



# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رَوَايَةُ

الْإِمَامِ سَحْنُونِ بْنِ سَعِيدٍ التَّنُوخِيِّ

عَنْ

الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِيِّ

عَنْ

إِمَامِ دَارِ الْهِجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ

الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَسْجُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

مِنْ إِصْدَارَاتِ

مَدِينَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِيِّ

أَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةِ الشَّعْوَودِيَّةِ



# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رَوَايَةُ

الإمام سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوخِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدِينِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَسْجُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ  
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

المَجْلَدُ الْأَوَّلُ

مِنْ إِصْدَارَاتِ

مَنْعَةُ الشُّعُوبِ وَالْإِسْلَامِ وَالْأَوْقَافُ وَالْبَعْدَةُ وَالْإِسْلَامِ

الْمَلِكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة الامام أبي عبد الله مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه ❦

هو امام الائمة أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث  
يتنهي نسبه الى يعرب بن يشجب بن قحطان الاصبحي نسبة لذى أصبح بفتح الحزنة  
وسكون الصاد المهملة وفتح الباء واسمه الحارث بن عوف من ولد يعرب فهو من  
بيوت الملوك لان القاعدة عند العرب اذا جاؤا في النسب بذوي يكون من ذلك . جده  
الاذني مالك بن أبي عامر من كبار التابعين وعلمائهم يروي عن عمر وعثمان وطاحنة  
وعائشة وأبي هريرة وحسان وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وهو من الاربعة الذين  
حملوا عثمان رضي الله تعالى عنه ليلا الى قبره وغسلوه ودفنوه واختلف في جده  
الاعلى أبي عامر فقال القاضى عياض انه صحابي جليل وقال غيره انه كان في زمن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولم يلقه وقد سمع من عثمان بن عفان فهو تابعي مخضرم قال الحافظ  
الذهبي لم أر أحدا ذكره في الصحابة ❦ وأما الامام رضي الله تعالى عنه ❦ فهو عالم  
المدنية وامام دار الهجرة وأوحد الائمة الاعلام وصدر صدور الاسلام وأكمل العقلاء  
وأعقل الفضلاء قد ورث حديث الرسول ونشر في أمتة الاحكام والفصول . أخذ  
العلم عن تسعة شيخ فأكثر وما أفنى حتى شهد له سبعون اماما انه أهل لذلك  
وكتب بيده مائة ألف حديث وجلس للدرس وهو ابن سبعة عشر عاما وصارت  
حلقاته أكبر من حلقات مشايخه في حياتهم . وقد قال رضي الله تعالى عنه قل رجل  
كنت أعلم منه ما مات حتى يجيئني ويستفتيني وكان الناس يزدحمون على بابه لاخذ  
الحديث والفقهاء كازدحامهم على باب السلطان وكان له حاجب يأذن للدخول عليه  
فيأذن أولا للخاصة فاذا فرغوا أذن للعامة . وكان رضي الله تعالى عنه اذا أراد أن



يجلس للحديث اغتسل واطيب ولبس ثيابا جددًا وتعم وسرخ لحيته وصلى ركعتين  
 وقعد على منصته بخشوع ووقار ومنع الناس أن يرفعوا أصواتهم وأمر أن يبخر  
 المجلس بالعود من أوله إلى فراغه تعظيماً للحديث حتى بلغ من تعظيمه له أنه لدغته عقرب  
 ست عشرة مرة وهو يحدث فصار يصفر ويتلوى حتى تم المجلس ولم يقطع كلامه أدباً  
 مع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان إذا أكثر أصحابه سؤاله كفهم وقال  
 حسبكم من أكثر فقد أخطأ ومن أحب أن يجيب عن كل مسألة فليعرض نفسه على  
 الجنة والنار ثم يجيب وقد أدركناهم إذا سئل أحدهم فكان الموت أشرف عليه  
 وكان رضي الله تعالى عنه يقول بلغني أن العلماء يسألون يوم القيامة عما يسئل عنه  
 الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وكان يقول ليس العلم بكثرة الرواية إنما هو نور يضعه  
 الله تعالى في القلب . وقيل له ما تقول في طلب العلم فقال حسن جميل ولكن انظر  
 ما يلزمك من حين تصبح إلى أن تمسي فلزمه وكان رضي الله تعالى عنه يقول لا ينبغي  
 للعالم أن يتكلم بالعلم عند من لا يطعمه فانه ذل واهانة للعلم (ومن وصيته) للامام  
 الشافعي رضي الله تعالى عنهما عند فراقه له أن قال له لا تسكن الريف فيضيع علمك  
 واكتسب الدرهم ولا تكن عالة على الناس واتخذ لك ذا جاه ظهراً لكلاً تستخف  
 بك العامة ولا تدخل على ذي سلطنة الا وعنده من يعرفك واذا جلست عند كبير  
 فليكن بينك وبينه فسحة لئلا يأتي اليه من هو أقرب منك فيدنيه ويبعدك فيحصل  
 في نفسك شيء . وسئل رضي الله عنه عن ثمان وأربعين مسألة فقال في ثنتين وثلاثين  
 منها لأدري وقال ينبغي للعالم أن يورث جلساءه لا أدري ليكون أصلاً في أيديهم  
 يفرغون اليه \* وكان رضي الله عنه مهيباً جداً يقام بين يديه الرجل كما يقام بين يدي  
 الأمراء وكانت العلماء تقتدي بعلمه والأمراء تستضيء برأيه والعامة متقادة إلى قوله  
 فكان يأمر فيمثل أمره بغير سلطان ويقول فلا يسئل عن دليل على قوله ويأتي  
 بالجواب فما يجسر أحد على مراجعته لشدة هيئته \* وقد دخل على الخليفة المنصور  
 العباسي وهو على فراشه وصبي يدخل ويخرج متردداً إلى مجلس الخليفة فقال له الخليفة



أثدري من هذا هو ابني وانما يفرع من هيتك ( وفيه أنشد )

يأبي الجواب فلا راجع هية \* والسائلون نواكس الاذقان

أدب الوقار وعز سلطان التقى \* فهو المطاع وليس ذا سلطان

( وكان ) رضى الله تعالى عنه يقول فى فتياه ماشاء الله لا قوة الا بالله . والرواة عنه فيهم كثرة جداً بحيث لا يعرف لاحد من الائمة رواية كرواته وقد ألف الخطيب كتاباً فى الرواة عنه ( وسئل ) رضى الله عنه عن معنى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى ففرق وأطرق وصار ينكت بعود فى يده ثم رفع رأسه وقال الكيف منه غير معقول والاستواء منه غير مجهول والايمان به واجب والسؤال عنه بدعة وأظنك صاحب بدعة وأمر بالسائل فأخرج كذا فى طبقات الشمراني \* وقد أثنى عليه كثير من الائمة ( قال ) الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه اذا جاء الأثر فالك النجم واذا ذكر العلماء فالك النجم الثاقب ولم يبلغ أحد مبلغ مالك فى العلم لحفظه واتقائه وصيائه وما أحد أمن على فى علم الله من مالك وجعلت مالكا حجة بيني وبين الله تعالى ( وقال ) سفیان بن عيينة رحم الله مالكا ما كان أشد انتماذه للرجال وكان لا يبلغ من الحديث الا ما كان صحيحاً ولا يحدث الا عن ثقات الناس ( وقال ) عبد الرحمن بن مهدي ما بقى على وجه الارض آمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالك بن أنس ولا أقدم عليه فى صحة الحديث أحداً وما رأيت أعقل منه وقال يحيى ابن سعيد القطان ويحيى بن معين مالكا أمير المؤمنين فى الحديث زاد ابن معين كان مالكا من حجج الله على خلقه وهو امام من أئمة المسلمين مجمع على فضله . وقال حماد بن زيد لرجل جاءه فى مسألة اختلف الناس فيها يا أخى ان أردت السلامة لدينك فسل عالم المدينة وأصغ الى قوله فانه حجة مالكا بن أنس امام الناس ( وقال ) حماد بن سلمة لو قيل لى اختر لامة محمد صلى الله عليه وسلم اماماً يأخذون عنه دينهم لرأيت مالكا لذلك موضعاً وأهلاً ورأيت ذلك صلاحاً للامة . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل لايه من أثبت أصحاب الزهرى قال مالكا أثبت فى كل شئ وقال أبو قدامة مالكا



أحفظ أهل زمانه (وقال) الليث بن سعد والله ما على وجه الأرض أحب إليّ من مالك  
وقال اللهم زد من عمري في عمره وقال الليث بن سعد أيضاً علم مالك علم نقيّ علم  
مالك أمان لمن أخذه به من الأنام . وكان يحيى بن سعيد يقول مالك رحمة لهذه الأمة  
وقال ابن وهب سمعت منادياً ينادى بالمدينة ألا لا يفتي الناس إلا مالك بن أنس  
وابن أبي ذئب وروى الحافظ بن عبد البر أنه مكث يفتي الناس ويعلمهم نحواً من  
سبعين سنة وشهد له التابعون بالفقه والحديث (وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه) قال  
لي محمد بن الحسن أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم يعني أبا حنيفة ومالك رضي الله تعالى  
عنهما قال قلت على الانصاف قال نعم قال قلت ناشدتك الله من أعلم بالقرآن صاحبنا  
أم صاحبكم قال اللهم صاحبكم قال قلت ناشدتك الله من أعلم بالسنة صاحبنا أم  
صاحبكم قال اللهم صاحبكم قال قلت ناشدتك الله من أعلم بأقوال أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم المتقدمين صاحبنا أم صاحبكم قال اللهم صاحبكم قال الشافعي  
فلم يبق إلا القياس والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء فعلى أي شيء نقيس  
(وكان) الأوزاعي إذا ذكر مالكا قال قال عالم العلماء وعالم أهل المدينة ومفتي الحرمين  
وقال ابن عينة لما بلغته وفاته ما ترك على الأرض مثله وقال مالك إمام وعالم أهل الحجاز  
ومالك حجة في زمانه ومالك سراج الأمة وإنما كنا نتبع آثار مالك وقدمه أحمد بن حنبل  
على الثوري والليث والحكم وحماد والأوزاعي في العلم وقال هو إمام في الحديث  
والفقه وسئل عن تريد أن تكتب الحديث وفي رأى من تنظر فقال حديث مالك  
ورأي مالك (وقال) سفيان بن عينة في حديث (يوشك أن يضرب الناس أكباد  
الابل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة . أخرجه مالك والترمذي  
وحسنه النسائي والحاكم وصححه عن أبي هريرة مرفوعاً) نرى أنه مالك بن أنس وفي  
رواية كانوا يرونه مالك بن أنس قال ابن مهدي يعني سفيان بقوله كانوا التابعين وقال  
غيره هو أخبار عن غيره من نظرائه أو ممن هو فوقه . وفي رواية عن سفيان كنت  
أقول هو ابن المسيب حتى قلت كانت في زمانه سليمان بن يسار وسالم وغيرهما ثم



أصبحت اليوم أقول انه مالك وذلك انه عاش حتى لم يبق له نظير بالمدينة قال القاضي عبد الوهاب لا ينازعنا في هذا الحديث أحد من أرباب المذاهب اذ ليس منهم من له امام من أهل المدينة فيقول هو امامي ونحن نقول انه صاحبنا بشهادة السلف له وبأنه اذا أطلق بين العلماء قال عالم المدينة وامام دار الهجرة فالمراد به مالك دون غيره من علمائها ﴿ قال عياض ﴾ فوجه احتجاجنا بهذا الحديث من ثلاثة أوجه . الاول تأويل السلف أن المراد به مالك وما كانوا ليقولوا ذلك الا عن تحقيق . الثاني شهادة السلف الصالح له واجماعهم على تقديمه يظهر أنه المراد اذ لم تحصل الاوصاف التي فيه لغيره ولا أطبقوا على هذه الشهادة لسواه . الثالث مانبه عليه بمض الشيوخ أن طلبه العلم لم يضرهوا أكباد الابل من شرق الارض وغربها الى عالم ولا رحلوا اليه من الآفاق رحلتهم الى مالك (شعر)

فالناس أكيس من أن يحمدا ورجلا \* من غير أن يجدوا آثارا احسان  
﴿ وروي ﴾ أبو نعيم عن المثني بن سعيد قال سمعت مالكا يقول ما بت ليلة الا رأيت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ وأخرج ﴾ ابن عبد البر وغيره عن مصعب بن عبد الله الزبيري عن أبيه قال كنت جالسا بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع مالك فجاء رجل فقال أيكم أبو عبد الله مالك فقالوا هذا فجاء فسلم عليه واعتنقه وقبله بين عينيه وضمه الى صدره وقال والله لقد رأيت البارحة رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا في هذا الموضع فقال هاتوا مالكا فأتي بك ترعد فرائصك فقال ليس عليك بأس يا أبا عبد الله وكنائك وقال اجلس فجلست فقال افتح حجرك ففتحت فله مسكا مشورا وقال ضمه اليك وبشه في أمي فبكي مالك طويلا وقال الرؤيا تسر ولا تغر وان صدقت رؤياك فهو العلم الذي أودعني الله تعالى (وعن الدراوردي رحمه الله) قال رأيت في المنام أني دخلت مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يعظ الناس اذ دخل مالك فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم قال اليّ اليّ فأقبل حتى دنا منه صلى الله عليه وسلم فزرع رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتمه من

اصبعه ووضع في خنصر مالك رضي الله تعالى عنه قال فأولته العلم قد أودعه النبي صلى  
 الله عليه وسلم اليه وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه قال رأيت على باب مالك  
 دواب من أفراس خراسان جاءت هدية وقيل من مصر ما رأيت أحسن منها فقلت له  
 ما أحسن هذه فقال هي هدية مني اليك فقلت دع لنفسك منها دابة تركبها فقال اني  
 لأستحي من الله تعالى أن أطأ تربة فيها نبي الله صلى الله عليه وسلم بحافر دابة (وقال)  
 الواقدي كان مالك رضي الله تعالى عنه يأتي المسجد ويشهد الصلوات والجمعة والجنائز  
 ويمود المرضى ويقضي الحقوق ويجلس في المسجد ويجتمع اليه أصحابه ثم ترك الجلوس  
 في المسجد فكان يصلي وينصرف الي مجلسه وترك حضور الجنائز فكان يأتي أهلها  
 فيعزيهم ثم ترك ذلك كله فلم يكن يشهد الصلوات في المسجد ولا الجمعة ولا يأتي أحداً  
 يعزيه واحتمل الناس له ذلك لاجتهاده مدة خمس وعشرين سنة حتي مات عليه وكان  
 ربما قيل له في ذلك فيقول ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بمذره وقد سعي به الي جعفر  
 ابن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس رضي الله عنهما وهو عم أبي جعفر المنصور وقالوا  
 له انه لا يرى أيمان بيعتكم هذه بشئ فغضب جعفر ودعا به وجرده وضربه بالسياط ومدت  
 يده حتي انحلمت كنفه وارتكب منه جعفر أمراً عظيماً فلم يزل بعد ذلك الضرب في  
 علو ورفعة وكانما كانت تلك السياط حلياً حلياً به وبالجملة فترجمته رضي الله تعالى  
 عنه تحتل عدة أسفار كبار وقد أفردا جماعة من المتقدمين والمتأخرين بالتصانيف  
 العديدة قال ابن عبد البر الف الناس في فضائله كتباً عديدة وقد ولد رضي الله تعالى  
 عنه سنة ثلاث وتسعين على الأشهر وقيل سنة تسعين وقيل غير ذلك وحملت به أمه  
 وهي العالية بنت شريك بن عبد الرحمن الأزدي وقيل انها طلحة مولاة عبيد الله بن  
 معمر ثلاث سنين على المعروف وقيل سنتين قال ابن سعد أنبأنا مطرف بن عبد الله  
 اليساري قال كان مالك بن أنس طويلاً عظيم الهامة أصلع أبيض الرأس والحية أبيض  
 شديد البياض الي الشقرة وكان يلبس الثياب المدنية الرفيعة ويكره حلق الشارب  
 ويميه ولا يغير شيبه وقال مصعب الزيري كان مالك من أحسن الناس وجهاً



وأحلامهم عينا وأنقاهم بياضا وأتمهم طولاً في جودة بدن وقيل كان ربعة والمشهور الأول. مرض مالك رضي الله عنه يوم الأحد فأقام مريضاً اثنين وعشرين يوماً ومات يوم الأحد لعشر خلون وقيل لأربع عشرة خلت من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة وقال سحنون عن عبد الله بن نافع توفي مالك وهو ابن سبع وثمانين سنة وقال الواقدي بلغ تسعين سنة وترك من الأولاد يحيى ومحمداً وحامداً وأم أيها قال ابن شعبان ويحيى يروى عن أبيه نسخة من الموطأ ويروى عنه باليمن يروى عنه محمد بن مسلمة. وابنه محمد بن يحيى قدم مصر وكتب عنه حدث عنه الحارث بن مسكين \* وقد بلغت تركه الإمام رضي الله عنه ثلاثة آلاف دينار وثلاثمائة دينار وقال بكر بن سليم الصواف دخلنا على مالك في العشية التي قبض فيها قتلنا كيف تجددك قال لا أدري ما أقول لكم إلا أنكم ستعاينون غداً من عفو الله ما لم يكن في حساب قال ثم ما برحنا حتى أغمضناه رحمه الله تعالى رواه الخطيب وقيل أنه تشهد ثم قال لله الأمر من قبل ومن بعد. ورأى عمر بن يحيى بن سعيد الانصاري ليلة مات الإمام مالك رضي الله تعالى عنه قائلاً يقول

لقد أصبح الإسلام زرع ركنه \* غداة ثوى الهادي لدى ما حدد القبر

إمام الهدى مازال للعلم صائناً \* عليه سلام الله في آخر الدهر

قال فأنبتهت وكتبت البيتين في السراج وإذا بصارخة على مالك رحمه الله تعالى وأوصى رضي الله عنه أن يكفن في بدس ثيابه ويصلى عليه بموضع الجنازة فصلى عليه عبد الله بن محمد من ذرية عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما وهو يومئذ والي المدينة المشرفة وصلى عليه معه أكثر الناس ودفن بالبقيع وقبره مشهور وعليه قبة ونزل في قبره جماعة من الأكابر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ كنا عند مالك في مرضه الذي مات فيه فدخل ابن الدراوردي فقال يا أبا عبد الله رأيت البارحة رؤيا أنسمة ما مني فقال قل قال رأيت رجلاً ينزل من السماء عليه ثياب بيض ويده سجل ينشره ما بين السماء والأرض ثلاث مرات يقول هذه براءة لمالك من النار فبينما أنا أحده إذ دخل عليه رسول

الامير فقال يا أبا عبد الله ان مؤذن مسجد المدينة رأى الباردة رؤيا فسمعها منه فقص عليه مثل ذلك فقال مالك الله المستعان ماشاء الله كان ﴿وعن أبي زكريا﴾ قال سمعت الشافعي رضي الله تعالى عنه يقول قالت لي عمتي ونحن بمكة رأيت في هذه الليلة رؤيا قلت وما هي قالت رأيت قائلا يقول مات الليلة أعلم أهل الارض فحسبنا ذلك اليوم فكان اليوم الذي مات فيه مالك رضي الله تعالى عنه (ورأى) بعض الصالحين مالكا رضي الله تعالى عنه بعد موته في المنام فقال له ما فعل الله بك قال غفر لي قال بماذا قال بكلمة سمعتها عن عثمان رضي الله تعالى عنه أنه كان اذا رأى ميتا قال الله لا اله الا هو الحى القيوم سبحانه الحى الذى لا يموت فأدمت قولها فأدخلني الله الجنة (وعن) يونس بن عبد الاعلى قال سمعت بشر بن بكر يقول رأيت الاوزاعى فى المنام مع جماعة من العلماء فى الجنة فقلت له أين مالك فقيل رفع قلت بماذا قال بصدقه (ورثاه) أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسين السراج بقوله

سقى جدنا ضم البقيع لمالك \* من المزن مرعاد السحاب مبراق  
امام موطاه الذى طبقت به \* أقاليم فى الدنيا فساح وآفاق  
أقام به شرع النبي محمد \* له حذر من أن يضام واشفاق  
له سند عال صحيح وهيبة \* فلكل منه حين يرويه إطراق  
وأصحاب صدق كلهم علم فسل \* بهم انهم ان أنت ساءلت حذاق  
ولولم يكن الابن ادريس وحده \* كفاه ألا ان السعادة أرزاق  
والله سبحانه وتعالى أعلم

— ترجمة الامام عبد الرحمن بن القاسم رضي الله تعالى عنه —

هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتيق بالولاء الفقيه المالكي جمع رضي الله تعالى عنه بين الزهد والعلم وتفقه بالامام مالك رضي الله تعالى عنه ونظرائه وصحب مالكا عشرين سنة وانتفع به أصحاب مالكا بعد موت مالك وهو

صاحب المدونة وهي من أجل كتبهم وعنه أخذ سحنون وقد أثنى عليه العلماء الاعلام  
ففي الديباج قال النسائي ابن القاسم رجل صالح ثقة سبحانه الله ما أحسن حديثه  
وأصححه عن مالك ليس يختلف في كلمة ولم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت من ابن  
القاسم وليس أحد من أصحاب مالك عندي مثله قيل له فأشهب قال ولا أشهب  
ولا غيره وهو أعجب من العجب الفضل والزهد وصحة الرواية وحسن الحديث  
يشهد له انتهى \* وكانت ولادته رضى الله تعالى عنه في سنة اثنين وقيل سنة ثلاث  
وثلاثين ومائة وقيل سنة ثمان وعشرين ومائة \* وتوفي سنة احدى وتسعين ومائة ليلة  
الجمعة لسبع ليال مضين من صفر بمصر ودفن خارج باب القرافة الصغرى قبالة قبر  
أشهب الفقيه المالكي وقبراها بالقرب من السور \* وجنازه بضم الجيم وفتح النون  
وبعد الالف دال مهملة مفتوحة ثم هاء ساكنة . والعتيق بضم العين المهملة وفتح التاء  
المنانة من فوقها وبعدها قاف وهذه النسبة الي العتقاء وليسوا من قبيلة واحدة بل هم  
من قبائل شتى قال أبو عبد الله القضاعى كانت القبائل التي نزلت الظاهر العتقاء وهم  
جماع من القبائل كانوا يقطعون الطريق على من أراد النبي صلى الله عليه وسلم  
فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم فأتى بهم أسرى فأعتقهم فقبل لهم العتقاء  
ولما فتح عمرو بن العاص رضى الله عنه مصر وكان ذلك يوم الجمعة مستهل المحرم  
سنة عشرين للهجرة كان العتقاء معه معدودين في أهل الاية وانما قيل لهم أهل  
الاية لأن العرب كانوا يعملون لكل بطن منهم راية يعرفون بها \* ولما فتح عمرو بن  
العاص رضى الله تعالى عنه الاسكندرية ورجع عمرو الي الفسطاط اختط الناس بها  
خططهم ثم جاء العتقاء بدمهم فلم يجدوا موضعا يخطون فيه عند أهل الاية فشكوا  
ذلك الي عمرو فقال لهم معاوية بن خديج وكان يتولى أمر الخطط أرى لكم أن  
تظهروا على هذه القبائل فتتخذوا منزلا وتسموه الظاهر ففعلوا ذلك فقيل لهم  
أهل الظاهر لذلك ذكر هذا كله أبو عمرو محمد بن يوسف بن يعقوب التجيبي في  
كتاب خطط مصر وهي فائدة غريبة يحتاج اليها اه ماخصام ابن خلكان



ترجمة الامام سحنون رضى الله تعالى عنه

هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد التنوخي الملقب بسحنون الفقيه المالكي قرأ على  
الامام عبد الرحمن بن القاسم وابن وهب وأشهب ثم انتهت اليه الرياسة في العلم  
بالمغرب وكان رحمه الله تعالى يقول قبح الله الفقر أدركنا مالكا وقرأنا على ابن القاسم  
وولى القضاء بالقيروان وعلى قوله المعول بالمغرب وصنف كتاب المدونة في مذهب  
الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأخذها عن ابن القاسم وعليها يعتمد أهل القيروان  
وكان أول من شبرع في تصنيف المدونة أسد بن الفرات الفقيه المالكي بعد رجوعه  
من العراق وأصلها أسئلة سأل عنها ابن القاسم فأجابها عنها وجاء بها أسد الى القيروان  
وكتبها عنه سحنون وكانت تسمى الاسدية ثم رحل بها سحنون الى ابن القاسم في  
سنة ثمان وثمانين ومائة فعرضها عليه وأصلح فيها مسائل ورجع بها الى القيروان في  
سنة احدى وتسعين ومائة وهي في التأليف على ما جمعه أسد بن الفرات أولا وبوبه  
على ترتيب التصانيف غير مرتبة المسائل ولا مرسمة التراجم فرتب سحنون أكثرها  
واحتج لبعض مسائلها بالآثار من روايته من موطأ ابن وهب وغيره وبقيت منها  
بقية لم يتم فيها سحنون هذا العمل المذكور ذكر هذا كله القاضى عياض وغيره  
(وذكر) بمض الفقهاء المالكية أن الشيخ جمال الدين أبا عمرو المعروف بابن الحاجب  
الفقيه المالكي النحوى واسمه عثمان قال ان أسد الدين بن الفرات الفقيه المالكي جاء  
من المغرب الى مصر وقرأ على ابن القاسم وأخذ عنه المدونة وكانت مسودة وعاد بها  
الى بلاده فحضر اليه سحنون وطلبها منه لينقلها فدخل عليه بها فرحل سحنون الى ابن  
القاسم وأخذ عنه المدونة وقد حررها ابن القاسم فرحل سحنون بها الى المغرب وعلى  
يده كتاب ابن القاسم الى أسد بن الفرات يقول فيه يقابل نسخته بنسخة سحنون  
فالذي تنفق عليه النسختان يثبت والذي يقع فيه الاختلاف فالرجوع الى نسخة  
سحنون ويعنى من نسخة ابن الفرات فهذه هي الصحيحة فلما وقف ابن الفرات على

كتاب ابن القاسم عزم على العمل به فقال له أصحابه ان عملت هذا صار كتاب سحنون  
 هو الاصل وبطل كتابك وتكون أنت قد أخذته عن سحنون فلم يعمل بكتاب  
 ابن القاسم فلما بلغ ابن القاسم الخبر قال اللهم لاتنفع أحداً بابن الفرات ولا بكتابه  
 فهجره الناس لذلك وهو الآن مهجور وعلى كتاب سحنون يعمل أهل القيروان  
 وحصل له من الاصحاب والتلامذة ما لم يحصل لاحد من أصحاب مالك مثله وعنه  
 انتشر مذهب مالك رضى الله تعالى عنه وعلمه بالمغرب \* وكانت ولادته رحمه الله  
 تعالى أول ليلة من شهر رمضان سنة ستين ومائة \* وتوفى يوم الثلاثاء لتسع خلون  
 من رجب سنة أربعين ومائتين رحمه الله تعالى \* وسحنون بفتح السين المهملة  
 وضمها وسكون الحاء المهملة وضم النون وبعد الواو نون تائية وفي فتح  
 السين وضمها كلام من جهة العربية يطول شرحه وليس هذا  
 موضعه وقد صنف فيه أبو محمد بن السيد البطليوسى جزءاً  
 وقد استوفى الكلام فيه كما ينبغي \* ولقب سحنون باسم  
 طائر حديد الذهن بالمغرب يسمونه سحنونا  
 لحدة ذهنه وذكائه ذكر ذلك أبو الفرب  
 محمد بن أحمد بن تميم القيروانى في  
 كتاب طبقات من كان بأفريقية  
 من العلماء والله سبحانه  
 وتعالى أعلم اه من  
 ابن خلكان

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ لـ

وِزَارَةِ الشُّعُوبِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوَقَاتِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ

الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

قَامَتْ بِالإِشْرَافِ عَلَى الطَّبَاعَةِ

دَارُ النُّوَادِرِ

شَرِكَةُ دَارِ النُّوَادِرِ الْكُوَيْتِيَّةِ - ذ.م.م. - الْكُوَيْتِ

الكويت - حولي - ص. ب. : ٣٢٠٤٦ - هاتف : ٢٢٦٣٠٢٢٣ - فاكس : ٢٢٦٣٠٢٢٧ (٠٠٩٦٥)





هذه الطبعة صدرت عن مؤسسة طبعة السعادة بمصر  
سنة ١٣٢٣ هـ

# المَدْرَسَةُ الْكُبْرَى

لِإِمَامِ دَارِ الْحِجْرَةِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيِّ

رَوَايَةُ الْإِمَامِ سَحْنُونِ بْنِ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ  
عَنِ الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِيِّ  
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَجْمَعَيْنِ

الجزء الأول

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

## التوقيت في الوضوء<sup>(١)</sup>

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت الوضوء أكان مالك يوقت فيه واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً (قال) لا إلا ما أسبغ<sup>(٢)</sup> ولم يكن مالك يوقت وقد اختلفت الآثار في التوقيت<sup>(٣)</sup> قال ابن القاسم لم يكن مالك يوقت في الوضوء مرة ولا مرتين ولا ثلاثاً وإنما قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ولم يكن يوقت واحدة من ثلاث قال ابن القاسم وما رأيت عند مالك في الغسل والوضوء توقيتاً لا واحدة ولا اثنتين ولا ثلاثاً ولكنه كان يقول يتوضأ ويفتسل ويسبغهما جميعاً ﴿مالك﴾ عن عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن

(١) (قوله التوقيت في الوضوء) قال القاضي أبو الفضل عياض رضي الله عنه التوقيت في الوضوء هو التقدير مأخوذ من الوقت وهو المقدار من الزمن ومعنى هل وقت مالك في الوضوء أي هل قدر مالك فيه عدداً يقتصر عليه ويوقف عنده هذا هو الصواب لا قول من قال من الشيوخ معناه أوجب من قوله تعالى كتاباً موقوتاً أي فرضاً لازماً على أحد الأقوال ويندفع الاعتراض لما قلناه عن قوله واختلفت الآثار في التوقيت أي اختلفت في الأعداد والله الموفق

(٢) (الإلا ما أسبغ) استثناء من غير الجنس إذ لم يكن عند مالك توقيت وإنما كان يراعي الأسبغ

(٣) (قوله وقد اختلفت الآثار في التوقيت) اتساع في العبارة وإنما أراد اختلفت الآثار في

الأعداد لأن الموقت هو الواجب ولم يختلف في الواجب كم هو وإنما اختلفت الآثار في الأعداد فأخرج البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ مرة واحدة ومرتين وثلاثاً ثلاثاً فثبت بهذه الأحاديث أن الفرض مرة وأن الزائد فضيلة لأنه لا يجوز أن يقتصر على واحدة والفرض اثنتان أو ثلاث



الملازني عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ قال عبد الله نعم قال فدعا عبد الله بوضوء فأفرغ على يديه ففصل يديه مرتين ثم مضمض واستنثر ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع بهما إلى المكان الذي منه بدأ ثم غسل رجله وقال مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة أحسن ماسمعتنا في ذلك وأعمه عندنا في مسح الرأس هذا عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد الليثي أخبره أن حمدان مولى عثمان بن عفان أخبره أن عثمان بن عفان دعا يوماً بوضوء فتوضأ ففصل كفيه ثلاث مرات <sup>(١)</sup> ثم مضمض واستنثر ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك ثم مسح برأسه ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعب ثم غسل اليسرى مثل ذلك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما <sup>(٢)</sup> نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان علماؤنا بالمدينة يقولون هذا الوضوء أسبغ ما توضأ به أحد للصلاة عن علي بن زياد عن سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فدعا بماء فأراهم مرة مرة فجعل في يده اليمنى ثم يصب بها على يده اليسرى فتوضأ مرة مرة عن علي عن سفيان عن عبد الله بن جابر قال سألت الحسن البصري عن الوضوء قال يجزئك مرة أو مرتان أو ثلاث عن علي عن سفيان عن جابر بن يزيد الجعفي عن الشعبي قال تجزئك مرة إذا أسبغت عن ابن وهب وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم تغمض واستنثر من غرفة واحدة

(١) وفي نسخة مرتين مرتين (٢) وفي رواية ليحيى لا يحدث نفسه فها

الوضوء بماء الخبز والادام والتبذ

والماء الذي يقع فيه الخشاش وغير ذلك

قال قال مالك لا يتوضأ بالماء الذي يبل فيه الخبز قلت فما قوله في القول والعدس والحصى والحنطة وما أشبه ذلك قال انما سألته عن الخبز وهذا مثل الخبز قال ابن القاسم وأخبرني بعض أصحابنا أن إنساناً<sup>(١)</sup> سأل مالكا عن الجلد يقع في الماء فيخرج مكانه أو الثوب هل تري بأساً أن يتوضأ بذلك الماء قال قال مالك لا أرى به بأساً قال فقال له فما بال الخبز فقال له مالك أرايت ان أخذ رجل جلداً فأنقعه أياماً في ماء أتوضأ بذلك الماء وقد ابتل الجلد في ذلك الماء فقال لا فقال مالك هذا مثل الخبز ولكل شيء وجه<sup>(٢)</sup> قال وقال مالك لا يتوضأ بشيء من الانبذة ولا العسل المزوج بالماء قال واليتم أحب الي من ذلك قال وقال مالك لا يتوضأ من شيء من الطعام والشراب ولا يتوضأ بشيء من أبوال الابل ولا من ألبانها قال ولكن أحب إلي أن يمتضمض من اللبن واللحم ويفسل الغمر<sup>(٣)</sup> اذا أراد الصلاة قال وقال مالك لا يتوضأ بماء قد توضع به مرة قال ولا خير فيه قلت فان أصاب ماء قد توضع به مرة ثوب رجل قال ان كان الذي توضع به طاهراً فإنه لا يفسد عليه ثوبه قلت فلو لم يجد رجل ماء إلا ما قد توضع به مرة أيتم أم يتوضأ بما قد توضع به مرة قال يتوضأ بذلك الماء الذي قد توضع به مرة أحب الي اذا كان الذي توضع به طاهراً قال مالك في النخاعة والبصاق والمخاط يقع في الماء قال لا بأس بالوضوء منه قال وقال مالك كل ما وقع من خشاش الارض في إناء فيه ماء أو في قدر فإنه يتوضأ بالماء ويؤكل ما في القدر وخشاش الأرض الزنور والعقرب والصرار والخنفساء وبنات وردان وما أشبه هذا من الاشياء قال وقال مالك في بنات وردان والعقرب والخنفساء وخشاش الأرض ودواب الماء مثل السرطان والضفدع

(١) وفي نسخة ان ناساً سألوا (٢) أي يحمل عليه (٣) الغمر) بالتحريك زنج اللحم

وما يعاق باليد من دسمه

ما مات من هذا في طعام أو شراب فإنه لا يفسد الطعام ولا الشراب (قال) وكان مالك لا يرى بأساً بأبوال ما يؤكل لحمه مما لا يأكل الجيف وأروائها ان أصاب الثوب ﴿قال﴾ ابن القاسم وأرى ان وقع في ماء فإنه لا ينجسه ﴿قال﴾ وسئل مالك عن حيتان ملحت فأصيب فيها ضفادع قد ماتت قال لا أرى بأكلها بأساً لأن هذا من صيد البحر

❦ الوضوء بسور الدواب والدجاج والكلاب ❦

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن سور الحمار والبغل فقال لا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت ان أصاب غيره قال هو وغيره سواء ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس بمرق البرذون والبغل والحمار (قال) وقال مالك في الاناء يكون فيه الماء بلغ فيه الكلب قال قال مالك ان توضأ به وصلى أجزاءه (قال) ولم يكن يرى الكلب كغيره (قال) وقال مالك ان شرب من الاناء ماياً كل الجيف من الطير والسباع لم يتوضأ به (قال) وقال مالك ان ولغ الكلب في إناء فيه لبن فلا بأس بأن يؤكل ذلك اللبن (قلت) هل كان مالك يقول يفسل الاناء سبع مرات اذا ولغ الكلب في الاناء في اللبن وفي الماء (قال) قال مالك قد جاء هذا الحديث وما أدري ما حقيقته (قال) وكأنه كان يرى أن الكلب كانه من أهل البيت وليس كغيره من السباع وكان يقول ان كان يفسل في الماء وحده وكان يضعفه وقال لا يفسل من سمن ولا لبن ويؤكل ما ولغ فيه من ذلك وأراه عظيماً أن يعتمد الى رزق من رزق الله فيلقي لـكـبـ وـلـغ فيه ﴿قلت﴾ فان شرب من اللبن ماياً كل الجيف من الطير أو السباع أو الدجاج التي تأكل التنن أيؤكل اللبن أم لا (قال) أما ما تيقنت أن في منقاره قدراً فلا يؤكل وما لم ترمه في منقاره فلا بأس به وليس هو مثل الماء لان الماء يطرح ولا يتوضأ به ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد وبكر بن عبد الله أنهما كانا يقولان لا بأس بأن يتوضأ الرجل بسور الحمير والبغال وغيرهما من الدواب (وقال) ابن شهاب في الحمار مثله ﴿ابن وهب﴾ وقال عطاء بن أبي رباح وربيعة وأبو الزناد في الحمار والبغل مثله وتلا عطاء قول الله تبارك وتعالى واخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقاله مالك

من حديث ابن وهب ﴿ علي بن زياد ﴾ عن مالك في الذي يتوضأ بماء قد ولغ فيه الكلب ثم صلى قال لا أرى عليه إعادة وإن علم في الوقت ( قال ) علي وابن وهب عن مالك ولا يجنبني الوضوء بفضل الكلب إذا كان الماء قليلاً ( قال ) ولا بأس به إذا كان الماء كثيراً كهيئة الحوض يكون فيه ماء كثير أو بعض ما يكون فيه من الماء الكثير ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد ومعه أبو بكر وعمر على حوض فخرج أهل ذلك الماء فقالوا يا رسول الله إن السباع والكلاب تلغ في هذا الحوض فقال لهما ما أخذت في بطونها ولنا مابقي شراباً وطهوراً ( وأخبرني ) عبد الرحمن بن زيد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( وقد قال ) عمر لا تخبرنا يا صاحب الحوض فأنارده على السباع وترد علينا فالكلب أيسر مؤنة من السباع والمهر أيسرهما لانهما مما يتخذ الناس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك ولا بأس بلعاب الكلب يصيب ثوب الرجل وقاله ربيعة وقال ابن شهاب لا بأس إذا اضطررت إلى سؤر الكلب أن يتوضأ به ( وقال ) مالك يؤكل صيده فكيف يكره لعابه ( قلت ) والدجاج المخلاة التي تأكل القدر بمنزلة الطير التي تأكل الجيف إن شربت من إناء فتوضأ به رجل أعاد مادام في الوقت فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه وإن كانت الدجاج مقصورة فهي بمنزلة غيرها من الحمام وما أشبه ذلك لا بأس بسؤرها قال نعم ( قال ) وقد سألتنا مالكا عن الخبز من سؤر الفأرة فقال لا بأس به ( قال ) فقلنا هل يفضل بول الفأرة يصيب الثوب قال نعم ( قال ) وسألت مالكا عن الدجاج والاوز تشرب في الإناء أيتوضأ به قال لا الآن تكون مقصورة لا تصل إلى التبن وكذلك الطير التي تأكل الجيف ( قال ) ابن القاسم ولا أرى أن يتوضأ به وإن لم يجد غيره وليتيم إذا علم أنها تأكل التبن ( قال ) مالك وإن كانت مقصورة فلا بأس بسؤرها ( قال ) وسألت ابن القاسم عن خرو الطير والدجاج التي ليست بمخلاة تقع في الإناء فيه الماء ما قول مالك فيه ( قال ) كل ما لا يفسد الثوب فلا يفسد الماء . وإن ابن مسعود ذرق عليه طائر فنفضه بأصبعه من حديث



وكيع عن سفيان بن عيينة عن عاصم عن أبي عثمان النهدي (ابن وهب) عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أنه قال كان يكره فضل الدجاج (ابن وهب) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب في الاوز والدجاج مثله (وقال) الليث بن سعد مثله (وقال مالك) اذا كانت بمكان تصيب فيه الأذى فلا خير فيه واذا كانت بمكان لا تصيب فيه الأذى فلا بأس به (وقال) حنظلة بن أبي سفيان الجمحي رأيت طائراً ذرق على سالم ابن عبد الله فسحبه عنه من حديث ابن وهب

— استقبال القبلة للبول والغائط —

﴿ قال ﴾ وقال مالك إنما الحديث الذي جاء لا تستقبل القبلة لبول ولا لغائط إنما يعني بذلك فيافي الأرض ولم يعن بذلك القرى ولا المدائن (قال) فقلت له أرايت مراحيض تكون على السطوح قال لا بأس بذلك ولم يعن بالحديث هذه المراحيض ﴿ قلت ﴾ أي جامع الرجل امرأته مستقبل القبلة في قول مالك قال لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا بأس به لانه لا يرى بالمراحيض بأساً في القرى والمدائن وان كانت مستقبل القبلة (قلت) كان مالك يكره استقبال القبلة واستدبارها لبول أو لغائط في فيافي الأرض قال نعم الاستقبال والاستدبار سواء ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن رافع بن اسحق انه سمع أبا أيوب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب أحدكم لغائط أو لبول فلا يستقبل القبلة بفرجه ولا يستدبرها ﴿ ابن وهب ﴾ وذكر حمزة بن عبد الواحد المدني يحدث عن عيسى بن أبي عيسى الحنط عن الشعبي في استقبال القبلة لغائط أو لبول قال إنما ذلك في الفلوات فإن لله عباداً يصلون له من خلقه فاما حشوشكم هذه التي في بيوتكم فأنها لا قبل لها

— الاستنجاء من الريح والغائط —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يستنجي من الريح ولكن ان بال أو تنوط فليفسل مخرج

الأذى وحده فقط ان بال فخرج البول الاحليل وان تفوط فخرج الأذى فقط ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت للمالك فمن تفوط واستنجد بالحجارة ثم توضأ ولم يغسل ما هنالك بالماء حتى صلى قال تجزئه صلاته ويغسل ما هنالك بالماء فيما يستقبل ﴿ مالك ﴾ عن يحيى بن محمد بن طحلاء عن عثمان بن عبد الرحمن أن أباه أخبره أنه رأى عمر ابن الخطاب يتوضأ بالماء وضواً لما تحت ازاره ( قال ) ابن القاسم قال مالك يعني الاستنجاء بالماء ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن أبي معشر عن محمد بن قيس قاضي عمر بن عبد العزيز أن المغيرة بن شعبة أتبع النبي صلى الله عليه وسلم بإداوة ماء في غزوة تبوك حين تبرز فأخذ الادواة مني وقال تأخر عني ففعلت فاستنجد بالماء ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن الأوزاعي عن عائشة قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله وقالت انه شفاء من الباسور <sup>(١)</sup> ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع <sup>(٢)</sup> التنوخي عن عبد الله بن مسعود قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن <sup>(٣)</sup> فسمعتهم يستفتونه عن الاستنجاء فسمعتهم يقول ثلاثة أحجار قالوا فكيف بالماء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أطهر وأطيب <sup>(٤)</sup>

### ﴿ الوضوء من مس الذكر ﴾

﴿ قلت ﴾ فهل ينتقض وضوءه اذا غسل دبره فس الشرح ( قال ) قال مالك لا ينتقض وضوءه من مس شرجا ولا رفقا ولا شيئاً مما هنالك الا من مس الذكر وحده بباطن الكف فان مسه بظاهر الكف أو الذراع فلا ينتقض وضوءه ( قالت ) فان

- (١) (قوله من الباسور) قال القاضي أبو الوليد وقع في رواية يحيى بن عمر الباسور بالنون وذلك داء يظهر في طوق الشرج تحريك الرء وفي رواية ابن باز الباسور بالباء وهو خروج الصرم يعتري من خام يجتمع في المائدة اهـ (٢) (عن عبد الرحمن) هو أول مولود لاهل الاسلام بأفريقية (٣) قال ابن وضاح ليس يصح أن عبد الله بن مسعود حضر ليلة الجن مع النبي صلى الله عليه وسلم (٤) (قوله أطهر وأطيب) كذا وليحيى أطيب وأطهر

مسه باطن الاصابع قال أرى باطن الاصابع بمنزلة باطن الكف قال لان مالكا قال  
 لى باطن الكف فباطن الاصابع بتلك المنزلة (قال) وبإني أن مالكا قال فى مس  
 المرأة فرجها انه لا وضوء عليها (قال) وقال مالك فيمن مس ذكره فى غسله من  
 الجنابة قال يعمد وضوءه اذا فرغ من غسل الجنابة الا أن يكون قد أمر يديه على  
 مواضع الوضوء منه فى غسله فأرى ذلك مجزيا عنه (ابن القاسم) وعلي بن زياد  
 وابن وهب وابن نافع عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه  
 سمع عمرو بن الزبير يقول دخلت على مروان بن الحكم فذاكرنا ما يكون منه  
 الوضوء فقال مروان ومن مس الذكر الوضوء قال عمرو ما علمت ذلك فقال مروان  
 أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا  
 مس أحدكم ذكره فليتوضأ. قال عمرو ثم أرسل مروان الى بسرة رسولا يسألها  
 عن ذلك فأثابه عنها بمثل الذي قال (وقالوا) كأنهم عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه  
 كان يقول اذا مس رجل فرجه فقد وجب عليه الوضوء (وقالوا أيضا) عن مالك  
 عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه كان يغتسل ثم يتوضأ قال فقلت له أما  
 يحزبك الفصل من الوضوء قال بلى ولكنى أحيانا أمس ذكرى فأتوضأ (وذكروا  
 أيضا) عن مالك عن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن المصعب بن سعد  
 عن سعد أنه كان يقول الوضوء من مس الذكر (وذكروا أيضا) عن مالك عن  
 هشام بن عمرو عن أبيه أنه كان يقول من مس ذكره فقد وجب عليه الوضوء

### الوضوء من النوم

قال قال مالك من نام فى سجوده فاستثقل نوما وطال ذلك إن وضوءه  
 متقض (قال) ومن نام نوما خفيفا الخطرة ونحوها لم أر وضوءه متقضا (قال) وقال  
 مالك فيمن نام على دابته قال ان طال ذلك انتقض وضوءه وان كان شيئا خفيفا فهو على  
 وضوئه (قال) فقلت له أرايت ان نام الذي هو على دابته قدر ما بين المغرب والعشاء  
 قال أرى أن يعمد الوضوء فى مثل هذا وهذا كثير قال وهو عندي بمنزلة القاعد

(قال) وقال مالك من نام وهو محتب في يوم جمعة وما أشبه ذلك فان ذلك خفيف ولا أرى عليه الوضوء لان هذا لا يثبت قال وان نام وهو جالس بالاحتباء فان هذا أشد وعلى هذا الوضوء ان كثر ذلك وطال ﴿مالك﴾ عن زيد بن أسلم أن تفسير هذه الآية «يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الفائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم» أن ذلك اذا قمتم من المضاجع يعني من النوم ﴿مالك﴾ عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال اذا نام أحدكم وهو مضطجع فليتوضأ ﴿ابن وهب﴾ عن حيوة بن شريح عن أبي صخر حميد بن زياد عن يزيد بن قسيط أن أبا هريرة كان يقول ليس على المحتب التائم ولا على التائم التائم وضوء ﴿ابن وهب﴾ وبلغني عن عطاء بن أبي رباح ومجاهد أن الرجل اذا نام راکماً أو ساجداً فعليه الوضوء ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال ان السنة فيمن نام راکماً أو ساجداً فعليه الوضوء ﴿علي بن زياد﴾ عن سفيان الثوري عن سعيد بن اياس الجريري عن خالد بن علاق العبيدي عن أبي هريرة قال من استحق نوما فعليه الوضوء (قال ابن وهب) وان ربيعة بن أبي عبد الرحمن كانت في يده مروحة وهو جالس فسقطت من يده المروحة وهو ناعس فتوضأ ﴿ابن وهب﴾ وقال ابن أبي سلمة من استثقل نوما فعليه الوضوء على أي حال كان

❦ في سلس البول والمذي والدود والدم يخرج من الدبر ❦

﴿قال﴾ وسألت ابن القاسم عن الذكر يخرج منه المذي هل على صاحبه منه الوضوء (قال) قال مالك اذا كان ذلك منه من سلس من برد أو ما أشبه ذلك قد استنكحه ودام به فلا أرى عليه الوضوء وان كان ذلك من طول عزيمة اذا ذكر فخرج منه أو كان انما يخرج منه المرة بعد المرة فأرى أن ينصرف فيغسل مابه ويميد الوضوء . قلت فالدود يخرج من الدبر قال لا شيء عليه عند مالك (وقال) ابراهيم النخعي مثله من



حديث ابن وهب عن أشهل عن شعبة (قلت) فإن خرج من ذكره بول لم يتعمده قال عليه الوضوء لكل صلاة إلا أن يكون ذلك شيئاً قد استنكحه (قال) وقال مالك في السلس البول أن أذاه الوضوء واشتد عليه البرد فلا أرى عليه الوضوء (قلت) فإن خرج من فرج المرأة دم قال عليها الغسل عند مالك إلا أن تكون مستحاضة فعليها الوضوء لكل صلاة (قال) وقال مالك والمستحاضة والسلس البول يتوضآن لكل صلاة أحب إليّ من غير أن أوجب ذلك عليهما وأحب إليّ أن يتوضأ لكل صلاة (قال) وسئل مالك عن الرجل يصيبه المذي وهو في الصلاة أو في غير الصلاة فيكثر ذلك عليه أترى أن يتوضأ (قال) قال مالك أما من كان ذلك منه من طول عزيمة أو تذكر فاني أرى أن يتوضأ وأما من كان ذلك منه استنكاحاً قد استنكحه من أبردة أو غيرها فكثر ذلك عليه فلا أرى عليه وضوءاً وإن أيقن أنه خرج منه فليكن ذلك بخرقة أو بشيء وليصل ولا يمد الوضوء (قال) وسمعت مالكا يذكر قول الناس في الوضوء حتى يقطر أو يسيل (قال) فسمعتة وهو يقول قطر قطر استنكاراً لذلك<sup>(١)</sup> (قال) قلت لابن القاسم فهل حدّ في هذا أنه يخرج منه مالم يقطر أو يسيل قال ما سمعته حدّ لنا في هذا حدّاً ولكنه قال يتوضأ (وقد) ذكر مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال اني لأجده يتحدّر مني مثل الخريزة فإذا وجد ذلك أحدكم فليغسل فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة (قال) مالك يعني المذي ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن محمد العمري أن عمر بن الخطاب قال اني لأجده في الصلاة على نخذي كحرز اللؤلؤ فما أنصرف حتى أقضي صلاتي ﴿مالك﴾ عن الصلت بن زيد أنه قال سألت سليمان بن يسار عن البلل أجده فقال سليمان انضح تحت ثوبك بالماء وآله عنه ﴿ابن وهب﴾ عن القاسم بن محمد أنه قال في

(١) (قوله استنكاراً لذلك) قال فضل ليس يعني بانكار مالك في هذا الموضع أن لا يقطر الماء لانه اذا لم يقطر يصير ماسحاً وهذا لا يجوز لموضي الا في موضع المسح وانما استنكر مالك الحد في القطار فأما أن يغسل ولا يقطر فلا بد من ذلك والا يكون ماسحاً وقد رأيت ابن مزين هكذا

الرجل يحد البلة فقال اذا استبريت وفرغت فارشش بالماء (وقال ابن وهب) عن ابن المسيب أنه قال في المذي اذا توضأت فانضح بالماء ثم قل هو الماء ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد وعمر بن الحارث عن ابن شهاب قال بلغني أن زيد بن ثابت كان يسلس البول منه حين كبر فكان يداري ماغلب من ذلك وماغلبه لم يزد علي أن يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يصلي ﴿مالك﴾ عن ابي النضر حدثه عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الاسود أن علي بن أبي طالب أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أحدنا اذا خرج منه المذي ماذا عليه فان عندي ابنته وأنا أستحي أن أسأله قال المقداد فسألته فقال اذا وجد ذلك أحدكم فليغسل فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة ﴿قال علي بن زياد﴾ قال مالك ليس على الرجل غسل أنثيه من المذي عند وضوئه منه الا أن يخشى أن يكون قد أصاب أنثيه منه شيء إنما عليه غسل ذكره (قال) مالك المذي عندنا أشد من الودي لان الفرج يغسل عندنا من المذي . والودي عندنا بمنزلة البول ﴿ابن وهب﴾ عن عتبة بن نافع قال سئل يحيى بن سعيد عن الرجل يكون به الباسور لا يزال يطلع منه فيرده بيده قال اذا كان ذلك لازماً في كل حين لم يكن عليه الا غسل يديه فان كثر ذلك عليه وتتابع لم تر عليه غسل يديه وكان ذلك بلائزله به يعذر به بمنزلة القرحة

— في وضوء المجنون والسكران والمغمى عليه اذا أفاقوا —

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المجنون يخنق قال أرى عليه الوضوء اذا أفاق (قلت) لابن القاسم فان خنق قائماً أو قاعداً قال لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يعيد الوضوء (قلت) فن ذهب عقله من لبن سكر منه أو نبيذ قال لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن فيه الوضوء (قال) وقال مالك من أغمى عليه فعلية الوضوء (قال) فقيل لمالك فالمجنون أعليه الغسل اذا أفاق قال لا ولكن عليه الوضوء وكان مالك يأمر من أسلم من المشركين بالغسل (قال) وقد يتوضأ من هو أيسر شأناً ممن فقد عقله بمجنون أو باغماء أو بسكر وهو النائم الذي ينام ساجداً أو مضطجعا لقول الله تعالى اذا

قم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق . وقد قال زيد بن سلم انما تفسير هذه الآية اذا قم الى الصلاة من المضاجع يعني النوم

❦ في الملامسة والقبلة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في المرأة تمس ذكر الرجل قال ان كانت مسته المرأة لشهوة فعليها الوضوء وان كانت مسته لغير شهوة لمرض أو نحوه فلا وضوء عليها (قال) واذا مست المرأة الرجل للذة فعليها الوضوء وكذلك الرجل اذا مس المرأة يده للذة فعليه الوضوء من فوق الثوب كان أو من تحته فهو بمنزلة واحدة وعليه الوضوء (قال) والمرأة بمنزلة الرجل في هذا (قال) وان جسا للذة فلم ينظ فعليه أيضا الوضوء (قلت) لابن القاسم فان قبلته المرأة على غير فم على ظهره أو جبهته أو يده أتكون هي الملامسة دونه في قول مالك (قال) نعم إلا أن يلتذ لذلك الرجل أو ينظ فان التذ لذلك أو أنظ فعليه الوضوء (قال) وإن هو لمسها أيضا أو قبلها على غير الفم فالتذت هي لذلك فعليها أيضا الوضوء وان لم تلتذ لذلك وتشته فلا وضوء عليها ❦ مالك ❦ عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله عن أبيه أنه كان يقول الوضوء من قبلة الرجل امرأته ومن جسا يده ❦ ابن وهب ❦ عن مالك وبلغني أن عبد الله بن مسعود كان يقول من قبلة الرجل امرأته الوضوء (وعن) سعيد بن المسيب وعائشة وابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعبد الله ابن يزيد بن هرمز وزيد بن أسلم ويحيى بن سعيد ومالك والليث بن سعد وعبد العزيز ابن أبي سلمة مثله (على بن زياد) عن سفيان أن إبراهيم النخعي كان يرى في القبلة الوضوء

❦ في الذي يشك في الوضوء والحدث ❦

❦ قال ❦ وقال مالك من شك في بعض وضوئه يعرض له هذا كثيرا قال يمضي ولا شيء عليه وهو بمنزلة الصلاة (قال) وقال مالك فيمن توضأ فشك في الحدث فلا يدري أحدث بعد الوضوء أم لا انه يعيد الوضوء بمنزلة من شك<sup>(١)</sup> في صلاته فلا

(١) (قوله بمنزلة من شك في صلاته) هذا على أنه أتى بالرابعة وهي عنده رابعة ثم شك بعد

يدري أنلأنا صلى أم أربمًا فانه يلغني الشك (قال ابن القاسم) وقول مالك في الوضوء مثل الصلاة ما شك فيه من مواضع الوضوء فلا يتقين أنه غسله فليبلغ ذلك وليعد لغسل ذلك الشيء ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من توضأ فأيقن بالوضوء ثم شك<sup>(١)</sup> بعد ذلك فلم يدر أحدث أم لا وهو شك في الحدث (قال) ان كان ذلك يستنكحه كثيراً فهو على وضوئه وان كان ذلك لا يستنكحه فليعد الوضوء وهو قول مالك وكذلك كل مستنكح مبتلى في الوضوء والصلاة

— الوضوء بسؤر الحائض والجنب والنصراني —

﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس بسؤر الحائض والجنب وفضل وضوءهما اذا لم يكن في أيديهما نجس (قال) وقال مالك لا يتوضأ بسؤر النصراني ولا بما أدخل يده فيه (على) عن مالك أنه قال في الوضوء من فضل غسل الجنب أو شرا به أو الاغتسال به أو شربه قال لا بأس بذلك كله بلفنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من إناء واحد (قال) وفضل الحائض عندنا في ذلك بمنزلة فضل الجنب ﴿ابن وهب﴾ قال قال نافع عن ابن عمر أنه كان يتوضأ بسؤر البعير والبقرة والشاة والبرذون والفرس والحائض والجنب

— ما جاء في تنكيس الوضوء —

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن نكس وضوءه فغسل رجله قبل يديه ثم وجهه ثم صلى قال صلاته مجزئة عنه (قال) فقلت للمالك أقتري له أن يعيد الوضوء قال ذلك أحب اليّ قال ولا أدري ما وجوبه ﴿ابن وهب﴾ قال وبلغني عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ذلك فلا يضره الشك مع الاستكاح فأما لو صلاها على أنها ثالثة ثم شك أي ثالثة أم رابعة فانه يأتي برابعة مستنكحاً كان أو غير مستنكح اهـ من كتاب التبصرة لابن محرز رحمه الله تعالى

(١) (قوله من توضأ فأيقن بالوضوء ثم شك الخ) وأما من جس بين اليدين جساً فخير اليه ربح أو صوت ولم يستيقنه فلا وضوء عليه وهو من فعل الشيطان اهـ من المقرب لابن أبي زمنين

ونعيم بن عبد الله المجرم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فليبدأ بِمِائِمَتِهِ (وذكر) وكيع عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود أَنَّهُمَا قَالَا مَا نَبَالِي بِدَأَانَا بِأَيْسَارِنَا أَوْ بِأَيْمَانِنَا

﴿فَمِنْ ذِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَمَسْحِ الْأَذْنَيْنِ وَمَنْ فَرَّقَ﴾

﴿وَضُوءَهُ أَوْ غَسَلَهُ نَاسِيًا أَوْ مُتَعَمِّدًا أَوْ بَعْضَهُ﴾

﴿قَالَ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ فَمِنْ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَتَرَكَ أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَتَرَكَ غَسْلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى يَجِفَّ وَضُوءُهُ وَطَالَ ذَلِكَ قَالَ إِنْ كَانَ تَرَكَ ذَلِكَ نَاسِيًا بَنَى عَلَى وَضُوءِهِ وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ قَالَ وَإِنْ كَانَ تَرَكَ ذَلِكَ عَامِدًا اسْتَأْنَفَ الْوَضُوءَ ﴿ابْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ حَرْمَلَةَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ إِنِّي اغْتَسَلْتُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَنَسِيتُ أَنْ أَغْسِلَ رَأْسِي قَالَ فَأَمَرَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَجْلِسِ أَنْ يَقُومَ مَعَهُ إِلَى الْمَطَاهِرَةِ فَيَصُبَّ عَلَى رَأْسِهِ دُلُوعًا مِنْ مَاءٍ (قَالَ) وَقَالَ مَالِكٌ فَمِنْ تَرَكَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ وَدَاخَلَ أُذُنَيْهِ فِي الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ حَتَّى صَلَّى قَالَ يَتَمَضَضُ وَيَسْتَنْشِقُ لَمَّا يَسْتَقْبِلُ صَلَاتَهُ الَّتِي صَلَّى تَامَةً (قَالَ) وَمَنْ تَرَكَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ وَمَسَحَ دَاخِلَ الْأَذْنَيْنِ فِي الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالَّذِي تَرَكَ ذَلِكَ فِي الْوَضُوءِ فَهِيَ سَوَاءٌ وَيَمْسَحُ دَاخِلَهُمَا فِيمَا يَسْتَقْبِلُ (ابْنُ وَهْبٍ) عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ لَوْ نَسِيتُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْوَضُوءِ (قَالَ) ابْنُ وَهْبٍ قَالَ اللَّيْثُ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لَوْ نَسِيتُ ذَلِكَ حَتَّى صَلَّى لَمْ يَقُلْ لَهُ عَدْلُ صَلَاتِكَ وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ذَلِكَ يَنْقُصُ صَلَاتَهُ (قَالَ) ابْنُ وَهْبٍ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ وَعِظَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ لَاحِقٍ لَا يَعِيدُ إِلَّا مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ (وَقَالَ) مَالِكٌ وَاللَّيْثُ مِثْلُهُ ﴿ابْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ يُونُسَ عَنْ رَبِيعَةَ أَنَّهُ قَالَ إِنْ تَفَرَّقَ الْغَسْلُ مِمَّا يَكْرَهُ وَانْهَى لَمْ يَكُنْ غَسْلًا حَتَّى يَتَّبَعَ بَعْضُهُ بَعْضًا وَأَمَّا رَجُلٌ يَفْرُقُ غَسْلَهُ مَا بَيْنَ بَكْرَةٍ إِلَى الْعِشِيِّ مُتَحَرِّيًا لِذَلِكَ فَذَلِكَ لَيْسَ بِغَسْلٍ (وَقَالَ) مَالِكٌ وَاللَّيْثُ مِثْلُهُ



❦ في مسح الرأس ❦

❦ قال ❦ وقال مالك المرأة في مسح الرأس مثل الرجل تمسح على رأسها كله وإن كان معقوصاً فتمسح على ضفريها ولا تمسح على خمارها ولا على غيره (وقال) مالك الأذنان من الرأس ويستأنف لهما الماء وكذلك فعل ابن عمر (قال) وقد قال لي مالك في الحناء تكون على الرأس فأراد صاحبه أن يمسح على رأسه في الوضوء قال لا يجزئه أن يمسح على الحناء حتى ينزعه فيمسح على الشعر (قال) وقال مالك في المرأة يكون لها الشعر المرخى على خديها من نحو الدالين أنها تمسح عليهما بالماء ورأسها كله مقدمه ومؤخره (ورواه) ابن وهب أيضاً . وكذلك الذي له شعر طويل من الرجال ❦ ابن وهب ❦ عن عمرو بن الحارث وابن لهيعة عن بكير بن عبد الله عن أم علقمة مولاة عائشة عن عائشة أنها كانت إذا توضأت تدخل يديها تحت الوقاية فتمسح رأسها كله (قال ابن وهب) وبلغني عن جويرية زوج النبي صلى الله عليه وسلم وصفيّة امرأة ابن عمر وسعيد بن المسيب وابن شهاب ويحيى بن سعيد ونافع . مولى ابن عمر بذلك وقاله مالك (وقال) مالك في المرأة تمسح على خمارها أنها تعيد الوضوء والصلاة

❦ في الذي يعجز عنه وضوءه أو يئس بعض وضوءه وغسله ❦

❦ قال ❦ وقال مالك فيمن توضأ ففرغ من بعض الوضوء وبقي بمضه فقام لأخذ الماء قال إن كان قريباً فأرى أن يئس على وضوءه وإن تطاول ذلك وتبعد أخذه الماء وجف وضوءه فأرى أن يعيد الوضوء من أوله ❦ قال ابن القاسم ❦ أيما رجل اغتسل من جنب أو حائض اغتسل فبقيت لمعة من أجسادهما لم يصح الماء أو توضأ فبقيت لمعة من مواضع الوضوء حتى صليا ومضى الوقت قال إن كان انما ترك اللمعة عامداً أعاد الذي اغتسل غسله وأعاد الذي توضأ وضوءه وأعادوا الصلاة وإن كانوا انما تركوا ذلك سهواً فليغسلوا تلك اللمعة ويعيدوا الصلاة فإن لم يغسلوا ذلك حين ذكروا ذلك فليعيدوا الغسل والوضوء وهو قول مالك (قال ابن وهب) وقول ربيعة في

بعض الفسل مثل هذا (وقول) ابن المسيب في الذي ترك رأسه ناسياً في الفسل  
مثل هذا (وقال) مالك في الذي ينسى أن يمسح برأسه فذكر وهو في الصلاة وفي  
لحيته بل قال لا يجزئه أن يمسح بذلك البلبل ولكن ليأخذ الماء لرأسه وليبتدي الصلاة  
بعد ما يمسح برأسه ﴿قلت﴾ فهل كان يؤمر بأن يفسل رجله بعد ما يمسح رأسه  
قال ان كان ناسياً وجف وضوءه فلا يكون عليه الا مسح رأسه

— مسح الوضوء بالمنديل —

﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس بالمسح بالمنديل بعد الوضوء ﴿ابن وهب﴾ عن  
زيد بن الحباب عن أبي معاذ عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كانت له خرقة ينشف بها بعد الوضوء

— جامع الوضوء وتحريك اللحية —

﴿قال﴾ وقال مالك من كان على وضوء فذبح فلا ينقض ذلك وضوءه (وقال)  
مالك فيمن توضأ ثم حلق رأسه انه ليس عليه أن يمسح رأسه بالماء ثانية (وقال ابن  
القاسم) وبلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة أنه قال هذا من لحن الفقه (قال)  
وسمعت مالكا يذكر قول الناس في الوضوء حتى يقطر أو يسيل قال فسمعتة وهو يقول  
قطر قطر إنكاراً لذلك (قال مالك) وقد كان بعض من مضى يتوضؤون بثلاث المدا (قال)  
وقال مالك في الوضوء تحريك اللحية من غير تحليل ﴿ابن وهب﴾ ان ربيعة بن أبي عبد  
الرحمن كان ينكر تحليل اللحية وقال يكفيها ما مر عليها من الماء (وقال) القاسم بن محمد  
أغرف ما يكفيني من الماء وأغسل به وجهي وأمره على لحيتي من حديث ابن وهب  
عن حيوة بن شريح عن سليمان بن أبي زئب (وقال القاسم) لست من الذين يخللون لحاهم  
(وقال) ابراهيم النخعي يكفيها ما مر عليها من الماء من حديث وكيع عن الفضيل عن  
منصور (وقال) ابن سيرين ليس من السنة غسل اللحية وان ابن عباس لم يكن يخلل

لحيته عند الوضوء من حديث ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر

❦ في غسل التيء والحجامة والقلس والوضوء منها ❦

❦ قال ❦ وقال مالك التيء قيان أما ما خرج بمنزلة الطعام فكان لا يرى ما أصاب الجسد من ذلك نجسا وما تغير عن حال الطعام فأصاب جسده أو ثيابه غسله (قال) وقال مالك في مواضع المحاجم يغسله ولا يجزئه أن يمسحه (قال) مالك وإن مسح موضع المحاجم ثم صلى ولم يغسل ذلك أنه يعيد مادام في الوقت ❦ ابن وهب ❦ عن ابن لهيعة عن بكر بن عبد الله عن القاسم بن محمد أنه قال لا يتوضأ من التيء ولا يرى فيه وضوءاً ❦ ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب ويحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد وزيد بن أسلم وعبد العزيز بن أبي سلمة مثله ❦ ابن وهب ❦ وبلغني عن يحيى بن سعيد ومجاهد وطاوس وربيعة مثله في القلس (قال مالك) قد رأيت ربيعة يقلس في المسجد مراراً ثم لا ينصرف حتى يصلي (قال) ابن وهب وقال ابن عباس وابن عمر والحسن في الحجامة يغسل مواضع المحاجم فقط ❦ ابن وهب ❦ وقال يحيى بن سعيد في العرق يقطع والحجامة مثله (وقال) ابن شهاب في الحجامة مثله (وقال) ربيعة مثله في القرحة التي تسيل ❦ قال ❦ وقال مالك كل قرحة إذا تركها صاحبها لم يسلم منها شيء وإن نكأها شيء سال منها فإن الدم الذي سال منها يغسل منه الثوب وما سال على جسده غسله إلا أن يكون الشيء اليسير مثل الدم الذي يقتله ولا ينصرف وما كان من قرحة تسيل لا تجف وهي تمصل فإن تلك يحمل عليها خرقة ويدراً بها ما استطاع وإن أصاب ثوبه لم أر به بأساً أن يصلي به ما لم يتفاحش ذلك فإن تفاحش ذلك فاحب إلى أن يغسله ولا يصلي به (قال) ابن القاسم والقيح والصدید عند مالك بمنزلة الدم ❦ وقال مالك ❦ فيمن كانت به قرحة فكأها فسال منها الدم أو خرج الدم من غير أن ينكأها قال هذا يقطع الصلاة ويبتدىء إن كان الدم قد سال أو القيح فيغسل ذلك عنه ولا يبنى ولا يستأنف ولا يبنى إلا في الرعاف وحده فإن كان ذلك الذي يخرج من هذه القرحة يسيراً فليمسحه

وليتاد على صلاته (ابن وهب) وان عمر بن الخطاب صلى والجرح يثيب دما ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال أما الشيء الملازم من جرح يحصل أو أثر براغيث فصل في ذلك فإذا زاد أو تغير ريحه فاغسله وليس به بأس ما لم يتفاحش منظره ويظهر ريحه مادمت توارى ذلك (قال ابن وهب) قال يونس وقال أبو الزناد أما الذي لا يبرح فلا غسل فيه ﴿ابن وهب﴾ وقال حمزة بن أبي الربيع وعطاء بن أبي رباح مثله في الدماء والقرحة ﴿ابن وهب﴾ وان أبا هريرة وسعيد بن المسيب وسالما كانوا يخرجون أصابعهم من أنوفهم محتضبة دما فيفتلونه ويمسحونه ويصلون ولا يتوضئون ﴿ابن وهب﴾ قال سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وربيعة ومحمد بن كعب القرظي قالوا فيما يخرج من الدم من الفم لا يرون فيه وضوا (وقال) سالم ويحيى بن سعيد مثله

❦ في الذيل والوطء على الروث والعذرة والخلخال ❦

﴿قال﴾ وقال مالك معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم في الدرع يطهره ما بعده قال هذا في القشب اليابس ﴿قال ابن القاسم﴾ كان مالك يقول فيمن وطئ بخفيه على دم أو عذرة يفسله ولا يصلي به قبل أن يفسله ثم كان آخر ما فارقت عليه أن قال أرجو أن يكون واسماً (قال) مالك

(قال) لا يصلي حتي يفسله (قال) وإذا وطئ على ارواث الدواب وأبوالها قال هذا يدلكه ويصلي به وهذا خفيف ﴿ابن وهب﴾ عن الحارث بن نبهان عن رجل عن أنس ابن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء أحدكم المسجد فأن كان ليلاً فليدلك نعليه وان كان نهراً فلينظر إلى أسفلهما ﴿ابن وهب﴾ قال الليث وسمعت

(١) (قوله قال مالك) هكذا بالأصل ولم يذكر المقول وقد ترك له بياضاً كما ترى ولعل الساقط هو ما يتعلق بحكم الذيل يمر على نحو العذرة فإنه لم يذكره صريحاً ولعل تقديره أن يقال (وقد سئل في ذيل الثوب يمر على عذرة أو بول أو روث فيتعلق به شيء هل يصلي به قال لا يصلي الخ) أو نحو هذا اهـ مصححه

يحيى بن سعيد يقول يكره أن يصلي ببول الحمير والبغال والخيول وأرواثها ولا يكره ذلك من الابل والبقر والغنم وقاله ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح وعبد الرحمن بن القاسم ونافع وأبو الزناد وسالم ومجاهد في الابل والبقر والغنم (وقال) مالك إن أهل العلم لا يرون على من أصابه شيء من أبوال الابل والبقر والغنم شيئاً فإن أصاب ثوبه فلا يفسله ويرون على من أصابه شيء من أبوال الدواب الخيل والبغال والحمير أن يفسله. والذي فرق بين ذلك أن تلك تشرب ألبانها وتؤكل لحومها وأن هذه لا تشرب ألبانها ولا تؤكل لحومها وقد سألت بعض أهل العلم عن هذا فقلوا هذا (ابن وهب) عن عمر بن قيس عن عطاء قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشون حفاة فما وصلوا عليه من قشب رطب غسلوه وما وصلوا عليه من قشب يابس لم يغسلوه (وكيع) عن سفيان بن عيينة عن سليمان بن مهران عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال كنا نمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نتوضأ من موطئ (قال) وقال مالك لا بأس بطين المطر وماء المطر المستنقع في السكك والطرق وما أصاب من ثوب أو خف أو نعل أو جسد فلا بأس بذلك (قال) فقلنا للمالك أنه يكون فيها أرواث الدواب وأبوالها والعذرة قال لا بأس بذلك وما زالت الطرق وهذا فيها وكانوا يخوضون المطر وطينه ويصلون ولا يغسلونه (حدث) موسى بن معاوية عن عيسى بن يونس عن محمد بن مجاشع التغلبي عن أبيه عن كهيل قال رأيت علي بن أبي طالب يخوض طين المطر ثم دخل المسجد فصلى ولم يغسل رجله

❦ في الدم وغيره يكون في الثوب يصلى به الرجل ❦

(قال) وقال مالك في الرجل يصلى وفي ثوبه دم يسير دم حيضة أو غيرها فراه وهو في الصلاة قال يمضي على صلاته ولا يبالي أن لا ينزعه ولو نزعه لم أر به بأساً وإن كان دماً كثيراً دم حيضة أو غيرها نزعه واستأنف الصلاة من أولها بإقامة جديدة ولم يبين على شيء مما صلى وإن رأى ذلك بعد ما فرغ أعاد مادام في الوقت والدم كله عندي سواء دم الحيضة وغيرها ودم الحوت عنده مثل جميع الدم (قال) ويفسل قليل الدم وكثيره من

الدم كله وان كان دم ذباب رأيت أن ينسل ﴿قلت﴾ فان كان في نافلة فلما صلى ركعة رأي في ثوبه دما كثيراً أيقطع أم يمضي فان قطع أ يكون عليه القضاء أم لا (قال) يقطع ولا أرى عليه القضاء الا أن يحب أن يصلي (قال) فقل لمالك قدم البراغيث قال ان كثر ذلك وانتشر فأرى أن ينسل (قال) والبول والرجيع والاحتلام والمذي وخرء الطير التي تأكل الجيف والدجاج التي تأكل التبن فان قليل خربها وكثيره ان هو ذكر في الصلاة وهو في ثوبه أو إزاره نزع وقطع الصلاة واستأنفها من أولها باقامة جديدة كان مع الامام أو وحده فان صلى أعاد ما كان في الوقت (قال) فان ذهب الوقت فلا أرى عليه اعادة (قال) فقلت له فان رآه قبل أن يدخل في الصلاة قال هذا كله يفعل فيه كما يفعل فيما فسرت لك قبل هذا . وأرواث الخيل والبغال والحمير أرى أن يفعل فيها كما يفعل في البول والرجيع والمذي يكون في الثوب (قال) ولا بأس ببول ما يؤكل لحمه مثل البعير والشاة والبقرة (قال) وقال مالك فيمن صلى وفي جسده نجس هو بمنزلة من هو في ثوبه يصنع فيها كما يصنع من صلى وفي ثوبه دنس (قال) وقال مالك في المني يصيب الثوب فيجف فيحكه قال لا يجزئه ذلك حتى يفسله (قال) وقال مالك في دم البراغيث يكون في الثوب متفرقا قال اذا تقاحش ذلك غسله . قال وان كان غير متقاحش فلا أرى به بأساً (قال) مالك ودم الذباب ينسل (قال) وما رأيت مالكا يفرق بين الدماء ولكن يجعل دم كل شيء سواء وذلك أني سألت ابن القاسم عن دم القراد والسمك والذباب فقال ودم السمك أيضا ينسل (قال) وقال مالك في الثوب يكون فيه النجس قال لا يطهره شيء الا الماء وكذلك الجسد (قال) فقلت لمالك فالقطرة من الدم تكون في الثوب أيمجه بهيه أي يقلعه وينزعه قال فكرهه لثوبه ويدخله فاه<sup>(١)</sup> فكرهه

(١) قوله قال فكرهه لثوبه الخ) معنى هذه العبارة على ما وصل اليه الفهم أن اللام في لثوبه لام الاجل أي لاجل تلف ثوبه أي لان قاع المتلوث بالدم من الثوب بالاسنان يتلف وقوله ويدخله منصوب بأن مضرة وهو مؤول بمصدر معطوف على قوله لثوب الداخل عليه لام العلة وان كان شاذاً هنا أي كرهه لتلف الثوب ولادخاله بهيه لقذارة الدم وقوله فكرهه ذلك فذلك أي كرهه هذين الشيئين القرض لاتلاف الثوب وادخاله الفم للقذارة فتأمل وحرره اه مصححه



ذلك (قال) وقال مالك في الثوب يصيبه البول أو الاحتلام فيحصى موضعه ولا يعرفه  
قال يفسله كله (قلت) له فان عرف تلك الناحية منه قال يفسل تلك الناحية (قلت) فان  
شك فلم يستيقن أصابه أو لم يصبه قال ينضجه بالماء ولا يفسله. وذكر النضج قال هو  
الشان قال وهو من أمر الناس قال وهو ظهور لما شك فيه ﴿قلت﴾ أرأيت ما تطاير  
على من البول قدر رؤس الأبرهل تحفظ من مالك فيه شيئا قال أما هذا بعينه مثل  
رؤس الأبرفلا ولكن قول مالك يفسل قليل البول وكثيره من الثوب (وأخبرني) ابن  
وهب عن يونس عن ابن شهاب قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد في  
ثوبه دما في الصلاة فانصرف ﴿قال ابن وهب﴾ وقال ابن شهاب القيح بمنزلة الدم في  
الثوب وهو نجس (وقال) مجاهد مثله والليث بن سعد وقال أرى أن يفسله بالماء ﴿ابن  
وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة قال  
ان خولة بنت يسار قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت ان لم يخرج الدم من  
الثوب قال يكفيك الماء ولا يضرك أثره ﴿مالك﴾ عن هشام بن عروة عن أبيه عن  
يحيى بن عبد الرحمن بن أبي خابط أن عمر بن الخطاب غسل الاحتلام من ثوبه ﴿ابن  
وهب﴾ عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال فيمن أصاب ثوبه بول أو رجيع أو  
ساقه أو بعض جسده حتى صلى وفرغ قال ان كان مما يكون من الناس فانه يعيد الصلاة  
ان كان في الوقت وان كان في غير الوقت فانه لا يعيد (وقال) ابن شهاب فيمن صلى  
بثوب فيه احتلام مثل قول ربيعة ويونس (وقال) ربيعة في دم البراغيث يكون في الثوب  
إذا تفاحش منظره وتغير ريحه فأغسله وليس به بأس ما لم يتفاحش منظره ويظهر  
ريحه مادمت تداري ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن أفلح بن جبير عن أبيه قال عرّسنا مع  
ابن عمر بالابواء ثم سرنا حتى صلينا الفجر حين ارتفع النهار فقلت لابن عمر اني صليت  
في ازاري وفيه احتلام ولم أغسله قال فوقف عليّ ثم قال انزل فاطرح ازارك وصل  
ركعتين وأقم الصلاة ثم صل الفجر ففعلت (قال) سحنون وانما ذكرت هذا حجة  
على من زعم أنه لا يعيد في الوقت (وقال) ابن عمر وأبو هريرة في الثوب تصيبه

جناية فلا يعرف موضعه يغسل الثوب كله من حديث ابن وهب

❦ في المسح على الجبائر ❦

❦ قال ❦ وسألت ابن القاسم عن المسح على الجبائر فقال قال مالك نعم يمسح عليها (قال) ابن القاسم وأرى أن هو ترك المسح على الجبائر أن يعيد الصلاة أبداً (قال) قال مالك ولو أن رجلاً جنباً أصابه كسر أو شجة فكان ينكب الماء عنها لموضع الجبائر فإنه إذا صح ذلك الموضع كان عليه أن يغسل ذلك الموضع الذي كانت عليه الجبائر أو الشجة (قلت) فإن صح فلم يغسل ذلك الموضع حتى صلى صلاة أو صلوات (قال) إن كان في موضع لا يصيبه الوضوء إنما هي في المنكب أو الظهر فإني أرى أن يعيد كل ما صلى من حين كان يقدر أن يمسحه بالماء لأنه بمنزلة من بقي من جسده موضع لم يصبه الماء في جناية اغتسل منها حتى صلى صلوات إنما تعاد الصلوات كلها وإنما عليه أن يمس ذلك الموضع بالماء فقط (قال) وقال مالك في الظفر يسقط قال لا بأس أن يكسى بالدواء ثم يمسح عليه (قلت) لابن القاسم في المراحة يكساها الظفر بهذه المنزلة قال نعم هي مثله (قال) ابن وهب وقد قال يمسح على الجبائر الحسن البصري وإبراهيم النخعي ويحيى بن سعيد وربيعه (وقال) ربيعة والشجرة في الوجه يجعل عليها الدواء ثم يمسح عليها (قال) ابن وهب وقال مالك في القرطاس أو الشيء يجعل على الصدغ من وجع أنه يمسح عليه من رواية ابن وهب

❦ في وضوء الاقطع ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ قال مالك فيمن قطعت رجلاه إلى الكعمين قال إذا توضأ غسل بالماء ما بقي من الكعمين وغسل موضع القطع أيضاً (قلت) لابن القاسم أيتى من الكعمين شيء (قال) نعم إنما يقطع من تحت الكعمين وينقى الكعبان في الساقين وقد قال الله تعالى وأرجلكم إلى الكعمين ولقد وقفت مالكا على الكعمين اللذين اليهما حد الوضوء الذي ذكر الله في كتابه فوضع لي يده على الكعمين اللذين في أسفل

الساقين فقال لي هذان هما (قلت) فإن هو قطعت يده من المرفقين أيغسل ما بقي من المرفقين ويغسل موضع القطع (قال) لا يغسل موضع القطع ولم يبق من المرفقين شيء فليس عليه أن يغسل شيئاً من يديه إذا قطعنا من المرفق (قلت) وكيف لم يبق من المرفق شيء قال لأن القطع قد أتى على جميع الذراعين والمرفقان في الذراعين فلما ذهب المرفقان مع الذراعين لم يكن عليه أن يغسل موضع القطع (قال) وأما الكمبان فهما باقيان في الساقين فلذلك يغسل موضع القطع (قلت) أهو قول مالك (قال) ماسألت مالكا عن الذراعين (قال ابن القاسم) والتيم في ذلك هو مثل الوضوء (قال ابن القاسم) إلا أن يكون بقي شيء من المرفقين في العضدين يعرف ذلك الناس وتعرفه العرب فإن كان كذلك فليغسل ما بقي من المرفقين

#### ❦ في غسل بول الجارية والغلام ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في الجارية والغلام بولهما سواء إذا أصاب بولهما رجلاً أو امرأة غسل ذلك وإن لم يأكل الطعام (قال) وأما الام فأحب إلى أن يكون لها ثوب سوى ثوبها الذي ترضع فيه إن كانت تقدر على ذلك وإن لم تكن تقدر على ذلك فلتصل في ثوبها ولتدرا البول عن نفسها جهدها ولتغسل ما أصاب من البول ثوبها جهدها

#### ❦ في الذي يبول قائماً ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في الذي يبول قائماً إن كان ذلك في موضع رمل وما أشبه ذلك لا يتطير عليه منه شيء فلا بأس بذلك وإن كان في موضع صلب يتطير عليه فأكره ذلك له ليل جالساً ❦ علي بن زياد ❦ عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة بن اليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قائماً ومسح علي خفيه

#### ❦ في الوضوء من البثر تقع فيه الدابة ❦

❦ قال ❦ وسمعت مالكا وسئل عن جباب انطابلس التي يكون فيها ماء السماء

يقع فيه الشاة أو الدابة فتموت فيه (قال) لا أحب أن يشرب منه ولا يفتسل به فقليل له أنسقى منه البهائم قال لا أرى بذلك بأساً (قال ابن القاسم) وقال مالك في البئر من آبار المدينة تقع فيه الوزغة والفأرة قال ينزف منها حتى تطيب وينزفون منها على قدر ما يظنون أنهم قد طابت ينزفون ما استطاعوا (قال) وكره مالك للجنب أن يفتسل في الماء الدائم إذا كان غدير أشبه البرك العظام ﴿قلت﴾ أرايت ما كان في الطريق من الغدرو والآبار والحياض أو في الفلوات يصيبها الرجل قد أنتنت فلا يدرى من أي شيء أنتنت أيتوضأ منها أم لا (قال) قال مالك إذا كانت البئر قد أنتنت من الحياة<sup>(١)</sup> ونحو ذلك فلا بأس بالوضوء منها (قال) وهذا مثل ذلك ﴿ابن وهب﴾ وسمعت مالكا وسئل عن رجل أصابته السماء حتى استنقع منها الماء القليل أيتوضأ من ذلك الماء (قال) نعم يتوضأ منه (قيل) له وإن جف ذلك الماء قال يتيم بذلك الطين (قيل) له فانه يخاف أن يكون فيه زبل قال فلا بأس به (قال) وسئل مالك عن مواجل<sup>(٢)</sup> أرض برقة تقع فيه الدابة فتموت فيه قال لا يتوضأ به ولا يشرب منه (قال) ولا بأس أن تسقى الماشية منه ﴿قال﴾ والعسل تقع فيه الدابة فتموت فيه (قال) ان كان ذلك ذائبا لم يؤكل وان كان جامداً طرحت الدابة وما حولها وأكل ما بقي وان كان ذائبا فلا يؤكل ولا يباع ولا بأس بأن يلف النحل ذلك العسل الذي ماتت فيه الدابة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسألما عن الماء الذي لا يجري تموت فيه الدابة أيشرب منه ويفسل منه الثياب قالان رأيت أن لا يدنسه ما وقع فيه فترجو أن لا يكون به بأس (قال علي بن زياد) قال مالك ومن توضأ بماء وقعت فيه ميتة وتغير لونه وطعمه فصلى أعاد الصلاة وان ذهب الوقت وان لم يتغير لون الماء وطعمه أعاد مادام الوقت ﴿قال ابن وهب﴾ وقال ابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن كل

(١) (قوله قد أنتنت من الحياة) كذا بالأصل ولعل المراد بها طول الإقامة وليحرر اه مصححه

(٢) (قوله من مواجل أرض برقة) المواجل جمع موجل كموعد وهو حفرة يستنقع فيها الماء وبرقة اسم لجة قري منها قرية بقم وأخري تجاه واسط القصب اه

ما فيه فضل عما يصيبه من الاذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا لونه ولا ريحه فلا يضره ذلك (قال) ربيعة وان تغير ريحه وطعمه نزع منه قدر ما يذهب الرائحة عنه ﴿ابن وهب﴾ وسحنون عن أنس بن عياض عن الحارث بن عبد الرحمن عن عطاء ابن ميناء عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبول أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ أو يشرب (قال ابن وهب) وبلغني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثم يفتسل فيه

❦ في عرق الحائض والجنب والدواب ❦

﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس بالثوب يعرق فيه الجنب ما لم يكن في جسده نجس فان كان في جسده نجس فإنه يكره ذلك لانه اذا عرق فيه ابتل موضع النجس الذي في جسده (قال) وقال مالك لا بأس بعرق الدواب وما يخرج من أنوفها ورواه ابن وهب (قال) وكذلك الثوب الذي يكون فيه النجس ثم يلبسه أو ينام فيه فيعرق فهو بتلك المنزلة (قال) الا أن يكون في ليل لا يعرق فيها فلا بأس بأن ينام في ذلك الثوب الذي فيه النجاسة ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني ابن لهيعة والليث بن سعد وعمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن سويد بن قيس عن معاوية بن خديج قال سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول سألت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالثوب الذي كان يجامع فيه فقالت نعم اذا لم ير فيه أذى ﴿مالك﴾ عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يعرق في الثوب وهو جنب ثم يصلي فيه ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة بن علي عن هشام بن حسان عن عكرمة مولى ابن عباس أن ابن عباس قال لا بأس بعرق الجنب والحائض في الثوب وقاله مالك (وكيع) عن جرير عن ابراهيم النخعي أنه لا يرى بنجع الدابة الذي يخرج منها بأساً (ابن وهب) وان أبا هريرة كان يركب فرساً عرياً (وقال) الليث بن سعد لا بأس بعرق الدواب

﴿ قال ﴾ في الجنب ينغمس في النهر انغماسا ولا يتدلك

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الجنب يأتي النهر فينغمس فيه انغماسا وهو ينوي الغسل من الجنابة ثم يخرج ( قال ) لا يجزئه الا أن يتدلك وان نوى الغسل لم يجزئه الا أن يتدلك ( قال ) وكذلك الوضوء بماء ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان مر يديه على بعض جسده ولم يمرهما على جميع الجسد كله ( قال ) مالك لا يجزئه حتى يمر يديه على جميع جسده كله ويتدلك

﴿ قال ﴾ في اغتسال الجنب في الماء الدائم

﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يكره اغتسال الجنب في الماء الدائم ( قال ) وقد جاء في الحديث لا يغتسل الجنب في الماء الدائم ( قال ) وقال مالك لا يغتسل الجنب في الماء الدائم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فما تقول في هذه الحياض التي تسقى منها الدواب لان رجلا اغتسل فيها وهو جنب أ يفسدها في قول مالك أم لا ( قال ) نعم الا أن يكون غسل قبل دخوله فيها فرجه ومواضع الاذى منه فلا يكون بذلك بأس لان الحائض تدخل يدها في الاناء والجنب يدخل يده في الاناء ولا يفسد ذلك الماء ( قال ) فجميع جسده بمنزلة البعض في هذا ( قال ابن شهاب ) في الحائض تدخل ابهامها في الماء قال لا بأس به ( وقال مالك ) في الجنب يدخل في القصيرة ينتسل فيها من الجنابة قال لا خير في ذلك وان كان غير جنب فلا بأس بذلك ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن البثر القليلة المأمومة أشبه ذلك يأتيها الجنب وليس معه ما يشرب به وفي يده قدر ( قال ) يحتال لذلك حتى يغسل يديه بغرف ويفتسل ( قال ) فأدركته عنه قال فجعل يقول لي يحتال لذلك وكره أن يقول يغتسل فيها وجعل لا يزيدني على ذلك وقد جاء الحديث أنه نهي الجنب عن الغسل في الماء الدائم ( قال ) وقال ابن القاسم ولو اغتسل فيه لم أر ذلك نجسه اذا كان ماء معينا ورأيت ذلك مجزأ عنه ﴿ ابن وهب ﴾ عن أنس بن عياض عن الحارث ابن عبد الرحمن عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبول أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه أو يشرب ( قال ابن وهب ) وبلغني عن



أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم يغتسل فيه ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن بكر بن عبد الله أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقالوا وكيف يفعل يا أبا هريرة فقال يتناوله تناولا ﴿سحنون﴾ قال على ابن زياد قيل لمالك فإذا اضطر الجنب قال يغتسل فيه وإنما كره ذلك إذا وجد منه بداً فأما إذا اضطر إليه فلا بأس أن يغتسل فيه إذا كان الماء كثيراً يحمل ذلك ﴿الليث﴾ عن يحيى بن سعيد قال سأله عن البثر أو الفسقية أو الحوض يكون ماء ذلك كله كثيراً راكداً غير جار وهو يغتسل فيه الجنب والحائض هل يكره لأحد أن ينفع بما فيها إن فعل ذلك جنب أو حائض (قال) يحيى بن سعيد أما البثر المعين فإني لأرى اغتسال الحائض والجنب فيها بمنع مرافقتها من الناس وأما الفسقية والحوض فإني لأرى أن ينفع به أحد ما لم يكن ماؤها كثيراً

❦ في الفسل من الجنابة والماء ينضح في الإناء والمرأة توطأ ثم تحيض ❦

﴿قال ابن القاسم﴾ كان مالك يأمر الجنب بالوضوء قبل الفسل من الجنابة (قال مالك) فإن هو اغتسل قبل أن يتوضأ أجزاء ذلك (قال) وقال مالك في المتوضئ يغتسل من الجنابة ويؤخر غسل رجله حتى يفرغ من غسله ثم يتنحى فيفسل رجله في مكان طاهر فيجزئه ذلك (قال) وقال مالك في الماء الذي يكفي الجنب قال ليس الناس في هذا سواء (قال) وقال مالك في الحائض والجنب لا تنقض الحائض شعرها عند الفسل ولكن لتضعه بيديها (وقال مالك) في الجنب يغتسل فينتضح من غسله في الإناء (قال) لا بأس به ولا تستطيع الناس الامتناع من هذا (وقال) الحسن وابن سيرين وعطاء وربيعة وابن شهاب مثل قول مالك إلا ابن سيرين قال أنا لارجو من رحمة ربنا ما هو أوسع ﴿قال﴾ وسئل مالك عن الرجل الجنب يفسل جسده ولا يفسل رأسه وذلك لخوفه من امرأته ثم يدع غسل رأسه حتى يحف جسده ثم يأتي امرأته لتفسل رأسه هل يجزئه ذلك من غسل الجنابة (قال) لا وليستأنف الفسل (قال) وقال

مالك في المرأة تصيبها الجنابة ثم تحيض انه لا غسل عليها حتى تطهر من حيضتها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة وأبي الزناد أنهما قالوا ان مسها ثم حاضت قبل أن تغتسل فليس عليها غسل حتى تطهر من الحيضة ان أحببته وقاله بكر ويحيى ابن سعيد . وقد قال ربيعة في أول الكتاب في تبويض الفسل ان ذلك لا يجزئه ﴿مالك﴾ ويحيى بن عبد الله وابن أبي الزناد أن هشام بن عروة أخبره عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يمس يديه في الماء فيخلل بأصابه حتى يسبر<sup>(١)</sup> من الشدة أصول شعره ثم يفيض على رأسه ثلاث غرقات من ماء يديه ثم يفيض الماء بعد يديه على جلده ﴿ابن وهب﴾ عن أسامة بن زيد أن سعيد بن أبي سعيد حدثه أنه سمع أم سلمة تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي فكيف أصنع اذا اغتسلت من الجنابة قال تحفني عليه ثلاث حفنات ثم اغمره على أثر كل حفنة يكفيك ﴿مالك﴾ عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه سأل أباه عبد الله بن عمر عن الرجل يجنب فيغتسل ولا يتوضأ (قال) وأي وضوء أطهر من الفسل ما لم يمس فرجه

### في مجاوزة الختان الختان

﴿قال﴾ وقال مالك اذا مس الختان الختان فقد وجب الفسل (قال) ابن القاسم انما ذلك اذا غابت الحشفة فأما ان مسه وهو زاهق الى أسفل ولم تغب الحشفة فلا يجب الفسل لذلك ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يجامع امرأته فيما دون الفرج فيقضي خارجا من فرجها فيصل الماء الى داخل الفرج أترى عليها الفسل (قال) لا إلا أن تكون التذت يريد بذلك أنزلت ﴿ابن وهب﴾ عن عياض بن عبد الله القرشي وابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أخبرني أم كلثوم عن عائشة أن

(١) (قوله حتى يسبر الخ) السبر يفتح فسكون امتحان غورالتئي واستخراج كنهه الامراه

رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل<sup>(١)</sup> هل عليه من غسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لا فعل ذلك أنا وهذه ثم نفقتل ﴿مالك﴾ عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة كانوا يقولون اذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل ﴿ابن وهب﴾ عن الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل ما يوجب الغسل فقال اذا التقي الختانان وغابت الحشفة فقد وجب الغسل أنزل أو لم ينزل ﴿ابن وهب﴾ عن سعيد بن أبي أيوب قال كان يزيد بن أبي حبيب وعطاء بن دينار ومشايخ من أهل العلم يقولون اذا دخل من ماء الرجل شيء في قبل المرأة فعليها الغسل وان لم يلتق الختانان وقاله الليث (وقال مالك) اذا التذت يريد بذلك أنزل

❦ في وضوء الجنب قبل أن ينام ❦

﴿قلت﴾ هل كان مالك يأمر من أراد أن يطعم أو ينام اذا كان جنباً بالوضوء (قال) أما النوم فكان يأمر أن لا ينام حتى يتوضأ بجميع وضوء الصلاة غسل رجله وغيره من ليل كان أو نهار (قال) وأما الطعام فكان يأمر بغسل يديه ان كان الاذى قد أصابهما ويأكل وان لم يتوضأ (قال) وقال مالك لا ينام الجنب حتى يتوضأ ولا بأس أن يعاود أهله قبل التوضؤ أو بعده (قال) وأما الحائض فلا بأس أن تنام قبل أن تتوضأ وليست الحائض في هذا بمنزلة الجنب ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني رجال من أهل العلم أن عمر بن الخطاب وأبا

(١) قوله ثم يكسل (في القاموس اكسل في الجماع اذا خالط زوجته ولم ينزل أو عزل ولم

سعيد الخدري سألا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهما بالوضوء (قال ابن وهب) وكان عبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وابن المسيب وربيعة ويحيى بن سعيد ومالك يقولون اذا أراد الجنب أن يطعم غسل كفيه فقط

❦ في الذي يجذ الجنبه في لحافه ❦

❦ قال ❦ وقال مالك من أتبه من نومه فرأى بللا على نخذة أو في فراشه قال ينظر فان كان مذيباً توضأ ولم يكن عليه غسل وان كان منياً اغتسل (قال) والمذي في هذا يعرف من المني وهو بمنزلة الرجل في اليقظة اذا لاعب امرأته ان أمذى توضأ وان أمني اغتسل (قال) وقد جاء يكون الرجل في منامه يرى أنه يجامع فلا يتني ولكنه ينزل وهو في النوم مثل من لاعب امرأته في اليقظة (قال) وقد يكون الرجل في منامه يرى أنه يجامع في نومه فلا ينزل وليس الغسل الا من المني (قال مالك) والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل في المنام في الذي يرى

❦ في المسافر يريد أن يطأ أهله وليس معه ماء ❦

❦ قالت ❦ أرأيت المسافر يكون على وضوء أو لا يكون على وضوء وأراد أن يطأ أهله أو جاريته وليس معه ماء (قال مالك) لا يطأ المسافر جاريته ولا امرأته الا ومعه ماء (قال ابن القاسم) وهما سواء (فقلت) لمالك فالرجل تكون به الشجة أو الجرح فلا يستطيع أن يفسله بالماء أنه أن يطأ أهله (قال) نعم ولا يشبه هذا المسافر لان صاحب الشجة يطول أمره الى برء شجته وليس المسافر بتلك المنزلة (قال ابن القاسم) ولم يكن يحمل المسافر عندنا ولا عند مالك الا أنه على غير وضوء الذي ينهاء عن الوطء (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال لا يجامع الرجل أهله وهو بمفازة حتى يعلم أن معه ماء (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر وأبي الخير المري ويحيى بن سعيد وابن أبي سلمة ومالك انهم كانوا يكرهون ذلك

❦ في الجنب يغتسل ولا ينوي الجنابة ❦

❦ قال ❦ مالك من أصابته جنابة فاغتسل للجمعة ولم ينو به غسل الجنابة أو اغتسل من حرّ يجده ولم ينو به غسل الجنابة أو اغتسل على أي الوجوه كان ولم ينو به غسل الجنابة (قال) هو بمنزلة الرجل صلى نافلة فلا تجزئه عن الفريضة (قال مالك) وإن توطأ يريد صلاة نافلة أو قراءة في المصحف أو يريد به طهر صلاته فذلك يجزئه (قال) وقال مالك إن توطأ من حرّ يجده أو نحو ذلك ولم ينو به الوضوء لما ذكرت لك فلا يجزئه من وضوء الصلاة ولا من مس المصحف ولا النافلة ونحوها (قال ابن القاسم) لا يكون الوضوء عند مالك إلا بالنية (قلت) فإن توطأ وبقي رجلاه نخاض نهرا ومسح يديه رجليه في الماء إلا أنه لا ينوي بخوضه النهر (قال) لا يجزئه من غسل رجليه هذا (قال ابن وهب) وأخبرني عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال لو أن رجلا دخل نهراً فاغتسل فيه ولا يتعمد غسل الجنابة لم يجز ذلك عنه حتى يتعمد الفصل غسل الجنابة فإن صلى أعاد الصلاة (ابن وهب) وبلغني عن علي بن أبي طالب أنه قال لا يطهره ذلك حتى يذكر غسله من الجنابة (ابن وهب) قال مالك والليث مثله (وقال مالك) إنما الأعمال بالنيات

❦ في مرور الجنب بالمسجد ❦

❦ قال ❦ وقال مالك قال زيد بن أسلم لا بأس أن يمر الجنب في المسجد عابر سبيل (قال) وكان زيد يتناول هذه الآية في ذلك ولا جنباً إلا عابري سبيل وكان يوسع في ذلك (قال) وقال مالك ولا يعجبني بأن يدخل المسجد الجنب عابر سبيل ولا غير ذلك ولا أرى به بأساً أن يمر في ذلك من هو على غير وضوء ويقعد فيه

❦ في اغتسال النصرانية من الجنابة والحیضة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا يجبر الرجل المسلم امرأته النصرانية على أن تغتسل من الجنابة (وقال ابن القاسم) عن مالك في النصرانية تكون تحت المسلم فتحيض ثم تظهر أنها

تجبر على الغسل من الحيضة ليطأها من قبل أن المسلم لا يطأ امرأته حتى تطهر من الحيض وأما الجنابة فلا بأس أن يطأها وهي جنب

❦ في الجنب يصلي ولا يذكر جنابته ❦

❦ قال ❦ وسألت مالكا عن الرجل تصيبه الجنابة ولا يعلم بذلك حتى يخرج الى السوق فيخرج فيرى الجنابة في ثوبه وقد كان صلى قبل ذلك ( قال ) ينصرف مكانه فيغتسل ويغسل مافي ثوبه ويصلي تلك الصلاة ولا يمضي لحاجته ( قال ) وقال مالك في الجنب يصلي بالقوم وهو لا يعلم بالجنابة فيصلّي بهم ركعة أو ركعتين أو ثلاثا ثم يذكر أنه جنب ( قال ) ينصرف ويستخلف من يصلي بالقوم مابقي من الصلاة وصلاة القوم خلفه تامة ( قال ) وان فرغ من الصلاة فلم يذكر أنه جنب حتى فرغ فصلاة من خلفه تامة وعليه أن يعيده وحنه وان كان الامام حين صلى بهم كان ذا كرا الجنابة فصلاة القوم كلهم فاسدة ❦ قال ❦ ومن علم بجنابته ممن يقتدي به والامام ناس لجنابته فصلاته فاسدة ( قال ) وان صلى بالقوم بعد ما ذكر الجنابة جاهلا أو مستحيا فقد أفسد على القوم صلاتهم ❦ قال ابن القاسم ❦ وكل من صلى بقوم فدخل عليه ما ينقض صلاته فمادى بهم فصلاتهم منتقضة وعليهم الاعادة متى ما علموا . وقد صلى عمر بن الخطاب بالناس وهو جنب ثم قضى عمر الصلاة ولم يأمر الناس بالقضاء ❦ علي ❦ عن سفيان عن المفيرة عن ابراهيم النخعي قال اذا صلى الامام على غير وضوء أعاد ولم يعيدوا

❦ في الثوب يصلي به وفيه النجاسة ❦

❦ قال ❦ وسمعت مالكا يقول في الدم يكون في الثوب أو الدنس فيصلّي به ثم يعلم بذلك بعد اصفرار الشمس ( قال ) ان لم يذكر حتى اصفرت الشمس فلا اعادة عليه ( قال ) وجعل مالك وقت من صلى وفي ثوبه دنس الى اصفرار الشمس وفرق بينه وبين الذي يسلم قبل مغيب الشمس والمجنون يفيق قبل مغيب الشمس أو الحائض



تطهر قبل مغيب الشمس كان يقول النهار كله حتى تغيب الشمس وقت لهؤلاء.. وأما من يصلي وفي ثوبه دنس فوقه الى اصفرار الشمس هذا وحده جعل له مالك الى اصفرار الشمس وقتاً. والذي يصلي الى غير قبة مثله (قال) فان كان الدنس في جسده قال سمعت مالكا يقول في الدنس في الجسد وفي الثوب سواء وقال يعيد ما كان في الوقت (قال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله . وابن شهاب مثله ﴿ قال ﴾ وقال مالك من صلى على موضع نجس فعليه الاعادة مادام في الوقت بمنزلة من صلى وفي ثوبه دنس ﴿ قلت ﴾ فان كانت النجاسة انما هي في موضع جبهته فقط أو موضع كفيه أو موضع قدميه فقط أو موضع جلوسه فقط (قال) أرى عليه الاعادة مادام في الوقت وان لم تكن النجاسة الا في موضع الكفين وحده أو موضع جبهته وحده أو موضع القدمين وحدهما أو موضع جلوسه وحده ﴿ قال ﴾ وقال مالك من كان معه ثوب واحد وليس معه غيره وفيه نجس (قال) يصلي به فان أصاب ثوبا غيره أو أصاب ما يفسله أعاد مادام في الوقت فان مضى الوقت فلا اعادة عليه ﴿ قلت ﴾ فان كان معه ثوب حرير وثوب نجس بأيهما تحب أن يصلي (قال) يصلي بالحرير أحب اليّ ويعيد ان وجد غيره مادام في الوقت وكذلك بلغني عن مالك أنه قاله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لباس الحرير

### ❦ الصلاة بالحقن ❦

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يصيبه الحقن (قال) اذا أصابه من ذلك شيء خفيف رأيت أن يصلي به وان أصابه من ذلك ما يشغله عن صلاته فلا يصلي حتى يقضي حاجته ثم يتوضأ ويصلي (قلت) فان أصابه غثيان أو قرقرة في بطنه ما قول مالك فيه اذا كان ذلك يشغله عن صلاته (قال) لا أحفظ من مالك في الغثيان شيئا (قال) والغثيان والقرقرة عند مالك بمنزلة الحقن (قلت) فاذا أعجله عن صلاته أهو مما يشغله قال نعم (قلت) وان صلى على ذلك وفرغ أثرى عليه اعادة قال اذا شغله فأحب اليّ أن يعيد (قلت) له أفى الوقت وبعد الوقت قال اذا كانت عليه الاعادة فهو كذلك

يعيد وان خرج الوقت وقد بلغني ذلك عن مالك . ثم قال قال عمر بن الخطاب لا يصلي أحدكم وهو ضام بين وركيه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يعقوب بن مجاهد أن القاسم بن محمد وعبد الله بن محمد حدثاه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حدثتهما قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقوم أحدكم الى الصلاة بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الا خبثان الغائط والبول ( وذكر ) مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وجد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة ( وذكر ) عن عطاء بن أبي رباح أنه قال ان كان الذي به شيئاً لا يشغله عن الصلاة صلى به ( قال ) وان ابن عمر كان يقول ما كنت أبالي به الى أن يكون في جانب ردائي اذا كنت مدافعاً لغائط أو لبول من حديث ابن وهب عن السري عن التيمي عن عبد الله بن عمر ( وذكر ) ابن مهدي عن ابن مسعود مثل قول ابن عمر من حديث ابن وهب

### ❦ الصلوات بوضوء واحد ❦

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس أن يقيم الرجل على وضوء واحد يصلي به يومين وأكثر من ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن أبي غطيف الهذلي أن عبد الله بن عمر قال له ان كان ليكفيني وضوئي لصلاة الصبح الصلوات كلها مالم أحدث ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان بن سعيد الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان ابن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوم فتح مكة الصلوات كلها بوضوء واحد ومسح على خفيه فقال له عمر بن الخطاب رأيتك صنعت شيئاً ما كنت تصنعه فقال عمداً صنعته يا عمر

### ❦ في غسل النصراني والصلاة بثياب أهل الذمة ❦

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يصلي بثياب أهل الذمة التي يلبسونها ( قال ) وأما ما نسجوا فلا بأس به وقال مضي الصالحون على هذا ( قال ) وقال مالك لا أرى أن يصلي بخنفي النصراني الذين يلبس حتى يغسلا ﴿ وكيع ﴾ عن الفضيل بن عياض عن هشام بن

حسانه عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً بالثوب يذسجه المجوسى يلبسه المسلم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت لمالك إذا أسلم النصراني هل ترى عليه الفسل قال نعم (قلت) لابن القاسم متى يفتسل أقبل أن يسلم أو بعد أن يسلم (قال) ما سألتك إلا كما أخبرتك ولكنى أرى أن هو اغتسل للإسلام وقد أجمع على أن يسلم فإن ذلك يجزئه لأنه إنما أراد بذلك الفسل للإسلام (قلت) فإن أراد أن يسلم وليس معه ملة أيتيم أم لا (قال) نعم يتيم (قلت) أتخفظه عن مالك قال لا ولكن هذا رأي والنصراني عندي جنب فإذا أسلم اغتسل أو يتيم فإن يتيم ثم وجد الماء فعليه الفسل (قال ابن القاسم) وإذا يتيم النصراني للإسلام ينوى بتيممه ذلك يتيم الجنابة أجزأه أيضا (قال) وكان مالك يأمر من أسلم من المشركين بالفسل ﴿ ابن وهب ﴾ وابن نافع عن عبد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية له قبل نجد فأسروا ثمانية بن أثال<sup>(١)</sup> فأتي به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكان يأتيه كل غداة ثلاث غدوات يمرض عليه الإسلام ثم أسلم فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يذهب إلى حائط أبي طاححة فيغتسل

﴿ فيمن صلى على موضع نجس أو يتيم ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك من صلى على الموضع النجس أعاد مادام في الوقت (قلت) لابن القاسم وإن كان بولا نجف قال إنما سألناه عن الموضع النجس فإن نجف أعاد (قلت) له فمن يتيم به أعاد قال يعيد مادام في الوقت وهو مثل من صلى بثوب غير طاهر (ابن وهب) وقد قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن وابن شهاب يعيد ما كان في الوقت

﴿ في الرعاف ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك ينصرف من الرعاف في الصلاة إذا سال منها<sup>(٢)</sup> أو قطر

(١) (قوله ثمانية بن أثال) هو هكذا عند ابن وضاح وابن قاسم وهو الصواب وقال إبراهيم بن محمد أئانة (٢) (قوله منها) متعلق بقوله ينصرف وقوله أو قطر عطف على سال اه مصححه

قليلا كان أو كثيراً فيفسله عنه ثم يني على صلاته قال وان كان غير قاطر ولا سائل  
 فليفتله بأصابعه ولا شيء عليه (قال) وقد كان سالم بن عبد الله يدخل أصابعه في أنفه  
 وهو في الصلاة فيخرجها وفيها دم فيقتلها ولا ينصرف (قال) وأخبرني مالك عن يحيى  
 ابن سعيد أن سعيد بن المسيب قال لأصحابه ماتقولون في رجل رعف فلم ينقطع  
 عنه الدم قال فسكت القوم قال سعيد يومي إيماء (قال) وقال مالك فيمن رعف مع الإمام  
 ثم يذهب فيغسل الدم عنه انه يصلي في بيته أو حيث أحب (قال ابن القاسم) قول  
 مالك عندي حيث أحب أي أقرب المواضع إليه حيث يغسل الدم عنه وذلك اذا كان  
 الإمام قد فرغ من صلاته إلا أن يكون الجمعة فانه يرجع الى المسجد لان الجمعة  
 لا تكون إلا في المسجد (قال) وقال مالك فيمن رعف بعد ما ركع أو بعد ما رفع رأسه  
 من ركوعه أو سجد من الركعة سجدة رجع فيغسل الدم عنه انه يلغى الركعة وسجديتها  
 ويبتدئ القراءة قراءة تلك الركعة من أولها (قال) وسألنا مالكا عن الرجل يرعف  
 قبل تسليم الإمام وقد تشهد وفرغ من تشهده (قال) ينصرف فيغسل الدم عنه ثم  
 يرجع فان كان الإمام قد انصرف قعد فتشهد وسلم وان رعف بعد ما سلم الإمام ولم  
 يسلم هو سلم وأجزأت عنه صلاته ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يكون مع الإمام يوم  
 الجمعة فيرعف بعد ما صلى مع الإمام ركعة بسجديتها (قال) يخرج ويغسل الدم عنه  
 ثم يرجع الى المسجد فيصلى ما بقى عليه من صلاة الجمعة ركعة وسجديتها (قال ابن  
 القاسم) فان رجع والإمام لم يفرغ إلا أنه في التشهد جالس جلس معه فاذا سلم الإمام  
 قضى الركعة التي بقيت عليه وان جاء وقد ذهب الإمام صلى ركعة بسجديتها (قال)  
 مالك فان هو صلى مع الإمام ركعة بسجديتها ثم ركع أيضاً مع الإمام الركعة الثانية وسجد  
 معه سجدة من الركعة الثانية ثم رعف (قال) يخرج فيغسل الدم عنه ثم يرجع فيصلى ركعة  
 بسجديتها ويلغى الركعة الثانية التي لم يتم مع الإمام بسجديتها أدرك الإمام أول يدركه  
 (قال) وكذلك لو أنه رعف بعد ما صلى مع الإمام ركعة وسجد معه سجدة ثم ذهب  
 فيغسل الدم عنه ثم رجع قبل أن يركع الإمام الركعة الثانية (قال) يلغى الركعة الأولى

ولا يعتد بالركعة التي لم يتم سجودها حتى رعف ولا يسجد السجدة التي بقيت عليه (قال) وقال مالك كل من رعف في صلاة فانه يقضي في بيته أو حيث غسل الدم عنه أقرب المواضع اليه (قال ابن القاسم) وذلك اذا علم أنه لا يدرك مع الامام شيئاً مما بقى عليه من الصلاة <sup>(١)</sup> إلا الجمعة فانه لا يصلى ما بقي عليه اذا هو رعف إلا في المسجد لأن الجمعة لا تكون إلا في المسجد (قال) وقال مالك فان هو افتتح مع الامام الصلاة يوم الجمعة فلم يركع معه أو ركع وسجد احدى السجدين ثم رعف ثم ذهب يغسل الدم عنه فلم يرجع حتى فرغ الامام من الصلاة (قال) يتبدى الظهر أربعا (قال) وقال مالك اذا هو رعف بعد ركعة بسجديها يوم الجمعة فخرج يغسل الدم عنه ثم رجع وقد فرغ الامام من الركعة الثانية قال يصلى الركعة الثانية بقراءة (قال) وان هو سها عن قراءة السورة التي مع أم القرآن في ركعته التي يقضي سجد لسهوه قبل السلام (قلت) له فان سها عن قراءة أم القرآن في الركعة التي يقضي قال يسجد لسهوه قبل السلام ثم يسلم ثم يقوم فيصلّى ظهراً أربعا (قال) وقال مالك وهذا الذي رعف يوم الجمعة وقد بقيت عليه ركعة ثم رجع يصليها وقد فرغ الامام من صلاته قال يجهر بالقراءة كما كان الامام يفعل (قال) وقال مالك فيمن رعف مع الامام في الظهر بعد ما صلى معه ركعة فخرج يغسل الدم عنه ثم جاء وقد صلى الامام ركعتين وبقيت له ركعة قال يتبع الامام فيما يصلى الامام ولا يصلى ما فات به الامام حتى يفرغ الامام فاذا فرغ الامام قام فقصى ما فاتته مما صلى الامام وهو غائب عن الامام (قال) وقال مالك من قاء عامداً أو غير عامد في الصلاة استأنف الصلاة ولم يبن وليس هو بمنزلة الرعاف عنده صاحب الرعاف عنده يبنى وهذا لا يبنى ﴿مالك﴾ عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول اذا رعف انصرف فتوضأ ثم رجع فبنى على ما صلى ولم

(١) (قوله مما بقى عليه من الصلاة) في الاربعية لابي زيد انه ان صلى ما بقى عليه من صلاته حين ظن أن الامام قد فرغ ثم انه لما انصرف أيقن أن الامام لم يفرغ من صلاته بعد ان صلاته تامة ولا اعادة عليه لانه قد خرج من حكم الامام اه

يتكلم ﴿ابن وهب﴾ قال وبلغني عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وسالم وطاوس وعروة بن الزبير ويحيى بن سعيد مثله (قال) يحيى ما نعلم عليه وضوءاً وهذا الذي عليه الناس ﴿علي﴾ عن سفيان عن منصور عن ابراهيم أن علقمة بن قيس أمّ قوما فرعف فأشار الى رجل فتقدم ثم ذهب فتوضأ ثم رجع فصلّى ما بقي من صلاته وحده ﴿وكيع﴾ عن مغيرة عن ابراهيم قال البول والريح يعيد منهما الوضوء والصلاة

— في هيئة المسح علي الخفين —

﴿قال﴾ وقال مالك يمسح على ظهور الخفين ويطونهما ولا يتبع غصونهما (قال) والغصون الكسر الذي يكون في الخفين على ظهور القدمين ومسحهما الى موضع الكعنين من أسفل ومن فوق (قال ابن القاسم) ولم يحد لنا مالك في ذلك حداً (قال ابن القاسم) وأرانا مالك المسح على الخفين فوضع يده اليمنى <sup>(١)</sup> على أطراف أصابعه من ظاهر قدمه ووضع اليسرى من تحت أطراف أصابعه من باطن خفه فأمرّهما وبلغ باليسرى حتى بلغ بهما الى عقبه وأمرّهما على عقبه الى موضع الوضوء وذلك أصل الساق حذو الكعنين (قال) وقال مالك وسألت ابن شهاب فقال لنا هكذا المسح ﴿قلت﴾ فإن كان في أسفل الكعنين طين أيمسح ذلك الطين من الخفين حتى يصل الماء الى الخفين قال هذا قوله ﴿قلت﴾ فهل يجزئ عند مالك باطن الخلف عن ظاهره وظاهره عن باطنه (قال) لا ولكن لو مسح رجل ظاهره ثم صلى لم أر عليه الاعادة الا في الوقت لأب عروة بن الزبير كان يمسح ظهورهما ولا يمسح بطونهما أخبرنا بذلك مالك بن أنس فأما في الوقت فأحب اليّ أن يعيد ما دام في الوقت ﴿ابن وهب﴾ عن رجل من رعين عن أشياخ لهم عن أبي أمامة الباهلي وعبادة بن الصامت أنهما رأيا رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح أسفل الخفين وأعلىهما ﴿ابن وهب﴾ ان ابن عباس وعطاء بن أبي رباح قال لا يمسح على غصون

(١) (قوله فوضع يده اليمنى الخ) قال القاضي أبو الوليد هذا يدل على أن يده اليمنى من فوق في الخفين جميعا بخلاف قول ابن حبيب وعاب ابن شبلون وغيره من شيوخ المذهب قول ابن حبيب اهـ



الخفين وان ابن عمر قال يمسح أعلاهما وأسفلهما من حديث ابن وهب عن أسامة ابن زيد عن نافع عن ابن عمر ( وقال مالك ) في الخرق يكون في الخلف قال ان كان قليلا لا يظهر منه القدم فليمسح عليه وان كان كثيرا فاحشا يظهر منه القدم فلا يمسح عليه ( قال ) وقال لي مالك في الخفين يقطعهما من أسفل الكعبين المحرم وغيره لا يمسح عليهما من أجل أن بعض مواضع الوضوء قد ظهر ( قال ) وقال مالك في رجل لبس خفيه على طهر ثم أحدث فمسح على خفيه ثم لبس خفين آخرين فوق خفيه أيضا فأحدث قال يمسح عليهما عند مالك ( قال ابن القاسم ) لان الرجل اذا توضأ فغسل رجله ولبس خفيه ثم أحدث مسح على خفيه ولم ينزعهما فيغسل رجله ( قال ) فاذا لبس خفين على خفين وقد مسح على الداخلين فهو قياس القدمين والخفين ( قال ) وقال مالك في الرجل يلبس الخفين على الخفين قال يمسح الاعلى منهما ( قال ابن القاسم ) كان مالك يقول في الجوربين يكونان على الرجل وأسفلهما جلد مخروز وظاهرهما جلد مخروز انه يمسح عليهما ثم رجع فقال لا يمسح عليهما ( قلت ) أليس هذا اذا كان الجلد دون الكعبين ما لم يبلغ بالجلد الكعبين . قال مالك وان كان فوق الكعبين فلا يمسح عليهما ( قلت ) فان لبس جرموقين على خفين ما قول مالك في ذلك ( قال ) أما في قوله الاول فان كان الجر موقان أسفلهما جلد يبلغ مواضع الوضوء مسح على الجر موقين وان كان أسفلهما ليس كذلك لم يمسح عليهما وينزعهما ويمسح على الخفين . وقوله الآخر لا يمسح عليهما أصلا وقوله الاول أحب اليّ اذا كان عليهما جلد كما وصفت لك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان نزع الخفين الاعلىين اللذين مسح عليهما ثم مسح على الاسفل منهما مكانه أجزأه ذلك وكان على وضوئه وان أخر ذلك استأنف الوضوء مثل الذي ينزع خفيه يعني وقد مسح عليهما فان غسل رجله مكانه أجزأه ذلك وكان على وضوئه وان أخر ذلك استأنف الوضوء قال وليس يأخذ مالك بحديث ابن عمر في تأخير المسح ( قال ) وقال مالك والمرأة في المسح على الخفين والرأس بمنزلة الرجل سواء في جميع ذلك الا أنها اذا مسحت على رأسها لم تنقص شعرها ﴿ قلت ﴾

أرأيت من توضأ فلبس خفيه ثم أحدث فمسح عليهما ثم لبس خفين آخرين فوق خفيه هل تحفظ عن مالك أنه يمسح على هذين الظاهرين أيضاً (قال) لا أحفظه عن مالك ولكن لا أرى أن يمسح عليهما ويجزئه المسح على الداخلين (قال) ومثل ذلك أنه إذا توضأ وغسل رجله ثم لبس خفيه لم يكن عليه أن يمسح على خفيه ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يتوضأ فيمسح على خفيه ثم يمكث إلى نصف النهار ثم ينزع خفيه (قال) إن غسل رجله مكانه حين نزع خفيه أجزأه فإن أخر غسل رجله ولم يفسلها حتى ينزع الخفين أعاد الوضوء كله (قال) وقال مالك فيمن نزع خفيه من موضع قدميه إلى الساقين وقد كان مسح عليهما حين توضأ أنه ينزعهما ويفسل رجله بحضرة ذلك وإن أخر ذلك استأنف الوضوء (قال) وإن أخرج العقب إلى الساق قليلاً والقدم كما هي في الخلف فلا أرى عليه شيئاً (قال) وكذلك إن كان الخلف واسعاً فكان العقب يزول ويخرج إلى الساق وتجول القدم إلا أن القدم كما هي في الخلف فلا أرى عليه شيئاً ﴿قال ابن القاسم﴾ فيمن يتيم وهو لا يجد الماء فصلى ثم وجد الماء في الوقت فتوضأ به أنه لا يجزئه أن يمسح على خفيه وينزعهما ويفسل قدميه إذا كان أدخلها غير طاهرتين ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المرأة تحضب رجلها بالحناء وهي على وضوء فتلبس خفيها لتمسح عليهما إذا أحدثت أو نامت أو انتقض وضوءها. قال لا يعجبني ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن كان رجل على وضوء فأراد أن ينام أو يبول فقال ألبس خفيي كما إذا أحدثت مسحت عليهما (قال) سألت مالكا عن هذا في النوم فقال لا خير فيه والبول عندي مثله ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت المستحاضة تمسح على خفيها. قال عليها أن تمسح ﴿قال﴾ وقال مالك لا يمسح المقيم على خفيه وقد كان قبل ذلك يقول يمسح عليهما (قال) ويمسح المسافر وليس لذلك وقت ﴿ابن وهب﴾ وقال عطاء ويحيى بن سعيد ومحمد بن عجلان والليث بن سعد يفسل رجله إذا نزع خفيه وقد مسح عليهما ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث وابن لهيعة والليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم البلوي أنه سمع علي بن رباح اللخمي يخبر

عن عقبة بن عامر الجهني قال قدمت على عمر بن الخطاب يفتح من الشام وعلى خفان  
 لي فنظر اليهما عمر فقال كم لك منذم تنزعهما قال قلت لبستهما يوم الجمعة واليوم الجمعة  
 ثمان قال أصبت ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت زيد بن الجباب يذكر عن عمر بن  
 الخطاب قال لو لبست الخفين ورجلاي طاهرتان وأنا على وضوء لم أبال أن لا أنزعهما  
 حتى أبلغ العراق أو أقضى سفري

### ❦ باب في التيمم ❦

﴿ قال ﴾ وقال مالك التيمم من الجنابة والوضوء سواء (والتيمم) ضربة للوجه  
 وضربة لليدين يضرب الارض بيديه جميعا ضربة واحدة فان تعلق بهما شيء نفضهما  
 نفضا خفيفا ثم يمسح بهما وجهه ثم يضرب ضربة أخرى بيديه فيبدأ باليسرى على  
 على اليمنى فيمرها من فوق الكف الى المرفق ويمرها أيضاً من باطن المرفق الى  
 الكف ويمر أيضاً اليمنى على اليسرى كذلك وأرانا ابن القاسم بيده فقال هكذا أرانا  
 مالك ووصف لنا ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن رجل حدثه عن جعفر بن  
 الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلي أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال في التيمم ضربة للوجه وأخرى للذراعين ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يتيمم في  
 أول الوقت مسافر ولا مريض ولا خائف الا أن يكون المسافر على اياس من الماء  
 فاذا كان على اياس من الماء تيمم وصلى في أول الوقت وكان ذلك له جائزاً ولا إعادة  
 عليه وان قدر على الماء . والمريض والخائف يتيممان في وسط الوقت . وان وجد  
 المريض أو الخائف الماء في ذلك الوقت فعليهما الوضوء والاعادة . وان وجد المسافر  
 الماء بعد ذلك فلا إعادة عليه . وان تيمم المسافر في أول الوقت وهو يعلم أنه يصل الى  
 الماء في الوقت ثم صلى قال ابن القاسم فأرى أن يمد هذا اذا وجد الماء في الوقت  
 (قال) وقال مالك في المسافر والمريض والخائف لا يتيممون الا في وسط الوقت  
 (قال) وان تيمموا فصلوا ثم وجدوا الماء في الوقت قال أما المسافر فلا يمد وأما المريض  
 والخائف الذي يعرف موضع الماء الا أنه يخاف أن لا يبلغه فعليه أن يمد ان قدر على

الماء في وقت تلك الصلاة ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني ابن لهيعة عن بكر بن سودة الجذامي عن رجل حدثه عن عطاء بن يسار أن رجلين احتلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانا في سفر فالتصا الماء فلم يجداه فتيما ثم صليا ثم وجدا الماء قبل أن تطلع الشمس فاغتسلا ثم أعاد أحدهما الصلاة ولم يعد الآخر فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذي أعاد لك الأجر مرتين وقال للآخر تمت صلاتك ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني الليث بن سعد عن معاذ بن محمد الانصاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للذي أعاد صلاته لك مثل سهم جمع وقال للذي لم يعد أجرت عنك صلاتك وأصبحت السنة ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن كان معه ماء وهو مسافر فنسي أن معه ماء ثم تيمم فصلى فذكر أن معه الماء وهو في الوقت (قال) أرى أن يعيد ما كان في الوقت فإذا ذهب الوقت لم يعد ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل تنيب له الشمس وقد خرج من قريته يريد قرية أخرى وهو فيما بين القريتين على غير وضوء وهو غير مسافر (قال) أن طمع أن يدرك الماء قبل مغيب الشفق مضى إلى الماء وإن كان لا يطعم بذلك تيمم وصلى (قال) ومن ذلك أن من المنازل ما يكون على الميل والميلين لا يطعم أن يدركها قبل مغيب الشفق فإذا كان لا يدركها حتى يغيب الشفق تيمم وصلى (قال) وقال مالك وإن كان مسافراً وهو على يقين من الماء أن يدركه في الوقت فليؤخر حتى يأتي الماء فإن لم يكن على يقين من الماء أن يدركه في الوقت قال يتيمم ويصلى (قال) والصلوات كلها الظهر والمصر والمغرب والعشاء والصبح أيضاً يتيمم لها في وسط الوقت إلا أن يكون على يقين أنه يدرك الماء في الوقت فليؤخر ذلك وإن كان لا يطعم أن يدرك الماء في الوقت فليتيمم في وسط الوقت ويصلى ﴿مالك﴾ عن نافع قال أقبلت أنا وعبد الله بن عمر من الجرف حتى إذا كنا في المربد نزل عبد الله بن عمر فتيمم فمسح بوجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى قال نافع وكان ابن عمر يتيمم إلى المرفقين (قال) وقال لي مالك التيمم إلى المرفقين وإن تيمم إلى الكوعين أعاد التيمم والصلوة مادام في الوقت فإن مضى

الوقت لم يعد الصلاة وأعاد التيمم ﴿قلت﴾ أيتيم من في الحضر اذا لم يجد الماء في قول مالك قال نعم وسألنا مالكا عن كان في القبائل مثل المعافر<sup>(١)</sup> وأطراف الفسطاط نخفي ان ذهب الى الماء يتوضأ أن تطلع عليه الشمس قبل أن يبلغ الماء قال يتيم ويصلي ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن المسافر يأتي البئر في آخر الوقت فهو يخاف ان نزل ينزع بالرشا ويتوضأ يذهب وقت تلك الصلاة (قال) فليتيمم وليصل (قلت) لابن القاسم أيعيد الصلاة بعد ذلك اذا توضأ في قول مالك قال لا (قلت) فان كان هذا الرجل في حضر أترأه في قول مالك بهذه المنزلة في التيمم قال نعم (قال ابن القاسم) وقد كان مرة من قوله في الحضري أنه يعيد اذا توضأ<sup>(٢)</sup> (قلت) أرايت من كان في السجن فلم يجد الماء أيتيمم قال نعم (قلت) وهو قول مالك قال نعم قد أخبرتك أن مالكا قال في الرجل في الحضر يخاف أن تطلع الشمس عليه ان ذهب الى النيل يتوضأ وهو في المعافر أو في أطراف الفسطاط انه يتيمم ولا يذهب الى الماء ويصلي وهذا مثل ذلك \* وقد كان ابن القاسم قال من تيمم على موضع النجاسة من الارض بموضع قد أصابه البول أو القدر فانه يعيد مادام في الوقت (قلت) له هذا قول مالك (قال) قد كان مالك يقول من توضأ بماء غير طاهر أعاد مادام في الوقت فكذلك هذا عندي (قال) فقال ابن القاسم سألت مالكا عن الرجل يجد الماء وهو على غير وضوء ولا يقدر على الماء وهو في بئر أو في موضع لا يقدر عليه (قال) يعالجه ما لم يخف فوات الوقت فاذا خاف فوات الوقت تيمم وصلي ﴿قلت﴾ أرايت ان تيمم رجل فيم وجهه في موضع ويم يديه في موضع آخر (قال) ان تباعد ذلك فليتندي التيمم وان لم يتناول ذلك وانما ضرب بوجهه في موضع ثم قام الى موضع آخر قريب من ذلك فضرب يديه أيضاً فأتيم تيممه فانه يجزئه (قلت) هذا قول مالك قال هو عندي مثل الوضوء ﴿قلت﴾ فان نكس التيمم فيم يديه قبل وجهه ثم وجهه بعد يديه (قال) ان صلى أجزاءه ويعيد التيمم لما يستقبل

(١) (المعافر) اسم بلد (والفسطاط) علم مصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص رضي

(قلت) وهذا قول مالك قال هذا مثل الوضوء ﴿قال﴾ وقال مالك في الجنب لا يحد الماء فيتيمم ويصلي ثم يحد الماء بعد ذلك (قال) يغتسل لما يستقبل وصلاته الاولى تامة وقاله سعيد بن المسيب وابن مسعود وقد كان يقول غير ذلك ثم رجع الى هذا أنه يغتسل ذكره عن ابن مسعود سفيان بن عيينة من حديث وكيع

— ما جاء في المجذور والمحسوب —

﴿قال﴾ وقال مالك في المجذور والمحسوب اذا خافا على أنفسهما وقد أصابتهما جنابة انهما يتيممان لكل صلاة أحدهما في ذلك أولم يحدنا تيمم الجنابة ولا يغتسلان ﴿قلت﴾ أرأيت المجروح الذي قد كثرت جراحاته في جسده حتى أتت على أكثر جسده كيف يفعل في قول مالك (قال) هو بمنزلة المجذور والمحسوب اذا كان لا يستطيع أن يمس بالماء جسده تيمم وصلى ﴿قلت﴾ فان كان بعض جسده صحيحا ليس فيه جراحات وأكثر جسده فيه الجراحة (قال) يغسل ما صح من جسده ويمسح على مواضع الجراحة ان قدر على ذلك والا فعلى الخرق التي عصب بها (قلت) هذا قول مالك قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن ابن جريج عن مجاهد قال للمجدور واشباهه رخصة أن لا يتوضأ ويتلو هذه الآية وان كنتم مرضى أو على سفر وذلك مما يحنى من تأويل القرآن (قال) ابن أبي سلمة وبلغني أن ابن عباس أفنى مجدورا بالتيمم (قلت) أرأيت ان غمرت جسده ورأسه الجراحات الا اليد والرجل أيفسل تلك اليد والرجل ويمر الماء على ما عصب من جسده أم يتيمم (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئا وأرى أن يتيمم اذا كان هكذا ﴿وقال مالك﴾ اذا خاف الجنب على نفسه الموت في الثاج والبرد ونحوهما ان هو اغتسل أجزاءه التيمم ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم عن النعمان بن راشد عن زيد بن أبي أنيسية الجزري قال كان رجل من المسلمين في غزوة خيرا أصابه جذري فأصابته جنابة ففصله أصحابه فهرى لهما فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قتلوه قاتلهم الله قتلوه قاتلهم الله أما كان يكفيهم أن ييموه بالصعيد ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن العاص

علي جيش فسار وانه احتلم في ليلة باردة تخاف على نفسه ان هو اغتسل بالماء البارد  
أن يموت فتييم وصلى بهم ولم يغتسل وأنه ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحب أنك تركت شيئاً مما فعلت ولا  
فعلت شيئاً مما تركت ﴿وسئل﴾ مالك عن الحصباء يقيم عايتها وهو لا يجد المدر قال نعم  
(قيل) له فالجل يكون عليه الرجل وهو لا يجد المدر يقيم عليه قال نعم (وقال) مالك في  
الطين يكون ولا يقدر الرجل على التراب يقيم عليه وكيف يصنع (قال) يضع يديه على  
الطين ويخفف ما استطاع ثم يقيم ﴿وسئل﴾ عن اللبد أيتيم عليه اذا كان الثلج ونحوه  
فأنكر ذلك وقال لا يقيم عليه (قلت) لابن القاسم فان تيم اذا كان الثلج وقد كره له  
أن يقيم على لبد وما أشبه ذلك من النبات (قال) بلغني عن مالك أنه وسع له في أن يقيم  
على الثلج (وقال) علي بن زياد عن مالك انه يقيم على الثلج (قال) وسألت ابن القاسم عن  
الطين كيف يقيم عليه في قول مالك (قال) ان لم يكن ماء تيم ويخفف يديه عليه (قال)  
ولم أسأله عن الطين الخضخاض ولكني أرى ما لم يكن ماء وهو طين قال مالك  
يضع يديه وضعا خفيفا ويقيم ﴿ابن وهب﴾ عن معاوية بن صالح قال سمعت يحيى  
ابن سعيد قال لا بأس بالصلاة على الصفا والسبخة ولا بأس بالتيم بهما اذا لم يجد  
ترابا وهو بمنزلة التراب (وقال يحيى) ما حال بينك وبين الارض فهو منها ﴿قال﴾  
وقال مالك في رجل تيم فدخل في الصلاة ثم طلع عليه رجل معه ماء قال يمضي في  
صلاته ولا يقطعها (قال) وان كان الماء في رحله قال يقطع صلاته ويتوضأ ويعيد الصلاة  
(قال) وان فرغ من صلاته ثم ذكر أن الماء كان في رحله فنسيه أو جهله أعاد الصلاة  
في الوقت (قال) وسألنا مالك عن الجنب لا يجد الماء الا بئنا (قال) ان كان قليل الدراهم  
رأيت أن يقيم وان كان واسع المال رأيت أن يشتري ما لم يكتروا عليه في الثمن فان  
رفعوا عليه في الثمن فتييم ويصلي (قال) وقال مالك فيمن معه الماء وهو يخاف  
العطش ان توضأ به قال يقيم ويبقي ماءه ﴿ابن وهب﴾ وقد قال مثل قول مالك  
علي بن أبي طالب وابن شهاب وربيعة وعطاء بن أبي رباح ﴿قلت﴾ أرايت الجنب



اذا نام وقد تيم قبل ذلك وأحدث بعد ما تيم للجنابة ومعه من الماء قدر ما يتوضأ  
 به هل يتوضأ أو يتيمم (قال مالك) يتيمم ولا يتوضأ بما معه من الماء الا أنه يغسل  
 بذلك ما أصابه من الاذى فأما الوضوء فليس يراه على الجنب اذا كان معه من الماء  
 قدر ما يتوضأ به في أول ما يتيمم في المرة الاولى ولا في الثانية وهو ينتقض تيممه  
 لكل صلاة ويعود الى حال الجنابة ولا يجزئه الوضوء ولكنه ينتقض جميع التيمم  
 ويتيمم للجنابة كلما صلى (قال) وقال مالك في الرجل يتيمم وهو جنب ومعه قدر  
 ما يتوضأ به قال يجزئه التيمم ولا يتوضأ (قال) فان أحدث بعد ذلك فأراد أن يتنفل  
 فليتيمم ولا يتوضأ لانه حين أحدث انتقض تيممه الذي كان تيمم للجنابة ولم ينتقض  
 موضع الوضوء وحده فاذا جاء وقت صلاة أخرى مكتوبة فكذلك أيضاً ينتقض  
 أحدث أو لم يحدث ﴿ قال ابن وهب ﴾ وبلغني عن ابن شهاب في رجل أصابته جنابة  
 في سفر فلم يجد من الماء الا قدر ما يتوضأ به قال ابن شهاب يتيمم صعيداً طيباً (وقال)  
 ذلك عطاء بن أبي رباح وابن أبي سلمة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت المسافرين والمرضى  
 اذا لم يكونوا على وضوء نجس بالشمس أو بالقمر هل كان مالك يرى أن يتيمموا  
 ويصلوا (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولكن أرى ذلك لهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾  
 من قول مالك من أحدث خلف الامام في صلاة العيدين قال لا يتيمم (وقال مالك)  
 لا يصلي الرجل على الجنابة بالتيمم الا المسافر الذي لا يجد الماء (قال) وقد كان لا يرى  
 بأساً أن يتيمم من لا يجد الماء في السفر فيمس المصحف ويقرأ حزبه (قال) وقال  
 مالك في المسافر لا يكون معه الماء يتيمم ويقرأ حزبه ويمس المصحف (قلت) لابن  
 القاسم رأيت اذا مر بالسجدة أيسجدها قال نعم يسجدها ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن  
 تيمم للفريضة فصلى ركعتين نافلة قبل أن يصلي الفريضة (قال) فليعد التيمم لانه لما صلى  
 النافلة قبل المكتوبة انتقض تيممه للمكتوبة فعليه أن يتيمم للفريضة ﴿ قلت ﴾ فما قوله  
 في المسافر يكون جنباً في صلاة الصبح وهو لا يجد الماء فيتيمم لصلاة المكتوبة ثم  
 يصلي ركعتي الفجر قبل المكتوبة (قال) قال مالك وسألته عن ذلك فقال يعيد التيمم

لصلاة الصبح أيضاً بعد ركعتي الفجر ﴿قلت﴾ أرايت من تيمم وهو جنب من نوم  
 لا ينوي به تيمم الصلاة ولا ينوي به تيمم لمس المصحف أيجوز له أن يتفل بهذا التيمم  
 أو يمس المصحف بهذا التيمم . قال لا ﴿قال﴾ وقال مالك لا يصلي مكتوبين بتيمم  
 واحد ولا نافلة ومكتوبة بتيمم واحد إلا أن تكون نافلة بعد مكتوبة فلا بأس بذلك  
 وإن صلى مكتوبة بتيمم ثم ذكر مكتوبة أخرى كان نسيها فليتييم لها أيضاً ولا يجزئه  
 ذلك التيمم لهذه الصلاة ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني جرير بن حازم عن الحسن بن  
 عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة  
 (وقال) الحكم وإبراهيم النخعي مثله (وأخبرني) رجال من أهل العلم عن ابن المسيب  
 ويحيى بن سعيد وربيعه وعطاء بن أبي رباح وابن أبي سلمة والليث مثله ﴿قال﴾ وقال مالك  
 في التيمم لا يؤم المتوضئين قال ويؤمهم المتوضئ أحب إلى (قال) ولو كان أهمهم التيمم  
 رأيت صلاتهم مجزئة عنهم ﴿قال ابن وهب﴾ وقد قال مثل قول مالك في التيمم  
 لا يؤم المتوضئ أحب إلى علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وربيعه وعطاء بن أبي  
 رباح وقال مالك مثله (وقال) مالك فإن أهمهم التيمم كانت الصلاة مجزئة عنهم ﴿قال﴾  
 وسألت مالكا عن الرجل يكون في السفر فتصيبه الجنابة ولا يعلم بجنابته وليس معه  
 ماء فقيم يريد بتييمه الوضوء فيصلّي الصبح ثم يعلم بعد ذلك أنه قد كان أجنب قبل  
 صلاة الصبح أجزئه صلاته بذلك التيمم (قال) لا وعليه أن يتييم ويعيد الصبح لأن  
 تيممه ذلك كان للوضوء لا للفعل ﴿قلت﴾ أرايت المسافر يكون على وضوء أولاً  
 يكون على وضوء فأراد أن يطأ أهله أو جاريته وليس معه ماء (قال) مالك لا يطأ  
 المسافر جاريته ولا امرأته إلا ومعه ما يكفيهما جميعاً من الماء قال ابن القاسم وهما سواء  
 ﴿قال ابن القاسم﴾ قلت للمالك أرايت امرأة طهرت من حيضتها في وقت صلاة  
 فتييمت وصات فأراد زوجها أن يطأها (قال) لا يفعل حتى يكون معهما من الماء  
 ما يغتسلان به جميعاً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت المرأة إذا كانت حائضاً في السفر  
 فلم تجد الماء ورأت القصة البيضاء فتييمت وصات أزواجها أن يجامعها قال لا (قلت) لم

قال لا يجامعها زوجها الا أن يكون معه من الماء ما يفتسلان به جميعاً ﴿قلت﴾ أرأيت  
 ان كان معه من الماء ما يفتسل به هو وحده فأراد أن يجامعها ( قال ) ليس ذلك له  
 (قلت) ولم لا يكون ذلك له (قال) ليس له ولا لها أن يدخل على أنفسهما اذا لم يكن  
 معها ماء أكثر من حدث الوضوء فان وقع الجماع فقد أدخل على أنفسهما أكثر من  
 حدث الوضوء وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة أليس هي على جنباتها الا أنها  
 متيممة فاذا كان مع الرجل قدر ما يفتسل به وحده أما ترى أنه لم يدخل عليها أكثر  
 مما كانت فيه لانها كانت في جنباتها (قال) لان ذلك لم يكن لها منه بد وقد تيممت وكان  
 التيمم طهرآ لما كانت فيه فليس للزوج أن يدخل عليها ما ينقض ذلك (قلت) تحفظ هذا  
 عن مالك (قال) نعم كذلك قال مالك (قال) وقال مالك اذا كانا على وضوء الرجل والمرأة  
 فليس لواحد منهما أن يقبل صاحبه اذا لم يجدا الماء لان ذلك ينقض وضوءهما وليس  
 لهما أن ينقضا وضوءهما الا أن يكون معهما ماء الا ما لا بد لهما منه من الحدث ونحوه

### ما جاء في الحائض

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ان حاضت الجارية أول ما تحيض فتمادى بها الدم  
 (فقال) تقعد فيما بينها وبين خمس عشرة ليلة لان أكثر ما يحبس له النساء الحيض  
 خمس عشرة ليلة وقد روى علي بن زياد عن مالك أنها تقيم بقدر أيام بدايتها ثم هي  
 مستحاضة بعد ذلك تصلي وتصوم ويأتيها زوجها أبداً الا أن ترى دماً لا تشك فيه أنه  
 دم حيضة ﴿سحنون﴾ عن ابن نافع عن عاصم بن عمر عن أبي بكر بن عمر عن سالم  
 ابن عبد الله أنه سئل كم تترك الصلاة المستحاضة (فقال) سالم تتركها خمس عشرة ليلة  
 ثم تفتسل وتصلي ﴿ابن نافع﴾ عن عبد الله بن عمر عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن أبيه  
 عبد الله أنهم كانوا يقولون أكثر ما تترك الصلاة الحائض خمس عشرة ليلة ثم تفتسل  
 وتصلي ﴿قلت﴾ أرأيت ما رأت المرأة من الدم أول ما تراه المرأة في قول مالك أقال  
 هو حيض اذا كانت قد بلغت قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة اذا رأت الدم بعد أيام  
 حيضتها بأيام قبل أن يأتي وقت حيضتها المستقبلة أ يكون ذلك حيضاً (قال) اذا كان

بين الدمين من الايام ما لا يضاف بمض الدم الى دمض جعل هذا المستقبل حيضاً ﴿قلت﴾  
 أرايت المرأة اذا كانت تحيض في شهر عشرة أيام وفي شهر ستة أيام وفي شهر ثمانية  
 أيام مختلطة الحيضة فصارت مستحاضة كم تحسب أيام حيضها اذا تمادى بها الدم  
 أن تستظهر بثلاث (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ولكنها تستظهر على  
 أكثر أيامها التي كانت لحيضها ﴿وقال ابن القاسم﴾ اذا كانت المرأة تحيض خمسة  
 عشر كل شهر ثم يأتي الدم وصارت مستحاضة انها لا تستظهر بشئ اذا تمادى الدم  
 بها بعد الخمسة عشر فهي مستحاضة مكانها تغتسل وتصلى ويأتيها زوجها ﴿قال ابن  
 القاسم﴾ وكل امرأة كانت أيامها أقل من خمسة عشر يوماً فانها تستظهر بثلاث  
 ما بينها وبين خمسة عشر مثل التي أيامها اثنا عشر تستظهر بثلاث ومثل التي  
 أيامها ثلاثة عشر تستظهر بيومين والتي أيامها أربعة عشر تستظهر بيوم والتي أيامها  
 خمسة عشر لا تستظهر بشئ تغتسل وتصلى ويأتيها زوجها ولا تقيم امرأة في حيض  
 أكثر من خمسة عشر باستظهار كان أو غيره ﴿قال ابن القاسم﴾ وكان مالك يوقت  
 في دم الحيض أكثر هذه اذا تمادى بها الدم أنها تقعد خمسة عشر يوماً فان انقطع  
 الدم عنها فيما بين ذلك ألغت الايام التي لم ترفيها دماً مثل ما فسر لك واحتسبت  
 بأيام الدم فاذا استكملت خمسة عشر يوماً من أيام الدم اغتسلت وصلت وصنعت مثل  
 ما تصنع المستحاضة ثم رجع فقال أرى أن تستظهر بثلاثة أيام بعد أيام حيضتها ثم تصلى  
 وترك قوله الأول خمسة عشر ﴿قال﴾ وقال مالك في المرأة ترى الصفرة والكدره  
 في أيام حيضتها أو في غير أيام حيضتها فذلك حيض وان لم ترمع ذلك دماً (وقال) اذا  
 دفعت دفعة فتلك الدفعة حيض ﴿قال﴾ وقال مالك في المرأة ترى الدم فلا تدفع  
 الا دفعة في الليل والنهار ان ذلك عند مالك حيض فان انقطع الدم عنها ولم تدفع  
 الا تلك الدفعة اغتسلت وصلت ﴿قلت﴾ فهل حد مالك في ذلك متى تغتسل (قال)  
 لا ولكنه قال اذا علمت انها قد طهرت اغتسلت ان كانت ممن ترى القصة  
 البيضاء حين ترى القصة البيضاء وان كانت ممن لا ترى القصة البيضاء حين

ترى الجفوف فتغتسل وتصلي (قال ابن القاسم) والجفوف عندي أن تدخل الخرقه  
 فتخرجها جافة ﴿قال مالك﴾ وان رأت بعد ذلك يوم أو يومين أو ثلاثة أو نحو  
 ذلك الدم بين الايام فان كان ذلك الدم الثاني قريباً من الدم الأول فهو مضاف الى  
 الدم الأول وذلك كله حيضة واحدة وما كان بين ذلك من الايام طهر وان كان  
 ما بين الدمين متباعداً فالدم الثاني حيض ولم يوقت كم ذلك الا قدر ما يعلم أنها حيضة  
 مستقبله ويعلم أن ما بينهما من الايام ما يكون طهراً ﴿قال﴾ وقال مالك اذا رأت المرأة  
 الدم يوماً ثم انقطع عنها يومين ثم رآته يوماً بعد اليومين (قال) اذا اختلط هكذا  
 احتسبت بأيام الدم وألفت ما بين ذلك من الايام التي لم ترفيها دماً فاذا استكملت  
 من أيام الدم قدر أيامها التي كانت تحيضها استظهرت بثلاثة أيام فان اختلط عليها  
 أيام الاستظهار حسبت أيام الدم وألفت أيام الطهر فيما بين الدمين حتى تستكمل  
 ثلاثة أيام من أيام الدم بعد أيام حيضتها فاذا استكملت ثلاثة أيام من أيام الدم بعد  
 أيام حيضتها اغتسلت وصلت وكانت مستحاضة بعد ذلك والايام التي استظهرت بها  
 هي فيها حائض وان رأت الدم فيما بعد ذلك وان لم تره . والايام التي كانت تلغيا فيما  
 بين الدمين التي كانت لا ترى فيها دماً تصل في وياتيها زوجها وتصومها وهي فيها  
 طاهر وليست تلك الايام بطهر تعتد به في عدة من طلاق لأن التي قبل تلك الايام  
 من الدم والتي بعد تلك الايام قد أضيف بعضها الى بعض فجعل حيضة واحدة وكان  
 ما بين ذلك من الطهر ملفي ثم تغتسل بعد الاستظهار وتصلّي وتوضأ لكل صلاة  
 ان رأت الدم في تلك الايام وتغتسل كل يوم اذا انقطع عنها الدم من أيام الطهر وانما أمرت  
 أن تغتسل لانه لا يدري هل الدم لا يرجع اليها ولا تكف عن الصلاة بعد ذلك وان  
 تطاول بها الدم أشهر ألا أن ترى في ذلك ما لا يشك فيه ويستيقن أنه دم حيضة فتكف  
 عن الصلاة ويكون ذلك لها عدة من الطلاق فان لم يستيقن لم تكف عن الصلاة ولم تكن  
 لها عدة وكانت عدتها عدة المستحاضة وياتيها زوجها في ذلك وتصلّي وتصوم ﴿قلت﴾  
 أرايت قول مالك دماً تنكره كيف هذا الدم الذي تنكره (قال) ان النساء يزعمن أن

دم الحيضة لا يشبه دم المستحاضة لرائحته ولونه (قال) فان رأيت ذلك ان كان ذلك يعرف فتجنب عن الصلاة والافتصل (قال) وكأني رأيت مالكا فيما يذهب اليه من قوله يريد بهذا أن تصلي المستحاضة أبداً لأنه يقول ان لم تعرف ذلك ولم تر ما تنكره من الدم صلت (قال) قال مالك في امرأة رأت الدم خمسة عشر يوماً ثم رأت الطهر خمسة أيام ثم رأت الدم ثم رأت الطهر سبعة أيام قال هذه مستحاضة (قال ابن القاسم) وسألت مالكا عن المستحاضة ينقطع عنها الدم وقد كانت اغتسلت قبل ذلك (قال) فقال لي مالك مرة لا غسل عليها ثم رجع عن ذلك فقال أحب الي أن تغتسل اذا انقطع عنها الدم وهو أحب الي (قلت) فاقول مالك في الحائض تحيض بعد أن طلع الفجر وقد كانت حين طلع الفجر طاهراً هل عليها إعادة صلاة الصبح اذا هي طهرت (قال) لا إعادة عليها اذا هي طهرت وان نسيت الطهر فلم تصلها حتى دخل وقت العصر ثم حاضت فلا إعادة عليها للطهر ولا للعصر (قلت) فان نسيت المغرب فلم تصلها حتى دخل وقت العشاء ثم حاضت فلا إعادة عليها لا للمغرب ولا للعشاء (قال) وقال مالك في الحائض تشد ازارها ثم شأنك بأعلاها (قلت) ما معنى قول مالك ثم شأنك بأعلاها (قال) سئل مالك عن الحائض أيجامعها زوجها فيما بين نخفيها (قال) لا ولكن شأنك بأعلاها (قال) قوله عندنا شأنك بأعلاها أن يجامعها في أعلاها ان شاء في أعكانها وان شاء في بطنها وان شاء فيما شاء مما هو أعلاها (مالك) عن زيد بن أسلم أن رجلاً قال يا نبي الله ما يحل لي من امرأتي وهي حائض قال لي لتشدد عليها ازارها ثم شأنك بأعلاها (مالك) عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه أرسل الى عائشة هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشدد ازارها على أسفلها ثم يباشرها ان شاء (قلت) أرأيت امرأة كانت حيضتها خمساً خمساً فرأت الطهر في أربع أوجب مالك لزوجها أن يكف عنها حتى تميز اليوم الخامس (قال) لا ولكن ليطأها بعد غسلها (قال) وقال مالك في امرأة صلت ركعة من الظهر أو بمض العصر ثم حاضت (قال) لا تقضي هذه الصلاة التي حاضت فيها

ما جاء في النفاء

قال ابن القاسم كان مالك يقول في النفاء أقصى ما يمسكها الدم ستون يوماً ثم رجع عن ذلك آخر ما لقيناه فقال أري أن يسئل عن ذلك النساء وأهل المعرفة فتجلس بعد ذلك ابن نافع عن ابن عمر عن أبي بكر عن سالم بن عبد الله أنه سئل عن النفاء كم أكثر ما ترك الصلاة إذا لم يرتفع عنها الدم قال ترك الصلاة شهرين فذلك أكثر ما ترك الصلاة ثم تغتسل وتصلّي (قال) وقال مالك في النفاء متى ما رأت الطهر بعد الولادة وإن قرب فأنها تغتسل وتصلّي فإن رأت بعد ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك دماً مما هو قريب من دم النفاء كان مضافاً إلى دم النفاء وألفت ما بين ذلك من الأيام التي لم تر فيها دماً فإن تباعد ما بين الدمين كان الدم المستقبل حيضاً وإن رأت الدم قرب دم النفاء كانت نفاءً فإن تبادى بها الدم أقصى ما يقول النساء أنه دم نفاء وأهل المعرفة بذلك كانت إلى ذلك نفاءً وإن زادت على ذلك كانت مستحاضة (قال ابن القاسم) وقد كان حد لنا قبل اليوم في النفاء ستين يوماً ثم رجع عن ذلك آخر ما لقيناه فقال أكره أن أحده في حدٍّ ولكن يسئل عن ذلك أهل المعرفة فتحمل على ذلك ابن وهب قال سألنا مالكا عن النفاء كم تمكث في نفاسها إذا تبادى بها الدم حتى تغتسل وتصلّي قال ما أحد في ذلك حدّاً وقد كنت أقول في المستحاضة قولاً وقد كان يقال لي إن المرأة لا تقيم حائضاً أكثر من خمسة عشر يوماً ثم نظرت في ذلك فرأيت أن اختلط لها فتصلّي وليس ذلك عليها أحب إليّ من أن تترك الصلاة وهي عليها أن تستظهر بثلاث فهذه مستحاضة فأرى اجتهد العالم لها في ذلك سعة ولتسأل أهل المعرفة بهذا فتحملها عليه لأن النساء ليس حالهن في ذلك حال واحد فاجتهد العالم في ذلك بمنها (قال) وقال مالك في النفاء ترى الدم يومين وينقطع عنها يومين حتى يكثر عليها (قال) تلقي الأيام التي لم تر فيها الدم وتحسب الأيام التي رأت فيها الدم حتى تستكمل أقصى ما تجلس له النفاء في النفاء من غير سقم ثم هي مستحاضة بعد ذلك وترك قوله في النفاء أقصاه ستون يوماً ابن



وهب ﴿ عن مخرمة بن بكير عن أبيه قال يقال أيما امرأة كانت تهراق عند نفاس ثم رأت الطهر فلتطهر ثم لتصل فان رأت بعد ذلك دماً فلا تصلي مارأت الدم فان أصبحت يومها ترى الدم فلا تصوم وان انقطع الدم عنها الى صلاة الظهر من ذلك اليوم فلتطهر

﴿ في المرأة الحامل تلد ولداً ويبقى في بطنها آخر ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ في المرأة الحامل تلد ولداً ويبقى في بطنها ولد آخر فلا تضعه الا بعد شهرين والدم يتمادى بها فيما بين الولدين (قال) تنتظر أقصى ما يكون النفاس بالنفساء وزوجها عليها الرحمة وقد قيل فيها ان حالها كحال الحامل حتى تضع الولد الثاني ﴿ قلت ﴾ فهل تستظهر الحامل اذا رأت الدم وتمادى بها بثلاثة أيام كما تستظهر الحائض (قال) ما علمت أن مالكا قال في الحامل انها تستظهر بثلاث لا حديثاً ولا قديماً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو كانت الحامل تستظهر عنده بثلاث لقال اذا رأت الحامل الدم وتمادى بها جلست أيام حيضتها ثم استظهرت قال أشهب الا أن تكون استراحت من حيضتها شيئاً من أول ما حملت هي على حيضتها فانها تستظهر (وقال) مالك في النفساء ترى الدم يومين والطهر يومين وتمادى بها الدم هكذا أياماً (قال مالك) اذا انقطع الدم عنها اغتسلت وصلت وجامعها زوجها فاذا رأت الدم أمسكت عن الصلاة حتى تبلغ أقصى ما تجلس اليه النساء ﴿ قال أشهب ﴾ وقد سألت مالكا عن الحامل ترى الدم قال هي مثل غير الحامل تمسك أيام حيضتها كما تمسك التي هي غير حامل (قال) ثم سمعته بعد ذلك يقول ليس أول الحمل كآخره مثل رواية ابن القاسم (قال أشهب) والرواية الأولى أحسن ما حبس الحمل من حيضتها مثل ما حبس الرضاع والمرض وغير ذلك ثم تحيض فانها تقعد حيضة واحدة

﴿ في الحامل ترى الدم على حملها ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الحامل ترى الدم في حملها كم تمسك عن الصلاة (قال مالك) ليس أول الحمل كآخره اذا رأت الدم في أول الحمل أمسكت عن الصلاة

قدر ما يجتهد لها وليس في ذلك حد ﴿قال ابن القاسم﴾ ان رأت الدم في ثلاثة أشهر أو نحو ذلك تركت الصلاة خمسة عشر يوما أو نحو ذلك واذا جاوزت الستة أشهر من حملها ثم رآته تركت الصلاة ما بينها وبين العشرين يوما أو نحو ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن ابن لهيعة عن بكر بن عبد الله عن أم علقمة مولاة عائشة عن عائشة أنها سئلت عن الحامل ترى الدم أتصلي فقالت لا تصلي حتى يذهب الدم عنها ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد وابن أبي سلمة مثله وقاله الليث. وقد قال مالك اذا طال عليها الدم فهي بمنزلة المستحاضة تصلي قال وذلك أحسن ما سمعت ﴿ابن وهب﴾ وقال الليث وقال ربيعة لا تصلي بدم الولد لا قبل ولا بعد ﴿ابن وهب﴾ عن بكر بن مضر قال يحيى ابن سعيد اذا رأت الحامل الدم أو الصفرة أو الكدرة لم تصل حتى يتقطع ذلك عنها وقد بلغنا عن عائشة أنها كانت تأمر بذلك النساء ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال في المرأة ترى الصفرة أو الكدرة أو كالفسالة قال لا ترى أن تصلي مادامت ترى من الترية شيئا اذا كانت الترية من عند الحيضة أو الحمل ﴿تم كتاب الوضوء بحمد الله وعونه﴾

### ﴿كتاب الصلاة﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه)

### ﴿ما جاء في الوقوت﴾

﴿قال﴾ عبد الرحمن بن القاسم قال مالك أحب ما جاء في وقت صلاة الظهر الى قول عمر بن الخطاب أن صل الظهر والنبي ذراع<sup>(١)</sup> (قال ابن القاسم) قال مالك وأحب الي أن يصلي الناس الظهر في الشتاء والصيف والنبي ذراع (قال ابن القاسم) وانما يقاس

(١) (قوله والنبي ذراع) هذا وقت الاستحباب وأما وقت الوجوب فالزوال اهـ

الظل في الشتاء مادام في وقت صلاة الظهر في نقصان فهو غدوة بعد فاذا مَدَّ ذاهباً  
 فن ثم يقاس ذراع من ذلك الموضع فاذا كان النبي ذراعاً صلوا الظهر حين يفي النبي ذراعاً  
 ﴿قال مالك﴾ وقد كان ابن عمر ركباً<sup>(١)</sup> في السفر بعد ما في النبي<sup>(٢)</sup>  
 فيسير الميلى والثلاثة قبل أن يصلى الظهر ﴿قال ابن القاسم﴾ وما رأيت مالكا يحذ  
 في وقت العصر قمتين ولكنه فيما رأيت يصف كان يقول والشمس بيضاء نقية ﴿ابن  
 القاسم﴾ عن مالك عن نافع مولى ابن عمر أن عمر بن الخطاب كتب الى عماله ان  
 أهم أموركم عندي الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما  
 سواها أضيع ثم كتب أن صلوا الظهر اذا كان النبي ذراعاً الى أن يكون ظل أحدكم  
 مثله والعصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب فرسخين أو ثلاثة<sup>(٣)</sup> ﴿قال  
 ابن القاسم﴾ قال مالك ووقت المغرب اذا غابت الشمس للمقيمين وأما المسافرين  
 فلا بأس أن يمدوا الميل ونحوه ثم ينزلوا فيصلوا وقد صلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم حين أقام له جبريل الوقت في اليومين جميعا المغرب في وقت واحد حين غابت  
 الشمس وقد كان ابن عمر يؤخرها في السفر قليلاً ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألنا مالكا عن  
 الحرس في الرباط يؤخرون صلاة العشاء الى ثلث الليل فأنكر ذلك انكاراً شديداً وكأنه  
 كان يقول يصلون كما يصلي الناس وكأنه يستحب وقت الناس الذي يصلون فيه العشاء  
 الآخرة ويؤخرون بعد مغيب الشفق قليلاً (قال مالك) وقد صلى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر فلم يؤخروا هذا التأخير ﴿قلت﴾ وما وقت الصبح  
 عند مالك قال الاغلاس والنجوم بادية مشتبكة ﴿قلت﴾ فما آخر وقتها عنده قال اذا

(١) (قوله ركباً الخ) قال ابن رشد فيه تأويلان أحدهما أن معناه استدام الركوب  
 والثاني أن معناه ابتدأه وكذلك ظاهر ما جاء عنه فيما يأتي بعد اه

(٢) (قوله بعد ما في النبي) يعني بعد الزوال لا بعد أن يفي النبي ذراعاً اه

(٣) (قوله قدر ما يسير الراكب فرسخين أو ثلاثة) وذكر في المبسوط وروى ابن نافع عن  
 مالك أن من صلى العصر في أول وقت الظهر والعشاء في أول وقت المغرب أنه لا إعادة عليه للعصر  
 والعشاء الا في الوقت اه

أسفر وقد قال عمر بن الخطاب في كتابه الى أبي موسى الأشعري أن صل الصبح والنجوم بادية مشتبكة ( قال ابن القاسم ) ولم أر مالكا يعجبه هذا الحديث الذي جاء أن الرجل ليصلي الصلاة وما فاتته ولما فاتته من وقتها أعظم قال وذلك أنه كان يرى هذا أن الناس يصلون في الوقت بعدما يدخل ويمكن ويمضي منه بعضه الظهر والعصر والصبح والعشاء قال فهكذا رأيته يذهب اليه قال ولم أجترئ على أن أسأله عن ذلك وقد صلى الناس قديما وعرف وقت الصلوات ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك يفسد في السفر في الصبح فقلت له هل يقرأ فيها بالسما ذات البروج وسبح وما أشبههما فقال اني لأرى أن يكون ذلك واسعاً والا كريات يعجلون الناس

### ﴿ في الأذان ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك الأذان الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله قال ثم يرجع بأرفع من صوته أول مرة فيقول أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله قال فهذا قول مالك في رفع الصوت ثم حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله . قال فان كان الأذان في صلاة الصبح <sup>(١)</sup> في سفر أو حضر قال الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم مرتين بعد حي على الفلاح ( قال ) وأخبرني ابن وهب عن عثمان بن الحكم بن جريج قال حدثني غير واحد من آل أبي مخذرة أن أبا مخذرة قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فأذن عند المسجد الحرام قال قلت كيف أؤذن يا رسول الله قال فعلني الأذان الله أكبر الله أكبر

(١) ( قوله فان كان الأذان في صلاة الصبح الخ ) قال ابن وضاح حدثنا أبو زيد عن ابن القاسم أنه قال أذن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبح وهو شاك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقل فأعاد بلال أذانه وزاد فيه الصلاة خير من النوم قال فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا الذي زدت في أذانك يا بلال فقال ظننتك نقلت ووثبت فأردت أن أوقظك به فقال اجعله في أذانك للصبح ومرر أبا بكر يصل اه

أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ  
 أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ ارْجِعْ وَامْدِدْ مِنْ صَوْتِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ  
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ  
 عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ  
 النَّوْمِ فِي الْأَوَّلَى مِنَ الصَّبْحِ <sup>(١)</sup> اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴿ قَالَ ابْنُ وَهْبٍ ﴾ قَالَ  
 ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءٌ مَا عَلِمْتُ تَأْذِينَ مِنْ مَضَى يَخَالِفُ تَأْذِينَهِمُ الْيَوْمَ وَمَا عَلِمْتُ تَأْذِينَ  
 أَبِي مَحْذُورَةَ يَخَالِفُ تَأْذِينَهِمُ الْيَوْمَ وَكَانَ أَبُو مَحْذُورَةَ يُؤْذِنُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ حَتَّى أُدْرِكَهُ عَطَاءٌ وَهُوَ يُؤْذِنُ (ابْنُ وَهْبٍ) وَقَالَ اللَّيْثُ وَمَالِكٌ ﴿ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ﴾  
 وَالْإِقَامَةُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَيَّ  
 عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴿ ابْنُ  
 وَهْبٍ ﴾ قَالَ وَبَلَغَنِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِلَالًا  
 أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ (ابْنُ وَهْبٍ) وَقَالَ لِي مَالِكٌ مِثْلُهُ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَمَا قَوْلُهُ فِي  
 التَّطْرِيبِ فِي الْأَذَانَ قَالَ يَنْكُرُهُ انْكَارًا شَدِيدًا ﴿ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ﴾ وَسَأَلْتُ مَالِكًَا عَنْ  
 الْمُؤْذِنِ يَدُورُ فِي أَذَانِهِ وَيَلْتَفِتُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ فَانْكَرَهُ وَبَلَغَنِي عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ  
 إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَسْمَعَ فَنَعَمْ وَالْأَفْلَاوُ لَمْ يَعْرِفِ الْإِدَارَةَ ﴿ قَاتٌ ﴾ وَلَا يَدُورُ حِينَ يَبْلُغُ  
 حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ لَا يَعْرِفُ هَذَا الَّذِي يَقُولُ النَّاسُ يَدُورُ وَلَا هَذَا الَّذِي يَقُولُ النَّاسُ  
 يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) وَكَانَ مَالِكٌ يَنْكُرُهُ انْكَارًا شَدِيدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
 يُرِيدُ أَنْ يَسْمَعَ فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ بِهِ ذَلِكَ فَكَانَ يَنْكُرُهُ انْكَارًا شَدِيدًا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ  
 حَدِّ الْأَذَانَ وَيَرَاهُ مِنَ الْخَطَأِ وَكَانَ يُوسَعُ أَنْ يُؤْذِنَ كَيْفَ تَسِرُ عَلَيْهِ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ)  
 وَرَأَيْتُ الْمُؤْذِنِينَ بِالْمَدِينَةِ يُؤْذِنُونَ وَوُجُوهُهُمْ إِلَى الْقِبْلَةِ قَالَ وَأَرَاهُ وَاسْعًا يَصْنَعُ كَيْفَ

(١) (قوله في الأولى من الصبح) يحتمل أن تكون اثنائية هي الإقامة والأولى هو آذان  
 الصبح أي مافعل في المرة الأولى وهو الآذان ويحتمل أن الأولى هو الآذان الأول من أذاني  
 الصبح ١١ في الحديث أن بلالًا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم وكان  
 ابن أم مكتوم رجلًا أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت اه

شاء (قال ابن القاسم) ورأيت مؤذني المدينة يقيمون عرضاً يخرجون مع الامام  
وهم يقيمون

— النهي عن الكلام في الأذان —

﴿قال﴾ وقال مالك لا يتكلم أحد في الأذان ولا يرد على من سلم عليه. قال وكذلك  
الملبي لا يتكلم في تليته ولا يرد على أحد سلم عليه. قال وأكره أن يسلم أحد على الملبي  
حتى يفرغ من تليته. ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن تكلم في أذانه أيتدئه أم يمضي قال بل  
يمضي (وأخبرني) سحنون عن علي عن سفيان عن مغيرة عن إبراهيم قال يكره  
للمؤذن أن يتكلم في أذانه أو يتكلم في إقامته. ﴿قال﴾ وقال مالك لا يؤذن الا من  
احتلم قال لان المؤذن إمام ولا يكون من لم يحتلم إماماً (قال مالك) وكان مؤذن النبي  
صلى الله عليه وسلم أعمى وكان مالك لا يكره أن يكون الأعمى مؤذناً وإماماً (قال)  
وقال مالك ليس على النساء أذان ولا إقامة. قال فإن أقامت المرأة فحسن. ﴿ابن وهب﴾  
عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على النساء أذان ولا إقامة. ﴿ابن  
وهب﴾ وقال ذلك أنس بن مالك وابن شهاب وسعيد بن المسيب وربيعة بن أبي  
عبد الرحمن وأبو الزناد ويحيى بن سعيد وقال لى مالك والليث مثله (قال ابن القاسم)  
وقال مالك لم يبلغني أن أحداً أذن قاعداً قال وأنكر ذلك انكاراً شديداً وقال الا من  
عذره يؤذن لنفسه اذا كان مريضاً (قال) وقال مالك لا بأس أن يؤذن رجل ويقيم  
غيره (قال) وقال مالك في وضع المؤذن إصبعيه في أذنيه في الاذان قال ذلك واسع  
ان شاء فعل وان شاء ترك. ﴿قال﴾ وكان مالك يكره التطريب في الاذان كراهية  
شديدة (قال ابن القاسم) ورأيت المؤذنين بالمدينة لا يجعلون أصابعهم في آذانهم  
﴿قلت﴾ لابن القاسم هل الإقامة عند مالك في وضع اليدين في الأذنين بمنزلة  
الاذان (قال) لا أحفظ فيه شيئاً وهو عندي مثله. ﴿قال﴾ وقال مالك في مؤذن أذن  
فأخطأ فأقام ساهياً (قال) لا يجزئه ويتدي الأذان من أوله. ﴿قال﴾ وقال مالك اذا

أذن المؤذن وأنت في الصلاة المكتوبة فلا تقل مثل ما يقول وإذا أذن وأنت في النافلة  
فقل مثل ما يقول ﴿ قال مالك ﴾ ومعنى الحديث الذي جاء إذا أذن المؤذن ققل مثل  
ما يقول إنما ذلك إلى هذا الموضع أشهد أن محمداً رسول الله فيما يقع في قلبي ولو فعل  
ذلك رجل لم أربه بأساً ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك أن عطاء بن يزيد الليثي أخبره أن  
أبا سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا سمعتم المؤذن  
يؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة قال يزيد بن أبي حبيب  
مثله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم إذا قال المؤذن حي على الفلاح ثم قال الله أكبر الله أكبر  
لا إله إلا الله أقول مثله ( قال ) هو من ذلك في سعة أن شاء فعل وإن شاء لم يفعل  
﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت لمالك أرايت أن أبطأ المؤذن فقلت مثل ما يقول عجبت قبل  
المؤذن ( قال ) أرى ذلك يجزئ وأراه واسعا ( قال ) وقال مالك يؤذن المؤذن وهو على  
غير وضوء ولا يقيم إلا على وضوء ﴿ علي بن زياد ﴾ عن سفيان عن منصور عن إبراهيم  
أنهم كانوا لا يرون بأساً أن يؤذن الرجل على غير وضوء ( قال ابن القاسم ) وقال لي  
مالك يؤذن المؤذن في السفر راكباً وقيم وهو نازل ولا يقيم وهو راكب ﴿ ابن  
وهب ﴾ عن عمر بن محمد العمري أنه رأى سالم بن عبد الله في السفر حين يرى الفجر  
ينادي في الصلاة على البعير فإذا نزل أقام ولا ينادي في غيرها من الصلوات إلا  
الاقامة ( قال ابن وهب ) وكان ابن عمر يفعل ذلك . قال وكان ابن عمر لا يزيد على  
واحدة في الاقامة وكان سالم يفعل ذلك ( قال ابن القاسم ) وقال مالك لا ينادي لشيء  
من الصلوات قبل وقتها إلا الصبح وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن بلالا  
ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم قال وكان ابن أم مكتوم رجلاً  
أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت ( قال ) ولم يبلغنا أن صلاة أذن لها قبل  
وقتها إلا الصبح ولا ينادي لغيرها قبل دخول وقتها لا الجمعة ولا غيرها ﴿ قلت ﴾  
لابن القاسم أرايت مسجداً من مساجد القبائل اتخذوا له مؤذنين أو ثلاثة أو أربعة  
هل يجوز لهم ذلك قال لا بأس به عندي ( قلت ) هل تحفظه من مالك قال نعم



لا بأس به ﴿قال﴾ وسئل مالك عن القوم يكونون في السفر أو مساجد الحرس أو في  
الركب فيؤذن لهم مؤذنان أو ثلاثة قال لا بأس بذلك ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الإمام  
إمام المصر يخرج إلى الجنازة فيحضر الصلاة أيصلي بأذان وإقامة أم بإقامة  
وحدها قال لا بل بأذان وإقامة (قال مالك) والصلاة بالمزدلفة بأذنين وإقامتين للإمام  
وأما غير الإمام فتجزئهم إقامة للمغرب إقامة وللشاء إقامة (قال مالك) وبعرفة أيضاً  
أذانان وإقامتان ﴿قال مالك﴾ وكل ما كان من صلاة الأئمة فأذان وإقامة لكل صلاة  
وإن كان في حضر وإذا جمع الإمام صلاتين فأذانان وإقامتان (قال) وقال مالك كل  
شيء من أمر الأمراء إنما هو بأذان وإقامة (قال) وقال مالك ليس الأذان إلا في مساجد  
الجماعة ومساجد القبائل والمواضع التي تجتمع فيها الأئمة فأما ماسوى هؤلاء من أهل  
السفر والحضر فالإقامة تجزئهم في الصلوات كلها الصبح وغير الصبح قال وإن أذنوا  
فحسن ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر وأسامة بن زيد عن نافع أن عبد الله بن  
عمر كان لا يؤذن في السفر بالأولى ولكنه كان يقيم الصلاة ويقول إنما التشوب  
بالأولى في السفر مع الأمراء الذين معهم الناس ليجتمع الناس إلى الصلاة (قال ابن  
القاسم) وسألت مالكا فيمن صلى بغير إقامة ناسياً قال لا شيء عليه (قال) قلت فإن  
تعمد قال فليستغفر الله ولا شيء عليه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب  
أنه قال إن نسي الإقامة فلا يعد الصلاة وقاله ربيعة ويحيى بن سعيد والليث بن سعد  
﴿على﴾ عن سفيان عن منصور قال سألت إبراهيم قلت نسيت أن أقيم في السفر  
قال تجزئك صلاتك (قال ابن القاسم) وقال مالك فيمن دخل المسجد وقد صلى أهله  
قال لا تجزئهم إقامتهم وليقيم أيضاً لنفسه إذا صلى (قال) ومن صلى في بيته فلا تجزئ  
إقامة أهل المصر ﴿ابن وهب﴾ عن حنيفة بن شريح عن زهرة بن معبد القرشي  
أنه سمع سعيد بن المسيب ومحمد بن المنكدر يقولان إذا صلى الرجل وحده فليؤذن  
بالإقامة سرّاً في نفسه ﴿ابن وهب﴾ عن عطاء ومجاهد قالا من أتى المسجد وقد فرغ  
من الصلاة فليقم ﴿ابن وهب﴾ وقاله مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك من نسي

صلوات يجزئه أن يقضيها باقامة اقامة بلاأذان ولا يصلحها ان كانت صلاتين باقامة واحدة ولكن يصلي كل صلاة باقامة اقامة ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس باجارة المؤذنين (قال) وسألت مالكا عن الرجل يستأجر الرجل يؤذن في مسجده ويصلي بأهله يعمره بذلك (قال) لا بأس به. قال وكان مالك يكره اجارة قسام القاضي (قال) وقال مالك لا بأس بما يأخذ المعلم اشترط ذلك أولم يشترطه. قال وان كان اشترط على تعليم القرآن شيئا معلوماً كان ذلك جائزا ولم أر به بأسا ﴿قال﴾ وقال مالك اذا فرغ المؤذن من الاقامة ينتظر الامام قليلا قدر ما تستوى الصفوف ثم يكبر ويبتدئ القراءة ولا يكون بين القراءة والتكبير شيء (قال) وقد كان عمر وعثمان يوكلان رجلا بتسوية الصفوف فاذا أخبروهما أن قد استوت كبرا (قال) وكان مالك لا يوقت للناس وقتا اذا أقيمت الصلاة يقومون عند ذلك ولكنه كان يقول ذلك على قدر طاقة الناس فمنهم القوي والضعيف

### — مجاء في الاحرام في الصلاة —

﴿قال﴾ وقال مالك تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك ولا يجزئ من الاحرام في الصلاة الا الله أكبر ولا يجزئ من السلام من الصلاة الا السلام عليكم (قال) وكان مالك لا يرى هذا الذي يقول الناس سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وكان لا يعرفه ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان بن عيينة عن أيوب عن قتادة بن دعامة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ﴿قال﴾ وقال مالك من كان وراء الامام ومن هو وحده ومن كان اماما فلا يقل سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ولكن يكبرون ثم يبتدئون القراءة ﴿وسألت﴾ ابن القاسم عن افتتح الصلاة بالعجمية وهو لا يعرف العربية ماقول مالك فيه (فقال) سئل مالك عن الرجل يحلف بالعجمية فكره ذلك وقال أما يقرأ أما يصلي انكارا لذلك أي ليتكلم بالعربية لا بالعجمية قال وما

يدريه الذي قال أهو كما قال أي الذي حلف به أنه هو الله ما يدريه أنه هو أم لا ﴿ قال ﴾ قال مالك أكره أن يدعو الرجل بالمعجية في الصلاة ولقد رأيت مالكا يكره للمعجى أن يحلف بالمعجية ويستثقله ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني مالك أن عمر بن الخطاب نهى عن رطانة الاعاجم وقال انها خب <sup>(١)</sup> ﴿ وكيع ﴾ عن سفیان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية <sup>(٢)</sup> عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ﴿ سفیان ﴾ عن أبي اسحاق عن أبي الاحوص قال قال عبد الله بن مسعود تحريم الصلاة التكبير وانقضاؤها التسليم ﴿ وكيع ﴾ عن اسراييل عن جابر عن عامر قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وانقضاؤها التسليم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك فيمن دخل مع الامام في صلاة فنسى تكبيرة الافتتاح (قال) ان كان كبر للركوع ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح أجزأته صلاته وان لم ينو بتكبيرة الركوع تكبيرة الافتتاح فليمض مع الامام حتى اذا فرغ الامام أعاد الصلاة. قال وان هو لم يكبر للركوع ولا للافتتاح مع الامام حتى ركع الامام ركعة وركعها معهم ثم ذكر ابتداء الاحرام وكان الآن داخل في الصلاة فليتم بقية الصلاة مع الامام ثم يقضى ركعة اذا سلم الامام ﴿ قال ﴾ قال مالك اذا دخل مع الامام فنسى تكبيرة الافتتاح وكبر للركوع ولم ينو بها تكبيرة الافتتاح مضى في صلاته ولم يقطعها فاذا فرغ من صلاته مع الامام أعاد الصلاة. قال وان كان وحده قطع وان كان قد صلى من صلاته ركعة أو ركعتين ثم ذكر أنه لم يكن كبر للافتتاح قطع أيضاً قال وانما ذلك لمن كان خلف الامام وحده (قال) وقال مالك فيما بلغني عنه أنه قال انما أمرت من خلف الامام بما أمرته به لاني سمعت أن سعيد بن المسيب قال تجزئ الرجل اذا نسي تكبيرة الافتتاح تكبيرة الركوع قال مالك وكنت أرى ربيعة بن أبي عبد الرحمن يعيد الصلاة مراراً فأقول له مالك يا أبا عثمان فيقول نسيت تكبيرة الافتتاح

(١) (خب) بكسر أوله أي خبت وغش اه (٢) (محمد بن الحنفية) لم يقع ذكره في

فأنا أخب له في قول سعيد أن يمضي لاني أرجو أن يجزئ عنه وأحبه له في قول ربيعة أن يعيد احتياطاً وهذا في الذي مع الامام (قال) وقال مالك اذ انسى الامام تكبيرة الافتتاح وكبر للركوع وكبر من خلف الامام تكبيرة الافتتاح ثم صلوا معه حتى فرغوا أو قبل أن يفرغوا قال يعيد الامام ويعيدون ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان نسي الامام تكبيرة الافتتاح وكبر للركوع ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح (قال) لا يجزئ عنهم ويعيد ويعيد من خلفه في قول مالك لانه لو كان وحده لم تجزئه صلاته فكذلك اذا كان اماماً عند مالك يعيد (قال سحنون) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التحريم التكبير فلا ينبغي لرجل أن يتدبى الصلاة بالركوع قبل القيام وذلك يجزئ من كان خلف الامام لأن قراءة الامام وفعله كان يحسب لهذا لانه أدرك معه الركعة فعمل عنه الامام مامضى اذ انوى بتكبيره تكبيرة الافتتاح ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك من كبر للافتتاح خلف الامام وهو يظن أن الامام قد كبر ثم كبر الامام بعد ذلك ففضي معه حتى فرغ من صلاته (قال) أرى أن يعيد صلاته الآن يكون علم فكبر بعد ما كبر الامام (قال) فان كان كبر بعد ما كبر الامام أجزأته صلاته (قال) فقلت للملك أرايت هذا الذي كبر قبل الامام للافتتاح ثم علم أن الامام قد كبر بعده أيسلم ثم يكبر بعد الامام (قال) لا بل يكبر بعد الامام ولا يسلم

### ❦ القراءة في الصلاة ❦

﴿قال﴾ وقال مالك لا يقرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم في المكتوبة لا سراً في نفسه ولا جهرًا قال وهي السنة وعليها أدركت الناس ﴿قال﴾ وقال مالك في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة قال الشأن ترك بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة قال لا يقرأ ذلك أحد لا سراً ولا علانية لا إمام ولا غير إمام (قال) مالك وفي النافلة ان أحب فعل وان أحب ترك ذلك واسع (قال) وقال مالك لا يتعوذ الرجل في المكتوبة قبل القراءة قال ولكن يتعوذ في قيام رمضان اذا قاموا (قال مالك) ومن قرأ في غير صلاة تعوذ قبل القراءة ان شاء (قال) وقال مالك في الرجل اذا صلى

وحده صلاة الجهر أسمع نفسه وفوق ذلك قليلا (قال) ولا تشبه المرأة الرجل في الجهر  
﴿ قال ﴾ وقال مالك في المرأة تصلي وحدها صلاة يجهر فيها بالقراءة قال تسمع المرأة  
نفسها قال وليس شأن النساء الجهر إلا الأمر الخفيف في التلبية وغير ذلك ﴿ قال ﴾  
وقال مالك ليس العمل عندي أن يقرأ الرجل في الركعة الآخرة من المغرب بعد  
أم القرآن بهذه الآية ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ﴿ قال ﴾ وقال مالك ليس العمل  
على قول عمر حين ترك القراءة فقالوا له انك لم تقرأ فقال كيف كان الركون والسجود  
فقالوا حسن قال فلا بأس اذن ( قال مالك ) وأرى أن يعيد من فعل ذلك وان ذهب  
الوقت ﴿ قال ﴾ وكان مالك لا يرى ماقرأ به الرجل في الصلاة في نفسه ما لم يحرك به لسانه  
قراءة قال وكذلك بانني عنه ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل ترك القراءة في ركعتين من  
الظهر أو العصر أو العشاء الآخرة قال لا تجزئه الصلاة وعليه أن يعيد (قال) وكان مالك  
يقول من ترك القراءة في جل ذلك أعاد وان قرأ في بعضها وترك بعضها أعاد أيضاً قال  
وذلك اذا قرأ في ركعتين وترك القراءة في ركعتين فانه يعيد الصلاة من أي الصلوات  
كانت ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وان ترك القراءة في ركعة من المغرب أو الصبح (قال)  
انما كشفنا مالكا عن الصلوات ولم نكشفه عن المغرب والصبح ﴿ قال ابن القاسم ﴾  
والصلوات محل واحد فان قرأ في ركعة من الصبح وترك ركعة أعاد وان كان مالك  
ليجب أن يعيد اذا ترك القراءة في ركعة واحدة في خاصة نفسه من أي الصلوات  
كانت وقد كان قبل مدته الآخرة يقول ذلك وقد قاله لى غير عام واحد ثم قال  
أرجو أن تجزئه سجدة السهو قبل السلام وما هو بالين عندي ﴿ قال ﴾ وقال مالك  
وان قرأ بأمر القرآن في صلاته كلها وترك ما سوى ذلك من القرآن فلم يقرأ مع أم  
القرآن شيئاً في صلاته (قال) تجزئه ويسجد سجدة السهو قبل السلام ﴿ قال مالك ﴾  
وان هو ترك قراءة سورة سورة في الركعتين الأولىين سجد لاوهم وان قرأ بسورة  
سورة مع أم القرآن في الركعتين الآخريتين عامداً<sup>(١)</sup> فليس عليه سجود الوهم

(١) انظر على القول بأنه يعيد من ترك قراءة السورة عامداً ينبغي أن يسجد اذا تركها ساهياً

﴿قلت﴾ فان هو ترك قراءة السورة مع أم القرآن في الركعتين الاولتين عامداً ماذا عليه في قول مالك أسجد للوهم (قال) لم نكشف مالكا عن هذا ولم نجترئ عليه بهذا (قال ابن القاسم) ولا أرى عليه إعادة وليستغفر الله ولا سجود عليه للسهو لانه لم يسهه ﴿قلت﴾ أرايت اذا قرأ في أول ركعة من الصبح ولم يقرأ في الركعة الآخرة (قال) يعيد الصلاة أيضاً ﴿قال﴾ وقال مالك من نسي قراءة أم القرآن حتى قرأ السورة انه يرجع فيقرأ بأمر القرآن ثم يقرأ سورة أيضاً بعد قراءة أم القرآن ﴿قال﴾ وقال مالك لا يقضي قراءة نسيها من ركعة في ركعة أخرى ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن ترك قراءة سورة من إحدى الركعتين الاولتين ساهياً وقد قرأ فيها بأمر القرآن انه يسجد لسهوه (قال) ولو قرأ في الركعتين الآخرتين بأمر القرآن وسورة في كل ركعة ساهياً فلا سهو عليه<sup>(١)</sup> ﴿وقال ابن القاسم﴾ قول مالك قديماً ان أم القرآن تجزئ من غيرها من القرآن ولا يجزئ من أم القرآن ما سواها من القرآن قال فلما سألناه قلنا له أم القرآن تجزئ من غيرها من القرآن ولا يجزئ غير أم القرآن من أم القرآن فقال لا أدري ما هذا وكأنه انما كره مسئلتنا ﴿قال﴾ وسألناه عن الرجل ينسى في الركعتين الاولين أن يقرأ مع أم القرآن بسورة سورة (قال) يسجد لسهوه وقد أجزأت عنه صلاته ﴿قلت﴾ فان ترك أم القرآن في الركعتين وقد قرأ بغير أم القرآن (قال) يعيد صلاته . ففرغنا في هذا أن أم القرآن تجزئ من غيرها وأن غيرها لا يجزئ منها (قال) وكان مالك يقول زماناً في رجل ترك القراءة في ركعة في فريضة انه يلغي تلك الركعة بسجديتها ولا يعتد بها . ثم كان آخر قوله أن قال يسجد لسهوه اذا ترك القراءة في ركعة وأرجو أن تكون مجزئة عنه وما هو عندي بالبين<sup>(٢)</sup> (قال)

فان لم يفعل حتى طال أعاد خلاف ما لابن القاسم في العتبية وعلى هذا قراءة السورة واجبة قاله أشهب (١) (قوله فلاسهو عليه) قال أشهب أحب إلى أن يسجد وأنا أرى ذلك واجباً عليه اهـ من المنتخب (٢) (قوله وما هو عندي بالبين) تنازع شيوخنا في معنى قوله وما هو عندي بالبين فقال بعضهم فاهو بالبين أن ينوب عن قراءتها سجود السهو قاله ابو محمد وقال غيره معناه وما بالبين أن تعاد الصلاة من ذلك بعد السجود اهـ ذكره الباجي في السبل

وان قرأ في ركعتين وترك في ركعتين أعاد الصلاة أيضاً ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا غير مرة عن نسي أم القرآن في ركعة قال أحب الي أن يلغى تلك الركعة ويميدها (وقال) لي في حديث جابر هو الذي أخذ به قال كل ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلا يصلها الا وراء إمام قال فأنا أخذ بهذا الحديث ثم سمعته <sup>(١)</sup> آخر ما فارقه عليه يقول لو سجد سجدين قبل السلام هذا الذي ترك أم القرآن أن يقرأ بها في ركعة رجوت أن تجزئ عنه ركعته التي ترك القراءة فيها عن تكره منه ويقول وما هو بالين ( قال ) وفيما رأيت منه أن القول الاول هو أعجب اليه ( قال ) ابن القاسم وهو رأيي ( قال ) وقال مالك أطول الصلوات قراءة صلاة الصبح والظهر ﴿ مالك ﴾ عن حميد الطويل <sup>(٢)</sup> عن أنس بن مالك قال قت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم لم يكن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم اذا افتتحوا الصلاة قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان بن عيينة عن أيوب عن قتادة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان بن عيينة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عيسى بن يونس عن حسين المعلم عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالحمد لله رب العالمين ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن ربيع عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن أنه سمع أبا السائب يحدث

(١) ( قوله ثم سمعته الخ ) في هذا الكلام تقديم وتأخير وانما تقديره ثم سمعته آخر ما فارقه عليه يقول لو سجد سجدين قبل السلام رجوت أن تجزئ عنه على كره منه ويقول وما هو عندي بالين وهو رأيي وفيما رأيت منه أن القول الأول أعجب اليه . وذكر ابن أبي زيد أن الالفاء هو الذي اختاره ابن القاسم لانه اختار فيها هنا القول بالالفاء واختار في الوضوء الاعادة وكذلك في كتاب محمداه

(٢) ( قوله حميد الطويل ) قال ابن وضاح انما سمي حميدا الطويل على الضد وهو قصير اه



عن أبي هريرة أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج هي خداج غير تمام ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ﴿مالك بن أنس﴾ عن أبي نعيم وهب ابن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلا يصلى الا وراء إمام ﴿وكيع﴾ عن الاعمش عن خيثمة قال حدثني من سمع عمر بن الخطاب يقول لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وبشيء معها ﴿وكيع﴾ عن ابن عون قال سمعت إبراهيم يقول لو صليت خلف إمام علمت أنه لم يقرأ بشيء الا أعدت صلاتي ﴿وكيع﴾ عن يونس عن أبي اسحاق عن الشعبي أن عمر بن الخطاب صلى المغرب فلم يقرأ فيها فأعاد الصلاة وقال لا صلاة الا بقراءة

### — رفع اليدين في الركوع والاحرام —

﴿قال﴾ وقال مالك لا أعرف رفع اليدين <sup>(١)</sup> في شيء من تكبير الصلاة لافي خفض ولا في رفع الا في افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئاً خفيفاً والمرأة بمنزلة الرجل في ذلك (قال ابن القاسم) كان رفع اليدين عند مالك ضعيفاً الا في تكبيرة الاحرام ﴿قلت﴾ لابن القاسم وعلى الصفا والمروة وعند الجريتين وبعرفات وبالموقف والمشر وفي الاستسقاء وعند استلام الحجر (قال) نعم الا أنه في الاستسقاء بلغني أن مالكا رأى رافعاً يديه وكان قد عزم عليهم الامام فرفع مالك يديه وجعل بطونهما مما يلي الارض وظهورهما مما يلي وجهه (قال ابن القاسم) كان كان الرفع فهكذا مثل ما صنع مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم قوله <sup>(٢)</sup> أن كان الرفع فهكذا في أي شيء يكون هذا الرفع (قال) في الاستسقاء وفي مواضع الدعاء ﴿قلت﴾ لابن القاسم فعرفة من مواضع الدعاء

(١) (قوله لا أعرف رفع اليدين الخ) قيل في معنى رفع اليدين للاحرام ان ذلك تعظيم لله وخضوع له وقيل ان ذلك من زينة الصلاة قال عبد الله بن عمر لكل شيء زينة وزينة الصلاة رفع اليدين فيها قال عقبه والمصلي بذلك عشر حسنات اه ذكره عبد الحق (٢) لعل الصواب قولك اه مصححه

(قال) نعم والجمرتان والمشرع<sup>(١)</sup> (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يمر بالركن فلا يستطيع أن يستلم أرفع يديه حين يكبر اذا حاذى الركن أم يكبر ويمضي (قال) بل يكبر ويمضي ولا يرفع يديه ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح التكبير للصلاة<sup>(٢)</sup> ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن عاصم بن عبد الرحمن ابن الاسود عن الاسود وعقمة قال قال عبد الله بن مسعود ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصلى فلم يرفع يديه الا مرة ﴿وكيع﴾ عن ابن أبي ليلى عن عيسى أخيه والحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يرفعهما حتى ينصرف ﴿وكيع﴾ عن أبي بكر بن عبد الله بن قطاف الهشلي عن عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يمود (قال) وكان شهد معه صفين وكان أصحاب ابن مسعود يرفعون في الاولى ثم لا يمودون. وكان ابراهيم النخعي يفعله

### الدب في الركوع

﴿قال﴾ وقال مالك من جاء والامام راكع فليركع ان خشي أن يرفع الامام رأسه

(١) (قوله والجمرتان والمشرع الخ) قال عبد الحق وسئل في كتاب الحج هل يرفع يديه في المقامين عند الجمرتين فقال لا يفعل قال بعض الناس لعل جوابه ههنا لم يقع على رفع اليدين وانما وقع على التعريف أن الجمرتين والمشرع من مواضع الدعاء لاعلى رفع اليدين عندهما ولا على غيره من ترك رفع اليدين عندهما اذ إنما سئل عن عرفة هل هي من مواضع الدعاء فقال نعم والجمرتان والمشرع أراد أنهما من مواضع الدعاء كعرفة التي هي من مواضع الدعاء وهذا أولى من أن يفد اختلافاً من قوله اذا كان يحتمل ما وصفنا والله أعلم اهـ (٢) (قوله اذا افتتح التكبير الخ) تمام الحديث في الموطأ واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً وقال سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود هكذا في رواية يحيى وجماعة معه ولم يذكروا رفعهما عند الانحناء للركوع وقد ذكر ذلك فيه جماعة من الحفاظ اهـ

إذا كان قريباً يطعم إذا ركع فدب أن يصل الى الصف (قال) قالت يا أبا عبد الله فإن هو لم يطعم أن يصل الى الصف فركع قال أرى ذلك مجزئاً عنه ﴿قالت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً جاء والامام راكع في صلاة العيدين أو في صلاة الخسوف أو في صلاة الاستسقاء فأراد أن يركع وهو لا يطعم أن يصل الى الصف أيفعل في قول مالك أم لا (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ولكنه عندي بمنزلة المكتوبة (قال) والمكتوبة أعظم من هذا وأرى أن يفعل ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف أنه رأى زيد بن ثابت دخل المسجد والامام راكع فثبى حتى إذا أمكنه أن يصل الى الصف وهو راكع كبر فركع ثم دب وهو راكع حتى وصل الى الصف ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد وعبد الله بن مسعود وابن شهاب مثله

### ❦ في الركوع والسجود ❦

﴿قال﴾ وقال مالك في الركوع والسجود إذا أمكن يديه من ركبته وإن لم يسبح فذلك مجزئ عنه وكان لا يوقت تسبيحاً ﴿قال﴾ وقال مالك تكبير الركوع والسجود كله سواء يكبر للركوع إذا انحط للركوع في حال الانحطاط ويقول سمع الله لمن حمده في حال رفع رأسه <sup>(١)</sup> فكذلك في السجود يكبر إذا انحط ساجداً في حال الانحطاط وإذا رفع رأسه من السجود يكبر في حال الرفع وإذا قام في الجلسة الاولى لم يكبر في حال القيام حتى يستوى قائماً وكان يفرق بين تكبيرة القيام من الجلسة وبين تكبير الركوع والسجود ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني بعض أهل العلم أن عمر بن عبد العزيز كتب به الى عماله يأمرهم أن يكبروا كلما رفعوا وخفضوا من السجود والركوع الا في القيام من التشهد بعد الركعتين لا يكبر حتى يستوى قائماً مثل قول مالك (قال) وقال مالك في الركوع والسجود قدر ذلك أن يمكن في ركوعه يديه من ركبته وفي

(١) (قوله في حال رفع رأسه) وقيل انه يقول سمع الله لمن حمده اذا استوى قائماً ولا يقولها في حال رفع رأسه وقع هذا القول في الكافي اهـ

سجوده جبهته من الارض فاذا تمكن مطمئناً فقد تم ركوعه وسجوده وكان يقول الى هذا تمام الركوع والسجود ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من كانت في جبهته جراحات أو قروح لا يستطيع أن يضعها على الارض وهو يقدر على أن يضع أنفه أسجد على أنفه في قول مالك أويومي (قال) بل يومئ ايماء ﴿قال﴾ وقال مالك السجود على الأنف والجهة جميعاً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أتخفظ عنه ان هو سجد على الأنف دون الجهة شيئاً (قال) لا أحفظ عنه في هذا شيئاً ﴿قلت﴾ فان فعل أترى أنت عليه الاعادة قال نعم في الوقت وغيره ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل ينكس رأسه في الركوع أم يرفع رأسه فكره مسئلتى وعابه على من فعله (قال) وقال مالك هذا يسألني عن الرجل أين يضع بصره في الصلاة قال وبلغني عنه أنه قال يضع بصره أمام قبلته وأنكر أن ينكس رأسه الى الارض ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كلما خفض ورفع فلم تزل تلك صلاته حتى قبضه الله (وذكر) أبو هريرة وأبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وقال مالك اذا فرغ الامام من قراءة أم القرآن فلا يقل هو آمين ولكن يقول ذلك من خلفه واذا قال الامام سمع الله لمن حمده فلا يقل هو اللهم ربنا لك الحمد ولكن يقول ذلك من خلفه (وقال) اذا صلى الرجل وحده فقال سمع الله لمن حمده فليقل اللهم ربنا لك الحمد أيضاً قال واذا قرأ وهو وحده فقال ولا الضالين فليقل آمين (قال مالك) ويخفى من خلف الامام آمين ولا يقل الامام آمين ولا بأس بالرجل وحده أن يقول آمين<sup>(١)</sup> ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يأمر الرجل بأن يفرق أصابعه على ركبتيه في الركوع ويأمره بأن يضعها في السجود (قال) مارأيتة يحذ في هذا حداً وسمعتة يسئل عنه وكان يكره الحد في ذلك ويراه من البدع

(١) (قوله ولا بأس بالرجل وحده الخ) هذا وهم وصوابه وعلى الرجل اذا صلى وحده

أن يقول آمين اه

ويقول يسجد كما يسجد الناس ويركع كما يركعون ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا قال الامام سمع الله لمن حمده لم يقل اللهم ربنا لك الحمد وليقل من خلفه اللهم ربنا ولك الحمد ولا يقل من خلف الامام سمع الله لمن حمده ولكن يقولون اللهم ربنا ولك الحمد ( قال ابن القاسم ) وقد قال لي مالك مرة اللهم ربنا لك الحمد ومرة اللهم ربنا ولك الحمد قال وقال وأحبهما اليّ اللهم ربنا ولك الحمد

— الذي ينعن عن الركعة خلف الامام —

﴿ قال ﴾ وقال ابن القاسم الذي أرى وأخذه في نفسي الذي ينعن خلف الامام في الركعة الاولى أنه لا يتبع الامام فيها وان كان يدركه قبل أن يرفع رأسه من سجودها ويسجد مع الامام ويلتقي تلك الركعة ويقضيها اذا تضى صلاته وانما يتبع الامام عندي بالركعة في الثانية والثالثة والرابعة اذا طمع أن يدركه قبل أن يرفع رأسه من سجودها فأما الاولى فلا تشبه عندي الثانية ولا الثالثة وهذا رأيي ورأي من أرضي <sup>(١)</sup> ( قال ) وقال مالك في السجود والركوع في قول الناس في الركوع سبحان ربى العظيم وفي السجود سبحان ربى الاعلى قال لا أعرفه وأنكره ولم يحدث فيه دعاء مؤقناً ولكن يمكن يديه من ركبته في الركوع ويمكن جبهته من الارض في السجود وليس لذلك عنده حد وكان مالك يكره الدعاء في الركوع ولا يرى به بأساً في السجود ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت مالكا حين كره الدعاء في الركوع أكان يكره التسبيح في الركوع قال لا

— جلوس الصلاة —

﴿ قال ﴾ وقال مالك الجلوس فيما بين السجدين مثل الجلوس في التشهد يفضى بأليته الى الارض وينصب رجله اليمنى ويثنى رجله اليسرى واذا نصب رجله اليمنى جعل باطن الابهام على الارض لا ظاهر الابهام ( قال مالك ) فاذا نهض من بعد السجدين من

(١) ( قوله ورأي من أرضي ) وهو المغيرة اهـ

الركعة الاولى فلا يرجع جالساً ولكن ينهض كما هو للقيام ﴿ قال ﴾ وقال مالك ما أدركت أحداً من أهل العلم الا وهو ينهى عن الالقاء ويكرهه ﴿ قال ﴾ وقال مالك سجود النساء في الصلاة وجلوسهن وتشدهن كسجود الرجال وجلوسهم وينصبن الرجل اليمنى ويثنين اليسرى ويقعدن على أوراكن كما يقعد الرجال في ذلك كله (قال ابن وهب) وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بذلك من حديث ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حاحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضي بوزكه اليسرى الى الارض في جلوسه الاخير في الصلاة ويخرج قدميه من ناحية واحدة

### ❦ في هيئة السجود ❦

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فما قول مالك في سجود الرجل في صلاته هل يرفع بطنه عن نخذه ويجافي بضبعيه قال نعم ولا يفرج ذلك التفرج ولكن تفرجاً متقارباً ﴿ قلت ﴾ أيحوز في المكتوبة أن يضع ذراعيه على نخذه (قال) قال مالك لا انما ذلك في النوافل لطول السجود وأما في المكتوبة وماخف من النوافل فلا ﴿ قال ﴾ وقال مالك أكره أن يفترش الرجل ذراعيه في السجود (قال) وقال مالك يوجه يديه الى القبلة قال ولم يحدث لنا مالك أين يضمهما ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني عبد الله بن لهيعة أن أبا الزبير المكي حدثه عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن يعتدل الرجل في السجود ولا يسجد باسطاً ذراعيه كالكلب (وذكر) ابن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسجد الى جنبه وقد اعتم على جبهته فحسر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبهته من حديث ابن لهيعة وعمر بن الحارث عن بكر ابن سواده عن صالح بن حيان الشيباني (وذكر) ابن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد يرى بياض إبطيه من حديث ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس

﴿الاعتماد في الصلاة والالتكاء ووضع اليد على اليد﴾

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يصلي الى جنب حائط فيتكى على الحائط (قال) أما في المكتوبة فلا يعجبني وأما في النافلة فلا أرى بذلك بأساً ﴿قال ابن القاسم﴾ والعصا تكون في يده بمنزلة الحائط ﴿قال﴾ وقال مالك ان شاء اعتمد وان شاء لم يعتمد وكان لا يكره الاعتماد وقال ذلك على قدر ما يرتفق به فلينظر ما هو أرفق به فليصنعه ﴿قال﴾ وقال مالك في وضع اليمنى على اليسرى<sup>(١)</sup> في الصلاة قال لا أعرف ذلك في الفريضة ولكن في النوافل<sup>(٢)</sup> اذا طال القيام فلا بأس بذلك يمين به على نفسه ﴿سجنون﴾ عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة

﴿السجود على الثياب والبسط والمصليات والحركة والثوب يكون فيه النجاسة﴾

﴿قال﴾ وقال مالك أرى أن لا يضع الرجل كفيه الا على الذي يضع عليه جبهته قال وان كان حراً أو برداً فلا بأس أن يبسط ثوباً يسجد عليه ويجعل كفيه عليه (قال ابن القاسم) قال مالك بلغني أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر كانا يفعلان ذلك (قال) وقال مالك تبدأ المرأة كفيها<sup>(٣)</sup> في السجود حتى تضعهما على ماتضع عليه جبهتها ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن سجد على كور العمامة قال أحب الى أن يرفعها عن بعض جبهته حتى يمس بعض جبهته الارض ﴿قلت﴾ فان سجد على كور العمامة قال

(١) (قوله في وضع اليمنى على اليسرى الخ) قال أشهب انه لا بأس به في الفريضة والنافلة للحديث ولأنها وقفة العبد الدليل لمولاه اه وفي الواضحة لمطرف وابن الماجشون عن مالك قول مالك في المسئلة وهو ان فعل ذلك في الفريضة والنافلة أفضل من تركه اه لابن رشد  
(٢) (قوله في الفريضة ولكن في النوافل الخ) قال القاضي رواية ابن القاسم عن مالك في التفرقة بين الفريضة والنافلة في وضع اليمنى على اليسرى غير صحيحة لان وضع اليمنى على اليسرى انما اختلف هل هو من هيات الصلاة أم لا وليس فيه اعتماد فيفرق فيه بين الفريضة والنافلة اه ذكره الباجي عنه (٣) (تبدأ المرأة كفيها) أي تقدمهما اه



أكرهه فإن فعل فلا إعادة عليه ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يعجبني أن يحمل الرجل الحصاء أو التراب من موضع الظل إلى موضع الشمس فيسجد عليه (قال) وكان مالك يكره أن يسجد الرجل على الطنافس<sup>(١)</sup> وبسط الشعر والثياب والادم<sup>(٢)</sup> وكان يقول لا بأس أن يقوم عليها ويركع عليها ويقعد عليها ولا يسجد عليها ولا يضع كفيه عليها وكان لا يرى بأساً بالحصاء وما أشبهه مما ثبتت الأرض أن يسجد عليها وأن يضع كفيه عليها

﴿ في الثوب إذا سجد عليه ﴾

﴿قال﴾ وقال مالك لا يسجد على الثوب إلا من حر أو برد كتنا كان أو قطناً ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿قال﴾ مالك وبلغني أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر كانا يسجدان على الثوب من الحر والبرد ويضعان أيديهما عليه ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يسجد على اللبد والبسط من الحر والبرد (قال) ما سألتنا مالكا عن هذا ولكن مالكا كره الثياب وإن كانت من قطن أو كتان فهي عندي بمنزلة البسط واللبود فقد ورع مالك أن يسجد على الثوب من حر أو برد ﴿قلت﴾ أفتري أن يكون اللبد بتلك المنزلة قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك في الحصر يكون في ناحية منها قدر ويصلي الرجل على الناحية الأخرى قال لا بأس بذلك ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يقوم الرجل في الصلاة على أحلاس الدواب<sup>(٣)</sup> التي قد حلت به اللبود التي تكون في السروج ويركع عليها ويسجد على الأرض ويقوم على الثياب والبسط وما أشبه ذلك والمصليات وغير ذلك ويسجد على الحجرة والحصر وما أشبه ذلك ويضع يديه على الذي يضع

(١) (قوله الطنافس) جميع طنفسة بكسر الطاء والفاء وبضمهمما ويفتحهما وبكسر الطاء وفتح الفاء وبالعكس هي بساط له خمل رقيق قال أبو عبيد هي ما يجعل فوق الرجل يعني الفرقة وقال يعقوب هي القطع التي تكون تحت الرجل على كتفي البعير والمجمع قطوع وقال ابن وضاح هي قطعة حصر يصلي عليها اه (٢) (قوله والادم) هي الجلود التي يولغ في دباغها واحدها أديم وبعضهم قال لا يسمى أداما إلا ما دبغ بالطائف أو الحجاز فقط اه

(٣) (أحلاس الدواب) جمع حلس قال ابن قتيبة في الأدب الحلس كساء يكون تحت البرذعة والحلس والبرذعة للبعير اه

عليه جبهته ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الفراش يكون فيه النجس هل يصلي عليه المريض ( قال ) اذا جعل فوقه ثوبا طاهرا كشيئا ( وأخبرني ) ابن وهب قال أخبرني رجل عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتقى بفضول ثيابه برد الأرض وحرها ﴿ ابن وهب ﴾ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا <sup>(١)</sup> يسجد إلى جانبه وقد اتم على جبهته فحسر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبهته من حديث ابن لهيعة عن بكر بن سوادة عن صالح بن حيان الشيباني

— ما جاء في صلاة المريض —

﴿ قال ﴾ عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في المريض الذي لا يستطيع أن يسجد وهو يقدر على الركوع قائما ويقدر على الجلوس ولا يقدر على السجود والركوع ويقدر على القيام والجلوس انه اذا قدر على القيام والركوع والجلوس قام فقرأ ثم ركب وجلس وأوما للسجود جالسا على قدر ما يطيق وان كان لا يقدر على الركوع قام فقرأ وركب قائما يومئ للركوع ثم يجلس ويسجد ايماء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والذي بجبهته وأنفه من الجراح مالا يستطيع معه السجود يفعل كما يفعل الذي يقدر على القيام والركوع والجلوس كما فسر لك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسأل شيخ مالكا وأنا عنده عن الذي يكون بركبته ما يمنعه من السجود والجلوس عليهما في الصلاة ( فقال ) افعل من ذلك ما استطعت وتيسر عليك فان دين الله يسر ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ في الرجل يفتح الصلاة جالسا لا يقوى الا على ذلك ثم صبح بعد ذلك في بعض صلاته انه يقوم ما بقي من صلاته وصلاته مجزئة عنه وكذلك لو افتتحها قائما ثم عرض له ما يمنعه من القيام صلى ما بقي من صلاته جالسا ( وقال ) في المريض الذي لا يستطيع تحويله الى القبلة لمرض به أو جرح انه لا يصلي الا الى القبلة ويحتال له في ذلك فان هو صلى الى غير القبلة أعاد ما دام في الوقت وهو في ذلك بمنزلة الصحيح ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان لم

(١) ( قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا الخ ) هذا الحديث تقدم بافظه في باب هيئة السجود فليحذر اه مصححه

يستطيع المريض أن يصلي متربما صلى على قدر ما يطيق من قعوده أو على جنبه أو على ظهره ويستقبل به القبلة ﴿وقال مالك﴾ في المريض الذي لا يستطيع الصلاة قاعداً قال يصلي على قدر ما يطيق من قعوده فإن لم يستطع أن يصلي قاعداً فلي جنبه أو على ظهره تجعل رجلاه مما يلي القبلة ووجهه مستقبل القبلة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت أن كان يقدر على الجلوس هذا المريض إذا رقدوه <sup>(١)</sup> يصلي جالساً مرفوداً أحب إليك أم يصلي مضطجماً (قال) بل يصلي جالساً مسنوداً أحب إلى ولا يصلي مضطجماً ولا يستند بجائض ولا جنب (قال) وسألت مالكا عن الرجل يقدر على القيام ولا يقدر على الركوع والسجود كيف يصلي قال يومئ برأسه قائماً للركوع على قدر طاقته ويمد يديه إلى ركبتيه فإن كان يقدر على السجود سجد وإن لم يكن يقدر على السجود ويقدر على الجلوس أو ما للسجود جالساً ويشهد جالساً في وسط صلاته وفي آخر صلاته إن كان يقدر على الجلوس فإن كان لا يقدر إلا على القيام صلى صلاته كلها قائماً يومئ للركوع وللسجود قائماً ويجعل أيماءه للسجود أخفض من الركوع <sup>(٢)</sup> ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الرجل لا يستطيع أن يسجد لرمد يمينه أو قرحة بجبهته أو صداع يجده وهو يقدر على أن يومئ جالساً ويركع ويقوم قائماً يصلي جالساً إذا كان لا يقدر على السجود (قال) لا ولكن ليقيم فقراً ويركع ويقعد ويثنى رجله ويومئ أيماء لسجوده ويفعل في صلاته كذلك حتى يفرغ (فقلت) لابن القاسم كيف الأيماء بالرأس دون الظهر قال يومئ برأسه ويظهره (قلت) وهو قول مالك قال نعم (قال ابن القاسم) وقال مالك إذا صلى المضطجع الذي لا يقدر على القيام فليوم برأسه أيماء ولا يدع الأيماء وإن كان

(١) (رقدوه) أي أعانوه (٢) (قوله ويجعل أيماءه للسجود أخفض الخ) تأمل هذا فإنه يقتضي أنه ليس عليه أن يأتي بغاية مقدرته من الأيماء خلاف ما وقع للمالك من أنه إن اقتصر من الانحطاط إلى الأيماء على أقل مما تنهي إليه قدرته فسدت صلاته اه وهذا الاختلاف راجع إلى الاختلاف في الحركة إلى الركوع والسجود وهل هما فرض متصودتان لأنفسهما أو ليستا بفرض وإن الفرض الركوع والسجود ولهذا اختلف فيمن سلم من ركعتين ثم انصرف هل يرجع إلى الجلوس أم لا اه ذكره اللخمي

مضطجعاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المريض الذي لا يستطيع السجود انه لا يرفع الى  
 جبهته شيئاً ولا ينصب بين يديه وسادة ولا شيئاً من الاشياء يسجد عليه ﴿ قلت ﴾  
 لابن القاسم فان كان لا يستطيع السجود على الارض وهو اذا جعلت له وسادة  
 استطاع أن يسجد عليها اذا رفع له عن الارض شيء (قال) لا يسجد في قول مالك ولا  
 يرفع له شيء يسجد عليه ان استطاع على الارض سجد والا أوماً ايماً (قال ابن  
 القاسم) فان رفع اليه شيء وجهل ذلك لم يكن عليه اعادة وكذلك باغنى عن مالك  
 ﴿ قال ﴾ وقال مالك في امام صلى بقوم يركع ويسجد وخلفه مرضى فمود لا يقدر  
 على القيام وهم يصلون بصلاته يومؤن قموذاً قال تجزئهم صلاتهم ﴿ قال ﴾ وقال  
 مالك أكره للرجل ان ينزع الماء من عينه فلا يصلي ايماً الامستقيماً (قال) كان يكرهه  
 ويقول لا ينبغي له أن يفعل ذلك (وقال ابن القاسم) في الذي يقدح الماء من عينه  
 فيؤمر بالاضطجاع على ظهره ولا يزال كذلك اليومين ونحو ذلك (قال) سئل مالك  
 عنه فكرهه وقال لا أحب لاحد أن يفعله (قال ابن القاسم) ولو فعله رجل فصلى  
 على حالته تلك رأيت أن يعيد الصلاة متى ما ذكر في الوقت وغيره ﴿ على ﴾ عن  
 سفیان عن أبي اسحاق الهمداني عن يزيد بن معاوية العبسي قال دخل عبد الله بن  
 مسعود على أخيه عتبة بن مسعود وهو يصلي على سواك فأخذه من يده فرمى به وقال  
 أوم برأسك ايماً واجعل ركوعك أخفض من سجودك ﴿ مالك ﴾ عن نافع عن ابن  
 عمر كان يقول اذا لم يستطع المريض السجود أوماً برأسه ايماً ولا يرفع الى جبهته  
 شيئاً ﴿ مالك ﴾ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت صلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى جالساً ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمر بن قيس  
 عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي على عود ﴿ ابن وهب ﴾  
 وقال غيره عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومن لم يستطع  
 أوماً برأسه ايماً

❦ في صلاة الجالس ❦

❦ قال ❦ وسألت مالكا عن صلاة الجالس اذا تشهد في الركعتين فأراد أن يقوم في الركعة الثالثة أيكبر ينوي تكبيرة القيام أم يقرأ ولا يكبر (قال) بل يكبر ينوي بذلك القيام قبل أن يقرأ ❦ قال ❦ وقال مالك لا بأس بالاجتناء في النوافل للذي يصلي جالسا بمقرب تربيعة ❦ قال ابن القاسم ❦ وقال مالك وبلغني أن سعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير كانا يفعلان ذلك ❦ قال ❦ وقال مالك في الرجل يصلي قاعداً قال جلوسه في موضع الجلوس بمنزلة جلوس القائم يفضي بأليته الى الارض وينصب رجله اليمنى ويثني رجله اليسرى ❦ قلت ❦ أرايت من صلى قاعداً وهو يقدر على القيام أيعيد في قول مالك (قال) نعم عليه الاعادة وان ذهب الوقت ❦ قال ❦ وقال مالك من افتتح الصلاة نافلة جالسا وأراد أن يركع قائما لم أر بذلك بأساً ❦ قلت ❦ فان افتتح الصلاة قائما وأراد أن يجلس (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا بأس به . قال ولا أرى أنابه بأساً (قال مالك) ولا بأس بأن يصلي النافلة محتبياً وأن يصلي على دابته في السفر حيثما توجهت به (وحدثني) عن سفيان عن الحسن بن عمرو الفقي عن أبيه قال كان سعيد بن جبير يصلي قاعداً محتبياً فاذا بقي عليه عشر آيات قام قائماً فقرأ وركع (قال ابن وهب) وقد كان جابر بن عبد الله وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح يصلون في النافلة محتبين

❦ الصلاة على المحمل ❦

❦ قال ❦ وسمعت مالكا وعبد العزيز بن أبي سلمة قال ولم أسمع من عبد العزيز غير هذه وحدها يقولان في صلاة الجالس في المحمل قيامه تربع فاذا ركع ركع متربها فوضع يديه على ركبتيه فاذا رفع رأسه من ركوعه قال لي مالك يرفع يديه عن ركبتيه (قال) ولا أحفظ هذا الحرف رفع يديه عن ركبتيه عن عبد العزيز بن أبي سلمة ثم رجع الى قولهما جميعاً (قالا) فاذا أهوى الى الإيماء للسجود ثني رجله وسجد الا أن يكون

لا يقدر على أن يثني رجله عند الإيماء للسجود فيومي متربماً قال مالك والحمل أشده  
عندي يشتد عليه أن يثني رجله من تربمه عند سجوده فلا أرى بأساً إذا شق ذلك  
عليه أن يومي لسجوده متربماً ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المريض الشديد المرض الذي  
لا يستطيع الجلوس أيصلي في محله المكتوبة قل لا يعجنبي وليصل على الأرض (قال)  
مالك ومن خاف على نفسه السباع واللصوص وغيرهما فانه يصلي على دابته إيماء حيثما  
توجهت به دابته وكان أحب إليه إذا أمن في الوقت أن يعيد ولم يكن يراه مثل العدو  
﴿قال﴾ وقال مالك لا يصلي على دابته التطوع الا من هو مسافر ممن يجوز له قصر  
الصلاة فأما من خرج فرسخاً أو فرسخين أو ثلاثة فانه لا يصلي على دابته تطوعاً (قال)  
وقال مالك ولا يصلي في الحضر على دابته وان كان وجهه الى القبلة . قال ولا يصلي  
مضطجعاً الا مريض . قال ولا يتنفل على دابته الا في السفر الذي تقصر في مثله الصلاة  
(قال) وقال مالك يتنفل الرجل في السفر ليلاً أو نهاراً على دابته حيثما توجهت به . قال  
وكذلك على الأرض يتنفل ليلاً ونهاراً في السفر . (قال) وقال مالك المسافر يصلي ركعتي  
الفجر على راحلته ويوتر عليها أيضاً في السفر ﴿قال﴾ وقال مالك لا يصلي أحد في غير  
سفر تقصر في مثله الصلاة على دابته للقبلة ولا يسجد عليها سجدة تلاوة للقبلة ولا  
لغير القبلة (قال) وقال مالك فيمن قرأ سجدة وهو على دابته مسافر قال يومي إيماء  
﴿وكيع﴾ عن سفيان عن عمر شيخ من الانصار قال رأيت أنس بن مالك يصلي على  
طنفسة متربماً متطوعاً وبين يديه خمرة يسجد عليها ﴿ابن وهب﴾ عن مالك ويحيى  
ابن عبد الله عن عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر قال  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار متوجها الى خيبر وهو يسير (قال)  
ابن وهب وأخبرني غير واحد عن جابر بن عبد الله وعامر بن ربيعة وأنس بن مالك  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي السجدة بالليل في السفر على ظهر  
راحلته حيث توجهت به الى غير القبلة

○ ﴿الامام يصلي بالناس على ارفع مما عليه اصحابه﴾ ○

○ الصلاة أمام القبلة بصلاة الامام ○

◆◆◆◆◆



— الصلاة فوق ظهر المسجد بصلاة الامام —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس في غير الجمعة أن يصلي الرجل بصلاة الامام على ظهر المسجد والامام في داخل المسجد (قال) وكان آخر ما فارقنا مالكا عليه كره أن يصلي الرجل خلف الامام بصلاة الامام على ظهر المسجد (قال) ولم يجنبنا هذا من قوله وقوله الاول به نأخذ ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في صلاة الرجل على قيعقان وعلى أبي قيس بصلاة الامام في المسجد الحرام (قال) لم أسمع فيه شيئا ولا يعجبني ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الامام في السفينة يصلي على السقف والقوم تحته قال لا يعجبني (قال) فان صلى الامام أسفل والناس فوق السقف فلا بأس بذلك اذا كان امامهم قدامهم (قال) فقلنا لملك كيف يجمع هؤلاء الذين امامهم فوق السقف قال يصلي الذين فوق السقف امام والذين أسفل امام آخر ﴿ قال ﴾ وقال مالك في القوم يكونون في السفن يصلي بعضهم بصلاة بعض وامامهم في احدى السفن وهم يصلون بصلاته وهم في غير سفينته (قال) ان كانت السفن قريبة بعضها من بعض فلا بأس بذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو أن دورا محجورا عليها صلى قوم فيها بصلاة الامام في غير جمعة فصلاتهم تامة اذا كانت لتلك الدور كوى ومقاصير يرون منها ما يصنع الناس أو الامام فيركعون بركوعه ويسجدون بسجوده فذلك جائز وكذا اذا لم يكن لها كوى ولا مقاصير يرون منها ما يصنع الناس والامام الا أنهم يسمعون الامام فيركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن النهر الصغير يكون بين الامام وبين قوم وهم يصلون بصلاة الامام (قال) لا بأس بذلك اذا كان النهر صغيرا (قال) واذا صلى رجل بقوم فصلي بصلاة ذلك الرجل قوم آخرون بينهم وبين ذلك الامام طريق فلا بأس بذلك (قال) وذلك أني سألت عن ذلك فقلت له ان أصحاب الاسواق عندنا يفعلون ذلك في حوائثهم فقال لا بأس بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن سعيد بن أيوب عن محمد بن عبد الرحمن أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يصلين في بيوتهن بصلاة أهل المسجد ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وأبي

هريرة وعمر بن عبد العزيز وزيد بن أسلم وربيعة مثله الا أن عمر بن الخطاب قال ما لم تكن جمعة ﴿ وكيع ﴾ عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التؤمة <sup>(١)</sup> قال صليت مع أبي هريرة فوق ظهر المسجد بصلاة الامام وهو أسفل وقاله ابراهيم النخعي

❦ الصلاة خلف هؤلاء الولاة ❦

﴿ قلت ﴾ أفكان مالك يقول تجزئنا الصلاة خلف هؤلاء الولاة والجمعة خلفهم قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كانوا قوما خوارج غلبوا أكان يأمر بالصلاة خلفهم والجمعة خلفهم ( قال ) كان مالك يقول اذا علمت أن الامام من أهل الاهواء فلا تصل خلفه ولا تصل خلف أحد من أهل الاهواء ﴿ قلت ﴾ فسألته عن الحرورية قال ما يختلف يومئذ عندي أن الحرورية وغيرهم سواء ﴿ قال ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عدي بن الخيار قال دخلت على عثمان بن عفان وهو محصور فقلت له انك امام العامة وقد نزل بك ما ترى وانه يصلي لنا امام فتنة وانا نتخرج من الصلاة معه فقال عثمان فلا تفعل فان الصلاة أحسن ما يعمل الناس فاذا أحسن الناس فأحسن معهم واذا أسأوا فاجتنب اساءتهم

❦ الصلاة خلف أهل الصلاح وأهل البدع ❦

﴿ قال ﴾ وقال مالك يتقدم القوم أعلمهم اذا كانت حاله حسنة قال وان للسن حقاً ( قال ) فقلت له فأقرؤهم قال قد يقرأ من لا ( قال ) يريد بقوله من لا أى من لا يرضى حاله ﴿ قال ﴾ وقال مالك ويقال أولى بمقدم الدابة صاحب الدابة وأولى بالامامة صاحب الدار اذا صلوا في منزله الا أن يأذنوا في ذلك ورأيت يرى ذلك الشأن ويستحسنه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن صلى وهو يحسن القرآن خلف من لا يحسن القرآن ﴿ قال ﴾ قال مالك اذا صلى الامام بقوم قترك القراءة انتقصت

(١) ( قوله التؤمة ) وهو صالح بن نهان والتؤمة امرأة وهي ابنة أمية بن خلف ذكر ذلك ابن معين في كتاب الرجال

صلاته وصلاة من خلفه وأعادوا وإن ذهب الوقت قال فذلك الذي لا يحسن القرآن أشد عندي من هذا لانه لا ينبغي لاحد أن يأتى بأحد لا يحسن القرآن ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الصلاة خلف الامام القدري قال ان استيقنت فلا تصل خلفه (قال) قلت ولا الجمعة قال ولا الجمعة ان استيقنت قال وأرى ان كنت تتقيه وتخافه على نفسك أن تصلي معه وتعيدها ظهراً (قال مالك) وأهل الاهواء مثل أهل القدر ﴿قال﴾ ورأيت مالكا اذا قيل له في إعادة صلاة من صلى خلف أهل البدع يقف ولا يجب في ذلك (قال ابن القاسم) وأرى في ذلك الاعادة في الوقت (قال) وسئل مالك عن رجل صلى خلف رجل يقرأ بقراءة ابن مسعود قال يخرج ويدعه ولا يأتى به ﴿قال﴾ وقال مالك لا ينكح أهل البدع ولا ينكح اليهم ولا يسلم عليهم ولا يصلي خلفهم ولا تشهد جنازهم ﴿قال﴾ وقال مالك من صلى خلف رجل يقرأ بقراءة ابن مسعود فليخرج وليتركه ﴿قلت﴾ فهل عليه أن يعيد اذا صلى خلفه في قول مالك (قال ابن القاسم) اذا قال لنا يخرج فأرى أن يعيد في الوقت وبمده

— الصلاة خلف الصبي والسكران والعبد الاغلف —

﴿قال﴾ وقال مالك لا يؤم السكران ومن صلى خلفه أعاد ﴿قال﴾ وقال مالك لا يؤم الصبي بالنافلة لا الرجال ولا النساء ﴿قال﴾ وقال مالك لا تؤم المرأة ﴿قال﴾ وقال مالك في الاعرابي لا يؤم المسافر ولا الحضريين وان كان أقرأهم ﴿وكيع﴾ عن الربيع بن صبيح عن ابن سيرين قال خرجنا مع عبيد الله بن معمر ومعنا حميد بن عبد الرحمن وأناس من وجوه الفقهاء فررنا بأهل ماء<sup>(١)</sup> فحضرت الصلاة فأذن أعرابي وأقام قال فتقدم حميد بن عبد الرحمن فلما صلى ركعتين قال من كان ههنا من أهل البلد فليتم الصلاة وكره أن يؤم الاعرابي ﴿قال﴾ وقال مالك لا يكون العبد اماما في مساجد القبائل ولا مساجد الجماعة قال ولا الاعياد قال ولا يصلي العبد بالقوم الجمعة

(١) (قوله فررنا بأهل ماء) يعني بأهل قرية وكذلك حيث ما وقع ذكر المياه فانما يراد بها القرى ويبان ذلك في مسند ابن أبي شيبة اه

(قال ابن القاسم) فان فعل أعاد وأعادوا لان العبد لاجمة عليه ولا بأس أن يؤم العبد في السفر اذا كان أقرأهم أن يؤم قوما من غير أن يتخذ إماما راتبا ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس ان يؤم العبد في رمضان في النافلة ﴿قال﴾ وقال مالك اكراه ان يؤم الخصي الناس فيكون اماما راتبا (قال) وكان على طرسوس خصي فاستخلف على الناس من كان يصلي بهم فبلغ ذلك مالكا فاعجبه ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يتخذ الاعم اماما راتبا وقد أم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمى وهو ابن أم مكتوم ﴿قال﴾ وقال مالك أولاهم بالامامة أفضلهم في أنفسهم اذا كان هو أقمهم وللسن حق فقيل له فأكثرهم قرأنا (قال) قد يقرأ من لا أئى من لا يكون فيه خير ﴿قال﴾ وقال مالك اكراه للامام أن يصلي بغير رداء الا ان يكون امام قوم في سفر أو رجلا أم قوما في صلاة في موضع اجتمعوا فيه أو في داره فأما امام مسجد جماعة أو مساجد القبائل فأكره ذلك وأحب الى أن لو جبل على عاتقه عمامة اذا كان مسافرا أو في داره ﴿ابن وهب﴾ قال سمعت معاوية بن صالح يذكر عن ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فليؤمهم أقمهم فذلك أمير أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قال ابن وهب﴾ قال ابن جريج ان نافعا أخبره أن عبد الله ابن عمر أخبره قال كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم المهاجرين الاولين وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار في مسجد بقاء فيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة وزيد وعامر بن ربيعة ﴿ابن وهب﴾ قال مالك يؤم التوم أهل الصلاح والفضل منهم ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن المنيرة عن ابراهيم قال كانوا يكرهون أن يؤم الغلام حتى يحتلم ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن مولى ابني هاشم أخبره عن علي بن أبي طالب أنه قال لا تؤم المرأة ﴿وكيع﴾ وقال ابراهيم النخعي لا تؤم المرأة في الفريضة ﴿ابن وهب﴾ وقاله يحيى بن سعيد وربيعة وابن شهاب ﴿ابن وهب﴾ عن عثمان بن الحكم عن ابن جريج عن عمر بن عبد العزيز قال لا يؤم من لم يحتلم ﴿ابن وهب﴾ وقاله عطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد ﴿مالك﴾ عن يحيى بن

سميد أن رجلا كان لا يعرف والده<sup>(١)</sup> يؤم قوما بالمعيق فهاء عمر بن عبد العزيز  
 ﴿وكيع﴾ عن هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة أن عائشة كان يؤمها  
 مدبر لها يقال له ذكوان

— الصلاة بالامامة —

﴿قلت﴾ ما قول مالك في الرجل يصلي الظهر لنفسه فيأتي رجل فيصلي بصلاته  
 والرجل الاول لا ينوي بأن يكون له إماما هل تجزئه صلاته (قال) بلغني عن مالك أنه  
 رأى صلاته تامة اذا قام عن يمينه يأتهم به وان كان الآخر لا يعلم به ﴿قلت﴾ أرايت  
 لو أن رجلا صلى الظهر وحده فأتى رجل فقام عن يمينه يأتهم به قال صلاته مجزئة تامة  
 ﴿قلت﴾ له وان لم ينو هذا أن يكون إماما لصاحبه قال ذلك مجزئ عنه نوى أو لم  
 ينو ﴿قال﴾ وقال مالك في رجلين و غلام صلوا قال يقوم الامام أمامهما ويقوم الرجل  
 والصبي وراءه اذا كان الصبي يعقل<sup>(٢)</sup> الصلاة لا يذهب ويتركه ﴿قال﴾ وقال مالك  
 اذا كانوا ثلاثة نفر فصلوا تقدمهم امامهم وان كانوا رجلين قام أحدهما عن يمين الامام  
 وان كانا رجلين وامرأة صلى أحد الرجلين عن يمين الامام وقامت المرأة وراءهما  
 ﴿قال﴾ وقال مالك في رجلين صليا فقام الذي ليس بإمام عن يسار الامام قال ان علم  
 بذلك قبل أن يفرغ من صلاته أداره الى يمينه وان لم يعلم بذلك حتى يفرغ من صلاته  
 فصلاته تامة ﴿قلت﴾ لابن القاسم من أين يديره في قول مالك أمن بين يديه أم من  
 خلفه قال من خلفه ﴿وقال مالك﴾ فيمن أدرك الامام ساجداً وقد سجد الامام سجدة  
 وهو في السجدة الأخرى قال يكبر ويسجد وان لم يدرك الا واحدة ولا يقف  
 ينتظره حتى يرفع الامام رأسه من سجوده ولا يسجد ما فاتته به الامام ولا يقضيه  
 ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يصلي بامرأته المكتوبة في بيته قال لا بأس بذلك

(١) قوله لا يعرف والده الخ لم يقع في الموطأ من نفس الحديث وانما وقع من قول مالك  
 انتهى (٢) قوله يعقل الصلاة ) معني قوله يعقل الصلاة أي يعرف أن تركها يضره وان  
 فعلها ينفعه اه لا بن عمران

( قلت ) فأين تكون قال خلفه

﴿ إعادة الصلاة مع الامام ﴾

﴿ قال ﴾ عبد الرحمن بن القاسم وأخبرني مالك عن القاسم بن محمد حين كانت بنو أمية يؤخرون الصلاة أنه كان يصلي في بيته ثم يأتي المسجد فيصلّي معهم فكلّم في ذلك فقال أصلي مرتين أحب اليّ من أن لا أصلي شيئاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا دخل الرجل المسجد وقد صلى وحده في بيته فليصل مع الناس الا المغرب فانه ان كان قد صلاها ثم دخل المسجد فأقام المؤذن صلاة المغرب فليخرج ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان جهل ذلك فصلي مع الامام المغرب ثانية قال أحب اليّ أن يشفع صلاته الآخرة بركعة وتكون الاولى التي صلى في البيت صلاته وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿ فقلت ﴾ أى شئ يقول مالك في الصبح اذا صلى في بيته ثم أدركها مع الامام أيبيدها ( قال ) نعم وهو قوله يعيد الصلوات كلها الا المغرب <sup>(١)</sup> ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من صلى في بيته ثم أقيمت الصلاة وهو في المسجد أعاد الا المغرب ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان هو لم يكن بالمسجد فسمع الإقامة وقد صلى في بيته أيدخل مع الامام أم لا ( قال ) ليس ذلك عليه بواجب الا ان شاء <sup>(٢)</sup> ﴿ قلت ﴾ ليس هو قول مالك قال لم أسمع من مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً دخل المسجد فافتتح الظهر فلما صلى من الظهر ركعة أقيمت الظهر ( قال ) يضيف اليها ركعة أخرى ثم يسلم ويدخل مع الامام ﴿ قلت ﴾ أفيجعل الاولى نافلة قال لا ولكن قد صلى الظهر أربعاً ثم دخل في الجماعة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان حين افتتح الظهر أقيمت الصلاة قبل أن يركع ( قال ) يقطع ويدخل مع الامام ﴿ قلت ﴾ وهذا

( ١ ) ( قوله الا المغرب ) وقال المغيرة يعيد المغرب كسائر الصلوات اهـ من هامش الاصل

( ٢ ) ( قوله ليس ذلك عليه بواجب ) والفرق بين المسألتين ان في خروجه من المسجد اذاية الامام فلذلك أمر من قد صلى في بيته بالاعادة معه مع ماورد من النهي في الخروج من المسجد بعد الإقامة اهـ من هامش الاصل

قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان دخل المسجد فافتتح صلاة المغرب فلما  
افتتحها أقيمت المغرب (قال) يقطع ويدخل مع القوم ﴿قلت﴾ وان كان قد صلى  
ركعة قال يقطع ويدخل مع القوم ﴿قلت﴾ فان كان قد صلى ركعتين قال يتم الثالثة  
ويخرج من المسجد ولا يصلي مع القوم ﴿قلت﴾ فان كان قد صلى ثلاث ركعات  
قال يسلم ويخرج من المسجد ولا يصلي مع القوم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال  
نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من قطع صلاته قبل أن يركع ممن قد أمرته أن  
يقطع صلاته مثل الرجل يفتح الصلاة فتقام عليه الصلاة قبل أن يركع أيقطع بتسليم  
أم بغير تسليم (قال) يقطع بتسليم عند مالك ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن رجل افتتح  
الصلاة وحده في بيته ثم أقيمت الصلاة فسمعها وهو يعلم أنه يدركها (قال) يغضى  
على صلاته ولا يقطع صلاته بعد ما دخل فيها ﴿قال مالك﴾ وان صلى رجل وحده في  
بيته ثم أتى المسجد فأقيمت الصلاة فلا يتقدمهم لانه قد صلاها في بيته وليصل معهم  
ولا يتقدمهم فان فعل أعاد من خلفه صلاتهم لانه لا يدري أتيهما صلاته وانما ذلك  
الى الله يجعل أتيهما شاء فكيف تجزئهم صلاة رجل لا يدري أهي صلاته أم لا ولانه  
قد جاء حديث آخر أن الاولى هي صلاته وأن الآخرة نافلة فكيف يقتدون بصلاة  
رجل هي له نافلة ﴿ابن وهب﴾ عن عياض بن عبد الله القرشي قال لا أعلم إلا أن  
ابراهيم بن عبيد بن رفاعه حدثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيكون أئمة  
يعدون يضيعون الصلوات ويتبعون الشهوات فان صلوا الصلاة لوقتها فصلوا معهم  
وان لم يصلوا الصلاة لوقتها فصلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة ﴿ابن  
وهب﴾ عن رجل من أهل العلم عن ابن مسعود وأبي ذر وأبي الدرداء عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بذلك ﴿مالك﴾ عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من صلى  
المغرب ثم أدركها فلا يعيد ما قد صلى

— ترك إعادة الصلاة مع الامام —

﴿قال﴾ وقال مالك كل من صلى في جماعة وان لم يكن معه الا واحد فلا يعيد تلك



الصلاة في جماعة ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل يصلي يجمع الصلاة هو وآخر معه في فريضة فلا يبعد صلاته تلك في جماعة ولا في غيرها لا هو ولا صاحبه . وإن أقيمت صلاة وهو في المسجد وقد صلى هو وآخر جماعة أو مع أكثر من ذلك فلا يبعد وليخرج من المسجد (قال سحنون) لأن الحديث إنما جاء فيمن صلى في بيته ثم أدركها في جماعة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم في محجن إنما صلى في أهله فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعد في جماعة

— المسجد تجمع فيه الصلاة مرتين —

﴿قال﴾ وقال مالك في مسجد على طريق من طرق المسلمين ليس له إمام راتب أتى قوم فجمعوا فيه الصلاة مسافرين أو غيرهم ثم أتى قوم من بعدهم فلا بأس أن يجمعوا فيه أيضاً وإن أتى كذلك عدد ممن يجمع فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت مسجداً له إمام راتب إن مرَّ به قوم فجمعوا فيه صلاة من الصلوات أترى لإمام ذلك المسجد أن يبعد تلك الصلاة فيه بجماعة (قال) نعم قد بلغني ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ فلو كان رجل هو إمام مسجد قوم ومؤذنه أذن وأقام فلم يأت به أحد فصلي وحده ثم أتى أهل المسجد الذين كانوا يصلون فيه (قال) فليصلوا أفذاذاً ولا يجمعوا لأن إمامهم قد أذن وصلى قال وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت إن أتى هذا الرجل الذي أذن في هذا المسجد وصلى وحده أتى مسجداً فأقيمت فيه الصلاة أيعيد أم لا في جماعة في قول مالك (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولكن لا يبعد لأن مالكا قد جعله وحده جماعة ﴿قال﴾ وقال مالك إذا أتى الرجل المسجد وقد صلى أهله فقطع أن يدرك جماعة من الناس في مسجد أو غيره فلا بأس أن يخرج من المسجد إلى تلك الجماعة ﴿قال﴾ وإن أتى قوم وقد صلى أهل المسجد فلا بأس أن يخرجوا من المسجد فيجمعوا وهم جماعة إلا أن يكون المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فلا يخرجون وليصلوا وحدانا قال لأن المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم أعظم أجراً لهم من صلاتهم في الجماعة (قال ابن

انقاسم) وأرى مسجد بيت المقدس مثله ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن عبد الرحمن ابن الحجير قال دخلت مع سالم بن عبد الله مسجد الجحفة وقد فرغوا من الصلاة فقالوا ألا تجمع الصلاة فقال سالم لا تجمع صلاة واحدة في مسجد مرتين (قال) وأخبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة ابن أبي عبد الرحمن والليث مثله

— في المواضع التي تجوز فيها الصلاة —

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يصلي وأمامه جدار مرحاض (قال) اذا كان مكانه طاهراً فلا بأس به ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس بالصلاة على الثلج ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يوسع أن يصلي الرجل وبين يديه قبر يكون سترة له قال كان مالك لا يرى بأساً بالصلاة في المقابر وهو اذا صلى في المقبرة كانت القبور بين يديه وخلفه وعن يمينه وشماله ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس بالصلاة في المقابر قال وبلغني أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون في المقبرة ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس بالصلاة في الحمامات اذا كان موضعه طاهراً ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن مريض الغنم أيصلي فيها قال لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أتحفظ عن مالك في مريض البقر شيئاً قال لا ولا أرى به بأساً ﴿ابن وهب﴾ عن سعيد بن أبي أيوب عن حدثه عن عبد الله بن مغفل صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي في معاطن الابل وأمر أن يصلي في مراح الغنم والبقر

— المواضع التي يكره فيها الصلاة —

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن أعطان الابل في المناهل أيصلي فيها قال لا خير فيه ﴿قال﴾ وأخبرني ابن القاسم عن مالك بن أنس عن نافع أن عمر بن الخطاب كره دخول الكنائس والصلاة فيها ﴿قال﴾ وقال مالك وأنا أكره الصلاة في الكنائس لنجاستها

من أقدامهم وما يدخلون فيها والصور التي فيها فقيل ليا أبا عبد الله انا ربما سافرنا في أرض باردة فيجئنا الليل ونعشى فرى ولا يكون لنا فيها منزل غير الكنائس تكنتنا من المطر والثلج والبرد قال أرجو اذا كانت الضرورة أن يكون في ذلك سعة ان شاء الله ولا يستحب النزول فيها اذا وجد غيرها ﴿ قال ﴾ وكان مالك يكره أن يصلي أحد على قارة الطريق لما يمر فيها من الدواب فيقع في ذلك أبوها وأروائها قال وأحب الي أن يتحى عن ذلك ﴿ قالت ﴾ أكان مالك يكره أن يصلي الرجل الى قبله فيها تماثيل قال كره الكنائس لموضع التماثيل فهذا عنده لا شك أشد من ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن التماثيل تكون في الاسرة والقباب والمنار وما أشبهه ( قال ) هذا مكروه لان هذه خلقت خلقا ( قال ) وما كان من الثياب والبسط والوسائد فان هذا يمتن ﴿ قال ﴾ وكان أبو سلمة بن عبد الرحمن يقول ما كان يمتن فلا بأس به وأرجو أن يكون خفيفا ومن تركه غير محرم له فهو أحب الي ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الخاتم يكون فيه التماثيل ألبس ويصلي به قال لا يلبس ولا يصلي به ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يصلي في الكعبة ولا في الحجر فريضة ولا ركعتا الطواف الواجبين ولا الوتر ولا ركعتا الفجر فأما غير ذلك من ركوع الطواف فلا بأس به ﴿ قال ﴾ وبلغني عن مالك أنه سئل عن رجل صلى المكتوبة في الكعبة قال يعيد مادام في الوقت ( قال مالك ) وهو مثل من صلى الى غير قبله يعيد ما كان في الوقت ﴿ وذكر ﴾ ابن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في المزبلة والمجزرة ومحجة الطريق وظهر بيت الله الحرام ومعاطن الابل من حديث يحيى بن أيوب عن زيد بن جبير عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا

— ما تعاد منه الصلاة في الوقت —

﴿ قال ﴾ وقال مالك من صلى ومعه جلد ميتة لم يدبغ أو شيء من لحوم الميتة أو عظامها ( قال ) يعيد الصلاة في الوقت قال فان مضى الوقت لم يعيد ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يعجبني

أن يصلي على جلود الميتة وإن دبفت ومن صلى عليها أعاد في الوقت (قال) وأما جلود السباع فلا بأس أن يصلي عليها وتلبس إذا ذكيت (قال) ولا أرى أن يصلي على جلد حمار وإن ذكي ﴿قال ابن القاسم﴾ وتوقف مالك عن الكيخنت فكان يأبى فيه الجواب ورأيت تركه أحب إليه غير مرة ولا مرتين ﴿ابن وهب﴾ وقال ربيعة وابن شهاب فيمن صلى بثوب غير طاهر أنه يعيد ما كان في الوقت ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك في أصواف الميتة وأوبارها وأشعارها أنه لا بأس بذلك . قال وكل شيء إذا أخذ من الميتة وهي حية فلا يكون نجساً فهي إذا ماتت أيضاً فلا بأس أن يؤخذ ذلك منها ولا يكون ميتة ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل تغسل الأصواف والأوبار والأشعار في قول مالك فيما أخذ من الميتة قال استحس ذلك مالك ﴿قال مالك﴾ وأكره القرن والعظم والسن والظلف من الميتة وأراه ميتة فإن أخذ منها القرن وهي حية كرهته أيضاً ﴿قال﴾ وأكره ألياف الفيل أن يدهن بها أو يمتشط بها وأكره أن يتجر بها أحد أو يشتريها أو يبيعها لاني أراها ميتة ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك في اللبن في ضروع الميتة (قال ابن القاسم) لا يصلح ذلك ولا يحل ﴿قال﴾ وقال مالك لا ينتفع بمظام الميتة ولا يتجر بها ولا يوقد بها لطعام ولا لشراب ولا يمتشط بها ولا يدهن بها ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن صلى بماء غير طاهر وهو يظن أنه طاهر ثم علم (قال) يعيد في الوقت فإن مضى الوقت لم يعد ويغسل ما أصاب ذلك الماء من جسده ومن ثيابه (قال) سحنون وقد فسرت ذلك في كتاب الوضوء

— فيمن صلى الى غير القبلة —

﴿قال﴾ وقال مالك في رجل صلى الى غير القبلة وهو لا يعلم ثم علم وهو في الصلاة (قال) يتبدى الصلاة من أولها ولا يدور في الصلاة الى القبلة ولكن يقطع ويتبدى الإقامة ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن استدبر القبلة أو شرق أو غرب فصلى وهو يظن أن تلك القبلة ثم تبين له أنه على غير القبلة قال يقطع ما هو فيه ويتبدى الصلاة . فإن فرغ من صلاته ثم علم في الوقت قال فعلية الاعادة (قال) وإن مضى الوقت فلا اعادة

عليه **﴿ قال ﴾** وقال مالك ولو أن رجلاً صلى فأنحرف عن القبلة ولم يشرق ولم يغرب فلم بذلك قبل أن يقضي صلاته قال ينحرف إلى القبلة ويبنى على صلاته **﴿ ابن وهب ﴾** عن الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال صلينا ليلة في غيم وخفيت علينا القبلة وعلمنا علماً فلما أصبحنا نظرنا فإذا نحن قد صلينا إلى غير القبلة فذكرنا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد أحسنتم ولم يأمرنا أن نعيد **﴿ قال ابن وهب ﴾** وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وابن شهاب وربيعة وعطاء وابن أبي سلمة أنهم قالوا يبعد في الوقت فإذا ذهب الوقت فلا يبعد **﴿ ابن وهب ﴾** وقاله مكحول الدمشقي وقال لي مالك مثله

— المغمى عليه والمعتوه —

**﴿ قال ﴾** وقال لي مالك في المجنون والمغمى عليه وإن أغمى عليه أياماً يفتق والحائض تطهر والذي يسلم إن كان ذلك في النهار قضا صلاة ذلك اليوم وإن كان في الليل قضا صلاة تلك الليلة وإن كان في ذلك ما يقضي صلاة واحدة قضا الآخرة منها **﴿ قال ﴾** وسئل مالك عن الذين ينهدم عليهم البيت فلا يقدرون على الصلاة حتى يذهب النهار كله ثم يخرجون (قال) أرى أن يقضوا ما فاتهم من الصلاة لأن مع هؤلاء عفو آلهم وإن ذهب الوقت **﴿ قال ﴾** وقال مالك فيمن أغمى عليه في الصباح حتى طلعت الشمس قال لا إعادة عليه وإن لم يكن أغمى عليه إلا وقت صلاة الصبح وحدها من حين انفجر الصبح إلى أن طلعت الشمس (قال) وقال مالك من أغمى عليه في وقت صلاة فلم يفتق حتى ذهب وقتها ظهراً كانت أو عصرًا والظهر والعصر وقتها مغيب الشمس فلا إعادة عليه وكذلك المغرب والعشاء وقتها الليل كله **﴿ قلت ﴾** لابن القاسم أرايت إن أغمى عليه بعد ما انفجر الصبح وصلى الناس صلاة الصبح إلا أنه في وقت الصبح فلم يفتق حتى طلعت الشمس أيقضي الصبح أم لا قال لا يقضي الصبح **﴿ قلت ﴾** أحفظه عن مالك قال نعم **﴿ قال ﴾** وسئل مالك عن المعتوه يصيبه الجنون فيقيم في ذلك السنين أو الأشهر ثم يبرأ بملاج أو غيره قال يقضي الصيام ولا يقضي الصلاة

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان كان من حين بلغ مطبقاً جنوباً ثم أفاق بعد دهر أيقضي الصيام في قول مالك قال لم أسأله عن هذا بعينه وهو رأي أن يقضيه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان خنق في وقت صلاة الصبح بعد ما انفجر الصبح فلم يبق من خنقه ذلك حتى طلعت الشمس هل يكون عليه قضاء هذه الصلاة قال لا ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك قال هو رأي لان مالكا قال في المجنون اذا أفاق قضى الصيام ولا يقضي الصلاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وبشر ابن سعيد وعبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها ومن أدرك من صلاة العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله ﴿ ابن وهب ﴾ وبلغني عن ناس من أهل العلم أنهم كانوا يقولون انما ذلك للحائض تطهر عند غروب الشمس أو بعد الصبح أو للنائم أو للمريض يفيق عند ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن نافع أن ابن عمر أغمى عليه وذهب عقله فلم يقض صلاته ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد أنهم قالوا يقضي ما كان في الوقت فاذا ذهب الوقت فلا يقضي

— صلاة الحرائر والاماء —

﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا صلت المرأة وشعرها باد أو صدرها أو ظهور قدميها أو معصميها فلتعد الصلاة مادامت في الوقت ( قال ) وبلغني عن مالك في المرأة تصلي متنقبة بشئ قال لا اعادة عليها وذلك رأيي والتئم مثله ولا أرى أن تعيد ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا كانت الجارية بالغة أو قد راهقت لم تصل الا وهي مستترة بمنزلة المرأة والحرة الكبيرة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الامة تصلي بغير قناع قال ذلك سنتها وكذلك المكاتب والمذبرة والمعتق بعضها وأما أمهات الاولاد فلا أرى أن يصلين الا بقناع كما تصلي الحرة بدرع أو قرقر يستر ظهور قدميها ﴿ قلت ﴾ والجارية التي لم تبلغ الحيض

الحرّة ومثلها قد أمرت بالصلاة قد بلغت اثنتي عشرة سنة أو إحدى عشرة سنة  
 أنؤمن أن تسترمن نفسها ماتستر الحرّة البالغ من نفسها في الصلاة قال نعم ﴿وقال﴾  
 مالك في أم الولد تصلي بغير قناع قال أحب إلى أن تعيد مادامت في الوقت ولست  
 أراه بواجب عاينها كوجوب ذلك على الحرّة ﴿قال﴾ وقال مالك لا تصلي الامة الا  
 وعلى جسدها ثوب يستر جسدها ﴿قلت﴾ أرايت السراري كيف يصالين في قول  
 مالك اللاتي لم يلدن (قال) هن إماء يصالين كما تصلي التي لم يستررها سيدها ﴿قال﴾  
 وقال مالك في امرأة صلت وقد انكشف قدمها أو شعرها أو صدور قدميها انها  
 تعيد مادامت في الوقت ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن رجل من الانصار  
 عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل صلاة امرأة بلغت المحيض  
 الا بنحوار ﴿وكيع﴾ عن عمر بن ذر عن عطاء في المرأة لا يكون لها الا الثوب الواحد  
 قال تزره قال يعني اذا كان الثوب صغيراً ﴿وكيع﴾ عن الربيع بن صبيح عن  
 الحسن قال اذا حاضت الحرّة لم تقبل لها صلاة الا بنحوار ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن  
 خفيف عن مجاهد قال اذا حاضت الجارية لم تقبل لها صلاة الا بنحوار ﴿وكيع﴾ عن  
 شريك عن جابر عن عامر في أم الولد تصلي قال ان اختمرت فحسن ﴿ابن وهب﴾  
 عن يزيد بن عياض عن حسين بن عبد الله أن ابن عباس قال ليس على الامة خمار في  
 الصلاة ﴿ابن وهب﴾ وقال ذلك ربيعة وقاله ابراهيم النخعي

#### — صلاة العريان والمكفث ثيابه —

﴿قال﴾ وقال مالك في المرأة لا يقدر على الثياب قال يصلون أفذاذاً يتباعد بعضهم  
 عن بعض ويصلون قياماً (قال) وان كان ليل مظلم لا يتبين بعضهم بعضاً صلوا جماعة  
 وتقدمهم امامهم ﴿قال﴾ وقال مالك في العريان يصلي قائماً يركع ويسجد ولا يؤم  
 ائمة ولا يصلي قاعداً وان كانوا جماعة في نهار صلوا أفذاذاً وان كانوا في ليل مظلم  
 لا ينظر بعضهم الى عورة بعض صلوا جماعة وتقدمهم امامهم وان كان ينظر بعضهم  
 الى عورة بعض صلوا أفذاذاً ﴿قال﴾ وسئل مالك عن الرجل يصلي محلول الازار



وليس عليه سراويل ولا ازار (قال مالك) لا بأس بذلك وهو عندي أستر من الذي يصلي متوشحاً بثوب واحد ﴿قلت﴾ فما قول مالك فيمن صلى متزراً أو بسر اويل وهو يقدر على الثياب (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يعيد في الوقت ولا في غيره ﴿قال﴾ وسألنا مالكا فيمن صلى محترماً أو جمع شعره بوقاية أو شعر كفيه قال ان كان ذلك لباسه قبل ذلك وهيئته وكان يعمل عملاً فتشعر لذلك العمل فدخل في صلاته كما هو فلا بأس أن يصلي بتلك الحال وان كان انما فعل ذلك ليكشف شعراً أو ثوباً فلا خير فيه ﴿وكيع﴾ عن سفيان الثوري عن مخول بن راشد عن رجل عن أبي رافع قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل وشعره معقوص وكره ذلك على بن أبي طالب . وعمر قد حل شعر رجل كان معقوصاً في الصلاة حلاً عنيفاً (وكره) ذلك ابن مسعود وقال ان الشعر يسجد معك ولك بكل شعرة أجر (قال) أبان بن عثمان مثل الذي يصلي عاقصاً شعره مثل المكتوف

الرجل يقضي بمد سلام الامام

﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أدرك مع الامام ركعة وقد فاتته ثلاث ركعات فسلم الامام قال نهض بنير تكبيرة لان الامام هو الذي حبسه وقد كبر هو حين رفع رأسه من السجود ولولا الامام لقام بتكبيرته التي كبر حين رفع رأسه من السجدة ولكن لم يستطع أن يخالف الامام فيجلس معه وليس ذلك له بجلوس الا أنه لم يستطع أن يخالف الامام فاذا نهض نهض بنير تكبيرة (قال) فاذا كان ذلك له فاذا نهض نهض بتكبيرة وذلك اذا أدرك مع الامام ركعتين وجلسه مع الامام في آخر صلاة الامام ذلك وسط صلاته فاذا سلم الامام نهض هو بتكبيرة ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل يأتي والامام جالس في آخر صلاته فيكبر للحرام . قال يقوم اذا فرغ الامام بتكبيرة وان قام بنير تكبيرة أجزأه ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أدرك ركعة من صلاة الامام في الظهر أو في العصر أو العشاء الآخرة فانه يقرأ خلف الامام بأمر

القرآن وحدها فإذا سلم الإمام وقام يقضي فانه يقرأ بأمر القرآن وسورة فإذا ركع وسجد جلس وتشهد لأن ذلك وسط صلاته والذي جلس مع الإمام لم يكن له ذلك جلوساً إنما جلسه الإمام في ذلك الجلوس فإذا قام من جاسته التي هي وسط صلاته قرأ بأمر القرآن وسورة ثم يركع ويسجد ثم يقوم فيقرأ بأمر القرآن وحدها ثم يركع ويسجد ثم يتشهد ويسلم ﴿قال﴾ وقال فيمن أدرك ركعة من المغرب خلف الإمام أن صلاته تصير جلوساً كلها ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا فاتته شيء من الصلاة التي مع الإمام التي يعلن فيها الإمام بالقراءة فإذا سلم الإمام قام ابن عمر فقرأ يحبر لنفسه جهراً فيما يقضي قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا يقضى ما فاتته على نحو ما فاتته ﴿مالك﴾ عن ابن شهاب عن ابن المسيب ما صلاة يجلس فيها كلها . ثم قال سعيد هي المغرب إذا فاتتك فيها ركعة مع الإمام وذلك سنة الصلاة ﴿قال وكيع﴾ قال ابن عون قلت لمجاهد فاتتني ركعتان مع الإمام ما أقرأ فيهما قال اجعل آخر صلاتك أول صلاتك ﴿وكيع﴾ عن حماد بن سلمة عن قتادة عن ابن سيرين عن ابن مسعود قال اجعل آخرها أولها ﴿وكيع﴾ عن حماد عن قتادة عن الحسن عن عتي قال اجعل أول صلاتك آخر صلاتك (قال ابن القاسم) وقال مالك ما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته إلا أنه يقضى مثل الذي فاتته (قال سحنون) مثل ما صنع ابن عمر ومجاهد وابن مسعود

### صلاة النافلة

﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يصلي القوم جماعة النافلة في نهار أو ليل قال وكذلك الرجل يجمع الصلاة النافلة بأهل بيته وغيرهم لا بأس بذلك ﴿قال﴾ وقال مالك من أتى المسجد وقد صلى القوم فيه المكتوبة فأراد أن يتطوع قبل المكتوبة قال ما أرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما قوله فيمن نسي صلاة فذكرها فأراد أن يتطوع قبلها قال لا يتطوع قبلها وليبدأ بها ﴿قلت﴾ أليس هذا مثل الأول (قال) لا لأن الأول عليه بقية من الوقت ﴿قلت﴾ هل كان مالك يوقت قبل الظهر للنافلة ركعات معلومة أو

بعد الظهر وقبل العصر أو بعد المغرب فيما بين المغرب والعشاء أو بعد العشاء (قال) لا  
وقال إنما يوقت في هذا أهل العراق ﴿قلت﴾ فمن دخل في نافلة فقطعها عامداً أكان  
مالك يرى عليه قضاءها قال نعم ﴿قلت﴾ فإن لم يقطعها عامداً قال فلا قضاء عليه عند  
مالك ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن افتتح صلاة تطوعاً فقطعها متممداً قال عليه  
قضاؤها إلا أن يكون إنما قطعها عليه الحدث مما يغلبه فليس عليه قضاؤها ﴿قلت﴾  
أرأيت أن أحدث متممداً في التطوع (قال) هذا هو قطعها متممداً فعليه القضاء  
﴿قلت﴾ فإن أحدث مغلوباً قال فلا قضاء عليه ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يفتتح  
الصلاة النافلة فتقام الصلاة المكتوبة قبل أن يركع هو شيئاً (قال) إن كان ممن تخف  
عليه الركعتان بأن يكون الرجل الخفيف يقرأ فيهما بأم القرآن وحدها ويدرك الإمام  
قبل أن يركع رأيت أن يفعل وإن كان رجلاً ثقيلاً ولا يستطيع أن يخفف رأيت أن  
يقطع بسلام ويدخل في الصلاة ﴿قال﴾ قلت لمالك هذا الذي وسعت له أن يصلي  
الركعتين ثم يدخل مع الإمام أهو على أن يدرك الإمام قبل أن يفتتح الصلاة أم  
يدركه قبل أن يركع قال بل يدركه قبل أن يركع ﴿قلت﴾ فهل عليه في قول مالك  
قضاء ما قطع (قال) لم يقل لنا مالك قط إن عليه القضاء قال ولا يكون عليه القضاء لأنه  
لم يقطعها متممداً بل جاء ما قطعها عليه. ويكون قطعه بسلام وإن لم يقطعها بسلام أعاد  
الصلاة ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يوتر في المسجد ثم يريد أن يتنفل في  
المسجد (قال) يترك قليلاً ثم يقوم فيتنفل ما بدا له ﴿قلت﴾ فإن أوتر في المسجد ثم  
انقلب إلى بيته أيركع إن شاء قال نعم ﴿قال﴾ وكان مالك يكره إذا أخذ المؤذن في  
الإقامة أن يتنفل أحد ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المسجد  
في صلاة الصبح وقد أقيمت الصلاة وقوم يركعون ركعتي الفجر فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أصلاتان معا يريد بذلك فيما رأيت من مالك نهياً ﴿قال﴾ وقال  
مالك من سلم إذا كان وحده أو وراء إمام فلا بأس أن يتنفل في موضعه أو حيث  
أحب من المسجد الا يوم الجمعة ﴿وسألت﴾ ابن القاسم هل فسر لكم مالك لم كره

للامام أن يتنفل في موضعه (قال) لا الا أنه قال عليه أدركت الناس (قال) وكان مالك يكره اذا دخل الرجل المسجد فأراد القعود أن يقعد ولا يركع ركعتين فأما ان دخل مجتازا لحاجته فكان لا يرى بأسا أن يمر في المسجد ولا يركع (قال ابن القاسم) وذكر مالك ذلك عن زيد بن ثابت صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وسالم بن عبد الله أنهما كانا يخرجان المسجد لحاجتهما ولا يركعان (قال) وقال مالك بلغني عن زيد بن ثابت أنه كره أن يمر مجتازا ولا يركع. ورأيت ولا يعجبه ما ذكر عن زيد بن ثابت أنه كره ذلك (قال ابن القاسم) ورأيت أنا مالكا يفعل ذلك يخرجته مجتازا ولا يركع فيه (قلت) لابن القاسم فهل مساجد القبائل في هذا عنده بمنزلة مسجد الجماعة قال لم أسأله عن ذلك وذلك كله سواء (قال) وقال مالك في صلاة الليل والنهار النافلة مبثى مبثى \* ابن القاسم وابن وهب عن مالك عن نافع وربيعة أن ابن عمر كان اذا دخل المسجد فوجد الامام قد فرغ من الصلاة لم يصل قبل المكتوبة شيئا (ابن وهب) وقاله سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والليث (ابن وهب) عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن عبد الله بن أبي سلمة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثه أنه سمع عبد الله ابن عمر يقول صلاة الليل والنهار مبثى مبثى يريد التطوع (ابن وهب) وقاله علي بن أبي طالب وابن شهاب ويحيى بن سعيد والليث وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم النافلة بالمرأة واليتيم

### ❦ الاشارة في الصلاة ❦

(قلت) هل كان مالك يكره الاشارة في الصلاة الى الرجل ببعض حوائجه (قال) ما علمت أنه كرهه ولست أرى به بأسا اذا كان خفيفا وقد كان مالك لا يرى بأسا أن يرد الرجل الى الرجل جوابا بالاشارة قال فذلك وهذا سواء (قال) وقال مالك فيمن سلم عليه وهو في صلاة فريضة أو نافلة فليرد عليه اشارة بيده أو برأسه (قلت) أرأيت من عطس فشتمه رجل وهو في صلاة فريضة أو نافلة أيرد اشارة (قال) لا أرى أن يرد عليه (قلت) ما قول مالك فيمن سلم على المصلي أكان يكره للرجل

أن يسلم على المصلين (قال) لا لم يكره لأنه قال من سلم عليه وهو يصلي فلا يرد إشارة  
فلو كان يكره ذلك لقال أكره أن يسلم على المصلي ﴿ابن وهب﴾ عن هشام بن سعد  
عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قباء  
فسمعت به الانصار يجأوا يسلمون على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقلت لبلال  
أو لصيب كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يسلمون عليه وهو يصلي  
قال يشير بيديه

### ❦ التصفيق والتسبيح في الصلاة ❦

﴿قال ابن القاسم﴾ كان مالك يضعف التصفيق للنساء ويقول قد جاء حديث التصفيق  
ولكن قد جاء ما يدل على ضعفه قوله من نابه في صلاته شيء فليسبح وكان يرى  
السبح للرجال والنساء جميعاً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً صلى في بيته  
فاستأذن عليه رجل فسبح به يريد أن يعلمه أنه في صلاته ما قول مالك فيه (قال)  
قول من نابه في صلاته شيء فليسبح وهذا قد سبح ﴿قال﴾ وقال مالك وإن أراد  
الحاجة وهو في الصلاة فلا بأس أن يسبح أيضاً

### ❦ الضحك والعطاس في الصلاة ❦

﴿قال﴾ وقال مالك فيمن قهقه في الصلاة وهو وحده (قال) يقطع ويستأنف وإن  
تبسم فلا شيء عليه وإن كان خلف إمام فتبسم فلا شيء عليه وإن قهقه مضى مع الإمام  
فاذا فرغ الإمام أعاد صلاته وإن تبسم فلا شيء عليه (وقال) مالك فيمن عطس وهو  
في الصلاة قال لا يحمد الله قال فإن فعل ذلك ففي نفسه قال ورأيت يري أن ترك ذلك  
خير له ﴿قال ابن القاسم﴾ ورأيت مالكا إذا أصابه الشاؤب يضع يده على فيه وينفث  
في غير صلاة قال ولا أدري ما فعله في الصلاة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن  
شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس وبين أيديهم حفرة فأقبل  
رجل في عينه شيء قبيح البصر فطفق القوم يرمقونه بأبصارهم وهو مقبل نحوهم

حتى اذا بلغ الخنثرة سقط فيها فضحك بعض القوم منه حين سقط فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ضحك منكم فليعد الصلاة وقاله الليث ﴿وكيع﴾ عن العمري<sup>(١)</sup> عن زافع عن ابن عمر قال اذا سلم على أحدكم وهو في صلاة فليشر يديه ﴿وكيع﴾ عن عاصم الاحول عن معاذة عن عائشة أنها أومت الى نساء وهي في الصلاة أن كلن

### البصاق في المسجد

﴿قال﴾ وقال مالك لا أرى لاحد أن يبصق في حصر في المسجد ويدلكه برجله ولا بأس أن يبصق الرجل تحت الحصر وان كان المسجد محصبا فلا بأس أن يحفر الحصباء فيبصق فيه ويدفنه ولا بأس أن يبصق تحت قدميه أو أمامه أو عن يساره أو عن يمينه ويكره أن يبصق أمامه في حائط القبلة ولكن يبصق أمامه في الحصباء ويدفنه ﴿قال﴾ وقال مالك اذا كان عن يمينه رجل وعن يساره رجل في الصلاة فليبصق أمامه ويدفنه ﴿قلت﴾ فهل كان يكره أن أبصق تحت قدمي ثم أحكه برجلي اذا كان المسجد غير محصب (قال) سألت عن الحصر أبصق عليه تحت قدمي ثم أحكه فكره ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ فالمسجد اذا لم يكن محصبا يقدر على دفن البصاق بمنزلة الحصر (قال) وكان مالك يكره أن يبصق الرجل عن يمينه وأمامه اذا كان لا يدفنه كان مع الناس في الصلاة أو وحده وكان لا يرى بأساً أن يبصق الرجل عن يساره وتحت قدمه اذا كان وحده أو مع امام اذا لم يكن عن يساره أحد ويدفنه ﴿وكيع﴾ عن شعبة عن القاسم بن مهران عن أبي رافع عن أبي هريرة قال رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال شعبة نخاعة أو نخامة في قبلة المسجد فتحها قال شعبة مرة أو مرتين ثم قال يجب أحدكم أن يتنخم أو يبصق في وجهه اذا صلى أحدكم فلا يبصق في القبلة بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن شماله فان لم يجد فليتفل هكذا

(١) (عن العمري) هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عمر بن الخطاب نسب الى جده

عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو العمري الزاهد اه من هامش الاصل

وعمره شعبة بيده في ثوبه ﴿وكيع﴾ عن هشام الدستواني عن قتادة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التفل في المسجد خطيئة وكفارتها أن تداريه ﴿قال ابن وهب﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتنخم أحدكم في القبلة ولا عن يمينه وليبصق عن يساره أو تحت رجله اليسرى

### ﴿في صلاة الصبيان﴾

﴿قال﴾ وقال مالك يؤمر الصبيان بالصلاة إذا أثنوا ﴿ابن وهب﴾ عن غير واحد عن عبد الله بن عمرو بن العاص وسبرة الجهني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مروا الصبيان بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها لعشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص

### ﴿في قتل البرغوث والقملة في الصلاة﴾

﴿قال﴾ وقال مالك أكره قتل البرغوث والقملة في المسجد ﴿قال﴾ وقال مالك من أصاب قملة وهو في الصلاة فلا يقتلها في المسجد ولا يلقيها فيه ولا هو في الصلاة فإن كان في غير المسجد فلا بأس أن يطرحها ﴿وكيع﴾ عن إسرائيل عن جابر عن عامر في الرجل تدب عليه القملة في الصلاة قال ليدعها

### ﴿القنوت في الصبح والدعاء في الصلاة﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يقنت في الصبح قبل الركوع لا يكبر للقنوت ﴿قال﴾ وقال مالك في القنوت في الصبح كل ذلك واسع قبل الركوع وبعد الركوع ﴿قال مالك﴾ فيمن نسي القنوت في صلاة الصبح قال لاسهو عليه (قال) مالك وليس في القنوت دعاء معروف ولا وقوف مؤقت (قال) ولا بأس أن يدعو الرجل بجميع حوائجه في صلاة المكتوبة حوائج دنياه وآخرته في القيام والجلوس والسجود قال وكان يكرهه في الركوع ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني مالك عن عروة بن الزبير قال



بلغنى عنه أنه قال انى لأدعو الله فى حوائجى كلها فى الصلاة حتى فى الملح ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يجهر بالدعاء فى القنوت اماما كان أو غير امام قال لا يجهر ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي ﴿ ابن وهب ﴾ عن سعيد بن أبى أيوب عن خالد بن يزيد عن أبى رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سلوا الله حوائجكم البتة فى صلاة الصبح ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال لي مالك لا بأس أن يدعى الله فى الصلاة على الظالم ويدعو لآخرين وقد دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة للناس ودعا على آخرين ﴿ ابن وهب ﴾ عن معاوية بن صالح عن عبد القاهر<sup>(١)</sup> عن خالد بن أبى عمران قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضر اذ جاءه جبريل فأومأ اليه أن اسكت فسكت فقال يا محمد ان الله لم يبعثك سبأاً ولا لعاناً وانما بعثك رحمة ولم يبعثك عذاباً ليس لك من الامر شئ أو يتوب عليهم أو يعذبهم فانهم ظالمون قال ثم علمه القنوت اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع وترك من يكفرك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجذ ان عذابك بالكافرين ملحق ﴿ وكيع ﴾ عن فطر عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت فى الفجر ﴿ وكيع ﴾ عن المبارك عن الحسن قال أخبرنى أنس بن مالك وأبو رافع أنهما صليا خلف عمر الفجر فقنت بعد الركوع ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان عن عبد الله التغلبى عن أبى عبد الرحمن السلمي<sup>(٢)</sup> أن علياً كبر حين قنت فى الفجر وكبر حين ركع ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان عن حبيب بن أبى ثابت عن عبد الرحمن بن سويد الكاهلى أن علياً قنت فى الفجر اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك الخير ولا نكفرك ونخضع ونخلع وترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكافرين ملحق وأن أباموسى الاشعري وأبأبكرة وابن عباس والحسن قنتوا فى الفجر وأن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال القنوت فى الفجر سنة ماضية وأن ابن سيرين

(١) (عبد القاهر) لم يقع فى المدونة الا هنا هـ من هامش الاصل (٢) اسمه عبد الله بن حبيب

والربيع بن خثيم<sup>(١)</sup> قتنا قبل الركعة وعبيدة السلماني قبل الركوع والبراء بن عازب قبل الركوع وأبا عبد الرحمن السلمي<sup>(٢)</sup>

— إعادة الصلاة من أولها من النفخ وغيره —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت لمالك في الرجل يكون في الصلاة فيظن أنه قد أحدث أو رفع فينصرف ليفسل الدم عنه أو ليتوضأ ثم تين له بعد ذلك أنه لم يصبه من ذلك شيء (قال) يرجع يستأنف الصلاة ولا يني (قال) ومن قول مالك عندنا أن الامام اذا قطع صلاته متممداً أفسد على من خلفه الصلاة أو كان على طهر فصلي بهم فأحدث قماضى فصلي بهم فانه يفسد عليهم ﴿ قال ﴾ وقال مالك من أحدث بعد ما تشهد قبل أن يسلم أعاد الصلاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل أتى المسجد والقوم في الظهر فظن أنهم في العصر فصلي ينوي العصر ان صلاته فاسدة وعليه الاعادة للعصر ﴿ قال مالك ﴾ ولو أن اماماً أتى المسجد فظن أن الناس لم يصلوا الظهر فأقيمت الصلاة فصلي بهم الظهر وهم ينوون العصر كانت الصلاة للامام الظهر ويقيم بهم الصلاة فيصلي بهم العصر ﴿ قال ﴾ وبلغني عن مالك أنه قال في رجل أتى المسجد يوم الخميس وهو يظن أنه يوم الجمعة فدخل المسجد والامام في الصلاة فافتتح معه الصلاة ينوي الجمعة فصلي الامام الظهر أربما قال أراها مجزئة عنه لان الجمعة ظهر (قال) ومن أتى المسجد يوم الجمعة وهو يظن ان ذلك يوم الخميس فأصاب الامام في الصلاة فدخل معه في الصلاة وهو ينوي الظهر فصلي الامام الجمعة قال يعيد الصلاة وذلك رأيي (قال ابن القاسم) لا تكون الابنية وذلك رأيي ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن صلى فانفلتت منه دابته قال ان كانت على يمينه قريباً منه يمشي اليها قليلاً أو عن يساره أو أمامه فأرى أن يني فان تباعد ذات رأيت أن يطلب دابته ويستأنف الصلاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في النفخ في الصلاة قال لا يعجبني وأراه بمنزلة الكلام ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى من نفخ متممداً أو جهلاً

(١) لم يذكر في المدونة الا هنا (٢) وأبا عبد الرحمن السلمي (بالصب) عطف على ابن سيرين والخير محذوف يعرف من المقام أى كذلك قنت قبل الركوع اهـ مصححه

أن يعيد صلاته بمنزلة من تكلم متعمداً فإن كان ناسياً سجد سجدة السهو ﴿قلت﴾  
 لابن القاسم أرايت أن قام في فريضة أو نافلة فنظر الى كتاب بين يديه ما نى فجعل  
 يقرأه هل يفسد ذلك عليه صلاته ﴿قال﴾ ان كان عامداً ابتدأ الصلاة وان كان ناسياً سجد  
 سجود السهو ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يسلم في الركعتين ساهياً ثم يلتفت فيتكلم  
 قال ان كان شيئاً خفيفاً رجع فبنى وسجد سجدة قال وان كان قد تباعد ذلك أعاد  
 الصلاة ﴿فقلت﴾ للمالك ما حد ذلك أهو أن يخرج من المسجد ﴿قال﴾ ما أحد فيه  
 حداً فإن خرج ابتداء ولكن اذا تباعد ذلك وان لم يخرج وأطال في القعود والكلام  
 وما أشبه ذلك أعاد ولم يبين وقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ساهياً وبني على  
 صلاته ودخل فيما بيني بتكبير وسجد للسهو بعد السلام ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان  
 انصرف حين سلم فأكل وشرب ولم يطل ذلك أيدي أم يستأنف ﴿قال﴾ هذا عندي  
 يتبدى ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك قال لا ﴿علي﴾ عن سفيان عن منصور عن  
 ابراهيم في امام ندي الظهر وصلى بقوم الظهر وهم يرون بانها العصر ﴿قال﴾ أجزت  
 عنه ويمدون هم العصر ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبير قال  
 ما أبالي نفخت في الصلاة أو تكلمت ﴿سفيان﴾ عن الحسن بن عبيد عن أبي  
 الضحى عن ابن عباس قال النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام

### ❦ في صلاة الرجل خلف الصفوف ❦

﴿قال﴾ وقال مالك من صلى خلف الصفوف وحده فان صلاته تامة مجزئة عنه ولا  
 يجزئ اليه أحداً ﴿قال مالك﴾ ومن جند أحداً الى خلفه ليقبضه معه لان الذي قبضه وحده  
 فلا يتبعه وهذا خطأ ممن قبله ومن الذي قبضه ﴿قال﴾ وقال مالك ومن دخل المسجد  
 وقد قامت الصفوف قام حيث شاء ان شاء خلف الامام عن يمين الامام وان شاء عن  
 يسار الامام ﴿قال﴾ وكان يجب ممن يقول يمشي حتى يقف حذو الامام وان كانت  
 طائفة في الصف عن يمين الامام أو حذو الامام في الصف الثاني أو الاول فلا بأس  
 أن تقف طائفة عن يسار الامام في الصف ولا تلصق بالطائفة التي عن يمين الامام

﴿قلت﴾ فهل كان مالك يرى بأساً أن يقف الرجل وحده خلف الصف فيصلي بصلاة  
الامام قال لا بأس بذلك وهو الشأن عنده (قال ابن القاسم) فقلت لمالك أفيجذب رجلاً  
من الصف إليه قال لا وكره ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس بالصفوف بين الاساطين  
إذا ضاق المسجد ﴿على بن زياد﴾ عن سفيان الثوري عن يحيى بن هاتئ عن عبد الحميد  
ابن محمود قال صليت مع أنس بن مالك فأتينا إلى ما بين السوراء فتقدم أنس وقال  
قد كنا نتقى هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن أبي  
اسحاق الحمداني عن معد يكرب عن ابن مسعود أنه كان يكره الصلاة بين السوراء

### ﴿ في صلاة المرأة بين الصفوف ﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم إذا صلت المرأة وسط الصفوف بين الرجال أتفسد على أحد  
من الرجال صلاته في قول مالك قال لا أرى أن تفسد على أحد من الرجال ولا على  
نفسها ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن قوم أتوا المسجد فوجدوا الرحبة رحبة المسجد  
قد امتلأت من النساء وقد امتلأ المسجد من الرجال فصلى الرجل خلف النساء لصلاة  
الامام (قال) صلاتهم تامة ولا يعيدون (قال ابن القاسم) فهذا أشد من الذي يصلي  
في وسط النساء

### ﴿ جامع الصلاة ﴾

﴿قال﴾ وقال مالك إذا كان الرجل في صلاة فأتاه رجل فأخبره بخبر وهو في صلاة  
فريضة أو نافلة وجعل ينصت له ويستمع قال ان كان شيئاً خفيفاً فلا بأس به ﴿قلت﴾  
هل كان مالك يكره للنساء الخروج إلى المسجد أو إلى الميدين أو إلى الاستسقاء (قال)  
أما الخروج إلى المساجد فكان يقول لا يمنع الخروج إلى المساجد وأما الاستسقاء  
والميدين فانا لا نرى بأساً أن تخرج كل امرأة متجالة ﴿قال﴾ وسئل مالك عن  
الصبيان يؤتى بهم المسجد قال ان كان لا يعبث لصغره ويكف اذنه فلا أرى بهذا  
أساً قال وان كان يعبث لصغره فلا أرى أن يؤتى به إلى المساجد ﴿قال﴾ ابن

القاسم قلت لمالك فالصبي يؤتى به الى أبيه وهو صغير وهو في صلاة مكتوبة قال  
فلينحه عنه اذا كان في المكتوبة ولا بأس به في النافلة ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك يتصدق  
بثمن ما يحجر به المسجد وما يخلق به أحب الى من تجمر المسجد وتخليقه ﴿ قال ﴾  
وقال مالك لا أكره الصلاة نصف النهار اذا استوت الشمس في وسط السماء لا في  
يوم جمعة ولا في غير ذلك قال ولا يعرف هذا النهي قال وما أدركت أهل الفضل  
والعباد الا وهم يهجرون ويصلون نصف النهار في تلك الساعة ما يتقون شيئا في  
تلك الساعة ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن كان خلف الامام فوقف الامام في قراءته فليفتح  
من هو خلفه عليه ( قال ) وان كانا رجلين في صلاتين هذا في صلاة وهذا في صلاة  
ليسامع امام واحد فلا يفتح عليه ولا يذني لأحد أن يفتح على رجل ليس معه في  
صلاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن غير واحد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن حميد بن  
عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى للناس يوما الصبح فقرا  
تبارك الذي نزل الفرقان على عبده فأسقط آية فلما فرغ قال أفي المسجد أبي بن كعب  
قال نعم ها أناذا يا رسول الله قال فما منعك أن تفتح على حين أسقطت قال خشيت أنها  
نسخت قال فانها لم تنسخ ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن كان بين أسنانه طعام فابتلعه في  
صلاته ان ذلك لا يكون قطعا لصلاته ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن التفت في صلاته  
أيكون ذلك قطعا قال لا ﴿ وكيع ﴾ عن الربيع عن الحسن قال ان التفت عن يمينه وعن  
شماله فقد مضت صلاته وان استدبر القبلة استقبل صلاته ﴿ ابن وهب ﴾ عن طلحة  
ابن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة قال ما التفت عبد في صلاته قط الا قال الله له أنا خير  
مما تلتفت اليه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان التفت بجميع جسده فقال لم أسأل مالكا  
عن ذلك وذلك كله سواء ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الذي يروح رجله في الصلاة  
قال لا بأس بذلك ﴿ قال ﴾ وسألناه عن الذي يقرن قدميه في الصلاة فعاب ذلك ولم  
يره شيئا. والذي يقرن قدميه انما هو اعتماد عليهما لا يعتمد على أحدهما فهذا معنى يقرن  
قدميه ( وأخبرنا ) مالك أنه قد كان بالمدينة من يفعل ذلك فميب عليه ذلك ﴿ قال ﴾

وقال مالك أكره أن يصلي الرجل وفي فيه دراهم أو دنانير أو شيء من الأشياء (قال ابن القاسم) فإن فعل فلا أرى عليه إعادة ﴿قال﴾ وقال مالك أكره للرجل أن يصلي وفي فيه الخبز أو الشيء يكون في فيه من الطعام أو غيره شبيها بما يحشوه الكرم ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يكره أن يفتح الرجل أصابعه في الصلاة ﴿وكيع﴾ عن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس قال صليت إلى جانب ابن عباس ففقت أصابعي قال فلما صلي قال لا أم لك تفتح أصابعك وأنت في الصلاة ﴿وكيع﴾ عن الحسن ابن صالح عن المغيرة عن إبراهيم وعن ليث عن مجاهد أنهما كرها أن يفتح الرجل أصابعه في الصلاة ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المسجد يبنيه الرجل ويبني فوقه بيتا يرتفق به (قال) ما يعجبني ذلك قال وقد كان عمر بن عبد العزيز إمام هدى وقد كان يبيت فوق ظهر المسجد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقربه فيه امرأة . وهذا إذا بنى فوقه صار مسكنا يجامع فيه ويأكل فيه (قال مالك) ولا يورث المسجد ﴿قال ابن القاسم﴾ وإنما هو مثل الإحباس والمسجد حبس ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت ما كان من المساجد بناها رجل للناس على ظهر بيته أو بناها وبنى تحتها بنياناً أهل يورث ذلك البنيان قال أما البنيان على ظهر المسجد فقد أخبرتك أن مالكا يكره ذلك وأما ما كان تحت المسجد من البنيان فإنه لا يكرهه . والمسجد عند مالك لا يورث إذا كان قد أباحه صاحبه للناس ويورث البنيان الذي بنى تحت المسجد ﴿قال﴾ وقال مالك إذا كثرت التراب في جهته فلا بأس أن يمسحه وكذلك كفاه (قال) وقال مالك إذا كثرت التراب في جهته فلا بأس أن يمسح ذلك ﴿قال مالك﴾ لا بأس بالسدل في الصلاة وإن لم يكن عليه قيص إلا أزار ورداء فلا بأس أن يسدل (قال مالك) ورأيت بعض أهل العلم يفعل ذلك (قال مالك) ورأيت عبد الله بن الحسن يفعل ذلك ﴿ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن سجود الشكر يبشر الرجل ببشارة فيخرُّ ساجداً فكره ذلك ﴿قال مالك﴾ انصرف الرجل عن يمينه وعن يساره في الصلاة سواء ذلك كله حسن ﴿قلت﴾ لابن القاسم أكان مالك يعرف التسبيح في الركعتين الآخريتين قال لا

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الامام اذا مر وهو يقرأ بذكر النار في الصلاة فيتموذ رجل خلف الامام قال لترك ذلك أحب الى وان تموذ فسرّاً

﴿ التزويق والكتاب والمصحف والحجر يكون في القبلة ﴾

﴿ قلت ﴾ أكان مالك يكره أن يكون في القبلة مثل هذا الكتاب الذي كتب في مسجدكم بالفسطاط ( قال ) سمعت مالكا وذكر مسجد المدينة وما عمل في قبلته من التزويق وغيره قال كره ذلك الناس حين فعلوه وذلك يشغل الناس في صلاتهم فينظرون اليه فيلهمهم ﴿ قال مالك ﴾ ولقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة أراد نزعه فقليل له ان ذلك لا يخرج كبير شيء من الذهب فتركه ( قال ) ولقد سئل مالك عن المصحف يكون في القبلة أيصلى اليه وهو في القبلة ( قال مالك ) ان كان انما جعل ليصلى اليه فلا خير فيه وان كان انما هو موضعه ومعلقه فلا أرى بذلك بأساً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وحدثني مالك أن عبد الله بن عمر كان يكره أن يصلى الرجل الى هذه الحجارة التي توضع في الطريق ويشبهها بالانصاب ( قال ) قفلنا لمالك أفكره ذلك قال أما الحجر الواحد فاني أكرهه وأما الحجارة التي لها عدد فلا أرى بذلك بأساً ﴿ تم كتاب الصلاة الاول بحمد الله وعونه ﴾

﴿ كتاب الصلاة الثاني ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده ﴾

﴿ ماجاء في سجود القرآن ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قال عبد الرحمن بن القاسم قال مالك بن أنس في سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء المص والرعد والنحل وبنى اسرائيل ومريم والحج أولها والفرقان والهدهد والم تنزيل السجدة وص وحم تنزيل ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن حم تنزيل أين يسجد فيها ان كنتم اياه تعبدون



أويسامون لان القراء اختلفوا فيها (قال) السجدة في ان كنتم اياه تعبدون ﴿قال﴾  
وسمعت الليث بن سعد يقوله . وأخبرني بعض أهل المدينة عن نافع القارئ مثله  
﴿قال﴾ وقد قال ابن عباس والنخعي ليس في الحج الا سجدة واحدة ﴿قال﴾ وقال  
مالك لا أحب لاحد أن يقرأ سجدة الا سجدها في صلاة أو غيرها وان كان في  
غير ابان صلاة أو على غير وضوء لم أحب له أن يقرأها وليتعدّها اذا قرأها (قال)  
فقلت له فان قرأها بعد العصر أو بعد الصبح أيسجدها (قال) ان قرأها بعد العصر  
والشمس بيضاء نقيّة لم يدخلها صفرة رأيت أن يسجدها وان دخلتها صفرة لم أر أن  
يسجدها وان قرأها بعد الصبح ولم يسفر فأرى أن يسجدها فان أسفر فلا أرى أن  
يسجدها (ثم قال) ألا ترى أن الجنائز يصلي عليها ما لم تتغير الشمس أو تسفر بعد صلاة  
الصبح وكذلك السجدة عندي ﴿قال مالك﴾ لا بأس أن يقرأ الرجل السجدة بعد  
الصبح ما لم يبدأ بعد العصر ما لم تتغير الشمس ويسجدها فاذا أسفر أو تغيرت  
الشمس فأرى أن يقرأها فان قرأها اذا أسفر واذا اصفرت الشمس لم يسجدها  
﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الذي يقرأها في ركعة فيسهو أن يسجدها حتى يركع  
ويقوم (قال مالك) أرى أن يقرأها في الركعة الثانية ويسجدها وهذا في النافلة فأما  
الفريضة فلا يقرأها فان هو قرأها فلم يسجدها ثم ذكر في الركعة الثانية لم يعد قراءتها  
مرة أخرى ﴿قال﴾ وقلت لمالك عن قرأ سجدة في صلاة نافلة ثم نسي أن يسجدها  
حتى يركع (قال) أحب اليّ أن يقرأها في الركعة الثانية ثم يسجدها ﴿قال﴾ وقال  
مالك لا أحب للامام أن يقرأ في الفريضة بسورة فيها سجدة لانه يخلط على الناس  
صلاتهم اذا قرأ سورة فيها سجدة ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الامام يقرأ السورة في  
صلاة الصبح فيها سجدة فكره ذلك وقال أكره للامام أن يعتمد سورة فيها سجدة  
فيقرأها لانه يخلط على الناس صلاتهم فاذا قرأ سورة فيها سجدة يسجدها ﴿قلت﴾  
هذا مالك قد كره للامام هذا فكيف بالرجل وحده اذا أراد أن يقرأ سورة فيها  
سجدة ويسجد في المكتوبة أكان يكره ذلك له (فقال) لا أدري وأرى أن لا

يقرأها وهو الذي رأيت مالكا يذهب اليه (قلت) أرايت من قرأ سجدة في نافلة فسهل  
أن يسجدها في ركعته التي قرأها فيها حتى ركع الركعة الثانية فذكر السجدة وهو  
راكع (قال) يتم ركوعه وسجوده في الركعة الثانية ولا شيء عليه إلا أن يدخل في نافلة  
أخرى فإذا قام إليها قرأها وسجدها ﴿قال﴾ وقال مالك من قرأ سجدة في الصلاة  
فانه يكبر اذا سجدها ويكبر اذا رفع رأسه منها (قال) واذا قرأها وهو في غير صلاة  
فكان يضعف التكبير قبل السجود ويمد السجود ثم قال أرى أن يكبر وقد اختلف  
قوله فيها اذا كان في غير صلاة (قال ابن القاسم) وكل ذلك واسع وكان لا يرى  
السلام بعدها (وقال ابن القاسم) فيمن قرأ سجدة تلاوة فركع بها قال لا يركع بها  
عند مالك في صلاة ولا في غير صلاة ﴿قال﴾ وقال مالك أكره للرجل أن يقرأ  
سورة فيخطر السجدة وهو على وضوء اذا قرأ السورة وهو على وضوء فلا يدع أن  
يقرأ السجدة (قال) وكان مالك يكره للرجل أن يقرأ السجدة وحدها لا يقرأ قبلها  
شيئا ولا بعدها شيئا فيسجد بها وهو في صلاة أو في غير صلاة (قال) وكان مالك  
يحجب للرجل اذا كان على غير وضوء فقرأ سورة فيها سجدة أن يختصرها ﴿قلت﴾  
لابن القاسم أرايت ان قرأها على غير وضوء أو قرأها في صلاة فلم يسجدها حتى  
قضى صلاته أو قرأها في الساعة التي ينهي عن سجودها فيها هل تحفظ من  
مالك فيها شيئا (قال) كان مالك ينهي عن هذا والذي أرى أنه لا شيء عليه ﴿قال﴾  
وكان مالك يستحب له اذا قرأها في إبان صلاة أن لا يدع سجودها وكان لا يوجبها  
وكان قوله أنه لا يوجبها وكان يأخذ في ذلك بقول عمر بن الخطاب ﴿قال﴾ وقال  
مالك اذا قرأ السجدة من لا يكون لك اماما من رجل أو امرأة أو صبي وهو قريب  
منك وأنت تسمع فليس عليك السجود ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن سمع السجدة  
من رجل فسجدها الذي تلاها انه ليس على هذا الذي سمعها أن يسجدها إلا أن يكون  
جلس اليه قال ولقد سمعته ينكر هذا أن يأتي قوم فيجلسوا الى رجل يقرأ القرآن  
لا يجلسون اليه لتعليم ﴿قال﴾ وكان مالك يكره أن يجلس الرجال الى الرجل متعمدين

ليقرأ لهم القرآن وسجود القرآن فيسجد بهم فقال لأحب أن يفعل هذا ومن قعد  
إليه فعلم أنه إنما يريد قراءة سجدة قام عنه ولا يجلس معه (قال) ولو أن رجلاً إلى  
جانب رجل لم يجلس إليه فقرأ ذلك الرجل السجدة وصاحبه يسمع فليس على الذي  
يسمعهما أن يسجدها ﴿قلت﴾ أرايت أن جالس إليه قوم فقرأ ذلك الرجل سجدة فلم  
يسجدها الذي قرأها هل يجب على هؤلاء أن يسجدوا قال نعم ﴿قال﴾ وسألنا  
مالكاً عن هذا الذي يقرأ في المسجد يوم الخميس أو نحوه فأنكره قال وأرى أن يقام  
ولا يترك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب  
عن عثمان بن عفان قال إنما السجدة على من استمعها ﴿ابن وهب﴾ قال ابن عمر  
وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فيقرأ السجدة ويسجد  
ونسجد معه وذلك في غير صلاة من حديث عبد الله بن عمر عن زافع عن عبد الله  
ابن عمر ﴿ابن وهب﴾ عن هشام بن سعد وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن  
عطاء بن يسار قال بلغني أن رجلاً قرأ آية من القرآن فيها سجدة عند رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فسجد الرجل فسجد معه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آية أخرى  
فيها سجدة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتظر الرجل أن يسجد فلم يسجد  
فقال الرجل يا رسول الله قرأت السجدة فلم تسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كنت أماناً فلو سجدت سجدت معك

— ما جاء في غير الطاهر يحمل المصحف —

﴿قال﴾ وقال مالك لا يحمل المصحف غير الطاهر الذي ليس على وضوء لا على  
وسادة ولا بملاقة ﴿قال﴾ وقال مالك ولا بأس أن يحمل المصحف في الثابت  
والفرارة والخرج ونحو ذلك من هو على غير وضوء وكذلك اليهودي والنصراني  
لا بأس أن يحملاه في الثابت والفرارة والخرج ﴿قلت﴾ لابن القاسم أترأه إنما  
أراد بهذا لأن الذي يحمل المصحف على الوسادة إنما أراد به حملان ماسوي المصحف  
لأن ذلك مما يكون فيه المتاع مع المصحف قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن

يحمل النصراني الفرارة والصندوق وفيهما المصحف (قال) وقد أمر سعد بن أبي وقاص الذي كان يمسك المصحف عليه حين احتك<sup>(١)</sup> فقال له سعد لعلك مسست ذكرك قال نعم فقال له قم فتوضأ فقام فتوضأ ثم رجع

— ماجاء في سترة الامام في الصلاة —

﴿ قال ﴾ وقال مالك الخط باطل ﴿ قال ﴾ وقال مالك من كان في سفر فلا بأس أن يصلي الى غير سترة وأما في الحضر فلا يصلي الا الى سترة (قال ابن القاسم) الا أن يكون في الحضر بموضع يأمن أن لا يمر بين يديه أحد مثل الجنازة يحضرها فتحضره الصلاة خارجا وما أشبه ذلك فلا بأس أن يصلي الى غير سترة ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا كان الرجل خاف الامام وقد فاته شيء من صلاته فسلم الامام وسارية عن يمينه أو عن يساره فلا بأس أن يأخذ الى السارية عن يمينه أو عن يساره اذا كان قريبا منها يستتر بها (قال) وكذلك اذا كانت أمامه فليقدم اليها ما لم يكن ذلك بعيدا (قال) وكذلك اذا كان ذلك وراءه فلا بأس أن يتقهقر اذا كان ذلك قليلا (قال) وان كانت سارية بعيدة منه فليصل مكانه وليدرا ما يمر بين يديه ما استطاع ﴿ قال ﴾ وقال مالك في السترة قدر مؤخرة الرجل في جلة الريح<sup>(٢)</sup> (قال) فقلنا لما كان السوط ونحوه فذكره وقال لا يجني هذا ﴿ وكيع بن الجراح ﴾ عن شريك عن الليث عن الحكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الى الفضاء ﴿ وكيع ﴾ عن مهدي بن ميمون قال رأيت الحسن يصلي في الجبانة الى غير سترة ﴿ سحنون ﴾ قال ابن وهب وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ما يستر الرجل المصلي فقال مثل مؤخرة الرجل يحيطه بين يديه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك وذلك نحو من عظم الذراع واني لأحب أن يكون في جلة الريح أو الحربة وما أشبه ذلك وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم فليصل الى سترة وليدن من سترة فان الشيطان

(١) (احتك) أى حك نفسه وضميره يعود الى الذي كان يمسك المصحف

(٢) (في جلة الريح) جلة الريح بكسر الجيم وتشديد اللام غايظه اهـ

ير بينه وبينها من حديث ابن وهب عن داود بن قيس عن نافع بن جبير بن مطعم .  
وقد كان ابن عمر يصلي الى بعيره وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بعيره من  
حديث وكيع عن شريك عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر

ما جاء في المرور بين يدي المصلي ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا أكره أن يمر الرجل بين يدي الصفوف والامام يصلي بهم  
قال لان الامام سترة لهم (قال) وكان سعد بن أبي وقاص يدخل المسجد فيمشي بين  
الصفوف والناس في الصلاة حتى يقف في مصلاه يمشي عرضاً بين الناس (قال  
مالك) وكذلك من رفع أو أصابه حقن فليخرج عرضاً ولا يرجع الى عجز المسجد  
(قال) ولو ذهب يخرج الى عجز المسجد لبال قبل أن يخرج ❦ قال ❦ وقال مالك لا يقطع  
الصلاة شيء من الأشياء مما يمر بين يدي المصلي ❦ قال ❦ وقال مالك اذا كان رجل  
يصلي وعن يمينه رجل وعن يساره رجل فأراد الذي عن يمينه أخذ ثوب من الذي  
عن يساره وأراد أن يناوله من بين يدي المصلي (قال مالك) لا يصلح ذلك ❦ قلت ❦  
لابن القاسم فان ناول المصلي نفسه الثوب أو البوقال<sup>(١)</sup> رجلاً قال لا يصلح أيضاً عند مالك  
لانه يرى الثوب أو البوقال اذا ناوله هو نفسه مما يمر بين يدي المصلي ولا يصلح أن  
يمر بين يدي المصلي لانه يكره أن يمر بين يدي المصلي بثوب أو انسان أو بوقال  
أو غير ذلك من الأشياء هو بمنزلة واحدة ❦ مالك ❦ عن ابن شهاب عن عبيد الله  
ابن عبد الله عن عبد الله بن عباس قال جئت راكبا على أتان وقد ناهزت الحلم فاذا  
النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى فسرت على الاتان بين يدي بموض الصف  
ثم نزلت فأرسلتها ترتع فدخلت في الصف مع الناس فلم ينكر ذلك علي أحد ❦ ابن  
وهب ❦ قال سمعت أن الامام سترة لمن خلفه وان لم يكونوا الى سترة ❦ ابن وهب ❦  
قال حدثني صخر بن عبد الله بن حرملة المدلجي قال سمعت عمر بن عبد العزيز يحدث  
بطريق مكة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقطع الصلاة شيء ❦ ابن وهب ❦

عن عمرو بن الحارث عن بكر بن سوادة الجذامي عن عبد الله بن أبي مريم عن قبيصة ابن ذؤيب أن قطاً أراد أن يمر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فخبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم برجله

— ما جاء في جمع الصلاتين ليلة المطر —

﴿ قال ﴾ وقال مالك يجمع بين المغرب والعشاء في الحضر وإن لم يكن مطر إذا كان طين وظلمة ويجمع أيضاً بينهما إذا كان المطر . وإذا أرادوا أن يجمعا بينهما في الحضر إذا كان مطر أو طين وظلمة يؤخرون المغرب شيئاً ثم يصلونها ثم يصلون العشاء الآخرة قبل مغيب الشفق (قال) وينصرف الناس وعليهم أسفار قليل (قال) وإنما أريد بذلك الرفق بالناس ولولا ذلك لم يجمع بهم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فهل يجمع في الطين والمطر في الحضر بين الظهر والعصر كما يجمع بين المغرب والعشاء في قول مالك (قال) لا يجمع بين الظهر والعصر في الحضر ولا يرى ذلك مثل المغرب والعشاء ﴿ قال ﴾ وقال مالك من صلى في بيته المغرب في المطر جاء المسجد فوجد القوم قد صلوا العشاء الآخرة فأراد أن يصلي العشاء (قال) لا أرى أن يصلي العشاء وإنما جمع الناس للرفق بهم وهذا لم يصل معهم فأرى أن يؤخر العشاء حتى يغيب الشفق ثم يصلي بعد مغيب الشفق ﴿ قلت ﴾ فإن وجدهم قد صلوا المغرب ولم يصلوا العشاء الآخرة فأراد أن يصلي معهم العشاء وقد كان صلى المغرب لنفسه في بيته قال لا أرى بأساً أن يصلي معهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال حدثه أن ابن قسيط حدثه أن جمع الصلاتين بالمدينة في ليلة المطر المغرب والعشاء سنة وأن قد صلاها أبو بكر وعمر وعثمان على ذلك . وجمعهما أن العشاء تقرب إلى المغرب حين تصلي المغرب وكذلك أيضاً يصلون بالمدينة (قال ابن وهب) وقال عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب والقاسم وسالم وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعه وأبو الأسود مثله (قال سحنون) وإن النبي صلى الله عليه وسلم جمعهما جميعاً

— ما جاء في جمع المريض بين الصلاتين —

﴿ قال ﴾ وقال مالك في المريض الذي يخاف أن يغلب على عقله أنه يصلي الظهر والعصر إذا زالت الشمس ولا يصلهما قبل ذلك ويصلي المغرب والعشاء إذا غابت الشمس ويصلي العشاء مع المغرب ورأى مالك له في ذلك سعة إذا كان يخاف أن يغلب على عقله ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المريض إذا كان أرفق به أن يجمع بين الصلوات جمع بين الظهر والعصر في وسط وقت الظهر إلا أن يخاف أن يغلب على عقله فيجمع قبل ذلك بعد الزوال ويجمع بين المغرب والعشاء إلا أن يخاف أن يغلب على عقله فيجمع قبل ذلك عند ما تغيب الشمس وإنما ذلك لصاحب البطن أو ما أشبهه من المرض أو صاحب العلة الشديدة الذي يضربه أن يصلي في وقت كل صلاة ويكون هذا أرفق به من غيره أن يجمعهما لشدة ذلك عليه ﴿ ابن وهب ﴾ وقد ذكر عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غير سفر ولا خوف وقد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما في السفر وسعد بن مالك وأسامة بن زيد وسعيد بن زيد فالمرضى أولى بالجمع لشدة ذلك عليه وخلفته على المسافرين . وإنما الجمع رخصة لتعب السفر ومؤنته إذا جدَّ به السير فالمرضى أدب من المسافرين وأشد مؤنة لشدة الرضوء عليه في البرد ولما يخاف منه على نفسه لما يصيبه من بطن منخرق أو علة يشتد عليه بها التحرك والتحويل ولعله لا يجد أحداً ممن يكون له عوناً على ذلك فهو أولى بالرخصة وهي به أشبه منها بالمسافر وقد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء في المطر للرفق بالناس سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان والخلفاء فالمرضى أولى بالرفق لما يخاف عليه من غير وجه

— ما جاء في جمع المسافر بين الصلاتين —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يجمع الرجل بين الصلاتين في السفر إلا أن يجد به السير فإن جدَّ به السير جمع بين الظهر والعصر يؤخر الظهر حتى يكون في آخر وقتها ثم يصلها



ثم يصلي العصر في أول وقتها ويؤخر المغرب حتى يكون في آخر وقتها قبل مغيب الشفق ثم يصلها في آخر وقتها قبل مغيب الشفق ثم يصلي العشاء في أول وقتها بعد مغيب الشفق ﴿قال﴾ وقال مالك في المسافر في الحج وما أشبهه من الاسفار انه لا يجمع بين الصلاتين الا أن يحجته به السير فان جدته به السير في السفر فأرى أن يجمع بين الصلاتين اذا خاف فوات أمر ﴿قال مالك﴾ وأحب ما فيه الي أن يجمع بين الظهر والعصر في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر يجعل الظهر في آخر وقتها والعصر في أول وقتها الا أن يرتحل بعد الزوال فلا أرى بأساً أن يجمع بينهما تلك الساعة في المنهل قبل أن يرتحل والمغرب والعشاء في آخر وقت المغرب قبل أن يغيب الشفق يصلهما فاذا غاب الشفق صلى العشاء ولم يذكر في المغرب والعشاء مثل ما ذكر في الظهر والعصر عند الرحيل من المنهل ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث وغيره عن أبي بكر بن المنكدر عن علي بن الحسين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد السفر يوماً جمع بين صلاة الظهر والعصر واذا أراد السفر ليلاً جمع بين المغرب والعشاء ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن جابر بن اسماعيل عن عقيل عن ابن خالد عن ابن شهاب عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله اذا عجل به السير وقالوا يؤخر الظهر الى أول وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حتى يغيب الشفق ﴿سحنون﴾ عن علي بن زياد عن سفيان الثوري عن عاصم عن أبي عثمان النهدي قال خرجت مع سعد بن مالك وافدين الى مكة فكان يؤخر من الظهر ويعجل من العصر ويؤخر من المغرب ويعجل من العشاء ثم يصلهما ﴿وكيع﴾ عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي أن أسامة بن زيد وسعيد بن زيد جمعا بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر ﴿مالك﴾ عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء ﴿قال مالك﴾ وعلى ذلك الامر عندنا في الجمع بين الصلاتين لمن جدته به السير ﴿مالك﴾ عن ابن شهاب أنه قال سألت سالم بن عبد الله هل يجمع بين الظهر والعصر في السفر

فقال نعم لا بأس بذلك ألا ترى الى صلاة الناس بعرفة ﴿مالك﴾ عن داود بن الحصين أن الأعرج أخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر في سفره الى تبوك ﴿مالك﴾ عن أبي الزبير أن أبا الطفيل عامر بن واثلة أخبره أن معاذ بن جبل أخبره قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة تبوك فكان يجمع بين الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا قال حتى اذا كان يوما آخر الصلاة ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج بعد ذلك فصلى المغرب والعشاء جميعا

### — ما جاء في قصر الصلاة للمسافر —

﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يريد سفرًا انه يتم الصلاة حتى يبرز عن بيوت القرية فاذا برز قصر الصلاة فاذا رجع من سفره قصر الصلاة حتى يدخل بيوت القرية أو قربها ﴿قلت﴾ لمالك فان كان على ميل قال يقصر الصلاة (قال ابن القاسم) ولم يحد لنا في القرب حدًا ﴿قال﴾ وقال مالك في الذي يريد الخروج الى السفر فيواعد عليه أحدًا ويقول للذي واعد اجعل طريقك لي ويكون بين موضعهما ما لا تقصر فيه الصلاة فيخرج هذا فاصلا من مصره يريد أن يتخذ صاحبه طريقا ويريد تقصير الصلاة (قال مالك) ان كان حين خرج من مصره عزم على السير في سفره سار معه صاحبه أو لم يسر فأرى أن يقصر الصلاة من حين يجاوز بيوت القرية التي يخرج منها وان كان مسيره انما هو بسير صاحبه ان سار صاحبه معه سار والا لم يبرح فلا يقصر حتى يجاوز منزل صاحبه فاصلا لانه من ثم يصير مسافرا ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى في الذي يتقدم القوم للخروج الى موضع تقصر في مثله الصلاة ينتظرهم في الطريق حتى يلقوه انه ان كان فاصلا على كل حال ينفذ لوجهه سار معه من ينتظر أو لم يسر فأنا أرى أن يقصر الصلاة من حين يجاوز بيوت القرية وان كان انما يتقدمهم ولا يبرح الا بهم ولا يستطيع مفارقتهم ان أقاموا أقام فانه يتم حتى يلقوه وينفذوا لسفرهم موجهين وهذا قول مالك أيضا ﴿وقال﴾ مالك في رجل نسي

الظهر وهو مسافر فذكرها وهو مقيم (قال) يصلي ركعتين وان ذكر صلاة الحضر في سفر صلى أربعاً (وقال) ذلك ابن وهب عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن وقاله الحسن من حديث وكيع عن سفيان عن أبي الفضل عن الحسن (قال) وقال مالك فيمن خرج مسافراً بعد زوال الشمس انه يصلي ركعتين وان كانت الشمس قد زالت وهو في بيته اذا لم يذهب الوقت فانما يصلي ركعتين (قال) وذهب الوقت غروب الشمس وان كان قد ذهب الوقت قبل أن يخرج في سفره فانه يصلي أربعاً (قال) والوقت في هذا للظهر والعصر النهار كله الى غروب الشمس فان خرج بعد ما غربت الشمس صلى أربعاً قال ووقت المغرب والعشاء الليل كله (قال مالك) فان هو قدم من سفره ولم يكن صلى الظهر فليصل أربع ركعات اذا قدم قبل غروب الشمس وكذلك العصر أيضاً وان قدم بعد ما غربت الشمس صلى ركعتين (قال) وقال مالك في المسافر في البر والبحر سواء اذا نوى إقامة أربعة أيام أتم الصلاة وصام (قال) وبلغني أن مالكا قال في النواتية يكون معهم الاهل والولد في السفينة هل يتمون الصلاة أم يقصرون قال يقصرون اذا سافروا (قال مالك) فيمن طلب حاجة وهو على بريد قليل له هي بين يديك على بريدين فلم يزل كذلك حتى سار مسيرة أيام وليال انه يتم الصلاة ولا يقصر فاذا أراد الرجعة الى بلده قصر الصلاة ان كان بينه وبين بلده أربعة برد فصاعداً (قال) وسألت ابن القاسم عن الساعة هل يقصرون الصلاة فقال لا أدري ما الساعة ولكن قال مالك في الرجل يدور في القرى وليس بين منزله وبين أقصاها أربعة برد وفيما يدور من دوره أربعة برد وأكثر (قال) اذا كان فيما يدور فيه ما يكون أربعة برد قصر الصلاة وكذلك مسئلتك عندي على مثل هذا (قال ابن القاسم) وسألت مالكا عن الرجل أراد مكة من مصره فأراد أن يسير يوماً ويقيم يوماً حتى يأتي مكة (قال) يقصر الصلاة من حين يخرج من بيته حتى يأتي مكة (قال) وقال مالك في الرجل يخرج يريد الصيد الى مسيرة أربعة برد (قال) ان كان ذلك عيشه قصر الصلاة وان كان انما يخرج متلذذاً فلم أره يستحب له قصر الصلاة وقال أنا لا أمره أن يخرج

فكيف أمره أن يقصر الصلاة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ كان مالك يقول قبل اليوم يقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة ثم ترك ذلك وقال مالك لا يقصر الصلاة الا في مسيرة ثمانية وأربعين ميلاً كما قال ابن عباس في أربعة برد ﴿ وقال مالك ﴾ في رجل افتتح الصلاة وهو مسافر فلما صلى ركعة بدا له في الإقامة قال يضيف إليها ركعة أخرى ويجعلها نافلة ثم يتدئ الصلاة صلاة مقيم . ولو بدا له بعد ما فرغ قال مالك لم أر عليه الاعادة واجبة فان أعاد فحسن وأحب الى أن يعيد ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل خرج مسافراً فلما مضى <sup>(١)</sup> فرسخاً أو فرسخين أو ثلاثة رجع الى بيته في حاجة بدت له (قال) يتم الصلاة اذا رجع حتى يخرج فاصلاً الثانية من بيته ويجاوز بيوت القرية ثم يقصر ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن خرج من افرقية يريد مكة وله بمصر أهل فأقام عندهم صلاة واحدة انه يتمها ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل دخل مكة فأقام بضعة عشرة ليلة فأوطئها ثم بدا له أن يخرج الى الجحفة فيعتمر منها ثم يقدم مكة فيقيم بها اليوم واليومين ثم يخرج منها أيقصر الصلاة أم يتم (قال) بل يتم لان مكة كانت له موطناً قل لي ذلك مالك (قال) وأخبرني من لقينه قبلي أنه قال له ذلك . ثم سئل بعد ذلك عنها فقال أرى أن يقصر الصلاة وقوله الآخر الذي لم أسمع منه أعجب الى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت لمالك الرجل المسافر يمر بقرية من قراه في سفره وهو لا يريد أن يقيم بقرية تلك الايومة أوليلته وفيها عبده وبقرة وجواريه وليس له بها أهل ولا ولد (قال) يقصر الصلاة الا أن يكون نوى أن يقيم بها أربعة أيام أو يكون فيها أهله وولده فان كان فيها أهله وولده أتم الصلاة وان أقام أربعة أيام أتم الصلاة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت هذه القرية التي فيها أهله وولده مر بها في سفره وقد هلكت أهله وبقي فيها ولده أتم الصلاة أم يقصر (قال) انما يحمل هذا عند مالك اذا كانت له مسكنها أتم الصلاة وان لم تكن له مسكنها لم يتم الصلاة ﴿ قال مالك ﴾ واذا أدرك المسافر صلاة مقيم أو ركعة منها أتم الصلاة واذا صلى المقيم خلف المسافر فاذا سلم

(١) مضى (قال في النسان ومضى وتمضى تقدم اه أى تقدم فرسخاً الخ كته مصححه

المشافر أتم هو ما بقي عليه ﴿مالك﴾ عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان إذا قدم مكة صلى ركعتين ثم قال لا هـل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر ﴿وكيع﴾ عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم البصرى عن ابن جـدعان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بمكة ركعتين ثم قال انا قوم سفر فأتموا الصلاة ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن نافع عن أبيه أن عبد الله بن عمر كان يتم بمكة فإذا خرج الى منى قصر ﴿مالك﴾ عن ابن شهاب أن رجلا من آل خالد بن أسيد سأل عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن انا نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر فى القرآن ولا نجد صلاة السفر فقال له ابن عمر يا ابن أخى ان الله بعث الينا محمدا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا فانا نفعـل كما رأينا به يفعل ﴿مالك﴾ عن نافع أن ابن عمر كان يصلى وراء الامام بنى أربعاً فإذا صلى لنفسه صلى ركعتين ﴿قال﴾ وقال مالك فى مسافر صلى أربعاً أربعاً فى سفره كاه انه يعيد ما كان فى الوقت وهذا اذا كان فى السفر كما هو يعيد ركعتين ركعتين ما كان من الصلوات هو فى وقتها فأما ما مضى وقته من الصلوات فلا إعادة عليه ﴿سحنون﴾ ابن وهب عن عبد الله بن لهيعة عن عبد الرحمن بن جساس عن لهيعة بن عقبة عن عطاء بن يسار قال ان ناساً قالوا يا رسول الله كنا مع فلان فى السفر فأبى الا أن يصلى لنا أربعاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا الذى نفسى بيده تضلون ﴿سحنون﴾ وقد كانت عائشة تتم فى السفر ﴿قلت﴾ لابن القاسم فلو صلى أربعاً أربعاً فى السفر حتى رجع الى بيته قال يعيد ما كان فى وقته من الصلوات ﴿قلت﴾ لم وقد رجع الى بيته وانما يعيد أربعاً وقد صلى فى السفر أربعاً قال لان تلك الصلاة لا تجزئ عنه اذا كان فى الوقت لانه يقدر على اصلاح تلك الصلاة قبل خروج الوقت ﴿قلت﴾ له وهذا قول مالك قال هذا رأى لانه أمره أن يعيد فى السفر ما كان فى الوقت فكذلك اذا دخل الحضر وهو فى وقتها فليعد هذا أربع ركعات لانها كانت غير صحيحة حين صلاها فى السفر ﴿قلت﴾ أرايت مسافراً افتتح الصلاة المكتوبة ينوى أربع ركعات فلما صلى ركعتين بدا له فسلم قال

لا تجزئه في قول مالك ﴿قلت﴾ من أي وجه قلت لا تجزئه في قول مالك (قال) لان صلاته على أول نيته ﴿قال﴾ وقال مالك في مسافر صلى بمسافرين فسبحوا به بعد ركعتين وقد كان قام يصلي فتمادى بهم جاهلا قال أرى أن يقعدوا ويتشهدوا ولا يتبعوه (وقال ابن القاسم) يقعدون حتى يصلي ويتشهد ويسلم فيسلمون بسلامه ويعيد الصلاة هو مادام في الوقت وكذلك قال لى مالك ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أدرك من صلاة المقيم التشهد أو السجود ولم يدرك الركعة وهو مسافر انه يصلي ركعتين لانه لم يدرك صلاة الامام ﴿قال﴾ وقال مالك صلاة الاسير في دار الحرب أربع ركعات الا أن يسافر به فيصل ركعتين ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن عسكرياً دخل دار الحرب فأقام بموضع واحد شهراً أو شهرين أو أكثر من ذلك فأنهم يقصرون الصلاة قال وليس دار الحرب كغيرها (قال) فاذا كانوا في غير دار الحرب فنوا إقامة أربعة أيام أتوا الصلاة ﴿قلت﴾ له فان كانوا في غير قرية ولا مصر أكان مالك يأمرهم أن يتموا قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان أقاموا على حصن حاصروه في أرض العدو شهرين أو ثلاثة أيقصرون الصلاة ﴿قال﴾ قال مالك نعم يقصرون الصلاة ﴿وكيع﴾ عن أبي حمزة قال قلت لابن عباس انا نطيل المقام بخراسان في الغزو قال صل ركعتين وان كنت أقت عشر سنين من حديث وكيع عن المثني بن سعيد الضبيعي عن أبي حمزة ﴿مالك﴾ أن عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأتممت صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على الفريضة الاولى ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله ابن عمر عن نافع أن ابن عمر كان اذا سافر قصر الصلاة وهو يرى البيوت واذا رجع قصر الصلاة حتى يدخل البيوت وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة وان ابن عباس قصر الصلاة وان ابن عمر قصر الصلاة الى ذات النصب وهي من المدينة على أربعة برد وان ابن عباس وابن عمر قصر الصلاة في أربعة برد من حديث ابن وهب عن أسامة بن زيد عن عطاء بن أبي رباح ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن حميد الطويل عن رجل عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام

سبع عشرة ليلة يصلي ركعتين وهو محاصر للطائف (قال) وكان عثمان بن عفان وسعيد ابن المسيب يقولان اذا أجمع المسافر على مقام أربعة أيام أتم الصلاة ﴿ابن وهب﴾ عن أسامة بن زيد عن نافع أن ابن عمر كان في السفر يروح أحياناً كثيرة وقد زالت الشمس ثم لا يصلي حتى يسير أميلاً ما لم يطل النية ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن سعيد أنه سمع سالم بن عبد الله وسأله رجل فقال ان أحدنا يخرج في السفينة يحمل أهله ومناجه وداجته ودجاجة أتم الصلاة قال اذا خرج فليقصر الصلاة وان خرج بذلك ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب وربيعة وعطاء بن أبي رباح مثله ﴿قال ابن وهب﴾ وقال ابن شهاب ويحيى بن سعيد في الاسير في أرض العدو إنه يتم الصلاة ما كان محبوباً ﴿علي بن زياد﴾ عن سفیان عن داود بن أبي هند عن أبي حرب عن أبي الاسود الدؤلي قال خرج علي بن أبي طالب من البصرة فرأى خصاً فقال لولا هذا الخصى لصلينا ركعتين يعني بالخص أنه لم يخرج من البصرة

### — ماجاء في الصلاة في السفينة —

﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يصلي في السفينة وهو يقدر على أن يخرج منها قال أحب اليّ أن يخرج منها وان صلى فيها أجزأه ﴿قال﴾ وقال مالك ويجمعون الصلاة في السفينة يصلي بهم امامهم ﴿قال﴾ وقال مالك اذا قدر على أن يصلي في السفينة قائماً فلا يصلي قاعداً ﴿قال﴾ وقيل للمالك في القوم يكونون في السفينة وهم يقدرون على أن يصلوا جماعة تحت سقفها ويحنون رؤوسهم وان خرجوا الى صدرها صلوا أفذاذاً ولا يحنون رؤوسهم أي ذلك أحب اليك (قال) أحب اليّ أن يصلوا أفذاذاً على صدرها ولا يصلوا جماعة ويحنون رؤوسهم (قال) وقال مالك ويدورون الى القبلة كلما دارت السفينة عن القبلة ان قدروا ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان لم يقدرُوا أن يدوروا مع السفينة قال تجزئهم صلاتهم عند مالك (قال) وكان مالك لا يوسع لصاحب السفينة أن يصلي حيثما كان وجهه مثل ما يوسع للمسافر على الدابة والحمل ﴿ابن وهب﴾



أن أبا أيوب الانصاري وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأبا الدرداء وغيرهم كانوا يصلون في السفينة ولو شاؤوا أن يخرجوا إلى الجدة<sup>(١)</sup> لفعلوا ﴿ قال علي بن زياد ﴾ قال مالك في الذي يركب البحر فيسير يوماً أو أكثر من ذلك يقصر الصلاة فلقيته ربح فردته إلى المكان الذي خرج منه وجبسته أياماً أنه يتم الصلاة ما حبسته الريح في المكان الذي خرج منه

— ما جاء في ركعتي الفجر —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك فيمن صلى ركعتي الفجر قبل طلوع الفجر فعليه أن يصلهما إذا طلع الفجر ولا يجزئه ما كان صلى قبل الفجر ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يأتي في اليوم المغيم المسجد فيتحرى طلوع الفجر فيصلي ركعتي الفجر فقال أرجو أن لا يكون بذلك بأس (قال) فقيل للمالك فإن تحرى فعمل أنه ركعهما قبل طلوع الفجر فقال أرى أن يعبدهما بعد طلوع الفجر ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الرجل يدخل المسجد بعد طلوع الصبح ولم يركع ركعتي الفجر فتقام الصلاة أيركعهما (فقال) لا وليدخل في الصلاة فإذا طلعت الشمس فإن أحب أن يركعهما فعل وقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح بعد الإقامة وقوم يصلون ركعتي الفجر فقال أصلاتان معا يريد بذلك نهياً عن ذلك ﴿ فقلت ﴾ لمالك فإن سمع الإقامة قبل أن يدخل المسجد أو جاء والامام في الصلاة أترى له أن يركعهما خارجاً أو يدخل (قال) ان لم يخف أن يفوته الامام بالركعة فليركع خارجاً قبل أن يدخل فهو أحب إلى ولا يركعهما في شيء من أفنية المسجد التي تصلى فيها الجمعة اللاصقة بالمسجد وان خاف أن يفوته الركعة مع الامام فليدخل المسجد وليصل معه فإذا طلعت الشمس فإن أحب أن يركعهما فليفعل ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن ركعتي الفجر ما يقرأ فيهما فقال مالك الذي أفعل أنا لا أزيد على أم القرآن وحدها ألا ترى إلى قول عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم (١) (إلى الجدة) قال في القاموس الجدة بالضم ساحل البحر إلى أن قال وجانب كل شيء اهـ

ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخفف ركعتي الفجر حتى أتي لأقول أقرأ فيهما بأمر  
 القرآن أم لا ﴿وقال﴾ وقال مالك في الرجل يترك حزبه من القرآن أو يفوته حتى  
 ينفجر الصبح فيصليه فيما بين انفجار الصبح وصلاة الصبح (قال مالك) ما هو  
 من عمل الناس فأما من تغلبه عيناه فيفوته ركوعه وحزبه الذي كان يصلي به فأرجو أن  
 يكون خفيفاً أن يصلي في تلك الساعة وأما غير ذلك فلا يعجبني أن يصلي بعد انفجار  
 الصبح إلا الركعتين ﴿وقال﴾ لا بأس أن يقرأ الرجل السجدة بعد انفجار الصبح  
 ويسجدها وقد صلى عمر بن الخطاب بقية حزبه بعد انفجار الصبح ﴿قال﴾ وقال مالك  
 ولا أرى بالكلام بأساً فيما بين ركعتي الفجر إلى صلاة الفجر وهو الذي لم يزل عليه  
 أمر الناس أنه لا بأس بالكلام بعد ركعتي الفجر حتى يصلي الصبح فبعد ذلك يكره  
 الكلام إلى طلوع الشمس (قال) وسمعت مالكا يتكلم بعد ركعتي الفجر قبل صلاة  
 الصبح ﴿قال﴾ وحدثنا مالك عن أبي النصر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة  
 ابن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ثم يضطجع على شقه الايمن فان كنت  
 يقظانة حدثني حتى يأتيه المؤذن فيؤذنه بالصلاة وكذلك بعد طلوع الفجر ﴿قال﴾  
 وحدثني مالك أن سالم بن عبد الله كان يتحدث بعد طلوع الفجر إلى أن تقام صلاة  
 الفجر (قال) لي مالك وكل من أدركت من علمائنا يفعل ذلك (قال) ولقد رأيت مالكا  
 يجلس في مجلسه بعد الفجر فيحدث ويصلي حتى تقام الصلاة ثم يترك الكلام إلى  
 طلوع الشمس أو قرب طلوعها ﴿قال مالك﴾ وإنما يكره الكلام بعد الصبح قال ولقد  
 رأيت نافعا مولى ابن عمر وموسى بن ميسرة وسعيد بن أبي هند يجلسون بعد أن  
 يصلوا الصبح ثم يتفرقون للركوع وما يكلم أحد منهم صاحبه يريد بذلك اشتغالا بذكر  
 الله تعالى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أكان مالك يكره الضجعة التي بين ركعتي الفجر وبين صلاة  
 الفجر التي يرون أنهم يفصلون بها (قال) لا أحفظ عنه فيها شيئا وأرى ان كان يريد  
 بذلك فصل الصلاة فلا أحبه وان كان يفعل ذلك لغير ذلك فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾

أرأيت ركعتي الفجر اذا صلاهما الرجل بعد انفجار الصبح وهو لا ينوي بهما ركعتي  
الفجر قال لا يجزيان عنه وكذلك قال مالك

— ما جاء في الوتر —

﴿ قال ﴾ وقال مالك من نسي الوتر أو نام عنه فأنه وهو يقدر على أن يوتر ويصلي  
الركعتين ويصلي الصبح قبل أن تطلع الشمس فعل ذلك كله يوتر ثم يصلي ركعتي  
الفجر وصلاة الصبح وان كان لا يقدر الا على الوتر وصلاة الصبح صلى الوتر وصلاة  
الصبح وترك ركعتي الفجر وان كان لا يقدر الا على الصبح وحدها الى أن تطلع  
الشمس صلى الصبح وترك الوتر وركعتي الفجر ولا قضاء عليه في الوتر ولا في ركعتي  
الفجر الا أن يشاء أن يصلي ركعتي الفجر بعد ما تطلع الشمس (قال مالك) وذلك  
أنه بلغني أن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد قضياها بعد طلوع الشمس فن أحب  
أن يقضيهما بعد طلوع الشمس فليفعل من غير أن أراها واجبتين عليه ﴿ قال ﴾  
وقال مالك الوتر واحدة والذي أخذ به وأقرأ به فيها في خاصة نفسي قل هو الله أحد  
وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس في الركعة الواحدة مع أم القرآن ﴿ قال ﴾  
ابن القاسم ﴿ وكان لا يفتي به أحداً ولكنه كان يأخذ به في خاصة نفسه ﴾ قال ﴿  
وأخبرني ابن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة الوتر بقل هو الله  
أحد والمعوذتين من حديث حيوة بن شريح عن أبي عيسى الخراساني عن عبد الكريم  
ابن طارق عن الحسن بن أبي الحسن ﴿ سحنون ﴾ عن عبد الله بن نافع قال أخبرني  
حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقرأ في الركعة الآخرة من الوتر بقل هو الله أحد والمعوذتين مجتمعين في ركعة  
الوتر قال عبد الله بن نافع حدثت به مالكا فأعجبه ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا ينبغي لأحد أن  
يوتر بواحدة ليس قبلها شيء لا في حضر ولا في سفر ولكن يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر  
بواحدة ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس أن يوتر على راحلته حيثما كان وجهه في السفر  
﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله

ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على راحلته قبل أي وجه توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل يكون له صلاة بعد العشاء الآخرة وهو في سفره في محله أو على دابته أيستحب له أن يؤخر وتره حتى يركع على دابته أو في محله بعد أن يفرغ من حزه أو لعله أن يطول صلاته من الليل أم يركع ركعتين ويوتر على الأرض قال أحب إلى أن يركع ركعتين ويوتر على الأرض ويركب دابته فيتنفل عليها ماشاء وقد أجزأ عنه وتره ﴿قال﴾ وقال مالك من أوتر قبل أن يصلي العشاء الآخرة ناسيا فليصل العشاء الآخرة وليوتر ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن أتى في رمضان والقوم في الوتر فصلي معهم جاهلا حتى فرغ من الوتر ولم يكن صلى العشاء الآخرة كيف يصنع في قول مالك (قال) يضيف ركعة أخرى إلى صلاته ثم يقوم فيصلي العشاء ثم يعيد الوتر (قال) وإن هو لم يضيف ركعة أخرى إلى الوتر الذي صلى مع القوم حتى سلم وتطاول ذلك أو يكون قد خرج من المسجد فإنه لا يضيف الركعة إلى الوتر إلا إذا كان بحضرة ذلك ولكن فليصل العشاء ثم يعيد الوتر ﴿قلت﴾ أرايت من صلى العشاء الآخرة على غير وضوء ثم انصرف إلى بيته فتوضأ وأوتر ثم ذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء (قال) يعيد العشاء ثم يعيد الوتر وإن كان ذلك في آخر الليل ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم هذا قوله ﴿قال﴾ وكان مالك يستحب إذا دخل الرجل في صلاة الصبح وقد كان ندى الوتر وتر ليلته أن يقطع ثم يوتر ثم يصلي الصبح (قال) وكذلك إن كان خلف إمام قطع وأوتر وصلى الصبح وإن كان في فضل الجماعة فأنما أمرته أن يقطع ويوتر لأن الوتر سنة فهو إن ترك فضل الجماعة في هذا الموضع صلى صلاة هي سنة ثم صلى الصبح ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد أسكت عبادة بن الصامت المؤذن بعد إقامة الصلاة صلاة الصبح (قال ابن القاسم) للوتر أسكته وقد سمعت مالكا يرخص فيه يقول إذا دخل الرجل مع الإمام فلا يقطع ولیمض ولكن الذي كان يأخذ به هو في نفسه خاصة أن يقطع وإن كان خلف الإمام فيما رأيته ووقفته عليه فرأيت ذلك أحب إليه (وقال)

مالك لم أسمع أحداً قط قضى الوتر بعد صلاة الصبح قال وليس هو كركعتي الفجر في القضاء ﴿قال﴾ وقال مالك من ترك الوتر حتى ينفجر الصبح فإنه يوتر قال وإن صلى الصبح فلا يوتر بعد ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو سها في الوتر فلما صلى ركعة الوتر أضاف إليها أخرى كيف يصنع أيعيد وتره أم يجزئه هذا الوتر ويسجد لسهوه ﴿قال﴾ يسجد سجدتين لسهوه ويجزئ وتره يعمل في السنن كما يعمل في الفرائض وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الوتر واحدة ﴿قال﴾ وسمعت مالكا وسئل عن رجل سها فلم يدر أفي الشفع هو أم في الوتر ﴿قال﴾ قال مالك يسلم ويسجد لسهوه ثم يقوم فيوتر بركة ﴿قلت﴾ ولم قال ذلك قال لانه قد أيقن بالشفع وشك في الوتر فأمره مالك أن يلقي ماشك فيه ﴿قلت﴾ أ رأيت إذا شك فلم يدر أفي أول الركعة هو أم في الركعة الثانية أم في ركعة الوتر كيف يصنع ﴿قال﴾ يبنى على اليقين لا بن مالكا قال من شك فليبن على اليقين فهذا في أول الشفع فليضف إليها ركعة ثم يسلم ويسجد لسهوه ثم يقوم فيوتر بواحدة ﴿علي بن زياد﴾ عن سفيان عن المغيرة عن إبراهيم قال إذا طلعت الشمس فلا قضاء عليه للوتر وإذا صلى الفجر فلا قضاء عليه للوتر ﴿سحنون﴾ عن علي بن زياد عن سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال ليس الوتر تحتم كالمكتوبة ولكنها سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن نسي الوتر حتى صلى الصبح قال قد ضيع وفرط في سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم فليستغفر الله وليستعقب فاتما الوتر بالليل وليس بالنهار ﴿ابن وهب﴾ وقاله ابن نافع وابن قسيط وعطاء ويحيى بن سعيد وإبراهيم النخعي ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن ميمون الصغدي <sup>(١)</sup> عن الحسن أن رجلا قال يا رسول الله أوتر بعد الفجر فقال له في الثالثة أوتر ﴿قال سحنون﴾ يعني بعد ثلاث

(١) (الصغدي) بضم الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة وبالدال المهملة منسوب إلى بلاد الصغد

— ما جاء في قضاء الصلاة اذا نسيها —

﴿ قال ﴾ وقال مالك من ذكر صلاة نسيها وهو في صلاة المكتوبة قال ان كان وحده فذكرها حين افتتح الصلاة فليقطع وليصل التي نسي ثم يصلي هذه التي كان فيها قال وان كان انما ذكرها بعد ما صلى من هذه التي كان فيها ركعة فليضيف اليها أخرى ثم يقطع وان ذكرها بعد ما صلى ثلاثا فليضيف اليها ركعة رابعة ثم يقطع <sup>(٢)</sup> (قال ابن القاسم) ويقطع التي دخل فيها اذا ذكر التي نسي بعد ثلاث ركعات أحب الى وليصل التي نسي ثم يصلي هذه التي ذكر فيها ﴿ قال ﴾ وقال مالك ان كان ذكر صلاة نسيها بعد ما صلى الظهر والعصر قال اذا ذكر ذلك قبل مغيب الشمس وهو يقدر على أن يصليها ثم يصلي الظهر والعصر فليصل التي نسي ثم يوصل الظهر ثم العصر قال ووقت الظهر والعصر في ذلك النهار كله وان كان لا يقدر الا على أن يصلي التي نسي واحدى الصلاتين صلى التي نسي ثم العصر قال وان كان يقدر على التي نسي ويصلي الظهر وركعة من العصر صلى التي نسي ثم الظهر ثم العصر ﴿ قال ﴾ وان كان خلف الامام ثم ذكر صلاة نسيها قل يتأدى مع الامام ولا يقطع حتى يفرغ فاذا فرغ صلى التي نسي ثم أعاد التي صلى مع الامام الا أن يكون قد صلى قبلها صلاة فيدرك وقتها ووقت التي صلى مع الامام فليصليها جميعاً ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كانت المغرب وهو وراء الامام فذكر وهو فيها صلاة قد كان نسيها قال يصلي مع الامام فاذا سلم الامام سلم معه ولم يضيف اليها ركعة أخرى ثم يقضى التي نسي ثم يعيد المغرب وكذلك قال مالك في المغرب ﴿ قلت ﴾ له وهذا قول مالك قال نعم المغرب وغيرها سواء (قال مالك) اذا كان خلف الامام صلى مع الامام حتى اذا فرغ صلى التي نسي ثم أعاد المغرب ووقت المغرب والعشاء في هذا الليل كله ﴿ قلت ﴾ أرايت من نسي صلاة مكتوبة فذكرها وهو في نافلة أيصليها (قال) اذا لم يكن صلى منها شيئاً قطعها وان كان قد صلى ركعة أضاف اليها أخرى ثم يسلم (قال) وقد كان مالك يقول أيضاً يقطع

وأحب إلى أن يضيف إليها أخرى (قال) وقال مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة فليصلها حين يذكرها قال ومن ذكر صلاة نسيها فليصلها إذا ذكرها في أية ساعة كانت من ليل أو نهار عند مغيب الشمس أو عند طلوعها (قال) وإن بدا حاجب الشمس فليصلها قال وإن غاب بعض الشمس فليصلها إذا ذكرها ولا ينتظر وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها قال مالك فوقتها حين ذكرها فلا يؤخرها عن ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك من نسي صلاة أو صلاتين أو ثلاثاً ثم ذكرهن قبل صلاة الصبح قال إذا كانت يسيرة صلاههن قبل الصبح وإن فات وقت الصبح وإن كانت صلوات كثيرة بدأ بالصبح ثم صلى ما كان نسي وإن كان صلى الصبح ثم ذكر صلوات كثيرة صلى ما نسي فإن فرغ من ذلك وعليه بقية من الوقت صلى الصبح وإن لم يفرغ مما نسي حتى فات وقت الصلاة فلا يعيد الصبح وقد مضى وقتها ﴿قال﴾ وقال مالك ومن نسي صلوات كثيرة أو ترك صلوات كثيرة فليصل على قدر طاقته وليذهب إلى حوائجها فإذا فرغ من حوائجها صلى أيضاً ما بقي عليه حتى يأتي على جميع ما نسي أو ترك ويقوم لكل صلاة ويصلي صلاة النهار بالليل ويسر ويصلي صلاة الليل بالنهار ويحجر بصلاة الليل في النهار ﴿قال ابن القاسم﴾ والذي كتبت أنه إن نسي صلوات كثيرة فذكر ذلك وهو في صلاة الصبح قال لا أحفظه من مالك إلا أن مالكاً قال إذا نسي صلوات كثيرة فذكرها وهو في وقت صلاة قبل أن يصلها صلى التي هو في وقتها وكذلك إذا ذكرها وهو فيها أنه يمضي عليها (قال ابن القاسم) وقال مالك إذا طلعت الشمس فأكره الصلاة حتى ترتفع في التطوع ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل ينسى الصبح والظهر فلا يذكرهما إلا في آخر وقت الظهر قال يبدأ بالصبح وإن خرج وقت الظهر ﴿قلت﴾ وكذلك إن نسي الظهر والعصر إلى آخر وقت العصر أو عند المغيب وهو لا يقدر على أن يصلي إلا صلاة واحدة قال يبدأ بالظهر وإن غابت الشمس ثم يصلي العصر ﴿قلت﴾ وإن كان قد صلى العصر ونسي الظهر فذكر ذلك وليس عليه من النهار إلا قدر ما يصلي صلاة



واحدة قال يصلي الظهر وليس عليه إعادة العصر ﴿قلت﴾ فإن صلى الظهر وقد بقي عليه من النهار ما يصلي ركعة من العصر قال يعيد العصر ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن هو قدر على ذلك فصلى الظهر وغابت الشمس (قال) لا يعيد العصر ﴿قلت﴾ وكذلك ان نسي المغرب والعشاء فلم يذكرها الا عند طلوع الفجر وهو لا يقدر على أن يصلي قبل طلوع الفجر الا إحداهما قال يبدأ بالمغرب وان طلع الفجر ثم العشاء ثم الصبح وكذلك ان نسي العشاء والصبح فلم يذكرها الا قبل طلوع الشمس وهو لا يقدر على أن يصلي الا إحداهما قال يبدأ بالعشاء وان طلعت الشمس ثم يصلي الصبح بعد ذلك ﴿قلت﴾ فإن هو نسي صلوات صلاتين أو ثلاثاً أو أربعاً (قال) اذا نسي صلوات يسيرة بدأ بها كلها قبل الصلاة التي حضر وقتها واذا كانت كثيرة بدأ بالصلاة التي حضر وقتها ثم قضى ما كان نسي (قال) وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) وانما الذي قال مالك في اليسيرة الصلاة أو الصلاتين أو الثلاث أو ما قرب ﴿وكيع﴾ عن شريك عن المغيرة عن ابراهيم النخعي مثل قول مالك أنه يقضي الاول فالاول متتابعاً ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل نسي الصبح من يومه أو من غير يومه ثم ذكر بعد ما قد صلى الظهر والعصر (قال) يصلي الصبح ثم يعيد الظهر والعصر قال فإن لم يكن في النهار الا قدر ما يصلي الصلاة الواحدة جعلها العصر فإن كان ذكر الصبح التي نسي بعد ما غابت الشمس فلا يعيد الظهر ولا العصر وليبدأ بالصبح ثم ليصل المغرب وان صلى المغرب والعشاء ثم ذكر صلاة نسيها قبل ذلك صلى التي نسي ثم أعاد المغرب والعشاء والليل كله وقت لهما وان لم يكن في الليل الا قدر ما يصلي صلاة واحدة جعلها العشاء وان كان في الليل قدر ما يصلي صلاة واحدة وركعة من الاخرى صلاهما جميعاً بعد التي نسي والصبح كذلك أيضاً أن أدرك أن يصلي التي نسي والصبح قبل طلوع الشمس أو ركعة من الصبح صلاهما جميعاً اذا كان انما ذكر التي نسي بعد ما صلى الصبح ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً نسي الصبح والظهر من يومه فلم يذكرها الا بعد أيام فذكر الظهر ولم يذكّر الصبح فصلى

الظهر فلما كان في بعض الظهر ذكر الصبح أنه قد كان نسيها أيضاً قال يفسد عليه الظهر ويصلي الصبح ثم يصلي الظهر قال وإن كان ذكرها وقد فرغ من الظهر صلى الصبح ولم يعد الظهر لأنه حين فرغ من الظهر فكأنه صلاها حين نسيها ﴿ وقال مالك ﴾ في إمام ذكر صلاة نسيها قال ابن القاسم قال مالك أرى أن يقطع ويعامهم ويقطعوا ولم يره مثل الحدث ﴿ قلت ﴾ فإن لم يذكرك حتى فرغ من صلاته أيعيد من خلفه (قال) لا أرى عليهم إعادة ولكن يعيد هو بعد قضاء ما نسي (قال سحنون) وقد كان يقول ويعيدونهم في الوقت وقاله في كتاب الحج وهما يحملان جميعاً ﴿ قلت ﴾ أرايت من نسي صلاة ثم ذكرها فلما ذكرها صلى صلوات وهو ذا كر لتلك الصلاة التي نسي ولم يصلها (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ولكن قال مالك من نسي صلاة فذكرها فليصلها ثم يعيد كل صلاة هو في وقتها قال فأرى ذلك بهذه المنزلة وإن كان صلى عمداً إذا ذهب الوقت فأنما عليه أن يصلي التي نسي وكل صلاة هو في وقتها وقد أساء فيما تعمد ولا أحفظ عن مالك في العمد شيئاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن نسي الصبح أو نام عنها حتى بدا حاجب الشمس قال يصلها ساعته تلك إذا ذكرها وإن نسي العصر حتى غاب بعض الشمس أو نام عنها ثم ذكرها فليصلها مكانه ولا يؤخرها إلى مغيب الشمس وكذلك من نسي غيرها من الصلوات هو بمنزلتها ﴿ قال مالك بن أنس ﴾ عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم فرغ إليها فليصلها كما كان يصلها إذا صلاها لوقتها ﴿ مالك ﴾ عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول أقم الصلاة لذكري قال يونس سمعت ابن شهاب يقرأها للذكر ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال أقم الصلاة لذكري قال إذا ذكرتها ﴿ علي بن زياد ﴾ عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال صل المكتوبة متى ما نسيتها إذا ما ذكرتها في وقت أو غير وقت ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال من نسي صلاة من صلاته فلم

يذكرها إلا وهو وراء امام فاذا سلم الامام فليصل الصلاة التي نسي ثم ليصل بعدها الصلاة الاخرى وقاله مالك والليث ويحيى بن عبد الله مثله من حديث ابن وهب (قال مالك) وعلى ذلك الامر عندنا في كل من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو في صلاة غيرها وهو مع امام أو وحده قال فان الصلاة التي ذكرها فيها تقسد عليه ولا تجزئه حتى يصلها بعد الصلاة التي نسي فان كان مع الامام فذكر وهو في العصر أنه نسي الظهر مضى مع الامام حتى يفرغ فيصلي هو الظهر ثم يعيد العصر وان كان وحده فذكرها وهو في شفع سلم فصلى الظهر ثم العصر بعد فان كان لم يذكرها الا وهو في وتر من صلاته شفعه بركعة أخرى ثم يسلم ثم يصلي الظهر ثم العصر

### — مجاء في السهو في الصلاة —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لو أن اماما صلى بقوم ركعتين فسلم فسبحوا له فلم يفقه فقال له رجل ممن هو معه في الصلاة انك لم تتم قائم صلاتك فالتفت الى القوم فقال أحق مايقول هذا فقالوا نعم (قال) يصلي بهم الامام ما بقى من صلاتهم ويصلون معه بقية صلاتهم الذين تكلموا والذين لم يتكلموا (قال) ويفعلون في ذلك مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذى اليتين . وبذلك الحديث يأخذ مالك . وكل من فعل في صلاته مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ وفعل من خلفه مثل ما فعل من كان خلف النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ فصلاهم تامة يفعلون كما فعل من كان خلف النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ يوم ذى اليتين (قال) وقال مالك ولو ان رجلا صلى وحده وقوم الى جنبه ينظرون اليه فلما سلم قالوا له انك لم تصل الا ثلاث ركعات قال لا يلتفت الى ما قالوا ولكن لينظر الى يقينه فيمضى عليه ولا يسجد لسهوه فان كان يستيقن أنه لم يسه وان قد صلى أربعة لم يلتفت الى ما قالوا له ولیمض على صلاته ولا سهو عليه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ واذا صلى وحده ففرغ عند نفسه من الاربع فقال له رجل الى جنبه انك لم تصل الا ثلاثا فالتفت الرجل الى آخر فقال له أحق مايقول هذا فقال نعم (قال) يعيد الصلاة ولم يكن ينبغى له أن يكلمها ولا يلتفت اليها ﴿ قال ﴾ وقال مالك

لو أن رجلاً صلى المكتوبة أربعاً فظن أنه صلى ثلاثاً فأضاف إليها ركعة فلما صلى الخامسة بسجديها ذكر أنه قد كان أتم صلاته (قال) يرجع ويجلس ولا يضيف إليها ركعة أخرى ثم يسلم ويسجد لسهوه بعد السلام (قال) وإن كان لم يصل من الخامسة إلا أنه ركع وسجد سجدة رجع أيضاً فجلس وسجد لسهوه ﴿ قلت ﴾ أرايت إماماً سها فصلي خمساً فقبه قوم ممن خلفه يقتدون به وقد عرفوا سهوه وقوم سهوا بسهوه وقوم قعدوا فلم يتبعوه (قال) يعيد من اتبعه عامداً وقد تمت صلاة الإمام وصلاة من اتبعه على غير تعمد وصلاة من قعد ولم يتبعه ويسجد الإمام لسهوه ومن سها بسهوه سجدين بعد السلام ويسجد معه من لم يتبعه على سهوه ولا يخالف الإمام (قال ابن القاسم) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فعلى من خلف الإمام ممن لم يتبعه وقعد أن يسجد مع الإمام في سهوه وإن لم يسه ﴿ قال ﴾ وقال ابن شهاب فيمن لم يسه مع الإمام وقدها الإمام فسجد فعليه أن يسجد مع الإمام لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به من حديث ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن افتتح الصلاة فقرأ وركع ونسى السجود ثم قام فقرأ وركع ثانية قال إن ذكر أنه لم يسجد قبل أن يركع الثانية فليسجد سجدين وليقيم وليتدئ القراءة قراءة الركعة الثانية وإن هو لم يذكر حتى يركع الركعة الثانية فليبلغ الركعة الأولى ويمضي في هذه الركعة الثانية ويجعلها الأولى ﴿ قلت ﴾ مامعنى قول مالك حتى يركع أهو إذا ركع في الثانية فقد بطلت الأولى أم حتى يرفع رأسه من الركعة الثانية (قال) بل حتى يرفع رأسه من الركعة الثانية ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن افتتح الصلاة فقرأ وركع وسجد سجدة ونسى السجدة الثانية حتى قام فقرأ وركع الركعة الثانية ورفع منها رأسه (قال) يلغى الركعة الأولى وتكون أول صلاته الركعة الثانية وكذلك كل ركعة من الصلاة لم تتم بسجديها حتى يركع بعدها ألغى الركعة التي قبلها التي سجد فيها سجدة واحدة لأنها لم تتم بسجديها . وإن ذكر أنه ترك سجدة من الركعة الأولى قبل أن يركع الثانية وقد قرأ أو قبل أن يرفع رأسه من

الركعة التي تليها فليرجع ويسجد السجدة التي نسيها ثم يتدئ القراءة التي قرأ بين  
الركعتين ﴿ قال ﴾ وقال مالك من تكلم في صلاته ناسياً بنى على صلاته ثم سجد بعد  
السلام وان كان مع الامام فان الامام يحمله ذلك عنه ﴿ ابن وهب ﴾ وقد قال ربعة  
وابن هرمز ويحيى بن سعيد ليس على صاحب الامام سهو فيما نسي معه من تشهد  
أو غيره وقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته وهو الامام وسجد لسهوه  
بعد السلام لان الكلام زيادة. من حديث مالك عن داود بن الحصين أن أبا سفيان  
مولى ابن أبي أحمد أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول صلى لنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم صلاة العصر فسلم في ركعتين فقام ذو اليمين فقال أقصرت الصلاة  
يا رسول الله أم نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد  
كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال أصدق  
ذو اليمين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنتم مابقي من الصلاة ثم  
سجد سجدتين بعد السلام وهو جالس ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شرب في صلاته ساهياً  
ولم يكن سلم أبتدئ أم يني ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه بلغني أن قوله  
قديماً أنه يتم الصلاة ويسجد لسهوه ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن سها عن سجدة من  
ركعة أو عن ركعة أو عن سجدة السهو اذا كانتا قبل السلام فانه ان كان قريباً رجع فبنى  
وان كان قد ذهب وتباعد فانه يستأنف ولا يني ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن سها  
فلم يدر أثلاثاً صلى أو أربعا ففكر قليلاً فاستيقن أنه صلى ثلاثاً قال لا سهو عليه ﴿ قال ﴾  
وقال مالك فيمن سها في الرابعة فلم يجلس مقدار التشهد حتى صلى خامسة ( قال )  
يرجع فيجلس فيتشهد ويسلم ثم يسجد لسهوه وقد تمت صلاته ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
مالك بن أنس وهشام بن سعد أن زيد بن أسلم حدثهما عن عطاء بن يسار أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شك أحدكم في صلاته فلا يدري كم صلى أثلاثاً  
أم أربعا فليقم فليصل ركعة ثم يسجد سجدتين قبل السلام ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني  
جرير بن حازم عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى خمس ركعات ثم سجد سجدتين وهو جالس ولم يعد لذلك صلاته  
 ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك وبلغني أن ابن مسعود صلى الظهر أو العصر ساهياً خمس  
 ركعات فسجد سجدتي السهو بعد السلام لسهوه ولم يعد لذلك صلاته ﴿ علي بن زياد ﴾  
 عن سفيان عن الحسين عن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة أنه صلى بهم الظهر خمسا أو  
 العصر فقال له صليت خمسا فقال وتقول أنت ذلك يا أعور قال قلت نعم فقام فسجد  
 سجدتين فقال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك والليث  
 وعمر بن الحارث أن ابن شهاب أخبرهم عن عبد الرحمن الأعرج أن عبد الله بن بحينة  
 حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في اثنتين من الظهر فلم يجلس فلما قفى صلاته  
 سجد سجدتين يكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم وسجدهما الناس معه  
 مكان ما نسي من الجلوس ( قال سحنون ) فلهذه الأحاديث يسجد في الزيادة بعد السلام  
 وفي التقصان قبل السلام ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان الثوري عن خصيف عن أبي عبيدة  
 قال قال عبد الله بن مسعود إذا قام أحدكم في قعود أو قعد في قيام أو سلم في  
 الركعتين فليتم ثم ليسلم ثم ليسجد سجدتين يتشهد فيهما ويسلم ( قال سحنون ) وإنما  
 ذكرت هذا الحديث لأن ابن مسعود رأى أن السلام لا يقطع الصلاة على السهو  
 ﴿ وكيع ﴾ عن الربيع بن صبيح عن الحسن بن رجل صلى المغرب أربعاً قال تجزئه  
 ويسجد سجدتين لسهوه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً افتتح الصلاة فقراً وركع  
 وسجد سجدة ونسي السجدة الثانية حتى قام فقراً ونسي أن يركع في الثانية وسجد  
 للثانية سجدتين أضيف شيئاً من هذا السجود الثاني إلى الركعة الأولى قال لا ﴿ قلت ﴾  
 له لم قال لأن نيته في هذا السجود إنما كانت لركعة ثانية فلا تجزئه أن يجعلها لركعته  
 الأولى ولكن يسجد سجدة فيضيفها إلى ركعته الأولى فتصير ركعة وسجدتين  
 ﴿ قلت ﴾ فإن قام بعد ما ركع في الأولى وسجد سجدة فقراً وركع فذكر وهو راكع  
 أنه لم يسجد لركعته الأولى إلا سجدة واحدة قال يسجد السجدة التي بقيت عليه من  
 الركعة الأولى ما لم يرفع رأسه من الركوع ﴿ قال ﴾ وكان مالك يقول إذا ركع وقد

نسي سجدة من الركعة التي قبلها ترك ركوعه هذا الذي هو فيه وخرّ ساجداً لسجدة  
 التي نسي من الركعة التي قبلها قبل هذا الركوع ما لم يرفع رأسه . وكان يقول عقد  
 الركعة رفع الرأس من الركوع ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن صلى نافلة ثلاث ركعات  
 ساهيا فانه يضيف اليها ركعة أخرى ويسجد لسهوه اذا فرغ من الرابعة وان ذكر  
 قبل أن يركع في الثالثة قعد وسلم وسجد بعد السلام ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى سجوده  
 في النافلة اذا صلى ثلاثاً وبني عليها فصلين أربعا فسجدناه قبل السلام لانه نقصان  
 ﴿ قال ﴾ وقال مالك في السهو في التطوع والمكتوبة سواء في ذلك ﴿ قال ﴾ وقال  
 مالك والسهو على الرجال والنساء سواء ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لبيعة أن عبد الرحمن  
 الاعرج حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل سهو سجدة ( وقال )  
 سعيد بن المسيب وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح سجدة السهو في النوافل كسجدة  
 السهو في المكتوبة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ذلك مالك والليث ويحيى بن سعيد  
 ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك اذا نسي الرجل التشهد في الصلاة حتى سلم قال ان  
 ذكر ذلك وهو في مكانه سجد لسهوه وان لم يذكر ذلك حتى يتناول فلا شيء عليه  
 اذا ذكر الله ( قال ) وليس كل الناس يعرف التشهد قاله مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾  
 وكذلك سهوه عن التشهدين جميعا لا يراه بمنزلة غيره من الصلوات فيما يسهوه عنه  
 ﴿ قال ﴾ والتكبير قال فيه مالك ان نسي تكبيرة واحدة أو نحو ذلك رأته خفيفا  
 ولم ير عليه شيء وان نسي أكثر من ذلك أمره مالك أن يسجد لسهوه قبل السلام  
 ﴿ قال ﴾ وقال مالك من وجب عليه سجود السهو بعد السلام فترك أن يسجدها نسي  
 ذلك فليسجدها ولو بعد شهر متى ما ذكر ذلك وان كان انما هو سهو وجب عليه أن  
 يسجدها قبل السلام فَنسي ذلك حتى قام من مجلسه ذلك وتباعد قال فليعد صلاته  
 قال وان كان ذكر أنه لم يسجد لسهوه بحضرة ماسلم وسهوه الذي وجب عليه قبل  
 السلام فليسجدها وليسلم وتجزأ عن بمنزلة رجل قام من أربع ثم ذكر فايرجع جالسا  
 وليسلم وليسجد لسهوه ﴿ قات ﴾ له فان كان سهوه سهواً يكون السجود فيه قبل



السلام مثل أن ينسى بعض التكبير أو ينسى سمع الله لمن حمده مرة أو مرتين أو الله أكبر أو التشهدين فنسي أن يسجد حتى طال ذلك وأكثر من الكلام أو انتقض وضوءه قال أما التشهدان أو التكبيرة والائتناف وسمع الله لمن حمده مرة أو مرتين فإذا انتقض وضوءه أو طال كلامه فلا يرى عليه سجوداً ولا شيئاً ﴿قلت﴾ فما بال الذي يكون سجوده بعد السلام قال لأن ذلك ليس من الصلاة وهو بعد السلام وأما هذا فقد تكلم فصار السلام فصلاً إذا طال الكلام أو انتقض وضوءه لأن السجود إنما كان عليه قبل السلام (قال مالك) وأما الذي ينسى سمع الله لمن حمده ثلاثاً أو أكثر أو من التكبير مثل ذلك فأرى عليه الإعادة إذا طال كلامه أو قام فأكثر من ذلك ﴿قال سحنون﴾ وقد سجد علقمة بعد الكلام سجدتي السهو وقال هكذا صنع بنا عبد الله بن مسعود ﴿وكيع﴾ وقال الحسن ما كان في المسجد ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك من سها سهوين أحدهما يجب عليه قبل السلام والآخر بعد السلام قال يجزئه عنهما جميعاً أن يسجد قبل السلام ﴿قال﴾ وقلت للمالك أنه يلينا قوم يرون خلاف ما ترى في السهو يرون أن ذلك عليهم بعد السلام فيسهو أحدهم سهواً يكون عندهما سجود ذلك السهو قبل السلام ويراه الإمام بعد السلام فيسجد بنا بعد السلام قال اتبعوه فإن الخلاف أشد ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن وجب على رجل سجود السهو بعد السلام فسجدهما قبل السلام قال لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرجو أن يجزي عنه على القول في الإمام الذي يرى خلاف ما يرى من خلفه ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن نسي الجلوس من ركعتين حتى نهض عن الأرض قائماً واستقل عن الأرض فليتمد قائماً ولا يرجع جالساً وسجوده لسهوه قبل السلام ﴿قال سحنون﴾ قال ابن وهب وقد قام النبي صلى الله عليه وسلم من اثنتين وعمر بن مسعود وسجدوا كلهم للسهو (قال) ثم سمعته يقول بعد ذلك في الإمام إذا جعل موضع سمع الله لمن حمده الله أكبر أو موضع الله أكبر سمع الله لمن حمده قال أرى أن يرجع فيقول الذي كان عليه فإن لم يرجع حتى يمضى سجد سجدتي السهو قبل السلام ﴿قال ابن القاسم﴾

والرجل في خاصة نفسه عندي مثل الامام ﴿قال﴾ وقال مالك من نسي سماع الله لمن حمده قال ارى ذلك خفيفا بمنزلة من نسي تكبيرة أو نحوها ﴿قال﴾ وقال مالك في كل سهو يكون بعد السلام فيسجده الرجل بعد سلامه ثم يحدث في سجوده انه لا تنقض صلاته وقد تمت صلاته ولا شيء عليه الا أنه يتوضأ ويقضى سجدي السهو بعد السلام ﴿قال مالك﴾ ولو مكث أياما وقد ترك سجدي السهو اللتين بعد السلام فضاها وان انتقض وضوءه توضأ وقضاها ﴿قلت﴾ لم يكون عليه قضاؤها اذا أحدث ومالك يقول اذا أحدث في الصلاة لم يبين واستأنف (قال) لان مالك يقول ليستا من الصلاة فلما لم تكونا من الصلاة كان عليه أن يتوضأ ويسجدهما ﴿قال ابن القاسم﴾ فيمن كان عليه سجود السهو بعد السلام فلما سجد لسهوه أحدث قال يتوضأ ويسجد لسهوه وقد تمت صلاته وان لم يعدهما أجزأتا عنه (قال) فان نسي سجود السهو أعاد ذلك وحده ولم يعد الصلاة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من صلى أياما فسها في الصلاة أيسجد لسهوه أياما قال نعم ﴿قلت﴾ أنحفظه عن مالك قال لا أحفظه ﴿قال﴾ وقال مالك في امام سها في أول ركعة من صلاته وسهوه ذلك بعد السلام ثم دخل معه رجل في الركعة الثانية أو الثالثة أو الرابعة فلما سلم الامام سجد الامام لسهوه انه يقوم فيصلي ما بقى عليه مما سبقه به الامام فان شاء قام حين سلم الامام قبل أن يفرغ من سجود السهو وان شاء انتظره ولا يسجد معه وهذا قول مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وأحب الي أن يقوم لان الامام قد انقضت صلاته حين سلم ولو أحدث الامام بعد الصلاة أجزأت عنه ثم سجد هذا لسهوه اذا فرغ مما سبقه به الامام ولا يسجد لسهوه حتى يقضي الذي بقى عليه من صلاته وليس له أن يترك سجدي السهو بعد ذلك وقد وجبتا عليه وسواء ان كان الامام انما سها وهو خلفه أو سها الامام قبل أن يدخل هذا في صلاته لانه حين دخل في صلاة الامام فقد وجب عليه ما وجب على الامام (قال) فان كان سهو الامام قبل السلام وقد بقيت على هذا ركعة من صلاته فانه اذا سجد الامام لسهوه قبل السلام سجد معه فاذا سلم الامام قام فقضى ما بقى عليه من صلاته

وسلم وليس عليه أن يُميد سجدي السهو اللتين سجدهما مع الإمام قبل سلامه هو  
 لنفسه ولا بحد سلامه وقد أجزأت عنه السجدة اللتان سجدهما مع الإمام ﴿علي بن  
 زياد﴾ عن سفيان عن يونس عن الحسن والمغيرة عن إبراهيم أنهما قالوا في الرجل تفرته  
 من صلاة الإمام ركعة وقد سها فيها الإمام فإنه يسجد مع الإمام سجدي السهو ثم  
 يقضي الركعة بحد ذلك (قال سفيان) وإن كان سجود الإمام بحد السلام فإنه يسجد  
 معه ثم يقوم فيقضي ﴿قلت﴾ رأيت هذا الذي فإنه ببعض صلاة الإمام فسلم  
 الإمام وعليه سجدة السهو بحد السلام فسجدهما الإمام فأمر مالك هذا أن  
 يجلس حتى يسلم الإمام من سهوه ثم يقوم فيقضي أي تشهد في جلوسه كما يشهد الإمام  
 في سهوه وهو يلبث حتى يفرغ الإمام ولم يقيم قال لا ولكن يدعو ﴿قلت﴾ وهذا  
 قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن نسي التشهد قال أرى ذلك خفيفا قال وإن  
 سلم ثم ذكر ذلك وهو قريب فرجع فتشهد مكانه وسلم لم أر بذلك بأسا قال ولم يكن  
 يراه نقصانا من الصلاة قال وإن تباعد ذلك لم أر أن يسجد ﴿قال﴾ وقال لمالك فيمن  
 أَسَرَ فيما يجهر فيه أو جهر فيما يَسَرُّ فيه قال يسجد سجدي السهو (قال) قفلنا لمالك  
 فلو قال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الآية أو نحو ذلك ثم صمت قال  
 هذا خفيف ولا سهو عليه (قال سحنون) وقد قاله إبراهيم النخعي يسجد إذا سَرَّ  
 فيما يجهر فيه أو جهر فيما يَسَرُّ فيه ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن صلى وحده فجهر فيما يَسَرُّ  
 فيه قال إن كان جهر جهرًا خفيفا لم أر بذلك بأسا ﴿قلت﴾ فإن هو أَسَرَ فيما يجهر فيه  
 قال يسجد سجدي السهو قبل السلام إلا أن يكون شيئًا خفيفا ﴿قلت﴾ فإن هو جهر  
 فيما يَسَرُّ فيه هل عليه سجدة السهو قال نعم ﴿قلت﴾ فما قول مالك في هذا الذي  
 صلى وحده فأَسَرَ فيما يجهر فيه أو جهر فيما يَسَرُّ فيه هل عليه سجدة السهو قال نعم  
 ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن سلم ساهيا قبل أن يتشهد في الركعة الرابعة قال يرجع فيتشهد  
 ثم يسلم ويسجد لسهوه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أبعد السلام أو قبل السلام قال بحد السلام  
 ﴿قلت﴾ له فإن هو لم يجلس إلا أنه لما رفع رأسه من آخر السجدة سلم ساهيا وظن أنه

قد قعد مقدار التشهد قال يرجع فيتشهد ثم يسجد لسهوه أيضاً بعد السلام (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قال) وسألنا مالكا عن رجل سلم من ركعتين ساهيا قال يسجد لسهوه ذلك بعد السلام وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم وقاله ابن مسعود (قال) وقال مالك ليس في سجدي السهو سهو (قال) وقال مالك فيمن سها في سجدي السهو فلم يدر أواحدة سجدة أو اثنتين أنه يسجد أخرى لان واحدة قد أيقن بها ولا شيء عليه غير ذلك ويتشهد ويسلم ولا يسجد لسهوه سجدي السهو (قال) وقال مالك في رجل فاتته ركعة مع الامام فسها الامام فسجد لسهوه بعد ما سلم قال هذا الذي بقيت عليه ركعة لا يسجد حتى يتم بقية صلاته ثم يسجد لسهوه (قلت) أرأيت لو أن رجلا دخل مع الامام في سجوده الآخر في آخر صلاته وعلى الامام سجدة السهو بعد السلام أو قبل السلام فسجد الامام سجود السهو قبل السلام أو بعد السلام قال لا يسجد معه لا قبل ولا بعد ولا يقضيه لانه لم يدرك من الصلاة شيئا وانما يجب ذلك على من أدرك من الصلاة ركعة أو أكثر (قال) وقال مالك فيمن فاتته بعض صلاة الامام فظن أن الامام قد سلم فقام يقضي فلما صلى ركعة وسجدتها سلم الامام فعلم بذلك (قال) يرجع فيصلّي تلك الركعة بسجديها ولا يعتمد بما صلى قبل سلام الامام ولو ركع ولم يسجد قبل أن يسلم الامام رجع فقرأ وابتدأ القراءة من أولها ثم أتم صلاته وسجد سجدي السهو قبل السلام (قلت) لمالك أرأيت لو علم وهو قائم قبل أن يسلم الامام قال يرجع فيجلس مع الامام قبل أن يسلم الامام فاذا سلم الامام قام فقضى (قلت) أفعلية سجود السهو قال لا لانه قد رجع الى الامام قبل أن يسلم الامام فاذا سلم فقد حمل ذلك عنه الامام (قلت) له فلو لم يعلم حتى سلم الامام وهو قائم أيرجع فيقعد بقدر ما قام قال لا ولكن ليض وليتدي القراءة ويسجد سجدي السهو قبل السلام (قلت) أرأيت من شك في سلامه فلم يدر أسلم أولم يسلم في آخر صلاته هل عليه سجدة السهو قال لا (قلت) لم والسلام من الصلاة قال لانه ان كان قد سلم فسلامه لغير شيء فان كان لم يسلم فسلامه هذا يحزّه ولا شيء

عليه غير ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال لا أحفظ هذا عن مالك ﴿قلت﴾ أرايت  
 من ذكر سهواً عليه من صلاة قد مضت وذلك السهو بعد السلام ثم ذكر ذلك  
 وهو في الصلاة المكتوبة أو النافلة هل تفسد عليه صلاته هذه التي ذكر ذلك السهو  
 فيها قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم لأن السهو لا يفسد عليه صلاته التي ترك  
 السهو فيها الذي وجب عليه اذا كان ذلك بعد السلام وان كان قبل السلام أفسدها  
 وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ أرايت من ذكر سهواً عليه بعد السلام وهو في فريضة  
 أو تطوع أفسد عليه شيء من صلاته هذه قال لا يفسد عليه شيء واذا فرغ مما هو فيه  
 سجد لسهوه الذي كان عليه ﴿قلت﴾ فان كان سهوه قبل السلام قال ان كان قريباً من  
 صلاته التي صلى رجع الى صلاته ان كانت فريضة ونقض ما كان فيه بغير سلام  
 وان كان تباعد ذلك من طول القراءة في هذه التي دخل فيها أو ركع ركعة انتقضت  
 صلاته التي كان عليه فيها السهو قبل السلام فان كانت هذه التي هو فيها نافلة مضى في  
 نافلته ثم أعاد الصلاة التي كان سها فيها وان كانت فريضة انتقضت فريضته التي هو فيها  
 وأعاد التي سها فيها ثم صلى الصلاة التي انتقضت عليه وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان  
 كان حين ذكر التي كان عليه فيها سجود السهو قبل السلام ذكر ذلك في فريضة وهو  
 منها على وتر أو ينصرف أم يضيف اليها ركعة فينصرف على شفع (قال) يضيف اليها ركعة  
 أخرى وينصرف على شفع أحب اليّ وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان كان عليه  
 سهو من نافلة قبل السلام أو بعد السلام فذكر ذلك قبل أن يتباعد وهو في نافلة أخرى  
 أقطع ما هو فيه أم لا (قال) لا الا أن يكون لم يركع منها ركعة فيرجع فيسجد لسهوه  
 الذي كان عليه قبل السلام ويتشهد ويسلم ثم يصلي نافلته التي كان فيها يتدي بها ان شاء  
 وان كان سهوه بعد السلام فلا يقطع نافلته التي دخل فيها ركع أو لم يركع الا أنه اذا  
 فرغ منها سجد لسهوه ذلك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يفتح الصلاة النافلة ركعتين  
 فيسهو فيزيد ركعة (قال) قال مالك يضيف اليها ركعة حتى تكون أربعاً أخرى وسواء  
 كان نهراً أو ليلاً ويسجد لسهوه قبل السلام لانه نقصان ﴿قلت﴾ فان سها حين صلى

الرابعة عن السلام حتى صلى خامسة قال لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يصلي السادسة ولكن يرجع فيجلس ويسلم ثم يسجد لسهوه لان النافلة انما هي أربع في قول بعض العلماء وأما في قول مالك فركعتان وقد أخبرتك فيه بقول مالك اذا سها حتى يصلي الثالثة قال ولم أسمعه يقول في أكثر من أربع شيئا وأرى أن يسجد سجدين قبل السلام اذا صلى خامسة في نافلة ﴿قال﴾ وقال مالك اذا صلى ركعتين نافلة ثم قام فقرأ الا أنه لم يركع قال يرجع فيجلس ويسلم ويسجد لسهوه بعد السلام ﴿قلت﴾ فان لم يذكر الا بعد ما ركع قال قد اختلف فيه قول مالك ولكن أحب الي أن يرجع ما لم يرفع رأسه من الركوع ﴿قلت﴾ أرايت لو صلى الفريضة فلما صلى أربع ركعات قام فصلى خامسة ساهيا قال هذا يجلس ولا يزيد شيئا ويسلم ويسجد لسهوه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكان مالك يفرق بين الفريضة في هذا وبين النافلة قال نعم

### ما جاء في التشهد والسلام

﴿قال﴾ وقال مالك لا أعرف في التشهد بسم الله الرحمن الرحيم ولكن يبدأ بالتحيات لله قال وكان يستحب تشهد عمر بن الخطاب ﴿قلت﴾ لابن القاسم أيهما يبدأ اذا قعد بالتشهد أم بالدعاء في قول مالك قال بالتشهد قبل الدعاء وتشهد عمر التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الامام كيف يسلم قال واحدة قبالة وجهه ويتيامن قليلا (قال) فقلت له فالرجل في خاصة نفسه قال واحدة ويتيامن قليلا ﴿قال﴾ ومن كان خلف الامام ان كان على يساره أحد رد عليه (قال) وسلام الرجال والنساء من الصلاة سواء ﴿قال﴾ وقال مالك اذا كان خلف الامام فليسلم عن يمينه ثم يرد على الامام (قال) فقلت له كيف يرد على الامام أعليك السلام أم السلام عليكم قال كل ذلك

واسع وأحب الى السلام عليكم ﴿قلت﴾ وأي شيء يقول مالك فيمن كان خلف  
الامام فسلم رجل عن يساره فيرد عليه أيسمعه قال يسلم سلا ما يسمع نفسه ومن يليه ولا  
يحجر ذلك الجهر ﴿قال﴾ وقال مالك في الامام اذا سها فسلم ثم سجد لسهوه ثم سلم  
قال سلامه من بعد سجوده للسهو كسلامه قبل ذلك في الجهر ومن خلفه يسلمون من  
بعد سجود السهو كما يسلمون قبل ذلك في الجهر ﴿قال﴾ وقال مالك في امام  
مسجد الجماعة أو مسجد من مساجد القبائل قال اذا سلم فليقم ولا يقعد في الصلوات  
كلها (قال) وأما اذا كان إماما في السفر أو اماما في فئانه ليس بإمام جماعة فاذا سلم فان  
شاء تنحى وان شاء أقام وقد سلم النبي صلى الله عليه وسلم واحدة وأبو بكر وعمر  
وعثمان وعمر بن عبد العزيز وأبو رضاء الطاردي والحسن ﴿مالك﴾ عن نافع أن ابن  
عمر كان يسلم على يمينه ثم يرد على الامام وبه يأخذ مالك اليوم (وقال مالك) وان كان  
على يساره أحد ردّ عليه ﴿ابن وهب﴾ عن سعيد بن أبي أيوب عن زهرة بن معبد  
القرشي أنه رأى سعيد بن المسيب يسلم عن يمينه وعن يساره ثم يرد على الامام وكان مالك  
يأخذ به ثم تركه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أن أبا الزناد أخبره قال سمعت  
خارجة بن زيد بن ثابت يعيب على الأئمة قعودهم بعد التسليم وقال انما كانت الأئمة  
ساعة تسلم تنقل مكانها (قال ابن وهب) وبلغني عن ابن شهاب أنها السنة (قال ابن  
وهب) وقال ابن مسعود يجلس على الرضف<sup>(١)</sup> خير له من ذلك (قال) وبلغني عن  
أبي بكر الصديق انه كان اذا سلم لكانه على الرضف حتى يقوم وان عمر بن الخطاب  
قال جلوسه بعد السلام بدعة

— ما جاء في الامام يحدث ثم يقدم غيره —

﴿قلت﴾ أرايت الامام يحدث ثم يقدم غيره أيكون هذا الذي قدم اماما للقوم قبل  
أن يبلغ موضع الامام الاول الذي كان يصلي بالقوم (قال) لم أسمع من مالك فيه

(١) (الرضف) بفتح الراء المهملة وسكون الضاد المعجمة هو الحجارة المحمأة اهـ



شيئا الا أن مالكا قال اذا أحدث الامام فله أن يستخلف ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال  
يا فلان تقدم فتكلم أكون هذا خليفة وترى صلاتهم تامة أم تراه اماما أفسد صلاته  
عامداً قال هذا لما أحدث خرج من صلاته فله أن يقدم ويخرج فان تكلم لم يضرهم  
ذلك لانه في غير صلاة ﴿قلت﴾ فان خرج ولم يستخلف أكون للقوم أن يستخلفوا  
أم يصلون وحدانا وقد خرج الامام الاول من المسجد وتركهم (قال) أرى أن يتقدمهم  
رجل فيصلي بهم بقية صلاتهم وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فان صلوا وحدانا قال لم  
أسمعه من مالك ولا يعجبني ذلك وصلاتهم تامة والامام اذا أحدث أو رغب فينبغي له  
أن يخرج مكانه وانما يضرهم أن لو تمادى فصلى بهم فأما اذا لم يفعل وخرج فانه لا يضر  
أحداً فان تكلم وكان فيما بيني عليه أبطل على نفسه وان كان فيما لا بيني عليه فهو في غير  
صلاة بالحدث أو بغيره مما لا بيني عليه ﴿قال﴾ وقال مالك في امام أحدث فقدم رجلا قد  
فاتته ركعة قال اذا صلى بهم هذا المقدم ركعة جلس في ركعته لانها نائية للامام الذي  
استخلفه وانما يصلي بهم هذا المستخلف بقية صلاة الامام الاول ويجزئ بما قرأ  
الامام الاول وقد قاله الشعبي تجزئه قراءته ان كان قرأ وتكبيره ان كان كبر من  
حديث وكيع عن اسرايل عن جابر عن عامر الشعبي ﴿قال﴾ قلت اذا صلى بهم تمام  
صلاة الذي استخلفه كيف يصنع في قول مالك (قال) يقعد فيشهد ثم يقوم ويثبتون  
حتى يتم صلاته ثم يسلم بهم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت اماما أحدث وهو  
راكم فاستخلف رجلا كيف يصنع المستخاف (قال) يرفع بهم هذا المستخلف  
رأسه وتجزئهم الركعة

### ما جاء في غسل الجمعة

﴿قال﴾ وقال مالك فيمن اغتسل يوم الجمعة للجمعة غداة الجمعة ثم غدا الى المسجد  
وذلك رواحه ثم انتقض وضوءه قال يخرج ويتوضأ ويرجع ولا ينتقض غسله (قال)  
مالك وان هو اغتسل للرواح للجمعة ثم تغدى أو نام فليعد الغسل حتى يكون غسله  
متصلا بالرواح ﴿قلت﴾ له أرأيت ان غدا للرواح وقد اغتسل ثم خرج من المسجد

في حوائجه ثم رجع هل ينتقض غسله (قال) لم أحفظ من مالك في هذا شيئاً قال وأرى ان خرج الى شيء قريب أن يكون على غسله وان طال ذلك وكثر انتقض غسله ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يغتسل غسلًا واحدًا للجمعة وللجنازة ينوبهما جميعاً وقد قاله ابن عمر وعمر بن عبد العزيز ويزيد بن أبي حبيب من حديث ابن وهب ﴿قال﴾ وقال مالك ليس على العبيد ولا على النساء ولا على الصبيان جمعة فمن شهدا منهم فليغتسل ﴿ابن وهب﴾ عن مالك أن صفوان بن سليم حدثهم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الغسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم ﴿علي بن زياد﴾ عن سفيان عن سعيد بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن محمد بن ثوبان عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حق على كل مؤمن أن يغتسل يوم الجمعة ويتسوك ويمس من طيب ان كان له ﴿علي﴾ عن سفيان عن يونس عن الحسن قال اذا أحدث الرجل يوم الجمعة بعد الغسل توضأ (قال ابن وهب) وقاله عطاء بن أبي رباح

— ما جاء فيمن زحمة الناس يوم الجمعة —

﴿قلت﴾ أرايت ان هو زحمة الناس يوم الجمعة بعد ما ركع مع الامام الركعة الاولى فلم يقدر أن يسجد حتى ركع الامام الركعة الثانية ﴿قال﴾ لا أرى أن يسجد وليركع مع الامام هذه الركعة الثانية ويلبني الاولى ويضيف اليها أخرى وهذا قول مالك ﴿قال مالك﴾ من أدرك الركعة يوم الجمعة فزحمة الناس بعد ما ركع مع الامام الاولى فلم يقدر على السجود حتى فرغ الامام من صلاته (قال) يعيد الظهر أربعاً ﴿قلت﴾ أرايت ان هو زحمة الناس يوم الجمعة بعد ما ركع مع الامام الاولى فلم يقدر على أن يسجد حتى ركع الامام الركعة الثانية قال لا أرى أن يسجد وليركع مع الامام الركعة الثانية ويلبني الاولى ﴿قال﴾ وقال مالك من زحمة الناس يوم الجمعة بعد ما ركع الامام وقد ركع معه ركعة فلم يقدر على أن يسجد معه حتى سجد الامام وقام قال

فليتبعه ما لم يخف أن يركع الإمام الركعة الثانية (قال ابن القاسم) فان خاف أن يركع الإمام الركعة الثانية ألغى التي فاتته ودخل مع الإمام فيما يستقبل ﴿قلت﴾ أرايت ان هو صلى مع الإمام ركعة بسجديتها يوم الجمعة ثم زحجه الناس في الركعة الثانية فلم يقدر على أن يركعها مع الإمام حتى فرغ الإمام من صلاته قال يئني على صلاته ويضيف إليها ركعة أخرى وهو قول مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك ان زحجه الناس فلم يستطع السجود الاعلى ظهر أخيه أعاد الصلاة (قيل) له أفى الوقت وبعد الوقت قال يعيد ولو بعد الوقت وكذلك قال مالك

— ما جاء فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة —

﴿قال ابن القاسم﴾ أخبرني عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الجمعة فليضيف إليها أخرى أوليصل إليها أخرى ﴿قال ابن القاسم﴾ من فاتته ركعة يوم الجمعة ثم سلم الإمام من صلاته قال يقوم فيصلي ركعة يقرأ فيها بسورة الجمعة يستحب له ذلك مالك من غير أن يراه واجبا عليه ويأمره بأن يجهر فيها بالقراءة ﴿قال﴾ وقال مالك من أدرك الجلوس يوم الجمعة صلى أربعاً ﴿على﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق وعن أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال من أدرك ركعة يوم الجمعة فقد أدرك الجمعة ومن فاتته الركعتان فليصل أربعاً ﴿على﴾ عن سفيان عن أشعث عن نافع عن ابن عمر قال من أدرك ركعة من الجمعة أضاف إليها أخرى وان أدركهم جلوساً صلى أربعاً ﴿على﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن عبد الرحمن بن الاسود عن الاسود وعلقمة قال اذا أدرك الركعة من الجمعة أضاف إليها أخرى وان أدركهم جلوساً صلى أربعاً ﴿وكيع﴾ عن يس الزيات عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك يوم الجمعة ركعة فليضيف إليها أخرى ومن فاتته الركعتان فليصل أربعاً أو قال الظهر أو قال الاولى

﴿علي﴾ عن سفيان عن أبي سلمة مولى الشعبي عن الشعبي قال اذا أدرك ركعة من الجمعة أضاف إليها أخرى قال وان أدركهم جلوساً صلى أربعاً ﴿علي﴾ عن سفيان عن مغيرة عن ابراهيم النخعي عن رجل قال ان سمعت الامام حين قال سمع الله لمن حمده فصل أربعاً قال علي يعني من الركعة الاخرى

— ماجاء في خروج الامام يوم الجمعة —

﴿قال القاسم﴾ وقال مالك فيمن افتتح الصلاة يوم الجمعة فلم يركع حتى خرج الامام قال يضي على صلاته ولا يقطع ومن دخل بعد ما خرج الامام فليجلس ولا يركع وان دخل فخرج الامام قبل أن يفتتح هو الصلاة فليقعد ولا يصلي ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني ثعلبة بن أبي مالك القرظي أن جلوس الامام على المنبر يقطع الصلاة وان كلامه يقطع الكلام وقال انهم كانوا يتحدثون حين يجلس عمر بن الخطاب على المنبر حتى يسكت المؤذن فاذا قام عمر على المنبر لم يتكلم أحد حتى يقضى خطبته كلتيهما فاذا نزل عن المنبر وقضى خطبته تكلموا ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي أنه كره الصلاة يوم الجمعة والامام يخطب ﴿وكيع﴾ عن ليث عن مجاهد مثله ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء مثله

— ماجاء في استقبال الامام يوم الجمعة والانصات —

﴿قال ابن القاسم﴾ رأيت مالكا والامام يوم الجمعة على المنبر قاعد ومالك متعلق في أصحابه قبل أن يأتي الامام وبعد ما جاء يتحدث ولا يقطع حديثه ولا يصرف وجهه الى الامام ويقبل هو وأصحابه على حديثهم كما هم حتى يسكت المؤذن فاذا سكث المؤذن وقام الامام للخطبة تحول هو وأصحابه الى الامام فاستقبلوه بوجوههم ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني مالك أنه رأى بعض أهل العلم ممن مضى يتعلق يوم الجمعة ويتحدث (فقلت) لمالك متى يجب على الناس أن يستقبلوا الامام يوم الجمعة بوجوههم (قال) اذا قام

يخطب وليس حين يخرج ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بالكلام بعد نزول الامام  
عن المنبر الى أن يفتتح الصلاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن جرير بن حازم عن ثابت البناني عن  
أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عن المنبر يوم الجمعة فيكلمه  
الرجل في الحاجة فيكلمه ثم يتقدم الى مصلاه فيصلي ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن  
الرجل يقبل على الذكر والامام يخطب قال ان كان شيئا خفيفا سراً في نفسه فلا بأس  
به قال وأحب الى أن ينصت ويستمع ﴿ قال ﴾ مالك ويجب على من لم يسمع الامام  
من الانصات مثل ما يجب على من يسمعه وانما مثل ذلك مثل الصلاة يجب على من  
لم يسمع الامام فيها من الانصات مثل ما يجب على من سمعه ﴿ قال ﴾ وقال مالك  
فيمن عطس والامام يخطب يوم الجمعة ( فقال ) يحمد الله في نفسه سراً وقال لا يشمت  
أحد العاطس والامام يخطب ﴿ ابن وهب ﴾ قال كان ابن عمر وابن المسيب وأنس  
ابن مالك وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله واسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي  
وقاص وربعة يحبون والامام يخطب على المنبر ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بالاحتباء  
يوم الجمعة والامام يخطب ( قال ) ورأيت مالكا يتحدث وحوله حائقة والامام جالس  
على المنبر والمؤذنون يؤذنون ( قال ) وانما يستقبل الناس الامام بوجوههم اذا أخذ  
في الخطبة ليس حين يجلس على المنبر والمؤذنون في الاذان ﴿ قال ﴾ وقال مالك  
لا يتكلم أحد في جلوس الامام بين خطبتيه ( قال ) ولا بأس بالكلام اذا نزل عن  
المنبر الى أن يدخل في الصلاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن عبد الرحمن  
ابن يزيد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد الامام  
على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم وأصغوا اليه بأسماعكم وارمقوه بأبصاركم  
﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن عمر بن عبد العزيز قال الامام اذا قعد يوم  
الجمعة على المنبر قبله أهل المسجد ( قال ) ابن وهب وقال لي مالك بن أنس السنة أن  
يستقبل الناس الامام يوم الجمعة وهو يتكلم ﴿ علي بن زياد ﴾ عن سفيان أن ابن عمر  
وشريحا والنخعي كانوا يحبون يوم الجمعة ويستقبلون الامام بوجوههم اذا قعد على المنبر

يخطب ﴿وكيع﴾ عن واصل الرقاشي قال رأيت مجاهداً وطاوساً وعطاء يستقبلون  
الامام بوجوههم يوم الجمعة والامام يخطب الخطبة

ما جاء في الخطبة

﴿قال﴾ وقال مالك الخطب كلها خطبة الامام في الاستسقاء والعيدين ويوم عرفة  
والجمعة يجلس فيما بينها يفصل بين الخطبتين بالجلوس وقبل أن يتدي الخطبة الاولى  
يجلس ثم يقوم يخطب ثم يجلس أيضاً ثم يقوم يخطب هكذا قال لي مالك ﴿قال﴾  
وقال مالك اذا صعد الامام المنبر في خطبة العيدين جلس قبل أن يخطب جلسة ثم  
يقوم فيخطب قال وأما في الجمعة فانه يجلس حتى يؤذن المؤذنون (قال ابن القاسم) قال  
لي مالك يجلس في كل خطبة قبل أن يخطب مثل ما يصنع في الجمعة ﴿قال ابن القاسم﴾  
وسألت مالكا اذا صعد الامام على المنبر يوم الجمعة هل يسلم على الناس (قال) لا وأنكر  
ذلك ﴿قال﴾ وسمعتة يقول من سنة الامام ومن شأن الامام أن يقول اذا فرغ من خطبته  
ينفر الله لنا ولكم ﴿قلت﴾ له يا أبا عبد الله فان الأئمة اليوم يقولون اذكروا الله يذكركم  
قال وهذا حسن وكاني رأيته يرى الأول أصوب ﴿قال﴾ وقال مالك بلغني أن عمر  
ابن الخطاب أراد أن يتكلم بكلام يأمر الناس فيه يعظمهم وينهاهم فصعد المنبر فقعده عليه  
حتى ذهب الذهاب الى قباء والى العوالي فأخبرهم بذلك فأقبل الناس ثم قام عمر فتكلم  
ماشاء الله ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يتكلم الامام في الخطبة يوم الجمعة على المنبر  
اذا كان في أمر أو نهى ﴿قال﴾ وقال مالك في الامام يريد أن يأمر الناس يوم الجمعة  
وهو على المنبر في خطبته بالأمر ينهاهم عنه ويعظمهم به قال لا بأس بذلك ولا نراه  
لاغيا (قال) ولقد استشارني بعض الولاة في ذلك فأشرت عليه به ﴿قال ابن القاسم﴾  
وكل من كله الامام فرد على الامام فلا أراه لاغيا قال ولا أحفظ من مالك فيه شيئاً  
﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال بلغنا أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان يبدأ فيجلس على المنبر فاذا سكنت المؤذن قام فخطب الخطبة الاولى  
ثم جلس شيئاً يسيراً ثم قام فخطب الخطبة الثانية حتى اذا قضاهما استغفر الله ثم نزل

فصلى (قال ابن شهاب) وكان اذا قام أخذ عصا فتوكأ عليها وهو قائم على المنبر ثم كان أبو بكر وعمر وعثمان يفعلون ذلك ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك وذلك مما يستحب للأئمة أصحاب المنابر أن يخطبوا يوم الجمعة ومعه العصا يتوكؤن عليها في قيامهم وهو الذي رأينا وسمعنا

﴿ما جاء في المواضع التي يجوز أن تصلى فيها الجمعة﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في الدور التي حول المسجد والحوايت التي حول المسجد التي لا يدخل فيها الا باذن لا يصلى فيها الجمعة وان أذن أهلها في ذلك للناس يوم الجمعة قال ولا تصلى فيها الجمعة وان أذنوا (وقال مالك) وما كان حول المسجد من أفنية الحوايت وأفنية الدور التي يدخل فيها بغير إذن فلا بأس بالصلاة فيها يوم الجمعة بصلاة الامام (قال) وان لم تتصل الصفوف الى تلك الافنية فصلى رجل في تلك الافنية فصلاته تامة اذا ضاق المسجد (قال) وقال مالك ولا أحب لأحد أن يصلى في تلك الافنية الا من ضيق المسجد ﴿قال ابن القاسم﴾ وان صلى أجزأه (قال مالك) وان كان الطريق بينهما فصلى في تلك الافنية بصلاة الامام ولم تتصل الصفوف الى تلك الافنية فصلاته تامة ﴿قال﴾ وان صلى رجل في الطريق وفي الطريق أرواث الدواب وأبوابها قال مالك صلاته تامة ولم يزل الناس يصلون في الطريق من ضيق المسجد وفيها أبواب الدواب وأرواثها ﴿قلت﴾ وكذلك قول مالك في جميع الصلوات اذا ضاق المسجد بأهله (قال) وهو قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن صلى يوم الجمعة على ظهر المسجد بصلاة الامام قال لا يبنى ذلك لأن الجمعة لا تكون الا في المسجد الجامع ﴿قلت﴾ فان فعل قال يعيد وان خرج الوقت أربعا (قال مالك) ولا بأس بذلك في غير الجمعة أن يصلى بصلاة الامام على ظهر الجامع والامام في داخل المسجد ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن امام الفسطاط يصلي بناحية العسكر يوم الجمعة ويستخلف من يصلي بالناس في المسجد الجامع الجمعة أين ترى أن نصلي أمع الامام حيث يصلي بالعسكر أم في المسجد الجامع قال لا أرى أن يصلوا الا في المسجد الجامع وأرأس الجمعة للمسجد الجامع والامام



قد تركها في موضعها ﴿ابن وهب﴾ عن سعيد بن أبي أيوب عن محمد بن عبد الرحمن أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يصلين في بيوتهن بصلاة أهل المسجد ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز وزيد بن أسلم وربيعة مثله إلا أن عمر قال ما لم تكن جمعة ﴿ابن وهب﴾ قال مالك وحدثني غير واحد ممن أثق به أن الناس كانوا يدخلون حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فيصلون فيها الجمعة وكان المسجد يضيق على أهله فيتوسمون بها وحجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليست من المسجد ولكنها شارعة إلى المسجد ولا بأس بمن صلى في أفنية المسجد الواصلة به ورحابه التي تليه فإن ذلك لم يزل من أمر الناس لا يمييه أهل الفقه ولا ينكرونها ولم يزل الناس يصلون في حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حتى بنى المسجد ﴿قال ابن وهب﴾ وقال لي مالك فأما من صلى في دار مغلقة لا تدخل إلا بإذن فاني لأراها من المسجد ولا أرى أن تصلي الجمعة فيها

— فيمن تجب عليه الجمعة —

﴿قال﴾ وقال مالك في القرية المجتمعة التي قد اتصلت دورها أرى أن يجمعوا الجمعة كان عليهم وال أو لم يكن عليهم ﴿قلت﴾ فهل حد لكم مالك في عظم القرية حداً (قال) لا إلا أنه قال مثل المناهل التي بين مكة والمدينة مثل الروحاء وأشباهاها ﴿قال﴾ ولقد سمعته يقول في القرى المتصلة البنيان التي فيها الأسواق يجمع أهلها وقد سمعته يقول غير مرة القرية المتصلة البنيان يجمع أهلها ولم يذكر الأسواق ﴿قال﴾ وقد سأله أهل المغرب عن الخصوص<sup>(١)</sup> المتصلة وهم جماعة واتصال تلك الخصوص كاتصال البيوت وقالوا له ليس لنا وال (قال) يجمعون الجمعة وإن لم يكن لهم وال ﴿قال﴾ وقال مالك في أهل قرية أو مصر من الأمصار يجمع في مثلها الجمع مات واليه ولم يستخاف فبقى القوم بلا امام (قال) إذا حضرت الجمعة قدموا رجلاً منهم

(١) (الخصوص) جمع خص يضم أوله وهو البيت من التصب اهـ

فخطب بهم وصلى بهم الجمعة ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك القرى التي ينبغي لاهلها أن يجمعوا  
 فيها الجمعة لا يكون عليهم وال فانه ينبغي لهم أن يقدموا رجلا يفصل بينهم الجمعة يخطب  
 بهم ويصلى ﴿ قال ﴾ وقال مالك ان لله فرائض في أرضه لا ينتقضها ان وليها وال أو لم  
 يلها أو نحواً من هذا يريد الجمعة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في كل من كان على رأس ثلاثة  
 أميال من المدينة أرى أن يشهد الجمعة (قال) وانما بين أبعد العوالى وبين المدينة ثلاثة  
 أميال (قال) وان كانت زيادة يسيرة قال فأرى ذلك عليه . قال وقد كان أبو هريرة  
 في كهف جبل بذى الحليفة فكان ربما تخلف ولم يشهد الجمعة ﴿ قالت ﴾ ما قول مالك  
 اذا اجتمع الاضحى والجمعة أو الفطر والجمعة فصلى رجل من أهل الحضر العيد مع  
 الامام ثم أراد أن لا يشهد الجمعة هل يضع ذلك عنه شهوده صلاة العيد ما وجب عليه  
 من آتيان الجمعة (قال) لا كان مالك يقول لا يضع ذلك عنه ما وجب عليه من آتيان  
 الجمعة وقال مالك ولم يبلغني أن أحداً أذن لاهل العوالى الا عثمان ولم يكن مالك يرى  
 الذي فعل عثمان وكان يرى أن من وجبت عليه الجمعة لا يضعها عنه اذن الامام وان  
 شهد مع الامام قبل ذلك من يومه ذلك عيداً وبلغني ذلك عن مالك ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع  
 أهل العوالى في مسجده يوم الجمعة فكان يأتي الجمعة من المسلمين من كان بالعقيق  
 ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك والعوالى على ثلاثة أميال ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن  
 سعد أن عمر بن عبد العزيز كتب أئمة قرية اجتمع فيها خمسون رجلاً فليؤمهم رجل  
 منهم وليخطب عليهم الجمعة وليقصر بهم الصلاة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ابن شهاب  
 اننا لرى الحسنيين جماعة اذا كانوا في أرض منقطعة ليس قربها امام ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعلي بن حسين  
 وابن عمر مثله ﴿ وذكر ﴾ ابن وهب عن القاسم بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه قال اذا اجتمع ثلاثون بيتاً فليؤمروا عليهم رجلاً منهم يصلى بهم الجمعة



❦ في البيع والشراء يوم الجمعة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك اذا قعد الامام على المنبر وأذن المؤذنون قال فعند ذلك يكره البيع والشراء قال وان اشترى رجل أو باع في تلك الساعة فسخ ذلك ❦ قال ❦ وكره مالك للمرأة والعبد والصبي ومن لا تجب عليهم الجمعة البيع والشراء في تلك الساعة من أهل الاسلام ❦ قلت ❦ لابن القاسم فهل يفسخ ماباع واشترى هؤلاء الذين لا تجب عليهم الجمعة في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يفسخ ❦ قال ❦ وقال مالك لا يفسخ شراء من لا تجب عليه الجمعة ولا بيعه وهو رأيي ❦ قلت ❦ فان كان اشترى من تجب عليه الجمعة من صبي أو مملوك قال فالبيع مفسوخ. ثم احتج مالك بالذي اشترى الطعام من نصراني أو يهودي وقد اشتراه النصراني على كيل فباعه من المسلم قبل أن يكتاله النصراني أو اليهودي ❦ قلت ❦ فيعه غير جائز قال نعم كذلك قال مالك ( ثم قال ) اذا اشترى أو باع من تجب عليه الجمعة ممن لا تجب عليه الجمعة فالبيع منتقض ❦ قال ❦ وقال مالك لا ينبغي للامام أن يمنع أهل الاسواق من البيع والشراء يوم الجمعة ❦ قال مالك ❦ واذا أذن المؤذن وقعد الامام على المنبر منع الناس من البيع والشراء الرجال والنساء والعبيد ( قال مالك ) وبلغني أن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يكرهون أن يترك الرجل العمل يوم الجمعة كما تركت اليهود والنصارى العمل في السبت والاحد ❦ ابن وهب ❦ عن ابن أبي ذئب أن عمر بن عبد العزيز كان يمنع الناس من البيع اذا نودي بالصلاة يوم الجمعة ❦ ابن وهب ❦ عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال يحرم النداء بالبيع حين يخرج الامام يوم الجمعة ❦ ابن وهب ❦ وقال ذلك عطاء بن أبي رباح وزيد بن أسلم ❦ ابن وهب ❦ عن ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قال يفسخ وقال مالك يفسخ

❦ في الامام يحدث يوم الجمعة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في الامام يخطب يوم الجمعة فيحدث بين ظهراني خطبته انه

يأمر رجلا يتم بهم الخطبة ويصلي بهم وان أحدث بعد ما فرغ من خطبته فكذلك  
 أيضاً يستخلف رجلا يصلي بهم الجمعة ركعتين ﴿قلت﴾ فان قدم رجلا لم يشهد  
 الخطبة (قال) بلغني عن مالك أو غيره من العلماء أنه كره أن يصلي بهم أحد ممن لم يشهد  
 الخطبة فان فعل فأرجو أن تجزئهم صلاتهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم فلو أن اماماً صلى  
 بقوم فأحدث فضي ولم يستخلف قال لم أسأل مالكا عن هذا (قال ابن القاسم)  
 وأرى أن يقدموا رجلا فيصلي بهم بقية صلاتهم ﴿قلت﴾ فان صلوا وحدانا حين  
 مضى امامهم لما أحدث ولم يستخلف هل يجزئهم أن يصلوا لأنفسهم ولم يستخلفوا في  
 بقية صلاتهم قال أما الجمعة فلا تجزئهم وأما غير الجمعة فان ذلك يجزي عنهم ان  
 شاء الله لان الجمعة لا تكون الا بامام ﴿قال﴾ وقال مالك في الامام يحدث يوم الجمعة  
 وهو يخطب قال يستخلف رجلا يتم بهم بقية الخطبة ويصلي بهم ولا يتم هو بهم بقية  
 الخطبة بعد ما أحدث ﴿وقال ابن القاسم﴾ في الامام يخطب يوم الجمعة فيحدث في  
 خطبته أو بعد ما فرغ منها قبل أن يحرم أو بعد ما أحرم ان ذلك كله سواء ويقدم  
 من يتم بالقوم بقية ما كان عليهم من الخطبة أو الصلاة فان جهل ذلك أو تركه عامداً  
 قدم القوم لأنفسهم من يتم بهم وصلاتهم مجزئة ﴿قال ابن القاسم﴾ ويقدمون من  
 شهد الخطبة أحب الى وان قدموا من لم يشهد الخطبة فصلى بهم أجزت عنهم  
 صلاتهم ولا يعجبني أن يتعمدوا ذلك ولا يتقدم بهم ﴿قال﴾ وقال مالك في الامام  
 يحدث يوم الجمعة فيقدم رجلاً جنباً ناسياً لجنبه أو ذا كراهة فيصلي بهم ان الجمعة  
 في هذا وغير الجمعة سواء فان كان ناسياً فصلى بهم تمت صلاتهم ولم يعيدوا وان كان  
 ذا كراهة فصلى بهم فسدت عليهم صلاتهم وان هو خرج بعد ما دخل المحراب قبل  
 أن يفعل من الصلاة شيئاً فقدم رجلاً أو قدموه لأنفسهم فصلى بهم تمت صلاتهم ولم  
 يعيدوا (وقال) في الذي يحدث فيقدم مجنوناً في حال جنونه أو سكراناً في صلاة الجمعة  
 أو غيرها انه بمنزلة من لم يقدم فان صلى بهم فسدت صلاتهم ولم تجز عنهم ﴿وقال  
 مالك﴾ في الامام يحدث يوم الجمعة فيخرج ولم يستخلف فيقدم رجل من عند نفسه

بالقوم ولم يقدموه هم ولا إمامهم ان ذلك مجزي عنهم وهو بمنزلة من قدمه الامام  
أو من خلفه والجمعة في هذا وغير الجمعة سواء ﴿وقال مالك﴾ في الامام يحدث يوم  
الجمعة فيستخلف من لم يدرك الاحرام معه وقد أحرم الامام ومن خلفه فيحرم هذا  
الداخل بعد ما يدخل ان صلاتهم منتقضة ولا تجوز وهم بمنزلة القوم يحرمون قبل  
إمامهم فلا تجوز صلاتهم ولا تجوز صلاة هذا المستخلف على صلاة الجمعة أيضاً لانه  
قد صار وحده ولا يجمع صلاة الجمعة واحد ويميدون كلهم صلاة الجمعة ﴿قال﴾  
وقال مالك في إمام خطب فأحدث فاستخلف رجلاً قال يصلي بالناس ركعتين ﴿قال﴾  
ابن القاسم ﴿ومن أحدث يوم الجمعة والامام يخطب﴾ (قال) قال مالك ينصرف بلا  
إذن وانما ذلك الاذن كان في حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبلغنا أن ذلك  
كان في الجمعة

#### ﴿ في خطبة الجمعة والصلاة ﴾

﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغنا عن مالك أنه قال في امام خطب بالناس فلما فرغ من خطبته  
قدم وال سواه فدخل المسجد (قال) لا يصلي بهم بالخطبة الاولى خطبة الامام الأول  
ولكن يتدئ لهم الخطبة هذا القادم ﴿وقال ابن القاسم﴾ في الامام يقصر في بعض  
الخطبة أو ينسى بعضها أو يدهش فيصل بالناس انه ان خطب بهم ماله من كلام الخطبة  
قدر وبال أجزت عنهم صلاتهم وان كان انما هو الكلام الخفيف مثل الحمد لله ونحوه  
أعادوا الخطبة والصلاة ﴿وقال مالك﴾ في الامام يوم الجمعة يجهل فيصل قبل الخطبة  
ثم يخطب انه يصلي بالناس ثانية وتجزئ عنه الخطبة ويلغى ما صلى قبل الخطبة ﴿وقال﴾  
مالك ﴿في خطبة الامام يوم الجمعة يمسك بيده عصا قال مالك وهو من أمر الناس  
القديم﴾ قلت ﴿له أعمود المنبر يعني مالك أم عصى سواه﴾ (قال) لا بل عصى سواه  
﴿وقال مالك﴾ في الامام يصلي يوم الجمعة أرباعاً أو جاهلاً وقد خطب قبل ذلك انه  
يلغى صلاته تلك ويميد الصلاة ركعتين ولا يمتد بما صلى قبل ذلك وتكفيه خطبته الاولى  
﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن صلى الظهر في بيته يوم الجمعة قبل أن يصلي

الامام الجمعة (قال) أرى أنه لا تجزئه صلاته ولا تجزئ أحدًا صلى الظهر يوم الجمعة قبل  
 الامام ممن تجب عليه الجمعة لان الظهر لا يكون الا لمن فاتته الجمعة (قال) وهذا تجب  
 عليه الجمعة ﴿وقال مالك﴾ في الامير المؤمر على بلد من البلدان فيخرج في عمله مسافراً  
 انه ان مر بقرية من قراه تجمع في مثلها الجمع جمع بهم الجمعة وكذلك ان مر بمدينة من  
 مدائن عمله جمع بهم الجمعة فان جمع في قرية لا يجمع فيها أهلها لصفرها فلا تجزئهم وانما  
 كان للامام أن يجمع في القرى التي يجمع في مثلها اذا كانت في عمله وان كان مسافراً  
 لانه امامهم (قال) ومن صلى مع هذا الامام الجمعة في الموضع الذي لا يكون فيه جمعة  
 فانما هي لهم ظهر ويميدون صلاتهم ولا يجزئهم ماصلوا معه ويعيد الامام أيضاً ولا يعتد  
 بتلك الصلاة وان صلاها بهم (وقال) ابن نافع عن مالك تجزئ الامام ﴿قال﴾ وقال  
 مالك لا يصلي العبد بالناس العيد ولا الجمعة لان العبد لا جمعة عليه ولا عيد ﴿وقال ابن  
 القاسم﴾ في الامام يخطب فيهرب الناس عنه ولا يبقى معه الا الواحد أو الاثنان ومن  
 لا عدد لهم من الجماعة وهو في خطبته أو بعد ما فرغ منها ان لم يرجعوا اليه فيصلي  
 بهم الجمعة صلى أربعاً ولا يصلي بهم الجمعة ولا تجمع الجمعة الا بجماعة وامام وخطبة  
 ﴿وقال ابن القاسم﴾ في الامام يؤخر الخروج الى الجمعة ويأتي من ذلك ما يستنكر  
 انهم يجمعون لانفسهم ان قدروا على ذلك فان لم يقدروا على ذلك صلوا فرادى لانفسهم  
 الظهر أربعاً ويتنفلون صلاتهم معه ﴿قال﴾ وأخبرني مالك بن أنس أن القاسم بن محمد  
 في زمان الوليد بن عبد الملك كان يفعله وأنه كلم في ذلك فقال لأن أصلي مرتين أحب  
 الى من أن لا أصلي شيئاً ﴿علي بن زياد﴾ عن سفیان عن أيوب عن أبي العالية قال  
 أخر عبيد الله بن زياد الصلاة فلقيت ابن أخي أبي ذر عبد الله بن الصامت قال فسألته  
 فضرب نخذي ثم قال سألت أبا ذر فقال لي سألت خليلي يعني النبي صلى الله عليه  
 وسلم فضرب على نخذي ثم قال صل الصلاة لميقاتها وان أدركتكَ فصل معهم ولا  
 تقل اني صليت فلا أصلي ﴿علي﴾ عن سفیان عن الاعمش عن أبي الضحى عن مسروق  
 وعن أبي عبيدة انهما كانا يصليان الظهر في المسجد يوم الجمعة اذا أمسى الامام بالصلاة

ويصليان العصر اذا أمسى الامام بالصلاة ثم يصليان معه بعد اذا كان يؤخرها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى الجمعة انصرف ولم يركع في المسجد قال واذا دخل في بيته ركع ركعتين ﴿ قال مالك ﴾ وينبغي للامام اليوم اذا سلم من صلاة الجمعة أن يدخل منزله ويركع ركعتين ولا يركع في المسجد (قال) ومن خلف الامام اذا سلموا فأحب الى أن ينصرفوا أيضاً ولا يركعوا في المسجد قال وان ركعوا فذلك واسع ﴿ قال ﴾ وقال ابن القاسم أحب الى أن يقرأ في صلاة الجمعة بهل أنك حديث الفاشية مع سورة الجمعة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فأتيهما قبل (قال) سورة الجمعة قبل عندي . قال وذلك أن مالكا قال في رجل فاتته ركعة من صلاة الجمعة فقال أحب الى اذا قام يقضى أن يقرأ فيها سورة الجمعة من غير أن يرى ذلك واجبا عليه فهذا علمت أن سورة الجمعة تبدأ قبل في الركعة الأولى ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال بلغني أنه لا جمعة الا بخطبة فمن لم يخطب صلى الظهر أربعاً ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان عن خصيف عن سعيد بن جبير قال كانت الجمعة أربعاً فخطت ركعتان للخطبة ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان عن الزبير بن عدي أن اماماً صلى الجمعة ركعتين فلم يخطب فقام الضحاك فصلى أربعاً ﴿ ابن القاسم ﴾ وقال مالك ليس على النساء والعبيد والمسافرين جمعة فمن شهدا منها فليصليا ﴿ علي ﴾ عن سفيان عن هارون بن عنترة السعدي عن شيخ يقال له حميد عن امرأة منهم قالت جاءنا عبد الله بن مسعود يوم الجمعة ونحن في المسجد فقال اذا صليتين في بيوتكن فصلين أربعاً واذا صليتين في المسجد فصلين ركعتين وما عام الا والذي بعده شر منه ولن تؤتوا الا من قبل أمرائكم ولبئس عبد الله أنا ان أنا كذبت ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال ليس على الامير جمعة في سفر الا أن يجمع أن يقيم في قرية من سلطانه فتحضره بها الجمعة ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ذلك مالك ويحيى بن سعيد وعمر بن عبد العزيز ﴿ مالك ﴾ ان عمر بن الخطاب كان يجمع بأهل مكة الجمعة وهو في السفر ﴿ وقال مالك ﴾ وليس على الامام المسافر



جمعة الا أن ينزل بقرية من عمله تجب فيها الجمعة فيجمع بأهلها لان الامام اذا نزل بقرية من عمله تجب فيها الجمعة لا ينبغي له ان وافق الجمعة أن يصلها خلف عامله ولكنه يجمع بأهلها ومن معه من غيرهم ﴿ قال ﴾ واذا جهل الامام المسافر فجمع بأهل قرية لا تجب فيها الجمعة فلا جمعة له ولا لمن جمع معه وليعد أهل تلك القرية. ومن حضرها معه ممن ليس بمسافر الظهر أربما ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب أنه قال لا جمعة في سفر ﴿ وكيع ﴾ عن ابراهيم بن يزيد عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود قال ليس على المسلمين جمعة في سفرهم ولا يوم نفرهم

— ﴿ في القوم تقوتهم الجمعة فيريدون أن يجمعوا الظهر أربما ﴾ —

﴿ قال ﴾ وقال مالك في قوم أتوا الجمعة فقالتهم الجمعة أترى أن يجمعوا الظهر أربما في مسجد سوى مسجد الجماعة فقال لا ويصلون أفذاذاً ﴿ قال مالك ﴾ ومن كان في السجن أو مسافراً ممن لا تجب عليهم الجمعة والمرضى يكونون في بيت فلا بأس أن يجمع هؤلاء ﴿ قال ﴾ وقال مالك يجمع الصلاة يوم الجمعة أهل السجن والمسافرون ومن لا تجب عليهم الجمعة يصل بهم امامهم الظهر أربما ومن تجب عليهم الجمعة لا يجمعونها ظهراً اذا قاتتهم ﴿ وكيع ﴾ عن الفضل بن دهم<sup>(١)</sup> عن الحسن في قوم تقوتهم الجمعة في المصر قال لا يجمعون الصلاة

— ﴿ التخطي يوم الجمعة ﴾ —

﴿ قال ﴾ وقال مالك انما يكره التخطي اذا خرج الامام وقعد على المنبر فن تخطي حينئذ فهو الذي جاء فيه الحديث فأما قبل ذلك فلا بأس به اذا كانت بين يديه فرج وليرتقى في ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة أن أبا النضر حدثه عن بشر بن سعيد أنه قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر يوم الجمعة فأقبل

(١) (ابن دهم) بفتح الدال والهاء وهو الصحيح اه من هامش الاصل

يتخطى رقاب الناس حتى دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه ثم جلس  
فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة التفت صلى الله عليه وسلم إليه فقال  
أشهدت الصلاة معنا فقال نعم أولم ترني حين سامت عليك قال رأيتك تتخطى رقاب  
الناس (وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير صنع مثل ذلك ما صليت ولكنك  
آيت وآذيت (قال سحنون) يريد إبطأت وآذيت الناس

### ❦ في جمعة الحاج ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا جمعة في أيام منى كلها بمنى ولا يوم التروية بمنى ولا يوم عرفة  
بعرفة (قال) فقلت لمالك فالرجل يدخل مكة فيقيم أربعة أيام قبل يوم التروية ثم يجسه  
كرثه يوم التروية بمكة حتى يصلي أهل مكة الجمعة أترى على هذا الرجل جمعة (قال)  
نعم عليه الجمعة معهم لأنه قد صار مقيماً وهو كرجل من أهل مكة ❦ وقال مالك ❦ وإن  
كان لم يقيم أربعة أيام فلا جمعة عليه لأنه مسافر وليس بمقيم ❦ قال مالك ❦ ولا يخرج  
إلى منى حتى يصلي الجمعة ❦ ابن وهب ❦ عن عبد الله بن محمد وأسماء بن زيد عن  
نافع أن ابن عمر قال لا جمعة على مسافر ❦ ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من أهل العلم  
عن أبي بكر بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وزيد بن أسلم وعمر  
ابن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وابن شهاب مثله ❦ قال سحنون ❦ وقال ابن مسعود  
ليس على المسلمين جمعة في سفرهم ولا في يوم نفرهم من حديث وكيع

### ❦ صلاة الجمعة في وقت العصر ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن اماماً لم يصل بالناس الجمعة حتى دخل وقت العصر (قال)  
يصل بهم الجمعة ما لم تغب الشمس وإن كان لا يدرك بعض العصر إلا بعد الغروب

### ❦ في صلاة الخوف ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك في صلاة المغرب في الخوف (قال) يصلي الإمام بالطائفة

الاولى ركعتين ثم يتشهد بهم ثم يقوم فاذا قام ثبت قائماً وأتم القوم لانفسهم ثم يسلمون  
ثم تأتي الطائفة الاخرى فيصلي بهم ركعة ثم يسلم بهم ولا يسلمون هم فاذا سلم الامام  
قاموا قائماً مابقي عليهم من صلاتهم بقراءة. قال والطائفة الاولى الذين صلوا مابقي  
عليهم من صلاتهم والامام قائم يقرؤن بأمر القرآن فقط في تلك الركعة والطائفة  
الاخرى التي لم يصل بهم فان الامام لا يقرأ في تلك الركعة التي يصلونها مع الامام  
الا بأمر القرآن ويقرؤن هم كما يقرأ الامام ويقضون لانفسهم بأمر القرآن وسورة في  
الركعتين ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يصلي صلاة الخوف ركعتين الا من كان في سفر  
ولا يصلها من هو في الحضر (قال) فان كان خوف في الحضر صلوا أربع ركعات  
على سنة صلاة الخوف ولم يقصروها ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يصلي أهل السواحل  
صلاة الخوف ركعتين ولكن يصلونها أربعة مثل صلاة أهل الاسكندرية وعسقلان  
وتونس ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان كان الامام مسافراً والقوم من أهل الحضر ليسوا  
بمسافرين فصلي بهم الامام صلاة الخوف (قال) لا أرى أن يصلي بهم صلاة الخوف  
لانه وحده فان جهل حتى يصلي بهم صلى بهم ركعة ثم يقوم ويثبت قائماً وأتموا لانفسهم  
ثلاث ركعات ثم تأتي الطائفة الاخرى فيصلون خلفه ركعة ثم يسلم ثم يقومون  
فيصلون لانفسهم ثلاث ركعات ﴿ قلت ﴾ فان كان في القوم أهل حضر ومسافرون  
فوقع الخوف كيف يصلون (قال) أرى ان صلى بهم مسافر صلى بهم ركعة ثم يثبت  
قائماً ثم يصلي من كان خلفه من المسافرين ركعة ثم يسلمون وينصرفون وجاء العدو  
ويصلي من كان خلفه من أهل الحضر ثلاث ركعات ثم ينصرفون الى العدو ثم تأتي  
الطائفة الاخرى فيكبرون خلفه ويصلي بهم ركعة ثم يتشهد ويسلم فن كان خلفه من  
المسافرين صلى ركعة ويسلم ومن كان خلفه من أهل الحضر صلوا ثلاث ركعات وان  
كان امامهم من أهل الحضر صلى بكل طائفة منهم ركعتين كانوا مسافرين أو  
حضرين ثم يتشهد ويقوم فيثبت قائماً ويتمون لانفسهم ركعتين ثم جاءت الطائفة  
الاخرى فصفا خلفه ثم يصلي بهم ركعتين ثم يتشهد ويسلم بهم ثم قاموا قائماً لانفسهم

وهو قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا اشتد الخوف فلم يقدرُوا على أن يصلوا  
الرجال أو ركبانا ووجههم إلى غير القبلة فليعملوا ﴿ قلت ﴾ فإن انكشف الخوف  
عنهم وهم في الوقت قال فلا إعادة عليهم (قال) وليصلوها ركعتين إن كانوا مسافرين  
يومون للركوع والسجود على دوابهم وعلى أقدامهم ويقروء ﴿ قلت ﴾ فالرجالة إذا  
كانوا في خوف شديد أي يومون (قال) نعم هو قوله ﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا كان  
خوفاً شديداً قد أخذت السيوف مأخذها فليصلوا إيماء يومون برؤسهم إن لم يقدرُوا  
على الركوع والسجود حيث وجههم وإن كانوا يركضون ويسعون صلوا على قدر  
حالاتهم ﴿ مالك ﴾ عن نافع أن ابن عمر كان يقول وإن كان خوفاً هو أشد من ذلك  
صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركبناً مستقبلي القبلة أو غير مستقبلها ﴿ ابن  
وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال السنة في صلاة الخوف إذا اشتد الخوف  
أن يصلوا إيماء برؤسهم فإن كان خوفاً أكثر من ذلك صلوا رجالاً قياماً أو ركبناً  
يسرون ويركضون أو راجلاً يمشي ويسعى صلى كل على جهته يومون برؤسهم للركوع  
والسجود ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت إن سها الإمام في صلاة الخوف أول  
صلاته كيف تصنع الطائفة الأولى والثانية (قال) تصلي الطائفة الأولى مع الإمام ركعة  
ويثبت الإمام قائماً فإذا صلت هي لنفسها بقية صلاتهم سجدوا للسهو فإن كان نقصاناً  
سجدوا قبل السلام ثم يسلمون وإن كان زيادة سلموا ثم سجدوا فإذا جاءت الطائفة  
الأخرى صلوا مع الإمام الركعة التي بقيت للإمام ثم يثبت الإمام جالساً ويقومون  
هم فيتمون لأنفسهم فإذا فرغوا سجد بهم الإمام للسهو ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك  
قال هذا تفسير حديث يزيد بن رومان الذي كان يأخذه به مالك أولاً ثم رجع إلى  
حديث القاسم فقال هو أحب إليّ. وحديث القاسم أن تفعل الطائفة الأخرى كما فعلت  
تلك في الأولى سواء لأنه إنما اختلف قول مالك في الحديثين في الطائفة الآخرة  
في سلام الإمام يسلم الإمام في حديث القاسم ويكون القضاء بعد ذلك فلذلك أمروا  
في حديث القاسم أن يسجدوا معه السجدين إن كانت السجدة قبل السلام وإن

كانتا بعد السلام فاذا قضا ما عليهم سجودهما بعد فراغهم من صلاتهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أريت في قول مالك اذا صلت إحدى الطائفتين مع الامام الركعة الأولى أنصرف أم تم قال بل تم ﴿قال﴾ وقال مالك في القوم يكونون أهل إقامة فينزل بهم الخوف انهم لا يصلون صلاة الخوف ركعتين ويصلون أربعاً على سنتها على سنة صلاة الخوف ركعتان لكل طائفة ﴿مالك﴾ عن يزيد بن رومان أنه حدثه عن صالح بن خوات عن عمن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف ان طائفة صفت معه وصفت طائفة وجاء العدو فصلى بالتى معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصنوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التى بقيت من صلاته ثم ثبت جالساً حتى أتموا لانفسهم ثم سلم بهم وحديث القاسم أنه سلم بالطائفة الاخرى ثم قامت تقضي لانفسها ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن ابراهيم النخعي في قول الله عز وجل فان خفتم فرجالاً أو ركبانا قال ركبانا حيثما كان وجهه يومئذ ايماء

### ❦ في صلاة الخسوف ❦

﴿قال﴾ وقال مالك لا يجهر بالقراءة في صلاة الخسوف قال وتفسير ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لو جهر بشيء فيها لعرف ماقرأ قال والاستفتاح في صلاة الخسوف في كل ركعة من الأربع بالحمد لله رب العالمين (قال) ولا أرى للناس اماماً كان أو غيره أن يصلوا صلاة الخسوف بعد زوال الشمس وانما سنتها أن يصلوها ضحوة الى زوال الشمس وكذلك سمعت ﴿سحنون﴾ وقد روى ابن وهب عن مالك أنها تصلى في وقت كل صلاة وان كان بعد زوال الشمس ﴿قلت﴾ هل تحفظ عن مالك في السجود في صلاة الخسوف أنه يطيل في السجود كما يطيل في الركوع قال لا الا أن في الحديث ركع ركوعاً طويلاً ﴿قال ابن القاسم﴾ وأحب الى أن يسجد سجوداً طويلاً ولا أحفظ طول السجود عن مالك ﴿قلت﴾ فهل يوالى بين السجدين في قول مالك في صلاة الخسوف ولا يقعد بينهما (قال) نعم وذلك لانه لو كان بينهما

يعود لذكر في الحديث ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يرى أن صلاة الخسوف سنة  
 لا تترك مثل صلاة العيدين سنة لا تترك قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يصلي أهل القرى  
 وأهل العمود والمسافرون صلاة الخسوف في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال  
 مالك في المسافرين يصلون صلاة الخسوف جماعة إلا أن يجعل بالمسافرين السير (قال)  
 وإن كان رجل مسافراً صلى صلاة الخسوف وحده (قال مالك) وإن صلوا صلاة  
 الخسوف جماعة أو صلوا رجل وحده فبقيت الشمس على حالها لم تنجل قال تكفيهم  
 صلاتهم ولا يصلون صلاة الخسوف ثانية ولكن الدعاء ومن شاء تنفل وأما السنة في  
 صلاة الخسوف فقد فرغوا منها ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من أدرك الركعة  
 الثانية من الركعة الأولى في صلاة الخسوف ففرغ الإمام هل على هذا الذي فاتته  
 الركعة الأولى من صلاة الخسوف أن يقضي شيئاً (قال) تجزئ الركعة الثانية التي أدركها  
 في الركعة الأولى من الركعة الأولى التي فاتته كما تجزئ من أدرك الركوع في الصلاة  
 من القراءة إذا فاتته القراءة كذلك قال مالك (قال) وأرى أنا في الركعة الثانية  
 أنها بمنزلة الركعة الأولى إذا فاتته أول الركعة من الركعة الثانية وأدرك الركعة الآخرة  
 أنه يقضى ركعتين بسجدين وتجزئ عنه ﴿قال﴾ وقال مالك وأرى أن تصلي المرأة  
 صلاة الخسوف في بيتها (قال) ولا أرى بأساً أن تخرج المتجالات من النساء في  
 صلاة خسوف الشمس ﴿قلت﴾ أرايت الإمام إذا سها في صلاة خسوف الشمس  
 أعليه السهو في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك في صلاة خسوف القمر  
 يصلون ركعتين ركعتين كصلاة النافلة ويدعون ولا يجمعون وليس في صلاة  
 خسوف القمر سنة ولا جماعة كصلاة خسوف الشمس ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنكر  
 مالك السجود في الزلازل ﴿مالك﴾ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن عبد الله  
 ابن عباس قال خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة ثم ركع  
 ركوعاً طويلاً ثم رفع رأسه فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً

طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول  
ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون  
القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع رأسه ثم سجد  
ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان  
لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك بهما فاذكروا الله فقلوا يا رسول الله رأيناك  
تناوت شيئا في مقامك هذا ثم رأيناك تكلمت فقال اني رأيت الجنة أو أريت  
الجنة فتناولت منها عتودا ولو أخذته لا كلم منه مابقيت الدنيا وأريت النار فلم أر  
كالיום منظرأ قط ورأيت أكثر أهل النساء فقالوا يا رسول الله بم قال بكفرهن قيل  
يكفرن بالله قال يكفرن العشير ويكفرن الاحسان لو أحسنت الى احداهن الدهر  
كله ثم رأت منك شيئا قالت ما رأيت منك خيرا قط ﴿ قال مالك ﴾ وانما يعني بقوله  
في الركعة الثانية فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول يعني القيام الذي يليه  
وكذلك قوله في الركوع الآخر انما يعني دون الركوع الذي يليه ﴿ قال ابن وهب ﴾  
قال مالك ولم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الا في خسوف الشمس ولم  
يعمل أهل بلدنا فيما سمعنا وأدركنا الا بذلك ( قال ) وما سمعنا أن خسوف القمر يجتمع  
بهم الامام ﴿ ابن وهب ﴾ وقال عبد العزيز ونحن اذا كنا فرادى نصلى هذه الصلاة  
في خسوف القمر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا رأيتم ذلك بهما فافزعوا  
الى الصلاة وفي حديث عائشة فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة

### ❦ في صلاة الاستسقاء ❦

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الذي يخرج الى المصلى في صلاة الاستسقاء فيصلى قبل  
الامام أو بعده أترى بذلك بأسا قال لا بأس بذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في صلاة  
الاستسقاء انما تكون ضحوة من النهار لا في غير ذلك الوقت من النهار ( قال ) وقال  
مالك وذلك سنتها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يخرج بالمنبر في صلاة الاستسقاء ( قال )  
أخبرنا مالك أنه لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم منبر يخرج به الى صلاة العيدين ولا



لابي بكر ولا لعمر وأول من أحدث له منبر في العيد عثمان بن عفان منبر من طين  
 أحدثه له كثير بن الصلت ﴿قلت﴾ لابن القاسم ويجلس فيما بين الخطبتين في صلاة  
 الاستسقاء (قال) قال مالك نعم فيما بين كل خطبتين جلسة ﴿قلت﴾ فهل قبل  
 الخطبة جلسة كما يصنع الامام يوم الجمعة ومثل ما أمر به مالك في خطبة العيد قال  
 نعم وليس يخرج في صلاة الاستسقاء بالمنبر ولكن يتوكأ الامام على عصي قال وهو  
 قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك يجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء قال وهي السنة  
 ﴿قال﴾ وقال مالك لا أرى أن يمنع النصارى ان أرادوا أن يستسقوا ﴿قال﴾ وسألنا  
 مالكا هل يستسقى في العام الواحد مرتين أو ثلاثا قال لا أرى بذلك بأسا ﴿قلت﴾  
 وهل كان مالك يأمر بأن تخرج الحيض والنساء والصبيان في الاستسقاء قال لا أرى  
 أن يؤمر بخروجهن ولا يخرج الحيض على كل حال وأما النساء والصبيان فإن خرجوا  
 فلا أمنعهم أن يخرجوا وأما من لا يعقل الصلاة من الصبيان فلا يخرج ولا يخرج الا  
 من كان منهم يعقل الصلاة ﴿قال﴾ وقال مالك في صلاة الاستسقاء يخرج الامام  
 فاذا بلغ الى المصلي صلى بالناس ركعتين يقرأ فيهما بسم ربك الأعلى وبالشمس  
 وضحاها ونحو ذلك ثم يستقبل الناس ويخطب عليهم خطبتين يفصل بينهما بجلسة  
 فاذا فرغ من خطبته استقبل القبلة مكانه وحول رداءه قائما يجعل الذي على يمينه على  
 شماله والذي على شماله على يمينه مكانه حين يستقبل القبلة ولا يقلبه فيجعل الاسفل  
 الأعلى والأعلى الاسفل ويحول الناس أديتهم كما يحول الامام فيجعلون الذي على  
 أيمنهم على أيسارهم والذي على أيسارهم على أيمنهم ثم يدعو الامام قائما ويدعون وهم  
 قعود فاذا فرغوا من الدعاء انصرف وانصرفوا (قال) ويحول القوم أديتهم وهم جلوس  
 والامام يحول رداءه وهو قائم. قال والامام يدعو وهو قائم والناس يدعون وهم جلوس  
 ﴿قال﴾ وقال مالك وليس في الاستسقاء تكبير في الخطبة ولا في الصلاة قال ويحول  
 الرداء في الاستسقاء مرة واحدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان أحدث الامام  
 في خطبة الاستسقاء أتقدم غيره أم يمضي قال لا أحفظ من مالك في ذلك شيئا

وأراه خفيفاً أن يمضي ﴿قلت﴾ فهل يطيل الإمام الدعاء في الاستسقاء أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك في ذلك شيئاً ولكن وسطاً من ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك في صلاة الاستسقاء يجهر الإمام بالقراءة وكل صلاة فيها خطبة يجهر الإمام فيها بالقراءة ﴿مالك﴾ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أنه سمع عباد بن تميم المازني يقول سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلي فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة ﴿قال ابن وهب﴾ وقال ابن أبي ذئب في الحديث وقرأ فيهما ﴿سجئون﴾ عن ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب قال لم يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستمطار ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في الاستسقاء ركعتين جهر فيهما بالقراءة ﴿قال مالك﴾ لا بأس بالصلاة النافلة قبل صلاة الاستسقاء وبمدها

### ❦ في صلاة العيدين ❦

﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك في الغسل في العيدين قال أراه حسناً ولا أوجهه كوجوب الغسل يوم الجمعة (قال) والذي أدركت عليه الناس وأهل العلم ببلدنا أنهم كانوا يفدون إلى المصلي عند طلوع الشمس ﴿قلت﴾ لابن القاسم أم من المسجد أم من داره قال لا أحفظه وذلك عندي واسع ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن الاغتسال يوم الفطر والاضحى قبل أن يخرج إلى المصلي حق ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وأبي عبد الرحمن الحبلي مثله وأن ابن عمر كان يغتسل ويتطيب ﴿قال﴾ وقال مالك والتكبير إذا خرج لصلاة العيدين يكبر حين يخرج إلى المصلي وذلك عند طلوع الشمس فيكبر في الطريق تكبيراً يسمع نفسه ومن يليه وفي المصلي إلى أن يخرج الإمام فإذا خرج الإمام قطع ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يكبر إذا رجع

قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم هو قوله ﴿قال ابن القاسم﴾ ألا ترى أنه قال  
إذا خرج الامام قطع ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل ذكر لكم مالك التكبير كيف هو  
(قال) لا وما كان مالك يحذ في هذه الاشياء حداً والتكبير في العيدين جميعاً سواء ﴿ابن  
وهب﴾ عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يجهر بالتكبير يوم  
الفطر اذا غدا الى المصلى حتى يخرج الامام فيكبر بتكبيره ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال  
من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وبكير بن عبد الله بن الاشج وابن شهاب ويحيى  
ابن سعيد وأبي الزناد ومحمد بن المنكدر ومسلم بن أبي مريم وابن حجرية وابن أبي  
سلمة كلهم يقول ذلك ويفعله في العيدين ﴿قال﴾ وقال مالك بلنبي أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يخرج إلى صلاة العيدين في طريق ويرجع في طريق أخرى قال مالك  
وأستحسن ذلك ولا أراه لازماً للناس ﴿قال﴾ وقال مالك وقت خروج الامام يوم  
الاضحى والفطر وقت واحد ﴿قال مالك﴾ وأحب للامام في الاضحى والفطر أن  
يخرج بقدر ما إذا بلغ المصلى حات الصلاة ﴿قال﴾ وسألت مالكاً عن العيد والاماء  
والنساء هل يؤمرون بالخروج إلى العيدين وهل يجب عليهم الخروج إلى العيدين  
كما يجب على الرجال قال لا (قال) فقلنا لمالك فن شهد العيدين من النساء والعيدين  
لا يجب عليهم الخروج فلما صلوا مع الامام أرادوا الانصراف قبل الخطبة يتعجلون  
لحاجات ساداتهم واصلاح بيوتهم قال لا أرى أن ينصرفوا الا بانصراف الامام  
﴿قال﴾ فقلت لمالك فالنساء في العيدين اذا لم يشهدن العيدين (قال) ان صالين فليصلين  
مثل صلاة الامام يكبرن كما يكبر الامام ولا يجمع بين الصلاة أحد وليس عليهن ذلك  
الا أن يشأن ذلك فان صالين صالين أفذاذاً على سنة صلاة الامام يكبرن سبعاً وخمساً  
وان أردن أن يتركن فليس عليهن ذلك وكان يستحب فعل ذلك لمن ﴿قال﴾ وقال  
مالك يقرأ في صلاة العيدين بالشمس وضحاها وسبح ونحوهما ﴿قال ابن القاسم﴾  
وصلاة الاستسقاء عندي مثله (قال) وأخبرني مالك أن مروان بن الحكم أقبل  
هو وأبو سعيد الخدري الى المصلى يوم العيد فذهب مروان ليصعد المنبر فأخذ

أبو سعيد بردائه ثم قال له الصلاة قال فاجتنبه مروان جبذة شديدة ثم قال له قد ترك  
ما هنالك يا أبا سعيد فقل له أبو سعيد أما ورب المشارق لا تأتون بخير منها ﴿ ابن  
وهب ﴾ عن داود بن قيس أن عياض بن عبد الله حدثه أنه سمع أبا سعيد الخدري  
يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى العيدين يوم العيدين فيصلّي فيبدأ  
بالركعتين ثم يسلم فيقوم قائماً يستقبل الناس بوجهه يعلمهم ويأمرهم بالصدقة فإن أراد أن  
يضرب على الناس بمناذكره والانصراف ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن رجال من  
أهل العلم عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الخطبة ﴿ قال ﴾ وقال مالك وتكبير العيدين  
سواء التكبير قبل القراءة في الأولى سبعا وفي الآخرة خمساً في كلتا الركعتين التكبير  
قبل القراءة ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا يرفع يديه في شيء من تكبير صلاة العيدين إلا  
في الأولى ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن فاتته صلاة العيدين مع الإمام إن شاء صلى وإن  
شاء لم يصل قال ورأيت يستحب له أن يصلي قال وإن صلى فليصل مثل صلاة الإمام  
ويكبر مثل تكبيره في الأولى وفي الآخرة ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن كثير بن  
عبد الله المزني يحدث عن أبيه عن جده أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كبر في الاضحية سبعا وخمسا قبل القراءة وفي الفطر مثل ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾  
وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في الفطر والاضحية سبعا وخمسا سوى  
تكبيرة الركوع ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني غير واحد أن أبا هريرة وجماعة من  
أهل المدينة على سبعمائة في الأولى وخمس في الأخرى ﴿ مالك ﴾ عن نافع قال شهدت  
الفطر والاضحية مع أبي هريرة فكبر في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الآخرة خمساً  
قبل القراءة ﴿ قال مالك ﴾ وعلى ذلك الأمر عندنا ﴿ قال ﴾ وقال مالك من أدرك  
الجلوس من صلاة العيدين قال يكبر التكبير كما كبر الإمام ويقضى إذا سلم الإمام  
كما صلى الإمام بتكبير أحب إليّ ﴿ قال ﴾ فقلت أفكبر في قول مالك أول ما يفتتح  
التكبير كله تكبير الركعة الأولى (قال) إذا هو أحرم خلف الإمام جلس فإذا قضى

الامام صلاته قام فكبر ما بقى عليه من التكبير ثم صلى ما بقى عليه كما صلى الامام  
﴿قال﴾ فقلت لمالك إنا نكون في بعض السواحل فنكون في مسجد على الساحل  
يصلي بنا إمامنا صلاة العيد في ذلك المسجد فهل يكره للرجل أن يصلي قبل صلاة  
العيد في ذلك المسجد إذا أتى وهو ممن يصلي معهم صلاة العيد في ذلك المسجد قال  
لا أرى بذلك بأساً قال وإنما كره مالك أن يصلي في المصلي قبل صلاة العيد وبعدها  
شيئاً ﴿قال﴾ فقلت لمالك فإن رجعت من المصلي أصلي في بيتي قال لا بأس بذلك  
(قال) وإنما كان يكره مالك الصلاة في المصلي يوم الاضحى والفطر قبل صلاة العيد  
وبعدها فأما في غير المصلي فلم يكن يرى في ذلك بأساً ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار  
ابن عمر عن ربيعة وأبي الزناد واسحاق بن عبد الله البجلي أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم يكن يصلي في المصلي يوم العيد لا قبل الصلاة ولا بعدها ﴿ابن وهب﴾  
عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي قبل صلاة العيد  
ولا بعدها شيئاً ﴿قال ابن وهب﴾ وبلغني عن جرير بن عبد الله البجلي أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في العيدين قبل الامام (قال ابن وهب)  
عن يونس وقال ابن شهاب لم يبلغني أن أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان يسبح يوم الفطر ولا يوم الاضحى قبل الصلاة ولا بعدها ﴿مالك﴾  
عن نافع أن ابن عمر كان لا يصلي يوم الفطر قبل صلاة العيد ولا بعدها (قال) مالك  
وذلك أحب إلينا ﴿قال﴾ وقال مالك في الامام إذا نسي التكبير في أول ركعة من  
صلاة العيدين حتى قرأ قال ان ذكر قبل أن يركع عاد فكبر وقرأ وسجد سجدي  
السهو بعد السلام (قال) وهذا قول مالك قال وان لم يذكر حتى ركع مضى ولم يكبر  
ما فاته من الركعة الاولى في الركعة الثانية وسجد سجدي السهو قبل السلام قال  
وهذا قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك في أهل القرى يصلون صلاة العيدين كما يصلي  
الامام ويكبرون مثل تكبيره ويقوم امامهم فيخطب بهم خطبتين قال وأحب ذلك  
الي أن يصلي أهل القرى صلاة العيدين ﴿قلت﴾ أرايت الامام اذا أحدث

يوم العيد قبل الخطبة بعد ما صلى أيستخلف أم يخطب بهم على غير وضوء (قال) أرى أن لا يستخلف وأن يتم بهم الخطبة ﴿قال﴾ وقال مالك لا يصلي في العيدين في موضعين ولا يصلون في مسجدهم ولكن يخرجون كما خرج النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى المصلى ثم استن بذلك أهل الأمصار ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى العيدين من طريق ويرجع من طريق أخرى ﴿قال ابن القاسم﴾ وكان مالك يستحب للامام أن يخرج أضحيته فيذبحها أو ينحرها في المصلى يبرزها للناس إذا فرغ من خطبته ﴿قال﴾ وكان مالك يستحب للرجل أن يطعم قبل أن يفتدو إلى المصلى يوم الفطر قال وليس ذلك في الأضحية ﴿ابن وهب﴾ عن وكيع عن سفيان الثوري عن جعفر بن برقان أن عمر ابن عبد العزيز كتب من استطاع منكم أن يمشي إلى العيدين فليفعل (قال ابن وهب) عن الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن مسافر عن ابن شهاب قال قال سعيد بن المسيب من سنة الفطر المشي والاكل قبل الغدو والاعتسال

### ❦ في التكبير أيام التشريق ❦

﴿قلت﴾ لابن القاسم كيف تكبير أيام التشريق في قول مالك (قال) سألتناه عنه فلم يجد لنا فيه حداً ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني عنه أنه كان يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أدرك بمض صلاة الامام في أيام التشريق ثم كبر ان هذا لا يكبر حتى يقضي ما فات به الامام فاذا قضى صلاته كبر ﴿قال﴾ وقال مالك وان نسي الامام التكبير في أيام التشريق بعد ما سلم من صلاته وذهب وتباعد فلا شيء عليه وان كان قريباً فمعد فكبّر ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان ذهب ولم يكبر والقوم جلوس هل كان مالك يأمرهم أن يكبروا قال نعم ﴿قلت﴾ وكان يرى على النساء ومن صلى وحده وأهل البوادي والمسافرين وغيرهم من المسلمين التكبير أيام التشريق قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك من نسي التكبير أيام التشريق في دبر الصلاة قال

ان كان قريباً رجع فكبر وان كان قد ذهب وتباعد فلا شيء عليه ﴿قال﴾ وقال مالك في التكبير أيام التشريق قال يكبر النساء والصبيان والعبيد وأهل البادية والمسافرون وجميع المسلمين ﴿قال﴾ وسئل مالك عن التكبير في أيام التشريق في غير دبر الصلاة فقال قد رأيت الناس يفعلون ذلك وأما الذين أدركتهم والذين اقتدي بهم فلم يكونوا يكبرون الا في دبر الصلاة قال وأول التكبير دبر صلاة الظهر من يوم النحر وآخر التكبير في الصبح من آخر أيام التشريق يكبر في الصبح ويقطع في الظهر قال وهذا قول مالك ﴿قال ابن وهب﴾ عن عبد الله بن لهيعة عن بكير بن عبد الله بن الاشج أنه سأل أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن التكبير في أيام التشريق فقال يبدأ بالتكبير في أيام الحج دبر صلاة الظهر من يوم النحر الى دبر صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ﴿قال﴾ بكير وسألت غيره فكلمهم يقول ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن سعيد وابن أبي سلمة مثله ﴿علي بن زياد﴾ عن مالك قال الامر عندنا ان التكبير خلف الصلوات بعد النحر ان الامام والناس يكبرون الله أكبر الله أكبر الله أكبر ثلاثاً في دبر كل صلاة مكتوبة وأول ذلك دبر صلاة الظهر من يوم النحر وآخر ذلك دبر صلاة الصبح من آخر أيام التشريق وانما يأتى الناس في ذلك بامام الحاج وبالناس بمنى (قال) وذلك على كل من صلى في جماعة أو وحده من الاحرار والعبيد والنساء يكبرون في دبر كل صلاة مكتوبة مثل ما يكبر الامام

### ❦ الصلاة بمرفة ❦

﴿قال﴾ وقال مالك لا يجهر الامام بالقراءة بمرفة في الظهر ولا في العصر ولا يصلي الظهر أربعاً ولا العصر أربعاً ويصليهما ركعتين ركعتين ﴿قال﴾ وقال مالك ويتم أهل عرفة بمرفة وأهل منى بمنى ومن لم يكن من أهل عرفة فليقصر الصلاة بمرفة ومن لم يكن من أهل منى فليقصر الصلاة بمنى ﴿قلت﴾ رأيت ان كان الامام من أهل عرفة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أحب أن يكون الامام من أهل عرفة فان كان من أهل عرفة أتم الصلاة بمرفة ﴿قال﴾ وقال مالك أذان المؤذن يوم عرفة اذا



خطب الامام وفرغ من خطبته وقعد على المنبر فأذن المؤذن فاذا فرغ من أذانه أقام  
 فاذا أقام نزل الامام فصلى بالناس فاذا صلى بالناس أذن أيضاً للعصر وأقام ثم صلى العصر  
 أيضاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الامام يخطب بعرفة انه يقطع التلبية اذا راح ولا يلي اذا  
 خطب ويكبر بين ظهراني خطبته ﴿ قال ﴾ وأما الناس فيقطعون اذا راحوا الى  
 الصلاة أيضاً ﴿ قال ﴾ والامام يوم الفطر يكبر بين ظهراني خطبته ﴿ قال ﴾ ولم يوقت لنا مالك  
 في ذلك وقتاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل صلاة فيها خطبة يجهر فيها الامام بالقراءة ﴿ قلت ﴾  
 لابن القاسم عرفة فيها خطبة ولا يجهر فيها الامام بالقراءة ﴿ قال ﴾ خطبته تعليم للناس  
 ﴿ قال ﴾ وأما الاستسقاء فيجهر فيها بالقراءة لان فيها خطبة وأما الخسوف فلا يجهر فيها  
 لانه لا خطبة فيها وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أليس عرفة فيها خطبة والامام  
 لا يجهر فيها بالقراءة ﴿ قال ﴾ لان خطبة عرفة انما هي تعليم للحاج وليس هي للصلاة  
 ﴿ مالك ﴾ عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلاة  
 بنى ركعتين وكان أبو بكر يصليها ركعتين وان عمر بن الخطاب صلاها بنى ركعتين  
 ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان حين يكون بمكة يتم الصلاة فاذا  
 خرج الى منى وعرفة قصر الصلاة ﴿ وأخبرني ﴾ عن ابن وهب عن حنظلة بن أبي  
 سفيان الجمحي قال سألت القاسم وسألنا وطاوساً فقلت أتم الصلاة بنى وعرفة فقالوا  
 لي صل بصلاة الامام ركعتين فقلت للقاسم إني من أهل مكة قال لي قد عرفتك  
 ﴿ ابن وهب ﴾ قال وقال ربعة بن أبي عبد الرحمن تقصر الصلاة لانه منزل سفر  
 وهي صلاة امامهم ﴿ سحنون ﴾ عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة ولم يسبح بينهما وصلى  
 المغرب والعشاء بجمع ولم يسبح بينهما وان أبا بكر وعمر وابن عمر جمعوا بين المغرب  
 والعشاء بالمزدلفة وقد صلى عمر بن الخطاب بأهل مكة فقصر الصلاة ثم قال لاهل  
 مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر ولم يقل ذلك بنى ولا بعرفة ﴿ وأخبرني ﴾ وكيع عن  
 ابن أبي ليلى عن عبد الكريم البصري عن ابن جده أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم صلى بمكة ركعتين ثم قال انا قوم سفر فأتّموا الصلاة ولم يقل صلى الله عليه وسلم ذلك بمى ولا بمرفة ﴿ وأخبر ﴾ وكيع عن ابراهيم بن يزيد عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود قال ليس على المسلمين جمعة في سفرهم ولا يوم نفرهم  
تم كتاب الصلاة الثاني من المدونة الكبرى والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين وسلم تسليما

### ﴿ كتاب الجنائز ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

### ﴿ القراءة على الجنازة ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أي شيء يقال على الميت في قول مالك قال الدعاء لا قلت ﴿ فهل يقرأ على الجنازة في قول مالك قال لا ﴾ قلت ﴿ فهل وقت لكم ذلك ثناء على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى المؤمنين قال ما علمت أنه قال الا الدعاء للميت فقط ﴾ ابن وهب ﴿ عن داود بن قيس أن زيد بن أسلم حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الصلاة على الميت أخلصوه بالدعاء ﴾ ابن وهب ﴿ عن رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله ابن عمر وعبيد بن فضالة وأبي هريرة وجابر بن عبد الله ووائل بن الاسقع والقاسم وسالم بن عبد الله وابن المسيب وربيعة وعطاء ويحيى بن سعيد أنهم لم يكونوا يقرؤون في الصلاة على الميت ( وقال مالك ) ليس ذلك بمعمول به انما هو الدعاء أدركت أهل بلادنا على ذلك ﴾ ابن وهب ﴿ عن الليث بن سعد عن اسماعيل بن نافع المدني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا صلى على الميت اللهم انه عبدك وابن عبدك أنت هديته للاسلام وأنت قبضت روحه وأنت أعلم بسرّه وعلايته جئنا لنشفع له فشفعنا فيه اللهم انى أستجير بحبل جوارك له انك ذو وفاء وذمة وقه من قتته القبر وعذاب جهنم ﴾ ابن وهب ﴿ عن عمرو بن الحارث عن أبي حمزة بن سليم عن

عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى على جنازة يقول اللهم اغفر له وارحمه واغفر عنه وعافه وأكرم نزهه ووسع مدخله واغسله بماء وتلج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجة خيراً من زوجته وقه من فتنه القبر وعذاب النار قال عوف فتمنيت أن لو كنت أنا الميت لدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿مالك﴾ عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أبا هريرة كيف تصلى على الجنازة فقال أنا لعمر الله أخبرك أتبعها من أهلها فإذا وضعت كبرت وحمدت الله تبارك وتعالى وصليت على نبيه ثم أقول اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسناً فزد في إحسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عنه اللهم لا تحرمننا أجره ولا تفتننا بدمه (قال مالك) هذا أحسن ما سمعت في الدعاء على الجنازة وليس فيه حد معلوم ﴿قال سحنون﴾ عن أنس بن عياض عن اسماعيل بن رافع المدني عن رجل يقول سمعت إبراهيم النخعي يقول كان ابن مسعود إذا أتى بالجنازة استقبل الناس فقال أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مائة أمة ولن تجتمع مائة لميت فيجتهدوا له بالدعاء الا وهب الله عز وجل ذنوبه لهم وانكم جئتم شفعاء لأخيكم فاجتهدوا له في الدعاء ثم يستقبل القبلة فان كان رجلاً قام عند وسطه وان كانت امرأة قام عند منكبها ثم قال اللهم انه عبدك وابن عبدك أنت خلقتهم وأنت هديته للإسلام وأنت قبضت روحه وأنت أعلم بسريره وعلايته جئنا شفعاء له اللهم انا نستجير بحبل جوارك له انك ذو وفاء وذمة اللهم أعذه من فتنه التبر وعذاب جهنم اللهم ان كان محسناً فزد في إحسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته اللهم نور له في قبره وألحقه بذبيه (قال) يقول هذا كلما كبر واذا كانت التكبير الآخرة قال مثل ذلك ثم يقول اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم صل على

أسلافنا وأفرأطنا اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم  
والأموات ثم ينصرف (قال إسماعيل) قال إبراهيم كان ابن مسعود يعلم الناس هذا  
في الجنائز وفي المجالس (قال) وقيل له أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف على  
القبر إذا فرغ منه قال نعم كان إذا فرغ منه وقف عليه ثم قال اللهم نزل بك صاحبنا  
وخلف الدنيا وراء ظهره ونعم المنزول به أنت اللهم ثبت عند المسألة منطقته ولا تبتله في  
قبره بما لا طاقة له به اللهم نور له في قبره وألحقه بنبيه

### ❦ رفع الأيدي في التكبير على الجنازة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك بن أنس ترفع الأيدي في الصلاة على الجنازة في أول التكبير  
❦ قال ابن القاسم ❦ وحضرته غير مرة يصلي على الجنازة فأرايته يرفع يديه الألى  
أول تكبيرة ❦ قال ابن القاسم ❦ وكان مالك لا يرى رفع اليدين في الصلاة على الجنازة  
الألى أول تكبيرة ❦ قال ابن وهب ❦ وإن عمر بن الخطاب والقاسم وعمر بن عبد  
العزيز وعروة بن الزبير وموسى بن نعيم وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد كانوا  
إذا كبروا على الجنازة رفعوا أيديهم في كل تكبيرة ❦ ابن وهب ❦ وقال لى مالك  
انه ليعجبني أن يرفع يديه في التكبيرات الأربع

### ❦ حمل سرير الميت ❦

❦ قال عبد الرحمن بن القاسم ❦ قلت لمالك من أي جوانب السرير أحمل الميت وبأى  
ذلك أبدأ (قال) ليس في ذلك شئ موقت أحمل من حيث شئت إن شئت من قدام  
وان شئت من وراء وان شئت أحمل بعض الجوانب ودع بعضها وان شئت فأحمل  
وان شئت فدع ورايته يرى أن الذي يذكر الناس فيه يبدأ باليمين بدعة ❦ ابن  
وهب ❦ عن الحارث بن نبهان عن منصور عن عبيدة بن بسطاس عن أبي عبيدة بن  
عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود أنه قال أحمل الجنازة من جوانبها الأربعة فأنها السنة  
ثم إن شئت فتنطوع وان شئت فدع

❦ في المشي أمام الجنازة وسبقها الى المقبرة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك المشي أمام الجنازة هو السنة ❦ قال ❦ وقال مالك ولا بأس أن يسبق الرجل الجنازة ثم يقعد ينتظرها حتى تلحقه ❦ مالك ❦ عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي أمام الجنازة والخلفاء كلهم هلم جراً أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر ❦ قال ابن شهاب ❦ من خطا السنة المشي خلف الجنازة ❦ مالك ❦ عن محمد بن المنكدر أن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي أخبره أنه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس أمام الجنازة في جنازة زينب ابنة جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم ❦ مالك ❦ عن هشام بن عروة أنه قال ما رأيت أبي قط في جنازة إلا أمامها قال ثم يأتي البقيع فيجلس حتى يمروا عليه

❦ في الصلاة على الجنازة في المسجد ❦

❦ قال ❦ وقال مالك وأكره أن توضع الجنازة في المسجد فإن وضعت قرب المسجد للصلاة عليها فلا بأس أن يصلي من في المسجد عليها بصلاة الامام الذي يصلي عليها اذا ضاق خارج المسجد بأهله ❦ قال مالك ❦ ولا بأس بالجلوس عند القبر قبل أن توضع الجنازة عن أعناق الرجال وقد فعل ذلك عروة بن الزبير

❦ الصلاة على قاتل نفسه ❦

❦ قال ❦ وقال مالك يصلي على من قتل نفسه وإثمه على نفسه ويصنع به ما يصنع بموتى المسلمين ❦ قال ❦ وسئل مالك عن امرأة خنقت نفسها (قال مالك) صلوا عليها وإثمها على نفسها ❦ ابن وهب ❦ قال وقال مثل قول مالك عطاء بن أبي رباح ❦ سحنون ❦ عن علي بن زياد عن سفيان عن عبد الله بن عون عن ابراهيم النخعي قال السنة أن يصلي على قاتل نفسه

❦ الصلاة على من يموت من الحدود والقود ❦

❦ قال ❦ وقال مالك كل من قتله إمام في قصاص أو في حد من الحدود فإن الامام

لا يصلي عليه ولكن يفسل ويحخط ويكفن ويصلي عليه الناس غير الامام ﴿قلت﴾  
 فما قول مالك فيمن ضرب به السلطان حداً مائة جلدة فمات من ذلك (قال) لا أحفظ هذا  
 عن مالك ولكن أرى أن يصلي عليه الامام ﴿قلت﴾ لم قال لان حده هو الجلد ولم  
 يكن القتل وانما مات من مرض أصابه من وجع السياط فأرى أن يصلي عليه  
 ﴿قال﴾ وقال مالك يصلي على المرحوم أهله والناس ولا يصلي عليه الامام لانه قال  
 من قتله الامام على حد من الحدود فلا يصلي عليه الامام وليصل عليه أهله ﴿قلت﴾  
 أليس معنى قول مالك يصلي عليه أهله أي يصلي عليه الناس كلهم سوى الامام قال  
 نعم وهو تفسيره عندي ﴿قال مالك﴾ وسمعت ربيعة يقول في الذي يقتل قوداً  
 ان الامام لا يصلي عليه ويصلي عليه أهله وبه يأخذ مالك ﴿قات﴾ أرايت من قتل  
 في قصاص أيفسل ويكفن ويصلي عليه في قول مالك (قال) نعم الا أن الامام لا يصلي  
 عليه (قال ابن وهب) وقال مثل قول مالك ابن شهاب وربيعه

### ❦ الصلاة على العجبي الصغير ❦

﴿قلت﴾ أرايت الصبي الصغير اذا صار في سهران<sup>(١)</sup> رجل من المسلمين أو اشتراه  
 فمات أيصلي عليه في قول مالك ﴿قال﴾ قال مالك ان كان أجب الى الاسلام أو علم  
 فتشهد صلي عليه والا لم يصل عليه (قال) فليل لمالك ان الذي اشتراه حين اشتراه  
 صغيراً انما اشتراه ليجعله على دينه يدخله في الاسلام (قال مالك) ان كان قد أجب  
 الى الاسلام بشيء يعرف والا لم يصل عليه (قال ابن القاسم) وذلك اذا كان كبيراً  
 يعقل الاسلام ويعرف ما أجب اليه ﴿قلت﴾ فان كان صغيراً (قال) قال مالك  
 لا يصلي على الصغير فالصغير الذي يشتري ومن نية صاحبه أن يدخله في الاسلام  
 فمات قبل ذلك لا يصلي عليه ﴿قال﴾ وسمعت مالكا سئل عن العبد النصراني  
 يزوج أحدهما من صاحبه سيدهما فيولد لهما ولد فأراد سيدهما أن يجبره على  
 الاسلام أيكون له ذلك (قال مالك) ما علمت ذلك أي لا يجبره ﴿قلت﴾ كيف

(١) (سهران) جمع سهم وهو النصب ويجمع أيضاً على اسهم وسهام اهـ

الاسلام الذي اذا أجابت اليه الجارية حل وطؤها والصلاة عليها (قال) قال مالك اذا شهدت أن لا إله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله أو صلت فقد أجابت أو أجابت بأمر يعرف أيضاً أنها قد دخلت في الاسلام ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المسامين يصيبون السبي من العدو فيباعون فيشتري الرجل منهم الصبي ونيته أن يدخله في الاسلام وهو صغير فيموت أترى أن يصلى عليه (قال) لا الا أن يكون أجاب الى الاسلام وقال غيره وهو معن بن عيسى يصلى عليه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من نزل بهم أهل الشرك بساحلنا فباعوهم منا وهم صبيان فأتوا قبل أن يتكلموا بالاسلام بعد ما اشتريناهم هل تحفظ من مالك فيهم شيئاً (قال) نعم لا يصلى عليهم حتى يجيبوا الى الاسلام ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن اشترى جارية من السبي انها لا تجامع حتى تجيب الى الاسلام إلا أن تكون من أهل الكتاب فيجامعها بدم الاستبراء ان أحب ﴿محمد بن عمرو﴾ عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أنه سمع بالمدينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب الى بني النجار فرأى جنازة على خشبة فقال ما هذا فقيل عبد لنا كان عبد سوء مسخوطاً جافياً <sup>(١)</sup> قال أ كان يصلى قالوا نعم قال أ كان يقول محمد رسول الله قالوا نعم قال لقد كادت الملائكة تحول بيني وبينه ارجعوا فأحسنوا غسله وكفنه ودفنه

#### ﴿الصلاة على السقط ودفنه﴾

﴿قال﴾ وقال مالك لا يصلى على الصبي ولا يرث ولا يورث ولا يسمى ولا يفسل ولا يحنط حتى يستهل صارخاً وهو بمنزلة من خرج ميتاً ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن السقط يدفن في الدور فكره ذلك ﴿مالك﴾ قال حدثني ابن شهاب أن السنة أن لا يصلى على المنفوس <sup>(١)</sup> حتى يستهل صارخاً حين يولد ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال ابن شهاب لا يصلى على السقط ولا بأس أن يدفن مع أمه

(١) (مسخوطاً) أي مكروهاً (جافياً) أي غليظ الخلق اهـ (٢) (المنفوس) أي المولود وفي الحديث ما من نفس منفوسة أي مولودة الا وقد كتب مكانها من الجنة والنار كتبه مصححه



❦ في الصلاة على ولد الزنا ❦

❦ قلت ❦ هل يصنع بأولاد الزنا إذا ماتوا صغاراً أو كباراً ما يصنع بأولاد الرشدة<sup>(١)</sup> (قال) نعم ❦ قلت ❦ هو قول مالك قال نعم ❦ ابن وهب ❦ عن محمد بن عمرو عن سفيان الثوري يرفع الحديث الى النعمان بن أبي عياش قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة هلك من نفاس ولد زنا وعلى ولدها . وعن ابن عمر مثله ❦ ابن وهب ❦ عن رجال من أهل العلم عن ابن عباس وعطاء وربيعة مثله

❦ في الصلاة على الغلام المرتد ❦

❦ قلت ❦ أرايت الغلام اذا ارتد قبل أن يبلغ الحنث أتؤكل ذبيحته ويصلي عليه ان مات في قول مالك (قال) لا يصلي عليه ولا تؤكل له ذبيحة

❦ في الصلاة على بعض الجسد ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا يصلي على يد ولا على رأس ولا على رجل ويصلي على البدن ❦ قال ابن القاسم ❦ ورايت قوله انه يصلي على البدن اذا كان الذي بقي أكثر البدن ❦ قلت ❦ مايقول مالك اذا اجتمع الرأس والرجلان بغير بدن (قال) لا أرى أن يصلي الا على جل الجسد وهذا عندي قليل

❦ في اتباع الجنازة بالنار ❦

❦ قال ❦ وقال مالك أكره أن يتبع الميت بمجمر أو تقلم أظفاره وأن تحاق عاتيه ولكن يترك على حاله قال وأرى ذلك بدعة ممن فعله ❦ مالك ❦ عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أنه نهى أن يتبع الميت بنار تحمل معه بعد موته ❦ ابن وهب ❦ عن رجال من أهل العلم عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعمرو بن العاص

(١) (بأولاد الرشدة) بكسر الراء ويجوز فتحها أي صبيحي الذنب كتبه رحمه

وسعيد بن المسيب وغيرهم مثله . وقالت عائشة لا يكون آخر زاده أن يتبعوه بالنار

❦ في الذي يفوته بعض التكبير ❦

❦ قال ❦ وسألت مالكا عن الرجل يأتي الجنازة وقد فاته الامام ببعض التكبير  
أيكبر حين يدخل أم ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر مع الامام (قال) بل ينتظر حتى  
يكبر الامام فيدخل بتكبير الامام ويكبر معه ثم يقضى ما فاتة اذا فرغ الامام  
❦ قلت ❦ كيف يقضى في قوله أيتبع بعض ذلك بعضاً (قال) نعم يتبع بعض ذلك بعضاً  
كذلك قال لي مالك ❦ علي بن زياد ❦ عن سفيان عن المغيرة عن الحارث بن يزيد  
المكلمي قال اذا انتهيت الى الامام وقد كبر تكبيرة على الجنازة فلا تكبر وقم معه حتى  
يكبر الثانية فتكبر انما ينزلونه بمنزلة الركعة ❦ ابن وهب ❦ عن ابن أبي ذئب عن  
قارظ بن شبة عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول يني على ما بقي من التكبير على  
الجنازة ❦ ابن وهب ❦ عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن شهاب  
وعطاء بن أبي رباح وابن أبي سلمة مثله ❦ قال ❦ وقال لي مالك مثله

❦ في الجنازة توضع ثم يؤتى بأخرى بعد ما يكبر على الأولى ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أتى بجنازة فوضع بعضها وقدم بعضها ليصلي عليها وآخر بعض  
فلما فرغوا قدموا الذي أخروا ثم يقدم بعد ذلك ما وضع (قال) لا ينبغي ذلك وليس  
بحسن ❦ قلت ❦ فلو صلي على جنازة فلما فرغ من الصلاة عليها أتى بأخرى فنحيت  
الجنازة الأولى فوضعت ثم صلي الناس على هذه التي جاؤا بها (قال) هذا خفيف وأرجو  
أن لا يكون به بأس ❦ قال ❦ قال مالك في الجنازة اذا صلي عليها فاذا كبروا بعض  
التكبير أتى بجنازة أخرى فوضعت (قال) يستكملون التكبير على الأولى ثم يتدوّن  
التكبير على الثانية ولا يدخلون الجنازة الثانية في صلاة الجنازة الاولى (قال) وقال  
مالك في الصلاة على الجنازة اذا صلوا عليها ثم جاء قوم بعد ما صلوا عليها (قال)  
لاتعاد الصلاة ولا يصلي عليها بعد ذلك أحد جاء بعد ❦ قال ❦ فقلنا له فالحديث

الذي جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليها وهي في قبرها ( قال ) قد جاء هذا الحديث وليس عليه العمل

❦ في جناز الرجال والنساء ❦

❦ قال ❦ وقال مالك إذا اجتمعت جناز رجالا ونساء جعل الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة ❦ قال ❦ فقلت له فان كانوا رجالا كلهم ( فقال ) لي أول ما لقيته يجعلون واحداً خلف واحد يبدأ بأهل السن والفضل فيجعلون مما يلي الامام . ثم سمعته بعد ذلك يقول أرى ذلك واسعا ان جعل بعضهم خلف بعض أو جعلوا صفوا واحداً ويقوم الامام وسط ذلك ويصلي عليهم . وان كانوا غلمانا ذكورا ونساء جعل الغلمان مما يلي الامام والنساء من خلفهم مما يلي القبلة وان كن نساء صنع بهن كما يصنع بالرجال ذلك واسع جعل بعضهم خلف بعض أو صفوا واحداً كل ذلك واسع ❦ مالك بن أنس ❦ قال بلغني أن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبا هريرة كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة إذا اجتمع الرجال والنساء فيجعلون الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة ❦ قال ابن وهب ❦ عن علي بن أبي طالب ووائل بن الاسقع وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب والقاسم وسالم مثله ❦ أسامة بن زيد ❦ عن نافع عن ابن عمر قال وضعت جنازة أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي امرأة عمر بن الخطاب وابن لها يقال له زيد فصفا جميعا والامام يومئذ سعيد بن العاص فوضع الغلام مما يلي الامام وفي الناس ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة فقالوا هي السنة

❦ في الصلاة على قتلى الخوارج والقدرية والاباضية ❦

❦ قلت ❦ أرايت قتلى الخوارج أيصلى عليهم أم لا ( قال ) قال مالك في القدرية والاباضية لا يصلى على موتاهم ولا تتبع جنازهم ولا تعاد مرضاهم فاذا قتلوا فذلك أحرى أن لا يصلى عليهم

❦ في غسل الشهيد وكفنه ودفنه والصلاة عليه ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في الشهداء من مات في المعترك فلا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ويدفن بثيابه ورأيته يستحب أن يترك عليه خفاه وقلنسوته ❦ قال ❦ ومن عاش فأكل وشرب أو عاش حياة بينة ليس كحال من به رمق وهو في غمرة الموت يغسل ويصلى عليه ويكفن ويكون بمنزلة الرجل يصيبه الجرح فيعيش الايام منه ويقضى حوائجه ويشترى ويبيع ثم يموت فهو وذلك سواء ❦ قال ❦ وقال مالك ما علمت أنه يزداد في كفن الشهيد أكثر مما عليه شيء ( وقال مالك ) لا ينزع عن الشهيد الفرو ( قال ) وما علمت أنه ينزع عنه شيء ❦ قال ابن القاسم ❦ تفسير قول مالك لا يدفن معه السلاح لاسيفه ولا درعه ولا شيء من السلاح وان كان للدرع لابساً ❦ قلت ❦ فهل يخطط الشهيد في قول مالك ( قال ) من لا يغسل لا يخطط ألا تسمع الحديث زملوهم بثيابهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ❦ قلت ❦ أرايت من قتله العدو بجحر أو بعصى أو خنقوه خنقا حتى مات أيصنع به ما يصنع بالشهيد من ترك الغسل وغيره ( قال ) من قول مالك أنه من قتل فزاة في المعركة فهو شهيد وقد يقتل الناس بألوان من القتل فكلهم شهيد فكل من قتله العدو بأي قتل كانت بصبر<sup>(١)</sup> أو غيره في معركة أو غير معركة فأراه مثل الشهيد في المعركة ❦ قلت ❦ أرايت لو أن أهل الحرب أغاروا على قرية من قرى أهل الاسلام فدفع أهل الاسلام عن أنفسهم فقتلوا أيصنع بهم ما يصنع بالشهداء في قول مالك قال نعم ❦ ابن وهب ❦ عن الليث بن سعد أن ابن شهاب حدثه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهما أكثر أخذاً للقرآن فاذا أشير له الى أحدهما تقدمه في الاحد وقال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفنهم بدمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم ❦ ابن وهب ❦ عن ابن أبي ذئب قال قال صلي على ثابت بن شماس بن عثمان يوم أحد بعد أن عاش يوما وليلة

(١) ( قوله بصبر ) الصبر هو أن يحبس الانسان ويرمي حتي يموت اهـ مصححه

❦ في شهيد الاصوص ❦

❦ قال ❦ وقال مالك ومن قتل مظلوماً أو قتله الاصوص في المعركة فلا يس بمنزلة الشهيد  
يفسل ويحفظ ويكفن ويصلى عليه وكذلك كل مقتول أو غريق أو مهدوم عليه الا  
الشهيد وحده في سبيل الله فانه يصنع بهذا وحده ما يصنع بالشهداء لا يفسلون ولا  
يكفنون الا بتيابهم ولا يحطون ولا يصلى عليهم ولكن يدفنون ❦ قالت ❦ ويصنع  
بقبورهم ما يصنع بقبور الموتى من الحفر والاحد ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ وهو قول  
مالك قال هو رأيي ❦ قال ابن القاسم ❦ وهذه قبور الشهداء بالمدينة وقد حفر لهم  
ودفنوا ❦ قالت ❦ أرايت ان بنى قوم من أهل الاسلام على أهل قرية من المسلمين  
فأرادوا حريمهم فدفعهم أهل القرية عن أنفسهم تقتل أهل القرية أترى في قول مالك  
ان يصنع بهم ما يصنع بالشهداء ( قال ) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا أراهم بمنزلة  
الشهداء وهؤلاء بمنزلة من قتله الاصوص

❦ في الصلاة على اللص القليل ❦

❦ قالت ❦ ما يقول مالك في هؤلاء الذين كبروا اذا قتلوا أيصلى عليهم أم لا ( قال ) نعم  
يصلى عليهم ❦ قالت ❦ أفيصلى عليهم الامام قال لا ❦ قالت ❦ وهو قول مالك ( قال )  
لا ولكن هذا رأيي لانه اذا كان حقا على الامام اذا أتى بهم اليه قتلهم أو جهادهم  
وحتى ينبغي له أن يبعث من يقتلهم حين خربوا الطريق وقطعوا السبيل وقتلوا فمن  
قتلهم من الناس فلا أرى للوالى أن يصلى عليهم لانهم قتلوهم على حدة من الحدود فريضة  
الله تبارك وتعالى في كتابه ويصلى عليهم أولياؤهم ❦ قال سحنون ❦ وقد كتبت آثار  
هذا في رسم المرجوم

❦ في غسل الميت ❦

❦ قال ❦ وقال مالك بن أنس ليس في غسل الميت حد يفسلون ويتقون ❦ قال ❦ وقال  
مالك يجعل على عورة الميت خرقة اذا أرادوا غسله ويفضى الذي يغسله بيده الى

فرجه ان احتاج الى ذلك ويجعل على يده خرقة اذا أفضى بها الى فرجه وان احتاج الى ترك الخرقة ومباشرة الفرج بيده فعل كل ذلك واسع له ﴿ قلت ﴾ هل يوضأ الميت وضوء الصلاة في قول مالك اذا أرادوا غسله (قال) لم يحدث لنا مالك فيه حداً وان وضئ فحسن وان غسل فحسن ﴿ قلت ﴾ هل تحفظ عن مالك أنه يغسل رأس الميت بالكافور (قال) لا الا ما جاء في الحديث ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك يعصر بطن الميت عصرًا خفيفاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد قال اذا غسل الميت فطهر فذلك غسل وطهر ﴿ قال ﴾ والناس يغسلون الميت ثلاث مررات وكل ذلك يجزئ عنه النسلة الواحدة وما فوق ذلك فما تيسر من غسل فهو يكتفي ويجزئ ﴿ قال مالك ﴾ وأحب الى أن يغسل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً أو خمساً بماء وسدر ويجعل في الآخرة كافور ان تيسر ذلك من رواية ابن وهب

#### — غسل الرجل امرأته والمرأة زوجها —

﴿ قال ﴾ وسألته عن الرجل يغسل امرأته في الحضر وعنده نساء يغسلها فقال نعم ﴿ قلت ﴾ والمرأة تغسل زوجها وعندها رجال قال نعم ﴿ قلت ﴾ أيسر كل واحد منهما عورة صاحبه قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويفعل كل واحد منهما بصاحبه كما يفعل بالموتى لان الموتى يستر عليهم فروجهم (قال) نعم يفعل كل واحد من الزوجين بصاحبه كما يفعل بالموتى يستر كل واحد من الزوجين عورة صاحبه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو مات عن امرأته وهي حامل فوضعت قبل أن يغسل لم يكن بأس أن تغسله وان كانت عدتها قد انقضت وليس يعتبر في هذا بالعدة ولا ياتفت اليها ولو كان ذلك انما هو للعدة ما غسل الزوج امرأته لانه ليس في عدة منها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأم الولد عندي بمنزلة الحرة تغسل سيدها ويغسلها سيدها ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل اذا طلق امرأته تطليقة يملك فيها الرجعة فمات هل تغسله قال لا ﴿ قال ﴾ ولقد سألت عن المرأة يطلقها زوجها واحدة أو اثنتين وهو يملك رجعتها فتستأذن زوجها أن تبيت في أهلها ولم يرتجعها (قال) ليس اذنه باذن وماله ولا قضاء له عليها حتى يراجعها فهذا ما يدل على الذي مات عنها وهي

مطلقة أنها لا تغسله . وقد غسلت أسماء بنت عميس أبا بكر الصديق ﴿ و ذكر ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن يزيد عن رجل عن عبد الكريم عن أم عطية أنها غسلت أبا عطية حين توفي ( و ذكر ) ابن نافع أن عليا غسل فاطمة رضي الله تعالى عنهما

﴿ في الرجل يموت في السفر وليس معه إلا نساء والمرأة كذلك ﴾ -

﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا مات الرجل في سفر وليس معه إلا نساء أمه أو أخته أو عمته أو خالته أو ذات رحم محرم منه فانهن يغسلنه قال ويستترنه ﴿ قال ﴾ وكذلك المرأة تموت مع الرجال في السفر ومعها ذو محرم منها يغسلها من فوق الثوب وهذا إذا لم يكن نساء وفي المسئلة الأولى إذا لم يكن رجال ﴿ قال ﴾ وقال مالك سمعت من يقول من أهل العلم إذا مات الرجل مع النساء وليس معهن رجل ولا منهن ذات محرم منه تغسله يمينه بالصعيد فيمسحن بوجهه ويديه إلى المرفقين يضربن بأكفهن الأرض ثم يمسحن بأكفهن على وجه الميت ثم يضربن بأكفهن الأرض ثم يمسحن بأكفهن ذراعي الميت إلى المرفقين وكذلك المرأة مع الرجال إلا أن الرجال لا ييمون المرأة إلا إلى الكفين فقط ولا يبلغ بها إلى المرفقين

﴿ في غسل المرأة الصبي ﴾ -

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس أن يغسل النساء الصبي ابن سبع سنين وما أشبهه

﴿ غسل الميت المجروح ﴾ -

﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن الذي تصيبه القروح فيموت وقد غمرت القروح جسده وهم يخافون أن يغسلوه أن يتزلع<sup>(١)</sup> ( قال ) يصب الماء عليه ضبا على قدر طاقتهم ﴿ قالت ﴾ أليس قول مالك لا ييم بالصعيد ميت إلا رجلا مع نساء أو امرأة مع رجال فأما مجروح أو مجذور أو جرب أو غير ذلك ممن بهم الادواء فلا ييمون ويغسلون على قدر ما لا يتزلعون فيه ولا يتفسخون ( قال ) نعم

(١) ( قوله يتزلع ) أي يتفطر ويتشق اهـ مصححه



❦ في غسل المسلم الكافر ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا يغسل المسلم والده اذا مات الوالد كافراً ولا يتبعه ولا يدخله قبره الا أن يخشى أن يضيع فيواريه ❦ قال ابن القاسم ❦ وبلغني عن مالك أنه قال في كافر مات بين مسلمين ليس عندهم كافر يدفنه ( قال ) يلفونه في شيء ويوارونه ❦ قال الليث ❦ قال ربيعة عليهم أن يواروه ولا يستقبل به القبلة ولا قبائهم وقال يحيى ابن سعيد يوارونه

❦ في الحنوط ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ وسألت مالكا عن المسك والعنبر في الحنوط للميت فقال لا بأس بذلك ❦ قال ابن القاسم ❦ يجعل الحنوط على جسد الميت وفيما بين أ كفان الميت ولا يجعل من فوقه ❦ قال ❦ وقال مالك في المحرم لا بأس أن يحنط اذا كان الذي يحنطه غير محرم ❦ قال ابن وهب ❦ حدثني ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن السنة اذا حنط الميت أن يذّر حنوطه على مواضع السجود منه السبعة ❦ قال ابن وهب ❦ وقال عطاء بن أبي رباح أحب الحنوط إلى الكافور ويجعل منه في مراقه وإبطيه ومراجع رجليه ومأبضيه <sup>(١)</sup> ورفقيه وما هنالك وفي أنفه وفه وعينه وأذنيه وإن ابن عمر حنط سعيد بن يزيد فقالوا نأتيك بمسك فقال نعم وأي شيء أطيب من المسك ( قال ابن وهب ) وعن عطاء وسعيد بن المسيب مثله

❦ تحمير أ كفان الميت ❦

❦ قلت ❦ هل تحمير أ كفان الميت في قول مالك وتجعل وترأ ( قال ) قد قال ذلك مالك أحب إلى أن لا يكفن الميت في أقل من ثلاثة أثواب الا أن لا يوجد ثلاثة أثواب قال والرجل أحب إلى أن يعم ❦ قال ❦ قلت له كيف يعم أ كفا يعم الحى ( قال ) لا أدرى

(١) ( ومأبضيه ) تنية مأبض كجلس هو باطن الركبة ( ورفقيه ) تنية رفع كفلس هو أصل الفخذ وكل مجتمع وسخ من الجسد اه كتبه مصححه

الا أنه من شأن الميت عندنا أن يعمم ﴿ قال مالك ﴾ وتجر ثياب الميت ﴿ قال مالك ﴾ وأكره في الا كفان أ كفان الرجال والنساء الخز والمعصر وقد سمعت عنه أنه يكره الحرير محضاً في الا كفان ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكره الخز لان سدها الحرير ﴿ قال مالك ﴾ ولا بأس بأن يكفن في العصب ( قال ابن القاسم ) والعصب هو الخبز وما أشبهه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكان مالك يستحب في الا كفان وترآ وترآ الا أن لا يوجد ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب وان أبا بكر كفن في ثلاثة أثواب أحدها ملبوس غسيل

— في ولاية الميت اذا اجتمعوا للصلاة على الميت —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أيهم أولى بالصلاة الجد أم الاخ قال الاخ ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك انما ينظر في هذا الى من هو أقدم بالميت فهو أولى بالصلاة عليه ﴿ وقال مالك ﴾ العصبه أولى بالصلاة على المرأة من زوجها وزوجها أولى بادخالها في قبرها من عصبتها ﴿ وقال مالك ﴾ الوالي والي المصر أو صاحب الشرط اذا كانت الصلاة اليه أحق بالصلاة على الميت من وليها والقاضي اذا كان هو يلى الصلاة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت صاحب الشرط اذا ولاه الوالي الشرط أهو مستخلف على الصلاة حين ولاه الشرط ( قال ) نعم هو عندي كذلك وكذلك كل بلدة كان ذلك عندهم وان ابن عمر ابن الخطاب وابن شهاب وربيعة وعطاء وبكير بن الاشج ويحيى بن سعيد كانوا لا يرون لزواج المرأة اذا توفيت حقاً أن يصلي عليها وثم أحد من أقاربها

— في خروج النساء وصلاتهن على الجنائز —

﴿ قلت ﴾ هل يصلى النساء على الجنائز في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يوسع للنساء أن يخرجن مع الجنائز قال نعم ( قال مالك ) لا بأس أن تتبع المرأة جنازة ولدها ووالدها ومثل زوجها وأختها اذا كان ذلك مما يعرف أنه يخرج مثلها

على مثله ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك وان كانت شابة <sup>(١)</sup> ( قال ) نعم وان كانت شابة ( قال ) فقلت له أفكره أن تخرج على غير هؤلاء ممن لا ينكر لها الخروج عليهم من قرابتها قال نعم ﴿ قلت ﴾ له فهل يصلى النساء على الرجل اذا مات معهن وليس معهن رجل ( قال ) نعم ولا تؤمن واحدة منهن وليصلين وحدانا واحدة واحدة وليكن صفوا

— في السلام على الجنازة —

﴿ قال ﴾ وقال مالك في السلام على الجنازة يسمع نفسه وكذلك من خلف الامام يسمع نفسه وهو دون سلام الامام تسليمة واحدة للامام وغيره ﴿ وقال مالك ﴾ في السلام على الجنازة يسلم الامام واحدة قدر ما يسمع من يليه ويسلم من ورائه واحدة في أنفسهم وان أسمعوهم من يليهم لم أر بذلك بأسا ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يسلم تسليما خفيفا حين ينصرف . والسته أن يفعل من ورائه مثل ما فعل امامه ﴿ وقال القاسم بن محمد ﴾ سلم اذا فرغت من الصلاة رويدا ( وقال ) يحيى بن سعيد خفيا ﴿ سخنون ﴾ عن علي عن سفيان عن ابراهيم عن مجاهد عن ابن عباس أنه كان يقول يسلم تسليمة خفية ﴿ منصور ﴾ عن ابراهيم مثل ذلك عن يمينه

— في تخصيص القبور —

﴿ قال ﴾ وقال مالك أكره تخصيص القبور والبناء عليها وهذه الحجارة التي يبنى عليها ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن بكر بن سواده قال ان كانت القبور لتسوى بالارض ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي زمعة البلوى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن يصنع ذلك بقبوره اذا مات ( قال سخنون ) فهذه آثار في تسويتها فكيف بمن يريد أن يبنى عليها

(١) قوله وان كانت شابة) مقيد بأن لا تكون مخشية الفتنة والا فتمنع كما في هامش الاصل

❦ في إمام الجنازة يحدث ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلاً صلى على جنازة فلما كبر بعض التكبير أحدث ( قال ) يأخذ بيد رجل فيقدمه فيكبر مابق على هذا الذي قدمه ﴿ قلت ﴾ أوجب عليه ان هو توضأ وقد بقي بعض التكبير من الصلاة على هذه الجنازة أن يرجع فيصلى ( قال ) ان شاء رجع فصلى ما أدرك وقضى ما فاتهُ وان شاء ترك ذلك

❦ في الصلاة على الجنازة بعد الصبح وبعد العصر ❦

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بالصلاة على الجنازة بعد العصر ما لم تصفر الشمس ( قال ) فاذا اصفرت الشمس فلا يصلى على الجنازة الا أن يكونوا يخافون عليها فيصلى عليها ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك يا أبا عبد الله أرأيت ان غابت الشمس بأي ذلك يدؤن أبا المكتوبة أم بالجنازة ( قال ) أي ذلك فعلوا فحسن ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بالصلاة على الجنازة بعد الصبح ما لم يسفروا فاذا أسفروا فلا يصلون عليها الا أن يخافوا عليها فلا بأس اذا خافوا عليها أن يصلوا عليها بعد الاسفار ﴿ ابن القاسم ﴾ عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلى على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح اذا صليتا لوقتهما ﴿ رجال ﴾ من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وعطاء بن أبي رباح وابن المسيب مثله ﴿ حرمة ابن عمران ﴾ أن سليمان بن حميد حدثه أنه كان مع عمر بن عبد العزيز بخناصرة <sup>(١)</sup> قال فشهدنا جنازة بعد العصر قال فنظر عمر بن عبد العزيز فرأى الشمس قد اصفرت فجلس حتى اذا غربت الشمس أمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى المغرب ثم صلى على الجنازة ثم ركب وانصرف ﴿ وقال مالك ﴾ ان صلوا عليها بعد صلاة المغرب فهو أصوب وان صلوا عليها قبل المغرب لم أر بذلك بأساً ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يحيى بن سعيد مثل قول مالك ﴿ قلت ﴾ أيقرب عن بطن الميتة اذا كان جنبها يضطرب في بطنها قال

(١) (بخناصرة) خناصرة بضم الخاء وتخفيف النون وكسر الصاد المهملة من بلاد قنسرين بالشام

لا ﴿ قال سحنون ﴾ سمعت أن الجنين إذا استيقن بحياته وكان معقولا معروف الحياة فلا بأس أن يقر بطنها ويستخرج الولد منها  
 — ﴿ تم كتاب الجنائز من المدونة الكبرى والحمد لله حمداً كثيراً ﴾ —  
 وصلى الله وسلم على سيدنا محمد المبعوث بشيراً ونذيراً



— ﴿ ويتلوه كتاب الصيام ﴾ —

﴿ كتاب الصيام والاعتكاف وليلة القدر من المدونة الكبرى رواية سحنون ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه أجمعين

— ﴿ السحور والاكل بعد طلوع الفجر ﴾ —

﴿ قال سحنون ﴾ قالت لعبد الرحمن بن القاسم ما الفجر عند مالك (قال) سألتنا مالكا عن الشفق ما هو فقال الحمرة (قال مالك) وأنه يقع في قلمي وما هو الا شيء فكرت فيه منذ قريب أن الفجر يكون قبله بياض ساطع فذلك لا يمنع الصائم من الاكل فكما لا يمنع الصائم ذلك البياض من الاكل حتى يتبين الفجر المعترض في الافق فكذلك البياض الذي يبقى بعد الحمرة لا يمنع مصليا أن يصلي العشاء ﴿ قالت ﴾ أرأيت لو أن رجلا تسحر وقد طلع له الفجر وهو لا يعلم بطلوع الفجر ثم نظر فاذا الفجر طالع ﴿ قال ﴾ قال مالك ان كان صومه ذلك تطوعا مضى في صيامه ولا شيء عليه وليس له أن يفطر فإن أفطره فعليه القضاء (قال) فان كان صومه هذا من نذر كان أوجب عليه مثل قوله الله على أن أصوم عشرة أيام فان كان نواها متباعدات ليست أياما بأعيانها فصام بعض هذه الايام ثم تسحر في يوم منها في الفجر وهو لا يعلم فانه يمضي على صيامه ويقضى ذلك اليوم يصله بالعشرة الايام (قال) فان

لم يصل هذا اليوم بال عشرة الايام قضاها كلها متتابعات ولم يجزها ما صام منها (قال)  
 فان أفطر ذلك اليوم الذي تسحرفيه بعد طلوع الفجر متعمداً فعليه أن يستأنف الصوم  
 (قال) وان تسحر بعد طلوع الفجر في أول يوم منها وهو لا يعلم وهي هذه الايام التي  
 ليست بأعيانها وقد نواها متتابعات فانه ان شاء أفطره واستأنف صوم عشرة ايام  
 من ذي قبل لانها ليست اياماً بأعيانها ولا أحب له أن يفطره وأن أفطره فانما عليه  
 عشرة ايام يدخل ذلك اليوم في هذه العشرة الايام أجدها قضاء ذلك اليوم ﴿قلت﴾  
 له فان كانت اياماً بأعيانها نذرهما فقال الله على أن أصوم هذه العشرة الايام بعينها أو  
 شهراً بيمينه أو سنة بعينها فصام بمعضها ثم تسحر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم أو أكل  
 ناسياً (فقال) يمضي على صومه ويقضى يوما مكانه ﴿قال ابن القاسم﴾ ومن أكل  
 في رمضان وهو لا يعلم بالفجر <sup>(١)</sup> أو كان ناسياً لصومه وقد علم بالفجر فعليه قضاء  
 يوم مكانه ﴿قال﴾ وان كان أكل في قضاء رمضان ناسياً فأحب أن يفطر يومه ذلك  
 أفطره وقضى يوما مكانه وأحب الى أن يتم ويقضى يوما مكانه (قال) ومن أكل  
 في صيام ظهار أو قتل نفس بعد ما طلع الفجر وهو لا يعلم أو ناسياً لصومه مضى  
 وقضى ذلك اليوم ووصله بصيامه فان ترك أن يصله بصيامه استأنف الصوم  
 ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن شك في الفجر في رمضان فلم يدر أكل فيه أم لم يأكل  
 (فقال) قال مالك عليه القضاء يوما مكانه <sup>(٢)</sup> ﴿قلت﴾ وكان مالك يكره للرجل أن

(١) ( قوله ومن أكل في رمضان وهو لا يعلم بالفجر ) قال ابن وهب قال مالك فيمن تسحر  
 في رمضان فقال له رجل انك تسحرت في النجر وقال آخر بل قبل النجر قال أرى أن يقضى  
 يوما مكانه . وقال أشهب من أكل أو شرب أو جامع وهو يشك في الفجر أو فعل ذلك وهو  
 لا يشك ثم شك أن يكون كان ذلك منه في النجر أنه يمضي على صومه وان كان ذلك في واجب  
 قضاء وان كان في تطوع لم يكن عليه قضاؤه الا أن لا يمضي على صومه فيجب عليه القضاء قال ابن  
 عبد الحكم ان كان في قضاء رمضان أتم صيام ذلك اليوم وقضاؤه أحب إلينا وان أفطر ذلك اليوم  
 فهو في سعة اهـ من كتاب ابن المواز (٢) ( قوله عليه القضاء يوما الخ ) قال ابن حبيب القضاء  
 استحبابا وقال غيره بل هو واجب وقول ابن حبيب خلاف قول مالك فالاعلم من قوله الوجوب  
 اهـ من هامش الاصل

يأكل اذا شك في الفجر فقال نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وانما لم يكن عليه أن يقضى في التطوع لان ابن وهب حدثني عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد أنه قال ان كان في فريضة فليصم ذلك اليوم ويقضى يوما مكانه وان كان تطوعا فليصم ذلك اليوم ولا يقضيه وان ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال فيمن أكل في رمضان ناسيا أنه يتم صومه ويقضى يوما مكانه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وحدثني سفيان الثوري عن زياد بن علاقة عن بشر بن قيس قال كنا عند عمر بن الخطاب فأتى بسويق فأصابتنا منه وحسبنا أن الشمس قد غابت فقال المؤذن قد طلعت الشمس فقال عمر بن الخطاب فاقضوا يوما مكانه ﴿ ابن وهب ﴾ وان مالكا حدث أن زيد بن أسلم حدثه عن عمر بن الخطاب أنه أفطر يوما في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغربت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر بن الخطاب الخطب يسير وقد اجتهدنا (قال مالك) يريد بالخطب القضاء ﴿ قال سحنون ﴾ وانما رأيت أن يقضى الواجب لما حدثك به وان يحيى بن سعيد قال في رمضان مثله وقال فيمن أكل أو وطئ امرأته ناسيا أنه يتم صومه ويقضى يوما مكانه

﴿ في الذي يرى هلال رمضان وحده ﴾<sup>(١)</sup>

﴿ قلت ﴾ أرأيت من رأى هلال رمضان وحده هل يردُّ الامام شهادته فقال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أفيصوم هذا الذي رأى هلال رمضان وحده اذا ردَّ الامام شهادته قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم

(١) قال محمد بن الحكم اذا شهد شاهدان في الهلال واحتاج القاضي أن يكشف عنهما وذلك يتأخر فليس على الناس صيام ذلك اليوم فان زكوا بعد ذلك أمر الناس بالقضاء وان كان الفطر فلا شيء عليهم ومن الواضحة قال ابن الماجشون اذا رأى هلال رمضان عامة بلد وعمهم علمه بالرؤية رؤية ظاهرة من غير طاب للشهادة لزم غيرهم من أهل البلدان قضاؤه ممن لم يعلم وان كان انما صاموه بطلب شهادة وتسهيل وتعديل فلا يلزم غيرهم من أهل البلدان بذلك قضاء الا بما ثبت عند من عليهم من الأحكام ولكن يلزم أهل البلد الذين ثبت ذلك عند قاضيهما بالثبوت ومن قرب منهم من حضرتهم وليقض من أفطر منهم ولم يعلمه الا بكتاب أمير المؤمنين والخليفة في المسلمين كما مر في قراها والعمل على كتاب من بالضر يلزم اعراضها وهذا قول مالك وأصحابنا اه من هامش الاصل



﴿قلت﴾ فإن أفطره أيكون عليه القضاء والكفارة في قول مالك (قال) نعم لعل غيره قد رآه معه فتجوز<sup>(١)</sup> ﴿قلت﴾ أرايت ان رآه وحده<sup>(٢)</sup> أيجب عليه أن يعلم الامام في قول مالك (قال) نعم لعل غيره قد رآه معه فتجوز شهادتهما ﴿قلت﴾ أرايت استهلال رمضان هل تجوز فيه شهادة رجل واحد في قول مالك (قال) قال مالك لا تجوز فيه شهادة رجل واحد وان كان عدلاً ﴿قلت﴾ فشهادة رجلين (قال) هي جائزة في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت هلال شوال قال كذلك أيضاً لا تجوز فيه أقل من شهادة رجلين وتجوز شهادة الشاهدين اذا كانا عدلين قال وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت العبيد والاماء والمكاتبين وأمهات الاولاد هل تجوز شهادتهم في هلال رمضان أو شوال قال ما وقفنا مالكا<sup>(٣)</sup> على هذا وهذا مما لا يشك فيه أن العبيد لا تجوز شهادتهم في الحقوق فهذا أبعد من أن تجوز فيه ﴿قال﴾ وقال مالك في الذين قالوا انه يصام بشهادة رجل واحد (فقال) مالك أرايت إن غمَّ عليهم هلال شوال كيف يصنعون أفطرون أم يصومون أحداً وثلاثين فإن أفطروا خافوا أن يكون ذلك اليوم من رمضان ﴿قلت﴾ أرايت هلال ذي الحجة (قال) سمعت مالكا يقول في الموسم انه يقام بشهادة رجلين اذا كانا عدلين ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب عن ابن شهاب أنه قال اذا شهد شاهدان في رؤية هلال رمضان صيم بشهادتهما ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة رجلين على رؤية هلال رمضان وقال يحيى بن سعيد فيمن رأى هلال رمضان وحده انه يصوم لانه لا يفرق بذلك جماعة ولا يصام بشهادته ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن منصور عن أبي وائل قال كتب اليناعمر بن الخطاب أن الاهلة ببعضها أكبر من بعض فاذا رأيتم الهلال نهراً فلا تفتروا حتى تمسوا الا أن يشهد رجلان

(١) (فتجوز) لعل هنا حذفاً تقديره شهادته بدليل ما بعده اه مصححه (٢) (قوله ان رآه وحده الخ) قال في المجموعة في كتاب ابن المواز قال أشهب وان علم الشاهد من نفسه أنه غير عدل فإن كان مستوراً يمكن أن يقبل فعليه أن يشهد وان كان مكشوفاً فأحب الي أن يشهد وما ذلك عليه بالواجب اه

مسلمان انهما أهلاه بالامس عشية ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن ناساً رأوا هلال الفطر نهراً فأتى عبد الله بن عمر صياحه الى الليل وقال لا حتى يرى من حيث يرى بالليل ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ومروان بن الحكم وعطاء بن أبي رباح مثله قال ابن مسعود وإنما مجراه في السماء ولعله آيين ساعتئذ وإنما الفطر من القدمين يوم يرى الهلال ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال لي مالك بن أنس من رأى هلال شوال نهراً فلا يفطر ويتم يومه ذلك فأنما هو هلال الليلة التي تأتي ( وقال ابن القاسم ) عن مالك مثله ﴿ قال سحنون ﴾ وروى ابن نافع وأشهب عن مالك أنه سئل عن هلال رمضان إذا روى أول النهار يصومون ذلك اليوم فقال لا يصومون قيل له أهو عندك بمنزلة الهلال يرى بالعشي قال نعم هو مثله ﴿ ابن مهدي ﴾ عن ابن المبارك عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن عثمان بن عفان أبي أن يحجز شهادة هشام بن عتبة وحده على هلال رمضان ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال اذا شهد رجلان مسلمان على رؤية الهلال فصوموا أو قال أفطروا

— في القبلة والمباشرة والحقنة والسموط والحجامة —

﴿ قلت ﴾ أيقبل الصائم أو يباشر في قول مالك ﴿ قال ﴾ قال مالك لا أحب للصائم أن يقبل ولا أن يباشر ﴿ قلت ﴾ أرايت من قبل <sup>(١)</sup> في رمضان فأنزل أ يكون عليه

(١) ( قوله من قبل الخ ) قال ابن سحنون أجمع العلماء على أن القبلة والمباشرة اذا لم يخرجوا شهوة الصائم ان صومه تام ولا قضاء عليه وقال أبو بكر الأبهري نحوه قال عبد الوهاب وإنما يرى أصحابنا القضاء علي من أمدى من لمس أو قبلة استحباباً وليس بإيجاب لجواز أن تكون القبلة حركت المني عن موضعه فاما ان سلم من ذلك فلا شيء عليه . قلت وقد يستحب الغسل على هذه الطريقة أيضاً وقد لجأ اليها أصبغ وقال فيمن لاعب امرأته فتوضأ وصلى ثم خرج منه الماء الدافق انه يغتسل ويعيد تلك الصلاة قال لان المني قد تحرك من موضعه وصار الي قناة الذكر أو ماوالاها فجعل لحركته حكماً احتاط له وأمر بإعادة الصلاة من أجله اه من هامش الاصل

الكفارة في قول مالك (قال) نعم والقضاء كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان من المرأة مثل ما كان من الرجل أ يكون عليها القضاء والكفارة في قول مالك (قال) نعم ان طاوخته فالكفارة عليها وان أكرهها فالكفارة عليه وعلى المرأة القضاء على كل حال ﴿قلت﴾ أرأيت ان قبل رجل امرأته قبلة واحدة فأنزل ما قول مالك في ذلك (فقال) قال مالك عليه القضاء والكفارة ﴿قلت﴾ أكان مالك يكره القبلة للصائم قال نعم ﴿ابن أبي ذئب﴾ ان شعبة مولى ابن عباس حدث أن ابن عباس كان ينهى الصائم عن المباشرة ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عمر وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل باشر امرأته في رمضان بمد الفجر أو في قضاء رمضان (قال) ان كان باشرها متلذذاً لذلك فانه يقضيه وقاله ربيعة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل يقبل أهله في رمضان أو يلاعبها حتى ينزل الماء الدافق ان عليه الكفارة ﴿وروى﴾ ابن وهب وأشهب عن مالك في رجل قبل امرأته أو غمزها أو باشرها حتى أمذى في رمضان قال أرى أن يصوم يوماً مكانه وان لم يمد فلا أرى عليه شيئاً ﴿ابن وهب﴾ عن مالك والليث أن نافعا حدثهما أن ابن عمر كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم في رمضان وغيره ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن قيصر مولى تميم أنه أخبره انه سمع عبد الله بن عمر وابن العاص يقول كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه شاب فمات يارسول الله أأقبل وأنا صائم قال لا ثم جاءه شيخ فقال أأقبل وأنا صائم قال نعم فنظر بعضهم الى بعض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علمت لم ينظر بعضهم الى بعض ان الشيخ يملك نفسه ﴿أشهب﴾ وقال أبو هريرة وأبو أيوب الانصاري وابن عباس مثل قول النبي عليه الصلاة والسلام في الشاب والشيخ ﴿قلت﴾ أرأيت ان جامع امرأته نهراً في رمضان فيما دون فرجها حتى أنزل أعاليه القضاء والكفارة في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المباشرة يباشر الرجل امرأته في رمضان

فيجد اللذة (فقال) ان أنزل الماء الدافق فعليه القضاء والكفارة وان أمذى فعليه القضاء ولا كفارة عليه وان أنمظ وحرك ذلك منه لذة ولم يذ رأيت عليه القضاء وان كان لم يزل ذلك منه ميتا ولم يحرك ذلك منه لذة ولم ينمظ فلا أرى عليه شيئا

❦ في الحقنة وصب الدهن في الأذن والكحل للصائم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا احتقن في رمضان (فقال) كرهه مالك ورأى أن عليه القضاء ❦ قال ابن القاسم ❦ ولا كفارة عليه وقد بلغني ذلك عن مالك ❦ قلت ❦ أرايت من احتقن في رمضان أو في صيام واجب عليه أ يكون عليه القضاء والكفارة في قول مالك (قال) قال مالك عليه القضاء (قال ابن القاسم) ولا كفارة عليه ❦ قلت ❦ وكان مالك يكره الحقنة للصائم قال نعم ❦ قال ❦ وسئل مالك عن القتائل تجمل للحقنة (قال) قال مالك أرى ذلك خفيفا ولا أرى عليه فيه شيئا ❦ قال مالك ❦ وان احتقن بشئ يصل الى جوفه فأرى عليه القضاء ❦ قال ابن القاسم ❦ ولا كفارة عليه ❦ وقال اشهب ❦ مثل ما قال ابن القاسم في الحقنة والكحل وصب الدهن في الأذن والاستسماط وقال ان كان في صوم واجب فريضة أو نذر فانه يتأدى في صيامه وعليه القضاء ولا كفارة عليه ان كان في رمضان ❦ قلت ❦ فهل كان مالك يكره السعوط للصائم قال نعم ❦ قلت ❦ فهل كان مالك يكره الكحل للصائم ❦ فقال قال مالك هو أعلم بنفسه منهم من يدخل ذلك حلقه ومنهم من لا يدخل ذلك حلقه فان كان ممن يدخل حلقه فلا يفعل ❦ قلت ❦ فان فمل أرى عليه القضاء والكفارة (فقال) قال مالك اذا دخل حلقه وعلم أنه قد وصل الكحل الى حلقه فعليه القضاء ❦ قلت ❦ أفيكون عليه الكفارة (قال) لا كفارة عليه عند مالك ❦ قلت ❦ أرايت

(١) (قوله الكحل للصائم الخ) في كتاب ابن حبيب قال ابن الماجشون لأبأس بالكحل بالأتمد للصائم وليس ذلك مما يفسد منه ولو كره لذكره كما ذكره في المحرم وأما الكحل الذي يعمل بالعقاقير ويوجد طعمه ويحرق الى الجوف فأكبره والأتمد لا يوجد طعمه وكذلك اشتامه الدهن في أنفه وشاربه انما يجد طعم ريحه الا أن يكثر فيصير كالسعوط يصير الى حلقه وذلك مكروه وأكره أن يس شفتيه الدهن وانما يفسد بما يصل الى حلقه من طعم ذوق الشئ لا من طعم ريحه اه

الصائم أيكحل بالصبر والذرور والاثم وغير هذا في قول مالك (فقال) قال مالك هو أعلم بنفسه ان كان يصل الى حلقة فلا يفعل ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره أن يصب في أذنيه الدهن في رمضان (قال) ان كان يصل ذلك الى حلقة فلا يفعل قال ابن القاسم وقال مالك فان وصل الى حلقة فعليه القضاء ﴿قلت﴾ أرايت من صب في أذنيه الدهن من وجع (قال) قال مالك ان كان يصل الى حلقة فعليه القضاء ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا كفارة عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ وان لم يصل الى حلقة فلا شيء عليه ﴿ابن وهب﴾ عن الحارث بن نبهان عن يزيد بن أبي خالد عن أبي أيوب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكره الكحل للصائم وكره له السعوط أو شيئاً يصبه في أذنه ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك فيمن يحتقن أو يستدخل شيئاً (قال) أما الحقنة فاني أكرها للصائم وأما السبار فاني أرجو أن لا يكون به بأس والسبار الفتيلة ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال عطاء بن أبي رباح في الذي يستدخل الشيء (قال) لا يبدل يوماً مكانه وليس عليه شيء ﴿قلت﴾ أرايت من أقطر في أجليه دهنًا وهو صائم أن يكون عليه القضاء في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وهو عندي أخف من الحقنة ولا أرى فيه شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت من كانت به جأشة فداواها بدواء مائع أو غير مائع ما قول مالك في ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً قال ولا أرى عليه قضاء ولا كفارة لأن ذلك لا يصل الى مدخل الطعام والشراب ولو وصل ذلك الى مدخل الطعام والطعام لمات من ساعته ﴿قال﴾ وقال مالك انما كره الحجامه للصائم لموضع التفرير ولو احتجم رجل مسلم لم يكن عليه شيء ﴿ابن وهب﴾ عن هشام بن سعد وسفيان الثوري عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث لا يفطر منهن الصائم القيء والحجامه والحلم ﴿ابن وهب﴾ وذكر ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم

— في ملاسة الصائم ونظره الى أهله —

﴿قلت﴾ أرايت ان لامس رجل امرأته فأنزل أعليه القضاء والكفارة (فقال) نعم عليه

القضاء والكفارة عند مالك ﴿قلت﴾ وان هي لامسته عاجلت ذكره بيدها حتى أنزل أي يكون عليه القضاء والكفارة في قول مالك (قال) نهم عليه القضاء والكفارة عند مالك اذا أمكنها من ذلك حتى أنزل فعليه القضاء والكفارة ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل ينظر الى أهله في رمضان على غير تعمد فيمضي (قال) أرى أن يقضى يوما مكانه ﴿قال مالك﴾ وقد كان رجال من أهل الفضل ممن مضى وأدركناهم وانهم ليجتنبون دخول منازلهم نهارا في رمضان خوفا على أنفسهم واحتياطاً من أن يأتي من ذلك بعض مايكرهون ﴿قلت﴾ أرايت من نظر الى امرأته في رمضان فأنزل عليه القضاء والكفارة في قول مالك (قال) ان تابع النظر <sup>(١)</sup> فأنزل فعليه القضاء والكفارة ﴿قلت﴾ فان لم يتابع النظر الا أنه نظر فأنزل ماعليه في قول مالك (قال) عليه القضاء ولا كفارة عليه

— في ذوق الطعام ومضغ العلك والبثي يدخل في حلق الصائم —

﴿قلت﴾ أكان مالك يكره أن يذوق الصائم الشيء مثل العسل والملح وما أشبهه وهو صائم ولا يدخله جوفه (فقال) نعم لا يذوق شيئا (قال) ولقد سألته عن الرجل يكون في فيه الحفر <sup>(٢)</sup> فيداويه في رمضان ويتج الدواء (فقال) لا يفعل ذلك ولقد كره مالك للذي يعمل الاوتار أو تار العقب أن يمر ذلك في فيه يرضغه أو يعلسه فيه ﴿قال ابن القاسم﴾ وكره مالك للصائم مضغ العلك ومضغ الطعام للصبي ﴿قلت﴾ أرايت الصائم يدخل حلقه الذباب أو الشيء يكون بين أسنانه فلقه الحبة أو نحوها فيبتلعه مع ريقه (قال مالك) لا شيء عليه ﴿قال مالك﴾ وكذلك لو كان في الصلاة لم يقطع عليه أيضاً صلاته ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه كره للصائم مضغ العلك وكره ذلك عطاء بن أبي رباح

(١) (قوله ان تابع النظر فأنزل فعليه الخ) قال أشهب وكذلك أقول في متابعة القبل متلذذا ان أمني فأما في قبلة أو ماسة واحدة فلا يكفر وليقض وفي الواضحة قال ابن القاسم اذا نظر غير متعمد فأمذى فلا يقضي ولا يكفر حتى يستديم اه من هامش الاصل (٢) (الحفر) هو فساد الاسنان اه

❦ في التقي للصائم ❦

❦ قلت ❦ أرايت التقي في رمضان ما قول مالك فيه (قال) قال مالك ان ذرعه التقي في رمضان فلا شيء عليه وان استقاء فعليه القضاء ❦ ابن وهب ❦ قال وأخبرني حيوة ابن شريح عن بكر بن عمرو الماعفري عن يثقبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ذرعه التقي لم يفطر واذا استقاء طأما أفطر ❦ ابن وهب ❦ عن الحارث بن نبهان عن عطاء بن عجلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذرع الرجل التقي وهو صائم فانه يتم صيامه ولا قضاء عليه وان استقاء فقاء فانه يعيد صومه ❦ أشرب ❦ وقاله ابن عمر وعروة بن الزبير ❦ وقل أشرب ❦ ان كان صومه تطوعا فاستقاء فانه يفطر وعليه القضاء وان تمادى ولم يفطر فعليه القضاء وان كان صيامه واجبا فعليه أن يتم صيامه وعليه القضاء وان ذرعه التقي فلا شيء عليه ❦ قلت ❦ أرايت من تقيا في صيام الظهر أيسأنف أم يقضي يوما يصله بالشهرين (قال) يقضي يوما يصله بالشهرين

❦ في المضمضة والسواك للصائم ❦

❦ قلت ❦ أرايت من تهمض فسبقه الماء فدخل حلقه أعليه القضاء في قول مالك (قال) ان كان في رمضان أو في صيام واجب عليه فعليه القضاء ولا كفارة عليه وان كان في تطوع فلا قضاء عليه ❦ قلت ❦ أرايت ان كانت هذه المضمضة لوضوء صلاة أو لغير وضوء صلاة فسبقه الماء فدخل حلقه أهو سواء في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ فهل كان مالك يكره أن يتمضمض الصائم من عطش يجده أو من حر يجده (قال) قال مالك لا بأس بذلك وذلك يعينه على ما هو فيه قال ويفتسل أيضا ❦ قلت ❦ فان دخل حلقه من هذه المضمضة التي من الحر أو من العطش شيء فعليه عند مالك ان كان صياما واجبا مثل رمضان أو غيره القضاء ولا كفارة عليه وان كان تطوعا فلا كفارة عليه ولا قضاء قال نعم ❦ قلت ❦ ما قول مالك في السواك أول النهار أو آخره (قال)



قال مالك لا بأس به في أول النهار وفي آخره <sup>(١)</sup> قلت ﴿أرأيت الرجل يستاك بالسواك الرطب أو غير الرطب يبله بالماء﴾ قال مالك أكره الرطب فأما غير الرطب فلا بأس به وإن بله بالماء ﴿قال﴾ وقال مالك ولا أرى بأساً بأن يستاك الصائم في أي ساعة شاء من ساعات النهار إلا أنه لا يستاك بالعود الأخضر ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري أن عاصم بن عبيد الله بن عمر حدثه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أنه قال ما أحصى ولا أعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتسوك وهو صائم

### — ❦ الصيام في السفر ❦ —

﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك الصيام في رمضان في السفر أحب إلى لمن قوي عليه ﴿قال﴾ فقلت لمالك فلو أن رجلاً أصبح في السفر صائماً في رمضان ثم أفطر متعمداً من غير علة ماذا عليه ﴿قال﴾ القضاء مع الكفارة مثل من أفطر في الحضر ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن هذا غير مرة ولا عام فكل ذلك يقول لي عليه الكفارة وذلك أني رأيته أو قاله لي إنما كانت له السعة في أن يفطر <sup>(٢)</sup> أو يصوم فإذا صام فليس له أن يخرج منه إلا بمذرة من الله فإن أفطر متعمداً كانت عليه الكفارة مع القضاء ﴿قال﴾ فقلت لمالك فلو أن رجلاً أصبح في حضر في رمضان صائماً ثم سافر فأفطر ﴿قال﴾ ليس عليه الاقضاء يوم ولا أحب أن يفطر فإن أفطر فليس عليه الاقضاء يوم ﴿قلت﴾ ما الفرق بين هذا الذي صام في السفر ثم أفطر وبين هذا الذي صام في الحضر ثم سافر من يومه ذلك فأفطره عند مالك ﴿قال﴾ قال لنا مالك أوفسر لنا عنه لأن الحاضر كان من أهل الصوم فخرج

(١) قوله وفي آخره منع الشافعي السواك آخر النهار لأنه رأى أن الخلوف من الفم ورأه مالك من المعدة فلم يمنع السواك آخر النهار وأصل اختلافهما حديث أبي هريرة في الموطأ لخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك اهـ من هامش الأصل

(٢) قوله إنما كانت له السعة في أن يفطر قال في كتاب التبصرة للبخمي إنما يفطر في سفر تقصر في مثله الصلاة في ثمانية وأربعين ميلاً فما فوقها وما قاربها قال وإن قدم بلداً فتوى أن يقيم به اليوم واليومين فإنظر حتى ينوي به إقامة أربعة أيام فيلزمه الصيام كما يلزمه الاتمام اهـ

مسافراً فصار من أهل الفطر فمن هاهنا سقطت عنه الكفارة ولأن المسافر كان مخيراً في أن يفطر وفي أن يصوم فلما اختار الصيام وترك الرخصة صار من أهل الصيام فإن أفطر فعليه ما على أهل الصيام من الكفارة . وقد قال الخزومي وابن كنانة وأشهب في الذي يصوم في السفر في رمضان ثم يفطر أن عليه القضاء ولا كفارة عليه إلا أن أشهب قال إن تأول أن له الفطر لأن الله قد وضع عنه الصيام ﴿ قال أشهب ﴾ وإن أصبح صائماً في السفر ثم دخل على أهله نهائياً فافطر فعليه القضاء والكفارة ولا يذمر أحد في هذا ( وقال ) الخزومي وابن كنانة فيمن أصبح في الحضر صائماً ثم خرج إلى السفر فافطر يومه ذلك أن عليه القضاء والكفارة لأن الصوم وجب عليه في الحضر . وقد روى أشهب حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين أفطر وهو بالكديد حين قيل له إن الناس قد أصابهم العطش ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فقلت لمالك فلو أن رجلاً أصبح صائماً متطوعاً ثم سافر فافطراً عليه قضاء ذلك اليوم قال نعم ( قال ) فقلت له فإن غلبه مرض أو حر أو عطش أو أمر اضطره إلى الفطر من غير أن يقطعه متممداً ( قال ) ليس عليه إذا كان هكذا قضاء ( وقال ) من صام في السفر في رمضان فأصابه أمر يقطعه عن صومه فليس عليه إلا القضاء ومن أصبح صائماً في السفر متطوعاً فأصابه مرض ألجأه إلى الفطر فلا قضاء عليه وإن أفطره متممداً فعليه القضاء ﴿ قلت ﴾ أ رأيت من أصبح مسافراً ينوي الفطر في رمضان ثم دخل بيته قبل طلوع الشمس فنوى الصيام قال لا يجزئه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا علم أنه يدخل بيته من سفره في أول النهار فليصبح صائماً وإن لم يصبح صائماً وأصبح ينوي الإفطار ثم دخل بيته وهو مفطر فلا يجزئه الصوم وإن نواه وعليه قضاء هذا اليوم ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره لهذا أن يأكل في بقية يومه هذا ( فقال ) لا يكره له أن يأكل في بقية يومه هذا ﴿ قال ﴾ وقال مالك من دخل من سفره وهو مفطر في رمضان فلا بأس عليه أن يأكل في بقية يومه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت من أصبح في بيته وهو يريد السفر في يومه ذلك

فأصبح صائماً ثم خرج مسافراً فأكل<sup>(١)</sup> وشرب في السفر (قال) قال مالك إذا أصبح في بيته فلا يفطر يومه ذلك وإن كان يريد السفر لأن من أصبح في بيته قبل أن يسافر وإن كان يريد السفر من يومه فليس يذبح له أن يفطر ﴿قال مالك﴾ بلغني أن عمر بن الخطاب كان إذا علم أنه داخل المدينة من أول يومه وكان في سفر صام فدخل وهو صائم ﴿ابن وهب﴾ عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل في رمضان حتى إذا كان بالروحاء فقال لأصحابه ما أرانا إلا مصبحي المدينة بالغداة وأنا صائم غداً فمن شاء منكم أن يصوم صام ومن شاء أفطر ﴿قلت﴾ فإن أفطر بعد ما خرج (قال) قال مالك عليه القضاء ولا كفارة عليه ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني الحارث بن نبهان عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك قال وإن كانوا ليرون أن من صام أفضل قال أنس ثم غزونا حينئذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له ظهر أو فضل فليصم ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن أبي الاسود عن عمرو بن الزبير عن أبي مرواح عن حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال يا رسول الله اني أجد بي قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه ﴿ابن وهب﴾ قال أخبرني رجال من أهل العلم عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر وأفطر

❦ في صيام آخر يوم من شعبان ❦

﴿قلت﴾ أرايت رجلاً أصبح في أول يوم من رمضان ينوي الفطر ولا يعلم أن يومه ذلك من رمضان ثم علم مكانه قبل أن يأكل ويشرب (قال) قال مالك يكف عن الأكل والشرب ويقضى يومه مكانه ﴿قلت﴾ فإن أفطره بعد ما علم (قال) قال مالك لا أرى عليه

(١) « قوله ثم خرج مسافراً فأكل كل الح » قال ابن القاسم في المجموعة فيمن أراد سفراً فأفطر قبل أن يخرج فحبسه مطر فعليه الكفارة مع القضاء وهذا تأويل لا يعذر به وقال أشهب ليس عليه كفارة خرج في سفره أو قعد لأن الكفارة إنما هي على المستخف اهـ من هامش الأصل

الكفارة وعاءيه القضاء لذلك اليوم الا أن يكون أكل فيه وهو يعلم ما على من أفطر في رمضان متمداً جرأة على ذلك فأرى عليه القضاء مع الكفارة ﴿قلت﴾ وأول النهار في هذا الرجل وآخره سواء عند مالك ان كان لم يعلم أن يومه من رمضان الا بعد ما ولي النهار فقال ذلك عند مالك سواء ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً أصبح صائماً في أول يوم من رمضان وهو لا يعلم أنه من رمضان (فقال) قال مالك لا يجزئه من صيام رمضان وعليه قضاؤه ﴿وقال مالك﴾ لا ينبغي أن يصام اليوم الذي من آخر شعبان الذي يشك أنه من رمضان ﴿قلت﴾ فلو أن قوماً أصبحوا في أول يوم من رمضان فأفطروا ثم جاءهم الخبر أن يومهم من رمضان أيدعون الا كل والشرب في قول مالك (قال) نعم ويقضون يوماً مكانه ولا كفارة عليهم ﴿قلت﴾ فلو أكلوا وشربوا بعد ما جاءهم الخبر أن يومهم من رمضان أ يكون عليهم الكفارة قال لا كفارة عليهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم الا أن يكونوا أكلوا جرأة على ما فسرت لك ﴿أشهب﴾ عن الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين الا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم صوموا الرؤيته وأفطروا الرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا ﴿مالك﴾ عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فافدروا له ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن عطاء عن ربيعة قال في الرجل يصوم قبل أن يرى الهلال من رمضان بيوم ويقول ان كان الناس قد رأوه كنت قد صمته قال ربيعة لا يمتد بذلك اليوم وليقضه لانه صام على الشك (وقال ربيعة) في رجل جاءه الخبر بعد ما انتصف النهار أن هلال رمضان قد رؤى وصام الناس ولم يكن هو أصاب طعاماً ولا شرباً ولا امرأته (قال) يصوم ذلك اليوم ويقضيه

❦ في الذي يصوم متطوعا ويفطر من غير علة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من أصبح صائماً متطوعاً<sup>(١)</sup> فأفطر أعليه القضاء في قول مالك قال نعم  
❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً أصبح يوم الاضحى أو يوم الفطر صائماً فقبل له ان هذا  
اليوم لا يصاح فيه الصوم فأفطر أ يكون عليه قضاؤه في قول مالك أم لا ( قال )  
لا يكون عليه قضاؤه عند مالك

❦ في رجل أصبح صائماً ينوي به قضاء يوم من رمضان ❦  
❦ ثم ذكر في النهار أنه قد كان قضاة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً أصبح صائماً ينوي به قضاء رمضان ثم ذكر في النهار  
أنه قد كان قضي ذلك اليوم قبل ذلك وذكر أنه لا شيء عليه من رمضان أيجوز له  
أن يفطر ( فقال ) لا يجوز له أن يفطر وليتم صومه ❦ قال أشهب ❦ لأحب له أن يفطر  
وان أفطر فلا شيء عليه ولا قضاء عليه وانما هو بمنزلة رجل شك في الظهر فأخذ يصلي  
ثم ذكر أنه قد كان صلى فانه ينصرف على شفع أحب اليّ وان قطع فلا شيء عليه  
❦ قلت ❦ أ كان مالك يكره أن يعمل الرجل في صيامه في النافلة ما يكره له في الفريضة  
قال نعم ❦ ابن وهب ❦ عن مالك وعبد الله بن عمر ويونس بن يزيد عن ابن شهاب  
قال بلغني أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين متطوعتين وأهدى لهما طعام فأفطرتا  
عليه فدخل عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فقالت حفصة وبدرتني  
بالكلام وكانت بنت أبيها اني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين فأهدى لنا  
طعام فأفطرتا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضيا مكانه يوماً آخر ❦ ابن  
وهب ❦ وقال عبد الله بن عمر في الذي يصبح صائماً متطوعاً ثم يفطر لطعام أو غيره  
من غير ضرورة فذلك الذي يلعب بصومه

(١) قوله أ رأيت من أصبح صائماً متطوعاً ( الخ ) لابن القاسم في كتاب أبي الوليد بن العواد قال  
من صام يوماً متطوعاً ثم أفطر من غير علة كان عليه القضاء يوماً ثم ان أفطر أيضاً في القضاء من  
غير عذر كان عليه قضاء يومين اهـ من هامش الاصل

﴿ فيمن التبتست عليه الشهور فصام رمضان قبل دخوله أو بعده ﴾ -

﴿ قلت ﴾ <sup>(١)</sup> أرايت الاسير في أرض العدو اذا التبتست عليه الشهور فصام شهراً ينوي به رمضان فصام قبله (قال) بلغني عن مالك ولم أسمع منه أنه قال ان صام قبله لم يجزه وان صام بعده أجزأه ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً التبتست عليه الشهور مثل الاسير والتاجر في أرض الحرب وغيرهما فصام شهراً تطوعاً لا ينوي به رمضان فكان الشهر الذي صامه رمضان (فقال) لا يجزئه وعليه أن يستقبل قضاء رمضان لان مالكاً قال لو أن رجلاً أصبح في أول يوم من رمضان وهو لا يعلم أنه من رمضان فصامه متطوعاً ثم جاءه الخبر أنه من رمضان قال لا يجزئه وعليه ان يعيده وقد ذكر لنا عن ربيعة ما يشبه هذا وهذا من ذلك الباب (وقال أشهب) مثل قول ابن القاسم سواء (قال أشهب) لانه لم ينو به رمضان وانما نوى به التطوع

﴿ فيجنب والحائض في رمضان ﴾ -

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك لا بأس أن يتعمد الرجل أن يصبح جنباً في رمضان <sup>(٢)</sup> ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طهرت امرأة من حيضتها في رمضان في أول النهار أو في آخره أتدع الاكل والشرب في قول مالك بقية نهارها (قال) لا ولنا كل ولتشرب وان قدم زوجها من سفر وهو مفطر فليطأها وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كانت صائمة فحاضت في رمضان أتدع الاكل والشرب في قول مالك بقية يومها (فقال)

(١) « قوله أرايت الأسير الخ » قال ابن القاسم في الاسير تلتبس عليه الشهور فيصوم رمضان على التحري ثم يقلت من إيساره انه يعيد صوم ما صام من السنين على التحري اذا لم يدر أصام قبل رمضان أو بعده وقال عبد الملك ان لم يعلم انه أخطأ في فعله ولا انكشف له ذلك فصومه ماض لانه أقصى ما يقدر عليه اه

(٢) « قوله أن يتعمد الرجل ان يصبح جنباً الخ » قال سحنون ولو صام رمضان كله جنباً لأجزأه صومه وقد أساء ويريد بالأصباح طلوع الفجر وقال أشهب لم يختلف العلماء في صيام الجنب أنه يجزئه وهو كمن صام على غير وضوء اه من هامش الاصل

لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المرأة ترى الطهر في آخر ليائها من رمضان (فقال) ان رآته قبل الفجر اغتسلت بعد الفجر وصيامها مجزئ عنها وان رآته بعد الفجر فليست بصائمة ولتا كل ذلك اليوم وان استيقظت بعد الفجر فشكت أن يكون كان الطهر ليلا قبل الفجر فلتنمض على صيام ذلك اليوم وتقضى يوما مكانه ﴿قلت﴾ لم جعل مالك عليها القضاء هاهنا (قال) لانه يخاف أن لا تكون طهرت الا بعد الفجر فان كان طهرها بعد الفجر فلا بد من القضاء لانها أصبحت حائضاً (ابن وهب) عن أفلح بن حميد أن القاسم بن محمد حدثه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واقع أهله ثم نام فلم يغتسل حتى أصبح فاغتسل وصلى ثم صام يومه ذلك

— في المعنى عليه في رمضان والنائم نهاره كله —

﴿قلت﴾ أرايت رجلا أغمى عليه <sup>(١)</sup> نهاراً في رمضان ثم أفاق بعد ذلك بأيام أيقضى صوم ذلك اليوم الذي أغمى عليه فيه أم لا (فقال) قال مالك ان كان أغمى عليه من أول النهار الى الليل رأيت أن يقضى يوما مكانه وان أغمى عليه وقد مضى أكثر النهار أجزاء ذلك ﴿قال﴾ فقلت له فلو أنه أغمى عليه بعد أن أصبح وثبت الصيام الى انتصاف النهار ثم أفاق بعد ذلك أيجزئه صيامه ذلك اليوم قال نعم يجزئه ﴿قلت﴾ أرايت المعنى عليه أياما هل يجزئه صوم اليوم الذي أفاق فيه ان نوى أن يصومه حين أفاق في قول مالك (فقال) لا يجزئه وعليه قضاؤه لان من لم يبيت الصيام فلا صيام له ﴿قلت﴾ أرايت ان أغمى عليه ليلا في رمضان وقد نوى صيام ذلك اليوم فلم يفق الا عند المساء من يومه ذلك أيجزئه صيامه في قول مالك فقال لا ﴿قلت﴾ وان أفاق بعد

(١) « قوله أرايت رجلا أغمى عليه الخ » اختلف في المعنى عليه يثبق بعد الفجر فقال ابن حبيب بمسك بقية يومه ذلك والذي يقتضيه المذهب أنه لا يمك أن يصوم مختلف فيه هل يجزئه أم لا وعلي هذا بوجه في الجواب فيمن جن ثم أفاق بعد الفجر والقول الاول أفيس والثاني أحوط وان طلع الفجر علي من به سكر أذهب عقله لم يجزئه صومه ذلك ولم يجز له ان يفطر بقيته اه من هامش الاصل



ما أصبح أيجزته صوم يومه ذلك في قول مالك (قال) لا أرى أن يجزئه ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد بلغني ذلك عن معمر بن أهدل العلم أنه قال من أغنى عليه في رمضان قبل الفجر فلم يفتق إلا بعد الفجر لم يجزه صيامه ﴿قال ابن القاسم﴾ والمغنى عليه لا يكون بمنزلة النائم ولو أن رجلاً نام قبل الفجر وكان قد سهر ليلته كلها ونام نهاره كله وضرب على أذنه النوم حتى الليل لأجزأ عنه صيامه ولو أغنى عليه من مرض حتى يفارقه عقله قبل الفجر حتى يمسي لم يجز عنه وهذا أحسن ما سمعت ﴿قلت﴾ فإن أصبح في رمضان ينوي الصيام ثم أغنى عليه قبل طلوع الشمس فلم يفتق إلا عند غروب الشمس أيجزته صومه ذلك اليوم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه لأنه أغنى عليه أكثر النهار (وقال أشهب) مثل ما قال ابن القاسم عن مالك ﴿قال سحنون﴾ وقولنا إن من أغنى عليه أكثر النهار إن عليه القضاء احتياطاً واستحساناً ولو أنه اجتزى به ما عفى ولرجوت ذلك له إن شاء الله ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن بلغ وهو مجنون مطبق فكث سنين ثم أفاق (فقال) قال مالك يقضى صيام تلك السنين ولا يقضى تلك الصلاة  
﴿فمن أكل ناسياً في رمضان﴾

﴿قلت﴾ أرايت من أكل أو شرب أو جامع ناسياً في رمضان أعليه القضاء في قول مالك قال نعم ولا كفارة عليه ﴿قلت﴾ أرايت من أكل أو شرب أو جامع أمراً به في رمضان ناسياً فظن أن ذلك يفسد عليه صومه فأفطر متعمداً لهذا الظن بعد ما أكل ناسياً أ يكون عليه الكفارة في قول مالك (قال ابن القاسم) لا كفارة عليه وعليه القضاء وذلك أني سمعت مالكا وسئل عن امرأة رأت الطهر ليلاً في رمضان فأكلت (قال) ليس عليها إلا القضاء ﴿قال﴾ وسمعت مالكا وسأله رجل عن رجل كان في سفر فدخل إلى أهله فظن أن من لم يدخل في نهاره قبل أن يمسي أنه لا يجزئه صومه فإن له أن يفطر فأفطر (فقال) مالك ليس عليه إلا القضاء ولا كفارة عليه ﴿قال﴾ وسئل مالك عن عبد بعثه سيده يرعى إبله أو غنماً فخرج على مسيرة ميلين أو ثلاثة

يرعى فظن أن ذلك سفر وذلك في رءضان فأفطر (قال) ليس عليه الا القضاء ولا كفارة عليه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكل ما رأيت مالكا يسئل عنه من هذا الوجه على التأويل فلم أره يجعل فيه الكفارة الا امرأة ظنت فقالت حيضتى اليوم وكان ذلك من أيام حيضتها فأفطرت فى أول نهارها وحاضت فى آخره فقال عليها القضاء والكفارة ﴿ قال مالك ﴾ ولو أن رجلا أكل فى أول النهار ثم مرض فى آخره مرضاً لا يستطيع الصوم معه لكان عليه القضاء والكفارة جميعاً ﴿ قلت ﴾ أرايت من أصبح فى رءضان صائماً فأكل ناسياً أو شرب ناسياً <sup>(١)</sup> أو جامع ناسياً فظن أن ذلك يفسد عليه صومه فأكل متعمداً ﴿ قال ﴾ قال مالك فى الحائض إذا طهرت من الليل ولم تغتسل الا بعد الفجر فظنت أن ذلك لا يجزئ عنها فأفطرت انه لا كفارة عليها ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن رجل قدم فى الليل من سفره فظن أنه من لم يقدم نهاراً قبل الليل أن الصيام لا يجزئه فأفطر ذلك اليوم ﴿ قال ﴾ سمعت مالكا يقول ليس عليه الا قضاء ذلك اليوم (قال) والذي سألت عنه يشبه هذا

### ﴿ فى صيام الصبيان ﴾

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الصبيان متى يؤمرون بالصيام (قال) إذا حاضت الجارية واحتلم الغلام قال ولا يشبه الصيام فى هذا الصلاة

### ﴿ فىمن أكل أو شرب فى صيامه مكرها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من أصبح فى رءضان صائماً فأكره فصب فى حلقه الماء أ يكون صائماً أو يكون عليه القضاء والكفارة فى قولك مالك (قال) عليه القضاء ولا كفارة عليه ﴿ قلت ﴾ فإن فعل به هذا فى التطوع (قال) لا قضاء عليه عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن صب فى حلقه الماء فى نذر واجب عليه ماذا يجب عليه فى قول مالك (قال) عليه القضاء

(١) قال المفيرة وحيد الملك فىمن أكل ناسياً ثم أكل بعد ذلك فى يومه عمداً أن عليه الكفارة لأنه فى بقية يومه كن لم يفطر قال ابن القاسم وإذا أصبح جنباً فظن أن له الفطر جازراً حين أصبح فلا كفارة عليه لأنه متأولاه من هامش الاصل

﴿ قلت ﴾ فإن صب في حلقه الماء في صيام من ظهار أو قتل نفس أو كفارة أيجزئه أم يستأنف ( قال ) يقضى يوما مكانه ويصله ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن صب في حلقه الماء في صيام متتابع أعليه أن يعيد صومه أم يقضى يوما مكانه في قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ يقضى يوما مكانه ويصله بالشهرين ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أكره الصائم فصب في حلقه الماء أو كان نائما أ يكون عليه القضاء والكفارة ( فقال ) عليه القضاء ولا كفارة عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة جومت وهي نائمة في رمضان نهاراً ( فقال ) عليها القضاء عند مالك ولا كفارة عليها

### — صيام الحامل والمرضع والشيخ الكبير —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحامل<sup>(١)</sup> والمرضع إذا خافتا على ولديهما فأفطرتا ( فقال ) تطعم المرضع وتقطر وتقضى أن خافت على ولدها ﴿ قال ﴾ وقال مالك أن كان صبيها يقبل غيرها من المرضع وكانت تقدر على أن تستأجر له أوله مال يستأجر منه له فلتصم ولتستأجر له وإن كان لا يقبل غيرها فلتفطر ولتقض ولتطعم عن كل يوم أفطرتة مدامد لكل مسكين ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الحامل لا اطعم عليها ولكن أن صحت وقويت قضت ما أفطرت ﴿ قلت ﴾ ما الفرق بين الحامل والمرضع ( قال ) لأن الحامل هي مريضة والمرضع ليست بمريضة ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كانت صحيحة إلا أنها تخاف أن صامت أن تطرح ولدها ( قال ) إذا خافت أن تسقط أفطرت فهي مريضة لأنها لو أسقطت كانت مريضة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة أن خالد بن أبي عمران حدثه أنه سأل القاسم وسالما عن أدركه الكبر فضعف عن صيام رمضان فقالا

(١) ( قوله أرأيت الحامل ) للحامل ثلاث حالات خالة يجب معها الصوم وحالة يجب معها الفطر وحالة تكون بالخيار بين الصوم والفطر فإن كانت في أول حملها وعلى حالة لا يجدها الصوم لزوماً وإن كانت تخاف على ولدها متى صامت أو حدوث علة لزوماً الفطر وإن كان يجدها الصوم ويشق عليها ولا تخشى أن هي صامت شيئاً من ذلك كانت بالخيار بين الصوم أو الفطر واختلف أن هي أفطرت بشئ من هذه الوجوه التي يكون لها أن تفطر لأجلها في الاطعام على أربعة أقوال وذكر الثلاثة التي في المدونة ابن حبيب وابن الماجشون اهـ من هامش الاصل

لا صيام عليه ولا فدية ﴿ ابن وهب ﴾ وقد كان مالك يقول في الحامل تظفر وتطعم ويذكر أن ابن عمر قاله ﴿ قال أشهب ﴾ وهو أحب إلى وما أرى ذلك واجبا عليها لانه مرض من الامراض

﴿ في صيام المرأة تطوعا بغير اذن ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في المرأة تصوم تطوعا من غير أن تستأذن زوجها (قال) ذلك يختلف من الرجال من يحتاج أهله وتعلم المرأة أن ذلك شأنه فلا أحب لها أن تصوم الا أن تستأذنه ومنهن من تعلم أنه لا حاجة له فيها فلا بأس أن تصوم

﴿ في قضاء صيام رمضان في عشر ذي الحجة وأيام التشريق ﴾

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك أيقضى الرجل رمضان في العشر فقال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ في أيام التشريق (قال) أما في اليومين الاولين بعد يوم النحر فلا فأما في اليوم الثالث من بعد يوم النحر فقال اذا نذره رجل فليصمه ولا يقضى فيه رمضان ولا يبتدئ فيه صياما من ظهار أو قتل نفس أو ما شبه هذا الا أن يكون قد صام قبل ذلك فرض ثم صح وقوي على الصيام في هذا اليوم أو في أيام النحر فانه لا يصوم أيام النحر ويبتدئ هذا اليوم الآخر من أيام التشريق فينبى على صيامه الذى كان قد صامه قال وكذلك قتل النفس قال وأما قضاء رمضان فانه لا يصومه ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان الثورى عن الاسود بن قيس عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قال ما أيام أحب إلى أن أقضى فيها شهر رمضان من هذه الايام لعشر ذي الحجة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن خالد بن أبى عمران أنه سأل القاسم وسالما عن رجل عليه صوم من رمضان أيقضيه في العشر فقالا نعم ويقضيه في يوم عاشوراء

﴿ في الذى يوصى أن يقضى عنه صيام واجب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا أفطر في رمضان من عذر ثم صح أو رجع من سفره ففطر ط

فلم يصمه حتى مات وقد صبح شهراً أو قدم فأقام في أهله شهراً فأتى وأوصى أن يطعم عنه ( قال ) قال مالك يكون ذلك في ثلثه يبدأ على أهل الوصايا ( قال ) والزكاة تبدأ على هذا ( قلت ) فالتق في الظهار وقتل النفس أن أوصى بهما مع هذا الطعام بأيهما يبدأ في قول مالك ( فقال ) العتق في الظهار وقتل النفس يبدآن على كفارات الايمان كذلك قال مالك ( قلت ) أرايت لو أن رجلاً قال لله علي أن أطعم ثلاثين مسكيناً وكان قد فرط في قضاء رمضان فأوصى بهما جميعاً بأيهما يبدأ ( فقال ) يبدأ بالطعام لقضاء رمضان الذي فرط فيه ( قلت ) وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك يبدأ بالذي هو أوكد ( قال ابن القاسم ) وقضاء رمضان عندي أوكد ( قال ) ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يكون عليه الصيام في رمضان وصيام الهدي بأيهما يبدأ في صيامه ( فقال ) بالهدي الا أن يرهقه رمضان آخر فيقضي رمضان ثم يقضى صيام الهدي بعد ذلك ( قال ) وقال لي مالك الزكاة إذا أوصى بها تبدأ على كل شيء في كتاب الله من عتق أو غيره الا المدبر في الصحة وحده فإنه يبدأ على الزكاة ولا تفسخ الزكاة التدبير ( قلت ) أرايت ان فرط رجل في قضاء رمضان ثم مات ولم يوص به ( فقال ) قال مالك ذلك الى أهله ان شاؤا أطعموا عنه وان شاؤا تركوا ولا يجبرون على ذلك ولا يقضى به عليهم ( قال ) وكل ماوجب عليه من زكاة أو غيرها ثم لم يوص به لم تجبر الورثة على أداء ذلك الا أن يشاؤا ( قلت ) وكم يطعم لرمضان إذا أوصى بذلك ( فقال ) قال مالك مدً عن كل يوم لكل مسكين ( قلت ) أفيجزي أن يطعم مسكيناً واحداً ثلاثين مداً ( فقال ) لا يجزئه الا أن يطعم ثلاثين مسكيناً مداً مداً ( قلت ) وهذا قول مالك قال نعم ( قلت ) فان كان انما صبح أياماً ( فقال ) قال مالك فبعدد الايام التي صبح فيها يجب فيه الاطعام ( قال ) وقال مالك والمسافر والمريض في هذا سواء

— ما يتابع من الصيام وما لا يتابع —

( قلت ) ما قول مالك في كل صيام في القرآن أمتابع هو أم لا ( فقال ) أما ما كان من صيام الشهور فهو متتابع لان الله تعالى يقول فصيام شهرين متتابعين وما كان

من صيام الايام التي في القرآن مثل قوله في قضاء رمضان فعدة من أيام أخر قال  
 فاحب الى أن يتابع بين ذلك فان لم يفعل أجزأه ﴿ قلت ﴾ فان صام رجل كفارة  
 اليمين مفرقة أجزأه في قول مالك فقال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان فرق صيام ثلاثة  
 أيام في الحج أجزأه ﴿ قال مالك ﴾ وان صام يوم التروية ويوم عرفة ويوما من آخر  
 أيام التشريق أجزأه ﴿ قلت ﴾ أرأيت صيام جزاء الصيد والمتعة أيتابع بينه في قول  
 مالك أم يفرقه ان أحب ( فقال ) أحب الى مالك أن يتابع فان فرقه لم يكن عليه شيء  
 وأجزأ عنه ﴿ وقال ربيعة ﴾ لو أن رجلاً فرق قضاء رمضان لم آمره أن يعيد  
 ﴿ أشهب ﴾ وان ابن عباس وأبا هريرة وعمرو بن العاص وعروة بن الزبير وعطاء  
 ابن أبي رباح وأبا عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل قالوا لا بأس بأن يفرق قضاء  
 رمضان اذا أحصيت العدة وان ابن عمر وعلي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب  
 كرهوا أن يفرق قضاء رمضان

❦ في الذي يسلم<sup>(١)</sup> في رمضان ❦

﴿ قال ﴾ وقال مالك من أسلم في رمضان فليس عليه قضاء ما مضى منه وليصم ما بقي  
 منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت اليوم الذي أسلم فيه ( فقال ) قال مالك أحب الى أن يقضيه  
 ولست أرى قضاءه عليه واجبا

❦ في الذي ينذر صياما متتابعاً أو غير متتابع أو بيمينه أو بغير عينه ❦

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك من نذر أن يصوم أياماً أو شهراً أو شهرين ولم يسلم

(١) ( قوله في الذي يسلم في رمضان ) قال أشهب في التصرائي يسلم في رمضان بعد طلوع الفجر  
 انه في ذلك اليوم مفطر يأكل ويشرب ويطأ أهله وقال عبد الملك يستحب أن يكف عما يفعل  
 المفطر قال ابن وهب سئل مالك عن الرقيق العجم يعلمون الاسلام والصلاة فيجيبون الى ذلك  
 ويطلبون الاكل فيخبرون بالصيام فلا يفقهون قال أرى أن لا يمتنعوا الاكل ويرفق بهم حتي يعلموا  
 ويعرفوا الاسلام ورواه ابن نافع عن مالك وقال ابن نافع يجبرون على الصوم ويمتنعون من الاكل  
 اه من كتاب ابن المواز اه من هامش الاصل

أَيَّاماً بَعِينَهَا وَلَا شَهْرًا بَعِينَهُ (قَالَ) يَصُومُ عِدَّةَ تِلْكَ الْأَيَّامِ إِنْ شَاءَ فَرَقَهُ وَإِنْ شَاءَ تَابَعَهُ  
﴿ قَالَ ﴾ قُلْتُ لِلْمَلِكِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَابَعَهُ وَإِنْ قَالَ شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ (قَالَ) لَيْسَ  
عَلَيْهِ أَنْ يَتَابَعَهُ الشَّهْرُ عِنْدِي مِثْلَ الْأَيَّامِ هُوَ فِي سَعَةِ مِنْ تَفْرِيقِهِ أَوْ مُتَابَعَتِهِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ  
مُتَتَابِعًا ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ نَذَرَ سَنَةً (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ أَرَى أَنْ يَصُومَ سَنَةً عَلَى وَجْهِهَا  
لَيْسَ فِيهَا رَمَضَانٌ وَلَا أَيَّامُ الذَّبْحِ وَلَا يَوْمُ الْفِطْرِ ﴿ قَالَ ﴾ قُلْنَا لِلْمَلِكِ فَإِنْ نَذَرَ سَنَةً بَعِينَهَا  
أَفْعَلِيهِ أَنْ يَقْضِيَ رَمَضَانَ وَيَوْمَ الْفِطْرِ وَأَيَّامَ الذَّبْحِ (قَالَ) لَا وَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ مَا كَانَ  
مِنْهَا يَصَامُ وَيُفْطَرُ مَا كَانَ مِنْهَا يَفْطَرُ (قَالَ) وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَقُولُ  
عَلَى نَذْرٍ أَنْ أَصِلِيَ الْيَوْمَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي السَّاعَاتِ الَّتِي لَا تَحِلُّ الصَّلَاةُ فِيهَا قَضَاءٌ ﴿ قَالَ ﴾  
ابْنُ الْقَاسِمِ ﴿ وَأَنَا أَرَى فِي الَّذِي نَذَرَ سَنَةً بِغَيْرِ عَيْنِهَا أَنْ يَصُومَ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا لَيْسَ  
فِيهَا يَوْمُ الْفِطْرِ وَلَا أَيَّامُ الذَّبْحِ وَلَا رَمَضَانٌ وَيَصُومُ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا مَا كَانَ مِنْهَا مِنْ  
الْأَشْهُرِ فَطَلَى الْإِهْلَةَ وَمَا كَانَ مِنْهَا يَفْطَرُهُ مِثْلَ رَمَضَانَ وَأَيَّامِ الذَّبْحِ وَيَوْمِ الْفِطْرِ أَفْطَرَهُ  
وَقَضَاهُ وَيَجْعَلُ الشَّهْرَ الَّذِي يَفْطَرُ فِيهِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ يَنْذِرَ سَنَةً بَعِينَهَا فَيَصُومُ مِنْهَا  
مَا كَانَ يَصَامُ وَيَفْطَرُ مِنْهَا مَا كَانَ يَفْطَرُ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لَشَيْءٍ مِمَّا كَانَ يَفْطَرُ فِيهِ إِلَّا أَنْ  
يَكُونَ نَوَى قَضَاءَهُ وَمَا مَرَضَ فِيهِ حَتَّى الْجُئِ فِيهِ إِلَى الْفِطْرِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ فِيهِ لِأَنْ  
مَالِكًا قَالَ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا بَعِينَهُ فَرَضَهُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِأَنْ الْحَبْسَ إِنَّمَا أَتَى مِنْ  
اللَّهِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ سَبَبِهِ وَكَذَلِكَ السَّنَةُ بَعِينَهَا ﴿ قَالَ ﴾ قُلْنَا لَهُ فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَدَأَ صِيَامًا  
عَلَيْهِ مِنْ نَذْرٍ نَذَرَهُ صَوْمَ أَشْهُرٍ مُتَتَابِعَاتٍ أَوْ غَيْرِ مُتَتَابِعَاتٍ فَصَامَ فِي وَسْطِ الشَّهْرِ  
فَكَانَ الشَّهْرُ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا يَقْضِي مَا أَفْطَرَ عَنْهُ أَمْ يَسْتَكْمِلُ الشَّهْرَ بِمَا صَامَ مِنْهُ  
ثَلَاثِينَ يَوْمًا (قَالَ) بَلْ يَسْتَكْمِلُ الشَّهْرَ تَمَامًا حَتَّى يَكْمَلَ عِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَمَا صَامَ لِلْإِهْلَةِ  
فَذَلِكَ عَلَى الْإِهْلَةِ وَإِنْ كَانَتْ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ نَذَرَ صِيَامَ أَشْهُرٍ لَيْسَتْ  
مُتَتَابِعَاتٍ أَلَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا عَلَى غَيْرِ الْإِهْلَةِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ كُلِّهَا (قَالَ) نَعَمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
نَذَرُهَا أَشْهُرًا بِأَعْيَانِهَا فَيَصُومُهَا بِأَعْيَانِهَا ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ سَنَةً بَعِينَهَا قَالَ  
يَصُومُهَا ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ أَفْطَرَ مِنْهَا شَهْرًا فَقَالَ يَقْضِيهِ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ كَانَ الشَّهْرَ الَّذِي



أفطره تسعة وعشرين أي قضي تسعة وعشرين أم ثلاثين (فقال) يقضي تسعة وعشرين عدد الشهر الذي أفطره ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ فقلت لمالك فرمضان ويوم الفطر وأيام النحر الثلاثة كيف يصنع فيها وإنما نذر سنة بعينها عليه قضاؤها أم ليس عليه قضاؤها إذا كان لا يصلح الصوم فيها (فقال) أولاً لا قضاء عليه إلا أن يكون نوى أن يصومهن (ثم سئل) عن ذى الحجة من نذر صيامه أترى عليه أن يقضي أيام الذبح (فقال) نعم عليه القضاء إلا أن يكون نوى أن لا قضاء لها (قال) وأحب قوله إلى الأول أنه يصوم منه ما كان يصام ويفطر ما كان يفطر ولا قضاء عليه إلا أن يكون نوى ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ وأما آخر أيام التشريق اليوم الذي ليس من أيام الذبح فأرى أن يصومه ولا يدعه ﴿قال مالك﴾ وكذلك لو أن رجلاً نذر أن يصوم ذى الحجة فعليه قضاء أيام الذبح إلا أن يكون نوى حين نذر أن لا قضاء لمن (قال) ونزلت برجل وأنا عنده قاعد فأفتاه بذلك ﴿قال﴾ وقال مالك ومن نذر صيام شهر بعينه فرض فيه فلا قضاء عليه إذا كان الله هو منعه إلا أن يكون أفطر ذلك وهو يقوى على صومه فعليه القضاء عدد تلك الأيام ﴿قلت﴾ أرايت أن نذر صيام شهر بعينه فأفطره أتا أمره أن يقضيه متتابعاً (فقال) إن قضاء متتابعاً فذلك أحب إلى فإن فرقه فأرجو أن يكون مجزئاً عنه لأن رمضان لو قضاء متفرقاً أجزأه ﴿قلت﴾ أتخفظ هذا عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لله على أن أصوم غداً فأفطره أ يكون عليه كفارة يمين مع القضاء فقال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم (قال) وتفسير ذلك أن من نذر نذراً ولم يجعل له مخرجاً فكفارته كفارة يمين وهذا قد جعل لنذره مخرجاً الصيام ﴿قلت﴾ وهذا التفسير فسر له لكم مالك (قال) هو قوله ﴿قلت﴾ أرايت من جعل الله عليه صيام شهر أي صومه متتابعاً أو متفرقاً (فقال) قال مالك إن لم ينوه متتابعاً فرقه إن شاء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لله على أن أصوم المحرم فرض في المحرم أو أفطره متعمداً (فقال) قال مالك إن أفطره متعمداً فعليه قضاؤه وإن مرضه لم يكن عليه قضاؤه ﴿قلت﴾ فإن قال لله

على أن أصوم المحرم فأفطر منه يوما وصام ما بقي (قال) يقضى يوما مكان اليوم الذي  
 أفطره إلا أن يكون أفطره من مرض ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾  
 أرايت لو أن رجلا قال لله على أن أصوم شهراً متتابعاً فأفطر يوماً بعد صيام عشرة  
 أيام من غير مرض (فقال) يتدنى ولا يبنى ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لله على أن أصوم كل خميس يأتي فأفطر خميساً  
 واحداً من غير علة (فقال) قال مالك عليه القضاء ﴿قال﴾ ورايت مالكا يكره  
 هذا كراهية شديدة الذي يقول لله على أن أصوم يوماً يؤقته ﴿قلت﴾ أرايت من  
 قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فيقدم فلان ليلاً أو يكون عليه صوم  
 أم لا (قال) أرى عليه صوم صبيحة تلك الليلة فيما يستقبل ﴿قلت﴾ وتحفظ هذا عن  
 مالك قال لا ولكن الليل من النهار ﴿قلت﴾ أرايت ان قدم فلان نهراً وقد أكل  
 فيه الخائف أو يكون عليه قضاء ذلك اليوم قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال لا  
 وهو رأيي ﴿قلت﴾ فان قدم فلان بعد ما أصبح وهو ينوي الافطار اُعليه قضاء هذا  
 اليوم (فقال) لا يقضيه في رأيي لانه لما أصبح وهو ينوي الافطار لم يجزه ولم يكن عليه  
 القضاء لان فلان لم يقدم الا وقد جاز لهذا الرجل الافطار ﴿قلت﴾ أرايت ان قال  
 لله على صيام غد فيكون غد الاضحى أو الفطر وهو يعلم بذلك او لا يعلم أيكون عليه  
 قضاؤه في قول مالك (قال ابن القاسم) لا صيام عليه فيه لانه ان كان لا يعلم أن غداً  
 النحر أو الفطر فذلك أبعد من أن يلزمه ذلك أو يجب عليه وان كان يعلم أن غداً الفطر  
 او النحر فذلك أيضاً لا يلزمه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيامهما فلا  
 نذر لاحد في صيام ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلزمه ذلك وهذا رأيي  
 والذي أستحسن ﴿قلت﴾ فهل يلزمه قضاؤه بعد ذلك اذا كان صومه لا يلزمه (قال)  
 لا قضاء عليه فيه بعد ذلك ﴿قلت﴾ لم لا يقضيه (قال) لانه أوجب على نفسه صياماً  
 فجاء المنع من غير فله جاء المنع من الله وكل منع جاء من الله فلا قضاء عليه وان جاء  
 المنع منه فله القضاء ﴿قال ابن القاسم﴾ والذي أرى وأستحسن أن من نذر صوم

سنة بعينها أو شهراً بعينه أو يوماً بعينه صام من ذلك ما كان يصام وأفطر من ذلك ما كان يفطر ولم يكن عليه لما أفطر قضاء إلا أن يكون نوى عند ما نذر أن يكون عليه قضاء ما أفطر من ذلك وإن كان نذر سنة أو شهراً بغير عينه صام سنة ليس فيها رمضان ولا يوم الفطر ولا أيام النحر وكان عليه اثنا عشر شهراً وهذا الذي ذكرت لك قول مالك وكذلك من نذر شهراً فإن عليه صيام شهر كامل وهو رأيي ﴿قال مالك﴾ وإنما الذي نذر سنة بعينها بمنزلة من نذر صلاة يوم بعينه فهو يصلي ما كان من اليوم يصلي ولا يصلي في الساعات التي لا يصلي فيها ولا ثنى عليه فيها ولا قضاء عليه وإن جاء المنع منه فعليه القضاء ﴿قلت﴾ أرايت أن قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً فقدم فلان يوم الاثنين أعليه أن يصوم هذا اليوم فيما يستقبل أبداً في قول مالك (فقال) نعم عليه أن يصومه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة قالت لله على أن أصوم سنة ثمانين أتقضى أيام حيضتها (فقال) لا تقضى أيام حيضتها لأن الحيض عندي مثل المرض ﴿قال﴾ ولو أنها مرضت السنة كلها لم يكن عليها قضاء ﴿قال﴾ ولقد سمعت مالكا غير مرة يسأل عن المرأة تجعل على نفسها أن تصوم الاثنين والخميس ما بقيت فتحيض فيهما أو تمرض أو تسافر (فقال) مالك أما الحيضة والمرض فلا أرى عليها فيهما قضاء وأما السفر فقال مالك فاني لا أدري ماهو ﴿قال ابن القاسم﴾ وكأني رأيت يستحب القضاء فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت امرأة قالت لله على أن أصوم غداً فحاضت قبل الغداً يكون عليها قضاء هذا اليوم في قول مالك (فقال) لا قال مالك لأن الجبس جاء من غيرها ﴿قلت﴾ فان قالت لله على أن أصوم أيام حيضتي أتقضها أم لا قال لا تقضيها ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك من نذر صياماً أو كان عليه صوم واجب أو نذر صيام ذي الحجة فلا ينبغي له أن يصوم أيام الذبح الثلاثة ولا يقضي فيها صياماً واجباً عليه من نذر أو رمضان ولا يصومها أحد إلا المتمتع الذي لا يجزئ الهدي فذلك يصوم اليومين الآخرين ولا يصوم يوم النحر أحد. وأما آخر أيام التشريق فيصام إن نذره رجل أو نذر صيام شهر ذي الحجة فأما أن يقضي به رمضان أو غير ذلك فلا

يفعل ﴿ قال مالك ﴾ ومن نذر صيام شهرين ليسا بأعيانهما فإن شاء صام للالهة وإن شاء صام ستين يوماً لغير الهة وإن شاء صام بعض شهر بالأيام ثم صام بعد ذلك شهراً للهة ثم يكمل ثلاثين يوماً بعد هذا الشهر بالأيام التي صامها قبله فيصير شهراً بالأيام وشهراً بالالهة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة وعمر بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب أن أياس بن جارية حدثه أن أمه نذرت أن تصوم سنة فاستفتى لها سعيد ابن المسيب فقال تصوم ثلاثة عشر شهراً فإن رمضان فريضة وليس من نذرها قال ويومان في السنة يوم الفطر ويوم الاضحى

### ❦ في الكفارة في قضاء رمضان ❦

﴿ قلت ﴾ ما حدث ما يفطر الصائم من المخالطة في الجماع في قول مالك (فقال) مغيب الحشفة يفطره ويفسد حجه ويوجب عليه الغسل ويوجب حده ﴿ قلت ﴾ فكيف الكفارة في قول مالك (فقال) الطعام لا نعرف غير الطعام ولا يأخذ مالك بالعق ولا بالصيام ﴿ قلت ﴾ وكيف الطعام عند مالك (فقال) مدة لكل مسكين ﴿ قلت ﴾ فهل يجزئه في قول مالك أن يطعم مدين مدين لكل مسكين فيطعم ثلاثين مسكيناً (فقال) لا يجزئه ولكن يطعم ستين مسكيناً مداماً لكل مسكين ﴿ قيل ﴾ فما قول مالك فيمن أكره امرأته في رمضان فجامعها نهاراً ما عليها وما عليه (فقال) عليه القضاء والكفارة وعليه الكفارة أيضاً عنها وعليها هي القضاء (قال) وكذلك الحج أيضاً عليه أن يحجها إن هو أكرهها ويهدى عنها ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك فيمن جامع امرأته أياماً في رمضان (فقال) عليه لكل يوم كفارة وعليها مثل ذلك إن كانت طاوغة وإن أكرهها فعليه أن يكفر عن نفسه وعنهما وعليها قضاء عدد الأيام التي أفطرتها ﴿ قلت ﴾ فإن وطئها في يوم مرتين ما قول مالك في ذلك (فقال) كفارة واحدة ﴿ أشهب ﴾<sup>(١)</sup> عن الليث عن يحيى بن سعيد أن الرجل إذا وقع على امرأته نهاراً في رمضان وهي طائمة فعليهما الكفارة ﴿ قلت ﴾ أرايت أن جامع رجل امرأته في رمضان نهاراً

(١) (قوله أشهب) هكذا عند يحيى وعند أحمد ابن وهب وكذا قيل فيما بعده يابيه اه من هامش الأصل

فطاوعته ثم حاضت من يومها ما قول مالك في ذلك ( فقال ) عليها الكفارة والقضاء  
 ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن أبي صخر عن داود بن عامر بن سعد بن أبي  
 وقاص أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له اني أفطرت يوماً من  
 رمضان متعمداً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق رقبة أو صم شهرين  
 متتابعين أو أطعم ستين مسكيناً ﴿أشهب﴾ عن الليث بن سعد أن يحيى بن سعيد  
 حدثه عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عائشة حدثت عن  
 رجل أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احترقت احترقت قال بم قال وطئت  
 امرأتى في رمضان نهراً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق تصدق فقال  
 ما عندي شيء فأمره أن يمكث فجاءه عرق فيه طعام فأمره أن يتصدق به ﴿أشهب﴾  
 عن مالك والليث بن سعد عن ابن شهاب حدثهما عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف  
 عن أبي هريرة أن رجلاً أفطرت في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
 يكفر بعتق رقبة أو بصيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً

﴿ فيمن كان عليه أيام من رمضان فلم يقضها حتى دخل عليه رمضان آخر ﴾

﴿ قلت ﴾ فما قول مالك فيمن كان عليه صيام رمضان فلم يقضه حتى دخل عليه رمضان  
 آخر ( فقال ) يصوم هذا رمضان الذي دخل عليه فإذا أفطرت قضى ذلك الاول وأطعم  
 مع هذا الذي يقضيه مداً لكل يوم<sup>(١)</sup> قال الا أن يكون كان مريضاً حتى دخل عليه  
 رمضان آخر فلا شيء عليه من الطعام وان كان مسافراً حتى دخل عليه رمضان آخر  
 فلا شيء عليه أيضاً الا قضاء رمضان الذي أفطره لانه لم يفرط ( قال ) وان صح من  
 مرضه قبل أن يدخل عليه رمضان المقبل أياماً فماليه أن يطعم عدد الايام التي صح فيها  
 اذا قضى رمضان الذي أفطره وكذلك المسافر ان كان قدم من سفره فأقام أياماً

(١) ( قوله مداً لكل يوم ) قال اشهب يطعم مداً بالمدينة ومكة فأما بمصر فمد وثلاث لان مصر  
 ريف وموضع توسعة والمدينة موضع بركة قد دعا لهم النبي صلى الله عليه وسلم في مدعهم بالبركة اه  
 من هامش الاصل

فلم يصم حتى دخل عليه رمضان آخر فمليه أن يطعم عدد الايام التي فرط فيها ﴿قلت﴾ متى يطعم المساكين (قال) اذا أخذ في صيام قضاء رمضان الذي كان أفطره في سفره أو في مرضه ﴿فقلت﴾ في أوله أو في آخره فقال كل ذلك سواء ﴿قلت﴾ فان لم يطعم المساكين فيه حتى مضى (قال) يطعمهم وان مضى قضاؤه لرمضان يطعم بعد ذلك ﴿قلت﴾ ولا يسقط عنه الطعام اذا هو قضى رمضان فلم يطعم فيه (قال) لا يسقط عنه الطعام على حال ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿أشهب﴾ عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول ومن كان عليه صيام من رمضان ففرط فيه وهو قوى على الصيام حتى يدخل عليه رمضان آخر أطعم مكان كل يوم مداً من حنطة وكان عليه القضاء ﴿أشهب﴾ قال مالك وبلغني عن سعيد بن جبير مثل ذلك ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة أنه سأل عطاء بن أبي رباح عن تواني في قضاء أيام من رمضان كانت عليه حتى أدركه رمضان آخر قال يصوم الرمضان الآخر حتى اذا فرغ من صيامه صام الاولى ثم أطعم لكل يوم مسكيناً مداً

— فيمن أصبح في رمضان ينوي الافطار فلم يأكل حتى غربت الشمس —

﴿قلت﴾ لو أن رجلاً أصبح ونيته الافطار في رمضان فلم يأكل ولم يشرب حتى غابت الشمس أو مضى أكثر النهار أعليه القضاء والكفارة فقال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وان أصبح ينوي الافطار في رمضان ثم نوى الصيام قبل طلوع الشمس ﴿قال ابن القاسم﴾ عليه القضاء والكفارة ﴿قلت﴾ أرايت اذا نوى الافطار في رمضان يومه كله الا أنه لم يأكل ولم يشرب (فقال) قد قال مالك في ذلك شيئاً فلا أدري الكفارة قال والقضاء أو القضاء ولا كفارة عليه وأحب ذلك الى أن يكون الكفارة فيه مع القضاء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أصبح ينوي الفطر في رمضان متعمداً غير انه لم يأكل ولم يشرب ثم بداله الرجوع الى الصيام بعد ما قد نوى الافطار (قال) بلغني عن مالك أنه قال عليه القضاء والكفارة قال ولم أسمعه منه ﴿قال ابن القاسم﴾ وعليه القضاء والكفارة

﴿ فيمن أفطر في رمضان متعمداً ثم مرض من يومه أو المرأة تقطر ثم تحيض من يومها أو الرجل يقدم من السفر صائماً فيفطر في بيته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من أفطر في رمضان متعمداً ثم مرض من يومه مرضاً لا يستطيع الصوم معه أيسقط المرض عنه الكفارة (قال مالك) لا يسقط عنه الكفارة وكذلك قال الحزومي وقال في الحائض مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مسافراً أصبح ينوي الصوم في رمضان ثم دخل إلى أهله من يومه فأفطر وذلك في أول النهار أو في آخره ﴿ قال ﴾ قال مالك عليه الكفارة والقضاء وإن هو أفطره أيضاً في سفره أو في أهله لأنه قد أوجب على نفسه صيام ذلك اليوم

﴿ في الجارية تحيض في رمضان أو الغلام يحتلم فأكل بقية رمضان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن جارية حاضت في رمضان أو غلاماً احتلم في رمضان فأفطرا بقية ذلك رمضان أ يكون عليهما الكفارة في قول مالك فقال نعم ﴿ قلت ﴾ لكل يوم كفارة في قول مالك أو كفارة واحدة تجزئهما لما أفطرا في رمضان كله (فقال) سئل مالك عن السفية يحتلم يفطر في سفره في رمضان أياماً فقال عليه لكل يوم أفطره كفارة كفارة مع القضاء ﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ وسئل مالك عن رجل أصبح في يوم من رمضان ينوي الفطر فيه متعمداً فيه لفطره فلما أصبح ترك الأكل وأتم صيامه (فقال) لا يجزئه ذلك اليوم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وبلغني عنه أن عليه الكفارة (وقال أشهب) عليه القضاء ولا كفارة عليه

﴿ في الذي يصوم رمضان وهو ينوي به قضاء رمضان آخر ﴾

﴿ قلت ﴾ فإيقول مالك فيمن كان عليه صيام رمضان فلم يصمه حتى دخل عليه رمضان آخر فصام هذا الداخل ينوي به الذي عليه (فقال) قال لنا مالك في رجل كان عليه نذر شيء وكان ضرورة لم يحج فجهل فشي في حجه ينوي بنجته هذه قضاء نذره



وحجة الاسلام (قَالَ) قَالَ لَنَا مَالِكٌ أَرَاهَا لِنَذَرَهُ وَعَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ﴿ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ﴾ وَأَمَّا أَنَا فَأَرَى فِي مَسْئَلَتِكَ أَنَّ ذَلِكَ يَجْزِيهِ وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الرَّمْضَانَ الْآخِرِ لِأَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ رَأَى أَنَّ ذَلِكَ الْحُجْجَ يَجْزِيهِ لِفَرِيضَتِهِ وَعَلَيْهِ النَّذْرُ وَرَأَى الَّذِي أَجْتَهَدَ بِهِ فِي الْحُجْجِ أَنَّ يَقْضَى الْفَرِيضَةُ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَكَ أَبَدًا الْفَرِيضَةَ وَالنَّذْرَ فَأَوَّلَاهُمَا بِالْقَضَاءِ أَوْجِبَهُمَا عِنْدَ اللَّهِ وَأَمَّا الصِّيَامُ فَذَلِكَ يَجْزِيهِ

— ﴿ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ ﴾ —

﴿ قَالَ ﴾ وَسَأَلْتُ مَالِكَاً عَنْ قِيَامِ الرَّجُلِ فِي رَمَضَانَ أَمَعَ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ فِي بَيْتِهِ (قَالَ) إِنْ كَانَ يَقْوَى فِي بَيْتِهِ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ وَلَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَقْوَى عَلَى ذَلِكَ قَدْ كَانَ ابْنُ هَرْمَزٍ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ بِأَهْلِهِ وَكَانَ رِبْعَةً يَنْصَرِفُ وَعَدَدٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عِلْمَائِهِمْ كَانُوا يَنْصَرِفُونَ وَلَا يَقُومُونَ مَعَ النَّاسِ قَالَ مَالِكٌ وَأَنَا أَفْضَلُ ذَلِكَ ﴿ قَالَ مَالِكٌ ﴾ بَمَثَلِ إِلَيَّ الْأَمِيرُ وَأَرَادَ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ قِيَامِ رَمَضَانَ الَّذِي يَقُومُهُ النَّاسُ بِالْمَدِينَةِ. قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَهِيَ تِسْعٌ وَثَلَاثُونَ رَكْعَةً بِالْوَتْرِ سِتٌّ وَثَلَاثُونَ رَكْعَةً وَالْوَتْرُ ثَلَاثٌ. قَالَ مَالِكٌ فَهَيْتَهُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا قُلْتُ لَهُ هَذَا مَا أَدْرَكَتُ النَّاسَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْأَمْرُ الْقَدِيمُ الَّذِي لَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَيْهِ ﴿ قَالَ ﴾ وَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُومُ بِالنَّاسِ بِاجَارَةِ فِي رَمَضَانَ (قَالَ) لَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ ﴿ قُلْتُ ﴾ لَا بَنَ الْقَاسِمُ فَكَيْفَ الْجَارَةُ فِي الْفَرِيضَةِ (قَالَ) ذَلِكَ أَشَدُّ عِنْدِي ﴿ قُلْتُ ﴾ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) إِنَّمَا سَأَلْتَنَاهُ عَنْ رَمَضَانَ وَهَذَا عِنْدِي أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ ﴿ ابْنُ وَهْبٍ ﴾ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ بِعَزِيمَةٍ وَكَانَ يَقُولُ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ وَأَبُو بَكْرٍ وَصَدْرٌ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ ﴿ ابْنُ وَهْبٍ ﴾ عَنْ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُمَا عَنْ عَمْرَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى أَبِي بَنٍ كَعْبٍ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ قَالَ ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ لَيْلَةً أُخْرَى وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِئِهِمْ فَقَالَ عُمَرُ نَعِمْتُ بِالْبِدْعَةِ

هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل وكانوا يقومون أوله ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع قال لم أدرك الناس الا وهم يقومون بتسع وثلاثين ركعة يوترون منها ثلاث ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر بن حفص قال حدثني غير واحد أن عمر بن عبد العزيز أمر القراء يقومون بذلك ويقروا في كل ركعة عشر آيات ﴿ ابن وهب ﴾ قال قال مالك وحدثني عبد الله بن أبي بكر قال كان الناس ينصرفون من الوتر فيبادر الرجل بسجوره خشية الصبح ﴿ ابن القاسم ﴾ قال مالك وحدثني عبد الله بن أبي بكر قال سمعت أبي يقول كنا ننصرف في رمضان من القيام فيستعجل الخدم بالطعام مخافة الفجر (قال) وسمعت مالكا يقول الامر في رمضان الصلاة وليس بالقصص بالدعاء ولكن الصلاة

— السنة في قيام رمضان وصلاة الامير خلف القارئ —

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن القراء في رمضان يقرأ كل رجل منهم في موضع سوى موضع صاحبه فأنكر ذلك وقال لا يعجبني ولم يكن ذلك من عمل الناس وانما اتبع هؤلاء فيه ماخف عليهم ليوافق ذلك الحال ما يريدون وأصواتهم والذي كان عليه الناس يقرأ الرجل خلف الرجل من حيث انتهى الاول ثم الذي بعده على مثل ذلك قال وهذا الشأن وهو أعجب ما فيه الى ﴿ قال ﴾ وقال مالك ليس ختم القرآن في رمضان سنة للقيام ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن الالحان في الصلاة قال لا يعجبني وأعظم القول فيه وقال انما هذا غناء يتغنون به ليأخذوا عليه الدراهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت لمالك الرجل يصلي النافلة فيشك في الحرف وهو يقرأ وبين يديه مصحف منشور أينظر في المصحف ليعرف ذلك الحرف (قال) لا ينظر في ذلك الحرف ولكن يتم صلاته ثم ينظر ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بقيام الامام بالناس في رمضان في المصحف ﴿ وقال ابن وهب ﴾ وقال مالك في الامير يصلي خلف القارئ في رمضان انه لم يكن يصنع ذلك فيما مضى ولو صنع ذلك لم أربه بأساً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم لموسع مالك في هذا وكره الذي ينظر في الحرف (قال) لان هذا ابتداء النظر في أول

ما قام به ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس ان يؤم الامام بالناس في المصحف في رمضان في النافلة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكره ذلك في الفريضة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن شهاب قال كان خيارنا يقرؤون في المصاحف في رمضان وان ذكوان غلام عائشة كان يؤمها في المصحف في رمضان ( وقال ) مالك والليث مثله ﴿ وقال ربيعة ﴾ في ختم القرآن في رمضان لقيام الناس ليست بسنة ولو أن رجلاً أم الناس بسورة حتى ينقضي الشهر لأجزأ ذلك عنه واني لأرى أن قد كان يؤم الناس من لم يجمع القرآن ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه سئل عن صلاة الامير خلف القاري فقال ما بلغنا أن عمر وعثمان كانا يقومان في رمضان مع الناس في المسجد ( وعن ربيعة ) أنه قال في أمير بلد من البلدان أ يصلح له في رمضان ان يصلي مع الناس في القيام يؤمه رجل من رعيته فقال لا يصلح ذلك للامام ولكن ليصلي في بيته الا أن يأتي فيقوم بالناس

#### — التنفل بين الترويحيتين —

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن التنفل فيما بين الترويحيتين فقال لا بأس بذلك اذا كان يركع ويسجد ويسلم قائما من يقوم يحرم ويقرأ وينتظر الناس حتى يقوموا فيدخل معهم فلا يعجني ذلك من الفعل ولكن ان كان يركع فلا بأس به . ومعنى قوله حتى يدخل معهم أى ثبت قائما حتى اذا قاموا دخل معهم بتكبيرته التي كبرها أو يحدث لذلك تكبيرة أخرى ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن ابن الهادي قال رأيت عامر ابن عبدالله بن الزبير وأبا بكر بن حزم ويحيى بن سعيد يصلون بين الاشفاع ﴿ ابن وهب ﴾ عن خالد بن حميد عن عقيل عن ابن شهاب وسئل عن ذلك فقال ان قويت على ذلك فافعله ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك لا أرى به بأسا وما علمت أن أحداً كرهه

#### — في قنوت رمضان ووتره —

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الحديث الذي يذكره ما أدركت الناس الا وهم يلعنون الكفرة في رمضان ( قال ) ليس عليه العمل ولا أرى أن يعمل به ولا يقنت في رمضان لاني أوله

ولا في آخره ولا في غير رمضان ولا في الوتر أصلاً ﴿ قال مالك ﴾ والوتر آخر الليل أحب إلى لمن قوى عليه ﴿ فقلت ﴾ لمالك أفيسلم الامام من ركعتين في الوتر قال نعم هو الشأن ﴿ فلت ﴾ له فان صليت معهم ﴿ قال ﴾ لا تخالفه ان سلم فسلم والا فلا تسلم ﴿ قال ﴾ قال مالك ولقد كنت أنا أصلي معهم مرة فاذا جاء الوتر انصرفت فلم أوتر معهم ﴿ كمل كتاب الصيام والحمد لله رب العالمين ﴾  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

﴿ ويتلوه كتاب الاعتكاف ﴾

﴿ كتاب الاعتكاف ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ الاعتكاف بغير صوم ﴾

﴿ وسئل ﴾ ابن القاسم أ يكون الاعتكاف بغير صوم في قول مالك ﴿ قال ﴾ لا يكون الا بصوم ﴿ وقال ﴾ ذلك القاسم بن محمد ونافع لقول الله تبارك وتعالى وأتموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وأتم عاكفون في المساجد ﴿ فقيل ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في المعتكف ان أفطر متعمداً أين تقض اعتكافه فقال نعم ﴿ قيل ﴾ فان أصابه مرض لا يستطيع معه الصيام ﴿ قال ﴾ يخرج فاذا صبح بنى على ما كان اعتكف ﴿ قال ﴾ وان هو صبح ولم يبن على ما كان اعتكف وفرط فليستأنف ولا يبن ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان هو صبح من مرضه ذلك بعد ما مضى من النهار بمضه وقوى على الصيام وكان في أول النهار لا يقوى على الصيام أ يدخل المسجد حين يقوى على الصيام أم يؤخر ذلك حتى تغيب الشمس ثم يدخل بعد مغيب الشمس فياني ﴿ قال ﴾ لا يؤخر ذلك بل يدخل حين يقوى على ذلك . وما بين لك ذلك أن مالكا قال في الحائض اذا طهرت في أول النهار انها ترجع الى المسجد أى ساعة طهرت ولا تؤخر ذلك ثم تبنى على ما مضى من

اعتكافها ﴿ قال مالك ﴾ ومثل ذلك مثل المرأة يكون عليها صيام شهرين متتابعين في قتل نفس فتحيض ثم تطهر فاتها تبني على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك فالمرضى مثل الحائض اذا صح ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ومما بين لك ذلك لو أن رجلاً اعتكف بمض العشر الاوخر ثم مرض فصح قبل الفطر بيوم فانه يخرج ولا يثبت يوم الفطر في معتكفه لانه لا يكون اعتكافاً الا بصيام ويوم الفطر لا يصام فاذا مضى يوم الفطر عاد الى معتكفه ﴿ قيل ﴾ وهذا قول مالك ( فقال ) من هذا الموضع قولى لك في يوم الفطر وقولى لك ما بين لك قول مالك ﴿ قال ابن نافع ﴾ قال مالك في المعتكف في العشر الاوخر من رمضان يمرض ثم يصح قبل الفطر انه يرجع الى معتكفه فيني على ما مضى فان غشيه العيد قبل أن يفرغ من أيام اعتكافه فانه يفطر ذلك اليوم ويخرج الى العيد مع الناس ولا يرجع الى بيته ولكن يكون في المسجد ذلك اليوم ولا يعتد به فيما بقى عليه ﴿ وسئل ﴾ ابن القاسم عن المعتكف اذا أكل ناسياً نهراً ( فقال ) يقضى يوماً مكانه ويصله باعتكافه ﴿ قيل ﴾ له أتحمفظ هذا عن مالك ( فقال ) قد سمعته من مالك ولا أحفظ كيف سمعته منه

— في المعتكف يطأ امرأته في ليل أو نهار —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان جامع ليلاً أو نهراً في اعتكافه ناسياً أفسد اعتكافه ( فقال ) نعم ينتقض ويبتدىء وهو مثل الظهار اذا وطئ فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت من دخل في اعتكافه نأغمي عليه أو جن من بعد ما اعتكف أياماً ( فقال ) اذا صحح بنى على اعتكافه ووصل ذلك بالايام التي اعتكفها فان هو لم يصلها استأنف ولم بين ﴿ قيل ﴾ أتحمفظه عن مالك ( فقال ) قال مالك في المغمى عليه والمجنون انه مريض من الامراض وهذا مثله

— في المعتكف يقبل أو يباشر أو يلمس أو يعود مريضاً أو يتبع جنازة —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت المعتكف اذا قبل أو لمس أفسد ذلك اعتكافه فقال نعم

﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) بلغني عنه في القبلة أنه قال ينتقض اعتكافه ﴿ قال ﴾ ابن القاسم ﴿ واللمس عندى مثل القبلة ﴾ ابن وهب ﴿ عن عمر بن قيس ويزيد بن عياض عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير أنهما سمعا عائشة تقول السنة في المعتكف أن لا يمسه امرأته ولا يباشرها ولا يعود مريضاً ولا يتبع جنازة ولا يخرج إلا لحاجة الإنسان ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة ومن اعتكف فقد وجب عليه الصوم. وكانت عائشة إذا اعتكفت فدخلت بيتها للحاجة لم تسل عن المريض إلا وهي مارة (قالت) عائشة وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان من حديث الليث عن ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة ﴾ ابن وهب ﴿ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال إن أصاب المعتكف أهله فعليه أن يستقبله وعليه أن يجلد بعقوبة ﴾ قال ابن شهاب ﴿ وإن أحدث ذنباً مما نهى عنه في اعتكافه فإن ذلك يقطع عليه اعتكافه حتى يستقبله من أوله وعن عطاء بن أبي رباح مثله إلا العقوبة ﴾ ابن وهب ﴿ عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال إذا أفطر المعتكف أعاد الاعتكاف يعني به النساء ﴾ ابن وهب ﴿ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في معتكف مرض فخرج من المسجد فقال إذا صح بنى على ما مضى من اعتكافه ولا يستأنف وذلك إذا لم يعمد له وقاله عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار ﴿ وقال مالك ﴾ وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد العكوف ثم رجع ولم يعتكف حتى إذا أفطر من رمضان اعتكف عشراً من شوال ﴾ ابن وهب ﴿ عن يونس عن ابن شهاب وربيعة قالوا إذا حاضت المعتكفة رجعت إلى بيتها فإذا طهرت رجعت إلى المسجد حتى تقضى اعتكافها الذي جمعت عليها ﴿ وقال ﴾ عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار مثله وقالاً أية ساعة طهرت فترجع إلى المسجد ساعتئذ ﴾ ابن وهب ﴿ عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن معبد قال سألت القاسم بن محمد وسالماً عن امرأة جمعت على نفسها أن تعتكف شهراً فاعتكفت تسعة

وعشرين يوما ثم حاضت فرجعت الى منزلها فجاءها زوجها فقالا لا علم لنا بهذا فسل  
سعيد بن المسيب ثم أعلمنا قال فسأله فقال أتياحدا من حدود الله وأخطأ السنة  
وعليها أن تستأنف شهراً فقالا مثل ما قال

### ❦ في خروج المعتكف واشترائه ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ وسألت مالكا عن المعتكف أخرج من المسجد يوم الجمعة الى  
الفصل (فقال) نعم لا بأس بذلك ❦ قال ❦ وسألت مالكا عن المعتكف تصيبه الجنابة  
أيفسل ثوبه اذا خرج فاغتسل (فقال) لا يعجنى ذلك ولكن يغتسل ولا ينتظر غسل  
ثوبه وتجفيفه وانى لأحب للمعتكف أن يتخذ ثوبا غير ثوبه اذا أصابته جنابة  
أن يأخذه ويدع ثوبه ❦ قال ❦ وسألت مالكا عن المعتكف أخرج فيشترى لنفسه  
طعاما اذا لم يكن له من يكفيه (فقال) قال لى مالك مرة لا بأس بذلك ثم قال بعد  
ذلك لا أرى ذلك قال وأحب الى إذا أراد أن يدخل اعتكافه أن يفرغ من  
حواله ❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت المعتكف اذا خرج لحاجته أيمكث بعد قضاء  
حاجته شيئا أم لا (قال) لا يمكث بعد قضاء حاجته شيئا ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك  
قال نعم ❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت معتكفا اذا خرج في حد عليه أو خرج يطالب  
حدا له أو خرج يقبض دينا له أو أخرجه غريم له أيفسد اعتكافه في هذا كله قال نعم  
❦ قيل ❦ أتحمظه عن مالك قال لا ❦ وقال مالك ❦ لم أسمع أحدا من أهل العلم  
يذكر أن في الاعتكاف شرطا لاحد وانما الاعتكاف عمل من الاعمال كهيئة الصلاة  
والصيام والحج فمن دخل في شيء من ذلك فأنما يعمل فيه بما مضى من السنة في ذلك  
وليس له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه الامر بشرط يشترطه أو بأمر يتدعه  
انما الاعمال في هذه الاشياء بما مضى فيها من السنة وقد اعتكف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وعرف المسلمون سنة الاعتكاف ❦ وقال مالك ❦ المعتكف مقبل على  
شأنه لا يمرض لغيره مما يشغل به نفسه ❦ قلت ❦ أرايت المعتكف يسكر ليلا ثم  
يذهب ذلك عنه قبل أن ينفجر الصبح أيفسد ذلك عليه اعتكافه قال نعم ❦ ابن



وهب ﴿ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل اعتكف وشرط أن يطعم  
 قريته اليوم أو اليومين ويطلع على أهله ويسلم عليهم ولحاجته (قال) لا شرط في الاعتكاف  
 في السنة الماضية ﴾ وقال ابن وهب ﴿ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء أنه  
 قال لا يبيع المعتكف ولا يتاع ولا بأس أن يأمر انسانا فيقول اتبع لي كذا وكذا

— في عيادة المعتكف المرضى والصلاة على الجنائز —

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن المعتكف أيصلي على الجنائز وهو في المسجد فقال ما  
 يعجبني أن يصلي على الجنائز وإن كان في المسجد ﴿ وقال ابن نافع ﴾ قال مالك وإن  
 انتهى إليه زحام الناس الذين يصلون على الجنازة وهو في المسجد فإنه لا يصلي عليها ولا  
 يعود مريضا معه في المسجد إلا أن يصلي إلى جنبه فيسلم عليه ﴿ وقال مالك ﴾ لا يعود  
 المعتكف مريضا ممن هو معه في المسجد ولا يقوم إلى رجل يعزیه بعصية ولا يشهد  
 نكاحا يعقد في المسجد يقوم إليه ولكن لو غشيه ذلك في مجلسه لم أر به بأسا (قال)  
 ولا يقوم إلى الناكح فيهنته ولا بأس أن ينكح المعتكف ولا يشتغل في مجالس العلم  
 ﴿ قال ﴾ قليل له أن يكتب العلم في المسجد فكره ذلك ﴿ وقال ابن نافع ﴾ في الكتاب  
 إلا أن يكون الشيء الخفيف ﴿ قال ابن وهب ﴾ عن مالك وسئل عن المعتكف  
 يجلس في مجالس العلماء ويكتب العلم (فقال) لا يفعل ذلك إلا أن يكون الشيء الخفيف  
 والترك أحب إلى ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي  
 رباح قال لا بأس أن تنكح المرأة وهي معتكفة يقول هو كلام

— في اشتراء المعتكف وبيعه —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في المعتكف أشتري وبيعه في حال اعتكافه (فقال)  
 نعم إذا كان شيئا خفيفا لا يشغله من عيش نفسه

— في تعليم المعتكف أظفاره وأخذه من شاربه —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك لا يقص المعتكف أظفاره في المسجد ولا يأخذ من

شعره ولا يدخل اليه حجام يأخذ من شعره وأظفاره (قال) فقلنا له انه يجمع ذلك فيحرزه حتى يلقيه (فقال) مالك لا يعجنني وان جمعه ﴿ قال ﴾ ولا بأس أن يتطيب المعتكف وينكح وينكح ﴿ فقيل ﴾ لابن القاسم أ كان مالك يكره للمعتكف حلق الشعر وتقليم الاظفار (فقال) لا الا أنه انما كره ذلك لحرمه المسجد

— في صعود المعتكف المنار للأذان —

﴿ قيل ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره للمعتكف أن يصعد المنار (قال) نعم قد اختلف قوله في المؤذن قال مالك أ كره للمؤذن المعتكف أن يرقى على ظهر المسجد قال ولا بأس أن يعتكف رجل في رحاب المسجد (قال) وقد اختلف قول مالك في صعود المؤذن المعتكف المنار فقال مرة لا ومرة قال نعم وجل ما قال فيه الكراهية <sup>(١)</sup> وذلك رأيي

— في الاستثناء في اليمين بالاعتكاف —

﴿ قيل ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلا قال ان كلمت فلانا فعلى اعتكاف شهر ان شاء الله تعالى ما قول مالك في ذلك (فقال) قال مالك لا ثنيا في عتق ولا في طلاق ولا في مشى ولا في صدقة فهذا عندي مما يشبه هذا ﴿ وقال ﴾ لي مالك لا ثنيا الا في اليمين بالله قال فهذا يستدل به أن ثياه في اعتكافه ليس بشيء ﴿ قيل ﴾ لابن القاسم أرأيت إن قال ان كنت دخلت دار فلان فعلى اعتكاف شهر فذكر أنه قد كان دخل هل يكون عليه في قول مالك أن يعتكف (فقال) نعم

— في اعتكاف العبد والمكاتب والمرأة تطلق أو يموت عنها زوجها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت من أذن لعبده أو لامرأته أو لأُمته في اعتكاف فلما أخذوا فيه أراد قطع ذلك عليهم (فقال) ليس ذلك له ﴿ قيل ﴾ وهذا قول مالك قال نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد اذا جعل على نفسه الاعتكاف فمنعه سيده ثم أعتق أو أذن

(١) انما كرهه لانه من غير جنس ما دخل فيه واستخفه في قوله الآخر ليسارته اه من

له سيده أيكون عليه أن يقضيه قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) سمعت  
مالكاً وسئل عن أمة نذرت مشياً إلى بيت الله وصدة مالها فقال مالك لسيدها  
أن يمنعها فإن أعتقت يوماً ما كان ذلك عليها أن تفعل ما نذرت من مشي أو صدقة  
﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك وذلك أن كان مالها الذي حلفت عليه في يدها ﴿ قال  
ابن القاسم ﴾ ولا أعلمه إلا وقد قال لي أو قد بلغني عنه في العبد أو الأمة ما نذرا من  
نذر يوجبانه على أنفسهما أنه يلزمهما ذلك إذا أعتقا إلا أن يكون السيد أذن لهما أن  
يفعلا ذلك في حال رقهما فيجوز لهما ذلك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت المكاتب إذا  
نذر الاعتكاف ألسيده أن يمنعه ( فقال ) ان كان شيئاً يسيراً يعلم أنه ليس يدخل فيه  
على سيده ضرر لم يكن له أن يمنعه فإن كان ذلك كثيراً يكون فيه ترك لسعايته  
كان لسيده أن يمنعه من ذلك لأن هذا ضرر على سيده ﴿ قلت ﴾ وتحفظ هذا عن  
مالك قال لا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ومن ضرر هذا المكاتب على سيده أن لو أجزت له  
اعتكافه فكان اعتكافه أشيراً فجز فيها لم أستطع أن أخرجه من اعتكافه ﴿ قلت ﴾  
لابن القاسم ما قول مالك في المرأة تعتكف في مسجد الجماعة قال نعم ﴿ قلت ﴾  
أتعتكف في قول مالك في مسجد بيتها ( فقال ) لا يعجبنى ذلك وإنما الاعتكاف في  
المساجد التي توضع لله ﴿ وقال مالك ﴾ في المطلقة والمتوفى عنها زوجها وهي معتكفة  
قال تمضي على اعتكافها حتى تفرغ منه ثم ترجع إلى بيت زوجها وتعقد فيه ما بقي من  
عدها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال ان سبق الطلاق  
الاعتكاف فلا تعتكف وان هي طلقت وهي معتكفة اعتدت في معتكفها ما كانت  
فيه غير أنها ان حاضت قبل أن تقضى اعتكافها خرجت فإذا طهرت رجعت حتى  
تقضى اعتكافها ﴿ وقال ﴾ ابن شهاب وجابر بن عبد الله اذا طلقت فلا تعتكف في  
المسجد حتى تحل مثل ما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان سبق الطلاق الاعتكاف  
فلا تعتكف

— في قضاء الاعتكاف —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت المعتكف اذا انتقض اعتكافه أعليه القضاء في قول مالك ( قال ) نعم

— في إيجاب الاعتكاف والجوار وموضع الاعتكاف —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما الذي يجب به الاعتكاف في قول مالك ( قال ) اذا دخل معتكفا ونوى أياما لزمه ما نواه ﴿ قال مالك ﴾ وان نذر أياما يعتكفها لزمه ذلك النذر ﴿ قال مالك ﴾ والاعتكاف والجوار سواء الا من نذر مثل جوار مكة يجاور النهار وينقلب الليل الى منزله قال فمن جاور مثل هذا الجوار الذي يتقلب فيه الليل الى منزله فليس عليه في جواره صيام ﴿ قلت ﴾ أ كان مالك يلزم الرجل اذا جاور بمكة اذا نوى أن يجاور مكة أن يلزمه الجوار بالنية ( قال ) لا الا أن يكون نذر ذلك فان نذر جواره ولم يرد الاعتكاف وانما أراد أن يجاور كما وصفت لك يتقلب الليل الى منزله مثل ما يصنع المجاورون بمكة لزمه ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وانما جوار مكة أمر يتقرب به الى الله تعالى مثل الرباط والصيام ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا نذر جوار المسجد مثل جوار مكة في غير مكة ( قال ) يلزمه ذلك في أى البلدان كان اذا كان ساكنا في ذلك البلد وان لم يكن ساكنا فيه فقد قال ابن القاسم في رسم حلف ان نذر صوما في مثل العراق وشبهه مما ليس فيه قرابة فانه يصوم بمكانه الذي نذره فيه ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من نذر أن يصوم في ساحل من السواحل مثل الاسكندرية أو عسقلان أو بيت المقدس وهو من أهل مكة أو المدينة ( فقال ) كل ساحل أو موضع يتقرب فيه بآيانه الى الله تعالى فاني أرى أن يصوم ذلك الصيام بذلك الموضع الذي نذره وان كان من أهل مكة أو المدينة ﴿ ابن وهب ﴾ عن النعمان بن سالم قال كان على جدتي نذر جوار سنة فسألت عائشة فقالت انه لا جوار الا بصيام استأذني زوجك فان أذن لك فجاوري ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك

ليعتكف المعتكف في عجز المسجد ﴿قال﴾ قفلنا لملك أيعتكف أهل السواحل في سواحلهم وأهل الثغور في ثغورهم (فقال) ان الازمنة مختلفة من الزمان زمان يؤمن فيه لكثرة الجيوش ويأمن الناس فيعتكف المعتكف رجاء بركة الاعتكاف قال وقد يكون ليل يستحب فيها الاعتكاف ﴿قال﴾ فقيل لملك فان اعتكف المعتكف في الثغور أو في السواحل فجاءه الخوف أترك ما هو فيه من اعتكافه ويخرج فقال نعم ﴿فقيل﴾ له فاذا أمن أيتدى أم يني (قال) بل يني وهذا آخر ما قاله وقد كان قال قبل ذلك يتدى ثم رجع الى هذا القول فقال يني (قال) وان كان في زمان الخوف فلا يمتكف ولا يدع ما خرج له من النزو ويشغل بغيره من الاعتكاف ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزية عن يحيى بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف في قبة تركية في المسجد (قال مالك) ولم أسمع أنه اضطرب بنائبات فيه ولم أره الا في رحبة المسجد ﴿ابن وهب﴾ عن عقبه وابن نافع الماعري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يكره الاعتكاف في مساجد المواخير<sup>(١)</sup> لان أهلها رصدة وعدة لها في ليالهم ونهارهم فلا اعتكاف أفضل مما فيه

﴿ في المعتكف يموت ويومي أن يطعم عنه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت من أوجب على نفسه اعتكافا فمات قبل أن يمتكف فاوصى أن يطعم عنه (فقال) يطعم عنه في رأيي ويطعم عدد الايام مباكين لكل مسكين مدمد ﴿قلت﴾ أرايت لو أن مريضاً لا يستطيع الصيام أوجب على نفسه الاعتكاف أياما فمات قبل أن يصح أيطعم عنه أم لا وقد أوصى فقال أطعموا عني عن اعتكافي الذي نذرت ان كان قد لزمني (فقال) لا شيء عليه ولا يطعم عنه لانه لم يجب على نفسه شيء

(١) ( المواخير ) كذا بالاصل ولم نجده في القاموس ولا في لسان العرب ولا في المصباح ولعل المراد بها مساجد الثغور وهي المواضع التي تكون حداً فأصلاً بين بلاد المسلمين وبلاد الكفار وهي موضع الخفاة بدليل ما بعده اه كتبه مصححه

— في نذر الاعتكاف —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل اذا قال لله عليّ أن أعتكف يوماً أ يكون ذلك يوماً دون ليلة (فقال) لا وذلك أن مالكاً قال أقلّ الاعتكاف يوماً وليلة وقاله عبد الله بن عمر ذكره ابن نافع ( قال ابن القاسم ) بلغني ذلك عنه فسألته عنه فأنكره وقال أقلّ الاعتكاف عشرة أيام ولم يره فيما دون ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا أرى الاعتكاف دون عشرة أيام ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان قال لله عليّ أن أعتكف ليلة (فقال) عليه أن يعتكف يوماً وليلة قال وهذا حين أوجب على نفسه الليلة ووجب عليه النهار ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن قال لله عليّ أن أعتكف شهراً أله أن يقطعه (فقال ابن القاسم) لا ليس له أن يقطعه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لله عليّ أن أعتكف ثلاثين يوماً أله أن يفرّق ذلك في قول مالك قال لا ﴿ قيل ﴾ ويكون عليه أن يعتكف في هذا الليل مع النهار فقال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل لله عليّ أن أعتكف شعبان فضى شعبان وهو مريض أو فرط فيه أو كانت امرأة نذرت ذلك فحاضت في شعبان (فقال) أما التي حاضت فانها تصل قضاءها بما اعتكفت قبل ذلك فان لم تصل استأنفت . قال والرجل المريض لا قضاء عليه ان تمادى به المرض حتى يخرج الشهر مثل من نذر صومه لمرضه ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن رجل نذر حج عام بعينه أو صيام شهر بعينه فرضه أو حبسه أمر من الله لم يطق ذلك فيه (فقال) لا قضاء عليه لها فلا اعتكاف مثله . والذي فرط عليه القضاء شهراً كاملاً مكان شعبان ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لله عليّ أن أعتكف آخر أيام التشريق (فقال) قال مالك من نذر أن يصوم آخر أيام التشريق فليصمه ( قال ) ابن القاسم وأرى الاعتكاف بهذه المنزلة ﴿ قلت ﴾ فلو نذر أن يعتكف أيام النحر (فقال) لا أرى عليه اعتكافاً لانه قد نذر ما قد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن صيامه ولا اعتكاف الا بصوم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل لله عليّ أن أعتكف في مسجد الفسطاط شهراً فاعتكفه بمكة

أبجزئه ذلك (فقال) نعم ولا يخرج الى مسجد الفسطاط ولا يأتيه وليعتكف في موضعه ولا يجب على أحد أن يخرج الا الى مكة والمدينة وايلياء ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لله على أن أعتكف في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم شهراً أبجزئه أن يعتكف في مسجد الفسطاط فقال لا أبجزئه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (فقال) قال مالك من نذر أن يأتي مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم يصلي فيه فليأته للحديث الذي جاء فيه وهذا لما نذر الاعتكاف فيه فقد نذر أن يأتيه

❦ في خروج المعتكف وطعامه ودخول أهله عليه وعمله ❦

﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عاتشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت اذا اعتكفت لاتسأل عن المريض الا وهي تمشي ولا تقف ﴿قال مالك﴾ ولا يأتي المعتكف حاجة ولا يخرج لها ولا يعين أحداً الا أن يخرج لحاجة الانسان ولو كان خارجاً لشيء من الحوائج لكان أحق ما يخرج اليه عيادة المرضى والصلاة على الجنائز واتباعها ﴿قال مالك﴾ لا يكون المعتكف معتكفاً حتى يحتب ما يحتب المعتكف من عيادة المريض والصلاة على الجنائز واتباعها ودخول البيت الا لحاجة الانسان ومما يدل على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اعتكف لم يدخل البيت الا لحاجة الانسان ﴿قال مالك﴾ وسألت ابن شهاب عن الرجل المعتكف هل يذهب لحاجته تحت سقف بيت فقال نعم لا بأس بذلك ﴿قال مالك﴾ والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا ينكر الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الجمعة ﴿قال مالك﴾ ولا أرى كره الاعتكاف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع الا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة أو يدعها قال فان كان مسجداً لا تجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواه فاني لا أرى بأساً بالاعتكاف فيه لان الله عز وجل قال في كتابه وأنتم عاكفون في المساجد فم الله المساجد كلها<sup>(١)</sup> ولم يخص منها شيئاً ﴿قال مالك﴾

(١) (قوله فم الله المساجد كلها) قال عبد الملك والعبد والمرأة من الاعتكاف في سعة حيث شا أم



فمن هنالك جاز له أن يعتكف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع إذا كان لا يجب عليه أن يخرج إلى المساجد التي تجمع فيها الجمع ﴿ وقال مالك ﴾ لا يبيت المعتكف إلا في المسجد الذي اعتكف فيه إلا أن يكون خباؤه في رحبة من رحاب المسجد ﴿ وقال مالك ﴾ ومما يدل على ذلك أنه لا يبيت إلا في المسجد قول عائشة أن النبي عليه الصلاة والسلام كان إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان ﴿ قال مالك ﴾ وسألت ابن شهاب هل يمود المعتكف مريضاً أو يشهد جنازة فقال لا ﴿ ابن نافع ﴾ وسئل مالك إذا شهد المعتكف جنازة أو عيادة مريض أو أحدث سفرأ أو بعض ما يخرج من اعتكافه صنع ذلك متممداً ( فقال ) قد وجب عليه الابتداء ولا ينفعه أن يكون اشترطه عند دخوله

— في المعتكف يخرج به السلطان لخصومة أو لغير ذلك كارها —

﴿ قال ابن نافع ﴾ وقال مالك في المعتكف أن أخرجه قاض أو امام لخصومة أو لغير ذلك كارها فأحب إلي أن يستأنف اعتكافه وإن هو بنى على ماضى من اعتكافه أجزاء ذلك عنه ولا يذنبى لقاض ولا لامام أن يخرج معتكفا لخصومة ولا لغير ذلك حتى يفرغ من اعتكافه إلا أن يتبين للامام أنه إنما اعتكف للوإذ ( فراراً من الحق فيرى في ذلك رأيه ) ﴿ قال ابن نافع ﴾ وسئل مالك عن المعتكف أيدخل الاسواق ليشتري ما يصاحه من عيشه وما لا بد له منه ( فقال ) لا يخرج المعتكف من المسجد ليشتري طعاماً ولا غير ذلك ولكنه يُعَدُّ قبل أن يدخل ما يصاحه ﴿ قال

المساجد لأنه ليس عليهما جمعة ولا عيد قال ابن القاسم قال مالك لا يدخل المعتكف بيت القناديل يكون في المسجد وشبهه قال ابن القاسم قال مالك لا أرى بأساً للمعتكف بمكة أن يدخل الكعبة قال ابن نافع قال مالك في المعتكف يكون منزله قريباً من المسجد يدخله للحاجة قال إن كان ليس بمسكون فلا بأس وأما المسكون فأكرهه قلت فإن كان أهل في المشربة فدخل هو في السفلى قال أرجو أن يكون من ذلك في سعة اه من كتاب ابن المواز

( ١ ) ( للوإذ ) اللوإذ مثلثة الاحتضان والمراوغة أي إنما يعتكف للتخصن بالاعتكاف والمراوغة فراراً من أن يؤخذ بالحق اه كتبه مصححه

مالك ﴿ ولا أرى أن يعتكف إلا من كان مكفياً حتى لا يخرج إلا لحاجة الإنسان لبول أو لغائط فإن اعتكف وهو غير مكفي فلا أرى بذلك بأساً أن يخرج يشتري طعامه ثم يرجع ولا يقف مع أحد ولا يتحدث ﴾ قال مالك ﴿ والمعتكف مشغل باعتكافه ولا يعرض لغيره مما يشغل به نفسه من التجارات وغيرها . ولا بأس أن يأمر المعتكف بضيعة أو ضيعة أهله ومصلحته ويبيع ماله أو شيء لا يشغله في نفسه كل ذلك لا بأس به إذا كان خفيفاً أن يأمر بذلك من يكفيه إياه ﴾ قال مالك ﴿ ولم يلفني أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا أحداً من سلف هذه الأمة ولا ابن المسيب ولا أحداً من التابعين ولا ممن أدركت أقتدى به اعتكف ولقد كان ابن عمر <sup>(١)</sup> من المجتهدين وأقام زماناً طويلاً فما بلغني عنه أنه اعتكف إلا أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ولست أرى الاعتكاف حراماً (فقل) له فلم تراهم تركوه ﴾ فقال ﴿ أراه لشدة الاعتكاف عليهم لأن ليله ونهاره سواء وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقالوا له أنك تواصل فقال اني لست كهيتكم اني أبيت يطعمني ربي ويسقين ﴾ قال مالك ﴿ وقد قالت عائشة حين ذكرت القبلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فقالت وأيكم أملك لأربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وانهم لم يكونوا يقوون من ذلك على ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوي عليه ﴾ وقال مالك ﴿ أكره للمعتكف أن يخرج لحاجة الإنسان في بيته ولكن ليتخذ مخرجاً من غير بيته وداره قريباً من المسجد وذلك أن خروجه الى بيته ذريعة الى النظر الى امرأته وأهله الى النظر في ضيعته ليشغل بهم وقد كان من مضى ممن يعتكف ممن يقتدى به يتخذ بيتاً قريباً من المسجد سوى بيته فأما الرجل الغريب المجتاز فانه إذا اعتكف خرج لحاجته حيث تيسر عليه ولا أحب له أن يتباعد (وكان)

(١) ( قوله ابن عمر ) قال ابن القاسم في جامع المستخرجة عن مالك ان ابن عمر بلغ من السن سبعاً وثمانين سنة وذكر الداودي في تفسير الموطأ انه افقي الناس ستين سنة وحجستين حجة واعتق ألف رأس وحبس ألف فرس وكان لا ينام من الليل الا قليلاً وذكر عنه ابن المسيب انه اعتمر ألف مرة رضي الله تعالى عنه وعن جميع الصحابة اه من كتاب محمد بن عتاب اه من هامش الأصل

أبو بكر بن عبد الرحمن اعتكف فكان يذهب لحاجته تحت سقفة في حجرة مغلقة  
في دار خالد بن الوليد ثم لا يرجع حتى يشهد العيد يوم الفطر مع المسلمين ﴿ وقال  
مالك ﴾ وبلغني عن بعض أهل الفضل الذين مضوا أنهم كانوا لا يرجعون حتى يشهدوا  
العيد مع الناس وهو الذي أرى ﴿ فتأمل ﴾ لمالك أفذهب إلى بيته فيلبس ثيابه ﴿ فقال ﴾  
لا ولكن يؤتى بثيابه إلى المسجد ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك بلغني أن النبي عليه الصلاة  
والسلام كان حين يعتكف في وسط الشهر يرجع إلى أهله حين يمسي من آخر  
اعتكافه ، وإنما يجلس حتى يصبح من اعتكف في العشر الاواخر وتلك السنة أن يشهد  
العيد من مكانه ثم يرجع إلى أهله ﴿ وقال مالك ﴾ في حديث أبي سعيد الخدري  
في الاعتكاف ان ذلك ليعجبنى وعلى ذلك رأيت أمر الناس أن يدخل الذي يريد  
الاعتكاف في العشر الأواخر حين تغرب الشمس من ليلة إحدى وعشرين ويصلي  
المغرب فيه ثم يقيم فيه فيخرج حين يفرغ من العيد إلى أهله وذلك أحب الأمر إلى  
فيه ﴿ وسئل ﴾ بن القاسم عن المعتكف أتأتيه امرأته في المسجد فتأكل معه وتحديثه  
وتصالح رأسه ﴿ فقال ﴾ قال مالك لا أرى بذلك بأساً ما لم يمسيها أو يتلذذ بشيء من  
أمرها وذلك في الليل والنهار سواء ﴿ مالك ﴾ عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير  
عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا اعتكف يذني إلى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان  
﴿ وقال مالك ﴾ لا بأس أن يتحدث المعتكف مع من يأتيه من غير أن يكثر  
﴿ وقال ابن نافع ﴾ ان كان المعتكف حكماً فلا أرى أن يحكم بين أحد وهو معتكف  
إلا بالشئ الخفيف ﴿ قال ابن نافع ﴾ وسئل مالك عن المعتكف يدخل البيت لحاجة  
الإنسان فيلقاه صبيه فيقبله أو يشرب ماء وهو قائم ﴿ قال مالك ﴾ لا أحب ذلك له  
ولا أرجو أن يكون من ذلك في سعة ﴿ وقال مالك ﴾ أكره للمعتكف أن يخرج  
من المسجد فإكل بين يدي الباب ولكن ليأكل في المسجد فان ذلك له واسع  
﴿ قال ابن نافع ﴾ وسئل مالك عن المعتكف يكون بيته قريباً من المسجد جداً

أياً كل فيه (فقال) لا يأكل المعتكف ولا يشرب الا في المسجد ولا يخرج من المسجد الا لحاجة الانسان لغائط أو لبول ﴿ قيل ﴾ له أفياً كل في رحبة المسجد (فقال) نعم رحبة المسجد متصلة بالمسجد يصلي فيها ﴿ قيل ﴾ له ففوق ظهر المسجد (فقال) لا يأكل المعتكف فوق ظهر المسجد ولا يقيّل فوقه ﴿ قال ابن وهب ﴾ فقلت لمالك فيقيم المؤذن المعتكف الصلاة مع أصحابه المؤذنين فكره ذلك وقال انه يقيم الصلاة ويمشي الى الامام وذلك عمل ﴿ قال ابن نافع ﴾ وقال مالك لا يمشی المعتكف الى ناس في المسجد ليصلح بينهم ولا لينكح امرأة هو لنفسه ولا ينكحها غيره فان جاءه في معتكفه فنكح أو أنكح أو أصلح بين قوم فلا بأس بذلك اذا كان خفياً

### — ما جاء في ليلة القدر —

﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ قال مالك بن أنس سمعت من أثق به يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكانه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل الذي بلغه غيرهم من طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك وبلغني أن ابن المسيب كان يقول من شهد العشاء ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك بن أنس في حديث النبي صلى الله عليه وسلم التمسوا ليلة القدر في التاسعة والسابعة والخامسة . قال أرى والله أعلم أنه إنما أراد بالتاسعة من العشر الاواخر ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين ﴿ ابن وهب ﴾ وابن القاسم عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحرّوا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان ﴿ مالك ﴾ عن أبي النضر ان عبد الله بن أنيس الجهني قال يارسول الله اني رجل شاسع الدار فرني بليلة أنزل لها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل لها ليلة ثلاث

وعشرين من رمضان ﴿كل جميع كتاب الصوم وهو تمام  
الجزء الاول﴾ من المدونة الكبرى والحمد لله رب  
العالمين على عونه واحسانه وتأيدته ونصره  
وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وخيرته من  
خلقه وعلى آله الطيبين وسلم تسليما

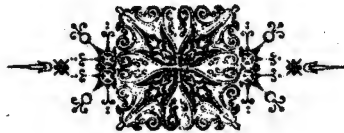


﴿ويتلوه كتاب الزكاة الاول وهو أول  
الجزء الثاني من المدونة الكبرى﴾



﴿تنتيه﴾

كل حاشية منقولة من كتاب ابن المواز فهي من زوائد  
بعض الرواة كابن وهب على المودة هكذا ذكر  
بهامش الاصل الذي بأيدينا اهـ



## فهرست الجزء الاول من المدونة الكبرى

( رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم بن الامام مالك رضي الله عنهم أجمعين )

~~~~~

| صحيفه                                     | صحيفه                                |
|-------------------------------------------|--------------------------------------|
| ٢ التوقيت في الوضوء                       | ١٦ في مسح الرأس                      |
| ٤ الوضوء بماء الخبز والادام والبيذ والماء | ١٦ في الذي يعجز عنه وضوءه أو ينسى    |
| الذي يقع فيه الخشاش وغير ذلك              | بعض وضوئه وغسله                      |
| ٥ الوضوء بسؤر الدواب والدجاج              | ١٧ مسح الوضوء بالنديل                |
| والكلاب وما أشبه ذلك                      | ١٧ جامع الوضوء وتحريك الاحية         |
| ٧ استقبال القبلة للبول والغائط            | ١٨ في غسل القىء والحجامة والقلس      |
| ٧ الاستنجا من الريح والغائط               | والوضوء منها                         |
| ٨ الوضوء من مس الذكر                      | ١٩ في الذيل والوطء على الروث والمذرة |
| ٩ الوضوء من النوم                         | واخلاء                               |
| ١٠ في سلس البول والمذى والدود والدم       | ٢٠ في الدم وغيره يكون في الثوب يصلى  |
| يخرج من الدبر                             | به الرجل                             |
| ١٢ في وضوء المجنون والسكران والمغنى       | ٢٣ في المسح على الجبائر              |
| عليه اذا أفاقوا                           | ٢٣ في وضوء الأقطع                    |
| ١٣ في الملامسة والقبلة                    | ٢٤ في غسل بول الجارية والغلام        |
| ١٣ في الذي يشك في الوضوء والحدث           | ٢٤ في الذي يبول قائماً               |
| ١٤ الوضوء بسؤر الحائض والجنب              | ٢٤ في الوضوء من البثر تقع فيه الدابة |
| والنصراني                                 | ٢٦ في عرق الحائض والجنب والدواب      |
| ١٤ مجاء في تنكيس الوضوء                   |                                      |
| ١٥ فيمن نسي المضضمة والاستنشاق            |                                      |

| صحيحة                                                             | صحيحة                                             |
|-------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------|
| ٢٧ في الجنب ينغمس في النهر انما ساء ولا يتذلك                     | ٤٢ باب في التيمم                                  |
| ٢٧ في اغتسال الجنب في الماء الدائم                                | ٤٥ ماجاء في المجدور والمحسوب                      |
| ٢٨ في الفصل من الجنابة والماء ينضح في الاناء والمرأة توطأ ثم تحيض | ٤٩ ماجاء في الحائض                                |
| ٢٩ في مجاوزة الختان الختان                                        | ٥٣ ماجاء في النفساء                               |
| ٣٠ في وضوء الجنب قبل ان ينام                                      | ٥٤ في المرأة الحامل تلد ولد أو يبق في بطنها آخر   |
| ٣١ في الذي يجحد الجنابة في لحافه                                  | ٥٤ في الحامل ترى الدم على حملها                   |
| ٣١ في المسافر يريد أن يطأ أهله وليس معه ماء                       | ٥٥ كتاب الصلاة                                    |
| ٣٢ في الجنب يغتسل ولا ينوى الجنابة                                | ٥٥ ماجاء في الوقوت                                |
| ٣٢ في مرور الجنب بالمسجد                                          | ٥٧ في الأذان                                      |
| ٣٢ في اغتسال النصرانية من الجنابة والحیضة                         | ٥٩ النهي عن الكلام في الاذان                      |
| ٣٣ في الجنب يصلي ولا يذكر جنابته                                  | ٦٢ ماجاء في الإحرام في الصلاة                     |
| ٣٣ في الثوب يصلي به وفيه النجاسة                                  | ٦٤ القراءة في الصلاة                              |
| ٣٤ الصلاة بالحقن                                                  | ٦٨ رفع اليدين في الركوع والاحرام                  |
| ٣٥ الصلوات بوضوء واحد                                             | ٦٩ الدب في الركوع                                 |
| ٣٥ في غسل النصراني والصلاة بثياب أهل الذمة                        | ٧٠ في الركوع والسجود                              |
| ٣٦ فيمن صلى على موضع نجس أو تيمم في الرعاف                        | ٧٢ الذي ينعس عن الركعة خلف الامام                 |
| ٣٩ في هيئة المسح على الخفين                                       | ٧٢ جلوس الصلاة                                    |
|                                                                   | ٧٣ في هيئة السجود                                 |
|                                                                   | ٧٤ الاعتماد في الصلاة والاتكاء ووضع اليد على اليد |
|                                                                   | ٧٤ السجود على الثياب والبسط والمصليات             |
|                                                                   | والحرمة والثوب يكون فيه النجاسة                   |



| صحيفه                                    | صحيفه                                   |
|------------------------------------------|-----------------------------------------|
| ٩٤ صلاة الحرائر والاماء                  | ٧٥ في الثوب اذا سجد عليه                |
| ٩٥ صلاة العريان والمكفت ثيابه            | ٧٦ ماجاء في صلاة المريض                 |
| ٩٦ الرجل يقضى بعد صلاة الامام            | ٧٩ في صلاة الجالس                       |
| ٩٧ صلاة النافلة                          | ٧٩ الصلاة على المحمل                    |
| ٩٩ الاشارة في الصلاة                     | ٨١ الامام يصلي بالناس قاعداً            |
| ١٠٠ التصفيق والتسبيح في الصلاة           | ٨١ الامام يصلي بالناس على أرفع مما عليه |
| ١٠٠ الضحك والعطاس في الصلاة              | أصحابه                                  |
| ١٠١ البصاق في المسجد                     | ٨١ الصلاة أمام القبلة بصلاة الامام      |
| ١٠٢ في صلاة الصبيان                      | ٨٢ الصلاة فوق ظهر المسجد بصلاة الامام   |
| ١٠٢ في قتل البرغوث والقملة في الصلاة     | ٨٣ الصلاة خلف هؤلاء الولاة              |
| ١٠٢ القنوت في الصبح والدعاء في الصلاة    | ٨٣ الصلاة خلف أهل الصلاح وأهل البدع     |
| ١٠٤ اعادة الصلاة من أولها من النفخ وغيره | ٨٤ الصلاة خلف الصبي والسكران والعبد     |
| ١٠٥ في صلاة الرجل خلف الصفوف             | الاغلف                                  |
| ١٠٦ في صلاة المرأة بين الصفوف            | ٨٦ الصلاة بالامامة                      |
| ١٠٦ جامع الصلاة                          | ٨٧ اعادة الصلاة مع الامام               |
| ١٠٩ التزويق والكتاب والمصحف والحجر       | ٨٨ ترك إعادة الصلاة مع الامام           |
| يكون في القبلة                           | ٨٩ المسجد تجتمع فيه الصلاة مرتين        |
| ١٠٩ ﴿كتاب الصلاة الثاني﴾                 | ٩٠ في المواضع التي تجوز فيها الصلاة     |
| ١٠٩ ماجاء في سجوده القرآن                | ٩٠ المواضع التي يكره فيها الصلاة        |
| ١١٢ ماجاء في غير الطاهر يحمل المصحف      | ٩١ ماتعاد منه الصلاة في الوقت           |
| ١١٣ ماجاء في سترة الامام في الصلاة       | ٩٢ فيمن صلى الى غير القبلة              |
| ١١٤ ماجاء في المرور بين يدي المصلي       | ٩٣ المغنى عليه والمعترة                 |

| صحيفه                                              | صحيفه                                                      |
|----------------------------------------------------|------------------------------------------------------------|
| ١١٥ ماجاء في جمع الصلاتين ليلة المطر               | ١٥٤ في الامام يحدث يوم الجمعة                              |
| ١١٦ ماجاء في جمع المريض بين الصلاتين               | ١٥٦ في خطبة الجمعة والصلاة                                 |
| ١١٦ ماجاء في جمع المسافر بين الصلاتين              | ١٥٩ في القوم تفوتهم الجمعة فيريدون أن يجمعوا الظهر أرباعاً |
| ١١٨ ماجاء في قصر الصلاة للمسافر                    | ١٥٩ التخطي يوم الجمعة                                      |
| ١٢٣ ماجاء في الصلاة في السفينة                     | ١٦٠ في جمعة الحاج                                          |
| ١٢٤ ماجاء في ركعتي الفجر                           | ١٦٠ صلاة الجمعة في وقت العصر                               |
| ١٢٦ ماجاء في الوتر                                 | ١٦٠ في صلاة الخوف                                          |
| ١٢٩ ماجاء في قضاء الصلاة اذا نسيها                 | ١٦٣ في صلاة الخسوف                                         |
| ١٣٣ ماجاء في السهو في الصلاة                       | ١٦٥ في صلاة الاستسقاء                                      |
| ١٤٣ ماجاء في التشهد والسلام                        | ١٦٧ في صلاة العيدين                                        |
| ١٤٤ ماجاء في الامام يحدث ثم يقدم غيره              | ١٧١ في التكبير أيام التشريق                                |
| ١٤٥ ماجاء في غسل الجمعة                            | ١٧٢ الصلاة بعرفة                                           |
| ١٤٦ ماجاء فيمن زحمة الناس يوم الجمعة               | ١٧٤ ﴿ كتاب الجنائز ﴾                                       |
| ١٤٧ ماجاء فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة                | ١٧٤ القراءة على الجنازة                                    |
| ١٤٨ ماجاء في خروج الامام يوم الجمعة                | ١٧٦ رفع الايدي في التكبير على الجنازة                      |
| ١٤٨ ماجاء في استقبال الامام يوم الجمعة             | ١٧٦ حمل سرير الميت                                         |
| والانصات                                           |                                                            |
| ١٥٠ ماجاء في الخطبة                                | ١٧٧ في المشي امام الجنازة وسبقها الى المقبرة               |
| ١٥١ ماجاء في المواضع التي يجوز أن تصلى فيها الجمعة | ١٧٧ في الصلاة على الجنازة في المسجد                        |
| ١٥٢ فيمن تجب عليه الجمعة                           | ١٧٧ الصلاة على قاتل نفسه                                   |
| ١٥٤ في البيع والشراء يوم الجمعة                    | ١٧٧ الصلاة على من يموت من الحدود والقود                    |

| صحيفه                                   | صحيفه                                   |
|-----------------------------------------|-----------------------------------------|
| ١٨٧ في غسل المسلم الكافر                | ١٧٨ الصلاة على المجمي الصغير            |
| ١٨٧ في الحنوط                           | ١٧٩ الصلاة على السقط ودفنه              |
| ١٨٧ تجمير اكفان الميت                   | ١٨٠ في الصلاة على ولد الزنا             |
| ١٨٨ في ولادة الميت اذا اجتمعوا للصلاة   | ١٨٠ في الصلاة على الغلام المرتد         |
| على الميت                               | ١٨٠ في الصلاة على بعض الجسد             |
| ١٨٨ في خروج النساء وولاتهن على الجنائز  | ١٨٠ في اتباع الجنازة بالنار             |
| ١٨٩ في السلام على الجنازة               | ١٨١ في الذي يفوته بمض التكبير           |
| ١٨٩ في تخصيص القبور                     | ١٨١ في الجنازة توضع ثم يؤتى بأخرى بعد   |
| ١٩٠ في إمام الجنازة يحدث                | ما يكبر على الأولى                      |
| ١٩٠ في الصلاة على الجنازة بعد الصبح     | ١٨٢ في جنائز الرجال والنساء             |
| وبعد العصر                              | ١٨٢ في الصلاة على قتلى الخوارج والقدرية |
| ١٩١ (كتاب الصيام والاعتكاف وليلة القدر) | والاباضية                               |
| ١٩١ السحور والاكل بعد طلوع الفجر        | ١٨٣ في غسل الشهيد وكفنه ودفنه           |
| ١٩٣ في الذي يرى هلال رمضان وحده         | والصلاة عليه                            |
| ١٩٥ في القبلة والمباشرة والحقنة والسعوط | ١٨٤ في شهيد اللصوص                      |
| والحجامة                                | ١٨٤ في الصلاة على اللص القتل            |
| ١٩٧ في الحقنة وصب الدهن في الأذن        | ١٨٤ في غسل الميت                        |
| والسكحل للصائم                          | ١٨٥ غسل الرجل امرأته والمرأة زوجها      |
| ١٩٨ في ملامسة الصائم ونظره الى أهله     | ١٨٦ في الرجل يموت في السفر وليس         |
| ١٩٩ في ذوق الطعام ومضغ العلك والشيء     | معه الانساء والمرأة كذلك                |
| يدخل في حلق الصائم                      | ١٨٦ في غسل المرأة الصبي                 |
| ٢٠٠ في القيء للصائم                     | ١٨٦ غسل الميت المجروح                   |

| صحيحه                                                                                                                      | صحيحه                                                                                                                      |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٠٠ في المضمنة والسواك للصائم                                                                                              | ٢٠٠ في المضمنة والسواك للصائم                                                                                              |
| ٢٠١ الصيام في السفر                                                                                                        | ٢٠١ الصيام في السفر                                                                                                        |
| ٢٠٣ في صيام آخريوم من شعبان                                                                                                | ٢٠٣ في صيام آخريوم من شعبان                                                                                                |
| ٢٠٥ في الذي يصوم متطوعا ويفطر من غير علة                                                                                   | ٢٠٥ في الذي يصوم متطوعا ويفطر من غير علة                                                                                   |
| ٢٠٥ في رجل أصبح صائما ينوي به قضاء يوم من رمضان ثم ذكر في النهار أنه قد كان قضاؤه                                          | ٢٠٥ في رجل أصبح صائما ينوي به قضاء يوم من رمضان ثم ذكر في النهار أنه قد كان قضاؤه                                          |
| ٢٠٦ فيمن التبتست عليه الشهور فصام رمضان قبل دخوله أو بعده                                                                  | ٢٠٦ فيمن التبتست عليه الشهور فصام رمضان قبل دخوله أو بعده                                                                  |
| ٢٠٦ في الجنب والحائض في رمضان                                                                                              | ٢٠٦ في الجنب والحائض في رمضان                                                                                              |
| ٢٠٧ في المغنى عليه في رمضان والنائم نهاره كله                                                                              | ٢٠٧ في المغنى عليه في رمضان والنائم نهاره كله                                                                              |
| ٢٠٨ فيمن أكل ناسيا في رمضان                                                                                                | ٢٠٨ فيمن أكل ناسيا في رمضان                                                                                                |
| ٢٠٩ في صيام الصبيان                                                                                                        | ٢٠٩ في صيام الصبيان                                                                                                        |
| ٢٠٩ فيمن أكل أو شرب في صيامه مكرها                                                                                         | ٢٠٩ فيمن أكل أو شرب في صيامه مكرها                                                                                         |
| ٢١٠ صيام الحامل والمرضع والشيخ الكبير                                                                                      | ٢١٠ صيام الحامل والمرضع والشيخ الكبير                                                                                      |
| ٢١١ في صيام المرأة تطوعا بغير اذن                                                                                          | ٢١١ في صيام المرأة تطوعا بغير اذن                                                                                          |
| ٢١١ في قضاء صيام رمضان في عشر ذي الحجة وأيام التشريق                                                                       | ٢١١ في قضاء صيام رمضان في عشر ذي الحجة وأيام التشريق                                                                       |
| ٢١١ في الذي يوصى أن يقضى عنه صيام واجب                                                                                     | ٢١١ في الذي يوصى أن يقضى عنه صيام واجب                                                                                     |
| ٢١٢ ما يتابع من الصيام وما لا يتابع                                                                                        | ٢١٢ ما يتابع من الصيام وما لا يتابع                                                                                        |
| ٢١٣ في الذي يسلم في رمضان                                                                                                  | ٢١٣ في الذي يسلم في رمضان                                                                                                  |
| ٢١٣ في الذي يندر صياما متتابعاً أو غير متتابع أو بعينه أو بغير عينه                                                        | ٢١٣ في الذي يندر صياما متتابعاً أو غير متتابع أو بعينه أو بغير عينه                                                        |
| ٢١٨ في الكفارة في قضاء رمضان                                                                                               | ٢١٨ في الكفارة في قضاء رمضان                                                                                               |
| ٢١٩ فيمن كان عليه أيام من رمضان فلم يقضها حتى دخل عليه رمضان آخر                                                           | ٢١٩ فيمن كان عليه أيام من رمضان فلم يقضها حتى دخل عليه رمضان آخر                                                           |
| ٢٢٠ فيمن أصبح في رمضان ينوي الإفطار فلم يأكل حتى غربت الشمس                                                                | ٢٢٠ فيمن أصبح في رمضان ينوي الإفطار فلم يأكل حتى غربت الشمس                                                                |
| ٢٢١ فيمن أفطر في رمضان متعمداً ثم مرض من يومه أو المرأة تفتقر ثم تحيض من يومها أو الرجل يقدم من السفر صائماً فيفطر في بيته | ٢٢١ فيمن أفطر في رمضان متعمداً ثم مرض من يومه أو المرأة تفتقر ثم تحيض من يومها أو الرجل يقدم من السفر صائماً فيفطر في بيته |
| ٢٢١ في الجارية تحيض في رمضان أو الغلام يحتلم فأكل بقية رمضان                                                               | ٢٢١ في الجارية تحيض في رمضان أو الغلام يحتلم فأكل بقية رمضان                                                               |
| ٢٢١ في الذي يصوم رمضان وهو ينوي به قضاء رمضان آخر                                                                          | ٢٢١ في الذي يصوم رمضان وهو ينوي به قضاء رمضان آخر                                                                          |
| ٢٢٢ في قيام رمضان                                                                                                          | ٢٢٢ في قيام رمضان                                                                                                          |
| ٢٢٣ السنة في قيام رمضان وصلاة الامير خلف القاري                                                                            | ٢٢٣ السنة في قيام رمضان وصلاة الامير خلف القاري                                                                            |
| ٢٢٤ التنفل بين الترويحتين                                                                                                  | ٢٢٤ التنفل بين الترويحتين                                                                                                  |
| ٢٢٤ في قنوت رمضان ووتره                                                                                                    | ٢٢٤ في قنوت رمضان ووتره                                                                                                    |
| ﴿كتاب الاعتكاف﴾                                                                                                            | ﴿كتاب الاعتكاف﴾                                                                                                            |

| صحيفه                                 | صحيفه                                     |
|---------------------------------------|-------------------------------------------|
| ٢٣٠ في اعتكاف العبد والمكاتب والمرأة  | ٢٢٥ الاعتكاف بغير صوم                     |
| تطلق أو يموت عنها زوجها               | ٢٢٦ في المعتكف يظاً امرأته في ليل أو نهار |
| ٢٣٢ في قضاء الاعتكاف                  | ٢٢٦ في المعتكف يقبل أو يباشر أو يلمس      |
| ٢٣٢ في إيجاب الاعتكاف والجوار وموضع   | أو يعود مريضاً أو يتبع جنازة              |
| الاعتكاف                              | ٢٢٨ في خروج المعتكف واشترائه              |
| ٢٣٣ في المعتكف يموت ويوصي أن يطعم عنه | ٢٢٩ في عيادة المعتكف المرضى والصلاة       |
| ٢٣٤ في نذر الاعتكاف                   | على الجنائز                               |
| ٢٣٥ في خروج المعتكف وطعامه ودخول      | ٢٢٩ في اشتراء المعتكف وبيعه               |
| أهله عليه وعمله                       | ٢٢٩ في تغليم المعتكف أظفاره وأخذه من      |
| ٢٣٦ في المعتكف يخرج به السلطان لخصومة | شاربه                                     |
| أو لغير ذلك كارها                     | ٢٣٠ في صمود المعتكف المنار للأذان         |
| ٢٣٩ مجاء في ليلة القدر                | ٢٣٠ في الاستثناء في اليمين بالاعتكاف      |

(تم القهرست)

# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَةُ

الإمام سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوخِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَسْجُورَةِ سَنَةَ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

## المجلد الثاني

مِنْ إِصْدَارَاتِ

مَدِينَةُ الشُّبُوحِ وَالْأَمَلِ وَالْإِقْفَاءِ وَاللَّعْنَةِ وَالْإِسْلَامِ

الْمَلِكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

— كتاب الزكاة الاول من المدونة الكبرى —

— في زكاة الذهب والورق —

قلت ﴿ لعبد الرحمن بن القاسم ما قول مالك فيما زاد على المائتين من الدراهم أيؤخذ منه فيما قلَّ أو أكثر بحساب ذلك ﴾ (فقال) نعم ما زاد على المائتين قلَّ أو أكثر يكفيه ربع عشره ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك بن أنس في رجل له عشرة دنانير ومائة درهم (فقال) عليه الزكاة ﴿ قلت ﴾ فما قوله في رجل له مائة درهم وتسعة دنانير قيمة التسعة الدنانير مائة درهم (فقال) لا زكاة عليه فيها ﴿ قال ﴾ ونال مالك بن أنس إنما ينظر في هذا إلى العدد إذا تكافأ كل دينار بعشرة دراهم قلت الدنانير أو كثرت إنما يجعل كل دينار بعشرة دراهم على ما كانت عليه الدراهم في الزمان الاول فإن كانت تسعة دنانير وعشرة دراهم ومائة درهم وجبت فيها الزكاة فأخذ من الفضة ربع عشرها ومن الدنانير ربع عشرها وهكذا جميع هذه الوجوه ولا تقام الدنانير بالدراهم ﴿ قال ﴾ أشبه ﴿ وان زكاة العين يجمع فيها الذهب والفضة كما يجمع في زكاة الماشية الضأن إلى المعز والجواميس إلى البقر والبخت إلى الإبل العرب ﴾ سحنون ﴿ وهي في البيع أصناف مختلفة ولكنها تجمع في الزكاة والعشرة دراهم بالدينار أبدأً والدينار بعشرة دراهم في الزكاة أبدأً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق زكاة والأوقية من الفضة أربعون درهماً ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرين ديناراً نصف دينار فعلم أن الدينار بعشرة دراهم سنة ماضية ﴿ قال ﴾ وقال



مالك بن أنس من كانت عنده دنانير وتبر مكسور يكون وزن التبر تمام عشرين دينارا كانت فيه الزكاة وأخذ من الدنانير ربع عشرها ومن التبر كذلك وكذلك الدراهم والتبر ﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس من كانت له دنانير وجبت فيها الزكاة فأراد أن يخرج ما وجب عليه من زكاة الدنانير دراهم بقيمتها فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت الدنانير تكون عند الرجل عشرة دنانير فيتجر فيها فتصير عشرين دينارا قبل الحول يوم أيزكيها اذا حال الحول قال نعم ﴿قلت﴾ لم وليس أصل الدنانير نصابا (قال) لان ربع الدنانير هاهنا من المال بمنزلة غداء الغنم منها التي ولدتها ولم يكن أصلها نصابا فوجبت فيها الزكاة بالولادة فكذلك هذه الدنانير تجب فيها الزكاة بالربح فيها ﴿قلت﴾ فان كانت له عشرة دنانير حال عليها الحول عنده فاشترى بخمسة منها سلعة وأنفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بعد ذلك بأيام أو بعد سنة أو سنتين بخمسة عشر دينارا (قال) فانه يزكي الخمسة عشر دينارا نصف دينار وانما ذلك بمنزلة رجل كانت له عشرون دينارا فأقرضها رجلا ثم اقتضى منها خمسة بعد سنة ثم اقتضى الخمسة عشر الباقية بعد ذلك بأيام أو بسنة أو بسنتين فانه يزكيها ساعة يقبضها نصف دينار ﴿قلت﴾ فان أنفق خمسة من العشرة ثم اشترى سلعة بالخمسة الباقية فباعها بعد أيام أو بعد سنتين بخمسة عشر دينارا (قال) لا شيء عليه حتى يبيعها بعشرين دينارا ﴿وقال سحنون﴾ وقد احتج من يخالفه في هذه العشرة التي حال عليها الحول فاشترى سلعة بخمسة وأنفق خمسة أو أنفق خمسة واشترى سلعة بخمسة فباعها بخمسة عشران ذلك سواء لانه مال واحد وأصل واحد حال على جميعه الحول وان كانت العشرة لم يحل عليها الحول حتى اشترى بخمسة منها سلعة ثم أنفق الخمسة أو أنفق الخمسة ثم اشترى بالخمسة الباقية سلعة لم يكن عليه في ثمن السلعة شيء الا أن يبيعها بعشرين لان ما أنفق قبل الحول لا يحسب فكما لا يحسب ما أنفق قبل الحول فكذلك لا يترك أن يحسب ما أنفق بعد الحول قبل الشراء أو بعد الشراء ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألنا مالكا عن الذهب يكون لرجل عشرة دنانير فيبيعها بعد ما حال

عليها الحول بمائتي درهم هل ترى فيها الزكاة ( قال ) نعم ساعتئذ ولا يؤخر ذلك وإنما ذلك بمنزلة رجل كانت عنده ثلاثون ضئلة حلوبا أو عشرون من الجواميس أو أربعة من البخت فباع الضأن بعد الحول وقبل أن يأتيه الساعي بأربعين من المزد وهي من غير ذوات الدر أو باع الجواميس بثلاثين من البقر أو باع البخت بعشرة من العراب فإن الساعي يأتيه فيزكيها لأنها ابل كلها وبقر كلها وغنم كلها وسنتها في الزكاة أنه لا يفرق بينها وإن كانت في البيوع مختلفة عن ابن وهب عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدقة في شيء من الزرع أو النخل أو الكرم حتى يكون خمسة أوسق ولا في الرقة <sup>(١)</sup> حتى تبلغ مائتي درهم عن أشهب عن ابن لهيعة عن أخيه عن صفوان بن سليم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقالا ذهباً نصف مثقال عن ابن وهب وأخبرني جرير بن حازم والحرث بن نبهان عن الحسن بن عمار عن أبي إسحاق الحمذاني عن عاصم بن ضمرة والحرث الأعور عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال هاتوا لي ربع العشر من كل أربعين درهما وإيس عليك شيء حتى تكون لك مائتا درهم فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وإيس عليك شيء حتى تكون لك عشرون ديناراً فإذا كانت لك وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زادت فبحسب ذلك . قال فلا أدري أعلی يقول بحسب ذلك أم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن جريراً قال في الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال وإيس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول عن ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في كل مائتي درهم خمسة دراهم فما زاد فبالحساب عن ابن مهدي وذكر سفيان وشعبة عن المغيرة

(١) ( الرقة ) قال في المنتقى الرقة اسم للورق وحكي القاضي عياض أن من إخواننا من قال هو

اسم للذهب والورق قال والرقة بالتخفيف . والتشديد فيها غلط اهـ من هامش الأصل

عن ابراهيم بمثل قول علي فما زاد

﴿باب ما جاء في المال يشتري به صاحبه بعد الحول قبل أن يؤدي زكاته﴾

﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس ولو أن رجلاً كانت عنده عشرون ديناراً خال عليها الحول فابتاع بها سلعة ولم يكن أخرج زكاتها فأقامت السلعة بعد الحول عنده حتى حال عليها حول آخر ثم باعها بأربعين ديناراً (فقال) يزكي عشرين ديناراً للسنة الأولى نصف دينار ثم يزكي للسنة الثانية تسعة وثلاثين ديناراً ونصف دينار ﴿قلت﴾ ولم لا يزكي الأربعين كلها للسنتين (فقال) لأن المال إذا أخذ منه نصف دينار نقص فأنما يزكي ما بعد نقصانه لأن النصف حين أعطاه المساكين فكأنه إنما أعطاه يوم حال عليه الحول وصارت عليه الزكاة فيما بقي للسنة الثانية ﴿ابن عتاب﴾ قال أشهب وإن كان عنده عرض يكون قيمته نصف دينار أو أكثر زكى الأربعين للسنة الأولى ديناراً وزكى للحول الأول نصف دينار لأن التفريط يحسب عليه شبه الدين وله عرض يحمل دينه ﴿قال﴾ وقال لي مالك بن أنس وإن اشترى سلعة بالعشرين الدينار بعد الحول ولم يكن زكى العشرين حتى مضى الحول ثم باع السلعة بعد ذلك بستة أشهر بثلاثين ديناراً (قال) لا زكاة عليه إلا في العشرين الدينار ويستقبل بالتسعة والعشرين الدينار ونصف دينار حولاً من يوم حال الحول على العشرين ﴿قلت﴾ رأيت لو كانت لرجل مائة دينار حال عليها الحول فاشترى بها خادماً فأت الخادم أعليه الزكاة في الدنانير (قال) نعم لأنه حين اشترى الخادم بعد ما حال الحول على المائة ضمن الزكاة ﴿قال﴾ قلت وهذا قول مالك بن أنس قال نعم ﴿قلت﴾ فإن حال الحول وهي عنده ففرط في زكاتها حتى ضاعت (قال) عليه الزكاة وإن كان لم يفرط فلا زكاة عليه فيها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك بن أنس قال نعم

﴿في زكاة الحلي﴾

﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس كل حلي هو للنساء اتخذنه للبس فلا زكاة عليهن فيه

﴿ قال ﴾ فقلنا لمالك فلوان امرأة اتخذت حلياً تكريه تكتسب عليه الدراهم مثل الجيب <sup>(١)</sup> وما أشبهه تكريه للعرائس لذلك عملته (فقال) لا زكاة فيه ﴿ قال ﴾ وما انكسر من حلين فخبسه ليعدنه أو ما كان للرجل من حلي يلبسه أهله وأمهات أولاده وخدمته والاصل له فلا زكاة عليه فيه وما انكسر منه مما يريد أن يعيده لهيئته فلا زكاة فيه عليه وما ورت الرجل من أمه أو من بعض أهله فخبسه للبيع أو لحاجة ان احتاج اليه يرصده لعله يحتاج اليه في المستقبل ليس يخبسه للبس (فقال) أرى عليه فيما فيه من الذهب والورق الزكاة ان كان فيه ما يزكي أو كان عنده من الذهب والورق ما يتم به الزكاة (قال) ولا أرى في حلية السيف ولا المصحف ولا الخاتم زكاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن اشترى حلياً للتجارة وهو ممن لا يدير التجارة فاشترى حلياً فيه الذهب والفضة والياقوت والزبرجد واللؤلؤ فخال عليه الحول وهو عنده (فقال) ينظر الى ما فيه من الورق والذهب فيزكيه ولا يزكي ما فيه من اللؤلؤ والزبرجد والياقوت حتي يبيعه فاذا باعه زكاه ساعة يبيعه ان كان قد حال عليه الحول (قال) وان كان ممن يدير ماله في التجارات اذا باع اشترى قوم ذلك كله في شهره الذي يقوم فيه ماله فزكاه لؤلؤه وزبرجده وياقوته وجميع ما فيه الا التبر الذهب والفضة فانه يزكي وزنه ولا يقومه ﴿ وقد روى ﴾ ابن القاسم وعلي بن زياد وابن نافع أيضاً اذا اشترى رجل حلياً أو ورنه فخبسه لبيع كلما احتاج اليه باع أو لتجارة زكاه ﴿ وروى ﴾ أشهب فيمن اشترى حلياً للتجارة معهم <sup>(٢)</sup> وهو مربوط بالحجارة

- (١) قوله مثل الجيب هو حلي يوضع في الصدور على موضع الجيب اه من هامش الاصل  
(٢) قوله زكاه ليس هذا اللفظ ثابتاً في كل رواية وقد ذكر ابن أبي زئبب أن ثبت في بعض الروايات وبشوته تصح المسئلة عند بعض الشيوخ ويكون هذا الحلي غير مربوط بحجارة ورأيت لبعض الشيوخ ما تأولته اه ولفظ معهم مضروب عليه في بعض الروايات واذا ثبت لم يثبت لفظ زكاه واذا ثبت زكاه لم يثبت معهم اه ومعني معهم أن أشهب قاله مع ابن القاسم وعلي بن نافع المتقدم ذكرهم واذا ثبت معهم أيضاً خرج منها من قول ابن القاسم أن الحلي المربوط بالحجارة لا تحرى وزنه للزكاة ويكون حكمه حكم العروض والمعروف من قول ابن القاسم انه يزكي وزنه ان كان يقدر على نزعه دون مضرة ويزكي قيمته اذا كان فيه مضرة اه ابن رشد اه من هامش الاصل

ولا يستطيع نزعها فلا زكاة عليه فيه حتى يبيعه وان كان ليس بمربوط فهو بمنزلة  
المين يخرج زكاته في كل عام ﴿وقال أشهب﴾ وابن نافع في روايتهما انه بمنزلة  
العرض يشتري للتجارة وهو ممن يدير أولا يدير يزكي قيمته في الادارة ويزكي ثمنه  
اذا باع زكاة واحدة اذا بلغ ما يجب فيه الزكاة اذا كان ممن لا يدير ﴿قلت﴾ فان  
كان ممن يدير ماله في التجارة أولا يدير فاشترى آنية من آنية الفضة أو الذهب وزنها  
أقل من قيمتها أيزكي قيمتها أم ينظر الى وزنها (قال) ينظر الى وزنها ولا ينظر الى  
قيمتها ﴿قلت﴾ فان كانت قيمة هذه الآنية ألف درهم للصياغة التي فيها ووزنها  
خمسمائة درهم (قال) اتما ينظر الى وزنها ولا ينظر الى الصياغة ﴿قلت﴾ فهل تحفظ  
هذا من مالك ﴿قال﴾ قال مالك كل من اشترى حليا للتجارة ذهباً أو فضة فانه  
يزنه ويخرج ربع عشره ولم يقل يقومه ﴿قال ابن القاسم﴾ ومما يدل على هذا انه  
لو اشترى اناء مصوغا فيه عشرة دنائير وقيمته بصياغته عشرون دينارا فخال عليه  
الحول انه لا زكاة عليه فيه الا أن يبيعه بما تجب فيه الزكاة فان باعه بما تجب فيه  
الزكاة وقد حال على الاناء عنده الحول زكاه ساعة يبيعه لان هذا عندي بمنزلة مال  
لا تجب فيه الزكاة فخال عليه الحول فربح فيه فباعه بتمام ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه  
مكانه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك قال حدثني عبد  
الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلي  
بنات أخيها يتامى في حجرها لهن الحلي فلا تخرج منه الزكاة ﴿أشهب﴾ عن سليمان  
ابن بلال أن يحيى بن سعيد حدثه أن ابراهيم بن أبي المغيرة أخبره انه سأل القاسم بن  
محمد عن زكاة الحلي فقال ما أدركت أو مارأيت أحدا صدقه ﴿قال ابن وهب﴾ قال  
يحيى فسألت عمرة عن صدقة الحلي فقالت مارأيت أحدا يصدقه ولقد كان لي عقد  
قيمتها اثنا عشرة مائة فاكنت أصدقه ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة  
حدثه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد الله بن مسعود وأنس بن مالك كانا يقولان  
ليس في الحلي زكاة اذا كان يعار وينتفع به ﴿ابن وهب﴾ قال ابن لهيعة وأخبرني

عميرة بن أبي ناجية حدثه عن زريق بن حكيم<sup>(١)</sup> أنه قال كان عندى حلى فسألت ابن المسيب عن زكاته فقال ان كان موضوعا لا يلبس فزكه ﴿ابن وهب﴾ قال ابن لهيعة وأخبرني خالد بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال ليس في الحلى زكاة اذا كان يمار ويلبس وينتفع به ﴿أشهب﴾ عن المنذر بن عبد الله أن هشام بن عروة حدثه عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت عميس انه كان لها حلى فلم تكن تزكيه قال هشام ولم أر عروة يزكي الحلى ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعبد الله بن مسعود والقاسم بن محمد وسعيد ابن المسيب وربيع بن أبي عبد الرحمن وعمرة ويحيى بن سعيد قالوا ليس في الحلى زكاة ﴿ابن مهدي﴾ عن هشام عن قتادة عن سعيد والحسن وعمر بن عبد العزيز قالوا زكاة الحلى أن يمار ويلبس ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال ان الحلى اذا كان يوضع كنزاً فان في كل مال يوضع كنزاً الزكاة وأما حلى تلبسه المرأة فلا زكاة فيه

### ❦ في زكاة أموال العبيد والمكاتبين ❦

﴿قلت﴾ ما قول مالك في أموال العبيد والمكاتبين وأمهات الاولاد أعليهم صدقة في عبيدهم وحروثهم وفي ناضهم وفيما يدرون للتجارة زكاة فقال لا ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال نعم هو قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ليس عليهم اذا عتقوا وأموالهم في أيديهم زكاة حتي يحول الحول على أموالهم التي في أيديهم من يوم عتقوا ﴿قال﴾ وقال مالك ليس في مال العبد والمكاتب والمدير وأم الولد زكاة لاني أموالهم ولا في مواشيهم ولا في حروثهم ﴿قال﴾ وقال مالك ليس في أموال العبد زكاة لا على العبد ولا على السيد ﴿قلت﴾ أرايت ان قبض الرجل مال عبده أيزكيه مكانه أم حتي يحول عليه الحول (قال) لا زكاة على السيد فيه حتي يحول الحول عليه من يوم قبضه

(١) (زريق بن حكيم) بالتصغير فيها وزريق هذا هو والد عبد الرحمن بن خالد الاسكندراني صاحب ابن القاسم اه من هامش الاصل

﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب عليه عشر ما أخرجت الارض قال لا ﴿قلت﴾ وليس عليه في شئ من الاشياء زكاة (قال) نعم قال مالك ليس عليه في شئ من الاشياء زكاة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يؤخذ من عبيد المسلمين اذا تجروا أو مكاتبهم زكاة فقال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت العبد أو المكاتب أيكون في شئ من أموالهم الزكاة في ماشية أو حرث أو في ناض في قول مالك فقال لا ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على العبد ولا على المكاتب زكاة في ماله ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله وسليمان بن يسار وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح وعبد الرحمن الاعرج وعمر بن عبد العزيز ويحيى ابن سعيد وعبد الله بن أبي سامة وابن قسيط مثله ﴿قال ابن مهدي﴾ وحدثني حماد ابن سامة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال ليستأذن مولاه فان أذن له زكى ﴿ابن مهدي﴾ عن صخر بن جويرية عن نافع عن عبد الله بن عمر قال ليس على العبد في ماله زكاة ولا يصاح له أن يعطى الا باذن سيده شيئاً من ماله ولا يتصدق الا أن يأكل بالمعروف أو يكتبني أو ينفق على أهله ان كان له أهل ﴿ابن وهب﴾ قال ابن مهدي وأخبرني رجال من أهل العلم أن عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب أنهم قالوا ليس على المكاتب في ماله زكاة ﴿ابن مهدي﴾ قال أبو عوانة عن أبي الجهم أنه سأل ابن المسيب فقال لا وسألت ابن جبير فقال لا فقلت ان عنده وفاء وفضلاً قال وان كان عنده فضل ملء ذا وأشار بيده يعني ما بين السماء والارض ﴿ابن وهب﴾ عن سفیان الثوري عن عمرو بن ميمون عن أبيه أن جدته مرت على مسروق بالسلسلة وهي مكتوبة فلم يأخذ منها شيئاً

— ما جاء في أموال الصبيان والمجانين —

﴿قلت﴾ هل في أموال الصبيان والمجانين زكاة (فقال) سألنا مالكا عن الصبيان فقال في أموالهم الصدقة وفي حروثهم وفي ناضهم وفي ماشيتهم وفيما يديرون للتجارة



﴿ قال ابن القاسم ﴾ والحجائين عندي بمنزلة الصبيان ﴿ أشهب ﴾ عن ابن لهيعة عن  
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اضربوا  
 بأموال اليتامى واتجروا بأموال اليتامى لا تأكلها الزكاة ﴿ أشهب ﴾ وقال مالك بلغني  
 أن عمر بن الخطاب قال مثل ذلك سواء ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عقيل عن  
 ابن شهاب أن عمر بن الخطاب قاله ﴿ أشهب ﴾ عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة  
 أن عبد الرحمن بن القاسم حدثهما عن أبيه أنه قال كانت عائشة تليني أنا وأخا لي  
 يتيمين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن سليمان بن  
 بلال أن عبد الرحمن بن الحارث حدثه أنه سمع القاسم بن محمد يقول كنا يتامى في  
 حجر عائشة وكانت لنا عندها أموال فكانت تقارض أموالنا فتخرج من الربح قدر  
 الزكاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث أن نافعاً حدثه أن ابن عمر كان يكون عنده اليتامى  
 فيخرج صدقة أموالهم من أموالهم ﴿ قال أشهب ﴾ قال أبو الزناد وحدثني الثقة أن  
 ابن عمر أتني بمال يقيم أخواله من بني جمح وهو موسى بن عمر بن قدامة فأبى أن يقبله  
 إلا أن يؤدي زكاة ماله كل عام فأبوا فأبى ﴿ وقال ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض  
 عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اضربوا لليتامى في أموالهم  
 ولا تضعوها فتذهب بها الزكاة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم  
 أن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وربيعة  
 ابن أبي عبد الرحمن وعطاء كانوا يقولون تخرج من مال اليتيم الزكاة ﴿ أشهب ﴾ عن  
 ابن لهيعة أن سديان بن يسار وابن شهاب قالوا في مال المجنون الزكاة ﴿ ابن مهدي ﴾  
 عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن لابي رافع قال باع لنا علي بن أبي  
 طالب أرضاً بثمانين ألفاً فأعطاناها فإذا هي تنقص فقال اني كنت أزيكها ﴿ ابن  
 مهدي ﴾ عن شعبة بن الحجاج عن الحكم قال ولي علي مال بنى أبي رافع فكان  
 يزيكه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن أبي عوانة عن الحكم بن عيينة أن عمر وعليا وعائشة كانوا  
 يزكون أموال اليتامى ﴿ ابن مهدي ﴾ عن اسراييل بن يونس عن عبد العزيز بن

رفيع عن مجاهد قال قال عمر بن الخطاب اتجروا بأموال اليتامى وأعطوا صدقتها

### ❦ في زكاة السام ❦

❦ قال ❦ وقال مالك إذا كان الرجل انما يشتري النوع الواحد من التجارة أو الانواع وليس ممن يدير ماله في التجارات فاشترى سلعة أو سلعا كثيرة يريد بيعها فبارت عليه ومضى الحول فلا زكاة عليه فيها وان مضى لذلك أحوال حتى يبيع فاذا باع زكي زكاة واحدة وانما مثل هذا مثل الرجل يشتري الحنطة في زمان الحصاد فيريد البيع في غير زمان الحصاد ليربح فتبور عليه فيحبسها فلا زكاة عليه فيها ❦ قال علي بن زياد ❦ قال مالك الامر عندنا في الرجل يكون له من الدين ما يجب فيه الزكاة فيغيب عنه سنين ثم يقبضه انه ليس عليه فيه الا زكاة واحدة اذا قبضه قال والدليل على أنه ليس على الرجل في الدين يغيب عنه سنين ثم يقبضه الا زكاة واحدة وفي العروض يبتاعها للتجارة فيمسكها سنين ثم يبيعها أنه ليس عليه الا زكاة واحدة أنه لو وجب على رب الدين أن يخرج زكاته قبل أن يقبضه لم يجب عليه أن يخرج في صدقة الدين الا دينا يقطع به لمن يلي ذلك على الغرماء يتبعهم به ان قبض كان له وان تلف كان منه من أجل أن السنة أن تخرج صدقة كل مال منه (قال سحنون) وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحرث والعين والماشية فليس في العروض شيء حتى تصير عينا ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا كانت عنده دابة للتجارة استهلكها رجل فضمن قيمتها فأخذ منه رب الدابة سلعة بقيمتها التي وجبت له أن يكون عليه في قيمة هذه السلعة التي للتجارة زكاة (فقال) ان كان نوى بالسلعة التي أخذ التجارة زكي ثمنها ساعة يبيعها اذا كان الحول قد حال على أصل هذا المال من يوم زكي أصل هذا المال وهو ثمن الدابة المستهلكة وان كان حين أخذ السلعة بقيمة الدابة المستهلكة لم ينوبها التجارة ونوى بها القنية فلا شيء عليه فيها وان باعها حتى يحول الحول على ثمنها من يوم باعها وان كان أخذ في قيمة الدابة المستهلكة دنائير أو دراهم وقد حال الحول على الاصل زكي الدناير والدرهم ساعة يقبضها وان لم يكن حال الحول ثم اشتري بتلك

الدنانير والدرهم سلعة فان نوى بها التجارة فهي للتجارة وان نوى بها حين اشتراها  
القنية فهي على القنية لازكاة عليه في ثمنها اذا باعها حتى يحول على ثمنها الحول ﴿قلت﴾  
وهو قول مالك (فقال) قول مالك في البيع مثل هذا ورأيت أنا هذه المسئلة في  
الاستهلاك مثل قول مالك في البيع ﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلاً كانت عنده سلعة  
فباعها بمد ما حال عليها الحول بمائة دينار (فقال) اذا قبض المائة زكاهامكانه ﴿قلت﴾  
فان لم يقبض المائة ولكنه أخذها ثوباً قيمته عشرة دنانير (فقال) لاشئ عليه في  
الثوب حتى يديعه ﴿قلت﴾ فان باع الثوب بمائة دنانير (قال) لاشئ عليه فيها وقد  
سقطت الزكاة عنه الا أن يكون له مال قد جرت فيه الزكاة اذا أضافه كان فيهما  
الزكاة ﴿قلت﴾ فان باعها بمشرين ديناراً (فقال) يزكي يخرج ربع عشرها نصف  
دينار ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ رأيت عبداً اشتراه رجل للتجارة  
فكتبه فكث عنده سنين يؤدى فاقضى منه مالا ثم عجز فرجع رقيقاً فباعه مكانه  
أيؤدى من ثمنه زكاة التجارة أم هو لما رجع اليه صار فائدة (فقال) اذا عجز فرجع رقيقاً  
رجع الى الاصل وكان للتجارة ولا تنقض الكتابة ما كان ابتاعه له لان ملكه لم  
يزل عنه وانما مثل هذا عندي مثل ما لو أنه باع عبداً له من رجل فأفلس المشتري  
فأخذ عبده أو أخذ عبداً من غريمه في دينه فانه يرجع الى الاصل ويكون للتجارة  
كما كان ﴿قال﴾ وكذلك لو أن رجلاً اشترى داراً للتجارة فوآجرها سنين ثم باعها  
بمد ذلك فانه يرجع الى الاصل ويزكيها على التجارة ساعة يبيع ﴿قلت﴾ رأيت  
الرجل يتكاري الارض للتجارة ويشترى الحنطة فيزرعها يريد بذلك التجارة (فقال)  
قال لي مالك في هذا اذا اكترى الرجل الارض واشترى حنطة فزرعها يريد  
بذلك التجارة فاذا حصده أخرج منه العشر ان كان مما يجب فيه العشر أو  
نصف العشر ان كان مما يجب فيه نصف العشر فان مكثت الحنطة عنده بعد  
ما حصدها وأخرج منها زكاة حصاها حولاً ثم باعها فعليه الزكاة يوم باعها  
وان كان باعها قبل الحول فلا زكاة عليه حتى يحول عليها الحول من يوم أدى زكاة

حصادها وان كان تكارى الارض وزرعها بطعامه فحصده وأدى زكاته حين حصده ورفع طعامه فأكل منه وفضلت منه فضيلة فباعها كانت فائدة ويستقبل بها حولا من يوم نض في يديه. وان كانت له الارض فزرعها للتجارة فانه اذا رفع زرعه وحصده زكاه مكانه ولم يكن عليه اذا باع في ثمنه زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم قبض ثمنه ﴿قلت﴾ أرايت من اكرى أرضا للتجارة واشترى حنطة وهو ممن يدير التجارة فزرع الارض أيكون عليه عشر ما أخرجت الارض قال نعم ﴿قلت﴾ فان هو أخرج عشر ما أخرجت الارض فخال عليه الحول أي زكي زكاة التجارة وهو ممن لا يدير ماله في التجارة (فقال) لا حتى يبيع الحنطة بمد الحول فاذا باع زكي الثمن مكانه ﴿قلت﴾ فمن أين تحسب السنة أمن يوم اشترى الحنطة للتجارة واكرى الارض أم من يوم أدى زكاة الزرع (فقال) من يوم أدى زكاة الزرع ﴿قلت﴾ فان هو باع الحنطة قبل ان يحول عليها الحول من يوم أدى زكاة عشر ما أخرجت الارض (فقال) ينتظر حتى تأتى السنة من يوم أخرج العشر ﴿قلت﴾ فان كان هذا يدير ماله في التجارة (فقال) اذا رفع زرعه زكي العشر ويستقبل من يوم زكي الزرع سنة كاملة فاذا جاءت السنة فان كان له مال سوى هذا الناض ناض في سنته هذه زكي هذه الحنطة وان لم يبعها وهذا مخالف للذم لا يدير ماله لان الذي يدير ماله هذه الحنطة في يديه للتجارة وعنده مال ناض غير هذه الحنطة فلما حال الحول على هذه الحنطة لم يكن له بد من أن تقوم هذه الحنطة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى عروضاً للتجارة فبدا له فجعل ذلك لجمال بيته واقتناه أنسقط عنه زكاة التجارة قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال ان بارت عليه العروض ولم يخلص اليه ماله فليس عليه صدقة حتى يخلص اليه وانما فيه اذا خلص المرض والدين وصار عيناً ناضاً صدقة واحدة ﴿وقال﴾ عطاء بن ابي رباح ويحيى بن سعيد مثل قول ربيعة بن أبي عبد الرحمن

﴿ في زكاة الذي يدير ماله ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا كان رجل يدير ماله في التجارة كلما باع اشترى مثل الحنطين والبرازين والزيتين ومثل التجار الذين يجهزون الامتعة وغيرها الى البلدان (فقال) ليجعلوا لزكاتهم شهراً من السنة فإذا جاء ذلك الشهر قوّموا ما عندهم مما هو للتجارة وما في أيديهم من الناض فزكوا ذلك كله ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فإن كان له دين على الناس (فقال) يزكيه مع ما يزكي من تجارته يوم يزكي تجارته ان كان ديناً يرتجى اقتضاؤه ﴿ قال ﴾ فقلت له فإن جاءه عام آخر ولم يقتض (فقال) يزكيه أيضاً (قال) ومعنى قوله في ذلك ان العروض والدين سواء لان العروض لو بارت عليه وهو ممن يقوم يريد من يدير التجارة زكى العروض السنة الثانية فالدين والعروض في هذا سواء فلو لم يكن على الدين شيء في السنة الثانية لم يكن على العروض شيء في السنة الثانية لانه لا زكاة في عرض على من لا يدير التجارة حتى يبيع ولا في دين حتى يقتضى فلما كان الذي يدير التجارات الذي لا يشتري الا باع يزكي عروضه التي عنده فكذلك يزكي دينه الذي يرتجى اقتضاؤه ﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا كان الرجل يدير ماله في التجارة فجاء يومه الذي يقوم فيه وله دين من عروض أو غير ذلك على الناس لا يرجوه (فقال) إذا كان لا يرجوه لا يقومه وانما يقوم ما يرتجيه من ذلك ﴿ قال مالك ﴾ ويقوم الرجل الحائط اذا اشتراه للتجارة اذا كان يدير ماله في التجارة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يقوم الثمر لان الثمر فيه زكاة الثمر فلا يقومه مع ما يقوم من ماله ولانه غلة بمنزلة خراج الدار وكسب العبد وان اشترى رقابها للتجارة وهي بمنزلة غلة النعم ما يكون من صوفها ولبنها وسمنها وان كانت رقابها للتجارة أو للقنية ﴿ قلت ﴾ أرايت رجلاً كان يدير ماله للتجارة لا ينض له شيء فاشترى بجميع ما عنده حنطة فلما جاء شهره الذي يقوم فيه كان جميع ماله الذي يتجر فيه حنطة فقال أنا أوّدي الى المساكين ربع عشر هذه الحنطة كيلاً ولا أقوم (فقال) قال لي مالك بن أنس إذا كان رجل يدير ماله في التجارة ولا ينض له شيء انما يبيع

العرض بالعرض فهذا لا يقوم ولا شيء عليه اى لازكاة ولا يقوم حتى ينض له بعض ماله  
﴿قال مالك﴾ ومن كان يبيع بالعين والعرض فذلك الذى يقوم ﴿قال سحنون﴾  
وكذلك روى ابن وهب عن مالك في الذى لا ينض له شيء انما يبيع العرض بالعرض  
﴿قلت﴾ أرايت ان كان يدير ماله للتجارة فحالت عليه أحوال لا ينض له منها شيء  
ثم انه باع منها بدرهم واحد ناض (فقال) اذا نض مما في يديه من العروض بعد  
الحول وان درهما واحداً فقد وجبت الزكاة ويقوم الرض مكانه حين نض هذا  
الدهرم فيزكيه كله ويستقبل الزكاة من ذى قبل ﴿قلت﴾ فان أتت السنة من  
ذى قبل وليس عنده من الناض شيء وماله كله في العروض وقد كان في وسط السنة  
وفي أولها وآخرها قد كان ينض له الا أنه لما حال الحول ذلك اليوم لم يكن عنده من  
الناض شيء وكان جميع ما في يديه عرضاً (فقال) يقوم ويزكي لان هذا قد كان يبيع في  
سنته بالعين والعروض ﴿قلت﴾ فان هو باع من ذى قبل بالعرض ولم ينض له  
شيء حتى أتى الحول وجميع ما عنده عرض أيقوم (فقال) لا يقوم لان هذا لم ينض  
له شيء في سنته هذه وانما كان رجل يبيع العرض بالعرض فلا تقويم عليه ولا زكاة  
حتى ينض له مما في يديه شيء من يوم زكى الى أن يحول الحول من ذى قبل  
﴿قلت﴾ فان باع بعد الحول فنض له وان درهماً واحداً زكاة فقال نعم ﴿قلت﴾  
ويكون هذا اليوم الذى زكى فيه وقته ويستقبل حولاً من ذى قبل ويلني الوقت  
الاول (فقال) نعم لان مالكا قال لي لا يقوم من يبيع العرض بالعرض لا ينض له  
شيء ابن وهب ﴿قال﴾ أخبرني الليث بن سعد وعمر بن الحارث عن يحيى بن سعيد  
عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه أنه كان يبيع الجلود والقرون<sup>(١)</sup> فاذا فرغ منها  
اشترى مثلها فلا يجتمع عنده أبداً ما تجب فيه الزكاة فربّه عمر بن الخطاب وعليه  
جلود يحملها للبيع فقال له زكّ مالك يا حماس فقال ما عندي شيء تجب فيه الزكاة  
فقال قوم فقوم ما عنده ثم أدى زكاته ﴿قال سحنون﴾ قال عمرو بن الحارث وقال

(١) (والقرون) هي جماع النبل واحداً قرن وهي من جلد اهو من هامش الاصل

يحيى بن سعيد انما هذا الذي يدير ماله فلو أنه كان لا يقوم ماله لم يزك أبداً وأما الذي تكسده سلعته فلا زكاة عليه حتى يبيع

— في زكاة القرض وجميع الدين —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أني أقرضت رجلاً مائة دينار قد وجبت عليّ زكاتها فلم أخرج زكاتها حتى أقرضتها فكنت عند الذي أقرضتها إياه سنتين ثم ردها ما ذا يجب عليّ من زكاتها (قال) زكاة عامين وهي الزكاة التي وجبت عليك وزكاة عام بعد ذلك أيضاً قال وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ديناً لي على رجل أقرضته مائة دينار فأقام الدين عليه أعواماً فاقضيت منه ديناراً واحداً أرى أن أزكي هذا الدين فقال لا ﴿قلت﴾ فإن اقتضيت منه عشرين ديناراً (فقال) تزكي نصف دينار ﴿قلت﴾ فإن اقتضيت منه ديناراً بعد العشرين دينار (قال) تزكي من الدينار ربع عشره ﴿قلت﴾ فإن كان قد أتلف العشرين كلها ثم اقتضى ديناراً بعد ما أتلفها (فقال) نعم يزكيه وإن كان أتلف العشرين لأنه لما اقتضى العشرين صار ما لا تجب فيه الزكاة فما اقتضى بعد هذا فهو مضاف إلى العشرين وإن كانت العشرون قد تلفت ﴿قلت﴾ ولم لا يزكي إذا اقتضى ما دون العشرين (فقال) لأننا لا ندري لعله لا يقتضي غير هذا الدينار والزكاة لا تكون في أقل من عشرين ديناراً ﴿قلت﴾ أليس يرجع هذا الدينار إليه على ملكه الأول وقد حال عليه الحول فلم لا يزكيه (قال) لأن الرجل إذا كانت عنده مائة دينار فضى لها حول فلم يفرط في زكاتها حتى ضاعت كلها إلا تسعة عشر ديناراً لم يكن عليه فيها زكاة لأنها قد رجعت إلي ما لا زكاة فيه وكذلك هذا الدين حين اقتضى منه ديناراً قلنا لا زكاة عليك حتى تنقبض ما تجب فيه الزكاة لأننا لا ندري لملك لا تقتضي غيره فتزكي ما لا تجب فيه الزكاة وإن كان اقتضى ما تجب فيه الزكاة زكاة ثم يزكي ما اقتضى من الدين من قليل أو كثير ﴿قلت﴾ أ رأيت إن كانت عنده عشرون ديناراً وله مائة دينار دين على الناس أيزكي العشرين إن كان الدين قد حال عليه الحول ولم يحل على العشرين الحول (فقال) لا



﴿ قلت ﴾ فان اقتضى من الدين أقل من عشرين ديناراً أفيز كيه مكانه قال لا  
﴿ قلت ﴾ لم فقال لان العشرين التي عنده ليست من الدين وهي فائدة لم يحل عليها  
الحول ﴿ قلت ﴾ فان حال الحول على العشرين التي عنده وقد كان اقتضى من الدين  
أقل من عشرين ديناراً (فقال) يزكي العشرين الدينار الآن وما اقتضى من الدين جميعا  
﴿ قلت ﴾ فان كانت عنده الشرون الدينار ولم يقبض من الدين شيئاً حتى حال الحول  
على العشرين ثم اقتضى من الدين ديناراً واحداً يزكي الدينار الذي اقتضى قال نعم  
﴿ قلت ﴾ فان تلفت الشرون فاقتضى ديناراً بعدها يزكيه قال نعم ﴿ قلت ﴾ وما  
الفرق بين ما اقتضى من الدين وبين الفائدة جملة ما اقتضى من الدين تجب فيه  
الزكاة يزكي كل ما اقتضى بعد ذلك وان كان الذي اقتضى أولاً قد تلف وجعلته في  
الفائدة ان تلفت قبل أن يحول عليها الحول ثم اقتضى من الدين شيئاً لم يزكه الا أن  
يكون اقتضى من الدين ما تجب فيه الزكاة (فقال) لان الفائدة ليست من الدين انما  
تحتسب الفائدة عليه من يوم ملكها وما اقتضى من الدين يحسب عليه من يوم ملكه  
وقد كان ملكه لهذا الدين قبل السنة فهذا فرق ما بينهما ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك  
قال نعم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو أن رجلاً كانت له مائة دينار فأقامت في يديه ستة أشهر  
ثم أخذ منها خمسين ديناراً فبتاع بها سلعة فباعها بثمن الى أجل فان بقيت الخمسون  
في يديه حتى يحول عليها الحول زكاها ثم ما اقتضى بعد ذلك من ثمن تلك السلعة  
من قليل أو كثير زكاها وان كانت الخمسون قد تلفت قبل أن يحول عليها الحول  
وتجب فيها الزكاة فلا زكاة عليه فيما اقتضى حتى يبلغ ما اقتضى عشرين ديناراً فان  
بقيت الخمسون في يديه حتى يزكيها ثم أنفقها بعد ذلك فأقام دهنراً ثم اقتضى من الدين  
ديناراً فصاعداً فانه يزكيه لان هذا الدينار من أصل مال قد وجبت فيه الزكاة وهي  
الخمسون التي زكاها فالدين على أصل تلك الخمسين لانه حين وجبت الزكاة في الخمسين  
صار أصل الدين وأصل الخمسين واحداً في وجوب الزكاة ويفترقان في أحوالهما وانما  
مثل ذلك مثل الرجل يبيع السلعة بمائة دينار ولا مال له غيرها فقيم سنة في يد المشتري

ثم يقتضي منها عشرين ديناراً فيخرج منها نصف دينار ثم يستهلكها ثم يقتضي بمد ذلك من ذلك الدين شيئاً فما اقتضى من قليل أو كثير فعليه فيه الزكاة لأن أصله كان واحداً (قال) وكل مال كان أصله واحداً أقرضت بمضه أو ابتعت ببعضه سلعة فبعتها بدين ويبقى بعض المال عندك وفيما أبقيت ما تجب فيه الزكاة فلم تتلفه حتى زكته فهو والمال الذي أقرضت أو ابتعت به سلعة فبعت السلعة بدين فهو أصل واحد يعمل فيها كما يعمل فيه لو ابتاع به كله فإذا اقتضى مما ابتاع به كله عشرين ديناراً وجب فيه نصف دينار وما اقتضى بمد ذلك من قليل أو كثير ففيه الزكاة وإن كان قد استهلك العشرين التي اقتضى قال وهذا قول مالك بن أنس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكل مال كان أصله واحداً فأسلفت بمضه أو ابتعت ببعضه سلعة وأبقيت منه في يديك ما لا تجب فيه الزكاة فحال عليه الحول وهو في يديك ثم أتلفته فانه يضاف ما اقتضيت الى ما كان في يديك مما لا زكاة فيه فإذا تم ما اقتضيت الى ما كان في يديك مما أنفقت بمد الحول فانه اذا تم عشرين ديناراً فعليك فيه الزكاة ثم ما اقتضيت بمد ذلك من قليل أو كثير فعليك فيه الزكاة وكل مال كان أصله واحداً فابتعت ببعضه سلعة أو أسلفت بمضه وأبقيت في يديك ما لا تجب فيه الزكاة ثم استهلكته قبل أن يحول عليه الحول فانه لا يضاف شيء من مالك خارجاً من دينك الى شيء منه وما اقتضيت منه قبل أن يحول عليه الحول واستهلكته قبل أن يحول عليه الحول فهو كذلك لا يضاف الى ما بينك لك من دينك ولكن ما حال عليه الحول في يديك مما فيه الزكاة أولاً زكاة فيه فانه يضاف الى دينك فان كان الذي في يديك مما فيه الزكاة فالتك تزكي ما اقتضيت من قليل أو كثير من دينك وإن كنت قد استهلكته وإن كان لا تجب في مثله الزكاة مما حال عليه الحول فاستهلكته بمد الحول فالتك لا تزكي ما اقتضيت حتى تم ما اقتضيت وما استهلكك بمد الحول عشرين ديناراً فتخرج زكاتها ثم ما اقتضيت بمد ذلك من قليل أو كثير فعليك فيه الزكاة ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في الدين يقيم على الرجل أعواماً لكم يزكيه صاحبه إذا قبضه (قال) لعام

واحد ﴿قلت﴾ وان كان الدين مما يقدر على أخذه فتركه أو كان مفلساً لا يقدر على  
 أخذه منه فأخذه بعد أعوام أهدا عند مالك سواء (قال) نعم عليه زكاة عام واحد إذا  
 أخذه وهذا كله عند مالك سواء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً كانت له دنانير على  
 الناس فخال عليها الحول فأراد أن يؤدي زكاتها من ماله قبل أن يقبضها (فقال) لا يفرم  
 يقدم زكاتها قبل أن يقبضها ﴿قال﴾ وقد قال لي مالك في رجل اشترى سلعة للتجارة  
 فخال عليها الحول قبل أن يبيعها فأراد أن يقدم زكاتها (فقال) مالك لا يفعل ذلك  
 ﴿قال﴾ فقلت له ان أراد أن يتطوع بذلك (قال) يتطوع في غير هذا ويدع زكاته  
 حتى يبيع عرضته والدين عندي مثل هذا ﴿قال ابن القاسم﴾ فان قدم زكاته لم يجزه  
 فرأيت الدين مثل هذا ﴿ابن وهب﴾ وأشهب عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن  
 عمر أن عبد الله بن دينار حدثه عن ابن عمر أنه قال ليس في الدين زكاة حتى يقبض  
 فاذا قبض فأنما فيه زكاة واحدة لما مضى من السنين ﴿أشهب﴾ قال وأخبرني ابن  
 أبي الزناد وسليمان بن بلال والزنجي مسلم بن خالد<sup>(١)</sup> أن عمر مولى المطلب حدثهم  
 أنه سأل سعيد بن المسيب عن زكاة الدين فقال ليس في الدين زكاة حتى يقبض فاذا  
 قبض فأنما فيه زكاة واحدة لما مضى من السنين ﴿قال ابن القاسم﴾ وابن وهب  
 وعلى بن زياد وابن نافع وأشهب عن مالك عن يزيد بن خصيفة أنه سأل سليمان بن  
 يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله أعله الزكاة فقال لا ﴿ابن وهب﴾ عن غير  
 واحد عن نافع وابن شهاب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم  
 ابن أبي المخارق عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن  
 عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح أنهم كانوا يقولون ليس في الدين زكاة وان كان  
 في ملاء حتى يقبضه صاحبه ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال  
 ليس في الدين زكاة اذا لم يأخذه صاحبه زماناً ثم يأخذه ان يزكيه الا مرة ﴿ابن  
 مهدي﴾ عن الربيع بن صبيح عن الحسن مثله ﴿قال﴾ علي بن زياد قال أشهب قال

مالك بن أنس والدليل على أن الدين يئيب أعواماً ثم يقبضه صاحبه فلا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة العروض تكون عند الرجل أعواماً للتجارة ثم يبيعها فليس عليه في أثمانها إلا زكاة واحدة وذلك أنه ليس عليه أن يخرج زكاة ذلك الدين أو العروض من مال سواه ولا يخرج زكاة من شيء عن شيء غيره

### — زكاة الفائدة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كانت عند رجل خمسة دنانير فلما كان قبل الحول يوم أفاد عشرين ديناراً بميراث أو بصدقة أو بهبة أو بغير ذلك إذا لم يكن ذلك من ربح المال ( فقال ) لا زكاة عليه فيها ﴿ قلت ﴾ لم قال لأن هذا المال الذي أفاد بهبة أو بما ذكرت ليس من ربح المال فليس عليه فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول من يوم أفاد هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة فإذا حال الحول عليه من يوم أفاد هذا المال جمع بفضه إلى بعض فزكى ذلك المال كله لأنه لما أفاد الذي ذكرت بهبة أو بما ذكرت صار كأنه أفاد ذلك المال كله لأن الأول لم يكن فيه زكاة وليس هذا المال من ربح المال الأول والأول لا زكاة فيه والمال الثاني فيه الزكاة لأنها عشرون ديناراً فصاعداً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا كان عند الرجل دنانير تجب فيها الزكاة فكسبت عنده ستة أشهر ثم أفاد بعد ذلك ذهباً تجب فيها الزكاة أو لا تجب فيها الزكاة لم يضيفها إلى ذهبه الأول التي كانت فيها الزكاة فزكى الذهب الأول على حوله وركب ذهبه الآخرة على حوله إذا كانت الذهبان في كل واحدة منهما عشرون ديناراً وإن كانت الذهب الآخرة ليس فيها عشرون ديناراً زكاها أيضاً على حوله ولم يضيفها إلى الأول فكلمها مضي للأولى سنة من حين يزكيها زكاها على حياها إذا حال عليها الحول وكلمها مضي للذهب الثانية سنة من يوم أفادها زكاها أيضاً على حياها إذا حال عليها الحول من يوم زكاها فعلى هذا يكون سبيل الذهبين لا يجتمعان أبداً يزكى كل واحدة من الذهبين على ما وجب عليه من وقتها حتى ترجع الذهبان جميعاً إلى ما لا زكاة فيه فإذا رجعتا جميعاً هذان الذهبان إلى ما لا زكاة فيه اجتمع الذهبان جميعاً

ويطل ما كان قبل ذلك من وقتها عنده وخالطها واستقبل بهما حولاً مستقبلاً كأنها ذهب أفادها مكانه فيصير سبيلها سبيل ذهب أفادها لا زكاة فيها فإن أفاد إليها ذهباً أخرى ليس من ربحها تكون هذه الفائدة وما بقي في يديه من الذهب الأولى يبلغ ما تجب فيه الزكاة ضمها إليها واستقبل بها حولاً من يوم أفاد الآخرة ثم لا زكاة عليه فيهما حتى يحول عليه الحول وفيما في يديه كله ما تجب فيه الزكاة إلا أن يكون تجر في بقية المال الأول فتم عشرين ديناراً فيزكيه إذا حال عليه الحول من يوم كان زكاه حين رجع إلى ما لا زكاة فيه بولا ينتظر به إلى أن يحول عليه الحول من يوم ربح فيه والربح هاهنا كما وصفت لك هو مخالف للفائدة وهذا الربح لا يبالي من أي بقية المالكين كان من الأول أو من الآخر الذي كان لهما وقت لكل مال على حدة فهو يوجب عليه الزكاة في جميع المال وهما على وقتها إذا ربح فيهما أو في أحدهما ما تجب فيه الزكاة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أفاد ما لا لا تجب فيه الزكاة فلما مضى لذلك ستة أشهر أفاد أيضاً ما لا ان جمعه إلى ماله الأول لم تجب فيه الزكاة فتجر في المال الثاني بعد ستة أشهر من يوم أفاد المال الثاني فربح فيه حتى صار بربحه إلى ما تجب فيه الزكاة (قال) يضم المال الأول إلى المال الثاني لأنه كانه رجل كانت له خمسة دنانير فأنفد مضي لها ستة أشهر فلما مضى لها ستة أشهر أفاد أيضاً خمسة دنانير فتجر في المال الثاني فربح فيه خمسة عشر ديناراً فانه يضيف المال الأول إلى المال الثاني فاذا حال الحول على المال الثاني من يوم أفاده زكى المال الأول والمال الآخر جميعاً لأن الفائدة الآخرة كأنها كانت خمسة عشر ديناراً من يوم أفادها والخمسة الزائدة التي فيها فضل فإن كان انما تجر في المال الأول وهو خمسة دنانير فربح فيه خمسة عشر ديناراً فصارت بربحه تجب فيها الزكاة فانه يحتسب من يوم أفاد المال الأول حولاً فيزكيه ويحتسب للمال الثاني من يوم أفاده أيضاً سنة فيزكيه فيزكي المالكين كل مال على حiale إذا كان الربح في المال الأول كما وصفت لك في صدر هذا الكتاب وان كان الربح في المال الثاني أضاف المال الأول إلى المال الثاني فزكى الأول مع الثاني لأن المال الأول لم

تكن تجب فيه الزكاة فانما يزكيه من يوم يزكي المال الذي كما وصفت لك (قال) وهذا  
كاه قول مالك بن أنس ﴿قلت﴾ فما قول مالك فيمن أؤد مائة دينار فأقرض منها خمسين  
دينارا ثم ضاعت الخمسون الأخرى في يديه مكانها قبل أن يحول الحول عليها عنده ثم  
اقتضى من الخمسين الدينار عشرة دنانير بعد ما حال عليها الحول من يوم ملكها (قال)  
قال مالك لا شيء عليه في هذه العشرة التي اقتضى ﴿قلت﴾ فإن أنفق هذه العشرة التي  
اقتضى ثم اقتضى عشرة أخرى بمدها (فقال) يزكي هذه العشرة الدنانير التي اقتضاها  
الساعة والعشرة التي أنفقها ﴿قلت﴾ لم يزكي العشرين جميعاً وقد أنفق إحداهما قبل  
أن يقتضى الثانية ولم لم توجب عليه الزكاة في العشرة الأولى حين اقتضاها وأوجب  
عليه الزكاة في العشرة الثانية والعشرة الأولى حين اقتضى العشرة الثانية (فقال) لأن  
المال كان أصله مائة دينار فتلفت الخمسون التي كانت بقيت عنده قبل أن يحول عليها  
الحول وأقرض الخمسين فحال عليها الحول فلما اقتضى من الخمسين الدين بمدة الحول  
عشرة دنانير قلنا لا ترك ولا شيء عليك فيها الساعة لانا لا ندرى لعل الدين لا يخرج  
منه أكثر من هذه العشرة دنانير فنحن إن أمرناه أن يزكي هذه العشرة الأولى  
حين خرجت يخشى أن تأمره أن يزكي ما لا تجب عليه فيه الزكاة لأن الدين لا يزكي  
حتى يقتضى ألا ترى أن الدين لو ضاع كله أو توى وقد حالت عليه أحوال عند الذي  
هو عليه لم يكن على رب المال فيه زكاة فكذلك إذا قبض منه ما لا تجب فيه الزكاة لم  
يزك ذلك حتى يقبض ما تجب فيه الزكاة فلما اقتضى العشرة الثانية وجبت الزكاة في  
العشرة الأولى وفي هذه الثانية وإن كان قد أتلف العشرة الأولى لأنها قد حال  
عليها الحول من يوم ملكها قبل أن ينفقها مع مال له أيضاً قد حال عليه الحول قبل  
أن ينفقها وهي هذه العشرة التي اقتضى ألا ترى أن هذه العشرة الثانية التي اقتضى  
ليست بفائدة وإنما هي من مال قد كان له قبل أن ينفق العشرة الأولى فلا بد من أن  
تضاف العشرة الأولى التي أنفقها إلى هذه العشرة الثانية لأن الحول قد حال عليهما من  
يوم ملكهما فلا بد من أن يزكيهما وأما الخمسون التي أنفقها قبل أن يحول عليها الحول

عنده فلا يلتفت الى تلك لانه أخرجهما من ملكه قبل ان يحول عليها الحول وقبل ان تجب عليه فيها الزكاة فلا يلتفت الى تلك ﴿ قلت ﴾ فما خرج بعد هذه العشرين من هذا الدين الخمسين وان درهما واحداً زكاه (قال) نعم لان هذا الدرهم الذي يقتضى من هذه الخمسين قد حال عليه الحول ووجبت فيه الزكاة وهو مضاف الى مال عنده قد وجبت فيه الزكاة وهي تلك المشرون التي زكاها ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أنه حين أقرض الخمسين الدينار بقيت الخمسون الأخرى عنده لم تضع منه حتى زكاها فأنفقها بعد ما زكاها مكانه ثم اقتضى من الخمسين الدين ديناراً واحداً مكانه بعد ما زكى الخمسين التي كانت عنده وبعد ما أنفقها واقتضى الدينار بعد ذلك بيسير (فقال) يزكى هذا الدينار ساعة اقتضاه ﴿ قلت ﴾ لِمَ وانما اقتضى ديناراً واحداً وقد زعمت في المسئلة الأولى أنه لا يزكى حتى يقتضى عشرين ديناراً (فقال) لا تشبه هذه المسئلة الأولى لان هذه قد بقيت الخمسون في يديه حتى زكاها والاولى لم تبق في يديه الخمسون حتى يزكيها فهذا لما بقيت الخمسون في يديه حتى زكاها كانت بمنزلة مالهو كانت المائة سلفاً كلها ثم اقتضى الخمسين بعد الحول فزكاها ثم أنفقها فلا بد له من ان يزكى كل شئ يقتضى من ذلك الدين وان درهما واحداً لانه يضاف الى الخمسين التي زكى وان كان قد أنفقها لان الزكاة لما وجبت عليه في الخمسين الدينار التي كانت عنده وجبت عليه الزكاة في كل مال يملكه من الناض مما أفاد قبل الخمسين مما تجب فيه الزكاة أولاً تجب فيه فهو لما زكى الخمسين الدينار انما امتنع أن يزكى الدين لانه لا يدري أيخرج أم لا يخرج فلما خرج منه شئ وان درهما واحداً لم يكن له بد من أن يزكيه ﴿ قلت ﴾ وأصل هذا عند مالك أن كل مال أفدته مما لا تجب فيه الزكاة ثم أفدت بعده ما لا تجب فيه الزكاة أولاً يبلغ أن تكون فيه الزكاة الا أن يجمع بعضه الى بعض فتجب فيه الزكاة ان جمع قائما يضاف المال الاول الى الآخر فيزكى اذا حال عليه الحول من يوم أفاد الفائدة الآخرة قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أنه أفاد عشرة دنانير فأقرضها رجلاً ثم أفاد بعدها بسنة خمسين ديناراً فحال الحول على الخمسين عنده فزكى الخمسين



ثم ألقها ثم اقتضى من العشرة الدنانير ديناراً واحداً زكاه لانه يضاف هذا الى الخمسين التي أفادها بعد العشرة فزكاهما فقال نعم ﴿قلت﴾ وأصل هذا في قول مالك أنك تنظر اذا أفاد الرجل ما تجب فيه الزكاة فأقام عنده حولا فزكاه ينظر الى كل ما كان له قبل أن يفيد هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة من الديون التي على الناس ومما قد كان بيده من الناض مما لم تجب عليه فيه الزكاة اذا حاز ذلك في ملكه قبل أن يفيد هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة فيضيفه الى هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة فاما كان في يديه من ذلك المال زكاه مكانه مع هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة وما كان من دين آخرته حتى تقتضيه فزكاه فكل شيء تقتضيه منه وان درهما واحداً فتخرج ربع عشره لانه انما امتنع من أن يزكي هذا الدرهم الذي اقتضاه من دينه يوم زكى ماله الذي وجبت فيه الزكاة لانه لم يكن في يديه فلما صار في يديه قلنا زكاه مكانك الساعة لان الزكاة قد كانت وجبت فيه يوم زكيت مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فلو أنه أفاد دنانير أو دراهم تجب فيها الزكاة ثم أفاد بعدها بستة أشهر دراهم أو دنانير لا تجب فيها الزكاة فحال الحول على المال الذي تجب فيه الزكاة عنده فزكاه ثم أنفقه مكانه ثم حال الحول على المال الذي لا تجب فيه الزكاة أيزكاه الساعة أم لا في قول مالك (قال) لا زكاة عليه ﴿قلت﴾ ولم وقد زكى المال الاول الذي أنفقه يوم زكاه وهذا المال في يديه (قال) لان هذا المال فائدة بعد المال الاول والمال الاول كان مما تجب فيه الزكاة والمال الاول اذا كان مما تجب فيه الزكاة لا يضاف الى هذا المال الثاني ويكون المال الاول على حوله والمال الثاني على حوله ان كان المال الآخر مما تجب فيه الزكاة أو لم يكن مما تجب فيه الزكاة فهو سواء وهو على حوله لا يضاف الى المال الاول فاذا جاء حول المال الاول زكاه ثم اذا جاء حول المال الثاني نظرنا فان كان يبلغ ما تجب فيه الزكاة زكاه وان كان مما لا تجب فيه الزكاة نظرنا فان كان له مال قد أفاد قبله أو معه معاً والمال الذي أفاد قبله أو معه لم يتلفه وهو اذا أضيف هذا المال الى ما أفاد قبله أو معه معاً بلغ أن تجب فيه الزكاة ضم ذلك كله بمضه الى بعض فزكاه الا أن يكون قد زكى

المال الذي أفاد قبله أو معه فيزكي هذا وحده ربع عشره وان لم يكن في يديه مما أفاد قبله أو معه مما اذا أضيفت هذه الفائدة اليه يبلغ جميعه ما تجب فيه الزكاة لم يكن عليه في هذه الفائدة زكاة ﴿قلت﴾ فان كان في يديه مال قد أفاده بعده فهو اذا أضاف هذه الفائدة اليه يبلغ ما تجب فيه الزكاة وليس في يديه شيء مما أفاد قبلها أضاف الى ما أفاد بعدها فيزكيها مكانها أم لا في قول مالك (قال) لا يضاف الى ما أفاد بعدها فيزكيها مكانها ولكنها تضاف الى ما أفاد بعدها فاذا حال الحول على الفائدة الآخرة من يوم أفادها نظرنا الى كل ما بيده من يوم أفاد الفائدة الآخرة وقبل ذلك فيجمع بعضه الى بعض فان كان مما تجب فيه الزكاة زكاهما جميعاً الا أن يكون منه شيء قد زكاه على حوله قبل أن تجب الزكاة في هذه الفائدة الآخرة فلا يزكيه مع هذه الفائدة الآخرة لانه لا يزكي مال واحد في حول واحد مرتين ولكنه في الاضافة يضاف بعضه الى بعض كل مال بيده قبل الفائدة الآخرة فيزكي الفائدة الآخرة وما لم يزك مما بيده قبل الفائدة الآخرة الا ما كان قد زكي على حوله اذا كان جميع ما كان في يديه من الفائدة التي قد حال عليها الحول وما قبل ذلك مما تجب فيه الزكاة ولا يلتفت الى ما في يديه مما لم يحل عليه الحول من الفوائد التي أفاد بعد هذه الفائدة التي حال عليها الحول حتى يحول الحول على الفوائد التي بعدها أيضاً ﴿قلت﴾ وهذا الذي سألتك عنه قول مالك والذي كان يأخذه في الزكاة قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أفاد عشرين ديناراً قلما مضى لها ستة أشهر أفاد عشرة دنانير فضت سنة من يوم أفاد العشرين الدينار فزكي العشرين الدينار فصارت العشرين الى ما لا زكاة فيها ثم حال الحول على الفائدة أيزكيها أيضاً (فقال) ان كانت العشرين التي أخرج زكاتها بقيت في يديه الى يوم حال الحول على العشرة أو بقي منها ما اذا أضفته الى العشرة تجب الزكاة في جميعه زكي العشرة وحدها ولا يزكي العشرين التي أخرج زكاتها ولا ما بقي منها لانه لا يزكي مال واحد في عام مرتين ﴿قلت﴾ ثم يزكيها على حوله ما حتى يرجع الى ما لا زكاة فيه اذا جمعا قال نعم ﴿قلت﴾

فان تجر في أحد هذين المالين بعد ما رجعا الى ما لا زكاة فيها اذا جمعا فربح في أحد هذين المالين فصار بربحه يجب فيه الزكاة (فقال) يزكيها جميعاً على حوليها كان الربح في المال الاول أو في الآخر فهو سواء اذا كانت الزكاة قد جرت فيهما جميعاً ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً كانت له مائة دينار فلما حال عليها الحول زكى المائة الدينار ثم انه أقرض منها خمسين ديناراً وتلفت منه الخمسون الدينار الباقية التي بقيت عنده قبل أن يحول عليها الحول ثم اقتضى من الخمسين التي أقرضها عشرة دنانير (فقال) لا يزكي هذه العشرة حتى يقتضي عشرين ديناراً إلا أن يكون عنده مال قد حال عليه الحول اذا أنت أضفته الى هذه العشرة التي اقتضى يبلغ ما تجب في كله الزكاة فيزكي جميعاً إلا أن يكون قد زكى الذي كان عنده قبل أن يتمتضي هذه العشرة فلا يكون عليه أن يزكي الا هذه العشرة وحدها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً كانت له مائة دينار أقرضها كلها رجلاً فأقامت عند الرجل سنين ثم انه أفاد عشرة دنانير فحال على العشرة دنانير الحول أيزكي هذه العشرة حين حال عليها الحول مكانه أم لا (فقال) لا زكاة عليه في هذه العشرة الساعة لانه ليس في يديه مال تجب فيه الزكاة ألا ترى أنه لو اقتضى من المائة الدينار الدين بعد ما حال عليها أحوال عشرة دنانير لم تكن عليه زكاة في العشرة الدنانير حتى يقتضي عشرين اذا لم يكن عنده مال سوى العشرة التي اقتضى فكذلك هذه العشرة التي أفاد ﴿قلت﴾ فاذا اقتضى من المائة الدينار الدين عشرة دنانير بعد ما حال على هذه العشرة الفائدة الحول (فقال) يزكي العشرة التي اقتضى والعشرة الفائدة جميعاً ويصير حولهما واحداً ﴿قلت﴾ ولم أمرته أن يزكي العشرة الفائدة حين اقتضى العشرة من المائة الدين (قال) لان العشرة الفائدة حين حال عليها الحول عنده وله مائة دينار دين وجبت الزكاة في هذه العشرة ان خرج دينه أو خرج من دينه ما ان أضفته الى هذه العشرة يبلغ ما تجب فيه الزكاة وانما منعنا أن تلزمه الزكاة في العشرة التي أفاد بعد ما حال عليها عنده الحول لانا لا ندرى أيخرج من ذلك الدين شيء أم لا فلما خرج من الدين ما ان أضفته الى هذه

العشرة الفائدة التي حال عليها الحول وجبت فيها الزكاة وكان وقت ما خرج من الدين  
والعشرة الفائدة التي أتمها ما يخرج من الدين يصير حولها واحداً يوم زكاهما ثم  
ما اقتضى من الدين بعد ذلك زكي كل ما اقتضى منه من شيء ويصير كل ما اقتضى  
من المائة الدين على حوله من يوم يزكيه شيئاً بعد شيء فتصير أحوال كل ما قبض من  
الدين وأحوال العشرة الفائدة على ما وصفت لك وهو قول مالك ولو أنه استهلك  
الفائدة بعد أن حال عليها الحول ثم اقتضى بعد ذلك من الدين عشرة دنانير أو جبت  
عليه في الفائدة الزكاة وإن كان قد استهلكها أو استنفقها قبل أن يقتضى هذه العشرة  
إذا كان الحول قد حال عليها قبل أن يستنفقها أو أن يستهلكها ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن  
كاتب عبده على دنانير أو ابل أو بقر أو غنم فلم يقبضها منه حتى حال عليها الحول عند  
المكاتب ( فقال ) لا يزكيها حتى يقبضها من مكاتبه ويحول عليها الحول عنده بعد  
ما قبضها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل فائدة أفادها  
رجل من كتابة أو دية وجبت له أو من غير ذلك إذا كانت فائدة فليس على صاحبها  
فيها الزكاة حتى يحول الحول عليها من يوم قبضها ﴿ قال مالك ﴾ ولو أن رجلاً ورث  
مالاً عن أبيه فلم يقبضه حتى حالت عليه أحوال كثيرة ثم قبضه بعد ذلك ( فقال )  
يستقبل به سنة من ذى قبل وليس عليه فيه شيء للسنين الماضية لانه لم يكن قبضه .  
وكذلك لو أن رجلاً ورث داراً عن أبيه فأقامت الدار في يديه سنين فباعها فكث  
الثلث عند المشتري سنين ثم قبض الثمن فليس عليه فيه زكاة حتى يحول الحول على  
الثلث من يوم قبضه قال وعلى هذا محمل الفوائد كلها إنما تجب الزكاة عليه بعد سنة  
من يوم يقبض وهذا قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل سلعة كانت لرجل من  
ميراث أو صدقة أو هبة أو اشتراها لقنية من دار أو غيرها من السلع فأقامت في  
يديه سنين أو لم تقم ثم باعها بنقد أو إلى أجل فطل بالنقد أو باعها إلى أجل فلما حل  
الأجل مطل بالمال سنين أو أخره بعد ما حل الأجل ثم قبض الثمن فانه يستقبل به  
خولاً من يوم قبضه ولا يحتسب بشيء كان قبل ذلك ولو كان انما أسلف ناصباً كان

في يديه أو باع سلعة كان اشتراها للتجارة فكثت عند المتسلف أو المشتري سنين  
 ثم قبضه فانه يزكي المال يوم قبضه زكاة واحدة مكانه ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن  
 الرجل يكون له على الرجل الذهب وهو ممن لو شاء أن يأخذها منه أخذها منه فقيم  
 عنده الحول ثم يهبها له أترى على صاحبها الواهب فيها الزكاة (فقال) ليس على  
 الواهب ولا على الذي وهبت له فيها الزكاة حتى يحول عليها الحول في يدي الموهوبة  
 له ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روى غيره أن عليه فيه الزكاة كان له مال أو لم يكن اذا  
 وهبت له ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا اذا كان الموهوبة له ليس له مال غيرها فأما أن  
 لو كان له من العروض وفاء بها كانت عليه زكاتها وهبت له أو لم توهب له لأنها مضمونة  
 عليه حتى يؤديها وزكاتها عليه ان كان له مال وان لم يكن له مال فلا زكاة عليه  
 فيها لوبقيت في يديه ولم توهب له فلما وهبت له وصارت له صارت فائدة وجبت له  
 الساعة فيستقبل بها حولا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ما ورث الرجل من السلع  
 مثل الدواب والثياب والطعام والعروض كلها ما عدا الحلي الذهب والفضة فنوى به  
 التجارة حين ورثه أو وهب له أو تصدق به عليه فنوى به التجارة يوم قبضه فخال  
 عليه الحول ثم باعه أ تكون عليه الزكاة فيه فقال لا ﴿ قلت ﴾ لم فقال لا تكون  
 هذه السلعة للتجارة حتى يبيعها فاذا باعها استقبل بالثمن حولا من يوم باعها لانه  
 يوم باعها صارت للتجارة ولا تكون للتجارة بنيتة الا ما ابتاع للتجارة ﴿ قلت ﴾  
 فان كان ورث حليا موصوفا من الذهب والفضة فنوى به التجارة يوم ورثه فخال عليه  
 الحول أيزكيه (فقال) نعم والفضة والذهب في هذا مخالفان لما سواهما من العروض لانه  
 اذا نوى بهما التجارة صارتا بمنزلة الدين ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك بن أنس قال نعم  
 ﴿ قلت ﴾ فلو ورث آنية من آنية الذهب والفضة أو وهبت له أو تصدق بها عليه  
 أ يكون سبيلها سبيل الحلي (فقال) لا ولكن الآنية اذا وهبت له أو ورثها نوى بها  
 التجارة أو لم ينو اذا حال عليها الحول زكى وزنها ﴿ قلت ﴾ وما فرق بين الآنية في  
 هذا وبين الحلي (قال) لان مالكا كره اتخاذ الآنية من الذهب والفضة ولم يكره الحلي

فلما كره اتخاذ الآنية من الذهب والفضة صارت بمنزلة التبر المكسور ففيها اذا خال عليها الحول الزكاة نوي بها التجارة أو لم ينو ﴿قال مالك﴾ والسنة عندنا أنه ليس على وارث زكاة في مال ورثه في دين ولا عرض ولا عين ولا دار ولا عبد ولا وليدة حتى يحول على ثمن ما باع وقبض الحول من يوم يقبضه ونض في يده لانه فائدة فأرى غلة الدور والريق والدواب وان ابتيع لفلة فائدة لا تجب في شيء من ذلك الزكاة حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه ﴿قال مالك﴾ ومن أجر نفسه فان اجارته أيضا فائدة ومهر المرأة على زوجها فائدة أيضا لا يجب فيه عليها الزكاة حتى تقبضه ويحول عليه الحول من يوم قبض وما فضل بيد المكاتب بعد عتقه من ماله فهو مثله لا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول من بعد عتقه ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا تزوجت على إبل بأعيانها فلم تقبضها حتى حال عليها الحول عند زوجها ثم قبضتها بعد الحول (فقال) أرى عليها زكاتها لانها كانت لها وأيضا لو ماتت ضمنها وليست هذه مثل التي بغير أعيانها لان التي ليست بأعيانها لم تجر فيها الزكاة لانها لا تعرف وانها مضمونة على الزوج. وقد قيل لمالك في المرأة تزوج بالعبد بعينه تعرفه ثم لا تقبضه حتى يموت العبد على من ضمانه فقال على المرأة ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا تزوجت على دنانير فلم تقبضها حتى حال عليها الحول عند الزوج ثم قبضتها بعد ما حال الحول على الدنانير عند الزوج أعلينا أن تركيها اذا هي قبضتها أم تستقبل بها حولا من يوم قبضتها (قال) بل تستقبل بها حولا من يوم قبضتها لانها فائدة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ما قول مالك في مهر النساء اذا تزوجن على ما تجب فيه الزكاة من الدنانير أو الابل أو البقر أو النعم فلم تقبضها المرأة حتى حال عليها أحوال عند الزوج (فقال) اذا قبضت فلا شيء عليها حتى يحول عليها الحول من يوم تقبض قال ومهرها انما هو فائدة من الفوائد ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك في قوم ورثوا دارا فباعها لهم القاضي ووضع ثمنها على يدي رجل حتى يقسم ذلك بينهم فأقامت الذهب في يدي الموضوعه على يديه سنين ثم دفعت اليهم أترى عليهم فيها الزكاة (فقال) لا أرى عليهم فيها الزكاة

حتى يحول عليها عندهم الحول من يوم قبضوها ﴿ثم سئل أيضاً﴾ عن الرجل يرث المال بالمكان البعيد فيقيم عنه الثلاث سنين هل يزكيه اذا قبضه (فقال) اذا قبضه لا يزكيه حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه <sup>(١)</sup> ﴿قيل﴾ له فلو بعت رسولاً مستأجراً أو غير مستأجر فقبضه الرسول (فقال) رسوله بمنزلة يحسب له حولا من يوم قبضه رسوله وكذلك الاموال تكون للرجل ديناً فأمر من يتقاضاها له وهو عنها غائب فكل ما اقتضى له وكيله فانه يحسب له حولا من يوم قبضه . قال وكذلك ما ورث الصغير عن أبيه من العين فقبضه وصيه فمن حين قبضه وصيه تحسب له سنة من يوم قبضه الوصي ﴿قالت﴾ أرايت لو ورث ماشية تجب فيها الزكاة فخال عليها الحول قبل أن يقبضها وهي في يدى الوصي أو في غير يدى الوصي أعليه فيها الزكاة (فقال) نعم عليه فيها الزكاة وفيما ورث من ثمرة وان أقام ذلك عنه سنين لا يعلم به أصلاً فان الساعي يزكيها في كل سنة ويأخذ زكاة ثمرة كل سنة وليس هذا مثل العين في هذا ﴿قالت﴾ لا شهب فافرق ما بين الماشية والثمار وبين الدنانير في الزكاة (فقال) لي لان السنة انما جاءت في الضمار <sup>(٢)</sup> وهو المال المحبوس في العين وان السعاة يأخذون الناس بزكاة مواشيهم وثمارهم ولا يأخذونهم بزكاة العين ويقبل قولهم منهم في العين فلو كانت الماشية والثمار لرجل وعليه دين يفترق ماشية مثلها أو ثماره أو غير ذلك لم يمنعه ذلك من أن يؤدي زكاة ماشيته وثماره ولو كانت لرجل دنانير أو دراهم أو ذهب أو فضة وعليه دين وليس له غيرها كان دينه فيها كأننا ذلك الدين ما كان عيناً أو عرضاً ولم يكن عليه فيه الزكاة والذي يرث الدنانير لا تصير في ضمانه حتى يقبضها ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل يشتري الغنم للتجارة فيجزها بغير ذلك

(١) (قوله من يوم قبضه) قال ابن رشد ولم يذكر في المدونة الفرق بين أن يعلم أولاً يعلم فقال . طرف ان لم يعلم استقبل به حولا بعد القبض وان علم ولم يقدر على التخلص اليه زكاة لسنة واحدة وان علم وكان قادراً على التخلص اليه زكاة لما مضى من الاعوام وروي عن مالك أنه قال ان لم يعلم زكاة لسنة واحدة وان علم زكاة لما مضى السنين (٢) (قوله الضمار) قال ابن حبيب الضمار في كلام العرب المال الغائب الغيبة الطويلة التي لا ترجى قال وسمعت علي بن سعيد يقول هو المال المستهلك قاله عياض



بأشهر كيف ترى في ثمن أصوافها تكون زكاة الصوف مع رقابها (قال) بل الصوف  
 فائدة يستقبل به حولا من يوم يبيعه وينض المال في يديه وليس عليه يوم باع الصوف  
 زكاة في ثمنه والغم ان باعها قبل أن يحول عليها الحول يحسب من يوم زكى الثمن الذي  
 اشتراها به فهي خلاف للصوف وان أقامت في يديه حتى يحول عليها الحول ويأتيه  
 المصدق زكى رقابها ولم تكن عليه زكاة التجارة فيها فان باعها بعد ما زكى رقابها حسب  
 من يوم أخذت منه زكاة الماشية فأكمل سنة من يومئذ ثم زكى أثمانها والصوف انما  
 هو فائدة من الغنم والغم انما اشتريت من مال التجارة فلذلك اقرقا ﴿قال مالك﴾  
 وكذلك كراء المساكن اذا اشتراها للتجارة وكراء العبيد بهذه المنزلة وكذلك ثمر  
 النخل ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يبتاع النخل للتجارة فيثمر النخل ويكون فيها  
 ثمر فيحرص ويحصد وتؤخذ منها الصدقة ثم يبيع الحائط من أصله بعد ذلك ببيع  
 الرقاب انه يزكى ثمن الحائط حين باعه اذا كان قد حال الحول على ثمنه الذي ابتاع  
 به الحائط ﴿فقيل﴾ له فالثمرة اذا باعها (فقال) لا زكاة عليه فيها حتى يحول على ثمن  
 الثمرة الحول من يوم باع الثمرة وقبض الثمن فيصير حول الثمرة على حدة وحول المال  
 الذي اشترى به النخل على حدة \* ومما بين لك ذلك أيضاً أن صاحب الحائط الذي  
 اشترى للتجارة لو كان ممن يدير ماله في التجارة وله شهر يقوم فيه لقوم الرقاب ولم  
 يقوم الثمرة لان الثمرة اذا قومت سقطت منها زكاة الخرص والحرص أملاك بها  
 ولا يصلح أن يطرح من الثمرة زكاة الخرص لمكان زكاة التجارة فاذا صارت الثمرة  
 بحال ما وصفت لك لم يكن بد من تحول الوقت في الزكاة في الثمرة والنخل وهما جميعاً  
 للتجارة فكذلك الغنم الاولى التي وصفت لك اذا حال عليها الحول ﴿ابن القاسم﴾  
 وابن وهب عن مالك عن محمد بن عقبة مولى الزبير بن العوام أنه سأل القاسم بن محمد  
 عن مكاتب له قاطعه بمال عظيم هل عليه فيه زكاة فقال القاسم ان أبا بكر الصديق  
 لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول قال القاسم وكان أبو بكر اذا  
 أعطى الناس أعطياتهم يسأل الرجل هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة

فان قال نعم أخذ من عطائه زكاة ماله ذلك وان قال لا أسلم اليه عطائه ولم يأخذ منه شيئاً ﴿ قال مالك ﴾ وحدثني عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها قدامة بن مظعون أنه قال كنت اذا جئت عثمان بن عفان أخذ عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال فان قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا دفع الي عطائي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ حدثني مالك عن ابن شهاب أنه قال أول من أخذ من الاعطية الزكاة معاوية بن أبي سفيان ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من استفاد مالا فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن عثمان وعلي بن أبي طالب وسالم بن عبد الله ويحيى بن سعيد وربيعة وعائشة زوج النبي عليه الصلاة والسلام كانوا يقولون ذلك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول فاذا حال عليه الحول ففي كل مائتي درهم خمسة دراهم فاذا زاد فبالحساب ( قال ) وكذلك قال ابن عمر وعائشة مثل قول علي لا تجب زكاة في مال حتى يحول عليه الحول

### ﴿ في زكاة المديان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل تكون له الدنانير فيحول عليها الحول وهي عشرون ديناراً وعليه دين وله عروض أين يجمل دينه ( فقال ) في عروضه فان كانت وفاء دينه زكى هذه العشرين الناضية التي حال عليها الحول عنده ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت عروضه ثياب جسده وثوبي جمته وخاتمه وسلاحه وسرجه وخادما يخدمه وداراً يسكنها ( فقال ) أما خاتمه وداره وخادمه وسرجه وسلاحه فهي عروض يكون الدين فيها فان كان فيها وفاء بالدين زكى العشرين التي عنده قال وهو قول مالك ( قال ) وأصل هذا فيما حملنا من قول مالك أن ما كان السلطان يبيعه في دينه فانه يجمل دينه في ذلك ثم يزكى ما كان عنده بعد ذلك من ناض فاذا كان على الرجل الدين فان

السلطان يبيع داره وعروضه كلها ما كان من خادم أو سلاح أو غير ذلك الا ما كان من ثياب جسده مما لا بد له منه ويترك له ما يعيش به هو وأهله الايام ﴿ قلت ﴾ أرأيت ثوبى جمعه أبيع عليه السلطان ذلك في دينه (فقال) ان كانا ليس لهما تلك القيمة فلا يبعهما وان كان لهما قيمة باعهما ﴿ قلت ﴾ وتحفظ هذا من مالك قال لا ولكنه رأيت ﴿ قلت ﴾ أرأيت من له مال ناض وعليه من الدين مثل هذا المال الناض الذي عنده وله مدبرون قيمتهم أو قيمة خدمتهم مثل الدين الذي عليه (فقال) يجعل الدين الذي عليه في قيمة المدبرين ﴿ قلت ﴾ قيمة رقابهم أو قيمة خدمتهم (فقال) قيمة رقابهم ويزكى الدنانير الناضة التي عنده ﴿ قلت ﴾ هذا قول مالك قال هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ فان كانت له دنانير ناضة وعليه من الدين مثل الدنانير وله مكاتبون (فقال) ينظر الى قيمة الكتابة ﴿ قلت ﴾ وكيف ينظر الى قيمة الكتابة (فقال) يقال ما قيمة ما على هذا المكاتب من هذه النجوم على محلها بالعاجل من العروض ثم يقال ما قيمة هذه العروض بالنقد لان ما على المكاتب لا يصلح أن يباع الا بالعرض اذا كان دنانير أو دراهم فينظر الى قيمة الكتابة الآن بعد التقويم فيجعل دينه فيه لانه مال له لو شاء أن يتمجله تمجله وذلك أنه لو شاء أن يبيع ما على المكاتب بما وصفت لك فعل فاذا جعل دينه في قيمة ما على المكاتب زكى ما في يده من الناض ان كانت قيمة ما على المكاتب مثل الدين الذي عليه وكانت الدنانير التي في يديه هذه الناضة تجب فيها الزكاة فان كانت قيمة ما على المكاتب أقل مما عليه من الدين جعل فضل دينه فيما في يديه من الناض ثم ينظر الى ما بقي بعد ذلك فان كان مما تجب فيه الزكاة زكاه وان كان مما لا تجب فيه الزكاة لم يكن عليه فيها شيء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك في هذه المسئلة في المكاتب (فقال) لم أسمع من مالك هذا كله ولكن مالك قال لو أن رجلا كانت له مائة دينار في يديه وعليه مائة دينار وله مائة دينار دينا رأيت أن يزكى المائة الناضة التي في يديه ورأيت أن يجعل ما عليه من الدين في الدين الذي له ان كان دينا يرتجيه وهو على مليء ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن يرتجيه (فقال) لا يزكيه فمسئلة المكاتب

عندي على مثل هذا لان كتابة المسكاتب في قول مالك لو أراد أن يبيع ذلك بعرض  
مخالف لما عليه كان ذلك له فهو مال للسيد كانه عرض في يديه لو شاء أن يبيعه بابه  
﴿قلت﴾ أرايت ان كان عليه دين وله عبيد قد أبقوا وفي يديه مال ناض أيقوم العبيد  
الأباق فيجمل الدين فيهم فقال لا ﴿قلت﴾ لم قال لان الأباقي لا يصلح بيعهم  
ولا يكون دينه فيهم ﴿قلت﴾ اتحفظ هذا عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأيي ﴿قلت﴾  
لا شبه فافرق ما بين الماشية والثمار والحبوب والدنانير في الزكاة (فقال) لان السنة  
انما جاءت في الضمائر وهو المال المحبوس في العين وان النبي عليه الصلاة والسلام  
وأبا بكر وعمر وعثمان وعمر بن عبد العزيز كانوا يبعثون الخراس في وقت الثمار  
فيخترصون على الناس لاحصاء الزكاة ولما للناس في ذلك من تعجيل منافهم بثمارهم  
للاكل والبيع وغير ذلك ولا يؤمرون في ذلك بقضاء ما عليهم من دين لتحصيل  
أموالهم وكذلك السعاة يبعثونهم فيأخذون من الناس مما وجدوا في أيديهم  
ولا يسألونهم عن شيء من الدين ﴿قال سحنون﴾ وقد قال ابن نافع قال أبو الزناد  
كان من أدركت من فقهاء أهل المدينة وعلمائهم ممن يرضى وينتهي الى قوله منهم  
سميد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن  
الحارث بن هشام وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار في مشيخة  
سواهم من نظرائهم أهل فضل وفقه وربما اختلفوا في الشيء فيؤخذ بقول أكثرهم  
انهم كانوا يقولون لا يصدق المصدق الا ما أتى عليه لا ينظر الى غير ذلك ﴿ابن نافع﴾  
قال أبو الزناد وهي السنة قال أبو الزناد وان عمر بن عبد العزيز ومن قبله من الفقهاء  
يقولون ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ وقد كان عثمان بن عفان يصيح في الناس هذا شهر  
زكاتكم فمن كان عليه دين فليقضه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة فكان  
الرجل يحصى دينه ثم يؤدي مما بقى في يديه ان كان مابق يجب فيه الزكاة ﴿ابن مهدي﴾  
عن أبي عبد الرحمن عن طلحة بن النضر قال سمعت محمد بن سيرين يقول كانوا  
لا يرصدون الثمار في الدين وينبغي للعين أن ترصد في الدين ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد

ابن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين قال كان المصدق يحيى فأينما رأى زرعاً قائماً أو إبلاً قائماً أو غنماً قائماً أخذ منها الصدقة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً كانت في يديه مائة دينار ناضئة فحال عليها الحول وعليه مائة دينار ديناً مهرراً لامرأته أ يكون عليه فيما في يديه الزكاة فقال لا ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (فقال) قال لي مالك إذا فليس زوجها حاصت الغرماء وإن مات زوجها حاصت الغرماء فهو دين وهذا مثله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً كانت عنده مائة دينار فحال عليها الحول وعليه زكاة كان قد فرط فيها لم يؤدها من زكاة المال والماشية وما أثبتت الأرض أتكون فيما في يديه الزكاة (قال) لا يكون عليه فيما في يديه الزكاة إلا أن يبقى في يديه بعد أن يؤدي ما كان فرط فيه من الزكاة ما يجب فيه الزكاة عشرون ديناراً فصاعداً فإن بقي في يديه عشرون ديناراً فصاعداً زكاه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي وذلك لأن مالكا قال لي في الزكاة إذا فرط فيها الرجل ضمنها وإن أحاطت بماله وهذا عندي مثله ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً له عشرون ديناراً قد حال عليها الحول وعليه عشرة دراهم نفقة شهر لامرأته قد كان فرضها القاضى عليه قبل أن يحول الحول بشهر (فقال) يجعل نفقة المرأة في هذه العشرين الدينار فإذا انحطت فلا زكاة عليه فيها ﴿قلت﴾ أرايت إن لم يكن فرض لها القاضى ولكنها أنفقت على نفسها شهراً قبل الحول ثم ابتعت نفقة الشهر وعند الزوج هذه العشرين الدينار (فقال) تأخذ نفقتها ولا يكون على الزوج فيها الزكاة ﴿قلت﴾ ويلزم الزوج ما أنفقت من مالها وإن لم يفرض لها القاضى (قال) نعم إذا كان الزوج موسراً فإن كان الزوج غير موسر فلا يضمن لها ما أنفقت ومثلثك أنها أنفقت وعند الزوج عشرون ديناراً فالزوج يتبع بما أنفقت يقضى لها عليه بما أنفقت فإذا قضى لها بذلك عليه حطت العشرون إلى ما لا زكاة فيها فلا تكون عليه زكاة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (فقال) قال مالك أيما امرأة أنفقت وزوجها في حضر أو في سفر وهو موسر فما أنفقت فهو في مال زوجها إن ابتعته على ما أحب أو كره الزوج مضموناً عليه فلما ابتعته كان ذلك لها ديناً عليه فجعلناه في هذه العشرين فبطلت عنه الزكاة ﴿قلت﴾ أرايت

ان كانت هذه النفقة التي على هذا الرجل الذي وصفت لك انما هي نفقة والدين أو ولد  
(قال) لا تكون نفقة الوالدين والولد ديناً أبطل به الزكاة عن الرجل لان الوالدين والولد  
انما تلزم النفقة لهم اذا ابتغوا ذلك وان أنفقوا ثم طلبوه بما أنفقوا لم يلزمه ما أنفقوا  
وان كان موسراً والمرأة يلزمه ما أنفقت قبل أن تطلبه بالنفقة ان كان موسراً  
﴿قلت﴾ فان كان القاضي قد فرض للأبوين نفقة معلومة فلم يعطهما ذلك شهراً  
وحال الحال على ما عند هذا الرجل بعد هذا الشهر أتجمل نفقة الابوين هاهنا دينا فيا  
في يديه اذا قضى به القاضي قال لا (وقال غيره) وهو أشبه أحط عنه به الزكاة  
وألزمه ذلك اذا قضى به القاضي عليه في الابوين لان النفقة لهما انما تكون اذا طلبا  
ذلك (قال) ولا يشبهان الولد ويرجع على الأب بما تدين الولد أو أنفق عليه اذا كان  
موسراً ويحط عنه ذلك الزكاة كانت بفريضة من القاضي أم لم تكن لان الولد لم  
تسقط نفقتهم عن الوالد اذا كان له مال من أول ما كانوا حتى يبلغوا والوالدان قد  
كانت نفقتهم ساططة فانما ترجع نفقتهم بالقضية والحكم من السلطان والله أعلم  
﴿قلت﴾ أرايت رجلاً كانت عنده دنائير قد حال عليها الحال تجب فيها الزكاة  
وعليه اجارة أجراء قد عملوا عنده قبل أن يحول على ما عنده الحال أو كراء إبل أو  
دواب أيجمل ذلك الكراء أو الاجارة فيما في يديه من الناض ثم يزكي ما بقي (فقال)  
نعم اذا لم يكن له عروض ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وسألت مالكا  
عن العامل اذا عمل بالمال قراضاً فربح ربحاً وعلى العامل المقارض دين فاقسماه بعد  
الحول ناخذ العامل ربحه هل ترى الزكاة على العامل في حظه وعليه دين (فقال) لا الا  
أن يكون له عروض وفاء بدينه فيكون دينه في العروض ويكون في ربحه من الزكاة  
فان لم يكن له عروض فلا زكاة عليه في ربحه اذا كان الدين يحيط بربحه كله ﴿ابن  
وهب﴾ أشهب عن مالك وسفيان بن عيينة أن ابن شهاب حدثهما عن السائب بن  
يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد حتى  
تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عقيل عن

ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال سمعت عثمان بن عفان على المنبر وهو يقول هذا شهر زكاتكم الذي تؤدون فيه زكاتكم فمن كان عليه دين فليقض دينه فان فضل عنده ما يجب فيه الزكاة فليؤد زكاته ثم ليس عليه شيء حتى يحول عليه الحول ﴿ ابن القاسم ﴾ وابن وهب عن مالك أن يزيد بن خصيفة حدثه أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله أعليه زكاة فقال لا ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ابن شهاب ونافع مثل قول سليمان بن يسار ﴿ ابن مهدي ﴾ عن أبي الحسن عن عمرو بن حزم قال سئل جابر بن زيد <sup>(١)</sup> عن الرجل يصيب الدراهم وعليه من الدين أكثر منها فقال لا زكاة عليه حتى يقضى دينه

— في زكاة القراض —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يأخذ مالا قراضاً على أن الزكاة على رب المال زكاة الرب ورأس المال أو زكاة الرب ورأس المال على العامل أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز لرب المال أن يشترط زكاة المال على صاحبه <sup>(٢)</sup> ألا ترى أن العامل لو لم يربح في المال إلا ديناراً واحداً وكان القراض أربعين ديناراً فأخرج ذلك الدينار في الزكاة لذهب عمله باطلاً فلا يجوز هذا ﴿ قال ﴾ ولو اشترط صاحب المال على العامل أن عليه زكاة الرب لم يكن بذلك بأس ويجوز للعامل أن يشترط على رب المال زكاة الرب لأن ذلك يصير جزءاً مسمى كأنه أخذه على أن له خمسة أجزاء من عشرة ولصاحب المال أربعة أجزاء من عشرة وعلى رب المال الجزء الباقي يخرج من الربح عنهما للزكاة وكذلك إذا اشترط العامل في المساقاة الزكاة على رب الأصل فيكون ذلك جائزاً لأن ذلك يصير جزءاً مسمى وهو خمسة أجزاء من عشرة ولرب المال أربعة أجزاء من عشرة أجزاء والجزء الفاضل في الزكاة . وقد روي أيضاً أنه لاخير في اشتراط زكاة

(١) (جابر بن زيد) هو أبو الشفاء اه من هامش الاصل (٢) (صاحبه) اضافته لادنى ملابسة

والمراد به العامل وحرر كتبه مصححه



الربح من واحد منهما على صاحبه ولا في المساقاة أيضاً لان المال ربما كان أصله لا تجب فيه الزكاة وان كان أصله تجب فيه الزكاة فربما اغترقه الدين فأبطل الزكاة والمساقاة ربما لا تخرج الحائط الا أربعة أوسق وربما أخرج عشرة فتختلف الاجزاء فيصير العامل على غير جزء مسمى ﴿قال﴾ وسئل مالك عن الرجل يدفع الى الرجل المال قراضاً فيتجربه الى بلاد فيحول عليه الحول أترى أن يخرج زكاته المقارض (فقال) لا حتى يؤدي الى الرجل رأس ماله وربحه ﴿قلت﴾ أرايت هذا المقارض اذا أخذ ربحه وانما عمل في المال شهراً واحداً فكان ربحه الذي أخذ أقل من عشرين ديناراً أو عشرين ديناراً فصاعداً (فقال) لا زكاة عليه فيه ويستقبل بما أخذ من ربحه سنة من ذي قبل بمنزلة الفائدة وانما تكون الزكاة على العامل في القراض اذا عمل به سنة من يوم أخذه فتكون في المال الزكاة كانت حصة العامل من ذلك ما تجب فيه الزكاة أو لا تجب فهو سواء يؤدي الزكاة على كل حال اذا عمل به سنة وهو قول مالك ﴿وقال﴾ مالك ﴿ولو خال على العامل من يوم قبض المال حول وأخذ ربحه وعليه من الدين ما يقترب حصته من المال فانه لا زكاة عليه فيه حال الحول في ذلك أو لم يحل﴾ قال ابن القاسم ﴿وان كان على رب المال دين يفتقر رأس ماله وربحه لم يكن على العامل أيضاً في حصته زكاة وان كان قد حال الحول على المال من يوم أخذه لان أصل المال لا زكاة فيه حين كان الدين أولى به﴾ وقال ابن القاسم ﴿في الرجل يساقى نخله فيصير للعامل في الثمر أقل من خمسة أوسق حظه من ذلك فتكون عليه فيه الصدقة﴾ قال ﴿وسألت مالكا عن الرجل يزكي ماله ثم يدفعه الى الرجل يعمل به قراضاً فيعمل فيه سبعة أشهر أو ثمانية أو أقل من الحول فيقسمان فيدفع العامل الى رب المال رأس ماله وربحه ويأخذ هو ربحه وفيما صار للعامل مافيه الزكاة أو لا يكون فيحول على مال رب المال وربحه الحول فيؤدي الزكاة هل ترى على العامل في المال فيما في يديه مما أخذ من ربحه زكاة (فقال) مالك اذا قاسمه قبل أن يحول على المال الحول من يوم زكاه ربه ودفع العامل الى رب المال رأس ماله وربحه استقبل العامل بما في يديه سنة

مستقبلة لانها في هذا الوجه فائدة ولا تجب عليه فيها الزكاة الا أن يحول عليها حول  
عنده من يوم قبض ربحه وفيه ما تجب فيه الزكاة ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الحر  
يأخذ من العبد المأذون له في التجارة مالا قراضاً فيعمل فيه سنة ثم يقاسمه فيصير  
في يدي الحر العامل في المال ربح تجب فيه الزكاة هل ترى عليه في ربحه الزكاة  
(فقال) لا حتى يحول عليه الحول عنده لان أصل المال كان للعبد ولا زكاة في  
أموال العبيد فلما لم يكن في أصل المال الذي عمل فيه هذا المقارض الزكاة كان ربحه فائدة  
فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول

— في زكاة تجار المسلمين —

﴿ قلت ﴾ أكان مالك يرى أن تؤخذ من تجار المسلمين اذا تجروا الزكاة فقال نعم  
﴿ قلت ﴾ في بلادهم أم اذا خرجوا من بلادهم (فقال) بلادهم عنده وغير بلادهم سواء  
من كان عنده مال تجب فيه الزكاة زكاة ﴿ قلت ﴾ أفيسألهم اذا أخذ منهم الزكاة هذا  
الذي يأخذ عما في بيوتهم من ناضهم فيأخذ زكاته مما في أيديهم (فقال) ما سمعت  
من مالك في هذا شيئاً وأرى ان كان الوالي عدلاً أن يسألهم عن ذلك وقد فعل ذلك  
أبو بكر الصديق ﴿ قلت ﴾ أفيسأل عن زكاة أموالهم الناض اذا لم يتجروا (فقال) نعم  
اذا كان عدلاً وقد فعل ذلك أبو بكر الصديق كان يقول للرجل اذا أعطاه عطائه  
هل عندك من مال قد وجبت عليك فيه الزكاة فان قال نعم أخذ من عطائه زكاة ذلك  
المال وان قال لا أسلم اليه عطائه ولا أرى أن يبعث في ذلك أحداً وانما ذلك الى أمانة  
الناس الا أن يعلم أحد أن لا يؤدي فتؤخذ منه ألا ترى أن عثمان كان يقول هذا شهر  
زكاتكم ﴿ قلت ﴾ فاقول مالك أين ينصبون هؤلاء الذين يأخذون المشور من أهل  
الذمة والزكاة من تجار المسلمين (فقال) لم أسمع منه فيه شيئاً ولكني رأيت فيما يتكلم  
به أنه لا يعجبه أن ينصب لهذه المكوس أحد ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني يعقوب  
ابن عبد الرحمن من بني القارة حليف لبني زهرة عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز كتب  
الى عامل المدينة أن يضع المكس فانه ليس بالمكس ولكنه البخس قال الله تعالى ولا تبخسوا

الناس أشياءهم ومن أتاك بصدقة فاقبلها ومن لم يأتك بها فإلله حسبه والسلام ﴿قلت﴾  
 أليس إنما يؤخذ من تجار المسلمين في قول مالك الزكاة في كل سنة مرة وان تجروا  
 من بلد الى بلد وهم خلاف أهل الذمة في هذا فقال نعم ﴿قال﴾ ومن تجر ومن لم  
 يتجر فإلله عليه الزكاة في كل سنة مرة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا خرج من مصر  
 بتجارة الى المدينة أيقوم عليه ما في يديه فتؤخذ منه الزكاة (فقال) لا يقوم عليه ولكن  
 اذا باع أدى الزكاة (قال) ولا يقوم على أحد من المسلمين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك  
 فقال نعم ﴿قلت﴾ وأهل الذمة أيضاً لا يقوم عليهم فاذا باعوا أخذ منهم العشر قال  
 نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا من المسلمين  
 قدم بتجارة فقال هذا الذي مبي مضاربة أو بضاعة أو على دين أو لم يحل على مال  
 عندي الحول أصدق ولا يحلف في قول مالك (فقال) نعم يصدق ولا يحلف

### ❦ في تعشير أهل الذمة ❦

﴿قلت﴾ أرايت النصراني اذا تجر في بلاده من أعلاها الى أسفلها ولم يخرج من  
 بلاده الى غيرها (فقال) لا يؤخذ منه شيء ولا يؤخذ من كرومهم ولا من زروعهم  
 ولا من ماشيتهم ولا من نخلمهم شيء فاذا خرج من بلاده الى غيرها من بلاد المسلمين  
 تاجر آلم يؤخذ منه مما حمل قليل ولا كثير حتى يبيع فان أراد أن يرد متاعه الى بلاده  
 أو يرتحل به الى بلد آخر فذلك له وليس لهم أن يأخذوا منه شيئاً اذا خرج من عندهم  
 بحال ما دخل عليهم ولم يبيع في بلادهم شيئاً ولم يشتروا عندهم شيئاً فان كان قد اشترى  
 عندهم شيئاً بمال ناض كان معه أخذ منه العشر مكانه من السلع التي اشترى حين اشترى  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان هو باع ما اشترى بعد ما أخذ منه العشر حين كان اشتراه أيؤخذ  
 من ثمنه أيضاً العشر (فقال) لا ولو أقام عندهم سنين بعد الذي أخذوا منه أول مرة  
 يبيع ويشتري لم يكن عليه شيء ﴿قلت﴾ وكذلك ان أراد الخروج من بلادهم بما قد  
 اشترى في بلادهم بعد أن أخذوا العشر منه مرة واحدة وقد اشترى وباع مراراً بعد  
 ما أخذوا منه العشر فأراد الخروج لم يكن لهم عليه فيما اشترى شيء مما يخرج به من

بلادهم فقال نعم ﴿قلت﴾ وان دخل عليهم بغير مال ناض انما دخل عليهم بلادهم  
 بمتاع متى يؤخذ منه . قال اذا باعه ﴿قلت﴾ فاذا باعه أخذ منه العشر مكانه من ثمن  
 المتاع قال نعم ﴿قلت﴾ فان اشترى بمد ذلك وباع فسيبيله سبيل المسئلة الاولى في  
 الناض الذي دخل به فقال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك  
 في النصراني يكرى ابله من الشام الى المدينة أيؤخذ منه في كراهم العشر بالمدينة اذا  
 دخلها قال لا ﴿قلت﴾ فان أكرى من المدينة الى الشام راجعاً أيؤخذ منه العشر  
 بالمدينة اذا أكرها قال نعم ﴿قلت﴾ فأيؤخذ من أهل الحرب اذا نزلوا بتجارة  
 (فقال) يؤخذ منهم ما صالحوا عليه في سلمهم ليس في ذلك عنده عشر ولا غيره  
 ﴿قلت﴾ أرايت الذي اذا خرج بمتاع الى المدينة فباع بأقل من مائتي درهم أيؤخذ  
 منه العشر قال نعم ﴿قلت﴾ يؤخذ منه مما قل أو أكثر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول  
 مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك اذا تجر عبيد أهل الذمة أخذ منهم كما يؤخذ من  
 ساداتهم ﴿قال﴾ وقال مالك اذا تجر الذي أخذ منه العشر من كل ما يحمل اذا باعه  
 من ثمنه براء كان أو غيره من العروض على ما فسر لك ﴿قال سحنون﴾ وحدثني  
 ابن وهب عن ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية حدثهما عن ربيعة أن  
 عمر بن الخطاب قال لأهل الذمة الذين كانوا يتجرون الى المدينة ان تجرتم في بلادكم  
 فليس عليكم في أموالكم زكاة وليس عليكم الا جزيتكم التي فرضنا عليكم وان  
 خرجتم وضربتم في البلاد وأدرتم أموالكم أخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا  
 جزيتكم فكان يأخذ منهم من كل عشرين نصف العشر كلما قدموا من مرة ولا  
 يكتب لهم براءة مما أخذ منهم كما تكتب للمسلمين الى الحول فيأخذ منهم كلما جاؤا  
 وان جاؤا في السنة مائة مرة ولا يكتب لهم براءة بما أخذ منهم (قال ابن وهب)  
 وكذلك قال لي مالك ﴿قال سحنون﴾ وقد روى علي بن زياد في تجار أهل الحرب  
 العشر (وقال ابن نافع) مثل قول ابن القاسم انما هو ما راضاهم عليه المسلمون وليس في  
 ذلك حدة معلوم

— ما جاء في الجزية —

﴿ قلت ﴾ أرأيت نصارى بني تغلب أيؤخذ منهم في جزيتهم الصدقة مضاعفة (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً أحفظه قال ولو كانت الصدقة تؤخذ من نصارى بني تغلب مضاعفة عند مالك ما جهلناه ولكننا نعرفه قال وماسمعت أحداً من أصحابه يذكر هذا ﴿ قلت ﴾ أتحفظ عن مالك أنه قال تؤخذ الجزية من حجاج نصارى بني تغلب (فقال) ماسمعت من قوله في هذا شيئاً وتؤخذ منهم الجزية ﴿ وقال أشهب ﴾ وعلى كل من كان على غير الاسلام أن تؤخذ منهم الجزية عن يد وهم صاغرون وقد قال الله تبارك وتعالى ذلك في كتابه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن لا كتاب له من الجوس سنوا بهم سنة أهل الكتاب ﴿ قال سحنون ﴾ وذلك السنة والامر الذي لا اختلاف فيه عند أحد من أهل المدينة (قال سحنون<sup>(١)</sup>) منه قول ابن القاسم وفيه قول غيره والمعنى كله واحد) ﴿ قلت ﴾ أرأيت النصراني إذا أعتقه المسلم أن يكون على هذا المعتقد النصراني الجزية فقال لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (فقال) نعم هو قول مالك ﴿ قال مالك ﴾ ولو جعلت عليه الجزية لكان العتق إذا أضربه ولم ينفعه العتق شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت النصراني إذا أعتق عبده النصراني أن تكون على العبد المعتقد وهو نصراني الجزية أم لا (فقال) نعم تجعل عليه الجزية وقد سمعت من مالك بن أنس وهو يقول يؤخذ من عبيد النصارى إذا تجروا في بلاد المسلمين من بلد الى بلد العشر ﴿ قلت ﴾ أرأيت النصراني تمضى به السنة فلم تؤخذ منه الجزية لسنته هذه حتى أسلم أتؤخذ منه جزية هذه السنة وقد أسلم أم لا ﴿ فقال ﴾ سمعت مالكا وقد سئل عن أهل حصن هادنوا المسلمين ثلاث سنين على أن يعطوا المسلمين في كل سنة شيئاً معلوماً فأعطوهم سنة واحدة ثم أسلموا قال مالك أرى أن يوضع عنهم ما بقى عليهم ولا يؤخذ منهم ولم أسمع من مالك في مسئلتك شيئاً وهو عندي مثله لا أرى أن

(١) ( قوله قال سحنون الى قوله والمعنى كله واحد ) وجد في الاصل بين قوسين وكتب عليه بهامشه ما نصه ( الملعن عليه لابن وضاح ) كتبه مصححه

يؤخذ منهم شيء ﴿قلت﴾ أرايت هذا المال الذي هادناهم عليه أيخمس أم ما يصنع به (فقال) ماسمعت فيه شيئاً وأراه مثل الجزية ﴿قلت﴾ أرايت إذا أسلم الذمي أنسقط الجزية عن حجمته وعن أرضه في قول مالك أم لا ﴿قال﴾ قال مالك ان كانت أرضه أرض صلح سقطت الجزية عن حجمته وعن أرضه وتكون أرضه له وإن كانوا أهل عنوة لم يكن له أرضه ولا ماله ولا داره وسقطت عنه الجزية ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أبي خالد وعن هشام عن اسماعيل عن الشعبي في مسلم أعتق عبداً من أهل الذمة قال ليس عليه جزية وذمته ذمة مولاه ﴿وقد قال أشهب﴾ بلغني عن علي بن أبي طالب أنه قال في النصراني يعتق لاجزية عليه ولم يفسر من أعتقه ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك أنه قال بلغنا أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون ﴿قال مالك﴾ وهي السنة التي لا اختلاف فيها ﴿قال ابن وهب﴾ وكان ابن عمر وابن عباس ومالك بن أنس وغير واحد يكرهون بيع أرض العنوة ﴿قال ابن وهب﴾ وقال ابن شهاب إذا أسلم رجل من أهل العنوة لم يكن له أرضه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب أن عمر بن عبد العزيز قال لنصارى كلب وتغلب لا تأخذ الصدقة منكم وعليكم الجزية فقالوا اتجمعنا كالعبيد قال لا تأخذ منكم الا الجزية قال فتوفى عمر وهم على ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عمر بن عبيد الله مولى غفرة<sup>(١)</sup> ان الاشعث بن قيس اشترى من أهل سواد الكوفة أرضاً لهم فاشترطوا عليه رضا عمر فجاءه الاشعث فقال يا أمير المؤمنين اني اشتريت أرضاً بسواد الكوفة واشترطوا عليّ ان أنت رضيت فقال عمر ممن اشتريتها فقال من أهل الارض فقال عمر كذبت وكذبوا ليست لك ولا لهم ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن هشام عن الحسن وعن داود بن أبي هند عن محمد بن سيرين أن عمر نهى أن يبتاع رقيق أهل الذمة وأرضهم ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن منصور عن رجل عن عبد الله بن مغفل قال لا يشتري

(١) (مولى غفرة) هي أخت بلال مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ من هامش الأصل

أرض من دون الجبل الا من بنى صليتا وأهل الحيرة فان لهم عهداً ﴿ابن وهب﴾  
 عن محمد بن عمر وعن ابن جريج أن رجلاً أسلم على عهد عمر فقال ضموا الجزية عن  
 أرضي فقال عمر لا ان أرضك أخذت عنوة ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن معمر  
 عن أبي الحكم عن ابراهيم أن رجلاً أسلم من أهل السواد فقال <sup>(١)</sup> ارفع عن أرضي  
 الخراج فقال عمر ان أرضك أخذت عنوة وقال له رجل ان أرض كذا وكذا تطيق  
 أكثر مما عليها من الخراج فقال ليس عليهم سبيل انما صالحناهم

﴿ في أخذ الامام الزكاة من المانع الزكاة ﴾

﴿ قال ﴾ وسأت مالكا عن الرجل يعلم الامام أنه لا يؤدي زكاة ماله الناض أخرى  
 أن يأخذ منه الامام الزكاة (فقال) ان قتل علم ذلك <sup>(٢)</sup> أخذ منه الزكاة ﴿ قلت ﴾  
 أرايت قوما من الخوارج غلبوا على بلد من البلدان فلم يؤدوا زكاة مواشيهم أعواما  
 يأخذ منهم الامام اذا كان عدلا زكاة تلك السنين اذا ظفر بهم فقال نعم ﴿ قلت ﴾  
 وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ زكاة الحب والثمار بهذه المنزلة (فقال) أرى ان  
 يكون مثل هذا وانما سمعت مالكا يقول في زكاة الماشية ﴿ قال سحنون ﴾ وقد  
 قال غيره الا أن يقولوا انا قد أدينا ما قبلنا لانهم ليسوا بمنزلة من فرّ بزكاته وانما  
 هؤلاء خرجوا على التأويل الا صدقة العام الذي يظفر بهم فيه فانها تؤخذ منهم

﴿ في تعجيل الزكاة قبل حوطها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يعجل زكاة ماله في الماشية أو في الابل أو في الزرع أو في  
 المال السنة أو السنتين أيجوز ذلك فقال لا ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾  
 وقال مالك الا أن يكون قرب الحول أو قبله بشئ يسير فلا أرى بذلك بأساً  
 وأحب الى أن لا يفعل حتى يحول عليه الحول ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يعجل صدقة

(١) (فقال) أي لعمر ارفع الخ بدليل ما قبله وما بعده اهـ مصححه (٢) (قوله قتل علم ذلك) أي أحاط به خبراً وقوى علمه به قال في القاموس وقتل الشيء خبراً علمه اهـ كتبه مصححه



ماشيته لسنين ثم يأتيه المصدقُ يأخذ منه صدقة ماشيته أم يجزئه ما عجل من ذلك  
 (فقال) قال لي مالك لا يجزئه ما عجل من ذلك ويأخذ منه المصدق زكاة ما وجد عنده  
 من ماشيته ﴿ وقال أشهب ﴾ قال مالك وإن الذي أداها قبل أن يتقارب ذلك فلا تجزئه  
 وإنما ذلك بمنزلة الذي يصلي الظهر قبل أن تزول الشمس ﴿ أشهب ﴾ وقال الليث  
 لا يجوز ذلك ﴿ ابن القاسم ﴾ عن مالك عن نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر  
 إلى الذي كانت تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث  
 أن عبد الرحمن بن خالد حدثه عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أمر الناس أن يخرجوا زكاة يوم الفطر قبل أن يخرجوا إلى الصلاة فإذا  
 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم باخراجها يوم الفطر قبل الخروج إلى الصلاة فلا  
 يخرج يوم الفطر حتى يطلع الفجر

— في دفع الزكاة إلى الامام العدل وغير العدل —

﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا كان الامام يعدل لم يسع الرجل أن يفرق زكاة ماله الناض  
 ولا غير ذلك ولكن يدفع زكاة الناض إلى الامام وأما ما كان من الماشية وما أثبتت  
 الأرض فإن الامام يبعث في ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت قوما من الخوارج غلبوا على بلد  
 فأخذوا الصدقات والخراج ثم قتلوا أتواخذ الجزية والصدقات منهم مرة أخرى (قال)  
 لا أرى ذلك أن تؤخذ منهم ثانية ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن سهيل بن  
 أبي صالح عن أبيه أن أبا سعيد الخدري وسعد بن مالك وأبا هريرة وعبد الله بن عمر  
 قالوا كلهم يحزني ما أخذوا وإن فعلوا ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن  
 منصور عن ابراهيم قال يحسب ما أخذ العاشر ﴿ ابن مهدي ﴾ عن قيس بن الربيع  
 عن سالم الأقيس عن سعيد بن جبير مثله ﴿ ابن مهدي ﴾ عن عبد الوارث بن  
 سعيد عن عبد العزيز عن أنس بن مالك والحسن قال ما أعطيت في الجسور والطرق  
 فهي صدقة ماضية ﴿ قال الحسن ﴾ ما استطعت أن تحبسها عنهم حتى تضعها حيث  
 أمرك الله فافعل

— في المسافر تحمل عليه الزكاة في السفر —

﴿قال﴾ وسئل مالك بن أنس عن المسافر تجب عليه الزكاة وهو في سفر أيقسمها في سفره في غير بلده وإن كان ماله وراءه في بلده قال نعم ﴿قيل له﴾ أنه قد يخاف أن يحتاج في سفره ولا قوت معه (فقال) أرى أن يؤخر ذلك حتى يقدم بلده ﴿قيل له﴾ فإن وجد من يسلفه حتى يقدم بلاده أترى أن يقسم زكاته فقال نعم هو أحب اليّ ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الرجل يكون من أهل مصر فيخرج إلى المدينة بتجارة وهو ممن يدير التجارة وله مال ناض بمصر ومال بالحجاز (فقال) لا أرى بأساً أن يزكي بموضعه الذي هو به مامعه وما خلفه بمصر ﴿قال﴾ فقلنا له وإن كان ماله خلفه بمصر وهو يجد من يسلفه زكاته حيث هو (فقال) فيتسلف وليؤد حيث هو ﴿قال﴾ فقلنا له فإن كان يحتاج وليس معه قوت ذلك (قال) فليؤخر ذلك حتى يقدم بلده وقد كان يقول يقسم في بلاده ﴿قال سحنون﴾ وقد قال بعض كبار أصحاب مالك وهو أشبه أن كان ماله وراءه في بلاده وكانت تقسم في بلاده عاجلاً عند حلولها وما أشبه ذلك فلا أرى أن يقسمها في سفره وأرى ذلك أفضل إلا أن يكون بأهل الموضع الذي هو به من سفره حاجة ملحة ونازلة شديدة فأحب اليّ أن يؤدي زكاة ماله في مكانه الذي هو به إن كان يجد ذلك إلا أن يخاف أن يؤدي زكاة ماله ببلده فلا أرى ذلك عليه

— في إخراج الزكاة من بلد إلى بلد —

﴿قلت﴾ أرأيت صدقة الابل والغنم والبقر وما أخرجت الارض من الحب والقطنية أو الثمار أتقل هذه الزكاة من بلد إلى بلد في قول مالك (قال) سئل مالك عن قسم الصدقات أين تقسم فقال في أهل البلد التي تؤخذ فيها فإن فضل عنهم فضل نقلت إلى أقرب البلدان إليهم ولو أن أهل بلد كانوا أغنياء وبلغ الامام عن بلد آخر جماعة نزلت بهم أصابتهم سنة أذهبت مواشيهم أو ما أشبه ذلك فنقل إليهم بعض تلك الصدقة رأيت ذلك صواباً لأن المسلمين أسوة فيما بينهم إذا نزلت بهم الحاجة

﴿قال﴾ فقلت له فلو أن رجلاً من أهل مصر حلت زكاته عليه وماله بمصر وهو بالمدينة أترى أن يقسم زكاته بالمدينة قال نعم ﴿قال﴾ ولو أن رجلاً لم يكن من أهل المدينة أراد أن يقسم زكاته فبلغه عن أهل المدينة حاجة فبعث اليهم من زكاة ماله مارأيت بذلك بأساً ورأيت صواباً ﴿قال﴾ وقال مالك تقسم الصدقة في مواضعها فإن فضل عنهم شيء فأقرب البلدان اليهم وقد نقل عمر بن الخطاب <sup>(١)</sup> ﴿قال﴾ سحنون ﴿وذكر أشهب عن مالك أن عمر بن الخطاب كتب الى عمرو بن العاص عام الرمادة وهو بمصر واغوثاه للعرب جهز اليّ عيراً يكون أولها عندي وآخرها عندك تحمل الدقيق في العباء فكان عمر يقسم ذلك بينهم على ما يرى ويوكل بذلك رجلاً ويأمرهم بحضور نحر تلك الابل ويقول ان العرب تحب الابل وأخاف أن يستحيوها فلينجروا وليأتدმოا بلحومها وشحومها وليلبسوا العباء التي أتى بالدقيق فيها

### — في زكاة المعادن —

﴿قال﴾ وقال مالك في زكاة المعادن اذا خرج منها وزن عشرين ديناراً أو وزن مائتي درهم أخذت منه الزكاة مكانه ولم يؤخر وما خرج منها بعد ذلك أخذ منه بحساب ما يخرج ربع عشره الا أن يتقطع نيل ذلك الفار ثم يعمل في طلبه أو ابتدأ في شيء آخر ثم يدرك فلا شيء عليه حتى يكون فيما يصيب وزن عشرين ديناراً أو وزن مائتي درهم قال وانما مثل ذلك مثل الزرع اذا رفع من الارض خمسة أوسق أخذ منه فما زاد فبحساب ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت معادن الذهب والفضة أيؤخذ منها الزكاة (فقال) قال مالك نعم ﴿قال﴾ وقال مالك في المعادن ما نيل بعمل ففيه الزكاة ﴿فقيل﴾ له فالندرة توجد في المعدن من غير كبير عمل (فقال) أرى فيها الخمس ﴿فقيل﴾ له انه قد تكلف فيه عملاً (قال) ودفن الجاهلية يتكلف فيه عملاً فاذا كان العمل خفيفاً ثم وجد هذا الذي وصفت لك من الندرة وهي القطعة التي تندر من الذهب والورق

(١) (قوله وقد نقل عمر الخ) أي نقل ما فضل من الصدقات عن موضع وجوبها الى ذوى الحاجة في أقرب الجهات اليه انه كتبه مصححه

فأنا أرى فيها الخمس ولا أرى فيها الزكاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك وما نيل من المعادن بعمل يتكلف فيه وكانت فيه المؤنة حتى أصاب مثل الذي وصفت لك من النادرة فانما فيه الزكاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك وما نيل من المعادن مما لم يتكلف فيه عمل أو تكلف فيه عمل يسير فأصيب فيه مثل هذه النادرة ففيه الخمس وما تكلف فيه العمل والمؤنة والطلب ففيه الزكاة ﴿ وقال أشهب ﴾ في المعدن يوجد فيه الذهب الثابت لا عمل فيه فقال لي كلما كانت المعادن فيها الزكاة لما تكلف فيها من المؤنة فكذلك ما وجد فيها من الذهب ثابتاً لا عمل فيه يكون ركازاً ففيه الخمس ﴿ قلت ﴾ أرايت المعادن تظهر في أرض العرب (فقال) ما زالت المعادن تظهر في أرض العرب ويعمل فيها الناس وتكون زكاتها للسلطان وقد ظهرت معادن كثيرة بعد الاسلام قال فإرايت ذلك يختلف عند مالك وما كان منها في الجاهلية ﴿ قال ﴾ ولو اختلف ذلك عند مالك في أرض العرب أو عند أحد منهم لعلمت ذلك من قوله ان شاء الله وما شأن ما ظهر في الجاهلية وشأن ما ظهر في الاسلام الا سيان واحد ﴿ قال ﴾ وبلغني عن مالك وسئل عن معادن البربر التي ظهرت في أرضهم فقال أرى ذلك الى السلطان يليها ويقطع بها ممن يليها ويأخذ منها الزكاة ﴿ قلت ﴾ أرايت قول مالك تؤخذ الزكاة من المعدن مما خرج منه (فقال) قال مالك ذلك بعد ما يخرج ذهبه أو فضته ﴿ قلت ﴾ فالذي يؤخذ منه خمسة الذي ينال بنير عمل (فقال) ذلك انما هو فضة كله يؤخذ منه خمسة اذا خرج ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك يؤخذ مما خرج من المعدن وان كان الذي خرج به عليه دين لم ينظر في دينه وأخذت منه الزكاة اذا كان ما يخرج له مائتي درهم أو عشرين ديناراً فصاعداً قال وهو مثل الزرع ﴿ قلت ﴾ أرايت ما خرج من المعدن لم يجل فيه مالك الزكاة لئن كان مغماً انما ينبغي أن يكون فيه الخمس وان كان انما فيه الزكاة لانه فائدة فانه ينبغي أن لا يؤخذ منه شيء حتى يحول عليه الحول من يوم أفاده (فقال) قال مالك انما هو مثل الزرع اذا حصد كانت فيه الزكاة مكانه اذا كان فيه ما يجب فيه الزكاة ولا ينتظر به شيء اذا حصد قال وكذلك

المعدن اذا خرج منه ما يبلغ أن تكون فيه الزكاة زكى مكانه ولم ينتظر به حتى يحول عليه الحول ﴿ قال ﴾ وقال أشهب أنها لما كانت ذهباً وفضة وكانت تمتل كما يعمل الزرع وكان أصله الثابت كنبات الزرع جعلته بمنزلة الزرع وقد قال الله تبارك وتعالى وآتوا حقه يوم حصادة فكما كان يكون في الزرع الزكاة اذا حصد وان لم يحل عليه الحول اذا بلغ مافيه الزكاة كان في المعدن الزكاة مكانه حين أخرجه وصفاه وان كان لم يحل عليه الحول من يوم أخرجه أو من يوم عمل فيه اذا بلغ ما يجب فيه الزكاة مع مافيه من الآثار ﴿ قلت ﴾ أرأيت زكاة المعادن أتفرق في الفقراء كما تفرق الزكاة أم تصير مثل الجزية (فقال) بل تفرق في الفقراء كما تفرق الزكاة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لما قال مالك فيما خرج من المعدن الزكاة ويحمله محل الزكاة علمنا أنه في الفقراء وهو مثل الزكاة يحمله محل الزكاة ﴿ ابن القاسم ﴾ عن مالك عن ربيعة وغير واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبلية<sup>(١)</sup> وهي من ناحية الفرع فترك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم ﴿ أشهب ﴾ عن ابن أبي الزناد أن أباه حدثه أن عمر بن عبد العزيز كان يأخذ من المعادن ربع العشر الا أن تأتي نذرة<sup>(٢)</sup> فيكون فيها الخمس كان يعد النذرة الركزة<sup>(٣)</sup> فيخمسها وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس (قال أبو الزناد) والركزة أن يصيب الرجل النذرة من ذهب أو فضة يقع عليها ليس فيها كبير مؤنة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان بن عيينة قال سمعت عبد الله بن أبي بكر يذكر أن عمر بن عبد العزيز كان يأخذ من المعادن من كل مائتي درهم خمسة دراهم

(١) (القبلية) بفتح القاف والباء الموحدة موضع من الفرع بقرب المدينة (والفرع) وزان قتل عمل من أعمال المدينة الصفراء اهـ (٢) (نذرة) النذرة بفتح النون مشددة وسكون الدال المهملة القطعة من الذهب توجد في المعدن اهـ (٣) (الركزة) بكسر الراء وسكون الكاف قال في القاموس الركزة بهاء واحدة الركاز وهو ما ركزه الله في المعادن أي أحذنه ودفن أهل الجاهلية وقطع عظام من الفضة والذهب تخرج من المعدن اهـ كتبه مصححه

❦ في معادن أرض الصلح وأرض العنوة ❦

❦ قلت ❦ أرايت المعادن تظهر في أرض صلح عليها أهلها (فقال) أما ما ظهر فيها من المعادن فتلك لاهلها أن يمتنعوا الناس أن يعملوا فيها وان أرادوا أن يأذنوا للناس كان ذلك لهم وذلك أنهم صالحوا على أرضهم فهي لهم دون السلطان (قال) وما افتتحت عنوة فظهر فيها معادن فذلك الى السلطان يصنع فيها ماشاء ويقطع بها لمن يعمل فيها لان الارض ليست للذين أخذوا عنوة

❦ ماجاء في الركاز ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا أصاب ركازا في أرض العرب أيكون للذي أصابه في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أرايت من أصاب ركازا وعليه دين أيخمس أم لا (فقال) أرى أن يخمس ولا يلتفت الى دينه ❦ قال ❦ وقال مالك ما نيل من دفن الجاهلية بعمل أو بغير عمل فهو سواء وفيه الخمس ❦ وقال ❦ قال مالك أكره حفر قبور الجاهلية والطلب فيها ولست أراه حراما فأنيل فيها من أموال الجاهلية ففيه الخمس ❦ قال ❦ وقد بلغني عن مالك أنه قال انما الركاز ما أصيب في أرض العرب مثل الحجاز واليمن وفيافي البلدان من دفن الجاهلية فهو ركاز وفيه الخمس ولم يجعله مثل ما أصيب في الارض التي صلح عليها أهلها وأخذت عنوة ❦ قلت ❦ أرايت ما أصيب في أرض العرب أليس انما فيه الخمس في قول مالك ويأخذ الذين أصابوه أربعة أخماسه قال نعم ❦ قلت ❦ أليس الركاز في قول مالك ما قل منه أو أكثر من دفن الجاهلية فهو ركاز كله وان كان أقل من مائتي درهم قال نعم ❦ قلت ❦ ويخرج خمسة وبن كان فقيرا قال نعم ❦ قلت ❦ وان كان فقيرا وكان الركاز قليلا أيسمه أن يذهب به جميعه لمكان فقره فقال لا

❦ في الركاز يوجد في أرض الصلح وأرض العنوة ❦

❦ قال ❦ وبلغني أن مالكا قال كل كنز وجد من دفن الجاهلية في بلاد قوم صالحوا

عليها فأراه لاهل تلك الدار الذين صالحوا عليها وليس هو لمن أصابه وما أصيب في أرض العنوة فأراه لجماعة مسلمي أهل تلك البلاد الذين افتتحوها وليس هو لمن أصابه دونهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وهو بين لان ما في داخلها بمنزلة ما في خارجها فهو لجميع أهل تلك البلاد ويخمس ﴿ قلت ﴾ وأرض الصلح في قول مالك ان جميعه للذين صالحوا على أرضهم لا يخمس ولا يؤخذ منهم شيء قال نعم ﴿ قلت ﴾ وأرض العنوة يكون أربعة أخماسه للذين افتتحوها وخمسه يقسم في مواضع الخمس ( قال ) نعم قال مالك وذلك أنهم دخلوها بصلح فليس لاحد أن يأخذ منها شيئاً مما وجد فيها ﴿ قلت ﴾ وان أصابه في دار رجل في أرض الصلح أ يكون لرب الدار في قول مالك ( فقال ) قال مالك هو للذين صالحوا على الأرض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ان كان رب الدار هو الذي أصابه وكان من الذين صالحوا على تلك الأرض فهو له وان كان رب الدار من غير الذين صالحوا فهو للذين صالحوا على تلك الأرض وليس لرب الدار من ذلك شيء وما وجد في أرض العنوة فهو لاهل تلك الدار الذين افتتحوها وليس هو لمن وجده . وما يبين لك ذلك أن عمر بن الخطاب قال في السفطين اللذين وجدا من كنز النخیرجان <sup>(١)</sup> حين قدم بهما عليه فأراد أن يقسمهما بالمدينة فرأى عمر أن الملائكة تدفع في صدره عنهما في المنام فقال ما أرى هذا يصلح لي فردّهما الى الجيش الذين أصابوه وقد كان ذاك السفطان انما هو كنز دل عليه بعد ما فتحت البلاد وسكن الناس واتخذوا الاهلين فكتب عمر أن يباغا فتعطى المقاتلة والعيال ﴿ قال ﴾ وقال مالك من أصاب في أرض الحرب من دفن الجاهلية شيئاً فأراه بين جماعة الجيش الذين معه لانه انما نال ذلك بهم ﴿ قال سحنون ﴾ وفي حديث عمر دليل على أن ما أصيب في أرض

(١) ( النخیرجان ) هو وزير كسرى وكانت له امرأة شابة وكان كسرى يخالفه اليها فوجد النخیرجان يوماً خفيه ( أي خفي كسرى ) عند امرأته فسألتها عنهما فأخبرته أن الملك يأتيها فاعتزلها فأخبرت بذلك الملك فقال له كسرى وكان جالسا عنده بلغني ان عندك عينا عذبة وأنت لا تردّها فقال وجدت فيها أثر الأسد خفت على نفسي فعند ذلك أعطاه هذين السفطين لما أعجبه من قوله اه من هامش الاصل



العنوة أنه ليس لمن أصابه وإنما هو للذين افتتحوا البلاد ﴿ابن مهدي﴾ عن هشيم بن بشير عن مجالد واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن رجلاً أصاب ألفاً وخمسمائة درهم في خربة فأتى بها علي بن أبي طالب فقال إن كانت قرية تحمل خراج تلك القرية <sup>(١)</sup> فهم أحق بها والا فالخمس لنا وسائر ذلك لك وسأطيب لك البقية

﴿ في الجوهر واللؤلؤ والنحاس يوجد في دفن الجاهلية ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ كان مالك يقول في دفن الجاهلية مما يصاب فيه من الجوهر والحديد والرصاص والنحاس واللؤلؤ والياقوت وجميع الجواهر أرى فيه الخمس ثم رجع فقال لا أرى فيه شيئاً لازكاة ولا خمساً ثم كان آخر ما فارقناه أن قال عليه الخمس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأحب ما فيه إلى أن يؤخذ منه الخمس من كل شيء يصاب فيها من دفن الجاهلية وإنما اختلاف قوله في الجوهر والحديد والنحاس وأما ما أصيب من ذهب أو فضة فيه فإنه لم يختلف قوله فيه أنه ركاز وفيه الخمس

﴿ في زكاة اللؤلؤ والجوهر والمسك والعنبر والفلوس ومعادن ﴾

﴿ النحاس والرصاص ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت معادن الرصاص والنحاس والحديد والزرنيخ وما أشبه هذه المعادن (فقال) قال مالك بن أنس لا يؤخذ من هذه المعادن شيء ولا أرى أنها فيها شيئاً قال وليس في الجوهر واللؤلؤ والعنبر زكاة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو كانت عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم فحال عليها الحول ما قول مالك في ذلك (قال) لازكاة عليه فيها وهذا مما لا اختلاف فيه إلا أن يكون ممن يدير فيحمل محل العروض ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الفلوس تباع بالدنانير والدرهم نظرة <sup>(٢)</sup> أو يباع الفلوس بالفلسين (فقال) مالك اني أكره ذلك وما أراه مثل الذهب والورق في الكراهية ﴿ سجنون ﴾

(١) (قوله ان كانت قرية تحمل خراج تلك القرية) معناه ان كانت قرية خربة تحمل خراجها قرية عامرة فهم أحق بها الخ قاله محمد اه من هامش الاصل (٢) (نظرة) وزان فرجة هي التأخير في الأمر ويقال نظره اذا باعه بنظرة اه كتبه مصححه

عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال ليس في العنبر زكاة انما هو شيء دسره البحر<sup>(١)</sup> ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة قال سمعت ابن عباس يقول ليس العنبر بركاز انما هو شيء دسره البحر ﴿قال سحنون﴾ وحدثني الوليد بن مسلم قال أخبرني ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس قال ليس في العنبر زكاة انما هو شيء دسره البحر ﴿قال أشهب﴾ وان الزنجي مسلم بن خالد حدثه أن عمرو بن دينار حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول ليس في العنبر زكاة ﴿أشهب﴾ عن داود بن عبد الرحمن المكي يقول قال ابن عباس ليس في العنبر خمس لانه انما ألقاه البحر ﴿قال أشهب﴾ وقد أخطأ من جعل في معادن الرصاص والصفرة والزرنيخ وما أشبهها من المعادن كلها زكاة أو خمساً لانه ليس بركاز ولا من دفن الجاهلية وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس ﴿قال أشهب﴾ أخبرنا مالك والليث بن سعد وسفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة<sup>(٢)</sup> بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس ﴿أشهب﴾ عن ابن أبي الزناد أن عبد الرحمن بن الحارث حدثه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص أن رجلاً من مزينة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الكنز من كنز الجاهلية نجده في الآرام<sup>(٣)</sup> أو في الخرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وفي الركاز الخمس ﴿وقال﴾ لي مالك سمعت أهل العلم يقولون في الركاز انما هو دفن الجاهلية ما لم يطالب بمال ولم يتكلف فيه كبير عمل فأما ما طاب بمال أو تكلف فيه كبير عمل فأصيب مرة وأخطى مرة فليس هو بركاز وهذا الامر عندنا ﴿ابن وهب﴾ عن

(١) (دسره البحر) أى دفعه كأنه أشار الى ان حكم ما يوجد ويستناد من البحر بخلاف ما يستفاد في البر من أموالها من هاشم الاصل (٢) (أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف أحد فقهاء المدينة المشرة من التابعين رضي الله عنهم أجمعين اهـ من هاشم الاصل (٣) (الآرام) على وزن أضلاع هي الاعلام واحدها إرم كعنب وأرم ككتف وتجمع أيضاً على أروم كضلوع وهي حجارة تنصب في المفازة علماً يهتدى وخص بعضهم بها اعلام قوم عاد التي كانوا يبنونها كهيئة القبور اهـ لسان كتبه مدحه

أسامة بن زيد اللبي أنهُ سمع القاسم بن محمد يقول ليس في اللؤلؤ زكاة إلا ما كان منه للتجارة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في اللؤلؤ والياقوت والخرز مثل ذلك ﴿ وقال مالك ﴾ مثل قول ابن شهاب وعبد الله بن عمرو بن العاص

﴿ في زكاة الخضر والفواكه ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك الفواكه كلها الجوز واللوز والتين وما كان من الفواكه كلها مما ييس ويدخر ويكون فاكهة فليس فيها زكاة ولا في أثمارها حتى يحول على أثمارها الحول من يوم قبض أثمارها ﴿ قال مالك ﴾ والخضر كلها القصب <sup>(١)</sup> والبقل والقرط <sup>(٢)</sup> والقصيل والبطيخ والقثاء وما أشبه هذا من الخضر فليس فيها زكاة ولا في أثمارها حتى يحول على الاثمان الحول ﴿ وقال مالك ﴾ ليس في التفاح والمان والسفرجل وجميع ما أشبه هذا زكاة ﴿ قال مالك ﴾ وليس الزكاة إلا في العنب والتمر والزيتون والحب الذي ذكرت لك والقطنية ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني غير واحد عن عطاء ابن السائب عن موسى بن طلحة بن عبيد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخضر زكاة ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عمر بن الخطاب مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر الايلي أنه قال عن ربيعة ليس في الجوز واللوز والفاكهة اليابسة والرطبة والتوابل كلها زكاة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعبد الله ابن عمرو بن العاص وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني أنهم قالوا ليس في البقل والبطيخ والتوابل والزعفران والقصب والكرسف <sup>(٣)</sup> والعصفروالآترنج والتفاح والخرز <sup>(٤)</sup> والتين والمان والفرسك <sup>(٥)</sup> والقثاء وما أشبه ذلك زكاة وبعضهم

(١) (القصب) بفتح القاف وسكون الصاد المعجمة هو النضضة وهو نبات يشبه البرسيم يعايف للدواب (٢) (القرط) هو بكسر القاف وسكون الزاء نوع من الكراث يعرف بكرات المسادة (٣) (الكرسف) بضم الكاف وسكون الراء وضم السين هو القطن (٤) (الخرز) بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة نوع من البطيخ (٥) (والفرسك) بكسر الفاء والسين بينهما راء ساكنة آخره كاف هو الخوخ أو ضرب منه أحمر أجود اه كتبه مصححه

يسمى ما لم يسم بعض ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقاله الليث ومالك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن  
سفيان بن عيينة عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة أن معاذ بن جبل أخذ الصدقة  
من كذا ومن كذا ولم يأخذ من الخضر صدقة

— في قسم الزكاة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت زكاة مالي ان لم أجد الا صنفاً واحداً ممن ذكر الله في الكتاب  
أيجزئي أن أجعلها فيهم (فقال) قال مالك ان لم يجد الا صنفاً واحداً أجزأه أن يجعلها  
فيهم ﴿ قال مالك ﴾ واذا كنت تجد الاصناف كلها التي ذكر الله في كتابه وكان  
منها صنف هم أحوج أوثر أهل الحاجة حيث كانوا حتى تسد حاجتهم وانما يتبع في  
ذلك في كل عام الحاجة حيث كانت وليس في ذلك قسم مسمى ﴿ قال ﴾ وسألناه  
عن الرجل تكون له الدار والخادم هل يعطى من الزكاة (فقال) ان الدور تختلف فان  
كانت داراً ليس في ثمنها فضل ان يمت اشترى من ثمنها داراً وفضلت فضلة يعيش  
فيها رأيت أن يعطى ولا يبيع مسكنه وان كانت داره داراً في ثمنها ما يشتري به  
مسكناً ويفضل له فضلة يعيش فيها لم يعط منها شيئاً والخادم كذلك ﴿ قال ﴾ وسألنا  
مالكاً عن الرجل يكون له أربعون درهماً يعطى من الزكاة يكون له عيال وعدد  
ورب رجل يكون عياله عشرة أو شبه ذلك فلا تكون تلك الأربعون لهم شيئاً فأرى  
أن يعطى مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً له ألف درهم وعليه ألفا درهم ديناً  
وله خادم ودار ثمنها ألفا درهم أ يكون من الفارمين وتحل له الصدقة (فقال) لا ويكون  
دينه في عروضه في داره وخادمه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾  
فان أدى الالف التي عنده في دينه وبقيت عليه ألف درهم وبقيت داره وخادمه  
أ يكون من الفارمين والفقراء (قال) نعم اذا لم يكن في الخادم والدار فضل عن دار  
تفنيه أو خادم يفنيه كان من الفقراء والفارمين ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم  
﴿ قال ﴾ وقال مالك أرى أن يؤثر بالزكاة أهل الحاجة حيث كانوا ﴿ قلت ﴾ فهل  
كان مالك يقول ويرضخ لمن سوى أهل الحاجة من الذين لا يستحقون الزكاة

(قال) ما علمت أنه قال يرضخ لهؤلاء ﴿قلت﴾ فهل يرفع من الزكاة الى بيت المال شيء في قول مالك (قال) لا ولكن تفرق كلها ولا يرفع منها شيء وان لم يجد من يفرق عليه في موضعه الذي أخذ مافيه فأقرب البلدان اليه ﴿قال﴾ ولقد حدثني مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كنت مع ابن زرارة باليمامة حين بعثه عمر بن عبد العزيز مصدقا قال فكتب اليه في أول سنة أن اقسم نصفها ثم كتب اليه في السنة الثانية أن اقسمها كلها ولا تجبس منها شيئا (قال) فقلت للمالك والشأن أن تقسم في موضعها الا أن تكون كثيرة فيصرفها الى أقرب المواضع اليها قال نعم ﴿قال مالك﴾ ولقد بلغني أن طاوسا بمث مصدقا وأعطى رزقه من بيت المال قال فوضعه في كوة في منزله قال فلما رجع سألوه أين ما أخذت من الصدقة قال قسمته كله قالوا فالذي أعطيناك قال هاهو ذا في بيتي موضوع قال فذهبوا فأخذوه ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني أن عمر بن الخطاب بمث معاذ بن جبل مصدقا فلم يأت بشيء ﴿قال مالك﴾ ووجه قسم المال أن ينظر الوالي الى البلدة التي فيها هذا المال ومنها جبي فان كانت البلدان متكافئة في الحال آثر أهل ذلك البلد فقسم عليهم ولم يخرج منهم الى غيرهم الا أن يفضل عنهم فضلة فتخرج الى غيرهم فان قسم في بلاده آثر الفقراء على الاغنياء (قال) وان بلغه عن بعض البلدان حاجة وفاقه نزلت بهم من سنة مستهم أو ذهاب أموالهم وزراعتهم وقط السماء عنهم فان للامام أن ينظر الى أهل ذلك البلد الذي جبي فيهم ذلك المال فيعطيه منهم ويخرج جل ذلك الى أهل تلك البلاد الذين أصابتهم الحاجة وكذلك بلاد الاسلام كلهم حقهم في هذا الشيء واحد يحمل هذا الشيء اليهم من غير بلادهم اذا نزلت بهم الحاجة ﴿قال مالك﴾ والصدقات والمزكاة كذلك كلها في قسمها مثل ما وصفت لك ﴿أشهب﴾ عن مسلم بن خالد الزنجي أن عطاء بن السائب حدثه عن سعيد بن جبير عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول في هذه الآية انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها الآية كلها انما هو علم أعلمه الله فاذا أعطيت صنفا من هذه التسمية التي سماها الله أجزأك وان كان صنفا

واحداً ﴿ قال أشهب ﴾ وقال الزنجي وحدثني سعيد بن أبي صالح عن ابن عباس أنه كان يقول مثل ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن قول الله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فقال لا نعلمه نسخ من ذلك شيء الصدقات بين من سمى الله فأسعدهم بها أكثرهم عدداً أو أشدهم حاجة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن الصدقة أيستعمل عليها غنى أو يخص بها فقير ( فقال ) لا بأس أن يستعمل عليها من استعمل من أولئك ونفقة من استعمل عليها في عمله من الصدقة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حفص بن غياث عن الحجاج بن أرطاة عن المنهال بن عمرو عن زريق بن جبيش عن حذيفة قال إذا وضعتها في صنف واحد أجزأك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سليمان بن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير قال إذا وضعت الصدقة في صنف واحد أجزأك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن مثله ﴿ ابن مهدي ﴾ عن شعبة عن الحكم قال قلت لبراهيم أضع زكاة مالي في صنف من هذه الأصناف قال نعم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن إسرائيل بن يونس عن جابر عن الشعبي قال لم يبق من المؤلفات قلوبهم أحد إنما كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخلف أبو بكر انقطعت الرشا <sup>(١)</sup> ﴿ قال أشهب ﴾ وبلغني عن عمر بن عبد العزيز فيمن له الدار والخادم والفرس أن يعطى من الزكاة

﴿ فيمن لا يقسم عليه الرجل زكاته من أقاربه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت زكاة مال من لا ينبغي لي أن أعطيها إياه في قول مالك ﴿ قال ﴾ قال مالك لا تعطها أحداً من أقاربك ممن تترك نفقته ﴿ قال ﴾ فقلت له فن لا تتركه نفقته من ذوى قرابتي وهو محتاج إليها ( فقال ) ما يعجبني أن يلي ذلك هو بالدفع اليهم وما يعجبني لأحد أن يلي قسمة صدقته لأن المحمدة تدخل فيه والثناء وعمل السر أفضل ولكني أرى أن ينظر رجلاً ممن يثق به فيدفع إليه ذلك يقسمه عليه فإن رأى

(١) ( الرشا ) يعنى بالرشا ما كانوا يعطون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مما كان يؤلفهم به اه

ذلك الرجل الذي من قرابته الذي لا يلزمه نفقته أهلاً لها أعطاه كما يعطى غيره من  
 غير أن يأمره بشئ من ذلك ولكن يكون الرجل الذي دفع ذلك إليه ليفرقه هو  
 الناظر في ذلك على وجه الاجتهاد ﴿قلت﴾ من تلزمني نفقته في قول مالك (فقال)  
 الولد ولد الصلب ديناً تلزمك نفقته المذكور حتى يحتلموا فإذا احتلموا لم تلزمك نفقتهم  
 والنساء حتى يتزوجن ويدخل بهن أزواجهن فإذا دخل بها زوجها فلا نفقة لها عليه  
 فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقة لها على أبيها ﴿قلت﴾ فإن هو طلقها قبل  
 البناء بها (فقال) هي على نفقتها ألا ترى أن النفقة واجبة على الأب حتى يدخل بها لأن  
 نكاحها في يد الأب ما لم يدخل بها زوجها ﴿قلت﴾ فولد الولد (قال) لا نفقة لهم على  
 جدهم وكذلك لا تلزمهم النفقة على جدهم ولا تلزم المرأة النفقة على ولدها وإنما يلزم  
 الأب وخده النفقة على ولده وإن لم يكن لولدها مال وهي موسرة لم تلزم النفقة على  
 ولدها وتلزم النفقة على أبيها وإن كانت ذات زوج وإن كره ذلك زوجها كذلك قال  
 مالك ﴿قال﴾ والزوج تلزمه نفقة امرأته وخادم واحدة لامرأته ولا يلزمه من نفقة  
 خدمها أكثر من نفقة خادم واحدة ولا يلزمه نفقة أخ ولا ذى قرابة ولا ذى رحم  
 محرم منه ﴿قلت﴾ فالذين لا يجوز له أن يعطيهم من زكاة ماله أهم هؤلاء الذين  
 ذكرت الذين تلزمه نفقتهم قال نعم ﴿قلت﴾ ومن وراء هؤلاء من قرابته فهم في  
 زكاته والاجنبون سواء (قال) نعم على ما فسر لك إذا رأى الذي دفع إليه زكاته  
 أن يعطيهم أعطاهم ﴿قلت﴾ أتعطى المرأة زوجها من زكاتها قال لا ﴿قلت﴾ أتحمظه  
 عن مالك قال لا وهذا أبين من أن أسأل مالكا عنه ﴿قال﴾ وقال مالك لا يعطى  
 أهل الذمة من الزكاة شيئاً وأما قول مالك وعلى الوارث مثل ذلك <sup>(١)</sup> فإن ذلك في  
 الضرر على الوارث مثل ذلك أن لا يضار ﴿قال ابن وهب﴾ وقد قال ذلك ابن شهاب  
 وقاله مالك وقد قال أشهب كان ابن عباس وغيره من أهل العلم يرون أن إعطاء  
 المرء قرابته من زكاته بوجه الصحة على وجه ما يعطى غيره من زكاة ماله مجزئ عنه  
 وكان ابن المسيب وطاوس يكرهان ذلك وكان مالك أكثر شأنه فيه الكراهية



﴿ في العتق من الزكاة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك من اشترى من زكاة ماله رقبة فأعتقها كما يعتق الوالي ان ذلك جائز ويجزئه من زكاته ويكون ولاؤه لجميع المسلمين ﴿ قلت ﴾ وكان مالك يقول يشتري الوالي من الزكاة رقبا فيعتقهم (فقال) نعم ويكون ولاؤهم لجميع المسلمين (قال) وحضرت مالكا يشير بذلك على من يقسم الصدقة ﴿ قال مالك ﴾ ويجوز للمرء أن يعمل في زكاة نفسه كما يجوز للوالي أن يعمل في زكاة المسلمين ﴿ قلت ﴾ فان اشتراه من زكاة ماله فأعتقه عن نفسه (قال) لا يجزئه ولم أسمع هذا من مالك ولكنه لا يجوز وعليه الزكاة ثانية لان الولاء له فكانها زكاة لم يخرجها وانما اخراجها أن يكون ولاؤها لهم

﴿ في اعطاء المكاتب وابن السبيل من الزكاة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يعجني أن يمان بها المكاتبون قال وما علمت أنه كان بهذا البلد أحد أقتدى به في ديني ففعله أو قال نراه ولا بلغني أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان فعلوا ذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك يعطى من الزكاة ابن السبيل وان كان غنيا في بلده اذا احتاج وانما مثل ذلك مثل الغازي في سبيل الله يعطى منها وان كان غنيا ﴿ قلت ﴾ فالحاج المنقطع به (فقال) قال مالك هو ابن السبيل يعطى من الزكاة ﴿ قلت ﴾ والحاج عند مالك ابن السبيل وان كان غنيا قال نعم ﴿ قال أشهب ﴾ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني الا لحمة لغاز في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فيصدق على المسكين فأهدى المسكين الى الغني

﴿ في تكفين الميت واعطاء اليهود والنصراني والعبد من الزكاة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك بن أنس لا يجزئه أن يعطى من زكاته في كفن ميت لان الصدقة انما هي للفقراء والمساكين ومن سعى الله وليس للاموات ولا للبنيان المساجد

شيء ﴿قال﴾ وقال مالك لا يعطى من الزكاة مجوسى ولا نصرانى ولا يهودى ولا عبد وكما لا يعتق في الكفارات غير المؤمنين فكذلك لا يطعم منها غير المؤمنين وكما لا يعتق في الزكاة غير المؤمنين فكذلك لا يعطى منها غير المؤمنين وقد قال لا يعتق في الكفارات الا مؤمنة ﴿ربعة وعطاء﴾ مؤمنة صحيحة ﴿وقال﴾ نافع وربعة لا يطعم من الزكاة نصرانى ولا يهودى ولا عبد الا أن نافعاً لم يذكر اليهودى ولا العبد

﴿فيمن يعطى مكان زكاة الذهب والورق عرضاً﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أعطى زكاة ماله وقد وجبت عليه وهى ألف درهم كانت عنده حال عليها الحول فأعطى مكان زكاتها حنطة أو شعيراً أو عرضاً من العروض قيمته ربع عشر هذه الألف (فقال) قال مالك لا يعطى عرضاً ولكن يعطى ورقاً أو قيمة ذلك ذهباً وقد كره غير واحد اشتراء صدقة ماله عمر بن الخطاب وابن عمر وجابر بن عبد الله وقال يحيى من الناس من يكره اشتراء صدقته

﴿في الرجل له الدين على الرجل فيتصدق به عليه ينوى بذلك زكاة ماله﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يكون لى عليه الدين فتجب على الزكاة فأتصدق عليه بذلك الدين وهو من الفقراء أنوى به أنه من زكاة مالى (فقال) قال مالك فيما بلغنى لا يعجبني ذلك ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره لانه ناو اذا كان على فقير ولا يجوز له أن يعطى ناويا وهو عليه ولو جاز هذا لجاز للرجل أن يعطى في زكاة ماله أقل من القيمة مما وجب عليه لان ما على الفقير لا قيمة له وان كانت له قيمة فقيمته دونه

﴿في قسم خمس الركاز﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أصاب ركازاً وكان له أقارب فقراء منهم من يضمه الحالك نفقته ومنهم من لا يضمه الحالك نفقته أيحمل خمس هذا الركاز فيهم أم لا (فقال) لا يخصهم بذلك ولكن يعطيهم كما يعطى غيرهم من الفقراء فقراء موضعه

وذلك أن مالكا كره أن يعطي الرجل زكاته أقاربه الذين لا بدّ من نفقتهم لمكان  
محدثهم إياه وقضاء مذمة ان كانت عليه ودفع صلات بهذا ان كانوا يرجونها منه فلو  
صح ذلك عنده لم ير بذلك بأساً (قال) وإنما كان يقول لنا مالك إنما أخاف بذكر هذه  
الاشياء أن يحمده عليها ﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ فهذا الخس لمن كان لا يدفع  
به شيئاً مما وصفت لك من مذمة ولا يجرب به محمداً الا على وجه الاجتهاد لهم كاجتهاده  
في غيرهم فلا أرى بذلك بأساً . فأما ولد أو والد فلا يعجنى ذلك لان نفقتهم تلزمه  
فهو اذا أعطاهم دفع عن نفسه بمعطيتهم نفقتهم وان كانوا أغنياء فغيرهم أحق بذلك  
منهم . وقد قال غيره اذا أعطاهم كما يعطي غيرهم من الأبعد على غير إثارة جاز لان  
الخس فيء وليس هو مثل الزكاة التي لا تحل لنيء والنيء يحل للفيء والفقير الا أن  
الفقير يؤثر على الفيء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت هذا الخس لم لا يعطيه ولده  
ووالده الذين يضمن نفقتهم فيغنيهم بذلك ويدفع عنه نفقتهم وهذا الخس عندك  
إنما هو فيء وهؤلاء فقراء (فقال) ينبغي له أن ينظر الى من هو أفقر من هؤلاء الذين  
يضمن هو نفقتهم فهم أولى بذلك لان الوالدين لو كانا فقيرين<sup>(٢)</sup> أحدهما له من ينفق عليه  
والآخر ليس له من ينفق عليه فكذلك هذا الرجل ﴿ وسئل ﴾ مالك وأنا قاعد عن  
رجل محتاج له أب موسر أترى أن يعطى من القسم شيئاً (فقال) ان كان لا يناله  
معروف أبيه فلا أرى بذلك بأساً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فان كان يناله معروف أبيه  
فغيره من أهل الحاجة ممن لا يناله معروف أحد أولى بذلك ﴿ قلت ﴾ أي شيء هذا  
القسم (فقال) هو الزكاة

﴿ ما جاء في الفيء ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في هذا الذي أيسوى بين الناس فيه أو يفضل  
بعضهم على بعض (قال) قال مالك يفضل بعضهم على بعض ويبدأ بأهل الحاجة  
حتى ينفوا منه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت جزية مجاجم أهل الذمة وخراج الارضين  
ما كان منها غنوة ووفاء صالح أهلها عليه ما يصنع بهذا الخراج (قال) قال مالك

هذا جزية ( قال ابن القاسم ) والجزية عند مالك فيما نعلم من قوله في ذلك كله ﴿ قلت ﴾  
 لابن القاسم فيمن يعطى هذا النية ، وفيمن يوضع ( قال ) قال مالك على أهل كل بلد  
 فتحوها عنوة أو صالحوا عليها هم أحق به يقسم عليهم يبدأ بفقرائهم حتى يغنوا ولا  
 يخرج منهم إلى غيرهم إلا أن تنزل بقوم حاجة فينقل إليهم منه بعد أن يعطى أهلها  
 منه . يريد ما يفتنهم على وجه النظر والاجتهاد ( قال ابن القاسم ) وكذلك كتب عمر  
 ابن الخطاب لا يخرج في قوم منهم عنهم إلى غيرهم ( قال ) ورأيت مالكا يأخذ  
 بالحديث الذي كتب به عمر بن الخطاب إلى عمار بن ياسر وصاحبيه إذ ولاهم العراق  
 وحين قسم لأحدهم نصف شاة ولآخرين ربما ربما فكان في كتاب عمر بن الخطاب  
 انما مثلي ومثلكم في هذا المال كما قال الله تبارك وتعالى في مال اليتيم فن كان غنيا  
 فليستغفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ﴿ قال ﴾ وسألناه عن الرجل يوصي  
 بالنفقة في سبيل الله قال يبدأ بأهل الحاجة الذين في سبيل الله قال وملكته في غير شيء  
 فرأيت قوله أنه يبدأ في جميع ذلك بالفقراء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك يبدأ  
 بالفقراء في هذا النية فان بقي شيء كان بين الناس كلهم بالسوية إلا أن يرى الوالي  
 أن يحبس لنوائب تنزل به من نوائب أهل الاسلام فان كان ذلك رأيت ذلك له  
 ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والناس كلهم سواء عربيه ومولاهم وذلك أن مالكا حدثني  
 أن عمر بن الخطاب خطب الناس ثم قال أيها الناس اني عملت عملا وان صاحبي عمل  
 عملا فان بقيت إلى قابل لألحقن أسفل الناس بأعلامهم ﴿ قال ﴾ وقال مالك بلغني أن  
 عمر بن الخطاب قال ما من أحد من المسلمين إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه  
 حتى لو كان راعيا أو راعية بمدن ( قال ) ورأيت مالكا يمجبه هذا الحديث ﴿ قال ﴾  
 ابن القاسم ﴿ وسمعت مالكا يقول قد يعطى الوالي الرجل يميزه للأمر يراه فيه  
 على وجه الدين أي وجه الدين من الوالي يميزه لقضاء دينه بجائزة أو لأمر يراه قد  
 استحق الجائزة فلا بأس على الوالي بجائزة مثل هذا ولا بأس أن يأخذها هذا الرجل  
 ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي يعطى المنفوس من هذا المال ( قال ) نعم وقد أخبرني مالك أن

عمر بن الخطاب مرة ليلة فسمع صبياً يبكي فقال لأهله ما لكم لا ترضعونه قال فقال أهله ان عمر بن الخطاب لا يفرض للمنفوس حتى يطم وانا فطمناه قال فولى عمر بن الخطاب وهو يقول كدت والذي نفسي بيده أن أقتله<sup>(١)</sup> ففرض للمنفوس من ذلك اليوم مائة درهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان كان المنفوس والده غنياً أبدأ بكل منفوس والده فقير قال نعم ﴿قلت﴾ له أفكان يعطى النساء من هذا المال فيما سمعت من مالك (قال) سمعت مالكا يقول كان عمر بن الخطاب يقسم للنساء حتى أن كان ليعطين المسك ﴿قلت﴾ لابن القاسم ويبدأ بالفقيرة منهن قبل الغنية قال نعم ﴿قلت﴾ له أرايت قول مالك يسوى بين الناس في هذا التي الصغير والكبير والمرأة والرجل فيه سواء (قال) تفسيره أنه يعطى كل إنسان قدر ما يغنيه الصغير قدر ما يغنيه والكبير قدر ما يغنيه والمرأة قدر ما يغنيها هذا تفسير قوله عندي يسوى بين الناس في هذا المال ﴿قلت﴾ له فان فضل الآن بعد ما استغنى أهل الاسلام من هذا المال فضل (قال) ذلك على اجتهاد الامام ان رأى أن يحبس ما بقى لنواب أهل الاسلام حبسه وان رأى أن يفرقه على أغنيائهم فرقه وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهذا التي حلال للأغنياء قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ ولقد

(١) (قوله كدت والذي نفسي بيده أن أقتله) بهامش الاصل هنا ما نصه حدثنا عمر بن الحسين قال حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا أبو عقيل يحيى بن المتوكل قال حدثنا عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر عن أبيه قال قدمت رفقة من التجار فنزلوا المصلى فقال لعبد الرحمن بن عوف هل لك ان نحرسهم الليلة من السرقة فباتا يحرسناهم ويصليان ما كتب الله لهما فسمع عمر بكاء صبي فتوجه نحوه فقال يا أمة الله أحسني الى صبيك ثم عاد الى مكانه فسمع بكاء فعاد اليها فقال لها مثل ذلك ثم عاد الى مكانه فلما كان في آخر الليل سمع بكاء فأتى أمه فقال ويحك اني لأرى أم سوء مالي لا أرى ابنك يقر هذه الليلة قالت يا عبد الله قد أبرم في هذه الليلة أريده على النظام فباتي قال ولم قالت لأن عمر لا يفرض الا لفظيم فقال فكم له قالت كذا وكذا شهرا قال ويحك لا تعجله قال فضلى النجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء فلما لم قال يا بؤس لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ثم أمر مناديا فنادى لا تعجلوا صبيانكم عن الطعام فاننا نفرض لكل مولود في الاسلام فكتب بذلك الى الآفاق أن يفرض لكل مولود في الاسلام اه

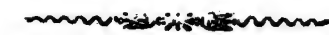
حدثني مالك بن أنس أنه أتى بمال عظيم من بمض النواحي في زمان عمر بن الخطاب فصب في المسجد فبات عليه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وطاحه بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنهم فلما أصبح كشف عنه أنطاع ومسوح كانت عليه فلما مسته الشمس أثلق<sup>(١)</sup> وكان فيه تيجان قال فبكي عمر بن الخطاب فقال له عبد الرحمن بن عوف يا أمير المؤمنين ليس هذا حين بكاء إنما هذا حين شكر فقال اني أقول انه ما فتح الله بهذا على قوم قط الا سفكوا دماءهم وقطعوا أرحامهم ثم قال لابن الأرقم اكتب لي الناس قال قد كتبتهم ثم جاءه بالكتاب قال فقال له هل كتبت الناس قال نعم قد كتبت المهاجرين والانصار والمهاجرين من العرب والمحريين يعني المعتقين قال ارجع فاكتب فاعلمك قد تركت رجلا لم تعرفه ارادة أن لا يترك أحداً. فهذا يدل على أن عمر كان يقسم لجميع الناس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ سمعت مالكا وهو يذكر أن عمر بن الخطاب كتب الى عمرو بن العاص وهو بمصر في زمان الرمادة فقلنا لمالك وما زمان الرمادة أ كانت سنة أو سنتين قال ابن القاسم بلغني أنها كانت ست سنين قال فكتب اليه واغوثاه واغوثاه قال فكتب اليه عمرو بن العاص ليك ليك ليك قال فكان يبعث اليه العير عليها الدقيق في الباء فكان يقسمها عمر فيدفع الجمل كما هو الى أهل البيت فيقول لهم كلوا دقيقه والتحفوا الباء وانحروا البعير وأنتموا بشحمه وكلوا لحمه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ سمعت مالكا وهو يذكر أن رجلا<sup>(٢)</sup> رأى فيما يرى النائم في خلافة أبي بكر أن القيامة قد قامت وأن الناس حشروا قال فكانه ينظر الى عمر بن الخطاب قد فرع الناس<sup>(٣)</sup> بسطة قال فقلت في منامي بم فضل عمر بن الخطاب الناس قال فقيل لي بالخلافة والشهادة وأنه

(١) (قوله أثلق) في القاموس تألق البرق التمع كأتلق اه (٢) (ان رجلا) هو عوف بن مالك الاشجعي الانصاري ذكره ابن وضاح اه من هامش الاصل (٣) (قوله قد فرع الناس بسطة) أي علام فضيلة وشرافا بما جمع الله له من الخلافة والشهادة وكونه لا يخاف في الله لومة لائم ومن التوسع في العلم والكمال وغير ذلك اه كتبه مصححه

لا يخاف في الله لومة لائم قال فأتى الرجل حين أصبح فاذا أبو بكر وعمر قاعدان جميعا فقص عليهما الرؤيا فلما فرغ منها انتهره عمر ثم قال له قم أحلام نائم فقام الرجل فلما توفي أبو بكر وولى عمر أرسل اليه ثم قال له أعد على الرؤيا التي رأيتها قال أو ما كنت ردديتها على قال له أو ما كنت تستحي أن تذكر فضيأتي في مجلس أبي بكر وهو فيه قاعد قال فقصها الرجل عليه فقال بالخلافة قال عمر هذه أولتن يريد قد نلتها ثم قال والشهادة فقال عمر أنى ذلك لى والعرب حولي فقال بلى وإن الله على ذلك لقدير قال وأنه لا يخاف في الله لومة لائم قال عمر والله ما أبالي إذا قعد الخصمان بين يدي على من دار الحق فأديره ﴿قال عبد الرحمن بن القاسم﴾ سمعت مالكا يقول اختصم قوم في أرض قرب المدينة فرفعوا ذلك الى عثمان بن عفان قال فركب معهم عثمان بن عفان لينظر فيما بينهم قال فلما ركب وسار فقال له رجل من القوم يا أمير المؤمنين أترك في أمر قد قضى فيه عمر بن الخطاب قال فرد عثمان دابته وقال ما كنت لأنظر في أمر قد قضى فيه عمر ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل يجبر الامام أحدا على أخذ هذا المال اذا أبي أخذه قال لا ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يذكر أن عمر بن الخطاب كان يدعو حكيم بن حزام فيعطيه عطاءه قال فيأبى ذلك حكيم ويقول قد تركته على عهد من هو خير منك يريد النبي عليه الصلاة والسلام فيقول عمر اني أشهدكم عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ فلم يجبر عمر هذا على أخذ المال ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول انما تركه حكيم لحديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث الذي جاء ان خيرا لا أحدكم أن لا يأخذ من أحد شيئا قالوا ولا منك يا رسول الله قال ولا مني

﴿تم كتاب الزكاة الاول من المدونة الكبرى والحمد لله رب العالمين﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم﴾



﴿ويليه كتاب الزكاة الثاني﴾



﴿ كتاب الزكاة الثاني ﴾

﴿ من المدونة الكبرى ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وصحبه وسلم ﴾

﴿ في زكاة الابل ﴾

﴿ حدثنا ﴾ زيادة الله بن أحمد قال حدثنا يزيد بن أيوب وسليمان بن سالم عن سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم قال وقال مالك بن أنس في الساعي إذا أتى الرجل فأصاب له خمسا وعشرين من الابل ولم يجد فيها بنت مخاض ولا ابن لبون ذكر ان رب الابل يشتري للساعي بنت مخاض على ما أحب أو كره الا أن يشاء رب الابل أن يدفع منها ما هو خير من بنت مخاض فليس للمُصَدِّق أن يرد ذلك إذا طابت بذلك نفس صاحب الابل قال وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أراد رب المال أن يدفع ابن لبون ذكر اذا لم يوجد في المال بنت مخاض ولا ابن لبون (قال) ذلك الى الساعي ان أراد أخذه أخذه وإلا ألزمه بنت مخاض وليس له أن يمتنع من ذلك . قال مالك في الابل مثل أن يكون للرجل المائتا بعير فيكون فيها خمس بنات لبون أو أربع حقائق فقال لي مالك اذا كان السنان في الابل كان المُصَدِّق خيرا في أى السنين شاء أن يأخذ أخذ ان شاء خمس بنات لبون وان شاء أخذ أربع حقائق فاذا لم يكن إلا سن واحدة لم يكن للساعي غيرها ولم يجبر رب المال على أن يشتري له السن الأخرى ﴿ قال مالك ﴾ واذا لم يكن في المال السنان جميعا فالساعي خيرا أى ذلك شاء كان على رب المال أن يأتيه به على ما أحب رب الابل أو كره ويجبر على ذلك قال والشافعي في ذلك خيرا ان شاء أخذ أربع حقائق وان شاء خمس بنات لبون وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يأمر بأن يعاد في الغنم بعد عشرين ومائة من الابل اذا أخذ منه حقتين فزادت (فقال) لم يكن مالك يقول يرجع الى الغنم اذا صارت الفريضة في الابل لم يرجع في الغنم ﴿ قال سحنون ﴾ الا أن ترجع الابل الى أقل من فريضة الابل فترجع الى

النعم ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما زاد على عشرين ومائة ففي كل  
 أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والنبي عليه الصلاة والسلام ابتداءً الفرض من  
 خمس ﴿ قال أشهب ﴾ وقاله عمر قال عمر في أربع وعشرين من الابل فدونها النعم  
 في كل خمس شاة فانما قال فدونها ثم قال وفيما فوق ذلك الى خمس وثلاثين بنت مخاض  
 فان لم تكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك الى خمس وأربعين بنت  
 لبون حتى انتهى الى عشرين ومائة في تسمية اسنان الزكاة فقال فما زاد على عشرين  
 ومائة من الابل ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة ولم يقل فيما زاد على  
 ذلك ففي كل خمس شاة الى أربع وعشرين كما ابتداءً به الصدقة وقاله النبي عليه الصلاة  
 والسلام وهو الذي ابتداءً تسنين الفريضة وسنتها ﴿ قلت ﴾ أليس انما يأخذ مالك  
 في صدقة الابل بما في كتاب عمر بن الخطاب الذي زعم مالك أنه قرأه فقال نعم  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت قولهم في عشرين ومائة حقتان فما زاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي  
 كل خمسين حقة انما يعني بالزيادة ما زاد على عشرين ومائة والحقتان في الابل كما هما  
 (فقال) لا ولكن تسقط الحقتان ويرجع الى أصل الابل وتلغى الفريضة الاولى  
 الحقتان اللتان وجبتا فيها اذا زادت على عشرين ومائة واحدة فصاعداً ويرجع الى  
 الاصل فيؤخذ من كل أربعين بنت لبون ويؤخذ من كل خمسين حقة ﴿ قلت ﴾  
 فان زادت على عشرين ومائة واحدة (فقال) المصدق مخير ان شاء أخذ ثلاث بنات  
 لبون وان شاء أخذ حقتين ﴿ قلت ﴾ له وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ابن القاسم ﴾  
 وكان ابن شهاب يخالف مالكا في هذه المسألة يقول اذا زادت واحدة على عشرين  
 ومائة ففيها ثلاث بنات لبون الى أن تبلغ ثلاثين ومائة وفي ثلاثين ومائة حقة وابنتا  
 لبون وفي ثلاثين ومائة يتفق قول ابن شهاب ومالك ويختلفان فيما بين أحد وعشرين  
 ومائة الى تسع وعشرين ومائة لان مالكا يجعل المصدق مخيراً ان شاء أخذ حقتين  
 وان شاء أخذ ثلاث بنات لبون وابن شهاب كان يقول ليس المصدق مخيراً ولكنه  
 يأخذ ثلاث بنات لبون لان فريضة الحقتين قد انقطعت ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ورأيت

على قول ابن شهاب لان ذلك ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام وعن عمر اذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فأراهم ثلاث بنات لبون على كل حال كانت ثلاث بنات لبون في الابل أو لم تكن كانت فيها السنان جميعاً أو لم تكن إلا احدهما أو لم يكونا فيها جميعاً فذلك كله عندي سواء وعلى رب الابل أن يأتيه بثلاث بنات لبون على ما أحب أو كره وليس للساعي أن يأخذ الا ثلاث بنات لبون وان أراد أخذ الحقائق فليس ذلك له ﴿قال﴾ وقال مالك اذا كانت الابل ثلاثين ومائة ففيها حقة وابنتا لبون في الحسين منها حقة وفي الثمانين منها ابنتا لبون فاذا كانت أربعين ومائة فابنة لبون وحقتان في الاربعين بنت لبون وفي المائة حقتان فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقائق في كل خمسين حقة فاذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون في كل أربعين بنت لبون فاذا كانت سبعين ومائة فحقة وثلاث بنات لبون فاذا كانت ثمانين ومائة فحقتان وابنتا لبون فاذا كانت تسعين ومائة فثلاث حقائق وبنت لبون في كل خمسين حقة وفي الاربعين بنت لبون فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون فلما اجتمع فيها السنان كان المصدق الآن بالخيار ان شاء أخذ الحقائق وان شاء أخذ بنات لبون اذا كانت في الابل فان لم يجد الا حقائقاً أخذها وان لم يجد الا بنات لبون أخذها وان لم يجد واحداً من السنين كان الساعي مخيراً أي ذلك شاء كان على رب المال أن يأتيه به على ما أحب أو كره ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يجد المصدق في الابل السن التي وجبت فيها أيأخذ دونها ويأخذ من رب المال زيادة دراهم أو غير ذلك تمام السن التي وجبت له فقال لا ﴿قلت﴾ له فهل يأخذ أفضل منها ويرد على صاحب المال دراهم قدر ما زاد على السن التي وجبت له فيها (فقال) لا ألا ترى ان المصدق اشترى التي أخذ بالتى وجبت له وبالدراهم التي زاد ﴿قال ابن وهب﴾ وقال مالك في الرجل يشتري من الساعي شيئاً من الصدقة ان ذلك لا يصالح وان سمي له شيئاً من الاسنان لانه لا يدري مانحوها ووصفها قال وذلك قبل أن يخرج الساعي واذا اشترى

الرجل الصدقة التي عليه بدين الى أجل لم يصلح لانه دين بدين ﴿قال أشهب﴾ وقد قال ابن أبي الزناد ان أباه حدثه أن عمر بن عبد العزيز كان يكتب في عهود عمله على الساعي خضال كانت تكتب في عهود المال قبله قال أبو الزناد كنا نحدث أن أصلها كان من عمر بن الخطاب فكان منها أن ينهاتهم أن يبيعوا من أحد فريضة أو شاة تحل عليه بدين قليل أو كثير ﴿قالت﴾ له هذا قول مالك (فقال) نعم هو قوله وذلك أنه نهى عن أن يأخذ المصدق فيها دراهم من ربهها أو يشتريها ربهها من المصدق وان رسول الله عليه الصلاة والسلام قال العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة الانصاري عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم الانصاري أخبره أن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فريضة الابل ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة فاذا بلغت خمساً ففيتها شاة الى تسع فاذا بلغت عشرة ففيتها شاتان الى أربع عشرة فاذا بلغت خمس عشرة ففيتها ثلاث شياه الى تسع عشرة فاذا بلغت عشرين ففيتها أربع شياه الى أربع وعشرين فاذا بلغت خمساً وعشرين الى خمس وثلاثين ففيتها بنت مخاض فان لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر فاذا زاد الى خمس وأربعين ففيتها بنت لبون فاذا زاد الى ستين ففيتها حقة طروقة الجمل فاذا زاد الى خمس وسبعين ففيتها جذعة وما زاد الى تسعين ففيتها ابنتا لبون فاذا زاد الى عشرين ومائة ففيتها حقتان طروقتا الجمل فاذا زاد على ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال نسخة كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام الذي كتب في الصدقة وهي عند آل عمر بن الخطاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز من سالم وعبيد الله ابني ابن عمر حين أمر على المدينة فأمر عماله بالعمل بها ثم ذكر نحو هذا الحديث ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن قال نهى عمر بن الخطاب أن يشتري الرجل فريضته من الابل أو صدقته ﴿قال ابن وهب﴾ وقاله عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله ﴿قال أشهب﴾ وقاله

عبد الله بن عمر لرجل سألته عن ذلك فقال لا تشتريها ولا تمد في صدقتك ولكن سلمها واقترب من غنم جارك وابن عمك مكانها ﴿ قال أشهب ﴾ وقال مالك وأحب إلى أن يترك المرء شراء صدقته وإن كان قد دفعها وقبضت منه ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا كانت عنده خمس من الابل فلما كان قبل الحول يوم هلكت منهن واحدة ثم نتجت منهن واحدة من يومها خال عليها الحول وهي خمس بالتى نتجت فقال فيها شاة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وإذا كانت الابل لرجل ببعض البلدان وهي شتى <sup>(١)</sup> قال قفلنا للمالك وما الشنق فقال هي الابل التى لم تبلغ فريضة الابل مثل الخمس والعشر والخمس عشرة والعشرين قال فيأتيه الساعي فيجد عنده ضأنًا ومعزًا أو يجد عنده ضأنًا ولا يجد عنده معزًا أو يجد عنده معزًا ولا يجد عنده ضأنًا قال ينظر المصدق في ذلك فإن كان أهل تلك البلاد إنما أموالهم الضأن وهي جل أغنامهم وما يكسبون كانت عليهم الضأن فيما وجب في الابل يأتون بها وإن لم يجد صاحب المال إلا معزًا فعليه أن يأتي بالضأن . قال وإن كانت أموالهم المعز ووجد المصدق عند صاحب الابل ضأنًا لم يكن له على صاحب الضأن إلا المعز ولم يكن للمصدق أن يأخذ من الضأن إلا أن يرضى بذلك صاحب الضأن فيعطيه الضأن إنما عليه أن يأتي بالمعز ( قال ) وإذا بلغت الفريضة أن تؤخذ من الابل فقد خرجت من أن تكون شنقا

### ❦ في زكاة البقر ❦

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أياخذ مالك بحديثه الذي يذكر عن طائوس عن معاذ بن جبل في البقر قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الذي جاء في البقر في الأربعين مسنة ~~فيؤخذ~~

(١) ( قوله وهي شتى ) الشنق بفتح الشين المعجمة وفتح الدون هو ما بين الفريضتين في الابل خاصة والاقاص في البقر والغنم وقال أبو عبيد والشنق الوقص ما بين الفريضتين من الماشية وإنما سمي شنقا لأن الساعي يكتب رب الابل أن يأتيه بما ليس عنده ويشتره عليه في ذلك وإن شق عليه مأخوذ من شناق البعير الذي يشنق به ويضبط ويحمل على غير اختياره قاله محمد بن رشد اه من هامش الأصل مع بعض زيادة من كتب اللغة

فيها الذكر والاني (قال) أما الذي جاء في الحديث فانه يأخذ مسنة وليس له أن يأخذ  
 الا أنى ﴿قلت﴾ والذي جاء في ثلاثين تباع أهو ذكر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول  
 مالك قال نعم ﴿أشهب﴾ عن سليمان بن بلال قال أخبرني يحيى بن سعيد أن طاوسا  
 اليماني حدثه قال بعث رسول الله عليه الصلاة والسلام معاذ بن جبل فأمره أن يأخذ  
 من البقر الصدقة من كل ثلاثين تبعا ومن كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ستين  
 تبعين ومن كل سبعين تبعا وبقرة مسنة على نحو هذا ﴿أشهب﴾ عن الزنجي أن  
 اسماعيل بن أمية حدثه أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال لا يؤخذ من بقرة حتى  
 تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ثلاثين ففيها تابع جذع أو جذعة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت  
 أربعين ففيها بقرة مسنة ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان ومحمد بن جابر عن أبي اسحاق  
 عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب بمثل فعل معاذ بن جبل في ثلاثين تباع وفي  
 أربعين مسنة ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم أن  
 معاذاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاوقاص فقال ليس فيها شيء ﴿وقال ابن  
 مهدي﴾ عن سفيان الثوري ومالك ان الجواميس من البقر ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد  
 الوارث بن سعيد عن رجل عن الحسن مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة  
 ابن غزيرة عن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام  
 لمعرو بن حزم فرائض البقر ليس فيما دون ثلاثين من البقر صدقة فإذا بلغت ثلاثين  
 ففيها عجل رابع جذع الى أن تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة الى أن  
 تبلغ سبعين فإذا بلغت سبعين ففيها بقرة مسنة وعجل جذع حتى تبلغ ثمانين فإذا  
 بلغت ثمانين ففيها مستتان ثم على نحو هذا يمد ما كان من البقر ان زاد أو نقص فعلى  
 نحو فرائض أولها ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن رسول الله  
 عليه الصلاة والسلام حين بعث معاذ بن جبل أمره بهذا وان معاذاً صدق البقر كذلك  
 ﴿قال ابن وهب﴾ وقال الليث سنة الجواميس في السعاية وسنة البقر سواء

❦ في زكاة النعم ❦

❦ قال ❦ وقال مالك إذا كانت النعم ربيّ كلها أو ما خضا كلها أو أكلة كلها أو فحولا كلها لم يكن للمصدق أن يأخذ منها شيئاً وكان على رب المال أن يأتيه بجذعة أو ثنية بما فيه وفاء فيدفعها إلى المصدق وليس للمصدق إذا أناه بما فيه وفاء أن يقول لا أقبلها ❦ قلت ❦ فهل كان مالك يقول يأخذ ما فوق الثني أو ماتحت الجذع (فقال) لا يأخذ إلا الجذع أو الثني إلا أن يشاء رب المال أن يعطيه ما هو أفضل من ذلك ❦ قلت ❦ الجذع من الضأن والمز في أخذ الصدقة سواء قال نعم ❦ قلت ❦ أرايت الذي يؤخذ في الصدقة من النعم الجذع أهو في الضأن والمز سواء قال نعم ❦ قلت ❦ وهو قول مالك قال نعم ❦ قال ❦ وقال مالك لا يؤخذ تيس والتيس هو دون الفحل إنما يعد مع ذوات العوار والهرمة والسخال ❦ قال ❦ فقلت للمالك فما ذات العوار فقال ذات العيب ❦ قال ❦ وقال مالك إن رأى المصدق أن يأخذ ذات العوار أو التيس أو الهرمة إذا كان ذلك خيراً له أخذها ❦ قلت ❦ هل يحسب المصدق العمياء والمريضة البين مرضها والعرجاء التي لا تالحق على رب النعم ولا يأخذها قال نعم ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) قال مالك يحسب على رب النعم كل ذات عوار ولا يأخذ منها والعمياء من ذات العوار ولا تؤخذ فيها ولا من ذوات العوار ❦ قلت ❦ وإن كانت النعم كلها قد جربت قال على رب المال أن يأتيه بشاة فيها وفاء من حقه ❦ قلت ❦ وكذلك ذوات العوار إذا كانت النعم ذوات عوار كلها قال نعم ❦ قال ❦ وقال مالك لا يأخذ المصدق من ذوات العوار إلا أن يشاء المصدق أن يأخذ إذا رأى في ذلك خيراً وأفضل ❦ قال ❦ وقال مالك إذا كانت عجائيل كلها أو فصلانا كلها أو سخالا كلها وفي عدد كل صنف منها ما تعجب فيه الصدقة فملي صاحب الأربعين من السخال أن يأتي بجذعة أو ثنية من النعم وعلى صاحب الثلاثين من البقر إذا كانت عجولا كلها أن يأتي ببيع ذكر وإن كانت فصلانا خمسا وعشرين فعليه أن يأتي بابة مخاض ولا يؤخذ من هذه الصغار شيء لأن عمر بن الخطاب قال تأخذ الجذعة والثنية ولا تأخذ الماخض ولا الأكلة ولا الرئي ولا خل



الغنم وذلك عدل بين غداء المال وخياره ﴿قال مالك﴾ وكذلك لو لم يكن عنده الا  
 بزل (١) اشترى له من السوق ولم يعطه منها فكذلك اذا كان عنده الدون اشترى له  
 من السوق فرة يكون ذلك خيراً مما عنده ومرة يكون شراً مما عنده ﴿قال مالك﴾  
 ليس في الاوقاص من الابل والبقر والغنم شيء وانما الاوقاص فيما بين واحد الى تسعة  
 ولا يكون في العقد وقص يريد بالعقد عشرة وقد سأل معاذ النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن الاوقاص فقال ليس فيها شيء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً له ثلاثون من  
 الغنم توالدت قبل أن يأتيه المصدق بيوم فصارت أربعين أترى أن يزيها عليه الساعي  
 أم لا (فقال) يزيها عليه لانها قد صارت أربعين حين آتاه ﴿قلت﴾ ولم وقد كان  
 أصلها غير نصاب (قال) لانها توالدت فاذا توالدت فأولادها منها وفيها الزكاة وان  
 كانت قبل ذلك غير نصاب لانها لما زادت بالولادة كانت كالنصاب وهو قول  
 مالك ﴿قلت﴾ هل كان مالك يعرف أن المصدق يجمع الغنم ثم يفرقها فيخير رب  
 المال أي الفرقين شاء ثم يأخذ هو من الفرقة الاخرى (فقال) لم يعرفه وأنكره  
 قال مالك قد كان محمد بن مسلمة الانصاري لا تسلق اليه شاة فيها وفاء من حقه الا  
 أخذها ﴿قال﴾ وقال مالك من كانت له غنم أو بقر أو ابل يعتل عليها ويعلفها ففيها  
 الصدقة ان بلغت ما تجب فيها الصدقة ﴿قال﴾ وكان مالك يقول العوامل وغير  
 العوامل سواء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة عن عبد الله بن أبي  
 بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام لعمر بن حزم في صدقة  
 الغنم ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين شاة فاذا بلغت أربعين شاة ففيها شاة الى  
 عشرين ومائة فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها شاتان الى مائتي شاة فاذا  
 كانت شاة ومائتي شاة ففيها ثلاث شياه الى ثلاثمائة شاة فما زاد ففي كل مائة

(١) (بزل) البزل جمع بازل وهو كالكهل من الرجال قاله عياض رحمه الله تعالى اه من  
 هامش الأصل وفي القاموس ناقة بازل وبزول جمعها بزل كركع وكتب وبوازل وذلك في تاسع  
 سنه وليس بعده سن تسمي اه

شاة ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ولا يخرج في الصدقة هربة ولا ذات عوار ولا تيسر الا أن يشاء المصدق وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم وعبيد الله ابني ابن عمر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام بنحو ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أن هشام بن عروة أخبره عن عروة بن الزبير أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال في أول ما أخذ الصدقة للمصدقين لا تأخذوا من حزرات الناس <sup>(١)</sup> شيئاً ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك وغيره وقد نهى عمر بن الخطاب عن ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن ثور بن زيد الديلي عن ابن لعبد الله ابن سفيان الثقفي عن جده سفيان بن عبد الله أن عمر بن الخطاب بمنه مصدقاً فكان يعد على الناس بالسخلة فقالوا تعد علينا بالسخلة ولا تأخذها منا فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك فقال له عمر نعم تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الرثي <sup>(٢)</sup> التي وضعت ولا الأكولة <sup>(٣)</sup> شاة اللحم ولا الماخض الحامل ولا الخلف الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غذاء المال <sup>(٤)</sup> وخياره

— في زكاة الغنم التي تشتري للتجارة —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى غنماً للتجارة فبارت عليه وأقامت عنده سنين أقومها كل سنة فيزكيها زكاة التجارة أم يزكيها زكاة السائمة كلما حال عليها الحول عنده وجاءه المصدق (فقال) بل يزكيها زكاة السائمة كلما حال عليها الحول عنده وجاءه المصدق أخذ منها صدقة السائمة ﴿قلت﴾ فإن أخذ منها المصدق اليوم زكاة السائمة وباعها صاحبها من الغد أعله في ثمنها زكاة (فقال) لا شيء عليه في ثمنها حتى يحول الحول

(١) (من حزرات الناس) الحزرات جمع حزرة بفتح الحاء وسكون الزاي هي خيار المال أي لا تأخذوا من خيار أموال الناس شيئاً اهـ (٢) (الرثي) على وزن فعلى بضم الفاء هي الشاة وضعت حديثاً ويطلق أيضاً على الشاة التي مات ولدها اهـ (٣) (قوله ولا الأكولة) في القاموس الأكولة العاقر من الشاة والشاة تعزل إلا كل اهـ (٤) (غذاء المال) غذاء الغنم صغارها وواحدة غاذي كغني وخيارها كبارها اهـ كنبه مصححه

من يوم زكاها المصدق فاذا حال عليها الحول من يوم زكاها المصدق زكى ثمنها وهذا كله قول مالك فعلى هذا فقس ما يرد عليك من هذه الوجوه

❦ في زكاة ماشية القراض ❦

❦ قال ❦ وقال مالك ولو أن رجلاً أخذ مالا قراضاً فاشتري به غنماً فحال الحول على الغنم وهي عند المقارض فإن الزكاة على رب المال في رأس ماله ولا يكون على العامل شيء

❦ في زكاة ماشية الذي يدير ماله ❦

❦ قلت ❦ رأيت من كان يدير ماله في التجارة فاشتري غنماً للتجارة فحال عليها الحول وجاءه شهره الذي يزكى فيه ماله ويقوم فيه ما عنده من السلع أيقوم هذه الغنم التي اشتراها مع سلعه التي عنده أم لا (فقال) لا يقوم الغنم مع السلع لأن في رقبتها الزكاة زكاة السائمة فلا تقوم مع هذه السلع وإنما يقوم ما في يديه من السلع التي ليس في رقبتها زكاة مثل العروض والرقيق والدواب والطعام والثياب لأنني إذا قومت الغنم جفأ حولها أردت أن أسقط عنها الزكاة فلا ينبغي أن أسقط عنها زكاة الماشية وهي غنم فأصرفها إلى زكاة التجارة فتقيم سنين هكذا وللغنم فريضة في الزكاة وسنة قائمة ❦ قال ❦ ولقد سألت مالكا عن الرجل يتبع الغنم بالذهب للتجارة بمد ما زكى الذهب بثلاثة أشهر أو بأربعة أشهر متى يزكى (فقال) يستقبل بها حولاً من يوم ابتاعها وإن كان اشتراها للتجارة فهذا يدل على ما قبله أن الغنم إذا اشترت خرجت من زكاة المال إلى زكاة الغنم . فكان ينبغي لهذا إذا كان عنده مال فضى للمال عنده ستة أشهر ثم اشترى به غنماً أنه يزكى الغنم إذا مضى لها ستة أشهر لأن المال قد مضى له ستة أشهر عنده فلما قال لنا مالك يستقبل بالغنم حولاً من يوم اشتراها واسقط مالك عنه شهور الدنانير علمت أن الغنم إذا اشترت خرجت من زكاة المال وصارت إلى زكاة الغنم على كل حال وإن علمت كان المال يدار ولم أحفظ عن مالك أنه قال لي إن كان ممن يدير وإن كان ممن لا يدير ❦ قلت ❦ رأيت حين أمرته أن لا يقوم الغنم

مع عروضه التي عنده أرايت ان هو باع الغنم قبل أن يأتيه المصدق أنسقط عنه زكاة الماشية وزكاة التجارة (فقال) لا ولكن تسقط عنه زكاة الماشية ويرجع في زكاتها الى زكاة الذهب التي ابتاعها به فهو يزكيها من يوم أفاد الذهب وزكاها (قال) وهذا قول مالك (قال) وهذا بين لك أن الغنم قد خرجت حين اشتراها من شهر زكاتها اذا حال عليها الحول وصارت أشهرها على حدة

﴿ في زكاة الضأن والمز والبقر والجواميس اذا اجتمعت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يكون عنده المز والضأن يكون عنده من الضأن سبعون ومن المز ستون قال عليه شاتان من الضأن واحدة ومن المز أخرى ﴿ قلت ﴾ فان كانت الضأن سبعين والمز ستين (قال) يأخذ من الضأن ولا يأخذ من المز لانه انما عليه شاة وانما يأخذ من الاكثر وانظر أبداً فاذا كان للرجل ضأن ومز فان كان في كل واحدة اذا اقترقت ما تجب فيه الزكاة أخذ من كل واحدة وان كان في واحدة ما تجب فيه الزكاة والاخرى لا تجب فيها الزكاة أخذ مما تجب فيها الزكاة ولم يأخذ من الاخرى مثل أن يكون له سبعون ضائلة وستون معزة فجميعها مائة وثلاثون ففيها شاتان فالسبعون لو كانت وحدها كانت فيها شاة والستون لو كانت وحدها كانت فيها شاة واذا كانت سبعين ضائلة وخمسين معزة فجميعها مائة وعشرون فانما فيها شاة واحدة فالقليلة تبع للكثيرة في هذا الموضع لانها انما فيها شاة واحدة فتؤخذ من الضأن وهي الاكثر ولو كانت ستين من هذه وستين من هذه أخذ المصدق من أيهما شاء ومثل ذلك الرجل تكون له مائة شاة وعشرون شاة ضائلة وأربعون معزة فعليه شاتان في الضأن واحدة وفي المز واحدة . ولو كانت ثلاثين معزة كانت عليه في الضأن شاتان ولم يكن عليه في المز شيء لانها لو كانت وحدها لم يكن عليه فيها شيء وكذلك اذا كانت له ثلاثمائة ضائلة وتسعون معزة فانما عليه ثلاث شياه من الضأن ولم يكن عليه من المز شيء لانها في هذا الموضع وقص ولو لم يكن عنده معز لم ينقص من الثلاث شياه شيئاً ولا يكون في المز حتى تبلغ مائة فتكون فيها شاة

وكذلك لو كانت ثلاثمائة ضائنة وخمسين ضائنة وخمسين معزة كان على رب الغنم أربع شياه تكون ثلاث ضائعات ويكون الساعي مخيراً في الرابطة ان شاء أخذ من الضأن وان شاء أخذ من الماعز لان هذه الشاة اعتدلت فيها الضأن والمعرز وان كانت الضأن ثلاثمائة وستين والمعرز أربعين أخذ الاربعة من الضأن لان الرابطة من الضأن انما تمت بالمعرز وكانت مثل ما لو كانت له ستون ضائنة وأربعون معزة فانما يؤخذ من الاكثر وهي الستون ولو كانت المعز ستين والضأن ثلاثمائة وأربعين أخذ ثلاث ضائعات ومعزة وان كانت مائتي ضائنة ومائة معزة أخذ منها ثلاثا ضائنتين ومعزة وان كانت ثلاثمائة وخمسين مائتي ضائنة وخمسين ومائة معزة أخذ من الضأن اثنتين ومن المعز واحدة وان كانت سبعين ومائة ضائنة وستين ومائة معزة أخذ ضائنتين ومعزة وان كانت مائة وخمسا وسبعين ضائنة ومائة وخمسا وسبعين معزة أخذ منها ثلاثا ضائنة ومعزة وكان المصدق مخيراً ان شاء أخذ الشاة الباقية من المعز وان شاء أخذها من الضأن وكذلك الذي تكون له الابل المراب والبخت على ما فسرنا في الغنم وكذلك الذي تكون له البقر الجواميس والبقر الأخر مثل أن يكون له عشرون من الجواميس وعشرة من غير الجواميس فعليه تباع من الجواميس ولو كانت أربعين جاموسا وثلاثين من البقر الأخرى أخذ من الجواميس مسنة ومن الأخرى تبعاً منها ولو كانت أربعين جاموساً ومن الأخرى عشرين أخذ تبعين من الجواميس واحداً ومن الأخرى آخر وان كانت من الجواميس عشرين ومن الأخرى عشرين فالمصدق مخير ان شاء أخذ من هذه وان شاء من هذه فان كانت ثلاثين وثلاثين أخذ من هذه تبعاً ومن هذه تبعاً فعلى هذا خذ هذا الباب ان شاء الله

### ❦ في زكاة ماشية المديان ❦

❦ قال ❦ وقال مالك من كان عليه دين وله ماشية تجب فيها الزكاة والدين يحيط بقيمة الماشية ولا مال له غير هذه الماشية ان عليه الزكاة فيها ولا تبطل الزكاة عنه فيها للدين الذي عليه ابلا كانت أو بقرراً أو غنماً ❦ قال ابن القاسم ❦ وليس لارباب الدين أن

يمنعوا المصدق أن يأخذ صدقته من أجل دينهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم  
 هو قوله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً كانت عنده غنم قد حال عليها الحول وجاءه  
 المصدق وعليه من الدين غنم مثلها بصفتها وأسنانها أو كانت ابلاً وعليه من الدين ابل  
 مثلها أو كانت بقرًا وعليه من الدين بقر مثلها (فقال) قال مالك عليه الزكاة ولا يضع  
 عنه ما عليه من الدين الزكاة في الماشية وإن كان الدين مثل الذي عنده ﴿قلت﴾ فإن  
 رفع رجل من أرضه حباً أو تمرًا وعليه من الدين حب مثل مارع أو تمر مثل مارع  
 (فقال) قال مالك لا يضع عنه دينه زكاة مارع من الحب والتمر وإنما يضع عنه من  
 الدنانير والدرهم بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ فإن كان لرجل عبد فضى يوم الفطر  
 والعبد عنده وعليه من الدين عبد مثله بصفته (قال) لا زكاة عليه إذا لم يكن له مال  
 ﴿قال﴾ والأموال الناضية لمخالفة لهذا الذي ذكرت لك من الماشية والتمر والحب لأن  
 الدنانير إذا كانت لرجل فحال عليها الحول وعليه دين ثياب أو حيوان أو حب وما  
 كانت من العروض والناض حسب الدين في الناض الذي عنده فإن بقي بعد دينه  
 في يديه ما يجب فيه الزكاة زكاه والا لم يكن عليه شيء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال  
 نعم ﴿قلت﴾ وما الفرق بين العين والماشية والثمار (فقال) لأن السنة إنما جاءت في  
 الضمارة وهو المال المحبوس في العين وإن السعاة إنما يأخذون الناس بزكاة مواشيهم  
 وثمارهم ولا يأخذونهم بزكاة العين ويقبل منهم قولهم في العين ألا ترى أن رسول الله  
 عليه الصلاة والسلام وأبا بكر وعمر وعثمان والخلفاء كانوا يبعثون الخراس في الثمار  
 أول ما تطيب فيخربصون على الناس لاحصاء الزكاة . ولما للناس في ذلك من تعجيل  
 منافعتهم بثمارهم ولا يؤمرون فيه بقضاء ما عليهم من الدين ثم يخرص عليهم وكذلك  
 في المواشي تبعث السعاة وقد كان عثمان بن عفان يصيح في الناس هذا شهر زكاتكم  
 فمن كان عليه دين فليقضه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة فكان الرجل  
 يحصى دينه ثم يؤدي مما بقي في يديه إن كان مابقي في يديه تجب فيه الزكاة ﴿ابن  
 مهدي﴾ عن أبي عبد الرحمن عن طاحنة بن النضر قال سمعت محمد بن سيرين يقول

كانوا لا يرصدون الثمار في الدين وينبغي للمعين أن ترصد في الدين ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين قال كان المصدق يجيء فأين مارأى زرعاً قائماً أو ابلاً قائماً أو غنماً قائماً أخذ منها الصدقة

﴿في زكاة ثمن الغنم اذا بيعت﴾

﴿وسألت﴾ ابن القاسم عن الرجل تكون له الغنم تجب في مثلها الزكاة فيحول عليها الحول فيبيعها قبل أن يأتيه المصدق (فقال) لا زكاة عليه فيها للمصدق ولكن يزكي الثمن مكانه لأن الحول قد حال على الغنم وإنما يحسب للمال من يوم أفاد الغنم ثم يحسب للمال من ذي قبل سنة من يوم زكى المال ثم تجب فيه الزكاة أيضاً إن كان عشرين ديناراً فصاعداً قال وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو كانت لرجل أربعون شاة فحال عليها الحول فاستهلكها رجل بعد ما حال عليها الحول قبل أن يأتيه المصدق فأخذ قيمتها دراهم (فقال) يزكى الدراهم مكانه لأن الحول قد حال على الغنم ﴿قلت﴾ فإن أخذ قيمة غنمه ابلاً (قال) فقال يستقبل بالابل حولاً من ذي قبل ولا شيء عليه حتى يحول الحول على الابل من ذي قبل ﴿قلت﴾ وتكون عليه زكاة القيمة إن كانت القيمة تبلغ ما تجب فيه الزكاة لأنه إذا قبض الابل صار قابضاً للدين (قال) لا لأن مالكا قال لي في رجل كانت عنده دراهم فابتاع بها سلعة للتجارة ثم باعها بعد الحول بذهب تجب في مثلها الزكاة فلم يقبض تلك الذهب حتى أخذ بها عرضاً من العروض للتجارة (قال) لا زكاة عليه حتى يبيع العروض وينض ثمنها في يديه وكذلك الابل والبقر إذا أخذت من قيمة الغنم ﴿قلت﴾ وكذلك إن أخذ قيمتها بقرأ قال نعم لا شيء فيها ﴿قلت﴾ فإن أخذ في قيمتها غنماً فكانت أقل من أربعين (فقال) لا شيء فيها ﴿قلت﴾ فإن أخذ قيمتها غنماً عددها أربعون فصاعداً (قال) لا شيء عليه فيها وقد كان عبد الرحمن يقول عليه في الغنم التي أخذ الزكاة (وقوله) لا زكاة عليه هو أحسن وكأنه باع الغنم بغير الثمن لغو ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يرث الغنم أو يبتاعها فتقيم عنده حولاً ثم يبيعها (فقال) قال لي مالك إن كان ورثها أو اشتراها لقيمة ولم



يشتريها للتجارة فلا أرى عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم قبض ثمنها إذا كان المصدق لم يأت وقدر حال عليها الحول فباعها فلا زكاة عليه فيها ولا في ثمنها حتى يحول الحول على ثمنها (قال) ولا أرى عليه الشاة التي كانت وجبت عليه في زكاتها إلا أن يكون باعها فراراً من الساعي فإن كان باعها فراراً من الساعي فعليه الشاة التي كانت وجبت عليه وهو أحسن من القول الذي روى عنه وأوضح ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال لي مالك بعد ذلك أرى عليه في ثمنها الزكاة إن كان باعها بعد ما حال عليها الحول كان اشتراها لقنية أو ورثها قال ومعنى القنية السائمة فأرى في ثمنها الزكاة يوم يبيعها مكانه ولا ينتظر أن يحول الحول على الثمن ﴿ قال ﴾ فقلت له فإن باعها بعد ستة أشهر من يوم ورثها أو ابتاعها (قال) أرى أن يحتسب بما مضى من الشهر ثم يزكى الثمن (قال) فرددتها عليه عاماً بعد عام فثبت على قوله هذا ولم يختلف فيه وهذا قوله الذي فارقه عليه آخر ما فرقناه وهو أحب قوليه إلى ﴿ قلت ﴾ أرايت لو كانت عندي أربعة من الابل فحال عليها الحول فبعتها بعد ما حال عليها الحول أيكون على ثمنها زكاة يوم يمتها فقال لا ﴿ قلت ﴾ وهي عندك مخالفة للتي كانت تجب فيها الزكاة إذا بعتها بعد الحول قبل أن أزكيها (قال) نعم قال وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت إن كانت هذه الابل تجب فيها الزكاة فلما حال عليها الحول صدقتها ثم بعتها بدنانير بعد ما أخذت صدقتها بأشهر متى أزكي ثمنها (فقال) حتى يحول على الدنانير الحول من يوم زكيت الابل قال وهو قول مالك ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك أرايت الرجل يكون عنده الذهب فيبتاع بها غنماً أو ابلاً أو بقرآ متى يزكيها (فقال) حتى يحول الحول على الغنم من يوم اشتراها أو البقر أو الابل ولم يحملها مثل الغنم التي تباع بالدنانير

### — في تحويل الماشية في الماشية —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت للملك فالغنم تباع بالابل أو البقر والبقر تباع بالغنم (قال) ليس في شيء من هذه زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم اشتري الابل والبقر والغنم التي صارت في يديه وإنما شراؤه الابل بالغنم وإن مضى للغنم ستة أشهر بمنزلة

مالو كان عنده ذهب أو ورق فأقامت عنده ستة أشهر ثم اشترى بها ابلا أو بقراً أو  
 غنماً فإنه يستقبل بالماشية من يوم اشتراها حولاً ولا ينظر في هذا إلى اليوم الذي أفاد  
 فيه الدنانير والدرهم وإنما ينظر في هذا إلى يوم اشترى الماشية بالدنانير والدرهم فيحسب  
 من ذلك اليوم حولاً ثم يزكى قال مالك لأن حول الأولى قد انتقض ﴿ قال مالك ﴾  
 وإن اشترى بالغنم بعد ماضى لها ستة أشهر من يوم أفادها غنماً فمليه زكاة الغنم كما هي  
 ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن كانت الغنم التي أفاد لما مضى لها عنده ستة أشهر باعها وكانت  
 عشرين ومائة فباعها بثلاثين شاة ( فقال ) لا زكاة عليه فيها إذا حال عليها الحول ﴿ قلت ﴾  
 له فإن باعها بأربعين ( فقال ) إذا مضى لها ستة أشهر من يوم اشتراها زكاها شاة واحدة  
 وذلك أن هذه الستة الأشهر أن أضيفت إلى الستة الأشهر التي كانت الغنم الأولى  
 عنده فيها فزكى هذه التي عنده لأن كل من باع غنماً بغنم وإن كانت مخالفة لها فكأنها  
 هي لأن ذلك مما إذا أفيد ضم بمضيه إلى بعض وزكى زكاة واحدة وهو مما يجمع في  
 الصدقة ولو باعها بابل لم يكن عليه زكاة واستقبل بها حولاً لأنها صنفان لا يجمعان  
 في الزكاة فلما كانا لا يجمعان في الزكاة انتقض حول الأولى وصارت هذه الثانية فائدة  
 شراء كرجل كانت عنده دنانير يجب فيها الزكاة فأقامت ستة أشهر فاشترى بها ابلا  
 يجب فيها الزكاة أو غنماً فانتقض حول الدنانير لأن الدنانير وما اشترى مما لا يجمع  
 بمضيه إلى بعض في الزكاة فلما كان لا يجمع بمضيه إلى بعض انتقض حول الدنانير وكان  
 ما اشترى من الابل والبقر والغنم فائدة شراء يستقبل بها حولاً من يوم اشتراها  
 ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن كان له نصاب ابل فباعها قبل الحول بنصاب غنم أنه لا  
 يزكى الغنم حتى يحول على الغنم الحول من يوم اشتراها وليس عليه في الابل شيء إذا لم  
 يحل الحول على الابل ( قال ) فإذا حال الحول على الابل فباعها بنصاب ماشية يريد  
 بذلك الهرب من الزكاة أخذ منه المصدق زكاة الابل ﴿ قلت ﴾ فإن كانت زكاة الغنم  
 أفضل وخيراً للمصدق ( قال ) لا يأخذ من الغنم شيئاً ولكن يأخذ من الابل لأن  
 الغنم إنما يجب فيها الزكاة من يوم اشتراها فإذا ذهب المصدق يأخذ من الغنم لم

تجب له الزكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم اشتراها ﴿قلت﴾ لم إذا باعها بعد الحول وهي مما تجب فيها الزكاة هذه الابل بنصاب من الغنم ولم يكن فاراً أسقطت عنه الزكاة (قال) لان حولها عند مالك هو اتيان المصدق وليس السنة ﴿قلت﴾ أرايت لو باعها بدنانير بعد ما حال عليها الحول ولم يكن فاراً أكانت تجب عليه الزكاة في الدنانير ساعة باعها (قال) نعم قال وهذا قول مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ والدنانير مخالفة لما سواها مما بيعت به هذه الابل ﴿قلت﴾ أرايت ان أقام الثمن ثمن هذه الابل على المشتري ولم يكن قبضه البائع أعواماً (قال) يزكيه زكاة واحدة وهي التي كانت وجبت عليه حين باع الابل وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان قد أخذ الثمن فأسلفه فأقام سنتين ثم أخذه (قال) يزكيه الآن زكاة سنتين

### ❦ في زكاة فائدة الماشية ❦

﴿قال﴾ وقال مالك من كانت له ماشية ابل أو بقر أو غنم ورثها بعد ما حال عليها الحول عند الميت ثم جاءه المصدق فليس على من ورثها شيء حتى يحول عليها الحول عند من ورثها من ذي قبل فاذا مر بها الساعي وهي عند من ورثها لم يفرقوها أخذ منها الصدقة عنهم وكانوا بمنزلة الخلطاء يترادون فيها اذا كان الورثة غير واحد فمن كان شاؤه ما تجب فيه الصدقة فهو خليط لمن تجب عليه الصدقة ولن هو أكثر غنماً ومن لم يكن شاؤه تجب فيه الصدقة فليس هو بخليط ولا غرم عليه ﴿قال مالك﴾ وكذلك الابل والبقر ﴿قال مالك﴾ وان كانوا يفرقونها أخذت من كل واحد منهم صدقته على حساب ما يؤخذ من الرجل اذا لم يكن خليطاً اذا كان في ماشية كل واحد منهم ما تجب فيه الصدقة ﴿قال مالك﴾ ومن ورث غنماً فكانت عنده فجاءه المصدق قبل أن يحول عليها الحول من يوم ورثها فليس عليه فيها شيء وليس عليه شيء فيما يستقبل حتى يمر به الساعي من عام قابل في صدقه مع من يصدق ﴿قلت﴾ أرايت اذا مر به الساعي قبل أن يستكمل السنة فاستكمل السنة بعد ما مر به الساعي أيجب عليه أن يصدقها (فقال) لا يجب عليه أن يصدقها الا أن يأتي الساعي من

السنة المقبلة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك من كان له نصاب ماشية من غنم أفاد قبل أن يحول عليه الحول ابلا تجب في مثلها الزكاة أولا تجب في مثلها الزكاة انه انما يزكي الغنم وحدها وليس عليه أن يضيف الابل الى الغنم ولكن ان كانت الابل مما تجب في مثلها الزكاة زكاها اذا مضى لها سنة من يوم أفاد الابل (قال) وانما تضاف الغنم الى الغنم والبقر الى البقر والابل الى الابل اذا كان الاصل الذي كان عند ربها قبل أن يفيد هذه الفائدة نصاب ماشية فانه يضيف ما أفاد من صنفها اليها اذا كان الاصل نصابا فيزكي جميعها وان لم يفد الفائدة قبل أن يحول الحول الا بيوم زكاها مع النصاب الذي كان له ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أفاد ماشية وله نصاب ماشية فأفادها بعد الحول قبل أن يأتيه المصدق انه يزكي ما أفاد بعد الحول مع ماشيته اذا كان ذلك قبل أن يأتيه المصدق فان أتاه المصدق وماشيته مائتا شاة وشاة فنزل به فهلكت منها شاة قبل أن يسعى عليه بعد ما نزل به فانه يزكي على ما بقي ولا يزكي مامات منها ﴿قلت﴾ فلو كانت عنده ثلاثون شاة فورث قبل أن يأتيه الساعي بيوم عشرة من الغنم (فقال) لا زكاة عليه في شيء من هذه حتى يحول الحول من يوم أفاد العشرة ﴿قلت﴾ لم فقال لي لان هذه لم تكن نصابا ولان الفائدة لم تكن ولادة الغنم وانما الفائدة ها هنا غنم غير هذه الغنم ولا تشبه هذه الفائدة ما ولدت الغنم لان كل ذات رحم فولدها بمنزلتها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا كانت له نصاب ماشية تجب فيها الزكاة فلما كان قبل الحول بيوم رجعت الى مالا زكاة فيها ثم أفاد من يومه ذلك ما ان أضافه اليها كانت فيها الزكاة (فقال) لا زكاة فيها ﴿قلت﴾ لم فقال لان الفائدة ليست منها ولانها لما رجعت الى مالا زكاة فيها قبل ان يحول عليها الحول فكأنه لم يكن له في الاصل غيرها ﴿قلت﴾ فان لم يكن هلك منها قبل الحول شيء ولكنها حال عليها الحول فزكاها ثم هلك بعضها فرجعت الى مالا زكاة فيها ثم أفاد قبل الحول من يوم زكاها ما ان جمعا اليها وجبت فيها الزكاة أيضا فيها اليها ويزكي جميعها أم لا (فقال) لا زكاة عليه فيها اذا نقصت الاولى مما تجب فيه

الزكاة بعد ما زكاها أو قبل أن يزكها فانه يضم الاولى الى الفائدة الآخرة ثم  
 يستقبل بهما حولاً من يوم أفاد الفائدة الآخرة فان حال الحول وفيها ما تجب فيه  
 الزكاة زكاها وان حال الحول وفيها ما لا تجب فيه الزكاة ثم أفاد فائدة أخرى ضم  
 المالين جميعاً الى الفائدة الآخرة واستقبل بهذا المال كله حولاً من يوم أفاد الفائدة  
 الآخرة وكذلك الدنانير والدرهم والابل والبقر ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قتل والده فقضي له على عاقلة القاتل بمائة من الابل  
 فلم يقبضها الا من بعد أعوام أيزكها ساعة قبضها أم ينتظر حتى يحول الحول عليها  
 (قال) ينتظر حتى يحول عليه الحول من يوم قبضها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك  
 قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا تزوجت على ابل بأعيانها خمسين من الابل فلم  
 تقبضها حتى حال عليها الحول عند الزوج ثم قبضتها بعد الحول (فقال) عليها ان تزكها  
 وليست التي بأعيانها كاتي بغير أعيانها لان التي بغير أعيانها انما ضمانها من الزوج  
 وهذه التي بأعيانها قد ملكتها بأعيانها يوم عقدة النكاح وضمنها منها وهذا رأيي (قال)  
 وذلك أني سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة بمدين تعرفهما عنده فوجب النكاح  
 ثم هلك الرأسان قبل أن تقبضهما ممن هلاكما أمن الزوج أم من المرأة (فقال) بل  
 من المرأة ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجت على ابل بأعيانها أو على غنم بأعيانها أو على  
 نخل بأعيانها فأثمرت النخل عند الزوج وحال الحول على الماشية عند الزوج ثم قبضت  
 المرأة ذلك من الزوج بعد الحول (فقال) عليها زكاتها حين قبض ولا تؤخر حتى  
 يحول الحول من يوم قبض وليس الابل وما ذكرت اذا كانت بأعيانها مثل الدنانير  
 لان هذه الابل وما ذكرت اذا كانت بأعيانها فتلفها من المرأة اذا هي تلفت ﴿قلت﴾  
 أفتحفظ عن مالك أنه جعل عليها زكاتها اذا هي قبضتها ولا يأمرها أن تنتظر حولاً  
 مثل ما أمرها في الدنانير (قال) لا أحفظه عن مالك ولكن مالكا قال لي اذا ورث  
 الرجل غنماً زكاها اذا حال الحول عليها ولم يقل لي قبض أو لم يقبض ﴿قال﴾ وقال  
 لي مالك في القوم يرثون الغنم وقد أقامت عند أبيهم حولاً انه لا زكاة على أبيهم فيها

وانهم لا تجب عليهم فيها الزكاة حتى يمر بها حول فاذا مر بهم حول كانوا بمنزلة  
الخلطاء ولم يقل قبضوا أو لم يقبضوا ﴿قَالَ﴾ وقال مالك في الدنانير اذا هلك رجل  
فاوصى الى رجل فباع تركته وجمع ماله فكان عند الوصي ما شاء الله انه لا زكاة  
عليهم فيما اجتمع عند الوصي ولا فيما باع لهم ولا فيما نض في يده من ذلك حتى  
يقسموه ويقبضوه ثم يحول الحول بعد ما قبضوا وهذا اذا كانوا كباراً فان كانوا  
صغاراً كان الوصي قابضاً ائتم وكانت عليهم الزكاة من يوم نض ذلك في يد الوصي  
﴿قَالَ﴾ فان كانوا صغاراً وكباراً فلا يكون على الصغار زكاة أيضاً فيما نض في يد  
الوصي حتى يقاسم لهم الكبار فاذا قاسم لهم للكبار كان الوصي قابضاً لهم لحصتهم  
فيستقبل بحصتهم حولاً من يوم قاسم الكبار ويستقبل للكبار أيضاً حولاً من يوم  
قبضوا فقال نعم ﴿قَالَ﴾ وهو قول مالك (قال) لم أسمعه من مالك ولكن قال لي  
مالك ليس على الكبار زكاة حتى يتقسموا ويقبضوا فاذا كانت المقاسمة بين الصغار  
والكبار كان ذلك مالا واحداً حتى يتقسموا لأنه ماتف منه فهو من جميعهم فلا يكون  
قبض الوصي قبضاً للصغار الا بعد المقاسمة اذا كان في الورثة كبار فبلى هذا فقس  
كل فائدة يفيدها صغير أو كبير أو امرأة من دنانير أو دراهم ﴿قَالَ﴾ أرايت  
لو أن رجلاً ورث مائة دينار غائبة عنه فخال عليها أحوال كثيرة قبل أن يقبضها وهي  
عند الوصي ثم قبضها عليه الزكاة فيها لما مضى (فقال) لاشئ عليه فيها ويستقبل بها  
حولاً من يوم قبضها الا أن يكون وكل قبضها أحداً فان كان وكل قبضها أحداً  
فزكاتها تجب عليه من يوم قبضها الوكيل وان لم تصل اليه من بعد قبض الوكيل  
حتى حال عليها الحول فعليه فيها الزكاة ﴿قَالَ﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿قَالَ﴾  
فلو ورث رجل ماشية تجب فيها الزكاة فخال عليها الحول قبل أن يقبضها وهي في يد  
الوصي عليه فيها الزكاة فقال نعم ﴿قَالَ﴾ فما فرق بين هذه النعم والدنانير (فقال)  
لا تشبه النعم الدنانير لان النعم لو كانت لرجل وعليه دين يفترقها زكي النعم والدنانير  
اذا كانت لرجل وعليه دين يفترقها وليس له غير ما كان دينه فيها لم تكن عليه

الزكاة والذي ورث الدنانير لا تصير الدنانير في ضمانه حتى يقبضها فانما تكون عليه فيما ورث من الدنانير الزكاة اذا صارت الدنانير في ضمانه ويحول عليها بمد ذلك حول فانما لم تصر في ضمانه فلا زكاة عليه فيها \* ومما بين لك أيضاً الفرق بينهما أن الرجل لو ورث مالا ناضاً غائباً عنه لم يكن ينبغي أن يزكى عليه وهو غائب عنه خوفاً أن يكون صاحبه الذي ورثه مدياناً أو يرهقه دين قبل محل السنة والغنم لو ورثها وهي غائبة عنه أو حاضرة ثم لحقه دين لم يضع الدين عنه ما وجب عليه من الزكاة فهذا يدل على أن ذلك أيضاً \* ابن وهب \* عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد وربيعة أنهما قالوا ليس في الابل المغتربة صدقة الا أن تضاف الى ابل فيها صدقة وقال يحيى أما زكاة الابل والبقر والغنم فانها تصدق جميعاً في زمان معلوم وان كان اشترى بعضها قبل ذلك بشهر

— في الرجل يموت بعدما حال الحول على ماشيته ولم يأتها المصدق ويوصى بزكاتها —  
 قلت \* أرايت من له ماشية تجب فيها الزكاة فحال عليها الحول ولم يأتها المصدق فهلك رب الماشية وأوصى بأن يخرج صدقة ماشيته فجاء الساعي أله أن يأخذ صدقة الماشية التي أوصى بها الميت (فقال) ليس للساعي أن يأخذ من الورثة الصدقة ولكن على الورثة أن يفرقوها على المساكين وفيمن تحمل لهم الصدقة الذين ذكر الله \* قلت \* لم لا يكون للمصدق أن يأخذ من الورثة الصدقة وقد أوصى بها الميت (فقال) لان مالكاً قال اذا جاء المصدق وقد هلك رب الماشية فلا سبيل للمصدق على الماشية وان كان الحول قد حال عليها قبل أن يموت ربها (قال مالك) وليست مثل الدنانير فلما أوصى الميت بأن يخرج صدقتها فانما وقعت وصيته للذين ذكر الله تبارك وتعالى لهم في كتابه الذين تحمل لهم الصدقة وليس لهذا العامل عليها سبيل \* قلت \* أكان مالك يجعل هذه الوصية في الثلث فقال نعم \* فقلت \* فتبدأ وصيته هذه في الماشية على الوصايا في قول مالك فقال لا \* قلت \* لم فقال لان الزكاة لا تجب عليه الا بآتيان الساعي ولا يكون ذلك على من ورث ذلك وذلك أن المشتري والموهوب له



والوارث كل مفيد فلا زكاة عليهم في فائدة الا أن يضاف ذلك الى ابل أو بقر أو غنم تجب فيها الصدقة تضاف الغنم الى الغنم والبقر الى البقر والابل الى الابل ولا تضاف الابل الى البقر ولا الى الغنم ولا تضاف الغنم الى الابل ولا الى البقر ولا تضاف البقر الى الابل ولا الى الغنم فاذا مات الرجل قبل أن يأتيه الساعي وأوصى بها فليست بمبدأة وانما تكون مبدأة في قول مالك ما قد وجب على الميت قبل موته مثل الدنانير يموت الرجل وعنده دنانير أو دراهم قد وجبت فيها الزكاة فليس على الورثة أن يؤدوا عن الميت زكاة الدنانير التي قد وجبت عليه الا أن يتطوعوا بذلك أو يوصى بذلك الميت فان أوصى بذلك الميت كان ذلك في رأس ماله ﴿قال﴾ قتلت لملك فالرجل يهلك ويترك عليه زكاة وعق رقبة من ظهار أو قتل نفس وقد أوصى الميت بأن يؤدي جميع ذلك بأهم يبدأ اذا لم يكن يحمل الثلث جميع ذلك (قال) يبدأ بالزكاة ثم بالعق الواجب من الظهار أو قتل النفس ولا يبدأ أحدهما على صاحبه ويبدآن على العتق التطوع والعتق يتطوع بعينه يبدأ على ماسواه من الوصايا

### ❦ في الدعوى في الفائدة ❦

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يأتيه المصدق وفي ماشيته ما يجب في مثلها الزكاة فيقول انما أفدتها منذ شهرين أو نحو ذلك أو أقل من ذلك (فقال) مالك اذا لم يجد أحداً يعلم ذلك غيره كان القول قوله وصدقه فيما قال ولم يأخذ منها شيئاً

### ❦ في دفع الصدقة الى الساعي ❦

﴿قلت﴾ أرأيت اذا كان مصدق يعدل على الناس فأتى المصدق الى رجل له ماشية تجب في مثلها الزكاة فقال له الرجل قد أدت صدقتها الى المساكين (فقال) لا يقبل قوله هذا لان الامام عدل فلا ينبغي لأحد أن يمنعه صدقتها ﴿قلت﴾ هذا قول مالك قال نعم اذا كان مثل عمر بن عبد العزيز ﴿قلت﴾ أرأيت اذا حال الحول على ماشية الرجل عنده أوجب عليه أن يزكيها أم ينتظر الساعي حتى يأتي (قال) ان خني له

فليضعها مواضعها اذا كان الوالى ممن لا يعدل وان كان من أهل العدل انتظره حتى يأتي له ولا ينبغي له أن يخرجها وان كان ممن لا يعدل وخاف أن يأتوه ولا يقدر على أن يخفيها عنهم فليؤخر ذلك حتى يأتوه ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا خفي لرب الماشية أمر ماشيته عن هؤلاء السعاة ممن لا يعدل فليضعها مواضعها ان قدر على ذلك فان أخذوها منه أجزأه قال وأحب اليّ أن يهرب بها عنهم ان قدر على ذلك ﴿ قال ﴾ وأخبرني مالك أن ابن هرمرز كان اذا جاءت غنم الصدقة المدينة امتنع من شراء اللحم من السوق تلك الايام ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفیان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه أن أبا سعيد الخدري وسعد بن مالك وأبا هريرة وعبد الله بن عمر قالوا كلهم يحزى ما أخذوا وان فعلوا ﴿ ابن مهدي ﴾ وقال ابراهيم النخعي وسعيد بن جبير يحسب ما أخذ العاشر ﴿ ابن مهدي ﴾ وقال أنس والحسن ما أعطيت في الطرق والجسور فهو صدقة ﴿ ابن لهيعة ﴾ والليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن حدثه عن أنس بن مالك قال أتى رجل من بني تميم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اذا أديت الزكاة الى رسولك فقد تبرأت منها الى الله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم اذا أديتها الى رسولى فقد تبرأت منها ولك أجرها وأثمها على من بدلها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني من أثق به عن رجال من أهل العلم أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال أما والله لولا أن الله قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ما تركتها جزية عليكم تؤخذون بها بمدي ولكن أدوها اليهم فلكم برها وعليهم أثمها ثلاث مرات ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وحذيفة بن اليمان وأنس بن مالك وأبا قتادة وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة وعائشة وأم سلمة ومحمد بن كعب القرظي <sup>(١)</sup> ومجاهداً

(١) ( محمد بن كعب القرظي ) ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن له حجة قاله الترمذى

وعطاء والقاسم وسالما ومحمد بن المنكدر وعروة بن الزبير وربيعه بن أبي عبد الرحمن  
ومكحول والقعقاع بن حكيم وغيرهم من أهل العلم كلهم يأمر بدفع الزكاة الى  
السلطان ويدفعونها اليهم

❦ في زكاة ماشية الخلاء ❦

❦ قلت ❦ ما الذي يكون به الناس في الماشية خلاء (قال) سألنا مالكا عن أهل  
قرية تكون لهم أغنام فاذا كان الليل انقلبوا الى دور أصحابها والدور مفترقة بيت  
عندهم يحلبونها ويحفظونها فاذا كان النهار غدا بها رعاتها أو راع واحد فجمعوها من  
بيت أهلها فانطلقوا بها الى مراعيها فرعوها بالنهار وسقوها فاذا كان الليل راحت  
الى أربابها على حال ما وصفت لك أ يكون هؤلاء خلاء (فقال) نعم وان افرقوا في  
المبيت والحلاب اذا كان الدلو والمراح والراعي واحداً وان افرقوا في الدور فأراهم  
خلاء ❦ قلت ❦ أ رأيت ان فرقا الدلو فكان هؤلاء يسقون على ما يمنعون منه  
أصحابهم وأصحابهم يسقون على ما يمنعونهم منه (فقال) سمعت مالكا يقول اذا  
كان الدلو والمراح والراعي واحداً وان تفرقوا في المبيت والحلاب فهم خلاء قال  
والرعاة عندي وان كانوا رعاة كثيرة يتعاونون فيها فهم عندي بمنزلة الراعي الواحد  
وأما ما ذكرت من افرق الدلو اذا كانت مجتمعة فذلك عندي بمنزلة المراح مثل  
قول مالك لي هي مجتمعة وان فرقا الدلو بحال ما ذكرت ❦ قلت ❦ فان كان راعي  
هؤلاء أجرته عليهم خاصة وراعي هؤلاء الآخريين أجرته عليهم خاصة الا أن المسرح  
يجمعهم يخلطون الغنم ويجتمعون في حفظها (فقال) قال مالك هم بمنزلة الراعي الواحد  
ان كان أربابها جمعوها أو أمروهم بجمعها فجمعوها حتى كان المراح والدلو والمسرح  
واحداً فهم خلاء وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اختلطوا في أول السنة وافرقتوا  
في وسطها واختلطوا في آخر السنة (فقال) اذا اجتمعوا قبل انقضاء السنة بشهرين فهم  
خلاء عند مالك وقد وصفت لك ذلك في أول الكتاب وانما ينظر مالك في ذلك الى  
آخر السنة ولا ينظر الى أولها ❦ قلت ❦ فان جمعها الدلو في أول السنة ففرقها

في وسط السنة وجمعها في آخر السنة (فقال) هذا بمنزلة ما وصفت لك من اجتماعهم  
 واقترانهم وانما ينظر مالك الى آخر السنة ولا ينظر الى أولها ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 اجتمعت في آخر السنة لأقل من شهرين لاني سمعتك تذكر شهرين ونحوها (فقال)  
 اني سألت مالكا عن الشهرين فقال أراهم خطاء ولم أسأله عن أقل من ذلك وأنا  
 أرى أنهم خطاء في أقل من شهرين ما لم يتقارب الحول ويقربا فيه الى أن يكونا  
 خليطين فراراً من الزكاة وما نرى أنه نهى عن مثله في حديث عمر بن الخطاب  
 ﴿قلت﴾ والفحل ان فرقها في بعض السنة وجمعها في آخرها بمنزلة ما وصفت لي في  
 قول مالك (فقال) نعم اذا كان الدلو والمراح واحداً ﴿قلت﴾ أرايت ان جمع هذه  
 الغنم الدلو والفحل في الراعي وفرقها المبيت هذه في قرية وهذه في قرية أخرى أراهم  
 خطاء في قول مالك (فقال) نعم كذلك قال لي مالك فيها ﴿قلت﴾ وترى هذه الغنم  
 وان فرقها هذه القرى في مراح واحد (قال) نعم هي بمنزلة المراح الواحد وقد قال  
 لي مالك وان فرقها المبيت ﴿قلت﴾ فأرى مالكا قد ضعف المبيت. قال نعم كذلك  
 قال مالك ﴿قلت﴾ فان جمعها المراح والراعي والمبيت والفحل وفرقها الدلو (قال ابن  
 القاسم) وكيف يفرقها الدلو ﴿قلت﴾ يكون جميعها في مراحها وراعيها وفحلها واحداً في  
 موضع واحد حتى اذا كان يوم سقيها أخذ هؤلاء ماشيتهم فسقوها على مائهم وهؤلاء  
 ماشيتهم فسقوها على مائهم ثم جمعوها بعد ذلك فكانوا في جميع الاشياء كلها خطاء  
 لا تفرق الغنم الا في يوم وردها (فقال). أراهم على ما قال مالك لي في المراح انهم  
 خطاء وهذا أهون عندي من تفرقة المبيت فأراهم خطاء ﴿قلت﴾ فأين قولهم في  
 الدلو والفحل والمراح والراعي (فقال) انما أريد بهذا الحديث ليعرف به انهم خطاء  
 وأنهم متعاونون وان أمرهم واحد ولم يريدوا بهذا الحديث اذا انخرم منه شيء أن لا  
 يكونوا خطاء ﴿قلت﴾ أفتحفظ هذا التفسير من مالك (فقال) لا ولكن هذا رأيي  
 (وقال مالك) الخليطان في البقر بمنزلة الخليطين في الغنم ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن  
 الخليطين يتخالطان بغيرهما قبل أن يحول الحول بشهرين أو ثلاثة أ يكونان خطاء

أم لا يكونان خطأ الا أن يتخالطوا من أول السنة (فقال) مالك نم هما خليطان  
 وان لم يتخالطا الا قبل أن يأتيا الساعى بشهرين أو نحو ذلك وقد يتخالط الناس  
 قبل محل السنة بشهرين وما أشبه هذا فإنا خلطا رأيتهم خطأ وأخذ منهم المصدق  
 الزكاة زكاة الخطاء اذا أتاهم وهم خطأ وان كان ذلك بعد شهرين من يوم خلطا  
 ﴿قلت﴾ فالخليطان اذا بلغت ابهما عشرين ومائة يأخذ منهما المصدق حقتين قال نم  
 ﴿قلت﴾ فان كان لاحدهما خمس من الابل وللاخر خمسة عشر ومائة من الابل كيف  
 يترادان (فقال) ينظر الى قيمة الحقتين كم ذلك فان كانت قيمتهما مائتي درهم نظر  
 الى الخمس التى لاحد الرجاين من الابل ماهى من الجميع فوجدناها ربع السدس وهو  
 نصف جزء من اثني عشر جزءاً فيقسم قيمة الحقتين على أربعة وعشرين جزءاً فإصاب  
 جزءاً من أربعة وعشرين جزءاً من قيمة الحقتين فهو على صاحب الخمس ومأصاب ثلاثة  
 وعشرين جزءاً من قيمة الحقتين فهو على صاحب الخمسة عشر والمائة فعلى هذا الحساب  
 يتراد الخطاء قال وهذا قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك اذا كان لرجل تسع من  
 الابل وخليطه خمس كانت على صاحب الخمس شاة وعلى صاحب التسع شاة وكان  
 يقول لو أمرتهما يترادان لكرم صاحب الخمس أقل من شاة ثم رجع فقال لا أرى  
 ذلك قال مالك وأراهما خليطين يترادان وان صار على صاحب الخمس أقل من  
 شاة لان ذلك تفسير قول عمر بن الخطاب ﴿قال مالك﴾ وانما يكونان خليطين  
 اذا كان في ماشية كل واحد منهما ما تجب فيه الزكاة فان كان في ماشية أحدهما  
 ما تجب فيه الزكاة ولم يكن في ماشية الآخر ما تجب فيه الزكاة فليسا بخليطين انما  
 ينظر المصدق الى الذي في ماشيته ما تجب فيه الزكاة فيأخذ منه ويترك الذى ليس  
 له ما تجب فيه الزكاة ولا يحسب المصدق ماشية الذى لا تبلغ ما تجب فيه الزكاة عليه  
 ولا على صاحبه ولا يعرض لها ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان كانت غنمهم كلها لا تجب  
 فيها الصدقة فتعدى المصدق فأخذ منها شاة وفي جميعها اذا اجتمعت ما تجب فيه  
 الصدقة أراها على اني أخذت من غنمه خاصة أو على عدد الغنم (فقال) بل أراها

على عدد الغنم يترادآن فيها لا على عدد غنمهما ﴿قلت﴾ فان كانوا ثلاثة رجال  
 لواحد أربعون ولآخر خمسون وللآخر واحدة فأخذ الساعي منهم شاة وهم خلطاء  
 (فقال) من كان منهم له دون الأربعين فلا شيء عليه والشاة على صاحب الأربعين  
 والخمسين على تسعة أجزاء وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فان أخذ الساعي شاة صاحب  
 الشاة في الصدقة (قال) يرجع بها على شريكه على صاحب الخمسين بخمسة أساعها  
 وعلى صاحب الأربعين بأربعة أساعها فيأخذها منهما ﴿قلت﴾ فان كانا خليطين  
 لواحد عشرة ومائة وللآخر إحدى عشرة فأخذ الساعي شاتين (فقال) يلزم كل  
 واحد منهما على قدر ما لكل واحد منهما من الغنم وانما ذلك بمنزلة مالو كان لكل  
 واحد منهما عشرون عشرون فصارت أربعين فعليهما جميعاً شاة ألا ترى أن صاحب  
 العشرة ومائة لولا خلط صاحب الإحدى عشرة لم تكن عليه الشاة فدخلت المضرة  
 عليه منه كما دخلت على أصحاب الأربعين أدخل كل واحد منهما على صاحبه المضرة  
 فلزمهما جميعاً فكذلك لزم هذين وان الثلاثة الذين لأحدهم أربعون وللآخر  
 خمسون وللآخر واحدة لم يدخل صاحب الواحدة عليهما مضرة لان كل واحد منهما  
 لو كان وحده كان عليه فرض الزكاة فلما خلطا لم يكن عليهما الا شاة فلم يدخل عليهما  
 من صاحب الشاة مضرة وكذلك لو كانا اثنين لواحد أربعون وللآخر ثلاثون فأخذ  
 المصدق منهما شاة فانما هي على صاحب الأربعين ولم يدخل عليه بصاحبه مضرة  
 ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة على ابل أو بقر أو غنم بأعيانها فتمكث في يد  
 الزوج حتى يحول الحول على الماشية قبل أن يدفع ذلك الى المرأة ثم يطلقها قبل البناء  
 بها وقبل أن يأتيها الساعي (فقال) اذا أناهم المصدق فانه ان أصابها بجمجمة وفيها  
 ما تجب فيه الزكاة في حظ كل واحد منهما أخذ منها زكاة الخليطين وان أصابها وفي  
 حظ الزوج ما لا تجب فيه الزكاة وفي حظ المرأة ما لا تجب فيه الزكاة وهي اذا اجتمعت  
 كانت فيها الزكاة وهي بجمجمة فلا سبيل للساعي عليها وان كان الزوج والمرأة قد  
 اقتسماها قبل أن يأتيهما الساعي ولم يفرقاها نظر فان كان في حظ أحدهما ما تجب فيه

الزكاة والآخرة لا تجب في حظه الزكاة لقلة عدد ما أخذ من النعم لارتفاع قيمتها وفضلها على الأخرى لقلة قيمة الأخرى زكى المصدق الذي يجب في عدد ماشيته الصدقة ولم يترك ماشية الآخر ﴿قال﴾ وإنما كان على الزوج الزكاة فيما رجع إليه من هذه الماشية ولم يجعل ما رجع إليه منها فائدة لأنه كان له فيها شرك ويستدل على شركته في النعم أن النعم لو ماتت قبل أن يطلقها ثم يطلقها لم يلزمها غرم شيء من النعم ولو مات بعضها وبقي بمض كان له نصف ما بقي ولو نمت أضعاف عددها قبل أن يطلقها ثم يطلقها أخذ نصف جميع ذلك فأنما أخذ ذلك بالشرك الذي كان له فيها قبل أن يطلقها كأنهما كانا شريكين (قال) وكذلك قال لى مالك فيما أصدق الرجل امرأته من العروض والحيوان والدنانير أنه شريك لها في ذلك في النماء والنقصان إلا ما باعت من ذلك أو اشترت للتجارة من صداقها أو لغير ما تجهزت به من صداقها فإن ذلك لها نماء وعليها نقصان ان نقص أو تلف (قال) والمسألة الأولى عنده مثل هذا ﴿قلت﴾ رأيت أن كان رجل خليطاً لرجل في غنم له وله غنم أخرى ليس له فيها خليط (فقال) سألنا مالكا عنها فقلنا له ما تقول في رجل له أربعمون شاة مع خليط له وخليطه أيضاً أربعمون شاة وله في بلاد أخرى أربعمون شاة ليس له فيها خليط فقال يضم غنمه التي ليس له فيها خليط إلى غنمه التي له فيها خليط فيصير في جميع غنمه خليطاً فيصير عليه ثلثا شاة في الثمانين ويصير على صاحبه ثلث شاة في الأربعين فهكذا يتراجعان في هذا الوجه كله ﴿قال أشهب﴾ وكذلك قرأ عمر بن الخطاب وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية . ذكره أشهب عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب ﴿قال أشهب﴾ وأخبرناه مالك أنه قرأه في كتاب عمر بن الخطاب فهما خليطان ﴿قال ابن وهب﴾ وإن ابن لهيعة يحدث عن عمارة بن غزيرة عن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا في كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام لعمر بن حزم في صدقة النعم ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا أن يشاء المصدق



وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية ﴿ قال ابن وهب ﴾ وان يونس ذكره عن ابن شهاب عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام نحو ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ قال حدثني الليث بن سعد أنه سمع يحيى بن سعيد يقول الخليطان في المال لا يفرق بينهما في الصدقة وهو ما اجتمع على الفحل والحوض والراعي ﴿ قال ابن وهب ﴾ وان الليث ومالك قالوا الخليطان الابل والبقر والغنم سواء ﴿ قال ابن وهب ﴾ وان مالك قال اذا كان الدلو والحوض والراعي والمراح والفحل واحداً فهما خليطان ﴿ قال ﴾ ولا تجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة فان كان لأحدهما مالاً تجب فيه الصدقة كانت الصدقة على الذي له ما تجب فيه الصدقة ولم يكن على الآخر شيء وان كان لأحدهما ألف شاة أو أقل وللآخر أربعون شاة أو أكثر كانا خليطين ثم يترادان الفضل بينهما بالسوية ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن يزيد بن هرمز وعبد العزيز بن أبي سلمة مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال لي مالك تفسير ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة انما يعنى بذلك أصحاب المواشي وتفسير ذلك أن ينطق النفر الثلاثة الذين لكل واحد منهم أربعون شاة وقد وجب على كل واحد منهم في غنمه الصدقة فيجمعونها اذا أظلم الساعي اثلاً يكون عليهم فيها الا شاة واحدة فهوا عن ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال لي مالك ولا يفرق بين مجتمع تفسير ذلك أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما في ذلك ثلاث شياه فاذا أظلم الساعي فرقا غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما الا شاة فهوا عن ذلك فتبطل لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين شيء مفترق خشية الصدقة هذا الذي سمعت في ذلك

— في الغنم يحول عليها الحول فيذبح صاحبها منها وياً كل ثم يأتيه الساعي —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لو أن رجلاً كانت عنده غنم فحال عليها الحول فذبح منها وأكل ثم ان المصدق أتاه بعد ذلك وقد كان حال عليها الحول قبل أن يذبح انه لا ينظر الى

مأذبح ولا الى ما أكل بعد ما حال عليها الحول وانما يصدق المصدق ما وجد في يديه ولا يحاسبه بشئ مما مات أو ذبح فأكل ألا ترى أن ابن شهاب قال اذا أتى المصدق فانه ما هجم عليه زكاه وان جاء وقد هلكت الماشية فلا شئ له (وقال ابن شهاب) ألا ترى انها اذا ثبتت<sup>(١)</sup> لا تكون الا من بقية المال ﴿قال سحنون﴾ أولاً ترى الى حديث ابن أبي الزناد عن السبعة أنه قال وكانوا يقولون لا يصدق المصدق الا ما أتى عليه لا ينظر الى غير ذلك

❦ في الذي يهرب بماشيته عن الساعي ❦

﴿قال﴾ وسألنا عن الرجل يهرب بماشيته من الساعي وشاؤه ستون فيقيم ثلاث سنين وهي على حالها ثم يفيد بعد ذلك مائتي شاة فيضمها اليها فيقيم بذلك سنتين أو ثلاثاً ثم يأتي وهو يطلب التوبة ويخبر بالذي صنع من فراره ويقول ماترون عليّ أن أؤدى (فقلت) لمالك ما الذي ترى عليه (فتال) عليه أن يؤدى كل عام زكاة ما كان عنده من الغنم ولا يؤدى عما أفاد أخيراً في العامين لما مضى من السنين وذلك أني رأيت مالكا انما قال ذلك لي لان الذي فر كان ضامناً لها لو هلكت ماشيته كلها بعد ثلاث سنين ولم يضع عنه الموت ما وجب عليه من الزكاة لانه ضمنها حين هرب بها وان الذي لم يهرب لو هلكت ماشيته وجاءه المصدق بعد هلاكها لم يكن عليه شئ فلما كان الذي هرب بها ضامناً لما هلك منها فافاد اليها فليس منها وكما كان الذي لم يهرب لم يضمن مامات منها فاضم اليها فهو منها وهو أمرين وقد نزلت هذه المسئلة واختلفنا فيها فسالنا مالكا عنها غير مرة فقال فيها هذا القول وهو أحب قوله اليّ ﴿قلت﴾ أرايت من هرب بماشيته من المصدق وقد حال عليها الحول وقد تماوتت كلها أ يكون عليه زكاتها لانه هرب بها من المصدق فقال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك فقال نعم

— زكاة الماشية يغيب عنها الساعي —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلنا لمالك لو أن أمانا شغل عن الناس فلم يبعث المصدق سنين كيف يزكي السنين الماضية (فقال) يزكي السنين الماضية كل شيء وجدته في أيديهم من الماشية لما مضى من السنين ﴿ وقال مالك ﴾ إذا كانت غنم فغاب عنها الساعي خمس سنين فوجدناها حين جاءها ثلاثا وأربعين شاة أخذ منها أربع شياه لأربع سنين وسقطت عن ربها سنة لانه حين أخذ منها أربع شياه صارت الى أقل مما تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيها وإن كانت قبل ذلك مائتين من الغنم لم يضمن له شيئا مما تلف منها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت خمسا من الابل فضى لها سنون خمس لم يأتها فيها المصدق فأنا بعد الخمس سنين (فقال) عليه خمس شياه ﴿ قلت ﴾ فلم يكن عليه خمس شياه ولم يجعل في الغنم حين صارت الى مالا زكاة فيها شيئا (فقال) لان الابل في هذا خلاف الغنم الابل زكاتها من غيرها هاهنا انما زكاتها في الغنم والغنم انما زكاتها فلما رجعت الغنم الى مالا زكاة فيها حين أخذ المصدق منها ما أخذ لم يكن له عليها شيء وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ فلو كان لرجل ألف شاة فضى لها خمس سنين لم يأتها فيها المصدق وهي ألف شاة على حالها فلما كان قبل أن يأتها المصدق بيوم هلكت فلم يبق منها الا تسع وثلاثون شاة (فقال) ليس عليه فيها شيء ﴿ قلت ﴾ وكذلك الابل والبقر اذا رجعت الى مالا زكاة فيها فلا شيء للمصدق وإن كان بقي منها ما تجب فيه الزكاة زكى هذه البقية التي وجد للسنين الماضية حتى تصير الى مالا زكاة فيها ثم يكف عنها ولا يكون له عليها سبيل اذا رجعت الى مالا زكاة فيها (فقال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك فان كانت الغنم في أول عام غاب عنها المصدق وفي العام الثاني والثالث والرابع أربعين ليست بأكثر من أربعين في هذه الاعوام الاربعة فلما كان في العام الخامس أفاد غنما أو اشتراها فصارت ألف شاة فأنا المصدق وهي ألف شاة (فقال) يزكي هذه الالف للاعوام الماضية كلها الخمس سنين ولا يلتفت الى يوم أفادها

وكذلك الابل والبقر والغنم (قال مالك) لان الفتنة<sup>(١)</sup> نزلت حين نزلت فأقام الناس ست سنين لاسعاة لهم فلما استقام أمر الناس لما مضى من السنين ولم يسألوهم عما كان في أيديهم قبل ذلك مما مات في أيديهم ولا مما أفادوا فهذا أخذ مالك قال وهو الشأن ﴿قلت﴾ أرأيت لو كانت لرجل خمسة وعشرون من الابل قد مضى لها خمسة أعوام لم يأتها فيها المصدق (فقال) يأخذ منها اذا جاءه بنت مخاض وست عشرة شاة للسنة الاول بنت مخاض والسنة الثانية أربع شياه والسنة الثالثة أربع شياه والسنة الرابعة أربع شياه والسنة الخامسة أربع شياه فذلك ست عشرة شاة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿قلت﴾ فان كانت له عشرون ومائة من الابل فمضى لها خمس سنين لم يأتها فيها المصدق ثم جاءه كم يأخذ منه (فقال) يأخذ منه لأول سنة حقتين والسنة الثانية حقتين والسنة الثالثة حقتين والسنة الرابعة حقتين والسنة الخامسة حقتين فذلك عشر حقات ﴿قلت﴾ فان كانت احدى وتسعين من الابل فمضى لها خمس سنين ثم جاءه المصدق كم يأخذ منها (فقال) يأخذ لأول سنة حقتين والسنة الثانية بنتي لبون والسنة الثالثة بنتي لبون والسنة الرابعة بنتي لبون والسنة الخامسة بنتي لبون فيصير ذلك ثمان بنات لبون وحقتين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (فقال) نعم فعلى هذا فقس جميع زكاة الماشية اذا غاب عنها المصدق ﴿قال أشهب﴾ ألا ترى أن ابن أبي الزناد يخبر عن أبيه انه حدثه قال كان من أدركت من فقهاء أهل المدينة وعلمائهم ممن يرضى وينتهي الى قوله منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم ابن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وخارجة بن زيد وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار في مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل وربما اختلفوا في الشيء فأخذ بقول أكثرهم وأفضلهم رأيا قال أبو الزناد فكان الذي وعيت عنهم على هذه الصفة أنهم كانوا يقولون لا يصدق

(١) (قوله لان الفتنة نزلت الخ) قال في الواحصة يعنى الفتنة التي كانت بين علي ومعاوية رضى

الله تعالى عنها والحرب التي كانت بين ابن الزبير وعبد الملك بن مروان اه من هامش الاصل

المصدق الا ما أتى عليه ووجد عنده من الماشية يوم يقدم على المال لا يلتفت الى شيء سوى ذلك (قال) أبو الزناد وكان عمر بن عبد العزيز ومن كان من قبله من الفقهاء يقولون ذلك

❦ في إبان خروج السعاة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك سنة السعاة أن يبعثوا قبل الصيف <sup>(١)</sup> وحين تطلع الثريا ويسير الناس بمواشيهم الى مياههم ❦ قال مالك ❦ وعلى ذلك العمل عندنا لان في ذلك رقعا للناس في اجتماعهم على الماء وعلى السعاة لاجتماع الناس

❦ في زكاة الماشية المغصوبة ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا غصب ماشية أو ظلمها ثم ردت عليه بعد أعوام أتكون عليه فيها الزكاة لتلك الاعوام أم لعام واحد أم لا زكاة عليه فيها ويستقبل بها خولا (فقال) اذا غصبها أو ظلمها ثم ردت عليه بعد أعوام لم يزكها الا زكاة واحدة لعام واحد (وقال) غير ابن القاسم انه وان غصبها فلم تزل ماله وما أخذت السعاة منها أجزأ عنه فأرى اذا ردت عليه ولم يأخذ السعاة شيئا منها أن يزكها لما مضى من السنين على ما توجد عليه عنده وليس هي بمنزلة المال العين ألا ترى أنهما يختلفان في غير هذا يختلفان في الذي عليه الدين أولا ترى أيضا أن أصرأ لو غصب حائطه فأثمر سنين في يد المغتصب ثم رد عليه وما أثمر لكانت عليه صدقة ماردة. نه فكذلك هذا عليه صدقة ماشيته اذا ردت عليه لما مضى من السنين لانه ماله بعينه والصدقة تجزئ فيه وليست بمنزلة العين اذا اغتصبه عاد ليس بمال له وصار المغتصب غارما لما اغتصب ❦ قال سحنون ❦ والعين هو الضمار الذي يرد زكاته الدين فهذا فرق ما بينهما وقد قاله عبد الرحمن أيضا

(١) (قوله قبل الصيف) بضمتين أى أوله اه كتبه مصححه

— في أخذ الساعي قيمة زكاة الماشية —

﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا قال في رجل أجبر قوما وكان ساعيا عليهم على أن يأخذ منهم دراهم فيما وجب عليهم من صدقتهم ( فقال ) أرجو أن يجزي عنهم إذا كان فيها وفاء لقيمة ما وجب عليهم وكانت عند محلها ﴿ قال سحنون ﴾ وإنما أجزأ ذلك عنهم لأن اللئث ذكر ذلك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول من الناس من يكره اشتراء صدقة ماله ومنهم من لا يرى به بأسا فكيف بمن أكره

— في اشتراء الرجل صدقته —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يشتري الرجل صدقة حائظه ولا زرعه ولا ماشيته ألا ترى أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله كرهوا ذلك

— في زكاة النخل والثمار —

﴿ قلت ﴾ أرايت النخل والثمار كيف تؤخذ منها صدقتها ( قال ) إذا أثمر وجد أخذ منه المصدق عشرة ان كان يشرب سيجا أو تسقيه السماء أو بعلا وان كان مما يشرب بالغرب أو دالية أو سانية ففيه نصف العشر ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿ قلت ﴾ فالكرم أي شيء يؤخذ منه قال خرصه زيبيا ﴿ قلت ﴾ وكيف يخرص زيبيا ( فقال ) قال مالك يخرص عنباً ثم يقال ما ينقص هذا العنب إذا تربب فيخرص نقصان العنب وما يبلغ أن يكون زيبيا فذلك الذي يؤخذ منه ( قال ) وكذلك النخل أيضاً يقال ما في هذا الرطب ثم يقال ما فيه إذا جدّ وصار تمراً فان بلغ ثمرته خمسة أوسق فصاعداً كانت فيه الصدقة ﴿ قلت ﴾ وهذا كله الذي سألتك عنه في الثمار أهو قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان لا يكون هذا النخل تمراً ولا هذا العنب زيبيا ( فقال ) يخرص فان كان فيه خمسة أوسق أخذ من ثمنه وان بيع بأقل مما تجب فيه الزكاة بشيء كثير أخذ منه العشر ان كان مما تسقى السماء والعيون والانهار وان كان مما تسقى السواني ففيه نصف العشر وان كان اذا خرص لا يبلغ خرصه خمسة أوسق وكان ثمنه اذا بيع

أكثر مما فيه الزكاة بأضعاف لم يؤخذ منه شيء وكان فائدة لا يجب على صاحبه فيه شيء حتى يحول على ثمنه الحول من يوم يقبضه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿قال﴾ وسئل مالك عن نخل يكون باحلاً يزهى وهذا شأنه كذلك يباع ويؤكل أترى فيها الزكاة (فقال) نعم إذا بلغ خرصها خمسة أوسق (فقيل) له في ثمرها أوفي ثمنها (فقال) بل في ثمنها وليس في ثمرها ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يكون حائطه برنيا كله أيؤخذ منه أم يؤدي من وسط التمر (فقال) بل يؤخذ منه ولا يؤخذ من وسط التمر ﴿قال﴾ فقلت للمالك أرايت ان كان كله جمرورا<sup>(١)</sup> أو مصران الفأرة أيؤخذ منه أو يؤخذ من وسط التمر (فقال) بل يؤخذ منه ولا يؤخذ من وسط التمر ولا يلزمه أن يشتري له أفضل مما عنده ﴿قال﴾ وانما رأيت مالكا يأمر بأن يؤخذ من وسط التمر إذا كان الحائط أصنافاً من التمر فقال يأخذ من وسط التمر ﴿قال﴾ أشهب ﴿وأخبرني الليث وابن لهيعة ان بكيراً حدثهما عن بسر بن سعيد أن رسول الله عليه الصلاة والسلام فرض الزكاة فيما سقت السماء والبلع وفيما سقت العيون العشر وفيما سقت السواني نصف العشر ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن عبد الملك ابن عبدالعزيز عن ابن شهاب قال أمر رسول الله عليه الصلاة والسلام عتاب بن أسيد حين استعمله على مكة فقال اخرص العنب كما تخرص النخل ثم خذ زكاتها من الزبيب كما تأخذ زكاة التمر من النخل ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني عبد الجليل بن حميد اليحصبي أن ابن شهاب حدثه قال حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف في الآية التي قال الله تبارك وتعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون (قال) هو الجمرور ولون حقيق<sup>(٢)</sup> فنهى رسول الله عليه الصلاة والسلام أن يؤخذ في الصدقة ﴿ابن وهب﴾ عن

(١) (أوجمرورا) بضم الجيم وسكون العين المهملة بزنة عصفور هو نوع ردي من التمر اذا جف صار حشفاً (أو مصران الفأرة) بضم الميم وسكون الصاد المهملة جمع مصير كزئيف ورغفان ضرب من ردي التمر أيضاً وسمى بذلك لأن ما على النوى منه قشرة رفيعة كجلد المصران  
(٢) (ولون حقيق) بجاء مهملة مضمومة وباء موحدة مفتوحة مصغر على وزن زير هو الدقل محركة وهو أردأ التمر اه كتبه مصححه



محمد بن عمرو عن ابن جريح أن عمر بن عبد العزيز كتب أن يؤخذ البرني من البرني واللون من اللون ولا يؤخذ البرني من اللون وأن يؤخذ من الجرني<sup>(١)</sup> ولا يضمونها الناس ﴿ابن مهدي﴾ عن سفیان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله عليه الصلاة والسلام لا صدقة في حب ولا تمر حتى يبلغ خمسة أوسق

— في الرجل يخرص عليه نخله ثم يموت قبل أن يجده —

﴿قلت﴾ أرايت رجلا خرصت عليه ثمرة كرمه أو نخله فمات قبل أن يبلغ ويجده وقد خرصت عليه عشرة أوسق فمات قبل بلوغ الثمرة فصار في ميراث الورثة في حظ كل واحد منهم مالا يجب فيه الصدقة (فقال) اذا خرصت فقد وجبت فيها الصدقة ولا ينظر في هذا الى موت الرجل ولا الى حياته لانها اذا خرصت فقد وجبت فيها الصدقة ﴿قلت﴾ فتى تخرص (فقال) اذا أزهرت وطابت وحل بيعها خرصت وأما قبل أن يزهي فلا تخرص ﴿قلت﴾ فان مات ربها قبل أن تخرص وبعد أن أزهرت وحل بيعها فمات ربها فصار في حظ الورثة لكل واحد منهم مالا يجب فيه الزكاة (قال) اذا أزهرت وطابت وحل بيعها وان لم تخرص فقد وجبت فيها الزكاة وان مات ربها فالزكاة لازمة في الثمرة وان لم يصير لكل واحد من الورثة الاوسق وسق وانما ينظر في هذا الى الثمرة اذا أزهرت وطابت ولا ينظر الى الخرص اذا أزهرت وطابت ثم مات صاحبها فقد وجبت فيها الصدقة ولا يلتفت الى ما يصير الى الورثة ﴿قلت﴾ وجميع هذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان مات رب النخل والكرم قبل أن يزهي الرطب ويطيب العنب فصار لكل وارث مالا يجب فيه الصدقة (فقال) لاشئ عليهم الا من بلغت حصته ما يجب فيها الصدقة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم

(١) (الجرني) بضم الجيم وسكون الراء ويقال جرني كاميير ومجرني كبير هو البيدر وهو الموضع الذي يجتمع فيه التمر والطعام ويداس فيه الطعام اه كتيبه مصححه

ما جاء في الخرص

﴿قلت﴾ أ رأيت الكرم متى يخرص (قال) اذا طاب وحل بيعه خرص ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالنخل متى يخرص (فقال) اذا ازهت وطابت وحل بيعها خرصت وأما قبل أن تزهي فلا تخرص ﴿قلت﴾ أ رأيت من لم يبلغ ما في نخله خمسة أوسق أيخرص أم لا (فقال) قال مالك لا يخرص ﴿قلت﴾ فهل يترك الخراص لأصحاب الثمار مما يخرصون شيئاً لمكان ماياً كلون أو لمكان الفساد (فقال) قال مالك لا يترك لهم شيء من الخرص وان لم يكن في الخرص الا خمسة أوسق أخذ من الخمسة ولم يترك لهم شيء ﴿قلت﴾ فان خرص الخراص أربعة أوسق فجدة صاحب النخل منه خمسة أوسق (فقال) قال مالك أحب الي أن يؤدي زكاته قال لان الخراص اليوم لا يصيبون فأحب الي أن يؤدي زكاته قال وكذلك في العنب ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال كان رسول الله عليه الصلاة والسلام بعث عبد الله بن رواحة فيخرص ثمر النخل حين يطيب أول شيء منه قبل أن يؤكل شيء منه ثم يخير اليهود (وقال ابن شهاب) وانما كان رسول الله عليه الصلاة والسلام أمر بالخرص لكي تحصى الزكاة قبل أن يؤكل الثمر ويفرق فكانوا على ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك الزيتون لا يخرص ويؤمن عليه أهله كما يؤمنون على الحب فاذا بلغ ما رفعوا منه خمسة أوسق لكل انسان منهم أخذ من زيتة (قال) فان كان زيتونا لا يكون له زيت وليس فيه زيت مثل زيتون مصر ففي ثمنه على حساب ما فسر لك في الكرم والنخل ﴿قلت﴾ فان كان هذا الزيتون مما يكون فيه الزيت فباعه قبل أن يمصره (فقال) يؤخذ منه من الزيت مثل عشر ما كان يخرج منه من الزيت أو نصف العشر يأتي به وكذلك اذا باع نخله رطباً اذا كان نخلاً يكون تمرأ أو باع كرمه عنباً اذا كان كرمأ يكون زيباً فعليه أن يأتي بزكاة ذلك تمرأ أو زيباً قال وهذا اذا كان نخلاً أو عنباً أو زيتوناً يكون زيتاً أو تمرأ أو زيباً فأما ما لا يكون زيتاً ولا تمرأ ولا زيباً فأنما عليه عشر ثمنه أو نصف عشر ثمنه اذا بلغ خمسة أوسق وهذا مخالف للذي يكون

تمرّاً أوزيباً أوزيتاً ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة قال عندنا كتاب معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه إنما أخذ من الخنطة والشعير والزيب والتمر ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مثله وزاد فيه والسلت ﴿ابن مهدي﴾ عن عمران عن ليث عن طاوس عن ابن عباس مثله وزاد فيه والزيتون عن نفسه ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري مثل قول ابن عباس ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن الاوزاعي عن الزهري قال في الزيتون الزكاة

﴿في زكاة الخطاء في الثمار والزرع والاذهاب﴾<sup>(١)</sup>

﴿قال﴾ وقال مالك في الشراكاء في الزرع والنخل والكرومات والزيتون والذهب والورق والماشية لا يؤخذ من شيء منه الزكاة حتى يكون لكل واحد منهم ما يجب فيه الزكاة وإن كان مما يخرص بخمسة أوسق في حظ كل واحد منهم وإن كان مما لا يخرص بخمسة أوسق إذا صار لكل واحد منهم فإن صار في حظ كل واحد منهم مالا يجب فيه الزكاة لم يجب فيه الزكاة

﴿في زكاة الثمار المحبسة والابل والاذهاب﴾

﴿قال﴾ وقال مالك تؤدى الزكاة عن الحوائط المحبسة لله في سبيله وعن الحوائط المحبسة على قوم بأعيانهم وبغير أعيانهم ﴿قلت﴾ للمالك فرجل جعل ابلاله في سبيل الله يحبس رقابها ويحمل على نسلها أتؤخذ منها الصدقة كما تؤخذ من الابل التي ليست بصدقة (قال) نعم فيها الصدقة . فقلت للمالك أو قيل له فلو أن رجلاً حبس مائة دينار موقوفة يسلفها الناس ويردونها على ذلك جعلها حبساً هل ترى فيها الزكاة (فقال) نعم أرى فيها الزكاة ﴿قلت﴾ له فلو أن رجلاً جعل مائة دينار في سبيل الله تفرق أو على المساكين خال عليها الحول هل تؤخذ منها الزكاة (فقال) لا هذه

(١) (والاذهاب) جمع ذهب ويجمع أيضاً على ذهب وذهبان بضم أوله اه كتبه مصححه

كلها تفرق وليست مثل الاولى وكذلك الابل والبقر والغنم اذا كانت في سبيل الله تفرق أو تباع فتقسم أثمانها فيدر كها الحول قبل أن تفرق فلا تؤخذ منها زكاة لأنها تفرق ولا تترك مسبلة وهو رأي في الابل اذا أمر أن تباع ويفرق ثمنها مثل ما قال مالك في الدنانير ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر أنه قال في النخل التي هي صدقة رقابها فيها الصدقة تحصر كل عام مع النخل ﴿قال﴾ وقال ذلك مالك وقد تصدق عمر بن الخطاب وغيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالصدقة تؤخذ من صدقاتهم

﴿في جمع الثمار بعضها الى بعض في الزكاة﴾

﴿قال﴾ وقال مالك يجمع التمر كله بعضه الى بعض في الزكاة ويجمع العنب كله بعضه الى بعض في الزكاة ﴿قال﴾ وقال مالك وان كانت كرومه مفترقة في بلدان شتى جمع بعضها الى بعض (قال) وكذلك الغنم وجميع الماشية وكذلك الحب

﴿في الذي يحد نخله أو يحصد زرعه قبل أن يأتي المصدق ثم يتلف﴾

﴿قلت﴾ أرأيت النخل يحد الرجل منها خمسة أوسق فصاعداً أو الارض يرفع منها خمسة أوسق فصاعداً من الحب فضاع نصف ذلك أو جميعه قبل أن يأتي المصدق (فقال) سألت مالكا عنها فقال ذلك في ضمانه حتى يؤديه وان تلف فلا يضع عنه التلف شيئاً مما وجب عليه اذا جدّه وأدخله منزله أو حصده فأدخله منزله ﴿قلت﴾ أرأيت حين حصد الزرع وجد التمر ان لم يدخله بيته الا أنه في الانادر وهو في عمله فضاع أيلزمه ذلك فقال لا ﴿قلت﴾ فإن درسه وجمعه في أندره وجد النخل وجمعه في جرينه ثم عزل عشره ليفرقه على المساكين فضاع (فقال) لا شيء عليه اذا لم يأت منه تفريط ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يخرج زكاة ماله عند محلها ليفرقها فيضيع منه انه ان لم يفرط فلا شيء عليه فهذا يجمع لك كل شيء ﴿قلت﴾ أرأيت الحنطة والشعير والتمر والسلت اذا أخرج زكاته قبل أن يأتيه المصدق فضاع أهو ضامن (قال)

كذلك قال مالك في هذا ﴿وقال﴾ في المال أنه إذا لم يفرط فضاع المال أنه لا يضمن كذلك قال مالك ﴿وقال﴾ في الماشية ما ضاع منها قبل أن يأتيه المصدق فضاع أنه لا يضمن (قال) وكذلك قال مالك في هذا ﴿قلت﴾ فما باله ضمنه في الحنطة والشعير والسلت والتمر ما ضاع من زكاتها قبل أن يأتيه المصدق ﴿قال﴾ قال مالك إذا ضاع ذلك ضمنه لأنه قد أدخله بيته فالذي أرى أنه إذا أخرجه وأشهد عليه فتأخر عنه المصدق فلا ضمان عليه وقد بلغني أن مالكا قال في ذلك إذا لم يفرط في الحبوب فلا ضمان عليه ﴿قال سحنون﴾ وقد قاله المخزومي إذا عزله وجبسه السلطان فكان الله تبارك وتعالى الذي غلبه عليه ولم يلتفه هو فلا شيء عليه لأنه لم يكن عليه أكثر مما صنع وليس عليه إليه دفعه

### ❦ في زكاة الزرع ❦

﴿قلت﴾ أرأيت أن استأجرت أرضاً من أرض الخراج أعلى من العشر شيء وهل فيما أخرجت الأرض من عشر (قال) قال مالك نعم فيه العشر على المتكاري الزارع ﴿قال﴾ وقال مالك من كان عليه في أرضه الخراج أو زرع في أرض غيره وهي أرض خراج فعليه الزكاة مما خرج له من الأرض ولا يضع عنه الخراج زكاة ما أثبتت الأرض ﴿قال مالك﴾ ومن زرع زرعاً في أرض أكثرها فزكاة ما أخرجت الأرض على الزارع وليس على رب الأرض من زكاة ما أخرجت الأرض شيء ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أخرجت أرضه طعاماً كثيراً تجب فيه الزكاة فباعه ثم أتاه المصدق أنه أن يأخذ من المشتري شيئاً أم لا (فقال) لا ولا سبيل له على المشتري ولكن يأخذ من البائع العشر أو نصف العشر طعاماً ﴿قال ابن القاسم﴾ فإن لم يكن عند البائع شيء يأخذه منه ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري أخذ المصدق منه الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن ﴿قال سحنون﴾ وقد قال بعض كبار أصحاب مالك ليس على المشتري شيء لأن البائع كان له البيع جائزاً ﴿قال سحنون﴾ وهذا عندي أعدل ﴿قلت﴾ أرأيت أن باع رجل أرضه وزرعه وفي الأرض زرع

قد بلغ على من زكاته (قال) على البائع ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان  
 باع أرضه وفيها زرع أخضر اشترطه المشتري على من زكاته (فقال) على المشتري  
 ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان اكرت ارضي من ذمي  
 أو منحتها ذميًا فزرعها أكون على من العشر شيء في قول مالك (قال) لا شيء  
 عليك لان العشر انما هو زكاة وانما الزكاة على من زرع وليس عليك أنت من ذلك  
 شيء اذا لم تزرع ألا ترى أنك لو لم تزرع لم يكن عليك شيء ﴿قلت﴾ أرايت لو  
 أني منحت أرضا أو أجزتها من عبد فزرعها أكون على العبد من عشرها شيء أم  
 على في قول مالك (قال) لا شيء عليك ولا على العبد ﴿قلت﴾ أرايت الصبي اذا  
 منح أرضا فزرعها أو زرع أرضا لنفسه أكون عليه فيه العشر في قول مالك (قال) نعم  
 لان الصغير في ماله الزكاة ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم منهم سفيان  
 الثوري ويحيى بن أيوب ومعاوية بن صالح وسعيد بن أبي أيوب عن عمر بن عبد العزيز  
 أنه قال من أخذ أرضاً بحزبتها لم يمنعه أن يؤدي عشورها ما يؤدي من الجزية وعليه  
 أن يعطي عشور ما يزرع وان أعطى الجزية ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أن  
 ربيعة قال زكاة الزرع على من زرع وان تكارى من عربى أو ذمي ﴿قال ابن وهب﴾  
 وقال يحيى بن سعيد مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال لم يزل  
 المسلمون في عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام وبعده يعاملون على الارض  
 ويستكرونها ثم يؤدون الزكاة مما خرج منها فترى أرض الجزية على نحو هذا

﴿في زكاة الزرع الاخضر يموت صاحبه ويوصى بزكاته﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان مات الميت والزرع أخضر فأوصى أن تؤدي زكاته (فقال)  
 تجعل زكاته في ثلثه ولا تبدأ على ما سواها من الوصايا لانها ليست بزكاة واجبة عليه  
 وانما هي وصية (قال) ولا تضع وصيته حين أوصى الميت أن يؤدي الزكاة عنه  
 فأدوها لا يضع ذلك عن الورثة أن يؤخذ منهم الزكاة لانه كأنه رجل استنتى عشر  
 زرعه لنفسه وما بقي فلورثته ﴿قلت﴾ فان كان في حظ الموصى لهم ما يجب فيها الزكاة

زكى عنهم فقال نعم ﴿قلت﴾ فان كان في حظ كل وارث منهم وحده ما تجب فيه  
 الزكاة زكى عليهم قال نعم ﴿قلت﴾ فان لم يكن في حصة كل واحد منهم ما تجب فيه  
 الزكاة لم يكن عليه شيء (قال) نعم وانما مثل ذلك مثل مالو قال عشر مالى لفلان فانما  
 هي وصية جعل صاحب العشر شريكاً لورثته ﴿قلت﴾ فهل ترجع المساكين الذين  
 أوصى لهم الميت بزكاة زرعه على الورثة بما أخذ منهم المصدق اذا كان الثلث يحمل أن  
 يرجع عليهم فقال لا ﴿قلت﴾ لم قال لأن المساكين لما قاسموا الورثة صار الذي  
 أخذه وكأنه شيء بعينه أوصى لهم به فلما استحق المصدق بعينه لم يرجعوا به على الورثة  
 لان الميت لو أوصى بشيء بعينه لرجل فاستحق لم يرجع على الورثة بقيمة ذلك الشيء  
 ﴿قلت﴾ أرايت المساكين لم جعلت المصدق يأخذ منهم وهم انما يصير لكل رجل  
 منهم مدة مدة أو مدان مدان فلم أمرت المصدق أن يأخذ منهم وأمرته أن لا يأخذ  
 من الورثة وما في يد كل وارث أكثر مما في يد كل مسكين (فقال) لأن الرجل لو  
 أوصى بثمر حائطه قبل أن يبلغ أو بزرع أرضه قبل أن يبلغ كله للمساكين لم تسقط  
 زكاته وان لم يصير لكل مسكين من ذلك الامد واحد والورثة لا يشبهون المساكين  
 في هذا لان الورثة حين ورثوه وهو أخضر كأنهم هم زرعه فاذا لم يبلغ حظ كل  
 واحد منهم ما تجب فيه الزكاة لم يكن عليهم فيه شيء. والمساكين الذين صار لهم انما  
 هو مال الميت والميت رجل واحد فحفظ المساكين على أصل المال كما كان عند الميت  
 فاذا كان في ذلك ما تجب فيه الزكاة أخذه منه المصدق لان الوصية انما هي مال الميت  
 ومما بين ذلك أيضاً لو أن رجلاً قال ثمرة حائطه سنتين أو ثلاثاً للمساكين أخذت  
 منه الصدقة فلا يشبه هذا ما أوصى به لرجل بعينه ولا ما يرثه الرجل بعينه (قال)  
 لان فلان الذي أوصى له بعينه قبل أن يبدو صلاح الزرع صار بمنزلة الورثة والزرع  
 أخضر والمساكين انما يستحقون ذلك بمد بلوغه وسقيه وعمله بمنزلة الحبس فحفظ  
 المساكين من ذلك هو على الأصل كما هو على الميت حتى يقبضوه وقد كانت أحباب  
 عمر وأصحاب النبي عليه الصلاة والسلام تؤخذ منها الزكاة



﴿ في زكاة الزرع الذي قد أفرك واستغنى عن الماء يموت صاحبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن زرع رجل زرعاً فأفرك واستغنى عن الماء فمات رب هذا الزرع ما قول مالك في ذلك ( فقال ) قال مالك قد وجبت فيه الزكاة إذا أفرك واستغنى عن الماء إذا كان فيه خمسة أوسق فصاعداً أوصى به الميت أو لم يوص به ﴿ قال مالك ﴾ وإذا مات ولم يفرك الزرع ولم يستغن عن الماء فليست عليه فيه الزكاة والزكاة على من ورثه تؤخذ منهم على قدر موارثهم فن كانت حصته تبلغ خمسة أوسق فصاعداً أخذت منه على حساب ذلك ومن كانت حصته لا تبلغ خمسة أوسق فلا زكاة عليه فيه لأنه لو كان هو زارعه فلم يبلغ ما يرفع خمسة أوسق لم يكن عليه فيه شيء

﴿ في جمع الحبوب والقطاني بمضها الى بعض في الزكاة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك القمح والشعير والسلت هذه الثلاثة الاشياء يضم بمضها الى بعض والذرة والارز والدخن لاتضم الى الحنطة ولا الى الشعير ولا الى السلت ولا يضم بمضها الى بعض ولا يضم الارز الى الذرة ولا الى الدخن ولا يضم الذرة أيضاً الى الارز ولا الى الدخن ولا يضم الدخن أيضاً الى الذرة ولا الى الارز ولا يؤخذ من الارز ولا من الذرة ولا من الدخن حتى يكون في كل واحد منها خمسة أوسق والقمح والشعير والسلت يؤخذ من جميعها إذا بلغ ما فيها خمسة أوسق يؤخذ من كل واحد منها بحساب ما فيه والقطاني كلها الفول والعدس والحمص والجلبان واللوبيا وما ثبت معرفته عند الناس أنه من القطاني فانه يضم بمضها الى بعض فإذا بلغ جميعه خمسة أوسق أخذ من كل واحد منها بحصته من الزكاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة أن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام لعمر بن حزم وفي النخل والزرع قمحه وسلته وشعيره فما سقى من ذلك بالرشا نصف العشر وما سقى بالعيون أو كان عثرياً <sup>(١)</sup> تسقيه السماء أو بعالا

(١) ( قوله عثرياً ) ورد ما يقتضى انه ما يشرب بعروقه وفي القاموس العثري هو ما سقته السماء اهـ

لا يسقى العشر من كل عشرة واحد وليس في ثمر النخل صدقة حتى يبلغ خرصها خمسة أوسق فإذا بلغت خمسة أوسق وجبت فيها الصدقة كما كتبنا صدقة البعل والسقي ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يرى في القطنية الزكاة ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أن يحيى بن سعيد حدثه قال كتب عمر بن عبد العزيز أن تؤخذ من الحمص والعدس الزكاة ﴿ابن وهب﴾ قال يحيى بن سعيد وإن ناساً ليرون ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال لا نرى بأخذ الزكاة من القطنية بأساً وذلك لأنها تجري في أشياء مما يدخر بمنزلة القمح والذرة والدخن والارز ﴿ابن وهب﴾ عن اسماعيل عن عياش قال وآتوا حقه يوم حصاده قال قال سعيد بن المسيب هي الزكاة المفروضة وإن ناساً ليرون ذلك

— في زكاة حب الفجل والجابلان <sup>(١)</sup> —

﴿قلت﴾ أرايت الفجل هل فيه زكاة (فقال) قال مالك فيه الزكاة إذا بلغ حبه خمسة أوسق أخذ من زيتة ﴿قلت﴾ فالجابلان هل فيه زكاة (فقال) قال مالك إذا كان يعصر أخذ من زيتة إذا بلغ مارع منه من الحب خمسة أوسق (قال) فإن كان قوم لا يعصرونه وهذا شأنهم إنما يديمونه حباً للذين يزيتونه للادهان ويحملونه إلى البلدان فأرجو إذا أخذ من حبه أن يكون خفيفاً

— في اخراج المحتاج زكاة الفطر —

﴿قلت﴾ أرايت من تحمل له زكاة الفطر أيؤديها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالرجل يكون محتاجاً أيكون عليه زكاة الفطر (فقال) قال لي مالك وإن وجد فليؤد ﴿قال﴾ فقلنا له فإن وجد من يسلفه قال فليتسلف وليؤد ﴿قلت﴾ أرايت هذا المحتاج أن لم يجد من يسلفه ولم يكن عنده شيء حتى مضى لذلك أعوام ثم أيسر

(١) (والجابلان) مجمين مضمومتين بعد كل جيم لام هو السسم في قشره قبل أن يحصد قاله في شرح الموطن وقال في القاموس والجابلان بالضم ثم الكزبرة وحب السسم اه كتبه مصححه

أيؤدي عما مضى عليه من السنين صدقة الفطر أم لا فقال لا ﴿قلت﴾ هذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك من أخر زكاة الفطر حتى مضى لذلك سنون فانه يؤدي ذلك كله

❦ في إخراج زكاة الفطر قبل الغدو إلى المصلي ❦

﴿قلت﴾ متى يستحب مالك إخراج زكاة الفطر (فقال) قبل الغدو إلى المصلي قال وان أخرجها قبل ذلك يوم أو يومين لم أر بذلك بأساً ﴿قال مالك﴾ ويستحب للرجل أن يأكل قبل غدوه إلى المصلي يوم الفطر ﴿قال﴾ وقد أخبرني مالك قال رأيت أهل العلم يستحبون أن يخرجوا صدقة الفطر اذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل الغدو إلى المصلي ﴿قال مالك﴾ وذلك واسع ان شاء أن يؤدي قبل الصلاة أو بعدها ﴿قال مالك﴾ وأخبرني نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو بثلاثة

❦ في إخراج المسافر زكاة الفطر ❦

﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن هو من أهل إفريقية وهو بمصر يوم الفطر أين يؤدي زكاة الفطر (فقال) قال مالك حيث هو (قال مالك) وان أدى عنه أهله بإفريقية أجزأه

❦ في إخراج الرجل زكاة الفطر عن عبده ❦

﴿قال﴾ وقال مالك على الرجل أن يؤدي عن مكاتبه صدقة الفطر ولا يؤدي المكاتب عن نفسه ﴿قلت﴾ أرايت العبد الممتق نصفه ونصفه عبد كيف تؤدي عنه زكاة الفطر (فقال) سألت مالكا عنها فقال يؤدي الذي له نصفه نصف صدقة الفطر عن نصفه وليس على العبد أن يؤدي النصف الآخر عن نفسه ﴿قال﴾ فقلنا له لم لا يؤدي عن نصفه الآخر وهذا النصف حرّ (فقال) لأنه لا زكاة عليه في ماله فلما كان لا زكاة عليه في ماله لم تكن عليه زكاة الفطر ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن

العبد يكون بين الرجلين كيف يخرجان عنه زكاة الفطر (فقال) يخرج كل واحد منهما صدقة الفطر ﴿قلت﴾ فان كان لاحدهما سدس العبد وللآخر خمسة أسداسه (قال) فعلى الذى له سدس العبد سدس الصدقة وعلى الذى له خمسة أسداسه خمسة أسداس الصدقة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم قال مالك يؤدي كل واحد منهما عما يملك من العبد بقدر ماله فيه من الرق ﴿قلت﴾ أرايت من كان له عبد أعمى أو مجنون أو مجذوم أيؤدي عنهم صدقة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) سئل مالك عن أهل البلاء من العبيد هل يعتقون على ساداتهم لما أصابهم من البلاء مثل المجذوم والاعمى ونحوهما (فقال) لا يعتقون فلما قال لنا لا يعتقون علمنا أن عليه فيهم صدقة الفطر ولم نشك في ذلك ولم نسأله عنه بعينه لانا سمعناه يقول في عبيده عليه فيهم الصدقة الا في المشركين منهم ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب من يؤدي عنه صدقة الفطر (قال) قال مالك يؤدي عنه سيده ﴿قلت﴾ ولم قال مالك يؤدي عنه سيده والمكاتب لا تلزم نفقته سيده (قال) لانه عبده بعد

❦ في خراج الرجل زكاة الفطر عن رقيقه الذين اشترى للتجارة ❦

﴿قلت﴾ هل على في عبيدى الذين اشتريت للتجارة زكاة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ هو قول مالك (قال) نعم ان كانوا مسلمين ﴿قال﴾ وقال مالك من كان عنده رقيق للتجارة مسلمون فعليه فيهم صدقة الفطر ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى عبداً للتجارة لا يساوى مائتي درهم أيكون عليه فيه زكاة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم

❦ في اخراج زكاة الفطر عن العبد الآبق ❦

﴿قال﴾ وقال مالك في العبد الآبق اذا كان قريباً يرجو حياته ورجعته فليؤد عنه زكاة الفطر وان كان قد طال ذلك وأيس منه فلا أرى أن يؤدي عنه

❦ في اخراج زكاة الفطر عن رقيق القراض ❦

﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال قراضا فيشتري به رقيقا

فيحضر الفطر على من زكاهم أمن المال أم على صاحب المال (فقال) بل على صاحب المال  
﴿قال﴾ وقال مالك نفقة عبيد المقارضة من مال القراض عنهم ﴿قال﴾ أشهب ﴿وإذا  
بيع رقيق القراض نظر فإن كان فيهم فضل نظر كم ذلك الفضل فإن كان يكون ربع  
المال أو ثلثه وقراضهم على النصف فقد صار للعامل نصف ربع العبد وهو ثمنه أو نصف  
ثلثه وهو سدس العبد فيكون عليه من زكاة العبد تقدر الذي صار له من العبد لأنه  
قد كان شريكاً يومئذ

﴿في إخراج زكاة الفطر عن العبد المخدم والجراح والمرهون﴾

﴿قلت﴾ أرايت أودى بربقة لرجل وبخدمته لرجل آخر على من زكاة الفطر فيه  
(فقال) أرى ذلك على الذي أودى له بربقة إذا قبل ذلك وإنما هو عندي بمنزلة مال الوأن  
سيده أخدمه رجلاً فأرى صدقة الفطر على سيده الذي أخدمه ﴿قلت﴾ أرايت العبد  
يجنى جناية عمداً فيها نفسه فلم يقتل حتى مضى يوم الفطر والعبد عند سيده أعليه فيه  
صدقة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي وذلك أن مالكا قال لي  
في هذه النفقة على سيده فلي هذا قلت لك وهو رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك في العبد  
المرهون نفقته على سيده الذي رهنه وزكاة الفطر أيضاً على سيده الذي رهنه

﴿في إخراج زكاة الفطر عن العبد يباع يوم الفطر﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً باع عبده يوم الفطر بعد ما أصبح على من زكاة العبد  
(فقال) سألت مالكا عنها فقال لي غير مرة أراه على الذي ابتاع أن كان ابتاعه يوم  
الفطر ثم رجع عنه فقال أراه على البائع ولا أرى فيه على المتباع شيئاً لأن الزكاة  
قد وجبت على البائع قبل أن يبيعه قال وهو أحب قوليه اليّ ﴿قال﴾ وسألت مالكا  
عن الرجل يبيع عبده يوم الفطر على من زكاه أعلى المشتري أم على البائع فقال على البائع

﴿في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يباع بالخيار﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً باع عبده قبل يوم الفطر على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام أو

المشتري بالخيار ثلاثة أيام ففضى يوم الفطر والعبد في يد المشتري ثم رده بعد يوم الفطر  
 بالخيار الذي كان له على من صدقة الفطر في هذا العبد (فقال) على البائع رده بالخيار أو  
 أمضى البيع ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن العبد لومات في هذه الثلاثة الايام كان من البائع لأن  
 ضمانه من البائع عندنا فلما رأيت نفقته على البائع رأيت صدقة الفطر فيه على البائع ﴿قلت﴾  
 وهذا قول مالك قال نعم قال وقال مالك الضمان في الثلاثة الايام من البائع  
 أيهما كان له بالخيار ﴿قال﴾ وقال مالك في الجارية تباع فيتواضعها للحبيضة ان النفقة على  
 البائع حتى تخرج من الاستبراء (قال) فلا استبراء عندي مثل خيار هذا العبد الذي  
 ذكرت ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وصدقة الفطر في هذه الجارية ينبغي أن تكون في  
 قول مالك على البائع لأن مالكا قال كل من ضمن الرجل نفقته فعليه فيه زكاة الفطر

﴿في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يباع بيعاً فاسداً﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو اشترى رجل عبداً بيعاً فاسداً ففضى يوم الفطر وهو عنده ثم  
 رده على سيده بعد يوم الفطر على من زكاة الفطر (فقال) على مشتريه لأن ضمانه كان  
 على المشتري يوم الفطر ونفقته عليه فعليه فيه زكاة الفطر ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك  
 قال هذا رأيي ﴿قلت﴾ فلو أنه رده يوم الفطر على من صدقة الفطر (قال) على المشتري  
 الذي رده ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي مثل ما قال مالك في البيع لأنه  
 اذا باع عبده يوم الفطر فزكاه على البائع عند مالك

﴿في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يورث﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً ورث عبداً فلم يقبضه حتى مضى يوم الفطر أ على  
 الذي ورثه فيه زكاة الفطر أم لا (قال) نعم لأن نفقته كانت عليه قال وهذا رأيي قال ولو  
 كان له فيه اشتراك كان على كل واحد منهم قدر حصته

❦ في اخراج زكاة الفطر عن الذي يسلم يوم الفطر ❦  
 ❦ وعن المولود يوم الفطر وعن من يموت ليلة الفطر ❦

❦ قال ❦ وقال مالك من أسلم بعد طلوع الفجر من يوم الفطر استحب له أن يؤدي زكاة الفطر (قال) والاضحى عندي أي أن ذلك عليه يعني الاضحية ❦ قال ❦ وقال مالك لا تؤدي عن الحبل زكاة الفطر قال وان ولدته يوم الفطر أو ليلة الفطر فعليه فيه الزكاة ❦ قال ❦ ومن أراد أن يعق عن ولده فانه ان ولد له بعد انشقاق الفجر لم يحتسب بذلك اليوم ويحسب سبعة أيام سواء ثم يعق يوم السابع ضحى قال وهي سنة الضحايا والعقائق والنسك (قال) فان ولد قبل طلوع الفجر احتسب بذلك اليوم لانه قد ولد قبل طلوع الفجر ❦ قلت ❦ أرايت اذا انشق الفجر يوم القطر وعند رجل ممالك وأولاد صغار وزوجة له وأبوان قد ألزم نفقتهم وخادم أهله فاتوا بعدما انشق الفجر يوم الفطر أعليه فيهم صدقة الفطر أم تسقط عنه صدقة الفطر فيهم لما ماتوا (فقال) بل عليه فيهم صدقة الفطر ❦ قلت ❦ أرايت ان مات عبد لرجل قبل انشقاق الفجر من ليلة الفطر أتكون عليه فيه صدقة الفطر في قول مالك (فقال) نعم يلزمه ذلك ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (فقال) سئل مالك عن رجل كان عنده ولد أو عبيد ونحو هذا ممن يلزم الرجل نفقته فات بعد ما انشق الفجر يوم الفطر فقال عليه صدقة الفطر ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا مات بعد ما انشق الفجر من يوم الفطر أ يكون على ولده صدقة الفطر عنه في ماله (قال) يؤمرون ولا يجبرون عليه مثل زكاة ماله مثل الرجل يموت بعد الحول قبل أن يؤدي زكاته انهم يؤمرون ولا يجبرون. فان أمر باخراجها أخرجت وكانت من رأس المال اذا مات ليلة الفطر وهو مثل الرجل تحمل زكاة ماله وهو مريض أو يأتيه مال غائث فيعلم ذلك بيقين فيأمر باخراج الزكاة منه فقال لي مالك يكون من رأس المال ولا يكون من الثالث اذا كان مثل هذا مما لم يفرط فيه وكذلك صدقة الفطر وانما يكون في ثلث ماله كل ما فرط فيه في حياته حتى يوصى به فيكون في ثلثه وكذلك سمعت مالكا ❦ قال ❦ وقال مالك والزكاة في



الثالث اذا أوصى بها مبدأة على العتق وغيره الا التدبير في الصحة فانه مبدأ على التدبير في المرض ﴿قال﴾ فقلت لمالك فلو أن رجلاً مرض مرضاً بجاءه مال كان غائباً عنه أو حلت عليه زكاة ماله يعرف ذلك وهو مريض فأمر بأداء زكاته أترى أن ذلك في ثلثه (فقال) لا اذا جاء مثل هذا الامر البين وان كان مريضاً فأراه من رأس ماله

﴿فيمن لا يلزم الرجل اخراج زكاة الفطر عنه﴾

﴿قال﴾ وقال مالك لا يؤدي الرجل عن عبيده النصارى صدقة الفطر ﴿قال﴾ وقال مالك لا يؤدي الرجل صدقة الفطر عن امرأته النصرانية ولا عن أم ولده النصرانية ولا يؤدي زكاة الفطر الا ممن يحكم عليه بنفقتهم من المسلمين ﴿قلت﴾ أرايت عبد عبدى أعلّى فيه صدقة الفطر أم لا في قول مالك (قال) لا

﴿فيمن يلزم الرجل اخراج زكاة الفطر عنه﴾

﴿قال﴾ وقال مالك وكل من كان ولده جارية فعليه صدقة الفطر عنها حتى تنكح فاذا نكحت فلا صدقة عليه فيها ﴿قال﴾ وقال مالك والنكاح عند مالك الدخول الا أن يدعى الرجل الى الدخول بها فلا يفعل فتلزمه النفقة فاذا لزم الزوج النفقة كانت صدقة الفطر في هذه الجارية على الزوج وكذلك قال مالك قال والغلمان حتى يحتلموا قال ومن كان من هؤلاء له مال ورثه أو وهب له فلا يبه أن ينفق عليه منه وأن يؤدي عنه صدقة الفطر من ماله ويحاسبه بذلك في نفقته اذا بلغ فيأخذ ذلك من ماله ويضحي عنه من ماله ﴿قال مالك﴾ ويؤدي الرجل عن امرأته من ماله صدقة الفطر وان كانت ذات مال وليس على المرأة أن تؤدي عن نفسها اذا كان لها زوج انما صدقة الفطر فيها على زوجها لان نفقتها على زوجها ﴿قال مالك﴾ ويؤدي الرجل عن خادم امرأته التي لا بد لها منها صدقة الفطر ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً تزوج امرأة على خادم بعينها ودفعها اليها والجارية بكر أو ثيب فضى يوم الفطر والخادم عند المرأة ثم طلقها بعد ذلك قبل البناء بها على من زكاة هذه الخادم (فقال) عليها ان كان الزوج قد منع من البناء بها لانه مضى يوم الفطر وهي لها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (فقال) هذا رأيي

﴿قلت﴾ أ رأيت ان كانت هذه المرأة التي تزوجها علي هذه الخادم بعينها هي بكر في حجر أبيها ولم يحولوا بين الزوج وبينها وهذه الخادم ممن لا بد للمرأة منها فضي يوم الفطر والخادم عند المرأة ثم طلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل أن يبنى بها علي من زكاة هذه الخادم (قال) علي الزوج ﴿قلت﴾ لم (قال) لأنها كانت هي وخادمها نفقتها علي الزوج حين لم يحولوا بين الزوج وبين أن يبنى بها والخادم لما لم يكن لها منها بد كانت نفقتها أيضاً علي الزوج فلما كانت نفقة الخادم علي الزوج كانت زكاة الفطر في الخادم علي الزوج لانه كان ضامناً لنفقتها ﴿قلت﴾ فلو أنهم كانوا منعوا الزوج من البناء بها والمسئلة علي حالها (فقال) لا شيء علي الزوج في الخادم ولا في المرأة في زكاة الفطر وعلي المرأة أن تؤدي زكاة الفطر عن هذه الجارية الخادم وعن نفسها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم وهذا رأيي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان علي الناس علي كل أحد حرّاً أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ذكره نافع عن عبد الله ابن عمر بن الخطاب

﴿في اخراج الرجل زكاة الفطر عن أبويه﴾

﴿قال﴾ وقال مالك يؤدي الرجل عن أبويه اذا لزمه نفقتها صدقة الفطر ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الابوين اذا كان علي الابن أن ينفق عليهما لحاجتهما أليزمه أداء زكاة الفطر عنهما (قال) نعم

﴿في اخراج الرجل زكاة الفطر عن عبيد ولده الصغار﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت عبيد ولدي الصغار أعلّي فيهم زكاة الفطر اذا لم يكن لولدي الصغار مال (فقال) اذا حبسهم لخدمة ولده لم يكن له بد من أن ينفق علي هؤلاء العبيد فادّأ لزمه نفقتهم لزمه أن يؤدي زكاة الفطر عنهم الا أن يؤجرهم فيخرج زكاة الفطر عنهم من اجارتهم وصدقة ولده أيضا ان شاء أخرجها من اجارة عبيدهم ان كانت للعبيد اجارة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لنا مالك كل من تلزم الرجل نفقته فعليه فيه زكاة الفطر فن هاهنا أوجب علي الرجل صدقة الفطر في عبيد ولده الصغار اذا كانوا كما ذكرت لك

فاذا حبس عبيد ولده كما ذكرت لزمته نفقتهم وتكون نفقتهم وزكاة الفطر من مال ولده لانهم أغنياء ألا ترى أن من له عبد فهو مال تسقط به النفقة عن أبيه لان له بيع العبد وإنفاق ثمنه عليه ﴿قلت﴾ فإن كان لولده الصغار عبيد فأبي أن ينفق عليهم (فقال) يجبره السلطان على بيعهم أو الانفاق عليهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم (قال) وقال مالك من كان له عبيد فأبي أن ينفق عليهم أجبره السلطان على بيعهم أو ينفق فأرى عبيد ولده الصغار بهذه المنزلة لانه الناظر لهم والجائر الامر عليهم وبيعه جائز عليهم

### ❦ في اخراج زكاة الفطر عن اليتيم ❦

﴿قال﴾ وقال مالك يؤدي الوصي صدقة الفطر عن اليتامى الذين عنده من أموالهم وان كانوا صغارا ويؤدي عن ممتلكهم أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت لو أن صبياً في حجرى لست له بوصي وله في يدي مال أنفق عليه من ماله (قال) أرى أن ترفع ذلك الى السلطان فينظر له السلطان فان لم تفعل وأنفقت عليه من ماله وبلغ الصبي نظر الى مثل نفقة الصبي في تلك السنين فصديق الرجل في ذلك ﴿قلت﴾ فان قال قد أدت صدقة الفطر عنه في هذه السنين أيصديق على ذلك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ وان كانوا في حجر الوالدة أتراهم بهذه المنزلة (قال) نعم

### ❦ في اخراج القمح والذرة والارز والتمر في زكاة الفطر ❦

﴿قلت﴾ ما الذي يؤدي منه صدقة الفطر في قول مالك (فقال) القمح والشعير والست والذرة والارز والدخن والتمر والزبيب والافط ﴿قال﴾ وقال مالك لا أرى لاهل مصر أن يدفعوا الا البرّ لان ذلك جلّ عيشهم الا أن يغلو سعرهم فيكون عيشهم الشعير فلا أرى به بأساً (قال مالك) وأما ماندفع نحن بالمدينة فالتمر

### ❦ في إخراج القطنية والدقيق والتين والعروض في زكاة الفطر ❦

﴿قلت﴾ أرايت من كانت له أنواع القطنية أيجزئه أن يؤدي من ذلك زكاة الفطر

(فقال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ فان كان في الذي دفع من هذه القطنية الى المساكين قيمة صاع من حنطة أو قيمة صاع من شعير أو قيمة صاع من تمر (فقال) لا يجزئ عند مالك ﴿قال﴾ وقيل لذلك فالدقيق والسويق قال لا يجزئ ﴿قلت﴾ فالتين قال بلغني عن مالك أنه كرهه (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه لا يجزئ ﴿قال ابن القاسم﴾ اذا كان شيء من القطنية مثل اللوبيا أو شيء من هذه الأشياء التي ذكرنا أنه لا يجزئ اذا كان ذلك عيش قوم فلا بأس أن يؤدوا من ذلك ويجزئهم ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يجزئ أن يجعل الرجل مكان زكاة الفطر عرضا من العروض قال وليس كذلك أمر النبي عليه الصلاة والسلام ﴿قال ابن القاسم﴾ وان مالكا أخبرني أن زيد بن أسلم حدثه عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال صاعا من طعام صاعا من شعير صاعا من زبيب ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي رجاء قال سمعت ابن عباس يقول في صدقة الفطر صاعا من طعام ﴿ابن مهدي﴾ عن أبي عوانة عن عاصم الاحول قال قال أبو العالية ومحمد بن سيرين وعامر صاع صاع ﴿قال ابن مهدي﴾ وقال ابن سيرين ان أعطى برأ قبل منه وان أعطى تمرا قبل منه وان أعطى سلتا قبل منه وان أعطى شعيرا قبل منه وان أعطى زبیدا قبل منه ﴿قال ابن مهدي﴾ وقال عامر وابن سيرين عن الصغير والكبير في الحر والمملوك

— ﴿في قسم زكاة الفطر﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت زكاة الفطر هل يمت فيها الوالي من يقبضها (قال) قال مالك وسألته عنها سرأ فقال أرى أن يفرق كل قوم زكاة الفطر في مواضعهم أهل القرى حيث هم في قراهم وأهل العمود حيث هم وأهل المدن في مدائنهم فتقال ويفرقونها هم ولا يدفعونها الى السلطان اذا كان لا يمدل فيها (قال) وقد أخبرتك بقول مالك

إذا كان الامام يعدل لم يسع أحداً أن يفرق شيئاً من الزكاة ولكن يدفع ذلك الى الامام ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان عدلاً كيف يصنع بزكاة الفطر اذا رفعت اليه أفرقها هو في المدينة حيث هو أو يردّ زكاة كل قوم الى مواضعهم (قال مالك) لا يدفع أهل القرى الى المدائن الا أن لا يكون معهم أحد يستوجبها فيدفعها الى أقرب القرى اليه ممن يستوجبها وانما يقسم زكاة الفطر أهل كل قرية في قريتهم اذا كان فيهم مساكين ولا يخرجها عنهم ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يطلى صدقة الفطر عنه وعن عياله مسكيناً واخذاً ﴿قال﴾ وقال مالك لا يطلى أهل الذمة ولا العبيد من صدقة الفطر شيئاً

— في الرجل يخرج زكاة الفطر ليؤديها فتتلف —

﴿وقال ابن القاسم﴾ من أخرج زكاة الفطر عند محله فضاقت رأيت أنه لا شيء عليه وزكاة الاموال وزكاة الفطر عندنا بهذه المنزلة اذا أخرجها عند محله فضاقت انه لا شيء عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان أخرجت زكاة النظر لأؤديها فأهريقته أو تلفت أيسكون على ضمانها أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من أخرج زكاة ماله ليدفعها عند محله فذهبت منه فلا شيء عليه ﴿قال﴾ وقال مالك ومما بين لك ذلك أنه لا شيء عليه أنه لو لم يتبها له دفعها بعد ما أخرجها فرجع الى منزله فوجد ماله قد سرق لم يكن ليضع عنه اخراج ما أخرج من زكاته ليدفعها (قال) قال مالك فلذلك رأيت أن لا شيء عليه في الذي أخرج اذا ضاقت . قال مالك هذا في زكاة الاموال وزكاة الفطر عندى بهذه المنزلة اذا أخرجها عند محله ﴿قل﴾ وقال مالك ان كان انما أخرجها بعد إبانها وقد كان فرط فيها فأخرجها بعد إبانها فضاقت قبل أن يوصلها انه ضامن لها

— تم كتاب الزكاة الثاني من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه —

﴿وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم﴾

# بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم

— كتاب الحج الاول —

— في الافراد بالحج والتمتع —

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لابن القاسم أى ذلك أحب الى مالك القران أم الافراد بالحج أو العمرة (فقال) قال مالك الافراد بالحج أحب الى

— رسم في القران في الحج والغسل للاحرام —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يوسع مالك في ترك الغسل للرجل أو المرأة اذا أرادت الاحرام (قال) لا الا من ضرورة ﴿ قال ﴾ وقال مالك والنساء تغتسل والخنثى تغتسل اذا أرادت الاحرام ولا تدع الغسل الا من ضرورة ﴿ قال ﴾ وكان مالك يستحب الغسل ولا يستحب أن يتوضأ من يريد الاحرام ويدع الغسل ﴿ قال مالك ﴾ ان اغتسل بالمدينة وهو يريد الاحرام ثم مضى من فوره الى ذي الحليفة فأحرم قال أرى أن غسله مجزئ عنه (قال) وان اغتسل بالمدينة غدوة ثم أقام الى المشي ثم راح الى ذي الحليفة فأحرم قال لا يجزئه الغسل وانما يجوز الغسل بالمدينة لرجل يغتسل ثم يركب من فوره أو رجل يأتي ذا الحليفة فيغتسل اذا أراد الاحرام ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يقول لا يذكر <sup>(١)</sup> المحرم شيئاً سوى التلبية اذا أراد الاحرام أم تجزئه التلبية وينوى بها ما أراد من حج أو عمرة ولا يقول اللهم انى محرم بحجة أو بعمرة (قال) كان مالك يقول تجزئه التلبية وينوى بها الاحرام الذى يريد ولا يقول

اللهم انى محرم بحجة وكان ذلك أحب اليه من أن يتكلم بحجة أو بعمرة

— رسم فى وقت الاحرام —

﴿قلت﴾ لابن القاسم متى يلبى فى قول مالك فى دبر صلاة مكتوبة أو فى دبر نافلة أو اذا استوت به راحلته بذى الحليفة أو اذا انطلقت به (قال) يلبى اذا استوت به راحلته ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو كنت فى ما بين الظهر والعصر فأردت أن أحرم لم آمرنى مالك أن أصلى ركعتين وهو يأمرنى أن أحرم اذا استوت بى راحلتي ولا يأمرنى أن أحرم فى دبر صلاة (قل) كان يستحب أن يصلى نافلة اذا أراد الاحرام اذا كان فى ساعة يصلى فيها ﴿قلنا﴾ له فى هذه النافلة حد قال لا ﴿قلنا﴾ له فلو صلى مكتوبة ليس بعدها نافلة أيحرم بعدها قال نعم ﴿قلنا﴾ له فلو جاء فى ابان ليس فيه صلاة بعد الصبح أو بعد العصر وقد صلى الصبح أو العصر (قال) لا يبرح حتى يحل وقت صلاة فيصلّى ثم يحرم اذا استوت به راحلته الا أن يكون رجلاً مرافقاً يخاف فوات حجه أو رجلاً خائفاً أو ما أشبه هذا من العذر فلا أرى بأساً أن يحرم وان لم يصل

— فيمن توجه ناسياً لتليته وادهان المحرم عند الاحرام —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ان توجه ناسياً لتليته من فناء المسجد أ يكون فى توجهه محرماً (قال ابن القاسم) أراه محرماً بذية فان ذكر من قريب لبي ولا شئ عليه وان تناول ذلك منه أو نسيه حتى فرغ من حجه رأيت أن يهريق دماً ﴿قال﴾ وقال مالك يدهن المحرم عند الاحرام وبعد حلاقة رأسه بالزيت وما أشبهه وبالبيان السمع<sup>(١)</sup> وهو البان غير المطيب وأما كل شئ يبقى ريحه فلا يعجنى ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يوسع فى ثوبه اذا كانا غير جديدين اذا أراد الاحرام أن لا ينسلهما (قال) قال مالك عندى ثوب قد أحرمت فيه حججاً وما غسلته ولم

(١) السمع (السمع) بفتح فسكون فسرّه وحاء مهملة وفى رواية بخاء معجمة وفسرّه لما ترى ولم

يجرد له فى القاموس معنى يتناسب كنبه مصححه



يكن يرى بذلك بأساً

— رسم في لبس المصبغ للاحرام ولبس التسخان (١) —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فهل كان مالك يكره لبس الثوب المصبوغ بالمصفر للرجال والنساء أن يحرموا فيه (قال) قال مالك أكره الثوب المتقدم (٢) بالمصفر للرجال والنساء أن يحرموا في ذلك قال لأنه ينتفض (قال) وكرهه أيضاً للرجال في غير الاحرام ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي المصبغ كان يكرهه مالك (قال) الورس (٣) والزعفران والمصفر المتقدم الذي ينتفض ولم يكن يرى بالمشق (٤) والمورد بأساً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أكان مالك يرى بأساً أن يحرم الرجل في البرككات (٥) والطياصة الكحلية (قال) لم يكن يرى مالك بشيء من هذا بأساً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك أين احرام الرجل (قال) قال مالك احرام الرجل في وجهه ورأسه ﴿ قال ﴾ وكره مالك للمحرم أن يظي ما فوق الذقن ﴿ قلت ﴾ فإن فصل (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه شيئاً لما جاء عن عثمان بن عفان ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ما كان من مصبوغ بالورس والزعفران ففصل حتى صار لا ينتفض ولونه فيه هل كان مالك يكرهه (قال) نعم كان مالك يكره هذا الذي ذكرت من الثياب

(١) (التسخان) ينتج التاء اثنتا عشرة ويكون السين المزملة ويقال له تسخن بفتح اوله وسكون ثانيه وكلاهما واحد التسخين على ان له واحداً وهو شيء يشبه الطياصة وقيل لا واحد له اه  
(٢) (القدم) كمعظم أي المصبوغ الشبيع (بالمصفر) بضم العين وهو نبات معروف بهريء اللحم الغليظ وبزره التراطم اه (٣) (الورس) هو نبات كلسم ليس الا باليمن يزرع فيقي بشرين منه رلبس الثوب المورس يعني المصبوغ بالمقو على الباه اه (٤) (قوله بالمشق) كمعظم هو المصبوغ بالمشق بكسر الميم وفتحها وهو المغرة (٥) (البرككات) في الناموس يقال للكساء الاسود البر كان والبر كافي مشددين والبرنكان كزعفران والبر نكافي جمعه براكن اه فلانظ البرككات هنا جمع تثنية لبراكن الذي هو جمع لهذه المنردات (والطياصة) جمع طيلسان وطيلسن مثله اللام عن مياض وغيره معرب لسان والكحاييا نسبة للكحل اي التي لونها كاللون الكحل اه كتبه مصححه

المصبوغة بالورس والزعفران وان غسل الا أن يكون قد ذهب لونه فلم يبق فيه من لونه شيء فلا بأس به قال وان غلبه لونه وغسله فلم يخرج ولم يجد ثوبا غيره صبغه بالمشق وأحرم فيه اذا لم يجد غيره

❦ رسم في غسل المحرم رأسه ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم هل كان مالك يكره للمحرم أن يغسل رأسه بالخطمي (قال) نعم كان يكرهه

❦ في المحرم يغمس رأسه في الماء وفي الاحرام قبل الوقت ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لأحب للمحرم أن يغمس رأسه في الماء خشية أن يقتل الدواب وان أصابه جنابة صب على رأسه الماء وحركه بيده ولأحب أن ينمس رأسه ❦ قال مالك ❦ ولا أرى بأساً أن وجد المحرم حرّاً أن يصب على رأسه الماء ❦ قلت ❦ لابن القاسم أ كان مالك يقول يحرم الرجل من الوقت في أي ساعة شاء من ليل أو نهار (قال) نعم الا في وقت لاصلاة فيه فليبتظر حتى يدخل وقت صلاة ثم يحرم بمد صلاة ان شاء مكتوبة وان شاء نافلة ❦ قال ❦ وأجب الى أن يحرم في دبر كل صلاة تطوع بمد ما تستوى به راحلته ❦ قلت ❦ لابن القاسم أ كان مالك يكره للرجل أن يحرم من قبل أن يأتي الميقات قال نعم ❦ قلت ❦ فان أحرم قبل الميقات أ كان يلزمه مالك الاحرام قال نعم ❦ قلت ❦ وكان مالك يكره أن يحرم الرجل بالحج قبل أشهر الحج قال نعم ❦ قلت ❦ فان أحرم قبل أشهر الحج بالحج أ كان مالك يلزمه ذلك الاحرام قال نعم ❦ قلت ❦ لابن القاسم أ كان مالك يستحب لمن جاء مكة ليلا ان لا يدخل حتى يصبح (قال) قال مالك ذلك واسع (قال) وكان يستحب أن يدخل نهراً

❦ رسم في استلام الاركان وقطع التلبية ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم كيف استلام الاركان عند مالك ❦ قال ❦ ذل مالك لا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر بيد ولا يقبلان . ويستلم الركن اليماني باليد وتوضع اليد

التي استلم بها على النعم من غير أن يقبل يده . ولا يقبل الركن اليماني بفيه . ويستلم الحجر الاسود باليد وتوضع على النعم من غير تقبيل أيضاً . لا يقبل اليد في استلام الحجر الاسود ولا في الركن اليماني وإنما توضع على النعم من غير تقبيل . ويقبل الحجر الاسود بالنعم وحده فمن لم يستطع أن يستلم الحجر الاسود فاذا حاذاه كبر ومضى ﴿ قال ﴾ قيل لمالك فهذا الذي يقوله الناس اذا حاذوه إيماناً بك وتصديقاً بكتابك فأنكر ذلك ورأى أن ليس عليه العمل وقال إنما يكبر ويمضي ولا يقف ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أفكان يأمره أن يرفع يديه عند استلام الحجر اذا لم يستطع أن يستلمه فيكبر هل يرفع يديه في التكبير ( قال ) قال مالك يكبر ويمضي ولا يرفع يديه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فاقول مالك فيمن لم يستطع أن يستلم الركن اليماني لرحام الناس أيكبر ويمضي أم لا يكبر ( قال ) يكبر ويمضي ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أكان مالك يأمر بالرحام على الحجر الاسود عند استلامه ( قال ) نعم ما لم يكن ذلك مؤذياً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم متى يقطع المحرم التلبية في قول مالك ( قال ) اذا راح الى المسجد . يريد اذا زالت الشمس وراح يريد الصلاة قطع التلبية ( قال ) ووقفناه على هذا فأخبرنا بما أخبرتك . وكان مما ثبت به هذا عندنا وعلمنا أنه رأيه أنه قال لا يلبي الامام يوم عرفة على المنبر ويكبر بين ظهراني خطبته ( قال ) ولم يوقت لنا في تكبيره وقتاً وكان قبل ذلك يقول يقطع المحرم التلبية اذا راح الى الموقف وكان يقول يقطع اذا زاغت الشمس <sup>(١)</sup> فلما وقفناه عليها قال اذا راح الى المسجد قطع . يريد اذا كان رواجه بعد أن زالت الشمس ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أكان مالك يأمر بالتكبير اذا قطع المحرم التلبية ( قال ) ما سألته عن هذا ولا أرى بأساً أن يكبر

### — في الصلاة بالمشر الحرام —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الصلاة بالمشر الحرام أيكبر في دبرها في المغرب والمشاء والصبح ( قال ) لا .

(١) (زاغت الشمس) في المختار زاغت الشمس مالت وذلك اذا فاء الفاء اه

﴿ رسم في قطع التلبية للذي يفوته الحج وغيره وفي الاختصر ﴾<sup>(١)</sup>

﴿ قالت ﴾ لابن القاسم متى يقطع الذي فاته الحج التلبية (قل) اذا دخل الحرم لانه قد صارت عمرة ﴿ قال ﴾ وقال لنا مالك والحرم بالحج لا يقطع التلبية حتى يروح الى الصلاة يوم عرفة الا أنه اذا دخل المسجد الحرام أول ما يدخل فطاف بالبيت يقطع التلبية حتى يسمى بين الصفا والمروة ثم يرجع الى التلبية حتى يروح يوم عرفة الى الصلاة (قال) وان ابى اذا دخل حول البيت الحرام لم أر ذلك ضيقا عليه ورأيت في سعة ﴿ نال ﴾ وقال مالك ولا بأس أن يلبى في السعي بين الصفا والمروة وذلك واسع ﴿ قالت ﴾ لابن القاسم أكان مالك يكره له اذا دخل في الطواف الأول يوم يدخل مكة وهو مفرد بالحج أو قارن أن يلبى من حين يتدعى الطواف بالبيت الى أن يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة (قال) نعم من غير أن يراه ضيقا عليه ان ابى (قال) وكان مالك اذا أنقضى بهذا يقول لا يلبى من حين يتدعى الطواف الى أن يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة يقول على أثر ذلك وان لبي فروع في سعة (قال) واذا فرغ من سعيه بين الصفا والمروة عاد الى التلبية ﴿ قل ابن القاسم ﴾ قل مالك والمحرم من ميقاته بعمرة يقطع التلبية اذا دخل الحرم ثم لا يدور اليها والذي يحرم من غير ميقاته مثل الجمرات والتنميم يقطعون اذا دخلوا بيوت مكة (قال) فقلت له أو المسجد قال أو المسجد كل ذلك واسع ﴿ قالت ﴾ لابن القاسم رأيت المحصر بمرض في حجته من أين يقطع التلبية اذا فاته الحج (قال ابن القاسم) قال مالك لا يقطع التلبية حتى يدخل أول الحرم (قل) وقال مالك ولا يحله من إحرامه الا البيت وان تطاول ذلك به سنين ﴿ قالت ﴾ لابن القاسم فان تطاول به مرضه حتى جاء حج قابل فخرج فوافي

(١) قال في الصباح حصره العدو حصراً من باب تفل أحاطوا به ومنعوه من الخي لأمره وقال ابن السكيت ونهلب حصرة العدو في منزله حبسه وأحصره المرض بالألف منعه من السفر وقال الثراء هذا هو كلام العرب وعياه أهل اللغة وقال ابن القوطية وأبو عمرو الشيباني حصره العدو والمرض وأحصره كلاهما بمعنى حبسه اه وعياه يمتنى ما في هذا الباب من استعماله اسم المفعول من ائتلاف تارة ومن الرباعي أخرى وكذا الفعل كتبه مصححه

الحج. وهو على احرامه الذي كان أحصر فيه وحج (قال) يجزئه من حجة الاسلام  
﴿قلت﴾ لابن القاسم ويكون عليه الدم في هذا (قال) لادم عليه في هذا وهذا قول  
مالك ﴿قال﴾ وقال مالك والمحصور بعدو يحل من موضعه الذي أحصر فيه وان كان  
في غير الحرم ويخلق أو يقصر ولا بدله من الخلق أو التقصير.

﴿فيمن أحصر بعدو هل عليه هدي﴾

(قلت) لابن القاسم أ كان مالك يأمر بالهدى اذا أحصر بعدو أن ينحر هديه الذي  
هو معه قال نعم ﴿قال﴾ فقلت لذلك فان كان المحصور بعدو ضرورة أيجزئه ذلك من  
حجة الاسلام (قال) لا يجزئه وعليه حجة الاسلام من قابل ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت  
هذا المحصور بعدو ان كان قد قضى حجة الاسلام ثم أحصر بعدو فصعد عن البيت  
أيكون عليه قضاء هذه الحجة التي صعد عنها قال لا ﴿قلت﴾ وكذلك ان صعد عن  
العمرة بعدو حصره (قال) نعم لا قضاء عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم  
﴿قلت﴾ فان حصر بعدو قبل أن تمضي أيام الحج ويفوت الحج (قال) لا يكون  
محصوراً وان أحصره العدو حتى يفوته الحج ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان حصر فصار  
ان حل لم يدرك الحج فيما بقي من الايام أ يكون محصوراً أو يحل مكانه ولا ينتظر  
ذهاب الحج (قال) نعم هو الآن محصور ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) ما أدري  
ماوقفته عليه وهو رأيي

﴿رسم في التلبية في المسجد الحرام﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أيابي القارن والحاج في قول مالك في المسجد الحرام (قال) نعم

﴿في قطع التلبية ورفع الصوت بالتلبية والتلبية عن الصبي﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم متى يقطع التلبية الجاعم في الحج (قال) يفعل كما يفعل الحاج  
في جميع أمره ولا يقطع الا كما يقطع الحاج قال وهو قول مالك ﴿قلت﴾ لابن  
القاسم هل كان مالك يكره أن يلي الرجل وهو لا يريد الحج (قال) نعم كان يكرهه

ويراه خرقاً لمن فعله ﴿قلت﴾ لابن القاسم أليس في قول مالك من لبي يريد الاحرام فهو محرم ان أراد الحج فحج وان أراد عمرة فعمرة قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما حدث ما ترفع المرأة المحرمة صوتها عند مالك في التلبية (قال) قدر ما تسمع نفسها ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الصبي اذا كان لا يتكلم فحج به أبوه أليبي عند أول ما يحرم في قول مالك (قال) لا ولكن يجرده قال مالك ولا يجرده اذا كان صغيراً هكذا حتى يدنو من الحرم ﴿قال مالك﴾ والصبيان في ذلك مختلفون منهم الكبير قد ناهز ومنهم الصغير ابن سبع سنين وثمان سنين الذي لا يجتنب ما يؤمر به فذلك يقرب من الحرم ثم يحرم والذي قد ناهز فمن الميقات لانه يدع ما يؤمر بتركه ﴿قال مالك﴾ والصغير الذي لا يتكلم اذا جرده أبوه يريد بتجريده الاحرام فهو محرم ويجنبه ما يجنب الكبير قال واذا طافوا به فلا يطوفون به أحد لم يطف طوافه الواجب لانه يدخل طوافين في طواف طواف الصبي وطواف الذي يطوف به ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما الطواف الواجب عند مالك (قال) طوافه الذي يصل به السمي بين الصفا والمروة ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت لمالك فيسمى بهذا الصبي بين الصفا والمروة من لم يسع بينهما السمي الذي عليه (قال) السمي في هذا بين الصفا والمروة أخف عندي من الطواف بالبيت ويجزئه ذلك ان فعل ولا بأس به ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما كره مالك أن يجمعه لنفسه وللصبي في الطواف بالبيت لان الطواف بالبيت عنده كالصلاة وانه لا يطوف أحد الا وهو على وضوء والسمي بين الصفا والمروة ليس بتلك المنزلة قد يسعي من ليس على وضوء ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك ولا يرمي عن الصبي من لم يكن رمي عن نفسه يرمي عن نفسه وعن الصبي في فور واحد قال هو والطواف سواء حتى يرمي عن نفسه ويفرغ من رميه عن نفسه ثم يرمي عن الصبي وقال ذلك والطواف بالبيت سواء ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا يجوز ذلك حتى يرمي عن نفسه ثم يرمي عن الصبي

﴿ فيمن دخل مرافقا وهو محرم بالحج وحج الودعي باليتيم ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك فيمن دخل مرافقا وهو محرم بالحج أو قارن أو متمتع أنه إن خاف أن طاف بالبيت أن يفوته الحج قال يمضي لوجهه ويدع الطواف بالبيت إن كان مفردا بالحج أو قارنا وإن كان متمتعا أزدف الحج أيضا ويمضي لوجهه ولا يطوف بالبيت ويصير قارنا ويقضي حجته ولا شيء عليه وليس برافض للعمرة في جميع هذا ولا يكون عليه دم لما ترك من طوافه بالبيت حين دخل مكة لأنه كان مرافقا ﴿ قال ﴾ وقال مالك إن دخل غير مرافق مفردا بالحج أو قارنا فلم يطف بالبيت حتى مضى إلى عرفات فإنه يهريق دما لأنه فرط في الطواف حين دخل مكة حتى خرج إلى عرفات ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فإن دخل غير مرافق معتمرا أو قارنا فلم يطف بالبيت حين دخل مكة حتى خرج إلى عرفات وفرض المعتمر الحج وخرج إلى عرفات ومضى القارن ولم يطف حتى خرج إلى عرفات (قال) يكونان قارين جميعا ويكون عليهما دم القران ويكون على القارن دم آخر لما أخر من طوافه حين دخل مكة وليس على المعتمر غير دم القران لأن له أن يضيف الحج إلى العمرة ما لم يطف بالبيت \* ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل الودعي إذا خرج بالصبي بمنزلة الأب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا أحفظه إلا أنه لا يذبح للودعي أن يحج بالصبي من مال الصبي إلا أن يكون لذلك وجه يخاف الضيعة عليه وليس له من يكفله فإن كان بهذه المنزلة رأيت أن لا يضمن ما أنفق على الصبي من ماله ويجوز له إخراجها إذا خاف عليه الضيعة ولم يجد من يكفله فإذا جاز له أن يخرجها وينفق على الصبي من ماله جاز له أن يحرمه ﴿ قلت ﴾ فالوالدة في الصبي تكون بمنزلة الوالد قال نعم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت أن حج به والده أينفق عليه من مال الصبي (قال) لا أحفظه عن مالك ولا يذبحني لو والده أن يحج بالصبي من مال الصبي إلا أن يخشى عليه ما خشى الودعي فيجوز ما أنفق على الصبي فإن لم يخف عليه ضيعة ووجد من يكفله لم يكن له أن يخرجها فينفق عليه من ماله فإن قل كان ضامنا لما أكرى له وما أنفق في



الطريق الا على قدر نفقته التي كان ينفقها عليه لولم يشخص به ﴿قال﴾ والام اذا خافت على الصبي الضيعة كانت بمنزلة الاب والودي في جميع ما وصفت لك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان كان هذا الصبي لا يتكلم فأحرمة من ذكرت لك من أب أو ودي أو أم أو من هو في حجره من غير هؤلاء من الاجنبيين أو الاقارب ﴿قال﴾ قال مالك الصبي الذي رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم من الحفة انما رفعته امرأة فقالت لهذا حج فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم ولك أجر ﴿قال﴾ ولم يذكر أن معه والدًا ﴿قال ابن القاسم﴾ فاذا أحرمت أمه في هذا الحديث جاز الاحرام فأرى كل من كان الصبي في حجره يجوز له ما جاز للأم .

❦ في الثلمان الذكور يحرم بهم في أرجلهم الخلاخل وفي كراهية ❦  
 ﴿الحلي﴾ للصبيان واحرام أهل مكة والحكم في الصيد ﴿

﴿قال ابن القاسم﴾ وسئل مالك عن الثلمان الصغار الذكور يحرم بهم في أرجلهم الخلاخل وعليهم الآسورة قال لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أفكان مالك يكره للصبيان الذكور الصغار حلي الذهب ﴿قال﴾ نعم قد سألت عنه غير مرة فكرهه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أهل مكة في التلبية كغيرهم من الناس في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك أحب الي أن يحرم أهل مكة اذا أهل هلال ذي الحجة ﴿قال﴾ وكان مالك يأمر أهل مكة وكل من أنشأ الحج من مكة أن يؤخر طوافه الواجب وسعيه بين الصفا والمروة حتى يرجع من عرفات وان أحب أن يطوف بالبيت تطوعا بعد ما أحرم قبل أن يخرج فليطف ولكن لا يسمى بين الصفا والمروة حتى يرجع من عرفات فاذا رجع طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ويكون هذا الطواف الذي وصل به السعي بين الصفا والمروة هو الطواف الواجب ﴿قال﴾ قلت لابن القاسم أرايت الاخرس اذا أحرم فأصاب صيدا أيحكم عليه كما يحكم على غيره قال نعم ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك قال لا

﴿ رسم فيمن أضاف العمرة الى الحج أو طواف الزيارة ﴾  
 ﴿ ومن أدخل عمرة على حجة أو حجة على عمرة ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل من أهل بالحج فأضاف اليه عمرة في قول مالك أتلتزمه العمرة (قال) قال مالك لا ينبغي له أن يفعل ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فإن فعل ما قول مالك فيه أتلتزمه العمرة أم لا (قال) بلغني عنه أنه قال لا تلتزمه ( قال ابن القاسم ) ولا أرى العمرة تلتزمه ولم يكن ينبغي له أن يفعل وليس عليه دم القران وقد سمعت ذلك عن مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي شيء يجزئ من دم القران عند مالك (قال) شاة وكان يجيزها على تكره يقول ان لم يجد وكان يستحب فيه قول ابن عمر ( قال ابن القاسم ) وكان مالك اذا اضطر الى الكلام قال تجزئ عنه شاة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وتول ابن عمر الذي كان يستحسنه مالك فيما استيسر من الهدى البقرة دون البعير ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكان مالك يكره أن يقول الرجل طواف الزيارة (قال) وقال مالك وناس يقولون زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال فكان مالك يكره هذا ويعظمه أن يقال ان النبي عليه الصلاة والسلام يزار ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فما قول مالك فيمن أحرم بالحج أكان يكره له أن يحرم بالعمرة بعد ما أحرم بالحج من لدن يحرم بالحج حتى يفرغ من حجه ويحل (قال) نعم كان يكرهه له ﴿ قلت ﴾ فان أحرم بالعمرة بعد ما طاف بالبيت أول ما دخل مكة أو بعد ما خرج الى منى أو في وقوفه بعرفة أو أيام التشريق (قال) كان مالك يكرهه ﴿ قلت ﴾ فتحفظ عن مالك أنه كان يأمره برفض العمرة ان أحرم في هذه الايام التي ذكرت لك (قال) لا أحفظ أنه أمر برفضها ﴿ قلت ﴾ فتحفظ أنه قال تلتزمه (قال) لا أحفظ أنه قال تلتزمه ﴿ قلت ﴾ فما رأيك (قال) أرى أنه قد أساء فيما صنع حين أحرم بالعمرة بعد احرامه بالحج قبل أن يفرغ من حجه ولا أرى العمرة تلتزمه وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ويكون عليه عمرة مكان هذه التي أحرم بها في أيام الحج بعد فراغه بهذه التي زعمت أنها لا تلتزمه (قال) لا أرى عليه شيئاً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من أحرم

بالعمرة ثم أضاف الحج الى العمرة أيلزمه الحج في قول مالك (قال) نعم والسنة اذا فعل أن يلزمه الحج ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فما قول مالك ان أحرم بالعمرة فطاف لها ثم أحرم بالحج (قال) تلزمه الحجة ويصير قارنا وعليه دم القران ﴿ قلت ﴾ فان أضاف الحج الى العمرة بمد ما سمي بين الصفا والمروة لعمرة (قال) قال مالك يلزمه الحج ويصير غير قارن ولا يكون عليه دم القران ويكون عليه دم لما أخر من حلاق رأسه في عمرته ويكون عليه دم لمتنته ان كان حل من عمرته في أشهر الحج وان كان احلاله من عمرته قبل أشهر الحج لم يكن عليه دم لانه غير متمتع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك فمن تمتع من أهل مكة في أشهر الحج أو قرن فلا هدي عليه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ لا يقرن الحج والعمرة أحد من داخل الحرم قال وقد كان مالك يقول لا يحرم أحد بالعمرة من داخل الحرم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والقران عندى مثله لانه يحرم بالعمرة من داخل الحرم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكان مالك يقول احرام أهل مكة بالحج ومن دخل لعمرة من داخل الحرم ﴿ قال مالك ﴾ ولو أن رجلا من أهل الآفاق دخل في أشهر الحج بعمرة فخل وعليه نفس فأحب أن يخرج الى ميقاته فيحرم منه بالحج كان أحب اليّ ولو أنه أقام حتى يحرم من مكة كان ذلك له

﴿ رسم في قران أهل مكة وموضع الاحرام ومجاوزته ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن مكيا أتى الميقات أو جاوز الميقات الى مصر أو الى المدينة في تجارة أو غيرها فأقام بمصر أو بالمدينة ما شاء الله من غير أن يتخذ المدينة أو مصر وطناً يسكنها فرجع الى مكة وهي وطنه وقرن الحج والعمرة ﴿ قال مالك ﴾ يجوز قرانه ولا يكون عليه دم القران

﴿ فيمن أحرم من وراء الميقات ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من أحرم من وراء الميقات الى مكة مثل أهل قديد

وأهل عسفان <sup>(١)</sup> ومرة الظهران <sup>(٢)</sup> أم عند مالك بمنزلة أهل مكة ولا يكون عليهم ان  
قرنوا الحج والعمرة دم القران <sup>(٣)</sup> قال <sup>(٤)</sup> وقال مالك ان قرنوا فعليهم دم القران <sup>(٥)</sup> قال <sup>(٦)</sup>  
وقال مالك ولا يكونون بمنزلة أهل مكة ان قرنوا في أشهر الحج فعليهم دم القران  
<sup>(٧)</sup> قال <sup>(٨)</sup> وقال مالك والذين لا دم عليهم ان قرنوا أو تمتعوا في أشهر الحج انما هم أهل  
مكة وذى طوى لا غيرهم <sup>(٩)</sup> قال <sup>(١٠)</sup> ولو ان أهل منى الذين يسكنون منى أو غيرهم  
من سكان الحرم قرنوا الحج والعمرة من موضع يجوز لهم أن يقرنوا الحج والعمرة  
منه أو دخلوا بعمرة ثم أقاموا بمكة حتى يحجوا كانوا متمتعين وليسوا كأهل مكة  
وأهل ذى طوى في هذا <sup>(١١)</sup> قلت <sup>(١٢)</sup> لابن القاسم فما قول مالك من أين يهل أهل قديد  
وعسفان ومرة الظهران (قال) قال مالك من منازلهم <sup>(١٣)</sup> قال <sup>(١٤)</sup> وقال مالك ميتات كل  
من كان دون الميقات الى مكة من منزله <sup>(١٥)</sup> قال <sup>(١٦)</sup> وقال مالك ومن جاوز الميتات ممن  
يريد الإحرام جاهلا ولم يحرم منه فليرجع الى الميقات ان كان لا يخاف فوات الحج  
فليحرم من الميقات ولا دم عليه فان خاف فوات الحج أحرم من موضعه وعليه لما  
ترك من الإحرام من الميقات دم <sup>(١٧)</sup> قال مالك <sup>(١٨)</sup> وان كان قد أحرم حين جاوز  
الميقات وترك الإحرام من الميقات فليمض ولا يرجع مرأها كما كان أو غير مرأها  
وليمض كما (قال) وليس لمن تعدى الميقات فأحرم أن يرجع الى الميقات فيقضى  
إحرامه <sup>(١٩)</sup> قلت <sup>(٢٠)</sup> لابن القاسم فأهل القرى الذين بين مكة وذى الحليفة عند مالك  
بمنزلة أهل الآفاق (قال) لا أحفظه عن مالك ولكنهم عندى بمنزلة أهل الآفاق  
لان مواقيتهم من منازلهم <sup>(٢١)</sup> قلت <sup>(٢٢)</sup> لابن القاسم أرايت من جاوز الميقات الى مكة  
فأحرم بمد ما تعدى الميقات فوجب عليه الدم أن يجزئه مكان هذا الدم طعام أو صيام في  
قول مالك (قال) لا يجزئه الطعام ويجزئه الصيام ان لم يجد الهدى <sup>(٢٣)</sup> قال ابن القاسم <sup>(٢٤)</sup>

(١) (عسفان) على وزن عثمان موضع على مرحلتين من مكة (٢) (ومرة الظهران) ظهران  
بفتح فسكون واد قرب مكة يضاف اليه لفظة مرة بزنة حب فيقال مرة الظهران كما في القاموس  
اه كتبه مصححه

قال مالك وإنما يكون الصيام أو الطعام مكان الهدى في فدية الأذى أو في جزاء الصيد وأما في دم المتعة إذا لم يجد فصيام ولا يكون موضع دم المتعة طعام ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل هدي وجب على رجل من رجل عجز عن المشي أو وطئ أهله أو فاته الحج أو وجب عليه الدم لشيء تركه من الحج يجبر بذلك الدم ما ترك من حجه فانه يهدي فان لم يجد هديا صام ولا نرى الطعام موضع هذا الهدى ولكن نرى مكانه الصيام ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فكم يصوم مكان هذا الهدى (قال) يصوم ثلاثة وسبعة تحمل محمل هدي المتمتع وإنما يجعل له مالك في هذا كله أن يصوم مكان هذا الهدى إذا هو لم يجد الهدى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من كان وراء الميقات إلى مكة فتعدى منزله وهو يريد الحج فأحرم بعد ما جاوز منزله إلى مكة وتعداه أثرى عليه شيئاً (قال) أرى أن يكون عليه الدم لأن مالكا قال لي في ميقات أهل عسفان وقديد وتلك المناهل أنها من منازلهم فلما جعل منازلهم لهم ميقاتا رأيت أن هم تعدوا منازلهم فقد تعدوا ميقاتهم إلا أن يكونوا تقدموا الحاجة وهم لا يريدون الحج فبدا لهم أن يحجوا فلا بأس أن يحرموا من موضعهم الذي بلغوه وإن كانوا قد جاوزوا منازلهم فلا شيء عليهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك وكذلك لو أن رجلا من أهل مصر كانت له حاجة بعسفان فبلغ عسفان وهو لا يريد الحج ثم بدا له أن يحج من عسفان فليحج من عسفان ولا شيء عليه لما ترك من الميقات لانه قد جاوز الميقات وهو لا يريد الحج ثم بدا له بعد ما جاوز أن يحج فليحج وليعتمر من حيث بدا له وإن كان قد جاوز الميقات ولا دم عليه

❦ في مكى أحرم من مكة بالحج وفيمن فاته الحج ❦

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في مكى أحرم من مكة بالحج فخص بمرض أو رجل دخل مكة معتمراً ففرغ من عمرته ثم أحرم بالحج من مكة فخص بقبيا محصورين حتى فرغ الناس من حجهم (قال) قال مالك يخرجان إلى الحل فيلبان من الحل ويفعلان ما يفضل المعتمر ويحلان وعليهما الحج من قابل والهدى مع حجتهما

من قابل ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت لمالك لو أن رجلا فاته الحج فوجب عليه الهدي أين يجعل هذا الهدي (قال) في حجه من قابل الذي يكون قضاء لهذا الحج الفائت (قال) فقلت لمالك فان أراد أن يقدم هذا الدم قبل حج قابل خوفا من الموت قال يجعله في حج قابل ﴿قلت﴾ لابن القاسم أليس انما يهريقه في حج قابل في قول مالك بنى قال نعم ﴿قلت﴾ فان فاته أن ينحره بنى اشتراه فساته الى الحل ثم قلده وأشعره في الحل ان كان مما يقلد ويشعر ثم أدخله مكة ونحره بها أيجزئ عنه قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من أحرم بالحج ففاته فأقبل من السنة المقبلة حاجا يريد قضاء الحج الفائت أنه أن يقرن ويضيف الى هذه الحجة التي هي قضاء لحجته عمرة (قال) لا ولكن يفرد كما كان حجه الذي أفسد مفردا ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان كان قارنا فأفسد حجه أو فاته الحج ما قول مالك فيه ان أراد أن يفرق القضاء فيقضى العمرة وحدها ويقضى الحجة وحدها ولا يجمع بينهما ﴿قال﴾ قال مالك يقضيها جميعا قارنا كما أفسدهما قارنا قال ابن القاسم ولا يفرق بينهما ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك في مكى أحرم بحجة من الحرم ثم أحصر انه يخرج الى الحل فيلبي من هناك لانه أمر من فاته الحج وقد أحرم من مكة أن يخرج الى الحل فيعمل فيما بقى عليه ما يعمل المقيم ويحل ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا دخل مكة معتمرا في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج فأراد الحج من عامه أنه أن يعتمر بعد صمرته تلك عمرة أخرى قبل أن يحج (قال) قال مالك لا يعتمر بعد صمرته حتى يحج

— فيمن اعتمر في غير أشهر الحج —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من اعتمر في غير أشهر الحج لم لا يكون له أن يعتمر بعد صمرته (قال) لان ما لك كان يقول العمرة في السنة انما هي مرة واحدة ﴿قال﴾ وقال مالك ولو اعتمر للزمته ﴿قلت﴾ لابن القاسم أليزمه ان اعتمر في قول مالك عمرة أخرى ان كان دخل بالاولى في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن مكيا أحرم بعمرة من مكة ثم أضاف اليها حجة

( قال ) يلزمه جميعاً ويخرج الى الحل من قبل أن الحرم ليس بمقات للمعتمرين ﴿ قلت ﴾ ويصير قارئاً في قول مالك ( قال ) نعم ولكنه مكّي وليس على المكّي دم القرآن ( قال ابن القاسم ) وهو أن أحرم بحجة بعد ما سعى بين الصفا والمروة لعمرته وقد كان خرج الى الحل فليس بقارن وعليه دم لما أخر من حلاق رأسه في العمرة لانه قد كان قضى عمرته حين سعى بين الصفا والمروة فلم يكن بقي عليه الا الحلاق فلما أحرم بالحج لم يستطع أن يحلق فأخر ذلك فصار عليه التأخير الحلاق دم ( قال ) وهو قول مالك هذا الآخر في المكّي وغيره ممن تمتع الذي يحرم بالحج قبل أن يقصر بعد ما سعى بين الصفا والمروة لعمرته يكون عليه دم لتأخير الحلاق

— رسم فيمن أدخل عمره على حجة والمراهق وغيره —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هذا قد عرفنا قول مالك فيمن أدخل الحج على العمرة فاقوله فيمن أدخل العمرة على الحج كيف يصنع ( قال ) ليس عليه في ذلك شيء ولا تلزمه العمرة في قول مالك فيما سمعت عنه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً أحرم بالحج أو بالعمرة من المقات ثم لم يدخل الحرم وهو غير مرأهق أو دخل الحرم ولم يطف بالبيت وهو غير مرأهق حتى خرج الى عرفات ( قال ) أما قولك ولم يدخل الحرم فلا أحفظه من قول مالك ولكن ان كان غير مرأهق كان عليه الدم وان كان مرأهقاً فلا دم عليه لان مالكا قال فيمن دخل مكة معتمراً أو مفرداً بالحج نخشى ان هو طاف وسعى أن يفوته الوقوف بمرفة فترك ذلك وخرج الى عرفات وفرض الحج هذا المعتمر ومضى هذا الحاج كما هو الى عرفات ولم يطف بالبيت انه لا دم عليه لانه كان مرأهقاً ( قال ابن القاسم ) وهذا الذي لم يدخل الحرم مثل هذا الذي ترك الطواف بعد دخول الحرم اذا كان مرأهقاً أن لا دم عليه وان كان غير مرأهق وهو يقدر على الدخول والطواف فترك فعليه الدم

— في مكّي أحرم بالحج من خارج الحرم —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن مكياً أحرم بالحج من خارج الحرم أو متمتعا



بالعمرة أحرم بالحج من خارج الحرم أ يكون عليه الدم لما ترك من الاحرام من داخل الحرم (قال) لا يكون عليه الدم ﴿قلت﴾ وان هو مضى الى عرفات ولم يدخل الحرم أ يكون عليه الدم لما ترك من أن يعود الى الحرم بعد احرامه اذا كان مرافقا (قال) لا يكون عليه الدم قال وهذا رجل زاد ولم ينقص لانه كان له أن يحرم من الحرم لانه كان مرافقا فلما خرج الى الحل فأحرم منه زيادة ولم ينقص ﴿قلت﴾ أفيطوف هذا المكي اذا أحرم من التمتع اذا دخل الحرم من قبل أن يخرج الى عرفات بالبيت ويسمى بين الصفا والمروة ويكون خلاف من أحرم من أهل مكة من الحرم لان من أحرم من الحل وان كان من أهل مكة اذا دخل الحرم وقد أحرم من الحل فلا بد له من الطواف بالبيت واذا طاف سعى بين الصفا والمروة (قال) نعم وهو قول مالك

﴿رسم في تأخير الطواف للمكي والمتمتع والمواقيت لاهل المدينة وغيرهم﴾

﴿قال﴾ وقال مالك اذا أحرم المكي أو المتمتع من مكة بالحج فليؤخر الطواف حتى يرجع الى مكة من عرفات فاذا رجع طاف وسعى بين الصفا والمروة ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلنا لمالك فلو أن هذا المكي أحرم بالحج من مكة أو هذا المتمتع فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة قبل خروجه الى عرفات (قال) فاذا رجع من عرفات فليطف بالبيت وليسع بين الصفا والمروة ولا يجزئه طوافه الاول ولا سعيه بين الصفا والمروة ﴿قال﴾ فقلنا لمالك فلو أن هذا المتمتع لم يسع بين الصفا والمروة حين رجع من عرفات حتى خرج الى بلاده أ يكون عليه الهدي (قال) قال مالك نعم وذلك أيسر شأنه عندي (قال مالك) واذا فات هكذا رأيت السعي الاول بين الصفا والمروة يجزئه ويكون عليه الدم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أين المواقيت عند مالك قال ذو الحليفة لاهل المدينة ومن صرة من غير أهل المدينة من أهل العراق وأهل اليمن وغيرهم من أهل خراسان والناس كلهم ما خلا أهل الشام وأهل مصر ومن وراءهم من أهل المغرب فيقاتهم ذو الحليفة ليس لهم أن يتعدوها ﴿قال مالك﴾ ومن صرة من أهل

الشام وأهل مصر ومن وراءهم بذى الحليفة فأحب أن يؤخر احرامه الى الجحفة  
فذلك له واسع ولكن الفضل له في أن يهل من ميقات النبي عليه السلام اذا مر به .  
وأهل اليمن من يعلم . وأهل نجد من قرن (قال مالك) ووقت عمر بن الخطاب  
ذات عرق لأهل العراق (قال مالك) وهذه المواقيت لكل من مر بها من غير  
أهلها فيقاته من هذه المواقيت ﴿ قال ﴾ فقيل لمالك فلو أن رجلاً من أهل العراق  
مر بالمدينة فأراد أن يؤخر احرامه الى الجحفة (قال مالك) ليس ذلك له انما الجحفة  
ميقات أهل مصر وأهل الشام ومن وراءهم وليس الجحفة للعراق ميقاتاً فاذا مر  
بذى الحليفة فليحرم منها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال لي مالك وكل من مر بميقات ليس  
هو له بميقات فليحرم منه مثل أن يمر أهل الشام وأهل مصر قادمين من العراق  
فعليهم أن يحرموا من ذات عرق وان قدموا من اليمن فن يعلم وان قدموا من نجد  
فن قرن وكذلك جميع أهل الآفاق ومن مر منهم بميقات ليس له فليهل من  
ميقات أهل ذلك البلد الا أن مالكا قال غير مرة في أهل الشام وأهل مصر اذا  
مرؤا بالمدينة فأرادوا أن يؤخروا احرامهم الى الجحفة فذلك لهم ولكن الفضل في  
أن يحرموا من ميقات المدينة قال ابن القاسم لانها طريقهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال  
مالك لو أن نصرانياً أسلم <sup>(١)</sup> يوم الفطر رأيت عليه زكاة الفطر ولو أسلم يوم النحر  
كان عندي بينا أن يضحى

### ﴿ رسم في دخول مكة بنير احرام ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من أراد حاجة الى مكة أنه أن يدخل مكة بنير احرام  
(قال) قال مالك لا أحب لأحد من الناس أن يقدم من بلده الى مكة فيدخلها بنير  
احرام (قال مالك) ولا يعجبني قول ابن شهاب في ذلك (قال مالك) وأنا أرى  
ذلك واسعاً مثل الذي صنع ابن عمر حين خرج الى قديد فبلغه خبر الفتنة فرجع

(١) (قوله قال مالك لو أن نصرانياً أسلم الخ) انظر ما وجه ذكره هنا مع أن مناسبتة لباب زكاة  
الفطر والضحية أقرب مما هنا فتأمل كتبه مصححه

فدخل مكة بغير احرام فلا أرى بمثل هذا بأساً ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا أرى بأساً لأهل الطائف وأهل عسفان وأهل جدة الذين يختلفون بالفاكة والخنطة وأهل الحطب الذين يحتطبون ومن أشبههم لا أرى بأساً أن يدخلوا مكة بغير احرام لأن ذلك يكبر عليهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وما رأيت قوله حين قال هذا القول الا ورأى أن قوله في أهل قديد وما هو مثلها من المناهل اذا لم يكن شأنهم الاختلاف ولم يخرج احدهم من مكة فيرجع لامر كما صنع ابن عمر ولكنه أراد مكة لحاجة عرضت له من منزله في السنة ونحوها مثل الحوائج التي تعرض لأهل القرى في مدائنهم أنهم لا يدخلون الا باحرام وما سمعته ولكنه لما فسر لي ما ذكرت لك رأيت ذلك

— رسم في القرآن —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن قارنا دخل مكة في غير أشهر الحج فطاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة في غير أشهر الحج ثم يحج من عامه أيكون عليه دم القرآن أم لا ( قال ) قال مالك عليه دم القرآن وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم لم أليس قد طاف لعمرته في غير أشهر الحج وحل منها الا أن الحلاق بقى عليه ( قال ) لم يحل منها عند مالك ولكنه على احرامه كما هو ولا يكون طوافه الذي طاف حين دخل مكة لعمرته ولكن طوافه ذلك لهما جميعاً وهذا قد أحرم بهما جميعاً فلا يحل من واحد منهما دون الآخر ولا يكون احلاله من عمرته الا اذا حل من حجته ( قال ) وان هو جامع فيهما فمليه حج وعمره مكان ما أفسد ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت أهل مكة ان قرنوا من المواقيت أو من غير ذلك أو تمتعوا هل عليهم دم القرآن في قول مالك ( قال ) قال لي مالك دم القرآن ودم المتعة واحد ولا يكون على أهل مكة دم القرآن ولا دم المتعة أحرموا من الميقات أو من غير الميقات ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن أهل المناهل الذين بين مكة والمواقيت قرنوا أو تمتعوا أيكون عليهم في قول مالك الدم بما تمتعوا أو قرنوا ( قال ) نعم وانما الذين لا يكون عليهم هدى ان قرنوا أو تمتعوا أهل مكة القرية بيمينها وأهل ذى طوى قال وأما أهل منى فليسوا

﴿فيمن تعدى الميقات﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم فما قول مالك فيمن تعدى الميقات ثم جمع بين الحج والعمرة (قال) عليه دم لترك الميقات في رأيي وهو قارن وعليه دم القران

﴿رسم في الميقات وفيمن أفسد حجه ودخول مكة﴾

﴿بغير احرام عامداً أو جاهلاً﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً أهلاً من الميقات بعمرة فلما دخل مكة أو قبل أن يدخل أحرم بحجة أضافها الى عمرته أيكون عليه دم لتركه الميقات في الحج قال لا ﴿قلت﴾ ولم وقد جاوز الميقات ثم أحرم بالحج (قال) لانه لم يجاوز الميقات الا محرماً ألا ترى أنه جاوزه وهو محرم بعمرة ثم بداله فأدخل الحج ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم هو قوله ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ان تعدى الميقات ثم أهل بعمرة بمد ما تعدى الميقات ثم دخل مكة أو قبل أن يدخلها أحرم بالحج أترى عليه للذي ترك من الميقات في العمرة دماً (قال) نعم لان مالكا قال لي من جاوز الميقات وهو يريد الاحرام فجاوزه متممداً فأحرم بمد ذلك ولم يقل لي في حج ولا عمرة ان عليه دماً (قال ابن القاسم) فلذلك يكون على هذا دم وان كان يريد العمرة ولا يشبه عندي الذي جاء من عمل الناس في الذين يخرجون من مكة ثم يعتمرون من الجمرات والتنعيم لان ذلك رخصة لهم في العمرة وان لم يلبثوا مواقيتهم فأما من أتى من بلده فجاوز الميقات متممداً فأرى عليه الدم كان في حج أو عمرة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من أحرم بالحج فجامع فأفسد حجه ثم أصاب بعد ذلك للصيد وحلق من الاذى وتطيب (قال) قال مالك يلزمه في جميع ما يصيب مثل ما يلزم الصحيح الحج ﴿قلت﴾ فان تأول فجهل وظن أن ليس عليه اتمام ما أفسد لما لزمه من القضاء وتطيب ولبس وقتل الصيد مرة بمدمرة

عامداً لفعله أترى أن الاحرام قد سقط عنه ويكون عليه فدية واحدة لهذا أول كل شيء فعله فدية (قال) عليه فدية واحدة تجزئه ما عدا الصيد وحده فان لكل صيد جزاء \* \* ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً من أهل مصر دخل مكة بغير احرام متعمداً أو جاهلاً ثم رجع الى بلده أيكون عليه لدخوله الحرم بغير احرام حجة أو عمرة (قال) لا يكون عليه شيء ولكنه عصى وفعل ما لم يكن ينبغي له (قال) ابن القاسم) وانما تركت أن أجعل عليه أيضاً حجة أو عمرة لدخوله هذا للذي قال ابن شهاب . ان ابن شهاب كان لا يرى بأساً أن يدخل بغير احرام قال وانما قال مالك لا يجزي أن يدخل بغير احرام ولم يقل ان فعل كذا فعليه كذا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت العبد السيد أن يدخله مكة بغير احرام أو الجارية في قول مالك (قال) قال مالك نعم يدخلهما بغير احرام ويخرجهما الى عرفات وهما غير محرمين (قال) مالك ومن ذلك الجارية يريد بيعها أيضاً فيدخلها بغير احرام فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان أدخله سيده مكة بغير احرام ثم أذن له فأحرم من مكة أيكون على العبد دم لتركه الميقات قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي

— ﴿رسم في النصراني يسلم بعد دخول مكة وحج العبد والصبي﴾ —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت النصراني يسلم بعد ما دخل مكة ثم يحج من عامه أيكون عليه لتركه الوقت في قول مالك دم أم لا (قال) قال مالك في النصراني يسلم عشية عرفة فيحرم بالحج انه يجزئه من حجة الاسلام ولا دم عليه لترك الوقت والعبد يعتقه سيده عشية عرفة انه ان كان غير محرم فأحرم بعرفة أجزاء ذلك من حجة الاسلام ولا شيء عليه لترك الوقت ﴿قال مالك﴾ وان كان قد أحرم قبل أن يعتقه سيده فأعتقه عشية عرفة فانه على حجه الذي كان وليس له أن يحدد احراماً سواه وعليه حجة الاسلام ولا تجزئه حجته هذه التي أعتق فيها من حجة الاسلام ﴿قلت﴾ أرايت الصبي يحرم بحجة قبل أن يحتلم وهو مراهق ثم احتلم عشية عرفة ووقف قبل عشية عرفة بعد ما أحرم أن يجزئه من حجة الاسلام ﴿قال﴾ قال مالك

لا يجزئه من حجة الاسلام الا أن يكون لم يحرم قبل أن يحتلم ثم أحرم عشية عرفة بعد احتلامه أو احتلم قبل ذلك أحرم بعد ما احتلم فان ذلك يجزئه من حجة الاسلام ولا يجوز له أن يحدد احراما بعد احتلامه ولكن يمضي على احرامه الذي يحتلم فيه ولا يجزئه من حجة الاسلام ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿وقال مالك﴾ والجارية مثله اذا أحرمت قبل الحيض ﴿قلت﴾ لابن القاسم أى أيام السنة كان يكره مالك العمرة فيها (قال) لم يكن مالك يكره العمرة في شئ من أيام السنة كلها الا لاهل منى الحاج كان يكره لهم أن يعمروا في يوم النحر وأيام التشريق حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق ﴿قال﴾ فقام له رأيت من أجل في يمين أو من خرج في آخر أيام التشريق حين زالت الشمس فوصل الى مكة ثم خرج الى التنعيم ليحرم (قال) لا يحرم أحد من هؤلاء حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق ونهاهم عن ذلك قال وان قفلوا الى مكة فلا يحرموا حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق (قال) وانما سألناه عن ذلك حين رأينا بمض من يفعل ذلك وزعم أن بعض الناس أفتاهم بذلك (قال) فقلنا لمالك أفرأيت أهل الآفاق أيجرمون في أيام التشريق بالعمرة قال لا بأس بذلك وليسوا كأهل منى الذين حجوا لان هذا انما يأتي من بلاده وليس هو من الحاج وانما أحلاله بعد أيام منى وليس هو من الحاج ﴿قال ابن القاسم﴾ وهو عندي سواء كان أحلاله بعد أيام منى أو في أيام منى وليس هو من الحاج

﴿فيمن أهل بالحج فجامع امرأته وفيمن أفسد حجه﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت رجلا أهل بالحج فجامع امرأته ثم أهل بعد ما أفسد حجه باحرام يريد قضاء الذي أفسد وذلك قبل أن يصل الى البيت ويفرغ من حجته الفاسدة (قال) هو على حجته الاولى ولا يكون ما أحدث من احرامه نقضا لحجته الفاسدة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي ﴿قلت﴾ أفىكون عليه قضاء الاحرام الذى جدد قال لا ﴿قلت﴾ أمحفظه عن مالك قال لا وهو رأيي ﴿قلت﴾

لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً أحرم بالحج ففاته الحج فلما فاته الحج أحرم بحجة أخرى أتلتزمه أم لا (قال) لا أتلتزمه. وهو على إحرامه الأول وليس له أن يردف حجاً على حج إنما له أن يفسخها في عمرة أو يقيم على ذلك الحج إلى قابل فتكون حجته تامة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً أحرم بالحج فجامع في حجه فأفسد حجه ثم أصاب صيداً بعد صيد ولبس الثياب مرة بعد مرة في مجالس شتى وحلق الأذى مرة بعد مرة وفعل مثل هذه الأشياء ثم جامع أيضاً مرة بعد مرة (قال) قال مالك عليه لكل شيء أصاب مما وصفت الدم بعد الدم. للطيب كلما تطيب به فعليه الفدية وإن بلغ عدداً من الفدية وإن لبس الثياب مرة بعد مرة فكذلك أيضاً وإن أصاب الصيد حكم عليه بجزاء كل صيد أصابه ﴿قال﴾ وقال مالك والجماع خلاف هذا ليس عليه في الجماع إلا دم واحد وإن أصاب النساء مرة بعد مرة امرأة واحدة كانت أو عدداً من النساء ليس عليه في جماعه إياهن إلا كفارة واحدة دم واحد ﴿قال مالك﴾ وإن هو أكرههن فعليه الكفارة لهن عن كل واحدة منهن كفارة كفارة وعن نفسه في جماعه إياهن كفارة واحدة. قال وعليه أن يحجهن إذا أكرههن وإن كان قد طلقهن وتزوجن الأزواج بعده فعليه أن يحجهن ﴿قال مالك﴾ وإن كان لم يكرههن ولكن طأوعنه فعليه على كل واحدة الكفارة والحج من قابل وعليه هو كفارة واحدة في جميع جماعه إياهن ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما حجة مالك في أن جعل عليه في كل شيء أصابه مرة بعد مرة كفارة بعد كفارة إلا في الجماع وحده (قال) لأن حججه من ذلك الوجه فسد فلما فسد من وجه الجماع لم يكن عليه من ذلك الوجه إلا كفارة واحدة فأما ما سوى الجماع من لبس الثياب والطيب والقاء الثفت وما أشبه هذا فليس من هذا الوجه فسد حججه فعليه لكل شيء فعله من هذا كفارة بعد كفارة

— رسم فيمن كان له أهل بمكة وغيرها فاعتمر وحج ومن ساق الهدى —

﴿قال﴾ وسئل ابن القاسم عن الرجل يكون له أهل بمكة وأهل ببعض الآفاق فيقدم



مكة معتمراً في أشهر الحج ( قال ) قال مالك هذا من مشتهات الأمور والاحتياط في ذلك أعجب الى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ كأنه أراد أن يهريق دماً لمتعته قال وهو رأيي

﴿ فيمن دخل معتمراً في أشهر الحج ﴾

﴿ قال ﴾ وسئل ابن القاسم عن الرجل يدخل معتمراً في أشهر الحج ثم ينصرف الى بلد من البلدان ليس الى البلد الذي فيه أهله ثم يحج من عامه ذلك أيكون متمتعاً أم لا ( قال ) قال مالك اذا كان من أهل الشام أو أهل مصر فرجع من مكة الى المدينة ثم حج من عامه فانه على تمتعه وعليه دم المتعة الا أن يكون انصرف الى أفق من الافاق يتباعد من مكة ثم يحج من عامه فهذا لا يكون متمتعاً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من كان من أهل المواقيت ومن وراءهم الى مكة اعتمروا في أشهر الحج ثم أقاموا حتى حجوا من عامهم أيكون عليهم دم المتعة ( قال ) قال مالك نعم عليهم دم المتعة ﴿ قال ﴾ وقال مالك لو أن رجلاً من أهل منى أحرم بعمره في أشهر الحج ثم لم يرجع الى منى حتى حج من عامه ان عليه دم المتعة وانه ان رجع الى منى سقط عنه دم المتعة لانه قد رجع الى منزله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت المكي اذا أتى المدينة ثم انصرف الى مكة فقرن الحج والعمره أيكون عليه دم القران ﴿ قال ﴾ قال مالك لا يكون عليه دم القران لانه من أهل مكة وان كان أهل من الميقات فانه لا يكون عليه دم القران ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً أهل بعمره في أشهر الحج وساق معه الهدي فطاف لعمرته وسمى بين الصفا والمروة أبوخر الهدي ولا ينحره حتى يوم النحر ويثبت على احرامه أم ينحره ( قال ) قال مالك ينحره ويحل ولا يؤخره الى يوم النحر قال ولا يجزئه من دم المتعة هذا الهدي ان أخره الى يوم النحر لان هذا الهدي قد وجب على هذا الذي ساقه أن ينحره ( قال مالك ) وليحل اذا طاف لعمرته وينحر هديه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فتي ينحر هذا المتمتع في قول مالك هديه هذا ( قال ) اذا سعى بين الصفا والمروة نحره ثم حلق أو قصر ثم يحل واذا كان يوم التروية أحرم ( قال ) وكان مالك يستحب أن يحرم في أول العشر ﴿ قال ﴾

ابن القاسم ﴿ وقد قال مالك في هذا الذي تمتع في أشهر الحج وساق معه الهدى أنه ان أخر هديه وحل من عمرته فنحره يوم النحر عن تمتعه قال مالك فأرجو أن يكون مجزئاً عنه ( قال ) وقد فعل ذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك ولكن الذي قلت لك من أنه ينحره ولا يؤخره أحب إلى ﴾ قلت ﴿ لابن القاسم ففي قول مالك إذا هو تركه حتى ينحره يوم النحر أثبت حراماً أم يحل ( قال ) قال مالك بل يحل ولا يثبت حراماً كذلك قال مالك وإن أخر هديه

﴿ رسم في الهدى إذا عطب واستحقاق الهدى الذي يكون ﴾  
﴿ مضمونا والا كل منه ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في الذي تمتع بالعمرة فساق الهدى معه في عمرته هذه فعطب هديه قبل أن ينحره ( قال ) هذا الهدى عند مالك هدي تطوع فلا يأكل منه ولتصدق به لانه ليس بهدي مضمون لانه ليس عليه بدله ( قال ابن القاسم ) وإن أكل منه كان عليه بدله وليحل إذا سعى بين الصفا والمروة ولا يثبت حراماً بمكان هديه الذي ساق معه لان هديه الذي ساقه معه لا يمتعه من الاحلال ولا يجزئه من هدي المتعة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان استحق رجل هذا الهدى الذي ساقه هذا المعتمر في عمرته في أشهر الحج لمتعته أيكون عليه البدل ( قال ) نعم أرى أن يجعل ثمنه في هدى لان مالكاً سئل عن رجل أهدي بدناً تطوعاً فأشعرها وقلدها وأهداها ثم علم بها عيباً بد ذلك قال يرجع بقيمة العيب فيأخذها فقليل له فما يصنع بقيمة العيب قال يحمله في شاة يهديها فهذا عندي مثله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الهدى الذي يكون مضموناً أي هدي هو عند مالك ( قال ) الهدى الذي إذا هلك أو عطب أو استحق كان عليه أن يبدله فهذا مضمون ﴿ قلت ﴾ فان لم يعطب ولم يستحق حتى ينحره أيأكل منه في قول مالك قال نعم يأكل منه ﴿ قال ﴾ وقال مالك يأكل من الهدى كله الا فدية الاذى وجزاء الصيد وما نذر له للمساكين ﴿ قال ﴾ وقال مالك يأكل من هديه الذي ساقه لفساد حجه أو لفوات حجه أو هدى

تتمتع أو تطوع ومن الهدى كله الا ما سميت لك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك كل هدي مضمون ان عطب فليأكل منه صاحبه وليطعم منه الاغنياء والفقراء ومن أحب ولا يبيع من لحمه ولا من جلده ولا من جلالة ولا من خطيه ولا من فلانده شيئاً وان أراد أن يستعين بذلك في ثمن بدله من الهدى فلا يفعل ولا يبيع منه شيئاً ﴿ قال مالك ﴾ ومن الهدى المضمون ما ان عطب قبل أن يبلغ محله جاز له أن يأكل منه وهو ان بلغ محله لم يكن له أن يأكل منه فهو جزاء الصيد وفدية الاذى ونذر المساكين فهذا اذا عطب قبل أن يبلغ محله جاز له أن يأكل منه لان عليه بدله . واذا بلغ محله أجزأك عن الذي سقته له ولا يجزئك ان أكلت منه ويصير عليك البديل اذا أكلت منه

— رسم في الهدى يدخله غيب بعد ما يقلد ويشمر أو قبل ذلك وفي الضحايا —

﴿ قال ﴾ وقال مالك وما سقت من الهدى وهو مما لا يجوز في الهدى حين قلده وأشمرته فلم يبلغ محله حتى صار مثله يجوز له لو ابتداء به مثل الاعرج البين العرج ومثل الدبيرة العظيمة تكون به ومثل البين المرض ومثل الاعرج الذي لا يبقى وما أشبه هذا من العيوب التي لا تجوز فلم يبلغ محله حتى ذهب ذلك العيب عنه وصار صحيحاً يجزئه لو ساقه أول ما ساقه بحاله هذه فانه لا يجزئه وعليه البديل ان كان مضموناً ﴿ قال مالك ﴾ وما ساق من الهدى مما مثله يجوز فلم يبلغ محله حتى أصابته هذه العيوب عرج أو عور أو مرض أو دبر أو عيب من العيوب التي لو كانت ابتداءً به لم يجز في الهدى فانه جائز عنه وليس عليه بدله ﴿ قال مالك ﴾ والضحايا ليست بهذه المنزلة ما أصابها من ذلك بعد ما تشتري فان على صاحبها بدلها ﴿ قلت ﴾ لاي القاسم أكان مالك يميز للرجل أن يبدل ضحيته بخير منها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يميز للرجل أن يبدل هديه بخير منه قال لا ﴿ قلت ﴾ فبهذا يظن أن مالكا فرق بين الضحايا والهدي في العيوب اذا حدثت قال نعم ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يشتري الاضحية فتذهب فيجدها

بعد أن تذهب أيام الذبح هل عليه أن يذبحها . قال لا وإنما يذبح من هذه البدن التي  
تسهر وتقلد لله فذلك اذا ضلت ولم توجد الا بعد أيام منى نحررت بمكة وان أصيبت  
خارجا من مكة بعد أيام منى سيقت الى مكة فنحررت بمكة ( قال مالك ) وان لم توقف  
هذه البدن بعرفة فوجدت أيام منى سيقت الى مكة فنحررت بها ﴿ قال ﴾ وان كانت قد  
وقفت بعرفة ثم وجدت في أيام منى نحررت بمنى ( قال ) ولا ينحر بمنى الا ما وقف به  
بعرفة وان أصيبت هذه التي وقف بها بعرفة بعد أيام منى نحررت بمكة ولم تنحر بمنى  
لان أيام منى قدمضت <sup>(١)</sup> ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي هدي عند مالك ليس بمضمون  
( قال ) التطوع وحده ﴿ قلت ﴾ فصف لنا التطوع في قول مالك ( قال ) كل هدى  
ساقه الرجل ليس لشيء وجب عليه من جزاء أو فدية أو فساد حج أو فوات حج أو  
شيء تركه من أمر الحج أو تلذذه من أهله في الحج أو في غير ذلك أولمعة أو لقران  
ولكنه ساقه لغير شيء وجب عليه أو يجب عليه في المستقبل وهذا تطوع ﴿ قلت ﴾  
لابن القاسم أي هدي يجب على أن أقف به بعرفة في قول مالك ( قال ) كل هدى  
لا يجوز لك أن تنحره ان اشتريته في الحرم حتى تخرجه الى الحل فتدخله الحرم أو  
تشتريه من الحل فتدخله الحرم فهذا الذي يوقف به بعرفة لانه ان فات هذا الهدى  
الوقوف بعرفة لم ينحر حتى يخرج به الى الحل ان كان انما اشترى في الحرم ﴿ قلت ﴾  
أرايت ان كان اشترى هذا الهدى في الحل وساقه الى الحرم وأخطأه الوقوف به بعرفة  
أخرج به الى الحل ثانية أم لا في قول مالك ( قال ) لا يخرج به الى الحل ثانية ﴿ قلت ﴾  
فأين ينحر كل هدى أخطأه الوقوف بعرفة أو اشتراه بعد ماضى يوم عرفة وليلة  
عرفة ولم يقف به في قول مالك ( قال ) قال مالك ينحره بمكة ولا ينخره بمنى ﴿ قال ﴾  
وقال مالك لا ينحر بمنى الا كل هدى وقف به في عرفة فأما ما لم يوقف به بعرفة  
فينحره بمكة لا بمنى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي الأسنان يجوز في الهدى والبدن

( ١ ) ( قوله قلت لابن القاسم أي هدى عند مالك الخ ) من هنا الى آخر الرسم لم يذكر في

والضحايا في قول مالك (قال) الجذع من الضأن والثني من المعز والثني من الابل  
والبقر ولا يجوز من الابل والبقر والمعز الا الثني فصاعداً ﴿قال مالك﴾ وقد كان ابن  
عمر يقول لا يجوز الا الثني من كل شيء ﴿قال مالك﴾ ولكن النبي صلى الله عليه  
وسلم قد رخص في الجذع من الضأن فأنا أرى ذلك أنه يجزئ الجذع من الضأن في  
كل شيء في الاضحية والهدي ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما البدن عند مالك (قال) هي الابل  
وحدها ﴿قلت﴾ فالذكور والاناث عند مالك بدن كلها (قال) نعم وتعجب مالك ممن  
يقول لا يكون الا في الاناث . قال مالك وليس هكذا قال الله تبارك وتعالى في  
كتابه قال والبدن جعلناها لكم ولم يقل ذكوراً ولا أنثى ﴿قلت﴾ لابن القاسم فالهدي  
من البقر والغنم والابل هل يجوز من ذلك الذكر والانثى في قول مالك قال نعم  
﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً قال لله على بدنة أتكون في قول مالك من  
غير الابل (قال) قال مالك من نذر بدنة فأنما البدن من الابل الا أن لا يجذب بدنة  
من الابل فتجزئه بقرة فان لم يجذب بقرة فسيبها من الغنم الذكور والاناث في ذلك  
سواء ﴿قلت﴾ لابن القاسم فلو قال لله على هدي ما يجب عليه في قول مالك (قال) لم  
أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن ان لم يكن له نية فالشاة تجزئه لأنها هدي

✽ رسم فيمن تداوى بدواء ✽

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ما كان من فدية الاذى من حلق الرأس أو احتاج الى  
دواء فيه طيب فتداوى به أو احتاج الى لبس الثياب فلبس أو نحو هذا مما يحتاج اليه  
فيفعله أيحكم عليه كما يحكم في جزاء الصيد (قال) لا في قول مالك قال ولا يحكم  
عليه الا في جزاء الصيد وحده (قال مالك) وهذا والذي أطاق الاذى عنه أو تداوى  
بدواء فيه طيب أو لبس الثياب أو فعل هذه الاشياء مخيراً أن يفعل أي ذلك شاء مما ذكر  
الله تبارك وتعالى في كتابه فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام  
أو صدقة أو نسك ﴿قلت﴾ فان أراد أن ينسك فأين ينسك (قال) حيث شاء من البلاد  
﴿قلت﴾ فان أراد أن ينسك بمنى أعليه أن يقف بنسكه هذا بمرفة قال لا ﴿قلت﴾

ولا يخرج به الى الحل ان اشتراه بمكة أو بمبنى وينجره بنى ان شاء يوم الحرج من غير أن يقف به بعرفة ولا يخرج به الى الحل وينجره بمكة أن أحب حيث شاء قال نعم ﴿قلت﴾ وجميع هذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من لبس الثياب وتطيب في احرامه من غير أذى ولا حاجة له الى الطيب من دواء ولا غيره الا أنه فعل هذا جهالة وحمقاً يكون مخيراً في الصيام والصدقة والنسك مثل ما يخير من فعله من أذى قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك لو أن رجلاً دخل مكة في أشهر الحج بممرة وهو يريد سكناها والاقامة بها ثم حج من عامه رأيت متمتعاً وليس هو عندي مثل أهل مكة لانه انما دخل يريد السكنى ولعله يبدو لها فأرى عليه الهدي

﴿رسم فيمن حل من عمرته ثم أحرم بعمره أخرى﴾ -

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً أحرم بعمره من أهل الآفاق في غير أشهر الحج وحل منها في غير أشهر الحج ثم اعتمر بعمره أخرى من التمتع في أشهر الحج ثم حج من عامه أ يكون عليه دم المتعة (قال) نعم وأرى أن يكون ذلك عليه وهو عندي مثل الذي أخبرتك من قوله في الذي يقدم ليسكن مكة فلما جعل مالك عليه الدم رأيت على هذا دم المتعة لان هذا عندي لم تكن اقامته الاولى سكنى وقد أحدث عمره في أشهر الحج وهذا عندي أين من الذي قال مالك في الذي يقدم ليسكن ﴿قلت﴾ لابن القاسم أفتجعله بعمرته هذه التي أحدثها من مكة في أشهر الحج قاطعاً لما كان فيه وتجزئه عمرته هذه التي في أشهر الحج من أن يكون بمنزلة أهل مكة وان كان انما اعتمر من التمتع قال نعم

﴿رسم فيمن غسل يديه بأشنان ومن غسل رأسه بالخطمي ودخول الحمام﴾ -

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من غسل يديه وهو محرم بأشنان مطيب عليه كفارة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كان بالريحان وما أشبهه غير المطيب فأراه

خفيفاً وأكره أن يفعله أحد ولا أرى على من فعله فدية فإن كان طيب الأثنان بالطيب فعليه الفدية أي ذلك شاء فعل ﴿ قال ﴾ فقلنا للمالك فلا أثنان وما أشبهه غير المطيب الفاسول وما أشبهه يفسل به المحرم يديه ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من غسل رأسه بالخطمي وهو محرم أعليه الفدية في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فأني الفدية شاء قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن دخل الحمام وهو محرم فتدلك فعليه الفدية ﴿ قال ﴾ وقال مالك من دهن عقيقه وقدميه من شقوق وهو محرم فلا شيء عليه ﴿ قال ﴾ وإن دهنهما من غير علة أو دهن ذراعيه وساقيه ليحسنهما لا من علة فعليه الفدية ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن الضدغين يلصق عليهما مثل ما يصنع الناس إذا فعل ذلك المحرم ( قال ) قال مالك عليه الفدية ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن القروح تكون بالمحرم فيلصق عليها خرقاً ( قال ) قال مالك أرى أن كانت انخرق صفراً فلا شيء عليه وإن كانت كباراً فعليه الفدية ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من كان عليه هدى من جزاء صيد فلم ينحره حتى مضت أيام التشريق فاشتره في الحرم ثم خرج به إلى الحل أيدخل محرم لما كان هذا الهدى أم يدخل حلالاً ( قال ) قال مالك يدخل حلالاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس أن يبعث بهديه هذا مع حلال من الحرم ثم يقفه في الحل فيدخله الحرم فينحره عنه

### رسم في الصيام في الحج والعمرة

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الصيام في الحج والعمرة في أي شيء يجوز في قول مالك ( قال ) الصيام في الحج والعمرة عند مالك إنما هو في هذه الأشياء التي أصف لك إنما يجوز الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إن لم يجد هدياً صام قبل يوم النحر ثلاثة أيام وسبعة إذا رجع فإن لم يصمها قبل يوم النحر صامها أيام التشريق يفطر يوم النحر الأول ويصومها فيما بعد يوم النحر فإن لم يصمها في أيام التشريق فأيصمها بعد ذلك إذا كان معسراً وفي جزاء الصيد قال الله تعالى أو عدل ذلك صياماً وفي فدية الأذي قال الله تعالى فدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من وجب



عليه الدم من حج فائت أو جامع في حجه أو ترك رمى الجمار أو تعدى الميقات فأحرم  
 أو ما أشبه هذه الاشياء التي يجب فيها الدم فهو ان لم يجد الدم صام ﴿قلت﴾ لابن  
 القاسم فكم يصوم هذا الذي وجب عليه الدم في هذه الاشياء التي ذكرت لي اذا  
 هو لم يجد الدم في قول مالك (قال) ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع ﴿قال ابن  
 القاسم﴾ وقد قال لي مالك في الذي يمشی في نذر فيعجز انه يصوم متى شاء ويقضى  
 متى شاء في غير حج فكيف لا يصوم في غير حج ﴿قال ابن القاسم﴾ وكل ما كان  
 من نقص في حج من رمى جرة أو ترك النزول بالمزدلفة فهو مثل المعز الا الذي  
 يصيب أهله في الحج فان ذلك يصوم في الحج ﴿قلت﴾ والذي يفوته الحج أيضا يصوم  
 الثلاثة الايام في الحج اذا لم يجد هديا (قال) نعم يصوم في الحج ﴿قلت﴾ لابن القاسم  
 أليس انما يجوز في قول مالك أن يصوم مكان هذا الهدي الذي وجب عليه في الجماع  
 وما أشبهه اذا كان لا يجد الهدي فان وجد الهدي قبل أن يصوم لم يجز له أن يصوم  
 (قال) نعم هو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت المتمتع اذا لم يصم حتى مضت أيام العشر  
 وكان معسرًا ثم وجد يوم النحر من يسلفه أله أن يصوم أو يتسلف (قال) قال مالك  
 يتسلف ان كان موسرًا ببلده ولا يصوم ﴿قلت﴾ فان لم يجد من يسلفه ولم يصم حتى  
 رجع الى بلاده وهو يقدر ببلاده على الدم أيجزئه الصوم أم لا (قال) قال لي مالك  
 اذا رجع الى بلاده وهو يقدر على الهدي فلا يجزئه الصوم وليبعث بالهدي ﴿قال﴾  
 وقال لي مالك وان كان قد صام قبل يوم النحر يوما أو يومين في صيام المتمتع فليصم  
 ما بقى في أيام التشريق ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكذلك الذي جامع أو ترك الميقات  
 وما أشبههم أيجزئهم أن يصوموا مثل ما يجزئ المتمتع ببعض صيامهم قبل العشر  
 وبعض صيامهم بعد العشر ويجزئهم أن يصوموا في أيام النحر بعد يوم النحر الاول  
 قال نعم ﴿قلت﴾ وكل شيء صنعه في العمرة من ترك الميقات أو جامع فيها أو ما أوجب  
 به مالك عليه الدم في الحج وما يشبه هذا فطيه اذا فعله في العمرة الدم أيضا وان كان  
 لا يجد الدم صام ثلاثة أيام وسبعة بعد ذلك (قال) نعم في قول مالك ﴿قلت﴾ فان

وجد الهدى قبل أن يصوم لم يجزه الصيام قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يجزي في شيء من هذا الهدى الذي ذكرت لك من الجماع وما أشبهه في قول مالك مما جعلته مثل دم المتعة الطعام (قال) نعم لا يجزئه الطعام ﴿قلت﴾ وليس الطعام في شيء من الحج والعمرة في قول مالك الا فيما ذكرت لي ووصفته لي في هذه المسائل قال نعم

﴿رسم في موضع الطعام والهدي اذا عطب ما يصنع به﴾

﴿قلت﴾ في أي موضع الطعام في قول مالك في الحج والعمرة صفه لي في أي المواضع يجوز له الطعام في الحج والعمرة ﴿قال﴾ قال مالك ليس الطعام في الحج والعمرة الا في هذين الموضعين في فدية الاذى وجزاء الصيد فقط ولا يجوز الطعام الا في هذين الموضعين ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل في الحج والعمرة في شيء مما اذا ترك أن يفعله المحرم هدى لا يجوز فيه الا الهدى وحده لا يجوز فيه طعام ولا صيام (قال) قال مالك كل شيء يكون فيه الهدى لا يجده الحاج والمعتبر فالصيام يجزي موضع هذا الهدى وما كان يكون موضع هذا الهدى صيام أو طعام فقد فسرت له لك من قول مالك قبل هذه المسئلة

﴿في هدي التطوع اذا عطب﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت هدى التطوع اذا عطب كيف يصنع به صاحبه في قول مالك (قال) قال مالك يرمي بقلاندها في دمها اذا نحرها ويخلى بين الناس وبينها ولا يأمر أحدا أن يأكل منها لافقير ولا غنيا فان أكل أو أمر أحد من الناس بأكلها أو بأخذ شيء من لحمها كان عليه البدل ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما يصنع بخطمها وبجلالها (قال) يرمي به عندها ويصير سبيل الجلال والخطم سبيل لحمها ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كان ربها ليس معها ولكنه بعثها مع رجل فعطبت أيأكل منها في قول مالك هذا الذي بعثت معه كما يأكل الناس (قال ابن القاسم) سبيل هذا المبعوثه معه سبيل صاحبها لا يأكل منها كما يأكل الناس الا أنه هو الذي

ينحرها أو يأمر بنحرها ويفعل فيها كما يفعل بها ربها أن لو كان معها وإن أكلها لم أر عليه ضمنا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يأمر ربها هذا المبعوثه معه هذه الهدية إن هي عطبت أن يأكل فإن فعل فهو ضامن لها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ألا ترى أن صاحب الهدى حين جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله ما أصنع بما عطبت منها قال انحرها وألق فلائدها في دمها وخل بين الناس وبينها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت كل هدي وجب على في حج أو عمرة أو غير ذلك أيجوز لي في قول مالك أن أبعثه مع غيري قال نعم

— رسم فيمن سعى ببعض السعي للعمرة ثم أحرم بالحج —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من أهل بعمرة من الميقات فلما طاف بالبيت وسعى بعض السعي بين الصفا والمروة أحرم بالحج أكون قارنا وتلزمه هذه الحجة في قول مالك ( قال ) قال لنا مالك من أحرم بعمرة فله أن يلي بالحج ويصير قارنا ما لم يطف بالبيت ويسع بين الصفا والمروة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من بدأ في الطواف بالبيت في قول مالك ولم يسع بين الصفا والمروة أو فرغ من الطواف بالبيت وسعى ببعض السعي بين الصفا والمروة ثم أحرم بالحج أليس يلزمه قبل أن يسمى ( قال ) الذي كان يستحب مالك أنه إذا طاف بالبيت لم يجب له أن يردف الحج مع العمرة ( قال ابن القاسم ) وأنا أرى أن لا يفعل فإن فعل قبل أن يفرغ من سعيه رأيت أن يمضي على سعيه ويحل ثم يستأنف الحج وإنما ذلك له ما لم يطف بالبيت ويركع فإذا طاف وركع فليس له أن يدخل الحج على العمرة وهو الذي سمعت من قول مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت إن كان هذا المعتمر قد طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة في عمرته ثم فرض الحج بعد فراغه من السعي بين الصفا والمروة ﴿ قال ﴾ قال مالك لا يكون هذا قارنا وأرى أن يؤخر حلاق شعره ولا يطوف بالبيت حتى يرجع من منى إلا أن يشاء أن يطوف تطوعا ولا يسمى بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى قال وعلى هذا الذي أحرم بالحج بعد ما سعى بين الصفا والمروة في

عمرته دم لتأخير الحلاق لانه لما أحرم بالحج لم يقدر على الحلاق فلما أخر الحلاق  
كان عليه الدم

— رسم في الدم ما يصنع به —

﴿قلت﴾ فهذا الدم كيف يصنع به في قول مالك (قال) قال مالك يقلده ويشعره  
ويقف به في عرفة مع هدى تمتعه فان لم يقف به بعرفة لم يجزه ان اشتراه في الحرم  
الا أن يخرج به الى الحل فيسوقه من الحل الى مكة ويصير منحره بمكة ﴿قلت﴾ لابن  
القاسم ولم أمره مالك أن يقف بهذا الهدي الذي جعله عليه لتأخير الحلاق بعرفة  
وهو ان حلق من أذى لم يأمره بأن يقف بهديه (قال) قال مالك ليس من وجب  
عليه الهدي ترك الحلاق مثل من وجب عليه النسك من اماطته الاذى لان  
الهدي اذا وجب لترك الحلاق فانما هو هدي وكل ما هو هدي فسيبيله سبيل هدي  
المتنع والصيام فيه ان لم يجد ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد ذلك ولا يكون فيه  
الطعام. وأما نسك الاذى فهو مخير ان شاء أطم وان شاء صام وان شاء نسك والصيام  
فيه ثلاثة أيام والنسك فيه شاة والطعام فيه لسته مساكين مدين مدين بعد النبي صلى  
الله عليه وسلم فهذا فرق ما بينهما. ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من دخل مكة  
معتماً في غير أشهر الحج ثم اعتمر في أشهر الحج من مكة ثم حج من عامه أيكون  
متمتاً قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم

— رسم في المكي اذا قرن الحج والعمرة ومن أين يحرم —

﴿من أفسد حجه وعمرته﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن مكيأقدم من أفق من الآفاق فقرن الحج والعمرة  
أيكون قارناً في قول مالك (قال) قال لي مالك لا يكون عليه الهدي وهو قارن يفعل  
ما يفعل القارن الا أنه مكي ولا دم عليه ﴿قلت﴾ لابن القاسم فلو أن هذا المكي  
أحرم بعمرة فلما طاف بالبيت وصلى الركعتين أضاف الحج الى العمرة (قال) قد

أخبرت أن مالكا كان لا يرى لمن طاف وركع أن يردف الحج مع العمرة وأخبرت أن رأيي على ذلك أن يمضي على سعيه ويحل ثم يستأنف الحج وإنما ذلك له ما لم يطف بالبيت ويركع فإذا طاف وركع فليس له أن يدخل الحج على العمرة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو دخل بعمرة فأضاف الحج ثم أحصر بمرض حتى فاته الحج فإنه يخرج إلى الحل ثم يرجع فيطوف ويحل ثم يقضي الحج والعمرة قابلا قارنا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من أفسد حجه أو عمرته باصابة أهله من أين يقضيها (قال) قال مالك من حيث أحرم بهما إلا أن يكون إحرامه الأول كان أبعد من الميقات فليس عليه أن يحرم الثانية إلا من الميقات ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فإن تعدى الميقات في قضاء حجه أو عمرته فأحرم (قال) فأرى أن تجزئه من القضاء وأرى أن لا يهريق دما ﴿ قلت ﴾ وتحفظه عن مالك (قال) لا إلا أن مالكا قال لي في الذي يتعدى الميقات وهو ضرورة ثم يحرم أن عليه الدم فليس يكون ما أوجب على نفسه مما أفسده أوجب مما أوجب الله عليه من الفريضة . ومما بين ذلك أن من أفطر في قضاء رمضان متعمداً أنه لا كفارة عليه وليس عليه الا قضاء يوم

﴿ فيمن تعدى الميقات فأحرم بعد ما جاوز الميقات والتكبير في الميدين ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت أن تعدى الميقات فأحرم بعد ما جاوز الميقات بالحج وليس بضرورة عليه الدم في قول مالك (قال) نعم أن كان جاوز ميقاته حلالاً وهو يريد الحج ثم أحرم فعليه الدم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت إذا خرج الرجل في الميدين أيكبر من حين يخرج من بيته في يوم الاضحي ويوم الفطر قال نعم ﴿ قلت ﴾ حتى متى يكبر (قال) يكبر حتى يبلغ المصلي ويكبر في المصلي حتى يخرج الإمام فإذا خرج الإمام قطع التكبير ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ والاضحي والفطر في هذا التكبير سواء عند مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يكبر إذا رجع من المصلي إلى بيته قال نعم لا يكبر ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فإذا كبر الإمام بين ظهراني خطبته أيكبر بتكبيره (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وإن

كبر فحسن وليكبر في نفسه قال وهذا رأيي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا أو سئل عن الرجل يأتي في صلاة العيد وقد فاتته ركعة وبقيت ركعة كيف يقضي التكبير اذا سلم الامام (قال) يقضى التكبير على ما فاتته ﴿ قال ﴾ فقيل للمالك فلو أن رجلا أدرك الامام في تشهد العيدين أيستحب له أن يدخل باحرام أم يقعد حتى اذا فرغ الامام قام فصلى (قال) بل يحرم ويدخل مع الامام فاذا فرغ صلى وكبر ستاً وخمساً ﴿ فقيل ﴾ له فلو أنه جاء بعد ما صلى الامام وفرغ من صلاته أترى أن يصلى تلك الصلاة في المصلى (قال) نعم لا بأس به لمن فاتته ويكبر ستاً وخمساً ان صلى وحده ﴿ وقال مالكا ﴾ لو أن اماماً نسي التكبير في العيدين حتى قرأ وفرغ من قراءته في الركعة الاولى قبل أن يركع رأيت أن يعيد التكبير ويعيد القراءة ويسجد سجدة السهو بعد السلام وان نسي حتى ركع مضى ولم يقض تكبير الركعة الاولى في الركعة الثانية وسجد سجدة السهو قبل السلام وكذلك في الركعة الثانية ان نسي التكبير حتى يركع مضى وسجد سجدة السهو قبل السلام (قال) وان نسي التكبير في الركعة الثانية حتى يفرغ من قراءة الركعة الثانية الا أنه لم يركع بعد رجوع فكبر ثم قرأ ثم ركع وسجد لسهو بعد السلام ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وانما قال لنا مالكا من نسي التكبير كما فسر لك ولم يقل لنا الركعة الثانية من الاولى ولكن كل ما كتبت من هذه المسائل فهو رأيي

﴿ رسم فيمن طاف للعمرة وسعى بمض السعي فهل عليه شوال ﴾  
﴿ وفي الرَّمْل في الزحام ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أتت رجلاً اعتمر في رمضان فطاف بالبيت في رمضان وسعى بمض السعي بين الصفا والمروة في رمضان فهل هلال شوال وقد بقي عليه بمض السعي بين الصفا والمروة (قال مالكا) هو متمتع الا أن يكون قد سعى جميع سعيه بين الصفا والمروة في رمضان فأما اذا كان بمض سعيه بين الصفا والمروة في شوال فهو متمتع ان حج من عامه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان كان قد

سمى جميع السمي ثم هل هلال شوال قبل أن يخلق (قال) إذا فرغ من سعيه بين الصفا والمروة فهل هلال شوال قبل أن يخلق إلا أنه قد فرغ من سعيه بين الصفا والمروة ثم حج من عامه ذلك فليس يتمتع لأن مالكا قال لنا إذا فرغ الرجل من سعيه بين الصفا والمروة فلبس اثنياب فلا أرى عليه شيئا وإن كان لم يقصر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن الرجل يزاحمه الناس في طوافه في الاشواط الثلاثة التي يرمل فيها ﴿ قال ﴾ قال مالك يرمل على قدر طاقته ﴿ قلت ﴾ فهل سمعت مالكا يقول إذا اشتد الزحام ولم يجد مسلكا انه يقف (قال) ما سمعته قال ابن القاسم ويرمل على قدر طاقته (وسئل) مالك عن رجل نسي أن يرمل أو جهل في أول طوافه بالبيت أو جهل أو نسي أن يسعي في بطن الوادي بين الصفا والمروة (قال) هذا خفيف ولا أرى عليه شيئا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد كان مالك قال مرة عليه الدم ثم رجع عنه بعد ذلك الى هذا أنه لا دم عليه سألناه عنه مرارا كثيرة كل ذلك يقول لا دم عليه ﴿ قال مالك ﴾ ويرمل من الحجر الاسود الى الحجر الاسود (قال مالك) ان شاء استلم الحجر كلما مر وان شاء لم يستلم ولا أرى بأسا أن يستلم الحجر من لا يطوف يستلمه وان لم يكن في طوافه

❦ في الابتداء بالاستلام قبل الطواف ❦

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الرجل أول ما يدخل مكة فابتدأ الطواف أول ما يدخل مكة كيف يطوف أيطوف بالبيت ولا يستلم الركن أو يبدأ فيستلم الركن (قال) قال مالك هذا الذي يدخل مكة أول ما يدخل يبتدئ بالاستلام الحجر ثم يطوف ﴿ قلت ﴾ فان لم يقدر على استلام الحجر كبر ثم طاف بالبيت ولا يستلمه كلما مر به في قول مالك (قال) ذلك واسع في قوله ان شاء استلم وان شاء ترك ﴿ قلت ﴾ فان ترك الاستلام أترك التكبير أيضا كما ترك الاستلام في قول مالك (قال) قال مالك لا يدع التكبير كلما حاذاه كبر ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت هذا الذي دخل مكة وطاف بالبيت الطواف الاول الذي أوجبه مالك الذي يصل به السعي بين الصفا



والمروة فأمره مالك بأن يستلم إلا أن لا يقدر فيكبر ﴿قلت﴾ أرأيت ما طاف بمد  
هذا الطواف أيتدى باستلام الركن في كل طواف يطوفه بمد ذلك (قال) ليس  
عليه أن يستلم في ابتداء طوافه إلا في الطواف الواجب إلا أن يشاء ولكن لا يدع  
التكبير كلما مرّ بالحجر في كل طواف يطوفه من واجب أو تطوع ﴿قلت﴾ قال ركن  
اليمنى أيستلمه في كل ما مرّ به في الطواف الواجب أو التطوع (قال) مالك ذلك  
واسع إن شاء استلمه وإن شاء تركه ﴿قلت﴾ أفيكبر إن ترك الاستلام (قال) مالك  
يكبر كلما مرّ به إذا ترك استلامه ﴿قال ابن القاسم﴾ سألت مالكا عن هذا الذي  
يقول الناس عند استلام الحجر إيمانا بك وتصديقا بكتابك فأنكره ﴿قلت﴾ لابن  
القاسم أفيزيد على التكبير في قول مالك أم لا عند استلام الحجر أو الركن اليمنى  
(قال) لا يزيد على التكبير في قول مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت إن وضع الخدين  
والجبهة على الحجر الأسود (قال) أنكره مالك وقال هذه بدعة

### ✽ رسم فيمن طاف في الحجر ✽

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من طاف في الحجر أيتدّ به أم لا ﴿قال﴾ قال مالك ليس ذلك بطواف ﴿قلت﴾ فيلحقه في قول مالك وبني على ما كان طاف . قال  
نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألنا مالكا عن الركن هل يستلمه من ليس في طواف  
(قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من طاف بالبيت أول ما دخل مكة  
ثم صلى الركعتين فأراد الخروج إلى الصفا والمروة أيرجع فيستلم الحجر قبل أن  
يخرج إلى الصفا والمروة أم لا (قال) قال مالك نعم يرجع فيستلم الحجر ثم يخرج  
﴿قلت﴾ وإن لم يفعل أرى عليه مالك لذلك شيئا قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت إن  
طاف بالبيت بمد ما سعى بين الصفا والمروة فأراد أن يخرج إلى منزله أيرجع إلى  
الحجر فيستلمه كلما أراد الخروج (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا ولا أرى  
ذلك إلا أن يشاء أن يستلمه لذلك له

﴿رسم في الموضع الذي يقف به الرجل بين الصفا والمروة﴾

﴿وفي الدعاء ورفع اليدين﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أي موضع يقف الرجل من الصفا والمروة (قال) قال مالك أحب إلى أن يصعد على أعلاها موضعا يرى منه الكعبة ﴿قال﴾ قفلنا لملك فإذا دعا أقعد على الصفا والمروة (قال) ما يعجني ذلك إلا أن يكون به علة ﴿قلت﴾ لابن القاسم فالنساء (قال) ماسألتنا مالبكا عنهن إلا كما أخبرتك ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى أن النساء مثل الرجال أنهن يقفن قياما إلا أن يكون بهن ضعف أو علة إلا أنهن إنما يقفن في أصل الصفا والمروة في أسفلهما وليس عليهن صمود عليهما إلا أن يخلوا فيصعدن ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يذكر على الصفا والمروة دعاء مؤثقا قال لا ﴿قلت﴾ فهل ذكر لكم مالك مقداركم يدعو على الصفا والمروة (قال) رأيته يستحب المكث في دعائه عليهما ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل كان يستحب مالك أن ترفع الأيدي على الصفا والمروة (قال) رفعا خفيفا ولا يمد يده رافعا ﴿قال﴾ ورأيت مالكا يستحب أن يترك رفع الأيدي في كل شيء ﴿قلت﴾ لابن القاسم إلا في ابتداء الصلاة (قال) نعم إلا في ابتداء الصلاة (قال) إلا أنه قال في الصفا والمروة إن كان رفعا خفيفا. وقال لي مالك في الوقوف بعرفة إن رفع أيضا رفعا خفيفا ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يرفع يديه في المقامين عند الجمرتين في قول مالك (قال) لأدري ما قوله ولا أرى أن يفعل ﴿قال ابن القاسم﴾ وسئل مالك عن الإمام إذا أمر الناس بالدعاء وأمرهم أن يرفعوا أيديهم في مثل الاستسقاء والأمر الذي ينزل بالمسلمين مما يشبه ذلك قال فليرفعوا أيديهم إذا أمرهم قال وليرفعوا رفعا خفيفا وليجعلوا ظهورهم إلى وجوههم وبطونهم إلى الأرض ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني بعض من أثق به أنه رأى مالكا في المسجد يوم الجمعة ودعا الإمام في أمر وأمر الناس برفع أيديهم فرأى مالكا فعل ذلك رفع يديه ونصبهما وجعل ظاهرها مما يلي السماء ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك أكره للرجل إذا انصرف من عرفات أن يمر في غير طريق

المأزمتين (قال) وأكره للناس هذا الذي يصنعون يقدمون أبنتهم الى منى قبل يوم التروية وأكره لهم أيضا أن يتقدموا هم أنفسهم قبل يوم التروية الى منى (قال) وأكره لهم أن يتقدموا الى عرفة قبل يوم عرفة هم أنفسهم أو يقدموا أبنتهم (قال مالك) وأكره البنيان الذي أحدثه الناس بنى (قال) وما كان بعرفة مسجد مذ كانت عرفة وانما أحدث مسجد ها بحد بنى هاشم بعشر سنين (قال مالك) وأكره بنيان مسجد عرفة لانه لم يكن فيه مسجد منذ بعث الله نبيه صلى الله عليه وسلم (قال) فقلنا للمالك فالامام أين كان يخطب قال في الموضع الذي يخطب فيه ويصلي بالناس فيه كان يتوكأ على شئ ويخطب ﴿قلت﴾ لابن القاسم أقتحفظ عن مالك أنه كره أن يقدم الناس أثقالهم من منى أو يقدم الرجل ثقله من منى (قال) لا أحفظه عن مالك ولا أرى به بأساً

— رسم في موضع الابطح وفي الطواف للقارن ومن نسي بعض الطواف —

﴿قلت﴾ لابن القاسم كيف الابطح في قول مالك اذا رجع الناس من منى وأي موضع هذا الابطح (قال) قال مالك اذا رجع الناس من منى نزلوا الابطح فصلوا به الظهر والعصر والمغرب والعشاء الا أن يكون رجل أدركه وقت الصلاة قبل أن يأتي الابطح فيصلي الصلوات حينما أدركه الوقت ثم يدخل مكة بعد العشاء ﴿قلت﴾ لابن القاسم فتنى يدخل مكة هذا الذي صلى بالابطح الظهر والعصر والمغرب والعشاء في أول الليل أو في آخر الليل (قال) قال مالك يصلي هذه الصلوات التي ذكرت لك ثم يدخل (قال) وأرى أنه يدخل أول الليل ﴿قلت﴾ لابن القاسم فأين الابطح عند مالك (قال) لم أسمع منه أين هو ولكن الابطح معروف هو أبطح مكة حيث المقبرة وكان مالك يستحب لمن يقتدى به أن لا يدع أن ينزل بالابطح وكان يوسع لمن لا يقتدى به أنه اذا دخل مكة أن لا ينزل بالابطح قال وكان يفتي بهذا سرا وأما علانية فكان يفتي بالنزول بالابطح لجميع الناس ﴿قال﴾ وقال مالك من قرن الحج والعمرة أجزاء طواف واحد عنها وهي السنة ﴿قلت﴾ لابن القاسم

أرأيت من دخل مكة معتمراً صراخاً فلم يستطع الطواف بالبيت خوفاً أن يفوته  
الحج فضى الى عرفات وفرض الحج فرمى الجمرة أيحلق رأسه أم يؤخر حلاق رأسه  
حتى يطوف بالبيت لمكان عمرته في قول مالك (قال) قال مالك هذا قارن وليحلق  
إذا رمى الجمرة ولا يؤخر حتى يطوف بالبيت ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت رجلاً  
دخل مكة معتمراً فطاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة وذى الركتين اللتين على  
أثر الطواف حتى انصرف الى بلاده ووطئ النساء (قال) يركعهما إذا ذكر ويهدي  
هدياً ﴿قلت﴾ فإن ذكر أنه لم يكن طاف بالبيت الاستاكيف يصنع (قال) يعيد  
الطواف بالبيت ويصلي الركتين ويسمى بين الصفا والمروة ويبرئ المولى على رأسه  
ويقضى عمرته ويهدي ﴿قلت﴾ فإن كان حين دخل مكة طاف بالبيت وسمى ثم  
أردف الحج فلما كان بعرفة ذكر أنه لم يكن طاف بالبيت الاستاكيف يفعل (قال)  
هذا قارن يعمل عمل القارن ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره الحلاق يوم  
النحر بمكة (قال) قال مالك الحلاق بمنى يوم النحر أحب اليّ فإن حلق بمكة أجزأه  
ولكن أفضل ذلك أن يحلق بمنى (قال) وقال مالك في الذي تضل بدنته يوم النحر  
أنه يؤخر حلاق رأسه ويطلبها ﴿قلت﴾ فيطلبها نهاره كله يومه ذلك (قال) قال  
مالك لا ولكن ما بينه وبين أن تزول الشمس فإن أصابها والا حلق رأسه ﴿قلت﴾  
لابن القاسم أرأيت أن كانت هذه البدنة مما عليه بدلها أو كانت مما لا بدل عليه لها  
فهما سواء (قال) نعم هما سواء عند مالك ولا يجزئان عليه شيئاً وهو بمنزلة من لم يهد  
يفعل ما يفعل من لم يهد من وطئ النساء والافاضة وحلق رأسه ولبس الثياب كذلك  
قال مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ما أوقفه غيري من الهدى أيجزئني في قول  
مالك (قال) قال مالك لا يجزئ إلا ما أوقفته أنت لنفسك ﴿قلت﴾ هل توقف  
الابل والبقر والغنم في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يبات بما وقف من الهدى  
بعرفة وفي المشعر الحرام (قال) ان بات به فحسن وان لم يبات فلا شيء عليه ﴿قلت﴾  
فهل يخرج الناس بالهدى يوم التروية كما يخرجون الى منى ثم يدفعون كما يدفعون الى

عرفات (قال) لم أسمع من مالك أكثر من أن يقف بها بمرفة ولا يدفع بها قبل غروب الشمس ﴿قال ابن القاسم﴾ فإن دفع بها قبل غروب الشمس فليس ذلك بوقف ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن عاد بها فوقها قبل انفجار الصبح بمرفة أيكون هذا وقفاً (قال) نعم هو عندي وقف وذلك أن مالكا قال لي في الرجل يدفع قبل أن تغرب الشمس من عرفة قال ان أدرك أن يرجع فيقف بمرفة قبل أن يطلع الفجر كان قد أدرك الحج وإن فاته أن يقف بمرفة قبل طلوع الفجر فقد فاته الحج فمليه الحج من قابل وكذلك الهدى إلا أن الهدى يساق إلى مكة فينحر بها ولا ينحر بمنى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ما اشتري من الهدى بعرفات فوقه بها أليس يجزئ في قول مالك قال نعم

### ❦ في إحرام أهل مكة والمعتبرين ❦

﴿قلت﴾ لابن القاسم من أين يستحب مالك للمعتبرين وأهل مكة أن يحرموا بالحج (قال) من المسجد الحرام

### ❦ في تقليد الهدى وتشميره ❦

﴿قلت﴾ لابن القاسم متى يقلد الهدى ويشمر ويحلب في قول مالك (قال) قبل أن يحرم يقلد ويشمر ويحلب ثم يدخل المسجد فيصلي ركعتين ولا يحرم في دبر الصلاة في المسجد ولكن إذا خرج فركب راحلته في فناء المسجد فإذا استوت به لبي ولم ينتظر أن يسير وينوي بالتلبية الإحرام أن حجا فحج وإن عمرة فممرة ﴿قلت﴾ وإن كان قارنا (قال) قال مالك إذا كان قارنا فوجه الصواب فيه أن يقول ليك بممرة وحجة يبدأ بالعمرة قبل الحجة (قال) ولم أسأله أيتكلم بذلك أم ينوي بقلبه العمرة ثم الحجة إذا هو لبي إلا أن مالكا قال لي النية تكفيه في الإحرام ولا يسمى عمرة ولا حجة ﴿قال ابن القاسم﴾ في القارن أيضاً أن النية تجزئه ويقدم العمرة في نيته قبل الحج (قال) قال مالك فإن كان ماشياً فحين يخرج من المسجد ويتوجه للذهاب

يحرم ولا ينتظر أن يظهر بالبيداء ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من قلد وهو يريد الذهاب مع هديه الى مكة أ يكون بالتقليد أو بالأشعار أو بالتجليل محرما في قول مالك (قال) لا حتى يحرم ﴿قال ابن القاسم﴾ يقلد ثم يشعر ثم يحلل في رأيي كل ذلك واسع ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من ضفر أو عقص أو لبد يأمره مالك بالخلق قال نعم ﴿قلت﴾ فلم أمره مالك بالخلق. قال للسنة ﴿قلت﴾ فما معنى هذا القول عندكم ولا تشبهوا بالتلييد (قال) معناه أن السنة جاءت فيمن لبد فقد وجب عليه الخلاق وقيل من عقص أو ضفر فليخلق ولا تشبهوا أي لا تشبهوا علينا فإنه مثل التلييد

### — رسم في تقصير المرأة —

﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل ذكر لكم مالك كم تأخذ المرأة من شعرها في الحج أو العمرة (قال) نعم الشيء القليل وقال لنا مالك ولتأخذ من جميع قرون رأسها (قال) قال مالك ما أخذت من ذلك فهو يكفيها ﴿قلت﴾ فإن أخذت من بعض القرون وأبقت بعضها أيجزئها في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن رجلا قصر من بعض شعره وأبقى بضمه أيجزئه في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فإن قصر أو قصرت بعضاً وأبقيا بعضاً ثم جامعها (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً وأرى عليهما الهدى ﴿قلت﴾ فكم حدة ما يقصر الرجل من شعره في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه حداً وما أخذ من ذلك يجزئه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ كان مالك يرى طواف الصدر واجبا (قال) لا ولكنه كان لا يستحب تركه وكان يقول ان ذكره ولم يتباعد فليرجع ويذكر أن عمر رد رجلا من مَرَّ الظهران فخرج ولم يطف طواف الوداع ﴿قلت﴾ فهل حدة لكم مالك أنه يرجع من مَرَّ الظهران (قال) لا لم يحد لنا مالك أكثر من قوله ان كان قريبا

### — رسم في الطواف على غير وضوء —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من طاف لعمرة وهو على غير وضوء ثم ذكر ذلك بعد

ما حل منها بمكة أو ببلاده (قال) قال مالك يرجع حراما كما كان يطوف بالبيت  
 وهو كمن لم يطف وإن كان قد حلق بعد ما طاف لعمرته على غير وضوء فعليه أن ينسك  
 أو يصوم أو يطعم ﴿قلت﴾ فإن كان قد أصاب النساء وتطيب وقتل الصيد (قال)  
 عليه في الصيد ما على المحرم لعمرته التي لم يحل منها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم  
 ﴿قلت﴾ فإن وطئ مرة بعد مرة أو أصاب صيدا بعد صيد أو تطيب مرة بعد مرة  
 أو لبس الثياب مرة بعد مرة (قال) أما الثياب والوطء فليس عليه إلا مرة واحدة  
 لكل ما لبس مرة ولكل ما وطئ مرة لأن اللبس إنما لبسه على وجه النسيان ولم يكن  
 بمنزلة من ترك شيئا ثم عاد إليه لحاجة إنما كان لبسه فوراً واحداً دائماً فليس عليه إلا كفارة  
 واحدة وأما الصيد فعليه لكل ما فعل من ذلك فدية فدية ﴿قال ابن القاسم﴾ قال  
 مالك إذا لبس المحرم الثياب يريد بذلك لبساً واحداً فليس عليه في ذلك إلا كفارة  
 واحدة وإن لبس ذلك أياما إذا كان لبسا واحداً أرادہ ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن  
 كانت نيته حين لبس الثياب أن يلبسها لكي يروه<sup>(١)</sup> فجعل يخلعها بالليل ويلبسها بالنهار  
 حتى مضى لذلك من لباسه ثيابه عشرة أيام (قال) ليس عليه في هذا عند مالك إلا  
 كفارة واحدة (قال) والذي ذكرت لك من أمر المعتمر الذي طاف على غير وضوء  
 فلبس الثياب لا يشبه هذا لأنه لبس الثياب يريد بذلك لبسا واحداً فليس عليه في  
 ذلك إلا كفارة واحدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت هذا الذي جعلت عليه كفارة في  
 قول مالك إذا لبس الثياب لبسا واحداً جعلت عليه كفارة واحدة مثل الذي قال نعم  
 ﴿قلت﴾ فإن لم يكن به أذى ولكنه نوى أن يلبس الثياب جاهلا أو جرأة أو حمقا في  
 إهرامه عشرة أيام فلبس النهار ثم خلع الليل ثم لبس أيضاً لما ذهب الليل (قال) ليس  
 عليه أيضاً إلا كفارة واحدة لأنه على نيته التي نوى في لبس الثياب ﴿قلت﴾ لابن  
 القاسم أرأيت الطبيب إذا فعله مرة بعد مرة ونيته أن يتعالج بدواء فيه طيب ما دام في  
 إهرامه حتى يبرأ من جرحه أو قرحته (قال ابن القاسم) عليه كفارة واحدة (قال)  
 مالك فإن فعل ذلك مرة بعد مرة ولم تكن نيته على ما فسرته لك فعليه لكل مرة الفدية



﴿قال ابن القاسم﴾ سأل رجل مالكا وأنا عنده قاعد في أخت له أصابتها حمى  
 بالجحفة فمالجوها بدواء فيه طيب ثم وصف لهم شئ آخر فمالجوها به وكل هذه  
 الادوية فيها الطيب وكان ذلك في منزل واحد (قال) فسمعت مالكا وهو يقول ان  
 كان علاجكم اياها أمراً قريباً بمضه من بعض وهو في فور واحد فليس عليها الا  
 فدية واحدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً أفرد الحج فطاف بالبيت  
 الطواف الواجب عند مالك أول ما دخل مكة وسمى بين الصفا والمروة وهو على غير  
 وضوء ثم خرج الى عرفات فوقف المواقف ثم رجع الى مكة يوم النحر فطاف طواف  
 الافاضة على وضوء ولم يسع بين الصفا والمروة حتى رجع الى بلاده وقد أصاب النساء  
 ولبس الثياب وأصاب الصيد والطيب (قال) قال مالك يرجع ان كان قد أصاب  
 النساء فيطوف بالبيت ويسمى بين الصفا والمروة وعليه أن يعتمر ويهدي بعد ما يسمى  
 بين الصفا والمروة وليس عليه في لبس الثياب شئ لانه لما رمى الجمرة وهو حاج حل  
 له لبس الثياب قبل أن يطوف بالبيت فليس عليه في لبس الثياب شئ وهو اذا رجع  
 الى مكة رجع وعليه الثياب حتى يطوف ولا يشبه هذا المعتمر لان المعتمر لا يحل له  
 لبس الثياب حتى يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة ﴿وقال﴾ فيما تطيب به هذا الحاج  
 هو خفيف لانه انما تطيب بعد ما رمى جمره العقبة فلا دم عليه وأما ما أصاب من  
 الصيد فان عليه لكل صيد أصابه الجزاء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾  
 أفحلق اذا طاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة حين يرجع (قال) لا لانه قد حلق  
 بمنى وهو يرجع حلالاً الا من النساء والطيب والصيد حتى يطوف ويسمى ثم عليه  
 عمرة بعد سعيه ويهدي ﴿قلت﴾ فهل يكون عليه لما أخر من الطواف بالبيت حتى  
 دخل مكة وهو غير مراهق دم أم لا في قول مالك (قال) لا يكون عليه في قول مالك  
 الدم لما أخر من الطواف الذي طافه حين دخل مكة على غير وضوء وأرجو أن  
 يكون خفيفاً لانه لم يعمد ذلك وهو عندي بمنزلة المراهق (قال) وقد جعل مالك  
 على هذا الحاج العمرة مع الهدى وجل الناس يقولون لا عمرة عليه فالعمرة مع

الهدى تجزئه من ذلك وهو رأي

﴿ فيمن آخر طواف الزيارة ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت من آخر طواف الزيارة حتى مضت أيام التشريق ( قال ) سألت مالكا عن آخر طواف الزيارة حتى مضت أيام التشريق قال ان عجله فهو أفضل وان آخر فلا شيء عليه ﴿ قال ﴾ وقال مالك بلغني أن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يأتون مرهقين فينفذون لحجهم ولا يطوفون ولا يسمعون ثم يقدمون منى فلا يفيضون من منى الى آخر أيام التشريق فيأتون فيدخلون باب المدجد فيدخلون ويطوفون بالبيت ويسمعون ثم ينصرفون فيجزئهم طوافهم ذلك لدخولهم مكة ولا فاضتهم ولوداعهم البيت ﴿ قلت ﴾ رأيت من دخل مكة بحجة فطاف في أول دخوله ونسى أشواطا وبقي الشوط السابع فصلى ركعتين وسعى بين الصفا والمروة ( قال ) ان كان ذلك قريبا فليعد فيطوف الشوط الباقي ويركع ويسعى بين الصفا والمروة ( قال ) فان تطاول ذلك أو انتقض وضوءه استأنف الطواف من أوله ويصلى الركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ﴿ قلت ﴾ فان هو لم يذكر هذا الشوط الذي نسيه من الطواف بالبيت الا في بلاده أو في الطريق وذلك بعد ما وقف بعرفات وفرغ من أمر الحج الا أنه لم يسع بين الصفا والمروة الا بعد طوافه بالبيت ذلك الطواف الناقص ( قال ) قال مالك يرجع فيطوف بالبيت سبوعا ويصلى الركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ويفعل كما وصفت لك قبل هذه المسئلة فان كان قد جامع بعد ما رجع فعل كما وصفت لك قبل هذه المسئلة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أكان مالك يكره التزويق في القبلة ( قال ) نعم كان يكرهه ويقول يشغل المصلين ( قال مالك ) وكان عمر بن عبد العزيز قدّم أن يقلع التذهيب الذي في القبلة فقليل له انك لو جمعت ذهبه لم يكن شيئا فتركه ( قال مالك ) وأكره أن يكون المصحف في القبلة ليصلى اليه فاذا كان ذلك موضعه حيث يعلق فلا أرى به بأسا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت لو أن رجلا دخل مكة

فطاف أول ما دخل مكة لا ينوي بطوافه هذا فريضة ولا تطوعاً ثم سمي بين الصفا والمروة (قال) لا يجزئه سعيه بين الصفا والمروة إلا بعد طواف ينوي به طواف الفريضة (قال) فإن فرغ من حجه ورجع إلى بلاده وتباعد أوجامع النساء رأيت ذلك مجزئاً عنه ورأيت عليه الدم والدم في هذا خفيف عندي (قال) وإن كان لم يتباعد رأيت أن يطوف بالبيت ويسمى بين الصفا والمروة ﴿قلت﴾ أتخفظ عن مالك هذا (قال) لا ولكنه رأيي لأن مالكا قال في الرجل يطوف طواف الأفاضة على غير وضوء قال أرى عليه أن يرجع من بلاده فيطوف طواف الأفاضة إلا أن يكون قد طاف تطوعاً بعد طوافه الذي طافه للأفاضة بنير وضوء فإن كان قد طاف بعده تطوعاً أجزأه من طواف الأفاضة ﴿قلت﴾ وطواف الأفاضة عند مالك واجب قال نعم

— فيمن طاف بمض طوافه في الحجر —

﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت من طاف بمض طوافه في الحجر فلم يذكر حتى رجع إلى بلاده (قال) قال مالك ليس ذلك بطواف فليرجع في قول مالك وهو مثل من لم يطف ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل سألتهم مالكا عن طاف بالبيت منكوساً ما عليه (قال) ذلك لا يجزئه ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت من طاف بالبيت محمولاً من غير عذر (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن قال مالك من طاف محمولاً من عذر أجزأه (قال ابن القاسم) وأرى أن يعيد هذا الطواف الذي طاف من غير عذر محمولاً (قال) فإن كان قد رجع إلى بلاده رأيت أن يهريق دماً ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت من طاف بالبيت في حج أو عمرة طوافه الواجب فلم يستلم الحجر في شيء من ذلك أيكون عليه لذلك شيء أم لا (قال) لا شيء عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل تجزئ المكتوبة من ركعتي الطواف في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يكره مالك الحديث في الطواف (قال) كان يوسع في الأمر الخفيف من ذلك ﴿قلت﴾ فهل كان يوسع في انشاد الشعر في الطواف (قال) لا خير فيه وقد كان مالك يكره القراءة في الطواف فكيف الشعر

﴿وقال مالك﴾ ليس من السنة القراءة في الطواف ﴿قلت﴾ فان باع أو اشترى في طوافه (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولا يعجبني ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما يقول مالك فيمن كان في الطواف فوضعت جنازة فخرج فصلى عليها قبل أن يتم طوافه (قال) قال مالك لا يخرج الرجل من طوافه الى شيء من الاشياء الا الى الفريضة ﴿قال ابن القاسم﴾ ففي قوله هذا ما يدلنا على أنه يستأنف ولا يبني ولقد سألنا مالكا عن الرجل يطوف بعض طوافه فيذكر نفقة له قد كان نسيها فخرج فأخذها ثم رجع (قال) يستأنف ولا يبني ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل يؤخر الرجل ركعتي الطواف حتى يخرج الى الحل (قال) قال مالك ان طاف بالبيت في غير إبان الصلاة فلا بأس أن يؤخر صلاته وان خرج الى الحل فليركعهما في الحل ويجزئانه ما لم ينتقض وضوءه فان انتقض وضوءه قبل أن يركع وقد كان طوافه هذا طوافا واجبا فليرجع حتى يطوف بالبيت ويركع الركعتين لان من انتقض وضوءه بعد الطواف قبل أن يصلي الركعتين رجع فطاف لان الركعتين من الطوف يوصلان بالطواف (قال مالك) الا أن يتباعد ذلك فليركعهما ولا يرجع وليهد هديا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أي ذلك أحب الى مالك الطواف بالبيت أم الصلاة (قال ابن القاسم) لم يكن مالك يحب في مثل هذا قال وأما الفرياء فالطواف أحب اليّ لهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت رجلا طاف سبوعا فلم يركع الركعتين حتى دخل في سبوع آخر (قال) قال مالك يقطع الطواف الثاني ويصلي الركعتين ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان لم يصل الركعتين حتى طاف سبوعا تاما من بعد سبوعه الاول أيصلي لكل سبوع ركعتين (قال) نعم يصلي لكل سبوع ركعتين لانه أمر قد اختلف فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل يكره أن يطوف الرجل بالبيت وعليه خفاء أو نعلاه قال لا لم يكن يكره ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يدخل البيت بالنعلين أو الخفين قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يكره أن يدخل الحجر بنعليه أو خفيه (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً ﴿قال ابن القاسم﴾ وكان مالك يكره أن يصعد أحد على منبر

رسول الله صلى الله عليه وسلم بخفين أو نعلين للامام أو غير الامام

❦ رسم فيمن طاف وفي ثيابه نجاسة واستلام الاركان ومن ❦

❦ طاف في سقائف المسجد ومن رمل في سعيه كله ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم رأيت من طاف بالبيت وفي ثوبه نجاسة أو في جسده الطواف الواجب أيميد أم لا (قال) لا أرى أن ييمد وهو بمنزلة من صلى بنجاسة فذكر بعد ما مضى الوقت قال بلغني ذلك عن أثق به ❦ قلت ❦ لابن القاسم رأيت الركن أيسلمه كلما مر به أم لا في قول مالك (قال) ذلك واسع ان شاء استلم وان شاء ترك قال ويستلم ويترك عند مالك ❦ قلت ❦ فهل يستلم الركبتين الآخرين عند مالك أم يكبر اذا حاذها (قال) قال مالك لا يستلمان . قال ابن القاسم ولا يكبر ❦ قلت ❦ لابن القاسم رأيت من دخل فطاف بالبيت أول ما دخل في حج أو عمرة فنتى أن يرمل الاشواط الثلاثة أيقضى الرمل في الاربعة الاشواط الباقية (قال) قال مالك من طاف أول ما دخل فلم يرمل رأيت أن ييمد ان كان قريبا وان تباعد لم أر أن ييمد ولم أر عليه لترك الرمل شيئا ثم خفف الرمل بمد ذلك ولم ير عليه إعادة أصلا ❦ قلت ❦ لابن القاسم رأيت رجلا نسي أن يرمل حتى طاف الاشواط الثلاثة ثم ذكر وهو في الشوط الرابع كيف يصنع (قال) يمضي ولا شيء عليه لا دم ولا غيره ❦ قلت ❦ لابن القاسم رأيت من رمل الاشواط السبعة كلها أيكون عليه شيء في قول مالك قال لا ❦ قلت ❦ له رأيت من طاف في سقائف المسجد بالبيت (قال) قال مالك من طاف وراء زمزم من زحام الناس فلا بأس بذلك (قال ابن القاسم) وان كان يطوف في سقائف المسجد من زحام الناس فلا بأس بذلك ❦ قلت ❦ فان كان انما يطوف في سقائف المسجد فراراً من الشمس يطوف في الظل (قال) لا أدرى ما أقول في هذا ولا يمجني ذلك وعلى من فعل ذلك لغير زحام أن ييمد الطواف ❦ قلت ❦ رأيت من رمل في سعيه بين الصفا والمروة كله حتى فرغ من سعيه أيجزئه ذلك في قول مالك (قال) يجزئه وقد أساء ❦ قلت ❦ رأيت ان بدأ بالمروة



﴿رسم فيمن جلس في سعيه ومن لم يرمل في سعيه أو صلى على جنازة﴾  
 ﴿وهو يسمى أو يحدث ومن أصابه حقن وهو يسمى﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن جلس بين ظهراني سعيه بين الصفا والمروة من غير علة (قال) قال مالك ان كان ذلك شيئاً خفيفاً فلا شيء عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ وان تطاول ذلك حتى يصير تاركاً للسمي الذي كان فيه رأيت أن يستأنف ولا يبني ﴿قلت﴾ له فان لم يرمل في بطن المسيل بين الصفا والمروة هل عليه شيء (قال) لا شيء عليه كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت من سمي بين الصفا والمروة ثم صلى على جنازة قبل أن يفرغ من سعيه أو اشترى أو باع أو جلس يتحدث أي بني في قول مالك أو يستأنف (قال) لا ينبغي له أن يفعل ذلك ولا يقف مع أحد يحمله ﴿قلت﴾ فان فعل شيئاً من ذلك (قال) لا أدري ما قول مالك فيه ولكن ان كان خفيفاً لم يتطاول أجزاءه أن يبني ﴿قال﴾ ولقد سألنا مالكا عن الرجل يصيبه الحقن وهو يسمى بين الصفا والمروة قال يذهب ويتوضأ ويرجع ويبني ولا يستأنف

﴿رسم فيمن لبس الثياب قبل أن يقصر وتأخير الطواف وترك المبيت بمنى﴾

﴿قال﴾ وقال مالك اذا طاف المعتمر بالبيت وسمى ولم يقصر قال فأحب الى أن يؤخر لبس الثياب حتى يقصر فان لبس الثياب قبل أن يقصر فلا شيء عليه وان وطئ قبل أن يقصر فأرى أن يهريق دماً ﴿قلت﴾ لابن القاسم حتى متى يجوز للرجل أن يؤخر في قول مالك الطواف والسمي بين الصفا والمروة (قال) الى الموضع الذي يجوز له أن يؤخر الافاضة اليه ﴿قلت﴾ أرايت ان هو أخر الافاضة والسمي بين الصفا والمروة بعد ما انصرف من منى أياماً ولم يطف بالبيت ولم يسع (قال) قال مالك اذا تطاول ذلك رأيت أن يطوف بالبيت وسمى ورأيت عليه الهدى ﴿قلت﴾ فما حدث ذلك (قال) انما قال مالك اذا تطاول ذلك قال وكان مالك لا يرى بأساً ان هو أخر الافاضة حتى ينصرف من منى الى مكة وكان يستحب التعجيل ﴿قلت﴾ لابن القاسم



أرأيت لو أن حاجاً أحرم بالحج من مكة فأخر الخروج يوم التروية والليلة المقبلة فلم يبت بمنى وبات بمكة ثم عدا من مكة الى عرفات أ كان مالك يرى لذلك عليه شيئاً (قال) كان مالك يكره له ذلك ويراه قد أساء ﴿قلت﴾ فهل كان يرى عليه لذلك شيئاً (قال ابن القاسم) لا أرى عليه شيئاً ﴿قلت﴾ وكان يكره أن يدع الرجل البيتوة بمنى مع الناس ليلة عرفة قال نعم ﴿قلت﴾ كما كره أن يبيت ليالى أيام منى اذا رجع من عرفات في غير منى (قال ابن القاسم) كان يكرههما جميعاً وليالي منى في الكراهية أشد عندة ويرى أن من ترك المبيت ليلة من ليالي منى بمنى أن عليه دماً ولا يرى في ترك المبيت بمنى ليلة عرفة دماً ﴿قلت﴾ له وهل كان يرى على من بات في غير منى ليالي منى الدم أم لا (قال) قال مالك ان بات ليلة كاملة أو جلها في غير منى فمليه لذلك الدم وان كان بمض ليلة فلا يكون عليه شيء ﴿قلت﴾ والليلة التي يبيت الناس بمنى قبل خروجهم الى عرفات ان ترك رجل البيتوة فيها هل يكون عليه في ذلك دم في قول مالك (قال) لا ولكن كان يكره له ترك ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل كان مالك يستحب للرجل مكاناً من عرفات أو منى أو المشعر الحرام ينزل فيه (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً (قال ابن القاسم) وينزل حيث أحب

﴿وهو﴾ في الاذان يوم عرفة متى يكون والامام اذا ذكر صلاة ﴿وهو﴾

﴿وهو يصلى بالناس يوم عرفة﴾

﴿قلت﴾ له متى يؤذن المؤذن بعرفة أقبل أن يأتي الامام أو بعد أن يجلس على المنبر أو بعد ما يفرغ من خطبته (قال) سئل مالك عن المؤذن متى يؤذن يوم عرفة أ بعد فراغ الامام من خطبته أم وهو يخطب قال ذلك واسع ان شاء والامام يخطب وان شاء بعد ما يفرغ من خطبته ﴿قلت﴾ فهل سمعتم منه أنه يؤذن والامام يخطب أو بعد فراغه من الخطبة أو قبل أن يأتي الامام أو قبل أن يخطب (قال) ما سمعت منه في هذا شيئاً ولا أظنهم يفعلون هذا وانما الاذان والامام يخطب أو بعد فراغ

الامام من خطبته قال مالك ذلك واسع ﴿قلت﴾ أرايت الصلاة يوم عرفة في  
 قول مالك أباذان واحد واقامتين أو بأذنين واقامتين (قال) بأذنين واقامتين  
 لكل صلاة أذان واقامة وكذلك المشعر الحرام اذنين واقامتين كذلك قال مالك  
 لكل صلاة أذان واقامة (وقال) لى مالك في صلاة عرفة والمشعر الحرام أذان واقامة  
 (قال) وقال مالك كل شأن الائمة أذان واقامة لكل صلاة (قال) ولقد سئل مالك  
 عن امام خرج على جنازة فحضرت الظهر أو العصر وهو في غير المسجد في الصحراء  
 أيكفيه الاقامة . قال بل يؤذن ويقيم وليس الائمة كغيرهم ولو كانوا ليس معهم  
 امام أجزأتهم الاقامة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الامام اذا صلى يوم عرفة  
 الظهر بالناس ثم ذكر صلاة نسيها قبل ذلك كيف يصنع (قال) يقدم رجلا يصلي  
 بهم العصر ويصلي هو الصلاة التي نسي ثم يعيد هو الظهر ثم يصلي العصر ﴿قلت﴾  
 فان ذكر صلاة نسيها وهو يصلي بهم الظهر قبل أن يفرغ منها (قال) قال مالك  
 تنتقض صلاته وصلاتهم جميعا ﴿قال ابن القاسم﴾ وأرى أن يستخلف رجلا فيصلي  
 بهم الظهر والعصر ويخرج هو فيصلي لنفسه الصلاة التي نسيها ثم يصلي الظهر والعصر  
 ﴿قلت﴾ فان ذكر صلاة نسيها وهو يصلي بهم العصر (قال) ينتقض به وبهم العصر  
 ويستخلف رجلا يصلي بهم العصر ويصلي هو الصلاة التي نسي ثم يصلي الظهر  
 والعصر وأحب الى أن يعيدوا ماضوا معه في الوقت وانما هم بمنزلته في رأيي ينتقض  
 عليهم ما ينتقض عليه لان مالكا سئل عن الامام يصلي جنبا أو على غير وضوء  
 فقال ان أتم بهم صلاتهم قبل أن يذكر أعاد ولم يعيدوا وان ذكر في صلاته قدم  
 رجلا فأتهم وانتقضت صلاته ولم تنتقض صلاتهم (وقال) في الذي ينسى اذا ذكر في  
 صلاته انتقضت صلاته وصلاتهم ولم يجعله مثل من صلى على غير وضوء أو جنبا  
 فذكر وهو في الصلاة قال فرق مالك بينهما فكذلك أرى أن يعيدوا ماضوا في  
 الوقت ﴿قال ابن القاسم﴾ ولقد سألت رجل عن هذه المسألة ما يقول مالك فيها  
 وكان من أهل الفقه فأخبرته أن مالكا يرى أن تنتقض عليهم كما تنتقض عليه فلا

أعلمه الا قال لي كذلك قال لي مالك مثل الذي عندي عنه وهذا يخالف لما في كتاب الصلاة وهذا آخر قوله

﴿ رسم في الوقوف بعرفة والدفع والمغنى عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ له فاذا فرغ الناس من صلاتهم قبل أن يفرغ الامام أيدفعون الى عرفات قبل الامام أو ينتظرون حتى يفرغ الامام من صلاته ثم يدفعون الى عرفات بدفعه (قال) لم أسمع هذا من مالك ولكن في رأيي أنهم يدفعون ولا ينتظرون الامام لان خليفته موضعه فاذا فرغ من صلاته دفع بالناس الى عرفة ودفع الناس بدفعه ﴿ قلت ﴾ أرايت من دفع من عرفات قبل مغيب الشمس ماعليه في قول مالك (قال) ان رجع الى عرفات قبل انفجار الصبح فوقف ثم حجه (قال ابن القاسم) ولا هدى عليه وهو بمنزلة الذي أتى مفاوتا ﴿ قال مالك ﴾ وان لم يعد الى عرفات قبل انفجار الصبح فيقف بها فليحج قابلا والهدى ينحره في حج قابل وهو كمن فاته الحج ﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفع حين غابت الشمس قبل دفع الامام أيجزئه الوقوف في قول مالك (قال) لا أحفظه من مالك وأرى ذلك يجزئه لانه انما دفع وقد حل الدفع ولو دفع بدفع الامام كانت السنة وكان ذلك أفضل ﴿ قلت ﴾ أرايت من أغنى عليه قبل أن يأتي عرفة فوقف به بعرفة وهو مغنى عليه حتى دفعوا من عرفات وهو بحاله مغنى عليه (قال) قال لي مالك ذلك يجزئه ﴿ قلت ﴾ له أرايت ان أتى الميقات وهو مغنى عليه فأحرم عنه أصحابه أيجزئه (قال) ان أفاق فأحرم قبل أن يقف بعرفات أجزأه حجه وان لم يفق حتى يقفوا به بعرفات وأصبحوا من ليلتهم لم يجزه حجه ﴿ قلت ﴾ فان أفاق قبل انفجار الصبح فأحرم ووقف أيجزئه حجه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان مر به أصحابه بالميقات وهو مغنى عليه فأحرموا عنه ثم أفاق بعد ما جاوز الميقات فأحرم حين أفاق أيكون عليه الدم لترك الميقات (قال) لا أحفظ هذا عن مالك وأرجو أن لا يكون عليه شيء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان أصحابه أحرموا عنه بحج أو بعمره أو قرنوا عنه فلما أفاق أحرم بغير ذلك (قال) ليس الذي أحرم عنه

أصحابه بشئ وإنما احرامه هذا الذي ينويه هو ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك قال لا وهو رأي

﴿رسم فيمن وقف بعرفة جنباً أو على غير وضوء والرافض للحج﴾

﴿قلت﴾ فما قول مالك فيمن وقف بعرفات وهو جنب من احتلام أو على غير وضوء (قال) قد أساء ولا شئ عليه في وقوفه جنباً أو على غير وضوء ولأن يقف طاهراً أفضل وأحب إلى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت الرجل يكون حاجاً أو متمراً فنوى رفض احرامه أ يكون بنيته رافضاً لا حرامه ويكون عليه القضاء أم لا يكون رافضاً بنيته وهل يكون عليه لما نوى من الرفض ان لم يجعله رافضاً دم أم لا في قول مالك (قال) ما رأيت مالكا ولا غيره يعرف الرفض (قال) وأراه على احرامه ولا أرى عليه شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت من ترك أن يقف بعرفات متعمداً حتى دفع الإمام أجزئته أن يقف ليلاً في قول مالك ﴿قال﴾ لا أعرف قوله قال ولكن أرى ان وقف ليلاً أن يجزئه وقد أساء ﴿قلت﴾ ويكون عليه الهدى (قال) ابن القاسم نعم عليه الهدى

﴿فيمن قرن الحج والعمرة فجامع فيهما فأفسدهما﴾

﴿قلت﴾ أرأيت من قرن الحج والعمرة فجامع فيهما فأفسدهما أ يكون عليه دم القران أم لا (قال) نعم عليه دم القران الفاسد وعليه أن يقضيهما قابلاً قارناً وليس له أن يفرق بينهما (قال) قال لي مالك وعليه من قابل هديان هدى لقرانه وهدى لفساد حجه بالجماع ﴿قلت﴾ فان قضاها مفترقين العمرة وحدها والحج وحده أجزئانه في قول مالك أم لا وكيف يصنع بدم القران ان فرقهما (قال) لا يجزئانه وعليه أن يقرن قابلاً بدم هذا الذي فرق وعليه الهدى اذا قرن هدى القران وهدى الجماع الذي أفسد به الحجة الاولى سوى هدى عليه في حجه الفاسدة يعمل فيها كما كان يعمل لو لم يفسدها وكل من قرن بين حج وعمرة فأفسدهما بإصابة أهله أو تمتع بعمرة

الى الحج فأفسد حجه لم يضع ذلك عنه الهدى فيها جميعا وان كانا فاسدين

❦ فيمن وطئ بعد رمي جرة العقبة ومن مر بعرفة ماراً ❦

❦ ولم يقف ومن دخل مكة بغير احرام ❦

❦ قلت ❦ رأيت من جامع يوم النحر بعد ما رمى جرة العقبة قبل أن يخلق أن يكون حجه تاما وعليه الهدى في قول مالك ( قال ) نعم وعليه عمرة أيضا عند مالك ينحر الهدى فيها الذي وجب عليه ❦ قلت ❦ له وما يهدي في قول مالك ( قال ) بدنة قال فان لم يجد فبقرة فان لم يجد فشاة من النعم قال فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام وسبعة بعد ذلك ❦ قلت ❦ له فهل يفرق بين الايام الثلاثة والسبعة في هذه الحجة ( قال ) نعم ان شاء فرقها وان شاء جمعها لانه انما يصومها بعد أيام منى اذا قضى عمرته وقد قال مالك فيمن كان عليه صيام من تمتع اذا لم يجد هديا انه يصوم أيام النحر بعد اليوم الاول من أيام النحر ❦ قلت ❦ وهل لمن ترك الصيام في تمتعه بالحج الى يوم النحر أن يصوم الثلاثة الايام بعد يوم النحر ويصل السبعة بها أم لا ( قال ) قال لى مالك قال الله تعالى وسبعة اذا رجعتم فاذا رجع من منى فلا أرى بأسا أن يصوم ( قال ابن القاسم ) يريد أقام بمكة أم لم يقم وكذلك أيضا من صام أيام التشريق ثم خرج الى بلاده جاز له أن يصل السبعة بالثلاثة ويصوم وصيام الهدى في التمتع اذا لم يجد هديا لا يشبه صيام من وطئ بعد رمي الجمرات ممن لم يجد هديا لان قضاءها بعد أيام منى وانما يصوم اذا قضى والمتمتع انما يصوم بعد احرامه بالحج ❦ قلت ❦ رأيت من مر بعرفة ماراً ولم يقف بها بعد مادفع الامام أبجزئه ذلك من الوقوف أم لا ( قال ) قال لنا مالك من جاء ليلا وقد دفع الامام أجزاءه أن يقف قبل طلوع الفجر ولم يكشفه عن أكثر من هذا وأنا أرى اذا مر بعرفة ماراً ينوي بمروره بها وقوفاً أن ذلك يجزئه ❦ قلت ❦ رأيت من دخل مكة بغير احرام من الميقات فلم يحرم حتى دخل مكة فأحرم من مكة بالحج هل عليه شئ في قول مالك ( قال ) ان كان جاوز الميقات وهو يريد الاحرام بالحج وترك ذلك حتى دخل مكة فأحرم من مكة فعليه دم ترك

المقات وحجه تام وقد كان ابن شهاب يوسع له في أن يدخل مكة حلالا وإن كان جاوز المقات حتى دخل مكة وهو لا يريد الاحرام فأحرم من مكة فلا دم عليه لترك المقات لانه جاوز المقات وهو لا يريد الاحرام وقد أساء حين دخل الحرم حلالا من أي الآفاق كان وكان مالك يكره ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يرى عليه لدخوله الحرم حلالا حجا أو عمرة أو هديا ( قال ) كان لا يرى عليه في ذلك شيئا

﴿ رسم فيمن أدخل حجا على حج أو عمرة على عمرة ومن صلى المغرب ﴾  
﴿ والعشاء قبل أن يأتي المزدلفة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من وقف بعرفة فأحرم بحجة أخرى أو بعمرة أو لما رمى جمرة العقبة أحرم بحجة أو بعمرة أخرى ( قال ابن القاسم ) من أحرم بعرفة بحجة أخرى على حجته فقد أخطأ ولا يلزمه الا الحجة التي كان فيها وإن أحرم بعمرة فليست له عمرة وقد أخبرتك أن مالكا قال من أردف العمرة الى الحج لم يلزمه ذلك وكان على حجه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم قد أعلمتنا أن مالكا كره العمرة في أيام التشريق كلها حتي تغيب الشمس من آخر أيام التشريق لاهل الموسم أفرأيت من أحرم منهم في أيام التشريق هل يلزمه في قول مالك أم لا يلزمه ( قال ) لا أدري ما قول مالك في هذا ولا أرى أن يلزمه الا أن يحرم في آخر أيام التشريق بعد ما يرمي الجمار ويحل من افاضته فإن ذلك يلزمه ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن صلى المغرب والعشاء قبل أن يأتي المزدلفة ( قال ) قال مالك أما من لم يكن به علة ولا بدابة وهو يسير بسير الناس فلا يصلي الا بالمزدلفة ( قال ابن القاسم ) فان صلى قبل ذلك فعليه أن يميد إذا أتى المزدلفة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة أمامك ( قال ) ومن كان به علة أو بدابة فلم يستطع أن يمضي مع الناس أمهل حتي اذا غاب الشفق صلى المغرب ثم صلى العشاء يجمع بينهما حينما كان وقد أجزأه ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك ان أدرك الامام المشعر الحرام قبل أن يغيب الشفق أبصلي أم يؤخر حتي يغيب الشفق ( قال ) هذا ما لا أظنه يكون ﴿ قلت ﴾ فما يقول ان نزل ( قال ) لا أعرف ما قال مالك فيه قال

ولا أحب لاحد أن يصلي حتى يفيب الشفق لان الصلاتين يجمع بينهما فيؤخر  
المغرب هناك الى العشاء

— رسم فيمن ترك الوقوف بالمزدلفة —

﴿قلت﴾ أرايت من ترك الوقوف بالمزدلفة غداة النحر أ يكون عليه في قول مالك  
شيء أم لا (قال) قال مالك من مرّ بالمزدلفة ماراً ولم ينزل بها فعليه الدم ومن نزل  
بها ثم دفع منها بعد ما نزل بها وان كان دفعه منها في وسط الليل أو أوله أو آخره  
وترك الوقوف مع الامام فقد أجزأه ولا دم عليه ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يستحب  
أن لا يتمجل الرجل وأن يقف مع الامام فيدفع بدفع الامام قال نعم ﴿قلت﴾ والنساء  
والصبيان هل كان مالك يستحب لهم أن يؤخروا دفعهم حتى يكون دفعهم مع دفع  
الامام من المشعر الحرام وأن يقفوا معه بالموقف في المشعر الحرام (قال) قال مالك كل  
ذلك واسع ان شاؤا أن يتقدموا تقدموا وان شاؤا أن يتأخروا تأخروا ﴿قلت﴾  
أرايت من لم يقف بالمشعر الحرام وقد دفع الامام أيقف بعد دفع الامام أم لا (قال)  
قال مالك من دفع الى عرفات فوقف بها ليلاً ثم أتى المزدلفة وقد طلعت الشمس فلا  
وقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الشمس (قال ابن القاسم) وان أتى قبل طلوع الشمس  
فليقف ان كان لم يسفر ثم ليدفع قبل طلوع الشمس ﴿قلت﴾ فهل يكون من لم يقف  
مع الامام حتى دفع الامام ممن بات بالمشعر الحرام بمنزلة هذا يقفون ان أحبوا بعد  
دفع الامام قبل طلوع الشمس (قال) انما قال لنا مالك الذي ذكرت لك في الذي لم  
يبت بالمشعر الحرام ولم يدرك وقوف الامام وانما مرّ بالمشعر الحرام بعد أن طلعت  
الشمس فلم ير له مالك وقفا واستحسننا أنا ان لم يسفر فانه يقف فأما من بات مع  
الامام فلا يتخلف عن الامام ولا يقف بعده ﴿قال﴾ وقال لنا مالك لو أن الامام  
أسفر بالوقوف بالمشعر الحرام فلم يدفع قال فليدفعوا وليتركوا الامام واقفا (قال) وكان  
ينهى أن يقف أحد بالمشعر الحرام الى طلوع الشمس أو الاسفار ويرى أن يدفع  
كل من كان بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل الاسفار



❦ رسم في الوقوف بالمشر الحرام قبل انفجار الصبح وبعده ❦

❦ ومن أتى المزدلفة مغنى عليه ❦

❦ قلت ❦ أرايت من وقف بالمشر الحرام قبل صلاة الصبح وبعد ما انفجر الصبح  
أيكون هذا وقوفاً في قول مالك ❦ قال ❦ إنما الوقوف عند مالك بعد انفجار الصبح  
وبعد صلاة الصبح فمن وقف قبل أن يصلي الصبح وإن كان بعد انفجار الصبح فهو  
كمن لم يقف ❦ قلت ❦ أرايت من لم يدفع من المشر الحرام حتى طلعت الشمس  
أيكون عليه شيء في قول مالك أم لا (قال) لا شيء عليه عند مالك إلا أنه قد أساء  
حين أخر الدفع منها إلى طلوع الشمس ❦ قلت ❦ أرايت من أتى به إلى المزدلفة وهو  
مغنى عليه أيجزئه ولا يكون عليه الدم في قول مالك (قال) نعم لا دم عليه لأن  
مالك قال إن وقفوا به بمرقة وهو مغنى عليه حتى دفعوا منها وهو مغنى عليه أجزأه  
ولا دم عليه

❦ رسم في دخول مكة ومن حلق قبل أن يرمي أو ذبح ❦

❦ ومن ترك رمي جمرة العقبة يوم النحر حتى الليل ❦

❦ قلت ❦ له من أين كان يستحب مالك أن يدخل الداخل مكة (قال) كان يستحب  
لمن دخل مكة من طريق المدينة أن يدخل من كداء قال وأرى ذلك واسعاً من حيث  
ما دخل ❦ قلت ❦ فهل كان يستحب للرجل إذا طاف بالبيت وأراد الخروج إلى  
المنى والمروة أن يخرج من باب من أبواب المسجد يأمره به مالك (قال) لا لم يكن  
يحد في هذا شيئاً ❦ قلت ❦ له فما قول مالك فيمن حلق قبل أن يرمي الجمرة (قال)  
قال مالك عليه الفدية ❦ قلت ❦ له فما قول مالك فيمن حلق قبل أن يذبح (قال) لا شيء  
عليه وهو يجزئه ❦ قلت ❦ له فما يقول مالك فيمن ذبح قبل أن يرمي (قال) يجزئه ولا  
شيء عليه ❦ قال مالك ❦ وإن ذبح قبل أن يطلع الفجر أعاد ذبحه ❦ قال ❦ وقال  
مالك وإن رمى قبل أن يطلع الفجر أعاد الرمي ❦ قال ❦ وقال مالك إذا طلع الفجر

فقد حل النحر والرمي بمعى ﴿قال﴾ وقال مالك وجه النحر والذبح ضحوة ﴿قلت﴾ ومن كان من أهل الأفاق متى يذبحون ضحايام في قول مالك (قال) قال مالك اذا صلى الامام وذبح ﴿قلت﴾ فان ذبح قبل ذبح الامام (قال) يعيد عند مالك وسنة ذبح الامام أن يذبح كبشه في المصلى ﴿قلت﴾ فما قول مالك فيمن ترك رمي جرة العقبة يوم النحر حتى الليل (قال مالك) <sup>(١)</sup> من أصابه مثل ما أصاب صفية حين احتبست على ابنة أخيها فأنت بعدما غابت الشمس يوم النحر رمت ولم يلفنا أن ابن عمر أمرها في ذلك بشئ ﴿قال مالك﴾ وأما أنا فأرى اذا غابت الشمس من يوم النحر فأرى على من كان في مثل حال صفية يوم النحر ولم يرم حتى غابت الشمس ان عليه الدم ﴿قال﴾ وقال مالك من ترك رمي جرة العقبة حتى تغيب الشمس من يوم النحر فعليه دم ﴿قال﴾ وقال مالك في المريض الذي يرمى عنه أنه ان صح في أيام التشريق فرمى الرمي الذي رمى عنه في الايام الماضية ان عليه الدم ولا ينسقط عنه ما رمى الدم الذي وجب عليه ﴿قلت﴾ وكان مالك يرى أن يرمي ما رمى عنه اذا صح في آخر أيام التشريق قال نعم ﴿قلت﴾ حتى متى يؤقت مالك لهذا المريض اذا صح أن يعيد الرمي (قال) الى مغيب الشمس من آخر أيام التشريق

— رسم فيمن نسي بعض رمي الجمار —

﴿قلت﴾ أرايت من ترك بعض رمي جرة العقبة من يوم النحر ترك حصاة أو حصاتين حتى غابت الشمس (قال) قال مالك يرمي ما ترك من رميته ولا يستأنف جميع الرمي ولكن يرمي مانسى من عدد الحصى ﴿قلت﴾ فعليه في هذا دم (قال ابن القاسم) قد اختلف قوله في هذا وأحب الى أن يكون عليه دم ﴿قلت﴾

(١) في الموطأ مانسه (مالك عن أبي بكر بن نافع (يعنى مولى ابن عمر) عن أبيه أن ابنة أخ لصفية بنت أبي عبيد نفست بالمزدلفة فتخلعت هى وصفية حتى أتناهى بعد ان غربت الشمس من يوم النحر فأمرهما عبد الله بن عمر أن ترميا الجرة حين أتناهى عليهما شيئاً) اه وقوله نفست بضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيهما والضم أشهر أى ولدت كتبه مصححه

فيرمى ليلا في قول مالك هذا الذي ترك من رمي جرة العقبة شيئا أو ترك الجرة كلها (قال) نعم يرميها ليلا في قول مالك ﴿قلت﴾ فيكون عليه الدم (قال) كان مالك مرة يرى ذلك عليه ومرة لا يرى عليه ﴿قلت﴾ فان ترك رمي جرة من الجمار في اليوم الذي يلي يوم النحر ما عليه في قول مالك (قال) قد اختلف قول مالك مرة يقول من نسي رمي الجمار حتى تغيب الشمس فليرمم ولا شيء عليه ومرة قال يرمي وعليه الدم وأحب الى أن يكون عليه دم ﴿قلت﴾ وكذلك في اليوم الذي بعده قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك ان ترك حصاة من الجمار أو جرة فصاعداً أو الجمار كلها حتى تمضي أيام منى (قال) أما في حصاة فليهرق دماً وأما في جرة أو الجمار كلها فبدنة فان لم يجد فبقرة ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان لم يجد فشاة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان لم يجد فصيام قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك اذا مضت أيام التشريق فلا رمي لمن لم يكن رمي ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان كان رمي الجمار الثلاث بخمس خمس كيف يصنع ان ذكر في يومه (قال) يرمي الاولى التي تلي مسجد منى بحصتين ثم يرمي الجرة التي تليها بسبع ثم العقبة بسبع وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولا دم عليه في قول مالك (قال) نعم لا دم عليه ان رمي في يومه ذلك ﴿قلت﴾ فان لم يكن ذكر ذلك الا من الغد أرمي الاولى بحصتين والجرتين بسبع سبع قال نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وعليه دم (قال) نعم في رأي وقد أخبرتك باختلاف قوله ﴿قلت﴾ فان كان قد رمي من الغد ثم ذكر قبل أن تغيب الشمس أنه قد كان نسي حصاة من الجرة التي تلي مسجد منى بالامس (قال) يرمي التي تلي مسجد منى بالامس بالحصاة التي نسيها ثم الجرة الوسطى ليومها الذهاب بالامس بسبع ثم العقبة بسبع ثم يعيد رمي يومه لان عليه بقية من وقت يومه وعليه دم للامس (قال) فان ذكر بعد ما غابت الشمس من اليوم الثاني رمي الجرة التي تلي مسجد منى بحصاة واحدة وهي التي كان نسيها بالامس ورمي الجرتين الوسطى والعقبة بسبع سبع لليوم الذي ترك فيه الحصاة من الجرة التي تلي مسجد منى ولا يعيد الرمي لليوم الذي

بعده اذا لم يكن ذكر حتى غابت الشمس وعليه لليوم الذي ترك فيه الحصاة من الجمرة التي تلى المسجد الدم فان لم يذكر الحصاة التي ندى إلا بعد رمي يومين وذلك آخر أيام التشريق فذكر ذلك قبل أن تغيب الشمس أعاد رمي الحصاة التي ندى وأعاد رمي الجمرتين الوسطى التي بعدها والعقبة لذلك اليوم وأعاد رمي يومه الذي هو فيه لان عليه بقية من وقت الرمي في يومه ولا يعيد رمي اليوم الذي بينهما لان وقت رميه قد مضى

— رسم فيمن رمى العقبة من أسفلها ورمى الجمرتين —  
 ﴿ ومن رمى الحصيات كلها جميعا ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان رمى جمره العقبة من فوقها ( قال ) قال مالك يرميها من أسفلها أحب الى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك وتفسير حديث القاسم بن محمد أنه كان يرمي جمره العقبة من حيث تيسر قال مالك معناها من أسفلها من حيث تيسر من أسفلها ( قال مالك ) وان رماها من فوقها أجزأه ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يكبر مع كل حصاة يرميها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يقول يوالى بين الرمي حصاة بعد حصاة ولا ينتظر بين كل حصاة شيئاً ( قال ) نعم يرمي رمياً يترى بعضه خلفه بعض يكبر مع كل حصاة تكبيرة ﴿ قلت ﴾ وان رمى ولم يكبر مع كل حصاة أيجزئه الرمي ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وهو مجزئ عنه ﴿ قلت ﴾ فان سبح مع كل حصاة ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً والسنة التكبير ﴿ قلت ﴾ فن أين يرمي الجمرتين في قول مالك ( قال ) يرمي الجمرتين جميعاً من فوقها والعقبة من أسفلها عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان رمى سبع حصيات جميعاً في مرة واحدة ( قال ) قال مالك لا أرى ذلك يجزئه ﴿ قلت ﴾ فأني شئ عليه في قول مالك ( قال ) قال مالك يرمي ست حصيات بعد رميته هذه وتكون تلك الحصيات التي رماهن جميعاً موضع حصاة واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ندى حصاة من رمي الجمار الثلاث فلم يدرك من أيتها ترك الحصاة ( قال ) قال مالك مرة أنه يعيد على الاولى حصاة

ثم على الجمرتين جميعاً الوسطى والعقبة سبعا سبعا (قال) ثم سأله بمد ذلك عنها فقال يمد رمي يومه ذلك كله على كل جرة بسبع سبع (قال ابن القاسم) وقوله الاول أحب اليّ لانه لاشك أنه اذا استيقن أنه انما ترك الحصاة الواحدة من جرة جعلناها كأنه نسبها من الاولى فبنى على اليقين وهذا قوله الاول وهو أحب قوليه اليّ

❦ رسم فيمن وضع الحصاة وضعا أو طرحها طرحا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وضع الحصاة وضعا أيجزئه في قول مالك (قال) لا أخفظ من مالك فيه شيئا ولا أرى ذلك يجزئه ❦ قلت ❦ فان طرحها طرحا (قال) كذلك أيضا لا أخفظ من مالك فيه شيئا ولا أرى أنه يجزئه ❦ قلت ❦ فان رمى فسقطت حصاة في حمل رجل أو في حجره فنفضها الرجل فسقطت في الجرة أو لما وقعت في الحمل أو في حجر الرجل طارت فوقت في الجرة (قال) انما سألتا مالكا فقلنا له الرجل يرمي الحصاة فتقع في الحمل قال يمد تلك الحصيات ❦ قلت ❦ فان رمى حصاة فوقت قرب الجرة (قال) ان وقعت في موضع حصى الجرة وان لم تبلغ الرأس أجزأه ❦ قلت ❦ أتخفظه عن مالك (قال) هذا قوله ❦ قال ابن القاسم ❦ وأرى من رمى فأصاب حصاته الحمل ثم مضت حتى وقعت في الجرة أن ذلك يجزئه ولا تشبه عندي التي تقع في الحمل ثم ينفضها صاحب الحمل فان تلك لا تجزئه

❦ فيمن رمى بحصاة قد رمى بها والمقام عند الجمرتين وفي الرمي عند الزوال ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان نفذ حصاه فأخذ ما بقى عليه من حصى الجرة مما قد رمى به فرمى بها هل يجزئه (قال) قال مالك يجزئه ❦ قال ❦ وقال مالك ولا ينبغي أن يرمى بحصى الجمار لانه قد رمى به (قال ابن القاسم) ونزلت بي فسألت مالكا عنها فقال لي مثل ما قلت لك وذلك أنه كانت سقطت مني حصاة فلم أعرفها فأخذت حصاة من حصى الجمار فرميت بها فسألت مالكا فقال لي انه يكره أن يرمى بحصاة قد رمى بها مرة قلت له قد فلت فهل على شيء قال لا أرى عليك في ذلك شيئا ❦ قلت ❦

أرأيت ان لم يقيم عند الجمرتين هل عليه في قول مالك شيء (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً (قال ابن القاسم) ولست أرى عليه شيئاً ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يأمر بالمقام عند الجمرتين قال نعم ﴿قلت﴾ وهل كان يأمر برفع اليدين في المقامين عند الجمرتين (قال) لم يكن يعرف رفع اليدين هناك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من رمى جرة العقبة قبل أن تطلع الشمس بعد ما انفجر الصبح أيحزته قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ والرجال والنساء والصبيان في قول مالك في هذا سواء قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من رمى الجمار الثلاث قبل الزوال من آخر أيام التشريق هل يحزته ذلك في قول مالك (قال) قال مالك من رمى الجمار الثلاث في الايام الثلاثة قبل زوال الشمس فليعد الرمي ولا رمي الا بعد الزوال في أيام التشريق كلها ﴿قلت﴾ أرأيت حصى الجمار في قول مالك مثل أي شيء هو (قال) كان مالك يستحب أن يكون أكبر من حصى الخذف قليلاً ﴿قلت﴾ له فهل كان مالك يقول يؤخذ الحصى من المزدلفة (قال) كان يقول تأخذ من حيث شئت

— رسم في الرمي ماشياً أو راكباً —

﴿قلت﴾ فهل يرمي الرجل الجمار راكباً أو ماشياً (قال) قال مالك أما الشأن يوم النحر فيرمي العقبة راكباً كما يأتي على دابته يمضي كما هو فيرمي وأما في غير يوم النحر فكان يقول يرمي ماشياً ﴿قلت﴾ له فإن ركب في رمي الجمار في الايام الثلاثة أو مشى يوم النحر الى جرة العقبة فرماها ماشياً هل عليه لذلك شيء في قول مالك (قال) لا أرى عليه لذلك شيئاً

— رسم في رمي الجمار عن المريض والصبي —

﴿قلت﴾ كيف يصنع المريض في الرمي في قول مالك (قال) قال مالك ان كان ممن يستطيع حمله ويطيق الرمي ويجد من يحمله فليحمل حتى يأتي الجرة فيرمي وان كان ممن لا يستطيع حمله ولا يقدر على من يحمله ولا يستطيع الرمي رمي عنه وليتحرر حين رميهم فليكبّر سبع تكبيرات لكل جرة ولكل حصاة تكبيرة

(قال مالك) وعليه الهدى لانه لم يرم وانما رُمي عنه ﴿قلت﴾ لابن القاسم لو أنه صح في بعض أيام الرمي أيرمي ما رُمي عنه في قول مالك (قال) قال لى مالك نم ﴿قلت﴾ ويسقط عنه الدم (قال) لا قال مالك عليه الدم كما هو ﴿قلت﴾ فان كانوا رموا عنه جرة العقبة وحدها ثم صح من آخر النهار قبل مغيب الشمس فرمى عليه في قول مالك الهدى أم لا (قال) لا هدى على هذا في رأي لانه صح في وقت الرمي ورمى عن نفسه في وقت الرمي ﴿قلت﴾ فان كان انما صح ليلا (قال) يرمى ما رمى عنه ليلا ولا يسقط عنه الدم عند مالك لان وقت رمى ذلك اليوم قد ذهب ﴿قلت﴾ أرايت الصبي أيرمي عنه الجمار (قال) قال مالك أما الصغير الذى ليس مثله يرمى فانه يرمى عنه (قال) وأما الكبير الذى قد عرف الرمي فانه يرمى عن نفسه ﴿قلت﴾ فان ترك الذى يقوى على الرمي الرمي أو تركوا أن يرموا عن الذى لا يقدر على الرمي أعليهم الدم لهما جميعا في قول مالك (قال) نم قال مالك ومن رمى عن صبي لم يرم عنه حتى يرمى الجمار كلها عن نفسه ثم يرمى عن الصبي وكذلك الطواف لا يطوف به حتى يطوف لنفسه ثم يطوف بالصبي

### ❦ في احرام الصغير والصبي يصيد صيدا ❦

﴿قلت﴾ لابن القاسم فما قول مالك في الصغير اذا أحرم به (قال) قال مالك يجتنب به ما يجتنب الكبير وان احتاج الى شئ من الدواء أو الطيب صنع ذلك به وفدى عنه ويطاف بالصبي الذى لا يقوى على الطواف محمولا ويسمى به ولا يصلى عنه ركعتا الطواف اذا لم يكن يعقل الصلاة ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يسمى الذى يطوف بالصبي في المسيل بين الصفا والمروة ويرمل في الاشواط الثلاثة باليت في قول مالك (قال) انه يفعل ذلك بالصبي اذا طافوا به وسعوا بين الصفا والمروة قال مالك ويسمى لنفسه والصبي معه بين الصفا والمروة سعيا واحدا يحمله في ذلك ويجزئهما جميعا ﴿قلت﴾ فان أصاب الصبي صيدا أيحكم عليه في قول مالك قال نم ﴿قلت﴾ ويلزم ذلك والده أم يؤخر حتى يكبر الصبي في كل شئ وجب على الصبي من الدم في الحج (قال) ما



سمعت من مالك فيه شيئاً والذي أستحب من ذلك أن يكون على والده لان والده هو الذي أحجه فلزم الصبي الاحرام بفعل الوالد فعلى الوالد ما يصيب هذا الصبي في حجه قال ولو لم يكن ذلك على الوالد ثم مات الصبي قبل البلوغ بطل كل ما أصاب الصبي في حجه فهذا ما لا يحسن ﴿قلت﴾ له فهل يصوم الوالد في جزاء الصيد والفدية عن الصبي قال لا ﴿قلت﴾ فيطعم (قال) نعم له أن يطعم أو يهدي أى ذلك شاء ﴿قلت﴾ أرايت المجنون اذا أحجه والده أ يكون بمنزلة الصبي في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المنعم عليه في رمي الجمار أسبيله سبيل المريض في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المريض هل يرمي في كف غيره فيرمي عنه هذا الذي رمي في كفه في قول مالك (قال) لا أعرف هذا ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا من أحد من أهل المدينة (قال) ولا أرى ذلك لان مالكا قد وصف لنا كيف يرمي عن المريض ولم يذكر لنا هذا ﴿قلت﴾ فهل يقف عند الجمرتين الذي يرمي عن المريض يقف عن المريض (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يقف الذي يرمي عن المريض في المقامين عند الجمرتين ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يتحرى هذا المريض حال وقوفهم عنه عند الجمرتين فيدعوا كما يتحرى خال رميهم عنه ويكبر (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى ذلك حسناً مثل التكبير في رميهم عنه عند الجمار يتحين ذلك في الوقت فيدعوا

— رسم في أخذ الرجل من شعره —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل اذا قصر يأخذ من جميع شعره أو يجزئه بعضه دون بعض (قال) يأخذ من شعر رأسه كله ولا يجزئه الا أن يأخذ من جميعه ﴿قلت﴾ فان جامع في عمرته بعد ما أخذ بعض شعره وبقي بعض لم يأخذ منه أ يكون عليه الدم أم لا (قال) عليه الهدي ﴿قلت﴾ والنساء والصبيان في ذلك بمنزلة الرجال قال نعم (قال ابن القاسم) قال مالك من وطئ النساء ولم يقص من شعره في عمرته فعليه الهدي فهذا عندي مثله ﴿تم كتاب الحج الاول من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه﴾ ويليه كتاب الحج الثاني ﴿

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

— كتاب الحج الثاني —

— من المدونة الكبرى راية الامام سحنون —

— فيمن عبث بذكره فأنزل الماء —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن محرماً عبث بذكره فأنزل الماء أفسد ذلك حجه (قال) قال مالك إذا كان راكباً فبهزته دابته فترك ذلك استدامة له حتى أنزل فقد أفسد حجه أو تذكر فأدام ذلك في نفسه تلذذاً بذلك وهو محرم حتى أنزل قال مالك فقد أفسد حجه وعليه الحج من قابل ﴿قلت﴾ فإن كانت امرأة ففعلت مايفعل شرار النساء في أحرمانها من العبث بنفسها حتى أنزلت أترأها قد أفسدت حجها قال نعم في رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك أن هو لمس أو قبل أو باشر فأنزل فعليه الحج قابلاً وقد أفسد حجه وإن نظر فأنزل الماء ولم يدم ذلك فجاءه ماء دافق فأهراقه ولم يتبع النظر تلذذاً بذلك فحجه تام وعليه الدم (قال) وإن أدام النظر واشتهى بقلبه حتى أنزل فعليه الحج قابلاً والهدى وقد أفسد حجه (قال) قال مالك ومن قبل أو غمز أو باشر أو جس أو تلذذ بشيء من أهله فلم ينزل ولم تغب الحشفة منه في ذلك منها فعليه لذلك الدم وحجه تام

— رسم فيمن أحصر بعدو في بعض المناهل —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن محرماً بحج أحصر بعدو في بعض المناهل هل يلبث حراماً حتى يذهب يوم النحر أو يئأس من أن يدخل مكة في أيام الحج أو يحل

ويرجع ( قال ) اذ أحصر بعدو غلب لم يعجل بالرجوع حتى يأس فاذا يئس حل مكانه ورجع ولم ينتظر فان كان معه هدى نحره وحلق وحل ورجع الى بلاده وكذلك في العمرة أيضاً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال هذا قوله ( قال ) وقال مالك من أحصر بعدو نحر ان كان معه هدى وحلق أو قصر ورجع ولا قضاء عليه الا أن يكون ضرورة ويحل مكانه حيث أحصر حينما كان من البلاد وينحر هديه هناك ويحلق هناك أو يقصر ويرجع الى بلاده ﴿ قلت ﴾ فان أخر الحلاق حتى يرجع الى بلاده ( قال ) يحلق ولا شيء عليه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ومن أحصر فيئس من أن يصل الى البيت لفتنة نزلت أو لعدو غلبوا على البلاد وحالوا بينه وبين الذهاب الى مكة خاف على نفسه فهو محصور وان كان عدو يرجو أن ينكشف قريباً رأيت أن يتلوّم فان انكشف ذلك والا صنع ما يصنع المحصور ورجع الى بلاده

### ما جاء في الافرع

﴿ قلت ﴾ كيف يصنع الافرع الذي ليس على رأسه شعر اذا أراد الحلاق في حجب أو عمرة ( قال ) قال مالك يمرّ موسى على رأسه ﴿ قلت ﴾ فان حلق الرجل رأسه عند الحلاق بالنورة ( قال ) لا أحفظه عن مالك وأراه مجزأ عنه ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره للرجل أن يفسل رأسه بالخطمي اذا حلّ له الحلاق قبل أن يحلق ( قال ) لا لم يكن يكره ذلك له وكان يقول هو الشأن أن يفسل رأسه بالخطمي قبل الحلاق ( قال ) مالك وسمعت ذلك من بعض أهل العلم أنه لا بأس به ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره للمحرم والصائم الحلال أن ينطسا في الماء ويفيا رؤسهما في الماء ( قال ) نعم كان يكره ذلك لهما ﴿ قلت ﴾ فهل كان يرى عليهما شيئاً ان فعلا ذلك ( قال ) كان يرى على المحرم اذا غيب رأسه في الماء أن يطعم شيئاً وهو رأيي ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الصائم ان لم يدخل حلقه شيء فلا شيء عليه ﴿ قال ﴾ وقال مالك أكره للمحرم أن يغسل ثوبه خشية أن يقتل الدواب الا أن تصيبه جنابة فيغسله

بالماء وحده ولا يفسله بالحَرْض<sup>(١)</sup> خشية أن يقتل الدواب ﴿قال مالك﴾ ولا أرى للمحرم أن يغسل ثوب غيره خشية أن يقتل الدواب ﴿قال مالك﴾ ولا يحلق المحرم رأس الحلال ﴿قلت﴾ فإن فعل هل عليه لذلك في قول مالك شيء أم لا (قال) قال مالك يفقدى (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن يتصدق بشيء من طعام لموضع الدواب التي في الثياب والرأس

— رسم في تقليم أظفار المحرم —

﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك في محرم قلم أظفار حلال (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فإن قلم أظفار حرام (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً ولكن المحرم الذي قلمت أظفاره لا ينبغي له أن يقلم أظفاره وهو محرم فإن كان الذي قلمت أظفاره أمره بذلك فعلى الذي قلمت أظفاره الفدية لانه أمره بذلك وإن كان إنما فعل ذلك به حلال أو حرام أكرهه أو وهو نائم فأرى على الذي فعل ذلك به الفدية عنه وقد بلغنى عن مالك أنه قال ذلك في النائم

— في المحرم الحجام يحلق حراماً أو حجام محرم حراماً —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن حجاماً محرم حراماً حلق موضع الحجام أيكون على هذا الحجام شيء في قول مالك أم لا لما حلق من موضع محجم هذا الحلال (قال) قال مالك إن حلق الشعر من موضع يستيقن أنه لم يقتل الدواب فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ فإن كان هذا الحجام وهو محرم حلق محرم (قال) لا ينبغي لهذا المحرم أن يحلق موضع الحجام من المحرم فإن اضطر المحرم إلى الحجامة حلق فعليه الفدية ﴿قلت﴾ ولا يكره لهذا الحجام المحرم أن يحجم المحرمين ويحلق منهم مواضع الحجام إذا أيقن أنه لا يقتل من الدواب شيئاً (قال) لا أكره ذلك له إذا كان المحرم المحتجم

(١) (الحرض) بضم الحاء المهملة وسكون الراء وبضمهما هو الاثنان وقد قري بهما في قوله تعالى حتى تكون حرضا اه كتبه مصححه

انما احتج لموضع الضرورة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كان هذا الحجام محرماً فدعاه محرم الى أن يسوي شعره أو يخلق قفاه ويعطيه على ذلك جُملاً والحجام يعلم أنه لا يقتل من الدواب في حلقه الشعر من قفاه شيئاً أكره للحجام أن يفعل ذلك (قال) نعم لان المحرم الذي سأل الحجام ذلك لا ينبغي له أن يفعل ذلك فأكره للحجام أن يعينه على ذلك ﴿قلت﴾ فان فعل (قال) لا أرى على الحجام شيئاً وأرى على الآخر القدية ﴿قلت﴾ آتخفظه عن مالك (قال) لا ولكنه رأيي

— رسم فيمن أخر الحلاق —

﴿قلت﴾ أرايت ان كان أخر الرجل الحلاق حتى رجع من منى ولم يخلق أيام التشريق أ يكون عليه لذلك الدم أم لا في قول مالك وكيف بمن حلق في الحل ولم يخلق في الحرم في أيام منى أو أخر الحلاق حتى رجع الى بلاده (قال) أما الذي أخر حتى رجع الى مكة فلا شيء عليه وأما الذي ترك الحلاق حتى رجع الى بلاده ناسياً أو جاهلاً فمليه الهدى ويقصر أو يخلق وأما الذي حلق في الحل في أيام منى فلا أرى عليه شيئاً

— فيمن أحصر بعمدة وليس معه هدى —

﴿قلت﴾ أرايت ان أحصر بعمدة وليس معه هدى أ يخلق ويحل مكانه ولا يكون عليه هدى في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت المحصر بمرض يكون معه الهدى أ يبعث به اذا أحصر في قول مالك أم يؤخره حتى اذا صح ساق هديه معه (قال) يجسه حتى ينطلق به معه الا أن يصيبه من ذلك مرض يتناول عليه ويخاف على الهدى قال فليبعث بهديه ولينتظر هو حتى اذا صح مضى (قال مالك) ولا يحل هودون البيت وعليه اذا حل ان كان الحج قد فات هدى آخر ولا يجزئه الهدى الذي بعث به عن الهدى الذي وجب عليه من فوات الحج (قال مالك) وان كان لم يبعث بهديه وفاته الحج فلا يجزئه أيضاً ذلك الهدى من فوات حجه ﴿قال﴾ قال مالك وانما يكون هدى فوات الحج مع حجة القضاء ﴿قال﴾ وقال لي مالك لو أن امرأة

دخلت بعمره ومعها هدي فاضت بعد ما دخلت مكة قبل أن تطوف بالبيت أوقفت هديها معها حتى تطهر ولا ينبغي لها أن تنحر هديها وهي حرام ولكن تجبسه حتى اذا طهرت طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة ثم نحرته هديها وقصرت من شعرها ثم قد حلت ﴿قال مالك﴾ فان كانت ممن يريد الحج وخافت القوت ولا تستطيع الطواف لحبستها أهات بالحج وسأقت هديها معها الى عرفات فأوقفته ولا تنحره الا بنى وأجزأ عنها هديها من قرانها وسبيلها سبيل من قرن

﴿ في الطيب قبل الافاضة وما ينبغي للمحرم ﴾  
﴿ اذا حل أن يأخذ من شعر جسده وأظفاره ﴾

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره أن يتطيب الرجل اذا رمى جرة العقبة قبل أن يفيض قال نعم ﴿قلت﴾ فان فعل أترى عليه الفدية (قال) قال مالك لا شئ عليه لما جاء فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يوجب على المحرم اذا حل من إحرامه أن يأخذ من لحيته وشاربه وأظفاره (قال) لم يكن يوجبه ولكن كان يستحب اذا حلق أن يقلم وأن يأخذ من شاربه ولحيته وذكر مالك أن ابن عمر كان يفعله

﴿ في محرم أخذ من شاربه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً حراماً أخذ من شاربه ما يجب عليه في قول مالك (قال) قال مالك من نفث شعرة أو شعرات يسيرة فأرى عليه أن يطعم شيئاً من طعام ناسيا كان أو جاهلاً وإن نفث من شعره ما أماط به عنه الاذى فعليه الفدية (قال مالك) ومن قص أظفاره ناسياً أو جاهلاً فليفتد ﴿قلت﴾ فان كان ناسياً لم يظفر واحداً (قال) لم أسمع من مالك في الظفر الواحد شيئاً ولكن أرى ان كان أماط به عنه أذى فليفتد وان كان لم يبط به عنه أذى فليطعم شيئاً من طعام ﴿قلت﴾ فهل حد لكم مالك فيما دون اماطة الاذى كم ذلك الطعام (قال) لم أسمعه يحد أقل من حفنة في شئ من الاشياء قال لان مالكا قال لنا في قلة حفنة من طعام قال وفي

قلات حفنة من طعام أيضاً (قال ابن القاسم) قال مالك والحفنة يد واحدة (قال) وقال مالك لو أن محرماً جعل في أذنيه قطنة لشيء وجده فيهما رأيت أن يفتدي كان في القطن طيب أو لم يكن (قال ابن القاسم) سألنا مالكا عن الرجل يتوضأ وهو محرم فيمض يده على وجهه أو يخلل لحيته في الوضوء أو يدخل يده في أنفه لشيء ينزعه من أنفه أو يمسح رأسه أو يركب دابة فيحلق ساقيه إلا كاف أو السرج (قال) قال مالك ليس عليه في ذلك شيء وهذا خفيف ولا بد للناس من هذا ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت قول مالك في القارن إذا حلق رأسه من أذى أهو في الفدية والمفرد بالحج سواء (قال) قال مالك هو سواء كالمفرد بالحج في الفدية

— رسم في الكفارة بالصيام وفي جزاء الصيد —

﴿قلت﴾ رأيت الطعام في الأذى أو الصيام أ يكون بغير مكة (قال) نعم حيث شاء من البلدان ﴿قلت﴾ رأيت جزاء الصيد في قول مالك أ يكون بغير مكة (قال) قال لي مالك كل من ترك من نسكه شيئاً يجب عليه فيه الدم وجزاء الصيد أيضاً فإن ذلك لا ينحر ولا يذبح إلا بمكة أو بمى فإن وقف به بعرفة نحر بمى وإن لم يوقف بعرفة سيق من الحل ونحر بمكة ﴿قلت﴾ له وإن كان قد وقف به بعرفة ولم ينحره أيام النحر بمى نحره بمكة ولا يخرج به إلى الحل ثانية قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ رأيت أن أراد أن يحكم عليه بالطعام في جزاء الصيد أو بالصيام (قال) قال مالك يحكم عليه في جزاء الصيد في الموضع الذي أصاب فيه الصيد (قال) فقيل له فإن حكم عليه في الموضع الذي أصاب فيه الصيد بالطعام فأراد أن يطعم في غير ذلك المكان (قال) قال مالك لا أرى ذلك وقال يحكم عليه بالطعام بالمدينة ويطعمه بمصر إنكاراً لمن يفعل ذلك يريد بقوله أن هذا ليس يجزئه إذا فعل هذا. وأما الصيام في جزاء الصيد فحيثما شاء من البلاد والنسك كذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فالطعام في الفدية من الأذى في قول مالك أ يكون حيثما شاء من البلاد قال نعم ﴿قلت﴾ والصيام أيضاً (قال) نعم (قال ابن القاسم) لأن الطعام كفارة بمنزلة كفارة اليمين



❦ فيمن رمى جمرة العقبة ❦

❦ قلت ❦ له أرأيت ان رمى الحاج جمرة العقبة فبدأ فقصم أظفاره وأخذ من لحيته وشاربه واستجد واطلى بالنورة قبل أن يخلق رأسه (قال) قال مالك لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ أرأيت ان قلم أظفار يده اليوم وهو حرام ثم قلم أظفار يده الاخرى من الغد أ يكون عليه فدية واحدة في قول مالك أو فديتان (قال) عليه فديتان في قول مالك (قال) وقال مالك في رجل لبس الثياب وتطيب وحلق شعره وقلم أظفاره في فور واحد لم يكن عليه الا فدية واحدة لذلك كله وان فعل ذلك شيئاً بعد شيء فعليه في كل شيء فعله من ذلك كفارة كفارة

❦ رسم فيمن مرض فتعالج ❦

❦ قال ❦ فقال لمالك رجل من أهل المدينة يا أبا عبد الله انا نزلنا بالجحفة ومعي أختي أصابتها حمى فوصف لي دواء فيه طيب فعالجتها به ثم وصف لي دواء آخر فيه طيب فعالجتها به ثم عالجتها بشيء آخر فيه طيب وذلك وذلك في موضع واحد (قال) اذا كان ذلك قريباً بعضه مع بعض وكان في موضع واحد فلا أرى عليها الا فدية واحدة لذلك كله (قال) وقد يتعالج الرجل المحرم بوصف له الألوان من الأدوية في كلها الطيب فيقدمها كلها ثم يتعالج بها كلها يتعالج بواحد منها ثم يدع ثم يتعالج بالآخر بعده حتى يتعالج بجميعها كلها فانما عليه فدية واحدة لذلك كله ❦ قلت ❦ فما قول مالك في الظفر اذا انكسر (قال) يقلمه ولا شيء عليه ❦ قلت ❦ فان أصابت أصابعه القروح فاحتاج الى أن يداوى تلك القروح وهو لا يقدر على أن يداوى قروحه تلك إلا أن يقلم أظفاره (قال) أرى عليه في هذا الفدية ❦ قال ❦ وقال مالك والكفارة في الاظفار فدية كالکفارة في إمطة الاذى من الشعر

❦ فيمن قتل صيداً أو دل عليه محرماً أو حلالاً ❦

❦ قلت ❦ لو أن محرماً دل على صيد محرماً أو حلالاً فقتله هذا المدلول أ يكون على

الدال شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يستغفر الله ولا شيء عليه ﴿قلت﴾  
أرأيت لو أن نفرًا اجتمعوا على قتل صيد وهم محرمون ما عليهم في قول مالك (قال)  
قال مالك على كل واحد منهم الجزاء كاملاً ﴿قلت﴾ وكذلك قول مالك لو أن محلين  
اجتمعوا في قتل صيد في الحرم أيكون على كل واحد منهم الجزاء كاملاً (قال) نعم  
هم بمنزلة المحرمين ﴿قلت﴾ وكذلك قول مالك لو أن محرماً وحللاً قتلوا صيداً في  
الحرم (قال) قال مالك على كل واحد منهما الجزاء كاملاً ﴿قلت﴾ فهل كان يزيد  
على المحرم لأحرامه شيئاً (قال) ما علمت أنه يزيد عليه فوق الجزاء شيئاً ﴿قلت﴾ فلو  
أن محرمين اجتمعوا على صيد فجرحوه جرحه كل واحد منهم جرحاً (قال) قال  
مالك من جرح صيداً وهو محرم فغاب الصيد عنه وهو مجروح ف عليه الجزاء كاملاً  
﴿قال﴾ وقال مالك في محرم أمر غلامه أن يرسل صيداً كان معه فأخذه الغلام  
فظن أن مولاه قال له اذبحه فذبحه الغلام (قال) قال مالك على سيده الجزاء ﴿قلت﴾  
لابن القاسم فهل يكون على العبد أن كان محرماً أيضاً الجزاء في قول مالك (قال) لم  
أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى على العبد الجزاء ولا يضع ذلك عنه خطؤه ولو أمره  
بالذبح فأطاعه فذبحه لرأيت أيضاً عليهما الجزاء جميعاً ﴿قال ابن القاسم﴾ كنت عند  
مالك سنة خمس وستين ومائة فأتني بنفراهم بدم فيما بين الأبواء والجحفة وهم  
محرمون فردوا إلى المدينة فسجنوا فأتني أهلهم إلى مالك يسألونه عن أمرهم  
ويخبرونه أنهم قد حصروا عن البيت وأنهم قد منعوا وأن ذلك يشتد عليهم (قال  
مالك) لا يحلهم إلا البيت ولا يزالون محرمين في حبسهم حتى يخرجوا فيقتلوا أو  
يحلوا فيأتوا البيت فيحلوا بالبيت ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن قرن الحج  
والعمرة فأصاب الصيد وهو محرم قارن (قال) قال مالك عليه جزاء واحد

— رسم فيمن أصاب الصيد كيف يقوم ومن طرد صيداً —

﴿قلت﴾ له فما قول مالك فيما أصاب المحرم من الصيد كيف يحكم عليه (قال) سألتنا  
مالكاً عن الرجل يصيب الصيد وهو محرم فيريد أن يحكم عليه بالطعام أيقوم الصيد

دراهم أو طعاما (قال) الصواب من ذلك أن يقوم طعاما ولا يقوم دراهم ولو قوم الصيد دراهم ثم اشترى بها طعاما لرجوت أن يكون واسعا ولكن الصواب من ذلك أن يحكم عليه طعاما فإن أراد أن يصوم نظر كم ذلك الطعام من الامداد فيصوم مكان كل مديوما وإن زاد ذلك على شهرين أو ثلاثة ﴿قلت﴾ له فإن كان في الطعام كسر المدّة (قال) ما سمعت من مالك في كسر المدّة شيئا ولكن أحب إلى أن يصوم له يوما (قال ابن القاسم) ولم يقل لنا مالك أنه ينظر إلى جزاء الصيد من النعم فيقوم هذا الجزاء من النعم طعاما ولكنه قال ما أعلمتك ﴿قلت﴾ وكيف يقوم هذا الصيد طعاما في قول مالك أحى أم مذبح أم ميت (قال) بل يقوم حيا عند مالك على حاله التي كان عليها حين أصابه (قال) قال مالك ولا ينظر إلى فرايته ولا إلى جماله ولكن إلى ما يساوي من الطعام بغير فراية ولا جمال وشبه ذلك بفراية الباز لا ينظر إلى قيمة ما يباع به أن لو صيد لفرايته (قال ابن القاسم) قال مالك إن الفاره من الصيد وغير الفاره والبراة إذا أصابها الحرام عليه في الحكم سواء ﴿قلت﴾ فكيف يحكم عليه إن أراد أن يحكم عليه بالنظر من النعم (قال) قلنا لمالك أيحكم بالنظر في الجزاء من النعم بما قد مضى وجاءت به الآثار أم يستأنف الحكم فيه (قال) بل يستأنف الحكم فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم فأنما فيه الاجتهاد عند مالك إذا حكم عليه في الجزاء قال نعم (قال مالك) ولا أرى أن يخرج مما جاء فيه الاجتهاد عن آثار من مضى ﴿قال﴾ وقال مالك لا يحكم في جزاء الصيد من النعم والابل والبقر إلا بما يجوز في الضحايا والهدي الثني فصاعداً إلا من الضأن فإنه يجوز الجذع . وما أصاب المحرم مما لا يبلغ أن يكون مما يجوز أن يكون في الضحايا والهدي من الابل والبقر والنعم فطية فيه الطعام والصيام ﴿قال مالك﴾ ولا يحكم بالجفرة ولا بالعناق ولا يحكم بدون المسن ﴿قلت﴾ وما قول مالك فيمن طرد صيدا فأخرجه من الحرم أيكون عليه الجزاء أم لا (قال) لا أحفظ عنه فيه شيئا وأرى عليه الجزاء

❦ رسم فيمن رمى صيدا ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك فيمن رمى صيدا من الحل والصيد في الحرم فقتله (قال) قال مالك عليه الجزاء وكذلك قوله لو أن رجلا في الحرم والصيد في الحل فرماه فقتله قال نعم عليه أيضاً في قوله جزاؤه ❦ قلت ❦ فإن رمى صيدا في الحل وهو في الحل فأصابه في الحرم هرب الصيد الى الحرم وتبعته الرمية فأصابته في الحرم (قال) قال مالك من أرسل كلبه على صيد في الحل وهو في الحل أيضا اذا كان ذلك قرب الحرم فطلبه الكلب حتى أدخله الحرم فأصابه في الحرم فلي صاحب الكلب الذي أرسله الجزاء لانه غرر فأرسل كلبه على صيد قرب الحرم (قال ابن القاسم) فأرى الرمية بمنزلة الكلب الذي أرسله قرب الحرم. قال ولم أسمع في مسألتك في الرمية بينهما من مالك شيئا ولكن ذلك عندي مثل الذي يرسل كلبه قرب الحرب ❦ قلت ❦ فقول مالك في الذي يرسل بازه قرب الحرم مثل قوله في الذي يرسل كلبه قرب الحرم قال نعم ❦ قلت ❦ فما قول مالك ان أرسل كلبه وليس بقريب من الحرم فطلبه الكلب حتى أدخله الحرم فقتله (قال) قال مالك لا شيء على الذي أرسل الكلب لأنه لم يفر بالارسال (قال مالك) ولا يؤكل ذلك الصيد ❦ قلت ❦ وكذلك الباز في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ فما قول مالك ان أرسل كلبه أو بازه قرب الحرم وهو والصيد جميعا في الحل فأخذ الكلب الصيد في الحل (قال) لا شيء عليه عند مالك لأنه قد سلم مما كان غرر به ❦ قلت ❦ أرايت ان أرسل كلبه على صيد في الحل قرب الحرم وهو في الحل أيضا فطلب الكلب الصيد حتى أدخله الحرم ثم أخرجه من الحرم أيضا الى الحل فأخذه في الحل أيتكون على صاحبه الجزاء أم لا في قول مالك وكيف ان قتله بمد ما أخرجه الى الحل أيحل أكله في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك في مسألتك هذه شيئا ولكن رأيي أن لا يأكله وأن يكون عليه فيه الجزاء لأنه لما دخل الحرم والكلب في طلبه من فوره ذلك حتى أخرجه الى الحل فكأنه أرسله في الحرم لانه انما أرسله قرب الحرم مغررا ❦ قلت ❦ أرايت ان أرسل كلبه

أو بازه في الحل وهو بعيد من الحرم فطلب الكلب أو الباز الصيد حتى أدخله الحرم ثم أخرجه من الحرم طالباً له فقتله في الحل أيؤكل أم لا في قول مالك وهل يكون على صاحبه الجزاء في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يؤكل ولا أرى على الذي أرسل الكلب الجزاء ولا على الذي أرسل الباز جزاء لانه لم يفر بقرب الحرم

❦ في محرم ذبح صيداً أو أرسل كلبه أو بازه على صيد ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت لو أن محرماً ذبح صيداً أو أرسل كلبه على صيد فقتله أو بازه فقتله أيأكله حلال أو حرام (قال مالك) لا يأكله حلال ولا حرام قال وهو ميتة ليس بذكي قال وهو مثل ذبيحته ❦ قلت ❦ فما ذبح للمحرم من الصيد وان ذبحه رجل حلال الا أنه انما ذبحه من أجل هذا المحرم أمره المحرم بذلك أم لم يأمره (قال) قال مالك ما ذبح للمحرم من الصيد فلا يأكله حلال ولا حرام وان كان الذي ذبحه حلالاً أو حراماً فهو سواء لا يأكله حلال ولا حرام لان هذا انما ذبحه لهذا المحرم ومن أجله (قال مالك) وسواء ان كان أمره هذا المحرم أن يذبحه له أو لم يأمره فهو سواء اذا كان انما ذبح الصيد من أجل هذا المحرم فلا يؤكل (قال ابن القاسم) وكان مالك لا يأخذ بحديث عثمان بن عفان حين قال لأصحابه كلوا وأبى أن يأكل وقال عثمان لأصحابه انما صيد من أجلى ❦ قلت ❦ ما قول مالك في محرم ذبح صيداً فأدى جزاءه ثم أكل من لحمه أيكون عليه جزاء آخر أم قيمة ما أكل من لحمه (قال) قال مالك لا قيمة عليه ولا جزاء في لحمه وانما لحمه جيفة غير ذكي فأنما أكله حين أكل منه لحم ميتة وما لا يحل

❦ فيما أصاب المحرم من بيض الطير الوحشي والصيد ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما أصاب المحرم من بيض الطير الوحشي ماعليه لذلك في قول مالك (قال) قال مالك على المحرم اذا كسر بيضاً من بيض الطير الوحشي أو الحلال

في الحرم اذا كسره عشر ثمن أمه كجنين الحرة من دية أمه ﴿قلت﴾ لابن القاسم وسواء في قول مالك ان كان فيه فرخ أو لم يكن فيه فرخ (قال) نعم ما لم يستهل الفرخ بعد الكسر صارخاً فان استهل الفرخ من بعد الكسر صارخاً فأرى أن يكون فيه الجزاء كاملاً كجزاء كبير ذلك الطير (قال) وإنما شبه مالك البيض بجنين الحرة فلو أن رجلاً ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً لم يكن عليه الا عشر دية أمه اذا خرج ميتاً قال فان خرج حياً فاستهل صارخاً فالدية كاملة فملى الجنين فقس البيض في كل ما يرد عليك منه ﴿قلت﴾ ويكون في الجنين قسامة اذا استهل صارخاً في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان لم يستهل صارخاً فلا قسامة فيه قال نعم ﴿قلت﴾ فان كسر البيضة فخرج الفرخ حياً يضطرب ماعليه في قول مالك (قال) قال مالك من ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً حياً يضطرب فمات قبل أن يستهل صارخاً فأنما فيه عشر دية أمه. فكذلك البيض هو عندى مثله انما فيه عشر ثمن أمه فان خرج الفرخ منه حياً فأنما فيه عشر ثمن أمه الا أن يستهل صارخاً فاذا استهل صارخاً ففيه ما في كباره

### ❦ في محرم ضرب بطن عتر من الأطباء ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن محرماً ضرب بطن عتر من الأطباء فألقت جنينها ميتاً وسلمت الام (قال) عليه في جنينها عشر قبة أمه (قال) ولم أسمع في جنين العتر من الأطباء من مالك شيئاً ولكنه في رأيي مثل جنين الحرة ﴿قلت﴾ فما يقول مالك في جنين الحرة لو ضرب رجل بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً ثم ماتت بعده (قال) قال مالك ان عليه عشر دية أمه للجنين ودية كاملة للمرأة ﴿قلت﴾ وكذلك العتر من الأطباء ان ضربها فألقت جنينها ثم ماتت بعد ما طرحت جنينها (قال) نعم هكذا أرى أن يكون عليه في جنين العتر عشر ثمن أمه ويكون عليه في العتر الجزاء أيضاً كاملاً ﴿قلت﴾ فما قول مالك في الحرة يضرب الرجل بطنها فتطرح جنينها حياً فيستهل صارخاً ثم يموت وتموت الام (قال) مالك عليه إن كان ضربها خطأ الدية للمرأة والدية للجنين كاملة تحمل العاقلة جميع ذلك وفي الجنين قسامة ﴿قلت﴾ وكذلك

ان ضرب بطن هذه الغنز فالقت جنينها حيا فاستهل صارخا ثم مات وماتت أمه انه  
 ينبغي أن يكون عليه جزاء للام وجزاء للجنين كاملا قال نعم ﴿قلت﴾ ويحكم في  
 الجنين في قول مالك إذا استهل صارخا كما يحكم في كبار الظباء ( قال ) قال مالك  
 يحكم في صغار كل شيء أصابه المحرم من الصيد والطير الوحشي مثل ما يحكم في كباره  
 وشبههم صغار الاحرار وكبارهم في الدية سواء قال فكذلك الصيد ﴿قلت﴾ فهل ذكر  
 لكم مالك في جراحات الصيد أيحكم فيها إذا هي سلمت أنفسها من بعد الجراحات  
 كما يحكم في جراحات الاحرار أو مثل جراحات العبيد ما نقص من أثمانها ( قال )  
 ما سمعت من مالك فيه شيئا وما أرى فيها شيئا إذا استيقن أنها سلمت ﴿قلت﴾ فما  
 ترى أنت في جراحات هذا الصيد اذا هو سلم ( قال ) لا أرى عليه شيئا إذا هو سلم  
 من ذلك الجرح ﴿قلت﴾ أرايت إذا ضرب المحرم فسطاطا فتعلق بأطنابه صيد  
 فمطب أيكون على الذي ضرب الفسطاط الجزاء في قول مالك أم لا ( قال ) لا أحفظه  
 من مالك ولكن لا شيء عليه لأنه لم يصنع بالصيد شيئا إنما الصيد هو الذي صنع  
 ذلك بنفسه ( قال ) وإنما قلته لان مالكا قال في الرجل يحفر البئر في الموضع الذي يجوز  
 له أن يحفر فيه فيقع فيها انسان فيهلك إنه لا دية له على الذي حفر البئر في الموضع  
 الذي يجوز له أن يحفر وكذلك هذا إنما ضرب فسطاطه في موضع لا يمنع من أجل  
 الصيد ﴿قلت﴾ وكذلك الذي يحفر بئرا للماء وهو محرم فمطب فيه صيد ( قال )  
 كذلك أيضا في رأي لا شيء عليه ﴿قلت﴾ وكذلك أيضا ان رأى الصيد وأنا محرم  
 ففزع مني فأحصر<sup>(١)</sup> فأنكسر من غير أن أفعل به شيئا فلا جزاء علي ( قال ) أرى  
 عليك الجزاء اذا كان انما كان عطبه ذلك لانه نفر من رؤيتك ﴿قلت﴾ أرايت اذا  
 فزع صيد من رجل وهو محرم فحصر الصيد فمطب في حصره ذلك أيكون عليه  
 الجزاء في قول مالك قال نعم

(١) ( فأحصر ) من الحصر وهو الضيق والحبس أي حبس ومنع من أن يفر منه ويفوته



﴿ في محرم نصب شركاً للذئب أو للسبع ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان نصب محرم شركاً للذئب أو للسبع خافه على غنمه أو على دابته أو على نفسه فوقع فيه صيد ظبي أو غيره فعطب هل تحفظ عن مالك فيه شيئاً (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يضمن لانه فعل شيئاً ليصيد به فعطب به الصيد ﴿ قلت ﴾ له انما فعله للسباع لا للصيد فكيف يكون عليه الجزاء وقد كان جائزاً له أن يجعله للسبع والذئب (قال) لان مالكا قال لو أن رجلاً خفر بئراً في منزله لسارق أو عمل في داره شيئاً ليتلف به السارق فوقع فيه انسان سوى السارق رأيت ضامناً لدبته ﴿ قلت ﴾ وهل يرى مالك أن يضمن دية السارق ان وقع فيه فأت (قال) قال مالك نعم يضمن

﴿ فيمن أحرم وفي يده صيد أو في بيته ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن أحرم وفي بيته صيد (قال) لا شيء عليه فيه ولا يرسله ﴿ قلت ﴾ فان أحرم وفي يده صيد (قال) قال مالك يرسله ﴿ قلت ﴾ فان أحرم والصيد معه في قفص (قال) قال مالك يرسله ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أحرم وهو يقود صيداً أ يرسله (قال) نعم يرسله اذا كان يقوده ﴿ قلت ﴾ فالذي في بيته من الصيد اذا أحرم لم قال مالك لا يرسله (قال) لان ذلك أسيره وقد كان ملكه قبل أن يحرم فأحرم وليس هو في يديه (قال) وقال مالك انما يجب عليه أن يرسل من الصيد اذا هو أحرم ما كان في يديه حين يحرم فأرى ما في قفصه أو ما يقوده بمنزلة هذا (قال) وقال مالك اذا أحرم أرسل كل صيد كان معه فالذي في قفصه والذي في يده في غير قفص والذي يقوده سواء عندنا ﴿ قات ﴾ فكل صيد صاده المحرم فعليه أن يرسله (قال) قال مالك نعم عليه أن يرسله ﴿ قلت ﴾ فان لم يرسله حتى أخذه حلال أو حرام من يده فأرسله أ يضمنان له شيئاً أم لا في قول مالك (قال) لا يضمنان له شيئاً في رأيي لانهما انما فعلا في الصيد ما كان يؤمر بهذا الذي صاده

أن يفعله ويحكم عليه بارساله ﴿قلت﴾ فلو أن الصيد كان قد ملكه وهو حلال ثم  
 أحرم وهو في يده فأناته حلال أو حرام فأرسله من يده أيضمن له شيئاً أم لا (قال)  
 أرى أن لا يضمن له شيئاً لأن مالكاً قال لو أن رجلاً أخذ صيداً فأقلت منه الصيد  
 فأخذه غيره من الناس (قال) قال مالك إن كان ذلك بمحدثان ذلك رأيت أن يرد  
 على سيده الأول وإن كان قد ذهب ولحق بالوحش واستوحش فهو لمن صاده ولم ير  
 مالك أن ملكه ثابت عليه إذا فاته ولحق بالوحش فهذا المحرم حين أحرم ينبغي له أن  
 يرسل الصيد ولا يجوز له أخذه إذا أرسله حتى يحل من إحرامه فهو إذا ألزمته أن  
 يرسله ولم أجز له أن يأخذه بعد ما يرسل حتى يحل من إحرامه فقد زال ملكه عنه  
 حين أحرم فلا شيء على من أرسله من يده بعد إحرامه لأن ملكه زال عن الصيد  
 بالاحرام ألا ترى أنه لو حبسه معه حتى يحل من إحرامه وجب عليه أن يرسله أيضاً  
 وإن كان قد حل أولاً ترى أن ملكه قد زال عنه . أو لا ترى أنه لو بعث به إلى بيته  
 بعد أن أحرم وهو في يده ثم حل من إحرامه لم يجز له أن يحبسه بعد ما حل وكان  
 عليه أن يرسله فهذا الدليل على أن ملكه قد زال عنه . وقد اختلف الناس في هذا أن  
 يرسله أولاً يرسله فقال بعض الناس يرسله وإن حل من إحرامه لأنه كان صاده وهو  
 حلال وقال بعض الناس لا يرسله وليحبسه لأنه قد حل من إحرامه ولا شيء عليه  
 (قال) والذي أخذ به أن يرسله وكذلك المحرم إذا صاد الصيد وهو حرام لم يجب له  
 فيه الملك فليس على من أرسل هذا الصيد من يدهذين ضمان لهما ﴿قلت﴾ لا بن  
 القاسم أرايت إن صاد محرم صيداً فأناته حلال أو حرام ليرسله من يده فتنازعا  
 فقتلاه بينهما ماذا عليهما في قول مالك (قال) أرى عليهما في قول مالك أن كانا حراً  
 الجزاء على كل واحد منهما وإن كان الذي نازعه حلالاً فعلى المحرم الجزاء ولا قيمة  
 لهذا المحرم على الحلال لأن هذا المحرم لم يملك هذا الصيد ﴿قلت﴾ وكذلك إن أحرم  
 وهو في يده قد كان صاده وهو حلال (قال) نعم هو مثل الأول لا ينبغي أن يضمن  
 له شيئاً لأنه زال ملكه عن الصيد الذي هو في يده حين أحرم ﴿قلت﴾ فهل

يضمنان هذا الجزاء لهذا الحرم اذا نازعاه في الصيد الذي هو في يده حتى قتلاه (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ولكن لا أرى أن يضمننا له الجزاء لأنهما إنما أرادا أن يرسلوا الصيد من يده فنازعهما فمنهما ما لم يكن ينبغي له أن يضمنهما فأت الصيد من ذلك فلا يضمنان له شيئاً لان القتل جاء من قبله ﴿قلت﴾ لابن القاسم فلو أن بازاً لرجل أفلت منه فلم يقدر على أخذه بحضرة ذلك حتى فات بنفسه ولحق بالوحش أكان مالك يقول هو لمن أخذه قال نعم ﴿قلت﴾ فهل تحفظ عنه في النحل شيئاً ان هي هربت من رجل فقات من فورها ذلك ولحقت بالجبال أتكون لمن وجدها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن ان كان أصل النحل عند أهل المعرفة وحشية فهي بمنزلة ما قد وصفت لك من الوحش في رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك في النحل يخرج من جبع<sup>(١)</sup> هذا الى جبع هذا ومن جبع هذا الى جبع هذا (قال) ان علم ذلك واستطاعوا أن يردوها الى أصحابها ردوها ولا فهي لمن ثبتت في أجباحه (قال) مالك) وكذلك حمام الأبرجة

### — رسم في الحكمين في جزاء الصيد —

﴿قال﴾ وسئل مالك عن الحكمين اذا حكما في جزاء الصيد فاختلفا أيؤخذ بأرفقهما أم يتبدأ الحكم بينهما (قال) يتبدئ الحكم فيه غيرهما حتى يجتمعا على أمر كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فهل يكون الحكمان في جزاء الصيد غير فقيهين اذا كانا عدلين في قول مالك (قال) لا يكونان الا فقيهين عدلين ﴿قلت﴾ أرايت ان حكما فأخطآ . حكما خطأ فيما فيه بدنة بشاة أو فيما فيه بقرة بشاة أو فيما فيه شاة بدنة أينقض حكمهما ويستقبل الحكم في هذا الصيد قال نعم ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان حكم حكمان في جزاء صيد أصابه محرم فحكمما عليه فأصابا الحكم وكان أمرهما أن يحكما عليه بالجزاء من النعم ففعلوا ثم بداله أن ينصرف الى الطعام أو الصيام بعد ما حكما عليه بالنظير من النعم وأن يحكم عليه غيرهما أو هما (قال)

(١) الجَبْعُ بالجيم والباء الموحدة ويثاق خلية العسل جمعه أجبع واجباح اه قاموس

ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى له ذلك أن يرجع إلى أيّ ذلك شاء ﴿قلت﴾  
 فهل يكون الحكمان في جزاء الصيد دون الامام (قال) نعم من اعترض من المسلمين  
 ممن قبله معرفة من ذوى العدل بالحكم والعلم باذن ذلك الذى أصاب الصيد فحكما  
 عليه فذلك جائز عليه

﴿ في المحرم يقتل سباع الوحش من غير أن تؤذيه ﴾

﴿ وما يجوز له أن يقتل منها ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت المحرم اذا قتل سباع الوحش من غير أن يتبدئه (قال)  
 قال مالك لا شئ عليه في ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك لا شئ عليه وذلك  
 في السباع والتمور التي تعدو أو تفرس فأما صغار أولادها التي تعدو ولا تفرس فلا  
 ينبغي لمحرم قتلها (قال مالك) ولا بأس أن يقتل المحرم السباع يتبدئها وان لم يتبدئه  
 ﴿ قلت ﴾ له فهل يكره مالك للمحرم قتل الهر الوحشي والثعلب قال نعم ﴿ قلت ﴾  
 والضبع قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان قتل الضبع كان عليه الجزاء في قول مالك قال نعم  
 ﴿ قلت ﴾ له فان قتل الثعلب والهر أيكون عليه الجزاء في قول مالك أم لا (قال)  
 قال مالك نعم عليه الجزاء في الثعلب والهر ﴿ قلت ﴾ فان ابتدأ الثعلب والهر والضبع  
 وأنا محرم فقتلهم أعلّى في قول مالك لذلك شئ أم لا (قال) لا شئ عليك وهو  
 رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت سباع الطير ما قول مالك فيها للمحرم (قال) كان مالك يكره  
 قتل سباع الطير كلها وغير سباعها للمحرم ﴿ قلت ﴾ فان قتل المحرم سباع الطير  
 أ كان مالك يرى عليه فيها الجزاء قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان عدت عليه سباع الطير فخافها  
 على نفسه فدفع عن نفسه فقتلها أيكون عليه فيها الجزاء في قول مالك (قال) لا شئ  
 عليه وذلك لو أن رجلاً عدا على رجل فأراد قتله فدفعه عن نفسه فقتله لم يكن عليه  
 شئ فكذلك سباع الطير ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره أكل كل ذى  
 مخلب من الطير (قال) لم يكن مالك يكره أكل كل شئ من الطير سباعها وغير  
 سباعها ﴿ قلت ﴾ والغراب لم يكن مالك يرى به بأساً (قال) نعم لا بأس به عنده

﴿قلت﴾ وكذلك الهدهد عنده والخطاف (قال) جميع الطير كلها فلا بأس بأكلها عند مالك ﴿قلت﴾ له فهل كان يوسع في أكل الحيات والعقارب (قال) لم يكن يرى بأكل الحيات بأساً وقال لا يؤكل منها الا الذي (قال) ولا أحفظ في العقرب من قوله شيئاً ولا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ له وكان مالك يكره أكل سباع الوحش قال نعم ﴿قلت﴾ أفكان يرى مالك الهر من السباع (قال) قال مالك لا أحب أن يؤكل الهر الوحشي ولا الاهلي ولا الثعلب ﴿قلت﴾ فهل تحفظه عن مالك أنه كره أكل كل شيء سوى سباع الوحش من الدواب الخيل والبغال والحمير وما حرم الله في التنزيل من الميتة والدم ولحم الخنزير (قال) كان ينهى عما ذكرت فنه ما كان يكرهه ومنه ما كان يحرمه (قال) وكان مالك لا يرى بأساً بأكل القنفذ واليربوع والضب والصرب والارنب وما أشبه ذلك (قال) ولا بأس بأكل الوبرة عند مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الضب واليربوع والارنب وما أشبه هذه الاشياء اذا أصابها المحرم (قال) قال مالك عليه الجزاء يحكم فيها قيمتها طعاماً فان شاء الذي أصاب ذلك أطعم كل مسكين مداً وان شاء صام لكل مد يوماً هو عند مالك بالخيار

### — رسم فيمن أصاب حمام الحرم —

﴿قلت﴾ له ما قول مالك في حمام الحرم يصيبها المحرم (قال) قال مالك لم أزل أسمع أن في حمام مكة شاة شاة (قال مالك) وحمام الحرم بمنزلة حمام مكة وفيها شاة شاة ﴿قلت﴾ فكم على من أصاب بيضة من حمام مكة وهو محرم أو غير محرم في الحرم في قول مالك (قال) عشر دية أمه وفي أمه شاة ﴿قلت﴾ فما قول مالك في غير حمام مكة اذا أصابه المحرم (قال) حكومة ولا يشبه حمام مكة وحمام الحرم (قال) وكان مالك يكره للمحرم أن يذبح الحمام اذا أحرم الوحشي وغير الوحشي لان أصل الحمام عنده طير يطير ﴿قال﴾ فقل للمالك ان عندنا حماما يقال له الرومية لا يطير وانما يتخذ للفراخ (قال) لا يمجنى لانها تطير ولا يمجنى أن يذبح المحرم شيئاً مما يطير ﴿قال﴾ قتلنا للمالك أفيدبح المحرم الاوز والدجاج قال لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم

أليس الاوز طيراً يطير فافرق ما بينه وبين الحمام (قال) قال مالك ليس أصله مما يطير وكذلك الدجاج ليس أصله مما يطير ﴿قال﴾ فقلت لمالك فما أدخل مكة من الحمام الانسي والوحشي أترى للحلال أن يذبح فيها (قال) نعم لا بأس بذلك وقد يذبح الحلال في الحرم الصيد اذا دخل به من الحل فكذلك الحمام في ذلك وذلك أن شأن أهل مكة يطول وهم محلون في ديارهم فلا بأس أن يذبحوا الصيد وأما الحرم فانما شأنه الايام القلائل وليس شأنهما واحداً ﴿قال﴾ وسئل مالك عن الجراد يقع في الحرم (قال) لا يصيده حلال ولا حرام (قال مالك) ولا أرى أن يصاد الجراد في حرم المدينة ﴿قال ابن القاسم﴾ وكان مالك لا يرى ما قتل في حرم المدينة من الصيد أن فيه جزء وقال لا جزء فيه ولكن ينهى عن ذلك (قال) ولا يحل ذلك له لنهي النبي صلى الله عليه وسلم (قال) مالك ما أدركت أحداً اقتدى به يرى بالصيد يدخل به الحرم من الحل بأساً الا عطاء بن أبي رباح قال ثم ترك ذلك وقال ولا بأس به ﴿قلت﴾ فما قول مالك في دبسي الحرم (قال) لا أخفظ من مالك في ذلك شيئاً الا أن مالكا قال في حمام مكة شاة وإن كان الدبسي والقمرى من الحمام عند الناس ففيه ما في حمام مكة وحمام الحرم ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى فيه شاة ﴿قال ابن القاسم﴾ والقيام مثل الحمام ولم أسمع من مالك فيه شيئاً (قال) وقال مالك في حمام الحرم شاة . قال ابن القاسم قال مالك وإنما الشاة في حمام مكة وحمام الحرم (وقال مالك) وكل ما لا يبلغ أن يحكم فيه مما يصيبه الحرم بشاة ففيه حكم صيام أو اطعام

﴿فمن حلف بهدي ثوب أو شيء بعينه﴾

﴿قلت﴾ أرايت من قال لله على أن أهدي هذا الثوب أي شيء عليه في قول مالك (قال) قال مالك يبيمه ويشترى بثمنه هدياً فيهديه ﴿قلت﴾ من أين يشتره في قول مالك (قال) من الحل فيسوقه الى الحرم ان كان في ثمنه ما يبلغ بدنة فبدنة والا فبقرة والا فشاة ولا يشتري الا ما يجوز في الهدي الثني من الابل والبقر والمعز والجدع من

الضأن ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما قول مالك في هذا الثوب اذا كان لا يبلغ أن يكون في ثمنه هدي (قال) بلغني عن مالك ولم أسمعه منه أنه قال يبعث بثمنه فيدفع الى خزان مكة فينفقونه على الكعبة ﴿قال ابن القاسم﴾ وأحب الى أن يتصدق بثمنه ويتصدق به حيث شاء ألا ترى أن ابن عمر كان يكسو جلال بدنه الكعبة فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة تصدق بها ﴿قلت﴾ فإن لم يبيعوه وبعثوا بالثوب نفسه (قال) لا يعجبني ذلك لهم ويبيع هناك ويشترى بثمنه هدي ألا ترى أن مالكا قال يبيع الثوب والحمار والفرس والعبد وكل ما جعل من العروض هكذا ﴿قال﴾ وقال مالك اذا قال ثوبي هذا هدي فباعه فاشترى بثمنه هديا وباعه ففضل من ثمنه شيء بعث بالفضل الى خزان مكة اذا لم يبلغ الفضل أن يكون فيه هدي ﴿قال ابن القاسم﴾ وأحب الى أن يتصدق به ﴿قال﴾ وقال مالك من قال لرجل حرأنا أهديك الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا فحنت فعليه أن يهدي هديا وان قال لا بل له هدي ان فعلت كذا وكذا فحنت أهداها وان كانت ماله كله ﴿قال﴾ وقال مالك وان كان قال لشيء مما يملك من عبد أو دار أو فرس أو ثوب أو عرض من العروض هو يهديه فانه يبيعه ويشترى بثمنه هديا فيهديه (قال) وان قال لما لا يملك من عبد غيره أو مال غيره أو دار غيره هو يهديه فلا شيء عليه ولا هدي عليه فيه ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني من أثق به عن ابن شهاب أنه كان يقول في هذه الاشياء مثل قول مالك سواء

### ❦ رسم في صيد المحرم مافي البحر ❦

﴿قال مالك﴾ ولا بأس بصيد البحر كله للمحرم والانهار والغدر والبرك وان أصاب من طير الماء شيئا فعليه الجزاء ﴿قال﴾ وقال مالك يؤكل كل ما في البحر الطافي وغير الطافي من صيد البحر كله ويصيده المحرم ﴿قال﴾ وقال مالك الضفدع من صيد البحر ﴿قال﴾ وقال مالك ترس الماء من صيد البحر ﴿قال وسئل﴾ مالك في ترس الماء اذا مات ولم يذبح أيؤكل (قال) اني لأراه عظيما أن يترك ترس الماء فلا



يؤكل الا بذكاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في جرة فيها صيد أو ما أشبهه وجدوا فيها  
ضفادع ميتة (فقال) لا بأس بذلك لأنها من صيد الماء ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك في  
ترس الماء هذه السلحفاة التي تكون في البراري (قال) ما سألت مالكا عنها وما  
يشك أنها اذا كانت في البراري ليست من صيد البحر وانها من صيد البر فاذا ذكيت  
أكلت ولا تحل الا بذكاة ولا يصيدها المحرم ﴿ قلت ﴾ له أرايت المحرم اذا صاد  
طاراً افتتفه ثم حبسه حتى نسل<sup>(١)</sup> فطار (قال) بلغني عن مالك أنه قال اذا نسل وطار  
فلا جزاء عليه ﴿ قلت ﴾ له أرايت لو أن محرماً أصاب صيداً خطأ أو عمداً وكان أول  
ما أصاب الصيد أو قد أصابه قبل ذلك (قال) قال مالك يحكم عليه في هذا كله  
﴿ قال ﴾ وقال مالك ليس على من قطع من شجر الحرم جزاء يحكم فيه الا أن مالكا  
يكره له ذلك ويأمره بالاستغفار ﴿ قلت ﴾ له أرايت من وجب عليه الجزاء فذبحه  
بغير مكة (قال) قال مالك لا يجزئه ما كان من هدى الا بمكة أو بمنى ﴿ قلت ﴾  
فإن أطعم لحمه المساكين وذلك يبلغ سبع عدد قيمة الصيد من الامداد لو أطعم  
الامداد (قال) لا يجزئ في رأيي ﴿ قلت ﴾ له أرايت ان وجب عليه جزاء صيد فقوم  
عليه طعاماً فأعطى المساكين ثمن الطعام دراهم أو عرضاً من العروض (قال) لا يجزئه  
في رأيي ﴿ قلت ﴾ له أرايت ما كان من هدى واجب من نذر أو جزاء صيد أو  
هدي تمتع أو فساد حج أو ما أشبه ذلك سرق من صاحبه بعد ما قلده بمنى أو في  
الحرم أو قبل أن يدخله الحرم (قال) قال مالك كل هدي واجب ضل من صاحبه  
أو مات قبل أن ينحره فلا يجزئه وعليه البدل وكل هدى تطوع مات أو ضل أو  
سرق فلا بدل على صاحبه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ذبح هدياً واجبا عليه فسرق منه بعد  
ما ذبحه أيجزئه في قول مالك (قال) نعم يجزئه في رأيي (قال مالك) يؤكل من الهدي كله  
الا ثلث جزاء الصيد والفدية وكل هدي نذره للمساكين ويأكل ما وراء هذا من  
الهدي (قال مالك) وان أكل من هدي جزاء الصيد أو الفدية فمليه البدل وان كان

الذي أكل قليلاً أو كثيراً فعليه بدله ﴿قلت﴾ فإن أطعم من جزاء الصيد أو الفدية نصرانياً أو يهودياً أيجزئه ذلك (قال) قال مالك لا يطعم من جزاء الصيد ولا من الفدية نصارى ولا يهود ولا مجوساً ﴿قلت﴾ فإن أطعم هؤلاء اليهود أو النصارى أ يكون عليه البذل (قال) أرى عليه البذل لأن رجلاً لو كانت عليه كفارة فأطعم المساكين فأطعم فيهم يهودياً أو نصرانياً لم يجزه ذلك ﴿قلت﴾ فنذر المساكين أن أكل منه أ يكون عليه البذل (قال) لم يكن هدى نذر المساكين عند مالك بمنزلة جزاء الصيد ولا بمنزلة الفدية في ترك الأكل منه إلا أن مالكا كان يستحب أن يترك الأكل منه ﴿قلت﴾ له فإن كان قد أكل منه أ يكون عليه البذل في قول مالك (قال) لا أدري ما قول مالك فيه وأرى أن يطعم المساكين قدر ما أكل ولا يكون عليه البذل ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أطعم الاغنياء من جزاء الصيد أو الفدية أ يكون عليه البذل أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرجو أن يجزئ إذا لم يكن تعدد ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت الصيام في كفارة الصيد أمتابع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك يجزئه أن لم يتابع وإن تابع فذلك أحب إلى

﴿رسم في الرجل يطأ ببعيره على ذباب أو ذر أو نمل﴾  
﴿أو يطرح عن بعيره القراد أو غير ذلك﴾

﴿قال﴾ وكان مالك يقول في الرجل المحرم يطأ ببعيره على ذباب أو ذر أو نمل فيقتلن أرى أن يتصدق بشئ من طعام ﴿قال﴾ وقال مالك أن طرح الحلمة أو القراد أو الحنّان أو البرغوث عن نفسه لم يكن عليه شئ (قال) وإن طرح الحنّان والحلم والقراد عن بعيره فعليه أن يطعم (قال مالك) وإن طرح العلقمة عن بعيره أو دابته أو دابة غيره فلا شئ عليه أو عن نفسه ﴿قلت﴾ له أ رأيت البيض يبيض النعام إذا أخذه المحرم فشواه أ يصلح أكله لحلال أو حرام في قول مالك (قال) لا يصلح أكله لا لحلال ولا لحرام في رأيي (قال) وكذلك لو كسره فأخرج جزاءه لم يصلح لأحد أن يأكله بعد ذلك أيضاً في رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت المحرم إذا أصاب الصيد على وجه الاحلال

والرفض لآحرامه فانقلت وترك آحرامه فأصاب الصيد والنساء والطيب ونحو هذا في مواضع مختلفة (قال) أما ما أصاب من الصيد فيحكم عليه جزء بعد جزء لكل صيد وأما اللباس والطيب كله فعليه لكل شيء لبسه وتطيب كفارة واحدة وأما في جماع النساء فأنما عليه في ذلك كفارة واحدة وإن فعله مراراً ﴿قلت﴾ له أرأيت من أصاب صيدا بمد ما رمى جمرة العقبة في الحل أيكون عليه الجزاء أم لا في قول مالك (قال) نعم عليه الجزاء عند مالك ﴿قلت﴾ فإن كان قد طاف طواف الأفاضة إلا أنه لم يأخذ من شعره فأصاب الصيد في الحل ماذا عليه في قول مالك (قال) لا شيء عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك وكذلك المعتمر إذا أصاب الصيد في الحل فيما بين طوافه بالبيت وسعيه بين الصفا والمروة فإن عليه الجزاء فإن أصابه بعد سعيه بين الصفا والمروة قبل أن يخلق رأسه في الحل فلا جزاء عليه ﴿قلت﴾ له أيتصدق من جزاء الصيد على أب أو أخ أو ولد أو زوجة أو ولد أو مكاتب أو مدبرة أو أم ولد (قال) لا يتصدق على أحد ممن ذكرت من جزاء الصيد شيئاً قال لأنه لا ينبغي أن يعطى هؤلاء من زكاة ماله عند مالك فكذلك جزاء الصيد أيضاً عندي ﴿قلت﴾ أيتصدق من جزاء الصيد أو من الهدى الواجب أو التطوع على فقراء أهل الذمة (قال) لا يتصدق بشيء من الهدى على فقراء أهل الذمة عند مالك

### ﴿ في تقويم الطعام في جزاء الصيد ﴾

﴿قلت﴾ أي الطعام يقوم في جزاء الصيد أن أراد أن يقوموه عليه أحنطة أم شعير أم تمر (قال) حنطة عند مالك ﴿قلت﴾ فإن قوموه شعيراً أيجزئه في قول مالك (قال) إذا كان ذلك طعام ذلك الموضع أجزأه ﴿قلت﴾ فكم يتصدق على كل مسكين في قول مالك من الشعير أمداً أو مدين (قال) قال مالك مداً مداً مثل الحنطة ﴿قلت﴾ فإن قوموه عليه تمرًا أيجزئه (قال) لم أسمع من مالك في التمر شيئاً ولكن إن كان ذلك طعام تلك البلدة أجزأه ويتصدق على كل مسكين بمد مد وهو عندي مثل زكاة الفطر ﴿قلت﴾ فهل يقوم عليه حمصاً أو عدساً أو شيئاً من القطاني إن

كان ذلك طعام القوم الذين أصاب الصيد بينهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى  
 أن يجزى فيه ما يجزى في كفارة الايمان بالله ولا يجزى في تقويم الصيد ما لا يجزى  
 أن يؤدى في كفارة اليمين ﴿قلت﴾ أفقوم عليه أقطا أو زديبا (قال) هو مثل ما  
 وصفت لك من كفارة الايمان ﴿قلت﴾ فما قول مالك في الطعام في جزاء الصيد  
 وفدية الاذى أيطم بالمد الهشامي أم بمد النبي صلى الله عليه وسلم (قال) بمد النبي صلى  
 الله عليه وسلم وليس يطعم بالهشامي الا في الظهر وحده ﴿قلت﴾ أرايت ان حكم  
 عليه في جزاء الصيد ثلاثين مدا فأطعم عشرين مسكينا فلم يجد العشرة تمام الثلاثين  
 أيجزئه أن يصوم عشرة أيام مكان ذلك (قال) انما هو طعام كله في رأى أو صيام كله  
 كما قال الله تبارك وتعالى وهو مثل الظهر لانه لا يجزئه أن يصوم في الظهر شهرا  
 ويطعم ثلاثين مسكينا انما هو الصيام أو الطعام ﴿قلت﴾ له فهل له أن يذبح جزاءه  
 اذا لم يجد تمام المساكين (قال) نعم اذا أنفذ بقيته على المساكين ﴿قلت﴾ أرايت  
 جزاء الصيد وما كان من الهدى عن جماع وهدى ما نقص من حجه أيسره ويقلده  
 قال نعم الا النعم (قال) وهذا قول مالك قال ولا ينحره اذا كان في الحج اذا أدخله  
 الحج عند مالك الا يوم النحر بمنى (قال) فان لم ينحره بمنى يوم النحر نحره بمكة بعد ذلك  
 ويسوقه الى الحل ان كان اشتراه من الحرم ﴿قال ابن القاسم﴾ واذا أدخله من الحل  
 معه الى مكة ونحره بمكة أجزأ ذلك عنه (قال مالك) وما كان من هدى في عمرة نحره  
 بمكة اذا حل من عمرته اذا كان ذلك الهدى من شيء نقصه من عمرته فوجب عليه أو  
 هدى نذر أو هدى تطوع أو جزاء صيد فذلك كله سواء ينحره اذا حل من عمرته فان  
 لم يفعل لم ينحره الا بمكة أو بمنى الا ما كان من هدى الجماع في العمرة فانه لا ينحره  
 الا في قضائها أو بعد قضائها بمكة ﴿قلت﴾ أرايت من فاته أن يصوم ثلاثة أيام في الحج  
 وهو متمتع بالعمرة الى الحج ومضت أيام النحر أيجزئه أن يهريق دما موضع الدم الذى  
 لزمه أم لا يجزئه في قول مالك الا الصيام (قال) مالك يجزئه أن يهريق دما (قال) وقال  
 مالك وذلك اذا كان لم يصم حتى قدر على الدم فانه لا يجزئه الصيام وان كان ذلك بعد

الحج وان كان في بلاده ﴿قلت﴾ فهل يبلغ بشئ من هدى جزاء صيد في قول مالك دمين (قال) لا ليس شئ من الصيد الا وله نظير من النعم ﴿قلت﴾ فان اصاب من الصيد شيئاً نظيره من الابل فقال احكموا على من النعم ما يبلغ أن يكون مثل البعير أو مثل قيمته (قال) لم أسمع في هذا شيئاً قال ولا أرى أن يحكم عليه الا بنظير ما اصاب من الصيد ان كان من الابل فمن الابل وان كان من الغنم فمن الغنم وان كان من البقر فمن البقر وكذلك قال الله تبارك وتعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم فانما ينظر الى مثله من النعم في نحوه وعظمه

﴿فيمن أحصر بمرض ومعه هدي﴾

﴿قلت﴾ أرايت من أحصر بمرض ومعه هدي أينحره قبل يوم النحر أم يؤخره حتي يوم النحر وهل له أن يبعث به ويقيم هو حراما (قال) ان خاف على هديه لطول مرضه بعث به فنحر بمكة وأقام هو على احرامه (قال) وان كان لا يخاف على الهدى وكان أمراً قريباً حبسه حتي يسوقه معه قال وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان فاته الحج متى ينحر هدي فوات الحج في قول مالك قال في القضاء من قابل ﴿قلت﴾ فان بعث به قبل أن يقضى حجه أيجزئه (فقال) سألت الكا عن ذلك فقال لا يقدم هديه ولا ينحره الا في حج قابل (قال) فقلت له فانه يخاف الموت قال وان خاف الموت فلا ينحره الا في حج قابل ﴿قلت﴾ فان اعتمر بعد ما فاته حجه فنحر هدي فوات حجه في عمرته هل يجزئه (قال) أرى أن يجزئه في رأيي وانما رأيت ذلك لانه لو هلك قبل أن يحج أهدي عنه لمكان ذلك ولو كان ذلك لا يجزئه الا بعد القضاء ما أهدي عنه بعد الموت ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد بلغني أن مالكا قد كان خففه ثم استقله بعد وأنا لا أحب أن يفعل الا بعد فان فعل وحج أجراً عنه ﴿قلت﴾ أرايت المحصر بمرض اذا اصابه أذى فخلق رأسه فأراد ان يفتدي أينحره هدي الاذي الذي أطاق عنه بموضعه حيث هو أم يؤخر ذلك حتي يأتي مكة في قول مالك (قال) قال مالك ينحره حيث أحب

﴿ فيمن جامع أهله وقد أفرد الحج ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أفرد رجل الحج فجامع في حجه فأراد أن يقضى أله أن يضيف العمرة الى حجه التي هي قضاء لحجه التي جامع فيها في قول مالك (قال) لا في رأيي ﴿ قلت ﴾ فان أضاف اليها عمرة أتجزئه من حجه التي أفسد أم لا في قول مالك حين أضاف اليها العمرة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى أنا أن يجزئه الا أن يفرد الحج كما أفسده قال لان القارن ليس حجه تاماً كتمام حج المفرد الا بما أضاف اليه من الهدى ﴿ قال ﴾ وقال مالك يقلد الهدى كله ويشعر (قال) وفدية الاذى انما هو نسك ولا يقلد ولا يشعر (قال) ومن شاء قلده وجعله هدياً ومن شاء ترك (قال) والاشعار في الجانب الايسر والبقر تقلد وتشعر ان كانت لها اسنمة وان لم يكن لها اسنمة فلا تشعر والغنم لا تقلد ولا تشعر والاشعار في الجانب الايسر من اسنمتها (قال) وسألت مالكا عن الذي يجهل ان يقلد بدنته او يشعرها من حيث ساقها حتى نحرها وقد أوقفها قال يجزئه ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره ان يقلد باللاتار (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أحب لاحد أن يفعله (قال ابن القاسم) بلغني عن مالك انه قال يشعر في اسنمتها عرضاً (قال) وسمعت أنا مالكا يقول يشعر في اسنمتها في الجانب الايسر (قال) ولم أسمع منه عرضاً

﴿ رسم في قطع شجر الحرم والرعي فيه ﴾

﴿ قال مالك ﴾ لا يقطع أحد من شجر الحرم شيئاً فان قطع فليس فيه كفارة الا الاستغفار ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل شيء أثبتته الناس في الحرم من الشجر مثل النخل والمان والفاكهة كلها وما يشبههما فلا بأس بقطع ذلك (قال) وكذلك البقل كله مثل الكراث والخس والسلق وما أشبه ذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس بالسنا والاذخر أن يقطع في الحرم (قال مالك) ولا بأس بالرعي في حرم مكة وحرم المدينة في الحشيش والشجر ﴿ قال ﴾ وقال مالك أكره للحلال والحرام ان يحششا في الحرم

مخافة ان يقتلا الدواب والحرام في الحل مثل ذلك فان سلما من قتل الدواب اذا احتشالم أراعيهما شيئاً وأنا اكره ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك مر النبي صلى الله عليه وسلم وهو خارج في بعض مغازيه ورجل يرعى غنماً له في حرم المدينة وهو يخبط شجرة فبعث اليه فارسين ينهيانه عن الخبط (قال) وقال النبي صلى الله عليه وسلم هشوا أو ارعوا (قال) فقلنا لما لك ما الهش قال يضع المحجن في الفصن فيجره حتى يسقط ورقه ولا يخبط ولا يعضد ومعنى العضد الكسر ﴿قلت﴾ فهل يقطع الشجر اليابس في الحرم (قال) لا يقطع في الحرم من الشجر شيء يس أو لم ييس ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال هو قوله ﴿قال﴾ وقال مالك بلغني أن عمر بن الخطاب لما ولي وحج ودخل مكة أخر المقام الى موضعه الذي هو فيه اليوم وقد كان ملصقاً بالبيت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر وقبل ذلك وكانوا قدموه في الجاهلية مخافة أن يذهب به السيل فلما ولي عمر أخرج أخيوطة كانت في خزانة الكعبة فد كانوا قاسوا بها ما بين موضعه وبين البيت اذ قدموه مخافة السيل فقاسه عمر فأخرجه الى موضعه اليوم فهذا موضعه الذي كان فيه في الجاهلية وعلى عهد ابراهيم قال وسأل عمر في أعلام الحرم واتبع رعاة قدماء كانوا مشيخة من مكة كانوا يرعون في الجاهلية حتى تتبع أنصاب الحرم فحدده فهو الذي حدد أنصاب الحرم ونصبه ﴿قال مالك﴾ وبلغني ان الله تبارك وتعالى لما أراد أن يري ابراهيم مواضع المناسك أوحى الى الجبال أن تنحي له فتنحيت له حتى أراه مواضع المناسك فهو قول ابراهيم في كتاب الله تبارك وتعالى وأرنا مناسكنا ﴿قال﴾ وقال مالك من قتل بازاً معلماً وهو محرم كان عليه جزاؤه غير معلم ﴿قال مالك﴾ وعليه قيمته معلماً لصاحبه

— رسم في المرأة تريد الحج وليس لها ولي —

﴿قلت﴾ فما قول مالك في المرأة تريد الحج وليس لها ولي (قال) تخرج مع من تثق به من الرجال والنساء



— رسم فيمن بعث معه الهدى هل يجوز له أن يأكل منه —

﴿ قال ﴾ وقال مالك من بعث معه بهدي قليلاً كل منه الذي بعث به معه إلا أن يكون هدياً نذره للمساكين صاحبه أو جزءاً صيداً أو فدية الأذى فلا يأكل هذا المبعوث معه منه شيئاً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت أن كان المبعوث معه مسكيناً (قال) لا أرى بأساً أن يأكل منه أن كان مسكيناً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أيجوز في جزء الصيد ذوات المور قال لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فالفدية أيجوز فيها ذوات المور قال لا ﴿ قلت ﴾ أيجوز فيها الجذع من الأبل والبقر والمعز (قال) لا يجوز في الفدية إلا ما يجوز في الضحايا والهدى ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ جلود الهدايا في الحج والعمرة وفي الأضاحي كل ذلك سواء (قال) نعم جلودها بمنزلة لحمها يصنع بجلودها ما يصنع بلحمها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يعطى الجزار على جزارة الهدى والضحايا والنسك من لحومها ولا من جلودها شيئاً منها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وكذلك خُطْمُها وجلالها عندك قال نعم

— رسم فيمن أحصر بعد ما طاف وسعى —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً قدم مكة مفرداً بالحج وطاف بالبيت وسعى ثم خرج إلى الطائف في حاجة له قبل أيام الموسم ثم أحصر أيجزئه طوافه الأول عن أحصاره (قال) لا يجزئه ذلك الطواف الأول قال وهو قول مالك ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك لو أنه لما دخل مكة طاف وسعى بين الصفا والمروة ثم أحصر بمكة فلم يشهد الموسم مع الناس لم يجزه طوافه الأول من أحصاره وعليه أن يطوف طوافاً آخر ليحل به ﴿ قلت ﴾ فإذا طاف طوافاً آخر بعد ما فاته الحج ليحل به أيسى بين الصفا والمروة أم لا (قال) نعم عليه أن يسعى بين الصفا والمروة قال وهذا قول مالك ﴿ قال ﴾ وكذلك قال مالك فيمن أحصر بمرض ففاته الحج فقدم مكة فطاف بالبيت فعليه أن يسعى بين الصفا والمروة (قال) وليس لأحد ممن أحصر بمرض أن يحل إلا بعد السعى بين الصفا والمروة ثم يحلق

❦ رسم فيمن أخر الحلاق أو أحصر بعد ما وقف بعرفة ❦

❦ قلت ❦ أرأيت من أخر الحلاق في الحج أو العمرة حتى خرج من الحرم الى الحل فضت أيام التشريق أيكون عليه لذلك دم أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك من أخر الحلاق من الحاج حتى رجع الى مكة حلق بمكة ولا شيء عليه وإن نسي حتى يرجع الى بلاده فإن مالكا قال يحلق وعليه الهدي وهو رأيي ❦ قلت ❦ فاقول مالك فيمن أحصر بعد ما وقف بعرفة ( قال ) قال مالك من وقف بعرفة ثم نسي رمي الجمار كلها حتى ذهبت أيام منى قال فإن حجه تام وعليه أن يهدي بدنة . وإذا وقف بعرفة فقد تم حجه وعليه أن يطوف بالبيت طواف الافاضة ولا يحل من احرامه حتى يطوف طواف الافاضة وعليه لكل ما ترك من رمي الجمار وترك المزدلفة وترك المبيت ليالي منى بمنى هدي واحد يحزنه من ذلك كله

❦ رسم فيمن جامع أهله في الحج ❦

❦ قلت ❦ أرأيت اذا حج رجل وامرأته فجامعا متى يفترقان في قول مالك في قضاء حجتهما ( قال ) قال مالك اذا حجا قابلا افترقا من حيث يحزمان فلا يجتمعان حتى يحلا ❦ قلت ❦ أرأيت ان جامع امرأته يوم النحر بمنى قبل أن يرمي جرة العقبة ( قال ) قال مالك فقد أفسد حجه ❦ قلت ❦ أرأيت ان ترك رمي جرة العقبة يوم النحر حتى زالت الشمس أو كان قريبا من مغيب الشمس وهو تارك لرمي جرة العقبة فجامع امرأته في يومه ذلك ( قال ) قال لي مالك من وطئ يوم النحر فقد أفسد حجه اذا كان وطؤه قبل رمي الجرة وعليه حج قابل ولم يقل لي مالك قبل الزوال ولا بعده وذلك كله عندي سواء لان الرمي له الى الليل ( وقال مالك ) من وطئ بعد يوم النحر في أيام التشريق ولم يكن رمي الجرة فحجه مجزي عنه ويعتمر ويهدي ( قال ابن القاسم ) الا أن يكون أفاض قبل أن يطأ فإن كان أفاض قبل أن يرمي في يوم النحر وغيره ثم وطئ بعد الافاضة وقبل الرمي فانما عليه الهدي وحجه تام ولا عمرة عليه ❦ قلت ❦

أرأيت من قرن الحج والعمرة فطاف بالبيت أول ما دخل مكة وسعى بين الصفا والمروة ثم جامع أيكون عليه الحج والعمرة قابلاً أو الحج وحده (قال) بل يكون عليه الحج والعمرة قال وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولم لا تكون عمرته قد تمت حين طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة (قال) لان ذلك الطواف وذلك السعي لم يكن للعمرة وحدها وانما كان للعمرة والحج جميعاً فلذلك لا يجزئه من العمرة ألا ترى أنه لو لم يجمع ثم مضى على القران صحيحاً لم يكن عليه اذا رجع من عرفات أن يسعى بين الصفا والمروة لحجته وأجزأه السعي الاول فهذا يستدل على أن السعي بين الصفا والمروة في أول دخوله اذا كان قارناً انما هو للحج والعمرة جميعاً ليس للعمرة وحدها ﴿قلت﴾ أرأيت من تمتع بالعمرة في أشهر الحج ثم حل من عمرته فأحرم بالحج ثم جامع في حجته أيسقط عنه دم المتعة أم لا (قال) لا يسقط عنه دم المتعة عندي وعليه الهدي ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً طاف طواف الافاضة ونسى الركعتين حتى جامع امرأته أو طاف ستة أشواط أو خمسة فظن أنه قد أتم الطواف فصلى ركعتين ثم جامع ثم ذكر أنه انما كان طاف أربعة أو خمسة أو ذكر في الوجه الآخر أنه قد أتم الطواف ولم يصل الركعتين (قال) هذا يعضى فيطوف بالبيت سبعا ويصل الركعتين ثم يخرج الى الحل فيعتمر وعليه الهدي ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ له أرأيت رجلاً أحرم بعمرة فجامع فيها ثم أحرم بالحج بعد ما جامع في عمرته أيكون قارناً أم لا (قال) لا يكون قارناً ولا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا يردف الحج على العمرة الفاسدة

— رسم في المحرم يدهن أو يشم —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن محرماً دهن رأسه بالزيت غير المطيب أيكون عليه دم أم لا (قال) قال مالك عليه الفدية مثل فدية الأذى ﴿قلت﴾ له أرأيت ان دهن رأسه بالزنبق<sup>(١)</sup> أو بالبان أو بالبنفسج أو بشيرج الجبلجلان<sup>(٢)</sup> أو بزيت الفجل أو ما أشبه

(١) (الزنبق) كجفردهن الياسمين وورداه قاموس (٢) (شيرج الجبلجلان) بجيمين مضمومتين

ذلك أهو عند مالك بمنزل واحدة في الكفارة المطيب منه وغير المطيب اذا ادهن به  
(قال) نعم ذلك كله عنده في الكفارة سواء ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك من دهن  
شقوقا في يديه أو في رجليه بزيت أو شحم أو ودك فلا شيء عليه. وان دهن ذلك  
بطيب فان عليه الفدية ﴿قلت﴾ له هل يجوز مالك للمحرم أن يأتمم بدهن الجاجلان  
في طعامه قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ وهو مثل السمن عندى ﴿قلت﴾ وكذلك زيت  
الفجل قال نعم ﴿قلت﴾ له أرايت ان أراد أن يأتمم ببعض الادهان المطيبة مثل  
البنفسج والزنبق أ كان مالك يكره له ذلك (قال) كان مالك يكره أن يستسقط  
المحرم بالزنبق والبنفسج وما أشبهه فاذا كره له أن يستسقط به فهو يكره له أيضاً  
أن يأكله ﴿قلت﴾ له وكان مالك لا يرى بأساً للمحرم أن يستسقط بالسمن والزيت  
(قال) نعم لم يكن يرى بذلك بأساً لانه لا بأس بأن يأكله ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت  
مالكا عن الرجل المحرم يجعل في شرابه الكافور أو يشربه المحرم فكرهه وقال لا خير  
فيه ﴿قلت﴾ له أ كان مالك يكره للمحرم شم الطيب وان لم يمسه بيده قال نعم ﴿قلت﴾  
له فان شمه تعمد ذلك ولم يمسه بيده أ كان مالك يرى عليه الفدية في ذلك (قال) لم  
أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه فيه شيئاً ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره  
للمحرم أن يمر في مواضع العطارين (قال) سئل مالك عنه فكرهه ورأى مالك أن يقام  
المطارون من بين الصفا والمروة أيام الحج وكان مالك يكره للمحرم أن يتجر بالطيب  
يريد اذا كان قريباً منه يشمه أو يمسه ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمحرم شم الياسمين  
والورد والخيل<sup>(١)</sup> والبنفسج وما أشبه هذا (قال) كان مالك يكره للمحرم شم الرياحين  
وهذا كله من الرياحين ويقول من فعله فلا فدية عليه فيه ﴿قال﴾ وكان مالك يكره  
للمحرم أن يتوضأ بالريحان أو يشمه ويقول ان شمه رأته خفيفاً ولا شيء عليه فان  
توضأ به فلا فدية عليه (قال) وكان لا يرى بأساً أن يتوضأ بالحرص (قال) وكان مالك  
يكره الدقة التي فيها الزعفران ﴿قلت﴾ فان أكلها أفتدي في قول مالك قال نعم

بينهما لامسا كنهو تمر الكزبرة وحب السمسم وشيرجه زيتيه اه (١) نبت ذو زهرله رائحة طيبة اه

﴿قلت﴾ له هل كان مالك يكره للمحرم أن يحرم في ثوب يحد فيه ريح المسك أو الطيب (قال) سألت مالكا عن الرجل يكون في ثابوته المسك فيكون فيه ملحفته فيخرجها ليحرم فيها وقد علق بها ريح المسك (قال مالك) لا يحرم فيها حتى يفسلها أو ينشرها حتى يذهب ريحها منها ﴿قلت﴾ له هل كان مالك يكره للمحرم أن يبدل ثيابه التي أحرم فيها (قال) لا بأس أن يبدلها وأن يبيعها وأن يبدلها ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن أكل طعاما قد مسته النار فيه الورس والزعفران (قال) قال مالك إذا مسته النار فلا بأس به وإذا لم تمسه النار فلا خير فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت المحرم يمس الطيب ولا يشمه أيكون عليه الفدية قال نعم ﴿قلت﴾ وسواء إن كان هذا الطيب يلصق بيده أو لا يلصق بيده (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أن مالكا قال لنا إذا مس الطيب فعلية الفدية ﴿قال﴾ وقال مالك في الذين يمسهم من خلوق الكعبة (قال) أرجو أن يكون ذلك خفيفا وأن لا يكون عليهم شيء لأنهم إذا دخلوا البيت لم يكادوا أن يسلموا من ذلك ﴿قلت﴾ فهل كان يكره مالك أن تخلق الكعبة في أيام الحج (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئا وأرى أن لا تخلق ﴿قلت﴾ أرايت أن تعمد المحرم شم الطيب ولم يمسه أيكون عليه الفدية في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى فيه شيئا

— رسم في المحرم يكتحل أو يتداوى أو يختضب —

﴿قلت﴾ ما قول مالك في المحرم يكتحل (قال) قال مالك لا بأس أن يكتحل المحرم من حرّ يجده في عينيه ﴿قلت﴾ بالانمد وغير الانمد من الأحوال الصبر والمرّ وغير ذلك (قال) نعم لا بأس به للرجل عند مالك إذا كان من ضرورة يجدها إلا أن يكون فيه طيب فإن كان فيه طيب افتدى ﴿قلت﴾ فإن اكتحل الرجل من غير حرّ يجده في عينيه وهو محرم لزينة (قال) كان مالك يكره له أن يكتحل لزينة ﴿قلت﴾ فإن فعل اكتحل لزينة (قال) أرى أن يكون عليه الفدية ﴿قلت﴾ فالمرأة (قال) قال مالك لا تكتحل المرأة لزينة ﴿قلت﴾ أفتكتحل بالانمد في قول

مالك لغير زينة (قال) قال مالك الاثم هو زينة فلا تكتحل المحرمة به ﴿قلت﴾ فإن اضطرت الى الاثم من وجع تجده في عينها فاكثلت أيكون عليها في قول مالك الفدية (قال) لافدية عليها كذلك قال مالك لان الاثم ليس بطيب ولانها انما اكتحلت به لضرورة ولم تكتحل به لزينة ﴿قلت﴾ فإن اكتحلت بالاثم لزينة أيكون عليها الفدية في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فبال الرجل والمرأة جميعا اذا اكتحلا بالاثم من ضرورة لم يحمل مالك عليهما الفدية واذا اكتحلا لزينة حمل عليهما الفدية (قال) ألا ترى أن المحرم اذا دهن يديه أو رجليه بالزيت في قول مالك للزينة كانت عليه الفدية وان دهن شقوقا في يديه أو رجليه بالزيت لم يكن عليه الفدية فالضرورة عند مالك مخالفة لغير الضرورة في هذا وان كان الاثم ليس بطيب فهو مثل الزيت عند مالك لان الزيت ليس بطيب ﴿قلت﴾ أرايت ان أصاب المحرم الرمد فداواه بدواء فيه طيب مراراً أيكون عليه كفارة واحدة في قول مالك أم كفارة لكل مرة (قال) بل كفارة واحدة لجميع ماداوى به رمده ذلك (قال) فإن انقطع رمده ذلك ثم رمد بعد ذلك أيضاً فداواه فعليه فدية أخرى لان هذا وجع غير الاول وأمر مبتدأ وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ وكذلك القرحة تكون في الجسد فيداويها بدواء فيه طيب مراراً (قال) نعم في قول مالك اذا أراد أن يداويها حتى تبرأ فليس عليه الافدية واحدة (قال) فإن ظهرت به قرحة أخرى في جسده فداواها بذلك الدواء الذي فيه الطيب فإن عليه كفارة مستقبله لهذه القرحة الحادثة لان هذا دواء تداوى به مبتدأ فيه طيب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان شرب المحرم دواء فيه طيب أيكون عليه الفدية أم لا في قول مالك (قال) عليه الفدية في قوله وهذا رأيي (قال) وذلك أني سألت عن الرجل المحرم يشرب الشراب فيه الكافور فكرهه (قال ابن القاسم) وهذا عندي بمنزلة الزعفران يأكله بالملح وما أشبهه فقد كرهه وجعل مالك عليه الفدية وهو رأيي ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من ربط الجبائر على كسر أصابه وهو محرم (قال) قال مالك عليه الفدية ﴿قلت﴾ أرايت كل ما

تداوى به القارن مما احتاج اليه فيه الطيب أ يكون عليه كفارة واحدة أم كفارتان  
في قول مالك (قال) قال مالك لا يكون على القارن في شيء من الأشياء مما تطيب به  
أو نقص من حجه إلا كفارة واحدة ولا يكون عليه كفارتان ﴿قلت﴾ فما قول  
مالك فيمن غسل رأسه ولحيته بالخطمي أ يكون عليه الفدية قال نعم ﴿قلت﴾  
وكذلك ان خضب رأسه أو لحيته بالحناء أو الوسم قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت  
امراة فحضبت يديها أو رجليها أو رأسها (قال) نعم عليها الفدية عند مالك ﴿قلت﴾ فان  
طرفت أصابعها بالحناء (قال) قال مالك عليه الفدية ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا خضب  
اصبعاً من أصابعه بالحناء لجرح أصابعه أ يكون عليه الفدية في قول مالك (قال) ان  
كانت رقعة كبيرة فعليه الفدية في قول مالك وان كانت صغيرة فلا شيء عليه عند  
مالك ﴿قلت﴾ وكان مالك يرى الحناء طيباً قال نعم ﴿قلت﴾ فان داوى جراحاته  
بدواء فيه طيب برقعة صغيرة أ يكون عليه الفدية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فما  
فرق ما بين الحناء والطيب اذا كان الحناء انما هو شيء قليل الرقعة ونحوها فلا فدية فيه  
ولا طعام ولا شيء وقد جعل مالك الحناء طيباً فاذا كان الدواء فيه طيب فعليه الفدية  
وان كان ذلك قليلاً قال لان الحناء انما هو طيب مثل الريحان ليس بمنزلة المؤث من  
الطيب انما هو شبه الريحان والمذكر من الطيب وانما يتخضب به للزينة فلذلك لا يكون  
بمنزلة المؤث من الطيب ولقد قال مالك في المحرم يشم الريحان أ كره ذلك له ولا  
أري فيه فدية ان فعل ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمرأة المحرمة القفازين قال نعم  
﴿قلت﴾ فان فعلت أ يكون عليها الفدية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك البرقع  
للمرأة قال نعم ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمحرم أن يصب على جسده ورأسه  
الماء من حر يجده (قال) لا بأس بذلك للمحرم عند مالك ﴿قلت﴾ فان صب على  
رأسه وجسده الماء من غير حر يجده قال لا بأس به أيضاً عند مالك ﴿قلت﴾  
وكان مالك يكره للمحرم دخول الحمام (قال) نعم لان ذلك يتقى وسخه (قال مالك)  
ومن فعله فعليه الفدية اذا تدلك وأنتى الوسخ ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمحرم



أن يغيب رأسه في الماء قال نعم ﴿ قلت ﴾ لم كره له مالك أن يغيب رأسه في الماء ( قال مالك ) أكره له ذلك لقتل الدواب ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره للمحرم أن يدخل منكبيه في القباء من غير أن يدخل يديه في كميه ولا يزره عليه قال نعم ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يكره له أن يطرح قميصه على ظهره يتردى به من غير أن يدخل فيه قال لا ﴿ قلت ﴾ فلم كره له أن يدخل منكبيه في قباؤه إذا لم يدخل يديه ولم يزره ( قال ) لأن ذلك دخول في القباء ولباس له فذلك كرهه

— رسم في صنوف الثياب للمحرم وغيره —

﴿ قلت ﴾ فهل كان يوسع مالك في الخبز للحلال أن يلبسه ( قال ) كان مالك يكره الخبز للرجال لموضع الحرير ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره للمحرم أن يحرم في المصعب عصب اليمن أو في شيء من ألوان الثياب غير الزعفران والورس ( قال ) لم يكن مالك يكره شيئاً ما خلا الورس والزعفران والمصفر المقدم الذي ينتفض ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره للصبيان الذكور لبس الخبز كما يكرهه للرجال ( قال ) لم أسمع من مالك في الخبز شيئاً ولكن قال لنا مالك أكره لبس الحرير والذهب للصبيان الذكور كما أكرهه للرجال وأرجو أن يكون الخبز للصبيان خفيفاً ﴿ قلت ﴾ أرايت هذه الثياب المروية أيحرم فيها الرجال ( قال ) لم أسمع من مالك فيها شيئاً وأنا أرى أن كانت انما صبغها بالزعفران فلا تصلح فإن كان بغير الزعفران فلا بأس بها لان المشق قد وسع فيه ﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا احتاج المحرم الى لبس الثياب فلبس خفين وقلنسوة وقميصاً وسراويل وما أشبه هذا من الثياب ( قال ) ان كانت حاجته الى هذه الثياب جميعاً في فور واحد ثم لبسها واحداً بعد واحد وكانت حاجته اليها قبل ان يلبسها احتاج الى الخفين لضرورة والقميص لضرورة والقلنسوة لضرورة وما أشبه هذا لضرورة فلبسها في فور واحد فاما عليه في هذه الثياب كلها كفارة واحدة ( قال ) وان كانت حاجته الى الخفين فلبس الخفين ثم احتاج بعد ذلك الى القميص فلبس القميص فعليه بلبس القميص كفارة أخرى لان حاجته الى القميص انما كانت

بهد ما وجبت عليه الكفارة في الخفين فلي هذا فقس جميع أمر اللباس ﴿ قلت ﴾  
لابن القاسم ما قول مالك هل يتوشح المحرم ( قال ) نعم لا بأس به ما لم يعقد ذلك  
( قال ) فقلنا: لمالك فهل يحتبى المحرم ( فقال ) نعم لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان  
عقد المحرم على عنقه ثوبه الذي يتوشح به أ يكون عليه الفدية في قول مالك ( قال )  
قال مالك ان ذكر ذلك مكانه فخله أو صاح به رجل فخله فلا شيء عليه وان تركه  
حتى تطاول ذلك وانتفع به فعليه الفدية ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره للمحرم أن  
يخلل عليه كساءه ( قال ) سئل مالك عن ذلك فقال أكره للمحرم أن يخلل عليه  
كساءه ﴿ قلت ﴾ فان خلل أ كان مالك يرى عليه الفدية ( قال ابن القاسم ) هو  
عندي مثل العقد يعقد ازاره أو يلبس قيصره انه ان ذكر مكانه فزرعه أو صاح به  
أحد فزرعه فلا شيء عليه وان طال ذلك حتى انتفع به فعليه الفدية ﴿ قلت ﴾ له  
أرايت لو أن محرماً غطى وجهه أو رأسه ما قول مالك فيه ( قال ) قال مالك ان نزع  
مكانه فلا شيء عليه وان تركه لم ينزعه مكانه حتى انتفع به اقتدى ﴿ قلت ﴾  
وكذلك المرأة اذا غطت وجهها ( قال ) نعم الا أن مالكا كان يوسع للمرأة أن تسدل  
رداءها من فوق رأسها على وجهها اذا أرادت ستر آفاق كانت لا تريد ستر آفلا  
تسدل ( قال ) مالك وما جر النثم على وجهه وهو محرم من لحافه فاستنبه فزرعه  
فلا فدية عليه فيه ولم أره يشبه عنده المستيقظ وان طال ذلك عليه وهو نائم ﴿ قلت ﴾  
فهل كان مالك يأمرها اذا أسدلت رداءها أن نجافيه عن وجهها ( قال ) ما علمت انه  
كان يأمرها بذلك ﴿ قلت ﴾ فان أصاب وجهها الرداء ( قال ) ما علمت أن مالكا  
ينهاها عن أن يصيب الرداء وجهها اذا أسدلته ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره  
للمحرمة أن ترفع خمارها من أسفل الى رأسها على وجهها ( قال ) لم أسمع من مالك  
في هذا شيئاً ولا يشبه هذا السدل ( قال ) لان هذا لا يثبت اذا رفعت حتى تعقده قال  
فعليها ان فعلته الفدية ﴿ قلت ﴾ أرايت ان غطى وجهه المحرم من عذراً أو من غير  
عذر فزرعه مكانه أهو عند مالك سواء ( قال ) قال مالك من غطى رأسه ناسياً أو جاهلاً

فزرعه مكانه فلا شئ عليه وان تركه حتى ينتفع به فعليه الفدية ﴿ قلت ﴾ وفديتهما اذا وجبت عليهما عند مالك سواء قال نعم ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره للمرأة المحرمة لبس الحرير والخز والعصب ( قال ) قال لا بأس به للمحرمة ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره أن أعصب على الجراح خرقه وأنا محرم ( قال ) لم يكن يكرهه اذا كانت به جراح وكان يرى عليه اذا فعل ذلك الفدية ﴿ قلت ﴾ أرايت المحرم اذا عصب رأسه من صداع أو جراح هل عليه الفدية في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان عصب على رأسه من صداع أو جراح أو عصب على شئ من جسده من جرح أو جراح أكان عليه في ذلك الفدية في قول مالك قال نعم ﴿ فقلت ﴾ والجسد والرأس عند مالك سواء قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان عصب على بعض جسده من غير علة ( قال ) عليه الفدية أيضا عند مالك ( قال ) ويفتدى بما شاء ان شاء بطعام وان شاء بصيام وان شاء بنفسك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يكره للمحرمة وغير المحرمة لبس القباء ( قال ) نعم كان يكره لبس القباء للجوارى وأفتى بذلك وقال انه يصفهن ويصف أعجازهن ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكرهه للنساء الحرائر ( قال ) قد أخبرتك بقول مالك في الاماء فاذا كرهه مالك للاماء فهو للحرائر أشد كراهية عنده ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره للمحرمة لبس السراويل وغير المحرمة ( قال ) لم يكن يرى بلبس السراويل للمحرمة بأسا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فقير المحرمة عندى أخرى ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره للمحرمة أن تحرم في الحلى أو تلبسه بعد ما تحرم ( قال ) لم يكن مالك يكره للمحرمة لبس الحلى

— ﴿ رسم في تنطية الرأس والوجه والذقن للمحرم والمحرمة ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة تنطى ذقنها أعليها لذلك شئ في قول مالك أم لا ( قال ) ذلك للرجل المحرم لا بأس به في قول مالك فكيف المرأة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم احرام الرجل في وجهه ورأسه عند مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ واحرام المرأة في وجهها قال نعم ﴿ قلت ﴾ وذقن المرأة وذقن الرجل في ذلك سواء ( قال ) نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت

المحرمة تبرقع وتجافيه عن وجهها هل يكرهه مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويرى فيه الكفارة ان فعلت قال نعم

— رسم الكفارة في فدية الأذى —

﴿ قلت ﴾ أرايت الطعام في فدية الأذى كم هو عند مالك ( قال ) لسته مساكين مدين مدين لكل مسكين ﴿ قلت ﴾ وهو من الشعير والحنطة من أى ذلك شاء ( قال ) اذا كان ذلك طعام البلد في قول مالك أجزأه ان يعطى المساكين منه ( قال ) وان أعطاهم شعيراً اذا كان ذلك طعام تلك البلدة اذا أطعم منه فانما يطعم مدين مدين ﴿ قلت ﴾ فهل يجزئه في قول مالك أن يغدى ويمشى ستة مساكين ( قال ) لا أرى أن يجزئه ولا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وانما رأيت أن لا يجزئه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال النسك شاة أو اطعام ستة مساكين مدين مدين أو صوم ثلاثة أيام فلا أرى أن يجزئه أن يطعم وهو في كفارة اليمين لا بأس أن يطعم وكفارة اليمين انما هو مدمد لكل مسكين فهو يغدى منه ويمشى وهذا هو مدان مدان فلا يجزئه أن يغدى ويمشى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ كان مالك يكره أن يزر المحرم الطيلسان على نفسه قال نعم

— في لبس المحرم الجورين والنملين والخفين وحمله على رأسه —

﴿ وتفطية رأسه وهو نائم ﴾

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره للمحرم لبس الجورين قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت المحرم اذا لم يجد النملين ووجد الخفين فقطعهما من أسفل الكعنين ( قال ) قال مالك لاشئ عليه ﴿ قلت ﴾ فان كان يجد النملين واحتاج الى لبس الخفين لضرورة بقدميه فقطعهما من أسفل الكعنين ( قال ) قال مالك يلبسهما ويفتدى ﴿ قلت ﴾ لم جعل عليه في هذا اذا كان بقدميه ضرورة الفدية وترك أن يجعل على الذي لا يجد نملين الفدية ( قال ) لان هذا اذا كان انما يلبس الخفين لضرورة فانما هذا يشبه الدواء والذي

لا يجد النملين ليس بمتداو وقد جاء في ذلك الأثر ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره  
 للمحرم أن يحمل على رأسه الاطباق والقلال والفرائر والاخرجة وما أشبه هذا  
 (قال) سألنا مالكا عن المحرم يحمل على رأسه خرجه فيه زاده مثل هؤلاء الرجال  
 أو جرابه قال لا بأس بذلك وإنما كره أن يحمل لغير منفعة للناس يتطوع به لهم أو  
 يؤاجر نفسه يحمل على رأسه فلا خير فيه فإن فعل فعليه الفدية وإنما رخص له  
 لحاجته اليه كما رخص له في حمل منطقته لنفسه يحرز فيها نفقته ولم يرخص له في حمل  
 منطقة غيره ﴿قلت﴾ أرايت ان كان هذا المحرم يشتري البز بمكة فيحمله على رأسه  
 أو يبيع البز أو السقط (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا وما أحب لهذا أن  
 يفعل هذا لأن هؤلاء ليسوا بمنزلة أولئك الذين سألنا مالكا عنهم هؤلاء يتجرون  
 فلا ينبغي أن يتجروا بما يغطون به رؤسهم في احرامهم ﴿قلت﴾ أرايت محرمًا  
 غطاه رجل وهو نائم فغطى وجهه ورأسه فاستنبه وهو منطى كذلك فكشف عن  
 وجهه كيف يصنع في قول مالك (قال) الكفارة على الذي غطاه وليس على هذا النائم  
 شيء ﴿قلت﴾ أرايت ان كان المحرم نائمًا فتقاب على جراد أو دبا فقتله أو على صيد  
 أو على فرخ حمام أو غير ذلك من الصيد فقتله أ يكون عليه الكفارة أم لا في قول  
 مالك (قال) نعم عليه الكفارة عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت محرمًا طيب وهو نائم  
 ماعليه في قول مالك (قال) أرى الكفارة على من طيبه وهو نائم ويفسل هذا المحرم  
 عنه الطيب ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ أرايت محرمًا حلق رأسه وهو نائم (قال) أرى  
 الكفارة على من حلقه ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ أرايت الصبي إذا أحرمه أبود فأصاب  
 الصبي الصيد ولبس القميص وأصاب الطيب على من الفدية والجزاء في قول مالك  
 (قال) على الأب في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان كان للصبي مال أعلى الأب أن يخرج  
 جزاء ذلك الصيد وتلك الفدية من مال الصبي أم لا في قول مالك أم ذلك على الأب  
 (قال) بل على الأب لانه هو الذي حج به اذا كان صغيراً لا يعقل

❦ في الذي يحلف بالمشي الى بيت الله فيحنت ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يقول على المشي الى بيت الله ان كملت فلانا فكلمه ماعليه في قول مالك ( قال ) قال مالك اذا كلمه وجب عليه أن يمشي الى مكة ❦ قلت ❦ ويجعلها في قول مالك ان شاء حجة وان شاء عمرة قال نعم ❦ قلت ❦ فان جعلها عمرة فحتى متى يمشي ( قال ) حتى يسمى بين الصفا والمروة ❦ قلت ❦ فان ركب قبل أن يحلق بعد ما سعى في عمرته هذه التي حلف فيها أن يكون عليه شيء في قول مالك ( قال ) لا وإنما عليه المشي حتى يفرغ من السعي بين الصفا والمروة عند مالك ❦ قلت ❦ وان جعلها حجة فالى أي موضع يمشي في قول مالك ( قال ) حتى يقضى طواف الافاضة كذلك قال مالك ❦ قلت ❦ فاذا قضى طواف الافاضة أيركب راجعا الى منى في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان جعل المشي الذي وجب عليه في حجه فشي حتى لم يبق عليه الاطواف الافاضة فأخر طواف الافاضة حتى رجع من منى أيركب في رمي الجمار وفي حوائجه بمنى في قول مالك ( قال ) لا يركب في رمي الجمار ( وقال ) قال مالك لا بأس أن يركب في حوائجه ❦ قال ابن القاسم ❦ وأنا لا أرى به بأسا وإنما ذلك بمنزلة أن لو مشى فيما قد وجب عليه من حج أو عمرة فأتى المدينة فركب في حوائجه أو رجع من الطريق في حاجة له ذكرها فيما قد مشى فلا بأس أن يركب فيه وهو قول مالك الذي أحب وأخذ به ❦ قلت ❦ له ما قول مالك فيه اذا هو خرج ماشيا في مشي وجب عليه أنه أن يركب في المناهل في حوائجه ( قال ) قال مالك نعم ( قال ابن القاسم ) لا أرى بذلك بأسا ليس حوائجه في المناهل من مشيه ❦ قلت ❦ ماقول مالك ان ذكر حاجة نسيها أو سقط بعض متاعه أيرجع فيها راكبا قال لا بأس به ❦ قلت ❦ فهل يركب اذا قضى طواف الافاضة في رمي الجمار بمنى ( قال ) نعم وفي رجوعه من مكة اذا قضى طواف الافاضة الى منى ❦ قلت ❦ أرايت ان هو ركب في الافاضة وحدها وقد مشى حجه كله أيجب عليه لذلك في قول مالك دم أم يجب عليه العودة ثانية حتى يمشي ما ركب ( قال ) أرى أن يجزئه ويكون عليه

الهدى (قال) لان مالكا قال لو أن رجلا مرض في مشيه فركب الاميال أو البريد أو اليوم ما رأيت عليه الرجوع ثانية لمشيئه ذلك ورأيت أن يهدي هدياً ويجزئ عنه (وقال مالك) لو أن رجلا دخل مكة حاجا في مشى عليه فلما فرغ من سعيه بين الصفا والمروة خرج الى عرفات راكباً وشهد المناسك وأفاض راكباً (قال مالك) أرى أن يحج الثانية راكباً حتى اذا دخل مكة وسمى بين الصفا والمروة خرج ماشياً حتى يفيض فيكون قد ركب ماشياً ومشى ماركب ولم يره مثل الذي ركب في الطريق الاميال من مرض ﴿قلت﴾ أرايت ان مشى هذا الذي حلف بالمشى فحث فمجز عن المشى كيف يصنع في قول مالك (قال) يركب اذا عجز فاذا استراح نزل فمشى فاذا عجز عن المشى ركب أيضاً حتى اذا استراح نزل ويحفظ المواضع التي مشى فيها والمواضع التي ركب فيها فاذا كان قابلاً خرج أيضاً فمشى ماركب وركب ماشياً واهراق لما ركب دماً ﴿قلت﴾ فان كان قد قضى ماركب من الطريق ماشياً أيكون عليه الدم في قول مالك (قال) قال مالك نعم عليه الدم لانه فرّق مشيه في أول مرة ﴿قلت﴾ فان هو لم يتم المشى ثانية أعليه أن يعود الثالثة في قول مالك (قال) ليس عليه أن يعود بعد المرة الثانية وليهرق دماً ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ فان كان من حين مشى في المرة الاولى الى مكة مشى وركب فعلم أنه ان أعاد الثانية لم يقدر على أن يتم ماركب ماشياً (قال) قال مالك اذا علم أنه لا يقدر على أن يتم المشى المواضع التي ركب فيها في المرة الأولى فليس عليه أن يعود ويجزئه الذهاب الاول ان كانت حجة فحجة وان كانت عمرة فعمرة ويهرق دماً وليس عليه أن يعود ﴿قلت﴾ فان كان حين حلف بالمشى فحث يعلم أنه لا يقدر على أن يتم المشى الطريق كله الى مكة في ترداده الى مكة أيركب في أول مرة ويهدي ولا يكون عليه شيء غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك يتم ما أطاق ولو شيئاً ثم يركب ويهدي بمنزلة الشيخ الكبير والمرأة الضعيفة ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل حلف بالمشى الى بيت الله فحث فمشى في حج ففاته الحج (قال مالك) يجزئه المشى الذي مشى ويجعلها عمرة ويمشي حتى يطوف بين الصفا



والمروة وعليه قضاء الحج قابلاً راكباً والهدى لفوات الحج ولا شيء عليه غير ذلك  
 ﴿قلت﴾ أ رأيت أن حنث فلزمه المشي فخرج فشي فمجز ثم ركب وجعلها عمرة ثم  
 خرج قابلاً ليمشي ماركباً ويركب مامشياً فأراد أن يجعلها قابلاً حجة أله ذلك أم ليس  
 له أن يجعلها الا عمرة أيضاً في قول مالك (قال) قال مالك نعم يجعل المشي الثاني ان  
 شاء حجا وان شاء عمرة ولا يبالي وان خالف المشي الاول الا أن يكون نذر المشي  
 الاول في حج فليس له أن يجعل الثاني عمرة وان كان الاول نذره في عمرة فليس له  
 أيضاً أن يجعل المشي الثاني في الحج (قال) وهذا الذي قال لي مالك ﴿قلت﴾ وليس  
 له أن يجعل المشي الثاني ولا الاول فريضة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان  
 هو مشي حين حنث فمجز عن المشي فركب ثم رجع من قابل ليقضي ماركب فيه  
 ماشياً قسوي على أن يمشي الطريق كله أوجب عليه أن يمشي الطريق كله أم يمشي  
 ماركباً ويركب مامشياً (قال) ليس عليه أن يمشي الطريق كله ولكن عليه أن يمشي  
 ماركباً ويركب مامشياً قال وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان حلف بالمشي فحنث  
 وهو شيخ كبير قد يشس من المشي (قال) قال مالك يمشي ما أطاق ولو نصف ميل ثم  
 يركب ويهدي ولا شيء عليه بعد ذلك ﴿قلت﴾ فان كان مريضاً هذا الحالف فحنث  
 كيف يصنع في قول مالك (قال) أرى ان كان مريضاً قد يشس من البرء فسيبيله سبيل  
 الشيخ الكبير وان كان مريضاً يطعم بالبرء منه وهو ممن لو صح كان  
 يجب عليه المشي ليس بشيخ كبير ولا امرأة ضعيفة فلينتظر حتى اذا برأ وصح مشي  
 الا أن يكون يعلم أنه وان برأ وصح لا يقدر على أن يمشي أصلاً الطريق كله  
 فليمش ما أطاق ثم يركب ويهدي ولا شيء عليه في رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان عجز عن  
 المشي فركب كيف يحصى ماركب في قول مالك أ يحصى عدد الايام أم يحصى ذلك في ساعات  
 النهار والليل أم يحفظ المواضع التي ركب فيها من الارض فاذا رجع ثابته مشي ماركباً  
 وركب مامشياً (قال) انما يأمره مالك بأن يحفظ المواضع التي ركب فيها من الارض  
 ولا يلتفت الى الايام والليالي فان عاد ثابته مشي تلك المواضع التي ركب فيها ﴿قلت﴾

ولا يجزئه عند مالك أن يمشى يوماً ويركب يوماً أو يمشى أياماً ويركب أياماً فإذا عاد ثانية قضى عدد تلك الأيام التي ركب فيها ( قال ) لا يجزئه عند مالك لأن هذا إذا كان هكذا يوشك أن يمشى في الموضع الواحد المرتين جميعاً ويركب في الموضع الواحد المرتين جميعاً فلا يتم المشى إلى مكة فليس قول مالك على عدد الأيام وإنما هو على المواضع من الأرض ﴿ قلت ﴾ والرجال والنساء في المشى سواء قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن قال على المشى إلى بيت الله حافياً راجلاً أعليه أن يمشى وكيف أن انتمل ( قال ) ينتمل وإن أهدي فحسن وإن لم يهد فلا شيء عليه وهو خفيف ﴿ قلت ﴾ هل يجوز لهذا الذي حلف بالمشى فحش وجعلها عمرة أن يحج حجة الاسلام من مكة ( قال ) قال مالك نعم يحج حجة من مكة وتجزئه من حجة الاسلام ﴿ قلت ﴾ ويكون متمماً أن كان اعتمر في أشهر الحج قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن قرن الحج والعمرة يريد بالعمرة عن المشى الذي وجب عليه وبالحج حجة الفريضة أيجزئه ذلك عنهما من حجة الاسلام في قول مالك ( قال ) لا يجزئه ذلك عندي من حجة الاسلام ﴿ قلت ﴾ ويكون عليه دم القران في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولم لا تجزئه من حجة الاسلام في قول مالك ( قال ) لأن عمل الحج والعمرة في هذا واحد ولا تجزئه من فريضة ومن شيء أوجه على نفسه ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن رجل كان عليه مشي فحش في حجه وهو ضرورة يريد بذلك وفاء نذر يمينه وأداء الفريضة عنه قال لنا مالك لا تجزئه من الفريضة وهي للنذر الذي عليه من المشى وعليه حجة الفريضة قابلاً وقالها غير مرة

— رسم في الشربة في الهدى والضحايا —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يشترك في جزاء الصيد إذا وجب عليه في جزاء الصيد شاة فشارك بسبع بغير أو شارك في سبع بغير فدية وجبت عليه أو شارك في هدى التطوع أو في شيء من الهدى أو البدن تطوعاً أو فريضة ( قال ) قال مالك لا يشترك في شيء من الهدى ولا البدن ولا النسك في الفدية ولا في شيء من هذه الأشياء كلها

﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً لزمه الهدى هو وأهل بيته وكان ذلك الذي لزم كل واحد منهم شاة شاة فأراد أن يشتري بغيراً فيشركهم جميعهم فيه عما وجب عليهم من الهدى (قال) لا يجوزهم في رأى ﴿ قلت ﴾ فأهل البيت والاجنيون في الهدى والبدن والنسك عند مالك سواء (قال) نعم كلهم سواء لا يشترك في النسك ولا في الهدى عنده وإن كانوا أهل بيت واحد ﴿ قلت ﴾ والهدى التطوع لا يشترك فيه أيضاً عند مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فإن كان الرجل يشتري الهدى التطوع فيريد أن يشرك أهل بيته في ذلك لم يجزه في قول مالك (قال) نعم لا يجوز في قول مالك أن يشترك في شيء من الهدى لا في تطوعه ولا في واجبه ولا في هدى نذر ولا في هدى نسك ولا في جزاء صيد ﴿ قلت ﴾ فالضحايا هل يشترك فيها في قول مالك (قال) قال مالك لا يشترك فيها إلا أن يشتريها رجل فيذبحها عن نفسه وعن أهل بيته وأما ما سوى هؤلاء من الاجنيين فلا يشتركون في الضحايا ﴿ قلت ﴾ فإن كانوا أهل بيت أكثر من سبعة أنفس أيجزئ عن جميعهم شاة أو بعير أو بقرة (قال) تجزئ البقرة والبعير والشاة في الضحايا إذا ضحى بها عنه وعن أهل بيته وإن كانوا أكثر من سبعة أنفس ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً اشتراها فأراد أن يذبحها عن نفسه وعن ناس أجنيين معه ولا يأخذ منهم الثمن ولكن يتطوع بذلك (قال) قال مالك لا ينبغي ذلك وإنما ذلك لأهل البيت الواحد (قال) ولقد سئل مالك عن قوم كانوا رفقاء في الغدو في بيت واحد فحضر الاضحى وكانوا قد تخرجوا نفقتهم فكانت نفقتهم واحدة فأرادوا أن يشتروا من تلك النفقة كبشاً عن جميعهم فقال لا يجوزهم ذلك وإنما هؤلاء عندي شركاء أخرج كل واحد منهم من الدراهم قدر نصيبه في الكبش فلا يجوز ذلك

﴿ في الاستثناء في الحلف بالمشى الى بيت الله وغير ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من قال على المشى الى بيت الله إلا أن يبدو لى والآن أرى خيراً من ذلك ماذا عليه في قول مالك (قال) عليه المشى وليس استثناءه في هذا بشيء في رأى لان مالك قال لا استثناء في المشى الى بيت الله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال على المشى

الى بيت الله ان شاء فلان ( قال ) هذا لا يكون عليه شيء الا ان يشاء فلان وليس هذا باستثناء وانما مثل هذا مثل الطلاق ان يقول الرجل امرأتى طالق ان شاء فلان أو غلامى حرٌّ ان شاء فلان فلا يكون عليه شيء الا ان يشاء فلان ولا استثناء في طلاق ولا عتاقة ولا مشى ولا صدقة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال على المشى الى بيت الله ينوي مسجداً من المساجد أتكون له نيته في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال على المشى الى بيت الله وليست له نية ماعليه في قول مالك ( قال ) عليه المشى الى مكة اذا لم يكن له نية ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال على المشى الى الصفا والمروة ( قال ) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يلزمه المشى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال على المشى الى المسجد الحرام ( قال ) قال مالك عليه المشى الى بيت الله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال على المشى الى الحرم ( قال ) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا أرى عليه شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال على المشى الى منى أو الى عرفات أو الى ذى طوى ( قال ) أرى ان قال على المشى الى ذى طوى أو منى أو عرفات أو غير ذلك من مواضع مكة أن لا يكون عليه شيء ولا يكون المشى الا على من قال مكة أو بيت الله أو المسجد الحرام أو الكعبة فاعدا أن يقول الكعبة أو البيت أو المسجد أو مكة أو الحجر أو الركن أو الحجر فذلك كله لا شيء عليه فان سمي بعض ماسميت لك من هذه الاشياء لزمه المشى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان كلمتك فعلى السير الى مكة أو قال على الذهاب الى مكة أو قال على الانطلاق الى مكة أو على أن آتى مكة أو على الركوب الى مكة ( قال ) أرى أن لا شيء عليه الا أن يكون أراد أن يأتيها حاجاً أو معتمراً فيأتيها ركباً الا أن يكون نوى ماشياً والا فلا شيء عليه أصلاً وقد كان ابن شهاب لا يرى بأساً أن يدخل مكة بغير حج ولا عمرة ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلها غير محرم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان قال على المشى ولم يقل الى بيت الله ( قال ) ان كان نوى مكة مشى وان لم يكن نوى مكة فلا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ وان قال على المشى الى بيت الله ونوى مسجداً من المساجد

كان ذلك له في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت قوله على حجة أو لله على حجة  
أهو سواء في قول مالك وتلزمه الحجة قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك من قال لله على  
أن آتي المدينة أو بيت المقدس أو المشي الى المدينة أو الى بيت المقدس فلا شيء عليه  
الا أن يكون نوي بقوله ذلك أن يصلي في مسجد المدينة أو في مسجد بيت المقدس  
فان كانت تلك نيته وجب عليه الذهاب الى بيت المقدس أو الى مسجد المدينة راكبا  
ولا يجب عليه المشي اليه وان كان حلف بالمشي ولا دم عليه ﴿ قال ﴾ وقال مالك  
وان قال لله على المشي الى مسجد بيت المقدس أو الى مسجد المدينة وجب عليه  
الذهاب اليهما وأن يصلي فيهما (قال) واذا قال على المشي الى مسجد المدينة أو مسجد  
بيت المقدس فهو مخالف لقوله على المشي الى المدينة أو على المشي الى بيت المقدس  
فهو اذا قال على المشي الى بيت المقدس فلا يجب عليه الذهاب الا أن ينوي الصلاة  
فيه واذا قال على المشي الى مسجد المدينة أو الى مسجد بيت المقدس وجب عليه  
الذهاب راكبا والصلاة فيهما وان لم ينو الصلاة فيهما وهو اذا قال على المشي الى  
هذين المسجدين فكأنه قال لله على أن أصلي في هذين المسجدين

— في حمل الحرم نفقته في المنطقة أو نفقة غيره —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قوله في المنطقة للمحرم التي فيها نفقته (قال) قال مالك  
لا بأس بالمنطقة للمحرم التي تكون فيها نفقته ﴿ قلت ﴾ ويربطها في وسطه (قال) قال  
مالك يربطها من تحت ازاره ولا يربطها من فوق ازاره ﴿ قلت ﴾ فان ربطها من فوق  
ازاره اقتدى (قال) لم أسمع من مالك في الفدية شيئا ولكني أرى أن يكون عليه  
الفدية لانه قد احتزم من فوق ازاره (قال) قال مالك اذا احتزم المحرم فوق ازاره  
بخط أو بحبل فعليه الفدية ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره أن يدخل السيور في  
الثقب التي في المنطقة ويقول بمقده (قال) قال مالك يشد الحرم المنطقة التي فيها  
نفقته على وسطه ويدخل السيور في الثقب ولا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك  
يكره أن يحمل المنطقة في عضده أو تحته (قال) نعم لم يكن يوسع أن يجعل منطقة

نفقته الا في وسطه ﴿قلت﴾ فان جعلها في عضده أو في نخذله أو في ساقه أي يكون عليه الفدية في قول مالك (قال) لم أسمع منه في الفدية شيئاً الا الكراهية لذلك (قال ابن القاسم) وأرجو أن يكون خفيفاً ولا يكون عليه الفدية (قال) ولقد سئل مالك عن المحرم يحمل نفقة غيره في وسطه ويشدها على بطنه (قال) لا خير في ذلك وانما وسع له أن يحمل نفقة نفسه ويشدها على وسطه لموضع الضرورة ولا يجوز له أن يربط نفقة غيره ويشدها في وسطه ﴿قلت﴾ فان فعل أي يكون عليه الفدية في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في الفدية في هذا شيئاً وأنا أرى أن يكون عليه الفدية في هذا لانه انما أرخص له أن يحمل نفقة نفسه (قال) والذي أرى لو أن محرماً كانت معه نفقته في هيمان قد جعله في وسطه وشده عليه فاستودعه رجل نفقته فجعلها في نفقته في هيمانه ذلك وشد الهيمان على وسطه أنه لا يرى عليه شيئاً لان أصل ما شد الهيمان على وسطه لنفسه لا لغيره

﴿فيمين قال ان كملت فلانا فانا محرم بحجة أو بعمره فحنت متى يحرم﴾

﴿قلت﴾ أرايت رجلاً قال ان كملت فلانا فانا محرم بحجة أو بعمره (قال) قال مالك أما الحجة فان حنت قبل أشهر الحج لم تلزمه حتى تأتي أشهر الحج فيحرم بها اذا دخلت أشهر الحج الا أن يكون نوى أو قال في يمينه أنا محرم حين أخنت فأرى عليه ذلك حين حنت وان كان في غير أشهر الحج ﴿قال﴾ وقال مالك وأما العمرة فاني أرى الاحرام يجب عليه فيها حين حنت الا أن لا يجد من يخرج معه ويخاف على نفسه ولا يجد من يصحبه فلا أرى عليه شيئاً حتى يجد أنساً وصحابة في طريقه قال فاذا وجدهم فمليه أن يحرم بالعمره ﴿قلت﴾ فن أين يحرم أمن الميقات أم من موضعه الذي حنت فيه في قول مالك (قال) من موضعه ولا يؤخره الى الميقات عند مالك ولو كان له أن يؤخر الى الميقات في الحج لكان له أن يؤخر ذلك في العمرة (ولقد قال) لي مالك يحرم بالعمره اذا حنت الا أن لا يجد من يخرج معه ويستأنس به فان لم يجد أخره حتى يجد فهذا يدل في الحج أنه من حيث حنت اذ جعله مالك في العمرة

غير مزمة من حيث حنث الا أن يكون نوى من الميقات أو غير ذلك فهو على نيته  
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال حين أكلم فلانا فأنا محرم يوم أكله فكلمه (قال) أرى  
أن يكون محرما يوم يكلمه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك في الرجل يحلف بالمشي الى  
بيت الله فيحنث (قال) قال مالك يمشي من حيث حلف الا أن تكون له نية فيمشي  
من حيث نوى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان قال يوم أفعل كذا وكذا فأنا محرم  
بحجة أهو في قول مالك مثل الذي قال يوم أفعل كذا وكذا فأنا محرم بحجة (قال) نعم  
هو سواء في قوله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان قال ان فعلت كذا وكذا فأنا  
أحج إلى بيت الله (قال) أرى قوله ان فعلت كذا وكذا فأنا أحج الى بيت الله أنه اذا  
حنث فقد وجب عليه الحج وهو بمنزلة قوله ففعل حجة ان فعلت كذا وكذا وهذا مثل  
الرجل يقول ان فعلت كذا وكذا فأنا أمشي الى مكة أو فعلت المشي الى مكة فهو سواء  
وكذلك قوله فأنا أحج أو فعلت الحج هو مثل قوله فأنا أمشي أو فعلت المشي ﴿ قلت ﴾  
وهذا قول مالك (قال) قال مالك من قال على المشي الى بيت الله ان فعلت كذا  
وكذا أو أنا أمشي الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا فحنث ان عليه المشي وهما سواء  
(قال) ورأيت قوله فأنا أحج أو فعلت الحج على هذا ﴿ قلت ﴾ وكذلك قوله أنا أهدي  
هذه الشاة ان فعلت كذا وكذا فحنث أيكون عليه أن يهديها في قول مالك (قال)  
نعم عليه أن يهديها عند مالك اذا حنث الا أن يكون بموضع بعيد فيبيعها ويشترى  
بثمنها شاة بمكة ويخرجها الى الحل ثم يسوقها الى الحرم عند مالك اذا حنث ﴿ قلت ﴾  
لابن القاسم ما قول مالك في الرجل يقول أنا أحج بفلان الى بيت الله ان فعلت كذا  
وكذا فحنث (قال) قال مالك اذا قال الرجل أنا أحمل فلانا الى بيت الله فاني أرى أن  
ينوى فان كان أراد تعب نفسه وحمله على عنقه فاني أرى أن يحج ماشيا ويهدي ولا شيء  
عليه في الرجل ولا يحجه وان لم ينو ذلك فليحج راكباً وليحج بالرجل معه ولا هدى  
عليه فان أبي الرجل أن يحج فلا شيء عليه في الرجل وليحج هو راكباً ﴿ قال ابن  
القاسم ﴾ وقوله أنا أحج بفلان الى بيت الله هو عندي أوجب من الذي يقول أنا أحمل



فلاناً الى بيت الله لا يريد بذلك على عنقه لان إحجابه الرجل الى بيت الله من طاعة  
 الله فأرى ذلك عليه الا أن يأبى الرجل فلا يكون عليه في الرجل شيء ﴿ قال ابن  
 القاسم ﴾ وقال لنا مالك في الرجل يقول أنا أحمل هذا العمود الى بيت الله أو هذه  
 الطنفسة أو ما أشبه هذا من الاشياء انه يحج ماشياً ويهدي لموضع ما جعل على نفسه  
 من حملان تلك الاشياء وطلب مشقة نفسه وليضع المشقة عن نفسه ولا يحمل تلك  
 الاشياء وليهد ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً قال ان فعلت كذا وكذا  
 فلي أن أهدى دورى أو رقيقى أو أرضى أو دوابى أو بقرى أو غنمى أو ابلى أو  
 دراهمى أو دنائيرى أو ثيابى أو عروضى لعروض عنده أو قعجى أو شعيرى فحث  
 كيف يصنع في قول مالك وهل هذا كله عنده سواء اذا حلف به أم لا (قال) هذا  
 كله عند مالك سواء اذا حلف فحث أخرج ثمن ذلك كله فبعت به فاشتري له به  
 هدى الا الدراهم والدنائير فانهما بمنزلة الثمن يبت بذلك ليشتري بها بدن كما وصفت  
 لك (وقال مالك) اذا قال الرجل ان فعلت كذا وكذا فان على أن أهدى مالى فحث فان  
 عليه أن يهدى ثلث ماله ويجزئه ولا يهدى جميع ماله ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال على أن  
 أهدى جميع مالى أجزاء من ذلك الثلث في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا  
 قال الرجل ان فعلت كذا وكذا فله على أن أهدى بعيرى وشاتى وعبدى وليس له مال  
 سواهم فحث وجب عليه أن يهديهم ثلاثهم بعيره وشاته وعبده يبيعهم ويهدى ثمنهم  
 وان كانوا جميع ماله فليهدهم ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن له الا عبد واحد ولا مال له سواء  
 فقال لله على أن أهدى عبدى هذا ان فعلت كذا وكذا فحث (قال) قال مالك عليه  
 أن يهدى عبده يبيعه ويجعل ثمنه في هدى وان لم يكن له مال سواء ﴿ قلت ﴾ فان  
 لم يكن له مال سوى هذا العبد فقال ان فعلت كذا وكذا فله على أن أهدى جميع مالى  
 فحث (قال) قال مالك يجزئه أن يهدى ثلثه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال لله على  
 أن أهدى جميع ما أملك أجزاء من ذلك الثلث قال نعم ﴿ قلت ﴾ فاذا سمي فقال لله  
 على أن أهدى شاتى وبعيرى وبقرتى فعدد ماله حتى سمي جميع ماله فعليه اذا سمي

أن يهدي جميع ماسمى وان أتى ذلك على جميع ماله في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾  
 فان لم يسم ولكن قال الله على أن أهدى جميع مالى فخنث فانما عليه أن يهدي ثلث  
 ماله في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فافرق ما بينهما عند مالك اذا سمى فأتى على  
 جميع ماله أهدى جميعه واذا لم يسم وقال جميع مالى أجزأه الثلث ﴿قال﴾ قال مالك  
 انما ذلك مثل الرجل يقول كل امرأة أنكحها ففى طالق فلا شئ عليه وان سمى  
 قبيلة أو امرأة بعينها لم يصلح له أن ينكحها فكذلك هذا اذا سمى لزمه وكان أوكد  
 في التسمية ﴿قلت﴾ فلو قال الله على أن أهدى بعيرى هذا وهو بأفريقية أيبعه  
 وبيعت ثمنه يشتري به هدى من المدينة أو من مكة في قول مالك (قال) قال مالك  
 الابل يبعث بها اذا جعلها الرجل هديا يقلدها ويشعرها ولم يقل لنا مالك من بلد من  
 البلدان بعد ولا قرب ولكنه اذا قال بعيرى أو ابلى هدى أشعرها وقلدتها وبعث  
 بها ﴿قال ابن القاسم﴾ أرى ذلك لازما من كل بلد الا من بلدة يخاف بعدها وطول  
 السفر والتلف في ذلك فاذا كان هكذا رجوت أن يحجزه أن يبيعها وبيعت بأثمانها  
 فيشتري له بها هدى من المدينة أو من مكة من حيث أحب ﴿قلت﴾ فان لم يحلف  
 على ابل بأعيانها ولكن قال الله على أن أهدى بدنة ان فعلت كذا وكذا فخنث (قال)  
 يحجزه عند مالك أن يبعث بالثمن فيشتري البدنة من المدينة أو من مكة فتوقف بعرفة  
 ثم تنحر بمنى فان لم توقف بعرفة أخرجت الى الحل ان كانت اشترت بمكة ونحرت  
 بمكة اذا ردت من الحل الى الحرم (قال مالك) وذلك دين عليه وان كان لا يملك  
 ثمنها ﴿قلت﴾ فلو قال الله على أن أهدى بقرى هذه فخنث وهو بمصر أو بأفريقية  
 ما عليه في قول مالك (قال) البقر لا يبلغ من هذا الموضع فعليه أن يبيع بقره هذه  
 وبيعت بالثمن يشتري بثمنها هدى من حيث يبلغ ويحجزه عند مالك أن يشتري له من  
 المدينة أو من مكة أو من حيث أحب من البلدان اذا كان الهدى يشتري يبلغ من  
 حيث يشتري ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الله على أن أهدى بقرى هذه وهو  
 بأفريقية فباعها وبعث بثمنها أيجزئه أن يشتري بثمنها بعيرا في قول مالك (قال) يحجزه

أن يشتري بها ابلا فيهديها لاني لما أجزت البيع لبعد البلد صارت البقر كأنها دنانير  
 أو دراهم فلا أرى بأسا أن يشتري بالثمن بعيرا وان قصر عن البعير فلا بأس أن يشتري  
 غنما (قال) ولا أحب له أن يشتري غنما الا أن يقصر الثمن عن البعير والبقر ﴿قلت﴾  
 فلو قال لله علي أن أهدي غنمي هذه أو بقري هذه فحنت وذلك في موضع يبلغ  
 البقر والغنم منه وجب عليه أن يبيعها بأعيانها ولا يبيعها ويشتري مكانها في قول مالك  
 قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك وإذا حلف بصدقة ماله فحنت أو قال مالى في سبيل الله  
 فحنت أجزأه من ذلك الثلث (قال) وان كان سمي شيئا بعينه وكان ذلك الشيء جميع  
 ماله فقال ان فعلت كذا وكذا فله علي أن أتصدق على المساكين بمبدى هذا وليس  
 له مال غيره أو قال فهو في سبيل الله وليس له مال غيره فعليه أن يتصدق به ان كان  
 حلف بالصدقة وان كان قال هو في سبيل الله فليجعله في سبيل الله ﴿قلت﴾ أي بحث  
 به في سبيل الله في قول مالك أم يبيعه ويبعث بثمنه (قال) بل يبيعه فيدفع ثمنه الى من  
 يغزو في سبيل الله من موضعه ان وجد فان لم يجد فليبعث بثمنه ﴿قلت﴾ فان حنت  
 وعينه بصدقته على المساكين أي يبيعه في قول مالك ويتصدق بثمنه على المساكين  
 قال نعم ﴿قلت﴾ فان كان فرسا أو سلاحا أو سرجا أو أداة من أداة الحرب  
 فقال ان فعلت كذا وكذا فهذه الاشياء في سبيل الله يسميها بأعيانها أي يبيعها ثم يجعلها  
 في سبيل الله في قول مالك (قال) بل يجعلها في سبيل الله بأعيانها ان وجد من  
 يقبلها اذا كان سلاحا أو دواب أو أداة من أداة الحرب الا أن يكون بموضع لا يبلغ  
 ذلك الموضع الذي فيه الجهاد ولا يجد من يقبله منه ولا من يبايعه له فلا بأس بأن يبيع  
 ذلك ويبعث بثمنه فيجعل ثمنه في سبيل الله ﴿قلت﴾ فيجعل ثمنه في مثله أم يعطيه  
 دراهم في سبيل الله في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئا وأرى أن يجعل  
 في مثله من الاداة والكرع ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين هذا وبين البقر اذا جعلها هديا  
 جاز له أن يبيعها ويشتري بأثمانها الا بل اذا لم تبلغ (قال) لان البقر والابل انما هي  
 كلها للاكل وهذه اذا كانت كراعاً أو سلاحاً فانما هي قوة على أهل الحرب ليس

للاكل فينبغي أن نجعل الثمن في مثله ﴿ قات ﴾ فان كان حلف بصدقة هذه الخيل وهذا السلاح وهذه الأداة باعه وتصدق به في قول مالك قال نعم ﴿ قات ﴾ وكذلك ان كانت يمينه أن يهديه باعه وأهدى ثمنه في قول مالك قال نعم ﴿ قات ﴾ واذا حلف الرجل فقال ان فعلت كذا وكذا فإلى في سبيل الله فانما سبيل الله عند مالك في مواضع الجهاد والرباط ( قال ) قال مالك سبيل الله كثير وهذا لا يكون الا في الجهاد ( قال مالك ) فليعط في السواحل والنفور ( قال ) فقيل للملك أفيعطى في جدة ( قال ) لا ولم ير جدة مثل سواحل الروم الشام ومصر ( قال ) فقيل له انه قد كان بجدة أي خوف ( قال ) انما كان ذلك مرة واحدة ولم ير جدة من السواحل التي هي مرابط ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا حلف بالصدقة وفي سبيل الله وبالمهدي فهذه الثلاثة الايمان سواء ان كان لم يسم شيئاً من ماله بعينه صدقة أو هدياً أو في سبيل الله أجزأه من ذلك الثالث وان كان سمي وأتى في التسمية على جميع ماله وجب عليه أن يبعث بجميع ماله ان كان في سبيل الله أو في الهدى وان كان في الصدقة تصدق بجميع ماله ﴿ قات ﴾ فلو قال ان فعلت كذا وكذا فانما أهدى عبدي هذا أو أهدى جميع مالي فخت ماعليه في قول مالك ( قال ) أرى أن يهدي عبده الذي سمي وثلاث مائتي من ماله ﴿ قات ﴾ وكذلك هذا في الصدقة وفي سبيل الله قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك من قال لله على أن أهدى بدنة فعليه أن يشتري بعيراً فان لم يجد بعيراً فبقرة فان لم يجد بقرة فسبعاً من النعم ﴿ قات ﴾ أرايت ان كان يجد الابل فاشتري بقرة فنحراها وقد كانت وجبت عليه بدنة أتجزئه في قول مالك ( قال ) قال لنا مالك فان لم يجد الابل اشتري البقر ( قال ) قال لي مالك والبقر أقرب شيء من الابل ( قال ابن القاسم ) وانما ذلك عندي ان لم يجد بدنة أي اذا قصرت النفقة فلم تبلغ نفقته بدنة وسمع له من البقر فان لم تبلغ نفقته البقر اشتري النعم ( قال ) ولا يجزئه في قول مالك أن يشتري البقر اذا كانت عليه بدنة الا أن لا تبلغ نفقته بدنة لانه قال فان لم

يُجَدُّ فَوَ إِذَا بَلَّغْتَ نَفَقَتَهُ فَهُوَ يُجَدُّ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) وَكَذَلِكَ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ وَقَطِيعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ أَيْضًا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالُوا فَإِنْ لَمْ يُجَدِّ بَدَنَةً فَبَقْرَةٌ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ لَمْ يُجَدِّ الذَّمُّ أَيْ جَزْئُهُ الصِّيَامُ (قَالَ) لِأَعْرِفَ الصِّيَامَ فِيمَا نَذَرَ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يُحِبَّ أَنْ يَصُومَ فَإِنْ أَيْسَرُ يَوْمًا مَا كَانَ عَلَيْهِ مَا نَذَرَ عَلَى نَفْسِهِ فَإِنْ أَحَبَّ الصِّيَامَ فَمَشْرُةٌ أَيَّامٌ (قَالَ) وَلَقَدْ سَأَلْنَا مَالَكًا عَنِ الرَّجُلِ يَنْذِرُ عَتَقَ رَقَبَةً أَنْ فَعَلَ اللَّهُ بِهِ كَذَا وَكَذَا أَتَرَى أَنْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يُجَدِّ رَقَبَةً (قَالَ) قَالَ لِي مَالِكُ مَا الصِّيَامُ عِنْدِي بِمَجْزِيٍّ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ أَنْ يَصُومَ فَإِنْ أَيْسَرُ يَوْمًا مَا أَعْتَقَ فَهَذَا عِنْدِي مِثْلُهُ ﴿قَالَ﴾ وَسَأَلْنَا مَالَكًا عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ مَالِي فِي رَتَاجِ الْكَعْبَةِ (قَالَ) قَالَ مَالِكُ لَا أَرَى عَلَيْهِ فِي هَذَا شَيْئًا لَا كَفَّارَةَ يَمِينٍ وَلَا يُخْرِجُ فِيهِ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ (قَالَ مَالِكُ) وَالرَتَاجُ عِنْدِي هُوَ الْبَابُ فَأَنَا أَرَاهُ تَخْفِيفًا وَلَا أَرَى فِيهِ شَيْئًا (قَالَ) وَقَالَ لَنَا غَيْرُ عَامٍ ﴿قُلْتُ﴾ لِابْنِ الْقَاسِمِ أَرَأَيْتَ مَنْ قَالَ مَالِي فِي الْكَعْبَةِ أَوْ فِي كَسْوَةِ الْكَعْبَةِ أَوْ فِي طِيبِ الْكَعْبَةِ أَوْ فِي حَطِيمِ الْكَعْبَةِ أَوْ أَنْ أُضْرِبَ بِهِ الْكَعْبَةَ أَوْ أَنْ أُضْرِبَ بِهِ أَسْتَارَ الْكَعْبَةِ (قَالَ) مَسَمَعْتُ مِنْ مَالِكٍ فِي هَذَا شَيْئًا وَأَرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ مَالِي فِي كَسْوَةِ الْكَعْبَةِ أَوْ فِي طِيبِ الْكَعْبَةِ أَنْ يَهْدِيَ ثَلَاثَ مَالِهِ فَيَدْفَعُ إِلَى الْحُجْبَةِ وَأَمَّا إِذَا قَالَ مَالِي فِي حَطِيمِ الْكَعْبَةِ أَوْ فِي الْكَعْبَةِ أَوْ فِي رَتَاجِ الْكَعْبَةِ فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِأَنَّ الْكَعْبَةَ لَا تَنْقُضُ فِتْنَى بِمَالٍ هَذَا وَلَا يَنْقُضُ الْبَابَ فَيَجْعَلُ مَالٌ هَذَا فِيهِ (قَالَ) وَسَمِعْتُ مَالَكًا يَقُولُ رَتَاجُ الْكَعْبَةِ هُوَ الْبَابُ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ مَالِي فِي حَطِيمِ الْكَعْبَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي رَأْيِي وَذَلِكَ أَنَّ الْحَطِيمَ لَا يَبْنِي فَتَجْعَلُ نَفَقَةَ هَذَا فِي بَنِيهِ ﴿قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ﴾ وَبَلَّغْنِي أَنَّ الْحَطِيمَ فِيمَا بَيْنَ الْبَابِ إِلَى الْمَقَامِ قَالَ وَأَخْبَرَنِي بِهِ بَعْضُ الْحُجْبَةِ (قَالَ) وَمَنْ قَالَ أَنَا أُضْرِبُ بِمَالِي حَطِيمَ الْكَعْبَةِ فَهَذَا يُجِبُّ عَلَيْهِ الْحِجَّ أَوْ الْعِمْرَةَ وَلَا يُجِبُّ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ شَيْءٌ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ أَنَا أُضْرِبُ بِكَذَا وَكَذَا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فَهُوَ يَجِبُ أَوْ يُمْتَرُ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَرِدْ حِمْلَانِ ذَلِكَ الشَّيْءُ عَلَى عُنُقِهِ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ)

فكذلك هذه الاشياء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ما يبعث به الى البيت من الهدايا من الثياب والدرهم والدنانير والمروض أيدفع ذلك الى الحجة في قول مالك ( قال ) بلغني عن مالك فيمن قال لشيء من ماله هو هدى قال يذمه ويشتري بثمنه هديا فان فضل شيء لا يكون في مثله هدى ولا شاة رأيت ان يدفع الى خزان الكعبة يحملونه فيما تحتاج اليه الكعبة ( قال ) ولقد سمعت مالكا وذكر له أنهم أرادوا أن يشتروا مع الحجة في الخزانة فأعظم ذلك وقال بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي دفع المفتاح الى عثمان بن طلحة رجل من بين عبد الدار فكانه رأى هذه ولاية من النبي صلى الله عليه وسلم فأعظم أن يشرك معهم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من قال لله على أن أتحر بدنة أين ينحرها قال بمكة ﴿ قلت ﴾ وكذلك اذا قال لله على هدى قال ينحره ايضا بمكة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال لله على أن أتحر جزورا أين ينحره أو لله على جزور أين ينحره ( قال ) ينحره في موضعه الذي هو فيه . قال لي مالك ولو نوى موضعا فلا ينخرجه اليه ولن ينحره بموضعه ذلك ( قال ابن القاسم ) كان الجزور بعينه أو بغير عينه فذلك سواء ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك وان نذره لمساكين البصرة أو مصر وكان من غير أهل البصرة أو من غير أهل مصر قال نعم ( قال مالك ) وان نذره لمساكين البصرة أو مصر فلينحره بموضعه وليتصدق به على مساكين من عنده اذا كانت بعينها أو بغير عينها أو نذر أن يشتريه من موضعه فيسوقه الى مصر ( قال مالك ) وسوق البدن الى غير مكة من الضلال ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من ساق معه الهدى يؤم البيت متى يقلده ويشعره ( قال ) سئل مالك عن الرجل من أهل مصر أو من أهل الشام يشتري بدنة بالمدينة يريد أن يقلدها ويشعرها بذى الخليفة ويؤخر احرامه الى الجحفة قال لا يعجني ذلك اذا كان يريد الحج أن يقلده ويشعره الا عند ما يريد ان يحرم الا أن يكون رجلا لا يريد أن يحج فلا أرى بأسا أن يقلده بذى الخليفة ﴿ قال ﴾ وبلغني أن مالكا سئل عن رجل يبعث بهدي

تطوعا مع رجل حرام ثم بدا له بعد ذلك أن يحج فحج وخرج فأدرك هديه (قال) مالك إن أدركه قبل أن ينحر رأيت أن يوقفه حتى يحل وإن لم يدركه فلا أرى عليه شيئا ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما كان مالك يكره القطع من الأذان في الضحايا والهدى (قال) كان يوسع فيها إذا كان الذي بأذنها قطعاً قليلاً مثل السمة تكون في الأذن ﴿قلت﴾ وكذلك الشق في الأذن (قال) نعم كان يوسع إذا كان في الأذن الشيء القليل مثل السمة ونحوها ﴿قلت﴾ فإن كان القطع من الأذن شيئاً كبيراً (قال) لم يكن يحزها إذا كانت مقطوعة الأذن أو قد ذهب من الأذن الشيء الكبير (قال) وإنما كان يوسع فيما ذكرت لك من السمة أو ما هو مثل السمة ﴿قلت﴾ فما قول مالك في الخصي أيهدى قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الضحايا قال نعم ﴿قلت﴾ فما قول مالك في الذي قد ذهب بعض عينه أيحوز في الضحايا والهدى والبدن والنسك (قال) قال مالك وبلغني عنه أنه وسع في الكوكب يكون في العين إذا كان يبصر بها ولم يكن على الناظر ﴿قلت﴾ أرايت المريض أيحوز في الهدى والضحايا أم لا (قال) الحديث الذي جاء العرجاء الين عرجها والمريضة الين مرضها وقال لا يحوز الين عرجها ولا الين مرضها وبهذا الحديث يأخذ في العرجاء والمريضة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من ساق هدياً تطوعاً فمطب في الطريق أو ضل عليه البدل في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فإن أصابه بعد ما ذهبت أيام النحر قال ينحره بمكة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وإن كانت أضحيته ضلت منه فأصابها قبل يوم النحر أو في أيام النحر أينحرها في قول مالك (قال) نعم إلا أن يكون ضحى فلا شيء عليه وإن أصابها في يوم النحر إذا كان قد ضحى بيدها وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فإن أصابها بعد ما ذهبت أيام النحر أيذبها (قال) لا ولكن يصنع بها ما شاء ﴿قلت﴾ فما فرق ما بينها وبين الهدى في قول مالك (قال) لأن الهدى يشعر ويقلد فلا يكون له أن يصرفه إلى غير ذلك والضحايا لا تشعر ولا تقلد وهو إن شاء أبدلها بخير منها



والهدى والبدن ليست بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أرأيت ان ساق هديا واجبا من جزاء الصيد أو غير ذلك مما وجب عليه فضل في الطريق فأبدله فنحر البدل يوم النحر ثم أصاب الهدى الذى ضل منه بعد أيام النحر أينحره أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ينحره أيضاً ﴿قلت﴾ ولم ينحره في قول مالك وقد يخرج بدله (قال) لانه قد كان أوجه فليس له أن يردده في ماله ﴿قلت﴾ فان اشترى هديا تطوعا فلما قلده وأشمره أصابه أعور أو أعمى كيف يصنع في قول مالك (قال مالك) يمضي به هديا ويرجع على صاحبه بما بين الصحة والداء فيجمله في هدى آخر ان بلغ ما يرجع به على البائع أن يشتري به هديا ﴿قلت﴾ فان لم يبلغ ما يرجع به على البائع أن يشتري به هديا (قال) قال مالك يتصدق به ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الهدى الذى قلده وأشمره وهو أعمى عن أمر واجب عليه وهو مما لا يجوز في الهدى لم أوجه مالك وأمره أن يسوقه (قال) قول مالك عندي لو أن رجلا اشترى عبداً وبه عيب فأعتقه عن أمر وجب عليه وهو أعمى مما لا يجوز في الرقاب الواجبة ثم ظهر على العيب الذى به فانه يرجع على بائعه بما بين الصحة والداء فيستعين به في رقبة أخرى ولا تجزئه الرقبة الاولى التى كان بها العيب عن الامر الواجب الذى كان عليه وليس له أن يرد الرقبة الاولى رقيقا بعد عتقها وان لم تجزئه عن الذى أعتقها عنه (قال) لي مالك وان كان العيب مما تجزئه الرقبة به جعل ما يسترجع بذلك العيب في رقبة أو في قطعة مكاتب يتم به عتقها وان كانت تطوعا صنع به ما شاء فالبدنة اذا أصاب بها عيبا لم يستطع أن يردّها تطوعا كانت أو واجبة وهى ان كانت واجبة فعليه بدلها ويستعين بما يرجع به على البائع في ثمن بدنته الواجبة عليه وان كانت بدنته هذه التى أصاب بها العيب تطوعا لم يكن عليه بدلها وجعل ما أخذ من بائعه لعيبها الذى أصابه بها في هدى آخر فان لم يبلغ هديا آخر تصدق به على المساكين ﴿قلت﴾ أرأيت ان جنى على هذا الهدى رجل فقفا عينيه أو أصابه شيء يكون له أرش فأخذه صاحبه ما يصنع به في قول مالك

(قال) أرى ذلك بمنزلة الذي رجع بعيب أصابه في الهدى بعد ما قلده  
﴿قلت﴾ والضحايا لو أن رجلا جنى عليها فأخذ صاحبها لجنايتها أرشا  
وكيف يصنع بها أن أصاب بها عيبا حين اشتراها أصابها  
عمياء أو عوراء كيف يصنع (قال) الضحايا في قول مالك  
ليست بمنزلة الهدى الضحايا إذا أصاب بها عيبا  
ردها وأخذ ثمنها فاشترى به بدلها وكذلك  
أن جنى على هذه الضحايا جان أخذ  
صاحبها منه عقل ما جنى وأبدل  
هذه الضحية واشترى  
غيرها ولا يذبح هذه  
التي دخلها  
العيب

— تم كتاب الحج الثاني من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه —

— ويليه كتاب الحج الثالث —

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الحج الثالث

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت كل هدى قلده رجل من جزاء الصيد أو نذر أو هدى القران أو غير ذلك من الهدى الواجب أو التطوع اذا قلده أو أشعره وهو صحيح يجوز في الهدى ثم عطب بعد ذلك أو عمي أو أصابه عيب فحمله صاحبه أو ساقه حتى أوقفه بمرفة فنحره بمنى (قال) قال مالك يجوزنه قلت فان ساقه الى منى وقد فاته الوقوف بمرفة أيجزئه أن ينحره بمنى أو حتى يرده الى الحل ثانية فيدخله الحرم في قول مالك (قال) ان كان أدخله من الحل فلا يخرج به الى الحل ثانية ولكن يسوقه الى مكة فينحره بمكة (قال) قال مالك كل هدى فاته الوقوف بمرفة فحله مكة ليس له محل دون ذلك وليس منى له بمحل قلت فان فاته الوقوف بهذا الهدى فساقه من منى الى مكة فعطب قبل أن يبلغ مكة (قال) لايجزئه وهذا لم يبلغ محله عند مالك قلت أرايت من اشترى أضحية عن نفسه ثم بدا له بعد أن نواها لنفسه أن يشرك فيها أهل بيته أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم في رأيي ولم أسمع من مالك فيه شيئاً لانه كان يجوز له ان يشركهم أولاً (قال) والهدى عند مالك مخالف للضحايا قلت أرايت البقرة أو الناقة أو الشاة اذا نتجت وهي هدى كيف يصنع بولدها في قول مالك (قال) يحمل ولدها معها الى مكة قلت أعليها أم على غيرها (قال) ان كان له محل حمل على غيرها عند مالك وان لم يكن له محل غير أمه حمل على أمه قلت فان لم يكن في أمه ما يحمله عليها كيف يصنع بولدها في قول مالك (قال ابن القاسم) أرى ان يكلف حمله قلت فهل يشرب من لبن الهدى في

قول مالك (قال) قال مالك لا يشرب من لبن الهدى شيء من الاشياء ولا ما فضل  
 عن ولدها ﴿قلت﴾ أ رأيت ان شرب من لبنها ما عليه في قول مالك (قال) لا أحفظ  
 من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه شيئاً لانه قد جاء عن بعض من مضى فيه  
 رخصة اذا كان ذلك بعد رى فصليها ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت ان بعثت هديا  
 تطوعا وأمرت الذي بعثت به معه ان هو عطب ان يخلى بين الناس وبينه فمطب  
 فتصدق به ايضنه أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولكني  
 لا أرى على هذا ضمناً وأراه قد أجزأ عنه لان صاحبه لم يتصدق به وانما هذا كأنه  
 رجل عطب هديه تطوعا فخلى بين الناس وبينه فأتى رجل أجنبي فقسمه بين الناس  
 وجعل يتصدق به على المساكين ولا يكون على صاحبه الذي خلى بين الناس وبينه  
 شيء ولا أرى على الذي تصدق به ضمناً لان الآخر قد خلى بين الناس وبينه ﴿قلت﴾  
 أ رأيت ان احتاج الى ظهر هديه كيف يصنع في قول مالك (قال) اذا احتاج  
 الى ظهر هديه ركه ﴿قلت﴾ فان ركه أينزل اذا استراح أم لا في قول مالك (قال)  
 ابن القاسم لا أرى عليه النزول لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اركبها  
 ويحك في الثانية أو الثالثة وانما استحسن الناس أن لا يركبها حتى يحتاج اليها فان  
 احتاج اليها ركبها ﴿قلت﴾ أ رأيت اذا أطعم الاغنياء من هدي جزاء الصيد أو  
 الفدية أ يكون عليه البدل أم لا في قول مالك (قال) أرى أن يكون عليه البدل  
 لان مالكا قال ان أعطى زكاته الاغنياء وهو يعرفهم لم يجزه فكذلك هذا ﴿قلت﴾  
 أ رأيت ان لم يلم أنهم اغنياء (قال) لا أدري ما قول مالك ولكن أرى اذا اجتهد فأخطأ  
 فأعطى منه الاغنياء فلا أرى ذلك مجزئاً عنه في الزكاة والجزاء والفدية ولا يضع  
 عنه خطؤه ما أوجب الله عليه من ذلك للمساكين والفقراء من جزاء الصيد وما  
 يشبهه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كنا رفقاء وقد سقنا كلنا الهدى كل واحد منا قد ساق  
 هديه وقلده فلما كان النحر وقع الخطأ بيننا فنحرت هدي صاحبي ونحر صاحبي  
 هديي أيجزئ عنا في قول مالك (قال) نعم يجزئ عندي في قول مالك لأن الهدى

إذا أشعر وقلد فن نحره بعد أن يبلغ محله فهو مجزئ عن صاحبه ﴿قلت﴾ فإن كانت ضحايا فأخطوا فنحر هذا ضحية هذا ونحر هذا ضحية هذا أيجزئ ذلك عنهم في قول مالك أم لا (قال) لا يجزئ ذلك في قول مالك ﴿قلت﴾ فافرق ما بين الضحايا والهدى في قول مالك (قال) لأن الهدى إذا أشعر وقلد لم يرجع لصاحبه في مال والضحايا لصاحبها أن يسدها بخير منها فهذا فرق ما بينهما

### ❦ كيف ينحر الهدى ❦

﴿قلت﴾ كيف ينحر الهدى في قول مالك (قال) قال لنا مالك قياما ﴿قلت﴾ أم معقولة أم مصفوفة أيديها (قال) قال مالك الشأن أن تنحر قياما ولا أقف على حفظ ذلك الساعة في المعقولة ان امتنت ولا أرى أنا بأساً أن تنحر معقولة ان امتنت ﴿قلت﴾ فتنحر الابل في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالبقر في قول مالك كيف يصنع بها أنحر أم تذبح (قال) قال مالك تذبح ﴿قلت﴾ فيأمر بها أن تنحر بعد أن تذبح قال لا ﴿قلت﴾ وكذلك الابل اذا نحرها لا يأمر مالك بذبحها بعد نحرها (قال) نعم لا يأمر بذبحها بعد نحرها

### ❦ اذا ذبح الضحية أو الهدى غير صاحبه أو يهودي أو نصراني ❦

﴿قلت﴾ فهل يكره مالك للرجل أن ينحر هديه غيره (قال) نعم كراهية شديدة وكان يقول لا ينحر هديه الا هو بنفسه وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك هو بنفسه ﴿قلت﴾ فالضحايا أيضاً كذلك قال نعم ﴿قلت﴾ فان ذبح غيري هدي أو أضحيتي أجزأتني ذلك في قول مالك الا أنه كان يكرهه لي قال نعم ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره أن يذبح النسك والضحايا والهدي نصراني قال نعم ﴿قلت﴾ فان ذبحها نصراني أو يهودي أجزأت في قول مالك وقد أساء فيما صنع (قال) قال مالك لا تجزئه وعليه بدلها وكذلك قال مالك في الضحايا والهدى عندي مثله ﴿قلت﴾ فاذا ذبح أيقول بسم الله والله أكبر اللهم تقبل من فلان (قال) قال مالك

ان قال ذلك فحسن وإن لم يقل ذلك وسمى الله أجزأه ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم  
 ما قول مالك فيمن نحر هديه بمنى قبل طلوع الفجر يوم النحر جزاء صيد أو متعة  
 أو نذرا أو غير ذلك (قال) قال مالك اذا حل الرمي فقد حل النحر ولكن لا ينحر حتى  
 يرمى قال مالك ومن رمى بمد ماطلع الفجر قبل أن تطلع الشمس ثم نحر هديه فقد  
 أجزأه ومن رمى قبل الفجر أو نحر لم يجزئه ذلك وعليه الاعداء ﴿قلت﴾ فمن سوى  
 أهل منى هل يجزئهم أن ينحروا قبل صلاة العيد ونحر الامام في قول مالك (قال)  
 لا يجزئهم الا بعد صلاة العيد ونحر الامام ﴿قلت﴾ وأهل البوادي كيف يصنعون في  
 قول مالك الذين ليس عندهم امام ولا يصلون صلاة العيد جماعة (قال) يتحرون أقرب  
 أئمة القرى اليهم فينحرون بعده ﴿قلت﴾ أرايت أهل مكة من لم يشهد الموسم منهم متى  
 يذبح أضحيته في قول مالك (قال) هم مثل أهل الآفاق في ضحاياهم اذا لم يشهدوا الموسم  
 ﴿قال﴾ وقال مالك كل شئ في الحج انما هو هدي وما ليس في الحج انما هو أضاحي  
 ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا اشترى بمنى يوم النحر شاة أو بقرة أو بعيرا ولم يوقفه بعرفة ولم  
 يخرجها الى الحل فدخله الحرم وينوي به الهدى وانما أراد بما اشترى أن يضحي أيجوز  
 له أن يذبحه قبل طلوع الشمس أو يؤخره ويكون أضحية ويذبح اذا ذبح الناس  
 ضحاياهم في الآفاق في قول مالك أم كيف يصنع (قال) يذبحها ضحوة وليست  
 بضحية لان أهل منى ليس عليهم أضاحي في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت من أوقف هديه  
 من جزاء صيد أو متعة أو غير ذلك أوقفه بعرفة ثم قدم به مكة فنحره بمكة جاهلا  
 وترك منى متعمداً أيجزئه ويكون قد أساء أم لا يجزئه (قال) قال مالك في الهدى  
 الواجب اذا أوقفه بعرفة فلم ينحره بمنى أيام منى ضل منه فلم يجده الا بعد أيام منى  
 (قال) لا أرى أن يجزئ عنه وأرى أن ينحر هذا وعليه الهدى الذي كان عليه كما هو  
 ﴿قال﴾ وقد أخبرني بعض من أثق به عن مالك أنه كان يقول قبل الذي سمعت  
 منه انه ان أصاب الهدى الذي ضل منه أيام منى بعد ما أوقفه بعرفة أصابه بعد أيام  
 منى فانه ينحره بمكة ويجزئ عنه (قال ابن القاسم) وقوله الاول الذي لم أسمع منه

أحب الى من قوله الذى سمعت منه وأرى فى مسألتك أن يجزىء إذا نحره بمكة  
﴿قلت﴾ هل بمكة أو بمزقات فى أيام التشريق جمعة أم هل يصلون صلاة العيد أم لا  
فى قول مالك (قال) لا أدرى ماقول مالك فى هذا الا أن مالكا قال أرى فى أهل  
مكة إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة انه يجب عليهم الجمعة وعلى أهل مكة صلاة العيد  
ويجب على من كان بها من الحاج ممن قد أقام قبل يوم التروية أربعة أيام أجمع على مقامها  
انه يصلى الجمعة إذا زالت الشمس وهو بنى إذا أدركته الصلاة قبل أن يخرج الى منى

— من لا تجب عليهم الجمعة —

﴿قال﴾ وقال مالك لا جمعة بمنى يوم التروية ولا يوم النحر ولا أيام التشريق ولا  
يصلون صلاة العيد ولا جمعة بمرفة يوم عرفة

— ما نحر قبل الفجر —

﴿قلت﴾ أرايت ما كان من هدى ساقه رجل فنحره ليلة النحر قبل طلوع الفجر  
أيجزئه أم لا وكيف ان كان وجب عليه إذا نحره قبل طلوع الفجر فى قول مالك أم لا  
وهل هدى المتعة فى هذا أو هدى القران كغيرها من الهدايا أم لا فى قول مالك  
(قال) قال مالك الهدايا كلها إذا نحرها صاحبها قبل انفجار الصبح يوم النحر لم تجزه  
وان كان قد ساقها فى حجه فلا تجزئه وان هو قد نسك الاذى فلا يجزئه أن ينحره  
الا بمنى بعد طلوع الفجر والسنة أن لا ينحر حتى يرمى ولكن ان نحره بعد انفجار  
الصبح قبل أن يرمى أجزاءه ﴿قلت﴾ أرايت الهدى هل يذبح لىالى أيام النحر أم لا فى  
قول مالك (قال) قال مالك لا تذبح الضحايا والهدايا الا فى أيام النحر ولا تذبح ليلا  
﴿قال ابن القاسم﴾ وتأول مالك هذه الآية ليدكروا اسم الله فى أيام معلومات على  
ما رزقهم من بهيمة الانعام (قال) فانما ذكر الله الايام فى هذا ولم يذكر الليالى (قال)  
وقال مالك من ذبح أضحيته بالليل فى ليالى أيام الذبح أعاد بأضحية أخرى ﴿قلت﴾  
أرايت لو أن رجلا قلد هديه فضل منه وقد قلده وأشعره فأصابه رجل وهو ضال



فأوقفه بمرقة فأصابه ربه الذي قلده يوم النحر أو بعد ذلك أيجزئه ذلك التوقيف أم لا  
يجزئه (قال) يجزئه في رأيي ﴿قلت﴾ ولم يجزئه وهو لم يوقفه وقد قال مالك فيما يوقف  
التجار أنه لا يجزئ عمن اشتراه (قال) قال مالك ما أوقف التجار فليس مثل هذا لأن  
هذا لا يرجع في ماله أن أصابه وعليه أن ينحره وما أوقف التجار أن لم يصيدوا من  
يشتريه ردوه فباعوه وجاز ذلك لهم فليس توقيف التجار مما يوجه هديا وهذا قد وجب  
هديا " فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا نحر هديه من جزاء صيد أو  
متمعة أو هدى قران أو قوت حج أو نسك في فدية الاذى أيجزئه أن يطعم مساكين  
أهل الذمة (قال) قال مالك لا يطعم منها مساكين أهل الذمة ﴿قلت﴾ فإن أطعم  
مساكين أهل الذمة منها ماعليه (قال) إن أطعم من جزاء صيد أو فدية فعليه البدل في  
ذلك وإن كان أطعم من هدى غير هذين قال فهو خفيف عندي ولا أرى عليه في  
ذلك القضاء ولا أحفظه عن مالك وقد أساء فيما صنع

### ❦ عيوب الهدي ❦

﴿قلت﴾ أرأيت المكسورة القرن هل تجوز في الهدي والضحايا في قول مالك  
(قال) قال مالك المكسورة القرن جائز إذا كان قد برأ فإن كان القرن يدي فلا  
تصلح ﴿قلت﴾ فاقول مالك هل يجوز المجروح أو الدبر في الهدي (قال) قال  
مالك لا يجزئ الدبر من الابل في الهدي وذلك في الدبرة الكبيرة (قال ابن  
القاسم) فأرى المجروح بتلك المنزلة إذا كان جرحا كبيرا ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن  
قوما أخطؤا في ضحاياهم فذبح هؤلاء ضحايا هؤلاء وهؤلاء ضحايا هؤلاء أنه يضم  
كل واحد منهم ضحيته لصاحبه الذي ذبحها بغير أمره (قال) ولا يجزئهم من الضحايا  
وعليهم أن يشتروا ضحايا فيضحوا عن أنفسهم ﴿قال﴾ وقال مالك إذا لم يكن مع  
الرجل هدى فأراد أن يهدي فيما يستقبل فله أن يحرم ويؤخر الهدي وإذا كان معه  
الهدي فليس له أن يقلده ويشعره ويؤخر الاحرام وإنما يحرم عند ما يقلده ويشعره  
بعد التقليد والاشعار وكذلك قال لي مالك

— من لا يجد نملين ويجد دراهم —

﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن الرجل لا يجد نملين ويجد دراهم أهو ممن لا يجد نملين حتى يجوز له لبس الخفين ويقطعهما من أسفل البكمين (قال) نعم قال قتلنا لمالك أرايت ان وجد نملين فسام بهما صاحبهما ثمنا كثيرا (قال) أما ما يشبه ثمن النعال أو فوق ذلك قليلا فاني أرى ذلك عليه أن يشتري وأما ما يتفاحش من الثمن في ذلك مثل أن يسام بالنملين الثمن الكثير فاني لا أرى عليه أن يشتري وأرجو أن يكون في سعة

— فيمن نسي ركعتي الطواف —

﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن رجل دخل مكة حاجا أو معتمرا فطاف بالبيت ونسي الركعتين للطواف وسعى بين الصفا والمروة وقضى جميع حجه أو عمرته فذكر ذلك في بلده أو بعد ما خرج من مكة (قال) ان ذكر ذلك بمكة أو قريبا منها بعد خروجه رأيت أن يرجع فيطوف ويركع ركعتي الطواف ويسعى بين الصفا والمروة (قال) فاذا فرغ من سعيه بعد رجعه فان كان في عمره لم يكن عليه شيء الا أن يكون قد لبس الثياب وتطيب وان كان في حج وكانت الركعتان هما للطواف الذي طاف حين دخل مكة الذي وصل به السعي بين الصفا والمروة وكان قريبا رجعا فطاف وركع ركعتين وسعى وأهدى وان كانتا في الطواف الآخر وكان قريبا رجعا فطاف وركع ركعتين اذا كان وضوءه قد انتقض ولا شيء عليه وان كان قد بلغ بلده وتبعد ركع الركعتين ولا يبالي من أي الطوافين كانتا وأهدى وأجزأت عنه ركعتاه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت اذا دخل مرافقا فلم يطف بالبيت حتى خرج الى عرفة فلما زار البيت لطواف الافاضة طاف طواف الافاضة ونسي ركعتي الطواف وسعى بين الصفا والمروة ثم فرغ من أمر الحج ثم ذكر بعد ما خرج وهو قريب من مكة أو بمكة (قال) يرجع فيطوف ويصلي الركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ﴿ قلت ﴾ ويكون عليه الدم في قول مالك (قال) لا لان هاتين الركعتين انما تركهما من طواف

هو بعد الوقوف بعرفة وذلك الاول انما تركهما من طواف هو قبل الخروج الى عرفة  
فذلك الذي جعل مالك فيه دما وهذا رجل مرأق فلا دم عليه للطواف الاول لانه  
مرأق ولا دم عليه لما أخر من الركعتين بعد الطواف الذي بعد الوقوف بعرفة لانه  
قد قضا **قلت** لابن القاسم أرأيت اذا لم يذكر هاتين الركعتين من الطواف  
الاول الذي قبل الوقوف أو من الطواف طواف الافاضة دخل مرأقا ولم يكن  
طاف قبل ذلك بالبيت فذكر ذلك بعد ما بلغ بلاده أو تباعد من مكة (قال) قال مالك  
يمضي ويركع الركعتين حيث ذكرهما وليهرق لذلك دما ومحل هذا الدم مكة **قلت**  
لابن القاسم أرأيت ان أوقفت هدي بعرفة فضل منى فوجده رجل فنجره بمنى لانه  
رآه هديا أجزئ عني في قول مالك اذا أصبته وقد نجره (قال) بلنني عن مالك أنه  
قال يجرئه اذا نجره الذي نجره من أجل أنه رآه هديا قال وأرى ذلك ولم أسمعه من  
مالك **قلت** لابن القاسم أرأيت العبد اذا أذن له سيده بالحج فأحرم فأصاب النساء  
وتطيب وقد أصاب الصيد وأماط عنه الاذى أيكون عليه الجزاء أو الفدية أو الهدي  
لما أصاب كما يكون على الحر المسلم ام لا في قول مالك وهل يكون ذلك على سيده  
أم عليه (قال) قال مالك على العبد الفدية لما أصابه من الاذى مما احتاج فيه العبد  
الى الدواء أو اماناة الاذى (قال) وليس له أن يطعم أو ينسك من مال سيده الا أن  
يأذن له سيده فان لم يأذن له سيده في ذلك صام (قال ابن القاسم) ولا أرى لسيده  
أن يمنعه الصيام **قلت** قال ابن القاسم وأنا أرى أن كل ما أصاب العبد من الصيد  
خطأ لم يعمد له أو فوات حج أصابه لم يتخلف له عامداً أو كل ما أصابه خطأ مما  
يجب عليه فيه الهدي ان سيده لا يمنعه من الصيام في ذلك اذا لم يهد عنه سيده  
أو يطعم عنه لانه أذن له بالحج ولان الذي أصابه خطأ لم يعمده فليس للسيد أن يمنعه  
من الصيام الا أن يهدي أو يطعم عنه وان كان أصاب ما وجب عليه به الهدي عمداً  
أو الفدية عمداً فليس له أن يمنعه من أن يفتدى بالنسك وبالصدقة وليس له أن يمنعه من  
الصيام اذا كان ذلك مضراً به في عمله فان لم يكن مضراً به في عمله لم أر أن يمنعه لان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار . ومما يبين ذلك أن العبد إذا ظاهر من امرأته فليس له سبيل إلى امرأته حتى يكفر وليس له أن يصوم إلا برضى سيده إذا كان ذلك مضراً بسيده في عمله لأنه هو الذي أدخل على سيده ما يضره وليس له أن يمنعه الصيام إذا لم يكن مضراً به في عمله وكذلك قال مالك في الظهار مثل الذي قلت لك ﴿قلت﴾ فالذي أصاب الصيد متعمداً أو وطئ النساء أو صنع في حجه ما يوجب عليه الدم أو الطعام أو الصيام إنما رأيت مثل الظهار من قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت إذا أذن السيد لعبده في الإحرام السيد أن يمنعه ويحله في قول مالك (قال) قال مالك ليس لسيده أن يحله بعد ما أذن له في الإحرام ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك في رجل كبر فيئس أن يبلغ مكة لكبره وضعفه أنه أن يحج أحداً عن نفسه ضرورة كان هذا الشيخ أو غير ضرورة (قال) قال مالك لأحبه ولا أرى أن يفعل

### — باب في الوصية بالحج —

﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن مات وهو ضرورة فلم يوص بأن يحج عنه أيحج عنه أحد تطوعاً بذلك عنه ولد أو والد أو زوجة أو أجنبي من الناس (قال) قال مالك يتطوع عنه بغير هذا أو يتصدق عنه أو يبتق عنه ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك في الرجل أوصى عند موته أن يحج عنه ضرورة أحب إليك أن يحج عن هذا الميت أم من قد حج (قال) قال مالك إذا أوصى أنفذ ذلك ويحج عنه من قد حج أحب إلى ﴿قال ابن القاسم﴾ وأحب إلى إذا أوصى أن ينفذ ما أوصى به ولا يستأجر له إلا من قد حج وكذلك سمعت أنا منه (قال ابن القاسم) وإن جهلوا واستأجروا من لم يحج أجزأ ذلك عنه ﴿قلت﴾ أرايت أن أوصى هذا الميت فقال يحج عني فلان بشئ وفلان ذلك وارث أو غير وارث كيف يكون هذا في قول مالك (قال) قال مالك إن كان وارثاً دفع إليه قدر كراهته ونفقته ورد ما بقي على الورثة وإن كان غير وارث دفع الثالث إليه فحج به عن الميت فإن فضل من المال عن الحج شئ

فهو له يصنع به ماشاء ﴿ قلت ﴾ لم جعل مالك لهذا الرجل مافضل عن الحج ( قال )  
سألنا مالكا عن الرجل يدفع اليه النفقة ليحج عن الرجل ففضل عن حجه من النفقة  
فضل لمن تراه ( قال ) قال مالك ان استأجره استجاراً فله مافضل وان كان أعطى  
على البلاغ رد مافضل ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فسر لي ما الاجارة وما البلاغ ( فقال )  
اذا استؤجر بكذا وكذا ديناراً على أن يحج عن فلان فهذه اجارة له مازاد وعليه  
مانقص . واذا قيل له هذه دنائير تحج بها عن فلان على أن علينا مانقص عن البلاغ  
أو يقال له خذ هذه فحج عن فلان فهذه على البلاغ ليست اجارة ﴿ قال ابن القاسم ﴾  
والناس يعرفون كيف يأخذون ان أخذوا على البلاغ فهو على البلاغ وان أخذوا على  
أنهم ضمنوا الحج فقد ضمنوا الحج ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في رجل دفع  
اليه مال ليحج به عن ميت من بعض الآفاق فاعتمر عن نفسه وحج عن الميت من  
مكة ( قال ) أرى أن ذلك مجزئ عنه الا أن يكون اشترط على الذي يحج عن الميت  
أن يحج من أفق من الآفاق أو من المواقيت فأرى ذلك عليه ضامناً ويرجع ثانية  
فيحج عن الميت ثم رجع ابن القاسم عنها فقال عليه أن يحج ثانية وهو ضامن ﴿ قلت ﴾  
فان قرن وقد أخذ مالا ليحج به عن الميت فاعتمر عن نفسه وحج عن الميت ( قال ) لم  
أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه ضامناً للمال لانه أخذ نفقتهم وأشرك في عملهم غير  
ما أمروا به ﴿ قال ابن القاسم ﴾ في رجل اعتمر عن نفسه ثم حج عن ميت فعليه  
الهدى ﴿ قلت ﴾ له أرأيت ان حج رجل عن ميت فأغنى عليه أو ترك من المناسك  
شيئاً يجب عليه فيه الدم ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن تجزئه  
الحجة عن الميت اذا كان هذا الحاج عن الميت لو كانت الحجة عن نفسه أجزأته فكذلك  
اذا حج عن الميت وكذلك قال مالك فيمن حج عن نفسه فأغنى عليه ان ذلك مجزئ  
عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعوا وصية هذا الميت الى عبد ليحج عن هذا الميت أيجزئ  
عن الميت ( قال ) لا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن العبد لا حج له فذلك رأيت  
أن لا يحج عن هذا الميت وكذلك الصبيان ﴿ قلت ﴾ فالمرأة تحج عن الرجل والرجل

عن المرأة (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالمالك  
والمعتق بعضه وأم الولد والمدر في هذا سواء عندك بمنزلة العبد لا يحجون عن ميت  
أوصى قال نعم ﴿قلت﴾ فمن يضمن هذه النفقة التي حج بها عن العبد (قال) الذي  
يدفع اليهم المال ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك فأوصى أن يحج عنه فأفخذ الوصي  
ذلك ثم أتى رجل فاستحق رقبة الميت هل يضمن الوصي أو الحاج عن الميت المال  
وكيف بما قد بيع من مال الميت وأصابه قائما بعينه (قال) أرى إذا كان الميت حراً  
عند الناس يوم بيع ماله فلا يضمن له الوصي شيئاً ولا الذي حج عن الميت ويأخذ  
ما أدرك من مال الميت وما أصاب مما قد باعوا من مال الميت قائما بعينه فليس له أن  
يأخذه إلا بالثمن ويرجع هو على من باع تلك الأشياء فيقبض منه ثمن ما باع من  
مال عبده (قال) لأن مالكا قال في رجل شهد عليه أنه مات فباعوا رقيقه ومتاعه  
وتزوجت امرأته ثم أتى الرجل بعد ذلك قال ان كانوا شهدوا بزور ردت اليه امرأته  
وأخذ رقيقه حيث وجدتم أو الثمن الذي به باعوه ان أحب ذلك (قال) مالك وان  
كانوا شبه عليهم وكانوا عدولا ردت اليه امرأته وما وجد من متاعه أو رقيقه لم  
يغير عن حاله وقد بيع أخذه بعد أن يدفع الثمن الى من ابتاعه وليس له أن يأخذ  
ذلك حتى يدفع الثمن الى من ابتاعه وما تحول عن حاله فقات أو كانت جارية وطئت  
فحملت من سيدها أو اعتقت فليس له إلا الثمن وانما له الثمن على من باع الجارية فأرى أن  
يفعل في العبد مثل ذلك (قال ابن القاسم) وأنا أرى الصق والتدبير والكتابة فوتا فيما  
قال لي مالك والصغير اذا كبر فوتا فيما قال لي مالك لأن مالكا قال لي اذا لم تغير عن  
حالتها فهذه قد تغيرت عن حالها والذي أراد مالك تغيير بدنها ﴿قلت﴾ لابن القاسم  
فكيف يتبين شهود الزور هنا من غير شهود الزور كيف نعرفهم في قول مالك  
(قال) اذا أتوا بأمر يشبه أن يكون انما شهدوا بحق مثل ما لو حضروا معركة فصرع  
فنظروا اليه في القتلى ثم جاء بعد ذلك أو طمن فنظروا اليه في القتلى ثم جاء بعد ذلك  
أو صمق به فظنوا أنه قد مات فخرجوا على ذلك ثم حي بهم أو أشهدهم قوم على

موته فشهدوا بذلك عند القاضي فهو لاء يعلم أنهم لم يعمدوا الزور في هذا وما أشبهه  
 وأما الزور في قول مالك فهو اذا لم يأتوا بأمر يشبه وعرف كذبهم ﴿ قال ﴾ وقال  
 مالك اذا شهدوا بزور رد اليه جميع ماله حيث وجدته ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى ان  
 كانوا شهدوا زور أنه يرد اليه ما اعتق من رقيقه وما دبر وما كوتب وما كبر وأم  
 الولد وقيمة ولدها أيضاً ( قال مالك ) . ويأخذ المشتري ولدها بالقيمة . وكذلك قال لي  
 مالك في الذي يباع عليه بشهادة زور انه يأخذها ويأخذ قيمة ولدها أيضا اذا شهدوا  
 على سيدها بزور أنه مات عنها فباعوها في السوق وقد قال مالك في الجارية المسروقة  
 ان صاحبها يأخذها ويأخذ قيمة ولدها وهو أحب قوله الي ( قال ابن القاسم ) قال  
 مالك وانما يأخذ قيمة ولدها يوم يحكم فيهم ومن مات منهم فلا قيمة له ﴿ قلت ﴾  
 لابن القاسم أرايت ان حجج عن ميت وانما أخذ المال على البلاغ لم يواجر نفسه  
 فأصابه أذى فوجبت عليه الفدية على من تكون هذه الفدية ( قال ) لا أحفظ عن  
 مالك فيه شيئا ولكني أرى أن تكون هذه الفدية في مال الميت ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم  
 أرايت ان هو أغنى عليه أيام . نى فرمي عنه الجمار في أيام منى على من يكون هذا الهدي أفى  
 مال الميت أم في مال هذا الذى حجج عن الميت ( قال ) كل شئ لم يتعمده هذا الحاج عن  
 الميت فهو في مال الميت مثل الفدية وما ذكرت من الانماء وما يشبه ذلك وكل شئ  
 يتعمده فهو في ماله اذا كان انما أخذ المال على البلاغ وان كان أجيرا فكل شئ أصابه  
 فهو في ماله من خطأ أو عمد ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان أخذ هذا الرجل مالا ليحج  
 به عن الميت على البلاغ أو على الاجارة فصده عدو عن البيت ( قال ) ان كان أخذه على  
 البلاغ رد ما فضل عن نفقته ذاهبا وراجعا وان كان أخذه على الاجارة رد المال وكان  
 له من اجارته بحساب ذلك الى ذلك الموضع الذى صد عنه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول  
 مالك ( قال ) هذا رأيي وقد قال مالك في رجل استؤجر ليحج عن ميت فمات قبل  
 أن يبلغ فمثل عنه فقال أرى أن يحاسب فيكون له من الاجارة بقدر ذلك من الطريق  
 ويرد ما فضل ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان دفع الى رجل مال ليحج به عن ميت



فأحضر بمرض وقد كان أخذ المال على البلاغ أو على الاجارة (قال) أما اذا أخذه على البلاغ فلا شيء عليه وله نفقته في مال الميت ما أقام مريضاً لا يقدر على الذهاب وان أقام الى حج قابل أجزاً ذلك عن الميت فان لم يقيم الى حج قابل وقوى على الذهاب الى البيت قبل ذلك فله نفقته ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت هذا الذي حج عن الميت ان سقطت منه النفقة كيف يصنع (قال) لا أحفظ عن مالك في هذه المسألة هكذا بعينها شيئاً ولكني أرى ان كان انما أخذ ذلك على البلاغ فانه حيث سقطت نفقته يرجع ولا يمضي ويكون عليهم ما أنفق في رجته وان مضى ولم يرجع فقد سقطت عنهم نفقته فهو متطوع في الذهاب ولا شيء عليهم في ذهابه الا أن يكون أحرم ثم سقطت منه النفقة فليمش ولينفق في ذهابه ورجته ويكون ذلك على الذي دفع اليه المال ليحج به عن الميت لانه لما أحرم لم يستطع الرجوع (قال) وهذا اذا أخذ المال على البلاغ فانما هو رسول لهم . قال واذا أخذه على الاجارة فسقط فهو ضامن للحج أحرم أو لم يحرم وهو رأيي ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت لو أن رجلاً مات فقال حجوا عني بهذه الاربعين الدينار فدفعوها الى رجل على البلاغ ففضلت منها عشرون (قال) أرى أن يرد الى الورثة ما فضل عنه وانما ذلك مثل ما لو قال رجل اشتروا غلام فلان بمائة دينار فأعقوه عني فاشتروه بثمانين (قال) قال مالك يرد ما بقى الى الورثة فعلى هذا رأيت أمر الحج . وان كان قال أعطوا فلانا أربعين ديناراً يحج بها عني فاستأجروه بثلاثين ديناراً فحج وفضلت عشرة فاني أرى أيضاً أن ترد العشرة ميراثاً بين الورثة لاني سمعت مالكا غير مرة وسألته عن الرجل يوصي أن يشتري له غلام فلان بمائة دينار ليعتق عنه فيشتريه الورثة بثمانين ديناراً لمن ترى العشرين قال مالك أرى أن ترد الى الورثة فيقتسموها على فرائض الله فرأيت أنا الحج اذا قال ادفعوها الى رجل بعينه على هذا . وقد سمعت مالكا وسئل عن رجل دفع اليه أربعة عشر ديناراً يتكاري بها من المدينة من يحج عن الميت فتكاري بعشرة كيف يصنع بالاربعة قال يردّها الى من دفعها اليه ولم يرها للذي حج عن الميت ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل

كان مالك يوسع أن يعتمر أحد عن أحد إذا كان يوسع في الحج (قال) نعم ولم أسمعه منه  
 وهو رأي إذا أوصى بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فاقول مالك فيمن حج عن ميت  
 أقول ليتك عن فلان أم النية تجزئه (قال) النية تجزئه ﴿قلت﴾ له أرايت من أصاب صيداً  
 في حجه فقال احكموا على بجزائه فحكم عليه بجزائه فأراد أن يؤخر الجزاء الى حج قابل  
 أو الى أبعد من ذلك حتى يحل أو حتى يجعل ذلك في عمرة هل يجوز له ذلك في قول  
 مالك (قال) نعم يجوز له أن يهدي هديه هذا متى شاء ان شاء أهده وهو حرام وان  
 شاء أهده وهو حلال ولكن ان قلده وهو في الحج لم ينجره الا بتنى وان قلده وهو  
 معتمر أو بمث به نحر بمكة ﴿قلت﴾ أرايت من أوصى فقال حجوا عنى حجة الاسلام  
 وأوصى بعتق نسمة بعينها وأوصى أن يشتري عبد بعينه فيعتق عنه وأعتق عبداً في  
 مرضه فبثله ودبر عبداً وأوصى بعتق عبد له آخر وأوصى بكتابة عبد له آخر وأوصى  
 بزكاة بقيت عليه من ماله وأقر بديون للناس في مرضه (قال ابن القاسم) قال مالك  
 الديون مبدأة كانت لمن يجوز اقراره له أو لمن لا يجوز له اقراره ثم الزكاة ثم العتق  
 بتلا والمدبر جميعا معا لا يبدأ أحدهما على صاحبه . قال مالك ثم النسمة بعينها  
 والذي أوصى أن يشتري بعينه جميعا لا يبدأ أحدهما على صاحبه . قال ثم المكاتب  
 ثم الحج . فان كانت الديون لمن يجوز له اقراره أخذها وان كانت لمن لا يجوز له  
 اقراره رجعت ميراثا الا أنه يبدأ بها قبل الوصايا ثم الوصايا في ثلث ما بقي بمدها  
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً قال أحجوا فلانا حجة في وصيته ولم  
 يقل عنى أعطى من الثلث شيئاً أم لا في قول مالك (قال) يعطى من الثلث قدر ما يحج  
 به ان حج فان أبى أن يحج فلا شيء له ولا يكون له أن يأخذ المال ثم يقعد ولا  
 يحج فان أخذ المال ولم يحج أخذ منه ولم يترك له الا أن يحج ﴿قلت﴾ لابن القاسم  
 هل تحج المرأة عن الرجل في قول مالك (قال) نعم كان يحيزه ولم يكن يرى بذلك  
 بأساً ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول في رجل أوصى أن يمشی عنه (قال) لا أرى  
 أن يمشی عنه وأرى أن يهدي عنه هديان فان لم يجدوا فهدى واحد ﴿قال﴾ ولقد

سألنا مالكا عن امرأة أوصت بأن يحج عنها ان حمل ذلك ثلثها فان لم يحمل ذلك  
الثلث اعتق به رقبة ان وجدوها بذلك الثمن فحمل الثلث ان يحج عنها (قال) أرى ان  
يتمتع عنها رقبة ولا يحج عنها ﴿قلت﴾ هل يجزئ ان يدفعوا الى عبد أو الى صبي  
بأن يحج عن الميت في قول مالك (قال) ماسمت من مالك فيها شيئا وأرى ان دفعوا  
ذلك الى عبد أو الى صبي ضمنوا ذلك في رأيي الا أن يكون عبداً ظنوا أنه حر ولم  
يعرفوه ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى أن يحج عنه هذا العبد بعينه أو هذا الصبي بعينه  
(قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئا ولكني أرى أن يدفع اليهما فيحجان عن  
الرجل اذا أذن السيد للعبد أو أذن الوالد للولد ولا ترد وصيته ميراثا لان الحج بر  
وان حج عنه صبي أو عبد لان حجة الصبي والعبد تطوع فالميت لو لم يكن ضرورة  
فأوصى بحجة تطوعاً أفذت ولم ترد وصيته الى الورثة فكذلك هذا ﴿قلت﴾  
أرايت الصبي اذا لم يكن له أب وأذن له الولي أن يحج عن الميت أيجوز اذنه (قال)  
لا أرى بذلك بأساً الا أن يخاف عليه في ذلك ضيعة أو مشقة من السفر فلا أرى  
ذلك يجوز لان الولي لو أذن له أن يتجر وأمره بذلك جاز ذلك ولو خرج في  
تجارة من موضع الى موضع باذن الولي لم يكن بذلك بأس في رأيي فاذا كان هذا  
له جائزا فخاف له أن يحج عن الميت اذا أوصى اليه الميت بذلك وأذن له الولي وكان  
قوتا على الذهاب وكان ذلك نظراً له ولم يكن عليه في ذلك ضرورة ﴿قلت﴾ أرايت  
ان لم يأذن له الولي (قال) أرى ان يوقف المال حتى يبلغ الصبي فان حج به الصبي  
والا رجع ميراثا ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك قال لا (قال ابن القاسم) وهذا الذي  
أوصى ان يحج عنه هذا الصبي علمنا انه انما أراد التطوع ولم يرد الفريضة (قال) ولو  
أنه كان ضرورة وقصد قصد رجل بعينه فقال يحج عني فلان فأبى فلان أن يحج عنه أعطى  
ذلك غيره قال وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) وليس التطوع عندى بمنزلة الفريضة  
(قال) وهذا أوصى بحجة تطوعاً أن يحج بها عنه رجل بعينه فأبى ذلك الرجل أن  
يحج عنه رد الى الورثة ومثل ذلك مثل رجل قصد قصد مسكين بعينه فقال تصدقوا

عليه بمائة دينار من ثلثي فوات المسكين قبل الموصى أو أبى أن يقبل انها ترجع ميراثا  
 الى ورثته أو قال اشترى عبد فلان فأعتقوه عني في غير عتق عليه واجب فأبى أهله  
 ان يبيعوه فان الوصية ترجع ميراثا ﴿قلت﴾ أرأيت امرأة أهلت بالحج بغير اذن  
 زوجها وهي صرورة ثم ان زوجها حللها ثم أذن لها من عامها فحجبت أتجزئها حجتها  
 عن التي وجبت عليها من التي حللها زوجها منها وعن حجة الاسلام (قال) أرجو ذلك  
 ولا أحفظه عن مالك ﴿قلت﴾ وكذلك الامة والعبد يحرم ان يغير اذن سيدهما  
 فيحللها السيد ثم يمتقان فيحجان عن التي حللها السيد منها وعن حجة الاسلام  
 أتجزئها هذه الحجة منهما جميعا قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأى لاني  
 سمعت مالكا يقول في عبد نذر ان أعتق الله رقبة فعليه المشى الى بيت الله في حج  
 قال يحج حجة الاسلام ثم النذر بمدى وهذا حين أحرم فقد نذرها فلا تجزئ حجته  
 حين أعتق عنهما ﴿قلت﴾ أرأيت السيد يأذن لعبده أو لأمته أو الزوج لزوجته  
 بالاحرام فأراد أن يحلهم بعد ذلك أله ذلك في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان  
 خاصموه قضى لهم عليه أن لا يحلهم في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان باع  
 عبده أو أمته وهما محرمان أيجوز بيعه أم لا في قول مالك (قال) نعم في قول مالك  
 يجوز بيعه اياهما وليس للذى اشتراها أن يحلها ويكونان على احرامهما ﴿قلت﴾  
 فان لم يعلم باحرامهما أترأه عيبا يردهما به ان أحب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا  
 وأراه عيبا يردهما به ان لم يكن أعلمه باحرامهما الا أن يكون ذلك قريبا ﴿قلت﴾  
 أرأيت ان أحرم العبد بغير اذن سيده فحلله من احرامه ثم أذن له في أن يحج قضاء  
 عن حجته التي حلله منها بعد ما مضى عامه ذلك أيجزئ من التي حلله منها في قول  
 مالك (قال) نعم في رأى ﴿قلت﴾ ويكون على العبد الهدى أو الصيام أو الاطعام  
 لموضع ما حلله السيد من احرامه (قال) اذا أهدي عنه السيد أو أطم أجزاءه والا صام  
 هو وأجزاء عنه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأى ﴿قلت﴾ أرأيت  
 الرجل يهل بحجة فنفوته أهبل فيها حين فاتته بالعمرة اهلالا مستقبلا في قول مالك

أم لا (قال) يمضى على اهلاله الاول ولا يهل بالعمرة اهلالا مستقبلا ولكن يعمل  
 فيها عمل العمرة وهو على اهلاله الاول ويقطع التلبية اذا دخل الحرم لان الحج قد  
 فاته فصار عمله فيما بقي منها في قول مالك مثل عمل العمرة ﴿قلت﴾ لابن القاسم  
 أرايت رجلا حج ففاته الحج فجامع بعد ما فاته الحج وتطيب وأصاب الصيد ما  
 عليه في قول مالك (قال) عليه في كل شئ صنع من ذلك مثل ما على الصحيح الحج  
 الا أنه يهريق دم الفوات في حجة القضاء وما أصاب الصيد وتطيب ولبس فيها  
 فليهرقه متى ما شاء والهدى عليه عن جماعه قبل ان يفوته الحج أو بعد أن فاته هدى  
 واحد ولا عمرة عليه ولو كان يكون عليه العمرة اذا وطئ بعد ان فاته الحج لكان  
 عليه عمرة اذا وطئ وهو في الحج ثم فاته الحج لان الذي فاته قد صار الى عمرة فعليه  
 هديان هدى لوطئه وهدى لما فاته وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل  
 يحرم بالحج فيفوته الحج أنه ان ثبت على احرامه في قول مالك الى قابل أم لا (قال)  
 قال مالك من أحرم بالحج ففاته الحج فله ان يثبت على احرامه الى قابل ان أحب  
 ذلك (قال مالك) وأحب الى أن يمضى لوجهه فيحل من احرامه ذلك ولا ينتظر  
 قابلا (قال) وانما له ان يثبت على احرامه الى قابل ما لم يدخل مكة فان دخل مكة فلا  
 أرى له ان يثبت على احرامه ولیمض الى البيت فليطف وليسع بين الصفا والمروة  
 وليحل من احرامه فاذا كان قابلا فليقض الحجة التي فاته وليهرق دما ﴿قلت﴾ فان  
 ثبت على احرامه بعد ما دخل مكة حتى حج باحرامه ذلك قابلا أيجزئه أم لا من حجة  
 الاسلام (قال) نعم يجزئه ﴿قلت﴾ أرايت من أهل بحجة ففاته فأقام على احرامه حتى  
 اذا كان من قابل في أشهر الحج حل منها ثم حج من عامه أ يكون متمما في قول مالك  
 أم لا (قال) لا أحفظ من ملك في هذا شيئا ولكن لا أرى لاحد فاته الحج فأقام  
 على احرامه حتى يدخل في أشهر الحج أن يفسخ حجته في عمرة فان فعل رأته متمما  
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت المرأة اذا أحرمت بغير اذن زوجها ثم حلها أو العبد  
 اذا أحرم بغير اذن سيده ثم حلله ثم أعتقه ثم حج العبد بعد ما أعتقه عن التي حلله

سيده وعن حجة الاسلام (قال) لا تجزئه واذا حجت المرأة اذا اذن لها زوجها عن  
 حجة الاسلام وعن الحجة التي حللها منها زوجها (قال) تجزئها هذه الحجة عنهما جميعاً  
 (قال) لأن المرأة حين فرضت الحج لحللها زوجها منها ان كانت فريضة فهذه  
 تجزئها من تلك وهذه قضاء تلك الفريضة وهي تجزئها من الفريضة التي عليها (قال)  
 وان كانت حين حللها زوجها انما حللها من تطوع فهذه قضاء عن ذلك التطوع الذي  
 حللها زوجها منه (قال) والعبد ليس مثل هذا حين أعتق لان العبد حين حلله سيده  
 انما حلله من التطوع فان أعتق ثم حج حجة الاسلام ينوي بها عن الحجة التي أحله  
 سيده منها وحجة الفريضة فلا تجزئه حجة واحدة من تطوع وواجب وتكون  
 حجة هذا العبد التي حجها بعد عتقه اذا نوى بها عنهما جميعاً عن التي حلله سيده منها  
 وعليه حجة الفريضة مثل ما قال مالك في الذي يخاف بالمشي الى بيت الله فيحنت وهو  
 ضرورة فيمشي في حجة فريضة ينوي بذلك نذره وحجة الفريضة لم تجزه من حجة  
 الفريضة وأجزاء من نذره وكان عليه حجة الفريضة فسملة العبد عندي مثل هذا  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن مكيا قرن الحج والعمرة من ميقات من المواقيت أ يكون  
 عليه دم القران في قول مالك أم لا (قال) لا يكون عليه دم القران كذلك قال مالك  
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من أتى وقد فاته الحج في قول مالك متى يقطع التلبية  
 (قال) اذا دخل الحرم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من أتى وقد فاته الحج أيرمل  
 بالبيت ويسعى في المسيل بين الصفا والمروة في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك  
 وكذلك من اعتمر من الجمرانة أو التنعيم فاذا طاف بالبيت فأحب الى أن يرمل فاذا  
 سعى بين الصفا والمروة فأحب الى أن يسعى ببطن المسيل ﴿قلت﴾ أفكان  
 مالك يخفف ويوسع لهذا الذي اعتمر من الجمرانة أو التنعيم ان لا يرمل وأن لا يسعى  
 ببطن المسيل بين الصفا والمروة (قال) كان يستحب لهما ان يرملان وان يسعيا  
 ويأمرهما بذلك ولم أره يوجب عليهما الرمل بالبيت كما يوجب ذلك على من حج أو  
 اعتمر من المواقيت وأما السعي بين الصفا والمروة فكان يوجب على من اعتمر من

التعميم وغير ذلك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت طواف الصدر ان تركه رجل فهل عليه عند مالك طعام أو دم أو شيء من الاشياء (قال) لا الا أن مالكا كان يستحب له أن لا يخرج حتى يطوف طواف الوداع ﴿ قلت ﴾ فلو أنه طاف طواف الوداع ثم اشترى وباع بعد ما طاف أيود فيطوف طواف الوداع أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يطوف طواف الوداع ثم يخرج من المسجد الحرام ليشتري بعض جهازه أو طعامه يقيم في ذلك ساعة يدور فيها ثم يخرج ولا يعود الى البيت فقال لا شيء عليه ولا أرى عليه في هذا عودة الى البيت ﴿ قال ﴾ فقلت له ولو أن كريمهم أراد بهم الخروج في يوم فبرز بهم الى ذي طوى فطافوا طواف الوداع ثم أقام كريمهم بذي طوى يومه وليته وبات بها أكنت ترى عليهم ان يرجعوا فيطوفوا طواف الوداع قال لا وليخرجوا (قال) فقلت لمالك رأيت اذ هم بذي طوى بعد ما خرجوا أيقصرون الصلاة أم يتمون وقد رحلوا من مكة الى ذي طوى وهم على رحيل من ذي طوى الى بلادهم (قال) يتمون بذي طوى حتى يخرجوا منها الى بلادهم لان ذا طوى عندي من مكة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت من أقام بمكة بعد طواف الوداع يوما أو بعض يوم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأنا أرى أن يعود فيطوف ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت طواف الصدر أهو على النساء والصبيان والعبيد في قول مالك (قال) نعم هو على كل أحد ﴿ قلت ﴾ رأيت من خرج من مكة ولم يطف طواف الوداع (قال) قال مالك ان كان ذلك قريبا رجعا الى مكة فطاف طواف الوداع وان كان قد تباعد مضى ولا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ فهل قال لكم مالك انه يعود من من الظهر ان هو ترك طواف الوداع (قال) لم يحد لنا مالك في ذلك شيئا وأرى ان كان لا يخشى فوت أصحابه ولا منعا من كربه أن يقيم عليه فأرى أن يعود فان خاف أن لا يقيم عليه الكرى أو أن يفوته أصحابه فأرى أن يمضي ولا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في امرأة طافت طواف الافاضة ثم حاضت أخرج قبل ان تطوف طواف الوداع قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كانت لم تطف طواف الافاضة ثم حاضت أخرج



(قال) قال مالك لا تخرج حتى تطوف طواف الافاضة ﴿قال﴾ وقال مالك يحبس عليها كريها أقصى ما كان يمسكها الدم ثم تستظهر بثلاث ولا يحبس عليها كريها أكثر من ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك في النفساء أيضا يحبس عليها كريها أكثر ما يمسك النساء دم النفاس من غير سقم ثم لا يحبس عليها بعد ذلك اذا كانت لم تطف طواف الافاضة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ يكون على أهل مكة اذا حجوا طواف الوداع أم لا (قال) لا أحفظه عن مالك ولا أرى عليهم طواف الوداع ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الرجل يفرغ من حجه فيريد العمرة من التمتع أو من الجمرات عليه أن يطوف طواف الوداع (قال) قال مالك لا أرى ذلك عليه (قال) وقال مالك وان هو خرج الى ميقات من المواقيت مثل الجحفة وغيرها من المواقيت ليعتمر منها فأرى عليه اذا أراد الخروج أن يطوف طواف الوداع ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكل من دخل مكة حاجا يريد أن يستوطنها أ يكون عليه أن يطوف طواف الوداع (قال) لا هذا سبيله سبيل أهل مكة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت من حج من أهل مر الظهران أ يكون عليه طواف الوداع أم لا اذا خرج في قول مالك (قال) أرى أن عليه طواف الوداع لان مالكا قال فيمن أراد الخروج من مكة الى سفر من الاسفار انه يطوف طواف الوداع اذا أراد الخروج (قال) فأرى هذا بمنزلة المكي اذا أراد الخروج ﴿قلت﴾ وأهل عرفات عندك بهذه المنزلة في طواف الوداع (قال) نعم ولم أسمع من مالك في هذا شيئا وهو رأيي وليس من يخرج من مكة الى منزله يريد الاقامة ان كان منزله قريبا بمنزلة من يخرج الى موضع قريب ثم يعود ﴿قلت﴾ أ رأيت العمرة هل فيها طواف الوداع في قول مالك (قال) نعم اذا أقام ثم أراد الخروج طاف طواف الوداع وقد قال مالك في المكي اذا أراد الخروج الى سفر من الاسفار انه يطوف طواف الوداع فهذا مثله فان خرج من مكانه فلا شيء عليه ويجزئه طوافه ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك من فاته الحج ففسخه في عمرة أو أفسد حجه فكذلك أيضا عليهم طواف الصدر (قال) نعم مثل قول مالك في المكي اذا أراد الخروج اذا أقام

هذا المفسد حجه بمكة لان عمله قد صار الى عمل عمرة فان خرج مكانه فلا شئ عليه  
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من تعدى الميقات فأحرم بعد ما تعدى الميقات ثم فاته  
 الحج أ يكون عليه الدم ترك الميقات في قول مالك (قال) لا أحفظه عن مالك ولكني  
 لا أرى عليه الدم ﴿قلت﴾ فان تعدى الميقات ثم جامع ففسد عليه حجه أ يكون عليه  
 الدم ترك الميقات قال نعم ﴿قلت﴾ ما فرق ما بينهما (قال) لان الذي فاته الحج انما  
 اسقطت عنه الدم ترك الميقات لان عليه قضاء هذه الحجة ﴿قلت﴾ والذي جامع  
 أيضاً عليه قضاء حجته (قال) لا يشبه الذي فاته الحج الذي جامع في تركه الميقات لان  
 الذي فاته الحج كان عمله في الحج فلما فاته الحج كان عمله عمل العمرة فلا أرى عليه الدم  
 لانه لم يتم على الحج الذي أحرم عليه انما كان الدم الذي وجب عليه ترك الميقات فلما  
 حال عمله الى عمل العمرة سقط عنه الدم وأما الذي جامع في حجه فهو على عمل الحج  
 حتى يفرغ من لحزامه فلذلك رأيت عليه الدم لانه لم يخرج من احرامه الى احرام  
 آخر مثل الذي فاته الحج فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من قلد  
 هديه أو بدنته ثم باعه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن ان كان يعرف  
 موضعه ردّه ولم يحز البيع فيه فان ذهب ولم يعرف موضعه كان عليه أن يشتري مكانه  
 بدنة بثمنه الا أن لا يجد بثمنه فعليه أن يزيد على ثمنه لانه قد ضمنه حتى يشتري بدنة  
 وليس له أن ينقص من ثمنه وان أصاب بدنة بأقل من ثمنه ﴿قلت﴾ لابن القاسم  
 ما قول مالك فيمن دل على صيد وهو محرم أو أشار أو أمر بقتله هل عليه في قول  
 مالك لذلك شئ أم لا (قال) لا شئ عليه الا أن يكون الذي أمره بقتله عبده فيكون  
 عليه جزاء واحد الا أنه قد أساء وعلى الذي قتله ان كان محرماً الجزاء وان كان حلالاً  
 فلا شئ عليه الا أن يكون في الحرم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان أفسد المحرم  
 وكر الطير أ يكون عليه شئ أم لا (قال) لا شئ عليه ان لم يكن في الوكر فراخ أو  
 بيض ﴿قلت﴾ أتحمّله عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان كان في الوكر فراخ أو بيض  
 فأفسد الوكر (قال) أرى عليه في البيض ما يكون على المحرم وفي الفراخ وذلك من

قبل أنه لما أفسد الوكر فقد عرض الفراخ والبيض للهلاك ﴿قلت﴾ أنحفظه عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من أرسل كلبه على صيد في الحرم فأشلاه رجل آخر فأخذ الصيد أيكون على المشي شئ أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن ابن النشلي الكلب فأشلاه الرجل الذي أشلاه فأرى على الذي أشلاه الجزاء أيضاً ﴿قلت﴾ فإن أرسل كلبه على ذئب في الحرم فأخذ صيداً أيكون عليه الجزاء أم لا (قال) قال مالك من غرر بقرب الحرم فأرسل كلبه على صيد في الحل قرب الحرم فأخذه في الحرم كان عليه الجزاء (قال) وأرى من أرسل كلبه في الحرم على ذئب فأخذ صيداً فسيبيله سبيل من غرر بقرب الحرم فعليه الجزاء ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن محرماً أمسك صيداً فقتله حرام أو حلال أمسكه له حتى قتله أو أمسكه ولم يرد أن يمسه للقتل فقتله القاتل (قال) ان أمسكه وهو لا يريد قتله انما يريد أن يرسله فمدا عليه حرام فقتله فعلى القاتل جزاؤه وان قتله حلال فعلى الذي أمسكه جزاؤه لان قتله كان من سببه وان أمسكه لأحد يريد قتله فقتله فان كان الذي قتله حراماً فعليهما جميعاً جزاآن وان قتله حلال فعلى المحرم جزاؤه وليس على الحلال جزاؤه وليستغفر الله تعالى

تم كتاب الحج الثالث وبه يتم الجزء الثاني من المدونة الكبرى

بحمد الله وعونه



ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب الجهاد

— فهرست الجزء الثاني من المدونة الكبرى —

( رواية الامام سخون عن الامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله عنهم اجمعين )

| صحيفة                                    | صحيفة                                       |
|------------------------------------------|---------------------------------------------|
| ٢ كتاب الزكاة الاول من المدونة الكبرى    | ٤٦ في المسافر تحمل عليه الزكاة في السفر     |
| ٢ في زكاة الذهب والورق                   | ٤٦ في اخراج الزكاة من بلد الى بلد           |
| ٥ باب ما جاء في المال يشتري به صاحبه     | ٤٧ في زكاة المعادن                          |
| بعد الحول قبل أن يؤدي زكاته              | ٥٠ في معادن أرض الصالح وأرض العنوة          |
| ٥ في زكاة الحلي                          | ٥٠ ما جاء في الركاز                         |
| ٨ في زكاة أموال العبيد والمكاتبين        | ٥٠ في الركاز يوجد في أرض الصالح وأرض العنوة |
| ٩ ما جاء في أموال الصبيان والمجانين      | ٥٢ في الجوهر واللؤلؤ والنحاس يوجد في        |
| ١١ في زكاة السلع                         | دفن الجاهلية                                |
| ١٤ في زكاة الذي يدير ماله                | ٥٢ في زكاة اللؤلؤ والجوهر والمسك والمنبر    |
| ١٦ في زكاة القرض وجميع الدين             | والفلوس ومعادن النحاس والرصاص               |
| ٢٠ زكاة الفائدة                          | ٥٤ في زكاة الخضر والفراكه                   |
| ٣٢ في زكاة المديان                       | ٥٥ في قسم الزكاة                            |
| ٣٧ في زكاة القراض                        | ٥٧ فيمن لا يقسم عليه الرجل زكاته من أقاربه  |
| ٣٩ في زكاة تجار المسلمين                 | ٥٩ في العتق من الزكاة                       |
| ٤٠ في تمشير أهل الذمة                    | ٥٩ في اعطاء المكاتب وابن السبيل من الزكاة   |
| ٤٢ ما جاء في الجزية                      | ٥٩ في تكفين الميت واعطاء اليهودي            |
| ٤٤ في أخذ الامام الزكاة من المانع الزكاة | والنصراني والمبد من الزكاة                  |
| ٤٤ في تمجيل الزكاة قبل حولها             | ٦٠ فيمن يعطى مكان زكاة الذهب والورق         |
| ٤٥ في دفع الزكاة الى الامام المعدل وغير  | عرضا                                        |
| المعدل                                   |                                             |

| صحيفه                                                                | صحيفه                                                                        |
|----------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------|
| ٩٤ في الغنم يحول عليها الحول فيذبح صاحبها منها ويأكل ثم يأتيه الساعي | ٦٠ في الرجل له الدين على الرجل فيتصدق به عليه ينوى بذلك زكاة ماله            |
| ٩٥ في الذي يهرب بماشيته عن الساعي                                    | ٦٠ في قسم خمس الركا                                                          |
| ٩٦ زكاة الماشية يغيب عنها الساعي                                     | ٦١ ماجاء في النفي                                                            |
| ٩٨ في إبان خروج السعاة                                               | ٦٦ (كتاب الزكاة الثاني من المدونة الكبرى)                                    |
| ٩٨ في زكاة الماشية المفصولة                                          | ٦٦ في زكاة الابل                                                             |
| ٩٩ في أخذ الساعي قيمة زكاة الماشية                                   | ٧٠ في زكاة البقر                                                             |
| ٩٩ في اشتراء الرجل صدقته                                             | ٧٢ في زكاة الغنم                                                             |
| ٩٩ في زكاة النخل والثمار                                             | ٧٤ في زكاة الغنم التي تشتري للتجارة                                          |
| ١٠١ في الرجل يخرص عليه نخله ثم يموت قبل أن يجد                       | ٧٥ في زكاة ماشية القراض                                                      |
| ١٠٢ ماجاء في الخرص                                                   | ٧٥ في زكاة ماشية الذي يدير ماله                                              |
| ١٠٣ في زكاة الخلطاء في الثمار والزرع والاذهاب                        | ٧٦ في زكاة الضأن والمغز والبقر والجواميس اذا اجتمعت                          |
| ١٠٣ في زكاة الثمار المحبسة والابل والاذهاب                           | ٧٧ في زكاة ماشية المديان                                                     |
| ١٠٤ في جمع الثمار بمضها الى بمض في الزكاة                            | ٧٩ في زكاة ثمن الغنم اذا بيعت                                                |
| ١٠٤ في الذي يجد نخله أو يحصد زرعه قبل أن يأتي المصدق ثم يتلفه        | ٨٠ في تحويل الماشية في الماشية                                               |
| ١٠٥ في زكاة الزرع                                                    | ٨٢ في زكاة فائدة الماشية                                                     |
| ١٠٦ في زكاة الزرع الاخضر يموت صاحبه ويوصى بزكاته                     | ٨٦ في الرجل يموت بعد ما حال الحول على ماشيته ولم يأتيها المصدق ويوصى بزكاتها |
| ١٠٨ في زكاة الزرع الذي قد أفرك                                       | ٨٧ في الدعوى في الفائدة                                                      |
|                                                                      | ٨٧ في دفع الصدقة الى الساعي                                                  |
|                                                                      | ٨٩ في زكاة ماشية الخلطاء                                                     |

صحيفه

واستغنى عن الماء يموت صاحبه  
١٠٨ في جمع الحبوب والقطاني بعضها الى  
بعض في الزكاة

١٠٩ في زكاة حب الفجل والجلجلان

١٠٩ في اخراج المحتاج زكاة الفطر

١١٠ في اخراج زكاة الفطر قبل الغدوة  
الى المصلى

١١٠ في اخراج المسافر زكاة الفطر

١١٠ في اخراج الرجل زكاة الفطر عن عبده

١١١ في اخراج الرجل زكاة الفطر عن  
رقيقه الذي اشترى للتجارة

١١١ في اخراج زكاة الفطر عن العبد الآبق

١١١ في اخراج زكاة الفطر عن رقيق  
القراض

١١٢ في اخراج زكاة الفطر عن العبد  
المخدم والجارح والمرهون

١١٢ في اخراج زكاة الفطر عن العبد  
يباع يوم الفطر

١١٢ في اخراج زكاة الفطر عن العبد الذي  
يباع بالخيار

١١٣ في اخراج زكاة الفطر عن العبد الذي  
يباع بيعا فاسدا

صحيفه

١١٣ في اخراج زكاة الفطر عن العبد  
الذي يورث

١١٤ في اخراج زكاة الفطر عن الذي

يسلم يوم الفطر وعن المولود يوم الفطر

وعمن يموت ليلة الفطر

١١٥ فيمن لا يلزم الرجل اخراج زكاة  
الفطر عنه

١١٥ فيمن يلزم الرجل اخراج زكاة الفطر عنه

١١٦ في اخراج الرجل زكاة الفطر عن أبويه

١١٦ في اخراج الرجل زكاة الفطر عن  
عبيد ولده الصغار

١١٧ في اخراج زكاة الفطر عن اليتيم

١١٧ في اخراج القمح والذرة والارز  
والتمر في زكاة الفطر

١١٧ في اخراج القطنية والدقيق والتين  
والعروض في زكاة الفطر

١١٨ في قسم زكاة الفطر

١١٩ في الرجل يخرج زكاة الفطر ليؤديها  
فتسلف

١٢٠ ﴿كتاب الحج الاول﴾

١٢٠ في الافراد بالحج والتمتع

١٢٠ رسم في القران في الحج والفصل للاحرام

صحيفه

صحيفه

١٣٠ رسم فيمن أضاف الممرة الى الحج أو  
طواف الزيارة ومن أدخل عمره على  
حجة أو حجة على عمره

١٣١ رسم في قران أهل مكة وموضع  
الاحرام ومجاوزه

١٣١ فيمن أحرم من وراء الميقات  
١٣٣ في مكى أحرم من مكة بالحج وفيمن  
فاته الحج

١٣٤ فيمن اعتمر في غير أشهر الحج  
١٣٥ رسم فيمن أدخل عمره على حجة  
والمراهق وغيره

١٣٥ في مكى أحرم بالحج من خارج الحرم  
١٣٦ رسم في تأخير الطواف للمكي والمعتمر  
والمواقيت لاهل المدينة وغيرهم

١٣٧ رسم في دخول مكة بغير إحرام  
١٣٨ رسم في القران

١٣٩ فيمن تعدى الميقات  
١٣٩ رسم في الميقات وفيمن أفسد حجه  
ودخول مكة بغير إحرام عامداً أو  
جاهلاً

١٤٠ رسم في النصراني يسلم بعد دخول  
مكة وحج العبد والصبي

١٢١ رسم في وقت الاحرام  
١٢١ فيمن توجه ناسيا لتليته وادهان المحرم  
عند الاحرام

١٢٢ رسم في لبس المصبغ للاحرام ولبس  
التسخان ( هو شئ يشبه الطيالة )

١٢٣ رسم في غسل المحرم رأسه  
١٢٣ في المحرم يغمس رأسه في الماء وفي  
الاحرام قبل الوقت

١٢٣ رسم في استلام الاركان وقطع التلية  
١٢٤ في الصلاة بالشعر الحرام

١٢٥ رسم في قطع التلية للذى يفوته  
الحج وغيره وفي المحصر

١٢٦ فيمن أحصر بعدو هل عليه هدى  
١٢٦ رسم في التلية في المسجد الحرام

١٢٦ في قطع التلية ورفع الصوت بالتلية  
والتلية عن الصبي

١٢٨ فيمن دخل مراهقا وهو محرم بالحج  
وحج الوصى باليتيم

١٢٩ في الثمان الذكور يحرم بهم في  
أرجلهم الخلاخل وفي كراهية الخلى

للصبيان واحرام أهل مكة والحكم  
في الصيد



صحيفه

صحيفه

- ١٤١ فيمن أهل بالحج فجامع امرأته وفيمن  
أفسد حجه
- ١٤٢ رسم فيمن كان له أهل بمكة وغيرها  
فاعتمر وحج ومن ساق الهدى
- ١٤٣ فيمن دخل معتمراً في أشهر الحج  
١٤٤ رسم في الهدى إذا عطب واستحقاق  
الهدى الذي يكون مضموناً ولا كل منه
- ١٤٥ رسم في الهدى يدخله عيب بعد ما قلده  
ويشعر أو قبل ذلك وفي الضحايا
- ١٤٦ رسم فيمن تداوى بدواء
- ١٤٨ رسم فيمن حل من عمرته ثم أحرم  
بعمرة أخرى
- ١٤٨ رسم فيمن غسل يديه بأشنان ومن  
غسل رأسه بالخطمي ودخول الحمام
- ١٤٩ رسم في الصيام في الحج والعمرة
- ١٥١ رسم في موضع الطعام والهدى إذا  
عطب ما يصنع به
- ١٥١ في هدى التطوع إذا عطب
- ١٥٢ رسم فيمن سعى بعض السعى للعمرة  
ثم أحرم بالحج
- ١٥٣ رسم في هذا الدم ما يصنع به
- ١٥٣ رسم في المسكي إذا قرن الحج والعمرة
- ومن أين يحرم من أفسد حجه وعمرته
- ١٥٤ فيمن تعدى الميقات فأحرم بعد ما جاوز  
الميقات والتكبير في العيدين
- ١٥٥ رسم فيمن طاف للعمرة وسعى بعض  
السعى فهل عليه شوال وفي الرمل  
في الزحام
- ١٥٦ في الابتداء بالاستلام قبل الطواف
- ١٥٧ رسم فيمن طاف في الحجر
- ١٥٨ رسم في الموضع الذي يقف به الرجل  
بين الضفا والمروة وفي الدعاء ورفع  
اليدين
- ١٥٩ رسم في موضع الابطح وفي الطواف  
للقارن ومن ندى بعض الطواف
- ١٦١ في إحرام أهل مكة والمعتمين  
في تقليد الهدى وتشغيره
- ١٦٢ رسم في تقصير المرأة
- ١٦٢ رسم في الطواف على غير وضوء
- ١٦٥ فيمن آخر طواف الزيارة
- ١٦٦ فيمن طاف بعض طوافه في الحجر
- ١٦٨ رسم فيمن طاف وفي ثيابه نجاسة  
واستلام الأركان ومن طاف في  
سقايف المسجد ومن رمل في سعيه كله

| صحيفه                                                                                                              | صحيفه                                                                                     |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٦٩ فيمن ترك السعي بين الصفا والمروة حتى رجع الى بلده والجنب يسعى بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة راكبا | ١٧٦ رسم فيمن أدخل حجا على حج أو عمرة على عمرة ومن صلى المغرب والعشاء قبل أن يأتي المزدلفة |
| ١٧٠ رسم فيمن جلس في سعيه ومن لم يرمل في سعيه أو صلى على جنازة وهو يسعى أو يحدث ومن أصابه حقن وهو يسمى              | ١٧٧ رسم فيمن ترك الوقوف بالمزدلفة                                                         |
| ١٧٠ رسم فيمن لبس الثياب قبل أن يقصر وتأخير الطواف وترك المبيت بنى                                                  | ١٧٨ رسم في الوقوف بالمشر الحرام قبل انفجار الصبح وبمده ومن أتى المزدلفة مغمى عليه         |
| ١٧١ في الاذان يوم عرفة متى يكون والامام اذا ذكر صلاة وهو يصلي بالناس يوم عرفة                                      | ١٧٨ رسم في دخول مكة ومن حلق قبل أن يرمي أو ذبح ومن ترك رمي جرة العقبة يوم النحر حتى الليل |
| ١٧٣ رسم في الوقوف بعرفة والدفع والمغمى عليه                                                                        | ١٧٩ رسم فيمن نسي بعض رمي الجمار                                                           |
| ١٧٤ رسم فيمن وقف بعرفة جنبا أو على غير وضوء والرافض للحج                                                           | ١٨١ رسم فيمن رمى العقبة من أسفلها ورمى الجمرتين ومن رمى الحصيات كلها جميعا                |
| ١٧٤ فيمن قرن الحج والعمرة فجامع فيهما فأفسدهما                                                                     | ١٨٢ رسم فيمن وضع الحصاة وضعا أو طرحها طرحا                                                |
| ١٧٥ فيمن وطئ بعد رمي جرة العقبة ومن مر بعرفة مارا ولم يقف ومن دخل مكة بغير احرام                                   | ١٨٢ فيمن رمى بحصاة قد رمى بها والمقام عند الجمرتين وفي الرمي عند الزوال                   |
|                                                                                                                    | ١٨٣ رسم في الرمي ماشيا أو راكبا                                                           |
|                                                                                                                    | ١٨٣ رسم في رمي الجمار عن المريض والصبي                                                    |
|                                                                                                                    | ١٨٤ في احرام الصغير والصبي يصيد صيدا                                                      |
|                                                                                                                    | ١٨٥ رسم في أخذ الرجل من شعره                                                              |

صحيفه

١٨٦ كتاب الحج الثاني ﴿

١٨٦ فيمن عبث بذكره فأنزل الماء

١٨٦ رسم فيمن أحصر بمدو في بعض المناهل

١٨٧ ماجاء في الاقارع

١٨٨ رسم في تقليم أظفار الحرم

١٨٨ في الحرم الحجام يخلق حراماً أو حجام

محرم حجم حلالاً

١٨٩ رسم فيمن أخر الحلاق

١٨٩ فيمن أحصر بمدو وليس معه هدى

١٩٠ في الطيب قبل الافاضة وما ينبغي

للمحرم اذا حل أن يأخذ من شعر

جسده وأظفاره

١٩٠ في محرم أخذ من شاربه

١٩١ رسم في الكفارة بالصيام وفي جزاء

الصيد

١٩٢ فيمن رمى جمرة العقبة

١٩٢ رسم فيمن مرض فتعالج

١٩٢ فيمن قتل صيداً أو دل عليه محرماً

أو حلالاً

١٩٣ فيمن أصاب الصيد كيف يقوم ومن

طرد صيداً

١٩٥ رسم فيمن رمى صيداً

صحيفه

١٩٦ في محرم ذبح صيداً أو أرسل كلبه

أوبازه على صيد

١٩٦ فيما أصاب المحرم من بيض الطير

الوحشى والصيد

١٩٧ في محرم ضرب بطن غنز من الظباء

١٩٩ في محرم نصب شركاً للذئب أو للسبع

١٩٩ فيمن أحرم وفي يده صيد أو في بيته

٢٠١ رسم في الحكيم في جزاء الصيد

٢٠٢ في المحرم يقتل سبع الوحش من

غير أن تؤذيه وما يجوز له أن يقتل منها

٢٠٣ رسم فيمن أصاب حمام الحرم

٢٠٤ فيمن حلف بهدى ثوب أو شئ بعينه

٢٠٥ رسم في صيد المحرم ما في البحر

٢٠٧ رسم في الرجل يطأ ببعيره على ذباب

أو ذر أو نمل أو يطرح عن بعيره

القراد أو غير ذلك

٢٠٨ في تقويم الطعام في جزاء الصيد

٢١٠ فيمن أحصر بمرض ومعه هدى

٢١١ فيمن جامع أهله وقد أفرد الحج

٢١١ رسم في قطع شجر الحرم والرعي فيه

٢١٢ رسم في المرأة تريد الحج وليس لها ولي

٢١٣ رسم فيمن بعت معه الهدى هل

صحيفه

يجوز له أن يأكل منه

٢١٣ رسم فيمن أحصر بعد ما طاف وسعى

٢١٤ رسم فيمن أخر الحلاق أو أحصر

بعد ما وقف بمرفة

٢١٤ رسم فيمن جامع أهله في الحج

٢١٥ رسم في المحرم يدهن أو يشم

٢١٧ رسم في المحرم يكتحل أو يتداوى

أو يختضب

٢٢٠ رسم في صنوف الثياب للمحرم وغيره

٢٢٢ رسم في تغطية الرأس والوجه والذقن

للمحرم والمحرمة

٢٢٣ رسم الكفارة في فدية الاذى

٢٢٣ في لبس المحرم الجورين والنملين

والخفين وحمله على رأسه وتغطية

رأسه وهو نائم

٢٢٥ في الذي يحلف بالمشى الى بيت الله

فيحنت

صحيفه

٢٢٨ رسم في الشركة في الهدى والضحايا

٢٢٩ في الاستثناء في الحلف بالمشى الى

بيت الله وغير ذلك

٢٣١ في حمل المحرم نفقته في المنطقة أو

نفقة غيره

٢٣٢ فيمن قال ان كملت فلانا فانا محرم

بحجة أو بعمرة فحث متى يحرم

٢٤٣ ﴿كتاب الحج الثالث﴾

٢٤٥ كيف ينحر الهدى

٢٤٥ اذا ذبح الضحية أو الهدى غير صاحبه

أو يهودي أو نصراني

٢٤٧ من لا تجب عليهم الجمعة

٢٤٧ ما نحر قبل الفجر

٢٤٨ عيوب الهدى

٢٤٩ من لا يجزئ نملين ويجزئ دراهم

٢٤٩ فيمن نسي ركعتي الطواف

٢٥١ باب في الوصية بالحج

﴿تم فهرست﴾

# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَةُ

الإمامِ سَحْنُونِ بْنِ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ

عَنْ

الإمامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِيِّ

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَنَسُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

## المجلد الثالث

من إصدارات

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

أتملكه العامة السعودية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب الجهاد من المدونة الكبرى﴾

## ﴿الدعوة قبل القتال﴾

﴿قال سحنون بن سعيد﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ كان مالك يأمر بالدعوة قبل القتال (قال) نعم كان يقول لا أرى أن يقاتل المشركون حتى يدعوا ﴿قلت﴾ ولا يبيتون حتى يدعوا قال نعم ﴿قلت﴾ وسواء ان غزوناهم نحن أو أقبلوا هم الينا غزاة فدخلوا بلادنا لا نقاتلهم في قول مالك حتى ندعوهم (قال) قد أخبرتك بقول مالك ولم أسأله عن هذا وهذا كله عندي سواء ﴿قلت﴾ وكيف الدعوة في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيها شيئاً ولكن ندعوهم الى الله ورسوله أو يؤدوا الجزية عن يد (وقال مالك) أيضاً أما من قارب الدروب فالدعوة مطروحة لعلهم بما يدعون اليه وماهم عليه من البغض والمداوة للدين وأهله ومن طول معارضتهم للجيوش ومحاربتهم لهم فالتطلب غرتهم<sup>(١)</sup> ولا تحدث لهم الدعوة الا تحذيراً وأخذ عدة لمحاربة المسلمين ومنعاً لما رجاه المسلمون من الظهور عليهم. وأما من بعد وخيف أن لا تكون ناحيته ناحية من أعلمتك فان الدعوة أقطع للشك وأبرئ للجهاد يبلغ ذلك بك وبه ما بلغ وبه تال علم ما هو عليه في الاجابة لك ﴿ابن وهب﴾ ولعله أن لا يكون عالماً وان ظننت أنه عالم ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد وعميرة بن أبي ناجة ويحيى

(١) يريد أن الدعوة متنوعة في هذا الموضع وقال الباجي يريد بالليل والنهار اه من هامش الاصل

ابن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال لا بأس بابتغاء عودة العدو بالليل والنهار لان دعوة الاسلام قد بلغتهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى خير فقتلوا أميرهم ابن أبي الحقيق غيلة والى صاحب بن ليثان من قتله غيلة وبعث نفرًا فقتلوا آخرين الى جانب المدينة من اليهود منهم ابن الاشرف (قال) يحيى بن سعيد وكان عمر ابن عبد العزيز يأمر أمراء الجيوش أن لا ينزلوا بأحد من العدو الا دعوهم (قال) يحيى ولمرى انه لحقيق على المسلمين أن لا ينزلوا بأحد من العدو في الحصون ممن يطعمون به ويرجون أن يستجيب لهم الادعوه فأما من ان جلست بأرضك أتوك وان سرت اليهم قاتلوك فان هؤلاء لا يدعون . ولو طمع بهم لكان ينبغي للناس أن يدعوهم ﴿ وأخبرني ﴾ القاسم بن عبد الله عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه أنه لم يكن يقاتل أحداً من العدو حتى يدعوهم ثلاث مرات ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وكان يفرق بين الروم في قتالهم وبين القبط قال نعم (قال) ولا يقاتلون حتى يدعوا وقال أيضاً ولا يبيتون ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يرى أن يدعوا قبل أن يقاتلوا ولا يرى أن الدعوة قد بلغتهم قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك في قتال السلافة يدعوه الى أن يتقي الله ويدع ذلك فان أبي فقاتله وان عاجلك عن أن تدعوه فقاتله (قال) وكذلك أهل الحرب ان عاجلوك عن أن تدعوه فقاتلهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان طلبت السلافة الطعام أو الامر الخفيف فأرى أن يعطوا ولا يقاتلوا وكذلك سمعت من مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسأل مالكا رجل من أهل المغرب فقال يا أبا عبد الله انا نكون في خصوصنا فيأتينا قوم يكبرونا يريدون أنفسنا وأموالنا وحرمانا أو قال أموالنا وأهلينا قال ناشدوهم الله في ذلك فان أبوا والا السيف ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن قوم أتوا الى قوم في ديارهم فأرادوا قتلهم وأخذ أموالهم (قال مالك) ناشدوهم بالله ثم بالسيف ﴿ ابن وهب ﴾ عن عقبة بن نافع عن ربيعة أنه قال ان كان عدو لم تبلغه الدعوة ولا أمر النبوة فأنهم يدعون ويعرض عليهم الاسلام وتسير اليهم الامثال وتضرب لهم العبر ويتلى عليهم القرآن حتى اذا بلغ المذر في



دعائهم وأبوا طلبت عورتهم والتمست غفلتهم وكان الدعاء فيمن أعذر اليهم في ذلك بعد  
 الاعتذار تحذيراً لهم ﴿مالك﴾ عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم خرج الى خير فأتاها ليلاً وكان إذا جاء قوماً ليلاً لم يفر حتى يصبح فلما  
 أصبح خرجت عليه يهود خير بمساجيهم ومكاتلهم<sup>(١)</sup> فلما رأوه قالوا محمد والله محمد  
 والحليس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أكبر الله أكبر خربت خير أنا  
 إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن حميد المهري  
 أن اسحاق بن أبي سليمان الانصاري حدثهم أنه سأل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن  
 رجل عرض له لص ليفضبه ماله فرماه فزرع عينه هل عليه دية (قال) لا ولا نفسه  
 فقلت لربيعة عن تذكرك هذا قال كان سعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف  
 يخبران أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فأفضل شهيد قتل في  
 الاسلام بعد أن يتعوذ بالله وبالاسلام ثلاث مرات فان قتل اللص فشر قتيل قتل في  
 الاسلام (قال) اسحاق وكان مسلم بن أبي مرير يري هذا ﴿ابن وهب﴾ عن عمر  
 ابن محمد بن زيد عن عاصم بن عبد الله عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من قاتل دون ماله حتى يقتل فهو شهيد ﴿ابن وهب﴾  
 عن جرير بن حازم عن يحيى بن عتيق قال قلت للحسن يا أبا سعيد إنا نخرج تجاراً  
 فيعرض لنا قوم يقطعون علينا السبيل من أهل الاسلام فقال أيها الرجل قاتل عن  
 نفسك ومالك ﴿ابن وهب﴾ عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون عن محمد بن  
 سيرين أنه قال ما علمت أحداً من الناس ترك قتال من يريد نفسه وماله وكانوا  
 يكرهون قتال الامراء ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم عن أيوب السخيتي عن  
 محمد بن سيرين أنه قال ما علمت أحداً ترك قتال الحرورية واللصوص تخرجوا الا أن  
 يجبن الرجل فذلك المسكين لا يلام ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج

(١) (ومكاتلهم) جمع مكاتل كبير وهو زنبيل يسع خمسة عشر صاعاً والمراد هنا قفهم التي

يحملون فيها حبوب زروعهم اهـ

عن عمرو بن شعيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا ولا راصداً بطريق ﴿ابن وهب﴾ عن مالك وعبد الله بن عمر ويونس وأسماء وغيرهم أن نافعاً أخبرهم عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حمل علينا السلاح فليس منا

### ﴿ في الجهاد مع هؤلاء الولاة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا أرى بأساً أن يجاهد الروم مع هؤلاء الولاة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكان فيما بلّغني عنه لما كان زمان مرعش <sup>(١)</sup> وصنعت الروم ما صنعت فقال لا بأس بجهادهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأما أنا فقد أدركته يقول لا بأس بجهادهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قالت للمالك يا أبا عبد الله انهم يفعلون ويفعلون فقال لا بأس على الجيوش وما يفعل الناس وقال ما أرى به بأساً ويقول لو ترك هذا أي لكان ضرراً على أهل الإسلام ويذكر مرعش وما فعل بهم وجراة الروم على أهل الإسلام وغاراتهم على أهل الإسلام ولو أنه ترك مثل هذا لكان ضرراً على أهل الإسلام

### ﴿ الغزو بالنساء ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يغزو ومعه أهله إلى الرباط على بعض السواحل فقال لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فهل كسفتهموه عن الرجل يدرب في أرض الحرب غازياً أينزو بأهله معه أو يغزو النساء مع الرجل في دار الحرب ﴿ فقال ﴾ ما كسفتناه عن أكثر مما قلت لك في الرباط ولا أرى أن يخرج بالنساء إلى دار الحرب ﴿ قلت ﴾ أرايت النساء هل يدرب بهن في أرض العدو في الغزو ﴿ قال ﴾ ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولكن سمعت مالكا يقول في السواحل لا بأس أن يخرج الرجل

(١) (مرعش) في القاموس مرعش كقعد بلد بالشام قرب انطاكية وذو مرعش ملك بلغ بيت المقدس فكتب عليه بسمك اللهم اله حمير أنا ذو مرعش الملك بلغت هذا الموضع ولم يبلغه أحد قبلي ولا يبلغه أحد بعدي اه

بأمراته في عسكر لا يخاف عليهم لقتلهم مثل الاسكندرية وما أشبهها ﴿قال ابن القاسم﴾  
وان غزا المسلمون في عسكر لا يخاف عليهم لقتلهم لم أر بأساً أن يخرج بالنساء في ذلك  
﴿ابن وهب﴾ عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرم  
أن نجدة كتب الى ابن عباس رضي الله عنه يسأله عن خمس خلال فقال ابن عباس ان  
الناس يقولون ان ابن عباس يكتب الحرورية ولولا أني أخاف أن أكتنم علما لم  
أكتب اليه ولا نعمة عين<sup>(١)</sup> وقال ابن جريج في حديثه قال ابن عباس ولولا أن أردت  
عن شين يقع فيه ما كتبت اليه ولا نعمة عين . فكتب اليه نجدة أما بعد فأخبرني  
هل كان رسول الله صلى عليه وسلم يفرز بالنساء وهل كان يضرب لمن في الخمس بسهم  
وهل كان يقتل الصبيان ومتى ينقض يثم اليتيم وعن الخمس لمن هو . فكتب اليه قد  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرز بالنساء فيداوين المردى ويحدين من الغنيمة  
ولم يسهم لمن وانه لم يكن يقتل الصبيان وكتبت تسألني متى ينقض يثم اليتيم ولعمري  
ان الرجل لتنت لحيته وانه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف الاعطاء منها فاذا أخذ  
لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد انقطع عنه اليتيم

### ❦ في قتل النساء والصبيان في أرض الحرب ❦

﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره قتل النساء والصبيان والشيخ الكبير في أرض الحرب  
قال نعم ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره قتل الرهبان (قال) نعم كان يكره قتل الرهبان  
المحبسين في الصوامع والديارات ﴿قلت﴾ رأييت الراهب هل يقتل (قال) سمعت  
مالكا يقول لا يقتل الراهب (قال مالك) وأرى أن يترك لهم من أموالهم ما يعيشون  
به لا يأخذون منهم أموالهم كلها فلا يجدون ما يعيشون به فيموتوا ﴿ابن وهب﴾ عن  
ابن لهيعة عن عبد ربه بن سعيد عن سلمة بن كهيل عن شقيق بن سلمة عن جرير بن  
عبد الله البجلي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث سرية قال بسم الله

(١) (لا نعمة عين) يقال نعم عين ونعمة عين ونعام عين بفتح أوائلها أى أفعل ذلك

وفي سبيل الله لا تفلوا ولا تغدروا ولا تمشلوا ولا تقتلوا الولدان ﴿مالك﴾ عن ابن شهاب أن ابناً لكعب بن مالك الانصاري أخبره قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم النفر الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان ﴿مالك﴾ وغيره عن نافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان ﴿ابن أبي الزناد﴾ عن أبيه قال حدثني المرقع بن صفي<sup>(١)</sup> أن جده رباح بن ربيع أبا حنظلة الكاتب أخبره أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاها كان على مقدمة فيها خالد بن الوليد فرّ رباح وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة مقتولة مما أصابت المقدمة فوقفوا عليها ينظرون إليها ويمجبون من خلقها حتى لحقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقة له فانفرجوا عن المرأة فوقف عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال هاه ما كانت هذه تقاتل قال ثم نظر في وجوه القوم فقال لأحدهم الحق بخالد ابن الوليد فلا يقتلن ذرية ولا عسيفا ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر مث جيشا إلى الشام فخرج يمشي مع يزيد بن أبي سفيان وقال له إنك ستجد قوما قد خصوا عن أوساط رؤسهم من الشعر فاضرب ما خصوا عنه بالسيف وستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فدهمهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له أني موصيك بعشر لا تقتلن امرأة ولا صبيا ولا كبيرا هربا ولا تقطن شجرا مشرا ولا تحزن عامرا ولا تعقرن شاة ولا بعيرا ألا لما كلة ولا تحرقن نخلا ولا تفرقنه ولا تفلن ولا تبجن (وذكر) عن عمر بن الخطاب أنه قال ولا تقتلوا هربا ولا امرأة ولا وليداً وتوقوا قتلهم إذا التقى الزحفان وعند حمة الهضات<sup>(٢)</sup> وفي شن الغارات ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره أن تحرق قراهم وحصونهم بالنار أو تفرق بالماء (قال) قال مالك لا بأس

(١) (المرقع بن صفي) هو بزة معظم تابعي جليل اه (٢) (وعند حمة الهضات) الحمة بالتخفيف أصلها في كلام العرب الدم فاستعارها عمر رضي الله تعالى عنه لشدة النهضة وحدة دفع الخيل (وشن الغارة) صبا من كل وجه اه

أن تحرق قراهم وحصونهم بالنيران وتفرق بالماء وتخرب ﴿ قال سحنون ﴾ وأصل ما جاء عن أبي بكر رضي الله عنه في النهي عن قطع الشجر وخراب العاصر أن ذلك لم يكن من أبي بكر رحمه الله نظراً للشرك وأهله والحيلة لهم والذب عنهم ولكنه أراد النظر للاسلام وأهله والتوهين للشرك ورجا أن يصير ذلك للمسلمين وأن خرابه وهن على المسلمين والذي رجا من كونه للمسلمين لأن خرابه ضرر على الاسلام وأهله ولم يرد به نظراً لأهل الشرك ومنع نواحيه وكل بلد لا رجاء فيه للمسلمين على الظهور عليها والمقدرة فوهن ذلك وضرره على أهل الشرك ﴿ وذكر ﴾ ابن وهب عن مخزومة بن بكير قال سألت عبد الرحمن بن القاسم وناقما مولى ابن عمر عن شجر العدو هل يقطع وهل تهدم بيوتهم فقالا نعم ﴿ قلت ﴾ فقطع الشجر المشر وغير المشر أ كان مالك يرى به بأسا ( قال ) قال مالك نعم يقطع الشجر في بلادهم المشر وغير المشر فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكان يرى حرق قراهم وحصونهم وقطع شجرهم وخراب بلادهم أفضل من ترك ذلك ( قال ) لا أدري ولكني سمعته يقول لا بأس بذلك وكان يتأول هذه الآية ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين يتأول هذه الآية إذا ذكر قطع الشجر وخراب بلادهم وقد ذكر مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرق نخل بني النضير وهي البويزة ولها يقول حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه  
وهان على سراة بني لؤي \* حريق بالبويزة مستطير

فأنزل الله عز اسمه ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عبد الجليل بن حميد أنه سمع ابن شهاب يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أسامة بن زيد حين بعثه نحو الشام أن يسير حتى يأتي أبنياً<sup>(١)</sup> فيحرق فيها ويهريق دما ففعل ذلك أسامة ﴿ ابن

(١) (أبني) ضبطه في السيرة الحلبية بضم الهززة وسكون الباء الموحدة ثم نون مفتوحة فالف

وهب عن عمرو بن الحارث أن بكيراً حدثه قال سمعت سليمان بن يسار يقول أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد على جيش وأمره أن يحرق في أبي

في قتل الاسارى

قلت رأيت ان سبوا رجالا ونساء وذراي فلم يجدوا لهم حمولة ولم يقووا على اخراجهم هل سمعت من مالك فيه شيئاً (قال) سمعت مالكا سئل عن قتل الاسارى فقال أما كل من خيف منه فأرى أن يقتل قلت رأيت ان أخذ الامام أسارى هل سمعت مالكا يقول ان ذلك الى الامام ان شاء ضرب رقابهم وان شاء استحياهم وجعلهم فيئاً (قال) سمعته يقول أما من خيف منه فانه يقتل . قال فرأيت مالكا فيما وقفته يفر من الذين لا يخاف منهم أن يقتلوا مثل الكبير والصغير قال سحنون ألا ترى الى ما نال المسلمين من أي لؤلؤة فاذا كان ممن أبغض الدين وعادى عليه وأحب له " وخيف عليه أن لا تؤمن غيلته فهو الذي يقتل فأما غير ذلك فهم الحشوة ولهم قوتل المشركون وهم كالاموال وفيهم الرغبة وبهم القوة على قتال الشرك (وقد ذكر) عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال كتب عمر الى أمراء الجيوش يأمرهم بأن يقتلوا من الكفار كل من جرت عليه المواسى ولا يسبوا اليها من من علوجهم أحداً وكان يقول لا تحملوا الى المدينة من علوجهم أحداً فلما أصيب عمر رحمه الله تعالى قال من أصابني قالوا غلام المفيرة فقال قد نهيتكم أن تحملوا اليها من هؤلاء العلوج أحداً فعصيتهموني (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل من الروم يلقاه المسلمون فيقول انما جئت أطلب الامان فيقال له كذبت ولكننا حين أخذناك اعتلت بهذا (قال) قال مالك وما يدرهم هذه أمور مشككة . قال مالك وأرى أن يرد الى مأمته

مقصودة وقال انه اسم موضع بين عسقلان والرملة وفي كلام السهيلي رحمه الله تعالى هو موضع ندمونة التي قتل عندها زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنه . ومؤنة بضم الميم وبالهمزة ساكنة موضع معروف عند الكرك اه كتبه مصححه (١) (وأحب له) أحب بالخاء المهملة أى أحب الضرر للدين ويروى أحب بالخاء المعجمة أى أكثر مكرأ أو خديعة لاهل الدين اه من هامش الاصل

﴿قلت﴾ أرايت الرجل من أهل الحرب يدخل الى بلاد الاسلام بغير أمان فيأخذه رجل من أهل الاسلام أيكون له فيثا أم يكون فيثا لجميع المسلمين (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن مالكا قال فيمن وجد على ساحل المسلمين من العدو فزعموا أنهم تجار وما أشبه هذا ان ذلك لا يقبل منهم ولا يكونون لاهل قرية ان سقطوا اليهم ولكن ذلك الى والى المسلمين يرى فيهم رأيه وأنا أرى ذلك فيثا للمسلمين ويحتجده فيه والى ﴿قلت﴾ أرايت الرومي يحل بساحلنا تاجراً فينزل قبل أن يعطى الامان فيقول ظننت أنكم لا تعرضون لمن جاءكم بتجارة حتى يبيع تجارته وينصرف عنكم أيعذر بهذا ولا يكون فيثا (قال) سمعت مالكا وسأله أهل المصيصة<sup>(١)</sup> فقالوا انا نخرج في بلاد الروم فنلقى العالج منهم مقبلاً الينا فاذا أخذناه قال انما جئت أطلب الامان أقرى أن أصدقته (قال) قال مالك هذه أمور مشكلة أرى أن يرد الى مأمنه. فأرى هؤلاء مثله في رأيي إما قبلت منهم ما قالوا وإما رددتهم الى مأمنهم ﴿وروى﴾ ابن وهب عن مالك في قوم من العدو يوجدون بغير اذن من المسلمين على ضفة البحر<sup>(٢)</sup> في أرض المسلمين فيزعمون أنهم تجار وأن البحر قد لفظهم ثعبا<sup>(٣)</sup> ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك الا أن مرا كبهم قد انكسرت ومهمم السلاح أو يشكوك العطش الشديد فينزلون للماء بغير اذن من المسلمين (قال مالك) ذلك الى الامام يرى فيهم رأيه ولا أرى لمن أخذهم فيهم خمسا لا وال ولا غيره (قال مالك) ولا يكون الخمس الا فيما أوجب عليه الخيل والركاب . خمس رسول الله صلى الله عليه وسلم قريظة وقسم النصير بين المهاجرين وثلاثة من الانصار سهل بن حنيف وأبي دجانة والحارث ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يحيى ابن سعيد انه قال ليس للعدو المحارب اذا أصابه المسلمون في نفسه أمر ولا قضاء

(١) المصيصة على وزن سفينة هي بلد بالشام ولا تشدد اهـ (٢) ضفة البحر بفتح الضاد المعجمة والفاء مشددة هي ساحل البحر وشاطئه وما قارب الماء منه اهـ (٣) ثعباً في الجمهرة الثعب والثعب الغدير وبالفتح أكثر من هـ مش الاصل أي طرحهم غديراً أي كالغدير اهـ



وهم يقضون في أمره ما أحبوا ليس للعدو أن ينزلوا بأرض المسلمين للتجارة ولا يقبل بها إلا أن يكون رسولا بمثل الأمر مما بين المسلمين وعدوهم فأمن أخذه المسلمون فزعم أنه جاء للتجارة أو مستأمناً بعد ما أخذ فلا أمان له ﴿ قال ابن لهيعة ﴾ وقال ربيعة ان كانوا من أرض متجر قد آمنوا بالتجارة فيهم والاختلاف اليهم فهم على منزلة أمان يشربون من الماء ويقضون حاجتهم وان كانوا من أرض عدو ولم يكن بينهم وبينهم ذمة ولم تكن التجارة منهم ولا منكم فيما يليكم ويلهم لم يكن لهم عهد بقولهم انما جئنا تجاراً لا تكون تجارة بين المسلمين وعدوهم الا بخبر قد ثبت وأمر قد جرى ولو ترك أشباه هذا لم تزل عين من العدو مظلة<sup>(١)</sup> على المسلمين يحذرونهم ويطمع بعضهم ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن الروم ينزلون بساحل المسلمين بأمان معهم التجارات فيبيعون ويشترون ثم يركبون البحر راجعين الى بلادهم فاذا أمعنوا في البحر رمتهم الرياح الى بعض بلدان المسلمين غير البلاد التي كانوا أخذوا فيها الأمان . قال مالك أرى لهم الأمان أبداً ماداموا في تجرهم حتى يرجعوا الى بلادهم ولا أرى أن يهاجوا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة وعمر بن مالك عن عبيد الله بن أبي جعفر عن حنش<sup>(٢)</sup> بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل سبعين أسيراً بعد الاثنان<sup>(٣)</sup> من اليهود وقتل عقبة بن أبي معيط أتى به أسيراً يوم بدر فذبحه فقال من للصبي قال النار ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب حدثه ان عمر بن عبد العزيز أتى بأسير من الخزر<sup>(٤)</sup> فقال له عمر لا تقتلك فقال له الاسير اذا لا ينقص ذلك من عدة الخزر شيئاً فقتله عمر ولم يقتل أسيراً في خلافة غيره ( قال الليث ) وكان أبو عبيدة وعياض بن عقبة بن نافع يقتلون الاسارى اذا أتى

(١) ( مظلة على المسلمين ) من أظله الشيء غشيه ودنا منه أى قرية منهم ومتطاعة على عوراتهم ومواضع الفرصة منهم اه (٢) ( حنش بن عبد الله ) اي الصنعاني تابعي دخل الاندلس قال ابن وضاح اسمه حسين وحنش لقب اه من هامش الاصل (٣) ( الاثنان ) أي بعد ان غلبهم وأكثر فيهم الجراح اه (٤) ( الخزر ) بفتح الخاء المعجمة والزاي اسم جيل خزر العيون أي تكسر عيونهم أبصارها خلقة أو بعينهم ضيق وصغر اه

هم في أرض الروم ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن نافع مولى ابن عمر قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم حي بن أخطب صبراً بعد أن ربط ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير صاحب بنى قريظة صبراً

﴿ في قسم الغنائم في بلاد الحرب ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إذا غنم المسلمون غنيمة هل يكره مالك لهم أن يقسموا ذلك في بلاد الحرب (قال) الشأن عند مالك أن تقسم في بلاد الحرب وتباع ثم قال وكان يحتاج فيه مالك ويقول هم أولى برخصه ﴿ قال ﴾ وقال مالك تقسم الغنائم وتباع في دار الحرب وقال مالك هو الشأن ألا ترى أن الصوائف <sup>(١)</sup> والجيوش ليس سيرتهم سيرة السرايا إنما سيرتهم على الاظهار وعلى غير الاختفاء وانهم في اجتماعهم وكثرتهم اذا نزلوا بموضع فكأنهم غلبوا عليه وظهروا عليه وهم الذين يبتئون السرايا واليهم ترجع فليس يخاف عليهم أمر ولا يتعقب فيهم خوف وهم أمراء يقيمون الحدود ويقسمون النىء ﴿ وذكر ﴾ ابن وهب عن مسلمة عن الازاعي أنه قال في قسمة الغنيمة في أرض النىء قبل خروجهم منها قال لم يقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة أصاب فيها مغنماً الا خمسة وقسمه قبل أن يقفل (قال) من ذلك غزوة بنى المصطلق وخيبر وحين ثم لم يزل المسلمون على ذلك بعده ووغات <sup>(٢)</sup> جيوشهم في أرض الشرك في خلافة عمر بن الخطاب الى خلافة عمر بن عبد العزيز ثم هلم جرأ وفي أرض الشرك حتى هاجت الفتنة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب كتب الى سعد بن أبي وقاص يوم افتتح العراق أما بعد فقد بلغنى كتابك

(١) (الصوائف) جمع صائفة وهو العسكر الذي يخرج الى العدو في الصيف خاصة اه من هامش الاصل وفي القاموس الصائفة غزوة الروم لانهم كانوا يغزون صيفا لمكان البرد اه  
(٢) (ووغت جيوشهم) في القاموس ووغل في الشيء يغل وغولا دخل وتوارى أو بعد وذهب وأوغل في البلاد والعلم ذهب وبالع وبأ بعد كتوغل اه

تذكر فيه أن الناس قد سألوكم أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم فإذا جاءك كتابي هذا فانظر ما أجاب الناس عليك إلى العسكر من كراع أو مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين وأترك الأرض والأنهار بملأها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين فانك لو قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بقي بعدهم شيء

﴿ في الرجل يمتزج متاعه <sup>(١)</sup> وعبيده قبل أن يقبوا في المقاسم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما كان من أموال أهل الإسلام من عبيد أو غير ذلك وساداتهم غيب أيقسمون ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ما علموا أنه لأهل الإسلام فلا يقسموه وإن كان ساداتهم غيبا وإن كان أهل الشرك أحرزوه أو أبقوا إليهم فذلك سواء لا يقسمون شيئا من ذلك إذا هم عرفوا أصحابه وإن لم يعرفوا اقتسموا ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل مال يعرف أنه لأهل الإسلام وإن غاب صاحبه عنه فإنه لا يباع في المقاسم إذا عرف صاحبه وإذا لم يعرف قسم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما أحرز المشركون إلى بلادهم من عروض أهل الإسلام ثم غنمه المسلمون فصار في سهمان <sup>(٢)</sup> رجل أ يكون هذا الرجل أولى به بالثمن أم لا في قول مالك . وكيف بما أحرزوا من أموال أهل الذمة هم وأهل الإسلام في ذلك كله سواء وكيف إن أحرزوا أحرزا من أهل الذمة فأسلموا على الدار وأهل الذمة في أيديهم أ يكونون رقيقا لهم أم يردون إلى ذمتهم ولا يكونون رقيقا لهم في قول مالك (قال) قال مالك في الذمي إذا سباه أهل الحرب ثم غنمه المسلمون أنه لا يكون فينا فأراهم إن أسلموا على الدار وفي أيديهم ناس من أهل الذمة أسارى أنهم يكونون رقيقا لهم ولا يردون إلى ذمتهم وإنما أهل ذمتنا بمنزلة عبيدنا إذا هم أسلموا عليها (قال) وأما ما ذكرت لك من أموال أهل الذمة أنهم في ذلك وأهل الإسلام سواء إن أدركوا أموالهم قبل أن تقسم كانوا أولى بها بغير

(٢) (يعترف متاعه) قال في الفاموس واعترف به أقر وفلانا سأله عن خبر ليعرفه والشيء

عرفه اه (١) (سهمان) إنهم فسكون جمع سهم وهو الحظ والتميز ويجمع أيضا على سهمة بضم أوله وسكون ثانيه اه

شيء وان أدركوها بعد القسمة أخذوها بالثمن وان عرف أهل الاسلام انه أموال  
 أهل الذمة لم يقسموه في الغنيمة ويردونه اليهم اذا عرفوه (قال ابن القاسم) وهذا  
 قول مالك . وأما ما ذكرت من أموال أهل الاسلام فقد أخبرتك فيه بما قال مالك  
 أنه ان أدركه قبل القسمة أخذه بغير شيء وان أدركه بعد ما قسم كان أولى به بالثمن  
 وان عرف أنه مال لأهل الاسلام رده الى أهله ولم يقسموه ان عرفوا أهله وان لم  
 يعرفوا أهله فليقسموه فأموال أهل الذمة مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن  
 علي عن زيد بن واقد عن مكحول أنه قال في رجل من أهل الذمة أصابه العدو وماله  
 فأحرزوه ثم أصابه المسلمون بعد ذلك انه يرد الى ذمته وأهله وماله ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن مسلمة بن علي عن حماد بن عمار عن سمك بن حرب عن تميم بن طرفة الطائي قال  
 أصاب المسلمون ناقة لرجل من المسلمين فاشتراها بعضهم فقال لصاحبها أنت أحق  
 بها بالثمن ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن عبد الله  
 ابن عباس قال وجد رجل من المسلمين بميرال في المغنم قد كان أصابه المشركون  
 فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان وجدته في المغنم فخذها وان وجدته قسم فانت أحق به بالثمن ان أردته ﴿ قلت ﴾  
 رأييت ان عرفوا أنه مال للمسلمين ولم يعرفوا من أهله أيقسمونه في الغنيمة أم يكون  
 لجماعة المسلمين وهل سمعت من مالك في هذا شيئاً (قال ابن القاسم) بلغني عن مالك  
 أنه قال ان عرفوا أهله رده الى أهله وان لم يعرفوا من أهله قسم بينهم فأموال أهل  
 الذمة مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمرو وغيره عن نافع أن فرساً وغلماً  
 لعبد الله بن عمر أخذهما العدو فأخذهما المسلمون فردّوهما الى عبد الله بن عمر  
 ولم يكونا قسماً ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني ابن لهيعة عن سليمان بن موسى أن رجلاً  
 ابن حيوة حدثه أن عمر بن الخطاب كتب الى أبي عبيدة بن الجراح أو الى معاوية  
 ابن أبي سفيان يقول ما أحرز العدو من أموال المسلمين ثم غنمها المسلمون من  
 العدو فما اعترفه المسلمون من أموالهم قبل أن يقسم فهو مردود اليهم ﴿ ابن وهب ﴾

عن ابن لبيبة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن ثابت مثله ﴿ابن وهب﴾ عن  
 ابن لبيبة عن بكير بن الأشج وخالد بن أبي عمران عن سليمان بن يسار مثله ﴿ابن  
 وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن أبي بكر الصديق وعبادة بن الصامت ويحيى  
 ابن سعيد وربيعة أنهم كانوا يقولون مثل ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن اسماعيل بن عياش  
 عن الحسن عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس مثله قال وجد رجل  
 من المسلمين بغير آله في المغانم قد كان أصابه المشركون فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فذكر ذلك له فقال ان وجدته في المغانم نخذه وان وجدته قد قسم فأنت أحق به  
 بالثمن ان أردته ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا أبق اليهم أو أسروه أهو عند مالك سواء  
 (قال) قال مالك هو سواء ﴿قلت﴾ وان أدركهما أدرك هذا الذي أبق أو هذا  
 الذي أسره أهل الحرب بعد ما قسما في الغنيمة لم يأخذها الا بالثمن قال نعم ﴿قلت﴾  
 أرايت لو أن رجلا أبق منه عبده أليس يؤمر من أخذه ان يردّه على سيده في قول  
 مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإنا بال هذا الذي أبق الى دار الحرب لم لا يؤمر من صار العبد  
 في يديه ان يردّه الى سيده (قال) هذا حين أبق الى أرض الشرك قد أحرزوه (قال  
 ابن القاسم) وبلغني عن مالك أنه قال ما أحرز أهل الشرك من أموال المسلمين فأتوا  
 به ليبيعوه قال مالك لا أحب لاحد أن يشتريه منهم ﴿قلت﴾ أرايت ان أحرز أهل  
 الشرك جارية لرجل من المسلمين فغنمها المسلمون ثم صارت في سهمان رجل فاعتقها  
 أو اتخذها أم ولد (قال ابن القاسم) يمضى عتقها وتكون أم ولد لمن ولدت منه ولا  
 ترد على صاحبها الاول ﴿قلت﴾ أرايت ان صارت في سهمان رجل من المسلمين  
 فلم أنها لرجل من المسلمين أيحل له أن يطأها في قول مالك (قال) لا ولم أسمع من  
 مالك فيه شيئاً ولكن سمعت مالكا يسئل عن الرجل يصيب الجارية أو الغلام في  
 المنضم ثم يعلم بعد ذلك أنه لرجل من المسلمين قال ان علم فايرده اليه يريد بقوله هذا  
 يمرضه عليه حتى يأخذه أو يتركه فهذا يدل على أنه لا يطأ ﴿قلت﴾ أرايت ان

اشتراها رجل من العدو الذين أحرزوها أثمل له أن يطأها (قال) ان علم أنها للمسلمين فلا أحب له ان يطأها . في بلاد الحرب اشتراها أو في بلاد المسلمين

❦ في التاجر يدخل بلاد الحرب فيشتري عبيداً لأهل الاسلام ❦

❦ قلت ❦ أرأيت لو أن عبيداً للمسلمين أحرزهم أهل الحرب فدخل رجل من المسلمين بلادهم بأمان فاشترى أولئك العبيد منهم أيكون لسادتهم أن يأخذوهم من هذا الذي اشتراهم بغير ثمن أم لا ( قال ) قال مالك لا يأخذونهم الا بالثمن الذي ابتاعهم به ❦ قلت ❦ وكذلك العبيد لو كانوا هم الذين أبقوا الى بلاد الحرب فاشتراهم هذا الرجل ( قال ) قال مالك في العبيد اذا وقعوا في المغانم ان الأبق وغير الأبق سواء ليس لسادتهم أن يأخذوهم الا بالثمن ❦ قلت ❦ أرأيت لو أن أهل الحرب أحرزوا عبيداً للمسلمين ثم دخل رجل أرض الحرب بأمان فوهبهم أهل الحرب لهذا الرجل أو باعوههم منه ثم خرج بهم الى بلاد المسلمين أيكون لسادتهم أن يأخذوهم من هذا الرجل بغير شيء في قول مالك ( قال ) ان كانوا وهبوه له ولم يكافئ عليهم فذلك لهم وأما ما ابتاعه فليس لهم أن يأخذوهم الا أن يدفع اليه الثمن الذي ابتاع به المشتري وكذلك ان كافأ عليهم لم يكن لسيدهم أن يأخذهم الا بعد غرم المكافأة التي كافأ بها وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أرأيت ان كان قد باعه هذا الذي اشتراه من أرض الحرب من رجل آخر أو باعه الذي وهب له (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن ينفذ البيع ويرجع صاحبه بالثمن على الذي وهب له فيأخذه منه ❦ قال سحنون ❦ وقال غيره <sup>(١)</sup> يتنقض البيع ويرد الى صاحبه بعد أن يدفع اليه الثمن ويرجع به على الموهوب له فيأخذ منه ما أخذ ❦ قال ابن القاسم ❦ وأما الذي ابتاعه فأرى له الثمن الذي بيع به لصاحب العبد المستحق بعد أن يدفع الثمن الذي ابتاعه به المشتري ❦ قلت ❦ أرأيت ان اشتريت رجلاً من المسلمين حرّاً اشتريته من المشركين أسيراً في أيديهم بغير أمره أيكون لي أن أرجع عليه بالثمن الذي

(١) (وقال غيره) هو ابن نافع يريد بيع الموهوب له خاصة اه من هامش الاصل

اشتريته به في قول قول مالك قال نعم على ما أحب أو كره ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان  
 اشتريت أم ولد لرجل من المسلمين من أرض الحرب قد كانوا أسروها ( قال ) قال  
 مالك أرى أن يتبع سيدها بالثمن الذي اشتراها به على ما أحب أو كره ( قال ) لان  
 مالكا قال لي في أم ولد المسلم اذا سبها العدو ثم اشتراها رجل من المغنم بم يأخذها  
 سيدها بأقيمتها أم بالثمن الذي اشتراها به . قال مالك بل بالثمن الذي اشتراها به  
 وان كان أكثر من قيمتها . قال مالك ويجبر السيد على أخذها ( قال مالك ) ولو لم  
 يكن عند سيدها الثمن رأيت أن تدفع اليه ولا تقر في يد هذا يظاً أم ولد رجل أو  
 ينظر الى ما لا يحل له ويتبع بثمنها سيدها ديناً عليه ﴿ قال ﴾ وقال مالك في أم ولد  
 رجل سبها العدو ثم بيعت في المقاسم فاشترها رجل فاعترفها سيدها ( قال ) أرى  
 لمشتريها على سيدها الثمن الذي اشتراها به كان ذلك أكثر من قيمتها أو أقل وأرى  
 ان لم يجد عنده شيئاً أن يقبضها سيدها ويكتب ذلك ديناً عليه ولا ينبغي أن تترك  
 أم ولد رجل عند رجل لعله يخلو بها ويرى منها ما لا ينبغي له ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
 اسماعيل بن عياش عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في حرائر أصابهن العدو فابتاعهن  
 رجل فلا يصبن ولا يسترقن ولكن يعطين أنفسهن بالذي أخذهن به ولا يزد  
 عليهن ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ذلك عبد الكريم وان كانت من أهل الذمة فكذلك  
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح أنه  
 قال من ابتاع أسيراً من المسلمين حراً من العدو فهو حر وعليه ما اشتراه به ﴿ ابن  
 وهب ﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل عرف أم ولده في أرض  
 الروم وقد خست وأعطى أهل النفل نفلهم والقوم الذي لهم ( قال ) نرى ان قد أحرزها  
 العدو حتى عادت فيثا للمسلمين فترى أن يأخذها بقيمة عدل من أجل ما فيها من  
 الرق ولو كانت عتقت رأيت أن لا تؤخذ فيها فدية ولا يسترق أحد أعتقه الله من  
 المسلمين حين يفيئه الله عليهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال في  
 امرأة من أهل الذمة يسبها العدو ثم اشتراها منهم رجل من المسلمين فأراد أن



يطأها (قال) لا يطؤها ويكون له الثمن الذي أعطى فيها وهي على أمرها<sup>(١)</sup>

❦ في الذمية والمسلمة يأسرها العدو ثم يفتنهما المسلمون وأولادها ❦

❦ قلت ❦ أرايت المرأة من أهل الذمة يأسرها العدو فتلد عندهم أولاداً ثم يفتنهما المسلمون أ يكون أولادها فيئاً أم لا يكونون فيئاً (قال ابن القاسم) أرى أولادها بمنزلتها لا يكونون فيئاً وإنما هي بمنزلة الحرة المسلمة تسبي فتلد أولاداً فإن أولادها بمنزلتها ❦ قلت ❦ أرايت المرأة المسلمة تسبي فتلد عند أهل الحرب فتغنم ومعهما أولاد صفار أو كبار والامة تسبي فتلد عندهم فتغنم ومعهما ولد صفار أو كبار (قال ابن القاسم) أما الحرة المسلمة فاسبيت به من ولد صغير فهو بمنزلتها وما كان من ولد كبير قد بلغ وقاتل واحتلم فأراهم فيئاً وأما ما سبيت به الامة من ولد صغير أو كبير فهو لسيدها ولا يكون شيء من ولدها فيئاً وهذا رأيي

❦ في الحربى يسلم وفي يديه عبيد لأهل الاسلام ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن عبيداً للمسلمين أسرهم أهل الحرب ثم دخل الينا رجل من أهل الحرب بأمان والعبيد معه أيعرض له ويؤخذ العبيد منه أم لا في قول مالك مالك (قال) لا يؤخذون منه وهذا رأيي ❦ قلت ❦ أرايت ان دخل بهم هذا الحربى مستأمناً فأسلم عندنا (قال) هو حين أسلم فصار من المسلمين فليس لسيدهم أن يأخذهم من قبل أنه كان ممتنعاً من المسلمين حين أسلم وهو بمنزلة من أسلم من أهل الحرب على أموال في أيديهم للمسلمين قد أحرزوها عبيداً أو غير ذلك فليس لأهل الاسلام أن يأخذوا من أيديهم شيئاً من ذلك بالثمن ولا بالقيمة ان كانوا قد تبايعوا على ذلك بينهم وبين من أسلم منهم على شيء اشتراه أو أحرزه هو نفسه من بلاد المسلمين فهو أولى به ❦ قلت ❦ سمعت هذا من مالك (قال) لا الا ما أخبرتك في أم الولد ❦ قلت ❦ أرايت الحربى يدخل دار الاسلام بأمان ومعه عبيد أهل الاسلام قد

(١) (على أمرها) يعني على دينها قاله سخون وقال غيره معناه على ذمتها اهـ من هامش الاصل

كان أهل الحرب أحرزهم أي أخذهم سيدهم بالقيمة أم لا (قال) لا أرى ذلك له ﴿قلت﴾ فإن باعهم من رجل من المسلمين أو من أهل الذمة أي أخذهم سيدهم بالثمن (قال) لا أرى ذلك له لأنهم قد كانوا هؤلاء العبيد في يدي الحربى الذى نزل بأمان وسيدهم لا يقدر على أخذهم منه ولا يكون لسيدهم أن يأخذهم بعد البيع ﴿قلت﴾ تحفظ هذا عن مالك (قال) لا ولكنه رأى ولا يشبه الذى اشترى من دار الحرب لأن الذى اشترى فى دار الحرب لو وهبه لرجل من المسلمين فى دار الحرب ثم خرج به الى بلاد الاسلام أخذه صاحبه بالثمن وإن هذا الذى خرج به بأمان هو عبده ولو وهبه لاحد لم يأخذه سيده على حال لأن سيده لم يكن يستطيع أن يأخذه من الذى كان فى يديه فكذلك لا يأخذه من الذى وهب له ﴿قلت﴾ أرأيت ما غنم أهل الشرك من أهل الاسلام ثم أسلموا عليه أ يكون لهم ولا يرد ذلك الى ساداتهم فى قول مالك (قال) نعم وهم أحق بما أسلموا عليه وهو عندنا بين ثابت أن ما أسلموا عليه فهو لهم دون أربابه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لحيعة عن أبى الاسود عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أسلم على شئ فهو له<sup>(١)</sup>

— في الحربى يسلم ثم يغم المسلمون ماله —

﴿قلت﴾ أرأيت اذا أسلم فى بلاد الحرب رجل منهم ثم خرج إلينا وترك ماله فى دار الحرب فغزا المسلمون بلادهم فغنموهم ومال هذا المسلم (قال ابن القاسم) ماله وأهله وولده فى المسلمين ﴿قال ابن القاسم﴾ سألت مالكا عن الرجل من المشركين أسلم ثم غزا المسلمون تلك الدار فأصابوا أهله وولده. قال مالك أهله وولده فى المسلمين ﴿قال ابن وهب﴾ وقال ربيعة فى رجل اشترى عبداً من النبیء فدل سيده على مال له فى أرض العدو أو لغيره عتق العبد أو لم يعتق أو كان كافرا لم يسلم (قال) ربيعة ان كان حراً أو مسلماً أو أقام على دينه أو كان عبداً فذلك المال مال حرب ليس للعبد ولا للسيد ولا للجيش الذين كان فيهم اذا كانوا قفلوا قبل أن يدله وإنما دله فى غزوة

(١) (قال سخون) وكذلك لو أسلموا على ناس من أهل ذمتنا كانوا رقيقاً لهم وأهل ذمتنا كرقينا اه

أخرى وإنما ذلك في الجيش الذي خرج فيهم فإن كان دله بعد أن اشترى وقفل  
بقول الجيش الذين كانوا سبوه فهو على ذلك الجيش الذي كان فيهم ومال العدو في  
ذلك ومال غيره من الروم سواء هو على ذلك الجيش وإن كان إنما وجد المال ودل  
عليه بعد أن سبي العبد فقد انقطع المال منه وأين

❦ في التاجر يدخل بلاد الحرب فيشتري عبدا للمسلمين فيعتقه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن عبيداً لأهل الاسلام حازهم أهل الشرك فدخل رجل من  
المسلمين أرض الشرك بأمان فاشتراهم فأعتقهم وأغار أهل الشرك على بلاد المسلمين  
فحازوا رقيقاً لأهل الاسلام ثم غنمهم المسلمون بعد ذلك فلم يعلموا بهؤلاء الرقيق أنهم  
كانوا لأهل الاسلام فانتسموهم وصاروا في سبيلهم الرجال فأعتقوهم ثم أتى ساداتهم  
بعد ذلك أينقض العتق ويردوهم رقيقاً إلى ساداتهم في الوجهين جميعاً في قول مالك  
أم لا (قال ابن القاسم) في الوجهين جميعاً إن عتقهم جائز ولا يردون ولا يكون  
ساداتهم أحق بهم بالثمن وإنما يكون ساداتهم أحق بهم بالثمن ما لم يدخلهم العتق وكذلك  
الذي اشتراهم من أرض العدو ما لم يعتقهم المشتري فإنه يقال لسيد العبد ادفع إليه  
الثمن الذي اشتراه به وخذ عبدك والا فلا شيء لك وليس للذي اشتراه من أرض  
الحرب أن يأبى ذلك على سيد العبد ولو أودى بذلك سيد العبد وإنما الخيار في ذلك  
إلى سيد العبد ألا ترى أن مشتريه كان ضامناً لو مات في يديه وإن سيده لم يلزمه  
أخذه فلذلك ثبتت عتاقته ولم يرد وكذلك سمعت فيه عن بعض من مضى وهو الذي  
أخذه . وكذلك لو أن جارية وطئت فحمت كانت أم ولد للذي اشترأها من  
أرض العدو إن وقعت في سبيلهم وهو بمنزلة العتق إذا ثبت لا يرد . وكذلك سمعت  
عن أهل العلم

❦ في الذمي ينقض المهد ويهرب إلى دار الحرب فيغنمه المسلمون ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن قوماً من أهل الذمة حاربوا أو قطعوا الطريق وأخافوا السبيل

وقتلوا فأخذهم الامام أيكونون فيثا أم يحكم عليهم بحكم أهل الاسلام اذا حاربوا (قال) أما اذا خرجوا خراباً محارين يتلصصون فانه يحكم عليهم بحكم أهل الاسلام اذا حاربوا وأما ان خرجوا ومنعوا الجزية وتقضوا العهد وامتنعوا من أهل الاسلام من غير أن يظلموا فهو لا في وهذا اذا كان الامام يعدل فيهم ﴿قلت﴾ أرايت الذي اذا هرب وتقض العهد ولحق بدار الحرب ثم ظفر به المسلمون بمد ذلك أيرد الى جزيته ولا يقع في المقاسم (قال) أراهم فيثا اذا حاربوا وتقضوا العهد من غير ظلم يركبون به فأراهم فيثا ﴿قال ابن القاسم﴾ وان كان ذلك من ظلم ركبوا به فأرى أن يردوا الى ذمتهم ولا يكونوا فيثا ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) أما ما ذكرت لك في الحراة من أهل الذمة فهو في قول مالك نحفظه عنه وأما الذين امتنعوا من الجزية وتقضوا العهد والامام يعدل فيهم فقد مضت في هذا السنة من الماضين فيمن تقض من أهل الذمة العهد أنهم سبوا منها الاسكندرية قاتلهم عمرو بن العاص الثانية. وسلطيس قوتلت ثانية وسبيت (وقال) غيره لا يعود الحر الى الرق أبدآبل يردون الى ذمتهم ولا يكونون فيثا (وقد) ذكر الليث عن يزيد بن أبي حبيب في بلهيت وسلطيس أنهم سبوا بمد أن تقضوا حتى دخل سبيهم المدينة سباهم عمرو في زمان عمر بن الخطاب

— في عبد أهل الحرب يخرج الينا تاجراً فيسلم ومعه مال لمولاه أيخمس —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبداً راجل من أهل الحرب دخل الينا بأمان فأسلم ومعه مال لمولاه أيكون حراً ويكون المال له في قول مالك (قال) أراه للعبد ولا أرى فيه خسا وليس الخمس الا فيما أوجف عليه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب أن المغيرة بن شعبة نزل وأصحاب له بأيلة فشرىوا خمراً حتى سكروا وناموا وهم كفار وقبل أن يسلم المغيرة فقام اليهم المغيرة فذبحهم جميعاً ثم أخذ ما كان لهم من ثي فسار به حتى قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم المغيرة ودفع المال الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبره الخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لانخمس مالا أخذ غصبا فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك المال في

يدى المغيرة بن شعبه ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث والليث عن بكير بن الاشج  
 أن المغيرة بن شعبه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قتل أصحابه وجاء بفنائهم  
 فتركها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى أن يقربها وهو كافر وهم كفار ﴿ابن  
 وهب﴾ عن الليث عن ربيعة أنه قال في قبطي فر من أرض العدو بمال وعليه الجزية  
 (قال) المال مال الذي فر به وإن جاء مسلما فالمال له وهو من المسلمين ﴿ابن وهب﴾  
 عن عقبة بن نافع عن يحيى بن سعيد أنه قال من أسره العدو فأثمنوه على شيء من  
 أموالهم فليؤد أمانته الى من أثمنه وإن كان مرسلًا يقدر على أن يتخلص منهم ويأخذ  
 من أموالهم ما قدر عليه مما لم يؤتمن عليه فليفعل

— في عبيد أهل الحرب يسلمون في دار الحرب أيسقط —  
 ﴿عنه﴾ ملك ساداتهم أم لا ﴿﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن عبيد أهل الحرب أسلموا في دار الحرب أيسقط ملك  
 ساداتهم عنهم أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئا ولا أرى أن  
 يسقط ملك ساداتهم عنهم إلا أن يخرجوا اليها الى دار الاسلام فإن خرجوا سقط  
 عنهم ملك ساداتهم ألا ترى أن بلالا أسلم قبل مولاه فاشتراه أبو بكر فأعتقه وكانت  
 الدار يومئذ دار حرب لان أحكام الجاهلية كانت ظاهرة يومئذ فلو كان اسلام بلال  
 يسقط ملك سيده عنه لم يكن ولاؤه لابي بكر ولكن اذا ما صنع في اشتراؤه اياه انما  
 هو فداء فليس هذا هكذا ولكنه مولاه . وأما الذين خرجوا الى دار الاسلام بعد  
 ما أسلموا وتركوا ساداتهم في دار الشرك فهؤلاء قد أعتقهم النبي صلى الله عليه وسلم  
 بخروجهم الى دار الاسلام وهم عبيد لأهل الطائف الذين نزلوا على النبي عليه السلام  
 فأسلموا وساداتهم في حصن الطائف على الشرك فأعتقهم الاسلام وخروجهم الى  
 دار الاسلام كذلك فعمل النبي عليه السلام ﴿قلت﴾ أما بلال فانما أعتقه أبو بكر قبل  
 الهجرة قبل أن تظهر أحكام النبي عليه السلام فليس لك في هذا حجة وانما كان يكون  
 هذا حجة على من خالفه لو كان هذا بعد هجرة النبي عليه السلام وظهور أحكامه (قال) هي

الحجة حتى يأتي ما ينقضها ولا نعرف أنه جاء ما ينقض ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو خرج العبيد مسلمين من دار الحرب وساداتهم مسلمون في دار الحرب ثم خرج ساداتهم بعد ذلك ردوا اليهم وكانوا عبيداً لهم ولم يعتقوا. ولو دخل المسلمون دار الحرب فأصابوا بها عبيداً مسلمين وساداتهم مشركون كانوا أحراراً ولا يردون الى ساداتهم ان أسلم ساداتهم بعد ذلك لانهم حين دخل اليهم أهل الاسلام فكأنهم خرجوا اليهم

﴿ في عبد أهل الحرب يسلم في دار الحرب فيشتريه رجل ﴾  
﴿ من المسلمين من سيده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً رَجُل من المشركين في دار الحرب أسلم فدخل رجل من المسلمين اليهم بأمان فاشتراه أَيْكون رقيقاً أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظ قول مالك في هذه المسئلة بعينها ولكن أراه رقيقاً لانه لو أسلم عبد حربى في دار الحرب ولم يسلم سيده وهو في دار الحرب والعبد في يديه كان رقيقاً ما لم يخرج اليها فاذا باعه قبل خروجه اليها فهو رقيق مثل ما صنع مولى بلال وشراء أبي بكر بلالا (قال) ولكن مالكاً قال في عبد من عبيد المسلمين سباه أهل الشرك فاشتراه منهم رجل من المسلمين انه رقيق فكذلك العبد اذا أسلم في دار الحرب ومولاه حربى انه رقيق ان اشتراه منه أحد من المسلمين فهو رقيق له ولو أسلم عليه سيده في دار الحرب قبل أن يخرج اليها كان رقيقاً له ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب اذا أسلم العبد في دار الحرب سقط عنه ملك سيده أقام بدار الحرب أو خرج اليها وان اشترى في دار الحرب فهو كرجل من المسلمين اشترى في دار الحرب يتبع بما اشترى به

﴿ في عبيد أهل الحرب يسلمون في دار الحرب فيغنمهم المسلمون ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو أن جيشاً من المسلمين غزوه فغنموا أولئك الذين أسلموا وهم في أرض الحرب بعدوهم في يدي ساداتهم (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أنهم

أحرار لانهم أسلموا وليس لاحد من المسلمين عليهم ملك يردون اليه فهؤلاء أحرار حين غنمهم أهل الاسلام لان أهل الاسلام حين حازوهم اليهم فكأنهم خرجوا الينا ألا ترى أنهم بخروجهم أحرار فكذلك اذا حازهم أهل الاسلام وغنموهم فهم أحرار وكذلك قال الاوزاعي هو حرّ وهو أخوهم ﴿ قلت ﴾ أرايت العرب اذا سبوا هل عليهم الرق في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أقوم عليه وهم في هذا بمنزلة الاعاجم

— ﴿ في الحربى المستامن يموت ويترك مالا ماحال ماله ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا من أهل الحرب دخل الينا بأمان فمات عندنا وترك مالا ماحال ماله هذا أياكون فينا أم يردّ الى ورثته ( قال ) يردّ الى ورثته وهو قول مالك ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن رجل من أهل الحرب دخل الينا بأمان فقتله رجل من المسلمين ( قال ) مالك يدفع دية الى ورثته في بلاد الحرب فهذا يدل على مسألتك أن ماله لورثته ولا أعلم مالكا الا وقد قال يعتق أيضا القاتل رقبة ويدفع ماله وديته الى حكاهم وأهل النظر لهم حتى كأنهم تحت أيديهم ماتوا عندهم

— ﴿ في محاصرة العدو وفيهم المسلمون ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا من المشركين في حصن من حصونهم حصرهم أهل الاسلام وفيهم المسلمون أسارى في أيديهم أبحرق هذا الحصن وفيه هؤلاء الاسارى المسلمون أو يفرق هذا الحصن ( قال ) سمعت مالكا وسئل عن قوم من المشركين في البحر في مراكبهم أخذوا أسارى من المسلمين فأدركهم أهل الاسلام فأرادوا أن يحرقوهم ومراكبهم بالنار ومعهم الاسارى في مراكبهم ( قال ) قال مالك لا أرى أن تلقى عليهم النار ونهى عن ذلك ( قال مالك ) يقول الله لأهل مكة لو تزيّلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما أى انما صرف النبي عليه السلام عن أهل مكة لما كان فيهم من المسلمين ولو تزيّل الكفار عن المسلمين لعذب الكفار أى هذا



تأويله والله أعلم ﴿سحنون﴾ عن الوليد عن الازاعي يقول في قوم من المسلمين  
يلقون السفينة من سفن العدو وفيها سبي من المسلمين (قال) يكف عن تحريقها ما كان  
فيها من أسارى المسلمين ﴿قلت﴾ أرأيت أن كان في الحصن الذي حصره  
المسلمون ذراري المشركين ونساؤهم وليس فيه من أهل الاسلام أحد أترى أن  
ترسل عليهم النار فيحرق الحصن ويفرقوا (قال) لا أقوم على حفظه وأكره هذا  
ولا يعجبني ﴿قلت﴾ أليس قد أخبرتني أن مالكا قال لا بأس أن تحرق حصونه  
ويفرقوا (قال) إنما ذلك إذا كانت خاوية ليس فيها ذراري وذلك جائز إذا كان فيها  
الرجال مقاتلة فأحرقوهم فلا بأس بذلك ﴿ابن وهب﴾ عن أسامة بن زيد عن ابن  
شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن الصعب  
ابن جثامة قال يارسول الله ان الخيل في غشم الغارة تصيب من أولاد المشركين قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم أو هم مع الآباء ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني  
هشام بن سعد عن ابن شهاب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن اسماعيل بن عياش قال  
سمعت أشياخنا يقولون ان رسول الله عليه السلام رمى أهل الطائف بالمجانيق فقتل له  
يارسول الله ان فيها النساء والصبيان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم من آبائهم

— في تحريق العدو مركب المسلمين —

﴿قلت﴾ أرأيت السفينة إذا أحرقتها العدو وفيها أهل الاسلام أكان مالك يكره  
لهم أن يطرحوا بأنفسهم وهل يراهم قد أعانوا على أنفسهم (قال) بلفني أن مالكا  
سئل عنه فقال لا أرى به بأسا إنما فروا من الموت الى الموت ﴿قال ابن وهب﴾  
قال ربيعة أيما رجل يفر من النار الى أمر يعرف أن فيه قتله فلا ينبغي له إذا كان إنما  
يفر من موت الى موت أيسر منه فقد جاء ما لا يحل له وان كان إنما تحامل في ذلك  
رجاء النجاة وأن يقيم لعله يرى قرية أو يكون يرى الأسير أرحى عنده أن يخلوه الى الاسلام  
وأهله من الإقامة في النار فكل متحامل لا مريرجو النجاة فيه فلا جناح عليه وان  
عطب فيه ﴿قال﴾ وبلغني عن ربيعة أنه قال ان صبر فهو أكرم ان شاء الله وان

اقتحم فقد عوفى ولا بأس به ان شاء الله ﴿ وسئل ﴾ ربيعة عن قوم كانوا في سفينة فاحترقت أثقل الرجل نفسه بسلاحه فيغرق أو يقوم يلتمس النجاة بالغاما بلغ .  
أرأيت ان كان بقرب عدوه فهو يخاف أن يؤسر ان عاش . قال ربيعة كليهما لا أحبهما  
ولكن ليثبت في مركبه حتى يقضى الله

❦ في قسم الفئ ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت الخمس كيف يقسم وهل سمعت من مالك فيه شيئاً ( قال ) قال مالك الفئ والخمس سواء يجعلان في بيت المال ﴿ قال ﴾ وبلغني عن أثق به أن مالكا قال ويعطى الامام أقرباء رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يرى ويجتهد وأما جزية الارض فانه لا علم لى بها ولا أدري كيف كان يصنع فيها الا أن عمر أقر الارض فلم يقسمها بين الناس الذين افتتحوها وكنت أرى أنه لو نزل هذا بأحد سأل أهل ذلك البلد وأهل العلم والامانة كيف كان الامر فيه فان وجد علما يشفيه والا اجتهد في ذلك هو ومن حضره من المسلمين ﴿ قال ﴾ وأخبرني من أثق به عن مالك أنه قال في المال الذي يقسم في وجوه مختلفة ينظر في البلد الذي به ذلك المال وفي غيره من البلدان فان كان غيره من البلدان والبلد الذي فيه متكافئين في الحاجة بدأ بالذين المال فيهم فأعطاهم بقدر ما يسعهم وينبغيهم فان فضل أعطاه غيرهم أو يوقفه ان رأى ذلك لنواب أهل الاسلام فان كان في غير البلدة من هو أشد منهم حاجة فقد يأتي على بعض البلدان بعض الزمان وبهم حاجة شديدة من الجدوبة وهلاك المواشى والحارث وقلة المال فاذا كان ذلك أعطى ذلك البلد الذي به المال من ذلك المال وينقل أكثر ذلك المال الى الذي به الجدوبة والحاجة وكذلك حق أهل الاسلام انما هم أهل الاسلام وان تفرقوا في البلدان والمنازل لا يقطع ذلك حقهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الفئ الذي قال مالك يجعل الفئ والخمس في بيت المال أى في هذا ( قال ) ما أصيب من العدو نخمس فهذا الخمس وكل بلد فتحها أهل الاسلام بصالح فهذا في لان المسلمين لم يكن لهم أن يقسموها وأهلها على ما صالحوا عليها فهذا في وكل أرض

افتتحوها عنوة فركت لاهل الاسلام فذه التي قال مالك يجتهد فيها الامام ومن حضره من المسلمين ( قال ) وأما الجاهل في خراجهم فلم يباغى عن مالك فيه شئ الا انى ارى الجاهل تبعاً للارض اذا كانوا عنوة أو بصلح ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب أن عمر بن الخطاب كتب الى سعد بن أبى وقاص يوم افتتح العراق أما بعد فقد بلغنى كتابك تذكر أن الناس قد سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم فاذا جاءك كتابى هذا فانظر ما أجلب الناس عليك الى المسكر من كراع أو مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين واترك الارض والانهار بما لها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين فانك لو قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بقى بعدهم شئ ﴿ قلت ﴾ فاقول مالك في هذا النىء أيساوي بين الناس فيه أم يفضل بعضهم على بعض ( قال ) قال مالك نعم يفضل بعضهم على بعض ويبدأ بأهل الحاجة حتى ينفوا منه ﴿ قلت ﴾ أرايت جزية جاجم أهل الذمة وخراج الارضين ما كان منها عنوة وما صالح عليها أهلها ما يصنع بهذا الخراج ( قال ) قال مالك هذه من الجزية . والجزية عند مالك فيما نعلم من قوله فيء كله وقد أعلمتك ما قال مالك في العنوة ﴿ قلت ﴾ فمن يعطى هذا النىء وفيمن يوضع ( قال ) قال مالك على أهل كل بلد افتتحوها عنوة أو صالحوا عليها هم أحق به يقسم عليهم ويبدأ بفقرائهم حتى ينفوا ولا يخرج منها الى غيرها الا أن ينزل بقوم حاجة فينقل منهم اليهم بعد أن يعطى أهلها يريد ما ينفونهم على وجه النظر والاجتهاد ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وبذلك كتب عمر بن الخطاب أن لا يخرج فيء قوم عنهم الى غيرهم ( قال ) ورايت مالكا يأخذ بالحديث الذى كتب به عمر بن الخطاب الى عمار بن ياسر وصاحبيه اذ ولاها العراق حين قسم لاحدهما نصف شاة وللاخرين ربعا ربا فكان في كتاب عمر اليهم انما مثلى ومثلكم كمثل ما قال الله في ولى اليتيم ومن كان غنياً فليستمفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ﴿ قال ﴾ وقال مالك يبدأ بالفقراء في هذا النىء فان فضل شئ كان بين جميع الناس كلهم بالسواء الا أن يري الوالى ان يحبس له نواب تنزل به من نواب أهل الاسلام فان كان كذلك رأيت

ذلك له ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والناس في ذلك سواء عربهم ومولاهم وذلك أن مالكا حدثني أن عمر بن الخطاب خطب الناس فقال أيها الناس اني عملت عملا وان صاحبي عمل عملا ولئن بقيت الى قابل لألحقن أسفل الناس بأعلامهم ﴿ قال مالك ﴾ وبلغني أن عمر بن الخطاب قال مامن أحد من المسلمين الاوله في هذا المال حق أعطيه أو منعه حتى لو كان راع أو راعية بعدن ( قال ) ورأيت مالكا يعجبه هذا الحديث ( قال ) وكان مالكا يقول قد يعطى الوالى الرجل يجيزه لا مري راه فيه على وجه الدين أى على وجه الدين من الوالى يجيزه لفضل دينه الجائزة أولا مري راه قد استحق الجائزة فلا بأس على الوالى بجائزة مثل هذا ولا بأس أن يأخذها هذا الرجل ﴿ قلت ﴾ ويعطى المنفوس من هذا المال ( فقال ) نعم قد أخبرني مالك أن عمر بن الخطاب مرّ ليلة فسمع صبيّا يبكي فقال لاهله مالكم لا ترضعونه فقال أهله ان عمر لا يفرض للمنفوس حتى يطم وانا قد فطمناه قال فولى عمر وهو يقول كدت والذى نفسى بيده أن أقتله ففرض للمنفوس من ذلك اليوم مائة درهم ﴿ قلت ﴾ فان كان هذا المنفوس والده غنى أليس يبدأ بكل منفوس والده فقير . قال نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أفكان يعطى النساء من هذا المال فيما سمعت من مالك ( قال ) سمعت مالكا يقول كان عمر بن الخطاب يقسم للنساء حتى أن كان ليعطين المسك ﴿ قلت ﴾ ومجمل ما رأيت من مالك أنه يبدأ بالفقيرة منهن قبل الغنية قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت قول مالك يسوّى بين الناس في هذا النّى ؟ أ رأيت الصغير والكبير والمرأة والرجل أهم فيه سواء ( قال ) تفسيره أن يعطى كل انسان بقدر ما يفتنيه الصغير بقدر ما يفتنيه الكبير بقدر ما يفتنيه والمرأة بقدر ما يفتنيها هذا تفسير قوله عندى يساوى بين الناس في هذا المال ﴿ قلت ﴾ فان فضل الآن بعد ما استغنى أهل الاسلام من هذا المال فضل ( فقال ) ذلك على اجتهاد الامام ان رأى أن يحبس ما بقى لنواب أهل الاسلام حبسه وان رأى أن يفرقه على أغنيائهم فرقه كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ وهذا النّى حلال للأغنياء قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك ( قال ) نعم ولقد حدثني مالك أنه أتى بمال عظيم من بعض النواحي في زمان عمر قال فغضب في المسجد

فبات عليه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم علي وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص يحرسونه فلما أصبح كشف عنه أنطاخ أو مسوح كانت عليه فلما أصابته الشمس اثقلت وكانت فيها تيجان فبكى عمر فقال له عبد الرحمن بن عوف يا أمير المؤمنين ليس هذا حين بكاء إنما هذا حين شكر فقال اني أقول ما فتح هذا على أحد قط الا سفكوا عليه دماءهم وقطعوا أرحامهم ثم قال لابن الأرقم اكتب لي الناس قال فكتبهم ثم جاءه بالكتاب فقال له هل كتبت الناس قال نعم قال كتبت المهاجرين والانصار والمهاجرين من العرب والمحررين يعني المعتقين قال نعم قال فقال له عمر ارجع فاكتب فلعلك قد تركت رجلا لم تعرفه ارادة أن لا يترك أحداً . ففى هذا ما يدل على أن عمر كان يقسم لجميع الناس ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا وهو يذكر أن عمر بن الخطاب كتب الى عمرو بن العاص وهو بمصر في زمان الرمادة . قال فقلنا لمالك فزمان الرمادة كانت سنة أوستنتين . قال بل ست سنين . قال فكتب اليه واغوثاه واغوثاه واغوثاه قال فكتب اليه عمرو بن العاص ليك ليك ليك . قال فكان يبعث اليه بالبعير عليه الدقيق في العباء قال فيقسمها عمر فيدفع الجل كما هو الى أهل البيت فيقول لهم كلوا دقيقه والتحفوا العباء واتجروا البعير فكلوا لحمه واتدموا بشحمه

### — في السلب —

﴿ قلت ﴾ فالرجل يقتل القتل هل يكون سلبه لمن قتله ( قال ) قال مالك لم يبلغني أن ذلك كان الا في يوم حنين ( قال مالك ) وإنما هذا الى الامام يحتج فيه

### — في النفل —

﴿ قلت ﴾ أرايت النفل هل يصلح للامام أن ينفل بعد ما صارت الغنيمة في يديه أو هل يصلح له أن ينفل من قبل أن يغنموا يقول من جاء بشيء فله ثلثه أو ربعه أو خمسة أو نصفه أو ما أشبه هذا ( قال ) سئل مالك عن النفل أيكون في أول مغنم

فقال ذلك على وجه الاجتهاد من الامام ليس عندنا في ذلك أمر معروف الا اجتهاد  
 السلطان ( قال ) ولم يبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في مغازيه كلها وقد  
 بلغني أنه قد نفل في بعضها وانما ذلك على وجه الاجتهاد من الامام في أول مغنم  
 وفيما بعده ﴿ قلت ﴾ ففي قول مالك هذا عندك أنه لا بأس أن ينفل الامام من  
 الغنيمة بعد ما صارت غنيمة وصارت في يديه ( قال ) نعم على وجه الاجتهاد منه ولا  
 يكون الا في الخمس قال لي مالك لا نفل الا في الخمس ﴿ قلت ﴾ رأيت هذا الذي  
 ينفله الامام للناس أهو من الخمس أو من جملة الغنيمة ( قال ابن القاسم ) سمعت مالكا  
 يقول النفل من الخمس مثل قول سعيد بن المسيب ﴿ قلت ﴾ قبل أن يغنموا أو بعد  
 أن يغنموا أهو من الخمس في قول مالك ( قال ) أما ما نفل الامام بعد الغنيمة من  
 الخمس فذلك جائز عند مالك وأما ما نفل قبل الغنيمة فذلك عنده لا يجوز ﴿ ابن  
 وهب ﴾ عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن صالح بن محمد بن زائدة الليثي أن  
 مكحولاً حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل من نفل يوم حنين من الخمس ( قال  
 مالك ) وأخبرني أبو الزناد أنه سمع ابن المسيب يقول انما كان الناس يعطون النفل  
 من الخمس وقال مالك وذلك أحسن ما سمعت ﴿ ابن وهب ﴾ عن سليمان بن بلال  
 وغيره عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول ذلك. وأخبرني مالك  
 ورجال من أهل العلم عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بعث سرية فيها عبد الله بن عمر فغنموا ابلا كثيرة وكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً  
 أو احد عشر بعيراً ونفلوا بعيراً بعيراً ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن سليمان بن  
 موسى أنه قال لا نفل في عين ولا فضة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن  
 شهاب قال بلغنا أن من الانفال الساب والفرس وقد بلغنا أن رسول الله عليه الصلاة  
 والسلام كان ينفل بدض من يبعث من الدرايا فيعطهم النفل خاصة لانفسهم سوى  
 قسم عامة الجيش ﴿ مالك ﴾ عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد أنه سمع رجلاً<sup>(١)</sup> يسأل

ابن عباس عن الانفال قال ابن عباس الفرس من النفل والسلب من النفل ثم أعاد المسئلة قال ذلك أيضا قال الانفال التي قال الله ما هي . قال القاسم فلم يزل يسأله حتى كاد أن يخرجه قال ابن عباس أندرون مامثل هذا مثل صبيغ الذي ضربه عمر بن الخطاب

❦ في ندب الامام للقتال بجمل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال الامام من قاتل في موضع كذا فله كذا وكذا أو قال من قتل من العدو رجلا وجاء برأسه فله كذا وكذا أو بعث سرية في وجه من الوجوه قال ما غنمتم من شيء فلكم نصفه ( قال ) سمعت مالكا يكره هذا كراهية شديدة أن يقال لهم قاتلوا ولكم كذا وكذا ويقول أكره أن يقاتل أحد على أن يجعل له جعل وكرهه كراهية شديدة أن يسفك دم نفسه على مثل هذا ( قال مالك ) ما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من بعد ما برد القتال فقال من قتل قتيلا تقوم له عليه بيعة فله سلبه وفي رسول الله أسوة حسنة فكيف يقال بخلاف ما قال وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبلغني أن النبي عليه السلام قال ذلك ولا عمل به بعد حنين ولو أن رسول الله عليه السلام سن ذلك وأمر به فيما بعد حنين كان ذلك أمرا ثابتا ليس لاحد فيه قول وقد كان أبو بكر بعد رسول الله عليه السلام يبعث الجيوش فلم يبلغنا أنه فعل ذلك ولا عمل به ثم كان عمر بعده فلم يبلغنا عنه أيضا أنه فعل ذلك ❦ قلت ❦ أرايت لو أن قوما من المسلمين أسارى في بلاد الشرك أو تجاراً استعان بهم صاحب تلك البلاد على قوم من المشركين ناووه من أهل مملكته أو من غير أهل مملكته أترى أن يقاتلوا معه أم لا ( قال ) سمعت مالكا يقول في الاسارى يكونون في بلاد المشركين يستعين بهم الملك على أن يقاتلوا عدواً له ويخليهم الى بلاد الاسلام ( قال ) قال مالك لا أرى أن يقاتلوا على هذا ولا يحل لهم أن يسفكوا دماءهم على هذا ( قال مالك ) وانما يقاتل الناس ليدخلوا في الاسلام من الكفر فأما أن يقاتلوا الكفار ليدخلوهم من الكفر الى الكفر ويسفكوا في



ذلك دماءهم فهذا مما لا ينبغي لمسلم أن يسفك دمه على هذا

### ❦ في السهمان ❦

❦ قلت ❦ كم يضرب للفارس في الفتيمة (قال) بسهم وللفرس سهمان عند مالك  
فذلك ثلاثة أسهم ❦ قلت ❦ فالبراذين (قال) قال مالك إذا أجازها الوالي فسهماها كسهمان  
الخيال لها سهمان وللفرس سهم ❦ قلت ❦ أرأيت البغال والحمار أراجل هو أم لا (قال)  
ما سمعت من مالك فيه شيئاً وما أشك أنه راجل ❦ قلت ❦ أرأيت البعير (قال)  
ما سمعت فيه شيئاً وما أشك أنه راجل ❦ قلت ❦ أرأيت البعير (قال) ما سمعت فيه شيئاً  
ولكن قد غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالابل فلم أسمع أنه قسم الا للخيال  
❦ قلت ❦ أرأيت ان حملوا معهم الخيل في السفن فلقوا العدو فغنموا بكم يضرب للفارس  
(قال) بثلاثة أسهم للفرس سهمان وللرجل سهم وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أرأيت لو أن  
قوماً عسكروا في أرض العدو وفيهم أصحاب خيل ورجالة فسروا رجالة فغنموا غنائم  
وهم رجالة أيكون للفارس أن يضرب بسهمي الفرس وهم رجالة (قال) نعم وذلك أن  
مالكا قال في السرية إذا خرجت من المسكر فغنمت ان ذلك بين أهل المسكر وبين  
أهل السرية بعد خروج الخمس ولم يذكر راجلاً من فارس فهذا بينهم لا شك أن  
للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم ❦ قلت ❦ فبكم يضرب لمن معه فرسان في قول مالك  
(قال) قال مالك يضرب له بسهم فرس واحد لا يزداد على ذلك (قال) مالك وذلك  
أنه بلغني أن الزبير شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرسين يوم حنين فلم يسهم  
له الا بسهم فرس واحد ❦ قلت ❦ أرأيت من دخل من المسلمين على فرس فنفق<sup>(١)</sup>  
فرسه في أرض الحرب فلقى العدو راجلاً أو دخل راجلاً فاشترى في بلاد الحرب  
فرساً كيف يضرب لهم وهل سمعت من مالك فيه شيئاً أم لا (قال) ما سمعت من  
مالك فيه شيئاً ولكن سمعت مالكا يقول اذا دخل الرجل أرض العدو غازياً فات  
قبل أن يلقى المسلمون عدواً وقبل أن يغنموا غنيمة ثم غنم المسلمون بعد ذلك أنه

(١) (نفق فرسه) هو من باب قعد أي مات فرسه

لا شيء لمن مات قبل الغنيمة (قال مالك) وان لقوا العدو وقاتل ثم مات قبل أن يغنموا  
ثم غنموا بعد ما فرغوا من القتال وقد مات الرجل قبل أن يغنموا الا أنه قد قاتل  
معهم وكان حيا قال مالك أرى أن يضرب له بسهم فالفرس ان نفق بمنزلة ان  
اشترأ فشهد به فاعلم له من يوم اشترأ وان مات قبل أن يلقى العدو فلا شيء له ﴿ ابن  
وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان يسهم للخيال للفرس سهمين وللراجل سهماً ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى  
ابن أيوب عن يحيى بن سعيد وصالح بن كيسان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم  
لما نثي فرس في يوم خيبر سهمين سهمين وقسم يوم النضير لسته وثلاثين فرسا سهمين  
سهمين ﴿ ابن وهب ﴾ عن أسامة بن زيد عن مكحول حدثه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أسهم للفرس سهمين وللفارسه سهماً ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة بن بكير  
عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز أن سهمين فريضة فرضها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سهمين للفرس وسهما للرجل ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني سفيان الثوري عن  
عمرو بن ميمون عن عمر بن عبد العزيز أنه قال اذا بلغت البراذين ما يبلغ الخيل فألحقها  
بالخيل ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن الحسن أنه  
قال الخيل والبراذين في السهمان سواء

### — في سهمان النساء والتجار والعبيد —

﴿ قلت ﴾ أرايت الصبيان والعبيد والنساء هل يضرب لهم بسهم في الغنيمة اذا قاتلوا  
في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أفريضخ لهم في قول مالك ( قال ) سألتنا مالكا عن  
النساء هل يرضخ لهن من الغنيمة قال ما سمعت أن أحداً أريضخ للنساء فالصبيان  
عندى بمنزلة النساء وقد قال مالك ليس لهم شيء ﴿ قلت ﴾ أرايت التجار اذا خرجوا  
في عسكر المسلمين أيرضخ لهم أم لا ( قال ) سمعت مالكا يقول في الاجير انه اذا  
شهد القتال أعطى سهمه وان لم يقاتل فلا شيء له وكذلك التجار عندى اذا علم منهم  
مثل ما علم من الاجير ﴿ قلت ﴾ فالعبد أيضا يضرب له بسهمه ( قال ) لا يضرب له بسهم

وقيل ليس للعبيد في الغنيمة شيء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب بعزل العبيد من أن يقسم لهم شيء (قال) وبلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال ما نعلم للعبيد قسما في الغنائم وإن قاتلوا أو أعانوا ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسأله عن الصبي يغزى به أو يولد والجارية الحرة فقال لا نرى لهؤلاء من غنائم المسلمين شيئا ﴿ابن وهب﴾ عن حرملة بن عمران التميمي أن تميم بن فروع<sup>(١)</sup> المهري حدثه أنه كان في الجيش الذين افتتحوا الاسكندرية في المرة الاخرى قال فلم يقسم لي عمرو ابن العاص من الفاء شيئا قال وكنت غلاما لم أحتمل حتى كاد يكون بين قومي وبين ناس من قريش في ذلك نائرة<sup>(٢)</sup> قال بعض القوم فيكم ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوا أبا بصرة الفخاري وعقبة بن عامر الجهني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم فقالا انظروا فإن كان أثبت الشمر فاقسموا له فنظر الى بعض القوم فاذا أنا قد أثبت فقسم لي

﴿في سهمان المريض والذي يضل في أرض العدو﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقتل يخرج غازيا فلا يزال مريضا حتى يشهد القتال وتحرز الغنيمة أيكون له فيها سهم أم لا (قال) قال مالك نعم له سهمه ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني عن مالك أن الفرس اذا رهص أنه يضرب له بسهمه وهو بمنزلة الرجل المريض ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك في القوم يغزون في البحر يسرون يوما فتضربهم الرياح فتفرقهم ويرد الرياح بعضهم الى بلاد المسلمين ويمضي بعضهم الى بلاد الروم فيلقون العدو فيغنمون (قال مالك) ان كان ردهم الرياح وليسوا هم رجعوا فلهم سهمانهم في

(١) (فرع) بكسر الفاء وفتح الراء هكذا قال عبد الغني بن سعيد في المؤلفات والختلف وقال القاضي عياض ابن فرع بضم الفاء وسكون الراء وآخره عين مهملة كذا ضبطناه عن القاضي أبي عبد الله وعند الشيخ أبي محمد فرع بفتح الفاء وسكون الراء وكذا وجدته في تاريخ البخاري بخط القاضي أبي علي اه من هامش الاصل (٢) (نائرة) أي فتنة وعداوة وشحناء اه

الغنيمة مع أصحابهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان غزا المسلمون أرض العدو فضل منهم رجل فلم يرجع اليهم حتى لقي العدو المسلمين فقاتلوا وغنموا ثم رجع الرجل اليهم أ يكون له في الغنيمة شيء أم لا (قال) قد أخبرتك بقول مالك في الذين يردهم الرجح وهم في بلاد المسلمين فجعل لهم سهمانهم في الغنيمة التي غنمها أصحابهم فهذا الذي ضل في بلاد العدو أخرى أن يكون له في الغنيمة نصيب

﴿ في الجيش يحتاجون الى الطعام والعلف بعد أن يجمع في المغنم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الطعام والعلف في بلاد المشركين اذا جمعت في الغنائم ثم يحتاج رجل اليها أيا كل منها بغير اذن الامام في قول مالك ( قال ) قال مالك سنة الطعام والعلف في أرض العدو أنه يؤكل وتلف الدواب ولا يستأمر الامام ولا غيره ( قال مالك ) والطعام هو لمن أخذه يأكله وينتفع به وهو أحق به ( قال مالك ) والبقر والغنم أيضا لمن أخذها يأكل منها وينتفع بها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو ابن الحارث عن بكر بن سودة الجذامي حدثه أن زياد بن نعيم حدثه أن رجلا من بني ليث حدثه أن عمه حدثه أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فكان النفر يصيبون الغنم العظيمة ولا يصيب الآخرون الا الشاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو انكم أطعتم اخوانكم قال فرميتهم بشاة شاة حتى كان الذي معهم أكثر من الذي معنا (قال) بكير وما رأيت أحدا يقسم الطعام كله ولا ينكر أخذه ويستمتع أخذه به ولا يباع فأما غير الطعام من متاع العدو فانه يقسم ﴿ ابن وهب ﴾ عن الحارث بن نبهان عن محمد بن سعيد عن مكحول قال قال معاذ بن جبل قد كان الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكلون ما أصابوا من البقر والغنم ولا يبيعونها وان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين أصاب غنما فقسمها وأخذ الخمس منها وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أصابوا الغنم والبقر يقسم للناس اذا كانوا لا يحتاجون اليها ( وقال ) محمد بن سعيد عن مكحول ان شريحيل بن حسنة باع غنما وبقرا فقسمه بين الناس فقال معاذ بن جبل لم يسي

شرح جيل اذ لم يكن المسلمون محتاجين أن يذبحوها فترد على أصحابها فيبيعونها فيكون  
 ثمنها من الغنيمة في الخمس اذا كان المسلمون غير محتاجين الى لحومها يأكلوها ابن  
 وهب عن اسماعيل بن عياش عن أسيد بن عبد الرحمن عن رجل حدثه عن هاني  
 ابن كثنوم أن عمر بن الخطاب كتب الى صاحب جيش الشام يوم فتحت أن دع الناس  
 يأكلون ويلطفون فمن باع شيئاً بذهب أو فضة فقد وجب فيه خمس الله وسهام  
 المسلمين عن أنس بن عياض عن الاوزاعي عن أسيد بن عبد الرحمن عن خالد بن  
 دريك<sup>(١)</sup> عن ابن محيرز قال سمعت فضالة بن عبيد يقول من باع طعاماً أو علفاً  
 بأرض الروم مما أصيب منها بذهب أو فضة فقد وجب فيه حق الله وفي  
 المسلمين قلت لو أرايت لو أصابوا بقراً كثيرة فأخذ الناس حاجتهم وفضل  
 فضلة من الغنم والبقر فجمعها الوالي فضمها الى الفنائم ثم احتاج الناس الى اللحم أن  
 يأخذوا من تلك البقر أو تلك الغنم بمنزلة الطعام بغير أمر الامام ويراها واسعا في قول  
 مالك ولا يكون البقر والغنم من الفنائم (قال) سمعت مالكا يقول في البقر والغنم انها  
 بمنزلة الطعام يذبحونها و يأكلونها بغير أمر الامام ولم أسمع فيه من مالك اذا حازها  
 الوالي شيئاً (قال ابن القاسم) ولا أرى بذلك بأساً قلت هل وسع في شيء  
 من الغنيمة مالك ما خلا الطعام والشراب أن يؤخذ (قال) سئل مالك عن جلود الغنم  
 والبقر يذبحها المسلمون في الفنائم (قال) قال مالك لا أرى بأساً اذا احتاجوا اليها أن  
 يحتذوا منها نعلاً ويحملوا منها على أكفهم أو يجعلوا منها حزاماً أو يصلحوا منها  
 أخفافهم أو يتخذوا منها أخفافاً اذا احتاجوا اليها قلت أرايت السلاح يكون  
 في الغنيمة فيحتاج رجل من المسلمين الى سلاح يقاتل به أيأخذه فيقاتل به بغير اذن  
 الامام أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في البراذن تكون في الغنيمة فيحتاج رجل من  
 المسلمين الى دابة يركبها يقاتل عليها ويقفل عليها (قال) قال مالك يركبها يقاتل

(١) (وخالد بن دريك) في القاموس وخالد بن دريك كزبير تابعي وابن محيرز هو عبد الله  
 ابن محيرز تابعي أيضاً اهـ

عليها ويركبها حتى يقفل الى أهله يريد أرض الاسلام ان احتاج الى ذلك ثم يردها الى الغنيمة ﴿قلت﴾ فان كانت الغنيمة قد قسمت (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً وأرى ان كانت قد قسمت أن يبيعها ويتصدق بثمنها فالسلاح اذا احتاج اليه أن يقاتل به بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أرايت ان احتاج رجل الى شيء من ثياب الغنيمة ألبسه أم لا (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى بأساً أن يلبسه حتى يقدم موضع الاسلام فاذا قدم موضع الاسلام رده وبهذه المنزلة البراذين . وقد روى علي بن زياد وابن وهب أن مالكا قال لا ينتفع بدابة ولا بسلاح ولا بثوب ولو جاز ذلك لجاز أن يأخذ دنانير فيشتري بها . وقال بعض الرواة ما قال ابن القاسم واستحسنوه ورأوه صواباً ﴿قلت﴾ أرايت ان حاز الامام هذه الثياب وهذه الجلود فاحتيج اليها بعد ما حازها الامام أيكون لهم أن ينتفعوا بها أيضاً كما كان ذلك لهم قبل أن يحوزها لهم الامام قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة بن علي عن زيد بن واقد عن مكحول وسليمان بن موسى قال لا يتقى الطعام بأرض العدو ولا يستأذن فيه الامير ولا يتقيه أن يأخذه من سبق اليه فان باع انسان شيئاً من الطعام بذهب أو فضة فلا يحل له فهو حينئذ من الغنائم وذكر أن هذا الخبر من الطعام السنة والحق ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة عن سعيد عن زجل من قریش قال لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم خير جاع بعض الناس فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعطيهم فلم يجدوا عنده شيئاً فافتحوا بعض حصونها فأخذ رجل<sup>(١)</sup> من المسلمين جراباً مملوءاً شعراً فبصر به صاحب المغانم وهو كعب بن عمرو بن زيد الأنصاري فأخذه فقال الرجل لا والله لا أعطيكه حتى أذهب به الى أصحابي فقال أعطني أعسمه بين الناس فأبى وتنازعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خل بين الرجل وبين جرابه يذهب به الى أصحابه

(١) الرجل هو عبد الله بن مفضل اه من هامش الاصل

❦ في العلف والطعام يفضل مع الرجل منه فضلة بعد ما يقدم بلده ❦

❦ ابن وهب ❦ عن ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن خالد بن أبي عمران عن القاسم بن محمد وسالم أنهم سألوا عن الرجل يجد في منازل الروم الطعام والودك الذي يغم فيحمل منه حتى يقدم به الى أهله فيأكله في القرار فقال لا بأس بذلك فليلهما أفيحل له يبعه فكرها يبعه ❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت الرجل يأخذ العلف في دار الحرب فيعلف دابته فتفضل منه فضلة بعد ما خرج من دار الحرب الى دار الاسلام (قال) سمعت مالكا يسئل عن الطعام يأخذه الرجل في دار الحرب فيأكل منه ويخرج ومعه منه فضلة قال مالك لا أرى به بأسا اذا كان شيئا يسيرا ❦ قلت ❦ أرايت ان كان شيئا له بال (قال) ان كان شيئا له بال تصدق به ❦ قلت ❦ أرايت الرجل يقرض الرجل الطعام في دار الحرب أ يكون هذا قرضا أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يكون في أرض العدو مع الجيش يصيب الطعام فيكون في الطعام فضل فيسأله بعض من لم يصب طعاما أن يبيع منه (قال) قال مالك لا ينبغي له ذلك وقال انما سنة العلف أن يعلف فإن استغنى عن شيء أعطاه أصحابه . فهذا يدلك على أن القرض ليس بقرض ولا أرى القرض يحل فيه فان نزل وأقرض فلا يكون له على الذي أقرضه شيء ❦ ابن وهب ❦ عن جرير بن حازم عن أشعث بن سوار عن أبي محمد قال سألت عبد الله بن أبي أوفى وكان ممن بايع تحت الشجرة يوم الحديبية وهو ممن أسلم عن الطعام هل كان يقسم في المغنم فقال لنا كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نقسم طعاما اذا أصبناه في مغنم ❦ ابن وهب ❦ عن عطاء بن خالد القرشي عن رجل حدثه عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن الطعام يأخذه في أرض العدو مثل العسل والدقيق وغير ذلك قال فلا بأس به ❦ ابن وهب ❦ عن عمرو بن الحارث عن رجل من أهل الأردن حدثه عن القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كنا نأكل الجزر في الغزو ولا نقسمه حتى ان كنا نرجع الى رحالنا وأخرجتنا منه مملوءة ❦ ابن وهب ❦ عن ابن لهيعة عن يحيى بن



سعيد أنه قال رأينا الناس في الغزو وما الطعام الا لمن أخذته فاذا كان ذلك كان الذي  
 عليه أمر الناس فمن أخذته أكله وأطعمه أهله الا أن تكون بالجيش اليه حاجة بادية  
 فانه يكره أن يذهب به الى أهله وبالناس من الحاجة اليه ما بهم فان لم تكن بهم اليه  
 حاجة فليأكله وليطعم أهله ولا يبيع منه شيئا ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة بن علي عن  
 زيد بن واقد قال قال القاسم بن مخيمرة أما كل شيء اصطنقته من عيدان أرض الروم  
 أو حجارتها فلا بأس أن تخرج به وأما شيء تجده مصنوعا فلا تخرج به وقال مكحول  
 في المصنوع مثله قالا الا أن يشتريه من المغنم ﴿ابن وهب﴾ وقال زيد بن واقد  
 قال سليمان بن موسى لا بأس أن يحمل الرجل الطعام الى أهله من أرض العدو وقد  
 كان الناس فيما أدركننا وما لم ندرك فيما بلغنا عنهم يحملون القديد حتى يقدموا به  
 الى أهليهم فلا ينهون عن ذلك ولا يعاب عليهم الا أن يباع فان بيع بعد ما يخرج به  
 وان وقع في أهله صار مغنما ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه  
 سأل القاسم بن محمد وسألنا عن الرجل يصيد الطير في أرض العدو والحيتان أيديعه  
 ويأكل كل ثمنه فقالا نعم وسألتهما عن الرجل يكون له غلام يعمل الفخار في أرض العدو  
 فيبيعه أيجل له ثمن مباح منها فقالا نعم. قلت وان كثر حتى بلغ مالا كثيرا قالوا نعم وان  
 كثر. ولقد سألنا مالكا عن القوم يكونون في الغزو فيصيب بعضهم القمح وآخرون  
 العسل وآخرون اللحم فيقول الذين أصابوا اللحم للذين أصابوا العسل أو للذين أصابوا  
 القمح أعطونا مما معكم ونطعمكم مما معنا يتبادلونه ولو لم يعطهم هؤلاء لم يعطوهم شيئا  
 (قال) قال مالك ما أرى به بأسا في الطعام والعلف انما هذا كله للاكل ولا أرى  
 بأسا به أن يبدل بعضهم لبعض بحال ما وصفت لك. قال مالك والعلف كذلك  
 ﴿قلت﴾ أرايت ما اتخذ الرجل في بلاد الحرب من سرج نخته أو سهم براه أو  
 مشجب صنعه أو ما أشبه ذلك ما عليه في قول مالك (قال) هو له ولا شيء عليه  
 فيه ولا يخمس ولا يرفع الى القسم وهذا قول مالك ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن  
 الحارث عن بكر بن سواد أنه قال رأيت الناس يتقبلون بالمشاجب والعيدان لا يباع

في مقسم لنا منه شيء ﴿سجنون﴾ معناه اذا كان يسيراً وقد قيل انه يأخذ اجارة ماعمل فيه والباقي يصير فيثا اذا كان له قدر

﴿ في عرقبة البهائم والدواب وتحريق السلاح والطعام في أرض العدو ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت البقر والغنم والدواب والطعام والسلاح والامتعة من متاع الروم ودوابهم وبقرهم وطعامهم وما ضعف عنه أهل الاسلام من أمتعات أنفسهم وما قام عليهم من دوابهم كيف يصنعون بهذا كله في قول مالك ( قال ) قال مالك يعرقون الدواب أو يذبحونها وكذلك البقر والغنم ( قال ) وأما الامتعات والسلاح فان مالكا قال تحرق ﴿ قلت ﴾ والدواب والبقر والغنم هل تحرق بعد ما عرقت ( قال ) ماسهته يقول تحرق ( قال ) ولقد قال مالك في الرجل تقف عليه دابته انه يعرقها أو يقتلها ولا يتركها للعدو ينتفعون بها

﴿ في الاستعانة بالمشركين على قتال العدو ﴾

﴿ قالت ﴾ هل كان مالك يكره أن يستعين المسلمون بالمشركين في حروبهم ( قال ) سمعت مالكا يقول بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لن أستعين بمشرك . قال ولم أسمعه يقول في ذلك شيئاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا أرى أن يستعينوا بهم يقاتلون معهم الا أن يكونوا نواتية أو خدما فلا أرى بذلك بأساً ﴿ مالك ﴾ عن الفضيل بن أبي عبد الله عن عبد الله بن نيار الاسامي عن عمرو بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بدر فلما كان بحمة الوبرة أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأة ونجدة فقرح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رأوه فلما أدركه قال يا رسول الله جئت لا تبعك وأصيب معك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تؤمن بالله ورسوله قال لا قال فارجع فان أستعين بمشرك قالت ثم مضى حتى اذا كان بالشجرة أدركه الرجل فقال له كما قال أول مرة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم تؤمن بالله ورسوله فقال لا قال

فارجع فرجع ثم أدركه بالبيداء فقال له كما قال له أول مرة فقال أتؤمن بالله ورسوله قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلق (وذكر) ابن وهب عن جرير بن حازم أن ابن شهاب قال إن الانصار قالت يوم أحد ألا نستعين بحلفائنا من يهود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حاجة لنا فيهم

### ❦ في أمان المرأة والعبد والصبي ❦

❦ قلت ❦ أرايت أمان المرأة والعبد والصبي هل يجوز في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول أمان المرأة جائز وما سمعته يقول في العبد والصبي شيئا أقوم لك على حفظه وأنا أرى أن أمانها جائز لانه جاء في الحديث أنه يجير على المسلمين أذنانهم إذا كان الصبي يعقل ما الأمان ❦ قال سحنون ❦ وقال غيره إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قال في أم هانئ وفي زينب قد أمانا من أمنت يأم هانئ وفيما أجاز من جوارزينب أنه إنما كان بمد ما نزل الأمان وقد يكون الذي كان من اجارته ذلك هو النظر والحيلة للدين وأهله ولم يجعل ما قال يجير على المسلمين أذنانهم أمراً يكون في يدي أدنى المسلمين فيكون ما فعل يلزم الامام ليس له الخروج من فعله ولكن الامام المقدم ينظر فيما فعل فيكون اليه الاجتهاد في النظر للمسلمين ❦ ابن وهب ❦ عن اسماعيل بن عياش قال سمعت أسيافنا يقولون لا جوار للصبي ولا للمعاهد فان أجارا فالامام مخير ان أحب أمضى جوارهما وان أحب رده فان أمضاه فهو ماض وان لم يمضه فليبلغه الى مأمنه ❦ ابن وهب ❦ عن الحارث بن نبهان عن محمد بن سعيد عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم الاشعري قال كتب الينا عمر بن الخطاب فقرأ علينا كتابه الى سعيد بن عامر بن حذيم<sup>(١)</sup> ونحن محاصرو

(١) (سعيد بن عامر بن حذيم) أي الجمحي ضبطه القاضي عياض بكسر الحاء المهملة

وسكون الذال المعجمة وفتح الياء استعمله عمر على بعض الشام فكان تصيبه غشية بين ظهراني القوم فذكر ذلك لعمر وقيل له ان الرجل مصاب فسأله عمر في قدمه قدمها عليه فقال يا سعيد ما هذا الذي يصيبك فقال والله يا أمير المؤمنين ما بي من بأس ولكنني كنت فيمن حضر خبيب بن عدي

قيسارية <sup>(١)</sup> ان من آمنه منكم حرّ أو عبد من عدوكم فهو آمن حتى يرد الى مأمته أو يقيم فيكون على الحكم في الجزية وإذا آمنه بعض من تستعينون به على عدوكم من أهل الكفر فهو آمن حتى تردده الى مأمته أو يقيم فيكم وإنهيتهم أن يؤمن أحد أحدًا فجعل أحد منكم أو نسي أو لم يعلم أو عصى فأمن أحدًا منهم فليس لكم عليه سبيل حتى تردوه الى مأمته ولا تحملوا اساءتكم على الناس وإنما أنتم جند من جنود الله وإن أشار أحد منكم الى أحد منهم أن هلمّ فانا قاتلوك فجاء على ذلك ولم يفهم ما قيل له فليس لكم عليه سبيل حتى تردوه الى مأمته الا أن يقيم فيكم وإذا أقبل اليكم رجل منهم مطمئنًا وأخذتموه فليس لكم عليه سبيل ان كنتم علمتم أنه جاءكم متعمدًا فإن شككم فيه فظننتم أنه جاءكم ولم تستيقنوا ذلك فلا تردوه الى مأمته واضربوا عليه الجزية وإن وجدتم في عسكركم أحدًا لم يعلمكم بنفسه حتى قدرتم عليه فليس له أمان ولا ذمة فاحكموا عليه بما ترون أنه أفضل للمسلمين ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال الليث والاوزاعي في النصراي يكون مع المسلمين فيعطى لرجل من المشركين أمانا فلا لا يجوز على المسلمين أمان مشرك ويرد الى مأمته

### ﴿ في تكبير المراتبين على البحر ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت التكبير الذي يكبر به هؤلاء الذين يرباطون على البحر أكان مالك يكرهه (قال) سمعت مالكا يقول لا بأس به ﴿ قال ﴾ وسئل عن القوم يكونون في الحرس في الرباط فيكبرون في الليل ويضطربون ويرفون أصواتهم (فقال) أما التطريب فاني لا أدري وأنكره . قال وأما التكبير فاني لا أرى به بأسا

### ﴿ في الديوان ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت الديوان ما قول مالك فيه (قال) أما مثل دواوين أهل مصر وأهل

حين قتل فسمعت دعوته فوالله ما خطر على قابي وأنا في مجالس الأغشى على فزاده ذلك عند عمر خيرا من كتب الرقائق كتب اهـ من هامش الاصل (١) قيسارية هي من آخر ما فتح من أرض الشام اهـ من هامش الاصل

الشام وأهل المدينة مثل دواوين العرب فلم ير مالك به بأساً وهو الذي سألناه عنه  
﴿قلت﴾ أرايت الرجلين يتنازعان في اسم في العطاء مكتوب فأعطى أحدهما صاحبه مالا  
على أن يبرأ من الاسم الى صاحبه أيجوز ذلك (قال) قال مالك في رجل زيد في  
عطائه فأراد أن يبيع تلك الزيادة بعرض أنه لا يجوز ذلك فكذلك ما اصطلحنا عليه  
أنه غير جائز لانه ان كان الذي أعطاه الدراهم أخذ غير اسمه فلا يجوز شراؤه وان  
كان الذي يعطى الدراهم هو صاحب الاسم فقد باع أحدهما الآخر بما لا يحل له  
فان كان الآخر هو صاحب الاسم فلا يجوز له لانه لا يدري ما باع أقليلا بكثير  
أم كثيراً بقليل ولا يدري ما تبلغ حياة صاحبه فهذا الفرر لا يجوز ﴿قال سحنون﴾  
قال لي الوليد بن مسلم سمعت أبا عمرو والأوزاعي يقول أوقف عمر بن الخطاب وأصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الفىء وخراج الارض للمجاهدين ففرض منه  
للمقاتلة والعيال والذرية فصار ذلك سنة لمن بعده فمن افترض فيه ونيته الجهاد فلا  
بأس بذلك ﴿قال سحنون﴾ قال الوليد وحدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن  
القاسم بن عبد الرحمن عن رجل قال عرضت على الفريضة فقلت لا افترض حتى  
أتقى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقيت أبا ذر فسألته فقال لي افترض فانه  
اليوم معونة وقوة فاذا كان ثمة عن دين أحدكم فأتركوه ﴿قال سحنون﴾ قال  
الوليد بن مسلم وحدثني خليل عن قتادة عن الاحنف بن قيس عن أبي ذر مثله ﴿قال  
سحنون﴾ قال الوليد بن مسلم الدمشقي وأخبرني ابن لهيعة عن بكر بن عمرو المعافري  
عن عبد الله بن محيريز أن أصحاب العطاء أفضل من المتطوعة لما يروعون ﴿قال  
سحنون﴾ قال الوليد وأخبرني يحيى بن مسيك أنه سمع مكحولاً يقول روعات  
البعوث تنقى روعات القيامة ﴿قال سحنون﴾ قال الوليد بن مسلم وأخبرني مسلمة  
ابن علي عن خالد بن حميد مثله

— ما جاء في الجمائل وذكر أخذ الجزية من المجوس وغيرهم —

﴿قلت﴾ أرايت الجمائل هل سمعت من مالك فيها شيئاً (قال) قال مالك لا بأس

بذلك (قال) وأخبرني مالك أن أهل المدينة كانوا يفعلون ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
 الجمائل في البعوث أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) سألتنا مالكا عن ذلك  
 فقال لا بأس به لم يزل الناس يتجاعلون بالمدينة عندنا قال كانوا يتجاعلون بجمل  
 القاعد للخارج (قال) فقلنا ويخرج لهم العطاء قال مالك ربما خرج لهم وربما لم  
 يخرج لهم ﴿ قلت ﴾ فهذا الذي ذكر مالك أنه لا بأس به بالجمائل بينهم لأهل  
 الديوان بينهم قال نعم ﴿ قلت ﴾ فلو جعل رجل من أهل الديوان لرجل من غير  
 أهل الديوان شيئا على أن يفزوه عنه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا يعجبني  
 ﴿ قال ﴾ ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يأتي عسقلان وما أشبهها غازيا ولا فرس  
 معه فيستأجر من رجل من أهلها فرسا يفزوه عليه أو يرباط عليه فكره ذلك ولم  
 يعجبه أن يعمد رجل في سبيل الله معه فرس فيؤاجره ﴿ ف قيل ﴾ لمالك فالقوم  
 يفزون فيقال لهم من يتقدم الى الحصن وما أشبهه من الأمور التي يبعث فيها فله كذا  
 وكذا فأعظم ذلك وشدد فيه الكراهية من أن يقاتل أحد على مثل هذا أو يسفك  
 فيه دمه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي قلت لي ان مالكا كره للرجل أن يكون بعسقلان  
 فيؤاجر فرسه ممن يحرس عليه لا يشبه الذي يجعل لغيره على الفزوة (فقال) هذا أيسر  
 عندي في الفرس منه في الرجل ألا ترى ان مالكا كره للرجل ان يكون بعسقلان  
 يؤاجر فرسه في سبيل الله فهو اذا أجر نفسه أشد كراهية ألا ترى ان مالكا قد كره  
 للذي يعطيه الوالي على أن يتقدم الى الحصن فيقاتل فكره له العمل فهذا يدل  
 ﴿ قلت ﴾ فلم يجوز مالك لأهل العطاء أن يتجاعلوا بينهم (قال) ذلك وجه شأنهم  
 لانها مباحة مختلفة وانما أعطوا أعطياتهم على هذا وما أشبهه فأهل الديوان عندي  
 مخالفون لمن سواهم (قال) والذي يؤاجر نفسه في الفزوة ذلك لا يجوز في قول مالك  
 وهو رأي أنه لا يجوز وأما أهل الديوان فيما بينهم فليست تلك اجارة انما تلك جمائل  
 لان سد الثغور عليهم وبهذا مضى أمر الناس ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن بكر  
 ابن عمرو الماعري عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول لا بأس بالطوى من مأجور

الى ماحوز<sup>(١)</sup> اذا ضمنه الانسان ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يحيى بن سعيد قال في الطوى لو أن رجلاً قال لرجل خذ بعثي وأخذ بعثك وأزيدك ديناراً أو بعيراً أو شيئاً فلا بأس بذلك. وقال الليث مثله ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن بن شريح قال يكره من الطوى أن يمد الرجلان الطوى قبل أن يكتب في البعثين الذين يتطاولان فيهما وذلك أن يقول الرجل للرجل قبل الطوى اكتب في بعث كذا وكذا وأنا اكتب في بعث كذا وكذا ثم يعتقدان الطوى على ذلك وأما الطوى بعد الكتابة فلم أسمع أحداً ينكر ذلك الا الرجل الذي يقف نفسه يتنقل من ماحوز الى ماحوز التماس الزيادة في الجعل ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة أنه كان لا يرى بأساً بالطوى من ماحوز الى ماحوز ﴿قال سحنون﴾ قال الوليد وحدثنا أبو عمرو بن جابر وسعيد بن عبد العزيز عن مكحول أنه كان لا يرى بالجعل في القبيلة بأساً ﴿قال ابن جابر﴾ فسمعت مكحولاً يقول اذا هويت المغزى فاكتب فيه ففرض لك فيه جعل نخذه وان كنت لا تنزو الا على جعل مسمى فهو مكروه (قال) ابن جابر فكان مكحول اذا خرجت البعوث أوقع اسمه في المغزى بهواه فان كان له فيه جعل لم يأخذه وان كان عليه أداه ﴿سحنون﴾ قال الوليد وحدثني ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن علي بن أبي طالب أنه قال في جملة الغزى اذا جعل الرجل في نفسه غزواً فجعل له فيه جعل فلا بأس به وان كان انما يغزو من أجل الجعل فليس له أجر ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن حسين بن شق الاصبحي عن الصحابة أنهم قالوا يا رسول الله أفتنا عن الجاعل والمجتعل في سبيل الله فقال للجاعل أجر ما احتسب وللمجتعل أجر الجاعل والمجتعل ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد أن يعمر بن خالد المدلجي يحدث عن عبد الرحمن بن وعلة الشيباني أنه قال قلت لعبد الله ابن عمر انا نتجاعل في الغزو فكيف ترى فقال عبد الله بن عمر أما أحدكم اذا أجمع

(١) قال القاضي اسماعيل المواخير في لغة أهل مصر الرباطات كأنهم يحوزونهم ويروى ماخوز أيضاً من هاشم الأصل



على الفوز ففرضه الله رزقا فلا بأس بذلك وأما أحدكم ان أعطى درهما غزرا وان منع درهما مكث فلا خير في ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن حيوة بن شريح عن زرعة بن معشر عن تبيع <sup>(١)</sup> أن الامداد <sup>(٢)</sup> قالوا له ألا تسمع ما يقول لنا الرباطاء يقولون ليس لكم أجر لاخذكم الجمائل فقال كذبوا والذي نفسي بيده اني لأجدكم في كتاب الله كمثل أم موسى أخذت أجرها وآتاها الله ابنها ﴿ابن وهب﴾ عن حي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الجبلي وعمرو بن نصر عن تبيع مثله ﴿قال سحنون﴾ قال الوليد أخبرني أبو بكر بن عبد الله بن أبي مرير عن عطية بن قيس الكلبي قال خرج على الناس بعث في زمان عمر بن الخطاب غرم فيه القاعد مائة دينار

— باب الجزية —

﴿قلت﴾ أرأيت الامم كلها اذا رضوا بالجزية على أن يقرؤا على دينهم أيعطون ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في مجوس البربر ان الجزية أخذها منهم عثمان ابن عفان (وقال مالك) في المجوس ما قد بلغك عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب. فالامم كلها في هذا بمنزلة المجوس عندي ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن الفزارة وهم جنس من الحبشة سئل عنهم مالك فقال لا أرى أن يقاتلوا حتى يدعوا الى الاسلام. ففي قول مالك هذا إذ قال لا أرى أن يقاتلوا حتى يدعوا فأراهم في قوله هذا أنهم يدعون الى الاسلام فان لم يجيبوا دعوا الى اعطاء الجزية وأن يقرؤا على دينهم فان أجابوا قبل ذلك منهم. فهذا يدل على قول مالك في الامم كلها إذ قال في الفزارة أنهم يدعون فكذلك الصقالبة والأبر والترك وغيرهم من الاعاجم ممن ليسوا من أهل الكتاب ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة ابن علق عن رجل عن أبي صالح السمان عن ابن عباس قال كتب رسول الله صلى الله

(١) هو كعب الاحبار (٢) (الامداد) جمع مددوهم المندوبون والرباطاء الذين في غير ديوان وقال ابن وضاح الرباطاء المقيمون وهم أصحاب الديوان. سموا الامداد لانهم يدعون اخوانهم الراكبين أي يزيدونهم قوة ومددا اه من هامش الاصل

عليه وسلم الى منذر بن ساوي أخي بني عبد الله بن غطفان عظيم أهل هجر يدعوه  
الى الله والى الاسلام فرضي بالاسلام وقرأ كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على أهل هجر فمن بين راض وكاره فكتب الى النبي صلى الله عليه وسلم اني قرأت  
كتابك على أهل هجر فأما العرب فدخلوا في الاسلام وأما المجوس واليهود  
فكرهوا الاسلام وعرضوا الجزية فانظرت أمرك فيهم فكتب اليه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى عباد الله الاسديين فانكم اذا أقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة  
ونصحتهم لله ولرسوله وآتيتم عشر النخل ونصف عشر الحب ولم تجسوا أولادكم فان  
لكم ما أسلمتم عليه غير أن بيت النار لله ورسوله فان أبيتكم فعليكم الجزية فقرأ عليهم  
فكره اليهود والمجوس الاسلام وأحبوا الجزية فقال منافقو العرب زعم محمد أنه إنما  
بعت لقتال الناس كافة حتى يسلموا ولا يقبل الجزية الا من أهل الكتاب ولا  
نراه الا قد قبل من مشركي أهل هجر ماردة على مشركي العرب فأنزل الله تبارك  
وتعالى يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم ﴿ابن وهب﴾  
عن يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال هذا كتاب أخذته  
من موسى بن عقبة فيه بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله الى منذر بن  
ساوي سلم أنت فاني أحمد الله الذي لا اله الا هو أما بعد فان كتابك جاءني وسمعت  
ما فيه فمن صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فان ذلك المسلم الذي له ذمة الله  
وذمة رسوله ومن يفعل ذلك منكم فهو آمن ومن أبى فعله الجزية

### ﴿ في الخوارج ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت قتال الخوارج ما قول مالك فيهم (قال) قال مالك في الاباضية  
والحرورية وأهل الاهواء كلهم أرى أن يستأبوا فان تابوا والا قتلوا ﴿قال ابن  
القاسم﴾ وقال مالك في الحرورية وما أشبههم انهم يقتلون اذا لم يتوبوا اذا كان الامام  
عدلا. فهذا يدل على أنهم ان خرجوا على امام عدل وهم يريدون قتاله ويدعون الى  
ماهم عليه دعوا الى الجماعة والسنة فان أبوا قتلوا (قال) ولقد سألت مالكا عن أهل

العصبية الذين كانوا بالشام قال مالك أرى للامام ان يدعوهم الى الرجوع الى  
مناصفة الحق بينهم فان رجعوا والا قوتلوا ﴿قلت﴾ أرايت الخوارج اذا خرجوا  
فأصابوا الدماء والاموال ثم تابوا ورجعوا (قال) بلغني أن مالكا قال الدماء موضوعة عنهم  
وأما الاموال فان وجدوا شيئاً عندهم بعينه أخذوه والا لم يتبعوا بشئ من ذلك وان  
كانت لهم الاموال لانهم انما استهلكوها على التأويل وهذا الذي سمعت ﴿قلت﴾ فما  
فرق ما بين المحاربين والخوارج في الدماء (قال) لان الخوارج خرجوا على التأويل  
والمحاربين خرجوا فسقاً وخلوعاً على غير تأويل وانما وضع الله عن المحاربين اذا تابوا  
حد الحربة حق الامام وانه لا يوضع عنهم حقوق الناس وانما هؤلاء الخوارج قاتلوا  
على دين يرون أنه صواب ﴿قلت﴾ أرايت قتل الخوارج ايضلي عليهم أم لا (قال)  
لا قال لي مالك في القدرية والاباضية لا يصلي على موتاهم ولا تتبع جنازهم ولا تعاد  
مرضاهم فاذا قتلوا فذلك أخرى أن لا يصلي عليهم ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان بن  
عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد قال ذكرت الخوارج واجتهادهم عند ابن عباس وأنا  
عنده قال فسمعتة يقول ليسوا بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى ثم هم يضلون ﴿ابن  
وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريح عن عبد الكريم أن الحرورية خرجت  
فنازعوا علياً وفارقوه وشهدوا عليه بالشرك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب  
قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري قال بينا نحن عند رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسماً اذا أنه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال  
يا رسول الله اعدل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغك من يعدل اذا لم اعدل قد  
خبت وخسرت ان لم اعدل فقال عمر يا رسول الله انذن لي فيه أضرب عنقه فقال دعه  
فان له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤن القرآن لا يجاوز  
تراقيعهم يرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية ينظر الى نصله فلا يوجد فيه  
شئ ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شئ ثم ينظر الى أضيئه فلا يوجد فيه شئ ثم ينظر  
الى قذذه فلا يوجد فيه شئ قد سبق الفرث والدم آيتهم رجل أسود أحد عضديه مثل

ندى المرأة أو مثل البضعة تدزدر ويخرجون على خير فرقة من الناس (قال) أبو سعيد  
 فأشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشهد أن علي  
 ابن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتمس فوجد فأتى به حتى نظرت  
 اليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعتة ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن  
 الحارث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد عن عبيد الله بن أبي رافع مولى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الحرورية لما خرجت وهو مع علي بن أبي طالب  
 فقالوا لا حكم الا لله فقال علي كلمة حق أريد بها باطل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وصف ناساً اني لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالسنتهم لا يجاوز هذا منهم  
 وأشار الى حلقه من أبغض خلق الله اليه منهم أسود احدى يديه كطبي شاة أو حلمة  
 ندي فلما قتلهم علي بن أبي طالب قال انظروا فنظروا فلم يجدوا شيئاً فقال ارجعوا  
 فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثاً ثم وجدوه في خربة فأتوا به حتى وضعوه  
 بين يديه قال عبيد الله أنا حاضر ذلك من أمورهم وقول علي فيهم (قال) بكير وحدثني  
 رجل عن بن جبير أنه قال رأيت ذلك الاسود ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث  
 عن بكير بن الأشج عن ابن عباس انه قال أرساني على الى الحرورية لا كلمهم فلما قالوا  
 لا حكم الا لله فقلت أجل صدقتم لا حكم الا لله ان الله قد حكم في رجل وامرأة  
 وحكم في قتل الصيد فالحكم في رجل وامرأة وصيد أفضل من الحكم في الامة  
 ترجع به وتحقن دماءها ويلم شعنها قال ابن الكوّي دعوهم فان الله قد أنباكم انهم  
 قوم خصمون ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 عن أبيه عن عبد الله بن عمر وذكرت الحرورية فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يمرقون من الاسلام مروق السهم من الرمية ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن  
 ابن شهاب قال هاجت الفتنة الاولى فأدركت رجالاً ذوى عدد من أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغنا أنهم كانوا يرون  
 أن يهدم أمر الفتنة فلا يقام فيه على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل

ولا حد في سبي امرأة سييت ولا نرى عليها حداً ولا يرى بينها وبين زوجها ملاعنة  
ولا نرى أن يقذفها أحد الا جلد الحد ونرى أن ترد الى زوجها الأول بعد أن تعد  
فتنقض عدها من زوجها الآخر ونرى أن ترث زوجها الاول (وذكر) عن  
ابن شهاب قال ولا يضمن ماذهب الا أن يوجد شيء بعينه فيرد الى أهله ﴿مالك﴾  
عن عمه أبي سهيل بن مالك قال سألتني عمر بن عبد العزيز وأنا معه ماذا ترى في  
هؤلاء القدرية قال قلت استتيبهم فان تابوا والا فاعرضهم على السيف قال عمر وأنا  
أرى ذلك (قال مالك) ورأيتني على ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن أسامة بن زيد عن  
أبي سهيل بن مالك أن عمر بن عبد العزيز قال له ما الحكم في هؤلاء القدرية قال قلت  
يستتابون فان تابوا قبل ذلك منهم وان لم يتوبوا قوتلوا على وجه البغي  
قال عمر بن عبد العزيز ذلك الرأي فيهم قال ويحكم فأين  
هم عن هذه الآية فانكم وما تمبدون ما أنتم عليه  
بفائين الا من هو صال الجحيم

﴿تم كتاب الجهاد من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه وصلى الله﴾

﴿على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه كتاب الصيد﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم﴾

﴿كتاب الصيد من المدونة الكبرى﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم صف لى الباز المعلم والكلب المعلم فى قول مالك (قال) قال مالك هو الذى يفقه اذا زجر ازجر واذا أشلى أطاع ﴿قلت﴾ أرايت اذا أرسل كلبه ونسى التسمية (قال) قال مالك كله وسم الله ﴿قلت﴾ وكذلك فى الباز والسهم (قال) نعم كذلك هذا عند مالك ﴿قيل﴾ أرايت ان ترك التسمية عمداً فى شيء من هذا (قال) ما سمعت فيه شيئاً ولقد سألت عن تفسير حديث عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة حين قال لعلامه سم الله ويحك مرتين أو ثلاثاً فيقول الغلام قد سميت ولا يسمعه التسمية فقال مالك لا أرى ذلك على الناس اذا أخبر الذابح أنه قد سمى الله ﴿قال ابن القاسم﴾ من ترك التسمية عمداً على الذبيحة لم أر أن تؤكل الذبيحة وهو قول مالك والصيد عندي مثله (قال مالك) وأما الرجل يذبح فى خاصة نفسه فيأخذ بحديث عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة المخزومى فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ أرايت المسلم والمجوسى اذا أرسلا الكلب جميعاً فأخذ الصيد فقتله أيؤكل فى قول مالك (قال) ما سمعت منه فيه شيئاً الا أنى سمعت مالكا يقول فى كلب المسلم اذا أرسله المجوسى فأخذ فقتل انه لا يؤكل وأرى هذا انه لا يؤكل ﴿قلت﴾ أرايت ان أرسلت كلبى على صيد فتواريا نى جميعاً فأخذ الكلب فقتله ثم وجدته أأكاه أم لا (قال) قال مالك اذا أصابه ميتا وفيه أثر كلبه أو أثر سهمه أو أثر بازه فليأكله ما لم يبت (قال مالك) فان بات فلا يأكله وان كان الذى به قد أنفذ مقاتله فلا يأكله لانه قد بات عنه وان أدركه من يومه ميتا وفيه أثر كلبه فليأكله ﴿قلت﴾ أرايت ان

تواری الكلب أو الباز مع الصيد فرجع الرجل الى بيته ثم طلبه بعد ذلك فأصابه من يومه ذلك أيأ كله أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن لا يأ كله لانه قد تركه ورجع الى بيته ألا ترى أنه لا يدري لعله لو كان في الطلب ولم يفرط انه كان يدرك ذكاته قبل أن يموت فهو لما رجع الى بيته فقد فرط فلا يأ كله لموضع ما فرط في ذكاته ألا ترى انه لو أدركه ولم ينفذ الكلب مقاتله فتركه حتى قتله الكلب لم يأ كله فهذا حين رجع الى بيته بمنزلة هذا الذي أدرك كلبه ولم ينفذ مقاتل الصيد فتركه حتى قتله الكلب فلا يأ كله لانه لعله لو كان في الطلب أدركه قبل أن ينفذ الكلب مقاتله ولعله انما أنفذ الكلب مقاتله بعد ما جرحه وبعد أن أخذه فلو كان هذا في الطلب لعله كان يدركه قبل أن ينفذ مقاتله ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن الرجل يرسل كلبه أو بازه على الصيد فيدركه وبه من الحياة ما لو شاء أن يذكيه ذكاه ولم ينفذ الكلب أو الباز مقاتله فيشتغل باخراج سكينة من خرجه أو لعلها أن تكون مع رجل خلفه فينتظره حتى يأتيه أو مع غلامه فلا يخرج السكين من خرجه ولا يدركه من كان معه سكين حتى يقتل الكلب الصيد أو الباز أو يموت وان عزل الكلب والبازي عنه (قال مالك) لا يأ كله لانه قد أدركه حيا ولو شاء أن يذكيه ذكاه الا أن يكون أدركه وقد أنفذ الكلب مقاتله فلا بأس أن يأ كله لان ذكاته هاهنا ليست بذكاة ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الصيد يدركه الرجل وقد أنفذ الكلب مقاتله أو الباز فيفرط في ذكاته ويتركه حتى يموت أيأ كله (قال) نعم لا بأس بذلك وليأ كله ﴿قلت﴾ أرايت الذي تواری عنى فأصبتة من الغد وقد أنفذت مقاتله بسهمي أو أنفذت مقاتله ببازي أو كلاهما لم قال مالك لا يأ كله اذا بات وقال كله ما لم يبت (قال) لم أر لملك هاهنا حجة أكثر من أنها السنة عنده ﴿قلت﴾ أرايت السهم اذا أصبتة فيه قد أنفذ مقاتله الا أنه بات عنى لم قال مالك لا يأ كله (قال) في السهم بعينه سألتنا مالكا أيضا اذا بات وقد أنفذ السهم مقاتله فقال لا يأ كله ﴿قلت﴾ أرايت ان أرسل كلبه فأخذ الصيد فأكل منه أكثره أو أقله فأصاب منه بقيته أيأ كله في قول مالك



أم لا ( قال ) قال مالك يا كله ما لم يبت ﴿ قلت ﴾ أرأيت الكلب اذا كان كلما أرسله على صيد أخذه فأكل منه أو جعل يأكل ما أخذ أهذا معلم في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أدركه وقد أنفذ الكلب مقاتله أو سهمه أو بازه فأدركه على تلك الحال يضطرب أيده حتى يموت أو يذكيه ( قال ) يفرى أوداجه فذلك أحسن عند مالك وان تركه حتى يموت أكله ولا شيء عليه ولقد سئل مالك عن الرجل يدرك الكلب أو الباز على صيده فيريد أن يذكيه فلا يستطيع فقال مالك ان هو غلبه عليه ولم يأت التفريط منه حتى فات بنفسه فليأكله وان هو لو شاء أن يعزله عزله عنه فذكاه فلم يعزله حتى مات فلا يأكله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كنت لا أقدر أن أخلص الصيد من كلبى أو من بازى وأنا أقدر على أن أذكيه تحته أأتركه أم أذكيه ( قال ) قال مالك ذكاه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم أذكيه فى مسثنى آأكله أم لا فى قول مالك ( قال ) قال مالك لا تأكله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أدركته قد فرى الكلب أوداجه أو فراه سهمى أو بازى ( قال ) هذا قد فرغ من ذكاه كلها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أدرك الصيد والكلاب تنهشه وليس معه ما يذكيه به فتركه حتى قتله الكلب أيا كله أم لا فى قول مالك ( قال ) قال مالك لا يأكله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أدركه حيا فذهب يذبحه من غير أن يفرط فقات بنفسه أيا كله أم لا فى قول مالك قال نعم يأكله عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت النهى وجميع السباع اذا علمت أهي بمنزلة الكلاب فى قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكنها عندى بمنزلة الكلاب ﴿ قلت ﴾ أرأيت جميع سباع الطير اذا علمت أهي بمنزلة البزاة ( قال ) لا أدري ما مسئلتك هذه ولكن البزاة والعقبان والزمامجة<sup>(١)</sup> والشذاقات<sup>(٢)</sup>

(١) ( الزمامجة ) جمع زج على وزن دمل طائر معروف يصيده الملوك الطير وقال فى سفر السعادة هو من الجوارح التى تعلم وقال الجرمي هو ضرب من العقبان اهـ (٢) ( والشذاقات ) كذا بالأصل ولم نقف له على معنى بعد البحث ولعله الشتراق على وزن قرطاس وفيه لغات آخر وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم وقال الدميرى هو طائر

والسفاه<sup>(١)</sup> والصقور وما أشبه هذه فلا بأس بها عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يرسل كلبه على الصيد فيأخذه غيره أيا كله أم لا (قال) قال مالك لا يأكله ﴿قلت﴾ أرايت ان نسي التسمية عند الارسال أيا كل (قال) قال مالك يسمي الله اذا أكل ﴿قلت﴾ أرايت ان ترك التسمية عمداً (قال) هذا بمنزلة الذبيحة اذا نسي التسمية فهو كمن نسي التسمية على الذبيحة واذا ترك التسمية عمداً عند الارسال فهو كمن ترك التسمية عند الذبيحة فلا يأكله ﴿قلت﴾ أرايت ان أرسل كلبه على جماعة صيد ولم يرد واحداً منها دون آخر فأخذها كلها أو أخذ بعضها (قال) سألنا مالكاً عن الذي يرسل بلزّه على جماعة من الطير وهو ينوي ما أخذ منها فيأخذ أحدها أو يرى جماعة من الطير ينويها فيصيب واحداً منها قال مالك يأكله فهذا يدل على أنه ان صادها كلها فلا بأس بأكلها كلها (قال) وقال مالك اذا أصاب في رميته اثنين منها أكلهما (قال) ولقد سألناه عن الجماعتين من الطير تكونان في الهواء بعضهما فوق بعض فيرمى وهو يريد الجماعتين جميعاً يريد ما أصاب منهما أيا كله (قال) قال لي مالك ما أصاب من الجماعتين جميعاً أكله (قال) وقال مالك وان أرسل كلبه على جماعة من الطير ونوى واحداً منها بعينه فأصاب الكلب غيره فلا يأكله ﴿قلت﴾ أرايت الكلاب غير السلافة اذا علمت أهي بمنزلة السلافة في قول مالك (قال) قال مالك السلافة وغيرها اذا علمت فهي سواء ﴿قلت﴾ أرايت الكلب غير المعلم اذا أرسلته فصاد آكله أم لا (قال) لا تأكله الا أن يكون معلماً أو تدرك ذكاته فتذكيه وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان أرسلت كلبى من يدي وكان معي أو كان يتبعنى فأثرت الصيد فأرسلت الكلب عليه وليس الكلب في يدي ولكنه بحال ماوصفت لك فأنشلى الكلب فأخذ الصيد فقتله آكله أم لا (قال) كان مالك مرة يقول اذا

صغير يسمى الاخيل وهو أخضر مايج بقدر الحماة وخضرته مشبعة وفي أجنته سواد وقد يكون مخططاً بخضرة وحمرة وذكر الجاحظ انه نوع من الغربان اه (١) (السفاه) كذا بالاصل ولم نقف له أيضاً على معنى بعد البحث والسؤال فايحرقه اه كتبه مصححه

كان الكلب معه وأثار الرجل الصيد فأشلى الكلب فخرج الكلب في طلب الصيد  
 باشلاء الرجل لم يكن الكلب هو الذي خرج في طلب الصيد ثم أشلاه سيده بعد ذلك  
 قال مالك فلا بأس به (قال) وأما ان كان الكلب هو الذي خرج في طلبه ثم أشلاه  
 سيده بعد ذلك قال مالك فلا يأكله . قال فكان هذا قوله الاول ثم رجع عن ذلك  
 وقال لا يأكله الا أن يكون في يده ثم أرسله بعد أن أثار الصيد قال وقوله الاول أحب  
 الى إذا كان الكلب . انما خرج في طلب الصيد باشلاء سيده إياه وان كان في غير يده  
 لان الكلب هاهنا اذا خرج باشلاء سيده فكان السيد هو الذي أرسله من يده  
 ﴿قلت﴾ أرايت صيد الصبي اذا لم يحتمل أيؤكل اذا قتل الكلب صيده (قال) قال مالك  
 ذبيحة الصبي تؤكل اذا أطاق الذبح وعرفه فكذلك صيده عندي بمنزلة الذبح ﴿قلت﴾  
 أرايت ان أرسل كلبا معلما على صيد فأعانه عليه كلب غير معلم آكله أم لا (قال) قال  
 مالك اذا أعانه عليه غير معلم لم يؤكل ﴿قلت﴾ أرايت ان أرسلت بازي على صيد  
 فأعانه عليه باز غير معلم (قال) قال مالك لا يؤكل ﴿قلت﴾ أرايت ان أرسلت كلبى  
 على صيد ونويت ماصاد من الصيد سوى هذا الصيد ولست أرى شيئا من الصيد  
 غير هذا الواحد فأخذ الكلب صيدا وراء ذلك لم أره حين أرسلت الكلب فقتله  
 آكله أم لا (قال) قال مالك في الرجل يرسل كلبه على جماعة من الصيد ونوى ان  
 كان وراءها جماعة أخرى فما أخذ منها فقد أرسله عليها وذلك نيته ولا يعلم وراء  
 هذه الجماعة جماعة من الصيد أخرى فأصاب صيدا وراء ذلك من الجماعة التي لم يكن  
 يراها حين أرسل الكلب (قال) قال مالك يأكله وان كان انما أرسله على هذه  
 الجماعة ووراءها جماعة أخرى لم ينو الجماعة التي وراءها فلا يأكله ان أخذ من الجماعة  
 التي لم ينوها وان رآها أو لم يرها ﴿قلت﴾ أرايت ان أفلت الكلب من يدي على  
 صيد فزجرته بعد ما انفلت من يدي (قال) قال لي مالك في الكلب يرى الصيد فيخرج  
 فيعدو في طلبه ثم يشليه صاحبه فينشلى انه لا يؤكل لانه خرج بغير اربال صاحبه  
 ﴿قلت﴾ أرايت الكلب اذا أرسلته على الصيد فأدركه فقطع يده أو رجله فمات

من ذلك أو قتله الكلب بعد ذلك أيؤكل اليد والرجل وجميع الصيد أم لا (قال) سئل  
مالك عن الرجل يدرك الصيد فيضرب عنقه فيخزله أو يضرب وسطه فيخزله  
نصفين (قال) قال مالك يؤكل هذا كله . فقلت لمالك فان قطع يدا أو رجلا (قال)  
لا يأكل اليد ولا الرجل وليذك ما بقي منه وليأكله فان فات بنفسه قبل أن يذكيه  
من غير تقريط فليأكله ولا يأكل اليد ولا الرجل فكذلك مسئلتك في الكلاب  
إذا قطعت وكذلك الباز إذا ضرب الصيد فأطار جناحه أو رجله لم يؤكل ما أبان من  
الطير من جناح أو رجل بحال ما وصفت لك وإن خزلهما أكلهما جميعا (قال) نعم على  
قول مالك في الضرب الذي وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت اليهودي والنصراني أيؤكل  
صيدهما في قول مالك إذا قتلت الكلاب الصيد (قال) قال مالك تؤكل ذبيحتهما فأما  
صيدهما فلا يؤكل وتلا هذه الآية تناله أيديكم ورماحكم فلم يذكر الله بهذا  
النصارى ولا اليهود ولا يؤكل صيدهما ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وهو رأي أن لا يأكله  
﴿ قلت ﴾ أرأيت ما صاد المجوسى من البحر أيؤكل في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ما صاد في البر أيؤكل في قول مالك (قال) لا إلا أن يدرك ذكاة ما صاد إذا لم  
ينفذ المجوسى مقاتله ﴿ قلت ﴾ أرأيت الدواب التي تخرج من البحر فتحيا اليوم  
واليومين والثلاثة والأربعة أتؤكل بغير ذكاة (قال) بلغنى أن مالكا سئل عن ترس  
الماء أيذكي فقال مالك انى لا أعظم هذا من قول من يقول لا يؤكل إلا بذكاة  
﴿ قلت ﴾ أرأيت النصراني إذا ذبح وسمى باسم المسيح أو أرسل كلبه أو بازه أو سهمه  
وسمى باسم المسيح أيؤكل أم لا (قال) سمعت مالكا يكره كل ما ذبحوا لأعيادهم  
وكنائسهم قال مالك أكره أكلها (قال) وبلغنى عنه أنه تلا هذه الآية وما أهل به  
لغير الله وكان يكرهها كراهية شديدة (قال) وما سمعت من مالك في مسئلتك إذا  
سموا المسيح شيئا (قال) وأراهم إذا سموا المسيح بمنزلة ذبحهم لكنائسهم فلا أرى  
أن تؤكل ﴿ قلت ﴾ أرأيت كلب المجوسى إذا علمه المجوسى فأخذه المسلم فأرسله  
فأخذ أيأكل ما قتل قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت

الفلام اذا كان أبواه من أهل الذمة أحدهما مجوسى والآخر نصراني أتو كل  
 ذبيحته وصيده أم لا (قال) قال مالك الولد تبع للاب في الحرية فأرى الوالد اذا  
 كان نصرانياً أن تؤكل ذبيحته ولا يؤكل صيده إلا أن يكون قد تمجس وتركه على  
 ذلك فلا تؤكل ذبيحته ﴿قلت﴾ أرايت ما قتلت الجبال من الصيد أيؤكل أم لا  
 (قال) قال مالك لا يؤكل الا ما أدركت ذكاته من ذلك (قال) فقلت للمالك فان كانت  
 في الجبال حديدة فانفذت الحديدة مقاتل الصيد (قال) قال مالك لا يؤكل منه  
 الا ما أدركت ذكاته ﴿قلت﴾ فهذا الذى قد أنفذت الجبال مقاتله ان أدركه لم  
 يكن له ذكاة في قول مالك. قال نعم لا ذكاة له ﴿قلت﴾ أرايت صيد المرتد أيؤكل  
 (قال) قال مالك ذبيحته لا تؤكل فكذلك صيده مثل قول مالك في الذبيحة انها  
 لا تؤكل ﴿قلت﴾ أرايت صيد الشبك أحتاج فيه الى التسمية كما يحتاج في صيد البر  
 الى التسمية عند الارسال (قال) لا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن صيد البحر  
 مذكى كله عند مالك فانما يحتاج الى التسمية على ما يذكى ألا ترى أن المحوسى بصيده  
 فيكون حلالاً ﴿قلت﴾ أرايت ما طفا على الماء من حيتان البحر ودواب البحر أيؤكل  
 في قول مالك (قال) لا أدري ما الدواب ولكنى لم أسمع مالكا يكره شيئاً من  
 دواب البحر ولم يكن يرى بالطافى بأساً ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يأخذ الطير من  
 طير الماء فيذبجه فيجد في بطنه حوتاً يأكله (قال) قال مالك في اخوت يوجد في بطنه  
 الحوت انه لا بأس بأكله فكذلك ما في بطن الطير لا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت الجراد  
 اذا وجد ميتاً يتوطؤه غيرى أو أتوطؤه أنا فيموت أيؤكل أم لا في قول مالك (قال)  
 قال مالك لا يؤكل ﴿قلت﴾ فان صدت الجراد فجتمته في غرارة فيموت في الغرارة  
 أيؤكل أم لا (قال) قال مالك لا يؤكل الا ما قطعت رأسه فتركته حتى تطبخه أو  
 تقليه أو تسلقه وان أنت طرحته في النار أو سلقته أو قليته وهو حي من غير أن  
 تقطف رأسه فذلك حلال أيضاً عند مالك ولا يؤكل الجراد الا بما ذكرت لك من  
 هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذ الجراد فقطع أجنحته وأرجله فرفعها حتى يسلقها أو

يقلبها فتموت أيا كلها أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا الا  
أنه اذا قطع أرجلها وأجنحتها فهو بمنزلة قطع رؤسها لانها قد ماتت من فعل فعله من  
قطع أرجلها وأجنحتها فهو بمنزلة قطع رؤسها ﴿قلت﴾ حين أخذها وأدخلها غرارته  
أليس انما ماتت من فعله (قال) لم أر عند مالك القتلة الا بشيء يفعله بها بحال ما وصفت  
لك (قال ابن القاسم) ولقد سألتنا مالكا عن خنزير الماء فلم يكن يجيبنا فيه ويقول أنتم  
تقولون خنزير ﴿قال ابن القاسم﴾ واني لا تقيه ولو أكله رجل لم أره حراما  
﴿قلت﴾ أرايت الرجل يدرك كلابه وقد أخذت الصيد وهو يقدر على أن يخلصه  
منها فيتركها تنهشه ويذكيه وهو في أفواها فتنهشه وهو يذكيه حتى يموت (قال)  
قال مالك لا يؤكل لاني أخاف أن يكون انما ماتت من نهشها (قال ابن القاسم) الا أن  
يكون يستيقن أنه قد ذكاه وحياته فيه مجتمعة قبل أن تنفذ مقاتله الكلاب فلا بأس  
بأكله لان مالكا قال في الذي يذبح ذبيحته فتسقط في الماء بعد ما ذبحها أو تتردى  
من جبل انه لا بأس بأكلها (قال) وقال لي مالك في الذي يذبح ذبيحته فيقطع منها  
بضعة قبل أن ترهق نفس الذبيحة (قال) مالك بنس ما صنع وأكلها حلال ﴿قلت﴾  
أرايت الرجل يرسل كلبه أو بازه على الصيد فيطلبه ساعة ثم يرجع الكلب عن الطلب  
ثم يعود في الطلب فيأخذ الصيد فيقتله أيؤكل أم لا وهل ترى رجوعه عن صيده  
قطعا لا رسالي أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ان كان انما ضل عنه صيده  
فعطف الكلب أو الباز كما تصنع الجوارح اذا ضل عنها صيدها طلبته يمينا وشمالا  
وعطف كل ذلك في الطلب فهي على ارسالها ما دامت بهذه الحال فأما ان مر الكلب  
بكلب مثله فوقف يشمه أو مر على جيفة فوقف يأكل منها أو ما أشبه هذا أو يكون  
الطير عجز عن صيده فهذا تارك لما أرسل فيه وقد خرج من الارسال الاول فان  
كان لما عطف راجعا تاركا للطلب أبصر ذلك الصيد فطلبه أولا رجع عاجزا عن صيده  
تاركا للطلب نظر اليه بعد ذلك فطلبه فهذا ابتداء منه ليس بارسال وكذلك هذا في  
الكلاب ولم أسمع هذا من مالك ﴿قلت﴾ أرايت الصيد اذا رماه رجل فأثخنه حتى

صار لا يستطيع الفرار فرماه آخر بعد ذلك فقتله أيؤكل أم لا (قال) قال مالك لا يؤكل فقد صار أسيره ﴿قلت﴾ فهل يضمه هذا الذي رماه فقتله للاول (فقال) ماسمعت فيه شيئاً وأراه ضامناً ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يرمى الصيد وهو في الجو فيصيبه فيقع الى الارض فيدركه ميتاً فنظر فاذا سهمه لم ينفذ مقاتله أيؤكله في قول مالك (قال) قال مالك لا يأكله لانه لا يدري من أى ذلك مات أمن السقطة أو من السهم ﴿قال﴾ وقال مالك وكذلك الصيد يكون في الجبل فيرميه الرجل فيتردى من الجبل فيموت (قال) قال مالك لا يأكله الا أن يكون قد أنفذ مقاتله بالرمية ﴿قلت﴾ له أرايت الرجل يطلب الصيد فيخرجه حتى يدخله دار القوم فيأخذه أهل الدار أو يأخذه الذي طلبه في دار القوم لمن يكون. وكيف ان قال رب الدار دخل الصيد دارى قبل أن يقع في ملكك أيها الطالب فتمد صار ما في دارى لى وقال الطالب أخذه قبل أن يقع في ملكك يا صاحب الدار لان ما دخل دارك ليس بملك لك وان كان لا مالك له ما القول في هذا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى أن الكلاب أو الرجل هو الذي اضطره ورهقه لاخذه فأراه له وان كان لم يضطره وذلك بعيد لا يدري أتأخذه الكلاب أو الطارد في مثل ذلك أم لا وهو من الصيد بعيد فأرى الصيد لصاحب الدار ولا أرى لصاحب الكلاب ولا للطالب شيئاً (قال) وقد سمعت مالكا يقول في الجبال التي تنصب ان ما وقع فيها فأخذه رجل أجنبي ان صاحب الجبال أحق به ﴿قلت﴾ أرايت ان تمعدت صيداً فرميتة وسميت فأصبت غيره آكله أم لا وكيف ان أنفذت الذي سميت عليه وأصبت آخر وراءه ولم أتعمدته (قال) قال مالك لا تأكل الا الذي تمعدته وحده ﴿قلت﴾ أرايت ان رميت صيداً وتمعدته ونويت به ونويت آخر ان كان وراءه فأصابه سهمي أنه مما أرمى ولست أرى وراءه شيئاً فأصبت هذا الذي رميت فانفذته وأصاب السهم آخر وراءه أو أصاب سهمي الذي وراءه وأخطأه آكله أم لا (قال) قد أخبرتك أن مالكا شغل عن الرجل يرسل كلبه على الجماعة من الصيد فيطلبها فيكون خلفها جماعة أخرى فيأخذ من



تلك التي كانت وراء ولا يأخذ من الجماعة الاولى فيقتله قال مالك ان كان حين أرسله  
ينوى ان كان خلفها جماعة أخرى فيأخذ من تلك التي كانت وراء ولا يأخذ من الجماعة  
الاولى فليأكله والا فلا فمستلتك وهذه سواء ﴿قلت﴾ أرأيت ما أصاب بحجر أو  
ببندقه فخرق أو بضع أو بلغ المقاتل أيؤكل أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يؤكل  
وقال مالك ليس ذلك بخرق وانما ذلك رض ﴿قلت﴾ أرأيت ما كان من معراض<sup>(١)</sup>  
أصاب به فخرق ولم ينفذ المقاتل فأت أيؤكل أم لا في قول مالك (قال) نعم وهو بمنزلة  
السهم اذا لم يصب به عرضا ﴿قال﴾ وقال مالك اذا خرق المعراض كل ما قتل ﴿قلت﴾  
أرأيت ان رميت صيدا بمود أو بمصى فخرقته أيؤكل أم لا (فقال) هو مثل المعراض  
انه يؤكل ﴿قلت﴾ وكذلك ان رمى برمح او مطرده أو بحرته فخرق أيا كاه  
قال نعم هذا كله سواء ﴿قلت﴾ أرأيت ما ند من الانسية من الابل والبقر والغنم فلم  
يستطع أن يؤخذ أيدى كما يذكى به الصيد من الرمي وغيره في قول مالك (قال)  
قال مالك لا يؤكل ما ند منها الا أن يؤخذ فيذكى كما تذكى الابل والبقر والغنم  
﴿قلت﴾ أرأيت ما أخذ من الصيد فذجن في أيدي الناس ثم استوحش وند أيدى  
كما يذكى به الصيد من الرمي وغير ذلك (قال) نعم اذا ند ولحق بالوحش صار منها  
(قال) مالك ويذكى كما يذكى به الصيد ﴿قلت﴾ فلم قال مالك في هذا انه يذكى  
كما يذكى به الصيد وقال فيما ند من الانسى انه لا يذكى الا بما يذكى به الانسى أرأيت  
هذا الصيد أليس قد كان اذا كان داجنا سبيله سبيل الانسى فلما استوحش جعلت  
سبيله سبيل الوحش في الذكاة فلم لا يكون مثل ما ند من الانسى واستوحش في  
الذكاة مثل الوحشى (قال) قال مالك هذا الانسى اذا استوحش فانما هو على اصله  
واصله أن لا يؤكل الا بالذبح او النحر والوحشى اذا استوحش هو على اصله واصل  
الصيد أنه يذكى بالرمي والذبح وغير ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان رميت صيدا بسكينى  
أو بسيف فأصبتة فقتلته وقد بضع السيف او السكين منه الا أنه لم ينفذ مقاتله آكله

أم لا في قول مالك (قال) نعم أما ان مات قبل أن يذكيه بغير تقريظ فكله عند مالك  
 ﴿قال﴾ وقال مالك من رمى صيداً بسكين فقطع رأسه قال ان كان رماه حين رماه  
 ونيته اصطياده فلا أرى بأكله بأساً وان كان رماه حين رماه وليس من نيته اصطياده  
 فلا يأكله ﴿قلت﴾ أرأيت ان رميت حجراً وأنا أظنه حجراً فإذا هو صيد فأصبته  
 وأنفذت مقالتك آكله أم لا (قال) لا ألا ترى أن مالكاً قال في الذي يرمي الصيد  
 بسكين فيقطع رأسه وهو لا ينوي اصطياده انه لا يأكله فهذا الذي رمى حجراً لم  
 ينو اصطياد هذا الذي أصاب فلا يأكله ﴿قلت﴾ وكذلك ان رمى صيداً وهو  
 يظنه سبعا او خنزيراً فأصاب ظيياً انه لا يأكله (قال) نعم مثل ما أخبرتك لانه حين  
 رمى لم يرد برميته الاصطياد فلا يأكله ﴿قلت﴾ لم كره مالك هذا الذي  
 رمى ظيياً وهو يظنه سبعا فقال لا يأكله أرأيت لو أن رجلاً أتى الى شاة له فضربها  
 بالسكين وهو لا يريد قتلها ولا ذبحها فأصاب حلقها ففقرى الحلق والاداج أيأكلها  
 أم لا في قول مالك قال لا يأكلها لانه لم يرد بها الذبح لان مالكاً قال لا تؤكل  
 الانسية بشئ مما يؤكل به الوحشى من الضرب والرمي فهذا والذي سألت عنه من  
 ارساله على الصيد وهو يظن أنه سبع فهو سواء لا يؤكل واحد منهما لانه اذا لم  
 يرسله على صيده ولم يرد الذكاة وكذلك اذا ضرب شاته بسيفه وهو لا يريد ذكاتها  
 ففقرى ادواجها فلا يأكلها ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلبت الكلاب الصيد أو البزاة فلم  
 تزل في الطلب حتى مات من غير أن تأخذه الكلاب أو البزاة مات قبل أن تأخذه  
 أيؤكل . قال لا يؤكل ﴿قلت﴾ أرأيت ان أخذته الكلاب فقتلته ولم تدمه حتى  
 مات أيؤكل أم لا في قول مالك وكيف ان صدمته الكلاب فقتلته ولم تدمه أيؤكل  
 أم لا . وكيف ان أدركت الصيد فجعلت أضربه بسيفي ولا يقطع السيف حتى مات  
 من ذلك أيؤكل أم لا . وهذا السيف في هذا اذا لم يقطع والكلاب اذا لم تتيب وتدم  
 بمنزلة واحدة لا يؤكل شئ من ذلك في قول مالك (قال) لا يؤكل شئ من ذلك كله  
 لان السيف اذا لم يقطع فهو عندى بمنزلة العصا لا تأكله وأما الكلاب اذا

صدمت فقتلت فهو عندي بمنزلة العصا ولا أرى أن يجوز من قتل الكلاب إلا ما  
يجوز من قتلك بيدك وما مات من الصيد من طلب الكلاب وما مات من عضها ولم  
تنبه فلا يؤكل وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت إذا نذ صيد وكان قد دجن عندي  
فهرب فصاده غيري لمن يكون (قال) قال مالك ان أخذه هذا الآخر بحدثنان ما  
هرب من الاول ولم يلحق بالوحش ولم يستوحش فهو للاول وان كان قد استوحش  
ولحق بالوحش ولم يأخذه الآخر بحدثنان ما هرب من الاول فهو لمن أخذه ﴿قلت﴾  
وكذلك البزاة والصقور والظباء وكل شيء (قال) كذلك قال لى مالك في البزاة والصقور  
والظباء وكل شيء ﴿قلت﴾ أرايت ان ضربت نخذ الصيد أو رجله أو يده فتعلقت  
فمات (قال) قال مالك ان كان أبانها أو كانت متعلقة بشئ من الجلد أو اللحم لا يجرى  
فيه دم ولا روح ولا تعود لهيئتها أبداً فلا يؤكل ما تعلق منها على هذه الصفة وليذك  
ولياً كله وليطرح ما تعلق منه الا أن يكون مما لو ترك عاد لهيئته يوماً ما فلا بأس  
بأكله ﴿قلت﴾ أرايت ان ضرب عنق الصيد فأبانها أياً كله أم لا (قال) يا أكل  
الرأس وجميع الجسد ﴿قلت﴾ فان ضرب خطمه فأبانها أياً كله أم لا (قال) هو مثل  
اليد والرجل عندي لا يأكله ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يؤكل الخطم  
﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً ضرب عنق شاة بالسيف فأبانها وهو يريد الذكاة  
أياً كلها أم لا (قال) قال مالك في رجل ذبح وهو يريد الذبح فأخطأ فذبح من العنق  
أو من القفا انها لا تؤكل فكذلك هذا الذى ضرب عنقها وهو يريد الذبح فأخطأ  
لا تؤكل ﴿قلت﴾ هل يكره مالك شيئاً من الطير فقال لا ﴿قلت﴾ أرايت  
الارنب والضب ما قول مالك فيهما (قال) قال مالك لا بأس بأكل الضب والارنب  
والوبر<sup>(١)</sup> والظرايب والقنفذ ﴿قلت﴾ أرايت الضبع والثعلب والذئب هل يحل

(١) (الوبر) كفلس دويبة نحو السنور غبراء اللون كالأه لا ذئب لها اه (والظرايب) جمع ظربان  
على صيغة المثنى والتخفيف يكسر الظاء وسكون الراء لغة دويبة يقال انها تشبه الكلب الصيفي القصير  
أصل الاذنين طويل الخرطوم اسود الذات أبيض البطن منتنة الريح اه مصباح

مالك أكلها (قال) قال مالك لا أحب أكل الضبع ولا الذئب  
 ولا الثعلب ولا الهر الوحشي ولا الانسي ولا شئ من السباع  
 (وقال مالك) ما فرس وأكل اللحم فهو من السباع ولا  
 يصلح أكله نهى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن ذلك ﴿قال سحنون﴾ كان  
 ابن القاسم يكره صيد النصراني  
 وأنا لا أرى بأكل صيد  
 النصراني بأساً

---

﴿تم بحمد الله وعونه كتاب الصيد من المدونة الكبرى﴾  
 ﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

---

﴿ويليه كتاب الذبائح﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب الذبائح من المدونة الكبرى﴾

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت اليربوع والخُلْد هل يحل أكله في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً اذا ذكى وهو عندي مثل الوَبَر وقد قال مالك في الوبر انه لا بأس به ﴿قلت﴾ أرأيت هوامَّ الارض كلها خشاشها وعقاربها ودودها وحياتها وما أشبه هذا من هوامها أيؤكل في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في الحيات اذا ذكيت في موضع ذكاتها انه لا بأس باكلها لمن احتاج اليها قال ولم أسمع من مالك في هوام الارض شيئاً الا أني سمعت مالكا يقول في خشاش الارض كله انه اذا مات في الماء انه لا يفسد الماء وما لم يفسد الماء والظمام فليس بأكله بأس اذا أخذ حياً فصنع به ما يصنع بالجراد وأما الضفادع فلا بأس باكلها وان ماتت لانها من صيد الماء كذلك قال مالك . ولقد سئل مالك عن شيء يكون في المغرب يقال له الخلزون يكون في الصحارى يتعلق بالشجر أيؤكل قال أراه مثل الجراد ما أخذ منه حياً فسلق أو شوي فلا أرى بأكله بأساً وما وجد منه ميتاً فلا يؤكل ﴿قلت﴾ أرأيت الحمار الوحشى أيؤكل اذا دجن وصار يحمل عليه كما يحمل على الاهليّ (قال) قال مالك اذا صار بهذه المنزلة فلا يؤكل (قال ابن القاسم) وأنا لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ أرأيت الجلالة من الابل والبقر والغنم هل يكره مالك لحومها (قال) قال مالك لو كرهتها لكرهت الطير التي تأكل الجيف قال مالك لا بأس بالجلالة ﴿قلت﴾ أرأيت الطير كله أليس لا يرى مالك بأكله بأساً

الرخم والعقبان والنسور والجدآف والغربان وما أشبهها قال نعم قال مالك لا  
بأس باكلها كلها ما أكل الجيف وما لم يأكل ولا بأس باكل الطير كله ﴿قلت﴾  
أرأيت الرجل يذبح بالمرشدة أو بالعود أو بالحجر أو بالمعظم ومعه السكين أيجوز  
ذلك (قال) قال مالك اذا احتاج الرجل الى الحجر والمعظم والعود وما سواه من  
هذه الاشياء فذبح بها ان ذلك يجزئه (قال ابن القاسم) فاذا ذبح بها من غير أن  
يحتاج اليها لان معه السكين فليأكله اذا فرى الاوداج ﴿قلت﴾ ويجزئ مالك الذبح  
بالمعظم قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان ذبح فقطع الحلقوم ولم يقطع الاوداج أو فرى  
الاوداج ولم يقطع الحلقوم أيا كله (قال) قال مالك لا يأكله الا باجتماع منهما  
جميعا لا يأكله ان قطع الحلقوم ولم يفر الاوداج وان فرى الاوداج ولم يقطع الحلقوم  
فلا يأكله أيضا ولا يأكله حتى يقطع جميع ذلك كله الحلقوم والاوداج جميعا  
﴿قلت﴾ أرأيت المرى هل يعرفه مالك (قال) لم أسمع مالكا يذكر المرى ﴿قلت﴾  
هل ينحر ما يذبح أو يذبح ما ينحر في قول مالك (قال) قال مالك لا ينحر ما يذبح ولا  
يذبح ما ينحر ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت لمالك فالبقر ان نحرت أترى أن تؤكل  
(قال) نعم وهي خلاف الابل اذا ذبحت . قال مالك والذبح فيها أحب الى لان الله  
تبارك وتعالى يقول في كتابه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قال فالذبح أحب الى فان  
نحرت أكلت (قال) والبمير اذا ذبح لا يؤكل اذا كان من غير ضرورة لان سنته  
النحر ﴿قلت﴾ وكذلك الغنم ان نحرت لم تؤكل في قول مالك (قال) نعم اذا كان  
ذلك من غير ضرورة ﴿قلت﴾ وكذلك الطير كله ما نحر منه لم يؤكل في قوله  
(قال) لم أسأله عن الطير وكذلك هو عندي لا يؤكل ﴿قلت﴾ أرأيت ان وقع في  
البئر نور أو بمير أو شاة ولا يستطيعون أن ينحروا البعير ولا يذبحوا البقرة ولا  
النشاة (قال) قال مالك ما اضطروا اليه في مثل هذا فان ما بين اللبة والمذبح منحر ومذبح  
فان ذبح فجائز وان نحر فجائز ﴿قلت﴾ ولا يجوز في غير هذا (قال ابن القاسم)  
فلنا لملك فالجنب والكثف والجوف قال قال مالك لا يؤكل اذا لم يكن في الموضع

الذي ذكرت لك ما بين اللبة والمذبح ويترك يموت ﴿قلت﴾ أرأيت مالكا هل كان يأمر بأن توجه الذبيحة الى القبلة (قال) قال مالك نعم توجه الى القبلة قل مالك وبلغني أن الجزارين يجتمعون على الحفرة يدورون بها فيذكون الغنم حولها قال فبعثت في ذلك لينهى عنه فأمرت أن يأمرهم بأن يوجهوها الى القبلة ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره أن يبدأ الجزار بساخ الشاة قبل أن ترهق نفسها (قال) نعم كان يكره ذلك ويقول لا تنزع ولا تقطع رأسها ولا شيء من لحمها حتى ترهق نفسها ﴿قلت﴾ فان فعلوا ذلك بها (قال) قال مالك لا أحب لهم أن يفعلوا ذلك بها . قال فان فعلوا ذلك بها أكلت وأكل ما قطع منها ﴿قلت﴾ أرأيت النخع عند مالك أهو قطع المخ الذي في عظام العنق قال نعم ﴿قلت﴾ وكسر العنق من النخع (قال) نعم ان انقطع النخاع في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان سبقت يده في ذبيحته فقطع رأسها أيأكلها أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يأكلها اذا لم يعتمد ذلك ﴿قلت﴾ فان تعمد ذلك لم يأكله في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ان كان أضجمها للذبح فذبحها وأجاز على الحلقوم والاولداج وسمى الله ثم تبادى فقطع العنق فأرى أن تؤكل لانها بمنزلة ذبيحة ذكيت ثم عجل فاحتز رأسها قبل أن تموت فلا بأس بأكلها وكذلك قال لى مالك فى التى تقطع رأسها قبل أن تموت ﴿قال﴾ سحنون ﴿﴾ اختلف قول ابن القاسم فيها فمرة قال لا تؤكل اذا تعمد قطع رأسها ثم رجع فقال لى تؤكل وان تعمد ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان وجه ذبيحته لغير القبلة أيأكل منها . قال نعم يأكل وبئس ما صنع ﴿قلت﴾ كيف التسمية عند مالك على الذبيحة (قال) بسم الله والله أكبر ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره ان يذكر على الذبيحة صلى الله على رسول الله بعد التسمية أو يقول محمد رسول الله بعد التسمية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وذلك موضع لا يذكر هنا الا اسم الله وحده ﴿قلت﴾ أرأيت الضحايا هل يذكر عليها اسم الله ويقول بعد التسمية اللهم تقبل من فلان (قال) قال مالك يقول على الضحايا بسم الله والله أكبر فان أحب قال اللهم تقبل منى



والا فان التسمية تكفيه ﴿قال﴾ فقلت لمالك فهذا الذي يقول الناس اللهم منك واليك  
فأنكره وقال هذابدة ﴿قلت﴾ أرايت المرأة تذبح من غير ضرورة أتوكل ذبيحتها  
في قول مالك . قال نعم توكل (قال) ولقد سألت مالكا عن المرأة تضطر الى الذبيحة  
وعندها الرجل النصراني أتأمره أن يذبح لها فقال لا ولكن تذبح هي ﴿قلت﴾  
أفتحل ذبائح نساء أهل الكتاب وصبيانهم (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئا ولكن  
إذا حل ذبائح رجالهم فلا بأس بذبائح نسائهم وصبيانهم إذا أطافوا الذبح ﴿قلت﴾  
أرايت ماذبحوه لاعيادهم وكذا نسهم أيوكل (قال) قال مالك أكرهه وما أكرمه  
وتأول مالك فيه أو فسقا أهل لغير الله به وكان يكرهه كراهية شديدة من غير أن  
يحرمه ﴿قلت﴾ أرايت مالكا هل كان يكره للمسلم أن يمكن أضحيته أو هديه من  
أحد من النصارى أو اليهود أن يذبحها (قال) كان مالك يكره أن يمكن أضحيته  
أو هديه من أحد من الناس أن يذبحها ولكن يليها هو نفسه ﴿قال﴾ وقال مالك  
وان ذبح النصراني أضحية المسلم أعاد ضحيته . قال ابن القاسم واليهودى مثله  
﴿قلت﴾ فان ذبحها من يحل ذبحه من المسلمين أيجزئه في قول مالك (قال) قال مالك  
يجزئه وبئس ماصنع والشأن أن يليها هو نفسه أعجب الى مالك ﴿قلت﴾ أرايت  
ماذبحت اليهود من الزنم فأصابوه فاسداً عندهم لا يستحلونه لاجل الرثة وما أشبهها  
التي يحرمونها في دينهم أيحل أكله للمسلمين (قال) كان مالك يجزئه مرة فيما  
بلغنى ثم لم أزل أسمعه يكرهه بعد فقال لا يؤكل ﴿قال ابن القاسم﴾ رأيت مالكا  
يستثقل ذبائح اليهود والنصارى ولا يحرمها (قال ابن القاسم) ورأيت أن ماذبحت اليهود  
مما لا يستحلونه أن لا يؤكل ﴿قلت﴾ هل كان يكره مالك ذبائح اليهود والنصارى  
من أهل الحرب (قال) أهل الحرب والذين عندنا من النصارى واليهود عند مالك  
سواء في ذبائحهم وهو يكره ذبائحهم كلها من غير أن يحرمها ويكره اشتراء اللحم من  
مجازرهم ولا يراه حراما ﴿قال مالك﴾ وبلغنى أن عمر بن الخطاب كتب الى البلدان  
ينهاهم أن يكون النصارى واليهود في أسواقهم صيارفة أو جزارين وأن يقاموا من

الاسواق كلها فان الله قد أغنانا بالمسلمين ﴿قال﴾ فقلت للمالك ما أراد بقوله يقامون من الاسواق . قال لا يكونون جزارين ولا صيارفة ولا يبيعون في أسواق المسلمين في شيء من أعمالهم قال مالك وأرى أن يكلم من عندهم من الولاة في ذلك أن يقيمهم ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل المسلم يرد الى اليهودية أو الى النصرانية أتحمّل ذبيحته في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ ذبيحة الاخرس أتوكّل (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى بها بأساً ﴿قلت﴾ أرأيت ان تردت من جبل أو غير ذلك فاندق عنقها أو اندق منها ما يعلم أنها لا تعيش من ذلك أتؤكل أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ما لم يكن قد نخمها ذلك فلا بأس به ﴿قال﴾ وقال لى مالك في الشاة التي تحرق بطنها فتشق أمعاؤها فتموت انها لا تؤكل لانها ليست تذكية لان الذي صنع السبع بها كان قتلها وانما الذي فيها من الحياة خروج نفسها لانها لا تحيا على حال ﴿قلت﴾ أرأيت الازلام هل سمعت من مالك فيها شيئاً (قال مالك) الازلام قداح<sup>(١)</sup> كانت تكون في الجاهلية قال في واحد افعل وفي آخر لا تفعل والآخر لا شيء فيه قال فكان أحدهم اذا أراد سفراً أو حاجة ضرب بها فلان خرج الذي فيه افعل ففعل ذلك وخرج وان خرج الذي فيه لا تفعل ترك ذلك ولم يخرج وان خرج الذي لا شيء فيه أعاد الضرب

تم كتاب الذبائح من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه

وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم

وبليه كتاب الضحايا

(١) قداح جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يراش اه

## بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الضحايا من المدونة الكبرى ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم مادون الثنى من الابل والبقر والمزهل يجزئ في شئ من الضحايا والهدايا في قول مالك أم لا ( قال ) لا الا الضأن وحدها فان جذعها يجزئ ﴿ قلت ﴾ أرأيت الضحية هل تجزئ من ذبحها قبل أن يصلى الامام في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أهل البوادي وأهل الحضر والقرى في هذا سواء ( قال ) سمعت مالكا يقول في أهل القرى الذين ليس لهم امام انهم يتحرون صلاة أقرب الائمة اليهم وذبحه ( قال ابن القاسم ) فان تحرى أهل البوادي النحر فأخطوا فذبحوا قبل الامام لم أر عليهم اعادة اذا تحروا ذلك ورأيت ذلك مجزئاً عنهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ذبحوا بعد الصلاة قبل أن يذبح الامام أيجزئهم ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجزئهم ذلك ولا يذبحون الا بعد ذبح الامام عند مالك وهذا في أهل المدائن ﴿ قلت ﴾ أرأيت مكسورة القرن هل تجزئ في الهدايا والضحايا في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم ان كانت لا تدمي ﴿ قلت ﴾ مامعنى قوله لا تدمي أرأيت ان كانت مكسورة القرن قد برأ ذلك وانقطع الدم وجف أيسلح هذا أم لا في قول مالك ( قال ) نعم اذا برأت انما ذلك اذا كانت تدمي بحدثنان ذلك ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك اذا كانت تدمي ( قال ) لانه رآه مرضاً من الامراض ﴿ قلت ﴾ أرأيت الامام أينبغي له أن يخرج أضحيته الى المصلى فاذا صلى ذبحها مكانه كما يذبح الناس ( قال ) قال مالك هذا

وجه الشأن أن يخرج أضحيته الى المصلي فيذبحها في المصلي ﴿قلت﴾ أرأيت  
 الجرباء هل تجزئ (قال) انما قال مالك المريضة البين مرضها انها لا تجزئ وقال  
 مالك في الحمرة انها لا تجزئ ﴿قلت﴾ لابن القاسم وما الحمرة (قال) البشمة قال  
 لان ذلك قد صار مرضا فالجرب ان كان مرضا من الامراض لم يجز ﴿قلت﴾  
 أرأيت الهدى التطوع أيجزئ أن أسوقه عن أهل بيتي في قول مالك (قال) قال مالك  
 لا يشترك في الهدى وان كان تطوعا ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يشتري الاضحية فيريد  
 أن يبدلها أ يكون له ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يبدلها الا بخير منها  
 ﴿قلت﴾ فان باعها فاشترى دونها ما يصنع بها وما يصنع بفضل الثمن (قال) قال مالك  
 لا يجوز أن يستفضل من ثمنها شيئا وذكر له الحديث الذي جاء في مثل هذا  
 فأنكره وقال ليشتري بجميع الثمن شاة واحدة ﴿قلت﴾ فان لم يجد بالثمن شاة مثلها  
 كيف يصنع (قال) أرى أن يزيد من عنده حتى يشتري مثلها قال ولم أسمع من مالك  
 ﴿قلت﴾ له هل سألت مالكا عن الرجل يتصدق بثلث أضحيته أحب اليه أم يشتري  
 أضحيته (قال) قال مالك لا أحب لمن كان يقدر على أن يضحي أن يترك ذلك (قال)  
 فقلت له أفتجزئ الشاة الواحدة عن أهل البيت قال نعم . قال مالك ولكن ان كان  
 يقدر فأحب الي أن يذبح عن كل نفس شاة وان ذبح شاة واحدة عن جميعهم أجزأه  
 (قال) وسألته عن حديث أبي أيوب الانصاري وحديث ابن عمر فقال حديث ابن  
 عمر أحب الي لمن كان يقدر ﴿قلت﴾ أرأيت الاضحية اذا نجت ما يصنع بولدها  
 في قول مالك (قال) كان مرة يقول ان ذبحه فحسن وان تركه لم أر ذلك عليه واجبا  
 لان عليه بدل أمه ان هلكت فلما عرضته على مالك قال امح وارك منها ان ذبحه معها  
 فحسن (قال ابن القاسم) ولا أرى ذلك عليه بواجب ﴿قلت﴾ أرأيت الاضحية  
 أ يصلح له أن يجز صوفها قبل أن يذبحها (قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ أرأيت جلد  
 الاضحية أو صوفها أو شعرها هل يشتري به متاع البيت أو يبيعه في قول مالك (قال)  
 قال مالك لا يشتري به شيئا ولا يبيعه ولكن يتصدق به أو ينتفع به قال ولقد سألتناه

عن الرجل يبدل جلد أضحيته بجلد آخر يكون أجود منه (قال) مالك لا خير فيه قال  
ولو أجزت له هذا لأجزت له أن يبدله بقلنسوة أو ما أشبهها ﴿قلت﴾ أرايت لبن  
الأضحية ما يصنع به (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكا قد كره لبن  
الهدية وقد جاء في الحديث ما علمت أنه لا بأس أن يشرب منها بعد ري فصيلها (قال  
ابن القاسم) فأرى أن كانت الأضحية ليس لها ولد أن لا يأكله إلا أن يكون ذلك  
مضراً بها فليحلبها ويتصدق به ولو أكله لم أر عليه بأساً وإنما رأيت أن يتصدق به لأن  
مالكا قال لا يجوز صوفها وصوفها قد يجوز له أن ينتفع به بعد ذبحها فهو لا يجوز له  
أن يجزئه قبل أن يذبحها وينتفع به فكذلك لبنها عندي ما لم يذبحها لا ينبغي له أن ينتفع  
به ﴿قلت﴾ أرايت العين إذا كان فيها نقص هل تجوز في الضحايا والهدايا (قال)  
قال مالك إذا كان البياض أو الشيء ليس على الناظر وإنما هو على غيره فلا بأس  
بذلك ﴿قلت﴾ أرايت الأذن إذا قطع منها (قال) قال مالك إذا كان إنما قطع منها  
الشيء اليسير أو أثر ميسم أو شق في الأذن يكون يسيراً فلا بأس به (قال مالك)  
وان كان قد جدها أو قطع جل أذنها فلا أرى ذلك ﴿قلت﴾ ولم يؤت لكم في  
الأذن نصفاً من ثلث قال ما سمعته ﴿قلت﴾ أرايت المرجاء التي لا تجوز صفها في  
قول مالك (قال) المرجاء التي ظلمها هذا الذي سمعت من مالك وكذلك جاء  
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا ما يدل على ما يجوز منها (قال) قال  
مالك إلا أن يكون الشيء الخفيف الذي لا ينقص مشيها ولا تعب عليها فيه وهي  
تسير بسير النعم من غير تعب فأرى ذلك خفيفاً كذلك بلغني عن مالك ﴿قلت﴾  
أرايت أن اشتريت أضحية وهي سمينة فمجفت عندي أو أصابها عوى أو عود  
أيجزئ أن أضحي بها في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئك (وقال مالك) إذا  
اشتري أضحية فأصابها عنده عيب أو اشتراها بذلك العيب لم يجزه فهي لا تجزئه إذا  
أصابها ذلك بعد الشراء ﴿قلت﴾ لم قال مالك هذا في الضحايا وقال في الهدي يجزئه  
إذا اشتراها صحيحة ثم عميت قبل أن ينحرها ولا شيء عليه في الهدي الواجب

والتطوع . قلت فافرق ما بين الضحايا والهدي (قال) لان الاضحية لم تجب عليه  
 كما يجب الهدي ألا ترى أن الهدي اذا ضل منه ثم أبدله بغيره ثم وجدته بعد ذلك  
 نحره ولم يكن ما أبدل مكانه يضع عنه نحره وأن الضحية لو ضلت عنه ثم أبدلها  
 بغيرها ثم أصابها بعد ذلك لم يكن عليه ذبحها وكانت مالا من ماله فهذا فرق ما بينهما  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يبدل أضحيته هذه التي ضاعت حتى مضت أيام النحر ثم أصابها  
 بعد أيام النحر كيف يصنع بها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئا ولكن  
 أرى أنه لا شيء عليه فيها لان مالكا قال اذا وجدها وقد ضحى ببدلها انه لا شيء عليه  
 فيها فلو كانت واجبة عليه لكان عليه أن يذبحها اذا أصابها وان كان قد أبدلها وقد  
 مضت أيام النحر فليس على أحد أن يضحي بعد أيام النحر وهو بمنزلة رجل ترك  
 الاضحية ﴿قلت﴾ وكذلك لو اشتراها فلم يضح بها حتى مضت أيام النحر ولم تضر  
 منه (قال) هذا والاول سواء وهذا رجل قد أتم حين لم يضح بها ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان سرقت أضحيته أو ماتت أعليه البدل (قال) قال مالك اذا ضلت أو ماتت أو  
 سرقت فعليه أن يشتري أضحية أخرى ﴿قلت﴾ أرايت ان أراد ذبح أضحيته  
 فاضطربت فانكسرت رجلها أو اضطربت فأصاب السكين عينها فذهبت عينها  
 أيجزئ أن يذبحها وانما أصابها ذلك بحضرة الذبح (قال) لم أسمع من مالك في هذا الا  
 ما أخبرتك وأرى أن لا يجزئ عنه ﴿قلت﴾ أرايت الشاة تخلق خلقا ناقصا (قال)  
 قال مالك لا يجزئ الا أن تكون جاحاء أو سكاء والسكاء التي تكون لها أذنان  
 صغيران (قال ابن القاسم) ونحن نسميها الصمماء فأما ان خلقت بغير أذنين خلقا  
 ناقصا فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان ذبح رجل أضحيته عنى بغير أمرى  
 أيجزئ ذلك أم لا (قال) ماسمعت من مالك في هذا شيئا الا أنى أرى ان كان مثل  
 الولد في عيال أبيه وعياله الذين انما ذبحوها له ليكفوه مؤنتها فأرى ذلك مجزئا عنه وان  
 كان على غير ذلك لم يجز ﴿قلت﴾ أرايت ان غلطنا فذبح صاحبي أضحيته وذبحت  
 أنا أضحيته أيجزئ عنا في قول مالك أم لا (قال) بلغنى أن مالكا قال لا يجزئ ويكون

كل واحد منهما ضامنا لاضحية صاحبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المسافر هل عليه أن يضحي في قول مالك ( قال ) قال مالك المسافر والحاضر واحد في الضحايا ﴿ قلت ﴾ أفعل أهل منى أن يضحوا في قول مالك ( قال ) قال لى مالك ليس على الحاج أضحية وإن كان من سكان منى بعد أن يكون حاجا ﴿ قلت ﴾ فالتاس كلهم عليهم الاضاحي في قول مالك الا الحاج قال نعم ﴿ قلت ﴾ فعلى العبيد أضاحي في قول مالك ( قال ) سئل مالك عن الاضحية عن أمهات الاولاد فقال ليس ذلك عليهن فالعبيد أخرى أن لا يكون ذلك عليهم والعبيد مما لا اختلاف فيه أنه ليس عليهم أضحية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما في البطن هل يضحي عنه في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت النحر كم هو في قول مالك ( قال ) ثلاثة أيام يوم النحر ويومان بعده وليس اليوم الرابع من أيام الذبح وإن كان الناس بمنى فانه ليس من أيام الذبح ﴿ قلت ﴾ فيضحي ليلا ( قال ) قال مالك لا يضحي ليلا ومن ضحي ليلا في ليالى أيام النحر أعاد أضحيته ﴿ قلت ﴾ فإن نحر الهدايا ليلا أييدها أم لا ( قال ) قال مالك من نحر هديته ليلة النحر أعادها ولم يحجزه ﴿ قلت ﴾ فإن نحرها في ليالى أيام النحر أيجزئه ذلك ( قال ) أرى عليه الاعادة وذلك أن مالكا قال لى واحتج بهذه الآية ليدكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فانما ذكر الله تبارك وتعالى الايام ولم يذكر الليالى ( قال ابن القاسم ) وانما ذكر الله هذا في كتابه في الهدايا في أيام منى ﴿ قلت ﴾ أرأيت كل من تجب عليهم الجمعة أعليهم ان يجمعوا صلاة العيدين في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فأهل منى لاجمة عليهم ولا صلاة عند مالك ( قال ) نعم لاجمة عليهم وليس عليهم صلاة العيد عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الابرجة هل يصطاد حمامها أو ينصب لها أو ترمى ( قال ) سئل مالك عن حمام الابرجة اذا دخلت حمام هذا البرج في حمام هذا البرج أو حمام هذا البرج في حمام هذا البرج ( قال مالك ) ان كان يستطيع أن ترد حمام كل واحد منهما الى برجه رد ذلك وإن كان لا يستطيع لم أر عليهم شيئا فأرى أن لا يصاد منها شئ ومن



صاده فعليه أن يرده أو يعرفه ولا يأكله ﴿قلت﴾ أرأيت الاجباح اذا نصبت في الجبال فيدخلها النحل لمن يكون النحل (قال) مالك هي لمن وضع الاجباح ﴿قلت﴾ أرأيت ان صاد طيراً في رجله سباقان <sup>(١)</sup> بازاً أو عصفوراً أو غير ذلك أو صاد ظبياً في أذنيه قرطاً أو في عنقه قلادة (قال) يعرفه وينظر فان كان انما كان هروبه من صاحبه ليس بهروب انقطاع ولا توحش فعليه أن يرده الى صاحبه وان كان هروبه هروباً قد ند وتوحش فليس لصاحبه الاول عليه سبيل وهو لمن أخذه وكذلك قال مالك فيه غير مرة ولا مرتين ﴿قلت﴾ فان اختلفا فيه فقال الذي صاده لا أدري متى ذهب منك وقال الذي هو له انما ذهب مني منذ يوم أو يومين (قال) القول قول الذي صاده وعلى الذي هو له البيئته ﴿قلت﴾ أرأيت ان قتلت بازاً معاماً ما على من الغرم لصاحبه أو في الكفارة فيما بيني وبين خالقي اذا كنت محرماً (قال) يكون عليك لصاحبه قيمته معلماً ويكون عليك في الفدية قيمته غير معلّم ولكن عدله في كثرة لحمه كما يقوم غيره من الوحشية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الكلاب هل يجيز مالك بيعها (قال) قال مالك لا يجوز بيعها (قال ابن القاسم) ولا السلافة قال نعم لا يجوز بيعها سلوقية ولا غيرها ﴿قلت﴾ أفجيز مالك بيع الهر قال نعم ﴿قلت﴾ أفجيز مالك بيع السباع أحياء النمر والفهود والاسد والذئاب وما أشبهها (قال) ماسمت من مالك فيه شيئاً ولكن ان كانت تشتري وتذكي جلودها فلا أرى بأساً لان مالكا قال اذا ذكيت السباع فلا أرى بالصلاة على جلودها ولا بلبسها بأساً (قال ابن القاسم) واذا ذكيت جلودها لم يكن بيع جلودها بأس ﴿قلت﴾ أرأيت كلب الدار اذا قتله رجل أيكون عليه قيمته (قال) قال مالك كلاب الدور تقتل ولا تترك فكيف يكون على هذا قيمة ﴿قلت﴾ فكلب الزرع وكلب الماشية وكلب الصيد اذا قتلها أحد أيكون عليه قيمتها قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ سمعت مالكا يقول في نصراني باع خراً بدينار انه كره للمسلم أن يتسلف ذلك

(١) (سباقان) ثنية سباق ككتاب وهو قيد البازي من سير أو غيره اه كته مصححه

الدينار منه وكره أن يبيعه بذلك الدينار شيئاً أو يعطيه فيه دراهم ويأخذ ذلك الدينار منه (قال مالك) ولا يأكل من طعام اشتراه النصراني بذلك الدينار (قال مالك) ولا بأس أن تقتضى ذلك الدينار منه من دين لك عليه ﴿قلت﴾ فما فرق بين الدين إذا قضاني الدينار وإذا وهبه لي أو اشتريته منه لم يجز (قال) قال مالك لأن الله تبارك وتعالى قد أمر بأخذ الجزية منهم ﴿قلت﴾ أرأيت صيد الحرم حمامه وغير حمامه إذا خرج من الحرم أیصاد أم لا (قال) سمعت أن مالكا كان يكره في حمام مكة أنه إذا خرج من الحرم أنه يكرهه ولا أرى أنا به بأساً أن يصيده الحلال في الحل ﴿قلت﴾ أرأيت أن رمى صيداً في الحرم (قال) هذا لا شك فيه أنه لا يؤكل عند مالك وعليه جزاؤه ﴿قلت﴾ فالأول الذي رمى من الحرم والصيد في الحل أیكون عليه الجزاء في قول مالك أم لا (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً وأرى عليه الجزاء ﴿قلت﴾ أرأيت ما صيد في الحل فأدخل الحرم أیؤكل في قول مالك أم لا قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الشجرة يكون أصلها في الحرم وغصونها في الحل فيقع طير على غصنها الذي في الحل فرماه رجل أیاأكله أم لا (قال) سئل مالك عنها فأبى أن يجيب فيها (قال ابن القاسم) ولا أرى أنا به بأساً أن يؤكل ذلك الصيد إذا كان ذلك الغصن الذي عليه الطير واقع قد خرج من الحرم وصار في الحل (قال سحنون) وأرى أن لا يؤكل

تم كتاب الضحايا من المدونة الكبرى

والحمد لله كثيراً وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وسلم تسليماً

﴿ويليه كتاب النذور الاول﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم -

## ﴿ كتاب النذور الاول ﴾

### ﴿ ماجاء فى الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله ثم يحنث ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت الرجل يقول على المشى الى بيت الله ان كملت فلانا فكامه ما عليه فى قول مالك (قال) قال مالك اذا كلفه فقد وجب عليه ان يمشى الى بيت الله ﴿ قلت ﴾ ويجعلها فى قول مالك ان شاء حجة وان شاء عمرة قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان جعلها عمرة فحتى متى يمشى (قال) حتى يسعى بين الصفا والمروة ﴿ قلت ﴾ فان ركب قبل ان يحلق بدم ماسى فى عمرته هذه التى حلف فيها ايكون عليه ثبوت فى قول مالك (قال) لا وانما عليه المشى حتى يفرغ من السعى بين الصفا والمروة عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان جعلها حجة فالى أى موضع يمشى فى قول مالك (قال) حتى يطوف طواف الافاضة كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فاذا قضى طواف الافاضة ايركب راجعا الى منى فى قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جعل المشى الذى وجب عليه فى حجة فمشى حتى لم يبق عليه الا طواف الافاضة فأخّر طواف الافاضة حتى رجع من منى ايركب فى رمى الجمار وفى حوائجه يمشى فى قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يركب فى رمى الجمار قال مالك ولا بأس أن يركب فى حوائجه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا لا أرى به بأساً وانما ذلك عندى بمنزلة ما لو مشى فيما قد وجب عليه من حج أو عمرة فأتى المدينة فركب فى حوائجه أو رجع من الطريق فى حاجة له

ذكرها فيما قد مشى . قال فلا بأس أن يركب فيها وهذا قول مالك الذي أحب أن  
أخذه به ﴿ قال ابن وهب ﴾ أخبرني عبد الله بن لهيعة عن عمارة بن غزيرة أنه سمع  
رجلا يسأل سالم بن عبد الله عن رجل جعل على نفسه المشى إلى الكعبة مائة مرة  
فقال سالم فليمش مائة مرة \* وعن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل نذر أن يمشى إلى  
بيت الله عشر مرات من إفريقية . قال أرى أن يوفي بنذره وذلك الذي كان يقوله  
الصالحون ويأمرون به ويحذرون في أنفسهم إذا قالوا غير ذلك لمن نذر نذراً  
أوجه على نفسه غير وفاء الذي جعل على نفسه ﴿ ابن وهب ﴾ وسئل مالك عن  
الذي يخلف بنذور مسماة إلى بيت الله أن لا يكلم أباه أو أخاه بكذا وكذا نذراً لشيء  
لا يقوى عليه ولو تكلف ذلك عاماً بعام لعرف أنه لا يبلغ عمره ما جعل على نفسه من  
ذلك قليل له هل يجزئه من ذلك نذر واحد أو نذور مسماة ( فقال ) ما أعلمه يجزئه  
من ذلك إلا الوفاء بما جعل على نفسه فليمش ما قدر عليه من الزمان وليتقرب إلى الله  
بما استطاع من الخير ( وقال ) الليث بن سعد مثل قول مالك ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك  
سمعت أهل العلم يقولون في الرجل والمرأة يخلفان بالمشى إلى بيت الله الحرام أنه من  
شيء لم يزل يمشى حتى يسعى بين الصفا والمروة فإذا سعى فقد فرغ إذا كان معتمراً  
وإن كان حاجاً لم يزل يمشى حتى يفرغ من المناسك كلها ذلك عليه فإذا فرغ من الأفاضة  
فقد فرغ وتم نذره . وقال الليث ما رأيت الناس إلا على ذلك ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك  
فيه إذا هو خرج ماشياً في مشي وجب عليه أنه أن يركب في المناهل في حوائجه  
( قال ) قال مالك نعم . قال وقال مالك لا بأس أن يركب في حوائجه ( قال ابن القاسم )  
ولا أرى بذلك بأساً وليس حوائجه في المناهل من مشيه ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك إذا  
ذكر حاجة نسيها أو سقط بمض متاعه أيرجع فيها راكباً قال لا بأس بذلك  
﴿ قلت ﴾ وهل يركب إذا قضى طواف الأفاضة في رمي الجمار بمنى ( قال ) نعم وفي  
رجوعه من مكة إذا قضى طواف الأفاضة إلى منى ﴿ قلت ﴾ أرايت أن هو ركب في  
الأفاضة وحدها وقد مشى في حجه كله أوجب عليه لذلك في قول مالك دم أو يجب

عليه العود ثالثة حتى يمشي ماركب (قال) أرى أن يجزئه ويكون عليه الهدى . قال لان  
 مالكا قال لنا لو أن رجلا مرض في مشيه فركب الاميال أو البريد أو اليوم ما رأيت  
 عليه الرجوع ثالثة لركوبه ذلك ورأيت أن يهدي هديا ويجزي عنه ﴿ قال مالك ﴾  
 لو أن رجلا دخل مكة حاجا في مشى وجب عليه فلما فرغ من سعيه بين  
 الصفا والمروة خرج الى عرفات راكبا وشهد المناسك وأفاض راكبا ( قال مالك )  
 أرى أن يحج الثانية راكبا حتى اذا دخل مكة وطاف وسعى خرج ماشياً حتى يفيض  
 فيكون قد ركب ما مشى ومشى ما ركب ولم يره مثل الذي ركب في الطريق الاميال  
 من المرض ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبرني يعقوب بن عبد الرحمن الزهري وحفص بن  
 ميسرة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال اذا قال الانسان على المشى الى  
 الكعبة فهذا نذر فليمش الى الكعبة ( قال ) وقال الليث مثله ﴿ ابن وهب ﴾ قال  
 وأخبرني مالك عن عبد الله بن أبي حبيبة قال قلت لرجل وأنا يومئذ حديث السن  
 ليس على الرجل يقول على المشى الى بيت الله ولا يسمى نذر شيء فقال لي رجل هل  
 لك أن أعطيك هذا الجرو لجرو ثناء هو في يده وتقول على المشى الى بيت الله فقلته  
 فكنت حيناً حتى غفلت ففيل لي ان عليك مشياً فجئت سعيد بن المسيب فسألته عن  
 ذلك فقال عليك مشى فشيت ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني ابن لهيعة عن أبي الاسود  
 ان أهل المدينة يقولون ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني يونس عن ربيعة مثله  
 ﴿ ابن مهدي ﴾ عن عبد الله بن المبارك عن اسماعيل بن أبي خالد عن ابراهيم مثله  
 (قال) وسألته عن رجل قال ان دخلت على أبي كذا وكذا شهراً ففعل المشى الى  
 الكعبة فاحمله أصحابه فأدخلوه على أبيه فقال احتملني أصحابي فأدخلوني قال ليمش الى  
 الكعبة ﴿ قال سحنون ﴾ وانما ذكرت لك هذا حجة على من زعم أن من حلف  
 بالمشى على شيء أن لا يفعله من طاعة الله أو معصيته ففعله أن لا شيء عليه ﴿ سحنون ﴾  
 واني لاقول ان فعل المكروه ليس بفعل وانه ليس بجناث ﴿ وقد ﴾ ذكر سفيان بن  
 عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد قال سئل ابراهيم عن رجل حلف بالمشى أن لا يدخل

على رجل فاحتمل فأدخل عليه قال عليه يعني المشى

— ما جاء في الرجل يحلف بالمشى فيحنت من أين يحرم أو من —  
 ﴿ أين يمشى أو يقول ان كلمته فأنا محرم بحجة أو بعمره ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيحنت قال مالك يمشى من حيث حلف الا أن تكون له نية فيمشى من حيث نوى ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن اسحاق قال سألت سالم بن عبد الله عن امرأة نذرت أن تمشى الى بيت الله ومنزلها بمرآن فتحوّلت الى المدينة . قال ترجع فتسمى من حيث حلفت ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد أن يحيى بن سعيد كان يقول ما نرى الاحرام علي من نذر أن يمشى من بلد اذا مشى من ذلك البلد حتي يبلغ المنهل الذي وقت له ﴿ قلت ﴾ أرايت رجلا قال ان كلمت فلانا فأنا محرم بحجة أو بعمره ( قال ) قال مالك أما الحجة فان حنت قبل أشهر الحج لم تنزله حتى تأتي أشهر الحج فيحرم بها اذا دخلت أشهر الحج الا أن يكون نوى في نفسه أنا محرم من حين أحنت فأرى ذلك عليه حين يحنت وان كان في غير أشهر الحج ( قال ) وأما العمرة فاني أرى الاحرام يجب عليه فيها حين يحنت الا أن لا يجد من يخرج معه ويخاف على نفسه ولا يجد من يصحبه فلا أرى عليه شيئاً حتى يجد أنسا وصحابة في طريقه فاذا وجدهم فعليه أن يحرم بعمره ﴿ قلت ﴾ فمن أين يحرم أمن الميقات أم من موضعه الذي حنت فيه في قول مالك ( قال ) من موضعه ولا يؤخر الى الميقات عند مالك ولو كان له أن يؤخر الى الميقات في الحج لكان له أن يؤخر ذلك في العمرة . ولقد قال لي مالك يحرم بالعمرة اذا حنت الا أن لا يجد من يخرج معه ويستأنس به فان لم يجد آخر حتى يجد . فهذا يدل في الحج أنه من حيث حنت اذ جعله مالك في العمرة غير مرة من حيث حنت الا أن يكون نوى من الميقات أو غير ذلك فهو على نيته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال رجل حين أكلم فلانا فأنا محرم يوم أكلمه فكلمه ( قال )

أرى أن يكون محرماً يوم يكلمه ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قال يوم أفعل كذا وكذا فأنا أحرم بحجة أهو مثل الذي قال يوم أفعل كذا وكذا فأنا محرم بحجة ( قال ) نعم هو سواء عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قال ان فعلت كذا وكذا فأنا أحج إلى بيت الله ( قال ) أرى قوله فأنا أحج إلى بيت الله أنه إذا حنث فقد وجب عليه الحج وهو بمنزلة قوله فعلي حجة ان فعلت كذا وكذا وهذا مثل قوله ان فعلت كذا وكذا فأنا أمشي إلى مكة أو فعلي المشى إلى مكة فهما سواء وكذلك قوله فأنا أحج أو فعلي الحج هو مثل قوله فأنا أمشي أو فعلي المشى إلى مكة ( قال ) وقال مالك من قال على المشى إلى بيت الله ان فعلت أو أنا أمشي إلى بيت الله ان فعلت فحنث ( قال ) فإن عليه المشى وهما سواء ( قال ) وكذلك قوله فأنا أحج أو فعلي الحج ﴿ قلت ﴾ أرأيت قوله على حجة أو لله على حجة أهما سواء وتلزمه حجة قال نعم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن يزيد عن عطاء عن مطرف عن فضيل عن إبراهيم قال اذا قال ان فعلت كذا وكذا فهو محرم فحنث فاذا دخل شوال فهو محرم واذا قال يوم أفعل كذا وكذا فهو محرم فيوم يفعله فهو محرم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن المغيرة عن إبراهيم قال اذا قال ان فعل كذا وكذا فهو محرم بحجة فليحرم ان شاء من عامه وان شاء متى ما تيسر عليه وان قال يوم أفعل ففعل ذلك فهو يومئذ محرم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي مثله

— في الرجل يحلف بالمشى فيعجز عن المشى —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مشى هذا الذي حلف بالمشى فحنث فعجز عن المشى كيف يصنع في قول مالك ( قال ) يركب اذا عجز عن المشى فاذا استراح نزل فمشى فاذا عجز عن المشى ركب أيضاً حتى اذا استراح نزل ويحفظ المواضع التي مشى فيها والمواضع التي ركب فيها فاذا كان قابلاً خرج أيضاً فمشى ماركب وركب مامشياً وأهراق لما ركب دماً ﴿ قلت ﴾ وان كان قد قضى ماركب من الطريق ماشياً يكون عليه الدم في قول مالك ( قال ) قال مالك عليه الدم لانه فرق مشيه ﴿ قلت ﴾ فان هو لم يتم مشيه في المرة الثانية أعليه أن يعود في الثالثة في قول مالك ( قال ) ليس عليه أن يعود



بعد المرة الثانية وليهرق دما ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ فان كان حين مضى في مرته الاولى الى مكة فشئى وركب فعلم أنه ان عاد الثانية لا يقدر على أن يتم ماركب ماشيا (قال) اذا علم أنه لا يقدر على أن يمشى في المواضع التي ركب فيها في المرة الاولى فليس عليه أن يعود ويجزئه الذهاب الاول وان كانت حجة فحجة وان كانت عمرة فعمرة ويهريق لما ركب دما وليس عليه أن يعود ﴿قلت﴾ فان كان حين حلف بالمشى فحث يعلم أنه لا يقدر على أن يمشى الطريق كله الى مكة في ترداده الى مكة مرتين أركب في أول مرة ويهدى قال نعم ولا يكون عليه شيء غير ذلك في قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك يمشى ما أطاق ولو شيئا ثم يركب ويهدى ويكون بمنزلة الشيخ الكبير والمرأة الضعيفة ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف بالمشى فحث وهو شيخ كبير قد يئس من المشى ما قول مالك فيه (قال) قال مالك يمشى ما أطاق ولو نصف ميل ثم يركب ويهدى ولا شيء عليه بعد ذلك ﴿قلت﴾ فان كان هذا الذى حلف مريضا فحث كيف يصنع في قول مالك (قال) أرى ان كان مريضا قد يئس من البرء فسيبيله سبيل الشيخ الكبير وان كان مرضه مرضا يطعم بالبرء منه وهو ممن لو صحح كان يجب عليه المشى ليس بشيخ كبير ولا بامرأة ضعيفة فلينتظر حتى اذا صحح وبرأ مشى الا أن يكون يعلم أنه ان برأ وصح لا يقدر على أن يمشى أصلا الطريق كله فليمش ما أطاق ثم ليركب ويهدى ولا شيء عليه وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان عجز عن المشى فركب كيف يحصي ماركب في قول مالك أعدد الايام أم يحصى ذلك في ساعات النهار والليل أم يحفظ المواضع التي يركب فيها من الارض فاذا رجع ثانية مشى ماركب وركب ما مشى (قال) انما يأمره مالك بأن يحفظ المواضع التي ركب فيها من الارض ولا يلتفت الى الايام والليالي فان عاد اثنا عشرة مشى تلك المواضع التي ركب فيها من الارض ﴿قلت﴾ ولا يجزئه عند مالك أن يركب يوما ويمشى يوما أو يمشى أياما ويركب أياما فاذا عاد الثانية قضى عدد الايام التي ركب فيها (قال) لا يجزئه عند مالك لأن هذا اذا كان هكذا يوشك أن يمشى في المكان الواحد المرتين جميعا ويركب في

المكان الواحد المرتين جميعا فلا يتم المشى الى مكة فليس معنى قول مالك على عبد  
الايام وانما هو على عدد المواضع من الارض ﴿قلت﴾ والمشى في الرجال والنساء سواء  
في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان هو مشى حين حنث فعجز عن المشى فركب  
ثم رجع من قابل ليقضى ما ركب فيه ماشيا فقوى على مشي الطريق كله أوجب عليه  
أن يمشى الطريق كله أم يمشي ما ركب ويركب ما مشى (قال) ليس عليه أن يمشى  
الطريق كله ولكن عليه أن يمشي ما ركب ويركب ما مشى قال وهذا قول مالك  
﴿قلت﴾ أرايت ان حنث فلزمه المشى فخرج فمشى فعجز ثم ركب وجعلها عمرة ثم خرج  
قابلا ليمشي ما ركب ويركب ما مشى فأراد أن يجعلها قابلا حجة أله ذلك أم ليس له  
أن يجعلها الا عمرة أيضا في قول مالك لانه جعل المشى الاول في عمرة (قال) قال مالك  
نعم يجعل المشى الثاني ان شاء حجة وان شاء عمرة ولا يبالي وان خالف المشى الاول  
الا أن يكون نذر المشى الاول في حج فليس له أن يجعل الثاني في عمرة وان كان نذره  
الاول في عمرة فليس له أن يجعل المشى الثاني في حج وهذا الذي قال لى مالك  
﴿قلت﴾ وليس له أن يجعل المشى الثاني والاول في فريضة (قال) نعم ليس له ذلك  
﴿مالك﴾ عن عروة بن أذينة قال خرجت مع جدة لى كان عليها مشى حتى اذا كنا  
ببعض الطريق عجزت فأرسلت مولى لها الى ابن عمر يسأله وخرجت معه فسأل عن  
ذلك ابن عمر فقال مرها فلتركب ثم لتمش من حيث عجزت (قال) مالك وقاله سعيد بن  
المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن  
أبي خالد عن الشعبي عن ابن عباس مثل قول ابن عمر قال ابن عباس وتنحر بدنة ﴿ابن  
وهب﴾ عن سفيان عن المغيرة عن ابراهيم مثل قول ابن عباس قال ولتهد (قال) سفيان  
والليث ولتهد مكان ما ركبت ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم  
قال يمشى فاذا عجز ركب فاذا كان عاما قابلا حج فمشى ما ركب ويركب ما مشى ﴿ابن  
مهدي﴾ عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن ابن عباس مثل ذلك. وذكر غير  
اسماعيل عن ابن عباس قال هدى بدنة ﴿ابن مهدي﴾ عن المغيرة عن ابراهيم في



قال مالك يجزئه المشى الذى مشى ويجعلها عمرة ويمشى حتى يسعى بين الصفا والمروة وعليه قضاء الحج عاما قابلا راكبا والهدى لفوات الحج ولا شئ عليه غير ذلك

❦ فى الرجل يحلف بالمشى فيحنت فيمشى في حج ثم يريد أن يمشى ❦  
❦ حجة الاسلام من مكة أو يجمعهما جميعا عند الاحرام ❦

❦ قلت ❦ هل يجوز لهذا الذي حلف بالمشى فحنت فمشى وجعلها عمرة أن يحج حجة الاسلام من مكة ( قال ) قال مالك نعم يحج من مكة ويجزئه عن حجة الاسلام ❦ قلت ❦ ويكون متمتعا ان كان قد اعتمر في أشهر الحج قال نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان قرن الحج والعمرة يريد بالعمرة عن المشى الذي وجب عليه وبالحج حجة الفريضة أيجزئه ذلك عنهما جميعا ( قال ) لا يجزئه ذلك عن حجة الاسلام ❦ قلت ❦ ويكون عليه دم القران قال نعم ❦ قلت ❦ ولم لا يجزئه من حجة الاسلام ( قال ) لان عمل العمرة والحج في هذا واحد فلا يجزئه من فريضته ولا من مشى أوجه على نفسه ❦ قال ❦ ولقد سئل مالك عن رجل كان عليه مشى فمشى في حجة وهو ضرورة يريد بذلك وفاء نذريه واداء الفريضة عنه ( فقال ) لنا مالك لا يجزئه من الفريضة وهو للنذر الذى عليه من المشى وعليه حجة الفريضة قابلا وقابلا غير مرة ( وقال ) المخزومى يجزئه عن الفريضة وعليه النذر

❦ فى الرجل يحلف أنا أحج بفلان الى بيت الله ❦  
❦ ان فعلت كذا وكذا فحنت ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك فى الرجل يقول أنا أحج بفلان الى بيت الله إن فعلت كذا وكذا فحنت ( قال ) قال مالك اذا قال الرجل أنا أحمل فلانا الى بيت الله فاني أرى أن ينوى فان كان أراد تعب نفسه وحمله على عنقه فأرى أن يحج ماشيا ويهدى ولا شئ عليه فى الرجل ولا يحجه وان لم ينو ذلك فليحج راكبا وليحج بالرجل معه ولا هدى عليه فان أبى الرجل أن يحج فلا شئ عليه فى الرجل وليحج هو راكبا ❦ قال ❦

سحنون ﴿ ورواه علي بن زياد عن مالك ان كان نوى أن يحمله الى مكة يحجه من ماله فهو مانوي ولا شيء عليه هو الا احجاج الرجل الا أن يأتي (قال ابن القاسم) وقوله أنا أحج بفلان الى بيت الله عندي أوجب عليه من الذي يقول أنا أحمل فلانا الى بيت الله لا يريد بذلك على عنقه لان احجاجه الرجل الى بيت الله من طاعة الله فأرى ذلك عليه الا أن يأتي الرجل فلا يكون عليه شيء في الرجل ﴿ قال ﴾ وقال لنا مالك في الرجل يقول أنا أحمل هذا العمود الى بيت الله أو هذه الطنفسة أو ما أشبه هذا من الاشياء انه يحج ماشياً ويهدي لموضع ما جعل على نفسه من حملان تلك الاشياء وطلب مشقة نفسه فليضع المشقة عن نفسه ولا يحمل تلك الاشياء وليهد ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان والليث عن يحيى بن سعيد أنه قال في امرأة قالت في امرأة ابنها ان وطئتها فأنا أحملها الى بيت الله فوضتها ابنها. قال تحج وتحج بهامها وتذبح ذبحاً لأنها لا تستطيع حملها ﴿ سحنون ﴾ وأخبرني من أثق به عن ابن مهدي عن أبي عوانة عن المغيرة عن ابراهيم قال اذا قال أنا أهدي فلانا على أشفار عيني قال يحجه ويهدي بدنة

### ﴿ في الاستثناء في المشي الى بيت الله ﴾

﴿ قالت ﴾ أرأيت من قال على المشي الى بيت الله الا أن يبدولي أو الا أن أرى خيراً من ذلك ما عليه (قال) عليه المشي وليس استثناءه هذا بشيء لان مالك قال لا استثناء في المشي الى بيت الله ﴿ قالت ﴾ أرأيت ان قال على المشي الى بيت الله ان شاء فلان (قال) هذا لا يكون عليه المشي الا أن يشاء فلان وليس هذا باستثناء وإنما مثل ذلك مثل الطلاق أن يقول الرجل امرأته طالق ان شاء فلان أو غلامي حر ان شاء فلان فلا يكون عليه شيء حتى يشاء فلان ولا استثناء في طلاق ولا عتاق ولا مشي ولا صدقة

❦ في الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله ونوى مسجداً ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال على المشي الى بيت الله ونوى مسجداً من المساجد أتكون له نيته في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال على المشي الى بيت الله وليست له نية ماعليه في قول مالك ( قال ) عليه المشي الى مكة اذا لم تكن له نية ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال على المشي ولم يقل الى بيت الله ( قال ) ان كان نوى مكة مشى وان لم يكن نوى ذلك فلا شيء عليه ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال على المشي الى بيت الله ونوى مسجداً من المساجد كان ذلك له في قول مالك قال نعم ❦ يونس ❦ وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثل قول مالك في الذي يحلف بالمشي الى بيت الله وينوى مسجداً من المساجد ان له نيته ❦ وروى ❦ ابن وهب عن مالك والليث مثل قول ربيعة

❦ في الرجل يحلف بالمشي الى بيت المقدس أو الى المدينة أو عسقلان ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في الذي يحلف بالمشي الى مسجد الرسول أو مسجد بيت المقدس ( قال ) فليأتها راكباً ولا شيء عليه ومن قال على المشي الى بيت الله فهذا الذي يمشي ❦ قال ❦ ومن قال على المشي الى غير هذه الثلاثة المساجد فليس عليه أن يأتيه مثل قوله على المشي الى مسجد البصرة أو الى مسجد الكوفة فأصلي فيها أربع ركعات قال فليس عليه أن يأتيهما وليصل في موضعه حيث هو أربع ركعات ❦ قال ❦ وقال مالك فيمن قال على المشي الى مسجد بيت المقدس فعليه أن يأتي مسجد بيت المقدس راكباً فيصلي فيه ❦ قال ابن القاسم ❦ ومن قال على المشي الى بيت المقدس أو الى المدينة فلا يأتيهما أصلاً الا أن يكون أراد الصلاة في مسجديهما فليأتها راكباً ومن قال من أهل المدينة أو من أهل مكة أو من أهل بيت المقدس لله على أن أصوم بعسقلان أو بالاسكندرية شهراً فعليه أن يأتي عسقلان أو الاسكندرية فيصوم بها كما نذر قال وكل موضع يتقرب فيه الى الله بالصيام فليأتها وان كان من أهل المدينة ومكة ❦ قال ابن القاسم ❦ ومن نذر أن يربط فذلك عليه وان كان من

أهل المدينة ومكة قال وهو قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ومن قال لله على أن آتى المدينة أو بيت المقدس أو المشي إلى المدينة أو المشي إلى بيت المقدس فلا شيء عليه إلا أن يكون نوى بقوله ذلك أن يصلى في مسجد المدينة أو في مسجد بيت المقدس فإن كانت تلك نيته وجب عليه الذهاب إلى المدينة أو إلى بيت المقدس راكباً ولا يجب عليه المشي وإن كان حلف بالمشي ولا دم عليه ﴿قال﴾ وقال مالك وإن قال على المشي إلى مسجد المدينة أو إلى مسجد بيت المقدس فهذا مخالف لقوله على المشي إلى بيت المقدس أو على المشي إلى المدينة هذا إذا قال على المشي إلى بيت المقدس ممن لا يجب عليه الذهاب إلا أن ينوى الصلاة فيه . فإذا قال على المشي إلى مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس وجب عليه الذهاب راكباً والصلاة فيهما وإن لم ينو الصلاة فيهما وهو إذا قال على المشي إلى هذين المسجدين فكأنه قال لله على أن أصلى في هذين المسجدين

— في الرجل يحلف بالمشي إلى الصفا والمروة أو منى أو عرفة —  
 ﴿أو الحرم أو بشيء من الحرم ثم يحنث﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن قال على المشي إلى الصفا والمروة (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا يلزمه المشي ﴿قلت﴾ أرايت أن قال على المشي إلى منى أو إلى عرفات أو إلى ذى طوى (قال) إن قال على المشي إلى ذى طوى أو منى أو عرفات أو غير ذلك من مواضع مكة لا يكون عليه شيء ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يحلف يقول على المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى الحرم أو إلى الصفا أو إلى المروة أو إلى الحطيم أو إلى الحجر أو إلى قميعان أو إلى بعض جبال الحرم أو إلى بعض مواضع مكة فحنث أوجب عليه ذلك أم لا (قال) لا أدري ما هذا كله إنما سمعت من مالك يقول من قال على المشي إلى بيت الله أو على المشي إلى مكة أو على المشي إلى الكعبة إن هذا يجب عليه وأنا أرى أن من حلف بالمشي إلى غير مكة أو الكعبة أو المسجد أو البيت أن ذلك لا يلزمه مثل قوله على المشي إلى الصفا أو إلى المروة أو غير ذلك من جبال مكة أو إلى الحرم أو نحو ذلك أو إلى منى أو إلى المزدلفة أو إلى عرفات فإن ذلك لا يلزمه



﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال عليّ المشي الى الحرم ( قال ) ماسمعت من مالك في هذا شيئا ولا أرى عليه شيئا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال عليّ المشي الى المسجد الحرام ( قال ) قال مالك عليه المشي الى بيت الله ( قال ابن القاسم ) ولا يكون المشي الا على من قال مكة أو بيت الله أو المسجد الحرام أو الكعبة فاعدا أن يقول الكعبة أو البيت أو المسجد أو مكة أو الحجر أو الركن أو الحجر فذلك كله لا شيء عليه فان سمي ببعض ماسميت لك من هذا لزمه المشي

— ﴿ ما جاء في الرجل يقول ان فعلت كذا وكذا ففليّ أن أسير —  
﴿ أو أذهب أو أنطلق الى مكة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ان كبرت فلانا ففليّ السير الى مكة أو قال عليّ الذهاب الى مكة أو قال عليّ الانطلاق الى مكة أو عليّ أن آتي مكة أو عليّ الركوب الى مكة ( قال ) أرى أن لا شيء عليه الا أن يكون أراد بذلك أن يأتيها حاجا أو معتمرا فيأتيها راكبا الا أن يكون نوى أن يأتيها ماشيا والا فلا شيء عليه أصلا. وقد كان ابن شهاب لا يرى بأسا أن يدخل مكة بغير حج ولا عمرة ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلها غير محرم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال عليّ الركوب الى مكة ( قال ) أرى ذلك عليه ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كان ابن القاسم يختلف في هذا القول وأشهب يرى عليه في هذا كله اتيان مكة حاجا أو معتمرا

— ﴿ في الرجل يحلف يقول للرجل أنا أهديك الى بيت الله —

﴿ قال ﴾ وقال مالك من قال لرجل أنا أهديك الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا خنت فعليه أن يهدي هديا ﴿ قال ﴾ وقال مالك ان قال لرجل أنا أهديك الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا خنت فانه يهدي عنه هديا ولم يحمله مالك مثل يمينه اذا حلف بالهدي في غير ماله ﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ وأخبرني بعض من أثق به عن ابن شهاب أنه قال فيها مثل قول مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفیان الثوري عن منصور

عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب قال في رجل قال لرجل أنا أهديك إلى بيت الله قال علي بن أبي طالب يهدي ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان عن عبد الكريم الجزوري عن عطاء قال يهدي شاة

— في الرجل يحلف بهدي مال غيره —

﴿ قلت ﴾ رأيت الرجل يحلف بمال غيره فيقول دار فلان هذه هدي أو عبد فلان هدي أو يحلف بشيء من مال غيره من الأشياء كلها أنه هدي فيحنت ( قال ) قال مالك لا شيء عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال إذا قال الرجل لعبده أو لأخته أو داره أنت هدي ثم حنت أنه يشتري بثمنه هدياً ثم يهديه ولا يراه فيما سوى ذلك فيما لا يملك يبعه ولا يصلح أنه يقول فيه ذلك القول ﴿ ابن مهدي ﴾ عن بشر بن منصور عن عبد الملك عن عطاء قال سرق إبلى للنبي صلى الله عليه وسلم وطردت وفيها امرأة فنجت على ناقة منها حتى أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني جعلت على نفسي نذراً أن الله أنجاني على ناقة منها حتى آتيك أن أتحرها قال لبئس ما جزيتها لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم

— في الرجل يحلف بالهدي أو يقول على بدنة —

﴿ قلت ﴾ رأيت أن قال علي الهدي أن فعلت كذا وكذا فحنت ( قال ) قال مالك فعليه الهدي ﴿ قلت ﴾ أمن الابل أو من البقر أو من النعم ( قال ) قال لي مالك أن نوى شيئاً فهو على ما نوى والا فبدنة فإن لم يجد فبقرة فإن لم يجد وقصرت نفقته فأرجو أن تجزئه شاة ﴿ قلت ﴾ لم أو ليس الشاة بهدي ( قال ) كان مالك يرجو بالشاة كرها قال مالك والبقر أقرب شيء إلى الابل ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حماد عن قتادة عن خلاص

ابن عمرو عن ابن عباس قال بدنة أو بقرة أو كبش ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال لا أقل من شاة (وقال) سعيد بن جبير البقر والغنم من الهدى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان حلف فقال على بدنة فحنت (قال) قال مالك البدن من الابل فان لم يجد بقرة فان لم يجد فبيع من الغنم ﴿قال﴾ وقال مالك من قال لله على أن أهدي بدنة فعليه أن يشتري بغيراً فينحره في قول مالك فان لم يجد بغيراً فبقرة فان لم يجد بقرة فسيباً من الغنم ﴿قلت﴾ أرايت ان كان يجد الابل فاشترى بقرة فنحرها وقد كانت وجبت عليه بدنة أيجزئه في قول مالك (قال) قال لنا مالك ان لم يجد الابل اشترى البقر (قال) لى مالك والبقر أقرب شئ يكون الى الابل ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما ذلك عندي ان لم يجد بدنة أى اذا قصرت النفقة فلم تبلغ نفقته بدنة وسع له أن يهدي من البقر فان لم تبلغ نفقته البقر اشترى الغنم (قال) ولا يجزئه عند مالك أن يشتري البقر اذا كانت عليه بدنة الا أن لا تبلغ نفقته بدنة لانه قال فان لم يجد فهو اذا بلغت نفقته فهو يجد (قال ابن القاسم) وكذلك قال ابن المسيب وخارجة بن زيد وقطيع من العلماء منهم أيضاً سالم بن عبد الله قال وقالوا فان لم يجد بدنة فبقرة ﴿قلت﴾ فان لم يجد الغنم أيجزئه الصيام (قال) لا أعرف الصيام فيما نذر على نفسه الا أن يجب أن يصوم فان أيسر يوماً ما كان عليه ما نذر على نفسه وان أحب الصيام فمشرة أيام ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل ينذر عتق رقبة ان فعل الله به كذا وكذا فأراد أن يصوم ان لم يجد رقبة . قال قال لى مالك ما الصيام عندي بمجزئ الا أن يشاء أن يصوم فان أيسر يوماً ما أعتق فهذا عندي مثله ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال ليست البدن الا من الابل (وقال) طاوس والشعبي وعطاء ومالك بن أنس وخارجة بن زيد ابن ثابت وسالم بن عبد الله وعبد الله بن محمد البدنة تعدل سبعا من الغنم

— ما جاء في الرجل يحلف بالهدى أو ينحر بدنة أو جزوراً —

﴿قلت﴾ أرايت من قال لله على أن أنحر بدنة أين ينحرها . قال بمكة ﴿قلت﴾ وكذلك

ان قال لله علي هدى قال ينحره أيضاً بمكة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان قال لله علي أن أنحر جزوراً أين ينحره أو قال لله علي جزور أين ينحره (قال) ينحره في موضعه الذي هو فيه ﴿قال مالك﴾ ولو نوى موضعا فلا يخرجها اليه ولينحرها بموضعه الذي هي به (قال ابن القاسم) كانت الجزور بعينها أو بغير عينها ذلك سواء ﴿قال﴾ فقانا لمالك فان نذرها لمساكين بالبصرة أو مصر وكان من غير أهل البصرة أو من غير أهل مصر (قال مالك) نعم وان نذرها لمساكين أهل البصرة أو أهل مصر فلينحرها بموضعه ولتصدق بها على مساكين من عنده اذا كانت بعينها أو بغير عينها أو نذر أن يشتريها من موضعه فيسوقها الى مصر (قال مالك) وسوق البدن الى غير مكة من الضلال ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال من نذر بدنة فليقلدها وليشعرها ولا محل لها دون مكة ﴿ابن مهدي﴾ عن قيس بن الربيع عن جابر عن عطاء عن ابن عباس في رجل جعل على نفسه بدنة قال لا أعلم مهراق الدماء الا بمكة أو بمكة (وقال) الحسن والشعبي وعطاء مكة (وقال) سعيد بن المسيب البدن من الابل ومحلبها البيت العتيق

ما جاء في الرجل يحلف بهدي لشيء من ماله بعينه مما يهدي أولاً يهدي ﴿قال﴾ وقال مالك من حلف فقال دارى هذه هدى أو بعيرى هذا هدى أو دابتي هذه هدى فان كان ذلك الذي حلف عليه مما يهدي أهدها بعينه اذا كان يبلغ واذا كان مما لا يهدي باعه واشترى بثمنه هدياً ﴿قال﴾ وقال مالك وان قال لابل له هي هدى ان فعلت كذا وكذا خفت فهي كلها هدى وان كانت ماله كله ﴿قال مالك﴾ وان قال لشيء مما يملك من عبد أو دابة أو فرس أو ثوب أو عرض من العروض هو يهديه فانه يبيعه ويشتري بثمنه هدياً فيهديه . وان قال لما لا يملك من عبد غيره أو مال غيره أو دار غيره فلا شيء عليه ولا هدى عليه فيه ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني من أثق به عن ابن شهاب أنه كان يقول في مثل هذه الاشياء مثل قول مالك سواء ﴿قلت﴾ أرايت ان قال علي أن أهدي هذا الثوب أي شيء عليه في قول مالك (قال) يبيعه

ويشتري بثمنه هديا ويهديه ﴿قلت﴾ له فاقول مالك في هذا الثوب اذا كان لا يبلغ أن يكون في ثمنه هدي (قال) بلغني عن مالك ولم أسمع منه أنه قال يبعث بثمنه فيدفع الى خزان مكة ينفقونه على الكعبة (قال ابن القاسم) وأحب الى أن يتصدق بثمنه ويتصدق به حيث شاء ألا ترى أن ابن عمر كان يكسو جلال بدنه الكعبة فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة تصدق بها ﴿قلت﴾ فإن لم يديموه وبعثوا بالثوب بعينه (قال) لا يجزيني ذلك لهم ويباع هناك ويشتري بثمنه هدي (قال) ألا ترى أن مالكا قال يباع الثوب والعبد والحمار والفرس وكل ما جعل من العروض هكذا ﴿قال﴾ وقال مالك اذا قال ثوبي هذا هدي فباعه واشتري بثمنه هديا وبثه ففضل من ثمنه شيء يبعث بالفضل الى خزان مكة اذا لم يبلغ الفضل أن يكون فيه هدي (قال ابن القاسم) وأحب الى أن يتصدق به ﴿قلت﴾ أرايت ما يبعث به الى البيت من الهدايا من الثياب والدنانير والدراهم والعروض أيدفع الى الحجة في قول مالك (قال) بلغني عن مالك فيمن قال لشيء من ماله هو هدي قال يديمه ويشتري بثمنه هديا فان فضل شيء لا يكون في مثله هدي ولا شاة رأيت أن يدفع الى خزان الكعبة بحملونه فيما تحتاج اليه الكعبة ﴿قال ابن القاسم﴾ واقد سمعت مالكا وذكروا له أنهم أرادوا أن يشركوا مع الحجة في الخزانة فأعظم ذلك وقال بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي دفع المفتاح الى عثمان بن طلحة رجل من بني عبد الدار فكانه رأى هذه ولاية من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعظم ذلك أن يشرك معهم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال ان فعلت كذا وكذا فلي أن أهدي دوري أورققي أودواي أو غنمي أو أرضي أو بقري أو ابلي أو دراهمي أو دنانيري أو عروضي لعروض عنده أو قحي أو شعيري فحنت كيف يصنع في قول مالك وهل هذا كله عند مالك سواء اذا حلف أم لا (قال) هذا كله عند مالك سواء اذا حلف فحنت أخرج ثمن ذلك كله فبعث به فاشتري له به هدي الا الدنانير والدراهم فانها بمنزلة الثمن يبعث بذلك ويشتري بها بدن كما وصفت لك والابل والبقرة والغنم اذا كانت بموضع تبلغ والا فهي عندي تباع

﴿ ابن مهدي ﴾ عن سلام بن مسكين قال سألت جابر بن زيد عن امرأة عمية كانت تعولها امرأة كانت تحسن اليها فأذنتها بلسانها فجعلت على نفسها هديا ونذرا أن لا تنفعها بخير ما عاشت فندمت المرأة . قال جابر مرها فلتهد مكان الهدى بقرة وان كانت المرأة معسرة فلتهد شاة ومرها فلتصم مكان النذر ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حماد بن سلمة عن ابراهيم في رجل نذر أن يهدي داره قال يهدي بثمنها بدنا ( وقال عطاء ) يشتري بها ذبائح فيذبحها بمكة فيتصدق بها ( وقال ) سعيد بن جبير يهدي بثمنها بدنا من حديث عبد الله بن المبارك ( وقال ابن عباس ) في امرأة جعلت دارها هديا تهدي ثمنها . من حديث عبد الله المبارك عن مسمر عن ابن هبيرة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد وغيره عن ابن شهاب أنه قال اذا قال الرجل لعبده أو لأمته أو داره أنت هديي ثم حنث انه يشتري بثمنه هديا ثم يهديه ولا أراه فيما سوى ذلك فيما لا يملك بيعه ولا يصلح أن يقول فيه ذلك القول ﴿ قلت ﴾ أرايت قوله أنا أهدي هذه الشاة ان فعلت كذا وكذا حنث أكون عليه أن يهديها في قول مالك ( قال ) نعم عليه أن يهديها عند مالك اذا حنث الا أن يكون بموضع بعيد فيبيعها ويشتري بثمنها شاة بمكة يخرجها الى الحل ثم يسوقها الى الحرم عند مالك اذا حنث ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لله على أن أهدي بيري هذا وهو بافريقية أبيعته ويبعث بثمنه فيشتري به هديا من المدينة أو من مكة في قول مالك ( قال ) قال مالك الابل يبعث بها اذا جعلها الرجل هديا يقلدها ويشعرها ولم يقل لنا من بلد من البلدان بعد ولا قرب ولكنه اذا قال بعيري أو ابلي هذه هدي أشعرها وقلدها وبعث بها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى ذلك له لازما من كل بلد الا من بلد يخاف بعده وطول سفره والتلف في ذلك فاذا كان هكذا رجوت أن يحجزه أن يبيعها ويبعث بأثمانها فيشتري له بها هدي من المدينة أو من مكة أو من حيث أحب ﴿ قلت ﴾ فان لم يحلف على ابل بأعيانها ولكن قال لله على أن أهدي بدنة ان فعلت كذا وكذا حنث ( قال ) يحجزه عند مالك أن يبعث بالثمن فيشتري به

البدنة من المدينة أو من مكة فتوقف بعرفة ثم تنحر بمنى وإن لم توقف بعرفة أخرجت إلى الحل إن كانت اشترت بمكة ونحرت بمكة إذا ردت من الحل إلى الحرم (قال) قال مالك وذلك دين عليه إن كان لا يملك ثمنها ﴿قلت﴾ فلو قال الله عليّ أن أهدي بقري هذه فخت وهو بمصر أو بأفريقية ما عليه في قول مالك (قال) البقر لا تبلغ من هذا الموضع فعليه أن يبيع بقره هذه ويبيع بالثمن فيشتري بالثمن هدي من حيث يبلغ ويجزئه عند مالك أن يشتري له من المدينة أو من مكة أو من حيث شاء من البلدان إذا كان الهدي الذي يشتري يبلغ من حيث يشتري ﴿قلت﴾ أرايت إن قال الله عليّ أن أهدي بقري هذه وهو بأفريقية فباعها وبعت بثمنها أن يشتري بثمنها بعيراً في قول مالك (قال) يجزئه أن يشتري بها إبلاً فيهديها قال لأنني لما أجزت له هذا البيع بعد البلد صارت البقر كأنها دنائير أو دراهم فلا أرى بأساً أن يشتري بالثمن بعيراً وإن قصر عن البعير فلا بأس أن يشتري بقرة قال ولا أحب له أن يشتري غنماً إلا أن يقصر الثمن عن البعير والبقر ﴿قلت﴾ فلو قال الله عليّ أن أهدي غنمي هذه أو بقري هذه فخت وذلك في موضع تبلغ البقر والغنم منه وجب عليه أن يبعثها بأعيانها هدياً ولا يبيعها ويشتري مكانها غيرها في قول مالك قال نعم

❦ في الرجل يخاف بهدي جميع ماله أو شيء بعينه وهو جميع ماله ❦

﴿قلت﴾ أرايت ما قول مالك إذا قال الرجل إن فعلت كذا وكذا فله عليّ أن أهدي مالي فخت (قال) فعليه أن يهدي ثلث ماله ويجزئه ولا يهدي جميع ماله ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال عليّ أن أهدي جميع مالي أجزأه من ذلك الثلث في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك إذا قال الرجل إن فعلت كذا وكذا فله عليّ أن أهدي بعيري وشاتي وعبدي وليس له مال سواهم فخت وجب عليه أن يهديهم ثلاثهم بعيره وشاته وعبده فيبيعهم ويهدي ثمنهم وإن كانوا جميع ماله فليهدم ﴿قلت﴾ فإن لم يكن له إلا عبد واحد ولا مال له سواه فقال الله عليّ أن أهدي عبدي هذا



ان فعلت كذا وكذا فخنث (قال) قال مالك عليه أن يهدي عبده يبيعه ويهدي ثمنه وان لم يكن له مال سواه ﴿قلت﴾ فان لم يكن له مال سوى العبد فقال ان فعلت كذا وكذا فله على أن أهدي جميع مالي فخنث (قال) قال مالك يحزئه أن يهدي ثلثه ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال لله على أن أهدي جميع مالي (قال) قال مالك يحزئه من ذلك الثلث ﴿قلت﴾ فاذا سماه فقال لله على أن أهدي شاتي وبعمري وبقرتي فعد ذلك حتى سمي جميع ماله فعليه اذا سمي أن يهدي جميع ما سمي وان أتى ذلك على جميع ماله في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان لم يسم ولكنه قال لله على أن أهدي جميع مالي فخنث فانما عليه أن يهدي ثلث ماله في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فاذا فرق ما بينهما عند مالك اذا سمي فأتى على جميع ماله وان لم يسم وقال جميع مالي أجزاء من ذلك الثلث (قال) قال مالك انما ذلك عندى بمنزلة الرجل يقول كل امرأة أنكحها فهي طالق فلا شيء عليه واذا سمي قبيلة أو امرأة بعينها لم يصلح له أن ينكحها فكذلك اذا سمي لزمه وكان آكد في التسمية ﴿قلت﴾ فلو قال ان فعلت كذا وكذا فانا أهدي عبدي هذا وأهدي جميع مالي فخنث ما عليه في قول مالك (قال ابن القاسم) يهدي ثمن عبده الذي سمي وثلث ما بقى من ماله ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في الصدقة وفي سبيل الله قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال من قال مالي صدقة كله تصدق بثلث ماله ﴿قال ابن شهاب﴾ ولا أرى للرجل أن يتصدق بماله كله فينخلع مما رزقه الله ولكن بحسب المرء أن يتصدق بثلث ماله

— في الرجل يحلف بصدقة ماله أو بشيء بعينه هو جميع ماله —

﴿ في سبيل الله والمساكين ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا حلف الرجل بصدقة ماله فخنث أو قال مالي في سبيل الله فخنث أجزاء من ذلك الثلث (قال) وان كان سمي شيئاً بعينه وان كان ذلك الشيء جميع ماله فقال ان فعلت كذا وكذا فله على أن أتصدق على المساكين بعدي هذا

وليس له ماله غيره أو قال فهو في سبيل الله وليس له مال غيره فعليه أن يتصدق به  
 أن كان حلف بالصدقة وإن كان قال فهو في سبيل الله فليجعله في سبيل الله ﴿قلت﴾  
 ويبعث به في سبيل الله في قول مالك أم يبيعه ويبعث بثمنه (قال) بل يبيعه ويدفع  
 ثمنه إلى من يغزو به في سبيل الله من موضعه إن وجدته وإن لم يجد فليبعث بثمنه  
 ﴿قلت﴾ أرايت إن حث ويمينه بصدقته على المساكين أيبيعه في قول مالك  
 ويتصدق بثمنه على المساكين قال نعم ﴿قلت﴾ فإن كان سلاحا أو فرسا أو سرجا  
 أو أداة من أداة الحرب فقال إن فعلت كذا وكذا فهذه الأشياء في سبيل الله  
 يسميها بأعيانها أيبيعه أم يجعلها في سبيل الله في قول مالك (قال) بل يجعلها في سبيل  
 الله بأعيانها إن وجد من يقبلها إن كانت سلاحا أو دواب أو أداة من أداة الحرب  
 إلا أن يكون بموضع لا يبلغ ذلك الموضع الذي فيه الجهاد ولا يجد من يقبله منه  
 ولا من يبلغه له فلا بأس بأن يبيع ذلك كله ويبعث بثمنه فيجعل ذلك الثمن في سبيل  
 الله ﴿قلت﴾ فيجعل ثمنه في مثله أم يحمل دراهم في سبيل الله في قول مالك (قال)  
 لا أحفظ عن مالك فيه شيئا وأرى أن يجعلها في مثله من الاداة والكرع ﴿قلت﴾  
 ما فرق ما بين هذا وبين البقر إذا جعلها هديا جاز له أن يبيعهما ويشترى بأثمانها ابلا إذا  
 لم تبلغ (قال) لأن البقر والابل إنما هي كلها للاكل وهذه إذا كانت كراعا أو سلاحا  
 فأنما هي قوة على أهل الحرب ليس للاكل فينبغي أن يجعل الثمن في مثله في رأيي  
 ﴿قلت﴾ فإن كان حلف بصدقة هذه الخيل وهذا السلاح وهذه الاداة باعه وتصدق  
 به في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك إن كانت يمينه أن يهديه باعه وأهدى  
 ثمنه في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك إذا حلف بالصدقة أو في سبيل الله أو  
 بالهدى فهذه الثلاثة الايمان سواء إن كان لم يسم شيئا من ماله بعينه صدقة أو هديا  
 أو في سبيل الله أجزاء من ذلك الثلث وإن كان سمي وأتى في التسمية على جميع  
 ماله وجب عليه أن يبعث بجميع ماله كان في سبيل الله أو في الهدى وإن كان في  
 صدقة تصدق بجميع ماله ﴿قلت﴾ أرايت إن قال مالى في المساكين صدقة كم يحزئه

من ذلك في قول مالك ( قال ) قال مالك يجرئه الثلث ﴿ قلت ﴾ واذا قال داري أو ثوبي أو دواي في سبيل الله صدقة وذلك الشيء ماله كله (قال) قال مالك يخرج ذلك الشيء كله ولا يجرئه بعضه من بعض ولا يجرئه منه الثلث (قال) وقال مالك من سمي شيئاً بعينه وإن كان ذلك الشيء ماله كله فقال هذا صدقة أو في المساكين أو في سبيل الله فليخرجه كله ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال فرسي في سبيل الله وقال أيضاً مع ذلك ومالي في سبيل الله (قال) يخرج الفرس في سبيل الله وثلاث ما بقي من ماله بعد الفرس ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك ماسمى بعينه جعله ينفذه كله ومالم يسم بعينه جعل الثلث يجرئه (قال) كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال ثلث مالي في المساكين صدقة (قال) يخرج ما قال يتصدق به كله ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال نصف مالي في المساكين صدقة (قال) يخرج نصف ماله في المساكين إذا قال نصف مالي أو ثلثه أو ثلاثة أرباع مالي أو أكثر من ذلك أخرجه مالم يقل مالي كله وذلك أن مالكا قال من قال لشيء من ماله بعينه هو صدقة إن فعلت كذا وكذا أو جزءاً من ماله أخرج ذلك الجزء وما سمي من ماله بعينه ﴿ قلت ﴾ واذا حلف الرجل فقال إن فعلت كذا وكذا فإني في سبيل الله فإنا سبيل الله عند مالك موضع الجهاد والرباط (قال) قال مالك سبيل الله كثيرة وهذا لا يكون إلا في الجهاد قال مالك فيعطى في السواحل والنفور (قال) فقلنا للمالك أيعطى في جدة قال لا ولم ير جدة مثل سواحل الروم والشام ومصر (قال) فقليل للمالك أنه قد كان في جدة أي خوف فقال إنما كان ذلك مرة ولم يكن يرى جدة من السواحل التي هي مرابط ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن أن رجلاً تصدق بكل شيء له في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قبلت صدقتك وأجاز الثلث ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن عمرو بن شعيب قال أعطى رجل ماله في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أأبقيت للوارث شيئاً فليس لك ذلك ولا

يصلح لك أن تستوعب مالك

❦ في الرجل يقول مالى في رتاج الكعبة أو حطيم الكعبة ❦  
❦ أو كسوتها أو طيها أو أنا أضرب به الكعبة ❦

❦ قال ❦ وسألت مالكا عن الرجل يقول مالى في رتاج الكعبة (قال) قال مالك لا أرى عليه في هذا شيئا لا كفارة يمين ولا يخرج فيه شيئا من ماله (قال) وقال مالك والرتاج عندى هو الباب (قال) فأنا أراه خفيفا ولا أرى عليه فيه شيئا وقاله لنا غير عام ❦ قلت ❦ أرايت من قال مالى في الكعبة أو في كسوة الكعبة أو في طيب الكعبة أو في حطيم الكعبة أو أنا أضرب به حطيم الكعبة أو أنا أضرب به الكعبة أو أنا أضرب به أستار الكعبة (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا وأراه اذا قال مالى في كسوة الكعبة أو في طيب الكعبة أن يهدى ثلث ماله فيدفعه الى الحجة وأما اذا قال مالى في حطيم الكعبة أو في الكعبة أو في رتاج الكعبة فلا أرى عليه شيئا لان الكعبة لا تنقض فتبني بمال هذا ولا ينقض اناب فيجمل هذا فيه (قال) وسمعت مالكا يقول رتاج الكعبة هو الباب (قال) وقال مالك وكذلك اذا قال مالى في حطيم الكعبة لم يكن عليه شئ وذلك أن الحطيم لا يبني فيجمل هذا نفقة في بنيانه ❦ قال ابن القاسم ❦ وبلغني ان الحطيم ما بين الباب الى المقام أخبرني بذلك بعض الحجة ❦ قال ❦ ومن قال أنا أضرب بمالى حطيم الكعبة فهذا يجب عليه الحج أو العمرة ولا يجب عليه في ماله شئ ❦ قال ❦ وكذلك لو أن رجلا قال أنا أضرب بكذا وكذا الركن الاسودانه يحج أو يمترو ولا شئ عليه اذا لم يرد حملان ذلك الشئ على عنقه . قال ابن القاسم وكذلك هذه الاشياء ❦ ابن وهب ❦ عن ابن لهيعة وعمر بن الحرث عن بكير بن عبد الله بن الاشج عن سليمان بن يسار أن رجلا قال لأخيه في شئ كان بينهما على نذر ان كلمتك أبدا وكل شئ لى في رتاج الكعبة فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فقال كلم أخاك لا وفاء لنذرك في معصية ولا في قطيعة رحم ولا حاجة للكعبة في شئ من أموالكم ❦ ابن مهدي ❦ عن اسراييل عن

ابراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبه عن عائشة وسألها رجل فقال اني جعلت مالى في رتاج الكعبة ان انا كلت عمي فقالت له لا تجعل مالك في رتاج الكعبة وكلم عمك

في الرجل يحلف أن ينحر ابنه عند مقام ابراهيم أو عند الصفا والمروة ٥

قلت ٥ أرايت الرجل يحلف فيقول أنا أنحر ولدى ان فعلت كذا وكذا فحنت (قال) سمعت مالكا يسئل عنها فقال اني أرى أن آخذ فيه بحديث ابن عباس ولا أخالفه والحديث الذي جاء عن ابن عباس أنه يكفر عن يمينه مثل كفارة اليمين بالله (ثم) سئل مالك بعد ذلك عن الرجل أو المرأة تقول أنا أنحر ولدى (قال مالك) أرى أن أنويه فان كان انما أراد بذلك وجه الهدى أن يهدى ابنه لله رأيت عليه الهدى وان كان لم ينو ذلك ولم يردده فلا أرى عليه شيئاً لا كفارة ولا غيرها وذلك أحب الى من الذي سمعت أنا منه ٥ قلت ٥ والذي سمعت أنت من مالك أنه قال اذا قال أنا أنحر ولدى ولم يقل عند مقام ابراهيم أنه يكفر عن يمينه وان قال أنا أنحر ولدى عند مقام ابراهيم ان عليه هدياً مكان ابنه قال نعم ٥ قلت ٥ وكذا فرق مالك بينهما عندك في الذي سمعت أنت منه لانه اذا قال عند مقام ابراهيم ان هذا قد أراد الهدى وان لم يقل عند مقام ابراهيم يجعله مالك في الذي سمعت أنت منه يميناً لانه لم يرد الهدى وفي جوابه يشعر أنه نواه ودينه فان لم تكن له نية لم يجعل عليه شيئاً وان كانت له نية في الهدى جعل عليه الهدى قال نعم ٥ قلت ٥ أرايت ان قال أنا أنحر ولدى بين الصفا والمروة (قال) مكة كلها منحر عندي وأرى عليه فيه الهدى ولم أسمع هذا من مالك ولكن في هذا كله يراد به الهدى ألا ترى أن المنحر ليس هو عند مقام ابراهيم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عند المروة هذا المنحر وكل طرق مكة منحر وفجاجها منحر فهذا اذا لزمه لقوله عند المقام الهدى فهو عند المنحر أخرى أن يلزمه ٥ قلت ٥ أرايت ان قال أنا أنحر ابني بئى (قال) قد أخبرتك عن مالك بالذي قال عند مقام ابراهيم أن عليه الهدى فنى عندي منحر وعليه الهدى ٥ قلت ٥ أرايت ان قال أنا أنحر أبى أو أمى ان فعلت كذا وكذا (قال) هو عندي مثل قول مالك

في الابن سواء ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن سلمة عن قتادة بن دعامة عن عكرمة عن ابن عباس في رجل نذر أن ينحر ابنه عند مقام إبراهيم أنه سئل عنه فقال رضي الله عن إبراهيم يذبح كبشا ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك قال ابن عباس في الذي يجعل ابنه بدنة (قال) يهدي ديتة مائة من الإبل (قال) ثم ندم بعد ذلك فقال ليتني كنت امرته أن يذبح كبشا كما قال الله تبارك وتعالى في كتابه وفديناه بذبح عظيم

﴿ما جاء في الرجل تجب عليه اليمين فيفتدي منها﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل تجب عليه اليمين فيفتدي من يمينه بمال أيجوز هذا (قال) قال لي مالك كل من لزمته يمين فافتدى منها بالمال فذلك جائز

﴿في الرجل يحلف بالله كاذبا﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان حلف فقال والله ما لقيت فلانا أمس ولا يقين له في لقيه ليس في معرفته حين حلف بالله أنه لقيه بالأمس أو لم يلقه ثم فكر بعد يمينه فلم أنه لقيه بالأمس أتكون عليه كفارة اليمين في قول مالك (قال) قال مالك ليس عليه كفارة اليمين في هذا ﴿قلت﴾ ولم وقد أيقن أنه لقيه وقد حلف أنه لم يلقه ولم يحلف حين حلف على أمر ظنه انما حلف بيمينه التي حلف بها على غير يقين كان في نفسه (فقال) هذه اليمين التي تصف أعظم من أن تكون لها كفارة أو يكفرها كفارة عند مالك لان هذه اليمين لا يكون فيها لغو اليمين لانه لم يحلف على أمر يظنه كذلك فينكشف على غير ذلك فيكون ذلك لغو اليمين وانما حلف هذا بهذه اليمين جرأة وتقها على اليمين على غير يقين منه شيء فهو ان انكشفت له يمينه أنه كما حلف بها برّ وان انكشفت يمينه أنه على غير ما حلف به فهو آثم ولم يكن لغو اليمين فكان بمنزلة من حلف عامداً للكذب فليستغفر الله فان هذه اليمين أعظم من ان تكون فيها كفارة أو يكفرها شيء وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة ﴿سحنون﴾ وقال ابن عباس في

هذه الآية ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة  
فهذه اليمين في الكذب واقتطاع الحقوق فهي أعظم من أن تكون فيها كفارة  
﴿ ابن مهدي ﴾ عن العوام بن حوشب عن ابراهيم السكسكي عن ابن أبي أوفى أن  
رجلا حلف على سلعة فقال والله لقد أعطى بها كذا وكذا ولم يعط فنزلت هذه  
الآية إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا

﴿ ما جاء في لغو اليمين واليمين التي تكون فيها الكفارة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت قول الرجل لا والله وبلى والله أكان مالك يرى ذلك من لغو  
اليمين (قال) لا وإنما اللغو عند مالك أن يحلف على الشيء يظن أنه كذلك كقوله والله  
لقد لقيت فلانا أمس وذلك يقينه وإنما لقيه قبل ذلك أو بعده فلا شيء عليه وهذا  
اللغو ﴿ قال مالك ﴾ ولا يكون اللغو في طلاق ولا عتاق ولا صدقة ولا مشي ولا  
يكون اللغو الا في اليمين بالله ولا يكون الاستثناء أيضاً الا في اليمين بالله ﴿ قال  
مالك ﴾ وكذلك الاستثناء لا يكون في طلاق ولا عتاق ولا مشي الا في اليمين  
بالله وحدها أو نذر لا يسمى له مخرجا فن حلف بطلاق أو عتاق أو مشي أو غير  
ذلك من الايمان سوى اليمين بالله وذلك يقينه ثم استيقن أنه على غير ما حلف فانه  
حادث عند مالك ولا ينفعه الاستثناء وكذلك ان استثنى في شيء من هذا فحث  
لزمه ما حلف عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن الثقة أن ابن شهاب ذكر عن عروة بن  
الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تأول هذه الآية لا يؤاخذكم  
الله باللغو في أيمانكم فتقول هو الشيء يحلف عليه أحدكم لم يرد فيه الا الصدق فيكون  
على غير ما حلف عليه فليس فيه كفارة وقاله مع عائشة عطاء بن أبي رباح وعبيدة بن  
عميرة ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مثل قول عائشة ابن عباس ومحمد بن قيس ومجاهد وربيعة  
ويحيى بن سعيد ومكحول وقاله ابراهيم النخعي من حديث المفيرة ﴿ سحنون ﴾  
وقاله الحسن البصري من حديث ابن مهدي عن الربيع بن صبيح ﴿ سحنون ﴾  
وقاله عطاء بن أبي رباح من حديث أيوب بن أبي ثابت (وقال ابن القاسم) قال



مالك انما تكون الكفارة في اليمين في هاتين اليمينين فقط في قول الرجل والله لأفعلن كذا وكذا فييدو له أن لا يفعل فيكفر ولا يفعل أو يقول والله لا أفعل كذا وكذا فييدو له أن يفعل فيكفر يمينه ويفعله وأما ماسوى هاتين اليمينين من الايمان كلها فلا كفارة فيها عند مالك وانما الايمان بالله عند مالك أربعة ايمان لغو اليمين ويمين غموس وقوله والله لا أفعل والله لا أفعلن وقد فسرت لك ذلك كله وما يجب فيه شيئاً شيئاً **ابن مهدي** عن حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبي موسى قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط من الاصحريين نستحمله فقال والله لا أحكمكم والله ما عندي ما أحكمكم عليه ثم أتى بابل وأمر لنا بثلاث ذود فلما انطلقنا قال قلت أئتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نستحمله خلف أن لا يحملنا ثم حملنا والله لا يبارك لنا ارجعوا بنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأئتناه فأخبرناه فقال ما أنا حملتكم بل الله حملكم اني والله لا أحلف على يمين فأرى خيراً منها الا أتيت الذي هو خير وكفرت يميني أو كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير وكان أبو بكر الصديق لا يحلف على يمين فيحنت فيها حتى نزلت رخصة الله فقال لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها الا تحلتها وأتيت الذي هو خير \* وقد قال مثل قول مالك في أن الايمان أربعة يمينان تكفران ويمينان لا تكفران ابراهيم النخعي من حديث سفيان الثوري عن أبي معشر \* وذكره عبد العزيز بن مسلم عن أبي حصين عن مسلم عن أبي مالك **مالك** عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين فرأى خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير **ابن وهب** عن عبد الله بن طهية والليث ابن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد الكندي عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين فرأى خيراً منها فليفعل الذي هو خير وليكفر عن يمينه **مالك** والكفارة بعد الحنث أحب الى **ابن وهب** عن عبد الله بن عمر عن نافع قال كان عبد الله بن عمر ربما حنث ثم

كفر وربما قدم الكفارة ثم يحنث

❦ ما جاء في الحلف بالله أو باسم من أسماء الله ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان حلف الرجل باسم من أسماء الله أتكون أيماناً في قول مالك مثل أن يقول والعزير والسميع والعليم والخير واللطيف هذه وأشباهاها في قول مالك كل واحدة منها يمين قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال والله لا أفعل كذا وكذا هذه يمين (قال) نعم هي يمين عند مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال تالله لا أفعل كذا وكذا أو لأفعلن كذا وكذا (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً وهي يمين يكفرها ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال وعزة الله وكبرياء الله وقدره الله وأمانه الله (قال) هذه عندي أيمان كلها وما أشبهها ولم أسمع من مالك فيها شيئاً ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال لعمر الله لا أفعلن كذا وكذا أتكون هذه يميناً في قول مالك (قال) نعم أراها يميناً ولم أسمع من مالك فيها شيئاً ❦ ابن مهدي ❦ عن حماد بن سلمة عن غير واحد عن الحسن قال تالله وبالله يمين واحدة

❦ الرجل يحلف بعهد الله وميثاقه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال على عهد الله وذمته وكفالاته وميثاقه (قال) قال مالك هذه أيمان كلها الا الذمة فاني لا أحفظها من قوله (قال مالك) فان حلف بهذه فعليه في كل واحدة يمين ❦ قال ❦ وقال مالك وان قال على عشر كفالات كان عليه عشرة أيمان (قال مالك) وكذلك لو قال على عشرة مواعيق أو عشرة نذور أو أكثر من ذلك أو أقل لزمه عند مالك عدد ما قال ان قال عشر فعشر كفارات وان قال أكثر من ذلك فأكثر وان قال أقل من ذلك فأقل ❦ قلت ❦ أ رأيت قوله على عهد الله أو على ميثاق الله وقوله ميثاق الله وعهد الله أيكون هذا في الوجهين جميعاً في قول مالك أيماناً كلها قال نعم ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال من عاهد الله على عهد فحنث فليصدق بما فرض الله في اليمين وقاله ابن

عباس وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سميد وغيرهم من أهل العلم ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
سفيان الثوري عن فراس عن الشعبي قال اذا قال عليّ عهد الله فهي يمين ﴿ ابن  
مهدي ﴾ عن قيس بن الربيع عن الاعمش عن ابراهيم مثل ذلك

— في الرجل يحلف فيقول أقسم أو أحلف أو أشهد أو أعزم —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أشهد أن لا أكلم فلانا (قال) قال مالك لا شيء عليه وليكلمه  
( قال ابن القاسم ) الا أن يكون أراد بقوله أشهد بالله يميناً مثل ما يقول أشهد بالله  
فهي يمين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أحلف أن لا أكلم فلانا أتكون هذه يميناً في  
قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يقول أقسمت أن لا أفعل كذا وكذا قال  
مالك اذا كان أراد بقوله أقسمت أي بالله فهي يمين لان المسلم لا يقسم الا بالله والا  
فلا يمين عليه فهذا الذي قال أحلف أن لا أكلم فلانا ان كان انما أراد اني أحلف  
بالله فذلك عليه وهي يمين والا فلا شيء عليه لان مالكا قال في قوله أقسمت ان لم يرد  
بالله فلا يمين عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أشهد أن لا أفعل كذا وكذا أيكون هذا  
يميناً في قول مالك (قال) لا الا أن يكون أراد أشهد أي أشهد بالله فان كان أراد بها  
اليمين فهي يمين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أعزم أن لا أفعل كذا وكذا أيكون هذا  
يميناً في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وليست بيمين ﴿ قلت ﴾ أرايت  
ان قال أعزم بالله أن لا أفعل كذا وكذا (قال) هذا لا شك فيه أنه يمين عندي ﴿ قلت ﴾  
أرايت ان قال لزجل أعزم عليك بالله الا ما أكلت فأني أن يا كل أيكون على العازم  
أوالمعزوم عليه كفارة في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنني لا أرى  
على واحد منهما شيئاً لان هذا بمنزلة قوله أسألك بالله لتفعلن كذا وكذا فأني عليه  
فلا شيء على واحد منهما ﴿ ابن مهدي ﴾ عن اسرائيل عن جابر الجعفي عن رجل  
عن محمد بن الحنفية قال اذا أقسم رجل ولم يذكر الله فليس بشيء حتى يذكر الله  
﴿ ابن مهدي ﴾ عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن قال أقسمت وحلفت ليس  
بيمين حتى يحلف بالله ﴿ ابن مهدي ﴾ عن اسرائيل عن ابراهيم بن المهاجر عن ابراهيم

النخعي قال اذا قال أقسمت عليك فليس بشئ واذا قال الرجل أقسمت بالله فهي يمين يكفرها ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرى القسم يميناً يكفرها اذا حث ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن القاسم بن محمد مثله ﴿ابن وهب﴾ عن سفیان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله وأقسموا بالله جهد أيمانهم قال هي يمين ﴿ابن مهدي﴾ عن يزيد بن ابراهيم قال سمعت الحسن سئل عن رجل قال أشهد أن لا أفل كذا وكذا قال ليس بيمين ﴿ابن مهدي﴾ عن همام عن قتادة قال أرجو أن لا يكون يميناً

— الرجل يحلف يقول على نذر أو يمين —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال على نذر (قال) هي يمين عند مالك ﴿قلت﴾ وسواء في قول مالك ان قال على نذر أو قال لله على نذر سواء عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال على نذر ان فعلت كذا وكذا فحنت وهو ينوي بندره ذلك صوماً أو صلاة أو حجاً أو عمرة أو عتقاً أو غير ذلك (قال) قال مالك مانوى بندره ما يتقرب به الى الله فذلك له لازم وله نيته ﴿قال مالك﴾ وان لم تكن له نية فكفارته كفارة يمين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال على نذر ولم يقل كفارة يمين أيجملها كفارة يمين في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال على يمين ان فعلت كذا وكذا ولم يرد به اليمين حين حلف ولا غير ذلك لم يكن له نية في شئ (قال) أرى عليه اليمين وما سمعت من مالك فيه شيئاً وانما قوله على يمين كقوله على عهد أو على نذر ﴿قال ابن وهب﴾ عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن اسماعيل بن رافع عن خالد بن سعيد أو خالد بن يزيد بن عقبة بن عامر الجهني أنه قال أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من نذر نذراً ولم يسم لنذره مخرجا من حج أو صوم أو صلاة واليـث ان كفارته كفارة يمين اذا لم يسم لنذره مخرجا من حج أو صوم أو صلاة وقاله ابن عباس وجابر بن عبد الله ومحمد بن علي والقاسم بن محمد وعطاء والشعبي ومجاهد وطاوس والحسن (وقال) ابن مسعود يمتق رقبة وقال أبو سعيد الخدري

﴿ ما جاء في الرجل يحلف بما لا يكون يمينا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال هو يهودي أو مجوسي أو نصراني أو كافر بالله أو بري من الاسلام ان فعل كذا وكذا أتكون هذه كلها أيمانا في قول مالك (قال) لا ليست هذه أيمانا عند مالك ويستغفر الله مما قد قال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال الحل على حرام ان فعلت كذا وكذا أترى هذا يمينا (قال) لا يكون في الحرام يمين قال لي مالك لا يكون في الحرام يمين في شيء من الاشياء لافي طعام ولا في شراب ولا في أم ولد ان حرمها على نفسه ولا خادمه ولا عبده ولا فرسه ولا في شيء من الاشياء الا أن يحرم امرأته فيلزمه الطلاق وانما ذلك في امرأته وحدها ﴿ قلت ﴾ أرايت قوله لعمري أ يكون يمينا (قال) قال مالك لا يكون يمينا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حلف الرجل بحد من حدود الله كقوله هوزان هو سارق ان فعل كذا وكذا (قال) ليس عليه شيء عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حلف بشيء من شرائع الاسلام كقوله والصلاة والصيام والزكاة والحج أن لا أفعل كذا وكذا فيفعله أتكون هذه أيمانا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا ولا أحدا يذكره عنه ولا أرى في هذا شيئا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال الرجل أنا كافر بالله ان فعلت كذا وكذا أ يكون هذا يمينا في قول مالك (قال) قال مالك لا يكون هذا يمينا ولا يكون كافرا حتى يكون قلبه مضمرا على الكفر وبئس ما صنع ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حلف فقال هو يأكل لحم الخنزير أو لحم الميتة أو يشرب الدم أو الحمر ان فعل كذا وكذا أ يكون شيء من هذا يمينا في قول مالك أم لا (قال) لا يكون في شيء من هذا يمين عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان فعلت كذا وكذا فأنا أترك الصلاة أ يكون هذا يمينا (قال) لا يكون هذا يمينا لان مالكا قال من قال أنا أ كفر بالله فلا يكون ذلك يمينا فكذلك هذا ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفیان بن عيينة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرم فعوتب في التحريم وأمر

بالكفارة في اليمين ﴿مالك بن أنس﴾ عن زيد بن أسلم قال حرم رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أم إبراهيم فقال أنت على حرام ووالله لا أمسكك فأنزل الله تعالى في  
 ذلك ما أنزل ﴿ابن وهب﴾ عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال إنما كفر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يمينه ولم يكفر بتحريمه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد  
 ربه بن سعيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حرم وحلف فأمره الله أن يكفر عن يمينه ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الواحد بن  
 زياد عن عبيد المكتب قال سألت إبراهيم النخعي عن رجل قال الحل على حرام أن  
 أكل من لحم هذه البقرة قال أله امرأة قال قلت نعم قال لو لا امرأته لأمرته أن  
 يأكل من لحمها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لعنة الله عليه أو غضب الله عليه  
 أن فعلت كذا وكذا أ يكون هذا يمينا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يكون  
 يمينا ﴿قلت﴾ أرايت أن قال أحرمه الله الجنة وأدخله النار ان فعل كذا وكذا  
 أ يكون هذا يمينا في قول مالك أم لا . قال لا ﴿قلت﴾ وكل دعاء دعا به على نفسه  
 لا يكون يمينا في قول مالك . قال نعم لا يكون يمينا ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول وأبي  
 وأبيك وحياتي وحياتك وعيشي وعيشك (قال مالك) هذا من كلام النساء وأهل  
 الضعف من الرجال فلا يعجنى هذا وكان مالك يكره الايمان كلها بغير الله ﴿قلت﴾  
 هل كان مالك يكره للرجل أن يحلف بهذا القول والصلاة لا أفضل كذا وكذا أو  
 شيئا مما ذكرت لك (قال) كان مالك يكره ذلك لانه كان يقول من حلف فليحلف  
 بالله والا فلا يحلف وكان يكره اليمين بغير الله ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يقول  
 رغم أنفي لله فقال لا يعجنى ذلك (قال مالك) ولقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز قال  
 رغم أنفي لله الحمد لله الذي لم يمتني حتى قطع مدة الحجاج بن يوسف (قال مالك)  
 وما يعجنى أن يقول الرجل رغم أنفي لله (قال مالك) من كان حالفا فليحلف بالله  
 ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في  
 رجل قال عليه لعنة الله ان لم يفعل كذا وكذا قال لا أري عليه شيئا (قال) خالد وقال

عطاء في رجل قال أخزاه الله ان فعل كذا وكذا ثم فعله (قال) ليس عليه شيء (وقال) الشعبي في رجل قال قطع الله يده أو رجله أو صلبه يحلف بالدعاء على نفسه فحنت قال ليس عليه كفارة ﴿ابن مهدي﴾ عن يزيد بن عطاء عن أبي اسحاق عن مصعب ابن سعد عن أبيه قال حلفت باللات والعزى فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اني حديث عهد بالجاهلية خلفت باللات والعزى قال قل لا إله الا الله وحده لا شريك له ثلاثا واستغفر الله ولا تدم ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الله بن المبارك عن ابن أبي ذئب عن سمع ابن المسيب وجاءه رجل فقال اني حلفت بيمين فقال وماهي قال حلفت بيمين قال قلت الله لا اله الا هو قال لا قال فقلت على نذر قال لا قال قلت كهرت بالله قال نعم قال فقل آمنت بالله فانها كفارة لما قلت ﴿ابن مهدي﴾ عن عبيد الله بن جعفر الزهرى عن أم بكر بنت المسور بن مخزومة الزهرى أن المسور دخل وابنه جعفر يقول كهرت بالله أو أشركت بالله فقال المسور بن مخزومة سبحان الله لا أكفر بالله ولا أشرك بالله شيئاً وضربه فقال أستغفر الله وقال آمنت بالله ثلاث مرات ﴿ابن مهدي﴾ عن أبي عوانة عن ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد في الرجل يقول علي غضب الله قال لم يكونوا يرون عليه كفارة يرون أنه أشد من ذلك ﴿ابن مهدي﴾ عن رجال من أهل العلم أن نافعا حدثهم عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع عمر يقول لا وأبى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت (وقال) ابن عباس لرجل حلف بأبيه والله لأن أحلف مائة مرة بالله ثم آثم أحب الي من أن أحلف بغيره واحدة ثم أبر ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن وبرة أن عبد الله بن مسعود كان يقول لأن أحلف بالله كاذبا أحب الي من أن أحلف بغيره صادقا



## - الاستثناء في اليمين -

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال الرجل على نذر ان قلت فلانا ان شاء الله ( قال مالك ) في هذا لا شيء عليه . وهذا مثل الحالف بالله عند مالك ( قال ) ابن القاسم الاستثناء في اليمين جائز وهذه يمين كفارتها كفارة اليمين بالله والاستثناء فيها جائز ولغو اليمين أيضا يكون فيها وكذلك العهد والميثاق الذي لا شك فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال والله لا أفعل كذا وكذا ان شاء الله ثم فعله ( قال ) قال مالك ان كان أراد بذلك الاستثناء فلا كفارة عليه وان كان أراد قول الله في كتابه ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله ولم يرد الاستثناء فانه يحنث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف على يمين ثم سكت ثم استثنى بعد السكوت ( قال ) لا ينفعه وكذلك قال لي مالك الا ان يكون الاستثناء نسقا متابعا ( فقلنا ) لمالك فلو أنه لم يذكر الاستثناء حين ابتداء اليمين فلما فرغ من اليمين ذكرها فنسقها وتدارك اليمين بالاستثناء بعد انقضاء يمينه الا أنه قد وصل الاستثناء باليمين ( قال ) مالك ان كان نسقها بها فذلك له استثناء وان كان بين ذلك صمات فلا ثبأ له ونزلت بالمدينة فأفنى بها مالك ( وقال مالك ) وان استثنى في نفسه ولم يحرك به لسانه لم ينتفع بذلك ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن نافع أن عبد الله بن عمر قال من قال والله ثم قال ان شاء الله ولم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث ( وأخبرني ) عن رجال من أهل العلم عن ابن مسعود وابن عباس وابن قسيط وعبد الرحمن بن القاسم وزيد بن أسلم وابن شهاب وطاوس وعطاء بن أبي رباح ومجاهد مثله وقال عطاء ما لم يقطع اليمين ويبرد ﴿ ابن مهدي ﴾ عن أبي عوانة عن الأعمش عن إبراهيم قال اذا حلف الرجل فله أن يستثنى ما كان الكلام متصلا ﴿ ابن مهدي ﴾ عن المغيرة في رجل حلف واستثنى في نفسه قال ليس عليه شيء ﴿ ابن مهدي ﴾ عن هشيم عن محل <sup>(٣)</sup> قال سألت ابراهيم في رجل حلف واستثنى في نفسه فقال لا حتى يجهر بالاستثناء كما يجهر باليمين

﴿ في الذمى يحلف بالله ثم يحنث بعد اسلامه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن ذميا حلف بالله أن لا يفعل كذا وكذا فحنث بها بعد اسلامه أيجب عليه الكفارة أم لا في قول مالك  
( قال ) لا كفارة عليه عند مالك

﴿ تم كتاب النذور الاول من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾  
﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب النذر الثانى ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم ﴾

﴿ كتاب النذور الثاني من المدونة الكبرى ﴾

﴿ في النذر في معصية أو طاعة ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ في النذور انه من نذر أن يطيع الله في صيام أو عتق أو صلاة أو حج أو غزو أو رباط أو صدقة أو ما أشبه ذلك وكل عمل يتقرب به الى الله فقال على نذر أن أحج أو أن أصلي كذا وكذا أو أعتق كذا وكذا أو أتصدق بشئ يسميه في ذلك كله فإن ذلك عليه ولا يجزئه الا الوفاء به (حلف) فقال على نذر أن لم أعتق رقبة أو أن لم أحج الى بيت الله أو ما أشبه ذلك مما سميت لك حلف به فقال ان لم أفعل كذا وكذا فعلي نذر فهو مخير ان شاء أن يفعل ما نذر من الطاعة فليفعل ولا كفارة عليه وان أحب أن يترك ذلك ويكفر عن يمينه فليفعل . وان كان لنذره ذلك أجل مثل أن يقول على نذر أن لم أحج العام أو على نذر أن لم أغز العام أو أن لم أصم رجبا في هذا العام أو أن لم أركع في هذا اليوم عشر ركعات فإن فات ذلك الاجل في هذا كله قبل أن يفعله فعليه الحنث ويكفر عن يمينه بكفارة اليمين الا أن يكون جعل لنذره مخرجا فعليه ذلك المخرج اذا حنث . وتفسير ذلك أن يقول على نذر صدقة دينار أو عتق رقبة أو صيام شهر ان أنا لم أحج العام أو ان لم أغز العام أو ينوي ذلك أو ما أشبه ذلك فاذا فات الاجل الذي وقت فيه ذلك الفعل فقد سقط عنه ذلك الفعل وقد وجب عليه ما نذر له وما سعى وان لم يجعل لنذره مخرجا فهو على ما فسرته لك يكفر كفارة يمين \* ومن نذر في شئ من المعاصي فقال على نذر أن لم أشرب الخمر أو أن لم

أقتل فلانا أو ان لم أزن بفلانة أو ما كان من معاصي الله فانه يكفر نذره في ذلك اذا قال ان لم أفعل فالكفارة كفارة اليمين ان كان لم يجعل لنذره مخرجا يسميه ولا يركب معاصي الله . وان كان جعل لنذره مخرجا شيئا مسمى من شئ الى بيت الله أو صيام أو ما أشبه ذلك فانه يؤمر أن يفعل ماسمى من ذلك ولا يركب معاصي الله فان اجتراً على الله وفعل ما قال من المعصية فان النذر يسقط عنه كان له مخرج أم لم يكن له مخرج وقد ظلم نفسه والله حسيبه (قال) وقوله لا نذر في معصية مثل أن يقول عليّ نذر أن أشرب الخمر أو قال عليّ نذر شرب الخمر فهما بمنزلة واحدة لا يشربها ولا كفارة عليه لانه لا نذر في معصية الله وقد كذب ليس شرب الخمر مما ينذر الله ولا يتقرب به لله وان قال عليّ نذر ان شربت الخمر فلا يشربها ولا كفارة عليه وهو عليّ برّ الا أن يجتري على الله فيشربها فيكفر يمينه بكفارة يمين الا أن يكون جعل له مخرجا سماه وأوجهه على نفسه من عتق رقبة أو صيام أو صدقة أو ما أشبه ذلك فيكون ذلك عليه مع ماسمى من ذلك اذا شربها \* وان قال عليّ نذر أن أفعل كذا وكذا لشيء ليس لله بطاعة ولا معصية مثل أن يقول لله عليّ أن أمشي الى السوق أو الى بيت فلان أو ان أدخل الدار أو ما أشبه ذلك من الاعمال التي ليست لله بطاعة ولا لله في فعلها معصية فانه ان شاء فعل وان شاء ترك فان فعل فلا وفاء فيه وان لم يفعل فلا نذر فيه ولا شيء لان الذي ترك من ذلك ليس لله فيه طاعة فيكون ما ترك من ذلك حقا لله تركه وهذا قول مالك \* ابن وهب وعليّ وابن القاسم \* عن مالك عن طلحة ابن عبد الملك عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه \* وأخبرني \* عن رجال من أهل العلم عن ابن عباس وابن عمرو بن العاص وطاوس وزيد بن أسلم ومصعب بن عبد الله الكناني وعمر بن الوليد بن عبدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد يوم الجمعة فخطب فحانت منه التفاتة فاذا هو بأبي اسرائيل رجل من بني عامر بن لؤي قائماً في الشمس فقال ما شأن أبي اسرائيل فأخبروه فقال له استظل وتكلم واقعد

وصل وأتم صومك (وقال) طائوس في الحديث فنهاه عن البدع وأمره بالصلاة والصيام  
﴿مالك﴾ عن حميد بن قيس وثور بن زيد الديلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما بال هذا قالوا نذر أن لا يتكلم ولا يستظل ولا  
يجلس وأن يصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صروه فليتكلم وليستظل وليجلس  
وليم صيامه (قال مالك) ولم يلفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بكفارة وقد  
أمره أن يتم ما كان لله فيه طاعة وأن يترك ما كان لله فيه معصية ﴿قلت﴾ أرأيت  
الرجل يقول والله لا ضربن فلانا أو لا قتلن فلانا (قال) يكفر يمينه ولا يفعله فان فعل  
ما حلف عليه فلا كفارة عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف فقال امرأته طالق أو عبده  
حر أو عليه المشي الى بيت الله ان لم أقتل فلانا أو ان لم أضرب فلانا (قال) أما المشي  
فليمش ولا يضرب فلانا ولا يقتله وأما العتق والطلاق فانه يذنبى للامام أن يعتق عليه  
ويطلق عليه ولا ينتظر به فينته وهذا قول مالك وان قتله أو ضربه في هذا كله قبل أن  
يطلق عليه الامام أو يعتق عليه أو يحنث نفسه بالمشي الى بيت الله فلا حنث عليه  
﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يقول لامرأته والله لا أطلقنك (قال) قال مالك ان طلق فقد  
بر وان لم يطلق فلا يحنث الا أن يموت الرجل أو تموت المرأة . قال مالك فهو بالخيار  
ان شاء طلق وان شاء كفر يمينه ﴿قلت﴾ ويجبر على الكفارة وان لم يطلق في قول  
مالك قال لا ﴿قلت﴾ ولا يحال بينه وبين امرأته في قول مالك قبل أن يكفر قال لا  
﴿قلت﴾ أف يكون بهذا مولى في قول مالك قال لا ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن زيد عن  
ابن لعبد الله بن أبي قتادة قال سئل سميد بن المسيب عن رجل نذر أن لا يكلم أخاه  
أو بدض أهله قال يكلمه ويكفر عن يمينه ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الله بن المبارك عن  
معمر عن الزهري قال سمعت سميد بن المسيب ورجالا من علمائنا يقولون اذا نذر  
الرجل نذرا ليس فيه معصية لله فليس له كفارة الا الوفاء به ﴿ابن مهدي﴾ عن  
حماد بن سلمة عن أبي حمزة قال قالت امرأة لابن عباس اني نذرت أن لا أدخل على  
أخي حتى أبكي على أبي فقال قال ابن عباس لا نذر في معصية الله كفرى عن يمينك

وادخل عليه قالت وما كفارته قال كفارة اليمين ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة أن رجلا أتى ابن عباس وفي أنفه حلقة من فضة فقال اني نذرت أن أجعلها في أني فقال ألغها ولم يذكر فيها كفارة ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني قال سألت ابن عمر قلت اني نذرت أن لا أدخل على أخي فقال لا نذر في معصية الله كفر عن يمينك وادخل على أخيك ﴿ابن مهدي﴾ عن هشيم عن المغيرة عن ابراهيم في رجل حلف أن لا يصل رحمه فقال يكفر عن يمينه ويصل رحمه ﴿ابن مهدي﴾ عن أبي عوانة عن المغيرة عن ابراهيم قال كل يمين في معصية الله فعليه الكفارة

— في الرجل يحلف على أمر أن لا يفعله أو ليفعله —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لأضرب فلانا ولم يوقت لذلك أجلا أو وقت في ذلك أجلا (قال) أما اذا لم يوقت في ذلك أجلا فليكفر عن يمينه ولا يضرب فلانا وان وقت في ذلك أجلا فلا يكفر حتي يمضي الاجل لاني سألت مالكا عن الرجل يقول لامرأته أنت طالق واحدة ان لم أتزوج عليك فأراد أن لا يتزوج عليها (قال مالك) يطلقها تطليقة ويرتجمها ولا شيء عليه ولا يسمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته أنت طالق تطليقة ان لم أتزوج عليك الى شهر قال مالك فهو على برّ فيطأها فاذا كان على برّ فليس له أن يحنث نفسه قبل أن يحنث لانه انما يحنث حين يمضي الاجل وان الذي لم يوقت الاجل انما هو على حنث من يوم يحلف ولذلك قيل له كفر ﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لأضرب فلانا (قال) هذا لا يحنث حتي يضرب فلانا وأصل هذا كله في قول مالك أن من حلف على شيء ليفعله فهو على حنث حتي يفعله لانا لا ندرى أيفعله أم لا ألا ترى أنه لو قال لامرأته أنت طالق ان لم أدخل دار فلان أو ان لم أضرب فلانا فانه يحال بينه وبين امرأته ويقال له افعل ما حلفت عليه والا دخل عليك الايلاء فهذا يدلك على أنه على حنث حتي يبر لانا لا ندرى أيفعل ما حلف عليه أم لا (قال) ومن حلف على شيء أن لا يفعله فهو على برّ حتي يفعله ألا ترى أنه لو

حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان أنه لا يحال بينه وبين امرأته وكذلك قال مالك  
فهذا يدل أنه على بر حتى يحث وهذا كله قول مالك

— الرجل يحلف في الشيء الواحد يرد فيه الايمان —

﴿قلت﴾ أرايت لو قال لاربعة نسوة له والله لا أجامعكن فجامع واحدة منهن  
أ يكون حاثا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فله أن يجمع البواقي قبل أن يكفر (قال)  
قد كان له أن يجمعهن كلهن قبل أن يكفر وإنما يجب عليه كفارة واحدة عند مالك  
في جماعهن كلهن أو في جماع واحدة منهن ﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا أدخل  
دار فلان والله لا أكلم فلانا والله لا أضرب فلانا ففعل ذلك كله ماذا يجب عليه في  
قول مالك (فقال) يجب عليه ثلاثة أيمان في كل واحدة كفارة يمين ﴿قلت﴾ فان قال  
والله لا أدخل دار فلان ولا أكلم فلانا ولا أضرب فلانا ففعل ذلك كله (قال) كفارة  
واحدة تجزئه عند مالك ﴿قلت﴾ فان فعل واحدة من هذه الخصال الثلاث فقد  
حنت وليس عليه فيما فصل منها بعد ذلك شيء ﴿قلت﴾ لِمَ أحنته في فعله في الشيء  
الواحد من هذه الاشياء في قول مالك (قال) لانه كأنه قال والله لا أقرب شيئا من هذه  
الاشياء ﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا أجامعك والله لا أجامعك أ يكون على هذا  
كفارة يمين واحدة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يحلف أن لا يدخل  
دار فلان ثم يحلف بعد ذلك في مجلس آخر أنه لا يدخل دار فلان لتلك الدار بعينها  
التي حلف عليها أول مرة (قال) قال مالك إنما عليه كفارة واحدة ﴿قلت﴾ وان نوى  
يمينين أو لم تكن له نية (قال) اذا لم يكن له نية ففي يمين واحدة وان كان نوى يمينين  
فكفارة واحدة مثل ما ينذرهما الله عليه فأرى ذلك عليه ولم أسمع هذا من مالك هكذا  
﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا أفعل كذا وكذا ثم يحلف على ذلك الشيء بعينه أيضا  
بحجة أو بعمره أن لا يفعله ثم يفعله (قال) يحث في ذلك ويلزمه ذلك كله ﴿قلت﴾ وهذا  
قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا أكلم فلانا والله لا أكلم فلانا  
والله لا أكلم فلانا وفلان هذا إنما هو في أيمانه كلها رجل واحد ثم قال إنما أردت ثلاثة



أيماناً أ يكون عليه كفارات ثلاث أم كفارة واحدة ( قال ابن القاسم ) إنما قال مالك من حلف بالله مراراً فليس عليه إلا كفارة واحدة ( قال ابن القاسم ) فإن قال أردت بأيماني هذه ثلاثة أيمان لله على كالأندور رأيت ذلك عليه لأن مالكاً قال من قال لله على نذر ثلاثة أو أربعة فهذه ثلاثة أيمان أو أربعة أيمان فكذلك هذا إذا قال أردت ثلاثة أيمان لله على كالأندور فيكون ذلك عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قال أردت ثلاثة أيمان ولم يقل لله على أ يكون ذلك عليه قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن نوى باليمين الثانية غير اليمين الأولى أو باليمين الثالثة غير اليمين الأولى والثانية أ يكون عليه ثلاثة أيمان ( قال ) لا يكون ذلك أبداً إلا يميناً واحدة إلا أن يريد بها محل الندور ثلاثة أيمان تكون عليه فيكون كما وصفت لك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن همام عن قتادة عن الحسن قال إذا حلف على يمين واحدة في شيء واحد في مقاعد شتى فعليه كفارة واحدة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن عبد الله بن المبارك عن عبد الملك عن عطاء في رجل حلف عشرة أيمان ثم حنث قال إن كان في أمر واحد فكفارة واحدة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن عبد الله بن المبارك عن هشام بن عروة عن أبيه في رجل حلف في أمر واحد مرتين أو ثلاثاً قال عروة فعليه كفارة واحدة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن عبد الواحد بن زياد عن ابن جريج عن عطاء في الرجل يحلف على الشيء الواحد أيماناً ستة قال عليه لكل يمين كفارة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن عبد الله بن المبارك عن ابن جريج قال إذا حلف الرجل على أمر واحد لقوم شتى وحلف عليه أيماناً فنوى بها يميناً واحدة بالله في ذلك كفارة واحدة وإن حلف على أمر واحد أيماناً شتى فكفارتين إن حنث

### — ما جاء في الكفارات قبل الحنث —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن حلف بالله فأراد أن يكفر قبل الحنث أيجزئ ذلك عنه أم لا ( قال ) أما قولك يجزئ عنه فإنا لم نوقف مالكاً عليه إلا أنه كان يقول لا تجب عليه الكفارة إلا بعد الحنث قال مالك ولا أحب لأحد أن يكفر إلا بعد الحنث واختافنا في الإيلاء أيجزئ عنه إذا كفر قبل الحنث أم لا يجزئ عنه فسلنا مالكاً عنه فقال

مالك أعجب الى أن لا يكفر إلا بعد الحنث فإن فعل أجزأ ذلك عنه واليمين بالله أيسر من الإيلاء أراها مجزئة عنه ان هو كفر قبل الحنث ﴿قلت﴾ أرايت من حلف فصام وهو معسر قبل أن يحنث فحنث وهو موسر (قال) انما سألتنا مالكا فيمن كفر قبل أن يحنث فرأى أن ذلك مجزئ عنه وكان أحب اليه أن يكفر بعد الحنث فالذى سألت عنه مثله وهو مجزئ عنه وانما وقفنا مالكا على الكفارة قبل الحنث في الإيلاء فقال بعد الحنث أحب الى ورآه مجزئاً عنه ان فعل . فأما الايمان بالله في غير الإيلاء فلم نوقف مالكا عليها وقد بلغني عنه أنه قال ان فعل رجوت أن يجزئ عنه ﴿مالك بن أنس﴾ عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين فرأى خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع قال كان ابن عمر ربما حنث ثم كفر وربما قدم الكفارة ثم حنث (قال) وسمعت مالكا يقول الحنث قبل الكفارة أحب الى وان كفر ثم حنث لم أر عليه شيئاً

— الرجل يحلف أن لا يفعل الشيء حيناً أو زماناً أو دهرًا —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا قضيتك حقك الى حين كم الحين عند مالك (قال) قال مالك الحين سنة ﴿قلت﴾ وكم الزمان قال سنة أيضاً ﴿قلت﴾ وكم الدهر (قال) بلغني عنه ولم أسمع منه أنه قال أيضاً سنة (وقال) ربعة الدهر سنة والزمان سنة ﴿وذكر﴾ ابن وهب عن مالك أنه شك في الدهر أن يكون سنة وأما الحين والزمان فقال سنة وقال لي ربعة ومالك قال الله تبارك وتعالى تؤتي أكلها كل حين باذن ربها فهو سنة ﴿ابن مهدي﴾ عن أبي الاحوص عن عطاء بن السائب عن رجل منهم قال قلت لابن عباس اني حلفت أن لا أكلم رجلاً حيناً فقال ابن عباس تزقي أكلها كل حين باذن ربها الحين السنة

❦ ما جاء في كفارة العبد عن يمينه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت العبد اذا حنث في اليمين بالله أيجزئه أن يكسو السيد عنه أو يطعم  
( قال ) قال مالك الصيام أحب الىّ وإن اذن له السيد فأطعم أو كسا فما هو عندي  
باليين وفي قلبي منه شيء والصيام أحب الىّ ( قال ) ابن القاسم وأرجو أن يجزئ  
عنه ان فعل وما هو عندي باليين وأما العتق فانه لا يجزئه ❦ قلت ❦ كم يصوم العبد  
في كفارة اليمين قال مثل صيام الحر ❦ قلت ❦ والعبد في جميع الكفارات مثل الحر في  
قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت من حنث في اليمين بالله وهو عبد فاعتق فأيسر  
فأراد أن يعتق عن يمينه أيجزئه أم لا ( قال ) هو مجزئ عنه ولم أسمع من مالك فيه  
شيئاً وإنما يمنع العبد أن يعتق وهو عبد لان الولاء يكون لغيره ❦ ابن مهدي ❦  
عن سفیان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال ليس على العبد الا الصوم  
والصلاة ❦ ابن مهدي ❦ عن حماد بن سلمة أنه بلغه عن ابراهيم النخعي في العبد  
يظهر من امرأته قال يصوم ولا يعتق

❦ ما جاء في تقية كفارة اليمين ❦

❦ قال ❦ وسئل مالك عن الخطئة في كفارة اليمين أتقبل ( فقال ) اذا كانت تقية  
من التراب والتبن فأراها تجزئ وإن كانت مفلوثة بالتبن والتراب فانها لا تجزئ  
حتى يخرج منها ما فيها من التراب والتبن

❦ في اطعام كفارة اليمين ❦

❦ قلت ❦ كم اطعام المساكين في كفارة اليمين ( قال ) قال مالك مدة مدة لكل  
مسكين ( قال مالك ) وأما عندنا ها هنا فليكفر بمدة النبي صلى الله عليه وسلم في اليمين  
بالله مدة مداً وأما أهل البلدان فان لهم عيشا غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالمدة  
الاوسط من عيشهم لقول الله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم ❦ قلت ❦ ولا ينظر  
فيه في البلدان الى مدة النبي صلى الله عليه وسلم فيجعله مثل ما جعله في المدينة ( قال )

هكذا فسر لنا مالك كما أخبرتك وأنا أرى ان كفر بالمد مد النبي صلى الله عليه وسلم  
 فانه مجزئ عنه حيثما كفر به ﴿قلت﴾ وما يظن أن مالكا أراد به هذا في الكفارة  
 (قال) أراد به القمع ﴿قلت﴾ ولا يجزئ أن يعطى العروض مكان هذا الطعام وان  
 كان مثل ثمنه (قال) نعم لا يجزئ عند مالك ﴿قلت﴾ أن يجزئ أن ينفذهم ويمشيهم  
 في كفارة اليمين بالله (قال) قال مالك ان غدى وعشى أجزاء ذلك (قال) وسألنا  
 مالكا عن الكفارة أغداء وعشاء أم غداء بلا عشاء أو عشاء بلا غداء قال بل غداء  
 وعشاء ﴿قلت﴾ كيف يطعمهم الخبز قفارا أو يطعمهم الخبز والملح أو الخبز والادام  
 (قال) بلغني عن مالك أنه قال الزيت والخبز ﴿قلت﴾ رأيت ان غدى الفطيم من  
 الكفارة أنجزئ عنه (قال) سألنا مالكا هل يعطى الفطيم من الكفارة فقال نعم  
 ﴿مالك﴾ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكفر عن يمينه باطعام عشرة مساكين  
 لكل مسكين منهم مد من حنطة قال وانه كان يعتق المرار اذا أكد اليمين ﴿قال﴾  
 ابن وهب ﴿وأخبرني رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن  
 عياش بن أبي ربيعة المخزومي وزيد بن ثابت ويحيى بن سعيد وغيرهم من أهل العلم  
 في اطعام المساكين مد من حنطة لكل انسان (قال) وقال ذلك أبو هريرة وابن  
 المسيب وابن شهاب (وقال مالك) سمعت أن اطعام الكفارات في الايمان مد بمد  
 النبي صلى الله عليه وسلم لكل انسان وان اطعام الظهار لا يكون الا شعبا لان اطعام  
 الايمان فيه شرط ولا شرط في اطعام الظهار ﴿مالك بن أنس﴾ عن يحيى بن سعيد  
 عن سايان بن يسار أنه قال أدركت الناس وهم اذا أعطوا المساكين في كفارة اليمين  
 بالمد الاصفر رأوا أن ذلك مجزئ عنهم (وقال) القاسم وسالم مد مد ﴿ابن مهدي﴾  
 عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي يزيد المدني عن ابن عباس قال مد من حنطة فان  
 في ريمه ما يأتدمه ﴿ابن مهدي﴾ عن زمعة بن صالح عن ابن طاوس عن أبيه قال  
 قدر ما يمسك بمض أهله غداؤه وعشاؤه ﴿ابن مهدي﴾ عن ابن المبارك عن عبد  
 الله بن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد وسالما فقالا غداء وعشاء

﴿ ابن مهدي ﴾ عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال اذا اجتمع عشرة مساكين  
 أطعمهم خبزا مادوما بلحم أو بسمن أو بلبن . وقال الحسن وابن سيرين ان شاء أطعمهم  
 خبزاً ولحماً أو خبزاً ولبناً أو خبزاً وزيتاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يحلف باليمين بالله في  
 أشياء شتى فحث أيجزه أن يطعم عشرة مساكين عن هذه الايمان كلها في قول مالك  
 ( قال ) سئل مالك عنها وأنا أسمع عن الرجل تكون عليه كفارة يمينين فيطعم عشرة  
 مساكين عن يمين واحدة ثم أراد من الغد أن يطعم عن الاخرى فلم يجد غيرهم  
 أيطعمهم عن اليمين الاخرى ( قال ) ما يعجبنى ذلك وليتمس غيرهم ﴿ قلت ﴾ فان لم  
 يجد غيرهم حتى مضت أيام ( قال ) وان مضت لهم أيام فهو الذي سألنا مالكا عنه فلا  
 يفعل ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن جابر قال سألت الشعبي عن الرجل  
 يتردد على مسكينين أو ثلاثة فكرهه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن محمد بن عبيد عن  
 يعقوب بن قيس عن الشعبي في رجل ظاهر من امرأته فسأل أيعطى أهل بيت  
 فقراء وهم عشرة اطعام ستين مسكينا فقال لا بل اطعام ستين مسكينا كما أمركم الله  
 الله أعلم بهم وأرحم

— ما جاء في اطعام الذمي والعبد وذوي القربى من الطعام —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أهل الذمة أنطعمهم في الكفارة ( قال ) لا يطعمهم منها شيئا ولا  
 من شيء من الكفارات ولا العبيد وان أطعمهم لم يجز عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان  
 كسا أو أطعم عبد رجل محتاج أيجزئ عنه في قول مالك أم لا ( قال ) لا يجزئ عنه  
 لان مالكا قال لا يجزئ أن يطعم عبداً ﴿ قلت ﴾ ويجزئ أن يطعم في الكفارات أم  
 ولد رجل فقير ( فقال ) لا يجزئ لانها بمنزلة العبد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أطعم غنيا وهو  
 لا يعلم ثم علم ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا يجزه لان الله تبارك وتعالى قال  
 في كتابه عشرة مساكين وهذا الغنى ليس بمسكين فقد تين له أنه قد أعطى غير  
 أهله الذين فرض الله لهم الكفارة فهو لا يجزه ﴿ قلت ﴾ أرأيت من له المسكن  
 والخدام أيعطى من كفارة اليمين أم لا ( فقال ) سألت مالكا عن الزكاة أيعطى منها

من له المسكن والخادم فقال أمان له المسكن الذي لا فضل في ثمنه والخادم التي يكف بها عن الناس وجه أهل البيت التي لا فضل في ثمنها فأرى أن يعطى من الزكاة. فأرى أنا كفارة اليمين بهذه المنزلة لأن الله تبارك وتعالى قال في الاطعام في الكفارة عشرة مساكين وقال في الزكاة انما الصدقات للفقراء والمساكين فهم هاهنا مساكين وهاهنا مساكين فالامر فيهما واحد في هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان أطعم ذا رحم محرم أيجزئه في الكفارة في قول مالك (قال) سألتنا مالكا عن الرجل يجب عليه الكفارة أيعطىها ذا قرابة ممن لا تلزمه نفقتهم قال لا يعجنى ذلك ﴿قلت﴾ فان أعطاهم أيجزئه ذلك أم لا (قال) أرى ان كان فقيرا أن يجزئه ﴿قلت﴾ وجميع الكفارات في هذا سواء (قال) الذي سألت عنه مالكا انما هو عن كفارة اليمين فأراها كلها والزكاة في هذا سواء لانه محل واحد ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن نافع أنه قال لا يطعم نصراني في كفارة يمين (قال) وقال ربيعة وغيره من أهل العلم انه لا يعطى منها يهودي ولا نصراني ولا عبد شيئا وقال الليث مثله ﴿ابن مهدي﴾ عن اسراييل عن جابر عن الحكم قال لا يتصدق عليهم وقال الحكم لا يجزئ الامساكين مسلمون ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن زيد قال سألت أيوب عن الاخ أيعطيه من كفارة اليمين قال أمن عياله قلت لا قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يعلم أحد من القرابة لا يعطى قال الفتي ﴿قلت﴾ فالأب (قال) لا يعطى وقد كره ابن المسيب ومالك اعطاء القريب من الزكاة

### ❦ في تخيير المكفر في كفارة اليمين ❦

﴿قلت﴾ أرايت من حلف في اليمين بالله أهو مخير في أن يكسو أو يطعم أو يعتق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان لم يقدر على شيء صام قال نعم ﴿قلت﴾ وهل يجوز له أن يصوم وهو يقدر على أن يطعم أو يكسو أو يعتق (قال) لا يجزئه أن يصوم وهو يقدر على شيء من ذلك ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن عثمان بن الحكم الجذامي عن يحيى بن سعيد أنه قال في كفارة الايمان هو مخير ان شاء أطعم وان شاء كسا وان

شاء أعتق فان لم يجد شيئاً من هذه الثلاثة صام ثلاثة أيام وقال ابن شهاب مثله . وقال ابن المسيب وغيره من أهل العلم مثله وقالوا كل شيء في القرآن أو أو فصاحبه مخير أبي ذلك شاء فعل ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفیان عن ليث عن ابن عباس قال كل شيء في القرآن أو أو فهو مخير وما كان مما لم يجد يبدأ بالاول فالاول وقاله عطاء بن أبي رباح ( وقال ) أبو هريرة انما الصيام لمن لم يجد في كفارة اليمين

### ﴿ في الصيام في كفارة اليمين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الصيام أم تابع أم لا في قول مالك ( قال ) ان تابع فحسن وان لم يتابع أجزأ عنه عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أكل في صيام كفارة اليمين أو شرب ناسيا ( قال ) قال مالك يقضى يوما مكانه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صامت امرأة في كفارة اليمين فحاضت . قال تبنى عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صام في كفارة اليمين في أيام التشريق ( قال ) لا يجزئ عنه الا أن يصوم آخر يوم منها فعسى أن يجزئه وما يعجبنى أن يصومه فان صامه أجزأ عنه لاني سمعت مالكا يقول من نذر صيام آخر يوم من أيام التشريق فليصمه ومن نذر صيام أيام النحر فلا يصمها ( قال مالك ) ولا أحب لاحد أن يتدئ صياما وان كان واجبا عليه في آخر أيام التشريق ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن حميد عن مجاهد عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ فصيام ثلاثة أيام متتابعات ذلك كفارة إيمانكم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفیان عن ليث عن مجاهد قال كل صيام في القرآن متتابع الا قضاء رمضان ﴿ ابن مهدي ﴾ عن أبي عوانة عن المغيرة عن ابراهيم قال في قراءة عبد الله فصيام ثلاثة أيام متتابعات ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفیان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال سئل طاوس عن صيام كفارة اليمين هل تفرق فقال مجاهد يا أبا عبد الرحمن في قراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات ﴿ ابن مهدي ﴾ عن الحجاج عن عطاء أنه كان لا يرى بتفريقهن بأسا ( وقال ) ابراهيم النخعي اذا كان على المرأة شهران متتابعان فأفطرت من حيض فلا بد من الحيض فانها تقضى ما أفطرت وتصله



❦ في كفارة الموسر بالصيام ❦

❦ قلت ❦ أرايت من كان ماله غائباً عنه أيجزئه أن يكفر كفارة اليمين بالصيام (قال) لا ولكن ليتسلف ❦ قلت ❦ اتحفظه عن مالك قال لا ❦ قلت ❦ أرايت ان حنث في يمينه فأراد أن يكفر وله مال وعليه دين مثله أيجزئه أن يصوم في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن اذا كان عليه من الدين مثل جميع ما في يديه ولا مال له غيره أجزأه الصوم ❦ قلت ❦ أرايت ان كانت له دار يسكنها أو خادم يخدمه أيجزئه الصوم في قول مالك في كفارة اليمين أم لا . قال لا يجزئه ❦ قلت ❦ أرايت من كان عليه ظهار وعنده دار أو خادم أيجزئه الصوم أم لا (قال) لا يجزئه وانما جعل الله الصوم لمن لم يجد كفارة اليمين كما جعل الصيام في الظهار لمن لم يجد عتق رقبة ❦ ابن مهدي ❦ عن سفيان عن جابر بن الحكم في رجل عليه رقبة وله رقبة ليس له غيرها قال يمتقها

❦ ما جاء في كفارة اليمين بالكسوة ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجال كم يكسوهم في قول مالك (قال) ثوباً ثوباً فقلت ❦ فهل تجزئ العمامة وحدها (قال) لا يجزئ الا ما تحل فيه الصلاة لان مالكا قال في المرأة لا يجزئ أن يكسوها في كفارة اليمين الا ما يحل لها الصلاة فيه الدرع والخمار ❦ ابن وهب ❦ عن يونس عن ابن شهاب قال ثوبا لكل مسكين في كفارة اليمين ❦ ابن وهب ❦ عن رجال من أهل العلم عن مجاهد وسعيد بن المسيب ويحيى بن سعيد وغيرهم من أهل العلم مثله ❦ ابن مهدي ❦ عن سفيان الثوري وشعبة عن المغيرة عن ابراهيم قال ثوب جامع ❦ ابن مهدي ❦ عن سفيان عن يونس عن الحسن قال ثوبان ❦ ابن مهدي ❦ عن سفيان عن أبي داود بن هند عن سعيد بن المسيب قال عمامة يلف بها رأسه وعباءة يلتحف بها ❦ سحنون ❦ وانما ذكرت هذا لقول مالك ثوبان للمرأة لانه أدنى ما تصل به

— في كفارة اليمين بالعتق —

﴿قلت﴾ أرأيت المولود والرضيع هل يجزئان في عتق كفارة اليمين (قال) قال مالك من صلى وصام أحب اليّ وإن لم يجد غيره مكان ذلك من قصر النفقة رجوت أن يجزئ عنه (وقال مالك) والاعجمي الذي قد أجاب عندي كذلك الذي قد أجاب الى الاسلام وغيره أحب اليّ فإن لم يجد غيره أجراً عنه ﴿قلت﴾ وما وصفت لي من الرقاب في كفارة الظهار هل يجزئ في اليمين بالله (قال) سألت مالكا عن العتق في الرقاب الواجبة وما أشبهها فحملها كلها عنده سوى كفارة اليمين وكفارة الظهار وغيرهما سواء يجزئ في هذا كله ما يجزئ في هذا ﴿قلت﴾ أرأيت أقطع اليد والرجل أيجزئ عند مالك (قال) سئل مالك عن الاعرج فكرهه مرة وآخر قوله أنه قال اذا كان عرجا خفيفا فانه جائز وإن كان عرجا شديداً فلا يجزئ والا قطع الذي لا شك فيه أنه لا يجزئ ﴿قلت﴾ أرأيت المدبر والمكاتب وأم الولد والعتق الى سنين هل يجزئ في الكفارة (قال) لا يجزئ عند مالك في الكفارة شيء من هؤلاء ﴿قلت﴾ فإن اشترى أباه أو ولده أو ولد ولده أو أحداً من أجداده أيجزئ أحد من هؤلاء في الكفارة (قال) سألت مالكا عنه فقال لا يجزئ في الكفارة أحد ممن يعتق عليه اذا ملكه من ذوى القرابة لانه اذا اشتراه لا يقع له عليه ملك إنما يعتق باشتراؤه اياه (قال مالك) ولا أحب له أن يعتق في عتق واجب الا ما كان يملكه بعد ابتاعه ولا يعتق عليه ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يقول لرجل أعتق عني عبدك في كفارة اليمين أو كفر عني فيعتق عنه أو يطعم أو يكسو (قال) ذلك يجزئه عند مالك ﴿قلت﴾ فإن هو كفر عنه من غير أن يأمره (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه يجزئ ألا ترى أن الرجل يموت وعليه كفارة من ظهار أو غير ذلك فكفر عنه أهله أو غيرهم فيجوز ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك أنه يجزئه (قال) نعم في الميت هو قوله ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترى الرجل امرأته وهي حامل منه أيجزئ عنه في شيء من الكفارات اذا أعتقها قبل أن تضع في قول مالك (قال) لا تجزئ عنه

لان مالكا جعلها أم ولد بذلك الحمل حين اشتراها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن  
 ابن شهاب أنه قال في المدبر لا يجزئ (وقال) عبد الجبار عن ربيعة لا يجزئ المكاتب  
 ولا أم الولد في شيء من الرقاب الواجبة وقوله الايث بن سعد (وقال) ابن شهاب  
 ويحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعطاء في الموضع انه يجزئ في الكفارة  
 ﴿ مالك بن أنس ﴾ وسفيان بن عيينة ويونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد  
 الله بن عتبة بن مسعود أن رجلا من الانصار أتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بوليدة سوداء فقال يا رسول الله ان علي رقبة مؤمنة فان كنت تراها مؤمنة أعتقها  
 فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتهدين أن لا اله الا الله فقالت نعم قال  
 أنتهدين أن محمداً رسول الله قالت نعم قال أفترقين بالبعث بعد الموت قالت نعم قال  
 أعتقها ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم  
 أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية كانت ترعى غنما لي ففقدت شاة من  
 الغنم فسألها عنها فقالت أكلها الذئب فأسفت وكنت من بني آدم فلطمت وجهها  
 وعلي رقبة فأعتقها فانها مؤمنة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت  
 هو في السماء فقال من أنا فقالت أنت رسول الله قال أعتقها فانها مؤمنة ﴿ وقال  
 مالك ﴾ أحسن ما سمعت في الرقاب الواجبة أنه لا يشتريها الذي يعتقها بشرط على  
 أن يعتقها لان تلك ليست برقبة تامة وفيها شرط يوضع عنه من ثمنها قال مالك ولا بأس  
 أن يشتري المتطوع (قال مالك) وبلغني أن عبد الله بن عمر سئل عن الرقبة الواجبة هل  
 تشتري بشرط فقل لا (وقال) الحسن والشعبي لا يجزئ الا عمنى وقاله انحنى أيضاً  
 (وقال عطاء) لا يجوز عرج ولا أشل ولا صبي لم يولد في الاسلام من حديث ابن  
 مهدي عن بشر بن منصور عن ابن جريج عن عطاء (وقال) سفيان عن المغيرة عن ابراهيم  
 وجابر عن الشعبي قال لا تجوز أم الولد في الواجب ﴿ ابن المبارك ﴾ عن الوزاعي قال  
 سئل ابراهيم النخعي عن الموضع هل تجوز في كفارة الدم قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
 عبد الجبار عن ربيعة أنه قال لا يجزئ عنه الا مؤمنة (وقال) عطاء لا تجوز الا مؤمنة

صحیحة (وقال) یحیی بن سعید لا یجوز أشل ولا أعمی (وقال) ابن شهاب لا یجوز أعمی ولا أبرص ولا مجنون

— ما جاء في تفرقة كفارة اليمين —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان کسا أو أعتق أو أطعم عن ثلاثة أیمان ولم ینو الاطعام عن واحدة من الایمان ولا الکسوة ولا العتق الا أنه نوى بذلك الایمان كلها (قال) یجزئه عند مالک لان هذه الکفارات كلها انما هي عن الایمان التي كانت بالله فهي تجزئه ﴿ قلت ﴾ وكذلك اذا أعتق رقبة ولم ینو عن ايمانه كلها الا أنه نوى بمقتها عن احدى هذه الایمان وليست بعینها وقد كانت أمانه تلك كلها بأشياء مختلفة الا انها كلها بالله أیجزئه في قول مالک قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أطعم خمسة مساکين وكسا خمسة أیجزئه (قال) ما سمعت من مالک فيه شیئا ولا یجزئه لان الله قال فاطعام عشرة مساکين من أوسط ما تطعمون أهليکم أو کسوتهم أو تحریر رقبة فمن لم یجد فصيام ثلاثة أيام فلا یجزئه أن یکون بعض هذا الا أن یکون نوعا واحداً

— ما جاء في الرجل يعطي المساکين قيمة كفارة يمينه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعطي المساکين قيمة الثياب أیجزئه أم لا (قال) لا یجزئ عند مالک ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفیان عن جابر قال سألت عامراً الشامي عن رجل حاف على عین خنث هل یجزئ عنه أن يعطي ثلاثة مساکين أربعة دراهم فقال لا یجزئ عنه الا أن يطعم عشرة مساکين من أوسط ما تطعمون أهليکم

— ما جاء في بذیان المساجد وتکفين الميت من كفارة اليمين —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعطی من كفارة يمينه في أ کفان الموتى أو في بذیان المساجد أو في قضاء دين الميت أو في عتق رقبة أیجزئه في قول مالک (قال) لا یجزئه عند مالک ولا یجزئه الا ما قال الله تعالى فاطعام عشرة مساکين من أوسط ما تطعمون أهليکم أو کسوتهم أو تحریر رقبة فلا یجزئه الا ما قال الله ثم قال وما كان ربک نسياً

❦ في الرجل يشتري كفارة يمينه أو توهب له ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت له كفارته أو تصدق بها عليه أو اشتراها أ كان مالك يكره له ذلك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن مالكاً كان يكره للرجل أن يشتري صدقة التطوع فهذا أشد كراهية وذلك رأيت ❦ قلت ❦ وكان مالك يكره أن يقبل الرجل صدقة التطوع ( قال ) نعم وقد جاء هذا عن عمر بن الخطاب وغيره وهذا مثبت في كتاب الزكاة

❦ الرجل يحلف أن لا يأكل طعاماً فإكل بعضه أو يشربه ❦  
❦ أو يحولته عن حاله تلك الى حال أخرى فإكله ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال والله لا آكل هذا الرغيف فأكل بعضه أيحنت في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان حلف لياكلن هذه الرمانة فأكل نصفها أيحنت أم لا قال يحنت ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان حلف لياكلن هذا الرغيف اليوم فأكل اليوم نصفه وغداً نصفه ( قال ) أراه حاشاً ولم أسمع من مالك في هذه الاشياء شيئاً ولكننا نحمل الحنث على من قد وجدناه حاشاً في حال ❦ قلت ❦ أ رأيت الرجل يحلف أن لا يأكل هذا الدقيق فأكل خبزاً من خبز ذلك الدقيق أيحنت أم لا في قول مالك أو حلف أن لا يأكل هذه الخنطة أو من هذه الخنطة فأكل سويقاً عمل من تلك الخنطة أو خبزاً خبز من تلك الخنطة أو الخنطة بيمينها صحيحة أو أكل الدقيق بيمينه أيحنت أم لا في هذا كله في قول مالك ( قال ابن القاسم ) هذا حاش في هذا كله لان هذا هكذا يؤكل ❦ قلت ❦ أ رأيت ان حلف أن لا يأكل من هذا الطلع فأكل منه بسراً أو رطباً أو تمرأ أيحنت في قول مالك ( قال ) ان كانت نيته أن لا يأكل من الطلع بيمينه وليس نيته على غيره فلا شيء عليه وان لم تكن له نية فلا يقرب ❦ قلت ❦ أتخفظه عن مالك قال لا ❦ قلت ❦ أ رأيت ان حلف أن لا يأكل من اللبن فأكل من جبنه أو من زبدته ( قال ) هذا مثل الاول ان

لم تكن له نية كما أخبرتك فهو حاث ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف فقال والله لا آكل من هذه الحنطة فزرعت فأكل من حب خرج منها (قال) قال مالك في الذي يحلف أن لا يأكل من هذا الطعام فيبيع فاشترى من ثمنه طعام آخر (قال) قال مالك لا يأكل منه اذا كان على وجه المنّ وان كان لكرهية الطعام وخبثه وردائه أو لسوء صنعه قال مالك فلا أرى به بأسا فقس مسائلتك في هذا الزرع على هذا ان كان على وجه المنّ فلا يأكل مما يخرج منها وان كان لرداءة الحب فلا بأس أن يأكل مما يخرج منها ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يشرب هذا السويق فأكله أيحنت (قال) ان كان انما كره شربه لأذى كان يصيبه منه مثل المغص يصيبه عليه أو النفخ أو لشيء يؤذيه فلا أراه حاثا ان هو أكله وان لم تكن له نية فأكله أو شربه حث ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال والله لا آكل هذا اللبن فشربه أيحنت في قول مالك أم لا (قال) قد أخبرتك في هذه الاشياء ان لم تكن له نية حث وان كانت له نية فله نيته ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يأكل سمنا فأكل سويقاً ملتوا بسمن فوجد فيه طعم السمن أو ريح السمن (قال) هذا مثل ما أخبرتك ان كانت له نية في ذلك السمن الخالص وحده بعينه فله نيته ولا يحث وان لم تكن له نية فهو حاث وقد فسر لك هذه الوجوه ﴿قلت﴾ فان لم يجد ريح السمن ولا طعمه في السويق (قال) لا يراد من هذا ريح ولا طعم وهو على ما أخبرتك وفسرت لك ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يأكل خلافاً كل مرقا فيه خل (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى عليه حثا الا أن يكون أراد أن لا يأكل طعاما داخله الخل ﴿ابن مهدي﴾ عن المغيرة عن ابراهيم قال سئل عن رجل قال كل شيء يلبسه من غزله امرأته فهو يهديه أبيع غزلهما ويشترى به ثوبا فيلبسه فقال ابراهيم لعن الله اليهود جرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها

— ما جاء في الرجل يحلف أن لا يهدم البئر فيهدم منها حجراً —  
 ﴿ أو يحلف أن لا يأكل طعامين فيأكل أحدهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يحلف أن لا يهدم هذه البئر فيهدم منها حجراً واحداً (قال) قال مالك هو حاث إلا أن تكون له نية في هدمها كلها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال والله لا أأكل خبزاً وزيتاً أو قال والله لا أأكل خبزاً وجبناً فأكل أحدهما أي حثت أم لا في قول مالك ولا نية له (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكا قال من حلف أن لا يأكل شيئين فأكل أحدهما أو قال لا أفعل فعلين ففعل أحدهما حثت فإن كان هذا الذي قال لا آكل خبزاً وزيتاً أو خبزاً وجبناً لم تكن له نية فقد حثت وإن كانت له نية أن لا يأكل خبزاً بزيت أو خبزاً بجبن وإنما كره أن يجمعهما لم يحث

— ما جاء في الرجل يحلف أن لا يأكل طعاما فذاقه أو أكل مما يخرج منه —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن حلف أن لا يأكل طعاما فذاقه أولاً يشرب شراباً كذا وكذا فذاقه أي حثت أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) أن لم يكن يصل إلى جوفه لم يحث ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال والله لا أأكل من هذه النخل بساً أو قال والله لا أأكل بساً هذه النخل فأكل من باحها أي حثت أم لا. قال لا يحث ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال والله لا آكل لحماً ولا نية له فأكل حيتاناً (قال) بلغني عن مالك أنه قال هو حاث لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه وهو الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً (قال مالك) إلا أن تكون له نية فله ما نوى ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن حلف أن لا يأكل رؤساً فأكل رؤس السمك أو حلف أن لا يأكل بيضاً فأكل بيض السمك أو بيض الطير سوى الدجاج أي حثت أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) إنما ينظر إلى الذي خرجت يمينه ما هو فيحمل عليه لأن للإيمان بساطاً يحمل الناس على ذلك فإن لم يكن ليمينه كلام يستدل به على ما أراد بيمينه ولم تكن له نية لزمه في كل ما يقع عليه ذلك الاسم الحث وقد أخبرتك في اللحم أنه إذا أكل الحيتان حث



ان لم تكن له نية وانما اللحم عند الناس ما قد علمت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف أن لا يأكل لحماً فأكل شحماً أي حنت أم لا في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال من حلف أن لا يأكل لحماً فأكل شحماً فإنه يحنت ﴿ قلت ﴾ فشحم الثروب وغيرها من الشحوم سواء في هذا (قال) الشحم كله سواء عند مالك إلا أن تكون له نية أن يقول إنما أردت اللحم بعينه ﴿ قال مالك ﴾ ومن حلف أن لا يأكل شحماً فأكل لحماً فلا شيء عليه ومن حلف أن لا يأكل اللحم فأكل الشحم حنت لأن الشحم من اللحم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن أبي عوانة عن المغيرة عن ابراهيم قال من حلف أن لا يأكل الشحم فليأكل اللحم ومن حلف أن لا يأكل اللحم فلا يأكل الشحم لأن الشحم من اللحم

﴿ ما جاء في الرجل يحلف أن لا يكلم فلاناً فسلم عليه في صلاة ﴾  
 ﴿ أو غير صلاة وهو يعلم أو لا يعلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً حلف أن لا يكلم فلاناً فصلى الخالف بقوم والمحلوف عليه فيهم فسلم من صلاته عليهم أي حنت أم لا (قال) لا يحنت قال وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو صلى الخالف خلف المحلوف عليه وقد علم أنه امامهم فردّ عليه السلام حين سلم من صلاته (قال) قال مالك لا حنت عليه وليس مثل هذا كلاماً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف أن لا يكلم فلاناً فردّ على قوم وهو فيهم فسلم عليهم وقد علم أنه فيهم أو لم يعلم (قال) قال مالك هو حانت إلا أن يحاشيه ﴿ قلت ﴾ علم أو لم يعلم قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً حلف أن يكلم فلاناً فسلم على قوم وهو فيهم (قال) قال مالك يحنت إلا أن يكون حاشاء ﴿ قال مالك ﴾ وإن مرّ في جوف الليل فسلم عليه وهو لا يعرفه حنت

﴿ في الرجل يحلف أن لا يكلم فلاناً فيرسل اليه رسولا أو يكتب اليه كتاباً ﴾  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً حلف أن لا يكلم فلاناً فأرسل اليه رسولا أو كتب

اليه كتابا (قال) قال مالك ان كتب اليه كتابا حنث وان أرسل اليه رسولا حنث الا أن تكون له نية على مشافهته ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت له في الكتاب نية على المشافهة (قال) قال مالك في هذا مرة ان كان نوى فله نيته ثم رجع بعد ذلك فقال لا أرى أن أنويه في الكتاب وأراه في الكتاب حاشا (قال مالك) وان كتب اليه فأخذ الكتاب قبل أن يصل الى المحلوف عليه فلا أرى عليه حثا وهو آخر قوله

— في الرجل يحلف أن لا يساكن رجلا —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يحلف أن لا يساكن فلانا فسكننا في دار فيها مقاصير فسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة أخرى أي حث أم لا (قال) ان كانا في دار واحدة وكل واحد منهما في منزله والدار تجمعهما فأراه حاشا في مسألتك وكذلك سمعت مالكا يقول. وان كانا في بيت واحد رفيقين حلف أن لا يساكنه فانتقل عنه الى منزل في الدار يكون مدخله ومخرجه ومراقفه في حوائجه ومنافعه على حدة فلا حنث عليه الا أن يكون نوى الخروج من الدار لأنني سمعت مالكا يقول وسأله رجل عن امرأة له وأخت له كانتا ساكنتين في منزل واحد وحجرة واحدة فوق بينهما ما يقع بين النساء من الشر لحلف الرجل بطلاق امرأته أن لا تساكن احدهما صاحبتهما فتكاري منزلا سفلا وعلوا وكل منزل منهما مرفقه على حدة مرحاضه ومفسله ومطبخه ومدخله ومخرجه على حدة الا أن سلم العلو في الدار يجمعهما باب الدار يدخلان منه ويخرجان منه (قال) مالك لا أرى عليه حثا اذا كانتا معترلين هكذا ﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا أساكنك فسكننا في قرية أي حث أم لا (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئا ولا أراه يحث الا ان كان معه في دار ﴿قلت﴾ وكذلك لو ساكنه في مدينة من المدن (قال) نعم لا حث عليه الا أن يساكنه في دار ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا يساكنه فزاره (قال) قال مالك ليست الزيارة سكنى ﴿قال مالك﴾ وينظر في ذلك الى ما كانت عليه أوّل يمينه فان كان اما ذلك لما يدخل بين الاميال والصبيان والنساء فذلك عندى أخف وان كان اما أرد التنحي

عنه فهو عندي أشد ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يحلف أن لا يسكن فلانا في دار قد سماها أولم يسمها فقسمت الدار فضربا بينهما حائطا وجعل مخرج كل نصيب على حدة فسكن في أحد النصفين هذا الحالف أترأه حائثا أم لا (قال) سئل مالك وأنا أسمع عن رجل حلف أن لا يسكن ابنه أو أخاه وكانا في دار واحدة فأرادا أن يضربا في وسط الدار حائطا ويقسماها ويفتح هذا بابا إلى السكة وهذا بابا إلى السكة الاخرى قال مالك ما يبغيني وكرهه (قال ابن القاسم) وأنا لا أرى به بأسا ولا أرى عليه شيئا وكذلك مسألتك

﴿ في الرجل يحلف أن لا يسكن دار رجل ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن متى يؤمر بالخروج في قول مالك (قال) قال مالك يخرج ساعة يحلف ﴿قلت﴾ فان كانت يمينه في جوف الليل (قال) قال مالك فأرى أن يخرج تلك الساعة فراجعه ابن كنانة فيها فقال له ألا ترى له أن يمكث حتى يصبح . قال مالك ان كان نوى ذلك والا انتقل تلك الساعة فرأيت حين راجعه ابن كنانة وراجعهم مرارا فيها فلم يزد على هذا ولم نسأله وان اقام حتى يصبح فرأيت يراه ان اقام حتى يصبح اذا لم تكن له نية انه حائث وذلك رأيي ﴿قلت﴾ لمالك فان كانت له نية حتى يصبح أقيم حتى يلتبس مسكنا بعد ما أصبح (قال) قال مالك يجعل ما استطاع . قيل له انه لا يجد مسكنا قال هو يجده ولكنه لعله أن لا يجده الا بالنملاء او الموضع الذي لا يوافق فلينتقل ولا يقيم وان كان الى مثل هذا الموضع فلينتقل اليه حتى يجد على مهل فان لم ينتقل رأيت حائثا ﴿قلت﴾ أرايت ان ارتحل ببياله وولده وترك متاعه (قال) قال مالك لا يترك متاعه ﴿قلت﴾ فان ترك متاعه أينحت أم لا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ والرحلة عند مالك أن ينتقل بكل شيء له قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا يسكن في دار فلان هذه فباعها فلان أينحت ان سكن أم لا (قال) أرى أن لا يسكن هذه الدار اذا سماها بيمينها وان

خرجت من ملك واحد بعد واحد الا أن يكون أراد ما دامت في ملك فلان  
المحلف عليه فان سكن حنث فهذا حين حلف أن لا يسكن دار فلان هذه فان كان  
أراد أن لا يسكن هذه الدار فلا يسكنها أبداً فان سكنها حنث وان كان انما أراد  
ما دامت لفلان فان خرجت من ملك فلان فلا بأس عليه في سكنها ﴿قلت﴾ فان  
قال والله لا أسكن دار فلان فباعها فلان (قال) أرى أنه لا يحنث ان سكنها الا أن  
يكون نوى أن لا يسكنها وان خرجت من ملكه ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا  
يسكن دار فلان فسكن داراً بين فلان ورجل آخر أحنث أم لا (قال) نعم يحنث  
لاني سمعت مالكا يقول في رجل قال لامرأته أنت طالق انك كسوتك هذين  
الثوبين ونيتي أن لا يكسوها اياهما جميعا فكساها أحدهما انها قد طلقت عليه  
﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته ان سكنت هذه الدار وهي فيها ساكنة فأنت  
طالق (قال) تخرج فان تمادت في سكنها يحنث. فكذلك اللباس والركوب اذا كانت  
راكبة أو لابساً فان هي ثبتت على الدابة أو لم تنزع اللباس مكانها من فورها فهي طالق

— الرجل يحلف أن لا يدخل بيتاً ولا يسكن بيتاً —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا أسكن بيتاً ولا نية له وهو من أهل القرى او من  
أهل الحاضرة فسكن بيتاً من بيوت الشعر أترأه حاثاً في قول مالك (قال) لم أسمع  
من مالك فيه شيئاً الا أنه ان لم تكن له نية فهو حاث لان الله تبارك وتعالى يقول  
بيوتاً تستخفونها يوم ظعنكم ويوم اقامتكم فقد سماها الله بيوتاً ﴿قال﴾ وانما سألت  
مالكاً عن الرجل يحلف بطلاق امرأته ما له مال ولا مال له يعلمه فيكون قد وقع له  
ميراث بأرض قبل يمينه (قال) مالك ان كان لم ينو حين حلف أنه ما له مال يعلمه فأرى  
أن قد حنث وان كان حلف حين حلف أنه ما له مال ينو ما لا يعلمه لم يحنث

— الرجل يحلف أن لا يدخل على رجل بيتاً —

﴿قلت﴾ أرايت رجلاً حلف أن لا يدخل على رجل بيتاً فدخل عليه في المسجد

أَيْحُثُّ أَمْ لَا ( قَالَ ) لَا يَحُثُّ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ( قَالَ ) بَلْغَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ لَا حُثُّ عَلَى هَذَا وَلَيْسَ عَلَى هَذَا حَلْفٌ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى فَلَانٍ بَيْتًا فَدَخَلَ الْحَالِفُ عَلَى جَارٍ لَهُ بَيْتُهُ فَذَا فَفُلَانُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ فِي بَيْتِ جَارِهِ ذَلِكَ أَيْحُثُّ أَمْ لَا ( قَالَ ) نَعَمْ يَحُثُّ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى فَلَانٍ بَيْتًا فَدَخَلَ بَيْتًا فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَلَانُ ذَلِكَ الْبَيْتِ ( قَالَ ) قَالَ مَالِكٌ فِي هَذَا بَعِينُهُ لَا يَعْجِبُنِي ( قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ) وَأَرَى إِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ فَلَانُ ذَلِكَ الْبَيْتِ أَنْ لَا يَكُونَ حَاشًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوَى أَنْ لَا يَجَامِعَهُ فِي بَيْتِ قَالَ فَإِنْ كَانَ نَوَى ذَلِكَ فَقَدْ حُثَّ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ قَوْلَ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَعْجِبُنِي أَخَافُ مَالِكُ الْحُثُّ فِي ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ خَافَ الْحُثُّ

❦ فِي رَجُلٍ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارًا بَعِينَهَا أَوْ بغيرِ عَيْنِهَا ❦

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ هَذِهِ الدَّارَ فَهَدَمْتُ حَتَّى صَارَتْ طَرِيقًا أَوْ خَرِبَةً مِنَ الْخَرَابِ يَذْهَبُ النَّاسُ فِيهَا يَخْرُقُونَهَا ذَاهِبِينَ وَجَائِثِينَ ( قَالَ ) أَرَى إِذَا هَدَمْتُ وَخَرِبَتْ حَتَّى تَصِيرَ طَرِيقًا فَدَخَلَهَا لَمْ يَحُثُّ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَلَوْ بَنَيْتَ بَعْدَ ذَلِكَ دَارًا ( قَالَ ) لَا يَدْخُلُهَا لِأَنَّهَا حِينَ بَنَيْتَ بَعْدَ فَقْدِ صَارَتْ دَارًا ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فَلَانٍ فَدَخَلَ بَيْتَ فَلَانِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا فَلَانُ سَاكِنٌ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ بَكْرَاءً أَيْحُثُّ أَمْ لَا ( قَالَ ) أَرَى أَنَّ الْمَنْزَلَ مَنْزِلَ الرَّجُلِ بَكْرَاءً كَانَ فِيهِ أَوْ بغيرِ كَرَاءٍ وَيَحُثُّ هَذَا الْحَالِفُ إِنْ دَخَلَ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فَلَانٍ فَقَامَ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ مَنْهَا أَيْحُثُّ أَمْ لَا قَالَ يَحُثُّ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَدْخُلُ مِنْ بَابِ هَذِهِ الدَّرِّ فَيَدْخُلُ مِنْ بَابِهَا هَذَا الْمَحْدَثُ أَيْحُثُّ أَمْ لَا ( قَالَ ) يَحُثُّ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَتَحْفَظُهُ عَنْ مَالِكٍ ( قَالَ ) لَا وَهُوَ رَأْيِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَرَهُ الدَّخُولِ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ لَضَيْقٍ أَوْ لِسُوءِ مَرٍّ أَوْ مَرٍّ عَلَى أَحَدٍ وَلَمْ يَكْرَهُ دَخُولَ الدَّارِ بَعِينَهَا فَإِنْ هَذَا إِذَا حَوَّلَ الْبَابَ وَدَخَلَ لَمْ يَحُثُّ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَدْخُلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَأَغْلَقْتُ ذَلِكَ الْبَابَ وَفَتَحْتُ لَهُ بَابَ آخَرَ فَدَخَلَ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ الَّذِي فَتَحْتُ أَيْحُثُّ أَمْ لَا

(قال) يحنث الا أن يكون نوى أن لا يدخل من هذا الباب وانما أراد ذلك الباب بعينه ولم يرد دخول الدار فان لم تكن هذه نيته فهو حانث لان نيته هاهنا انما وقعت على أن لا يدخل هذه الدار ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يدخل دار فلان فاحتمله انسان فأدخله أيحنث أم لا (قال) قال مالك وغيره من أهل العلم انه لا يحنث ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال احتملوني فأدخلوني ففعلوا أيحنث أم لا (قال) هذا يحنث لا شك فيه

— في الرجل يحلف أن لا يأكل طعام رجل —

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال والله لا أكلت من طعام فلان فباع فلان طعامه ثم أكل من ذلك الطعام (قال) فانه لا يحنث الا أن يحلف لا أنه أكلت من هذا الطعام بعينه فانه لا يأكل منه وان خرج من ملك فلان ذلك الرجل فان أكل منه حنث وان انتقل من ملك رجل الى ملك رجل الا أن يكون نوى ما دام في يده ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال والله لا آكل من طعام فلان ولا ألبس من ثياب فلان ولا أدخل دار فلان فاشتري هذا الخالف هذه الاشياء من فلان فأكلها أو لبسها أو دخلها بعد الاشتراء (قال) ليس عليه شيء الا أن يكون نواه بعينه أن لا يأكله ﴿قلت﴾ فان وهب هذا المحلوف عليه هذه الاشياء للحالف أو تصدق بها عليه فقبلها فأكلها أو لبس أو دخل الدار أيحنث أم لا في قول مالك (قال) ما يعجبنى هذا وما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني انما كرهته لك لان هذا انما يكره لوجه المنّ الا ترى أنه اذا وهب له الهبة منّ بها الواهب عليه وان اشتراها منه فلا منّة للبائع عليه ولا يعجبنى ذلك وأراه حانثاً ان كان انما كرهه منه ان فعل ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني عن مالك أنه سئل عن رجل حلف أن لا يأكل لرجل طعاماً فدخل ابن الحالف على المحلوف عليه فأطعمه خبزاً ثم خرج به الصبي الى منزل أبيه فتناوله أبوه منه فأكل منه وهو لا يعلم فسئل مالك عن ذلك فقال أراه حانثاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يأكل من طعام يشتره فلان فأكل من طعام اشتراه فلان وآخر معه أيحنث أم لا في قول مالك (قال) أراه حانثاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يأكل هذا

الريغف فأكره عليه فأكله (قال) لا يحنث في رأيي ﴿قلت﴾ فإن أكره خلف  
أن لا يأكل كذا وكذا فأجبر على أكله فأكله أيحنت أم لا (قال) لا يحنث عند  
مالك والمكره عند مالك على اليمين ليس يمينه بشئ

الرجل يحلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه أو لا يأذن لامرأته أن تخرج

﴿قلت﴾ أرايت ان حلف رجل أن لا يخرج امرأته من الدار الا باذنه فأذن لها حيث  
لا تسمع فخرجت بعد الاذن أيحنت أم لا (قال) بلغني عن مالك أنه سئل عن رجل  
حلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه فسافر فخاف أن يخرج بعده فقال اشهدوا أنني قد  
أذنت لها ان خرجت فهي على اذني فخرجت قبل أن يأتيها الخبر قال مالك ما أراه  
الا قد حنث قال مالك وليس هذا الذي أراد . ولم أسمعه أنا من مالك ولكن بلغني  
ذلك عنه وهو رأيي وكذلك مسألتك ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف رجل أن لا يأذن  
لامرأته أن تخرج الا في عيادة مريض فأذن لها فخرجت في عيادة مريض ثم  
عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها أيحنت الزوج أم لا  
قال لا يحنث ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا يأذن لامرأته أن تخرج الا في عيادة  
مريض فخرجت من غير أن يأذن لها الى الحمام أو الى غير ذلك أيحنت أم لا (قال)  
لا يحنث في رأيي لان الزوج لم يأذن لها الى حيث خرجت الا أن يعلم بذلك فيتركها  
فان هو حين يعلم بذلك لم يتركها فانه لا يحنث ﴿قلت﴾ فان لم يعلم حتى فرغت من  
ذلك ورجعت (قال) لا حنث عليه في رأيي ﴿قال سحنون﴾ وقد ذكر عن ربيعة  
شئ مثل هذا انه حانث في غير العيادة اذا أقرها لانه قد كان يقدر على ردها فلما تركها  
فانه أذن لها في خروجها

الرجل يحلف ليقضي فلانا حقه غدا أو لياكلن طعاما غدا

﴿فيقضيه أو يأكله قبل غد﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لرجل والله لا قضيتك حقه غدا فمجل له حقه



اليوم أيحنت أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يحنت ان عجل له حقه قبل الاجل  
وانما يحنت اذا أخر حقه بعد الاجل ﴿ قلت ﴾ فان قال والله لا كلن هذا الطعام  
غداً فأكله اليوم أيحنت أم لا ( قال ) نعم هذا يحنت ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك قال لا  
﴿ قلت ﴾ لم أحنثه في هذا ولم تحنثه في الاول ( قال ) لان هذا حلف على الفعل في ذلك  
اليوم والاول انما أراد القضاء ولم يرد ذلك اليوم بعينه وانما أراد أن لا يتأخر عن ذلك  
اليوم وكذلك قال مالك فيه

— الرجل يحلف أن لا يشتري ثوبا فاشترى ثوب وشي —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا حلف أن لا يشتري ثوبا فاشترى ثوبا من الوشي أو غيره  
( قال ) ان كانت له نية فله نيته فيما بينه وبين الله وان كانت عليه نيته واشترى ثوبا حنث  
ان كان حلف بالطلاق أو بالعتاق أو بشيء مما يقضى عليه القاضي به ﴿ قال ابن القاسم ﴾  
ولو أن رجلا حلف أن لا يدخل دارا سماها فدخلها بعد ذلك وقال انما نويت شهراً  
قال ان كانت عليه نيته لم يقبل قوله وان كان فيما بينه وبين الله وجاء مستفتياً فله نيته  
فسألتك مثل هذه

— في الرجل يحلف أن لا يلبس ثوبا —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان يحلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لابس فتركه عليه بعد  
اليمين ( قال ) بلغني عن مالك ولم أسمع منه أنه قال في الرجل يحلف أن لا يركب هذه  
الدابة وهو عليها قال قال مالك ان نزل عنها مكانه والا فهو حانث فسألتك  
مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا  
غزلته فلانة وأخرى معها ( قال ) أراه حانثاً في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حلف أن  
لا يلبس هذا الثوب فقطعه قباء أو قيصاً أو سراويل أو جبة ( قال ) هو حانث الا أن  
يكون انما حلف لضيق به كره أن يلبسه على ذلك الحال أو لسوء عمله فكره لبسه  
لذلك فحوله فهذا له نيته فان لم تكن له نية حنث ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا حلف

أن لا يلبس هذا الثوب وهو قيص أو قباء أو ملحفة فاتزر به أولف رأسه به أو طرحه على منكبيه أو يكون حاشا في قول مالك وهل يكون هذا لبسا عند مالك (قال) سأل رجل مالكا عن رجل حلف بطلاق امرأته البتة أن لا يلبس لها ثوبا فأصابته من الليل هراقة الماء فقام من الليل فتناول ثوبا عند رأسه فاذا هو ثوب امرأته وهو لا يعلم فوضعه يديه على مقدم فرجه فقال مالك لا أرى هذا لبسا (قال) قليل للمالك فلو أداره عليه فقال مالك لو أداره عليه لرأيت لبسا فأما مسألتك فأراه لبسا وأراه حاشا وما سمعت من مالك فيها شيئا

— في الرجل يحلف أن لا يركب دابة رجل فركب دابة عبده —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا حلف أن لا يركب دابة رجل فركب دابة لبعده أيحنت أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في العبد يشتري رقيقا لو اشتراه سيده عتقوا عليه (قال مالك) يعتقون على السيد وإن كان العبد هو الذي اشتراه لنفسه فأنهم أحرار على السيد إذا كانوا ممن يعتقون على السيد فسألتك مثل هذا عندي أنه حانت إلا أن تكون للحالف نية لأن مافي يد العبد لسيدته ألا ترى أن مافي يديه من الرقيق الذين يعتقون على السيد أنهم أحرار قبل أن يأخذهم منه السيد (وقال أشهب) لا حنت عليه في دابة عبده ألا ترى لو أنه ركب دابة لابنه كان يجوز له اعتصارها لم يحنت فكذلك هذا

— ما جاء في الرجل يحلف ماله مال وله دين وعروض —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت رجلا حلف ماله مال وله دين على الناس وعروض وغير ذلك ولا شيء له غير ذلك الدين أيحنت أم لا في قول مالك (قال) يحنت عند مالك لأنني سمعت مالكا وسئل عن رجل استعاره رجل ثوبا لحلف بطلاق امرأته أنه ما يملك إلا ثوبه وله ثوبان مرهونان أتري عليه حنثا قال إن كان في ثوبيه المرهونين كفاف لدينه فلا أرى عليه حنثا وكانت تلك نيته مثل أن يقول ما أملك ما أقدر عليه يريد بقوله

ما أملك أى ما أقدر على توبى هذين فان لم تكن له نية هكذا أو كان فى الثوبين فضل رأيت أن يحنث فى مسألتك مثل هذا ( قال ابن القاسم ) وان لم تكن له نية وليس فى الثوبين وفاء فأرى أنه يحنث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف بالله ماله مال وليست له دنائير ولا دراهم ولا شئ من الاموال التى تجب فيها الصدقة وله شوار بيته أو خادم أو فرس أحنث أم لا فى قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فى هذا شيئاً وما أشك أنه حانث لاني لا أحصى ما سمعت مالكا يقول من قال مالى مال وله عروض ولا فرض له انه يحنث فهذا يدل على أنه قد جعل العروض كلها أموالا الا أن تكون للحالف نية فتكون له نيته ألا ترى أن فى الحديث الذى ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين ان فيه لم يغنم ذهابا ولا ورقا الا الاموال المتاع والخزنى

﴿ الرجل يحلف أن لا يكلم رجلا أياما فيكلمه فيحنث ﴾  
 ﴿ ثم يكلمه أيضا قبل أن ينقضى الاجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا حلف لرجل والله لا أكلمك عشرة أيام فكلمه فى هذه العشرة الايام فأحنثه ثم كلمه بعد ذلك مرة أخرى ( قال ) لا حنث عليه عند مالك بعد الحنث الاول وان كلمه فى العشرة الايام ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان كلمه فى هذه العشرة الايام قبل أن يكفر مرارا لم يكن عليه الا كفارة واحدة فى قول مالك قال نعم

﴿ فى الرجل يحلف للرجل إن علم أمراً ليخبره فعلماه جميعا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا حلف لرجل ان علم أمر كذا وكذا ليخبره ذلك أو ليعلمنه ذلك فعلماه جميعا أترى الحالف إن لم يخبره المحلوف له أو يعلمه أنه حانث فى قول مالك أو يقول اذا علم المحلوف له فلا شئ على الحالف (قال) لم أسمع من مالك فى هذا شيئاً بعينه وأنا أرى أن علمهما لا يخرجهم من يمينه حتى يخبره أو يعلمه ولقد سئل

مالك عن رجل أسر اليه رجل سرّاً فاستحلفه على ذلك ليكتمنه ولا يخبره أحداً فأخبر المحلوف له رجلاً بذلك السر فانطلق ذلك الرجل فأخبر الحالف فقال ان فلانا أخبرني بكذا وكذا فقال الحالف ما كنت أظنه أخبر بهذا غيري ولقد أخبرني به فظن الحالف أن يمينه لا شيء عليه فيها ان أخبر هذا لان هذا قد علم (قال) قال مالك أراه حاشاً ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف ان علم بكذا وكذا ليعلمن فلانا أو ليخبرنه فعلم بذلك فكتب اليه بذلك أو أرسل اليه بذلك رسولا أيير أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأراه باراً

— الرجل يحلف أن لا يتكفل بمال أو برجل —

﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا يتكفل بمال أحد أبداً فتكفل بنفس رجل أيحنت أم لا (قال) الكفالة عند مالك بالنفس هي الكفالة بالمال الا أن يكون قد اشترط وجهه بلا مال فلا يحنت ﴿قلت﴾ أرايت ان حلفت أن لا أتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفلت لو كفل له بكفالة عن رجل ولم أعلم أنه وكيل للذي حلفت له (قال) اذا لم تعلم بذلك ولم يكن هذا الذي تكفلت له من سبب الذي حلفت له مثل ما وصفت لك قبل في صدر الكتاب فلا حث عليه

— في الرجل يحلف ليضرب عبده مائة —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً حلف ليضرب عبده مائة سوط فجمعها فضربه بها واحدة (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ولا يخرج منه من يمينه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله ليضرب عبده مائة ضربة فضربه ضرباً خفيفاً (قال) ليس الضرب الا الضرب الذي يؤلم ﴿قلت﴾ أرايت هذا الذي حلف ليضرب عبده مائة جلدة ان أخذ سوطاً له رأسان أو أخذ سوطين فجعل يضربه بهما فضربه خمسين بهذا السوط الذي له رأسان أو بهذين السوطين أيجزئه من يمينه (قال) سألت مالكا عن الرجل الذي يجمع سوطين فيضرب بهما قال قال مالك لا يجوز ذلك

❦ الرجل يحلف أن لا يشتري عبداً أولاً يضربه ❦  
❦ أولاً يبيع سلعة فأمر غيره بذلك ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان حلف أن لا يشتري عبداً فأمر غيره فاشترى له عبداً أيحنت أم لا في قول مالك ( قال ) نعم يحنت عند مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان حلف أن لا يضرب عبده فأمر غيره فضربه أيحنت أم لا ( قال ) هذا حانت الا أن تكون له نية حين حلف أن لا يضربه هو نفسه ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك قال هذا رأيي ❦ قلت ❦ أرايت ان حلف ليضربن عبده فأمر غيره فضربه ( قال ) هذا بار الا أن تكون نيته أن يضربه هو نفسه ❦ قلت ❦ وكذلك لو حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها له انه يحنت في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ ولا تدينه في شيء من هذا في قول مالك ( قال ) ماسمعت مالكا يدينه ولا أرى ذلك له

❦ في الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة رجل فأعطاه إياها ❦  
❦ غير الرجل فباعها له وهو لا يعلم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً حلف أن لا يبيع لفلان سلعة وأن المحلوف عليه دفع الى رجل سلعة ليبيعها فدفعها هذا الرجل الى الخالف ليبيعها له ولم يعلم الخالف أنها المحلوف عليها فباعها أيحنت أم لا في قول مالك ( قال ) ان كان الذي دفع السلعة الى الخالف من سبب المحلوف عليه أو من ناحيته فاني أرى أنه قد حنت والا فلا حنت عليه لاني سمعت مالكا يقول في الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة من رجل فباعها من غيره فاذا هذا المشتري انما اشتراها للمحلوف عليه ( قال ) قال مالك ان كان المشتري من سبب المحلوف عليه أو من ناحيته فأراه حانت والا فلا حنت عليه ( قال ) فقيل لمالك انه قد تقدم اليه وقال له الخالف ان عليّ يمينا أن لا أبيع من فلان فقال المشتري اني انما اشتريت لنفسى فباعه على ذلك فلما وجب البيع قال المشتري ادفع السلعة الى فلان المحلوف عليه فاني انما اشتريتها له ( قال ) قال مالك قد لزمه البيع ❦ قلت ❦ فان قال الخالف

اني قد تقدمت اليه في ذلك (قال) لا ينفعه ذلك (قال) فقيل للمالك أترى عليه الحنث (قال) مالك ان كان المشتري من سبب المحلوف عليه أو من ناحيته فقد حنث ولم ير ماتقدم اليه ينفعه (قال) فقلت لابن القاسم ما يعني بقوله من سبب المحلوف عليه أو من ناحيته (قال) الصديق الملائف أو من هو في عياله أو من هو من ناحيته ولم يفسره لنا مالك هكذا ولكننا علمنا أنه هو هذا

— في الرجل يحلف لغريمه ليقضيه حقه فيقضيه نقصا —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يحلف ليدفعن الى فلان حقه وهي دراهم فقضاه نقصا (قال) قال مالك لو كان فيها درهم واحد ناقص لكان حاشا . قال فان كان فيها شيء بار لا يجوز فانه حاشا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف رجل لغريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه فأخذ منه حقه فلما اقترقا أصاب بعضها نحاسا أو رصاصا أو ناقصا بينا نقصانها أيحنت في قول مالك أم لا (قال) هو حاشا لاني سألت مالكا عن الرجل يحلف بطلاق امرأته ليقضيه حقه الى أجل فيقضيه حقه ثم يذهب صاحب الحق بالذهب فيجد فيها زائفا أو ناقصا بينا نقصانه فيأتي به بعد ذلك وقد ذهب الاجل قال مالك أراه حاشا لانه لم يقضه حقه حين وجد فيما اقتضى ناقصا أو زائفا ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان استحقها مستحق (قال) نعم يحنت في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذ بحقه عرضا من العروض (قال) قال مالك ان كان عرضه ذلك يساوي ما أعطاه به وهو قيمته لو أراد أن يبيعه بآعه لم أر عليه شيئا ثم استثقله بعد ذلك وقوله الاول أعجب الى اذا كان يساوي دراهمه

— في الرجل يحلف أن لا يفارق غريمه حتى يقضيه فيفر منه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلفت أن لا أفارق غريمي حتى استوفي حتى ففر مني أو أفلت أأحنت في قول مالك أم لا (قال) قال مالك ان كان انما غلبه غريمه وانما نوى أن لا يفارقه مثل أن يقول لا أخلى سبيله ولا أتركه الا أن يفر مني فلا شيء عليه (قال)

وسمعت مالكا يقول في رجل قال لامرأته أنت طالق ان قبلتك قبيلته من خلفه وهو لا يدري (قال) لا شيء عليه ان كانت غلبته ولم يكن منه في ذلك استرخاء.. فكلّم مالك في ذلك فقال ومثل ذلك أن يقول الرجل لامرأته ان ضاجعتك فأنت طالق فينام فتضاجعه وهو نائم انه لا شيء عليه (قال) ولو قال ان ضاجعتني أو قبلتني فهذا كله خلاف للقول الاول وهو حاث. والذي حلف لغريمه أن لا يفارقه فمضى بنفسه فربط فهذا يحث الا أن يقول نويت الا أن أغلب عليه أو أغضب عليه ﴿قلت﴾ أرأيت الذي حلف لغريمه أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه منه فأحاله على غريم له (قال) لا أراه يبر في ذلك

✽ الرجل يحلف لغريمه ليقضيه حقه رأس الهلال ✽

﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف لاقضين فلانا ماله رأس الهلال أو عند رأس الهلال (قال) قال مالك له ليلة ويوم من رأس الهلال (قال) فقلت للمالك والى رمضان (قال) اذا انسلخ شعبان ولم يقضه حث لانه انما جعل القضاء فيما بينه وبين رمضان (قال) وقال مالك عند رأس الهلال أو اذا استهل الشهر بمنزلة واحدة له ليلة ويوم من أول الشهر والى الشهر والى استهلال الشهر مثل قوله الى رمضان ان لم يقضه حقه ما بينه وبين استهلال الشهر حث

✽ في الرجل يحلف ليقضين فلانا حقه فيه به أو يتصدق به عليه ✽

﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف ليقضين فلانا حقه رأس الهلال فوهب له فلان دينه ذلك أو تصدق به عليه أو اشترى صاحب الدين به من الحالف سلعة من السلع (قال) قال مالك في هذه المسألة بمينها ان كانت تلك السلعة هي قيمة ذلك الدين لو أخرجت الى السوق أصاب بها ذلك الثمن فقد برّ ولا شيء عليه ثم سمته بعد ذلك يكرهه ويقول لا ولكن ليقضيه دنائره (وقال مالك) ان كانت السلعة تساوى ذلك فلم لا يعطيه دنائره (قال ابن القاسم) وقوله الاول أعجب الى (قال) وانما



رأيت مالكا كرهه من خوف الذريعة (قال) والهبة والصدقة لا تخرج الحالف ذلك من يمينه ولا وضعية الذي له الدين ان وضع ذلك عن الذي عليه الدين لم يخرج ذلك عن يمينه (قال) وان حالف ليقضينه دنائيره أو ليقضينه حقه فان ذلك سواء ويخرجه من يمينه أن يدفع فيه عرضا اذا كان ذلك العرض يساوى تلك الدناير اذا كانت نيته على وجه القضاء ولم تكن على الدناير بأعيانها فاذا كانت يمينه على الدناير بأعيانها فهو حاث الا أن يدفع اليه الدناير بأعيانها ﴿قلت﴾ رأيت ان مات المحلوف عليه كيف يصنع الحالف (قال) قال مالك يدفع ذلك الى ورثته ويبر في يمينه أو الى وصيه أو الى من يلي ذلك منه أو الى السلطان ولا شيء عليه اذا أدى ذلك الى أحد من هؤلاء.

❦ في الرجل يحلف أن لا يهب لرجل شيئا فيعيده أو يتصدق عليه ❦

﴿قلت﴾ رأيت ان حلف رجل أن لا يهب لفلان هبة فتصدق عليه بصدقة أيحنت أم لا (قال) قال مالك في كل ما ينفع به الحالف المحلوف عليه أنه يحنت كذلك قال مالك وكل هبة كانت لغير الثواب فهي على وجه الصدقة ﴿قلت﴾ رأيت ان حلفت أن لا أهب لفلان هبة فأعمرته دابة أأحنت في قول مالك أم لا (قال) نعم في رأيي الا أن يكون ذلك نيتك لان أصل يمينك هاهنا على المنفعة

❦ في الرجل يحلف أن لا يكسو امرأته أو رجلا فوهب لهما ❦

﴿قلت﴾ رأيت لو ان رجلا حلف أن لا يكسو فلانة امرأته فأعطاهها دراهم فاشتريت بها ثوبا أيحنت أم لا (قال) نعم يحنت عند مالك وقد بلغني عن مالك أنه سئل عن رجل حلف أن لا يكسو امرأته فأنتك لها ثيابا كانت رهنها قال مالك أراه حاثا (قال ابن القاسم) وقد عرضت هذه المسألة على مالك فأنكرها وقال أمحها وأبي أن يجيب فيها بشيء (قال ابن القاسم) ورأيت فيها أنه ينوي فان كانت له نية أن لا يهب لها ثوبا ولا يتباعه لها فلا أرى عليه شيئا وان لم تكن له نية رأيت جاثا وأصل هذا عند مالك

انما هو على وجه المنافع والمنّ (قال) ولقد قال مالك في الرجل يحلف أن لا يهب لفلان  
 دينارا لرجل أجنبي فكساه ثوبا قال مالك أرى هذا حاشا لانه حين كساه فقد وهب له الدينار  
 (فقيل) لمالك أرايت ان كانت له نية (فقال) مالك لا أنويه في هذا ولا أقبل منه نيته  
 (فقيل) لمالك فلو حلف أن لا يهب لامرأته دنائير فكساها (قال) قال مالك كنت  
 أنويه فان قال انما أردت الدناير بأعيانها رأيت ذلك له وان لم تكن له نية حنث (قال)  
 ورأيت محمل ذلك عنده حين كلم في ذلك لان الرجل قد يكره أن يهب لامرأته  
 للدناير وهو يكسوها ولعله انما كره أن يعطيها إياها من أجل الفساد أو الخدع فيها  
 فهذا يدل على أن محمل هذه الاشياء عند مالك على وجه النفع والمنّ ﴿قلت﴾ وهذا  
 الذي يحلف أن لا يعطي فلانا دنائير ان أعطاه فبرسا أو عرضا من العروض أهو  
 بمنزلة الكسوة عند مالك يحنثه في ذلك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت محمل هذه الايمان  
 عند مالك على المنّ والنفع كيف تأويل المنّ (قال) لو أن رجلا وهب لرجل شاة  
 وقال له الواهب ألم أفعل بك كذا وكذا فقال إياي تريد امرأته طالق البتة ان أكلت  
 من لحمها أو شربت من لبنها (فقال) قال لى مالك ان باعها فاشتري بثمنها شاة أخرى  
 أو طعاما كأنما كان فأكله فانه يحنث ﴿قلت﴾ فان اشترى بثمن تلك الشاة كسوة  
 أمحنث أيضا في قول مالك (قال) نعم يحنث لان هذا على وجه المن فلا ينبغي له أن  
 ينتفع من ثمن الشاة بقليل ولا كثير لان يمينه انما وقعت جوابا لما قال صاحبه فصارت  
 على جميع الشاة ولم يرد اللين وحده لان يمينه على أن لا ينتفع منها بشئ لان يمينه انما  
 جرها من صاحبها عليه ﴿قلت﴾ فان أعطاه شاة أخرى أو عرضا من العروض من  
 غير ثمن تلك الشاة (قال) لا بأس به إذا لم يكن ثمنها يبدلها به فلا بأس بذلك الا أن  
 يكون نوى أن لا ينتفع منه بشئ أبدا ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف أن لا يكسو فلانا  
 ثوبا فأعطاه دينارا أمحنث أم لا (قال) قد أخبرتك بقول مالك أنه اذا حلف أن  
 لا يعطي فلانا دينارا فكساه اياه انه حانث فالذى حلف أن لا يكسو فلانا ثوبا فأعطاه  
 دينارا أبين أنه حانث وأقرب في الحنث وقد بلغني ذلك عن مالك

❦ في الرجل يحلف أن لا يفعل أمراً حتى يأذن فلان فيموت المحلوف عليه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً حلف بالله أن لا يدخل دار فلان لرجل سماه الا أن يأذن له فلان لرجل سماه آخر أو حلف بالعتق أو بالطلاق فيموت فلان المحلوف عليه بالاستثناء فيدخل الحالف دار فلان المحلوف عليه أيحنت أم لا قال يحنت ❦ قلت ❦ أيتنفع بأذن الورثة ان أذنوا له ( قال ) لا لان هذا ليس بحق يورث ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً حلف أن لا يمطي فلاناً حقه الا أن يأذن له فلان فأت المحلوف عليه بالأذن أيورث هذا الاذن أم لا ( قال ) لا يورث ❦ قلت ❦ أقتراه حائناً ان قضاه ( قال ) ان قضاه فهو حائث ❦ قلت ❦ أتحمظه عن مالك ( قال ) لا انما الذي سمعت من مالك انه يورث ما كان حقاً للميت وحلف له فهذا يورث لانه كان حقاً للميت

❦ الرجل يحلف للسلطان أن لا يرى أمراً الا رفعه اليه ❦

❦ فيعزل السلطان او يموت ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً حلف لأمير من الامراء أنه لا يرى كذا وكذا الا رفعه اليه تطوع له باليمين فمزل ذلك الامير او مات كيف يصنع في يمينه ( قال ) سئل مالك عن الوالي يأخذ على القوم أيماناً أن لا يخرجوا الا بأذنه فيعزل ( قال ) أرى لهم ان لا يخرجوا حتى يستأذنوا هذا الوالي الذي بعده فما كان من هذه الوجوه من الوالي على وجه النظر ولم يكن من الوالي على وجه الظلم فذلك عليهم ان يرفعوا ذلك الى من كان بعده اذا عزل

❦ الرجل يحلف ليقضين فلاناً حقه الى أجل فيموت ❦

❦ المحلوف له او الحالف قبل الاجل أو يغيب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان حلف لأقضين فلاناً حقه رأس الشهر فغاب فلان عنه ( قال ) قال مالك يقضى وكيله أو السلطان فيكون ذلك مخرجاً له من يمينه ( قال ) قال مالك وربما أتى السلطان فلم يجده او تحجب عنه او يكون بقرية ليس فيها سلطان فان خرج الى

السلطان سبقه ذلك الاجل (قال) مالك فاذا جاء مثل هذا فأرى ان كان امراً بيننا  
يمذره فأتى بذهبه الى رجال عدول فأشهدهم على ذلك والتمسه فعلموا ذلك واجتهد  
في طلبه فلم يجده فغيب عنه او غاب عنه او سافر عنه وقد بعد عنه السلطان او حجب  
عنه فاذا شهد له الشهود على حقه أنه جاء به بعينه على شرطه لم أر عليه شيئاً ﴿قلت﴾  
أرأيت لو أن رجلاً حلف ليوفين فلاناً حقه الى أجل كذا وكذا فخل الاجل وغاب  
فلان وفلان المحلوف عليه وكيل في ضيعته ولم يوكله المحلوف له بقبض دينه فقضاه  
هذا الخالف أرى ذلك يخرج من يمينه (قال) قال لي مالك ذلك يخرج من يمينه  
وان لم يكن مستخلفاً على قبض الدين الا أنه وكيل المحلوف له فذلك يخرج من يمينه (قال  
ابن القاسم) ولقد سألت مالكا عن الرجل يحلف للرجل بالطلاق أو بالتأق في  
حق عليه ليقضيه الى أجل يسميه له الا أن يشاء أن يؤخره فيموت صاحب الحق  
قبل أن يحل الاجل فيريد الورثة أن يؤخروه بذلك أرى ذلك له مخرجاً قال نعم  
ونزلت هذه بالمدينة فقال فيها مالك مثل ما قلت لك (قال مالك) ولو كان له ولد  
صغار لم يبلغ أحد منهم فأوصى بهم الى وصي وليس عليه دين فأخذه الوصي (قال) ذلك  
جائز (قال مالك) فاذا كان عليه دين أو كان له ولد كبار لم أر ذلك للوصي لانه حينئذ  
انما يؤخره في مال ليس يجوز قضاؤه فيه ﴿قلت﴾ أيجوز أن يؤخره الغرماء ولا يحث  
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن ذلك جائز اذا كان دينهم لا يسمعه مال  
الميت وأبرؤا ذمة الميت ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف ليأكلن هذا الطعام غداً أو  
ليلبسن هذه الثياب أو ليركبن هذه الدواب غداً فأت الدواب وسرق الطعام  
والثياب قبل غد (قال) لا يحث لان مالكا قال لي لو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته  
ليضربن غلامه الى أجل سماه فأت الغلام قبل الاجل لم يكن عليه في امرأته طلاق  
لانه مات وهو على بر فكذلك مسألتك في الموت وأما السرقة فهو حائث الا أن  
يكون نوى الا أن يسرق أولاً أجده ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف ليقضين فلاناً حقه  
غداً وقد مات فلان وهو لا يعرف أيحث أم لا (قال) لا يحث لان هذا انما وقعت

يمينه على الوفاء (قال) وقال لى مالك بن أنس في الذى يحلف ليوفين فلانا حقه فيموت  
انه يعطى ذلك ورثته ﴿قلت﴾ ولم لا يكون هذا على برّ وان مضى الاجل ولم يوف  
الورثة فلم لا يكون على برّ كما قلت عن مالك في الذى يحلف بالطلاق ليضربن عبده  
الى أجل يسميه فيموت العبد قبل الاجل قلت هو على برّ ولا شئ عليه من يمينه فلم  
لا يكون هذا الذى حلف ليوفين فلانا حقه بهذه المنزلة (قال) لان هذا أصل يمينه  
على الوفاء والورثة هاهنا في الوفاء مقام الميت ألا ترى أنه اذا كان وكل وكىلا يقبض  
المال وغاب عنه الذى له الحق فدفعت ذلك الى السلطان ان ذلك مخرج له والذى  
حلف ليضربن غلامه لا يجوز له أن يضرب غير عبده ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني  
ابن دينار أن رجلا كان له يقيم وكان يلعب بالحمامات وان وليه حلف بالطلاق ليزبحن  
حماماته وهو في المسجد أو في موضع من المواضع فقام مكانه حين حلف ومعه جماعة  
الى موضع الحمامات ليزبحها فوجدها ميتة كلها كان الغلام قد سجنها فأتت وظن  
وليه حين حلف انها حية فأخبرني أنه لم يبق عالم بالمدينة الا رأى أنه لا حنت عليه  
لانه لم يفرط وانما حلف على وجه ان أدركها حية ورأى أهل المدينة أن ذلك وجه  
ما حلف عليه (قال) ابن القاسم وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف ليضربن فلانا  
بمتق رقيقه فخبست عليه الرقيق ومنعته من البيع لير أو يحنث فأت المحلوف عليه  
والخالف صحيح (قال) ان لم يضرب لذلك أجلا فالرقيق أحرار في قول لذلك حين مات  
المحلوف عليه من رأس المال اذا كان المحلوف عليه قد حي قدر ما لو أراد أن يضربه  
ضربه ﴿قلت﴾ فان مات المحلوف عليه وقد كان حي قدر ما لو أراد أن يضربه ضربه  
فأت المحلوف عليه والخالف مريض فأت الخالف من مرضه ذلك (قال) أرى أنهم  
يعتقون في الثالث لان الحنث وقع والخالف مريض وكل حنث وقع في مرض فهو  
من الثالث ان مات الخالف من ذلك المرض وكل حنث وقع في الصحة عند مالك هو  
من رأس المال (قال) وقال مالك اذا مات الخالف قبل الاجل فلا حنث عليه لانه كان  
على برّ ﴿قال﴾ لى مالك وان حلف رجل بمتق رقيقه أو بطلاق نسائه ليقضين

فلانا حقه الى رمضان فات في رجب أو في شعبان الخالف (قال) مالك فلا حث عليه في رقيقه ولا في نسائه لانه مات على بر (قال) وقد أخبرني من أثق به وهو سعد ابن عبد الله عن عبد العزيز بن أبي سلمة انه قال مثله ﴿ قلت ﴾ فان لم يقض ورثة الميت ذلك الحق الا بعد الاجل أيكون الميت حاش في قول مالك (قال) لا يحث وهو حين مات حل أجل الدين (قال) وانما اليمين هاهنا على التقاضي عجل ذلك أو أخره فقد سقط الاجل وليس على الورثة يمين ولا حث في يمين صاحبهم (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يقول لامرأته غلامى حر لوجه الله ان لم أضربك الى سنة فتموت امرأته قبل أن توفى السنة هل عليه في غلامه حث أم لا (قال) لا لانه على بر اذا ماتت المرأة قبل أن توفى الاجل (قال) قلت ويبيع الغلام وان مضى الاجل وهو عنده لم يعتق في قول مالك قال نعم

﴿ تم كتاب النذور الثاني وبه يتم الجزء الثالث ﴾

﴿ من التقسيم الذى أجرينا الطبع على اعتباره ﴾

( بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد عبده ورسوله وآله وسلم تسليما كثيرا )

————— ❦ —————

﴿ ويلىه الجزء الرابع وأوله كتاب النكاح الاول ﴾

————— ❦ —————

﴿ تنبيه ﴾

تقدم في ديباجة كتابي النذور الاول والثاني الاقتصار على ذلك بدون زيادة والايان وهو ما في النسخة المتبعة المعتبرة التي بأيدينا الموشاة بخطوط العلماء الانبات ولكن قد وجدنا نسخة أخرى بعد تمام طبع هذين الكتابين فيها زيادة لفظ والايان بعد قوله النذور هكذا ( كتاب النذور والايان ) فزعم التنبيه اه





فهرست الجزء الثالث من المدونة الكبرى

(رواية الامام سخون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله عنهم أجمعين)

| صحيفه                                 | صحيفه                                   |
|---------------------------------------|-----------------------------------------|
| الحرب فيغنمه المسلمون                 | ٢ كتاب الجهاد                           |
| ٢١ في عبد أهل الحرب يخرج الينا تاجراً | ٢ الدعوة قبل القتال                     |
| فيسلم ومعه مال لمولاه أئخمس           | ٥ في الجهاد مع هؤلاء الولاة             |
| ٢٢ في عبيد أهل الحرب يسلمون في دار    | ٥ الغزو بالنساء                         |
| الحرب أيسقط عنهم ملك ساداتهم أم لا    | ٦ في قتل النساء والصبيان في أرض الحرب   |
| ٢٣ في عبد أهل الحرب يسلم في دار الحرب | ٩ في قتل الاسارى                        |
| فيشتريه رجل من المسلمين من سيده       | ١٢ في قسم الفئام في بلاد الحرب          |
| ٢٣ في عبيد أهل الحرب يسلمون في دار    | ١٣ في الرجل يعترف (أى يعرف) متاعه       |
| الحرب فيغنهم المسلمون                 | وعبيده قبل ان يقوموا في المقاسم         |
| ٢٤ في الحربى المستأمن يموت ويترك مالا | ١٦ في التاجر يدخل بلاد الحرب فيشتري     |
| ما حال ماله                           | عبيداً لأهل الاسلام                     |
| ٢٤ في محاصرة العدو وفيهم المسلمون     | ١٨ في الذمية والمسلمة يأسرهما العدو ثم  |
| ٢٥ في تحريق العدو مركب المسلمين       | يغنمهما المسلمون وأولادهما              |
| ٢٦ في قسم الفى                        | ١٨ في الحربى يسلم وفي يديه عبيد لأهل    |
| ٢٩ في السلب                           | الاسلام                                 |
| ٢٩ في النفل                           | ١٩ في الحربى يسلم ثم يغنم المسلمون ماله |
| ٣١ في نذب الامام للقتال بمجمل         | ٢٠ في التاجر يدخل بلاد الحرب فيشتري     |
| ٣٢ في السهمان                         | عبيداً للمسلمين فيعتقه                  |
| ٣٣ في سبهان النساء والتجار والعبيد    | ٢٠ في الذى ينقض المهديهرب الى دار       |

صحيفه

صحيفه

٣٤ في سهران المريض والذي يضل في

٧٩ ماجاء في الرجل يحلف بالمشى فيحنت

أرض العدو

من أين يحرم أو من أين يمشى أو يقول

٣٥ في الجيش يحتاجون الى الطعام واللف

ان كلمته فأنا محرم بحجة أو بعمرة

بعد أن يجمع في المنعم

٨٠ في الرجل يحلف بالمشى فيعجز عن المشى

٣٨ في العلف والطعام يفضل مع الرجل منه

٨٣ ماجاء في الرجل يحلف بالمشى حافيا

فضلة بعد ما يقدم بلده

فيحنت

٤٠ في عرقبة البهائم والدواب وتحريق

٨٣ ماجاء في الرجل يحلف بالمشى فيحنت

السلاح والطعام في أرض العدو

فيحنت في حج فيفوته الحج

٤٠ في الاستعانة بالمشرकिन على قتال العدو

٨٤ في الرجل يحلف بالمشى فيحنت فيمشى

٤١ في أمان المرأة والعبد والصبي

في حج ثم يريد أن يمشى حجة

٤٢ في تكبير المرابطين على البحر

الاسلام من مكة أو يجمعهما جميعا

٤٢ في الديوان

عند الاحرام

٤٣ ماجاء في الجمائل وذكر أخذ الجزية

٨٤ في الرجل يحلف أنا أحج بفلان الى

من المجوس وغيرهم

بيت الله ان فعلت كذا وكذا فحنت

٤٦ باب الجزية

٨٥ في الاستثناء في المشى الى بيت الله

٤٧ في الخوارج

٨٦ في الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله

٥١ كتاب الصيد

ونوى مسجدا

٦٤ كتاب الذبائح

٨٦ في الرجل يحلف بالمشى الى بيت المقدس

٦٩ كتاب الضحايا

أو الى المدينة أو عسقلان

٧٦ كتاب النذور الاول

٨٧ في الرجل يحلف بالمشى الى الصفا

٧٦ ماجاء في الرجل يحلف بالمشى الى بيت

والمرورة أو منى أو عرفة أو الحرم أو

الله ثم يحنت

بشيء من الحرم ثم يحنت

صحيفه

صحيفه

٨٨ ماجاء في الرجل يقول ان فعلت كذا  
وكذا فعلى أن أسير أو أذهب أو  
أنطلق الى مكة

٨٨ في الرجل يحلف يقول للرجل أنا  
أهديك الى بيت الله

٨٩ في الرجل يحلف بهدى مال غيره  
٨٩ في الرجل يحلف بالهدى أو يقول على

بدنة

٩٠ ماجاء في الرجل يحلف بالهدي أو ينحر  
بدنة أو جزورا

٩١ ماجاء في الرجل يحلف بهدى لشيء من  
ماله بعينه مما يهدي أو لا يهدي

٩٤ في الرجل يحلف بهدى جميع ماله أو  
شيء بعينه وهو جميع ماله

٩٥ في الرجل يحلف بصدقة ماله أو بشيء  
بعينه هو جميع ماله في سبيل الله

والمساكين

٩٨ في الرجل يقول مالى في رتاج الكعبة  
أو حطيم الكعبة أو كسوتها أو طيبها

أو أنا أضرب به الكعبة

٩٩ في الرجل يحلف أن ينحر ابنه عند  
مقام إبراهيم أو عند الصفا والمروة

١٠٠ ماجاء في الرجل تجب عليه اليمين  
فيفتدى منها

١٠٠ في الرجل يحلف بالله كاذبا

١٠١ ماجاء في لغو اليمين واليمين التي  
تكون فيها الكفارة

١٠٣ ماجاء في الحلف بالله أو باسم من  
أسماء الله

١٠٣ الرجل يحلف بمهد الله وميثاقه

١٠٤ في الرجل يحلف فيقول أقسم أو أحلف  
أو أشهد أو أعزم

١٠٥ الرجل يحلف يقول على نذر أو يمين

١٠٦ ماجاء في الرجل يحلف بما لا يكون  
يمينا

١٠٩ الاستثناء في اليمين

١١٠ في الذم يحلف بالله ثم يحنت بعد  
اسلامه

١١١ ﴿ كتاب النذور الثاني ﴾

١١١ في النذر في ممضية أو طاعة

١١٤ في الرجل يحلف على أمر أن لا يفعله  
أو ليفعله

١١٥ الرجل يحلف في الشيء الواحد يردّد  
فيه الايمان

صحيفه

١١٦ ماجاء في الكفارات قبل الحنث

١١٧ الرجل يحلف أن لا يفعل الشئ حيناً  
أو زماناً أو دهنراً

١١٨ ماجاء في كفارة العبد عن يمينه

١١٨ ماجاء في تنقية كفارة اليمين

١١٨ في اطعام كفارة اليمين

١٢٠ ماجاء في اطعام الذمي والعبد وذوي

القربي من الطعام

١٢١ في تخيير المكفر في كفارة اليمين

١٢٢ في الصيام في كفارة اليمين

١٢٣ في كفارة الموسر بالصيام

١٢٣ ماجاء في كفارة اليمين بالكسوة

١٢٤ في كفارة اليمين بالعتق

١٢٦ ماجاء في تفرقة كفارة اليمين

١٢٦ ماجاء في الرجل يعطي المساكين

قيمة كفارة يمينه

١٢٦ ماجاء في بنيان المساجد وتكفين

الميت من كفارة اليمين

١٢٧ في الرجل يشتري كفارة يمينه أو

توهب له

١٢٧ الرجل يحلف أن لا يأكل طعاماً

فيأكل بعضه أو يشربه أو يحوله عن

صحيفه

حاله تلك الى حال أخرى فيأكله

١٢٩ ماجاء في الرجل يحلف أن لا يهدم البئر  
فيهدم منها حجراً أو يحلف أن لا يأكل

طعامين فيأكل أحدهما

١٢٩ ماجاء في الرجل يحلف أن لا يأكل

طعاماً فذاقه أو أكل مما يخرج منه

١٣٠ ماجاء في الرجل يحلف أن لا يكلم

فلاناً فسلم عليه في صلاة أو غير صلاة

وهو يعلم أولاً يعلم

١٣٠ في الرجل يحلف أن لا يكلم فلاناً

فيرسل اليه رسولا أو يكتب اليه كتاباً

١٣١ في الرجل يحلف أن لا يساكن رجلاً

١٣٢ في الرجل يحلف أن لا يسكن دار رجل

١٣٣ الرجل يحلف أن لا يدخل بيتاً أولاً

يسكن بيتاً

١٣٣ الرجل يحلف أن لا يدخل على رجل

بيتاً

١٣٤ في رجل حلف أن لا يدخل داراً

بغيرها أو بغير عينها

١٣٥ في الرجل يحلف أن لا يأكل طعام

رجل

١٣٦ الرجل يحلف أن لا يخرج امرأته الا

صحيفة

صحيفة

بأذنه أولاً يأذن لامرأته أن تخرج

رجل فأعطاه إياها غير الرجل فباعها

١٣٦ الرجل يحلف ليقضين فلانا حقه غداً

له وهو لا يعلم

أو لئلا تكن طعاماً غداً فيقضيه أو

١٤٢ في الرجل يحلف لغيره ليقضينه حقه

يأكله قبل غد

فيقضيه نقصاً

١٣٧ الرجل يحلف أن لا يشتري ثوباً فاشتري

١٤٢ الرجل يحلف أن لا يفارق غريمه حتى

ثوب وشي

يقضيه فيفر منه

١٣٧ في الرجل يحلف أن لا يلبس ثوباً

١٤٣ الرجل يحلف لغيره ليقضينه حقه

١٣٨ في الرجل يحلف أن لا يركب دابة

رأس الهلال

رجل فركب دابة عبده

١٤٣ في الرجل يحلف ليقضين فلانا حقه

١٣٨ ما جاء في الرجل يحلف ماله مال وله

فيه له أو يتصدق به عليه

دين وعروض

١٣٩ الرجل يحلف أن لا يكلم رجلاً أياماً

١٤٤ في الرجل يحلف أن لا يهب لرجل

فيكلمه فيحنث ثم يكلمه أيضاً قبل

شيئاً فيعيده أو يتصدق عليه

أن ينقضي الأجل

١٤٤ في الرجل يحلف أن لا يكسو

امرأته أو رجلاً فوهب لهما

١٣٩ في الرجل يحلف للرجل أن علم امرأة

١٤٦ في الرجل يحلف أن لا يفعل امرأة

ليخبرنه فعلها جميعاً

١٤٠ الرجل يحلف أن لا يتكفل بمال أو برجل

١٤٦ الرجل يحلف للسلطان أن لا يرى

١٤٠ في الرجل يحلف ليضربن عبده مائة

أمراً لا رفعه إليه فيعزل السلطان

١٤١ الرجل يحلف أن لا يشتري عبداً

أو يموت

أو لا يضربه أولاً يبيع سلعة فأمر

١٤٦ الرجل يحلف ليقضين فلانا حقه إلى

غيره بذلك

١٤١ في الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة

أجل فيموت المحلوف له أو الحالف

قبل الأجل أو يفيب (تمت)

# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رَوَايَةُ

الإمام سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوخِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمام دار الهجرة مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أبي عبد الله مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدِينِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

المجلد الرابع

من إصدارات

مركز الدراسات والبحوث الإسلامية  
والإسلامية والأوقاف والأوقاف الإسلامية

الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب النكاح الاول﴾

﴿ما جاء في نكاح الشغار﴾

﴿حدثنا﴾ حسن بن ابراهيم قال حدثنا زيادة الله بن أحمد قال حدثنا يزيد بن أيوب وسليمان بن سالم قالوا قال سحنون بن سعيد قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان قال زوجني مولاتك وأزواجك مولاتي ولا مهر بيننا أهذا من الشغار عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال زوجني ابنتك بمائة دينار على أن أزواجك ابنتي بمائة دينار (قال ابن القاسم) سئل مالك عن رجل قال زوجني ابنتك بخمسين ديناراً على أن أزواجك ابنتي بمائة دينار فكرهه مالك ورآه من وجهه الشغار ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لرجل زوجني أمتك بلا مهر وأزواجك أمتي بلا مهر (قال) قال مالك الشغار بين العبيد مثل الشغار بين الاحرار يفسخ وان دخل بها. فهذا يدلك على أن مسئلتك شغار (قال ابن القاسم) ألا ترى أنه لو قال زوجني أمتك بلا مهر علي أن أزواجك أمتي بلا مهر أو قال زوج عبيد أمتك بلا مهر علي أن أزواج عبيدك أمتي بلا مهر ان هذا كله سواء وهو شغار كله ﴿قلت﴾ أرايت نكاح الشغار اذا وقع فدخل بالنساء فأقاما معهما حتى ولدتا أولاداً أيكون ذلك جائزاً أم يفسخ (قال) قال مالك يفسخ على كل حال ﴿قلت﴾ وان رضى النساء بذلك فهو شغار عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت نكاح الشغار أيقع طلاقه عليها قبل أن يفرق بينهما أم يكون بينهما الميراث أم يكون فسخ السلطان نكاحهما طلاقاً (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وقد



أخبرت أن كل ما اختلف الناس فيه من النكاح حتى أجازوه قوم وكرهه قوم فإن أحب ما فيه إلى أن يلحق فيه الطلاق ويكون فيه الميراث (وقد روى القاسم وابن وهب وعلي بن زياد عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته وليس بينهما صداق) ابن وهب عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أنه قال كان يكتب في عهد السماء أن ينهوا أهل عملهم عن الشغار والشغار أن ينكح الرجل الرجل امرأة وينكحه الآخر امرأة بضع أحدهما ببضع الأخرى بغير صداق وما يشبه ذلك (قال ابن وهب) وسمعت مالكا يقول في الرجل ينكح الرجل المرأة على أن ينكحه الآخر امرأة ولا مهر لواحدة منهما ثم يدخل بهما على ذلك قال مالك يفرق بينهما (قال ابن وهب) وقال لي مالك وشغار العبد مثل شغار الحرين لا ينبغي ولا يجوز (قال سحنون) والذي عليه أكثر رواية مالك أن كل عقد كانا مغلوين على فسخه ليس لأحد إجازته فالفسخ فيه ليس بطلاق ولا ميراث فيه (قال سحنون) وقد ثبت من نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشغار ما لا يحتاج فيه إلى حجة (قلت) أرأيت لو قال زوجني ابنتك بمائة دينار على أن أزوجك ابنتي بمائة دينار إن دخلا أيفرق بينهما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن لا يفرق بينهما إذا دخلا وأرى أن يفرض لكل واحدة منهما صداق مثلها لأن هذين قد فرضا والشغار الذي نهى عنه هو الذي لا صداق فيه (قلت) أرأيت إن كان صداق كل واحدة منهما أقل مما سميا (قال) يكون لهما الصداق الذي سميا إن كان الصداق أقل مما سميا (قلت) لابن القاسم ولم أجزته حين دخل كل واحد منهما بامرأته (قال) لأن كل واحد منهما تزوج امرأته بما سميا من الدنانير وببضع الأخرى والبضع لا يكون صداقا فلما اجتمع في الصداق ما يكون مهرًا وما لا يكون مهرًا أبطلنا ذلك كله وجعلنا

لها صداق مثلها ألا ترى أنه لو تزوجها على مائة دينار ونمر لم يبد صلاحه ان أدركته قبل أن يدخل بها ففسخت هذا النكاح وان دخل بها قبل أن يفسخ كان لها مهر مثلها ولم يلتفت الى ما سميها من الدنانير والتمر الذي لم يبد صلاحه وجعل لها مهر مثلها الا أن يكون مهر مثلها أقل مما نقدها فلا ينقص منه شيئاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ألا ترى لو أن رجلاً تزوج امرأة بمائة دينار نقداً أو بمائة دينار الى موت أو فراق ثم كان صداقها أقل من المائة لم ينقص من المائة فهذا عندي مثله ألا ترى أن الرجل اذا خالع امرأته على حلال وحرام أبطل الحرام وأجيز منه الحلال ولم يكن للزوج غير ذلك فان كان انما خالعها على حرام كله مثل الحمر والخنزير والربا فالخلع جائز ولا يكون للزوج منه شيء ولا يتبع المرأة منه بشيء وان كان خالعها على ثمرة لم يبد صلاحها أو عبد لها أبى أو جنين في بطن أمه أو البعير الشارد جاز ذلك وكان له أخذ الجنين اذا وضعته أمه وأخذ الثمرة وأخذ العبد الآبق والبعير الشارد وكذلك بلغني عن مالك وهو رأيي (قال) سحنون ورواه ابن نافع عن مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان قال زوجني ابنتك بمائة دينار على أن أزوجك ابنتي بلا مهر ففعلاً ووقع النكاح على هذا ودخل كل واحد منهما بامرأته (قال) أرى أن يجاز نكاح التي سمي المهر لها ويكون لها مهر مثلها ويفسخ نكاح التي لم يسم لها صداق دخل بها أو لم يدخل بها ﴿ قال ﴾ وقال مالك والشغار اذا دخل بها ففسخ النكاح ولا يقام على ذلك النكاح على حال دخل بها أو لم يدخل ويفرض لها صداق مثلها بالميسر ويفرق بينهما (قال مالك) وشغار العبيد كشغار الاحرار ﴿ قال ﴾ فقلنا لمالك فلو أن رجلاً زوج ابنته رجلاً بصداق مائة دينار على أن زوجه الآخر ابنته بصداق خمسين ديناراً (قال) قال مالك لا خير في هذا ورآه من وجه الشغار ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويفسخ هذا ما لم يدخلها فان دخلاً لم يفسخ وكان للمرأتين صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرايت هاتين المرأتين أن تجعل لهما الصداق الذي سمي أم تجعل لهما صداق مثلها لكل واحدة منهما صداق مثلها (قال) قال لي مالك في الشغار يفرض لكل واحدة منهما صداق مثلها اذا وطئها فأرى هذا أيضاً من

الوجه الذي يفرض لهما صداق مثلها ولا يلتفت الى ماسميا ( قال سحنون ) الا أن يكون ما سميا أكثر فلا ينقصان من التسمية

— في انكاح الاب ابنته بغير رضاها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ردت الرجال رجلا بعد رجل أتجبر على النكاح أم لا ( قال ) لا تجبر عند مالك على النكاح ولا يجبر أحد أحدًا عند مالك على النكاح الا الاب في ابنته البكر وفي ابنه الصغير وفي أمته وفي عبده والولى في يتيمة ﴿ قال ﴾ ولقد سأل رجل مالكا وأنا عنده فقال له ان لى ابنة أخ وهى بكر وهى سفية وقد أردت أن أزوجه من يحسنها ويكفلها فأبت ( قال مالك ) لا تزوج الاب رضاها ( قال ) انها سفية فى حالها ( قال مالك ) وان كانت سفية فليس له أن يزوجه الاب رضاها

— في انكاح الاب ابنته البكر والتيب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان زوج الصغيرة أبوها بأقل من مهر مثلها أيجوز ذلك عليها فى قول مالك ( قال ) سمعت مالكا يقول يجوز عليها نكاح الاب فأرى أنه ان زوجها الاب بأقل من مهر مثلها أو بأكثر فان ذلك جائز اذا كان انما زوجها على وجه النظر لها ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا امرأة ولها ابنة فى حجرها وقد طلق الام زوجها عن ابنة له منها فأراد الاب أن يزوجه من ابن أخ له فأتت الام الى مالك فقالت له ان لى ابنة وهى موسرة مرغوب فيها وقد أصدقت صداقا كثيرا فأراد أبوها أن يزوجه ابن أخ له معدما لاشئ له أقترى لى أن أتكلم قال نعم انى أرى لك فى ذلك متكلما ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فأرى أن انكاح الاب اياها جائز عليها الا أن يأتى من ذلك ضرر فيمنع من ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا زوج ابنته بكرا فطلقها زوجها قبل أن يبتى بها أو مات عنها أيكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر فى قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان بنى بها فطلقها أو مات عنها ( قال ) قال مالك اذا بنى بها فهي أحق بنفسها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وتسكن حيث شاءت الا أن يخاف عليها

الضيعة والمواضع السوء أو يخاف عليها من نفسها وهو اها فيكون للاب أو للولى أن يمنعها من ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان زنت فحدث أولم تحد أيكون للاب أن يزوجها كما يزوج البكر في قول مالك قال نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ فان زوجها تزويجا حراما فدخل بها زوجها فجامعها ثم طلقها أو مات عنها ولم يتباعد ذلك أيكون للاب أن يزوجها كما يزوج البكر ( قال ) أرى أنه ليس له أن يزوجها كما يزوج البكر لانه انما اقتضى زوجها وان كان نكاحه فاسدا ألا ترى أنه نكاح يباح فيه الولد ويدراً به الحد ( قال مالك ) وتمتد منه في بيت زوجها الذي كانت تسكن فيه وجعل العدة فيه كالعدة في النكاح الحلال . فهذا يدل على أنه خلاف الزنا في تزويج الاب اياها ﴿ قلت ﴾ أرأيت الجارية يزوجها أبوها وهي بكر فيموت عنها زوجها أو يطلقها بعد ما دخل بها فقالت الجارية ما جامعتى وقد كان الزوج أقرب جماعها أيكون للاب ها هنا أن يزوجها كما يزوج البكر ثانية أم لا في قول مالك ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة ويدخل بها فيقيم معها ثم يفارقها قبل أن يمسه فترجع الى أبيها أي في حال البكر في تزويجها اياها ثانية أم لا يزوجها أبوها الا برضاها ( فقال ) مالك أما التي قد طالت اقامتها مع زوجها وشهدت مشاهد النساء فان تلك لا يزوجها الا برضاها وان لم يصبها زوجها وأما اذا كان الشيء القريب فأتى أرى له أن يزوجها ( قال ) فقلت لمالك فالسنة ( قال ) لا أرى له أن يزوجها وأرى أن السنة طول اقامة . فسألتك هكذا اذا أقرت بأنه لم يطأها وكان أمراً قريباً جاز نكاح الاب عليها لانها تقول أنا بكر وتقر بأن صنع الاب جائز عليها ولا يضرها ما قال الزوج من وطئها وان كانت قد طالت اقامتها فلا يزوجها الا برضاها أقرت بالوطء أولم تقر ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة الثيب التي قد ملكت أمرها اذا خاف الاب عليها من نفسها الفضيحة أو الولى أيكون له أن يضمها اليه وان أبت أن تنضم اليه ( قال ) نعم تجبر على ذلك وللولى أو للاب أن يضمها اليهما وهذا رأيي

— باب في احتلام الغلام —

﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا احتلم الغلام أيكون للوالد أن يمنعه أن يذهب حيث شاء ( قال ) مالك إذا احتلم الغلام فله أن يذهب حيث شاء وليس للوالد أن يمنعه ( قال ابن القاسم ) إلا أن يخاف من ناحيته سفها فله أن يمنعه

— في رضا البكر والثيب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت البكر ان قال لها وليها أنا أزوّجك من فلان فسكتت فزوّجها وليها أيكون هذا رضا منها بما صنع الولي ( قال ) قال مالك نعم هذا من البكر رضا وكذلك سمعته من مالك ( وقال ) غيره من رواية مالك وذلك إذا كانت تعلم أن سكوتها رضا ﴿ قلت ﴾ فالثيب أيكون اذنها سكوتها ( قال ) لا إلا أن تسكلم وتستخلف الولي على انكاحها ﴿ قلت ﴾ أتخفظ هذا عن مالك ( قال ) نعم هذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الثيب إذا قال لها والدها اني مزوّجك من فلان فسكتت فذهب الاب فزوّجها من ذلك الرجل أيكون سكوتها ذلك تفويضا منها الى الاب في انكاحها من ذلك الرجل أم لا ( قال ) تأويل الحديث الايم أحق بنفسها أن سكوتها لا يكون رضا ( قال ) والبكر تستشار في نفسها واذنها صماتها وان السكوت انما يكون جائزاً في البكر ان قال لها الولي اني مزوّجك من فلان فسكتت ثم ذهب فزوّجها منه فأنكرت ان التزويج لازم ولا ينفعها انكارها بعد سكوتها وكذلك قال لي مالك في البكر على ما أخبرتك ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبرني السري بن يحيى عن الحسن البصري أنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج عثمان بن عفان ابنته ولم يستشرهما ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال لا يكره على النكاح الا الاب فانه يزوّج ابنته إذا كانت بكراً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولقد سمعت أن مالكا كان يقول في الرجل يزوّج أخته الثيب أو البكر ولا يستأمرها ثم تعلم بذلك فبلغني أن مالكا مرة كان يقول ان كانت المرأة بعيدة عن موضعه

فرضيت اذا بلغها لم أر أن يجوز وان كانت معه في البلدة فبلغها ذلك فرضيت جاز ذلك فسألنا مالكا ونزلت بالمدينة في رجل زوج أخته فبلغها فقالت ما وكلت ولا أَرْضِي ثم قلت في ذلك فرضيت (قال مالك) لا أراه نكاحا جائزا ولا يقيم عليه حتى يستأنف نكاحا جديدا ان أحببت (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يزوج ابنة الكبير المنقطع عنه أو البنت الثيب وهي غائبة عنه أو هو غائب عنها فيرضيان بما فعل أبوهما (قال مالك) لا يقيم على ذلك النكاح وان رضيا لانهما لو ماتا لم يكن بينهما ميراث ﴿قلت﴾ أرايت الجارية البالغ التي قد حاضت وهي بكر لا أب لها زوجها وليها بغير أمرها فبلغها فرضيت أو سكنت أيكون سكوتها رضا (قال) لا يكون سكوتها رضا ولا يزوجها حتى يستشيرها فان فعل فزوجها بغير مشورتها وكان حاضرا معها في البلد فأعلمها حين زوجها فرضيت رأيت ذلك جائزا وان كان على غير ذلك من تأخير اعلامها بما فعل من تزويجها إياها أو بعد الموضع عليه فلا يجوز ذلك وان أجازته وهذا قول مالك ﴿قال﴾ ابن القاسم وابن وهب وعلي بن زياد عن مالك ان عبد الله بن الفضل حدثه عن نافع عن جبير عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صماها (قال مالك) وذلك عندنا في البكر اليتيمة ﴿وقالوا﴾ عن مالك أنه بلغه أن القاسم ابن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا يقولون في البكر يزوجها أبوها بغير اذنها ان ذلك لازم لها ﴿وقالوا﴾ عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالما كانا نكحان بنتهما الابكار ولا يستأمران (قال ابن وهب) قال مالك وذلك الامر عندنا في الابكار ﴿ابن نافع﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة أنهم كانوا يقولون الرجل أحق بانكاح ابنته أئبكر بغير اذنها وان كانت ثيبا فلا جواز لأبيها في انكاحها الا باذنها وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه

وفضل ﴿ ابن وهب ﴾ عن شبيب بن سفيد التميمي عن محمد بن عمرو بن علقمة يحدث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اليتيمة تستأمر في نفسها فإن سككت فهو اذنها وإن أبت فلا جواز عليها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز وابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل يتيمة تستأمر في نفسها فأنكرت لم يجز عليها وما صمتت عنه وأقرت جاز عليها وذلك اذنها ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا تزوج اليتيمة التي يولى عليها حتى تبلغ ولا يقطع عنها ما جعل لها من الخيار وأمر نفسها أنه لا جواز عليها حتى تأذن للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ﴿ وكيع ﴾ عن الفزاري عن أشعث بن سوار عن ابن سيرين عن شريح قال تستأمر اليتيمة في نفسها فإن معضت<sup>(١)</sup> لم تنكح وإن سككت فهو اذنها. ويدل على أن اليتيمة إذا شوورت في نفسها أنها لا تكون إلا بالثالان التي لم تبلغ لا اذن لها فكيف تستأذن من ليس لها اذن

— في وضع الاب بعض الصداق ودفع الصداق الى الاب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان زوج ابنته وهي بكر ثم حط من الصداق أيحوز ذلك على الابنة في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يحوز للاب أن يضع من صداق ابنته البكر شيئاً إذا لم يطلقها زوجها ( قال ابن القاسم ) وأرى أن ينظر في ذلك فإن كان ما صنع الاب على وجه النظر مثل أن يكون الزوج معسراً بالمهر فيخفف عنه وينظره فذلك جائز على البنت لانه لو طلقها ثم وضع الاب النصف الذي وجب للابنة من الصداق ان ذلك جائز على البنت فأما أن يضع من غير طلاق ولا على وجه النظر لها فلا أرى أن يحوز ذلك له ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك ويونس وغيرهما عن ربيعة أنه كان يقول الذي بيده

( ١ ) ( قوله معضت ) بالضاد المعجمة وقيل معضت بالمهملة بمعنى واحد أي تعبت اه من هاشم الاصل ببعض زيادة وفي القاموس وشرحه معض من الامر كفرح غضب وشق عليه وفي حديث ابن ميمون تستأمر اليتيمة فان معضت لم تنكح أي شق عليها اه كتبه مصححه



عقدة النكاح هو السيد في أمته والاب في ابنته البكر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال لي مالك وسمعت زيد بن أسلم يقول ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك ويونس قال ابن شهاب الذي بيده عقدة النكاح فهي البكر التي يعفو وليها فيجوز ذلك ولا يجوز عفوها هي ( قال ابن شهاب ) وقوله الا أن يعفون فالعفو اليهم اذا كانت امرأة ثيبا فهي أولى بذلك ولا يملك ذلك عليها ولي لانها قد ملكت أمرها فان أرادت ان تعفو فتضع له نصفه الذي وجب لها عليه من حقه جاز ذلك له وان أرادت أخذه فهي أملك بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس ومحمد بن كعب القرظي مثل قول ابن شهاب في المرأة الثيب ( وقال ) ابن عباس مثل قول ابن شهاب في البكر ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك لا أراه جائزا لابي البكر أن يجوز وضيعته الا اذا وقع الطلاق وكان لها نصف الصداق ففي ذلك تكون الوضيعة فأما ما قبل الطلاق فان ذلك لا يجوز لانيها وكذلك فيما يرى موقعه من القرآن ﴿ قلت ﴾ رأيت الثيب اذا زوجها أبوها برضاها فدفعت الزوج الصداق الى أبيها أيحوز ذلك أم لا ( قال ) سئل مالك عن رجل زوج ابنته ثيبا فدفعت الزوج الصداق الى أبيها ولم يرض فزعم الاب أن الصداق قد تلف من عنده قال مالك يضمن الاب الصداق ﴿ قلت ﴾ رأيت ان كانت بكرا لا أب لها زوجها أخوها أو جدها أو عمها أو وليها برضاها فقبض الصداق أيحوز ذلك على الجارية أم لا ( قال ) لا يجوز ذلك على الجارية الا أن يكون وصيا فان كان وصيا فانه يحوز قبضه على الجارية لانه الناظر لها ومالها في يديه ألا ترى أنها لا تأخذ مالها من الوصي وانما هو في يديه وان كانت قد طمشت وبانت فذلك في يد الوصي عند مالك حتى تتزوج ويؤنس منها الرشد والاصلاح لنفسها في مالها ﴿ قلت ﴾ وما سألتك عنه من أمر البكر أهو قول مالك قال نعم ( قال ابن القاسم ) وانما رأيت مالكا ضمن الاب الصداق الذي قبض في بنته الثيب لانها لم توكله بقبض الصداق وانه كان متعديا حين قبض الصداق ولم يدفعه اليها حين قبضه فبئرا منه منزلة مال كان لها على رجل فقبضه الاب بغير أمرها فلا يبرأ الغريم والاب

## في انكاح الاولياء

﴿ قلت ﴾ أكان مالك يقول اذا اجتمع الاولياء في نكاح المرأة ان بعضهم أولى من بعض ( قال ) قال مالك ان اختلف الاولياء وهم في القعد سوا نظر السلطان في ذلك فان كان بعضهم أقعد من بعض فلاقعد أولى بانكاحها عند مالك ﴿ قلت ﴾ فالأخ أولى أم الجد ( قال ) الأخ أولى من الجد عند مالك ﴿ قلت ﴾ فابن الأخ أولى أم الجد في قول مالك ( قال ) ابن الأخ ﴿ قلت ﴾ فن أولى بانكاحها الابن أم الاب ( قال ) قال مالك الابن أولى بانكاحها وبالصلاة عليها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه سأل عن امرأة لها أخ وموال فخطبت فقال أخوها أولى بها من موالها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فن أولى بانكاحها والصلاة عليها ابن ابنها أم الاب ( قال ) ابن الابن أولى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما يذكرك من قول مالك في الاولياء أن الاقعد أولى بانكاحها أليس هذا اذا فوضت اليهم فقالت زوجوني أو خطبت فرضيت فاختلف الاولياء في انكاحها وتشاحوا على ذلك ( قال ) نعم انما هذا اذا خطبت ورضيت وتشاح الاولياء في انكاحها فان للأقرب فالأقرب أن ينكحها دونهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة يكون أولياؤها حضوراً كلهم وبعضهم أقعد بها من بعض منهم المم والأخ والجد وولد الولد والوالد نفسه فزوجها المم وأنكر ولدها وسائر الاولياء تزويجها وقد رضيت المرأة ( قال ) ذلك جائز على الاولياء عند مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المرأة التي لها الاب والأخ فيزوجها الاخ برضاها وأنكر الاب أذلك له ( قال مالك ) ليس للاب ها هنا قول اذا زوجها الاخ برضاها لانها قد ملكت أمرها ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك أرأيت المرأة لو قال الاب لا أزوجه لا يكون ذلك له ﴿ قلت ﴾ أرأيت البكر اذا لم يكن لها أب وكان لها من الاولياء من ذكرت لك من الاخوة والاعمام والاجداد وبنى الاخوة فزوجها بعض الاولياء وأنكر التزويج سائر الاولياء أيجوز هذا النكاح في قول مالك ( قال ) سألت مالكا عن قول عمر بن

الخطاب أو ذى الرأى من أهلها من ذى الرأى من أهلها (قال مالك) الرجل من  
 العشيعة أو ابن العم أو المولى وإن كانت المرأة من العرب فإن انكاحه إياها جائز . قال  
 مالك وإن كان ثم من هو أقدم منه فإنكاحه إياها جائز إذا كان له الصلاح والنضل  
 إذا أصاب وجه النكاح ﴿سحنون﴾ قال ابن نافع عن مالك إن ذى الرأى من أهلها  
 الرجل من العشيعة (قال سحنون) وأكثر الرواة يقولون لا يزوجهما ولى ثم أولى منه  
 حاضر فإن فعل وزوج نظر السلطان فى ذلك (وقال) آخرون للأقرب أن يرد أو  
 يجيز إلا أن يتناول مكنتها عند الزوج وتلد منه الأولاد لانه لم يخرج العقد من أن  
 يكون ولىه ولياً وهذا فى ذات المنصب والقدر والولاية (وقال) بدخ الرواة ويدل  
 على ذلك من الكتاب ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله تبارك وتعالى  
 يقول فى كتابه وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن  
 إذا تراضوا بينهم بالمعروف والمضل من الولى وإن النكاح يتم برضا الولى المزوج  
 ولا يتم إلا به وتقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها  
 والبكر تستأذن فى نفسها وإذنها صماتها . وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم واليتيمة  
 تشاور فى نفسها (وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديث المحفوظ عنه أيما  
 امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى  
 له فيكون معناه من لا ولى له ويكون أيضاً أن يكون لها ولى فيمنعها اعضالاً لها فإذا  
 منعها فقد أخرج نفسه من الولاية بالمضل (وقد) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا ضرر ولا ضرار فإذا كان ضرر حكم السلطان أن يني الضرر وتزوج فكان ولياً كما  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قلت﴾ أرايت إن كان فى أولياء هذه الجارية  
 وهى بكر أخ وجد وابن أخ أيجوز تزويج ذى الرأى من أهلها إياها (قال) لم أسمع من  
 مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً إذا أصاب وجه النكاح ﴿قلت﴾ أرايت البكر أيجوز لذى  
 الرأى أن يزوجهما إذا لم يكن الأب (قال) قال مالك فى تأويل حديث عمر بن الخطاب  
 ما أخبرتك فتأويل حديث عمر يجمع له البكر والثيب ولم يذكر لنا مالك بكراً من

ثيب ولم نشك أن البكر والتيب إذا لم يكن للبكر والد ولا وصي سواء ﴿ قلت ﴾  
 أرايت الرجل ينيب عن ابنته البكر أيكون للأولياء أن يزوجوها ( قال ) قال مالك إذا  
 غاب غيبة منقطعة مثل هؤلاء الذين يخرجون في المغازي فيقيمون في البلاد التي  
 خرجوا إليها مثل الاندلس أو إفريقية أو طنجة ( قال ) فأرى أن ترفع أمرها إلى  
 السلطان فينظر لها ويزوجها ﴿ سحنون ﴾ ورواه علي بن زياد عن مالك ﴿ قلت ﴾  
 أفيكون للأولياء أن يزوجوها بغير أمر السلطان ( قال ) هكذا سمعت مالكا يقول  
 يرفع أمرها إلى السلطان ﴿ قلت ﴾ أرايت أن يخرج تاجراً إلى إفريقية أو نحوها من  
 البلدان وخلف بنات أبكاراً فأردن النكاح ورفمن ذلك إلى السلطان أينظر السلطان  
 في ذلك أم لا ( قال ) إنما سمعنا مالكا يقول في الذي ينيب غيبة منقطعة فأما من  
 خرج تاجراً وليس يريد المقام بتلك البلاد فلا يهجم السلطان على ابنته البكر فيزوجها  
 وليس لأحد من الأولياء أن يزوجها ( قال ) وهو رأيي لأن مالكا لم يوسع في أن تزوج  
 ابنة الرجل البكر إلا أن ينيب غيبة منقطعة ﴿ قلت ﴾ أرايت أن كانت ثيباً فخطب  
 الخاطب إليها نفسها فأبى والدها أو وليها أن يزوجها فرفعت ذلك إلى السلطان وهو دونها  
 في الحسب والشرف إلا أنه كف في الدين فرضيت به وأبى الولي ( قال ) يزوجها  
 السلطان ولا ينظر إلى قول الأب والولي إذا رضيت به وكان كفواً في دينه قال  
 وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت أن كان كفواً في الدين ولم يكن كفواً لها في  
 المال فرضيت به وأبى الولي أن يرضى أزواجها منه السلطان أم لا ( قال ) ماسمعت  
 من مالك في هذا شيئاً إلا أني سألت مالكا عن نكاح الموالى في العرب فقال لا  
 بأس بذلك ألا ترى إلى ما قال الله في كتابه يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى  
 وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن  
 رضيت بمبند وهي امرأة من العرب وأبى الأب أو الولي أن يزوجها وهي ثيب أزواجها  
 منه السلطان أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك ( قال ) ولقد قيل  
 للملك إن بعض هؤلاء القوم فرقوا بين عربية ومولاة فأعظم ذلك أعظماً شديداً وقال

أهل الاسلام كلهم بعضهم لبعض أكفاء لقول الله في التنزيل إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿سحنون﴾ وقال غيره ليس العبد ومثله اذا دعت اليه اذا كانت ذات المنصب والموضع والقدر مما يكون الولي في مخالفتها عاضلا لان للناس منا كح قد عرفت لهم وعرفوا لها ﴿قلت﴾ أرايت البكر اذا خطبت الى أبيها فتمنع الاب من انكاحها من أول ما خطبت اليه وقالت الجارية وهي بالغة زوجني فأنا أريد الرجال ورفعت أمرها الى السلطان أيكون رد الاب الخاطب الاول اعضلا لها وتري للسلطان أن يزوجه اذا أبي الاب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أري ان عرف عضل الاب اياها وضرورته اياها لذلك ولم يكن منعه ذلك نظرا لها رأيت للسلطان ان قامت الجارية بذلك وطلبت نكاحه أن يزوجه السلطان اذا علم أن الاب انما هو مضار بها في رده وليس هو بناظر لها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار فان لم يعرف من الاب فيه ضرر لم يهجم السلطان على ابنته في انكاحها حتى يتبين له الضرر ﴿قلت﴾ أرايت البكر اذا رد الاب عنها خاطبا واحدا أو خاطبين وقالت الجارية في أول من خطبها للاب زوجني فاني أريد الرجال فأي الاب أيكون الاب في أول خاطب رد عنها عاضلا لها (قال) أرى أنه ليس يكره الآباء على انكاح بناتهم الا بكار الا أن يكون مضارا أو عاضلا لها فان عرف ذلك منه وأرادت الجارية النكاح فان السلطان يقول له اما أن تزوج واما أن أزوجه عليك ﴿قلت﴾ وليس لهذا عندك حد في قول مالك في رد الاب عنها الخاطب الواحد والاثنين (قال) لا نعرف من قول مالك في هذا حداً الا أن يعرف ضرره واعضاله

❦ في نكاح من أسلمت على يد رجل أو أسلم أبوها أو جدها على يديه ❦

﴿قلت﴾ أرايت ولي النعمة أيحوز أن يزوج (قال) نعم في قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ويزوجه من نفسه ويبي عقدة نكاح نفسه اذا رضيت ﴿قلت﴾ فان كان انما أسلم على يديه والدها أو جدها أو أسلمت هي على يديه أيحوز له أن يزوجه (قال) أما

التي أسلمت على يديه فأنها تدخل فيما فسرت لك من قول مالك في انكاح الدنيئة  
 فيجوز انكاحه اياها (قال) وأما اذا أسلم أبوها وتقدم ذلك حتى يكون لها من القدر  
 والغنى والاباء في الاسلام وتنافس الناس فيها فلا يزوجها وهو والاجنبى سواء  
 ﴿قلت﴾ أرايت ولىّ النعمة يزوج مولاته ولها ذو رحم أعمام أو بنو اخوة أو اخوة  
 الا أنه ليس لها أب فزوجها وهي بكر برضاها أو ثيب برضاها (قال) هذا عندي من  
 ذوى الرأى من أهلها له أن يزوجها اذا كان له الصلاح لان مالكا قال المولى الذى له  
 الحال في المشيرة له أن يزوج العربية من قومه اذا كان له الموضع والرأى (قال مالك)  
 وأراه من ذوى الرأى من أهلها اذا لم يكن لها أب ولا وصى ﴿قال سحنون﴾  
 وقد بينا قول الرواة قبل هذا في مثل هذا من قول مالك

— في انه لا يحل نكاح بغير ولى وان ولاية الاجنبى —  
 ﴿لا تجوز الا أن تكون وضیعة﴾

﴿ابن وهب﴾ قال أخبرني الضحاك بن عثمان عن عبد الرحمن عن عبد الجبار عن الحسن  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل نكاح الابولى وصداق وشاهدى عدل  
 ﴿ابن وهب﴾ عن سفیان الثوري عن أبي اسحاق الهمداني عن أبي بردة بن أبي  
 موسى الاشعري<sup>(١)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح لامرأة بغير اذن  
 ولىّ ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله سواء في الولى ﴿ابن وهب﴾ عن ابن جريج

(١) (قوله عن أبي بردة بن أبي موسى) كذا في نسخة وفي نسخة أخرى عن أبي موسى قيل ان  
 هذا الحديث موقوف على أبي بردة قاله على بن المدني قال لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال لا نكاح إلا بولي اه ومن أجاز النكاح بغير ولى ابن سيرين والحسن والشعبي وروى ذلك  
 عن على بن أبي طالب وقال به أبو حنيفة اه وقوله لا نكاح مثل هذا اللفظ اذا ورد في مثل  
 النكاح والمعاملات فلا يحمل بوجه الا على نفي الصحة واذا ورد في العبادات كالوضوء والصلاة  
 فقد يقع على الاجزاء وعلى الكمال واختلف أهل الاصول على ما يحمل منهما اذا لم تكن فريضة اه  
 من هامش الاصل

عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح امرأة بغير إذن وليها فان نكحت فنكاحها باطل ثلاث مرات فان أصابها فلها مهرها بما أصاب منها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن جريج أن عبد الحميد بن جبير بن شيبة حدثه أن عكرمة بن خالد حدثه قال جمع الطريق ركبا فولت امرأة أمرها غير ولي فأنكحها رجلا منهم ففرق عمر بن الخطاب رضي الله عنه بينهما وعاقب الناكح والمنكح ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث أن يزيد بن أبي حبيب حدثه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أيوب بن شرحبيل أيما رجل نكح امرأة بغير إذن وليها فانتزع منه المرأة وعاقب الذي أنكحه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن زيد بن المهاجر التيمي أن رجلا من قريش أنكح امرأة من قومه ووليها غائب فبني بها زوجها ثم قدم وليها فخاصم في ذلك إلى عمر بن عبد العزيز فرد النكاح ونزعها منه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أنه سمع ابن المسيب يقول أن عمر بن الخطاب قال لا تنكح المرأة إلا باذن وليها أو ذى الرأي من أهلها أو السلطان ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن حدثه عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك في المرأة يفرق بينها وبين زوجها دخل بها أو لم يدخل بها إذا زوجها غير ولي إلا أن يجيز ذلك الولي أو السلطان أن لم يكن لها ولي فان فرّق بينهما فهي طلقه فأما المرأة الوضيعة مثل المعتقة والسوداء أو المسالمة فان كان نكاحا ظاهرا معروفا فذلك أخف عندي من المرأة لها الموضع

— في تزويج الوصي ووصى الوصي —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصي أو وصى الوصي أيجوز أن يزوج البكر إذا بلغت والاولياء ينكرون والجارية راضية (قال) قال مالك لا نكح للاولياء مع الوصي والوصى ووصى الوصي أولى من الاولياء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان رضيت الجارية ورضى الاولياء



والوصى ينكر (قال) قال مالك لانكاح لها ولا لهم الا بالوصى فان اختلفوا في ذلك نظر السلطان فيما بينهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة التي ان زوجها الاولياء برضاها والوصى ينكر (قال) ذلك جائز عند مالك ألا ترى أن مالكا قال لى في الاخ زوج اخته التي برضاها والاب ينكر ان ذلك جائز على الاب (قال مالك) وما للاب ومالهها وهي مائكة أمرها. والوصى أيضاً في التي ان أنكح برضاها والاويلياء ينكرون جاز انكاحه اياها وليس الرضى أو وصى الوصى فيها بمنزلة الاجنبى (قال) لى مالك ووصى الوصى أولى بوضع الابكار أن يزوجهن برضاهن اذا بلغن من الاويلياء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان وصى وصى وصى أن يجوز فعله بمنزلة الوصى (قال) نعم فى رأيى وانما سألنا مالكا عن وصى الوصى ولم نشك أن الثالث مثلها والرابع وأكثر من ذلك ﴿ قلت ﴾ فان زوجها ولى ولها وصى زوجها أخ أو عم برضاها وقد حاضت ولها وصى أو وصى وصى (قال) انكاح الاخ والم لا يجوز وليس للاويلياء فى انكاحها مع الاوصياء قضاء فان لم يكن لها وصى ولا والد فحاضت فاستخلفت وليها فزوجها فذلك جائز وهذا كله قول مالك وما لم تبلغ الحيض فلا يجوز لاحد أن يزوجه الا الاب وهذا قول مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال لا ينبغي للولى أن ينكح دون الوصى وان أنكحها الوصى أحداً ورضيت دون الولى جاز ذلك فان أنكحها الولى دون الوصى ورضيت لم يحز دون الامام وليس الى الولى مع الوصى قضاء ﴿ ابن وهب ﴾ عن معاوية بن صالح أنه سمع يحيى بن سعيد يقول الوصى أولى من الولى ويشاور الولى فى ذلك قال والوصى العدل مثل الوالد ﴿ ابن وهب ﴾ عن أشهل بن حاتم عن شعبة بن الحجاج عن سماك بن حرب أن شريحاً أجاز نكاح وصى والاويلياء ينكرون ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال الليث بن سعد مثله الوصى أولى من الولى ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصغار هل ينكحهم أحد من الاويلياء (قال) قال مالك أما الغلام فيزوجه الاب والوصى ولا يجوز أن يزوجه أحد الا الاب أو الوصى ولا يجوز أن يزوجه أحد من الاويلياء غير الوصى أو الاب

ووصى الوصى أيضاً (قال) قال مالك انكاحه الغلام الصغير جائز وأما الجارية فلا يزوجه أحد الا أبوها ولا يزوجه أحد من الاولياء ولا الاوصياء حتى تبلغ الحيض فإذا بلغت الحيض فزوجه الوصى برضاها جاز ذلك وكذلك ان زوجه الوصى الوصى برضاها فذلك جائز وهو قول مالك (وقال مالك) لا يجوز للوصى ولا لأحد أن يزوجه صغيرة لم تحض الا الأب فأما الغلام فللوصى أنه يزوجه قبل أن يحتلم ﴿ابن وهب﴾ عن مخرمة عن أبيه قال سمعت ابن قسيط واستفتى في غلام كان في حجر رجل فأنكحه ابنته أيجوز انكاح وليه (قال) نعم وهما يتوارثان (وقال) ذلك نافع مولى ابن عمر انه جائز وهما يتوارثان ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أرى هذا النكاح جائزاً وان كره الغلام اذا احتلم ﴿قلت﴾ أرايت الولي أو الوالد اذا استخلف من يزوجه ابنته أيجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ هل يجوز للام أن تستخلف من يزوجه ابنتها وقد حاضت ابنتها ولا أب للبنت (قال) قال مالك لا يجوز الا أن تكون وصية فان كانت وصية جاز لها أن تستخلف من يزوجه ولا يجوز لها هي أن تمقد نكاحها ﴿قلت﴾ وكذلك لو أوصى الى امرأة أجنبيته أ كانت بمنزلة الام في انكاح هذه الجارية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يجوز للام وان كانت وصية أن تستخلف من يزوجه ابنتها قبل أن تبلغ الابنة الحيض في قول مالك (قال) نعم لا يجوز ذلك في قول مالك

— في المرأة توكل وليين فينكحانها من رجلين —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة زوجها الاولياء برضاها فزوجه هذا الاخ من رجل وزوجه هذا الاخ من رجل ولم يعلم أيهما الاول (قال) قال مالك ان كانت وكلتهما فان علم أيهما كان أول فهو أحق بها وان دخل بها أحدهما فالذى دخل بها أحق بها وان كان آخرهما نكاحاً وأما اذا لم يعلم أيهما أول ولم يدخل بها واحد منهما فلم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنني أرى أن يفسخ نكاحهما جميعاً ثم تبتدىء نكاح من أحبتهما أو من غيرهما ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت المرأة هذا هو الاول ولم

يُعلم ذلك إلا بقولها (قال) لا أرى أن يثبت النكاح وأرى أن يفسخ ﴿ابن وهب﴾  
عن معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد أنه قال إن عمر بن الخطاب قضى في الوليين  
ينكحان المرأة ولا يعلم أحدهما بصاحبه أنها للذي دخل بها فإن لم يكن دخل بها  
أحدهما فهي للاول ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل أمر  
أخاه أن ينكح ابنته وسافر فأتاه رجل فخطبها إليه فأنكحها الاب ثم إن عمها أنكحها  
بعد ذلك فدخل بها الآخر منها ثم إن الاب قدم والذي زوج معه (قال) ابن شهاب نرى  
أنهما ناكحان لم يشعر أحدهما بالآخر فترى أولاهما بها الذي أفضى إليها حتى استوجبت  
مهرها تاما واستوجبت ما تستوجب المحصنة في نكاح الحلال ولو اختصما قبل أن  
يدخل بها كان أحقهما فيما نرى الناكح الاول ولكنهما اختصما بعد ما استحل الفرج  
بنكاح حلال لا يعلم قبله نكاح ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن يحيى  
ابن سعيد وربيعة وعطاء بن أبي رباح ومكحول بذلك (وقال) قال يحيى فإن لم يعلم  
أيهما كان قبل فسخ النكاح إلا أن يدخل بها فإن دخل بها لم يفرق بينهما ﴿قلت﴾  
أرأيت أمة أعتقها رجلان من وليهما منهما في النكاح (قال) قال مالك كلاهما وليان  
(قال) فقلت للمالك فإن زوجها أحدهما بغير وكالة الآخر فرضى الآخر بعد أن  
زوجها هذا (قال) قال مالك إنكاحه جائز رضي الآخر أو لم يرض ﴿قلت﴾ أرأيت  
الأخوين إذا زوج أحدهما أخته فرد الآخر نكاحها أليكون له أن يرد أم لا  
(قال) لا يكون له ذلك عند مالك وقد أخبرتك من قول مالك أن الرجل من الفخذ  
يزوج وإن كان ثم من هو أقرب منه فكيف بالآخر وهما في القعد سواء ﴿قال﴾  
وسمعت مالكا يقول في الأمة يعتقها الرجلان فيزوجها أحدهما بغير أمر صاحبه إن  
النكاح جائز ﴿قلت﴾ أرأيت إن لم يرض أحدهما (قال) ذلك جائز عليه على ما أحب  
أو كره (وقال) علي بن زياد قال مالك في الآخر زوج أخته لأبيه وثم أخوها لا يسيها  
وأما إن أنكاحه جائز إلا أن يكون أبوها أوصى بها إلى أخيها لأبيها وأما فإن  
كان كذلك فلا نكاح لها إلا برضاها وإنما الذي لا ينبغي لبعض الأولياء أن ينكح

وتم من هو أولى منه اذا لم يكونوا اخوة وكان أخا وعماً أو عمّا وابن عم ونحو هذا اذا كانوا حضوراً

من رضى بغير كف فطلق ثم أرادت المرأة ارجاعه فامتنع وليها

قلت أرأيت الولي اذا رضى برجل ليس لها بكف فصالح ذلك الرجل امرأته فباتت منه ثم أرادت المرأة أن تنكحه بعد ذلك وأبى الولي وقال لست لها بكف (قال) قال مالك اذا رضى به مرة فليس له أن يمتنع منه اذا رضيت بذلك المرأة (قال ابن القاسم) الا أن يأتي منه حدث من فسق ظاهر أو لصوصية أو غير ذلك مما يكون فيه حجة غير الامر الاول فأرى ذلك للولي قلت وكذلك ان كان عبداً (قال) نعم ولم أسمع العبد من مالك ولكنه رأي

في نكاح الدنية

قلت أرأيت الثيب ان استخلفت على نفسها رجلاً فزوجها (قال) قال مالك أما المعتقة والمسالمة<sup>(١)</sup> والمرأة المسكينة تكون في القرية التي لا سلطان فيها فانه رب قري ليس فيها سلطان فتقوض أمرها الى رجل لا بأس بحاله أو تكون في الموضع الذي يكون فيه السلطان فتكون دنية لا خطب لها كما وصفت لك قال مالك فلا أرى بأساً أن تستخلف على نفسها من يزوجه ويجوز ذلك

مسئلة صبيان الاعراب

قلت للمالك فرجال من الموالى يأخذون صبياناً من صبيان الاعراب تصيبهم السنة فيكفلون لهم صبيانهم ويربونهم حتى يكبروا فتكون فيهم الجارية فيريد أن يزوجه (قال) أرى أن تزوجه عليها جائز قال مالك ومن أنظر لها منه فأما كل امرأة لها بال أو غنى وقد ران تلك لا ينبغي أن يزوجه الا الاولياء أو السلطان

(١) (والمسالمة) كذا بالاصل وكتب بهامشه صوابه والمسلمانية اه والمراد بها التي أسلمت من أهل الذمة أو غيرهم وقد تقدم لفظ المسالمة غير مرة فليصوب بما هنا اه كتبه مصححه

❦ في النكاح بغير ولي ❦

❦ قال ❦ فقيل لمالك فلو أن امرأة لها قدر تزوجت بغير ولي فوضت أمرها إلى رجل فرضى الولي بمعد ذلك أترى أن يقيم على ذلك النكاح فوقف فيه ( قال ابن القاسم ) وأنا أرى ذلك جائزا إذا كان ذلك قريبا ❦ قلت ❦ أرايت ان كان قد دخل بها ( قال ابن القاسم ) دخوله أو غير دخوله سواء إذا أجاز ذلك الولي جاز كما أخبرتك وإن أراد فسخه وكان بمحدثان دخوله رأيت ذلك له ما لم تطل اقامته معها وتلد منه أولاداً فإن كان ذلك وكان صوابا جاز ذلك ولم يفسخ وكذلك قال مالك ❦ قال سحنون ❦ وقد قال غير عبد الرحمن بن القاسم وإن أجازة الولي لم يجوز لانه عقده غير الولي . وقد قال غير واحد من الرواة منهم ابن نافع مثل ما قال عبد الرحمن ابن القاسم ان أجازة الولي جاز

❦ في المرأة لها وليان أحدهما أقعد من الآخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استخلفت امرأة على نفسها رجلا فزوجها ولها وليان أحدهما أقعد بها من الآخر فلما علما أجاز النكاح أبعدهما وأبطله أقعدهما بها ( قال ) لا تجوز اجازة الأبعد وإنما ينظر في هذا إلى الأقعد وإلى قوله لأنه هو الخصم دون الأبعد ❦ قلت ❦ أسمعته من مالك قال لا ❦ قلت ❦ لم أبطلت هذا النكاح وقد أجازة الولي الأبعد وأنت تذكر أن مالكا قال في عقدة النكاح ان عقدها الولي الأبعد وكره ذلك الولي الأقعد ان العقدة جائزة ( قال ) لا يشبه هذا ذلك لأن ذلك كان نكاحا عقده الولي فكانت العقدة جائزة وهذا نكاح عقده غير ولي فأنما يكون فسخه بيد أقعد الأولياء بها ولا ينظر في هذا إلى أبعد الأولياء وإنما ينظر السلطان في قول أقعدهما ان أجازة أو فسخه وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان تزوجت بغير ولي استخلفت على نفسها ولها ولي غائب وولي حاضر والولي الغائب أقعد بها من الحاضر فقام بفسخ نكاحها هذا الحاضر وهو أبعد اليها من الغائب ( قال ) ينظر السلطان

في ذلك فان كانت غيبة الأقمدة قريبة انتظره ولم يعجل وبمث اليه وان كانت غيبته  
بميدة نظر فيما ادعى هذا فان كان من الأمور التي يميزها الولي أن لو كان ذلك  
الولي الغائب حاضراً أجازته وان كان من الأمور التي لو كان الغائب حاضراً لم يجزه  
أبطله السلطان ﴿قلت﴾ وجعت السلطان مكان ذلك الغائب وجعلته أولى من  
هذا الولي الحاضر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذه المسائل قول مالك (قال) منها قول مالك

❦ في انكاح الولي أو القاضى المرأة من نفسه ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن ولياً قالت له وليته زوجنى فقد وكلتك أن تزوجنى ممن  
أحببت فزوجها من نفسه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يزوجه من  
نفسه ولا من غيره حتى يسمى لها من يريد أن يزوجه وان زوجها أحداً قبل أن  
يسميه لها فأنكرت ذلك كان ذلك لها وان لم يكن بين لها أنه يزوجه من نفسه  
ولا من غيره الا أنها قالت له زوجنى ممن أحببت ولم يذكر لها نفسه فزوجها من  
نفسه أو من غيره فلا يجوز ذلك وهذا قول مالك اذا لم تجز ما صنع (قال سحنون)  
وقد قال ابن القاسم انه اذا زوجها من غيره وان لم يسمه لها فهو جائز ﴿قلت﴾ فان  
زوجها من نفسه فبلغها فرضيت بذلك (قال) أرى ذلك جائزاً لأنها قد وكلته  
بتزويجها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا لم يكن لها ولي فزوجها القاضى من نفسه  
أو من ابنه برضاها أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم يجوز ذلك في رأيي لأن  
القاضى ولي من لاولى له ويجوز أمره كما يجوز أمر الولي ﴿قلت﴾ أرايت اذا كان  
لها ولي فزوجها القاضى من نفسه ففسخ الولي نكاحه أ يكون ذلك له أم لا (قال)  
لا يكون ذلك للولى في رأيي لان الحديث الذى جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال لا  
ينكح المرأة الا وليها أو ذو الرأى من أهلها أو السلطان فهذا سلطان فاذا كان  
أصاب وجه النكاح ولم يكن ذلك منه جوراً رأيتته جائزاً ﴿قلت﴾ أفليس  
الحديث انما يزوجه السلطان اذا لم يكن لها ولي (قال) لا ألا ترى في الحديث وليها  
أو ذو الرأى من أهلها أو السلطان فقد جعل اليهم النكاح بينهم في هذا الحديث

﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولقد سألت مالكا عن المرأة التي يزوجها أخوها وثم أبوها فأنكر أبوها (قال مالك) ما لأبيها ومالها إذا كانت ثيبا وأرى النكاح جائزا ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب قال أرسلت أم قارظ بنت شيبه إلى عبد الرحمن بن عوف وقد خطبت فقال لها عبد الرحمن قد جعلت إلى أمرك فقالت نعم فزوجه عبد الرحمن مكانه وكانت ثيبا جاز ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال وولى المرأة إذا ولته بضعها فأنكح نفسه وأحضر الشهود إذا أذنت له في ذلك فلا بأس به قال مالك وذلك جائز من عمل الناس

— ﴿ في انكاح الرجل ابنه الكبير والصغير ﴾ —

﴿ وفي انكاح الرجل الحاضر الرجل الغائب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن زوج رجل ابنه ابنة رجل والابن ساكت حتى فرغ الابن من النكاح ثم أنكر الابن بعد ذلك النكاح وقال لم أمره أن يزوجني ولا أرضى ما صنع وإنما صمت لأنني علمت أن ذلك لا يلزمني (قال) أرى أن يحلف ويكون القول قوله وقد قال مالك في الرجل الذي يزوج ابنه الذي قد بلغ فينكر إذا بلغه قال يسقط عنه النكاح ولا يلزمه من الصداق شيء ولا يكون على الابن شيء من الصداق فهذا عندي مثل هذا وإن كان حاضرا رأيت وأجنبيا من الناس في هذا سواء إذا كان الابن قد ملك أمره ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي الصغير إذا أعتقه الرجل فزوجه وهو صغير أيجوز عليه ما عقد مولاه عليه من النكاح وهو صغير أم لا (قال) لا يجوز ذلك عليه في رأيي ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن أعتق صبية فزوجه (قال) نعم لا يجوز ذلك عند مالك والجارية التي لاشك فيها<sup>(١)</sup> لأن الوصي لا يزوجه وإن كانت صغيرة حتى تبلغ وأما التلام فإن الوصي يزوجه وإن كان صغيرا قبل أن يبلغ فيجوز ذلك عليه عند مالك على وجه النظر له لأنه يبيع له ويشتري له فيجوز ذلك عليه ﴿ قلت ﴾ فالصغيرة قد يجوز بيع الوصي وشراؤه عليها فلم لا يجيز مالك انكاحه إياها (قال) لأن النبي صلى



الله عليه وسلم قال الایم أحق بنفسها والبرک تستأمر في نفسها واذنها صماتها فاذا كانت لها المشورة لم يجوز للوصی أن یقطع عنها المشورة التي في نفسها قال وكذلك قال لی مالک ﴿قلت﴾ أرأیت الوصی أيجوز له أن ینکح اماء الصبیان وعبيدهم (قال) لم أسمع من مالک فيه شیئا وأری انکاحه ایامه جائزا علی وجه النظر منه للیتامي وطلب الفضل لهم ﴿قلت﴾ أرأیت الرجل هل يجوز له أن ینکح عید صبیانه وإماءهم بعضهم من بعض أو من الاجنبیین فی قول مالک (قال) قال مالک يجوز له أن ینکحهم هم أنفسهم وهم صغار ویكون ذلك علیهم جائزا فأری انکاحه جائزا علی عبيدهم وإماءهم اذا كان ذلك يجوز له فی ساداتهم ففی عبيدهم وإماءهم أجوز اذا كان ذلك علی ما وصفت لك من طلب الفضل لهم ﴿قلت﴾ فهل یكره الرجل عبده علی النکاح (قال) قال مالک نعم یكره الرجل عبده علی النکاح ویجوز ذلك علی العبد وكذلك الامه ﴿قلت﴾ أرأیت لو أن رجلا أتى الى امرأة فقال لها ان فلانا أرسلنی الیک یخطبك وأمرنی أن أعقد نکاحك ان رضیت فقالت قد رضیت ورضی ولیها فأنکحه وضمن هذا الرسول الصداق ثم قدم فلان فقال ما أمرته (قال) قال مالک لا یثبت النکاح ولا یكون علی الرسول شیء من الصداق الذی ضمن<sup>(١)</sup>

﴿فیمن وكل رجلا علی تزویجه﴾

﴿قلت﴾ أرأیت ان أمر رجل رجلا أن یزوجه فلانة بألف درهم فذهب المأمور فزوجها ایاه بألفی درهم فعلم بذلك قبل أن یبتنی بها (قال) قال مالک یقال للزوج ان رضیت بالالفین والا فلا نکاح بینكما الا أن ترضی هی بالالف فیثبت النکاح ﴿قلت﴾ فتكون فرقهما تطلیقة أم لا (قال) نعم تكون طلاقا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالک (قال) نعم هو قول مالک الا ما سألت عنه من الطلاق فانه رأی . وقال اشهب تكون فرقهما طلاقا قال سحنون وبه أخذ ﴿قلت﴾ فان لم یعلم الزوج بما زاد المأمور من المهر ولم تعلم المرأة أن الزوج لم یأمره الا بألف درهم وقد دخل بها (قال) بانفی

(١) وقال غیره یضمن الرسول وهو علی بن زیاد انه من هامش الاصل

أن مالكاً قال لها الالف على الزوج ولا يلزم المأمور شيء لأنها صدقته والنكاح ثابت  
 فيما بينهما وإنما جردها الزوج تلك الالف الزائدة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال الرسول  
 لا والله ما أمرني الزوج الا بالف وأنا زدت الالف الاخرى (قال) لم أسمع من مالك  
 فيه شيئاً وأرى ذلك لازماً للمأمور والنكاح ثابت فيما بينهما اذا كان قد دخل بها  
 ﴿ قلت ﴾ لم جعلت الالف الزائدة على المأمور حين قال لم يأمرني الزوج بهذه الزائدة  
 (قال) لانه أتلف بضمها بما لم يأمره به الزوج فما زاد على ما أمره به الزوج فهو ضامن  
 لما زاد ﴿ قلت ﴾ ولم لا يلزم الزوج الالف الاخرى التي زعم المأمور أنه قد أمره بها  
 وأنكرها الزوج (قال) لان المرأة هي التي تركت أن تبين للزوج المهر قبل أن يدخل  
 بها ولو أنه جحد ذلك قبل أن يدخل بها لم يلزمه الا الالف إن رضيت أقامت على  
 الالف وان سخطت ففرق بينهما ولا شيء لها وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 ان علم الزوج بأن المأمور قد زوجه على الفين فدخل على ذلك وقد علمت المرأة أن  
 الزوج إنما أمر المأمور على الالف فدخلت عليه وهي تعلم (قال) علم المرأة وغير علمها  
 سواء أرى أن يلزم الزوج في رأيي اذا علم فدخل بها الالفان جميعاً ألا ترى لو أن  
 رجلاً أمر رجلاً يشتري له جارية فلان بألف درهم فاشتراها له بألفي درهم فلم بذلك  
 فأخذها فوطئها وخلا بهائم أراد أن لا يتقد فيها الا الالف لم يكن له ذلك وكانت  
 عليه الالفان جميعاً وان كان قد علم سيدها بما زاد المأمور أو لم يعلم فهو سواء وعلى  
 الأمر الالفان جميعاً ﴿ قلت ﴾ أرايت الرسول لم يلزمه مالك اذا دخل بها الالف  
 التي زعم الزوج أنه زادها على ما أمره به (قال) لأنها أدخلت نفسها عليه ولو شاءت  
 تبينت من الزوج قبل أن يدخل بها والرسول هاهنا لا يلزمه شيء وإنما هو شيء  
 جرده المأمور ورضيت المرأة بأمانة المأمور وقوله في ذلك ﴿ قلت ﴾ وسواء  
 ان قال زوجني فلانة بألف درهم أو قال زوجني ولم يقل فلانة بألف (قال) هذا كله  
 سواء في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال الرسول أنا أعطى الالف التي زدت عليك أيها  
 الزوج وقال الزوج لا أرضى إنما أمرتك أن تزوجني بألف درهم (قال) لا يلزم

الزوج النكاح في رأيي لانه يقول انما امرتك أن تزوجني بألف درهم فلا أرضى أن يكون نكاحي بألفين

— في العبد والنصراني والمرتد يعقدون نكاح بناتهم —

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد والمكاتب هل يجوز لهما أن يزوجا بناتهما أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز لهما ذلك (قال مالك) ولا يجوز للعبد ولا للمكاتب أن يعقدان نكاح بناتهما ولا أخواتهما ولا أمهاتهما ولا إمامتهما ﴿ قال مالك ﴾ ولا يجوز أن يعقد النصراني نكاح المسلمة ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن النصرانية يكون لها أخ مسلم فخطبها رجل من المسلمين أيعقد نكاحها هذا الأخ (قال مالك) أمّن نساء أهل الجزية هي قلنا نعم. قال مالك لا يجوز له أن يعقد نكاحها وماله وماله قال الله مالكم من ولايتهم من شيء ﴿ قلت ﴾ فمن يعقد نكاحها عليه أهل دينها أم غيرهم (قال ابن القاسم) أرى أن يعقد النصراني نكاح وليته النصرانية لمسلم ان شاء (قال مالك) ولا تعقد المرأة النكاح على أحد من الناس ولا تعقد النكاح لابنتها ولكن تستخلف رجلا فيزوجها ويجوز أن تستخلف أجنبياً وان كان أولياء الجارية حضوراً اذا كانت وصية لها ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد والنصراني والمكاتب والمدير والمعتق بعضه اذا زوج أحد من هؤلاء ابنته البكر برضاها وابنة النصراني مسلمة (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح لان هؤلاء ليسوا ممن يعقد عقدة النكاح (قال مالك) وان دخل بها ففسخ هذا النكاح على كل حال وكان لها المهر بالميسر ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرتد هل يعقد النكاح على بناته الابكار في قول مالك (قال) لا يعقد في رأيي ألا ترى أن ذبيحته لا تؤكل وانه على غير الاسلام ولو كان أبوها ذمياً وهي مسلمة لم يحز أن يعقد نكاحها فالمرتد أيضاً أن لا يجوز أخرى ألا ترى أن المرتد لا يرثه ورثته من المسلمين ولا غيرهم عند مالك . فهذا يدل على أن ولايته قد انقطعت حين قال لا يرثه ورثته من المسلمين ولا يرثهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب أيجوز له أن يأمر من يعقد نكاح إمامته في قول مالك (قال) قال مالك ان كان ذلك منه على ابتغاء الفضل حاز ذلك

والا لم يحز اذا رد ذلك السيد ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يتزوج المكاتب الا باذن سيده  
﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض الرواة عن مالك ألا ترى أن جميع من سميت لك  
ليس بولي ولا يجوز عقد الا بولي ولانه لما لم يكن عاقده الذي له العقد من الاولياء  
هو ابتداء لم يحز وانما يجوز اذا كانت المرأة والعبد مستخلفين على انكاح من يجوز  
له الاستخلاف على من استخلف عليه مثل الولي يأمر المرأة والعبد بتزويج وليته  
فيجوز لهما الاستخلاف على من يعقد ذلك بذلك مضى الامر وجاءت به الآثار  
والسنة ﴿ وذكر ﴾ ابن وهب عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن القرشي أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى ميمونة يخطبها فجعل ذلك الى أم الفضل  
فولت أم الفضل العباس بن عبد المطلب فأنكحها إياه العباس ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
يونس أنه سأل ابن شهاب عن المرأة هل تلي عقدة نكاح مولاتها أو أمتها (قال)  
ليس للمرأة أن تلي عقدة النكاح الا أن تأمر بذلك رجلا (قال ابن شهاب) يجوز  
للرأة ما ولت غير لانها ليس من السنة أن تنكح المرأة المرأة ولكن تأمر رجلا  
فينكحها فان أنكحت امرأة امرأة رد ذلك النكاح ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة  
ابن علي أن هشام بن حسان جدته عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال لا تزوج  
المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان الزانية هي التي تزوج نفسها (قال مالك) في  
العبد يزوج ابنته الحرة ثم يريد أولياؤها أجازة ذلك قال لا يجوز نكاح قد ولي عقده  
عبد وأزاه مفسوخا وهو خاطب وذلك أن المرأة أعظم حرمة من أن يلي عقدة نكاحها  
غير ولي فان أنكحت فسخ النكاح ورد والعبد يستخلفه الحر على البضع فيستخلف  
العبد من يملك النكاح والمرأة اذا أمرت رجلا فزوج وليتها جاز

— في التزويج بغير ولي —

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل اذا تزوج المرأة بغير أمر الولي بشهود أضر في قول  
مالك الزوج والمرأة والشهود والذي زوجها أم لا (قال) سمعت مالكا يسئل عنها  
فقال أدخل بها فقالوا لا وأنكر الشهود أن يكونوا حضروا فقالوا لم يدخل بها فقال

لا عقوبة عليهم الا اني رأيت منه أن لو دخل بها لعوقبوا المرأة والزوج والذي  
أنكح ﴿قلت﴾ والشهود (قال) ابن القاسم نعم والشهود ان علموا ﴿قلت﴾ أرأيت  
لو أن رجلا تزوج امرأة بغير أمر الولي أيكره له مالك أن يطأها حتى يعلم الولي  
بنكاحه فاما أن أجاز واما أن رد (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا الا أن مالك  
يكره له أن يقدم على هذا النكاح فكيف لا يكره له الوطء ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
كانت امرأة من الموالى ذات شرف تزوجت رجلا من قريش ذا شرف ودين ومال  
بغير ولي الا أنها استخلفت على نفسها رجلا فزوجها اياه أيفسخ نكاحه أم لا (قال)  
أرى ان نكاحه يفسخ ان شاء الولي ثم ان أرادته زوجها منه السلطان ان أبى وليها  
أن يزوجها اياه اذا كان الذي دعت اليه صوابا ﴿قلت﴾ حديث عائشة حين زوجت  
حفصة بنت عبد الرحمن من المنذر بن الزبير أليس قد عقدت عائشة النكاح (قال)  
لا نعرف ما تفسيره الا أنا نظن أنها وكلت من عقد نكاحها ﴿قلت﴾ أليس وان هي  
وكلت ينبغي أن يكون النكاح في قول مالك فاسداً وان أجازوه والد الجارية عليه  
(قال) قد جاء هذا الحديث ولو صحبه عمل حتى يصل ذلك الى من عنه أخذنا وأدركنا  
وعمن أدركوا لكان الاخذ به حقاً ولكنه كغيره من الاحاديث مما لم يصحبه عمل  
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطيب في الاحرام وما جاء عنه عليه السلام  
أنه قال لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق وهو مؤمن وقد أنزل الله  
حده على الايمان وقطعه على الايمان وروى عن غيره من أصحابه أشياء ثم  
لم تشتد ولم تقو وعمل بغيرها وأخذ عامة الناس والصحابة بغيرها فبقى الحديث غير  
مكذب به ولا معمول به وعمل بغيره مما صحبته الاعمال وأخذ به تابعو أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم من الصحابة وأخذ من التابعين على مثل ذلك عن غير تكذيب ولا رد  
لما جاء وروى فيترك ما ترك العمل به ولا يكذب به ويعمل بما عمل به ويصدق به  
والعمل الذي ثبت وصحبه الاعمال قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تتزوج المرأة  
الا بولي وقول عمر لا تتزوج المرأة الا بولي وان عمر فرق بين رجل وامرأة زوجها

غير ولى ﴿قلت﴾ أرايت اذا تزوجت المرأة بغير ولى ففرق السلطان بينهما وطلبت المرأة الى السلطان أن يزوجها منه مكانها أليس يزوجها منه مكانها في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك النكاح صوابا لا يكون سفها أو من لا يرضى حاله ﴿سحنون﴾ وهذا اذا لم يكن دخل بها ﴿قلت﴾ فان لم يكن مثلها في الفنى واليسر (قال) يزوجها ولا ينظر في هذا وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان دونها في الحسب (قال) يزوجها ولا ينظر في حاله اذا كان مرضيا في دينه وحاله وعقله وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجت المرأة بغير أمر الولى فرفعت أمرها هي نفسها الى السلطان قبل أن يحضر الولى أيكون له ما يكون للولى من التفرقة أم لا وقد كانت ولت أمرها رجلا فزوجها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أن ينظر السلطان في ذلك فان كان مما لو شاء الولى أن يفرق بينهما فرق وان شاء أن يتركه تركه بمثل الى الولى ان كان قريبا فيفرق أو يترك وان كان بعيدا نظر السلطان في ذلك على قدر ما يرى مع اجتهاد أهل العلم فان رأى الترك خيرا لها تركها وان رأى التفرقة خيرا لها فرق بينه وبينها ﴿قال سحنون﴾ وقد قيل ان كان الولى بعيدا لا ينتظر بالمرأة في النكاح اذا أرادت النكاح قبل قدومه فالسلطان الولى وينبئ للسلطان أن يفرق بينهما ويمقد نكاحها ان أرادت عقدا مبتدأ ولا ينبئ أن يثبت على نكاح عقده غير ولى في ذات الحال والقدر ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت التي تتزوج بغير أمر الولى فأتى الولى بفرق بينهما أتكون الفرقة بينهما عند غير السلطان أم لا (قال) أرى أن الفرقة في مثل هذا لا تكون الا عند السلطان الا أن يرضى الزوج بالفرقة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة زوجت نفسها ولم تستخلف عليها من يزوجها فزوجت نفسها بغير أمر الولى وهي ممن لا خطب لها أو هي ممن لها الخطب (قال) قال مالك لا يقر هذا النكاح أبدا على حال وان تناول وولدت منه أولادا لأنها هي عقدت عقدة النكاح فلا يجوز ذلك على حال (قال ابن القاسم) ويدرأ الحد ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة زوجها وليها من رجل فطلقها ذلك الرجل ثم خطبها

بعد أن طلقها فتزوجته بغير أمر الولي استخلفت على نفسها رجلاً فزوجها ( قال )  
لا يجوز إلا باذن الولي والنكاح الأول والآخر سواء ﴿ قلت ﴾ أرايت أم الولد اذا  
أعتقها سيدها ولها منه أولاد رجال فاستخلفت على نفسها مولاهما فزوجها فأراد  
أولادها منه أن يفرقوا بينها وبينه وقالوا لا نجيز النكاح ( قال ) ليس ذلك لهم في  
رأى لان المولى هاهنا ولي ولان مالك قد أجاز نكاح الرجل يزوج المرأة هو من  
نخذها من العرب وان كان ثم من هو أقرب اليها وأقربها منه والمولى الذى له  
الصلاح توليه أمرها وان كانت من العرب ولها أولياء من العرب ( قال ) مالك  
وهؤلاء عندى تفسير قول عمر بن الخطاب أودو الراى من أهلها وهم هؤلاء فالمولى  
يزوجها وان كان لها ولد فيجوز على الاولاد وان أنكروا فهو ان زوجها من نفسه  
أو من غيره فذلك جائز فيما أخبرتك من قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا من  
قوله وقول الرواة ما دل على أصل مذهب مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الامة اذا تزوجت  
بغير اذن مولاهما ( قال ) قال مالك لا يترك هذا النكاح على حال دخل بها أو لم يدخل  
بها وان رضى السيد بذلك لم يحز أيضا الا أن يتبدى نكاحا من ذى قبل وان كان  
بعد انقضاء العدة وان كان قد وطئها زوجها

تم كتاب النكاح الاول من المدونة الكبرى

بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

ويليه كتاب النكاح الثانى



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الامّى وعلى آله وصحبه وسلم ❦

❦ كتاب النكاح الثاني ❦

❦ في النكاح الذى يفسخ بطلاق وغير طلاق ❦

❦ قلت ❦ أرايت كل نكاح يكون لواحد من الزوجين أو الولي أن يفرّق بينهما فان رضي ثبت النكاح ففرّق بينهما الذى له الفرقة في ذلك أي يكون فسخاً أم طلاقاً في قول مالك (قال) يكون هذا طلاقاً كذلك قال لي مالك اذا كان الى أحد من الناس أن يقر النكاح ان أحب فيثبت أو يفرق فتقع الفرقة انه ان فرق كانت تطليقة بأنة ❦ قلت ❦ وكل نكاح لا يقر عليه أهله على حال يكون فسخاً بغير طلاق في قول مالك قال نعم ❦ قال سحنون ❦ وهو قول أكثر الرواة ان كل نكاح كانا مغلوبين على فسخه مثل نكاح الشغار ونكاح المحرم ونكاح المريض وما كان صداقه فاسداً فأدرك قبل الدخول والذي عقد بغير صداق فكانا مغلوبين على فسخه فالفسخ فيه في جميع ما وصفنا بغير طلاق ❦ قال سحنون ❦ وهو قول عبد الرحمن غير مرة ثم رأى غير ذلك لرواية بلغته عنه والذي كان يقول به عليه أكثر الرواة . وما كان فسخه بغير طلاق فلا ميراث فيه وأما ما عقده المرأة على نفسها أو على غيرها وما عقده العبد على غيره فان هذا يفسخ دخل بها أو لم يدخل بغير طلاق ولا ميراث فيه ❦ قلت ❦ أرايت النكاح الذى لا يقر عليه صاحبه على حال لانه فاسد فدخل بها أيكون لها المهر الذى سعى لها أم يكون لها مهر مثلها (قال) يكون لها المهر الذى سعى اذا كان مثل نكاح الاخت والام من الرضاة أو من النسب قال فانما لها ما سعى من

الصداق ولا يلتفت الى مهر مثلها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت  
 الذى تزوجها بغير ولى أيقع طلاقه عليها قبل أن يجيز الولى النكاح دخل بها أو لم يدخل  
 بها (قال) نعم قال وبهذا يستدل على الميراث فى هذا النكاح لان مالكا قال كل نكاح  
 اذا أراد الاولياء أو غيرهم أن يجزوه جاز فالفسخ فيه تطليقة فاذا طلق هو جاز الطلاق  
 والميراث بينهما فى ذلك ﴿قلت﴾ أرايت هذه التى تزوجت بغير ولى ان هى اختلعت  
 منه قبل أن يجيز الولى النكاح على مال دفعته الى الزوج أيجوز للزوج هذا المال الذى  
 أخذ منها ان أبى الولى فقال لا أجزى عقده (قال) نعم أراه جائز لأن طلاقه وقع عليها  
 بما أعطته فالمل له جائز ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا تزوجت بغير ولى فطلقها بعد  
 الدخول أو قبل الدخول أيقع طلاقه عليها فى قول مالك أم لا (قال ابن القاسم) أرى  
 أن يقع عليها الطلاق ما طلقها لان مالكا قال كل نكاح كان لو أجازة الاولياء أو  
 غيرهم جاز فان ذلك يكون اذا فسخ طلاقا ورأى مالك فى هذا بعينه أنها تطليقة  
 فكذلك أرى أن يلزمه كل ما طلق قبل أن يفسخ ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك الفسخ  
 هاهنا تطليقة وهو لا يدعمها على هذا النكاح ان أراد الولى رده الا أن يتناول  
 مكثها عنده وتلد منه أولاداً (قال) لأن فسخ هذا النكاح عند مالك لم يكن على  
 وجه تحريم النكاح ولم يكن عنده بالامر البين (قال) ولقد سمعت مالكا يقول  
 ما فسخه بالبين ولكنه أحب الى ﴿قال﴾ فقلت لمالك أفترى أن يفسخ وان أجازة  
 الولى فوقف عنه فلم يمض فيه فعرفت أنه عنده ضعيف (قال ابن القاسم) وأرى فيه أنه  
 جائز اذا أجازة الولى (قال) وأصل هذا وهو الذى سمعته من قول من أَرْضَى من  
 أهل العلم أن كل نكاح اختلف الناس فيه ليس بحرام من الله ولا من رسوله  
 أجازة قوم وكرهه قوم ان ما طلق فيه يلزمه مثل المرأة تزوج بغير ولى أو المرأة  
 تزوج نفسها أو الامة تزوج بغير اذن سيدها انه ان طلق فى ذلك البتة لزمه الطلاق  
 ولم تحل له الا بعد زوج وكل نكاح كان حراما من الله ورسوله فان ما طلق فيه  
 ليس بطلاق وفسخه ليس فيه طلاق ألا ترى أن مما بين لك ذلك لو أن امرأة

زوّجت نفسها فرفع ذلك الى قاض ممن يحيز ذلك وهو رأي بعض أهل المشرق<sup>(١)</sup> فقضى به وأنفذه حين أجازة الولي ثم أتى قاض آخر ممن لا يحيزه أكان يفسخه ولو فسخه لأخطأ في قضائه فكذلك يكون الطلاق يلزمه فيه وهو الذي سمعت ممن أثق به من أهل العلم وهو رأي ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا الذي قاله لرواية بلغته عن مالك (قال) قفلنا لمالك فالعبد يتزوج بغير اذن سيده ان أجاز سيده النكاح أيجوز (قال) قال مالك نعم . قفلنا لمالك فان فسخه سيده بالبتات أ يكون ذلك لسيده أم تكون واحدة ولا تكون بتاتا (قال) مالك بل هي على ما طلقها السيد على البتات ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك بيد السيد جميع طلاق العبد اذا تزوج بغير اذن من السيد ولو شاء أن يفرق بينهما بتطبيقه وتكون بأثنية في قول مالك (قال) لانه لما نكح بغير اذن السيد صار الطلاق بيد السيد فلذلك جاز للسيد أن يبينها منه بجميع الطلاق وكذلك الامة اذا أعتقت وهي تحت العبد قال مالك فلها أن تختار نفسها بالبتات ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك لها أيضاً أن تختار نفسها بالبتات (قال) لانه ذكر عن ابن شهاب في حديث زبراء<sup>(٢)</sup> أنها قالت ففارقته ثلاثا قال فهذا الاثر أخذ مالك (قال) وكان مالك مرة يقول ليس لها أن تختار نفسها اذا أعتقت وهي تحت العبد الا واحدة وتكون تلك الواحدة بأثنية ﴿ قال سحنون ﴾ وهو قول أكثر الرواة انه ليس لها أن تطلق نفسها الا واحدة والعبد اذا تزوج بغير اذن سيده فرد النكاح مثل الامة ليس يطلق عليه الا بواحدة لان الواحدة تبينها وتفرغ له عبده ﴿ قلت ﴾ أ رأيت في قوله هذا الا آخر أ يكون للامة أن تطلق نفسها واحدة ان شاءت وان شاءت بالبتات قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان طلقت نفسها واحدة أتكون بأثنية في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وكل نكاح

(١) (قوله وهو رأي بعض أهل المشرق) قال ابن وضاح أعوذ بالله أن يكون هذا رأي أحد الا من لا خلاق له وأنا أنكر أن يكون رأي أحد على تجويز هذا وروى عن أبي حنيفة وغيره تجويز ذلك ذكر هذا ابن المنذب في وثائقه اه من هامش الاصل (٢) زبراء هي مولاة على كرم الله وجهه اه

يفسخ على كل حال لا يقرّ على حال فان فسخ فان ذلك لا يكون طلاقاً ﴿ قلت ﴾  
فان طلق قبل أن يفسخ نكاحه أيقع عليها طلاقه وهو انما هو نكاح لا يقرّ على  
حال ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يقع طلاقه عليها لان الفسخ  
فيه لا يكون طلاقاً ( قال ) وذلك اذا كان ذلك النكاح حراماً ليس مما اختلف الناس  
فيه فأما ما اختلف الناس فيه حتى يأخذ به قوم ويكرهه قوم فان المطلق يلزمه ما طلق  
فيه ﴿ قال سحنون ﴾ وقد فسرت لك هذا قبل ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويكون  
الفسخ فيه عندي تطليقة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قذف امرأته هذا الذي تزوجها  
تزوجاً لا يقرّ على حال أيلتن أم لا ( قال ) نعم ياتن في رأبي لانه يخاف الحمل  
ولان النسب يثبت فيه ﴿ قلت ﴾ فان ظاهر منها ( قال ) لا يكون مظاهراً الا أن  
يريد بقوله اني ان تزوجتك من ذى قبل قال فهذا يكون مظاهراً أن تزوجها  
تزوجاً صحيحاً وهذا رأبي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان آلى منها أ يكون مولياً ( قال ) هو لو  
قال لاجنية والله لا أجامعك ثم تزوجها كان مولياً منها عند مالك لان مالك قال  
كل من لم يستطع أن يجامع الا بكفارة فهو مول وأما مسئلتك فلا يكون فيها ايلاء  
لانه أمر بفسخ فلا يقرّ عليه ولكن ان تزوجها بعد هذا النكاح المفسوخ لزمته  
اليمين بالايلاء وكان مولياً منها لقول مالك كل يمين منعه من الجماع فهو بها مول  
( قال ) وانما الظهار عندي بمنزلة الطلاق ولو أن رجلاً قال لامرأة أجنبية أنت طالق  
فلا يكون طلاقاً الا أن يريد بقوله اني ان تزوجتك فأنت طالق ينوي بذلك فهذا  
اذا تزوجها فهي طالق وكذلك الظهار ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد الذي تزوج بغير اذن  
مولاه أو الامة التي أعتقت تحت العبد فطلقها قبل أن تختار أو طلق العبد امرأته  
قبل أن يميز السيد نكاحه أيقع الطلاق أم لا في قول مالك ( قال ) نعم يقع الطلاق  
عليهما جميعاً في رأبي واحدة طالق أو البتات ﴿ قلت ﴾ فان تزوجت أمة بغير اذن  
سيدها فطلقها زوجها ( قال ) يكون هذا طلاقاً في رأبي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى  
أن الطلاق يلزمه لان كل ما اختلف الناس فيه من نكاح أجاز به بعض العلماء وكرهه

بعضهم فان الطلاق يلزمه فيه مثل الأمة تزوج بغير اذن سيدها أو المرأة تزوج نفسها  
فهذا قد قاله خلق كثير انه ان أجازره الولي جاز فلذلك أرى أن يلزمه فيه الطلاق اذا  
طلق قبل أن يفرق بينهما (قال) ومما يبين لك ذلك نكاح المحرم انه قد اختلف فيه  
فأحب ما فيه الى أن يكون الفسخ فيه تطلقه . وكذلك هو لا يكون الفسخ فيه  
تطلقه وأما الذي لا يكون فسخه طلاقا ولا يلحق فيه الطلاق ان طلق قبل الفسخ  
انما ذلك النكاح الحرام الذي لا اختلاف فيه مثل المرأة تزوج في عدتها أو المرأة  
تزوج على عمتها أو على خالتها أو على أمها قبل أن يدخل بها فهذا وما أشبهه لانه نكاح  
لا اختلاف في تحريمه ولا تحرم به المرأة اذا لم يكن فيه مسيس على ولد ولا على والد  
ولا يتوارثان فيه اذا هلك أحدهما ولا يكونان به ان مسها فيه محصنين . فأما  
ما اختلف الناس فيه فالفسخ في ذلك تطلقه وان طلق الزوج فيه فهو طلاق لازم على  
ما طلق . ومما يبين لك ذلك أنه لو رفع الى قاض فرأى اجازته فأخذه به وأجازته ثم رفع  
بعد ذلك الى قاض غيره لم يكن له أن يعرض فيه وأنفذه لان قاضياً قبله قد أجازته وحكم  
به وهو مما اختلف فيه . ومما يبين ذلك أيضاً أن لو تزوج رجل شيئاً مما اختلف فيه ثم  
فسخ قبل أن يدخل بها لم يحل لابنه ولا لایه أن يتزوجا فهذا يدل على أن الطلاق  
يلزم فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة في عدتها ففرق بينهما قبل أن يبتى بها  
أبصلح لایه أو لابنه أن يتزوجا في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم

### ❦ باب الحرمة ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد يتزوج الامه بغير اذن سيده فيفرق السيد بينهما قبل أن يدخل  
العبد بها أمحل له أن يتزوج أمها أو ابنتها (قال) كل نكاح لم يكن حراماً في كتاب  
الله ولا حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اختلف الناس فيه فهو عندى يحرم  
كما يحرم النكاح الصحيح الذي لا اختلاف فيه والطلاق فيه جائز وما طلق فيه  
يثبت عليه والميراث بينهما حتى يفسخ وهذا الذي سمعت عن أرضي ﴿ سحنون ﴾  
وقد أعلمتك بقوله في مثل هذا قبل هذا ويقول غيره من الرواة (وقد) روى عن

مالك في الرجل يزوج ابنه البالغ المالك لأمره وهو غائب بنير أمره ثم يأتي الابن  
فينكر ما صنع أبوه فقال لا ينبغي للاب أن يتزوج تلك المرأة ﴿ قال سحنون ﴾  
وقد قال بعض أصحاب مالك في الرجل يتزوج المرأة فلم يدخل بها حتى يتزوج ابنتها  
فلم بذلك ففسخ نكاح الابنة انه لا يجوز لابنه أن يتزوج الابنة المفسوخ نكاحها  
لموضع شبهة عقدة النكاح لان أباه نكحها فهو يمنع لان الله نهى أن ينكح الابن  
ما نكح أبوه من النساء الحلال فلما كانت الشبهة بالحلال منع من النكاح أن يبتدئه  
ابنه لموضع ما أعلمتك من الشبهة ولما أعلمتك من قول مالك ولما قال مالك في الاب  
الذي زوج ابنه انه كره للاب أن يتزوجها ابتداء ولم يحله له وليس هو مثل أن يتزوج  
المرأة ثم يتزوج ابنتها ولم يكن دخل بالام ولا بالابنة فانه يفسخ نكاح الابنة ولا تحرم  
بذلك الام لان نكاح الام كان صحيحاً فلا يفسده ما وقع بعده من نكاح شبه الحرام  
اذا لم تصب الابنة فلا يفسخ العقد الحلال القوي المستقيم ﴿ قلت ﴾ أرايت مالكا  
هل كان يحيز نكاح أمهات الاولاد أم لا ( قال ) كان مالك يكره نكاح أمهات  
الاولاد ﴿ قلت ﴾ فان نزل أ كان يفسخه أم يحيزه ( قال ) كان يرضه وقوله انه كان  
يكرهه ﴿ قلت ﴾ فهل كان يفسخه ان نزل ( قال ابن القاسم ) أرى ان نزل أن  
لا يفسخ ولم أسمع من مالك يقول في الفسخ شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج رجل  
أمة رجل بنير أمره فأجاز مولاه النكاح ( قال ) قال مالك نكاحه باطل وان أجاز  
المولى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتقها المولى قبل أن يعلم بالنكاح ( قال ) فلا يصح أن  
يثبت على ذلك النكاح وان عتقت في رأيي حتى يستأنف نكاحاً جديداً ﴿ قلت ﴾  
أرايت ان فرقت بينهما فأراد أن ينكحها قبل أن تنقضي عدتها أيجوز له ذلك أم لا  
في قول مالك ( قال ) اذا دخل بها ففرق بينهما لم يكن له أن ينكحها كذلك قال مالك  
حتى تنقضي عدتها ﴿ قلت ﴾ ولم وهذا الماء الذي يخاف منه نسبه ثابت من هذا  
الرجل ( قال ) قال مالك كل وطء كان فاسداً يلحق فيه الولد ففرق بين الرجل وبين  
المرأة فلا يتزوجها حتى تنقضي عدتها وان كان ثبت نسبه منه فلا يطؤها في تلك العدة

(قال ابن القاسم) وأرى في هذا الذي يتزوج الامة بغير اذن سيدها أنه ان اشتراها في عدتها فلا يطؤها حتى تنقضي عدتها لا يطؤها بذلك ولا بنكاح حتى تستبرئ رحمها وان كان نسب ما في بطنها يثبت منه فلا يطؤها في رأيي على حال في تلك الحال ﴿قلت﴾ أرايت نكاح الامة اذا تزوجت بغير اذن سيدها لم لا يجيزه اذا أجازها السيد . أرايت لو باع رجل أمي بغير اذني فبلغني فأجزت ذلك (قال) يجوز ﴿قلت﴾ فان قال المشتري لا أقبل البيع اذا كان الذي باعني متعديا (قال) ليس ذلك له ويجوز البيع ﴿قلت﴾ فان باعت الامة نفسها بغير اذن سيدها فأجاز سيدها (قال) هذا وما قبله من مستثلك سواء في رأيي ﴿قلت﴾ فقد أجزته في البيع اذا باعت نفسها فأجاز السيد فلم لا تجيزه في النكاح (قال) لا يشبه النكاح ها هنا البيع لان النكاح انما يجيزون العقدة التي وقعت فاسدة فلا يجوز على حال والشراء لم يكن في العقدة فساد انما كانت عقدة بيع بغير أمر أربابها فاذا رضى الارباب جاز (قال) والنكاح انما يجيزون العقدة التي كانت فاسدة فلا يجوز حتى يفسخ ﴿قلت﴾ أرايت الامة بين الرجلين أيجوز أن ينكحها أحدهما بغير اذن صاحبه في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان أنكحها بغير اذن شريكه بمهر قد سماه ودخل بها زوجها فقدم شريكه فأجاز النكاح (قال) لا يجوز في رأيي لان مالكا قال في الرجل لو أنكح أمة رجل بغير أمره فأجاز ذلك السيد لم يحز ذلك النكاح وان أجازها وانما يجوز نكاحها اذا أنكحها جميعا ﴿قلت﴾ أرايت ان كان قد أنكحها أحدهما بغير اذن صاحبه بصدق مسمى ودخل بها الزوج ثم قدم الغائب أيكون له نصف الصداق المسمى أم يكون للغائب نصف صداق مثلها وللذي زوجها نصف الصداق المسمى (قال) أرى الصداق المسمى بينهما الا أن يكون نصف الصداق المسمى أقل من نصف صداق مثلها فيكمل للغائب نصف صداق مثلها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أمة بين رجلين زوجها أحدهما بغير أمر صاحبه أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز ﴿قلت﴾ فان أجازها صاحبه حين بلغه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يجوز ﴿قلت﴾



أرأيت العبد اذا تزوج بغير اذن مولاه فأجاز ذلك المولى أيجوز أم لا ( قال ) ذلك جائز كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بين العبد والامة في قول مالك ( قال ) لان العبد يعقد نكاح نفسه وهو رجل والعاقدة في امرأته ولى والامة لا يجوز أن تعقد نكاح نفسها فعقدها نكاح نفسها باطل لا يجوز وان أجازته السيد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق العبد امرأته قبل اجازة المولى أيجوز طلاقه ( فقال ) نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فسخ السيد نكاحه أ يكون طلاقا ( قال ) قال مالك ان طلق السيد عليه واحدة أو اثنتين أو ثلاثا فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ انما طلاق العبد اثنان فما يصنع مالك بقوله ثلاثا ( قال ) كذلك قال مالك قال وانما يلزم الاثنان ألا ترى في حديث زبراء قالت ففارقته ثلاثا وانما طلاقه اثنان ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج عبده بغير اذنه فقال السيد لا أجزى ثم قال قد أجزت أيجوز أم لا ( قال ) قال مالك ان كان قوله ذلك لا أجزى مثل قوله لا أرضى أى لست أفعل ثم كلم في ذلك فأجاز فذلك جائز اذا كان ذلك قريبا وان كان أراد بذلك فسخ النكاح مثل ما يقول قد رددت ذلك وفسخته فلا يجوز وان أجازته الابنكاح مستقبل ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فأعتقه المولى أ يكون النكاح صحيحا ( قال ) نعم في رأيي ولا يكون للسيد أن يرده بعد عتقه اياه ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد ينكح بغير اذن سيده فيبيعه سيده قبل أن يعلم أ يكون للمشتري من الاجازة والرد شيء أم لا ( قال ) قد سمعت عن مالك شيئا ولست أحققه وأرى أن هذا السيد الذى اشتراه ليس له أن يفرق فان كره المشتري العبد رده العبد وكان للبائع اذا رجع اليه العبد أن يجهز أو يفرق وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم يبعه سيده ولم يعلم بنكاحه حتى مات السيد أ يكون لمن ورث العبد أن يرد النكاح أو يجهز ( قال ) نعم له أن يرده أو يجهزه في رأيي ( قال ) ومما بين لك أنى سألت مالكا<sup>(١)</sup> عن الرجل يحلف للرجل بطلاق امرأته البتة ليقضين

(١) ( قوله أنى سألت مالكا الخ ) بهامش الاصل هنا مانصه تكررت في كتاب الايمان

والنذور والكفالة والحوالة والعق والوصايا وبه قول الغير اه

غريمه حقه الى أجل الا أن يشاء أن يؤخره فيموت الذي له الحق ويرثه ورثته فيريدون  
 أن يؤخروه أيكون ذلك للورثة بحال ما كان للميت الذي استخلفه . قال مالك نعم  
 هم بمنزلة لهم أن يؤخروه كما كان لصاحبهم أن يؤخره ( قال ابن القاسم ) ونزلت  
 بالمدينة فأفتى فيها مالك وقالها غير مرة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا زوج أخته  
 وهي بكر في حجر أبيها بغير أمر الاب فأجازه الاب أيجوز النكاح أم لا ( قال )  
 بلغني أن مالكا قال لا يجوز ذلك الا أن يكون ابنا قد فوض اليه أبوه أمره فهو  
 الناظر له وانقائم بأمره في ماله ومصاحته وتدير شأنه فمثل هذا اذا كان هكذا ورضي  
 الاب بانكاحه اذا بلغ الاب فذلك جائز وان كان على غير ذلك لم يجز وان أجازه  
 الاب وكذلك هذا في الامة أمة الاب ﴿ قلت ﴾ فالاخ ( قال ) لا أعرف من قول  
 مالك أن فعل الاخ في هذا كفعل الولد وأنا أرى ان كان الاخ من أخيه مثل ما  
 وصف مالك من الولد جاز انكاحه اذا أجازه الاخ ان كان هو الناظر لأخيه في  
 ماله المدبر لماله القائم له في أمره ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان الجد هو الناظر لابنه  
 فزوج ابنة ابنه على وجه النظر لها أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) أراه مثل قول مالك  
 في الولد ان هذا جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصغير اذا تزوج بغير أمر الاب فأجاز الاب  
 نكاحه أيجوز ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) لم أسمع ذلك من مالك وأرى ذلك  
 جائزا وهو عندي كبيعته وشرائه اذا أجاز له ذلك من يليه على وجه النظر له والرغبة  
 فيما يرى له في ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبي اذا تزوج بغير أمر الاب ومثله يقوى  
 على الجماع فدخل بها فجاءها ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ان أجازه الاب  
 جاز وهو عندي بمنزلة العبد والعبد لا يعقد نكاحا على أحد وهو اذا عقد نكاح  
 نفسه فأجازه الولي على وجه النظر له والاصابة والرغبة جاز ﴿ قلت ﴾ فان جاءها  
 ففرق الولي بينهما أيكون عليه من الصداق شيء أم لا ( قال ) ليس عليه من الصداق  
 شيء ( قال ) ولقد سئل مالك عن رجل يمت يتيما له في طاب عبد له أبق الى المدينة  
 فأخذه بالمدينة فباعه فقدم صاحب العبد فأصاب العبد وأصاب الغلام قد أتلف المال

(قال) مالك يأخذ العبد صاحبه ولا شيء على الفلام من المال الذي أتلف ولا يكون ذلك عليه ديناً فكذلك مسئلتك (فقيل) لمالك ألا يكون هذا مثل ما أفسد أو كسر فقال لا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً زوج رجلاً بنير أمره فبلغ ذلك الرجل فأجاز (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح وإن رضى (قال سحنون) إذا طال ذلك ﴿قلت﴾ أفتزوجها ابنه أو أبوه (قال) قال مالك لا يتزوجها ابنه ولا أبوه ﴿قلت﴾ أفتزوج هذا الذي كان زوجها وهو غائب ابنتها أو أمها (قال) أما ابنتها فلا بأس أن يتزوجها إذا لم يكن دخل بالأم وأما الأم فلا يتزوجها لأن مالكا كره لابنته ولأبيه أن يتزوجاها ﴿قلت﴾ وكذلك أجداده وولد ولده (قال) نعم الأجداد وولد الولد هم آباء وإبناء فلا يصلح ذلك عند مالك

— في انكاح الرجل وليته من رجل وهو مريض —

﴿قلت﴾ أرايت إن قال رجل إن مت من مرضى هذا فقد زوجت ابنتي من فلان (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل يقول إن مت من مرضى فقد زوجت ابنتي ابن أخي إن ذلك جائز ﴿قلت﴾ كبيراً كان ابن أخيه أو صغيراً (قال) ماسألنا مالكا عن شيء من ذلك وأراه جائزاً كبيراً كان أو صغيراً ﴿قلت﴾ أرايت نكاح المحجور عليه أيجوز في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ أفيجوز عتقه في قول مالك (قال) لا إلا في أم ولده ﴿قلت﴾ أفيجوز طلاقه في قول مالك قال نعم ﴿قال سحنون﴾ وإنما يجوز ذلك عندي إذا قبل النكاح ابن الأخ بقرب ذلك ولم يطل ذلك أو قبل ذلك أبو الطفل بقرب ذلك ولم يتباعد ذلك

— في توكيل المرأة رجلاً يزوجه —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة وكلت ولياً يزوجه من رجل فقال الوكيل قد زوجتك وادعى الزوج أيضاً أن الوكيل قد زوجه وأنكرت المرأة وقالت مازوجني وهي بالوكالة مقرة (قال) إذا أقرت بالوكالة لزمها النكاح ﴿قلت﴾ فإن أمرت رجلاً

أن يبيع عبدآلى فذهب فأتانى برجل فقال قد بعث عبدك الذى أمرتني ببيعه من هذا الرجل فقال سيد العبد قد أمرتك ببيعه ولم تبعه وأنت فى قولك قد بعته كاذب (قال) القول قول الوكيل ويلزم الآمر البيع لانه قد أقر بالوكالة ﴿قلت﴾ فلو أنه قال لرجل قد وكلتك أن تقبض حقى الذى لى على فلان فأنى الوكيل فقال قد قبضته وضاع منى <sup>(١)</sup> وقال الآمر قد أمرتك ووكلتك بقبض ذلك ولكنك لم تقبضه أصدق الوكيل أم لا (قال) قال مالك يقال للغريم أقم البينة أنك قد دفعت الى الوكيل والا فاعزم فان أقم البينة أنه قد دفع ذلك الى الوكيل كان القول قول الوكيل على التلف وان لم يقم الغريم البينة غرم ولم يكن له على الوكيل غرم لانه أقر أنه قد قبض ما أمره به ﴿قلت﴾ ولم لا يصدق الوكيل فى هذا الموضع وقد أقر له الآمر بالوكالة وقد صدقة فى المسائل الاولى (قال) لانه هاهنا انما وكله بقبض ماله ولا يصدق الوكيل على قوله انه قد قبض المال الا بيينة لانه انما توكل بقبض ماله على التوثيق والبينة انما وكله بقبض المال على أن يشهد على قبض المال فان لم يشهد فادعى أنه قد قبض لم يصدق الا أن يصدقه الآمر به (قال) وهذا يخالف للذى أمر رجلا أن يبيع عبده لان هذا لم يتاف للآمر شيئا ﴿قلت﴾ فان كانت المرأة قد وكلته على أن يزوجها ويقبض صداقها فقال قد زوجتك وقبضت صداقك وقد ضاع الصداق منى (قال) هذا مصدق على التزويج ولا يصدق على قبض الصداق ولا يشبه هذا البيع <sup>(٢)</sup> ألا ترى لو أن رجلا وكل رجلا ببيع ساعته كان له أن يقبض الثمن وان لم يقل له اقبض الثمن

(١) (قوله قد قبضته وضاع منى) وانما لم يصدق الوكيل اذا قال قد ضاع الصداق بخلاف الوكيل على بيع السلعة لان الموكلة انما وكلته على القبض ولم توكله على الاقرار عاها إذ الوكيل لا يتناهى فى الوكالة الا الى شيء جعل له والبيع بخلاف ذلك اه من هامش الاصل

(٢) (قوله ولا يشبه هذا البيع) يعنى أن الوكيل على بيع السلعة يصدق فى قبض الثمن ودفعه الى الآمر وفى دعوى ضيائه وظاهر هذا انه وكيل فى بيع ساعة بعينها ليس مفوضا اليه فى غير ذلك وقد قال ابن القاسم فى العتبية انه لا يصدق الوكيل على القبض الا أن يكون مفوضا اليه وهو خلاف لظاهر الكتاب هنا وكتاب الوكالات اه من هامش الاصل

وليس للمشتري أن يأبى ذلك عليه وإن الذي وكل بالتزويج وكلته امرأة بانكاحها أو رجل وكله في وليته أن يزوج فزوج ثم أراد قبض الصداق لم يكن ذلك له ولا يلزم الزوج دفع ذلك إليه ولو دفع ذلك إليه لكان ضامنا فهذا فرق ما بين الوكالة بقبض الصداق وبين البيع إنما الوكالة في قبض الصداق كالوكالة بقبض الديون فلا أرى أن يخرجها إذا ادعى تلفا إلا بدينة تقوم له على قبض الصداق ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وترك أولاداً وأوصى إلى امرأته واستخلفها على بضع بناته أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم يجوز وتكون أحق من الأولياء ولكن لا تمقد النكاح وتستخلف هي من الرجال من يعقد النكاح بغير بينة

### — في النكاح بغير بينة —

﴿قلت﴾ أرايت أن زوج رجل بغير بينة وأقر المزوج بذلك أنه زوجه بغير بينة أيجوز أن يشهدا في المستقبل وتكون المقدمة صحيحة في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل تزوج امرأة فلما أراد أبوها أن يقبض الصداق قال زوجتي بغير شهود فالنكاح فاسد (قال مالك) إذا أقر أنه تزوج فالنكاح له لازم ويشهدان فيما يستقبلان ﴿قلت﴾ وسواء أن أقرأ جميعاً أنه تزوج بغير بينة أو أقر أحدهما (قال) نعم ذلك سواء عند مالك إذا تزوج بغير بينة فالنكاح جائز ويشهدان فيما يستقبلان وإنما الذي أخبرتك مما سمعت من مالك أنهما تقاراً ولا بينة بينهما ﴿قلت﴾ أرايت الرجل إذا زوج عبده أمته بغير شهود ولا مهر (قال) قال مالك لا يزوج الرجل عبده أمته إلا بشهود وصداق ﴿قلت﴾ فإن زوجه بغير شهود (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال في رجل تزوج بغير شهود فقال الرجل بعد ذلك أنكحتني بغير شهود فهذا نكاح مفسوخ (قال مالك) إذا أقرأ بالزوجة فليشهدا فيما يستقبلان والنكاح جائز فالعبد بهذه المنزلة يشهدان فيما يستقبلان وهذا إذا لم يكن دخل بها ﴿قلت﴾ فإن زوجه بغير صداق (قال) إن زوجه على أنه لا صداق عليه فهذا النكاح مفسوخ ما لم يدخل بها فإن دخل بها كان لها صداق مثلها ويثبتان

على نكاحهما ﴿قلت﴾ فان زوجه ولم يذكر الصداق ولم يقل على أنه لا صداق عليك (قال) هذا التفويض وهذا النكاح جائز ويفرض للامة صداق مثلها وهذا رأي لأن مالكا قال هذا في النساء والنساء يجتمع فيه الحرائر والاماء ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل ينكح بيته ويأمرهم أن يكتموا ذلك أيجوز هذا النكاح في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان تزوج بغير بيته على غير الاستسار (قال) ذلك جائز عند مالك وليشهدا فيما يستقبلان ﴿قلت﴾ لم أبطلت الاول (قال) لان أصل هذا للاستسار فهو وان كثرت البيته اذا أمر بكتمان ذلك أو كان ذلك على الكتمان فالنكاح فاسد ﴿قلت﴾ أرأيت ان زوج رجل ابنته وهي ثيب فأنكرت الابنة ذلك فشهد عليها الاب ورجل أجنبي أنها قد فوّضت ذلك الى أبيها فزوجها من هذا الرجل (قال) لا يجوز نكاحه لانه انما شهد على فعل نفسه وهو خصم ولقد سمعت أن مالكا سئل عن رجل وجد مع امرأة في بيت فشهد أبوها وأخوها أن الأب زوجها اياه فقال لا يقبل قولهما ولا يجوز نكاحه وأرى أن يماقبا ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج رجل مسلم نصرانية بشهادة نصارى أيجوز نكاحه أم لا (قال) لا أرى أن يجوز نكاحه بشهادة النصارى فان كان لم يدخل أشهدا على النكاح ولزم الزوج النكاح ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن اسماعيل بن ابراهيم عن عباد بن سنان عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أنكحك أميمة بنت ربيعة ابن الحارث قال بلى قال قد أنكحتكها ولم يشهد ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب أن حمزة بن عبد الله <sup>(١)</sup> خطب على ابنه الى سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ابنته فلما أراد أن يزوجه قال له حمزة أرسل الى أهلك قال سالم لا فزوجته وليس معها غيرهما ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال تجوز شهادة الابداد <sup>(٢)</sup>

(١) قوله حمزة بن عبد الله الخ جمع هنا بين ذكر ابني عبد الله بن عمروهما حمزة وسالم ولم يقع ذلك في غير هذا الكتاب وقد وقع ذكرهما في جامع الموطأ اهـ (٢) (قوله شهادة الابداد) قال في المختصر ويجوز شهادة الابداد في النكاح يشهد هذا من لقي وهذا من لقي ولا بأس به وان لم يكونا أشهدا عند العقدة وحكي الترمذي عن أكثر أهل الكوفة أن هذا لا يجوز قاله القاضي عياض اهـ من هامش الاصل

## نكاح السر

﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل نكح سراً وأشهد رجلين قال إن مسها فرق بينهما واعتدت حتى تنقضي عدتها وعوقب الشاهدان بما كتما من ذلك وللمرأة مهرها ثم إن بدا له أن ينكحها حين تنقضي عدتها نكحها علانية ﴿ قال يونس ﴾ وقال ابن وهب مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس قال ابن شهاب وإن لم يكن مسها فرق بينهما ولا صداق لها ونرى أن ينكحهما الإمام بمقوبة والشاهدين بمقوبة فإنه لا يصح نكاح السر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت يحيى بن عبد الله بن سالم يقول مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يعقوب بن إبراهيم المدني عن الضحاك بن عثمان أن أبا بكر الصديق قال لا يجوز نكاح السر حتى يعلن به ويشهد عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن شمر بن نمر الأموي عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ هو وأصحابه ببني زريق فسمعوا غناء ولعباً فقال ما هذا فقالوا نكح فلان يا رسول الله فقال كمل دينه هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر حتى يسمع دف أو يرى دخان ( قال حسين ) وحدثني عمرو بن يحيى المازني عن جده أبي حسين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره نكاح السر حتى يضرب بالدف <sup>(١)</sup> ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أيوب بن شرحبيل أن مر من قبلك فليظهروا عند النكاح الدفاف فإنها تفرق بين النكاح

(١) ( قوله حتى يضرب بالدف ) قال ابن رشد لا خلاف في إجازة الدف وهو الغربال واختلف في الكبر والمزهر على ثلاثة أقوال . أحدها الجواز قاله ابن حبيب . والثاني المنع وهو قول أصبغ وعليه يأتي ما قاله سحنون من جامع البيوع أن الكبر إذا بيع يفسخ بيعه ويؤدب أهله وإذا قاله في الكبر فأحرى أن يقوله في المزهر . والثالث إجازة الكبر دون المزهر وهو قول أصبغ وعليه يأتي سماع سحنون في كتاب السرقة أن السارق يقطع في قيمة الكبر صحيحاً ولأن كنانة في المدينة إجازة البوق في



والسفاح وامنع الذين يضربون بالبرابط ﴿ قال سحنون ﴾ والبرابط الاعواد

﴿ في النكاح بالخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة باذن الولي وشرط الخيار للمرأة أو للزوج أو للولي أو لهم كلهم يوما أو يومين أيجوز هذا النكاح عند مالك وهل يكون في النكاح خيار (قال) أرى أنه لا خيار فيه وأنه اذا وقع في النكاح الخيار ففسخ النكاح ما لم يدخل بها لأحدهما لو ماتا قبل الخيار لم يتوارثا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بنى بها قبل أن يفسخ هذا النكاح أيفسخ أم لا (قال) لا ويكون لها الصداق الذي سمي لها ولا ترد الى صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يتزوج المرأة على أنه بالخيار يوما أو يومين أو ثلاثة أو على أن المرأة بالخيار مثل ذلك أيجوز هذا النكاح أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يتزوج المرأة بصداق كذا وكذا على أنه ان لم يأتها بصداقها الى أجل كذا وكذا فلا نكاح بينهما (قال) قال مالك هذا نكاح فاسد ويفرق بينهما ﴿ قلت ﴾ دخل بها أو لم يدخل بها (قال) لم يقل لي مالك دخل بها أو لم يدخل وان دخل لم أفسخه وجاز النكاح وكذلك مستثنتك في تزويج الخيار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أتزوجك على أحد عبدي هذين أيهما شئت أنت او أيهما شئت أنا (قال) أما اذا قال أيهما شئت المرأة فذلك جائز وأما اذا قال أيهما شاء الزوج فلا خير فيه ألا ترى أن لو باع احدهما من رجل بمشرة دنائير يختار أيهما شاء لم يكن بذلك بأس ولو قال أنا أعطيك أيهما شئت لم يكن في ذلك خير وهذا قول مالك فالنكاح عندي مثله (قال ابن القاسم) وقال الليث قال ربيعة الصداق ما وقع به النكاح وكذلك قال مالك

العرائس فقيل معنى ذلك في البوقات والزمارات التي لاتسمى كل الالهة واختلف في جواز ما أجيز من ذلك فقيل أنه من قبيل الجائز الذي يستوى فعله وتركه فلا حرج في فعله ولا ثواب في تركه وهو مشهور المذهب وقيل أنه من قبيل الجائز الذي تركه أحسن من فعله فيكره فعله لما في تركه من الثواب لأن في فعله عقابا وهو قول مالك في الجعل والاجارة من المدونة والمشهور أن عمله للرجال والنساء جائز وقال أصبغ ان ذلك انما يجوز للنساء خاصة اه من هامش الاصل

## ﴿ في النكاح الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا تزوج امرأة بأمر الولى بصداق قد سماه تزوجها شهراً أو سنة أو سنتين أيصالح هذا النكاح ( قال ) قال مالك هذا النكاح باطل اذا تزوجها الى أجل من الاجال فهذا النكاح باطل ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان تزوجها بصداق قد سماه وشرطوا على الزوج ان أتى بصداقها الى أجل كذا وكذا من الآجال والا فلا نكاح بينهما ( قال مالك ) هذا النكاح باطل ﴿ قلت ﴾ دخل بها أولم يدخل بها ( قال ) قال مالك هو مفسوخ على كل حال دخل بها أولم يدخل بها ( قال مالك ) وانما رأيت فسخه لاني رأيت نكاحاً لا يتوارث عليه أهله ﴿ قال سحنون ﴾ هذه المسئلة قوله كانت له في تزويج الخيار انه يفسخ دخل بها أولم يدخل بها وكان يقول لان فساده جاء من قبل عقده ثم رجع فقال اذا دخل جاز ويفسخ قبل الدخول ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أتزوجك شهراً أيبطل النكاح أم يجعل النكاح صحيحاً ويبطل الشرط ( قال ) قال مالك النكاح باطل ويفسخ وهذه المنة قد ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال اذا مضى هذا الشهر فأنا أتزوجك ورضي بذلك وليها ورضيت ( قال ) هذا النكاح باطل ولا يقام عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة ثلاثين ديناراً نقداً وثلاثين نسيئة الى سنة ( قال ) قال مالك لا يمجبي هذا النكاح ولم يقل لنا فيه اكثر من هذا ( قال ) قال مالك ليس هذا من نكاح من أدركت ﴿ قلت ﴾ فما يعجبك من هذا النكاح ان نزل ( قال ) أجيزه وأجعل للزوج اذا أتى بالمعجل أن يدخل عليها وليس لها أن تمتعه نفسها ويكون الثلاثون المؤخرة الى أجلها ﴿ قلت ﴾ فان تطاول الاجل أو قال في الثلاثين المؤخرة انها الى موت او فراق ( قال ) أما اذا كان الى موت أو فراق فهو مفسوخ ما لم يدخل بها وكذلك قال مالك وأما اذا كان الى أجل بعيد فأراه جائزاً ما لم يتفاحش بعد ذلك

## في شروط النكاح

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة على أن لا يتزوج عليها ولا يتسرر أيفسخ هذا النكاح وفيه هذا الشرط ان أدرك قبل البناء في قول مالك ( قال ) قال مالك النكاح جائز والشرط باطل ﴿ قلت ﴾ لم أجاز هذا النكاح وفيه هذا الشرط ( قال ) قال مالك قد أجازة سعيد بن المسيب وغير واحد من أهل العلم وليس هذا من الشروط التي يفسد بها النكاح ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد وعمر بن الحارث عن كثير بن فرقد عن سعيد بن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج امرأة على عهد عمر بن الخطاب فشرط لها أن لا يخرجها من أرضها فوضع عنه عمر الشرط وقل المرأة مع زوجها ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وربيعة وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال قد نزل ذلك برجل في زمان عبد الملك بن مروان مع شروط سوى ذلك ف قضى بذلك فرأى الفقهاء يومئذ أن قد أصاب القضاء في ذلك ما لم يكن قبله طلاق ﴿ قلت ﴾ فأى شئ الشروط التي يفسد بها النكاح في قول مالك ( قال ) ليس لها حد ( قال ابن القاسم ) قال مالك من تزوج امرأة على شرط يلزمه ثم انه صالحها أو طلقها تطليقة فانقضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك بنكاح جديد ( قال ) قال مالك تلزمه تلك الشروط ما بقي من طلاق ذلك المالك شئ ( قال ) وان شرط في نكاحه الثاني أنه انما ينكح على أن لا يلزمه من تلك الشروط شئ ( قال ) ذلك لا ينفعه وتلك الشروط له لازمة ما بقي من طلاق ذلك المالك شئ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أتزوجك بمائة دينار على أن أتصدق خمسين ديناراً وخمسون على ظهري ( قال ) ان كان هذا الذي على ظهره يحل بدخول الزوج عندهم فأراه جائزاً وان كان لا يحل الا الى موت أو فراق فأراه غير جائز فان أدرك النكاح ففسخ وان دخل بها ثبت النكاح وكان لها صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي تزوج على مهر معجل ومنه مؤجل الى موت أو طلاق فدخل بها أيفسخ هذا النكاح أم تقره اذا دخل

بها ( قال ) قال مالك اذا دخل بها أجزت النكاح وجعلت لها صداق مثلها ولم أنظر الى ما سمي من الصداق ﴿ قال سحنون ﴾ الا أن يكون صداق مثلها أقل مما عجل لها فلا ينقص منه شيء

### ﴿ في جد النكاح وهزله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان خطب رجل امرأة ووليها حاضر فقال زوجنيها بمائة دينار فقال الولي قد فعلت وقد كانت فوضت الى الولي في ذلك الرجل الخاطب وهي بكر والمخطوب اليه والدها فقال الخاطب لا أرضى بعد قول الاب أو الولي قد زوجتك ( قال ) أرى ذلك يلزمه ولا يشبه هذا البيع لان سعيد بن المسيب قال ثلاث ليس فيهن لمب هزلهن جد النكاح والطلاق والعقاق فأرى ذلك يلزمه

### ﴿ في شروط النكاح أيضاً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة تزوجت رجلاً وشرطت عليه شروطاً وحطت من مهرها لتلك الشروط أيكون لها ما حطت من ذلك أم لا ( قال ) ما حطت من ذلك في عقدة النكاح فلا يكون لها فيه على الزوج من ذلك شيء وما شرطت على الزوج فهو باطل الا أن يكون فيه عتق أو طلاق وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان انما حطت عنه بعد عقدة النكاح على أن اشترطت عليه هذه الشروط ( قال ) يلزمه ذلك ويكون له المال فان أتى شيئاً مما شرطت عليه رجعت عليه في المال فأخذته مثل ما تشترط أن لا يخرجني من مصرى ولا تسرر على ولا تزوج على - ﴿ قلت ﴾ فان كانت أعطته المال على أن لا يتزوج عليها فان تزوج عليها فهي طالق ثلاثاً ( قال ) ان فعل وقع الطلاق ولم ترجع في المال لانها اشترت طلاقها بما وضعت عنه

### ﴿ في نكاح الخصى والعبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أيجوز نكاح الخصى وطلاقه في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم نكاحه جائز وطلاقه جائز ( قال ) ولقد كان في زمان عمر بن الخطاب خصى وكان جاراً لعمر

ابن الخطاب وكان عمر يسمع صوت امرته وَضَفَاءَهَا من زوجها هذا الخصى ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار أن ابن سندر تزوج امرأة وكان خصيا ولم يعلم فزعا منه عمر بن الخطاب ﴿قلت﴾ فالجيبوب أيجوز نكاحه أيضا في قول مالك (قال) قال مالك نعم نكاحه جائز لأنه يحتاج إلى أشياء من أمر النساء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عطاء بن أبي رباح أنه قال إذا تقدمت عليه وهي تلم أنه لا يأتي النساء فلا خصومة لها بعد ﴿قلت﴾ لابن القاسم فالعبد كم يتزوج في قول مالك (قال) قال مالك أحسن ما سمعت أن العبد يتزوج أربعا ﴿قلت﴾ كم ينكح العبد في قول مالك (قال) قال مالك أربعا ﴿قلت﴾ إن شاء اماء وإن شاء حرائر (قال) كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت العبد إذا تزوج بغير إذن مولاه فنقد مهرأا يكون للسيد أن يأخذ جميع ذلك منها في قول مالك (قال) نعم ويترك لها قدر ما يستحل به ﴿قلت﴾ وإن كانت قد استهلك ذلك كان ديناً عليها يتبع به في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت العبد بين الرجلين أينكح باذن أحدهما في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز إلا أن يأذنه جميعا ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط واستفتى في عبد استطاع طولا أن ينكح حرة فلم ير بأساً أن ينكح أمة ولم ير عليه مانعاً على الحر في ذلك (قال بكير) وسمعت عمرو بن شعيب يقول ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس وغيره عن ابن شهاب أنه قال لو كان له رغائب الاموال ثم نكح الاماء وترك الحرائر لجاز له ذلك وهو مع ذلك يصالح له نكاح الحرائر في السنة . قال فبذلك نرى أنه لا يحرم على المملوك أن ينكح الامة على الحرية ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال ربيعة يجوز له أن ينكح أمة على حرية ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن القاسم وسلم وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد ومجاهد وابن جبير وكثير من العلماء أنهم قالوا ينكح العبد أربعا ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه قال ينكح العبد أربع نصرانيات ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم أنه سمع يحيى بن سعيد

يقول القول عندنا بالمدينة في العبد يتزوج بغير إذن سيده أن سيده بالخيار ان شاء أمضاه وان شاء رده فان أمضاه فلا بأس به

### في حدود العبد وكفاراته

﴿قَالَ﴾ لابن القاسم أي شيء يكون العبد والحر فيه سواء في هذه الاشياء الكفارات والحدود (قال) أما الكفارات كلها فان الحر والعبد فيها سواء وأما حد الفرية فان على العبد فيه أربعين جلدة وأما الطلاق فهو ما قد علمت وأما في الظهار فكفارته في الظهار مثل كفارة الحر لان هذا كفارة وكذلك في اليمين بالله وإيلاؤه نصف إيلاء الحر وكفارته في الإيلاء مثل كفارة الحر الا أنه لا يقدر على أن يمتق (قال مالك) والصيام في كفارة اليمين للعبد أحب الى فان أطعم فأرجو أن يجزئه وكذلك الكسوة ويضرب للعبد اذا قعد عن امرأته سنتان نصف أجل الحر واذا اعترض عن امرأته فلم يقدر على أن يطأها نصف أجل الحر ستة أشهر ﴿قَالَ﴾ أرأيت المكاتب يتزوج ابنة مولاة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك (قال ابن القاسم) وأرى أنه جائز ﴿قَالَ﴾ وكذلك العبد يتزوج بنت مولاة برضا مولاة ورضاها (قال) هو بمنزلة المكاتب أيضاً وقد كان مالك يستقله ولست أرى به بأساً ﴿قَالَ﴾ أرأيت المكاتب يشتري امرأته هل يفسد النكاح في قول مالك (قال) نعم ويطؤها بملك اليمين ﴿قَالَ﴾ وكذلك العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى امرأته هل يطؤها بملك اليمين ويفسد النكاح في قول مالك قال نعم ﴿قَالَ﴾ أرأيت اذا زوج الرجل عبده على من المهر (قال) على العبد الا أن يشترطه السيد على نفسه ﴿ابن وهب﴾ قال يونس عن ربيعة أنه قال في العبد ينكح قال أما الذي خطب عليه سيده وأنكحه وسمى صداقا فالصداق على سيده وأما رجل أذن في نكاح عبده لقوم خطب اليهم العبد مولاتهم أو جاريتهن فان الصداق على العبد بمنزلة الدين عليه ان كانت وليدة فلا يجوز صداقها الا فيما بلغ ثلث ثمنها وان كانت حرة فاسمى لها لان السيد فرط حين أذن له في النكاح فخرمتها أعظم فما عسى أن يصدق العبد ﴿قَالَ﴾

أرأيت ان أذن السيد لعبده في التكاح أ يكون المهر في ذمته أم في رقبته ( قال ) قال مالك المهر في ذمته ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا تزوج العبد بغير اذن سيده أ يكون المهر في رقبه العبد أم لا ( قال ) لا يكون في رقبته ويأخذ السيد المهر الذي دفعه العبد اليها وكذلك قال لى مالك الا أن يترك لها قدر ربع دينار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق هذا العبد يوماً من الدهر هل يتبعه هذه المرأة بالمهر الذي سعى لها ( قال ) نعم في رأيي ان كان دخل بها الا أن يكون السلطان أبطله عنه ﴿ قال سحنون ﴾ وان أبطله السيد أيضاً فهو باطل ﴿ قلت ﴾ ولم قلت اذا أبطله السلطان عنه ثم عتق بعد ذلك انه لا يلزمه في رأيك وعلى ما قلته ( قال ) بلغنى أن مالكا يقول في العبد اذا اذن بغير اذن سيده ان ذلك دين عليه الا أن يفسخه السلطان ﴿ قلت ﴾ فان فسخه السلطان ثم عتق العبد بعد ذلك أ يبطل الدين عنه بفسخ السلطان ذلك الدين عنه ( قال ) كذلك بلغنى عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت كل ما يلزم ذمة العبد أ يكون للغرماء أن يأخذوا ذلك من العبد بعد ما يأخذ السيد خراجه من العبد ان كان عليه خراج ( قال ) قال مالك ليس لهم من خراج العبد شيء . قال ابن القاسم ولا من الذي يبقى في يد العبد بعد خراجه قليل ولا كثير ( قال مالك ) وانما يكون ذلك لهم في مال ان وهب للعبد أو تصدق به عليه أو أوصي له به قبله العبد فأما عمله فليس لهم فيه قليل ولا كثير وانما يكون دينهم الذي صار في ذمة العبد في مال العبد ان طرأ للعبد مال يوماً بحال ما وصفت لك وان أعتق العبد يوماً ما كان ذلك ديناً عليه يتبع به وهذا قول مالك وكل دين لحق العبد وهو مأذون له في التجارة فهذا الدين يكون في المال الذي في يده أو كسبه من تجارة بحال ما وصفت لك وليس لهم من عمل يده وخراجه قليل ولا كثير وان كان للسيد عليه دين ضرب بدينه مع الغرماء ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد اذا اشتريته امرأته وقد بنى بها كيف يهرها وعلى من يكون مهرها ( قال ) على عبدها ﴿ قلت ﴾ ولا تبطل ( قال ) لا وهذا رأيي لان مالكا قال في امرأة داينت عبداً أو رجل داين عبداً ثم اشتراه وعليه دينه ذلك ان دينه لا يبطل فكذلك مهر المرأة اذا اشترت زوجها لم يبطل دينها وان



كان لم يدخل بها فلامهر لها ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أنها وسيدة اغتزيا فسُخ نكاحه فلا يجوز ذلك لان الطلاق بيد العبد فلا يجوز له اخراج ما في يديه ولا هو أملك به من سيده بالاضرار ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت المرأة تكتاب عبدها أيجوز له أن ينكحها في قول مالك (قال) لا يجوز لان المكاتب عبدها ألا ترى أنه ان عجز رجع رقيقاً ولا ترى أنه مادام في حال الاداء فلا بأس أن يرى شعرها اذا كان وغداً ذنباً لا خطب له فان كان له منظره وخطب فلا يرى شعرها وكذلك عبدها (قال) قتلنا لملك أرأيت المرأة يكون لها في العبد شرك أيصالح له أن يرى شعرها (قال) لا يصالح لها أن يرى شعرها وغداً كان أو غير وغد ﴿قلت﴾ وما الوغد (قال) الذي لا منظره له ولا خطب فذلك الوغد

### ❦ في نكاح الحر الأمة ❦

﴿قلت﴾ أرأيت الحر كم يتزوج من الاماء في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أنه ان خشي العنت فله أن يتزوج ما بينه وبين أربع ﴿قلت﴾ فالعبد يتزوج من الاماء فيما بينه وبين أربع في قول مالك وان لم يخف العنت على نفسه قال نعم ﴿قلت﴾ أفيجوز أن يتزوج الرجل أمة والده (قال) نعم في رأيي ان ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان كان والده عبداً وهو حر فزوجه والده أمة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل هل يجوز له أن ينكح أمة ابنه (قال) لا يجوز له ذلك ﴿قلت﴾ ولم لا يجوز أن يتزوج الرجل أمة ابنه (قال) لأنها كانت له رقيق فن هاهنا كره ذلك ولا حد عليه فيها ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل أيجوز له أن يتزوج أمة امرأته (قال) نعم في رأيي لان مالك قال من زنى بأمة امرأته رجم ﴿قلت﴾ ويجوز له أن يتزوج أمة أخيه قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل ان تزوج أمة والده فولدت منه ثم اشتراها أتكون أم ولد بذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك كل من تزوج أمة ثم اشتراها وقد كانت ولدت منه قبل أن يشتريها انها لا تكون أم ولد بذلك الولد الا

أن يشتريها وهي حامل به فتكون بذلك الولد أم ولد ألا ترى أن الولد الذي ولدته قبل أن يشتريها أنه لسيدها الذي باعها وإن اشتراها وهي حامل به فتكون له فتصير بهذا أم ولد ولا تصير بالذي ولدت قبل للشراء أم ولد لأنه رقيق. وأما ما سألت عنه من اشتراء الولد امرأته من أبيه وهي حامل فإني لأراها أم ولد وإن اشتراها وهي حامل منه لأن الولد قد عتق على جده وهو في بطنها وإنما تكون أم ولد إذا اشتراها وهي حامل منه ثم يمتق عليه وهو في بطنها وأما ما يثبت فيه الحرية يمتق على من يملكه فاشتراها وهي حامل به فلا تكون به أم ولد ألا ترى أن سيدها لو أراد أن يبيعها لم يكن ذلك له لأنه قد عتق عليه مافي بطنها (وقال) غيره لا يجوز له اشتراؤها لأن ما في بطنها قد عتق على أبيه فهو والاجنبون سواء وإن الأخرى التي لغير أبيه لو أراد بيعها وهي تحت زوجها باعها وكان مافي بطنها رقيقاً فهذا فرق ما بينهما

#### ❦ في الرجل يتزوج مكاتبته ❦

❦ قلت ❦ أرايت الحرأيصلح له أن يتزوج مكاتبته (قال) لا يصلح له ذلك لأن مالكا قال لا يصلح أن يتزوج الرجل أمته فكاتبته بمنزلة أمته

#### ❦ في انكاح الرجل عبده أمته ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد المأذون له في التجارة أو المحجور عليه إذا كانت له أمة فزوجها سيدها من عبده ذلك والعبد هو سيد الأمة أيجوز هذا التزويج في قول مالك (قال) وجه الشأن أن يتزعمها منه ثم يزوجه إياه بصداق ❦ قلت ❦ فإن زوجها إياه قبل أن يتزعمها (قال) أراه انتزاعاً وأرى التزويج جائزاً ولكن أحب إلى أن يتزعمها منه ثم يزوجه وكذلك إن أراد أن يطأ أمة عبده فإنه ينبغي له أن يتزعمها منه ثم يطأها فإن وطئها قبل أن يتزعمها منه فإن هذا انتزاع ولكن يتزعمها قبل أن يطأها فإن ذلك أحب إلى (قلت) أتخفظ هذا عن مالك (قال) أما الوطء إذا أراد أن يطأها فهو قوله

﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا يزوج الرجل عبده أمة بغير مهر ( قال ابن وهب ) وقال ذلك مالك

﴿ في نكاح الامة على الحرية ونكاح الحرية على الامة ﴾

﴿ قلت ﴾ هل ينكح الامة على الحرية في قول مالك ( قال ) قال مالك لا ينكح الامة على الحرية فان فعل جاز النكاح وكانت الحرية بالخيار ان أحببت أن تقيم معه أقامت وان أحببت أن تختار نفسها اختارت ( قال مالك ) وان أقامت كان القسم من نفسه بينهما بالسوية ﴿ قلت ﴾ فهل لها أن تختار فراقه بالثلاث ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تختار الا تطليقة وتكون أملك بنفسها ولا أرى أن تشبه هذه الامة تمتق تحت العبد فتختار الطلاق كله لان الامة انما جاء فيها الأثر وهو قول ضعيف والناس على غير ذلك ( قال مالك ) والحر يزوج الحرية على الامة لا بأس بذلك الا أن تكون لم تعلم أن تحته أمة فلها أن تختار اذا تزوجها على أمة ولم تعلم كذلك قال لى مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة والليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا تنكح الامة على الحرية وتنكح الحرية على الامة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال اذا تزوج الرجل الحرية على الامة ولم تعلم الحرية أن تحته أمة كانت الحرية بالخيار ان شاءت فارقتها وان شاءت قرت معها وكان لها ان قرت الثلثان من ماله ونفسه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ذلك ابن شهاب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت تحته أمتان علمت الحرية بواحدة ولم تعلم بالأخرى أيكون لها الخيار أم لا في قول مالك ( قال ) نعم أرى لها الخيار الا ترى لو أن حرية تزوج عليها أمة فرضيت ثم تزوج عليها أخرى فأنكرت كان ذلك لها فكذلك هذه اذا لم تعلم بالامتين وعلمت بالواحدة ﴿ قلت ﴾ لم جعل مالك الخيار للحرية في هذه المسائل ( قال ) قال مالك انما جعلت لها الخيار لما قالت العلماء قبلي يريد سعيد بن المسيب وغيره ( قال ) قال مالك ولولا ما قالوا لرايته حلالا لانه حلال في كتاب الله ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال أخبرني سليمان بن يسار أن السنة

اذا تزوج الرجل الامة وعنده حرة قبلها فان الحرة بالخيار ان شاءت فارقت زوجها وان  
 شاءت اقامت معه على ضر أمة فان أقرت على ضر أمة فلها يومان وللأمة يوم ﴿قلت﴾  
 ولم جعلتم الخيار للحرة اذا تزوج الحر الامة عليها أو تزوجها على الامة والحرة لا تعلم  
 (قال) لان الحر ليس من نكاحه الامة الا أن يخشى العنت فان خشي العنت وتزوج  
 الامة كانت الحرة بالخيار وللذى جاء فيه من الاحاديث ﴿ابن وهب﴾ قال مالك  
 يجوز للحر أن ينكح أربع مملوكات اذا كان على ما ذكر الله في كتابه قال الله ومن  
 لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيما نكح من فتياتكم  
 المؤمنات قال والطول عندنا المال فن لم يستطع طولا وخشى العنت فقد ارحص الله  
 تعالى له في نكاح الامة المؤمنة (قال) ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد قال مالك  
 لا ينبغي للرجل الحر أن يتزوج الامة وهو يجد طولا لحرة ولا يتزوج أمة اذا لم يجد  
 طولا لحرة الا أن يخشى العنت وكذلك قال الله تبارك وتعالى (وقال ابن نافع) عن  
 مالك لا تنكح الامة على الحرة الا أن تشاء الحرة وهو لا ينكحها على حرة ولا  
 على أمة وليس عنده شيء ولا على حال الا أن يكون ممن لا يجد طولا وخشى العنت  
 (قال مالك) والحرة تكون عنده ليست بطول يمنع به من نكاح أمة اذا خشى العنت  
 لانها لا تصرف بتصرف السال فينكح بها ﴿ابن وهب﴾ عن مالك قال بلغني عن  
 عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فأراد أن  
 ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن يحيى بن سعيد  
 عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الامة على الحرة الا أن تشاء الحرة  
 فان شاءت فلها الثلثان ﴿قلت﴾ أرأيت اذا لم يخش على نفسه العنت وتزوج أمة  
 (قال) كان مالك مرة يقول ليس له أن يتزوجها اذا لم يخش العنت وكان يقول اذا  
 كانت تحته حرة فليس له أن يتزوج أمة فان تزوجها على حرة فرق بينه وبين الامة ثم  
 رجع فقال ان تزوجها خیرت الحرة (قال مالك) ولولا ما جاء فيه من الاحاديث  
 لرأيت حلالا ﴿قلت﴾ أرأيت العبد ان تزوج الحرة على الامة وهي لا تعلم أي يكون

لها الخيار اذا علمت (قال) قال مالك لا خيار لها واذا تزوج الامة على الحرية فلا خيار  
للاحرى وكذلك قال لى مالك فى هذه لان الامة من نسائه ﴿ابن وهب﴾ قال يونس  
وقال ربيعة يجوز له أن ينكح أمة على حرية ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال ذلك  
ابن شهاب ﴿قلت﴾ أرايت العبد كيف يقسم من نفسه بين الحرية وبين الامة (قال)  
يعدل بينهما بالسوية فى القسم من نفسه قال وهو قول مالك

— فى استسرار العبد والمكاتب فى أموالهما ونكاحهما بغير إذن السيد —

﴿قلت﴾ أرايت المكاتب أيتسرر فى ماله فى قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ ولقد سألتنا  
مالكا عن العبد أيتسرر فى ماله ولا يستأذن سيده (قال) نعم ذلك له ﴿ابن وهب﴾  
قال وسمعت عبد الله بن عمر يحدث عن نافع أن العبد من عبيد عبد الله بن عمر كان  
يتسرر من ماله فلا يرى بذلك بأسا (قال ابن وهب) فسألت مالكا عن ذلك فقال  
لا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب والمكاتبه أيجوز لهما أن ينكحا بغير إذن السيد  
فى قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لان له فىهما الرق بعد ولا يجوز لمن عليه رق  
لغيره أن ينكح الا باذن من له الرق فيه فان نكحا فللسيد أن يفسخ ذلك ﴿قلت﴾  
أرايت إن تزوج المكاتب امرأة بغير إذن سيده رجاء الفضل أترى النكاح جائزا  
(قال) لا يجوز لانه ان عجز رجوع الى السيد معينا لان تزويج العبد عيب ﴿قال﴾ وقال  
لى مالك لا يتزوج المكاتب الا باذن سيده ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم  
عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وغير واحد من أهل العلم من التابعين أنه لا بأس بأن  
يتسرر المملوك فى ماله وان لم يذكر ذلك لسيده

— فى الامة والحرى يفران من أنفسهما والعبد يفر من نفسه —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة وتخبه أنها حرة فاذا هي أمة قد كان سيدها  
أذن لها فى أن تستخلف على نفسها رجلا يزوجها أ يكون له الخيار فى قول مالك (قال)  
ان لم يكن دخل بها كان له أن يفارقها ولا يكون عليه من الصداق شئ وان هو

دخل بها أخذ منها الصداق الذي دفعه اليها وكان لها صداق مثلها وان شاء ثبت على نكاحه وكان لها الصداق الذي سمي ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة غرت من نفسها رجلاً وزعمت أنها حرة فظهر أنها أمة ( قال ) قال مالك لا يؤخذ منها المهر ( قال ابن القاسم ) وأنا أرى أن كان ذلك أكثر من صداق مثلها ترك لها صداق مثلها وأخذ منها الفضل ﴿ قلت ﴾ أرأيت الأولاد ان كانوا قد قتلوا وأخذ الاب ديتهم ثم استحققت الام ( قال ) قال مالك على الاب قيمتهم يوم قتلوا والدية للاب ( قال ابن القاسم ) وانما على الاب قيمتهم اذا كانت قيمة كل واحد منهم مثل الدية فأدنى فان كانت قيمة كل واحد منهم أكثر من الدية لم يكن على الاب الا الدية التي أخذ ليس على الاب أن يعطى أكثر مما أخذ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استحق السيد هذه الامة وفي بطنها جنين ( قال ) الجنين حر وعلى الاب قيمته يوم تلده أمه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم لان مالكا قال عليه قيمة ولده يوم يستحقهم سيد الامة ومن مات منهم قبل ذلك فلا شيء على الاب من قيمتهم ﴿ قلت ﴾ فان ضرب رجل بطنها بعد ما استحقها سيدها أو قبل أن يستحقها فألقت جنينا ميتا ( قال ) قال مالك يأخذ الاب فيه غرة عبداً أو أمة من الضارب عند مالك ويكون على الاب لسيد الامة عشر قيمة أمه يوم ضربت الا أن يكون ذلك أكثر من قيمة الغرة فلا يكون على الاب الا قيمة الغرة التي أخذ لانه لا يفرم أكثر مما أخذ ولا يجعل فيه على الضارب أكثر من الغرة لانه حر ولا يكون على ضاربه أكثر من الغرة وكذلك ولدها ما قتل منهم فانما فيه دية حر وان كانت قيمته أضعاف الدية ويقتل من قتله من الاحرار عمداً وتحمل العاقلة الخطأ فيهم وعلى العاقلة ما جنوا وبينهم القصاص وبين الاحرار الذين جنوا عليهم أو جنوا هم عليهم وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان غرت أمة من نفسها رجلاً فتزوجها فولدت له الاولاد فمات الرجل ولم يدع مالا ثم استحقها سيدها وولدها أحياء أي يكون للذي استحق الامة على الاولاد شيء ( قال ) بلغني عن مالك أنه قال ان كانوا أملياء والاب حي وهو عديم أنبهم ولم أسمعه من مالك وكذلك الموت

عندى بهذه المنزلة وقد قيل انه ليس على الولد شيء ﴿قلت﴾ فلو كان الولد عديما  
 أ يكون ذلك ديناً عليهم أم لا (قال) ان أيسروا رأيت ذلك عليهم كما كان يأخذ ذلك  
 منهم ان وجدهم أملياء ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك لسيد الامة أن يتبعهم اذا كانوا  
 أملياء (قال) لان الغرم انما كان على أبيهم لمكان رقابهم فان لم يوجد عند الاب  
 شيء كان ذلك عليهم ان كانوا أملياء والموت ان كان مات الاب ولم يدع مالا اتبعهم  
 اذا كانوا أملياء في رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت اذا كان الذي استحق الجارية عم الصبيان  
 (قال) يأخذ قيمتهم منه ﴿قلت﴾ لم (قال) لان مالكا قال اذا ملك الرجل ابن أخيه  
 أو ابن أخته لم يعتق عليه قال مالك وانما يعتق علي الرجل اذا ملك أباه أو أمهاته أو  
 أجداده أو جداته أو ولده أو ولد ولده أو اخوته فانما يعتق عليه الاجداد والجدات  
 والآباء والامهات والاولاد وأولاد الاولاد والاخوة والاخوات ذرية والاخوة  
 للاب والام والاخوة للاب والاخوة للام من ملك شيئا من هؤلاء عتق عليه وهم  
 أهل الفرائض ولا يعتق عليه بنو أخيه ولا أحد من ذوى المحارم والقربات سوى  
 من ذكرت لك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان الذي استحق الجارية جد الصبيان (قال)  
 لا شيء له من قيمتهم ﴿قلت﴾ أف يكون له ولاؤهم (قال) لا شيء له من الولاء عند  
 مالك ﴿قلت﴾ ولم لا تجعل له الولاء وغيره لو استحق الجارية أخذ قيمتهم فهذا الجد  
 اذا لم يأخذ قيمتهم لا شيء لا يكون له ولاؤهم (قال) لانهم أحرار وانما أخذت  
 القيمة بالسنة فلا يكون له ولاؤهم ﴿قلت﴾ واذا غرت أمة الاب أو أمة الابن  
 من نفسها والده أو ولده فتزوجها ثم ولدت له أولاداً فاستحقها الاب أو الولد  
 (قال) فلا شيء له من قيمتهم قال لان مالكا قال اذا ملك الرجل أخاه أو أباه أو  
 ولده أو ولد ولده فهو حر (وقال مالك) في أم ولد غرت من نفسها رجلاً فتزوجها  
 وولدت له أولاداً ثم أقام سيدها البينة أنها أم ولده فلم يقض له بقيمة الولد حتى مات  
 السيد (قال) قال مالك فلا شيء للورثة من قيمة أولاده لانهم عتقوا بعق أمهم قبل  
 أن يقضى على الاب بقيمة الولد فكذلك الذي استحق الجارية التي غرت أباه أو



ابنه انه لاشئ له من قيمة الاولاد لانهم اذا ملكوا عتقوا عليه كما قال لي مالك في  
 أم الولد اذا مات عنها سيدها قبل أن يقضى على الذي غرت به قيمة الاولاد ان  
 الاولاد يمتقون بعتقها فكذلك هذا الذي ملك ابن ابنه أو أخاه في رأيي انه يمتق  
 بملكه لانه اذا ملكه عتق عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد اذا غرت من نفسها  
 فولدت أولاداً فاستحتمها سيدها انها أم ولده ( قال ) قال مالك أرى لسيد الامة  
 قيمتهم على أبيهم ( قال ) فقات للمالك كيف قيمتهم ( قال ) على قدر الرجاء فيهم والخوف  
 لانهم يمتقون الى موت سيد أمهم وليس قيمتهم على أنهم عبيد ( قال ) فقلت للمالك  
 فلو أن سيدهم استحتمهم ورفع ذلك الى السلطان فلم يقوموا حتى مات سيدهم ( قال )  
 لاشئ لورثة السيد على أبيهم لانهم قد عتقوا حين مات سيد أمهم بعتق أمهم قبل أن  
 يقضى بالقيمة ( قال ) فقلنا للمالك فلو أن رجلاً منهم قتل ( قال ) ديت له دية حر ويكون  
 لسيد الامة على أبيهم قيمته يوم قتل ( قال ابن النحاس ) وذلك اذا كانت القيمة أدنى  
 من الدية فان كانت أكثر لم يضمن الاب أكثر مما أخذ من الدية ﴿ قلت ﴾  
 أرأيت اذا كانت مدبرة غرت من نفسها رجلاً فولدت له أولاداً ( قال ) يقوم أولادها  
 على الرجاء والخوف على أنهم يرقون أو يمتقون ليس هم بمنزلة ولد أم الولد وهذا  
 رأيي ﴿ قلت ﴾ فان كانت مكاتبه غرت من نفسها ( قال ) لاشئ لمولاه على أبي الولد  
 الا أن يمجز فيرجع رقيقاً فيكون على الوالد قيمة الولد لانهم ان عتقت أمهم عتقوا  
 بعتقها لانهم في كتابتها ألا ترى أن مالكا قال في ولد أم الولد التي غرت من نفسها  
 اذا مات سيدها قبل أن يقوموا فلا شئ على أبيهم من قيمتهم فكذلك ولد المكاتبه  
 اذا عتقت ( قال ) وأرى أن تؤخذ منه قيمتهم فتوضع على يدي رجل عدل فان مجزت  
 دفع الى سيدها وان أدت كتابتها رد المال الى أبيهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان غرت من  
 نفسها عبداً فزعمت انها حرة فاستحتمت أ يكون أولاده أحراراً أم رقيقاً ( قال ) الولد  
 رقيق ﴿ قلت ﴾ أسمعت من مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ ولم جعلتهم رقيقاً وانما أعتقت  
 أولاد الحر منها اذ غرت وهى أمة بظن الحر انها حرة فلم لا تمتق الاولاد أيضا بظن

العبد أنها حرة (قال) لاني لا بد لي من أن أجعل الاولاد تبعاً لاحد الابوين فأنا ان جعلتهم  
 تبعاً للام فهم عبيد وان جعلتهم تبعاً للاب فهم رقيق فجعلتهم تبعاً للام لان العبد لا يفرم  
 قيمتهم وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أخبرني أن فلانة حرة ثم خطبتها  
 فزوجنيها غيره فولدت لي أولاداً ثم استحققت أمة أيكون لي على الذي أخبرني أنها  
 حرة شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء لك عليه ﴿قلت﴾ فلو أنه قال لي هي حرة  
 وخطبتها اليه فزوجنيها فولدت لي أولاداً ثم ظهر أنها أمة أيكون لي على الذي أخبرني  
 أنها حرة وزوجنيها شيء أم لا (قال) لا شيء لك عليه الا أن يكون علم أنها أمة فقال  
 لك انها حرة فزوجكها فاذا علم أنها أمة فقال لك هي حرة فزوجكها فولدت لك  
 أولاداً فاستحق رجل رقبته فانه يأخذ جاريته ويأخذ منك قيمة الاولاد ولا ترجع  
 أنت بقيمة الاولاد على الذي غرك وزوجك وأخبرك أنها حرة وهو يعلم أنها أمة  
 لانه لم يفرك من الاولاد (قال) وأما الصداق فيكون على الزوج ويرجع به الزوج  
 على الرجل الذي غره ﴿قلت﴾ أتحفظه عن مالك أنه لا يرجع عليه بقيمة الاولاد  
 (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ﴿قلت﴾ والمهر الذي قلت يرجع به على الذي غره  
 أتحفظه عن مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿قلت﴾ ولا يكون الرجل غاراً منها الا بعد  
 ما يعلم أنها أمة وزوجها اياه هو نفسه فهذا الذي يكون قد غر منها وأما ان أخبره  
 أنها حرة وقد علم أنها أمة وزوجها غيره فان هذا لا يكون غاراً ولا يكون عليه شيء  
 قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان زوجني وقال لي هي حرة وقد علم أنها أمة وأخبرني  
 أنه ليس بوليها أهو غار (قال) اذا علم أنه ليس بوليها ثم وجدها على غير ما أخبره  
 فلا شيء عليه من غرم الصداق في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة  
 ويخبرها أنه حر فيظهر أنه عبد ويجيز سيده نكاحه أيكون لها أن تختار فراقه في  
 قول مالك (قال) قال مالك نعم لها أن تختار فراقه ما لم تتركه يطؤها بعد معرفتها بأنه  
 عبد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في عبد انطلق الى حي من  
 المسلمين فخدمهم أنه حر فزوجوه امرأة حرة وهو عبد ولم تعلم المرأة بذلك (قال)

السنة في ذلك أن يفرق بينهما حين تعلم بذلك ثم تمتد عدة الحرة المسلمة ويجلد العبد نكالا لما كذبها وخايلها وأحدث في الدين ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ يكون فراق هذه عند غير السلطان (قال) ان رضى بذلك الزوج وهى فتمم والا فرق السلطان بينهما ان أبى الزوج اذا اختارت فراقه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال قضى عمر بن الخطاب في فداء الرجل ولده من أمة قوم وذلك أن رجلا من بني عذرة نكح وليدة انتمت له الى بعض العرب فجاء سيدها ليأخذها وقد ولدت للعذري أولاداً فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فقضى له في ذلك بالفرم مكان كل انسان من ولده جارية تجارية و غلام ب غلام (قال مالك) بلغنى ذلك عن عمر بن الخطاب أو عن عثمان بن عفان

#### ❦ عيوب النساء ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا زوج ابنته وبها داء قد علمه الاب مما ترد منه الحرائر فدخل بها زوجها فرجع الزوج على الاب أ يكون للاب أن يرجع على الابنة بشئ مما يرجع به الزوج عليه اذا ردّها الزوج وقد مسها (قال) لم أسمع من مالك ذلك ولا أرى ذلك له

#### ❦ في عيوب النساء والرجال ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة فأصابها معية من أى العيوب يردها في قول مالك (قال) قال مالك يردها من الجنون والجذام والبرص والعيب الذى في الفرج ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها وهو لا يعرفها فاذا هي عمياء أو عوراء أو قطعاء أو شلاء أو مقعدة أو قد ولدت من الزنا (قال) قال مالك لا ترد ولا يرد من عيوب النساء في النكاح الا من الذى أخبرتك به ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان العيب الذى بفرجها انما هو قرن أو حرق نار أو عيب خفيف أو غفل يقدر معه على الجماع أ يكون هذا من عيوب الفرج التى ترد بها في النكاح في قول مالك أم انما ذلك العيب عند

مالك اذا كانت قد خلطت أو نحو هذا من عيوب الفرج الذي لا يستطيع الزوج معه الجماع مثل العفل الكبير ونحوه من العيوب التي تكون في الفرج (قال) قال مالك قال عمر بن الخطاب ترد المرأة في النكاح من الجنون والجذام والبرص (قال مالك) وأنا أرى داء الفرج بمنزلة ذلك فما كان مما هو عند أهل المعرفة من داء الفرج ردت به في رأيي وقد يكون من داء الفرج ما يجامع معه الزوج ولكنها ترد منه ألا ترى أن المجنونة يقدر على جماعها وكذلك الجذماء والبرصاء ولكنها ترد منه فكذلك عيوب الفرج ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة ويشترط أنها صحيحة فيجدها عمياء أي يكون له أن يردها بشرطه الذي شرط أو شلاء أو متهمة (قال) نعم ان كان اشترط ذلك على من أنكحه فله أن يرد ولا شيء عليه من صداقها اذا لم يبن بها فان بنى بها فلها مهر مثلها بالمسيس ويتبع هو الولي الذي أنكحها اذا كان قد اشترط ذلك عليه أنه ليس له عمياء ولا قطعاء ولا ما أشبه ذلك فزوجه على ذلك الشرط لان مالكا سئل عن رجل تزوج امرأة فاذا هي لقية (قال) مالك ان كانوا زوجوه على نسب فله أن يرد وان كانوا لم يزوجه على نسب فالنكاح له لازم ورواه ابن وهب أيضا عن مالك (قال) وقال مالك فيمن تزوج سوداء أو عوراء أو عمياء لم يردها ولا يرد من النساء في النكاح الا من العيوب الاربعة الجنون والجذام والبرص والعيب في الفرج وانما كان على الزوج أن يستخير لنفسه فان اطمأن الى رجل فكذبه فليس على الذي كذبه شيء الا أن يكون ضمن ذلك له ان كانت الحارية على خلاف ما أنكحه عليه فأراه حينئذ مثل النسب الذي زوجوه عليه وأراه ضامنا ان كانت على خلاف ما ضمن اذا فارقتها الزوج ولم يرضها ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجت امرأة رجلا في عدتها غرته ولم تعلمه أنها في عدتها (قال) بلى أن مالكا قال في رجل غرّ من وليته فزوجها في عدتها ودخل بها زوجها ثم علم بذلك الزوج (قال) مالك أرى النكاح مفسوخا ويكون المهر على من غره فكذلك هذه اذا غرت من نفسها الا أنه يترك لها قدر ما استحلّت به ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج

امرأة فانتسب لهم الى غير أبيه وتسمى بغير اسمه ( قال ) أخبرني من أثق به أن  
مالكاً سئل عن رجل تزوج امرأة فأصابها لزنية ( قال ) قال مالك ان كانوا زوجوها  
منه على نسب فأرى له الخيار وان كانوا لم يزوها منه على نسب فلا خيار له ( قال  
ابن القاسم ) وأرى لها المهر عليه ان كان دخل بها ويكون ذلك له على من غره الا أن  
لا يكون غره منها أحد وهي التي غرت من نفسها فيكون ذلك عليها فكذلك التي  
تزوجت على نسب ففرها فهي بالخيار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان الرجل لقية وتزوجها  
على نسب ثم علمت بعد أنه لقية ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى في  
المرأة أن لها أن ترده ولا تقبله اذا كان انما تزوجها على نسب وكان لقية مثل ما قال  
مالك في المرأة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجته وهو محبوب أو خصي وهي لا تعلم بذلك  
ثم علمت أيكون لها الخيار ( قال ) قال مالك اذا تزوجته وهو خصي ولم تعلم بذلك  
كانت بالخيار اذا علمت ان شاءت أقامت معه وان شاءت فارقت فالحبيب أشد  
﴿ قلت ﴾ أرايت المحبوب اذا تزوجها أو الخصي وهي لا تعلم فاختارت الفراق  
أتكون عليها العدة أم لا ( قال ) ان كان يطا فعليها العدة وان كان لا يطا فلا عدة عليها  
﴿ قلت ﴾ أرايت ان اختارت ثلاثاً ( قال ) ليس ذلك لها وانما الخيار لها في واحدة  
وتكون بثناً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا تزوجت  
محبوب الذكرك قائم الخصى فاختارت فراقه وقد دخل بها أتجمل عليها العدة ( قال )  
ان كان مثله يولد له فعليها العدة ( قال ابن القاسم ) ويسئل عن ذلك فان كان يحمل لمثله  
رأيت الولد لازماله وان كان يعلم أنه لا يولد لمثله لم أر أن يلزمه ولا يباحق به ﴿ قلت ﴾  
أرايت ان تزوجت محبوباً أو خصياً وهي تعلم بذلك ( قال ) فلا خيار لها كذلك قال  
مالك ( قال ) قال مالك اذا تزوجت خصياً وهي لا تعلم فها الخيار اذا علمت فقول  
مالك انها اذا علمت فلا خيار لها ( قال ) ولم أسمع من مالك في العنين اذا تزوجها وهي  
تعلم أنه عنين شيئاً ولكن هذا رأيي ان كانت علمت أنه عنين لا يقدر على الجماع  
رأساً وأخبرها بذلك فزوجته على ذلك على علم أنه لا يطا فلا خيار لها ﴿ قلت ﴾

أرأيت امرأة الدين أو الخصى أو المحبوب إذا علمت به ثم تركته فلم ترفعه إلى  
السلطان وأمكنته من نفسها ثم بدا لها فرفعته إلى السلطان (قال) أما امرأة الخصى  
والمحبوب فلا خيار لها إذا أقامت معه ورضيت بذلك فلا خيار لها عند مالك . وأما  
العنين فإن لها أن تقول اضربوا له أجل سنة لأن الرجل ربما تزوج المرأة فاعترض  
له دونها ثم يفرق بينهما ثم يتزوج أخرى فيصيبها وتلد منه فتقول هذه تركته وأنا  
أرجو لأن الرجال بحال ما وصفت لك فذلك لها إلا أن يكون قد أخبرها أنه لا يجامع  
وتقدمت على ذلك فلا قول لها بعد ذلك ﴿قلت﴾ ويكون نراقه تلبية قال نعم ﴿ابن  
وهب﴾ عن مالك والليث ورجال من أهل العلم أن يحيى بن سعيد حدثهم عن ابن  
المسيب قال قال عمر بن الخطاب أيما رجل نكح امرأة وبها جنون أو جذام أو برص  
فسها فلها صداقها بما استحل من فرجها وكان ذلك لزوجها غراما على وليها ﴿قال سحنون﴾  
قال مالك وإنما يكون ذلك لزوجها غراما على وليها إذا كان وليها الذي أنكحها أباهما  
أو أخاها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها فأما إذا كان وليها الذي أنكحها ابن عم  
أو مولى أو من العشيرة أو السلطان ممن يرى أنه لا يعلم ذلك منها فليس عليه فيها غرم  
وترد المرأة ما أخذت من صداقها ويترك لها قدر ما يستحل به فرجها (قال ابن وهب)  
قال الليث قال يحيى وأشك في الجنون أو المفل غير أنه ذكر أحدهما ﴿ابن وهب﴾  
عن عامر بن مرة اليحصبي عن ربيعة أنه قال أما إن هو علم بدائها ثم وطئها بعد ذلك  
فقد وجبت له وأما ما تردد به المرأة عن الزوج فما قطع عن الزوج منها اللذة مما يكون  
من داء النساء في أرحامهن من الوجع المفضل من الجنون والجذام والبرص وكل  
ذلك جائز عليه إذا بلغته المسئلة وبلغ عنه الخبر وكان ظاهرا لا يرد من ذلك إلا الشيء  
الخفي الذي لا يعلمه إلا المرأة وأولياؤها وترد على المغرور الذي تزوجها صداقه إلا  
أن تعاوض المرأة من ذلك بشيء ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني الثقة عندي أن علي بن  
أبي طالب قال يرد النكاح من أربعة من الجنون والجذام والبرص والقرن ﴿ابن  
وهب﴾ عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن عباس مثله ﴿ابن وهب﴾ عن عبد العلاء

ابن سعيد الجيشاني أن محمد بن عكرمة المهري حدثه أنه تزوج امرأة فدخل عليها يوما وعليها ملحفة فزعا عنها فإذا هو يرى بباطن نحتها وضحا من بياض فقال خذي عليك ملحفتك ثم كلم عبد الله بن يزيد بن جذام فكتب له إلى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر بن عبد العزيز أن استخلفه بالله في المسجد أنه ما تلذذ منها بشيء منذ رأى ذلك بها وأحلف اخوتها أنهم لم يعلموا بالذي كان بها قبل أن يزوجوها فان حلفوا فأعطى المرأة من صداقها ربه ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس قال بلغني عن ابن المسيب أنه قال أيما رجل تزوج امرأة وبه جنون أو ضرر فانها تخير فان شاءت قررت وان شاءت فارقت ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة عن أبيه عن ابن المسيب وابن شهاب مثله (قال ابن وهب) قال لي مالك فأرى الضرر الذي أراد ابن المسيب هذه الاشياء التي ترد المرأة منها ﴿ابن وهب﴾ عن عميرة بن أبي ناجة ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد مثل قول ابن المسيب وابن شهاب أنها تخير

---

﴿تم كتاب النكاح الثاني من المدونة الكبرى والحمد لله رب العالمين﴾  
(وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم)

---

﴿ويليه كتاب النكاح الثالث﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب النكاح الثالث ﴾

﴿ النكاح بصداق لا يخل ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عبدآله على أن زادته المرأة دارها أو زادته مائة درهم (قال) لا يجوز هذا النكاح عند مالك وهو مفسوخ ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا قال في رجل تزوج امرأة على أن أعطته خادمها بكذا وكذا درهم (قال مالك) لا يجوز هذا النكاح ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يجتمع في صفقة واحدة نكاح وبيع (وقال) بعض الرواة في هذه المسئلة اذا كان يتي مما يعطى الزوج ربع دينار فصاعدا فالنكاح جائز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان هذا الذي تزوج هذه المرأة في صفقة واحدة مع البيع ان كان قد دخل بها أيبطل نكاحه أيضا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال في الرجل يتزوج المرأة على الصداق المجهول على ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها أو على بعير شارد أو على عبد آبق أو على مافي بطن أمته انه ان لم يدخل بها فرق بينهما وان دخل بها لم يفسخ نكاحهما وثبت وكان لها صداق مثلها وكان الذي سمي لها من الفرر لزوجها الا أن قبض الجنين بعد ما ولد أو العبد الآبق بعد ما رجع أو البعير الشارد بعد ما أخذ ويحول في يديها باختلاف أسواق أو نماء أو نقصان فيكون لها وتقرم قيمته يوم قبضته لزوجها وأما الثمرة فعليها مكيلة ما جدت من الثمرة أو حصدت من الحب وما فات من هذا كله قبل أن تقبضه فهو من الزوج وما فات

من هذا بعد ما قبضته وان لم يحل باختلاف أسواق ولا بناء ولا نقصان فهو من المرأة  
أبدًا حتى ترده لانه في ضمانها يوم قبضته ألا ترى أن زيادته لها ونقصانه عليها  
﴿سحنون﴾ وهذا في غير الثمرة التي لم يبد صلاحها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا  
من المسلمين تزوج امرأة على ثمرة فدخل بها أو لم يدخل بها أو تطاول زمانه معها حتى  
ولدت له أولادا أيجوز النكاح ويجعل للمرأة صداق مثلها أم لا يجيزه (قال) اذا دخل  
بها كان لها صداق مثلها وهو بمنزلة الجنين في بطن أمه أو البعير الشارد أو الثمر الذي  
لم يبد صلاحه فان لم يدخل بها ففسخ نكاحهما ولم يثبتا ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها  
على ما تلد غنمه هذه السنة (قال) قال مالك في المرأة تزوج على الجنين انه ان دخل  
بها كان له صداق مثلها وان لم يدخل بها ففسخ نكاحهما ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج  
رجل امرأة على عبد على أن زاده المرأة ألف درهم (قال) قال مالك لا يجوز هذا  
النكاح ﴿قلت﴾ فما يقول مالك في رجل نكح امرأة على دراهم بأعيانها (فقال) قال  
لى مالك من باع سلعة بدراهم بأعيانها غائبة لم يصلح ذلك الا أن يشترط عليه أنها ان  
تلفت فعليه بدلها وان لم يشترط عليه ذلك فلا خير في هذا البيع (قال) والنكاح مثل  
هذا في رأيي الا أن يقول أتزوجك بهذه الدنانير بأعيانها وهي في يديه ويدفعها اليها  
فلا بأس بذلك وكذلك البيع ﴿قلت﴾ فان وجب النكاح والبيع بها ثم استحق رجل  
تلك الدنانير من يدى المرأة أو البائع (قال) البيع والنكاح جائزان ويكون علي  
المشتري وعلى الزوج دنانير مثلها

### ﴿النكاح بصداق مجهول﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على بيت وخادم أيجوز هذا في قول مالك قال نعم (قال  
مالك) ولها خادم وسط قال والبيت الناس فيه مختلفون ان كانت من الاعراب فيوت  
قد عرفوها لهم شورة قد عرفوها وشورة الحضر لا تشبه شورة البادية ﴿قلت﴾  
أرأيت ان تزوجها على بيت من بيوت الحضر (قال) ذلك جائز اذا كان معروفا مثل  
ما وصفت لك في البادية وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فيجوز أن يتزوجها على شوار

بيت ( قال ) نعم اذا كان الشوار أمراً معروفاً عند أهل البادية ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) نعم ولكل قدره من الشورة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على عشرة من الابل أو مائة من النعم أو مائة من البقر ولم يصفها أى الاسنان يحمل لها في قول مالك ( قال ) وسط من ذلك لان مالكا قال ذلك في الرقيق ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على عبد ولم يصفه وليس بعينه فأراد أن يدفع الزوج اليها قيمة ذلك دنانير أو دراهم ( قال ) قال مالك عليه عبد وسط فأرى على الزوج عبداً وسطاً وليس له أن يدفع دنانير ولا دراهم الا أن تشاء المرأة ذلك ﴿ قلت ﴾ فان تزوجها على عرض من العروض موصوف ليس بعينه ولم يضرب لذلك أجلاً أيجوز في قول مالك هذا النكاح أم لا ( قال ) نعم هو جائز ألا ترى أنه يتزوج على عبد ولا يصفه ولا يضرب له أجلاً وليس بعينه فيكون عليه عبد وسط حال فكذلك هذا اذا وصفه فذلك جائز وهذا هاهنا لا يحمل محمل البيوع وهو على النقد ألا ترى أنه يتزوج المرأة بمائة دينار ولا يسمى أجلاً فتكون نقداً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج على عبد ولم يصفه أيجوز هذا النكاح ( قال ) قال مالك نعم النكاح جائز ويكون عليه عبد وسط ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو اختلعت منه امرأته على عبد ولم تسمه ولم تصفه أ يكون عليها عبد وسط ( قال ) نعم

— في الصداق يوجد به عيب أو يوجد به رهن فملك —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على قلال من خل بأعيانها فأصابها خمرًا ( قال ) أراها بمنزلة التي تزوجت على مهر فأصاب بمرها عيباً أنها ترده وتأخذ مثله ان كان مما يوجد مثله أو قيمته ان كان مما لا يوجد مثله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجت المرأة على صداق مسعى وأخذت به رهنًا وقيمة الرهن الذي أخذت مثل صداقها الذي سموا سواءً فملك الرهن عندها ( قال ) قال مالك ان كان حيواناً فلا شئ عليها والمصيبة من زوجها وان كان مما تغيب عليه المرأة فملك عندها فهو منها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها ولم يفرض لها صداقاً فأخذت منه رهنًا بصداق مثله فملك الرهن عندها

( قال ) اذا أخذت منه رهنا مثل صداقها فضاغ فهذا والذي سألت عنه سواء  
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على غير مهر مسمى ففرض لها نصف دار له ورضيت  
بذلك أيكون فيها الشفعة في قول مالك ( قال ) نعم

— في صداق السر —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان سمي في السر مهرآ وأعلن في العلانية مهرآ ( قال ) قال مالك  
يؤخذ بالسر ان كانوا قد أشهدوا على ذلك عدولا

— في صداق الفرر —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة بألف درهم فان كانت له امرأة أخرى  
فصداقها ألفان ( قال ) هذا من الفرر وهو مثل البعير الشارد فيما فسرت لك لأن هذا  
لا يجوز في البيوع عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على ألف درهم فان  
أخرجها من الفسقاط فمهرها ألفان ( قال ) قال مالك في الرجل يتزوج المرأة بألفين  
وتضع له ألف درهم على أن لا يخرج بها من بلدها ولا يتزوج عليها فيريد أن يخرج بها  
أو يتزوج عليها ( قال ) ذلك له ولا شيء عليه ان خرج بها أو تزوج عليها وسمعت منه  
غير عام ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني الليث أن ربيعة قال الصداق ما وقع به النكاح  
ولم ير لها شيئاً ومثلتك عندي مثله ولانه انما فرض لها صداقها ألف درهم ثم قال  
لها ان خرجت بك من الفسقاط زدتك ألفاً أخرى فله أن يخرجها ولا شيء عليه  
ألا ترى لو أن رجلاً قال لامرأته ان أخرجتك من هذه الدار فلك ألف درهم فله  
أن يخرجها ولا شيء عليه ( قال ) لى مالك ولو فعل ذلك بعد وجوب العقد ولها عليه  
ألف درهم من صداقها فوضعت ذلك له على أن لا يخرج بها أولاً يتزوج عليها أولاً  
يتسرر فقبل ذلك ( قال مالك ) له أن يتزوج وأن يخرجها وأن يتسرى عليها فان فعل  
شيئاً من ذلك فلها أن ترجع عليه بما وضعت عنه من ذلك ( قال ) لى مالك ولا يشبه هذا  
الأول وانما ذلك شيء زادوه في الصداق وليس بشيء وان وجب النكاح بما سمي

لها من الصداق ﴿قال سحنون﴾ وقال علي بن زياد اذا سمت صداق مثلها ثم حطت منه في عقدة نكاحها على ما شرطت عليه فان ذلك اذا فله الزوج لا يسقط ما وضعت عنه وأما اذا زادت على صداق مثلها فوضعت الزيادة على ما شرطت عليه فتلك الزيادة التي وضعت للشرط باطلة ﴿قال سحنون﴾ وكذلك أخبرنا به ابن نافع عن مالك بمثل قول علي بن زياد

### ❦ الصداق بالعبد يوجد به عيب ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج رجل امرأة على عبد بعينه فدفعه اليها ثم أصابت المرأة بالعبد عيبا (قال) قال مالك ترده ولها قيمته وهذا مثل البيوع سواء فان كان قد فات العبد عندها بمتافاة أو بشيء يكون فوتا فلها على الزوج قيمة العيب وان كان قد دخله عيب مفسد فالمرأة بالخيار ان شاءت حبست العبد ورجعت بقيمة العيب وان أحببت ردت العبد ومانقصه العيب عندها ورجعت بالقيمة. والخلع عندي به مثل التزويج سواء للزوج أن يرجع بقيمة العيب ان كان قد دخله استهلاك عنده أو يرده ان كان بحاله وان كان قد دخله عيب مفسد كان بالخيار ان شاء رده ورتد مانقصه العيب وان شاء حبسه ورجع بقيمة العيب ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على أمة لها زوج ولم يخبرها بذلك أيكون لها أن تردها وتأخذ قيمتها (قال) نعم لان مالكا قال في هذا يرد بالعيب فالأمة اذا كان لها زوج فذلك عيب من العيوب فالنكاح والبيوع في هذا سواء وكذلك الخلع في هذا سواء

### ❦ الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج ابنته وضمن الصداق لها أيكون للبنت أن تأخذ الاب بذلك الصداق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويرجع به الاب على الزوج (قال) لا يرجع الاب على الزوج لان ضمانه الصداق عنه في هذا الموضع صلة منه له وإنما التزويج في هذا على وجه الصلة والصدقة فلا يرجع عليه بشيء مما ضمن عنه

﴿قلت﴾ أرأيت ان مات الاب قبل أن تقبض البنت صداقها (قال) قال مالك تستوفيه من مال أبيها اذا كانت عقدة النكاح انما وقعت بالضمان وانما مثل ذلك مثل الرجل يقول للرجل بع فلانا فرسك أو دابتك والتمن لك على فباعه فهو ان هلك الضامن ولم يقبض البائع التمن فان ذلك التمن مضمون في مال الضامن يستوفيه منه ان كان له مال ﴿قلت﴾ فان لم يكن له مال أيرجع على مشتري الدابة بشيء أم لا (قال) لا يرجع عليه بشيء عند مالك ﴿قال﴾ وقال مالك وكذلك المرأة لو دخل بها ثم مات الضامن للصداق وليس له مال ولم تقبض شيئاً من صداقها انه لا شيء لها على الزوج ﴿قلت﴾ فان لم يكن دخل بالمرأة ولم يدع الميت مالا (قال) فلا سبيل للزوج الى الدخول حتى يعطيها مهرها ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يزوج ابنه الصغير في حجره ولا مال لابن فيموت الاب ولم تقبض المرأة صداقها فتقول الورثة لابن لم تقبض عطيتك فنحن نقاصك بما تقبض المرأة بمورثك مما ضمن أبوك عنك (قال مالك) تأخذ المرأة صداقها من مال الاب ويدفع الى الابن ميراثه كاملاً مما بقي ولا تقاصه اخوته بشيء مما تقبض المرأة ﴿قلت﴾ وتحاص المرأة الغرماء (قال) نعم تحاص الغرماء عند مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وليس هذه الوجوه فيما حملنا عن مالك وسمعنا منه على وجه محالة الدين مما يتحمل به ويرجع المتحمل على الذي تحمل عنه (قال) وقال لي مالك وكذلك الرجل الذي له الشرف يزوج الرجل ويضمن الصداق عنه فهذا لا يتبعه بشيء ﴿قال﴾ فقلنا لمالك فالرجل يزوج ابنه ويضمن عنه الصداق والابن قد بلغ فيدفع الاب الصداق الى المرأة فيطلقها الابن قبل أن يدخل بها لمن ترى نصف الصداق (قال مالك) للاب أن يأخذه وليس لابن منه شيء (قال مالك) ولو لم يتقدها شيئاً أخذت المرأة نصف الصداق من الاب ولم يتبع الاب الابن بشيء مما أدى عنه الاب ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما مثل هذا الذي يزوج ابنه ويضمن عنه أو زوج أجنبياً وضمن عنه مثل ما لو أن رجلاً وهب لرجل ذهباً ثم قال لرجل بعه فرسك بالذي وهبت له من الذهب وذلك قبل أن يقبض

الموهوب له هبته وهو ضامن لك على حتى أدفعه اليك فقبض الرجل الفرس وأشهد على الواهب بالذهب فان هذا الوجه يثبت للبائع على الواهب وان هلك الواهب قبل أن يقبض البائع الذهب ولم يجد له مالا فلا يرجع على الموهوب له بشئ من ثمن الفرس وانما وجب ثمن الفرس للبائع على الواهب. فكذلك الصداق على هذا يبنى وهذا محمله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن صداق الولد اذا زوجه أبوه قال ان كان ابنة غنيا فعلى ابنه فان لم يكن له مال فعلى أبيه (قال ابن وهب) قال أبو الزناد حيث وضعه الاب فهو جائز ان جعله على ابنة لزمه فانما هو وليه ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا أنكح الرجل ابنة صغيراً أو كبيراً وليس له مال فالصداق على الاب ان مات أو عاش وان كان لواحد منهما مال فالصداق عليه في ماله الا أن يكون الوالد شرط على نفسه الصداق في ماله ﴿قال ابن وهب﴾ وقال مالك ان زوج ابنة صغيراً لا مال له فالصداق على الاب ثابتاً في ماله لا يكون على ابنة وان أيسر ولا يكون لابنة أن يأخذ من ماله شيئاً بعد أن ينكحه فانما ذلك بمنزلة ما أنفق عليه ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك وان زوجه بنقد وآجل وهو صغير لا مال له فدفعت النقد ثم يحدث لابنه مال فيريد أبوه أن يجعل بقية الصداق الآجل على ابنة (قال) لا يكون ذلك له وهو عليه كله

✽ الرجل يزوجه ابنة صغيراً في مرضه ويضمن عنه الصداق ✽

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً زوج ابنة صغيراً في مرضه وضمن الصداق أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز أن يضمن عن ابنة وهو مريض لان ذلك وصية لوارث فلا تجوز ﴿قلت﴾ فيكون نكاح الابن جائزاً أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ويكون الصداق على الابن ان أحب أن يدفع الصداق ويدخل بامرأته والا لم يلزمه الصداق ويفسخ النكاح ﴿قلت﴾ أرايت ان كان صغيراً لا يرعب عن نفسه فأبطلت ما ضمن الاب عنه فقامت المرأة تطلبه بحقها وقالت قد أبطلت مهرى للصبي الذي ضمن لي الاب فأين يجعل مهرى (قال ابن القاسم) أرى



ان كان له وليٌ أو وصيٌ نظر في ذلك للصبي بعد موت الاب ان كان للصبي مال فان رأى أن يجيزله ذلك ورأى ذلك وجه غبطة ورأى أن يدفع من ماله دفع وثبت النكاح وان رأى غير ذلك فسخه ﴿ قلت ﴾ فان طلبت المرأة ما ذكرت لك في مرض الاب قبل موته (قال) ليس لها في مال الاب شيء وقد قال مالك فيما ضمن الاب عن ابنه في مرضه لا يجزى هذا النكاح ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صح الاب الذي زوج ابنه في مرضه وضمن عنه الصداق أيجوز ما ضمن عنه اذا صح في قول مالك (قال) اذا صح فذلك جائز وذلك ضامن عليه لازم له وان مرض بعد ما يصح فان الضمان قد ثبت عليه

### — النكاح بصداق أقل من ربع دينار —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على عرض قيمته أقل من ثلاثة دراهم أو على درهمين (قال) أرى النكاح جائزاً وبلغ بها ربع دينار ان رضى بذلك الزوج وان أبى فسخ النكاح اذا لم يكن دخل بها وان دخل بها أكمل لها ربع دينار وليس هذا النكاح عندي مثل نكاح التفويض ﴿ قلت ﴾ لم أجزئه (قال) لاختلاف الناس في هذا الصداق لان منهم من يقول ذلك الصداق جائز ومنهم من يقول لا يجوز ﴿ قال ﴾ سحنون ﴿ وقد قال ﴾ بعض الرواة لا يجوز قبل الدخول بالدرهمين وان أتم الزوج ربع دينار فان فات بالدخول فلها صداق مثلها لان الصداق الاول لم يكن يصلح العقد به والنكاح مفسوخ قبل الدخول وبعد الدخول لانه كانه تزوج بلا صداق ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلقها قبل البناء أيجعل لها نصف الدرهمين أم المتعة أم نصف ربع دينار (قال) لها نصف الدرهمين ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه صداق قد اختلف فيه وان الزوج لو لم يرض أن يبلغها ربع دينار لم أجبره على ذلك الا أن يكون قد دخل بها فهو اذا طلق فليس لها الا نصف الدرهمين لاختلاف الناس في أنه صداق (قال) ولا أرى لأحد أن يتزوج بأقل من ربع دينار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على درهمين ولم يبين بها أيفسخ هذا النكاح أم يقر ويدفع لها الى صداق مثلها أو يدفع لها الى أدنى ما يستحل

به النساء في قول مالك . وكيف ان كان قد بنى بها ما ذا يكون لها من الصداق وهل يترك هذا النكاح بينهما لا يفسخ اذا كان قد بنى بها (قال) بلغنى عن مالك أنه قال ان أمهرها ثلاثة دراهم قبل أن يدخل بها أقرّ النكاح ولم يفسخ (قال ابن القاسم) وأرى ان كان قد دخل بها أن يجبر على ثلاثة دراهم ولا يفرق بينهما (قلت) أرايت ان تزوجها ولم يفرض لها ولم يبن بها حتى طلقها ونصف مهر مثلها أقل من المنة أ يكون لها نصف مهر مثلها أم المنة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن مالكا قال كل مطلقة لم يفرض لها ولم يبن بها زوجها حتى طلقها فلها المتاع ولا شئ لها من الصداق وكذلك السنة

— نصف الصداق —

(قلت) أرايت الرجل اذا تزوج المرأة ولم يسم لها صداقا ثم سمي لها بعد ذلك بزمان الصداق وذلك قبل البناء بها فرضيت بما سمي لها أو رضى به الولي فطلقها قبل البناء وبعد ماسمي لها الا أن التسمية لم تكن في أصل النكاح أ يكون لها نصف هذه التسمية أم يكون لها المنة ولا يكون لها من هذه التسمية شئ لانها لم تكن في أصل النكاح (قال) قال مالك يكون لها نصف هذه التسمية اذا رضيت بذلك أو رضى به الولي اذا كانت بكرًا والولي ممن يجوز أمره عليها وهو الاب في ابنته البكر (قلت) فان كانت بكرًا فقالت قد رضيت وقال الولي لا أرضى والفرض أقل من صداق مثلها (قال) الرضا الى الولي وليس اليها لان أمرها ليس يجوز في نفسها (قال ابن القاسم) ولو كان الذي فرض الزوج لها هو صداق مثلها فقالت قد رضيت وقال الولي لا أرضى كان القول قولها ولم يكن للولي هاهنا قول . ومما يدلك على ذلك أن الرجل اذا نكح على تفويض ففرض للمرأة صداق مثلها لم يزم ذلك المرأة والولي ولم يكن للمرأة ولا للولي أن يأبى ذلك (قلت) فان قالت لا أرضى وقال الولي قد رضيت (قال) القول قول الولي اذا كان ذلك صداق مثلها (قلت) فان كانت أتما (قال) الرضا رضاها ولا يلتفت الى رضا الولي معها وان كانت بكرًا وكان لها ولي

لا يجوز أمره عليها لم يجز ما فرض لها الزوج وان رضيت بذلك الجارية الا أن يكون  
أمرًا سدادًا يعلم أنه يكون مهر مثلها ولا يجوز ما وضعت له اذا طلقها من النصف  
الذي وجب لها لان الوضعية لا تجوز الا للاب ولا يجوز لها في نفسها ما وضعت وانما  
يجوز ذلك للاب وحده وقد قيل انها اذا رضيت بأقل من صداق مثلها انه جائز الا  
تري أن وليها لا يزوجه الا برضاها فاذا رضيت بصداق وان كان أقل من صداق  
مثلها فعلى الولي أن يزوجها وهي اذا طلقت فوضعت ما وجب لها جاز أيضًا لانها  
لا يولى عليها وانما التي لا يجوز أن ترضى بأقل من صداق مثلها التي يولى عليها أو يـ  
ولا تجوز وضيعتها اذا طلقت ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج الرجل المرأة فوهبت له  
صداقها قبل البناء بها ثم طلقها الزوج أيكون له عليها من الصداق شيء أم لا في قول  
مالك (قال) قال مالك لا شيء للزوج عليها من قبل أنها قد ردت عليه الذي كان له ولها  
﴿قلت﴾ فان كانت انما وهبت له نصف صداقها ثم طلقها قبل البناء بها وقد قبضت  
النصف الآخر أولم تقبضه (قال) قال مالك يكون له أن يرجع عليها ان كانت قبضت  
منه النصف بنصف ذلك النصف وان كانت لم تقبض ذلك من الزوج رجعت على  
الزوج بنصف ذلك النصف ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت قبضت منه المهر كله فوهبت  
ذلك للزوج بعد ما قبضته أو وهبته قبل القبض ثم طلقها زوجها قبل البناء بها أيكون  
للزوج عليها شيء أم لا (قال) قال مالك ذلك سواء ولا شيء للزوج عليها قبضته ثم  
وهبته أو وهبته للزوج قبل أن تقبضه لان ذلك قد رجع الى الزوج ﴿قلت﴾ أرايت  
ان كان مهرها مائة دينار فقبضت منه أربعين ووهبت له ستين دينارًا قبل أن تقبض  
الستين أو بعد ما قبضت الستين أو قبضت الستين ووهبت له أربعين بحال ما وصفت  
لك ثم طلقها قبل البناء بها (قال) قال مالك يرجع عليها الزوج بنصف ما قبضت منه  
فيأخذ منها ولا يكون له عليها في الذي وهبت له قليل ولا كثير قبضته أو لم تقبضه  
﴿قلت﴾ أرايت رجلا تزوج امرأة على مائة دينار وهي ممن يجوز قضاؤها في مالها  
فوهبت مهرها لرجل أجنبي قبل أن تقبضه من الزوج وقبل أن يبتنى بها الزوج أيحوز

ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في هبة المرأة ذات الزوج انه يجوز ما صنعت في ثلث مالها فان كان ثلث مالها يحمل ذلك جازت هبتها هذه وان كان ثلث مالها لا يحمل ذلك لم يجوز من ذلك قليل ولا كثير كذلك قال مالك في كل شيء صنعت المرأة ذات الزوج في مالها ﴿قلت﴾ فان كان ثلث مالها يحمل ذلك (قال) ذلك جائز عند مالك اذا كانت ممن يجوز أمرها ﴿قلت﴾ فان طلقها قبل البناء بها ولم يكن دفع الهبة زوجها الى هذا الاجنبى أ يكون للزوج أن يحبس نصف الصداق (قال) لم أسمع من مالك ولكن أرى للزوج أن يحبس نصف ذلك الصداق ان كانت المرأة معسرة يوم طلقها فان كانت موسرة يوم طلقها لم يكن للزوج أن يحبس من الصداق شيئاً عن الموهوب له ولكن يدفع جميع الصداق الى الموهوب له ويرجع بنصف ذلك على المرأة لانها موسرة يوم طلقها وانما كان أولى بنصف الصداق من الموهوب له اذا كانت المرأة معسرة لانه لم يخرج ذلك من يده ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة فوهبت المرأة مهرها لرجل أجنبي فدفعه الزوج الى ذلك الاجنبى والمرأة ممن يجوز هبتها وثلاثها يحمل ذلك فطلقها الزوج قبل البناء بها أ يرجع على الموهوب له بشئ أم لا في قول مالك (قال) لا يرجع على الموهوب له في رأيي بشئ ولكن يرجع على المرأة لانه قد دفع ذلك الى الاجنبى وكان ذلك جائزاً للاجنبي يوم دفعه اليه لان الزوج في هذه الهبة حين دفعها الى الموهوب له على أحد أمرين إما أن تكون المرأة موسرة يوم وهبت هذا الصداق فذلك جائز على الزوج على ما أحب أو كره أو تكون معسرة فأنفذ ذلك الزوج حين دفعه الى هذا الموهوب له ولو شاء لم يجزه فليس له على هذا الاجنبى قليل ولا كثير وإنما اجازته هبتها مهرها اذا كانت معسرة بمنزلة ما لو تصدقت بمالها كله فأجازها لها (وقال) بعض الرواة انها اذا تصدقت وهي موسرة ثبتت الصدقة على الزوج وصارت صدقته مقبوضة لانه لا قول للزوج فيها ثم ان طلقها قبل القبض وهي معسرة أو موسرة فهو سواء والمال على الزوج ويتمعها الزوج بالنصف ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يتزوج المرأة على الجارية فيدفع اليها الجارية أو لم يدفع اليها الجارية

حتى حالت أسواق الجارية أو نمت في بدنها أو نقصت أو ولدت أولاداً (قال) قال  
 لى مالك ما أصدق الرجل المرأة من الحيوان بعينه تعرفه المرأة فقبطته أولم تقبضه  
 فخال بأسواق أو مات أو نقص أو نما أو توالد فأنما المرأة والزوج في جميع ذلك شريكان  
 في التماء والنقصان والولادة وما وهبت المرأة من ذلك أو أعتقت أو تصدقت فأنما  
 يلزمها نصف قيمته للزوج يوم وهبته أو تصدقت أو أعتقت إذا هو طلقها قبل البناء  
 فإن نمت هذه الاشياء في يدى الموهوبة له أو المتصدق عليه ثم طلقها بعد ما نمت  
 هذه الاشياء في يدى المتصدق عليه أو الموهوبة له لم يكن للزوج عليها الا نصف قيمة  
 هذه الاشياء يوم وهبتها ولا يلتفت الى ثمنها ولا الى نقصانها في يدى الموهوبة له أو  
 المتصدق عليه لا يكون على المرأة من التماء شئ ولا يوضع عنها للنقصان شئ ﴿ قال  
 سحنون ﴾ وقد قال بعض الرواة انما على المرأة قيمتها يوم قبضتها ليس يوم فانت لان  
 العمل يوم القبض ولكنها أملك بما أخذت من زوجها ألا ترى أنها لو ماتت كان  
 للزوج أن يدخل بها ولا يكون عليه شئ لأنها ماتت وهي ملك لها ليس للزوج فيها  
 ملك يضمن به شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها علي حائط بعينه فأثمر الحائط عند  
 الزوج أو عند المرأة ثم طلقها الزوج والثمر قائم أو قد استهلكته المرأة أو الزوج (قال)  
 قال مالك ولم أسمع منه ان للزوج نصف ذلك كله وللمرأة نصف ذلك كله (قال) وأنا  
 أرى أن ما استهلك أحدهما من الثمرة فذلك عليه هو ضامن لحصة صاحبه من ذلك  
 وما سقى أحدهما في ذلك كان له بقدر علاجه وعمله ولم أسمع هذا من مالك ﴿ قال  
 سحنون ﴾ وقد قيل ان الغلة للمرأة كانت في يديها أو في يدى الزوج لأن الملك  
 ملكها قد استوفته ولأنه لو تلف كان منها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على عبد بعينه  
 فلم يدفع العبد اليها حتى اغتله السيد أتكون الغلة بينهما ان هو طلقها قبل البناء بحال  
 ما وصفت لى من الثمرة في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها  
 على عبد بعينه أو حيوان بعينه فهلك ذلك العبد أو الحيوان في يدى الزوج قبل أن  
 يدفع ذلك الى المرأة فأراد أن يدخل بها ممن مصيبة العبد والحيوان (قال) قال مالك

مصيبة العبد والحيوان من المرأة فاذا كانت المصيبة منها كان له أن يدخل عليها لأنها قد استوفت مهرها لما كانت المصيبة منها ﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوجها على عبد بعينه فدفعه اليها فأعتقته ثم طلقها قبل البناء بها (قال) قال مالك عليها نصف قيمة العبد يوم أعتقته ﴿قلت﴾ موسرة كانت أو معسرة فهو عند مالك في عتق هذا العبد سواء (قال) لا أدري ما قول مالك فيه الساعة ولكن هو عندي حر لا سبيل عليه وللزوج عليها نصف قيمته يوم أعتقته لأنها ان كانت يوم أعتقته موسرة لم يكن للزوج هاهنا كلام وان كانت معسرة يوم أعتقته وقد علم بمتقها فلم يغير ذلك فالتق جائز ﴿قلت﴾ فان علم الزوج فأنكر العتق وهي معسرة (قال) يكون للزوج أن ينكر عتقها ﴿قلت﴾ أفيجوز من العبد ثلثه أم لا (قال) لا يجوز من عتقها العبد قليل ولا كثير لأن مالكا قال أيما امرأة أعتقت عبداً وثلك مالهالا يجعله ان لزوجها أن يرد ذلك ولا يعتق منه قليل ولا كثير ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى ان رد الزوج عتقها ثم طلقها قبل البناء بها فأخذت نصف العبد انه يعتق عليها النصف الذي صار لها ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن امرأة تزوجت ولها عبد وليس لها مال سواء فأعتقته فرد الزوج عتقها ثم مات عنها أو طلقها أيعتق عاها في قول مالك حين مات الزوج أو طلقها (قال) سمعت مالكا يقول في المفلس اذا رد الغرماء عتقه ثم أفاد مالا ان العبد يعتق عليه فأرى هذا العبد الذي أعتقته هذه المرأة فرد الزوج عتقها ثم مات عنها أو طلقها بمنزلة المفلس في عتق عبده الذي وصفت لك وقد بلغني ممن أثق به أن مالكا كان يرى أن يعتق عليها اذا مات أو طلقها ولا أدري أكان يرى أن يجبر على ذلك ولكن رأيي أن لا يستخدمه ولا يحبس. وذلك كله رأيي يعتق بغير قضاء ولا يحبس ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على عبد بعينه فلم تقبضه المرأة حتى مات العبد (قال) المصيبة من المرأة وكذلك قال لى مالك في البيوع ان المصيبة في الحيوان قبل القبض من المشتري اذا كان حاضراً ﴿قلت﴾ فان كانت تزوجته على عروض بأعيانها فلم تقبضها من الزوج حتى ضاعت عند الزوج (قال) المصيبة من الزوج

﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي لان مالكا قال ذلك في البيوع الا ان يعلم هلاك بين فيكون من المرأة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو ان رجلا تزوج امرأة على خادم بعينها فولدت عند الزوج قبل ان تقبضها المرأة أولاداً أو قبضتها المرأة فولدت عندها أولاداً أو وهب للخادم مال أو تصدق عليها بصدقات أو اكتسبت الخادم مالا أو أغات على المرأة غلة فاستهلكتها المرأة أو أغت على الزوج قبل أن تقبضها المرأة غلة فأتلفها الزوج ثم طلقها الزوج قبل البناء بها أي يكون للزوج نصف جميع ذلك أم لا ( قال ) نعم للزوج نصف جميع ذلك قال وما أتلفت المرأة من غلة الخادم فليها نصف ذلك وما أتلف الزوج من غلة الخادم أو ما أخذ من مال وهب لها أو تصدق به عليها فكل من أخذ شيئاً مما كان للخادم قبل البناء فهو ضامن وانما ضمننت المرأة ذلك لان الزوج كان ضامناً لنصف الخادم أن لو هلكت في يديها أن لو طلقها قبل البناء فكما تكون المصيبة منه اذا طلقها قبل البناء فكذلك تكون نصف الغلة له وكذلك هو أيضاً اذا أخذ من ذلك شيئاً أداه اليها لان نصفها في ضمان المرأة أن لو هلكت في يديها أو طلقها ولان مالكا قال لو هلكت الخادم قبل أن يطلقها ثم طلقها لم يتبعها بشئ وما ولدت فله نصفه ولها نصفه اذا طلقها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم كله قول مالك الا ما فسر لك من الغلة فانه رأيي لان مالكا قال المصيبة منهما فلما قال مالك المصيبة منهما جمعات الغلة لهما بضمائهما فلما جعلهما مالك شريكين في الجارية في النماء والتقصان فكذلك هما في الغلة ﴿ قلت ﴾ أرايت الابل والبقر والغنم وجميع الحيوان والنخل والشجر والكروم وجميع الاشجار اذا تزوجها عليها فاستهلكت المرأة الغلة أو الزوج ثم طلقها قبل البناء بها أهو بمنزلة ما ذكرت لي في الخادم في قول مالك ( قال ) نعم في رأيي الا أنه يقضى لمن أنفق منهما بنفقته التي أنفقها فيه ثم يكون له نصف ما بقى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على عبد فجنى العبد جناتة أو جنى على العبد ثم طلقها قبل البناء بها ( قال ) أما ما جنى على العبد فذلك بينهما نصفين وأما ما جنى العبد فان كان في يد المرأة فدفعته بالجناتة ثم طلقها بعد ذلك فليس للزوج في العبد



شيء ولا له على المرأة شيء ﴿قلت﴾ فان كانت قد حابت في الدفع (قال) لا أرى محاباتها  
 تجوز على الزوج في نصفه الا أن يرضى وانما يجوز اذا دفعته على وجه النظر فيه (قال)  
 واذا بنى وهو عند الزوج فليس للزوج الدفع وانما الدفع الى المرأة وان طلقها قبل أن  
 يدفعه وهو في يديها أو في يدى الزوج فالزوج في نصفه بمنزلتها (قال) وان كانت المرأة  
 قد فدت ولم تدفعه قال فلا يكون للزوج على العبد سبيل الا أن يدفع اليها نصف ما  
 دفعت المرأة في الجناية ﴿قلت﴾ وهذه المسائل كلها قول مالك (قال) الذي سمعت من  
 مالك فيه أن كل ما أصدق الرجل المرأة من عرض أو حيوان أو دار أو غير ذلك فما  
 أو نقص ثم طلقها قبل البناء فله نصف نمائه وعليه نصف نقصانه فسائلك في الفلات  
 والجنايات مثل هذا ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على خادم فطلقها قبل البناء أ يكون  
 له نصف الخادم حين طلقها أم حين يردها عليه القاضى في قول مالك (قال) قال  
 مالك انما له نصف ما أدرك منها ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا ينظر في هذا الى قضاء  
 قاض لانه كان شريكاً لها ألا ترى أنه كان ضامناً لنصفها ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها  
 بألف درهم فاشتريت منه بألف درهم داره أو عبده ثم طلقها قبل البناء بها يرم يرجع  
 عليها في قول مالك (قال) قال مالك يرجع عليها بنصف الدار أو العبد ﴿قلت﴾ فلو  
 أخذت منه الالف فاشتريت بها داراً من غيره أو عبداً من غيره ثم طلقها قبل البناء  
 (قال) قال مالك يرجع عليها بنصف الالف ﴿قلت﴾ وشراؤها بألف من الزوج  
 عبداً أو دراهم مخالف لشرائها من غير الزوج اذا طلقها قبل البناء (قال) نعم كذلك قال  
 مالك الا أن يكون ما اشترت من غير الزوج شيئاً مما يصلحها في جهازها خادماً  
 أو عطراً أو ثياباً أو فرشا أو أسرة أو وسائداً . فأما ما اشترت لغير جهازها فلها ثمنها  
 وعليها نقصانه ومنها مصيبته وهذا قول مالك وما أخذت به من زوجها من دار  
 أو عرض من غير ما يصلحها أو يصلحها في جهازها فلا مصيبة عليها في تلفه وهو بمنزلة  
 ما أصدقها اياه له نصف نمائه وعليه نصف نقصانه وكذلك قال مالك ﴿قال ابن  
 وهب﴾ وقال ربيعة في رجل تزوج امرأة بمائة دينار فتصدت عليه بمائة دينار ثم

طلقها قبل أن يبنى بها قال لها نصف ما بقى ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن  
 شهاب أنه قال في الرجل ينكح المرأة ويصدقها ثم يطلقها قبل أن يدخل بها. قال لها  
 نصف صداقها ويأخذ نصف ما أعطاها فما أدرك من متاع ابتاعوا لها بعينه فله نصفه  
 ولا غرم على المرأة فيه ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ابن وهب يأخذ منها نصف  
 ما دفع إليها إلا أن تكون صرفت ذلك في متاع وحلى فيأخذ نصفه وإن لبسته  
 ﴿ ابن وهب ﴾ قال قال مالك في المرأة تريد أن تحبس الطيب والحلى قد صاغته  
 والخادم قد وافقتها إذا طلقها قبل أن يدخل بها وتعطيه عدة مانقدها ( قال مالك )  
 ليس ذلك لها لأنه كان ضامنا وإنما يصير من فعل ذلك به أن يباع عليه ماله وهو كاره  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت أن تزوجها على عبد بعينه أو على دار بعينها فاستحق نصف الدار أو  
 نصف العبد أم يكون للمرأة أن ترد النصف الذي بقى في يديها وتأخذ من الزوج قيمة  
 الدار وقيمة العبد أم يكون لها النصف الذي بقى في يديها وقيمة النصف الذي استحق  
 من يديها ( قال ) قال مالك في البيوع أن كان انما استحق من الدار البيت أو الشيء  
 التافه الذي لا ضرر فيه على مشتريه أنه يرجع بقيمة ذلك على بائنه وإن استحق أكثر  
 ذلك مما يكون ضرراً مثل نصف الدار أو ثلثها كان المشتري بالخيار أن شاء أن يحبس  
 ما بقى في يديه ويرجع بثلث ما استحق منها فذلك له وإن أحب أن يرد جميع ذلك  
 ويأخذ الثمن فذلك له وأما العبد فهو مخير إذا استحق منه قليل أو كثير أن يرد ما بقى  
 ويأخذ ثمنه فذلك له وإن أحب أن يحبس ما بقى ويأخذ من الثمن قيمة ما استحق منه  
 فذلك له . فالمرأة عندى بمنزلة ما وصفت لك من قول مالك في البيوع في الدار والعبد ( قال  
 ابن القاسم ) قال مالك في العبد والجارية ليسا بمنزلة الدار لأنه يحتاج إلى العبد أن يظعن به  
 في سفره ويرسله في حوائجه ويطأ الجارية . والدار والنخل والأرضون ليست كذلك  
 إذا استحق منها الشيء التافه الذي لا ضرر عليه فيه لزمه البيع ويرجع بما استحق  
 بقدر ذلك من الثمن ( قال ابن القاسم ) فالمرأة عندى بمنزلة الذي فسر لى مالك من  
 الدور والريق ﴿ قلت ﴾ وكذلك العروض كلها ( قال ) نعم وإن كانت عروضاً لها

عدد أورقيا لها عدد فاستحق منها شيء فحمله محمل البيوع لان مالكا قال أشبه شيء بالبيوع النكاح ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على صداق مسمى ثم زادها بعد ذلك من قبل نفسه في صداقها ثم طلقها قبل البناء أو مات عنها (قال ابن القاسم) ان طلقها فلها نصف ما زادها وهو بمنزلة ما لو وهبه لها تقوم به عليه وان مات عنها قبل أن تقبضه فلا شيء لها منه لانها عطية لم تقبض ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة على أبيها أو على ذى رحم محرم منها أيمتق عليها ساعة وقع النكاح في قول مالك (قال) قال مالك يمتق عليها فان طلقها قبل البناء (قال) فللزوجة عليها نصف قيمته ﴿قلت﴾ فان كانت المرأة معسرة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن لا يرجع الزوج على العبد بشيء ولا يردده في الرق من قبل انه بمنزلة رجل كان له على رجل دين ولا مال للفريرم الا عبد عنده فأعتق الفريرم عبده ذلك فلم الرجل الذي له الدين فسكت فأراد أن يرجع بعد ذلك في العبد يردده في الرق لمكان دينه فليس ذلك له وهذا في الدين وهو قول مالك وهو حين أصدقها اياه قد علم بأنه يمتق عليها فلذلك لم أردده على العبد بشيء وليس هذا بمنزلة رجل أعتق عبدا له وعليه دين ولم يعلم بذلك الذي له الدين فرد عتق العبد فان هذا له أن يرد عتق العبد وكذلك قال مالك (وقد) أخبرني بعض جلساء مالك أن مالكا استحسن أن لا يرجع الزوج على المرأة بشيء وأحب قوله الى قوله الاول انه يرجع عليها بنصف قيمته

صداق اليهودية والنصرانية والمجوسية يسلمن وتأتي أزواجهن الاسلام

﴿قال﴾ وقال مالك في اليهودية والنصرانية والمجوسية تسلم ويأتي زوجها الاسلام وقد أصدقها صداقا بعضه مقدم وبعضه مؤخر وقد دخل بها ان صداقها يدفع اليها جميعه مقدمه ومؤخره وان لم يكن دخل بها فلا صداق لها الا مقدمه ولا مؤخره وان كانت أخذته منه رده اليه لان الفرقة جاءت من قبلها (قال مالك) وهو فسخ بغير طلاق (قال) وكذلك الامه تعتق تحت العبد وقد أصدقها مقدما ومؤخرا فتختار نفسها انها ان كانت قد دخل بها دفع اليها جميع الصداق مقدمه ومؤخره وان كانت

لم يدخل بها فلا شيء لها من الصداق وان كانت أخذت شيئاً ردته اليه وفرقة  
هذه تطليقة لها (قال) فقلت لمالك فلو أن رجلاً تزوج أمة مملوكة ثم ابتاعها من  
سيدها قبل أن يدخل بها لمن ترى الصداق (قال) لا أرى لسيدها الذي باعها من  
صداقها الذي سمي لها قليلاً ولا كثيراً اذا لم يكن دخل بها وهي في ملك البائع لان  
البائع فسخ نكاحها ببيعها اياها فلا صداق للبائع على زوجها المبتاع لان البائع هو  
الذي رضى بفسخ النكاح حين رضى بالبيع الا أن يكون زوجها كان دخل بها في  
ملك البائع فيكون ذلك الصداق لسيدها الذي باعها بمنزلة مالها الا أن يكون  
اشترطه المبتاع بمنزلة مالها ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فلو أن جارية نصفها حر ونصفها  
مملوكة زوجها من له الرق فيها باذنها كيف ترى في صداقها (قال) يوقف سيدها  
وليس لسيدها أن يأخذ منها وهو بمنزلة مالها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد  
أنه سأل ابن شهاب عن الأمة تعتق تحت العبد قبل أن يدخل بها وقد فرض لها  
فتختار نفسها (قال) لا نرى لها الصداق والله أعلم من أجل أنها تركته ولم يتركها  
وانما قال الله وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف  
ما فرضتم فليس هو فارقها ولكن هي فارقته بحق لحق فاختارت نفسها عليه فلا  
شيء لها من الصداق ولا نرى لها متاعاً وكان الامر اليها في السنة ﴿ ابن وهب ﴾  
عن يونس عن ربيعة مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد  
مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في النصرانية تسلم ولم يدخل  
بها زوجها وقد فرض لها (قال) نرى والله أعلم أن الايمان برأها منه ولا نرى لها  
الصداق ولها أشباه في سنن الدين لا يكون للمرأة في ذلك صداق منهن الرضاة  
ونكاح الرجل المرأة على المرأة لا يحل له أن يجمع بينهما ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال  
يونس قال ربيعة لا صداق لهما في الأمة والنصرانية

— ﴿ صداق الأمة والمردة والغارة ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد يتزوج الأمة باذن سيدها ثم يعتقها سيدها قبل أن يبنى بها

وقد كان فرض لها الزوج (قال) قال مالك اذا أعتقها بعد البناء بها فمهرها للامة مثل مالها الا أن يشترطه السيد فيكون له وان أعتقها قبل البناء فهو كذلك أيضاً الا أن تختار نفسها فلا يكون لها من الصداق شيء وان كان السيد قد كان أخذ من مهرها شيئاً رده لان فسخ النكاح جاء من قبل السيد حين أعتقها فلا شيء للسيد مما قبض من الصداق اذا اختارت هي الفرقة وعلى السيد أن يرده وهذا قول مالك (قال) وقال مالك ولو تزوجها حرّ فباعها منه سيدها قبل أن يدخل بها لم يكن للسيد الذي باعها من الصداق شيء لانه فسخ النكاح فأرى ان كان قد قبض من صداقها شيئاً رده (قال مالك) وان كان باعها من غير زوجها فمهرها لسيدها بنى بها زوجها أو لم يبن بها بمنزلة مالها الا أن يشترطه المبتاع (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال في المبد يتزوج الامة فيسمي لها صداقها ثم يدخل عليها ويمسها ثم تعتق فتختار نفسها فلها ما بقي من صداقها عليه (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال ان كان دخل بها فليس لها المتاع ولها صداقها كاملاً (قلت) أرأيت الامة اذا زوجها سيدها ولم يفرض لها زوجها مهرأ فاعتقها سيدها أي في مهرها والتي فرض لها قبل العتق سواء في قول مالك (قال) لا لان التي فرض لها قبل العتق لو أن سيدها أخذ ذلك قبل العتق كان له وان اشترطه كان له وان لم يأخذه فهو مال من مالها يتبعها اذا عتقت. وأما التي لم يفرض لها حتى عتقت فهذه كل شيء يفرض لها فانما هو لها لا سبيل للسيد على شيء منه لانه لم يكن ديناً للسيد يجب على الزوج لو هلك أو طلق قبل البناء ولم يكن مالا للجارية على أحد لو طلقها أو مات عنها وانما يجب بعد الفريضة أو الدخول وانما هو شيء تطوع به الزوج لم يكن يلزمه ألا ترى أنه لو طلق لم يجب عليه شيء ولو مات كان كذلك أيضاً فلما رضى بالدخول أو بالفريضة قبل الدخول كان هذا شيئاً تطوع به الزوج لم يكن وجب عليه في أصل النكاح (قلت) أرأيت ان أعتق السيد أمته وهي تحت عبد وقد كان قبض السيد صداقها أو اشترطه فاختارت الامة نفسها (قال) يرد السيد ما قبض من المهر وان كان اشترطه بطل

اشتراطه في رأى لان الامة اذا اختارت نفسها قبل البناء اذا هي عتقت وهي تحت  
 عبد فلا شيء لها من الصداق كذلك قال مالك لان فسخ هذا النكاح جاء من قبل  
 السيد حين أعتقها فأرى ان يرد السيد الى زوجها ما قبض منه ﴿ابن وهب﴾ عن  
 مخزومة بن بكير عن أبيه أنه قال يقال لو أن رجلاً أنكح وليدته ثم أصدقت صداقاً  
 كان له صداقها الا بما يستحل به فرجها وان أحب أن يضع لزوجها بغير أمرها  
 من صداقها كان له ذلك جائزاً ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن  
 سعيد قال ليس بذلك بأس ﴿ابن وهب﴾ عن موسى بن علي عن ابن شهاب أنه  
 قال نرى والله أعلم أنه مهرها وانها أحق به الا أن يحتاج اليه ساداتها فمن احتاج  
 الى مال مملوكه فلا نرى عليه حرجاً في أخذه بالمعروف وفي غير ظلم وليس أحد  
 بقائل ان مال المملوك حرام على سيده بمد الذي بلغنا في ذلك من قضاء رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فانه بلغنا في ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع  
 عبداً وله مال فإله للذي باعه الا أن يشترطه المبتاع ﴿قلت﴾ أرايت السيد أله  
 أن يمنع الزوج أن يبنى بأتمته حتى يقبض صداقها (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾  
 أرايت المرتدة عن الاسلام اذا كان قد دخل بها زوجها قبل أن تستتاب أ يكون  
 لها الصداق الذي سمي لها كاملاً (قال) سمعت مالكا يقول في المجوسى اذا أسلم  
 أحد الزوجين ففرق بينهما أو النصراني اذا أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج وكان قد  
 دخل المجوسى أو النصراني بأمراته ان لها الصداق الذي سمي لها كاملاً فكذلك  
 المرتدة (قال مالك) والمرأة تزوج في عدتها والامة تفر من نفسها فتزوج والرجل  
 يزوج أمته ويشترط أن مولدت فهو حر (قال مالك) فهذا النكاح لا يقر على حال  
 وان دخل الزوج بالمرأة ويكون لها المهر الذي سمي لها الا في الامة التي غرت من  
 نفسها (قال ابن القاسم) فأرى أن يكون لها صداق مثلها وترد ما فضل يؤخذ منها  
 (قال ابن القاسم) والحجة في الامة التي تفر من نفسها أن لها صداق مثلها وذلك أن  
 المال ليس لها فليس الذي صنعت بالذي يبطل ما وجب على الزوج للسيد سيد

الامة من حقه في وطئها وان الحرية التي تفر من نفسها انما قلنا ان لها قدر ما استحل به فرجها لانها غرت من نفسها فليس لها أن تجر الى نفسها هذا الصداق لما غرت من نفسها وكذلك سمعت عن مالك

### — في التفويض —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة ولم يفرض لها ودخل بها فأرى أن يفرض لها مهر مثلها من مثلها من النساء أمهاتها أو أخواتها أو عماتها أو خالاتها أو جداتها (قال) ربما كانت الاختان مختلفتي الصداق (قال) وقال مالك لا ينظر في هذا الى نساء قومها ولكن ينظر في هذا الى نساها في قدرها وجمالها وموضعها وغناها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والاختان يفرقان هاهنا في الصداق قد تكون الاخت لها المال والجمال والشطاط<sup>(١)</sup> والآخرى لا غنى لها ولا جمال لها فليس هما عند الناس في صداقهما وأشاح الناس فيهما سواء (قال مالك) وقد ينظر في هذا الى الرجل أيضاً أليس الرجل يزوج لقربته ويعتقد قلة ذات يده والآخر أجنبى موسر يعلم أنه انما يرغب في ماله فلا يكون صداقهما عند هذين سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة فلم يفرض لها فأرادت المرأة أن يفرض لها قبل البناء وقال الزوج لا أفرض لك الا بعد البناء (قال) قال مالك ليس له أن يبنى بها حتى يفرض لها صداق مثلها الا أن ترضى منه بدون ذلك فان لم ترض منه الا بصداق مثلها كان ذلك عليه على ما أحب أو كره ان شاء طلق وان شاء أمسك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فرض لها بعد العقد فريضة ترضيا عليها فطلقها قبل البناء بها وتلك الفريضة أقل من صداق مثلها أو أكثر أليكون لها نصف ذلك أو نصف صداق مثلها (قال) قال مالك اذا رضيت به فليس لها الا نصف مسمى اذا كانت قد رضيت وان مات كان الذي سعى لها من الصداق جميعه لها وان ماتت كان ذلك عليه (قال) فقلنا لمالك فالرجل المفوض اليه يعرض فيفرض وهو مريض (قال) لا فريضة لها ان مات من مرضه لانه لا وصية لو ارث الا أن يصيبها في مرضه

(١) (الشطاط) كسحاب وكتاب هو الطول وحسن القوام او اعتداله يقال جارية شطة وشطاة اه



فان أصابها في مرضه فلها صداقها الذي سعى من رأس ماله الا أن يكون أكثر من  
 صداق مثلها فيرده الى صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ وأبي مالك أن يحبز فريضة الزوج في  
 المرض اذا كان قد تزوجها بغير فريضة ( قال ) نعم أبي أن يحبزه الا أن يدخل بها  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت الثيب التي يزوجه الولي ولم يفرض لها ان رضيت بأقل من صداق  
 مثلها أم يجوز هذا والولي لا يرضى ( قال ) قال مالك ذلك جائز وان لم يرض الولي  
 ﴿ قلت ﴾ فالبكر اذا زوجها أبوها أو وليها فرضيت بأقل من صداق مثلها ( قال ) قال  
 مالك لا يكون ذلك لها الا أن يرضي الاب بذلك فان رضي بذلك جاز عليها ولا ينظر  
 الى رضاها مع الاب وان كان زوجها غير الاب فرضيت بأقل من صداق مثلها فلا أرى  
 ذلك يجوز لها ولا للزوج لانه لا قضاء لها في مالها حتى يدخل بيتها ويعرف من حالها  
 انها مصلحة في مالها ولا يجوز لاحد أن يعفو عن شيء من صداقها الا الاب وحده  
 لا وصي ولا غيره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ الا أن يكون ذلك منه على وجه النظر لها  
 ويكون ذلك خيراً لها فيجوز اذا رضيت مثل ما يعسر بالمرء ويسأل التخفيف ويخاف  
 الولي الفراق ويرى أن مثله رغبة لها فاذا كان ذلك جاز وأما ما كان على غير هذا  
 ولم يكن على وجه النظر لها فلا يجوز وان أجازها الولي ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا عقد  
 النكاح ولم يفرض لها هل وجب لها في قول مالك حين عقد النكاح صداق مثلها  
 أم لا ( قال ) قال مالك انما يجب لها صداق مثلها اذا بنى بها فأما ما قبل البناء فلم يجب  
 لها صداق مثلها لانها لو مات زوجها قبل أن يفرض لها وقبل البناء بها لم يكن لها  
 عليه صداق وكذلك ان طلقها قبل البناء بها أو مات لم يكن لها عليه من الصداق قليل  
 ولا كثير فهذا يدل أن ليس لها صداق مثلها الا بعد المسيس اذا هو لم يفرض  
 لها ﴿ قلت ﴾ فان تراضيا قبل البناء بها أو بعد ما بنى بها على صداق مسمى ( قال )  
 اذا كان الولي ممن يجوز أمره أو المرأة ممن يجوز أمرها بحال ما وصفت لك  
 فتراضيا على صداق بعد عقدة النكاح قبل المسيس أو بعد المسيس فذلك جائز عند  
 مالك ويكون صداقها هذا الذي تراضيا عليه ولا يكون صداقها صداق مثلها وقال

غيره الا أن يدخل بها فلا تنقص المولى عليها بأب أو وصى من صداق مثلها ﴿قلت﴾  
أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً (قال) النكاح جائز عند مالك  
وفرض لها صداق مثلها عند مالك ان دخل بها وان طلقها قبل أن يتراضيا على صداق  
فلها المتعة وان مات قبل أن يتراضيا على صداق فلا متعة لها ولا صداق ولها الميراث  
﴿قلت﴾ ولم جوزت هذا ولم تجز الهبة اذا لم يكن سموا مع الهبة صداقاً (قال) انما  
الهبة عندنا كانه قال قد زوجتكها بلا صداق فهذا لا يصالح ولا يقر هذا النكاح  
ما لم يدخل فان دخل بها فلها صداق مثلها ويثبت النكاح ﴿قال سحنون﴾ وقد كان  
قال يفسخ وان دخل بها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن  
امرأة وهبت نفسها لرجل قال لا تحل هذه الهبة فان الله خص بها نبيه دون  
المؤمنين فان أصابها فعليهم العقوبة وأراها قد أصابا ما لا يحل لهما فترى لها الصداق  
من أجل ما نرى بها من الجهالة ويفرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ قال يونس وقال ربيعة  
يفرق ما بينهما وتقاص وهبت نفسها أو وهبها أهلها فسها ﴿قلت﴾ فان قالوا قد  
أنكحناك فلانة بلا صداق فدخل بها أولم يدخل بها (قال) فرق بينهما فهذا رأيي والذي  
استحسنتم وقد بلغني ذلك أيضاً عن مالك وقد قيل انه مفسوخ قبل الدخول وبعد  
الدخول ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر ومالك بن أنس وغير واحد أن نافعا  
حدثهم عن ابن عمر وزيد بن ثابت أنها قالوا في الذي يموت ولم يفرض لامرأته  
أن لها الميراث من زوجها ولا صداق لها ﴿قال ابن وهب﴾ أخبرني رجال من أهل  
العلم عن عبد الله بن عباس وعمر بن عبد العزيز والقاسم وسالم وابن شهاب وسليمان  
ابن يسار وزيد بن عبد الله بن قسيط وربيعة وعطاء بمثل ذلك غير أن بعضهم قال  
عن زيد بن ثابت وابن شهاب وربيعة وغيرهم وعليها العدة أربعة أشهر وعشر ﴿ابن  
وهب﴾ ذكر حديث القاسم وسالم ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران ﴿ابن وهب﴾  
عن مخزمة بن بكير عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتى في رجل تزوج  
امرأة ففوض اليه ولم يشترط عليه شيء فمات وقد دخل بها ومساها (قال) لها الصداق

مثل امرأة من نسائها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة قال اذا دخل بها ولم يفرض لها فلها مثل صدق بدخ نسائها وعليها المدة ولها الميراث ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال اذا دخل بها فقد وجبت عليه الفريضة . قال فان طلقها وقد بنى بها قال يجتهد عليه الامام بقدر منزلته وحاله فيما فوض اليه

### الدعوى فى الصداق

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة فطلقها قبل البناء واختلفا فى الصداق فقال الزوج تزوجتك بألف درهم وقالت المرأة بل تزوجتني بعشرة آلاف (قال) فالقول قول الزوج ويحلف فان نكل حلفت المرأة وكان القول قولها لان مالكا سئل عن الرجل يتزوج المرأة فهلكت قبل أن يدخل بها فجاء أولياؤها يطلبون الزوج بالصداق وقال الزوج لم أصدقها شيئا ولم تثبت البينة ما تزوجها عليه لا يدرون تزوجها بصداق أو بتفويض (قال) يحلف الزوج ويكون القول قوله وله الميراث وعلى أهل المرأة البينة على ما ادعوا من الصداق فأرى في مسئلتك القول قول الزوج فيما ادعى ويحلف فان نكل حلفت وكان القول قولها ﴿قلت﴾ أرايت ان اختلفا ولم يطلقها وذلك قبل البناء بها فقالت تزوجتني على ألفين وقال الزوج تزوجتك على ألف (قال) القول قول المرأة والزوج بالخيار ان شاء يعطى ما قالت المرأة والا تحالفا وفسخ النكاح ولا شئ على الزوج من الصداق وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان اختلفا بعد ما دخل بها ولم يطلقها فادعت ألفين وقال الزوج بل تزوجتك على ألف (قال) قال مالك القول قول الزوج (قال ابن القاسم) لانها قد أمكنته من نفسها ﴿قلت﴾ أرايت اذا تزوج الرجل المرأة فدخل بها فادعت أنها لم تقبض من المهر شيئا وقال الزوج قد دفعت اليك جميع الصداق (قال) قال مالك القول قول الزوج (قال مالك) وليس يكتب الناس فى الصداق البرأت ﴿قلت﴾ أرايت ان كانوا شرطوا على الزوج فى الصداق بعضه معجل وبعضه مؤجل فدخل بها الزوج فادعى أنه قد دفع اليها المعجل والمؤجل وقالت المرأة قبضت المعجل ولم أقبض المؤجل (قال) سئل مالك عن رجل تزوج امرأة بنقد مائة

دينار وخادم الى سنة فنقدها المائة فشغلت في جهازها وأبطأ الزوج عن دخولها  
فدخل عليها من بعد السنة من يوم تزوجها ثم ادعت المرأة بعد ذلك أن الزوج لم يعطها  
خادما وقال الزوج قد أعطيتها الخادم (قال مالك) ان كان دخل بها بعد مضي السنة فالقول  
قول الزوج وان كان دخل بها قبل مضي السنة فالقول قول المرأة فكذلك مسئلتك  
في الصداق المعجل والمؤجل ﴿قلت﴾ أرايت ان مات الزوج فادعت المرأة بعد  
موته انها لم تقبض الصداق (قال) قال مالك لا شيء لها اذا كان قد دخل بها ﴿قلت﴾  
فان لم يكن دخل بها (قال) فالصداق لها والقول قولها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك  
قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان ماتا جميعا الزوج والمرأة ولم يدخل الزوج بالمرأة فادعى  
ورثة الزوج أن الزوج قد دفع الصداق وقال ورثة المرأة لم تقبض منه شيئا (قال)  
أرى القول قول ورثة المرأة ان لم يكن دخل بها وان كان قد دخل بها فالقول قول  
ورثة الزوج ﴿قلت﴾ فان قال ورثة الزوج قد دفع صداقها أو قالوا لا علم لنا وقد كان  
الزوج دخل بالمرأة وقال ورثة المرأة لم تقبض صداقها (قال) لا شيء على ورثة  
الزوج فان ادعى ورثة المرأة أن ورثة الزوج قد علموا أن الزوج لم يدفع الصداق  
أحلفوا على أنهم لا يعلمون أن الزوج لم يدفع الصداق وليس عليهم اليمين الا في  
هذا الوجه الذي أخبرتك ومن كان منهم غائبا أو أحدا يعلم أنه لم يعلم ذلك لم يكن  
عليه يمين وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت اذا طلق الرجل امرأته قبل أن يبنى بها  
فاختلفا في الصداق فقال الزوج فرضت لك ألف درهم وقالت المرأة بل فرضت لي  
ألفي درهم (قال) القول قول الزوج وعليه اليمين لأن مالكا قال اذا اختلف الزوج  
والمرأة في الصداق قبل أن يدخل بها ونسى الشهود تسمية الصداق قبل أن يدخل  
بها كان القول قول المرأة فان أحب الزوج أن يدفع اليها ما قالت والاحلف وسقط  
عنه ما قالت وفسخ النكاح وان كان قد بنى بها فاختلفا بعد البناء لم يكن لها الا ما أقر  
به الزوج ويحلف الزوج على ما ادعت المرأة من ذلك (قال ابن القاسم) وأما قبل  
البناء وبعد البناء اذا اختلفا في الصداق فالقول هو الذي فسرت لك وهو قول مالك

﴿ قال سحنون ﴾ وأصل هذا كله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فالقول قول البائع والمتاع بالخيار وقال أيضاً إذا اختلف البائع والمتاع والسلعة قائمة فالقول قول البائع ويتحالفان . فكذلك المرأة وزوجها إذا اختلفا قبل الدخول فالقول قول المرأة لأنها بائمة لنفسها والزوج المتاع وإن فات أمرها بالدخول فالقول قول الزوج لأنه قد فات أمرها بقبضه لها فهي مدعية وهو مقر لها بدين فالقول قوله وإن طلقها قبل الدخول فاختلفا فهي الطالبة له فعليها اليئنة وهو المدعى عليه فالقول قوله فيما يقربه ويحلف

— النكاح الذي لا يجوز وصدقه وطلانه وميراثه —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن تزوجها على أن يشتري لها دار فلان أو تزوجها على دار فلان ( قال ) لا يعجبنى هذا النكاح ولا أراه جائزاً وأراه يفسخ إن لم يكن دخل بها فإن كان دخل بها فرض لها صداق مثلها وجاز النكاح وذلك أني سمعت مالكا وسئل عن المرأة تزوج بالدار أو الأرض الغائبة أو العبد الغائب قال إن كان وصف لها ذلك فالنكاح جائز وإن كان لم يوصف لها ذلك ففسخ النكاح إن لم يكن دخل بها فإن كان دخل بها أعطيت صداق مثلها ولم يفسخ النكاح فمسئلتك عندي مثل هذا وأرى هذا أيضاً بمنزلة من تزوج ببعير شارد وكذلك قال مالك في البعير الشارد . والثمرة قبل أن يبدو صلاحها إن تزوج عليها فإن لم يكن دخل بها فالنكاح مفسوخ وإن كان قد دخل بها فالنكاح جائز ولها مهر مثلها فالدار التي سألتني عنها من الفرر لا يدرى ما يبلغ ثمنها ولا يدرى تباع منه أم لا فقد وقعت المقدة على الفرر فيحمل محمل ما وصفت لك من قول مالك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرر ونهى عن بيع ما ليس عندك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن وهب رجل ابنته لرجل وهي صغيرة أتجمله نكاحاً في قول مالك ( قال ) قال مالك الهبة لا تحل لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فإن كانت هبته إياها ليس على نكاح وإنما وهبها له ليحضنها أو ليكفلها فلا أرى بذلك بأساً ﴿ قال مالك ﴾ ولا أرى لامها في ذلك قولاً إذا كان إنما فعل

ذلك على وجه النظر مثل الرجل الفقير المحتاج ﴿قلت﴾ أرايت ان وهب ابنته لرجل  
 بصداق كذا وكذا أبطل هذا أم تجمله نكاحا في قول مالك (قال) ما سمعت من  
 مالك في هذا شيئا ولكنه اذا كان بصداق فهذا نكاح اذا كان انما أراد بالهبة وجه  
 النكاح وسموا الصداق ﴿ابن وهب﴾ عن الليث أن عبد الله بن يزيد مولى الاسود  
 ابن سفيان حدثه أنه سأل ابن المسيب عن رجل بشر بجمارية فكرها فقال رجل من  
 القوم هبها لي فوهبها له (قال) سعيد لم تحل الهبة لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فلو أصدقها حلت له ﴿قال﴾ وقد قال مالك في الذي يهب السلعة لرجل على أن  
 يعطيه كذا وكذا قال مالك فهذا بيع فأرى الهبة بالصداق مثل البيع وانما كره من ذلك  
 الهبة بلا صداق ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على حكمه أو على حكمها أو على حكم فلان  
 (قال) أرى أن يثبت النكاح فان رضى بما حكمت أو رضى بما حكم هو أو بما حكم  
 فلان جاز النكاح والا ففرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء بنزلة التفويض اذا لم  
 يفرض لها صداق مثلها وأبى أن يقبله ففرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء ﴿قال﴾  
 ابن القاسم ﴿وقد كنت أكرهه حتى سمعت من أثق به يذكره عن مالك﴾  
 فأخذت به وتركت رأيي فيه ﴿قلت﴾ أي شيء التفويض وأي شيء الحكم (قال)  
 التفويض ما ذكر الله في كتابه لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو  
 تفرضوا لهن فريضة فهذا نكاح بغير صداق وهذا التفويض فيما قال لنا مالك  
 ﴿قلت﴾ واذا زوجها بغير صداق أيكون للزوج أن يفرض لها أدنى من صداق  
 مثلها قال لا ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا تفويضا (قال) انما التفويض عند مالك أن يقولوا  
 قد أنكحناك ولا يسموا الصداق فيكون لها صداق مثلها ان ابنتي بها الا أن يتراضوا  
 على غير ذلك فيكون صداقها ما تراضوا عليه بحال ما وصفت لك وأما على حكمه  
 أو حكمها أو حكم فلان فقد أخبرتك فيه برأيي وما بلغني عن مالك ولست أرى به  
 بأسا ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره ما قال عبد الرحمن أول قوله لا يجوز ويفسخ  
 ما لم يفت بدخول لانهما خرجا من حد التفويض والرضا من المرأة بما فوضت الى

الزوج وهو الذى جوزه القرآن لان الزوج هو النكاح والمفوض اليه فاذا زال عن  
 الوجه الذى به أجيز صار الى أنه عقد النكاح بالصداق الفرر فيفسخ قبل الدخول  
 وان فاتت بالدخول أعطيت صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على حكمها  
 فدخل بها أقرهما على نكاحهما ويجعل لها صداق مثلها في قول مالك (قال) نعم أقرهما  
 على نكاحهما ويكون لها صداق مثلها اذا كان بنى بها وان لم يكن دخل بها فقد  
 أخبرتك فيه برأى وما بلغنى عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على حكم فلان أو  
 على حكمها أو بمن رضى حكمه أو على حكم أبيها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى  
 هذا يجوز ويثبت النكاح وتوقف المرأة فيما حكمت أو بمن رضى حكمه فان رضى  
 بذلك الزوج جاز للنكاح وان لم يرض فرق بينهما ولم يلزمه شئ من الصداق وهو  
 بمنزلة المفوض اليه ألا ترى أن المفوض اليه ان لم يعط صداق مثلها لم يلزمها النكاح  
 فهي مرة يلزمها ان أعطاها صداق مثلها ومرة لا يلزمها ان قصر عنه وهذا مثله  
 عندي وقد سمعت بعض من أتق به باشر عن مالك أنه أجازه على ما فسر لك (قال  
 سحنون) وهذا مما وصفت لك في أول الكتاب ﴿ قلت ﴾ أرأيت كل نكاح اذا  
 كان المهر فيه غرراً لا يصاح ان أدرك قبل أن يبنى بها فرقت بينهما ولم يكن على الزوج  
 من الصداق الذى سمي ولا من المتعة شئ وان دخل بها جعلت النكاح ثابتاً وجعلت  
 لها مهر مثلها (قال) نعم وهو رأى اذا كان انما جاء الفساد من قبل الصداق الذى سموا  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على ما لا يحل مثل البعير الشارد ونحوه فان طلقها قبل  
 البناء بها أيقع الطلاق عليها في قول مالك (قال) قال مالك ان أدرك قبل أن يدخل  
 بها ففسخ النكاح (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن يقع الطلاق عليها دخل بها أو لم  
 يدخل بها لانه نكاح قد اختلف فيه الناس ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا قد بينته في  
 الكتاب الاول أن كل نكاح يفسخ بقلبة فهو فسخ بغير طلاق ولا ميراث فيه  
 ﴿ قلت ﴾ فان طلقها قبل البناء بها أ يكون عليه المتعة (قال) لا متعة عليه في رأى لانه  
 نكاح يفسخ ﴿ قلت ﴾ أرأيت من تزوج بغير اذن الولي ثنات أحدهما قبل أن يعلم



الولى بذلك النكاح أيتوارثان في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة الا أن  
مالكا قد كان يستحب أن لا يقام عليه حتى يتبدئا النكاح جديداً ولم يكن يحقق  
فساده فأرى الميراث بينهما ﴿ قلت ﴾ وكذلك الذى يتزوج بئر لم يبد صلاحه ان  
ماتا قبل أن يدخل بها أيتوارثان (قال) نعم كذلك قال مالك لانه اذا دخل بها ثبت  
نكاحهما بعقد النكاح الذى تزوج بها لانه نكاح حتى يفسخ وكذلك بلغنى عن  
أثق به من أهل العلم . وكذلك أيضاً لو طلقها ثلاثاً قبل أن يفسخ نكاحه لم تحل  
له حتى تنكح زوجا غيره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأحسن ما سمعت من مالك وبلغنى  
عنه ممن أثق به أن أنظر كل نكاح اذا دخل بها فيه لم يفسخ فالميراث والطلاق  
يكون بينهما وان لم يدخل بها وكل نكاح لا يقر وان دخل بها لتحريمه فانه لا طلاق  
فيه ولا ميراث بينهما دخل بها أو لم يدخل بها وكذلك سمعت ﴿ قال ﴾ وقال مالك  
في الرجل يتزوج بئر لم يبد صلاحها ان دخل أعطيت صداق مثلها ولم يفسخ النكاح  
والتي تتزوج بغير ولى كان مالك يغمزه وان دخل بها ويحب أن يتبدئا فيه النكاح فاذا  
قيل له أترى أن يفرق بينهما اذا رضى الولي فيقف عن ذلك ويتحيز عنه ولا يعضى في  
فراقه فن هناك رأيت لها الميراث ألا ترى أن التي لم يدخل بها ان أجازه الولي جاز  
النكاح وأن التي تزوجت بئر لم يبد صلاحه انما رأيت لها الميراث من قبل أنه نكاح  
ان دخل بها ثبت وهو أمر قد اختلف فيه أهل العلم في الفسخ والثبات فأراه نكاحا  
أبدأ يتوارثونه حتى يفسخ لما جاء فيه من الاختلاف وكل ما كان فيه اختلاف من  
هذا الوجه ومما اختلف الناس فيه فأراه نكاحا يتوارثان به حتى يفسخه من رأى  
فسخه ألا ترى لو أن قاضياً ممن يرى رأى أهل المشرق أجازه قبل أن يدخل بها  
وفرض عليه صداق مثلها ثم جاء قاض ممن يرى فسخه ولم يكن دخل بها لم يفسخه  
لما حكم فيه من يرى خلافه فلو كان حراما لجاز لمن جاء بدمه فسخه فن هناك رأيت  
الميراث بينهما وكذلك بلغنى عن من أثق به عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجت  
بئر لم يبد صلاحه فاختلعت منه قبل البناء على مال أيجوز للزوج ما أخذ منها أم يكون

مردوداً (قال) أرى ذلك جائز له ولا أرى أن يرد ما أخذ وقد أخبرتك أن كل نكاح  
اختلف الناس فيه إذا كان الميراث بينهما فيه والطلاق يلزم فيه فأرى الخلع جائزاً ولو  
رأيت الخلع فيه غير جائزاً أجزت الطلاق فيه ﴿قال سحنون﴾ وقد كان قال لي كل  
نكاح كانا مغلوبين على فسخه فالخلع فيه مردود ويرد عليها ما أخذ منها لأنه لا يأخذ  
مالها إلا بما يجوز له إرساله من يديه وهو لم يرسل من يديه إلا ما هي أملك به منه

— ﴿صداق امرأة المكاتب والعبد يتزوج بغير إذن سيده﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن مكاتباً تزوج بغير إذن سيده فدخل بامرأته أيؤخذ المهر منها  
(قال) قال مالك في العبد يترك لامرأته قدر ما تستحل به إذا تزوجها بغير إذن سيده  
فكذلك المكاتب عندي ﴿قلت﴾ ويكون للسيد أن يفسخ نكاح المكاتب إذا تزوج  
بغير إذن سيده في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن أعتق المكاتب يوماً ما أترجع المرأة  
عليه بذلك المهر أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن كان غيرها أن يتبعه  
إذا أعتق وإن كان لم يفرها وأخبرها أنه عبد فلا أرى لها شيئاً وقد قيل إذا أبطله السيد  
عنه ثم عتق فلا يتبعه به ﴿قلت﴾ فإن لم يعلم السيد بتزويجه حتى أدى كتابته (قال)  
لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أنه ليس له أن يفسخ نكاحه بمنزلة صدقة  
وهبته قال والعبد بهذه المنزلة في النكاح ﴿قال﴾ وبلغني عن مالك أنه سئل عن  
المكاتب يزوج أمته فقال إذا كان ذلك منه على وجه ابتغاء الفضل رأيت ذلك وإن  
كره السيد فإنما يجوز للمكاتب في تزويج إمامته ما كان على وجه الفضل والنظر لنفسه  
ويمنع من ذلك إذا كان ضرراً عليه ويكون عاقداً لنكاح غيره ويعقده رجل بأمره

— تم كتاب النكاح الثالث من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه —

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

— \*\*\*\*\* —

— ﴿ويليه كتاب النكاح الرابع﴾ —

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب النكاح الرابع﴾

﴿نكاح المريض والمريضة﴾

﴿قلت﴾ أرايت المرأة تزوج وهي مريضة أيجوز تزويجها أم لا (قال) لا يجوز تزويجها عند مالك ﴿قلت﴾ فان تزوجها ودخل بها الزوج وهي مريضة (قال) ان ماتت كان لها الصداق ان كان مسها ولا ميراث بينهما منها ﴿قلت﴾ فان صحت أثبت النكاح (قال) قد اختلف فيه وأحب قوله الى أن يقيم على نكاحه ﴿قال﴾ ولقد كان مالك مرة يقول يفسخ ثم عرضته عليه فقال امحه والذي آخذه في نكاح المريض والمريضة أنهما اذا صحا أقرا على نكاحهما ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج في مرضه ودخل بها ففرقت بينهما أيجعل صداقها في جميع ماله أم في ثلثه في قول مالك (قال) قال مالك يكون صداقها في ثلثه مبدأ على الوصايا والعق ولا ميراث لها وان لم يدخل بها فلا صداق لها ولا ميراث ﴿قلت﴾ فان صح قبل أن يدخل بها (قال) لا يفرق بينهما دخل أو لم يدخل ويكون عليه الصداق الذى سمي لها وان كانت المرأة مريضة فتزوجت في مرضها فانه لا يجوز هذا النكاح قال وان صحت فهو جائز دخل بها أو لم يدخل بها ولها الصداق الذى سمي لها (قال) وان ماتت من مرضها لم يرثها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب وغيره عن ابن شهاب أنه قال فى الرجل يتزوج المرأة قديس له من الحياة ان صداقها فى الثلث ولا ميراث لها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال لا نرى لنكاحه جوازاً من أجل أنه أدخل الصداق فى حق

الورثة وليس له الا الثلث يوصى به ولا يدخل ميراث المرأة التي تزوجها في ميراث ورثته ﴿ابن وهب﴾ وقال ربيعة في صداقها اذا نكحها في مرضه انه في ثلثه وليس لها ميراث لانه قد وقف عن ماله فليس له من ماله الا ما أخذ من ثلثه ولا يقع الميراث الا بعد وفاته ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد انه قال زى أن لا يجوز لمن تزوج في مرض صداق الا في ثلث المال

— الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد وطئها فلا تطأها —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً خطب امرأة فقال له والده قد كنت تزوجتها أو كانت عند ابنه جارية اشتراها فقال له والده لا تطأها فاني قد وطئتها بشراء أو أراد الابن شراءها فقال له الاب انى قد وطئتها بشراء فان اشتريتها فلا تطأها أو لم يرد الابن شيئاً من هذا الا أنه قد سمع ذلك من أبيه وكذب الولد الوالد في جميع ذلك وقال لم تفعل شيئاً من هذا وانما أردت بقولك أن تحرّمها على فأراد تزويجها أو شراءها أو وطأها أنحول بينه وبين النكاح وبين أن يطأ الجارية في قول مالك اذا اشتراها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال لى في الرضاع في شهادة المرأة الواحدة ان ذلك لا يجوز ولا يقطع شيئاً الا أن يكون قد فشا وعرف (قال مالك) وأحب الى أن لا ينكح وأن يتورع. وشهادة المراتين في الرضاع لا تجوز أيضاً الا أن يكون شيئاً قد فشا وعرف في الاهلين والمعارف والجيران فاذا كان كذلك رأيتها جائزة فشهادة الوالد في مسائل التي ذكرت بمنزلة شهادة المرأة في الرضاع لا أراها جائزة على الولد اذا تزوج أو اشترى جارية الا أن يكون شيئاً قد فشا من قوله قبل ذلك وعرف وسمع وأرى له أن يتورع عن ذلك ولو فعل لم أنقض به عليه ﴿قلت﴾ وكذلك أمى اذا لم يزل يسمعونها تقول قد أرضعت فلانة فلما كبرت أردت تزويجها (قال) قال مالك لا تتزوجها

\*\*\*\*\*

✽ الرجل ينكح المرأة فيدخل عليه غير امرأته ✽

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج امرأة فأدخلت عليه غير امرأته فوطئها (قال) بلغني عن مالك أنه قال في أختين تزوجهما أخوان فأخطى بهما فأدخل على هذا امرأة هذا وعلى هذا امرأة هذا (قال) قال مالك ترد هذه المرأة الى زوجها وهذه الى زوجها ولا يطاق واحدة منهما زوجها حتى ينقضي الاستبراء والاستبراء ثلاث حيض ويكون لكل واحدة منهما صداقها على الذي وطئها فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا تقاحمت وقد علمت أنه ليس بزوها (قال) هذه يقام عليها الحد في رأيي ولا صداق لها اذا علمت ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت لم أعلم وظننت أنكم قد زوجتموني منه (قال) لها الصداق على الرجل الواطئ ويكون ذلك للذي وطئها على الذي أدخلها عليه ان كان غره منها أحد

✽ الامة ينكحها الرجل فيريد أن يبوئها سيدها معه ✽

﴿والرجل يزني بالمرأة أو يقذفها ثم يتزوجها﴾

﴿قلت﴾ أرايت اذا تزوج الرجل الامة فقال الزوج بوئها ممي بيتا وخل بيني وبينها وقال السيد لا أخليها معك ولا أبوئها معك بيتا أو جاء زوجها فقال أنا أريد الساعة جماعها وقال سيدها هي مشغولة الساعة في عملها أيكون للزوج أن يمنعها من عملها أو يخلى بينه وبين جماعها ساعته أو يحال بين الزوج وبين جماعها وتترك في عمل سيدها (قال) لم أسمع مالكا يحذ في هذا حداً الا أن مالكا قال ليس لسيدها أن يمنعها من زوجها اذا أراد أن يصيبها وليس للزوج أن يبوئها بيتا الا أن يرضى السيد ولكن تكون الامة عند أهلها في خدمتهم وما يحتاجون اليه وليس لهم أن يضروا به فيما يحتاج اليه من جماعها فأرى في هذا أنها تكون عند أهلها واذا احتاج اليها زوجها خلوا بينه وبين حاجته اليها واذا أراد الزوج الضرر بهم دفع عن الضرر بهم ﴿قلت﴾ أرايت ان باعها السيد في موضع لا يقدر الزوج على جماعها أيكون للسيد الذي باعها من المهر شيء أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى المهر للسيد على الزوج

الا أن يطلق فيكون عليه نصف المهر ﴿قلت﴾ أولاً ترى السيد قد منعه بضعها حين باعها في موضع لا يقدر الزوج على أخذ بضعها (قال) لا من قبل أن السيد لم يكن يمنع من بيعها فاذا باعها قلنا للزوج اطلبها في موضعها فان منعوك فخاصم فيها ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في الرجل يتزوج أمة قوم فأراد أن يضمها الى بيته قالوا لا ندعها وهي خادمنا (قال) هم أحق بأمتهم الا أن يكون اشترط ذلك عليهم

### ما جاء في الخنثى

﴿قلت﴾ أرايت الخنثى ما قول مالك فيها أتتكح أم تنكح أم تصلى حاسرة عن رأسها أم تجهر بالتلبية أم ماذا حالها (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً وما اجترأنا على شيء من هذا ﴿قلت﴾ فهل سمعته يقول في ميراثه شيئاً (قال) لا ما سمعناه يقول في ميراثه شيئاً وأحب الى أن ينظر الى مباله فان كان يبول من ذكره فهو غلام وان كان يبول من فرجه فهي جارية لان النسل انما يكون من موضع المبال وفيه الوطء فيكون ميراثه ونشأته وكل أمره على ذلك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل اذا زنى بالمرأة أ يصلح له أن يتزوجها (قال) قال مالك نعم يتزوجها ولا يتزوجها حتى يستبرى رحمها من مائه الفاسد ﴿قلت﴾ أرايت ان قذف رجل امرأة فضربته حد الفرية أو لم تضربه أ يصلح له أن يتزوجها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك هذا ولا أرى بأساً أن يتزوجها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس أنه سمع رجلاً يسأل ابن عباس فقال كنت أتبع امرأة فأصبحت منها ما حرم الله علي ثم رزق الله التوبة منها فأردت أن أتزوجها فقال الناس ان الزاني لا ينكح الا زانية فقال ابن عباس ليس هذا موضع هذه الآية انكحها فما كان فيها من أمم فعلى ﴿قال﴾ ابن وهب ﴿وأخبرني رجال من أهل العلم عن معاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وابن المسيب ونافع وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز وحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أنهم قالوا لا بأس أن يتزوجها قال ابن عباس كان أوله سفاحاً وآخره

نكاحا ومن تاب تاب الله عليه (وقال) جابر وابن المسيب كان أول أمرهما حراما  
 وآخره حلالا (وقال) ابن المسيب لا بأس به إذا هما تابا وأصاحبا وكرها ما كانا عليه  
 وقرأ ابن مسعود وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تعملون  
 وقال إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب  
 الله عليهم فلم نر به بأسا (وقال) ذلك يزيد بن عبد الله بن قسيط

### الدعوى في النكاح

﴿قلت﴾ أرأيت المرأة تدعي على الرجل النكاح أو الرجل يدعي على المرأة النكاح  
 هل يحلف كل واحد منهما لصاحبه إذا أنكر (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا  
 ولا أرى أن يحلفا على هذا أرأيت أن نكحت أو نكل أو كنت ألزمتها النكاح من  
 نكل منهما ليس ذلك كذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن أقت البينة على امرأة أنها امرأتي  
 وأقام رجل البينة على أنها امرأته ولا يعلم أيهما أول والمرأة مقررة بأحدهما أو مقررة  
 بهما جميعا أو منكرة لهما جميعا (قال) أقرارها وانكارها عندي واحد ولم أسمع من  
 مالك فيه شيئا إلا أن الشهود أن كانوا عدولا كلهم فسخت النكاحين جميعا  
 ونكحت من أحببت من غيرهما أو منهما وكانت فرقتهما تطليقة وإن كانت إحدى  
 البينتين عادلة والآخرى غير عادلة جعلت النكاح لصاحب العادلة منهما ﴿قلت﴾  
 وإن كانت واحدة أعدل من الآخرى (قال) أفسخهما جميعا إذا كانوا عدولا كلهم  
 لأنهما كلتيهما عادلتان ولا يشبه هذا عندي البيوع ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن السماع لو  
 ادعى رجل أنه اشترى هذه السلعة من هذا الرجل وأقام البينة وادعى رجل آخر أنه  
 اشتراها من ربهما وأقام البينة (قال) قال مالك ينظر إلى أعدل البينتين فيكون الشراء  
 شراؤه ﴿قلت﴾ أرأيت أن صدق البائع إحدى البينتين وأكذب البينة الآخرى  
 (قال) لا ينظر إلى قول البائع في هذا



﴿ ملك الرجل امرأته وملك المرأة زوجها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا ملكت المرأة من زوجها شقصا أو ملك الرجل ذلك من امرأته أيفسد النكاح فيما بينهما أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك يفسد النكاح فيما بينهما إذا ملك أحدهما من صاحبه قليلا أو كثيرا وسواء إن ملك أحدهما صاحبه بميراث أو شراء أو صدقة أو هبة أو وصية كل ذلك يفسد ما بينهما من النكاح ﴿ قلت ﴾ ويكون هذا فسخا أو طلاقا ( قال ) ذلك فسخ في قول مالك ولا يكون طلاقا ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد إذا اشترته امرأته وقد بنى بها كيف يمهرها وعلى من يكون مهرها ( قال ) على عبدها ﴿ قلت ﴾ ولا يبطل ( قال ) لا يبطل قال وهو رأيي لأن مالكا قال لي في امرأة داينت عبداً أو رجل داين عبداً ثم اشتراه وعليه دينه ذلك إن دينه لا يبطل فكذلك مهر تلك المرأة إذا اشترت زوجها لم يبطل دينها وإن كان لم يدخل بها فلا مهر لها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم عن علقمة بن قيس والاسود بن يزيد أن عبد الله بن مسعود قال إذا كانت الامة عند رجل بنكاح ثم اشتراها ان اشتراه اياها يهدم نكاحه ويطؤها بملكه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يزيد وأخبرني أبو الزناد أنها السنة التي أدرك الناس عليها ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن المسيب ويحيى بن سعيد مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب أنه سأل ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح عن الرجل تكون الامة تحته فيبتاعها فقلا يفسخ البيع النكاح ( قال ) فقلت لعطاء أبيعها قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مخزمة عن أبيه وابن قسيط أنه قال يصلح له أن يبيعها أو يهبها ( وقال ) ذلك عبد الله بن أبي سامة وقال ينتظر بها حتى يعلم أنها حامل أم لا ﴿ ابن وهب ﴾ عن عثمان بن الحكم ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في الحر يتزوج الامة ثم يشتري بعضها أنه لا يطؤها مادام فيها شرك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال أبو الزناد ولا تحل له بنكاح ولا بتسرر ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب عن عبد ربه بن سعيد أنه سأل طاوساً الباهلي عن امرأة تملك زوجها ( قال ) حرمت

عليه ساعتهذ وان لم تملك منه الا قدر ذباب ﴿ ابن وهب ﴾ عن شمر بن نمير عن  
 حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب بذلك ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن ذلك فقال اذا ورثت في زوجها شقفا فرق بينه  
 وبينها فانها لا تحل له من أجل ان المرأة لا يحل لها أن تنكح عبدها وتمتد منه عدة  
 الحرة ثلاثة قروء ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ربيعة اذا ورثت زوجها أو بمضه  
 فقد حرمت عليه وان أعتقته فأحب أن ينكحها نكحها ولا تستقر عنده بالنكاح  
 الاول وان أعتقته ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخمرة عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم  
 ونافع أنهما قال لا ينكح المرأة العبد ولها فيه شرك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن امرأة  
 اشترت زوجها أفسد النكاح أم لا (قال) قال مالك يفسد النكاح ﴿ قلت ﴾  
 ويكون مهرها ديناً على العبد (قال) نعم ان كان دخل بها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت  
 هذه الامة غير مأذون لها في التجارة فاشترت زوجها بغير اذن سيدها فأبى سيدها أن  
 يحيز شراءها ورد العبد أ يكونان على نكاحهما أم يبطل نكاحهما في قول مالك (قال)  
 لا أرى ذلك وأراها امرأته وذلك أن الجارية انما اشترت طلاق زوجها فلما لم يطلقها  
 الزوج صار ذلك صلحاً منها للسيد على فراق الزوج فلا يجوز للسيد أن يطلق على  
 عبده ولا للامة أن تشتريه الا برضا سيدها ﴿ قال سحنون ﴾ وقال ابن نافع وسئل  
 مالك عن الرجل يزوج عبده أمته ثم يهبها له ليفسخ نكاحه (قال) لا يجوز ذلك له فان  
 تبين أنه صنع ذلك لينزعها منه وليحلها بذلك لنفسه ولغير زوجها أو ليحرمها بذلك على  
 زوجها فلا أرى ذلك له جائزاً ولا أرى أن يحرمها ذلك على زوجها ولا تنزع منه  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ملك من امرأته شقصاً ثم آلى منها أو ظاهر أ يكون عليه لذلك  
 شيء أم لا (قال) لا شيء عليه من الظهار ولا يلزمه ذلك والايلاء له لازم ان نكحها  
 يوماً ما ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانها ليست بزوجه ولا هي له بملك يمين كلها فيقع عليه  
 الظهار ألا ترى أنه انما ملك منها شقفاً الا أن يتزوجها يوماً ما فيرجع عليه الايلاء  
 ولا يرجع عليه الظهار ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد يتزوج المرأة باذن سيده على صداق

يضمنه سيده ثم يدفع سيد العبد العبد الى المرأة فيما ضمن من الصداق برضاها قبل أن يدخل بها (قال) النكاح مفسوخ ويرد العبد الى سيده

— الذي لا يقدر على مهر امرأته —

﴿ قلت ﴾ أرايت النقد متى يجب للمرأة أن تأخذ الزوج به كله ويلزم الزوج أن يدفع ذلك كله اليها (قال) سألت مالكا عنه فقال يتلوم للزوج ان كان لا يقدر على ذلك تلوما بعد تلوم على قدر ما يرى السلطان وليس الناس كلهم في ذلك سواء منهم من يرجي له مال ومنهم من لا يرجي له مال فاذا استأصل التلوم له ولم يقدر على نقدها فرق بينهما ﴿ قال ﴾ فنلنا لمالك وان كان يقدر على النفقة (قال) نعم وان كان يقدر على النفقة ثم سألناه مرة بعد مرة فقال مثل قوله الذي أخبرتك ﴿ قلت ﴾ قبل البناء وبعد البناء سواء في قول مالك (قال) نعم الا أن مالكا قال هذا قبل البناء وأما اذا دخل بها فلا يفرق بينهما وانما يكون ذلك دينا على الزوج يتبعه به بعد البناء كذلك قال مالك اذا أجرى النفقة وأما ما ذكر مالك انما ذلك قبل البناء ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة أليس يكون لها أن تلزم الزوج بجميع المهر قبل البناء في قول مالك اذا عقد نكاحها (قال) نعم ان كان مثل نكاح الناس على النقد فأما ما كان من مهر مؤخر الى موت أو فراق فهذا يفسخ عند مالك ان لم يدخل بها وان دخل بها كان النكاح جائزا (وقال مالك) مرة يقوّم المهر المؤخر بقيمة ما يسوى اذا بيع نقداً ويعطاه (وقال) مرة ترد الى مهر مثلها مما لا تأخير فيه وهو أحب قوله الى أن تعطى مهر مثلها ويحسب عليها فيه ما أخذت من العاجل ويسقط عنه الآجل ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة ولم يقدر على نقدها أيفرق بينهما (قال) قال مالك يتلوم له السلطان ويضرب له أجلا بعد أجل فان قدر على نقدها والا فرق بينهما (قال) فقلت لمالك وان كان يجري لها نفقتها (قال مالك) وان كان يجري لها نفقتها فانه يفرق بينهما

— في نفقة الرجل على امرأته —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل اذا تزوج متى يؤخذ بالنفقة على امرأته احين يعقد النكاح أم حتى يدخل (قال) قال مالك اذا دعوه الى الدخول فلم يدخل لزمته النفقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها لصغرهما فقالوا له ادخل على أهلك أو أنفق عليها (قال) قال مالك لا نفقة عليه ولا يلزمه أن يدفع الصداق حتى تبلغ حد الجماع ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك الصبي اذا تزوج المرأة البالغة فدعته الى أن يدخل بها فلا نفقة لها عليه وليس لها أن تقبض الصداق حتى يبلغ الغلام حد الجماع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت لا تستطيع جماعها تكون رتقاء وتزوجها رجل أيكون لها النفقة اذا دعته الى الدخول ويكون لها أن تقبض المهر أم لا (قال) لا وزوجها بالخيار ان شاء فرق بينهما ولا مهر لها الا أن تعالج نفسها بأمر يصل الزوج الى وطئها ولا تجبر على ذلك فان فعلت فهو زوجها ويلزمه الصداق والنفقة اذا دعته الى الدخول فان أبت أن تعالج نفسها لم تكره على ذلك وكان زوجها بالخيار ان شاء فرق بينهما ولا مهر لها وان شاء أقام عليها ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المريضة اذا دعوه الى الدخول بها وكان مرضها مرضا يقدر على الجماع فيه فان النفقة له لازمة ﴿ قلت ﴾ أرأيت التي لم يدخل بها أيكون لها النفقة على زوجها (قال) قال مالك ما منعت الدخول فلا نفقة لها واذا دعي الى الدخول فكان المنع منه أنفق على ما أحب أو كره ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مرضت مرضاً لا يقدر الزوج فيه على جماعها فدعته الى البناء بها وطلبت النفقة (قال) ذلك لها قال ولم أسمعه من مالك الا أنه باغنى ذلك عن مالك ممن أتق به أنه قال ذلك لها وان كانت مريضة فلا بد من أن يضمها وينفق عليها وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فدعته الى الدخول بها (قال) قال مالك لا تلزمه النفقة ولا يلزم أن يدفع الصداق حتى تبلغ حد الدخول بها وكذلك الصبي لا تلزمه النفقة لامرأته اذا كانت كبيرة ولا يلزمه دفع النقد حتى يبلغ حد الجماع وهو الاحتلام وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فأراد الزوج أن

يبنى بها وقال أولياء الصبية لا نمكنك منها لأنك لا تقدر على جماعها (قال) قال مالك في رجل تزوج امرأة وشرطوا عليه أن لا يبنى بها سنة (قال) ان كانوا انما شرطوا ذلك له من صغر أو كان الزوج غريبا فهو يريد أن يظن بها وهم يريدون أن يستمتعوا منها فذلك لهم والشرط لازم والا فالشرط باطل . فهذا يدل على مسئلتك أن ذلك لهم أن يمنعوه حتى تبلغ ﴿ابن وهب﴾ عن مخرمة بن بكير عن أبيه قال يقال أيما رجل تزوج جارية صغيرة فليس عليه من نفقتها شيء حتى تدرك وتطيق الرجال فإذا أدركت فعليه نفقتها ان شاء أهلها حتى يبتى بها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال ليس للمرأة النكاح عند أبيها نفقة الا أن يكون وليها حاصم زوجها في الابتاء بها فأمره بذلك السلطان وفرض لها نفقة فتكون من حينئذ ولا شيء قبل ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال ابن موهب لا نفقة لها الا أن يطلبوا ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قال اذ تزوج الرجل المرأة فتركها عشر سنين أو أكثر لم يدعه أهلها الى البناء بها أو النفقة عليها فلا نفقة لها حتى يدخل بها أو يدعى الى النفقة عايبها أو البناء بها ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج صبي امرأة بالغة زوجه أبوه فلما بلغ حد الجماع وذلك قبل أن يحتلم دعه المرأة الى الدخول بها والنفقة عليها (قال) لا شيء لها حتى يحتلم كذلك قال مالك (قال مالك) حتى يبلغ الدخول وبلوغ الدخول عنده الاحتلام ﴿قلت﴾ أرايت عروض الزوج هل يباع ذلك في النفقة على المرأة في قول مالك (قال) قال مالك يلزم الزوج النفقة فإذا كان ذلك يلزمه فلا بد من أن يباع فيها ماله ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا لم يقو على نفقة امرأته حرة كانت أو أمة (قال) قال لي مالك يلزمه نفقة امرأته حرة كانت أو أمة (قال) فقلنا له وان كانت تبنت عند أهلها (قال) نعم هي من الأزواج ولها الصداق وعليها العدة ولها النفقة (وقال) لنا مالك وكل من لم يقو على نفقة امرأته فرق بينهما ولم يقل لنا مالك حرة ولا أمة ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل تزوج وهو صحيح ثم مرض بعد ذلك فقالت المرأة أعطني نفقتي وادخل علي والزوج لا يقدر على

الجماع لمرضه (قال مالك) ذلك للمرأة أن تأخذ نفقتها أو يدخل عليها ولا يشبه هذا الصبي ولا الصبية ﴿قلت﴾ وكذلك ان تزوجها وهي صحيحة ثم مرضت مرضاً لا تستطيع الجماع معه فقالت المرأة ادخل عليّ أو أعطني نفقتي فقال الزوج لا أقدر على الجماع (قال) ذلك لها ويلزم الزوج أن يعطيها نفقتها أو يدخل عليها في رأيي وإنما ينظر في هذا إلى الصحة إذا وقع النكاح وهما جميعا يقدران على الوطء إذا وقع النكاح فليست أنفت إلى ما أصابها بعد ذلك إلا أن يكون ذلك مرضاً قد وقعت المرأة منه في السياق فهذا الذي لا يدخل عليها ثم ان دعت له لأن دخول هذا وغير دخوله سواء ﴿قلت﴾ والصدّق في هذا بمنزلة النفقة لها أن تأخذ صداقها من زوجها في هذه المسائل التي سألتك عنها في قول مالك (قال) الصدّق أوجب من النفقة فلها أن تأخذ الصدّق في قول مالك (قال) والصدّق قد يلزمه حين تزوجها دخل بها أو لم يدخل بها ولكن لها أن تمنعه نفسها لأن تأخذ الصدّق منه ومرضها هذا الذي مرضته ليس يمنع بعد الصحة في رأيي ألا ترى أنها لو جدّت بعد تزويجه ثم دعت إلى الدخول وجذامها لا يستطيع معه الجماع أنه يقال له ادفع الصدّق وأنفق وادخل أو طلق

### نفقة العبد على نسايمه

﴿قلت﴾ أرايت العبد الذي يكون نفقة امرأته عليه أن يجعل نفقتها في ذمته في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فيبدأ بنفقة المرأة أو بخراج سيده (قال) ليس للمرأة من نفقتها في خراج السيد قليل ولا كثير وعمل العبد للسيد وإنما ينفق عليها العبد من ماله ان كان له والا فرّق بينهما إلا أن يرضى السيد أن ينفق عبده على امرأته من مال السيد أو من كسبه الذي يكسبه للسيد أو من عمله الذي يعمل له السيد وهذا رأيي ﴿قلت﴾ ولا يباع في نفقة امرأته ان وجب لها عليه نفقة في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ أرايت العبد والمكاتب والمدبر وأمّ الولد هل يجبرون على نفقة أولادهم الا احرار في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر العبد على نفقة ولده له حرّ ولا عبد

وأما أم الولد فلا تجبر على نفقة ولدها لان الحرة أيضاً لا تجبر على نفقة ولدها ﴿قلت﴾  
أرأيت المكاتبه اذا كان زوجها عبداً هل تجبر على نفقة ولدها الصغار الذين ولدتهم في  
الكتابة أم لا (قال) اذا حدثوا في كتابتها فنفتهم على أمهم لانهم كأنهم عبيد لها ألا  
ترى أن الرجل يجبر على نفقة عبيده فاذا كانت هي لا تلزم سيدها نفقتها فهم عندي  
بمنزلتها ولم أسمع فيه شيئاً ﴿قلت﴾ ولا تشبه هذه الحرة قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت  
المكاتب اذا كانت كتابته على حدة وكتابة امرأته على حدة فحدث بينهما أولاد على  
من نفقة الولد (قال) على الام ﴿قلت﴾ فنفقة الام على من (قال) على الزوج ﴿قلت﴾  
لم جعلت نفقة الام على الزوج وجعلت نفقة الولد على الام ولم لا تجعل نفقة الولد مثل  
نفقة الام (قال) لان الولد في كتابة الام فليس على المكاتب أن ينفق على ولده العبيد  
وهم لا يرقون برقه ولا يمتقون بمتقه وانما عتقهم في عتق أمهم ورقهم في رقبها فيعتقهم  
عليها وأما أمهم فزوجته فلا بد للعبد والمكاتب من أن ينفق على زوجته والافرق  
بينهما ﴿قلت﴾ فتجعل نفقة هؤلاء الصغار على الام قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
كانت كتابة الاب والام واحدة فحدث بينهما ولد على من نفقتهم (قال) على الاب  
ماداموا في كتابتهم ﴿قلت﴾ لم (قال) لانهم تبع لايهم في الكتابة ونفقة أمهم عليه  
وبرقه ورق أمهم يرقون وبعتهما يمتقون وانه لا عتق لواحد من الولد الا  
بعثوا الوالدين جميعاً ﴿قلت﴾ أسمت هذه المسائل من مالك قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت  
ان عجز هذا المكاتب عن النفقة على ولده الصغار اذا لم يجد شيئاً أشبه عجزه  
عن الكتابة والجناية قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا كان له ولد صغار حدثوا  
في الكتابة أو كاتب عليهم أيجبر المكاتب على نفقتهم (قال) نعم في قول مالك ﴿قال﴾  
ابن وهب ﴿قال﴾ الليث كتب الى يحيى بن سعيد يقول ان الامة اذا طلقت وهي  
حامل انها وما في بطنها رقيق لسيدها وانما تكون النفقة على الذي يكون له الولد  
وهي من المطلقات ولها متاع بالمعروف على قدر هيئة زوجها ﴿قال﴾ ابن وهب ﴿  
وقال ربيعة في الحرة تحت المبد والحرة تحت الامة فطلقها وهي حامل قال ليس لها



عليه نفقة ﴿ قال مالك ﴾ وليس على عبد أن ينفق من ماله على من لا يملك سيده  
الا باذن سيده وذلك الامر عندنا

❦ في فرض السلطان النفقة للمرأة على زوجها ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة اذا خاصمت زوجها في النفقة كم يفرض لها نفقة سنة أو نفقة شهر بشهر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى ذلك على اجتهاد الوالى في عسر الرجل ويسره وليس الناس في ذلك سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت النفقة على الموسر وعلى المعسر كيف هي في قول مالك (قال) أرى أن يفرض لها على الرجل على قدر يساره وقدر شأن المرأة وعلى المعسر أيضاً ينظر السلطان في ذلك على قدر حاله وعلى قدر حالها ﴿ قلت ﴾ فان كان لا يقدر على نفقتها (قال) يتولم له السلطان فان قدر على نفقتها والا فرّق بينهما (قال مالك) والناس في هذا مختلفون منهم من يطمع له بقوة ومنهم من لا يطمع له بقوة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فرّق بينهما السلطان ثم أيسر في العدة (قال) قال مالك هو أملك برجعتهما ان أيسر في العدة وان هو لم يوسر في العدة فلا رجعة له ورجعته باطلة اذا هو لم يوسر في العدة ﴿ قلت ﴾ هل يؤخذ من الرجل كفيل بنفقة المرأة في قول مالك (قال) لا يؤخذ منه كفيل لان مالكا قال في رجل طلق امرأته وأراد الخروج الى سفر فقالت أنا أخاف الحمل فأقم لى حميلاً بنفقتى ان كنت حاملاً (قال) مالك لا يكون على الرجل أن يعطيها حميلاً وانما لها ان كان الحمل ظاهراً أن تأخذه بالنفقة وان كان الحمل غير ظاهر فلا نفقة لها عليه فان خرج زوجها وظهر حملها بعده فأنفقت على نفسها فلها أن تطلبه اذا قدم ان كان موسراً في حال حملها وانما ينظر الى يساره في حال ما كانت تجب عليه النفقة وان كان غير غائب فأنفقت على نفسها ولم تطلبه بذلك حتى وضعت حملها فلها أن تتبعه بما أنفقت ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا أراد الزوج سفراً فطلبته امرأته بالنفقة كم يفرض لها نفقة شهراً أو أكثر من ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن ينظر الى سفره الذى يريد فيفرض لها على قدر ذلك ﴿ قلت ﴾ ويؤخذ منه في هذا حمل أم لا

(قال) يدفع النفقة اليها أو يأتيها بحميل يجريها لها ﴿قلت﴾ فان كان الزوج حاضراً ففرض عليه السلطان نفقتها شهراً بشهر فأرادت منه حميلاً (قال) لا يكون لها أن تأخذ منه حميلاً ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه حاضر يقول ما وجب لك علي فأنا أعطيكه ولا أعطيك حميلاً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت امرأة رجل هو معها مقيم فأقامت معه سنين وقد بنى بها فادعت أنه لم ينفق عليها وقال الزوج قد أنفقت عليها (قال) قال مالك القول قول الزوج ويحلف ﴿قلت﴾ عديماً كان الزوج أو موسراً (قال) نعم اذا كان مقيماً معها وكان موسراً ﴿قلت﴾ أرايت ان كان غائباً فأقام سنين ثم قدم فقال قد كنت أبث اليها بالنفقة وأجريها عليها (قال) القول قول الزوج الا أن تكون المرأة رفعت ذلك الى السلطان واستعدت في منفيه فان ذلك يلزم الزوج من يوم رفعت ولا يبرئه الا أن يأتي بمخرج من ذلك وان قال قد بشت اليك لم ينفعه ذلك وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت المرأة موسرة وكان الزوج موسراً أو معسراً فكانت تنفق من مالها على نفسها وعلى زوجها ثم جاءت تطلب النفقة (قال) لا شيء لها في رأيي فيما أنفقت على نفسها اذا كان الزوج في حال ما أنفقت معسراً وان كان الزوج موسراً فذلك دين عليه وأما ما أنفقت على زوجها فذلك دين عليه موسراً كان أو معسراً الا أن يرى أنه كان منها لزوجها على وجه الصلة ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن أجنبياً أنفق على سنة ثم طلب ما أنفق على أن يكون ذلك له (قال) نعم في رأيي الا أن يكون رجلاً يعرف أنه إنما أراد به ناحية الصلة والضيافة فلا يكون ذلك له ﴿قلت﴾ فان كان إنما كان ينفق الخرفان ولحم الدجاج والحمام آكله وأنا لو كنت أنفق من مالي لم أنفق هذا (قال) لا ينظر في هذا الى الاسراف ويرجع عليه بغير السرف الا أن يكون الذي أنفق عليه صغيراً لا مال له فجعل ينفق عليه فانه لا يرجع عليه بشيء الا أن يكون له مال يوم كان ينفق عليه فانه يرجع عليه في ماله ذلك ﴿قلت﴾ فان تلف المال أو كبر الصبي فأفاد مالا (قال) لا يكون له أن يرجع عليه بشيء في رأيي لان مالكاً سئل عن رجل

هلك وترك صبيا صغيراً وأوصى الى رجل فأخذ ماله وأنفق عليه سنة أو سنتين  
ثم أتى على الميت دين استغرق ماله كله أقرى على الوصى شيئاً فيما أنفق على الصبي  
وهو لا يعلم بالدين أو على الصبي ان كبر . قال مالك في الصبي انه لا شيء عليه وان  
كبر وأفاد مالا فيما أنفق عليه لانه لم يل ذلك وقال في الوصى كذلك لا ضمان  
عليه . فهذا مثله عندى ( وكان ) المخزومي يقول ذلك دين على الصبي لان صاحب  
الدين لم ينفقه على اليتيم فيرى أن ذلك منه حصة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أنفقت المرأة  
وهو غائب وهو معسر في حال ما أنفقت أ يكون ذلك ديناً لها عليه أم لا ( قال )  
لا يكون ذلك ديناً عليه كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لان الرجل اذا كان معسراً  
لا يقدر على النفقة فليس لها عليه النفقة انما لها أن تقيم معه أو يطلقها كذلك الحكم  
فيها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أنفقت وهو غائب موسر أتضرب بنفقتها مع الغرماء ( قال )  
نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أنفقت على نفسها وعلى ولدها والزوج غائب ثم طلبت ذلك  
( قال مالك ) ذلك لها ان كان موسراً يوم أنفقت على نفسها وعلى ولدها اذا كانوا  
صغاراً أو جوارى أبكاراً حضر أو لم يحضر وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ فهل تضرب بما  
أنفقت على الولد مع الغرماء قال لا ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل اذا قوى على نفقة امرأته  
ولم يقو على نفقة ولدها منه الا صاغر أ يكون هذا عاجزاً عن نفقة امرأته ويفرق  
بينه وبينها في قول مالك أم لا ( قال ) لا يكون عاجزاً اذا قوى على نفقة امرأته وان  
لم يقو على نفقة ولدها منه لان مالكاً قال لى في الوالد انه انما يلزم النفقة على الولد  
اذا كان الاب يقدر على غنى أو سعة والا فهو من فقراء المسلمين لا يلزمه من ذلك  
شيء وأما المرأة فليس كذلك ان لم يجد ما ينفق فرق بينهما وهو اذا وجد نفقتها  
وان لم يجد نفقة ولده لم يلزمه نفقتهم كانت المرأة أمهم أو لم تكن أمهم ﴿ قلت ﴾  
أرايت ان كان لى على امرأتي دين وهى معسرة فخاصمتى في نفقتها فقضى على  
بنفقتها فقلت احسبوا لها نفقتها في ديني الذى لى عليها ( قال ) ما سمعت في هذا  
شيئاً وأرى ان كانت عديعة أن ينفق عليها ويتبعها بدينه ولا يحسب نفقتها من الدين

لانها لا تقدر على شئ ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت غنية (قال) ان كانت غنية قيل للزوج  
 خذ دينك وادفع اليها نفقتها وان شئت فاصصها بنفقتها ﴿قلت﴾ أرأيت ان اختلف  
 الزوج والمرأة في فريضة القاضى في نفقتها وقد مات القاضى أو عزل فقال الزوج  
 فرض لك كل شهر عشرة دراهم وقالت المرأة بل فرض لى كل شهر عشرين درهما  
 (قال) القول فيه قول الزوج ان كان يشبه نفقة مثلها والا كان القول فيها قولها اذا  
 كان يشبه نفقة مثلها فان كان لا يشبه نفقة مثلها لم يقبل قول واحد منهما وأعطيت  
 نفقة مثلها فيما يستقبل يفرض لها القاضى نفقة مثلها وما سمعت من مالك فى هذا  
 شيئا ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفع الزوج الى المرأة ثوبا كساها اياه فقالت المرأة أهديته  
 الى وقال الزوج بل هو مما فرض القاضى عليّ (قال) القول قول الزوج فى رأيى  
 الا أن يكون الثوب من الثياب التى لا يفرضها القاضى لمثلها فيكون القول قولها  
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان فرض لها القاضى نفقة شهر بشهر فكانت تأخذ نفقة الشهر  
 فتستلفها قبل الشهر أياكون لها على الزوج شئ أم لا (قال) لا شئ لها على الزوج لان  
 مالكا قال لى كل من دفع اليه نفقة كانت لازمة له على غيره مثل الابن يدفع عنه  
 والده نفقته الى أمه وقد كان طلقها أو المرأة يقيم لها نفقتها فيدفع اليها نفقة سنة فيهلك  
 الابن أو المرأة قبل ذلك (قال) قال مالك تحاسب الام أو من أخذ تلك النفقة بما  
 أنفق من الاشهر وترد فضل ذلك وذلك ضامن على من قبضه . فهذا يدل على  
 أنها ان أتلفت أو ضاع منها فلا شئ عليه لها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كساها ثوبا فخرقه  
 قبل الوقت الذى فرضه السلطان (قال) لا شئ لها ﴿قلت﴾ وكذلك ان سرقت  
 كسوتها (قال) نعم فى رأيى لا شئ لها لانها ضامنة لها ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة اذا  
 كان زوجها غائبا وله مال حاضر عرض أو فرض فطلبت المرأة نفقتها أنفرض لها  
 نفقتها فى مال زوجها وهل تكسر عروضه فى ذلك فى قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾  
 فهل يأخذ السلطان من المرأة حميلا بما دفع اليها خذرا من أن يدعى الزوج عليه حجة  
 (قال) لا يؤخذ منها حميل لانه كل من أثبت دينا على غائب بينة وله مال حاضر

عدى على ماله الحاضر ولم يؤخذ منه بما دفع اليه من ذلك حميل هذا قول مالك وكذلك المرأة اذا قدم الزوج وله حجة طلبها بحجته وكذلك الغريم ﴿قلت﴾ يكون الزوج وهذا الغريم اذا قدما على حجتهما في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت للزوج ودائع وديون على الناس أيفرض للمرأة في ذلك نفقتها أم لا (قال) نعم يفرض لها نفقتها في ذلك ولم أسمعه من مالك ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان جحد الذي عليه الدين فقالت المرأة أنا أقيم البينة أن لزوجي عليه ديناً أتمكنها من ذلك (قال) نعم تمكن من ذلك وكذلك لو أن رجلاً كان له على رجل دين فغاب المديان فقال الذي له الدين أنا أقيم البينة أن لغريمي هذا الغائب على هذا الرجل ديناً فاقضوني منه حتى انه يمكن من ذلك وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان أتت والزوج غائب ولا مال له في موضعها الذي هي فيه فقالت افرض لى نفقتى على زوجي حتى اذا قدم اتبعته بما فرضت لى (قال) لا يفرض لها ويترك الزوج حتى يقدم فان كان في مغيبه عنها عديماً لم يكن لها عليه شيء من نفقتها وان كان موسراً فرض عليه نفقة مثله لمثلها وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت المجوسية اذا أسلم زوجها أكون لها النفقة قبل أن يعرض عليها السلطان الاسلام (قال) ليس لها عليه نفقة لانها لا تترك انما يعرض عليها الاسلام فان أسلمت كانت امرأته والا فرّق بينهما ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن بن أبى الزناد وعبد الجبار عن أبى الزناد أنه قال خاصمت امرأة زوجها الى عمر بن عبد العزيز وأنا حاضر في إمرته على المدينة فذكرت له أنه لا ينفق عليها فدعاه عمر فقال أنفق عليها والا فرقت بينك وبينها وقال عمر اضربوا له أجل شهر أو شهرين فان لم ينفق عليها الى ذلك ففرقوا بينه وبينها قال أبو الزناد وقال لى عمر بن عبد العزيز سل لى سعيد بن المسيب عن أمرهما قال فسألت عن أمرهما فقال يضرب له أجل فوقت له من الاجل نحواً مما كان وقت له عمر وقال سعيد فان لم ينفق عليها الى ذلك الاجل فرّق بينهما قال فأجبت أن أرجع الى عمر من ذلك بالثقة فقلت يا أبا محمد أسنة هذه فقال سعيد

وأقبل على بوجهه كالمغضب سنة سنة نعم سنة قال فأخبرت عمر بالذي قال فتوجع عمر لزواج المرأة فأقام من ماله ديناراً لكل شهر وأقرها عند زوجها وأحدهما يزيد على صاحبه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك وغيره عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول إذا لم ينفق الرجل على امرأته انه يفرق بينهما ( قال ) وسمعت مالكا يقول كان من أدركت يقولون إذا لم ينفق الرجل على امرأته فرق بينهما ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال إذا تزوج الرجل المرأة وهو غني فاحتاج حتى لا يجد ما ينفق فرق بينهما فإن وجد ما يقيمها من الخبز والزيت وغلظ الثياب لم يفرق بينهما ﴿ قال ابن هب ﴾ قال الليث وقال ربيعة أما العبا والشمال فمضى أن لا يؤمر بكسوتها وأما غلظ الثياب من الخفي والأتري وأشباه ذلك فذلك جائز للمعسر ولا يلتبس منه غيره وما سدت مخمصتها ودفع الجوع عنها فليس لها غيره . وأما الخادم فإن لم يكن عنده قوة على أن يخدمها فإنهما يتعاونان على الخدمة إنما حق المرأة على زوجها ما يكفيها من الثياب والمطعم وأما الخدمة فتكف عنها عند اليسر وتعين بقوتها عند العسر

### ❦ في العنين ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت العنين متى يضرب له الاجل من يوم تزوجها أو من يوم ترفعه الى السلطان ( قال ) من يوم ترفعه الى السلطان وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت العنين اذا فرق السلطان بينهما أيكون أملك بها في المدة ( قال ) قال مالك لا يكون أملك بها في المدة ولا رجعة له عليها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال الزوج العنين قد جامعها وقالت المرأة ما جامعني ( قال ) سألت مالكا عنها فقال قد نزلت هذه بلادنا وأرسل الى فيها الامير فما أدريت ما أقول له ناس يقولون يجعل معها النساء وناس يقولون يجعل في قبلها صفرة فما أدري ما أقول ( قال ابن القاسم ) الا أنني رأيت وجه قوله أن يدين الزوج في ذلك ويحلف وسمعت منه غير مرة وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت العنين اذا لم يجامع امرأته في السنة وفرق بينهما بعد السنة أيكون لها الصداق كاملاً أم يكون لها نصف الصداق ( قال ) قال مالك لها الصداق كله كاملاً

اذا أقام معها سنة لانه قد تلوم له وقد خلا بها وطال زمانه معها وتغير صبغها وخلعت  
 ثيابها وتغير جهازها عن حاله فلا أرى له عليها شيئاً وان كان فراقه اياها قريباً من  
 دخوله رأيت عليه نصف الصداق ﴿ قال مالك ﴾ وان ناساً يقولون ليس لها الا  
 نصف الصداق ( قال مالك ) ولكن الذى أرى ان كان قد طال ذلك وتباعد وتلذذ  
 منها وخلا بها فان لها الصداق كاملاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن قيس عن عطاء بن  
 أبي رباح عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الرجل يبنى بالمرأة فلا يستطيع  
 أن يمسا أنه يضرب له أجل سنة من يوم يأتیان السلطان فان استقرت فهي أولى  
 بنفسها ( وقال ) عطاء اذا ذكر أنه يصيبها وتدعى أنه لا يأتيها فليس عليه الا يمینه بالله  
 الذى لا اله الا هو لقد وطئها ثم لا شئ عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو بن  
 جريح قال أخبرني أبو أمية عبد الكريم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود  
 أنهما قالاً ينتظر به من يوم تخصمه سنة فاذا مضت سنة اعتدت عدة المطلقة وكانت  
 في المدة أملك بأمرها ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال ابن جريح وسألت عطاء فقال لها  
 الصداق حين أغلق عليها وينتظر به من يوم تخصمه فأما ما قبل ذلك فلا هو عفو  
 عنه ولكن تنتظر به من يوم تخصمه سنة فاذا مضت السنة اعتدت وكانت تطليقة  
 وان لم يطلقها وكانت في المدة أملك بأمرها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر  
 عن عمرو بن خلدة حدثه أنه سأل ابن المسيب عن ذلك فقال يضرب له السلطان  
 أجل سنة من يوم يرفع ذلك الى السلطان فان استطاعها والا فرق بينهما ( قال ) عبد  
 الجبار وقد قال ذلك ربيعة ﴿ ابن القاسم ﴾ عن مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب  
 أنه قال اذا دخل الرجل بامرأته فاعترض عنها فانه يضرب له أجل سنة فان استطاع  
 أن يمسا والا فرق بينهما ( قال مالك ) وبلغني عن سليمان بن يسار أنه قال أجل  
 المعترض عن أهله سنة ﴿ ابن وهب ﴾ قال موسى بن علي وقال ابن شهاب ان القضاة  
 يقضون في الذى لا يستطيع امرأته بتربص سنة يبتنى فيها لنفسه فان ألم في ذلك  
 بأهله فهي امرأته وان مضت سنة ولم يمسا فرق بينه وبينها ويقضى القضاة بذلك



من حين تناكره امرأته أو يناكره أهلها (قال ابن شهاب) وإن كانت تحته امرأة  
 فولدت له ثم اعترض عنها فلم يستطع لها فلم أسمع أحداً فرق بين رجل وبين امرأته  
 بعد أن يمسا وهذا الامر عندنا ﴿قلت﴾ أرأيت العنين إذا نكل عن اليمين (فقال)  
 يقال للمرأة احلني فإن حلفت فرق بينهما وإن أبت كانت امرأته وهذا رأيي ﴿قلت﴾  
 أرأيت أن فرق السلطان بين العنين وبين امرأته بعد مضي السنة أ يكون عليها المدة عدة  
 الطلاق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت أن كانت عنده جوار وحرائر وهو يصل  
 اليهن ولا يصل الى هذه التي تزوج أ يضرب له أجل سنة في قول مالك (قال) نعم  
 يضرب له فيها أجل سنة وإن كان يولد له من غيرها كذلك قال مالك ﴿قلت﴾  
 أرأيت أن وطئها مرة ثم أمسك عنها أ يضرب له أجل سنة في قول مالك (قال) لا يضرب  
 له أجل إذا وطئها عند مالك ثم اعترض عنها ﴿قلت﴾ أرأيت العنين بعد سنة إذا  
 فرق بينهما أ تكون تطليقة أو فسخا بغير طلاق (قال) قال مالك تكون تطليقة  
 ﴿قلت﴾ والخصى أيضاً إذا اختارت فراقه يكون أيضاً تطليقة في قول مالك قال نعم  
 ﴿قلت﴾ لم (قال) لأنها لو شاءت أن تقيم معه أقامت وكان النكاح صحيحاً فلما اختارت  
 فراقه كانت تطليقة ألا ترى أنهما كانا يتوارثان قبل أن تختار فراقه عند مالك ﴿قلت﴾  
 أرأيت امرأة العنين والخصى والمحبوب إذا علمت به ثم تركته فلم ترفعه الى السلطان  
 وأمكنته من نفسها ثم بدا لها فرفقته الى السلطان (قال) أما امرأة الخصى والمحبوب  
 فلا خيار لها إذا أقامت معه ورضيت بذلك فلا خيار لها عند مالك. وأما امرأة العنين  
 فإن لها أن تقول اضربوا له أجل سنة لأن الرجل ربما تزوج المرأة فيعرض له دونها  
 ثم يفرق بينهما ثم يتزوج أخرى فيصيبها وتلد منه فتقول هذه تركته وأنا أرجو لأن  
 الرجل بحال ما وصفت لك فذلك لها إلا أن يكون قد أخبرها أنه لا يجامع وتقدمت  
 على ذلك فلا قول لها بعد ذلك ﴿قلت﴾ ويكون فراقه تطليقة قال نعم ﴿قلت﴾  
 أرأيت العنين أ يجوز له أن يؤجله صاحب الشرط أو لا يكون ذلك الا عند قاض أو  
 أمير يولى القضاة (قال) قال مالك أرى أن يجاز قضاء أهل هذه المياه (قال ابن القاسم)

وانما هم أمراء على تلك المياه وليسوا بقضاة فأرى أن صاحب الشرط ان ضرب  
 للعنين أجلاً جازو وكان ذلك جائزاً ﴿قال﴾ ولقد بلغني عن مالك في امرأة فقد زوجها  
 فضرب لها صاحب المياه الاجل فأخطأ في ضربه الاجل (قال ابن القاسم) أظنه  
 ضرب لها الاجل من يوم فقدته أربع سنين فقال مالك تستكمل ذلك من يوم يؤيس  
 من خبره أربع سنين ولم يطمئن في أنه لا يجوز له ما صنع فهذا يدل أيضاً على  
 مسئلتك ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة فوصل اليها مرة ثم طلقها ثم تزوجها بعد  
 ذلك فلم يصل اليها يضرب له أجل سنة في قول مالك (قال) نعم

### ❦ ضرب الاجل لامرأة المجنون والمجنوم ❦

﴿قلت﴾ فالمجنون المطبق (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً (قال) وقال لي  
 مالك في المجنون اذا أصابه الجنون بعد تزويجه المرأة انها تعزل عنه ويضرب له أجل  
 في علاجه فان برأ والا فرق بينهما (قال ابن القاسم) وبلغني عن مالك أنه قال يضرب  
 له أجل سنة (قال) ولم أسمعه من مالك ﴿قال﴾ وقال لي مالك والمجنوم اليين الجذام  
 يفرق بينه وبين امرأته اذا طلبت ﴿قلت﴾ فهل يضرب لهذا الاجل مثل  
 أجل المجنون للملاج (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى ان كان ممن يرجي  
 برؤه في العلاج فأرى أن يضرب له الاجل ولم أسمع هذا من مالك ﴿ابن وهب﴾  
 عن مسلمة عن حماد بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كتب عمرو بن  
 العاص الى عمر بن الخطاب في رجل مسلسل بقيود يخافونه على امرأته فقال أجلوه  
 سنة يتداوى فان برأ والا فرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال  
 ان كانت امرأته يؤذيها ولا يعفيها من نفسه لم توقف عليه ولم تحبس عنده وان كان  
 يعفيها من نفسه ولا يرهقها بسوء صحابه لم يحز طلاقه اياها

### ❦ في اختلاف الزوجين في متاع البيت ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان تنازعا في متاع البيت الرجل والمرأة جميعا وقد طلقها أولم

يطلقها وماتت أو مات هو (قال) قال مالك ما كان يعرف أنه من متاع الرجال فهو للرجل وما كان يعرف أنه من متاع النساء فهو للنساء وما كان يعرف أنه يكون للرجال والنساء فهو للرجل لان البيت بيت الرجل وما كان من متاع النساء ولى شراؤه الرجل وله بذلك بينة فهو له ويحلف بالله الذى لا اله الا هو أنه ما اشتراه لها وما اشتراه الا لنفسه ويكون أحق به الا أن يكون لها بينة أو لورثتها أنه اشتراه لها ﴿قلت﴾ أرايت ما كان فى البيت من متاع الرجال أقامت المرأة البينة أنها اشتريته (قال) قال هو لها ﴿قلت﴾ وورثتها فى اليمين والبينة بمنزلتها (قال) نعم الا أنهم انما يحلفون على علمهم أنهم لا يعلمون أن الزوج اشترى هذا المتاع الذى يدعى من متاع النساء ولو كانت المرأة حلفت على البتات ﴿قلت﴾ وورثة الرجل بهذه المنزلة قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ صف لى متاع النساء من متاع الرجال فى قول مالك (قال) سألت مالكا عن شئ يدل على ما بمده قلت لمالك الطست والتور والمنارة قال هو من متاع المرأة وأما القباب والحجال والاسرة والفرش والوسائد والمرافق والبسط فانه من متاع المرأة عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت الحلى هل تعلم للرجل فيه شيئاً (قال) لا الا المنطقة والسيف والخاتم ﴿قلت﴾ أرايت الخدم والعلمان (قال) فى رأى لاشئ للمرأة من الرقيق ذكورا كانوا أو اناثا لان الذكور مما يكون للرجال ولان الاناث مما يكون للرجال والنساء فالرجل أولى بالرقيق ولا شئ للمرأة فيهم لان البيت بيت الرجل ﴿قلت﴾ أرايت الحيوان الابل والنعمة والبقر والدواب (قال ابن القاسم) هذا مما لا يتكلم الناس فيه لان هذا ليس فى البيت وليس هو من متاع البيت لأن هذا انما هو لمن يحوزه لأن الناس انما اختلفوا فى متاع البيت وفيما يكون عندهم فى بيوتهم ودورهم فأما ما كان مما هو فى الرعي فهذا لمن حازه ﴿قلت﴾ والدواب التى فى المرباط البراذين والبغال والحمر (قال) هذا أيضا لمن حازه لان هذا ليس من متاع البيت ﴿قلت﴾ والعبد والخادم من متاع البيت (قال) أما الخادم فنعم لأنها تخدم فى البيت والعبد للرجل

الآن يكون للمرأة فيه حيازة تعرف فيكون لها ﴿قلت﴾ أرايت ان كان أحد الزوجين عبداً والآخر حراً فاختلغا في متاع البيت أو كان أحدهما مكاتباً والآخر عبداً أو أحدهما مكاتباً والآخر حراً (قال) هؤلاء كلهم والحران سواء اذا اختلغا صنع فيما بينهم كما يصنع فيما بين الزوجين الحرين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك الزوجان اذا كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فاختلغا في متاع البيت أنهما والحرين سواء في قول مالك (قال) نعم في رأيي وما سألت مالكا عن حرٍّ ولا عبد ولا حرة ولكنني سمعته منه غير عام كما فسرته لك ﴿قلت﴾ أرايت المختلعة والبارأة والملاعنة والتي تين بالايلاء أهي المطلقة في المتاع في اختلافهما والزوج سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان كان ملك رقبة الدار للمرأة فاختلغا في المتاع لمن يجعل مالك ما يكون للرجال والنساء من ذلك (قال) لا ينظر في هذا الى ملك المرأة الدار وإنما ينظر في هذا الى الرجل لان البيت بيته وان كان ملك البيت لغيره ﴿قلت﴾ أرايت ان اختلغا في الدار بعينها (قال) الدار دار الرجل لان على الرجل أن يسكن المرأة فالدار داره ﴿قلت﴾ أرايت ان كان الزوجان عبيد فاختلغا في المتاع (قال) محملهما عندي محمل الحرين اذا اختلغا ﴿قلت﴾ أرايت المرأة هل عليها من خدمة نفسها أو خدمة بيتها شيء أم لا في قول مالك (قال) ليس عليها من خدمتها ولا من خدمة بيتها شيء

### قسم بين الزوجات

﴿قلت﴾ أرايت المرأتين اذا كانتا تحت الرجل أيصالح له أن يقسم لهذه يومين وهذه يومين أو شهر لهذه وشهر لهذه (قال) لم أسمع مالكا يقول الا يوما لهذه ويوما لهذه (قال ابن القاسم) ويكفيك ما مضى من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قسم الا يوما ها هنا ويوما ها هنا (قال ابن القاسم) وقد أخبرني مالك أن عمر بن عبد العزيز ربما غاضب بعض نسائه فيأتيها في يومها فينام في حجرتها فلو كان ذلك يجوز أن يقسم يومين ها هنا ويومين ها هنا أو أكثر لأقام عند التي هو عنها راض حتى اذا رضى عن الأخرى وفاها

أيامها فهذا يدل على ما أخبرتك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج البكر كم يكون لها من الحق أن يقيم عندها ولا يحسبه عليها في القسم بين نسائه (قال) قال مالك سبعة أيام ﴿قلت﴾ وذلك بيدها أو ذلك بيد الزوج ان شاء فعل وان شاء لم يفعل (قال) ذلك لها حق لازم وليس ذلك بيد الزوج (قال) ولقد كان بعض أصحابنا ذكرك عن مالك أنه قال انما ذلك بيد الزوج فكشفت عن ذلك فلم أجده الا حقا للمرأة . ومما يدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لأم سلمة وقول أنس للبكر سبع وللثيب ثلاث فأخبروك في حديث أنس بن مالك أن هذا للنساء ليس للرجال ومما صنع النبي صلى الله عليه وسلم حين خير أم سلمة فهذا يدل على أن الحق لها ولولا ذلك ما خيرها ﴿قلت﴾ أرايت الثيب كم يكون لها (قال) ثلاث ﴿قلت﴾ وهو لها مثل ما وصفت في البكر في قول مالك قال نعم ﴿سحنون﴾ عن أنس بن عياض أن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف حدثه عن عبد الملك بن الحارث بن هشام قال لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة ابنة أبي أمية أقام عندها ثلاثا ثم أراد أن يدور فأخذت بثوبه فقال ما شئت ان شئت زدتك ثم قاصصتك به بعد اليوم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث للثيب وسبع للبكر ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مثله ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعطاء وزبان بن عبد العزيز مثله (وقال) عطاء وزبان هي السنة ﴿قلت﴾ أرايت ان سافر باحداهن في ضيعته وحاجته أو حج باحداهن أو اعتمر بها أو غزا بها ثم قدم على الاخرى فطلبت منه أن يقيم عندها عدد الايام التي سافر مع صاحبتهما (قال) قال مالك ليس ذلك لها ولكن يتدى القسم بينهما ويلقي الايام التي كان فيها مسافرا مع امرأته الا في الغزو فاني لم أسمع مالكا يقول فيه شيئا الا أنه قد ذكر مالك أو غيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم بينهما فأما فيه في الغزو أن يكون عليه أن يسهم بينهما وأما رأيي فذلك كله عندي سواء الغزو وغيره يخرج بأيتهن شاء الا أن يكون خروجه باحداهن

على وجه الليل لها على من معها من نساءه ألا ترى أن الرجل قد يكون له المرأة ذات الولد وذات الشرف وهي صاحبة ماله ومدبرة ضيعته فإن خرج بها وأصابها السهم ضاع ذلك من ماله وولده ودخل عليه في ذلك ضرر ولعل معها من ليس لها ذلك القدر ولا تلك الثقلة وإنما يسافر بها خلفه مؤنتها ولقطة منفعتها فيما يخلفها له من ضيعته وأمره ولحاجته إليها في قيامها عليه فما كان من ذلك على غير ضرر ولا ميل فلا أرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾ أرايت ان سافرت هي الى حج أو الى عمرة أو ضيعة لها وأقام زوجها مع صاحبها ثم قدمت فابتغت أن يقيم لها عدد الايام التي أقام مع صاحبها (قال) قال مالك لا شيء لها ﴿قلت﴾ أرايت ان جار متعمداً أقام عند احدهما شهراً فرفعته الاخرى الى السلطان وطلبت منه أن يقيم عندها مقدار ما جاره به عند صاحبها ليكون ذلك لها في قول مالك أم لا وهل يجبره السلطان على أن يقيم عندها عدة الايام التي جار فيها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن يزجر عن ذلك ويستقبل العدل فيما بينهما فإن عاد نكل ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن العبد يكون نصفه حراً ونصفه مملوكاً فيأبى عن سيده الى بلاد فينقطع عنه عمله الذي كان لسيده فيه ثم يقدم عليه فيريد سيده أن يحاسبه بالايام التي غيب نفسه فيها واستأثر بها لنفسه (قال مالك) ليس ذلك عليه وإنما يستقبل الخدمة بينه وبين سيده من يوم يجده فهذا بين لك أمر المرأتين وهذا كان آخرى أن يؤخذ منه تلك الايام متى غيب نفسه فيها لانه حق للسيد ﴿قلت﴾ وما علة مالك ها هنا حين لم يحسب ذلك على العبد (قال) قال مالك هو اذن عبد كله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً كانت عنده امرأة فكرها وأراد فراقها فقالت لا تفارقني واجعل أيامي كلها لصاحبي ولا تقسم لي شيئاً أو قالت له تزوج علي واجعل أيامي كلها لتي تزوج علي (قال) قال مالك لا بأس بذلك ولا يقسم لها شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت ان أعطته هذا ثم شحت عليه بعد ذلك فقالت افرض لي (فقال) ذلك لها متى ما شحت عليه قسم لها أو يفارقها ان لم يكن له بها حاجة وهذا رأيي ﴿قال﴾ فقلنا للملك فالمرأة يتزوجها

الرجل وتشتط عليه أنه يؤثر من هي عنده عليها على هذا أتزوجك ولا شرط لك على في مبيتك (قال) لا خير في هذا للنكاح وإنما يكون هذا الشرط بعد وجوب النكاح في أن يؤثر عليها فيخيرها في أن تقيم أو يفارقها فيجوز هذا فأما من اشترط ذلك في عقدة النكاح فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن وقع النكاح على هذا (قال) أفسخه قبل البناء وإن بنى بها أجزت النكاح وأبطلت الشرط وجملت لها ليلتها ﴿قلت﴾ أرأيت أن كانت عنده زوجتان فكان ينشط في يوم هذه للجماع ولا ينشط في يوم هذه للجماع أيكون عليه في هذا شيء أم لا في قول مالك (قال) أرى أن مترك من جماع أحدها من وجامع الأخرى على وجه الضرر والميل أن يكف عن هذه لمكان ما يجد من لذته في الأخرى فهذا الذي لا ينبغي له ولا يحل فأما ما كان من ذلك فيما لا ينشط الرجل ولا يعتمد به الميل إلى أحدها ولا الضرر فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ ففي قول مالك هذا أذا الرجل لا يلزمه أن يعدل بينهما في الجماع قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت القسم بين الحرائر المسلمات والاماء المسلمات وأهل الكتاب سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ويقسم العبد بين الامة والحرمة والذمية من نفسه بالسوية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت رجلاً صام النهار وقام الليل سرمد العبادة فخاصته امرأته في ذلك أيكون لها عليه شيء أم لا في قول مالك (قال) أرى أنه لا يحال بين الرجل وبين ما أراد من العبادة ويقال له ليس لك أن تدع امرأتك بغير جماع فأما أن جامعته وأما أن فرقنا بينك وبينها ﴿قال ابن القاسم﴾ إلا أنني سألت مالكا عن الرجل يكف عن جماع امرأته من غير ضرورة ولا علة فقال مالك لا يترك لذلك حتى يجمع أو يفارق على ما أحب أو كره لأنه مضار فهذا يدل على الذي سرمد العبادة إذا طلبت المرأة منه ذلك أن عبادة لا تقطع عنها حقها الذي تزوجها عليه من حقها في الجماع ﴿قلت﴾ أرأيت الصغيرة التي قد جومت والكبيرة البالغة أيكون القسم بينهما سواء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت من كانت تحته رتقاء أو من بها داء لا يقدر على جماعها مع ذلك الداء وعندها أخرى صحيحة



أ يكون القسم بينهما سواء في قول مالك (قال) قال مالك في الحائض والمریضة التي لا يقدر على جماعها انه يقسم لها ولا يدع يومها وكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان الرجل المریض أيقسم في مرضه بينهما بالسوية (قال) سألت مالكا عن المریض یمرض وله امرأتان فقلت له أبيت عند هذه ليلة وعند هذه ليلة (قال) مالك ان كان مرضه مرضا يقوى عليه في أن يختلف فيما بينهما رأيت ذلك عليه وان كان مرضه مرضاً شديداً قد غلبه أو شق عليه ذاك فلا أرى بأساً أن يقيم حيث شاء ما لم يكن ذلك منه ميلاً (قال) فقلنا لمالك فان صح أعدل (قال) يعدل فيما بينهما القسم يبدئه ولا يحسب لاتي لم يقم عندهما أقام عند صاحبتهما ﴿قلت﴾ أرأيت المجنونة والصحيحة في قول مالك سواء في القسم بينهما بالسوية قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك وليس بين الحرائر وأمهات الاولاد من القسم شئ من الاشياء (قال) ولا بأس أن يقيم الرجل عند أم ولده اليومين والثلاثة ولا يقيم عند الحرة الا يوماً من غير أن يكون مضراً (قال مالك) ولقد كان هاهنا رجل ببلادنا وكان قاضياً وكان فقيهاً وكان له أمهات أولاد وحرّة فكان ربما أقام عند أمهات أولاده الايام (قال مالك) ولقد أصابه مرض فانتقل الى أمهات أولاده وترك الحرة فلم ير أحد من أهل بلادنا بما صنع بأساً ﴿قلت﴾ أرأيت المجبوب ومن لا يقدر على الجماع تحته امرأتان أيقسم من نفسه بينهما بالسوية في قول مالك (قال) نعم في رأيي لان مالكا قال له أن يتزوج فاذا كان له أن يتزوج فعليه أن يقسم بالسوية

﴿تم كتاب النكاح الرابع من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلی الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً﴾

\*\*\*\*\*

﴿وبليه كتاب النكاح الخامس﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب النكاح الخامس ﴾

﴿ فى الرجل ينكح النسوة فى عقدة واحدة ﴾

﴿ قلت لابن القاسم ﴾ أيجوز فى قول مالك أن يتزوج الرجل امرأتين فى عقدة واحدة ( قال ) لا أحفظ عن مالك فى هذا شيئاً ولا يوجبني ذلك الا أن يكون سمي لكل واحدة منهما صداقها على حدة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلق احدهما أو مات عنها قبل الدخول كم يكون صداقها أيقوم المهر الذى سمي أم يقسم بينهما على قدر مهرهما ( قال ) لا أرى أن يجوز الا أن يكون سمي لكل واحدة صداقها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج أربع نسوة فى عقدة واحدة وسمى مهر كل واحدة منهن أ يكون النكاح جائزاً فى قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه الساعة وأراه جائزاً لأن الذى أخبرتك به أنه بلغني من قول مالك أنه انما كرهه لأنه لا يدري ما صداق هذه من صداق هذه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج حرة وأمة فى عقدة واحدة وسمى لكل واحدة صداقها ( قال ) كان مالك مرة يقول يفسخ نكاحه الامة ويثبت نكاح الحرة ثم رجع فقال ان كانت الحرة علمت بالامة فالنكاح ثابت نكاحها ونكاح الامة ولا خيار لها وان كانت لا تعلم فلها الخيار ان شئت أقامت وان شئت فارقت ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا الاصل فى الكتاب الاول

﴿ فى نكاح الام وابنتها فى عقدة واحدة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة وابنتها فى عقدة واحدة ويسمى لكل واحدة

صداقها ولم يدخل بواحدة منهما (قال) قال مالك ولم أسمعه أنامنه ولكن بلغني أنه قال يفسخ هذا النكاح ولا يقر على واحدة منهما ﴿قلت﴾ فإن قال أنا أفارق واحدة وأمسك الأخرى (قال) ليس ذلك له لأنه لم يعقد نكاح واحدة منهما قبل صاحبها ﴿قلت﴾ فإذا فرقت بينهما أ يكون له أن يتزوج الأم منهما قال نعم ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لم أسمعه من مالك ولكن هذا رأي أن له أن يتزوج الأم ﴿قلت﴾ ويتزوج البنت (قال) لا بأس بذلك ﴿قال سحنون﴾ وقد قيل أنه لا يتزوج الأم للشبهة التي في البنت ﴿قلت﴾ أ رأيت أن تزوج امرأة وابنتها في عقدة واحدة وللام زوج ولم يعلم بذلك ثم علم بذلك أ يكون نكاح الابنة جائزاً أم لا في قول مالك (قال) ذلك لا يجوز لأن من قول مالك كل صفقة وقعت بحلال وحرام فلا يجوز ذلك عنده في البيوع . قال وقال مالك وأشبهه شيء بالبيوع النكاح ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه يرفع الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما رجل نكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل بها فلا يحل له نكاح أمها وأيما رجل نكح امرأة فدخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها وإن لم يدخل بها فلينكحها ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن زيد بن ثابت وابن شهاب والقاسم وسلم وربيعة مثله إلا أن زيدا قال الأم مبهمة ليس فيها شرط وإنما الشرط في الرباب

— الذي يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها قبل أن يدخل بها —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن تزوج رجل امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج ابنتها بعد ذلك وهو لا يعلم فدخل بالبنت (قال) تحرم عليه الأم والبنت جميعاً ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يكون للام صداق ويفرق بينهما ثم يخطب البنت أن أحب فأما الأم فقد حرمت عليه أبداً لأنها قد صارت من أمهات نسائه وإن كان نكاح البنت حراماً فإنه يحل في الحرمة محل النكاح الصحيح ألا ترى أن النسب يثبت فيه وأن الصداق يجب فيه وأن الحدود تدفع فيه فلا بد للحرمة من أن تقع فيه كما تقع في النكاح الصحيح ﴿قلت﴾ أ رأيت أن تزوج بنتاً ثم تزوج أمها بعدها فبني بالأم ولم يبين بالابنة (قال) يفرق بينه

وبينهما كذلك قال مالك ولا تحل له واحدة منهما أبداً لأن الام قد دخل بها فصار  
 الربية محرمة عليه أبداً والام هي من أمهات نسائه فلا تحل له أبداً ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج أخرى  
 فإذا هي ابنتها (قال) أرى أن يفرق بينه وبين ابنتها فإنه نكحها على أمها فإن لم يكن  
 مس ابنتها أقرت عنده أمها فإن كان مسها فرق بينه وبين أمها بجمعه بينهما وقد نهى  
 الله عن ذلك ولها مهرها بما استحل منها (قال يونس) وقال ربيعة يمسك الاولى فإن  
 دخل بابنتها فارقهما لأن هاتين لا تصلح احدهما مع الاخرى ﴿ قلت ﴾ ومحمل الجدات  
 وبنات البنات وبنات البنين هذا المحل في قوله مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل  
 امرأتين لا يحل لرجل أن يتزوج منهما واحدة بعد واحدة في النكاح الصحيح اذا  
 دخل بالاولى فانظر اذا تزوج واحدة بعد واحدة فاجتمع في ملكه فوطئ الاولى  
 منهما فرق بينه وبين الآخرة وان وطئ الآخرة منهما فرق بينه وبين الاولى  
 والآخرة جميعاً ثم ان أراد أن يخطب احدهما فانظر الى ما وصفت لك من أمر الام  
 والبنت فاحملهم على ذلك المحمل فإن كان وطئ الام حرمت البنت أبداً وان كان  
 وطئ البنت ولم يوطأ الام لم تحرم البنت فإن كان نكاح الابنة أو لا ثبت معها وفرق  
 بينه وبين الام وان كان نكاح البنت آخراً فرق بينه وبينهما جميعاً ثم خطبها بعد  
 ثلاث حيض أو بعد أن تضع حملها ان كان بها حمل ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج  
 المرأة فينظر الى شعرها أو الى صدرها أو الى شيء من محاسنها أو ينظر اليها تلذذاً أو  
 قبل أو باشر ثم طلق أو ماتت الا أنه لم يجامها فتحل له ابنتها وقد قال الله تعالى  
 وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن  
 فلا جناح عليكم (قال) قال مالك اذا نظر الى شيء منها تلذذاً لم يصلح له أن يتزوج  
 ابنتها (قال مالك) وكذلك الخادم اذا نظر الى ساقها أو معصمها تلذذاً لم تحل له بنت  
 الخادم أبداً ولا تحل الخادم لايه ولا لابنه أبداً ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب  
 عن ابن جريج يرفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في الذي يتزوج

المرأة فيغمرها ولا يزيد على ذلك قال لا يتزوج ابنتها (قال) وكان ابن مسعود يقول  
 اذا قبلها فلا تحل له الابنة أبداً (وكان) عطاء يقول اذا جلس بين نخديها فلا يتزوج  
 ابنتها ﴿محرمه﴾ عن أبيه عن عبد الله بن أبي سلمة ويزيد بن قسيط وابن شهاب في  
 رجل تزوج امرأة فوضع يده عليها وكشفها ولم يمسه انه لا يحل له ابنتها ﴿قلت﴾  
 أرايت ان تزوج الام فدخل بها ثم تزوج البنت ودخل بها (قال) قال مالك تحرمان  
 عليه جميعا وكذلك الجدات وبنات بناتها وبنات بناتها هذه المنزلة بمنزلة الام والابنة  
 في الحرمة ﴿قلت﴾ فان تزوج الام ودخل بها أولم يدخل بها ثم تزوج البنت بعد  
 ذلك ولم يدخل بالبنت (قال) قال مالك يفرق بينه وبين البنت ويثبت على الام لان  
 نكاح الام لا يفسد الا بوطء الابنة اذا كان وطء الابنة بنكاح فاسد وكذلك ان  
 كان انما تزوج البنت أولا فوطئها أولم يطأها ثم تزوج الام بعد ذلك لم يفسد نكاح  
 البنت الا ان يطأ الام ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة في عدتها ولم يبين بها حتى  
 تزوج أختها أو أمها أيقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال) يثبت النكاح  
 الثاني في رأيي لأن العقدة الأولى كانت باطلة لأنها تحل لابنه ولأبيه أن ينكحها  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة في عدتها فلم يبين بها حتى تزوج أختها أو أمها  
 أيقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال) يثبت على النكاح الثاني في رأيي لأن  
 العقدة الأولى عقدة المرأة التي تزوجها في عدتها ليست بعقدة وليس ذلك بنكاح  
 ألا ترى أنه اذا لم يبين بها أو يتلذذ منها بشئ حتى يفرق بينهما أن مالكا قال لا بأس  
 أن يتزوجها والده أو ابنه فهذا يدل على مسئلتك ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج الام  
 وابنتها في عقدة واحدة فدخل بهما جميعا (قال) يفرق بينهما ولا ينكح واحدة منهما  
 أبداً وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان انما دخل بالام أو بالابنة أولم يدخل بهما جميعا  
 (قال) سمعت عن مالك أنه قال ان كانت عقدتهما واحدة فدخل بالبنت حرمت عليه  
 الام ولا يتزوجها أبداً وفسخ نكاح البنت أيضا حتى يستبرئ رحمها ثم يتزوجها ان  
 أحب بعد ذلك نكاحا مستقبلا (قال) وان كان دخل بالام ولم يدخل بالبنت فرق

بينه وبينها ويستبرئ رحم الام ثم ينكحها بعد ذلك ولا ينكح البنت أبداً وان كان لم يدخل بواحدة منهما وكانت عقدتهما واحدة فرق بينهما ويتزوج بعد ذلك أيتهما شاء وهو رأيي لان عقدتهما كانت حراما فلا يحرم ان ينكحها بعد ذلك حين لم يصبهما ألا ترى أنه لا يرث واحدة منهما لو ماتت ولو طلق واحدة منهما لم يكن ذلك طلاقاً ﴿قال سحنون﴾ وقد بينا هذا الاصل في أول الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج امرأة فلم يبين بها حتى تزوج أمها وهو لا يعلم فبني بالام أيفرق بينه وبين الابنة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويكون عليه للابنة نصف الصداق في قول مالك (قال) لا يكون لها عليه من الصداق قليل ولا كثير ﴿قلت﴾ ولم وانما جاءت هذه الفرقة والتحريم من قبل الزوج (قال) لان هذا التحريم لم يتممه الزوج وصار نكاح البنت لا يقر على حال فلما فسخ قبل البناء صارت لا مهر لها لانصف ولا غيره ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة عن أبيه قال سمعت سعد بن عمار يقول سألت ابن المسيب وعروة وأبان بن عثمان عن رجل كانت له وليدة يطؤها ثم انه باعها من رجل فولدت له جارية فأراد سيد الجارية الاول أن ينكح ابنتها من هذا الرجل (قال) فكلهم نهاه عن ذلك ورأوا أنه لا يصلح (وقال) مالك انه بلفه ذلك الا أنه قال فأراد الذي باعها أن يشتري ابنتها فيطأها قال فسأل عن ذلك أبان وابن المسيب وسليمان بن يسار فنهوه عن ذلك (وقال) وأخبرني الليث عن يحيى بن سعيد مثله

— في الرجل يزني بأمرأته أو يتزوجها عمداً —

﴿قلت﴾ أرايت ان زنى بأمرأته أو بابنتها أتحرّم عليه امرأته في قول مالك (قال) قال لنا مالك يفارقها ولا يقيم عليها وهذا خلاف ما قال لنا مالك في موطنه وأصحابه على ما في الموطأ ايس بينهم فيه اختلاف وهو الامر عندهم ﴿ابن أبي ذئب﴾ عن الحارث بن عبد الرحمن أنه سأل ابن المسيب عن رجل كان يتبع امرأة حراما فأراد أن ينكح ابنتها أو أمها قال فبسألت ابن المسيب فقال لا يحرم الحرام الحلال (قال) ثم

سألت عروة بن الزبير فقال نعم ما قال ابن المسيب (قال) ابن أبي ذئب وقال ذلك ابن شهاب (قال) وأخبرني رجال من أهل العلم عن معاذ بن جبل وربيعة قال لا ليس لحرام حرمة في الحلال ﴿قلت﴾ فإن تزوج أم امرأته عمداً وهو يعلم أنها أمها أتحرم عليه الابنة في قول مالك (قال) قد أخبرتك أنه كره أن يقيم عليها بعد الزنا فكيف بهذه التي تزوج والتزويج في هذا والزنا في أم امرأته التي تحته سواء إلا أن الذي تزوج أن عذر بالجهالة فلا حد عليه وهو أحرم من الذي زنى لانه نكاح ويدراً عنه فيه الحد ويأحق به النسب ﴿قلت﴾ أرايت الصبي اذا تزوج المرأة ولم يجامعها أو جامعها وهو صبي هل تحل لابنه أو لاجداده أو لولده أو لاولاده في قول مالك (قال) لا لان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فلا تحل زوجة الابن على حال من الحالات دخل بها الابن أو لم يدخل بها وانما تقع الحرمة عند عقد الابن نكاحها (قال) وكذلك امرأة الاب اذا عقد الاب نكاحها حرمت على أولاده وان لم يدخل بها بعقد النكاح تقع الحرمة ها هنا ليس بالجماع انما تلك الربية التي لا تقع الحرمة الا بجماع أمها ولا تقع الحرمة بعقد نكاح أمها ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يفسق بالمرأة يزني بها أتحل لايه أو لابنه (قال) سمعت مالكا غير مرة وسئل عن الرجل يزني بأم امرأته أو يتلذذ بها فيما دون الفرج فقال أرى أن يفارق امرأته فكذلك الرجل عندى اذا زنى بامرأة لم ينبغ لابنه ولا لايه أن يتزوجاها أبداً وهو رأي الذي أخذ به ﴿قلت﴾ أفيتزوج الرجل المرأة التي قد زنى بها هو نفسه في قول مالك (قال) نعم بعد الاستبراء من الماء الفاسد ﴿قلت﴾ ويحل للذي فسق بهذه المرأة أن يتزوج أمها أو بنتها (قال) سمعت مالكا يسئل عن الذي يزني بمختنته أو يعبت عليها فيما فوق فرجها فرأى أن يفارق امرأته فكيف يتزوج من ليس تحته فالذي أمره مالك أن يفارق امرأته من أجلها أيسر من التي قد زنى بها أن يتزوج أمها أو ابنتها وهو رأي الذي أخذ به ﴿قلت﴾ أرايت مالكا هل كان يكره أن يتزوج الرجل المرأة قد قبلها أبوه لشهوة أو ابنة أو لامسها أو



أو باشرها حراما (قال) سمعت منه في الذي يعبث على ختنته فيما دون الفرج أن مالكاً أمره أن يفارق امرأته فهذا مثله وهو رأي الذي أخذ به أن لا يتزوجها وإن ما تلذذ به الرجل من امرأة على وجه الحرام فلا أحب لآبيه ولا لابنه أن يتزوجها ولا أحب له أن يتزوج أمها ولا ابنتها وقد أمره مالك أن يفارق من عنده لما أحدث في أمها فكيف يجوز لمن ليست عنده أن يتزوجها ﴿قلت﴾ فإن جامعها أكان مالك يكره لآبيه أو لابنه أن ينكحها قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن زنى الرجل بامرأة آبيه أو بامرأة ابنه أتحرم على آبيه أو على ابنه في قول مالك (قال) الذي أخذ به أنه لا ينبغي لرجل ولا لآبيه أن يخبرا امرأة واحدة كما كره مالك أن يخبر الرجل الواحد المرأة وابنتها (قال) وسمعت وسأله رجل عن رجل زنى بأم امرأته قال أرى أن يفارقها والذي سأله عنها هو رجل نزلت به وأنا أرى إذا زنى الرجل بامرأة ابنه أن يفارقها الابن ولا يقيم عليها ﴿مخرمة بن بكير﴾ عن آبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتى في رجل نكح امرأة ثم توفي ولم يمسه هل تصالح لابنه فقال لا تصالح لابنه (قال بكير) وقال ذلك ابن قسيط ﴿ابن لميعة﴾ عن جابر بن عبد الله بذلك ﴿يونس﴾ قال ابن شهاب لا تحل لابنه وإن طلقها (قال يونس) وقال ربيعة لا تحل امرأة ملك بضعها رجل لو ولد ولا لولد دخل بها أو لم يدخل بها

### ❦ في نكاح الاختين ❦

﴿قلت﴾ أرايت أن تزوج امرأة فلم يبين بها حتى تزوج أختها فبني بها أيتها امرأة في قول مالك (قال) الأولى وبفراق بينه وبين الثانية ﴿قلت﴾ ويكون للاخت المدخول بها مهر مثلها أو المهر الذي سمي لها (قال) قال مالك المهر الذي سمي لها (قال مالك) وكذلك أن تزوج أخته من الرضاة ففرق بينهما بعد البناء فإن لها المهر الذي سمي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج في عقدة واحدة أختين لم يعلم بذلك ولا هما علمتا بذلك فعلم قبل البناء بهما أو بعد البناء بهما أيكون للزوج الخيار في أن يحبس أيتها شاء في قول مالك (قال) لا خيار للزوج في أن يحبس واحدة

منهما ولكن يفرق بينه وبينهما (قال) وكل امرأتين يجوز له أن ينكح احدهما بعد صاحبتها ولا يجوز له أن يجمعهما جميعاً تحته فإنه ان كان تزوجهما في عقدة واحدة فبني بهما أو لم يبن بهما ففسخ نكاحه منهما جميعاً ولا خيار له في أن يجنس واحدة منهما. وينكح أيتها شاء بعد ذلك بعد أن يستبرى أن كان قد دخل بهما أو بواحدة منهما وهذا قول مالك ✽ ابن وهب ✽ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها ثم تزوج أخرى بالشام فدخل بها فاذا هي أختها ثم قال لها أنت طالق ثلاثاً قال ابن شهاب لا نرى عليه بأساً أن يمكك الأولى منهما فان نكاحها كان أول نكاح وللتى طلق مهرها كاملاً وعليها العدة وان كانت حاملاً فعليه نفقتها حتى تضع حملها ✽ قال يونس ✽ وقال ربيعة إما هو تكون الأولى بيده فهي امرأته وقد فارق الآخرة وإما هو طلق الأولى فالآخرة مفارقة على كل حال ✽ قلت ✽ أرايت ان تزوج أختين واحدة بعد واحدة وقد دخل بهما جميعاً (قال) قال مالك يفرق بينه وبين الآخرة ويثبت مع الأولى وكذلك العمة والخالة مما يحل للرجل أن يتزوج واحدة بعد هلاك الأخرى أو طلاقها

### ✽ في الاختين من ملك اليمين ✽

✽ قلت ✽ أرايت الرجل يتزوج المرأة وعنده أختها بملك يمينه قد كان يطؤها أبصاح له هذا النكاح (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكاً قال لا ينبغي للرجل أن يتزوج امرأة الا امرأة يجوز له أن يطأها اذا نكحها فأرى هذه عندي لا يستطيع اذا تزوجها أن يطأها ولا يقبلها ولا يباشرها حتى يحرم عليه فرج أختها ولا يمجني أن ينكح الرجل امرأة ينهى عن وطئها أو تقييلها لتحريم أخرى على نفسه ولا يجوز له أن ينكح الا في الموضع الذي يجوز له فيه الوطء ولو نكح لم أفرق بينه وبين امرأته ووقفته عنها حتى يحرم أيتها شاء ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأي ✽ قال مسنون ✽ وقد قال عبد الرحمن ان النكاح لا ينمقد وهو أحسن قوله وقد بينا هذا الاصل في كتاب الاستبراء

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً كان يطاءً أمةً فباعها من رجل ثم تزوج أختها فلم يبين بها حتى استبرا أختها التي كان يطاءً أي يكون له أن يطاءً امرأته وقد عادت إليه الأمة التي كان يطاءً أم لا يكون له أن يطاءً امرأته حتى يحرم عليه فرج الأمة ( قال ) نعم له أن يطاءً امرأته وليس عليه أن يحرم فرج جاريته ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد قال مالك في الرجل يكون عنده الاختان من ملك اليمين فيطاء أحدهما قال مالك فلا يطاء الأخرى حتى يحرم فرج التي وطئ فان هو باع التي وطئ ثم وطئ التي عنده ثم اشترى التي باع ( قال ) قال مالك فلا بأس أن يقيم على التي وطئ لانه حين باع التي كان وطئها أولاً حل له أن يطاء أختها فلما وطئ أختها بعد البيع ثم اشتراها والتي عنده حلال له فلا يضره شراء أختها في وطء هذه التي عنده ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ان هذا حين باع أختها وطئ هذه التي بقيت في ملكه وليس مسئلتى هكذا انما مسئلتى أنه عقد نكاح أختها بعد بيعها فلم يطاء أختها التي كان يطاءً وقول مالك انه وطئ التي بقيت في ملكه بعد بيع الأخرى قال أبو طه هاهنا والمقد سواء لان التحريم قد وقع بالبيع ﴿ قلت ﴾ أوقع التحريم بالبيع في التي باع ووقع التحليل في التي بقيت عنده في ملكه فلا يضره وطئها أو لم يطاءها ان هو اشترى التي باع فله أن يطاء التي بقيت في ملكه ويمسك عن التي اشترى ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وتجهلها كأنهما اشتريتا بعد ما وطئها جميعاً قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولو أن رجلاً كان يطاءً جاريةً فباعها وعنده أختها لم يكن وطئها ثم اشترى التي كان باع قبل أن يطاء التي كان مخبراً أن يطاء أيتهما شاء لان التحليل وقع فيهما قبل أن يطاء التي عنده فله أن يطاء أيتهما شاء ( قال ) نعم هاتان قد اجتمع له التحليل في أيتهما شاء فاذا وطئ واحدة أمسك عن الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي كان وطئ وهذا رأيي ﴿ قال ﴾ ولو أن رجلاً كانت عنده أختان فوطئ احدهما ثم وثب على الأخرى فوطئها قبل أن يحرم عليه فرج التي وطئ أولاً وقف عنهما جميعاً حتى يحرم عليه أيتهما شاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة فلم

يطأها حتى اشترى أختها أيكون له أن يطأ امرأته قبل أن يحرم عليه فرج التي اشترى ( قال ) نعم لا بأس بذلك ألا ترى لو أن رجلاً اشترى أختاً بعد أخت كان له أن يطأ الاولى منهما وإن شاء الآخرة إلا أن هذا في النكاح لا يجوز له أن يطأ أختها التي اشترى إلا أن يفارق امرأته وهذا في هذه المسئلة مخالف للشراء فكذلك النكاح ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج امرأة فاشترى أختها قبل أن يطأ امرأته فوطئ أختها أئتمنه من امرأته حتى يحرم عليه فرج أمته أم لا ( قال ابن القاسم ) يقال له كف عن امرأتك حتى تحرم عليك فرج أختها ﴿ قلت ﴾ ولا يفسد هذا نكاحه قال لا ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لان العقد وقمت صحيحة فلا يفسده ما وقع بعده من أمر أختها ألا ترى أنه لو تزوج امرأة ثم تزوج أختها فدخل بالثانية فانه يفرق بينه وبين الثانية عند مالك ويثبت على نكاح الاولى فكذلك مسألتك وإن تزوج أختين في عقدة واحدة وإن سمي لكل واحدة مهرًا كان نكاحه فاسداً عند مالك فكذلك الذي كانت عنده أمة يطؤها فيتزوج أختها بعد ذلك فأرى أن يوقف عنها حتى يحرم عليه فرج أختها التي وطئها ولا أرى أن يفسخ النكاح ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يكون عنده أم ولده ثم تزوجها ثم يشتري أختها فيطؤها ثم ترجع اليه أم ولده أيكف عن أختها التي وطئ أم يقيم على وطئها ويمسك عن أم ولده ( قال ) بل يقيم على وطء هذه التي عنده ويمسك عن أم ولده ﴿ قلت ﴾ فإن ولدت منه الثانية فزوجهام رجعتا اليه جميعاً أيكون له أن يطأ أيهما شاء ويمسك عن الاخرى ( قال ) نعم ما لم يطأ التي رجعت اليه أولاً قبل أن ترجع اليه الاخرى

— في وطء الاختين من الرضاة بملك اليمين —

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يملك الاختين من الرضاة أيلصق له أن يطأهما في قول مالك ( قال ) قال مالك اذا وطئ احداهما فليمسك عن الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ ثم ان شاء وطئ الاخرى وان شاء أمسك عنها ﴿ قلت ﴾ والرضاة في هذا والنسب في قول مالك سواء ( قال ) نعم



— في الجمع بين النساء —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك في كل من يحل من النساء أن ينكح واحدة بعد واحدة فلا يحل له أن يجمع بينهما في ملك واحد مثل العمة وبنت الاخ وبنت الاخت والاختين فهو اذا تزوج واحدة بعد واحدة وهو لا يعلم فدخل بالآخره منهما قبل أن يدخل بالاولى أو دخل بهما جميعا فانه في هذا كله يفرق بينه وبين الآخره ويثبت مع الاولى لان نكاحهما كان صحيحا فلا يفسد نكاحهما ما دخل هاهنا من نكاح عمته ولا أختها وان كان قد دخل بالآخره فعليه صداقها الذي سمي لها وان لم يكن سمي صداقا فعليه صداق مثلها والفرقة بينهما بغير طلاق لانه لا يقر معها على حال وهذا كله قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ العمة وبنت أخيها وبنت بنتها وبنت بنيتها وان سفان بنات الذكور منهن وبنت الاناث فلا يصلح لرجل أن يجمع بينهما يمينتين منهن لانهن ذوات محارم وقد نهى أن يجمع بين ذوات المحارم فكذلك هذا في الرضاع سواء يحمل هذا المحمل وكذلك هذا في الملك عند مالك لان مالكا قال يحرم من الرضاعة في الملك ما يحرم من النسب ﴿ قلت ﴾ أرايت اخلالة وبنت الاخت من الرضاعة أيجمع بينهما الرجل في نكاح أو في ملك اليمين يطوهما في قول مالك ( قال ) قال مالك الولادة والرضاعة والملك سواء التحريم فيها سواء في النكاح وفي ملك اليمين سواء لا يصلح له أن يتزوج اخلالة وبنت أختها من الرضاعة ولا بأس أن يجمعها في الملك ولا يجمعهما في الوطاء ان وطئ واحدة لم يوطأ الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن ابن هبيرة عن عبد الله بن زريق عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله ﴿ يونس ﴾ عن ابن شهاب قال نرى خالة أبيها وعمه أمها بتلك المنزلة وان كان ذلك من الرضاعة ﴿ يونس ﴾ عن ابن شهاب قال لا يجمع بين امرأة وخالة أبيها ولا خالة أمها ولا عمة أبيها ولا عمة أمها

في وطء المرأة وابنتها من ملك اليمين والنكاح

قلت: أرايت لو أن رجلا وطئ جاريته أو جارية ابنه وعنده أمها امرأة له فولدت الامة أتحرّم عليه امرأته وهل تكون الامة أم ولد له في قول مالك (قال) أرى أن يفارق امرأته وأرى أن يعتق الجارية لانه لا ينبغي له وطؤها بوجه من الوجوه وليس له أن يتبعها في الخدمة وإنما كان له فيها من المتاع بالوطء لاني سمعت مالكا يقول من زنى بأم امرأته انه يفارق امرأته فكيف بمن وطئ بملك وهو لا أحد عليه فيها فن لا أحد عليه فيها أشد في التحريم ممن عليه فيها الحد والحجة في أنها تعتق لان مالكا سئل عن الذي يوطأ أخته من الرضاعة وهو يملكها قال لا أحد عليه وأرى أن تعتق عليه ان حملت لانه لا يصل الى وطئها ولا منفعة له فيها من خدمة وكل من وطئ من ذوات المحارم فحملت فانه يعتق عليه ولا يؤخر فالذي وطئ ابنة امرأته مما يملكه بمنزلة أخته من الرضاعة ممن يملك سواء ولو لم تحمل حرمت عليه امرأته لانه ممن لا أحد عليه وهذا ما لا اختلاف فيه ولقد سمعت مالكا غير مرة يقول يفارق امرأته اذا زنى بأمها أو بابنتها فكيف بهذا الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال لا يصلح للرجل أن ينكح ابنة ابن امرأته ولا ابنة ابنتها ولا شيئا من أولاد أولادها وان بعدن منه (قال) وبلغني عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى أبي بكر بن حزم يقول تسألني عن الرجل يجمع بين المرأة وابنتها في ملك اليمين فلا يقرن ذلك لا أحد فعله فقد نزل في القرآن النهي يعني عنه وإنما استحل ذلك من استحله لقول الله تعالى الا ما ملكت أيمانكم وقد كان بلغنا أن رجلا من أسلم سأل عثمان بن عفان عن ذلك فقال لا يحل لك ودخل عليه علي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف في رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن ذلك وقالوا انما أحل الله لك ما سمي لك سواء هؤلاء مما ملكت أيمانكم



— ﴿ احصان النكاح بغير ولي ﴾ —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان تزوج رجل امرأة بغير ولي استخلفت على نفسها رجلا فزوجها ودخل بها أ يكون هذا نكاح احصان في قول مالك ( قال ) لا يكون احصانا

— ﴿ احصان الصغيرة ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبية الصغيرة التي لم تحصن ومثلها بجامع اذا تزوجها فدخل بها وجامعها أ يكون ذلك احصانا في قول مالك أم لا ( قال ) نعم تحصنه ولا يحصنها ﴿ قلت ﴾ أرأيت المجنونة والمغلوبة على عقلها اذا تزوجها فدخل بها وجامعها هل تحصنه في قول مالك ( قال ) نعم في رأيي ولا يحصنها هو ( وقال ) بعض الرواة يحصنها وهي من الحرائر المسلمات ولان نكاحها حلال

— ﴿ احصان الصبي والخصى ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبي اذا لم يحتلم يتزوج المرأة فيدخل بها فيجامعها ومثله بجامع أ يحصنها قال لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الصبي اذا بنى بامرأته وجامعها هل يجب بجماعه إياها المهر لها ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك لها ولا عدة عليها ان صالحها أبوه أو وصيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الخصى القائم الذ ذكر هل يحصن ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن قال مالك هو نكاح وهو يفتسل منه ويقام فيه الحد فاذا تزوج وجامع فذلك احصان ﴿ قلت ﴾ أرأيت المجنون والخصي هل يحصنان المرأة ( قال ) نعم في رأيي لان المرأة اذا رضيت بأن تزوج مجنوناً أو خصياً قائم الذكر فهو وطء يجب فيه الصداق ويجب لوطء المجنون والخصي الحد فاذا كان هكذا بجماعه في النكاح احصان وهو نكاح صحيح الا أن لها أن تختار ان لم تعلم وان علمت فرضيت فوطئها بعمد علمها فهو نكاح

﴿ قات ﴾ أرأيت المجبوب هل يحصنها (قال) لا يحصن الا الوطء عند مالك والمجبوب لا يبطأ ﴿ قات ﴾ أرأيت العبد هل يحصن الحرة قال نعم ﴿ قات ﴾ أرأيت امرأة تزوجها خصي وهي لا تعلم أنه خصي وكان يوطؤها ثم علمت أنه خصي فاختارت فراقه أيكون ووطؤه ذلك احصانا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أراه إحصانا لها ولا له ولا يكون الاحصان عند مالك الا ما يقام عليه ولا خيار فيه (قال ابن القاسم) فان أصابها بعد علمها بأنه خصي انقطع خيارها ووجب عليها الاحصان بذلك الوطء ﴿ يونس بن يزيد ﴾ عن ابن شهاب أنه سمع عبد الملك بن مروان يسأل عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود هل تحصن الامة الحر فقال نعم فقال له عبد الملك عمن تروي هذا فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك ﴿ يونس ﴾ عن ربيعة أنه قال يحصن الحر بالمملوكة وتحصن الحرة بالعبد لان الله تبارك وتعالى جعل ذلك تزويجاً تجري فيه العدة والردة والصداق وعدة ما أحل الله من النساء ﴿ يونس ﴾ عن ابن شهاب قال ان الامة تحصن الحر لان الله تعالى قال وأنكحوا الأيتام منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ان يكونوا فقراء فبذلك كان يرى أهل العلم أنه احصان ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن بكير بن الاشج عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار مثله ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعبد الرحمن بن الهدير وكان شيخاً قديماً مرضياً وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وابن قسيط أنهم كانوا يقولون الحر يحصنه نكاح الامة والعبد يحصن بنكاحه الحرة ﴿ مخزومة ﴾ عن أييه عن القاسم وسالم وسليمان بن يسار مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن شعيب بن نمير عن حسين بن عبد الله عن أييه عن جده عن علي بن أبي طالب بذلك ﴿ مالك ﴾ قال بلغني عن القاسم بن محمد أنه كان يقول اذا نكح الحر الامة فقد أحصنته (قال) مالك وقال ذلك ابن شهاب ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك والامر عندنا أن الحرة يحصنها العبد اذا مسها

❦ في احصان الامة واليهودية والنصرانية ❦

❦ قلت ❦ هل تحصن الامة واليهودية والنصرانية الحرّ في قول مالك (قال) نعم اذا كان نكاحهن صحيحاً ❦ قلت ❦ فان كان النكاح فاسداً أ يكونان به محصنين اذا كانا حريّن مسلمين أو حرّاً مسلماً على نصرانية أو أمة والنكاح فاسد (قال) لا يحصن هذا النكاح وانما يحصن من النكاح عند مالك ما كان منه يقام عليه ❦ قلت ❦ أ رأيت المسلم يتزوج النصرانية فيطؤها ثم يطلقها أو يموت عنها ثم تزني قبل أن تسلم أو تسلم ثم تزني أ تكون محصنة أم لا (قال) قال مالك لا تكون محصنة حتى تسلم وهي تحت زوج فيجامعها من بعد الاسلام فان جامعها من بعد الاسلام أحصنها والا لم يحصنها (قال مالك) وكذلك الامة لا يحصنها زوجها بجماع كان منه وهي في رقها وانما يحصنها اذا جامعها بعد ما عتقت ❦ يونس بن يزيد ❦ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال لا تحصن النصرانية بمسلم ان جاز له نكاحها ولا يحصن من كان على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل الذمة بين ظهرائي المسلمين حتى يخرجوا من دينهم الى الاسلام ثم يحصنون في الاسلام قد أقرؤا بالذمة على ما هو أعظم من نكاح الامهات والبنات على قول البهتان وعبادة غير الرحمن ❦ يونس ❦ عن ربيعة أنه قال لا يحصن العبد ولا الامة بنكاح كان في رق فاذا أعتقا فكأنهما لم يتزوجا قبل ذلك فاذا تزوجها بعد العتاقة وابتنيا فقد أحصنا ❦ يونس ❦ عن ابن شهاب أنه قال في مملوك تحته أمة فيعتقان ثم زنيا بعد ذلك قال يجلد كل واحد منهما مائة جلدة فانهما عتقا وهما متناكحان بنكاح الرق ❦ يونس ❦ عن ابن شهاب أنه قال لم نسمع أحداً من علمائنا يشك في أنه قد أحصن وأنه قد وجب عليه الرجم اذا نكح المسلم الحرّ النصرانية ❦ مخزومة ❦ عن أبيه قال سمعت عبد الله بن أبي سلمة يقول في رجل تزوج نصرانية ثم زنى هل عليه من رجم قال نعم يرمم ❦ يونس ❦ عن ربيعة أنه قال ان جاز للحر المسلم أن ينكح النصرانية أحصن بها

❦ في الدعوى في الاحصان ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها ثم يطلقها فيقول ما جامعتها وتقول المرأة قد جامعني ( قال ) القول قول المرأة في ذلك ❦ قلت ❦ فان طلقها واحدة ( قال ) القول قول المرأة في الصداق وعليها العدة ولا يملك الرجعة وهذا قول مالك ( قال ) وبلغني أن مالكا قيل له أفتنكح بهذا زوجا كان طلقها البتة اذا طلقها زوجها فقال الزوج لم أطأها وقالت المرأة قد وطئني ( قال مالك ) لا أرى ذلك له الا باجتماع منهما على الوطء ( قال ابن القاسم ) وأرى أن تدين في ذلك ويخلى بينها وبين نكاحه وأخاف أن يكون هذا من الذي طلقها ضارا آمنه في نكاحها ❦ قلت ❦ فهل يكون الرجل محصنا أم لا ( قال ) لا يكون محصنا ولا تصدق عليه المرأة في الاحصان ❦ سحنون ❦ وقد قال بعض الرواة وان أخذ منه الصداق لانه انما أخذ منه الصداق لما مضى من الحكم الظاهر ولم يقر بأنه أصابها ❦ قلت ❦ أرايت المرأة أتكون محصنة في قول مالك وقد أقرت بالجماع ( قال ) لا تكون محصنة وكذلك بلغني عن مالك ( وقال بعض الرواة ) لها أن تسقط ما أقرت به من الاحصان قبل أن تؤخذ في زنا أو بعد ما أخذت لادعائها الصداق وانها لو لم تدعه اذ لم يقر به الزوج لم يكن لها فلما كان إقرارها بالوطء الذي تزعم أنها أقرت به للصداق كان لها أن تلتفي الاحصان الذي أقرت به ❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت العنين أو الرجل الذي ليس بعنيد يدخل بامرأته فيدعي أنه قد جامعها وأنكرت هي الجماع وقالت ما جامعني ثم طلقها البتة ( قال ) قد أقر لها بالصداق فيقال لها خذي ان شئت وان شئت فدعي ❦ قلت ❦ فان قالت المرأة بعد ذلك أتكون محصنة ( قال ) لا تكون محصنة الا بأمر يعرف به الميسر بعد النكاح ❦ قلت ❦ أرايت المرأة تقيم مع زوجها عشرين سنة ثم وجدوها تزني فقال الزوج قد كنت أجامعها وقالت المرأة ما جامعني أتكون محصنة أم لا في قول مالك ( قال ابن القاسم ) أراها محصنة ❦ قال سحنون ❦ وكذلك يقول غيره انها محصنة وليس لها انكار لانها انما ترفع حداً وجب عليها لم تكن منها قبل ذلك

دعوى ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة طلقها زوجها البتة قبل البناء بها فزوجت غيره فلم يدخل بها حتى مات عنها فادعت المرأة أنه قد جامعها ولم يبن بها قالت طرقتني ليلاً فجامعني أتحمّلها زوجها الاول أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تصدق في الجماع ان أرادت الرجوع لزوجها الا بدخول معروف ﴿ قلت ﴾ فان زنت أتكون عندك محصنة بقولها ذلك أم لا ( قال ) لا تكون محصنة ﴿ قال سحنون ﴾ وهذه مثل الاولى لها طرح ما ادعت

### ❦ في احصان المرتدة ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل المسلم يتزوج المرأة ويدخل بها ثم ترتد عن الاسلام ثم ترجع الى الاسلام فترى قبل أن تتزوج من بعد الردة أترجم أم لا ترجم ( قال ) لا أرى أن ترجم ولم أسمعه من مالك الا أن مالكاً سئل عنها اذا ارتدت وقد حجت ثم رجعت الى الاسلام أيجزئها ذلك الحج قال لا حتى تحج حجة مستأنفة فاذا كان عليها حجة الاسلام حتى يكون اسلامها ذلك كأنه مبتدأ مثل من أسلم كان ما كان من زنا قبله موضوعاً وما كان لله وانما تؤخذ في ذلك بما كان للناس من الفرية والسرقة مما لو عملته وهي كافرة كان ذلك عليها وكل ما كان لله مما تركته قبل ارتدادها من صلاة أو صيام أفطرته من رمضان أو زكاة تركتها أو زنا زنته فذلك كله عنها موضوع وتستأنف بعد أن رجعت الى الاسلام ما كان يستأنفه الكافر اذا أسلم ( قال ابن القاسم ) وهو أحسن ما سمعت وهو رأيي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والمرتد اذا ارتد وعليه أيمان بالعتق أو عليه ظهار أو عليه أيمان بالله قد حلف بها ان الردة تسقط ذلك كله عنه ﴿ سحنون ﴾ وقال بعض الرواة ان ردة لا تطرح احصانه في الاسلام ولا أيمانه بالطلاق ألا ترى أنه لو طلق امرأته ثلاثاً في الاسلام ثم ارتدت ثم رجع أكان يكون له تزويجها بغير زوج ولو نكح امرأة قد طلقها زوجها ثلاثاً ثم ارتدت ثم رجع الى الاسلام أما كانت الزوجة تحل لزوجها الذي طلقها ثلاثاً بنكاحه قبل أن يرتد ووطئه اياها ﴿ قلت ﴾ أرأيت المبدين اذا أعتقا وهما زوجان فلم يجامعها

بعد العتق حتى زنياً يكونان محصنين أم لا (قال) لا يكونان محصنين الا بجماع من  
بعد العتق وكذلك قال ابن شهاب وربيعة

### في الاحلال

﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوج امرأة بغير ولي استخلفت على نفسها رجلاً فزوجها ودخل  
بها أ يكون هذا نكاح احصان في قول مالك أم لا (قال) لا يكون احصاناً ﴿قلت﴾  
فهل يحلها وطء هذا الزوج لزوج كان قبله طلقها ثلاثاً في قول مالك (قال) لا اذا  
فرق بينهما ولا يكون الاحصان الا في نكاح لا يفرق فيه الولي مع وطء يحل الا  
أن يجيزه الولي أو السلطان فيطأها بعد اجازته فيكون احصاناً بمنزلة العبد اذا وطئ  
قبل إجازة السيد فليس ذلك باحصان ولا تحل لزوج كان قبله الا أن يجيز السيد  
فيطأها بعد ذلك فيكون احصاناً وتحل بذلك لزوج كان قبله فكذلك الذي ينكح  
بغير ولي وهو مما لو أراد السلطان أن يفسخه والولي لم يكن احصاناً ولم تحل  
لزوج كان قبله بهذا النكاح وهذا الذي سمعت من قول مالك ممن أثق به ﴿قلت﴾  
فهل يحلها وطء الصبي لزوج كان قبله اذا جامعها (قال) قال مالك لا يحلها لان وطء  
الصبي ليس بوطء ولان مالكا قال لي أيضاً لو أن كبيرة زنت بصبي لم يكن عليها  
الحد ولا يكون وطؤه احصاناً وانما يحصن من الوطء ما يجب فيه الحد ﴿قلت﴾  
أ رأيت المجنون والخصي القائم الذكر هل تحل بجماعهما لزوج كان طلقها قبلهما  
ثلاثاً في قول مالك (قال) نعم في رأيي لان هذا وطء كبير ﴿قلت﴾ أ رأيت  
المحبوب هل يحلها لزوج كان بتها ثلاثاً (قال) لا لانه لا يجمع ﴿قلت﴾ أ رأيت  
الصبية اذا تزوجها رجل فطلقها ثلاثاً ثم تزوجت آخر من بعده ومثلها توطأ وذلك  
قبل أن تحيض فوطئها الثاني فطلقها أيضاً أو مات عنها آتحتل لزوجها الاول الذي  
كان طلقها ثلاثاً بوطء هذا الثاني وانما وطئها قبل أن تحيض (قال) نعم وهذا قول  
مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ما لا تجملها به محصنة هل تحلها بذلك الوطء وذلك النكاح  
لزوج كان قد طلقها ثلاثاً في قول مالك (قال) لا وكذلك بلغني عن مالك في الاحصان

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك في نكاح العبد وكل نكاح كان حراما يفسخ ولا يترك  
 عليه أهله مثل المرأة تزوج نفسها والامة تزوج نفسها والرجل يتزوج أخته من  
 الرضاة أو من ذوات المحارم ولا يعلم أو يتزوج أخت امرأته وهو لا يعلم ويدخل  
 بها أو عمتها أو خالتها أو ما أشبه هذا فإنه لا يحلها بذلك الوطء لزوج كان قد طلقها  
 قبله ثلاثا ولا يكون ذلك الوطء ولا ذلك النكاح احصانا وهو رأيي ﴿ قلت ﴾  
 أرايت كل نكاح يكون الى الاولياء ان شاؤا أثبتوه وان شاؤا ردوه أو الى المرأة  
 ان شاءت رضيت وان شاءت فسخت النكاح مثل المرأة تتزوج الرجل وهو عبد  
 لا تعلم به أو الرجل يتزوج المرأة وهي جذماء أو برصاء لا يعلم بذلك حتى وطئها  
 فاختارت المرأة فراق العبد أو اختار الرجل فراق هذه المرأة أيكون هذا  
 النكاح والوطء مما يحلها لزوج كان قبله ( قال ) قال مالك في المرأة تنكح الرجل  
 وهو عبد لا تعلم به ثم علمت به بعد ما وطئها فاختارت فراقه ان ذلك الوطء لا يحلها  
 لزوج كان قبله فكذلك مسائلك كلها ﴿ قلت ﴾ فهل تكون المرأة بهذا الوطء  
 محصنة ( قال ) لا تكون به محصنة في رأيي وقد أخبرتك أن مالكا كان يقول لا تكون  
 محصنة الا بالنكاح الذي ليس الى أحد فسخه فهذا يجزئك لان مالكا قال لو تزوج  
 رجل امرأة كان قد طلقها رجل ثلاثا فوطئها وهي حائض ثم فارقها لم تحل لزوجها  
 الاول ( قال ابن القاسم ) ولا تكون بمثل هذا محصنة وكذلك الذي يتزوج المرأة  
 في رمضان فيطؤها نهارا أو يتزوجها وهي محرمة وهو محرم فيطؤها فهذا كله لا يحلها  
 لزوج كان طلقها ولا يكونان به محصنين وكذلك كل وطء نهى الله عنه مثل وطء  
 المعتكفة وغير ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بمض الرواة وهو المخزومي قال الله  
 تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقد نهى الله عن وطء الحائض فلا  
 يكون ما نهى الله عنه يحل ما أمر به ﴿ يونس بن يزيد ﴾ عن ربيعة أنه قال ليس على  
 الرجل احصان حتى يتزوج ويدخل بامرأته ولا تحل المرأة حتى يدخل بها زوجها قال  
 ربيعة الاحصان الاسلام للحر والامة لأن الاسلام أحصنهن الا بما أحلهن به



والاحصان من الحرة لها مهرها وبضعها لا محل الا به والاحصان أن يملك بضعها عليها زوجها وأن تأخذ مهر ذلك الذي استحل ذلك منها ان كانت عند زوج أو تأيتم منه وذلك أن تنكح وتوطأ ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال ليس على الذي يتسرر الامة حين يأتي بفاحشة الرجم ولكن عليه جلد مائة وتغريب عام ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال نرى الاحصان اذا تزوج الرجل المرأة ثم مسها أن عليه الرجم ان زنى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن نصرانية تحت مسلم طلقها البتة فزوجها نصراني ثم مات عنها أو طلقها النصراني البتة هل تحل لزوجها الاول أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا تحل لزوجها الاول بهذا النكاح ﴿قلت﴾ فان كان هذا النصراني الذي تزوجها بعد هذا المسلم أسلم أثبت على نكاحه (قال) قال مالك نعم يثبت على نكاحه ﴿قلت﴾ فهو اذا أسلم ثبت على نكاحه وان هو طلقها قبل أن يسلم لم يجعله مالك نكاحا يحلها به لزوجها الاول (قال) نعم لأنه كان نكاحا في الشرك لا يحلها لزوجها الاول المسلم الذي طلقها البتة وهو ان أسلم وهي نصرانية ثبت على نكاحه الذي كان في الشرك وان أسلما جميعا ثبتا على نكاحهما الذي كان في الشرك وبهذا مضت السنة ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلم وهي نصرانية فوطئها بعد ما أسلم وقد كان زوجها المسلم طلقها البتة أيحلها هذا الوطء بعد اسلامه ان هو مات عنها أو طلقها لزوجها الاول في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها بعد ما طلقها زوجها البتة بغير أمر سيده فوطئها ثم طلقها أيحلها وطء هذا العبد لزوجها الاول (قال) قال مالك لا يحلها ذلك لزوجها الاول الا أن يحيز السيد نكاحه ثم يطأها بعد ما أجاز السيد نكاحه أو يكون السيد كان أمره بالنكاح فنكح ثم وطئ فلهذه يحلها نكاح العبد ووطؤه لزوج كان قبله طلقها البتة (قال مالك) وأما اذا تزوج بغير إذن سيده فان وطأه هذا لا يحلها لزوج كان قبله طلقها البتة ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا تزوج بغير إذن سيده فطلقها البتة قبل أن يحيز سيده نكاحه وقبل أن يعلم ذلك أيقع طلاقه عليها في قول

مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فكيف يقع الطلاق عليها ولا يحلها لزوجها ان وطئها في  
نكاحه هذا الذي وقع طلاقه عليها (قال) لان مالك قال في الرجل اذا تزوج فكان  
الى أحد من الناس أن يجيز ذلك النكاح ان أحب وان أحب أن يفسخه ففسخه فلم  
يلغ ذلك الذي كان ذلك في يده حتى طلق الزوج ان طلاق الزوج واقع لان الولي  
لو فسخ ذلك النكاح كان طلاقا فكذلك الزوج اذا طلق وقع طلاقه ولا يحلها وطؤه  
اياها لزوج كان طلقها قبله ثلاثا وكذلك العبد ( وقال ) غيره ولا يحلها الا النكاح التام  
الذي لا وسم فيه ولا قول مع الوطء الحلال ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج بغير اذن  
الولي فدخل بها وقد كانت تحت زوج قبله طلقها البتة ففرق الولي بينها وبين زوجها  
هذا الآخر بعد ما كان وطئها أو مات عنها أو طلقها البتة أو طلقها واحدة فانقضت  
عدها أيحلها هذا النكاح للزوج الذي طلقها البتة في قول مالك ( قال ) قال مالك  
لا يحلها هذا النكاح وان وطئ فيه لزوج كان قبله طلقها البتة الا أن يطأها بعد اجازة  
الاولياء فان وطئها بعد اجازة الاولياء فان ذلك يحلها لزوجها الذي كان قبله ﴿ قلت ﴾  
أرأيت كل نكاح فاسد لا يقرئ على حال وان دخل بها زوجها كان ذلك باذن الاولياء  
أيحلها ذلك النكاح اذا دخل بها ففرق بينهما لزوج كان قبله طلقها البتة في قول مالك  
( قال ) لا يحلها ذلك لزوجها الذي كان قبله في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن  
صبيا تزوج امرأة باذن أبيه قد كان طلقها زوجها قبل ذلك البتة فدخل بها هذا الصبي  
بجامعها ومشله بجامع الا أنه لم يحتلم فمات عنها هذا الصبي أيحلها جماعه اياها لزوجها  
الذي كان طلقها البتة في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يحلها ذلك لزوجها لان وطء  
هذا الصبي ليس بوطء وانما الوطء ما تجب فيه الحدود ﴿ قلت ﴾ فتقع بذلك الحرمة  
فما بين آباءه وأولاد هذا الصبي وبين هذه المرأة (قال) نعم بالعقدة تقع الحرمة في قول  
مالك قبل الجماع ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول في المسلم يطلق النصرانية ثم يتزوجها  
النصراني ويدخل بها ان ذلك ليس يحلها لزوجها ( قال مالك ) لان نكاحهم ليس

بنكاح المسلمين ﴿قلت﴾ ولم وهم يثبتون على هذا النكاح اذا أسلموا (قال) قال مالك هو نكاح ان أسلموا عليه ﴿قال﴾ ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد عن مالك عن المسور بن رفاعة القرظي عن الزبير عن أبيه أن رفاعة بن سموال طلق امرأته تيممة بنت وهب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه فطلقها ولم يمسه فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الذي كان طلقها قال عبد الرحمن فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن تزويجها وقال لا حتى تذوق المسيلة ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال فمن أجل ذلك لا يحل لمن بت طلاق امرأته أن يتزوجها حتى تزوج زوجها غيره ويدخل بها ويمسها فان مات قبل ذلك أو طلقها فلا تحل للاول حتى تزوج زوجها غيره ويدخل بها ويمسها فان مات قبل ذلك أو طلقها فلا تحل للاول حتى تنكح من يمسه ﴿يزيد بن عياض﴾ أنه سمع نافعا يقول ان رجلا سأل ابن عمر عن التحليل فقال ابن عمر عرفت عمر بن الخطاب لو رأى شيئا من هذا لرجم فيه ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم منهم ابن لهيعة والليث عن محمد بن عبد الرحمن المرادي أنه سمع أبا مرزوق التجيبي يقول ان رجلا طلق امرأته ثلاثا ثم ندما وكان لهما جار فأراد أن يحلل بينهما بغير علمهما قال فلقيت عثمان بن عفان وهو راكب على فرسه فقلت يا أمير المؤمنين ان لي اليك حاجة فقف على فقال اني على عجل فاركب ورائي ففعل ثم قص عليه الامر فقال له عثمان لا الا بنكاح رغبة غير هذا السنة ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن شيخ من الانصار قديما يقال له أبو عامر عن عثمان بهذا ( قال عبيد الله ) فحسبت أنه قال ولا أستهزي بكتاب الله ﴿وأخبرني﴾ رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن المسيب وطاوس وعبد الله بن يزيد بن هرمز والوليد بن عبد الملك وغيرهم من التابعين مثله ( قال ) ابن المسيب ولو فعلت لكان عليك اثمهما ما بقيا ( قال ) الوليد

كنت أسمع يقال ان الزناة ثلاثة الرجل والمحلل والمرأة  
 (وقال) يعضهم اتق الله ولا تكن مسمار نار في  
 كتاب الله فقلت لمالك انه يحتسب في ذلك  
 فقال يحتسب في غير هذا (وقال)  
 الليث لا ينكح الابنكاح رغبة

---

تم كتاب النكاح الخامس من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه  
 وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليماً

ويليه كتاب النكاح السادس

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الامّى وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب النكاح السادس

في مناحك المشركين وأهل الكتاب وإسلام

أحد الزوجين والسبي والارتداد

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان تزوج نصراني نصرانية على خمر أو خنزير أو بغير مهر أو اشترط أن لا مهر لها وهم يستحلون ذلك في دينهم فأسلما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأحب الى أن كان قد دخل بها أن يكون لها في جميع هذا صداق مثلها اذا لم تكن قبضت قبل البناء بها شيئا فان كان قد دخل بها وقبضت قبل البناء بها ما كان أصدقها كان ذلك صداقها ولم يكن لها على الزوج شيء وهما على نكاحهما فان كان لم يدخل بها حتى أسلما وقد قبضت ما أصدقها أو لم تقبض فأرى أنه بالخيار ان أحب أن يعطيها صداق مثلها ويدخل فذلك له وان أبى فرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء وكانت تطليقة واحدة وقال بعض الرواة ان قبضت ما أصدقها ثم أسلما ولم يدخل بها فلا شيء لها لانها قد قبضته في حال هو فيها أم لك قلت أرايت لو أن ذميا تزوج مسلمة باذن الولي ودخل بها الذمي ما يصنع بهذا الذمي وبالمرأة وبالولي أيقام على المرأة الحد والذي ويوجع الولي عقوبة في قول مالك (قال) قال مالك في ذمي اشترى مسلمة ووطئها قال أرى أن يتقدم الى أهل الذمة في ذلك بأشد التقدم ويعاقبوا على ذلك ويضربوا بعد التقدم قال ابن القاسم فأرى ان كان ممن يعذر بالجهالة من أهل الذمة لم يضرب ولا أرى أن يقام في ذلك حد ان

تعمداه ولكني أرى العقوبة ان لم يجهلوا ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان الثوري عن  
 يزيد بن أبي زياد قال سمعت زيد بن وهب الجهمي يقول كتب عمر بن الخطاب يقول  
 ان المسلم ينكح النصرانية ولا ينكح النصراني المسلمة (قال) يزيد بن عياض وبلغني عن  
 علي بن أبي طالب أنه قال لا ينكح اليهودي المسلمة ولا النصراني المسلمة ﴿ يونس ﴾  
 عن ربيعة أنه قال لا يجوز للنصراني أن ينكح الحرة المسلمة ﴿ مخرمة بن بكير ﴾  
 عن أبيه قال سمعت عبد الله بن أبي سلمة يسأل هل يصلح للمسلمة أن تنكح النصراني  
 قال لا ﴿ قال بكير ﴾ وقال ذلك ابن قسيط والقاسم بن محمد قال ولا اليهودي وسليمان  
 بن يسار وأبو سلمة بن عبد الرحمن قالوا فان فملا ذلك فرق بينهما السلطان ﴿ يونس ﴾  
 عن ربيعة أنه قال في نصراني أنكحه قوم وهو يخبرهم أنه مسلم فلما خشى أن يطلع  
 عليه أسلم وقد بنى بها قال ربيعة يفرق بينهما وان رضى أهل المرأة لان نكاحه  
 كان لا يحل وكان لها الصداق ثم ان رجع الى الكفر بعد اسلامه ضربت عنقه  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مجوسين أسلم الزوج قبل المرأة أنقطع العصمة فيما بينه وبين  
 امرأته أم لا تنقطع العصمة حتى توقف المرأة فاما أن تسلم وإما أن تأبى فتقطع العصمة  
 بابائهما الاسلام في قول مالك أم كيف يصنع في أمرها (قال) قال مالك اذا أسلم  
 الزوج قبل المرأة وهما مجوسيان وقعت الفرقة بينهما وذلك اذا عرض عليها الاسلام فلم  
 تسلم (قال ابن القاسم) وأرى اذا طال ذلك فلا تكون امرأته وان أسلمت وتقطع  
 العصمة فيما بينهما اذا تطاول ذلك ﴿ قلت ﴾ كم يجعل ذلك (قال) لا أدري ﴿ قلت ﴾  
 الشهرين (قال) لا أحد فيه حداً وأرى الشهر وأكثر من ذلك قليلا وليس بكثير  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت الزوجين المجوسيين اذا أسلمت المرأة أو النصرانيين أو اليهوديين اذا  
 أسلمت المرأة (قال) نعم كلهم سواء عند مالك (وقال) قال مالك والزواج أملك بالمرأة  
 اذا أسلم وهي في عدتها فان انقضت عدتها فلا سبيل له عليها وان أسلم بعد ذلك  
 ﴿ قلت ﴾ وهل يكون اسلام أحد الزوجين طلاقا اذا بانت منه في قول مالك (قال)  
 قال مالك لا يكون اسلام أحد الزوجين طلاقا انما هو فسخ بلا طلاق ﴿ ابن وهب ﴾

عن مالك وعبد الجبار ويونس عن ابن شهاب قال بلغنا أن نساء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يسلمن بأرضهن غير مهاجرات وأزواجهن حين يسلمن كفار منهن ابنة الوليد بن المغيرة وكانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت يوم الفتح بمكة وهرب صفوان من الاسلام فركب البحر فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه وهب بن عمير بن خلف برداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لصفوان فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أن يقدم عليه فان أحب أن يسلم أسلم والا سيره شهرين قال عبد الجبار في الحديث فأدركه وقد ركب البحر فصاح به أبا وهب فقال ما عندك وماذا تريد قال هذا رداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لك تأتي فتقيم شهرين فان رضيت أمراً قبلته والا رجعت الى ماأمئك قالوا في الحديث فلما قدم صفوان على رسول الله صلى الله عليه وسلم بردائه وهو بالابطح بمكة ناداه على رؤس الناس وهو على فرسه راكب فسلم ثم قال يا محمد ان هذا وهب بن عمير أتاني بردائك فزعم أنك تدعوني الى القدوم عليك ان رضيت أمراً قبلته والا سيرتني شهرين فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل أبا وهب فقال لا والله لا أنزل حتى تين لي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بل لك تسير أربعة أشهر فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هوازن بنحني وسار صفوان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كافر فشهد حنيناً والطائف وهو كافر وامرأته مسامة فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين امرأته حتى أسلم صفوان فاستقرت امرأته عنده بذلك النكاح (قال) قال مالك قال ابن شهاب كان بين اسلام امرأة صفوان وبين اسلام صفوان نحو من شهر ﴿قالوا﴾ عن ابن شهاب وأسلمت أم حكيم بنت الحارث بن هشام يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم اليمن فارتحلت أم حكيم وهي مسلمة حتى قدمت عليه اليمن فدعته الى الاسلام فأسلم فقدمت به على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحاً وما عليه رداء حتى بايحه (قال) فلم يباغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق



بينه وبينها واستقرت عنده بذلك النكاح ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن يزيد بن أبي حبيب عن  
 عطاء بن أبي رباح أن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تحت أبي العاص  
 ابن الربيع فأسلمت وهاجرت وكره زوجها الاسلام ثم ان أبا العاص خرج الى الشام  
 تاجراً فأسره رجال من الانصار فقدموا به المدينة فقالت زينب انه يحير على المسلمين  
 أدناهم قال وما ذاك فقالت أبو العاص قال قد أجرنا من أجارت زينب فأسلم وهي في  
 عدتها ثم كان على نكاحها ﴿ مالك ﴾ ويونس وقرة عن ابن شهاب أنه قال لم يبلغنا أن  
 امرأة هاجرت الى الله والى رسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها  
 بينها وبين زوجها الكافر الا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي العدة وأنه لم  
 يبلغنا أن أحداً فرق بينه وبين زوجته بعد أن يقدم عليها مهاجراً وهي في عدتها ( قال  
 يونس ) وقال ابن شهاب ولكن السنة قد مضت في المهاجرات اللاتي قال الله يأيتها  
 الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتموهن  
 مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن ( قال ) فكانت  
 السنة اذا هاجرت المرأة أن يبرأ من عصمتها الكافر وتعتد فاذا انقضت عدتها  
 نكحت من شاءت من المسلمين ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة في دار  
 الحرب وهو من أهل الحرب ثم خرج الينا بأمان فأسلم أتنقطع العصمة فيما بينه وبين  
 امرأته أم لا ( قال ) أرى أنهما على نكاحهما ولا يكون افتراقهما في الدارين قطعاً للنكاح  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانيين في دار الحرب زوجين أسلم الزوج ولم تسلم المرأة  
 ( قال ) هما على نكاحهما في رأيي الا أني قد أخبرتك أن مالك كره نكاح نساء أهل  
 الحرب للولد وهذا كره له أن يطأها بعد الاسلام في دار الحرب خوفاً من أن تلد له  
 ولداً فيكون على دين الام ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان خرجا الينا بأمان الرجل وامرأته  
 فأسلم أحدهما عندنا ( قال ) سبيلهما في الفرقة والاجتماع كسبيل الذميين اذا أسلم أحد  
 الذميين ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحربى يخرج الينا بأمان فيسلم وقد خلف زوجة له نصرانية  
 في دار الحرب فطلقها أيقع الطلاق عليها في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه

شيئاً وأرى أن الطلاق واقع عليها لأن اقتراق الدارين ليس بشئ وهي زوجته فلما  
 كانت زوجته وقع الطلاق عليها ﴿قلت﴾ أرايت النصراني يكون على النصرانية فيسلم الزوج  
 أتكون امرأته على حالها (قال) نعم قال مالك هو بمنزلة مسلم تزوج نصرانية أو يهودية  
 ﴿قلت﴾ أرايت اذا كان النصراني تحته مجوسية أسلم الزوج أيعرض على المجوسية  
 الاسلام في قول مالك (قال) أرى أنه يمرض على المرأة الاسلام فهذا وان كان نصرانيا  
 فهو مثل ذلك أيضاً يمرض عليها قبل أن يتناول ذلك ﴿قلت﴾ ولم يمرض عليها  
 الاسلام وأنت لا تجيز نكاح المجوسية على حال (قال) ألا ترى أن المسلمة لا يجوز  
 أن ينكحها النصراني أو اليهودي على حال وهي اذا كانت نصرانية تحت نصراني  
 فأسلمت ان الزوج أملك بها ما كانت في عدتها ولو أن نصرانيا ابتداءً نكاح مسلمة  
 كان النكاح باطلاً فهذا يدلك على أن المجوسية يمرض عليها الاسلام أيضاً اذا أسلم الزوج  
 ما لم يتناول ذلك ﴿قلت﴾ وهذا أيضاً لم يلقتموه ان النصراني اذا أسلمت  
 امرأته انه أملك بها ما دامت في عدتها وهو لا يحل له نكاح مسلمة ابتداءً وقد قال  
 الله تبارك وتعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر (قال) جاءت الآثار أنه أملك بها  
 ما دامت في عدتها ان هو أسلم وقامت به السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس  
 لما قامت به السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم قياس ولا نظر ﴿قلت﴾ أرايت لو  
 أن نصرانيا تزوج صبية نصرانية زوجها أبوها فأسلم الزوج (قال) هما على النكاح في  
 رأيي ﴿قلت﴾ فان بلغت الصبية أيكون لها الخيار (قال) لا خيار لها في قول مالك  
 لأن الاب هو زوجها ﴿قلت﴾ أرايت الصبي الذي يزوجه أبوه ذمية أو مجوسية  
 فيسلم الصبي أ يكون اسلام الصبي اسلاماً يقع فيه الفرقة بينه وبين امرأته في قول  
 مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى الفرقة تقع بينهما الا أن يثبت على  
 اسلامه حتى يحتلم وهو مسلم فتقع الفرقة بينهما الا أن تسلم عند ذلك لأنه لو ارتد عن  
 الاسلام قبل أن يحتلم لم يقتله بارتداده في ذلك ﴿قلت﴾ أرايت المجوسيين اذا  
 أسلم الزوج قبل البناء ففرقت بينهما أ يكون نصف الصداق على الزوج أم لا (قال)

قال مالك لا يكون عليه شيء ألا ترى أن هذا فسخ وليس بطلاق ﴿قلت﴾ أرايت إذا وقعت الفرقة بين الزوجين بإسلام أحدهما وذلك قبل البناء بامرأته أنه لا شيء لها من الصداق وإن كان قد سمي لها صداقا ولا متعة لها (قال) نعم لا صداق لها ولا متعة وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت إن كان قد دخل بها وهما ذميان فأسلمت المرأة ووقعت الفرقة وقد دخل بها أو كانا مجوسيين فأسلم الزوج ووقعت الفرقة فرفعتها حيضتها أ يكون لها السكنى في قول مالك (قال) نعم لأن المرأة حين أسلمت كان لزوجها عليها الرجعة إن أسلم في عدتها ولأن المجوسى إذا أسلم اتبعه ولده منها فأرى السكنى عليها لأنها إن كانت حاملا اتبعه ما في بطنها وإنما حبست من أجله فأرى ذلك عليه لأن مالكا قال في الذى يتزوج أخته من الرضاة وهو لا يعلم فيفرق بينهما إن لها السكنى إن كان قد دخل بها لأنها تعتد منه وإن كان فسحا فكذلك أيضا الذى سألت عنه لها السكنى لأنها تعتد من زوجها والذى سألت عنه أقوى من هذا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة من أهل الحرب خرجت إلينا بأمان فأسلمت وزوجها في دار الحرب أنكح مكانها أم حتى تنقضى عدتها (قال) قال مالك إن عكرمة بن أبى جهل وصفوان بن أمية أسلم نساؤهما قبلهما وهاجرن وهرب عكرمة إلى أرض الشرك ثم أسلم فردّها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحه الأول ﴿قال﴾ وقال مالك قال ابن شهاب ولم يلفنى إن امرأة هاجرت إلى الله ورسوله وزوجها مقيم في دار الكفر ففرقت الهجرة بينهما إذا أسلم وهي في عدتها ولكنها امرأته إذا أسلم ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وأنا أرى لو أن امرأة أسلمت في دار الحرب وهاجرت إلى دار الإسلام أو خرجت بأمان فأسلمت بعد ما خرجت وزوجها في دار الحرب إن أسلامها لا يقطع ما كان لزوجها من عصمتها إن أسلم وهي في عدتها إن أثبت أنه زوجها لأن عكرمة وصفوان قد علم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن أولئك النساء كن أزواجهن ﴿قلت﴾ أرايت التى أسلمت وزوجها مقيم في دار الحرب لم جعلت عليها ثلاث حيض في قول مالك (قال) لأن استبراء الحرائر ثلاث حيض ولأن هذه لها زوج وهو

أملك بها ان أسلم في العدة وليست بمنزلة التي سببت لان الامة التي سببت صارت  
أمة فصار استبراؤها حيضة ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا أسلم الزوج في عدة امرأته لم  
يفرق بينهما اذا أثبت أنها امرأته ﴿ قلت ﴾ أرأيت الزوجين في دار الحرب اذا  
خرجت المرأة اليها فأسلمت أو أسلمت في دار الحرب وذلك كله قبل البناء بها  
أيكون لزوجها عليها سبيل ان أسلم من يومه ذلك أو من الفدي في قول مالك ( قال )  
لا سبيل له عليها في رأيي لان مالكا قال في الذمين النصرانيين اذا أسلمت المرأة  
قبل أن يدخل بها زوجها ثم أسلم الزوج بعدها فلا سبيل له اليها فالذي سألت عنه  
من أمر الزوجين في دار الحرب بهذه المنزلة لان مالكا قال قال ابن شهاب لم  
يلفتي أن امرأة أسلمت فهاجرت الى الله والى رسوله وتركت زوجها مقبياً في دار الكفر  
ان أسلم في عدتها ان عصمتها تقطع وانها كما هي . فهذا يدل على أن مالكا لا يرى  
اقتراق الدارين شيئاً اذا أسلم وهي في عدتها وان فرقتهما الداران دار الاسلام ودار  
الحرب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت المرأة وزوجها كافر وذلك قبل البناء بها أيكون  
عليه من المهر شيء أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا شيء لها من المهر ﴿ قلت ﴾  
فان كان قد بنى بها ( قال ) فلها المهر كاملاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت المرأة وزوجها  
كافر أيعرض على زوجها الاسلام في قول مالك أم لا ( قال ) لا يعرض عليه الاسلام  
في رأيي ولكنه ان أسلم في عدتها فهو أحق بها وان انقضت عدتها فلا سبيل له عليها  
﴿ قال ﴾ وقال مالك في النصرانية تكون تحت النصراني فتسلم فيطلقها في عدتها  
البتة وهو نصراني ( قال ) قال مالك لا يلزمها من طلاقه شيء وهو نصراني وان أسلم  
وهي في عدتها بعد ماطلقها وهو نصراني كان زوجته وكان طلاقه ذلك باطلاً الا أن  
يطلقها بعد أن يسلم وان انقضت عدتها فتزوجها بعد ذلك كان نكاحه جائزاً وكان  
الطلاق الذي طلقها وهو نصراني باطلاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت الزوجين اذا سببا معاً  
أيكونان على نكاحهما أم لا ( فقال ) عبد الرحمن وأشبه السباء يفسخ النكاح ( وقال )  
أشبه سببا جميعاً معاً أو مفترقين ﴿ مخزومة ﴾ عن أبيه قال سمعت ابن قسيط واستفتي

في رجل ابتاع عبداً من السبي وامراته جميعاً قبل أن يفرق بينهما السهمان أو يصالح له  
 أن يفرق بينهما فيطأ الوليدة أو يصالح له أن يفرق بينهما السهمان أن يطأها حتى يفارقها  
 فيطلقها العبد<sup>(٢)</sup> فقال يفرق بينهما إن شاء ويطؤها (قال بكير) وقال ابن شهاب إذا  
 كانا سبيين كافرين فإن الناس يفرقون بينهما ثم يتركها حتى تعتد عدة الامة  
 ﴿وأخبرني﴾ اسماعيل بن عياش أن محمد بن علي قال السبأ يهدم نكاح الزوجين وقال  
 الليث مثل ذلك (وقال مالك) في الذين يقدمون علينا من أهل الحرب بالرقيق فيبيعون  
 الرقيق منا فيبيعون العليج والعليجة فيزعم أنها زوجته وتزعم المرأة أنه زوجها قال إن  
 زعم ذلك الذين باعوها أو علم تصديق قولها بينة رأيت أن يقرأ على نكاحهما ولا  
 يفرق بينهما وإن لم يكن إلا قول العليج والعليجة لم يصدقوا وفرق بينهما ﴿قلت﴾  
 أرأيت إن سبي الزوج قبل ثم سبيت المرأة بعد ذلك قبل أن يقسم الزوج أو بعد  
 ما قسم أ يكونان على نكاحهما أو تنقطع العصمة بينهما حين سبي أحدهما قبل صاحبه  
 وهل يحمل السبأ إذا سبي أحدهما قبل صاحبه هدماً للنكاح أم لا في قول مالك  
 (قال) ماسمت من مالك فيه شيئاً إلا أن الذي أرى أن السبأ فسخ النكاح  
 ﴿قال مالك﴾ في الرجل يتزوج الامة ثم يطلقها واحدة فيسافر عنها سيدها بعد  
 انقضاء عدتها ثم يقدم زوجها فيقيم البينة أنه كان ارتجمها في عدتها (قال) لا سبيل للزوج  
 إليها إذا وطئها سيدها بالملك وإنما وطئها بالملك كوطئها بالنكاح ﴿قلت﴾ أرأيت لو  
 أن نصرانيين في دار الحرب زوجين أسلم الزوج ولم تسلم المرأة (قال) هما على نكاحهما  
 في رأيي إلا أنني قد أخبرتك أن مالكاً كره نساء أهل الكتاب للولد وهذا كره له  
 أن يطأها بعد الاسلام في دار الحرب خوفاً من أن تلده ولداً فيكون على دين أمه  
 ﴿قلت﴾ أرأيت إن غزا أهل الاسلام تلك الدار ففسبوا امراته هذه أتكون رقيقاً  
 (قال) نعم تكون رقيقاً وكذلك قال مالك (قال) لي مالك ولو أن رجلاً من أهل الحرب أتى  
 مسلماً أو بأمان فأسلم وخلف أهله على النصرانية في دار الحرب فغزا أهل الاسلام تلك  
 الدار فغنموها وغنموا أهله وولده (قال مالك) هي وولده في لاهل الاسلام (قال)

وبلغنى عن مالك أنه قال وماله أيضاً في لاهل الاسلام فكذلك مسئلتك **﴿** قال  
 سعدون **﴾** وقال بعض الرواة ان ولده تبع لابيهم اذا كانوا صفاراً وكذلك ماله  
 هو له لم يزل ملكه عنه فان أدركه قبل القسم أخذه وان قسم فهو أحق به بالثمن  
**﴿** قلت **﴾** فهل تنقطع العصمة فيما بينهما اذا وقع السبأ عليها أم لا في قول مالك (قال)  
 لا أقوم على حفظ قول مالك الساعة ولكن في رأيي أن النكاح لا ينقطع فيما بينهما  
 وهي زوجته ان أسلمت وان أبت الاسلام فرقت بينهما لانها لا تكون عنده زوجة  
 لمسلم وهي أمة نصرانية على حالها لما جرى فيها من الرق بالسبأ ولا تنقطع عصمتها  
 بالسبي . وان كان في بطنها ولد لذلك المسلم قال ابن القاسم رأيته رقيقاً لانه لو كان  
 مع أمه فسي هو وأمّه لكان فيثاً وكذلك قال مالك فكيف اذا كان في بطنها  
**﴿** قلت **﴾** ويكون لها الصداق على زوجها الذي سبي لها وهي مملوكة لهذا الذي  
 صارت اليه في السبأ (قال) أرى مهرها فيثاً لاهل الاسلام ولا يكون المهر لها ولا  
 لسيدها (قال) لانها إنما قسمت في السبي لسيدها ولا مهر لها وانما مهرها في لانها  
 حين سبيت صار مهرها ذلك فيثاً ولم أسمع هذا من مالك وهو رأيي **﴿** قلت **﴾**  
 وتجمل المهر فيثاً لذلك الجيش أم لجميع أهل الاسلام (قال) بل في ذلك الجيش  
**﴿** قلت **﴾** أرايت المرأة تسبي ولها زوج أعليها الاستبراء أم العدة (قال) لا أحفظ  
 من مالك فيه شيئاً وأرى عليها الاستبراء ولا عدة عليها **﴿** ابن وهب **﴾** عن حيوة  
 ابن شريح عن أبي صخر عن محمد بن كعب القرظي أنه قال والمحصنات من النساء الا  
 ما ملكت أيمانكم سبي أهل الكتاب السبية لها زوج بأرضها يسبها المسلمون فتباع  
 في المغانم فتشتري ولها زوج قال فهي حلال **﴿** رجال من أهل العلم **﴾** عن ابن  
 مسعود ويحيى بن سعيد مثله **﴿** قال ابن وهب **﴾** وبلغنى عن أبي سعيد الخدرى أنه  
 قال أصبنا سبياً يوم أوطاس ولهن أزواج فكرهنا أن نقع عليهن فسلنا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت  
 أيمانكم فاستحللناهن

— في نكاح نساء أهل الكتاب وإمامهم —

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في نكاح نساء أهل الحرب ( قال ) بلغني عن مالك أنه كرهه ثم قال يدع ولده في أرض الشرك ثم ينتصر أو ينصر لا يجنبني ﴿ قلت ﴾ فيفسخ نكاحهما ( قال ) إنما بلغني عن مالك أنه كرهه ولا أدري هل يفسخ أم لا وأرى أنا أن يطلقها ولا يقيم عليها من غير قضاء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال قد أحل الله نساء أهل الكتاب وطعامهم غير أنه لا يحل للمسلم أن يقدم على أهل الحرب من المشركين لكي يتزوج فيهم أو يلبث بين أظهرهم ﴿ قلت ﴾ أفكان مالك يكره نكاح نساء أهل الذمة ( قال ) قال مالك أكره نكاح نساء أهل الذمة اليهودية والنصرانية ( قال ) وما أحرمه وذلك أنها تأكل الخنزير وتشرب الخمر ويضاجعها ويقبلها وذلك في فيها وتلد منه أولاداً تقتذى ولدها على دينها وتطعمه الحرام وتسقيه الخمر ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يحرم نكاح إماء أهل الكتاب نصرانية أو يهودية وإن كان ملكها للمسلم أن يتزوجها حر أو عبد ( قال ) نعم كان مالك يقول إذا كانت أمة يهودية أو نصرانية وملكها المسلم أو النصراني فلا يحل لمسلم أن يتزوجها حرّاً كان هذا المسلم أو عبداً ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا يزوجه سيدها من غلام له مسلم لأن الذمة اليهودية والنصرانية لا يحل لمسلم أن يطأها إلا بالملك حرّاً كان أو عبداً ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال لا ينبغي لأحد من المسلمين أن يتزوج أمة مملوكة من أهل الكتاب لأن الله تبارك وتعالى قال من فتياتكم المؤمنات وقال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وليست الأمة بمحصنة ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك لا يحل نكاح أمة يهودية ولا نصرانية لأن الله يقول والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وهي الحرة من أهل الكتاب وقال ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات فهن الاماء من المؤمنات فانما أحل الله نكاح الاماء المؤمنات ولم يحل نكاح الاماء من أهل الكتاب والأمة اليهودية تحل لسيدها بملك عينه ﴿ قلت ﴾



أرأيت الاماء من غير أهل الكتاب هل يحل وطؤهن في قول مالك أم لا ( قال )  
لا يحل وطؤهن في قول مالك بن كاح ولا بملك اليمين ﴿ قال ﴾ وقال مالك ليس للرجل  
أن يمنع امرأته النصرانية من أكل الخنزير وشرب الخمر والذهاب الى كنيسة اذا  
كانت نصرانية ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ كان مالك يكره نكاح النصرانيات  
واليهوديات ( قال ) نعم لهذا الذي ذكرت لك ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن  
يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبدالعزيز كتب أن لا يوطأ الرجل مشركه ولا مجوسية  
وان كانت أمة له ولكن ليطأ اليهودية والنصرانية ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من  
أهل العلم عن عبد الله بن مسعود وابن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وعطاء  
الخراساني وغير واحد من أشياخ أهل مصر أنهم كانوا يقولون لا يصلح للرجل  
المسلم أن يوطأ المجوسية حتى تسلم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب  
مثله ( وقال ) ابن شهاب ولا يباشرها ولا يقبلها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك  
لا يوطأ الرجل الأمة المجوسية لانه لا ينكح الحرة المجوسية قال الله تعالى ولا تنكحوا  
المشركات حتى يؤمنن ولا أمة مؤمنة خير من مشركه فلما حرم بالنكاح حرم بالملك  
﴿ قال ابن وهب ﴾ وبلغني ممن أثق به أن عمار بن ياسر صاحب النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ما حرم الله من الحرائر شيئاً الا حرم مثله من الاماء  
﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مجوسياً تزوج نصرانية أ كان مالك يكره هذا لمكان  
الاولاد لان الله تبارك وتعالى أحل لنا نكاح نساء أهل الكتاب ( قال ابن القاسم )  
لا أرى به بأساً ولا أرى أن يمنع من ذلك ﴿ قات ﴾ فان تزوج هذا المجوسي نصرانية  
لمن يكون الولد ألاب أم للام ويكون عليه جزية النصارى أم جزية المجوس ( قال )  
يكون الولد للاب في رأيي لان مالكا قال ولد الاحرار من الحرة تبع للأباء ﴿ قلت ﴾  
أرأيت نصرانياً تحته نصرانية فأسلمت الام ولهما أولاد صفار لمن تكون الاولاد  
وعلى دين من هم ( قال مالك ) هم على دين الاب ويتركون مع الام ما داموا صفاراً  
تحضنهم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وكذلك المرأة اذا كانت حاملاً فأسلمت ثم ولدت بعد

ما أسلمت ان الولد للاب وهم على دين الاب ويتركون في حضانة الام ﴿قلت﴾  
 أرايت المرأة تسلم ولها أولاد صغار والزوج كافر فأبى الزوج أن يسلم أ يكون الولد  
 مسلمين أم كفاراً في قول مالك (قال) قال مالك الولد على دين الاب ﴿ابن لهيعة﴾  
 عن أبي الزبير أنه سأل جابر بن عبد الله عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال جابر  
 تزوجناهن زمان فتح الكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لانكاد نجد المسلمات  
 كثيراً فلما رجعنا طلقناهن وقال جابر نساؤهم لنا حلال ونساؤنا عليهم حرام ﴿ابن  
 لهيعة﴾ عن رجال من أهل العلم أن طلحة بن عبيد الله تزوج يهودية بالشام وان  
 عثمان بن عفان تزوج في خلافته نائلة بنت الفرافصة الكلبية وهي نصرانية قال وأقام  
 عليها حتى قتل عنها ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب قال بلغنا أن حذيفة بن اليمان تزوج  
 في خلافة عمر بن الخطاب امرأة من أهل الكتاب فولدت له وتزوج ابن قارظ امرأة  
 من أهل الكتاب فولدت له خالد بن عبد الله بن قارظ ﴿قال ابن شهاب﴾ فنكاح  
 كل مشركة سوى أهل الكتاب حرام ونكاح المسلمات المشركون حرام ﴿قلت﴾  
 أرايت لو أن صبية بين أبويها نصرانيين زوجها نصرانيا ثم أسلم الابوان والصبية  
 صغيرة أ يكون هذا فسخا لنكاح الصبية ويحمل اسلام أبويها اسلاما لها في قول  
 مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن صبيّاً صغيراً بين أبويه مجوسيين  
 زوجها مجوسية فأسلم الابوان والصبي صغير (قال) نعم هذا يمرض على امرأته الاسلام  
 فان أسلمت والافرق بينهما ما لم يتناول ذلك ﴿قلت﴾ فان كان الغلام مرهقاً والجارية  
 مرهقة ثم أسلم أبواهما والزوج نصراني (قال) اذا كانت مرهقة كما وصفت لم يمرض  
 لها وتركت حتى تحيض فان اختارت دينها كانت عليه وكان النكاح جائزاً كذلك  
 قال مالك اذا أسلم أبواها وقدر اهتت لم تجبر على الاسلام اذا حاضت ان اختارت  
 دينها الذي كانت عليه ﴿قلت﴾ وكذلك الغلام (قال) نعم اذا كان مرهقاً أو قد  
 عقل دينه ابن ثلاث عشرة حجة اذا أسلم أبوه فلا يمرض له فاذا احتلم كان على دينه  
 الذي كان عليه الا أن يسلم ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل أسلم وله ولد قد ناهزوا

الحلم ولم يحتلموا بنو ثلاث عشرة سنة وما أشبههم ثم هلك كيف ترى في ولده (قال) كتب الى مالك بها عامل. من أهل الاجناد فكتب اليه مالك أن أرجي ماله فان احتلم الاولاد فأسلموا فأعطهم الميراث وان أبوا أن يسلموا اذا احتلموا وثبتوا على دينهم فلا يعرض لهم ودعهم على دينهم واجعل ميراث أبيهم للمسلمين (وكتب) الى مالك أيضاً وأنا عنده قاعد من بلد آخر في رجل أسلم وله أولاد صغار فأقرهم حتى بلغوا اثنتي عشرة سنة أو شبه ذلك فأبوا أن يسلموا أنرى أن يجبروا على الاسلام فكتب اليه مالك لا تجبرهم (وقد) قال بعض الرواة يجبرون وهم مسلمون وهو أكثر مذاهب المرينين ﴿قلت﴾ أرايت هؤلاء الذين هلك أبوهم وقد عقلوا دينهم أو راهقوا فقالوا حين مات أبوهم مسلماً لا توقفوا علينا هذا المال الى احتلامنا ولكننا نسلم الساعة وادفعوا اليانا والنا وورثونا (قل) اذا أسلموا وكان ذلك قبل أن يحتلموا فلا يقبل قولهم حتى يحتلموا فان أسلموا وأجابوا كان لهم الميراث وان أبوا تركوا ألا ترى أن مالكا قل في الذي مات وترك أولاداً حزاورة<sup>(١)</sup> يوقف المال ولم يقل يعرض الاسلام عليهم فلو كان يرى لهم الميراث بذلك الاسلام لرضه عليهم ولجعل الميراث لهم ولم يؤخر المال ويوقفه عليهم ولكنه لم ير ذلك اسلاماً أولاً ترى أنه قال لو أنهم أسلموا ثم رجعوا الى النصرانية فرأى أن يستكرهوا على الاسلام ولم ير أن يقتلوا فلو كان ذلك اسلاماً قتابهم ﴿قلت﴾ فان قالوا وقد عقلوا دينهم وراهقوا وقالوا حين مات أبوهم مسلماً لا نسلم ونحن على دين النصرانية أ يكونون نصارى أو يكون المال فينا لاهل الاسلام (قال) لا ينظر في قولهم ان قالوا هذا قبل أن يحتلموا وان قالوا هذا القول لان مالكا لو رأى أن قولهم قبل أن يحتلموا نحن نصارى مما يقطع ميراثهم لم يوقف المال عليهم حتى يحتلموا ولقال يعرض عليهم الاسلام مكانهم قبل أن يحتلموا ﴿قال ابن القاسم﴾ وكل ولد لهذا النصراني اذا أسلم وولده صغار بنو خمس

(١) (حزاورة) جمع حزاورة بكسر الحاء وفتح الزاي وتشديد الواو مفتوحة

هو الغلام اذا اشتد وقوي وخدم اه كتبه مصححه

سنتين أو ست سنين أو نحو ذلك لم يعقلوا دينهم النصرانية فهو مسلمون ولهم الميراث . وكذلك يقول أكثر الرواة انهم مسلمون باسلام أبيهم

— المجوسى يسلم وعنده عشر نسوة أو امرأة وابنتها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحربى يتزوج عشر نسوة في عقدة واحدة أو في عقد مفترقة فيسلم وهن عنده ( قال ) قال مالك يحبس أربعة أى ذلك شاء منهن ويفارق سائرهن ولا يبالي حبس الاوآخر منهن أو الاول فنكاحهن هاهنا في عقدة واحدة أو في عقد مفترقة سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحربى أو الذمى يسلم وقد تزوج الام والبنت في عقدة واحدة أو في عقد مفترقة ولم يبين بهما أنه أن يحبس أيتهما شاء ويفارق الاخرى ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قال ﴾ وقال مالك الا أن يكون مسهما جميعاً فان مسهما فارقهما جميعاً ( قال ابن القاسم ) وان مس واحدة ولم يمس الاخرى لم يكن له أن يختار التي لم يمس وامرأته هاهنا التي قد مس ( قال ابن القاسم ) وأخبرني من أثق به أن ابن شهاب قال في المجوسى يسلم وتحتة الام وابنتها انه ان لم يكن أصاب واحدة منهما اختار أيتهما شاء وان وطئ احدهما أقام على التي وطئ وفارق الاخرى وان مسهما جميعاً فارقهما جميعاً ولا يحلان له أبداً وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت النصراني اذا تزوج امرأة فأتى قبل أن يتن بها ثم تزوج أمها ثم أسلما جميعاً أقرهما على هذا النكاح أم لا وكيف ان كان هذا رجلاً من أهل الحرب ثم أسلم ( قال ) سمعت مالكا يستل عن المجوسى يسلم وعنده امرأتان أم وابنتها وقد أسلمتا جميعاً قال ان كان دخل بهما جميعاً فارقهما ولم تحل له واحدة منهما أبداً ( قال ) وان كان دخل باحدهما فانه يقيم على التي دخل بها ويفارق التي لم يدخل بها ﴿ قلت ﴾ فان كان لم يدخل بواحدة منهما ( قال ابن القاسم ) يحبس أيتهما شاء ويرسل الاخرى ( قال ابن القاسم ) وبلغني عن ابن شهاب أنه قال ان دخل بهما جميعاً فارقهما جميعاً وان دخل بواحدة ولم يدخل بالاخرى فارق التي لم يدخل بها وان لم يدخل بواحدة منهما اختار أيتهما شاء منهما وذلك رأيي ﴿ قلت ﴾ فان حبس الام وأرسل

الابنة فأراد ابن الزوج أن يتزوج الابنة التي أرسلها أبوه أتزوجها أم لا (قال) لا  
 يعجبني ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض الرواة إذا أسلم وعنده أم وأبنتها ولم  
 يدخل بهما لم يحزله أن يحبس واحدة منهما ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن  
 شهاب عن عثمان بن محمد بن سريد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليلان بن  
 سلمة الثقفي حين أسلم وتحتة عشر نسوة خذ منهن أربعة وفارق سائرهن ﴿ مالك ﴾  
 أن ابن شهاب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك لرجل من ثقيف  
 ﴿ أشهب ﴾ عن ابن لهيعة أن أبا وهب الجيشاني حدثه أنه سمع الضحاك بن فيروز  
 الديلمي يحدث عن أبيه أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
 إنني أسلمت وتحتي أختان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت

— نكاح أهل الشرك وأهل الذمة وطلاقهم —

﴿ قلت ﴾ أرأيت نكاح أهل الشرك إذا أسلموا أيجزونه فيما بينهم في قول مالك  
 (قال) كل نكاح يكون في الشرك جائزاً فيما بينهم فهو جائز إذا أسلموا عليه وكان  
 قد دخل بها ولا يفرق بينهما لأن نكاح أهل الشرك ليس كنكاح أهل الاسلام  
 ﴿ قلت ﴾ فإن كانا أسلما قبل أن يدخل بها أحملهما على سنة المسلمين أم تحملهما على  
 مناكح أهل الشرك (قال) أحملهما على سنة المسلمين في الصداق فإن كان ذلك مما  
 لا يحل لها أخذه مثل الخنزير والحمر رأيت النكاح ثابتاً وكان ذلك كالمسلمة تزوجت  
 بالتفويض وكأنهما في نصرانيتهما ولم يسم لها في أصل النكاح شيئاً يقال للزوج أعطها  
 صداق مثلاً إن أحيت والافرق بينهما ولم يكن عليه أن يلزم ذلك. ومما كان في  
 شروطهم من أمر مكروه فانه يثبت من ذلك ما كان يثبت في الاسلام ويفسخ من  
 ذلك ما كان يفسخ في الاسلام من شروط لها من طلاق إن تزوج عليها أو شرط  
 في عتق فان ذلك لا يلزمه كان ذلك الطلاق في غيرها أو فيها وما كان من شرط  
 فيها أيضاً مثل ان خرج بها أو منعها من أهلها أو أخرجها الى بلد فهي طالق فهذا  
 كله يسقط عنه ولا يثبت عليه ومثل ما لو اشترط أن لا نفقة عليه أو عليه من

قوتها كذا وكذا أو فساد في صداق فان هذا وما أشبهه يردان فيه الى ما ثبت في الاسلام وليست تشبه المسلمة اذا لم يبين بها لان المسلمة اذا لم يبين بها فرق بينهما لشروطهم التي لا تحل لان المقدمة وقعت بما لا يحل ونكاح الشرك اذا وقع بما لا يحل من الشروط ثم أسلم لم يكن ذلك فساداً لنكاحهم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن ذمياً تزوج امرأة ذمى ولم يفارقها الزوج الاول عندهم فرفعها وزوجها الاول الى حكم المسلمين أترى أن ينظر فيما بينهما في قول مالك (قال) قال مالك اذا تظالم أهل الذمة فيما بينهم فلهم من ذلك حكم المسلمين وهذا من التظالم فيما بينهم فأرى أن يحكم بينهم ويرفع الظلم عن ظلم منهم ذمى ظلمه أو غير ذمى ﴿قلت﴾ أرايت الذميين الصغيرين اذا تزوجا بغير أمر الآباء أو زوجهما غير الآباء فأسلما بعد ما كبرا أيفرق بينهما أو تقرهما على هذا النكاح (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى نكاحهما جائزاً ولا ينبغي أن يعرض لأهل الذمة اذا أسلموا في نكاحهم لان نكاح أهل الشرك أشر من هذا نكاحهم ليس كنكاح أهل الاسلام فاذا أسلموا لم يعرض لهم في نكاحهم الا أن يكون تزوج من لا تحل له فيفرق بينهما ﴿قلت﴾ أرايت ان تطلق الذمى امرأته ثلاثاً وأبى أن يفارقها وأمسكها فرفقت أمره الى السلطان أترى أن ينظر فيما بينهما أم لا (قال) قال مالك لا يعرض لهما في شيء من ذلك قال مالك ولا يحكم بينهما إلا أن يرضيا جميعاً فان رضيا جميعاً قال مالك فالتقاضي مخير ان شاء حكم وان شاء ترك فان حكم حكم بحكم أهل الاسلام (قال مالك) وأحب الى أن لا يحكم بينهم (قال مالك) وطلاق أهل الشرك ليس بطلاق ﴿وقال مالك﴾ في النصراني يطلق امرأته ثلاثاً ثم يتزوجها ثم يسلمان انه يقيم عليها على نكاحها قال مالك ليس طلاقه بطلاق ﴿قلت﴾ أرايت أهل الذمة اذا كانوا يستحلون في دينهم نكاح الامهات والاخوات وبنات الاخ اتخايمهم وذلك (قال) أرى أنه لا يعرض لهم في دينهم وهم على ما عاهدوا عليه فلا يمنعون من ذلك اذا كان ذلك مما يستحلون في دينهم ﴿قلت﴾ ويمنعون من الزنا في قول مالك (قال) قال مالك يؤدبون عليه ان أعلنوه ﴿يونس﴾

عن ربيعة أنه قال لا تحصن النصرانية بمسلم ان جازله نكاحها ولا يحصن من كان  
على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل الذمة بين ظهرائي المسلمين حتى يخرجوا  
من دينهم الى الاسلام ثم يحصنون في الاسلام قد أقروا بالذمة على ما هو أعظم من  
نكاح الامهات والبنات على قول البهتان وعبادة غير الرحمن ﴿قلت﴾ أرأيت السباء  
هل يهدم نكاح الزوجين في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في هذه الآية  
والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم من السبايا اللاتي لهن الازواج بأرض  
الشرك فقد أحلن الله تبارك وتعالى لنا (قال ابن القاسم) فالسباء قد هدم النكاح  
﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أن السباء لو لم يهدم النكاح لم يحل لسيدها أن يطأها بعد  
الاستبراء اذا لم تسلم وكانت من أهل الكتاب وكذلك قال أشهب أيضا ان السباء  
يهدم النكاح ﴿قلت﴾ أرأيت لو قدم زوجها بأمان أو سبي وهي في استبرائها أتكون  
زوجة الاول أم قد انقطعت المقعدة بالسباء (قال) قد انقطعت المقعدة بالسباء وليس  
الاستبراء ها هنا بعمدة انما الاستبراء ها هنا من الماء الفاسد الذي في رحمها بمنزلة رجل  
ابتاع جارية فهو يستبرئها بحيضة فلو كانت عدة لكانت ثلاث حيض فليس لزوجها  
عليها سبيل ﴿قلت﴾ أسمعت هذا من مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿قلت﴾ فلو  
كانت أيضا خرجت الينا مسلمة ثم أسلم زوجها بعدها وهي في عدتها أكنت تردّها  
إليه على النكاح (قال) نعم هذا الذي بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في اللاتي  
ردّهن على أزواجهن وهو قول مالك وذلك لان هذه في عدة ولم تبين من زوجها  
وانما تبين منه بانقضاء العدة ولم تصر فيئا فيكون فرجها حلالا لسيدها وهذه حرة  
وفرجها لم يحل لأحد وانما تنقطع عصمة زوجها بانقضاء العدة ﴿قلت﴾ أرأيت  
لو أن حربية خرجت الينا مسلمة أنكح مكانها قال لا ﴿قلت﴾ فتصنع ماذا (قال)  
تنتظر ثلاث حيض فان أسلم زوجها في الحيض الثلاث كان أملك بها والا فقد بان  
منه وكذلك جاءت الآثار والسنن في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك ذكر  
مالك أن من أسلم منهم قبل أن تنقضي عدة امرأته وقد أسلمت وهاجرت فأسلم



زوجها في عدتها كان أحق بها

❦ في وطء المسبية في دار الحرب ❦

❦ قلت ❦ أرايت اذا قسم المغنم في دار الحرب فصار لرجل في سهمانه جارية فاستبرأها في دار الحرب بحيضة أيطؤها أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قوله ولا أرى به بأساً (قال) ومن الناس من يكرهه خوفاً من أن تفر منه ولا أرى به بأساً (قال ابن القاسم) في حديث أبي سعيد الخدري ما يدل على حين استأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في سبي العرب ❦ قلت ❦ أرايت الرجل يكون عنده ثلاث نسوة في دار الاسلام فخرج الى دار الحرب تاجراً فتزوج امرأة فخرج وتركها في دار الحرب فأراد أن يتزوج في دار الاسلام الخامسة (قال) لا يتزوج الخامسة لأنه وإن خرج وتركها لم تنقطع العصمة فيما بينهما

❦ في وطء السبية والاستبراء ❦

❦ قلت ❦ أرايت السبي اذا كانوا من غير أهل الكتاب أيكون للرجل أن يطأ الجارية منهن اذا استبرأها قبل أن تجيبه الى الاسلام اذا صارت في سهمانه (قال) قال مالك لا يطؤها الا بعد الاستبراء وبعد أن تجيب الى الاسلام ❦ قلت ❦ أرايت ان حاضت ثم أجابت الى الاسلام بعد الحيضة أتجزئ تلك الحيضة السيد من الاستبراء في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك وذلك يجزئ لان مالكا قال لو أن رجلاً ابتاع جارية وهو فيها بالخيار أو اشتريت فوضعت على يديه فحاضت على يديه حيضة قبل أن تختار أو حاضت عند هذا الذي وضعت على يديه فتولاها ممن اشتراها أو اشتراها منه بنير تولية وهي في يديه وقد حاضت قبل ذلك ان تلك الحيضة تجزئه من الاستبراء . فهذا يدل على ما أخبرتك وتلك أثبت في الاستبراء لأنها قد حاضت في ملكه الا أنه يمنعه من الوطء دينها الذي هي عليه ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتري صبية مثلها بجامع أو لا بجامع مثلها وهي في هذا كله لم تحض وهي

من غير أهل الكتاب أو صارت في سهمانه أيطؤها قبل أن تجيب إلى الإسلام (قال)  
أما من عرفت الإسلام منهم فأنى لا أرى أن يطأها حتى يجبرها على الإسلام وتدخل  
فيه إذا كانت قد عقلت ما يقال لها ﴿قلت﴾ وكيف إسلامها الذي إذا أجابت إليه حل  
وطؤها والصلاة عليها (قال) قال مالك إذا شهدت أن لا إله إلا الله وأن محمداً  
عبده ورسوله أو صلت فقد أجابت أو أجابت بأمر يعرف به أيضاً أنها قد أجابت  
ودخلت في الإسلام

— في عبد المسلم وأمه النصرانية يزوج أحدهما صاحبه —

﴿قلت﴾ أرايت العبد والامة يكونان للرجل المسلم وهما نصرانيان أو يهوديان فزوج  
السيد الامة من العبد أيجوز هذا النكاح في قول مالك (قال) قال مالك يجوز  
﴿قلت﴾ فإن أسلم العبد وامراته نصرانية أو يهودية وهي أمة للسيد أو لغير السيد  
(قال) فحرم على العبد في رأى كانت يهودية أو نصرانية إلا أن تسلم مكانها مثل المجوسية  
يسلم زوجها أنها إذا أسلمت مكانه كانت على النكاح لأنه لا يذنبى للعبد المسلم أن  
ينكح أمة يهودية وكذلك الحر المسلم انه لا يذنبى له أن ينكح أمة يهودية ولا  
نصرانية ﴿قلت﴾ فإن أسلمت الامة وزوجها عبد كافر (قال) هو أحق بها  
ان أسلم وهي في عدتها

— في الارتداد —

﴿قلت﴾ أرايت المرتد أنقطع العصمة فيما بينهما إذا ارتد مكانه أم لا (قال) قال  
مالك تنقطع العصمة فيما بينهما ساعة ارتد ﴿قلت﴾ أرايت المرأة إذا ارتدت (قال)  
لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنى أرى إذا ارتدت المرأة أيضاً أن تنقطع العصمة فيما  
بينهما ساعة ارتدت ﴿قلت﴾ أرايت إذا ارتد الزوج أيجمله مالك طلاقاً أم لا  
(قال) قال مالك إذا ارتد الزوج كانت تطليقة بائنة لا يكون للزوج عليها رجعة ان  
أسلم في عدتها ﴿قلت﴾ لم قال مالك في هذا أنها بائنة وهو لا يعرف البائنة (قال)

لانه قد تركها حين ارتد ولم يكن يقدر في حال ارتداده على رجعتها ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال في الاسير ان بلغهم أنه تنصر ولم تقم بينة على أنه أكره فترى أن تعتد امرأته ولا ترى له عليها رجعة وترى أن يرجأ ماله وسريته ما لم يتبين فإن أسلم قبل أن يموت كان المال له وان مات قبل أن يسلم كان في ماله حكم الامام المجتهد وان قامت بينة على أنه أكره فلا ترى أن يفرق بينه وبين امرأته ولا ترى ان حدث به حدث وهو بتلك المنزلة الا أن يورث وراثته الاسلام فان الله تبارك وتعالى قال الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان وقال عز وجل الا أن تقوا منهم تقاة ﴿قال يونس﴾ وقال ربيعة في رجل أسرفتنصر ان ماله موقوف على أهله اذا بلغهم أنه تنصر ويفارق امرأته ﴿قلت﴾ أرايت المرتد اذا تزوج يهودية أو نصرانية وهو مرتد ثم رجع الى الاسلام أقيم على ذلك النكاح أم لا (قال) قال مالك اذا ارتد فقد وقعت الفرقة بينه وبين أزواجه اذا كن مسلمات (قال ابن القاسم) وتقع الفرقة بينه وبين أزواجه اذا كن من أهل الكتاب . فهذا يدل على أن نكاحه اياهن في حال ارتداده لا يجوز رجع الى الاسلام أو لم يرجع ألا ترى أنه لا يقر على امرأته اليهودية أو النصرانية حين ارتد وكذلك لا يجوز نكاحه اياهن في حال ارتداده ﴿قلت﴾ أرايت المسلم تكون تحته اليهودية فيرتد المسلم الى اليهودية أيفسد نكاحه أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه قال في المرتد تحرم عليه امرأته فأنا أرى في هذا أن تحرم عليه امرأته يهودية كانت أو نصرانية أو ما كانت

### ❦ في حدود المرتد والمرتدة وفرائضهما ❦

﴿قلت﴾ أرايت من ارتد عن الاسلام أيسقط عنه ما كان قد وجب عليه من النذور وما ضيع من الفرائض الواجبة التي وجب عليه قضاؤها أو مرض في رمضان فوجب عليه قضاؤها أو الحدود التي هي لله أو للناس اذا رجع الى الاسلام أيسقط عنه شيء من هذه الاشياء (قال) نعم يسقط عنه كل ما وجب لله عليه الا الحدود والفرية والسرقة وحقوق الناس وما لو كان عمله كافر في حال كفره ثم أسلم لم يوضع

عنه. ومما بين لك ذلك أنه يوضع عنه ما ضيع من الفرائض التي هي لله أنه لو حج حجة الاسلام قبل ارتداده ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام أن عليه أن يحج بعد رجوعه الى الاسلام حجة أخرى حجة الاسلام قال مالك لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فجبه من عمله وعليه حجة أخرى فهذا يخبرك أن كل ما فعل من الفرائض قبل ارتداده لم ينفعه فكذلك ما ضيع قبل ارتداده ولا يكون عليه شيء وهو ساقط عنه ﴿قلت﴾ فإن ثبت على ارتداده أيأتي القتل على جميع حدوده التي عليه الا الفرية فإنه يجلد على الفرية ثم يقتل (قال) نعم ﴿قلت﴾ ويأتي القتل على القصاص الذي هو للناس قال نعم ﴿قلت﴾ وتحفظ هذا عن مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المسلم يتزوج المرأة ويدخل بها ثم يرتد عن الاسلام ثم يرجع الى الاسلام فيزني قبل أن يتزوج من بعد الردة أيرجم أم لا يرحم (قال) لا أرى أن يرحم ولم أسمعه من مالك ولكن مالكا سئل عنه اذا ارتد وقد حج ثم رجع الى الاسلام أيجزئه ذلك الحج (قال) لا حتى يحج حجة مستأنفة فاذا كان عليه حجة الاسلام حتى يكون اسلامه ذلك كأنه مبتدأ مثل من أسلم كان ما كان من زنا قبله موضوعا عنه وما كان لله وانما يؤخذ في ذلك بما كان للناس من الفرية أو السرقة مما لو عمله وهو كافر كان ذلك عليه وكل ما كان لله مما تركه قبل ارتداده من صلاة تركها أو صيام أفطره من رمضان أو زكاة تركها أو زنا زناه فذلك كله موضوع ويستأنف بعد أن يرجع الى الاسلام ما كان يستأنفه الكافر اذا أسلم (قال ابن القاسم) وهذا أحسن ما سمعت وهو رأيي ﴿قال ابن القاسم﴾ والمرتد اذا ارتد وعليه أيمان بالمعق أو عليه ظهار أو عليه أيمان بالله قد حلف بها ان الردة تسقط ذلك عنه ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يوصي بوصايا ثم يرتد فيقتل على ردة أيكون لاهل الوصايا شيء أم لا (قال) قال مالك لا يرثه ورثته فأرى أنه لا شيء لاهل الوصايا أيضاً ولا تجوز وصية رجل الا في ماله وهذا المال ليس هو للمرتد وقد صار لجماعة المسلمين ووصاياهم قبل الردة بمنزلة وصيته بعد الردة ألا ترى أنه لو أوصى بعد الردة بوصية لم تجز وصيته وماله

محبوب عنه اذا ارتد ﴿قلت﴾ أرأيت ان مرض فارتد فقتل على رده فقامت امرأته فقالت فرّاً بميراثه مني (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا يتهم ها هنا أحد أن يرتد عن الاسلام في مرضه لثلا يرثه ورثته قال وميراثه للمسلمين ﴿قلت﴾ أرأيت المرتد اذا مات له ابن على الاسلام وهو على حال ارتداده أيكون له في ميراث ابنه شيء أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في النصراني أو العبد اذا أمات ابنهما حراً مسلماً انهما لا يرثانه ولا يحجبان فان أسلم النصراني بعد موت ابنه أو عتق العبد بعد ما مات ابنه وان كان ذلك قبل أن يقسم ميراث الابن فلا شيء لهما من الميراث وانما الميراث لمن وجب له يوم مات الميت وكذلك المرتد عندي

تم الجزء الرابع من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه وصلى الله

﴿على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه الجزء الخامس﴾

﴿ فهرست الجزء الرابع من المدونة الكبرى ﴾

( رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله عنهم أجمعين )

→ \* \* \* \* \*

| صحيفه                                 | صحيفه                                    |
|---------------------------------------|------------------------------------------|
| ٢٠ مسئلة صبيان الاعراب                | ٢ ﴿ كتاب النكاح الاول ﴾                  |
| ٢١ في النكاح بغير ولى                 | ٢ ماجاء في نكاح الشغار                   |
| ٢١ في المرأة لها وليان أحدهما أقعد    | ٥ في انكاح الاب ابنته بغير رضاها         |
| من الآخر                              | ٥ في انكاح الاب ابنته البكر والثيب       |
| ٢٢ في انكاح الولى أو القاضى المرأة    | ٧ باب في احتلام الفلام                   |
| من نفسه                               | ٧ في رضا البكر والثيب                    |
| ٢٣ في انكاح الرجل ابنه الكبير والصغير | ٩ في وضع الاب بعض الصداق ودفع            |
| وفي انكاح الرجل الحاضر الرجل الغائب   | الصداق الى الاب                          |
| ٢٤ فيمن وكل رجلا على تزويجه           | ١١ في انكاح الاولياء                     |
| ٢٦ في العبد والنصرانى والمرتد يعقدون  | ١٤ في نكاح من أسلمت على يد رجل أو        |
| نكاح بناتهم                           | أسلم أبوها أو جدها على يديه              |
| ٢٧ في التزويج بغير ولى                | ١٥ في أنه لا يحل نكاح بغير ولى وأن ولاية |
| ٣١ ﴿ كتاب النكاح الثانى ﴾             | الاجنبى لا تجوز الا أن تكون وضيمة        |
| ٣١ في النكاح الذبى يفسخ بطلاق         | ١٦ في تزويج الوصى ووصى الوصى             |
| وغير طلاق                             | ١٨ في المرأة توكل ولين فينكحها           |
| ٣٥ باب الحرمة                         | من رجلين                                 |
| ٤٠ في انكاح الرجل وليته من رجل        | ٢٠ من رضى بغير كف فطلق ثم أرادت          |
| وهو مريض                              | المرأة ارجاعه فامتنع وليها               |
| ٤٠ في توكيل المرأة رجلا يزوجها        | ٢٠ في نكاح الدنية                        |

صحيفه

٤٢ في النكاح بغير بينة

٤٤ نكاح السر

٤٥ في النكاح بالخيار

٤٦ في النكاح الى أجل

٤٧ في شروط النكاح

٤٨ في جد النكاح وهزله

٤٨ في شروط النكاح أيضا

٤٨ في نكاح الخصى والعبد

٥٠ في حدود العبد وكفاراته

٥٢ في نكاح الحر الامة

٥٣ في الرجل يتزوج مكاتبته

٥٣ في انكاح الرجل عبده أمته

٥٤ في نكاح الامة على الحرية ونكاح

الحرية على الامة

٥٦ في استسرار العبد والمكاتب في أموالهما

ونكاحهما بغير اذن السيد

٥٦ في الامة والحرية يفران من أنفسهما

والعبد يفر من نفسه

٦١ عيوب النساء

٦١ في عيوب النساء والرجال

٦٦ ﴿ كتاب النكاح الثالث ﴾

٦٦ النكاح بصدق لا يحل

صحيفه

٦٧ النكاح بصدق مجهول

٦٨ في الصداق يوجد به عيب أو يوجد

به رهن فيهلك

٦٩ في صداق السر

٦٩ في صداق الفرر

٧٠ الصداق بالعبد يوجد به عيب

٧٠ الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها

٧٢ الرجل يزوج ابنه صغيراً في مرضه

ويضمن عنه الصداق

٧٣ النكاح بصدق أقل من ربع دينار

٧٤ نصف الصداق

٨٢ صداق اليهودية والنصرانية والمجوسية

يسلمن وتأتي أزواجهن الاسلام

٨٣ صداق الامة والمرتدة والغارة

٨٦ في التفويض

٨٩ الدعوى في الصداق

٩١ النكاح الذي لا يجوز وصداقه

وطلاقه وميراثه

٩٥ صداق امرأة المكاتب والعبد يتزوج

بغير اذن سيده

٩٦ ﴿ كتاب النكاح الرابع ﴾

٩٦ نكاح المريض والمريضة



| صحيفه                                                 | صحيفه                                                                                    |
|-------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٢٣ في الرجل ينكح النسوة في عقدة واحدة                | ٩٧ الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد وطئتها فلا تطئها                              |
| ١٢٣ في نكاح الام وابنتها في عقدة واحدة                | ٩٨ الرجل ينكح المرأة فيدخل عليه                                                          |
| ١٢٤ الذي يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها قبل أن يدخل بها | غير امرأته                                                                               |
| ١٢٧ في الرجل يزني بأمر امرأته أو يتزوجها عمدا         | ٩٨ الامة ينكحها الرجل فيريد أن يبوئها سيدها معه والرجل يزني بالمرأة أو يقدفها ثم يتزوجها |
| ١٢٩ في نكاح الاختين                                   | ٩٩ ما جاء في الخثي                                                                       |
| ١٣٠ في الاختين من ملك اليمين                          | ١٠٠ الدعوى في النكاح                                                                     |
| ١٣٢ في وطء الاختين من الرضاة بملك اليمين              | ١٠١ ملك الرجل امرأته وملك المرأة زوجها                                                   |
| ١٣٣ في نكاح الاخت على الاخت في عدتها                  | ١٠٣ الذي لا يقدر على مهر امرأته                                                          |
| ١٣٤ في الجمع بين النساء                               | ١٠٤ في نفقة الرجل على امرأته                                                             |
| ١٣٥ في وطء المرأة وابنتها من ملك اليمين والنكاح       | ١٠٦ نفقة العبيد على نسايمهم                                                              |
| ١٣٦ احصان النكاح بغير ولي                             | ١٠٨ في فرض السلطان النفقة للمرأة على زوجها                                               |
| ١٣٦ احصان الصغيرة                                     | ١١٣ في العنين                                                                            |
| ١٣٦ احصان الصبي والخصي                                | ١١٦ ضرب الاجل لامرأة المجنون والمجنوم                                                    |
| ١٣٨ في احصان الامة واليهودية والنصرانية               | ١١٦ في اختلاف الزوجين في متاع البيت                                                      |
| ١٣٩ في الدعوى في الاحصان                              | ١١٨ القسم بين الزوجات                                                                    |
| ١٤٠ في احصان المرتدة                                  | ١٢٣ كتاب النكاح الخامس                                                                   |

صحيفه

١٤١ في الاحلال

١٤٧ ﴿ كتاب النكاح السادس ﴾

١٤٧ في مناكح المشركين وأهل الكتاب

واسلام أحد الزوجين والسبي والارتداد

١٥٦ في نكاح نساء أهل الكتاب وإيمانهم

١٦٠ المجوسى يسلم وعنده عشر نسوة أو

امراة وابتنها

١٦١ نكاح أهل الشرك وأهل الذمة

صحيفه

وطلاقهم

١٦٤ في وطء المسبية في دار الحرب

١٦٤ في وطء السبية والاستبراء

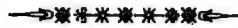
١٦٥ في عبد المسلم وأمه النصرانيين يزوج

أحدهما صاحبه

١٦٥ في الارتداد

١٦٦ في حدود المرتد والمرتدة وفرائضهما

﴿ تم الفهرس ﴾



# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَةُ

الإمام سَحْنُون بنِ سَعِيد التَّنُوخِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ

أبي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ بنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَنَسُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

المجلد الخامس

من إصدارات

مركز الدراسات والبحوث الإسلامية والأوقاف والأوقاف الإسلامية

المنظمة العامة للشؤون الإسلامية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي

وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب ارشاء الستور

في ارشاء الستور

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان تزوج امرأة وخلا بها وأرشي الست ثم طلقها فقال لم أمسها وصدقته المرأة (قال) قال مالك لها نصف الصداق لانها قد صدقته على أنه لم يمسه وعليها العدة كاملة ولا يملك زوجها رجعتها لانه قد أقر أنه لم يمسه قلت فان قال قد جردتها وقبلها ولم أجامعها وصدقته المرأة (قال) قال مالك لا يكون عليه الا نصف الصداق الا أن يكون قد طال مكثه معها يتلذذ بها فيكون عليه الصداق كاملا (قال مالك) وهذا رأيي ولقد خالفني فيه ناس فقالوا وان تطاول فليس لها الا نصف الصداق (قال مالك) وكذلك الذي لا يقدر على أهله فيضرب له أجل سنة أرى أن عليه الصداق كاملا اذا فرق بينهما قلت أرايت ان قال قد جامعها بين نخديها ولم أجامعها في الفرج وصدقته المرأة (قال) لا يكون لها الا نصف الصداق الا أن يطول مكثه معها كما قال مالك في الوطء ألا ترى أن مالكا قال الا أن تطول اقامته معها والذي لم تطل اقامته معها قد ضاع وتلذذ منها وطلب ذلك قلت أرايت ان قال الزوج بعد ما دخل بها وأرشي الست لم أجامعها وقالت المرأة قد جامعني أيكون عليه المهر كاملا أو نصف المهر في قول مالك (قال) قال مالك عليه المهر كاملا والقول قولها قلت فان كان اجتلاها في بيت أهلها وخلا بها فطلقها قبل

البناء فقال الزوج لم أمسها وقالت المرأة قد مسني (قال مالك) القول قول الزوج أنه لم يمسه إلا أن يكون قد دخل عليها في بيت أهلها دخول اهتداء والاهتداء هو البناء ﴿قلت﴾ فإن كان قد دخل عليها في بيت أهلها غير دخول البناء فطلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة قد مسني فجملت القول قوله في قول مالك أتكون على المرأة العدة أم لا (قال) عليها العدة ان كان قد خلا بها وليس معها أحد ﴿قلت﴾ أرايت ان دخل بها في بيت أهلها غير دخول البناء فقال الزوج قد جامعتها وقالت المرأة ما جامعني قال ان كان خلا بها وأمكن منها وان لم تكن تلك الخلوة خلوة بناء رأيت عليها العدة وعليه الصداق كاملا فان شاءت المرأة أخذته كاملا وان شاءت أخذت نصف الصداق وأما اذا دخل عليها ومعه النساء فيقع فيقبل ثم ينصرف فانه لا عدة عليها ولها نصف الصداق ﴿قلت﴾ أرايت ان وجبت عليها العدة بهذه الخلوة وهي تكذب الزوج في الجماع والزوج يدعي الجماع أيحصل له عليها الرجعة أم لا (قال) لا رجعة له عليها عند مالك وان جعلت عليها العدة لانه لم يبين بها انما خلا بها في بيت أهلها وهي أيضاً ان خلا بها في بيت أهلها هذه الخلوة التي وصفت لك اذا لم يكن معها أحد فتناكرا الجماع الزوج والمرأة جعلت عليها العدة ولم أصدقها على ابطال العدة وكان لها نصف الصداق اذا أمكن منها وخلا بها ﴿قلت﴾ أرايت ان عقد نكاحها فلم يخل بها ولم يحتلها حتى طلقها فقال الزوج قد وطئتها من بعد عقدة النكاح وقالت المرأة ما وطئني أيكون عليها العدة أم لا (قال) لا عدة عليها ﴿قلت﴾ ويكون لها عليه الصداق كاملا (قال) قد أقر لها بالصداق فان شاءت أخذت وان شاءت تركت ﴿قلت﴾ أرايت ان خلا بها ومعه نسوة فطلقها وقال قد جامعتها وقالت المرأة كذب ما جامعني (قال) القول قولها ولا عدة عليها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ما قول مالك في الرجل يتزوج المرأة وهي صائمة في رمضان أو صيام تطوع أو صيام نذر أو جبهته على نفسها أو صيام كفارة فبني بها زوجها نهراً في صيامها هذا ثم طلقها من يومه أو خلا بها وهي محرمة أو حائض فطلقها قبل

أن تحل من احرامها أو قبل أن تفتسل من حيضتها فادعت المرأة في هذا كله  
 أنه قدمسها وأنكر الزوج ذلك وطلبت المرأة الصداق كله وقال الزوج انما على نصف  
 الصداق ( قال ) سئل مالك عن الرجل يدخل بامرأته وهي حائض فتدعى المرأة أنه  
 قد مسها وينكر الزوج ذلك ان القول قولها ويغرم الزوج الصداق اذا أرخيت عليهما  
 الستور فكل من خلا بامرأة لا ينبغي له أن يجامعها في تلك الحال فادعت أنه قد مسها  
 فيه كان القول قولها اذا كانت خلوة بناء ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك القول قول المرأة  
 ( قال ) لانه قد خلا بها وأمكن منها وخلي بينه وبينها فالقول في الجماع قولها ( قال )  
 وكذلك قال مالك في الرجل ينتصب المرأة نفسها فيحملها فيدخلها بيتا والشهود  
 ينظرون اليه ثم خرجت المرأة فقالت قد غصبني نفسي وأنكر الرجل ذلك ان  
 الصداق لازم للرجل ﴿ قلت ﴾ ويكون عليه الحد ( قال ) لا يكون عليه الحد  
 ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة فيدخل  
 بها ثم يطلقها فيقول ما جامعتها وتقول المرأة قد جامعتني ( قال ) القول قول المرأة في  
 ذلك ﴿ قلت ﴾ فان طلقها واحدة ( قال ) القول قول المرأة في الصداق وعليها  
 العدة ولا يملك الرجعة وهذا قول مالك ( قال ) وبلغني أن مالكا قيل له أفتنكح بهذا  
 زوجا كان طلقها البتة اذا طلقها زوجها فقال الزوج لم أطأها وقالت المرأة قد وطئني  
 ( قال ) قال مالك لا أرى ذلك الا باجماع منهما جميعا على الوطء ( قال ابن القاسم )  
 وأرى أن يدين في ذلك ويحلى بينها وبين نكاحه وأخاف أن يكون هذا من الذي طلقها  
 ضرراً منه في نكاحها ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة المطلقة ثلاثا فيدخل بها  
 فليبت معها ثم يموت من الغد فتقول المرأة قد جامعتني أيحل لزوجها الاول أن يتزوجها  
 ويصدقها في قول مالك أم لا ( قال ) أرى أن المرأة تدين في ذلك فان أحب أن يتزوجها  
 فهو أعلم ولا يحال بينه وبين ذلك واليوم في ذلك وما زاد على اليوم سواء اذا كان رجلا  
 يطاء فالقول قول المرأة اذا مات الزوج ولا يعلم منه انكار لو طئها ولقد استحسن  
 مالك الذي أخبرتك اذا قال لم أطأها وقالت قد وطئني ان ذلك لا يحلها لزوجها الا

باجتماع منهما على الوطء وهذا لا يشبه مسئلتك لان الزوج هاهنا قد أنكر الوطء  
 وفي مسئلتك لم ينكر الوطء حتى مات والذي استحسن من ذلك مالك ليس يحمل  
 القياس ولولا أن مالك قاله لكان غيره أعجب الى منه ورأيت على ما أخبرتك قبل  
 هذا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن شريحا الكندي  
 قضى في امرأة بنى بها زوجها ثم أصبح فطلقها وقالت مامسني وقال مامسستها فتبضى  
 عليه شريح بنصف الصداق وقال هو حقك وأمرها أن تعتد منه ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن يونس بن يزيد عن ربيعة مثله ( وقال ) ربيعة والستر شاهد بينهما على ما يدعيان  
 وله عليها الرجعة ان قال قد وطئتها ﴿ ابن وهب ﴾ وذكر عن يونس عن ربيعة أنه  
 كان يقول ان دخل عليها عند أهلها فقال الزوج لم أمسها وقالت ذلك المرأة لم يكن لها  
 الا نصف الصداق ولم يكن له عليها الرجعة وان قال لم أدخل بها وقالت قد دخل بي  
 صدقت عليه وكان لها الصداق كاملا واعتدت عدة المطلقة ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد  
 ابن عمرو عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن امرأة في إمرة  
 مروان بن الحكم أو أمير قبله أغلق عليها زوجها قال لا أراه قال الا في بيت أهلها ثم  
 طلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة بل قد أصابني ثلاث مرات ولم يصدق عليها ﴿ ابن  
 وهب ﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال أخبرني سليمان بن يسار أن الحارث بن  
 الحكم تزوج امرأة اعرابية فدخل عليها فاذا هي حصرية فكرها فلم يكشفها كما يقول  
 واستحيا أن يخرج مكانه فقال عندها مجلياتها ثم خرج فطلقها وقال لها نصف الصداق  
 لم أكشفها وهي ترد ذلك عليه فرفع ذلك الى مروان بن الحكم فأرسل الى زيد بن  
 ثابت فقال يا أبا سعيد رجل صالح كان من شأنه كذا وكذا وهو عدل هل عليه الا  
 نصف الصداق فقال له زيد بن ثابت أرأيت لو أن المرأة الآن حبلت فقالت هو منه  
 أكنت مقيما عليها الحد فقال مروان لا فقال زيد بل لها صداقها كاملا ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأنس بن مالك  
 وسعيد بن المسيب وربيعة وابن شهاب ان لها الصداق عليه وعليها العدة ولا رجعة



له عليها ﴿ وقال مالك ﴾ كان سعيد بن المسيب يقول اذا دخل الرجل على المرأة في بيتها صدق عليها واذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه قال مالك وذلك في المسيس

### — ❦ الرجعة ❦ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق رجل امرأته تطليقة يملك بها الرجعة ثم قبلها في عدتها لشهوة أو لمسها لشهوة أو جامعها في الفرج أو فيما دون الفرج أو جردها فجعل ينظر اليها والى فرجها هل يكون ذلك رجعة في قول مالك أم لا ﴿ قال ﴾ قال مالك اذا وطئها في العدة وهو يريد بذلك الرجعة وجعل أن يشهد فهي رجعة والا فليست برجعة وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة ﴿ قلت ﴾ أرأيت من قال لامرأته قد راجعتك ولم يشهد الا أنه قد تكلم بالرجعة (قال) فهي رجعة وليشهد وهذا قول مالك وقد قال مالك في امرأة طلقها زوجها ثم راجعها ولم يشهد فأراد أن يدخل بها فقالت المرأة لا تدخل بي حتى تشهد على رجعتي (قال) قال مالك قد أحسنت وأصاب حين منعه نفسها حتى يشهد على رجعتها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال قد راجعتك ثم قال بعد ذلك لم أرد رجعتك بذلك القول انما كنت لاعبا بقولي قد راجعتك وعليه بذلك بينة على قوله قد راجعتك أو لا بينة عليه والمرأة والزوج يتصادقان على قوله قد راجعتك وادعى الزوج أنه لم يرد بقوله ذلك مراجعتها قال الرجعة عليه ثابتة اذا كان قبل انقضاء عدتها وان انقضت العدة فلا يكون قولها رجعة الا أن تقوم على ذلك بينة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال قد كنت راجعتك أمس وهي في العدة بعد أن يصدق الزوج أم لا (قال) نعم هو مصدق ﴿ قلت ﴾ فان قال كنت راجعتك أمس وقد انقضت عدتها أيصدق أم لا (قال) لا يصدق ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال قد كنت راجعتك في عدتك وهذا بعد انقضاء العدة وأكذبت المرأة فقالت ما راجعتني أيكون له عليها اليمين في قول مالك (فقال) قال مالك انه لا يصدق عليها الا بينة (قال ابن القاسم) ولو أبت اليمين أو أقرت لم تصدق ولم يكن للزوج عليها رجعة الا أن يكون كان

بيت عندها ويدخل عليها في العدة فيصدق على قوله انه قد راجعها وان كان ذلك  
 بعد انقضاء العدة وان أكذبه فالقول قوله على كل حال اذا كان هو معها في البيت  
 فالقول قوله بعد مضي العدة انه قد راجعها في العدة ﴿ وأشهب ﴾ اذا قال رجل  
 لامرأته وهي في عدة منه اذا كان غداً فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة وقاله مالك  
 ولكن لو قال قد كنت راجعتك أمس كان مصداقاً ان كانت في عدة منه وان أكذبه  
 المرأة لان ذلك يعد مراجعة الساعة ﴿ أشهب ﴾ واذا قال الرجل لامرأته بعد  
 انقضاء العدة قد كنت راجعتك في العدة فليس ذلك له وان صدقته المرأة لانها قد  
 بانته منه في الظاهر وادعى عليها ما لا يثبت له الا ببينة وتتهم في اقرارها له بالمراجعة  
 على تزويجه بلا صداق ولا ولي وذلك ما لا يجوز لها ولا له أن يتزوجها بلا ولي ولا  
 صداق ﴿ قلت ﴾ لأشهب فان أقام بينة على اقراره قبل انقضاء العدة انه قد جامعها  
 قبل انقضاء العدة وكان مجيئه بالشهود بعد انقضاء العدة (قال) كانت هذه رجعة وكان  
 مثل قوله قد راجعتها اذا ادعى ان وطأها اياها أراد به الرجعة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم  
 أرايت لو أن رجلاً طلق امرأته وهي أمة لقوم فقال الزوج قد كنت راجعتها في  
 العدة وصدقته السيد وأكذبه الامة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا يقبل  
 قول السيد في هذا ولا يقبل قوله في هذا قد راجعتك الا بشاهدين سوى السيد لان  
 مالكا قال لا يجوز شهادة السيد على نكاح أمة فكذلك رجعتها عندي ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ان ارتجع ولم يشهد أتكون رجعت رجعة ويشهد فيما يستقبل في قول مالك  
 (قال) نعم قال مالك اذا كان انما ارتجع في العدة وأشهد في العدة ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 ان ارتجع في العدة وأشهد بعد انقضاء العدة وصدقته المرأة (قال) لا يقبل قوله الا  
 أن يكون كان يخلو بها وبيت معها ﴿ أشهب ﴾ عن القاسم بن عبد الله أن عبد الله  
 ابن دينار حدثه أن ابن عمر لما طلق صفية بنت أبي عبيد أشهد رجلين فلما أراد أن  
 يرتجعا أشهد رجلين قبل أن يدخل عليها ﴿ أشهب ﴾ وقال قال ربيعة من طلق امرأته  
 فليشهد على الطلاق وعلى الرجعة ﴿ أشهب ﴾ عن يحيى بن سليم ان هشام بن حسان

حدثه أن ابن سيرين أخبره عن عمران بن الحصين أنه سئل عن رجل طلق امرأته  
 ولم يشهد وارتجع ولم يشهد فقال طلق في غير عدة وارتجع في غير سنة بثس ماصنع  
 وليشهد على ما فعل ﴿أشهب﴾ عن القاسم بن عبد الله عن يحيى بن سعيد عن ابن  
 شهاب عن ابن المسيب أنه قال من طلق فليشهد على الطلاق وعلى الرجعة ﴿قلت﴾  
 أرايت الحامل اذا وضعت ولداً وبقي في بطنها آخر أ يكون الزوج أحق برجعتها  
 (قال) قال مالك زوجها أحق برجعتها حتى تضع آخر ولد في بطنها وقاله ابن شهاب  
 وربيعه وعبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وأبو الزناد وابن قسيط من حديث  
 ابن وهب ﴿وقال أشهب﴾ اذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فالرجعة له  
 عليها ما لم تحض الحيضة الثالثة وذلك أنها اذا رأت أول قطرة من الحيضة الثالثة فقد  
 مضت الثلاثة الاقراء التي قال الله لان الاقراء انما هي الاطهار وليست بالحيض قال  
 الله تبارك وتعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولم يقل ثلاث حيض  
 فاذا طلقها وهي طاهرة فقد طلقها في قرء تعد فيه فاذا حاضت حيضة فقد تم  
 قرؤها فاذا طهرت فهو قرء ثان فاذا حاضت الحيضة الثانية فقد تم قرؤها الثاني  
 فاذا طهرت فهو قرء ثالث ولزوجها عليها الرجعة حتى ترى أول قطرة من الحيضة  
 الثالثة وقد تم قرؤها الثالث وانقضى آخره وانقضت الرجعة عنها وحلت للزوج  
 (قال أشهب) غير أني استحسن أن لا تعجل بالتزويج حتى يتبين أن الدم الذي  
 رأت في آخر الحيض دم حيضة يتمادى بها فيها لانه ربما رأت المرأة الدم الساعة  
 والساعتين واليوم ثم ينقطع ذلك عنها فتعلم أن ذلك ليس بحيض فان رأت امرأة هذا  
 في الحيضة الثالثة فان لزوجها عليها الرجعة وعليها الرجوع الى بيتها الذي طلقت فيه  
 حتى تعود اليها الحيضة صحيحة مستقيمة وقد ذكر ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال  
 قضى زيد بن ثابت أن تنكح في دمها ﴿قال ابن شهاب﴾ وأخبرني بذلك عروة  
 ابن الزبير عن عائشة قال ربيعة وعدتهن من الاقراء الطهر فاذا مرت بها ثلاثة اقراء  
 فقد حلت وانما الحيض علم للاطهار فاذا استكملت الاطهار فقد حلت ﴿مالك﴾

ابن أنس ﴿ وسليمان بن بلال أن زيد بن أسلم حدثهما عن سليمان بن يسار وأن الليث ابن سعد ومالكاً ذكرنا عن نافع عن سليمان بن يسار أن ابن الاحوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كانت طلقها طليقة أو تطليقتين فكتب معاوية الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها ﴿ مالك ﴾ عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير أن عائشة انتقلت حفصة حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقال ابن شهاب فذكرت ذلك لعمره فقالت صدق عمرو وقد جادلها فيه ناس فقالوا ان الله يقول ثلاثة قروء فقالت صدقتم وتدرعون ما الاقراء انما الاقراء الاطهار ﴿ قال ابن شهاب ﴾ وسمعت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث يقول ما أدركت أحداً من قهناثنا الا وهو يقول هذا يريد قول عائشة ﴿ قال مالك ﴾ وحدثني الفضل بن أبي عبد الله مولى المهريين أنه سأل القاسم وسالما عن المرأة اذا طلقت فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقالا قد بانت منه وحلت ( قال مالك ) وقاله سليمان بن يسار وأبو بكر بن عبد الرحمن وقالوا كلهم ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها ( قال مالك ) وقاله ابن شهاب ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة أن ابن أبي جعفر حدثه عن نافع عن ابن عمر وزيد بن ثابت مثله ﴿ أشهب ﴾ عن ابن الدراوردي أن ثور بن زيد الديلي حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول اذا حاضت المطلقة الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها ﴿ أشهب ﴾ عن القاسم بن عبد الله أن عبد الله بن دينار حدثه عن عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم كانوا يقولون اذا طلق الرجل امرأته وقد حاضت الحيضة الثالثة لم يكن له عليها رجعة ولا يتوارثان ولم يكن بينهما شيء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان قال الزوج لامرأته وقد كان طلقها تدر راجعتك فقالت بحية له قد انقضت عدتي وأكذبها الزوج ( قال ) ينظر في ذلك فان كان قد مضى لها من الزمان ما تنقضي في مثله العدة صدقت وكان القول قولها ﴿ قلت ﴾ فان سكنت حتى أشهد على رجعتها ثم قالت بعد ذلك بيوم أو أقل من ذلك

انك أشهدت على رجعتي وان عدتي قد كانت انقضت قبل أن تشهد على رجعتي (قال) لا تصدق ﴿قلت﴾ ولم صدقتها في القول الاول (قال) لانها في القول الاول محببة له فردت عليه المراجعة وأخبرته أن مراجعتها اياها ليست بشئ وفي مسئلتك الآخرة قد سكنت وأمكنته من رجعتها ثم أنكرت بعد ذلك فلا تصدق على الزوج لان الرجعة قد ثبتت للزوج بسكوتهما (قال) لان مالكا قال لي في المرأة تطلق فتزعم أنها قد حاضت ثلاث حيض في شهر أو تزعم أنها قد أسقطت (قال) أما الحيض فيسئل النساء فإن كن يحضن لذلك صدقت وأما السقط فإن الشأن فيه أنهن مؤتمنات على ذلك ولا تكاد المرأة تسقط الا علم بذلك الجيران ولكن الشأن في ذلك أن تصدق ويكون القول قولها وكذلك قال مالك

### — دعوى المرأة انقضاء عدتها —

﴿قلت﴾ أرايت رجلا طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم قال لها وهي في العدة قد راجعتك فقالت محببة له قد انقضت عدتي (فقال) هي مصدقة فيما قالت اذا كان ذلك من كلامها سبقا بكلامه وكان قد مضى من عدد الايام من يوم طلقها الى اليوم الذي قالت فيه قد انقضت عدتي ما تنقضي في مثله عدة بدخ النساء اذا كان ادعاؤها ذلك من حيض وأما ان كان من سقط فهو لها جائز وان كان من بعد طلاقه اياها يوم أو أقل أو أكثر ودل على ذلك أن ذلك اليهن قول الله تبارك وتعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ففسر أهل العلم أن الذي خلق الله في أرحامهن لا يحل لهن أن يكتمنه الحيضة والحبل فجعل العدة اليهن بما حرم الله عليهن من كتمانها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في قول الله تبارك وتعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن (قال) بلفنا أنه الحمل ولفنا أنها الحيضة ولا يحل لهن أن يكتمن ذلك لتنقضي العدة فلا يملك الزوج الرجعة اذا كانت له وقاله محمد ابن كعب القرظي وعطاء ومجاهد ﴿ابن وهب﴾ عن قبا بن زهير اللخمي عن

على بن رباح قال كانت تحت عمر بن الخطاب امرأة من قريش فطلقها تطليقة أو  
 تطليقتين وكانت حاملاً فلما أحست بالولد أغلقت الابواب حتى وضعت فأخبر بذلك  
 عمر بن الخطاب فأقبل مغضباً حتى دخل المسجد فاذا هو بشيخ فقال اقرأ على ما بعد  
 المائتين من سورة البقرة فذهب يقرأ فاذا في قراءته ضعف فقال يا أمير المؤمنين  
 ها هنا غلام حسن القراءة فان شئت دعوته قال نعم فدعاه فقراً والمطلقات يتربصن  
 بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن فقتل عمران  
 ولانة من اللاتي يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وان الأزواج عليها حرام ما بقيت  
 ﴿أشهب﴾ عن فضيل بن عياض أن ليث بن أبي سليم حدثه والاعمش عن مسلم  
 ابن صبيح عن مسروق عن أبي بن كعب أنه قال ان من الامانة أن اثمت المرأة على  
 فرجها ﴿أشهب﴾ عن سفیان بن عيينة أن عمرو بن دينار حدثه أنه سمع عبيد بن  
 عمير يقول ان المرأة اثمت على فرجها ﴿قال أشهب﴾ وقال لي سفیان بن عيينة في  
 الحيضة والحبل ان قالت قد خضت أو قالت لم أحض أنا حامل صدقت ما لم تأت بأمر  
 يعرف فيه أنها كاذبة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان طلق الرجل امرأته فادعت  
 أنها قد انقضت عدتها وذلك في أيام يسيرة لا تحيض النساء ثلاث حيض في مقدار  
 تلك الايام (قال) لا تصدق ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك اذا ادعت  
 أن عدتها قد انقضت في مقدار ما تنقضي فيه العدة صدقت فهذا يدل على أنه  
 لا يصدقها اذا ادعت ذلك في أيام يسيرة لا تنقضي العدة في عدد تلك الايام ﴿قلت﴾  
 أرايت ان طلق الرجل امرأته ثم قالت في مقدار ما تحيض فيه ثلاث حيض قد  
 دخلت في الدم من الحيضة الثالثة والزوج يسميها ثم قالت بعد ذلك مكانها أنا كاذبة  
 وما دخلت في الدم من الحيضة الثالثة أ يكون للزوج أن يراجعها وقد نظر النساء اليها  
 فوجدنها غير حائض (فقال) لا ينظر الى نظر النساء اليها وقد بان منه حين قالت قد  
 دخلت في الدم من الحيضة الثالثة اذا كان في مقدار ما تحيض له النساء ولا أرى أن  
 يراجعها الا بنكاح جديد ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة أن أبا الاسود حدثه أن حميد بن

نافع أخبره أن علي بن حسين طلق امرأة له من أهل العراق فتركها خمسا وأربعين  
 ليلة ثم أراد ارتجاعها فقالت اني قد حضت ثلاث حيض وأنا الآن حائض لم أطهر من  
 الثالثة بعد فاختصا الى أبان بن عثمان فاستحلفها ولم يرجعها اليه ﴿ قال سحنون ﴾  
 وقال أشهب وليس العمل على أن تستحلف اذا كان ما ادعت تحيض في مثله  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق رجل امرأته فلما كان بعد يوم أو يومين أو شهرا أو شهرين  
 قالت المرأة قد أسقطت وقد انقضت عدتها ما قول مالك في ذلك ( قال ) قال مالك  
 وجه ذلك أن تصدق النساء في ذلك ( قال مالك ) وقل من امرأة تسقط الا وجيرانها  
 يعلمون ذلك ولكن لا ينظر في ذلك الى قول الجيران وهي مصدقة فيما قالت من  
 ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أكذبها الزوج أيكون عليها اليمين في أنها قد أسقطت أم  
 لا ( قال ) ليس في مثل ذلك للزوج عليها يمين وهي مصدقة فيما قالت من ذلك قال  
 لانهن مؤتمنات على فروجهن ولو رجعت وصدقت الزوج بما قال لم تصدق ولم يكن  
 له عليها رجعة لانه قد ظهر أنها قد باتت منه فهما يدعيان ما يردها عليه بلا صداق  
 ولا عقد جديد من ولى فيكون ذلك داعية الى أن تزوج المرأة نفسها بغير صداق  
 ولا ولى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسقطت سقطا لم يتبين شيء من خلقه أسقطته علقه  
 أو مضغه أو عظم أو دما انتقضى به العدة أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك ما  
 أثبتته النساء من مضغه أو علقه أو شيء يستيقن أنه ولد فانه تنقضي به العدة وتكون  
 الامة به أم ولد ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا طلقها فقالت قد أسقطت وقال الزوج لم تسقطي  
 ولى عليك الرجعة ( قال ) قال مالك القول قول المرأة وهذا السقط لا يكاد يخفى على  
 النساء وجيرانها ولكن قد جعل في هذا القول قولها ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن  
 المرأة يطلقها زوجها فتزعم أنها قد حاضت ثلاث حيض في شهر ( قال ) يسئل النساء  
 عن ذلك فان كن يحضن كذلك ويطهرن له كانت فيه مصدقة ﴿ قلت ﴾ لأشهب  
 أرأيت اذا طلق الرجل امرأته فقالت قد انقضت عدتي وحضت ثلاث حيض في  
 شهرين وقال الزوج قد أخبرتني أمس أنك لم تحيض شيئا فصدقته المرأة هل



نقراها معه ونصدقها بالقول الثاني ( قال أشهب ) لا وهو مما وصفت لك أنه داعية إلى أن تزوج المرأة نفسها بغير ولي ولا صداق للذي ظهر أنها بانت منه ولكن لو أقام الزوج بيته على ما ادعى من أنها قالت بالامس أو قبل ذلك من الأيام لمثل مالا تحيض فيه ثلاث حيض إلى هذا اليوم لم تصدق المرأة بما ادعت من أن حيضها قد انتقضين عنها وكان لزوجها عليها الرجعة ما بينها وبين أن يمضي بها من الأيام من اليوم الذي قالت اني لم أحض شيئاً وقامت لزوجها عليها البينة بذلك فان لم يرجع إلى أن يمضي من ذلك اليوم عدد أيام يحاض في مثلهن ثلاث حيض فلا رجعة له عليها وان رجعت عن قولها اني قد حضت ثلاث حيض ﴿ قلت ﴾ لا شهب أرايت اذا لم يعلم أنه أغلق باباً ولا أرخى عليها ستراً حتى فارقتها ثم أراد ارتجاعها فأنكرت ذلك وكذبت بما ادعى من اصابته اياها فأقام البينة على أنه قد كان يذكر قبل فراقه اياها أنه قد أصابها ( فقال ) لا ينتفع بذلك ولا رجعة له عليها لانه يتهم على التقدم بمثل هذا القول إعداداً لما يخاف من أن يفوته بطلاقها قبل البناء بها ليمك ذلك رجعتها ولا يقبل في ذلك قوله ولا رجعة له عليها وان صدقته لأنها تتهم في ذلك على مثل ما اتهم عليه ولها عليه النفقة والكسوة وعليها العدة اذا صدقته ولو لم تصدقه لم يكن لها نفقة ولا كسوة ولا عدة عليها ﴿ قلت ﴾ لا شهب فلو أقام البينة بعد طلاقه اياها على أنه قد كان يقول وتقول هي انه قد خلا بها وأصابها ( فقال ) لا يصدقان بذلك ولا يقبل قولهما في العدة ولا في الرجعة وعليها العدة ولا رجعة عليها له وعليه لها النفقة والكسوة حتى تنقضي عدتها ولا يتوارثان ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن ربيعة قال ارخاء الستر شاهد عليهما فيما يدعيان فليس من أرخى الستر ثم ادعى كمن لم يرخه ولا يعلم ذلك

— ما جاء في المتعة —

﴿ قلت ﴾ أرايت المطلقة اذا كان زوجها قد دخل بها وقد كان سفى لها مهرآ في أصل النكاح أيكون عليه لها المتعة في قول مالك ( قال ) نعم عليه المتعة ﴿ قلت ﴾ فهل يجبر على

المتعة أم لا (قال) لا يجبر على المتعة في قول مالك ﴿قال﴾ وقال لى مالك ليس للتي طلقت ولم يدخل بها اذا كان قد سمي لها صداقا متعة ولا للمباراة ولا للمفتدية ولا للمصالحه ولا للملاعنة متعة كان قد دخل بهن أولا (قال مالك) وأرى على العبد اذا طلق امرأته المتاع ولا نفقة عليه ولا يجبر على المتاع في قول مالك أحد ﴿قلت﴾ أرايت المطلقة المدخول بها وقد سمي لها صداقا لم جعل مالك لها المتاع (قال) لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين فجعل المتاع للمطلقات كلهن المدخول بهن وغير المدخول بهن في هذه الآية بما استثنى في موضع آخر فقال تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ولم يجعل لهن المتاع (وزعم) زيد بن أسلم أنها منسوخة ورأى أهل العلم في المفتدية والمصالحه والمباراة حين لم يطلقها الا على ان أعطته شيئا أو أبرأته فكانها اشترت منه الطلاق وخرجت منه بالذى أعطته فلا يكون عليه لها المتاع لانها هاهنا تعطيه وتغرم له فكيف ترجع فتأخذ منه (ولقد) سئل مالك عن رجل تزوج امرأة وأصدقها صداقا فوقع بينهما اختلاف قبل البناء بها فتداعيا الى الصلح فافتدت منه بمال دفعته اليه على أن لا سبيل له عليها ففعل ثم قامت بعد ذلك تطلبه بنصف صداقها (فقال) مالك لا شيء لها هي لم تخرج من حباله الا بأمر غرمته له فكيف تطلبه بنصف الصداق وكأنه رأى وجهه ما دعتة اليه أن يتركها من النكاح على أن تعطيه شيئا فتفتدى به منه ثم انى قدمت من المدينة فسألت الليث بن سعد فقال مثل قول مالك فيها كأن أحدهما يسمع صاحبه (قال ابن القاسم) وأنا أراه حسنا ﴿قلت﴾ أرايت المتعة في قول مالك أمى لكل مطلقة (قال) نعم الا التي سمي لها صداق فطلقها قبل أن يدخل بها فلا متعة لها وكذلك قال لى مالك وهي هذه التي استثنيت في القرآن كما ذكرت لك ﴿قات﴾ أرايت هذه التي طلقها زوجها قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها صداقا لم لا يجيزه مالك على المتعة وقد قال الله تبارك وتعالى في كتابه في هذه الآية بعينها اذ جعل لها المتعة فقال ومتوهن على

الموسع قدره وعلى المقتر قدره (قال) قال مالك انما خفف عندى فى المتعة ولم يجبر عليها المطلق فى القضاء فى رأى لانى أسمع الله يقول حقا على المتقين وحقا على المحسنين فلذلك خففت ولم يقض بها ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره لان الزوج اذا كان غير متق ولا محسن فليس عليه شئ فلما قيل على المتقين وعلى المحسنين متاع بالمعروف ولم يكن عاما على غير المحسن ولا على غير المتقى علم أنه مخفف ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال ابن أبى سلمة المتاع أمر رغب الله فيه وأمر به ولم ينزله بمنزلة الفرض من النفقة والكسوة وليس يعدى عليه الائمة كما يعدى على الحقوق وهو على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والتى سألت عنها انها فى كتاب الله فلم لا يقضى بها هى بمنزلة هذه الاخرى المدخول بها التى قد سمي لها ألا ترى أنهما جميعا فى كتاب الله فكما لا قضاء عليه للمدخول بها بالمتاع فكذلك لا يقضى عليه للآخرى التى لم يدخل بها بالمتاع وكيف تكون احدهما أوجب من الاخرى وانما اللفظ فيهما واحد قال الله حقا على المتقين وقال حقا على المحسنين ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة التى لم يسم لها زوجها صداقا فى أصل النكاح فدخل بها ثم فارقها بعد البناء بها (قال) قال مالك لها صداق مثلها ولها المتعة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أغلق بابها وأرعى ستره عليها وخلابها وقد بنى بها وقد سمي لها صداقا فى أصل النكاح فطلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة قد مسنى (قال) فالقول قول المرأة فى قول مالك لانه قد دخل بها وأما المتاع فالقول قوله لانه يقول لم أدخل بها ولان المتاع لا يقضى عليه به فالقول فيه قوله لانه يقول أنا ممن طلق قبل أن يمس وقد فرضت فليس على إلا نصف الصداق ولا يصدق فى الصداق ويصدق على المتاع ﴿ قلت ﴾ أرايت الامة اذا اعتقت فاختارت نفسها وقد دخل بها أو لم يدخل بها وقد سمي لها صداقا أو لم يسم لها صداقا فلم يدخل بها حتى اعتقت فاختارت نفسها أ يكون لها المتاع فى قول مالك أم لا قال لا ﴿ قلت ﴾ أرايت الصغيرة اذا طلقت واليهودية والنصرانية والامة والمديرة والمسكينة وأمها والاولاد اذا طلقن أ يكون لهن من المتاع مثل ما للاحرة

المسلمة البالغة (قال) قال مالك سبيلهن في الطلاق والمتعة ان طلقت واحدة منهن قبل أن يدخل بها وقد فرض لها كسبيل الحرة المسلمة وان لم يفرض لها فكذلك وان دخل بها فكذلك في أمرهن كلهن سبيلهن سبيل الحرة المسلمة البالغة في المتاع والطلاق ﴿قلت﴾ أرايت المختلعة أيكون لها المتعة اذا اختلعت قبل البناء بها وقد فرض لها أو لم يفرض لها أو اختلعت بعد البناء بها أيكون لها المتعة في قول مالك (قال) قال مالك لامتعة لمختلعة ولا لمبارثة (قال ابن القاسم) ولم يختلف هذا عندنا دخل بها أو لم يدخل بها سعى لها صداقا أو لم يسع لها صداقا ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر ومالك والليث وغيرهم أن نافعاً حدثهم أن عبد الله بن عمر كان يقول لكل مطلقة متعة التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً إلا أن تكون امرأة طلقها زوجها قبل أن يمسه وقد فرض لها فحسبها نصف ما فرض لها وان لم يكن فرض لها فليس لها إلا المتعة وقاله ابن شهاب والقاسم بن محمد وعبد الله بن أبي سلمة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال إنما يؤمر بالمتاع لمن لا ردة عليه قال ولا تحاص الغرماء ليست على من ليس له شيء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكير بن الأشج أن عبد الله بن عمر قال ليس من النساء شيء إلا ولها المتعة إلا الملاعنة والمختلعة والمبارثة والتي تطلق ولم يكن بها وقد فرض لها فحسبها نصف فريضتها (قال) عمرو بن الحارث قال بكير أدركت الناس وهم لا يرون للمختلعة متعة (وقال) يحيى ابن سعيد ما نعلم للمختلعة متعة ﴿يونس بن يزيد﴾ أنه سأل ابن شهاب عن الأمة تحت العبد أو الحر فطلقها أها متاع فقال كل مطلقة في الأرض لها متاع وقد قال الله تبارك وتعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المحسنين وقد قال ابن عباس المتعة أعلاها خادم وأدناها كسوة (وقال) مثله ابن المسيب وابن يسار وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد . وقد متع ابن عمر امرأته خادماً . وعبد الرحمن بن عوف متع امرأته حين طلقها بجارية سوداء وفعل ذلك عروة بن الزبير (وكان) ابن حبيزة يقول على صاحب الديوان متعة ثلاثة دنائير (وقال مالك) ليس لها حد لافي قليل

ولا في كثير ولا أرى أن يقضى بها وهي من الحق عليه ولا يمدى فيها السلطان  
وانما هو شيء أن أطلع به أداه وإن أبي لم يجبر على ذلك

ما جاء في الخلع

قلت ﴿أرأيت إذا كان النشوز من قبل المرأة أمحل للزوج أن يأخذ منها ما أعطته  
على الخلع (قال) نعم إذا رضيت بذلك ولم يكن في ذلك ضرر منه لها ﴿قلت﴾ ويكون  
الخلع هاهنا تطليقة بائنة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت إذا كان الخلع على  
ما تخاف المرأة من نشوز الزوج (قال) لا يجوز للزوج أن يأخذ منها على طلاقها شيئاً  
وانما يجوز له الأخذ على حبسها أو يعطيها هو صلحاً من عنده من ماله ما ترضى به  
وتقيم معه على تلك الأثرة في القسم من نفسه وماله وذلك الصلح الذي قال الله فلا  
جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح ﴿قال﴾  
سحنون ﴿ألا ترى أن يونس بن يزيد ذكر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب  
وسليمان بن يسار أن السنة في الآية التي ذكر الله فيها نشوز المرأة وأعرضه عن  
المرأة أن المرأة إذا نشز عن امرأته أو أعرض عنها فإن عليه من الحق أن يعرض عليها  
أن يطلقها أو تستقر عنده على ما رأت من الأثرة في القسم من نفسه وماله فإن  
استقرت عنده على ذلك وكرهت أن يطلقها فلا جناح عليه فيما آثر عليها به من ذلك  
وإن لم يعرض عليها الطلاق وصلحها على أن يعطيها من ماله ما ترضى به وتقر عنده  
على تلك الأثرة في القسم من ماله ونفسه صلح ذلك وجاز صلحها عليه وذلك الصلح  
الذي قال الله فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت  
الأنفس الشح (قال ابن شهاب) وذكر لي أن رافع بن خديج تزوج بنت محمد بن  
مسلمة فكانت عنده حتى إذا كبرت تزوج عليها فتاة شابة فأثر الشابة عليها  
فناشده الطلاق فطلقها واحدة ثم أمهلها حتى إذا كادت أن تحل راجعها ثم عاد  
فأثر الشابة فناشده الطلاق فطلقها أخرى ثم راجعها ثم عاد فأثر الشابة عليها أيضاً  
فسأله الطلاق فقال ما شئت انما بقيت لك تطليقة واحدة فإن شئت استقررت

على ما ترين من الأثرة وان شئت فارتك فقلت لا بل أستقر على الأثرة فأمسكها  
على ذلك فكان ذلك صاحبا ولم ير رافع عليه إنما حين رضيت بأن تستقر عنده  
على الأثرة فيما آثر به عليها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب  
أن رافع بن خديج تزوج جارية شابة وتحتة بنت محمد بن مسلمة وكانت قد  
جلت فأثر الشاب عليها فاستأذن عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارافع  
اعدل بينهما والا فارقها فقال لها رافع في آخر ذلك ان أحببت أن تقرى  
على ما أنت عليه من الأثرة وان أحببت أن أفارئك فارتك قال فنزل القرآن  
وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا  
والصلح خير قال فرضيت بذلك الصالح وأقرت معه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن  
أبي الزناد قال بلغنا أن أم المؤمنين سودة بنت زمعة كانت امرأة قد أسنت وكان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستكثر منها ففرفت ذلك من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وعلمت من حبه عائشة فتخوفت أن يفارقها ورضيت بمكانها عند رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله أرايت يومى الذى يصيبنى منك فهو  
لعائشة وأنت منى فى حل فقبل ذلك ﴿ وأخبرنى ﴾ يحيى بن عبد الله بن سالم عن هشام  
ابن عروة عن عروة عن عائشة بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن  
التي تخاف من بعلها النشوز ما يحل له من صلحها وان رضيت بغير نفقة ولا كسوة  
ولا قسم فقال ربيعة ما رضيت به من ذلك جاز عليها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرنى  
الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عثمان بن عفان أنه قال الخلع مع  
الطلاق تطليقتان إلا أن يكون لم يطلق قبله شيئا فالخلع تطليقة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان  
كان عندها عبد فسمته ولم تصفه للزوج ولم يره الزوج قبل ذلك فخلعته على ذلك  
العبد أو تزوج رجل امرأة على مثل هذا أيجوز هذا فى قول مالك ( قال ) سمعت  
مالكا يقول فى هذا النكاح ان النكاح مفسوخ ان لم يكن دخل بها فان دخل بها  
فلهما صداق مثلها ويقرآن على نكاحهما ﴿ قلت ﴾ فالخلع كيف هو فى هذا ( قال ) الخلع

جائز ويأخذ ما خالها عليه من العبد مثل الثمر الذي لم يبد صلاحه والعبد الآبق والبعير  
الشارد اذا صالحها على ذلك كله ان ذلك له كله ثم يثبت الخلع بينهما (قال) ابن نافع  
وقد قاله لى مالك فيمن خالع بثمر لم يبد صلاحه أو بعبد آبق أو بعير شارد ﴿وقال﴾  
سحنون ﴿وقد قال غيره لانه فسخ طلاق يخرج به من يده ليس يأخذ به شيئاً  
ولا يستحل به فرجها فهو يرسل من يديه بالفرر ولا يأخذ بالفرر وذلك أن  
النكاح لا ينكح بما يخالع به ﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت اخلني على ما يثمر نخلي العام  
أو على ما تلد غنمي العام ففعل (قال) أرى ذلك جائزاً لأن مالكا قال في الرجل يخالع  
امرأته على ثمر لم يبد صلاحه ان ذلك جائز ويكون له الثمرة ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
اختلفت منه على ثوب هروي ولم تصفه أيجوز ذلك (قال) ذلك جائز ويكون له ثوب  
وسط مثل ما قلت لك في العبد ﴿قلت﴾ أرأيت ان اختلفت امرأة من زوجها  
بدنانير أو بدراهم أو عروض موصوفة الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول  
مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان خالعها على مال الى أجل مجهول أ يكون ذلك  
حالا في قول مالك (قال) أرى أن ذلك يكون حالا لان مالكا قال في البيوع من باع  
الى أجل مجهول فالقيمة فيه حالة ان كانت فأت ﴿قلت﴾ أرأيت ان خالعها على أن  
أعطته عبداً على أن زادها الزوج ألف درهم (قال) لم أسمع من مالك في هذا الخلع  
شيئاً ولكني أرى ذلك جائزاً ولا يشبه الخلع في هذا النكاح لانه ان كان في العبد  
فضل عن قيمة الألف الدرهم فقد أعطته شيئاً من مالها على أن أخذت منه بضعها  
وان كان كفافاً فهي مبارأة لأن مالكا قال لا بأس أن يتتاركا على أن لا يعطيها شيئاً  
ولا تعطيه شيئاً (وقال مالك) هي تطليقة واحدة بأنة وان كانت الألف أكثر من  
قيمة العبد فان مالكا سئل عن الرجل يصالح امرأته على أن يعطيها من ماله عشرة  
دنانير فقال أراه صلحا ثابتاً فقال له بعض أصحابنا فالعشرة التي دفع اليها أ يرجع بها على  
المرأة قال مالك لا يرجع بها وهي للمرأة والصلح ثابت ﴿قلت﴾ أرأيت ان اختلفت  
منه على دراهم أرتها إياه فوجدها زوفاً أ يكون له أن يردها عليها أم لا (قال) له أن



يردها عليها في قول مالك وهذا مثل البيوع ﴿قلت﴾ أرأيت ان خالها على عبد أعطته إياه ثم استحق العبد (قال) قال مالك اذا تزوج الرجل المرأة على عبد فاستحق العبد ان للمرأة على الزوج قيمة العبد فكذلك مسنتك في الخلع مثل هذا

﴿في نفقة المختلة الحامل وغير الحامل والمبتوة الحامل وغير الحامل﴾

﴿قلت﴾ أرأيت المرأة تختلع من زوجها وهي حامل أو غير حامل علم بحملها أو لم يعلم هل عليه لها نفقة (قال) ان كانت غير حامل فلا نفقة لها وان كانت حاملا فلم يتبرأ من نفقة حملها فعليه نفقة الحمل ﴿قلت﴾ فان كانت مبتوة وهي حامل (قال) عليه نفقتها قال ابن نافع قال مالك في قول الله تبارك وتعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن يعني المطلقات اللاتي قد بن من أزواجهن فلا رجعة لهم عليهن وليست حاملا فلها المسكن ولا نفقة لها ولا كسوة لانها بائن منه ولا يتوارثان ولا رجعة له عليها (قال) وان كانت حاملا فلها النفقة والكسوة والمسكن حتى تقضى عدتها (قال مالك) فأما من لم تبن منهن فانهن نساؤهم يتوارثون ولا يخرجن ما كن في عدتهن ولم يؤمروا بالسكني لهن لان ذلك لازم لأزواجهن مع نفقتهن وكسوتهن كن حوامل أو غير حوامل وانما أمر الله تبارك وتعالى بسكني اللاتي قد بن من أزواجهن قال الله تبارك وتعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فجعل الله عز وجل للحوامل اللاتي قد بن من أزواجهن السكني والنفقة أولا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمبتوة التي لا حمل بها لفاطمة بنت قيس لا نفقة لك (قال مالك) ليس عندنا في نفقة الحامل المطلقة شيء معلوم على غنى ولا على مسكين في الآفاق ولا في القرى ولا في المدائن لا في سفر ولا لرخصة انما ذلك على قدر يسره وعسره (قال مالك) فان كان زوجها يتسع لخدمة أخدمها (وقال مالك) النفقة على كل من طلق امرأته أو اختلعت منه وهي حامل ولم يتبرأ الرجل منه حتى تضع حملها فان مات زوجها قبل أن تضع انقطعت النفقة عنها (وقد) قال سليمان بن يسار في الممتدة لافقة لها الا أن تكون حاملا

( وقد ) قال جابر بن عبد الله وأبو أمامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار وابن المسيب وعمر بن عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلمة وربيعة وغيرهم من أهل العلم في المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها لاتفقة لها حسبها ميراثها ( وقال ) عبد الرحمن بن القاسم سمعت مالكا وسئل عن رجل تزوج بمكة ثم خرج منها فوكل وكيلاً أن يصالح عنه امرأته فصالحها الوكيل ثم قدم الزوج ( قال ) قال مالك الصالح جائز عليه **قلت** **﴿** أ رأيت أن وكل رجلين على أن يخلفا امرأته فخلها أحدهما ( فقال ) لا يجوز ذلك لأنه لو وكلهما جميعاً يشتريان له سلعة من السلع أو يبعان له سلعة من السلع ففعل ذلك أحدهما دون صاحبه أن ذلك غير جائز

— ما جاء في خلع غير المدخول بها —

**﴿** قلت **﴿** أ رأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة على مهر مائة دينار فدفع إليها المائة فخلته قبل البناء بها على أن دفعت إليه غلامها هل يرجع عليها بنصف المائة أم لا ( قال ابن القاسم ) أرى أن ترد المائة كلها وذلك أني سمعت مالكا سئل عن رجل تزوج امرأة بمهر مسجى فافتدت منه بعشرة دنائير تدفعها إليه قبل أن يدخل بها على أن يخلى سبيلها ففعل ثم أرادت أن تتبعه بنصف المهر قال مالك ليس ذلك لها . قال مالك هو لم يرض أن يخلى سبيلها حتى يأخذ منها فكيف تتبعه ( قال ) وسمعت الليث يقول ذلك ( قال ابن القاسم ) ولم نسأل مالكا أ كان نقدها أو لم ينقدها ( قال ابن القاسم ) وسواء عندي قد أو لم ينقد . ومما بين ذلك أنه لو كان نقدها ثم دعت إلى أن يتاركا أو يبارئها لوجب عليها أن كانت أخذت الصداق أن تردّه كله فهي حين زادت أحرى أن لا تمسك من المهر شيئاً إن كانت قبضته ولو كان يكون لها أن تتبعه إذا أعطته لكان لها أن تتبعه إذا لم تعطه وهما إذا اصطلحا قبل أن يدخل بها وتفرقا على وجه المبرأة أحدهما لصاحبه فما لا شك فيه أنها لا تحبس شيئاً مما كان نقدها ولم تتبعه بشيء إن كان لم ينقدها فهو حين لم يرض أن يتاركا ويبارئها حتى أخذ منها أحرى أن لا تتبعه في الوجهين جميعاً ولكن لو أن رجلاً تزوج امرأة وسمى لها

صداقا فسأله قبل أن يدخل بها أن يطلقها على أن تعطيه شيئا من صداقها كان له  
 ما أعطته من صداقها ورجعت عليه فيما بقي من صداقها بنصف ما بقي من صداقها ان  
 كان لم ينقدها وان كان قد نقدها رجع عليها بنصف ما بقي في يديها بعد الذي أعطته  
 من صداقها وان كانت انما قالت له طلقني طلقه ولك عشرة دنانير فانه ان كان لم  
 يستثن ذلك من صداقها فانها تتبعه بنصف المهر ان كان لم ينقدها اياه ويتبعها بنصف  
 المهر ان كان قد نقدها اياه سوى الذي أخذ منها وانما اشترت منه طلاقها ومما بين  
 لك ذلك لو قالت له طلقني قبل أن يدخل بها ولم تأخذ منه شيئا أتبعته بنصف الصداق  
 ان كان لم ينقدها اياه ويتبعها بنصف الصداق ان كان نقده اياها وانما اشترت منه  
 طلاقها بالذي أعطته فكما كان في الخلع وان لم تعطه شيئا واصطالحا على أن يتفرقا  
 وأن يتاركا لم يكن لها شيء من صداقها أعطته اياه أو لم تعطه فكذلك اذا أعطته شيئا  
 سوى ذلك أخرى أن لا يكون لها شيء من صداقها لانه لم يكن يرضى أن يخلفها  
 الا بالذي زاده من ذلك وكما كان يكون لو طلقها كان لها نصف الصداق قبضته أو لم  
 تقبضه فكذلك يكون لها نصف الصداق عليه اذا اشترت منه طلاقها فها وجهان  
 بينان والله أعلم ﴿ قلت ﴾ هل يحل للزوج أن يأخذ من امرأته أكثر مما أعطها  
 في الخلع ( قال ) قال مالك نعم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك لم أزل أسمع من أهل  
 العلم وهو الامر المجتمع عليه عندنا أن الرجل اذا لم يضر المرأة ولم يسيء اليها ولم تؤت  
 المرأة من قبله وأجبت فراقه فانه يحل له أن يقبل منها ما اقتدت به وقد فعل ذلك النبي  
 صلى الله عليه وسلم بامرأة ثابت بن قيس بن شماس حين جاءت فقالت لا أنا ولا ثابت  
 لزوجها وقالت يا رسول الله كل ما أعطاني عندى وافر فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 خذ منها فأخذ منها وتركه . وفي حديث آخر ذكره ابن وهب عن الحارث بن نبهان  
 عن الحسن بن عمار عن عطية العوفى عن أبي سعيد الخدرى أن أخته كانت تحت  
 رجل فكان بينهما درء وجفاء حين تحاكما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 تردين اليه حديثه فقالت نعم وأزيدة فأعاد ذلك ثلاث مرات فقال عند الرابعة ردى

عليه حديثه وزيديه ﴿ وذكر ﴾ ابن وهب عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن  
 عون عن محمد بن سيرين قال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب تشتكي زوجها  
 فحبست في بيت فيه زبل فباتت فيه فلما أصبحت بعث اليها فقال كيف بت الليلة  
 فقالت ما بت ليلة كنت فيها أقرّ عينا مني الليلة فسالها عن زوجها فأنّت عليه خيراً  
 وقالت انه وانه ولكن لا أملك غير هذا فأذن لها عمر في الفداء ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن سفيان الثوري والحارث عن أيوب بن أبي تيمة السخيتاني عن كثير مولى ابن  
 سمرة بنحو هذا الحديث وقد قل عمر لزوجها اخذها ولو من قرطها ﴿ ابن وهب ﴾  
 قال مالك ولم أر أحداً ممن يقتدى به يكره أن تقتدى المرأة بأكثر من صداقها وقد  
 قال الله تبارك وتعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك  
 وان مولاة لصفية اختلت من زوجها بكل شيء لها فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر  
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس وقال ربيعة وابو الزناد لا جناح عليه أن يأخذ أكثر مما  
 أعطاهما ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك في التي تقتدي من زوجها انه اذا علم أن زوجها  
 أضرّ بها أو ضيق عليها وأنه لها ظالم مضى عليه الطلاق وردّ عليها مالها وهذا الذي  
 كنت أسمع والذي عليه الأمر عندنا ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب  
 أنه قال ان كانت الاساءة من قبلها فله شرطه وان كانت من قبله فقد فارقها ولا شرط  
 له ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه أنه كان يقول اذا لم تؤت المرأة  
 من قبل زوجها حل له أن يقبل منها الفداء ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث عن ابن  
 شهاب أنه قال نرى من الحدود التي ذكر الله فيها يكون في العشرة بين المرأة وزوجها  
 اذا استخفت المرأة بحق زوجها فنشزت عليه وأساءت عشرته وأحنثت قسمه أو خرجت  
 بغير اذنه أو أذنت في بيته لمن يكره وأظهرت له البنض فترى أن ذلك مما يحل له به  
 الخلع ولا يصالح لزوجها خلعها حتى يؤتى من قبلها فاذا كانت هي تؤتى من قبله فلا نرى  
 خلعها يجوز ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن بكير بن الاشج أنه قال لا بأس بما  
 صالحت عليه المرأة اذا كانت ناشراً (قال) بكير ولا أرى امرأة أبت أن تخرج مع

زوجها الى بلد من البلدان الا فاشترأ ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق على عبدى  
 هذا فقامت من مجلسها ذلك قبل أن تقبل ثم قالت بعد ذلك خذ العبد وأنا طالق  
 (قال) هذه في قول مالك لا شيء لها الا أن تقول قد قبلت قبل أن يفترقا ﴿قلت﴾  
 أرايت اذا قال لها اذا أعطيتنى ألف درهم فأنت طالق ثلاثاً أ يكون ذلك لها متى  
 أعطته ألف درهم فهي طالق ثلاثاً (قال) قال مالك من قال لامرأته أمرك بيدك  
 متى ما شئت أو الى سنة أو الى شهر فأمرها بيدها الى ذلك الاجل الا أن توقف قبل  
 ذلك فتقضى أو ترد أو يطؤها قبل ذلك فيطل الذي كان في يدها من ذلك بالوطء  
 اذا أمكنته ولا يكون لها أن تقضى بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرايت لو أنها أعطته شيئاً على أن  
 يطلق ويشرط رجعة (قال) اذا يمضى عليه الخلع ويكون شرطه الرجعة باطلا لأن  
 شرطه لا يحيل سنة الخلع لأن سنة الخلع أن كل من طلق بشئ ولم يشترط شيئاً ولم  
 يسمه من الطلاق كان خلعاً واخلع واحدة بانة لا رجعة له فيها وهي تمتدعة المطلقة  
 وان أراد وأرادت نكاحه ان لم يكن مضت منه قبل ذلك ان كان عبداً تطليقة أو حراً  
 تطليقتان وهي في عدة منه فعلا لأن الماء ماؤه بوجه الماء المستقيم بوطء الحلال ليس بوطء  
 الشبهة ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يسميا طلاقاً وقد أخذ منها الفداء وانقلبت وقالوا ذلك  
 بذلك (فقال) هو طلاق الخلع ﴿قلت﴾ فاذا سميا طلاقاً (قال) إذا يمضى ماسميا من  
 الطلاق ﴿قلت﴾ فان اشترط أنها ان طلبت شيئاً رجعت زوجها له (قال) لا مردود  
 لطلاقه اياها ولا ترجع الا بنكاح جديد كما ينبغي النكاح من النوى والصداق والامر  
 المبتدأ وقد قال مالك شرطه باطل والطلاق لازم (وقد) قال مالك أيضاً فيما يشترط  
 عليها في الخلع ان خالهما واشترط رجعة تكون له ان الخلع ماض ولا رجعة له  
 ﴿ابن وهب﴾ وقال الليث قال يحيى بن سعيد كان عثمان بن عفان يقول كل فرقة  
 كانت بين رجل وامرأته بخلع فارقها ولم يسم لها طلاقاً فان فرقتهما تطليقة واحدة  
 بانة يخطبها ان شاء فان أخذ منها شيئاً على أن يسمى فسمى فهو على ماسمى ان سمي  
 واحدة فواحدة وان سمي اثنتين فاثنتين وان سمي أكثر من ذلك فهو على ماسمى

( قال ابن شهاب ) ولا ميراث بينهما وقد قال ذلك عثمان بن عفان وسليمان بن يسار  
وربيعة وابن قسيط ( قال ابن المسيب ) ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بثابت بن  
قيس فذكر له شأن حبيبة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تردين اليه حديثه  
فقال ثابت ويطيب ذلك لي فقال نعم قال قد فملت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اعتدى ثم التفت اليه فقال هي واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان خالها الزوج وهو ينوي  
بالخلع ثلاثا ( قال ) يلزمه الثلاث في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قالت له أخالك على  
أن أكون طالقا تطليقتين ففعل أيلزمه التطليقتان في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾  
أرأيت لو لم يكن للمرأة على الزوج دين ولا مهر فقال الزوج أخالك على أن أعطيك  
مائة درهم فقبلت أياكون هذا خلعا وتكون تطليقة بآنة لا يملك رجعتها ( قال ) قال  
مالك نعم تكون تطليقة بآنة لا يملك رجعتها ( قال مالك ) وكذلك لو لم يعطها الزوج  
نخالها فهي بذلك أيضا بائن ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره فقيل له فالمطلق طلاق الخلع  
أواحدة بآنة أو واحدة وله الرجعة أو البتة فقال لا بل البتة لأنه لا تكون واحدة  
بآنة أبداً الا بخلع والا فقد طلقها طلاق البتة لأنه ليس له دون البتة طلاق بين الا  
بخلع وصار كمن قال لزوجته التي دخل بها أنت طالق طلاق الخلع ومن قال ذلك فقد  
أدخل نفسه في الطلاق البائن ولا يقع في الطلاق بائن الا بخلع أو ما يبلغ به الفرض  
الاقصى وهي البتة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روى ابن وهب عن مالك وابن القاسم في  
رجل طلق امرأته وأعطاهما وهو أبو ضمرة أنه قال طلقة تملك الرجعة وليس بخلع  
( وروى ) ابن وهب عنه أنه رجع فقال تين منه بواحدة . وأكثر الرواة على أنها غير  
بائن لانه انما تختلع بما يأخذ منها فيلزمه بذلك ستة الخلع فأما ما لم يأخذ منها فليس  
بخلع وانما هو رجل طلق وأعطى فليس بخلع ﴿ قلت ﴾ أرأيت الخلع والمباراة عند  
السلطان أو عند غير السلطان في قول مالك أجاز أم لا ( قال ) لا يعرف ملك السلطان  
( قال ) قفلنا لملك أيجوز الخلع عند غير السلطان قال نعم هو جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
إذا اختلعت المرأة من زوجها على أن يكون الولد عند أبيهم أ يكون ذلك للاب

أم لا يجوز هذا الشرط في قول مالك (قال) قال مالك للاب ذلك والشرط جائز الا أن  
 يكون ذلك مضراً بالصبي مثل أن يكون يرضع وقد علق أمه فيخاف عليه ان نزع  
 منها أن يكون ذلك مضراً به فليس له ذلك (قال ابن القاسم) وأرى له أخذه اياه  
 منها بشرطه اذا خرج من حد الاضرار به والخوف عليه ﴿قلت﴾ أرايت اذا  
 اختلعت من زوجها على أنه لا سكنى على الزوج (قال) ان كان انما شرط أن عليها  
 كراء المسكن الذي تمتد فيه وهي في مسكن بكرة فذلك جائز وان كان شرط  
 عليها ان كانت في مسكن الزوج أن عليها كراء المسكن وهو كذا وكذا درهما في  
 كل شهر فذلك جائز وان كان انما شرط عليها حين قال ذلك على أنه لا سكنى لك  
 على أن تخرج من منزلها الذي تمتد فيه وهو مسكنه فهذا لا يجوز ولا يصلح في قول  
 مالك وتسكن بغير شيء والخلع ماض ﴿قلت﴾ أرايت ان وقع هذا الشرط فخلعها على  
 أن لا سكنى لها عليه على أن تخرج من منزله (قال) قال مالك كل خلع وقع بصفقة  
 حرام كان الخلع جائزاً ورد منه الحرام ﴿قلت﴾ فهل يكون للزوج على المرأة شيء فيما  
 رد اليها من ذلك في قول مالك قال لا ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك في الرجل  
 يكون له على امرأته دين الى أجل أو يكون للمرأة على الزوج دين الى أجل فيخلعها  
 على أن يعجل الذي عليه الدين للذي له الدين قبل محل أجل الدين (قال مالك) الخلع  
 جائز والدين الى أجله ولا يعجل وقد قيل ان الدين اذا كان عليه فليس بخلع وانما هو  
 رجل أعطى وطلق فالطقة فيه واحدة وهو يملك الرجعة وهذا اذا كان الدين عينا  
 وهو مما للزوج أن يعجله قبل محله وأما ان كان الدين عرضاً أو طعاماً أو مما لا يجوز  
 للزوج أن يعجله الا برضا المرأة ولا تستطيع المرأة قبضه الا برضا الزوج فهذا الذي  
 يكون بتعجيله خلعا ويرد الى أجله وانما طلاقه اياها على أن يعجل ذلك لها كمو لو زادها  
 دراهم أو عرضاً سواه على أن يعجل ذلك لها لم يجوز وكان ذلك حراماً ورد الدين الى  
 أجله وأخذ منها ما أعطاها لانه يقدر على رده وان الطلاق قد مضى فلا يقدر على  
 رده ويرد الدين الى أجله لانه انما طلق على أن يحط عنه الضمان الذي كان عليه الى



أجل فأعطاها الطلاق لاخذ ما لا يجوز له أخذه فألزم الطلاق ومنع الحرام ألا ترى أنه لو طلقها على أن تسلفه سلفا ففعل ان الطلاق يلزمه ويرد السلف لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن سلف جرّ منفعة ﴿قلت﴾ أرايت ان خالع رجل امرأته على أن أعطته خمرآ (قال) الخلع جائز ولا شيء له من الخمر عليها فان كان قد أخذ الخمر منها كسرت في يده ولا شيء له عليها (قال) وسمعت مالكا يقول في رجل خالع امرأته على أن أسلفته مائة دينار سنة فقال مالك يرد السلف اليها وقد ثبت الصالح ولا شيء له عليها ﴿قلت﴾ أرايت ان اختلعت المرأة من زوجها على أن نفقة الزوج عليها ونفقة الولد (قال) سمعت مالكا يقول اذا اختلعت المرأة من زوجها على أن ترضع ولده سنتين وتنفق عليه الى فطامه فذلك جائز وان ماتت كان الرضاع والنفقة في مالها فان اشترط عليها نفقة الولد بعد الحولين وضرب لذلك أجلا أربع سنين أو ثلاث سنين فذلك باطل وانما النفقة على الام والرضاع في الحمل وفي الحولين فأما ما بعد الحمل والحولين فذلك موضوع عن المرأة وان اشترطه عليها الزوج (قال) وأفتي مالك بذلك في المدينة وقضى به (وقد) قال غيره ان الرجل يخالع بالفرر ويجوز له أخذه وان ما بعد الحولين غرر ونفقة الزوج غرر فالطلاق يلزم والفرر له أن يأخذها به ألا ترى أنه يخالع على الآبق والجنين والتمرة التي لم يبد صلاحها ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يكون للزوج عليها لما شرط عليها من نفقة ولده سنتين بعد الرضاع شيء اذا أبطلت شرطه (قال) مارأيت مالكا يجعل له عليها لذلك شيئا ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان مات الولد قبل الحولين أ يكون للزوج على المرأة شيء (قال) قال مالك مارأيت أحدا طلب ذلك (قال) فرددناه عليه فقال مارأيت أحدا طلب ذلك (قال) ورأيت مالكا يذهب الى أنها انما أبرأته من مؤنة ابنه في الرضاع حتى تطفمه فاذا هلك قبل ذلك فلا شيء للزوج عليها (قال) فستلتك التي سألت عنها حين خالعا على شرط أن تنفق على زوجها سنة أو سنتين أن لا شيء له ﴿قلت﴾ ما الخلع وما المبرأة وما الفدية (قال) قال مالك المبرأة التي تبارئ

زوجها قبل أن يدخل بها فتقول خذ الذي لك وتأركني ففعل فهي طلقة وقد قال ربعة  
يُسكحها إن لم يكن زاد على المبرأة ولم يسم طلاقاً ولا البتة في مبرأته ( قال ) وقال  
مالك والمختلعة التي تختلع من كل الذي لها والمفتدية التي تعطيه بعض الذي لها وتمسك  
بعضه ( قال مالك ) وهذا كله سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قالت المرأة للزوج اخلني  
على ألف درهم أو بارثني على ألف درهم أو طلقني على ألف درهم أو بألف درهم  
( قال ) أما قولك على ألف درهم أو بألف فهو عندنا سواء ولم أسأل مالكا عن ذلك  
ولكننا سمعنا مالكا يقول في رجل خالغ امرأته على أن تعطيه ألف درهم فأصابها  
غديمة مفلسة ( قال مالك ) الخلع جائز والدرهم على المرأة يتبعها بها الزوج وإنما ذلك إذا  
صالحها بكذا وكذا وثبت الصالح ( قال ابن القاسم ) والذي سمعت من قول مالك في  
الذي يخالغ امرأته أنه إذا ثبت الخلع ورضي بالذي تعطيه يتبعها به فذلك الذي يلزمه  
الخلع ويكون ذلك ديناً له عليها فأما من قال لامرأته إنما أصالحك على أن أعطيني  
كذا وكذا تم الصلح بيني وبينك فلم تعطه فلا يلزمه الصلح ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم  
أرأيت لو أن رجلاً قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم فطلقها أوجب له  
الألف على الرجل في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك الألف واجبة للزوج على الرجل  
﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قالت بئني طلاق بألف درهم ففعل أيجوز ذلك في قول مالك  
قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة قالت لزوجها اخلني ولك ألف درهم فقال قد  
خلعتك أ يكون له الألف عليها وإن لم تقل المرأة بعد قولها الأول شيئاً قال نعم ﴿ قلت ﴾  
وهو قول مالك قال نعم ( قال ابن القاسم ) إذا أتبع الخلع طلاقاً فقال لها مع فراغها  
من الصلح أنت طالق أنت طالق ( قال ) قال مالك إذا أتبع الخلع الطلاق ولم يكن بين  
ذلك سكوت أو كلام يكون ذلك قطعاً بين الصالح وبين الطلاق الذي تكلم به  
فالطلاق لازم للزوج فإن كان بينهما سكوت أو كلام يكون قطعاً لذلك فطلقها فلا  
يقع طلاقه عليها وقد قال عثمان الخلع مع الطلاق اثنتان وقال ابن أبي سلمة إذا لم يكن  
بينهما صمت ومن فعل ذلك فقد أخطأ السنة وإنما الخلع والحدة إذا لم يسم طلاقاً

﴿وأخبرني﴾ مخزومة عن أبيه قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم بن محمد وابن قسيط وأبا الزناد سئلوا عن رجل خالع امرأته ثم طلقها في مجلسه ذلك تطليقتين فقالوا تطليقتاه باطلتان (قال ابن وهب) قال ابن قسيط طلق ما لا يملك (وقال) بكير وقاله عبد الله بن أبي سلمة (وقال ابن وهب) وقال ابن عباس وعبد الله بن الزبير والقاسم وسالم وربيعة ويحيى طلق ما لا يملك (وقال ابن وهب) وقال ربيعة طلاقه كطلاق امرأة أخرى فليس له طلاق بعد الخلع ولا يعدّ عليه (قال ابن وهب) وقال يحيى وليس يرى الناس ذلك شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة اختلعت من زوجها بألف درهم دفتها إليه ثم إن المرأة أقامت البينة أن زوجها قد كان طلقها قبل ذلك ثلاثاً البتة أترجع عليه فتأخذ منه الألف أم لا في قول مالك (قال) ترجع عليه فتأخذ منه الألف الدرهم وذلك أن مالكاً سئل فيما بلغني عن امرأة دعت زوجها إلى أن يصالحها تخف بطلاقها البتة إن صالحها فصالحها بعد ذلك (قال) قد بانت منه ويرد إليها ما أخذ منها . وكذلك لو خالعها بمال أخذه منها ثم انكشف أنه تزوج وهو محرم أو أنها أخته من الرضاعة أو مثل ذلك مما لا يثبت نكاحه (قال) هذا كله لا شيء له فيه لأنه لم يرسل من يديه شيئاً بما أخذ ألا ترى أنه لم يكن يقدر على أن يثبت معها على حال ﴿قلت﴾ فلو انكشف أن بها جنونا أو جذاماً أو برصاً (قال) هذا إن شاء أن يقيم على النكاح أقام فاذا كان إن شاء أن يقيم على النكاح أقام كان خلعه ماضياً ألا ترى أنه ترك به من المقام على أنها زوجته ما لو شاء أقام عليه ألا ترى أنه إذا تركها بغير الخلع لما غرته كان فسخا بطلاق ﴿قلت﴾ فلو انكشف أن بالزوج جنونا أو جذاماً أو برصاً (قال) لا يكون له من الخلع شيء ﴿قلت﴾ من أين وهو فسخ بالطلاق (قال) ألا ترى أنها أعطته شيئاً على خروجها من يديه ولها أن تخرج من يده بغير شيء أو لا ترى أنه لم يرسل من يديه شيئاً بما أخذ إلا وهي أملك منه بما في يديه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قالت له امرأته قد كنت طلقنتي أمس على ألف درهم وقد كنت قبلت ذلك وقال الزوج قد كنت طالقنتك أمس على ألف درهم ولم تقبلي

(قال) القول قول المرأة لان مالكا قال في رجل ملك امرأته مخليا في بيته وذلك بالمدينة فخرج الرجل عنها ثم أتى ليدخل عليها فأغلقت الباب ودونه وقالت قد ملكتني وقد اخترت نفسي وقال الزوج ملكك ولم تخاري فاختلف فيها بالمدينة فسأل الرجل مالكا عن ذلك فقال أرى القول قولها لانك قد أقرت بالتليك وأنت تزعم أنها لم تقض فأرى القول قولها ﴿قلت﴾ انما جعل مالك القول قولها لانه كان يرى أن لها أن تقضى وان تفرقا من مجلسهما (قال) لا ليس لهذا قال وقد أفنى مالك هذا الرجل بما أخبرتك من فتياه قبل أن يقول في التليك بقوله الآخر وانما أفتاه مالك وهو يقول في التليك بقوله الاول اذ كان يقول ان لها أن تقضى ما دامت في مجلسها (قال) وانما رجع الى هذا القول أن لها أن تقضى وان قامت من مجلسها في آخر عام فارقتا وكان قوله قبل ذلك اذا تفرقا فلا قضاء لها اذا كان قد أمكنها القضاء في ذلك قبل قيام زوجها ﴿قلت﴾ أرايت اذا تصادقا في الخلع واختلفا في الجعل الذي كان به الخلع فقالت المرأة خالعتني بهذه الجارية وقال الزوج بل خالعتك بهذه الدار وهذه الجارية وهذا العبد (قال) في قول مالك الخلع جائز ولا يكون للزوج الا ما أقرت به المرأة من ذلك ويحلف الا أن يكون له بينة على ما ادعى من ذلك لان مالكا قال في رجل صالحته امرأته فيما بينه وبينها ووجب ذلك بينهما على شيء أعطته ثم انه خرج ليأتي بالشهود ليشهد فيما بينهما فجحدت المرأة الصلح وأن تكون أعطته على ذلك شيئا قال مالك تحلف المرأة ويثبت الخلع على الزوج ولا يكون له من المال الذي ادعى شيئا ويفرق بينهما لانه قد أقر بفراقها ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا ادعى أنه خالع امرأته على ألف درهم والمرأة تنكر الخلع وأقام الزوج شاهداً واحداً أنه خالعا على ألف درهم أيحلف مع شاهده ويستحق هذه الألف (قال) قول مالك أن ذلك له

﴿خلع الاب على ابنه وابنته﴾

﴿قلت﴾ ما حجة مالك حين قال يجوز خلع الأب والوصى على الصبي ويكون ذلك تطليقة (قال) يجوز مالك ذلك من وجه النظر للصبي ألا ترى أن انكاحهما اياه

عليه جائز فكذلك خلعهما عليه ﴿ قال سحنون ﴾ قال عبد الرحمن وغيره عن مالك وبعضهم يزيد على بعض في اللفظ والمعنى واحد وأنه ممن لو طلق لم يحجز طلاقه فلما لم يحجز طلاقه كان النظر في ذلك بسبب غيره وإنما أدخل جواز طلاق الأب والوصي بالخلع على الصبي حتى صاراً عليه مطلقين وهو لا يقع على الصبي <sup>(١)</sup> أنه يكون ممن يكره لشيء ولا يجب له ما رأى له الأب أو الوصي من الحظ في أخذ المال له كما يقفان عليه وهو ممن لم يرغب ولم يكره لما يريان له فيه من الحظ من النكاح في المال من المرأة الموصرة والذي له في نكاحها من الرغبة في نكاحه وهو كاره لما دخل ذلك من سبب المال فكذلك يطلقان عليه بالمال وسببه ﴿ قالت ﴾ فإن كبر اليتيم واحتلم وهو سفيه أو كان عبداً بالغا وزوجه سيده بغير أمره وذلك جائز عليه أو بلغ الابن المزوج وهو صغير بلغ الحلم وهو سفيه أو زوج الوصي اليتيم وهو بالغ سفيه بأمره ( قال ) أن كان بالغاً كان عبداً أو يتيماً أو ابناً يأتي الطلاق ويكرهه ويكون ممن لو طلق ووليه أو سيده أو أبوه كاره يمضي طلاقه ويلزمه فعله فيه لم يكن للسيد في العبد ولا للأب في الابن ولا للأولى في اليتيم أن يخالف عنه لأن الخلع لا يكون إلا بطلاق وهو ليس إليه الطلاق ﴿ ابن وهب ﴾ وقد قال مالك في الرجل يزوج يتيمة وهو في حجره فانه يجوز له أن يبارئ عليه ما لم يبلغ الحلم أن رأى أن ذلك خير له لأن الوصي ينظر ليتيمه ويجوز أمره عليه وإنما ذلك ضيقة لليتيم ونظر له ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن مالكا لما صار الطلاق بيد اليتيم لم يحجز صاحبه عنه كما أن الطلاق بيد العبد ليس بيد السيد وإن كان قد كان للسيد جائزاً أن يزوجه بلا مؤامرة فكل من ليس بيده طلاق فنظر وليه له نظر ويجوز فعله عليه لما يرى له من التبعة في المال ﴿ قالت ﴾ فمبده الصغير من يزوجه ( قال ) ليس له إذن وله أن يزوجه فإذا زوجه لم يكن له أن يطلق عليه إلا بشيء يأخذه ألا ترى أن مالكا قال لا يجوز للأب أن يطلق على ابنه الصغير وإنما يجوز له أن يصالح عنه ويكون تطليقة بائنة وإنما لم يحجز طلاقه لانه ليس موضع نظره في أحد شيء وقد يزوج الابن بالتفويض فلا يكون عليه شيء وإنما

يدخل الطلاق بالمعنى الذى دخل منه النكاح للقبطة فيما يصير اليه ويصير له ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أيجوز الاب أن يخالع علي ابنته الصغيرة في قول مالك ( قال ) قال مالك ذلك جائز ولا يجوز لأحد أن يزوج صبيته صغيرة أو يخلعها من زوجها الا الاب وحده فأما الوصى فلا يجوز له أن يخلعها من زوجها ولا يجوز له أن ينكحها اذا كانت صغيرة فان بلغت فأنكحها الوصى من رجل فذلك جائز ( قال مالك ) والوصى أولى بانكاحها اذا هي بلغت من الاولياء اذ ارضيت وليس له أن يجبرها علي النكاح كما يجبرها الاب وليس لأحد من الاولياء أن يجبرها علي النكاح الا الاب وحده اذا كانت بكرأ ( قال مالك ) وفرق ما بين مبارأة الوصى عن يتيمة ویتيمته أن الوصى يزوج يتيمة ولا يستأمره ولا يزوج يتيمة الا باذنها فكذلك يبارئ عن يتيمة ولا يبارئ عن يتيمة الا برضاها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان خالها الأب وهي صبية صغيرة على أن يتولى لزوجها مهرها كله أ يكون ذلك جائزاً على الصبية في قول مالك قال نعم ( وقال ابن القاسم ) قال مالك اذا زوج الرجل ابنته وهي ثيب من رجل فخلعها الاب من زوجها على أن ضمن الصداق للزوج وذلك بعد البناء فلم ترض البنت أن تتبع الاب ( قال ) مالك لها أن تتبع الزوج وتأخذ صداقها من الزوج ويكون ذلك للزوج علي الاب ديناً يأخذه من الاب ( قال مالك ) وكذلك الاخ في هذا هو بمنزلة الاب ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وكذلك الاجنبي قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن ابنة الرجل تكون عذراء أو ثيباً يبارئ أبوها عنها وهي كارهة ( قال ) أما أن تكون في حجر أبيها ف نعم وأما هي تكون ثيباً فلا ( قال أبو الزناد ) ان كانت بكرأ في حجر أبيها فأمره فيها جائز يأخذها ويعطي عنها وقاله يحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح قال يحيى بن سعيد ولا يجوز أمر الأخ على أخته البكر الا برضاها قال يحيى وتلك السنة ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن ابن قسيط وعبد الله بن أبي سلمة وعمرو بن شعيب بنحو ذلك

❦ في خلع الامة وأم الولد والمكاتبه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اختلعت الامة من زوجها على مال ( قال ) قال مالك اخلع جائز والمال مردود اذا لم يرض السيد ❦ قلت ❦ أ رأيت ان أعتقت الامة بمس ذلك هل يلزمها ذلك المال ( قال ) لا يلزمها شيء من ذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت أم الولد اذا اختلعت من زوجها بمال من غير اذن سيدها أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ابن القاسم ) لا يجوز ذلك وهي عندى بمنزلة الامة التي قال مالك فيها انه لا يجوز خلعها اذا رد ذلك سيدها لا يجوز ذلك ( قال ) وقال مالك وأكره أن ينكح الرجل أم ولده ( قال مالك ) وسمعت ربيعة يقول ذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان أنكحها وهو جاهل أيفسخ نكاحه ( قال ) لم أوقف مالكا على هذا الحد قال ابن القاسم ولا أرى أن يفسخ نكاحهما الا أن يكون من ذلك أمرين ضرره بها فأرى أن يفسخ ❦ قلت ❦ أ رأيت المكاتبه اذا أذن لها سيدها أن تختلع من زوجها بمال تعطيه إياه أيجوز هذا أو أذن لها أن تصدق بشيء من مالها أيجوز هذا ( قال ) قول مالك أنه جائز اذا أذن لها ( وقال ) ربيعة تختلع الحرة من العبد ولا تختلع الامة من العبد الا باذن أهلها ❦ ابن وهب ❦ عن معاوية بن صالح أنه سمع يحيى بن سعيد يقول اذا أفدت الامة من زوجها بغير اذن سيدها رد الفداء ومضى الصلح

❦ في خلع المريض ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اختلعت منه في مرضه فمات من مرضه ذلك أثرته أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم أثرته ❦ قلت ❦ وكذلك ان جعل أمرها بيدها أو خيرها فطلعت نفسها وهو مريض أثرته في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم أثرته ❦ قلت ❦ ولم وهو لم يفر منها انما جعل ذلك اليها ففرت بنفسها ( قال ) قال مالك كل طلاق وقع في المرض فاليراث للمرأة اذا مات من ذلك المرض وبسببه كان ذلك لها ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اختلعت المريضة من زوجها في مرضها بجميع مالها



أيجوز هذا في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل يرثها ( قال مالك ) لا يرثها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى أن كان صالحها على أكثر من ميراثه منها أن ذلك غير جائز وإن صالحها على مثل ميراثه منها أو أقل من ميراثه منها فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ ولا يتوارثان قال لا ﴿ قلت ﴾ أرايت أن اختلعت المرأة بمالها من زوجها والزوج مريض أيجوز ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) نعم ذلك جائز ولها الميراث إن مات ولا ميراث له منها إن ماتت هي ﴿ قلت ﴾ لم قال لأن من طلق امرأته في مرضه فهو فارق فإن ماتت المرأة لم يرثها الزوج وإن مات الزوج ورثته المرأة فلذلك كان هذا في الصلح وما اختلعت به منه فهو له وهو مال من ماله لا يرجع بشيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن المرأة هل يجوز لها أن تحتلع من زوجها وهي مريضة ( قال ) لا يجوز خلعا لو جاز ذلك لم تزل امرأة توصى لزوجها حين تستيقن بالموت ( قال ابن نافع ) أرى أن الطلاق يمضي عليه ولا يجوز له من ذلك إلا قدر ميراثه مثل ما فسر ابن القاسم ( قال ابن نافع ) قال مالك ويكون المال موقوفا حتى تصح أو تموت ﴿ قلت ﴾ أرايت أن جعل أمرها بيدها في مرضه فاختارت نفسها فماتت أيرثها في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يرثها ﴿ قات ﴾ فإن مات هو أثرته ( قال ) قال مالك ترثه ( قال ) مالك وكل طلاق كان في المرض بأي وجه ما كان فإن الزوج لا يرث في امرأته إن ماتت وهي ترثه إن ماتت قال مالك لأن الطلاق جاء من قبله ﴿ قلت ﴾ فإذا خالعا برضاها لم جعل لها مالك الميراث أو إذا جعل أمرها بيدها فاختارت نفسها لم جعل لها مالك الميراث ( قال ) لأن مالكا قال إذا كان السبب من قبل الزوج فلها الميراث

— ما جاء في الصلح —

﴿ قلت ﴾ أرايت أن صالحها على أن أخرت الزوج بدين لها عليه إلى أجل من الآجال ( قال ) قال مالك الخلع جائز ولها أن تأخذه بالمال حالا ولا تؤخره إلى الأجل الذي أخرته إليه عند الصلح ﴿ قلت ﴾ أرايت أن صالحها على ثمر لم يبد صلاحه

(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك من السلف والذي ذكرت لك أن مالكا قال كل صفقة وقعت بصلح حرام فالخلع جائز ويرد الحرام فأرى اذا أعطته ثمراً قبل أن يبدو صلاحه على أن خلعتها فالخلع جائز والتمر للزوج (قال ابن القاسم) وقد بلغني أن مالكا أجازة ان صالحها ثمر لم يبد صلاحه أو بعد آبق أو بجنين في بطن أمه فأجازة مالك وجعل له الجنين يأخذه بعد الوضع والآبق يبيعه والثمره يأخذها وأنا أراه جائزاً (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج على المرأة اذا راد اليها مالها الذي آخرته على الزوج حين صالحته أو أسلفته الى أجل على أن صالحها فرد ذلك عليها مكانه ولم يترك الى أجله (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج عليها صداق مثلها ولا غير ذلك (قال ابن القاسم) فكذلك عندي أنه لا يكون للزوج على المرأة صداق مثلها في شيء من ذلك مما لا يجوز في الصلح مما يرد على المرأة ويمضي عليها الخلع

✽ مصالحة الاب عن ابنته الصغيرة ✽

✽ قلت ✽ أرايت الصبي أيجوز عليه طلاق الاب (قال) قال مالك لا يجوز عليه طلاق الاب ويجوز صلح الاب عنه ويكون تطليقة (قال مالك) وكذلك الوصي اذا زوج يتيماً عنده صغيراً جاز نكاحه ويجوز أن يصلح امرأته عليه ويكون هذا الصلح من الاب والوصي تطليقة على الصبي وان طلق الوصي امرأة يتيمة لم يجز ✽ قلت ✽ أيجوز أن ينكح الصبي أو يطلق عليه أحد من الاولياء سوى الاب (قال) لم يقل لي مالك أنه يجوز على الصبي في النكاح والصلح عنه الا الاب أو الوصي (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان كان هذا اليتيم لا وصي له فجعل له القاضي خليفة يقوم عليه بأمره فزوجه أو صلح عنه أرى أن يجوز ذلك كما يجوز لوصي الاب ✽ قلت ✽ فان كان الاب هو الذي زوج الابن فمات وابنه صغير ثم صلح عنه الوصي امرأة الصبي أيجوز هذا الصلح على الصبي ويكون تطليقة قال نعم ✽ قلت ✽ وقول مالك ان الاب اذا صلح عن الصبي امرأة الصبي أو الوصي فذلك تطليقة ثابتة على

الصبي ان كبر بعد اليوم فتزوجها أو تزوجها وهو صغير ثم كبر فطلقها تطلقتين لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان زوجها أبوها ولم تحض ومثلها يجمع فغامها الزوج ثم صالح الاب الزوج على أن يرد صداقها للزوج أيكون ذلك جائزا على الجارية أم لا في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في البنت الصغيرة التي لم تحض وقد دخل بها ان لا يبيها أن يزوجها كما يزوج ابنته البكر فستلثك في الاب اذا صالح عنها زوجها ولم تحض وهي بنت صغيرة بعد ان ذلك جائز عليها وان كانت قد جوعت لانه يجوز له أن ينكحها ويجوز اذنه عليها فكذلك مسئلتك أرى أن يجوز صاحبه عليها

— في اتباع الصالح بالطلاق —

﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا صالحها ثم طلقها في مجاسه من بعد الصلح أيقع الطلاق عليها أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كان الطلاق مع ايقاع الصلح فذلك لازم للزوج وان كان انقطع الكلام الذي كان به الصالح ثم طلق بعد ذلك لم يلزمه ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان صالحها ثم ظاهر منها في عدتها أو آلى منها (قال) يلزمه ذلك في الايلاء ولا يلزمه في الظهار الا أن يقول ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي فهذا يلزمه عند مالك ان تزوجها الظهار وان كان كلام قبل ذلك يستدل به على أنه أراد ان تزوجها فهو مظاهر فانه يكون مظاهرا ان تزوجها لان مالكا قال في رجل له امرأتان صالح احدهما فقالت له اثنائية انك ستراجع فلانة قال هي طالق أبدا فردده مالك مرارا وقال له ما نويت قال له الرجل لم يكن لي نية وانما خرجت مني مسجلة (قال) أرى ان تزوجتها أنها طالق منك مرة واحدة وتكون خاطبا من الخطاب لان مالك إذا كان جوابا لكلام امرأته على أنه ان تزوجها فهي طالق فكذلك ما أخبرتك من الظهار اذا كان قبله كلام يدل على أنه أراد ذلك بمنزلة ما ذكرت لك في مسئلة الرجل ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل اذا قال لامرأته اذا دخلت الدار فأنت طالق فصالحها ثم دخلت الدار بعد الصلح مكانها أيقع الطلاق عليها أم لا (قال) اذا وقع الصلح ثم دخلت بعد ذلك فلا يقع الطلاق بدخولها ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال

ان لم أقض فلانا حقه الى يوم كذا وكذا فامرأته طالق فلما جاء ذلك الوقت وخاف أن يقع عليه الطلاق دعاها الى أن تصالحه فراراً من أن يقع عليه الطلاق فصالحته لذلك وهو يريد رجعتها بعد مضي ذلك الوقت أيجوز له هذا الصالح ولا يكون حاشاً ان لم يقض فلانا حقه ( قال ) نعم لا يكون حاشاً وبئس ما صنع كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ لم يكون بئس ما صنع من فر من الحنث ( قال ) سمعت مالكا يقول بئس ما صنع قال مالك ولا يعجبني أن يفعل ذلك قال فان فعل لم أره حاشاً لانه مضي الوقت وليست له بامرأة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها بعد ما مضي الوقت ولم يقض فلانا حقه أيقع عليه الطلاق ويحنث أم لا ( قال ) لا يكون عليه شيء ولا يقع عليه الطلاق

### جامع الصلح

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صالحها على طعام أو دراهم أو عرض من العروض موصوف الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويجوز أن يأخذ منها رهناً بذلك أو كفيلاً قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويجوز أن يبيع الطعام قبل أن يقبضه ( قال ) أكره ذلك لانه عندي محمل البيوع ولا يصلح ذلك حتى يقبض الطعام وانما هذا كله في هذه الاشياء محمل البيوع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اصطاحا على دين فباعه منها بعرض من العروض الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك لان هذا دين بدين فلا يجوز وهذا والبيع سواء ويرجع فيكون له الدين ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا صالحها على أن أعطته عبداً بعيته فأعطته ذلك العبد الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) قال مالك اذا صالحها على دين له الى أجل على أن عجلت له ذلك الدين قبل محل الاجل قال مالك فالدين الى أجله وانخلع جازر فكذلك العبد الذي صالحها عليه الى أجل من الآجال على أن لا تدفع اليه العبد الا الى أجل من الآجال فهو حال والخلع جائز والاجل فيه باطل لان مالكا قال في كل صفقة وقعت بالصلح فيها حلال وحرام ان الخلع جائز والحلان

منها يثبت والحرام باطل والشرط في مسئلتك في تأخير العبد لا يصلح والصلح على العبد جائز فطر حنا من هذا ما لا يصلح وجوزنا منه ما يصلح ﴿قلت﴾ أرأيت ان صالحها على عرض موصوف الى أجل من الآجال أ يصلح له أن يبيعه منها بدين الى أجل (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك لان هذا مثل البيوع وهذا يصير دينا بدين

﴿ في حضنة الام ﴾

﴿قلت﴾ كم يترك الغلام في حضنة الام في قول مالك (قال) قال مالك حتى يحتمل ثم يذهب الغلام حيث شاء ﴿قلت﴾ فان احتاج الاب الى الادب أن يؤدب ابنه (قال) قال مالك يؤدبه بالنهار ويبعثه الى الكتاب وينقلب الى أمه بالليل في حضنتها ويؤدبه عند أمه ويتعاهده عند أمه ولا يفرق بينه وبينها الا أن تزوج (قال) فقلت لمالك فان تزوجت وهو صغير يرضع أو فوق ذلك فأخذه أبوه أو ولياؤه ثم مات عنها زوجها أو طلقها أيرد الى أمه (قال) لا ثم قال لي مالك أرأيت ان تزوجت ثانية أ يؤخذ منها ثم ان طلقها زوجها أيرد اليها أيضا ثانية ليس هذا بشئ اذا أسلمته مرة فلا حق لها فيه (قال) فقيل لمالك متى يؤخذ من أمه أحين عقد نكاحها أو حين يدخل بها زوجها (قال) بل حين يدخل بها زوجها ولا يؤخذ الولد منها قبل ذلك ﴿قلت﴾ والجارية حتى متى تكون الام أولى بها اذا فارقتها زوجها أو مات عنها (قال) قال مالك حتى تبلغ مبلغ النكاح ويخاف عليها فاذا بلغت مبلغ النكاح وخيف عليها نظر فان كانت أمها في حرز ومنعة وتحصين كانت أحق بها أبداً حتى تنكح وان بلغت ابنتها ثلاثين سنة أو أربعين سنة ما دامت بكرًا فأما أحق بها مالم تنكح الام أو يخف موضعها فان خيف على البنت في موضع الام ولم تكن الام في تحصين ولا منعة أو تكون الام لعلمها ليست برضية في حالها ضم الجارية أبوها اليه أو أولياؤها اذا كان في الموضع الذي تضم اليه كفاية وحرز ﴿قال﴾ وقال مالك رب رجل شرير سكير يترك ابنته ويذهب لشر ما ويدخل عليها الرجال فهذا

لا يضم اليه شيء أيضاً ( قال ابن القاسم ) فأرى أن ينظر السلطان لهذه ﴿ قلت ﴾ حتى متى تترك الجارية والفلان عند الجدة والخالة ( قال ) تترك الجارية والفلان عند الجدة والخالة الى حد ما يتركون عند الام وقد وصفت لك ذلك اذا كانوا في كفاية وحرز ولم يخف عليهما ﴿ قلت ﴾ فهل ذكر مالك الكفاية ( قال ) نعم قال اذا كانوا ليسوا في ثقة ولا كفاية فلا تعطى الجدة الولد ولا الوالد اذا كانوا ليسوا بأمومنين ولا يأخذ الولد الامن قبله الكفاية لهم فرب جدة لا تؤمن على الولد ورب والد يكون سفيهاً كثيراً يخرج من بيته ويدع ولده ﴿ قات ﴾ وانما الكفاية التي قال مالك انما هو مثل ما وصفت لي ( قال ) نعم قال مالك ولا ينبغي أن يضر بالولد وينبغي أن ينظر للولد في ذلك بالذي هو أكفاً وأحرز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلقها زوجها فتزوجت المرأة وله منها أولاد صغار وجدهم لامهم في بعض البلدان وجدهم لا ييهم مع الصبيان في مصر واحد أو عمتهم أو خالتهم معهم في مصر واحد أو يكون لهؤلاء الحضور حق في الصبيان وجدهم لامهم التي هي أحق بالصبيان من هؤلاء ساكنة في غير بلد الاب ( قال ) الذي سمعت من قول مالك وبلغني أن الجدة أم الام أو الخالة أولى من الجدة للاب والجدة للاب أولى من الاخت والاخت أولى من العمة والعمة أولى من بعد هؤلاء من غيرها. فأما الجدة أم الام فاذا كانت بغير بلد الاب التي هو بها فالخالة أولاهما والاب أولى من الاخت والعمة والجدة والخالة أولى من الاب والذي سألت عنه اذا كانت الجدة للام في غير بلاد الاب وتزوجت الام والخالة بحضرة الصبيان فالحق للخالة في الصبيان لان الجدة اذا كانت غائبة فلا حق لها في الصبيان لانها ليست مع الاب في مصر واحد واذا لم تكن الجدة مع الاب في مصر واحد فهي بمنزلة الميتة فالحق للخالة لانها بعد الجدة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلقها فتزوجت وله منها أولاد صغار وقد مات الاب ولم يجد جده لا ييهم أو عمة أو خالة أو أخت من أولى بالصبيان هؤلاء الذين ذكرت أم الاولياء الجد والم وابن الم والعصبة وما أشبههم في قول مالك ( قال ) الذي سمعت من قول مالك أن

الجدة والعمة والاخت اذا كن في كفاية كن أحق من الاولياء والجدة أولى من  
 الاخت والاخت أولى من العمة والعمة أولى من الاولياء اذا كانوا يأخذونهم الى  
 كفاية والى حصانة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلقها والولد صغار فكانوا في حجر الام  
 فأراد الاب أن يرتحل الى بعض البلدان فأراد أن يأخذ أولاده ويخرجهم معه وانما  
 كان تزوج المرأة في الموضع الذي طلقها فيه وهما جميعا من أهل تلك البلدة التي تزوجها  
 فيها وطلقها فيها ( قال ) قال مالك للاب أن يخرج ولده معه اذا ارتحل الى أى بلد  
 ارتحل اليه اذا أراد السكنى ( قال مالك ) وكذلك الاولياء هم في أولياتهم بمنزلة الاب  
 لهم أن يرتحلوا بالصبيان حيثما ارتحلوا تزوجت الام أو لم تزوج اذا كانت رحلة الاب  
 والاولياء رحلة نقلة وكان الولد مع الاولياء أو مع الوالد في كفاية ويقال للأم ان  
 شئت فابتغي ولدك وان آيت فأنت أعلم ( قال مالك ) وان كان انما يسافر يذهب  
 ويجيء فليس لهذا أن يخرجهم معه عن أمهم لانه لم ينتقل ( قال مالك ) وليس للام  
 أن تنقلهم عن الموضع الذي فيه والدهم أو أولياؤهم الا أن يكون ذلك الى الموضع  
 القريب البريد ونحوه حيث يبلغ الاب والاولياء خبرهم ﴿ قلت ﴾ وتقيم في ذلك  
 الموضع الذي خرجت اليه اذا كان بينها وبين الاب البريد ونحوه قال نعم ﴿ قلت ﴾  
 حتى متى تكون الام أولى بولدها اذا فارقتها زوجها ( قال ) أما الجوارى في قول مالك  
 فحتى ينكحن ويدخل بهن أزواجهن وان حضن فالام أحق . وأما الغلمان فهي أحق  
 بهم حتى يحتلموا قال مالك فاذا بلغوا الادب أدبهم عند أمهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الام  
 اذا طلقت ومعه صبيان صغار فتزوجت من أحق بولدها الجدة أم الاب ( قال ) قال  
 مالك الجدة أم الام أولى من الاب ﴿ قلت ﴾ فان لم تكن أم الام وكانت أم أب  
 ( قال ) فهي أولى من الاب ان لم تكن خالة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم  
 ﴿ قلت ﴾ فأم أم الام جدة الام أولى بالصبية من الاب اذا لم يكن فيما بينها وبين  
 الصبية أم أقعد بالصبية منها قال نعم ﴿ قلت ﴾ فن أولى بهؤلاء الصبيان اذا تزوجت  
 الام أو ماتت أبوهم أولى أو أختهم لآبيهم وأمهم ( قال ) أبوهم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول



مالك ( قال ) نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ فمن أولى بهؤلاء الصبيان الاب أم الخالة ( قال )  
قال مالك الخالة أولى بهم من الاب اذا كانوا عندها في كفاية ﴿ قلت ﴾ فما معنى  
الكفاية ( قال ) أن يكونوا في حرز وكفاية ﴿ قلت ﴾ والنفقة على الاب ( قال ) نعم  
النفقة على الاب عند مالك ﴿ قلت ﴾ فمن أولى الاب أم العمة في قول مالك ( قال ) الاب  
قال وليس بمد الجدة للام والخالة والجدة للاب أحد أحق من الاب ﴿ قلت ﴾  
فمن أولى العصبة أم الجدة للاب ( قال ) الذي سمعت من مالك أن الجدة أم الاب  
أولى من العصبة وأرى أن الاخت والعمة وبنت الاخ أولى من العصبة ﴿ قلت ﴾  
ويجعل الجد والم والاخ وابن الاخ مع هؤلاء النساء مع الاخت والعمة وابنة الاخ  
بمنزلة العصبة أم لا ( قال ) نعم ينزلون مع من ذكرت من النساء بمنزلة العصبة ﴿ قلت ﴾  
تحفظه عن مالك ( قال ) لا أقوم على حفظه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان يطلقها زوجها وهو  
مسلم وهي نصرانية أو يهودية ومعه ولد صغار من أحق بولدها ( قال ) هي أحق  
بولدها وهي كالمسلمة في ولدها الا أن يخاف عليها ان بلغت منهم جارية الا أن  
يكونوا في حرز ﴿ قلت ﴾ هذه تسقيهم الحمر وتغذيهم بلحوم الخنازير فلم جعلتها  
في ولدها بمنزلة المسلمة ( قال ) قد كانت عنده قبل أن يفارقها وهي تغذيهم ان أحببت  
بلحوم الخنازير وبالحمور ولكن ان أرادت أن تفعل ذلك منعت من ذلك ولا ينزع الولد  
منها وان خافوا أن تفعل ضمت الى ناس من المسلمين لثلاث تفعله ﴿ قلت ﴾ فان كانت  
مجوسية أسلم زوجها ومعه ولد صغار فأبت أن تسلم وفرقت بينهما من أحق بالولد  
( قال ) الام أحق بالولد واليهودية والنصرانية والمجوسية في هذا سواء بمنزلة المسلمة  
﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت أمهم أمة وقد أعتق الولد وزوجها حر فطلقها زوجها من أحق  
بالولد ( قال ) الام أحق به الا أن تباع فتظعن الى بلد غير بلد الاب فيكون الاب  
أحق أو يريد أبوه الانتقال من بلده الى بلد سواء فيكون أحق بولده وهذا قول  
مالك . والعبد في ولده بمنزلة الحر لا يفرق بين الولد وبين أمه كانت أمة أو حرة لان  
العبد ليس له مسكن ولا قرار وإنما يسافر به ويظعن ويبيع وهذا الذي سمعت ممن

أثق به عن مالك أنه قاله ﴿قلت﴾ رأيت العصبية إذا تزوجت أمهم أيكون لهم أن يأخذوا منها الاولاد (قال) قال مالك إذا تزوجت الام فالاولياء أولى بالصبيان منها قال مالك وكذلك الوصى (قال) وقال مالك الاولياء هم العصبية (قال مالك) وهذا كله الذي يكون فيه بعضهم أحق بذلك من بعض إذا كان ذلك الى غير كفاية أولم يكن مأمونا في حاله أو كان في موضع يخاف على الاولاد للمورة التي هو فيها مثل البنت قد بلغت تكون عند الام والجدة وتكون غير الثقة في نفسها أو تكون البنت معها في غير حرز ولا تحصين فالاولياء أولى بذلك إذا كانوا يكونون في كفاية وحرز وحصين والوالد كذلك ان كان غير مأمون قرب والد سفية يخرج النهار يكون في سفهه يضيعها ويخاف عليها عنده ويدخل عليها الرجال يشربون فهذا لا يمكن منها ﴿قلت﴾ رأيت ان اجتمع النساء في هؤلاء الصبيان وقد تزوجت الام ولا جدة لهم من قبل الام أو لهم جدة من قبل الام لها زوج أجنبي من أحق بهؤلاء الصبيان وقد اجتمعن الاخوات مختلفات والجداات مختلفات والمهات مختلفات وبنات الاخوة مختلفات من أولى هؤلاء الصبيان (قال ابن القاسم) أقعدهن بالام اذا كانت محرما من الصبيان فهي أولى بالصبيان بعد الجدة للام لان الجدة للام والدة وانما ينظر في هذا الى الاقعد فالاقعد بالام منهن اذا كانت محرما جعلتها أولى بالصبيان ﴿قلت﴾ رأيت مولى النعمة أيكون من الاولياء اذا تزوجت الام (قال) هو من الاولياء لانه وارث والمولى عتاقة وابن الم عند مالك من الاولياء ﴿قلت﴾ رأيت من أسلم على يديه اذا تزوجت الام أيكون أولى بولد هذا الذي أسلم على يديه أم لا (قال) قال مالك ليس هو مولاه ولا ينبغي أن ينتسب اليه ﴿قلت﴾ وان والاه (قال) نعم وان والاه فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ رأيت ان كان ولده من هذه المطلقة لا بد لهم من الخدمة لضعفهم عن أنفسهم ومثله يقوى على الخدمة أيجبره على أن يخدمهم (قال) نعم عند مالك والخدمة بمنزلة النفقة اذا قوى على ذلك الاب أخذ به ﴿قلت﴾ وما حدث ما يفرق بين الامهات والاولاد في قول مالك في العييد (قال)

قال مالك لا يفرق بينهم حتى يشعروا الا أن يجعل ذلك بالصبي ( قال ) وذلك عندي حتى يستغنى الصبي عن أمه بأكله وحده وشربه ولبسه وقيامه وقعوده ومنامه ( قال ) قال مالك اذا ائثر فقد استغنى عنها ( قال ) ووجه الاستغناء عن أمه اذا ائثر مالم يجعل ذلك به ﴿ قلت ﴾ أرايت الاب والولد هل ينهى مالك عن التفرقة فيما بينهم كما ينهى عن التفرقة بين الام وولدها ( قال ) قال مالك لا بأس أن يفرق بين الاب وبين ولده وان كانوا صفاراً وانما ذلك في الامهات ﴿ قلت ﴾ فالجدة أم الام أو الجدة أم الاب أيفرق بينها وبينهم وهم صفار لم يشعروا ( قال ) قال لي مالك ذلك غير مرة وغير عام انه يفرق بين أم الام وبينهم وان كانوا صفاراً في التملك ( قال مالك ) وانما ذلك في الام وحدها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثديي له سقاء فزعم أبوه أنه ينزعه مني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به مالم تنكحي ( قال عمرو بن شعيب ) وقضى أبو بكر الصديق في عاصم على عمر بن الخطاب ان أمه أحق به مالم تنكح ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة وغير واحد من الانصار وغيرهم من أهل المدينة أن عمر بن الخطاب طلق امرأته الانصارية وله منها ابن يقال له عاصم فتزوجت بعد عمر يزيد بن مجمع الانصاري فولدت له عبد الرحمن ابن يزيد وكانت لها أم فقبطت عاصم اليها وهي جدته أم أمه وكان صغيراً فخاصمها عمر الى أبي بكر الصديق فقضى لجدته أم أمه بحضائه لانه كان صغيراً ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد بنحو ذلك وقالت الجدة اني حضنته وعندي خير له وأرفق به من امرأة غيري قال صدقت حضنتك خير له فقضى لها به فقال عمر بن الخطاب سمعت وأطمت ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك وعمرو ابن الحارث عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بنحو ذلك الا أن مالكا قال كان الغلام عند جدته بقاء ( وأخبرني ) من سمع عطاء الخراساني يذكر مثل ذلك

( وقال ) أبو بكر ربحها وفراشها خير له منك حتى يكبر ( ابن وهب ) قال عمرو بن الحارث في الحديث وكان وصيفاً ﴿ الليث ﴾ أن يحيى بن سعيد حدثه قال ان المرأة اذا طلقت أولى بالولد الذكرو والاني ما لم تتزوج فان خرج الوالد الى أرض سوى أرضه ليسكنها كان أولى بالولد وان كانوا صغاراً فان هو خرج غازياً أو تاجراً كانت الام أولى بولدها الا أن يكون غزاة انقطاع ( قال يحيى ) والولى بمنزلة الوالد ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد اذا أعتقت ولها أولاد صغار أهي في ولدها بمنزلة المرأة الحرة التي تطلق ولها أولاد صغار في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا تزوجت الام فأخذتهم الجدة أو الخالة أتكون النفقة والكسوة والسكنى على الاب في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم يكن عند الاب ما ينفق عليهم ( قال ) فهم في قول مالك من فقراء المسلمين ولا يجبر أحد على نفقتهم الا الاب وحده اذا كان يقدر على ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الاب اذا كان معسراً والام موسرة أتجبر الام على نفقة ولدها وهم صغار في قول مالك ( قال ) لا تجبر على نفقة ولدها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلقها وأولادها صغار أيكون على الاب أجر الرضاع في قول مالك قال نعم

— نفقة الوالد على ولده المالك لامره —

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة التي اذا طلقها زوجها أو مات عنها وهي لا تقدر على شيء وهي عديمة أيحجب الاب على نفقتها في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الزمنى والمجانين من ولده الذكور المحتامين قد بلغوا وصاروا رجالاً هل يلزم الاب نفقتهم ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يلزم ذلك الاب لان الولد انما أسقط عن الاب فيه النفقة حين احتلم وبلغ الكسب وقوى على ذلك ألا ترى أنه قبل الاحتلام انما ألزم الاب نفقته لضعفه وضعف عقله وضعف عمله فهو لاء الذين ذكرت عندي أضعف من الصبيان ألا ترى أن من الصبيان من هو قبل الاحتلام قوي على الكسب الا أنه على كل حال على الاب نفقته ما لم يحتلم الا أن يكون للصبي كسب

يستغني به عن الاب أو يكون له مال فينفق عليه من ماله فكذلك الزنى والمجانين بمنزلة الصبيان في ذلك كله أو لا ترى أن النساء قد تحيض المرأة وتكبر وهي في بيت أبيها فنفتها على الاب وهي في هذا الحال أقوى من هذا الزمن ومن هذا المجنون وإنما ألزم الاب نفقتها لحال ضعفها في ذلك فمن كان أشد منها ضعفاً فذلك أحرى أن يلزم الاب نفقتها إذا كانت زمانته تلك قد منعت من أن يقوى على نفسه مثل المغلوب على عقله والأعمى والزمن والضعيف الذي لا حراك به ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانوا قد بلغوا أوصياءهم ثم أزموا أو جنوا بعد ذلك وقد كانوا قد خرجوا من ولاية الاب (قال) لا شيء لها على الاب ولم أسمع من مالك فيه شيئاً وإنما قلته على البنت الثيب

﴿ في نفقة الولد على والديه وعياله ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الصبي الصغير إذا كان له مال وأبواه معسران أينفق عليهما من مال هذا الابن في قول مالك (قال) قال مالك نعم ينفق عليهما من مال الولد صغيراً كان أو كبيراً إذا كان له مال وأبواه معسران ذكرراً كان أو أنثى متزوجة كانت البنت أو غير متزوجة ﴿قلت﴾ وكذلك ان لم تكن أمها تحت أبيها ولكنه تزوج غير أمها أينفق على أبيها وعلى امرأة أبيها من مالها قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان الانثى أبيها حرائر أربع ليس فيهن أمها أتفق على أبيها وعلى نساء من مالها (قال) انما سمعت مالكا يقول ينفق على الاب من مال الولد ذكرراً كان أو أنثى متزوجة كانت البنت أو غير متزوجة وينفق على أهل الاب من مال الولد أيضاً ولم أسأله عن أربع حرائر (قال ابن القاسم) ولا أرى أن ينفق على أربع حرائر ولا ثلاث ولا على أكثر من واحدة ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان والدي معسراً وأنا موسر ولوالدي أولاد صغار أتفق عليه وعلى اخوتي الصغار الذين في حجره من مالي وعلى كل جارية من ولد أبي في حجره بكر (قال) قال لي مالك ينفق على الاب من مال الولد وعلى امرأته (قال ابن القاسم) ولا أرى أن تلزمه النفقة على اخوته الا أن يشاء ﴿قال﴾ فقلت للمالك

فالمرأة يكون لها الزوج وهو معسر ولها ابن موسر أتلزم الابن النفقة على أمه وهو  
 يقول لا أنفق عليها لان لها زوجا (قال مالك) ينفق عليها ولا حجة له في أن يقول  
 انها تحت زوج ولا حجة له في أن قال فليفارقه هذا الزوج حتى أنفق أنا عليها ولها  
 أن تقسم مع زوجها ويلزم ولدها نفقتها ﴿قلت﴾ فهل تلزم الولد النفقة على أبيه  
 والنفقة على زوجة أبيه والنفقة على خادم امرأة أبيه في قول مالك (قال) تلزم  
 الولد النفقة على خادم يكون لأبيه اذا كان الاب معسراً والولد موسراً لذلك فأرى  
 خادم امرأته أيضاً يلزم الولد نفقتها لان خادم امرأة أبيه تخدم الاب ولانه لو لم يكن  
 لها خادم كانت الخدمة من النفقة التي تلزمه ﴿قلت﴾ وكل ما أنفق الوالدان من مال  
 الولد فأيسر الوالدان بعد ذلك لم يكن ما أنفق من مال الولد ديناً عليهما في قول مالك  
 (قال) نعم لا يكون ديناً عليهما ﴿قلت﴾ أرايت الولد هل يجبر على نفقة الوالدين  
 اذا كان معسراً في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر والد على نفقة ولده ولا ولد  
 على نفقة والدين اذا كانا معسرين ﴿قلت﴾ أرايت من كان له من الآباء خادم  
 ومسكن أنقرض نفقته على الولد أم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك يفرض  
 على الولد نفقة أبيه وزوجته قال ابن القاسم وخادمه يدخل في نفقة أبيه فيكون  
 ذلك على الولد فأما الدار فلم أسمع من مالك فيها شيئاً الا أني أرى ان كانت داراً  
 ليس فيها فضل في قيمتها عن مسكن يغنيه يكون في ثمن هذه الدار ما يتباع به مسكننا  
 يسكنه وفضله يعمش فيها رأيت أن يعطى نفقة ولا تباع لان مالكاً قال لنا لو أن  
 رجلاً كانت له دار ليس في ثمنها فضل عن اشتراء مسكن يغنيه أن لو باعها وابتاع  
 غيرها أعطى من الزكاة فصاحب الدار في الزكاة أبعد من الزكاة من الوالد من مال  
 الولد ﴿قلت﴾ أرايت الوالدين اذا كانا معسرين والولد غائب وله مال حاضر عرض  
 أو فرض أنمديهما على ماله (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يفرض لهما  
 نفقتهما في ذلك ﴿قلت﴾ فان كانت الام عديمة لا شيء لها وللولد أموال قد تصدق  
 بها عليهم أو وهبت لهم أي فرض للام نفقتها في مال الولد قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن

يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن الولد هل يمون أبويه في عسره ويسره اذا اضطر الى ذلك ( قال ) ليس عليه ضمان وهو رأى رآه المسلمون أن ينفق عليهما من ماله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة أن أبا بشر المدني قال كان يحيى بن سعيد اذا كان قاضياً فرض على رجل نفقة أبيه ان شاء وأراد ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في غلام ورث من أمه مالا أو من أبيه قال ابن شهاب لا يصلح لايه ولا لامه أن يأكلا من ماله ما استغنيا عنه الا أن يحتاج الاب أو الام فتضع يدها مع يده ( قال ابن وهب ) وقاله عطاء بن أبي رباح ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا يأخذ الابن ولا الابنة من مال أبويهما الا باذنهما ( وقال ) عطاء بن أبي رباح مثله

— في نفقة المسلم على ولده الكافر —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلم الابوان وفي حجرهما جوار وأولاد لهما قد حضن واخترن الكفر على الاسلام أيجبر الاب على نفقتهم أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويجبر الكافر على نفقة المسلم والمسلم على نفقة الكافر ( قال ) اذا كانوا أباً وأولاداً فانا نجبرهم ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك ( قال ) بلغني عن مالك ولم أسمع أنه سئل عن الاب الكافر يكون محتاجاً أو الام ولها بنون مسلمون هل يلزم الولد نفقة الابوين وهما كافران قال مالك نعم

— نفقة الوالد على ولده الاصاغر وليست الام عنده —

﴿ قلت ﴾ أرأيت نفقة الاب على ولده الاصاغر أيجبر الاب على أن يدفع ذلك الى أمهم ( قال ) لم أسمع مالكا يحد في هذا حداً الا أن المرأة اذا كان معها ولدها أعطيت نفقة ولدها اذا كانت مطلقة مصلحة فولدها عندها وتأخذ نفقتهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دعاها الى أن تتحول معه من بلد الى بلد وهي عنده غير مطلقة ومن موضع الى موضع فأبت أتكون لها عليه النفقة في قول مالك ( قال ) نعم هو قوله وتخرج معه



﴿ قات ﴾ فان كان لها عليه مهر فقالت لا أتبعك حتى تطبني مهرى ( قال مالك )  
ان كان دخل بها خرج بها على ما أحببت أو كرهت وتبعه بمهرها ديناً وليس لها أن  
تمتّع منه من الخروج من أجل دينها

— ما جاء فيمن تلزم النفقة —

﴿ قلت ﴾ من تلزمه نفقته في قول مالك ( قال ) الولد ولد الصلب ذية تلزمه نفقتهم  
في الذكور حتى يحتلموا فإذا احتلموا لم تلزمه نفقتهم والنساء حتى يتزوجن ويدخل  
بهن أزواجهن فإذا دخل بالبت زوجها فلا نفقة لها عليه فان طلقها بدم البناء بها أو  
مات عنها فلا نفقة لها على أبيها ﴿ قلت ﴾ فان طلقها قبل البناء ( فقال ) هي على نفقتها  
ألا ترى أن النفقة واجبة على الأب حتى يدخل بها لان نكاحها في يد الأب مالم  
يدخل بها زوجها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن الوالد هل  
يضمن مؤنة ولده وإلى متى يضمنهم ( قال ) يضمن ابنه حتى يحتلم وابنته حتى تنكح  
﴿ قلت ﴾ فولد الولد ( فقال ) لا نفقة لهم على جدهم وكذلك لا تلزمهم النفقة على  
جدهم ولا يلزم المرأة النفقة على ولدها وتلزم النفقة على أباؤها وان كانت ذات زوج  
وان كره ذلك زوجها كذلك قال مالك ( قال ) والزوج تلزمه نفقة امرأته وخادم  
واحدة لامرأته ولا يلزمه من نفقة خدمها أكثر من خادم واحدة ولا يلزمه نفقة  
أخ ولا أخت ولا ذى قرابة ولا ذى رحم محرم منه ( قال ) قال مالك وعلى الوارث  
مثل ذلك أن لا يضار ﴿ قلت ﴾ أرايت الجارية التي لا بد لها من خادم للخدمة  
وعندها خادم قد ورثتها من أمها أتلتزم الأب نفقة خادمها وهي بكر في حجر  
أبيها ( قال ) لا أرى أن يلزم الأب نفقة خادمها وتلزمه نفقتها هي نفسها ﴿ قلت ﴾  
وهذا قول مالك ( قال ) نعم وهو رأيي ويقال للأب اما أنفقت على الخادم واما بمتها  
ولم تترك بغير نفقة ( قال ربيعة ) في امرأة توفى عنها زوجها ولها ولد صغير فأرادت  
أن تتزوج وترى به على عمه أو وصى أبيه وليس للغلام مال ( فقال ) ربيعة يكون  
ذلك لها وولدها من أيتام المسلمين يحمله ما يحملهم ويسعه ما يسهمهم وولى الرحم

أولى من الام بالولد الا أن تحب الام الحضانة فيقضي لها بحضانة ولدها لان حجرها خير له من حجر غيرها ولا يضمن أحد نفقة اليتيم الا أن يتطول متطول فيتفضل بما بدا له الا ما قسم الله لا يتام المسلمين من الحق في الصدقة والنبي ﷺ قال ﷻ وقال ربيعة في قول الله تبارك وتعالى وعلى الوارث مثل ذلك (قال) الوارث الولي لليتيم ولما لله مثل ذلك من المعروف يقول في صحة أمه أمره بالمعروف فيما ولي من اليتيم وماله وان تماسرا اقتراضا على أن يترك ذلك يسترضعه حيث أراه الله ليس على الولي في ماله شيء مفروض الا من احتسب ﷻ ابن وهب ﷻ عن الليث عن خالد بن يزيد عن زيد بن أسلم أنه قال في قول الله تبارك وتعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة انها هي المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها (فقال) وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك (يقول) ليس لها أن تلقى ولدها عليه ولا يجحد من يرضعه وليس له أن يضارها فيتنزع منها ولدها وهي تحب أن ترضعه وعلى الوارث مثل ذلك فهو ولي اليتيم

### ما جاء في الحكمين

قلت ﷻ أرايت الحكمين اذا حكما من هما وهل يجوز أن يكون في الحكمين الصبي والمرأة والعبد والرجل المحدود ومن هو على غير الاسلام (قال مالك) ليست المرأة من الحكم والصبي والعبد ومن هو على غير دين الاسلام أحق أن لا يجوز تحكيمهم لا برضا من الزوج والمرأة ولا بالبعثة من السلطان قلت ﷻ فالحكمان هل يكونان من غير أهل المرأة وأهل الرجل وكيف ان لم يكن لهما أهل وكيف ان كان لهما أهل وكانوا لا موضع فيهم لانهم ليسوا من أهل النظر والعدل (قال) قال مالك الامر الذي يكون فيه الحكمان انما ذلك اذا فتح ما بين الرجل وامرأته حتى لا تثبت بينهما بينة ولا استطاع الى أن يتخلص الى أمرهما فاذا بلغنا ذلك بعث الوالي رجلا من أهلها ورجلا من أهل عديلين فنظرا في أمرهما واجتهدا فان استطاعا الصالح

أصلها بينهما والا فرقا بينهما ثم يجوز فراقهما دون الامام وان رأيا أن يأخذا من مالها حتى يكون خلعاً فعلاً ( قال ) فإذا كان في الأهل موضع كانوا هم أولى لعلمهم بالأمر وتعنيهم به وإنهم لم تزدهم قرابتهم منهما إذا كان فيهم من الحال التي وصفت لك من النظر والعدالة القوة على ذلك وعلماً به وأما إذا لم يكن في الأهل أحد يوصف بما يستحق به التحكيم أو كانا ممن لا أهل لهما فأنما معنى ذلك الذي هو عدل من المسلمين ﴿ قلت ﴾ فالأهلون إذا اجتمعوا على رجل يحكم وهل يكون الأهلون في ولاية العصبية أو ولاية المال أو والى اليتيم إذا كان من غير عصبته أو والى اليتيمة إذا كان كذلك وهل يكون إلى غير من يلي نفسه من الأزواج والزوجات أو هل يكون لأحد مع الذي يلي نفسه من الأزواج شريك ( قال ) لا شريك للذين أمرهما اليهما من أحد في أمرهما إلا شريك المشورة التي المرء فيها مخير في قبولها وردها وأما شرك يمنع به صاحبه شيئاً أو يعطيه فلا ( قال ) وكذلك الأمر إلى من يلي اليتامى من الرجل والمرأة وهو لا يكون اليهم من ذلك إلا ما اليهم من الطلاق والمخالعة ﴿ قلت ﴾ فإن كان ممن يلي نفسه من الرجل والمرأة أو من الولاية الذين يجوز أمرهم على من يلون جعلوا ذلك إلى من لا يجوز أن يكون حكماً ( قال ) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ ولم وإنما جعل ذلك اليهما ولاية الأمر أو الزوج والزوجة المالكان لأمرهما ( قال ) لأن ذلك يجري إذا حكم غير أهل الحكومة والرأى ممن وصفت لك وغيرهم ممن يخالف الإسلام كان على غير وجه الإصلاح ( قال ) وإنما أراد الله بالحكمين وأمره ولاية العلم للإصلاح لما فسد من الزوج لزوجته ومن الزوجة لزوجها فإن ذلك يأتي تخاطراً منهما بما لا ينبغي أن يكون فيه الفرر ﴿ قلت ﴾ فإذا كان ذلك منهم إلى رجل واحد اجتمعوا عليه هل يكون بمنزلة الحكمين لهما جميعاً ( قال ) نعم إنما هي أمورهما التي لو أخذها دون من يحكم فيها كان ذلك لهما وكذلك هي إلى من جعلها إليه إذا كان يستأهل أن يكون ممن يجعل ذلك إليه ليس بنصراني ولا عبد ولا صبي ولا امرأة ولا سفيه فهو لا يجوز منهم اثنان فكيف واحد ﴿ قلت ﴾ فلو أن بعض من

لا يكون ذلك اليه جعل عن ملا منهما ورضا ففرق بينهما هل يمضي ذلك أو يكون تملؤ  
مردوداً (قال) إذا لا يمضي ولا يكون طلاقاً لأنهم ليسوا من أهل الحكم واجتهاد  
الرأى ولأن ذلك لم يكن على وجه التملك تملك الطلاق يدلك على ذلك دخول  
الزوجة فيه بتحكيمها ولا مدخل للزوجة في تملك الطلاق ﴿قلت﴾ فلو قضى  
الحكمان بغيرم على الزوج أو على المرأة كيف يكون ذلك وهل يكون ذلك بغير  
التخليص من المرأة والزوج في تحكيمهما حين يحكمان (قال) اذا حكم الزوج والمرأة  
الحكمين في الفرقة والامساك فقد حكمهما فيما يصلح ذلك بوجه السداد منهما  
والاجتهاد (قال) وقال مالك ان رأيا أن يأخذ من المرأة ويغرمها مما هو مصلح  
لها ومخرجها من ملك من أضر بها فائز ولا ينبغي أن يأخذ من الزوج شيئاً ويطلقا  
عليه ﴿قلت﴾ فهل يكون لهما أن يحكما من الفراق بأكثر مما يخرجانهما من يده  
وهل يكون اذا أخرجها بواحدة يكون له فيها رجعة (قال) قال مالك لا يكون لهما  
أن يخرجها من يديه بغير طلاق السنة وهي واحدة لا رجعة له فيها حكماً عليها فيه  
بمال أو لم يحكما به لأن ما فوق ذلك خطأ وليس بصواب وليس بمصلح لهما أمراً  
والحكمان انما يدخلان من أمر الزوج وزوجته فيما يصلح لهما وله جملاً ﴿قلت﴾  
فلو أنهما اختفا فطلق أحدهما ولم يطلق الآخر (قال) اذا لا يكون هناك فراق  
لأن الى كل واحد منهما ما الى صاحبه باجتماعهما عليه ﴿قلت﴾ فان أخرجها  
أحدهما بغيرم تغرمه المرأة وأخرجها الآخر بغير غرم (قال) اذا لا يكون ذلك منهما  
اجتماعاً لأنه ليس عليهما أن تخرج شيئاً بغير اجتماعهما ولأنه ليس عليه أن يفارق  
عليه بغير الذي لم يجتمعا عليه من المال فان شئت أن تمضي له من المال طوعاً منها  
لا يحكمهما ما سمي عليهما أحد الحكمين فقد اجتمعا اذا أمضت المال للزوج على  
الطلاق لاجتماعهما على الفرقة اذا أبت اعطاء المال انما هو تبع في رد ذلك على  
الزوج بأن يقول لم يجتمعا لي على المال فيلزمها لي ولم يصل الى ما حكم به منه أحدهما  
فتقطع مقالي فاذا أمضت هي ذلك فليس مما يشك أحد أن مما اجتمعا عليه الفراق

وقد سقط مقال الزوج اذا قبض الذي حكم به أحد الحكمين بطوعها ﴿ قلت ﴾ فلو حكم واحد بواحدة وحكم الآخر بأنتين (قال) اذا يكونان مجتمعين من ذلك على الواحدة ﴿ قلت ﴾ فلو طلق واحد أثنين والآخر ثلاثا (قال) قد اجتمعا على الواحدة وما زاد فهو خطأ ولأنهما لم يدخلها بما زاد على الواحدة أمرا يدخلان به صلاحا للمرأة وزوجها الا والواحدة تجزئ من ذلك وكذلك لو حكم واحد بواحدة والآخر بالبتة لأنهما مجتمعان على الواحدة وانظر كل ما حكم به أحدهما مما هو أكثر مما حكم به صاحبه علي أنهما قد اجتمعا منه على ما اصطحبا مما هو صلاح للمرأة وزوجها فما فوق ذلك من الطلاق باطل ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو حكما جميعا فاجتمعا على أثنين أو على ثلاث (قال) هو كما وصفت لك من أنهما لا يدخلان بما زاد على الواحدة لهما صلاحا بل قد أدخلنا مضرة وقد اجتمعا على الواحدة فلا يلزم الزوج الا واحدة ﴿ قلت ﴾ فلو كانت المرأة ممن لم يدخل بها هل يجرى أمرها مع الحكمين . جري المدخول بها وكيف يكون أمرهما في الصداق ان كان قد وصل اليها أو لم يصل ان رأى الحكمان أن يبطلا ماله من نصف الصداق اذا طلقاها وقد كان أوصل الصداق اليها أو حكما عليها برد الصداق كله اليه أو بزيادة (قال) يجرى مجرى المدخول بها ليس لهما أن يبطلا ما يرجع اليه من نصف الصداق ألا ترى أن مالكا لا يرى أن يؤخذ منه للمدخول بها ويطلقاها عليه وان حكما عليها برد الصداق كله فهو جائز ألا ترى أن مالكا يقول في المدخول بها ان رأيا أن يأخذ منها ويكون خلعا فعلا ﴿ قلت ﴾ فان قال أحدهما حين حكما برئت منك وقال الآخر هي خلية (قال) أما المدخول بها فكانهما قالا البتة أو ثلاثا لأن هذين الاسمين وان اختلفا ثلاث وهما اذا اجتمعا بثلاث كانت واحدة لما أعلمتك من أنه ليس للزوج ولا للزوجة صلاح في أن يكون الطلاق أكثر مما يخرجها من يده ولقول مالك ما زاد فهو خطأ وانهما أدخلنا مضرة بما زاد على الواحدة والواحدة بينهما (قال مالك) وأما التي لم يدخل بها فهي واحدة لان الواحدة تخلوها وتبين بها وان هما نويا بذلك البتة

فهي أيضاً واحدة أو لا ترى أن مالكا يقول في الامة تعتق تحت العبد وهي مدخول  
 بها فتختار نفسها أكثر من واحدة ان ذلك ليس لها لان الواحدة تين بها فليس لها  
 أن تدخل مضرة اذا كانت الواحدة تملك بها نفسها دونه وانه جل قوله الذي كان  
 يعتمد عليه وهو في موطا كتبه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال ربيعة بن أبي عبد  
 الرحمن ذكره يونس في المرأة والرجل يتباران وكل واحد مؤد لحق صاحبه  
 قال هو جائز ما لم تكن المباشرة بينهما على إضرار من الرجل بها وقد كان لو  
 أعطته مالها طيبة به نفسها كان له سائغا فاذا أخذت بذلك نفسها فذلك أجوز بما كان  
 وانما كان ما قيل ليقيا حدود الله في حكم الحكيم اذا بعثا الى الرجل والمرأة فان  
 رأيا مظلمة جاءت من قبله فرقا بينهما ولم تقرّ عنده على الظلم وعلى صحبتها بالمنكر  
 وان رأيا الليل من قبل المرأة والعداء في صحبتها أمرا زوجها فشدّده بها وأجازا قوله  
 عليها وأتمناه على غيبها وان وجداهما كليهما منكرا لحق صاحبه يسى الدعة فيما  
 أمره الله من صحبتته فرقا بينهما على ناحية من بعض ما كان أصدقها يعطيانه اياه وان  
 كرهت واسكنه يقال لهما لا يؤتمن أحدهما على صاحبه وليس تهطى أيها الزوج الصداق  
 وقبلك ناحية من الظلم وقد استتمت بها وليس لك يا امرأة أن يفرق بينك وبينه  
 فتذهبين بنفسك وماله وعندك من الظلم مثل الذي عنده فيعمل الحكمان في الفداء  
 برأيهما وشاورتهما قال الله تبارك وتعالى فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح  
 عليهما فيما افتدت به فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فذلك اذا اجتمعا في المظلمة وحكم  
 بذلك الحكمان ( قال ربيعة ) فأما اذا كان الزوج غير ظالم فكل ما أخذ من امرأته  
 فهو حلال ان كانت محسنة أو مسيئة ( قال ربيعة ) وليس للحكيم أن يبعثا الا بالسلطان  
 وما قضى به الحكمان فهو جائز في فراق أو بضع أو مال ( قال ربيعة ) ولا يحرم  
 نكاحها وان فرق بينهما الحكمان ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال ربيعة لا يبعث الحكيم  
 الا السلطان فكيف يجاز تحكيم المرأة والعبد والصبي والنصراني والمسخوط ﴿ وقال  
 ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال ان أراد ابعده أن يبعثا الحكيم

اخلع فتقاضيا عليه دون الحكمين فانه يجوز اذا أتى ذلك من قبل المرأة ﴿ قال ابن  
 وهب ﴾ وقد بعث عثمان بن عفان عبد الله بن عباس ومعاوية بن أبي سفيان رضى  
 الله تعالى عنهم يحكمان بين عتميل بن أبي طالب وبين امرأته فاطمة بنت عتبة بن  
 ربيعة بن عبد شمس وكانا قد تفاقم الذى بينهما فلما اقتربا من مسكن عتميل بن أبي  
 طالب اذا رائحة طيب وهدوء من الصوت فقال معاوية ارجع فاني أرجو أن يكونا  
 قد اصطلحا قال ابن عباس أولانمضى فننظر فى أمرهما فقال معاوية فتفعل ماذا فقال  
 ابن عباس أقسم بالله لئن دخلت عليهما فرأيت الذى أخاف عليهما منهما لآحكم  
 عليهما باخلع ثم لاأفرق بينهما ( قال مالك ) وبلغنى أن على بن أبي طالب قال فى  
 الحكمين اللذين قال الله تبارك وتعالى حكما من أهله وحكما من أهلها انه قال اليهما  
 أن يفرقا بينهما وان يجمعا ( قال مالك ) وأحسن ما سمعت من أهل العلم أنه يجوز  
 أمر الحكمين عليهما

تم كتاب ارخاء الستور من المدونة الكبرى

والحمد لله حمدا كثيرا وصى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم

—————

ويلىه كتاب التخيير والتعليك



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی الله علی سیدنا محمد النبی الامی وعلی آله وصحبه وسلم

— کتاب التخییر والتملیک —

﴿ ما جاء فی التخییر ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأیت اذا قال الرجل لامرأته وهی مدخول بها اختاری نفسك فقالت قد اخترت نفسي فناكرها الزوج ( قال ) قال مالك لا تنفعه المناكرة وهی ثلاث تطليقات ﴿ قلت ﴾ أرأیت ان قال لها اختاری نفسك فقالت قد قبلت أمری ( قال ) تسأل عما أرادت فان قالت قد قبلت أمری أرادت بذلك أننی قد قبلت ما جعل لی من الخيار ولم أطلق قیل لها فطلق ان أردت أو ردی فان طلقت ثلاثاً لم یکن للزوج أن یناكرها وان طلقت نفسها واحدة أو اثنتين لم یکن ذلك لها ولم یلزم الزوج من ذلك شیء وانما یلزم الزوج اذا طلقت نفسها ثلاثاً لان الزوج انما خیرها فاذا خیرها انما لها أن تطلق نفسها ثلاثاً أو ترد ذلك ولیس لها أن تطلق واحدة ولا اثنتين وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان قال لها اختاری فقالت قد قبلت أمری وقالت أردت بذلك الطلاق ( قال ) تسأل عما أرادت من الطلاق فان كانت انما أرادت تطليقة واحدة فلیس ذلك الطلاق بلازم للزوج وان كانت أرادت اثنتين فلیس ذلك أيضاً بلازم للزوج وان كانت أرادت بذلك ثلاثاً ألزم الزوج ذلك ولم یکن للزوج أن یناكرها وانما ینظر فی الخيار وفی التملیک الى ما قال الزوج فان قال اختاری فهذا خيار وان قال أمرك یدک فهذا تملیک وتسأل المرأة عما وصفت لك

في التملك وفي التخيير كما وصفت لك أيضا ولا يكون في الخيار للزوج أن يناكرها  
 ويكون له في التملك أن يناكرها ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين التملك والخيار في قول  
 مالك (قال) لان الخيار قد جعل لها أن تقيم عنده أو تين منه وهي لا تين منه  
 بالواحدة فلما كانت الواحدة لا تينها علمنا أنه اذا خيرها فأراد أن تين منه فانما جعل  
 ذلك اليها في الثلاث وأما التملك فهذا لم يجعل لها الخيار في أن تين منه أو تقيم عنده  
 انما جعل لها أن تطلق نفسها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا الا أن يناكرها فيعلم أنه لم  
 يجعل لها الا ما قال مع يمينه ويكون أملك بها ألا ترى أنه لو ملكها فطلقت نفسها  
 واحدة وقال الزوج كذلك أردت واحدة كان أملك بها فهو في التملك جعل لها أن  
 تطلق نفسها طلاقا يملك الزوج فيه الرجعة وفي الخيار لم يجعل لها أن تطلق نفسها  
 طلاقا يملك الزوج فيه الرجعة ألا ترى أنه اذا ناكرها في الخيار لم يكن ذلك له  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الرجل لامرأته اختاري في أن تطلق نفسك تطليقة واحدة  
 وفي أن تقيمي فقالت قد اخترت نفسي أ يكون ذلك ثلاثا أم لا (قال) نزلت بالمدينة  
 وسئل مالك عنها فقال مالك الله ما أردت بقولك ذلك حين قلت اختاري في واحدة  
 الا واحدة قال الزوج نعم والله ما أردت الا واحدة قال مالك أرى ذلك لك وهي  
 واحدة وأنت أملك بها ﴿قلت﴾ وكيف كانت المسئلة التي سألوها مالكا عنها (قال)  
 سألوها مالكا عن رجل قال لامرأته اختاري في واحدة فأجابهم بما أخبرتك  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها اختاري تطليقة فقالت قد اخترتها أ تكون ثلاثا أم  
 واحدة في قول مالك أو قالت قد اخترت نفسي (قال) سمعت مالكا يقول اذا قال  
 لها اختاري في تطليقة انه ليس لها أكثر من تطليقة واحدة ﴿قلت﴾ ويملك رجعتها  
 أم تكون بائنا (قال) بل يملك رجعتها ﴿قلت﴾ وكذلك لو ملكها أمرها فطلقت نفسها  
 واحدة انه يملك رجعتها (قال) قال مالك نعم يملك رجعتها ﴿قلت﴾ أرايت الذي  
 يقول لامرأته اختاري فقالت قد اخترت تطليقتين (قال) قال مالك لا شيء لها الا  
 أن تطلق نفسها ثلاثا لان الخيار عند مالك ثلاث فاذا اختارت غير ما جعل لها الزوج

فلا يقع ذلك عليها ﴿ قلت ﴾ وكذلك اذا قال لها اختارى في تطليقتين فاخترت واحدة ( قال ) لا يقع عليها شئ ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها طلق نفسك ثلاثا فقالت قد طلقت نفسي واحدة ( قال ) لا يقع عليها شئ في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختارى فقالت قد خليت سبيلك وهي مدخول بها وأرادت بقولها قد خليت سبيلك واحدة ( قال ) لا يقع عليها من الطلاق شئ لان مالكا قال في الذي يخير امرأته وهي مدخول بها فتقضى واحدة انه لا يقع عليها شئ لانه انما خيرها في الثلاث ولم يخيرها في الواحدة ولا في الاثنتين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختارى اليوم كله فمضى ذلك اليوم ولم تختتر ( قال ) أرى انه ليس لها أن تختار اذا مضى ذلك اليوم كله لان مالكا قال في قوله الاول ان خيرها فلم تختتر حتى يفترقا من مجلسهما فلا خيار لها فكذلك مسئلتك اذا مضى الوقت الذي جعل لها الخيار اليه فلا خيار لها. وأما قوله الآخر فلها أن تختار وان مضى ذلك الوقت لان مالكا قال لي في الرجل يخير امرأته فيفترقان قبل أن تقضى ان لها أن تقضى حتى توقف أو حتى يجامعها وقوله الاول أعجب اليّ وأنا آخذ به وهو الذي عليه جماعة الناس ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا قال لها اذا جاء غد فقد جعلت لك الخيار ( قال ) توقف الساعة كذلك قال مالك فتقضى أو ترد فان وطئها قبل غد فلا شئ بيدها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها يوم أتزوجك فاخترى فتزوجها أ يكون لها الخيار ( قال ) نعم يكون لها أن تختار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كلما تزوجتك فلك الخيار أ يكون لها أن تختار كلما تزوجها ( قال ) نعم لان مالكا قال في رجل قال لامرأته أنت طالق كلما تزوجتك قال مالك كلما تزوجها وقع الطلاق ﴿ قلت ﴾ ويقع على هذه الطلاق بعد ثلاث تطليقات ( قال ) نعم لانه قال كلما تزوجتك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته اذا قدم فلان فاخترى ( قال ) قال مالك وبلغني ولم أسمع أنه قال في رجل قال لامرأته اذا قدم فلان فأنت طالق انها لا تطلق عليه حتى يقدم فلان فان قدم الطلاق فان لم يقدم فلان لم يقع الطلاق فمسئلتك في الخيار مثل هذا ﴿ قلت ﴾ ولا يحال بينه وبين وطئها في قول مالك

( قال ) نعم لا يحال بينه وبينها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قدم فلان ولم تعلم المرأة بقدمه الا بعد زمان وقد كان زوجها يطؤها بعد قدوم فلان ( قال ) لها الخيار اذا لم تعلم بقدم فلان حين قدم فلان ولا يكون جماع زوجها اياها قطعا لما كان لها من الخيار اذا لم تعلم بقدم فلان ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا خير امرأته فلما خيرها خاف أن تختار نفسها فقال لها خذ بي مني ألف درهم على أن تختاريني فقالت قد فعلت فاخترت زوجها على تلك الالف أيلزم الزوج تلك الالف الدرهم أم لا ( قال ) يلزم الزوج الالف الدرهم لان من تزوج امرأة وشرط لها أن لا يتسرر عليها ولا يتزوج عليها فان فعل فأمرها بسدها ففعل فأرادت أن تطلق نفسها فقال لها زوجها لا تفعل و لك ألف درهم فرضيت بذلك ان ذلك لازم للزوج لانها تركت له شرطها بهذه الالف فكذلك مسئلتك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختارى فقالت قد اخترت نفسي ان دخلت على ضرتي أكون هذا قطعا لخيارها أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيها شيئا ولكن توقف فتختار أو تترك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها وهي مدخول بها اختارى فقالت قد خليت سبيلك ولانية لها ( قال ) هي ثلاث البتة وذلك أني جعلتها هاهنا بمنزلة الزوج أن لو قال لها ابتداء منه قد خليت سبيلك ولانية له ( قال ) هي البتة وذلك أني جعلتها هاهنا بمنزلة الزوج وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة التي لم يدخل بها زوجها اذا خيرها زوجها فقال لها اختارى فقالت قد اخترت نفسي فقال الزوج لم أرد الا واحدة وقالت الجارية قد اخترت نفسي فأنا طالق ثلاثا ( قال ) قال مالك في هذه انها واحدة والقول فيها في الخيار قول الزوج لان الزوج لم يبين بها والواحدة تبينها فلما كانت الواحدة تبينها كان الخيار أو التمليك في هذه التي لم يدخل بها سواء اذا ناكرها في الخيار ونوى حين خيرها واحدة وان لم ينو شيئا حين ناكرها فهي ثلاث البتة في التمليك وفي التخيير وكذلك قال مالك في الذي يملك امرأته أمرها ولانية له في واحدة ولا في اثنتين ولا في ثلاث فطلقت نفسها ثلاثا فناكرها انها طالق ثلاثا ولا تنفعه مناكرته اياها لانه لم يكن له نية في واحدة ولا في اثنتين حين ملكها

﴿ قلت ﴾ والمدخول بها وغير المدخول بها اذا ملكها امرها ولا نية له فطلقت نفسها ثلاثا لم يكن له أن يناكرها (قال) سمعت مالكا يقول ذلك اذا ملكها امرها ولا نية له فالقضاء ما قضت وليس له أن يناكرها ولم أسأله عن التي دخل بها والتي لم يدخل بها وهما عندي سواء وليس له أن يناكرها دخل بها أو لم يدخل بها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان خيرها قبل البناء بها ولا نية له في واحدة ولا في اثنتين ولا في ثلاث فاختارت نفسها وطلقت نفسها ثلاثا لم يكن له أن يناكرها (قال) قال مالك اذا خير الرجل امرأته ولا نية له حين خيرها وذلك قبل البناء بها انها ان طلقت ثلاثا أو اختارت نفسها فليس للزوج أن يناكرها فكذلك التملك عندي أنا في التي لم يدخل بها ﴿ قال ﴾ وقال مالك ألا ترى الى حديث ابن عمر أنه قال القضاء ما قضت إلا أن ينوى أن يناكرها فيحلف على ما نوى ألا ترى أنه اذا كانت له نية كان ذلك له ويحلف على ذلك في التملك فان لم تكن له نية كان التملك والخيار سواء وليس له أن يناكرها اذا قضت والتي لم يدخل بها له أن يناكرها في الخيار اذا خيرها اذا كانت نيته حين خيرها في واحدة أو اثنتين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختارى وهي غير مدخول بها فقالت قد خليت سبيلك (قال) تسئل عن نيتها ما أرادت بقولها قد خليت سبيلك فان أرادت الثلاث فهي الثلاث إلا أن يناكرها لانها غير مدخول بها لان مالكا قال في الذي يخير امرأته قبل الدخول بها فتقضي بالبتات ان له أن يناكرها وان خيرها ولا نية له فقالت قد خليت سبيلك وهي غير مدخول بها (قال) هي ثلاث لان الزوج قد جعل اليها ما كان في يديه من ذلك حين خيرها ولا نية له فلما قالت قد خليت سبيلك كانت بمنزلة أن لو ابتدأ ذلك زوجها من غير أن يملكها فقال لها وهي غير مدخول بها قد خليت سبيلك ولا نية له انها ثلاث . فهذا يدل على مسئلتك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق ان شئت أو اختارى أو أمرك بيدك أ يكون ذلك لها ان قامت من مجلسها في قول مالك أم لا (قال) كان مالك مرة يقول ذلك لها مادامت في مجلسها فان تفرقا فلا شيء لها فقبل لمالك فلو أن رجلا قال لامرأته

أمرك بيدك ثم وثب فاراً يريد أن يقطع بذلك عنها ما كان جعل لها من التملك (قال) لا يقطع ذلك عنها الذي جعل لها من التملك . فقيل لمالك فما حده عندك فقال اذا قدم معها قدر ما يرى الناس أنها تختار في مثله وان فراقه اياها لم يرد بذلك فراراً الا أنه قام على وجه ما يقام له فلا خيار للمرأة بعد ذلك فكان هذا قوله قديماً ثم رجع فقال أرى ذلك بيدها حتى توقف (قال) فقيل لمالك كأنك رأيته مثل التي تقول قد قبلت وتفرقا ولم تقض شيئاً (قال) نعم ذلك في يديها ان قالت في مجلسها ذلك قد قبلت أو لم تقل قد قبلت فذلك في يديها حتى توقف أو توطأ قبل أن تقضى فلا شيء لها بعد ذلك وقوله اختارى ان ذلك لها في قول مالك مثل ما يكون لها في قوله لها أمرك بيدك . وكذلك قال مالك في الخيار وأمرك بيده لأنه سواء في الذي يجعل منه الى المرأة وقوله الاول أعجب الى اذا تفرقا فلا شيء لها وهو الذي عليه جماعة الناس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شئت ان ذلك في يديها وان قامت من مجلسها ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن تمكنه من نفسها قبل أن تقضى وأرى أن توقف فاما أن تقضى واما أن يبطل ما كان في يديها من ذلك وانما قالت ذلك لأنه حين قال لها أنت طالق ان شئت كأنه تفويض فوضه اليها ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا خير الرجل امرأته حتى متى يكون لها أن تقضى في قولك مالك (قال) يكون لها أن تقضى الى مثل ما أخبرتك في التملك الى أن يفرقا فان تفرقا فلا شيء لها بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختارى فقلت قد اخترت نفسي فقال لها اني لم أرد الطلاق وانما أردت أن تختارى أي ثوب اشتريه لك من السوق (قال) هل كان كلام قبل ذلك يذل على قول الزوج قال لا (قال) فهي طالق ثلاثاً لان مالكاً قال في رجل يقول لامرأته أنت مني بريئة ولا يكون قبل ذلك كلام كان هذا القول من الزوج جواباً لذلك الكلام انها طالق ثلاثاً ولا يدين الزوج في ذلك فكذلك مسئلتك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان خير رجل امرأته فقالت قد طلقت نفسي أ يكون واحدة أو ثلاثاً في قول مالك (قال) تسئل المرأة عما طلقت نفسها أو واحدة أو ثلاثاً ﴿ قلت ﴾ فان قالت انما طلقت نفسي واحدة

أتكون واحدة أم لا تكون شيئاً ( قال ) لا تكون شيئاً في قول مالك ﴿ قلت ﴾  
 وكذلك ان قالت انما طلقت نفسي اثنتين لا يكون ذلك طلاقاً في قول مالك ( قال )  
 نعم لا يكون طلاقاً في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان قالت أردت بقولي طلقت نفسي  
 ثلاثاً أيكون القول قولها ولا يجوز منا كره الزوج اياها في قول مالك قال نعم  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها اختارى ولم يقل نفسك أو قال لها اختارى نفسك  
 ققضت في الوجين جميعاً أمهما سواء في قول مالك أم لا ( قال ) أما في قوله لها  
 اختارى فقد أخبرتك بقول مالك ان كان كلام قبل ذلك يكون قول الزوج اختارى  
 جواباً لذلك فالقول قول الزوج والا فالقضاء ما قضت المرأة ﴿ قلت ﴾ فان قال  
 لها اختارى نفسك وقد كان قبل ذلك كلام يعلم منه أن قول الزوج اختارى  
 نفسك كان جواباً لذلك الكلام أيدين الزوج في ذلك أم لا ( قال ) ابن القاسم نعم  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها اختارى نفسك فقالت قد قبلت أمري أو قالت قد  
 قبلت أو قالت قد رضيت أو قالت قد شئت ( قال ) قال مالك في الذي يقول لامرأته  
 اختارى نقالت قد قبلت أمري أو قالت قد قبلت ولم تقل أمري انها تسئل عن  
 ذلك فيكون القول قولها انها طلقت نفسها ثلاثاً أو واحدة أو اثنتين فان كانت  
 واحدة أو اثنتين فلا يقع عليه شيء وان كانت أرادت بذلك ثلاثاً فهي ثلاث وسألت  
 مالكا عن هذا غير مرة فقال مثل ما أخبرتك في قولها قد قبلت ولم تقل أمري أو  
 قد قبلت أمري ( قال ) وكذلك قال لى مالك في الذي يقول لامرأته اختارى فتقول  
 قد اخترت ولا تقول أمري أو اخترت أمري انها تسئل عن ذلك ما أرادت فان  
 قالت لم أرد به الطلاق كان القول قولها وان قالت أردت واحدة أو اثنتين لم يكن ذلك  
 بشيء وان قالت أردت ثلاثاً فالقول قولها وليس للزوج أن يناكرها ( قال ابن القاسم )  
 فكل شيء يكون من قبل المرأة لا يستدل به على البتات الا بقولها لأن له وجوهاً  
 في تصارييف الكلام فقلت التي تسئل عما أرادت بذلك القول ( قال ) لى مالك والتمليك  
 بهذه المنزلة الا أن له أن يناكرها فيه اذا قضت بالبتات ويحلف على نيته ان كانت



له وان لم تكن له نية حين ملكها وأراد أن يناكرها حين قضت بالثلاث فليس له أن يناكرها لأنني سألت مالكاً عن الرجل يقول لامرأته أمرك بيدك فتقول قد طلقت نفسي البتة ويناً كرها فيقال له أنويت شيئاً فيقول لا ولكن أريد أن أناكرها الآن (قال) ليس ذلك له إلا أن يكون نوى حين ملكها في كلامه الذي ملكها فيه ألا ترى أن ابن عمر قال القضاء ما قضت إلا أن يناكرها فيحلف على مانوى فهذا في قول ابن عمر له نية ﴿قلت﴾ فبم تكون به المرأة بائنة من زوجها اذا خيرها فقضت بأي كلام تكون بائنة ولا تسئل عما أراده (قال) قال مالك اذا قالت قد اخترت نفسي أو قد قبلت نفسي أو قد طلقت نفسي ثلاثاً أو قد بنت منك أو حرمت عليك أو قد برئت منك أو قد بنت منك فهذا كله في الخياز والمليك قال مالك لا تسئل المرأة عن نيتها وهو البتات إلا أن يناكرها في التمليك بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت في هذا كله اذا خيرها فقالت لزوجها قد طلقتك ثلاثاً أو قالت قد بنت مني أو قالت حرمت عليّ أو قالت قد برئت مني أو نحو هذا (قال) هذا كله في قول مالك ثلاث ثلاث ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها اختاري نفسك فقالت قد فعلت أتسألها عن نيتها في قول مالك ما أرادت بقولها قد فعلت والزوج قد قال لها اختاري نفسك (قال) نعم في قول مالك انها تسئل عن نيتها وسواء ان قال لها ها هنا اختاري أو اختاري نفسك فقالت قد فعلت انها تسئل عما أرادت بقولها قد فعلت ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأته اختاري أباك أو أمك (قال) سئل مالك عن رجل كانت امرأته تكثر عليه مما تستأذنه الى الحمام والخروج الى الحمام وأخرى كانت في منزل لزوجها فكانت تخرج منه الى غرفة في الدار لجيران لها تنزل فيها فقال أحد الزوجين لامرأته اما أن تختاريني واما أن تختاري الحمام وقال الآخر اما أن تختاريني واما أن تختاري الغرفة فأنك قد أكثرت عليّ (قال) قال مالك ان لم يكن أراد بذلك طلاقاً فلا أرى عليه طلاقاً فالذي سألت عنه في الذي يقول اختاري أباك أو أمك ان أراد به الطلاق فهو الطلاق وان لم يرد به الطلاق فلا شيء عليه (قال)

(ابن القاسم) ومعنى قوله ان أراد به الطلاق انه الطلاق انما يكون طلاقا اذا  
 اختارت الشيء الذي خيرها فيه بمنزلة مالهو خيرها نفسها فان لم تختَر فلا شيء لها  
 (قال) وسئل مالك عن رجل قال لامرأته قد أكثرت مما تذهبين الى الحمام  
 فاختاري الحمام أو اختاريني فقالت قد اخترت الحمام (قال مالك) أرى أن يسئل  
 الزوج عن نيته فان أراد طلاقا فهو طلاق وان لم يرد الطلاق فلا شيء عليه ﴿قلت﴾  
 أرايت ان قال رجل لرجل خير امرأتي وامرأته تسمع فقالت المرأة قد اخترت  
 نفسي قبل أن يقول لها الرجل اختاري (قال) القضاء ما قضت الا أن يكون الزوج  
 انما أراد أن يجعل ذلك الى ذلك الرجل يقول خيرها ان شئت أو يكون قبل  
 ذلك كلام يستدل به على أن الزوج انما أراد بهذا أن يجعل ذلك الى ذلك الرجل  
 ان أحب أن يخيرها خيرها والا فلا خيار للمرأة فان كان كلام يستدل به على هذا  
 فلا خيار للمرأة الا أن يخيرها الرجل وان كان انما أرسله رسولا فانما هو بمنزلة  
 رجل قال لرجل أعلم امرأتي اني قد خيرتها فعمت المرأة بذلك فاخترت فالقضاء  
 ما قضت ﴿قال سحنون﴾ قال ابن وهب وأخبرني موسى بن عليّ ويونس بن يزيد  
 عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عائشة زوج  
 النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخير  
 أزواجه بدأ بي فقال اني ذاكر لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تسأمرى  
 أبويك قالت وقد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه قالت ثم تلا هذه الآية  
 يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن  
 وأسرحكن سراحا جميلا قالت فقلت في أي هذا أسأمر أبوي فاني أريد الله  
 ورسوله والدار الآخرة قالت عائشة ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل  
 ما فعلت ولم يكن ذلك حين قال لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم واخترنه طلاقا  
 من أجل أنهن اخترنه (قال مالك) قال ابن شهاب قد خير رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نساءه حين أمره الله بذلك فاخترنه فلم يكن تخييرهن طلاقا ﴿وذكر﴾ ابن

وهب عن زيد بن ثابت وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وسليمان بن يسار وابن  
مسعود وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن شهاب وربيعة وعمر بن عبد العزيز  
وعطاء بن أبي رباح كلهم يقول اذا اختارت زوجها فليس بشيء (قال) وأخبرني ابن  
وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال قد خير رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نساء فقررن تحته واخترن الله ورسوله فلم يكن ذلك طلاقا  
واختارت واحدة ممنهن نفسها فذهبت قال ربيعة فكانت البتة ﴿قلت﴾ أرايت ان  
قال رجل في المسجد بشهادة رجال اشهدوا اني قد خيرت امرأتى ثم مضى الى البيت  
فوطئها قبل أن تعلم أيكون لها أن تقضي اذا علمت وقد وطئها (قال) نم يكون لها  
أن تقضى اذا علمت ويماقب فيما فعل من وطئه اياها قبل أن يعلمها لان مالكا قال  
في الرجل يتزوج المرأة ويشترط لها ان تزوج عليها أو تسرر فأمرها بيدها فتزوج  
أو تسرر وهي لا تعلم قال مالك لا ينبغي له أن يطأها حتى يعلمها فتقضى أو تترك  
(قال ابن القاسم) وأرى اذا وطئ قبل أن تعلم فان ذلك بيدها اذا علمت تقضى أو  
تترك (قال) وقال مالك وكذلك الأمة اذا عتقت تحت العبد فيطؤها قبل أن تعلم  
فان لها الخيار اذا علمت ولا يقطع وطؤه خيارها الا أن يطأها بعد علمها ﴿قلت﴾  
ويحول مالك بين وطء العبد الامة اذا عتقت وهي تحته حتى تختار أو تترك (قال)  
نم قال مالك لها أن تمنعه حتى تختار وتستشير فان أمكنته بعد العلم فلا خيار لها  
(قال عبد الجبار) وحدثني ابن شهاب أن امرأة ممنهن اختارت نفسها فذهبت  
وكانت بدوية (قال) وسمعت يحيى بن عبد الله بن سالم يحدث عن ربيعة وغيره أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خير أزواجه فاختارت امرأة ممنهن نفسها فكانت  
البتة (قال) وحدثني ابن لهيعة عن خالد بن يزيد وابن أبي حبيب وسعيد بن أبي هلال  
عن عمرو بن شعيب بنحو ذلك فقالوا اختارت الرجعة الى أهلها وهي بذت الضحاك  
العامري ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني رجال من أهل العلم عن زيد بن ثابت وابن أبي  
عبد الرحمن ان اختارت نفسها فهي البتة (قال ربيعة) لم يلفنا أثبت من أنها لا تقضى

الا في البتة او الاقامة على غير تطليقة وليس بين أن يفارق أو يقيم بغير طلاق شيء  
 ﴿ابن وهب﴾ قال يونس عن ابن شهاب أنه قال ان قال اختارى ثم قال قد رجعت  
 في أمري وذلك قبل أن تبطل طلاقها وقبل أن يفترقا وقبل أن تتكلم بشيء فقال ليس  
 ذلك اليه ولا له حتى تبين هي (قال) فان ملك ذلك غيرها فهي بتلك المنزلة (وقال  
 الليث) مثل قول ربيعة ومالك في الخيار

### ❦ في التملك ❦

﴿قلت﴾ أرايت اذا قال أمرك بيدك فطلقت نفسها واحدة أملك الزوج الرجعة  
 في قول مالك (قال) نعم الا أن يكون معه فداء فان كان معه فداء فالطلاق بائن  
 ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأته أمرك بيدك فقالت قد اخترت نفسي  
 (قال) هي ثلاث تطليقات الا أن يرد عليها مكانه فيحلف أنه لم يرد الا ما قال واحدة  
 أو اثنتين ﴿قلت﴾ فأى شيء تجعل هذا تملكا أو خياراً (قال) هذا تملك ﴿قلت﴾  
 وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكيف تجعله تملكاً وأنت تجعلها حين قالت قد  
 اخترت نفسي طلاقاً ثلاثاً وهي اذا ملكها الزوج فطلقت نفسها واحدة كانت  
 واحدة (قال) ألا ترى أنه اذا ملكها أمرها فطلقت نفسها وقالت قد قبلت أمري  
 أو قالت قد قبلت ولم تقل أمري قيل لها ما أردت بقولك قد قبلت أو قد طلقت  
 نفسي أو واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فان قالت أردت واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً كان  
 القول قولها الا أن يناكرها الزوج ﴿قلت﴾ فان جهلوا أن يسألوها في مجلسهم ذلك  
 عن نيتها ثم سألوها بعد ذلك بيوم أو أكثر من ذلك عن نيتها فقالت نويت ثلاثاً  
 أيكون للزوج أن يناكرها عند قولها ذلك ويقول ما ملكتك الا واحدة (قال) نعم  
 ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان ملكها أمرها فقالت قد قبلت  
 نفسي (قال) قال مالك هي ثلاث البتة الا أن يناكرها الزوج ﴿قلت﴾ فما فرق  
 ما بين قد قبلت نفسي وقد قبلت أمري (قال) لان قولها قد قبلت أمري انها قبلت  
 ما جعل لها من الطلاق فتستل عن ذلك كم طلقت نفسها وللزوج أن يناكرها في

أكثر من تطليقة ان كانت أرادت بقولها قد قبلت أمري الطلاق واذا قالت قد  
قبلت نفسي فقد بينت أنها قد قبلت جميع الطلاق حين قبلت نفسها فهي ثلاث الا  
أن يناكرها الزوج ولا يحتاج هاهنا الى أن تسئل المرأة كم أرادت من الطلاق لانها  
قد بينت في قولها قد قبلت نفسي ( قال مالك ) ولو قالت بعد أن تقول قد قبلت  
نفسى أو اخترت نفسى انما أردت بذلك واحدة لم يقبل قولها ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
اذا ملكها فقالت قد قبلت أمرى ثم قالت بعد ذلك لم أرد بذلك الطلاق أياكون  
القول قولها ولا يلزم الزوج من الطلاق شئ قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا ملكها  
الزوج فقالت المرأة قد قبلت أمرى ثم قالت بعد ذلك لم أرد بقولى قد قبلت  
أمرى الطلاق فصدقها في قول مالك أياكون لها أن تطلق نفسها وقد قامت من  
مجلسها الذى ملكها الزوج فيه أمرها ( قال ) نعم ذلك لها في قول مالك ﴿ قلت ﴾  
وان بعد شهر أو شهرين قال نعم ( قال ) وقال مالك ولا يخرج ذلك من يديها الا  
السلطان أو تركه هي ذلك لأنها قد كانت قبلت ذلك ﴿ قلت ﴾ وكيف يخرج  
السلطان من يديها ( قال ) يوقفها السلطان فاما تقضى وإما ترد ماجعل لها من ذلك  
﴿ قلت ﴾ ويكون للزوج أن يطأها قبل أن يوقفها السلطان ( قال ) ان أمكنته من  
ذلك فقد بطل الذى فى يديها من ذلك وقد رده حين أمكنته من الوطء ﴿ قلت ﴾  
وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وان غضبها نفسها فهي على أمرها حتى يوقفها  
السلطان ( قال ) نعم ولم أسمع من مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أمرك بيدك  
فطلقت نفسها واحدة فقال الزوج لم أرد أن تطلق نفسها واحدة وانما ملكتها  
فى ثلاث تطليقات اما أن تطلق نفسها جميع الثلاث واما أن تقيم عندى بغير طلاق  
( قال ) قال مالك ليس له فى هذا قول والقول قولها فى هذه التطليقة وقد لزمت  
التطليقة الزوج وانما يكون للزوج أن يناكرها اذا زادت على الواحدة أو على  
الثنتين ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته قد ملكتك الثلاث تطليقات  
فقالت أنا طالق ثلاثا ( قال ) ذلك لها فى قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها

أمرك بيدك اذا جاء غد أتجمعه وقتا أم تجعله بمنزلة قوله أمرك بيدك اذا قدم فلان ( قال ) قوله أمرك بيدك اذا جاء غد عند مالك وقت وليس ذلك بمنزلة قوله أمرك بيدك اذا جاء فلان ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أمرك بيدك أمرك بيدك فطلقت نفسها ثلاثا ( قال ) يسئل الزوج عما أراد فان كان انما أراد واحدة فهي واحدة وحلف وتكون واحدة وان كان أراد الثلاث فهي ثلاث وان لم يكن له نية فالتضاء ما قضت المرأة وليس له أن يرد عليها ما قضت فان قضت واحدة فذلك لها وان قضت ثلاثا فذلك لها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أمرك بيدك وأراد الزوج ثلاث تطليقات فطلعت نفسها واحدة أيكون ذلك لها ( قال ) نعم قال مالك وتقع تطليقة واحدة ويكون الزوج أملك بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أمرك بيدك في أن تطلقي نفسك ثلاثا فطلعت نفسها تطليقة واحدة ( قال ) لا يجوز لها ذلك لأن مالكا قال اذا قال لها طلقي نفسك ثلاثا فطلعت واحدة ان ذلك غير جائز ﴿ قلت ﴾ وما فرق ما بين هذا وبين قوله أمرك بيدك ونوى الزوج ثلاثا فطلعت نفسها واحدة ان ذلك لازم للزوج ( قال ) لأن الذي ملك امرأته انما ملكها في الواحدة والثنتين والثلاث فلها أن تقضى في واحدة وفي ثنتين وفي ثلاث الا أن يناكرها اذا كانت له نية حين ملكها فيحلف وليس الذي قال لها طلقي نفسك ثلاثا بهذه المنزلة لأن الذي قال لامرأته طلقي نفسك ثلاثا فطلعت واحدة لم يملكها في الواحدة وانما ملكها في الثلاث فلا يكون لها أن تقضى في الواحدة لأنها لم تملك في الواحدة وانما ملكت في الثلاث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ملكها أمرها في التطليقتين فقضت بتطليقة ( قال ) يلزمه تطليقة الا أن يكون قال لها قد ملكتك في تطليقتين يريد بذلك أن طلقي نفسك تطليقتين أو كفى ولم يملكها في الواحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أمرك بيدك يريد تطليقة ثم قال أمرك بيدك يريد تطليقة ثم قال أمرك بيدك يريد تطليقة أخرى فقالت المرأة قد طلقت نفسي واحدة ( قال ) هي واحدة لأن مالكا قال في الرجل يملك امرأته وينوى الثلاث تطليقات أولا يكون له نية حين ملكها

فقضت طليقة انها طليقة ولا تكرر ثلاثا وبكون الزوج أملاك بها وكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرايت ان ملكها الزوج ولا نية له فقالت قد حرمت نفسي عليك أو قد بتت نفسي (قال) قال مالك هي ثلاث ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أمرك بيدك ثم قال لها أيضا أمرك بيدك قبل أن تقضى شيئاً على ألف درهم فقالت المرأة قد ملكتي أمرى بغير شيء فأنا أقضى فيما ملكتي أو لا ولا يكون على أن قضيت من الألف شيء (قال) القول قولها وقول الزوج قد ملكتك على ألف درهم بعد قوله قد ملكتك باطل لأن هذا ندم منه لأن مالكاً قال في رجل قال لامرأته ان أذنت لك الى أمك فأنت طالق البتة ثم قال بعد ذلك أترين أني أحنت ان أذنت لك أن تذهبي الى أمك الا أن يقضى به على السلطان فأنت طالق ثلاثا (قال مالك) قد لزمته اليمين الاولى وقوله الا أن يقضى به على السلطان في اليمين الثانية ندم منه واليمين الاولى لازمة فكذلك مسئلتك في التملك ﴿قلت﴾ أرايت لو ملكها فطلقت نفسها ثلاثا فنهاكرها أتكون طالقاً طليقة (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قال﴾ وقال لي مالك في رجل قال لامرأته قد ملكتك أمرك فقالت قد اخترت نفسي فناكرها أ يكون قولها قد اخترت نفسي واحدة في قول مالك (قال) نعم كذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ أرايت اذا ملك الرجل امرأته قبل أن يدخل بها ولا نية له فطلقت نفسها واحدة ثم طلقت نفسها أخرى أ يكون ذلك لها أم تبين بالاولى ولا يقع عليها من الثنتين شيء في قول مالك (قال) اذا كان ذلك نسقاً متتابعاً ان ذلك يلزم الزوج لان مالكاً قال اذا طلق الرجل امرأته قبل البناء بها فقال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وكان نسقاً واحداً متتابعاً ان ذلك يلزمه ثلاث طليقات الا أن يقول انما نويت واحدة فكذلك هي الا أن تقول انما أردت واحدة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لامرأته قد ملكتك أمرك وهي غير مدخول بها فقالت قد خليت سبيلك (قال) أرى أن تسأل عن نيتها فان نوت واحدة بقولها قد خليت سبيلك فهي واحدة فان أرادت بقولها قد خليت سبيلك اثنتين أو



ثلاثا فالقول قولها إلا أن يناكرها إذا كانت له نية فيحلف لأن مالكاً قال في  
الذي يقول لامرأته قد خليت سبيلك أنه يسئل عما نوى بقوله قد خليت سبيلك  
فإن لم يكن له نية فهي ثلاث فهي حين قالت إذا ملكها قد خليت سبيلك يصير  
قولها في ذلك بمنزلة قول الرجل إذا قال قد خليت سبيلك ابتداءً منه ﴿ قلت ﴾  
أرأيت أن كانت مدخولاً بها قال لها زوجها قد ملكتك أمرك فقالت قد خليت  
سبيلك (قال) قال لى مالك في الرجل يقول لامرأته قد خليت سبيلك أنه ينوى  
ما أراد فيكون القول قوله (قال) فقلت للمالك فإن لم تكن له نية (قال) هي البتة  
لأن المدخول بها لا تين بواحدة وكذلك هي إذا ملكها أمرها فقالت قد خليت  
سبيلك أنها توقف فإن قالت أردت واحدة أو اثنتين فذلك إليها وإن قالت أردت  
البتات فناكرها على نية ادعائها كان ذلك له وكان أحق بها وإن قالت لم أنو بقولي  
قد خليت سبيلك شيئاً كان البتات إذا لم يكن للزوج نية حين ملكها وإن كانت  
له نية كان قولها قد خليت سبيلك على ما نوى الزوج من الطلاق إذا حلف على  
نيته ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن ملك الزوج رجلين أمر امرأته فطلق أحدهما ولم يطلق  
الآخر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكنى أرى أن كان إنما ملكهما فقضى  
أحدهما فلا يجوز على الزوج قضاء أحدهما وإن كانا رسولين فطلق أحدهما فذلك  
جائز على الزوج (قال) وإنما مثل ذلك إذا جعل أمرها بيد رجلين مثل ما لو أن  
رجلاً أمر رجلين يشتريان له سلعة أو يبعانها له فباع أحدهما أو اشترى له أحدهما  
إن ذلك غير لازم للموكل في قول مالك فكذا إن ملكها أمر امرأته  
﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قال رجل لرجلين أمر امرأتى في أيديكما فطلقها أحدهما ولم  
يطلق الآخر (قال) أرى الطلاق لا يقع إلا أن يطلقها جميعاً ﴿ قال ابن وهب ﴾  
قال مالك في الرجل يجعل أمر امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما أنه لا طلاق عليه  
حتى يطلقها جميعاً (قال) ابن وهب وقال مثل قول مالك عطاء بن أبي رباح ﴿ قلت ﴾  
أرأيت لو أن رجلاً حرّاً على أمة ملكها أمرها ولا نية له أو هو ينوى الثلاث فقضت

بالثلاث (قال) تطلق ثلاثا لان طلاق الحر الامة ثلاث ولو كان عبدا ألزمته  
 تطليقتين لان ذلك جميع طلاقه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت  
 لو قال لامرأته حياك الله وهو يريد بذلك التملك أ يكون ذلك تملكاً أو قال لها  
 لا مرحبا يريد بذلك الإيلاء أ يكون بذلك مولياً أم لا أو أراد به الظهار أ يكون به  
 مظاهراً أم لا وهل تحفظ هذا عن مالك (قال) قال مالك في الطلاق كل كلام  
 نوى به الطلاق انها طالق ﴿قلت﴾ أ يكون هذا والطلاق سواء قال نعم ﴿قال﴾  
 ابن وهب ﴿وأخبرني الحرث بن نبهان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي  
 أنه قال ما عني به الطلاق من الكلام أو سماه فهو طلاق﴾ ابن وهب ﴿عن  
 سفیان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال كل شيء أريد به الطلاق فهو طلاق  
 ﴾ ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الزوج لامرأته طلق نفسك فطلقت نفسها ثلاثا فقال الزوج  
 انما أردت واحدة (قال) سمعت مالكا يقول في المرأة يقول لها زوجها طلاقك  
 في يدك فطلقت نفسها ثلاثا فقال الزوج انما أردت واحدة (قال) قال مالك ذلك  
 بمنزلة التملك القول قول الرجل اذا رد عليها وعليه اليمين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها  
 طلق نفسك فقالت قد اخترت نفسي أ يكون هذا البتات أم لا (قال) اذا لم  
 يناكرها في قول مالك فهو البتات (قال) وكذلك لو قال لها طلق نفسك فقالت  
 قد حرمت نفسي أو بتت نفسي أو برئت منك أو أنا بائة منك انها ثلاث ان لم  
 يناكرها الزوج في مجلسه وذلك أن مالكا قال في الرجل يقول لامرأته طلاقك  
 بيدك فتقضي بالبتات فيناكرها (قال مالك) هذا عندي مثل التملك له أن يناكرها  
 والا فالتقضاء ما قضت ويحلف على نيته مثل التملك ﴿مالك﴾ عن نافع عن ابن عمر أنه  
 كان يقول اذا ملك الرجل امرأته أمرها فالتقضاء ما قضت الا أن ينكر عليها فيقول  
 لم أزد الا تطليقة واحدة فيحلف على ذلك ويكون أملك بها في عدتها ﴿ابن وهب﴾  
 عن مالك والليث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من ثقيف ملك  
 امرأته نفسها فقالت قد فارقتك فسكت ثم قالت قد فارقتك فقال بفيك الحجر

ثم قالت قد فارقتك فقال بفيك الحجر فاخصما الى مروان فاستحلفه ماملكتها الا واحدة وردها اليه ( قال مالك ) قال عبد الرحمن فكان القاسم بن محمد يعجبه هذا القضاء ويراها أحسن ما سمع في ذلك ( وقال ) مثل ذلك عبد الله بن عمرو بن العاص والليث بن سعد

❦ في التملك اذا شاءت المرأة أو كلما شاءت ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثا ان شئت فقالت قد شئت واحدة ( قال ) لا يقع عليها شيء من الطلاق في قول مالك لان مالكا قال في امرأة خيرها زوجها فقالت قد اخترت تطليقة ان ذلك ليس بشيء ولا يقع عليها تطليقة ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت ثلاثا ( قال ) أرى أنها واحدة لان مالكا قال في رجل ملك امرأته أمرها فقضت بالثلاث فقال إنما أردت واحدة أنها واحدة فكذلك مسئلتك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال لها أنت طالق كلما شئت ( قال ) قول مالك ان لها أن تقضى مرة بعد مرة ما لم يجامعها أو توقف فان جامعها أو وقفت فلا قضاء لها بعد ذلك وانما يكون لها أن تقضى قبل أن يجامعها ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال لها الزوج أنت طالق كلما شئت فردت ذلك أي يكون لها أن تقضى بعد ما ردت ( قال ) اذا تركت ذلك فليس لها أن تقضى بعد ذلك في قول مالك لان مالكا قال في امرأة قال لها زوجها أمرك بيدك الى سنة فتركت ذلك انه لا قضاء لها بعد ذلك ❦ قلت ❦ وتركها ذلك عند السلطان أو عند غير السلطان سواء قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال لها أنت طالق غداً ان شئت فقالت أنا طالق الساعة أنكون طالقا الساعة أم لا في قول مالك ( قال ) هي طالق الساعة وقال مالك من ملك امرأته الى أجل فلها أن تقضي مكانها ❦ قلت ❦ وان قال لها أنت طالق ان شئت الساعة فقالت له أنا طالق غداً ( قال ) هي طالق الساعة لان مالكا قال من ملك امرأته فقضت بالطلاق الى أجل فهي طالق مكانها ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فردت ذلك أي يكون ردّها رداً ( قال ) لا وهذه

يمين في قول مالك فتى ما دخلت وقع الطلاق ﴿ قلت ﴾ وقوله أنت طالق كلما شئت  
ليس هذا يميناً في قول مالك ( قال ) نعم ليس هذا يميناً إنما هذا من وجه التملك  
وليس هذا يميناً في قول مالك

### جامع التملك

﴿ قال ابن القاسم ﴾ أرأيت المرأة يقول لها زوجها أمرك بيدك فتقول قد قلت نفسي  
ثم تقول بعد ذلك إنما أردت واحدة أو اثنتين ( قال ) لا يقبل قولها إذا قالت قد قلت  
نفسى فهي البتات إذا لم يناكرها الزوج في ذلك المجلس وتكون به بأنة ﴿ قلت ﴾  
أرأيت إذا قال لها أمرك بيدك ثم قال أنت طالق فقضت هي بتطليقة أخرى أتلزمه  
التطليقتان أم واحدة ( قال ) يلزمه تطليقتان وإن قضت بالبتات فله أن يناكرها إن  
كانت له نية أنه ما ملكها إلا واحدة وتكون اثنتين ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن ملكها أو  
خيرها ثم طلقها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج أيكون لها أن تقضى في قول مالك ( قال )  
لا لأن طلاق ذلك الملك الذي ملكها وخيرها فيه قد ذهب كله ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
أن ملكها أو خيرها فلم تقض شيئاً حتى طلقها الزوج فتقضت عدتها ثم  
تزوجها بعد ذلك ( قال ) لا يكون لها أن تقضى لأن الملك الذي ملكها فيه قد انقضى  
وهذا ملك مستأنف ﴿ قلت ﴾ ولم وقد بقي من طلاق الملك الذي ملكها فيه وخيرها  
قد بقي من ملك ذلك الطلاق تطليقتان ( قال ) لا يكون لها أن تقضى لأن هذا ملك  
مستأنف ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن خيرها فتطاول المجلس بها يوماً أو أكثر من ذلك  
أيكون لها أن تقضى في قول مالك الأول أم لا ( قال ) قال مالك وسئل عن ذلك عن  
طول المجلس في هذا إذا ملك امرأته أو خيرها ما حدث ذلك إذا قلت ماداماً في  
مجلسهما فربما قال الرجل لامرأته مثل هذا ثم ينقطع ذلك عنهما ويسكتان ويرضيان  
ويخرجان في الحديث إلى غير ذلك ويطول ذلك حتى يكون ذلك جل النهار وهما في  
مجلسهما لم يفترقا ( قال ) قال مالك أما ما كان هكذا من طول المجلس وذهاب عامة  
النهار فيه ويعلم أنهما قد تركا ذلك وقد خرجا مما كانا فيه إلى غيره ثم تريد أن تقضى

فلا أرى لها قضاء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ هذا الذي آخذ به وهو قول مالك الاول  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أمرك في يدك ثم قال قد بدا لي أكون  
 ذلك له أم لا في قول مالك ( قال ) ليس ذلك له عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال  
 لرجل أجنبي أمر امرأتي بيدك ثم قال بعد ذلك قد بدا لي أكون له ذلك أم لا في  
 قول مالك ( قال ) ليس ذلك له في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قاما من مجلسهما  
 ذلك قبل أن تقضى المرأة شيئا أو يقضى هذا الاجنبى الذى جعل الزوج ذلك اليه  
 أكون له أن يطلق أو يكون لها أن تطلق بعد القيام من مجلسهما ( قال ) كان قول  
 مالك الذى كان يفتى به أنها اذا قامت من مجلسها أو قام الذى جعل الزوج ذلك في  
 يديه من مجلسه فلا شيء له بعد ذلك ثم رجع مالك عن ذلك فقال أرى له ذلك  
 ما لم يوقفه السلطان أو توطأ ( قال ابن القاسم ) وقوله الاول أعجب الى وبه آخذ  
 وعليه جل أهل العلم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جعل أمر امرأته بيد أجنبي فلم يقض شيئا  
 حتى قام من مجلسه أبحال بين الزوج وبين الوطء في قول مالك الآخر حتى  
 يوقف هذا الرجل فيقضى ( قال ) ان كان هذا الرجل الذى جعل الزوج أمرها في  
 يديه قد خلى بينه وبينها وخلا بها فاذا كان هكذا كان قطعاً لما كان في يدي هذا  
 الاجنبى من أمرها لانه أمكنه منها ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يجعل أمر امرأته بيد  
 رجل اذا شاء أن يطلقها طلقها ( قال ) اذا لم يطلقها حتى يطأها الزوج فليس له أن يطلق  
 بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان لم يطأها الزوج حتى مرض فطلقها الوكيل بعد ما مرض  
 الزوج أيلزم الزوج الطلاق أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ فهل ترثه ( قال ) نعم لان مالكا  
 قال في الرجل يقول لامرأته وهو صحيح ان دخلت دار فلان فأنت طالق البتة  
 فتدخلها وهو مريض ( قال ) قال مالك ترثه ( قال ) فقلت للمالك انما هي التي فعلت ( قال )  
 اذا وقع الطلاق وهو مريض فهي ترثه ألا ترى أن التي تقتدى من زوجها في مرضه  
 أن لها الميراث فكذلك هذا وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا قال لها أمرك  
 بيدك ان تزوجت عليك ولم يشترطوا عليه انما تبرع به من عند نفسه لم يكن ذلك

في أصل النكاح فتزوج عليها فطلقت نفسها البتة فقال الزوج انما أردت واحدة ولم  
 أرد ثلاثا (قال) قال مالك ذلك له ويحلف (قال) ولا يشبه هذا الذي شرطوا عليه  
 في أصل النكاح ﴿قلت﴾ وما فرق ما بينهما في قول مالك (قال) لان هذا تبرع به  
 والاخر شرطوا عليه فلا ينفعها اذا ما شرط لها لانها ان لم تقدر على أن تطلق نفسها  
 الا واحدة كان له أن يرتجمها والذي تبرع به من غير شرط القول فيه قوله ﴿قلت﴾  
 أرايت ان قال لها امرك بيدك الى سنة هل توقف حين قال لها امرك بيدك الى سنة  
 مكانها أم لا يكون لها (قال) قال مالك نعم توقف متى ما علم بذلك ولا تترك تحت  
 رجل وأمرها بيدها حتى توقف فاما أن تقضى واما أن تترك فكذلك مسئلتك التي  
 ذكرت حين قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فأنت طالق انها توقف فاما أن تقضى  
 واما أن ترد الا أن يكون قد وطئها فلا توقف ووطؤه اياها ذلك رد لما كان في  
 يديها من ذلك وأصل هذا انما بنى على أنه من طلق الى أجل فهي طالق الساعة  
 فكذلك اذا جعل أمرها بيدها الى أجل انها توقف الساعة فتقضى أو ترد الا أن  
 تمكنه من الوطء فيكون ذلك رد لما كان جعل اليها من ذلك لانه لا يبنى لرجل  
 تكون تحته امرأة أمرها بيدها وان ماتا توارثا ﴿الليث وابن لهيعة﴾ عن عبيد الله  
 ابن أبي جعفر عن رجل من أهل حمص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من  
 ملك امرأته أمرها فلم يقبل نفسها فليس هو شيئا (وقاله) عبد الله بن عمر وعلى بن أبي  
 طالب وأبو هريرة وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب وعطاء بن أبي رباح ﴿ابن  
 وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب وعروة بن  
 الزبير وسعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيما رجل ملك امرأته أو خيرها  
 ففترقا من قبل أن تحدث فيه شيئا فأمرها الى زوجها ﴿وقال المثني﴾ عن عمرو بن  
 شعيب وان عثمان بن عفان قضى بذلك في أم عبد الله بن مطيع (وقال) مثل ذلك عمر  
 ابن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وعبد الله بن مسعود وربيعة وعطاء بن أبي رباح (قال  
 يحيى) ان أمر الناس عندنا الذي لا نرى أحدا يختلف فيه على هذا

— باب الحرام —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل اذا قال لامرأته أنت على حرام هل تسأله عن نيته أو عن شيء من الاشياء ( قال ) لا يسئل عن شيء عند مالك وهي ثلاث البتة ان كان دخل بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لامرأته أنت على حرام وقال لم أرد به الطلاق انما أردت بهذا القول الظهار ( قال ) سمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته أنت طالق البتة ثم زعم أنه انما أراد بذلك واحدة ان ذلك لا يقبل منه . قال مالك انما يؤخذ الناس بما لفظت به ألسنتهم من أمر الطلاق ( قال ابن القاسم ) والحرام عند مالك طلاق ولا يدين في الحرام كما لا يدين في الطلاق ( قال ) وقد سمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته برئت مني ويقول لم أرد بذلك طلاقا فقال ان لم يكن كان بسبب أمر كلمته فيه فقال لها ذلك فأراها قد بانت منه اذا ابتدأها بهذا الكلام من غير سبب كلام كان قبله يدل على أنه لم يرد بذلك الطلاق والا فهي طالق . فهذا يدل على مسئلتك في الحرام أنه لانية له ولو قال لامرأته برئت مني ثم قال أردت بذلك الظهار لم ينفعه قوله أو بنت مني أو أنت خلية ثم قال أردت بهذا الظهار لم ينفعه ذلك وكان طلاقا الا أن يكون كلام قبله بحال ما وصفت لك في البرية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت على حرام ينوي بذلك تغطية أو تطليقتين أو يكون ذلك له في قول مالك ( قال ) قال مالك ان كان قد دخل بها فهي البتة وليس نيته بشيء فان لم يدخل بها فذلك له لان الواحدة والثنتين تحرم التي لم يدخل بها والمدخول بها لا يحرمها الا الثلاث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال كل حل على حرام ( قال ) قال مالك تدخل امرأته في ذلك الا أن يحاشيها قبله فيكون له ذلك وينوي فان قال لم أنوها ولم أردّها في التحريم الا أني تكلمت بالتحريم غير ذاكر لامرأتي ولا لشيء قال مالك أراها قد بانت منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال كل حل على حرام ينوي بذلك أهله وماله وأمهات أولاده وجواريه ( قال ) قال مالك لا يكون عليه شيء في أمهات أولاده وجواريه ولا في ماله قليل ولا كثير ولا كفارة يمين أيضا ولا تحريم في أمهات



أولاده ولا جواريه ولا في لبس ثوب ولا طعام ولا غير ذلك من الأشياء الا في امرأته وحدها وهي حرام عليه الا أن يحاشيها بقلبه أو بلسانه ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال لامرأته قد حرمتك على أو قد حرمت نفسي عليك أهو سواء في قول مالك (قال) نعم لان مالكا قال اذا قال قد طلقته أو أنا طالق منك ان هذا سواء وهي طالق ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال قبل الدخول بها أنت على حرام (قال) هي ثلاث في قول مالك الا أن يكون نوى واحدة أو اثنتين فيكون ذلك كما نوى (قال مالك) وكذلك الخلية والبرية والبائنة في التي لم يدخل بها هي ثلاث الا أن يكون نوى واحدة أو اثنتين الا البتة فان البتة التي دخل بها والتي لم يدخل بها ثلاث ثلاث سواء لا ينوي في واحدة منهما (قال مالك) من قال البتة فقد رعى بالثلاث وان لم يدخل بها ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته أنت على حرام ثم قال لم أرد بذلك الطلاق انما أردت بذلك الكذب أردت أخبرها أنها حرام وليست بحرام (قال) سئل مالك عما يشبه هذا فلم يجعل له نية ولم أسمعه من مالك الا أنه أخبرني بمض من أئق به أن مالكا سئل عن رجل لاعب امرأته وانها أخذت بفرجه على وجه التلذذ فقال لها تخلى فقال لا فقال هو عليك حرام وقال الرجل انما أردت بذلك مثل ما يقول الرجل أحرم عليك أن تمسيه وقال لم أرد بذلك تحريم امرأتي فوقك مالك فيها ونحوه أن يكون قد خنت فيما قال لي من أخبرني بهذا عنه وقال هذا أخف من الذي سألت عنه فالذي سألت عنه عندي أشد وأبين أن لا ينوي لانه ابتداء التحريم من قبل نفسه وهذا الذي سئل مالك عنه قد كان له سبب ينوي به فقد وقف مالك فيه وقد رأى غير مالك من أهل المدينة أن التحريم يلزمه بهذا القول ولم أقل لك في صاحب الفرج ان ذلك يلزمه في رأيي ولكن في مسئلتك في التحريم أرى أن يلزمه التحريم ولا ينوي كما قال لي مالك في برئت مني ان لم يكن لذلك سبب كان هذا التحريم : واما لذلك الكلام ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال كل حل على حرام نوى بذلك الممين (قال ابن القاسم) ليس فيه يمين وان أكل ولبس وشرب لم تكن عليه

كفارة يمين (قال ابن القاسم) أخبرني مالك عن زيد بن أسلم في تفسير هذه الآية  
 يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد  
 فرض الله لكم تحلة أيمانكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أم إبراهيم جاريته والله  
 لا أطوك ثم قال بعد ذلك هي على حرام فأنزل الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل  
 الله لك تبتغي مرضات أزواجك أي أن التي حرمت ليست بحرام قال قد فرض الله  
 لكم تحلة أيمانكم في قوله والله لا أطوها أن كفر وطأ جاريتهك وليس في التحريم  
 كانت الكفارة (قال) وهذا تفسير هذه الآية ﴿ابن وهب﴾ عن أنس بن عياض  
 عن جمفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول في الحرام ثلاث  
 تطبيقات ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة عن علي بن أبي طالب مثله (وقال)  
 أبو هريرة وربيعة مثله ﴿ابن وهب﴾ قال وقال عمر بن الخطاب أنه أتى بامرأة قد  
 فارقتها زوجها اثنتين ثم قال أنت على حرام فقال عمر لا أردّها اليك (وقال ربيعة) في  
 رجل قال الحلال على حرام قال هي يمين إذا حلف أنه لم يرد امرأته ولو أفردها  
 كانت طالفا البتة (وقال ابن شهاب) مثل قول ربيعة إلا أنه لم يجعل فيها يميناً وقال  
 ينكح على أيمان اللبس

﴿ في البائة والبتة والخلية والبرية والميتة ﴾

﴿ ولحم الخنزير والموهوبة والمردودة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لامرأته أنت على كالميتة أو كالم أو كلحم الخنزير ولم ينو  
 به الطلاق (قال) قال مالك هي البتة وان لم ينو به الطلاق ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال  
 حبلك على غاربك (قال) قال مالك قد قال عمر ما قد بلغك أنه نواه قال مالك ولا  
 أرى أن ينوي أحد في حبلك على غاربك لأن هذا لم يقله أحد وقد أبقى من الطلاق  
 شيئاً ﴿ قلت ﴾ كانت له نية أولم تكن له نية هو عند مالك ثلاث البتة قال نعم ﴿ قلت ﴾  
 أ رأيت ان قال قد وهبتك لأهلك (قال) قال مالك هي ثلاث البتة ان كان قد دخل  
 بها ﴿ قلت ﴾ قبلها أهلها أولم يقبلوها (قال) نعم قبلوها أولم يقبلوها فهي ثلاث كذلك

قال مالك (قال) وقال مالك فيمن يقول لامرأته قد رددتك الى أهلك فهي ثلاث ان كان قد دخل بها ﴿قلت﴾ أرايت ان أراد بقوله ادخلي واخرجي والحق واستتري واحدة بائنة وقد دخل بها لتكون بائنة (قال) هي ثلاث لأن مالكا قال فيمن يقول لامرأته أنت طالق واحدة بائنة انها ثلاث البتة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنا منك خلى أو برى أو بائن أو بات أيكون هذا طلاقا في قول مالك أم لا وكم يكون ذلك في قول مالك أو واحدة أم ثلاثا (قال) هي ثلاث في التي قد دخل بها وينوي في التي لم يدخل بها فان أراد واحدة فواحدة وان أراد اثنتين فاثنتين وان أراد ثلاثا فثلاثا وان لم يرد شيئا فثلاث ولا ينوي في التي قال لها أنا منك بات دخل بها أو لم يدخل بها وهي ثلاث ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت لزوجها قد والله ضقت من صحبتك فلو ددت أن الله قد فرج منك فقال لها أنت بائن أو خلية أو برية أو بائة أو قال أنا منك خلى أو برى أو بائن أو بات ثم قال لم أرد به الطلاق وأردت أنها بائن بيني وبينها فرجة ليس أنا بلاصق بها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا أقوم على حفظه وأراها طلاقا في هذا كله ولا ينوي لانها لما تكلمت كانت في كلامها كمن طلبت الطلاق فقال لها الزوج أنت بائن فلا ينوي ألا ترى لو أنها قالت له طلقني قال أنت بائن فقال الزوج بعد ذلك لم أرد الطلاق بقولي أنت بائن لم يصدق فكذلك مسئلتك وهذه الحروف عند مالك أنت بائن وبرية وبائة وخلية وأنا منك برى وبات كلها عند مالك سواء ان قال أنت برية أو قال أنا منك برى بكل هذا عند مالك في المدخول بها ثلاث ثلاث وفي التي لم يدخل بها ينوي الا البتات فانها لا ينوي فيها دخل أو لم يدخل بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت رجلا قال لامرأته أنت طالق تطليقة بائنة أتكون بائنة أم يملك الرجعة (قال) قال لي مالك هي ثلاث البتة بقوله بائنة ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأته أنت خلية ولم يقل مني أو قال برية ولم يقل مني أو قال بائن ولم يقل مني وليس هذا جوابا لكلام كان قبله الا أنه مبتدأ من الزوج أي يكون طلاقا وان لم يقل مني في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنا خلى أو أنا برى أو أنا

بائن أو أنا بات ولم يقل منك أطلق عليه امرأته أم تجعل له نية (قال) لم أسمع من  
 مالك في هذا شيئاً إلا أنى أرى أن يكون بمنزلة قوله لامرأته أنت خلية أو برية ولم  
 يقل منى ولو دينته في قول مالك في أنا برى أو أنا خلى لدينته فيما إذا قال أنت خلية  
 أو برية إلا أن يكون قبل ذلك كلام يستدل به أنه أرادته ويخرج إليه فلا شيء عليه  
 ويدين ﴿قلت﴾ أ رأيت أن لم يدخل بها فقال قد وهبتك لاهلك أو قد رددتكم إلى  
 أهلك (قال) سألت مالكا عن قوله قد رددتكم إلى أهلك وذلك قبل البناء قال ينوى  
 ويكون ما أراد من الطلاق (قال ابن القاسم) فإن لم تكن له نية فهي ثلاث البتة لأن  
 ما كان عند مالك في هذا فيما يدينه قبل أن يدخل بها مثل الخلية والبرية والحرام  
 والبائن واختارى فهذا كله ثلاث إذا لم تكن له نية وكذلك قوله قد رددتكم إلى أهلك  
 ولو كانت تكون واحدة إلا أن ينوى شيئاً قال مالك يسئل عما نوى ويقال هي واحدة  
 إلا أن ينوى أكثر من ذلك مثل الذى يقول لامرأته أنت طالق فلا ينوى شيئاً  
 ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لها قد خليت سبيلك (قال) قال لى مالك إذا كان قد دخل  
 بها ينوى فإن نوى واحدة أو اثنتين فالقول قوله والا فهي ثلاث ولم أسمع من  
 مالك فى التى لم يدخل بها شيئاً وأنا أرى أن لم ينو شيئاً أنها ثلاث دخل بها أو لم يدخل  
 ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لامرأته اعتدى اعتدى ولم تكن له نية إلا أنه قال  
 اعتدى اعتدى اعتدى (قال) هي ثلاث عند مالك (قال مالك) وهذا مثل قوله لامرأته  
 أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنه ينوى في هذا فإن قال أردت أن أسمعها ولم أرد  
 الثلاث كان القول قوله فإن لم تكن له نية فهي ثلاث لا تحل له إلا بعد زوج ﴿قلت﴾  
 فإن لم تكن امرأته مدخولاً بها فهي ثلاث أيضاً (قال) قال مالك أن كان قوله أنت  
 طالق أنت طالق أنت طالق نسقاً واحداً ولم يدخل بها ولم تكن له نية فهي ثلاث  
 لا تحل إلا بعد زوج ﴿قال ابن القاسم﴾ وقوله اعتدى اعتدى اعتدى مثلها ﴿قلت﴾  
 أ رأيت أن قال رجل لامرأته اعتدى أتسأله أنوى به الطلاق أم تطلق عليه ولا  
 تسأله عن نيته في قول مالك (قال) الطلاق لازم له إلا أنه يسئل عن نيته كم نوى

أو ائنتين أو ثلاثاً فان لم تكن له نية فهي واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال  
 لها اعتدي اعتدي ثم قال لم أرد الا واحدة وانما أردت أن أسمعها (قال) الذي  
 أرى أن القول قوله انها واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق اعتدي (قال)  
 لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى ان لم تكن له نية فهي ثنتان وان كانت له نية  
 في قوله اعتدي أراد أن يعلمها أن عليها العدة أمرها بالعدة فالقول قوله لا يقع عليه  
 الطلاق ﴿ قلت ﴾ فان قال لامرأته الحق بأهلك ( قال ) قال مالك ينوى فان لم يكن  
 أراد به الطلاق فلا تكون طالقا وان أراد الطلاق فهو ما نوى من الطلاق واحدة  
 أو اثنتين أو ثلاثاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال لامرأته يا فلانة يريد بقوله يا فلانة  
 الطلاق أتكون بقوله هذا يا فلانة طالقا ( قال ) قال مالك ولم أسمع منه اذا أراد  
 بقوله يا فلانة الطلاق فهي طالق وان كان إنما أراد أن يقول أنت طالق فأخطأ فقال  
 يا فلانة ونيته الطلاق الا أنه لم يرد بقوله يا فلانة الطلاق فليست طالقا وانما تكون  
 طالقا اذا أراد بلفظة أنت بما أقول من فلانة طالق فهو طلاق وان كان أراد الطلاق  
 فأخطأ فلفظ بحرف ليس من حروف الطلاق فلا تكون به طالقا وانما تكون به طالقا  
 اذا نوى بما يخرج من فيه من الكلام طلاقاً فهي طالق وان كان ذلك الحرف ليس من  
 حروف الطلاق وان كان أراد الطلاق فقال يا فلانة ما أحسنك وتعالى وأخزأك  
 الله وما أشبه هذا ولم يرد هذا اللفظ أنك به طالق فلا طلاق عليه وكذلك سمعت  
 من يفسره من أصحاب مالك ولم أسمع منه وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال  
 لامرأته اخرجي أو تقنعي أو استتري يريد بذلك الطلاق ( قال ) قال مالك ان أراد  
 به الطلاق فهو طلاق وان لم يرد به الطلاق لم يكن طلاقاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان  
 قال لها أنت حرة فقال أردت الطلاق فأخطأت فقلت أنت حرة أ يكون طلاقاً  
 أم لا في قول مالك ( قال ) هذا مثل الكلام الاول الذي أخبرتك به انه ان أراد  
 بلفظة أنت حرة طالق فهي طالق وان أراد الطلاق فأخطأ فقال أنت حرة لم  
 يكن طلاقاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لامرأته اخرجي ينوى ثلاثاً أو قال اعتدي

ينوي بذلك ثلاث تطليقات ( قال ) في قول مالك أنها ثلاث تطليقات ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان قال لها كلي أو اشربي ينوي به الطلاق ثلاثا أو اثنتين أو واحدة أيقع  
ذلك في قول مالك ( قال ) نعم لان مالكا قال كل كلام نوى بلفظه الطلاق فهو كما  
نوى ( قال ابن القاسم ) وذلك اذا أراد أنت بما قلت طالق والذي سمعت واستحسن  
أنه لو أراد أن يقول لها أنت طالق البتة فقال أخزأك الله أو لعنك الله لم يكن عليه  
شيء لان الطلاق قد زال من لسانه وعني عنه بما خرج اليه حتى تكون نيته أنت بما  
أقول لك من أخزأك الله أو شبهه مما أقول لك فأنت به طالق فهذا الذي سمعت أنها  
تطلق به فأما من أراد أن يقول لامرأته أنت طالق فزل لسانه الى غير الطلاق ولم  
يرد أنت بما أقول طالق فلا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته يا أمه  
أو يا أخت أو يا عمة أو يا خالة ( قال ) قال مالك هذا من كلام السفه ولم يره يحرم عليه  
شيئا ( قال ابن القاسم ) وسمعت مالكا وسئل عن رجل خطب اليه رجل فقال  
المخطوب للخاطب هي أختك من الرضاة ثم قال بعد ذلك والله ما كنت الا كاذبا  
( قال ) قال مالك لا أرى أن يتزوجها ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال حكمة طالق  
وامرأته تسمى حكمة وله جارية يقال لها حكمة قال لم أرد امرأتي وانما أردت جاري  
حكمة ( قال ) سمعت مالكا وسأله عن الرجل يحلف للسلطان بطلاق امرأته طائما  
فيقول امرأتي طالق ان كان كذا وكذا لا أمر يكذب فيه ثم يأتي مستفتيا ويزعم  
أنه انما أراد بذلك امرأة كانت له قبل ذلك وأنه انما ألغز على السلطان في ذلك ( قال  
مالك ) لا أرى ذلك ينفعه وأرى امرأته طالقا وان جاء مستفتيا فأما مسألتك ان كان  
على قوله يئنه لم ينفعه قوله انه أراد جاريته وان لم تكن عليه يئنه وانما أتى مستفتيا لم  
أرها مثل مسألة مالك ولم أر عليه في امرأته طلاقا ولان هذا سمي حكمة وانما أراد  
جاريته وليست عليه يئنه ولم يقل امرأتي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أنا منك بائن أو أنا  
منك خلي أو أنا منك برى أو أنا منك بات وقد كان قبل هذا كلام كان هذا من  
الرجل جوابا لذلك الكلام فقال الرجل لم أرد الطلاق ( قال ) اذا كان قبل ذلك كلام

يُعلم منه أن هذا القول جواب للكلام الذي كان أراد كان ذلك الكلام من غير  
الطلاق فالقول قول الزوج ولا يكون ذلك طلاقاً ﴿قلت﴾ أ رأيت أن كان قبل قوله  
لها اعتدى كلام من غير طلبه الطلاق يُعلم أنه إنما قال لها اعتدي جواباً لكلامها ذلك  
كان أعطاها فلوساً أو دراهم فقالت ما في هذه عشرون فلساً فقال الزوج اعتدي وما  
شبه هذا من الكلام أتنبؤ به في قول مالك (قال) نعم ولا يكون هذا طلاقاً إذا لم ينبو به  
الزوج الطلاق لأن اعتدى ها هنا جواب لكلامها هذا الذي ذكرت ﴿قلت﴾  
أ رأيت أن قال لها أنت طالق وليس عليه بينة ولم يرد الطلاق بقوله أنت طالق وإنما  
أراد بقوله أنت طالق من وثاق (قال) لم أسمع من مالك في هذا بعينه شيئاً ولكن  
سمعت مالكا يقول في رجل قال لامرأته أنت بريئة في كلام مبتدأ ولم ينبو به  
الطلاق أنها طالق ولا ينفعه ما أراد من ذلك بقلبه وقد قال مالك في رجل قال لامرأته  
أنت طالق البتة فقال والله ما أردت بقولي البتة طلاقاً وإنما أردت الواحدة إلا أن  
لساني زل فقلت البتة (قال مالك) هي ثلاث (قال مالك) واجتمع رأيي فيها ورأي  
غيري من فقهاء أهل المدينة أنها ثلاث البتة ﴿قلت﴾ لابن القاسم ليس هذا مما يشبه  
مستثنى لأن هذا لم تكن له نية في البتة والذي سألتك عنه الذي قال لها أنت طالق  
له نية أنها طالق من وثاق (قال) نعم ولكن مستثنتك تشبه البرية التي أخبرتك بها  
(قال) وهذا أيضاً الذي قال البتة في فتيا مالك قد كان عليه الشهود فلذلك لم ينبو به مالك  
والذي سألت عنه من أمر الطلاق ليس على الرجل شاهد وإنما جاء مستفتياً ولم تكن  
عليه بينة (قال) وسمعت مالكا يقول يؤخذ الناس في الطلاق بالفاظهم ولا تنفعهم  
نياتهم في ذلك إلا أن يكون جواباً لكلام كان قبله فيكون كما وصفت لك ومستثنتك  
في الطلاق هو هذا بعينه والذي أخبرتك أن مالكا قال يؤخذ الناس في الطلاق  
بالفاظهم ولا تنفعهم نياتهم وأراها طالفاً (قال) وسمعت مالكا يستل عن رجل قال  
لامرأته أنت طالق تطليقة ينبو لا رجعة لي عليك فيها (قال مالك) أن لم يكن  
أراد بقوله لا رجعة لي عليك البتات يعني الثلاث فهي واحدة ويملك رجعتها وقوله



لا رجعة لي عليك ونيت به باطل ﴿قلت﴾ أرأيت رجلا قال لامرأته أنت طالق ينوي ثلاثا أيكون واحدة أم ثلاثا في قول مالك (قال) هي ثلاث كذلك قال لي مالك هي ثلاث اذا نوى بقوله أنت طالق ثلاثا ﴿قلت﴾ أرأيت ان أراد أن يطلقها ثلاثا فلما قال لها أنت طالق سكت عن الثلاث وبداله في ترك الثلاث أتجملها ثلاثا أم واحدة (قال) هي واحدة لأن مالكا قال في الرجل يحلف بالطلاق على أمر أن لا يفعله فأراد أن يحلف بالطلاق البتة فقال أنت طالق ثلاثا البتة وترك اليمين لم يحلف بها لأنه بدا له أن لا يحلف (قال مالك) لا يكون طالقا ولا يكون عليه من يمينه شيء لأنه لم يرد بقوله الطلاق ثلاثا وانما أراد به اليمين فقطع اليمين عن نفسه فلا تكون طالقا ولا يكون عليه يمين وكذلك لو قال أنت طالق وكان أراد أن يحلف بالطلاق ثلاثا فقال أنت طالق ان كملت فلانا وترك الثلاث فلم يتكلم بها ان يمينه لا يكون الا تطليقة ولا يكون ثلاثا وانما يكون يمينه بالثلاث اذا أراد بقوله أنت طالق بلفظة طالق ان أراد به ثلاثا فيكون اليمين بالثلاث وكذلك مسئلتك في أول هذا مثل هذا ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق ينوي اثنتين أيكون اثنتين في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق الطلاق كله (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئا وأرى أنها قد بانث بالثلاث ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنا منك طالق أتكون المرأة طالقا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يقول لامرأته لست لي بامرأة أو ما أنت لي بامرأة أيكون هذا طلاقا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يكون هذا طلاقا الا أن يكون نوى به الطلاق ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال له رجل ألك امرأة فقال لا ليس لي امرأة ينوي بذلك الطلاق أولا ينوي (قال) قال مالك ان نوى بذلك الطلاق فهي طالق وان لم ينو بذلك الطلاق فليست بطالق ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال لامرأته لم أتزوجك (قال) لا شيء عليه ان لم يرد بقوله ذلك طلاقا ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته لا نكاح بيني وبينك أولا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك (قال) لا شيء عليه اذا كان الكلام عتابا

إلا أن يكون نوى بقوله هذا الطلاق ﴿يونس بن يزيد﴾ أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال لامرأته أنت سائبة أو منى عتيقة أو قال ليس بيني وبينك حلال ولا حرام (قال) أما قوله سائبة أو عتيقة فأنا أرى أن يحلف على ذلك ما أراد به طلاقاً فإن حلف وكل إلى الله ودين في ذلك فإن أبي أن يحلف وزعم أنه أراد بذلك الطلاق وقف الطلاق عند ما أراد واستحلف على ما أراد من ذلك وأما قوله ليس بيني وبينك حلال ولا حرام ففري فيه نحو ذلك والله أعلم وروى أن ينكل من قال مثل هذا بمقوبة موجعة لأنه لبس على نفسه وعلى أحكام المسلمين ﴿ابن وهب﴾ عن خالد عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية هي البتة وقال علي بن أبي طالب وربيعة ويحيى بن سعيد وأبو الزناد وعمر بن عبد العزيز بذلك وقضى عمر بن عبد العزيز بذلك في الخلية (قال ابن شهاب) مثل ذلك في البرية أنها بمنزلة البتة ثلاث تطليقات (وقال ربيعة) في البرية أنها البتة أن كان دخل بها وإن كان لم يدخل بها فهي واحدة قال والخلية والبائنة بمنزلة البرية ﴿قال﴾ وحدثني عبد الله بن عمر عن حدثه عن الحسن البصري أنه قال قضى علي بن أبي طالب في البائنة أنها ثلاث ﴿عياض بن عبد الله الفهري﴾ عن أبي الزناد أنه قال في الموهوبة هو البتات ﴿الليث﴾ عن يحيى بن سعيد مثله ﴿عبد الجبار بن عمر﴾ عن ربيعة أنه قال إذا وهبت المرأة لأهلها فهي ثلاث قبلوها أو ردوها إلى زوجها ﴿ابن وهب﴾ وقد قال مالك قد وهبتك لأهلك أو قد رددتك إلى أهلك هو سواء ثلاث البتة التي دخل بها (وقال) عبد العزيز ابن أبي سلمة إذا قال قد وهبتك لأهلك فقد بتها ووهب ما كان يملك منها ووهبتك لأهلك ورددتك إلى أهلك وأهلك فهذا كله شيء واحد فتصير إلى البتة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن عبداً كانت تحته امرأة فمكلمه أهلها فيها فقال شأنكم بها فقال القاسم فرأى الناس ذلك طلاقاً (وقال) مالك في الذي يقول لامرأته قد خلعت سبيلك هو مثل الذي يقول لامرأته

قد فارقتك ﴿يونس﴾ أنه سأل ربيعة عن قول الرجل لامرأته لا تحلين لي قال ربيعة  
يدين لأنه ان شاء قال أردت التظاهر أو اليمين ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن ابن جريح  
عن عطاء أنه قال اذا قال الرجل لامرأته اعتدى فهي واحدة ﴿رجال من أهل العلم﴾  
عن طاوس عن ابن شهاب وغيرهما مثله (وقال) ابن شهاب هي واحدة وما نوى  
﴿الليث﴾ عن يزيد بن أبي حبيب أن رجلا سأل سميد بن المسيب فقال اني قلت  
لامرأتي أنت طالق ولم أدر ما أردت فقال ابن المسيب لكى أدرى ما أردت فهي  
واحدة وقاله يحيى بن سميد ﴿الليث﴾ عن ابن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن  
ابن المسيب أنه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ولم يسم كم الطلاق فهي  
واحدة الا أن يكون نوى أكثر من ذلك فهو على ما نوى ﴿قال يونس﴾ وسألت  
ربيعة عن قول الرجل لامرأته لا سبيل لي اليك قال يدين ذلك (وقال عطاء بن  
أبي رباح) في رجل قيل له ألك امرأة فقال والله مالى امرأة فقال هي كذبة (وقاله)  
عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وابن شهاب وغيرهم من أهل العلم ﴿وأخبرني﴾  
الحريث بن نهران عن منصور عن ابراهيم أنه قال ما عني به الطلاق من الكلام  
وسماه فهو طلاق ﴿سفيان بن عيينة﴾ عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال كل شئ أريد  
به الطلاق فهو طلاق ﴿يونس﴾ أنه سأل ابن شهاب عن قول الرجل لامرأته أنت  
السراح فهي تطليقة الا أن يكون أراد بذلك بت الطلاق ﴿مسلمة بن علي﴾ عن محمد  
ابن الوليد الزبيدي عن ابن شهاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بت  
امرأته فإنها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿قال الزبيدي﴾ وقال ابن عمر والخلفاء  
مثل ذلك ﴿ابن لهيعة والليث﴾ عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك  
أن عمر بن الخطاب فرق بين رجل وامرأة قال لها زوجها أنت طالق البتة  
﴿أبويحيى بن سليمان الخزاعي﴾ عن عبد الرحمن بن زيد أن عمر بن الخطاب قال  
لشرح ياشريح اذا قال البتة فقد رمى الغرض الأقصى ﴿مالك وغيره﴾ عن يحيى  
ابن سميد عن أبي بكر بن حزم أن عمر بن عبد العزيز قال له لو كان الطلاق ألفا ما

أبقت البتة منه شيئاً من قال البتة فقد رمى الغاية القصوى ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن  
عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس والقاسم بن محمد وابن شهاب وربيعة ومكحول  
أنهم كانوا يقولون من قال لامرأته أنت طالق البتة فقد بانت منه وهي بمنزلة الثلاث  
(قال ربيعة) وقد خالف السنة وذهبت منه امرأته ﴿حرمة بن عمران﴾ أن كعب بن  
علقمة حدثه أن علي بن أبي طالب كان يعاقب الذي يطلق امرأته البتة

تم كتاب التخيير والتمليك من المدونة الكبرى  
والحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله وصلى الله على نبيه محمد  
وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً

ويليه كتاب الرضاع

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الرضاع ﴾

﴿ ما جاء في حرمة الرضاعة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أتحرّم المصّة والمصتان في قول مالك ( قال ) نعم  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت الوجور والسعوط من اللبن أيحرّم في قول مالك ( قال ) نعم أما  
 الوجور فانه يحرّم وأما السعوط فرأيت ان كان وصل الى جوف الصبي فهو يحرّم  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت الرضاع في الشرك والاسلام أهو سواء في قول مالك تقع به الحرمة  
 قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولبن المشركات والمسلمات يقع به التحريم سواء في قول مالك  
 قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي اذا حقن لبن امرأة هل تقع به الحرمة بينهما  
 بهذا اللبن الذي حقن به الصبي في قول مالك ( قال ) قال مالك في الصائم يحتقن ان  
 عليه القضاء اذا وصل ذلك الى جوفه ولم أسمع من مالك في الصبي شيئاً وأرى ان  
 كان له غداء رأيت أن يحرّم والا فلا يحرّم الا أن يكون له غداء في اللبن ﴿ ابن  
 وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن رجال عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل  
 بنت الحارث قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحرّم من الرضاعة قال المصّة  
 والمصتان ﴿ وأخبرني ﴾ رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد  
 الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس  
 وقيصة بن ذؤيب وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وريعة وابن شهاب وعطاء بن  
 أبي رباح ومكحول أن قليل الرضاعة وكثيرها يحرّم في المهد ( وقال ابن شهاب )

انتهى أمر المسلمين الى ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس عن ثور بن زيد الدؤلى عن عبد الله بن عباس أنه سئل كم يحرم من الرضاعة فقال اذا كان فى الحولين مصّة واحدة تحرم وما كان بمدّ الحولين من الرضاعة لا يحرم ﴿ مالك ﴾ عن ابراهيم أخى موسى بن عقبة عن سعيد بن المسيب أنه قال ما كان فى الحولين وان كانت مصّة واحدة فهي تحرم وما كان بمدّ الحولين فانما هو طعام يأكاه ( قال ابراهيم ) سألت عروة بن الزبير فقال كما قال سعيد بن المسيب ﴿ ابن وهب ﴾ عن اسماعيل بن عياش عن عطاء الخراساني أنه سئل عن سحوط اللبن للصغير وكحله من اللبن أيحرم ( قال ) لا يحرم شيئاً ﴿ قال ابن وهب ﴾ وكان ربيعة يقول فى وقت الرضاعة فى السن وخروج الموضع من الرضاعة كل صبي كان فى المهد حتى يخرج منه أو فى رضاعة حتى يستغنى عنها بغيرها فما أدخل فى بطنه من اللبن فهو يحرم حتى يلفظه الحجر ويقبضه الولادة وأما اذا كان كبيراً قد أغناه وربى معاه غير اللبن من الطعام والشراب فلا يرى إلا أن حرمة الرضاعة قد انقطعت وان حياة اللبن عنه قد رفعت فلا يرى لكبير رضاعة ( قال ) وقال لى مالك على هذا جماعة الناس قبلنا

### ❦ فى رضاعة الفحل ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن امرأة رجل ولدت منه فأرضعت ابنه عامين ثم قطعه ثم أرضعت بلبنها بعد الفصال صبياً أ يكون هذا الصبي ابن الزوج وحتى متى يكون اللبن للفحل من بعد الفصال ( قال ) أرى لبنها للفحل الذى درت لولده ﴿ قلت ﴾ أتحمّله عن مالك ( قال ) قد بلغني ذلك عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت ترضع ولدها من زوجها فطلقها فانقضت عدتها وتزوجت غيره ثم حملت من الثانى فأرضعت صبياً لمن اللبن الزوج الاول أم للزوج الثانى الذى حملت منه ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى اللبن لهما جميعاً ان كان اللبن لم يتقطع من الاول وقاله ابن نافع عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن امرأة زوجها رجل فحملت منه فأرضعت صبياً وهي حامل أ يكون اللبن للفحل قال نعم ﴿ قلت ﴾ وتجعل اللبن للفحل قبل أن

تلد قال نعم ﴿ قلت ﴾ من يوم حملت قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة فترضع صبيا قبل أن تحمل درت له فأرضعته ولم تلد قط وهي تحت زوجها أ يكون اللبن للزوج أم لا في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى انه للفحل وكذلك سمعت عن مالك وانما يغفل اللبن ويكون فيه غداء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن أنهي عن الغيلة والغيلة أن يطأ الرجل امرأته وهي ترضع لان الماء يغفل اللبن وكذلك بلغني عن مالك وهو رأيي وقد بلغني عن مالك أن الوطء يدر اللبن ويكون منه استنزال اللبن فهو يحرم ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك في الغيلة وذلك أنه قيل له وما الغيلة قال أن يطأ الرجل امرأته وهي ترضع وليست بحامل لان الناس قالوا انما الغيلة أن يغال الصبي بلبن قد حملت أمه عليه فتكون اذا أرضعته بذلك اللبن قد اغتالته ( قال مالك ) ليس هذا هو انما تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم أن ترضعه وزوجها يطؤها ولا حبل بها لان الوطء يغفل اللبن ﴿ قلت ﴾ أفكرهه مالك ( قال ) لا ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت الروم وفارسا فلم ينه عنها النبي صلى الله عليه وسلم

### ❦ في رضاع الكبير ❦

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يرى رضاع الكبير شيئا أم لا ( قال ) لا يرى مالك رضاع الكبير شيئا ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي اذا فصل فأرضعته امرأة بلبنها بعد ما فصل أ يكون هذا رضاعا أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك الرضاع حولان وشهر أو شهران بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ فان لم تفصله أمه فأرضعته ثلاث سنين ثم أرضعته امرأة بعد ثلاث سنين والام ترضعه لم تفصله ( قال ) قال مالك لا يكون هذا رضاعا ولا يلتفت في هذا الى رضاع أمه انما ينظر في هذا الى حولين وشهر أو شهرين من بعد الحولين ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو أن أمه أرضعته أربع سنين أ كان يكون ما كان من رضاع غيرها هذا الصبي بعد ثلاث سنين أو أربع سنين رضاعا ليس هذا بشيء ( قال )



ولكن لو أرضعته امرأة في الحولين والشهر والشهرين يحرم بذلك كما لو أرضعته أمه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان فصلته قبل الحولين أرضعته سنة ثم فصلته فأرضعته امرأة أجنبية قبل تمام الحولين وهو فطيم أي يكون ذلك رضاعاً أم لا ( قال ) لا يكون ذلك رضاعاً اذا فصلته قبل الحولين وانقطع رضاعه واستغني عن الرضاع فلا يكون ما أرضع بعد ذلك رضاعاً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان فصلته بعد تمام الحولين فأرضعته امرأة بعد الفصال بيوم أو يومين أي يكون ذلك رضاعاً أم لا في قول مالك ( قال ابن القاسم ) ما كان من رضاع بعد الحولين باليوم واليومين وما أشبهه مما لم يستغن فيه بالطعام عن الرضاع حتى جاءت امرأة فأرضعته فأراه رضاعاً لان مالكاً قد رأى الشهر والشهرين بعد الحولين رضاعاً الا أن يكون قد أقام بعد الحولين أياماً كثيرة مقطوماً واستغني عن اللبن وعاش بالطعام والشراب فأخذته امرأة فأرضعته فلا يكون هذا رضاعاً لان مالكاً قد رأى ما بعد الشهر والشهرين بعد الحولين رضاعاً فلا يكون هذا رضاعاً لان عيشه قد تحول عن اللبن فصار عيشه في الطعام ﴿ قلت ﴾ أليس قد قال مالك ما كان بعد الحولين بشهر أو شهرين فهو رضاع ( قال ) انما قال ذلك مالك في الصبي اذا وصل رضاعه بالشهرين بعد الحولين بالحولين ولم يفصل ( قال ابن القاسم ) واذا فصل اليوم أو اليومين ثم أعيد الى اللبن فهو رضاع ﴿ قلت ﴾ فان لم يعد الى اللبن ولكن امرأة أتت فأرضعته مصة أو مصتين وهو عند أمه على فصالة لم تمدّه الى اللبن ( قال مالك ) المصّة والمصتان تحرم لان الصبي لم ينتقل عن عيش اللبن بعد وأنّ تعلم أنه لو أعيد الى اللبن كان ذلك له قوة في غذائه وعيشه فكل صبي كان بهذه المنزلة اذا شرب اللبن كان ذلك له عيشاً في الحولين وقرب الحولين فهو رضاع وانما الذي قال مالك الشهر والشهرين ذلك اذا لم ينقطع الرضاع عنه ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا رضاع بعد فطام ﴿ وأخبرني ﴾ رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبي هريرة وأم سلمة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وريعة مثله ﴿ابن وهب﴾  
وأخبرني مالك وغيره أن رجلا أتى أبا موسى الأشعري فقال اني مصصت من  
أصراي من ثديها فذهب في بطني فقال أبو موسى لا أراها الا وقد حرمت عليك  
فقال له عبد الله بن مسعود انظر ماتفتي به الرجل فقال أبو موسى ما تقول أنت فقال  
ابن مسعود لا رضاع الا ما كان في الحولين فقال أبو موسى لا تسألوني عن شيء  
ما دام هذا الخبر بين أظهركم (وقال) غير مالك ان عبد الله بن مسعود قال له انما  
أنت رجل مداوى لا يحرم من الرضاعة الا ما كان في الحولين ما أثبت العظم ﴿ابن  
وهب﴾ عن مالك عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل الى عبد الله بن عمر وأنا معه  
عند دار القضاء يسأل عن رضاعة الكبير فقال ابن عمر جاء رجل الى عمر بن الخطاب  
فقال اني كانت لي جارية وكنت أطؤها فعمدت امرأتي فأرضعتهما قال فدخلت  
عليها فقالت امرأتي دونك فقد أرضعتهما قال فقال عمر أوجمها وأت جاريته فأنما  
الرضاعة رضاعة الصغير

### — تحريم الرضاعة —

﴿قلت﴾ أرايت المرأة وخالتها من الرضاعة أتجمع بينهما في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾  
وهل الملك والرضاعة والتزويج سواء الحرمة فيها واحدة قال نعم ﴿قلت﴾  
والاحرار والمييد في حرمة الرضاع سواء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت  
امراة ابنه من الرضاعة أو امراة والده من الرضاعة أهما في التحريم بمنزلة امراة الاب  
من النسب وامراة الابن من النسب في قول مالك قال نعم ﴿ابن وهب﴾  
عن مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير  
عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن عبد  
الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة زوج النبي صلى الله عليه

وسلم فقالت عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك قال أراه فلانا لم حفصة من الرضاعة قالت عائشة يا رسول الله لو كان فلان لم لها من الرضاعة حيا دخل على قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة ﴿ابن وهب﴾ عن الليث وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن عمها من الرضاعة يسمى أفاح استأذن عليها فحجبه فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها لا تحتجي منه فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله في حرمة الرضاعة

— في حرمة ابن البكر والمرأة المسنة —

﴿قلت﴾ أرأيت لبن البكر التي لم تنكح قط ان أرضعت به صبياً أتقع به الحرمة أم لا في قول مالك ( قال ) نعم تقع به الحرمة ﴿قال﴾ وقال مالك في المرأة التي قد كبرت وأسنت انها ان درت وأرضعت فهي أم وكذلك البكر ( قال ) وبلغني أن مالكا سئل عن رجل أرضع صبياً ودر عليها ( قال مالك ) ويكون ذلك قالوا نعم قد كان قال لا أراه يحرم انما أسمع الله تبارك وتعالى يقول وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم فلا أرى هذا أما ﴿قلت﴾ أرأيت لبن الجارية البكر التي لا زوج لها أ يكون رضاعها رضاعاً اذا أرضعت صبياً في قول مالك ( قال ) قال مالك ان ذلك رضاع وتقع به الحرمة لان لبن النساء يحرم على كل حال ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة تحلب من ثديها لبناً فتموت فيوثر بذلك اللبن صبي أتقع به الحرمة أم لا ( قال ) نعم تقع به الحرمة ولم أسمع من مالك لانه لبن ولبنها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة ﴿قلت﴾ وكذلك لو ماتت امرأة فحلب من لبنها وهي ميتة فأوثر به صبي أتقع به الحرمة ( قال ) نعم ولم أسمع من مالك ولبنها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة واللبن لا يموت ﴿قلت﴾ وكذلك ان دب الصبي الى امرأة وهي ميتة فوضعها وقمت به الحرمة

( قال ) نعم اذا علم أن في ثديها لبنا وأنه قد رضعها ﴿ قلت ﴾ أرأيت اللبن في ضروع الميتة أيحل أم لا في قول مالك ( قال ) لا يحل ﴿ قلت ﴾ فكيف أوقعت الحرمة بلبن هذه المرأة الميتة ولبنها لا يحل ألا ترى أنه لو حلب من ثديها وهي ميتة لم يصلح لكبير أن يشربه ولا يجعله في دواء فكيف تقع الحرمة بالحرام ( قال ) اللبن يحرم على كل حال ألا ترى لو أن رجلا حلف أن لا يأكل لبنا فأكل لبنا قد وقعت فيه فآرة فأتت أنه حاث أو شرب لبن شاة ميتة أنه حاث عندى إلا أن يكون نوى اللبن الحلال أرأيت رجلا وطئ امرأة ميتة أيحده أم لا ونكاح الاموات لا يحل والحد على من فعل ذلك فكذلك اللبن

### ❦ في الشهادة على الرضاعة ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت امرأة شهدت أنها أرضعت رجلا وامرأته أيفرق بينهما في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك يقال للزوج تنزه عنها ان كنت تشق بناحيتهما فلا ترى أن يقيم عليها ولا يفرق القاضى بينهما بشهادتهما وان كانت عدلة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأتين شهدتا على رضاع رجل وامرأته أيفرق بين الرجل وامرأته في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم يفرق بينهما اذا كان قد فشا وعرف من قولهما قبل هذا الموضع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لم يفش ذلك من قولهما ( قال ) قال مالك لا أرى أن يقبل قولهما اذا لم يفش ذلك من قولهما قبل نكاحهما عنده الاهلين والجيران ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت المرأتان اللتان شهدتا على الرضاع أم الزوج وأم المرأة ( قال ) لا يقبل قولهما إلا أن يكون ذلك قد عرف من قولهما وفشا قبل النكاح ﴿ قلت ﴾ فهؤلاء والاجنبات سواء في قول مالك ( قال ) نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدت امرأة واحدة أنها أرضعتهم جميعا الزوج والمرأة وقد عرف ذلك من قولهما قبل النكاح ( قال ) لا يفرق القاضى بينهما في رأيي وانما يفرق في المرأتين لانهما حين كانتا امرأتين تمت الشهادة فأما المرأة الواحدة فلا يفرق بشهادتها ولكن يقال للزوج تنزه عنها فيما بينك وبين خالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا

خطب امرأة فقلت امرأة قد أرضعتكما أئني عنها في قول مالك وان تزوجها  
 فترق بينهما ( قال ) قال مالك ينهي عنها على وجه الاتقاء لا على وجه التحريم فان  
 تزوجها لم يفرق القاضي بينهما ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال في امرأة هذي  
 أختي من الرضاة وغير ذلك من النساء اللاتي يحرم من عليه ثم قال بعد ذلك أوهمت  
 أو كنت كاذبا أو لاعبا فأراد أن يتزوجها ( قال ) سئل مالك عما يشبهه من الرضاة  
 اذا أقر به الرجل أو الاب في ابنه الصغير أو في ابنته ثم قال بعد ذلك انما أردت أن  
 أمنعه أو قال انما كنت كاذبا ( قال ) قال مالك لا أرى أن يتزوجها ولا أرى للسوالد  
 أن يزوجه ( قال ابن القاسم ) قال مالك ذلك في الاب في ولده وحده ﴿ قلت ﴾ فان  
 تزوجها أيفرق السلطان بينهما ( قال ) نعم أرى أن يفرق السلطان بينهما ويؤخذ  
 باقراره الاول ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقرت امرأة أن هذا الرجل أخي من الرضاة  
 وشهد عليها بذلك الشهود ثم أنكرت ذلك فتزوجته والزوج لا يعلم أنها كانت أقرت  
 به ( قال ) لا أرى أن يقر هذا النكاح بينهما وما سمعت من مالك فيه شيئا الا أن  
 مالكا سأله رجل من أصحابنا عن امرأة كان لها بنت وكان لها ابن عم فطلب ابنة عمه  
 أن يتزوجها فقالت أمها قد أرضعته ثم انها قالت بعد ذلك والله ما كنت الا كاذبة  
 وما أرضعته ولكني طلبت بابنتي الفرار منه ( قال ) قال مالك لا أرى أن يقبل قولها  
 هذا الآخر ولا أحبه أن يتزوجها وليس قول المرأة هذا أخي أو قول الرجل هذه  
 أختي كقول الاجنبي فيها لان اقرارهما على أنفسهما بمنزلة البينة القاطعة والمرأة  
 الواحدة ليس يقطع بشهادتها شيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم  
 عن أبيه أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب با امرأة فقال يا أمير المؤمنين ان هذه تزعم  
 انها أرضعتني وأرضعت امرأتي فأما رضاعها امرأتي فعلم وأما رضاعها إياي فلا يعرف  
 ذلك فقال عمر كيف أرضعته فقالت مررت به وهو ملق بيكي وأمه تعالج خبزاً لها  
 فأخذته الى فأرضعته وسكنته فأمر بها عمر فضربت أسواطاً وأمره أن يرجع الى  
 امرأته ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن حماد عن عكرمة بن خالد أن عمر

ابن الخطاب كان اذا ادعت امرأة مثل هذا سألها البيهقي **﴿يونس بن يزيد﴾** عن ربيعة أنه سأل عن شهادة المرأة في الرضاعة أترأها جائزة (قال) لا لان الرضاعة لا تكون فيما يعلم الا باجتماع رأى أهل الصبي والمرضة انما هي حرمة من الحرم ينبنى لها ان يكون لها أصل كأصل المحارم

— **﴿﴾** في الرجل يتزوج الصبية فترضها امرأة له أخرى **﴿﴾** —

**﴿﴾** أو أجنبية أو أمه أو أخته **﴿﴾**

**﴿﴾** قلت لو أن رجلاً تزوج صبيتين فأرضعت امرأة أجنبية واحدة بعد واحدة أتقع الفرقة فيما بينه وبينهما جميعاً أم لا (فقال) يقال للزوج اخترايتهما شئت فأحبسها وخل الأخرى وهذا رأيي **﴿﴾** قلت **﴿﴾** ولم جعلت له أن يختار أيتها شاء وقد وقعت الحرمة بينهما جميعاً ألا ترى لو أنه تزوج الاختين في عقدة واحدة فرقت بينه وبينهما فهاتان حين أرضعتهما المرأة واحدة بعد واحدة كانتا حين أرضعت الأولى من الصبيتين على النكاح لم يفسد على الزوج من نكاحهما شيء فلما أرضعت الثانية صارت اختها فصارتا كأنهما نكحتا في عقدة واحدة ألا ترى أنه لو فارق الأولى بعد ما أرضعتها المرأة قبل أن ترضع الثانية ثم أرضعت الثانية كان نكاح الثانية صحيحاً أولاً ترى أن الحرمة انما تقع بالرضاع اذا كانتا جميعاً في ملكه بارضاعها الأخرى بعد الأولى فتصيران في الرضاع اذا وقعت الحرمة كأنه تزوجهما في عقدة واحدة فلا يجوز ذلك (قال) ليس كما قلت ولكننا نظرنا الى عقدتهما فوجدنا العقدتين وقتاً صحيحتين في الصبيتين جميعاً ثم دخل الفساد في عقدة كانت صحيحة لا يستطيع أن يثبت على العقدتين جميعاً فنظرنا الى الذي لا يصح له أن يثبت عليه فخلنا بينه وبين ذلك ونظرنا الى الذي يجوز له أن يثبت عليه فخلناه له وقد يجوز له أن يثبت على واحدة ولا يجوز له أن يثبت عليهما جميعاً فخلنا بينه وبين واحدة وأمرناه أن يحبس واحدة **﴿﴾** قلت **﴿﴾** فان كن صبيات ثلاثاً أو أربعاً تزوجهن مراضع واحدة بعد واحدة فأرضعتن امرأة واحدة بعد واحدة (قال) اذا أرضعت واحدة

فهن على نكاحهن فان أرضعت أخرى بعد ذلك قيل له اخترايتهما شئت وفارق  
الآخرى فان فارق الاخرى ثم أرضعت الثالثة قلنا له أيضا اخترايتهما شئت وفارق  
الآخرى فان فارق الاخرى ثم أرضعت الرابعة قلنا له اخترايتهما شئت وفارق الاخرى  
فيكون الخيار في أن يحبس الثالثة أو الرابعة وهذا اذا كان الخيار والفرقة قد وقعت  
فيما مضى قبلهما . وان أرضعت المرأة واحدة بعد واحدة حتى أتت على جميعهن ولم  
يحتر فراق واحدة منهن (قال) هذا له أن يختار في أن يحبس واحدة منهن أيتها  
شاء ان شاء أولاهن وان شاء أخراهن وان شاء وسطهن يحبس واحدة منهن  
أى ذلك أحب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت  
ان تزوج امرأة وصيبتين واحدة بعد واحدة أو في عقدة واحدة وسمى لكل  
واحدة صداقها وأرضعت المرأة صبية منها قبل أن يدخل بالكبيرة منهن (قال)  
تحرم الكبيرة ولا تحرم الصغيرة المرضعة اذا لم يكن دخل بأما التي أرضعتها لانها  
من ربائبه اللاتي لم يدخل بأمهاتهن . ومما بين لك ذلك أنه لو تزوج امرأة كبيرة  
فطلقها ثم تزوج صبية مرضعة فأرضعتها امرأته تلك المطلقة لم تكن تحرم عليه هذه  
الصبية لانها من الربائب اللاتي لم يدخل بأمهاتهن ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى تزوجت  
امرأة كبيرة ودخلت بها ثم تزوجت صبية صغيرة ترضع فأرضعتها امرأتى التي دخلت  
بها بلبنى أو بلبنها فحرمت على نفسها وحرمت على الصبية أيكون لها من المهر شيء  
أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى لها مهرها لانه قد دخل بها ولا أرى  
للصبية مهرًا تعمدت امرأته الفساد أو لم تعمده ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج  
صبية فأرضعتها أمه أو أخته أو جدته أو ابنته أو ابنة ابنته أو امرأة أخيه أو بنت أخيه  
أقع الفرقة فيما بينه وبين الصبية (قال) نعم في قول مالك ﴿قلت﴾ ويكون للصبية  
نصف الصداق على الزوج في قول مالك (قال) لا ليس على الزوج من الصداق شيء  
﴿قلت﴾ لم لا يكون على الزوج نصف الصداق (قال) لا لانه لم يطلق ألا ترى أن



الحرمة قد وقعت بينهما من قبل أن يبنى بها فقد صارت أخته أو ابنة ابنته أو ذات محرم منه ﴿قلت﴾ فلا يكون للصبيّة على التي أرضعتها نصف الصداق تعمّدت التي أرضعتها الفساد أو لم تعمده (قال) نعم لا شيء عليها من الصداق في رأيي ﴿قلت﴾ فيؤدبها السلطان إن علم أنها تعمّدت فسادها على زوجها في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج أخته من الرضاعة أو أمه من الرضاعة وسمى لها صداقها وبني بها أ يكون لها الصداق الذي سمي أم صداق مثلها في قول مالك (قال) قال مالك لها الصداق الذي سمي ولا يلتفت إلى صداق مثلها

### ❦ ما لا يحرم من الرضاعة ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن صبيين غديا بلبن بهيمة من البهائم أ يكونان أخوين في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن لا تكون الحرمة في الرضاع إلا في لبن بنات آدم ألا ترى أنه بلغني عن مالك أنه قال في رجل أرضع صبيّاً ودرّ عليه أن الحرمة لا تقع به وإن لبن الرجل ليس مما يحرم (قال) قال مالك وإنما قال الله في كتابه وأمها تمكّم اللاتي أرضعنكم وإنما تحرم ألبان بنات آدم لا ما سواها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن لبنا صنع فيه طعام حتى غاب اللبن في الطعام واللبن لبن امرأة أو صنع فيه طعام فكان الطعام الغالب عليه ثم طبخ على النار حتى عصّد وغاب اللبن أو صب في اللبن ماء حتى غاب اللبن وصار الماء الغالب أو جعل اللبن في دواء حتى غاب اللبن في ذلك الدواء فأطعم الصبي ذلك كله أو أسقيه أتقع به الحرمة أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن لا يحرم هذا لأن اللبن قد ذهب وليس في الذي أكل أو شرب لبن يكون فيه عيش الصبي ولا أراه يحرم شيئاً

### ❦ في رضاع النصرانية ❦

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المراضع النصرانيات (فقال) لا يجزئني اتخاذهن وذلك لأنهن يشربن الخمر ويأكلن الخنزير وأخاف أن يطعمن ولده ما يأكلن

من ذلك (قال) وهذا من عيب نكاحهن مما يدخلن على ولده وما يأكلن من الخنزير ويشربن من الخمر (قال) ولا أرى نكاحهن حراما ولكني أكرهه ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره الظورة من اليهوديات والنصرانيات والمجوسيات (قال) نعم كان يكرههن من غير أن يرى ذلك حراما ويقول انما غذاء اللبن مما يأكلن وهن يأكلن الخنزير ويشربن الخمر ولا آمنها أن تذهب به الى بيتها فتطعمه ذلك ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره أن يسترضع بلبن الفاجرة (قال) بلفي أن مالكا كان يتقيه من غير أن يراه حراما

### ❦ في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها ❦

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المرأة ذات الزوج أيلزمها رضاع ابنها (قال) نعم يلزمها رضاع ابنها على ما أحبت أو كرهت الا أن تكون ممن لا تكلف ذلك (قال) ققلت لمالك ومن السقي لا تكلف ذلك (قال) المرأة ذات الشرف واليسار الكثير التي ليس مثلها ترضع وتعالج الصبيان في قدر الصبيان فأرى ذلك على أبيه وان كان لها لبن (قال) فقلنا له فان كانت الام لا تقدر على اللبن وهي ممن ترضع لو كان لها لبن لانها ليست في الموضع الذي ذكرت لك في الشرف على من ترى رضاع الصبي (قال) على الاب وكل ما أصابها من مرض يشغلها عن صبيها أو ينقطع به درتها فالرضاع على الاب يغرم أجر الرضاع ولا تغرم هي قليلا ولا كثيرا وان كان لها لبن وهي من غير ذات الشرف كان عليها رضاع ابنها ﴿قلت﴾ أرايت هذه التي ليست من أهل الشرف اذا أرضعت ولدها تأخذ أجر رضاعها من زوجها (قال) لا ذلك عليها ترضعه على ما أحبت أو كرهت ﴿قلت﴾ فان مات الاب وهي ترضعه أسقط عنها ما كان يلزمها للصبي من الرضاع (قال) ان كان له مال والا أرضعته ﴿قلت﴾ ولها أن تطرحه ان لم يكن له مال (قال) لا وذلك في الرضاع وحده والنفقة مخالفة للرضاع في هذا ﴿قلت﴾ فان كان ابنها رضيعا ولا مال له أيلزمها رضاع ابنها (قال) نعم يلزمها رضاع ولدها على ما أحبت أو كرهت ولا يلزمها النفقة

وانما الذى يلزمها الرضاع كذلك قال لى مالك ( قال مالك ) ولا أحب لها أن تترك  
 النفقة على ولدها اذا لم يكن له مال ولم يجعل النفقة مثل الرضاع رضاع ابنها وكذلك  
 قال مالك انما يلزمها رضاعه اذا لم يكن له مال ﴿ قلت ﴾ فان كان للصبي مال  
 قلما مات الاب قالت لا أرضعه ( قال ) ذلك جائز لها ويستأجر للصبي من ترضعه  
 من ماله الا أن يخاف على الصبي أن لا يقبل غيرها فتجبر على رضاعه وتمطى  
 أجر رضاعها ﴿ قلت ﴾ وهذا كله قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة تأبى  
 على زوجها رضاع ولدها منه ( قال ) قال مالك عليها رضاع ولدها منه على ما أحببت  
 أو كرهت الا أن تكون امرأة ذات شرف وغنى مثلها لا تكلف مؤنة الصبيان  
 ولا رضاع ولدها ولا القيام على الصبيان فى غناها وقدرها فلا أرى أن تكلف ذلك  
 وأرى ارضاعه على أبيه ( قلنا ) لمالك فلى أبيه أن يكرم أجر الرضاع ( قال ) نعم  
 اذا كانت كما وصفت لك . وان مرضت المرأة وانقطع درهما فلم تقو على الرضاع  
 وهي ممن ترضعه كان على أبيه ذلك أن يكرم أجر رضاعه ﴿ قال ﴾ وقال مالك فان  
 كانت ممن يرضع مثلها فأصابها العلة وضع ذلك عنها وكان رضاعه على أبيه  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان طلقها تطليقة يملك الرجعة على من رضاع الصبي فى قول  
 مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى ما دامت نفقة المرأة على الزوج  
 فان الرضاع عليها ان كانت ممن ترضع فاذا انقطع نفقة الزوج عنها كان رضاعه على  
 أبيه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلقها البتة أ يكون أجر الرضاع على الاب فى قول مالك  
 ( قال ) نعم هو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان طلقها تطليقة فاذا انقضت عدتها كان  
 رضاع الصبي على الاب فى قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قالت بعد ما  
 طلقها البتة لا أرضع لك ابناً الا بمائة درهم كل شهر والزوج يصيب من يرضع ابنه  
 بخمسين درهما كل شهر ( قال ) قال مالك الام أحق به بما ترضع به غيرها فان  
 أبت أن ترضع بذلك فلا حق لها وان أرادت الام أن ترضعه بما ترضعه الاجنبية  
 فذلك للأم وليس للأب أن يفرق بينها وبينه اذا رضيت أن ترضعه بما ترضعه

الاجنبية <sup>(١)</sup> فذلك للام وليس للاب أن يفرق بينها وبينه اذا رضيت أن ترضعه بما ترضعه غيرها من النساء (قال) قال مالك وان كان ذلك ضرراً على الصبي يكون قد علق أمه لا صبر له عنها أو كان الصبي لا يقبل المراضع أو خيف عليه فأمه أحق به بأجر رضاع مثلها وتجبر الام اذا خيف على الصبي اذا لم يقبل المراضع أو علق أمه حتى يخاف عليه الموت اذا فرق بينهما على رضاع صبيها بأجر مثلها (قال) فقلنا لمالك فلو كان رجل معدماً لا شيء له وقد طلق امرأته البتة فوجد من ذوى قرابته أمه أو اخته أو ابنته أو عمته أو خالته ممن ترضع بغير أجر فقال لامه إما أن ترضعه بلا أجر فانه لا شيء عندي وإما أن تسلميه الى هؤلاء اللاتي يرضعنه لي باطلا (قال) قال مالك اذا عرف أنه لا شيء عنده ولا يقوى على أجر الرضاع كان ذلك له عليها إما أن ترضعه له باطلا وإما أن تسلمه الى من ذكرت. ولو كان قليلاً ذات يد لا يقوى من الرضاع الا على الشيء اليسير الذي لا يشبه أن يكون رضاع مثلها ووجد امرأة ترضع له بدون ذلك كان كذلك إما أن ترضعه بما وجد وإما أن أسلمته الى من وجد. وان كان موسراً فوجد من ترضعه له باطلا بغير حق لم يكن له أن يأخذه منها لما وجد من يرضعه باطلا وعليه اذا أرضعته الام بما ترضعه غيرها أن يجبر الاب على ذلك وقد بينا آثار هذا في كتاب الطلاق والله الموفق للصواب

تم كتاب الرضاع من المدونة الكبرى

بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

وبليه كتاب العدة وطلاق السنة

(١) قوله فذلك للام وليس للاب الخ (كذا في الاصل بلفظ ما قبله مع تغاير يسير ولم يعلم

عليه علامة شطب فايحرقه ككتبه مصححه

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم ﴿

﴿ كتاب العدة وطلاق السنة ﴾

﴿ ما جاء في طلاق السنة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم هل كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات في مجلس واحد ( قال ) نعم كان يكرهه أشد الكراهية ويقول طلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة طاهراً من غير جماع ثم يتركها حتى يمضي لها ثلاثة قروء ولا يتبعها في ذلك طلاقاً فإذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت للأزواج وبانت من زوجها الذي طلقها ﴿ قلت ﴾ فإن أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر طليقة ( قال ) قال مالك ما أدركت أحداً من أهل بلدنا ممن يرى ذلك ولا يفتى به ولا أرى أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر ولكن تطليقة واحدة ويمهل حتى تنقضي العدة كما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ فإن هو طلقها ثلاثاً أو عند كل طهر واحدة حتى طلق ثلاث تطليقات أيلزمه ذلك في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته في طهر قد جامعها فيه أم لا ( قال ) نعم كان يكرهه ويقول ان طلقها فيه لزمه ﴿ قلت ﴾ وتعتد بذلك الطهر الذي طلقها فيه قال نعم ﴿ قلت ﴾ وإن لم يبق منه الا يوم واحد ( قال ) نعم اذا بقي من ذلك الطهر شيء ثم طلقها فيه وقد جامعها فيه اعتدت به في أقرائها في العدة ( قال مالك ) تعتد به ولا يؤمر برجعها إنما يؤمر الذي يطلق امرأته وهي حائض ( وقال ) ربيعة ويحيى بن سعيد في امرأة طلقت ثم حاضت قالوا تعتد بذلك الطهر

وان لم تمكث فيه الا ساعة واحدة أو يوما حتى تحيض ( وقال ) ابن شهاب مثله ﴿ أشهب ﴾ عن بعض أهل العلم عن الحسن بن عمارة عن الحكم بن عتيبة عن أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود أنه قال من أراد أن يطلق للسنة فليطلق امرأته طاهراً في غير جماع تطليقة ثم يدعها فان أراد أن يراجعها راجعها وان حاضت ثلاث حيض كانت باناً وكان خاطباً من الخطاب فان الله تبارك وتعالى يقول لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ( قال ابن مسعود ) وان أراد أن يطلقها ثلاثاً فليطلقها طاهراً تطليقة في غير جماع ثم يدعها حتى اذا حاضت وطهرت طلقها أخرى فهذه ثلاث تطليقات وحيضتان وتحيض أخرى فتتقضى عدتها ﴿ أشهب ﴾ عن القاسم بن عبد الله أن يحيى بن سعيد حدثه عن ابن شهاب أنه قال اذا أراد الرجل أن يطلق امرأته للعدة كما أمره الله فليطلقها اذا هي طهرت من حيضتها تطليقة واحدة قبل أن يجامعها ثم لتعقد حتى تنقضى عدتها فتحيض ثلاث حيض فاذا هو فعل ذلك طلق كما أمره الله فانه لا يدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً وهو يملك الرجعة ما لم تحض ثلاث حيض ﴿ مالك بن أنس ﴾ أن عبد الله بن دينار حدثه أنه سمع عبد الله بن عمر قرأ يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن

### ❦ في طلاق الحامل ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحامل اذا أراد زوجها أن يطلقها ثلاثاً كيف يطلقها ( قال ) قال مالك لا يطلقها ثلاثاً ولكن يطلقها واحدة متى ما شاء ويمهلها حتى تضع جميع ما في بطنها من الاولاد ثم قد حلت للازواج وللزوج المطلق عليها الرجعة ما لم تضع جميع ما في بطنها ( قال مالك ) وان وضعت واحداً وبقي في بطنها آخر فللزواج عليها الرجعة حتى تضع آخرها في بطنها من الاولاد ( وقد قال مالك ) في طلاق الحامل للسنة انها تطليقة واحدة ثم يدعها حتى تضع حملها ( قال ) أشهب وقال ذلك عبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وغيرهما وقاله ابن المسيب وزبيمة والزهرى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان يطلقها ثلاثاً وهي حامل في مجلس واحد أو يجالس شتى أيلزمه ذلك أم لا ( قال )

قال مالك يلزمه ذلك وكرهه له مالك أن يطلقها هذا الطلاق ﴿أشهب﴾ عن القاسم  
 ابن عبد الله أن يحيى بن سعيد حدثه أن ابن شهاب حدثه أن ابن المسيب حدثه أن  
 رجلا من أسلم طلق امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث تطليقات  
 جميعا فقال له بعض أصحابه إن لك عليها رجمة فانطلقت امرأته حتى دخلت على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن زوجي طلقني ثلاث تطليقات في كلمة واحدة فقال لها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بنت منه ولا ميراث بينكما ﴿أشهب﴾ عن ابن  
 لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه عن ابن عمر أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثلاث  
 تطليقات في مجلس واحد فقال ابن عمر عصى ربه وخالف السنة وذهبت منه امرأته  
 ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه عن سليمان بن مالك بن  
 الحارث السلمي أن رجلا أتى ابن عباس فقال له يا ابن عباس إن عمي طلق امرأته ثلاثا  
 فقال له إن عمك عصى الله فأندمه الله وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجا فقال له  
 أترى أن يحلها له رجل فقال ابن عباس من يخادع الله يخدعه الله ﴿قلت﴾ أرايت  
 التي لم تبلغ المحيض متى يطلقها زوجها (قال) قال مالك يطلقها متى شاء للاهله أو لغير  
 الاهله ثم عدتها ثلاثة أشهر وكذلك التي يئست من المحيض (قال مالك) والمستحاضة  
 يطلقها زوجها متى شاء وعدتها سنة (قال ابن القاسم) كان في ذلك يطؤها أو  
 لا يطؤها وله عليها الرجعة حتى تنقضى السنة فإذا مضت السنة فقد حلت للازواج  
 إلا أن يكون بهارية فينتظر حتى تذهب الرية فإذا ذهبت الرية وقد مضت السنة  
 فليس عليها من العدة قليل ولا كثير وقد حلت للازواج (قال مالك) وهي مثل  
 الحامل يطلقها متى ما شاء إلا أن يعرف لها قرء فيتحرى ذلك فيطلقها عنده ﴿ابن  
 وهب﴾ عن يونس وابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه قال يطلق المستحاضة زوجها  
 إذا طهرت للصلاة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في المرأة  
 تطلق وقد أدبر عنها المحيض أو تشك فيه قال إن تين أنها قد يئست من المحيض  
 فعدتها ثلاثة أشهر كما قضى الله وقد كان يقول يستقبل بطلاقها الاهله فهو أسد لمن



أراد أن يطلق من قد يئس من الحيض فان طلق بعد الإهلة أو قبلها اعتدت من حين طلقها ثلاثة أشهر ثلاثين يوماً كل شهر وان مضت ثلاثة أشهر قبل أن تحيض فقد حلت للزواج (قال يونس) وقال ربيعة تعد ثلاثين ثلاثين من الأيام

### ما جاء في طلاق الحائض والنفساء

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته وهي حائض أنت طالق للسنة أيقع عليها الطلاق وهي حائض أم حتى تطهر (قال) اذا قال الرجل لامرأته وهي حائض أنت طالق اذا طهرت انها طالق مكانها ويجبر الزوج على رجعتها فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً للسنة (قال) قال مالك انهن يقعن مكانه عليها حين تسكمن بذلك كلهن فان كانت طاهراً أو حائضاً فلا سبيل له اليها حتى تنكح زوجاً غيره ﴿ابن وهب﴾ عن مالك وابن أبي ذئب أن نافعاً أخبرهما عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض وسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم لم يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد ذلك وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك المدة التي أمر الله بها أن يطلق لها النساء (قال ابن أبي ذئب) في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي واحدة ﴿أشهب﴾ عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر أنه كان اذا سئل عن طلاق المرأة امرأته حائضاً قال لأحدهم أما أنت فطلقت امرأتك مرة أو مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أراجعها ثم أمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان أردت أن أطلقها طلقها حين تطهر من قبل أن أراجعها فان كنت طلقها ثلاثاً فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك وعصيت الله فيما أمرك به من طلاق امرأتك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يطلق امرأته وهي حائض أو نفساء أي يجبره مالك على أن يراجعها (قال) نعم قال مالك من طلق امرأته وهي نفساء أو حائض جبر على رجعتها الا أن تكون غير مدخول بها فلا بأس بطلاقها وان كانت حائضاً أو نفساء ﴿ابن وهب وأشهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكير عن سليمان بن يسار أنه قال اذا طلقت المرأة وهي نفساء لم

تتد بدم نفاسها واستقبلت ثلاثة قروء (وقاله) ابن شهاب والقاسم بن محمد وابن قسيط وأبو بكر بن عمرو بن حزم ونافع مولى ابن عمر ﴿قلت﴾ فكيف يطلقها ان أراد أن يطلقها بعد ما أجبرته على رجعتها (قال) يمهلها حتى تنقضي حيضتها التي طلقها فيها ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها ان أراد فكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿قلت﴾ فالنفساء (قال) يجبر على رجعتها فان أراد أن يطلقها فاذا طهرت من دم نفاسها أمهلها حتى تحيض أيضاً ثم تطهر ثم يطلقها ان أراد ويحسب عليها ما طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض فلم يرتجعها حتى انقضت العدة (قال) فلا سبيل له عليها وقد حلت للأزواج ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها في طهر قد جامعها فيه هل يأمره مالك بمراجعتها كما يأمره بمراجعتها في الحيض (قال مالك) لا يؤمر بمراجعتها وهو قرء واحد وانما كان الصواب أن يطلق في طهر لم يجامعها فيه (قال) ولو أن رجلاً طلق امرأته في دم حيضتها فخير على رجعتها فارتجعها فلما طهرت جهل فطلقها الثانية في طهرها بعد ما طهرت قبل أن تحيض الثانية لم يجبر على رجعتها ولو طلقها وهي حائض فلم يعلم بها حتى حاضت حيضتين وطهرت جبر على رجعتها على ما أحب أو كره كما كان يجبر أن لو كانت في دم حيضتها يجبر على ذلك ما لم تنقض عدتها وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا هي طهرت من حيضتها ولم تمتسل بعد الأزواج أن يطلقها قبل أن تمتسل أم حتى تمتسل في قول مالك (قال) لا يطلقها حتى تمتسل وان رأت القصة البيضاء (قال) وسألته عن تفسير قول ابن عمر فطلقوهن لقبول عدتهن (قال) يطلقها في طهر لم يمسهن فيه (قال ابن القاسم) ولا يجزئ أن يطلقها الا وهو يقدر على جماعها فهي وان رأت القصة البيضاء ولم تمتسل فهو لا يقدر على جماعها بعد ولو طلقها بعد ما رأت القصة البيضاء قبل أن تمتسل لم يجبر على رجعتها ﴿قلت﴾ أرايت لو كانت مسافرة فرأت القصة ولم تجد الماء فتيمنت الأزواج أن يطلقها الآن في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم وهو لا يقدر على جماعها (قال) لان

الصلاة قد حلت لها وهي قبل أن تفتسل بعد ما رأت القصة البيضاء لم تحل لها الصلاة  
فهي اذا حلت لها الصلاة جاز لزوجها أن يطلقها

— ما جاء في المطلقة واحدة تزين وتنشوف لزوجها —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن طلق امرأته تطليقة يملك الرجعة هل تزين له وتنشوف له (قال)  
كان قوله الاول أنه لا بأس أن يدخل عليها ويأكل معها اذا كان معها من يتحفظ بها  
ثم رجع عن ذلك فقال لا يدخل عليها ولا يرى شعرها ولا يأكل معها حتى يراجعها  
﴿قلت﴾ هل يسمعه أن ينظر اليها أو الى شيء من محاسنها تلذذاً وهو يريد رجعتها  
في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وليس له أن يتلذذ بشيء منها وان  
كان يريد رجعتها حتى يراجعها وهذا على الذي أخبرتك أنه كره له أن يخلو معها ولا  
يرى شعرها أو يدخل عليها حتى يراجعها ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر ومالك  
ابن أنس عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم وكان طريقه في حجرتها فكان يسلك الطريق الاخرى من أذبار البيوت الى  
المسجد كراهية أن يستأذن عليها حتى يراجعها (قال مالك) وان كان معها فلينتقل عنها  
(قال مالك) وقد انتقل عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير (قال ابن وهب) وقال  
عبد العزيز ان الرجل اذا طلق امرأته واحدة فقد حرم عليه فرجها ورأسها أن  
يرأها حاسرة أو يتلذذ بشيء منها حتى يراجعها

— ما جاء في عدة النصرية —

﴿قلت﴾ أ رأيت المرأة من أهل الكتاب اذا كانت تحت رجل مسلم فطلقها بعد  
ما بنى بها كم عدتها عند مالك وكيف يطلقها (قال) عدتها عند مالك مثل عدة الحرة  
المسلمة وطلاقها كطلاق الحرة المسلمة وتجبر على العدة في قول مالك ﴿قلت﴾  
أ رأيت لو أن نصرانية تحت نصراني أسلمت المرأة ثم مات الزوج قبل أن يسلم وهي  
في عدته أ تنتقل الى عدة الوفاة أم لا في قول مالك (قال) لا تنتقل الى عدة الوفاة في

قول مالك وهي على عدتها التي كانت عليها ثلاث حيض

— ما جاء في عدة الامة المطلقة —

﴿ قلت ﴾ كم عدة الامة المطلقة اذا كانت ممن لا تحيض من صغر أو كبر ومثلها يوطأ وقد دخل بها في قول مالك ( قال ) ثلاثة أشهر ﴿ أشهب ﴾ عن سفيان بن عيينة أن صدقة بن يسار حدثه أن عمر بن عبد العزيز سأل في إمرته على المدينة في كم يتبين الولد في البطن فاجتمع له على أنه لا يتبين حتى يأتي عليه ثلاثة أشهر فقال عمر لا يرى الامة اذا لم تحض أو كانت قد نثت من الحيض الا ثلاثة أشهر ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد أن أيوب بن موسى حدثه عن ربيعة أنه قال تستبرئ الامة اذا طلقت وقد قعدت من الحيض بثلاثة أشهر والتي تطلق ولم تحض تستبرئ بثلاثة أشهر والامة التي تباع ولم تحض أو قد نثت بثلاثة أشهر اذا خشي منها الحمل وكان مثلها يحمل ﴿ ابن وهب ﴾ وقال الليث حدثني يحيى بن سعيد أن التي لم تحض من الاماء اذا طلقت تمتد بثلاثة أشهر الا أن تمر كركتين يعلم الناس أن قد استبرأت رحمها قبل ذلك فان انقضت الثلاثة الاشهر الاستبراء ثم حاضت حيضة اعتدت بحيضة أخرى والتي تباع منهن تمتد بثلاثة أشهر الا أن تحيض حيضة قبل ذلك والمتوفى عنها زوجها من الاماء اللاتي لم يحضن تمتد أربعة أشهر وعشرًا الا أن تحيض حيضة قبل شهرين وخمسة أيام فذلك يكفيها ﴿ أشهب ﴾ عن يثيق به أن الاوزاعي حدثه عن ابن شهاب أنه قال عدة الامة البكر التي لم تحض ثلاثة أشهر ﴿ أشهب ﴾ قال قال سليمان بن بلال سمعت ربيعة ويحيى بن سعيد يقولان عدة الحرة والامة اللتين لم يبلغا الحيض واللتين قد نثستا من الحيض ثلاثة أشهر اذا طلقها زوجها أو باعها رجل كان يصيبها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وبكير بن الاشج في عدة الامة التي قد نثت من الحيض والتي لم تبلغ الحيض ثلاثة أشهر ( وقال ) مالك مثله ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة اذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض قط أو أربعين سنة ولم تحض قط أو عشرين سنة ولم تحض قط فطلقها زوجها أتمتد

الشهور أم لا وكم عدتها في قول مالك ( قال ) سألت مالكا عنها فقال تمتد بالشهور وهي ممن دخل في كتاب الله في هذه الآية واللائي لم يحضن . فعدتهن ثلاثة أشهر وإن بلغت ثلاثين سنة إذا كانت لم تحض قط ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن بلغت عشرين سنة ولم تحض أتعده بالشهور ( قال ) نعم قال وكل من لم تحض قط فطلقها زوجها وهي بنت عشرين أو أقل من ذلك أو أكثر فاعده بالشهور وهي في هذه الآية لم تخرج منها بعد قول الله تبارك وتعالى واللائي لم يحضن وهي إذا كانت لم تحض قط فهي في هذه الآية حتى إذا حاضت فقد خرجت من هذه الآية فإن ارتفع عنها الدم وقد حاضت مرة أو أكثر من ذلك وهي في سن من تحيض فعليها أن تعده سنة كما وصفت لك وهذا قول مالك

— ما جاء في عدة المرأة والمستحاضة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كانت صغيرة لم تحض فطلقها زوجها فاعتدت شهرين ثم حاضت كيف تصنع في قول مالك ( قال ) ترجع إلى الحيض وتلني الشهرين ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كانت يئست من الحيض فطلقها زوجها فاعتدت بالشهور فلما اعتدت شهرين حاضت ( قال ) قال مالك يئس عنها النساء وينظرون فإن كان مثلها يحض رجعت إلى الحيض وإن كان مثلها لا يحض لأنها قد دخلت في سن من لا تحيض من النساء فرأت الدم ( قال مالك ) ليس هذا بحيض ولتحض على الشهور ألا ترى أن بنت سبعين سنة وبنت ثمانين وبنت تسعين إذا رأت الدم لم يكن ذلك حيضا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل إذا طلق امرأته ولم تحض قط وهي بنت ثلاثين سنة فكانت عدتها عند مالك بالشهور كما وصفت لي أرأيت أن حاضت بعد ما اعتدت بشهرين ( قال ) تنتقل إلى عدة الحيض ﴿ قلت ﴾ فإن ارتفع الحيض عنها ( قال ) تنتقل إلى عدة السنة كما وصفت لك تسعة أشهر من يوم انقطع الدم عنها ثم ثلاثة أشهر وعدتها من الطلاق إنما هي الأشهر الثلاثة التي بعد التسعة والتسعة إنما هي استبراء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا طلق الرجل امرأته ومثلها تحيض فارتفعت

حيضتها (قال) قال مالك تجلس سنة من يوم طلقها زوجها فإذا مضت سنة فقد حلت ﴿قلت﴾ فإن جلست سنة فلما قدمت عشرة أشهر رأت الدم (قال) ترجع الى الحيض قال فإن انقطع عنها الحيض فإنها ترجع أيضاً إذا انقطع الدم عنها فتقدم أيضاً سنة من يوم انقطع الدم عنها من الحيضة التي قطعت عليها عدة السنة ﴿قلت﴾ فإن اعتدت أيضاً بالسنة ثم رأت الدم (قال) تنتقل الى الدم ﴿قلت﴾ فإن انقطع الدم عنها (قال) تنتقل الى السنة ﴿قلت﴾ فإن رأت الدم (قال) إذا رأت الدم المرة الثالثة فقد انقضت عدتها لأنها قد حاضت ثلاث حيض وان لم ترد الحيضة الثالثة وقد تمت السنة فقد انقضت عدتها بالسنة وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ لم قال مالك عدة المرأة التي طلقها زوجها وهي ممن تحيض فرفعها حيضتها لم قال تمتد سنة (قال) قال مالك تسعة أشهر للريبة والثلاثة أشهر هي العدة التي بعد التسعة التي كانت للريبة (قال مالك) وكل عدة في طلاق فإنما العدة بعد الريبة وكل عدة في وفاة فهي قبل الريبة والريبة بعد العدة وذلك أن المرأة إذا هلك عنها زوجها فاعتدت أربعة أشهر وعشرًا فاستراحت نفسها أنها تنتظر حتى تذهب الريبة عنها فإذا ذهبت الريبة فقد حلت للأزواج والعدة هي الشهور الأربعة الأولى وعشرة أيام ﴿ابن وهب وأشهب﴾ عن مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد وي زيد بن قسيط حدثاه عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعها حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة بثلاثة أشهر ثم قد حلت ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث أن يحيى بن سعيد حدثه أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضي عمر بن الخطاب بذلك (قال عمرو) فقالت ليحيى ابن سعيد أحسب في تلك السنة ما خلا من حيضتها (قال) لا ولكنها تأتئف السنة حتى توفي السنة ﴿أشهب﴾ عن ابن لميعة أن ابن هبيرة حدثه عن أبي تميم الجيثاني أن عمر بن الخطاب قضي في المرأة تطلق فتحيض حيضة أو حيضتين ثم ترفع حيضتها أن تربص تسعة أشهر استبراء للرحم وثلاثة أشهر كما قال الله عز وجل ﴿قلت﴾ أرايت لو

أن رجلاً اشترى جارية وهي ممن تحيض فرفعتها حيضتها (قال) تمتد ثلاثة أشهر من يوم اشتراها ﴿قلت﴾ فان استرأت (قال) ينتظر بها تسعة أشهر فان حاضت فيها والا فقد حات ﴿قلت﴾ ولا يكون على سيدها أن يستبرئها بثلاثة أشهر بمد التسعة الأشهر التي جعلها استبراء من الرية (قال) ليس عليه أن يستبرئها بثلاثة أشهر بمد التسعة الأشهر الرية لان الثلاثة الأشهر قد دخلت في هذه التسعة فلا تشبه هذه الحرة لان هذه لا عدة عليها وانما عليها الاستبراء فاذا مضت التسعة فقد استبرأت ألا ترى أنه انما على سيدها اذا كانت ممن تحيض حيضة واحدة فهذا انما هو استبراء ليعلم به ما في رحمها ليس هذه عدة فالتسعة الأشهر اذا مضت فقد استبرئ رحمها فلا شيء عليه بمد ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا طلقها زوجها فرأت الدم يوماً أو يومين أو ثلاثة ورأت الطهر يوماً أو يومين أو ثلاثة أو خمسة ثم رأت الدم بمد ذلك يوماً أو يومين فصار الدم والطهر يختلطان (قال) قال مالك اذا اختلط عليها الدم بحال ما وصفت كانت هذه مستحاضة الا أن يقع بين الدمين من الطهر ما في مثله يكون طهراً فاذا وقع بين الدمين ما يكون طهراً اعتدت قروءاً وان اختلط عليها الدم بحال ما وصفت ولم يقع بين الدمين ما يكون طهراً فانها تمتد عدة المستحاضة سنة كاملة ثم قد حات للازواج ﴿قلت﴾ وما عدة الايام التي لا تكون بين الدمين طهراً (فقال) سألت مالكا فقال الاربعة الايام والخمسة وما قرب فلا أرى ذلك طهراً وان الدم بعضه من بعض اذا لم يكن بينهما من الطهر الا أيام يسيرة الخمسة ونحوها ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب قال عدة المستحاضة سنة ﴿قال أشهب﴾ قال لي ابن لهيعة قال لي يزيد بن أبي حبيب عدة المستحاضة سنة ﴿مالك بن أنس﴾ عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عدة المستحاضة سنة (وقال) ذلك مالك قال والحرة والامة في ذلك سواء

— ما جاء في المطلقة ثلاثاً أو واحدة يموت زوجها وهي في العدة —

﴿قلت﴾ أرايت ان طلق امرأته ثلاثاً في مرضه ثم مات وهي في العدة أتمت عدة



الوفاة تستكمل في ذلك ثلاث حيض أم لا ( قال ) قال مالك ليس عليها أن تعتد عدة الوفاة وإنما عليها أن تمتد عدة الطلاق ولها الميراث ﴿ قلت ﴾ فإن كان طلقها واحدة أو اثنتين وهو صحيح أو مريض ثم مات وهي في العدة أنقل إلى عدة الوفاة ( قال ) نعم ولها الميراث ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد أن بكير بن عبد الله حدثه عن سليمان بن يسار أنه قال يقال إنما آخر الاجلين أن يطلق الرجل المرأة تطليقة أو تطليقتين ثم يموت قبل أن تنقضي عدتها من طلاقه فتعتد من وفاته فأما الرجل يطلق امرأته البتة ثم يموت وهي في عدتها فأما هي على عدة الطلاق ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو ابن الحارث عن يحيى بن سعيد بذلك ( قال عمرو ) وقال يحيى على ذلك أمر الناس في هذه المطلقة واحدة أو اثنتين ﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض عن عمر بن عبد العزيز مثله وقال ترثه ما لم تحرم عليه ثلاث تطليقات أو فدية فإن كانت حُرمت عليه فلا ميراث لها وهذا في طلاق الصحيح ( قال عمرو ) لا عدة عليها إلا عدة الطلاق أو عدة الفدية ( قال بكير ) وقال مثل قول سليمان بن يسار في آخر الاجلين عبد الله بن عباس وابن شهاب

— ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة إذا بلغها وفاة زوجها من أين تمتد أمن يوم بلغها أو من يوم مات الزوج ( قال ) قال مالك من يوم مات الزوج ﴿ قلت ﴾ فإن لم يبلغها حتى انقضت عدتها أي يكون عليها من الاحداد شيء أم لا ( قال مالك ) لا احداد عليها إذا لم يبلغها إلا بعد ما تنقضي عدتها ( وقال مالك ) فيمن طلق امرأته وهو غائب فلم يبلغها طلاقها حتى انقضت عدتها أنه ان ثبت على طلاقه إياها بينة كانت عدتها من يوم طلق وان لم يكن إلا قوله لم يصدق واستقبلت عدتها ولا رجعة له عليها وما أنفقت من ماله بعد ما طلقها قبل أن تعلم فلا غرم عليها لأنه فرط ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر قال تمتد المطلقة والمتوفى عنها زوجها من يوم طلق ومن يوم توفي عنها ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب

وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وابن قسيط وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله قال يحيى وعلى ذلك عظم أمر الناس ﴿ابن لهيعة﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أنه قال إذا قال الرجل لامرأته قد طلقتك منذ كذا وكذا لم يقبل قوله واعتدت من يوم يعلمها الطلاق إلا أن يقيم على ذلك بينة فإن أقام بينة كان من يوم طلقها وقاله ابن شهاب

— ما جاء في الاحداد —

﴿قلت﴾ هل على المطلقة احداد (قال) قال مالك لا احداد على المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة وانما الاحداد على المتوفى عنها زوجها وليس على المطلقات شيء من الاحداد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن المطلقة المبتوتة ما تجتنبه من الحلى والطيب فقال لا يجتنب شيء من ذلك ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن عبد الله بن عمر وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح مثله (وقال) عبد الله بن عمر تكتحل وتطيب وتزين وتنايط بذلك زوجها ﴿قلت﴾ فهل على النصرانية احداد في الوفاة إذا كانت تحت مسلم في قول مالك (قال) نعم عليها الاحداد وكذلك قال لي مالك (وقال ابن نافع) عن مالك لا احداد عليها ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك عليها الاحداد وهي مشركة (قال) قال مالك انما رأيت عليها الاحداد لأنها من أزواج المسلمين فقد وجبت عليها العدة ﴿قلت﴾ وكذلك أمة قوم مات عنها زوجها أيكون عليها الاحداد في قول مالك (قال) نعم عليها الاحداد وتمتد حيث كانت تسكن ان كانت تبث عند زوجها وتكون النهار عند أهلها اعتدت في ذلك المسكن الذي كانت تبث فيه مع زوجها وان كانت في غير مسكن مع زوجها ولا تبث معه انما كانت في بيت موالها فيه تبث إلا أن زوجها يفشاها حيث أحب ولم تكن معه في مسكن فعليها أن تعتد في بيت موالها حيث كانت تبث وتكون وليس لموالها أن يمنعوها من الاحداد ولا من المبيت في الموضع الذي تعتد فيه وان باعوها فلا يبيعوها إلا لمن لا يخرجها من الموضع الذي تعتد فيه (قال) وهذا قول مالك ﴿ابن وهب﴾ قال

يونس وقال ابن شهاب تمتد في بيتها الذي طلقت فيه ﴿ قلت ﴾ فهل يكون لهم أن يخرجوها الى السوق للبيع في العدة بالنهار قال نعم ﴿ قلت ﴾ سمعته من مالك ( قال ابن القاسم ) قال مالك هي تخرج في حوائج أهلها بالنهار فكيف لا تخرج للبيع ﴿ قلت ﴾ فان أرادوا أن يزنيوها للبيع ( قال ابن القاسم ) قال مالك لا يلبسوها من الثياب المصبغة ولا من الحلى شيئاً ولا يطيبوها بشئ من الطيب وأما الزيت فلا بأس به ولا يصنعوا بها مالا يجوز للحاد أن تفعله بنفسها ( قال ) ولا بأس أن يلبسوها من الثياب البياض ما أحبوا رقيقه وغليظه ( فقلنا ) للمالك في الحاد فهل تلبس الثياب المصبغة من هذه الدكن والصفرة والمصبغات بغير الورس والزعفران والمصفر ( قال ) لا تلبس شيئاً منه لاصوفاً ولا قطناً ولا كتاناً صبغ بشئ من هذا الا أن تضطر الى ذلك من برد أو لا تجد غيره ( وقال ) ربيعة بن أبي عبد الرحمن تتق الأمة المتوفي عنها زوجها من الطيب ما تتق الحرة ﴿ الليث بن سعد وأسامة بن زيد ﴾ عن نافع أن عبد الله بن عمر قال اذا توفي عن المرأة زوجها لم تكتحل ولم تطيب ولم تحتضب ولم تلبس المصفر ولم تلبس ثوباً مصبوغاً الا برُداً ولا تزين بحلي ولا تلبس شيئاً تريد به الزينة حتى تحل ولا تكتحل بكحل تريد به الزينة الا أن تشتكى عينها ولا تبث عن بيتها حتى تحل وبعضهم يزيد على بعض ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وعروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن وابن شهاب وربيعة وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد أن المتوفي عنها زوجها لا تلبس حلياً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بشئ من الصباغ ( وقال عروة ) الا أن تصبغه بسواد ( وقال عطاء ) لا تمس بيدها طيباً مسيساً ( وقال ربيعة ) تتق الطيب كله وتتق من الملبوس ما كان فيه طيب وتتق شهرة الثياب ولا تحنط بالطيب ميتاً ( قال ربيعة ) ولا أعلم الا أن على الصبية المتوفي عنها زوجها أن تجنب ذلك كله ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يرى عصب اليمين بمنزلة هذا المصبوغ بالكنة والحمر والخضرة والصفرة أم يجعل عصب اليمين مخالفاً لهذا ( قال ) رقيق عصب اليمين بمنزلة هذه الثياب المصبغة وأما غليظ عصب اليمين فان مالكا وسع فيه ولم يره بمنزلة

المصبوغ ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لا يحل لمؤمنة تحدد على ميت فوق ثلاثة أيام الاعلى زوج فانها تمتد أربعة أشهر وعشراً لا تلبس معصفاً ولا تقرب طيباً ولا تكتحل ولا تلبس حلياً وتلبس ان شاءت ثياب العصب ﴿ قالت ﴾ أرايت الصبية الصغيرة هل عليها احداد في قول مالك قال نعم ﴿ قالت ﴾ والأمة والمكاتبه وأم الولد والمدبرة اذا مات عنهن أزواجهن في الاحداد في العدة والحره سواء ( قال ) نعم في قول مالك الا أن أمد عدة الحره ماقد علمت وأمد عدة الأمة ماقد علمت على النصف من أمد عدة الحرائر وأم الولد والمكاتبه بمنزلة الأمة في أمد عدتها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الحاد هل تلبس الحلي في قول مالك ( قال ) قال مالك لا ولا خاتماً ولا خلخالاً ولا سواراً ولا قرطاً ( قال مالك ) ولا تلبس خزاً ولا حريراً مصبوغاً ولا ثوباً مصبوغاً بزعفران ولا عصفر ولا خضرة ولا غير ذلك ﴿ قال ﴾ فقلنا لما لك فهذه الجباب التي تلبسها الناس للشتاء التي تصبغ بالدكن والخضر والصفرة والحر وغير ذلك ( قال ) ما يعجبني أن تلبس الحاد شيئاً من هذا الا أن لا تجد غير ذلك فتضطر اليه ﴿ قال ﴾ فقلنا لما لك فالجباب الصوف الخضر والصفرة والحر وغير ذلك هل تلبسه الحاد ( قال ) لا يعجبني الا أن لا تجد غير ذلك وتضطر اليه ( قال مالك ) ولا خير في العصب الا التليظ منه فلا بأس بذلك ( قال مالك ) ولا بأس أن تلبس من الحرير الايض ﴿ قالت ﴾ فهل تدهن الحاد رأسها بالزئبق أو بالخبر<sup>(١)</sup> أو بالنفسج ( قال ) قال مالك لا تدهن الحاد الا بالحلّ يريد الشيرج أو بالزيت ولا تدهن بشئ من الادهان المريبة<sup>(٢)</sup> ( قال مالك ) ولا تمشط بشئ من الحناء ولا الكتم<sup>(٣)</sup> ولا بشئ مما يختمر في رأسها ﴿ مالك ﴾ ان أم سلمة زوج النبي صلى الله

( ١ ) ( بالخبر ) وزان كتف هو السدر ( ٢ ) ( المريبة ) بباءين مفتوحتين مع تشديد أولاهما أى المصلحة بالطيب اهـ ( ٣ ) ( والكتم ) بفتح الكاف والتاء المثناة صيغة تحمر الشعر اهـ

عليه وسلم كانت تقول تجمع الحاد رأسها بالسدر (قال) وسئلت أم سلمة أتمشط الحاد  
 بالحناء فقالت لا ونهت عن ذلك (قال مالك) ولا بأس أن تمشط بالسدر وما أشبهه  
 مما لا يختمر في رأسها (قال) فقلت لمالك هل تلبس الحاد البياض الجيد الرقيق منه قال  
 نعم (قال) فقائنا لمالك فهل تلبس الحاد الشطوى والقصبى والقرقى الرقيق من الثياب  
 فلم ير بذلك بأساً ووسع في البياض كله للحاد رقيقه وغليظه (قلت) أرايت الحاد  
 أتكتحل في قول مالك لغير زينة (قال) قال مالك لا تكتحل الحاد الا أن تضطر  
 الى ذلك فان اضطرت فلا بأس بذلك وان كان فيه طيب ودين الله يسر (قلت) أرايت  
 الحاد اذا لم تجد الا ثوبا مصبوغا أتلبسه ولا تنوى به الزينة أم لا تلبسه (قال)  
 اذا كانت في موضع تقدر على يعه والاستبدال به لم أر لها أن تلبسه وان كانت في  
 موضع لا تجد البدل فلا بأس أن تلبسه اذا اضطرت اليه لرية تصيبها وهذا رأيي  
 لان مالكا قال في المصبوغ كله الجباب من السكتان والصوف الاخضر والاحمر انها  
 لا تلبسه الا أن تضطر اليه ففى الضرورة الى ذلك اذا لم تجد البدل فان كانت في  
 موضع تجد البدل فليست بمضطرة اليه (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر ومالك بن  
 أنس والايث أن نافعا حدثهم عن صفية بنت أبي عبيد حدثته عن عائشة أو عن  
 حفصة أو عن كليهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة  
 تؤمن بالله وبرسوله أو تؤمن بالله واليوم الآخر تعمد على ميت فوق ثلاثة أيام  
 الا على زوجها (مالك) عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع أن زينب  
 بنت أبي سلمة أخبرته هذه الاحاديث الثلاثة أخبرته أنها دخلت على أم حبيبة زوج  
 النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة  
 خلوق أو غيره فدهنت جارية منه ثم مست بعارضها ثم قالت والله مالى بالطيب من  
 حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله  
 واليوم الآخر أن تعمد على أحد فوق ثلاث ليال الا على زوج أربعة أشهر وعشراً قال حميد  
 قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها فدعت بطيب فمست

منه ثم قالت أما والله مالى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليل الا على زوج أربعة أشهر وعشراً قال حميد قالت زينب سمعت أمى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت يا رسول الله ان ابنتى توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفكحها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قالت يا رسول الله انها قد اشتكت عينيها أفكحها قال لا قالت يا رسول الله انها قد اشتكت عينيها أفكحها قال لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت احدا كن فى الجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينب وما قوله ترمى بالبعرة على رأس الحول فقالت كانت المرأة فى الجاهلية اذا مات زوجها دخلت حفشا ولبست شربابها ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى يمر بها سنة ثم يؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتقتض به فقلما تفتض بشئ الا مات ثم تخرج فتعطى بمرة فترمى بها من وراء ظهرها ثم تراجع بعد ما شاءت من الطيب وغيره

— ما جاء فى الاحداد فى عدة النصرية والاماء من الوفاة —

﴿قلت﴾ أرايت النصرية تكون تحت المسلم فيموت عنها أ يكون عليها الاحداد كما يكون على الحرة المسلمة (قال) سألنا مالكاً عنها فقال نعم عليها الاحداد لان عليها العدة (قال مالك) وهي من الازواج وهي تجبر على العدة ﴿قلت﴾ وكذلك المدبرة والامة وأم الولد والصبية الصغيرة اذا مات عنهن أزواجهن هل عليهن الاحداد مثل ما على الحرة الكبيرة المسلمة (قال) قال مالك نعم عليهن الاحداد مثل ما على الحرة المسلمة البالغة ﴿قلت﴾ أرايت امرأة الذمي اذا مات عنها زوجها وقد دخل بها زوجها أو لم يدخل بها أ عليها العدة أم لا (قال) قال لى مالك ان اراد المسلم أن يتزوجها فان لم يكن دخل بها الذمي فلا عدة عليها وليتزوجها ان أحب مكانه (قال) ولم ير مالك لها عدة فى الوفاة ولا فى الطلاق وان كان قد دخل بها زوجها الا أن عليها الاستبراء

بثلاث حيض ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع القاسم ابن محمد يخبر عن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن بنت نعيم بن عبد الله المدوي أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي محد وهي تشكي عينيها أفكتحل قال لا ثم صمت ساعة ثم قالت ذلك أيضا وقالت انها تشكي عينيها فوق ما تظن أفكتحل قال لا ثم قال لا يحل لمسلمة تحد فوق ثلاثة أيام الا على زوج ثم قال أو ليس كنتن في الجاهلية تحدن المرأة سنة ثم تجمل في بيت وحدها على ذنبها ليس معها أحد الا تطعم وتسقى حتى اذا كان رأس السنة أخرجت ثم أتيت بكلب أو دابة فاذا أمسكتها ماتت الدابة تخفف الله ذلك عنكن فجعل أربعة أشهر وعشراً فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلمة فلامه من المسلمات وهي ذات زوج لابن وهب

### ﴿ما جاء في عدة الامة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الامة تكون تحت الرجل المسلم فيطلقها تطليقة يملك الرجعة أو طلاقاً بائناً فاعتدت حيضة واحدة ثم أعتقت أو اعتدت شهراً واحداً ثم أعتقت أنتنقل الى عدة الحرائر في قول مالك أم تبنى على عدتها (قال) قال مالك تبنى على عدتها ولا تنتقل الى عدة الحرائر ﴿قلت﴾ وسواء كان الطلاق يملك فيه الرجعة أم لا (قال) نعم ذلك سواء في قول مالك تبنى ولا تنتقل الى عدة الحرائر ﴿قلت﴾ أرأيت الامة اذا مات عنها زوجها فلما اعتدت شهراً أو شهرين أعتقها سيدها أنتنقل الى عدة الحرائر أم تبنى على عدة الامة وكيف هذا في قول مالك (قال) قال مالك تبنى على عدتها ولا ترجع الى عدة الحرائر

### ﴿ما جاء في عدة أم الولد﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في عدة أم الولد اذا مات عنها زوجها أو طلقها (قال) قال مالك



عدتها إذا مات عنها زوجها أو طلقها بمنزلة عدة الاماء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت أم ولد لرجل زوجها سيدها من رجل فهلك الزوج والسيد ولا يعلم أيهما هلك أو لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن تمتد بأكثر العديتين أربعة أشهر وعشرًا مع حيضة في ذلك لا بد منها ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا اذا كان بين الموتين أكثر من شهرين وخمس ليال وان كان بين الموتين أقل من شهرين وخمس ليال اعتدت أربعة أشهر وعشرًا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جهل ذلك فلم يعلم أيهما مات أو لا الزوج أو السيد أنورثها من زوجها أم لا (قال) قال مالك لا ميراث لها من زوجها حتى يعلم أن سيدها مات قبل زوجها ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت قالوا طلاق العبد تطليقتان ان كانت امرأته حرة أو أمة وعدة الأمة حيضتان ان كان زوجها حراً أو عبداً وقاله ابن شهاب ﴿ ابن المسيب ﴾ وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد عدة الأمة حيضتان (وقال) سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وابن قسيط والحسن البصري عدة الأمة اذا توفي عنها زوجها شهران وخمس ليال ﴿ قلت ﴾ أرأيت عدة أم الولد والمكاتب والمذبرة اذا طلقهن أزواجهن أو ماتوا عنهن كم ذلك في قول مالك (قال) بمنزلة عدة الأمة في جميع ذلك

— ما جاء في عدة أم الولد يموت عنها سيدها أو يعتقها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد اذا مات عنها سيدها كم عدتها (قال) قال مالك عدتها حيضة ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فان هلك وهي في دم حيضتها (قال) لا يجرئها ذلك الا بحيضة أخرى ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فلو كان غاب عنها زماناً ثم حاضت حيضاً كثيرة ثم هلك في غيبته (قال) لا يجرئها حتى تحيض حيضة بعد وفاته ولو كان ذلك يجرئ أم الولد لأجزأ الحرة اذا حاضت حيضاً كثيرة وزوجها غائب فطلقها وانما جاء الحديث عدة أم الولد حيضة اذا هلك عنها سيدها فانما تكون هذه الحيضة بعد الوفاة كان غائباً عنها أو اعتزلها وهي عنده أو مات وهي حائض فذلك كله لا يجرئها الا أن

تحيض حيضة بعد موته ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين أم الولد في الاستبراء وبين الأمة  
 وقد قال مالك في الأمة إذا اشتراها الرجل في أول الدم أجزأتها تلك الحيضة  
 فإبال استبراء أمهات الأولاد إذا مات عنهن ساداتهن لا يجزئن مثل ما يجزئ هذه  
 الأمة التي اشترت (قال) لأن أم الولد قد اختلفوا فيها فقال بمض الملاء عليها أربعة  
 أشهر وعشر وقال بعضهم ثلاث حيض وليست الأمة بهذه المنزلة لأن أم الولد هاهنا  
 عليها العدة وعدتها هذه الحيضة بمنزلة ما تكون عدة الحرائر ثلاث حيض فكذلك  
 هذا عندى أيضاً ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا كانت لا تحيض فأعتقها سيدها أو  
 مات عنها (قال) قال مالك عدتها ثلاثة أشهر ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا زوجها  
 سيدها فمات عنها سيدها أيكون على زوجها أن يستبرئ أو يصنع بها شيئاً في قول  
 مالك. قال لا ﴿قلت﴾ ويكون للسيد أن يزوجه أم ولده أو جارية كان يطؤها قبل أن  
 يستبرئها (قال) قال مالك لا يجوز له أن يزوجه حتى يستبرئها (قال مالك) ولا يجوز النكاح  
 إلا نكاحاً يجوز فيه الوطء إلا في الحيض وما أشبهه فإن الحيض يجوز النكاح فيه  
 وليس له أن يطأ وكذلك دم النفس ﴿قلت﴾ أرأيت أن يزوجه أم ولده ثم مات  
 الزوج عنها (قال) قال مالك تمتد عدة الوفاة من زوجها شهرين وخمس ليال  
 ولا شيء عليها عند مالك ﴿قلت﴾ فإن انقضت عدتها من زوجها فلم يطأها سيدها  
 حتى مات السيد هل عليها حيضة أم لا وهل هي بمنزلة أمهات الأولاد إذا هلك  
 عنهن ساداتهن أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أني  
 أرى عليها العدة بحيضة وإن كان سيدها ببلد غائبا يعلم أنه لم يقدم البلد الذي هي فيه فأرى  
 العدة عليها بحيضة. ومما يبين ذلك عندى أن لو أن زوجها هلك عنها ثم انقضت عدتها  
 ثم أتت بعد ذلك بولد ثم زعمت أنه من سيدها رأيت أن يلحق به إلا أن يدعى السيد  
 أنه لم يطأها بعد الزوج فقبراً فذلك بمنزلة ما لو كانت عنده فجاءت بولد فانتفى منه  
 وادعى الاستبراء ولو أن أم ولد رجل هلك عنها زوجها فاعتدت فانقضت عدتها  
 وانتقلت إلى سيدها ثم مات سيدها عنها فجاءت بولد بعد ذلك بسنة أيكون الحمل

من سيدها فادعت أنه منه لحق به لأنها أم ولده وقد أغلق عليها بابه وخلاها إلا  
 أن يقول السيد لم أمسها بعد موت زوجها فلا يلحق به الولد ﴿قلت﴾ أرأيت أم  
 الولد اذا مات عنها سيدها ما ذا عليها (قال) قال مالك حيضة ﴿قال﴾ فقلت لمالك فهل  
 عليها احداد في وفاة سيدها (قال مالك) ليس عليها احداد (قال مالك) ولا  
 أحب لها أن تواعد أحداً ينكحها حتى تحيض حيضتها ﴿قلت﴾ فهل تبث عن بيتها  
 (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا تبث إلا في بيتها ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد اذا مات  
 عنها سيدها فجاءت بولد بعد موته لمثل ما تلده له النساء أيلزم ذلك الولد سيدها أم لا  
 (فقال) قال مالك يلزم ذلك الولد سيدها ﴿قلت﴾ وكل ولد جاء به أم ولد رجل  
 أو أمة رجل أقر بوطئها وهو حي لم يمت فالولد لازم له وليس له أن يفتني منه إلا أن  
 يدعى الاستبراء فينتفي منه ولا يكون عليه اللعان في قول مالك (قال) نعم كذلك  
 قال مالك ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقر بوطء أمته ثم مات فجاءت بولد لمثل ما تلده له  
 النساء جعلته ابن الميت وجعلتها به أم ولد (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قلت﴾  
 وكذلك ان أعتق جارية قد كان وطئها أو أعتق أم ولده فجاءت بولد لمثل ما تلده له  
 النساء من يوم أعتقها أيلزمه الولد أم لا في قول مالك (قال) يلزمه الولد عند مالك  
 اذا ولدته لمثل ما تلده له النساء إلا أن يدعى أنه استبرأ قبل أن يعتق فلا يلزمه الولد  
 ولا يكون بينهما لعان وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولم رفع مالك اللعان فيما بين هذه  
 وبين والد الصبي وهذه حرة (قال) لان هذا الحبل ليس من نكاح انما هو من  
 حبل ملك يمين وليس في حبل ملك اليمين لعان في قول مالك انما يلزمه أن يفتني منه  
 بلا لعان وذلك اذا ادعى الاستبراء ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن نافع حدثه أن عبد الله  
 ابن عمر قال عدة أم الولد اذا هلك عنها سيدها حيضة (قال يحيى بن سعيد) وقال  
 القاسم بن محمد عدتها حيضة اذا توفي عنها سيدها ﴿أشهب﴾ عن يحيى بن سليم أن  
 هشام بن حسان حدثه أنه سمع الحسن البصري يقول عدة السرية حيضة اذا مات  
 عنها سيدها وأن زيد بن ثابت قال لتستبرئ الأمة رحماً اذا مات عنها سيدها بحيضة

واحدة ولدت منه أو لم تلد ﴿الليث بن سعد﴾ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في عدة أمهات الاولاد من وفاة ساداتهن ما كنا نعلم أن لهن عدة غير الاستبراء وقد بلغنا ما بلغك ولا يعلم الجماعة الا على الاستبراء (وقال نافع) وقد أعتق ابن عمر أم ولد له فلما حاضت حيضة زوجها (وقال سليمان بن يسار) عدة أم الولد من سيدها اذا مات عنها حيضة الا أن تكون حاملا فحين تضع وان أعتقها فحيضة

— ما جاء في الرجل يواعد المرأة في عدتها —

﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول أكره أن يواعد الرجل الرجل في وليته أو في أمته أن يزوجها إياه وهما في عدة من طلاق أو وفاة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال لا يواعدها أن تنكحه ولا تعطيه ميثاقا ولا يعطيها حتى يبلغ الكتاب أجله فهو انقضاء عدتها. والقول المعروف التعريض والتعريض أنك لنافقة وأنك لآل خير واني بك لمعجب واني لك لمحب وان يقدّر أمر يكن (قال) هذا التعريض انه لا بأس به قاله ابن شهاب وابن قسيط وعطاء ومجاهد وغيرهم (وقال بعضهم) لا بأس أن يهدى لها ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريح قال قلت لعطاء أيواعد وليها بغير علمها فانها مالكة لأمرها قال أكرهه ﴿قال ابن جريح﴾ قال عبد الله بن عباس في المرأة المتوفى عنها زوجها التي يواعدها الرجل في عدتها ثم تم له قال خير له أن يفارقها ﴿وقال مالك﴾ في الرجل يخطب المرأة في عدتها جاهلا بذلك ويسمى الصداق ويواعدها قال فراقها أحب الىّ دخل بها أم لم يدخل ويكون تطلقه واحدة من غير أن يستثنى فيما بينهما ثم يدعها حتى تحل ثم يخطبها مع الخطاب ﴿وقال أشهب﴾ عن مالك في الذي يواعد في العدة ثم يتزوج بعد العدة انه يفرق بينهما دخل بها أو لم يدخل

— ما جاء في عدة المطلقة تزوج في عدتها —

﴿قلت﴾ أرايت المرأة يطلقها زوجها طلاقا بائنا بخلع فتزوجت في عدتها فلم يملك بذلك

وفرق بينهما (قال) كان مالك يقول الثلاث حيض تجزئ من الزوجين جميعا من يوم دخل بها الآخر ويقول قد جاء عن عمر ما قد جاء. يريد أن عمر قال تعتد بقية عدتها من الأول ثم تعتد عدتها من الآخر (قال) وأما في الحمل فإن مالكا قال إذا كانت حاملا أجزأ عنها الحمل من عدة الزوجين جميعا ﴿قلت﴾ هل يكون للزوج الأول أن يتزوجها في عدتها من الآخر في قول مالك إن كانت قد انقضت عدتها من الأول قال لا ﴿قلت﴾ أرايت المرأة يطلقها زوجها طلاقا يملك الرجعة فتزوج في عدتها فيراجعها زوجها الأول في العدة من قبل أن يفرق بينهما وبين الآخر أو بعد ما فرق بينهما وبين الآخر (قال) قال مالك رجعة الزوج رجعة إذا راجعها وهي في العدة وتزوج الآخر باطل ليس بشئ إذا كانت لم تنقض عدتها منه إلا أن الزوج إذا راجعها لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها من الماء الفاسد بثلاث حيض إن كان قد دخل بها الآخر ﴿قال سحنون﴾ قلت لغيره فهل يكون هذا متزوجا في عدة (قال) نعم ألا ترى أنه يصيب في عدة وإن كان لزوجها عليها الرجعة إن لم يستحدث زوجها لها ارتجاعا يهدم به العدة بانت وكانت يوم تبين قد حلت لغيره من الرجال كما تحل المبتوتة سواء بغير طلاق استحدثه بعد ما بانت يستحدث به عدة فهي مطلقة وهي زوجة وهي تجري في العدة فمن أصابها في العدة أو تزوجها كان متزوجا في عدة<sup>(١)</sup> تبين وتحل للرجال وذلك الذي يعلم من المتزوج في عدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت إذا تزوجت المرأة في عدتها من وفاة زوجها ففرق بينها وبين زوجها (قال) أرى أن تعتد أربعة أشهر وعشرًا من يوم توفي زوجها تستكمل فيها ثلاث حيض إذا كان الذي تزوجها قد دخل بها فإن لم تستكمل الثلاث حيض انتظرت حتى تستكمل الثلاث حيض ﴿قلت﴾ فإن كانت مستحاضة أو مرتابة (قال) تعتد أربعة أشهر وعشرًا من يوم مات الزوج الأول وتعتد سنة من يوم فسخ النكاح بينها وبين الزوج الآخر ﴿قلت﴾ لغيره أرايت من تزوج في العدة وأصاب في غير العدة (قال) قال مالك وعبد العزيز هو بمنزلة من تزوج في العدة ومس في العدة ألا ترى أن الواطئ بعد

العدة انما حبسه له النكاح الذي نكحها اياه حيث نهى عنه وقد كان المخزومي  
 وغيره يقولون لا يكون أبداً ممنوعاً الا بالوطء في العدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم  
 فان كان زوجها قد غاب عنها سنين ثم نهي لها فتزوجت فقدم زوجها الاول وقد  
 دخل بها زوجها الآخر (قال) قال مالك ترد الى زوجها الاول ولا يقربها  
 زوجها الاول حتى تنقضي عدتها من زوجها الآخر ﴿قلت﴾ فان كانت حاملاً  
 من زوجها الآخر (قال) فلا يقربها زوجها الاول حتى تضع ما في بطنها ﴿قلت﴾  
 فان مات زوجها الاول قبل أن تضع ما في بطنها (قال) ان وضعت ما في بطنها بعد  
 مضي الاربعة الاشهر وعشر من يوم مات زوجها الاول فقد حلت للازواج  
 واتقضت عدتها وان وضعت قبل أن تستكمل الاربعة الاشهر وعشر من يوم مات  
 زوجها الاول استكملت أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها الاول ولا تنقضي  
 عدتها من زوجها الاول اذا وضعت ما في بطنها من زوجها الآخر الا أن تكون  
 قد استكملت أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها الاول (قال) وكذلك قال لي  
 مالك في هذه المسائل كلها وكذلك قضى عمر بن عبد العزيز ﴿ابن وهب﴾ أخبرناه  
 الليث بن سعد في التي ردت الى زوجها وهلك زوجها الاول وهي حامل من  
 زوجها الآخر (قال ابن القاسم) وهو قول مالك في أمر هذا الزوج الغائب وأمر  
 الزوج الذي تزوجها في العدة وفي الوفاة عنها وفي حملها على ما وصفت لك ﴿قلت﴾  
 لغيره فرجل توفي عن أم ولده ورجل أعتق أم ولده ورجل أعتق جارية كان  
 يضيها فتزوجن قبل أن تمضي الحيضة فأصبن بذلك النكاح (قال) يسلك بهن مسلك  
 المتزوج في عدة اذا أصاب واذا لم يصب ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً زوج عبده أمته أو  
 غيره ثم طلقها الزوج وقد كان دخل بها فأصابها سيدها في عدتها هل يكون كالنكاح  
 في عدة (قال) نعم وقد قاله مالك وقال من وطئ وطء شبهة في عدة من نكاح  
 بنكاح أو ملك كان كالمصيب بنكاح في عدة من نكاح ألا ترى أن الملك يدخل  
 في النكاح حتى يمنع من وطء الملك ما يمنع به من وطء النكاح ﴿قلت﴾ أين ذلك

(قال) رجل طلق أمة البتة ثم اشتراها قال مالك لا تحل له بالملك حتى تنكح زوجها غيره كما حرم على النكاح من ذلك (وقال مالك) في الرجل يتوفى عن أم ولده فتكون حرة وعدتها حيضة فتزوجها رجل في حيضتها انه متزوج في عدة وقد روى عن مالك أنه ليس مثل المتزوج في عدة. وانظر في هذا فتى ما وجدت ملكا خالطه نكاح بعده في البراءة أو ملكا دخل على نكاح بعده في البراءة فذلك كله يجري مجرى المصيب في المدة ﴿قال ابن وهب﴾ وقال مالك في التي تزوج في عدتها ثم يصيبها زوجها في المدة ثم يشتريها زوجها انه لا يطؤها بملك يمينه وقد فرق عمر بن الخطاب بينهما وقال لا يجتمعان أبدا ﴿قال مالك﴾ وكل امرأة لا تحل أن تنكح ولا تمس بنكاح فانه لا يصالح أن تمس بملك اليمين ما حرم في النكاح حرم بملك اليمين والعمل عندنا على قول عمر بن الخطاب ﴿قلت﴾ أرايت ان طلق الرجل امرأته وعدتها بالشهور فتزوجت في عدتها ففرق بينه وبينها أيجزئها أن تعتد منهما جميعا بثلاثة أشهر مستقبلة قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال حدثني سليمان بن يسار أن رجلا نكح امرأة في عدتها فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فجلدهما وفرق بينهما وقال لا يتناكحان أبدا وأعطى المرأة ما أمهرها الرجل بما استحل من فرجها ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن بن سلمان الحجري عن عقيل بن خالد عن مكحول أن علي بن أبي طالب قضى بمثل ذلك سوء ﴿وقال مالك﴾ وقد قال عمر بن الخطاب أيما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم كان خاطبا من الخطاب فان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم اعتدت من الآخر ثم لا يشكها أبدا (وقال) ابن المسيب ولها مهرها بما استحل منها

— ما جاء في المطلقة تنقض عدتها ثم تأتي بولد بعد المدة —

﴿وتقول هو من زوجي ما بينها وبين خمس سنين﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان طلق الرجل امرأته ثلاثا أو طلاقا يملك الرجعة فجاءت بولد



لأكثر من سنتين أيلزم الزوج الولد أم لا (قال) يلزمه الولد في قول مالك إذا جاءت  
 بالولد في ثلاث سنين أو أربع سنين أو خمس سنين (قال ابن القاسم) وهو رأيي في  
 الخمس (قال) وكان مالك يقول ما يشبه أن تلده النساء إذا جاءت به لزوم الزوج  
 ﴿قالت﴾ أرأيت أن طلقها فحاضت ثلاث حيض وقالت قد انقضت عدتي فجاءت  
 بولد بعد ذلك لتمام أربع سنين من يوم طلقها فقالت المرأة طلقني فحضت ثلاث حيض  
 وأنا حامل ولا علم لي بالحمل وقد تهرق المرأة الدم على الحمل فقد أصابني ذلك وقال  
 الزوج قد انقضت عدتك وإنما هذا حمل حادث ليس مني أيلزم الولد الأب أم لا  
 (قال) يلزمه الولد إلا أن ينفيه بلعان ﴿قالت﴾ أرأيت أن جاءت به بعد الطلاق  
 لأكثر من أربع سنين جاءت بالولد لست سنين وإنما كانت طلاقها طلاقاً يملك  
 الرجعة أيلزم الولد الأب أم لا (قال) لا يلزم الولد الأب ما هنا على حال لانا نعلم أن  
 عدتها قد انقضت وإنما هذا حمل حادث ﴿قالت﴾ ولم جملة حملاً حادثاً أرأيت أن  
 كانت مسترابة كم عدتها (قال) قال مالك عدتها تسعة أشهر ثم تمتد ثلاثة أشهر ثم  
 قد حلت إلا أن تستراب بعد ذلك فتنتظر حتى تذهب ربيبتها ﴿قالت﴾ أرأيت  
 أن استرابت بعد السنة فانتظرت ولم تذهب ربيبتها (قال) تنتظر إلى ما يقال أن  
 النساء لا تلدن لأبعد من ذلك إلا أن تنقطع ربيبتها قبل ذلك ﴿قالت﴾ فإن قدمت  
 إلى أقصى ما تلده النساء ثم جاءت بالولد بعد ذلك لستة أشهر فصاعداً فقالت المرأة  
 هو ولد الزوج وقال الزوج ليس هذا بابني (قال) القول قول الزوج وليس هو له  
 بابن لانا قد علمنا أن عدتها قد انقضت وإن هذا الولد إنما هو حمل حادث ﴿قالت﴾  
 ويقام على المرأة الحد قال نعم ﴿قالت﴾ تحفظ هذا كله عن مالك قال لا ﴿قالت﴾  
 أرأيت أن جاءت بالولد بعد انقطاع هذه الرية لأقل من ستة أشهر أيلزم الولد  
 الأب أم لا (قال) لا يلزمه ﴿قالت﴾ فإن جاءت به بعد الرية التي ذكرت لك  
 بثلاثة أشهر أو أربعة أشهر (قال) لا يلزمه ذلك ﴿قالت﴾ وهذا قول مالك (قال)  
 قال لنا مالك إذا جاءت بالولد لأكثر مما تلده النساء لم يلحق الأب ﴿قالت﴾

أرأيت اذا هلك الرجل عن امرأته فاعتدت أربعة أشهر وعشرًا ثم جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر فيما بينها وبين ما تلد لمثله النساء من يوم هلك زوجها ( قال ) الولد للزوج يلزمه ﴿ قلت ﴾ ولم وقد أقرت بانقضاء العدة ( قال ) هذا والطلاق سواء يلزم الولد الأب وان أقرت بانقضاء العدة الا أن للاب في الطلاق أن يلاعن اذا ادعى الاستبراء قبل الطلاق ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق امرأته تطليقة يملك الرجعة فجاءت بولد لاكثر مما تلد لمثله النساء ولم تكن أقرت بانقضاء العدة أيلزم الزوج هذا الولد أم لا ( قال ) لا يلزمه الولد ( قال ) وهو قول مالك ( قال ابن القاسم ) والمطلقة الواحدة التي يملك فيها الرجعة هاهنا والثلاث في قول مالك سواء في هذا الولد اذا جاءت به لاكثر مما تلد له النساء ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن ابن عجلان أن امرأة له وضعت له ولدًا في أربع سنين وأنها وضعت مرة أخرى في سبع سنين . لابن وهب

— ماجاء في امرأة الصبي الذي لا يولد لمثله تأني بولد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت امرأة الصبي اذا كان مثله يجامع ومثله لا يولد له فظهر بامرأته حمل أيلزمه أم لا ( قال ) لا يلزمه اذا كان لا يحمل لمثله وعرف ذلك ﴿ قلت ﴾ فان مات هذا الصبي عنها فولدت بمد موته بيوم أو بشهر هل تنقض عدتها بهذا الولد ( قال ) لا تنقض عدتها الا بعد أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها ولا ينظر في هذا الى الولادة لان الولد ليس ولد الزوج ﴿ قلت ﴾ وتقيم عليها الحد ( قال ) نعم اذا كان لا يولد لمثل الزوج ( قال ) وانما الحمل الذي تنقض به العدة الحمل الذي يثبت نسبه من أبيه الا أن حمل الملائعة ينقض به عدة الملائعة وان مات زوجها في العدة ولا تنتقل الى عدة الوفاة وكذلك كل حامل طلقها زوجها فمات في العدة فانها لا تنتقل الى عدة الوفاة اذا كان طلاقاً بائناً ( وقال ) في الصبي الذي لا يحمل من مثله ومثله يقوى على الجماع فيدخل بامرأته ثم يصالح عنه أبوه أو وصيه انه لا عدة على المرأة ولا يكون لها من الصداق شيء ولا يكون عليها في وطئه غسل الا أن تلثذ يعني تنزل

ما جاء في امرأة الخصى والمحجوب تأتي بولد

قلت هل يلزم الخصى أو المحجوب الولد اذا جاءت به امرأته (قال) سئل مالك عن الخصى هل يلزمه الولد (قال) قال مالك أرى أن يسئل أهل المعرفة بذلك فان كان يولد لمثله لزمه الولد والا لم يلزمه

ما جاء في المرأة تزوج في عدتها ثم تأتي بولد

قلت أرايت امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً أو طلاقاً يملك الرجعة فلم تقر بانقضاء العدة حتى مضى لها ما تلد لمثله النساء الا خمسة أشهر فتزوجت ولم تقر بانقضاء العدة أيجوز النكاح لها أم لا (قال) ان قالت انما تزوجت بعد انقضاء عدتي فالقول قولها ولكنها ان كانت مسترابة فلا تنكح حتى تذهب الريبة أو يمضي لها من الاجل أقصى ما تلد لمثله النساء قلت فان مضى لها من الاجل ما تلد لمثله النساء الا أربعة أشهر فتزوجت فجاءت بولد بعد ما تزوجت الزوج الثاني لخمسة أشهر أليزم الاول أم الآخر (قال) أرى أن لا يلزم الولد واحداً من الزوجين من قبل أنها وضعت لاكثر ما تلد لمثله النساء من يوم طلقها زوجها الاول ووضعت لخمسة أشهر من يوم تزوجها الآخر فلا يلزم الولد واحداً من الزوجين ويفرق بينها وبين الزوج الآخر لانه تزوجها حاملاً ويقام عليها الحد قلت أرايت لو أن رجلين وطئاً أمة بملك اليمين في طهر واحد أو تزوج رجلان امرأة في طهر واحد ووطئاً أحدهما بعد صاحبه ثم تزوجا الثاني وهو يجهل أن لها زوجاً فجاءت بولد (قال) أما اذا كان ذلك في ملك اليمين فان مالكا قال يدعى لولدها القافة (قال) وأما في النكاح فاذا اجتمعما عليها في طهر واحد فالولد للاول لانه بلغنى عن مالك أنه سئل عن امرأة طلقها زوجها فتزوجت في عدتها قبل أن تحيض فدخل بها زوجها الثاني ووطئها واستمر بها الحمل فوضعت (قال مالك) الولد للاول ولم أسمع من مالك ولكني قد أخذته عنه ممن أثق به (قال مالك) وان كان تزوجها بعد حيضة أو حيضتين من عدتها

فالولد للآخر ان كانت ولدته لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر وان كانت ولدته لأقل من ستة أشهر فهو للاول وكذلك قال مالك

— ما جاء في اقرار الرجل بالطلاق بعد أشهر —

قال عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يكون في السفر فيقدم فيزعم أنه طلق امرأته واحدة أو اثنتين منذ سنة ( قال مالك ) لا يقبل قوله في العدة الا أن يكون على أصل ذلك عدول فان لم يكن الا قوله لم يقبل منه واستأنفت العدة من يوم أقر وان مات ورثته وان مات لم يرثها اذا كانت قد حاضت في ذلك ثلاث حيض من يوم أقر على نفسه ولا رجعة له عليها وان أقر بالبتة لم يصدق في العدة ولم يتوارثا وقد بينا قول سليمان بن يسار في مثل هذا

— ما جاء في امرأة الذمي تدلم ثم يموت الذمي هل تنتقل —

﴿ الى عدة الوفاة وفي تزويجها في العدة ﴾

قلت ﴿ أرايت لو أن ذمية أسلمت تحت ذمي فأت الذمي وهي في عدتها أنتقل الى عدة الوفاة في قول مالك ( قال ) قال مالك لو طلقها البتة لم يلزمها من ذلك شيء فهذا يدل على أنها لا تنتقل الى عدة الوفاة ﴾ قلت ﴿ ولا يكون لها من المهر شيء ان لم يكن دخل بها مات في عدتها أو لم يميت ( قال ) نعم لا شيء لها من المهر وهو قول مالك وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فإنا أراد بهذا المسلمين ولم يرد بهذا من على غير الاسلام ﴾ قلت ﴿ أرايت ان توفي عنها زوجها وكانت في عدة الوفاة فتزوجت زوجها في عدتها وظهر بها حمل ( قال ) قال مالك ان كان دخل بها قبل أن تحيض فالولد للاول وان كان بعد حيضة أو حيضتين فالولد للآخر اذا ولدته لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها ( قال ابن القاسم ) وأرى أنه ان كان قد دخل بها قبل أن تحيض فالعدة وضع الحمل كان أقل من أربعة أشهر وعشر أو أكثر لان الولد للاول وان كان بعد حيضة أو حيضتين وقد ولدته لسته

أشهر من يوم دخل بها الآخر فالعدة وضع الحمل وهو آخر الاجلين والولد ولد الآخر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك في امرأة تزوجت في عدتها قال ان كان دخل بها قبل أن تحيض حيضة أو حيضتين فالولد للاول وان كان بدم ما حاضت حيضة أو حيضتين فالولد للآخر اذا أتت به لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها ( قال ابن القاسم ) وان جاءت به لاقل من ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر كان للاول ( وقال غيره ) ان من تزوجها في العدة اذا فرق بينهما وقد دخل بها لم يتناكها أبداً ألا ترى أنه لو أسلم وهي في العدة كانت زوجة له واذا لم يسلم حتى تنقضي عدتها بانته منه ولم يكن له اليها سبيل مثل الذي يطلق وله الرجعة فتزوج امرأته قبل أن يرتجع فهو متزوج في عدة

— ما جاء في عدة المرأة ينعي لها زوجها فتزوج ثم يقدم —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن امرأة نعي لها زوجها فتزوجت ودخل بها زوجها الآخر ثم قدم زوجها الاول ( قال ) قال مالك ترده الى زوجها الاول ولا يكون للزوج الآخر خيار ولا غير ذلك ولا تترك مع زوجها الآخر ( قال مالك ) ولا يقربها زوجها الاول حتى تحيض ثلاث حيض الا أن تكون حاملاً حتى تضع حملها وان كانت قد يئست من الحيض فثلاثة أشهر ( قال مالك ) وليست هذه بمنزلة امرأة المفقود وذلك أنها كذبت وعجلت ولم يكن اعذار من تربص ولا تفريق من امام ﴿ قلت ﴾ فهل يكون على هذه في البيتوتة عن بيتها مثل ما يكون على المطلقة ( قال ) سألت مالكا عن الرجل ينكح أخته من الرضاعة أو أمه أو ذات محرم من الرضاعة أو النسب جهل ذلك ولم يعلمه ثم علم بذلك بدم ما دخل بها ففسخ ذلك النكاح أين تعمد ( قال ) قال لي مالك تعمد في بيتها الذي كانت تسكن فيه كما تعمد المطلقة لان أصله كان نكاحاً يدرأ عنهما به الحد ويباحق فيه الولد ( قال مالك ) فأرى أن يسلك به سبيل النكاح الحلال قال مالك وهو أحب ما فيه الى ( قال ابن القاسم ) فاسألت عنه من هذه التي تزوجت وقدم زوجها انها تعمد في بيتها الذي كانت تسكن فيه مع

زوجها الآخر ويحال بينها وبين زوجها الآخر وبين الدخول عليها حتى تنقضي عدتها  
 فترد الى زوجها الاول فان قال قائل هذه لها زوج ترد اليه وتلك لا زوج لها وانما  
 فسخ نكاحها فسخا بغير طلاق فهي لا تعتمد من طلاق زوج وانما تعتمد من مسيس  
 يلحق فيه الولد . وكذلك هذه أيضا انما تعتمد من مسيس يلحق فيه الولد وان كانت  
 ذات زوج ولا يلحق فيه الطلاق

❦ ما جاء في عدة الامة تزوج بغير اذن سيدها والنكاح الفاسد ❦

❦ قلت ❦ كم عدة الامة اذا تزوجت بغير اذن مولاهما اذا فرق بينهما ( قال ) لم  
 أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال كل نكاح فاسد لا يترك أهله عليه على  
 حال فانه اذا فرق بينهما اعتدت عدة المطلقة فأرى هذه بهذه المنزلة تعتمد عدة المطلقة  
 ولما جاء فيها مما قد أجاز به بعض الناس اذا أجازها السيد ❦ قلت ❦ أرايت النكاح  
 الفاسد اذا دخل بها زوجها الا أنه لم يطأها وتصادقا على ذلك ثم فرقت بينهما كم  
 تعتمد المرأة ( قال ) كما تعتمد المطلقة من النكاح الصحيح ولا تصدق على العدة للخلوة  
 لانه لو كان ولد يثبت نسبه الا أن ينفيه بلعان وأرى أن لا صدق لها لانها لم تطلبه  
 ولم تدعه وكذلك قال مالك وتعاض من تلذذه بها ان كان تلذذ بها بشئ ولا يكون  
 في هذا صدق ولا نصف صدق ❦ قال سحنون ❦ وقد قيل انها لا تعاض

❦ ما جاء في المفقود تزوج امرأته ثم يقدم والتي تطلق ❦

❦ فتعلم الطلاق ثم ترجع ولا تعلم ❦

❦ قلت ❦ أرايت المرأة ينبي لها زوجها فتعتمد منه ثم تزوج والمرأة يطلقها زوجها  
 فتعلم بالطلاق ثم يراجعها في العدة وقد غاب زوجها ولم تعلم بالرجعة حتى تنقضي العدة  
 فتزوج وامرأة المفقود تعتمد أربع سنين بأمر السلطان ثم أربعة أشهر وعشر  
 فتسكح أهؤلاء عند مالك محملين محمل واحد ( قال ) لا . أما التي ينبي لها زوجها  
 فهذه يفرق بينها وبين زوجها الثاني وترد الى زوجها الاول بعد الاستبراء وان ولدت

منه أولاداً وأما امرأة المفقود والتي طلقت ولم تعلم بالرجعة فإنه قد كان مالك يقول مرة إذا تزوجتا ولم يدخل بهما أزواجهما فلا سبيل لأزواجهما اليهما ثم إن مالكا وقف قبل موته بعام أو نحوه في امرأة المطلق إذا أتى زوجها الاول ولم يدخل بها زوجها الآخر فقال مالك زوجها الاول أحق بها (قال) وسمعت أنا منه في المفقود أنه قال هو أحق بها ما لم يدخل بها زوجها الثاني وأنا أرى فيهما جميعا أن أزواجهما إذا أدركوهما قبل أن يدخل بهما أزواجهما هؤلاء الآخرون فالأولون أحق وإن دخلوا فالآخرون أحق (وقال أشهب) مثل قوله واختار ما اختاره (وقال) المغيرة وغيره بقول مالك الاول وقالوا لا توارث امرأة زوجين توارث زوجا ثم ترجع الى زوج غيره (وقال مالك) وليس استحلال الفرج بعد الاعتذار من السلطان بمنزلة عقد النكاح وقد جاء زوجها ولم يطلق ولم يميت ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قدم زوجها بعد الأربع سنين وبعد الأربعة الأشهر وعشر أردها اليه في قول مالك ويكون أحق بها قال نعم ﴿قلت﴾ أف تكون عنده على تطليقتين (قال) لا ولكنها عنده على ثلاث تطليقات عند مالك وإنما تكون على تطليقتين إذا هي رجعت اليه بعد زوج ﴿قلت﴾ أ رأيت المفقود إذا ضرب السلطان لامرأته أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشراً أ يكون هذا الفراق تطليقة أم لا (قال) إن تزوجت ودخل بها فهي تطليقة ﴿قلت﴾ فان جاء أن زوجها حي قبل أن تنكح بعد الأربعة الأشهر وعشر أتمنعها من النكاح أم لا (قال) نعم وهي امرأته على حالها وبعد ما نكحت قبل أن يدخل بها يفرق بينها وبين زوجها الثاني وتقيم على زوجها الاول ﴿قلت﴾ فان تزوجت بعد الأربعة أشهر وعشر ثم جاء موته أنه مات بعد الأربعة أشهر وعشر أترثه أم لا (قال) إن انكشف أن موته بعد نكاحها وقبل دخوله بها ورثت زوجها الاول لأنه مات وهو أحق بها فهو كمجيئه أن لو جاء أو علم أنه حي وفرق بينها وبين الآخر واعتدت من الاول من يوم مات لأن عصمة الاول لم تسقط وإنما تسقط بدخول الآخر بها وكذلك لو مات الزوج الآخر قبل دخوله بها فورثته ثم انكشف أن الزوج الاول مات



بعده أو قبله وبعد نكاحه أو جاء أن الزوج الأول حي بطل ميراثها من هذا الزوج الآخر وردت إلى الأول إن كان حيا وأخذت ميراثه إن كان ميتا فإن انكشف أن موته بعد ما دخل بها الآخر فهي زوجة الآخر ولا يفرق بينهما لأنه استحل الفرج بعد الاعتذار من السلطان وضرب المدد والمفقود حي فقد انقطعت عصمة المفقود وانما موته في تلك الحال كجيشه لو جاء ولا ميراث لها من الأول وإن انكشف أنها تزوجت بعد ضرب الآجال وبعد الأربعة أشهر وعشر بعد موت المفقود في عدة وفاته ودخل بها الآخر في تلك العدة فرق بينهما وبين الآخر ولم يتأكما أبداً وورثت الأول وإن لم يكن كان دخل بها فرق بينهما وورثت الأول وكان خاطبا من الخطاب إن كانت عدتها من الأول قد انقضت لأن عمر بن الخطاب فرق بين المتزوجين في العدة في العمد والجهل وقال لا يتأكما أبداً وهذا المسلك يأخذ بالذي طلق وارتجع فلم تعلم بالرجعة حتى انقضت العدة وتزوجت زوجها بعد موتها وفي ميراثهما وفي فسخ النكاح وإن انكشف أن موت المفقود وانقضاء عدة موته قبل تزويج الآخر ورثت المفقود وهي زوجة الآخر كما هي ﴿قال﴾ وقال مالك في امرأة المفقود إذا ضرب لها أجل أربع سنين ثم تزوجت بعد أربعة أشهر وعشر ودخل بها ثم مات زوجها هذا الذي تزوجها ودخل بها ثم قدم المفقود فأراد أن يتزوجها بعد ذلك أنها عنده على تطليقتين إلا أن يكون طلقها قبل ذلك

### ما جاء في ضرب أجل امرأة المفقود

﴿قلت﴾ رأيت امرأة المفقود أتمت الأربع سنين في قول مالك بغير أمر السلطان (قال) قال مالك لا قال مالك وإن أقامت عشرين سنة ثم رفعت أمرها إلى السلطان نظر فيها وكتب إلى موضعه الذي خرج إليه فإن يئس منه ضرب لها من تلك الساعة أربع سنين ﴿فقل﴾ للمالك هل تمتد بعد الأربع سنين عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر أم من غير أن يأمرها السلطان بذلك (قال) نعم ما لها وما للسلطان في الأربعة الأشهر

وعشر التي هي عدة ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو فإنها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا ثم تحل ﴿وقال ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب ضرب للمفقود من يوم جاءته امرأته أربع سنين ثم أمرها أن تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ثم تصنع في نفسها ما شاءت إذا انقضت عدتها ﴿وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن﴾ المفقود الذي لا يباغى سلطان ولا كتاب سلطان فيه قد أضل أهله وامامه في الأرض لا يدري أين هو وقد تلوه والطلبه والمسئلة عنه فلم يوجد فذلك المفقود الذي يضرب له الامام فيما بلغنا لامرأته ثم تعتد بعدها عدة المتوفى عنها يقولون ان جاء زوجها في عدتها أو بعد العدة ما لم تنكح فهو أحق بها وان نكحت بعد العدة ودخل بها فلا سبيل له عليها ﴿مالك﴾ أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب ثم يراجعها فلا تبلغها رجعتة إياها وقد بلغها طلاقها فتزوج انه ان دخل بها زوجها الآخر قبل أن يدركها زوجها الاول فلا سبيل لزوجها الاول الذي طلقها اليها (قال مالك) وعلى هذا الامر عندنا في هذا وفي المفقود (قال مالك) وقد بلغني أن عمر بن الخطاب قال فان تزوجت ولم يدخل بها الآخر فلا سبيل لزوجها الاول اليها (قال مالك) وهذا أحب ما سمعت الى هذا وفي المفقود فاختلف قول مالك في هذا فرأى ابن القاسم وأشهب أن أقوى القوانين اذا كان زوجها الآخر قد دخل بها لقول مالك وعلى هذا الامر عندنا في التطلق وفي المفقود في التي قد دخل بها ولقوله في التي لم يدخل بها وهذا أحب ما سمعت الى في هذا وفي المفقود ومع أن جل الآثار عن عمر بن الخطاب انما فوت التي طلقت في الدخول بها

﴿ما جاء في النفقة على امرأة المفقود في ماله﴾

﴿قلت﴾ أرايت المفقود ينفق على امرأته من ماله في الأربع سنين (قال) قال مالك ينفق على امرأة المفقود من ماله في الاربع سنين ﴿قلت﴾ في الاربعة أشهر وعشر

بعد الاربع سنين ( قال ) لا لانها معتدة ﴿ قلت ﴾ أينفق على ولده الصغار وبناته في الاربع سنين في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم ﴿ قلت ﴾ أينفق على ولده الصغار وبناته في الاربعة أشهر وعشر التي جعلتها عدة لامراته قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت المفقود اذا كان له ولد صغار ولهم مال أينفق عليهم من مال أبيهم ( قال ) لا ينفق عليهم من مال أبيهم لأن مالكا قال اذا كان للصغير مال لم يجبر الاب على نفقته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أنفقت على ولد المفقود وعلى امرأته من مال المفقود أناخذ منهم كفيلا بذلك في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ فان علم أنه قد مات قبل ذلك وقد أنفق على ولده وعلى أهله في السنين الأربع ( قال ) قال مالك في امرأة المفقود اذا أنفقت من ماله في الأربع سنين التي ضربها السلطان أجلا لها ثم أتى العلم بأنه قد مات قبل ذلك غرمت ما أنفقت من يوم مات لأنها قد صارت وارثة ولم يكن منه تقيط ونفقته من مالها ﴿ قلت ﴾ وان مات قبل السنين التي ضربها السلطان أجلا للمفقود أترد ما أنفقت من يوم مات ( قال ) نعم وكذلك المتوفى عنها زوجها ترده ما أنفقت بعد الوفاة ﴿ قلت ﴾ أرايت ما أنفق على ولد المفقود ثم جاء علمه أنه قد مات قبل ذلك ( قال ) مثل ما قال لنا مالك في المرأة انهم يردون ما أنفقوا بعد موته

— ما جاء في ميراث المفقود —

( قال ) وقال مالك لا يقسم ميراث المفقود حتى يأتي موته أو يبلغ من الزمان ما لا يحيا الى مثله فيقسم ميراثه من يوم يموت وذلك اليوم يقسم ميراثه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جاء موته بعد الأربعة الاشهر وعشر من قبل أن تسكح أتورثها منه في قول مالك أم لا ( قال ) نعم ترثه عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان تزوجت بعد الأربعة أشهر وعشر ثم جاء موته أنه قد مات بعد الأربعة أشهر وعشر ( قال ) ان جاء موته بعد نكاح الآخر وقبل أن يدخل بها هذا الثاني ورثته وفرق بينهما واستقبلت عدتها من يوم مات وان جاء أن موته بعد ما دخل بها زوجها الثاني لم يفرق بينهما ولا ميراث لها منه الا أن يكون يعلم أنها تزوجت بعد موته في عدة منه فانها ترثه ويفرق بينهما

وان كان قد دخل بها لم تحل له أبدا وان تزوجت بعد انقضاء عدتها من موته لم يفرق بينها وبين زوجها الثاني وورثت زوجها المفقود وهذا كله الذي سمعت من مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت المفقود اذا مات ابن له في السنين التي هو فيها مفقود أتورث المفقود من ابنه هذا في قول مالك (قال) لا يرثه في قول مالك ﴿قلت﴾ فاذا بلغ هذا المفقود من السنين مالا يعاش في مثلها فجعلته ميتا أتورث ابنه الذي مات في تلك السنين من هذا المفقود في قول مالك (قال) لا يرثه عند مالك وانما يرث المفقود ورثته الاحياء يوم جعلته ميتا (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت اذا مات ابن المفقود أيقسم ماله بين ورثته ساعتئذ ولا يورث المفقود منه أم يوقف ما للأب منه خوفا من أن يكون المفقود حيا وما قول مالك في هذا (قال) يوقف نصيب المفقود فان أتى كان أحق به وان بلغ من السنين مالا يحيا الى مثلها رد الى الذين ورثوا ابنه الميت يوم مات فيقسم بينهم على واريشهم (وقال) مالك لا يرث أحد أحدا بالشك

### ما جاء في العبد يفقد

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن عبدا لي فقد وله أولاد أحرار فأعتقته بعد ما فقد العبد أيجرّ ولأء ولده الاحرار من امرأة حرة أم لا (قال) لا يجرّ الولاء لأننا لا ندرى أ كان يوم أعتقته حيا أم لا ألا ترى أن مالكا قال في المفقود اذا مات بعض ولده انه لا يرث المفقود من مال ولده هذا الميت شيئا اذا لم تعلم حياة المفقود يوم يموت ولده هذا لأنه لا يدري لعل المفقود يوم يموت ولده هذا كان ميتا ولكن يوقف قدر ميراثه فكذلك الولاء على ما قال لي مالك في الميراث ان سيد العبد لا يجرّ الولاء حتى يعلم أن العبد يوم أعتقه السيد حي ﴿قلت﴾ أ رأيت العبد الذي فقد فأعتقه سيده اذا مات ابن له حرّ من امرأة حرة أ يوقف ميراثه أم لا في قول مالك (قال) أحسن ما جاء فيه وما سمعت من مالك أنه يؤخذ من الورثة حميل بالمال ان جاء أبوهم دفعوا حظه من هذا المال بعد ما يتلوم للاب ويطلب ﴿قلت﴾ فاذا فقد الرجل الحر فمات

بعض ولده أعطى ورثة الميت بالمال حميلا بنصيب المفقود وأنصبتهم (قال) لا ولكن  
يوقف نصيب المفقود ﴿قلت﴾ ما فرق ما بينهما (قال) لان مالكا قال لا يورث أحد  
بالشك والحر اذا فقد فهو وارث هذا الابن الا أن يعلم أن الاب المفقود قدمات  
قبل هذا الابن وأما العبد الذي أعتق فانما ورثة هذا الابن الحر من الحرية اخوته وأمه  
دون الاب لانه عبد حتى يعلم أن العبد قد مسه العتق قبل موت الابن والعبد لما فقد  
لا يدري أمسه العتق أم لا لانا لا ندري لعله كان ميتا يوم أعتقه سيده فلذلك  
رأيت أن يدفع المال الى ورثة ابن العبد ويؤخذ منهم بذلك حميل ورأيت في ولد الحر  
أن يوقف نصيب المفقود ولا يعطى ورثة ابن الميت نصيب المفقود بحالة فهذا فرق ما بينهما  
وهذا قول مالك انه لا يورث أحد بالشك ألا ترى في مسئلتك في ابن العبد ان ورثته  
الاحرار كانوا ورثته اذ كان أبوه في الرق فهم الورثة على حالتهم حتى يعلم ان الاب  
قد مسه العتق ﴿قلت﴾ رأيت قول مالك لا يورث أحد بالشك أليس ينبغي ان  
يكون معناه أنه من جاء يأخذ المال بوراثته يدعيها فان شككت في وراثته وخفت  
ان يكون غيره وارثا دونه لم أعطه المال حتى لا أشك أنه ليس للميت من يدفع هذا  
عن الميراث الذي يريد أخذه (قال) انما معنى قول مالك لا يورث أحد بالشك انما  
هو في الرجلين يهلكان جميعا ولا يدري أيهما مات أولا وكل واحد منهما وارث  
صاحبه انه لا يرث واحد منهما صاحبه وانما يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء  
﴿قلت﴾ فانت تورث ورثة كل واحد منهما بالشك لانك لا تدري لعل الميت هو  
الوارث دون هذا الحي (قال) الميتان في هذا كأنهما ليسا بوارثين وهما اللذان لا يورث  
مالك بالشك وأما هؤلاء الاحياء فانما ورثتهم حين طرحتا الميتين فلم نورث بعضهم من  
بعض فلم يكن بد من أن يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء فالعبد عندي اذا  
لم يدرك أمسه العتق أم لا فهو بمنزلة الميتين لا أورثه حتى أستيقن أن العتق قد مسه

— ما جاء في القضاء في مال المفقود ووصيته —

﴿قلت﴾ رأيت ديون المفقود الى من يدفعونها (قال) يدفعونها الى السلطان

﴿ قلت ﴾ ولا يجزئهم أن يدفعوها الي ورثته (قال) لا لان الورثة لم يرثوه بعد  
﴿ قلت ﴾ أرايت المفقود اذا فقد وماله في أيدي ورثته أينزعه السلطان ويوقفه (قال)  
قال مالك يوقف مال المفقود والسلطان ينظر في ذلك ويوقف ماله ولا يدع أحداً  
يفسده ولا يبذره ﴿ قلت ﴾ أرايت المفقود اذا كان ماله في يد رجل قد كان المفقود  
داينه أو استودعه اياه أو قارضه أو أعاره متاعاً أو أسكنه في داره أو أجره اياها أو  
مأشبه هذا أنزع هذه الاشياء من يد من هي في يديه أم لا يمرض لم السلطان حتى  
تم الاجارة (قال) أما ما كان من اجارة فلا يمرض لهم حتى تم الاجارة وأما ما كان  
من عارية فان كان لها أجل فلا يمرض للعارية حتى يتم الاجل وما كان من دور  
أسكنها فلا يمرض ان هي في يديه حتى يتم سكناه وما استودعه أو دايته أو  
قارضه فان السلطان ينظر في ذلك كله ويستوثق من مال المفقود ويجمعه له ويجعله  
حيث يرى لانه ناظر لكل غائب ويوقفه وكذلك الاجارات والسكنى وغيرها  
اذا مضت آجالها صنع فيها السلطان مثل ما وصفت لك ويوقفها ويجرزها على الغائب  
﴿ قلت ﴾ فان كان قد قارض رجلاً الى أجل من الآجال ثم فقد فقال القراض  
لا يصلح فيه الاجل عند مالك وهو قراض فاسد لا يحل فالسلطان يفسخ هذا القراض  
ولا يقره ويصنع في ماله كله ما وصفت لك ويوكل رجلاً بالقيام في ذلك أو يكون في  
أهل المفقود رجل يرضاه فيوكله ينظر في ذلك وينظر القاضي للغائب ﴿ قلت ﴾  
ولم قلت في العارية اذا كان لها أجل ان السلطان يدعها الى أجلها في يد المستعير (قال)  
لان المفقود نفسه لو كان حاضراً فأراد أن يأخذ عاريتة قبل محل الاجل لم يكن له  
ذلك عند مالك لانه أمر أوجبه على نفسه فليس له أن يرجع فيه فلذلك لا يمرض فيها  
السلطان لان المفقود نفسه لم يكن يستطيع رده ولانه لو مات لم يكن لورثته أن  
يأخذوها ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً باع جارية له ثم فقد فاعترفت الجارية في يد  
المشتري وللمفقود عروض أيدي على العروض فيأخذ الثمن الذي دفعه الى المفقود من  
هذه العروض عند مالك (قال) نعم لان بالسكا رأي القضاء على الغائب ﴿ قلت ﴾

أرأيت المفقود اذا اعترف متاعه رجل فأراد أن يقيم اليينة أيجمل القاضى للمفقود  
وكيلا أم لا (قال) لا أعرف هذا من قول مالك انما يقال لهذا الذى اعترف هذه  
الاشياء أقم اليينة عند القاضى فان استحققت أخذت والا ذهبت ﴿قلت﴾ أرأيت  
لو أن رجلا أقام اليينة أن المفقود أوصى له بوصية أتقبل بينته (قال) نعم عند مالك  
فان جاء موت المفقود وهذا حي أجزت الوصية اذا حملها الثلث وان بلغ المفقود من  
السنين مالا يحيا الى مثلها وهذا حي أجزت له الوصية ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقام  
رجل اليينة أن المفقود أوصى اليه قبل أن يفقد (قال) أتقبل بينته واذا جمعت المفقود  
ميتا جمعت هذا وصيا ﴿قلت﴾ وكيف تقبل بينتهما وهذا لم يجب له ثنى بعد وانما  
يجب لهما ذلك بعد الموت (قال) يقبلها القاضى لان هذا الرجل يتول أخاف أن  
تموت بينتى ﴿قلت﴾ فان قبل بينته ثم جاء موت المفقود بعد ذلك أنامرهما بأن يعيدا  
اليينة أو قد أجزت تلك اليينة (قال) قد أجزت لهما تلك اليينة ﴿قلت﴾ أرأيت  
ان ادعت امرأة أن هذا المفقود كان زوجها أتقبل بينتها أم لا (قال) نعم تقبل  
منها اليينة لان مالكا يرى القضاء على الغائب

— ما جاء فى الاسير يفقد —

﴿قلت﴾ أرأيت الاسير فى أرض العدو أهو بمنزلة المفقود فى قول مالك (قال) لا  
والاسير لا تزوج امرأته الا أن يتنصر أو يموت ﴿قال﴾ فقيل للمالك فان لم يعرفوا  
موضعه ولا موقعه بعد ما أسر (قال) ليس هو بمنزلة المفقود ولا تزوج امرأته حتى  
يعلم موته أو يتنصر ﴿قلت﴾ ولم قال مالك فى الاسير اذا لم يعرفوا أين هو انه ليس  
بمنزلة المفقود (قال) لانه فى أرض العدو وقد عرف أنه قد أسر ولا يستطيع الوالى  
أن يستخبر عنه فى أرض العدو فليس هو بمنزلة من فقد فى أرض الاسلام ﴿قلت﴾  
أرأيت الاسير يكرهه بعض ملوك أهل الحرب أو يكرهه أهل الحرب على النصرانية  
أتبين منه امرأته أم لا (قال) قال لى مالك اذا تنصر الاسير فان علم أنه تنصر طائعا  
فرق بينه وبين امرأته وان أسكره لم يفرق بينه وبين امرأته وان لم يعلم أنه تنصر



مكرها أو طائفا فرّق بينه وبين امرأته وماله في ذلك كله موقوف حتى يموت فيكون في بيت مال المسلمين أو يرجع إلى الاسلام وقاله ربعة وابن شهاب انه ان تنصروا لا يعلم أمكره أو غيره فرّق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وان أكره على النصرانية لم يفرق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وينفق على امرأته من ماله

❦ الرجل يتزوج المرأة في العدة هل تحمل لأبيه أو لابنه ❦

قلت ❦ أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة في عدتها فلم يجامعها ولكنه قبل وباشر وجس ثم فرّق بينهما أيحل له أن ينكحها بعد ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى أن النكاح في الاشياء كلها مما يحرم بالوطء كان نكاحا حلالا أو على وجه شبهة فانه اذا قبل فيه أو تلذّذ بحمل لابنه ولا لأبيه والتلذّذها هنا في التي تنكح في عدتها بمنزلة الوطء لانه هو نفسه لو وطئها وقد تزوجها في عدتها لم تحل له أبدا فهو في تحريم الوطء ها هنا بمنزلة الذي يتزوج امرأة حراما بوجه شبهة فالوطء فيه والجمس والقبلة تحرم على آبائه وعلى أبنائه وكذلك هذا لان وطأه يحرم على نفسه فالقبلة والجمس والمباشرة تحمل بحمل التحريم أيضا لانه حين كان يطؤها فيحرم عليه وطؤها في المستقبل أبدا فكذلك اذا قبلها فيما نهاه الله عنه من نكاحها في العدة يحرم عليه تقبيلها فيما يستقبل فأمرها واحد وانما نهى الله عز وجل حين حرم نكاحها في العدة ثلاثا توطأ ولا تقبل ولا يتلذّذ منها بشيء حتى تنقضي عدتها فن ركب شيئا من ذلك فقد واقع التحريم (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها فلا يمسه في العدة ولا يقربها في العدة ولكنه دخل بها بعد العدة (قال) قال مالك يفسخ هذا النكاح وما هو بالتحريم البين وقد بينا آثار هذا وما أشبهه

❦ فيمن لا عدة عليها من الطلاق وعليها العدة من الوفاة ❦

قلت ❦ هل تعدد امرأة الخطي أو المحبوبة اذا طلقها زوجها (قال) أما امرأة الخطي فأرى عليها العدة في قول مالك (قال أشهب) لانه يصيب ببقية ما بقي من

ذكره وأراه يحصن امرأته ويحصن هو بذلك الوطء (قال ابن القاسم) وأما المجهول  
فلا أحفظ الساعة عن مالك في عدة الطلاق فيه شيئاً إلا أنه إن كان ممن لا يحصن  
امرأته فلا عدة عليها في الطلاق وأما في الوفاة فعليها أربعة أشهر وعشر على كل حال  
﴿قلت﴾ أرايت الصغيرة إذا كان مثلها لا يوطأ فدخل بها زوجها فطلقها هل عليها  
عدة من الطلاق (قال) قال مالك لا عدة عليها (قال مالك) وعليها في الوفاة العدة  
لأنها من الأزواج وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا

﴿ما جاء في عدة المرأة تنكح نكاحاً فاسداً﴾ -

﴿قلت﴾ أرايت المرأة يموت عنها زوجها ثم يعلم أن نكاحه كان فاسداً (قال) قال  
مالك لا إحداد عليها ولا عدة وفاة وعليها ثلاث حيض استبراء لرحمها ولا ميراث  
لها ويلحق ولدها بأبيه ولها الصداق كاملاً الذي سمي لها الزوج ما قدم إليها وما كان  
منه مؤخراً فجميعه لها

﴿ما جاء في عدة المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن في بيوتهن﴾ -

﴿والانتقال من بيوتهن إذا خفن على أنفسهن﴾

﴿قلت﴾ أرايت المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا خافت على نفسها أيكون لها أن  
تتحول وهي في عديتها في قول مالك (قال) قال مالك إذا خافت سقوط البيت فلها أن  
تتحول وإن كانت في قرية ليس فيها مسلمون وهي يخاف عليها اللصوص وأشبه ذلك  
مما لا يؤمن عليها في نفسها فلها أن تحول أيضاً وأما غير ذلك فليس لها أن تحول  
﴿قلت﴾ أرايت إن كانت في مصر من الأمصار فخافت من جارها وهو جار سوء  
أيكون لها أن تحول أم لا في قول مالك (قال) الذي قال لنا مالك إن المبتوتة  
والمتوفى عنها لا تنتقل إلا من أمر لا تستطيع القرار عليه ﴿قلت﴾ فالمدنية والقرية  
عند مالك مفترقتان (قال) المدينة ترفع ذلك إلى السلطان وإنما سمعت من مالك  
ما أخبرتك (قال) وقال لي مالك لا تنتقل المتوفى عنها زوجها ولا المبتوتة إلا من أمر

لا تستطيع القرار عليه ﴿قلت﴾ أيكون عليها أن تمتد في الموضع الذي تحولت اليه من الخوف في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت امرأة طلقها زوجها فكانت تمتد في منزله الذي طلقها فيه فأنهدم ذلك المسكن فقالت المرأة أنا أنتقل الى موضع كذا وكذا أعتد فيه وقال الزوج لا بل أنقلك الى موضع كذا وكذا فتعدى فيه القول قول من (قال) ينظر في ذلك فان كان الذي قالت المرأة لا ضرر على الزوج فيه في كثرة كراء ولا سكنى كان القول قولها وان كان على غير ذلك كان القول قول الزوج ﴿مالك﴾ وسعيد بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله بن سالم أن سعد بن اسحاق ابن كعب بن عجرة حدثهم عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة أن الفريمة بنت مالك ابن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها أنها أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسأله أن يرجع الى أهلها في بني خدرة فان زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى اذا كانوا بطرف القدوم أدركهم قتلوه قالت فسألته أن يأذن لي أن أرجع الى أهلي في بني خدرة فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقلت يا رسول الله ائذن لي أن أنتقل الى أهلي قالت فقال نعم قالت فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمر بي فدعيت له قال كيف قلت قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت الفريمة فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً قالت فلما كان عثمان أرسل الى فسألني فأخبرته فاتبع ذلك وقضى به ﴿قلت﴾ أرايت ان انهدم المسكن فقال الزوج أنا أسكنك في موضع كذا وكذا وذلك ليس بضرر وقالت المرأة أنا أسكن في موضع آخر ولا أريد منك الكراء (قال) ذلك لها ﴿قلت﴾ وتحفظه عن مالك (قال) لا وهو مثل الاول ﴿قلت﴾ أرايت ان انهدم المنزل الذي كانت تمتد فيه فانتقلت منه الى منزل آخر أيكون لها أن تخرج من المنزل الثاني قبل أن تستكمل بقية عدتها (قال ابن القاسم) ليس لها أن تخرج من المنزل الثاني حتى تستكمل عدتها الا من علة ﴿قلت﴾ أرايت امرأة طلقها زوجها البتة فغلبت زوجها وخرجت

فسكنت موضعا غير بيتها الذي طلقها وهي فيه ثم طلبت من زوجها كراء بيتها الذي  
سكنته هي في حال عدتها (قال) لا كراء لها على الزوج لأنها لم تمتد في بيتها الذي  
كانت تكون فيه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع منه ﴿قلت﴾ أرأيت  
أن أخرجها أهل الدار في عدتها أن يكون ذلك لأهل الدار أم لا في قول مالك (قال) نعم  
ذلك لأهل الدار إذا انقضى أجل الكراء ﴿قلت﴾ فإذا أخرجها أهل الدار أيكون  
على الزوج أن يتكاري لها في موضع آخر في قول مالك (قال) نعم على الزوج أن يتكاري  
لها موضعا تسكن فيه حتى تنقضى عدتها (قال) وقال مالك وليس لها أن تبني في هذا  
الموضع الذي تكراه لها زوجها ﴿قلت﴾ فإن قالت المرأة حين أخرجت أنا أذهب أسكن  
حيث أريد ولا أسكن حيث يكره لي زوجي أيكون ذلك لها أم لا (قال ابن القاسم)  
نعم ذلك لها وإنما كانت تلزم السكنى في منزلها الذي كانت تسكن فيه فإذا أخرجت  
منه فأنما هو حق لها على زوجها فإذا تركت ذلك فليس لزوجها حجة أن ينقلها إلى  
منزل لم يكن لها سكنى وإنما عدتها في المنزل الذي تريد والذي يريد أن يسكنها فيه  
زوجها في السنة سواء ﴿مالك﴾ عن نافع أن ابنة لسعيد بن زيد كانت تحت عبد الله  
ابن عمرو بن عثمان فطلقها البتة فانتقلت فأنكر ذلك عليها عبد الله بن عمر بن الخطاب  
﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن  
عتبة أن مروان سمع بذلك في إمرته فأرسل إليها فردها إلى بيتها وقال سنأخذ  
بالقضية التي وجدنا الناس عليها ﴿قال يونس﴾ قال ابن شهاب كان ابن عمر وعائشة  
يشددان فيها وينهيان أن تخرج أو تبني في غير بيتها (وقال ابن شهاب) وكان ابن  
السيب يشدد فيها ﴿مالك﴾ قال قال عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وسليمان  
ابن يسار لا تبني المبتوتة إلا في بيتها ﴿قلت﴾ أرأيت كل من خرجت من بيتها  
في عدتها الذي تمتد فيه وغلبت زوجها أيحبرها السلطان على الرجوع إلى بيتها حتى  
تم عدتها فيه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الأمير إذا هلك عن امرأته أو  
طلقها وهي في دار الإمارة أن يخرج أم لا (قال) مادار الإمارة في هذا وغير دار

الامارة الاسواء وينبغي للامير القادم أن لا يخرجها من موضعها حتى تنقضى عدتها  
﴿ قلت ﴾ اتحفظ هذا عن مالك ( قال ) قال لى مالك في رجل حبس داراً له على  
رجل ماعاش فاذا انقضى فهي حبس على غيره فأت في الدار هذا الحبس عليه  
أولاً والمرأة في الدار فأراد الذي صارت الدار اليه الحبس عليه من بعد الهالك أن  
يخرج المرأة من الدار ( قال ) قال مالك لا أرى أن يخرجها حتى تنقضى عدتها ( قال )  
فالذي سألت عنه من دار الامارة أيسر من هذا ﴿ عبد الرحمن بن أبي الزناد ﴾ عن  
أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه قال دخلت على مروان فقلت ان امرأة من أهلك  
طلقت فمررت عليها آتفا وهي تنتقل فعبت ذلك عليهم فقالت أمرتنا فاطمة بنت  
قيس بذلك وأخبرتنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تنتقل حين طلقها  
زوجها الى ابن أم مكتوم فقال مروان أجل هي أمرتهم بذلك فقال عروة قلت  
أما والله لقد عابت ذلك عليك عائشة أشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان  
وحش نخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ابن  
لهيعة ﴾ عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع القاسم بن محمد يقول خرجت عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم بأمر كلثوم من المدينة الى مكة في عدتها وقتل زوجها بالعراق  
فقيل لعائشة في ذلك فقالت اني خفت عليها أهل الفتنة وذلك ليالى فتنة المدينة بعد  
ما قتل عثمان رحمه الله قال محمد وكانت عائشة تنكر خروج المطلقة في عدتها حتى  
تحل ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن القاسم أن عائشة  
زوج النبي صلى الله عليه وسلم انتقلت بأمر كلثوم حين قتل طلحة وكانت تحته من  
المدينة الى مكة قال وذلك انها كانت فتنة

— ما جاء في عدة الصبية الصغيرة من الطلاق والوفاء في بيتها —

﴿ قلت ﴾ أرايت الصبية الصغيرة اذا كان مثلها يجامع فبني بها زوجها فجامعها ثم طلقها  
البتة فأراد أبواها أن ينتقلا بها لتعتد عندهما وقال الزوج لابل تعتد في بيتها ( قال )  
عليها أن تعتد في بيتها في قول مالك ولا ينظر الى قول الابوين ولا الى قول الزوج

وقد لزمته المدة في بيتها حيث كانت تكون يوم طلقها زوجها ﴿قلت﴾ فإن كانت صبية صغيرة مات عنها زوجها فأراد أبواها الحج والنقلة الى غير تلك البلاد ألهم أن يخرجوها (قال) ليس لهم أن يخرجوها لان مالكا قال لا تنتقل المتوفى عنها ولتعتد في بيتها الا البدوية فان مالكا قال فيها وحدها انها تنتوى <sup>(١)</sup> (تنتوى) أى تحول مع أهلها حيث انتوا ﴿مالك بن أنس﴾ وسعيد بن عبد الرحمن والليث عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها انها تنتوى حيث انتوى أهلها ﴿عبد الجبار بن عمر﴾ عن ربيعة مثله (وقال ربيعة) واذا كانت في موضع خوف انها لا تقيم فيه (قال مالك) اذا كانت في قرار فانتوى أهلها لم تنتو معهم وان كانوا في بادية فانتوى أهلها انتوت معهم قبل أن تنقض عتبتها وان تبدى زوجها فتوفى فانها ترجع ولا تقيم تمتد في البادية ﴿وقال مالك﴾ في البدوى يموت ان امرأته تنتوى مع أهلها وليس تنتوى مع أهل زوجها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة التي لم يدخل بها زوجها مات عنها وهي بكر بين أبويها أو ثيب ملكت أمرها أين تمتد (قال) حيث كانت تكون يوم مات زوجها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

— ما جاء في عدة الأمة والنصرانية في بيوتها —

﴿قلت﴾ أرايت الأمة التي مات عنها زوجها التي ذكرت أن مالكا قال تمتد حيث كانت تبني ان أراد أهلها الخروج من تلك البلاد والنقلة منها الى غيرها ألهم أن ينقلوها أو يخرجوها (قال ابن القاسم) نعم ذلك لهم فستكمل بقية عتبتها في الموضع الذي ينقلونها اليه وهي بمنزلة البدوية اذا انتجع أهلها (قال) وهو قول مالك (قال يونس) قال ابن شهاب في أمة طلقت قال تمتد في بيتها الذي طلقت فيه (وقال أبو الزناد) ان تحمل أهلها تحملت معهم ﴿قلت﴾ أرايت المشرقة اليهودية أو النصرانية اذا كان زوجها مسلما فمات عنها فأرادت أن تنتقل في عتبتها يكون ذلك

لها في قول مالك أم لا (قال) قال لنا مالك تجبر على العدة ان أرادت أن تنكح قبل انقضاء العدة منعت من ذلك وجبرت على العدة (قال مالك) وعليها الاحداد أيضاً فأري أن تجبر على أن لا تنتقل حتى تنقضي عدتها لأنه قد جبرها على العدة وعلى الاحداد (قال ابن القاسم) وسبيلها في كل شيء من أمرها في العدة مثل الحرة المسلمة تجبر على ذلك ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته فأراد أن يعزلها في بيت من داره أو يطلقها عند أهلها (قال) ترجع الى بيتها فتعتد فيه ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن يحيى بن سعيد قال ترجع الى بيتها فتعتد فيه وتلك السنة (وقال) عثمان بن عفان مثله

✽ ماجاء في خروج المطلقة بالنهار والمتوفى عنها زوجها وسفرهما ✽

﴿قلت﴾ هل كان مالك يوقت لكم في المتوفى عنها زوجها الى أي حين من الليل لا يسمعها أن تقيم خارجاً من حجرتها أو يبيتها أبعد ما تقيب الشمس أم ذلك لها واسع في قول مالك حتى تريد النوم أن تتحدث عند جيرانها أو تكون في حوائجها وهل ذكر لكم مالك متى تخرج في حاجاتها أيسمها أن تدلج في حاجاتها أو تخرج في السحر أو في نصف الليل الى حاجاتها (قال) قول مالك والذي بلغني عنه أنها تخرج بسحر قرب الفجر وتأتي بمد المغرب ما بينها وبين العشاء ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن السائب بن يزيد بن خباب توفي وان امرأته أم مسلم أتت ابن عمر فذكرت له حرثاً لها بقناة وذكرت وفاة زوجها أيصلح لها أن تبيت فيه فيها فكانت تخرج من بيتها سحراً فتصبح في حرثها وتظل فيه يومها ثم ترجع اذا أمست ﴿ابن وهب﴾ عن اسامة بن زيد والليث بن سعد عن نافع أن ابنة عبد الله بن عياش حين توفي عنها واقد بن عبد الله بن عمر كانت تخرج بالليل فزور أباه وتمرؤ على عبد الله بن عمر وهي معه في الدار فلا ينكر ذلك عليها ولا تبيت الا في بيتها ﴿قلت﴾ أرايت المطلقة تطليقة يملك فيها زوجها الرجعة أو مبتوتة أيكون لها أن تخرج بالنهار (قال) قال مالك نعم تخرج بالنهار وتذهب وتجيء ولا تبيت الا في



بيتها الذي كانت تسكن فيه حين طلقت ﴿قلت﴾ والمطلقات المبتوتات وغير المبتوتات والمتوفي عنهن أزواجهن في الخروج بالنهار والمبيت بالليل عند مالك سواء قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد وأسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إذا طلقت المرأة البتة فاتها تأتي المسجد والحق ينوبها <sup>(١)</sup> ولا تبث الا في بيتها حتى تنقضي عدتها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن خالته أخبرته أنها طلقت فأرادت أن تجد نخلها فزجرها رجال فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى فجدى نخلك فانك عسى أن تصدقي وتفعل معروفا (وقالت عائشة) رضى الله عنها تخرج ولا تبث الا في بيتها (وقال القاسم) تخرج الى المسجد ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يطلق امرأته تطليقة يملك الرجعة فيها أ يكون له أن يسافر بها (قال) قال لى مالك لا إذن له في خروجها حتى يراجعها فاذا لم يكن له إذن في خروجها فلا يكون له أن يسافر بها الا من بعد أن يراجعها ﴿قلت﴾ أرايت المتوفى عنها وهي صرورة أو المطلقة وهي صرورة فأرادت أن تحج في عدتها مع ذي محرم (قال) قال مالك ليس لها أن تحج الفريضة في عدتها من طلاق أو وفاة ﴿عمرو بن الحارث﴾ أن بكير بن الاشج حذته أن ابنة هبار بن الاسود توفى عنها زوجها فأرادت أن تحج وهي في عدتها فسألت سعيد بن المسيب فنهاها ثم أمرها غيره بالحج فخرجت فلما كانت على الثيداء صرعت فانكسرت

— ما جاء في مييت المطلقة والمتوفى عنها زوجها في بيتها —

﴿قلت﴾ أرايت اذا طلقت المرأة تطليقة يملك الزوج فيها الرجعة هل تبث عن بيتها (قال) قال مالك لا تبث عن بيتها ﴿قال﴾ فقلت لمالك فاذا استأذنت زوجها في ذلك (قال) لا إذن لزوجها في ذلك حتى يراجعها ولا تبث الا في بيتها ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسألها عن المطلقة واحدة أو اثنتين أنعود صريضا أو تبث في زيارة فكرها لها المبيت وقال لا نرى عليها بأسا أن تعود كما كانت تصنع قبل تطليقه اياها ﴿قلت﴾ أرايت المطلقة واحدة يملك الزوج الرجعة

أو المبتوتة هل تبئت واحدة منهما في عدتها من طلاق أو وفاة في الدار في الصيف من الحر ( قال ) قول مالك والذي يعرف من قوله أن لها أن تبئت في بيتها وفي أسطوانها وفي حجرتها وما كان في حوزها الذي تعلق عليه باب حجرتها ﴿ قلت ﴾ فان كان في حجرتها بيوت وانما كانت تسكن منها بيتا ومتاعها في بيت من تلك البيوت وفيه كانت تسكن أيكون لها أن تبئت في غير ذلك البيت الذي كانت تسكن ( قال ) لا تبئت الا في بيتها وأسطوانها وحجرتها الذي كانت تصيف في صيفها وتبيت فيه في شتائها ولا يعني بهذا القول تبئت في بيتها المتوفى عنها والمطلقة أنها لا تبئت الا في بيتها الذي فيه متاعها انما وجه قول مالك أن جميع المسكن الذي هي فيه من حجرتها وأسطوانها وبيتها الذي تكون فيه لها أن تبئت حيث شاءت من ذلك ﴿ قلت ﴾ فلو كانت مقصورة هي فيها في الدار وفي الدار مقاصير لقوم آخرين والدار تجمعهم كلهم أيكون لها أن تبئت في حجر هؤلاء وتترك حجرتها والدار تجمع جميعهم في قول مالك ( قال ) ليس لها ذلك ولا تبئت الا في حجرتها وفي الذي في يديها من الذي وصفت لك وليس لها أن تبئت في حجر هؤلاء لانها لم تكن ساكنة في هذه الحجرة يوم طلقها زوجها وهذه الحجرة في يدي غيرها ليس في يديها ﴿ محمد بن عمرو ﴾ عن ابن جريج عن اسماعيل بن كثير عن مجاهد قال استشهد رجال يوم أحد فقام نساؤهم وهن متجاورات في دار فجن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلن انا نستوحش بالليل أفنيت عند احدا حتى اذا أصبحنا يادرننا الى بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدثن عند احدا كن ما بدا لكن حتى اذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة الى بيتها <sup>(١)</sup> ﴿ قلت ﴾ أرايت المطلقة ثلاثا أو واحدة بائنة أو واحدة تملك الرجعة وليس لها ولزوجها الا بيت واحد البيت الذي كانا يكونان فيه

( بهامش الاصل هنا ما نصه ) قيل لابن المواز أفيجوز أن يتحدث في غير بيوتهم الى نصف الليل أو أكثر منه ما لم يخن قال لا انما معنى الحديث وقت النوم وقد أخبرني عبد الله بن عبد الحكم والحارث بن مسكين أن ابن وهب أخبرهما عن مالك قال تقيم المتوفى عنها أو المطلقة في الزيارة الى قدر ما يهدأ الناس بعد العشاء ثم تنقلب وتخرج من السحر ان شاءت أم

(قال) قال مالك يخرج عنها ولا يكون معها في حجرة تغلق الحجرة عليه وعليها والمبتوتة والتي تملك الرجعة في هذا سواء (قال) وقال مالك واذا كانت داراً جامعة فلا بأس أن يكون معها في الدار تكون هي في بيت وهو في بيت آخر (قال مالك) وقد انتقل عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه أن عمر بن الخطاب كان يبعث إلى المرأة بطلاقها ثم لا يدخل عليها حتى يراجعها ﴿وقال ربيعة﴾ يخرج عنها ويقرأها في بيتها لا ينبغي أن يأخذها غلق ولا يدخل عليها إلا باذن في حاجة إن كانت له فالمكث عليها له في العدة واستبرأ به إياها فهو أحق بالخروج عنها

— ما جاء في رجوع المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن —

﴿ إلى بيوتهن يعتدون فيها ﴾

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في المرأة يخرج بها زوجها زائرة إلى مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فيهلك هنالك أترجع إلى منزلها فتعتد فيه أم تعتد في موضعها الذي مات فيه زوجها (قال) قال مالك ترجع إلى موضعها فتعتد فيه ﴿قلت﴾ فإن كان سافر بها إلى مسيرة أكثر من ذلك (قال) سألت مالكا غير مرة عن المرأة يخرج بها زوجها إلى السواحل من الفسطاط يربط بها ومن نيته أن يقيم بها خمسة أشهر أو ستة أو سنة ثم يريد أن يرجع أو يخرج إلى الريف أيام الحصاد وهو يريد الرجوع إذا فرغ ولم يكن خروجه إلى الموضع الذي خرج إليه انقطاعا للسكنى أو يكون مسكنه الريف فيدخل الفسطاط بأهله في حاجة يقيم بها شهراً ثم يريد أن يرجع إلى مسكنه بالريف (قال) قال مالك إن مات رجعت إلى مسكنها حيث كانت تسكن في هذا كله ولا تقيم حيث توفي ﴿فقيل﴾ لمالك فلو أن رجلاً انتقل إلى بلد ففرج بأهله ثم هلك (قال) مالك هذه تنتقل إلى الموضع الذي انتقلت إليه فتعتد فيه وإن شاءت رجعت ﴿فقيل﴾ له فالرجل يخرج إلى الحج بأهله فيموت في الطريق (قال) إن كان موتة قريباً من بلده ليس عليها في الرجوع كبير مؤنة رجعت وإن كانت قد نفذت

وتباعدت فلتنفذ فإذا رجعت الى منزلها اعتدت بقية عدتها فيه ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
خرج بها الى موضع من المواضع انتقل بها اليه فهلك زوجها في بعض الطريق وهي  
الى الموضع الذي خرجت اليه أقرب أو الى الموضع الذي خرجت منه أقرب فمات  
زوجها أتكون مخيرة في أن ترجع الى الموضع الذي انتقلت منه أو في أن تمضي الى  
الموضع الذي انتقلت اليه أم لا في قول مالك (قال) نعم أرى أن تكون بالخيار ان  
أحببت أن تمضي وضت وان أحببت أن ترجع رجعت وسكنت كذلك بلاني عن مالك  
﴿قلت﴾ أرأيت ان خرج بها الى منزل له في بعض القرى والقرى منزله فهلك هنالك  
(قال) ان كان خرج بها على ما وصفت لك من جداد يجده أو حصاد يحصده أو لحاجة  
فانها ترجع الى بيتها الذي خرج بها الزوج منه فتعتد فيه ولا تمكث في هذا الموضع  
وان كان منزلا لزوجها ولا تقيم فيه الا أن يكون خرج بها حين خرج بها يريد سكناه  
والمقام فيه فتعتد فيه ولا ترجع (وقال ربيعة) اذا كانت بمنزلة السفر أو بمنزلة الظعن  
فارجوع الى مسكنها أمثل ﴿ابن وهب﴾ عن حيوة بن شريح أن أبا أمية حسان حدثه  
أن سهل بن عبد العزيز توفي وهو عند عمر بن عبد العزيز بالشام ومعه امرأته فأمر  
عمر بن عبد العزيز بامرأة سهل أن ترتحل الى مصر قبل أن يحل أجلها فتعتد في داره  
بمصر ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشيج قال سألت سالم بن  
عبد الله عن المرأة يخرج بها زوجها الى بلد فيتوفى عنها أترجع الى بيته أو الى بيت  
أهلها فقال سالم بن عبد الله تعتد حيث توفي زوجها أو ترجع الى بيت زوجها حتى  
تنفذي عدتها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن يزيد بن  
محمد عن القاسم بن محمد بهذا (قال يونس) وقال ربيعة ترجع الى منزلها الا أن  
يكون المنزل الذي توفي فيه زوجها منزل ثقلة أو منزلا به ضيعة لا تصالح ضيعتها الا  
بمكانها ﴿قلت﴾ فان سافر بها فطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا وقد سافر بها أو انتقل  
بها الى موضع سوى موضعه فطلقها في الطريق (قال) الطلاق لا أقوم على أنى  
سميته من مالك ولكنه مثل قوله في الموت وكذلك أقول لان الطلاق فيه العدة مثل

ما في الموت ﴿قلت﴾ والثلاث والواحدة في ذلك سواء. قال نعم ﴿قلت﴾  
 رأيت ان سافر بها فطلقها تطليقة تملك الرجعة أو صالحها أو طلقها ثلاثاً أو كان انتقل  
 بها من موضع الى موضع وقد بلغت الموضع الذي أراد الا مسيرة يوم أو يومين أو  
 أقل من ذلك فأرادت المرأة أن ترجع الى الموضع الذي خرجت منه وبينها وبين  
 الموضع الذي خرجت منه شهر وليس معها ولي ولا ذو محرم أيكون ذلك لها في  
 قول مالك أم لا (قال) ان كان الموضع الذي خرجت اليه موضعاً لا يريد سكناه مثل  
 الحج والمواخير وما وصفت لك من خروجه الى منزله مثل الريف ان كانت قريبة من  
 موضعها الذي خرجت منه رجعت الى موضعها وان كانت قد تباعدت لم ترجع الا  
 مع ثقة وان كان انما انتقل بها فكان الموضع الذي خرجت اليه على وجه السكنى  
 والاقامة فان أحببت أن تنفذ الى الموضع الذي خرجت اليه فذلك لها وان أحببت  
 أن ترجع فذلك لها اذا أصابت ثقة ترجع معه لان الموضع الذي انتقل اليه مات قبل  
 أن يتخذ مسكناً ﴿قلت﴾ فان كان مات قبل أن يتخذ مسكناً فلم جعلت المرأة  
 بالخيار في أن تمضي اليه وتنتد فيه وأنت تجعله حين مات الميت قبل ان يسكنه غير  
 مسكن فلم لا تأمرها أن ترجع الى موضعها الذي خرجت منه وتجعلها بمنزلة المسافرة  
 (قال) لا تكون بمنزلة الذي خرج بها مسافراً لانه لما خرج بها منتقلاً فقد رفض  
 سكناه في الموضع الذي خرج منه وصار موضعه الذي منه خرج ليس بمسكن له  
 ولم يبلغ الموضع الذي خرج اليه فيكون مسكناً له فصارت المرأة ليس وراءها لها  
 مسكن ولم تبلغ أمامها المسكن الذي أرادت فهذه امرأة مات زوجها وليس في  
 مسكن فلها أن ترجع ان أرادت اذا أصابت ثقة أو تمضي الى الموضع الذي أرادت  
 ان كان قريباً وان كان بعيداً فلا تمضي الا مع ثقة ﴿قلت﴾ رأيت ان قالت المرأة لا  
 أقدم ولا أرجع ولكني أعتد في موضعي هذا الذي أنا فيه أو أنصرف الى بعض  
 المدائن أو القرى فأعتد فيها أيكون ذلك لها أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً  
 ويكون ذلك لها لانها امرأة ليس لها منزل فهي بمنزلة امرأة مات زوجها أو طلقها

ولا مال له وهي في منزل قوم فأخرجوها فلما أن تعتد حيث أحببت أو بمنزلة رجل خرج من منزل كان فيه ففعل المرأة إلى أهلها فتكاري منزلا يسكنه فلم يسكنه حتى مات فلما أن تعتد حيث شاءت لأنها لا منزل لها إلا أن تريد أن تنتجع من ذلك انتجاعا بعيداً فلا أرى ذلك لها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة تخرج مع زوجها حاجة من مصر فلما بلغت المدينة طلقها زوجها أو مات عنها أتفد لوجهها أم ترجع إلى مصر وهذا كله قبل أن تحرم وبعد ما أحرمت (قال) سئل مالك عن المرأة تخرج من الأندلس تريد الحج فلما بلغت أفريقيا توفي زوجها (قال) قال مالك إذا كان مثل هذا فأرى أن تفد لحجتها لأنها قد تباعدت من بلادها فالذي سألت عنه هو مثل هذا ﴿قلت﴾ له فالطلاق والموت في هذا سواء (قال) نعم عندي ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيبة عن عمران بن سليم قال حجت معنا امرأة توفي عنها زوجها قبل أن توفي عدتها فلما قدمت المدينة انطلقت إلى عبد الله بن عمر فقالت له اني حججت قبل أن أقضى عدتي فقال لها لولا أنك بلغت هذا المكان لأمرتك أن ترجعي ﴿قلت﴾ أرايت ان لم تكن مضت في المسير في حجها إلا مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فملك زوجها أو طلقها أترى أن ترجع عن حجها وتشد في بيتها أم لا (قال) قال مالك إذا كان أمراً قريباً وهي تجد ثقة ترجع معه رأيت أن ترجع إلى منزلها فتعتد فيه فإن تباعد ذلك وسارت مضت على حجها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في امرأة طلقت وهي حاجة قال تعتد وهي في سفرها (قال ابن القاسم) في تفسير قول مالك في اللأئي ردهم<sup>(١)</sup> عمر بن الخطاب من البيداء انما هم من أهل المدينة وما قرب منها (قال) فقلت لمالك فكيف ترى في ردهم (فقال مالك) ما لم يحرم فأرى أن يرددن فإذا أحرم فأرى أن يمتن لوجههن وبئس ما صنعن وأما التي تخرج من مصر فيهلك زوجها

(١) (قوله في اللأئي ردهم) قال أبو الحسن الصحيح ردهن ويأتي جواب مالك فيهن بالصواب

بالمدينة ولم تحرم (قال) قال مالك هذه تنفذ لحجها وان كانت لم تحرم ﴿قلت﴾  
 أرايت ان سافر بامرأته والحاجة لامرأته الى الموضع الذي تريد اليه المرأة والزوج  
 لخصومة لها في تلك البلدة أو دعوى قبل رجل أو مورث لها أرادت قبضه  
 فلما كان بينها وبين الموضع الذي تريد اليه مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة هلك  
 زوجها عنها ومعها ثقة ترجع معه الى بلادها أتمضى لوجهها للحاجة التي خرجت  
 اليها أم ترجع الى بلادها وترك حاجتها (قال) قال مالك ان هي وجدت ثقة رجعت  
 الى بيتها وان لم تجد ثقة نفذت الى موضعها حتى تجد ثقة فترجع معه الى موضعها  
 فتعتد فيه بقية عدتها ان كان موضعها الذي تخرج منه تدركه قبل انقضاء عدتها  
 ﴿قلت﴾ فان خرج بامرأته من موضع الى موضع بعيد فسافر بها مسيرة  
 الأربعة الأشهر أو الخمسة الأشهر ثم انه هلك وبينها وبين بلادها الأربعة الأشهر  
 أو الخمسة الأشهر (قال) أرى أنه اذا كان بينها وبين بلادها التي خرجت منها ما ان  
 هي رجعت انقضت عدتها قبل أن تبلغ بلادها فانها امتد حيث هي أو حيثما أجت  
 ولا ترجع الى بلادها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة من أهل المدينة اذا اكرت الى مكة  
 تريد الحج مع زوجها فلما كانت بذى الحليفة أو بملل<sup>(١)</sup> أو بالروحاء ولم تحرم بعد  
 هلك زوجها أو طلقها ثلاثا فأرادت الرجوع كيف يصنع الكرى بكرائها يلزم المرأة  
 جميع الكراء أو يكون لها أن تكري الابل في مثل ما اكرتها أم يكون لها أن  
 تفاسخ الجمال ويلزمها من الكراء قدر ما ركبت في قول مالك أم ماذا يكون عليها  
 (قال) قال مالك أرى أن الكراء قد لزمها فان كانت قد أكرمت نفذت وان  
 كانت لم تحرم وكانت قريبة رجعت وأكرت ما اكرت في مثل ما اكرتها  
 وترجع ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك زوجها بذى الحليفة وقد أكرمت وهي من أهل  
 المدينة أترجع أم لا (قال) قال مالك اذا أكرمت لم ترجع

— ما جاء في نفقة المطلقة وسكنائها —



﴿قلت﴾ رأيت المطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا هل تلزمه النفقة والسكنى في قول مالك أم لا (قال) قال مالك السكنى تلزمه لمن كلهن وأما النفقة فلا تلزم الزوج في المبتوتة ثلاثا كان طلاقه إياها أو صلحا إلا أن تكون حاملا فتلزمه النفقة والنفقة لازمة للزوج في كل طلاق يملك فيه الزوج الرجعة حاملا كانت امرأته أو غير حامل لأنها تمد امرأته على حالها حتى تنقضى عدتها وكذلك قال مالك (قال) وقال مالك وكل نكاح كان حراما نكح بوجه شبهة مثل أخته من الرضاعة أو غيرها ممن حرم الله عز وجل عليه إذا كان على وجه الشبهة ثم فرق بينهما فإن عليه نفقتها إذا كانت حاملا وإن لم تكن حاملا فلا نفقة عليه وتمتد حيث كانت تسكن ﴿قلت﴾ فهل يكون لها على الزوج السكنى وإن أبى الزوج ذلك (قال) قال لى مالك تمتد حيث كانت تسكن . ففي قول مالك هذا أن لها على الزوج السكنى لأن مالكا قال تمتد هذه حيث كانت تسكن لأنه نكاح يلحق فيه الولد فسبيلها في العدة سبيل النكاح الصحيح وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ ولم جعلتم السكنى المبتوتة وأبطلتم النفقة في العدة (قال) كذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا بذلك مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المبتوتة لا نفقة لها ﴿مالك﴾ عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لك عليه نفقة ﴿قلت﴾ رأيت النصرانية تحت المسلم هل لها على زوجها السكنى إذا طلقها مثل ما يكون عليه في المسلمة الحرة (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ رأيت الصبية التي قد دخل بها زوجها ومثلها يجامع فجامعها أو لم يجامعها حتى طاقها فأبت طلاقها أتلزمه السكنى لها في قول مالك أم لا (قال) إذا ألزمت الجارية العدة لمكان الخلوة بها فملى الزوج السكنى في قول مالك ﴿قلت﴾ رأيت أن خلا بها في بيت أهلها ولم يبن بها إلا أنهم

أخلوه وإياها ثم طلقها قبل البناء بها وقال لم أجامعها وقالت الجارية ما جامعتني أتجمل عليها  
العدة أم لا (قال) عليها العدة لهذه الخلوة ﴿قلت﴾ فهل يكون على الزوج السكنى  
قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لا سكنى عليه لأن الجارية قد أقرت  
بأنه لا سكنى لها على الزوج ﴿قلت﴾ أرايت أن خلاها هذه الخلوة في بيت أهلها  
فادعت الجارية أنه قد جامعها وأنكر الزوج ذلك (قال) القول قول الزوج ولا سكنى  
عليه وإنما عليه نصف الصداق فلذلك لا يكون عليه السكنى وإنما تكون عليه السكنى  
إذا وجب عليه الصداق كاملاً حيناً وجب الصداق كاملاً وجب السكنى ﴿قلت﴾  
وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن أقر الزوج بوطنها وجحدت الجارية ولم يخل  
بها أو خلاها (قال) قد أقر الزوج بالوطء فعليه الصداق كاملاً إن أحبت أن تأخذه  
أخذه وإن أحبت أن تدع النصف فهي أعلم (قال) وإن كان لم يخل بها وادعى أنه  
غشها وأنكرت ذلك ولم يعرف دخوله لم يكن عليها عدة (قال ابن القاسم) وإنما  
طرح عنها المدق لانه اتهم حين لم يعرف له دخول وطلقها أن يكون مضاراً يريد  
حبسها فلا عدة عليها ولا تكون العدة إلا بخلوة تعرف أو اهتداء في البناء بها قال  
وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت الصبية التي لا يجامع مثلها وهي صغيرة دخل بها  
زوجها فطلقها البتة أيكون لها السكنى في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها  
فكذلك لا سكنى لها ﴿قلت﴾ فإن مات عنها وقد دخل بها وهي صبية صغيرة (قال)  
لها السكنى لانه قد دخل بها وإن لم يكن مثلها يجامع لان عليها العدة فلا بد من  
أن تمتد في موضعها حيث مات عنها زوجها فإن لم يكن دخل بها وهي في بيت أهلها  
ومات عنها فلا سكنى لها على زوجها إلا أن يكون الزوج قد اكترى لها منزلاً  
تكون فيه وأدّى الكراء فمات وهي في ذلك الموضع فهي أحق بتلك السكنى  
وكذلك الكبيرة إذا مات عنها قبل أن يبنى بها ولم يسكنها الزوج مسكنه ولم يكثر  
لها مسكنها تسكن فيه فأدّى الكراء ثم مات عنها فلا سكنى لها على الزوج  
وتعتد في موضعها عدة الوفاة وإن كان قد فعل ما وصفت لك فهي أحق بذلك

المسكن<sup>(١)</sup> حتي تنقضى عدتها وان كانت في مسكنها حين مات عنها ولم يكن دخل بها فعليها أن تعتد في موضعها عدة الوفاة ولا سكني لها على الزوج وكذلك الصغيرة عليها أن تعتد في موضعها ولا سكني لها على الزوج اذا لم يكن الزوج قد فعل ما وصفت لك قال وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الصبية الصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا دخل بها زوجها ثم طلقها أليكون لها السكني على الزوج أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها فاذا قال مالك لا عدة عليها فلا سكني لها (قال) وقال مالك وليس لها الا نصف الصداق ﴿قلت﴾ أرأيت الامة اذا طلقها زوجها فأبت طلاقها أليكون لها السكني على زوجها أم لا (قال) قال مالك تعتد في بيت زوجها ان كانت تبيت عنده فان كانت تبيت عنده قبل ذلك فعليه السكني ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت تبيت عند أهلها قبل أن يطلقها زوجها فطلقها الزوج البتة أليكون لها عليه السكني (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً الا أنه قال تعتد عند أهلها حيث كانت تبيت ولم أسمعه يذكر في السكني أن على الزوج في هذه بمنها شيئاً ولا أرى أنا على الزوج هذه السكني لأنها اذا كانت تحت زوجها لم يسكنوها معه ولم يبوؤها معه بيتاً فتكون فيه مع الزوج فلا سكني لها على الزوج في هذا لانه اذا كانت تحته ثم أرادوا أن يفرموه السكني لم يكن ذلك لهم الا أن يبوؤها مسكناً ويخلوها معه وانما حالها اليوم بعد ما طلقها كحالها قبل أن يطلقها في ذلك ولم أسمع هذا من مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وسئل مالك عن التبد يطلق زوجته وهي حرة أو أمة وهي حامل أعليه إنافقة أم لا (قال) مالك لا نفقة عليه الا أن يعتق وهي حامل فينفق على الحرة ولا ينفق على الامة الا أن تعتق الامة بعد ما اعتق وهي حامل فينفق عليها في حملها لان الولد ولده (وقال ربيعة) في

(١) بهامش الاصل هنا ما نصه . قال فضل قال ابن عديس قال سحنون هو إنما تطوع بالسكني ولم يجب عليه المكفي فكيف تكون أولى به قال فضل وهذا المذهب الذي ذهب اليه سحنون هو مذهب عبد الملك بن الماجشون في ديوانه اهـ

الحرّ تحته الامة أو الحرة تحت العبد فيطلقها وهي حامل قال ليس لها عليه نفقة  
 ﴿ وقال يحيى بن سعيد ﴾ ان الامة اذا طلقت وهي حامل انها وما في بطنها لسيدها  
 وانما تكون النفقة على الذي يكون له الولد وهي من المطلقات ولها متاع بالمعروف  
 ﴿ مالك ﴾ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن المرأة يطلقها زوجها  
 وهي في بيت بكراء على من الكراء قال سعيد على زوجها قالوا فان لم يكن عنده  
 قال فمليها قالوا فان لم يكن عندها قال فعلى الامير

— ما جاء في نفقة المختامة والمبارثة وسكنائها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الملاعن أو المولى اذا طلق السلطان على المولى أو لاعن بينه وبين  
 امرأته فوقع الطلاق بينهما أيكون على الزوج السكني والنفقة ان كانت المرأة حاملا  
 في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك عليه السكني فيهما جميعا وقال في النفقة ان  
 كانت هذه التي آلى منها ففرق السلطان بينهما حاملا أو غير حامل كانت لها النفقة  
 على الزوج ما دامت حاملا أو حتى تنقضي عدتها ان لم تكن حاملا لأن فرقة الامام  
 فيهما غير بائن وهما يتوارثان ما لم تنقض العدة وأما الملاعنة فلا نفقة لها على الزوج ان  
 كانت حاملا لأن ما في بطنها ليس يلحق الزوج ولهما جميعا السكني ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
 المختلعة والمبارثة أيكون لهما السكني أم لا في قول مالك ( قال ) نعم لهما السكني في قول  
 مالك ولا نفقة لهما الا أن تكونا حاملتين ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لبيعة عن بكير عن  
 سليمان بن يسار أنه قال ان المفتدية من زوجها لا تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها  
 ولا نفقة لها الا أن تكون حاملا ﴿ قال مالك ﴾ الامر عندنا أنها مثل المبتوتة لا نفقة  
 لها ﴿ ابن وهب ﴾ عن موسى بن علي أنه سأل ابن شهاب عن المختلعة والخيرة  
 والموهوبة لاهلها أين يمتددن قال يمتددن في بيوتهن حتى يحللن ( قال ابن وهب )  
 قال خالد بن عمران وقاله القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ﴿ قلت ﴾  
 أرأيت المختلعة والمبارثة أيكون لهما النفقة والسكني في قول مالك ( قال ) ان كانتا  
 حاملتين فلهما النفقة والسكني في قول مالك وان كانتا غير حاملتين فلهما السكني ولا

نفقة لها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال المبرأة مثل المطلقة  
في المكث لها مالها وعليها ما عليها

— ما جاء في نفقة المتوفى عنها زوجها وسكنها —

﴿قلت﴾ أرأيت المتوفى عنها زوجها أيكون لها النفقة والسكنى في العدة في قول  
مالك في مال الميت أم لا (قال) قال مالك لا نفقة لها في مال الميت ولها السكنى ان  
كانت الدار للميت وان كان عليه دين والدار دار الميت كانت أحق بالسكنى من  
الفرماء وتباع للفرماء ويشترط السكنى على المشتري وهذا قول مالك وان كانت الدار  
بكراء فنقد الزوج الكراء فهي أحق بالسكنى وان كان لم ينقد الكراء وان كان موسراً  
فلا سكنى لها في مال الميت ولكن تنكاري من مالها (قال) ولا سكنى للمرأة  
المتوفى عنها زوجها في مال الميت اذا كانت في دار بكراء على حال الا أن يكون الزوج  
قد نقد الكراء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان الزوج قد نقد الكراء فأت الزوج وعليه  
دين من أولى بالسكنى المرأة أم الفرماء (قال) اذا نقد الكراء فالمرأة أولى بالسكنى  
من الفرماء (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت هذه المتوفى عنها زوجها اذا لم  
يجعل لها السكنى على الزوج اذا كان موسراً وكان في دار بكراء ولم يكن نقد الكراء  
أيكون للمرأة أن تخرج حيث أحببت أم تمتد في ذلك البيت وتؤدى كراءه (قال) لا  
يكون لها أن تخرج منه اذا رضى أهل الدار بالكراء الا أن يكروها كراء لا يشبه كراء  
ذلك المسكن فلها أن تخرج اذا أخرجها أهل ذلك المسكن (قال) قال مالك فاذا  
أخرجت فلتكثر مسكناً ولا تبني الا في هذا المسكن الذي اكترته حتى تنقضى  
عدها الا ترى أن سعيد بن المسيب قال فان لم تكن عند الزوج في الطلاق فعليها  
﴿قلت﴾ فان أخرجت من المسكن الثاني فاكثرت مسكناً ثالثاً أيكون عليها أيضاً  
أن لا تبني عنه وأن تمتد فيه (قال) لم أسمع هذا من مالك وأرى أن يكون ذلك عليها  
﴿قلت﴾ أرأيت ان طلقها تطليقة بائنة أو ثلاث تطليقات فكانت في سكنى الزوج  
ثم توفي الزوج (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن حالها عندي يخالف لحال

المتوفى عنها لانه حق قد وجب لها على الزوج في حياته وليس موته بالذي يضع عنه  
حقا قد كان وجب لها عليه وان المتوفى عنها انما وجب لها الحق في مال زوجها بعد  
وفاته وهي وارث والمطلقة البتة ليست بوارث (قال ابن القاسم) وهذا الذي بلغني  
من أثق به عن مالك أنه قاله (وقد روى) ابن نافع عن مالك أنهما سواء إذا طلق  
ثم مات أو مات ولم يطلق وهذا أعدل ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والمتوفى عنها زوجها لم  
يجب لها على الميت سكنى إلا بعد موته فوجب السكنى لها ووجب الميراث معها فبطل  
سكنائها وهذه التي طلقها زوجها ثم توفي عنها وهي في عدتها قد لزم الزوج سكنائها في  
حال حياته فصار ذلك ديناً في ماله (قال) ألا ترى أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت في  
منزل الميت أو كانت في دار بكراء قد نقد الميت كراء تلك الدار كانت أولى بذلك من  
ورثة الميت ومن الغرماء في قول مالك فهذا يدل أن مالك لم يبطل سكنائها للذي  
وجب من الميراث مع سكنائها مع ويدل على أنه ليس بدين على الميت ولا مال تركه  
الميت ولو كان. إلا تركه الميت لكان لورثته أن يدخلوا معها في السكنى ولكان أهل  
الدين يحاصونها به (قال ابن القاسم) ومما يدل على ذلك لو أن رجلاً طلق امرأته  
البتة وهي في بيت بكراء فأفلس قبل أن تنقضي عدتها كان أهل الدار أحق بمسكنهم  
وأخرجت المرأة منه ولم تكن سكنائها حوزاً على أهل الدار فليس السكنى مالا  
﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه سأله عن  
المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها هل لها من نفقة قال جابر لا حسبها ميراثها ﴿ ابن  
وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار  
وابن المسيب وعمرة بنت عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلمة وربيعة مثله قال ابن  
المسيب إلا أن تكون مرضعاً فإن أَرْضعتْ أَنْفَقَ عليها بذلك مضت السنة (وقال)  
ربيعة تكون في حصتها من مالها (وقال ابن شهاب) مثله نفقتها على نفسها في ميراثها  
كانت حاملاً أو غير حامل ﴿ قالت ﴾ أرأيت المطلقة والمتوفى عنها حتى متى تنقطع  
السكنى غيها إذا قالت لم تنقض عدتي (قال) حتى تنقضي الرية وتنقضي المدة

وهذا قول مالك ﴿ ابن المسيب ﴾ أنه كان يقول في المرأة الحامل يطلقها زوجها واحدة أو اثنتين ثم تمكث أربعة أشهر أو خمسة أو أدنى أو أكثر ما لم تضع ثم يموت زوجها فكان يقول قد انقطعت عنها النفقة حين مات وهي وارثة معتدة

— ما جاء في سكنى الامة وأم الولد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة اذا أعتقت تحت العبد فاختارت فراقه أ يكون لها السكنى على زوجها أم لا في قول مالك (قال) ان كانت قد بوئت مع زوجها موضعاً فالسكنى للزوج لازم مادامت في العدة وان كانت غير مبروءة معه وكانت في بيت ساداتها اعتدت هناك ولا شيء لها على الزوج من السكنى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخرجها ساداتها فسكنت موضعاً آخر أ لها السكنى على زوجها أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال لي تمتد حيث كانت تسكن اذا طلقت فهذا طلاق ولا يلزم العبد شيء في قول مالك اذا لم تكن تبيت عنده وان أخرجها أهلها بعد ذلك فهو عن ذلك وأمرها بأن يقروها حتى تنقضي عدتها ﴿ قلت ﴾ فهل يجبرون على أن لا يخرجوها قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان أهدم المسكن فتحولت فسكنت في موضع آخر بكراء أ يكون على زوجها من السكنى شيء أم لا (قال) قال مالك اذا كانت لا تبيت عند زوجها فانها تمتد حيث كانت تبيت ولا شيء عليه من سكنها وانما يلزم الزوج ما كان يلزمه حين طلقها فما حدث بعد ذلك لم يلزم الزوج منه شيء ﴿ قلت ﴾ وان أعتق الزوج وهي في العدة (قال) اذا أعتق وهي العدة لم أر السكنى عليه (قال) قال لي مالك في العبد تكون تحتة الحرة فيطلقها وهي حامل قال لا نفقة عليه ﴿ قلت ﴾ فان أعتق قبل أن تضع حملها (قال) عليه نفقتها لأنه ولده ﴿ قال مالك ﴾ ولو أن عبداً طلق امرأته وهي حامل وقد كانت تسكن معه كان لها السكنى ولا نفقة لها للحمل الذي بها وهذا في الطلاق البائن ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان كانت في مسكن بكراء هي أكثرته فطلقها زوجها فلم تطالب الزوج بالسكنى حتى انقضت عدتها ثم دللته بالكراء بعد انقضاء العدة (قال) ذلك لها ﴿ قلت ﴾ وكذلك



ان كانت تحت زوجها لم ينفقها فطلبت منه كراء المسكن الذي اكرته بعد انقضاء الكراء والسكنى (قال) نعم ذلك لها تنبيه بذلك ان كان يوسر ايام سكنت وان كان في تلك الايام عديما فلا شيء لها عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلقها وقد كان عديما أي يكون لها أن تلزمه بكراء السكنى (قال) لا يكون لها ذلك لان مالكا سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي حامل وهو مسر أعليه نفقتها (قال) لا الا أن يوسر في حملها فتأخذ بما بقي وان وضعت قبل أن يوسر فلا نفقة لها في شيء من حملها ﴿قالت﴾ أرأيت السكنى ان أيسر في بقية من السكنى (قال) هو مثل الحمل ان أيسر في بقية منه أخذ بكراء السكنى فيما يستقبل ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد اذا أعتقها سيدها أو مات عنها (قال) عدتها حيضة ﴿قالت﴾ وهل يكون لها في هذه الحيضة السكنى قال نعم ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) قال لى مالك اذا أعتق الرجل أم ولده وهي حامل منه فعليه نفقتها فكل شيء كانت فيه تحبس له فعليه سكنها اذا كان من المدد والاستبراء والريبة وليس تشبه السكنى النفقة لان المبتوتة والمصالحة لهما السكنى ولا نفقة لهما فكذلك أم الولد لها السكنى ولا نفقة لها الا أن تكون حاملا ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد اذا أعتقها سيدها وهي حامل أي يكون لها النفقة في قول مالك (قال) قال لى مالك نعم قال لى مالك وكذلك الحر تكون تحتها الامة فيطلقها البتة وهي حامل فلا تكون عليه نفقتها ثم تمتق قبل أن تضع فعليه أن ينفق عليها بعد ما عتقت حتى تضع حملها لانه انما ينفق على ولده منها

— ما جاء في سكنى المرتدة —

﴿قلت﴾ أرأيت المرتدة أي يكون لها النفقة والسكنى اذا كانت حاملا ما دامت حاملا (قال) نعم لان الولد يلحق بأبيه فمن هناك لزمته النفقة وان كانت غير حامل يعرف ذلك لم تؤخر واستتبت فان تابت والا ضربت عنقها ولا أرى لها عليه نفقة في هذه الاستتابة لانها قد بان من رجعت الى الاسلام كانت تطليقة بائنة ولها السكنى

﴿ ما جاء في سكتي امرأة العنين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الذي لم يستطع أن يطأ امرأته ففرق السلطان بينهما أيكون لها على زوجها السكتي ما دامت في عدتها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت من تزوج أخته من الرضاعة ففرقت بينهما أتجمل لها السكتي أم لا ( قال ) قال مالك نعم تعتد حيث كانت تسكن فلما قال لي مالك ذلك علمت أن لها السكتي على زوجها ولها السكتي لأنها محبوسة عليه لاجل مائه وإن كان ولد لحق به ﴿ قلت ﴾ أرايت المستحاضة إذا طلقها زوجها ثلاثاً أو خالعها أيكون لها السكتي في قول مالك في التسعة الأشهر الاستبراء وإنما عدتها ثلاثة أشهر بعد التسعة ( قال ) قال مالك لها السكتي في الاستبراء وفي العدة وهذا أيضاً مما يدل على تقوية ما أخبرتك به أن على الزوجين إذا أسلم أحدهما ثم فرق بينهما أن لها السكتي ( وقال غيره ) إنما عدة المستحاضة سنة وليس مثل المراتبة لأن عدة المستحاضة سنة سنة

﴿ ما جاء في الاستبراء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أمة كان يطؤها سيدها فلم تلد منه فأت عنها أو أعتقها هل عليها في قول مالك شيء أم لا ( قال ) قال مالك نعم عليها حيضة إلا أن يكون أعتقها وقد استبرأها فلا يكون عليها في ذلك حيضة وتنكح مكانها إن أحببت وهذا قول مالك لأنها لو كانت أمة كان لسيدها أن يزوجه بعد أن يستبرئها وهي أمة له ويجوز للزوج أن يطأها مكانه ويجوز للزوج أن يطأها باستبراء السيد وهذا قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والعنق عند مالك بمنزلة هذا والبيع ليس كذلك إن باعها وقد استبرأها فلا بد للمشتري من الاستبراء لأنها خرجت من ملك إلى ملك وكذلك لو مات عنها وهي أمة وقد استبرأها قبل أن يموت لم تجزها تلك الحيضة لأنها تخرج من ملك إلى ملك وقال لي مالك وأم الولد لو استبرأها سيدها ثم أعتقها لم يجز لها أن تنكح حتى تحيض حيضة وليس كالأمة يكون السيد يطؤها ثم يستبرئها ثم يعتقها بعد

الاستبراء انه يجوز لها أن تزوج بغير حيضة والعنق انما يخرج من ملك الى حرية  
فلا يكون عليها الاستبراء لانها قد استبرئت بمنزل السيد حين استبرا فزوجها بعد  
ما استبرا فانما جاز للزوج أن يطأها بلا استبراء وأجزأه استبراء السيد لانها لم تصر  
للزوج ملكا فهي اذا اعتقت بعد الاستبراء جاز لها أن تزوج وان كانت حرة كما  
يجوز للسيد أن يزوجها وهي أمة قبل أن يعتقها ألا ترى أنها حين استبراها السيد  
كان له أن يزوجها فاذا اعتقها لم ينمها العنق من التزويج أيضا ويجزئها ذلك الاستبراء  
﴿قلت﴾ أرايت مكاتبا اشترى امرأته وقد كانت ولدت منه أو لم تلد فمجز فرجع  
رقيقا أو مات عنها ماذا عليه من العدة أو من الاستبراء (قال) ان كان لم يطأها بعد  
اشترائه اياها فان مالكا قال لى مرة بعد مرة عدتها حيضة ثم رجع فقال أحب  
الى أن تكون حيضتين وتفسير ما قال لى مالك فى ذلك ان كل فسخ يكون فى  
النكاح فعلى المرأة عدتها التى تكون فى الطلاق الا أن يطأها بعد الاستبراء فان  
وطأها بعد ما اشتراها فقد أنهدت عدة النكاح وصارت الى الاستبراء استبراء  
الاماء لانها وطئت بملك اليمين (قال ابن القاسم) وقوله الآخر أحب ما فيه الى أنها  
تعدت حيضتين اذا لم يطأها حتى اعتقها أو توفى عنها فان وطأها فعليها الاستبراء بحيضة  
﴿قلت﴾ من أى موضع يكون عليها حيضتان اذا هو لم يطأها من يوم اشتراها  
أو من يوم مات أو أعتق (قال) لا بل من يوم اشتراها ﴿قلت﴾ وتعدت وهي فى ملكه  
(قال) نعم ألا ترى أن هذه العدة انما جعلت مثل العدة فى الطلاق وقد تعدت الامة من  
زوجها وهي فى ملك سيدها ﴿قلت﴾ أرايت ان مات عنها هذا المكاتب أو عجز بعد  
ما اشتراها وقد حاضت عنده حيضتين فصارت الامة لسيد المكاتب أى يكون عليه أن  
يستبرئ هذه الامة وقد قال المكاتب انه لم يطأها من بعد الشراء (قال) نعم على  
سيده أن يستبرئ بحيضة وان هى خرجت حرة ولم يطأها المكاتب بعد الشراء  
فلا استبراء عليها ولا بأس أن تنكح مكانها لانها خرجت من ملك الى حرية ولم تخرج  
من ملك الى ملك ﴿وقال مالك﴾ فى رجل تزوج أمة فلم يدخل بها حتى استبراها

انه يطؤها بملك يمينه ولا استبراء عليه

— ما جاء في العبد المأذون له في التجارة يعتق وله أم ولد قد ولدت —  
 ﴿ منه قبل أن يعتق أو أعتق وفي بطنها منه ولد ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى جارية فوطئها بملك اليمين باذن السيد أو بغير اذن السيد فولدت ثم أعتق العبد بعد ذلك فتبعته كما يتبعه ماله أتكون بذلك الولد أم ولد أم لا (قال) قال مالك لا تكون به أم ولد وله أن يبيعها وكل ولد ولدته قبل أن يعتقه سيده أو أعتقه سيده وأمه حامل منه لم تضعه فان ما ولدت قبل أن يعتقه سيده وما في بطن أمته رقيق كلهم للسيد ولا تكون بشيء منهم أم ولد لانهم عبيد وانما أمهم بمنزلة ماله لانه اذا أعتقه سيده تبعه ماله (قال ابن القاسم) الا أن يملك العبد ذلك الحمل الذي في بطن جاريته منه قبل أن تضعه فتكون به أم ولد له ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فلو أن العبد حين أعتقه سيده أعتق جاريته وهي حامل منه (قال) قال لي مالك لا تعتق له في جاريته وحدودها وحرمتها وخراجها خراج أمة حتى تضع مافي بطنها فيأخذها سيده ويعتق الامة اذا وضعت مافي بطنها بالعتق الذي أعتقها به العبد المعتق ولا تحتاج الجارية هاهنا الى أن يحدد لها عتق (قال مالك) ونزل هذا ببلدنا وحكم به ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسأله بعض أصحابه ابن كنانة بعد ما قال لي هذا القول بأعوام أرأيت المدبر اذا اشترى جارية فوطئها فحملت منه ثم عجل سيده عتقه وقد علم أن ماله يتبعه أثرى ولده يتبع المدبر (قال) لا ولكنها اذا وضعت كان مدبراً على حال ما كان عليه الاب قبل أن يعتقه السيد والجارية تبع للعبد لانها ماله ﴿ قلت ﴾ وتصير ملكاً له ولا تكون بهذا الولد أم ولد (قال) قد اختلف قول مالك في هذه بمنزلة ما اختلف في المكاتب وجعله في هذه الجارية بمنزلة المكاتب في جاريته (قال ابن القاسم) والذي سمعت من مالك قال تكون أم ولد اذا ولدته في التدبير أو في الكتابة فقلت لمالك وان لم يكن لها يوم يعتق ولد حي (قال) وان لم يكن لها يوم يعتق ولد حي ﴿ قلت ﴾ ما حجة مالك في التي في بطنها ولد من هذا العبد الذي

أعتقه سيده فقال المعتق هي حرة لم جعلها في خراجها وحدودها بمنزلة الامة وانما في بطنها ولد للسيد وهي اذا وضعت ما في بطنها كانت حرة باللفظ الذي أعتقها به العبد المعتق (قال) لان ما في بطنها ملك للسيد ولا يصالح أن تكون حرة وما في بطنها رقيق فلما لم يحز هذا وقعت ولم ينفذ لها حريتها حتى تضع ما في بطنها ومما يبين ذلك أن العبد اذا كاتبه سيده وله أمة حامل منه أن ما في بطنها رقيق ولا يدخل في كتابة المكاتب الا أن يشترطه المكاتب

تم كتاب العدة من المدونة الكبرى والحمد لله حمدا كثيرا

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي﴾

(وعلى آله وصحبه وسلم)

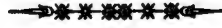
وبه تم الجزء الخامس من التقسيم الذي أجرنا الطبع على اعتباره



﴿ويليه الجزء السادس وأوله كتاب الايمان بالطلاق﴾

﴿ فهرست الجزء الخامس من المدونة الكبرى ﴾

( رواية الامام سخون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم أجمعين )



| صحيفه                                        | صحيفه                                  |
|----------------------------------------------|----------------------------------------|
| ٤٧ في نفقة المسلم على ولده الكافر            | ٢ ﴿ كتاب ارخاء الستور ﴾                |
| ٤٧ نفقة الوالد على ولده الا صاغر وليست       | ٢ في ارخاء الستور                      |
| الام عنده                                    | ٦ الرجعة                               |
| ٤٨ ما جاء فيمن تلزم النفقة                   | ١٠ دعوى المرأة انقضاء عدتها            |
| ٤٩ ما جاء في الحكمين                         | ١٣ ما جاء في التمتع                    |
| ٥٥ ﴿ كتاب التخيير والتملك ﴾                  | ١٧ ما جاء في الخلع                     |
| ٥٥ ما جاء في التخيير                         | ٢٠ في نفقة المختلعة الحامل وغير الحامل |
| ٦٥ في التملك                                 | والمبتوتة الحامل وغير الحامل           |
| ٧١ في التملك اذا شاءت المرأة أو كلاً شاءت    | ٢١ ما جاء في خلع غير المدخول بها       |
| ٧٢ جامع التملك                               | ٣٠ خلع الاب على ابنه وابنته            |
| ٧٥ ﴿ باب الحرام ﴾                            | ٣٣ في خلع الامة وأم الولد والمكاتب     |
| ٧٧ في البائنة والبتة والخلية والبرية والميئة | ٣٣ في خلع المريض                       |
| ولحم الخنزير والموهوبة والمردودة             | ٣٤ ما جاء في الصلح                     |
| ٨٧ ﴿ كتاب الرضاع ﴾                           | ٣٥ مصالحة الاب عن ابنته الصغيرة        |
| ٨٧ ما جاء في حرمة الرضاعة                    | ٣٦ في اتباع الصلح بالطلاق              |
| ٨٨ في رضاعة الفحل                            | ٣٧ جامع الصلح                          |
| ٨٩ في رضاع الكبير                            | ٣٨ في حضانة الام                       |
| ٩١ تحريم الرضاعة                             | ٤٤ نفقة الوالد على ولده المالك لامره   |
| ٩٢ في حرمة لبن البكر والمرأة المسنة          | ٤٥ في نفقة الولد على والديه وعياله     |

| صحيفه                                                                                           | صحيفه                                                                  |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------|
| ١١٧ ما جاء في عدة أم الولد                                                                      | ٩٣ في الشهادة على الرضاعة                                              |
| ١١٨ ما جاء في عدة أم الولد يموت عنها سيدها أو يمتقها                                            | ٩٥ في الرجل يتزوج الصبية فترضها امرأة له أخرى أو أجنبية أو أمه أو أخته |
| ١٢١ ما جاء في الرجل يواعد المرأة في عدتها                                                       | ٩٧ ما لا يحرم من الرضاعة                                               |
| ١٢١ ما جاء في عدة المطلقة تتزوج في عدتها                                                        | ٩٧ في رضاع النصرانية                                                   |
| ١٢٤ ما جاء في المطلقة تنقض عدتها ثم تأتي بولد بعد العدة وتقول هو من زوجي ما بينها وبين خمس سنين | ٩٨ في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها                                      |
| ١٢٦ ما جاء في امرأة الصبي الذي لا يولد لمثله تأتي بولد                                          | ١٠١ ﴿كتاب العدة وطلاق السنة﴾                                           |
| ١٢٧ ما جاء في امرأة الخصى والمحبوب تأتي بولد                                                    | ١٠١ ما جاء في طلاق السنة                                               |
| ١٢٧ ما جاء في المرأة تتزوج في عدتها ثم تأتي بولد                                                | ١٠٢ في طلاق الحامل                                                     |
| ١٢٨ ما جاء في اقرار الرجل بالطلاق بعد أشهر                                                      | ١٠٤ ما جاء في طلاق الحائض والنفساء                                     |
| ١٢٨ ما جاء في امرأة الذمي تسلم ثم يموت الذمي هل تنتقل الى عدة الوفاة وفي تزويجها في العدة       | ١٠٦ ما جاء في المطلقة واحدة تزين وتشفو لزوجها                          |
| ١٢٩ ما جاء في عدة المرأة ينعي لها زوجها                                                         | ١٠٦ ما جاء في عدة النصرانية                                            |
|                                                                                                 | ١٠٧ ما جاء في عدة الامة المطلقة                                        |
|                                                                                                 | ١٠٨ ما جاء في عدة المرتابة والمستحاضة                                  |
|                                                                                                 | ١١٠ ما جاء في المطلقة ثلاثا أو واحدة يموت زوجها وهي في العدة           |
|                                                                                                 | ١١١ ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها                                   |
|                                                                                                 | ١١٢ ما جاء في الاحداد                                                  |
|                                                                                                 | ١١٦ ما جاء في الاحداد في عدة النصرانية والاماء من الوفاة               |
|                                                                                                 | ١١٧ ما جاء في عدة الامة                                                |



صحيفه

فتزوج ثم يقدم

١٣٠ ما جاء في عدة الامة تزوج بنير

اذن سيدها والنكاح الفاسد

١٣٠ ما جاء في المفقود تزوج امرأته ثم

يقدم والتي تطلق فتعلم الطلاق ثم

ترجع ولا تعلم

١٣٢ ما جاء في ضرب أجل امرأة المفقود

١٣٣ ما جاء في النفقة على امرأة المفقود في ماله

١٣٤ ما جاء في ميراث المفقود

١٣٥ ما جاء في العبد يفقد

١٣٦ ما جاء في القضاء في مال المفقود

ووصيته

١٣٨ ما جاء في الاسير يفقد

١٣٩ الرجل يتزوج المرأة في العدة هل

تحل لايه اولائه

١٣٩ فيمن لا عدة عليها من الطلاق وعليها

العدة من الوفاة

١٤٠ ما جاء في عدة المرأة تنكح نكاحا فاسداً

١٤٠ في عدة المطلقة والمتوفى عنهن

أزواجهن في بيوتهن والانتقال من

بيوتهن اذا خفن على أنفسهن

صحيفه

١٤٣ ما جاء في عدة الصبية الصغيرة من

الطلاق والوفاة في بيتها

١٤٤ ما جاء في عدة الامة والنصرانية في

بيوتهما

١٤٥ ما جاء في خروج المطلقة بالنهار

والتوفى عنها زوجها وسفرهما

١٤٦ ما جاء في مييت المطلقة والمتوفى عنها

زوجها في بيتها

١٤٨ ما جاء في رجوع المطلقة والمتوفى

عنهن أزواجهن الى بيوتهن يعتد دن فيها

١٥٢ ما جاء في نفقة المطلقة وسكنائها

١٥٦ ما جاء في نفقة المختلعة والمبارثة وسكنائها

١٥٧ ما جاء في نفقة المتوفى عنها زوجها

وسكنائها

١٥٩ ما جاء في سكنى الامة وأم الولد

١٦٠ ما جاء في سكنى المرتدة

١٦١ ما جاء في سكنى امرأة العنين

١٦١ ما جاء في الاستبراء

١٦٣ ما جاء في العبد المأذون له في التجارة

يعتق وله أم ولد قد ولدت منه قبل

أن يمتق أو أعتق وفي بطنها منه ولد

# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَةُ

الإمام سَحْنُون بن سَعِيد التَّنُوخِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بن أَنَسٍ

أبي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بن أَنَسٍ بن مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ سَنَةَ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

المجلد السادس

من إصدارات

مركز الدراسات والبحوث الإسلامية  
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى على سيدنا محمد النبي الأمي

وعلى آله وصحبه أجمعين

كتاب الأيمان بالطلاق وطلاق المريض

الأيمان بالطلاق

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان طلق رجل امرأته فقال له رجل ما صنعت فقال هي طالق هل ينوى ان قال انما أردت أن أخبره أنها طالق بالتطليقة التي كنت طلقها ( قال ) نعم ينوى ويكون القول قوله قلت أ رأيت ان قال رجل لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق أو ان أكلت أو شربت أو لبست أو ركبت أو وقت أو قعدت فأنت طالق ونحو هذه الأشياء أتكون هذه أيمانا كلها قال نعم قلت أ رأيت ان قال لها اذا حضت أو ان حضت فأنت طالق ( قال ) ليس هذا بيمين لان هذا يلزم الطلاق الزوج مكانه حين تكلم بما تكلم به من ذلك كذلك قال مالك قلت أ رأيت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق اذا شئت ( قال ) قال مالك ان المشيئة لها وان قامت من مجلسها ذلك حتى توقف فتقضى أو ترك فان هي تركته فجامعها قبل أن توقف أو تقضى فلا شيء لها وقد بطل ما كان في يديها من ذلك قال ابن القاسم وانما قلت لك في الرجل الذي يقول لامرأته أنت طالق ان شئت ان ذلك بيدها حتى توقف وان تفرقا من مجلسهما لان مالكا قد ترك قوله الاول في التملك ورجع الى أن قال ذلك بيدها حتى توقف فهو أشكل من التملك لان مالكا قد كان يقول مرة اذا قال الرجل لفلانة أنت حر اذا قدم أبي وأنت حر

ان قدم أبى كان يقول هما مفترقان قوله اذا قدم أبى أشد وأقوى عندى من قوله ان  
 قدم أبى ثم رجع فقال هما سواء اذا وان فعلى هذا رأيت قوله اذا شئت فأنت طالق  
 وان شئت فأنت طالق على قوله اذا قدم أبى فأنت حر وان قدم أبى فأنت حر ﴿قلت﴾  
 رأيت ان قبته أ يكون هذا تركا لما كان جعل لها من ذلك (قال) نعم وهذا رأيي  
 ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال أمرك بيدك فهو مثل هذا (قال)  
 نعم وانما الذي سمعت من مالك في أمرك بيدك ﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلا قال  
 لامرأته اذا دخلت الدار فأنت طالق ثم قال لها بعد ذلك اذا دخلت الدار فأنت  
 طالق والدار التي حاف عليها هي دار واحدة فدخلت الدار كم يقع عليها (قال) يقع  
 عليها تطليقتان الا أن يكون نوى بقوله في المرة الثانية اذا دخلت الدار فأنت طالق  
 يريد به الكلام الاول ولم يرد به تطليقة ثانية لان مالك قال لو أن رجلا قال لامرأته  
 ان كلمت فلانا فأنت طالق ثم قال بعد ذلك ان كلمت فلانا فأنت طالق انه ان كان  
 أراد بالكلام الثاني اليمين الاولى فكلمه فانما يلزمه تطليقة وان كان لم يرد بالكلام  
 الثاني اليمين الاولى فكلمه فهما تطليقتان ولا يشبه هذا عند مالك الايمان بالله الذي  
 يقول والله لا أفعل كذا وكذا ثم يقول بعد ذلك والله لا أفعل كذا وكذا لذلك  
 الشيء بعينه انه انما يجب عليه كفارة واحدة ولا يشبه هذا الطلاق في قول مالك  
 ﴿قال ابن القاسم﴾ وفرق ما بين ذلك لو أن رجلا قال والله والله والله لا أكلم  
 فلانا فكلمه انه انما يجب عليه كفارة واحدة واذا قال أنت طالق أنت طالق أنت  
 طالق ان كلمت فلانا انها طالق ثلاثا ان كلمه الا أن يكون نوى بقوله أنت طالق أنت  
 طالق أنت طالق واحدة وانما أراد بالبقية أن يسمعها فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾  
 رأيت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان كنت تحبيني أو قال أنت طالق ان كنت  
 تبغضيني (قال) قال مالك وسأله رجل عن امرأة وقع بينها وبين زوجها كلام فقالت  
 فارقني فقال الزوج ان كنت تحبني فراقى فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة فاني أحب  
 فراقك ثم قالت بعد ذلك ما كنت الا لاعبة وما أحب فراقك (قال) قال مالك أرى

أن يفارقها ويمتزلها ولا يقيم عليها يصدقها مرة ويكذبها مرة هذا لا يكون ولا يقيم  
 عليها ﴿قلت﴾ ليس هذه مسئلتى انما مسئلتى انه قال ان كنت تبغضنى فأنت طالق  
 فقالت لا أبغضك وأنا أجبك ( قال ابن القاسم ) انه لا يجبر على فراقها ويؤمر فيما  
 بينه وبين الله أن يفارقها لانه لا يدري أصدقه أم لا فأحسن ذلك أن لا يقيم على  
 امرأة لا يدري كيف هي تحته أحلال أم حرام وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت  
 الرجلين يقول أحدهما لصاحبه امرأته طالق ان لم تكن قلت لى كذا وكذا ويقول  
 الآخر امرأتى طالق ان كنت قلت لك كذا وكذا ( قال ) قال مالك يدينان جميعا  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق اذا حاضت فلانة لامرأة له  
 أخرى أو أجنبية اذا كانت ممن تحيض ( قال ) أرى أنها طالق ساعة تكلم بذلك لان  
 هذا أجل من الآجال فى قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته اذا  
 حضت فأنت طالق فأوقعت عليه الطلاق فى قول مالك مكانه فاعتدت المرأة فلم تر  
 حيضاً فى عدتها فاعتدت اثني عشر شهراً ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها زوجها الحالف  
 فحاضت عنده أيقع عليها بهذه الحيضة طلاق أم لا فى قول مالك ( قال ) لا يقع عليها فى  
 قول مالك بهذه الحيضة طلاق لان الطلاق الذى أوقعه مالك عليها حين حلف انما هو  
 لهذه الحيضة وقد أحنثته فى يمينه بهذه الحيضة ولا تحنث بهامرة أخرى ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان قال لها أنت طالق ان لم أطلقك ( قال ) يقع الطلاق مكانه حين تكلم بذلك وقد قال  
 لا تطلق الا أن ترفعه الى السلطان وتوقفه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته ان أكلت  
 هذا الرغيف فأنت طالق فطلقها واحدة وانقضت عدتها فتزوجت زوجها غيره فأكلت  
 نصف الرغيف فى ملك الزوج الثانى ثم طلقها الزوج الثانى فانقضت عدتها فتزوجها  
 الزوج الاول الحالف فأكلت نصف الرغيف عنده أيقع عليها الطلاق فى قول مالك  
 اذا أكلت من ذلك الرغيف الذى حلف عليه قليلاً أو كثيراً ( قال ) نعم ما بقى من طلاق  
 ذلك الملك الذى حلف فيه شيء فاذا انقضى طلاق ذلك الملك الذى حلف فيه لم يقع  
 عليها ان أكلت الرغيف فى ملك الحالف أو بعض الرغيف طلاق لانه انما كان حالفاً

بطلاق ذلك الملك فاذا ذهب طلاقه فقد ذهب الذي كان به حالفا فصار بمنزلة من لا  
يمين عليه (قال) وسئل مالك عن رجل كان بينه وبين رجل شر وكان لاحد الرجلين أخ  
فلقى أخوه الذي نازع أخاه فقال قد بلغني الذي كان بينك وبين أخي أمس وامرأته طالق  
البتة ان لم يكن لو كنت حاضرآ لفقات عينيك (قال مالك) أراه حائثا لانه حلف على  
شيء لا يبر فيه ولا في مثله ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال أنت طالق اذا قدم فلان أو ان  
قدم فلان (قال) لا تطلق عليه حتى يقدم فلان فيما أخبرتك من قول مالك ﴿قلت﴾  
لم لا تطلقون عليه وأنتم لا تدرون لعل فلانا يقدم فيكون هذا قد طلق امرأته وقد  
وطئها بعد الطلاق وأنتم تطلقون بالشك (قال) ليس هذا من الشك وليس هذا وقتاً هو  
أت على كل حال وانما هو يطلق المرأة على الرجل الذي يشك في يمينه فلا يدري أبر  
فيها أم حنث وهذا لم يحنث بعد وانما يحنث بقدم فلان وانما مثل ذلك لو أن رجلاً قال  
امرأته طالق ان كان كلم فلان بن فلان ثم شك بعد ذلك فلا يدري أكلمه أم لا فهذا  
الذي تطلق عليه امرأته عند مالك لانه لما شك في يمينه التي حلف بها فلا يدري لعله  
في يمينه حانث فلما وقع الشك طلقت عليه امرأته لان يمينه قد خرجت منه وهو  
لا يتيقن أنه فيها بارٌّ فكل يمين لا يعلم صاحبها أنه فيها بارٌّ ويمينه بالطلاق فهو حانث  
وهذا الآخر لا يشبه الذي قال أنت طالق ان قدم فلان لانه على برٍّ وهو يتيقن أنه  
لم يحنث بعد وانما يكون حنثه بقدم فلان ولم يطلق الى أجل من الآجال ﴿قلت﴾  
أرأيت لو قال رجل لامرأته اذا حبلت فأنت طالق (قال) لا يمنع من وطئها فاذا  
وطئها مرة واحدة فأرى أن الطلاق قد وقع عليها لانها بعد وطئها أول مرة قد صارت  
بمنزلة امرأة قال لها زوجها ان كنت حاملاً فأنت طالق ولا يدري أنها حامل أم لا  
وقد قال مالك في مثل هذه انها طالق لانه لا يدري أحامل هي أم لا وكذلك قال مالك  
في امرأة قال لها زوجها ان لم تكوني حاملاً فأنت طالق ثلاثاً انها تطلق مكانها لانه  
لا يدري أحامل هي أم لا فأرى مسئلتك على مثل هذا من قول مالك ﴿قلت﴾  
أرأيت ان قال لها أنت طالق بمد قدم فلان بشهر (قال) اذا قدم فلان وقع الطلاق

عليها مكانه ولا ينتظر بها الاجل ﴿قلت﴾ أرايت الرجل اذا قال لامرأته وهي غير حامل اذا حملت فوضعت فأنت طالق (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأنا أرى ان كان وظنها في ذلك الطهر أنها طالق مكانها ولا ينتظر بها أن تضع ولا أن تحمل (قال) وقال مالك ولا تجبس ألف امرأة لامرأة واحدة يكون أمرها في الحمل غير أمرهن ولاني سمعت مالكا يقول في الرجل يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالق حين تكلم ولا يستأنى بها النظر والذي يقول لامرأته اذا وضعت فأنت طالق بمنزلتها ولا يستأنى بها لينظر أنها حامل أم لا لانها لو هلكت قبل أن يستين أن بها حملا أو ليس بها حمل لم ينبغ له أن يرثها وكذلك كانت حجة مالك في الذي يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالق فقال له ابن أبي حازم أو غيره يا أبا عبد الله لم لا يستأنى بها حتى يعلم أحامل هي أم لا فقال له أرايت لو استؤني بها فماتت قبل أن يتبين أيرثها قالوا لا قال فكيف أوقف امرأة على زوج لو ماتت لم يرثها فالذي سألت عنه عندي مثل هذا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته اذا مت فأنت طالق (قال مالك) لا تطلق عليه لانه انما طلقها بعد موته ﴿قلت﴾ فان قال اذا مات فلان فأنت طالق (قال) قال مالك تطلق عليه حين تكلم بذلك ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق كلما حضت حيضة (قال) قال مالك في الذي يقول لامرأته اذا حضت حيضة فأنت طالق انها تطلق تلك الساعة فأرى في مسئلتك أنها طالق الساعة ثلاث تطليقات ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت طالق كلما جاء يوم أو كلما جاء شهر أو كلما جاءت سنة (قال) أرى أنها طالق ثلاثا ساعة تكلم بذلك لان مالكا قال من طلق امرأته الى أجل هو آت فهي طالق حين تكلم به ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها عليه ثلاثا بهذا القول ثم تزوجها بعد زوج أيقع عليها من يمينه تلك شئ أم لا (قال) لا شئ عليه من يمينه تلك عند مالك لان يمينه التي كانت بالطلاق في ذلك الملك قد ذهب ذلك الملك فذهب طلاقه كله وانما كان حالفا بطلاق ذلك الملك الذي قد ذهب وذهب طلاقه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق قبل



موتك بشهر متى يقع الطلاق (قال) يقع الطلاق مكانه حين تكلم بذلك ﴿قلت﴾  
 أرايت رجلا قال لامرأته وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق (قال) قال مالك أراها  
 طالقا حين تكلم به ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأة أجنبية أنت طالق غدا ثم  
 تزوجها قبل غدا أيقع عليها الطلاق أم لا (قال) لا يقع الطلاق عليها الا أن يكون أراد بقوله  
 ذلك ان تزوجها فهي طالق غدا فان أراد بقوله ذلك فتزوجها فهي طالق مكانها ﴿وقال﴾  
 ابن القاسم ﴿قلت﴾ للمالك فرجل قال لامرأته ونزلت هذه المسئلة بالمدينة وكان بين رجل  
 وامرأته منازعة فسأله الطلاق فقال ان لم يكن بك حمل فأنت طالق أقرى أن يستأني  
 بها حتى يتبين أنها حامل أم لا (قال) قال مالك بل أراها طالقا حين تكلم بذلك ولا  
 يستأني بها ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني بعض جلساء مالك أنه قيل له لم طلق عليه  
 حين تكلم قبل أن يعلم أنها حامل أم لا قال أرايت لو استأنت بها حتى أعلم أنها  
 حامل فماتت أكان للزوج أن يرثها فقيل له لا فقال فكيف يترك رجل مع امرأة ان  
 ماتت لم يرثها ﴿وأخبرني﴾ محمد بن دينار أن مالكا سئل عن رجل قال لامرأته  
 وكانت تلد له الجوارى فحملت فقال لها ان لم يكن في بطنك غلام فأنت طالق البتة  
 فأنك قد أكثرت من ولادة الجوارى فقال أراها طالقا الساعة ولا ينتظر بها أن  
 تضع ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان ولدت غلاما هل ترد اليه (قال) لا لان الطلاق  
 قد وقع وانما ذلك عند مالك بمنزلة قوله ان لم تمطر السماء في شهر كذا وكذا في يوم  
 كذا وكذا فأنت طالق البتة (قال مالك) تطلق عليه الساعة ولا ينتظر به لان هذا  
 من الغيب فان مطر في ذلك اليوم الذي قال وسمى لم ترد اليه (قال مالك) ولا يضرب  
 له في ذلك أجل الى ذلك اليوم لينظر أ يكون فيه المطر أم لا (قال ابن القاسم)  
 وأخبرني بعض جلسائه أنه قيل للمالك ماذا تقول في الرجل يقول ان لم يقدم أبي الى  
 يوم كذا وكذا فامرأتى طالق البتة (قال مالك) هذا لا يشبه المطر لان هذا يدعى أن  
 اخبر قد جاءه والكتاب بأن والده سيقدم وليس هذا كمن حلف على الغيب ولم  
 أسمع من مالك ولكنه قد أخبرني به أوثق من أعرف من أصحابه الذين بالمدينة

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أَدْخُلْ هَذِهِ الدَّارَ وَإِنْ لَمْ أَعْتَقْ عَبْدِي  
 فَلَنَا أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا سَاعَةً تَكْلِمُ بِذَلِكَ ( قَالَ ) لَا يَقَعُ عَلَيْهَا فِي قَوْلِ مَالِكِ الطَّلَاقُ  
 حِينَ تَكْلِمُ بِذَلِكَ وَلَسَكِنْ يَحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَطْئِهَا وَيُقَالُ لَهُ أَفْعَلُ مَا حَلَفْتُ عَلَيْهِ فَإِنْ  
 لَمْ يَفْعَلْ وَرَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى السُّلْطَانِ ضَرَبَ لَهَا السُّلْطَانُ أَجْلاً أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمٍ  
 يَرْفَعُ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَا مَضَى مِنَ الشُّهُورِ أَوِ السَّنِينَ مِنْ يَوْمٍ حَلَفَ مَا لَمْ  
 تَرْفَعْهُ إِلَى السُّلْطَانِ وَلَيْسَ يُضْرَبُ لَهَا السُّلْطَانُ أَجْلُ الْإِيْلَاءِ فِي قَوْلِ مَالِكِ إِلَّا فِي  
 هَذَا الْوَجْهِ وَحْدَهُ لِأَنَّ كُلَّ إِيْلَاءٍ وَقَعَ فِي غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُولَ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ  
 كَذَا وَكَذَا حَلَفَ بِاللَّهِ أَنْ لَا يَطَّأَهَا أَوْ يَمْسُحَ أَوْ يَنْدِرَ صَيَّامًا أَوْ عَتَاقَةً أَوْ طَلَّاقَ امْرَأَةٍ  
 لَهُ أُخْرَى أَوْ يَعْتَقَ رَقَبَةً عَبْدَهُ أَوْ حَلَفَ لِمَرْيَمَ لَهُ أَنْ لَا يَطَّأَ امْرَأَتَهُ حَتَّى يَقْضِيَهُ ( قَالَ )  
 قَالَ مَالِكٌ فَهَذَا كُلُّهُ وَمَا أَشْبَهَهُ هُوَ مَوْلٍ مِنْهَا مِنْ يَوْمٍ حَلَفَ وَلَيْسَ مِنْ يَوْمٍ تَرْفَعُهُ إِلَى  
 السُّلْطَانِ وَلَا يَحْتَاجُ فِي هَذَا إِلَى أَنْ تَرْفَعَهُ إِلَى السُّلْطَانِ لِأَنَّ هَذَا إِذَا وَطِئَ قَبْلَ أَنْ  
 تَرْفَعَهُ إِلَى السُّلْطَانِ فَلَا إِيْلَاءَ عَلَيْهِ وَقَدْ بَرَّ وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ هُوَ وَإِنْ وَطِئَ فِيهِ قَبْلَ أَنْ  
 تَرْفَعَهُ إِلَى السُّلْطَانِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْيَمِينَ الَّتِي عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَمْ يَفْعَلْهَا فَهَذَا فَرْقُ  
 مَا بَيْنَهُمَا ﴿ قُلْتُ ﴾ وَمَا حُجَّتُكَ حِينَ قُلْتَ فِي الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ لَامْرَأَتِهِ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ  
 فَأَنْتَ طَالِقٌ أَنِهَا طَالِقٌ سَاعَتَهُ وَقَدْ قُلْتَ عَنْ مَالِكٍ فِي الَّذِي يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ لَمْ  
 أَدْخُلْ هَذِهِ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ أَنَّهُ يَحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَيُضْرَبُ لَهُ أَجْلُ الْإِيْلَاءِ مِنْ يَوْمٍ  
 تَرْفَعُهُ إِلَى السُّلْطَانِ فَلَمْ لَا تَجْعَلِ الَّذِي قَالَ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ مِثْلَ هَذَا الَّذِي قَالَ  
 إِنْ لَمْ أَدْخُلْ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَمَا فَرْقُ مَا بَيْنَهُمَا ( قَالَ ) لِأَنَّ الَّذِي حَلَفَ عَلَى  
 دُخُولِ الدَّارِ إِنْ دَخَلَ سَقَطَ عَنْهُ الطَّلَاقُ وَلِأَنَّ الَّذِي حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لِيُطْلَقَنَّ لَيْسَ  
 بَرَّهَ إِلَّا فِي أَنْ يَطْلُقَ فِي كُلِّ وَجْهِ يَصْرِفُهُ إِلَيْهِ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَطْلُقَ عَلَيْهِ مَكَانَهُ  
 حِينَ تَكْلِمُ بِذَلِكَ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ إِنْ كَلَّمْتُ فَلَنَا فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ إِنْ  
 كَلَّمْتُ فَلَنَا لَا أُخْرَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَكُلُّهُمَا جَمِيعًا كَمَا يَقَعُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ أَوْ أَحَدَهُ أَمْ  
 اثْنَانِ ( قَالَ ) يَقَعُ عَلَيْهَا اثْنَانِ وَلَا يَنْوِي وَانَّمَا يَنْوِي فِي قَوْلِ مَالِكٍ لَوْ أَنَّهُ قَالَ إِنْ كَلَّمْتُ

فلانا فانت طالق ثم قال ان كلمت فلانا فانت طالق لفلان ذلك لعينه ومستثلك  
لا تشبه هذا ﴿قلت﴾ أرايت جوابك هذا أهو قول مالك (قال) نعم هو قول مالك  
﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا نظر الى امرأة فقل لها ان تزوجتك فانت طالق ثم  
قال كل امرأة أتزوجها من هذه القرية فهي طالق وتلك المرأة المحلوف عليها في  
تلك القرية فتزوجها كم يقع عاها أو واحدة أم اثنتان (قال) أرى أنها يقع عليها  
تطليقتان ولا ينوى لانه قال كل امرأة أتزوجها من هذه القرية فلم يقصد قصدها  
بعينها فلذلك لا ينوى وانما هي بمنزلة أن لو قال لامرأة ان تزوجتك فانت طالق  
ثم قال لها ولنساء معها ان تزوجتك فانت طالق فتزوجها بعد ذلك انها تطلق عليه  
تطليقتين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الرجل اذا تزوجت فلانة فهي طالق طالق طالق  
أو قال يا فلانة أنت طالق طالق طالق ان تزوجتك فهذا في قول مالك سواء ان قدم  
قوله ان تزوجتك قبل الطلاق أو قدم الطلاق قبله (قال) نعم هذا سواء في قول  
مالك والقول فيه ما قد وصفته لك من قوله أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنه يدين  
﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها قبل أن يتزوجها أنت طالق أنت طالق أنت طالق يوم  
أتزوجك فتزوجها (قال) انها طالق ثلاثا الا أن يكون أراد بقوله أنت طالق المراتين  
الاخيرتين التولية الاولى فتكون له نيته ولا تطلق عليه الا تولية واحدة فان لم  
تكن له نية فهي ثلاث ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت  
طالق يوم أتزوجك فتزوجها (قال) سألت مالكا عن رجل قال لامرأته أنت  
طالق وأنت طالق وأنت طالق فوقف عنها مالك وكان الذي رأته يريد بقوله أنه  
لا ينويه في ذلك وانها ثلاث وهو رأي ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن  
علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وعائشة وابن شهاب وريمة بن أبي عبد الرحمن  
أنهم قالوا اذا طلق الرجل البكر ثلاثا البتة قبل أن يدخل بها لم تحمل له حتى تنكح  
زوجا غيره وقاله أبو هريرة وابن عباس فقال الرجل فانما كان طلاقي اياها واحدة  
فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل ذكره مالك عن ابن

عباس (قال مالك) وقال أبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص طلاق البكر الواحدة  
بينها والثلاث تحرّمها حتى تنكح زوجا غيره (قال ربيعة) اذا قال لامرأته قبل أن  
يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وكان كلاما نسقا متابعا لم تحل له حتى  
تنكح زوجا غيره ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت  
طالق (قال) سألت مالكا عنها فقال فيها اشكال وأرى أنها طالق ثلاثا ﴿قال﴾  
فقلت لمالك فان قال لها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق (قال) هذه بينة  
لا ينوي وهي ثلاث البتة وأنا أرى أنه اذا قال أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق  
أنه لا ينوي ويكون ثلاث تطليقات ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت طالق  
ان كنت أحب طلاقك وهو يحب طلاقها بقلبه (قال) هي طالق ﴿قلت﴾ هذا  
قول مالك (قال) هذا رأي لأن من خاف على شيء أنه لا يحبه وهو يحبه فانما  
ينظر الى مافي قلبه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان  
دخلت هذه الدار فطلقها ثلاثا فتزوجت زوجا بعده ثم مات عنها فتزوجها زوجها  
الاول ثم دخلت الدار وهي في ملكه وهو الخالف (قال) لا يحنث كذلك قال لي  
مالك لانه انما كان حالفا بطلاق ذلك الملك الذي طلقها فيه ثلاثا وقد ذهب الطلاق  
الذي كان حلف به كله فهي اذا دخلت الدار من ذي قبل وهي في ملكه فلا  
طلاق عليها لان الملك الذي حلف به قد ذهب وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان  
انما حلف بالثلاث ان دخلت الدار فطلقها واحدة ثم تزوجها بعد زوج أو بعد  
انقضاء عدتها وقد دخلت الدار وهي في ملك الزوج الثاني أو دخلت الدار حين  
انقضت عدتها قبل أن تتزوج فتزوجها زوجها الخالف بعد زوج أو بعد انقضاء عدتها  
الا أنها قد دخلت الدار وليست في ملكه ثم دخلت بعد ما تزوجها أي حنث أم لا في  
قول مالك (قال) نعم يحنث عند مالك بالتطليقتين الباقيتين من طلاق الملك الذي  
حلف به لانه قد بقي من طلاق ذلك الملك تطليقتان ولا تحل له حتى تنكح زوجا  
غيره لانه حين تزوجها وان كان تزويجه اياها بعد زوج فانما رجعت اليه على

التطليقتين الباقيتين في قول مالك ولم ترجع اليه على الثلاث لانه قد بقي من طلاق ذلك الملك تطليقتان وكل ملك بقي من طلاقه شيء فزوجها زوجها بعد زوج أو قبل زوج فانها ترجع الى زوجها على بقية طلاق ذلك الملك وانما ترجع عند مالك على الطلاق ثلاثا ابتداء اذا ذهب طلاق ذلك الملك كله فزوجها بعد زوج فهذه ترجع على طلاق مبتدأ عند مالك ﴿قلت﴾ ولم جعلته يحث اذا دخلت الدار وهي في ملكه بعد نكاحه المرة الثانية وهي قد دخلت الدار اذ بان منه (قال) لانها لما دخلت الدار اذ كانت بائنة منه لم يحث بذلك الدخول عند مالك ألا ترى أن الزوج لا يلزمه بذلك الدخول شيء فاذا رجعت اليه فدخلت الدار حث الآن . وكذلك قال مالك في العبد يشتره الرجل فيحلف بحرته ان فعل كذا وكذا فباع العبد ثم فعل ذلك الشيء الذي حلف عليه ثم اشتراه ثم فعل ذلك الشيء الذي حلف عليه والعبد في ملكه انه حاث ولا تسقط عنه اليمين حين فعل والعبد في غير ملكه (قال مالك) ولو أن رجلا حلف بعتق غلام له أن لا يكلم رجلا فباعه فكلم الرجل ثم اشتراه أو وهب له أو تصدق به عليه قبله انه ان كلم الرجل حث لان اليمين لازمة له لم تسقط عنه حين كلم الرجل والعبد في غير ملكه (قال مالك) ولو ورثه هذا الخالف ثم كلم الرجل الذي حلف بعتق هذا العبد أن لا يكلمه لم أر عليه حثا لانه لم يدخله على نفسه وانما جره اليه الميراث ﴿قال﴾ فقلت لمالك فلو فليس هذا الخالف فباعه السلطان عليه ثم كلم فلانا ثم أيسر يوما فاشتراه (قال مالك) ان كلمه حث وأرى بيع السلطان العبد في التفليس بمنزلة بيع السيد اياه طائعا ﴿وسئل﴾ مالك عن امرأة من آل الزبير حلفت بعتق جارية لها أن لا تكلم فلانا فباعت جارتها تلك وكلمت فلانا ثم ان الجارية وقعت الى أبيها ثم مات أبوها فورثتها الخالصة واخوة لها فباعوا الجارية فاشتريتها في حصتها أترى أن تكلم فلانا ولا تحث (قال) أرى ان كانت الجارية هي قدر ميراثها من أبيها أو الجارية أقل من ذلك فلا أرى عليها حثا واشتراؤها اياها عندي في هذا الموضع بمنزلة مقاسمتها اخوتها وان كانت الجارية أكبر من ميراثها فانها ان كلمته

حثت ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان دخلت هذه الدار فطلقها  
 تطليقتين ثم تزوجت زوجا غيره ثم مات عنها فرجعت الى زوجها الحالف فدخلت  
 الداركم تطلق أو احدى أم ثلاثا في قول مالك (قال) قال مالك طالق واحدة ولا تحل  
 له الا بعد زوج لانها رجعت اليه على بقية طلاق ذلك الملك وانما كان حالفا بالتطليقتين  
 اللتين كان طلق وبهذه التي بقيت له فيها يحنث ولا يحنث بغيرها وليس عليه شيء مما  
 يحنث به في يمينه الا هذه التطليقة الباقية ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته  
 اذا حضت فأنت طالق (قال) هي طالق الساعة ويجبر على رجعتها وتمتد بطهرها الذي  
 هي فيه من عدتها وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان قال لها وهي حائض اذا طهرت  
 فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالق الساعة ويجبر على رجعتها (قال مالك) واذا  
 قال لها وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق فهي طالق الساعة ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
 قال لامرأته أنت طالق يوم أدخل دار فلان فدخلها ليلا أيقع عليها الطلاق في قول  
 مالك (قال) أرى أن الطلاق واقع عليها ان دخلها ليلا أو نهارا ألا أن يكون أراد  
 بقوله يوم أدخل النهار دون الليل فان كان أراد النهار دون الليل فالقول قوله وينوي  
 في ذلك لأن النهار من الليل والليل من النهار في هذا النحو من قول مالك اذا لم يكن  
 له نية ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال ليلة أدخل دار فلان فأنت طالق فدخلها نهارا (قال)  
 هذا مثل ما وصفت لك الا أن يكون أراد الليل دون النهار (قال) وقد قال الله تبارك  
 وتعالى في كتابه والفجر وليال عشر فقد جعل الله الايام مع الليالي ﴿قلت﴾ أرأيت  
 لو أن رجلا قال امرأته طالق ان دخل دار فلان ودار فلان فدخل احدى الدارين  
 أتطلق عليه امرأته أم لا في قول مالك (قال) تطلق عليه امرأته اذا دخل احدى  
 الدارين ﴿قلت﴾ فان دخل الدار الأخرى بعد ذلك أتطلق عليه في قول مالك  
 (قال) لا تطلق عليه في قول مالك لانه قد حنث في يمينه التي حلف بها فلا يقع  
 عليه شيء بعد ذلك

ما جاء في الشك في الطلاق

قلت ﴿ أرأيت لو أن رجلا طلق امرأته فلم يدرك طلقها أو واحدة أم اثنتين أم ثلاثا كم يكون هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (قال ابن القاسم) وأرى أن ذكر وهي في العدة أنه لم يطلق إلا واحدة أو اثنتين أنه يكون أم لك لها فإن انقضت عدتها قيل أن يذكر فلا سبيل له إليها وإن ذكر بعد انقضاء العدة أنه إنما كانت تطليقة أو تطليقتين فهذا خاطب من الخطاب وهو مصدق في ذلك قلت ﴿ تحفظه عن مالك قال لا ﴿ قلت ﴿ أرأيت أن لم يذكر كم طلقها ففرقت بينهما ثم تزوجها رجل بعد انقضاء عدتها ثم طلقها هذا الزوج الثاني أو مات عنها أتحدل للزوج الذي لم يدرك طلقها (قال) تحل له بعد هذا الزوج لانه ان كان إنما طلقها واحدة رجعت عنده على اثنتين وإن كان إنما طلقها اثنتين رجعت اليه على واحدة وإن كان إنما طلقها ثلاثا فقد أحلها هذا الزوج فإن طلقها هذا الزوج أيضا تطليقة واحدة فاتقضت عدتها ولم تنقض عدتها لم يحل له أن ينكحها إلا بعد زوج لانه لا يدري لعل طلاقه إياها إنما كان تطليقتين فقد طلق أخرى فهذا لا يدري لعل الثلاث إنما وقعت بهذه التطليقة التي طلق فان تزوجت بعد ذلك زوجا آخر فأت أو طلقها فاتقضت عدتها فتزوجها الزوج الاول فطلقها أيضا تطليقة انه لا يحل له أن ينكحها إلا بعد زوج أيضا لانه لا يدري لعل الطلاق الاول إنما كان تطليقة واحدة والطلاق الثاني إنما كان تطليقة ثانية وإن هذه الثالثة فهو لا يدري لعل هذه التطليقة الثالثة فلا يصح له أن ينكحها حتى تنكح زوجا غيره ﴿ قلت ﴿ فان نكحت زوجا غيره ثم طلقها أو مات عنها هذا الزوج الثالث ثم تزوجها هذا الزوج الاول أيضا (قال) ترجع اليه على تطليقة أيضا بعد الثلاثة الأزواج إلا أن يبت طلاقها وهي تحته في أي نكاح كان (قال) فان بت طلاقها فيه ثم تزوجت بعده زوجا ثم رجعت اليه رجعت على طلاق مبتدا ﴿ قلت ﴿ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة قد دخلت الدار وكذبها الزوج (قال) أما في القضاء فلا يقضى



عليه بطلاقها ويستحب للزوج أن لا يقيم عليها لانه لا يدري لعلها قد دخلت الدار (قال) وكذلك قال لي مالك في رجل قال لامرأته وسألها عن شيء فقال ان لم تصدقيني أو ان كنتمني فأنت طالق البتة فأخبرته (قال) مالك أرى أن يفارقها ولا يقيم عليها (قال مالك) وما يدريه أصدقه أم لا (قال ابن القاسم) وسمعت الليث يقول مثل قول مالك فيها ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت قد دخلت الدار فصدقها الزوج ثم قالت المرأة بعد ذلك كنت كاذبة (قال) اذا صدقها الزوج فقد لزمه ذلك في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يصدقها وقالت قد دخلت ثم قالت بعد ذلك كنت كاذبة (قال) أرى أنه ينبغي له أن يحتنبها ويخلئها فيما بينه وبين الله تعالى ولا يقيم عليها وأما في القضاء فلا يلزمه ذلك

### — مجاء في الشك في الطلاق —

﴿قلت﴾ أرايت اذا شك الرجل في يمينه فلا يدري بطلاق حلف أم بعق أم بصدقة أو بمشي (قال) كان يلفظ عن مالك أنه قال في رجل حلف فحنت فلا يدري بأى ذلك كانت يمينه أبصدقة أم بطلاق أم بعق أم بمشي الى بيت الله (قال) قال مالك انه يطلق امرأته ويعتق عبيده ويتصدق بثلث ماله ويمشي الى بيت الله ﴿قلت﴾ ويجبر على الطلاق والعق والصدقة في قول مالك (قال) لا يجبر على شيء من هذا الا على الطلاق ولا على العق ولا على الصدقة ولا المشي ولا شيء من هذه الاشياء انما يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى في الفتيا ﴿قلت﴾ وكذلك لو حلف بطلاق امرأته فلا يدري أحنت أم لم يحنت أكان مالك يأمره أن يفارقها (قال) نعم كان يأمره أن يفارقها ﴿قلت﴾ أرايت ان كان هذا الرجل موسوسا في هذا الوجه (قال ابن القاسم) لا أرى عليه شيئا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته قد طلقك قبل أن أتزوجك أيقع عليه شيء من الطلاق أم لا (قال) أرى أنه لا شيء عليه ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال قد طلقك وأنا مجنون أو وأنا صبي (قال) ان كان يعرف بالجنون فلا شيء عليه وكذلك قوله قد طلقك وأنا صبي أنه لا يقع عليه به الطلاق ﴿قلت﴾ أرايت ان طلق بالمعجمة وهو فصيح بالعربية أطلق عليه امرأته أم لا في قول مالك

(قال) لم أسمع من مالك في الطلاق بالمعجمة شيئاً وأرى أن ذلك يلزمه إذا شهد عليه المدول ممن يعرف المعجمة أنه طلاق بالمعجمة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لامرأته يدك طالق أو رجلك طالق أو اصبعك طالق (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً وأرى أنه إذا طلق يداً أو رجلاً أو ما أشبه ذلك فهي طالق كلها وكذلك الحرية ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت طالق بمض تطلقه (قال) لم أسمعه من مالك وأرى أن يجبر على تطلقه فتكون تطلقه كاملة فتكون قد لزمته ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لأربع نسوة له ينيكن تطلقه أو تطلقتان أو ثلاث أو أربع (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أنه إذا قال ينيكن أربع تطلقات أو دون الأربع انها تطلقه تطلقه على كل واحدة منهن وان قال ينيكن خمس تطلقات الى أن تبلغ ثمانى فهي اثنتان اثنتان قال قال تسع تطلقات فقد لزم كل امرأة منهن ثلاث تطلقات (قال) ولم أسمع هذا من مالك قال ابن القاسم وهو رأيي ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن الرجل قال لامرأته أنت طالق سدس تطلقه (قال) نرى أن يوجع من قال ذلك جلدًا وجيماً ويكون تطلقه تامة وهو أملك بها (قال يونس) قال ربعة من قال لامرأته أنت طالق بمض تطلقه فهي تطلقه تامة وان سليمان بن حبيب المحاربي أخبر أن عمر بن عبد العزيز قال له لا تقل السفهاء سفهم إذا قال السفية لامرأته أنت طالق نصف تطلقه فاجعلها واحدة وان قال واحدة ونصفا فاجعلها اثنتين وان قال اثنتين ونصفا فاجعلها البتة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال احدى امرأتى طالق ثلاثاً ولم ينو واحدة منهما بعينها أيكون له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء (قال) قال مالك إذا لم ينو حين تكلم بالطلاق واحدة بعينها طلقنا عليه جميعاً وذلك أن مالكاً قال في رجل له امرأتان أو أكثر من ذلك فقال امرأة من نسائى طالق ثلاثاً ان فعلت كذا وكذا ففعله (قال) ان كان نوى واحدة منهن بعينها حين حلف طلق تلك عليه والا طلقن جميعاً بما حلف به وان كان نوى واحدة منهن بعينها فنسيها طلقن عليه جميعاً ﴿قلت﴾ وما حجة مالك في هذا (قال) لان الطلاق

ليس يختار فيه في قول مالك ﴿وقال ابن القاسم﴾ حدثنا يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله عمر بن الخطاب أن عمر بن عبد العزيز قضى به في رجل من أهل البادية كان يستقي على ماء له فأقبلت ناقة له فنظر إليها من بعيد فقال امرأته طالق البتة وله امرأتان إن لم تكن فلانة لئلاقة له فأقبلت ناقة غير تلك الناقة فقدم الاعرابي المدينة فدخل على أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وهو عامل لعمر بن عبد العزيز على المدينة وعمر يومئذ خليفة فتمص عليه قصته فأشكل عليه القضاء فيها فكتب إلى عمر في ذلك فكتب إليه عمر أن كان نوى واحدة منهما حين حاب فهو مانوى والا طلقتهما جميعا عليه ﴿قلت﴾ فإن قال أحدا كما طلق وقال قد نويت هذه بعينها وعليه بنية حين حلف فيهما أيصدق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن طلق أحدي امرأتيه ثلاثا فنفسها يلزمه الطلاق فيهما جميعا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يلزمه الطلاق فيهما جميعا ﴿قلت﴾ فهل يقال له طلق من ذى قبل التي لم تطلق أو يقال له طلقهما جميعا من ذى قبل (قال) ما سألتنا مالكا عن هذا ولكن مالكا قال يطلقان عليه جميعا ﴿قلت﴾ أرايت أن قال أحدهما طالق (قال) قال مالك يطلقان عليه جميعا إذا لم ينو واحدة منهما

### — ما جاء في الاستثناء في الطلاق —

﴿قلت﴾ أرايت الاستثناء في الطلاق في قول مالك (قال) ذلك باطل والطلاق لازم ﴿قلت﴾ أرايت أن قال فلانة طالق إن شاء فلان أ يكون ذلك استثناء ويوقع الطلاق عليها مكانه ولا يلتفت إلى مشيئة فلان في قول مالك أم لا (قال) ليس قوله أنت طالق إن شاء فلان مثل قوله أنت طالق إن شاء الله وإنما الاستثناء في قول مالك أنت طالق إن شاء الله فالطلاق فيه لازم وأما إذا قال إن شاء فلان فلا تطلق حتى يعرف أي شاء فلان أم لا يشاء ﴿قلت﴾ فإن قال أنت طالق إن شاء فلان وفلان ميت أيقع الطلاق المماعة عليها في قول مالك (قال) لا أراها تطلق لانا نعرف أن الميت لا يشاء فقد انقطعت مشيئته ولا يشاء أبداً ﴿قلت﴾ فإن قال

أنت طالق ان شاء فلان فمات فلان قبل أن يشاء وقد علم بذلك أو لم يعلم حتى هلك  
أطلق مكانها حين مات الذي جعلت اليه المشيئة في قول مالك أم لا (قال) هو  
عندي بمنزلة من قال ذلك للميت الذي قد انقطعت مشيئته اذا لم يشأ حتى مات فلا  
طلاق عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق ان شاء الله أطلاق مكانها في قول  
مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقل مالك لي لا ثنيا في الطلاق ﴿قات﴾ أرايت ان قال  
لها أنت طالق ان شاء هذا الشيء لشيء لا يشاء شيئا مثل الحجر والحائط (قل) أرى  
أنه لا شيء عليه لانه جعل المشيئة لمن لا تعلم له مشيئة ولا يستطيع الناس علم مشيئته  
فجعل للمشية اليه فلا طلاق عليه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأة كلما  
تزوجتك فأنت طالق ثلاثا فزوجها فطلقت ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج أطلاق ثلاثا  
أيضا في قول مالك قال نعم (قل مالك) اذا قال كلما فإلحين له لازمة كلما تزوجها  
بعد زوج ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال اذا تزوجتك ومتى ما تزوجتك وان تزوجتك  
أهذه بمنزلة كلما في قول مالك (قال) قال لي مالك ان تزوجتك أبداً واذا تزوجتك  
فلا يكون الا على مرة واحدة ومتى ما تزوجتك فلا يكون الا على مرة واحدة الا أن  
يريد بذلك مثل قوله كلما تزوجتك فان أراد بقوله متى ما كلما فهو كما نوى وان لم ينو  
شيئا فهو على أول مرة ولا شيء عليه غيره وهذا كله قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت  
ان قال لامرأة ليست له بامرأة أنت طالق يوم أكملك أو يوم تدخلين الدار أو يوم  
أطوك أيقع الطلاق اذا تزوجها فكلهما أو وطنها أو دخلت الدار (قال) قال مالك  
لا يقع عليه الطلاق الا أن يكون أراد بقوله ذلك ان تزوجتها ففعلت هذا فهي طالق اذا  
كان أراد بقوله ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال كل امرأة أتزوجها  
فهي طالق (قال) قال مالك لا شيء عليه وليتزوج أربعا ﴿قال مالك﴾ وكذلك  
لو كان هذا في يمين أيضا قل ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فدخل  
الدار فليتزوج ما شاء من النساء ولا يقع الطلاق عليه لانه قد عم فقال كل امرأة  
(قال مالك) وكذلك لو كانت عنده ثلاث نسوة أو امرأتان كان له أن يتزوج

اثنتين تمام الاربع فان طلق منهن شيئاً فله أن يتزوج ان شاء وهذا مكن لم يحلف ﴿ قال ﴾ مالك ﴿ وكذلك لو كانت تحته امرأتان فقال ان دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فدخل الدار كان له أن يتزوج ولا يكون عليه في المرأتين اللتين يتزوج شيئاً وهو مكن لم يحلف ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق أو قال ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فدخل الدار انهما سواء لا يكون عليه شيء وهو مكن لم يحلف ﴿ قال مالك ﴾ فان قال كل امرأة أتزوجها ان دخلت هذه الدار فهي طالق فتزوج امرأة ثم دخل الدار انه لا شيء عليه في امرأته التي تزوج وليتزوج فيما يستقبل ولا شيء عليه لانه مكن لم يحلف ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها الا من أهل الفسطاط فهي طالق ( قال ) يلزمه الطلاق في قول مالك ان تزوج من غير الفسطاط ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الا من قرية كذا وكذا وذك قرية صغيرة ( قال ) أرى ذلك لا يلزمه اذا كانت تلك القرية ليس فيها ما يتزوج ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الا فلانة وسمى امرأة بعينها ذات زوج أو لا زوج لها ( قال ) بلغني عن مالك أنه قال لا أرى عليه شيئاً قال وهو بمنزلة رجل قال ان لم أتزوج فلانة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان لم أتزوج من الفسطاط فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يتزوج الا من الفسطاط والا لزمه الحنث ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها الى أربعين سنة أو ثلاثين سنة فهي طالق ( قال ) سألت مالكا عن غلام ابن عشرين سنة أو نحو ذلك حلف في سنة ستين ومائة أن كل امرأة يتزوجها الى سنة مائتين فهي طالق ( قال مالك ) ذلك عليه ان تزوج طلقت عليه ( قال ابن القاسم ) وهذا قد حلف على أقل من أربعين سنة وأرى والذي بلغني عن مالك أنه لا يتزوج الا أن يخاف على نفسه العنت وذلك أن يكون لا يقدر على مال فيتسرر منه فيخاف على نفسه العنت فيتزوج ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال وهو شيخ كبير ان

تزوجت الى خمسين سنة فسكر امرأة أتزوجها فهي طالق وقد علم أنه لا يعيش الى ذلك الاجل (قال) ما سهمته من مالك ولكن سمعت من أثق به يحكي عن مالك أنه قال اذا ضرب من الآجال أجلا يعلم أنه لا يعيش الى ذلك الاجل فهو كمن عم النساء فقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ولم يضرب أجلا فلا تكون يمينه هذه بشئ ولا يلزمه من يمينه طلاق ولهذا أن يتزوج (وقال) في الذي يحلف فيقول كل امرأة أتزوجها الى مائتي سنة طالق فيمينه باطل وله أن يتزوج متى ما شاء ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها من الفسقاط أو قال كل امرأة أتزوجها من همدان أو من مراد أو من بني زهرة أو من الموالى فهي طالق فتزوج امرأة من الفسقاط أو من مراد أو من همدان (قال) تطلق عليه في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها بعد ما طلقت عليه (قال) يرجع عليه اليمين ويقع الطلاق ان تزوجها ثانية ﴿قلت﴾ فان تزوجها ثلاث مرات فبانت منه ثلاث تطليقات ثم تزوجها بعد زوج أيقع الطلاق عليه أيضاً في قول مالك (قال) نعم يقع الطلاق عليها كلما تزوجها وان بعد ثلاث تطليقات وكذلك قال مالك (قال) ولقد سئل مالك عن رجل من العرب كانت تحته امرأة من الموالى فعاتبه بنو عمه في تزويج الموالى فقال كل امرأة أتزوجها من الموالى فهي طالق ثلاثاً فقصى أنه طلق المرأة التي كانت تحته ثم أراد أن يتزوجها فسأل عن ذلك مالكا فقال مالك لا تزوجها وأراها قد دخلت في اليمين وان كانت تحته يوم حلف لانها من الموالى فلا يتزوجها ﴿قلت﴾ ولا شئ عليه ما لم يطلقها في قول مالك (قال) نعم لا شئ عليه ما لم يطلقها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال كل امرأة أتزوجها ما عاشت فلانة فهي طالق وهذه التي حلف في حياتها هي امرأته (قال) قال مالك ان كانت له نية أنه انما أراد بها ما عاشت فلانة أي ما كانت عندي فسكر امرأة أتزوجها فهي طالق انه يدين في ذلك ويكون له نيته وليس له أن يتزوج ما كانت تحته فاذا فارقتها كان له أن يتزوج فان لم يكن له نية فلا يتزوج حتى تموت امرأته التي حلف أن لا يتزوج ما عاشت طلقها أو كانت تحته وهذا من وجه ما فسرته لك

أنه ليس له أن يتزوج الا أن يخاف العنت فان خاف العنت تزوج ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فطلق امرأته واحدة أو ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم تزوج امرأته التي حلف لها أن لا يتزوج عليها فتزوجها بعد زوج أو قبل زوج ان كان الطلاق تطليقة أيقع على الأجنبية التي تزوج من الطلاق شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا طلق امرأته التي حلف أن لا يتزوج عليها ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم تزوج امرأته التي حلف أن لا يتزوج عليها انه لا شيء عليه في التي يتزوج ولا في امرأته التي حلف لها وان كان طلاقه اياها واحدة فانقضت عدتها ثم تزوج امرأة ثم تزوجها عليها (قال مالك) فانها تطلق أيتها كانت فيها اليمين ما بقي من ملك ذلك الطلاق شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فطلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها (قال) قال مالك لا يلزمه اليمين ﴿قلت﴾ لم (قال) لان طلاق الملك الذي كان حلف فيه قد ذهب كله ألا ترى أنه قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فلما ذهب ملك المرأة التي تحته فلا يمين عليه وكذلك المسئلة الاولى ﴿قلت﴾ فاذا هو طلقها تطليقة ثم تزوجها ثم تزوج عليها (قال) تطلق التي تزوج عليها في قول مالك ﴿قلت﴾ فان طلقها تطليقة ثم تزوج أجنبية ثم تزوج امرأته (قال) قال مالك تطلق عليه الأجنبية ﴿قلت﴾ لم وانما قال كل امرأة أتزوجها عليك فهو انما تزوج أجنبية ثم تزوجها على الأجنبية (قال) قال مالك يلزمه الطلاق تزوجها قبل الأجنبية أو تزوج الأجنبية قبلها ما بقي من طلاق امرأته التي كانت في ملكه شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت نيته حين حلف أن لا يتزوج عليها كانت نيته أن لا يتزوج عليها ولكن أراد أن يتزوجها هي على غيرها لثلا يكون عليه يمين (قال) لم أر مالكا ينويه في شيء من هذا (قال) وقال لي مالك ما بقي من طلاق ذلك الملك شيء فهو سواء ان تزوجها على الأجنبية أو تزوج الأجنبية عليها عند مالك ما بقي من طلاق تلك المرأة شيء فانما أراد أن لا يجمع بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال كل امرأة أتزوجها عليك فأمرها



بيدك فطابقها واحدة ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها ثم تزوج عليها في هذا الملك  
الثاني (قل) قل ملك اذا تزوج عليها في الملك الثاني فأمر التي تزوج عليها في يدها  
ما بقي من طلاق ذلك الملك الذي حلف فيه شيء ﴿قلت﴾ وكذلك ان تزوج  
أجنبية بعد ما طلق التي قال لها كل امرأة أتزوجها عليك فأمرها بيدك ثم تزوج  
هذه التي جعل لها ما جعل أيا يكون أمر الأجنبية في يدها أم لا وإنما تزوجها على  
الأجنبية ولم يتزوج الأجنبية عليها (قل) قال مالك ان هو تزوجها على الأجنبية أو  
تزوج الأجنبية عليها فذلك سواء وذلك في يدها ما بقي من طلاق ذلك الملك الذي  
قال لها فيه أمر كل امرأة أتزوجها عليك في يدك شيء ﴿قلت﴾ وسواء ان شرطوا  
ذلك عليه في عقدة النكاح أو كان هو الذي تبرع بذلك فجعله لها بعد عقدة النكاح  
أهو سواء في قول مالك (قال) نعم هو سواء في قول مالك ﴿مالك بن أنس﴾  
ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وحميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن  
عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار أخبروه كلهم عن أبي هريرة أنه قال  
استفتيت عمر بن الخطاب عن رجل طلق امرأته طليقة واحدة أو طليقتين ثم تركها  
حتى تحبل ثم تنكح زوجا غيره فيموت عنها أو يطلقها فيخطبها زوجها الأول الذي  
طلقها فينكحها على كم تكون عنده قال عمر تكون عنده على ما بقي من طلاقها (وقال  
يونس) في الحديث فإذا طلقها ثلاث طليقات لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ثم  
ان نكحها بعد استقبل الطلاق كاملا من أجل أنه لم يبق له من الطلاق شيء  
﴿مسلمة بن علي﴾ عن رجل عن عمرو بن شعيب أن أبي بن كعب ومعاذ بن جبل  
وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص قالوا هي عنده على ما بقي من الطلاق  
إذا طلقها واحدة أو اثنتين ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة اشترطت على زوجها  
أن لا يتزوج عليها فان فعل فأمر نفسها بيدها فتزوج عليها فطلقت امرأته نفسها  
ثلاثا أيسكون ذلك لها ان أنكر الزوج الثلاث (قال) قال مالك في هذه المسئلة  
إمينا ان ذلك لها ولا ينفع الزوج انكاره ﴿قلت﴾ وسواء ان كان قد دخل بها

أولم يدخل بها حتى تزوج عليها (قال) الذي حملنا عن مالك أن ذلك شرط لها دخل بها أولم يدخل بها لأنها حين شرطت إنما شرطت ثلاثاً فلا يبالى دخل بها حين تزوج عليها أو لم يدخل بها لها أن تطلق نفسها ثلاثاً فان طلقت نفسها ثلاثاً بانت منه وإن طلقت واحدة فان كانت مدخولاً بها كان الزوج أملك بها وإن كانت غير مدخول بها كانت بائناً بها ﴿قلت﴾ أرأيت أن طلقت نفسها واحدة أيسكون لها أن تطلق نفسها أخرى بعد ذلك (قال) إذا وقفت فطلقت نفسها واحدة لم يكن لها أن تطلق نفسها أخرى بعد ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ فان طلقت نفسها واحدة ولم توقف أيسكون لها أن تطلق نفسها بعد الواحدة أخرى أو تمام الطلاق في قول مالك (قال) إذا طلقت نفسها واحدة بعد ما تزوج عليها وإن لم توقف على حقها فليس لها أن تطلق بعد ذلك غيرها لأنها قد تركت ما بعد الواحدة وقضت في الذي كان لها بالطلاق الذي طلقت به نفسها وإنما توقف حتى تقضى أو ترد إذا لم تفعل شيئاً فأما إذا فعلت وطلقت نفسها واحدة فهي بمنزلة من وقفت فطلقت نفسها واحدة فليس لها بعد ذلك أن تطلق ﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوج عليها امرأة فلم تقض ثم تزوج عليها أخرى بعد ذلك أيسكون لها أن تطلق نفسها أم لا (قال) قال مالك لها أن تطلق نفسها ثلاثاً إن أحببت أو واحدة أو اثنتين وتحلف بالله ما كانت تركت الذي كان لها من ذلك حين تزوج عليها وأنها إنما رضيت بشكاحه تلك الواحدة ولم ترض أن يتزوج عليها أخرى (قال مالك) ويسكون لها أن تقول إنما تركته أن يتزوج هذه الواحدة ولم أقض لعله يعتب فيما بقي فلذلك لم أقض (قال) فيكون لها إذا حلفت على ذلك أن تقضى إذا تزوج عليها ثانية ﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوج عليها فلم تقض ثم طلق التي تزوج عليها ثم تزوجها بعينها فقضت امرأته بالطلاق على نفسها أيسكون ذلك لها والزوج يقول إنما تزوجت عليك من قد رضيت بها مرة (قال) بلغني عن مالك أنه قال ذلك لها أن تطلق نفسها لأنها وإن كانت رضيت بها أول مرة فلم ترض بها بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن

رجلا قال لامرأته ان لم أتزوج عليك اليوم فأنت طالق ثلاثا فتزوج عليها نكاحا فاسدا (قال) أرى أن تطلق عليه امرأته لان مالك قال في جارية قال لها سيدها ان لم أبك فأنت حرة لوجه الله فباعها فاذا هي حامل منه (قال مالك) تمتق لانه لا بيع له فيها حين كانت حاملا فهذا يشبه مسئلتك في النكاح ﴿قلت﴾ فان تزوج عليها أمة (قال) آخر ما فارقنا عليه مالك أنه قال نكاح الامة على الحرية جازر الا أن للحررة الخيار اذا تزوج عليها الامة ان اختارت أن تقيم معه أقامت وان اختارت مفارقتها فارقته ونزلت هذه بالمدينة فقال فيها مالك مثل ما وصفت لك ﴿قلت﴾ وتكون الفرقة تطليقة (قال) نعم قال وقال مالك وان رضيت أن تقيم فإليت بينهما بالسوية يساوي بينهما بالقسم ولا يكون للحررة الثلاثن وللأمة الثلث ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها من أهل الفسطاط فهي طالق ثلاثا فتزوج امرأة من أهل الفسطاط فبني بها أ يكون عليه مهر ونصف أم مهر واحد (قال) عليه مهر واحد في قول مالك ﴿قلت﴾ وما حجة مالك حين لم يجعل لها الا مهرا واحدا (قال) قال مالك هي عندي بمنزلة رجل حنت في الطلاق فلم يعلم فوطئ أهلها بعد حنته ثم علم إنه لا شيء عليه الا المهر الاول الذي سعى لها ﴿قلت﴾ أ يكون عليها عدة الوفاة ان دخل بها ثم مات عنها في قول مالك (قال) لا وانما عليها ثلاث حيض ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال كل امرأة أتزوجها من أهل الفسطاط طالق فوكل رجلا يزوجه فزوجه امرأة من أهل الفسطاط أنطلق عليه أم لا (قال) تطلق عليه ﴿قلت﴾ فان وكله أن يزوجه بعد يمينه ولم يسم له موضعاً فزوجه من الفسطاط فقال الزوج اني قد كنت حلفت في كل امرأة أتزوجها من أهل الفسطاط بالطلاق وأنا انما وكلتك أن تزوجتي من لا تطلق علي (قال) لا ينظر في ذلك الى قول الزوج والنكاح له لازم الا أن يكون قد نهى عن نساء أهل الفسطاط ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة كذا وكذا فيوكل غيره ببيعها انه حانت (قال ابن القاسم) فهذا عندي مثله ﴿قلت﴾ أرايت رجلا قال لرجل أخبر امرأتي بطلاقها متى يقع الطلاق يوم يخبرها أو يوم قال له أخبرها

(قال) يقع الطلاق في قول مالك يوم قال له أخبرها ﴿قلت﴾ فان لم يخبرها (قال) فالطلاق واقع في قول مالك وان لم يخبرها لان مالكا قال في رجل أرسل رسولا الى امرأته يخبرها أنه قد طلقها فكتمها الرسول ذلك (قال) لا ينفعه وقد وجب عليه الطلاق (قال) وسمعت مالكا وسئل عن رجل يكتب الى امرأته بطلاقها فيدو له فيجس الكتاب بعد ما كتب (قال مالك) ان كان كتب حين كتب ليستشير وينظر ويختار فذلك له والطلاق ساقط عنه وان كان كتب حين كتب مجمعا على الطلاق فقد وقع عليه الخنث وان لم يبعث بالكتاب (قال) فكذلك الرسول حين بعثه بالطلاق ﴿قلت﴾ أرايت ان كان حين كتب الكتاب غير عازم على الطلاق فاخرج الكتاب من يده أتجمعه عازما على الطلاق بخروج الكتاب من يده أم لا في قول مالك (قال) لأحفظ من مالك في هذا شيئا وأراه حين أخرج الكتاب من يده أنها طالق الا أن يكون انما أخرج الكتاب من يده الى الرسول وهو غير عازم فذلك له أن يرده ان أحب ما لم يلفها الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت الاخرس هل يجوز طلاقه ونكاحه وشراؤه وبيعه ونحوه اذا قذف ويحد قاذفه ويقتص له في الجراحات ويقتص منه (قال) نعم هذا جائز فيما سمعت وبلغني عن مالك اذا كان هذا كله يعرف من الاخرس بالاشارة أو بالكتاب يستيقن منه فذلك لازم للاخرس ﴿قلت﴾ أرايت الاخرس اذا اعتق أو طلق أيجوز ذلك في قول مالك (قال) أرى ما وقف على ذلك وأشير به اليه فمرفه أن ذلك لازم له يقضى به عليه ﴿قلت﴾ وكذلك ان كتب بيده الطلاق والحرية (قال) قد أخبرتك أن ذلك يلزمه في الاشارة فكيف لا يلزمه في الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت المبرسم أو المحموم الذي يهذى اذا طلق امرأته أيجوز طلاقه (قال) سمعت مالكا وسئل عن مبرسم طلق امرأته بالمدينة فقال مالك ان لم يكن معه عقله حين طلق فلا يلزمه من ذلك شيء ﴿قلت﴾ أيجوز طلاق السكران (قال) نعم قال مالك طلاق السكران جائز ﴿قلت﴾ لابن القاسم ومخالفة السكران جائزة (قال) نعم ومخالفته ﴿قلت﴾ أرايت طلاق المكره ومخالفته (قال) قال مالك لا يجوز طلاق المكره

ومخالته . مثل ذلك عندى ﴿ قات ﴾ وكذلك نكاح المكره وعق المكره لا يجوز  
 فى قول مالك ( قال ) نعم كذلك قال مالك ﴿ قات ﴾ أرايت المجنون هل يجوز طلاقه  
 ( قال ) اذا طلق فى حين يحنق فيه فطلاقه غير جائز واذا طلق اذا انكشف عنه  
 فطلاقه جائز وهذا قول مالك ﴿ قات ﴾ أرايت المعتوه هل يجوز طلاقه ( قال ) لا يجوز  
 طلاق المعتوه فى قول مالك على حال ( قال ) لان المعتوه انما هو . مطبق عليه ذاهب  
 العقل ﴿ قات ﴾ فالمجنون عند مالك الذى يحنق أحيانا ويفيق أحيانا ويحنق مرة  
 وينكشف عنه مرة قال نعم ﴿ قات ﴾ والمعتوه المجنون المطبق عليه فى قول مالك قال  
 نعم ﴿ قات ﴾ والسفيه ( قال ) السفيه الضعيف العقل فى . مصلحة نفسه البطلان فى  
 دينه فهذا السفيه ﴿ قات ﴾ فهل يجوز طلاق السفيه فى قول مالك قال نعم ﴿ قات ﴾  
 أيجوز طلاق الصبي فى قول مالك ( قال ) قال لى مالك لا يجوز طلاق الصبي حتى  
 يحتلم ﴿ قات ﴾ أرايت لو أن نصرانية تحت نصرانى أسلمت المرأة فطلقها زوجها بعد  
 ما أسلمت وهي فى عدتها وزوجها على النصرانية أيقع طلاقه عليها فى قول مالك  
 ( قال ) لا يقع طلاقه عليها فى قول مالك ولا يقع طلاق المشرک على امرأته فى قول  
 مالك ( قال مالك ) وطلاق المشرک ليس بشئ ﴿ قات ﴾ أرايت طلاق المشرکين هل  
 يكون طلاقا اذا أسلموا فى قول مالك ( قال ) قال مالك ليس ذلك بطلاق ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال هذا فلان فقال رجل ليس به  
 فقال امرأته طالق ثلاثا ان لم يكن فلانا . أو قال ان كلم فلانا فامرأته طالق ثلاثا  
 فكلمه ناسيا ( فقال ) أرى أن يقع عليه الطلاق ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة  
 عن رجل ابتاع سامة فسأله رجل بكم أخذتها فأخبره فقال لم تصدقنى فطلق امرأته البتة  
 ان لم يخبره فقال بكم أخذتها فقال بدينار ودرهمين ثم انه ذكر فقال أخذتها بدينار وثلاثة  
 دراهم فقال ربيعة أرى أن خطأه بما نقص أو زاد سواء قد طلق امرأته البتة وحديث  
 عمر بن عبد العزيز فى البدوى الذى حاف على ناقة له فأقبلت أخرى وله امرأتان ان  
 عمر قال له ان لم يكن نوى واحدة فهما طالقتان ( وقال ) جابر بن زيد فى رجل قال ان

كان هذا الشيء كذا وكذا وهو علمه أنه كذلك فكان على غير ما قال جابر يلزمه ذلك في الطلاق ان كان حلف بالطلاق ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل أثنى امرأته على مال ثم سألها المال فجحدته فقال ان لم أكن دفعت اليك المال فأنت طالق البتة (قال) نرى هذا حلف على سريرة لم يطعم عليها أحد من الناس غيره وغيرها فقال أرى أن يوكل إلى الله ويحملا ما يحملا (وقال) ربعة ويحيى ابن سعيد مثل ذلك (وأخبرني) محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء أنه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء الله فذلك عليه (قال) وقال سعيد بن المسيب مثله (وقال الليث) لا استثناء في طلاق ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عبد ربه بن سعيد عن إياس بن معاوية المزني أنه قال في الرجل يقول لامرأته أنت طالق أولعبده أنت حر ان فعلت كذا وكذا فبدأ بالطلاق أو بالعق (قال) هي عيى ان برّ فيها برّ وان لم يفعل فلا شيء عليه ولا نرى ذلك الا على ما أضره ﴿ابن وهب﴾ عن السريّ ابن يحيى عن الحسن البصريّ بذلك ﴿قال ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أنه سأل ربعة عن رجل قال لجارية امرأته ان ضربتها فأنت طالق البتة ثم رماها بحجر فشجها (قال ربعة) أما أنا فأراها قد طلقت (وقال) يحيى بن سعيد مثله ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس أنه سأل ربعة عن الذي يقول ان لم أضرب فلانا فعلى كذا وكذا وأنت طالق البتة قال ربعة ينزل بمنزلة الايلاء الا أن يكون حلف بطلاقها البتة ليضربن رجلا مسلما وليس له على ذلك الرجل وتر<sup>(١)</sup> ولا أدب وان ضربه اياه لو ضربه خديمة من ظلم فان حلف على ضرب رجل هو بهذه المنزلة فرق بينه وبين امرأته لا ينتظر به ولا نعمة عين (قال ربعة) ولو حلف بالبتة ليشربن خمرأ أو بعض ما حرم الله عليه ثم رفع ذلك الى الامام رأيت أن يفرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل قال ان لم أفعل كذا وكذا فامرأته طالق ثلاثا (قال ابن شهاب) ان سمي أجلا أراداه أو عتمده عليه قلبه حمل ذلك في دينه وأمانته واستحلف

ان اتهم وان لم يجعل ليمينه أجلا ضرب له أجل فان أنفذ ما حلف عليه فبسبيل ذلك وان لم ينفذ ما حلف عليه فرق بينه وبين امرأته صاغراً قتيلاً<sup>(١)</sup> فانه فتح ذلك على نفسه في اليمين الخطأ التي كانت من نزع الشيطان ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن الليث عن ربيعة أنه قال في رجل قال لامرأته ان لم أخرج الى افريقية فأنت طالق ثلاثاً (قال ربيعة) يكف عن امرأته ولا يكون منها بسبيل فان مرت به أربعة أشهر نزل بمنزلة المولى وعسى أن لا يزال مولياً حتى يأتي افريقية ويبيء في أربعة أشهر ﴿ابن وهب﴾ وقال ربيعة في الذي يحلف بطلاق امرأته البتة ليتزوجن عليها انه يوقف عنها حتى لا يطأها ويضرب له أجل المولى أربعة أشهر (وقال) الليث ونحن نرى ذلك أيضاً ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني من أثق به عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً ان لم أنكح عليك (قال) ان لم ينكح عليها حتى يموت أو تموت توارثا (قال) وأحب الى أن يبر في يمينه قبل ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى ابن سعيد أنه قال ان مات لم ينقطع عنها ميراثه ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن عبد الله ابن سالم عن عمر بن الخطاب قال من طلق امرأة ان هو نكحها أو سمي قبيلة أو نخداً أو قرية أو امرأة دينها فهي طالق اذا نكحها ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني مالك بن أنس قال بلغني عن عبد الله بن عمر أنه كان يرى أن الرجل اذا حلف بطلاق امرأة قبل أن ينكحها ان ذلك عليه اذا نكحها ﴿ابن وهب﴾ قال مالك وبلغني أن عمر ابن الخطاب وعبد الله بن عمر وابن مسعود وسليمان بن يسار وسالم والقاسم بن محمد وابن شهاب كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل أن ينكحها ثم أتم فان ذلك لازم له ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز وسليمان بن حبيب الطاربي وربيعة بن أبي عبد الرحمن ومكحول وزيد بن أسلم ويحيى ابن سعيد وعطاء بن أبي رباح وأبي بكر بن حزم مثله وأن ابن حزم فرق بين رجل وامرأة قال مثل ذلك (قال مالك) وبلغني أن عبد الله بن مسعود كان يقول اذا نص

(١) قتيلاً أي ذليلاً من قما كجع قاة وقاء اذا ذل اه



القبيلة بعينها أو المرأة بعينها فذلك عليه وإذا عم فلايس عليه شيء ﴿ابن وهب﴾  
وأخبرني عيسى بن أبي عيسى الخطاط أنه سمع عامراً الشعبي يقول ليس بشيء هذه بعين  
لا يخرج فيها إلا أن يسمى امرأة بعينها أو يضرب أجلاً ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني  
يونس بن يزيد عن ربيعة بنحو ذلك في الطلاق والمثاقاة (قال ربيعة) وإن ناساً يرون  
ذلك بمنزلة التحريم إذا جمع تحريم النساء والأرقاء ولم يجعل إليه الطلاق إلا رحمة ولا  
المثاقاة إلا أجراً فكان في هذا هلكة لمن أخذه ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من  
أهل العلم عن عروة بن الزبير وعبد الله بن خازم بن زيد وربيعة أنه لا بأس أن ينكح  
إذا قال كل امرأة أنكحها فهي طالق (قال ربيعة) إنما ذلك تحريم لما أحل الله ﴿ابن  
وهب﴾ وأخبرني الليث بن سعد وغيره عن يحيى بن سعيد أن رجلاً من آل عمر بن  
الخطاب كانت عنده امرأة فتزوج عليها وشرط للمرأة التي تزوج على امرأته أن  
امرأته طالق إلى أجل سماه لها وأنهم استفتوا سعيد بن المسيب فقال لهم هي طالق حين  
تكلم به وتعتمد من يومها ذلك ولا تنتظر الأجل الذي سمي طلاقها عنده ﴿وأخبرني﴾  
ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة بذلك  
(قال ابن شهاب) وليس بينهما ميراث وليس لها نفقة إلا أن تكون حاملاً ولا  
تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر  
عن ابن شهاب وربيعة عن ابن المسيب بنحو ذلك ﴿وحدثني﴾ ابن وهب عن عطاء  
ابن خالد الخزومي عن أبيه أنه سأل ابن المسيب عن ذلك فقال له هذا القول وقال  
لو مس امرأته بعد أن تزوج ثم أتيت به وكان إلى من الأمر شيء لرجته بالحجارة  
﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن مسلمة بن علي عن زيد بن واقد عن مكحول أنه قال  
في رجل قال لامرأته إن نكحت عليك امرأة فهي طالق (قال) فكما تزوج عليها  
امرأة فهي طالق قبل أن يدخل بها فإن ماتت امرأته أو طلقها خطب من طلق منهن  
مع الخطاب ﴿وأخبرني﴾ شبيب بن سعيد التميمي عن يحيى بن أبي أنيسة الجزري  
يحدث عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن عبد الرحمن بن جابر عن

جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب وجاءه رجل من بني جشم بن معاوية فقال له يا أمير المؤمنين اني طلقت امرأتى فى الجاهلية اثنتين ثم طلقها منذ أسلمت تطليقة فماذا ترى قال عمر ما سمعت فى ذلك شيئاً وسيدخل عليك رجلان فسلهما فدخل عليه عبد الرحمن بن عوف فقال عمر قصص عليه قصصك فقص عليه فقال عبد الرحمن هدم الاسلام ما كان قبله فى الجاهلية هي عندك على تطليقتين ثم دخل علي بن أبي طالب فقال له عمر قصص عليه قصصك ففعل فقال علي بن أبي طالب هدم الاسلام ما كان فى الجاهلية وهي عندك على تطليقتين بقيتا

— ما جاء فى طلاق النصرانية والمكره والسكران —

﴿ قال ﴾ ابن وهب وبلغنى عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن أنه سئل عن نصرانى طلق امرأته وفى حكمهم أن الطلاق بات ثم أسلم فأراد أن ينكحها (قال ربيعة) نعم ان أراد أن ينكحها فذلك لهما ويرجع على طلاق ثلاث لأن نكاح الاسلام مبتدأ ﴿ ابن وهب ﴾ وقال لى مالك فى طلاق المشركين نساءهم ثم يتناكحون بعد اسلامهم قال لا بعد طلاقهم شيئاً ﴿ وأخبرنى ﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبى طالب وابن عباس وعطاء بن أبى رباح وعبد الله بن عبيد بن عمير ومجاهد وطاوس وغيرهم من أهل العلم أنهم كانوا لا يرون طلاق المكره شيئاً وقال ذلك عبد الرحمن بن القاسم ويزيد بن قسيط (قال عطاء) قال الله تبارك وتعالى الا أن تتقوا منهم تقاة (وقال) ابن عبيد الله بن عمير الليثي أنهم قوم فتانون ﴿ وأخبرنى ﴾ عن ابن وهب عن حيوة بن شريح عن محمد بن المجلان أن عبد الله بن مسعود قال ما من كلام كان يدرأ عنى سوطين من سلطان الا كنت متكليماً به (وقال) عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز فى طلاق المكره انه لا يجوز ﴿ قال ﴾ ابن وهب قال مالك وبلغنى عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أنهما سئلا عن السكران اذا طلق امرأته أو قتل فقالا ان قتل قتل وان طلق جاز طلاقه ﴿ ابن وهب ﴾ عن شجرة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبد الله بن مقسم يقول سمعت سليمان بن

يسار يقول طلق رجل من آل أبي البختری امرأته (قال) حسبته انه قال عبد الرحمن وقد قيل لي انه هو المطلب بن أبي البختری طلق امرأته وهو سكران فخلده عمر بن الخطاب الحد وأجاز طلاقه ﴿ قال ﴾ وأخبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد وسالم وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح ومكحول ونافع وغير واحد من التابعين مثل ذلك يميزون طلاق السكران قال بمضهم وعتمه (قال) وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا يرى طلاق الصبي يجوز قبل أن يحتلم قال وإن طلق امرأته قبل أن يدخل بها فانه قد باننا أن في السنة أن لا تقام الحدود الا على من احتلم وبلغ الحلم والطلاق حد من حدود الله تبارك وتعالى قال الله تعالى فلا تمتدوها فلا ترى أمراً أوثق من الاعتصام بالسنن ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وربيعة مثله وإن عقبه بن عامر الجهني كان يقول لا يجوز طلاق الموسوس ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وربيعة ومكحول انه لا يجوز طلاق المجنون ولا عتاقته (وقال ابن شهاب) اذا كان لا يعقل فلا يجوز طلاق المجنون والمعتوه (قال ربيعة) المجنون الملبس بمقله الذي لا يكون له افاقة يعمل فيها برأى (وقال) يحيى بن سعيد ما نعلم على مجنون طلاقاً في جنونه ولا مريض مغمور لا يعقل الا أن المجنون اذا كان يصحو من ذلك ويرد اليه عقله فانه اذا عقل وصح جاز عليه أمره كله مثل ما يجوز على الصحيح وقال ذلك مكحول في المجنون

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ ما جاء في خيار الامة تعتق وهي تحت زوج حر أو عبد ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن أمة أعتقت وهي تحت مملوك أو حر (قال) قال مالك اذا أعتقت تحت حر فلا خيار لها واذا أعتقت تحت عبد فلها الخيار ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أن عائشة أخبرته أن بريرة كانت تحت عبد مملوك فلما عتقت قال لها رسول الله صلى الله عليه

وسلم أنت أملك بنفسك ان شئت أقت مع زوجك وان شئت فارقته ما لم يمك  
 ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الفضل بن الحسن  
 الضمرى قال سمعت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدثون عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا أعتقت الامة وهي تحت العبد فأمرها بيدها  
 فان هي قرت حتى يطأها فهي امرأته لا تستطيع فراقه ﴿ابن وهب﴾ وقال ربيعة  
 ويحيى بن سعيد وان مسها ولم تعلم بعنتها فلها الخيار حتى يبلنها ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان  
 اختارت نفسها أيكون فسخا أو طلاقا (قال) قال مالك يكون طلاقا (وقال) ابن القاسم  
 وقال مالك ان طلقت نفسها واحدة فهي واحدة بائنة وان طلقت نفسها اثنتين فهي  
 اثنتان بائتان وهي في التطليقتين تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره لان ذلك جميع  
 طلاق العبد (قال) وذكر مالك عن ابن شهاب ان زرا<sup>(١)</sup> طلقت نفسها ثلاثا ﴿قلت﴾  
 ولم جمل مالك خيارها تطليقة بائنة وهو لا يعرف تطليقة بائنة (قال) لان كل فرقة  
 من قبل السلطان فهي تطليقة بائنة<sup>(٢)</sup> عند مالك وان لم يؤخذ عليها مال ألا ترى أن  
 الزوج اذا لم يستطع أن يمس امرأته فضر به السلطان أجل سنة ففرق بينهما انها  
 تطليقة بائنة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال ان خبرت فقالت  
 اني قد فارقته أو طلقته فهي أملك بأمرها وقد بانت منه ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال  
 من أهل العلم عن ربيعة ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح مثله (قال) يحيى وعطاء  
 وان عتق زوجها قبل أن يحل أجلها لم يكن له عليها رجعة الا أن تشاء المرأة ويخطبها مع  
 الخطاب ﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت هذه الامة حين أعتقت قد اخترت نفسي أن يجعل  
 هذا الخيار واحدة أم اثنتين أم ثلاثا (قال) اذا لم يكن لها نية فهي واحدة بائنة لان  
 مالكا كان مرة يقول ليس لها أن تطلق نفسها أكثر من واحدة وكان يقول  
 خيارها واحدة ثم رجع الى القول الذي أخبرتك به فأري اذا لم يكن لها نية أنها

(١) (قوله زرا) كذا بالاصل في عدة مواضع وفي القاموس زيرة كسكنة فليحذر اهـ وصححه

(٢) بهامش الاصل هنا ما نصه الا فرقة المولي والمصر بالنفقة اهـ

واحدة بائنة الا أن تنوى اثنتين أو ثلاثا فيكون ذلك لها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد  
سألنا مالكا عن الامة يطلقها العبد تطليقة ثم تمتق فتختار نفسها ( قال ) هما تطليقتان  
ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره

﴿ في الامة تمتق فتختار نفسها عند غير السلطان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الامة اذا اعتقت وهي تحت عبد فاخترت فراقه عند غير السلطان  
أيجوز ذلك لها أم لا في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويكون فراقها تطليقة ( قال )  
ذلك الى الجارية ان فارقت بالبتات فذلك لها وان فارقت بتطليقة فذلك لها ﴿ قلت ﴾ لم  
قال مالك لها أن تفارقه بالبتات ( قال ) لحديث زنا حين أعتقت وهي تحت عبد فقالت  
لها حفصة ان لك الخيار ففارقه ثلاثا

﴿ في الامة تمتق تحت العبد فلم تختار نفسها حتى عتق زوجها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الامة اذا أعتقت وهي تحت عبد فلم تختار حتى عتق زوجها أيكون  
لها الخيار في قول مالك ( قال ) قال مالك لا خيار لها اذا عتق زوجها قبل أن تختار ﴿ ابن  
وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الامة تكون تحت العبد فيعتقان  
جميعاً ( قال ) لا نرى لها شيئا من أمرها وقاله مجاهد في العبد والامة مثله ( وقال ) عن  
يونس عن ابن شهاب في المكاتب والمكاتب يعتقان جميعاً معا بكلمة قال ليس لها خيار  
ان أعتقتها كلمة واحدة ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد  
أنه قال ما نعلم الامة تخير وهي تحت الحر انما تخير الامة فيما علمنا اذا كانت تحت عبد  
مالم يمسه ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمر وعبد الله  
ابن عباس وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح والازاعي وغيرهم  
من أهل العلم مثله

﴿ في الامة تمتق وهي حائض أولا يلغها الا بعد زمان ﴾  
 ﴿ أيكون لها خيار نفسها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة اذا أعتقت وهي حائض فاختارت نفسها أيكره ذلك لها أم لا ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك فيها وأكره لها ذلك الا أن تختار نفسها فيجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة تكون تحت العبد فأعتقت فلم تعلم بعتقها الا بعد زمان وقد كان العبد يطؤها بعد العتق ولم يعلم بالعتق أيكون لها الخيار في قول مالك ( قال ) نعم كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ والخيار لها انما هو في مجلسها الذي علمت فيه بالعتق في قول مالك ( قال ) نعم ذلك لها ولها الخيار ما لم يطأها من بعد ما علمت بالعتق ﴿ قلت ﴾ وان مضى يوم أو يومان أو شهر أو شهران فلها الخيار في هذا كله اذا لم يطأها بعد العلم في قول مالك ( قال ) نعم اذا وقفت في هذا الذي ذكرت لك وقوفا لتختار فيه فتمتعه نفسها وكذلك قال مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان كان وقوفها ذلك وقوف رضا بالزوج كانت قد رضيت به فلا خيار لها بعد أن تقول قد رضيت بالزوج ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وقفت سنة فلم تقل قد رضيت ولم تقل لم أرض ولم تقل انما وقفت للخيار ولم يطأها الزوج في هذا كله أيكون لها أن تختار نفسها ( قال ) تسئل عن وقوفها لماذا وقفت فان قالت وقفت لا اختار كان القول قولها وان قالت وقفت وقوف رضا بالزوج فلا خيار لها ﴿ قلت ﴾ وتحلف أنها لم تقف لرضاها بزوجه<sup>(١)</sup> ( قال ) لا لان مالكا قال لي في النساء لا يحلفن في التملك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت أمة جاهلة لم تعلم أن لها الخيار اذا أعتقت فأعتقت وهي تحت عبد فكان يطؤها وقد علمت بالعتق الا أنها تجهل أن لها الخيار اذا أعتقت أيكون لها أن تختار في قول مالك ( قال ) قال مالك لا خيار لها اذا علمت فوطئها بعد علمها بالعتق جاهلة كانت أو عاتمة ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك

(١) بهامش الاصل هنا مانصه . انظر قوله هـ ، وتحلف أنها لم تقف لرضاها بزوجه قال لا لم يجعل عليها العيب في هذه المسئلة وجعله في المسئلة التي قبلها في النصف الاول اذا أذنت له ان يتزوج ثم تزوج أخرى فانكرت قال لها ذلك وتحلف ألزمها العيبين في تلك وأسقطه عنها في هذه وكلتا المسئلتين تملك وما ظهرت لي علة يفرق بها بينهما ولا نحمله الا اختلافا من قوله والله أعلم اهـ

في الامة تحت العبد يعتق بعضها انه لا خيار لها ( وقال أبو الزناد ) في الامة تكون تحت العبد فيعتق بعضها انه لا خيار لها ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط أنهما قالا لو أن أمة أعتقت تحت عبد فلم تشعر بمتقها حتى عتق العبد لم تستطع أن تفارقه ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن الامة تعتق تحت العبد قبل أن يدخل بها وقد فرض لها فتختار نفسها ( قال ) لا نرى لها الصداق والله أعلم من أجل أنها تركته ولم يتركها وانما قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فليس هو فارق ولكن هي فارقة بحق لحق فاخترت نفسها عليه فليست عليها عدة ولا نرى لها شيئا من الصداق ولا نرى لها متاعا وكان الامر اليها في السنة ( وقال ) ربيعة ويحيى بن سعيد مثله

### ❦ ما جاء في طلاق المريض ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق رجل امرأته وهو مريض قبل البناء بها ( قال ) قال مالك لها نصف الصداق ولها الميراث ان مات من مرضه ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل يكون على هذه عدة الوفاة أو عدة الطلاق ( قال ) قال مالك لا عدة عليها لا عدة وفاة ولا عدة طلاق ( قال مالك ) وان طلقها طلاقا بائنا وهو مريض وقد دخل بها كان عليها عدة الطلاق ولها الميراث . وان كان طلاقا يملك رجعتها فمات وهي في عدتها من الطلاق انتقلت الى عدة الوفاة وان انقضت عدتها من الطلاق قبل أن يهلك فهلك بعد ذلك فلها الميراث ولا عدة عليها من الوفاة ﴿ قلت ﴾ فهل ترث المرأة أزواجا كلهم يطلقها في مرضه ثم تزوج زوجها والذين طلقوها كلهم أحياء ثم ماتوا من قبل أن يصحوا من مرضهم ذلك وهي تحت زوج أتورثها من جميعهم أم لا في قول مالك ( قال ) لها الميراث من جميعهم ( قال مالك ) وكذلك لو طلقها واحدة البتة وهو مريض وتزوجت أزواجا بعد ذلك كلهم يطلقها ورثت الاول اذا مات من مرضه ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا طلق امرأته وهو مريض ثلاثا أو واحدة يملك فيها رجعتها ثم برأ وصح من مرضه ذلك ثم مرض بعد ذلك فمات من هذا المرض الثاني ( قال ) قال مالك ان



كان طلقها واحدة ورثته ان مات وهي في عدتها وان كان طلاقه اياها البتة لم ترثه  
 وان مات في عدتها اذا صح فيما بين ذلك صحة بينة معروفة (قال) وان طلقها واحدة  
 وهو مريض ثم صح ثم مرض ثم طلقها وهو مريض في مرضه الثاني تطليقة أخرى أو  
 البتة لم ترثه الا أن يموت وهي في عدتها من الطلاق الاول (قال مالك) لانه في الطلاق  
 الثاني ليس بفار (قال مالك) الا أن يرتجها ثم يطلقها وهو مريض فترثه وان انقضت  
 عدتها لانه قد صار بالطلاق الآخر فاراً من الميراث لانه حين ارتجها صارت بمنزلة  
 سائر أزواجه اللاتي لم يطلق **﴿قلت﴾** أرأيت ان طلقها في مرضه ثلاثاً ثم ماتت المرأة  
 والزوج مريض بحاله ثم مات الزوج بعد موت المرأة من مرضه ذلك أيكون للمرأة  
 شيء من الميراث أم لا في قول مالك (قال) لا شيء للمرأة من الميراث في قول مالك  
 لانها هلكت قبله ولا ميراث للأموات من الاحياء ولا يرثها ان كان طلقها البتة أو  
 واحدة فانقضت عدتها **﴿قلت﴾** أرأيت ان قال لامرأته وهو صحيح أنت طالق اذا  
 قدم فلان فقدم فلان والزوج مريض فمات من مرضه ذلك أثرته أم لا (قال) ترثه  
 لاني سألت مالكا عن الرجل يخاف بطلاق امرأته ان دخلت بيتا فتدخله هي وهو  
 مريض فتطلق عليه ثم يموت من مرضه ذلك أثرته (قال) قال مالك نعم ترثه **﴿قلت﴾** انها  
 هي التي دخلت (قال) وان دخلت لان كل طلاق يقع والزوج مريض فيموت من  
 مرضه ذلك انها ترثه **﴿قلت﴾** أرأيت ان مرض رجل فقال قد كنت طلق امرأتى  
 في صحتي (قال) قال مالك انها ترثه وهو فار وعليها المدة عدة الطلاق من يوم أقر  
 بالطلاق اذا أقر بطلاق بائن وان أقر بطلاق يملك فيه الرجعة فمات قبل انقضاء المدة  
 انتهت الى عدة الوفاة وورثته وان انقضت عدتها من يوم أقر بما أقر به فلها الميراث  
 ولا غمعة عليها **﴿قلت﴾** أرأيت اذا قرب لضرب الحدود أو لقطع يد أو رجل أو  
 جلد الفرية أو جلد في حنك الزنا فطلق امرأته فضرب أو قطعت يده أو رجله فمات  
 من ذلك أثرته أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن  
 مالكا قال في الرجل يحضر الزحف أو يجلس للقتل ان ما صنع في تلك الحالة في

ماله انه بمنزلة المريض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأما ما سألت عنه من قطع اليد أو الرجل  
 أو ضرب الحدود فلم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى أنه ما كان من ذلك  
 يخاف منه الموت على الرجل كما خيف على الذى حضر القتال فأراه بمنزلة المريض  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلق رجل امرأته وهو في سفينة في لج البحر أو في النيل  
 أو في الفرات أو الدجلة أو بطنح البصرة ( قال ) سئل مالك عن أهل البحر اذا عدوا  
 فيصيبهم النوء أو الریح الشديدة فيخافون الفرق فيعتق أحدهم على تلك الحال امرأة  
 في الثلث ( قال مالك ) ما أرى هذا يشبه الخوف ولا أراه في الثلث وأراه من رأس  
 المال وكذلك قال مالك وغيره ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روى عن مالك أن  
 أمر راكب البحر في الثلث ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلقها وهو مقعد أو مفلوج أو أجذم  
 أو أبرص أو مسلول أو محموم حمى ربع أو به قروح أو جراحة ( قال ) سئل مالك  
 عن أهل البلاء مثل المفلوج أو المجذوم أو البرص أو ما أشبه هؤلاء في أموالهم اذا  
 أعطوها أو تصدقوا بها في حالاتهم ( قال مالك ) ما كان من ذلك أمراً يخاف على  
 صاحبه منه فلا يجوز له الا في ثلث ماله وما كان من ذلك لا يخاف على صاحبه منه  
 فرب مفلوج يعيش زماناً ويدخل ويخرج ويركب ويسافر ورب مجذوم يكون ذلك  
 منه جذاماً يأسا يسافر ويقبل ويدبر فهو هؤلاء وما أشبههم يجوز قضاؤهم في أموالهم من  
 جميع المال ومنهم من يكون ذلك منه قد أضناه فيكون مرضاً من الامراض قد ألزمه  
 البيت والفرش يخاف عليه منه فهذا لا يجوز قضاؤه الا في ثلثه وفسر مالك هذا  
 التفسير شديداً بما فسرت فكل من لا يجوز قضاؤه في جميع ماله فطلق في حالته تلك  
 فلا مرأته الميراث منه ان مات من مرضه ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً طلق  
 امرأته في مرضه فتزوجت أزواجا وهو مريض فلما حضرته الوفاة أوصى لها بوصايا  
 أيكون لها الميراث والوصية جميعاً ( قال ) أرى لها الميراث ولا وصية لها لانه  
 لا وصية لوارث في قول مالك وهذه وارثته ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً طلق  
 امرأته في مرضه فقتله امرأته خطأ أو عمداً ( قال ) أرى ان قتلته خطأ ان لها الميراث

في ماله ولا ميراث لها من الدية والدية على عاقبتها وان قتلته عمداً فلا ميراث لها من ماله وعليها القصاص الا أن يعفو عنها الورثة فان عفا عنها الورثة على مال أخذوه منها فلا ميراث لها أيضاً منه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً نكح امرأة في مرضه ثم مات من مرضه ذلك (قال) قال مالك لا يقر على نكاحه ولا ميراث لها وان لم يطلقها فلا صداق لها الا أن يكون دخل بها فلها الصداق في ثلث ماله مبدأً على الوصايا ولا ميراث لها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان سعى لها من الصداق أكثر من صداق مثلها أ يكون لها الذي سعى لها في قول مالك أم صداق مثلها (قال) يكون لها صداق مثلها ويكون مهرها هذا مبدأً على الوصايا وعلى التتق (قال) ويبدأ صداقها على المدبر في الصحة أيضاً<sup>(١)</sup> ﴿قلت﴾ أفنضرب به مع الغرماء (قال) جعله مالك في الثلث فكل شيء يكون في الثلث فالدين مبدأً عليه في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مريضاً ارتد في مرضه عن الاسلام فقتل في رده أثره امرأته وورثته أم لا (قال ابن القاسم) لا يرثه ورثته المسلمون (قال مالك) ولا يتهم أحد عند الموت أنه يفر بميراثه عن ورثته بالشرك بالله ﴿قلت﴾ أرأيت ان قذفها في مرضه فلا عن السلطان بينهما فووقت الفرقة فأت من مرضه ذلك أثره في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك وأرى أنها ترثه

### ما جاء في طلاق المريض أيضاً قبل البناء

﴿قلت﴾ أرأيت المريض اذا طلق امرأته في مرضه قبل البناء بها ثم تزوجها في مرضه ذلك (قال) لا أرى له نكاحاً الا أن يدخل بها فيكون بمنزلة من نكح وهو

(١) قوله ويبدأ صداقها على المدبر في الصحة أيضاً) هامش الاصل «ما مانعه يحيى» اختلف قول ابن القاسم في مدبر الصحة فقال مرة يبدأ المدبر عاها وقوله أصبح في الاصول وقال مرة يبدأ هي عليه وقاله ابن الماجشون وقال ابن الماجشون لها المسمى في الثالث مبدأً على غيره (قلت) له فان كان له ميراث لم يعلم به أنه على منه (قال) نعم لان أمره لم يحمل على العطية وانما هو حق لزمه وانما يمنع ما لم يعلم به أهل وصاياه الذين لا يطالبونه بحقوق انتهى

مريض ودخل ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني طلحة  
ابن عبد الله بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف عاش حتى حلت تमाضر وهو حي ثم  
ورثها عثمان بن عفان من عبد الرحمن بعد ما حلت للازواج (قال ابن شهاب) وحدثني  
طلحة أنه قيل لعثمان لم ورثها من عبد الرحمن بن عوف وقد عرفت أن عبد الرحمن لم  
يطلقها ضراراً ولا فراراً من كتاب الله قال عثمان أردت أن يكون سنة تهاب الناس  
الفرار من كتاب الله (قال ابن شهاب) وبلغنا أن عثمان بن عفان أمير المؤمنين كان  
قد ورث أم حكيم ابنة قارط من عبد الله بن مكمل وطلقها في وجهه ثم توفي بعد  
ما حلت ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن  
عوف وكان أعلمهم بذلك (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن  
طلق امرأته وهو مريض فورثها عثمان بعد انقضاء عدها ﴿مالك﴾ عن ربيعة  
ابن أبي عبد الرحمن أنها كانت آخر ما بقي له من الطلاق ﴿عمر بن الحرث﴾ عن  
يحيى بن سعيد بذلك (قال) فقيل لعثمان أتتهم أبا محمد قال لا ولكن أخاف أن يستن به  
﴿رجال من أهل العلم﴾ عن علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وربيعة وابن شهاب  
بذلك (قال ربيعة) وإن نكحت بعده عشرة أزواج ورثهم جميعاً وورثه أيضاً ﴿ابن  
وهب﴾ عن سفيان بن سعيد عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم بن يزيد أن عمر بن  
الخطاب قال في الرجل يطلق امرأته وهو مريض قال ترثه ولا يرثها (وقال)  
ربيعة مثله (وقال) الليث أيضاً مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم  
ابن أبي المخارق عن مجاهد بن جبير أنه كان يقول إذا طلق الرجل امرأته وهو  
مريض قبل أن يدخل بها فلها ميراثها منه وليس لها إلا نصف الصداق ﴿مخرمة بن  
بكير﴾ عن أبيه قال يقال إذا طلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات قبل أن يمسه وقد  
فرض لها فطلقها وهو وجعها تأخذ نصف صداقها وترثه ﴿قال يونس﴾ قال ربيعة  
إذا طلق وهو مريض ثم صح صحته يشك فيها قال إن صح حتى تملك ماله انقطع ميراثها  
وإن تماثل ونكس من مرضه ورثته امرأته ﴿يونس بن يزيد﴾ أنه سأل ابن شهاب

عن رجل يكون به مرض لا يما د منه رمد أو جرب أو ربح أو لقوة أو فتق أيجوز طلاقه (قال ابن شهاب) ان أبت الطلاق فيما ذكرت من الوجع فإنها لا أثره ﴿يونس﴾ وقال ربيعة إنما يتوارثان اذا كان مرض موت ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ربيعة أنه قال في رجل أمر امرأته أن تقتد وهو صحيح ثم مرض وهي في عدتها ثم مات قبل أن يصح وقد انقضت عدتها قبل أن يموت وكيف ان أحدث لها طلاقا في مرضه أو لم يحدث أثره وتمتد منه (قال) لا ميراث لها الا أن يكون راجعها ثم طلقها فان كان راجعها ثم طلقها في مرضه فلها الميراث وان انقضت عدتها اذا مات من ذلك المرض فليس عليها الا عدة ما حلت منه من الطلاق ﴿وقال عبد الرحمن بن القاسم﴾ بلغني عن بعض أهل العلم في رجل تزوج امرأة فدخل بها ثم تزوج أخرى فلم يدخل بها فطلق احدهما تطليقة فشك الرجل فلم يدري أيتهما طلق ثم هلك الرجل قبل أن تنقضي عدتها ولم يعلم أيتهما طلق المدخول بها أو التي لم يدخل بها (قال) أما التي قد دخل بها فصدقا لها كاملا ولها ثلاثة أرباع الميراث وأما التي لم يدخل بها فلها ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث لانه ان كانت التي لم يدخل بها هي المطلقة فلها نصف الصداق ثم تقاسم الورثة نصف الصداق الآخر بالشك لانها تقول صاحبتى هي المطلقة وتقول الورثة بل أنت المطلقة فيتنازعا ان النصف الباقي فلا بد من أن يقسم بينهما وأما الميراث فان التي قد دخل بها تقول لصاحبته أرايت لو كنت أنا المطلقة حقاً واحدة ألم يكن لى نصف الميراث فأسلميه الى فتسلم اليها ثم يكون النصف الباقي بينهما نصفين لانه لا يدري أيتهما طلق ولانهما يتنازعا ان بينهما فلا بد من أن يقسم بينهما وان كان طلقها البتة فانه يكون للتي قد دخل بها الصداق كاملا ونصف الميراث ويكون للآخرى التي لم يدخل بها ثلاثة أرباع الصداق ونصف الميراث لان الميراث لما وقع بالطلاق البتة قالت كل واحدة منهن هو لى وأنت المطلقة ولم يكن للورثة حجة عليهما لان الميراث أيتهما خلت به فهو لها كله وكانت أحق به من الورثة فلا بد من أن يقسم بينهما وأما الصداق فأما التي قد دخل بها فقد استوجبت صداقها

كله وأما التي لم يدخل بها فلها النصف ان كانت هي المطلقة لا شك فيه وتقاسم الورثة النصف الباقي بالشك فكل ما يرد عليك من هذا الوجه بقسه على هذا وهو كله رأيي وان طلقها واحدة فانقضت عدة التي دخل بها قبل أن يموت ثم هلك بعد ذلك فهو مثل ما وصفت لك في البتة ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج الرجل امرأة وأما في عقد مفترقة ولا يعلم أيتها أول وقد دخل بهما أو لم يدخل بهما حتى مات ولم يعلم أيتها الاولى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن ان كان قد دخل بهما فلا بد من الصداق الذي سمي لكل واحدة منهما ولا ميراث لهما منه وان كان لم يدخل بهما فلا بد من صداق واحدة فيما بينهما يتوزعانه بينهما والميراث فيما بينهما وان كان صداقهما الذي سمي مختلفاً صداقاً واحدة أكثر من صداق الاخرى لم تعط النساء أقل الصداقين ولا أكثر الصداقين ولكن النصف من صداق كل واحدة الذي سمي لها يكون لها لان المنازعة في الأقل من الصداقين أو الاكثر من الصداقين صارت بين النساء وبين الورثة ﴿قلت﴾ فلو ادعت كل واحدة منهما أكثر من الصداقين انه لها دون صاحبتها (قال) يكون لهما نصف الصداق يقتسمانه بينهما نصفين ﴿قلت﴾ وكذلك ان مات وترك خمس نسوة ولا يعلم أيتها الخامسة (قال) نعم <sup>(١)</sup>

— ما جاء في اختلاف الشهداء في الشهادات في الطلاق —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلين شهدا على رجل أنه طلق إحدى نسائه

(١) بهامش الاصل هنا مانصه ولو ان رجلاً مات وترك خمس نسوة لا يدرى أيتها الخامسة فانه ان كان لم يدخل بهن يكون لهن الميراث يقتسم بينهن يكون لكل واحدة خمس الثمن أو خمس الربع ويكون لكل واحدة منهن أربعة أخماس صداقها ان كان صداقهن سواء كان لهن صداق أربعة يقتسمنه بينهن وان كان دخل بهن كلهن فلا بد في الميراث من ان يكون بينهن على ما حكينا ويكون لكل واحدة منهن صداقها المسمى لها ثم ينظر في العدة فان لم يدر أيتها الخامسة كان على كل واحدة منهن أقصى الاجابين وان كانت كل واحدة تعرف أنها هي الاولى والثانية والثالثة والرابعة قبل لهن عليكن العدة أربعة أشهر وعشرون وعلى الخامسة اذا عرفت ثلاث حيض ولو أقرت أنها الخامسة ما كان لها سهم في الميراث اهـ

هؤلاء الأربع وقالوا نسبناها (قال) أرى شهادتهم لا تجوز إذا كان منكراً يحلف بالله ما طلق واحدة منهم ﴿قلت﴾ أرايت ان قالوا نشهد أنه قال احدى نسائي طالق (قال) يقال للزوج ان كنت نويت واحدة بعينها فذلك لك والا طلقن عليك كلهن (قال) ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد شاهد على رجل بتطبيقه وشهد آخر على ثلاث (قال) قال مالك يحلف على الثلاث البتات فان حلف لزمته تطليقة وان لم يحلف سجن حتى يحلف وكان مرة يقول اذا لم يحلف طلقت عليه البتة وسمته منه ثم رجع الى أن قال يحبس حتى يحلف ﴿قلت﴾ أهي واحدة لازمة في قول مالك ان حلف وأن لم يحلف قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد أحدهما على رجل أنه قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار وأنه قد دخل الدار وشهد الآخر أنه قال لامرأته أنت طالق ان كلفت فلانا وأنه قد كلمه أتطلق عليه أم لا (قال مالك) لا تطلق عليه وفي قول مالك الآخر يلزم الزوج اليمين أنه لم يطلق ويكون بحال ما وصفت لك ان أبي اليمين سجن وفي قوله الاول ان أبي اليمين طلقت عليه (قال مالك) وكذلك هذا في الحرية مثل ما وصفت لك في الطلاق وابطاؤه اليمين في الحرية وفي الطلاق سواء يحبس (قال مالك) وان شهد عليه واحد أنه طلقها يوم الخميس بمصر في رمضان وشهد الآخر أنه طلقها يوم الجمعة بمكة في ذي الحجة انها طالق واحدة وكذلك هذا في الحرية (قال) واذا شهد أحدهما أنه قال في رمضان ان دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق وشهد الآخر أنه قال في ذي الحجة ان دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق وشهد عليه آخر ان قد دخلها من بعد ذي الحجة فهي طالق ولا تبطل شهادتهما لاختلاف المواضع التي شهدا فيها على يمينه وتطلق عليه امرأته اذا شهدا عليه بالدخول أو شهد عليه غيرهما بالدخول اذا كان دخوله بعد ذي الحجة لأن اليمين انما لزمته بشهادتهما جميعا ﴿قلت﴾ فان شهدا عليه جميعا في مجلس واحد أنه قال ان دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق فشهد أحدهما أنه دخلها في رمضان وشهد الآخر أنه دخلها في ذي الحجة



(قال) لم أسمع في هذا شيئاً من مالك وأرى أن يطلق عليه ولائهما قد شهدا على دخوله وإنما حنثته بدخوله فقد شهدا على الدخول فهو حانث وإنما مثل ذلك عندي مثل ما لو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته أن لا يكلم انساناً فاستأذنت عليه امرأته فرغمت أنه كلم ذلك الرجل فأقامت عليه شاهدين فشهد أحدهما أنه رآه يكلمه في السوق وشهد الآخر أنه رآه يكلمه في المسجد فشهادتهما جائزة عليه وكذلك هذا في العتاقة وإنما الطلاق حق من الحقوق وليس هو حداً من الحدود ﴿قلت﴾ أرايت أن شهد عليه أحدهما أنه قال لامرأته أنت طالق البتة وشهد الآخر أنه قال لامرأته أنت عليّ حرام (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى شهادتهما جائزة وأراها طالقاً لانهما جميعاً شهدا على الزوج بكلام هو طلاق كله وإنما مثل ذلك مثل رجل شهد فقال أشهد أنه قال لامرأته طالق ثلاثاً وقال الشاهد الآخر أشهد أنه قال لامرأته طالق البتة فذلك لازم للزوج وشهادتهما جائزة ﴿قلت﴾ أرايت إن شهد أحدهما عليه بخلية وشهد الآخر بيرية أو ببائن (قال) ذلك جائز على الزوج وتطلق عليه (قال) وقال لي مالك وقد تختلف الشهادة في اللفظ ويكون المعنى واحداً فإذا كان المعنى واحداً رأيتهما شهادة واحدة جائزة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن شاهداً شهد فقال أشهد أنه طلقها ثلاثاً البتة وقال الآخر أشهد أنه قال ان دخلت الدار فأنت طالق وأنه قد دخلها وشهد معه على الدخول رجل آخر (فقال) لا تطلق هذه لأن هذا شاهد على فعل وهذا على اقرار ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل شهد عليه رجل أنه طلق امرأته بافريقية ثلاثاً وشهد آخر أنه طلقها بمصر ثلاثاً وشهد آخر أنه طلقها بالمدينة ثلاثاً لا يشهد رجل منهم على شهادة صاحبه هل يفعل بهم شيء قال لا ﴿قلت﴾ هل تنزع منه امرأته قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في نفر ثلاثة شهدوا على رجل بثلاث تطليقات شهد كل رجل منهم على واحدة ليس معه صاحبه فأمر الرجل أن يحلف أو يفارق فأبى أن يحلف وقال ان كانت شهادة يقطع بها حق فأبدها (قال)

أرى أن يفرق بينه وبين امرأته وأن تعدد عدتها من يوم يفرق بينهما وذلك لاني لا أدري أى شهادات النفر نكل فعدتها من اليوم الذى نكل فيه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن أبي الزناد في رجل شهد عليه رجال مفترقون على طلاق واحد بثلاث وآخر باثنتين وآخر بواحدة ذهبت منه بتطليقتين ﴿قلت﴾ لابن القاسم أتجوز الشهادة على الشهادة في الطلاق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وتجاوز شهادة الشاهد على الشاهد في قول مالك (قال) لا يجوز الا شاهدان على شاهد ﴿قلت﴾ ولا يجوز أن يشهد شاهد على شهادة شاهد واحد ويحلف المدعى مع هذا الشاهد على شهادة ذلك الشاهد الذى أشهده (قال) لا يحلف في قول مالك لانها ليست بشهادة رجل تامة وانما هي بعض شهادة فلا يحلف معها المدعى ﴿قلت﴾ وتجاوز الشهادة على الشهادة في قول مالك في الحدود والفرية (قال) قال لى مالك الشهادة على الشهادة جائزة في الحدود والطلاق والفرية وفي كل شئ من الاشياء الشهادة على الشهادة جائزة في قول مالك وكذلك قال لى مالك ﴿قلت﴾ فهل تجوز شهادة الاعمى في الطلاق (قال) قال مالك نعم اذا عرف الصوت ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت للمالك فالرجل يسمع جاره من وراء حائط ولا يراه يسمعه يطاق امرأته فيشهد عليه وقد عرف صوته (قال) قال مالك شهادته جائزة وقال ذلك على بن أبى طالب والقاسم بن محمد وشرح الكندى والشعبي وعطاء بن أبى رباح ويحيى بن سعيد وربيعه وابراهيم النخعي ومالك والليث ﴿قلت﴾ أرايت المحدود في القذف أتجوز شهادته اذا ظهرت توبته في الطلاق (قال) قال مالك نعم تجوز شهادته اذا حسنت حاله ﴿قال﴾ وأخبرني بعض اخواننا أنه قيل للمالك فالرجل الصالح الذى هو من أهل الخير يقذف فيجلد فيما يقذف أتجوز شهادته بعد ذلك وعدالته وقد كان من أهل الخير قبل ذلك (قال) اذا ازداد درجة الى درجته التى كان فيها (قال) ولقد كان عمر بن عبد العزيز عندنا ها هنا رجلا صالحا عدلا فلما ولى الخلافة ازداد وارفع وزهد في الدنيا وارفع الى فوق ما كان فيه فكذلك هذا ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أجاز عمر بن الخطاب شهادة

من كان من الذين جلدوا في المغيرة بن شعبة وأجازها عبد الله بن عبيد وعمر بن عبد  
 العزيز والشعبي وسليمان بن يسار وابن قسيط وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد  
 وسعيد بن المسيب وشرح وعطاء بن أبي رباح ﴿قلت﴾ أرايت أهل الذمة هل تجوز  
 شهادة بعضهم على بعض في شيء من الاشياء في قول مالك قال لا (وقول) عبد الله بن  
 عمرو بن الداص وعطاء بن أبي رباح وعامر الشعبي لا تجوز شهادة ملة على ملة (وقال)  
 عبد الله بن عمر لا تجوز شهادة أهل المال بعضهم على بعض وتجاوز شهادات المسلمين  
 عليهم ﴿قلت﴾ هل تجوز شهادة نساء أهل الذمة في الولادة في قول مالك قال لا  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلين شهدا على رجل أنه أمرهما أن يزوجه فلانة وانهما  
 قد زوجه وهو يحدد (قال) قال مالك لا تجوز شهادتهما لانهما خصمان ﴿قلت﴾  
 وكذلك ان شهدا أنه أمرهما أن يبيعا له بيما وانهما قد فعلا والرجل ينكر ذلك (قال)  
 نعم لا تجوز شهادتهما عليه في قول مالك لانهما خصمان ﴿قلت﴾ أرايت ان قال قد  
 أمرتهما أن يتبعا لي عبد فلان وانهما لم يفعلا وقالا قد فعلنا وقد ابتعدا لك (قال) لم  
 أسمع من مالك فيه شيئا وأرى القول قولهما انهما قد ابتعا له العبد لانه قد أقر أنه  
 أمرهما بذلك فالقول قولهما ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد أحدهما أنه قالت له امرأته  
 طلقني على ألف درهم وأنه قد طلقها وشهد الآخر أنها قالت له طلقني على عبدي فلان  
 وأنه قد طلقها (قال) قد اختلفا فلا تجوز شهادتهما في قول مالك وعليه اليمين (قال)  
 سحنون ان كان منكرا للخلع والمرأة منكورة لذلك فالقول ما قال ابن القاسم وان  
 ادعى زوجها أنه خالها على عبدها وأقام شاهدا على ذلك وقالت هي بل خالني على داري  
 هذه وأقامت شاهدا فان الزوج يحلف مع شاهده ويأخذ العبد ويجوز الخلع ﴿قلت﴾  
 هل تجوز شهادة النساء في الخلاق (قال) قال مالك لا تجوز شهادة النساء في شيء  
 من الاشياء الا في حقوق الناس الديون والاموال كلها حيث كانت وفي القسامة اذا  
 كانت خطأ لانها مال وفي الوصايا اذا كن انما يشهدن على وصية بمال (قال) ولا  
 يجوز في العتق ولا على شيء الا ما ذكرت لك مما هو مال وما يغيب عليه النساء من

الولادة والاستهلال والعيوب وآثار هذا مكتوبة في كتاب الشهادات ﴿قلت﴾  
 أرايت الاستهلال أتجوز فيه شهادة النساء أم لا فيقول مالك (قال) قال مالك  
 شهادة امرأتين في الاستهلال جائزة ﴿قلت﴾ كم يقبل في الشهادة على الولادة من  
 النساء (قال) قال مالك شهادة امرأتين ﴿قلت﴾ ولا تقبل شهادة المرأة الواحدة  
 على الولادة (قال) قال مالك لا تقبل شهادة امرأة واحدة في شيء من الأشياء مما  
 يجوز فيه شهادة النساء وحدهن ﴿قلت﴾ أرايت لو أن قوما شهدوا على رجل أنه  
 أعتق عبده هذا والعبد ينكر والسيد ينكر (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في  
 هذا وأرى أنه حرّ لأنه ليس له أن رق نفسه

— ما جاء في السيد يشهد على عبده بطلاق امرأته —

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت الرجل يشهد على عبده أنه طلق امرأته أتجوز  
 شهادة سيده والعبد ينكر (قال) لا تجوز شهادته لأنه يفرغ عبده وي زيد في ثمنه  
 فهو منهم ﴿قلت﴾ أسمعت من مالك قال لا ﴿قلت﴾ وسواء إن كانت الامة للسيد  
 أو لغير السيد (قال) سواء ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل شهد على عبده أنه طلق  
 امرأته هو ورجل آخر والعبد ينكر ان شهادته لا تجوز لأنه يزيد في ثمنه فهو منهم  
 فلا تجوز شهادته ولم أسمع من مالك (قال) وسواء كانت الامة له أو لغيره أو كانت  
 حرة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق ان كنت دخلت دار  
 فلان ثم أقر بعد ذلك عند شهود أنه قد دخل دار فلان ثم قال كنت كاذبا فشهد  
 عند القاضي عليه الشهود بذلك (قال) بطلاقها عليه بذلك السلطان ﴿قلت﴾ ولا ينفعه  
 انكاره بعد الاقرار (قال) نعم لا ينفعه انكاره بعد الاقرار ﴿قال﴾ وقال لى مالك  
 لو أن رجلا أقر بأنه قد فعل شيئا أو فعل به ثم حلف بعد ذلك بطلاق امرأته البتة  
 انه ما فعل ذلك ولا فعل به ثم قال كنت كاذبا وما أقررت بشيء فملته صدق وأحلف  
 ولم يكن عليه شيء ولو أقر بعد ما شهد عليه اشهود أنه فعله لزمه الحنث ﴿قلت﴾  
 أرايت ان لم يشهد عليه الشهود وكفوا عن الشهادة عليه أيسعه فيما بينه وبين الله عز

وجل أن تقيم معه امرأته وقد كان كاذباً في مقالته قد دخلت دار فلان (قال) نعم  
 يسمعه أن يقيم عليها فيما بينه وبين خالقه ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك قال نعم  
 ﴿قلت﴾ أرايت أن لم يسمع منه هذا الاقرار أحد الا امرأته ثم قال لها كنت كاذباً  
 أسمعها أن تقيم معه (قال) لا أرى أن تقيم معه الا أن لا تجد بينه ولا سلطاناً يفرق  
 بينهما وهي بمنزلة امرأة قال زوجها لها أنت طالق ثلاثاً وليس لها عليه شاهد فجدها  
 ﴿قلت﴾ أرايت أن قل لها زوجها أنت طالق ثلاثاً فجدها (قال) قال مالك لا تزني  
 له ولا يري لها وجهها ولا شعرها ولا صدرها أن قدرت على ذلك ولا يأتيها الا وهي كارهة  
 ولا تطاوعه ﴿قلت﴾ فهل ترفعه الى السلطان (قال) قال مالك اذا لم يكن لها بينة  
 ما ينفعها أن ترفعه الى السلطان ﴿قلت﴾ لا ينفعها أن ترفعه الى السلطان أفليس لها  
 أن تستحلفه (قال) قال مالك لا يستحلف الرجل اذا ادعت عليه امرأته الطلاق الا  
 أن تقيم عليه شاهداً واحداً فاذا أقامت شاهداً واحداً أحلف الزوج على دعواها  
 وكانت امرأته ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك في الرجل يطلق امرأته في السفر فشهد عليه  
 بذلك رجال ثم يقدم قبل قدوم القوم فيدخل على امرأته ثم يصيها ثم يقدم الشهود  
 فيسألون عنه فيخبرون بقدومه ودخوله على امرأته فيرفعون ذلك الى السلطان  
 ويشهدون عليه فينكر ذلك وهم عدول ويقر بالوطء بعد قدومه (قال مالك) يفرق  
 بينهما ولا شيء عليه ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد مثله قال يحيى ولا  
 يضرب ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم الازدي عن شرح  
 الكندي مثله ولم يحدهما ﴿يونس﴾ عن ربيعة مثله ﴿قلت﴾ لابن القاسم ولم لم  
 يحلفه مالك اذا لم يكن لها شاهد (قال) لان ذلك لو جاز للنساء على أزواجهن لم تشأ  
 امرأة أن تتعلق بزوجها فتشهره في الناس الا فعلت ذلك ﴿قلت﴾ فاذا أقامت  
 شاهداً واحداً لم لا تحلف المرأة مع شاهدها وتكون طالقاً في قول مالك  
 (قال) قال مالك لا تحلف المرأة مع شاهدها في الطلاق (قال مالك) لا يحلف من له  
 شاهد فيستحق بيمينه مع الشاهد في الطلاق ولا في الحدود ولا في النكاح ولا في

الحرية ولكن في حقوق الناس يحلف مع شاهده وكذلك في الجراحات كلها  
 خطئها وعمدها يحلف يمينا واحدة فيستحق ذلك ان كان عمداً اقتص وان  
 كان خطأ أخذ الدية وفي النفس تكون القسامة مع شاهده خطأ كان القتل أو  
 عمداً ويستحق مع ذلك القتل أو الدية ولا يقسم في العمد الا اثنان فصاعداً من  
 الرجال ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته البتة عند رجلين  
 وامراته حاضرة ثم أقبل فوجداه عندها فأثيا السلطان فأخبراه وهما عدلان فأنكر  
 الرجل وامراته ما قالوا (قال) ابن شهاب نرى أن يفرق بينهما بشهادة الرجلين ثم  
 تمتد حتى تحمل ثم لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿ابن وهب﴾ عن عتبة عن نافع  
 قال سئل يحيى بن سعيد عن الرجل يطلق امرأته ويشهد على طلاقها ثم يكتم هو  
 والشهداء ذلك حتى تنقضي عدتها ثم يحضره الموت فيذكر الشهداء طلاقه إياها  
 (قال) يعاقبون ولا تجوز شهادتهم اذا كانوا حضورا ولا مراته الميراث ﴿قلت﴾  
 أرايت ان ادعى رجل قبل امرأة النكاح وأنكرت المرأة أ يكون له عليها اليمين  
 وان أبت اليمين جعلته زوجها (قال) لا أرى إباءها اليمين مما يوجب له النكاح  
 عليها ولا يكون النكاح الا بينة لان مالكا قال في المرأة تدعى على زوجها أنه قد  
 طلقها قال لا أرى أن يحلف الا أن تأتي بشاهد واحد ﴿قلت﴾ فان أنت بشاهد  
 واحد فأبى أن يحلف أطلق عليه (قال) لا ولكن أرى أن يسجن حتى يحلف أو يطلق  
 ﴿قال﴾ قفلنا لمالك فان أبى أن يحلف قال أرى أن يسجن أبداً حتى يحلف أو يطلق  
 فرددناها عليه في أن يمضي عليه الطلاق فأبى (قال ابن القاسم) وقد بلغني عنه أنه  
 اذا طال ذلك من سجنه خلى بينه وبينها وهو رأيي وان لم يحلف فلما أبى مالك أن  
 يحلف الزوج اذا ادعت المرأة قبله الطلاق الا أن تأتي المرأة بشاهد واحد فكذلك  
 النكاح عندي اذا ادعى قبلها نكاحا لم أرله عليها اليمين ﴿قلت﴾ أرايت ان أقام الزوج  
 على المرأة شاهداً واحداً أنها امرأته وأنكرت المرأة ذلك أ يستحلفها له مالك ويحبسها  
 كما صنع بالزوج في الطلاق (قال) لا أحفظها عن مالك ولا أرى أن تحبس ولا أرى

أبأها اليمين وإن أقام الزوج شاهداً واحداً أنه يوجب له النكاح عليها ولا يوجب له النكاح عليها إلا شاهداً ﴿قلت﴾ أرأيت إن ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها وقالت استحلّفه لى (قال) قال مالك لا يحلفه لها إلا أن تقيم المرأة شاهداً واحداً ﴿قلت﴾ أرأيت إن لم يكن لها شاهد أتخلفها وإياه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت امرأة تدعى الطلاق على زوجها فتقيم عليه امرأتين أيحلف لها أم لا (قال) قال مالك إن كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه أى في الحقوق رأيت أن يحلف الزوج والا لم يحلف ﴿قلت﴾ أرأيت إن أقامت شاهداً واحداً على الطلاق (قال) قال مالك يحال بينه وبينها حتى يحلف ﴿قلت﴾ فالذى وجب عليه اليمين في الطلاق يحال بينه وبين امرأته حتى يحلف في قول مالك أم لا (قال) نعم يحال بينه وبين امرأته في قول مالك

﴿تم كتاب الإيمان بالطلاق والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد﴾

﴿النبى الامى خاتم النبیین وسيد المرسلین وعلى آله وصحبه الى يوم الدين﴾

\*\*\*\*\*

﴿ويليه كتاب الظهار﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي  
وعلى آله وصحبه أجمعين

كتاب الظهار

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان قال رجل لامرأته أنت علي كظهر أمي  
أيكون مظاهراً قال نعم قلت أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر فلانة  
لذات رحم محرم من نسب أو محرم من رضاع (قال) قال مالك من ظاهر بشئ من  
ذوات المحارم من نسب أو رضاع فهو مظاهر (قال ابن القاسم) ومن ظاهر من صهر  
فهو مظاهر قلت أرايت ان قال أنت علي كراس أمي أو كقدم أمي أو كفخذ  
أمي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه مظاهراً لأن مالكا قال في الذي يقول  
أنت علي مثل أمي انه مظاهر فكل ما قال به من شئ منها فهو مثله يكون مظاهراً  
لأن مالكا قال في رجل قال أنت علي حرام مثل أمي قال مالك فهو مظاهر وقد  
قال بعض كبار أصحاب مالك اذا وجدته قال في التحريم بالطلاق من ذلك شيئاً  
فكانت امرأته تطلق به وذلك أن يقول رجل لزوجته رأسك طالق إصبعك طالق  
يدك حرام فرجك حرام بطنك حرام قدمك حرام فاذا وجب به على هذا النحو  
الطلاق كان قائله لزوجته بذوات المحارم في الظهار مظاهراً أن يقول رأسك علي  
كظهر أمي وكذلك في العضو أو البطن والفرج والظهر وكذلك في ذوات المحارم يلزمه  
بكل ذلك الظهار قلت لم قال مالك هو مظاهر ولم يجعله البتات ومالك يقول في  
الحرام انه البتة (قال) لانه قد جعل للحرام مخرجاً حين قال مثل أمي ومن قال مثل

أُمِّي فإِنَّمَا هُوَ مَظَاهِر وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أُمَّهُ كَانَ الْبَتَاتُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (وَقَدْ) قَالَ غَيْرُهُ  
مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ مَالِكٍ لَا تَكُونُ حَرَامًا إِلَّا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَبْنِي عَلَى أَنَّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ  
فِيهِ الظَّهَارَ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ أَمْرٌ يُقَاسُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ كَانَ مِنَ الظَّاهِرِ شَيْءٌ يَكُونُ  
هُوَ أَرَادَهُ وَلَا نَوَاهُ وَقَدْ حَرَّمَ بِأَمْرِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ الظَّاهِرَ وَقَدْ كَانَتْ النِّيَّةُ مِنْهُ عَلَى مَا  
أَخْبَرْتُكَ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَظَاهِرُ حِينَ قَالَ مَا قَالَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ الظَّاهِرَ وَقَدْ أَرَادَ  
التَّحْرِيمَ فَلَمْ تَكُنْ حَرَامًا إِنْ حَرَّمَهَا وَجَعَلَهَا كَظْهَرِ أُمِّهِ وَقَدْ رَوَى ابْنُ نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ نَحْوَ  
هَذَا أَيْضًا ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ كَظْهَرِ فُلَانَةٍ لَجَارَةٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حَرَمٌ  
(قَالَ) سَمِعْتُ مَالِكََ عَنْهَا فَقَالَ أَرَاهُ مَظَاهِرًا (قَالَ) وَسَأَلَهُ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْهَا عَلَى وَجْهِ أَنَّهَا  
نَزَلَتْ بِهِ وَقَدْ قَالَ غَيْرُهُ فِي الْأَجْنِبِيَّةِ أَنَّهَا طَالِقٌ وَلَا يَكُونُ مَظَاهِرًا ﴿قُلْتُ﴾ وَسِوَاهُ  
إِنْ كَانَتْ ذَاتُ زَوْجٍ أَوْ فَارِغَةً مِنْ زَوْجٍ ﴿قَالَ﴾ سِوَاهُ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) وَأَخْبَرَنِي مِنْ  
أَثَقٍ بِهِ أَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ الظَّهَارُ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْهُ قَالَهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ  
إِنْ قَالَ لِأَمْرَأَتِهِ أَنْتَ عَلِيٌّ مِثْلَ ظْهَرِ فُلَانَةٍ لِأَجْنِبِيَّةٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حَرَمٌ (قَالَ) قَالَ  
مَالِكٌ هُوَ مَظَاهِرٌ مِنْ أَمْرَأَتِهِ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْتَ عَلِيٌّ كَفُلَانَةٍ لِأَجْنِبِيَّةٍ (قَالَ)  
لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ حِينَ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ كَظْهَرِ فُلَانَةٍ عَلِمْنَا أَنَّهُ أَرَادَ  
الظَّهَارَ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ كَظْهَرِ فَهُوَ عِنْدِي وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا أَنَّهُ طَالِقٌ الْبَتَاتُ  
لِأَنَّ الَّذِي يَقُولُ الظَّهَرَ فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ أَرَادَ الظَّهَارَ وَمَنْ لَمْ يَقُلْ الظَّهَرَ فَقَدْ أَرَادَ التَّحْرِيمَ  
إِذَا قَالَ لِأَمْرَأَتِهِ أَنْتَ عَلِيٌّ كَأَجْنِبِيَّةٍ مِنَ النَّاسِ وَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فِي ذَوَاتِ الْحَرَامِ فَقَالَ  
أَنْتَ عَلِيٌّ كَفُلَانَةٍ فَهَذَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ قَدْ أَرَادَ الظَّهَارَ لِأَنَّ الظَّهَارَ هُوَ لَذَوَاتِ الْحَرَامِ  
فَالظَّهَارُ فِي ذَوَاتِ الْحَرَامِ وَقَوْلُهُ كَفُلَانَةٍ وَهِيَ ذَاتُ مُحَرَّمٍ ظَهَارُ كُلِّهِ لِأَنَّ هَذَا وَجْهُ  
الظَّهَارِ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ كَفُلَانَةٍ لَذَاتِ مُحَرَّمٍ مِنْهُ وَهُوَ يَرِيدُ بِذَلِكَ التَّحْرِيمَ أَنَّهَا ثَلَاثُ  
الْبَتَةِ إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ التَّحْرِيمَ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ حَرَامٌ كَأُمِّي وَلَا نِيَّةَ لَهُ  
(قَالَ) هُوَ مَظَاهِرٌ كَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ فِي قَوْلِهِ حَرَامٌ عَلِيٌّ مِثْلَ أُمِّي وَقَوْلُهُ حَرَامٌ كَأُمِّي  
عِنْدِي مِثْلُهُ وَهَذَا مِمَّا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ ﴿ابْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ رَبِيعَةَ

أنه قال في رجل قال لامرأته أنت علي مثل كل شيء حرمه الكتاب (قال) أرى عليه  
ظهاراً لأن الكتاب قد حرم عليه أمه وغيرها مما حرم الله ﴿قال ابن وهب﴾ قال  
يونس وقال ابن شهاب في رجل قال لامرأته أنت علي كبعض ما حرم علي من  
النساء (قال) نرى ذلك تظاهراً والله أعلم (قال يونس) وقال ربيعة مثله وقال من حرم  
عليه من النساء بمنزلة أمه في التظاهر

— ظاهر الرجل من أمته وأم ولده ومدبرته —

﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر من أمته أو من أم ولده أو من مدبرته أ يكون مظاهراً  
في قول مالك (قال) نعم قال مالك يكون مظاهراً ﴿قلت﴾ فان ظاهر من معتقته  
الى أجل (قال) لا يكون مظاهراً لأن وطأها لا يحل له ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة  
عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله أنهما  
كانا يقولان ظهار الأمة انه مثل ظهار الحرة ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل  
العلم عن علي بن أبي طالب وابن شهاب ويحيى بن سعيد وسليمان بن يسار وعبد الله  
ابن أبي سلمة ومكحول ومجاهد أنهم قالوا يفتدى كما يفتدى في الحرة (قال ابن  
شهاب) وقد جعل الله لذلك بيانا في كتابه فقال ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من  
النساء الا ما قد سلف والسرية من النساء وهي أمة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة  
عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن الرجل يتظاهر  
من وليده ولا يقدر على ما يمتق غيرها أ يجوز له عتقها (قال) نعم وينكحها ﴿ابن  
وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال يجوز له عتقها بتظاهره منها  
(قال) ولو كان له اماء يظاهر منهن جميعا فانما كفرته كفارة واحدة ﴿ابن وهب﴾  
عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال من يظاهر من أم ولده فهو مظاهر وقاله  
ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح

﴿ فيمن لا يجب عليه الظهار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ذميا يظاهر من امرأته ثم أسلم (قال) قال مالك كل يمين كانت عليه من طلاق أو عتاق أو صدقة أو شيء من الأشياء فهو موضوع عنه إذا أسلم والظهار من ناحية الطلاق ألا ترى أن طلاقه في الشرك عند مالك ليس بشيء فظهاره مثل طلاقه لا يلزمه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ابن ظاهر امرأته من زوجها أتكون مظهارة في قول مالك (قال) لا وقال مالك إنما قال الله والذين يظاهرون منكم من نسائهم ولم يقل واللآئي يظاهرن منكم من أزواجهن ﴿ قلت ﴾ أرأيت ابن ظاهر الصبي من امرأته أ يكون مظاهراً في قول مالك (قال) قال مالك لا طلاق للصبي فكذلك ظهاره عندي أنه لا يلزمه ﴿ قلت ﴾ وكذلك المعتوه الذي لا يفريق قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ظهار المسكره أيلزم في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يلزم المسكره الطلاق فكذلك الظهار عندي لا يلزمه ﴿ قلت ﴾ أرأيت العتق هل يلزم المسكره في قول مالك قال لا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسألما عن الرجل يخطب المرأة فتظاهر منه ثم أرادت بعد ذلك نكاحه فقالا ليس عليها شيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ربيعة وأبي الزناد ويحيى بن سعيد وغيرهم من أهل العلم أنهم قالوا ليس على النساء تظاهر

﴿ ظهار السكران ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ظهار السكران من امرأته أيلزمه الظهار في قول مالك (قال) قال مالك يلزم السكران الطلاق فكذلك الظهار عندي هو لازم له لأن الظهار إنما يجر إلى الطلاق

﴿ تملك الرجل امرأته الظهار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل لامرأته ان شئت الظهار فأنت على كظهر أمي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أراه مظاهراً ان شاءت الظهار ﴿ قلت ﴾ حتى

متى يكون ذلك اليها مادامت في مجلسها أم حتى توقف (قال) حتى توقف (وقال) غيره  
وانما هذا على جهة قول مالك في التمايك في الطلاق انه قال حتى توقف مرة وقال أيضاً  
ماداما في المجلس وكذلك الظهار انما الخيار لها مادامت في المجلس

### — الظهار الى أجل —

قلت ﴿ أرأيت ان قال أنت علي كظهر أمي اليوم أو هذا الشهر أو قال أنت علي  
كظهر أمي هذه الساعة أيكون مظاهراً منها ان مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو  
تلك الساعة (قال) قال مالك هو مظاهر منها وان مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو  
تلك الساعة (قال) قال مالك وان قال لها أنت علي كظهر أمي ان دخلت هذه الدار  
اليوم أو كملت فلانا اليوم أو قال أنت علي كظهر أمي اليوم ان كملت فلانا أو دخلت  
الدار فهذا اذا مضى ذلك اليوم ولم يفعل فلا يكون مظاهراً لان هذا لم يجب عليه  
الظهار بمدء وانما يجب عليه بالحنث والاول قد وجب عليه الظهار باللفظ ألا ترى أنه  
لو قال لامرأته أنت طالق اليوم كانت طالقا أبداً فان قال لها ان دخلت هذه الدار  
اليوم فأنت طالق أو قال أنت طالق ان دخلت الدار اليوم فمضى ذلك اليوم ثم دخلت  
انه لا يلزمه من الطلاق شيء فكذلك الظهار وكذلك قال مالك في هذا كله في  
الطلاق وفي الظهار قلت ﴿ أرأيت ان قال أنت علي كظهر أمي اليوم فمضى ذلك  
اليوم أيكون له أن يطأها بنير كفارة (قال) قال مالك لا يكون له أن يطأها الا بكفارة  
قلت ﴿ أرأيت ان قال رجل لامرأته أنت علي كظهر أمي الى قدوم فلان (قال)  
لا يكون مظاهراً الا الى قدوم فلان فان قدم فلان كان مظاهراً وان لم يقدم فلان لم  
يقع الظهار لان مالكا قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق الى قدوم فلان انها  
لا تطلق حتى يقدم فلان فان قدم فلان طلقت عليه وان لم يقدم لم تطلق عليه وكذلك  
الظهار مثل هذا قلت ﴿ أرأيت ان قال لها أنت طالق من الساعة الى قدوم فلان  
(قال) هي طالق الساعة قلت ﴿ أرأيت ان قال أنت علي كظهر أمي من الساعة  
الى قدوم فلان (قال) هو مظاهر منها الساعة لان من ظاهر من امرأته ساعة

واحدة لزمه الظهار تلك الساعة وهو مظاهر في المستقبل وليس له أن يطاء إلا بكفارة وكذلك من طاق امرأته ساعة فقد خرج الطلاق ومضى فهي طالق تلك الساعة وبعد تلك الساعة وكذلك الظهار اذا خرج فظاهر منها ساعة واحدة فهو مظاهر تلك الساعة وبعد تلك الساعة ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا ظاهر الرجل من امرأته الى شهر أو يوما الى الليل ان ذلك قد وجب عليه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب ويونس عن ابن شهاب أنه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي هذا اليوم الى الليل فان عليه الكفارة بما لفظ من المنكر والقول الزور ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة بن علي عن الازاعي مثله

— فيمن ظاهر من نسائه في كلمة واحدة أو مرة بعد أخرى —  
﴿أو ظاهر من امرأته مرارا﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر من أربع نسوة له في كلمة واحدة (قال) قال مالك كفارة واحدة تجزئه (قال) قال مالك وان تظاهر منهن في مجالس مختلفة ففي كل واحدة كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لواحدة أنت علي كظهر أمي ثم قال لاخرى أيضاً وأنت علي كظهر أمي حتى أتى على الأربع كان عليه لكل واحدة كفارة كفارة (قال مالك) وانما مثل ذلك عندي مثل ما يقول الرجل والله لا آكل هذا الطعام ولا ألبس هذا الثوب ولا أدخل هذه الدار فان حنت في شيء واحد أو فيهن كلهن فليس عليه الا كفارة واحدة ولو قال والله لا آكل هذا الطعام ثم قال والله لا ألبس هذا الثوب ثم قل والله لا أدخل هذه الدار كانت عليه لكل واحدة كفارة كفارة فهذا احتج مالك في الظهار ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر أمي ثم قال لامرأة لاخرى أنت علي مثلها (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وهو مظاهر من التي قال لها أنت علي مثلها وعليه كفارتان كفارة لكل واحدة منهما ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر أمي أنت علي كظهر أمي قال لها ذلك مراراً (قال) قال مالك ان كان ذلك في شيء واحد أو في غير شيء

مثل ما يقول الرجل أنت على كظهر أمي مراراً (قال) قال مالك ليس عليه الا كفارة  
 ظهار واحد (قال مالك) وان كان ذلك في أشياء مختلفة مثل ما يقول الرجل أنت على  
 كظهر أمي ان دخلت هذه الدار ثم يقول بعد ذلك أنت على كظهر أمي ان لبست  
 هذا الثوب ثم يقول بعد ذلك أنت على كظهر أمي ان أكلت هذا الطعام فعليه في  
 كل شيء يفعله من هذا كفارة كفارة لأن هذه أشياء مختلفة فصارت أيماناً بالظهار  
 مختلفة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت على كظهر أمي أنت على كظهر أمي أنت  
 على كظهر أمي ثلاث مرات ينوي بقوله هذا الظهار ثلاث مرات أن يكون عليه ثلاث  
 كفارات أو كفارة واحدة في قول مالك (قال ابن القاسم) لا تكون عليه الا كفارة  
 واحدة الا أن يكون ينوي ثلاث كفارات فيكون عليه ثلاث كفارات مثل ما يحلف  
 بالله ثلاث مرات وينوي بذلك ثلاث كفارات فتكون عليه ان حنث ﴿ابن وهب﴾  
 عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في رجل يظاهر من أربع نسوة له  
 بكلمة واحدة انه ليس عليه الا كفارة واحدة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك ويونس وعبد  
 الجبار عن ربيعة مثله ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب  
 وسعيد بن المسيب وعبد الله بن هيرة مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب وغيره  
 عن ابن شهاب أنه قال من يظاهر من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد فعليه  
 كفارة واحدة ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في  
 رجل يظاهر من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد في أمور مختلفة حنث ان  
 عليه ثلاث كفارات (وقال) ربيعة مثله (وقال ابن وهب) وبلغني عن ربيعة أنه قال  
 وان تظاهر منها ثلاثاً في مجلس واحد في أمر واحد فكفارة واحدة ﴿قلت﴾  
 أرايت كل كلام تكلم به ينوي به الظهار أو الإيلاء أو تمليكاً أو خياراً أيكون ذلك  
 كما نوى (قال) نعم اذا أراد أنك بما قلت لك مخيرة أو مظاهر منك أو مطلقة

﴿فيمن قال ان تزوجت فلانة أو كل امرأة أتزوجها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لأربع نسوة ان تزوجتكن فأتين على كظهر أمي فتزوج



واحدة ( قال ) قد لزمه الظهار ولا يقربها حتى يكفر فان كفر فتزوج البواقي فلا  
 ظهار عليه فيهن وان تزوج الاولى فلم يكفر حتى ماتت أو فارقتها ثم تزوج البواقي  
 لم يكن له أن يطأ واحدة منهن حتى يكفر لأنه لم يحنث في يمينه بمد ولا يحنث  
 الا بالوطء لأن من تظاهر من امراته ثم طلقها أو ماتت عنه قبل أن يطأها فلا  
 كفارة عليه وانما يوجب عليه كفارة الظهار الوطء فاذا وطئ فقد وجبت عليه  
 الكفارة ولا يطأ في المستقبل حتى يكفر فهذا اذا تزوجها ثم فارقتها أو ماتت عنه  
 فقد سقطت عنه الكفارة فان تزوج واحدة من البواقي فلا يقربها حتى  
 يكفر وان كانت الاولى قد وطئها فماتت أو طلقها أو لم يطلقها ثم تزوج بمض البواقي  
 أو كلهن فلا يقرب واحدة منهن حتى يكفر لان الحنث قد وجب عليه فوطء  
 الاولى كوطء الاخر أبداً حتى يكفر يمنع من كلهن حتى يكفر فان لم يطأ الاولى لم  
 يجز له أيضاً أن يطأ الاخر حتى يكفر وانما وجب الظهار بتزويجه من تزوج منهن  
 ولا يجب الحنث الا بالوطء ولا يجوز له أن يطأ الا بعد الكفارة ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن مالك عن سعيد بن عمر بن سليم الدرقى أن القاسم بن محمد حدثه أن رجلاً جعل  
 امرأة عليه كظهر أمه ان تزوجها فتزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان تزوجها أن  
 لا يقربها حتى يكفر كفارة المتظاهر ﴿ ابن وهب ﴾ عن سعيد بن عبد الرحمن عن  
 هشام بن عروة قال كان أبي يقول اذا قال الرجل كل امرأة أتزوجها على كظهر  
 أمي ما عشت يقول عتق رقبة يجزئه من ذلك كله

### — الخلف بالظهار —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لأربع نسوة له من دخلت منكن هذه الدار فهي على كظهر  
 أمي فدخلها كلهن أيجزئه كفارة واحدة أو أربع كفارات ( قال ) لم أسمع من مالك  
 فيه شيئاً الا أني أرى أن عليه في كل واحدة تدخل كفارة كفارة لانه عندى بمنزلة  
 من قال لأربع نسوة عنده أيتكن كلمتها فهي على كظهر أمي فكلهم واحدة منهن  
 فوقع عليه الظهار فيها انه لا يقع عليه الظهار فيمن بقى منهن في الثلاث البواقي وان

وطئهن ولم يكلمهن . فهذا يدل على أنه لا بد لكل من دخلت الدار منهن أن يلزم الزوج فيها الكفارة على حدة ولو كان ذلك ظهاراً واحداً كان قد لزمه في الثلاث البواقي وان لم يكلمهن الظهار وان لم يدخلن الدار اذا دخلت الدار واحدة كان ينبغي أن يلزمه الظهار في اللاتي لم يدخلن فهذا ليس بشيء ولو كان ذلك حتماً لم يكن له سبيل الى وطء واحدة منهن ممن لم تدخل الدار ولا من اللاتي لم يكلم لم يكن له سبيل الى وطء من بقي منهن ولا هي وان متن أو طلقهن كانت عليه فيهن الكفارة فليس هذا بشيء وانما هذا فعل حلف به فأيتهن دخلت الدار وأيتهن كلم واحدة بعد واحدة فعليه لكل واحدة الظهار ﴿قلت﴾ أرايت التي كلها فوجب عليه الظهار فيها ثم كلم الاخرى بعد ذلك أوجب عليه الظهار فيها أيضاً (قال) نعم وانما ذلك بمنزلة ما لو قال لأربع نسوة من تزوجت منكن في علي كظهر أمي فتزوج واحدة كان منها مظاهراً وان تزوج الاخرى كان مظاهراً ولا يبطل ظهاره منها ايجاب الظهار عليه من الاولى وليس هذا بمنزلة من قال ان تزوجتكن فأنتن علي كظهر أمي ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت علي كظهر أمي ان لم أضرب غلامي اليوم ففعل أيلزمه الظهار أم لا قال لا ﴿قلت﴾ أرايت ان قال ان تزوجت فلانة في علي كظهر أمي (قال) قال مالك ان تزوجها فعليه الظهار ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها في علي كظهر أمي (قال) قال مالك ان تزوج فلا يبطأ حتى يكفر كفارة الظهار (قال مالك) وكفارة واحدة تجزئه من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق (قال) قال مالك لا يكون هذا بشيء ولا يلزمه ان تزوج ﴿قلت﴾ فافرق ما بين هذا وبين الظهار في قول مالك (قال) لان الظهار يعين لازمة لا تحرم النكاح عليه والطلاق يحرم فليس له أن يحرم على نفسه جميع النساء والظهار يعين يكفرها فلا بد من أن يكفرها ﴿قلت﴾ والظهار عند مالك يتين قال نعم ﴿قال سحنون﴾ وقد أخبرتك بقول عروة بن الزبير وما قال في ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامراته ان دخلت الدار فأنت علي كظهر أمي فطلقها تطليقة فبانت منه أو البتة

فدخلت الدار وهي في غير ملكة ثم تزوجها بعد زوج فدخلت الدار وهي تحته أيلزمه  
الظهار في قول مالك أم لا ( قال ) ان كان طلاقه اياها واحدة أو اثنتين ثم تزوجها  
وقد بقي عليه من الطلاق شيء فاليمين بالظهار ترجع عليه وان طلقها البتة سقط عنه  
الظهار ان تزوجها بعد زوج لانه لم يقع عليه الزهار قبل أن يفارقها فقد سقط عنه  
الظهار لسقوط الطلاق والنكاح الذي كان يملكه وانما يقع عليه الزهار بعد زوج اذا  
طلقها البتة اذا كان قد وجب عليه الزهار قبل أن يطلقها بحيث أو قول فيلزمه الزهار  
في قول مالك ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لانه لم يحنث بدخولها وهي في غير ملكة وانما  
يحنث بدخولها وهي في ملكة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ظاهر من امرأته ثم طلقها البتة  
ثم تزوجها بعد زوج ( قال ) هو مظاهر منها وان طلقها البتة ثم تزوجها بعد زوج  
فلا يقربها حتى يكفر عند مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن حيوة بن شريح وابن لهيعة عن  
خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن الرجل يظاهر من امرأته ان لم يجلد  
غلامه مائة جلدة قبل أن يطعم الطعام ففعل ذلك هل عليه كفارة فقالا لا قد  
وفت يمينه ( وقال ) طاوس وربيع بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي  
رباح والليث بن سعد مثله

﴿ فيمن ظاهر من امرأته ثم اشتراها ﴾

﴿ وفي الكفارة من اليهودية والنصرانية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ظاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها أ يكون مظاهراً منها أم  
لا ( قال ) هو مظاهر منها وان اشتراها كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن  
رجلاً ظاهر من امرأته وهي أمة أو حرة أ كفارته منهما سواء في قول مالك قال  
نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كانت يهودية أو نصرانية قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد  
اذا ظاهر من امرأته وهي حرة أو أمة أ تكون الكفارة في الزهار منهما سواء ( قال )  
نعم قال مالك سألت ابن شهاب عن ظاهر العبد فقال أراه نحو ظاهر الحر يريد ابن  
شهاب أن ذلك يقع عليه كما يقع على الحر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقاله يحيى بن سعيد

(وقال يحيى) ولا يخرج من قوله الا ما يخرج المسلمين من مثل ذلك ﴿ابن وهب﴾  
عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين  
أنه قال اذا تظاهر العبد فليس عليه الا الصيام ﴿قلت﴾ أرأيت ان تظاهر منها قبل  
البناء أو بعد البناء وهو رجل بالغ أهو في قول مالك سواء (قال) نعم لأنها زوجته  
وقد قال الله تعالى الذين يظاهرون منكم من نسائهم ألا ترى أنه لو تظاهر من أمة له  
لم يظاهرها قط أنه مظاهر منها في قول مالك فالزوجة أخرى وأشد في الظهار من  
الكتابية والنصرانية والمجوسية ﴿قلت﴾ أرأيت المسلم أيلزمه الظهار في زوجته  
النصرانية واليهودية كما يلزمه في الحرة المسلمة (قال) نعم ألا ترى أن الطلاق يلزمه  
فيهن فكذلك الظهار وهن من الأزواج ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مجوسيا على مجوسية  
أسلم المجوسية ثم تظاهر منها قبل أن تسلم هي فمرض عليها الاسلام فأسلمت مكانها  
بعد ما تظاهر منها أياكون مظاهراً منها أم لا وهي زوجته في قول مالك أم لا (قال)  
لم أسمع من مالك فيها شيئاً وان تظاهر منها ثم أسلمت قبل أن يتناول أمرها فأسلمت  
بقرب اسلام الرجل فردت اليه وصارت زوجته كان ظهاره ذلك لازماً له وكذلك  
لو أنه كان طلق ثم أسلمت بقرب ذلك لزمه الطلاق لأنها لم تكن خرجت من ملك  
النكاح الذي طلق فيه ألا ترى أنها تكون عنده لو لم تطلق على النكاح الأول بلا  
تجديد نكاح من ذى قبل ﴿قلت﴾ أرأيت ان تظاهر من امرأته وهي صبية أو  
محرمة أو حائض أو رتقاء (قال) هذا مظاهر منهن كلهن لأنهن أزواج وقد  
قال الله عز وجل الذين يظاهرون منكم من نسائهم

— فيمن قال ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي وأنت طالق —

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال رجل لامرأة ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي وأنت طالق  
أو قال لها أنت على كظهر أمي وأنت طالق ان تزوجتك أياكون هذا سواء في قول  
مالك وما يلزم الزوج من هذا الظهار وهذا الطلاق (قال) قال مالك في الرجل يقول  
في المرأة ان تزوجتها فهي طالق وهي على كظهر أمي انه ان تزوجها وقع عليه الظهار

والطلاق جميعا فان تزوجها بعد ذلك لم يقربها حتى يكفر كفارة الظهار لان الظهار والطلاق وقما جميعا معا في الوجهين وانما تكلم مالك في الذي يقول لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق وأنت علي كظهر أمي انه ان تزوجها وقع عليه الطلاق والظهار جميعا والذي قدم الظهار أيين عندى (قال) وقال مالك لو قال رجل لامرأة تحته أنت طالق البتة وأنت علي كظهر أمي قدم الطلاق طلقت عليه البتة فان تزوجها بعد زوج لم يكن عليه كفارة في الظهار لأن الظهار وقع عليه وليست له بامرأة وهي مخالفة للتي يقول ان تزوجتك فأنت طالق وأنت علي كظهر أمي لأن هذه ليست في ملكه فوقما جميعا مع النكاح كذلك فسر ملك فيهما جميعا

— الرجل يظاهر ويولى وفي ادخال الايلاء على الظهار —  
 ﴿ومن أراد الوطء قبل الكفارة﴾

﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأة ان تزوجتك فأنت علي كظهر أمي ووالله لا أقربك أيلزمه الظهار في قول مالك والايلاء جميعا أم لا (قال) قال مالك يلزمه الايلاء والظهار جميعا ﴿قلت﴾ وقوله لامرأة لم يتزوجها ان تزوجتك فأنت علي كظهر أمي ووالله لا أقربك فتزوجها مثل قوله لامرأة نفسه والله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأة ان تزوجتك فوالله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي فتزوجها أيلزمه الايلاء والظهار جميعا في قول مالك (قال) نعم وهو بمنزلة رجل قال لامرأته والله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي فهو مول مظاهر منها ﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر من امرأته فأراد أن يجامعها قبل الكفارة أتمنع المرأة من ذلك أم لا وكيف ان خاصمته الى القاضي أيجوز بينه وبين جماعها حتى يكفر في قول مالك أم لا قل نعم ﴿قلت﴾ وترى أن يؤدبه السلطان على ذلك ان أراد أن يجامعها قبل الكفارة قال نعم ﴿قلت﴾ أياشرها قبل أن يكفر ويقبلها (قال) قال مالك لا يباشرها ولا يقبل ولا يامس (قال مالك) ولا ينظر الى صدرها ولا الى شعرها حتى يكفر لان ذلك لا يدعو الى خير

﴿ قلت ﴾ ويكون معها في البيت ويدخل عليها بلا إذن ( قال ) ما أرى بذلك بأساً  
إذا كان تؤمن ناحيته ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ابن شهاب وليس له أن  
يتلذذ بها ولا يقبلها قبل أن يكفر ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربيعة ليس له أن يتلذذ منها  
بشيء ﴿ قلت ﴾ هل يدخل الايلاء على الظهار في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم  
يدخل الايلاء على الظهار إذا كان مضاراً . ومما يعلم به ضرره أن يكون يقدر على  
الكفارة فلا يكفر فانه إذا علم ذلك فضت أربعة أشهر وقف مثل المولى فاما كفر  
وإما طلق عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان قربتك فأنت على كظهر أمي متى  
يكون مظاهراً ساعة تكلم بذلك أو حتى يطأ ( قال ) هو مولى في قول مالك حين  
تكلم بذلك فان وطئ سقط الايلاء عنه ولزمه الظهار بالوطء ولا يقربها بعد ذلك  
حتى يكفر كفارة الظهار فان تركها ولم يكفر كفارة الظهار كان سبيله سبيل ما وصفت  
لك في قول مالك في المظاهر المضار ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك إذا ظاهر من امرأته فقال  
لها أنت على كظهر أمي انه مولى ان تركها ولم يكفر كفارة الظهار وعلم انه مضار  
وليس هذا بيمين لانه لم يقل ان قربتك فأنت على كظهر أمي وانما قال أنت على  
كظهر أمي فهذا لا يكون يمينا فلم جعله مالك مولىا وجعله يمينا ( قال ) قال مالك  
لا يكون مولىا حتى يعلم انه مضار فاذا علم انه مضار حمل حمل الايلاء لان مالكا  
قال كل يمين منعت الجماع فهي ايلاء وهذا الظهار ان لم يكن يمينا عند مالك فهو إذا كف  
عن الوطء وهو يقدر على الكفارة علم انه مضار فلا بد أن يحمل حمل المولى ( وقال )  
غيره والظهار ليس بحقيقة الايلاء ولكنه من شرج ما يقدر عليه الرجل فيما يحلف  
فيه بالطلاق ليفعله ثم يقيم وهو قادر على فعله وتكون زوجته موقوفة عنه لا يصيبها  
لانه على حنث فيدخل عليه الايلاء إذا قالت له امرأته هذا ليس يحل له وطء وهو  
يقدر على أن يحل له بأن يفعل ما حلف عليه ليفعله فيحل له وطء فكذلك التي  
ظاهر منها تقول هذا لا يحل له وطء وهو يقدر على أن يحل له بأن يكفر  
فيجوز له وطء فهو يبدأ به أجل المولى بالحكم عند ما يرى السلطان من اضرامه إذا

رآه ثم يجري بحساب المولى غير ان فيثته أن يفعل ما يقدر عليه من الكفارة ثم لا  
 يكون عليه ان يصيب اذا حل له الوطء كما لم يكن على الذي حلف ليفعلن اذا فعله أن  
 يصيب ﴿ وقال ﴾ ربيعة وابن شهاب في الذي حلف بطلاق امرأته ليفعلن فعلا انه  
 لا يمس امرأته قالانزل بمنزلة الايلاء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم واذا قال انا أ كفر ولم  
 يقل أنا أ طأ أيكون له ذلك في قول مالك ( قال ) نعم لان فيثته الكفارة ليس الوطء  
 لانه اذا كفر عنظهاره فقد سقط عنه الايلاء وكان له أن يطأ بلا كفارة فاذا  
 كفر عنظهاره فلا يكون موليا واذا لم يكن يعلم منه الضرر وكان يعمل في الكفارة  
 فلا يدخل عليه الايلاء ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كان ممن لا يقدر على الفتق وهو يقدر  
 على الصوم في الاربعة الاشهر فلم يصم الشهرين عنظهاره في الاربعة الاشهر حتى  
 مضت الاربعة الاشهر أيكون موليا فيها ويكون لها أن توقفه في قول مالك ( قال )  
 نعم وقد روى غيره أن وقفه لا يكون الا من بعد ضرب السلطان أجله وكل مالكا  
 والوقف بعد ضرب الاجل أحسن ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان وقفته فقال الزوج  
 دعوني أنا أصوم شهرين عنظهاري ( قال ) ذلك له ولا يعجل عليه السلطان اذا  
 قال أنا أصوم عنظهاري ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ترك فلم يصم حتى مضى شهر فرففته  
 الى السلطان فقالت هو مفطر قد ترك الصيام أو لما تركه السلطان ليصوم ترك الصوم  
 يوما أو يومين أو خمسة أيام فرففته امرأته الى السلطان أيكون هذا مضاراً ويفرق  
 السلطان بينهما في قول مالك أم لا ( قال ) يختبر بذلك المرتين والثلاث ونحو ذلك  
 فان فعل والا فرق السلطان بينهما ولم ينظره لان مالكا قال في المولى اذا قال أنا أفى  
 فانصرف فلم يبق فرففته أيضا الى السلطان انه يأمره بذلك ويختبره المرة بعد المرة  
 فان لم يبق وعرف كذبه ولم يكن له عذر طلق عليه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تركها اربعة  
 أشهر ولم يكفر كفارة الظهار فرففته الى السلطان فقال دعوني حتى أ كفر كفارة  
 الظهار أصوم شهرين متتابعين وأجامعها وقالت المرأة لا أوخرلك ( قال ) قال مالك في  
 المولى اذا أتت الاربعة الاشهر وكان في سفر أو مريضا أو في سجن انه يكتب الى



ذلك الموضع حتى يوقف في موضعه ذلك فاما فاء وإما طلق عليه السلطان . ومما يعرف به فيئته أن يكون يقدر على الكفارة فيكفر عن يمينه التي كانت عليه في الایلاء فان قال أنا أفى في موضعه ذلك وكفر ترك وان أبي طلقت عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أبي أن يكفر وقال أنا أفى ( قال ) لم أر قول مالك في هذا انه يحزنه قوله أنا أفى دون أن يكفر وان لم يرد الفى هاهنا دون الكفارة لانه يعلم أنه لا يظأ وهو مريض أو غائب أو فى سجن لا يقدر عليه ( قال ) ولقد سألنا مالكا عن الرجل يولى من امرأته فيكفر عن يمينه قبل أن يظأ ترى ذلك مجزئا عنه قال نعم ( قال مالك ) وأصوب مما فعل عندى أن لو وطئ قبل أن يكفر ولكن من كفر قبل أن يظأ فهو مجزئ عنه فهذا مما يوضح لك مسئلتك ويوضح لك ما أخبرتك من قول مالك في الذى يريد الفى في السفر اذا كفر أو فى السجن اذا كفر ان الایلاء يسقط عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان هذا المظاهر لما وقفته بعد ما مضى الاربعة الاشهر ان كان ممن يقدر على رقبة أو اطعام فقال أخرونى حتى أطم أو حتى أعتق عن ظهارى ثم أجامعها وقالت المرأة لا أخره ( قال ) يتلوم له السلطان ولا يعجل عليه ويأمره أن يعتق أو يطم ثم يجامع فان عرف السلطان أنه مضار وانما يريد اللدد والضرر طلق عليه ولم ينتظره اذا كان قد تلوم له مرة بعد مرة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا قول مالك في الایلاء والظهار جميعا الا أنه في الایلاء ان كفر سقط عنه بحال ما وصفت لك وان كفر عن الظهار سقط عنه الظهار أيضا في قول مالك

— في المظاهر يظأ قبل الكفارة ثم تموت المرأة أو يطلقها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت من ظاهر فجامع قبل أن يكفر أتجب عليه الكفارة ان طلقها أو ماتت تحته أو مات عنها ( قال ) قال مالك قد وجبت عليه الكفارة بجماعه اياها مات عنها أو طلقها أو ماتت عنده ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن مسلمة بن علقمة عن الازاعى عن حسان بن عطية أن أوس بن الصامت ظاهر من امرأته ثم أتاها قبل أن يكفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ساء ما صنعت وأعطاه أصعاً من

شعير فقال له تصدق بها على ستين مسكينا حين لم يجد ما يمتق ولم يستطع الصوم  
 ﴿وقال﴾ سعيد بن المسيب وريمة وأبو الزناد ويحيى بن سعيد وطاوس وعطاء بن  
 أبي رباح أنهم قالوا في المتظاهر يظاً قبل أن يكفر أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة  
 الآثار لابن وهب

﴿فيمن ظاهر وهو معسر ثم أيسر أو دخل في الصيام والطعام ثم أيسر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر رجل وهو معسر ثم أيسر (قال) قال مالك لا يجزئه  
 الصوم اذا أيسر ﴿قلت﴾ أرايت ان أعسر بعد ما أيسر (قال) أرى أن الصوم يجزئه  
 لانه انما ينظر الى حاله يوم يكفر ولا ينظر الى حاله قبل ذلك ﴿قال﴾ فقلنا للمالك وان  
 دخل في الصيام أو الطعام فأيسر في العتق أترى أن العتق عليه (قال) ان كان انما  
 صام اليوم أو اليومين وما أشبهه فاني أرى ذلك حسناً أن يرجع الى العتق ولست  
 أرى ذلك بالواجب عليه ولكنه أحب ما فيه الى وان كان صام أياما لها عدد فلا  
 أرى ذلك عليه وأرى أن يمضى على صيامه (قال مالك) وكذلك الاطعام على  
 ما فسر لك في الصيام ﴿قلت﴾ وان كان يوم جامعها معدا انما هو من أهل  
 الصيام لانه لا يقدر على رقبة ثم أيسر بعد ذلك قبل أن يكفر (قال) قال مالك عليه  
 العتق لانه انما ينظر الى حاله يوم يكفر ولا ينظر الى حاله يوم جامع ولا يوم ظاهر

﴿في كفارة العبد في الظهار﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا ظاهر أيجزئه العتق أم الاطعام اذا أذن له سيده أم لا  
 وهل يجزئه أن يصوم وقد أذن له سيده في الاطعام أو العتق (قال) قال مالك أما  
 العتق فلا يجزئه وان أذن له سيده قال مالك وأحب الى أن يصوم ﴿قلت﴾ فان  
 كان قد أذن له سيده في الطعام فالصيام أحب اليك منه قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾  
 والصيام عليه وهو الذي فرضه الله على من قوى عليه وليس يطعم أحد يستطيع  
 الصيام ﴿قلت﴾ هل يجزي العبد أن يمتق باذن سيده في كفارة الايلاء أو في

كفارة شيء من الإيمان في قول مالك (قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن عبداً حلف بالله أن لا يكلم فلاناً فكلّمه فأذن له سيده في الطعام أو الكسوة أو الصوم أي ذلك أحب إلى مالك أيطعم أم يكسو أم يصوم وهل يجوز له أن يصوم وهو يقدر على الكسوة والطعام إذا كان في يد العبد مال فأذن له سيده في أن يطعم أو يكسو عن يمينه (قال) قال لي مالك الصيام أيّين عندي من الطعام وإن أذن له سيده فأطعم أجزأ عنه وكان يقول في قلبي منه شيء (وقال ابن القاسم) وهو مجزئ عنه أن أذن له سيده لأن سيده لو كفر عنه بالطعام أو رجلاً كفر عن صاحب له بالطعام باذنه أجزأ ذلك عنه فهذا مما يبين لك في العبد ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين أنه قال إذا تظاهر العبد ليس عليه إلا الصيام ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن ليث عن مجاهد قال ليس على العبد إلا الصوم

﴿فيمن ظاهر من امرأته ثم طلقها ثم كفر قبل أن يتزوجها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أن ظاهر من امرأته ثم طلقها ثلاثاً أو واحدة فبانت منه فلما بانت منه أعتق رقبة عن ظهاره منها أو صام أن كان لا يقدر على رقبة أو أطعم أن كان من أهل الطعام هل يجزئه هذا في الكفارات عن ظهاره منها أن هو تزوجها من ذي قبل (قال) لا يجزئه ذلك ﴿قلت﴾ لم لا يجزئه والظهار لم يسقط عنه في قول مالك (قال) إذا خرجت المرأة من ملكه فقد سقط عنه الظهار لأنه لا ظهار عليه لو مات أولم يتزوجها وإنما يرجع عليه الظهار إذا هو تزوجها من ذي قبل فإذا تزوجها من ذي قبل فلزمه الظهار فلا تجزئه تلك الكفارة لأن الكفارة لا تجزئ إلا أن يكون الظهار لازماً فأما في حال الظهار فيه غير لازم فلا تجزئه في تلك الحال الكفارة ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال رجل لامرأة أجنبية أن تزوجتك فأنت على كظهر أمي فكفر عن ظهاره هذا قبل أن يتزوجها ثم تزوجها (قال) لا يجزئه ذلك ﴿قال﴾ سحنون ﴿وقد قال الله تبارك وتعالى ثم يعودون لما قالوا﴾ (قال) فالعودة إذا أراد الوطء

والاجماع عليه فاذا اراد كفر بما قال الله تعالى واذا سقط موضع الارادة للوطء للمحرم  
الله عليه من الفرج بالطلاق أو غيره لم يكن للكفارة موضع فان كفر كان بمنزلة من  
كفر عن غير شيء وجب عليه فلا يجزئه

❦ فيمن أكل أو جامع في الصيام في الظهار ناسيا أو عامدا ❦

❦ قلت ❦ أرايت من صام عن ظهار فأكل في يوم من صيامه ذلك ناسيا (قال) قال  
لى مالك يقضى هذا اليوم ويصله بالشهرين فان لم يفعل استأنف الشهرين ❦ قلت ❦  
أرايت ان صام عن ظهاره فقصبه قوم وصبوا فى حلقه الماء أيجزئه ذلك الصوم عن  
ظهاره (قال) أرى أن يقضى يوما مكانه ويصله بالشهرين فان لم يفعل استأنف الشهرين  
❦ قلت ❦ أرايت ان جامع امرأته وهو يصوم عن أخرى من ظهاره ناسيا (قال)  
هذا يقضى يوما مكان هذا اليوم ويصله بالشهرين لان مالكا قال ذلك فى الذى  
يأكل ناسيا وهو يصوم عن ظهاره انه يقضى يوما مكانه ويصله بالشهرين فان لم  
يصله بالشهرين استأنف الشهرين ❦ قلت ❦ أرايت ان صام عن ظهاره شهرا ثم  
جامع امرأته ناسيا ليلا أو نهارا أيجزئه صومه ذلك فى قول مالك (قال) يستأنف  
❦ قلت ❦ لم (قال) لان الله تبارك وتعالى قال فى كتابه من قبل أن يتماسا (قال)  
فلا يسعه هذا الاكل والشرب لان الاكل والشرب يحل له بالليل وهو يصوم  
والجماع لا يحل له على حال (قال) وسمعت مالكا يقول فى المظاهر ان وطئ ليلا  
استأنف الصيام ولم يقل لى فيه عامدا ولا ناسيا وأرى ذلك واحدا ❦ قلت ❦  
وكذلك من جامع فى الحج ناسيا فعليه أن يستأنف (قال) عليه أن يتم حجه ذلك  
وبيدله من قابل ناسيا كان أو عامدا ❦ قلت ❦ أرايت ان صام تسعة وخمسين يوما  
ثم جامع ليلا أو نهارا أيستأنف الكفارة أم لا (قال) مالك يستأنف الكفارة ولا  
يجزئه تلك الكفارة ❦ قلت ❦ وكذلك ان أطعم بعض المساكين ثم جامع (قال) قال  
مالك يستأنف وان كان بقى مسكين واحد ❦ قلت ❦ أرايت الطعام اذا أطعم عن ظهاره  
بعض المساكين ثم جامع امرأته لم قال مالك هذا يستأنف الطعام ولم يذكر الله

تبارك وتعالى في التنزيل في اطعام المساكين من قبل أن يتماسا وانما قال ذلك في العتق والصيام (قال) انما يحمل الطعام عند مالك محل العتق والصيام لانها كفارة الظهار كلها فكل كفارة الظهار تحمل محملاً واحداً تجعل كلها قبل الجماع ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قلت لعطاء أرايت اطعام ستين مسكيناً من قبل أن يتماسا فانه لم يذكر في الطعام من قبل أن يتماسا قال نعم كل ذلك من قبل أن يتماسا ﴿ابن وهب﴾ وقال مسلمة بن علي وكان الاوزاعي يقول فان أطعم ثلاثين مسكيناً ثم وطئ امرأته فانه يستأنف الاطعام ﴿ابن وهب﴾ وقاله الليث

— فيمن أخذ في الصيام ثم مرض —

﴿قلت﴾ أرايت ان صام عن ظهاره شهراً ثم مرض أيكون له أن يطعم وهو ممن لا يجد رقبة (قال) لا يكون ذلك له لانه اذا صح صام ﴿قلت﴾ أرايت ان تمادى به مرضه أربعة أشهر أيكون مولياً أم لا في قول (قال) انما قال مالك في المظاهر انه يوقف ويصنع به ما يصنع بالمولى اذا كان مضاراً فأما اذا لم يكن مضاراً فلا يوقف ولا يدخل عليه شيء من هذا فهذا اذا تمادى به المرض فليس بمضار ﴿قلت﴾ أرايت اذا تمادى به المرض كيف يصنع (قال) اذا تمادى به المرض انتظر حتى اذا صح صام الا أن يصيبه مرض يعلم أن مثل ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعد ذلك فان هذا قد خرج من أن يكون من أهل الصيام وصار من أهل الاطعام (وقال) غيره اذا مرض فهو ممن لا يستطيع وعليه الاطعام

— فيمن ظاهر وليس له الا خادم أو عرض قيمته قيمة رقبة —

﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر من امرأته وليس له الا خادم واحد أيجزئه الصيام في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه الصيام لانه يقدر على العتق قال مالك وان تظاهر من أمته وهو لا يملك غيرها لم يجزه الصيام أيضاً وهي تجزئه نفسها ان اعتقها عن ظهاره فان تزوجها جاز له وأجزأه عتقها عن الظهار الذي كان تظاهر منها ﴿قلت﴾

أرأيت ان كان يملك من المروض ما يشتري به رقبة أو له دار يسكن فيها ثمنها قيمة رقبة  
أيجزئه الصوم في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يجزئه الصوم لان هذا واجد لرقبة

❦ فيمن أطعم بعض المساكين وصام أو أعتق بمض رقبة وأطعم ❦

❦ قلت ❦ أرأيت ان صام شهراً وأطعم ثلاثين مسكيناً عن ظهاره أيجزئه في قول مالك  
( قال ) لا يجزئه ذلك عند مالك ❦ قلت ❦ أرأيت ان أعتق نصف عبد وأطعم ثلاثين  
مسكيناً أو صام شهراً أيجزئه ( قال ) لا يجزئه

❦ في الاطعام في الظهار ❦

❦ قلت ❦ أرأيت ان أطعم عن ظهاره كم يطعم في قول مالك ( قال ) قال مالك يطعم مداً  
بعد الهشامي لكل مسكين ❦ قلت ❦ حنطة أو شعيراً ( قال ) حنطة ❦ قلت ❦ والشعير  
كم يطعم ( قال ) قال مالك في كفارة الايمان ان كان الشعير عيش أهل البلد أجزأ ذلك  
عنه كما تجزئ الحنطة سواءً ويطعمهم من الشعير وسطاً من شبع الشعير والتمر مثل  
الشعير ان كان التمر عيشهم ويطعم الوسط منه أيضاً في كفارة الايمان وأرى ان يطعم  
في الظهار من الشعير والتمر عدل شبع مد هشام من الحنطة ولا يطعمهم الوسط من الشبع  
وانما يكون الوسط من الشبع في كفارة الايمان ❦ قلت ❦ هل يجزئه أن يغدي ويعشي  
ستين مسكيناً في قول مالك في الظهار أو يغديهم ولا يعشيهم أو يعشيهم ولا يغديهم  
أو يغديهم ويعشيهم ( قال ) بلغني أن مالكا يقول في كفارة الايمان ان غداهم وعشاهم  
أجزأ عنه ولم أسمع في الظهار أحداً يحمد فيه غداء أو عشاء الا ما جاء فيه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ❦ قلت ❦ لم قال مالك مداً بالهشامي ( قال ) لان الهشامي هو بمد  
النبي صلى الله عليه وسلم مدان الاثنا وهو الشبع الذي لا يعدله في الغداء والعشاء  
فلذلك جوزه مالك ( قال ) ولا أظن من يغدي ويعشي يبلغ أن يطعم مدين الاثنا بمد  
النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحب أن يغدي ويعشي في الظهار ( قال ابن القاسم )  
وكان مالك يقول في الكفارات كلها في كل شيء من الاشياء مداً مداً بمد النبي صلى

الله عليه وسلم في الإفطار في رمضان وفي الأيمان وفي كل شيء مداماً بمدة النبي صلى  
 الله عليه وسلم إلا في كفارة الظهر فإنه قال مالك مداماً بالهشامى وهو مدان الاثنتا بمدة  
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال في كفارة الاذى مدين مدين بمدة النبي صلى الله عليه وسلم  
 لكل مسكين (قال) وقال مالك اطعم الكفارات في الأيمان مداماً بمدة النبي صلى  
 الله عليه وسلم لكل انسان وان اطعم الظهر لا يكون الا شبعاً لان اطعم الأيمان  
 فيه شرط ولا شرط في اطعم الظهر ﴿قلت﴾ أرايت ما كان من كفارة في الإفطار  
 في رمضان لم لا يحمله مالك محمل كفارة الظهر وإنما هو مثله عتق رقبة أو صيام  
 شهرين متتابعين أو اطعم ستين مسكيناً (قال) قال مالك انما يحمل ذلك محمل كفارة  
 الأيمان ولا يحمل محمل كفارة الظهر ولم يكن يرى مالك أن يكفر فيمن أكل في  
 رمضان الا بالاطعام ويقول هو أحب الى من العتق والصيام (قال مالك) وما للعتق  
 وماله يقول الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين فلا طعام أحب الى  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان أعطى المساكين في كفارة الظهر الدقيق أو السويق أيجزئ  
 كما يجزئ من الحنطة والشعير في قول مالك (قال) قال لى مالك لا يجزئ السويق ولا  
 الدقيق في صدقة الفطر ولا أرى أن يجزئ الدقيق والسويق في شيء من الكفارات  
 الا أنى أرى ان أطعم في الكفارات كلها الطعام ما خلا كفارة الاذى وكفارة  
 الظهر ان ذلك يجزئ ﴿قلت﴾ أرايت الكفارات كلها ان أعطى من الذى هو  
 عيشهم عندهم أيجزئ ذلك في قول مالك (قال) نعم يجزئهم ذلك ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان أطعم في كفارات الأيمان فيما يجوز له أن يطعم الخبز وحده أيجزئ في قول مالك  
 (قال) نعم يجزئهم ذلك ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه قال يغدى ويمشى  
 ويكون معه الادام فاذا أعطى من الخبز ما يكون عدل ما يخرج في الكفارات  
 من كيل الطعام أجزأ عنه ﴿قلت﴾ ولا يجوز في قول مالك أن يعطى في كل شيء من  
 الكفارات المروض وان كانت تلك المروض قيمة الطعام (قال) نعم لا يجزئ ﴿قلت﴾  
 ولا يجزئ أن يعطى دراهم في قول مالك وان كانت الدراهم قيمة الطعام (قال) نعم



لا يجزئ عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أطعم في كفارة الظهار نصفه مد نصف مد  
حتى أكل ستين مداً بالهشامى فأعطى عشرين ومائة مسكين أجزئه ذلك (قال) لا  
يجزئه وعليه أن يعيد على ستين مسكيناً منهم نصف مد بالهشامى حتى يستكمل ستين  
مسكيناً لكل مسكين مد بالهشامى ﴿قلت﴾ ولا يجزئه أن يعطى ثلاثين مسكيناً  
ستين مداً (قال) نعم لا يجزئ ذلك عنه حتى يعطى ستين مسكيناً مداً مداً ﴿قلت﴾  
فانما ينظر في هذا الى عدد المساكين ولا يانفت الى الامداد (قال) نعم انما ينظر في  
هذا الى عدد المساكين اذا استكمل عدد المساكين فاكل لهم ما يجب لكل مسكين  
أجزأه ذلك وان استكمل عدد المساكين ونقصهم مما يجب لهم في الكفارة لم يجز  
ذلك عنه وان أعطى ناقصهم من الذى كان ينبغي له أن يعطيهم في الكفارة غيرهم  
من المساكين لم يجزئه ذلك وكذلك هذا في جميع الكفارات كلها في فدية الاذى  
لا يجزئه أن يعطى اثني عشر مسكيناً اثني عشر مداً ولكن يعطى ستة مساكين  
اثني عشر مداً لكل مسكين مدين مدين بمد النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك  
في كفارة الافطار في رمضان لا يجزئه أن يعطى عشرين ومائة مسكين نصف مد  
نصف مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم ولكن يعطى ستين مسكيناً مداً مداً بمد النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا يجزئه أن يعطى ثلاثين مسكيناً مدين مدين وقد سئل الشعبي  
في كفارة الظهار أ يعطى أهل بيت فقراء وهم عشرة طعام ستين مسكيناً فقال لا اطعام  
ستين مسكيناً كما أمركم الله الله أعلم بهم وأرحم . من حديث ابن مهدي ﴿قلت﴾  
أ رأيت ان أطعم ثلاثين مسكيناً في كفارة الظهار حنطة ثم ضاق السعر واشتد حال  
الناس حتى صار عيشهم التمر أو الشعير أجزئه أن يطعم ثلاثين مسكيناً بعد الثلاثين  
الذين ذكرت لك من هذا الذى صار عيش الناس قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك  
لو أطعم ثلاثين مسكيناً في بلاد عيشهم فيها الحنطة ثم خرج الى بلاد عيشهم فيها التمر أو  
الشعير فأطعم هناك مما هو عيش أهل تلك البلاد أجزئ ذلك عن ظهاره قال نعم  
﴿قلت﴾ وكذلك هذا في جميع الكفارات قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان لم يجد الا ثلاثين

مسكينا أجزئه أن يطعمهم اليوم نصف الكفارة وغداً نصف الكفارة في قول  
 مالك (قال) لا يجزئه ذلك ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن جابر قال سألت الشعبي  
 عن الرجل يردّد على مسكينين أو ثلاثة فكرهه (وقال ابن القاسم) وإن لم يجد  
 عنده في بلاده فليبعث بها إلى بلاد أخرى وذلك أني سمعت مالكا وسئل عن  
 رجل كانت عليه كفارتان فأطعم اليوم عن كفارة فلما كان من الغد أراد أن يطعمهم  
 كفارة اليمين الأخرى أو لم يجد غيرهم (قال) لا يعجنى ذلك ﴿قلت﴾ أكانت  
 هاتان الكفارتان من شيء واحد أو شيئين مختلفين (قال) إنما سألوها مالكا عن  
 كفارتين في اليمين بالله فقال ما أخبرتك ﴿قلت﴾ وإن افرقت الكفارتان فكانتا  
 عن ظهار وعن افطار في رمضان (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وقد أخبرتك من  
 قوله في كفارة اليمين بالله أنه كرهه وهذا مثله عندي ﴿ابن وهب﴾ عن بشر بن  
 منصور قال سألت يونس بن عبيد عن الرجل يكون عليه يمينان فيدعو عشرة  
 مساكين فيطعمهم ثم يدعوهم من الغد فيطعمهم فكره ذلك وقال لا ولكن يدعوهم  
 اليوم فإن حدثت يمين أخرى فليدعهم من الغد إن شاء ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم في  
 كفارة الظهار أو في شيء من الكفارات أخاً أو أختاً أو والداً أو ولداً أو ذا رحم محرم  
 (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال مالك لا يطعم في شيء من الكفارات أحداً من  
 قرابته وإن كانت نفقتهم لا تلزمه ولا يطعمهم في شيء من الكفارات التي عليه  
 ﴿قلت﴾ أيجزى في قول مالك أن يطعم مكاتبه (قال ابن القاسم) لا يطعم مكاتبه ولا  
 مكاتبه غيره ولا عبداً ولا أم ولد ولا أحداً من أهل الذمة (قال) وقال مالك ولا يجزى  
 أن يطعم في الكفارات كلها إلا حراً مسلماً وقد قاله ربيعة ونافع مولى ابن عمر وغيرهما  
 قال نافع نصراني وقال ربيعة وغيره من أهل العلم نصراني ويهودي وعبد ﴿قلت﴾  
 أفيجزى أن يطعم الأغنياء (قال) قال الله تعالى في كتابه فاطعام ستين مسكيناً فلا يجزئه  
 الأغنياء ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم ذمياً أو عبداً في شيء من الكفارات أيمد (قال)  
 نعم أنه يمد وكذلك أن أطعم الأغنياء أنه يمد أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم بمضي

من قال مالك لا أحب أن يطعم أحدا من قرابته وإن كانت نفقتهم لا تلزمه أيدياً أم لا (قال) لا يعيد ان كانوا مساكين (قال ابن القاسم) قلت للمالك الصبي المرضع أيطعم من الكفارات (قال) نعم إذا كان قد أكل الطعام ﴿قلت﴾ ويحسبه له مالك في العدد ويجعله مسكيناً (قال) نعم قال ابن القاسم وقال لي مالك إذا كان قد بلغ أن يأكل الطعام أطعم في الكفارات وأنا أرى أنه إن كان في يدين بالله أعطي بمد النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان في كفارة الظهار أعطي بمد هشام وإن كان في فدية الأذى أعطي بمد النبي صلى الله عليه وسلم

### ﴿الكفارات بالعتق في الظهار﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أعتق عن ظهاره نصف عبد لا مال له غيره ثم اشتري بمد ذلك النصف الباقي فأعتقه عن ظهاره أيجزئه أم لا (قال) لا أرى أن يجزئه وما سمعت من مالك في هذا بعينه شيئاً إلا أن مالكا قال في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصفه فيقوم عليه فلا يوجد له مال فيرق نصفه لصاحبه ثم يوسر الذي أعتق بمد ذلك فيشتري النصف الباقي أو يرثه أو يوهب له أو يوصى به له فيقتله أنه لا يعتق عليه فلما كان إذا اشترى النصف الباقي لم يعتق عليه لم يجزئه عن ظهاره وإن أعتق النصف في الذي اشترى عن ظهاره لم يجزئه أيضاً لأنه قد كان حين ملكه لا يعتق عليه إلا بعتق من ذى قبل والظهار لا يكون فيه تبعض العتق ولو كان الشريك المعتق لنصفه عن ظهاره موسراً لم يجزئه النصف الباقي إن قوم عليه عن ظهاره ألا ترى أنه لما أعتق نصفه لزمه أن يقوم عليه النصف الباقي لما أفسد فيه قبل أن يتم كفارته فصار هذا النصف معتقاً عليه بحكم ألا ترى أن الذي يشتري بشرط لا يجزئ ولا يجزئ من جرى فيه عقد عتق من مدبر أو مكاتب أو معتق إلى أجل أو أم ولد أو بعض من يعتق عليه إذا ملكه لأنه لا يستطيع أن يملكه ملكاً تاماً وكذلك النصف الذي وجب عليه تقويمه لا يستطيع أن يملكه إلا إلى عتق لما دخله من العتق وأنه يعتق عليه بحكم ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال إن اشتريت فلاناً فهو حر فاشتراه عن

ظهاره (قال) لا يجزئه لأن مالكا قال من اشترى أحدا ممن يعتق عليه فأعتقه  
 في ظهاره قال لا يجزئه ولا أرى أن يجزئه الا رقة يملكها قبل أن تمتق عليه فكذلك  
 مسئلتك هذه لانه لا يملكها حتى تمتق عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترى أبا نفسه  
 عن ظهاره هل يجزئه في قول مالك (قال) قال لى مالك غير صرة لا يجزئه ﴿قلت﴾  
 وكذلك ان اشترى من ذوى المحارم ممن يعتق عليه فاشتراه عن ظهاره أيجزئه (قال)  
 لا يجزئه ذلك في قول مالك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك  
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان وهب له أبوه فقبله ونوى به عن ظهاره أيجزئه (قال) لا يجزئه  
 ﴿قلت﴾ وكذلك ان أوصى له به فقبله عن ظهاره (قال) لا يجزئه ﴿قلت﴾ وكذلك  
 ان ورثه فنوى به عن ظهاره (قال) كذلك أيضا لا يجزئ ﴿قلت﴾ هل يجزئ  
 المكاتب والمدبر وأم الولد في كفارة الظهار أو في شيء من الكفارات (قال) قال مالك  
 لا يجزئ ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب الذى لم يؤد شيئا من نجومه هل يجزئ في  
 قول مالك في شيء من الكفارات (قال) لا يجزئ في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت  
 ما في بطن الجارية هل يجزئه ان أعتقه في شيء من الكفارات (قال) لا يجزئ  
 ﴿قلت﴾ ويكون حراً ولا يجزئ (قال) نعم ان ولدته فهو حر ولا يجزئ ﴿قلت﴾  
 أرأيت ان أعتق عبداً عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات على مال يجعله عليه ديناً  
 يؤديه العبد اليه يوماً ما (قال) لا يجزئه ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أعتق رجل عبداً  
 من عبيده عن رجل عن ظهاره على جعل جعله له أياكون الولاء للذى أعتق عنه  
 ويكون الجمل لازماً للذى جعله له (قال) نعم ولا يجزئه عن ظهاره والجمل له لازم  
 والولاء له وهذا يشبه عندي أن يشتريها بشرط فيعتقها عن ظهاره فلا يجزئه ذلك  
 وهو حر والولاء له اذا أعتقه ﴿قلت﴾ أرأيت اذا أعتق عن ظهاره عبداً أقطع اليد  
 الواحدة (قال) قال مالك لا يجزئه ﴿قلت﴾ فان كان مقطوع الاصبع أو الاصبعين  
 (قال ابن القاسم) لا يجزئه ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان أجذم أو أبرص أو مجنوناً أيجزئ  
 في قول مالك (قال) أما الاجذم فلا يجزئ في قول مالك وكذلك المجنون لا يجزئ

في قوله وأما البرص فسمعت مالكا يقول في الاصم انه لا يجزئ في الكفارات  
 فالاصم أيسر شأننا من البرص والبرص لا يجزئ (وقال) غيره في البرص ان  
 كان خفيفاً ولم يكن مرضاً أجزأه ﴿قلت﴾ أرايت الخصى والمحبوب أيجوز في  
 الكفارات في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني رأيت مالكا  
 يضعف شأن الخصى في غير وجه واحد سمعته يكره أن يكون الخصى إماماً راتباً  
 في مساجد القبائل أو في مساجد الجماعات والخصى انما ارتفع ثمنه لما صنع فيه من  
 الباطل حين أنشوه وقد انتقص بدنه فقير الخصى أحب الي من الخصى في الكفارات  
 ولا يعجبني أنا ذلك ﴿قلت﴾ هل يجزئ الاخرس في شيء من الكفارات (قال)  
 قال مالك لا يجزئ ﴿قلت﴾ ولا الاعمى (قال) قال مالك ولا الاعمى لا يجزئ ﴿قلت﴾  
 أرايت المجنون الذي يحن ويقيق هل يجزئ في شيء من الكفارات (قال) قال مالك  
 لا يجزئ وقد قال مالك لا يجزئ الاصم ﴿قلت﴾ وهل يجزئ المفلوج اليباس الشق  
 (قال) لا يجزئ ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق عن ظهاره أو في شيء من الكفارات  
 عبداً مقطوع الاذنين هل يجزئ ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً  
 الا أنه كره الاصم وقال لا يجزئ فالمقطوع الاذنين عندي بهذه المنزلة ﴿قلت﴾  
 أرايت ان أعتق عبداً مقطوع الابهام أو الابهامين جميعاً أيجزئ في الكفارة في ظهاره  
 أو في شيء من الكفارات في قول مالك (قال) لا يجزئ لان مالكا قد قال فيما هو  
 أخف من هذا انه لا يجزئ ﴿قلت﴾ أرايت الاشل هل يجوز في شيء من الكفارات  
 في قول مالك (قال) لا وقد قال غيره في مقطوع الاصبع انه يجزئ ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان أعتق عبداً عن ظهاره من امرأتين ولا ينوي به عن واحدة منهما ثم نوى به عن  
 احدهما بعد ذلك (قال) لا يجزئ ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق عبداً عن ظهاره عن  
 امرأتين جميعاً ثم أعتق بعد ذلك رقبة أخرى أيجزئ ذلك (قال) لا يجزئ ذلك وان  
 أعتق بعد ذلك رقبة أخرى لم يجز عنهما لان الاولى انما أعتقت عنهما فصار ان  
 أعتق عن كل واحدة نصف رقبة فلا يجزئ ولا يجزئ أخرى بعدها وان جبرها

وانما يجزئ أن لو أعتق رقبة عن واحدة منهما وان لم ينوها ثم أعتق بعد ذلك رقبة أخرى أجزأت عنه لانا علمنا أنه انما خص بالرقبة واحدة منهما ولم يشركهما فيها فلما أعتق الاخرى لم تبال الاولى لا يتهما كانت الاولى أو للآخرة الا أنه لا يطاق واحدة منهما حتى يعتق الرقبة الاخرى وهذا أحب ماسمعتة ﴿قلت﴾ أرايت ما لم يذكر الله في القرآن مؤمنة أتجوز فيه اليهودية والنصرانية (قال) قال مالك لا يجوز في شيء من الكفارات في العتق الا مؤمنة وقال ولا يطعم في شيء من الكفارات الا مؤمن لا يطعم منها غير المؤمنين ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق عن ظهاره عبداً أعور أيجزئه ذلك في قول مالك (قال) قال مالك نعم يجزئه ﴿قلت﴾ فهل يجزئ مالك العتق في الكفارات في الظهار وفي الايمان وفي غير ذلك من الكفارات العبد المليب اذا لم يكن عيه فاحشا (قال) سألت مالكا عن الاعرج يعتق في الكفارات فقال لي ان كان شيئاً خفيفاً أجزأ ذلك عنه وأحب ما فيه الى أنه ان كانت هذه العيوب التي ذكرت شيئاً خفيفاً مثل العرجة الخفيفة والجدع في الاذن وقطع الاذنة وطرف الاصبع وما أشبهه فأرجو أن يجزئ في الكفارات كلها اذا كان مؤمناً وما كان من ذلك عيباً مضرأ به حتى ينقصه ذلك نقصاناً فاحشاً أو ينقصه فيما يحتاج اليه من غنائه وجزائه رأيت أن لا يجوز في الكفارات ﴿قلت﴾ أرايت العبد الصغير والامة الصغيرة هل يجوز في كفارة الظهار (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال نعم يجوز وان كان صغيراً اذا كان ذلك من قصر النفقة (قال) مالك وأحب ذلك الى أن يعتق من صلي وصام فعني قوله من صلي وصام أي من قد عقل الاسلام والصلاة والصيام (قال) ثم سمعته بعد ذلك وابتدأنا بالقول فقال ان رجلاً يختلف الى في ظهار عليه يريد أن يعتق صبياً فهيته عن ذلك وهو يختلف الى لأرخص له فلم أر حمل قوله ذلك اليوم الا أن الرجل كان غنياً فلذلك لم يأمره مالك بذلك ولذلك نهاه (قال) ولقد سألت مالكا عن المجمي يشتريه فيعتقه عن ظهاره (قال) نعم ان كان من ضيق النفقة فأرجو أن يجزئ (قال) قال مالك ومن صلي وصام أحب الى ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق رجل عبداً من عبيده عن رجل

عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات فبأنه فرضي بذلك أيجزئه ذلك من ظهاره  
ومن الكفارات التي وجبت عليه في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك  
الساعة ولكن مالكا قال اذا مات الرجل وقد جامع امرأته بعد ما ظاهر منها فوجبت  
عليه كفارة الظهار فأعتق عنه رجل رقبة عن ظهاره ذلك ان ذلك مجزئ عنه  
وكذلك قال مالك في الكفارات اذا مات الرجل وعليه شيء من الكفارات فكفر  
عنه رجل بعد موته انه مجزئ عنه فأرى أن ذلك مجزئ عنه اذا كفر عنه وهو حي  
فرضي بذلك لان مالكا قال أيضا في الذي يمتق عبداً من عبيده عن رجل من الناس  
ان الولاء للذي أعتق عنه وليس الولاء للذي أعتق وقد قال غيره لا يجزئ عنه  
(وقد قال ابن القاسم) غير هذا اذا كان يأمره وهو أحسن من قوله هذا ألا ترى  
أن الذي أعتق عنه بغير أمره ان قال لا أجزئ ان ذلك ليس بالذي يرد العتق وان قال  
قد أجزأت فانما أجاز شيئاً قد فات فيه العتق ألا ترى أن الله تبارك وتعالى يقول  
ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة فاذا كفر عنه قبل أن يريد العودة فقد جعلت الكفارة  
في غير موضعها ألا ترى أنه لو أعتق رقبة قبل أن يريد العودة ثم أراد العودة لم يجزه  
ذلك وقد كان كبار أصحاب مالك يقولون اذا كفر المتظاهر بغير نية للجماع كما قال  
الله ثم يعودون فمضى يعودون يريدون ان ذلك لا يجزئه ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق  
عبداً عن ظهاره وفي يد العبد مال فقال له سيده أعتقت عن ظهاري أو عن شيء من  
الكفارات على أن تمطيني هذا المال الذي عندك فقال اذا كان المال عند العبد قبل أن  
يعتق ولم يجعل السيد المال عليه للعتق ديناً فلا بأس بذلك لان هذا المال قد كان  
للسيد أن ينزعه وانما اشترط أخذه من العبد فلا بأس بذلك وقد سمعت مالكا  
وسأله رجل عن رجل أوصى اليه بعتق رقبة فوجد رقبة تباع فأبى أهلها أن يبيعوها  
الا أن يدفع العبد الى سيده مالا (قال) ان كان يتقدمه العبد فلا بأس بأن يتباعه الوصي  
ويمنقه عن الذي أوصى فردد عليه الرجل فقال انه انما يبيعه لمكان ما يأخذ منه وأنالم  
أدخل في ذلك بشيء والقائل أنا لم أدخل في ذلك بشيء هو المشتري (فقال) قال



مالك أليس يدفع اليه ذلك فقد آ قال بلى قال فاشتره فأعتقه عن صاحبك ولا شيء عليك وهو يجزئ صاحبك . فستلتك تشبه هذا وأخف لانه انما يأخذ ماله من عبده وقد كان يجوز له أن يأخذه فلا بأس أن يشترط أخذه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال ابن عمر ومقل بن يسار صاحبا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من أهل العلم لا تجزئ الرقبة تشتري بشرط في العتق الواجب ( وقال ) ابن وهب وربيعة لا يجزئ الا مؤمنة ( وقال عطاء ) لا يجزئ الا مؤمنة صحيحة ( وقال ) يحيى بن سعيد وابراهيم النخعي في الاعمى لا يجزئ ( وقال ) ابن شهاب مثله ( وقال ابن شهاب ) لا يجزئ مجنون ولا أعمى ولا أبرص ( وقال يحيى ) ولا أشل وقال عطاء ولا أعرج ولا أشل ( وقال ) ابراهيم والحسن يجزئ الا عور وكان ابراهيم يكره المغلوب على عقله ( وقال ) ربيعة لا تجزئ أم الولد ولا المكاتب ( وقال ) ابراهيم النخعي والشمسي لا تجزئ أم الولد ( وقال ) ابن شهاب لا يجزئ المدبر لما عقد له من العتق وان أبا هريرة وفضالة بن عبيد قالوا يعتق ولد الزنا فيمن عليه عتق رقبة وقاله عبد الله بن عمر وربيعة ( قال ) ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة وعطاء وخالد بن أبي عمران يجزئ الصبي الصغير الموضع في الكفارة وقاله الليث . والاجر على قدر ذلك يلفنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل أي الرقاب أفضل فقال أغلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها

— فيمن صام شهراً قبل رمضان وشهر رمضان —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلاً كان عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار فصام شهراً قبل رمضان ورمضان وينوي برمضان شهر ظهاره جاهلاً يظن أن رمضان يجزئه من ظهاره ويريد أن يقضي رمضان في أيام آخر ( فقال ) لا يجزئه من رمضان ولا من ظهاره شهر رمضان ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يكون عليه صيام شهرين في تظاهر أو قتل نفس خطأ فيصوم ذا القعدة وذا الحجة فقال لي لا أرى ذلك يجزئ عنه وليبتدئ الصيام شهرين متتابعين أحب الي ( قال )

فقلت له يا أبا عبد الله انه دخل فيه بجهالة ورجا أن ذلك يجزئه فقال وما حملة على ذلك فقلت الجهالة ويظن أن ذلك يجزئه فقال عسى أن يجزئه وما هو عندي بالين وقال وأحب ذلك الى أن يتبدى (قال) فقال له بعض أصحابنا أفرأيت من سافر في شهري صيام التظاهر فرض فيهما فأفطر فقال انى أخاف أن يكون انما هيح عليه مرضه السفر حر أو برد أصابه ولو أستيقن أن ذلك من غير حر أو برد أصابه لرأيت أن ينهى عن صيامه ولكنى أخاف

❦ في أكل المتظاهر ناسيا أو وطئه امرأته ❦ -

❦ قلت ❦ أ رأيت من أكل وهو يظن أن الشمس قد غابت وهو صائم في ظاهر أو نذر أو قتل نفس أو فيما كان من صيام أليس سبيله سبيل من تسحر في الفجر وهو لا يعلم في قول مالك (قال) نعم هو سبيله عند مالك في جميع ذلك ❦ ابن وهب ❦ عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار في الرجل يفطر في اليوم المقيم يظن أن الليل قد دخل عليه في الشهرين المتتابعين (قالا) نرى أن يبذله ولا يستأنف شهرين آخرين ❦ ابن وهب ❦ وقاله سليمان بن يسار وربيعه بن أبي عبد الرحمن ❦ قلت ❦ أ رأيت من صام شهرين متتابعين من ظهار فوطئ امرأته قبل أن يتم الشهرين ليلا ناسيا أو نهارا (فقال) قال لى مالك من وطئ امرأته وقد ظاهر منها وقد كان صام بمض الصيام من قبل أن يظأ أو تصدق بحل الصدقة قبل أن يظأ ثم وطئ (قال) فقال مالك يتبدى الصيام والطعام (قال ابن القاسم) ولم يقل لى مالك ناسيا لافى ليل ولا في نهار ولكنى أرى أن يكون ذلك عليه وان كان ناسيا لأنه لو طلقها البتة وقد وطئها ناسيا لم يضع عنه نسيانه الكفارة التى وجبت عليه ولو طلقها قبل أن يمسه وقد عمل في الكفارة لم يكن عليه أن يتم ما بقى من الكفارة (قال) فأرى الكفارة قد وجبت عليه بوطئه اياها ناسيا كان أو متمعدا ليلا كان أو نهارا ❦ قال سحنون ❦ وقد قال بعض رواة مالك وهو ابن نافع اذا أخذ في الكفارة قبل الطلاق ثم طلق فأنتم ان ذلك يجزئه لأنه حين ابتداء كان ذلك جائزا له ولأنه ممن كانت

المودة له جائزة قبل أن يطلق ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكان مالك يقول اذا ظاهر منها ثم وطئها قبل الكفارة ثم طلقها أو ماتت بعد أن وطئها ان عليه الكفارة وقد لزمته على كل حال وان طلقها أو مات فلا بد من الكفارة لأنه وطئ بعد الظهار فبالوطء لزمته الكفارة وان لم يطأ بعد أن ظاهر حتى طلق فلا كفارة عليه (قال) نعم هذا قول مالك لي وقد ذكرت آثار هذا قبل هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر منها ثم طلقها البتة أو غير البتة قبل أن يطأها من بعدما ظاهر منها ثم تزوجها بعد زوج أيرجع عليه الظهار ولا يكون له أن يطأ حتى يكفر (قال) قال مالك نعم لا يطؤها اذا تزوجها بعد أن طلقها حتى يكفر كان ذلك الطلاق ثلاثاً أو واحدة ﴿قلت﴾ أرايت من ظاهر من امرأته أنه أن يطأ جواريه ونسائه غيرها قبل أن يكفر وفي خلال الكفارة أيضاً في قول مالك (فقال) قال مالك نعم يطأ غيرها من نسائه وجواريه قبل أن يكفر وفي خلال الكفارة ليلاً

### ❦ في القيء في صيام الظهار ❦

﴿قلت﴾ أرايت من تقيأ في صيام من ظهار أيستأنف أم يقضى يوماً مكانه يصله بالشهرين (فقال) يقضى يوماً يصله بالشهرين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

### ❦ في مرض المتظاهر من امرأته وهو صائم ❦

﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك من مرض في صيام الظهار فأفطر فانه اذا صح وقوى على الصيام صام وبني على ما كان صام قبل ذلك وان هو صح وقوى على الصيام فأفطر يوماً من بعد قوته على الصيام استأنف الصوم ولم يبين (قال) ومن أفطر يوماً من قضاء رمضان متعمداً لم يكن عليه الا قضاء ذلك اليوم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فحاضت في الشهرين ولم تصل أيام حيضتها بالشهرين أتستأنف أم لا (قال) قال مالك تستأنف ان لم تصل أيام الحيض بالشهرين ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً ظاهر من امرأته وهو ممن لا يجد رقبة فرض أيجوز له أن يطعم (فقال) ماسمعت من مالك فيها شيئاً الا أن مالكا قال لي اذا ظاهر فصام ثم مرض فانه ان

صح بنى على ما صام فان فرط حين صبح استأنف الشهرين ﴿قلت﴾ أرايت قول الله تبارك وتعالى في كتابه فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كيف هذا الذي لا يستطيع ومن هو (فقال) ما حفظت من مالك فيه شيئا الا أنه عندى الصحيح الذى لا يقوى على الصيام من كبر أو ضعف فان من الناس من هو صحيح لا يقوى على الصيام واني لأرى أن كل من مرض مثل الامراض التى يصح من مثلها الناس أنه ان ظاهر وهو في ذلك المرض انه ينتظر حتى يصح من ذلك المرض ثم يصوم اذا كان لا يجد رقبة وكل مرض يطول بصاحبه فلا يدرى أيرا منه أم لا يرا لطول ذلك المرض به ولعله أن يحتاج الى أهله فأرى أن يطعم ويلم بأهله وان صح بعد ذلك أجزأ عنه ذلك الطعام لان مرضه كان إياسا (وقال) أشهب الا أن يطول مرضه وان كان يضمن يرجى برؤه وقد احتاج الى أهله فانه يكفر بالطعام ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال سمعت رجلا من أهل العلم يقولون في المرأة التى تقطع صيامها الحيضة لها رخصة في صيام الشهرين المتتابعين من قبل أن الحيضة تقطع عليها الصيام الذى فرض الله عليها

### ❦ في كفارة المتظاهر ❦

(قال) وقال مالك فيمن تظاهر من أربع نسوة له في غير مرة واحدة ان عليه في كل واحدة منهن كفارة كفارة ولا يجزئه كفارة واحدة ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق أربع رقاب في مرة واحدة عنهن أيجزئه ذلك وان لم يسم لكل واحدة رقبة بعينها (فقال) نعم يجزئه ذلك لانه لم يشرك بينهن في العتق وانما صارت كل رقبة لامرأة وذلك فيما بينه وبين الله تعالى ليس لهن من ولاهن شئ (قال) وان أعتق ثلاث رقاب عن ثلاث أجزاء وان لم يسم لكل واحدة منهن رقبة فان أعتق الثلاث الرقاب عن النسوة الأربع لم تجزئه الرقاب في ذلك من ظهاره اذا نوى بهن عن جميعهن لانه انما أعتق عن كل واحدة ثلاثة أرباع رقبة فليس له أن يعتق رقبة أخرى فيجزئ عنه ذلك ولو أعتق ثلاثا عن ثلاث وحاشى واحدة من نساءه لم ينوها بعينها

لم يكن له أن يطأ حتى يمتق الرقبة الرابعة فيطوئهن ولو ماتت واحدة منهن أو طلقها لم تجزئه الثلاث حتى يمتق رقبة فيجوز له الوطء حين أعتق ثلاثاً عن ثلاث ولم يمتقن عن جميعهن لانا لا ندرى أيتهن الباقية فلما أعتق الرقبة الرابعة كان قد استكمل عنهن الكفارات ولم يشرك بينهن في أصل العتق فلما ماتت واحدة أو طلقها قلنا لا نشك أن اثنتين ممن بقي قد وقعت لهن الكفارة والاخرى التي ماتت أو بقيت فلا يطأ واحدة منهن حتى يمتق رقبة احتياطاً للتي بقيت فتستكمل الكفارة وأما الذي لا يجزئ عنه أن يمتق رقبة اذا ماتت واحدة منهن أو طلقها اذا أعتق ثلاثاً عن أربع فينشد يكون قد جمل لكل واحدة منهن في العتق نصيباً فلا تجزئه حتى يمتق أربع رقاب سواهن (قال) وان صام ثمانية أشهر متتابعات يريد بذلك الكفارة عنهن أشركهن جميعاً في صيام كل يوم كما أشركهن في العتق لم أر ذلك يجزئ عنه الا أن ينوى بالصيام كفارة كفارة وان لم يوقع ذلك على واحدة من نسائه بمينها كما وصفت لك في العتق فيجزي ذلك عنه وأما الطعام فأرى أن ذلك مجزئ عنه وذلك أني رأيته مجزئاً عنه لانه لو ماتت واحدة منهن وقد أطم عنهن عشرين ومائة مسكين سقط من ذلك حظ الميتة وجبر بما كان أطم عن الثلاث اللاتي بقين عنده بقية الاطعام وذلك أنه لا بأس أن يفرق الاطعام ولو أطم اليوم عن هذه عشرين وعن هذه غداً ثلاثين وعن الاخرى بعد ذلك أربعين وعن الاخرى مثل ذلك ثم جبر ما بقي بعد ذلك عنهن أجزاءه فلذلك رأيته مجزئاً عنه وان لم ينو واحدة منهن فمن ماتت منهن فعل في أمرها كما فسرت لك يجبر ما بقي من الكفارة ويسقط قدر حفظها لانه أطم عنهن كلهن ولم ينو واحدة من واحدة فهذا الذي أرى والله أعلم بالصواب الا أن يطعم فيشركهن أيضاً في الاطعام في كل مسكين فلا يجزئ ذلك عنه الا أن ينوى به مداً لكل مسكين في كفارته وان لم ينو امرأة بمينها فذلك يجزئه لانه أطم عنهن ولم ينو واحدة فهذا الذي أرى والله أعلم ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً ظاهراً من أربع نسوة له في كلمة واحدة فصام شهرين متتابعين عن

واحدة منهن فجامع في شهري صيامه بالليل واحدة من نسائه ممن لم ينو الصوم عنها  
 أفسد ذلك صومه عن هذه التي نوى بالصوم عنها فقال نعم ﴿قلت﴾ ولم وانما نوى  
 بالصيام واحدة منهن (قال) لانه لو حلف على ثلاثة أشياء بيمين واحدة كقوله والله  
 لا ألبس قميصاً ولا آكل خبزاً ولا أشرب ماءً ثم فعل واحدة منهن حث فوجب  
 عليه الكفارة ولا شيء عليه فيما بقي مما كان حلف عليه ان فعله لو فعله (قال) ومما  
 يبين لك ذلك أيضاً أنه لو كفر في قول من يقول لا بأس بأنت يكفر قبل  
 الحنث وقد قال مالك أحب الي أن يكفر بعد الحنث قال وان كفر قبل الحنث  
 رجوت أن يجزئه في هذه الاشياء الثلاثة قبل أن يفعل واحدة منهن وان نوى  
 بالكفارة عن شيء واحد من هذه الاشياء الثلاثة ان أراد أن يفعله ولم يخطر له  
 الاثنان الباقيتان في كفارته وانما أراد بكفارته عن ذلك الشيء الواحد ثم فعل  
 بعد الكفارة هذين اللذين لم يرد بالكفارة عنهما فانه لا يجب عليه كفارة  
 أخرى في فعله وتجزئه الكفارة الاولى من الثلاثة الاشياء التي حلف عليها (قال)  
 وهذا رأيي ولقد سئل مالك عن رجل حلف بعق رقبة أن لا يوطأ امرأته فكان في  
 ذلك مولياً فأخبر أن الایلاء عليه فأعتق رقبة في ذلك ارادة اسقاط الایلاء عنه أترى  
 ذلك مجزئاً عنه ولا ایلاء عليه (فقال) نعم وان كان أحب الي أن لا يعتق الا بعد  
 ما يحنث ولكن ان فعل فهو مجزئ عنه فهذا يبين لك ما كان قبله (قال) ومما يبين  
 لك ذلك لو أن رجلاً ظاهر من ثلاث نسوة له في كلمة واحدة فوطي واحدة منهن  
 ثم كفر عنها ونسى الباقيتين أن يدخلهما في كفارته وانما أراد بكفارته لمكان ماوطي  
 من الاولى كان ذلك مجزئاً عنه في الثنتين الباقيتين ولم يكن عليه فيما بقي شيء (قال)  
 وقال مالك من ظاهر من امرأته فصام شهراً ثم جامعها في الليل (قال) يستأنف ولا  
 يبنى وكذلك الاطعام لو بقي من المساكين شيء

— جامع الظهار —

﴿قلت﴾ أرأيت المرأة اذا ظاهر منها زوجها هل يجب عليها أن تمنعه نفسها (قال)

قال مالك نم تمنعه نفسها (قال) ولا يصلح له أن ينظر الى شعرها ولا الى صدرها (قال)  
 فقلت لمالك أفينظر الى وجهها (فقال) نم وقد ينظر غيره أيضا الى وجهها ﴿قلت﴾  
 فان خشيت منه على نفسها أترفع ذلك الى الامام قال نم ﴿قلت﴾ ويرى مالك  
 أيضا للامام أن يحول بينه وبينها (فقال) بلغني ذلك عن مالك (قال) وسمعت مالكا  
 وسئل عن امرأة طلقها زوجها تطليقة فارجمها ولم يشهد على رجعتها فامتنعت منه  
 المرأة وقالت لا أمكنك حتى تشهد (قال مالك) قد أصابت ونم ماصنمت ﴿قلت﴾  
 أرايت الرجل يصوم ثلاثة أيام في الحج ثم يحج ثم الهدي في اليوم الثالث هل  
 ينتقض صومه (قال مالك) يمضي على صيامه ﴿قلت﴾ وان كان أول يوم صام وجد  
 ثمن الهدي (فقال) قال مالك ان شاء أهدي وان شاء تمادى في صيامه ﴿قلت﴾ وكذلك  
 صيام الظهار اذا أخذ في الصيام ثم أيسر (فقال) قال مالك اذا صام يوما أو يومين في  
 الظهار ثم أيسر فليعتق أحب اليّ وان كان صام أكثر من ذلك تمادى في صيامه  
 (قال ابن القاسم) وقتل النفس عندى مثل الظهار ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن أراد  
 الصيام في جزاء الصيد (فقال) يصوم مكان كل مد يوما في قول مالك (وقال مالك)  
 في الأذى من كان به أذى من رأسه فالصيام فيه ثلاثة أيام والطعام فيه ستة مساكين  
 لكل مسكين مدين مدين (قال) وقال مالك وكفارة اليمين اطعام عشرة مساكين  
 مدّا مدّا لكل مسكين وكل شيء من الكفارات أيضا سواء كفارة الظهار وكفارة  
 الأذى من قتل النفس والطعام في الجزاء فكل شيء من هذا مدّا مدّا لكل مسكين  
 (وقال مالك) في كفارة الظهار انه ان لم يجد الا ثلاثين مسكينا فاطعمهم ثم أراد أن يرد  
 عليهم الثلاثين مدّا الباقية لم يجزه أن يرد عليهم ولا يجزئه الا أن يطعم ستين مسكينا

﴿تم كتاب الظهار من المدونة الكبرى بحمد الله وتوفيقه وصلى الله﴾

﴿على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا﴾

\*\*\*\*\*

﴿ويليه كتاب الايلاء واللعان﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الايلاء واللعان ﴾

﴿ ما جاء في الايلاء ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان حلف أن لا يظأ امرأته أربعة أشهر أن يكون موليا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا ﴿ قلت ﴾ فان زاد على الاربعة الاشهر ( قال ) اذا زاد على الاربعة الاشهر يمين عليه فهو مول ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حلف أن لا يغتسل من امرأته من جنابة أن يكون موليا ( قال ) نعم يكون موليا لان هذا لا يقدر على الجماع الا بكفارة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان آلى منها بحج أو بعمرة أو بصوم أو بعتق أو بطلاق أو بهدى أن يكون موليا في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال ان قربتك فعلي أن أصلى مائة ركعة أن يكون موليا قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال والله لا أقربك حتى يقدم فلان أن يكون موليا في قول مالك ( قال ) قال لى مالك في رجل قال لعريم له والله لا أطأ امرأتى حتى أوفيك حقك انه مول فكذلك مسئلتك عندي تشبه هذا ﴿ قلت ﴾ وكل من حلف أن لا يظأ امرأته حتى يفعل كذا وكذا فهو مول في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان ذلك الشيء مما يقدر على فعله أو مما لا يقدر على فعله فهو سواء وهو مول ( قال ) نعم لان السكا قال في الرجل يقول لامرأته ان وطئتك فأنت طالق البتة ففعله وبره فيها لا يكون الا حاشا فرأى مالك أنه مول وكأن من حجته أو حجة من

احتج عنه وأنا أشك في قوله أرايت ان رضيت بالاقامة أ كنت أطلقها فكذلك  
عندي كل ما لا يستطيع فعله والنيء فيه لم يجعل عليه بطلاق لعلها أن ترضى فلا يكون  
فيه ايلاء . ومما بين لك ذلك أن لو قال رجل ان وطئتك حتي أمس السماء فلي كذا  
وكذا فقالت لا أريد أن تطأني وأنا أقيم كان ذلك لها ولم تطلق عليه ﴿ قال سحنون ﴾  
الا أن المرأة ان قامت في الامرين جميعا على زوجها قبل مضي الاربعة أشهر  
أو بعد مضيها فان الذي حلف بطلاق البتة أن لا يطأ أبدا يطلقها عليه السلطان ولا  
يمكنه من وطئها وليس هو ممن يوقف على فيء . وأما الاخرى فان قامت قبل مضي  
الاربعة أشهر لم يجعل عليه بشيء لان فيه الوطء وبه يحنث وان قامت بعد مضي  
الاربعة وقف فاما فاء فأحنث نفسه والا طلق عليه السلطان ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال  
ان قربتك فلي كفاارة أو قال على يمين أ يكون موليا ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت  
ان قال والله لا ألتقي أنا وأنت سنة أ يكون هذا موليا في قول مالك أم لا ( قال )  
سمعت مالكا يقول كل يمين لا يقدر صاحبها على الجماع لمكانها فهو مول فان  
كان هذا لا يقدر على الجماع لمكان يمينه هذه فهو مول ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن  
سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال ان الايلاء في المسيس فلو أن رجلا حلف أن لا يكلم  
امراته سنة فان كلمها فهي طالق البتة ثم ترك كلامها ووطئها لم يكن عليه ايلاء ولو  
أن رجلا حلف أن لا يطأ امراته وهو يكلمها كان قد آلى منها ووقف حتى يراجع  
أو يطلق وان مضت الاربعة الاشهر لم يكن ذلك طلاقا على ذلك أدركنا الناس فيما  
مضى ولكنه يوقف حين يؤبه له حتى يفيء أو يطلق ﴿ ابن وهب ﴾ قال  
يونس وقال ابن شهاب ان حلف أن لا يكلم امراته وهو في ذلك يمسه فلا نرى ذلك  
يكون من الايلاء ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك ولا يكون الايلاء في هجره الا أن  
يحلف في المسيس

﴿ فيمن قال لامراته والله لا أطوك ان شاء الله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان حلف بالله أن لا يقرب امراته ان شاء الله أ يكون موليا وقد

استثنى في يمينه (قال) سألت مالكا عنها فقال هو مول ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره انه لا يكون موليا ﴿قلت﴾ أرايت هذا الذي استثنى في يمينه هل له أن يظاً بغير كفارة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فاذا كان له أن يظاً بغير كفارة فلم جعله مالك موليا وهو يظاً بغير كفارة (قال) لانه اذا تركها أربعة أشهر ولم يظاًها فلها أن توقفه لان اليمين التي حلف بها هي في رقبته الا أن فيها استثناء فهو مول منها يمين فيها استثناء فلا بد من التوقيف اذا مضت الاربعة الاشهر اذا طلبت امراته ذلك وان كان له أن يظاً بغير كفارة لان اليمين لازمة له ولم تسقط عنه وانما تسقط عنه بالجماع ألا ترى أنه حالف الا أنه حالف يمين فيها استثناء فهو حالف وان كان في يمينه استثناء

﴿فيمين قال على نذر أن لا أقربك﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال على نذر أن لا أقربك (قال) اذا قال على نذر في قول مالك هي يمين فاذا كانت يميناً فهو مول ﴿قلت﴾ أرايت ان قال على عهد الله أو الميثاق أو قال كفالة الله أيكون موليا (قال) هذه كلها عند مالك أيمان فاذا كانت أيمانا فهو مول ﴿قلت﴾ فان قال على ذمة الله (قال مالك) أراها يميناً (قال ابن القاسم) وأراه موليا ﴿قلت﴾ أرايت ان قال وقدرة الله وعظمة الله وجلال الله (قال) هذه كلها ايمان ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أشهد أن لا أقربك أيكون موليا (قال) قال لي مالك في أشهد ولعمري ليستا يمينين ﴿قلت﴾ فان قال أقسم أن لا أطأك (قال) قال لي مالك في أقسم انها ليست يمينين الا أن يكون أراد بالله (قال ابن القاسم) فان كان أراد أقسم بالله فأراه موليا لأنها يمينين وان لم يقل بالله ولم يرد بالله فليس بالمولى ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنا يهودي أو أنا نصراني ان جامعتك (قال) لا تكون هذه يميناً في قول مالك واذا لم تكن يميناً لم يكن موليا ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أعزم ولم يقل بالله أو قال أعزم على نفسي ولم يقل بالله ان قربتك (قال) قال لي مالك في أقسم اذا لم يقل بالله ما قد أخبرتك فقله عندي أعزم مثل قوله أقسم ﴿قلت﴾

أرأيت ان قال أنا زان ان قربتك أكون موليا أم لا (قال) لا يكون موليا لان مالكا قال من قال أنا زان ان فعلت كذا وكذا فليس بحالف ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف ليفيظنها أو ليسوءنها فتركها أربعة أشهر فوقفته أكون موليا أم لا (قال) لا يكون هذا موليا ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال ان قربت امرأتى سنة فهي طالق أو قال على هدى أو عتق فضى أربعة أشهر قبل أن يصيب امرأته (قال) أرى قوله بمنزلة الايلاء والله أعلم من أجل ما عقد على نفسه لله وان لم يكن حلف ﴿ابن وهب﴾ قال يونس وسألت ربيعة عن المولى هل يجب عليه ايلاء بغير يمين حلفها ولو قال على مشي أو عتق أو هدى أو عهد أو قال مالى فى سبيل الله (قال) كل ما عقد على نفسه فهو بمنزلة اليمين ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال والله لا أطؤك فلما مضت الاربعة الاشهر وقفته فقال لم أرد بقولى الايلاء وانما أردت أن لا أطأها بقدمى (قال) لا يقبل قوله ويقال له جامعها حتى تلم أنك لم ترد الايلاء وأنت فى الكفارة أعلم ان شئت فكفر اذا وطئت وان شئت فلا تكفر ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال والله لا أجامعك فى هذه الدار فضت الاربعة الاشهر فوقفته أتأمره أن يجامعها ولا يلتفت الى قوله انى أردت أن لا أجامعها فى هذه الدار (قال) نعم كذلك يقال له أخرجها وجامعها ان كنت صادقا فان كنت صادقا فلا كفارة عليك ولا تترك من غير أن تجامعها

— فيمن قال والله لا أطؤك فى دارى هذه سنة أوفى هذا المصر —

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته والله لا أطؤك فى دارى هذه سنة وهو فيها ساكن مع امرأته فلما مضت أربعة أشهر وقفته فقالت قد آلى منى وقال الزوج لست موليا انما أنا رجل حلفت أن لا أجامعها فى دارى هذه فأنالو شئت جامعتهما فى غير دارى بلا كفارة (قال) لا أراه موليا ولكنى أرى أن يأمره السلطان أن يخرجها فيجامعها لأنى أخاف أن يكون مضارا ألا أن تتركه المرأة ولا تريد ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال والله لا أطؤك فى هذا المصر أوفى هذه البلدة (قال) هو مول لانه كانه قال

والله لا أطؤك حتى أخرج منها فإذا كان خروجه يتكاف فيه المؤنة والكلفة فهو مول ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أنه إذا قال والله لا أطأ امرأتى ولك على حق كأنه قال والله لا أطأ حتى أقضيك حقك ﴿قال سحنون﴾ وقد قال مالك في الذي يقول لا أطأ حتى أقضيك حقك انه مول

— فيمن قال ان وطئتك فكل مملوك أملكه فيما استقبل حرّ —  
﴿أو قال كل مملوك اشتريه من الفسطاط فهو حرّ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته ان وطئتك فكل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حرّ (قال) لا شيء عليه وقد قال لى مالك اذا حلف الرجل فقال كل مملوك اشتريه فهو حرّ انه لا يعتق عليه شيء مما سمى لان هذا مثل من قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فإذا عم في العتق وفي الطلاق لم يلزمه ﴿قلت﴾ فان قال كل مملوك اشتريه من الفسطاط فهو حرّ (قال) هذا يلزمه فيه الحرية ﴿قلت﴾ ويكون به موليا ان قال ذلك لامرأته (قال) لا لانه ليس عليه يمين ان وطئها حنث بها الا أن يشتري عبداً بالفسطاط فيقع عليه الايلاء من يوم يشتريه وكل يمين حلف بها صاحبها على ترك وطء امرأته كان لو وطئ لم يكن بذلك حائثا في شيء يقع عليه حنث فلا أراه موليا حتى يفعل ذلك الشيء فيمنعه الوطء مكانه فيكون به موليا (وقد) قال غيره يكون موليا لان كل من يقع عليه الحنث بالنفي حتى يلزمه ذلك اذا صار اليه فهو مول ألا ترى أنه لو وطئ امرأته قبل أن يشتريه ثم اشتراه عتق عليه وقد قال عبد الرحمن أيضا مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته ان وطئتك فكل مال أملكه من ذى قبل في الساكنين صدقة (فقال) لا شيء عليه لان مالكا قال لو حلف بهذا لم يكن عليه أن يتصدق بثلاث ما يفيد ﴿قلت﴾ فان قال كل مال أفيد بالفسطاط فهو صدقة ان جامعته أ يكون موليا أم لا في قول مالك (قال) لا وهو مثل ما فسرته لك في العتق ﴿قلت﴾ أرايت ان قال ان جامعته فملى صوم هذا الشهر الذي هو فيه بعينه أ يكون موليا أم لا (قال) لا يكون هذا موليا ﴿قلت﴾ فان لم يضم

ذلك الشهر حتى خرج ثم جامعها أ يكون عليه قضاء ذلك الشهر أم لا (قال) لا يكون عليه قضاء ذلك الشهر ﴿قلت﴾ لم (قال) لان الشهر قد مضى وانما كان يكون عليه قضاؤه لو أنه جامع قبل أن ينسلخ الشهر أو جامع وقد بقي من الشهر شيء فهذا الذي يكون عليه قضاء الايام التي جامع فيها ولا يكون عليه الايلاء ألا ترى أنه لو حلف بعق عبده ان جامع امرأته ثم باع عبده ثم جامعها انه لا يكون موليا فكذلك الشهر اذا مضى ثم جامع بعد ذلك بمنزلة العبد الذي باعه ثم جامع بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته والله لا أطوك في هذه السنة الا يوما واحداً أ يكون موليا (قال) قد اختلف فيها أهل المدينة ولم أسمع من مالك فيها شيئاً ولست أرى عليه الايلاء الا أن يطأ فان وطئ وقد بقي عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال والله لا أقربك حتى تقطعي ولدك (قال) قال مالك لا يكون هذا موليا (قال ابن القاسم) قال مالك لان هذا ليس على وجه الضرر انما أراد صلاح ولده<sup>(١)</sup> (قال) وقال مالك وبلغني عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قاله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يقول لامرأته والله لا أقربك حتى تقطعي ولدي (قال ابن شهاب) ما نعلم الايلاء يكون الا بالحلف بالله فيما يريد المرء أن يضار به امرأته من اعتزالها وما نعلم الله فرض فريضة الايلاء الا على أولئك فيما نرى لان الذي يحلف يريد الضرر والاساءة الا أن<sup>(٢)</sup> حلفه ينزل بمنزلة الايلاء ولا نرى هذا الذي أقسم الاعتزال لامرأته حتى تقطم ولده أقسم الا على أمر يتحرى فيه الخير وليس متحرى الخير كالمضار فلا يراه وجب على هذا ما وجب على المولى الذي يولى في الفضب

(١) وجد بهامش الاصل هنا ما نصه قال فضل ولو قال والله لا أطوك هاتين السنتين حتى تقطعي ولدك لم يكن عليه ايلاء لانه لم يرد به الضرر الا أنه ان مات الصبي قبل السنتين وكان فيما بقي من السنتين أكثر من أربعة أشهر كان يومئذ موليا يوقف من بعد الأربعة الأشهر وهكذا قال ابن الماجشون في ديوانه وقال أصبغ هو مول لانه يفر من وطء بمنعقد به عليه ايلاء اه

(٢) كذا بالأصل ولعل المناسب فان حلفه الخ كنبه مصححه

﴿ فيمن قال والله لا أجامعك سنة ونوي الجماع ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال والله لا أجامعك سنة ونوى الجماع فضت سنة قبل أن توقفه (قال) قال مالك اذا مضت السنة فلا ايلاء عليه (قال) ولقد سألت مالكا عن رجل آلى أن لا يمس امرأته ثمانية أشهر فلما مضت الاربعة الاشهر وقف فأبى أن ينفى فطلقت عليه ثم ارتجمها فانقضت الاربعة الاشهر قبل أن تنقضى عدتها ولم يمسا أخرى رجعت ثابتة عليها ان انقضت عدتها قبل أن يمسا بعد الاربعة الاشهر ان لم يمسا (قال مالك) الرجعة له ثابتة اذا انقضى وقت اليمين وهي في عدتها فلا يمين عليه ورجعته رجعة لانه ليس هاهنا يمين تمنعه من الجماع ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لامرأته والله لا أقربك ثم قال لها بعد ذلك بشهر على حجة ان قربتك فلما مضت أربعة أشهر من يوم حلف باليمين الاولى وقفته المرأة عند السلطان فلم ينفى فطلق عليه السلطان فارتجمها مكانه فضى شهر آخر وحل أجل الايلاء الذي بالحج فأرادت أن توقفه أيضاً أيكون لها ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا لأن اليمين التي زادنا ما هي تؤكد ألا ترى أنه لو وقف فخنث نفسه ان الخنث يجب عليه باليمينين جميعا فكذلك اذا حلف بالطلاق اذا أبى النبي فذلك لليمينين وقد قال غيره هذا أيضا (وقال) في رجل حلف ليجلدن غلامه جلدًا يجوز له بطلاق امرأته فباع الغلام قبل أن يجلده (قال) أوقفه عن امرأته وأضرب له أجل المولى فاذا مضت الاربعة الاشهر ولم يرجع اليه العبد بشراء أو ميراث أو نحلة فيجلده طلقت عليه امرأته واحدة فان صار العبد اليه بشيء من الملك الاول وهي في العدة فجلده رأيت له الرجعة ثابتة وان لم يصير اليه العبد حتى تنقضي عدتها بانته منه فان تزوجها رجع عليه الوقف الا أن يملك العبد فيجلده فيخرج من يمينه (وقال) كبير من أصحاب مالك وهو ابن دينار ساعة باع عبده وخرج من ملكه وقع عليه الطلاق (وقال) ابن دينار في رجل حلف بعق غلامه ليضربه فباعه ان البيع مردود فاذا رددته أعتقت العبد لاني لا أنقض شراء مسلم قد ثبت الى رق ولكني أنقضه الى حرية



﴿ فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان لم أفعل كذا ولم يوقت ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يقول لامرأته أنت طالق ان لم أفعل كذا وكذا ولم يوقت ( قال ) قال مالك يحال بينه وبينها ويدخل عليه الايلاء من يوم يرفع ذلك وقال غيره اذا تبين للسلطان ضرره بها ( قال ) وان لم يمكنه فعل ما حلف عليه ليفعله فلا يحال بينه وبين امرأته ولا يضرب له أجل فاذا أمكنه فعل ذلك قيل له أنت بسبيل الحث فلا تقربها فان رفعت امرأته أمرها ضرب له السلطان أجل المولى مثل الرجل يقول امرأتي طالق ان لم أحج ولم يوقت سنة بعينها وهو في أول السنة أو قال لأخرجن الى بلدة فلم يجد سبيلا الى الخروج من قبل انقطاع الطريق ألا ترى ان الحج لا استطاع في أول السنة ولا يمكنه فعله ففيه وفيه فعل ما حلف عليه ليفعله ولا يمكنه الخروج ففيه لان في هذين ليس بالوطء انما فيه فعل الشيء الذي لا يمكنه فعله فن هاهنا لا يكون بسبيل الحث ولا يوقف عنها ألا ترى ان المولى نفس الايلاء اذا حل أجله وأوقفته امرأته وهو مريض أو مسجون انه يمد له في أجله للمعذر الذي به لانه لا يقال له طأ وهو مسجون ولا وهو مريض فاذا أمكنه قيل له في الاطلاق عليك فكذلك الخالف ليحجن أو ليخرجن فاذا أمكنه الخروج الى البلدة ووجد السبيل الى الفى فترك الخروج الذى له صار بسبيل الحث وترك الحج حتى جاء وقت أن خرج لم يدرك الحج فن حينئذ يقال له لا تصب امرأتك لانهك بسبيل حث حين تركت ما قدرت عليه من فملاك ما حلفت لتفعلن فان رفعت امرأته أمرها ضرب له السلطان أجل الايلاء فان فعل قبل أجل الايلاء ماهو بره ومخرجه من الحج والخروج الى البلدة بر في يمينه وسقط حلقه ولم يكن عليه ايلاء وان جاء وقت الايلاء ولم يفعل ما أمكنه فعله طلق عليه السلطان بالايلاء فان ارتجع وفعل الحج والخروج قبل أن تنقضى المدة كانت امرأته وكانت رجعت ثابتة له لانه قد بر في يمينه وقد فاء لان فيه فعله كما أن في المولى نفس الايلاء الوطء ألا ترى ان المولى اذا طلق عليه بمد الاربعة الاشهر لترك الفى ثم ارتجع فان

صدق رجعت به فيه وهو الوطء قبل انقضاء المدة ثبتت رجعتة وسقطت عنه  
 اليمين **ابن وهب** عن يونس بن يزيد عن ربيعة في الرجل يقول ان لم أضرب فلانا  
 فأمرأته طالق (قال ربيعة) ينزل بمنزلة المولى الا أن يكون حلف بطلاقها البتة ليضرب  
 رجلاً مسلماً وليس له على ذلك الرجل وتر ولا أدب وان ضربته إياه لو ضربه خديمة  
 من ظلم فان حلف على ضرب رجل هو بهذه المنزلة فرق بينه وبين امرأته ولا ينتظر  
 به ولا نعمة عين

— فيمن حلف على فعل غيره —

**قلت** فان قال يافلان امرأتى طالق ان لم تهب لى ديناراً (قال) يحال بينه وبينها ولا  
 يدخل عليه في هذا الايلاء، ولكن يتلوم له السلطان على قدر ما يرى مما حلف عليه  
 فان وهب له المحلوف عليه ما حلف عليه والافرق السلطان بينهما مكانه **قلت** وهاتان  
 المسئلتان جميعاً قوله مالك قال نعم **قلت** أرايت الرجل يقول لامرأته وهى  
 نصرانية أنت طالق ان لم تسلمى (قال) قال مالك ليس في هذا ايلاء، ولكن  
 يوقف ويتلوم له السلطان فان أسلمت والافرق بينهما مكانه وكذلك بلغنى عن مالك  
 فيها (وقال ابن شهاب) ان حلف ليفعلن فعلاً ان ضرب لذلك أجلاً خلى بينه وبين  
 امرأته وحمل ذلك وان لم يجعل ليمينه أجلاً ضرب له أجل فان أنفذ ما حلف عليه فبسبيل  
 ذلك وان لم ينفذ ما حلف عليه فرق بينه وبين امرأته صاغراً قميئاً فانه هو فتح ذلك  
 على نفسه في اليمين الخاطئة (وقال ربيعة) في الذي يحلف ليخرجن الى أفريقية بطلاق  
 امرأته قال ربيعة يكف عن امرأته ولا يكون منها بسبيل فان مرت به أربعة أشهر  
 أنزل بمنزلة المولى وعسى أن لا يزال مولياً حتى يأتى أفريقية وبني في أربعة أشهر  
**ابن وهب** قال الليث قال ربيعة في الرجل يحلف بطلاق امرأته ليتزوجن عليها  
 انه يوقف عنها حتى لا يطأها ويضرب له أجل المولى (قال الليث) ونحن نرى ذلك

﴿ في الذي يحلف بطلاق امرأته ليحجن أو يقول لامرأة ﴾  
 ﴿ ليست له بزوجة والله لا أطوك ﴾

﴿ وقال ﴾ ابن نافع قال مالك في الذي يحلف بطلاق امرأته ليحجن ولم يسم العام الذي يحج فيه ان له أن يمس امرأته قبل أن يحج ما بينه وبين الحجة الاولى فان جاء الابان الذي يدرك فيه الحج من بلده فلا يمسها حتى يحج ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأة نظر اليها ليست له بزوجة والله لا أطوك فتزوجها بعد ذلك أيكون مولياً ان تركها أربعة أشهر لم يطأها في قول مالك ( قال ) نعم هو مول عند مالك ﴿ قلت ﴾ ولم وهو حين حلف أن لا يطأها لم تكن له بزوجة وانما قال الله تبارك وتعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ( قال ) ألا ترى أن الله تبارك وتعالى قال الذين يظاهرون منكم من نسائهم وقد قال مالك اذا ظاهر الرجل من أمته فهو مظاهر فهذا يدل على أن الذي آلى من تلك المرأة وليست له بزوجة ثم تزوجها بعد ذلك انه مول منها في قول مالك وقد قال الله تعالى وأمها نساءكم فلا يجوز له أن يطأ أم جارية له قد وطأها بمالك

﴿ فيمن قال لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق ووالله لا أقربك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق ووالله لا أقربك فتزوجها فوقع الطلاق في قول مالك أيقع الايلاء أم لا توقعه من قبل أن الطلاق يقع قبل وقوع الايلاء في قول مالك ( قال ) نعم هذا يلزمه في اليمين لانه لو حلف فقال لامرأة أجنبية والله لا أقربك ثم تزوجها انه مول فكذلك مسئلتك ألا ترى أن مالكا قد قال في رجل قال لامرأة نظر اليها فقال ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي انه ان تزوجها وقع عليه الطلاق وهو مظاهر منها ان تزوجها بعد ذلك وجعل مالك وقوع الطلاق والظهار جعلهما يلزمانه جميعا ألا ترى لو أن رجلا نظر الى امرأة فقال لها أنت على كظهر أمي ولم يقل ان تزوجتك ولم يرد بقوله

ذلك ان تزوجتك فان تزوجها بعد ذلك لم يكن مظاهراً منها الا أن يكون حين قال لها أنت على كظهر أي أراد بذلك أي ان تزوجتك فأنت على كظهر أي فيكون مظاهراً بما نوى فهذا في الظاهر اذا قال لها أنت على كظهر أي ولم يقل ان تزوجتك ولم ينو ما قلت لك لا يكون مظاهراً ان تزوجها وهو ان قال لها ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أي انه ان تزوجها فهي طالق وهو مظاهر منها في قول مالك ان تزوجها بعد ذلك فهذا يدل على أن الطلاق والظهار وقعا جميعاً معاً في قول مالك فالإيلاء ألزم من هذا فقد وقع الإيلاء والطلاق جميعاً معاً وانما أخبرتك أن الإيلاء ألزم من الظهار لانه لو نظر الى امرأة في قول مالك فقال والله لا أقرب فتزوجها بعد ذلك انه مول ولو نظر الى امرأة فقال لها أنت على كظهر أي فتزوجها لم يكن مظاهراً اذا لم يكن بنوى ان تزوجتك فهذا كان الإيلاء ألزم من الظهار والإيلاء لازم في مسئلتك

— فيمن قال لامرأة ان تزوجتك فوطئتك فأنت طالق —

﴿أو آلى من امرأته وهي صغيرة﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال ان تزوجتك فوطئتك فأنت طالق (قال) ان تزوجها فهو مول اذا تزوجها فان وطئها كانت طالفاً ويسقط الإيلاء ﴿قلت﴾ أ رأيت ان آلى منها وهي صغيرة لا يجامع مثلها (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا أرى هذا مولياً ولا أرى أن يوقف حتى تبلغ الوطء ﴿قلت﴾ أتوقفه يوم بلغت الوطء ان كان قد مضى أربعة أشهر قبل ذلك أم حتى تمضي أربعة أشهر من يوم بلغت (قال) بل حتى تمضي أربعة أشهر من يوم بلغت ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قال لامرأته ان وطئتك فأنت طالق البتة أ يطلقها مالك عليه مكانه أم يجعله مولياً ولا يطلقها عليه (قال) بلغني عن مالك أنه قال هو مول ﴿قلت﴾ لم لا يطلقها مالك عليه حين قال ان وطئتك فأنت طالق البتة وقد علم أن هذا لا يستطيع أن يقيم على امرأته الا أن لا يطأها (قال) لان هذا لا يحث الا بالفعل وليس هذا أجلاً

طلق اليه وانما هذا فعل طلق به فلا يطلق حتى يحنث بذلك الفعل وهي ان تركته ولم ترفعه الى السلطان لم يقع عليه طلاق أبداً الا أن يجامها فيها ووجه لا يقع عليها طلاقه أبداً لانها ان تركته لم يقع الطلاق عليها وقد ذكر أكثر الرواة عن مالك أنه لا يمكن من الفء لان باقي وطئه لا يجوز له فلذلك لا يمكن منه ﴿قال سخنون﴾ وقد روى أيضاً عن مالك أن السلطان يحنثه ولا يضرب له أجل المولى لانه لا يمكن من الفء اذا قامت به امرأته اذا كان حلفه على أن لا يطأها أبداً ﴿سخنون﴾ وهذا أحسن من هذا الذي فوق ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلقها تطليقة يملك الرجعة ثم آلى منها أيكون موليا في قول مالك (قال) قال مالك أراه موليا ان مضت الاربعة الاشهر قبل أن تنقضى العدة وقف فاما فاء واما طلق عليه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته عدى ميمون حر ان وطئتك فباع ميمونا أيكون له أن يطأ امرأته في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان اشترى ميمونا بعد ذلك أيتق عليه بما وطئ مولاه قبل أن يشتريه (قال) لا يفتق عليه ﴿قلت﴾ فهل يكون موليا من امرأته حين اشتراه (قال) نعم هو مول لانه لو وطئ امرأته عند مالك بعد ما اشترى العبد حنث وكذلك قال لى مالك فلما صار لا يطؤها الا بالحنث صار موليا

❦ في الرجل حلف أن لا يطأ امرأته بطلاق امرأة له أخرى ❦

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا حلف بطلاق امرأته ثلاثا أن لا يطأ امرأة له أخرى فطلق التي حلف بطلاقها تطليقة فتركا حتى انقضت عدتها أيكون له أن يطأ امرأته التي كان موليا منها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان تزوج التي كان حلف بطلاقها بعد زوج أو قبل زوج أيكون له أن يطأ امرأته التي كان منها موليا بطلاق هذه التي نكح (قال) ان وطئها طلقت هذه عليه بقية طلاقها وهما تطليقتان وان تركها لا يطؤها كان منها موليا لانه لا يستطيع أن يطأ الا بحنث وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلق التي كان حلف بطلاقها ثلاثا البتة ثم تزوجها بعد زوج أيكون موليا من امرأته التي كان آلى منها بطلاق هذه (قال) لا يكون موليا لان

الطلاق الذي حلف فيه قد ذهب كله وهذا بمنزلة رجل حلف بمتق عبد له أن لا يظأ امرأته فأت العبد فقد سقطت اليمين فكذلك طلاق تلك المرأة قد ذهب كله ﴿قلت﴾ أرأيت أن طلق التي آلى منها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج (قال) هو مول منها مادامت هذه التي آلى بطلاقها من الأخرى تحته على شيء من طلاق ذلك الملك الذي آلى فيه ألا ترى أن مالكا قال لو أن رجلاً قال لامرأته والله لا أطؤك فطلقها ثلاثاً البتة ثم تزوجها بعد زوج أنه مول منها فكذلك إذا آلى منها بطلاق صاحبها ثم طلق التي آلى منها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج والتي كان حلف بطلاقها تحته على شيء من طلاق الملك الذي حلف به فإنه مول من امرأته هذه ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال لامرأته إن وطئتك فقلانة طالق لامرأة له أخرى فطلق التي حلف بطلاقها تطليقة فوطئ هذه الأخرى وتلك في عدها أبقع عليه تطليقة أخرى في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك إن كانت عدها قد انقضت فوطئ هذه التي تحته ثم تزوج التي كان طلق ثم وطئ هذه التي تحته أنه يحنث ويقع عليه تطليقة في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن حلف أن لا يقربها حتى يموت فلان لرجل أجنبي أ يكون مولياً (قال) نعم ألا ترى أن مالكا كان يقول لو قال إن وطئتك حتى يقدم أبي وأبوه باليمين فأنت طالق فقال هو مول ﴿قلت﴾ أرأيت أن آلى من أربع نسوة له فأت إحداهن أو طلقها البتة أ يكون مولياً من البواقي وإن وطئ شيئاً منهن حنث في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت أن حلف أن لا يظأ نساء الأربع في كلمة واحدة فوطئ واحدة منهن أبقع عليه اليمين في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن وطئ الأواخر فأتا يظؤون بغير يمين (قال) نعم لانه لما حنث في الأولى سقطت اليمين فوجب عليه الكفارة بوطء الأولى ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال والله لا أقرب واحدة منكن وليست له نية لواحدة دون الأخرى أجمعه على جميعهن (قال) نعم كذلك قال مالك يكون على جميعهن ﴿قلت﴾ أرأيت المولى إذا مضت له سنة ولم يوقف أنطلق عليه امرأته قال لا ﴿مالك بن

أنس ﴿ عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب كان لا يرى الايلاء شيئاً  
 حتى يوقف ﴿ مالك ﴾ عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول اذا آلى الرجل أن لا يمس  
 امرأته فضت أربعة أشهر فلما أن يمسكها كما أمر الله وإما أن يطلقها ولا يوجب عليه  
 الذي صنع طلاقاً ولا غيره ﴿ عبد الله بن عمر ﴾ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه  
 عن عائشة مثله ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب  
 وعثمان بن عفان وبضعة عشر رجلاً من الانصار من أصحاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار ويحيى بن سعيد وعمر  
 ابن عبد العزيز وسعيد بن المسيب وأبي الدرداء وأبي الزناد ومروان بن الحكم  
 ومجاهد وسعيد بن جبير أنهم كانوا يقولون ليس عليه شيء حتى يوقف وان مضت  
 الاربعة الاشهر ففيه أو يطلق بعد ذلك (قال) سليمان بن يسار وان مضت به سنة  
 حتى يوقف ففيه أو يطلق ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن ابن الهاد أن عائشة زوج النبي صلى  
 الله عليه وسلم كانت تقول اذا آلى الرجل من امرأته فلا تحرم عليه وان مكثت تسع  
 سنين ولكن السلطان يدعو فيه أو يطلق (قال ابن الهاد) وكان علي بن أبي  
 طالب يقول وان مكثت سنة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته والله لا أطوك الا  
 في بلد كذا وكذا وبينه وبين البلدة مسيرة أربعة أشهر أو أقل أو أكثر أكون مولياً  
 (قال) نعم والايلاء له لازم ألا ترى ان مالكا يقول في الذي يقول والله لا أطوك  
 حتى أقضى فلانا حقه انه مول ﴿ قلت ﴾ فإف وقفته فقال دعوني حتى أخرج الى  
 تلك البلدة (قال) أرى ان كان ذلك البلد من قريته مثل ما يختبر بالفيتة فذلك له وان  
 كان بعيداً رأيت أن يطلق عليه ولا يزداد في الايلاء أكثر مما فرض الله وانما هو  
 عندي بمنزلة ما لو قال ان وطئتك حتى أكلم فلانا أو أقضى فلانا فأنت طالق فضت  
 أربعة أشهر فوقفته فقال أنا أقضى وأنا أفى والمحلوف عليه غائب (قال) ان كانت  
 غيبته قريبة مثل ما لو قال أنا أفى فيترك اليه فذلك له وان كانت غيبته بعيدة لم يقبل  
 قوله وطلقت عليه امرأته وقيل له ارجع ان أجبت ولقد قال مالك في الذي يقول



والله لا أطؤك حتى أقضي فلانا حقه انه مول فهذا حين قال والله لا أطؤك حتى أقدم بلد  
 كذا وكذا فهو مثل ما يقول حتى اقضى فلانا ﴿قلت﴾ أرايت ان جامعها بين نخذيها  
 بعد ما وقفته أو قبل أن توقفه أيكون حاشا ويسقط عنه الايلاء وهل يكون هذا  
 فيئاً أم لا في قول مالك (قال) قال مالك النىء الجماع اذا لم يكن له عذر فلا أرى فيه  
 الا الجماع ولا يجزئه الجماع حيث ذكرت ولا القبلة ولا المباشرة ولا اللمس ﴿قلت﴾  
 ويكون عليه الكفارة حين جامع بين نخذيها في قول مالك (قال) ان كان نوى  
 الفرج فلا كفارة عليه والا فعليه الكفارة لأننى سمعت مالكا يقول في رجل قال  
 لجارية له أنت حرة ان وطئتك شهراً فبثت عليها فيما دون الفرج (قال) ان كان لم ينو  
 الفرج بعينه فأراه حاشا لأننى لا أرى من حلف بمثل هذا الا أنه أراد أن يعتزلها فان  
 لم يكن له نية في الفرج بعينه فقد حث فان كانت يمينه بعنق رقبة بعينها أو بطلاق  
 امرأة له أخرى فحث بعنق الغلام أو بطلاق امرأته سقطت عنه اليمين ولا يكون  
 موليا وان هو كفر وكانت يمينه بالله حتى تسقط يمينه فلا ايلاء عليه ﴿سحنون﴾  
 وقد قال غيره اذا كانت يمينه بالله فلا ايلاء عليه كما هي حتى يجمع وهو أعلم في  
 كفارته لانه لعله أن يكفر في أشياء وجبت عليه غير هذا وحق المرأة في الوقف  
 ووجوب الايلاء قد كان عليه فلا يخرجها الا النىء وهو الجماع أو يطلق عليه الا  
 أن تكون يمينه في شىء بعينه فيسقطه فتقع اليمين ولا يكون عليه ايلاء مثل أن  
 تكون يمينه بعنق رقبة بعينها أو بطلاق امرأة له أخرى وقد ذكر<sup>(١)</sup> عن مالك  
 في اليمين بالله مثل هذا

— فيمن آلى من امرأته ثم سافر عنها —

﴿قلت﴾ أرايت ان آلى من امرأته ثم سافر عنها فلما مضت أربعة أشهر أتت  
 امرأته الى السلطان كيف يصنع هذا السلطان في أمرها (قال) قال مالك لا تطلق عليه

(١) (قوله وقد ذكر عن مالك الخ) كذا في نسخة وفي أخرى بدله وقد أخبرني به ابن نافع عن مالك

ولكن يكتب الى الموضع الذي هو فيه فيوقف فاما فاء واما طلق عليه . ومما يعرف به فيئته أن يكفر ان كان يقدر على الكفارة والا طلق عليه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس سألت ربيعة هل يخرجها من الايلاء أن فاء أو كفر وهو مسافر أو مريض (قال) نعم في رأيي ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ابن أبي ذئب عن ابن شهاب مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان بينه وبينها مسيرة شهر أو شهرين فرفعت المرأة أمرها الى السلطان بعد الاربعة الاشهر (قال) نعم لا يقع عليها الطلاق عند مالك حتى يكتب الى ذلك الموضع كما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وقف في موضعه ذلك ففاء بلسانه وهو يقدر على الكفارة (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال اذا كان يقدر على الكفارة لم تعرف فيئته الا بالكفارة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وقف في موضعه الذي هو فيه مع امرأته ففاء بلسانه وهو يقدر على الكفارة (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال يختبر المرأة والمرتين فان فاء والا طلق عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أنا أفيء وهي حائض (قال) يمكنه السلطان منها ويمهله حتى تطهر في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت المسجون والمريض اذا رفعت امرأته أمرها بعد الاربعة الاشهر الى السلطان (قال) تعرف فيئته في قول مالك كما تعرف فيئة الغائب الذي وصفت لك والمريض والمسجون في هذا بمنزلة الغائب فيئته مثل فيئة الغائب الذي وصفت لك (وقال) ابن أبي حازم وابن دينار ان عرض له حبس في سجن أو بمرض لا يقدر فيه على الاصابة فلما حل أجله قيل له أتنى أم تفارق فان قال أنا أفيء ولكني في عذر كما ترون قيل له فان مما تعرف به فيئتك أن تمتق غلامك ان كنت حلفت بمتق غلام بعينه فيسقط عنك اليمين وتكون قد بينت لنا صدقك وانما فيئتك التي تسألنا أن ننظر اليها توجب عليك عتق غلامك ولو كانت يمينك بغير العتق مما لا تستطيع أن تحث فيه الا بالفعل قبلنا ذلك منك وجعلنا فيئتك فيئة واما أن تجد سبيلا الى طرح اليمين عنك فتقول أنا أحنث أو أفيء ولا أعتق فليست تلك فيئة وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان آلى من امرأته وهو صحيح ثم

جاء أجبل الایلاء وهو مريض فوقفته فلم يني فطلق عليه فمات من مرضه ذلك  
 أثرته امرأته أم لا ( قال ) ابن القاسم أرى أن ترثه وأجمله فأرآه **قلت** **﴿** أرايت ان  
 كان آلى منها وهو مريض فحل أجل الایلاء وهو مريض فوقفته أ يطلق عليه  
 السلطان أم لا ( قال ) يطلق عليه ان لم يني فان فاء وكان لا يقدر على الوطء فان له في  
 ذلك عذراً . ومما يعلم به فيثته ان كانت عليه يمين يكفرها مثل عتق رقبة بعينها أو  
 صدقة بعينها أو حلف بالله فان فيثته تعرف اذا سقطت عنه اليمين ( قال مالك )  
 وكذلك لو كان في سجن أو في سفر كتب الى ذلك الموضع حتى يوقف على مثل  
 هذا **﴿** قال ابن القاسم **﴿** فان لم تكن يمينه التي حلف بها أن لا يجامع امرأته بما  
 يكفرها فان الفيئة له بالقول فنصح أو خرج من السجن أو قدم من السفر فوطئ  
 والا طلقت عليه **﴿** قلت **﴿** أرايت الرجل اذا آلى من امرأته وهو مريض فلما حل  
 أجل الایلاء وقفته ففاء بلسانه وانما كان حلف بالله أن لا يطأها ولم يكفر عن يمينه  
 ( قال ) ذلك له ويؤمر أن يكفر عن يمينه فان لم يفعل ففيثته تلك تجزئه حتى يصح  
 فاذا صح فاماً وطئاً واما طلقت عليه **﴿** قال سحنون **﴿** وهذه الرواية عليها أكثر  
 الرواة وهي أصح من كل ما كان من هذا الصنف على غير هذا **﴿** قلت **﴿** أرايت ان  
 كفر عن يمينه قبل أن يصح فلما صح أبى أن يجامع أطلق عليه امرأته أم لا ( قال )  
 لا تطلق عليه امرأته لأنه ليست عليه يمين لأنه حين فاء بلسانه وكان له عذر فهو  
 في سعة الا أن يصح أو يكفر قبل ذلك **﴿** قلت **﴿** أيحنت اذا فاء بلسانه وهو مريض  
 في قول مالك ( قال ) لا يحنت وانما يحنت اذا جامع **﴿** قلت **﴿** هل تجزئه الكفارة  
 في الایلاء قبل أن يحنت ويسقط عنه اليمين بالكفارة ( قال ) نعم قد جعل مالك  
 ذلك له اذا كان في المرض ( قال ) وقال مالك اذا كان صحيحاً فكفر في الایلاء قبل  
 أن يحنت ان ذلك يجزئه ( قال ) وقال مالك اذا كان صحيحاً فأحسن ذلك أن يحنت  
 ثم يكفر فان كفر قبل أن يحنت أجزاء ذلك **﴿** وقال ابن القاسم **﴿** سألنا مالكا عن  
 لرجل يكف عن امرأته من غير يمين فلا يطأ فترفع ذلك الى السلطان قال لا يترك

وذلك اذا لم يكن له عذر حتى يطاء أو يفرق بينهما (قال) فقلنا له حديث عمر بن عبد العزيز الذي كتب فيه الى رجال كانوا بخراسان قد خلفوا أهلهم فكتب الى أمرائهم اما أن حملوهن اليهم واما أن قدموا عليهن واما أن فارقوهن (قال مالك) وذلك رأيي وأرى أن يقضى بذلك ﴿قلت﴾ أرايت الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع وقد وطئها قبل ذلك (قال) قال مالك كل من تزوج امرأة بكرًا كانت أو ثيبا فوطئها وطأة ثم جاءه من أمر الله ما حبسه عنها فلم يقدر أن يطاءها وعلم أن الذي ترك من ذلك إنما هو لمكان ما أصابه ليس ليعين عليه ولا ترك ذلك وهو يقدر على ذلك فانه لا يفرق بينه وبينها أبدًا ﴿قلت﴾ أرايت الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع اذا آلى من امرأته أيوقف بعد الأربعة الأشهر أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئًا ولا يوقف اذا لم يستطع الجماع وانما الإيلاء على من يستطيع الفيتة بالوطء ومثل ذلك الخصى الذي لا يطاء يولى من امرأته أيوقف بعد الأربعة الأشهر أو الرجل يولى من امرأته ثم يقطع ذكره فهذا كله واحد ولا يكون على واحد منهم توقيف

— فيمن آلى من امرأته وهي مستحاضة —

﴿قلت﴾ أرايت ان آلى من امرأته وهي مستحاضة فوقته بعد مضي الأربعة الأشهر فطلق عليه السلطان فكانت في عدتها وعدتها سنة فارتجما فضت أربعة أشهر من بعد ما راجما قبل أن تنقضي عدتها أيوقف ثانية أم لا (قال) قال مالك لا يوقف ولكن ينظر به ما دامت المرأة في عدتها فان وطئها في العدة فهي رجعة والا فليست برجعة ﴿قلت﴾ ولم لا توقفه لها وهي ان ماتت توارثا وهو زوج (قال) ألا ترى أنها ان لم يرتجما فماتت في العدة اذا كان الطلاق غير بائن أنه يرثها وترثه ولا يوقف لها ان مضت أربعة أشهر من بعد ما طلق عليه السلطان قبل أن تنقضي عدتها فكذلك مسئلتك بل هي هذه بعينها ولا يوقف الرجل في الإيلاء مرتين عند مالك في نكاح واحد لانه اذا وقف مرة فطلق عليه السلطان فارتجما في العدة انه

ان وطئ حنث وكفر وسقط عنه الايلاء وان لم يطأ حتى تنقضي العدة فليست  
 رجعت برجمة وتصير أحق بنفسها فهذا يدل على أنه لا يوقف في الايلاء عند مالك  
 مرتين وانما حبستها العدة ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً آلى من امرأته ثم طلقها  
 تطليقة فضى أجل الايلاء قبل انقضاء عدتها أيكون لها أن توقفه أم لا (قال) قال  
 مالك نعم لها أن توقفه ﴿قلت﴾ أرأيت ان انقضت العدة قبل أجل الايلاء فضى  
 أجل الايلاء وليست له بامرأة ثم تزوجها بعد ذلك فأرادت أن توقفه (قال) يرجع  
 الايلاء عليه مبتدأ من يوم تزوجها التزويج الثاني فاذا مضت أربعة أشهر من يوم  
 تزوجها التزويج الثاني وقفته ان أحببت ﴿قلت﴾ أرأيت ان آلى منها ثم طلقها فانقضت  
 عدة الطلاق بعد مضي ثلاثة أشهر من يوم آلى منها فبانت منه ثم خطبها مكانه  
 فتزوجها فلما مضى الشهر قالت له المرأة أنا أوقفك فاما أن تنيء وأما أن تطلق (قال)  
 لا يكون لها أن توقفه الا بعد مضي أربعة أشهر من النكاح الثاني لان الملك الاول  
 قد سقط فقد سقط الاجل الذي مضى من الايلاء الذي كان والا يلاء لازم للزوج  
 بتدئ فيه المرأة أربعة أشهر من يوم نكحها النكاح الثاني ﴿قال ابن القاسم﴾ قال  
 مالك ان آلى منها فوقفته بعد الاربعة الاشهر فطلق ثم تزوجها فلما مضت أربعة أشهر  
 وقفته أيضاً وطلق ثم تزوجها فلما مضت أربعة أشهر وقفته أيضاً حتى بانت منه بالثلاث  
 ثم تزوجها بعد زوج (قال مالك) يرجع عليه اليمين وتوقفه امرأته فان فاء والا طلق  
 عليه السلطان (قال مالك) وكذلك في الظهار والا يلاء لا يبطله طلاق الزوج اياها ثلاث  
 تطليقات طلقها بترك النية أو بطلاق غير ذلك ثم تزوجها بعد ذلك فانه لا يسقط  
 عنه الايلاء ولا الظهار لانه لا يقدر على أن يجامع الا بالكفارة فكل جماع لا يقدر  
 عليه صاحبه الا بالكفارة فان طلاقه اياها ثلاثاً ثم تزويجه اياها بعد زوج لا يسقط  
 عنه الايلاء ولا الظهار ألا ترى أنه لا يقدر على أن يجامع الا بكفارة فهذا يدل  
 على أن ذلك ثابت عليه (قال مالك) واذا آلى منها الى أجل من الآجال فوقفته بعد  
 الاربعة الاشهر فلم يفى ففرق السلطان بينهما ثم تزوجها بعد ذلك وقد بقي من

الوقت الذي آلى اليه أربعة أشهر سواءً أو أدنى من أربعة أشهر (قال مالك) فلا إيلاء عليه إلا أن يكون بقي من الوقت أكثر من أربعة أشهر ﴿قلت﴾ فإذا آلى ثم طلق فضت الأربعة الأشهر من يوم آلى قبل مضي عدتها فوقته فطلق عليه السلطان أتكون تطليقة أخرى في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويكون للزوج أن يرتجعها إذا طلق عليه السلطان حين أبي النقيء (قال) قال مالك نعم له أن يرتجعها ما كانت في عدتها إذا كان طلاق السلطان عليه من نكاح قد كان وطئها فيه ﴿قلت﴾ أرايت إذا ارتجعها في عدتها فلم يطأها حتى مضت العدة أتكون رجعتها أم لا (قال) قال مالك لا تكون رجعته رجعة إذا لم يطأها في عدتها ﴿قلت﴾ ويكون الزوج موسعاً عليه يخلى بينه وبينها ما كانت في عدتها إذا هو ارتجعها قال نعم ﴿قلت﴾ فإذا لم يطأها في عدتها حتى دخلت في الدم من الحيضة الثالثة بانت وحلت للأزواج مكانها في قول مالك (قال) نعم إلا أن يكون له عذر من مرض أو سجن أو سفر فإن رجعته ثابتة عليها ﴿قال﴾ فقلت للمالك فإذا صح أو أخرج من السجن أو قدم من السفر فأمكن منها فأبى أن يطأ (قال) أرى أن يفرق بينهما إذا كانت العدة قد انقضت (قال) فقلت للمالك فهل عليها الآن عدة (قال) لا وعدتها الأولى تكفيها ﴿قال ابن القاسم﴾ ومحمل ذلك عندي إذا لم يخل بها في العدة فإن خلاها في العدة وأقر بأنه لم يطأ فرقت بينهما وجعلت عليها العدة للأزواج من ذى قبل ولا يكون للزوج عليها في هذه العدة رجعة ﴿قلت﴾ أرايت أن قال الزوج قد وطئها وقالت المرأة لم يطأني (قال) فإن القول قول الزوج يصدق ويحلف

— في الذي يولى من امرأته قبل أن يبنى بها —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يولى من امرأته ولم يبن بها ولم يطأها ثم توقعه بعد الأربعة الأشهر فيطلق عليه السلطان أيكون له رجعة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا رجعة له عليها وكذلك إذا كان قد وطئها ثم طلق عليه السلطان فانقضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك ولم يطأها فوقته بعد الأربعة فلم يفي فطلق

عليه السلطان أيضاً انه لا رجعة له عليها لانه لم يطأها في هذا الملك من بعد ما عقد  
نكاحها الثانية وكذلك كل ملك لا يطأها فيه فلا رجعة له عليها ﴿قلت﴾ أرأيت  
لو أن رجلاً حرّاً وتحت مملوكة آلى منها كم أجل إيلانه هذا من هذه الامة في  
قول مالك (قال) قال مالك كل حرّ آلى من أزواجه حرّاً كنّ أو إماء مسلمات أو  
مشركات من أهل الكتاب حرّاً فأجل إيلانه أربعة أشهر ولا ينظر في ذلك الى  
النساء وكذلك كل عبد آلى من نسائه وتحت حرّاً وإماء مسلمات أو مشركات  
حرّاً من أهل الكتاب فأجل إيلانه شهران وانما ينظر في هذا الى حال الرجال  
لا الى حال النساء (قال مالك) لان الطلاق على الرجال والمدة على النساء فكذلك  
أجل الإيلاء للرجال ﴿قلت﴾ أرأيت اذا آلى منها وهو عبد وهي أمة فوقفته بعد  
الشهرين فلم ينفى فطلقها عليه السلطان ثم أعتقت وهي في عدتها انتقل الى عدة الحرّ  
ويملك الزوج الرجعة في ذلك أم لا (قال) قال مالك في الامة اذا أعتقت وهي في عدتها  
من طلاق يملك الزوج الرجعة أو لا يملك الزوج الرجعة انها تبنى على عدتها عدة الامة  
ولا تنتقل الى عدة الحرّ لان المدة قد لزمت الامة حين طلقها ولا يلتفت في ذلك  
الى العتق فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن عبداً على أمة أو على حرة آلى منها  
فلما مضى شهر عتق العبد فضى شهر آخر فأرادت امرأته أن توقفه بعهده فضى الشهرين  
من يوم آلى فقال الزوج أنا حرّ ولى أربعة أشهر (قال) قال مالك في عبد طلق امرأته  
تطليقة وهي حرة أو أمة ثم أعتق بعد ذلك انه انما بقي من طلاقه تطليقة واحدة (قال  
مالك) الإيلاء للرجال لان الطلاق للرجال فأرى هذا قد لزمه الإيلاء وهو عبد فأعتق  
بعد ذلك فلا يلتفت الى حاله التي تحول اليها بعد العتق لان الإيلاء قد لزمه وهو عبد  
فأجله في الإيلاء أجل عبد ألا ترى أن مالكاً قال انما بقي من طلاقه تطليقة فهذا يدل  
على قول مالك ألا ترى أن مالكاً قال في الامة يطلقها زوجها فتعتد بعض عدتها ثم  
تعتق انها لا تنتقل الى عدة الحرّ لان المدة قد لزمها يوم طلقها زوجها وهي أمة  
فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرأيت العبد اذا آلى بالعتق أو بالصدقة أيكون مولياً في



قول مالك (قال) قال مالك في عبد حلف بعتق جارية ان اشتراها فأنى مالكا يستفتيه فقال مالك لا أحب له أن يشتريها ونهاه عن ذلك (قال ابن القاسم) فقلت لمالك أسيدته أمره أن يحلف لها (قال) مالك لا ما قال لي ان سيده أمره أن يحلف (قال مالك) ولم أره أن يشتريها (قال ابن القاسم) فأراه موليا لانه لو حنث ثم أعتق لزمته الممين ﴿قلت﴾ أرأيت ايلاء الذمي اذا حلف بعتق أو بطلاق أو بالله أو بصدقة ما علك أو بغير ذلك من الايمان أن لا يقرب امرأته فأسلم أيكون موليا أم لا (قال) قال مالك لا يكون موليا اذا أسلم سقط عنه هذا كله ألا ترى أن طلاقه لا يلزمه فكذلك ايلأؤه لان الايلاء يجر الى الطلاق انتهى

— بسم الله الرحمن الرحيم —

— ما جاء في اللعان —

﴿قال سحنون﴾ قلت لابن القاسم أرأيت الامام اذا لاعن بين الزوجين الحرين المسلمين أو الكافرة تحت المسلم أو العبد تحت الامة أو الامة تحت الحر أو الحره تحت العبد كيف يلاعن بينهم وبمن يبدأ (قال) يبدأ بالرجل فيحلف أربع شهادات يقول أشهد بالله لرأيتها تزني أشهد بالله لرأيتها تزني والخامسة يقول الزوج لعنة الله على ان كنت من الكاذبين (قال) وكذلك سمعت مالكا يقول (قال) وقال لي ويدراً عنها العذاب أن تشهد فتقول أشهد بالله مارآني أزني أشهد بالله مارآني أزني قال تقول ذلك أربع مرات والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين ﴿قلت﴾ فان تبرأ من الحمل كيف يلتعن (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يقول أشهد بالله لئن لم أسمع من مالك وتشهد المرأة أشهد بالله ما زنت ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار انهما كانا يقولان يقع اللعان بين كل زوجين ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني مالك أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن وعبد الله بن يزيد بن هرمز جميع من أدركت من العلماء كانوا يقولون يقع اللعان بين كل زوجين ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن يحيى بن سعيد ونافع مولى ابن

عمر وعطاء بن أبي رباح وأبي الزناد وطريف قاضي هشام وبكير بن الأشج وعبد الرحمن ابن القاسم وابن قسيط بذلك (وقال أبو الزناد) مضت السنة في المرأة من أهل الكتاب تكون تحت الرجل المسلم أنهما يتلاعنان إذا قذفها **﴿ابن وهب﴾** وقال عبد العزيز الحر يلاعن الأمة والعبد يلاعن الحرّة وذلك أنهما زوجان وإن للولد حرمة نكحت أمه نكاح الاسلام فهي زوجة وليست له بأمة يصدق عليها بما قال إذا استبرأها **﴿قلت﴾** لابن القاسم هل بين الكافرة والمسلم لعان إذا قذفها في قول مالك (قال) إذا قذفها فلا يكون عليه لعان لأنها كافرة **﴿قلت﴾** أرايت ان ادعى رؤية وتدعى أنه لم يجتمع بعد الرؤية وهي كافرة (قال) يلاعن في قول مالك الساعة لأنه يدفع عن نفسه ما يكون له منها من الولد ان أحب أن يلاعن وانما جعل مالك للزوج أن يلاعن حين زعم أنه رآها من قبل أن يظهر الحمل لأن الزوج يقول أخاف أن أموت ويكون من هذه ولد فيلحقني فلذلك كان له أن يلاعن ويدفع عن نفسه الولد ان جاءت به وانما يلاعن المسلم النصرانية في دفع الحمل ولا يلاعنها فيما سوى ذلك **﴿قلت﴾** وهل بين الحرّة والعبد أو الأمة والحر لعان في قول مالك (قال) نعم قال والحر مع الأمة على ما فسرت لك من الحر والنصرانية انه لا لعان بينهما الا في نفي الحمل **﴿ابن وهب﴾** عن يحيى بن سعيد في حرّ تحتة أمة قذفها بالزنا (قال) ان كان يبرأ من حملها فانه يلاعنها لمكان ولدها وان كان زناها ولم يتبرأ من حملها زجر عنها وقال في المملوك تحتة الأمة مثل ذلك (وقال) يحيى بن سعيد في النصرانية تحت المسلم مثل ذلك **﴿قلت﴾** لابن القاسم أين تلاعن النصرانية في قول مالك (قال) في كنيسة حيث تعظم (قال) قال مالك وتحلف بالله **﴿قلت﴾** لابن القاسم فالمسلم أين يلتعن (قال) في المسجد وعند الامام **﴿قال سحنون﴾** وقد بينا في كتاب الشهادات أين تحلف النصرانية

— ما جاء في الوقت الذي يلتعن فيه —

**﴿قلت﴾** أي الساعات يلتعن فيه في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول يلتعن في

دبر الصلوات ﴿قلت﴾ فهل تحضر النصرانية الموضع الذى يلتعن فيه زوجها أم لا في  
 قول مالك والزواج انما يلتعن في المسجد (قال) لا أعرف من قوله أنها تحضر ولا  
 تحضر لأنها تمنع من المسجد ﴿قلت﴾ فهل يحضر الرجل موضعها حيث تلتعن في  
 كنيسة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه قال تلتعن النصرانية في كنيسة  
 ويلتعن المسلم في المسجد والنصرانية تمنع من دخول المسجد عند مالك فهذا يدل  
 على أنه لا بأس أن يلتعن كل واحد منهما بغير محضر من صاحبه الا أن يشاء الزوج  
 أن يحضرها ﴿قلت﴾ فهل يجمع الامام للعان المسلم ناساً من المسلمين (قال) قال مالك  
 يلتعن في دبر الصلوات بمحضر من الناس ولا بد للإمام فيما سمعنا من مالك أن يلاعن  
 بينهما بمحضر من الناس ﴿قلت﴾ أرايت اتمام اللعان بين الزوجين أهى الفرقة بينهما  
 أم حتى يفرق السلطان (قال) قال مالك اتمام اللعان أهى الفرقة بين الزوجين  
 ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أمر الزوج والمرأة فخفا بعد العصر عند المنبر ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب  
 عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب ان المتلاعنين يتلاعنان في دبر صلاة الظهر  
 أو العصر وما كان في دبر العصر أشدهما ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الملاعن اذا  
 أكذب نفسه بعد ما تم اللعان أيحل له أن ينكحها في قول مالك (قال) قال مالك  
 لا تحل له أبداً ويضرب الحد ويلحق به الولد ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك السنة في  
 المتلاعنين أنهما لا يتناكحان أبداً وان أكذب نفسه جلد الحد وألحق به الولد ولم  
 ترجع اليه امرأته (قال مالك) وتلك السنة عندنا لا شك فيها ﴿قال ابن وهب﴾ وقاله ابن  
 شهاب ويحيى بن سميد وربيعة بن أبي عبد الرحمن بنحو ذلك ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني  
 ابن لهيعة والليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الاشج أن التلاعن هي البتة  
 ولا يتوارثان ولا يتناكحان أبداً وعليها عدة المطلقة وان كان لها عليه مهر وجب عليه  
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان أكذب نفسه قبل أن يتم اللعان ولم يبق من اللعان الا  
 مرة واحدة من المرات (قال) أرى أنه ان أكذب نفسه وقد بقي من لعان المرأة

مرة واحدة أو اثنتان جلد الحدة وكانت امرأته ﴿ابن وهب﴾ وحدثني يحيى بن  
أيوب عن المشني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو  
ابن العاص أنه كان يقول في الملاعن أنه إن أ كذب نفسه بعد ما شهد أربع شهادات  
من قبل الخامسة التي يلتعن فيها جلد الحدة ولم يفرق بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت أن ظهر  
بأمراته حمل فانتفى منه ولاعن السلطان بينهما ثم انفش ذلك الحمل أتردها إليه (قال)  
لا وقد مضى اللعان ﴿قلت﴾ أفيتزوجها من ذي قبل قال لا ﴿قلت﴾ لم وقد  
مضى اللعان (قال) ومن يدرى أن ذلك انفش ولعلها أسقطت فكتمته ﴿ابن وهب﴾  
عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال قذف رجل من الانصار ثم من بني  
المجلان امرأته فأحلفهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فرق بينهما بعد أن تلاعنا  
﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني عياض بن عبد الله الفهري وغيره عن ابن شهاب عن  
سهل بن سعد الانصاري بنحو ذلك ﴿ابن وهب﴾ قال سهل حضرت هذا عند  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فضت سنة المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً  
﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب وبكير بن الأشج ويحيى  
ابن سميذ وربيعة وأبي الزناد أن المتلاعنين لا يتناكحان أبداً ﴿ابن وهب﴾ عن  
سفيان بن عيينة والفضيل بن عياض عن سليمان الاعمش عن ابراهيم النخعي  
أن عمر بن الخطاب قال في المتلاعنين لا يجتمعان أبداً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت  
الحدود والحدودة في القذف هل بينهما لعان في قول مالك (قال) قال مالك اللعان  
بين كل زوجين إلا أن يكونا جميعا كافرين فلا يكون بينهما لعان وقد بينا هذا قبل  
هذا وآثاره ﴿قلت﴾ أرأيت الصبي إذا قذف امرأته وهي امرأة كبيرة أيلعن  
أم لا في قول مالك (قال) لا لانه ليس بقاذف ولا يلحقه الولد ان جاءت امرأته بولد  
فلما كان لا يلحقه الولد وكان ليس بقاذف علمنا أنه لا يلاعن وقد قال مالك فيه انه  
ان زنى لم يحذ قال مالك وان قذف الصغير لم يحذ فهذا يدل على أنه لا يلاعن ﴿قلت﴾  
أرأيت المملوكين المسلمين هل بينهما لعان في قول مالك (قال) نعم بينهما اللعان

كذلك قال مالك إذا أراد أن ينفي الولد أو ادعى رؤية فقال أنا ألتعن خوفاً من أن يلحقني الولد إذا جاء ﴿قلت﴾ أرايت الحر إذا قذف امرأته الحرّة فقال رأيتها ترني وأراد أن يلاعنها وهي ممن لا تحمل من كبر أو لا تحمل من صغر (قال) يلاعن إذا كانت الصغيرة قد جومت وإن كان مثلاً لا يحمل فلا بد له من اللعان وإن كانت ممن لو نكحت لم يكن عليها حدّ ألا ترى أن النصرانية لو نكحت عن لعان المسلم وصدقه لم يكن عليها حدّ وكذلك الصغيرة عندى توجب على الرجل اللعان فيما ادعى لأنه صار لها قاذفاً ولا يسقط عنه الحدّ إن لم يلاعن ولا تلاعن الصغيرة لأنها لو أقرت بما رماها به الزوج لم تحدّ لذلك ولو زنت أيضاً لم يكن عليها حدّ ﴿قلت﴾ فإن كانت هذه الحرّة مثلاً لا يلد إلا أن زوجها قال رأيتها ترني وهو لا يدعى حدّاً من الحمل أيلتعن أم لا في قول مالك (قال) يلتعن لأن هذا قاذف لهذه الحرّة فلا بد من اللعان وهو في الأمة والمشركة لا يكون قاذفاً ولا يلتعن إذا قذفها إلا أن يدعى رؤية أو ينفي حملاً باستبراء يدعيه فيقول أنا ألتعن خوفاً من أن أموت فيلحقني الولد فهذا الذى يلتعن إذا كانت امرأته أمة أو مشركة أو من أهل الكتاب أو ينفي من حمليها إن له أن يلتعن وإن أراد أن يلتعن ويحقّ قوله عليها لم أمنعه من ذلك لأن الله تبارك وتعالى قال فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله وإن لم يرد ذلك لم يكن عليه شيء لأنه لا حدّ عليه في قذفها إياها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً نظر إلى امرأته حاملاً وهي أمة أو نصرانية أو مسلمة فسكت ولم يفتف من الحمل ولم يدعه حتى إذا هي وضعت الحمل انتفى منه (قال) قال مالك إذا رأى الحمل ولم يفتف منه حتى تضعه فليس له أن يفتني منه بعد ذلك حرّة كانت امرأته أو أمة أو كافرة فإن انتفى منه حين ولده وقد رآها حاملاً فلم يفتف منه فإنه يجلد الحد لأنها حرّة مسلمة فصار قاذفاً وهذا قول مالك وأما الكافرة والأمة فإنه لا يجلد فيهما لأنه لا يجلد قاذفهما ﴿قلت﴾ فإن ظهر الحمل وعلم به ولم يدعه ولم يفتف منه شهرًا ثم انتفى منه بعد ذلك (قال) لا يقبل قوله ذلك ويضرب الحدّ إن كانت حرّة مسلمة وإن كانت كافرة أو

أمة لم يضرب الحد ولحقه ذلك الولد ﴿قلت﴾ ويجعل سكوتها هنا اقراراً منه بالحمل  
قال نعم ﴿قلت﴾ فإن رآه يوماً أو يومين فسكت ثم انتهى منه بعد ذلك (قال) إذا ثبتت  
البينة أنه قد رآه فلم ينكره أو أقر ثم جاء بعد ذلك ينكر لم يكن له ذلك ﴿قلت﴾  
أرأيت الصبية التي يجامع مثلها إلا أنها لم تحض إذا قذفها زوجها أيلتعن في قول مالك  
أم لا (قال) قال مالك من قذف صبية مثلها يجامع وإن لم تبلغ الحيض فإن قذفها يحد  
فكذلك زوجها عندي إذا قذفها فإنه يلاعن ليدفع بذلك عن نفسه الحد ﴿قلت﴾  
وتلتعن وهي صغيرة إذا كان مثلها يجامع وإن لم تبلغ الحيض (قال) لا لأنها لو زنت لم  
يكن عليها حد وإنما الامان على من عليه الحد لأنها لو أقرت بما قال لم يكن عليها حد  
وقد قال الله تبارك وتعالى ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله وهي ممن  
لا عذاب عليها في اقرارها ولا زناها ﴿قلت﴾ أرأيت أن قذف رجل امرأته فقال  
رأيتها تزني الساعة ولم أجامعها بعد ذلك إلا أنني قد كنت جامعها قبل ذلك وقد  
جامعتها اليوم قبل أن أراها تزني فأما منذ زنت اليوم فلم أجامعها أيلتعن أم لا في قول  
مالك (قال) قال لى مالك في هذه المسئلة بعينها انه يلتعن ولا يلزمه الولد ان جاءت  
بولد (قال مالك) وان أقر أنه كان يطؤها حتى ساعة رآها تزني فلاعنها فإن الولد  
لا يلزمه اذا التعن باقراره أنه كان يطؤها حتى رآها تزني ﴿قلت﴾ فان جاءت بالولد  
من بعد ما التعن بشهرين أو بثلاثة أو بخمسة أيلزم الاب الولد أم لا (قال) نعم لان  
الابن انما هو من وطء هو به مقرّ وانه يزعم أنه رآها تزني منذ خمسة أشهر والحمل قد  
كان من قبل أن يراها تزني ﴿قلت﴾ أفيلحق به الولد أم لا في قول مالك (قال) قد  
اختلف فيه قول مالك فيما سمعنا منه وفيما بلغنا عنه مما لم نسمعه وأجب ما فيه الى أنه اذا  
رآها تزني وبها حمل ظاهر لا يشك فيه فإنه يلحق به الولد اذا التعن على الرؤية ﴿قلت﴾  
أرأيت اختلاف قول مالك في هذه المسئلة ما هو (قال) ألزمه مرة ومرة لم يلزمه  
الولدة ومرة يقول بنفيه وان كانت حاملا (وكان) الخزومي يقول في الذي يقول  
لزوجته رأيتها تزني وهو مقرّ بالحمل انه يلاعنها بالرؤية فان ولدت ما في بطنها قبل

سنة أشهر من ادعائه فالولد منه وان ولدته لسته أشهر فصاعداً فالولد للعان واعترافه به ليس بشئ فان اعترف به بعد هذا ضربته الحد وألحقت به الولد ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان ولدت ولدين في بطن واحد فأقرّ بالاول ونفي الآخر أتزومه الولدين جميعاً وتضربه الحد أم لا (قال) يضرب الحد ويلزمه الولدان جميعاً (قال) ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة ولدت ولداً ثم ولدت ولداً آخر بعد ذلك بخمسة أشهر أتجمعه بطناً واحداً قال نعم ﴿قلت﴾ فان وضعت الثاني لسته أشهر فصاعداً أتجمعه بطنين أو بطناً واحداً (قال) بل بطنين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لم أجامعها بعد ما ولدت الولد الاول (قال) يلاعها وينفي الثاني اذا كانا بطنين ﴿قلت﴾ فان قال فاني لم أجامعها من بعد ما ولدت الولد الاول ولكن هذا الثاني ابني (قال) يلزمه الولد الثاني لان هذا الولد للفراش ﴿قلت﴾ فهل يجلد الحد حين قال لم أجامعها من بعد ما ولدت الولد الاول وهذا الثاني ولدي (قال) أرى أن تسئل النساء فان كان الحمل يتأخر عندهن هكذا لم أر أن يجلد وان قلن انه لا يتأخر الى مثل هذا جلده الحد ولا أجلده اذا كان يتأخر عندهن وكان عندهن بطناً واحداً وقد سمعت غير واحد يذكرون الحمل يكون واحداً ويكون بين وضهما الا شهر ولا يشبه هذا أن يقول الرجل لامرأة تزوجها ولم يبين بها فجاءت بولد من بعد ما عقد نكاحها لسته أشهر فقال هذا ابني ولم أطأها من حين عقدت نكاحها فهذا يكون ابنه ويجلد الحد لانه حين قال هو ابني ولم أطأها فكأنه انما قال حملت به من غيري ثم أكذب نفسه بقوله انه ابني فهذا يدل على أن الحد قد وجب عليه

— ما جاء في الرجل يغيب ثم يقدم من سفره وقد ولدت امرأته ولداً —

﴿ويكون الرجل غائباً فيقدم من سفره﴾

﴿قلت﴾ أرايت اذا قدم رجل من سفره فولدت امرأته ولداً فلاعها ثم ولدت بعد ذلك بشهر أو أقل ولداً آخر أيلتمن له أيضاً أم لا يلتعن (قال) يجزئه اللعان الاول ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه حين التعن بالولد الاول فقد التعن وقطع عن



نفسه كل ولد يكون من هذا الحمل ﴿قلت﴾ فان ادعى الولد الثاني (قال) يالحق به الولد الاول والاخر ويجلد الحد ﴿قلت﴾ أرايت ان ولدت امرأته ولدًا فمات ولم يعلم الرجل بذلك أو كان غائبًا فلما قدم انتفى منه إبلا عن والولد ميت أم لا (قال) يلاعن لانه قاذف ﴿قلت﴾ وكذلك لو ولدته ميتًا فنفاه أيلعن قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقذف امرأته وقد كانت زنت وحدت فقال اني رأيتها تزني (فقال) اذا قذفها برؤية ولم يقذفها بالزنا الذي حدث فيه لاعن ﴿قلت﴾ أرايت ان أكذب نفسه وقد قذفها برؤية ولم يقذفها بالزنا الذي حدث فيه أنضربه لها الحد أم لا في قول مالك (قال) لاحد عليه وعليه العقوبة ﴿قلت﴾ فان قذفها زوجها برؤية وقد غصبت نفسها أيلعن أم لا (قال) نعم وكان غيره يقول ان كان قذفه اياها برؤية سوى الذي اغتصبت فيه فانه يلعن ثم يقال لها ادركي عن نفسك ما أحق عليك بالتعانه وخذي مخرجك الذي جملة الله لك بأن تشهدي أربع شهادات بالله وتحمسى بالنضب . فان لم يقذف وانما غصبت ثم استمرت حاملا فنفاه لم يسقط نسب الولد الا اللعان فان التعن دفع الولد لانه قد يمكن أن يكون من وطء الفاسق ولم يكن عليها أن تلعن للشبهة التي دخلت عليها بالاغتصاب لانها تقول أنا ممن قد تبين لكم<sup>(١)</sup> أنه ان لم يكن منه فقد كان من الغاصب ﴿قلت﴾ أرايت من أبى اللعان من الزوجين أيحده مالك بابائه أم حتى يكذب نفسه (قال) اذا أبى اللعان أحد الزوجين أقيم عليه الحد ان كان الرجل أقيم عليه حد القذف وان كانت المرأة أقيم عليها حد الزنا ﴿قلت﴾ أرايت اذا التعن الرجل فنكحت المرأة عن اللعان أتحمدها أم تحبسها حتى تلعن أو تقرر على نفسها بالزنا فتقيم عليها الحد (قال) قال لى مالك اذا نكحت عن اللعان رجعت لقول الله تبارك وتعالى ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله (قال) فاذا تركت المخرج الذي جملة الله لها برد قوله جللت ان كانت بكرًا ورجعت ان كانت ثيبًا لانه أحق عليها الزنا بالتعانه وصدق به قوله حتى صار غير قاذف لها فان خرجت من صدقه عليها والا أقيم عليها الحد ﴿قلت﴾ أرايت اذا نكل الرجل عن اللعان أتحمده في قول مالك مكانه (قال) نعم قال مالك اذا نكل عن

اللعان جلده الحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ادعت المرأة ان الزوج قذفها والزوج ينكر  
 فأقامت البينة ( قال ) اذا أقامت البينة جلد الحد الا أن يدعي رؤية فيلتعن ﴿ قلت ﴾  
 ويقبل قوله اذا ادعى رؤية بمد جحوده القذف ( قال ) نعم لانه يقول كنت أريد  
 أن أكرم فأما اذا قامت البينة فأنا ألتعن وقد قال بعض كبار أصحاب مالك انه يحمد  
 ولا يلاعن لانه لما جحد ثم أقر أو قامت عليه بينة أنه قال قد رأيتها تزني وهو يحمد  
 كان اذا جحد ترك المخرج الذي كان له لأنه لما ثبت أنه قاذف فكان مخرجه اللعان  
 كما قال الله فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله فكانه قال حين جحد أن يكون قال  
 قد رأيتها تزني ثم قال لم أرها فكان مكذبا لنفسه وقع عليه الحد با كذابه نفسه ثم  
 قال أنا صادق فلا يقبل منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قذف امرأته ثم طلقها  
 فبانت منه وتزوجت الا زواج ثم رفعت الى السلطان أيحده أم ماذا يصنع به ( قال )  
 لم أسمع فيه شيئا الا أني أرى أن يلتعن لأن القذف انما كان في موضع اللعان فليس  
 تركها إياه بالذي يوجب عليه الحد ولكنه ان دعى الى اللعان فلم يلتعن فقد أكذب  
 نفسه فأما أمرته أن يلتعن لأن اللعان كان حده يوم قذفها وانما يدفع عنه العذاب  
 اذا لاعن ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة هل يلزمها لعان الزوج وقد انقضت عدتها من  
 النكاح الذي قذفها فيه وتزوجت ثم قامت عليه بالقذف ( قال ) نعم تلاعن لأنني  
 اذا رأيت عليه اللعان اذا لم تكن تحته فدرأت عنه العذاب لما التعن رجع عليها اللعان  
 فاما أبرت نفسها واما حدث ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته هذا الولد  
 الذي ولدته ليس مني فقالت المرأة صدقت ليس هو منك ( قال ) قال مالك والليث  
 لا يلزمه الولد اذا تصادق الزوجان أن الصبي ليس ابنا له ولا ينسب اليه ﴿ قلت ﴾  
 أفجد الام ( قال ) قال مالك نعم تحم ﴿ قلت ﴾ وينقطع نسب هذا الصبي بغير لعان  
 من الزوجين ( قال ) نعم كذلك قالوا وقاله مالك غير مرة فيما بلغني ﴿ قلت ﴾ فان كانت  
 تحته قبل أن تلد هذا الولد بمشرين سنة أو أدنى من ذلك مما يلحق به الحمل ( قال )  
 فهو عندي واحد ( قال ابن القاسم ) وسمعت الليث بن سعد يقول مثله ﴿ قال

سحنون ﴿ وقد قال أكثر الرواة عن مالك أنه لا ينفية إلا اللعان ولا يخرج منه من  
الفراش المعروف والمصبة والعشيرة إلا اللعان. وقد روي ما قال ابن القاسم. وأكثر  
الرواة يرون قول مالك أنه لا ينفى إلا باللعان ﴿ قال ابن القاسم ﴿ وقال مالك لا يكون  
للرجل أن ينفى ولده إذا ولدته امرأته وهو مقيم معها ببلد يرى حملها إلا أن يكون  
غائبا عن الحمل فيقدم وقد ولدته فله أن ينفية فإن أقام مقراً به فليس له أن ينفية بعد  
ذلك ﴿ قلت ﴿ أ رأيت أن قال وجدت مع امرأتى رجلاً في لحافها أو وجدتها وقد  
تجردت لرجل أو وجدتها وهي مضاجعة رجل في لحافها عريانة مع عريان أيلتعن أم لا  
في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أنه لا لعان بين الزوج وبين  
امرأته إلا أن يرميها بالزنا برؤية أو ينفى حملها فإن رماها بالزنا ولم يدع رؤية ولم يرد أن  
ينفى حملها فله الحد لأن هذا مفتر ﴿ قال سحنون ﴿ وقد قاله المخزومي وابن دينار  
وقالا في الحمل أن نفاه ولم يدع استبراء جلد الحد ( قال ابن القاسم ) فأرى في مسئلتك  
أن لم يكن له بينة على ما ذكر من تجردها له ومضاجعتها إياه كما ذكرت رأيت عليه  
الأدب ولا حد عليه ( قال ) وجل رواية مالك على أن اللعان لا يكون إلا بأحد  
وجهين إما برؤية لا مسيس بعدها أو بنفى حمل يدعى قبله استبراء وأما قاذف لا يدعى  
هذا فإنه يحد وقاله ابن القاسم أيضاً ﴿ سحنون ﴿ وقال ابن القاسم أيضاً غير هذا  
قال إذا قذف أو نفى حملاً لم يكن به مقراً لاعن ولم يسئل عن شيء وقاله معه ابن  
نافع ﴿ ابن وهب ﴿ عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن  
عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين العجلاني وامرأته وكانت حلي وقال  
زوجها والله ما قربتها منذ عفرنا النخل والمفر أن يسقى النخل بعد أن يترك من  
السقى بعد الأبار بشهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين قال فجاءت  
بسلام أسود وكان الذي رميت به ابن السحباء ﴿ مالك بن أنس ﴿ عن نافع عن  
ابن عمر أن رجلاً لاعن امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانفى من ولدها  
ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بأمه ﴿ قال ابن وهب ﴿

وأخبرني عبد الله بن عمر أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم ما يوجب اللعان بين المرأة وزوجها فقال لا يجب اللعان الا من رؤية أو استبراء **ابن وهب** **قلت** وأخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال التلاعن بين الزوجين لا يكون الا بانكار الولد فانه يقول ان شاء ماوطئتها منذ كذا وكذا أو يقول رأيت معها رجلا فقي ذلك التلاعن فان قال هي زانية ولم أر معها رجلا جلد الحد **ابن وهب** **قلت** وأخبرني يونس عن ربيعة بذلك **ابن وهب** **قلت** وأخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه بنحو ذلك **قلت** رأيت من لاعن امرأته فنفى ولدها عنه ثم قذفها رجل أضر بها الحد أم لا في قول مالك **قال** قال مالك يضرب قاذفها الحد ومن قال لا ينهها ليس فلان أبالك على وجه المشاقمة ضرب الحد أيضا كذلك قال مالك ومن قال لا ينهها ليس فلان أبالك على وجه المشاقمة ضرب الحد أيضا **مالك** **عن** نافع عن ابن عمر أنه قال من دعا ابن الملاعة لزنية ضرب الحد **ابن وهب** **قال** يونس وقال ابن شهاب من نفى ولدها جلد الحد **ابن وهب** **عن** مخزومة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار قال من دعاها زانية جلد الحد **وقال** علي بن أبي طالب من قذف ابن ملاعة جلد الحد **ابن وهب** **عن** يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يلاعن امرأته ثم يقذفها بعد ذلك قال يجلد الحد **وقاله** نافع مولى ابن عمر والقاسم بن محمد ذكره ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عنهما **قلت** لابن القاسم رأيت ان شهدت الشهود على هذا الذي لاعن أنه قد أقر بابنه بعد اللعان وهو ينكر ذلك **قال** يلحق به الولد ويضرب الحد **قلت** رأيت اذا لاعنها بولد فنفاه ثم زنت المرأة بعد ذلك فادعى الملاعن ولده أنضربه الحد أم لا في قول مالك لأنها قد زنت **قال** لم أسمع من مالك في هذه المسئلة بينهما شيئا ولكنه لا حد عليه اذا ادعاه لأنها قد صارت زانية **وعن** ربيعة في رجل يزعم أنه رأى على امرأته رجلا يسميه باسمه قال يلاعنها ويجلد الحد في الرجل فأما التلاعن فيدفع عن نفسه شيئا لا يعرفه وأما الحد فيكون عليه في تسمية رجل لو لم يسمه لم تضربه الحد **وقاله** مالك **قلت** رأيت المرأة اذا

ضرب رجل بطنها فألقت جنينها ميتا فأنقني منه الزوج والتعن لمن تكون الفرة  
 (قال) للام ومن ورث الجنين مع الأم وهذا مثل ولد الملائنة اذا مات عن مال  
 ورثته أمه وعصبته ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا أنكر ولده فنفاه بلعان ثم مات  
 الولد عن مال فادعى الملائع الولد بعد مامات (قال) لا أدري أسمعته من مالك  
 سمعا أو بلغني عن مالك أنه قال ان كان لولده ولد ضرب الحد ولحق به لان له نسبا  
 يلحق به (قال ابن القاسم) وان لم يكن له ولد فلا يقبل قوله لانه يتهم بوراثته ويجلد  
 الحد ولا يرثه (وقال مالك) من أنكر لون ولده فانه لا يكون في ذلك لعان وانما هو  
 عرق نزعہ ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن  
 عبد الرحمن عن أبي هريرة أن اعرابيا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان  
 امرأتى ولدت غلاما أسود واني أنكرته ثم ذكر الحديث وفي الحديث أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال له هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمر قال هل  
 فيها من أورق قال ان فيها لورقا قال فأني ترى ذلك جاءها فقال يا رسول الله عرق  
 نزعها قال فلعن هذا عرق نزعہ ولم يرخص له في الانتقاء منه ﴿قلت﴾ لابن  
 القاسم أرايت ان لاعن السلطان بينهما فلما التعن الرجل ماتت المرأة (قال) قال مالك  
 يرثها ﴿قلت﴾ فان التعن الرجل والتعن المرأة فلما بقي من لعانها مرة أو مرتان ماتت  
 المرأة (قال) أرى أن الزوج وارث ما لم يتم اللعان من المرأة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن  
 لهيعة عن خالد بن يزيد عن ربيعة أنه قال يرثها ان ماتت وان مات هو لم ترثه  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان مات الزوج وبقيت المرأة وقد التعن الزوج ما يقال للمرأة في  
 قول مالك (قال) قال مالك يقال للمرأة التعن وادرتي العذاب عن نفسك ولا ميراث  
 لك وان أبيت اللعان وأكذبت نفسك أقيم عليك الحد وكان لك الميراث

﴿في لعان الاعمي﴾

﴿قلت﴾ أرايت الاعمي اذا قذف امرأته أيلتعن في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾  
 لم وهو لا يجوز له أن يدعى رؤية أرايت ان قلت انه يدعى الاستبراء في الحمل فيجوز

له أن يلتعن في الحمل فهل يجوز له أن يلتعن اذا ادعى رؤية قال غيره ليس برؤية ولكن يعلم يده على المسيس وغيره من أسباب العلم وأما رؤية فلا وكذلك قال هو ( قال ابن القاسم ) هو من الأزواج وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم والاعمى عند مالك هو زوج فلا بد من اللعان وهو قول مالك ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك يجعل ذلك اليه ويحمله في دينه

### — في لعان الاخرس —

﴿ قلت ﴾ أرايت الاخرس هل يلتعن اذا قذف بالاشارة أو بالكتاب ( قال ) نعم ان فقه ما يقال له وما يقول ﴿ وسألته ﴾ عن الذي يدعى الرؤية في امرأته فيلتعن فتأتى بولد لادنى من ستة أشهر من يوم ادعى الرؤية ( قال ) الولد ولده لا ينفي بوجه من الوجوه اذا زعم أنه لم يكن استبرأ قبل أن يرى لان اللعان قد مضى ولانا قد علمنا انه ابنه لانه رآها يوم رآها وهي حامل منه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ادعى الاستبراء حين ولده لادنى من ستة أشهر ( قال ) فالولد لا يلحقه ويكون اللعان اذا قال ذلك الذي كان نفيا للولد ﴿ قلت ﴾ فان لم يدع الاستبراء الا أنه قال لم أزل أطؤها وهذا الولد ليس مني وانما ألتعن بالرؤية وقد جاءت بالولد لادنى من ستة أشهر فألحقته بأبيه ألا يثبت أن يكون قاذفا ويحمله الحد قال لا ﴿ قلت ﴾ فان قال حين ولدت بعد الرؤية بخمسة أشهر هذا ليس مني قد كنت استبرأت فنفيت الولد وتم اللعان أرايت ان قال الولد لي ولم أكن استبرأت يومئذ وأنا كاذب في الاستبراء أيلحق به الولد ولا يكون عليه حد لان اللعان قد كان لرؤية ( قال ) أرى عليه الحد لانه صار قاذفا لان اللعان الذي كان لما ادعى الاستبراء انما كان بعد ما وضعت فقد كان نفيا للولد فلما استلحقه وأكذب نفسه في الاستبراء صار قاذفا ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة يشهد عليها أربعة بالزنا أحدهم زوجها ( قال ) يلاعن الزوج ويحمله الثلاثة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن أبي الزناد في المرأة يشهد عليها أربعة بالزنا أحدهم زوجها قال أبو الزناد القاذف كان زوجا أو غيره يأتي بأربعة شهداء أو يلاعن الزوج هاهنا ويحمله الآخرون

(قال يونس) وقال ابن شهاب لا ترجم ولا نرى زوجها تجوز شهادته عليها من أجل ان الله تبارك وتعالى رد شهادته عنها بالملاعنة ونرى أن يجلد الثلاثة اذا ردت شهادة الزوج حد القرية ثمانين جلدة ونرى أن يلاعنها زوجها فان نكص عن ملاعنتها جلد الحد وان لا عنها فرق بينها وبينه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عباس وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد وابن قسيط بمثله (وقال) ابن عباس يلاعن الزوج ويجلد الآخرون (وقال) ابراهيم النخعي مثله (وقال ابن شهاب) في رجل قذف امرأته وجاء بثلاثة يلاعن الزوج ويجلد الثلاثة ثم ان جاء برجلين يشهدان قال يجلدان

﴿ في ترك رفع اللعان الى السلطان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قذف رجل امرأته فلم ترفعه الى السلطان أ يكون على الزوج شيء أم لا (قال) لا شيء على الزوج (قال) وكذلك سمعت مالكا يقول فيها (قال) وقال مالك في رجل قذف رجلا فلم يرفعه المقذوف الى السلطان فلا شيء على القاذف

﴿ في لعان المرأة البكر لم يدخل بها جاءت بولد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة فلم يبين بها ولم يحتلها حتى جاءت بولد فأنكره الزوج أ يلاعن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يلاعن اذا ادعت أنه منه وانه كان يفشاها وكان ما قالت يمكن وجاءت بالولد لسته أشهر فأكثر من يوم تزوجها ولها نصف الصداق ولا سكنى عليه ولا مئمة ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان طلقها قبل البناء بها جاءت بولد مثل ما تلده له النساء أ يلزم الزوج الولد أم لا وهل له ان يلاعن (قال) قال مالك يلزمه الولد الا أن يلاعن فان لا عنها لم يلزمه الولد وهذا اذا كان ما ادعت به من آتيانه اليها يمكن فيما قالت قبل أن يطلقها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج بكراً فلم يجمعها اليه حتى حملت فقالت هو من زوجي وكان يفشاني في أهلي سرأ ففسل زوجها فقال لم أغشها واني من ولدها لهرى



(قال) سنتها سنة المتلاعنين يتلاعنان ولا تشكح حتى تضع حملها ثم لا يجتمعان أبداً  
 وولدها يدعى الى أمه ومن قذفها جلد الحد (قال ابن وهب) قال يونس وقال ربعة  
 اذا تكلمت بذلك وعرف ذلك منها لا عنها وان مضت سنون وقاله يحيى بن سعيد  
 وابن قسيط انه يلاعنها ان تمت نكرته

### ❦ في نفقة الملاعنة وسكنائها ❦

❦ قلت ❦ أرايت هذا الذى لاعن امرأته وانتهى من حملها فولدت ولداً ثم ادعاه  
 الزوج بعد ما ولده فجلدته الحد وألحقت به الولد أيجعل لها على الزوج نفقة الحمل اذا  
 طلبت ذلك المرأة أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن ينظر الى  
 حال الزوج يومئذ حين كانت المرأة حاملاً فان كان الزوج يومئذ موسراً ألزمته النفقة  
 لها وان كان يومئذ معسراً فلا نفقة لها ❦ قلت ❦ فان كان في بعض الحمل موسراً  
 وفي بعض الحمل معسراً (قال) يلزمه من النفقة بقدر ما كان فيه موسراً ويسقط عنه  
 من النفقة بقدر ما كان معسراً وانما قلته على قول مالك في الرجل يطلق امرأته البتة  
 وهي حامل ان عليه النفقة ان كان موسراً وان لم يكن موسراً فلا نفقة عليه ❦ قلت ❦  
 أرايت الملاعنة أ يكون لها السكنى وهي بمنزلة المبتوتة (قال) قال مالك للملاعنة  
 السكنى قال مالك ولا متعة لها ❦ قلت ❦ أرايت ان كانت هذه الملاعنة غير مدخول  
 بها ولم يسم لها صداقاً فالتعن أ يكون عليه المتعة والسكنى (قال) قال مالك لا يكون  
 للملاعنة مدخولاً بها أو غير مدخول بها سمي لها صداقاً أو لم يسم لها صداقاً لا  
 يكون لها المتعة على حال من الحالات ❦ قلت ❦ أرايت الملاعنة لم جعل مالك لها  
 السكنى وهو لا يلحقه منها الولد (قال) لانها في عدة منه وهي مبتوتة منه فلا بد  
 من أن يكون لها السكنى ألا ترى أنه لا يحل لها أن تشكح حتى تنقضى عدتها

### ❦ في ملاعنة الحائض ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان رجل يقذف امرأته أو ينتهي من ولدها ويدعى الاستبراء وهي

في دم تقاسها أو حائض (قال) لا أحفظ قول مالك فيه ولا يلاعن السلطان بينهما حتى تطهر الا اني سمعت منه في الذي لا يجد ما ينفق ويضرب له أجل فيأتي الاجل وهي حائض أنه لا يطلق عليه حتى تطهر وفي الذي لا يقدر على مسيس امراته في قول مالك كذلك الا المولى وحده فاني سمعت ويضرب له أجل فيأتي الاجل وهي حائض انه لا يطلق عليه حتى تطهر مالكا غير مرة وأخبرني عنه غير واحد من أصحابنا قديما أنه قال اذا أوقفه السلطان وهي حائض فلم يفيء طلق عليه (وقد روى) أشهب عن مالك أنه لا يطلق عليه في الحيض

### ❦ متعة الملاعنة ❦

❦ قلت ❦ ولم قلتم في الملاعنة انه لا متاع لها وليست كالمختلعة لانها لا تعطى الزوج شيئا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا الا أنه قال لي لا متاع للملاعنة (قال ابن القاسم) الا أن الذي يقع في قلبي لان الفراق جاء من قبلها حين أنكرت ما قال الزوج فلما وقع اللعان بينهما والتعننت وقعت الفرقة ولم يكن لها متاع لان الفراق لم يكن من قبل الزوج

❦ تم كتاب الايلاء واللعان من المدونة الكبرى والحمد لله حق حمده ❦  
❦ وصلي الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ❦

### ❦ ويليهِ كتاب الاستبراء ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— كتاب الاستبراء —

— في استبراء الامة المستحاضة —

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن رجلا اشترى أمة مستحاضة يعلم بذلك بكم يستبرئها في قول مالك (قال) يستبرئها بثلاثة أشهر الا أن لا يرثها ذلك ويشك فيرفع بها الى تسعة أشهر (قال) وقال مالك وهذه والتي رفعتها حيضتها بمنزلة واحدة (قال ابن القاسم) لان استبراءها عنده انما كان حيضة فلما رفعت هذه حيضتها واستحيضت هذه كانتا عنده بمنزلة واحدة لا حيضة لهما الا أن مالكا قال في العدة من طلاق أو موت في المستحاضة اذا جاءها دم لا تشك ولا يشك النساء انه دم حيضة لونه وتغيره بمعرفة النساء به رأيته قرأ وتكف عن الصلاة فهذه الامة المشترية المستحاضة كذلك اذا جاء منها دم لا تشك ولا يشك النساء أنه دم حيضة رأيت ذلك استبراء وتحمل لسيدها مثل ما قال مالك في العدة (قال) وانما جعل مالك المستحاضة في الاستبراء بمنزلة التي ترفعها حيضتها اذا لم تعرف النساء ولا هي حيضتها فاذا عرفت كانت كما وصفت لك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الامة العذراء أو غيرها حاضت أو لم تحض أو قعدت قال ربيعة ينتظر بها ثلاثة أشهر لا تعلم براءتها الا براءة الحرة ها هنا (قال) يحيى بن سعيد قال يباع منهن تعتد بثلاثة أشهر الا أن تحيض حيضة من الاماء اللاتي لم يحضن

— في استبراء المغتصبة والمكاتبه —

﴿قلت﴾ أرايت ان كان غضبها منه رجل فردها عليه أعليه أن يستبرئها في قول

مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كاتب أمته ثم عجزت عليه أن يستبرئها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأحب إلى أن يستبرئها لأنها قد حرم عليه فرجها وقد أطلقها تدور ولو كانت في يديه لا تخرج لم يكن عليه استبراء ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً غصب جارية أجنبية فوطئها ثم اشتراها أ يكون عليه الاستبراء بعد الشراء قال نعم ﴿قلت﴾ فان غصبها رجل فردّها على أبيجب على أن أستبرئها في قول مالك (قال) اذا غاب عليها الذي غصبها وجب عليك الاستبراء (قال) لان مالكا قال لي في الرجل يتاع الجارية الحرة فينقلب بها ويفلق عليها بابه فتستحق أنها حرة فتقوم على ذلك البينة فيقر بأنه لم يمسه وتقر المرأة بأنه لم يمسه (قال) ما أرى أن تزوج حتى يستبرئ رجماً بثلاث حيض لانه قد أغلق عليها بابه وخلابها (قال) ففيل لمالك فان كان وطئها أرى عليه في وطئها شيئاً حين خرجت حرة صداقاً أو غيره (قال) لا لانه وطئها وهي عنده ملك له (قال مالك) وان كان وطئها وهو يعلم انها حرة رأيت أن يقام عليه الحد ﴿قلت﴾ أفوجب عليه الصداق مع الحد في قول مالك قال نعم

### ❦ في استبراء الامة بسببها العدوّ ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت ان سبي العدوّ جارية أو مدبرة أو أم ولد أو حرة فرجمن إلى أ يكون على الاستبراء في قول مالك أم لا (قال) نعم عليك الاستبراء ﴿قلت﴾ فبكم أستبرئهن (قال) الحرة بثلاث حيض والامة والمدبرة وأم الولد بحيضة حيضة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان قلن انالمن نوطاً (قال) لا يصدقهن وعليهن الاستبراء لان أهل الحرب قبضوهن على وجه الملك لهن لا على وجه الوديعة فالاستبراء لازم

### ❦ في استبراء المراهنة والموهوبة ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت ان رهنّت جارية فافتككتها أ يكون على أن أستبرئها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولا يكون على سيدها استبراء لانها بمنزلة

ما لو استودعها رجلاً ﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل جارية فغاب عليها ثم ارتجعتها  
 أ يكون على أن استبرئها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يكون هذا مثل البيع  
 (قال) لا لان هذا حين غاب عليها غاب وهو حائز لها فملي الذي وهب اذا ارتجع أن  
 يستبرئ لنفسه وفي البيع يتواضعانها فاذا رجعت اليه قبل أن تدخل في الحيضة  
 ويذهب عظم حيضتها فلا استبراء على البائع اذا رجعت اليه وان كان في البيع قد  
 قبضها المشتري وحازها لنفسه ليس على المواضعة عنده ولكن على الحيازة لنفسه فملي  
 البائع ان استقاله أن يستبرئها وان كان ذلك بعد يوم اذا غاب عليها فكذلك الهبة  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لابن لي صغير في عيالي جارية أو لابن لي كبير وهو في  
 عيالي فارتجعت هبتي اعتصرتها أعلی استبراء أم لا (قال) الصغير والكبير بمنزلة  
 واحدة ان كانتا في يدي الاب لم تكونا تخرجان فلا استبراء عليه وان كانتا تخرجان  
 أو قبضها الكبير وغاب عليها فلا استبراء عليها فان وطئها الابن فلا اعتصار للاب  
 فيها (قال) وكذلك قال مالك ليس له اعتصار (قال) وقال مالك لو أن رجلاً استودع  
 رجلاً جارية فحاضت عند المستودع ثم اشتراها المستودع أجزاءها تلك الحيضة من  
 الاستبراء ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية أو وهبت لي أو تصدق بها علي أو  
 صارت لي من مغم أو من غيره أو أوصى لي بها أو ورثتها أو صارت لي بوجه من  
 الوجوه أ يجب علي أن استبرئها في قول مالك قال نعم

❦ في استبراء الأمة تباع فتحيض عند البائع قبل أن يقبضها المتباع ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية ففمنى صاحبها من أن أقبضها حتى أدفع اليه الثمن  
 فحاضت عند البائع بعد اشتراكي اياها قبل أن أقبضها ثم دفعت اليه الثمن وقبضت  
 الجارية أتجزئي تلك الحيضة من الاستبراء في قول مالك أم لا (قال) ان أخذها في  
 أول حيضتها أجزاء ذلك وان كانت في آخر حيضتها أو بعد ان طهرت لم يجزه ذلك  
 حتى تبيض حيضة مستقبله وعلى البائع المواضعة ﴿قلت﴾ أرايت ان لم ينفعه  
 القبض فلم يقبضها المشتري حتى حاضت عند البائع أتجزئي المشتري هذه الحيضة

من الاستبراء أم لا ( قال ) ان كان المشتري لم يسأله القبض والبائع لم يمتعه الا أن المشتري ذهب ليأتي بالثمن فأبطأ عن القبض حتى حاضت الجارية عند البائع ثم جاء ليقبضها فان كانت من وخش الرقيق فأري أن يستبرئها بحیضة مستقبله وان كانت من عليّة الرقيق رأيت أن يتواضعاها وكذلك ان كان البائع منعها من المشتري حتى يقبض الثمن فحاضت عند البائع فان كانت من عليّة الرقيق تواضعاها وان كانت من وخش الرقيق قبضها المشتري وكان عليه أن يستبرئها بحیضة مستقبله الا أن يكون أمكنه منها وتركها عنده فان حیضتها استبراء للمشتري لان ضمانها كان منه ولان استيدااعه اياها بمنزلة أن لو وضعها عند غيره ﴿ قلت ﴾ أرايت من اشترى جارية وهي حائض أتجزئه تلك الحيضة في قول مالك من الاستبراء ( قال ) قال مالك ان كانت في أول حیضتها أجزاء ذلك من الاستبراء وان كانت في آخر الحيضة لم تجزئه مثل اليوم وما أشبهه <sup>(١)</sup> وان كانت في أول حیضتها أجزاء ذلك من الاستبراء وان كانت قد أتت على آخر حیضتها استقبلت حیضة أخرى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت هذه الامة المشتراة قد حاضت عند بائعها فلما اشتريتها رأيت الدم عندي يوما أو يومين بعد خمسة أيام من حیضتها التي حاضتها عند البائع أيكون هذا استبراء أم لا ( قال ) لا يكون هذا استبراء ﴿ قلت ﴾ وتدع الصلاة قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا تجعله استبراء ( قال ) لا يكون الدم الذي تراه استبراء حتى يكون بين الدمين من الايام ما يعلم ان الدم الثاني حیض كانت به حائضاً ﴿ قلت ﴾ فان لم تر هذا الدم الثاني الذي يعلم أنه حیض مستقبل الا يوما واحداً ثم انقطع عنها أجمعله حیضاً وتجزئها من الاستبراء ( قال ) تسئل النساء عن ذلك فان قلن ان الدم يوما أو بمض يوم يكون حیضاً كان هذا استبراء والا فلا أراه استبراء حتى تقيم في الدم ما تعرف وتستيقن انه استبراء لرحمها ولا يكون هذا الدم استبراء إن لم أجمعله حیضة تامة وان كنت أمنعها من الصلاة ﴿ قلت ﴾ أرايت ما بين

(١) قوله وان كانت في أول حیضتها الخ كذا بنسختي الاصل اللتين بأيدينا وانظر ماوجه تكراره مع اتحاد المعنى اه كتبه مصححه

الدمين من الطهر كيف يعرف عدد ما بين الدمين حتي يحمل الدم الثاني حيضاً (قال)  
قال لى مالك الثلاثة الايام والاربعة والخمسة اذا طهرت فيهن ثم رأت الدم بعد ذلك  
ان ذلك من الحيضة الاولى (قال) وما قرب من الحيضة فهو كذلك (قال) وسألنا  
مالكا عن امرأة طالت فقات قدحضت في الشهر ثلاث حيض (قال) يسئل النساء  
عن ذلك فان كن يحضن كذلك ويطهرن صدقت والا فلا ويسئل النساء عن عدد  
ايام الطهر فان قلن ان هذه الايام تكون طهراً فيما بين الحيضتين وجاء هذه الامة  
بعد هذه الايام من الدم ما يقول النساء انه دم حيضة ولا يشككن أنها حيضة  
أجزأه ذلك من الاستبراء والا فلا

### ❦ في استبراء الجارية تباع ثم يستقبله البائع ❦

❦ قلت ❦ أرايت الجارية يشتريها الرجل فيقبضها ثم يستقبله البائع قبل أن يفترقا  
أوجب على البائع أن يستبرئ في قول مالك أم لا (فقال) لا لانهما لم يفترقا ولم ينب  
على الجارية ❦ قلت ❦ أرايت ان انقلبت بها ثم استقاني (قال) ان كان لم يكن في مثل  
ماغاب عليها المشتري أن تحيض فيه لانها لم تقم عنده قدر ما يكون في مثله الاستبراء  
فليس على المشتري مواضمة لانها لو هلكت في مثل ذلك كانت من البائع ولا  
يطؤها البائع حتى يستبرئ لنفسه وان كانت من وخش الرقيق فهلاكها من  
المشتري اذا كان البائع لم يضمها عند المشتري على وجه الاستبراء وانما وضعها على  
وجه الشراء وحازها لنفسه فالمشتري لم يستبرئ فتحل له فهي وان لم تحل له حتى  
ردها الى البائع فلا يطؤها البائع أيضاً حتى يستبرئها لنفسه احتياطاً لانه قد دفعها  
للمشتري وغاب عليها الا أن يكون دفعها الى المشتري واثمنه البائع على الاستبراء  
فلا يكون على البائع استبراء لنفسه اذا ارتجما قبل أن تحيض عظم حيضتها وان كان  
انما دفعها البائع الى المشتري قبضاً لنفسه فقد وصفت لك ذلك ولو وضعاها على  
يدي رجل أو امرأة للاستبراء أكان على البائع اذا استقاله ورجعت اليه فيها استبراء  
وان طال مكثها في الموضع الذي تواضعاها فيه للاستبراء اذا لم تحض فاذا كانت قد



حاضت في الموضع الذي جعلها فيه للاستبراء وخرجت من الحيضة فقد حلت  
 للمشتري فان استقاله البائع بعد هذا فعليه الاستبراء لأنها قد حلت للمشتري قبل  
 أن يستقبله وصارت عليه العهدة ووجب عليه المواضعة وكان المشتري إنما هو تارك  
 لها في موضعها فلم يكن للمستقبل بد من الاستبراء الا أن يستقبل البائع المشتري  
 والجارية في أول دمها أو في عظم دمها فاذا فعل لم يكن عليه استبراء الا أن يستقبل  
 في آخر دمها فيكون عليه الاستبراء ﴿قلت﴾ أرأيت ان استقاله في آخر دمها  
 ﴿قال﴾ فعلى البائع المستقبل أن يستبرئ لنفسه وله المواضعة على المقييل ﴿قلت﴾ ولم وهي  
 لم تحمل للمشتري حتى تخرج من دمها ﴿قال﴾ لأنها اذا دخلت في الدم من أول ما تدخل  
 في الدم فصيبها من المشتري وقد حل للمشتري أن يقبل وأن يصنع بها ما يصنع  
 الرجل بجاريته اذا حاضت وان أقال المشتري البائع في أول الدم أو في عظمه رأته  
 بمنزلة رجل اشترى جارية في أول دمها أو في عظمه وان أقالها في آخر دمها كان بمنزلة  
 رجل اشترى جارية في آخر دمها فلا تجزئها تلك الحيضة ﴿قلت﴾ لم أمرت البائع  
 حين استقاله في آخر دمها أن يستبرئ والمشتري لم يحل له وطؤها ﴿قال﴾ لان  
 الجارية قد تحمل في آخر الدم اذا وطئت فيه فلا أدري ما أحدثت الجارية وهي  
 لو اشترت في هذه الحال لم تجزئ من استبرائها هذه الحيضة فانما تحمل هذه محمل  
 الاستبراء الحادث ﴿قال﴾ وقال مالك في الذي يشتري الجارية في آخر دمها  
 انه لا يجزئ من الاستبراء وعليه أن يستبرئ استبراء آخروله المواضعة وعهده  
 قائمة ﴿ابن وهب﴾ عن عقبة بن نافع المعافري عن يحيى بن سعيد أنه قال في  
 الرجل يشتري الجارية وهي حائض هل تبرئها تلك الحيضة قال يحيى أدركنا الناس  
 وهو أمرهم الى اليوم أن الوليدة اذا اشترت فانما يبرئها وتسلم للذي اشتراها اذا  
 حاضت حيضة واحدة ﴿مخرمة بن بكير﴾ عن أبيه بكير قال يقال أيما رجل ابتاع  
 وليدة تحيض فوضعت على يدي رجل حتى تحيض حيضة فأتت فهي من صاحبها  
 حتى تحيض وكل عهدة على ذلك ﴿قال بكير﴾ ويقال أيما رجل ابتاع وليدة فأراد



❦ في استبراء أم الولد والمذبرة اذا بيعتا ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلا باع أم ولده أو مذبرته فقبضها المشتري أ يكون على البائع اذا ردت اليه الاستبراء في قول مالك ( قال ) نعم عليه الاستبراء اذا كان قد دفعها على الحيازة ولم يتواضعها للاستبراء

❦ في استبراء الجارية يشتريها الرجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى رجل من عبد له تاجر جارية أ يجب عليه الاستبراء ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى عليه الاستبراء ❦ قلت ❦ وكذلك ان انتزعها السيد كان عليه الاستبراء ( قال ) نعم ويكون هذا مثل البيع

❦ في استبراء الأمة تباع بالخيار ثم ترد ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أني بعت جارية لي على أني بالخيار ثلاثا أو على أن المشتري بالخيار ثلاثا فتواضعناها وهي من علية الرقيق أو كانت من وخش الرقيق فدفعتها اليه فاخترت الرد أو اخترت الرد أ يكون على البائع اذا رجعت اليه استبراء أم لا ( قال ) لا لأن ملكه عليها ولأن مصيبتها منه لأن البيع لم يكن يتم فيها فان أحب أن يستبرئ اذا غاب المشتري عليها وكان الخيار له فهو حسن لأن المشتري قد كان لو وطئها وان كان لا يجوز له ذلك كان ذلك رضا منه واختياراً فقد خلاها وقد كان له ما أعلمتك ألا ترى أن المفصولة أحب لسيدها أن لا يمسه حتى يستبرئ لأن الغاصب لا يؤمن اذا غاب عليها

❦ في استبراء الجارية ترد باليب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى جارية فردها من عيب هل يكون على البائع استبراء ( قال ) نعم عليه الاستبراء اذا كانت قد خرجت من الحيضة وضمانها من المشتري وان لم تكن خرجت من الحيضة فلا استبراء عليه ❦ قال سحنون ❦ يزيد أن لا مواضعة على الذي يرد باليب للبائع لأنها لو هلكت قبل أن تحيض كانت المصيبة فيها من

البائع ﴿وقال أشهب﴾ لا يكون على الذي رد بالعيب مواضعة خرجت من الحيضة  
أولم تخرج لأن الرد بالعيب نقض بيع وليس هو يما مبتداً

﴿ما ينقض به الاستبراء﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت أمة حاملاً فأسقطت سقطاً لم يتم خلقه أينقض به  
الاستبراء (قال) قال مالك كل ما ألقته المرأة الحرة من دم أو مضغة أو شيء مما  
يستيقن النساء أنه ولد . أو أم ولد ألفت ذلك فان الحرة تنقض به عدتها وتكون  
الآمة به أم ولد فكذلك الاستبراء عندى مثله ﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت الآمة قد  
أسقطت أصدقها سيدها أم لا (قال) السقط لا يكاد يخفى دمه وينظر اليها النساء فان  
كان بها من ذلك ما يعلم أنها قد أسقطت أجزأه ذلك اذا طهرت وان لم يكن بها من  
الدم ما يعلم النساء أنها قد أسقطت لم تصدق

﴿في مواضعة الحامل﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت أمة حاملاً أنتواضعها حتى تلد في قول مالك أم لا  
(قال) قال مالك اذا كانت حاملاً فلا يتواضعها وليقبضها وليتقد ثمنها ولا يطأها  
المشتري حتى تضع ما في بطنها ﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت الامة قد أسقطت منذ  
عشرة أيام وانقطع الدم عني (قال) لا تصدق الامة ﴿قلت﴾ وكيف يصنع بها سيدها  
(قال) لا يطؤها حتى تحيض حيضة ﴿قلت﴾ فقد رجعت هذه الامة الى حال ما  
لا يجوز النقد فيها ولا بد أن يتواضعها اذا كان استبرأؤها بالحيض (قال) اذا باعها  
البائع والحمل بها ظاهر لم يستطع هذا المشتري ارتجاع الثمن ولا يتواضعها لان البائع  
يقول للمشتري أما أنا فقد بعتك حاملاً فلا أدري ما صار اليه الحمل وقد بعتك ما يجوز  
فيه النقد وقد انتقدت ويقال للمشتري استبرئ لنفسك بحيضة مستقبلة (قال) وان  
كان حين باعها البائع لم يكن حملها بينا عند الناس رأيت البيع فاسداً ان كانت من  
الجوارى المرتفعات جوارى الوطء لانه ان كان تبرأ من الحمل فلا يجوز أن يبيعها

ويُتبرأ من الحمل وان كان باعها على أنها حامل بأمر لا يستيقن ولا تعرفه النساء فأنما هو  
رجل باعها على أنها ان كانت حاملا فأنا برى من الحمل فهذا لا يجوز في المرتفات فأرى  
أن يفسخ البيع بينهما وهو قول مالك لا يجوز . وفي هذا البيع أيضاً وجه آخر انه  
اشترط النقد في الجوارى المرتفات وهن لا بد من المواضعة فيهن للاستبراء وان  
كانت من وخش الرقيق جاز ذلك فيما بينهما ويقال للمشتري استبرئ لنفسك  
بحيضة مستقبلة لان وخش الرقيق يجوز فيهن عند البيع البراءة من الحمل ويستبرئ  
المشتري لنفسه ويجوز أن يشترط البائع فيها النقد فان كانت حاملا لم يستطع ردها  
لان البائع قد تبرأ من الحمل ( قال ) وان كانت مرتفعة وكانت بينة الحمل جاز النقد  
وجاز تبرئ البائع من الحمل ولا تصدق الامة على أنها أسقطت الا أن يكون ذلك  
معروفا عند النساء كما وصفت لك خوفاً من أن يكون كان ريحا فانفش وليس على  
البائع في بيعه عيب لانه قد باع حملا ظاهراً تعرفه النساء ويشهدن عليه ولم يردوجه  
براءة من حمل ان كان بها ولا مخاطرة ولا استبراء للمشتري على البائع وليستبرئ  
المشتري لنفسه لان البائع باع على الحمل بيعاً صحيحاً ﴿ قلت ﴾ ما بال الحرائر يصدقن  
على انقضاء العدة ويصدقن في الحيض وفي أنهن قد أسقطن ولا تصدق الامة في  
الحيض في الاستبراء ولا في السقط ( قال ) لان الحرائر لا ينظر اليهن وشأنهن أن  
يصدقن على أنفسهن وتؤخذ أمانتهن في ذلك والامة لا تصدق في نفسها اذا ادعت  
الحيضة حتى ترى حيضتها ولمشتريها أن يريها النساء فينظرن اليها اذا زعمت أنها  
حائض ﴿ سحنون ﴾ لانها عهدة لا تسقط عن البائع والضمان لازم على البائع لا يسقط  
بقول الجارية الا بالينة التي تجوز في مثله أو تبرئة المشتري مما له أوقفت وليس لزوج  
المرأة اذا طلقها فزعمت أنها قد حاضت أن يريها أحداً فهذا فرق ما بينهما ﴿ قال ﴾  
سحنون ﴿ ولان الله تبارك وتعالى جعل ذلك اليهن فيما يذكروا أهل العلم فقال تعالى  
ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وهو الحيضة والحمل وقد بينا هذا  
في غير هذا الموضع

— في مواضة الامة على يدى المشتري —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أنى اشتريت جارية من علية الرقيق فاثمتى البائع على استبرائها ووضعها عندى أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) كان مالك يكره ذلك ويرى المواضة على يدى النساء أحب اليه ( قال ابن القاسم ) فان فعلا هذا وجهلا أن يضعها على يدى النساء حتى تحيض رأيت ذلك مجزئا عنهما ورأيتها من البائع حتى تدخل فى أول دمها لان البائع ائتمنه على ذلك ورضى بقوله فى ذلك ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يأمر بالجارية اذا أراد أن يتواضعها للاستبراء أن يضعها على يدى امرأة ولا يضعها على يدى رجل ( قال ) قال مالك الشأن أن يضعها على يدى امرأة فان وضعها على يدى رجل له أهل ينظرون اليها وتوضع على يديه لمكانهم أجزاء ذلك ووجه ذلك ما وصفت لك فى النساء ﴿ قال مالك ﴾ ولو أن جارية عند رجل وديعة حاضت عنده حيضة ثم اشتراها أجزأته تلك الحيضة التى حاضت عنده من الاستبراء اذا كانت لا تخرج ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فقال البائع أنا أرضى أن تكون عندك أيها المشتري حتى تستبرئها ( قال ) غيره أحب الى منه وان فعلا أجزأها

— فى الأمة تموت أو تعطب فى المواضة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية من علية الرقيق فشرطت على البائع أو شرط على أن أقبضها وأحوزها لنفسى كما أقبض وخش الرقيق فأتت عندى ( قال ) المواضة منهما فلا يفسخ شرطهما البيع اذا لم يكن انما باعها على البراءة من الحمل ويسلك بهما سبيل من لم يشترط استبراء فى المواضة وكذلك سمعت فان هلكت فى أيام الاستبراء قبل أن يمضى من الأيام ما يكون فى مثله استبراء لها فصيبتها من البائع وان مضى من الايام ما يكون فى مثله استبراء للجارية وهلكت فهى من المشتري الا أن يشترط فى القبض تبرؤه من الحمل ويقول البائع ليس الحمل منى ان ظهر ولا وطئت

الجارية فدفعها على وجه ايجاب البيع والبراءة من الحمل فيكون ضمان الجارية من المشتري من حين قبضها ويكون البيع فاسدا ويرد الا أن يفوت فأما الذي قال مالك في المشتري اذا هلك في مثل ما يكون فيه استبراء لها فصبيتها من المشتري فان هلك فيما لا يكون في عدد تلك الأيام استبراء لها فصبيتها من البائع لم يكن في المسئلة التي سئل مالك عنها اشتراط براءة من الحمل الا أنه قبضها المشتري من البائع كما يقبض وخش الرقيق وجهلا وجه المواقعة فيها (قال ابن القاسم) فاذا اشترط القبض على وجه البراءة للبائع من الحمل والجارية من عليه الرقيق فالبيع فاسد اذا كان البائع لم يطأها وهلك الجارية في مثل مالا يكون فيه استبراء لها أو في مثل ما يكون فيه استبراء لها ويكون على المشتري قيمتها يوم قبضها الا أن يكون البائع وطئ واشترط هذا الشرط فان كان وطئ ثم هلك الجارية في مثل مالا يكون فيه استبراء فالمصيبة من البائع ولا ينفعه شرطه وبرأته لأنه لو ظهر حمل كان منه وهو قول مالك اذا وطئ مالم تخرج من الحيضة فصبيتها من البائع وان هلك في مثل ما يكون فيه الاستبراء فالمصيبة من المشتري وعليه قيمتها في الوقت الذي جعلناها تحيض في مثله لأن من ذلك اليوم وجب عليه ضمانها ولانه مدع ان ادعى انها لم تحض وانما مثل ذلك مثل رجل اشترى جارية مرفعة بالبراءة من الحمل ولم يطأها البائع وانما تبرأ من حمل ان كان بها من غيره فهلك عند المشتري فالمصيبة من المشتري وان هلك بعد ذلك يوم أو يومين لانه شراء فاسد والبائع قد تبرأ من الحمل فلا يلحقه الولد وانما تخاطرا على حمل ان كان من غيره فأراه بيعا فاسدا الا أن يدرك فيرد فان لم يدرك كان على المشتري القيمة

❦ في الرجل يبتاع الأمة قد تزوجها قبل ❦

❦ أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن يطأها ❦

❦ قال ❦ وقال ابن القاسم في الرجل يتزوج الأمة ثم يشتريها قبل أن يدخل بها ثم يبيعها



قبل أن يطأها (قال) يستبرئها بحیضة (قال) وكذلك اذا وطئها ثم باعها فانها تستبرأ بحیضة وان كان دخل بها ثم اشتراها فباعها قبل أن يطأها بمد الاستبراء فان المشتري الآخر يستبرئها بحیضتين لانها عدة في هذا الوجه (قال) وسواء اذا كان دخل بها ثم طلقها واحدة ثم اشتراها قبل أن تنقضي عدتها فانه ان كان وطئها بمد الشراء ثم باعها فان المشتري يستبرئها بحیضة وان كان لم يطأها بمد الشراء فأرى أن تستبرأ بحیضتين لأنه اذا باعها بمد ما اشتراها قبل أن يطأها فان الحیضتين هاهنا عدة لأن شرائه اياها فسخ لنكاحه وان كان طلق واحدة وانقضت عدتها ثم اشتراها أو طلقها ثلاثاً فانقضت عدتها ثم اشتراها ثم باعها فانها تستبرأ بحیضة لأنه اشتراها وليست له بامرأة وهو قول مالك (قال مالك) ولو اشتراها وقد حاضت بمد طلاقه حیضة ثم باعها فان المشتري يستبرئها بحیضة ثم تحل له

❦ في استبراء الأمة تزوج بغير اذن سيدها فيفسخ السيد نكاحها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان تزوجت أمة بغير اذن سيدها فدخل بها ففرق السيد بينهما (قال) على السيد الاستبراء ولا عدة عليها ❦ قلت ❦ كم الاستبراء (قال) حیضتان لأنه نكاح يلحق به الولد ويدراً عنهما الحد فيسلك بهما سبيل النكاح الصحيح وقد قال بعض الناس هو نكاح

❦ في الأب يطأ جارية ابنه عليه الاستبراء ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يتعدى فيطأ جارية ابنه هل يكون على هذا الاب اذا قومت عليه هذه الجارية التي وطئها استبراء بعد التقويم (قال) نعم اذا لم يكن الاب قد عثر لها عنده واستبرأها (وقال) غيره يستبرئها لانه لا ينبغي له أن يصب ماءه على الماء الذي لزمته به القيمة لانه ماء فاسد وان كان الولد يلحق فيه وان كانت مستبرأة عند الاب لان وطأه اياها كان تعدياً فلزمته لذلك القيمة فلا ينبغي له أن يصب ماءه الصحيح على ماء المداء ❦ قلت ❦ لابن القاسم لم جعلته يستبرئ والولد

يلحق الاب (قال) لان الوطء فاسد وكل وطء فاسد فلا يطأ فيه حتى يستبرئ

❦ في الرجل يطأ جاريته فأراد أن يزوجها متى يزوجها ❦

❦ قلت ❦ أرايت من كان يطأ جاريته فأراد أن يزوجها متى يزوجها (قال) حتى تحيض حيضة ثم يزوجها ❦ قلت ❦ وهو قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ لمالك أفلا يزوجها ويكف عنها زوجها حتى تحيض حيضة (قال) لا ولا يعجنني أن يقع النكاح الا في موضع يحل فيه المسيس ❦ قلت ❦ فان زوجها قبل أن تحيض حيضة (قال) قال مالك ان كان السيد يطؤها فلا يصالح له أن يزوجها حتى تحيض حيضة من يوم وطئها وان كان لم يطأها فلا بأس أن يزوجها مكانه ❦ قلت ❦ فان زوجها وقد وطئها قبل أن تحيض حيضة (قال) النكاح لا يترك على حال ويفسخ ❦ قال ❦ وقال مالك لا يزوج الرجل أمته الا في موضع يجوز للزوج الوطء فيه ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت جارية وقد أقرت سيدها البائع أنه قد كان وطئها وتواضعها للاستبراء أو لم يقر السيد البائع بالوطء ولم يحجد أيجوز لي أن أزوجها في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا بعينه شيئاً ولكن لا يجوز أن يزوجها حتى يستبرئها لانه لو ظهر حمل فادعاه سيدها البائع جاز دعواه ❦ قلت ❦ فان كان البائع قد تبرأ من حملها وقال ليس الحمل مني ولم أطأها وهي من وخش الرقيق (قال) فليزوجها من قبل أنه لو ظهر بها حمل وقد قال البائع لم أطأ كان الحمل عيباً ان شاء المشتري قبلها وان شاء ردها فهي اذا لم يظهر الحمل فزوجها فلا بأس بذلك وان كان ذلك قبل الاستبراء لان البائع قد قال لم أطأ ألا ترى أنها لو كانت عند البائع جازله أن يزوجها ولا يستبرئها فكذلك المشتري يجوز له أيضاً أن يزوجها ولا يستبرئها وأصل هذا أن ينظر الى كل جارية كان للبائع أن يزوجها ولا يستبرئها فكذلك للمشتري أيضاً اذا رضي بها بعد الاشتراء أن يزوجها ولا يستبرئها واذا لم يكن للبائع أن يزوجها حتى يستبرئها فلا يجوز للمشتري أن يزوجها حتى يستبرئها ❦ قلت ❦ فان كانت من علية الرقيق فاشتراها وتواضعها أيجوز للمشتري أن يزوجها (قال) اذا قال البائع لم

أطأ وباعها على أنه لم يطأ وأنه ان كان حمل فليس منى حمل يتبرأ من الحمل الى المشتري ويقول ان كان حمل فهو منك فالبيع جائز وللمشتري أن يزوجه في أيام الاستبراء اذا اختارها لان المشتري لو قال للبائع أنت قد قلت أنك لم تطأ فالجارية ان ظهر بها حمل فهو من غيرك وهو عيب فيها فأنا أقبلها بمبيها ان ظهر الحمل فذلك له جائز فان قبلها ثم زوجها قبل أن يستبرئها جاز النكاح وصلاح للزوج أن يطأها قبل الاستبراء لان البائع لو زوجها هو قبل أن يديمها جاز النكاح (قال) ولان مالك قال لو أن رجلاً باع جارية مثلها يتواضع للاستبراء من عليه الرقيق فظهر بها حمل فأراد المشتري أن يقبلها بذلك الحمل فأبى البائع ذلك وقال لا أسلمها اذا وجدت حاملاً وقال الحمل ليس منى الا أنى لا أسلمها وليس لك أن تختار على (قال مالك) ان شاء المشتري أن يأخذها أخذها وليس للبائع هاهنا حجة لانه عيب قبله الا أن يدعى البائع أن الحمل منه لانه اذا باعها على أن الحمل ليس منه فتواضعاها للحیضة فانما البراءة في ذلك للمشتري من حمل ان كان بها فاذا كان له أن يقبلها اذا ظهر الحمل فذلك له قبل أن يظهر الحمل على ما أحب البائع أو كره اذا لم يدع الحمل لنفسه فاذا قبلها جاز له أن يزوجه وهو بمنزلة عيب حدث بها اعورت عينها أو قطعت يدها

— في الجارية تشتري ولها زوج لم يدخل بها فيطئها —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية لها زوج لم يبين بها زوجها فلما اشتريتها طلقها زوجها مكانه وذلك قبل أن يبنى بها أيصالح لى أن أطأها (قال) لا يصلح للمشتري أن يطأها حتى تحيض حيضة عند المشتري ﴿قلت﴾ فان اشتراها وهي في عدة من وفاة زوجها فانقضت عدتها من بعد ما اشتراها بيوم أو يومين (قال) قال مالك لا يطؤها حتى تحيض حيضة من بعد اشترائه اياها فان حاضت حيضة وبقى عليها بقية من عدتها لم يطأها حتى تنقضى عدتها فاذا انقضت عدتها أجزأها من العدة ومن الاستبراء جميعاً ويطؤها ﴿قلت﴾ أرايت أمة رجل زنت أله أن يطأها في قول مالك (قال) قال مالك لا يطؤها حتى تحيض حيضة ﴿قلت﴾ أفصلح أن يزوجه من بعد أن زنت قبل

أن تحيض حيضة (قال) لا يجوز ذلك لأن مالكا قال لا يزوج الرجل أمته إلا أمة يصلح للزوج أن يطأها مكانه

— في الرجل يبيع جارية الرجل بغير أمره فيجيز السيد البيع —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أتى بعت جارية رجل بغير أمره فحاضت عند المشتري ثم أراد سيد الأمة اجازة البيع أيكون على المشتري أن يستبرئ (قال) ليس عليه أن يستبرئ لأن مالكا قال في المستودع إذا حاضت عنده الجارية ثم اشتراها لم يكن عليه أن يستبرئها وأجزتها تلك الحيضة

— في الرجل يخالع امرأته على الجارية أعليه استبراء —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن خالع امرأته على جارية لها أيكون على الزوج الاستبراء (قال) إن كانت الجارية محبوسة في بيته مع أهله لا تخرج لم أر عليه استبراء وإن كانت تخرج رأيت عليه الاستبراء ﴿قلت﴾ وكذلك لو وهبت امرأة لزوجها جارية (قال) هي بهذه المنزلة وهذه المسئلة التي قالها مالك أنه لا استبراء عليه إذا كانت لا تخرج

— في الأمة تشتري وهي في العدة —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن تشتري جارية وهي في عدة من وفاة فضى لها شهران وخمس ليال ولم تحض حيضة يصلح للمشتري أن يطأها في قول مالك (قال) لا يطؤها حتى تحيض حيضة من بعد الشهرين والخمسة الايام إن أحست من نفسها رية فإن لم تحض حتى صرت بها تسعة أشهر من يوم اشتراها ولم تحس شيئاً فليطأها فإنها قد خرجت من الرية إلا أن تأتي التسعة الأشهر وهي مسترابة فلا يطؤها حتى تسليخ من الرية وإن انقطعت ريتها قبل تمام التسعة الأشهر ومسها القوابل فلم يرين شيئاً فليطأها وقد روى عن مالك في التي تشتري وهي ممن تحيض فلما اشتريت ارتفعت حيضتها أشهراً اختلاف (قال) قال مالك تستبرأ بتسعة أشهر رواه ابن وهب وأشهب ﴿قال سحنون﴾ وإن ابن غانم كتب بهذه المسئلة إلى مالك فقال مالك

إذا مضت لها ثلاثة أشهر ودعى لها القوابل فقلن لا حمل بها فأرى أن استبراءها قد انقضى وإن لسيدها أن يطأها (قال أشهب) وقوله هذا أحبها إلى وأحسنها عندي لأن رحمها تبرأ بثلاثة أشهر كما تبرأ بتسعة أشهر لأن الحمل يتبين في ثلاثة أشهر وذلك الذي حمل كثيراً من أهل العلم على أن جعلوا استبراء الأمة إذا كانت لا تحيض أو قد يئست من الحيض ثلاثة أشهر وفي قول الله جل وعز في عدة الحرائر واللاتي يئسن من الحيض من نسائكم إن أربتم فعدتهن ثلاثة أشهر ﴿قلت﴾ فإن اشتراها وهي في عدة من طلاق وهي ممن تحيض فارتفعت حيضتها فلم تدر لم رفعتها (قال) أما في الطلاق فلا يطؤها حتى تنقضي السنة وهو انقضاء عدتها من يوم طلق ويكون فيما استبرأها استبراء لرحمها فيما أقامت عنده وذلك ثلاثة أشهر ﴿قلت﴾ أرايت من اشترى امرأته بعد ما دخل بها أو قبل أن يدخل بها أعليه أن يستبرئ في قول مالك قال لا ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك من ابتاع أمة وهي في عدتها من وفاة أو طلاق فلا يجرد لها لينظر منها عند البيع ولا يتلذذ منها بشيء إذا ابتاعها حتى تنقضي عدتها وهو قول ابن نافع أيضاً ﴿قال سحنون﴾ لا مواضعة فيها والمصيبة من المشتري

— في الرجل يطأ الجارية ثم يشتري أختها أو يتزوجها —

﴿قلت﴾ أرايت رجلاً كان يطأ جاريته فاشترى أختها أنه أن يطأ التي اشترى ويكف عن التي كان يطأ في قول مالك (قال) قال مالك لا يطأ التي اشترى ولكن يطأ التي كان يطأ فإن حرم عليه فرج التي كان يطأ فلا بأس أن يطأ التي اشترى ولا يطأ التي اشترى حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ ﴿قلت﴾ أرايت أن اشترت جارية فوطئتها ثم اشترت أختها فوطئتها أيضاً أن أطأ واحدة منهما في قول مالك (قال) قال مالك لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم عليه فرج واحدة منهما فإذا حرم عليه فرج واحدة منهما وطئ الأخرى إن شاء كذلك بلغني عن مالك (قال) لأن مالكا قال لو أن رجلاً اشترى جارية فوطئها ثم باعها ثم اشترى أختها

فكان يطؤها فأراد أن يشتري أختها التي كان يطأ ويقيم على وطء هذه التي عنده  
(قال مالك) لا بأس بذلك ولكن لا يرجع الى التي اشترى حتى يحرم عليه فرج  
هذه (قال) ثم قال مالك اذا وطئها جميعا وكانتا عنده لم يصلح له أن يطأ واحدة  
منهما حتى يحرم عليه فرج واحدة وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
اشتريت أختين صفقة واحدة الى أن أطأ أيتهما شئت (قال) قال مالك نعم ﴿قلت﴾  
أرأيت ان كنت قد وطئتهما جميعا ثم بعتهما ثم اشتريتهما صفقة واحدة (قال مالك)  
يطأ أيتهما شاء لان هذا ملك مبتدأ وقد كانتا قد حرمتا عليه حين باعهما ﴿قلت﴾  
فأحدث التحريم للأخت الاولى من ملك اليمين في الوطء اذا أراد أن يصيب  
أختها (قال) الزويج والكتابة والعتق الى أجل وكل ما يحرم الفرج وهي في ملكه  
والبيع ﴿قلت﴾ فلو ظاهر منها (قال) لا يحرمها ألا ترى أنه يكفر من يومه  
فيصيب والاحلال اليه ﴿قلت﴾ فلو حرّمها بأن وهبها لابنه الكبير أو الصغير أو  
لملوكه أو لبيته وهو في حجره هل يكون ذلك محلا له أختها (قال) اذا كان اليه أن  
يصيبها بشراء هو الحاكم في ذلك ليس له من يدفعه أو باعتصار فان هذا كله يرجع  
الى أنه يملك وطأها متى ما أراد وان كان لعبده أن يطأها لان الى سيده انتزاعها فتحل  
له بلا مانع له وكذلك كل ما كان يفسخ في البيوع والنكاح مما ليس لهما أن يثبتا  
عليه اذا شاء واحد منهما ﴿قيل﴾ له فلو كان البيع انما يرد بالعيوب التي لو شاء صاحبها  
أقام عليها ولم يرد (قال) اذا يمضي على وجه التحريم لان الراد لها كان لو شاء أقام  
عليها وليس الرد بواجب لازم يُقبلان عليه جميعا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ان  
اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها فوطئها ثم باع احدهما وبقيت الاخرى عنده  
فاشترى التي باع قبل أن يطأ التي بقيت عنده هل يكون له أن يطأ أيتهما شاء  
(قال) لا يكون له أن يطأ الا التي بقيت عنده لانه قد كان وطئها قبل أن يبيع  
أختها وانما منعه من أن يطأ هذه التي اشترى لان أختها في ملكه وقد وطئها  
أيضا فلما أخرج أختها من ملكه صارت له حلالا أن يطأها وقد كان وطئها قبل

ذلك وهي عنده قد وطئها فلما اشترى أختها لم يكن له أن يطأ المشتراة لان الباقية في ملكه كانت له حلالا قبل أن يرتفع أختها وقد كان وطئها قبل أن يبيع أختها فهي عنده على وطئه اياها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت عندي أختان فوطئتهما جميعا ثم زوجت احدهما فلم أطأ الباقية التي لم أزوجها حتى طلق الزوج أختها قبل البناء (قال) قال لي مالك يقيم على وطء هذه التي لم يزوجها وان كان زوج الاخرى قد طلقها قبل البناء لان فرجها قد كان حرم عليه حين زوجها فبقيت أختها عنده حلالا وانظر أبداً فاذا كانت عنده أختان أو جارية وعمتها أو جارية وخالتها فوطئ واحدة فان الاخرى لا يطؤها حتى يحرم عليه فرج هذه فان وطئ الاخرى قبل أن يحرم فرج الاولى فليمسك عنهما حتى يحرم واحدة منهما فان حرم الاولى فلا يطأ الاخرى حتى يستبرئها بحیضة لان فرجها قد كان حراما عليه للتي كان يطأ قبلها فلما حرم الاولى قيل له لا تصب ماءك الطيب على الماء الفاسد الذي كان الوطء به غير جائز فان حرم الآخرة التي وطئ آخرأ فليطأ الاولى ولا يستبرئها لانه فيها على وطئه الاول ولان ماء الاول كان صبه بما يجوز له وانما منعه منه لمكان ما دخل من الوطء الآخر لما نهى عنه من الجمع بين الاختين بكتاب الله تعالى وبين المرأة وعمتها بسنة رسول الله صلى عليه وسلم فاذا حرم الآخرة جاز له أن يطأ الاولى مكانه لان ماء الاول كان جائزا له ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان كان وطئتهما جميعا ثم باع احدهما بيعا فاسداً أو زوج احدهما تزويجا فاسداً أیصلح له أن يطأ أختها (قال) أما في التزويج اذا كان التزويج فاسداً لا يقيم عليه على حال فلا أرى أن يطأ الثانية التي عنده وان كان بيعا فاسداً فلا يطأ التي بقيت عنده حتى تقوت التي باع فاذا فاتت ولم يكن للمشتري أن يردها فليطأ التي عنده ﴿قلت﴾ أرأيت ان أبتت احدهما وقد كنت وطئتهما جميعا أو أسرها أهل الحرب (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا فان كان اباقها اباقا قد ينس منها فيه فليطأ أختها وأما التي أسرها المدوّ فأراها قد فاتت فليطأ أختها ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترى جارية فوطئها ثم تزوج أختها (قال)



لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا يعجبنى هذا النكاح لأن مالكاً قال لا يجوز  
لرجل أن ينكح إلا في موضع يجوز له فيه الوطء وقال أيضاً إن تزوج كان تزويجه  
جائزاً وأوقفته عن الوطء في النكاح وفي الملك فيختار فلما طلق وأما حرم فرج  
الأمة فأى ذلك فعل جاز له حبس البليقة. وقد اختلف فيها وقد قال أشهب إن  
كان النكاح قبل وطء الأخرى لم يضر النكاح وحرمت الأمة وثبت على النكاح  
وإن كان وطئ الأمة ثم تزوج الأخت بعدها فمقد النكاح تحريم للملك فيكون  
النكاح جائزاً وهو تحريم للأمة. وقد قال بعض كبار أصحاب مالك منهم عبد الرحمن  
وسئل عن الجمع بين الاختين من ملك اليمين أو جمعها بنكاح وملك فقال إذا كان  
يصيب المملوكة فليس له أن ينكح أختها إلا أن يحرمها قبل النكاح لأن النكاح  
لا يكون إلا للوطء ( قيل ) له فلو كان يصيبها ثم اشتري أختها ( قال ) له أن يشتريها  
قبل أن يحرم التي كان يصيب لأن الشراء يكون لغير الوطء ولأن النكاح لا يكون  
إلا للوطء فهو مثل ما لو أراد أن يصيب أمة قد كانت عنده عمتها يصيبها قبل أن  
يحرمها فكما لا يصيب الأخرى من ملك اليمين حتى يحرم الأولى فكذلك لا  
يتزوج الأخرى حتى يحرم الأولى لأن النكاح لا يجوز على عمة قد كان يصيبها بملك  
اليمين كما لا يجوز الوطء لأمة على عمتها قد كانت تصاب بملك اليمين فصار النكاح  
في المنكوحة على أخت مثل الوطء بملك اليمين على عمة قد وطئت ( قيل ) له فلو  
تزوج على أمة قد كان يصيب أختها وهو يصيبها بملك اليمين هل يكون له أن هو  
حرم أختها الأولى التي كان يصيب بملك اليمين أن يثبت على هذا النكاح الذي  
نكح قبل التحريم ( قال ) لا لأنه إنما يفسخ بالتحريم تحريم نكاح الأخت على أختها  
لأن الجمع بين الاختين في ملك اليمين بالوطء إنما يقاس على ما نهى الله عنه من  
الاختين في جمع النكاح فكما لا ينقذ النكاح في أخت على أختها فكذلك لا ينقذ  
النكاح في أخت على أخت توطأ بملك اليمين ( وقد ) قال علي بن أبي طالب في رجل له  
جارتان أختان وقد ولدت منه أحدهما ثم إنه رغب في الأخرى فأراد أن يطأها

فقال عليّ يمتق التي كان يطؤها ثم يطأ الأخرى ان شاء (قال) ثم قال عليّ يحرم عليك من الملك ما يحرم عليك في كتاب الله من النساء ويحرم عليك من الرضاة ومن الاحرار ومن ملك يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب . وقد كره الجمع بين الاختين في الملك عثمان بن عفان والزيير بن العوام والنعمان بن بشير صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ وقال ابن شهاب ﴾ لا يلم بالأخرى حتى يمتقها أو يزوجهها أو يبيعها وقاله يحيى بن سعيد وابن قسيط (وقال) ابن أبي سلمة حتى يبيها أو ينكحها أو يهبها لمن لا يجوز له أن يعتصمها منه (وقال ابن عمر) لا يطأ حتى تخرج الأخرى من ملكه

❦ في استبراء الامة يبيعها سيدها وقد وطئها ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت ان بعث جارية وقد كنت أطؤها أ كان مالك يأمر بأن يسترها قبل أن يبيع (قال) لا يبيعها الا أن يسترها أو يتواضعها على يدى امرأة لتستبرأ ﴿ قلت ﴾ فان وضعها على يدى امرأة لتستبرأ أتجزئها هذه الحيضة البائع والمشتري جميعا (قال) قال مالك نعم تجزئها هذه الحيضة (قال مالك) ولو أن رجلا اشترى جارية فوضعها على يدى رجل لتستبرأ له فحاضت فسأله الذى وضعت على يديه أن يوليه اياها ولم تخرج من يديه كان ذلك له استبراء في شرائه ويطؤها ويجزئه الاستبراء الذى استبرئت عنده (وقال مالك) ولو أن جارية كانت بين رجلين فكانت على يدى احدهما فحاضت عنده ثم اشتراها من شريكه أجزاء ذلك من الاستبراء ووطئها

❦ ما جاء في استبراء الامة يبيعها سيدها وقد اشتراها ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترى رجل جارية وهو يريد بيعها فاستبرأها قبل أن يبيعها عنده ثم باعها أنجزى ذلك الاستبراء البائع (قال مالك) لا يجزئه ذلك الاستبراء ولا بد لها من أن توضع للاستبراء للمشتري (قال مالك) وان كانت من الجوارى المرتفعات

لم يبعها بالبراءة من الحمل وان كان قد استبرأ لنفسه فلا تنفعه البراءة من الحمل وان  
قال قد استبرأت لنفسى وان كانت من وخش الرقيق فباعها وقد استبرأها أو لم  
يستبرئها اذا لم يكن يطؤها فباعها بالبراءة من حمل ان كان بها ان ذلك جائز وهو  
برى من الحمل ان ظهر بها

— في استبراء الامة تشتري من المرأة أو الصبي —

﴿قلت﴾ أرايت الجارية اذا كان مثلها يوطأ فكانت لرجل لم يطأها أو كانت لامرأة  
أو صبي فباعوها أيتواضعانها للاستبراء أم لا (قال) قال مالك يتواضعانها للاستبراء  
اذا كان مثلها يوطأ ولا يلتفت في ذلك الى سيدها وطئ أم لا وان كان صبياً أو كانت  
امراًة فلا استبراء لازم للجارية على كل حال اذا كان مثلها يوطأ وتستبرأ ﴿قلت﴾  
أرايت ان اشتريت جارية من امرأتى أو من ابنى صغير فى حجرى أ يكون على  
الاستبراء فى قول مالك (قال) قال مالك ان كانت جارية لا تخرج وهي فى بيت  
الرجل فلا أرى عليه الاستبراء وهي مثل المستودعة عنده ﴿قلت﴾ فان كانت  
تخرج فى حوائجهم الى السوق أ يجب عليه استبراء اذا اشترى من ابنته أو من امرأته  
(قال) عليه الاستبراء ﴿قلت﴾ فان كانت الجارية التى عنده تخرج الى السوق فان  
اشتراها بعد ما حاضت عنده أ يكون عليه الاستبراء (قال) نعم عليه الاستبراء لانه سئل  
الرجل يضع مع رجل فى جارية يشتريها له من بلد فبعث بها اليه فحاضت فى الطريق  
قبل أن تصل اليه (قال مالك) لا يطؤها حتى يستبرى لنفسه وهو قول مالك  
فى الجارية المستودعة ان حيضتها عند الذى استودعها لا تجزئه الا أن تكون جارية  
لا تخرج وهي محبوسة فى بيته

— النقد فى الاستبراء —

﴿قلت﴾ أرايت اذا اشترى الرجل الجارية وهي ممن تستبرأ أ يصلح له أن يشترط

النقد فيها أم لا (قال) قال مالك اذا اشترط النقد فيها فالبيع مفسوخ ﴿قلت﴾ فان اشترط أن يتواضعا النقد على يدي رجل أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم قال مالك ذلك جائز ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان هلك الثمن قبل أن تخرج الجارية من الاستبراء ممن يكون الثمن (قال) ان خرجت من الحيضة كان الثمن من البائع وان ماتت أو ألفت حاملا كان الثمن من المشتري لأنه اذا تم البيع فالبايع قابض للثمن لأن الثمن انما وضع له واذا لم يتم البيع فالثمن للمشتري لأن الجارية لم تجب له فالمال له ﴿قلت﴾ فهل يصلح في هذا اذا جعلها على يدي المشتري أن يشترط النقد (قال) لا يصلح وان اشترط النقد في هذا كان البيع مفسوخا ﴿قلت﴾ فان لم يشترط النقد ونقده المشتري الثمن في أيام الاستبراء أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا كان بغير شرط

— في استبراء الصغيرة والكبيرة التي تحيض والتي —

﴿لا تحيض من صغراً أو كبراً﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كانت لا تحيض من صغراً أو كبراً ومثلها يوطأ فاشتراها رجل (قال) قال مالك يستبرئها بثلاثة أشهر ﴿قلت﴾ فان كانت ممن تحيض (قال) قال مالك يستبرئها بحيضة ﴿قلت﴾ فان كانت ممن تحيض فارتفعت حيضتها أشهراً كيف يصنع في قول مالك (قال) قال مالك لا يطؤها المشتري حتى تمضي لها ثلاثة أشهر الا أن ترتاب فان ارتابت رفع بها الى تسعة أشهر فان لم تحض ولم يتبين بها حمل وطئها مكانه وليس عليه بعد التسعة الا شهر شيء الا أن ترتاب بحمل فان ارتابت بحمل لم توطأ حتى تستبرأ من تلك الرية فان انقطعت عنها الرية بعد الثلاثة الا شهر فتي ما انقطعت أصابها سيدها ولم ينتظر بها تسعة أشهر ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول فيمن اشترى أمة انه لا يقربها حتى تستبرأ بحيضة (قال) وسمعت سفيان الثوري يحدث عن فراس بن يحيى عن

عاصر الشعبي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود أنه قال تستبرأ الأمة إذا بيعت بحیضة (وقاله) القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وفضالة بن عبيد صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعطاء (وقال) ابن شهاب وهى السنة (وقال ربيعة) ان النكاح انما استبرأؤه بعد الايطاء<sup>(١)</sup> والدخول على المنكوحه أمانة لانه انما أحل نكاحها لانها محصنة فليس مثلها يوقف على الریة وان المملوكه التى تشتري حیضتها حیضة واستبرأؤها سنة فلا تنفق المنكوحه والتى تباع (وقال) لى مالك لا تستبرأ الامه فى النكاح (قال) وقال مالك استبراء أرحام الاماء اللاتى لم يبلغن الحيض واللاتى يذسن من الحيض ثلاثة أشهر أمر الناس على ذلك عندنا وهو مع ذلك أعجب ما سمعت الى وان كانت تحيض حیضة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقاله عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة وبكير بن الاشج وغيرهم من أهل العلم

### ﴿ فى استبراء المریضة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فتواضعناها للاستبراء فأصابها فى الاستبراء مرض وارتفعت حیضتها من ذلك المرض فرضى المشتري أن يقبلها بذلك المرض متى يطأ المشتري فى قول مالك (قال) قول مالك لا يطؤها المشتري اذا رفعتها حیضتها الا بعد ثلاثة أشهر فالمرض وغير المرض يدخل فى قول مالك هذا ﴿ قلت ﴾ وكل شئ أصابها فى أيام الاستبراء من مرض أو عيب أو داء يكون ذلك عند الناس عيباً أو نقصاناً فى الجارية فللمشتري أن يردّها ولا يقبلها فى قول مالك (قال) نعم الا أن يجب أن يقبلها بذلك العيب فان رضى أن يقبلها بذلك العيب وقال البائع لا أدفعها اليك اذا كان لك لو وجدت بها عيباً أن تردّها على فليس لك أن تختار على (قال) ذلك الى المشتري ان أحب أن يأخذها أخذها وليس للبائع فى هذا حجة وان

(١) (الايطاء) كذا بالأصل وكتب بهامشه يريد بعد أن أبيح وطؤها اه

أحب أن يترك ترك

﴿ في وطء الجارية في أيام الاستبراء ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يشتري الجارية أبصّلح له أن يقبل أو يباشر في حال الاستبراء (قال) قال مالك لا يتلذذ منها في حال الاستبراء قبلة ولا بجس ولا بنظر ولا بشئ إلا أن ينظر على غير وجه التلذذ فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت من اشتري جارية فوطئها في حال الاستبراء ثم حاضت فصارت له أترى أن ينكّله السلطان بما صنع من وطئه إياها في أيام الاستبراء (قال) نعم إلا أن يعذر بالجهالة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن يشتري رجل جارية وهي بكر فوطئها في حال الاستبراء فأصابها عيب في حال الاستبراء ذهب عين أو ذهب يد أو عوى أو داء فأراد المشتري أن يردها (قال) له أن يردها ويرد معها ما نقصها الوطء ﴿ قلت ﴾ ولا يكون عليه المقر<sup>(١)</sup> في قول مالك (قال) لا لأنها سلعة من السلع فانما عليه ما نقصها الوطء فان لم ينقصها الوطء فلا شئ عليه ﴿ قلت ﴾ وكذلك في قول مالك أن اغتصب رجل جارية فوطئها كانت بكراً أو ثيباً فانما عليه ما نقصها قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يعرف مالك الصداق قال لا ﴿ الليث ﴾ عن يحيى بن سعيد أنه حدثه قال من اشتري جارية قد بلغت المحيض فلا ينبغي له أن يطأها حتى تحيض ولا يقبلها ولا يتلذذ بشئ من أمرها فإذا اشترت الجارية التي قد عرّكت<sup>(٢)</sup> لم توطأ حتى تعرك فإن ماتت قبل ذلك كانت من البائع وليس للمشتري أن يقبلها ولا يغمزها ولا ينظر إليها تلذذاً ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل اشتري جارية حبلى هل يباشرها في ثوب واحد (قال) ما أحب أن يفعل ﴿ مسلمة بن علي ﴾ عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال لا يضع يده عليها حتى تضع وقاله الاوزاعي ﴿ قال ﴾

(١) (المقر) بضم الميم المهملة وسكون القاف هودية الفرج المقصوب وصداق المرأة كما في القاموس اهـ (٢) (قد عرّكت) في القاموس عرّكت المرأة عركا وعراكا بفتحهما وعروكا حاضت كاعركت اهـ

ابن وهب وابن نافع عن مالك من ابتاع أمة حبلى أو كانت له أمة حاملها من غيره فلا يحل له وطؤها كان حملها ذلك عنده أو عند غيره من زوج أو زنا ولا ينبغي له أن يباشرها ولا يقبلها ولا يغمزها ولا يجسها ولا يجردها للذة حتى تضع حملها (قال) وإن بيعت الجارية بالبراءة حاملا أو غير حامل فلا يقبل ولا يباشر ولا يتلذذ لا قبل أن يتبين حملها ولا بعد حتى تضع

❦ في وطء الجارية في أيام الاستبراء ثم تأتي بولد ❦

❦ قالت ❦ أ رأيت أن وطئها في حال الاستبراء ثم جاءت بولد وقد كان البائع وطئها أيضا كيف يصنع بهذا الولد (قال) قال مالك أرى أن القافة تدعى له إذا ولدته لأكثر من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري فإن كان ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري فالولد للبائع إذا أقر بالوطء وينكح المشتري في ذلك كله حين وطئ في حال الاستبراء وإن كان البائع أنكر الوطء فالولد ولد الجارية لأب له إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري ويكون للمشتري أن يردها ولا يكون عليه للوطء غرم وعليه العقوبة إلا أن يكون نقصها وطؤه ❦ قلت ❦ فإن كانت الجارية بكرًا فافتضاها المشتري في حال الاستبراء فجاءت بالولد لأقل من ستة أشهر (قال) لا أب له وهي وولدها للاول إلا أن يقبلها المشتري فذلك له إلا أن يكون البائع أقر أن الولد ولده فينقض البيع ويكون الولد ولده والجارية أم ولد له ❦ قلت ❦ أ رأيت أن قال البائع قد كنت أخذتها ولكن لم أنزل الماء فيها وليس الولد ولدى أيكون ذلك له أم لا (قال) ذلك له ولا يلزمه الولد ❦ قلت ❦ أ رأيت هذه التي وطئ المشتري في حال الاستبراء فجاءت الجارية بولد لأكثر من ستة أشهر فألحقت القافة الولد بالمشتري أتصير أم ولد بهذا الولد في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت أن باع رجل جارية وأقر بأنه كان يطؤها ولا ينزل فيها فجاءت بولد لما يحى به النساء من يوم وطئها سيدها (قال) قال لي مالك يلزمه الولد ولا



ينفعه أن يقول كنت أعزل عنها (وقال أشهب) قد نزل مثل ذلك على عهد  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل انى كنت أعزل عنها فقال له  
 صاحب<sup>(١)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أن الوطاء ينفلت وألحق به الولد  
 ذكره أشهب عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي خبيب عن صاحب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بهذا

﴿تم كتاب الاستبراء بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم﴾

→ ❖ ❖ ❖ ❖ ❖ ←

﴿ويتلوه كتاب المتق الاول وبه يتم الجزء السادس﴾



— فهرسة الجزء السادس من المدونة الكبرى —

(رواية الامام سنخون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم أجمعين)

\*\*\*\*\*

| صحيفة                                  | صحيفة                               |
|----------------------------------------|-------------------------------------|
| ٢ كتاب الايمان بالطلاق وطلاق           | ٤٠ ما جاء في اختلاف الشهداء في      |
| المريض                                 | الشهادات في الطلاق                  |
| ٢ الايمان بالطلاق                      | ٤٥ ما جاء في السيد يشهد على عبده    |
| ١٣ ما جاء في الشك في الطلاق            | بطلاق امرأته                        |
| ١٤ ما جاء في الشك في الطلاق            | ٤٩ كتاب الظهار                      |
| ١٦ ما جاء في الاستثناء في الطلاق       | ٥١ ظهار الرجل من أمته وأمه ولده     |
| ٢٩ ما جاء في طلاق النصرانية والمكره    | ومدبرته                             |
| والسكران                               | ٥٢ فيمن لا يجب عليه الظهار          |
| ٣٠ ما جاء في خيار الامة تمتق وهي تحت   | ٥٢ ظهار السكران                     |
| زوج حر أو عبد                          | ٥٢ تملك الرجل امرأته الظهار         |
| ٣٢ في الامة تمتق فنختار نفسها عند غير  | ٥٣ الظهار الى أجل                   |
| السلطان                                | ٥٤ فيمن ظاهر من نسائه في كلمة واحدة |
| ٣٢ في الامة تمتق تحت العبد فلم تختار   | أو مرة بعد أخرى أو ظاهر من          |
| نفسها حتى عتق زوجها                    | امرأته مراراً                       |
| ٣٣ في الامة تمتق وهي حائض أو لا يبلغها | ٥٥ فيمن قال ان تزوجت فلانة أو كل    |
| الا بعد زمان أ يكون لها خيار نفسها     | امراً أتزوجها                       |
| ٣٤ ما جاء في طلاق المريض               | ٥٦ الحلف بالظهار                    |
| ٣٧ ما جاء في طلاق المريض أيضاً قبل     | ٥٨ فيمن ظاهر من امرأته ثم اشتراها   |
| البناء                                 | وفي الكفارة من اليهودية والنصرانية  |

صحيفه

صحيفه

- ٥٩ فيمن قال ان تزوجتك فانت على  
كظهر أمي وأنت طالق
- ٦٠ الرجل يظاهر ويولي وفي ادخال  
الايلاء على الظهار ومن أراد الوطء  
قبل الكفارة
- ٦٣ في المظاهريطاً قبل الكفارة ثم تموت  
المرأة أو يطلقها
- ٦٤ فيمن ظاهر وهو معسر ثم أيسر أو  
دخل في الصيام والطعام ثم أيسر
- ٦٤ في كفارة العبد في الظهار
- ٦٥ فيمن ظاهر من امرأته ثم طلقها ثم  
كفر قبل أن يتزوجها
- ٦٦ فيمن أكل أو جامع في الصيام في  
الظهار ناسياً أو عامداً
- ٦٧ فيمن أخذ في الصيام ثم مرض
- ٦٧ فيمن ظاهر وليس له الا خادم أو  
عرض قيمته قيمة رقبة
- ٦٨ فيمن أطمع بعض المساكين وصام أو  
أعتق بعض رقبة وأطمع
- ٦٨ في الاطعام في الظهار
- ٧٢ الكفارات بالعتق في الظهار
- ٧٧ فيمن صام شهراً قبل رمضان وشهر  
رمضان
- ٧٨ في أكل المتظاهر ناسياً أو ووطئه  
امرأته
- ٧٩ في التقيء في صيام الظهار  
في مرض المتظاهر من امرأته وهو
- ٨٠ في كفارة المتظاهر  
صائم
- ٨٢ جامع الظهار
- ٨٤ ﴿ كتاب الايلاء واللعان ﴾
- ٨٤ ما جاء في الايلاء
- ٨٥ فيمن قال لامرأته والله لا أطوك ان  
شاء الله
- ٨٦ فيمن قال على نذر أن لا أقربك
- ٨٧ فيمن قال والله لا أطوك في داري  
هذه سنة أو في هذا المصر
- ٨٨ فيمن قال ان وطئتك فكل مملوك  
أملكه فيما أستقبل حر أو قال كل  
مملوك أشتريه من الفسقاط فهو حر
- ٩٠ فيمن قال والله لا أجامعك سنة  
ونوى الجماع
- ٩١ فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان  
لم أفعل كذا ولم يؤت

صحيفة

صحيفة

- ٩٢ فيمن حلف على فعل غيره ١١٧ في لعان الاخرس
- ٩٣ في الذي يحلف بطلاق امرأته ١١٨ في ترك رفع الملاعن الى السلطان
- ليحجن أو يقول لامرأة ليست له ١١٨ في لعان المرأة البكر لم يدخل بها
- بزوجة والله لا أطؤك جاءت بولد
- ٩٣ فيمن قال لامرأة ان تزوجتك ١١٩ في نفقة الملاعنة وسكنائها
- فأنت طالق والله لا أقربك ١١٩ في ملاعنة الحائض
- ٩٤ فيمن قال لامرأة ان تزوجتك ١٢٠ متعة الملاعنة
- فوطئتك فأنت طالق أو آلى من ١٢١ كتاب الاستبراء
- امرأته وهي صغيرة ١٢١ في استبراء الامة المستحاضة
- ٩٥ في الرجل حلف أن لا يوطأ امرأته ١٢١ في استبراء المفتصة والمكاتب
- بطلاق امرأة له أخرى ١٢٢ في استبراء الامة يسبها العدو
- ٩٨ فيمن آلى من امرأته ثم سافر عنها ١٢٢ في استبراء الموهونة والموهوبة
- ١٠١ فيمن آلى من امرأته وهي ١٢٣ في استبراء الامة تباع فتحيض عند
- مستحاضة البائع قبل أن يقبضها المبتاع
- ١٠٣ في الذي يولى من امرأته قبل أن ١٢٥ في استبراء الجارية تباع ثم يستقبله
- يبنى بها البائع
- ١٠٥ ما جاء في اللعان ١٢٧ في استبراء الجارية يباع شقص منها
- ١٠٦ ما جاء في الوقت الذي يلتمن فيه ١٢٨ في استبراء أم الولد والمدرسة اذا بيعتا
- ١١١ ما جاء في الرجل يغيب ثم يقدم من ١٢٨ في استبراء الجارية يشتريها الرجل
- سفره وقد ولدت امرأته ولداً ويكون ١٢٨ في استبراء الامة تباع بالخيار ثم ترد
- الرجل غائباً فيقدم من سفره ١٢٨ في استبراء الجارية ترد بالغيب
- ١١٦ في لعان الاعمي ١٢٩ ما ينقض به الاستبراء

صحيفه

١٢٩ في مواضعة الحامل

١٣١ في مواضعة الامة على يدى المشتري

١٣١ في الامة تموت أو تعطب في

المواضعة

١٣٢ في الرجل يبتاع الامة قد تزوجها

قبل أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن

يطأها

١٣٣ في استبراء الامة تتزوج بغير اذن

سيدها فيفسخ السيد نكاحها

١٣٣ في الاب يطأ جارية ابنه عليه

الاستبراء

١٣٤ في الرجل يطأ جاريته فأراد أن

يزوجها متى يزوجها

١٣٥ في الجارية تشتري ولها زوج لم

يدخل بها فيطلقها

١٣٦ في الرجل يبيع جارية الرجل بغير

أمره فيجيز السيد البيع

١٣٦ في الرجل يخالغ امرأته على الجارية

صحيفه

أعليه استبراء

١٣٦ في الامة تشتري وهي في المدة

١٣٧ في الرجل يطأ الجارية ثم يشتري

أختها أو يتزوجها

١٤١ في استبراء الامة يبيعها سيدها وقد

وطأها

١٤١ ما جاء في استبراء الامة يبيعها

سيدها وقد اشتراها

١٤٢ في استبراء الامة تشتري من المرأة

أو الصبي

١٤٢ النقد في الاستبراء

١٤٣ في استبراء الصغيرة والكبيرة التي

تحيض والتي لا تحيض من صفر

أو كبر

١٤٤ في استبراء المريضة

١٤٥ في وطء الجارية في أيام الاستبراء

١٤٦ في وطء الجارية في أيام الاستبراء

ثم تأتي بولد

# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رَوَايَةُ

الإمام سَحْنُونِ بْنِ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِيِّ

عَنْ

إمام دار الهجرة مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أبي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

المولود بالمدينة المنورة سنة ٩٣ هـ وكنى في بها سنة ١٧٩ هـ

رحمهم الله تعالى

المجلد السابع

من إصدارات

مركز البحوث والدراسات الإسلامية والإقفاة والدراسات الإسلامية

الملكدة العربية السعودية



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— كتاب العتق الأول من المدونة الكبرى —

— في العتق —

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت التدبير والعتق بين أختلف هو (قال) نعم لان العتق بين اذا حنت عتق عليه الا أن يكون جعل حنته بعد موت فلان أو بعد خدمة العبد الى أجل كذا وكذا فيكون ذلك كما قال ﴿ قلت ﴾ والعتق عند مالك واجب لانه شيء قد أنفذه وبثله والتدبير واجب لانه ايجاب أوجه على نفسه واليمين في العتق لازمة والوصية بالعتق عدة ان شاء رجع فيها (قال) نعم هذا كله عند مالك كذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لله علي عتق رقيق هؤلاء أيجبر على عتقهم أم لا (قال) لا يجبر على عتقهم ان شاء أعتقهم وان شاء حبسهم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ وكان مالك يرى ذلك على سيدهم أن يفي بما وعد من ذلك (قال) نعم كان يرى ذلك عليه ﴿ قلت ﴾ فاذا كان يرى ذلك عليه واجبا لم لا يعتقهم عليه (قال) انما هذه عدة جعلها لله من عمل البر فلا يجبر على فعل ذلك ولكنه يؤمر بذلك وانما الذي يمتعه عليه السلطان عند مالك أن لو كانت يمينه بعتقهم فحنت فيها أو أبت عتقهم بغير يمين فأما اذا كان نذراً منه أو موعداً فانما يؤمر بأن يفي ولا يجبر على ذلك

— في الرجل يقول للعبد ان اشتريتك فأنت حر ثم يشتري —

﴿ بمضه أو يشتريه شراء فاسداً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لعبد ان اشتريتك فأنت حر فاشترى بمضه (قال) يعتق عليه

كله عند مالك ويقوم عليه نصيب شركائه لان مالكا قال من قال كل مملوك لي حرّ وله أنصاف ممالك فانه يعتق عليه ما بقي منهم ﴿قلت﴾ أرايت ان قلت ان ملكت فلانا فهو حرّ فملكك نصفه (قال) هو حرّ ويقوم عليك ما بقي ﴿قلت﴾ أرايت ان قلت ان اشتريت فلانا فهو حرّ فاشترته يباع فاسداً (قال) قال مالك من اشترى عبداً يباع فاسداً فأعتقه جاز عتقه فكذلك هذا يعتق عليه ويرد الثمن ويرجعان الى القيمة فيكون عليه قيمة العبد (وقال) مالك اذا اشترى رجل عبداً بثوب فأعتق العبد واستحق الثوب فانه يرجع على بائع الثوب بقيمة العبد ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لأمة ان اشتريتك فأنت حرة أعتق عليه في قول مالك اذا اشترها قال نعم

— الرجل يقول للعبد ان بعتك فأنت حرّ ثم يبيعه —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال الرجل لعبده ان بعتك فأنت حرّ فباعه (قال) قال مالك يعتق علي البائع ويرد الثمن ﴿قلت﴾ فان قال رجل لرجل ان اشتريت عبدك فلانا فهو حرّ وقال سيده وان بعتك فهو حرّ فباعه سيده من الخالف (قال) قال مالك هو حرّ من الذي قال ان بعتك ﴿قلت﴾ لم (قال) لان الحث قد وقع والبيع معا وقد كان مرهوناً باليمين قبل البيع بما عقد فيه قبل أن يبيعه (قال ابن القاسم) وحديثي ابن أبي حازم ان ربيعة كان يقول هو مرتين يمينه ﴿ابن وهب﴾ عن سهل بن أبي حاتم عن قرّة بن خالد قال سئل الحسن البصري عن رجل قال لمملوكة ان بعتك فأنت حرّ فباعه (قال) هو حرّ من مال البائع ﴿أشهب﴾ عن ابن الدراوردي عن عثمان بن ربيعة عن ربيعة أنه قال يعتق لانه كان مرتها باليمين قبل البيع ﴿ابن وهب﴾ وقال ابراهيم النخعي وقتادة في الذي يقول ان بعت غلامي فهو حرّ فباعه فهو حرّ ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن سفیان بن عيينة عن ابن أبي ليلى وابن شبرمة قالوا اذا قال الرجل يوم اشترى هذا الغلام أو أبيعته فهو

حر قال ان اشتراه أو باعه فهو حر على ما قال (فقيل) لابن شبرمة لم يقل ذلك في البيع (فقال) أليس يقول اذا امت فقلامي حرّ فهو مثله

❦ في الرجل يقول كل مملوك لي حرّ وله مكاتبون ومدبرون ❦  
❦ ومدبرون وأنصاف ممالك ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال كل مملوك لي حر لوجه الله وله مكاتبون ومدبرون وأمّهات أولاد أيعتقهم مالك عليه أم لا ( قال ) قال مالك هم أحرار كلهم ❦ قلت ❦ أرايت ان قال كل مملوك لي حرّ البتة وله نصف مملوك أيعتق عليه أم لا ( قال ) قال مالك يعتق عليه ❦ قلت ❦ ويقوم عليه بقيته اذا كان موسراً في قول مالك ( قال ) قال لي مالك نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان قال كل مملوك لي حرّ وله شقص في مملوك أيعتق عليه ذلك الشقة في قول مالك ( قال ) نعم ويقوم عليه شقص صاحبه ان كان له مال ❦ قلت ❦ أرايت ان قال كل مملوك لي حرّ وله ممالك وللمالك ممالك ( قال ) قال مالك لا يعتق عليه الا مملكته ويترك ممالك مملكته في يدي مملكته الذين أعتقوا يبيعونهم رقيقاً لهم ❦ قلت ❦ وكذلك ان كان للمالك أمّهات أولاد لم يعتقوا وكانوا تبعاً لهم في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ فان كان للمالك أولاد من أمّهات أولادهم ( فقال ) يعتقون عند مالك لان الأولاد ليسوا بملك لأبائهم انما هم ملك للسيد ويعتقون كانوا ولدوا قبل حلفه أو بعد حلفه ❦ قلت ❦ أرايت ان قال ان كلمت فلانا فكل مملوك لي حرّ وعنده مكاتبون وأمّهات أولاد ومدبرون وأشخاص من عبيد فكلهم ( قال ) قال لي مالك يحنث فيهم كلهم ويعتقون عليه ويقوم عليه بقية العبيد الذين له فيهم الشقص ان كان موسراً

❦ في الرجل يقول لمملوك غيره أنت حرّ من مالي ولجارية غيره ❦  
❦ أنت حرة ان وطئتك ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يقول لعبد لا يملكه أنت حرّ من مالي ( قال ) لا يعتق

عليه ﴿ قال ﴾ قال مالك وان قال سيده أنا أرضى أن أبيعك منك فإنه لا يمتنع عليه وانما يمتنع عليه عند مالك اذا قال ان اشتريتك أو ملكتك فأنت حرّ فهذا الذي ان اشتراه أو ملكه فهو حرّ عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لأمة لا يملكها ان وطئت فأنت حرة فاشتراها فوطئها (قال) هذه لا تمتنع عليه الا أن يكون أراد بقوله ان وطئتك أي من اشتريتك فوطئتك فأنت حرة فان أراد هذا فهي حرة كما أراد وان لم يرد هذا فلا تمتنع عليه ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال لها ان ضربتك فأنت حرة وهي في ملك غيره (قال) هذا والاول سواء فيما فسر لك ﴿ ان وهب ﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قال في رجل قال لعبد رجل أنت حرّ في مالي ان ذلك باطل وليس ذلك بشيء

— في الرجل يقول كل مملوك أملكه فهو حرّ —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل مملوك أملكه فيما أستقبل فهو حرّ (قال) لا شيء عليه (قال) وقال مالك وان قال كل عبد اشتريه فهو حرّ فلا شيء عليه فيما اشترى من العبيد ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو قال كل جارية اشترتها فهي حرة فلا شيء عليه فيما اشترى من الجوارى (قال) وقال مالك الا أن يسمى جارية بعينها أو عبدًا بعينه أو جنسًا من الاجناس (قال مالك) وهذا مثل الطلاق اذا قال كل جارية أو قال كل عبد أو قال كل مملوك فهو بمنزلة من قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان حلف بهذا وعنده رقيق فان له أن يشتري ولا يمتنعون عليه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهو بمنزلة يمينه في الطلاق اذا حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها وعنده أربع نسوة حرائر كان له أن يتزوج ان طلقهن أو طلق واحدة منهن كان له أن يتزوج وكانت يمينه باطلا في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل عبد أملكه فيما أستقبل فهو حرّ (قال) قال مالك لا تلزمه هذه اليمين وليس بشيء (قال) وقال مالك واذا قال كل عبد أملكه فهو حرّ أو قال كل جارية اشترتها فهي حرة فلا شيء عليه لانه قد عمّ الجوارى وعمّ الغلمان فلا يلزم هذا هذه

اليمين. وذكر ذلك مالك عن ابن مسعود أنه كان يقول من قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق أو كل جارية أبتاعها فهي حرة أو كل عبد أبتاعه فهو حر قال ابن مسعود لا شيء عليه إلا أن يسمى امرأة بعينها أو قبيلة أو نخداً أو جنساً من الاجناس أو رأساً بعينه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال ان دخلت هذه الدار أبداً فكل مملوك أملكه فهو حر فدخل الدار (قال) لا يلزمه الحنث اذا حنث الا في كل مملوك كان عنده يوم حلف وهذا قول مالك ﴿قال﴾ فقلت لمالك فلو أن رجلاً قال كل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله ان تزوجت فلانة ولا رقيق له فأفاد رقيقاً ثم تزوجها بعد ذلك (قال) فلا شيء عليه فيما أفاده بعد يمينه قبل تزويجها ولا بعد تزويجها ﴿وقال﴾ أشهب ﴿اذا قال ان دخلت هذه الدار فكل مملوك أملكه أبداً فهو حر فدخل الدار﴾ (قال) لا يلزمه الحنث اذا حنث في كل مملوك عنده لانه لما قال كل مملوك أملكه أبداً علم أنه أراد الملك فيما يستقبل ألا ترى أنه لو قال كل مملوك أملكه أبداً أو كل امرأة أتزوجها أبداً وله ممالك وله زوجة أنه لا شيء عليه فيما في يديه فكذلك اذا حلف ﴿قال سحنون﴾ أخبرني ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال اذا قال الرجل كل امرأة أنكحها فهي طالق ان ذلك لا شيء عليه الا أن يسمى امرأة بعينها أو قبيلتها أو قريتها فان فعل ذلك جاز عليه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة بنحو ذلك في الطلاق والعتاق (قال ربيعة) وان ناسا يرون ذلك بمنزلة التحريم اذا جمع تحريم النساء والارقاء ولم يجعل الله الطلاق الراحمة ولا العتاقة الا أجراً فكان في هذا كله هلكة من أخذ به

﴿في الرجل يحلف بعتق كل مملوك يملكه من جنس من الاجناس﴾  
 ﴿أو يسميه الى أجل من الآجال﴾

﴿قلت﴾ فلو قال كل مملوك أملكه من الصقالبة أو من الاتراك أو من البربر أو من الفرس أو من مصر أو من الشام فيما يستقبل فهو حر (قال) هذا يلزمه لأنه قد سمي جنساً أو موضعاً ولم يعم فيلزمه هذا عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال كل مملوك

أشتره من مصر فهو حر فأمر غيره فاشتره له أيعتق عليه في قول مالك (قال) نعم  
يعتق عليه لأنه إذا اشترى بأمره فكانه هو الذي اشتراه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال  
كل مملوك أشتره من الصقالبة فهو حر فوهب له عبد صقلبي على ثواب أيعتق عليه  
أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الهبة للثواب بيع من البيوع فاذا كان بيعا عتق  
عليه ﴿قلت﴾ ومتى يكون حراً اذا قبله للثواب أو اذا دفع الثواب (قال) اذا قبله  
للتواب فهو حر ساعته قبل أن يدفع الثواب ويجبر على دفع الثواب اذا كانوا قد  
سموا الثواب وان كانوا لم يسموا الثواب فهو حر ويكون عليه قيمة العبد الا أن  
يرضى بدون القيمة من الثواب لأن الهبة للثواب عند مالك بيع من البيوع فاذا قبله  
للتواب عتق عليه فاذا عتق عليه فقد استهلكه فعليه قيمته وهذا رأيي ﴿قلت﴾  
أرايت ان قال كل مملوك أشتره من الصقالبة فهو حر فوهب له عبد صقلبي لغير  
الثواب أو تصدق به عليه أو وصى له به أو ورثه أيعتق أم لا في قول مالك (قال) قال  
مالك ان كان أراد الابتاع من الصقالبة انما أراد بيمينه أن لا يشترى ولم يرد بيمينه الملك  
فانه لا يعتق عليه وان كان أراد بيمينه الملك حين قال كل مملوك أشتره من الصقالبة  
أراد أن كل مملوك يملكه من الصقالبة فهو حر فورثه أو وصى له به أو وهب له أو  
تصدق به عليه فهو حر ولا يلتفت الى قوله كل مملوك أشتره اذا كان أراد بذلك  
الملك ﴿قلت﴾ فان لم تكن له نية في شيء وكانت يمينه مسجلة <sup>(١)</sup> (قال) فلا شيء  
عليه وهو على الاشتراء أبداً كما حلف حتى يريد الملك ويكون ذلك هو الذي نوى  
﴿قلت﴾ أرايت ان قال ان قلت فلانا أبداً فكل مملوك أملكه من الصقالبة فهو  
حر (قال) فذلك عليه عند مالك اذا كلم فلانا فكل مملوك يملكه بعد ذلك من  
الصقالبة فهو حر ﴿قلت﴾ فان اشترى بعد يمينه وقبل أن يكلمه عبيداً من  
الصقالبة ثم كلمه بعد الشراء (قال) فهم أحرار الا أن يكون أراد بيمينه كل مملوك  
أملكه بعد حنثي فهو حر فذلك على ما نوى اذا كان ذلك الذي نوى وأراد

(١) (مسجلة) أى مطلقة بدون تقييد من أسجل الامر اذا أطلقه اه كتبه مصححه

﴿ قلت ﴾ فان قال كل مملوك أملكه الى ثلاثين سنة فهو حر (قال) هذا يلزمه عند مالك لأنه قد وقت له

﴿ في الرجل يحلف بعتق عبده ان كلم رجلا فيبيعه أو يكاتبه ﴾  
 ﴿ ثم يكلمه ثم يشتريه بعد ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ان كلمت فلانا فعبدي حر فباعه ثم كلم فلانا ثم اشتراه ثم كلم فلانا (قال) قال مالك يحنث هاهنا ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه لم يحنث بالكلام الاول حين كلمه وهو في غير ملكه وانما يحنث فيه اذا كلمه وهو في ملكه (قال) فقلت لمالك فلو فليس فباعه عليه السلطان ثم أيسر يوما ما فاشتراه فكلمه (قال) يحنث وليس بيع السلطان اياه مما يخرج منه من يمينه قال مالك وبيعه وبيع السلطان واحد (قال مالك) وان كلم فلانا المحلوف عليه بعد ما ورث العبد انه لا يحنث ﴿ قلت ﴾ فلو حلفت بعتقه أن لا أكلم فلانا فبعتته ثم كلمت فلانا ثم وهب لي العبد أو تصدق به علي فكلمته (قال) هو حاث ﴿ قلت ﴾ فسا فرق ما بين الميراث في هذا الوجه وبين الشراء والصدقة أو الهبة (قال) قال مالك لان الميراث لم يجره هو نفسه ولكن الميراث جر العبد اليه وهذه الاشياء كلها هو جرّها الى نفسه ولو شاء أن يتركها تركها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لعبده ان كلمت فلانا فأنت حر فكاتبه ثم كلم فلانا (قال) يعتق عليه لان مالكا قال لي من حلف بعتق رقيقه حنث دخل في ذلك المكاتب والمدبر وأمّهات الاولاد والاماء والعبيد فكل هؤلاء يعتق عليه ﴿ قلت ﴾ فان كاتبه وعبدًا آخر معه كتابة واحدة ثم كلم السيد فلانا أعتق هذا الذي كان حلف بعتقه (قال) لا أرى العتق جائزًا الا أن يجيزه صاحبه لانه لو ابتداء عتق أحدهما الساعة لم يجز الا أن يجيز ذلك صاحبه فيجوز فكذلك مسئلتك لانه انما أعتق بكلام مولاه حقيق كلم المحلوف عليه فهو بمنزلة الابتداء ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو أن رجلا حلف أن لا يكلم رجلا بعتق رقيقه فباعهم فوقع منهم أحد عند والده أو عند أخ له فمات فبيع في ميراثه فاشترى منهم رأسًا ثم كلم



صاحبه (قال) مالك ان كان الرأس الذى اشترى هو أكثر من قدر ميراثه عتق عليه كله ان كلمه وان كان أقل من ذلك رجع رقيقاً وان فضل عن قيمة هذا الرأس فلا حث عليه (قال مالك) لانه عندى بمنزلة المقاسمة ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو أن رجلاً حلف بعتق رقيقه أن لا يكلم فلاناً فباعهم ثم ورثهم ولم يكن كلم فلاناً حتى ورثهم ثم كلمه فلا حث عليه وهو قول مالك (وقد) قال غيره من كبار أصحاب مالك فى الذى يحلف أن لا يكلم رجلاً بعتق غلام له ثم يبيعه عليه السلطان فى الدين ثم يشتريه انه بمنزلة الميراث أن لو باعه ثم ورثه لانه يرى أن بيع السلطان له فى الدين ليس مثل بيعه للذى يترحم عليه من بيعه هو من قبل نفسه ثم يعيده اليه ليخرج من يمينه

﴿فى الرجل يحلف بحرية شقص له فى عبد أن لا يدخل الدار﴾  
 ﴿فىشتري الشقص الآخر فىدخل الدار أو يبيع ذلك الشقص﴾  
 ﴿وىشتري الشقص الآخر ثم يدخل الدار﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان حلفت بحرية شقص لى فى عبد ان دخلت هذه الدار فاشتريت الشقص الآخر ثم دخلت الدار (قال) يمتق جميع العبد عند مالك لانه حين دخل الدار حث فى الشقص الذى حلف به فاذا عتق ذلك الشقص عتق عليه مابقى من العبد اذا كان يملكه فان كان لا يملكه فحث فى شقصه ذلك نظر فان كان له مال عتق عليه جميعه وهذا قول مالك فهذا يدل على أنه اذا كان الجميع له أن يمتق عليه جميعه ﴿قلت﴾ أرايت ان باع شقصه من رجل غير شريكه واشترى بعد ذلك الشقص الآخر من العبد من شريكه فدخل الدار التى حلف بحرية شقصه الذى باعه أن لا يدخلها (قال) لا يمتق عليه لان مالكا قال من حلف بعتق عبد له ان دخل هذه الدار فباع العبد واشترى عبداً غيره ثم دخل الدار لم يحث فان عاد فاشتري عبده الذى حلف بحريته ان دخل الدار ثم دخل الدار بعد دخلته الاولى والعبد فى ملكه فانه يحث عند مالك لانه لم يحث بدخوله الاول لانه فى دخوله الاول لم يكن العبد فى ملكه (قال) وانما يحث فى هذا العبد اذا عاد اليه فدخل الدار بعد أن عاد

اليه العبد اذا كان انما عاد اليه باشتراء أو بهبة أو بصدقة أو بوصية أو بوجه من وجوه الملك الا أن يعود اليه بالميراث فانه لا يحنث ان دخل الدار والعبد في ملكه اذا كان انما عاد اليه بميراث ﴿قلت﴾ له ما فرق ما بين الوراثة وبين ماسوي ذلك (قال) لانه لا يهتم في الوراثة أن يكون انما باعه ليرثه والهبة والصدقة هو جرّه الى نفسه ولو شاء ان يتركه لتركه والوراثة ليس يقدر على دفعها عنه ﴿قال سحنون﴾ وقال أشهب مثل جميع ما قال ابن القاسم هو جرّه الى نفسه ولو شاء أن يتركه لتركه والوراثة ليس يقدر على دفعها عنه

﴿ في الرجل يحلف بحرية كل مملوك له أن لا يكلم فلانا ﴾  
 ﴿ وله يوم حلف ممالك ثم أفاد ممالك بعد ذلك ثم كلفه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال كل مملوك لي حرّ يوم أكلم فلانا وله يوم حلف ممالك ثم أفاد بعد ذلك ممالك ثم كلف فلانا وكيف ان كان يوم حلف لا ممالك له ثم أفاد ممالك ثم كلف فلانا (قال) لا يعتق عليه الا ما كان في ملكه يوم حلف (قال مالك) واذا قال الرجل ان كلمت فلانا فكل مملوك لي حرّ أو حلف على ذلك بالطلاق ثم كلف فلانا فانه يعتق عليه ما كان في ملكه يوم حلف وتطلق عليه كل امرأة كانت عنده يوم حلف اذا كلف فلانا (قال) قال مالك وان لم يكن عنده يوم حلف عبد ولم تكن له امرأة يوم حلف فانه لا شيء عليه فيما يتزوج بعد ذلك ولا فيما يشتري بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال ان كلمت فلانا فكل مملوك لي حر فاشترى رقيقا بعد اليمين فكل فلانا أيحنث أم لا (قال) قال مالك لا يحنث الا فيما كان عنده ذلك اليوم (قال مالك) وفي الطلاق كذلك لا يحنث الا في كل امرأة كانت في ملكه ذلك اليوم (قال مالك) والصدقة كذلك

﴿ في الرجل يحلف بحرية عبده إن لم يدخل الدار ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت الرجل يقول لامته ان لم أدخل الدار فأنت حرة (قال)

هذا يمنع من بيعها ولا يطؤها لانه على حنث ألا ترى أنه اذا قال ان لم أدخل الدار  
 فأنت حرة إن مات قبل أن يدخل الدار عتقت الجارية في الثلث بالكلام الذي تكلم  
 به فهذا يدل على أنه كان على حنث واذا قال ان دخلت هذه الدار فأنت حرة فإنه  
 لا يمنع من بيعها ولا من وطئها لانه على برّ وقال لا تقع الحرية هاهنا الا بالفعل  
 (قال) ومن قال لامته ان لم تدخل الدار فأنت حرة (قال) أرى ان كان أراد بقوله على  
 وجه أنه يريد بذلك يكرها فذلك له يَدْخُلها مكرهة ويكون القول قوله ويبر في  
 يمينه وان كان انما قال لها أنت حرة ان لم تدخل الدار ليس على وجه ما ذكرت لك  
 من الاكراه وانما فوض اليها رأيت أن توقف الجارية ويمنع من وطئها ثم يتلوم له  
 السلطان بقدر ما يعلم أنه أراد بيمينه الى ذلك الاجل فان أبت الجارية الدخول وقالت  
 لا أدخل أعتقها عليه السلطان ولم ينتظر موته لان مالكا قال في الرجل يقول للرجل  
 ان لم تفعل كذا وكذا فأمتي حرة أو امرأتي طالق . قال مالك يتلوم له السلطان  
 بقدر ما يرى أنه أراد بيمينه ولا يضرب له في ذلك الاجل الا بقدر ما يرى السلطان  
 ويتلوم له ويحال بينه وبين وطء أمته وبينه وبين وطء امرأته ان كان حلف في هذا  
 بطلاق امرأته ثم يقول السلطان للمحلف عليه افعل هذا الذي حلف عليه هذا  
 الرجل فان قال لا أفعله طلق عليه السلطان امرأته وأعتق عليه أمته ولا ينتظر في هذا  
 في يمينه بالحرية موته ولا يضرب له في يمينه هذا بالطلاق أجل المولى (قال مالك)  
 وانما يتلوم له السلطان في هذا على قدر ما يرى أنه أراد بيمينه الى ذلك من الاجل  
 (قال مالك) وانما الذي يضرب له أجل الايلاء اذا قال لامرأته أنت طالق ان لم  
 أدخل هذه الدار وان لم أفعل كذا وكذا فهذا الذي يضرب له أجل الايلاء بعد  
 أن ترفعه الى السلطان (قال) وقال مالك وأما اذا قال لها أنت طالق ان لم تدخل  
 هذه الدار أو قال لرجل آخر امرأتي طالق ان لم تفعل كذا وكذا فإنه لا يضرب له  
 في هذا في امرأته أجل الايلاء ولكن يتلوم له السلطان على ما وصفت لك فان  
 دخلت الدار أو دخل هذا الاجنبي الذي حلف عليه والا أو قفها فان

قالا لاندخل طلقها عليه السلطان وكذلك ان كانت يمينه على رجل أجنبي بحرية رقيقه ان لم يدخل فلان هذه الدار فهو بحال ما وصفت لك يتلوم له السلطان ولا يكون في هذا موليا اذا حلف بالطلاق ولكن يحال بينه وبينها وفي يمينه بالحرية في هذا يوقف المحلوف عليه بعد التلوم للحالف فان قال لا أفعل ذلك أعتق عليه السلطان وطلق عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف بعتق عبده ليضربه أيحال بين السيد وبين ضربه في قول مالك (قال) لا الا أن تكون يمينه وقمت على ضرر يحال بين السيد وبين ذلك الضرر من عبده فيحنت مكانه ويمتق عليه عبده وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فلو كان ضربا لا يحال بين السيد وبين ذلك الضرب لم يكن له أن يبيعه حتى يضربه قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت من حلف بعتق عبده ليفعلن كذا وكذا فحلت بينه وبين بيع العبد حتى تنظر أيرأم يحنت تحول بينه وبين عمل العبد في قول مالك (قال) لا الا الوطء فانه لا يطأ فيه ان كانت أمة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في رجل قال ان لم أنكح فلانة فغلامي حر أو قال أعتق ما أملك من عبدة ان لم أخاصم فلانا أو قال ان لم أجلد فلانا غلامي مائة سوط فغلامي حر (قال) ربيعة لا يترك أن يبيعه وينتظره ويوقف العبد لذلك (قال ربيعة) وان لم يخاصمه حتى يموت الحالف فانه يعتق في ثلثه وذلك أنه لم يجب الحنث الا بعد موته (وقال) في الذي يحلف ليجلده مائة سوط يوقف العبد فلا يبيعه حتى ينظر أيجلده أم لا ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني الليث قال كتبت الى يحيى بن سعيد في رجل قال لغلامه ان لم أضربك ألف سوط فأنت حر أو قال لجارية له يطؤها مثل ذلك قال يحيى عتقه أحب الى من ضربه ومن خلا بغلامه أو بجاريته وحلف بذلك كان متعديا ظالما وأدبه السلطان ورأيت لو ابتلى بذلك أن يحول بينه وبينه ويعتقه ﴿ابن وهب﴾ قال الليث وقال ربيعة كنت معتقها ولا أنتظر بها أن يضربها ألف سوط وذلك عند الله عظيم وظلم لا ينبغي أن يقر بذلك (وقال مالك) مثله وقال مالك وان حلف على ما يجوز له من الضرب وقف عنها ولم يضرب له أجل ولم يحز له يميها ولا

وطؤها فان باعها فسخ البيع وردت عليه وان لم يضرها حتى يموت فهي في ثلثه  
 (وقد قال ابن عمر) لا يجوز للرجل أن يطأ جارية الا جارية يجوز له بيعها وهبتها  
 (وقال ابن دينار) يمنع من وطئها وتوقف فان باعها رددت البيع وأعتقتها على سيدها  
 لأنني لا أنقض صفقة مسلم الا الى عتق

❦ في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا الى أجل سماه ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لو أن رجلاً حلف بإطلاق امرأته على رجل ان لم يقضه حقه الى  
 أجل كذا وكذا فامرأته طالق البتة (قال) قال مالك فلا أرى أن يحال بينه وبين  
 امرأته الى الاجل وهو مثل ما يحلف هو ليقضينه الى ذلك الأجل (قال ابن القاسم)  
 والعتق عندي مثله اذا حلف ان لم يقض فلانا حقه وان لم يفعل فلان كذا وكذا الى  
 أجل سماه لم يحل بينه وبين رقيقه في وطنه ولا بيعه فان برّ فلان الى ذلك  
 الاجل في القضاء أو في الفعل الى ذلك الأجل كانوا رقيقه وان لم يبر عتقوا عليه بمنزلة  
 ما لو حلف أن لا يكون عليه دين لا وفاء له فيفعل فيه كما يفعل فيمن أعتق رقيقا له  
 وعليه دين ❦ قلت ❦ رأيت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار  
 هذه السنة أو قال لا مته أنت حرة ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة (قال) قال مالك  
 يطؤها وليس له الى بيع الجارية سبيل حتى تمضي السنة فان دخل في السنة برّ وان لم  
 يدخل في السنة حتى تمضي حنث وان كان قد باعها قبل مضي السنة رد البيع وكذلك  
 هذا في الطلاق وان لم يدخل الدار حتى تمضي السنة فانها تطلق فيه ولكن لا يحال بينه  
 وبين وطئها الى السنة وان طلقها واحدة فانقضت عدتها قبل السنة أو صالحها فخلت  
 السنة وليست له بامرأة فحش وليست تحته فانه ان تزوجها بعد ذلك لم يكن عليه شيء  
 وهذا قول مالك لأن مالكا قال في رجل قال لرجل ان لم أقضك حقاك الى سنة فامرأته  
 طالق ورقيقه أحرار انه يطأ امرأته وجواريه في السنة فان مضت السنة ولم يقضه  
 حنث وان طلق امرأته قبل أن تنقضي السنة تطليقة فانقضت عدتها قبل السنة أو  
 صالحها فنقضت السنة ثم تزوجها بعد ذلك فلا شيء عليه ❦ قلت ❦ رأيت ان قال ان لم

أفضك حقتك الى سنة فامرأته طالق ورقيقه أحرار لم قال مالك لا يمنع من الوطء  
ويمنع من البيع الا أن كانت يمينه على بر فلا ينبغي أن يحال بينه وبين بيع أمته وان  
كانت على حنث فانه لا ينبغي أن يطأ جاريته ولا امرأته حتى يبر أو يحنث فلم قال  
مالك ما قال (قال) لأن الرجل الحالف على بر فذلك وطئ الأمة في هذا وهي في  
البيع مرتنة بيمينه وهو حق لها فلا يقدر على بيعها للحق الذي لها في يمينه بقول  
الجارية لا تبغى حتى تبر أو تحنث وهو على بر في الوطء وهي بالبيع مرتنة بيمينه فيها  
﴿قلت﴾ فان قالت الأمة بعني لا أريد أن أطالبك في يمينك بشئ (قال) لا ينظر  
الى قولها ولا تباع حتى يبر أو يحنث ﴿قلت﴾ أرايت إن أعتق الى أجل من  
الآجال أله أن يستمتع ممن أعتقها بحال ما وصفت لك في قول مالك الى ذلك  
الأجل (قال) نعم الا الوطء لا يطؤها ﴿قال سحنون﴾ وقال بعض الرواة عن مالك  
ليس له وطؤها كما ليس له بيعها وقد قال ابن عمر لا يجوز للرجل أن يطأ جارية  
الا جارية ان شاء باعها وان شاء وهبها وذكره ابن القاسم عن مالك أيضاً

﴿في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا فيموت قبل أن يفعل﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة أو قال  
لامته أنت حرة ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة فأت في السنة (قال) فلا شئ  
عليه عند مالك لانه مات على بر ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لرجل أمتي حرة ان لم أفعل  
كذا وكذا أو قال لرجل امرأته طالق ان لم تفعل كذا وكذا فتلوم له السلطان فأت  
الرجل الحالف في أيام التلوم (قال) هو حانث في الجارية وتمتق في ثلث ماله وترثه  
امرأته لان الحنث وقع عليه بعد موته لانه كان لا ينبغي له أن يطأ واحدة منهما في  
تلومه ولو كان على بر لو طئ فاذا مات قبل أن يفعل فقد حنث وعتقت الجارية في الثلث  
وترثه امرأته (وقال أشهب) لا تمتق اذا مات الرجل في التلوم ﴿قلت﴾ لابن  
القاسم فاذا قال لامرأته أنت طالق ان لم أتزوج عليك أو أنت طالق ان لم أدخل هذه  
الدار أهو على حنث حتى يفعل ما قال قال نعم ﴿قلت﴾ فان مات الحالف ومات المرأة

التي حلف عليها هل يتوارثان في قول مالك (قال) نعم يتوارثان ﴿قلت﴾ فهل حنث في يمينه حين مات أو ماتت (قال) قال لى مالك لا حنث بعد الموت ﴿قلت﴾ فكيف كان هذا على حنث وحلت بينه وبين امرأته وضربت له أجل الايلاء لانه عندك على حنث وهو اذا مات أو ماتت امرأته قلت لا يحنث فلم كان هذا هكذا (قال) لانه لا حنث عندنا بعد الموت ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف في الصحة على شئ ليفعله بعق رقيقه فمات ولم يضرب لذلك أجلا قبل أن يفعله أيعتق رقيقه من الثلث أو من جميع المال (قال) قال مالك يعتقون من الثلث (قال مالك) ولا يستطيع أن يبيعهم قبل موته وان كانت فيهم جارية لم يقدر على أن يطأها حتى يبر أو يحنث فتخرج حرة ﴿قلت﴾ فلم جعلهم مالك من الثلث وأصل يمينه كانت في الصحة (قال) لان الحنث نزل بعد الموت وكل عتق بعد الموت فهو في الثلث لانه لم يزل على الحنث حتى مات فلما ثبت على الحنث حتى مات علمنا أنه انما أراد أن يعتقهم بعد موته وقد علمت أن من أعتق في المرض أنه من الثلث فالذى بعد الموت أحري أن يكون من الثلث لان للرجل أن يوصى بأن يعتق عنه بعد موته ولا يجوز أن يوصى رجلا بطلاق امرأته بعد موته

— في الرجل يحلف بحرية عبده أن لا يفعل كذا وكذا —

﴿فبيع عبده ذلك ثم يشتريه﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لعبده أنت حر ان دخلت هذه الدار فباعه ثم اشتراه (قال) يرجع عليه اليمين عند مالك

— في الرجل يحلف بحرية مماليكه فيحنث وعليه دين —

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال كل مملوك لى حر وعليه دين يفترق المالك وليس له مال سواهم وقال هذه المقالة في صحته (قال) قال مالك لا يجوز عتقه لان عليه ديناً يفترق قيمتهم ﴿قلت﴾ فان كان الدين لا يفترق قيمتهم (قال) يباع منهم جميعاً بقدر الدين بالسوية ثم يعتق ماسوى ذلك ﴿قلت﴾ أبالقرعة أم بغير القرعة (قال) يعتق



منهم بالخصص بغير قرعة وليست القرعة عند مالك الا في الذي يعتق في وصية ﴿سحنون﴾ وقال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا انه لا يجوز عتاقة الرجل وعليه دين يحيط بماله ولا هبته ولا صدقته وان كانت الديون التي عليه الى أجل وان كان بعيداً الا أن يأذن له في ذلك غرماؤه وأما بيعه وابتاعه ورهنه فذلك جائز وانما الرهن مثل البيع (قال مالك) ولا ينبغي له أن يطاء شيئاً من ولائذه الا ان يرد الغرماء عتقهن عليه وان أجاز الغرماء عتقهن مضى عليه وان أيسر قبل أن يحدث فيهن بيعاً عتقن

— في الرجل يحلف بحرية أحد عبده ثم يحنث —

﴿قلت﴾ أرايت رجلاً حلف بطلاق إحدى امرأتي هاتين فحنث (قال) قال مالك ان كانت له نية حين قال إحدى امرأتى هاتين طالق طلقت تلك بعينها وهو مصدق وان لم تكن له نية طلقها عليه جميعاً (قال) ابن القاسم فاذا جحد وشهد عليه كان بمنزلة من لم تكن له نية (قال) وقال مالك وان كان نوى واحدة فأنسيها طلقها عليه جميعاً ﴿قلت﴾ فان قال رأس من رقيق حر ولم ينو شيئاً ولا واحداً بعينه (قال) فهو مخير في أن يعتق من شاء منهم وانما هو بمنزلة من قال رأس من رقيق صدقة على المساكين أو في سبيل الله فهو مخير فيمن من شاء منهم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لعبد له أحداً حر (قال) ان كانت له نية في أحدهما قبلت نيته وصدق ولا يمين عليه وان لم تكن له نية أعتق أيهما شاء والطلاق مخالف لهذا اذا طلق إحدى امرأتيه ان نوى واحدة والا طلقها عليه جميعاً ﴿قلت﴾ فان قال ذلك في صحته ثم مرض فقال في مرضه نويت هذا العبد أيكون مصدقاً ويخرج من جميع المال (قال) نعم أراه من جميع المال الا أن يكون قيمة الذي زعم أنه نواه أكثر من قيمة الآخر فأجعل الفضل الذي أهتمته فيه في الثلث (وقال) غيره يخرج فارعا<sup>(١)</sup> من رأس المال

(١) (فارعا) أي مرتفعاً عالياً قال في اللسان وفي حديث شريح انه كان يجعل المدبر من الثلث وكان مسروق يجعله الفارع من المال والفارع المرتفع العالي اهـ

﴿ في البعد يحلف بحرية كل مملوك يملكه الى أجل ﴾  
 ﴿ ثم يعتق ويملك ممالك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً حلف فقال كل مملوك أملكه الى ثلاثين سنة فهو حر فاعتقه سيده فاشترى رقيقاً في الثلاثين سنة أيعتقون عليه أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني كنت عند مالك فأتاه عبد فقال له اني سميت اليوم لجارية فماسروني في ثمنها قال فقلت هي حرة ان اشتريتها ثم بدالي أن اشترىها ( قال ) قال مالك لا أرى أن تشتريها ونهاه عن ذلك وعظم الكراهية فيها ( قال ) فقلت له أسيده أمره أن يحلف بذلك ( قال ) فقال لي مالك لا لم يخبرني أن سيده أمره بذلك وقد نهته عنها أن يشتريها فسألتك أين من هذا عندي انه يعتق عليه ما يملكه في الثلاثين سنة اذا هو عتق واليمين له لازمة حين حلف بها ولكن ما ملك من العبيد وهو عبد في ملك سيده انما منعنا من أن يعتقهم عليه لان البعد ليس يجوز عتقه عبداً له الا باذن سيده وهذا رأيي الا أن يعتق وهم في ملكه فيعتقوا عليه بمنزلة من أعتق ولم يرد السيد عتقه فكذلك هو فيما حنث اذا لم يرد السيد بمنزلة ما أعتق يجوز ذلك عليه بعد عتقه اذا كانوا في يديه ولقد سمعت مالكا وأرسلت اليه أمة مملوكة حلفت بصدقة مالها أن لا تكلم أختها فأرادت أن تكلمها فقال ان كلمتها رأيت ذلك يجب عليها في ثلث مالها بعد عتقها ( قال ابن القاسم ) وذلك عندي فيما قال مالك اذا لم يرد ذلك السيد حتى يعتق فالصدقة والعتق بمنزلة واحدة يجب ذلك عليه الا أن يرد ذلك السيد بعد حنثه وقبل عتقه فلا يلزمه فيهم ويلزمه فيما أفاد بعد عتقه الى الاجل الذي حلف اليه وهذا أحسن ما سمعت

﴿ في الرجل يقول لأخته أنت حرة ان دخلت ﴾

﴿ هاتين الدارين فتدخل احدهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لأخته ان دخلت هاتين الدارين فأت حرة فدخلت احدى

الدارين (قال) هي حرة عند مالك (وقال) اذا قال الرجل لامرأته ان دخلتما الدار فأتتما طائقتان أو لعبدييه أتما حران فدخلتما واحدة أو واحد من العبدین (قال) لا شيء عليه حتى يدخل جميعا ﴿قال سحنون﴾ وقال أشهب يمتق الذي دخل ولا يمتق الآخر وليس لمن قال لا يمتقان الا بدخولهما معا قول ولا لمن قال يمتقان جميعا اذا دخل واحد قول

﴿في الرجل يقول لعبده أنت حر ان دخلت هذه الدار﴾  
﴿فيقول العبد قد دخلتها﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول لعبده أنت حر ان دخلت هذه الدار أو يقول لامرأته أنت طالق ان دخلت هذه الدار فقالت المرأة والعبد بعد ذلك قد دخلتها (قال) أما فيما بينه وبين الله فيؤمر بفراق امرأته ويمتق عبده لانه قد صار في حال الشك في البر والحنث وأما في القضاء فلا يجبر على طلاقها ولا على عتقه. وكذلك لو قال لهما ان كنما دخلتما هذه الدار فأنت حر وأنت طالق فقالا انا قد دخلنا انهما في قول مالك سواء أقرأ أو لم يقرأ لا يمتق العبد ولا تطلق المرأة بقضاء لان الزوج والسيد لا يلمان تصديق ذلك الا بقولهما فانه يؤمر بأن يطلق ويمتق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يجبر في القضاء على ذلك

﴿في الرجل يقول لامته أنت حرة ان كنت تبغضيني فتقول أنا أحبك﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامته أنت حرة ان كنت تبغضيني فتقول أنا أحبك ولست أبغضك أو قال لهما أنت حرة ان كنت تحبيني فقالت أنا أبغضك أتمتق عليه أم لا (قال) هذا عندي حاث لانه لا يدري أصدقت في قولها أو كذبت فهو على حث ولا ينبغي له أن يحبسها بمدينته طرفة عين ولكن يمتقها ويخليها ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال ان كان فلان يبغضني فملى المشي الى بيت الله فقال فلان أنا أحبك (قال) عليه أن يمشي لانه لا يدري أصدق فلان في مقالته أو كذب (قال) وهذا

قول مالك لاني سألت مالكا والليث عن الرجل يسأل امرأته عن الخبر فيقول لها أنت طالق ان كتمتني وان لم تصدقيني فتخبره الخبر فلا يدري أ كتمته ذلك أم صدقته الا أنها تقول للزوج قد صدقتك ولم أ كتمك فقالا جميعاً نرى أن يفارقها لانه لا يدري أ صدقته أم كذبت فكذلك مسائلك هذه كلها وما كان مما يشبه هذا الوجه فهو على مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أ يقضى عليه في هذا بالحنث في الحرية وفي الطلاق أم لا (قال) لا يقضى عليه ولكن يؤمر بذلك ولا يجبر على ذلك

— في الرجل يجعل عتق عبده بيده في مجلسهما —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لعبده أعتق نفسك في مجلسك هذا ففوض ذلك اليه فقال العبد قد اخترت نفسي بنوي العبد بذلك المتقأ يكون حراً أم لا (قال) اذا نوى العبد بذلك الحرية عتق لان قوله قد اخترت نفسي من حروف العتق ﴿ قلت ﴾ ويجعل القول قوله أنه انما أراد بذلك المتقأ قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان لم ينو العبد بذلك الحرية فلا حرية له (قال) نعم لا حرية له اذا لم يرد بذلك الحرية ﴿ قلت ﴾ فان قال أنا أدخل الدار ينوي بذلك المتقأ (قال) هذا لا يكون بقوله أنا أدخل الدار حراً لان هذا ليس من حروف العتق ﴿ قلت ﴾ فلو أن السيد قال لعبده ادخل الدار وهو يريد بلفظه ذلك حرية العبد (قال) هو حر عند مالك اذا أراد بذلك اللفظ عتق العبد ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين قول السيد لعبده ادخل الدار ينوي بذلك اللفظ عتق العبد وبين قول العبد أنا أدخل الدار وهو ينوي بذلك اللفظ حرية نفسه في هذا الذي فوض سيده اليه العتق (قال) لان العبد مدع في ذلك فلا يصدق لانه لم يتكلم بالعتق ولا بحروف العتق فالسيد هاهنا مصدق على نفسه والعبد لا يصدق في هذا سيده وانما مثل ذلك مثل رجل قال لامرأته أمرك بيدك فقالت أنا أدخل بيتي ثم جاءت بعد ذلك تدعي أنها أرادت الطلاق لم يقبل قولها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قالت المرأة أو قال العبد أما اذا لم تجزوا ما كان من قولنا في ذلك فنحن نطلق ونعتق الآن من ذى قبل (قال) لا يكون ذلك اليهما ﴿ قلت ﴾ وان كان ذلك في المجلس الذي فوض فيه الزوج والسيد

اليهما (قال) نعم لا يكون اليهما من ذلك شيء لانهما قد تركا ذلك حين أجابا بنفي طلاق ولا عتاق ﴿قلت﴾ فان سكتا حتى تفرقا أليس ذلك في أيديهما في يد المرأة أو في يد العبد (قال) لا الا في قول مالك الآخو وليس عليه جماعة الناس ولا أهل المدينة وليس ذلك رأيي ﴿قلت﴾ فلم لا يكون في قول مالك هذا للعبد والمرأة أن يعتق وأن تطلق في ذلك المجلس اذا أبطلت قولهما الاول (قال) لانها بالقول الاول تاركة لما جعل لها حين أجابت وأجاب العبد بجواب لم ينزم السيد وفي السكوت هما على أمرهما فليس لهما بعد ذلك قضاء لا في قوله الاول ولا في الآخر وفي السكوت هما على أمرهما عند مالك حتى يحجى من ذلك ما يعلم أنهما قد تركا ما كان جعل اليهما لان مالك سئل اذا كان يقول ذلك لهما ما كانا في مجلسهما فان تفرقا فلا شيء لهما فقليل لمالك فان طال المجلس بهما حتى يرى أنهما قد تركا ذلك أو يخرجان من الذي كانا فيه الى كلام غيره يستدل بذلك على ان هذا ترك لما كانا فيه بطل ما جعل في أيديهما من ذلك فهي اذا أجابت بجواب ما لا يلزم الزوج فهي بمنزلة من ترك ما كان لها من ذلك لانها قد قضت بقضاء لا يلزم الزوج فليس لها أن تقضى بعد ذلك ألا ترى أنها في قول مالك الآخر ان ذلك لها وان قامت من مجلسها الا أن توقف أو تترك يطؤها أو يباشرها أو نحو ذلك فيكون ذلك تركا لما كان في أيديهما من ذلك فكذلك اذا قضت بما لا يلزم الزوج في الذي جعل اليها فليس لها بعد ذلك في الامر قليل ولا كثير (قال ابن القاسم) ورأى على قول مالك الاول وعليه جماعة الناس أنهما اذا تفرقا ولم تقض بشيء فليس لهما بعد ذلك قضاء ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره اذا قال لعبد عتقك في يدك فقال قد اخترت نفسي أو قال له أمرك في يدك في العتق فقال له قد اخترت نفسي انه حر وان زعم أنه لم يرد بذلك العتق بمنزلة المرأة تقول قد اخترت نفسي فهي طالق وان قالت لم أرد الطلاق وان قال العبد أنا أدخل الدار وأنا أذهب أو أنا أخرج لا يكون هذا عتقا الا أن يكون أراد بذلك العتق فان كان أراد بذلك العتق فقد عتق لان هذا من الكلام يشبه أن يكون يريد به العتق

— ما يلزم من القول في المتق —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن السيد قال لعبده ادخل الدار وهو يريد بلفظه ذلك حرية المبد (قال) هو حر عند مالك إذا أراد بذلك اللفظ عتق عبده فأما إن كان أراد أن يقول أنت حر فيزل لسانه فيقول ادخل هذه الدار أو ما أحسنك أو أخزأك الله فإنه لا يكون حراً حتى يكون ينوى بأن المبد حر بما قال له من اللفظ بقوله أخزأك الله وبقوله ادخل الدار. وكذلك الطلاق لو أن رجلاً أراد أن يقول لامرأته أنت طالق فزل لسانه فقال أخزأك الله أو عليك لعنة الله زل لسانه عن الطلاق فإن هذا لا تطلق عليه امرأته حتى يكون الزوج ينوى بالكلمة بعينها الطلاق قبل أن يتكلم بها أي أنت بما أقول لك من قولي أخزأك الله وما أحسنك وما أشبه هذا من الكلام أنت بما أقول من هذا اللفظ طالق فهي طالق وإن لم يكن ذلك الكلام من حروف الطلاق وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال رجل لرجل أعتق جاري فقال لها ذلك الرجل اذهبي وقال أردت بذلك المتق (قال) تمتق لانه من حروف المتق ﴿ قلت ﴾ فإن قال ذلك الرجل لم أرد بذلك المتق (قال) القول قوله ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا قال وبلغني عن مالك أنه قال في الرجل يقول لعبده يدك حرة أو رجلك حرة أنه يمتق عليه جميعه ﴿ قلت ﴾ وإن شهد عليه بذلك وهو يحجده قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت من قال لجاريته أنت برية أو بائن أو بثة أو خلية أو قال اعزبي أو استري أو تقني أو كلي أو اشربي يريد بذلك اللفظ الحرية أعتق عليه (قال) نعم إذا أراد بذلك اللفظ الحرية (قال) وكذلك الطلاق وكل لفظ تلفظ به رجل يريد بأن امرأته طالق بذلك اللفظ وإن لم يكن ذلك اللفظ من حروف الطلاق فهي بذلك اللفظ طالق عند مالك وكذلك الحرية (وقال مالك) من قال لعبده أنت حر اليوم انه حر بذلك أبداً ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة في الرجل يقول أشهدكم أن مائلاً هذه الوليدة فهو حر أو يقول أشهدكم أن رحمها حر قال ربيعة إن قال رحمها حر فهي حرة وإن قال كل ما ولدت فهو حر فاولدت وهي له فمسي أن يمتق

وان مات أو باعها انقطع ذلك الشرط عنها واسترقت هي وولدها وذلك لان قوله لها لم يحرم بيعها ولا أن تكون ميراثا يتداولها من يرثها ولا نهلم يعتق شيئا رقه يومئذ بيده ولا بشئ<sup>(١)</sup> تكون العتاقة في مثله ولا ملكا هو له يومئذ

— ما لا يلزم من العتق بالقول —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال الرجل لعبده أنت حر اليوم من هذا العمل (قال) اذا قال سيده انما أردت بهذا القول اني قد أعتقته من هذا العمل ولم أرد الحرية فالقول قوله في رأيي ولا يكون حراً ويخلف على ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده وعجب من عمله أو من شيء رآه منه فقال له ما أنت الا حر أو قال له تعال يا حر ولم يرد بشئ من هذا الحرية انما أراد أى أنك تمصيني فأنت في معصيتك اياي مثل الحر (قال) قال مالك ليس على سيده في هذا القول شيء فيما بينه وبين الله تعالى ﴿قلت﴾ وفي القضاء أيضاً (قال) نعم وانما الذى سئل عنه مالك في القضاء (وسئل) مالك عن طباح كان لرجل وكان عنده رجال فطبخ طبخا فأجابه فقال سيده أنت حر قال مالك لا يلزمه في هذا حرية وانما معنى قوله أنه حرّ الفاعل أو عمل عمل الاحرار ﴿قلت﴾ ولا يمتقه عليه القاضى اذا كانت للعبد بيعة (قال) لا يعتق عليه وان كانت للعبد عليه بيعة ﴿قلت﴾ أرايت رجلا قال في أمته هي حرة لانه مرّ على عاشر ونحو هذا من الاشياء وهو لا يريد بذلك القول حرية الجارية أعتق عليه الجارية فيما بينه وبين الله في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان أقامت الجارية عليه البيعة أعتق عليه الجارية أم لا (قال) اذا عرف من ذلك أنه دفع بذلك القول عن نفسه مظلمة لم تعتق عليه الجارية في رأيي وان قامت بذلك البيعة ﴿قلت﴾ أرايت الذي يقول لأمته أنت حرة وينوى الكذب فيما بينه وبين الله تعالى أو قال لامراته أنت طالق ونوى الكذب فيما بينه وبين الله تعالى (قال) ذلك لازم له في الطلاق وفي الحرية ولا تنفعه بيته التي نوى ولا ينوئى في هذا انما ينوئى اذا كان لذلك وجه انما قال لها ذلك لوجه كان فيه بمنزلة ما وصفت لك من أمر العاشر ونحو ذلك ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول في المرأة



تقول لجارتها أو الرجل يقول لعبده يا حرّ انما أنت حرّ على وجه أنك لا تطيعني قال مالك ليس هذا بشيء ( قال ) ولقد سأله رجل عن عبد كان له طبّاخ وانه صنع له صنيعا فطبخ له العبد فأحسن الطبخ فدعا اخوانا له فأعجبهم فقالوا لمولاه لقد أجاد فلان طبخه قال انه حرّ قال مالك ليس هذا بشيء انما أراد به حرّ الفعّال فلا يمتنع عليه بهذا ﴿ قلت ﴾ رأيت الرجل يقول لعبده لا سبيل لي عليك أو لا ملك لي عليك ( قال ) ان كان جرّ هذا الكلام كلام كان قبله يستدل بذلك الكلام الذي جرّ هذا القول أنه لا يريد بهذا القول الحرية فالقول قول السيد وان كان هذا الكلام ابتداء من السيد أعتق عليه العبد ولم أسمعه من مالك ﴿ قلت ﴾ رأيت ان قال الرجل لأخته هذه أختي أو لعبده هذا أخي ( قال ) اذا لم يرد به الحرية فلا عتق عليه ﴿ ابن وهب ﴾ قال وقال الحسن في الرجل يقول لفلانه ما أنت الا حرّ وهو لا يريد الحرية انه ليس بشيء ( وقال ) عثمان بن عفان لا عتاقة الا لله

﴿ في الرجل يقول لعبده قد وهبت لك عتقك أو نصفك ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن رجلا قال لعبده قد وهبت لك عتقك أو قال قد تصدقت عليك بعتقك أي يكون حرّاً مكانه ( قال ) سمعت مالكا يقول في الرجل يقول لعبده قد وهبت لك نفسك انه حرّ ﴿ قلت ﴾ قبل العبد أو لم يقبل ( قال ) نعم قبل العبد أو لم يقبل في قول مالك هو حرّ فسلتكم مثل هذا ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره اذا وهبه نفسه فقد وجب العتق لانه لا ينتظر منه قبول مثل الطلاق اذا وهبها فقد وهب ما كان يملك منها جاءت بذلك الآثار لان الواهب في مثل هذا لم يهب لأن ينتظر قبول من وهب له كالأموال التي توهب فان قبل الموهوب له نفذ وان رده رجع الى الواهب ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن رجل وهب لعبده نصفه قال أراه حرّاً كله ( قال ابن القاسم ) لانه حين وهب له نصفه عتق عليه كله وولاه كله للسيد وكذلك اذا أخذ منه دنائير على عتق نصفه أو على بيع نصفه من نفسه فالعتق في جميع ذلك انما هو من السيد نفسه فيكون مارقاً منه تبعا لما عتق

منه ويعتق جميعه ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن عبد بين رجلين أعطى العبد أحدهما دنائير على أن يعتقه ففعل (قال) ينظر في ذلك فان كان أراد وجه العتاقة عتق عليه كله (قال مالك) ويقول عليه نصيب صاحبه (قال ابن القاسم) ويرد المال الى العبد ولا يكون له منه قليل ولا كثير لأن من أعتق عبداً بينه وبين آخر واستثنى من ماله شيئاً عتق العبد عليه كله ويرد ما استثناه من المال الى العبد فكذلك اذا أراد وجه العتاقة بما أخذ منه وان علم أنه لم يرد وجه العتاقة وانما أراد وجه الكتابة ولم يرد العتاقة فسخ ما صنع وكان العبد بينهما وأخذ صاحبه منه نصف ما أخذ من العبد

— في الرجل يحمل عتق أمته في يدها ان هويت أو رضيت —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها أنت حرة ان هويت أو رضيت أو شئت أو أردت متى يكون ذلك للأمة (قال) ذلك لها وان قامت من مجلسهما مثل التملك في المرأة الا أن تمكنه من الوطء أو من مباشرة أو من قبلة أو ما يشبه هذا وتوقف الجارية فاما أن تختار حريتها واما أن تترك وأما أنا فلا أرى لها بعد أن يفترقا من المجلس شيئاً الا أن يكون شيئاً فوضه اليها

— الاستثناء في العتق —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لعبيد له أنتم أحرار الا فلانا (قال) ذلك له ﴿ قلت ﴾ أليس قد قلت قال لي مالك لا استثناء في العتق أليس هذا استثناء (قال) ليس هذا عند مالك الاستثناء الذي قال مالك فيه انه لا استثناء في العتق انما ذلك الاستثناء الذي لا يجوز في العتق اذا قال ان شاء الله فذلك الذي يعتق عليه ولا يكون استثناءه شيئاً ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال لفسائه أنتن طوالق الا فلانة (قال) نعم هو كذلك عند مالك وليس هذا عند مالك بمنزلة ما لو قال أنتن طوالق ان شاء الله ﴿ قال سحنون ﴾ وقاله أشهب ﴿ قلت ﴾ أو أرايت ان قال غلامي حرٌ ان قلت فلانا الا أن يدولي أو الا أن أرى غير ذلك (قال) ذلك له عند مالك ﴿ قال ﴾ وسئل مالك وأنا

عنده عن رجل قال لامرأته أنت طالق البتة ان أكلت ممي شهراً إلا أن أرى غير ذلك فوضع له طعام بمد ذلك فأنت قفعدت معه فوضعت يدها لتأكل فنهاها ثم قال لها كلي فإذا ترى فيه (قال) ان كان هذا الذي أردت وهو مخرج يمينك ورأيت ذلك فلا أرى عليك شيئاً ﴿قلت﴾ فما فرق بين هذا وبين قوله غلامي حرّ ان كنت فلانا إلا أن يشاء الله ذلك (قال) ذلك ليس في الحرية استثناء وليس ما جعل من المشيئة اليه أو الى أحد من العباد ممن يشاء أو ممن لا يشاء مثل مشيئة الله عز وجل لأن الرجل اذا قال أنت طالق ان شئت أو ان شاء فلان لم تطلق عليه حتى تشاء أو يشاء فلان واذا قال أنت طالق ان شاء الله طلقت عليه مكانها وعلمنا أن الله قد شاء طلاقها حين لزمه الطلاق لأنه حين تكلم بالطلاق لزمه الطلاق وهذا رأيي

﴿فيمن أمر رجلين أن يعتقا عبده فأعتقه أحدهما﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لرجلين اعتقا عبدي هذا فأعتقه أحدهما أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في رجلين فوَضَ اليهما رجل أمر امرأته فقال قد جعلت أمر امرأتى بأيديكما فطلقاها فطلقها أحدهما دون صاحبه (قال) قال مالك لا يلزمه ذلك (قال) وأما اذا لم يفوض اليهما وكانا رسولين فالطلاق لازم له وان لم يطلقاها عليه ولم أسمع هذا من مالك وكذلك العتق عندي اذا كان على التفويض فهو كما وصفت لك وان كانا رسولين عتق عليه وان لم يعتقاها ﴿قلت﴾ أرايت ان جعل عتق جاريته يدي رجلين فأعتقها أحدهما دون صاحبه أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ان كان ملكهما جميعا فأعتقها أحدهما فلا يجوز وان كانا رسولين جاز ذلك عند مالك ﴿قال سحنون﴾ وكذلك قال أشهب وغيره من كبار أصحاب مالك في تملك العتق اذا ملكها أمرها في العتق ورجلا آخر معها أو يملك رجلين سواها في العتق فأعتق أحدهما وأبي الآخر أن يعتق (فقال) لا عتق لها حتى يجتمعا جميعاً على العتق لأن الى كل واحد منهما مال صاحبه وكذلك اذا كانت هي منهما فأن وطئها

وهي أحدهما فقد انتقض الأمر الذي جملة لها

❦ في الرجل يدعو عبداً له باسمه ليعتقه فيجيبه غيره ❦

❦ فيقول له أنت حر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن دعا عبداً له يقال له ناصح فأجابه مرزوق فقال له أنت حر وهو يظن أنه ناصح وشهد عليه بذلك (قال) يمتقان عليه بذلك جميعا يمتق مرزوق بما شهد له ويمتق ناصح بما أقر له مما نوى وأما فيما بينه وبين الله فإنه لا يمتق الا ناصح (قال ابن القاسم) فإن لم تكن عليه بينة لم يمتق عليه الا الذي أراد ولا يمتق عليه الذي واجبه بالعتق ❦ قال سحنون ❦ وقال أشهب في رجل دعا عبداً له يقال له ناصح فأجابه مرزوق فقال له أنت حر فقال أراه حراً فيما بينه وبين الله وفيما بينه وبين العباد ولا أرى لناصر عتقا الا أن يحدث له العتق لانه دعاه ليعتقه فلم يعتقه وأعتق غيره وهو يظنه أنه هو قد رق هذا وحرم هذا

❦ في العبد بين رجلين يقول أحدهما ان لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر ❦

❦ ويقول الآخر ان كان دخل المسجد أمس فهو حر ولا يوقنان أ دخل أم لا ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن عبداً بين رجلين فقال أحدهما ان لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر وهو لا يستيقن دخوله وقال الآخر ان كان دخل المسجد أمس فهو حر وهو لا يستيقن أنه لم يدخله (قال) ان كانا يدعيان علم ما حلفا عليه دينا لذلك وان كانا لا يدعيان علم ما حلفا عليه ويزعمان أنهما حلفا على الظن فان العبد لا ينبغي أن يملكاه وينبغي أن يمتق عليهما لانه لا ينبغي لهما أن يسترقاه بالشك (قال ابن القاسم) ولا يجبران على العتق بالقضاء عليهما ❦ قال سحنون ❦ وقال غيره يجبران على ذلك وقد قال عبد الله بن عمر يفرق بالشك ولا يجمع بالشك

❦ ما جاء في عتق السهام ❦

❦ قال ❦ وقال مالك فيمن أعتق عشرة أعبد من عبيده في مرضه وله ستون مملوكا

قال مالك يمتق منهم سدسهم بالسهم ﴿قلت﴾ فان ماتوا كلهم الا عشرة أعبد (قال) اذا ماتوا كلهم الا عشرة أعبد فان مالكا قال ان كان الثلث يحملهم عتقوا كلهم هؤلاء المشرة جميعهم ﴿قلت﴾ فان كانت قيمة هؤلاء المشرة أكثر من قيمة هؤلاء الخمسين الذين ماتوا (قال) نعم وان كانوا أكثر قيمة ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه انما ينظر الى عدد من بقي منهم فان بقي عشرة عتقوا جميعهم في الثلث ان حملهم الثلث وان لم يحملهم الثلث عتق منهم مبلغ الثلث بالقرعة ورق منهم ما بقي ﴿قلت﴾ فان كان ما بقي من الستين أحد عشر عبداً (قال) يمتق منهم عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً ان حمل ذلك الثلث بالقرعة ﴿قلت﴾ فان بقي منهم عشرون عبداً (قال) يمتق منهم النصف بالقرعة ويرق ما بقي منهم ان حمل الثلث نصفهم ﴿ابن القاسم﴾ وأصل هذا القول أن ينظر الى عدة من بقي فان كانوا عشرة عتقوا كلهم وان كان الذين بقوا عشرين عتق منهم نصفهم بالقرعة وان كانوا ثلاثين عتق ثلثهم بالقرعة ورق ما بقي منهم وان لم يمت منهم أحد عتق منهم سدسهم (قال) وهذا كله قول مالك (قال) والقرعة بين العبيد انما هي على قيمتهم ﴿قال﴾ وقال مالك من أعتق رقيقاً له بتلاعه مونه لا يحملهم الثلث فان هؤلاء يفرع بينهم ﴿قلت﴾ كيف يفرع بينهم في قول مالك (قال) ان كانوا ان قسموا ينقسموا قسموا وأفرع بينهم على أي الاثلاث ثعم وصية الميت فاذا أصاب ثلثا منها عتق وان كانوا لا ينقسمون فانهم يقومون جميعاً ثم يسهم بينهم فمن خرج سهمه عتق وان كان آخر من خرج منهم يكون أكثر من الثلث عتق منهم تمام الثلث ورق ما بقي منهم وهذا قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك من قال ثلث رقيقتي أحرار أفرع بينهم فأخرج ثلث أو ثلث الرقيق وهو بمنزلة من قال رقيقتي كلهم أحرار وان قال نصفهم أو ثلثهم أحرار فكذلك العمل فيهم بالقرعة اذا قال نصفهم أو ثلثهم أفرع بينهم ﴿قال﴾ وقال مالك من قال رأس من رقيقتي أو خمسة أو ستة أحرار ولم يسهم بأعيانهم نظر الى جملة الرقيق ثم يقومون ثم ينظر الى عدد ما سمي من رقيقه فان كان قال خمسة وهم ثلاثون عبداً أعتق

سدسهم وان كانوا عشرين أعتق ربعمهم ويقوّمون جميعا ثم يسهم بينهم فينظر الى الذي خرج سهمه فان كان هو كفاف الجزء الذي سمي من رقيقه عتق وحده ورقوا جميعا وان كان أكثر عتق منه مبلغ ما سمي ان كان سمي سدسهم أو ربعمهم ورق منه ما زاد على ذلك ورق جميعهم وان لم يكن فيه كفاف لما سمي ضرب بالسهم ثمانية فان استكملوا ما سمي من السدس أو الربع والا ضرب بالسهم أيضا حتى يستكملوا ما سمي وان خرج في ذلك أكثر عدد ما سمي من العدد بأضعاف اذا كان الذين يعتقون قيمتهم كفاف لما سمي من الجزء وانما يعتق منهم كفاف ما سمي من الجزء ان كان ربعا أو سدسا بالسهم كان واحداً أو عشرين أو ثلاثين لا يلتفت الى العدد في ذلك اذا كان فيما يبقی للورثة ثلاثة أرباعهم أو خمسة أسداسهم بقية الاجواء على ما سمي وذلك اذا لم يترك مالا غيرهم فان ترك مالا غيرهم استكملوا عتق جميع ما سمي في ثلث جميع ماله حتى يوثق على جميع وصيته التي سمي على ما فسررت لك **قال** قلت لمالك أرايت ان أوصي رجلا بالعتق وله خمسون رأساً فقال عشرة من رقيقى أحرار ففعل الورثة عن بيع ماله فلم يقوموا حتى هلك منهم عشرون وبقي منهم ثلاثون فقال مالك يعتق ثلث الثلاثين ولا يكون لمن مات قيمة يعتد بها على الورثة ولا تدخل على الرقيق وانما يعتق من عددهم يوم يحكم فيهم وليس لمن مات منهم قيمة وتضير التسمية كلها التي سمي فيما بقي من الرقيق **ابن وهب** ان مالكا وغير واحد من أهل العلم حدثه عن الحسن بن أبي الحسن وعن محمد بن سيرين أن رجلا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق عبيد آله ستة عند موته فأسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم وأعتق ثلث ذلك الرقيق **قال مالك** وبلغني أنه لم يكن لذلك الرجل مال غيرهم **ابن وهب** وأخبرني جريو بن عازم والحارث بن نبهان عن أيوب بن أبي قبيعة عن محمد بن سيرين وأبي قلابة الجرمي عن عمران بن الحصين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله **أشهب** عن الليث بن سعد أن يحيى بن سعيد حدثه عن الحسن أن رجلا أعتق ستة أعبد على

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن له مال غيرهم فأسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فأخرج ثلثهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثه أن رجلا في زمن أبان بن عثمان أعتق رقيقا له جميعا فأمر أبان بن عثمان بهؤلاء الرقيق فقسموا أثلاثا ثم أسهم بينهم على أيهم يخرج سهم الميت فيعتق فخرج السهم على أحد الأثلاث فعتقوا ﴿ قال مالك ﴾ وذلك أحسن ما سمعت ﴿ الليث بن سعد ﴾ عن يحيى بن سعيد قال أدركت مولى لسعيد بن بكر يدعى دهورا أعتق ثلث رقيق له هم قريب من العشرين فرفع أمرهم إلى أبان بن عثمان فقسمهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأخرج ثلثهم فأعتقهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد قال كان لرجل غلامان فأعتق أحدهما عند الموت فلم يدر أيهما هو فأسهم أبان بينهما فطار السهم لأحدهما وغشى على الآخر

### ❦ في الرجل يعتق أثلاث رقيقه وأنصافهم ❦

﴿ قال ﴾ وقال مالك من قال عند موته أثلاث رقيقه أو أنصافهم أحرار أو ثلث كل رأس أو نصف كل رأس عتق من كل واحد منهم ما ذكر أن حمل ذلك الثلث ولم يبدأ بعضهم على بعض ﴿ قلت ﴾ فإن لم يحمل الثلث ذلك ( قال ) يمتق منهم عند مالك ما حمل الثلث يقسم الثلث على قدر ما عتق منهم يتحصون فيه ولا يقرع بينهم ولكن يمتق من كل واحد منهم ما أصابه من ثلث مال الميت في الخاصة وقاله أشهب

### ❦ في الرجل يحلف بعتق رقيقه فيحنت في مرضه ❦

﴿ قالت ﴾ أرأيت الرجل يحلف بعتق رقيقه أن لا يكلم فلانا فرض فسكلمه وهو مريض ( قال ) هو بمنزلة من أعتق عبدا له وهو مريض أن مات ووسعهم الثلث عتقوا والا أقرع بينهم فأخرج منهم سهم ما حمل الثلث ورق منهم ما بقي ولو حلف ليكلمن فلانا بعتق رقيقه فأت قبل أن يكلمه عتق رقيقه في ثلثه أن وسعهم الثلث والا فاحمل الثلث منهم جميعا ولا يقرع بينهم وهم بمنزلة المدبرين يمتق من كل واحد منهم



حصته من الثلث وان كان قد ولد لرفيقه هؤلاء أولاد بعد يمينه هذه كان أولادهم معهم في الوصية يقومون مع آبائهم في الثلث اذا كانت أمهاتهم اماء لا آبائهم وهم بمنزلة المدبرين وكذلك قال مالك أرى أولادهم يدخلون معهم بمنزلة المدبرين

❦ في الذي يحلف بعتق رقيقه ليفعلن شيئاً فيولد لمبيده ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يحلف بعتق رقيقه ليفعلن شيئاً فيولد لمبيده أولئك ولد (قال) أراهم في اليمين مع آبائهم ❦ قلت ❦ أرايت الرجل قال لعبده ان دخلت أنا هذه الدار فأنت حرّ وقال هذه المقالة في الصحة ثم دخل الدار في المرض فمات من مرضه (قال) يمتق العبد من الثلث ❦ وسألت ❦ مالكا عن الرجل يقول لامرأته ان دخلت دار فلان فأنت طالق البتة وهو صحيح حين قال لها ذلك ثم دخلت الدار وهو مريض ثم مات (قال مالك) أرى أن ترثه وان انقضت عدتها وهي بمنزلة من طلق في المرض ❦ قلت ❦ ولم يؤرثها مالك وانما وقع الفراق ها هنا من المرأة لا من الزوج (قال) أرايت المفتدية في المرض أليست ترثه في قول مالك فهذه بمنزلة المفتدية في الميراث

❦ — فيمن أعتق عبده ثم ادّان بعد عتقه ❦ —

❦ قلت ❦ أرايت ان أمرت عبدي أن يبيع لي سلعة من السلع فباع السلعة وأعتقت أنا العبد ثم اعترفت السلعة التي باع العبد فأراد المشتري أن يتبع السيد ويرد عتق العبد (قال) ليس ذلك له ولم أسمع من مالك لان الدين انما لحق السيد بعد ما أعتق السيد العبد

❦ في المديان يمتق عبده وعنده من العروض كفاف دينه أو نصفه ❦

❦ قال ❦ وقال مالك اذا كان على الرجل دين وكان عنده كفاف دينه سوى عبده فأعتق عبده جاز عتقه ❦ قلت ❦ وكذلك لو دبره أو كاتبه (قال) نعم قال مالك في العتق انه جائز فهو في التدبير والكتابة أولى أن يجوز (وقال مالك) من أعتق عبداً له وله من المال والعروض ما لو قامت عليه الغرماء يوم أعتقه كان في ماله

سوى العبد وفاء بدينهم فلم يقوموا عليه حتى ضاع المال كله فان العتق ماض وليس  
لגרءاء أن يردوا عتقه وكذلك التدبير والكتابة أيضاً في قوله ولو كان دينه يفترق  
نصف العبد فلم يقم عليه الغرءاء حتى ضاع المال كله لم يبع من العبد الا ما كان يباع لو  
قام عليه الغرءاء حين أعتق والمال غير تالف فينظر فيه يوم أعتق أو دبر الى ما كان  
في يدى السيد من المال يومئذ ولا ينظر الى ماتلف من المال بعد ذلك ويعتق منه  
ما بقى ﴿ قلت ﴾ فان دبر رجل عبده وله مال وعليه دين يفترق ماله أو يفترق نصف  
عبده هذا الذى دبره (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أنى أرى أن يباع من العبد  
مبلغ الدين بعد مال سيده مثل ما وصفت لك في العتق فاذا بيع منه ما ذكر لك  
كان ما بقى مدبراً لأن مالكا قال لو أن عبدآيين رجلين دبره أحدهما باذن صاحبه  
لجاز ذلك وما كان به بأس لأن الكلام في هذا المدبر للذى يدبر فاذا اشترى  
المشتري على هذا يكون كأنه رضى بالتدبير ولا يتقاومانه ولقد سمعت مالكا وكانت  
المقاومة عنده ضعيفة ولكنها شئ جرت في كتبه ولقد سمعته ونزات فألزمه التدبير  
الذى دبره كله ولم يجعل فيه تقويماً فهذا يدل على أن المدبر يباع منه بقدر الدين ويترك  
ما بقى مدبراً وهذا بمنزلة العتق ﴿ قلت ﴾ فان كان كاتبه وعليه من الدين مثل  
ما وصفت لك مقدار نصف العبد (قال) فلا أرى أن يجوز منه قليل ولا كثير لأنه لو  
كاتب نصف عبده وليس عليه دين لم يجوز ذلك ولو كاتبه كله وعليه دين لم يجوز  
ذلك الا أن يكون لو بيعت كتابته أو بعضها كان فيها ما يؤدى دين سيده فان كان  
كذلك رأيت أن تباع وتقر كتابته لأنه لا ضرر على الغرءاء في شئ من دينهم اذا  
كان فيما يباع من كتابته قضاء لدينهم وانما الذى لا يجوز اذا لم يكن فيما يباع منه قضاء  
لغيرءاء فينشد يرد عليه ويباع العبد في دينهم. ولو أن عبدآيين رجلين كاتب أحدهما  
نصيبه بغير اذن شريكه أو ياذنه فالكتابة باطلة ولا يقال لهما مثل ما قيل في التدبير

﴿ في عتق المديان ورد الغرماء ذلك ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الذي يعتق وعليه دين فرد الغرماء عتقه فلم يباعوا حتى أفاد السيد مالا فانهم أحرار (فقال) له بمض جلسائه ألم يكن ذلك ردّاً للعتق (فقال) ليس ذلك ردّاً للعتق حتى يباعوا (قال) ولو باعهم السلطان ولم ينفذ ذلك وأفاد السيد مالا (قال) قال مالك رأيتم أحرارا ﴿ قلت ﴾ مامعنى قول مالك ولم ينفذ ذلك (قال) ان السلطان عندهم بالمدينة يبيع ويشترط في ذلك أنه بالخيار ثلاثة أيام فان وجد من يريد والا أنفذ البيع للذي اشتراه ﴿ قلت ﴾ ويجوز هذا البيع في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يعتق عبده وعليه دين يفترق قيمة العبد وللعبد أولاد أحرار ولم يعلم الغرماء بعتق السيد اياه فأت بعض ولد العبد أيرثه العبد وقد عتق قبل أن يموت ابنه (قال) لا أرى أن يرثه لأنه عبد حتى يعلم الغرماء بالعتق فيجيزون ذلك أو يفيد السيد مالا (قال) وكيف أورث من لو شاء الغرماء أن يردوه في الرق ردوه وان شاؤا أن يجيزوا عتقه أجازوه ولا أورث الا من قد بطل عتقه ولا يرجع في الرق على حال من الحالات ولا يكون لأحد أن يرده في الرق (ولقد) قال مالك في الرجل يعتق عبده عند موته وله أموال مفترقة وفيها ما يخرج العبد من الثلث اذا جمعت فلم تجمع ولم يقض حتى هلك العبد (فقال) مالك لا يرثه ورثته الا احرار فهذا يدل على مسئلتك وما أخبرتك فيها لان العتق انما يتم بعد جمعهم المال وتقويمهم اياه لانه لو ضاع المال كله لم يعتق من العبد الا الثلث وكذلك ان بقي من المال ما لا يخرج العبد في ثلث الميت عتق منه ما حل الثلث ولا يلتفت الى ما ضاع من المال فهذا كله يدل على مسئلتك

﴿ في الرجل يعتق رقيقا له في مرضه فيقتل عتقهم أو بعد موته وعليه دين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن أعتق عبده في مرضه قبل عتقهم أو أعتق بعد موته وعليه دين يفترق العبد (قال) لا يجوز عتقهم عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان الدين لا يفترق قيمة العبد (قال) يقرع بينهم للدين فن خرج منهم سهمه بيع في الدين حتى يخرج

مقدار الدين ثم ينظر الى ما بقي فيعتق منهم الثلث بالقرعة أيضا وهو قول مالك **﴿ ابن القاسم ﴾** وقد وصفت لك كيف القرعة أن يقرعوا فإذا خرجت القرعة على أحدهم وقيمته أكثر من الدين بيع منه مقدار الدين والذي يبقى منه بعد الدين يقرع عليه أيضا في العتق مع من بقي فإن خرج ما بقي من هذا العبد في العتق وكان فيه كفاف لثلث الميت عتق وإن لم يكن فيه وفاء أقرع أيضا بين من بقي منهم فإن خرجت القرعة على بعض من بقي وقيمته أكثر مما بقي من الثلث عتق منه مبلغ الثلث وورق منه ما بقي فإن كان حين أقرع بينهم في الدين أنهم يباعون في الدين خرجت القرعة على أحدهم وليس فيه وفاء بالدين فإنه يقرع بينهم أيضا ثانية حتى يستكمل الدين بالقرعة وإن خرجت القرعة بعد الاول على آخر فيه وفاء ببقية الدين وفضل بيع منه مبلغ الدين وكان ما بقي منه بعد ذلك للميت ويضرب على ما بقي منه بالسهم مع جميع الرقيق الذين بقوا بعد الدين فمن خرج سهمه عتق في ثلث الميت حتى يستكملوا ثلث الميت وليست تكون القرعة عند مالك الا في الوصية وهذه وصية **﴿ قلت ﴾** فالذي أعتق رقيقه في مرضه فبطلهم أو أعتقهم بعد الموت وعليه دين والعبيد أكثر من الدين أهو سواء في قول مالك يقرع بينهم في الدين **﴿ قال ﴾** نعم هو سواء **﴿ قلت ﴾** ويقرع بينهم فيما فضل بعد الدين في العتق في قول مالك قال نعم **﴿ قلت ﴾** فإن لم يكن عليه دين أقرع بينهم في العتق في قول مالك في الوجهين جميعا في الذين بتل عتقهم في مرضه وفي الذين أوصى بمقتهم إنما العتق في أي الفريقين كان بالقرعة وإن كان لادين عليه قال نعم **﴿ قلت ﴾** فإن أعتقهم في مرضه وعليه دين وعنده من المال مقدار الدين فتل مال ثم مات السيد والدين يفترق قيمة العبيد **﴿ قال ﴾** هؤلاء رقيق كلهم يباعون في الدين لأن هذه وصية فلا يكون العتق في الوصية عتقا الا بعد أداء الدين **﴿ قلت ﴾** وسواء ان كان بتل عتقهم في مرضه في مسئلتى أو أعتقهم بعد موته **﴿ قال ﴾** نعم هذا كله سواء لأنها وصية فهم رقيق حتى يستوفى الدين وإن كان في قيمتهم فضل عن الدين أسهم بينهم فيمن يباع في الدين ثم أقرع بينهم في العتق في الثلث

﴿ فيمن أعتق رقيقه وعليه دين فقام الغرماء ﴾  
 ﴿ وزادوا في بيعهم دون السلطان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من أعتق رقيقه ولا مال له غيرهم وعليه دين يفترقهم فقام عليه الغرماء أيكون له أن يبيعهم دون السلطان أو يكون ذلك للغرماء (قال) قال مالك لا يكون له أن يبيعهم ولا لهم دون السلطان ﴿ قلت ﴾ فان باعهم بغير أمر السلطان ثم أفاد مالا ثم رفع أمرهم الى السلطان (قال) يرد بيعهم وتمضى حريتهم وانما ينظر السلطان في ذلك يوم يرفع اليه فان كان أعتق وهو موسر ثم أفلس لم يرد عتقه وان كان أعتق وهو مفلس ثم أيسر لم يرد عتقهم أيضا ﴿ قلت ﴾ فان باعهم السلطان في دينه ثم اشتراهم سيدهم الذي كان أعتقهم بعد ذلك أيعتقون عليه في قول مالك (قال) قال مالك لا يعتقون عليه وهم رقيق

﴿ في الرجل يعتق رقيقه في الصحة وعليه دين ﴾  
 ﴿ لا يحيط بهم أو يفترقهم ثم يفيد مالا ثم ذهب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق رقيقه في صحته وعليه دين لا يحيط بهم وفيهم فصلة عن دينه وليس له مال سواهم (قال) هؤلاء يباع منهم جميعا مقدار الدين بالخصص ويعتق جميع ما بقي منهم وما بيع في الدين منهم فذلك رقيق كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق رقيقه وعليه دين يفترقهم ولا مال له سواهم فلم يقم الغرماء عليه حتى أفاد مالا فيه وفاء من دينه هل يجوز عتقهم (قال) قال مالك نعم عتقهم جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ذهب المال الذي أفاد قبل أن يقوم الغرماء عليه ثم قام الغرماء بعد ذلك (قال) الرقيق أحرار عند مالك وليس للغرماء عليهم سبيل لأن مالكا قال في رجل أعتق رقيقا له وعليه دين وعنده من المال سوى الرقيق كفاف الدين ان عتقه جائز فان تلف المال من يديه بعد ذلك فقام الغرماء لم يكن لهم على العبيد الذين عتقوا سبيل وكان عتقهم جائزا وان لم يكن الغرماء علموا بعتقهم لأنه أعتقهم يوم أعتقهم وعنده

من المال مقدار الدين فكذلك مسئلتك ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن في ماله هذا مقدار الدين يوم أعتقهم ولكنه مقدار بعض الدين (قال) ينظر الى ما بقى من الدين بعد ماله الذي كان عنده فيرى من العبيد مقدار ذلك يرق منهم مقدار ما بقى من الدين بالحصص من جميعهم وهذا كله اذا كان في الصحة وكذلك يقول أشهب

— في الرجل يشتري من يعتق عليه وعليه دين —

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يشتري أباه وعليه دين انه لا يعتق عليه (قال) فقلت للمالك فان اشتراه وليس عنده ثمنه كله وعنده بعض الثمن أرى أن يعتق عليه بقدر ما عنده منه ويبيع منه ما بقى (قال) مالك لا ولكن أرى أن يرد البيع (قال ابن القاسم) ولا يعجنى ما قال ولكني أرى أن يباع من الأب مقدار بقية الثمن للبائع ويعتق منه ما بقى بعد ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض كبار أصحاب مالك لا يجوز له ملك أبيه الا الى عتق فأما اذا كان عليه دين يردده فقد صار خلاف السنة والحق أن يكون الرجل يملك أباه فيباع في دينه ويقضى عن ذمته نساؤه ويكون فيه الربح والزيادة وذلك خلاف ما أعلمتك به من السنة من أن يملك أباه كما يملك السلع فتتمو السلع فيربح فيها أو تضع فيخسر فيها

— فيمن أعتق ما في بطن أمته ثم لحقه دين —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتق رجلا ما في بطن أمته ثم لحقه الدين من بعد ما أعتق ما في بطنها ثم ولدته قبل أن يقوم الغرماء على سيد الامة أيكون لهم أن يردوا الولد في الرق أم لا في قول مالك (قال) ليس لهم على الولد سبيل لانه قد قابل الام قبل أن يقوم الغرماء على حقوقهم (قال) وهذا رأيي ولان عتقه اياه قد كان قبل دين الغرماء ﴿ قلت ﴾ أرايت رجلا أعتق ما في بطن أمته وهو صحيح ثم لحق السيد دين فقامت الغرماء على الامة (قال) قال مالك تباع بما في بطنها للغرماء ويفسخ عتق السيد في الولد ﴿ قلت ﴾ فلم جعل مالك الدين ياحق ما في بطنها وجعل عتق هذا الولد اذا خرج من بطن أمه

والسيد مريض أو قد مات فارعا من رأس المال ولم يحمله في الثلث اذا كان عتقه اياه في الصحة فينبني أن يكون عتق هذا الجنين اذا لحقه الدين عتقه في الثلث والا فاجمله فارعا من رأس المال ولا تجعل الدين يلحقه (قال) انما قال مالك تباع أمه في الدين فاذا بيعت أمه في الدين كان الولد تبعا لها لانه لا يجوز أن تباع أمه ويستثنى ما في بطنها فلذلك بطل عتق هذا الولد وان لم يقع الغرماء على هذا السيد حتى يزایل الولد أمه أعتق الولد من رأس المال اذا كان عتق السيد اياه كان في الصحة قبل الدين وبيعت الام وحدها في الدين وكذلك قال مالك (قال ابن القاسم) وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة فيما يلفي

﴿ فيمن اشترى عبداً في مرضه وحابي ثم يمتقه والثلث ﴾  
 ﴿ لا يحمل الا العبد وحده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يشتري عبداً في مرضه فخابي في الشراء ثم أعتق العبد والثلث لا يحمل أكثر من العبد (قال) قال مالك من اشترى في مرضه فخابي في شرائه أو باع فخابي في بيعه (قال) مالك ذلك في ثلثه وهي وصية فأرى في مسئلتك أنه اذا حابي سيد العبد فلا تجوز محاباته اذا كان أعتق وثلث مال الميت العبد ولا يكون له أكثر من قيمة عبده لان قيمته ليست محابة فهي دين وما زاد على قيمته فهي محابة وهي وصية في الثلث فلما دخل العتق في ثلث الميت كان أولى من وصيته وكانت قيمة العبد أولى من العتق لان قيمة العبد من رأس المال (وقد) قال أيضاً المحابة مبدأة لان الشراء لا يجوز الا بها فكأنه أمر بتبدئة المحابة من الثلث فما بقي بعد المحابة من الثلث فهو في العبد أتم ذلك عتقه أم نقص منه

﴿ فيمن أعتق عبده في مرضه بتلا وليس له مال مأمون فهلك ﴾  
 ﴿ العبد قبل مولاه وله بنت هل ترثه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً أعتق عبده في مرضه بتلا ولا مال له سواه وقيمة



العبد ثلاثمائة درهم وللعبد بنت حرة فذلك العبد قبل السيد وترك ألف درهم ثم مات السيد ما حال العبد وحال الالف وهل ترث البنت من ذلك شيئاً أم لا (قال) قال مالك العبد رقيق لان السيد لم يكن له مال مأمون فيعتق العبد منه مثل الدور والارضين وما وصفت لك فلما لم يكن ذلك للسيد كان عتقه فيه باطلا لا يجوز (قال) وان كانت له أموال مأمونة جازعتق السيد آياه وكانت الالف بين السيد وبين البنت ميراثا (وقد قال بعض الرواة) فعل المريض لا ينظر فيه الا بعد الموت كانت له أموال مأمونة أو لم تكن لا يتعجل بالنظر في شيء من أموره الا بعد الموت وبعد التقويم كانت له أموال مأمونة أو غير مأمونة ﴿قلت﴾ لا بن القاسم فان كانت له أموال مأمونة تبلغ نصف قيمة العبد أعتق منه النصف أم لا (قال) لا يمتق منه قليل ولا كثير الا أن تكون له أموال كثيرة مأمونة بحال ما وصفت لك تكون أضعاف قيمة العبد مراراً

﴿ في العبد بين الرجلين يمتق أحدهما نصيبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت عبداً بين رجلين يمتق أحدهما حصته وهو موسر فقال الذي لم يمتق أنا أعتق حصتي الى أجل ولا أضمن شريكى (قال) بلغنى أن مالكا قال ليس ذلك له انما له أن يبت عتقه أو يضمّن شريكه ﴿قلت﴾ فان أعتقه الى أجل أو يكون له أن يضمّن شريكه (قال) قال نعم يفسخ ما صنع ويضمّن شريكه ويبطل ما صنع من العتق الى أجل ويضمّن شريكه حصته في ماله فيعتق عليه ﴿قلت﴾ فان دبر حصته أو كاتبه (قال) لا يجوز ذلك انما له أن يجعل له العتق أو يضمّن شريكه ﴿قال سحنون﴾ ورواه أشهب عن مالك ان كان للمعتق مال (وقال) غيره وان لم يكن للمعتق مال يحمل أن يقوم عليه أو له مال لا يحمل جميع قيمة النصف قوم على المعتق بقدر ما في يديه وان حمله قوم عليه وان حمل نصف النصف قوم عليه وعتق على المعتق ما بقى من نصيبه وهو ربع العبد الى أجل (وقد قال) بعض رواة مالك أرى ان كان للمعتق مال أن الذي أعتق الى أجل أراد ابطال سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرى إذا أراد أن يتمسك من الرق بما ليس له وقد أعتق عتقاً لازماً وعقد عقداً قويا وآخر

عنته الى سنة وذلك تمد منه في التأخير والتعدي أولى بالطرح من العتق الذي عقده قوي ويلزم العتق الذي ألزم نفسه معجلاً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت عبداً مسلماً بين نصراني ومسلم أعتق النصراني حصته في هذا العبد وهو موسر وتمسك المسلم بالرق أضمن النصراني حصه المسلم من ذلك (قال) نعم اذا كان العبد مسلماً أجب النصراني على عتق جميع العبد لان كل حكم يكون بين نصراني ومسلم انه يحكم فيه بحكم الاسلام ﴿قلت﴾ وان كان العبد نصرانياً وكان بين مسلم ونصراني فأعتق المسلم حصته (قال) يقوم على المسلم وان أعتق النصراني حصته لم يقوم عليه ما بقي من حصه المسلم لان العبد لو كان جميعه للنصراني فأعتقه أو أعتق نصفه لم يحكم عليه بعتقه فكذلك اذا كان بينه وبين مسلم فأعتق النصراني حصته منه وهذا قول مالك (وقال أشهب) يقوم عليه لان الحكم انما هو بين السيدين ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت ان أعتق رجل شقصا له في عبده وهو موسر فضمن لصاحبه نصفه بأكثر من قيمته الى أجل (قال) لا يجزئ ولا يجوز هذا وهو حرام ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن عبداً بين رجلين أذن أحدهما لصاحبه في العتق فأعتق أضمن لشريكه الذي أذن له في العتق أم لا لانه أذن له (قال) يضمن له عند مالك اذا كان موسراً ﴿قلت﴾ أ رأيت ان لم يكن المعتق موسراً بما بقي من ثمن العبد ولكنه موسر بنصف ما بقي من ثمن العبد (قال) قال مالك يعتق عليه من العبد ما حمل منه ماله ويرق ما سوى ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن عبداً بيني وبين رجل أعتق أحداً نصيبه منه ثم أعتق الآخر نصف نصيبه منه أ يكون له أن يضمن شريكه الذي أعتق أولاً نصف نصيبه الباقي قال لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه اذا أعتق شيئاً من شقصه عتق عليه جميع ما كان له فيه ﴿قلت﴾ ولم يعتق عليه جميع ما كان له فيه وانما كان حقه مالا على صاحبه اذا كان المعتق الاول موسراً (قال) لانه لا يجب على المعتق الاول شيء الا اذا أقيم عليه والعبد غير تالف (قال ابن القاسم) ألا ترى أن العبد لو مات قبل أن يقوم على المعتق الاول لم يضمن لشريكه شيئاً من قيمته وكذلك اذا أعتقه شريكه بعد عتق الاول لم يكن للثاني أن يضمن الاول لانه قد

أُتلف نصيبه فكذلك إذا أعتق بعض نصيبه فقد أُلغى عنه ما بقي من نصيبه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا الذي سمعت ﴿قلت﴾ أ رأيت لو مات المعتق الذي أعتق نصف نصيبه قبل أن يعتق عليه ما بقي أيقوم على الأول والنصف الباقي من نصيبه (قال) نعم يقوم عليه عند مالك ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن عبدًا بين ثلاثة نفر أعتق أحدهم نصيبه ثم أعتق الآخر نصيبه فأراد المتمسك بالرق أن يضمن المعتق الثاني والمعتقان جميعا موسرا (قال) قال مالك ليس له أن يضمن المعتق الثاني وإنما له أن يضمن المعتق الأول لأنه هو الذي ابتداء الفساد (قال) قال مالك فإن كان المعتق الأول معسرا والثاني موسرا فأراد المتمسك بالرق أن يضمن المعتق الثاني (قال) مالك ليس ذلك له لأنه لم يتبدئ فسادا أولا وإنما ينظر إلى من ابتداء الفساد أولا (قال) وقال لي مالك ولو أعتق اثنان منهم مالهما من العبد جميعا وأحدهما موسر والآخر معسر ضمن الموسر جميع قيمة نصيب المتمسك بالرق ﴿قلت﴾ ولم (قال) لأن مالكا قال إذا ضمن شيئا من قيمته ضمن جميع ذلك ﴿قلت﴾ وتجعله كأنه ابتداء فساد هذا العبد (قال) نعم هو وصاحبه ابتداء فسادا إلا أن صاحبه لا يضمن لأنه معسر ﴿أشهب﴾ عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة المدل فأعطى شركاؤه حصصهم وأعتق عليه العبد والا فقد أعتق عليه منه ما أعتق وقضى بذلك عمر بن عبد العزيز برأى عروة بن الزبير في امرأة أعتقت مصابتها من عبد وكانت مصابتها ثمنه ولا قيمة عندها فجعل له عمر بن عبد العزيز من كل ثمانية أيام يوما وجعله في يوم الجمعة وللورثة سبعة أيام وهو قول مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت أن أعتق شقصا له في عبد وهو معسر فلم يقيم عليه شريكه حتى أيسر (قال) بلغني عن مالك أنه كان يقول قديما إنه يقيم عليه وأما منذ أدركناه فإني سألته عنه غير مرة ووقفته عليه فقال لي إن كان يوم أعتق يعلم الناس والعبد وسيد الذي لم يعتق أنه لو قام عليه لم يقوم عليه

لمسره لم أر أن يمتق عليه وإن أيسر بعد ذلك لأنه كان حين أعتقه لا مال له إذا علم الناس أنه إنما تركه لمسره ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فإن كان العبد غائباً فلم يقدم حتى أيسر الذي أعتق نصيبه ﴿ قال ﴾ قال مالك أرى أن يمتق عليه ولم يره مثله إذا كان حاضراً معه وهو يعلم والناس يعلمون أنه إنما تركه لأنه لا مال له وأنه ليس ممن يقوم عليه وإن العبد حين كان غائباً لا يشبه إذا كان حاضراً لأن سيده الذي لم يمتق إنما منعه من أن يقوم على شريكه الذي أعتق لحال غيبة العبد فهو يقوم عليه إذا قدم العبد وهو موسر وإن كان يوم أعتقه معسراً ﴿ قلت ﴾ فإن أعتقه وهو موسر ثم أعسر ثم أيسر ثم قام عليه شريكه أبيضه ﴿ قال ﴾ نعم يضمنه لأنه يوم أعتقه كان ممن يقوم عليه لو قام شريكه فإذا لم يبق عليه شريكه حتى أعسر ثم أيسر ورجع إلى حاله الأولى التي لو قام عليه فيها شريكه ضمن له فله أن يضمنه ﴿ قلت ﴾ فإن لم يبق عليه شريكه حتى أعسر بعد أن كان موسراً يوم أعتق ﴿ قال ﴾ قال مالك هذا لا شك فيه أنه لا يقوم عليه ﴿ قال ﴾ مالك فإن أعتقه ثم قيل لشريكه أعتقه أم تضمنه قال بل أضمنه ثم قال بعد ذلك بل أنا أعتقه ﴿ قال ﴾ أرى أن ذلك ليس له بعد أن رد ذلك عليه ﴿ قال ﴾ مالك ويقوم على الأول ويمتق جميعه على الأول ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن أمة بيني وبين رجل وهي حامل فأعتقت نصفها وأعتق صاحبي ما في بطنها ﴿ قال ﴾ القيمة لازمة للذي أعتق نصفها وعتق هذا الذي أعتق ما في بطنها بعد ذلك ليس بشيء إلا أن يمتق جميعاً ﴿ قلت ﴾ أرايت أمة بين شريكين وهي حامل دبر أحدهما ما في بطنها ﴿ قال ﴾ إذا خرج تقاوماه فيما بينهما ﴿ قلت ﴾ فإن دبر أحدهما ما في بطنها وأعتقها الآخر ﴿ قال ﴾ يفسخ تدير الذي دبر ويقوم على الذي أعتق في قول مالك ﴿ أشهب ﴾ عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل وأعطى شركاؤه حصصهم وأعتق العبد والا فقد عتق منه ما عتق ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت أن أعتق شقفاً له في عبد وله شواربيت يبلغ نصيب صاحبه أيلزمه

عتق جميع العبد (قال) نعم يلزمه ذلك عند مالك (قال) وانما يترك له عند مالك ولا يباع عليه مثل كسوة طهره التي لا يستغني عنها وعيشة الايام وأما فضول الثياب فانها تباع عليه (قال) وقال مالك وان لم يكن له مال يبلغ نصيب صاحبه عتق عليه مبلغ ماله ورق من العبد مابق (قال) وسألنا مالكا عن العبد بين الرجلين يمتق أحدهما حصته وهو موسر ويبيع المتمسك بالرق حصته (قال) مالك يرد البيع ويقوم على شريكه الذي أعتق ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتقه وهو ممسر والعبد غائب فباع المتمسك بالرق حصته من رجل وتواضعا الثمن فقبضه المشتري وقدم به والمعتق موسر أو لم يقدم به الا أن العبد علم بموضعه فخاصم في موضعه وسيده موسر (قال) ينتقض البيع ويمتق على المعتق كله ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتقت شقصالى في عبد وأنا صحيح فلم يقوم على نصيب صاحبي حتى مرضت أيقوم عليّ وأنا مريض (قال) أرى أن يقوم عليك هذا النصف في الثلث (قال ابن القاسم) والرجل يمتق نصف عبده وهو صحيح فلا يعلم ذلك الا وهو مريض (قال) أرى أن يمتق عليه النصف الباقي في ثلثه وان لم يعلم به الا بعد موته لم يمتق منه الا ما كان أعتق وكذلك سمعت مالكا يقول في الموت والتفليس انه لا يمتق عليه الا النصف الذي كان أعتق منه (قال) وقال مالك فاذا أعتق الرجل شقصاله في عبد وهو ممسر فرفع ذلك الى السلطان فلم يقومه عليه ثم أيسر بعد ذلك المعتق فاشتري نصيب صاحبه (قال) لا يمتق عليه ﴿قلت﴾ فان رفعه الى السلطان فلم يقوم عليه ولم ينظر في أمره حتى أيسر (قال) يمتق عليه (قال) لان العتق انما يقع عليه حين ينظر السلطان فيه وليس يوم يرفع الى السلطان . ولا يشبه هذا الذي وقف عن طلبه وهو يعلم والناس يعلمون انه انما تركه لأنه لو قام عليه ولم يدرك شيئا ثم أيسر بعد ذلك فان هذا ان قام لم يمتق عليه ﴿قال﴾ وقال مالك في العبد بين الشريكين يمتق أحدهما نصيبه وشريكه غائب أترى أن ينتظر قدوم الشريك (قال) ان كانت غيبته قريبة ولا ضرر فيها على العبد رأيت أن يكتب اليه فان أعتق والا قوم على الأول الذي كان أعتقه فان كانت غيبته بعيدة أعتق على المعتق ان

كان موسرا ولم ينتظر الى قدوم الآخر ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بمض رواة مالك في الذي يمتق شقصا له في عبد فلم يقوم عليه نصيب صاحبه حتى مرض أو أعتق نصف عبد له ليس له فيه شريك فلم يقوم عليه العبد حتى مرض انه لا يقوم عليه في الثلث نصيب صاحبه ولا ما بقي من العبد ولا يمتق عليه في ثلثه لأن عتقه كان في الصحة فلا يدخل حكم الصحة على حكم المرض . وكذلك اذا مات الممتق أو أفلس وقد قال أبو بكر لمائشة لو كنت حزيه لكان لك وانما هو اليوم مال لوارث قاله وهو مريض فالمرض من أسباب الموت وفيه الحجر ﴿ قال أشهب ﴾ وقد أخبرني عبد الله بن نافع أن عمر بن قيس حدثه عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس أنه قال لا يقوم ميت ولا يقوم على ميت

﴿ في الرجل يمتق نصف عبده أو أم ولده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أم ولد رجل أعتق نصفها سيدها أيعتق عليه جميعها في قول مالك ( قال ) قال مالك ان أعتق نصف أمة له عتقت كلها فكذلك أم الولد وكل من أعتق شقصا له في عبد يملكه عتق عليه كله عند مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في الرجل يمتق نصف عبده قال ربيعة يمتق عليه كله وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أنه من أعتق شركا له في عبد أقيم عليه ثم أعتق كله عليه وذلك أنه لم يكن ليجتمع في يد رجل عتاقة ورق كان ذلك من قبله حتى يتبع احدي الحرمين صاحبها والرق أحق أن يتبع العتاقة من العتاقة للرق ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن عمر بذلك وأن عمر بن الخطاب قال ليس لله شريك ﴿ ابن نافع ﴾ عن سفیان الثوري عن سلمة بن خالد المخزومي أن عمر بن الخطاب جاءه رجل فقال له أنا الذي أعتقت نصف عبدي فقال عمر عتق عليك كله ليس لله فيه شريك والرجل صحيح

﴿ في الرجل يعتق نصف عبده ثم فقد المعتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أعتق رجل نصف عبده والعبد جميعه له ثم فقد المعتق فلم يدر أين هو (قال) قال مالك مال المفقود موقوف حتى يبلغ من السنين مالا يحيا الى تلك المدة فاذا بلغ تلك المدة جعلنا ماله لورثته يومئذ (قال مالك ) وان تبين أنه مات قبل ذلك جعلنا ماله للذين كانوا يرثونه يوم مات فهذا المعتق أرى أن يوقف نصفه لأنه لا يدري لمن يكون هذا النصف الذي لم يعتق وانما يكون هذا النصف الذي لم يعتق من العبد لمن يرث المال ﴿ قلت ﴾ ولا يعتقه في ماله ( قال ) لا لأني لا أدرى أحي هذا المفقود أم ميت فلا يعتق في ماله بالشك

﴿ في الرجل يعتق شقصا من عبده بتلا في مرضه أو غير بتل ﴾

﴿ وله أموال مأمونة أو غير مأمونة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في المريض اذا كان بينه وبين رجل عبد فأعتق نصفه بتلا في مرضه ان عاش عتق عليه وان مات قوم عليه ما بقي في ثلثه ﴿ قال مالك ﴾ واذا أعتق الرجل عبداً في مرضه بتلا وله أموال مأمونة من أرضين ودور عجل عتقه وكان حراً يرث ويورث وتمت حريته وجراحاته وحدوده وقبلت شهادته وان لم يكن له مال مأمون كما وصفت لك وكان يخرج من الثلث لم يعجل له عتقه وكانت حرمة حرمة عبد وجراحاته جراحات عبد وشهادته شهادة عبد حتى يعتق في ثلثه بعد موته فاذا اشترى المريض نصفه ثم أعتقه في مرضه بتلا ان عاش وان مات كان حراً كله اذا كان له مال مأمون من دور وأرضين ويقوم عليه نصيب صاحبه ولا ينتظر موته وان لم يكن له مال مأمون لم يقوم ولا يقوم عليه نصيب صاحبه الا بعد موته فما أعتق منه ونصيب صاحبه جميعاً أيضاً انما يكون في ثلثه بعد موته فان كان الذي اشترى منه والذي كان يملك منه من الشقص انما كان أعتقه المريض بعد الموت في وصيته لم يقوم عليه نصيب صاحبه كانت له أموال مأمونة أو لم تكن ولم أر المأمونة عند مالك



في الاموال الا الدور والارضين والنخل والعقار ﴿ ابن القاسم ﴾ وقد بلغني أنه كان يقول قبل ذلك في الذي يمتق بتلا في مرضه أنه في حرمة وحالاته كلها حرمة عبد وحاله حال عبد حتى يخرج من الثلث بعد موته ثم رجع عن ذلك ووقفناه عليه غير مرة فقال ما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الذي اشترى في مرضه شقصا من عبده فأعتقه بتلا وليس له أموال مأمونة ألا يقوم عليه نصيب صاحبه في حال مرضه (قال) لا يقوم عليه في مرضه ويوقف العبد في يدى المريض فإذا مات عتق عليه العبد في ثلثه فان حمله الثلث عتق جميعه وان لم يحمله الثلث جميعه أعتق منه ما حمل الثلث ورق منه ما بقي وذلك أن مالكا قال في المريض اذا اشترى في مرضه عبدا فشرأه جائز فان أعتقه جاز ذلك على ورثته اذا حمله الثلث وان لم يحمله عتق الثلث منه ما حمل الثلث ورق منه ما بقي وجاز فيه الشراء اذا لم يكن في الشراء محاباة على ما أحب الورثة أو كرهوا وذلك أن مالكا قال أيضا اذا أعتق الرجل في مرضه نصف عبده بتلا عتق عليه كله في الثلث فاذا كان يمتق عليه العبد في ثلثه اذا كان جميعه له فانه اذا أعتق في مرضه شقصا له في عبد فبثله فانه يقوم عليه نصيب صاحبه منه كانت له أموال مأمونة أو لم تكن مأمونة ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال في الرجل يمتق شركا له في عبد عند الموت انه يمتق ما أعتق من نصيبه ولا يكلف حق شريكه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني حيوة بن شريح عن محمد بن مجلان أن عمر بن عبد العزيز أجاز عتق ثلث عبد أعتقته امرأة عند موتها

﴿ في الرجل يمتق نصف عبده ثم يموت العبد قبل ان يقوم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن عبدأين رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر فلم يقوم عليه حتى مات العبد عن مال وللعبد ورثة أحرار ( قال ) قال مالك المال الذي مات عنه العبد للمتمسك بالرق دون ورثته الأحرار ولا يكون للسيد الذي أعتق من ماله شيء ولا لورثة العبد ولا يقوم على الذي أعتق لانه قد مات ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو لم يترك العبد مالا لم يقوم على سيده الذي أعتق حصته وان كان موسرا اذا مات العبد

في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان أعتق حصته وهو مفسر فهلك العبد عن مال وله ورثة أحرار (قال) قال مالك المال كله للسيد المتمسك بالرق وليس للمولى الذي أعتق حصته ولا لورثته من ذلك شيء (قال) قال مالك ولا يورث من فيه الرق حتى يخرج جميعه من حال الرق التي فيه الى حال الحرية فتم فيه الحرية فهذا الذي يرثه ورثته الأحرار وهو ما لم يخرج الى هذه الحال التي تم فيها حرته فانما ماله الذي ترك لمن له فيه الرق ﴿قلت﴾ أرايت ان كان الرق الذي في العبد لرجل الثلث ولا آخر السدس ونصف العبد حر كيف يقتسمون المال الذي هلك عنه العبد (قال) على قدر مالهما فيه من الرق لصاحب السدس سهم ولصاحب الثلث سهمان ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني ابن لهيعة أن عمر بن عبد العزيز قضى فيمن أعتق نصيبا من مملوك ان مات قبل أن ينظر في أمره كان ميراثا للذي لم يعتق ﴿ابن وهب﴾ عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في عبد بين ثلاثة نفر أعتق اثنان وبقي نصيب واحد فمات العبد عن مال قبل أن يقضى بخلاصه السلطان (قال ابن شهاب) نراه للذي بقي له فيه الرق لان الرق يقلب النسب والولاء ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني عقبة بن نافع عن ربيعة أنه قال في عبد كان بين شركاء ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه وكتبه الثاني وتمسك الثالث بالرق فمات العبد قال ربيعة ميراثه بين الذي كاتبه وبين الذي تمسك بالرق على أن يرد المكاتب الذي كاتب ما كان أصاب من كتابته قبل موته وقاله مالك ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن عمرو بن شعيب أنه قال ان عمر بن الخطاب قضى في عبد كان بين رجلين من قريش وثقيف فأعتق أحدهما نصيبه وبقي الآخر لم يعتق فابتاع العبد جارية فوطئها فولدت منه أولاداً ثم أعتق الآخر نصيبه من العبد من نفسه وماله وولده فقضى عمر بن الخطاب أن ميراث العبد وولده بين الرجلين

— في عبد بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه الى رجل —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبداً بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه منه الى أجل من الآجال فقتله رجل أتكون قيمته بين السجين جميعا في قول مالك (قال) نعم لان عتق

النصف لم يتم حتي يمضي الاجل فكذلك الجنين لم يتم عتق الذي أعتق حصته منه  
الا من بعد الولادة ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الذي أعتق حصته من هذا العبد الى  
أجل من الآجال أيقوم عليه نصيب صاحبه الساعة أم حتي يمضي الاجل وكيف ان  
لم يقوم عليه الساعة كيف يصنع في نصيب صاحبه وقد عضل نصيبه عليه وأضر به  
(قال) أحب ما فيه الى أن يقوّم عليه الساعة لان الناس قد اختلفوا في المدبر وقد  
سمعت مالكا أفتى فيمن دبر حصته من عبد بينه وبين شريكه أنه قال يقوم عليه  
حصّة شريكه وقوله في المدبر غير هذا الا أنه أفتى بهذا وأنا عنده فالذي أعتق حصته  
الى أجل أوكد وأحرى بأن يقوم عليه

— في الامة بين الرجلين يعتق أحدهما ما في بطنها —

﴿قلت﴾ أرأيت الامة تكون بين الرجلين وهي حامل فيعتق أحدهما ما في بطنها  
متى يقوم هذا الولد على هذا المعتق وهو موسر (قال) اذا وضعت فبهو حر وقوم نصفه  
عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك عقل الجنين اذا أعتق في بطن أمه  
عقل جنين أمه فاذا لم يجعل عقله عقل جنين الحرة علمنا أن عتقه انما هو في قول  
مالك بصد خروجه فاذا خرج قوم على شريكه يوم يحكم فيه ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
ضرب رجل بطنها فالت هذا الجنين وقد أعتقه أحد الشريكين (قال) أرى العقل  
بينهما لان مالكا جعل حرّيته بصد خروجه ﴿قلت﴾ فلم قال مالك اذا أعتق الرجل  
ما في بطن أمته وهو صحيح ثم مرض فولدته وهو مريض أو ولدته بصد موته فانه  
فارغ من رأس المال ولا يكون في الثلث فأرى مالكا هنا قد جعل العتق قبل  
خروج الولد (قال) انما جعل مالك عتقه فارعا من رأس المال في مسئلتك هذه  
لان من أعتق عبداً له الى أجل من الآجال والسيد صحيح ثم مرض فمات من  
مرضه ذلك ان العبد يعتق من رأس المال فكذلك الجنين في بطن أمه فهو قبل  
خروجه في حالته كلها في الجنائيات عليه وغير ذلك خلاف العبد وهو من رأس  
المال وليس من الثلث ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان لهذا الجنين الذي أعتقه سيده اخوة

أحرار ف ضرب رجل بطنها فألقت جنينا ميتاً أ يكون عقله لسيدة دون اخوته قال نعم  
 ﴿ في الرجل يشتري نصف ابنه أ يقوم عليه ما بقي منه أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أني اشتريت نصف ابني من سيدة ألتحق علي جميعه ويقوم  
 علي النصف الباقي اذا كنت موسراً في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك لو أن  
 جميع ابنه لرجل فاشترى الأب نصف ابنه أو تصدق سيدة بنصفه علي والد العبد  
 فقبل والد العبد الصدقة أو وهبه له فقبل الهبة والوالد حر موسر انه يقوم علي أبيه  
 ما بقي ويعتق جميعه في قول مالك ( قال مالك ) وكذلك ان أوصى سيد الابن للاب  
 بنصف ابنه فقبله عتق عليه جميعه اذا كان حراً موسراً وكان عليه في جميع هذا نصف  
 قيمة ابنه وكذلك ان كان أقل من النصف أو أكثر اذا كان موسراً ضمن جميع ذلك  
 بقيته في ماله كذلك قال مالك الا في الميراث وحده فان مالكا قال ان ورث منه  
 شقصا لم يعتق عليه ما بقي لأن الميراث أدخل عليه ذلك الشقص ولم يدخله هو  
 علي نفسه فلا يعتق عليه الا ما أدخل عليه الميراث منه موسراً كان أو معسراً ﴿ قلت ﴾  
 أ رأيت لو كان ابني عبدآ بين رجلين فوهب لي أحدهما نصيبه أو اشتريته أو تصدق  
 به علي برضا السيد الآخر وبأذنه وبعلمه ألتحق علي جميعه وأضمن حصه الشريك  
 الآخر اذا كنت موسراً في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كنت غير موسر  
 عتق علي منه ما ملكك وما بقي منه كان رقيقا علي حاله يخدم بقدر مارق منه ويعمل  
 لنفسه بقدر ما عتق منه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويكون ماله موقوفاً في  
 يديه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ابني اذا كان عبدآ بين رجلين فاشترت  
 نصيب أحدهما ففتق علي أ يقوم علي ما بقي منه وأنا موسر وانما اشتريت بأمر  
 الشريك الذي لم يبع وكيف ان كان بغير أمره ألتحق علي في جميع ذلك وأضمن  
 قيمة ما بقي في قول مالك قال نعم ( قال ابن القاسم ) وأصل ذلك ان كل من ملك  
 شقصا من ذوى قرابته الذين يعتقون عليه بأمر لو شاء أن يدفع ذلك عن نفسه  
 دفعه بشراء أو هبة أو وصية أو صدقة فان هذا يعتق عليه ما بقي الا في الميراث وحده

أو مولى عليه صغير يوصى له بشقص فيقبل ذلك وليه له فانه لا يقوم عليه ولا يعتق عليه الا ما قبله له وليه ولا يعتق عليه ما سوى ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت أنا وأجنبي ابني في صفقة واحدة أعتق علي نصيبي وأضمن له نصيبه في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا كان الابن لرجل فاشتري نصفه عتق عليه نصفه وضمن قيمة نصفه لشريكه

— في الصغير يرث شقصا ممن يعتق عليه أو يوهب له فيقبله وليه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبي الصغير اذا ورث شقصا من أبيه أعتق عليه ما بقى من أبيه في قول مالك ( قال ) الصغير والكبير في هذا عند مالك سواء لا يعتق على واحد منهما اذا ورث شقصا ممن يعتق عليه الا ما ورث ولا يقوم عليه ما بقى وانما ذلك في الشراء والهبة والصدقة والوصية وقد وصفت لك ذلك في الصغير والكبير ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا وهب لابن لى صغير أخاه فقبلت ذلك أعتق على ابني ( قال ) نعم يعتق على ابنك عند مالك ويجوز قبولك الهبة لابنك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا وهب لابني شقصا من أخيه فقبلت ذلك الشقص أعتق على ابني ما بقى من أخيه في ماله أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك من وهب لصغير شقصا من عبد يعتق على الصغير وقبله وليه لم يعتق عليه الا ما وهب له منه ﴿ قلت ﴾ ولا يعتق بقبته على وليه في قول مالك ( قال ) لا قال وما للولى ولهذا ﴿ قلت ﴾ ومن الولي هاهنا الذى يجوز قبوله الهبة على الصغير ( قال ) وصيه وأبوه اذا كان يليه كل من كان يجوز بيعه وشرائه على الصغير فقبوله الهبة جائز ( قال ) وقال مالك كل من ملك شقصا من ذوى قرابته الذين يعتقون عليه بأمر لو شاء أن يدفع ذلك عن نفسه دفعه من شراء أو هبة أو صدقة أو وصية فان هذا يعتق عليه ما بقى الا الميراث وحده أو مولى عليه صغير يوصى له بشقص فيقبل ذلك وليه له فانه لا يقوم عليه ولا يعتق عليه الا ما قبله له وصيه ولا يعتق عليه ما سوى ذلك وهذا كله قول مالك وان لم يقبل ذلك الوصى فهو حر على الصبي <sup>(١)</sup> ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا قول عبد

❦ في العبد المأذون له في التجارة يملك ذا قرابة ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا ملك أباه أو أمه أو ولده أو ابني له أن يبيعه (قال) قال مالك في أم ولد العبد لا يبيعه الا أن يأذن له سيده فولده أخرى أن لا يبيعه الا أن يأذن له سيده ألا ترى أنهم لو أعتق وهم ملكه عتقوا عليه وان أم ولده لو أعتق وهي في ملكه كانت أمة له فقد كره له مالك أن يبيعه الا أن يأذن له سيده في ذلك فولده أخرى أن لا يبيعه الا أن يأذن له سيده لانهم يعتقدون عليه ان أعتق وانما الوالدان عندي بمنزلة الولد لا يبيعه الا باذن السيد ❦ قلت ❦ أرايت العبد المأذون له في التجارة أن يجوز له اذا اشترى ولده أو أباه أو ذا رحم محرم منه باذن السيد أو بغير اذنه أن يبيعه في قول مالك (قال) سئل مالك عن أم ولد العبد اذا أراد أن يبيعهما أن يجوز له أن يبيعهما (قال) اذا أذن له سيده جاز ذلك له فأرى ولده وولد ولده وأباه وأجداده واخوته وأخواته اذا اشتراهم هذا العبد فأرى أن لا يبيعه حتى يأذن له السيد

❦ في المأذون له في التجارة يشتري أقارب سيده الذين يعتقدون عليه ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى والد السيد أو ولد السيد أو والد السيد أيعتقون أم لا (قال) قال مالك اذا ملك العبد من قرابة السيد من لو ملكهم السيد عتقوا على السيد فانه اذا ملكهم العبد عتقوا ولم يذكر لنا مالك مأذوناً ولا غير مأذون فالأذون اذا ملك من قرابة السيد من وصفت لك عتقوا ❦ قال ابن القاسم ❦ الا أن يكون عليه دين يحيط بقيمة رقابهم (قال ابن القاسم) وذلك اذا اشتراهم وهو لا يعلم

❦ تم كتاب المتق الاول من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ❦

❦ وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم ❦

\*\*\*\*\*

❦ ويليهِ كتاب المتق الثاني ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم

— كتاب العتق الثانى —

— فى الرجل يملك ذا قرابته الذين يعتقون عليه —

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ذوى المحارم من يعتق عليّ منهم اذا ملكتهم فى قول مالك (قال) قال مالك يعتق عليك أبواك وأجدادك لايبك وأمك وجداتك لايبك وأمك وولدك وولدك واخوتك ذنية واخوتك لايبك واخوتك لامك واخوتك لايبك وأمك (قال مالك) وهم أهل الفرائض فى كتاب الله فأما من سوى هؤلاء فلا يعتقون عليك ولا يعتق عليك ابن أخ ولا ابن أخت ولا خالة ولا عمة ولا عم ولا خال ولا يعتق عليك عند مالك الا من ذكرت لك ﴿قلت﴾ أرايت عمة أمى أحرمة هي عليّ فى قول مالك (قال) نعم هي محرمة ألا ترى أن عمة أمك انما هي أخت جديك لأمك فجداك لأمك محرمات عليك فكذلك أخواتهن لان جداتك أمهاتك فكذلك أخواتهن بمنزلة خالاتك وكذلك أجدادك لأمك أن لو كانوا نساء كانوا بمنزلة الجدات فى التحريم فكذلك أخوات أجدادك لامك هن بمنزلة أخوات جداتك لأمك فهن خالاتك وانما يقع التحليل فى أولاد من ذكرنا فأما من ذكرنا بأعيانهم فهن محرمات الجدات وأخواتهن لانهن أمهات وخالات ﴿قلت﴾ أرايت من اشترى والده على أنه بالخيار ثلاثا أو ولده أيعتق عليه أم لا (قال) لم أسمعه من مالك ولا أرى أن يعتق عليه لانه لم يتم البيع بينهما فى قول مالك الا بعد الخيار لان مالكا قال فيمن اشترى سلعة على أنه بالخيار فأتت السلعة فى أيام الخيار كانت



السلعة من البائع ولم تكن من المشتري (قال ابن القاسم) وإذا كان الخيار للبائع  
 كان أبين عندي وهو سواء ﴿قلت﴾ فسر لي من يعتق على من ذوى المحارم  
 إذا اشترتهم (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال لي يعتق عليه أبوه وأمه  
 وأجداده لأبيه وأمه وإن تباعدوا وولده وولد ولده وإن تباعدوا وأخوته ذرية  
 وأخوته لأبيه وأمه وأخوته لأمه وأخوته لأبيه ولا يعتق عليه أحد ممن اشتراهم  
 من ذوى محارمه سواهم لا بنو أخ ولا بنو أخت ولا عمة ولا عم ولا خالة ولا خال  
 ولا أمة تزوجها فولدت له أولاداً فاشتراها بعد ما ولدت فإنها لا تعتق عليه في قول  
 مالك (قال مالك) وإن اشتراها وهي حامل فولدت عند المشتري وإن كان أصل  
 الحمل كان عند البائع فهي أم ولد بذلك الحمل إذا وضعته عند المشتري وإن وضعته  
 بعد الشراء يوم أو أقل أو أكثر ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن اشترى ذوي  
 محارمه من الرضاعة أمهاته وبناته وأخواته أو محارمه من قبل الصهر أمهات نسائه  
 أو جداتهن أو ولدهن أو ولد ولدهن أعتق عليه شيء منهن (قال) قال مالك لا  
 يعتق عليه شيء منهن ويبيعهن إن شاء ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد  
 أنه كان يقول أما الذي لا شك فيه فالوالد والولد والأخوة فمن ملكهم فهم أحرار  
 ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال يعتق عليه مما ملكت يمينه  
 الولد والوالد ﴿ابن وهب﴾ وبلغني عن ربيعة أنه قال لا يملك في علمي الأب ولا  
 الابن ولا الأخ ولا الأخت ﴿ابن وهب﴾ عن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه  
 قال مضت السنة أن لا يسترق الرجل أباه ولا ولده ولا أخاه (قال ابن شهاب) فإن  
 عجلت منيته من قبل أن يعتقهم فقد عتقوا عليه يوم ابتاعهم من أجل أنه لا يملك رجل  
 أباه ولا ولده ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة عن أبيه عن ابن قسيط بذلك ﴿ابن وهب﴾  
 عن رجال من أهل العلم عن عطاء ومجاهد ومكحول مثل ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن  
 ابن أبي ذئب أنه سأل ابن شهاب هل يسترق الأب والأم من الرضاعة قال مضت السنة  
 باسترقاقهما إلا أن يرغب رجل في خير (قال ابن شهاب) ولا يعتق على أحد بسبب

رضاعة الا أن يتطوع رجل وبلغني عن ربيعة أنه قال الرجل يملك من يحرم عليه من النسب من الرضاعة الولد والوالد فيحل له ملك أولئك وهم عليه حرام ﴿سحنون﴾ عن ابن نافع عن ابن أبي الزناد عن أبي الزناد عن السبعة أنهم كانوا يقولون اذا ملك الولد الوالد عتق الوالد اذا ملك الوالد الولد عتق الولد وما سوى ذلك من القربات فاختلف فيه الناس وهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد بن ثابت وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود. وسليمان بن يسار مع مشيخة من نظرأهم أهل فقه وفضل

﴿ في العبد المأذون له وغير المأذون يشترى ابن سيدهما ﴾

﴿قلت﴾ أرايت عبدى اذا أذنت له في التجارة فاشترى ابني أيعتق عليّ أم لا (قال) سمعت مالكا يقول يعتق ﴿قلت﴾ أرايت ان لم آذن لعبدى في التجارة وهو محجور عليه فذهب فاشترى ابني أيعتق عليّ أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكنه لا يجوز شراؤه ولا بيعه وهذا عندي مخالف للذي آذن له في التجارة فلا يجوز شراؤه اياه بغير اذن سيده

﴿ في الاب يشترى على ولده من يعتق عليه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت الاب أيجوز له أن يشترى على ولده الصغير من يعتق عليه في قول مالك (قال) لا يجوز للاب أن يشترى على ولده الصغير من يعتق عليه ولا يجوز للوالدان يتلف مال ولده (وقال أشهب) مثل قول ابن القاسم ﴿قال سحنون﴾ وكذلك العبد لا يجوز له أن يشترى ما يعتق على سيده

﴿ في الرجل يدفع الى الرجل المال ليشتري به أباه يمينه به ﴾

﴿وسئل﴾ مالك عن رجل يعطى الرجل المال ليشتري به ابنه أو ابنته يمينه به فيفعل الرجل (قال) لا يعتق على المشتري ولا على الذي أعانه وأراهما مملوكين للذي اشتراهما

﴿ في الرجل يقول لعبده أنت حر أو مدبر إذا قدم فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إذا قال الرجل لعبده أنت حر إذا قدم فلان أو أنت مدبر إذا قدم فلان أهوى قول مالك مثل قول الرجل لامرأته أنت طالق إذا قدم فلان ( قال ) لا لأن قوله أنت طالق إذا قدم فلان لا يقع به الطلاق في قول مالك حتى يقدم فلان وقوله أنت حر إذا قدم فلان قال مالك لا أرى أن يبيعه ويوقف حتى ينظر هل يقدم فلان أم لا ( قال ابن القاسم ) ولا أرى بأساً أن يبيعه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لامته أنت حرة إذا حضت ( قال ) قال مالك من قال لامته أنت حرة الى شهر أو الى سنة أو الى قدوم فلان فانها لا تمتق الا الى الاجل الذي جعل وفي القدوم لا تمتق حتى يقدم فلان فهذا الذي قال لامته أنت حرة الى سنة أو الى شهر قال مالك فليس له أن يطأها ( قال مالك ) وكل معتقة الى أجل فليس لسيدها أن يطأها فستلتك في الذي قال أنت حرة إذا حضت أرى أن لا تمتق حتى تحيض لانه أجل أعتق اليه ولا يحمل له وطؤها . وأما الذي قال لامته أنت حرة الى قدوم فلان فكان مالك يمرض فيها وأما لا أرى بيعها بأساً وله أن يطأها وانما هي في هذا بمنزلة الحرة أن لو قال لها أنت طالق إذا قدم فلان ان له أن يطأها ولا يطلقها حتى يقدم فلان ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إذا قال رجل لعبده أنت حر إذا مات فلان أتمنعه من بيع عبده هذا قال نعم ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لأن هذا قد أعتق عبده هذا الى أجل هو آت فلا يقدر على بيعه وله أن يستمتع به الى مجيء ذلك الأجل فاذا جاء الأجل عتق العبد فان كانت أمة لم يطأها ولكن ينتفع بها الى ذلك الأجل ( قال ) وموت فلان أجل من الآجال ﴿ قلت ﴾ وهذا لا يلحقه الدين ( قال ) نعم لا يلحقه الدين عند مالك وان مات سيده خدماً ورثته الى موت فلان وليس هذا بمنزلة المدبرة ألا ترى أن المدبرة توطأ ويلحقها الدين وهذه لا توطأ ولا يلحقها الدين وعتقها من رأس المال ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال رجل لأمته وهو يطؤها إذا حبلت فأنت حرة ( قال ) له أن يطأها في كل طهر مرة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب

وربيعة أنهما قالاً في رجل قال لوليدته أنت حرة إلى شهر قال لا يصلح له أن يطأها ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب ويحيى بن سعيد وابن قسيط وأبي الزناد وسليمان بن يسار أنه لا يصلح وطء أمة أعتقت إلى أجل أو وهب خدمتها إلى أجل ﴿قال ابن وهب﴾ قال ربيعة وسعيد ابن المسيب وأولادها بمنزلتها إذا أعتقت قال ربيعة وذلك لأن رحمها كان موقوفاً لا يحل لرجل أن يصيبها إلا زوج

﴿في الرجل يقول لعبده ان جئتني بكذا وكذا فأنت حر﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لعبده ان جئتني بألف درهم فأنت حر أو قال متى ما جئتني بألف درهم فأنت حر متى يكون حرّاً في قول مالك (قال) اذا جاءه بألف درهم عتق عليه وما لم يجئه بألف درهم فهو عبد ﴿قلت﴾ ويكون للسيد أن يبيعه قبل أن يجيئه بألف درهم في قول مالك (قال) لا ليس له أن يبيعه حتى يوقفه ويرفعه إلى السلطان ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لعبده أنت حر متى أديت إلى ألف درهم أ يستطيع أن يبيعه (قال) ينظر فيه السلطان ويتلوم له وليس للعبد أن يطول بالسيد ولا يدع السلطان السيد أن يجعل بيعة حتى يتلوم للعبد ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه عن مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لعبده متى ما أديت إلى ألف درهم فأنت حر أ يكون له أن يبيعه أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يبيعه حتى يتلوم له السلطان ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال اذا أديت إلى ألف درهم فأنت حر أ يكون له أن يبيعه (قال) هذا يتلوم له السلطان على قدر ما يرى لأن من قاطع عبده على مائة دينار يعطيها إياه إلى سنة ثم هو حر ففرضت السنة قبل أن يعطيه قال مالك يتلوم له السلطان فمستلكتك مثل هذا ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لعبده ان أديت إلى ألف درهم فأنت حر فدفعتها عن العبد رجلاً آخر فأبى السيد أن يقبل وقال انما قلت ذلك لعبدي (قال) يجبر السيد على أخذها ويقال للعبد اذهب فأنت حر ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال الرجل لعبده اذا أنت أديت إلى ألف

درهم فأنت حر وفي يدى العبد مال فأدى العبد الألف من المال الذى في يديه وقال السيد المال مالى (قال) لا ينظر في هذا الى قول السيد لأن الرجل لو كاتب عبده تبعه ماله في قول مالك فهو يحمل على وجه الكتابة ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لعبده اذا أنت أديت الى ألف درهم فأنت حر أئتمنع السيد من كسب العبد (قال) كذلك ينبغي مثل المكاتب ﴿قلت﴾ وقوله ان أديت أو اذا أديت فهو سواء في قول مالك (قال) نعم في رأيي.

❦ في الرجل يقول لأُمته أول ولد تلدينه فهو حر فتلد  
﴿ولدين الأول منهما ميت﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال لأُمته أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ولدين في بطن واحد ولدت الأول ميتاً ثم ولدت الآخر حياً بعد ذلك (قال) قال مالك الولد الأول الميت هو الذى كان فيه العتق والولد الثاني رقيق ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال لأُمته أول ولد تلدينه فهو حر فولدته ميتاً ثم ولدت آخر حياً (قال) قال مالك اذا ولدت الأول ميتاً ثم ولدت الآخر بعده حياً وان كانا في بطن واحد فان الآخر رقيق لأن العتق انما كان في الأول الميت <sup>(١)</sup> ﴿ابن وهب﴾ وقال ابن شهاب الميت لا يقع عليه عتق والآخر حر وذكره الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ﴿ابن وهب﴾ عن الحرث بن نهان قال كان النخعي يقول اذا قال الرجل لأُمته إن ولدت غلاماً فأنت حرة فولدت غلامين فهي حرة والغلام الآخر حر وان ولدت جارية وغلاماً فهما عبدان وهي حرة ﴿وقال ابن شهاب﴾ وان قال أول ولد تضعينه فهو حر فولدت توأمين (قال) يمتقان جميعاً

❦ في الرجل يقول لأُمته كل ولد تلدينه فهو حر ❦

﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال الرجل لأُمته كل ولد تلدينه فهو حر أئتمنع في قول مالك ما ولدت قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال لأُمته كل ولد تلدينه فهو حر

فأراد أن يبيعا (قال) بلغني عن مالك أنه سئل عن رجل زوج عبده أُمته فقال لها كل ولد تلدينه فهو حرّ فأراد أن يبيعا فاستنقل مالك بيعها وقال يعني لها بما وعدّها (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن يبيعا ﴿قلت﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ لِأُمْتِهِ كُلَّ وَلَدٍ تَلْدِينَهُ فَهُوَ حَرٌّ وَهِيَ حَامِلٌ أَوْ حَمَلَتْ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ أَيْمَنَ مِنْ بَيْعِهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قال) نَمَّ فِي قَوْلِ مَالِكٍ إِلَّا أَنْ يَرْهَقَهُ دِينَ فَبَيَاعٍ فِي الدِّينِ ﴿قلت﴾ أَرَأَيْتَ الرَّجُلُ يَقُولُ لِأُمْتِهِ كُلَّ وَلَدٍ تَلْدِينَهُ فَهُوَ حَرٌّ فَحَمَلَتْ فِي صَحَّةِ السَّيِّدِ فَوَلَدَتْهُ وَالسَّيِّدُ مَرِيضٌ أَوْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ أَوْ حَمَلَتْ بِهِ وَالسَّيِّدُ مَرِيضٌ فَوَلَدَتْهُ وَالسَّيِّدُ مَرِيضٌ أَوْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ (قال) لَا أَقُومُ عَلَى حِفْظِ قَوْلِ مَالِكٍ فِي هَذَا إِلَّا أَنْ مَالِكًا قَالَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِأُمْتِهِ مَا فِي بَطْنِكَ حَرٌّ وَهِيَ حَامِلٌ وَقَالَ هَذَا الْقَوْلُ فِي صَحَّتِهِ وَأَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ وَلَدَتْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ (قال ابن القاسم) هُوَ حَرٌّ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَمَا حَمَلَتْ الْأُمَةُ فِي الصَّحَّةِ فِي مَسْئَلَتِكَ فَوَلَدَتْهُ فِي مَرَضِ السَّيِّدِ أَوْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَهُوَ حَرٌّ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ﴿قلت﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَوْصَى بِنَا فِي بَطْنِ أُمْتِهِ لِرَجُلٍ أَوْ وَهَبَ مَا فِي بَطْنِهَا لِرَجُلٍ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ ثُمَّ وَهَبَهَا سَيِّدَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لِأَجْلِ آخِرٍ أَوْ مَاتَ فَوَرَّثَهَا وَرَثَتُهُ فَأَعْتَقُوهَا (قال) عَقْتُهُمْ جَائِزٌ وَيَعْتَقُ بِعَتَقِهَا مَا فِي بَطْنِهَا وَتَسْقُطُ وَصِيَّةُ الْمُوصِي لَهُ بِمَا فِي بَطْنِهَا بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ أَنَّ السَّيِّدَ وَهَبَ مَا فِي بَطْنِهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا السَّيِّدُ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَتْ وَمَا فِي بَطْنِهَا حُرَّةً وَسَقَطَتِ الْهَبَةُ ﴿قلت﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ وَهَبْتَ لِرَجُلٍ مَا فِي بَطْنِ جَارِيَتِي ثُمَّ أَعْتَقْتُهَا قَبْلَ أَنْ تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا (قال) بَلَّغْنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رِبِيعَةُ هِيَ حُرَّةٌ وَمَا فِي بَطْنِهَا ﴿قلت﴾ وَلَمْ يَجْعَلْهُ حَرًّا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَهَذَا إِنَّمَا قَالَ إِنْ وَلَدَتْهُ فَهُوَ حَرٌّ وَلَمْ يَقُلْ إِذَا حَمَلَتْهُ فَهُوَ حَرٌّ (قال) لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ إِذَا وَلَدَتْهُ فَهُوَ حَرٌّ فَهَذَا مُعْتَقٌ إِلَى أَجْلِ حِفْظِهِ حَرٌّ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ لِأَنَّ مَالِكًا قَالَ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ إِلَى أَجْلِ فَهُوَ حَرٌّ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ فَعَلَى هَذَا رَأَيْتُ مَسْئَلَتَكَ ﴿قلت﴾ أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي حَمَلَتْ بِهِ فِي الْمَرَضِ وَوَضَعَتْهُ فِي الْمَرَضِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ (قال) هَذَا فِي الثَّلَاثِ لِأَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ إِلَى أَجْلِ فَإِنَّمَا هُوَ حَرٌّ مِنَ الثَّلَاثِ . وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَسْئَلَتِكَ الْأُولَى لَوْ أَنَّ رَجُلًا

قال لعبد وهو صحيح أنت حر اذا ولدت فلانة فرض السيد فوضعت فلانة والسيد مريض أو ولدت بعد موت السيد ان العبد حر من رأس المال ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا قول ربيعة في مثل بعض هذا

﴿ في الرجل يعتق ما في بطن أمته ثم يريد أن يبيعها قبل أن تضع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً أعتق ما في بطن أمته وهو صحيح ثم مات السيد فولدت بعد موته أو مرض السيد فولدت وهو مريض ثم مات السيد أ يكون هذا الولد في الثلث أم يكون من رأس المال (قال) بل هو من رأس المال وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ وتباع الامة في الدين اذا لحق السيد دين وهو صحيح والامة حامل به أو بعد موت السيد في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتق رجل ما في بطن أمته أو دبره فجاءت بالولد لاربعة سنين أ يلزم العتق السيد أم التديير (قال) اذا جاءت بالولد لمثل ما تلده النساء اذا كانت حاملاً يوم أعتق أو دبر فذلك لازم للسيد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتق رجل ما في بطن أمته أ يكون له أن يبيعها (قال) لا الا أن يرهقه دين فتباع الامة بحملها في الدين فيبطل العتق في ولدها الذي في بطنها اذا بيعت ويكون رقيقاً ﴿ قلت ﴾ فان وضعت قبل أن يقوم عليه الغرماء فقام عليه للغرماء بعد ذلك (قال) اذا كان الدين قبل العتق قال مالك فان العتق لا يجوز اذا اغترق الدين الام والولد ﴿ قلت ﴾ فان كان الدين انما رهقه بعد ما أعتق ما في بطنها وقبل أن تضعه فقامت الغرماء عليه (قال) تباع الامة وما في بطنها في الدين فيصير رقيقاً في قول مالك اذا قاموا عليه قبل أن تضعه فان لم يقم عليه الغرماء حتى وضعت فذلك الذي كنت أسمع أنه حر من رأس المال وتباع الامة وانما هو بمنزلة من أعتق الى أجل وانما أرق مالك الولد اذا رهق سيدها دين وهي بيد المعتق حامل أن قال كيف تباع الامة ويستثنى ما في بطنها فذلك أرقه وهي حجة التي كان يحتج بها فأما اذا وضعت فانه يحكم عليه فيه بمنزلة من أعتق الى أجل فيما رهقه من الدين بعد عتقه اياه وفيما بعد موته وهذا الذي سمعت وهو رأيي (قال) وقال مالك لو قال لأمته



ما في بطنك حرّ فالحقه الدين بعد عتقه ما في بطنها انها تباع في الدين وما في بطنها  
 ويبطل عتقه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لامته ما في بطنك حرّ فالحقه دين يفترق  
 ماله وقيمة الام أكثر من ذلك ولم يرق عليه الفرماء حتى ولدت الولد أبيع الولد  
 وأمه في ذلك الدين أم تباع الام وحدها في قول مالك (قال) مآسمت من مالك فيه  
 شيئاً ولكني أرى اذا لم يرق عليه الفرماء على دينهم حتى تضع الام ولدها فانه لا يباع  
 الولد وتباع الام وحدها وانما كان لهم أن يفسخوا عتقه أن لو قاموا قبل الولادة  
 اذا كان الدين قبل عقد العتق ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا قال رجل لامته ما في بطنك  
 حر فضرب رجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً أي شيء يكون عقله أعقل جنين أمة أم  
 عقل جنين حرة (قال) بل عقل جنين أمة بلغنى ذلك عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن أم  
 ولد رجل حملت من سيدتها فضرب رجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً (قال) قال مالك  
 عقله عقل جنين الحرة ﴿ قلت ﴾ ما فرق ما بين جنين هذه التي قال لها ما في بطنك حر  
 وبين جنين أم الولد (قال) لان أم الولد حين حملت به فهو حر والتي قال لها ما في  
 بطنك حر لا يعتق الا اذا وضعت ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك فيه انه اذا قال في الصحة  
 ما في بطنك حر فوضعت بعد موته انه حر من رأس المال فهذا قيد جملة حر قبل  
 الولادة (قال) انما هذا معتق الى أجل والمعتق الى أجل الجناية عليه جنابة عبداً  
 فكذلك هذا الذي قال لامته ما في بطنك حر ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال  
 لامته ما في بطنك حر ولها زوج ولا يعلم أنها حامل يومئذ فجاءت بولد لاربع  
 سنين أيعتق أم لا (قال) لا يعتق من هذا الا ما كان لاقل من ستة أشهر وهو بمنزلة  
 الوراثة لو مات رجل وأمه تحت رجل فأنت بولد لم يرث لاكثر من ستة أشهر  
 ويرث لاقل من ستة أشهر فالمعتق عندئذ بمنزلة اذا لم يكن تين حملها يوم أعتقه وان  
 كان تبين حملها يوم أعتقه فهو حر وان ولدته لاربع سنين (وقال) غيره ان كان  
 زوجها مرسل عليها فان وضعته لاقل من ستة أشهر فهو حر وان وضعته لاكثر  
 من ستة أشهر فلا حرية له وان كان زوجها غير مرسل عليها وهو غائب عنها أو ميت

فالولد تأخذه الحرية وان وضعته لاكثر من ستة أشهر الى ماثلد لمثله النساء (وقال أشهب) لا ينبغي أن يسترق الولد بالشك لانه لا يدري لعلها كانت حاملا به يوم أعتق مافي بطنها (وقال) ربيعة في رجل تصدق بمافي بطن وليدته وهي حامل على بعض ولده ثم أعتقها بعد ذلك ان مافي بطنها يعتق معها ولا تجوز صدقته وذلك لانه منها ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ربيعة في امرأة أعتقت خادما لها وهي حبلى وهي مريضة ثم رجعت في ولدها فقالت لم أعتق مافي بطنها (قال) ربيعة يعتق معها مافي بطنها ولا يجوز لها أن تستثنى مافي بطنها فيكون جنينها بمنزلة جنين الامة وهي حرة وان قتلت كانت فيها دية الحرة وان قتل الجنين كان فيه مافي جنين الامة وليس هذا كهيئة أن يعتق نصفها أو ثلثها عند الموت ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ربيعة في الرجل يعتق وليدته وهي حامل ويستثنى ولدها أن يكون عبداً (قال) ليس ذلك له وولدها حر ﴿ ابن وهب ﴾ وذكر عن الحسن اذا أعتق الرجل المملوكة واستثنى مافي بطنها فمها حران

❦ في الرجل يهب عبده لرجل ثم يعتقه قبل أن يقبضه ❦  
 ﴿ الموهوب له أو تصدق به ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا وهب عبداً لرجل فأعتقه الواهب قبل أن يقبضه الموهوب له أو تصدق به عليه فأعتقه المتصدق قبل أن يقبضه المتصدق عليه أيجوز عتقه في قول مالك أم لا (قال) نعم يجوز العتق من أيهما كان وكذلك قال لي مالك ﴿ قال ﴾ وأنى مالكا قوم وأنا عنده في رجل حبس رقيقا له على ذى قرابة له حياته فأعتق رأساً منهم ولم يكن الحبس عليه قبضهم فأنوه وأنا عنده فقال مالك أرى عتقه جائزاً وما أرى هذا قبض شيئاً فأرى عتقه جائزاً والصدقة والهبة بهذه المنزلة عندى (وقال أشهب) اذا أعتق المتصدق أو وهب أو تصدق بعد ما كان تصدق أو وهب للاول ولم يكن قبض وحاز حتى وهب لآخر أو تصدق وقبض الموهوب له أو المتصدق عليه الآخر قبل الاول بطلت صدقة الاول ﴿ قال

سحنون ﴿ وأباه عبد الرحمن في الصدقة والهبة ورأى أن هبة للآخر والصدقة عليه وقبضه لا يبطل ماعقد للاول وله أن يقوم فيقبض صدقته أو هبته الا أن يموت المتصدق الاول قبل أن يقوم فيبطل حقه ويتم قبض الموهوب له الآخر أو المتصدق عليه الآخر الا العتق فانه جائز عندهما جميعاً (قال ابن القاسم) فاذا أعتقه لم يرد العتق لان الموهوب له لم يقبضه حتى فات فكل من تصدق بعبد أو وهبه ثم أعتقه الذي تصدق به أو وهبه قبل أن يقبض المتصدق عليه أو الموهوب له فالعتق جائز ولا يرد كان المتصدق عليه أو الموهوب له علم بالصدقة أو بالهبة أو لم يعلم بها فهو سواء

﴿ في الرجل يهب عبده لرجل فيقتل العبد لمن قيمته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو وهبت عبدي لرجل فقتله رجل قبل أن يقبضه الموهوب له لمن قيمة العبد (قال) للموهوب له ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي وانما أبطل مالك الصدقة والهبة والحبس اذا مات الذي تصدق بها أو الذي وهبها أو الذي حبسها قبل أن يقبضها الذي جعلت له وان مات الذي وهبت له أو تصدق بها عليه فورثته بمنزلته يقومون مقامه فموت الصدقة بعينها بمنزلة موت المتصدق عليه والهبة والحبس كذلك فان كانت انما قتلت فمقلها للمتصدق عليه أو الموهوب له وان كان وهبها بماله أو تصدق بها بماله ففقات الهبة أو الصدقة أو ماتت الأمة فالمال للمتصدق عليه وان كان انما تصدق بها ولم يذكر المال فالمال للمتصدق بمنزلة البيع اذا باع عبداً وله مال فكذلك الهبة والصدقة

﴿ في الرجل يعتق أمته على أن تنكحه أو غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أعتق رجل أمته على أن تنكح فلانا فأبت أن تنكحه أي يكون عليها شيء في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في الرجل يعتق أمته على أن ينكحها فأبت أن تنكحه ان العتق جائز ولا شيء عليها فكذلك مسئلتك (قال) وقال مالك في رجل قال لرجل لك ألف درهم على أن تعتق أمتك وتزوجنيها فأعتقها فأبت

الجارية أن تزوجه (قال) قال مالك أرى تلك الالف لازمة للرجل لسيد الامة والامة  
الا تنكحه فلا يلزم الامة شيء والمتق ماض ولسيد الامة الالف قال ونزلت بالمدينة

❦ في عتق الصبي والسكران والمعتوه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الصبي والسكران والمعتوه أيجوز عتقهم وتدبيرهم في قول مالك  
أم لا (قال) أما السكران فذلك جائز عليه عند مالك اذا كان غير مولى عليه وأما المعتوه  
فلا يجوز عتقه اذا كان معتوها مطبقا لا يمقل وأما الصبي فلا يجوز عتقه وهذا كله  
قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت الذي يخاف بعتق عبده أن لا يفعل كذا وكذا فجئ  
ثم فعله (قال) لا شيء عليه فان فعل المجنون ليس بفعل ❦ قلت ❦ أ رأيت الصبي  
اذا قال اذا احتلمت فكل مملوك لي حرّ (قال) اذا احتلم لم يلزمه ذلك عند مالك  
❦ وقال أشهب ❦ مثل ما قال ابن القاسم ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من  
أهل العلم عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح ومكحول  
ونافع وغير واحد من التابعين أنهم كانوا يجيزون طلاق السكران (قال) بمضهم وعتقه

❦ ما جاء في عتق المكره ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المستكره أيجوز عتقه في قول مالك أم لا قال لا ❦ قلت ❦ ولا يجوز على  
المستكره شيء من الاشياء في قول مالك لا عتق ولا بيع ولا شراء ولا نكاح ولا  
وصية ولا غير ذلك (قال) قال مالك لا يجوز على المستكره شيء من الاشياء لا عتق  
ولا طلاق ولا نكاح ولا بيع ولا شراء وأما الوصية فلم أسمعها من مالك وهي لا تجوز  
وصية المستكره ❦ قلت ❦ أ رأيت من أكره على الصالح أكرهه عليه غير سلطان  
أيجوز عليه أم لا (قال) لا يجوز عليه عند مالك واكرهه السلطان عند مالك وغير  
السلطان سواء اذا كان مكرها ❦ قلت ❦ وكيف الاكره عند مالك (قال) بالضرب  
والتهديد بالقتل والتهديد بالضرب والتخويف الذي لا شك فيه ❦ قلت ❦ فالسجن  
اكره عند مالك (قال) لم أسمعه من مالك وهو عندى اكره ❦ قلت ❦ واكره

الزوج امرأته اكرهه عند مالك (قال) قال مالك اذا ضربها أو أضر بها فاختلعت منه انه يرد اليها ما أخذ منها فذلك يدلك على أن اكرهه اكرهه

❦ في العبد يوكل من يشتريه ويدس اليه مالا فيشتريه ويعتقه ❦  
❦ بغير علم السيد ثم يعلم بذلك سيده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت العبد اذا وكل رجلا أن يشتريه بمال دفعه العبد الى الرجل فاشتراه (قال) بغير ثمنه ثانية ويلزمه البيع ويكون العبد له كذلك قال لي مالك ❦ وسألته ❦ عن العبد يدفع الى الرجل مالا فيقول اشتري لنفسك (فقال) لي ما أخبرتك ❦ قلت ❦ فان دفع اليه العبد مالا على أن يشتريه ويعتقه ففعل وأعتقه أيكون ضامنا للثمن في قول مالك (قال) قال لي مالك يلزمه أداء الثمن ثانية والعق له لازم ❦ قلت ❦ فان لم يكن للمشتري مال أيجوز عتقه في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال يرد عتقه ويباع العبد فان كان في ثمنه وفاة أعطيه السيد وان كان فيه فضل أعتق من العبد ذلك الفضل وان قصر عن الذي اشتراه به كان ديناً عليه يتبعه به السيد ❦ قلت ❦ أ رأيت هذا الذي أعتق أيرجع على العبد بشئ من الثمن الذي غرمه ثانية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى على العبد شيئاً

❦ في العبد يشتري نفسه من سيده شراءً فاسداً أو يكون رقيقاً ❦  
❦ أو الرجل يشتري العبد شراءً فاسداً ثم يعتقه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت العبد اذا اشتري نفسه شراءً فاسداً أتراه رقيقاً أم يكون حراً وتكون عليه قيمته لسيدته (قال) أراه حراً ولا شيء عليه لسيدته وليس شراء العبد نفسه بمنزلة شراء غيره اياه وأرى أن يمضى ولا يرد الا أن يكون الذي اشترط حراماً مما لا يحل أن يعطيه اياه مثل الخمر والخنزير فتكون عليه قيمة رقبة لسيدته ❦ وقال ❦ غيره يكون حراً ولا شيء عليه مثل ما لو طلق امرأته على غرر أو ما لا يحل فالطلاق جائز وله الفرار وليس له ما لا يحل ❦ قلت ❦ لابن القاسم أ رأيت ان كان هذا في أجنبي بعت عبداً من أجنبي بمائة دينار

وقيمة مائتا دينار على أن يسلفني المشتري خمسين ديناراً (قال) البيع فاسد ويبلغ بالعبد قيمته اذا فات مائتي دينار ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مسلماً باع عبداً له بخمر أو بخنزير فأعتق المشتري العبد أترأه فوتاً (قال) نعم ويكون للبائع على المشتري قيمة العبد يوم قبضه ﴿ قال ﴾ وقال مالك في البيع الحرام انه اذا أعتقه المشتري فان العتق جائز ويرجع البائع على المشتري بقيمة العبد يوم قبضه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتري رجلاً عبداً بخمر أو بخنزير أو بشئ لا يحل فأعتقه أيجوز عتقه وتكون عليه القيمة في قول مالك (قال) العتق جائز وعليه القيمة في رأيي لأن مالكا قال في البيع الحرام اذا فات بعتق مضي وكان على المشتري القيمة

﴿ في الرجل يعتق عبده على مال يرضى العبد به ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت لعبدي أنت حر الساعة بتلا وعليك ألف درهم تدفعها الى أجلي كذا وكذا (قال) قال مالك هو حر وذلك عليه على ما أحب العبد أو كره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يعجبني هذا وأراه حراً الساعة ولا شئ عليه (قال ابن القاسم) وكذلك بلغني عن سعيد بن المسيب (وقال) أشهب مثل قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لعبده أنت حر علي أن تدفع الي كذا وكذا ديناراً (قال) قال مالك لا يمتق حتى يدفع اليه ما سمي من الدنانير لأنه قال له سيده أنت حر علي أن تدفع الي كذا وكذا ديناراً وليس يشبه هذا عند مالك أن يقول أنت حر وعليك كذا وكذا لأنه اذا قال أنت حر وعليك كذا وكذا فهو حر مكانه الساعة وانما اختلف الناس في هذا في المال منهم من قال يجب عليه المال ومنهم من قال لا يجب عليه المال ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لعبده أنت حر علي أن تدفع الي عشرة دنانير الى سنة فقبل العبد ذلك أيكون حراً الساعة أم لا يكون حراً حتى يدفع الدنانير (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن اذا لم يقل أنت حر الساعة ولم يردأه حر الساعة علي أن يدفع اليه ما سمي من المال الى ذلك الأجل فلا يكون حراً حتى يدفع اليه المال لأنه لم يتل عتقه الا بعد أخذه المال ﴿ قلت ﴾ فان، حل الأجل ولم يدفع اليه المال أيرده السيد في الرق أم لا (قال)

ينظر السلطان في ذلك ويتلوم له فان لم ير له وجه أداء وعجز رده رقيقا ( قال ) وهذا قول مالك ( قال ) وكذلك قال مالك في القطاعة ﴿ قلت ﴾ وما القطاعة ( قال ) الرجل يقول لعبده ان جثني بعشرة دنانير الى أجل كذا وكذا فانت حريقاطمه على ذلك فان جاء بها فهو حر وان لم يجيء بها نظر في ذلك السلطان بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ وكذلك المكاتب وانما يحمل هذا ومحمل المكاتب عند مالك واحد قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامته ان أديت اليّ ألف درهم الى سنة فانت حرة أيكون له أن يبيعها قال لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هو قوله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها ان أديت اليّ ألف درهم الى عشر سنين فانت حرة فولدت ولدا في هذه العشر سنين ثم أدت الالف بعد مضي الاجل أيعتق ولدها معها أم لا في قول مالك ( قال ) نعم لان مالكا قال كل شرط كان في أمة فا ولدت من ولد بعد الشرط أو كانت حاملا به يوم شرط لها فولدها في ذلك الشرط بمنزلتها ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يخلف بعق أمة له ان لم يفعل كذا وكذا الى أجل يسميه فتلد ولدا قبل أن يتقضى الاجل ثم لم يفعل السيد فحث هل ترى أن يعتق ولدها ( قال ) نعم ولدها يعتقون بعقها ولا يستطيع أن يبيعها ولا يبيع ولدها فهذا يدلك على مسئلتك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان لم يكن ضرب لها أجلا ولكن قال ان أديت اليّ ألف درهم فانت حرة فولدت ولدا بعد ذلك ثم أدت الالف ( قال ) نعم ولدها أيضا هاهنا بمنزلتها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها أنت حرة ان أديت اليّ ألف درهم الى سنة فمضت السنة ولم تؤد شيئا أيتلوم لها السلطان بعد مضي السنة ( قال ) قال مالك نعم يتلوم لها السلطان ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها ان أدت اليّ اليوم ألف درهم فانت حرة فمضي اليوم ولم تؤد شيئا أيتلوم لها السلطان ( قال ) نعم كذلك ينبغي ﴿ قلت ﴾ فان قال لعبده اذا أديت اليّ ألف درهم فانت حر فوضع عنه خمسمائة وأدى العبد اليه خمسمائة أيعتق في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال اذا أدت اليّ ألف درهم فانت حر فوضعها عنه ( قال ) هو حر مكانه مثل المكاتب اذا وضع عنه سيده كتابته



﴿ في الرجل يمتق عبده على مال وبأبي ذلك العبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لعبده أنت حر على أن تدفع اليّ كذا وكذا فقال العبد لا أقبل ذلك أيكون رقيقا بحاله في قول مالك (قال) نعم لانه لم يقبل العتق بالمال الذي جعله السيد به حراً فلا يكون حراً أن لم يقبل ذلك ويدفعه اليه ﴿ قلت ﴾ وسواء ان قال أنت حر على أن تدفع اليّ كذا وكذا ديناراً الى أجل كذا وكذا أو لم يسم الاجل لا يكون حراً اذا لم يقبل ذلك العتق العبد في قول مالك (قال) نعم الا أن مالكا لم يذكر لي الاجل من غير الاجل والاجل وغير الاجل في هذا سواء لا يمتق الا أن يرضى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لامة له لا مال له غيرها ان أدت ألف درهم الى ورثتي فأنت حرة أو قال اذا أدت الى ورثتي ألف درهم فأنت حرة أو قال أدى الى ورثتي ألف درهم وأنت حرة فات والثلث يحملها أولاً يحملها ماحلها في قول مالك (قال) اذا حملها الثلث فهي على ما قال لها اذا أدت الالف فهي حرة ويتلوم لها السلطان في ذلك على قدر ما يرى يوزعه عليها لاني سمعت مالكا يقول في الرجل يوصي بأن يكتب عبده ولا يسمى مايكتب به (قال) مالك يكتب على قدر ما يرى من قوته وأدائه وقدر ما يرى أنه أراد به من رفقته من كتابة مثله ويوزع ذلك عليه فستلتك تشبه هذا ﴿ قلت ﴾ فان تلوم لها السلطان فلم تقدر على شيء أتبطل وصيتها أم هي على وصيتها (قال) يتلوم لها السلطان على قدر ما يرى فاذا يئس منها كما يئس من المكاتب أبطل وصيتها (قال) وان لم يحملها الثلث خير الورثة في أن يمضوا ما قال الميت وفي أن يمتقوا منها ما حمل الثلث الساعة (قال) وهذا اذا لم يحملها الثلث هو قول مالك

﴿ في الرجل يمتق عبده ثم يحجده فيستخدمه ويستفله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً أعتق عبداً له فجحده العتق فاستخدمه أو استفله أو كانت جارية فوطئها ثم أقر بذلك بعد زمان أو قامت عليه البينة بذلك ما القول في هذا في قول مالك (قال) أما الذي قامت عليه البينة وهو جاحد فليس عليه شيء وهذا

قول مالك في الذي يحمده (وقال مالك) في رجل اشترى جارية وهو يعلم أنها حرة فوطئها انه ان أقر بذلك على نفسه أنه وطئها وهو يعلم بحريتها فمليه الحد فمستلثك مثل هذا اذا أقر وأقام على قوله ذلك ولم ينزع عنه فان الحد يقام عليه والغلة مردودة على العبد وله عليه قيمة خدمته ﴿قال﴾ وسئل مالك عن رجل حلف بعتق عبد له في سفر من الاسفار ومعه قوم عدول على شيء أن لا يفعله فقدم المدينة بعبده ذلك وتحلف القوم الذين كانوا معه فحنث في عبده ثم هلك وقد استغل عبده بعد الحنث فكاتبه ورثته بعد موته وهم لا يعلمون بحنث صاحبهم فأدى نجوما من كتابته ثم قدم الشهود بعد ذلك فأخبروا بالذي كان من فعل الرجل من اليمين وأنه حنث فرفعوا ذلك الى القاضي فمستل مالك عن ذلك عن عتق العبد وعما استغله سيده وعما أدى الى ورثته من كتابته فقال مالك أما عتقه فأمضيه وأما ما استغله سيده فلا شيء على السيد من ذلك وأما الكتابة فلا شيء له من ذلك أيضاً على ورثة سيده مما أخذوا منه أيضاً وإنما ثبت عتقه اليوم (قال ابن القاسم) وهذا مما يبين لك ما قلت لك في مستلثك في الذي يطأ جاريته أو يقذف عبده أو يجرحه ثم تقوم على السيد البينة أنه أعتقه قبل ذلك وهو جاحد انه لا شيء على السيد اذا كان السيد هو الجارح أو القاذف ولا شيء عليه في الوطء لاحد ولا غير ذلك ﴿قال سحنون﴾ والرواة يخالفونه ويرون الغلة على من أخذها وأنه حر في أحكامه وأنه يجلد من قذفه ويقاد من جرحه سيده كان أو غيره ويقتص منه في الجراحات للأحرار ويجلد حد الحر في الفرية

﴿في الرجل يعتق العبد من الغنيمة قبل أن تقسم الغنائم﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل من أهل العسكر ممن له في الغنيمة نصيب يعتق جارية من الغنيمة أيجوز عتقه فيها (قال) ما سمعت من مالك فيها شيئاً ولا أرى عتقه فيها جائزاً وذلك أنه بلغني أو سمعته من مالك أنه قال اذا زنى رجل من أهل الجيش بجارية من الغنيمة أو سرق من الغنيمة جارية بعد أن تحرر أقيم عليه الحد والزنا وقطعت يده فهذا بذلك على أن عتقه غير جائز ﴿وقال أشهب﴾ لا يحمده ان وطئ جارية ويقطع ان

سرق ما فوق حقه بثلاثة دراهم لان حقه في الغنيمة واجب يرثه ورثته ان مات  
وليس هو كحقه في بيت المال لانه انما يجب له اذا أخذه وان مات لم يورث عنه

— في النصراني والحرابي يعتق عبده المسلم ثم يريد أن يسترقه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق النصراني عبده بعد أن أسلم العبد أيلزمه العتق أم لا في  
قول مالك (قال) يلزمه العتق ويحكم عليه به لان للاسلام حرمة دخلت للعبد باسلامه  
فلا بد من أن يحكم على هذا النصراني بالعتق لان كل حكم وقع بين نصراني ومسلم  
حكم بينهما بحكم الاسلام ولان مالك قال في نصراني دبر عبده ثم أسلم العبد قال مالك  
يؤاجر العبد ولا يباع فالعتق أوكد من التدبير وهذا المدبر الذي يؤاجر اذا مات  
سيده نصرانيا فانه يعتق في ثلثه ان حمله الثلث والا فمبلغ الثلث ويرق منه ما بقي  
فان كان ورثته نصارى أجبروا على بيع ماصار لهم من هذا العبد وان كان لا ورثة له  
كان مارق منه لجميع المسلمين وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن حربياً  
دخل الينا بأمان فكتب عبيداً له أو أعتقهم أو دبرهم ثم أراد أن يبيعهم أيمكن من  
ذلك (قال) أرى ذلك له وقد قال مالك في النصراني يعتق عبداً له نصرانياً ثم يأتي  
انفاذ عتقه ويرده الى الرق انه لا يمرض له فيه ﴿ قلت ﴾ فما تقول في النصراني  
اذا أعتق عبده النصراني أيحكم عليه بالعتق أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في  
النصرانيين يكون بينهما العبد النصراني فيعتق أحدهما حصته قال مالك لا أرى أن  
يقوم عليه وأما اذا كان جميعه لسيده فقد بلغني أن مالكا قال لا أعتقه عليه أيضاً  
(قال ابن القاسم) وهو اذا كان لواحد أو كان بين نصرانيين سواء لأن مالكا قد  
جعل تدبير النصراني وكتابه لازمة اذا أسلم العبد ولو أراد أن يفسخ كتابته وتديره  
لم أعرض له اذا كان تديره ذلك قبل أن يسلم العبد

— في النصراني يخاف بحرية عبده ثم يحنث بعد اسلامه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانياً أعتق عبده أو دبره أو حلف بذلك في نصرانيته فحنث

بعد اسلامه ثم أراد بيع المدبر أو استرقاق الذي أعتق أئتمن من ذلك وهل يلزمه العتق والتدبير وهو نصراني (قال) سئل مالك عن النصراني يحلف في حال نصرانيته بعتق عبده أن لا يفعل كذا وكذا ثم يسلم ثم يفعله أئتمن أم لا (قال) قال مالك لا حنث عليه بما حلف به في الشرك (قال) مالك وكذلك لو حلف بالصدقة أو بالطلاق في حال شركه فلم يحنث الا بعد اسلامه انه لا شيء عليه في يمينه لان يمينه كانت في حال الشرك باطلا (قال ابن القاسم) فأرى أنه ان حنث به في حال نصرانيته ثم أسلم انه لا يعرض له مثل الذي أخبرتك وما أعتق النصراني أو دبر فأبى أن ينفذه وتمسك به فأراد بيعه فذلك له ولا يحال بينه وبين ذلك ولا يمتق عليه ويبيع جازر كذلك قال مالك (قال ابن القاسم) الا أن يرضى السيد بأن يحكم عليه بحكم المسلمين فان رضى بذلك حكم عليه بحريته

فيمن أخدم عبده سنين وجعل عتقه بعد الخدمة فلم يحزه  
 الخدم حتى استدان الخدم دينا

قلت رأيت أن أخدم عبده رجلا سنين ثم أعتقه وجعل عتقه بعد الخدمة ثم استدان دينا بعدما أخدمه الا أن العبد بيد السيد لم يسلمه الى من جعل له الخدمة ولم يسلمها له (قال) قال مالك يكون الغرماء أولى بالخدمة يؤاجر لهم وليس لهم الى العتق سبيل قلت فان كان قد بتل الخدمة للذي جعلها له فلا سبيل للغرماء على الخدمة في قول مالك قال نعم قلت وكذلك لو تصدق بصدقة أو وهب هبة أو أعطى عطية ثم لم يبتلها الى الذي جعلها له حتى لحقه دين (قال) قال مالك الغرماء أولى بذلك ما لم يبتلها الا في العتق خاصة فانه اذا أعتق بعد الخدمة وهو صحيح فبتل الخدمة أو لم يبتلها فانه لا شيء للغرماء في العتق عند مالك ولهم الخدمة ان لم يكن بتلها أو حازها الذي جعلت له

❦ في العبد يعتق وله على سيده دين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت إذا أعتق الرجل عبده وله دين على سيده أ يكون للعبد أن يرجع بذلك على سيده في قول مالك (قال) نعم يرجع به على سيده لأن مالكاً قال يتبع العبد ماله إذا أعتقه سيده فالدين الذي على السيد للعبد يكون للعبد إذا أعتقه السيد لأن السيد لم ينتزع ذلك من العبد ❦ قلت ❦ فإن قال السيد أشهدوا أنني قد انتزعت الدين الذي للعبد على أو قال أشهدوا أنني أعتقه على أن ماله لي أ يكون المال للسيد ويكون هذا انتزاعاً لما في يد العبد قال نعم ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قوله ❦ ابن وهب ❦ عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق عبداً وله مال فالعبد له إلا أن يستثنيه السيد ❦ مالك ❦ عن ابن شهاب أنه حدثهم قال مضت السنة أنه إذا أعتق العبد تبعه ماله ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عائشة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ويحيى بن سعيد وربيعه بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد ومحمد بن عبد القاري ومكحول بذلك (قال يحيى) وعلى ذلك أدركنا الناس قال ربيعة وأبو الزناد علم سيده بماله أو جهله (قال أبو الزناد) وإن كانت للعبد سرية قد ولدت منه علم السيد بذلك أولم يعلم فإن سرية العبد للعبد وإن ولده أرقاه لسيده ❦ وكيع ❦ وقال الحسن وإبراهيم النخعي وعائشة في المملوك يعتق إن ماله للعبد (وقالت) عائشة والحسن إلا أن يشترطه السيد

❦ في العبد بين الرجلين أو الممتق بمضه يكون ماله موقوفاً في يديه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت عبداً نصفه رقيق ونصفه حرّ باع السيد المتمسك بالرق نصيبه منه أ يكون له أن يأخذ من ماله شيئاً أم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك أتما عبد كان نصفه حرّاً ونصفه مملوكاً فأراد سيده الذي له فيه الرق أن يبيع نصيبه منه فإنه يبعه على حاله ويكون المال موقوفاً في يد العبد ويكون الذي ابتاع العبد في مال العبد

بمنزلة سيده الذي باعه وليس للذي باعه ولا للذي اشتراه أن يأخذ من ماله شيئاً فإن عتق يوماً ما كان جميع ماله له أو يموت فيكون جميع المال للذي له فيه الرق ولا يكو للذي أعتق في ماله الذي مات عنه العبد قليل ولا كثير لانه لا يورث بالحرية حتى تتم فيه الحرية عند مالك ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك المال موقوفاً في يدى العبد ولم يحمل للمتمسك بالرق أن يأخذ من ماله شيئاً (قال) لشركة العبد في نفسه وللعنق الذي دخله فإله موقوف ان عتق تبعه ماله وان مات قبل أن تتم حريته كان سبيله ما وصفت لك عند مالك

﴿ في عتق العبد الذي يمثل به سيده ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت من مثل بعده أعتق عليه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان قطع أنملة من إصبعه أمي مثله في قول مالك (قال) نعم اذا تمعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أحرقه بالنار عمداً فأحرق شيئاً من جسده أتكون هذه مثله في قول مالك (قال) نعم اذا كان على وجه العذاب له واذا كواه بالنار لمرض يكون بالعبد أو يكون أراد بذلك علاج العبد فلا شيء عليه ولا يعتق العبد بهذا (قال) ولقد سمعت مالكا وقال لنا أرسل الى السلطان يسألني عن امرأة كوت فرج جارتها بالنار فقلت لمالك فما الذي رأيت فقال ان كان ذلك منها على وجه العذاب لها فانشر وساءت منظرة رأيت أن تعتق عليها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان لم ينتشر ولم تقبح منظرة (قال) فلا أرى أن تعتق عليها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان لم يكن متفاحشا (قال) فلا عتق فيه كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان مثل بأم ولده أعتق عليه في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أم ولده ملك له عتقه فيها جائز اذا مثل بها فانها تعتق عليه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان مثل بمكاتبه (قال) اذا مثل بمكاتبه فانه يعتق عليه ﴿ قلت ﴾ فان مثل به فقطع يده عمداً أو جرحه (قال) ينظر الى جرحه أن لو جرحه أجني فيكون ذلك على السيد فان كانه قيمة الجرح والكتابة سواء عتق العبد وان كان قيمة الجرح أكثر من الكتابة كان على السيد الفضل وان كانت أقل من الكتابة عتق العبد ولم

يكن للسيد عليه سبيل لانه لو فعل ذلك بعبد له غير مكاتب عتق عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 ان مثل بعبد عبده أيعتق عليه في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى  
 أن يعتق عليه ﴿ قلت ﴾ فمبيد أم الولد اذا مثل بهم ( قال ) أرى أن يعتقوا  
 عليه ولم أسمع من مالك ﴿ قلت ﴾ فمبيد مكاتبه اذا مثل بهم ( قال ) لم أسمع من  
 مالك فيه شيئاً وأرى أن يكون عليه ما نقصهم ولا يعتقون عليه لان عبيد مكاتبه  
 لا يقدر على أخذهم الا أن تكون مثله فاسدة فيضمنهم ويعتقون عليه ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ان مثل بمبيد لابن له صغير أيعتقون عليه في قول مالك ( قال ) قال مالك  
 اذا عتق الرجل عبيد أولاده الصغار وهو مليء جاز العتق فيهم وضمن القيمة لولده  
 فأراه اذا مثل بهم عتقوا عليه وكانت عليه القيمة لولده مثل ما قال مالك ان كان ملياً  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جز رؤس عبيده ولحاهم أترأه مثله يعتقون عليه بها في قول  
 مالك ( قال ) لا أرى ذلك مثله يعتقون بها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قلع أسنان عبيده  
 أترأه مثله ( قال ) أخبرنا مالك أن زياد بن عبيد الله اذ كان عاملاً على المدينة أرسل  
 اليهم يستشيرهم في امرأة سحلت أسنان جارية لها بالبرد حتى أذهبت أسنانها قال  
 مالك فما اختلف عليه أحد منا يومئذ أنها تعتق عليها فأعتقها يريد مالك نفسه وغيره  
 من أهل العلم قال ومعنى سحلت أسنانها بردها فستلتك مثل هذا أرى أن يعتقوا  
 اذا كان على وجه المذاب ﴿ قلت ﴾ أرايت ما يصيب به المرء عبده يضربه على  
 وجهه الادب فيفقأ عينه أو يكسريده أو ما أشبه هذا من القطع أو الشلل ( قال )  
 قال مالك لا أرى أن يعتق بهذا ولا يعتق الا بما فعله به عمداً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان  
 أخصاه أيعتق عليه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان مثل بمبيد امرأته أو  
 بخدمها ( قال ) يعاقب ويضمن ما نقصهم ولا يعتقون عليه الا أن تكون مثله فاسدة  
 فيضمنهم ويعتقون عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح  
 عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال كان لزناب غلام  
 يسمى سندراً أو ابن سندر فوجده يقبل جارية له فأخذه فجبه وجدع أذنيه وأثفه



فأتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل الى زبناح فقال لا تحملوهم ما لا يطيقون وأظمموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وما كرهتم فيبعوا وما رضىتم فأمسكوا ولا تعذبوا خلق الله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل به أو أحرق بالنار فهو حرّ وهو مولى الله ورسوله فأعتقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أوصى بك كل مسلم ﴿ابن وهب﴾ قال ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب ان زبناح كان يومئذ كافراً ﴿مالك بن أنس﴾ قال بلغنى أن عمر بن الخطاب أخته وليدة قد ضربها سيدها بنار فأصابها فأعتقها قال مالك والولاء لمن أعتق عليه ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن سليمان ابن يسار مثل ذلك (قال) وضرب عمر سيدها ﴿قال﴾ وأخبرنى غير واحد عن ابن أبى مليكة وأبى الزبير أن سيدها أحمى لها رضفاً<sup>(١)</sup> فأقعدها عليه فاحترق فرجها فقال له عمر ويحك أما وجدت عقوبة إلا أن تعذبها بعذاب الله قال فأعتقها وجلده ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة أن العبد يعتق في المثلة المشهورة (قال ابن شهاب) والمثل كثيرة وقال ربيعة يقطع حاجبه أو ينزع أسنانه هذا وما أشبهه (قال يحيى) كل ما كان مثلاً في الاسلام عظيم بإعقاب من فعل ذلك ويعتق عليه العبد ﴿قال سحنون﴾ ابن القاسم يقول في الكافر يمثل بعبد أنه لا يعتق عليه وأما أشهب فيعتقه بالمثلة كافراً كان السيد أو مسلماً

❦ في الرجل يؤاجر عبده سنة ثم يعتقه قبل السنة ❦

﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول في الرجل يؤاجر عبده سنة ثم يعتقه (قال مالك) لا يعتق له حتى تم السنة وإن مات السيد قبل السنة فهو حرّ من رأس المال إذا مضت السنة (قال مالك) ولا تنقض الاجارة لموت السيد ﴿قال سحنون﴾ وكذلك المخدّم الى سنة أو أكثر يعتقه سيده مثل ما وصفنا من أمر المستأجر إلا أن يترك

(١) (رضفاً) قال في المصباح الرضف الحجارة المحماة الواحدة رضفة مثل تمر وتمره اه فبراد من الرضف هنا الحجارة ويحذف عن بعض المعنى اه

المخدم أو المستأجر ماله فيه فيعتق كذلك قال مالك

❦ فيمن ادعى صبياً صغيراً في يديه أنه عبده وأنكر الصبي وادعى الصبي أنه حر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن صبياً صغيراً في يدي رجل قال هذا عبدي فلما بلغ الصغير قال أنا حر وما أنا لك بعبد (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأره عبداً ولا يقبل قوله إذا كانت خدمته له معروفة وحيازته إياه ❦ قلت ❦ أ رأيت الصبي إذا كان يعرب عن نفسه فقال له سيده أنت عبدي وقال الصبي بل أنا حر (فقال) هو مثل ما وصفت لك إن كان قبل ذلك في يديه يخدمه وهو في حيازته لم ينفع الصبي قوله أنا حر وهو عبد له وهذا رأيي وإن كان انما هو متعلق به لا يعلم منه قبل ذلك خدمته له ولا حوزة إياه فالقول قول الصبي ❦ قلت ❦ أ رأيت إن قال رجل لعبد في يديه أنت عبد لي وقال العبد بل أنا عبد لفلان (قال) هو لمن هو في يديه ولا يصدق العبد في أن يصير نفسه لغير الذي هو في يديه ❦ قلت ❦ أتخفظه عن مالك (قال) سمعت مالكا يسئل عن جارية كان معها ثوب فقال سيدها هذا الثوب هو لي وقال رجل من الناس بل الثوب ثوبي وأنا دفعته إليها تبعه وأقرت الجارية أن الثوب للأجنبي دفعه إليها تبعه (فقال) قال مالك الثوب ثوب السيد لأن الجارية جاريته إلا أن يكون للأجنبي بينة على ما ادعى ولا تصدق الجارية في إقرارها هذا فكذلك مسئلتك إذا لم يجز لها إقرارها في مالها الذي في يديها إذا أقرت به للأجنبي فكذلك رقبته لا يجوز إقرارها برقبته لغير سيدها إذا كانت في يديه

❦ في الرجل يدعى العبد في يدي غيره أنه عبده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت إن ادعت أن هذا الرجل عبدي وأردت أن أستحلفه أيكون ذلك لي (قال) ليس ذلك لك ❦ قلت ❦ فإن أقت شاهداً واحداً أأحلف مع شاهدي ويكون عبدي في قول مالك (قال) نعم ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكا قد قال في كتابه في الرجل يمتق العبد فيأتي الرجل بشاهد على حق له على الرجل الذي

أعتق ان صاحب الحق يحلف ويثبت حقه ويرد عتق العبد فاذا كان هذا عند مالك هكذا رأيت أن يسترقه باليمن مع شاهده ﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى ادعت عبداً في يدي رجل وأقت عليه البينة أنه عبدى أتحلفنى القاضي بالله الذى لا اله الا هو أنى ما بعت ولا وهبت ولا خرج من يدي بوجه من الوجوه مما يخرج به العبد من ملك السيد (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت العبد يكون في يد رجل فيسافر العبد أو يغيب فيدعيه رجل والعبد غائب فيقيم البينة على ذلك العبد أنه عبده أيقبل القاضي بينته على العبد وهو غائب وكيف هذا في المتاع والحيوان اذا كان يعينه أيقبل القاضي البينة على ذلك أم لا (قال) نعم يقبل البينة اذا وصفوه وعرفوه ويقضى له بذلك ﴿قلت﴾ أتحفظه عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأى اذا وصفوه بنفته وجلوه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أقت البينة على عبد في يد رجل وقد مات في يديه أنه عبدى أيقضى لى عليه بشئ في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا شئ على الذى مات العبد في يديه الا أن يقيم المدعى البينة أنه غصبه لانه يقول اشتريت من سوق المسلمين فمات في يدي فلا شئ على

❦ اللقيط يقرأ بالعبودية لرجل أو يدعيه رجل عبداً له ❦

﴿قلت﴾ أرأيت اللقيط اذا بلغ رجلاً فأقر بالعبودية لرجل أجمعه عبداً له (قال) لا يكون عبداً له لان مالكا قال اللقيط حر ﴿قلت﴾ أرأيت ان التقطت لقيطاً فادعت أنه عبدى (قال) لا يقبل قولك لان مالكا قال اللقيط حر فاذا علم أنه التقطه فادعى أنه عبد له لم يصدق الا بالينة وهو حر ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كان يقول في الذى يلتقط من الصبيان انه كتب فيه أنه حر وأن ينفق عليه من بيت المال ﴿أشهب﴾ عن القاسم بن عبد الله عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه قال المنبوذ حر

﴿ في العبد يدعي أن سيده أعتقه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ادعى العبد أن مولاه أعتقه أتخلفه له ( قال ) قال مالك لا الا أن يأتي العبد بشاهد ( قال ) ولو جاز هذا للعبيد والنساء لم يشأ عبد ولا امرأة الا أوقفت زوجها وأوقف العبد سيده كل يوم فأحلفه ﴿ قال ﴾ فقلنا للمالك فان شهدت امرأتان في الطلاق أترى أن يحلف الزوج ( قال ) ان كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه رأيت أن يحلف يريد بذلك أن لا تكونا أمهاتهما أو بناتهما أو أخواتهما أو جداتهما من هو منها بظنة ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذا في العتق ( قال ) نعم مثل ما قال لي مالك في الطلاق

﴿ في اقرار بعض الورثة أن الميت أعتق هذا العبد وينكر بقية الورثة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا هلك وترك ورثة نساء ورجالا فشهد واحد من الورثة أو أقر بأن أباه أعتق هذا العبد وجحد ذلك بقية الورثة ( قال ) قال مالك لا تجوز شهادته ولا اقراره ﴿ قلت ﴾ ويكون حظه من العبد رقيقا له في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان أقر هو وآخر من الورثة بأن الميت قد أعتق هذا العبد ( قال ) قال مالك ينظر الى العبد الذي شهدوا له فان كان العبد ممن لا يرغب في ولائه وليس لولائه خطب جازت شهادتهما على جميع الورثة رجالا كانوا أو نساء ورجالا وإن كان لولائه خطب قال مالك لم تجز شهادتهم ان كان في الورثة نساء لانهم يهتمون على جر الولاء فان لم يكن في الورثة نساء وكانوا كلهم رجالا ممن يثبت لهم ولؤه هذا العبد جازت شهادتهما على عتقه على جميع الورثة اذا كانوا بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن أخوين ورثا عن أبيهما عبداً ومالا فأقر أحدهما أن أباه أعتق هذا العبد في صحته أو في مرضه والثالث يحمل العبد ( قال ) قال مالك العبد رقيق كله يباع ولا يمتق على واحد منهما فاذا باعاه جعل هذا الذي أقر بأن والده أعتقه نصيبه من ثمن العبد في رقاب ﴿ قلت ﴾ فان قال الذي أقر بما أقر به أما اذا لم يلزمي هذا الذي أقررت به فاني لا أبيع نصيبي منه وقال الآخر الذي لم يقر بشئ لا أبيع

نصيبه منه (قال) قال مالك يستحب للذي أقر أن يبيع نصيبه من العبد فيجعل ذلك في رقاب ان بلغ ما يكون رقبة أو رقابا فيعتقهم عن أبيه الميث ويكفون ولاؤهم لآبائه ولا يكون ولاؤهم له (قال ابن القاسم) وليس يقضى بذلك عليه ﴿قلت﴾ فإن لم يبلغ رقبة (قال) قال مالك يشارك به في رقبة ولا يأكله يشترها هو وآخر ﴿قلت﴾ فإن لم يجد أن يجعله في المكاتبين في قول مالك (قال) قال مالك يعين به في رقاب فتم به عتاقهم ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في جميع الورثة زوجة كانت المقررة بالعتق أو أختا أو والدة فانه لا يجوز اقرارها بالعتق وحالها في اقرارها كحال الاخ الذي وصفت لي في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان هلك رجل وترك عبيداً وترك ابنين فأقر أحدهما أن أباه أعتق هذا العبد لبعض أولئك العبيد وقال الابن الآخر بل أعتق أبي هذا العبد لعبد آخر والثالث يحملها أولاً يحملها (قال) يقسم الرقيق بينهما فأيهما صار العبد الذي أقر بعتقه في حظه عتق عليه ما حمل الثلث منه وان لم يصير العبد الذي أقر بعتقه في حظه وصار في حظ صاحبه فانه يخرج مقدار نصف ذلك العبد اذا كان ثلث الميث يحمله فيجعل في رقبة أو في نصف رقبة (قال) فإن لم يجد أعان به في آخر كتابة مكاتب بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أليس قد قلت يباع اذا أقر أحدهما بعتقه في قول مالك فكيف ذكرت القسمة ها هنا (قال) انما يباع اذا كان لا ينقسم فأما اذا كان مما ينقسم فانه يقسم بحال ما وصفت لك والذي قال لي مالك انما هو في العبد الواحد لانه لا ينقسم ﴿قلت﴾ أرأيت العبد اذا شهد له بالعتق واحد من الورثة أيعتق أم لا وهل يعتق نصيب الوارث منه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يحاف هذا العبد مع هذا الوارث ولا يعتق منه نصيب هذا الوارث ولا نصيب غيره ولكن يؤمر الوارث أن يصرف ما صار له من ماله من ثمن رقبة العبد في رقبة ان بلغت وان لم تبلغ جعلها في نصف رقبة أو ثلث رقبة فان لم يجد نصفاً ولا ثلثاً من رقبة فاصار اليه من حقه في رقبة العبد أعان بنصيبه منه في رقبة مكاتب في آخر الكتابة الذي به يعتق المكاتب

﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يبيعوا العبيد وقالت الورثة لا نبيع  
ولكننا نقسم والعبيد كثير يحملون القسمة (قال) ذلك لهم عند مالك ﴿قلت﴾ فان  
اقتسموا العبيد واستهموا اخرج العبد الذي أقر الوارث أن أباه أعتقه في سهمه أيعتق  
جميعه في سهمه أم يعتق منه مقدار حصته منه قبل القسمة (قال) قال مالك يعتق  
جميعه ﴿قلت﴾ بقضاء (قال) نعم قال ومما يدل على هذا ألا ترى لو أن رجلا شهد على  
عبد رجل أنه حرّ وأن سيده أعتقه فردت شهادته فاشتراه من سيده أنه يعتق عليه  
إذا اشتراه أو ورثه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال في الرجل  
يشهد أن أباه أعتق فلانا رأسا من رقيقه (قال) ان كان معه رجل آخر يشهد على ذلك  
جاز ذلك على الورثة وان لم يكن معه غيره سقطت شهادته عنه وعن أهل الميراث  
وأعطي حقه منه وهو قول كبار أصحاب مالك ﴿قال سحنون﴾ وهو قول مالك  
الا أنه أحيانا يقول ان كان ممن يرغب في ولائه أو لا يرغب

﴿فيمن أقر أنه أعتق عبده على مال ويدعى العبد أنه أعتقه على غير مال﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال قد أعتقت عبدي أمس فبتت عتقه على مائة دينار  
جملتها عليه وقال العبد بل بتت عتقي على غير مال (قال) القول قول العبد عندي  
ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ أفيحلف العبد للسيد (قال) نعم ألا ترى أنها تحلف  
الزوجة للزوج ﴿وقال أشهب﴾ القول قول السيد ويحلف ألا ترى أنه يقول لعبده  
أنت حرّ وعليك مائة دينار فيعتق وتكون المائة عليه وليس هو مثل الزوجة يقول  
لها أنت طالق وعليك مائة دينار فهي طالق ولا شيء عليها

﴿فيمن أقر في مرضه بعتق عبده﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أقر في مرضه فقال قد كنت أعتقت عبدي في مرضي هذا  
أيجوز هذا في ثلثة (قال) كل ما أقر به أنه فعله في مرضه فهو وصية وما أقر به في  
الصحة فهو خلاف ما أقر به أنه فعله في المرض (قال) فان قام الذي أقر له وهو صحيح

أخذ ذلك منه وإن لم يبق حتى يمرض أو يموت فلا شيء له وإن كانت له بينة  
إلا العتق والكفالة فإنه إن أقر به في الصحة فقامت على ذلك بينة عتق في رأس  
ماله وإن كانت الشهادة انما هي بعد الموت أخذت الكفالة من ماله وإرثا كان  
أو غير وارث لأنه دين قد ثبت في ماله في صحته

❦ العبد بين الرجلين يشهد أحدهما أن صاحبه أعتق نصيبه ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد يكون بين الرجلين فيشهد أحدهما على صاحبه أنه أعتق  
نصيبه منه وصاحبه ينكر ذلك (قال) إن كان الذي شهد عليه موصراً لم أر أن يسترق  
نصيبه ورأيت أن يعتقه لأنه جحدته قيمة نصيبه منه وقد قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقوم عليه وإن كان الذي شهد عليه موصراً لم أر أن يعتق عليه من نصيبه  
شيء لأنه لا قيمة عليه فلذلك تمسك بنصيبه وكان رقيقاً وانظر إذا كان الشاهد موصراً  
أو موصراً فشهد على موصر فنصيبه حر وإذا كان للشهود عليه موصراً والشاهد  
موصراً أو موصراً لم يعتق على الشاهد من نصيبه شيء (قال) وهذا أحسن ما سمعت  
❦ قال سحنون ❦ وقد قال هو وغيره لا تجوز الشهادة كان المشهود عليه موصراً أو  
موصراً وهو أجود قوله وعليه جميع الرواة

❦ في الرجلين يشهدان على الرجل بعق عبده ثم يرجعان عن شهادتهما ❦

❦ قلت ❦ أرايت الشاهدين إذا شهدا على رجل بعق عبده فأعتقه السلطان عليه ثم  
رجعا عن شهادتهما (قال) قال مالك العتق ماض ولا يرد العبد إلى الرق لرجوعهما  
عن شهادتهما ولم أسمع من مالك في قيمة العبد هل يضمنها هذان الشاهدان وأما أنا  
فأرى أن يضمننا للسيد قيمة العبد وكذلك يقول غيره من الرواة

❦ في الرجلين يشهدان على الرجل بعق عبده فترد شهادتهما ❦

❦ ثم يشتريه أحدهما ❦

❦ قال ❦ وقال مالك إذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق عبده فرد القاضي شهادتهما



عنه ثم اشتراه أحدهما بعد ذلك أنه يعتق عليه حين اشتراه ( وقال ) أشهب أن أقام على الاقرار بعد الاشتراء لأن قوله يومئذ لم يكن يلزمه منه شيء وإن جحد وقال كنت قلت باطلا وأردت اخراجه من يديه لم يكن عليه شيء

❦ في الرجل الواحد يشهد لعبد أن سيده أعتقه ❦

❦ قال ❦ وقال مالك إذا شهد الرجل لعبد أن سيده أعتقه أو لامرأة أن زوجها طلقها أحلف الزوج والسيد أن شأ وان أبا فان لم يحلفا سجننا حتى يحلفا وقد كان مالك يقول في أول قوله أن أبا أن يحلفا طلق عليه وأعتق عليه ثم رجع فقال يسجن حتى يحلف وقوله الآخر أحب إلي وأنا أرى أن طال سجنه أن يخلى سبيله ويدين ولا يعتق عليه ولا يطلق عليه ❦ قلت ❦ أرايت عبداً ادعى أن مولاه أعتقه وأنكر المولى ذلك أيكون للعبد على مولاه يمين أم لا في قول مالك ( قال ) لا يمين عليه ❦ قلت ❦ فان أقام شاهداً واحداً أو أقام امرأتين فشهدتا على العتق أيحلف العبد مع الرجل أو مع المرأتين في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يحلف العبد ولكن يحلف السيد ❦ قلت ❦ فان أبي أن يحلف السيد ( قال ) كان مالك مرة يقول أن أبي أن يحلف أعتق عليه العبد ثم رجع عن ذلك فقال يسجن السيد حتى يحلف ❦ قلت ❦ وتوقفه عن عبده وعن أمته إذا أقام شاهداً واحداً أو امرأتين وتجبسه حتى يحلف في قول مالك ( قال ) نعم وإنما قال لي مالك هذا في الطلاق والعتق مثله ( وقال ) مالك وإنما تجوز شهادة النساء في هذا إذا كانت المرأتان ممن تجوز شهادتهما للمرأة على الزوج ❦ فقلت ❦ له وماه معنى قول مالك هذا ( قال ) لا تكون أم المرأة وابنتها ونحوهما ممن لا تجوز شهادتهما وكذلك هذا في العتق ❦ قلت ❦ أرايت أن شهدت أختها وأجنبية ( قال ) لا أرى أن تجوز ❦ قلت ❦ وكذلك العممة والخلعة ( قال ) نعم لا تجوز لأن هذا ليس بمنزلة الحقوق هذا طلاق ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) وإنما قال لنا مالك جملة مثل ما أخبرتك ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً هلك فادعى عبده أن مولاه أعتقه وأقام شاهداً واحداً أيحلف مع شاهده أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يحلف مع

شاهده ويكون رقيقا ويحلف الورثة ان كانوا كبارا أنهم لا يعلمون أنه أعتقه

❦ في الامة يشهد لها زوجها ورجل أجني بالعتق ❦ -

❦ قلت ❦ أرايت لو أن أمة شهد لها زوجها بالعتق ورجل أجني (قال) قال مالك لا تجوز شهادة الزوج لامرأته ولا المرأة لزوجها (قال) ولو شهد زوج لامرأته ورجل أن سيدها أعتقها كان أحرى أن لا تقبل شهادته

❦ في اختلاف الشهادة على العتق ❦ -

❦ قلت ❦ أرايت ان شهد شاهدان على عبد ورثته عن أبي شهد أحدهما أن أبي كان دبره وشهد الآخر أن أبي كان أعتقه في صحته بتلا أيجوز شهادتهما في قول مالك (قال) أراهما قد اختلفا فلا تجوز في رأيي (وقال) غيره لان أحدهما شهد أنه من رأس المال وقال الآخر من الثلث ولا يكون في الثلث الا ما أريد به الثلث. وان شهد شاهد على رجل أنه أعتق عبده بتلا وشهد آخر أنه أعتق ذلك العبد عن دبر فهما لم يجتمعا في الثلث ولا غيره حلف مع كل واحد منهما وأبطل شهادتهما فان أبي أن يحلف سجن وان قال أحدهما الى سنة وقال الآخر بتل عتقه فقد اجتمعا على العتق واختلفا في الاجل حلف على شهادة المبطل فان حلف كان حرا الى سنة وأن أقر عجل العتق وان أبي أن يحلف سجن أخذ هذا على مثل هذا ❦ قلت ❦ أرايت ان شهد شهود على مرزوق أنه عبد لهذا الرجل وأن هذا الرجل أعتقه وشهد غيرهم أنه عبد فلان لرجل آخر ولم يشهدوا على عتق (قال) اذا تكافأت البيّنات في العدالة فهو حر لان الحرية قبض وحوز ولا ترد حرية الا أن يأتي الذي أقام البيّنة على العبودية بأمر هو أثبت من بيّنة الذين شهدوا على الحرية (وقال) غيره وذلك اذا كان العبد ليس في يد واحد منهما ❦ قلت ❦ أرايت ان شهد رجل لرجل أن فلانا هذا الميت عبده وأنه كاتبه وشهد له شاهد آخر أنه عبده وأنه أعتقه (قال) أرى شهادتهما جائزة على إثبات الرق لانهما اجتمعا عليه وما اختلفا فيه من الكتابة والعتق فذلك لا تجوز شهادتهما فيه ❦ قلت ❦ أرايت ان

شهد رجلان على أمة في يدي أنها أمة فلان وفلان هذا يدعيها وشهد أنه أعتقها أو  
 دبرها أو كاتبها أو أعتقها إلى أجل من الآجال وأقت أنا البينة أنها أمتى وتكافأت  
 البينتان في المدالة لمن يقضى بها ( قال ) أما الشهادة على ثبات العتق فاني أجعلها حرة  
 ولا أجعلها للذي هي في يديه لأنهم قد شهدوا على هذه الجارية التي في يدي هذا  
 الرجل أنها حرة وأما في الكتابة والتدبير فاني لا أقبل شهادتهما وأجعلها للذي هي  
 في يديه لأن مالكا قال اذا تكافأت البينتان فهي للذي هي في يديه ﴿ قال  
 سحنون ﴾ وقال غيره من الرواة هي للذي هي في يديه ولا ينظر إلى قول من قال  
 ان البينة على من ادعى ممن ليس هي في حوزة وليست البينة على من في يديه فان ذلك  
 ليس بمعتدل لانه لا بد لمن جاء بينة ينزع بها ما يدي من أن أكون له مانما لما عندي  
 وأن لا يضرني حوزي وأن لا تكون حجة لغيري على ولا منع ولا دفع يكون  
 بأقوى من بينة مع حوز وقال انما ادعى الذي أعتق أو كاتب ما هو له ملك وانما  
 يكون العتق بعد ثبات الملك فالملك لم يثبت له فكيف يحقق له العتق ملك لم يثبت  
 له أرايت لو قال أحدهما وهو المدعى ولدت عندي وأقام بينة وأقام المدعى عليه بينة  
 أنها ولدت عنده واعتدل البينة أما كانت تكون للذي هي في يديه وتسقط  
 بينة المدعى لان بينته لم تثبت له ملكا والعتق لا يكون الا لملك فلو قالت بينة المدعى  
 ولدت عنده وأعتق أ كان العتق يوجب له ما لم يملك أرايت لو شهدوا أنها للذي  
 هي في يديه يملكها منذ سنة وشهدت بينة المدعى أنها له يملكها منذ عشرة أشهر  
 وانه أعتقها أ كان العتق يخرجها ولم يتم له ملكها

﴿ تم كتاب العتق الثاني من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب المكاتب ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب المكاتب من المدونة الكبرى﴾

﴿في المكاتب وفي قول الله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾

﴿قال سحنون﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت قول الله تبارك وتعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم (قال) سمعت مالكا يقول سمعت من غير واحد من أهل العلم يقول انه يوضع عنه من آخر كتابته ﴿وقد ذكر﴾ ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد وأشهب عن مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى في كتابه وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ان ذلك أن يكتب الرجل عبده ثم يضع عنه من آخر كتابته تلك شيئا مسمى قال وذلك أحسن ما سمعت وعليه أهل العلم وعمل الناس عندنا (قال مالك) وقد بلغني أن عبد الله بن عمر كاتب غلاما له بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني مخزومة بن بكير عن أبيه عن نافع أنه قال كاتب عبد الله بن عمر غلاما يقال له شرف على خمسة وثلاثين ألف درهم فوضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم ولم يذكر نافع أنه أعطاه شيئا غير الذي وضع عنه ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن الحرث بن نبهان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب أنه قال ربع الكتابة ﴿قال ابن وهب﴾ وبلغني عن ابراهيم النخعي قال هو شيء حث الناس عليه المولى وغيره

❦ في الكتابة بما لا يجوز التبائع به من الفرر وغيره ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان كاتب عبدي على شئ من الفرر وما لا يجوز في البيوع أن يجوز الكتابة أم لا (قال) سألت مالكا أو سئل وأنا عنده عن الرجل يكتب عبده على وصفاء حران أو سودان ولا يصفهم (قال مالك) يعطى وسطا من وصفاء الحران ووسطا من وصفاء السودان مثل النكاح فعلى هذا فقص جميع ما سألت عنه ❦ قلت ❦ أرايت ان كاتب عبده على قيمته أن يجوز أم لا (قال) قال مالك في المكاتب يكتب على وصيف أو وصفين ولم يصفهم انه جائز ويكون عليه وسط من ذلك (وقال مالك) وإذا أوصى بأن يكتب ولم يسم ما يكتب به فانه يكتب على قدر ما يعلم الناس من قوته على الاداء فكذلك مسئلتك على هذا اذا كتبه على قيمته كان ذلك جائزا وكانت عليه قيمة وسط من ذلك ❦ قلت ❦ أرايت ان قال أ كاتبك على عبد فلان أو قال أتزوجك على عبد فلان (قال) أما المكاتب فانه جائز عندي ولا يشبه النكاح لان عبده يجوز له فيما بينه وبينه من الفرر غير شئ واحد مما لا يجوز فيما بينه وبين غيره ولا يشبه البيوع ❦ قلت ❦ أرايت ان كاتب عبده على لؤاؤ ليس بموصوف (قال) لا يجوز ذلك لان اللؤاؤ لا يحاط بصفته<sup>(١)</sup> ❦ قلت ❦ أرايت ان كاتب عبده على وصيف موصوف فقبحه منه ففتح المكاتب ثم أصاب السيد بالوصيف عيبا (قال) يردّه ويأخذ وصيفا مثل صفته التي كانت عليه ان قدر على ذلك والا كان ديناً يتبعه به ولا يرد العتق لان مالكا قال في الرجل يتزوج المرأة على وصيف موصوف فقبحته فأصابته به عيبا ان لها أن ترده وتأخذ وصيفا غيره على الصفة التي كانت لها فكذلك الكتابة ❦ قال ❦ وسألت مالكا عن الرجل يكتب عبده على طعام ثم يصالحه السيد على دراهم يتعجلها منه قبل محل أجل الكتابة فقال لا بأس به بين العبد وسيده وشككت في أن يكون قال لي ولا خير فيه من غير العبد (قال) وهو رأيي انه لا خير فيه من غير

(١) بهامش الاصل هنا مانعه انظر في كتاب السلم الاول اجازة السلم في اللؤاؤ قال ج وهو

العبد (قال) ومما يبين ذلك أن مالكا قال ما كان لك على مكاتبك من كتابة من ذهب أو ورق أو عرض من العروض فلا بأس بأن تبعه من المكاتب بعرض مخالف للذي لك عليه أو من صنف الذي لك عليه يعجل ذلك أو يؤخره ولم ير ذلك من الدين بالدين (قال ابن القاسم) وإن باعه من أجنبي لم يحل إلا أن يتمجله ويدخله ها هنا الدين بالدين فإذا كان ها هنا للأجنبي بيع الدين بالدين فهو في الطعام أيضاً إذا باعه من أجنبي في مسئلتك بيع الطعام قبل أن يستوفي<sup>(١)</sup> ﴿جرير بن حازم﴾ عن أيوب السخثاني يحدث عن نافع أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت عبداً لها على رقيق قال نافع فأدركت أنا ثلاثة من الذين أدوا في كتابتهم ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب قال أدركنا ناساً من صلحاء قريش يكتبون العبد بالعبد (قال) يزيد بن أبي حبيب هذه سنة ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة بن علي عن الأوزاعي حدثهم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال في رجل كاتب عبده على ثلاثة وصفاء أنه لا بأس بذلك (قال) الأوزاعي وقال ابن شهاب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسألنا عن رجل كاتب عبداً له بخمسة وصفاء ففرض له بعضهم وبقي عليه بعضهم فتوفي وله ولد (قالا) إن ترك مالا قضا عنه وهم أحرار

### ﴿ في الكتابة الى غير أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان كاتب رجل عبده على ألف درهم ولم يضرب لذلك أجلاً (قال) قال مالك في الرجل يقول في وصيته كاتبوا عبدي بألف درهم ولم يضرب لذلك أجلاً (قال) مالك ينجم على المكاتب على قدر ما يرى من كتابة مثله وقدر قوته (قال ابن القاسم) والكتابة عند الناس منجمة فأرى أنها تنجم على العبد ولا تكون حالة وإن أبي ذلك السيد فإنها تنجم على العبد وتكون الكتابة جائزة

(١) بهامش الاصل هنا ما نفسه انظر تماماً بعد هذا في باب المكاتب يقاطع سيده

❦ في المكاتب يشترط عليه الخدمة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان كاتبه على خدمة شهر أيجوز ذلك (قال) ان عجل له العتق على خدمة شهر بمد العتق فالخدمة باطلة وهو حر وان أعتقه بمد الخدمة فالخدمة لازمة للعبد ❦ وقال أشهب ❦ اذا كاتبه على خدمة شهر فالكتابة جائزة ولا يمتق حتى يخدم الشهر ❦ قال ❦ وقال مالك كل خدمة اشترطها السيد على مكاتبه بمد العتق فهي ساقطة (قال) مالك وكل خدمة اشترطها في الكتابة انه اذا أذى الكتابة قبل أن يخدم سقطت عنه الخدمة

❦ في المكاتب يشترط عليه سيده أنك ان عجزت ❦

❦ عن نجم من نجومك فأنت رقيق ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في الرجل يشترط على مكاتبه ان عجزت عن نجم من نجومك فأنت رقيق (قال) قال مالك فان عجز عنه فلا يكون عاجزاً الا عند السلطان والشرط في ذلك باطل (قال) وقال مالك أيضاً في المكاتب يكتبه سيده على أنه ان جاء بنجومه الى أجل سماه والا فلا كتابة له (قال) ليس محو كتابة العبد بيد السيد بما شرط ويتلوم للمكاتب وان حل الاجل فان أعطاه كان على كتابته (قال مالك) والقطاعة مثله يتلوم له أيضاً وان مضى الاجل فان جاء به عتق ❦ قلت ❦ ما معنى قوله يتلوم له أليس ذلك يحمل قريباً من الاجل (قال) ذلك على قدر اجتهاد السلطان فمن العبيد من يرجي له اذا تلوم له ومنهم من لا يرجي له فهذا كله يقوى بعضه ببعضاً ❦ ابن وهب ❦ عن ابن لبيعة ويحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الاشج أن عمار بن عيسى الدؤلى حدثه أنه حضر عمر بن عبد العزيز وأناه رجل بمكاتب له قد أخفى<sup>(١)</sup> ببعض شروطه التي اشترطت عليه فقال خذه فهو عبدك لعمري ما يشترط الناس الا لنفهمهم شروطهم ❦ ابن وهب ❦ عن يونس بن يزيد

(١) اخفى (مضاه اخلف وفسر بغير ذلك اهـ)



عن ابن شهاب أنه قال سيد المكاتب أحق بشروطه فيما عليه <sup>(١)</sup> فيما اشترط عليه من رد كتابته وما أخذ منه فهو له طيب إن المكاتب لم يوف له بشروطه وخالف إلى شيء مما نهى عنه وعقد عليه (قال) والمكاتب عبد مابقي عليه من كتابته شيء <sup>(٢)</sup> (ابن وهب) عن ابن جريج عن عطاء الخراساني أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال يا رسول الله اني أسمع منك أحاديث أفتأذن لي فاكتبها قال نعم فكان أول ما كتب به النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابا إلى أهل مكة لا يجوز شرطان في بيع واحد ولا يبيع وسلف جميعاً <sup>(٣)</sup> ولا يبيع ما لم يضمن ومن كاتب مكاتباً على مائة درهم فقضاها كلها الا عشرة دراهم فهو عبد أو على مائة أوقية فقضاها كلها الا أوقية واحدة فهو عبد <sup>(٤)</sup> (مالك) وعبد الله بن عمر وأسماء بن زيد الليثي أن نافعا أخبرهم أن عبد الله بن عمر كان يقول المكاتب عبد مابقي عليه من كتابته شيء الا أن عبد الله بن عمر قال في الحديث مابقي عليه درهم <sup>(٥)</sup> (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم منهم مالك عن زيد بن ثابت مثله <sup>(٦)</sup> (ابن وهب) عن ابن أبي عمير عن بكير بن الأشج عن ابن المسيب وسليمان بن يسار مثله <sup>(٧)</sup> (سليمان بن بلال) عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وسعيد بن المسيب مثله <sup>(٨)</sup> (ابن وهب) عن جرير بن حازم أن عمر بن عبد العزيز كتب بذلك وقال لمولاه شرطه <sup>(٩)</sup> (ابن وهب) عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن عروة وسليمان مثله <sup>(١٠)</sup> (ابن وهب) عن عمر بن قيس عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال ان كان أمهات المؤمنين ليكون لبعضهن المكاتب فتكشف له الحجاب مابقي عليه درهم فاذا قضاها أرخينه دونه <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> (ابن وهب) عن غير واحد عن عمر بن الخطاب وعثمان

(١) (أحق بشروطه إلى آخره) كذا بالأصل أهم صححه (٢) وبهاش الأصل هنا مانصه

شرطان في بيع هو بيعتان في بيعة • وبيع مالم يضمن هو بيع الطعام قبل أن يستوفى اه

(٣) قال بكر بن العلاء هذا خصوص لامهات المؤمنين كن لا يجوز كلامهن الا من وراء حجاب

ولا يجوز أن يروهن منتقيات ولا منتشرات وكانت عائشة اذا طافت سترت من الناس فلا تشارك في

الطواف وكذلك طاف أزواج النبي عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع بستره بينهن وبين

الناس اه من هامش الاصل

ابن عفان وأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وجابر بن عبد الله أنهم كانوا يقولون المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال المكاتب بمنزلة العبد ان أصاب حداً من حدود الله وشهادته شهادة العبد ولا يرث المكاتب ولدٌ حرٌّ ولا غيره من ذوى رحمه وميده أولى بمراته ولا يجوز للمكاتب وصية في ثلثه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في المكاتب يعجز رقد بقي عليه من كتابته شيء يسير قال ابن شهاب نرى أن يترفق به ويسر عليه حتى يعذر في شأنه فان بلغ <sup>(١)</sup> فلا يؤدي شيئاً ولا نراه الا عبداً اذا لم يؤد الذي عليه من كتابته فان المؤمنين عند شروطهم ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربيعة من كاتب عبده على كتابة فلا يعتق الا بأدائها وذلك لانه عبده واشترط عليه أنه ان أدى اليه كذا وكذا فهو حر وان عجز فهو على منزلته من الرق التي كان بها وذلك لان الذي قبض منه سيده كان لسيده مالا اذا عجز وان ما بقي مال له اذا لم يعتق العبد بما اشترط من أداء المال كله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن المكاتب يعجز أيرد عبداً فقال لسيده الشرط الذي اشترط عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفیان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة قال شهدت شريحاً رداً مكاتباً في الرق عجز ﴿ ابن وهب ﴾ عن الحرث بن نهباب عن محمد بن عبيد الله بن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن رجلاً كاتب غلاماً له صانعاً على عشرين ألف درهم وغلام يعمل مثل عمله فأدى العشرين الألف ولم يجد غلاماً يعمل مثل عمله فخاصمه الى عمر بن الخطاب فقال الغلام لا أجد من يعمل مثل عملى فقاضى عمر على الغلام فأعتقه صاحبه بعد ما قضى عليه عمر

— ﴿ في المكاتب يشترط عليه أنه اذا أدى عتق وعليه مائتا دينار ديناً ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كاتبه على ألف دينار على أنه ان أدى كتابته وعتق ففليه مائتا دينار (قال) ذلك جائز لان مالكا قال لو أن رجلاً أعتق عبده على أن للسيد على العبد

(١) ( بلح ) في القاموس بلح الرجل بلوحاً أعيا كبح أهوال المراد هنا ضعف وعجز له اهم صححه

مائة دينار جاز ذلك على العبد

❦ في المكاتب يشترط عليها سيدها أنه يطؤها مادامت في الكتابة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان كاتب أمته على ألف درهم نجمها عليها على أن يطأها مادامت في الكتابة (قال) الشرط باطل والكتابة جائزة ولا أحفظه عن مالك ❦ قلت ❦ ولم لا يبطل الشرط الكتابة وانما باعها نفسها بما سمي من المال وعلى أن يطأها فلم لا يكون هذا بمنزلة رجل باع من رجل جارية على أن يطأها البائع الى أجل كذا وكذا (قال) لا تشبه الكتابة البيع لان البيع لا يجوز فيه الفرر وأما الكتابة فقد أخبرتك أن الرجل اذا كاتب عبده على وصفاء أنه جائز فكذلك هذا الشرط هاهنا أبطله وأجيز الكتابة . ومما يدلني على أن الشرط الذي اشترط في الوطء لا يجوز وانه باطل والكتابة جائزة أن الرجل لو أعتق أمته الى أجل على أن يطأها كان الشرط باطلا وكانت حرة اذا مضى الاجل فكذلك الكتابة ❦ سحنون ❦ والكتابة عقدها قوي وماقوى عقده ابتنى أن يرد ما أمره أضعف منه وقد قال مالك في المكاتب يشترط عليه أنك ماولدت في كتابتك فانه عبد لنا قال لا تكون الكتابة الا على سنة الكتابة التي مضت وليس هذا في سنة الكتابة والسنة والامر في المكاتب والمكاتب أن أولادها على ملها عليه يمتقون بعتقها ويرقون برقها في كل ولد حدث بعد الكتابة

❦ في الرجل يكاتب أمته ويشترط جنيها ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يكاتب الامة ويستثنى مافي بطنها (قال) من قول مالك في الرجل يمتق الامة ويستثنى مافي بطنها ان ذلك غير جائز فكذلك المكاتبه أيضاً ثبتت الكتابة ويسقط الشرط في ولدها

❦ في المكاتب يقاطع سيده على أن يؤخر عنه ويزيده ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب في قول مالك أ يصلح أن يقاطع سيده ويؤخر عنه على

أن يزيد في قول مالك (قال) لا بأس بذلك في قول مالك لأنه قال لا بأس بأن يضع عنه على أن يجعل له (وقال مالك) لا بأس بأن يجعل العين التي له على مكاتبه في عرض على أن يؤخر العرض فهذا يدل على مسئلتك أنه لا بأس بها ﴿قلت﴾ وسواء حل الاجل أو لم يحل في قول مالك (قال) نعم لأنه ليس ديناً بدين ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت الكتابة دارهم ففسخها في دنائير إلى أجل لم يكن بذلك بأس (قال) قال مالك في العروض ما أخبرتك ولم يره من الدين بالدين فكذلك في الدنانير لا بأس به ﴿قال﴾ سحنون ﴿إذا عجل للمكاتب العتق﴾<sup>(١)</sup> ابن وهب ﴿عن مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتيبها بالذهب والورق﴾ ابن وهب ﴿عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس أنه كان لا يرى بأساً بمقاطعة المكاتب بالذهب والورق﴾ ابن وهب ﴿عن يونس عن ابن شهاب قال لم يكن يتقى المقاطعة على الذهب والورق أحد إلا ابن عمر قال له أن يعطى عرضاً﴾ ابن وهب ﴿قال ابن شهاب وقد كان من سواء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقاطع﴾ ابن وهب ﴿قال أسامة سألت يزيد بن عبد الله بن هرمز وغير واحد من علمائنا فلم يروا بذلك بأساً﴾ ابن وهب ﴿عن يونس عن ربيعة أنه قال ما زال أمر المسلمين على أن يجيزوا مقاطعة المكاتب بما قاطع به من عرض أو فرض ذهب أو ورق وذلك أنهم يرون أن ذلك لهم مال أصل رقبته ورأس ماله كله وكل ما جدد كسبه وعمله وإن الكتابة كانت رضا منهم بما رضوا به منها من أصل ما كان لهم رقبة العبد وماله وما أحدث من العمل الذي اكتسب فأروا أن المقاطعة معروف يفعلونه مع معروف الكتابة قد أتوه من أصل مال هو لهم كله﴾ ابن وهب ﴿عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد في مقاطعة المكاتب بالذهب والورق قد كان الناس يقاطعون﴾ (قال مالك) الأمر عندنا في الرجل يكتب عبده ثم يقاطعه بالذهب والورق

(١) قول سحنون هذا وقع في بعض الروايات وهو خلاف لقول ابن القاسم وانظر في السلم

فيضع عنه مما عليه من الكتابة على أن يجعله ماقاطعه عليه انه لا بأس بذلك وانما كره ذلك من كرهه لأنه أنزله بمنزلة أن يكون للرجل على الرجل دين فيضع عنه وينفذه وليس هو مثل الدين انما كانت قناعة المكاتب سيده على أن يعطيه مالا في أن يجعل العتق له فيجب له الميراث والشهادة والحدود وتثبت له حرمة العتاقة ولم يشتر دراهم بدراهم ولا دنانير بدنانير ولا ذهباً بذهب وانما هذا مثل رجل قال لفلانم ائتني بكذا وكذا ديناراً وأنت حر فوضع عنه من ذلك وقال ان جئتي بأقل من ذلك فأنت حر فليس هذا ديناً ثابتاً اذ لو كان ديناً ثابتاً لحاص به السيد غرماء المكاتب اذا مات أو أفلس فدخل معهم في مال مكاتبه

### ❦ في المكاتب بين الرجلين يقاطعه أحدهما ❦

❦ قال ❦ وقال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المكاتب يكون بين الرجلين الشريكين أنه لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه على حصته الا باذن شريكه وذلك أن العبد وماله بينهما فلا يجوز لأحدهما أن يأخذ من ماله شيئاً دون شريكه الا باذنه ومن قاطع مكاتباً باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان أحب الذي قاطعه أن يرد الذي أخذ منه من القطاعة ويكون على نصيبه في رقة العبد فان ذلك له فان مات المكاتب وترك مالا استوفى الذين بقيت لهم الكتابة حقوقهم من ماله ثم كان ما بقي من ماله بين الذي قاطعه وبين شركائه على قدر حصصهم في المكاتب وان أحدهما قاطعه وتمسك صاحبه بالكتابة ثم عجز المكاتب قيل للذي قاطعه ان شئت أن ترد على صاحبك نصف الذي أخذت ويكون العبد بينكما شطرين وان أبيت فجميع العبد للذي تمسك بالرق خالصاً

### ❦ في قناعة المكاتب بمرض ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا بأس أن يقاطع الرجل مكاتبه بمرض يخالف لكتابته ويؤخره بذلك ان أحب وان أحب أن يتعجله تعجله ولا يشبه هذا عنده البيوع ولا أن يبيع

من غيره كتابته بدين (قال) فقلنا لئلاك أيسأجر السيد المكاتب بما عليه من كتابته بعمل يعمله لسيده (قال) فقال مالك لا بأس بذلك (قال) وقال مالك اذا قاطعه على أن يحفر له بئراً طولها كذا وكذا أو يبني له بناءً طوله كذا وكذا ان ذلك جائز ﴿قلت﴾ ما معنى القطاعة (قال) العبد بين الرجلين يكتاتبه جميعا على مائة دينار فيأذن أحدهما لصاحبه أن يقاطعه من حقه فيأخذ عشرين دينارا من الخمسين التي كانت له يتمجها فهذا ان عجز المكاتب قيل للذي قاطع ادفع الى صاحبك نصف ما تفضلته به ويكون العبد ينكما والا فجميعه رقيق لصاحبك والذي أخذ جميع حقه بعد محله باذن صاحبه انما هو بمنزلة دين كان لهما على المكاتب فشح أحدهما في أن يقتضي حقه وأنظره الآخر بنصيبه فليس له أن يرجع عليه بشئ ان عجز العبد لانه هو أنظر العبد بحقه وأخذ شريكه حقه الذي وجب له ويكون العبد بينهما على حاله رقيقا وكذلك هذا في الدين يكون للرجلين على الرجل ﴿قلت﴾ فان لم تحمل نجومه وطالب الى صاحبه في أن يأذن له في أخذ جميع نصيبه يجعله له المكاتب ففعل به صاحبه ذلك ثم عجز عن نصيب صاحبه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن هذا عندي يشبه القطاعة لان القطاعة يجعلها قبل محلها فكذلك هذا قد تمجله قبل محله (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجلين يكون لهما الدين على الرجل فينجم على الذي عليه الدين فيحل نجم منها فيقول أحدهما لصاحبه بدثني بهذا النجم واستوف أنت النجم الآخر ففعل ثم يفلس الذي كان عليه الدين (قال) قال مالك أرى أن يرجع عليه بنصف ما أخذ لانه حين قال له أعطني هذا النجم وخذ أنت النجم الآخر فكأنه سلف منه له ولو اقتضى أحدهما حقه وأنظر الآخر بنصيبه ثم فلس قال مالك فليس له أن يرجع عليه بشئ فكذلك المكاتب اذا أخذ حقه بعد محله وأنظره الآخر بنصيبه لم يكن منه سلفا الى صاحبه واذا أخذ حقه قبل محله بشئ بدأ به صاحبه لم يكن له أن يأخذه الا برضا صاحبه أو بقطاعة أذن له فيها قبل محلها فهذا كله عندي بمنزلة واحدة وهو مثل قول مالك فيما أخبرتك من الدين والقطاعة . وقد

قيل اذا ما أخذ أحد الرجلين كل حقه قبل محله بشئ بدأه به صاحبه انه ليس على جهة  
 للقطاعة انما هو سلف من المكاتب لأحد السيدين اذا عجز المكاتب قبل أن يحل  
 شئ من نجومه أو حل شئ منها وانما القطاعة التي يأذن فيها أحد الشريكين لصاحبه  
 على جهة البيع انه عامل المكاتب بالتخفيف عنه لما عجل له رجاء أن يكون ما خفف  
 عنه وتمجل منفعته تحف بذلك المؤنة عن المكاتب ويفرغه لصاحبه حتى يتم لك عتقه  
 ويتم له ما أراد من الولاء ويكون صاحبه أيضاً رأى أنه ان لم يتم للمكاتب العتق وعجز  
 أن يكون ما تمجل من حقه بترك ما ترك أفضل من رق العبد اذا عجز ابن وهب  
 عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال من قاطع مكاتباً بينه وبين شركاء له فإنه ليس كمنزلة  
 العتاقة التي يضمن صاحبها أن يعتق ما بقي من المملوك اذا عتق بدنه ولكن ذلك  
 كمنزلة اشتراء المملوك نفسه

### ❦ في المكاتب بين الرجلين يبدى أحدهما صاحبه بالنجم ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان حل نجم من نجوم المكاتب فقال أحدهما لصاحبه دعني أقاضي  
 هذا النجم من المكاتب وخذ أنت النجم المستقبل ففعل وأذن له ثم عجز المكاتب عن  
 النجم الثاني (فقال) هذا عندي بمنزلة ما قال مالك في الدين يكون بين الرجلين المنجم  
 عليه اذا استأذن أحدهما صاحبه أن يأخذ هذا النجم على أن يأخذ صاحبه النجم  
 الثاني ثم يفلس في النجم الآخر ان صاحبه يرجع عليه لانه سلف منه له فكذلك  
 هذا في الكتابة لا بد له من أن يرد على صاحبه نصف ما أخذ منه ويكون العبد  
 بينهما نصفين بمنزلة ما وصفت لك في الدين ولا خيار له هاهنا في أن يرد أو يسلم  
 ماله في العبد وليس هذا عندي بمنزلة القطاعة لان هذا سلف أسلفه إياه

### ❦ في الجماعة يكتبون كتابة واحدة ❦

❦ قلت ❦ أرايت كتابة القوم اذا كانت واحدة أيكون للسيد أن يأخذ بعضهم على  
 بعض (قال) يأخذ السيد جميعهم فان لم يجد عند جميعهم أخذ من وجد من أصحابه



جميع الكتابة ولا يمتقون الا بذلك ( قال مالك ) والحالة في هذا ليست بمنزلة الكفالة ( قال مالك ) ولو أن ثلاثة رجال تحملوا لرجل بما له على فلان ولم يقولوا كل واحد منا حميل بجميع ما على صاحبه انه ليس على كل واحد منهم الا ثلث المال الذي تحملوا به يفض المال عليهم أثلاثا لانه لم يتحمل كل واحد منهم بجميع المال وليس للمتحمل له أن يأخذ من كل واحد منهم الا ثلث المال الا أن يكون شرط عليهم أن كل واحد منهم حميل بجميع المال ويشترط أيهم شاء أن يأخذ أخذ فيكون له أن يأخذ أيهم شاء بالجميع لان بعضهم حميل عن بعض ( قال مالك ) ولا يوضع عن المسكين في كتابة واحدة اذا مات أحدهم بموت صاحبه قليل ولا كثير ويؤدون جميع الكتابة لا يمتقون الا بذلك ( قال ابن القاسم ) قلت للمالك فاقوم جميعا يكتبون كتابة واحدة كيف تقسم الكتابة عليهم ( قال ) على قدر قوتهم عليها وأدائهم فيها ( قلت ) أنفص الكتابة على قدر قيمة كل واحد منهم ( قال ) لا ولكن تقض الكتابة على قدر قوتهم فيها وجزائهم ( ابن وهب ) وقال ربيعة في رجل وامرأة كاتباً جميعاً على أنفسهما بمائة دينار فمات أحدهما قال ربيعة يؤخذ الباقي بالمال كله وذلك لانهما دخلا في كتابة واحدة فيحملان العون بالمال وبالنفس فلكل واحد منهما عون صاحبه مابقا وعون تركه الميت للباقي حتى يقضى الكتابة كلها

— في الرجل يكتب عيدين له فيؤدى أحدهما الكتابة حالة —

( قلت ) أرايت الرجل يكتب عيدين له كتابة واحدة ويجعل نجومهما واحدة ان أديا عتقا وان عجزا ردا في الرق فأدى أحدهما الكتابة حالة أله أن يرجع على صاحبه بحصته حالة ( قال ) يرجع على صاحبه على النجوم ولم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن هذا رأيي ( قلت ) فان أبي السيد أخذها وقال أخذها على النجوم كما شرطت ( قال ) قال مالك الاضر عندنا ان المكاتب اذا أدى جميع ما عليه من نجومه قبل غلها جاز ذلك له ولم يكن لسيده أن يأبى ذلك عليه وذلك انه يضع عن المكاتب كل شرط عليه وخدمة وسفر وعمل لانه لا تتم عتاقه رجل وعليه بقية من رق ولا ينبغي لسيده أن يشترط

عليه في كتابته خدمة بعد عتقه ولا تم حرمة ولا تجوز شهادته ولا ميراثه ولا أشباه ذلك من أمره وعليه بقية من رق وهذا الأمر عندنا ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة قال إذا جاء بنجومه جميعاً قبلت منه وذلك لأن الأجل إنما كان مرفقة للمكاتب ولم يكن لسيدته من ذلك شيء فإذا جاء بكتابته جميعاً فقد برئ ﴿ابن وهب﴾ عن موسى بن محمد المدني قال حدثني الثقة عن سعيد المقبري عن أبيه قال جئت عمر بن الخطاب فقلت له اني جئت مولاي بكتابتي هذه فأبى أن يقبلها مني فقال خذها يايرفا فضعها في بيت المال واذهب فأنت حر فلما رأى ذلك مولاي قبضها ﴿ابن وهب﴾ عن الحرث بن نهران عن عبد الله بن يامين عن سعيد بن المسيب ان مكاتباً جاء هو ومولاه الى عمر بن الخطاب ومعه كتابته فأبى أن يقبلها مولاه إرادة أن يرقه فأخذها عمر وجعلها في بيت المال وأعتق المكاتب وقال لمولاه ان شئت فخذها بنجوماً وان شئت فخذها كلها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أن الحرث بن هشام كاتب عبد الله في كل حلٍ بشيء مسمى فلما فرغ من كتابته أتاه العبد بماله كله فأبى الحرث أن يأخذه وقال لي شرطي ثم انه رفع ذلك الى عثمان بن عفان فقال عثمان هلم المال فأجعله في بيت المال فنعطيه منه في كل حلٍ ما يحل وأعتق العبد

— في المكاتبين في كتابة واحدة تصيب أحدهما زمانة ويؤدي الآخر —

﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب أجنيبن كتابة واحدة كاتبتهما وهما قويان على السعاية ثم أصابت أحدهما زمانة وأدى الصحيح جميع الكتابة (قال) نفص الكتابة على قدر قوتيهما يوم عقدت الكتابة ويرجع بما كان على الزمن منهما يومئذ ﴿قلت﴾ فلو أعتق الزمن قبل الأداء (قال) يجوز عتقه وتكون الكتابة كلها على الذي هو قوي على السعي ولا يوضع عنه بمقت هذا قليل ولا كثير لانه لا منفعة له فيه أن يرد ورد عتقه على وجه الضرر فما كان يجوز عليه عتقه وان أبى لانه لا منفعة له فيه فهو لا يوضع عنه من كتابته لمكاتبه شيء فلا تبعه ان أدى وعتق بشيء من الكتابة مما

أدى عنه لأنه عتق بغير الاداء وانما يرجع عليه اذا عجز أو زمن ولم يمتق فأدى الآخر  
الكتابة فانه يرجع حينئذ على الزمن ان أفاد مالا وهذا رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ لأنه  
انما عتق بالاداء (وقاله) أشهب وأكثر الرواة

﴿ في القوم يكاتبون كتابة واحدة فيعتق السيد أحدهم أو يدبره ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت القوم اذا كانوا في كتابة واحدة فأعتق السيد أحدهم ودبر الآخر  
(قال) لا يجوز عتقه عند مالك الا أن يكون زمنا بحال ما وصفت لك فأما التدبير فأنهم  
ان أدوا خرجوا أحراراً ولا يلتفت الى تدبيره عند مالك فان عجزوا فرجعوا رقيقاً  
فالتدبير لازم للسيد لانها وصية وأما العتق فأرى أن يمتق عليه أيضاً اذا عجزوا وانما  
لم أجز عتق السيد من قبل الذين معه في الكتابة لئلا يمجزهم فأما اذا عجزوا فأرى أن  
يعتق عليه (قال ابن القاسم) اذا كان مكاتبان في كتابة واحدة فأعتق السيد أحدهما  
وهما صحيحان قويان على السمي فأجاز الباقي عتق السيد جاز ووضع عن الباقي حصّة  
المعتق من الكتابة وسمى وحده فيما بقي عليه وليس له أن يسمى معه المعتق فان  
قال أنا أجز العتق ولكن يوضع عني ما يصيب هذا المعتق من الكتابة وأسمى أنا  
وهو فيما بقي لم يكن ذلك له <sup>(١)</sup> وكانا يسميان جميعاً في جميع الكتابة ولا يوضع عنه منها  
شيء ويبقى رقيقاً على حاله في الكتابة ولا تجوز عتاقته <sup>(٢)</sup> ﴿ قلت ﴾ فان دبر أحدهما بعد  
الكتابة ثم مات السيد وكان الثلث يحمل هذا المدبر (قال) ان كان هذا المدبر قويا على  
الاداء حين مات السيد قال فلا يعتق بموت السيد الا أن يرضى أصحابه الذين معه  
في الكتابة بذلك فان رضى أصحابه بذلك كان بحال ما وصفت لك في أول المسئلة في  
المعتق وان كان يوم يموت السيد المدبر زمنا وقد كان صحيحاً فانه يعتق ولا يكون  
للذين معه في الكتابة هاهنا قول ولا يوضع عنهم حصّة هذا المدبر من الكتابة لأن  
مالكاً قال في الزمن يكون مع القوم في الكتابة فيعتقه سيده انه لا يوضع عنهم  
لذلك شيء وكل من أعتق ممن لا قوة له من صغير أو زمن فانه عتيق ان شاؤا وان  
أبوا ولا يوضع عنهم من الكتابة قليل ولا كثير وكل من أعتق ممن له قوة فلا عتق

له الا برضاهم فذلك الذى يوضع عنهم قدر ما يصيبه من الكتابة ويسمون فيما بقى منها ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتبين كتابة واحدة اذا أعتق السيد أحدهم ثم عجزوا أترى أن يمتق على السيد الذى كان أعتق (قال) نعم أرى أن يمتق اذا عجزوا ورجعوا الى السيد لأن مالكا قال فى رجل أعتق عبده وعليه دين فأبى الغرماء أن يجيزوا العتق فانه لا يجوز فان أفاد مالا فادى الى الغرماء عتق عليه عبده ذلك بالعتق الذى كان أعتق فكذلك المكاتب اذا عجز عتق على سيده بالعتق الذى كان أعتق لأن عتق السيد انما كان بطل خوفاً أن يعجز صاحبه فلما عجز ذهب الذى كنا لمكانه لا نجيز العتق فلما ذهب ذلك أجزنا العتق ﴿قال سحنون﴾ وكذلك الرجل يعتق عبده وهو فى الاجارة أو فى الخدمة لم يتمها فلا يجيز المؤاجر ولا المخدم فيكون موقوفاً اذا تمت الخدمة أو الاجارة عتق بالعتق الذى كان أعتق ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة انه قال اذا اجتمع القوم فى الكتابة فليس لبعضهم أن يقطع دون بعض وان أذنوا وليس لقوم اجتمعوا فى الكتابة أن يقولوا قطع بعضنا دون بعض وقوتهم وأموالهم معونة لهم فى عتاقه جميعهم وليس لبعضهم أحق بذلك من بعض وان كانت القوة والغنى عند بعضهم دون بعض يرقون جميعا ويعتقون جميعا ويكون ما كان منهم من قوة أو غنى لهم جميعا فان قطع بعضهم فهو رد ولو أن سيدهم أعتق واحدا منهم لم يكن ذلك له وذلك أن من بقى له معونته وتقويته

﴿فى رجل كاتب عبيد له وأحدهما غائب بغير رضاه﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان كاتب رجل عبده على نفسه وعلى عبد للسيد غائب فأبى الغائب أن يرضى كتابته وقال هذا الذى كاتبه أنا أودى الكتابة ولا أعجز (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن يمضى على كتابته فاذا أداها عتق الغائب معه ولا يلتفت الى اباء الغائب ويكون الغائب مكاتباً مع صاحبه على ما أحب أو كره مثل ما قال مالك فى الرجل يعتق عبده على أن له عليه كذا وكذا ديناراً فأبى العبد ويقول لا أؤديها ان ذلك جائز والدنانير لازمة للعبد فى مسئلتك ان كان المكاتب أجنبياً ليس ذا قرابة

ولم يرض بالكتابة ان أداها هذا الذي كاتب كان له أن يرجع على الغائب بمحضته من الكتابة لانه أدخله معه في الكتابة ان شاء الغائب وان أبي وقاله أشهب

— في الرجلين يكون لكل واحد منهما عبد فيكاتبهما كتابة واحدة —

قلت \* أرايت الرجلين يكون لكل واحد منهما عبد على حدة فيكاتبهما كتابة واحدة وكل واحد منهما حميل بما على صاحبه (قال) لا تصالح هذه الكتابة لأن هذا غرر لأن عبد هذا لو هلك أخذ هذا الذي هلك عبده من عبد صاحبه مالا بغير شيء وان هلك عبد هذا الآخر ولم يهلك عبد صاحبه كان بهذه المنزلة فهذا من الغرر لا يجوز لأن مالكا سئل عن دار بين رجلين حبساها على أنفسهما على أن أيهما مات فنصيبه للآخر منهما حبسا عليه قال مالك لا خير في هذا لأن هذا غرر تخاطرا فيه ان مات هذا أخذ هذا نصيب هذا وان مات هذا أخذ هذا نصيب هذا فالذي سألت عنه هو مثل هذا لأن السيدین انما تعاقدوا على غرر ان مات عبد هذا أخذ مال هذا بغير شيء وان مات عبد هذا أخذ مال هذا بغير شيء \* قال مالك \* الامر مجتمع عليه عندنا أن العبد اذا كاتبه سيده لم ينبغ لسيده أن يتحمل له أحد بكتابة عبده ان مات العبد أو عجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك أنه ان تحمل رجل لسيده المكاتب بما عليه من الكتابة ثم اتبع ذلك سيد المكاتب قبل الذي تحمل له أخذ ماله باطلا لا هو إلتاع المكاتب فيكون ما أخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكاتب عتق فيكون في ثمن حرمة ثبت له فان عجز المكاتب رجع الى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك لان الكتابة ليست بدين ثابت فيتحمل لسيده المكاتب بها انما هو شيء ان أداها المكاتب عتق فان مات المكاتب وعليه دين لم يحاص سيده غرماء بكتابه وكان غرماؤه أولى بماله من سيده . فان عجز المكاتب وعليه دين للناس كان عبدا مملوكا لسيده وكان ديون الناس في ذمة المكاتب لا يدخلون مع سيده في شيء من ثمن رقبته (وقال غيره) من الرواة ألا ترى أن الكتابة ليست في ذمة ثابتة وانها على الحيل في ذمة ثابتة اذا أخرجه الحيل لم يرجع به كما أخرجه في ذمة وأنه ان وجد

عند المكاتب شيئاً أخذه والا أجل حقه ولم يكن في ذمة ثابتة وانما يكون في رقبته ان عجز رجوع رقيقا لسيدته وذهب مال الحميل باطلا وليس هذا من شروط المسلمين ولا تنفد عليه بيوعهم

— في المبدئين يكتبان كتابة واحدة فيغيب أحدهما ويعجز الآخر —

﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب عبدن لى كتابة واحدة فغاب أحدهما وحضر الآخر فمجز عن أداء النجم أيكون للسيد أن يعجزه وصاحبه غائب (قال) يرفع أمره الى السلطان فيتلوم له ولا يكون تعجزه الحاضر عجزاً وصاحبه غائب وتلوم له السلطان في ذلك فان رأى أن يعجزها جميعاً عجزها وكذلك قال مالك في الغائب يرفعه الى السلطان فان رأى أن يعجزه عجزه فهذا مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب رجل عبدن له فهرب أحدهما وعجز الحاضر (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى أن يعجز دون السلطان لان صاحبه غائب فاذا حلت نجومه رفته الى السلطان فيكون السلطان هو يعجزه بما يرى وقاله أشهب

— في المكاتب تحل نجومه وهو غائب —

﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول اذا كان المكاتب غائباً وقد حل نجم أو نجوم لم يكن للسيد أن يعجزه الا عند السلطان يرفع أمره الى السلطان (قال ابن القاسم) ولو قال السيد أشهدكم أنى قد عجزته ثم قدم المكاتب بنجومه التى حلت عليه لم يقبل قول السيد وكان على كتابته فان لم يأت به صنع فيه كما يصنع بالمكاتب اذا حل عليه نجم فلم يؤده الى السلطان أن يعجزه وان كان غائباً اذا رأى ذلك

— في المكاتب يعجز نفسه وله مال ظاهر —

﴿قال﴾ وقال مالك غير مرة اذا كان المكاتب ذا مال ظاهر معروف فليس له أن يعجز نفسه وان كان لا مال له يعرف فذلك له ﴿قلت﴾ فان كان يرى انه لا مال له فمجز نفسه ثم أظهر أموالا عظاما فيها وفاء بالكتابة أيرد في كتابته أم هو رقيق

(قال) بل هو رقيق مالم يكن يعلم بها ﴿قلت﴾ ويكون عجز المكاتب دون السلطان اذا رضى المكاتب (قال) نعم عند مالك اذا لم يكن للمكاتب مال يعرف وكان ماله صامتا وكذلك قال لى مالك وانما الذى لا يكون عجزه الا عند السلطان اذا حلت نجومه وقال انا اؤدى ولا يعجز نفسه ومطل سيده فأراد سيده أن يعجزه حين تحل نجومه (قال مالك) فان هذا يتلوم له السلطان فان رأى وجه أدء تركه على نجومه وان لم ير له وجه أدء عجزه ولا يكون تأخيره عن نجومه فسخا لكاتبته ولا تعجز سيده له عجزاً حتى يعجزه السلطان اذا كان العبد متمسكا بالكتابة وأما الذى عجز نفسه ورضى بذلك وله مال لا يعرف قد كتبه ثم ظهرت له أموال بعد ذلك فهو رقيق ولا يرجع عما كان رضى به (وقال) اذا أراد المكاتب أن يعجز نفسه قبل حلول نجمه بشهر فان ذلك له الا أن يكون له مال ظاهر فلا يكون ذلك له ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أباه حدثه أن عبد الله بن عمر كاتب غلاما له يقال له شرفى بأربعين ألف درهم فخرج إلى الكوفة فكان يعمل على حجر له حتى أدى خمسة عشر ألف درهم فجاءه انسان فقال له أئجئون أنت أنت هاهنا تمذب نفسك وعبد الله بن عمر يشتري الرقيق يمينا وشمالا ويعتقهم ارجع اليه فقل له قد عجزت فجاء اليه بصحيفته فقال يا أبا عبد الرحمن قد عجزت وهذه صحيفتى امحها فقال لا والله ولكن امحها أنت ان شئت فحماها ففاضت عينا عبد الله بن عمر ثم قال اذهب فأنت حرة فقال أصلحك الله أحسن الى ابني فقال هما حران ثم قال أصلحك الله أحسن الى أمي ولدي قال هما حران فأعتقهم خمستهم جميعا في مقعده

— في المكاتب تحل نجومه وسيده غائب —

﴿قلت﴾ أرايت المكاتب غاب سيده ولم يوكل أحداً يقبض الكتابة فأراد المكاتب أن يخرج حراً باداء الكتابة الى من يؤدى الكتابة (قال) يدفعها الى السلطان ويخرج حراً حل الاجل أو لم يحل وهذا قول مالك وقد مضت آثار في مثل هذا



❦ في المكاتب تحمل نجومه وله على سيده دين ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا كان له على سيده مال فحل نجم من نجومه والمال الذي على السيد مثل النجم الذي حل للسيد على المكاتب أيكون قصاصا (قال) نعم يكون قصاصا الا أن يكون على سيده دين فان كان على سيده دين حاص الغرماء بماله على سيده الا أن يكون السيد قاص للمكاتب بذلك قبل أن يقوم عليه الغرماء فيكون ذلك قضاء للمكاتب

❦ في المكاتب يؤدي كتابته وعليه دين ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا أدى كتابته الى سيده وعلى المكاتب دين فقامت الغرماء فأرادوا أن يأخذوا من السيد ما اقتضى من مكاتبه (قال) مثل مالك عنها فقال ان كان الذي اقتضى السيد من مكاتبه يعلم أنه من أموال هؤلاء الغرماء أخذوه من السيد وان لم يعلم أنه من أموالهم لم يرجعوا على السيد بشئ من ذلك ❦ قال ابن القاسم ❦ وأرى اذا كان للغرماء أن ينزعوا من السيد ما عتق به المكاتب رأيتهم مردودا في الرق<sup>(١)</sup> ❦ ابن نافع وأشهب ❦ عن مالك في مكاتب قاطع سيده فيما بقي عليه من كتابته بعبد دفعه اليه فاعترف في يده بسرقة فأخذ منه (قال) يرجع على المكاتب بقيمة ما أخذ منه (قال ابن نافع) وهذا اذا كان له مال فان لم يكن له مال رد مكاتبها كما كان قبل القطاعة وهذا رأيي والذي كنت أسمع ❦ وقال أشهب ❦ لا يرد ويتبع المكاتب لانه كان عتق بالقطاعة فتمت حرمة وجازت شهادته ووارث الاحرار فلا يرد عتقه (وقال) ابن نافع وأشهب عن مالك في المكاتب يقاطع سيده على شئ استرققه أو ثياب استودعها ثم يعترف ذلك بيد السيد فيؤخذ منه انه لا يمتق المكاتب هكذا لا يؤخذ الحق بالباطل (وقال) بعض رواة المدنيين اذا كان الشئ لم يكن له في ملكه شبهة وانما اغتر به مولاه فهذا الذي لا يجوز له وأما ما كان الشئ بيده يملكه وله فيه شبهة الملك بما طال من ملكه له ثم استحق فان هذا يمت له عتقه ويرجع عليه

بقيته ان كان له مال وان لم يكن له مال اتبع به (وقاله) عبد الرحمن أيضا (ابن وهب) وقال مالك ليس للمكاتب ان يقاطع سيده اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لا شيء له لان اهل الديون أحق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له وذلك لانه لو كان مكاتب قاطع بأموال الناس وهي دين عليه ودفع ذلك الى سيده فأعتقه فليس ذلك بجائز وليس لسيد العبد ان مات مكاتبه أن يحاص بقطاعته الناس في أموالهم كما لا يكون له أن يحاص بكتابته أهل الدين وكما اذا عجز مكاتبه وعليه دين للناس كان له عبداً فكانت ديون الناس في ذمة عبد ولم يدخلوا معه في شيء من عبده (ابن وهب) عن محمد بن عمرو عن ابن جريح عن عبد الكريم قال قال زيد بن ثابت المكاتب لا يحاص سيده الغرماء يبدأ بالذي لهم قبل كتابة السيد (قال ابن جريح) وقيل لسعيد بن المسيب كان شريح يقول يحاصهم بنجمه الذي حل فقال ابن المسيب أخطأ شريح قال زيد بن ثابت يبدأ بالذي للديان (قال ابن وهب) وقال ابن شهاب في العبد يكاتبه سيده وعليه دين للناس قد كتبه قال يبدأ بدين الناس فيقضى قبل أن يؤخذ من نجومه شيء ان كان دينه يسيراً بدئ بقضائه وأقر على كتابته وان كان دينه كثيراً يخنس<sup>(١)</sup> نجومه وما شرط عليه من تعجيل منفعة فسيده بالخيار ان شاء أقره على كتابته حتى يقضى دينه ثم يستقبل نجومه وان شاء محاكاتبته (قال يونس) عن ربيعة أنه قال أما دين المكاتب فيكسر كتابته وينزل في دينه بمنزلة العبد المأذون له في التجارة

— في المكاتب يسافر بغير اذن سيده —

(قلت) رأيت المكاتب أ يكون له أن يخرج من بلد الى بلد في قول مالك (قال) قال مالك ليس له أن يسافر الا باذن سيده (قال ابن القاسم) وأرى ان كان خروجه خروجا قريباً ليس فيه على سيده كبير مؤنة مما لا يغيب على سيده اذا حلت نجومه ولا يكون على سيده في مغيب العبد كبير مؤنة فذلك للعبد المكاتب

(١) قال ابن وضاح يخنس أى بالخاء المعجمة والون ومعناه يكسر ولا يبراهيم بن محمد يحسن أى بالخاء المهملة والياء الموحدة اهـ

(وقال) مالك في الرجل يشترط على مكاتبه أنك لا تسافر ولا تنكح ولا تخرج من أرضي إلا بأذني فإن فعلت من ذلك شيئاً بغير أذني فحو كتابتك يدي (قال) مالك ليس بمكاتبته يده أن فعل المكاتب شيئاً من ذلك ولا يرفع ذلك إلى السلطان وليس للمكاتب أن ينكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده إلا بأذنه اشترط ذلك عليه أولم يشترطه وذلك أن الرجل يكتب عبده بمائة دينار وله ألف دينار أو أكثر من ذلك فينطلق المكاتب فيتزوج المرأة فيصدقها الصداق الذي يحجب بماله ويكون فيه عجزه فيرجع إلى سيده عبداً لا مال له أو يسافر بماله وتحل نجومه فليس ذلك له ولا على ذلك كاتبه وذلك بيد سيده إن شاء أذن له وإن شاء منعه في ذلك كله **عن ابن وهب** عن يونس عن ربيعة أنه قال إن المكاتب إنما كان الذي يؤتى إليه من الكتابة طاعة لله ومعروفاً إلى من كوتب وفضلاً من سيده عليه ثم كانت شروطه يمنع بها أن ينزل بمنزلة الحر في الأسفار والنكاح والجلاء وأشياء من الشروط يتوثق بها فيأخذ أهلها بها إذا خشوا الفساد والهلاك ولا يتخذ طغراً عند ما يكون من الزلل والخطأ والتأخير لشيء عن أجله ولا يخشى فساد ولا يبعده عن أهله وهو في يسر وانتظار إذا تأخر انتظر به القضاء وإذا تزوج فرق بينه وبين امرأته وانتزع ما أعطاها وإن خرج سفيراً قريباً ثم قدم قضي<sup>(١)</sup> وإن أظهر فساداً في ماله أو أحدث سفيراً لا يستطاع إلا بالكلفة والنفقة العظيمة محبت كتابته وكل ذلك يصير إلى الامام لأن الكتابة طاعة أوتيت وحق للمسلم في شرط استثنائه فينظر الامام إلى اللعم من ذلك فيجيزه والشطط فيكسره **عن ابن وهب** عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال أمرهما على تلك الشروط فإن لم يشترط أن لا يسافر إلا بأذنه فإن عجز فهو عبد **عن ابن وهب** عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا ينبغي لأهل المكاتب أن يمنعوه أن يتسروا وقد أحل الله ذلك له حتى يؤدي نجومه.

❦ في مال المكاتب لمن يكون إذا كاتبه سيده ❦

**قال** وقال مالك إذا كاتب الرجل عبده فإن جميع مال العبد للعبد ديناً كان أو غير ذلك

عرضا كان أو فرضا<sup>(١)</sup> إلا أن يشترطه السيد حين يكتبه فيكون ذلك للسيد وإن لم يشترطه فليس للسيد أن يأخذه بعد عقد الكتابة (قال) وقال مالك إذا كاتب الرجل عبده يتبعه ماله بمنزلة المتق ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك إذا كاتب المكاتب فقد أحرز ماله وإن كان كتمه عن سيده وتلك السنة وذلك لأن الكتابة تثبت الولاء وهي عتاقة (قال) والمكاتب مثل العبد إذا عتق تبعه ماله وأحرزه من سيده ﴿ابن وهب﴾ قال مالك في كتمان المكاتب ولده من أمته عن سيده حتى يعتق قال ليس مال العبد والمكاتب بمنزلة أولادها لأن أولادها ليسوا بأموال لها إذا عتق العبد تبعه ماله في السنة وليس يتبعه أولاده فيكونوا أحراراً مثله وإذا أفلس بأموال الناس أخذ جميع ماله ولم يؤخذ ولده فإذا بيع واشترط ماله لم يدخل في ذلك ولده وإنما أولادها بمنزلة رقابهما ولو كانت له وليدة حامل منه ولم يكتب على ما في بطنها ثم وقعت الكتابة انتظر بالوليدة حتى تضع ثم كان الولد للسيد والوليدة للمكاتب لأنها من ماله

﴿ في المكاتب يمان في كتابته فيعتق وقد بقي ﴾  
﴿ في يديه منها فضلة ﴾

﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول في المكاتب إذا أعتق في كتابته ففضلت فضلة بعد أداء كتابته (قال) إذا كان العون منهم على وجه الفكك لرقبته وليس ذلك بصدقة منهم عليه فأرى أن يستحلهم من ذلك أو يردده عليهم وقد فعله زياد مولى ابن عياش رد عليهم الفضلة بالخصص

﴿ في المكاتب يعجز وقد أدى الى سيده من مال تصدق به عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان عجز المكاتب وقد أدى الى سيده نجما من نجومه من مال تصدق به عليه أيطيب ذلك للسيد أم لا (قال) سألنا مالكا عن المكاتب يكتب ولا حرفة له إلا ما تصدق به عليه قال لا بأس بهذا وهذا يدل على أن الذي أخذ السيد من ذلك

عند مالك يطيب له ﴿قال﴾ وقال مالك في القوم اذا أعانوا المكاتب في كتابته ليفكوا جميعه من الرق فلم يكن فيما أعانوا به المكاتب وفاء للكتابة (قال) ذلك الذي أعين به المكاتب مردود على الذين أعانوه الا أن يجعلوا المكاتب من ذلك في حل فيكون ذلك له (قال عبد الرحمن بن القاسم) وان كانوا انما تصدقوا به عليه وأعانوه به في كتابته ليس على وجه أن يفكوه به من رقه فان ذلك ان عجز المكاتب لسيده

— في كتابة الصغير ومن لا حرفة له —

﴿قلت﴾ أ رأيت الصغير أيجوز أن يكتبه سيده (قال) سألنا مالكا عن العبد يكتبه سيده ولا حرفة له فقال لا بأس به (فقيل) لمالك انه يسأل ويتصدق عليه (فقال) مالك لا بأس بذلك فستنتك مثل هذا (وقد) قال أشهب لا يكتب الصغير لان عثمان بن عفان<sup>(١)</sup> قد قال ولا تكلفوا الصغير الكسب فانكم متى كلفتموه سرق الا أن تقوت كتابته بالاداء أو يكون بيده ما يؤدى عنه فيؤخذ منه ولا يترك بيده فيتلفه لسفهه ويرجع رقيقا ﴿وسئل﴾ مالك أيكتب الرجل الامة التي ليس بيدها صنعة ولا لها عمل معروف (فقال) كان عثمان بن عفان يكره أن يخرج الجارية التي ليس بيدها صنعة ولا لها عمل معروف فا أشبه الكتابة بذلك

— في الرجل يعتق نصف مكاتبه —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان كاتب عبده ثم أعتق منه بعدما كاتبه شقصا منه أيعتق المكاتب أم لا (قال) قال مالك لا يعتق عليه لان هذا هاهنا انما عتقه وضع مال الا أن يكون أعتق ذلك الشقص منه في وصية فان ذلك عتق للمكاتب ان عجز ان حمل ذلك الثلث ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك عتقه ذلك في الوصية عتقا ولم يجعله في غير الوصية عتقا أ رأيت اذا هو عجز وقد كان عتقه في غير وصية أليس قد رجع في ملك سيده معتق شقصه (قال) لا ولو كان هذا الذي يعتق شقصا من مكاتبه في غير وصية يكون عتقا للمكاتب

(١) (قوله لان عثمان بن عفان) كذا في نسخة وفي أخرى لان عمر قد قال الخ اه

إذا عجز لكان لو كان المكاتب بين الرجلين فأعتق أحدهما نصيبه ثم عجز في نصيب صاحبه لقوم على الذي أعتقه فهذا ان عجز ورجع رقيقا كان بينهما ولا يقوم على الذي أعتقه وليس عتقه ذلك عتقا لانه إنما أعتقه يوم أعتقه والذي كان يملك منه إنما كان يملك مالا كان عليه فانما عتقه وضع مال ولان سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه ثم مات المكاتب قبل أن يؤدي كتابته. وله مال قال سعيد بن المسيب يأخذ الذي تمسك بالكتابة بقية كتابته ثم يقسمان ما بقي بينهما فلو كان ذلك عتقا لكان يراه كله للذي تمسك بالرق فهذا يدل في قول سعيد بن المسيب أنها ليست بعنقة من الذي أعتقه في الصحة وإنما هو وضع مال وكذلك قال مالك (قال) وقال مالك ولو أن مكاتباً هلك سيده فورثه ورثته فأعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب كان رقيقا كله لان مالكا قال عتق هذا هاهنا إنما هو وضع مال (قال) والذي أعتق شقصا من مكاتبه في مرضه ان عجز المكاتب عتق منه ما عتق في وصيته اذا حمل ذلك الثلث لان ذلك قد أدخل في ثلث مال الميت وهي وصية للعبد فكل ما أدخل في ثلث مال الميت فهي حرية لا ترد (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت مكاتباً كان لى جميعه فأعتقت نصفه أ يكون هذا وضعا أو عتقا (قال) هذا وضع وكذلك قال مالك ولا يكون عتقا الساعة ولا ان عجز عما بقي ولكنه وضع بوضع عنه من كل نجم نصفه ﴿قال﴾ وقال مالك في الذي يمتق نصف مكاتبه ثم يمجز المكاتب عما بقي انه رقيق كله ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين هذا وبين الذي أعتقه السيد وهو مع غيره في كتابة واحدة (قال) انما رد مالك عتق الذي أعتق السيد كله ومعه غيره في الكتابة على وجه الضرر (وقال مالك) فيه لا يجوز عتق السيد اياه دون مؤامرة أصحابه فان رضى أصحابه بعتق السيد اياه عتق فقول مالك ان كان أصحابه يقوون على السمي ليسوا بضعفاء ولا زمني وليس فيهم من لا يسمى عنهم فرضوا بذلك جاز عتق السيد هذا الذي أعتق على ما وصفت لك وان هذا الذي أعتق السيد نصفه ليس فيه مؤامرة أحد وليس يجوز عتق السيد نصفه الا أن

يُعتق النصف الباقي أو يؤدي المكاتب بقية الكتابة فيعتق وهذا الذي أعتق السيد  
نصفه لا يجوز عتق السيد فيه على حال إلا بعد الاداء لانها وضيمة ولو كان عتقا  
لعتق على السيد ما بقي منه حين أعتقه. والذي مع غيره في كتابة واحدة قد يجوز  
عتق السيد فيه اذا رضى أصحابه بذلك أولا ترى أنه لو كان زنا جاز عتق السيد فيه  
وكذلك أن لو كان صغيراً لا يسمى مثله فان عتقه فيه جائز أو لا ترى أنه لو كان مكاتباً  
وحده فأزمن فأعتق السيد نصفه أنه لا يعتق النصف الباقي على السيد إلا بأداء ما بقي  
من الكتابة فهذا فرق ما بين المستثنين اللتين سألت عنهما ﴿قلت﴾ أرايت أن أعتق  
الرجل نصف مكاتبته وهو صحيح (قال) لا يعتق منها شيء وإنما العتق هاهنا وضع مال  
عند مالك فينظر الى ما عتق منها فيوضع عنها من الكتابة بقدر ذلك ثم تسعى فيما  
بقي فان أدت عتقت وان عجزت رقت كلها ﴿ابن وهب﴾ وأشهب وقال مالك  
في المكاتب بين الرجلين فيترك أحدهما للمكاتب الذي له عليه ثم يموت المكاتب  
ويترك ما لا فقال يعطى صاحب الكتابة الذي لم يترك له شيئاً ما بقي من الكتابة  
ثم يقسمان المال كهيئته لو مات عبد آلان الذي صنع ليس بعنقة إنما ترك ما كان عليه  
ومما يبين ذلك أن الرجل اذا مات وترك مكاتباً وترك بنين رجالاً ونساءً ثم أعتق  
أحد البنين نصيبه من المكاتب ان ذلك لا يثبت له من الولاء شيئاً ولو كانت عتاقة  
لثبت الولاء لمن أعتق منهم من رجالهم ونسائهم. ومما يبين ذلك أيضاً أنهم اذا أعتق  
أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي أعتق نصيبه ما بقي من المكاتب  
فلو كانت عتاقة لقوم عليه حتى يمتق في ماله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من أعتق شركاً له في عبد عتق عليه ما بقي منه فان لم يكن له مال فقد عتق منه  
ما عتق. ومما يبين ذلك أيضاً أن من سنة المسلمين التي لا اختلاف فيها أن الولاء لمن  
عقد الكتابة وأنه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولأه المكاتب شيء  
وان أعتقن نصيبهن كلهن إنما ولاؤه لذكور ولد سيد المكاتب أو عصبته من الرجال  
(وقال) سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن في رجل كاتب مملوكه ثم يموت



ويترك بنين رجالاً ونساء فيؤدى المكاتب اليهم كتابته (قال) الولاء للرجال دون النساء وقد قال ذلك ابن شهاب ﴿ابن وهب﴾ قال ابن جريج وقال عطاء وعمرو بن دينار اذا عتق المكاتب لا ترث الابنة منه شيئاً انما هو لمصبة أبيها ﴿ابن وهب﴾ وأشهب عن الليث أنه سمع يحيى بن سعيد يقول اذا كان المكاتب بين اشراك فأعتق أحدهم حصته فانما ترك له حظه من المال ولم يفكك له رفاقان عجز المكاتب فان الناس قد اختلفوا في حظ الممتق منه فقال ناس يكون للممتق حظه في العبد اذا عجز لانه لم يمتق له رفاقا ولكنه ترك له مالا كان له عليه (قال الليث) وهذا القول أعجب الى يحيى بن سعيد بمنزلة رجل لو ترك لمكاتبه ثلث كتابته ثم عجز عما بقى لم يحتاج عليه بما ترك له من المال ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة عن أبيه قال يقال أيما رجلين كان بينهما مكاتب فأعتق أحدهما نصيبه فلا غرم عليه ليس هو بمنزلة من أعتق نصف عبد بينه وبين آخر

### ﴿في الرجل يطأ مكاتبته﴾

﴿قلت﴾ أرايت من وطئ مكاتبته أيكون لها عليه الصداق أم يكون عليه ما نقصها في قول مالك (قال) لا صداق لها عليه ولا ما نقصها اذا هي طاووته عند مالك ويدراً الحد عنه وغناها عند مالك وان كان اغتصبها السيد نفسها درى الحد عنه أيضاً وغناها ﴿قلت﴾ أفىكون عليه ما نقصها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وعليه ما نقصها اذا اغتصبها نفسها ﴿قال﴾ وقال مالك ليس على سيد المكاتبه اذا وطئها شيئاً في وطئه اياها ويؤدب ان كان عالماً وان كان يعذر بالجهالة فلا شيء عليه من وطئه اياها اذا طاووته ﴿قال﴾ وقال مالك اذا وطئ الرجل مكاتبته فلا شيء عليه في وطئه اياها ﴿قلت﴾ ولا يكون عليه ما نقصها (قال) لا اذا طاووته ﴿قلت﴾ فافرق بين الاجنبى وبين السيد اذا نقصها وطئ السيد والاجنبى (قال) لانها أمتة وهي ان عجزت رجعت ناقصة والاجنبى اذا وطئها فنقصها ان هي عجزت رجعت الى سيدها ناقصة فهذا يكون عليه ما نقصها فان وطئها سيدها فحملت فضرب رجل بطنها فألقت جنيناً

(قال) أرى في جنينها ما في جنين الحرة لان مالكاً قال في جنين أم الولد من سيدها ما في جنين الحرة فهذه بحال جنين أم الولد ويورث جنين المكاتبه على فرائض الله كذلك قال مالك في جنين أم الولد من سيدها ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن خالد بن الياس المدوي عن القاسم بن عمرو بن المؤمل أنه قال سألت سعيد بن المسيب عن رجل وطئ مكاتبته فحملت قال تبطل كتابتها وهي جاريته ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم قال كان ابراهيم النخعي يقول في الرجل يقع على مكاتبته انها على كتابتها فان عجزت ردت في الرق فان كانت قد حملت كانت من أمهات الاولاد ﴿ابن وهب﴾ قال قال عبد العزيز وقال ربيعة ان طأعته فولدت منه فهي أم ولد ولا كتابة عليها فان أكرهها فهي حرة وولدها لاحق به (قال) الليث بن سعد وقال يحيى بن سعيد أما الولد فلا أشك فيه أنه سلاط به لان الولد ولده (وقال) مالك ان أصابها طائفة أو كارهة مضت على كتابتها فان حملت خبرت بين أن تكون أم ولد أو تمضي على كتابتها فان لم تحمل فهي على كتابتها (قال) ويعاقب في استكراهه اياها ان كان لا يعذر بالجهالة

— في المكاتبه تلد بنتاً وتلد ابنتها بنتاً فيعتق السيد البنت العليا —

﴿أو يطؤها فتحمل﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب أمة لي فولدت بنتاً ثم ولدت بنتها بنتاً أخرى فزمنت البنت العليا فأعتقها سيدها (قال) عتقه جائز عند مالك وتكون البنت السفلي والمكاتبه نفسها بحال ما كانوا يمتقان اذا أدتا ويمجزان اذا لم تؤديا ﴿قلت﴾ أرايت ان وطئ السيد البنت السفلي فولدت منه ولداً (قال) فانها بحالها تكون معهم في السعاية ويكون ولدها حراً الا أن يرضوا أن يسلموها الى السيد وترضى هي بذلك ويوضع عنهم من الكتابة مقدار حصتها من الكتابة وتكون أم ولد فذلك لازم للسيد وان أبوا وأبت لم تكن أم ولد وكانت في الكتابة على حالها ويكون من معها ممن يجوز رضاه فان كانت في قوتها وأدائها ممن يرجي نجاتهم بها ويخاف عليهم اذا رضوا

فأجازوها لم يجز ذلك لأنهم ليس لهم أن يرقوا أنفسهم (وقد قال) بمض الرواة لا يجوز  
وان رضوا ورضيت وان كان قبلهم مثل ما قبلها من السعاية والقوة والكفاية لأننا  
لا ندرى ما يصير إليه حالهم من الضعف فتبقى على السبي معهم لأنهم ترجى لهم النجاة بها  
فان صاروا الى العتق عتقت وان صاروا الى العجز صارت أم ولد ﴿قلت﴾ لابن القاسم  
كيف ترد أم ولد اذا رضيت ورضوا وهي ان أدوا الكتابة عتقت فكيف يطاء السيد  
جارية تمتق بأداء الكتابة (قال) اذا رضوا بأن يخرجوها من الكتابة ورضيت هي أن  
تخرج ووضع عن الذين معها في الكتابة حصتها من الكتابة فقد خرجت من الكتابة  
ولا تمتق بأداء الكتابة لأن الذين معها في الكتابة لم يؤدوا جميع الكتابة ألا ترى أنا قد  
وضنا عنهم مقدار حصتها من الكتابة (قال) ولا أحفظ هذا عن مالك إلا أن مالكا قال  
في السيد يمتق بعض من في الكتابة وهو صحيح يقدر على السعاية ويقدر على السعاية  
ان ذلك لا يجوز على الذين في الكتابة إلا برضاهم وهي ان بقيت في الكتابة فإنها لا توطأ

### ❦ في بيع المكاتب وعتقه ❦

﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا بيع فأعتقه المشتري (قال) أرى أن يمضى عتقه ولا  
يرد وقد سمعت الليث يقول ذلك (قال ابن القاسم) أخبرني الليث بن سعد عن  
يحيى بن سعيد أنه باع مكاتباً له لمن أعتقه وأن عمرو بن الحارث دخل في ذلك حتى  
اشتراه ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا باعه سيده (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً  
وأرى ان كان الذي اشتراه أعتقه فان ذلك جائز والولاء لمن اشتراه وأعتقه وقد  
سمعت من بعض أهل العلم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مكاتباً باعه سيده جهل ذلك فباع  
رقبه ولم يعجز المكاتب فأعتقه المشتري أو كاتبه المشتري فأدى كتابته فعتق أيجوز  
ذلك البيع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا تباع رقبة المكاتب وان رضى المكاتب  
بذلك لان الولاء قد ثبت للذي عقد الكتابة فلا تباع رقبة المكاتب فأرى هذا  
البيع غير جائز واذا فات ذلك حتى يمتق العبد لم أردّه ورأيت حرّاً وولاًؤه للذي  
اشتراه وأعتقه وقد سمعت من أثق به يذكر ذلك انه جائز ولا يرد ذلك لأن

ذلك عندي رضا من العبد بفسخ الكتابة وقد دخله المتق وفات (وقال غيره) اذا كان العبد راضيا ببيع رقبته فكانه رضا منه بالمعز ﴿قلت﴾ فلو دبر عبده فباعه وجهل ذلك فأعتقه المشتري (قال) كان مالك مرة يقول يرد ثم قال بعد ذلك أراه جائزاً وأنا أرى في المكاتب أن ينفذ عتقه ولا يرد أرايت ان عجز عند الذي أردته اليه أيفرق بينهما وقد بلغني عن من أثق به من أهل العلم أنه أمضى عتقه ولم يرده ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب اذا باعه سيده (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يرد إلا أن يفوت بالمتق فلا أرى أن يرد (وقد قال) بعض الرواة عقد الكتابة عقد قوى فلا يجوز بيع رقبته فان باعه نقض البيع وان أعتق رد وقد قاله أشهب (وقال) أشهب ان كان المكاتب لم يعلم بالبيع

### بيع كتابة المكاتب

(وقال) عبد الرحمن بن القاسم بلغني أن ربيعة وعبد العزيز كانا يريان بيع مكاتبه المكاتب غرراً لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت لو أن مكاتباً كاتب عبده فباع السيد كتابة مكاتبه الاعلى لمن تكون كتابة الاسفل (قال) للمكاتب الاعلى ﴿قلت﴾ فان عجز المكاتب الاسفل (قال) يكون رقيقاً للمكاتب الاعلى فان عجز المكاتب الاعلى كانا جميعاً لمشتري الكتابة لان الاسفل مال للمكاتب الاعلى وسيد المكاتب الاعلى حين باع كتابة مكاتبه لم يكن يقدر على أخذ مال المكاتب لان المكاتب أملك لماله فيتبع المكاتب ماله حين باع السيد كتابته ﴿قلت﴾ فان عجز المكاتب الاعلى لمن يؤدي هذا المكاتب الاسفل (قال) للمشتري لا يرجع الى المكاتب بعد أن يعجز فان أدى العبد المكاتب الاسفل فعتق كان ولاؤه للسيد الاول الذي باع كتابة مكاتبه لانه قد ثبت له قبل أن يبيع فلا يزول ذلك الولاء عنه حين عجز المكاتب الاعلى ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل باع كتابة عبده من رجل فمجز المكاتب فقال هو عبد للذي ابتاعه وقاله عمرو بن دينار ﴿ابن وهب﴾ عن ابن جريج عن محمد بن عبد الله بن طلحة أن أباه ابتاع مكاتباً لرجل من بني سليم

نخاصم أخو المكاتب إلى عمر بن عبد العزيز فقضي عمر للمكاتب بنفسه بما أخذه به ابن طلحة ❦ ابن وهب ❦ قال ابن جريج وكان عطاء يقول ذلك ويقول الذي عليه الدين أولى به بالثمن ❦ ابن وهب ❦ عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط واستفتيا في رجل كان له مكاتب فقال له رجل ابتاع منك ما على مكاتبك هذا بمرض مائتي دينار فقال لا يصلح هذا إذا ذكر فيه ذهابا أو ورقا ولكن يأخذه بمرض ولا يسمى فليس بذلك بأس إن هو فعل ولم يسم ❦ ابن نافع ❦ عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد عن ابن المسيب أنه كان يقول إذا بيعت كتابة المكاتب فهو أحق بها بالثمن الذي بيعت به ❦ ابن وهب ❦ وقال مالك أحسن ما سمعت في الرجل يشتري كتابة مكاتب الرجل أنه لا يبيعه إذا كاتبه بدنانير أو بدراهم إلا بمرض من العروض يعجله إياه ولا يؤخره لأنه إذا أخره كان دينه دينين وقد نهى عن الكالي بالكالي ( قال ) فإن كان كاتب المكاتب سيده بمرض من العروض من الإبل أو البقر أو الفم أو الرقيق أو ما أشبه ذلك فإنه يصلح للمشتري أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض مخالف للمرض الذي كاتبه عليه سيده يعجل له ذلك ولا يؤخره

❦ في العبد المأذون له في التجارة يكاتب عبده ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد المأذون له في التجارة أيجوز له أن يكاتب عبده ( قال ) قال مالك لا يجوز له عتقه والكتابة عندي عتق فلا يجوز ذلك

❦ المأذون يركبه الدين فأذن له سيده أن يكاتب عبده ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلا أذن لعبده في التجارة فركبه الدين فأذن له سيده في أن يكاتب عبداً له أيجوز ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك لأنه إن أعتق عبداً له بأذن سيده لم يجز ذلك في قول مالك لأن المال الذي في يد العبد إنما هو للفرءاء إذا كان الدين يستغرق ما في يد العبد ❦ قلت ❦ والكتابة عندك على وجه

العتق أم على وجه البيع (قال) على وجه العتق ألا ترى لو أن رجلاً كاتب عبده وعليه دين يستغرق ماله كانت كتابته باطلة إلا أن يجيز الفرماء ذلك إلا أن يكون في ثمن كتابته ما لو بيعت كان يكون مثل ثمن رقبته أو دينه لو رد فإن كان كذلك بيعت كتابته وتمجلت وقسمت بين الفرماء فإن أدى عتق وإن عجز كان عبداً لمن اشتراه فأرى عبد العبد بهذه المنزلة إن أذن له سيده إن كان في ثمن كتابته ما يكون ثمناً لرقبته لو فسخت كتابته بيعت وترك على حاله ولم تفسخ كتابته لأنه لا منفعة للفرماء في ذلك ولا ضرر عليهم فيه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فليس يفسخون بما ليس الضرر عليهم فيه ولا يعضى ما فيه الضرر عليهم

### ✽ كتابة الوصى عبد يتيمة ✽

﴿قلت﴾ أيجوز للوصى أن يكتب عبداً لليتيم (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾ أتحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ﴿قلت﴾ فإن أعتقه الوصى على مال (قال) لا أرى ذلك جائزاً إذا كان إنما يأخذ المال من العبد فإن أعطاه رجل مالا على أن يعتقه ففعل الوصى ذلك نظراً لليتيم فذلك جائز ﴿قلت﴾ أرايت الوصى أيجوز له أن يكتب عبد اليتيم في قول مالك (قال) نعم إذا كان على وجه النظر لهم لأن ييمه عليهم جائز فكذلك الكتابة إذا كانت على وجه النظر لهم ﴿قلت﴾ وكذلك الوالد في قول مالك يجوز له أن يكتب عبد ابنه الصغير (قال) نعم لأن مالكا قال يجوز ييمه على ابنه إذا كان على وجه النظر لابنه ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أنه يجوز من فعل الوالد والوصى ما هو أعظم من الكتابة وهو النكاح

### ✽ في كتابة الأب عبد ابنه الصغير ✽

﴿قلت﴾ أيجوز للأب أن يكتب عبداً لابنه الصغير (قال) نعم ذلك جائز في رأيي لأن مالكا قال يبيع له ويشتري له وينظر له ﴿قلت﴾ فإن أعتقه (قال) قال مالك لا يجوز عتقه إلا أن يكون له مال (وقال غيره) وإن أعتق ولا مال له فلم يرفع إلى إلحاحكم ينظر

فيه حتى أفاد مالا تم عتقه للعبد وكان كمبد بين شريكين أعتق أحدهما حصته ولا مال له فلم يرفع الي حاكم ينظر فيه حتى أفاد مالا (قال) فانه يقوم عليه ويتم عتق العبد كله

❦ في العبد بين الرجلين يكتبه أحدهما بغير اذن شريكه أو بأذنه ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في العبد بين الرجلين انه لا يجوز لأحدهما أن يكتبه دون شريكه اذن له أو لم يأذن له فان فعل فسخت الكتابة وكان مأخذاً هذا منه وبينه وبين شريكه نصفين ❦ قلت ❦ فان كاتب أحدهما نصيبه بغير اذن شريكه ثم كاتب شريكه بمبد ذلك بغير اذن شريكه أيضاً لم يعلم أحدهما بكتابة صاحبه (قال) أراه غير جائز اذا لم يكتباه جميعاً كتابة واحدة لان كل واحد منهما كتبه بخلاف كتابة الآخر وصار أن يأخذ حقه اذا حل دون صاحبه فليس هذا وجه الكتابة ولو كان هذا جائزاً لأخذ أحدهما ماله دون صاحبه بغير اذن شريكه ألا ترى أنهما في أصل الكتابة لم يشتركا في الكتابة ولو كان هذا جائزاً لجاز اذا كتبا جميعاً كتابة واحدة أن يأخذ أحدهما ماله دون صاحبه بغير اذن شريكه فأرى الكتابة مفسوخة ها هنا كان ما كتبا عليه شيئاً واحداً أو مختلفاً ويتبدلان الكتابة جميعاً ان أحبا ❦ قال سحنون ❦ وقال غيره من الرواة ان وافق كتابة الثاني كتابة الأول في النجوم والمال فهو جائز وكنهما كتبا جميعاً وان كانت الكتابة مختلفة فقد قال بعض الرواة ما قال عبد الرحمن ❦ قلت ❦ فان دبره أحدهما بغير علم من شريكه ثم دبره الآخر بغير اذن من شريكه أو أعتق أحدهما نصيبه بغير علم من شريكه ثم أعتق الآخر نصيبه بغير علم من شريكه (قال) أرى ذلك كله حائزاً لأن مالكا قال لو أن رجلاً دبر نصف عبد بينه وبين رجل فرضى الذي لم يدبر أن يلزم الذي دبر العبد كله ويأخذ منه نصف قيمته (قال) ذلك له ويكون مدبراً كله على الذي دبره واذا دبراه جميعاً جاز فكذلك مسئلتك في التدبير اذا دبره هذا ثم دبره هذا جاز ذلك عليهما لأن عتق كل واحد منهما في هذا التدبير في ثلثه لا يقوم نصيب أحدهما على صاحبه وأما العتاقة فهو أمر لا اختلاف فيه عندنا



ولا يعرف من قول مالك خلافة انه اذا أعتق أحدهما وهو موسر ثم أعتق الآخر ان ذلك جائز عليه ولا قيمة فيه علم أولم يعلم ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين أن أحدهما لا يكتب نصيبه أذن في ذلك صاحبه أولم يأذن الا أن يكتباه جميعا لأن ذلك يعقد له عتقا ويصير اذا أدى العبد ما كوتب عليه الى أن يعتق نصفه ولا يكون على الذي كاتب أن يستم عتقه فذلك خلاف لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد قوم عليه قيمة العدل . فان جهل ذلك حتى يؤدي المكاتب أو قبل أن يؤدي رد الذي كاتبه ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصصهما وبطلت كتابته وكان عبدا لهما على حاله الأولى ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب في عبد كان بين رجلين فكتبه أحدهما وأبى الآخر قال ابن شهاب لا نرى أن يجوز نصيب الذي كاتبه ولا يجوز على شريكه في نصيبه ﴿قلت﴾ أرأيت العبد بين الرجلين يكتبه أحدهما باذن شريكه (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قال﴾ وقال مالك في العبد بين الرجلين يكتبه أحدهما باذن شريكه ان الكتابة باطل

— فيمن كاتب نصف عبده أو عبداً بينه وبين رجل —

﴿قلت﴾ أرأيت ان كاتب نصف عبدي أتجوز الكتابة أم لا (قال) لا تجوز هذه الكتابة ولا يكون شيء منه مكاتباً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي وقد قال مالك في العبد يكون بين الرجلين فيكتبه أحدهما بغير اذن شريكه ان تلك الكتابة ليست بكتابة (قال مالك) فان غفل عنه حتى يؤدي الكتابة الى الذي كاتبه فهو رقيق كله ولا يكون شيء منه عتيقا ويرجع السيد الذي لم يكتب على السيد الذي كاتب فيأخذ منه نصف ما أخذ من العبد من ماله ويكون العبد بينهما رقيقا على حاله الأولى فهذا يدل على مسئلتك أنه لا يكون مكاتباً اذا كاتب نصفه ولا يعتق ان أدى ﴿قلت﴾ أرأيت ان كاتبه أحدهما بغير اذن شريكه أتجوز الكتابة في قول مالك (قال) لا وان أدى فانه لا يكون مكاتباً ويكون رقيقا ﴿قلت﴾ فما حال ما أخذ السيد منه

(قال) يكون بينهما ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم كذلك قال لنا مالك ونزلت  
وكتب اليه بها في الرجل يأذن لشريكه بكتابة عبد بينهما انه يفسخ ذلك وان اقتضى  
الكتابة كلها ﴿قلت﴾ فان كان قد اقتضى مالا أ يكون ذلك بينهما (قال) نعم وقال غيره  
من الرواة ان اجتماعا على أخذه أخذاه ومن أراد رده على العبد رده لأنه لا يجوز  
لما اقتسام مال العبد الا بالرضا منهما وقد ذكر هذا عن مالك ألا ترى أن من عيب  
كتابة أحد الرجلين نصيبه بأذن شريكه وان كان الشريك قد أذن لشريكه أن  
يأخذ من مال بينهما لم يكن يجوز لأحدهما أن يأخذ منه شيئا دون صاحبه  
لاختلاف الحرية بلا قيمة لان الكتابة عقد قوى ثابت وليس هي من حقائق  
الحرية فيقوم على المتق اذا أعتق المكاتب بأدائها وانما عتق المكاتب بالمقد الاول ولم  
يحدث له السيد عتقا انما صار عتقه على أصل عقده وأدائه الذي يفتح له عتقه ولم يكن  
على المكاتب قيمة لانه منع القيمة أن تكون لانه قد يمجز فيكون قد أقيم على  
المستمسك عبده الى رق لا الى حرية وذلك خلاف لما قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فيمن أعتق شركا له في عبد وانهما أيضا يتحاضان في ماله بحالتين مختلفتين يأخذ  
هذا بنجوم ويأخذ هذا بخراج فأحدهما لا يدري يوم أذن له في شرطه لمن أذن له من  
النجوم لانه لم يحدد عليه في شرطه ما يأخذ المستمسك بالرق من الخراج وانه اذا  
كاتب نصف عبد هو له فان أصل الكتابة لا تكون الا على المراضاة لانها بيع ألا  
ترى أن العبد لو أراد أولا قبل أن يكتب منه شيء أن يكتبه سيده بغير رضاه مالزم  
سيده مكاتبته بكتابة مثله ولا بقليل ولا بكثير فلذلك لا يلزم السيد أن يكتب ما بقي  
بعد ما كاتب الا بالرضا كما كان يدين بالكتابة وانه لو أدى المكاتب ما كوتب  
عليه في نصفه لم يكن عتقا لان السيد لم يستحدث له عتقا انما عقد كتابة ثم كان الاداء  
يصيره الى العتق فهو لم يعتق لو لم يكن أدى شيئا فلذلك اذا أدى كان لا يعتق الا  
بهذا المقد لان عقده كان ضعيفا ليس بمقد

﴿ في المكاتب يكاتب عبده أو يمتقه على مال ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كاتب رجل عبداً له فكاتب المكاتب عبداً له على وجه النظر لنفسه والاداء فعمز المكاتب الاعلى (قال) يؤدي المكاتب الاسفل الى السيد الاعلى فان أعتق السيد المكاتب الاعلى بعد ما عمز لم يرجع عليه بشئ مما أدى هذا المكاتب الاسفل لانه حين عمز صار رقيقا وصار ماله للسيد فما كان له على مكاتبه فهو مال للسيد ولان مالكا قال اذا عمز المكاتب الاعلى فولا المكاتب الاسفل اذا أدى وعق للسيد الاعلى ولا يرجع الى المكاتب الاول على حال أبداً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت مكاتبا قال لبيد له اذا جثني بألف درهم فأنت حر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يصنع في هذا ما يصنع في الكتابة ويجوز في هذا ما يجوز في الكتابة ان كان ذلك منه على وجه ابتغاء الفضل وطلب المال لزيادة المال جاز ذلك وان لم يكن كذلك لم يحجز وينظر ويتلوم للعبد كما كان يتلوم في الحر لو قال ذلك لعبده ولا تنجم كما تنجم الكتابة اذا كان قول المكاتب لعبده ان جثني بألف درهم على وجه النظر لنفسه

﴿ في المديان يكاتب عبده ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ لو أن عبداً كاتبه سيده وعلى السيد دين وقد جنى العبد جناية قبل الكتابة ثم قاموا عليه بعد الكتابة فقال المكاتب أنا أودى الدين الذي من أجله تردوني به من دين سيدي أو من عقل جنائبي وأكون على كتابتي كما أنا كان ذلك له ﴿ قلت ﴾ فان كاتب رجل أمتة وعليه دين يفترق قيمة الامة فولدت في كتابتها ولداً ثم قام الغرماء فان الكتابة تفسخ وتكون الامة رقيقا وولدها الا أن يكون في قيمة الكتابة اذا بيعت بالنقد وفاة للدين فلا تغير الكتابة وتباع الكتابة في الدين (قال) وقال مالك اذا أفلس سيد العبد بدين رهقه بعد الكتابة بيعت الكتابة للغرماء فتقاضوا حقوقهم اذا أحبوا

❦ في النصراني يكتب عبده ثم يريد أن يسترقه ❦

❦ قلت ❦ أرايت النصراني اذا كاتب عبده أتجوز كتابته (قال) قال مالك اذا أسلم مكاتب النصراني بيعت كتابته فهذا يدل على أنه يجوز عند مالك الا أنه ان أراد بيعه وهما في حال نصرانيتهما لم يمنع من ذلك ولم نعرض له ❦ قلت ❦ أرايت الذمي اذا كاتب عبده فأراد أن يفسخ كتابة عبده وأبي العبد وقال أنا أمضي على كتابتي (قال) ليس هذا من حقوقهم التي يتظالمون بها فيما بينهم فلا أمنعه من ذلك ولا أعرض له في ذلك والعق أعظم حرمة ولو أعتقه ثم رده في الرق لم أعرض له فيه ولم أمنعه من ذلك فكذلك الكتابة والعق اذا أراد تغيير ذلك كان له الا أن يسلم العبد (وقال بمض الرواة) ليس له نقض الكتابة لأن هذا من التظالم الذي لا ينبغي للحاكم أن يتركهم وذلك

❦ مكاتب النصراني يسلم ❦

❦ قلت ❦ أرايت النصراني يكتب عبده النصراني ثم يسلم المكاتب (قال) بلغني عن مالك أنه قال تباع كتابته ❦ قلت ❦ فان اشترى عبداً مسلماً فكتبه (قال) تباع كتابته لأن مالكاً قال أيضاً في النصراني يتباع المسلم انه يباع عليه ولا يفسخ شراؤه فهو اذا اشتراه ثم كاتبه قبل أن يبيعه بيعت كتابته فبيع كتابته كأنها بيع له لانه ان رق فهو لمن اشتراه وان عتق كان حراً وكان ولاؤه لجميع المسلمين فان أسلم مولاه بعد ذلك لم يرجع اليه ولاؤه ❦ قال ❦ وقال مالك في الذي يكتب عبده وهو نصراني والعبد نصراني ثم أسلم المكاتب فبيعت كتابته فأدى الكتابة لمن ولاؤه (قال) ولاؤه لجميع المسلمين فان أسلم مولاه الذي كاتبه رجع اليه ولاؤه لانه عقد كتابته وهما نصرانيان جميعاً والاول انما عقد كتابة عبده والعبد مسلم فلا يكون له الولاء أبداً وان أسلم السيد ولا يشبه هذا الذي عقد كتابة عبده وهما نصرانيان ❦ قال ❦ وسألنا مالكا عن النصراني يشتري المسلم (قال مالك) لا يرد يمه ولكن يجبر هذا

النصراني على بيعه (قال) فان كان كاتبه هذا النصراني قبل ان يباع عليه أجبر النصراني على بيع كتابته ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نصرانيا كاتب عبد آله فأسلم العبد (قال) قال مالك تباع كتابة العبد من رجل من المسلمين فان أدى كتابته عتق وكان ولاؤه للنصراني ان أسلم يوما ما وان لم يؤد كان رقيقا لمن اشتراه

— أم ولد النصراني تسلم أو يسلم عبده في كتابته —

﴿قلت﴾ فما قول مالك اذا أسلمت أم ولد النصراني (قال) تمتق عليه ولا شيء عليها من سعاية ولا غير ذلك لانه لارق له عليها انما كان له الوطاء فلما أسلمت لم يكن له أن يطأها فقد انقطع الذي كان له فيها (قال مالك) فأمثل شأنها أن تمتق عليه (قال ابن القاسم) ورددت هذه المسئلة على مالك منذ لقيتة فما اختلف فيها قوله<sup>(١)</sup> وأكثر الرواة يقولون تكون موقوفة الا أن يسلم فيطوؤها ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلم عبد النصراني فكاتبه النصراني بعد ما أسلم العبد (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولكن أرى أن تباع كتابته لانا ان نقضنا كتابته رددناه رقيقا للنصراني فبعناه له فنحن نجيز كتابته ونبيع كتابته لان فيها منفعة للعبد لانه اذا أدى عتق وان عجز كان رقيقا لمن اشتراه الا أن ولاه هذا المكاتب اذا أدى مخالف للمكاتب الاول الذي كاتبه مولاه قبل أن يسلم العبد لان هذا الذي كاتبه مولاه قبل أن يسلم العبد ولاؤه لجميع المسلمين فان أسلم النصراني يوما ما رجع ولاؤه اليه فان كان له أولاد مسلمون ثم عتق العبد كان ولاؤه لهم لان الولاء قد ثبت لأبيهم . وأما هذا الذي كاتبه بعد اسلامه فان أدى وعتق لم يكن للنصراني من ولائه قليل ولا كثير وولاؤه لجميع المسلمين ولا يكون أيضا لولده من ولائه قليل ولا كثير وان كانوا مسلمين لان الولاء لم يثبت لأبيهم فان أسلم النصراني يوما ما لم يرجع اليه أيضا من ولائه قليل ولا كثير لانه كاتبه والعبد مسلم فلا يكون ولاؤه لهذا النصراني وكذلك ان اعتقه بعد ما أسلم لم يكن للنصراني من ولائه قليل ولا كثير ولا لولده المسلمين

(١) بهامش الاصل هنا مانصه انظر اختلاف قوله فيها في كتاب أمهات الاولاد اه

والنصارى وولأوه لجميع المسلمين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله في الولاء بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ وكذلك ان أسلمت أمة هذا النصراني فوطئها بعد اسلامها فولدت منه ولداً أعتقها عليه وجعلت ولداً لها لجميع المسلمين . وأما التي كانت أم ولد لهذا النصراني فأسلمت عتقت عليه وكان ولأوها للمسلمين الا أن يسلم النصراني يوماً ما فيرجع اليه ولأوها (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي في التي وطئ بعد ما أسامت وأما أم الولد النصرانية فهو قول مالك

﴿ في النصراني يكتب عبيد له نصرانيين فيسلم أحدهما ﴾

﴿قلت﴾ أرايت النصراني اذا كاتب عبيد له نصرانيين كتابة واحدة فأسلم أحدهما (قال) أحسن ذلك عندي أن تباع كتابتهما جميعاً ﴿قلت﴾ ولم لا تباع كتابة المسلم وحده وتقض الكتابة عليهما فيباع ما صار من الكتابة على هذا المسلم (قال) لا أستطيع أن أفرق بين كتابتهما لان كل واحد منهما حمل بما على صاحبه فهذا الذي ثبت على النصرانية يقول لا تفرقوا بيني وبينه في الكتابة لانه حمل عنى بكتابتي ويقول المسلم ذلك أيضاً فهذا ما لا يجوز أن يفرق بينهما رضى المكاتبان بذلك أو سخطا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نصرانيا كاتب عبدآله نصرانياً فولد للمكاتب ولد في كتابته من أمته ثم أسلم بعض ولده والمكاتب على النصرانية (قال) هو مثل المكاتبين يسلم أحدهما فانه تباع كتابتهما جميعاً فهذا وولده بمنزلة هذين تباع كتابتهما جميعاً المسلم منهم والنصراني

﴿ في مكاتب الذمي يهرب الى دار الحرب فيقتله المسلمون ﴾

﴿قلت﴾ أرايت مكاتب الذمي اذا أغار أهل الشرك فهربوا به أو هرب المكاتب اليهم ثم ظفرو به المسلمون هل يكون فيئا (قال) قال مالك كل مال لاهل الاسلام أو لاهل الذمة ان ظفرو به المسلمون وقد كان أهل الشرك أحرزوه (قال) قال مالك يرد الى الذمي كما يرد الى المسلم ولا يكون فيئا كان سيده غائباً أو حاضراً بعد أن

يعلموا أنه مال المسلم أو الذمي وعرف صاحبه ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ ان عرفوا أنه مكاتب ثم عرفوا سيده رد اليه وان عرفوا أنه مكاتب ولم يعرفوا سيده أقر على كتابته وكانت كتابته فيئاً للمسلمين ويدخل ذلك في مقاسهم فان أدى الى من صار له كان حراً وكان ولاؤه للمسلمين وان عجز كان رقيقاً لمن صار له

### الدعوى في الكتابة

﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب اذا قال سيده قد حل النجم فأده وقال المكاتب لم يحل بعد (قال) القول قول المكاتب لان مالكا قال في المتكاري يتكاري من الرجل الدار فيقول رب الدار أكريتك سنة وقد مضت السنة ويقول المتكاري لم تمض السنة قال مالك القول قول المتكاري ﴿ قلت ﴾ لا يشبه هذا المكاتب لان المكاتب قد قبض ما اشترى انما اشترى رقبته فقد قبضها وادعى أن الثمن عليه الى أجل كذا وكذا وقال سيده بل كان الأجل الى كذا وكذا وقد حل (قال) المكاتب يشبه الرجل يشتري من الرجل السلعة بمائة دينار الى أجل سنة فيتصادقان أن الاجل قد كان سنة وقال البائع قد مضت السنة وقال المشتري لم تمض السنة (قال) هذا عند مالك القول قول المشتري ولا يصدق البائع على أن الاجل قد مضى فكذلك سيد المكاتب لا يصدق على أن الاجل قد مضى والقول قول المكاتب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال العبد نجمته على كل شهر مائة وقال السيد بل نجمت على كل شهر مائتين (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى أن القول قول العبد لان الكتابة قد انقضت فادعى السيد ان أجل المائة الزائدة التي ادعى قد حلت وقال العبد لم تحل فالقول قول المكاتب فيما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تصادقا على أصل الكتابة السيد والعبد أنها ألف درهم وقال السيد نجمتها عليك خمسة أنجم كل شهر مائتين وقال المكاتب بل نجمتها على عشرة أنجم كل شهر مائة وأقاما جميعا البينة (قال) ينظر الى أعدل البيتين فيكون القول قول من كانت بينته أعدل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تكافأت البيتان في العدالة (قال) هما كمن لا بينة لهما ويكون القول قول المكاتب ﴿ وقال



أشهب ﴿ مثل قول عبد الرحمن (وقد قال غيره) ليس هذا من التكافؤ والبينة بينة السيد ألا ترى ان بينة السيد قد زادت فالقول قولها ألا ترى أن لو قال السيد بألف درهم وقال المكاتب بتسمائة درهم ان القول قول المكاتب فان أقاما جميعا البينة فالبينة بينة السيد لأنها شهدت بالأكثر ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال المكاتب كاتبني بألف درهم وقال السيد بل كاتبك بألف دينار (قال) القول قول المكاتب اذا كان يشبه ما قال لأن الكتابة فوت لأن مالكا قال فيمن اشترى عبداً فكاتبه أو دبره أو أعتقه ثم اختلفا في الثمن ان القول قول المشتري لانه فوت . قال وقد كان مالك صرة يقول من اشترى سلعة من السلع فقبضها وبان بها ان القول قول المشتري وان كانت قائمة بعينها ثم رجع عن ذلك فقال أرى ان يتحالفا ويترادا اذا لم تفت بمثاقفة أو تدوير أو بيع أو موت أو باختلاف أسواق أو نماء أو نقصان فهذا يدل على مسئلتك في الكتابة لان الكتابه فوت لانها عتق ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مكاتباً بعث بكتابه مع رجل أو امرأة اختلعت من زوجها بمال بعث به أيضاً فدفعت ذلك كله وكذبه المبعوث اليه بذلك (قال) قال مالك في الدين ما أخبرتك وهذا كله محمل الدين وعليهم أن يقيموا البينة والا ضمنوا

### ❦ الخيار في الكتابة ❦

﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يكتب عبده على أن السيد بالخيار يوماً أو شهراً أو على أن العبد بالخيار يوماً أو شهراً (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً وأرى الخيار في الكتابة جائزاً ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثاً فولدت في أيام الخيار فاختر السيد الكتابة ما حال هذا الولد أيكون مكاتباً أم يكون رقيقاً (قال) قال لي مالك في الرجل يبيع عبده على أنه بالخيار أياماً سماها فدخل العبد عيب أو مات ان ضمان ذلك من البائع (قال مالك) ونفقة العبد في أيام الخيار على البائع فأرى هذا الرجل اذا باع أمته على أنه بالخيار ثلاثاً فوجب لامته مال أو تصدق به عليها ان ذلك المال للبائع لان البائع كان ضامناً للامه وكان عليه نفقتها.

قلت وسواء ان كان المشتري بالخيار أو البائع اذا باع فاختار الشراء وقد  
ولدت الامة في أيام الخيار (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى الولد مع الام ويقال  
للمشتري ان شئت فخذ الام والولد بجميع الثمن أودع **قال** وقال مالك في الرجل  
يبيع العبد فتقطع يده عند المشتري أو يجرح عند المشتري في الايام الثلاثة ان عقل  
ذلك الجرح للبائع **قال** ولقد قال مالك في الرجل يبيع عبده وله مال ورقيق  
وحوان وعروض وغير ذلك فيشترط المشتري مال العبد فيقبض مشتري العبد  
ريق العبد ودوابه فيتلف المال في أيام المهدة الثلاثة (قال مالك) ليس للمشتري أن  
يرجع على البائع بشئ من ذلك ولا يرد العبد **قلت** فان هلك العبد في يد  
المشتري أينقص البيع فيما بينهما ولا يكون للمشتري ان يحبس مال العبد ويقول أنا  
أختار البيع وأدفع الثمن (قال) نعم لان العبد اذا مات في أيام المهدة انتقض البيع  
فيما بينهما وان أصاب العبد عور أو عوى أو شلل أو دخله عيب فان المشتري بالخيار ان  
أحب أن يرد العبد وماله على البائع وينتقض البيع فذلك له وان أراد أن يحبس العبد  
بعميه ويحبس ماله ولا يرجع على البائع بشئ فذلك له **قلت** فان أراد أن يحبس العبد  
وماله ويرجع على البائع بقيمة العيب الذي أصاب العبد في أيام المهدة (قال) ليس ذلك  
له لان ضمان العبد في أيام المهدة الثلاثة من العيوب والموت من البائع ويكون  
المشتري بالخيار ان أحب أن يقبل العبد مجنيا عليه والعقل للبائع فذلك له وان أحب  
أن يرد العبد فذلك له فلما قال لي مالك في عقل جناية العبد في أيام المهدة انها للبائع  
علمت أن الجناية على العبد أيضاً في أيام الخيار للبائع اذا أجاز البيع ويكون المشتري  
بالخيار ان شاء قبل العبد بعميه ويكون العقل للبائع وان شاء ترك فالولد اذا ولده  
الامة في أيام الخيار مخالف لهذا عندي أراه للمبتاع ان رضى البيع وكذلك المكاتب  
والمكاتبة عندي أبين ان ولدها اذا ولده قبل الاجازة انه يدخل في الكتابة معها  
وتكون هي على الكتابة وولدها ان أحببت بجميع ذلك في كتابتها وان كرهت  
رجعت رقيقا اذا كان الخيار لها (قال) فان كان الخيار للسيد كان له أن يحجز الكتابة

لها ويدخل ولدها معها على ما أحببت أو كرهت بالكتابة الأولى فإن أراد أن يردها هي وولدها في الرق فذلك له (وقال غيره) من رواة مالك أن الولد ليس مع الأم في الكتابة لأن الولد زايلها قبل تمام الكتابة وانما تمت الكتابة بمد زواله وكذلك كل ما أصابت من جناية أو أصيبت به أو وهب لها فهو للذي كان يملكها قبل وجوب الكتابة والبيع إلا أن في البيع أن ولدت فالولد للبائع ولا ينبغي للمشتري أن يختار الشراء للفرقة

### ❦ في الرهن في الكتابة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ارتهان السيد من مكاتبه رهنا بكتابه عند ما كاتبه بقيمة الرهن والكتابة سواء وهو مما يغيب عليه السيد فضاء عند السيد أيكون السيد ضامنا لذلك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يعتق ويكون قصاصا بالكتابة ❦ قلت ❦ فإن رهن السيد دين فأفلس أبحاص العبد المكاتب غرماء سيده (قال) ان كان ارتهن منه الرهن في أصل الكتابة لم يحاص لان ذلك كانه انتزاع من السيد بمنزلة ما لو أنه كاتبه على أن يسلفه العبد دنانير أو باعه سلمة بثمن الى أجل فان ذلك كله اذا أفلس السيد لم يدخل المكاتب على غرماء سيده ولو أن المكاتب حل نجم من نجومه فسأل سيده أن يؤخره على أن يرهنه رهنا ففعل فارتهنه ثم فليس السيد فان المكاتب ان وجد رهنه بعينه كان أحق به وان لم يجده ووجده قد تلف فانه يحاص غرماء سيده بقيمة رهنه فيكون من ذلك قضاء ما حل عليه وما بقي من قيمة الرهن ان لم يوجد للسيد مال كان ذلك على سيده يقاص به المكاتب في أداء ما يحل من نجومه ❦ قلت ❦ أرايت لو وجد رهنه بعينه في المسئلة الأولى وقد فليس سيده (قال) فلا يكون له فيه قليل ولا كثير ولا محاصة له في ذلك ولا شيء لغرماء المكاتب من هذا الرهن وان مات سيده فكذلك أيضاً لا يكون له منه شيء من الاشياء كان الرهن قد تلف أو لم يتلف ❦ وقال ❦ غيره من الرواة كان الرهن في أصل عقد الكتابة أو بمددها ليس هو انتزاعا والسيد ضامن له ان تلف ولا يعلم ذلك الا بقوله فان كان قيمته دنانير

والذي على المكاتب دنائير كانت قصاصا بما على المكاتب لان وقفها ضرر عليهما  
 جميعا ليس لواحد منهما في وقفها منفعة الا أن يهتم السيد بالعداء عليها ليتعجل الكتابة  
 قبل وقفها فيغرم ذلك ويجعل على يدي عدل وان كانت الكتابة عروضا أو طعاما  
 فالقيمة موقوفة لما يرجو من رخص ما عليه فيشتره باليسير من المين وهو يخاص  
 بالقيمة الغرماء في الموت والتفليس ولا يجوز أن يكتبه ويرثه الثمن من غير مكاتبه  
 فيكون مثل الحالة بالكتابة وذلك ما لا يجوز

### ❦ باب الحالة في الكتابة ❦

❦ قال ❦ وسمعت مالكا وسئل عن رجل كاتب جاريته فأتى رجل فقال له أنا أضمن  
 لك كتابة جاريته وزوجنيها واحتل علي بما كان لك عليها من الكتابة ففعل وزوجه  
 اياها واحتل عليه به ثم ان الجارية ولدت من الرجل بنتا ثم هلك الرجل بعد ذلك (قال)  
 قال مالك تلك الحالة باطل والامة مكاتبه على حالها وابنته أمة لا يرث أباه وميراثه  
 لا قرب الناس منه

### ❦ في الاخ يرث شقصا من أخيه مكاتب ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أتى وأخالي من أبي ورثنا مكاتبنا من أبينا وهو أخي لأمي أيتق  
 علي أم لا (قال) أما نصيبك منه فهو موضوع عن المكاتب من سعيته ويسعى  
 لأخيك في نصيبه ويخرج حراً لان مالكا قال من ورث شقصا من ذوي رحم  
 من المحارم الذين يمتقون عليه اذا ملكهم لم يمتق عليه الا ما ورث من ذلك  
 ولم يمتق عليه نصيب صاحبه لانه لم يتد فساداً ولو أوصى له بنصف هذا المكاتب  
 قبله أو وهب له أو تصدق به عليه قبله وهو أخوه كان المكاتب بالخيار ان شاء  
 مضى على كتابته وسقط عنه حصة أخيه وان شاء عجز نفسه فيقوم على أخيه وعق  
 كله ان كان له مال وان لم يكن له مال عتق منه نصيب أخيه وكان ما بقي رقيقا ولا  
 يشبه هذا المكاتب يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه ثم يعجز في نصيب

صاحبه لان عتق الاول منهما ليس يعتق وانما هو وضع دراهم ولان هذا الذي أوصى له ببعض المكاتب وهو ممن يعتق عليه أو وهب له أو تصدق به عليه ان عجز كان نصيب من قبله يعتق عليه فكما كان يعتق عليه اذا عجز فكذلك يقوم عليه نصيب صاحبه اذا عجز نفسه وكما كان الاول لا يقوم عليه اذا أعتق ولا عتق فيه ان عجز فكذلك لا يقوم عليه نصيب صاحبه وهو رأيي . وان ثبت على كتابته فليس لآخيه من الولاء قليل ولا كثير وولاؤه لسيدته الذي عقد كتابته . وان كان للمكاتب مال ظاهر من حيوان أو دور فأراد أن يعجز نفسه لم يكن ذلك له فان كان له مال ليس بظاهر ولا يعرف له مال وأراد أن يعجز نفسه فذلك له ويقوم على أخيه اذا قتله حين عجز نفسه ( وقد قال الخزومي ) مثل ما قال في الميراث والشراء انه اذا عجز المكاتب عتق عليه ان كان له مال اذا اشتراه ولا يعتق عليه في الميراث الا ما ورث ولا قيمة عليه

❦ في المكاتب يولد له ولد في كتابته أو يشتري ولده باذن سيده ❦  
❦ أو بغير اذنه فيتجرون ويتقاسمون باذن المكاتب أو بغير اذنه ❦

❦ قلت ❦ أرايت أولاد المكاتب اذا أحدثوا في الكتابة فبلغوا رجلا فتجروا وباعوا وقاسموا أيجوز ذلك وان كان بغير اذن الاب ( قال ) نعم ذلك جائز عند مالك اذا كانوا مأمونين ❦ قلت ❦ أرايت اذا اشترى المكاتب ابنه أو أباه أيدخلان معه في الكتابة أم لا ( قال ) قال مالك اذا اشترى ابنه دخل معه في الكتابة والاب عندي مثله . وأنا أرى أن كل ذى محرم يعتق عليه اذا اشتراه الحرفه اذا اشتراه المكاتب باذن السيد دخل معه في الكتابة وما اشترى من ذوى محارمه ممن لا يعتق عليه أن لو اشتراه وهو حر فلا أرى أن يدخل في كتابته وان اشتراه باذن سيده ( قال ) واذا اشتراها باذن السيد دخلا معه في الكتابة ❦ قلت ❦ فان اشتراها بغير اذن السيد أيدخلان معه في الكتابة أم لا ( قال ) أرى أن لا يدخلان معه في الكتابة ❦ قلت ❦ أفبيعهما ان أحب ( قال ) أرى أن لا يبيعهما الا أن يعجز عن الاداء فيبيعهما بمنزلة أم الولد ❦ قلت ❦

أرأيت ان اشتراهما بغير اذن السيد فتجرا وقاسما بغير اذن المكاتب أيجوز شراؤهما  
وبيعهما ومقاسمتهما بغير اذن المكاتب أم لا (قال) لا أحفظ هذا عن مالك  
ولكن أرى أنه لا يجوز لهما أن يتجرا الا بأمر المكاتب ألا ترى أن أم الولد ليس  
له أن يبيعها وليس لها أن تتجر الا بأمره فلي أم الولد أرأيت هذين ﴿قلت﴾ أرأيت  
ان اشترى أباه أو ابنه باذن سيده ثم تجرا وقاسما شركاءهما بغير اذن المكاتب أيجوز  
هذا (قال) نعم هذا جائز وان لم يأذن له في ذلك المكاتب لانه قد دخل في كتابته  
حين اشتراه وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان احتاج أو عجز وقد اشترى أباه أو ابنه  
باذن السيد أكون له أن يبيعهم أم لا (قال) ليس له أن يبيعهم واذا عجز وعجزوا كانوا  
كلهم رقيقا لسيده ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك اذا اشترى المكاتب ابنه  
أو أباه باذن سيده دخل في الكتابة (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان اشتراهم بغير اذن  
سيده أن له أن يبيعهم ان خاف العجز ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترى أمه (قال) لم أسمع  
من مالك فيه شيئا وأرى الام بمنزلة الاب ﴿قلت﴾ وكل من اشتراه اذا دخل معه  
في كتابته جاز شراؤه وبيعه ومقاسمته شركاءه ومن لم يدخل مع المكاتب في الكتابة  
اذا اشتراه لم يجز شراؤه ولا بيعه ولا مقاسمته الا باذن المكاتب (قال) نعم

### — في اشتراء المكاتب ابنه أو أبويه —

﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب يشتري ابنه (قال) لا يجوز له ذلك الا أن يأذن له  
السيد فان أذن له السيد جاز ذلك وكان هو والمكاتب في الكتابة الا أن يكون عليه  
دين فلا يدخل في كتابة الاب وان أذن له سيده وكذلك بلغني عن بعض من  
أرضاه ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب يشتري أبويه أيدخلان معه في الكتابة (قال) ما  
سمعت من مالك فيه شيئا الا أنى أراها بمنزلة الولد ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب ان  
اشترى ولد ولده باذن سيده أيدخلون معه في كتابته (قال) نعم أرى ذلك وانما الذي  
بلغني في ولده ﴿قلت﴾ فان اشترى ابنه بغير اذن سيده (قال) لم يبلغني عن مالك فيه  
شيء ولكن لا أرى أن يدخل في كتابته ولا أرى أن يفسخ البيع اذا كان بغير اذن السيد

لانه ليس للمكاتب أن يدخل في كتابته أحد إلا برضا سيده ولا يشبه هذا ما ولد له في كتابته لان سيده لا يقدر على أن يمنعه من وطء جاريته وما حدث من ولده في كتابته فانما هم شيء منه بعد الكتابة فهم بمنزلة ألا ترى أن العبد المقتى الى سنين أو المدبر انما ولده من أمته الذين ولدوا له بعد ما عقد له من ذلك بمنزلة وأما ما اشترى من ولده الذين ولدوا قبل ذلك فليسوا بمنزلة إلا أن السيد اذا مات ولم ينزع ماله أو مضت سنو المقتى ولم ينزع سيده ماله تبعه ما اشترى من ولده وكانوا أحراراً عليهم اذا اعتقوا وكذلك ولد المكاتب اذا اشتراه بغير إذن سيده فانه حر اذا أدى جميع كتابته وليس للمكاتب أن يبيع ما اشترى من ولده إلا أن يخاف العجز فان خاف العجز جاز له بيعهم بمنزلة أم ولده ولا يمكن من بيعها إلا أن يخاف العجز وأما المدبر والمقتى الى سنين فلهم أن يبيعوا ما اشتروا من أولادهم اذا أذن لهم في ذلك ساداتهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وولد المقتى والمدبر من أمتهما بمنزلة ما اشتريا من أولادهما مما لم يولد في ملكهما فقد أعلمتك أن السيد اذا أذن في ذلك جاز بيعهم إياهم إلا أن يكون إذن السيد عند تقارب عتق المقتى الى سنين أو يأذن في مرضه للمدبر في بيع ما اشترى من ولده في مرضه فلا يجوز ذلك وانما يجوز ذلك لهم باذن ساداتهم في الموضع الذي لو شاء ساداتهم أن ينزعوه انزعوهم ﴿ قلت ﴾ فان اشترى المكاتب أبويه باذن سيده أيدخلان معه في كتابته (قال) نعم وكل من اشترى ممن يمتق على الرجل اذا ملكه فان المكاتب اذا اشتراه باذن سيده دخل معه في كتابته ويصير اذا اشتراه باذن سيده كأنه كاتب عليه وكأن السيد كاتبهم جميعا كتابة واحدة وهو رأيي وقد سمعته عن غيري واستحسنته ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب اذا اشترى ابنه صغيراً أو كبيراً يجوز شراؤه له وبيعه إياه في قول مالك أم لا (قال) بلنفي أن مالكا قال لا يشتري ولده إلا باذن سيده فان اشتراه باذن سيده دخل معه في كتابته وذلك اذا لم يكن على المكاتب دين فان كان عليه دين لم يجوز شراؤه إلا باذن أهل الدين ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى أن كل من يمتق على



الرجل فان المكاتب اذا اشترى أحداً منهم باذن سيده دخل معه في كتابته ﴿قلت﴾  
 أ رأيت ان اشترى ولده بغير اذن سيده (قال) لا يباعون ولا يدخلون معه في الكتابة  
 وان احتاج الى بيعهم وخشي العجز باعهم في كتابته ﴿قلت﴾ أ رأيت ولد الولد اذا  
 اشتراه المكاتب باذن السيد أ يكونون في كتابته (قال) نعم بمنزلة الولد يكونون في  
 كتابته اذا اشتراهم باذن السيد ولا يكون له أن يبيعهم ﴿قلت﴾ فان اشترى ولد  
 ولده بغير اذن سيده (قال) لا أرى له أن يبيعهم ولا يدخلون معه في كتابته ويوقفون  
 فان احتاج الى بيعهم في الاداء عن نفسه كان ذلك له ﴿قال ابن القاسم﴾ وأصل هذا  
 أن ينظر الى كل من اذا اشتراه الرجل الحر من قرابته عتق عليه فاذا اشتراه المكاتب  
 باذن السيد دخلوا معه في كتابته وان اشتراهم بغير اذن السيد لم يجز له أن يبيعهم  
 ويحبسهم عليه فان عتق عتقوا بعتقه الا أن يكون يحتاج الى بيعهم في الاداء عن  
 نفسه اذا خاف العجز فلا بأس أن يبيعهم

### ﴿المكاتب يشتري عمته أو خالته﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في العمات والخالات اذا اشتراهن الرجل الحر باعهن  
 وكذلك الاعمام فكذلك المكاتب ﴿وقال أشهب﴾ عن مالك يدخل الولد والوالد  
 اذا اشتراهم باذن السيد ولا يدخل الاخ (وقال) ابن نافع وغيره لا يدخل في الكتابة  
 الا الولد فقط اذا اشتراهم باذن السيد لان للمكاتب أن يستحدث الولد في كتابته  
 فاذا اشتراه باذن سيده فكأنه استحدثه ولا يدخل والده ولا غيره في كتابته وان  
 اشتراهم باذن سيده

### ﴿سعاية من دخل مع المكاتب اذا أدى المكاتب﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت من دخل في كتابة المكاتب الا أنه لم يعقد الكتابة عليه فات  
 الذي عقد الكتابة أ يكون لهؤلاء الذين دخلوا في الكتابة أن يسعوا على النجوم  
 بحال ما كانت أم يؤدّون الكتابة حالة في قول مالك (قال) يسمون في الكتابة على نجومها

❦ في ولد المكاتب يسمون معه في كتابته ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان كاتب أمة لي فولدت في كتابتها ولداً ألي سبيل على ولدها في السعاية (قال) أما ما دامت الام على نجومها فلا سبيل لك على ولدها وللأم أن تسميهم معها فان أبوا وآجرتهم فان كان في آجرتهم مثل جميع الكتابة والام قوية على السعي لم يكن لها أن تأخذ من عمل الاولاد ولا مما في أيديهم الا ما تقوى به على أداء نجومها وتستعين بهم على نجومها فان ولد لها ولدان في كتابتها ثم مات سمي الولدان فان زمن احد الولدين فان الآخر الصحيح يسمي في جميع الكتابة ولا يوضع عنه لموت أمه ولا لزمانة أخيه شيء عند مالك

❦ باب في سعاية أم الولد ❦

❦ قلت ❦ أرايت مكاتباً ولده ولدان في كتابته ثم كبرا فاتخذ كل واحد منهما أم ولد الا أن أولاد الولدين هلكوا جميعاً ثم مات الاب ما حال أم ولد الاب (قال) مالك تسمى مع الولدين فاذا أدوا عتقت معهم ❦ قلت ❦ فان مات احد الولدين قبل الاداء فترك أم ولده فقط ولم يترك ولداً وقد هلك والده قبل ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراها أمة تمتق في ثمنها هذا الآخر الباقي ولا يرجع عليه السيد بشيء ❦ قال سحنون ❦ لان حرمتها لسيدها ولولده منها أو من غيرها فاذا ذهب الذي به ثبتت حرمتها قبل أن تتم له حرمة صارت أمة يستعان بها في الكتابة

❦ في المكاتب يولد له ولد من أمته فيعتقه سيده هو نفسه ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا ولد له ولد من أمته بعد الكتابة ثم أعتق السيد الاب (قال) قال مالك لا يجوز عتقه ان كان قويا على السعي وان كان لا يقوى على السعي جاز عتقه فان كان للاب مال يؤدي عنهم أخذ من ماله وعتقوا (وقال غيره) اذا رضى المبد بالعتق اذا كان له مال يمتق فيه الولد فليس ذلك له لان السيد يتهم أن يكون

انما أراد تعجيل النجوم قبل وقتها (قال ابن القاسم) وان لم يكن له من المال ما يمتقون به وفيه ما يؤدي عنهم الى أن يلبفوا السمي أخذ ذلك وأدى عنهم الى أن يلبفوا السمي فيسمعوا فان أدوا عتقوا وان عجزوا رفقوا وان لم يكن لهم من المال ما يؤدي عنهم الى أن يلبفوا السمي فيسمعوا جاز عتق أبيهم ورجعوا رقيقا لسيدهم ﴿قلت﴾ فان كان عنده من المال ما يؤدي عنهم الى أن يلبفوا السمي أيودون حالا أم على النجوم (قال) بل على نجومهم لانهم لو ماتوا قبل أن يلبفوا السمي كان المال لأبيهم ﴿قلت﴾ فان كانوا أقوياء على السمي يوم أعتق أبوهم وله مال ﴿قال﴾ قال مالك في المكاتب يولد له ولدان في كتابته فيعتق السيد أحدهما انه ان كان الابن الذي أعتق السيد ممن يقوى به الآخر على سعيته كان عتق السيد اياه باطلا وكانا جميعا على السعاية ولا يهضم عنهما من الكتابة شيء (قال) وان كان الذي أعتق منهما صغيرا لا سعاية عنده أو كبيرا فانيا أو به ضرر لا يقوى على السعاية جاز عتقه فيه ولا يوضع عنه من الكتابة شيء عند مالك لان الذي أعتق السيد لا سعاية عنده (قال) ولا يرجع هذا الذي أدى جميع الكتابة على هذا الزمن الذي أعتقه السيد بشيء (وقال غيره) اذا كان الاب له مال وان كان زمنا وأولاده أقوياء على السمي لم يجز ذلك لان أبدانهم وأموالهم معونة من بعضهم لبعض

❦ في الرجل يكاتب عبده وهو مريض ❦

﴿قلت﴾ رأيت ان كاتب عبده وهو مريض وقيمة العبد أكثر من الثالث (قال) يقال لهم أمضوا الكتابة فان أبوا أعتقوا من العبد مبلغ ثلث مال الميت بتلا وذلك اذا لم يبلغ الثالث قيمة العبد (قال) وقال لي مالك ما باع المريض أو اشتري فهو جائز الا أن يكون حابي فان كان حابي كان ذلك في ثلثه ﴿قلت﴾ فان كاتب عبده وهو مريض ولم يجابه فأدى كتابته قبل موت السيد أعتق ولا يكون عليه شيء بمنزلة بيع المريض واشترائه في مرضه في قول مالك أم ما ذا يكون على المكاتب (قال) ما أراه الا مثل البيع انه حر ولا سبيل للورثة عليه ولا كلام لهم فيه (وقال غيره) الكتابة في المرض

بمحاباة أو بغير محاباة من ناحية العتق وليس من وجه البيع وكذلك قال عبد الرحمن في الذي عليه الدين انه لا يكتب لان كتابته على وجه العتق ليس على وجه البيع (وقال غيره) والمكاتب في المرض يكون موقوفاً بنجومه فان مات السيد والثالث يحمله جازت كتابته وان لم يحمله الثالث خير الورثة في أن يحيزوا له الكتابة أو أن يمتقوا منه ما حمل الثالث بما في يديه من الكتابة وهذا قول أكثر الرواة ﴿قلت﴾ فان كاتب عبده وهو صحيح ثم مرض السيد فأقر في مرضه أنه قد قبض جميع الكتابة (قال) ان كان للسيد أولاد فلا يتهم السيد أن يكون مال بالكتابة عن ولده الى مكاتبه بقوله قد قبضت جميع كتابته فذلك جائز وهو في جميع ذلك مصدق وهو حر وان لم يكن له ولد وكان الثالث يحمله قبل قوله ولا يتهم لانه لو أعتقه جاز عتقه . وان كان يورث كلاله وان لم يحمله الثالث لم يقبل قوله الا ببينة (وقال غيره) اذا اتهم بالليل معه والمحابة له حمله الثالث أو لم يحمله لم يحجز اقراره له لانه في اقراره لم يرد به الوصية فيكون في الثالث وانما أراد ان يسقطه من رأس المال فلما لم يسقط من رأس المال لم يكن في الثالث ولا يكون في الثالث الا ما أراد به الثالث وقد قاله عبد الرحمن أيضاً غير مرة ﴿قلت﴾ فان كان انما كاتبه في مرضه وأقر أنه قد قبض منه جميع الكتابة (قال) أرى ان كان ثلث الميت يحمله عتق كان له ولد أو لم يكن له ولد وكان بمنزلة من ابتدأ العتق في مرضه وان لم يحمله الثالث خير الورثة فان أحبوا ان يمضوا كتابته فذلك لهم لانه لو أعتقه فلم يحيزوا عتق في ثلثه وان أبوا عتق ثلثه وكان ثلثاه رقيقاً لهم (وقد قال غيره) ان الكتابة في المرض من الثالث لانها عتاقة والعتاقة موقوفة فالمكاتب موقوف بالنجوم ﴿قال سحنون﴾ وقد أنبأناك أنها ليست من ناحية البيع لان ما يؤدي المكاتب انما هو جنس من الغلة

— في الرجل يكتب عبده في مرضه ويوصي بكتابته لرجل —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً كاتب عبداً له في مرضه بألف درهم وقيمة العبد مائة درهم فأوصي بكتابته لرجل والثالث لا يحمل الكتابة وهو يحمل الرقبة (قال) أرى أن

الرقبة تقوم فان خرجت من الثلث جازت كتابته لان الميت انما كاتبه في مرضه وجازت وصية الموصى له بمنزلة الذي يوصى بعق عبده الى عشرين وبخدمته لآخر فان حمله الثلث جازت وصية المعتق والخدمة لان الوصيتين واحدة دخلت وصية الخدمة في الرقبة ﴿قلت﴾ فان كانت رقبة العبد أكثر من ثلث مال الميت والمسئلة بحال ما وصفت لك فأبت الورثة أن يميزوا الكتابة (فقال) يقال للورثة أعتقوا من العبد مبلغ ثلث مال الميت حينما ما كان ﴿قلت﴾ فان أعتقوا من العبد مبلغ الثلث من مال الميت حينما ما كان أنسقط وصية الموصى له بالكتابة (قال) نعم لان العتق مبدأ على الوصايا وقد كان في وصية هذا عتق ووصية بمال فلما صارت عتقا بطلت الوصية بالمال ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا كاتب عبده في مرضه وقيمة العبد أكثر من ثلثه وورثة السيد كبار كلهم فأجازوا في مرض الميت قبل موته ما صنع من كتابة عبده ذلك فلما مات الميت قالت الورثة لا يميز (قال) ليس ذلك لهم عند مالك وكتابه جائزة عليهم

### — في الوصية للرجل بالمكاتب —

﴿قال﴾ وقال مالك لو أن رجلا أوصى للرجل بمكاتبه <sup>(١)</sup> وقيمة نفسه مائة درهم وعليه من الكتابة ألف درهم وترك من المال مائتي درهم (قال) ان حمله الثلث كانت الكتابة للموصى له بحال ما وصفت لك (قال) وقد حمل الثلث الوصية ألا ترى أنه اذا أوصى بعق مكاتبه أو بوضع كتابته فانما ينظر الى الاقل من قيمة الرقبة أو قيمة الكتابة (قال) عبد الرحمن وابن نافع قيمة الكتابة (وقال أكثر الرواة) ليس قيمة الكتابة ولكن الكتابة قالوا كلهم فأبى ذلك حمل الثلث جازت الوصية بالعق فكذلك اذا أوصى لرجل برقبة المكاتب أو بما عليه فكما وصفت لك ﴿وقال مالك﴾ واذا أوصى رجل لرجل بثلث ماله كان الموصى له شريكا للورثة في كل ما ترك الميت من دار أو أرض أو عرض أو شيء من الاشياء فهو كأحد الورثة بوصيته التي أوصى

(١) بهامش الاصل هنا ما نصه هكذا في كتاب أحمد بن خالد وفي كتاب ابن وضاح بكتابة مكاتبه فتأمل اهـ

له بها فالمكاتب بمنزلة ماسواه من مال الميت يكون الموصى له شريكا فيما على المكاتب

— في الرجل يوصى بأن يكاتب عبده —

﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا أوصى رجل أن يكاتب عبده والثالث يحمله فذلك جائز ويكاتب كتابة مثله في قوته وأدائه وليس كل العبد سواء إن منهم من عنده الصنعة والرفق في العمل والخرفة ومنهم من ليس ذلك عنده وإنما يكاتب على قدر قوته (قال مالك) وإن لم يحمل الثلث رقبته خير الورثة بين أن يعضوا ما قال في المكاتب أو يمتقوا ما حمل الثلث منه بتلا (قال) وإنما يقوم في الثلث رقبته لأنه ليس بمكاتب للميت إنما أوصى فقال كاتبوه

— في الوصية للمكاتب —

﴿ قلت ﴾ إرأيت أن وهب له سيده نجما من نجومه من أول نجومه أو من آخرها أو من وسطها أو تصدق به عليه أوصى له به وذلك كله في مرضه ثم مات السيد (قال) قال مالك يقوم ذلك النجم فينظر كم قيمته من جميع الكتابة ثم يمتق من العبد بقدر ذلك النجم ويسقط ذلك النجم بعينه إن وسعه الثلث وإن لم يحمله الثلث خير الورثة فإن أحبوا أن يعضوا ذلك النجم بعينه عن المكاتب ويمتقوا قدره من المكاتب والاعتق من المكاتب ما حمل ثلث مال الميت ووضع عنه من الكتابة كلها ما حمل الثلث ويوضع عنه من كل نجم قدر ذلك ولا يكون ما وضع عنه في ذلك النجم بعينه إن لم يسعه الثلث إذا لم يجزوا لأن الورثة لما لم يجزوا الوصية بطلت الوصية في ذلك النجم بعينه وعادت الوصية إلى الثلث فلما عادت إلى الثلث عتق من رقبة العبد مبلغ ثلث مال الميت وقسم ما عتق من المكاتب على جميع النجوم فإن كان الذي عتق من المكاتب في ثلث مال الميت الثلثين وضع عنه من كل نجم ثلثاه وإن كان أقل من ذلك أو أكثر فلي هذا يحسب ﴿ قلت ﴾ فكيف يقوم هذا النجم (قال) قال مالك يقال ما يسوي نجم كذا وكذا من كتابة هذا المكاتب يسمى المكاتب وهو كذا

وكذا وحلّه الى أجل كذا وكذا بالنقد وما يسوى جميع النجوم بالنقد وحل كل نجم الى كذا وكذا وهى كذا وكذا بالنقد فينظر ما ذلك النجم من هذه النجوم كلها فان حله الثلث عتق من المكاتب بقدره من العبد ووضع ذلك النجم بعينه عن المكاتب ويسمى فيما بقى ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب اذا أوصى له سيده بعتقه كيف يقوم (قال) ينظر الى الاقل من قيمة كتابته أو قيمة رقبته فان كانت قيمة كتابته أقل قومت كتابته فحملت تلك القيمة فى الثلث وان كانت رقبته أقل قومت على حاله عبداً مكاتباً وقوته على الاداء كذا وكذا يقوم على حال قوته على الاداء وجزائه فيها كما لو أن رجلاً قتله قومت رقبته بحال قوته على كتابته

❦ فى المكاتب يوصى بدفع كتابته ❦

﴿قال﴾ وقال مالك ان أدى المكاتب كتابته فى مرضه جازت وصيته فى ثلث ما بقى من ماله وان مات قبل أن يدفع كتابته لم يجز ﴿قال ابن القاسم﴾ وان أوصى فقال لدفعوا الكتابة الى سيدى الساعة فلم تصل الى السيد حتى مات وأوصى بوصايا فان وصيته باطل اذا لم يؤد كتابته قبل أن يموت

❦ فى بيع المكاتب أمّ ولده ❦

﴿قلت﴾ أرايت المكاتب اذا ولدت منه أمته بعد الكتابة أو قبلها وكانت حين كاتب عنده أم ولده أيضاً أخرى أياكون له أن يبيع واحدة منهما (قال) أما التى ولدت قبل الكتابة فليست بأم ولد له لأنها ولدت قبل الكتابة فليست بأم ولد له وله أن يبيعها ألا ترى أن ولدها لغير المكاتب وهى بمنزلة أم ولد العبد يعتقه سيده فلا تكون بذلك الولد أم ولد والعتق أوكد من الكتابة وأخرى أن تكون أم ولد فليس ذلك لها فى العتق فكيف فى الكتابة. وأما التى ولدت منه بعد الكتابة فان مالكا قال اذا ولدت بعد الكتابة فهى أم ولد ولا يستطيع بيعها الا أن يخاف العجز وهذا رأيي. وما يستدل به على القوة فى هذا القول أنه قد أعتقها مالك بعد موت



المكاتب اذا ترك المكاتب مالا فيه وفاء بالكتابة وترك ولدا تعتق بعقوبتهم وان هو لم يترك مالا سعت أم الولد على ولد المكاتب منها ومن غيرها اذا كانت تقوى على السعي مأمونة عليه وهم لا يقوون فانها تسمى في الوجهين جميعا معهم وعليهم وهذا قول مالك (قال) مالك فان هلك المكاتب ولم يترك ولدا معه في الكتابة وترك مالا فيه وفاء بكتابه وترك أم ولده كانت رقيقا لسيد المكاتب وكان جميع المال لسيد المكاتب ولا عتق لأم الولد لأن المكاتب لم يترك ولدا يعتق بدموته فتعتق أم الولد بعقوبته ولده **قلت** **﴿** رأيت المكاتب اذا اشترى أمة فولدت منه أو اشترى أمة قد كان تزوجها فاشتراها وهي حامل منه فوضعت في ملكه أيجوز له أن يبيعها في قول مالك أم لا (قال) قال مالك المكاتب لا يبيع أم ولده الا أن يخاف العجز فان خاف العجز جاز له أن يبيعها **قلت** **﴿** فان أراد أن يشتري المكاتب أمة قد كان تزوجها وهي حامل منه ألسيد أن يمنعه من شرائها لأن السيد يقول لا أدعك أن تشتري جارية لا تقدر على أن تبيعها (قال) ليس للسيد أن يمنعه من ذلك لأنها لا تكون أم ولد ولأن الولد لا يدخل في كتابته اذا لم يأذن له سيده فليس للسيد أن يمنعه من شرائها ولو اشتراها باذن سيده فولدت ذلك الولد في كتابته كانت به أم ولد لأنه دخل في كتابته **﴿** يونس بن يزيد **﴿** عن ربيعة في مكاتب قد قضى أكثر الذي عليه أو بعضه أو دون ذلك استسرى وليدة فولدت له كيف يفعل بها وبولدها ان مات المكاتب ولعله أن يكون قد ترك ديناً عليه للناس وترك مالا أو لم يترك (قال) ربيعة ان ترك المكاتب مالا يعتق ولده منه ويكون فيه وفاء من الذي عليه عتق ولده وعتقت أمهم لأنه لا ينبغي لولدها أن يملكوها اذا دخلت عليه فضلا في ماله وان توفي أبوهم معهما كان ولده أرقاء لسيده وكانت أم ولده في دينه وذلك لأن أم ولده من ماله وان ولده ليس بمال له

﴿ في المكاتب يموت ويترك ولداً وأم ولد نخشي الولد المعجز ﴾  
 ﴿ أبيع أم ولد أبيه كانت أمه أو غير أمه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتب اذا مات وترك ابنا حدث في الكتابة وأم الولد حية وهي أم ولد المكاتب نخشي الابن المعجز أيكون له أن يبيع أمه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كانت مع أمهات أولاد للمكاتب فأراد الابن أن يبيع بعضهم اذا نخشي المعجز أيكون له أن يبيع أيتهن شاء أمه كانت أو غيرها وهل له أن يبيع جميعهن وفي ثمنهن فضل عن الكتابة ( قال ) قال مالك اذا خيف عليهم المعز بيعت أمهم أو غير أمهم انما ينظر الى الذي فيه نجاحهم فتباع كانت أمهم أو غيرها وأرى أن لا يبيع أمه اذا كان في سواها من أمهات أولاد أبيه كفاف ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن أبي الزناد أنه قال تباع أم ولد المكاتب في دينه فأما ولده فأنا هم لسيد المكاتب لأن أم ولده من ماله وليس ولده من ماله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في مكاتب اشترى أمة بعد كتابته فولدت له أولادا فأعدم بدين عليه أو عجز عن كتابته أو كانت له يوم كاتب فهي بمنزلة ماله تصير الى ما يصير اليه ماله من غريم أو سيد ان باعها وان كانت قد ولدت له وانما تكون عتاقة أم الولد لمن ثبتت حرمة وكان حراً يجوز له ما يجوز للحر في ماله وان كاتب على نفسه وولده وأم ولده ثم توفي وكان فيمن كاتب قوة على الاستسعاء سعوا وسمى الكبير على الصغير وذلك لانهم دخلوا معه في الكتابة فليس لهم أن يعجزوا حتى لا يوجد عندهم شيء ( قال ) وان كان أبوهم ترك مالا فقد كانت لهم معونة ماله وليس لهم أصله ان أفلسوا أو أجزموا جريمة فالملل يدفع الى سيده فيقاصون به من آخر كتابتهم فان أدوا كل ما عليه بعده فلا يدفع اليهم لانه ليس لهم أصله وهو لا يؤمن عليه التلف اذا كان بأيديهم فان كانوا اصغاراً لا يقوون فهم أرقاء ولسيدهم ذلك المال وان كان فيهم من يقوى استسمى بقوة وبذات يده على نفسه وعلى من دخل في الكتابة معه وكانت معونة ماترك أبوهم قصاصاً لهم من آخر كتابته ( قال ) وان ترك مالا وسرية

قد ولدت ولدًا فأتوا فهي والمال لسيده وذلك لأن سيدها توفي وهم على حال من الحرية لا يجوز لهم عتاقة فلذلك لا تعتق لأن حرمة ولدها الهالك وسيدها لم تبلغ أن يعتق بمنزلهم أحد لا ولد ولا أم ولد

✽ في المكاتب يموت ويترك أولاداً حدثوا في الكتابة ✽

✽ ومالا وفاء بالكتابة وفضلاً ✽

✽ قال ✽ وقال مالك إذا كاتب الرجل عبده فحدث له أولاد في الكتابة من أمة له فهم معه في الكتابة لا يعتق منهم أحد إلا بأداء جميع الكتابة فإذا أدوا جميع الكتابة عتقوا كلهم وإن عجزوا عن الكتابة فذلك لهم كلهم رقباً فإن مات الأب عن مال فيه وفاء بالكتابة وفضل أدى إلى السيد الكتابة وكان مابقي للولد الذين حدثوا في الكتابة على فرائض الله لا يرث في ذلك ولد المكاتب الأحرار ولا زوجته ولا سيده في تلك الفضلة شيء إذا كان الولد الذي حدث في الكتابة ذكراً لأنه يجوز جميع الميراث بعد أداء الكتابة فإن كان الولد ذكوراً وإنافاً فإن للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كن إنافاً كلهن أخذن موارشهن وكان مابقي للسيد بالولاء وأصل قولهم حين منوا السيد فضلة المال بعد أداء الكتابة لأنهم قالوا لم يمت المكاتب عاجزاً فلا يكون للسيد بعد أداء الكتابة من مال العبد شيء إلا أن يعود إلى السيد عاجزاً فهو لما مات وترك من يقوم بالأداء لم يمت عاجزاً فلا يكون للسيد في هذا المال قليل ولا كثير إلا كتابته فما بقي فهو لمن قام بأداء الكتابة إذا كان وارثاً ولا يكون للأحرار من ورثته الذين لم يكونوا معه في هذه الكتابة من هذا الميراث شيء لأن المكاتب مات قبل أن تتم حرية ولم يمت عاجزاً فلم يحمل للورثة الأحرار من الميراث الذي ترك بعد أداء الكتابة شيء ولا يكون للسيد من الذي ترك بعد أداء الكتابة شيء لأنه لم يمت عاجزاً فصار بقية مال الميت بعد أداء الكتابة لولده الذين كانوا في الكتابة معه أو لولد إن كان عقد الكتابة معه أو لو ارث إن كان عقد الكتابة معه دون ورثته الأحرار ودون السيد الذي عقد له الكتابة لأن لهم ماله من عقد الحرية

مثل ما كان في المكاتب وفيهم من الرق مثل ما كان في المكاتب وقد مات المكاتب وعقد الحرية التي عقد السيد هي فيه لم يبطل ذلك العقد ولا يبطله الا العجز والمكاتب مات غير عاجز ألا ترى أنه اذا عجز رجع رقيقا وهو لما مات وترك من يقوم بأداء الكتابة لم يمت عاجزاً لان العقد لم ينحل ولا يرثه ورثته الأحرار لان في المكاتب الميت بقية من الرق لم تتم حرمة قبل موته ولا يرث الأحرار من مات وفيه من الرق شيء فقد بينت لك من أين مبلغ ملك ورثته للرق الذي بقي فيه ومن أين منع السيد من بقية المال بعد أداء الكتابة لانه لم يمت عاجزاً ولم ينحل العقد الذي جعل فيه السيد من الحرية فورثة ورثته الذين هم بمنزلة فيهم من الرق مثل الذي في الميت وفيهم من عقد الحرية مثل الذي في الميت وان كان المكاتب الميت لم يترك الابنات واحدة كانت في الكتابة وترك مالا فيه وفاء بالكتابة وفضل فانه يؤدي الى رب الكتابة كتابته ويكون للبنت نصف ما بقي وللسيد ما بقي وان كان له ولد أحرار ليسوا في الكتابة لم يرثوا ما بقي من المال بعد الذي أخذت الابنة ألا ترى لو أن البنت لم تكن فمات المكاتب وله ولد أحرار كان جميع المال للسيد دون ولده الأحرار فالسيد يحجب ولده الأحرار ولم يحجب البنت عن نصف جميع ما ترك المكاتب فتحن ان جعلنا لولده الأحرار ما بقي من المال بعد الذي أخذ السيد من كتابته وأخذت البنت من ميراثها رجع السيد عليهم فقال أنا أولى بهذا المال منكم لأنني لو انفردت أنا وأتم بمال هذا المكاتب بعد موته كنت أنا أولى بهذا المال منكم فلي أنا فضلة المال بعد ميراث الابنة لأنه مات ولي فيه بقية من الرق ﴿ قال مالك ﴾ وان مات المكاتب عن مال فيه وفاء وفضل ولم يترك معه في الكتابة من ورثته أحدا وله ورثة أحرار فالمال للسيد دون ورثته الأحرار لأن المكاتب مات ولم يفيض الى الحرية ولم يترك من يقوم بأداء الكتابة فمات عاجزاً فلذلك جعلنا المال للسيد لأنه قد عجز حين لم يترك في كتابته من يقوم بدفع الكتابة ولا ترثه ورثته الأحرار للرق الذي كان فيه فان مات هذا المكاتب عن وفاء وفضل ومعه في الكتابة أجنبيون

ليسوا له بورثة فانه يؤدي الى السيد الكتابة كلها من مال الميت ويعتق جميعهم  
 وتكون فضلة المال بعد أداء الكتابة للسيد لأنهم لا رحم بينهم يتوارثون بها ولا يكون  
 لورثة الميت الاحرار من المال الذي بقي بعد أداء الكتابة شيء لأن الذين معه في  
 الكتابة ان كانوا قد قاموا بأداء الكتابة فلم يمت عاجزاً بعد ومات وفيه من الرق  
 بقية ورثه من له فيه بقية ذلك الرق ويرجع السيد على الذين كانوا معه في الكتابة  
 بقدر حصصهم التي أدوا من مال الميت ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد انه سمع  
 يحيى بن سعيد يقول اذا توفي المكاتب وقد بقي عليه من كتابته شيء وله ولد من  
 أمة له كان ولده بمنزلة يسعون في كتابته حتى يوفوها على ذلك أدركنا أمر الناس  
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال اذا كان له ولد ولدوا  
 بعد كتابته استسعوا في الذي على أبيهم فان قضوا فقد عتقوا وهم بمنزلة أبيهم لهم ماله  
 وعليهم كتابته وان كانوا ولدوا وهو مملوك ثم كاتب عليهم فقد دخلوا في كتابته  
 وهم بتلك المنزلة وان لم يكن كاتب عليهم ولم يدخلوا في كتابته فهم عبيد لسيدهم  
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
 محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قلت لمطاء المكاتب لا يشترط ان من ولد له من  
 ولد فانه في كتابته ثم يولد له ولد (قال) هم في كتابته وقاله عمرو بن دينار (قال ابن  
 جريج) وأخبرني ابن أبي مليكة ان أمه كوتبت ثم ولدت ولدين ثم ماتت فسأل عنها  
 عبد الله بن الزبير فقال ان قاما بكتابة أمهما فذلك لهما فان قضياها عتقا وقاله عمرو بن  
 دينار (قال ابن وهب) وبلغني عن عبد الله بن المغيرة عن أبي بردة أن مكاتبا هلك  
 وترك مالا وولداً أحراراً وعليه بقية من كتابته فجاء ولده الي عمر بن الخطاب فذكروا  
 أن أباهم هلك وترك مالا وعليه بقية من كتابته أفنؤدى دينه ونأخذ ما بقي فقال لهم  
 عمر أرايتم لو ملت أبوكم ولم يترك وفاء أكنتم تسعون في أدائه قالوا لا قال عمر  
 فلا اذا ﴿ ابن وهب ﴾ عن موسى بن علي عن ابن شهاب قال اذا توفي المكاتب  
 وعليه شيء من كتابته وله أولاد من امرأة حرة وترك مالا يكون فيه وفاء وفضل

فكل ماترك من المال لسيدته الذي كاتبه لا يحمل ولده الا حرار شيئاً من غرمه ولا يكون لهم فضل ماله وان توفي وله ولد من أمهات أولاد وترك من المال مافيه وفاء لكتابته وفضل فالفضل عن الكتابة لولده الذين من أمهات أولاده وان لم يترك وفاء بكتابته سمي الولد في الذي كان على أبيهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في المكاتبه تقضى بعض كتابتها ثم تهلك وتترك أولاداً فقال ان تركت شيئاً فهو لولدها ويسمون في بقية كتابتها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد في رجل حر تزوج أمة وقد كاتبها أهلها فأدت بعض كتابتها وبقي بعض فتوفيت عن مال هو أكثر مما عليها ولها أولاد أحرار قال يحيى ان كان لها أولاد أحرار كان ماترك من قليل أو كثير لأهلها الذين كاتبوها ولا يرث الحر العبد وان كانوا مملوكين قد دخلوا في كتابتها أخذ أهلها بقية كتابتها وكان مابقي لولدها من كان مملوكاً منهم وذلك أنهم يعتقون بعقها ويرقون برقها ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا مات المكاتب وترك وفاء لجميع الكتابة فقد حلت كتابته كلها فان قال ابن المكاتب الذي ولد بعد الكتابة أنا أخذ المال وأقوم بالكتابة لم يكن ذلك له ﴿ قال مالك ﴾ فان لم يكن في ذلك المال وفاء وكان الابن مأموناً دفع اليه ماترك المكاتب وقيل له اسع وأد النجوم على محلها ﴿ قال ﴾ ولا تحل الكتابة اذا كان المال الذي ترك المكاتب ليس فيه وفاء بجميع الكتابة ويسمى فيما بقي من الكتابة على مال الميت ﴿ قال ابن القاسم ﴾ واذا ترك وفاء من الكتابة لم يترك المال في يديه ويكون على نجومه لان ذلك تفرير اذا دفع الى الابن لانا لاندرى ما يحدث في المال في يد الابن فاذا أخذه السيد عتق الابن مكانه وسلموا من التفرير لان هذا عتق معجل ﴿ يونس ﴾ عن ابن أبي الزناد قال يكون ولد المكاتب من سريره وسريته جميعاً بمنزلة المكاتب يقبضون ماله ويؤدون عنه وعنهم نجومه سنة بسنة قد مضت بهذا السنة في بلدنا قديماً وان لم يترك مالا كان ولده من سريره وأم ولده بمنزلته وعلى كتابته يرقهم ما أرقه ويعتقهم ما اعتقه ويؤدون نجومه

❦ في المكاتب يموت ويترك مالا ومعه أجنبي في الكتابة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان مات المكاتب وترك مالا ومعه في الكتابة أجنبي (قال) فان مات المكاتب يأخذه السيد من قليل أو كثير فان كان فيه وفاء للكتابة خرج هذا الباقي من الكتابة حراً وتبعه سيده بجميع ماعق به فيما يئوبه من الكتابة بما أخذ من مال هذا الميت لانه كان ضامناً وان كان المال الذي ترك ليس فيه وفاء من كتابته أدى عنه ولم يمطه<sup>(٢)</sup> ثم سعى الباقي فيما بقي حتى يؤديه ثم يخرج حراً ثم يتبعه السيد بالذي صار عليه من مال المكاتب الميت بقدر ما يئوبه فيما حوسب به السيد فان أفلس الباقي بعد حاص السيد الفراء بذلك ولا يشبه هذا المعتقد بذهب يكون عليه بعد المعتقد. فان كان للمكاتب الميت ولد تبعوا المكاتب الباقي بنصف ما أدوا عنه من مال أبيهم اذا كانت الكتابة بينهم سواء ان كان السيد أخذ جميع الكتابة من مال الميت ❦ قال ❦ وقال مالك لا ترث امرأة المكاتب من زوجها المكاتب شيئاً اذا ترك المكاتب مالا كثيراً فأدوا بنجومهم وان كانت كتابتهم واحدة ولا يرجع ولد المكاتب من غيرها عليها بما يصير عليها من الكتابة ولا السيد وانما يرجع ولد المكاتب والسيد بما كان يرجع به المكاتب أن لو أدى عنهم فالمكاتب لو كان حياً وأدى عنهم لم يكن يرجع على امرأته بشئ وانما يرجع ولد المكاتب وسيده على من كان يرجع عليه المكاتب فان كانا أخوين فهلك أحدهما وترك مالا فيه وفاء فان السيد يأخذ جميع ما عليهما من الكتابة ويكون ما بقي للأخ دون السيد ولا يتبع السيد الاخ بشئ مما أخذ من مال المكاتب الميت لان الاخ لو كان حياً فأدى عن أخيه لم يتبعه بشئ

❦ مكاتب يهلك وله أخ معه أو أحد من قرابته وولد أحرار وترك مالا ❦

❦ قال ❦ وقال مالك اذا هلك المكاتب وله أخ معه في الكتابة وولد أحرار وترك مالا فيه فضل عن كتابته كان مافضل بعد الكتابة للأخ الذي معه دون ولده الأحرار ❦ قلت ❦ وكذلك لو كان معه في الكتابة جده أو عمه أو ابن عمه وله ولد أحرار (قال)



الذى سمعت من مالك انما هم الولد والاخوة فأرى الوالدين والجد بمنزلة الولد وولد  
الولد والاخوة فلما غير هؤلاء فلا وهو الذى حفظت من قول مالك ولا يرث بنو الم  
ولا غيرهم من المتبايعين (قال) لى مالك ولا زوجته (قال ابن القاسم) وأصل هذا الذى  
سمعت من مالك وسمعت عنه فى القرابة اذا كانوا فى كتابة واحدة ففجز بعضهم أن  
كل من كان يتبعه اذا أدى عنه فذلك الذى لا يرثه اذا مات وكل من كان لا يتبعه اذا  
أدى عنه فذلك الذى يرثه الا الزوجة

— مكاتب مات وترك ابنتيه وابن ابن معه فى الكتابة وترك مالا —

﴿قلت﴾ فان هلك مكاتب وترك ابنتيه وابن ابن معه فى الكتابة وترك فضلا عن كتابته  
(قال) فلا بنتيه ثلثا مافضل بحد الكتابة ولا بن الابن مابق من مال الميت على فرائض  
الله يقسم بينهم ﴿قال﴾ وقال مالك اذا هلك المكاتب وترك بنتا فى كتابته وولدا  
أحرارا وترك فضلا عن كتابته فنصف الفضل للبنت ولمولاه مابق ولا يرثه ولده  
الاحرار (وقال) لو أن أخوين فى كتابة واحدة حدث لاحدهما ولد ثم هلك الذى ولد  
له وترك مالا فأدى ولده جميع الكتابة منه لم يرجعوا على عمهم بشئ لان أباهم لم  
يكن يرجع على أخيه بشئ (قال) ولو كاتب رجلا هو وخالته وعمته أو بنت أخيه أو  
ما أشبه هذا أو رجلا وخاله فأدى بعضهم فمفق فانه يرجع الذى أدى على صاحبه  
بحصته من الكتابة ويرجع بعضهم على بعض عند مالك

— فى رجل كاتب عبده فهلك السيد ثم هلك المكاتب —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا كاتب عبداً له فهلك السيد ثم هلك المكاتب بعده عن  
مال كثير فيه فضل عن كتابته وليس معه أحد فى كتابته ولا ولد له (قال) قال  
مالك ماترك هذا المكاتب من مال فهو موروث بين ورثة سيده على فرائض الله  
من الرجال والنساء وتدخل زوجة سيده فى ذلك فتأخذ ميراثها ﴿قلت﴾ فان كانت  
المسئلة على حالها وترك بنتا (قال) قال للبنت النصف بعد أداء الكتابة والنصف الباقي

بين ورثة سيده عند مالك ذكورهم واناثهم وزوجته وأمه جميع ورثته لانهم انما ورثوا النصف الذي كان لسيده فلذلك قسم بين الورثة وبين كل من كان يرثه على فرائض الله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكير بن الاشج أنه سمع سليمان بن يسار يقول اذا كاتب الرجل عبده على نفسه وبنيه فمات وعليه كتابة فان أنس منهم رشد دفع الى بنيه ماله واستسعوا فيما بقي وان لم يؤنس منهم رشد لم يدفع اليهم مال أبيهم ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت عروة بن الزبير واستفتي في مكاتب توفي وعليه فضل من كتابته وترك بنين له يأخذون مال أبيهم ان شاؤا ويتمون كتابته ويكونون على نجومه (قال) نعم ان استقلوا بذلك فان لهم ذلك ان شاؤا (وقال) بذلك سليمان بن يسار وقال سليمان ان كانوا اناسا صالحين دفع اليهم وان كانوا اناسا سوء لم يدفع اليهم ﴿ابن لهيعة﴾ عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن مثل ذلك فقالا ان ترك مالا قضوا عنه وهم أحرار وان لم يترك مالا وقد أنس منهم الرشد سعوا في كتابة أبيهم بلفوا من ذلك ما بلفوا وان كانوا صغاراً لم يستأن بالدين للرجل كبرهم يخشى أن يموتوا قبل ذلك فهم له عبيد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن أبي الزناد قال ان كان ولده كلهم صغاراً لا قوة لهم بالكتابة ولم يترك أبوهم مالا فانهم يرقون وان ترك أبوهم مالا أدوا نجومهم عاما بعام ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء وسئل عن ذلك فقال لا ينتظر كبر ولده بالمال فقيل له يحمل عنهم بالمال فقال عطاء لا فإين نجوم سيده ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب قال أرى أن يقضى دين الناس قبل أن يقضى أهله فان بقي له مال فأهله أحق به وان لم يبق له مال فبنوه ووليدته لأهله

﴿في المكاتب يموت ويترك أم ولد ولا يترك معها ولدا﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبداً كاتب على نفسه وعلى أخ له صغير لا يعقل وقد بلغ ثم ان الذي لم يكاتب وانما كاتب عليه أخوه هلك عن أم ولد له لا ولد معها أو هلك الذي كاتب وترك أم ولد له لا ولد معها (قال) أراهم بمنزلة اماء وما سمعت من مالك فيه

شيئاً وليس أحد من أمهات أولاد المكاتبين يترك يسرى الأم ولد هلك عنها سيدها  
ومعها ولد منها أو من غيرها في كتابة كانت عليهم أو حدثوا في كتابته وهم صفار  
أو كبار أو كاتب هو وم جميعا كتابة واحدة فأُم الولد هاهنا لا تترد في الرق إلا  
بمجزز الأولاد أو بموتهم قبل الاداء (قال) ولو أن مكاتباً كاتب معه أم ولد له في  
كتابته فاتخذ ولده أمهات أولاد ثم هلك ولده ولا ولد لهم وتركوا أمهات أولادهم  
(ظل) أرام رفيقاً لا يهتم ببيعتهم حين لم يترك الأولاد أولاداً وكانوا معه في الكتابة  
أو كاتب عليهم أو حدثوا بعد الكتابة فأمهات الأولاد رقيق وإن ترك الأولاد مالا  
كثيراً إلا أن يتركوا أولاداً معهن فيعتقن بعتق السيد ويسعين بسرى الولد إن لم  
يكن في المال وفاء. ولو أن رجلاً كاتب عبداً له كتابة على حدة وكاتب امرأته كتابة على  
حدة ثم ولد للمكاتب من امرأته هذه المكاتب ولدان الولد يدخل مع أمه في كتابتها  
ولا يدخل مع الأب فإن عتق الأب ولم تعتق الأم المكاتب فولدها بحالها يعتق بعتقها  
ويرق برقها وقد مضى من قول ربيعة وغيره ما دل على هذا كله أو بمضه

— تم كتاب المكاتب بحمد الله وعونه —

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾  
﴿ وبه يتم الجزء السابع من المدونة الكبرى ﴾

— \* \* \* \* \* —

— ويليه كتاب المدبر وهو أول الجزء الثامن منها —

فهرست الجزء السابع من المدونة الكبرى

(رواية الامام سخون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم اجمعين)



صحيفه

صحيفه

- |   |                                                                                |    |                                                                                                                                      |
|---|--------------------------------------------------------------------------------|----|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢ | كتاب العتق الاول من المدونة الكبرى                                             | ٢  | رجلا فيبيعه أو يكتبه ثم يكلمه ثم يشتريه بعد ذلك                                                                                      |
| ٢ | في العتق                                                                       | ٩  | في الرجل يحلف بحرية شقص له في عبد أن لا يدخل الدار فيشتري الشقص الآخر فيدخل الدار أو يبيع ذلك الشقص ويشتري الشقص الآخر ثم يدخل الدار |
| ٢ | في الرجل يقول للعبد ان اشتريتك فأنت حر ثم يشتري بعه أو يشتريه شراء فاسدا       | ١٠ | في الرجل يحلف بحرية كل مملوك له أن لا يكلم فلانا وله يوم حلف ممالك ثم أفاد ممالك بعد ذلك ثم كلمه                                     |
| ٣ | الرجل يقول للعبد ان بعثك فأنت حر ثم يبيعه                                      | ١٠ | في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يدخل الدار                                                                                            |
| ٤ | في الرجل يقول كل مملوك لي حر وله مكاتبون ومدبرون وأنصاف ممالك                  | ١٣ | في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا الى أجل سماه                                                                            |
| ٤ | في الرجل يقول لمملوك غيره أنت حر من مالى ولجارية غيره أنت حرة ان وطئتك         | ١٤ | في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا فيموت قبل أن يفعل                                                                       |
| ٥ | في الرجل يقول كل مملوك أملكه فهو حر                                            | ١٥ | في الرجل يحلف بحرية عبده أن لا يفعل كذا وكذا فيبيع عبده ذلك ثم يشتريه                                                                |
| ٦ | في الرجل يحلف بعتق كل مملوك يملكه من جنس من الاجناس أو يسميه الى أجل من الآجال |    |                                                                                                                                      |
| ٨ | في الرجل يحلف بعتق عبده ان كلم                                                 |    |                                                                                                                                      |

صحيفه

صحيفه

١٥ في الرجل يحلف بحرية ممالكه فيحنت

أحدهما

وعليه دين

١٦ في الرجل يحلف بحرية أحد عبده ثم

٢٦ في الرجل يدعو عبداً له باسمه ليعتقه

فيجيبه غيره فيقول له أنت حر

يحنث

١٧ في العبد يحلف بحرية كل مملوك يملكه

٢٦ في العبدين رجلين يقول أحدهما إن

إلى أجل ثم يعتق ويملك ممالك

لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر

ويقول الآخر إن كان دخل المسجد

١٧ في الرجل يقول لامته أنت حرة إن

أمس فهو حر ولا يوقنان أدخل أم لا

دخلت هاتين الدارين فتدخل أحدهما

٢٦ ما جاء في عتق السهام

١٨ في الرجل يقول لعبده أنت حر إن

٢٩ في الرجل يعتق أثلاث رقيقه وأنصافهم

دخلت هذه الدار فيقول العبد قد دخلها

٢٩ في الرجل يحلف بعتق رقيقه فيحنت

١٨ في الرجل يقول لامته أنت حرة إن

في مرضه

كنت تبغضيني فتقول أنا أحبك

٣٠ في الذي يحلف بعتق رقيقه ليفعلن

١٩ في الرجل يجعل عتق عبده بيده في

شيئاً فيولد لعبيده

مجلسهما

٢١ ما يلزم من القول في العتق

٣٠ فيمن أعتق عبده ثم أذّن بعد عتقه

٢٢ ما لا يلزم من العتق بالقول

٣٠ في المديان يعتق عبده وعنده من

٢٣ في الرجل يقول لعبده قد وهبت لك

العروض كفاف دينه أو نصفه

عتقك أو نصفك

٢٤ في الرجل يجعل عتق أمته في يدها إن

٣٢ في الرجل يعتق رقيقاً له في مرضه

هو يت أو رضيت

٢٤ الاستثناء في العتق

فيقتل عتقهم أو بعد موته وعليه دين

٣٤ فيمن أعتق رقيقه وعليه دين فقام

٢٥ فيمن أمر رجلين أن يمتقا عبده فأعتقه

النرماء وزادوا في بيعهم دون السلطان

٣٤ في الرجل يعتق رقيقه في الصحة وعليه

صحيفه

صحيفه

- دين لا يحيط بهم أو يفرقهم ثم يفيد ٤٦ في الامة بين الرجلين يعتق أحدهما  
مالا ثم ذهب ما في بطنها
- ٣٥ في الرجل يشتري من يعتق عليه وعليه ٤٧ في الرجل يشتري نصف ابنه أيقوم  
دين عليه ما بقي منه أم لا
- ٣٥ فيمن أعتق ما في بطن أمته ثم لحقه دين ٤٨ في الصغير يرث شقصا ممن يعتق عليه  
٣٦ فيمن اشتري عبداً في مرضه وحاجي ثم أو يوهب له فيقبله وليه
- يعتقه والثالث لا يحمل الا العبد وحده ٤٩ في العبد المأذون له في التجارة يملك  
٣٦ فيمن أعتق عبده في مرضه بتلاو ليس ذا قرابة
- له مال مأمون فملك العبد قبل مولاه ٤٩ في المأذون له في التجارة يشتري  
وله بنت هل ترثه أقارب سيده الذين يعتقون عليه
- ٣٧ في العبد بين الرجلين يعتق أحدهما ٥٠ ﴿كتاب العتق الثاني﴾
- نصيبه ٥٠ في الرجل يملك ذا قرابته الذين يعتقون عليه
- ٤٧ في الرجل يعتق نصف عبده أو أم ولده ٥٢ في العبد المأذون له وغير المأذون  
٤٣ في الرجل يعتق نصف عبده ثم فقد يشتريان ابن سيدهما
- المعتق ٤٣ في الرجل يعتق شقصا من عبده بتلا في الاب يشتري على ولده من يعتق  
في مرضه أو غير بتل وله أموال عليه
- مأمونة أو غير مأمونة ٥٢ في الرجل يدفع الى الرجل المال  
٤٤ في الرجل يعتق نصف عبد له ثم يشتري به أباه يعينه به
- يموت العبد قبل أن يقوّم ٥٣ في الرجل يقول لعبده أنت حر أو  
٤٥ في عبد بين رجلين أعتق أحدهما مدبر اذا قدم فلان
- نصيبه الى أجل ٥٤ في الرجل يقول لعبده ان جئتني بكذا

صحيفه

وكذا فانت حر

٥٥ في الرجل يقول لامته أول ولد تلديه

فهو حر فتلد ولدان الأول منهما ميت

٥٥ في الرجل يقول لامته كل ولد تلديه

فهو حر

٥٧ في الرجل يعتق ما في بطن أمته ثم

يريد أن يبيعها قبل أن تضع

٥٩ في الرجل يهب عبده لرجل ثم يعتقه

قبل أن يقبضه الموهوب له أو تصدق به

٦٠ في الرجل يهب عبده لرجل فيقتل

المبدلن قيمته

٦٠ في الرجل يعتق أمته على أن تنكحه

أو غيره

٦١ في عتق الصبي والسكران والمعتوه

٦١ ما جاء في عتق المكره

٦٢ في العبد يوكل من يشتريه ويدس إليه

مالا فيشتريه ويعتقه بغير علم السيد ثم

يعلم بذلك سيده

٦٢ في العبد يشتري نفسه من سيده شراء

فاسداً أو يكون رقيقاً أو الرجل يشتري

العبد شراء فاسداً ثم يعتقه

٦٣ في الرجل يعتق عبده على مال يرضى

صحيفه

العبد به

٦٥ في الرجل يعتق عبده على مال وبأبي

ذلك العبد

٦٥ في الرجل يعتق عبده ثم يمجده

فيستخدمه ويستغله

٦٦ في الرجل يعتق العبد من الغنيمة قبل

أن تقسم الغنائم

٦٧ في النصراني والحربي يعتق عبده المسلم

ثم يريد أن يسترقه

٦٧ في النصراني يحلف بحرية عبده ثم

يحنث بعد اسلامه

٦٨ فيمن أخدم عبده سنين وجعل عتقه

بعد الخدمة فلم يحزه المخدم حتى استدان

المخدم ديناً

٦٩ في العبد يعتق وله على سيده دين

٦٩ في العبد بين الرجلين أو المعتق بفضه

يكون ماله موقوفاً في يديه

٧٠ في عتق العبد الذي يمثل به سيده

٧٢ في الرجل يؤجر عبده سنة ثم يعتقه

قبل السنة

٧٣ فيمن ادعى صبياً صغيراً في يديه أنه

عبده وأنكر الصبي وادعى الصبي أنه حر



صحيفه

صحيفه

٧٣ في الرجل يدعى العبد في يدي غيره  
أنه عبده

٧٤ اللقيط يقر بالعبودية لرجل أو يدعيه  
رجل عبداً له

٧٥ في العبد يدعى أن سيده أعتقه

٧٥ في اقرار بعض الورثة أن الميت أعتق  
هذا العبد وينكر بقية الورثة

٧٧ فيمن أقر أنه أعتق عبده على مال  
ويدعى العبد أنه أعتقه على غير مال

٧٧ فيمن أقر في مرضه بعتق عبده

٧٨ العبد بين الرجلين يشهد أحدهما أن  
صاحبه أعتق نصيبه

٧٨ في الرجلين يشهدان على الرجل بعتق  
عبده ثم يرجعان عن شهادتهما

٧٨ في الرجلين يشهدان على الرجل بعتق  
عبده فترد شهادتهما ثم يشتريه أحدهما

٧٩ في الرجل الواحد يشهد لعبد أن  
سيده أعتقه

٨٠ في الامة يشهد لها زوجها ورجل  
أجنبي بالعتق

٨٠ في اختلاف الشهادة على المتق

٨٢ في كتاب المكاتب

٨٢ في المكاتب وفي قبول الله تعالى  
وآتوهم من مال الله الذي آتاكم

٨٣ في الكتابة بما لا يجوز التبايع به من  
الفرر وغيره

٨٤ في الكتابة الى غير أجل

٨٥ في المكاتب يشترط عليه الخدمة

٨٥ في المكاتب يشترط عليه سيده أنك  
ان عجزت عن نجم من نجومك فأنت  
رقيق

٨٧ في المكاتب يشترط عليه أنه اذا أدى  
عتق وعليه مائتا دينار دينا

٨٨ في الكتابة يشترط عليها سيدها أنه  
يطؤها مادامت في الكتابة

٨٨ في الرجل يكاتب أمته ويشترط  
جنينها

٨٨ في المكاتب يقاطع سيده على أن  
يؤخر عنه ويزيده

٩٠ في المكاتب بين الرجلين يقاطعه  
أحدهما

٩٠ في قطاعة المكاتب بالمرض

٩٢ في المكاتب بين الرجلين يسدئ  
أحدهما صاحبه بالنجم

| صحيفة                               | صحيفة                                    |
|-------------------------------------|------------------------------------------|
| ٩٢ في الجماعة يكاتبون كتابة واحدة   | ١٠٢ في مال المكاتب لمن يكون اذا          |
| ٩٣ في الرجل يكاتب عبيد له فيؤدى     | كاتبه سيده                               |
| أحدهما الكتابة حالة                 | ١٠٣ في المكاتب يعان في كتابته فيعتق      |
| ٩٤ في المكاتبين في كتابة واحدة      | وقد بقى في يديه منها فضلة                |
| تصيب أحدهما زمانة ويؤدى الآخر       | ١٠٣ في المكاتب يعجز وقد أدى الى          |
| ٩٥ في القوم يكاتبون كتابة واحدة     | سيده من مال تصدق به عليه                 |
| فيقت السيد أحدهم أو يدبره           | ١٠٤ في كتابة الصغير ومن لا حرفة له       |
| ٩٦ في رجل كاتب عبيد له وأحدهما      | ١٠٤ في الرجل يمتق نصف مكاتبه             |
| غائب بغير رضا                       | ١٠٧ في الرجل يطأ مكاتبته                 |
| ٩٧ في الرجلين يكون لكل واحد منهما   | ١٠٨ في المكاتب تلد بنتا وتلد ابنتها بنتا |
| عبد فيكاتبانها كتابة واحدة          | فيقت السيد البنت العليا أو يطؤها         |
| ٩٨ في العبد ين يكاتبان كتابة واحدة  | فتحمل                                    |
| فيغيب أحدهما ويعجز الآخر            | ١٠٩ في بيع المكاتب وعتقه                 |
| ٩٨ في المكاتب تحمل نجومه وهو غائب   | ١١٠ بيع كتابة المكاتب                    |
| ٩٨ في المكاتب يعجز نفسه وله مال     | ١١١ في العبد المأذون له في التجارة       |
| ظاهر                                | يكاتب عبده                               |
| ٩٩ في المكاتب تحمل نجومه وسيده غائب | ١١١ المأذون يركبه الدين فيأذن له سيده    |
| ١٠٠ في المكاتب تحمل نجومه وله على   | أن يكاتب عبده                            |
| سيده دين                            | ١١٢ كتابة الوصي عبد يتيمة                |
| ١٠٠ في المكاتب يؤدى كتابته وعليه    | ١١٢ في كتابة الاب عبد ابنه الصغير        |
| دين                                 | ١١٣ في العبد بين الرجلين يكاتبه أحدهما   |
| ١٠١ في المكاتب يسافر بغير اذن سيده  | بغير اذن شريكه أو بأذنه                  |

صحيفة

صحيفة

- ١١٤ فيمن كاتب نصف عبده أو عبداً بينه وبين رجل
- ١١٦ في المكاتب يكاتب عبده أو يعتقه على مال
- ١١٦ في المديان يكاتب عبده
- ١١٧ في النصراني يكاتب عبده ثم يريد أن يسترقه
- ١١٧ مكاتب النصراني يسلم
- ١١٨ أم ولد النصراني تسلم أو يسلم عبده فيكاتبه
- ١١٩ في النصراني يكاتب عبيد له نصرانيين فيسلم أحدهما
- ١١٩ في مكاتب الذمي يهرب الى دار الحرب فيغنمه المسلمون
- ١٢٠ الدعوى في الكتابة
- ١٢١ الخيار في الكتابة
- ١٢٣ في الرهن في الكتابة
- ١٢٤ ﴿باب الحالة في الكتابة﴾
- ١٢٤ في الاخ يرث شقفا من أخيه مكاتبا
- ١٢٥ في المكاتب يولد له ولد في كتابته أو يشتري ولده باذن سيده أو بغير
- اذنه فيتجرون ويتقاسمون باذن المكاتب أو بغير اذنه
- ١٢٦ في اشتراء المكاتب ابنه أو أبويه
- ١٢٨ المكاتب يشتري عمته أو خالته
- ١٢٨ سعاية من دخل مع المكاتب اذا أدى المكاتب
- ١٢٩ في ولد المكاتب يسعون معه في كتابته
- ١٢٩ ﴿باب في سعاية أم الولد﴾
- ١٢٩ في المكاتب يولد له ولد من أمته فيعتقه سيده هو نفسه
- ١٣٠ في الرجل يكاتب عبده وهو مريض
- ١٣١ في الرجل يكاتب عبده في مرضه ويوصى بكتابته لرجل
- ١٣٢ في الوصية للرجل بالمكاتب
- ١٣٣ في الرجل يوصى بأن يكاتب عبده
- ١٣٣ في الوصية للمكاتب
- ١٣٤ في المكاتب يوصى بدفع كتابته
- ١٣٤ في بيع المكاتب أم ولده
- ١٣٦ في المكاتب يموت ويترك ولداً وأم ولد فخشي الولد المجزأ يبيع أم ولد

صحيفه

صحيفه

أبيه كانت أمه أو غير أمه

من قرابته وولد أحرار وترك مالا

١٣٧ في المكاتب يموت ويترك أولادا

١٤٢ مكاتب مات وترك ابنتيه وابن ابن

حدثوا في الكتابة وما لا وفاء

معه في الكتابة وترك مالا

بالكتابة وفضلا

١٤٢ رجل كاتب عبده فهلك السيد ثم

١٤١ في المكاتب يموت ويترك مالا ومعه

هلك المكاتب

أجنبي في الكتابة

١٤٣ في المكاتب يموت ويترك أم ولده

١٤١ مكاتب يهلك وله أخ معه أو أحد

ولا يترك معها ولداً

﴿تمت﴾

# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رَوَايَةُ

الإمام سَحْنُونِ بْنِ سَعِيدٍ التَّنُوحِيِّ

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِيِّ

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحُمْيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ  
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

المجلد الثامن

من إصدارات

مركز الأوقاف والأوقاف الإسلامية في الكويت

الملك عبد العزيز آل سعود

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين  
وعلى آله وصحبه أجمعين

— كتاب التدير —

— في التدير —

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم التدير أى شئ هو فى قول مالك أئمين هو أم لا  
(قال) هو أيجاب يوجهه على نفسه والايجاب لازم عند مالك ﴿قلت﴾ والتدير والعق  
يمين أختلف (قال) نعم لأن العتق يمين اذا حنث عتق عليه الا أن يكون جعل عتقه  
بعد موت فلان أو بعد خدمة العبد الى أجل كذا وكذا فيكون ذلك كما قال ﴿وأخبرني﴾  
ابن وهب عن سفيان بن سعيد الثوري وغيره عن أشعث عن الشعبي عن علي بن أبي  
طالب أنه كان يجعل المديبر من الثلث ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم  
عن شريح الكندي وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وبكير بن الأشج وغيرهم  
من أهل العلم مثله ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال  
فى رجل دبر عبداً له ثم مات السيد وليس له مال قال لا يرد فى الرق ولكن يعتق  
ثله ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال أبو الزناد وابن شهاب يعتق ثله

— فى اليمين بالتدير —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال فى مملوك ان اشتريته فهو مديبر فاشترى بفضه (قال) يكون  
مديراً ويتقاولانه هو وشريكه مثل ما أخبرك فى التدير ﴿قال سحنون﴾ فان

أحب الشريك أن يضمه ولا يقاومه كان ذلك له للفساد الذي أدخل فيه وإن أحب أن يتمسك فعل لأنه يقول لا أخرج عبدي من يدي إلى غير عتق تام ناجز وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يوم عليه فذلك صريح العتق بخروج العبد من الرق إلى حرية تتم بها حرمة وتجاوز شهادته ويوارث الأحرار والتدبير ليس بصريح العتق فأقول عليه من ثبت له الوطء بالملك ومن برده الدين عن العتق فأنا أولى بالرق منه لأنه أراد بما فعل أن يخرج ما في يدي إلى غير عتق ناجز فيملك مالي ويقضى به دينه ويستمتع إن كانت جارية وليس كذلك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن عبد بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه عن دبر منه قال ربيعة عتاقته ردت

﴿في الرجل يقول لعبده وهو صحيح أنت حر يوم أموت﴾

﴿أو بعد موتي أو بعد موت فلان﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال رجل لعبده أنت حر يوم أموت وهو صحيح (قال) سئل مالك عن رجل قال لعبده أنت حر بعد موتي وهو صحيح فأراد بيعه بعد ذلك قال مالك يسئل فإن كان أراد به وجه الوصية فالقول قوله وإن كان أراد به التدبير منع من بيعه والقول قوله في الوجهين جميعاً (قال ابن القاسم) وهي وصية أبدأ حتى يكون إنما أراد به التدبير (وكان) أشهب يقول إذا قال مثل هذا في غير أحداث وصية لسفر أو لما جاء من أنه لا ينبغي لأحد أن يبيت ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة فهو تذيير إذا قال ذلك في صحته ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لعبده أنت حر بعد موتي وموت فلان (قال) هذا يكون من الثلث وكذلك بلغني عن مالك قال لأن هذا إن مات فلان قبل موت السيد فهو من الثلث لأنه لا يعتق إلا بعد موت سيده وإن مات السيد قبل موت فلان فهو من الثلث أيضاً لأنه إنما قال إن مات فأنت حر بعد موت فلان وإن مات فلان فأنت حر بعد موتي (قال سحنون) وكذلك يقول أشهب ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لعبده أنت حر بعد موتي إن كملت فلانا فكله أ يكون حراً



بعد موته (قال) نعم في ثلثه ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أني أراه مثل من  
 حلف بعتق عبده ان فعل كذا وكذا أو حلف ان فعل فلان كذا وكذا فعبده حر  
 فهذا يلزمه عند مالك فأرى العتق بعد الموت لازماً له لانه قد حلف بذلك فثبت  
 فصار حثته بعتق العبد بعد الموت شبيهاً بالتدبير ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده أنت  
 حر بعد موتى بيوم أو يومين أو شهر أو شهرين أ يكون هذا مدبراً أم لا في قول  
 مالك أم يكون معتقاً الى أجل من جميع المال (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه  
 من الثلث لأنه اذا قال أنت حر بعد موتى فأنما يكون من الثلث فكذلك اذا قال  
 بعد موتى بشهر أو يوم أو أكثر من ذلك (قال) ومما يدلك على ذلك أن الدين  
 يلحقه وأن الآخر الذي أعتقه بعد موت فلان لا يلحقه دين وهو من رأس المال اذا  
 كان ذلك في الصحة ﴿قال سحنون﴾ وقد بينا آتار العتق الى أجل

### ﴿في عتق المدبر الأول فالأول﴾

﴿قلت﴾ أرايت اذا دبر في مرضه ثم صح ثم دبر في صحته ثم مرض فدبر في  
 مرضه أيضاً ثم مات من مرضه ذلك (قال) قال مالك في التدبير الاول فالاول أبدأ  
 الا أن يكون التدبير كله في مرض واحد<sup>(١)</sup> ﴿قال﴾ وقال الى مالك من دبر في  
 الصحة فانه يبدأ بمن دبر أولاً ثم الذي بعده وكذلك هذا في المرض يبدأ بمن دبر  
 أولاً ثم الذي بعده ثم الذي بعده أبدأ بالاول فالاول حتى يأتوا على جميع الثلث  
 فاذا لم يبق من الثلث شيء رقب ما بقي منهم ولم يكن لهم من الوصية شيء ﴿قال﴾ وقال  
 مالك واذا دبرهم جميعاً في كلمة واحدة فانهم يعتقون جميعهم في الثلث<sup>(٢)</sup> ﴿قال ابن  
 القاسم﴾ ان حملهم الثلث عتقوا جميعهم وان لم يحملهم الثلث جميعهم عتق منهم مبلغ الثلث

(١) (قوله في مرض واحد) كذا في نسخة وفي أخرى في كلمة واحدة غرره اهـ صححه  
 (٢) (وجدناه زيادة في نسخة غير معول عليها فلهذا لم نقبها في الصلب ونصها) (قال سحنون) كل تدبير يكون  
 في الصحة وان كان شيئاً بعد شيء فهو في منزلة ما لو دبرهم في كلمة واحدة اذا كان قريباً ولم يتباعده  
 ما بينهم لان له أن يعتق بعد تدبيره ويهب ويتصدق ولا يبيع ولا يقال له أدخلت الضرر على المدبر  
 فكذلك اذا دبر بعد تدبيره الاول لا يقال له أدخلت الضرر على الاول انتهى

فإن أتى الثلث على نصفهم أو على ثلاثة أرباعهم أعتق منهم مقدار ذلك وانما يفيض  
ثلث الميت على قيمتهم فيعتق مبلغ الثلث منهم جميعا بالسوية فإن كان الميت لم يدع مالا  
غير هؤلاء المدبرين عتق من كل واحد منهم ثلثه ورق ثلثاه وذلك أنا إذا فوضنا ثلث  
الميت على قيمتهم ولم يدع مالا غيرهم فإنه يعتق من كل واحد ثلثه (قال مالك) ولا يسهم  
بينهم ولا يكونون بمنزلة من أعتق رقيقا له بتلاعه عند موته لا يحملهم الثلث فإن هؤلاء  
يقرع بينهم ﴿سحنون﴾ وقال مالك في الذي يدبر عبده في الصحة ثم يمرض فيعتق  
آخر بتلا قال يبدأ بالمدبر في الصحة على الذي بتل في المرض ﴿قال سحنون﴾ وقد حدثني  
ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال إذا قصر الثلث  
فأولاهما بالعاقبة الذي دبر في حياته ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن الليث بن سعد عن  
يحيى بن سعيد مثله

### ﴿ في المديان يموت ويترك مديراً ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا مات ولم يترك إلا مديراً وعليه من الدين مثل قيمة نصف  
المدبر (قال) قال مالك يباع من المدبر نصفه ويعتق منه ثلث النصف الباقي ويرق منه  
ثلثا النصف الذي بقى في يدى الورثة ﴿قلت﴾ فإن أحاط الدين برقبته بيع في الدين  
في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن باعه السلطان في الدين ثم طرأ للميت مال (قال)  
ماسمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن ينقض البيع ويعتق إذا كان ثلث ما طرأ يحمله

### ﴿ في المدبر يموت سيده ويتلف المال قبل أن يقوم ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو رجلا هلك وترك مالا ومديراً فلم يقوم المدبر عليه حتى تلف المال  
فلم يبق إلا المدبر وحده (قال) قال مالك يعتق ثلث المدبر ويرق ثلثاه وما تلف من  
المال قبل القيمة فكانه لم يكن وكان الميت الآن لم يترك إلا هذا المدبر وحده لأن  
المال قد تلف ولم يبق غير هذا المدبر وحده



﴿ في المدير يموت سيده متى تكون قيمته أي يوم مات سيده ﴾  
 ﴿ أم يوم ينظر في قيمته ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وبلغني عن مالك أنه قال حدوده وحرمة وموارثه على مثل العبيد أبداً حتى يخرج حراً بالقيمة ﴿ قلت ﴾ ومتى يقوم هذا المدير في قول مالك أي يوم مات سيده أم اليوم وقد حالت قيمته بعد موت سيده ﴿ قال ﴾ قال مالك يقوم اليوم ولا ينظر إلى قيمته يوم مات سيده ﴿ قلت ﴾ وإن كان هذا المدير أمة حاملاً فولدت بعد موت سيدها قبل أن يقوموها ﴿ قال ﴾ قال مالك يقوم ولدها معها

﴿ فيما ولدت المدبرة بعد التدبير وقبله أي يكون بمنزلتها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المدبرة إذا دبرت وفي بطنها ولد وولدت بعد التدبير أهم بمنزلتها يمتقون بمتقها في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل أمة مدبرة أو أم ولد أو معتقة إلى أجل أو مخدمة إلى سنين وليس فيها عتق فولدها بمنزلتها ﴿ قلت ﴾ والعبد المدير أو المعتق إلى سنين إذا اشترى جارية فوطئها فولدت منه أي يكون ولده بمنزلة في قول مالك ﴿ قال ﴾ قال مالك لي نعم ولده بمنزله في هذا الموضع ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل ولد ولده بعد التدبير قبل موت السيد أو بعد موت السيد فإنه يقوم معها فيعتق منها ومن جميع ولدها ما حمل الثلث ولا يقرع بينهم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وإن كانت أمة غير مدبرة أو أوصى بمتقها فإذ ولدت قبل موت سيدها فهم رقيق لا يدخلون معها وما ولدت بعد موته فهم بمنزلتها يقومون معها في الثلث فيعتق من جميعهم ما حمل الثلث . وما ولد للعبد المدير بعد تدبيره قبل موت سيده أو بعده من أمته فهم بمنزلة يقومون معه في الثلث وما ولد للعبد الموصى بعتقه من أمته قبل موت سيده فهم رقيق وما ولد له بعد موت سيده فهم يقومون معه وهذا قول مالك كله وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وحدثنا عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ولد المدبرة بمنزلتها يرقون

برقها ويعتقون بعتقها ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب  
وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد  
العزيز وسليمان بن يسار وابن شهاب وطاوس وعطاء بن أبي رباح مثل قول ابن عمر  
﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك وقد بلغني أن عبد الله بن عمر كان يقول ولد المدبر من  
أمته بمنزلة يعتقون بعتقه ويرقون برقه ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع  
عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ولد المدبر من أمته بمنزلة يرقون برقه ويعتقون  
بعتقه ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك في عبد دبره سيده ثم توفي ولم يترك شيئاً غيره  
فأعتق ثلثه ثم وقع العبد على جارية له فولدت أولاداً ثم توفي العبد وترك مالا كثيراً  
أولم يترك شيئاً غيره (قال) أرى ولده على مثل منزله يعتق منهم ما عتق منه وما بقي  
فهم رقيق له يستخدمهم الأيام التي له ويرسلهم الأيام التي لهم أو ضريبة<sup>(١)</sup> على نحو  
ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وحدثني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب وأبي  
الزناد مثل ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب ويحيى بن  
سعيد وابن قسيط وأبي الزناد وسليمان بن يسار أنه لا يصلح وطء أمة معتقة أعتقت  
إلى أجل أو وهبت خدمتها إلى أجل (وقال) سعيد بن المسيب وربعة وأولادها  
بمنزلتها (قال ربعة) وذلك لأن ربحها كان موقوفاً لا يحل لرجل أن يصيبها الأزواج

(١) (قوله أو ضريبة على نحو ذلك) يخرج منه أنه يجوز أن يستخدمهم لنفسه الشهران ويخدمون  
أنفسهم شهراً أو مازاد على ذلك على نحو هذا إذ لم يفرق بين بعد الضريبة وقربها اه وهذا أيضاً  
يجوز على التراضي وكذلك في (ع) بن (ق) سئل عن العبد يكون نصفه حراً ونصفه رقيقاً كيف  
يصالان في خدمته قال يصطاحان على أيام مثل أن يؤجره شهراً ويعمل العبد لنفسه شهراً وأما أن  
لم يصطلحاً في الواضحة لمطرف وابن الماجشون وأصبغ فرق بين أن يكون عبداً للخدمة أو للخراج  
فإن كان للخدمة فيوم بيوم أو جمعة بجمعة أو شهر بشهر إلا أن يكون عبداً نيلاً تاجراً فاقسام  
خدمة هذا يوماً بيوم ضرر ولكن جمعة بجمعة أو شهر بشهر وكذلك الأمة التي للخدمة يفرق فيها  
بين الدنية والمتصرف في رفيع الأعمال على ما تقدم وأما أن كان غلام خراج فيقتسمان خراج يوم  
بيوم ولا يجوز جمعة بجمعة ولا شهر بشهر لانه خطر فإن عملاً بذلك كان ما أجره به كل واحد منهما  
ينهما اه وكذلك العبد اشترك بين رجلين حكم المعتق بعضه في القسمة اه من هاهن الاصل

﴿ في مال المدبرة يقوم معها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المدبرة لمن غانها وعقلها ولمن مهرها ان زوجها سيدها في قول مالك (قال) قال مالك أما غانها وعقلها فليسيدها وأما مالها ففي يديها الا أن يتزعه السيد منها في الصحة منه فيجوز له ذلك ومهرها بمنزلة مالها ان أخذه السيد جاز ذلك له وان لم يأخذه منها حتى مرض كان بمنزلة سائر مالها وكذلك قال مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في مهرها انه بمنزلة سائر مالها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم يتزعه السيد شيئاً من هذا حتى مات أقوم الجارية ومالها في ثلث مال الميت في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكيف تقوم في الثلث (قال) يقال ما يسوى هذه الجارية ولها من المال كذا وكذا ومن العروض كذا وكذا ﴿ قلت ﴾ فان لم يحمل الثلث شيئاً منها الا نصفها (قال) يمتق نصفها ويقر المال كله في يديها وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ وكل ما كان في يد الامة قبل التدبير لم يتزعه السيد من يد الامة حتى مات أيكون بمنزلة ما اكتسبت الامة بعد التدبير في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل أيكون له أن يأخذ أم ولد مدبره فيبيعها (قال) قال مالك نعم يتزعمها فيبيعها لنفسه ويأخذ ماله أيضاً ما لم يمرض السيد فاذا مرض السيد لم يكن له أن يأخذ مال مدبره ولا مال أم ولده لانه انما يأخذه لغيره ﴿ قال ﴾ وقال مالك والمتق الى أجل يأخذ ماله ما لم يتقارب ذلك فاذا تقارب ذلك لم يكن له أن يأخذ لغيره

﴿ في الامة بين الرجلين يدبرها أحدهما بغير رضا الآخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة بين رجلين دبرها أحدهما كيف يصنع فيها (قال) قال مالك يتقاولانها فان صارت للمدبر كانت مدبرة كلها وان صارت للذي لم يدبرها كانت رقيقاً كلها (قال) مالك الا أن يشاء الذي لم يدبر أن يسلمها الى الذي دبرها ويتبعه بنصف قيمتها فذلك له ﴿ قلت ﴾ أرأيت عبدآيين ثلاثة نفر دبره أحدهم وأعتقه الآخر وتمسك الآخر بالرق والمتق معسر (قال) أرى أن للمدبر والتمسك بالرق أن

يتقاوماه بينهما اذا كان التدبير قبل العتق فان كان العتق قبل التدبير والعتق مصر لم يتقاوماه هذا المدبر والمتمسك بالرق لان المدبر لو بتل عتقه لم يضمن لصاحبه المتمسك بالرق شيئاً لان الاول هو الذى ابتداء الفساد والعتق وأصل هذا أن من كان يلزمه عتق نصيب صاحبه اذا أعتق نصيبه لزمته المقاومة فى التدبير ومن لا يلزمه عتق نصيب صاحبه اذا أعتق لانه مصر لم تلزمه المقاومة ان دبر لان تديره ليس بفساد لما بقى منه لانه لم يزد الا خيراً

❦ فى الأمة بين الرجلين يدبرها أحدهما برضا الآخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دبر صاحبي عبداً بيني وبينه فرضيت أنا أن أتمسك بنصيبى منه رقيقاً وأجزت تدبير صاحبي (قال) أخبرنى سعد بن عبد الله أنه كتب الى مالك فى العبد بين الرجلين يدبر أحدهما نصيبه باذن صاحبه (قال) قال مالك لا بأس بذلك ويكون نصف العبد مديراً ونصفه رقيقاً وانما الحجة فى ذلك للذى لم يدبر فاذا رضى بذلك فذلك جائز وهو رأيي ❦ قلت ❦ أرايت لو أن عبداً بين رجلين دبره أحدهما فرضى صاحبه بذلك أ يكون نصفه مديراً على حاله ونصفه رقيقاً قال نعم ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) كذلك بلغنى أن مالكا قال انما الكلام فيه للذى لم يدبر فاذا رضى فذلك جائز ❦ قلت ❦ أرايت ان دبر صاحبي نصيبه ورضيت أنا وتمسكت بنصيبى ولم أدبر نصيبى أ يكون لى أن أبيع نصيبى فى قول مالك (قال) نعم ذلك لك فى قوله قال ولكن لا تبع حتى يعلم المشتري أن نصف العبد مديراً ❦ قلت ❦ أرايت لو أن المشتري قال للمدبر هلم حتى أقاومك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك أنه بلغنى عن مالك ولا أرى أن يقاومه

❦ فى الامّة بين الرجلين يدبرها جميعاً ❦

❦ قلت ❦ أرايت أمة بين رجلين دبرها جميعاً (قال) سألت مالكا عنها فقال هي مدبرة بينهما والتدبير جائز لأنهما قد دبرا جميعاً ❦ قلت ❦ وكذلك لو دبرها أحدهما ثم

دبرها الآخر بعده (قال) هذا لا شك فيه أنه جائز

﴿ في الأمة بين الرجلين يدبرانهما جميعا ثم يموت أحدهما ﴾  
﴿ ولا يدع مالا غيرها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة بيني وبين رجل دبرناها جميعا فمات أحدهما ولم يترك مالا سواها فماتت ثلث النصف الذي كان له وبقي ثلثا النصف رقيقا في يدي الورثة فقال الورثة هذا الذي في أيدينا غير مدبر فنحن نريد أن نقاومك أيها المدبر أيكون ذلك لهم أم لا في قول مالك (قال) لا يكون ذلك لهم لأن المقاومة إنما كانت تكون أولا فيما بين السيدين الأولين (قال) فأما فيما بين هؤلاء فلا مقاومة بينهم ﴿ قال سحنون ﴾ لأن العتق قد وقع في العبد فما كان من تدبير فانما هو خير للعبد ﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة بين رجلين دبراهما جميعا تكون مدبرة عليهما جميعا في قول مالك (قال) سألتنا مالكا عنها فقال نعم هي مدبرة عليهما جميعا ﴿ قلت ﴾ فإن مات أحدهما (قال) قال مالك تعتق عليه حصته في ثلثه ﴿ قلت ﴾ ولا يقوم عليه نصيب صاحبه في ثلثه في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ ولم (قال) لأنه لم يتبدى فسادا ولأن ماله قد صار لغيره ولأنه لم يتل عتق نصيبه منها في حياته ﴿ قلت ﴾ فإن كان ثلث ماله لا يحمل حصته منها (قال) يعتق من نصيبه في قول مالك ما حمل الثلث ويرق منها ما بقي من نصيبه ﴿ قلت ﴾ فإذا مات السيد الباقي (قال) سبيله سبيل السيد الأول يصنع في نصيبه مثل ما وصفت لك في نصيب صاحبه

﴿ في العبد بين الرجلين يدبره أحدهما أو يدبرانه جميعا ويمتقه الآخر بعده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبدا بين رجلين دبره أحدهما وأعتقه الآخر بعد ما دبره شريكه (قال) قال مالك في المدبر بين الرجلين يمتقه أحدهما انه يقوم على الذي أعتق حصة شريكه فسألتك مثل هذا أرى أن يقوم على المعتق نصيب الذي دبره ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك يقول جميع الرواة لأنه صار الى أفضل مما كان فيه



لأن الذي دبره وأعتقه من الثلث وربما لم يكن لسيده ثلث ﴿قلت﴾ وكيف يقوم هذا النصف على هذا الذي أعتق المدبر الذي دبراه جميعاً يقوم عليه مدبراً أو مملوكاً غير مدبر (قال) إنما يقوم عليه عبداً ﴿قلت﴾ ولم قومته مالك عبداً وإنما هو في يد هذا الذي لم يبت عتقه مدبراً (قال) لأن ذلك التدبير قد انفسخ ولأن مالكاً قال في المدبر إذا جرح أو قتل أو أصابه ما يكون له عقل فإنه يقوم قيمة عبد ولا يقوم قيمة مدبر . وكذلك قال مالك في أم الولد . وكذلك قال مالك في المتقة إلى سنين ﴿قلت﴾ أرايت أن دبراً عبداً بينهما ثم أعتق أحدهما نصيبه (قال) قال لي مالك يقوم على الذي أعتق ﴿قلت﴾ وكيف يقوم أم دبراً أو غير مدبر (قال) يقوم قيمة عبد غير مدبر لأن التدبير عند مالك قد انفسخ ﴿قلت﴾ ولم كان هذا هكذا (قال) لأنه إنما ينظر إلى أوكد الأشياء في الحرية فيلزم ذلك سيده الذي أعتقه ألا ترى أن أم الولد أوكد من التدبير والعتق كذلك أوكد من التدبير

### ❦ في المدبرة يرهنها سيدها ❦

﴿قلت﴾ أرايت المدبرة هل يجوز أن يرهنها سيدها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم أجاز مالك أن يرهنها سيدها ولها في الحرية عقد (قال) لأن ذلك لا ينقصها من عتقها شيئاً أن مات سيدها ﴿قلت﴾ وكيف أجاز مالك رهن المدبرة وهو ليس بمال في يد المرتهن (قال) بل هو مال عند مالك ألا ترى أن السيد إن مات ولا مال له غير هذا المدبر بيع للمرتهن في دينه ولو لم يكن رهننا في يد المرتهن بيع للفرءاء جميعهم وإنما يباع لهذا دون الفرءاء لأنه قد حازه دونهم

### ❦ في بيع المدبرة ❦

﴿قلت﴾ أرايت المدبرة أيجوز أن أمهرها امرأتى (قال) لا يجوز ذلك لأن المدبرة لا تباع فكذلك لا تمهر لأن التزويج بها بيع لها ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى بعت مدبرة فأصابها عند المشتري عيب ثم علم بقبيح هذا الفعل فرد البيع أيكون للبائع على

المشتري قيمة ما أصابها عنده من العيب والنقصان في البدن (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أني سمعت مالكا يقول في المدبرة اذا باعها سيدها ثم ماتت عند المشتري ان المصيبة من المشتري وينظر البائع في ثمنها فيحبس منه قدر قيمتها لو كان يحل بيعها على رجاء العتق لها وخوف الرق عليها ثم يشتري بما بقي بعد ذلك رقبة فيدبرها أو يمين به في رقبة ان لم يبلغ ثمن رقبة فأما مسئلتك فلم أسمع من مالك فيها شيئاً وأنا أرى أن يرجع بما أصابها عند المشتري من العيوب المفسدة ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس أن يعطى سيد المدبر مالا على أن يعتقه هو نفسه ويكون الولاء لسيده الذي دبره (قال) وقال مالك ولا يجوز أن يبيع مدبره ممن يعتقه انما يجوز في هذا أن يأخذ مالا على أن يعتقه ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا يباع المدبر الا من نفسه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن عمرو بن شبيب مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن بكير بن الاشج أن رجلا سأل سعيد بن المسيب عن رجل أعتق عبده عن دبره فاستباع سيده فقال ابن المسيب كاتبه فخذ منه ما دمت حيا فان مت فله ما بقي عليه وهو حر ﴿ وحدثني ﴾ ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب أنه سئل عن مدبر أو مدبرة سأل سيده أن يبيعه أو يكاتبه قال ابن شهاب ان عجل له العتق بالشيء يعطيه فلا بأس بذلك وأما أن يبيعه من أحد غير نفسه فلا (قال ابن وهب) قال يونس وقال أبو الزناد ليس بان يقاطعه بأس ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة مثل قول ابن المسيب ﴿ ابن وهب ﴾ قال ربيعة وإن أعتق قبل موت سيده فذلك له بما أعطاه وليعجل

— في المدبر يباع فيموت عند المشتري أو يعتقه المشتري —

﴿ قلت ﴾ أرايت المدبر اذا باعه سيده فمات عند المشتري (قال) أما المدبر <sup>(١)</sup> فقال

(١) بها الأصل هنا مانعه وأما المكاتب يباع على أنه عبد ثم يموت عند المشتري فقيمه كله للبائع ولم يقولوا يحبس البائع من ذلك قيمته على الرجاء والخوف ويجعل الباقي في رقبة كما قيل في

مالك فيه انه اذا مات عند المشتري فانه ينظر الى قيمته التي لو كان يحمل بيعة بها مدبراً على حاله من الفرر بمنزلة من يستهلك الزرع فيقوم عليه على الرجاء والخوف فينظر البائع الى ما فضل بعد ذلك فيجمله في عبد يشتره فيدبره ﴿قلت﴾ فان لم يبلغ الفضل ما يشترى به عبداً (قال) هذا الذي سمعت من مالك ولم أسمع منه غير هذا فأرى ان لم يبلغ أن يشارك به في رقبة<sup>(١)</sup> ﴿قلت﴾ فلو أن مشتري المدبر أعتقه (قال) قال مالك اذا أعتقه المشتري فالثمن كله للبائع وليس عليه في ثمنه شيء ﴿قلت﴾ وموت المدبر عند المشتري وعقه مختلف (قال) نعم انما المتأفة عند المشتري بمنزلة أن لو قتله رجل فليسيده أن يأخذ جميع قيمته عبداً لا تدبير فيه ويصنع به ما شاء (قال) فقلت لمالك أفلا يكون على قتاله قيمته مدبراً (قال) لا ولكن على قتاله قيمة عبد ﴿قلت﴾ أرايت ان باع مدبرة فأعتقها المشتري (قال) العتق جائز وينتقض التدبير والولاء للمعتق ﴿قلت﴾ ولا يرجع هذا المشتري بشيء على البائع قال لا ﴿قلت﴾ أفىكون على البائع أن يخرج الفضل من قيمتها كما وصفت لى في الموت عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان اشتراها فوطئها فحملت منه (قال) ينتقض التدبير أيضاً وتكون أم ولد للمشتري وهو بمنزلة العتق قال وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولا يوضع عن المشتري من الثمن ما بين قيمتها مدبرة وقيمتها غير مدبرة (قال) لا ألا ترى أن مالكا قال لو أن المدبر قتله رجل غرم قيمته عبداً ليس فيه تدبير ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني يونس عن ابن شهاب وربيعة وأبي الزناد أنهم قالوا يكره بيع المدبر فان سبق فيه بيع ثم أعتقه الذي ابتاعه فالولاء للذي عجل له العتق ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد بذلك (قال يحيى) ولا يباع المدبر وسيده أولى بماله ما كان حياً فاذا توفي سيده فالمدبر له وولده من أمته لورثة سيده لان الولد

المدبر اذا مات اه (١) بهامش الاصل هنا مانصه أنظر مامعني قوله يشارك به في رقبة هل معناه في رقبة تكون مدبرة أو تكون عتيقة وقد سئل أبو عمران في ذلك فقال تكون مدبرة وانظر في كتاب ابن شعبان ان الموت والعتق سواء يحمل فيهما ما بين القيمتين في رقبة اه وفي بعض الحواشي ابن وهب يحمل الثمن كله في رقبة وبه يأخذ ابن القرطبي وانظر في تعاليق أبي عمران اه

— في المدبر يكاتبه سيده ثم يموت السيد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا دبر عبده ثم كاتبه ثم مات السيد وله مال يخرج منه المبد في ثلث ماله أُنْتَقِضَ الكتابة وتمتقه بالتدبير في قول مالك ( قال ) نعم إذا حمله الثلث ﴿ قلت ﴾ فإن لم يحمله الثلث ( قال ) يمتق منه ما حمل الثلث ويوضع عنه من الكتابة بقدر ذلك ويسمى فيما بقي منها وتفسير ما يوضع عنه أنه إن أعتق نصفه وضع عنه من كل نجم نصفه وإن أعتق ثلثه وضع عنه من كل نجم ثلثه وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كان المدبر الذي كاتبه سيده موسراً له مال أيؤخذ ماله في الكتابة ( قال ) لا ولكن يقوم بماله في ثلث مال الميت فإن خرج عتق وسقطت عنه الكتابة كلها لأن الذي صنع به الميت من الكتابة حين كاتبه لم يكن ذلك فسخا للتدبير إنما هو تعجيل عتق بمال ﴿ قلت ﴾ أرأيت مدبراً كاتبه سيده أتجوز كتابته في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فإن مات السيد أيمتق في ثلثه أم يعضى على الكتابة ( قال ) يمتق في ثلثه إن حمله الثلث وإن لم يحمله الثلث ينظر إلى ما يحمل الثلث من المدبر فيمتق منه بقدر ذلك ويوضع عنه من الكتابة بقدر الذي يمتق منه إن أعتق نصفه أو ثلثه أو ثلثاه وضع عنه من كل نجم بقى عليه بقدر ما أعتق منه ويسمى فيما بقي فإن أداه خرج جميعه حراً ﴿ قلت ﴾ فإن لم يترك الميت مالا غيره وهو مدبر مكاتب ( قال ) يمتق ثلثه ويوضع عنه من كل نجم بقى عليه ثلثه ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كان قد أدى جميع كتابته إلا نجماً واحداً ثم مات السيد ( قال ) يمتق ثلثه بالتدبير ويوضع عنه ثلث النجم الباقي ويسمى في بقيته فإن أدى خرج حراً ﴿ قال سحنون ﴾ حدثني ابن وهب عن ابن طهينة عن بكير بن الأشج أن رجلاً سأل سميد بن المسيب عن رجل أعتق عبده عن دبر فاستباع سيده قال ابن المسيب كاتبه فخذ منه ما دمت حياً فإن مت فلك ما بقى عليه وهو حر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس عن ربيعة مثل قول ابن المسيب ( قال ربيعة ) وإن أعتق قبل موت سيده فذلك له بما أعطاه ويعجل

﴿قلت﴾ لابن القاسم ولا يلتفت الى ما قبض السيد منه قبل ذلك (قال) نعم لا يلتفت الى ذلك وهذا كله قول مالك ﴿قلت﴾ فان مات السيد وعليه دين يفترق قيمة العبد ما حال العبد في قول مالك (قال) هو مكاتب كما هو وتباع كتابته للفرء فان أدى الى المشتري أعتق وولاؤه لسيدته الذي عقد كتابته وان عجز كان رقيقا للمشتري ﴿قلت﴾ فان مات السيد وعليه دين لا يفترق قيمة العبد (قال) قال مالك في المدبر اذا مات سيده وعليه دين ودينه أقل من قيمة العبد بيع منه بقدر الدين ثم عتق منه ثلث ما بقي بالتدبير وكان ما بقي رقيقا للورثة فستلتك عندي على مثل هذا القول يباع من كتابة هذا المدبر اذا كان مكاتباً بقدر الدين ثم يعتق منه بالتدبير ثلث ما بقي بعد الدين ويوضع من كل نجم بقي عليه بعد الذي يباع من كتابته في الدين ثلث كل نجم لانه قد عتق منه ثلث ما بقي بعد الذي بيع من كتابته في الدين فذلك وضع عنه ثلث كل نجم بقي عليه بعد الذي بيع من كتابته فان أدى جميع ما عليه خرج حراً وكان الولاء للذي عقد الكتابة وان عجز رد رقيقاً وكان الذي عتق منه بعد الذي بيع من كتابته في الدين حراً لا سبيل لأحد على ما أعتق منه وكان ما بقي رقيقاً للذي اشترى من الكتابة ما اشترى يكون له بقدر ذلك من رقه ويكون للورثة بقدر ما كان لهم من الكتابة بعد الذي اشترى من الكتابة وبعد الذي عتق منه ويكون العبد رقيقاً لهم بحال ما وصفت لك وتكون الحرية بحال ما وصفت لك

﴿في مدبر وعبد كوتبا كتابة واحدة ثم مات السيد﴾

﴿قلت﴾ أرايت مدبراً الى وعبداً كاتبتهما كتابة واحدة ثم مات (قال) بمض الكتابة يوم كاتبتهما على ما وصفت لك من قوتهما على الاداء فيكون على المدبر حصته من ذلك ثم ينظر الى ثلث الميت فان حمله الثلث عتق ويسمى المكاتب الآخر في حصته من الكتابة ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره لا تجوز كتابتهما لأنها تؤل الى خطر ألا ترى أن الكتابة اذا كانت منمقدة عليهما لم يحز له أن يمتق أحدهما لأنه اذا أعتق أحدهما كان في ذلك رق لصاحبه لان بعضهم حملاء عن بعض وان رضى بذلك صاحبه

لم يجوز لأنه لا يجوز له أن يرق نفسه ﴿قلت﴾ أرأيت أن لم يحمل الثلث المدبر (قال)  
 يعتق منه مبلغ الثلث ويوضع عنه من الكتابة بقدر ذلك ويسميان جميعا فيما بقي من  
 الكتابة ﴿قلت﴾ ويسمى هذا المدبر مع هذا الذي لم يدبر في جميع ما بقي من الكتابة  
 (قال) نعم ولا تعتق بقيته التي يسمى فيها الا بصاحبه ولا صاحبه الا به عند مالك  
 ﴿قلت﴾ ويرجع عليه هذا المدبر بما يؤدي عنه (قال) نعم الا أن يكون بينهما رحم  
 يعتق بها بمضهم على بعض اذا ملكه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي  
 ﴿قلت﴾ أرأيت اذا كاتب الرجل عبده ومدبره كتابة واحدة (قال) ذلك جائز فان  
 هلك السيد وكان له مال يخرج المدبر من الثلث عتقا عتق ويوضع عن صاحبه حصة  
 المدبر من الكتابة ويسمى العبد المكاتب فيما بقي من الكتابة ﴿قلت﴾ ولا يلزم هذا  
 المدبر أن يسمى مع هذا الآخر فيما بقي قال لا ﴿قلت﴾ لم وأنت تقول لو أن السيد  
 كاتب عبيد له كتابة واحدة فأعتق السيد أحدهما وهو قوي على السعاية ان عتقه  
 غير جائز الا أن يسلم صاحبه العتق ويرضى بذلك (قال) لأن المدبر لم يعتقه السيد  
 بأمر يبتدئه بعد الكتابة انما أعتق على السيد لأمر لزم السيد قبل الكتابة فلا بد من  
 أن يعتق على السيد على ما أحب صاحبه أو كره وتوضع عن صاحبه حصة المدبر من  
 الكتابة وتسقط عنه حصة المدبر من الكتابة ﴿قلت﴾ فلم لا يسمى المدبر مع صاحبه  
 وان خرج حراً أليس هو ضامنا لما على صاحبه من حصة صاحبه من الكتابة  
 وصاحبه أيضا كان ضامنا لما على المدبر من حصته من الكتابة فلم لا يلزمه السعاية  
 بالضمان (قال) لان صاحبه قد علم حين دخل معه في الكتابة أنه يعتق بموت  
 السيد فلا يجوز أن يضمن حر كتابة مكاتب لسيد له لأن السيد لم يعتقه بأمر يبتدئه  
 بعد الكتابة انما أعتق على السيد بأمر لزمه على ما أحب صاحبه أو كره ولا ينبغي أن  
 يضمن حر كتابة المكاتب . وان لم يخرج المدبر من الثلث عتق منه ما حمل الثلث  
 وسقط عنه من الكتابة بقدر ذلك وسمى هو وصاحبه في بقية الكتابة لأنه لا عتق  
 لواحد منهما الا بصاحبه فأيهما أدى منهما رجع على صاحبه بما يصيبه مما أدى عنه

وانما يسى من المدبر ما بقي فيه من الرق ﴿قال سحنون﴾ وقال أشهب لا يجوز أن يعقد كتابة عبيدين له أحدهما مدبر والآخر غير مدبر ﴿قلت﴾ لابن القاسم فلو أن مكاتين في كتابة واحدة دبر السيد أحدهما بعد الكتابة ثم مات السيد وثله يحمل العبد المدبر (قال) ان كان هذا المدبر قويا على الاداء يوم مات السيد فلا يمتق بموت السيد الا أن يرضى أصحابه الذين معه في الكتابة بذلك فان رضى أصحابه كانوا بحال ما وصفت لك في العتق وان كان يوم مات السيد المدبر زمنا وقد كان صحيحاً فانه يمتق ولا يكون للذين معه في الكتابة هاهنا قول ولا يوضع عنهم حصه هذا المدبر من الكتابة لان مالكا قال في الزمن يكون مع القوم في الكتابة فيمتقه سيده انه لا يوضع عنهم بذلك شيء وكل من أعتق من صغير أو كبير زمن فانه عتق ان شاؤا وان أبوا لا يوضع عنهم من الكتابة شيء وكل من عتق ممن له قوة فلا عتق لهم الا برضاهم فذلك الذي يوضع عنهم قدر ما يصيبه من الكتابة ويسمون فيما بقي

### — في وطء المدبرة بين الرجلين —

﴿قلت﴾ أرايت مدبرة بين رجلين وطئها أحدهما فحملت منه (قال) قال مالك تقوم على الذي حملت منه وينسخ التديير (قال) وانما ينظر في هذا الى ماهو أوكد فيلزم ذلك سيدها وأم الولد أوكد من التديير وكذلك قال لي مالك ﴿قال سحنون﴾ وكذلك يقول جميع الرواة مثل قول مالك (وقال غيره) وان كان الواطئ معسراً فالشريك بالخيار ان شاء ضمنه نصف قيمتها وكانت أم ولد للواطئ وان أبي وتمسك بنصيبه كان ذلك له واتبع الواطئ بنصف قيمة الولد يوم تلده أمه ﴿قال سحنون﴾ فان أفاد الواطئ مالا لم يلزمه ضمان نصيب صاحبه لأنه قد سقط عنه التقويم اذا كان لا مال له ولا يلزم الشريك قيمة نصيبه وتمسك بنصيبه ويتبع الواطئ بنصف قيمة الولد وان مات الواطئ ولا شيء عنده بقي نصيب المتمسك بالرق مدبراً كما هو وكان نصيب الميت حراً من رأس المال لأنه بمنزلة أم الولد وان مات الذي لم



يطأ وقد كان يتشبث بنصيبه وترك أن يضمنها شريكه وليس له مال وعليه دين يرد  
التدبير فبيعت في الدين فان اشتراها الشريك الذي كان وطئ ليسر حدث له حل له  
وطؤها فان مات فنصفها حر بمنزلة أم الولد والنصف الذي اشتري رقيق للورثة ألا  
تري أن الرجل يعتق مصابته من عبده ولا شيء عنده فلا يقوم عليه لغيره ويبقى  
نصيب صاحبه رقيقاً ثم يحدث للمعتق الميسر مال فيشتري النصف الرقيق انه رقيق  
كما هو ولا يعتق عليه فكذلك المسئلة الأولى

❦ في الامة يدبر سيدها ما في بطنها أنه أن يبيعها أو يرهنها ❦

❦ قلت ❦ أرايت الامة ان دبر رجل ما في بطن أمته أنه أن يبيعها في قول مالك  
أو يرهنها (قال) هو كقوله ما في بطنك حر ❦ قلت ❦ أف يكون له أن يرهنها في قول  
مالك (قال) نعم لان المدبرة ترهن عند مالك

❦ في ارتداد المدبر ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد اذا دبره سيده ثم ارتد العبد ولحق بدار الحرب فظفر  
المسلمون به ما يصنع به في قول مالك (قال) يستتاب فان تاب والا قتل ❦ قلت ❦  
فان تاب أبيع في المقاسم (قال) لا ويرد الى سيده عند مالك ولا يباع في المقاسم  
اذا عرفوا سيده أو علموه أنه لاحد من المسلمين بعينه ❦ قلت ❦ فان لم يعلموا حتى  
اقتسموا كيف يصنع به في قول مالك وقد جاء سيده بعد ما قسم (قال) يخير سيده  
فان افتكه كان على تديره وان أبي أن يفتكه خدّم العبد في الثمن الذي اشتري به في  
المقاسم فاذا استوفى ثمنه المشتري وسيده حي رجع الى سيده على تديره وان هلك  
السيد قبل ذلك فكان الثالث يحمله خرج حراً واتبع بما بقي من الثمن وان لم يحمله  
الثالث أعتق منه بقدر ما يحمل الثالث وكان ما بقي منه رقيقاً لمن اشتراه لان السيد كان قد  
أسلمه اليه وليس للورثة فيه شيء (وقال غيره) ان حمله الثالث عتق ولا يتبع بشيء وان  
لم يحمله الثالث فما حمل منه الثالث يعتق ولم يتبع العتيق منه بشيء وكان ما بقي رقيقاً لمن

اشتراه لانه قد كان اشترى عظم رقبة وان لحق السيد دين أبطل الثلث حتى يرد عتقه كان مملوكا لمن اشتراه وليس ما اشتريت به رقبة كجنيته التي هو فعلها فاعتق منه اتبع بما يقع عليه من الجناية لانه فعل نفسه وجناته

❦ في مدبر الذي يسلم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن نصرانيا اشترى مسلما فدبره ما يصنع به (قال) أما الذي سمعت من مالك في النصراني يدبر العبد النصراني ثم يسلم العبد فانه يؤاجر فأنا أرى هذا يشبهه وهو مثله عندي ومما يدل على ذلك أن لو قال له أنت حر الى سنة مضى ذلك عليه وأوجر له ولم يكن الى رد العتق سبيل ❦ قلت ❦ أرايت ان أسلم مدبر النصراني (قال) يؤاجر فيعطى اجارته حتى يموت النصراني فان مات النصراني وله مال يخرج المدبر من ثلثه عتق المدبر وكان ولاؤه لجميع المسلمين وان لم يترك النصراني وفاء عتق منه ماعق وبيع منه ما بقى من المسلمين ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك قال نعم (قال ابن القاسم) فان أسلم النصراني قبل أن يموت رجع اليه عبده وكان له ولاؤه فان أسلم بعض ولد النصراني أو أخ له ممن يجر ولاء مواله ويرثه كان ولاء المدبر له يرثه دون جماعة المسلمين ❦ قلت ❦ أرايت اذا أسلم العبد ثم دبره مولاه النصراني (قال) أرى أن يعمل فيه مثل ما يعمل بالذي دبروه وهو نصراني يؤاجر لانا ان بعناه كان الذي يعجل النصراني من هذا العبد منفعة له ومضرة على العبد ولان العبد ان أخطأه العتق يوما كان أمره الى البيع فلا يعجل له البيع لعله يعتق يوما ما وليس للنصراني فيه آخر يملكه اذا أجرناه من غيره الا الفلة التي يأخذها الا أن ولاء هذا أيضا ان عتق للمسلمين لا يرجع الى النصراني وان أسلم ولا الى أولاده مسلمين وقد ثبت ولاؤه للمسلمين ❦ قال سحنون ❦ وقال بعض الرواة ولا يجوز اشتراء النصراني مسلما لاني لو أجزت شراءه ما بعته عليه ولكن لما لم يحز له ملكه ابتداء لم يحز له شراؤه (وقد قال) بعض الرواة واذا أسلم عبده ثم دبره فانه يكون حرا لانه اذا أسلم العبد بيع على سيده فلما منع نفسه بالتدبير الذي هو له من البيع والتدبير

## ﴿ في مدبر المرتد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يدبر عبده ثم يرتد السيد ويلحق بدار الحرب أيعتق مدبره أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في الاسير يتنصر ان ماله موقوف الى أن يموت فكذلك مستأنك مدبر المرتد موقوف ولا يعتق الا بعد موته ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرتد اذا ارتد وله عبيد قد دبرهم ولحق بدار الحرب (قال) قال مالك ماله موقوف فرقيقه بمنزلة ماله عندي

## ﴿ في الدعوى في التدبير ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ادعى العبد على سيده انه دبره أو كاتبه وأنكر المولى ذلك أتستحلفه للعبد في قول مالك (قال) لا يستحلف وهذا من وجه العتق فاذا أقام شاهداً واحداً أحلف له السيد فان نكل عن اليمين حبس حتى يحلف

## ﴿ في العتق الى أجل أيكون من رأس المال ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لعبده أنت حر بعد موت فلان أيكون هذا مدبراً أم لا في قول مالك (قال) ليس هذا تدبيراً عند مالك ولكن هذا عتق الى أجل وهذا أخرى اذا مات فلان أن يعتق من جميع المال ولا يكون من الثلث ﴿ قلت ﴾ وسواء ان مات السيد قبل فلان فالعبد حر اذا مات فلان من جميع المال يخدم الورثة بقية حياة فلان ثم هو حر (قال) نعم اذا كان هذا القول أصله في صحة سيده فان كان هذا القول من سيده في مرضه كان العبد في ثلثه فان حمله الثلث خدم الورثة بقية حياة فلان ثم هو حر بعد موت فلان فان لم يحمله الثلث قيل للورثة اما أمضيتم ما قال الميت واما أعنتم ما حلف الثلث الساعة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من حال في وصيته على ثلثه فأبى الورثة أن يجيزوا وصيته فانه يقال لهم أسلموا ثلث ماله الميت الى أهل الوصايا أو أنفذوا ما قال الميت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أنت حر بعد

موت فلان بشهر أيتق من جميع المال أم من الثلث (قال) هذا أجل من الاجال قد  
أعتق عبده الى ذلك الاجل فهو حر الى ذلك الاجل من جميع المال بحال ما وصفت  
لك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده أنت حر اذا خدمتني سنة نخدم العبد بعض  
السنة ثم مات السيد (قال) يخدم الورثة بقية السنة في قول مالك ﴿قلت﴾ فان لم يموت  
السيد ولكنه وضع عنه الخدمة (قال) فهو حر مكانه مثل المكاتب اذا وضع عنه  
سيده كتابته ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده اخدم ابني هذا سنة ثم أنت حر أو قال  
اخدم فلانا سنة ثم أنت حر فمات فلان أو مات ابنه قبل تمام السنة (قال) قال مالك  
اذا قال الرجل لعبده اخدم فلانا سنة ثم أنت حر فمات الذي جعل له خدمة العبد قال  
مالك يخدم ورثة الذي جعل له الخدمة بقية السنة ثم هو حر . وأما الابن فان مالكا  
قال لي ينظر في ذلك فان كان انما أراد به وجه الحضنة لولده والكفالة له فان العبد حر  
حين يموت ابنه وان كان انما أراد به وجه الخدمة خدم ورثة الابن الى الاجل الذي  
جعل له ثم هو حر ولم يقل لي مالك في الاجنبيين مثل ما قال لي في الابن والبنت  
وكذلك لو قال اخدم اخي هذا سنة ثم أنت حر أو ابن فلان سنة ثم أنت حر أو  
ابنة فلان سنة ثم أنت حر (قال) هذا كله ينظر فيه فان كان انما أراد به وجه الحضنة  
والكفالة فانه حر حين يموت المخدم وان كان أراد به وجه الخدمة فان العبد يخدم  
ورثة المخدم بقية السنة ثم هو حر ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده أنت حر على أن  
تخدمني سنة (قال) ينظر في ذلك في قول مالك فان كان انما عجل عتقه وشرط عليه  
الخدمة فالخدمة ساقطة عن العبد وهو حر وان كان انما أراد أن يجعل عتقه بعد  
الخدمة فهو كما جعل ولا يكون حرّا حتى يخدم ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن  
الرجل يقول لعبده أنت حر بعد سنة فيأبى فيها أترأ حرّا (قال) نعم وانما هو عندي  
بمنزلة مالو قال له اخذني سنة ثم أنت حر فرض فيها ثم صح عند انقضاء السنة فانه  
حر ولا خدمة عليه ﴿قلت﴾ وسواء ان قال اخذمني سنة وأنت حر فرض سنة  
من أول ما قال أو قال له اخذني هذه السنة لسنة سماها أهو سواء عند مالك (قال)

نم وإنما سألت مالكاً عن سنة ليست بعينها (قال) وبما بين لك ذلك أن  
الرجل إذا أكرى دابته أو داره أو غلامه فقال أكرى بها  
سنة أنه من أول ما يقع الكراء تلك السنة من أول  
يوم يقع الكراء ولو قال هذه السنة  
بعينها كان كذلك أيضاً

﴿ تم كتاب التدبير من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾  
﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويتلوه كتاب أمهات الاولاد ﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب أمهات الاولاد ﴾

﴿ في الرجل يقر بوطء أمته فتأني بولد أيلزمه أم لا ﴾

﴿ أخبرنا ﴾ سحنون بن سعيد قال قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان أقر رجل بوطء أمته فجاءت بولد أيلزمه ذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك نعم يلزمه الولد الا أن يدعى استبراء يقول قد حاضت حيضة فكففت عنها فلم أطأها بعد تلك الحيضة حتى ظهر هذا الحمل فليس هو مني فله ذلك ولا يلزمه هذا الولد اذا ولدته لا أكثر من ستة أشهر بعد الاستبراء ﴿ قلت ﴾ فان لم يدع الاستبراء الا أنه يقر أنه وطئها منذ أربع سنين فجاءت بهذا الولد بعد وطئه أيلزمه هذا الولد أم لا (قال) قال لنا مالك يباحقه الولد ولم نوقفه على سنة ولا على أربع سنين فأرى أنه يلزمه الولد اذا جاءت به لما يشبه أن يكون من وطء السيد وذلك اذا جاءت به لاقصى ما تمحل له النساء الا أن يدعى الاستبراء ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس وغير واحد أن نافعا أخبرهم عن صفية ابنة أبي عبيد أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يدعونهم يخرجون لا تأني وليدة يعترف سيدها أنه قد وطئها الا ألحقت به ولدها قال فأرسلوهن بعد أو أمسكوهن ﴿ سحنون ﴾ قال وأخبرني ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع أن ابن عمر قال من وطئ أمته ثم ضميمها فأرسلها تخرج ثم ولدت فالولد منه والضيعة عليه (قال نافع) فهذا قضاء عمر بن الخطاب وقول عبد الله بن عمر ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر كان اذا

وطي جارية له جعلها عند صفية ابنة أبي عبيد ومنعها أن تخرج حتى يستمر بها حمل أو تحيض قبل ذلك ﴿وقال عبد العزيز﴾ مثل قول مالك أن أقر بالوطء لزمه الولد إلا أن يدعى استبراء وإن ولدته لمثل ما يحمل له النساء إلا أن يدعى الاستبراء. لابن وهب

﴿في الرجل يقر في مرضه بوطء أمته فجاءت بولد لما يشبه أن يكون﴾

﴿من وطء السيد أيلزمه الولد أم لا﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أن أقر رجل في مرضه أن هذه الأمة حملها منه وأقر بولد أمة له أخرى فقال ولدها مني وقال في أمة له أخرى قد وطئها ولم يذكر الاستبراء بعد الوطء وكل هذا في مرضه فجاءت هذه التي أقر بوطئها بولد يشبه أن يكون من وطء السيد (قال) يلزمه الولد في هؤلاء كلهم وأمهاتهم أمهات أولاد عند مالك ويعتق أمهات الأولاد من جميع المال وإن لم يكن له مال سواهن فهم أحرار وأمهاتهم أمهات أولاد عند مالك ويعتقن (قال) وهذا كله قول مالك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يقر عند موته بالجارية أنها قد ولدت منه ولا يعلم ذلك أحد إلا بقوله أترى أن يصدق في ذلك (قال) فقال لي مالك إن كان الرجل ورثته كلاله إنما هم عصبة ليسوا هم ولده فلا أرى أن يقبل قوله إلا بينة تثبت على ما قال وإن كان له ولد رأيت أن يعتق ﴿قال﴾ فقلت للمالك أفمن رأس المال أم من الثلث (فقال) بل من رأس المال ﴿قال﴾ فقلت للمالك فالذي ورثته كلاله إنما هم عصبته ليسوا بولد أفلا ترى أن تعتق في الثلث (قال) لا وهي أمة إلا أن يكون لها على ما قال بينة تثبت ﴿قلت﴾ وهذا إذا لم يكن مع الأمة ولد يدعيه السيد قال نعم ﴿قلت﴾ فإن كان مع الأمة ولد يدعيه السيد جاز قوله في ذلك وكانت أم ولده قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت قول مالك إذا كان ورثته كلاله لم يصدق إذا قال في جارية له عند موته أنها أم ولده أن يحمل مالك الأخوة والأخوات كلاله في هذا الوجه أم لا (قال) الأخوة والأخوات كلاله عند مالك في غير هذا الوجه (قال) وإنما قال مالك الذي أخبرتك بهما قال لنا إن كان ورثته كلاله فالأخ والأخت هما أيضاً في أمر هذه الجارية التي أقربها



أنها ولدت منه بمنزلة الكلالة لا يصدق إذا كان ورثته أخوة أو أخوات ﴿وقال﴾  
 سحنون ﴿وقد قال إذا أقر في مرضه لجارية أنها ولدت منه وليس معها ولد كان  
 ورثته كلاله أو ولداً فلا عتق لها من ثلث ولا من رأس المال وإنما قوله قد ولدت  
 مني ولا ولد معها يلحق نسبه مثل قوله هذا البعد قد كنت أعتقته في صحتي فلا يعتق  
 في ثلث ولا في رأس مال لأنه أقر وقد حجب عن ماله إلا من الثلث ولم يرد به الوصية  
 ولا يكون في الثلث إلا ما أريد به الوصية أو فعله في المرض وليس له أن يعتق من  
 رأس ماله في مرضه وقد قال أبو بكر الصديق لعائشة رضي الله تعالى عنهما لو كنت  
 حزيتي لكان لك ولكنه اليوم مال وارث وهذا كله قول مالك وأكثر الرواة

﴿في الرجل يبيع الجارية ثم يدعي ولدها ويقر بالوطء ثم ينكر ذلك المشتري﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى بمت جارية فجاءت بولد لما يشبه أن يكون من وطء جارية جاءت  
 به لستة أشهر أو سنتين أو ثلاث فادعيت ولدها وأنكر المشتري أن يكون ولدي (قال)  
 سئل مالك عن رجل باع جارية له وهي حامل فادعى أنه ولده قال مالك أمثل ذلك عندي  
 إذا لم يكن في ذلك تهمة أن يلحق الولد به وتكون أمه أم ولد فكذلك إذا أقر بالوطء  
 وادعى الولد أنه يلحق به عند مالك لأنه ادعى أن ماله فيها حين أقر بالوطء فإذا  
 جاءت بولد لما يشبه أن يكون من الماء جعلته ولده ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن  
 الرجل يبيع الجارية ومعه ولد فيدعيه عند الموت بعد سنين كثيرة كيف ترى  
 فيه (قال) قال مالك أرى أن يلحق به أن لم يتهم في الولد على انقطاع من الولد إليه  
 يكون الرجل لا ولد له فيتهم على أنه إنما أراد أن يميل بميراثه إليه لأن الصبي له إليه  
 انقطاع فلا يقبل قوله إذا كان كذلك إذا كان ورثته كلاله ليس ورثته أولاده  
 ﴿قال سحنون﴾ وقد قال بمض الرواة منهم أشهب لا يتهم إذا ولد عنده من  
 أمته ولم يكن له نسب يلحق به فإقراره جائز ويلحق به الولد وتكون الأمه أم ولد  
 ويرد الثمن كان ورثته كلاله أو ولداً ﴿قال سحنون﴾ وهو قول أكثر كبار  
 أصحاب مالك

الرجل يقربوطه جاريته ثم ينكر ولدها

قلت ﴿ أرأيت أن أقر رجل بوطه جاريته ثم باعها قبل أن يستبرئها فجاءت بولد لما يشبه أن يكون من وطئه ذلك فأنكر البائع أن يكون منه (قال) هو ولده لانه مقر بالوطء ولا يقطع ببعه اياها ما لزمه من ذلك في الولد الا أن يدعى استبراء وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴿ أرأيت أن أقر بوطه جاريته فجاءت بولد فأنكر السيد أن يكون ولده (قال) سئل مالك عن الرجل يطلق امرأته فتدعى أنها قد أسقطت وقد انقضت عدتها ولا يعلم ذلك الا بقولها (قال) قال مالك ان الولادة والسقط لا يكاد يخفى هذا على الجيران وانها لوجوه تصدق النساء فيها وهو الشأن ولكن لا يكاد يخفى هذا على الجيران فكذلك مسئلتك في ولادة الامة ﴿ قلت ﴿ أرأيت أم ولد الرجل اذا ولدت ولدا فنفاه أيجوز نفيه في قول مالك ﴿ قال ﴿ قال مالك ان نفيه جائز اذا ادعى الاستبراء والا لزمه الولد

﴿ في أم الولد والامة يقرسيدها بوطئها ثم تأتي بولد

﴿ من بعد موته بما يشبه أن يكون تلد لمثله النساء ﴿

﴿ قلت ﴿ أرأيت أم الولد اذا اعتقها سيدها أو مات عنها فجاءت بولد لاربعة سنين أو لما تجيء به النساء أيلزم السيد الولد أم لا (قال) نعم الولد لازم له الا أن يدعى الاستبراء لان كل من أقر بوطه أمة له عند مالك فجاءت بولد لما يشبه أن تكون حاملا لذلك الوطء فالولد ولده الا أن يدعى الاستبراء بعد الوطء ﴿ قلت ﴿ وهو مصدق في الاستبراء في قول مالك قال نعم

﴿ في المديان يقر بولد أمته أنه منه

﴿ قلت ﴿ أرأيت لو أن رجلا عليه دين يحيط بماله فقال هذا الولد ولدى من أمتي هذه (قال) أراها أم ولده ولا يلحقها الدين والولد ولده وكذلك قال لي مالك في أمهات الاولاد ان الدين لا يلاحقهن ولا يردهن ولا يجعلهن بمنزلة الرجل يمتق عبده وعليه

دين ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا قول الرواة كلهم لا أعلم بينهم فيه اختلافاً وهذا يدل على المسئلة الأولى في الذي ادعى الولد وورثته عصبة والولد له انقطاع الى المدعى وناحية فالمر بالولد والدين غالب عليه أولى بالتهمة لانتلافه أموال الناس ولكن استلحاق الولد يقطع كل تهمة (وقد قال) ذلك بمض كبار أصحاب مالك منهم أشهب ألا ترى أن الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها وقد علم أنه لم يمسهها فالطقة بائن ولا يجوز له ارتجاعها الا بنكاح جديد وولي وصادق لما بات منه في الحكم الظاهر فان ظهر بالمرأة حمل فادعاه كان ولده وكانت زوجته بلا صداق ولا نكاح مبتدأ لاستلحاقه الولد فالولد قاطع للهم

— في الرجل يزوج أمته رجلاً فتلد ولداً تمام ستة أشهر —  
﴿ أو أقل من ذلك فيدعيه السيد ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً زوج أمته من عبده أو من رجل أجنبي فجاءت بولد لسته أشهر فصاعداً فادعاه السيد لمن الولد (قال) قال مالك في الرجل يزوج أمته ثم يطؤها السيد فتجيء بولد ان الولد ولد الزوج ولا يكون ولد السيد الا أن يكون زوجها قد اعتزلها ببلد يعرف أن في اقامته ما كان استبراء لرحمها في طول ذلك فالولد يلحق بالسيد ﴿ وسئل ﴾ مالك عن رجل زوج أمته من عبده ثم وطئها السيد فجاءت بولد (قال) الولد للعبد الا أن يكون العبد معزولاً عنها فان الولد يلحق بالسيد لانها أمته يدراً عنه فيها الحد فكذلك يلحق به الولد اذا كان الزوج معزولاً عنها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان زوج أمته فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر وقد دخل بها زوجها أفسد نكاحه في قول مالك (قال) نعم ويلحق الولد بالسيد ان كان السيد مقراً بالوطء الا أن يدعي الاستبراء

— في الرجل يطأ أمة مكاتبه فتحمل —

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يطأ أمة مكاتبه فحملت فجاءت بولد أيمتق الولد أم لا (قال)

لم أسمع من مالك في هذه المسئلة شيئاً الا أني سمعت مالكا يقول لا يجتمع النسب  
والحد فاذا درى الحد ثبت النسب فأري في مسئلتك هذه لابد من أن يدراً الحد  
ولا أحفظه عن مالك فاذا درى الحد ثبت النسب ﴿ قلت ﴾ فهل يكون للمكاتب  
في الابن القيمة على أبيه يوم حملت وتكون الامة أم ولد له بتلك القيمة أم لا تكون  
له أم ولد وترجع الى المكاتب أمة (قال) أحسن ما جاء فيه عندي أنها تقوم عليه يوم  
حملت بمنزلة الذي يطأ جارية ابنه أو ابنته أو شريكه ولا يكون هذا في أمة مكاتبه  
أشد مما يطأ جارية على الشريك في حصة شريكه وتكون أم ولد له ولا يصلح أن  
يأحق الولد به وتكون أمه أمة لمكاتبه ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن له مال وليس فيما بقي  
على مكاتبه قدر قيمتها أتكون أم ولد ويعتق المكاتب ويتبع سيده بفضل القيمة أم  
تكون أمة للمكاتب ويقاص السيد بقيمة الولد فيما بقي عليه من كتابته (قال) أرى  
أن يكون ذلك على السيد ويقاص المكاتب سيده بذلك فان كانت قيمتها كفافاً لما  
بقي عليه من الكتابة عتق وان كان في قيمتها فضل رجع بذلك المكاتب على سيده  
وعتق ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره ليس للسيد تمجيل ماعلى مكاتبه (قال) فان كان  
له مال أخذت القيمة من ماله وصارت أم ولده للشبهة في ذلك وان كان ماله على  
مكاتبه لا يحيط بقيمتها بيع ماعلى مكاتبه فان كان ذلك قيمتها كانت أم ولد وأعطي  
المكاتب ذلك الثمن الا أن يشاء المكاتب أن يكون أولى بما بيع منه لتمجيل العتق  
وان أبي كان له الوقوف على كتابته وان لم يكن في ذلك الا بقدر نصف الجارية  
أخذت المكاتب وبقي نصف الجارية للمكاتب ونصفها بحساب أم ولد واتبع السيد  
بنصف قيمة الولد

﴿ في الرجل يطأ جارية ابنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يطأ جارية ابنه أتقوم عليه في قول مالك أم لا وكيف ان  
كان ابنه صغيراً أو كبيراً أو حملت أو لم تحمل الجارية من الاب (قال) قال مالك  
تقوم عليه جارية ابنه اذا وطئها حملت أو لم تحمل كبيراً كان أو صغيراً وهو قول

مالك ان الصغير والكبير في ذلك سواء تقوم عليه اذا وطئها وان لم تحمل ولا حد  
عليه فيها لان ملكا قال في الجارية بين الشريكين اذا وطئها أحدهما قومت عليه  
يوم حملت الا أن يحب الشريك ان هي لم تحمل أن لا تقوم على شريكه فذلك له ولا  
أرى أنا الابن بمنزلة الشريك اذا هي لم تحمل فان كان الابن كبيرا وليس للأب مال  
فانها تقوم على الاب على كل حال مليا كان أو معدما وتباع عليه ان لم تحمل لابنه  
وكذلك المرأة تحمل جارتها وزوجها أو لابنها أو لغيرهما وكذلك الاجتبيون هم بمنزلة  
سواء ﴿قلت﴾ أرايت ان وطئ رجل جارية ابنه وقد كان ابنه وطئها قبل ذلك  
أقوم على الاب أم لا (قال) قال مالك تقوم على الاب ﴿قلت﴾ فهل للأب أن يميها  
في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان حملت من وطئ الاب (قال) قال مالك تقوم  
على الاب وتخرج حرة ويأحقه الولد لانها حرمت على الاب لان الابن قد كان  
وطئها قبل ذلك وانما كان للأب فيها المنة فلما كانت عليه حراما عقت (قال) ولم  
أسمعه من مالك ولكن أخبرني عنه بدخ من أثق به ﴿قلت﴾ أرايت ان وطئ  
الاب أم ولد ابنه أقوم عليه أم ماذا يصنع به في قول مالك (قال) لم أسمع من  
مالك فيه شيئا ولكن أرى أن تؤخذ القيمة من الاب قيمة أم الولد فتدفع الى الابن  
وتعتق الجارية على الابن ولا تعتق على الاب لان الولاء قد ثبت للابن وانما  
ألزمت الاب القيمة للفساد الذي أدخله على الابن . ولا أمر الابن أن يطأها فاذا  
نهيبت الابن عن الوطئ وحرمت عليه بوطئ الاب أعقتها عليه وقد بلغني ذلك عن  
مالك ﴿قلت﴾ لم حرمت هذه الجارية على الابن وقد قال مالك لو أن رجلا وطئ  
امراة ابنه لم تحرم على الابن (قال) لا تشبه الحرة في هذا الامة لان الرجل لو وطئ  
امراة ابنه لرجته ان كان محصنا وان كان لم يحصن بامراة قط حددته حد البكر  
واستأحده في أم ولد الابن فلما لم أحده في أم ولد ابنه حرمتها على الابن فكذلك  
أم ولد الابن لانها أمة اذا وطئها الاب دفعت عنه الحد وحرمتها على الابن وألزمت  
الاب قيمتها وأعقتها على الابن ﴿قلت﴾ أرايت ان جاءت هذه الجارية بولد

بعد ما وطئها الاب (قال) ينظر في ذلك فان كان الابن غائبا يوم وطئها الاب وقد غاب الابن قبل ذلك غيبة يعلم أن في مثلها قد استبرئت لطول مغيبه فالولد ولد الاب لان ملكا قال لو أن رجلا زوج غلاما له أمة له فوطئها سيدها بعد ما دخل بها زوجها فولدت ولداً (قال) مالك ان كان المبد غير ممزول عنها فالولد للمبد وان كان ممزولا عنها أو غائبا قد استيقن في ذلك أنها قد حاضت بعنده واستبرأ زوجها (قال مالك) رأيت أن يلحق الولد بالسيد وترد الجارية الى زوجها فكذلك الاب في جارية ابنه

❦ في الرجل يتزوج الامه فتلد منه ثم يشتريها أتكون بذلك أم ولد أم لا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان تزوج الولد أمة والده فولدت ثم اشتراها أتكون أم ولد بذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك كل من تزوج أمة ثم اشتراها وقد كانت ولدت منه قبل أن يشتريها انها لا تكون أم ولد بذلك الولد الا أن يشتريها وهي حامل فتكون بذلك الولد أم ولد ألا ترى أن الولد الذي ولدته قبل أن يشتريها انه لسيدها الذي باعها وان الذي اشتراها وهي حامل به يكون له فتصير بهذا أم ولد ولا تصير بالذي ولدت قبل الشراء أم ولد لانه رقيق. وأما ما سألت عنه من اشتراء الولد امرأته من أبيه وهي حامل فاني لا أراها أم ولد وان اشتراها وهي حامل منه لان الولد قد عتق على جده في بطنها وانما تكون أم ولد اذا اشتراها وهي حامل منه بمن لم يمتق عليه وهو في بطنها فأما ما ثبتت فيه الحرية بعتق على من ملكه فاشتراها وهي حامل به فلا تكون به أم ولد ألا ترى أن سيدها لو أراد أن يبيعها لم يكن ذلك له لانه قد عتق عليه ما في بطنها وان الامه التي لغير أبيه لو أراد ان يبيعها وهي تحت زوجها باعها وكان ما في بطنها رقيقا فهذا فرق ما بينهما ❦ قلت ❦ أرايت لو أني اشتريت أمة قد كان أبي زوجها وهي حامل من أبي (قال) يمتق عليك ما في بطنها ولا تستطيع أن تبيعها حتى تضع ما في بطنها ولا يمتق عليك الامه ❦ قلت ❦ فان رهنى دين بعد ما اشتريتها أتباع أم لا (قال) نعم تباع عليك وتباع

بالولد وذلك أنه إنما يمتق عليك إذا خرج إلا أنك لا تستطيع أن تبنيها لما عقد  
 لولدها من العتق بعد الخروج ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال أشهب مثل قول عبد الرحمن  
 ابن القاسم (وقال) بعض رواة مالك لا تباع في الدين حتى تضع لان عتق هذا ليس  
 هو عتق اقتراب من السيد إنما اعتقه السنة وعتق السنة أوكد من الاقتراب وأشد  
 ﴿ قلت ﴾ فإن اشتريتها وهي حامل من أبي وأبي حي وهي تحته أ تكون أم ولد لأبي  
 بذلك الولد ويفسخ الزوج (قال) لا. لا تكون أم ولد بذلك الولد وهي أمة للابن ولا  
 تكون أم ولد بذلك الولد لان الولد إنما عتق على أخيه ولم يمتق على أبيه ولم يكن  
 للاب فيها ملك وتجرم على الاب بملك ابنه إياها لان الاب لا ينبغي له أن يتزوج أمة  
 ابنه ﴿ قلت ﴾ فإن كانت حاملا من أخي فاشتريتها (قال) تكون هي وولدها رقيقا لك  
 لان الرجل لا يمتق عليه ابن أخيه ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال غيره في الابن الذي  
 تزوج جارية أبيه فحملت منه ثم اشتراها من أبيه ان ذلك لا يجوز لان ما في بطنها  
 قد عتق على جده ولا يجوز أن تباع ويستثنى ما في بطنها لان ذلك غرر لانه وضع  
 من ثمنها لما استثنى وهو لا يدري أيكون لها ولد أم لا يكون فكما لا يجوز له  
 بيع ما في بطنها لانه غرر فكذلك اذا باعها واستثنى ما في بطنها لانه قد وضع من  
 الثمن لمكانه ألا ترى أن عتق ما في بطنها عتق لا يتسلط عليه الدين ولا يباحقه  
 الرق لانه عتق سنة وليس هو عتق اقتراب

﴿ في أم ولد المرتد ومدبره ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مسلما ارتد ولحق بدار الحرب وله عبيد قد دبرهم وأمهات  
 أولاد في دار الاسلام أ يمتقون عليه حين لحق بدار الحرب كافرآ (قال) قال مالك  
 في الاسير يتصر انه لا يقسم ماله الذي في دار الاسلام بين ورثته فهذا يدل على  
 أن أمهات أولاد المرتد لا يمتقن عليه بأحقه بدار الحرب لان من لا يقسم ماله بين  
 ورثته لا يمتق عليه أمهات أولاده فلما كان الاسير اذا نصر لا يقسم ماله بين ورثته



فكذلك المرتد اذا ارتد في دار الاسلام ولحق بدار الحرب فهو بمنزلة الاسير الذي تنصر فان رجع الى دار الاسلام قتال ثم مات كان ميراثه بين ورثته وعق عليه أمهات أولاده ومدبروه وان مات على الارتداد كان ماله لجميع المسلمين وأما مدبروه فانهم يمتقون وليس هي وصية استحدثها لانه أمر عقده في الصحة ولم يكن يستطيع أن يتقضه وهو مسلم فلذلك جاز عليه وأما كل وصية لو شاء أن يردّها وهو مسلم ردّها فاتها لا تجوز اذا ارتد وكذلك الاسير اذا تنصر ولو جاز له ما أوصى به وهو مسلم ولو شاء أن يردّه جاز له أن يحدث في ارتداده وصية فهذا وجه ما سمعته ﴿قلت﴾ أرايت المرتد اذا ارتد وله أمهات أولاد أبحر من عليه في حال ارتداده في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يمتقن عليه اذا وقعت الحرمة (فقال) لا أحفظ قول مالك في المتق ولكني لا أرى أن يمتقن عليه لان الحرمة التي وقعت ها هنا من قبل ارتداده ليست كحرمة النكاح لان النكاح عصمة تقطع منه بارتداده وهذه ليس لها من عصمة تقطع وهذه تحل له ان رجع عن ارتداده الى الاسلام فأراها موقوفة ان أسلم كانت أم ولده بحال ما كانت قبل أن يرتد

— في أم ولد الذي تسلم —

﴿قلت﴾ أرايت أم ولد الذي اذا أسلمت ما عليها في قول مالك (قال) تمتق ﴿سحنون﴾ وقد قال مالك توقف حتى يموت أو يسلم فتحل له ثم رجع الى أن تمتق ﴿قلت﴾ ولا تسمى في قيمتها في قول مالك (قال) لا لان الذي انما كان له فيها الاستمتاع بوطئها فلما أسلمت حرم عليه فرجها فصارت حرة ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت أم ولد النصراني ثم أسلم النصراني مكانه بعد اسلامها أتجعلها أم ولده كما كانت أم تمتقها عليه (قال) ان أسلم قبل أن يمتقها السلطان عليه بعد ما أسلمت كانت أم ولد له (قال) والذي أرى في أم ولد الذي اذا أسلمت ان غفل عنها فلم يرفع أمرها حتى أسلم سيدها النصراني وقد طال في ذلك زمانها ان سيدها أولى بها ان أسلم ما لم يحكم عليه السلطان بمتقها لانه أمر قد اختلف فيه الناس عن مالك ﴿قلت﴾

أرأيت أم ولد ذمي ولدت بعد أن صارت أم ولد من غير سيدها فأسلمت فأعتقها  
عليه في قول مالك ما حال الولد وهل هم مسلمون باسلام أمهم إذا كانوا صفاراً أم  
لا وهل يعتق ولد أم الولد على سيدهم النصراني إن أسلم وأمه نصرانية أو أسلمت  
أم الولد ولم يسلم معها أولادها وهم كبار قد استغنوا عن أمهم بلفوا الحلم أو لم يلفوا  
أعتقهم أم لا (قال) لا عتق للولد الكبير إذا أسلموا مع اسلام أمهم أو قبلها أو  
بعدها ولا اسلام للولد الصغار باسلام أمهم استغنوا عنها أو بلفوا الاثفار أو لم يلفوا  
ولا عتق لهم أيضاً ولا لجميع ولدها إن أسلموا الا الى موت سيدها ولا يعتق منهم  
بالاسلام الا الام وحدها وذلك أن الام إذا جنت أجبر سيدها على افتكاكها وإن  
ولدها لو جتوا جناية لم يجبر السيد على افتكاكهم وإنما عليه أن يسلم الخدمة التي له  
فيهم فيعتد بهم المجرور الى أن يستوفي جرحه قبل ذلك فيرجعون الى سيدهم فهذا  
فرق ما بينهما وإنما اسلام الام كنزلة ما لو عجل لها سيدها العتق دون ولدها فلا  
عتق لولدها إذا أسلموا الا الى موت سيدها ﴿ولقد﴾ قال مالك الاولاد تبع للآباء  
في الاسلام في الأحرار وقال في أولاد العبيد في الرق أنهم تبع للامهات في الرق ولم  
أسمعه قال في اسلامهم شيئاً الا أنني أرى لو أن أمة لنصراني لها ولد صغير فأسلمت  
بيعت وما معها من ولد صغير ولا يفرق بينها وبين ولدها لانه لا يستغنى عنها ﴿قلت﴾  
فإن كان قد استغنى عنها (قال) لا يباع معها ﴿قلت﴾ ولا يكون مسلماً باسلامها صغيراً  
كان أو كبيراً (قال) إذا استغنى عنها فلا أرام عندي مسلماً باسلامها وإن لم يستغن عنها  
بيع معها من مسلم فأما اسلامه فلا أراه مسلماً إذا كان أبوه نصرانياً ولا لسيدته الذي  
اشتراه مع أمه أن يحمله مسلماً إذا كره ذلك أبوه ﴿قال﴾ ولقد سمعت مالكا  
وهو يستل عن الرجل المسلم يكون له العبد والامة على النصرانية قتل أولاداً أترى  
أن يكره الاولاد على الاسلام وهم صفار (قال) ما علمت ذلك . استنكاراً أن يكون  
ذلك لسيدهم ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب النصراني إذا كان مولاه مسلماً فأسلمت أم  
ولد هذا النصراني المكاتب (قال) أرى أن توقف فإن عجز المكاتب كان حاله

مثل حال النصراني يشتري الامة المسلمة فان كان السيد نصرانيا ثم أسلمت أم ولد المكاتب النصراني أوقفت فان أدى المكاتب عتقت عليه وان عجز كان رقيقا ويعت عليه

— في أم الولد يكتبها سيدها —

﴿قلت﴾ أرايت أم الولد يصلح أن يكتبها سيدها في قول مالك (قال) قال مالك لا يكتبها سيدها الا بشئ يتعجله منها فأما أن يكتبها يستسميها في الكتابة فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ وانما يجوز عند مالك في أم الولد أن يعتقها على مال يتعجله منها قط قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب الرجل أم ولده يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فلن فأت بداء الكتابة أعتقها عليه أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأري أن لا ترد في الرق بعد أن عتقت ﴿قلت﴾ أرايت أم الولد اذا كاتبها سيدها على مال فأدته الى السيد فخرجت حرة أيكون لها أن ترجع على السيد بذلك المال فتأخذه منه في قول مالك لان مالكا قال لا يجوز أن يكتب الرجل أم ولده (قال) لا . لا ترجع على سيدها بشئ مما دفعت اليه لان مالكا قال للسيد أن يأخذ مال أم ولده منها ما لم يمرض فاذا مرض لم يكن له أن يأخذ مالها منها لانه انما يأخذه الآن لورثته ﴿قال﴾ وقال مالك أيضا لا بأس بأن يقطع الرجل أم ولده على مال يتعجله منها ويعتقها فهذا يدل على أنها لا ترجع بما أدت من ذلك الى السيد ﴿قلت﴾ فلم يجوز مالك القطاعة في أم الولد ولم يجوز الكتابة (قال) لان القطاعة كأنه أخذ مالها وأعتقها وقد كانت له أن يأخذ مالها ولا يعتقها وأما الكتابة فاذا كاتبها فكانه باعها خدمتها ورقها فلا يجوز أن يبيها بذلك ولا يستسميها لان أمهات الاولاد لا سمية عليهن انما فيهن المتعة لساداتهن ﴿قال﴾ وقال مالك ليس لسيد أم الولد أن يستخدمها ولا يجهدا في مثل استقاء الماء والطحين وما أشبهه ولا يكتبها ولو أن رجلا كاتب أم ولده فسخت الكتابة فيها الا أن تقوت بأداء الكتابة فتكون حرة ﴿قلت﴾ أرايت أم الولد اذا كاتبها سيدها

( قال ) تفسخ كتابتها وقال في أم الولد اذا كوتبت فأذت أنها حرة لان مالكا قال لا بأس بأن يقاطع الرجل أم ولده فاذا كان لا بأس بالقطاعة فهي اذا أدت حرة لا شك في ذلك ولا ينبغي كتابتها ابتداء ﴿ قال سحنون ﴾ وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال اذا أردت أم الولد أن تعتق العتق بأمر صالحا عليه سيدها فهو جائز فأما الكتابة مثل كتابة المملوك فلا ولكن تصالح من ذابت يدها ما يثبت لها العتق ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد بذلك ( قال ابن وهب ) قال الليث قال يحيى ولو مات سيدها وعليها الدين الذي اشترت به نفسها كان ذلك ديناً عليها يتبع به لانها اشترت رقاً كان عليها تعجلت العتق بما كتبت عليها ولو أنها كتبت على كتابة معلومة ونجم عليها تلك الكتابة الشهور والسنين ثم مات الرجل عتقت وبطل ما بقى عليها من الكتابة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن أبي الزناد بنحو ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال في رجل كاتب سريته قال فان كانت جاءته بمال تدفعه اليه على عتق تعتقه فليعتقه يكون لبعض ذلك لبعض فذلك جائز لها وله وأنكر ربيعة أن يكتبها وقال ان كتابتها مخالفة لشروط المسلمين فيها . الا تار لابن وهب

﴿ في الرجل يعتق أم ولده على مال يجعله عليها دينا ﴾  
﴿ برضاها أو بغير رضاها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من أعتق أم ولده على مال يجعله دينا عليها برضاها أو بغير رضاها أيلزمها ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك الا أن مالكا قال ليس له أن يستعملها ولا يكتبها فاذا لم يكن له أن يستعملها ولا يكتبها فليس له أن يعتقها ويجعل عليها دينا بغير رضاها واذا كان برضاها فليس به بأس عندي انما هي بمنزلة امرأة حرة اختلعت من زوجها بدين جعله عليها فكذلك أم الولد لانه انما كان لسيدها المتاع فيها مثل ما كان له في الحرة من المتاع

❦ في أم ولد الذمي يكتبها ثم يسلم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن نصرانيا كاتب أم ولده النصرانية فأسلمت أم ولده أنسقط الكتابة عنها وتمتق في قول مالك (قال) نعم لانه قال اذا أسلمت أم ولد النصراني عتقت عليه ❦ أرايت لو أن ذميا كاتب أم ولده الذمية ثم أسلمت (قال) قال مالك في أم ولد الذمي اذا أسلمت انها حرة فأرى هذه بتلك المنزلة انها حرة وتسقط عنها الكتابة

❦ في بيع أم الولد وعتقها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت أم ولد رجل فأعتقتها (قال) قال مالك ليس عتقك عتقا ويرد هذا البيع وترجع الى سيدها ❦ قلت ❦ ليم وهذا المقت أو كد من أم الولد (قال) لان ذلك قد ثبت في أم الولد ولا يشبه التدبير لان التدبير من الثلث وأم الولد حرة من رأس المال الا أن له فيها المتعة فهي مردودة على كل حال أم ولد للبائع فان ماتت في يدي المشتري قبل أن ترد فصيبتها من البائع ويرجع المشتري الى ماله فيأخذها ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا باع أم ولده فأعتقها المشتري أ يكون هذا فوتا (قال) لا يكون هذا فوتا ولا تكون حرة وترد الى سيدها ❦ قلت ❦ فان ماتت وذهب المشتري فلم يقدر عليه ما يصنع بالثمن (قال) يتبعه فيطلبه حتى يرده اليه فان قدر عليه وقدمت الجارية أم الولد في يدي المشتري رده عليه جميع الثمن ولم يتبعه بشئ لان أم الولد انما كان لسيدها فيها المتاع بالوطء لا بغيره وهي معتوقة من رأس المال على سيدها فلا يأكل ثمن حرة ❦ قلت ❦ فان مات سيدها وقد ماتت أم الولد قبله أو بعده أو لم تمت (قال) يرد الثمن الى مشتريها على كل حال ويكون ثمنها ديناً على بائعها ان لم يكن عنده وفاء ماتت أو لم تمت مات سيدها أو لم يمت سيدها قبلها أو بعدها أفس أو لم يفس

❦ في العبد المأذون له يعتق وله أم ولد وأمة حامل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى جارية فوطئها بملك اليمين باذن السيد أو بغير اذن السيد فولدت ثم أعتق العبد بعد ذلك فتنعت كما تبعه ماله أتكون بذلك الولد أم ولد أم لا ( قال ) قال مالك لا تكون به أم ولد وله أن يبيعها وكل ولد ولدته قبل أن يعتقه سيده أو أعتقه سيده وأمه حامل منه لم تضعه فان ما ولدت قبل أن يعتقه سيده وما في بطن أمته رقيق كلهم للسيد ولا تكون بشئ منهم أم ولد لانهم عبيد وأما أمهم فبمنزلة ماله لأنه اذا أعتقه سيده تبعه ماله ❦ قال ابن القاسم ❦ الا أن يملك العبد ذلك الحمل الذي في بطن جاريته منه قبل أن تضعه فتكون به أم ولده ❦ قال ❦ فقلت للمالك فلو أن العبد حين أعتقه سيده أعتق هو جاريته وهي حامل منه ( قال ) قال لي مالك لا عتق له في جاريته وحدودها وحرمتها وجراحها جراح أمة حتى تضع ما في بطنها فيأخذه سيده وتعتق الأمة اذا وضعت ما في بطنها بالعتق الذي أعتقها به العبد المعتق ولا تحتاج الجارية هاهنا الى أن يحدد لها العتق ( قال مالك ) ونزل هذا ببلدنا وحكم به ( قال ابن القاسم ) وسأله بعض أصحابه ابن كنانة بعد ما قال لي هذا القول بأعوام أ رأيت المدبر اذا اشترى جارية فوطئها فحملت منه ثم عجل السيد عتقه وقد علم أن ماله يتبعه أثرى ولده يتبع المدبر ( قال ) لا ولكنها اذا وضعت كان مدبراً على حال ما كان عليه الاب قبل أن يعتقه السيد والجارية للعبد تبع لانها ماله ❦ قلت ❦ وتصير ملكا له ولا تكون بهذا الولد أم ولد له ( قال ) قد اختلف قول مالك في هذه بمنزلة ما اختلف في المكاتب وجعله في هذه الجارية بمنزلة المكاتب في جاريته ( قال ) والذي سمعت من مالك أنه قال تكون أم ولد اذا ولدته في التدبير أو في الكتابة ❦ قال ❦ فقلت للمالك وان لم يكن لها يوم تعتق ولد حي ( قال ) نعم وان لم يكن لها ولد حي يوم تعتق ❦ قال ❦ سحنون ❦ وقد قال أكثر الرواة لا تكون أم ولد المدبر أم ولد اذا أعتق المدبر كان له ولد يوم يعتق أو لا ولد له لانه قد كان للسيد أخذها ( قالوا ) وليس

هي مثل أم ولد المكاتب لان المكاتب كان ماله ممنوعا من سيده فبذلك اقترقا وأم ولد المكاتب أم ولد اذا أدى وعتق ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما حجة مالك في التي في بطنها ولد من هذا العبد الذي أعتقه سيده فقال المعتق هي حرة لم جعلها مالك في جراحها وحدودها بمنزلة الامة وان ما في بطنها ملك للسيد وهي اذا وضعت ما في بطنها كانت حرة باللفظ الذي أعتقها به العبد المعتق ( قال ) لان ما في بطنها ملك للسيد فلا يصلح أن تكون حرة وما في بطنها رقيق فلما لم يحجز هذا أوقفت فلم تنفذ لها حريتها حتى تضع ما في بطنها ( قال ) ومما يبين لك ذلك أن العبد اذا كاتبه سيده وله أمة حامل منه ان ما في بطنها رقيق ولا يدخل في كتابة المكاتب الا أن يشترطه المكاتب ﴿ قال سحنون ﴾ <sup>(١)</sup> وهذا قول الرواة كلهم ما علمت لأحد منهم خلافا في هذا الا أشهب فانه قال اذا كاتب الرجل عبده وله أمة حامل منه دخل حملها معه في الكتابة الا أن يشترطه السيد

﴿ في أم ولد المدبر يموت سيده فيعتق في ثلثه ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في أم ولد المدبر اذا مات سيده فعتق في ثلث مال الميت ان أم ولده أم ولد له بالولد الذي كان في التدبير وولده الذين ولدوا بعد التدبير من أم ولده بمنزلته يعتقون في ثلث مال الميت ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان أراد المدبر أن يبيع أم ولده قبل موت سيده لم يكن ذلك له الا باذن سيده وان أراد سيده انتزاعها كان ذلك له ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فان كان أعتق المدبر أو المكاتب ولا ولد له يوم أعتق ( قال ) نعم أراها أم ولد بما ولدت في التدبير والكتابة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وانما تكون أم ولد لان ولدها بمنزلة والدهم فقد جرى في ولدها مثل ما جرى في أبيهم فهذا يدل على أنه يجري فيها أيضا ما يجري في ولدها ﴿ قال ﴾ وقال مالك في أم ولد المدبر اذا مات سيده فعتق في ثلث ماله ان أم ولده أم ولد له بالولد الذي حملت به في تدبيره كانوا معها يوم يعتق أبوه أو ماتوا قبل ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فتكون

(١) ( قوله قال سحنون ) من هنا الى آخر الباب مثبت في بعض النسخ اه من هامش الاصل



أم ولد لان ولدها بمنزلة أبيهم لانه جرى العتق في الولد بما جرى في الوالد فكذلك يحزى أيضاً فيها كما جرى في ولدها ﴿ قال سحنون ﴾ قد أعلمتك بهذا الاصل قبل هذا

— في أم ولد المدبر وولده يموت قبل سيده —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا له مدبر فولد للمدبر ولد من أمة له ثم مات المدبر ثم مات السيد (قال) لما مات المدبر كانت أم ولده أمة للسيد وجميع مترك المدبر من مال للسيد وأما الولد فانه مدبر يقوم في ثلث مال الميت بعد موته ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم

— في الرجل يدعى الصبي في ملك غيره أنه ولده —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا باع صبياً صغيراً في يديه ثم أقر بعد ذلك أنه ابنه أصدق في قول مالك ويرد الصبي ( قال ) نعم اذا كان قد ولد عنده ( قال ) وأخبرني ابن دينار أنها نزلت بالمدينة فقضى بها بعد خمس عشرة سنة وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان الصبي لم يولد عنده ( قال ) قال مالك القول قوله أبداً إلا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه (قال مالك) فما ادعى ما يعرف كذبه فيه فهو غير لاحق به ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا ادعى ابناً فقال هذا ابني ولم تكن أمه في ملكه ولا كانت له زوجة أصدق في ذلك اذا كان الابن لا يعرف نسبه ( قال ) قال مالك من ادعى ولداً لا يعرف كذبه فيما ادعى ألحق به الولد اذا لم يكن للولد نسب ثابت ﴿ قلت ﴾ ومن يعرف كذبه ممن لا يعرف كذبه ( قال ) الغلام يولد في أرض الشرك فيؤتى به محمولا مثل الصقالبة والزنج ويعرف أن المدعى لم يدخل تلك البلاد قط فهذا الذي يعرف كذبه وما أشبهه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهد الشهود أن أم هذا الغلام لم تزل ملكاً لفلان أو لم تزل زوجة لفلان غير هذا المدعى حتى هلكت عنده أيستدل بهذا على كذب المدعى (قال) أما الامة فلمله كان تزوجها فلا أدري ما هذا وأما الحرة فاذا شهدوا أنها زوجة الاول حتى ماتت فهي مثل ما وصفت لك فيما يولد

في أرض المدوّ ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) إنما قال مالك في الحل إذا ادعاه  
 ولم يعرف أنه دخل تلك البلاد قط لم يصدق فأما إذا علموا أنه دخل تلك البلاد فإن  
 الولد يلحق به ﴿ قلت ﴾ رأيت أن ادعى أنه ابنه وهو في ملك غيره أصدق أم لا  
 أو كان أعتقه الذي كان في ملكه ثم ادعاه هذا الرجل أتجوز دعواه أن أكذبه الذي  
 أعتقه أو صدقه ( قال ) قد سمعت أنه لا يصدق إذا أكذبه المعتق ولا أدرى أهو  
 قول مالك أم لا وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن رجلاً قال هذا بنى وهو ابن أمة  
 لرجل وقال زوجنى الأمة سيدها فولدت لى هذا الولد فكذبه سيدها أيكون ولده  
 أم لا ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يصدق ﴿ قلت ﴾ فإن اشتراه  
 ( قال ) أراه ابنه وأراه حراً وإنما قلت أراه حراً لأن مالكاً قال من شهد على عتق  
 عبد فردت شهادته ثم اشتراه بعد ذلك عتق عليه وأما في النسب فهو رأيي ﴿ قلت ﴾  
 رأيت أن ادعى أولاد أمة لرجل فقلت لسيدها زوجتى أمك هذه وولدت هؤلاء  
 الأولاد منى وكذبه السيد وقال مازوجتك ولا هؤلاء الأولاد منك أثبت نسب  
 الأولاد منه أم لا في قول مالك ( قال ) لا يثبت نسبهم منه ﴿ قلت ﴾ فإن اشتراهم هذا  
 الذى ادعاهم واشترى أمهم ( قال ) إذا اشتراهم ثبت نسبهم منه لأنه أقرّ بأنهم أولاده  
 بنكاح لا بحرام فلذلك ثبت النسب منه ولم أسمعه من مالك ﴿ قلت ﴾ ولا تكون  
 أمهم بولادتهم أم ولد في قول مالك ( قال ) نعم لا تكون أم ولد ﴿ قلت ﴾ رأيت لو  
 أن السيد أعتق الأولاد قبل أن يشترى هذا الذى ادعاهم أثبت نسبهم من هذا  
 الذى ادعاهم أم لا ( قال ) لا يثبت نسبهم منه لأن الولاء قد ثبت للذى أعتقهم ولا ينتقل  
 الولاء عنه ولا توارثهم إلا بينة تثبت لأن الولاء لا ينتقل عند مالك إلا بأمر يثبت  
 ﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن رجلاً باع صبياً قد ولد عنده أو لم يولد عنده ثم ادعاه أنه ابنه ( قال )  
 سمعت مالكاً وهو يسئل عن الرجل يدعى الغلام فقال يلحق به إلا أن يستدل على  
 كذبه ﴿ قال ﴾ وأخبرنى من أثق به من أهل المدينة أن رجلاً باع غلاماً قد ولد  
 عنده فادعاه وهو عند المشتري بعد خمس عشرة سنة ( قال ) مالك يلحق به ﴿ قلت ﴾

أرايت اذا اشترى رجل جارية من رجل فجاءت بولد عند المشتري لمثل ماتلد له النساء  
 فادعاه البائع (قال) قال مالك دعواه جائز ويرد البيع وتكون أمه أم ولد اذا لم تكن  
 تهمة (قال) ولم نسأل مالكا عن قولك لمثل ماتلد له النساء وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان اشترى رجل جارية فولدت عند المشتري لسته أشهر أو لسبعة أشهر فادعى  
 البائع ولدها وقد أعتق المشتري الأم (قال) سئل مالك عن رجل اشترى جارية  
 فأعتقها فادعى البائع أن الجارية قد كانت ولدت منه (قال مالك) لا يقبل قوله الا بينة  
 فأرى مسئلتك مثل هذه لا يقبل قوله بعد العتق في الامة لان عتقها قد ثبت  
 وتقبل دعواه في الولد ويصير ابنه ﴿قال سحنون﴾ ويرد الثمن لأنه قد أقر أنه  
 أخذ ثمن أم ولده ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت جارية لى حاملا فولدت عند المشتري  
 فأعتق المشتري ولدها فادعاه البائع أثبت دعواه (قال) قال مالك في الجارية اذا  
 أعتقها المشتري فادعى ولدها البائع ما أخبرتك ففي ولدها أيضا اذا أعتق المشتري  
 ولدها أن الولاء قد ثبت فلا يرد بقول البائع هذا الذي قد ثبت من الولاء الا  
 بأمر يثبت ﴿قلت﴾ فالجارية ما حلها هاهنا (قال) أرى ان كانت دنية لا يتهم في  
 مثلها رأيت أن تلحق به ويرد الثمن وان كانت ممن يتهم عليها لم يقبل قوله وكذلك  
 قال مالك في الامة اذا ادعى أنها أم ولد رأيت أن تلحق به اذا لم يتهم ﴿قلت﴾  
 فالولد هاهنا أينسب الى أبيه ويوارثه (قال) ينسب الى أبيه والولاء قد ثبت  
 للمعتق ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا باع جارية فولدت عند المشتري فمات ولدها  
 وماتت الجارية فادعى البائع ولدها بعد موتها (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا  
 شيئا ولكن أرى أن يرد البائع جميع الثمن لانه مقر بأن الثمن الذي أخذه لا يحل له  
 وهذا المشتري لم يحدث في الجارية شيئا يضمن به ﴿قلت﴾ فان كانت الجارية  
 والولد لم يموتا ولكن أعتقهما هذا المشتري (قال) يرد الثمن والعتق ماض والولاء  
 للمعتق ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية فأقامت عندي سبعة أشهر فوضعت  
 ولداً فادعيته أنا والبائع جميعا (قال) ان كان المشتري قد استبرأها بحبضة فجاءت

بولد لسته أشهر من بعد الاستبراء فالولد ولد المشتري وان كان المشتري لم  
 يستبرئ وقد وطئها جميعا في طهر واحد دعى له القافة ﴿قلت﴾ أرأيت ان دعى  
 له القافة فقالت القافة هو منهما جميعا (قال) قول مالك أنه يوالى أيهما شاء كما قال عمر  
 ابن الخطاب وبه يأخذ ﴿قلت﴾ أرأيت ان بعت جارية حاملا فولدت فأعتقها المشتري  
 وولدها فادعت الولد أتجوز دعواى وتردالى وتكون أم ولدى فى قول مالك أم لا  
 (قال) أما الولد فيلحق به نسبه وأما أم الولد فأنها ان لم تعتق فان مالكا قال فيها ان لم  
 يتهم فان أمثل شأنها أن تلحق به وترد أم ولد له فأما اذا أعتقت هى فأنى لا أحفظ  
 أنى سمعت من مالك فيه شيئا الا أنى أرى فيها أن العتق لا يرد بعد ان عتقت ولا  
 يقبل قوله ولا يرد عتق الجارية الا بينة ثبتت له وهو قول مالك ﴿قال ابن  
 القاسم﴾ وأنا أرى أن لا يفسخ عتق جارية قد ثبتت حريتها بقوله فترد اليه أمة وان  
 كان مثلها لا يتهم عليها فلا ترد اليه الا بينة ثبتت وأنا أرى أن يرد على المشتري الثمن  
 ولا ترد اليه الجارية بقوله ويكون الولاء للمشتري ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت  
 جارية فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر فادعت الولد أتعق على أم لا وتكون أم  
 ولدى أم لا فى قول مالك (قال) لا تكون أم ولدك ولا يكون ولدك ولا تعتق  
 عليك لانه ولد قبل تمام ستة أشهر من يوم اشتريت الام فالجمل لم يكن أصله فى  
 ملكك فلا يجوز دعواك فيه فى قول مالك (قال) وقال مالك كل من ادعى ولدا يستيقن  
 فيه كذبه لم يالحق به فهذا عندى مما يستيقن فيه كذبه ﴿قلت﴾ أفترضه الحد حين  
 قال هذا ولدى وقد جاءت به لاقل من ستة أشهر فى قول مالك (قال) لا أحفظه  
 عن مالك ولا أرى عليه الحد ﴿قلت﴾ أرأيت لو أنى بعت أمة لى فجاءت بولد  
 عند المشتري ما بينها وبين أربع سنين فادعى البائع الولد أيجوز ذلك ويثبت نسب  
 الولد وترد اليه الامة أم ولد (قال) نعم أرى ذلك له ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك  
 (قال) سألت مالكا عن الرجل يبيع الجارية فتلد فيدعى الولد قال يجوز دعواه الا أن  
 يتهم ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره من أصحاب مالك فى الرجل يبيع الجارية وولدها

وقد ولدت عنده أو ولدت عند المشتري الى مثل ما تلده النساء ولم يطأها المشتري ولا زوج أو باعها وبقي ولدها الذي ولدت عند البائع أو باع الولد وجسها ثم ادعى البائع الجارية وولدها وهي عند المشتري أو ادعى الولد عند المشتري وأمه عنده أو ادعى الجارية عند المشتري والولد عنده بأنه ابنه وقد أعتقها المشتري أو أعتقها أو أعتقه أو كاتب أو دبر أن ذلك كله إذا ادعاه الأول المولود عنده منتزع من المشتري منتقض فيه البيع حتى يرجع الى ربه البائع ولدًا وأمه أم ولد ويرد الثمن الى المشتري وإن كان معدما والجارية في يد المبتاع والولد أو الجارية بغير ولد وقد أحدث فيهما المشتري أو لم يحدث من العتق وغيره فقال بعض أصحابنا إذا لحق النسب رجعت اليه الجارية وأتبع بالثمن ديناً (وقال آخرون) ومالك يقول يرجع الولد لأنه يلحق بالنسب وتبقى الأم في يد المبتاع لأنه يتهم أن تكون بردها متعة له وتستخدم ولا يفرم ثمنها والولد يرجع الى حرية لا الى رق بالذي يصير عليه من الثمن وإذا لم تكن الولادة عنده ولا عند المشتري من أمة باعها فولدت عند المشتري من حين اشتراها الى ما لا تلحق فيه الانساب فلا تنتقض فيه صفقة مسلم أحدث فيهما المشتري شيئاً أو لم يحدثه لأن النسب لا يلحق به أبداً إلا أن تكون أمه أمة كانت له وولدت عنده أو عند غيره ممن باعها منه ولم يحزه نسب أو كانت عنده زوجة بقدر ما تلحق به الأنساب ويشبه أن يكون الولد ولده من حين زالت عنه والا فلا يلحق به أبداً (قال سحنون) هذا أصله كله وهو جيد

— في الرجل يدعي الملقوط أنه ابنه —

قلت ﴿أرأيت أن التقطت لقيطاً فجاء رجل فادعى أنه ولده أيا صدق أم لا (قال) بلغنى عن مالك أنه قال لا يصدق إلا أن يكون لذلك وجه مثل أن يكون رجلاً لا يعيش له ولد فيسمع قول الناس أنه إذا طرح عاش فيطرح ولده فالتقط ثم جاء يدعيه فإذا جاء من مثل هذا ما يعلم أن الرجل كان لا يعيش له ولد وقد سمع منه ما يستدل به على صدق قوله ألحق به اللقيط والا لم يلحق به اللقيط ولم يصدق مدعي

اللقيط الا بيينة أو بوجه ما ذكرت لك أو ما أشبهه ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره اذا علم أنه لقيط لم تثبت فيه دعوى لأحد الا بيينة تشهد ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الذي هو في يديه ان أقر أو جحد أن ينفع اقراره أو وجوده ﴿قال﴾ لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه شاهداً وشهادة واحد في الانساب لا تجوز وهي غير تامة عند مالك ولا عين مع الشاهد الواحد في الانساب ﴿قلت﴾ أرايت الذي التقطه لو ادعاه هو لنفسه أثبت نسبه منه ﴿قال﴾ لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه هو وغيره فيه سواء لا يثبت نسب الولد منه بقوله اذا عرف أنه التقطه ﴿قلت﴾ أرايت اذا ادعت المرأة لقيطاً أنه ولدها أيقبل قولها ﴿قال﴾ لا أرى أن يقبل قولها ﴿وقال أشهب﴾ أرى قولها مقبولا وان ادعته أيضاً من زنا الا أن يعرف كذبها

— في الرجل يدعى الصبي في ملكه أنه ابنه —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لعبد له أو لأمته له هؤلاء أولادي أيكونون أحراراً في قول مالك أم لا ﴿قال﴾ قال مالك القول قول السيد فيهم ما لم يأت بأمر يستدل به على كذب السيد في قوله هذا فاذا جاء بأمر يستدل به على كذب السيد لم يكن قوله بشئ ﴿قلت﴾ أرايت ان كان هؤلاء أب معروف أو كانوا محمولين من بلاد أرض الشرك أهذا مما يستدل به على كذبه قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت صبياً ولد في ملكي ثم بعت به فكث زماناً ثم ادعيت أنه ولدي أتجوز دعواي ﴿قال﴾ ان لم يستدل على كذب ما قال فهو ولده ويتراذان الثمن ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كان المشتري قد أعتق الغلام فادعاه البائع وقد كان ولد في ملكه أتجوز دعواه وينتقض البيع فيما بينهما وينتقض العتق ﴿قال﴾ ان لم يستدل على كذب البائع كان القول قول البائع ﴿قال سحنون﴾ وهذه المسئلة أعدل قوله في هذا الاصل ﴿قلت﴾ أرايت لو أن صبياً ولد في ملكي من أمي فأعتقته ثم كبر الصبي فادعيت أنه ولدي أتجوز دعواي ويثبت نسبه قال نعم ﴿قلت﴾ وان أ كذبنى الولد ﴿قال﴾ نعم تجوز الدعوى ولا يلتفت الى قول الولد ﴿قلت﴾ وهذا

قول مالك (قال) قال مالك تجوز دعواه اذا لم يتبين كذبه ﴿قلت﴾ فان اشترى جارية فولدت عنده من النذ فادعى الولد لم تجز دعواه حتى يكون أصل الحمل عنده وهذا مما يستدل به على كذبه في قول مالك (قال) نعم لا يجوز أن يدعي الولد ولا يثبت نسبه الا أن يكون أصل الحمل كان عنده في ملكه فاذا كان أصل الحمل في ملك غيره لم تجز دعواه في قول مالك في الولد الا أن يكون كان تزوجها ثم اشتراها وهي حامل فهذا تجوز دعواه

### ﴿ في الامة تدعى أنها ولدت من سيدها ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت أمة له ولدت منك وأنكر السيد تحلفه لها أم لا (قال) لا أحلفه لها لان مالكا لم يحلفه في المتق فكذلك هذه لا شيء لها الا أن تقيم رجلين على اقرار السيد بالوطء ثم تقيم امرأتين على الولادة فهذا اذا أقامته صارت أم ولد ويثبت نسب ولدها ان كان معها ولد الا أن يدعى السيد استبراء بعد الوطء فيكون ذلك له ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقامت شاهدين على اقرار السيد بالوطء وأقامت امرأة واحدة على الولادة أيحلف السيد (قال) ماسمعت من مالك في هذا شيئاً وأرى أن يحلف لانهما لو أقامت امرأتين ثبتت الشهادة على الولادة فهي اذا أقامت امرأة واحدة على الولادة رأيت اليمين على السيد

### ﴿ في المسلم يلتقط اللقيط فيدعى الذي أنه ابنه ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت اللقيط من أقام عليه بينة أيقضى له به وان كان في يدي مسلم فأقام ذمى البينة من المسلمين أنه ابنه أتقضى به لهذا الذمى وتجعله نصرانيا في قول مالك (قال) قال مالك في اللقيط يدعيه رجل ان ذلك لا يقبل منه الا بينة أو يكون رجلا قد عرف أنه لا يعيش له ولد فيزعم أنه فعله لذلك (قال ابن القاسم) فان من الناس من يفعل ذلك فاذا عرف ذلك منه رأيت القول قوله وان لم يعرف ذلك منه لم



يلحق به فاذا أقام البيعة عدولا من المسلمين فهذا أخرى أن يلحق به نصرانيا كان أو غيره ﴿قلت﴾ فما يكون الولد اذا قضيت به للنصراني وألحقته به أمسلا أم نصرانيا (قال) ان كان قد عقل الاسلام وأسلم في يد المسلم فهو مسلم وإن كان لم يعقل الاسلام قضى به لأبيه وكان على دينه

— في الحلاء يدعي بعضهم مناسبة بعض —

﴿قلت﴾ أرايت الحلاء اذا اعتقوا فادعى بعضهم أنهم اخوة بعض أوادعى بعضهم أنهم عصبية بعض أيصدقون أم لا (قال) قال مالك أما الذين سبوا أهل البيت أو النفر اليسير يتحملون الى الاسلام فيسلمون فلا أرى أن يتوارثوا بقولهم ولا تقبل شهادة بعضهم لبعض وأما أهل حصن يفتح أو جماعة لهم عدد كثير فيتحملون يريدون الاسلام فيسلمون فأنا أرى أن يتوارثوا بتلك الولادة وتقبل شهادة بعضهم لبعض وبلغني عن مالك أنه قال لا تقبل شهادة هؤلاء النفر القليل الذين يتحملون بعضهم لبعض الا أن يشهد شهود مسلمون قد كانوا ببلادهم قال فأرى أن تقبل شهادتهم (قال) ولم أسمع من مالك ولكن بلغني عنه وهو رأيي ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني مالك بن أنس قال حدثني الثقة عن سعيد بن المسيب أنه سمعه يقول ان عمر بن الخطاب أبي أن يورث أحداً من الاعاجم الا أحداً ولد في العرب (قال) وقال مالك وذلك الامر المجتمع عليه عندنا ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن مخزومة بن بكير ويزيد ابن عياض عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن المسيب عن عمر بن الخطاب مثله ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعمرو بن عثمان بن عفان وأبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مثله ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يحيى ابن حميد المماقري عن قرة بن عبد الرحمن عن ابن شهاب أنه قال قد قضى بذلك عمر ابن الخطاب وعثمان بن عفان. الآثار لابن وهب

﴿ في الامة بين الرجلين يطأنها جميعا فتحمل فيديان ولدها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الامة تكون بين الحرّ والمبد فتلد ولداً فيديان ولدها جميعا (قال)  
قال مالك في الجارية توطأ في طهر واحد فيديان جميعا ولدها انه يدعى لولدها القافة  
﴿ قلت ﴾ وكيف تكون هذه الجارية التي وطئها في طهر واحد أمي ملك لهما أم  
ماذا (قال) اذا باعها هذا وقد وطئها فوطئها المشتري في ذلك الطهر فهذه التي قال  
مالك يدعى لولدها القافة كانا حرين أو عبيدين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حملت أمة بين  
رجلين فادعي ولدها السيدان جميعا (قال) قال مالك في أمة وطئها سيدها ثم باعها  
فوطئها المشتري أيضاً واجتمعا عليها في طهر واحد انه يدعى لولدها القافة فكذلك  
هذا الذي سألت عنه عندي ولم أسمع من مالك انه يدعى لولدها القافة فان قالت  
القافة انهما قد اشتركا فيه جميعاً قيل للولد وال أبيهما شئت ﴿ قلت ﴾ فان كانت الامة  
بين مسلم ونصراني فادعيها جميعاً ولدها أو كانت بين حر وعبد فادعيها جميعاً ولدها  
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن يدعى لولدها القافة لان مالكا قال انما  
القافة في أولاد الامة فلا أبالي ما كان الآباء اذا اجتمعوا عليها في طهر واحد فانه  
يدعى لولدها القافة فيلحقونه بمن ألحقوه منهم ان ألحقوه بالحر فكسبيل ذلك وان  
ألحقوه بالمبد فكسبيل ذلك وان ألحقوه بالنصراني فكسبيل ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت  
ان جاءت بولد فادعاه المولىان جميعاً وأحدهما مسلم والآخر نصراني فدعى لهذا الولد  
القافة فقالت القافة اجتمعا فيه جميعاً وهو لهما فقال الصبي أنا أوالى هذا النصراني  
أتمكنه من ذلك أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن عمر قد قال  
ما قد بلغك أنه يوالى أيهما شاء فأرى أن يوالى أيهما شاء بالنسب ولا يكون الولد الا  
مسلياً ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول كان عمر بن الخطاب يليب أولاد أهل الجاهلية  
بابائهم في الزنا (وقال ابن القاسم) ولقد سمعت مالكا يقول ذلك غير مرة واحتج به  
في المرأة تأتي حاملا من العدو فتسلم فتلد توأمين انهما يتوارثان من قبل الاب وهما  
اخوان لام وأب (قال) وكان مالك لا يرى القافة في الحرائر لو أن رجلا طلق

أصرا أنه فتزوجت قبل أن تحيض فاستمر بها حمل كان مالك يراه للاول ويقول الولد  
للفراش لان الثاني لا فراش له الا فراش فاسد (قال) وبلغني عن مالك أنه قال فان  
تزوجها بمد حيضة أو حيضتين ودخل بها كان الولد للآخر اذا وضعت لتمام ستة  
أشهر لحق الولد بالآخر ﴿قلت﴾ أرايت ما ذكرت من قولك في الامة اذا  
اجتمعا عليها في طهر واحد فقلت اذا قالت القافة هو لهما جميعاً انه يقال للصبي وال  
أيهما شئت أهو قول مالك أم لا (قال) لا أدري ولكن رأيت مثله قول عمر بن  
الخطاب لان مالكا قال فيما أخبرتك انه يدعى لولد الامة القافة اذا اجتمعا عليها في  
طهر واحد وكذلك فعل عمر بن الخطاب ولكن الذي فعل عمر رضي الله تعالى عنه فعله  
في الحرائر في أولاد الجاهلية ﴿قلت﴾ أرايت ان مات الصبي قبل أن يوالى واحداً  
منهما وقد وهب له مال من يرثه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولو نزل هذا بي  
لأيت المال بينهما نصفين لانهما قد اشتركا فيه وقد كان له أن يوالى أيهما شاء فلما لم  
يوال واحد منهما حتى مات رأيت المال بينهما ﴿قلت﴾ أرايت كل من دعا عمر  
لاولادهم القافة في الذي ذكرت عن عمر أنه كان يليط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم انما  
كانوا أولاد زنا كلهم (قال) لا أدري أنكم كذلك أم لا الا أن مالكا ذكر لي  
ما أخبرتك أن عمر كان يليط أولاد أهل الجاهلية بالآباء في الزنا ﴿قلت﴾ فلو  
أن قوماً من أهل الحرب أسلموا أكنت تليط أولادهم بهم من الزنا وتدعو لهم  
القافة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن وجه ما جاء عن عمر بن الخطاب أن لو  
أسلم أهل دار من أهل الحرب كان ينبغي أن يصنع ذلك بهم لان عمر قد فعله وهو رأيي

﴿قلت﴾ في الرجلين يطآن الامة في طهر واحد فتحمل ﴿م﴾

﴿قلت﴾ أرايت الامة تكون بين الحر والمبد فتلد ولدأ فديعيان ولدها جميعاً (قال)  
قال مالك في الجارية توطأ في طهر واحد فديعيان ولدها جميعاً انه يدعى لولدها القافة  
﴿قلت﴾ وكيف هذه الجارية التي وطئها جميعاً في طهر واحد أهى ملك لهما أم  
ماذا (قال) اذا باعها هذا وقد وطئها فوطئها المشتري في ذلك الطهر فهذه التي قال

مالك يدعى لولدها القافة والتي هي لهما جميعا فوطئاهما في طهر واحد فاني أرى أن يدعى لهما القافة كانا حزين أو عبيدين<sup>(١)</sup> قلت ٠ أرايت ان وطئها هذا في طهر ثم

(١) وجد بالاصل هنا طيارة لم يؤثر لها في موضع مخصوص غير ان مافها من تعلقات موضوع الباب فأثبتناها هنا بحجروها وها هو نصها ٠ واذا كانت أمة بين رجلين فوطئها في طهر واحد دعى لولدها القافة فان ألحقوه بأحدهما ألحق به وان ألحقوه بهما ترك حق يكبر فيوالى من شاء منهما وقيل بل يكون ابنا لهما ولا يوالى واحدا دون واحد فان مات أحد أبويه أوقف له قدر ميراثه منه الى أن يكبر فان والاه أخذه وان والى الآخر فليرد ماوقف الى وريثة الاول ٠ فان مات الغلام بعد موت أحدهما فسد ابن القاسم أنه يؤخذ نصف ماوقف من الميت فيضاف الى ما عند الصبي ثم يكون نصف ما ترك للاب الحي والنصف لمن يرث الميت الاول لانه مالم يوال أحدهما فهو ابن لهما وقيل يرد ماوقف له الى وريثة الاول ويرثه الباقي وحده وهو قول أصبغ ٠ واذا كانت بين حر وعبد فان ألحقته القافة بالحر كان ولده وكان عليه نصف قيمة الامة وان ألحقته بالعبد كان الحر مخيراً لان ايلاد العبد لا يوجب لها حرمة أمهات الاولاد فان شاء تمسك بنصيبه وكان له نصف الامة ونصف ولدها رقيقا وان شاء قوم نصف الامة على العبد فان لم يكن له مال بيعت عليه كلها فيما لزمه من نصف القيمة وابن العبد في ملك السيد لا يباع عليه فيما لزمه من القيمة وقيل بل ذلك جنابة في رقة العبد يغير سيده في اسلامه أو في اقتدائه وان قلت القافة اشتركا فيه فقبل يقوم على الحر نصف الولد لتستتم ويقوم على الحر نصف الامة ثم لا تكون له بالتقويم أم ولد حتى يولدها ثانية يريد ان شاء العبد لان الولد منهما فكان الحر لم يولدها الا نصف ولد اذ بقية الولد للعبد وانما تكون أم ولد على قدر مالها من الولد وليس لها من جهة الحر الا نصف ولد فلهذا احتاج الى ايلادها ثانية وقيل ان نصف الحر من الامة يعتق ويبقى نصيب العبد على حاله حتى يموت فيرثه سيده ولا يقوم نصيب العبد من الصبي ويوقف الامر الى أن يكبر الصبي فان والى العبد كان نصفه حراً ونصفه رقيقاً وان والى الحر استتم عليه نصف الولد وفيه نظر لان العتق ليس من سبب الاب الذي يقوم عليه فان كان من سببه فلماذا أخر التقويم حتى يواله ٠ وان كانت بين كافر ومسلم فالحقته القافة بالكافر والامة كافرة فقبل يقوم عليه نصيب المسلم وتكون له أم ولد وقيل المسلم مخير يريد لان أم ولد الكافر ليست لها حرمة ٠ قال أصبغ في ثلاثة مسلم حر وعبد مسلم ونصراني وطئوا أمة في طهر واحد والامة مسلمة فقالت القافة اشتركا فيه فانه يعتق على المسلم والنصراني ولا يعتق على العبد ويكون للعبد قيمة نصيبه وان كانت الامة نصرانية عتق جميعها على الحر المسلم وقوم عليه نصيب العبد والنصراني ولو قالت القافة ليس هو لواحد منهم رفع الى قافة آخرين وقيل يكونون شركاء فيه ٠ واذا وقف الصبي بعد أن ألحق بهما جميعا ليبلغ حد الموالة فن ينفق عليه قال عيسى الشركاء جميعا وان بلغ فوالى أحدهما لم يرجع الذي لم يوال على الآخر بشئ ٠ وقال أصبغ النفقة على المشتري حتى يبلغ فان بلغ فوالى البائع رجع المشتري بما أنفق على البائع انتهى

وطئها هذا الآخر في طهر آخر (قال) الولد للآخر منهما اذا ولدته لسته أشهر فأكثر من يوم وطئها لان مالكا قال في الرجل يبيع الجارية فتحيض عند المشتري حيضة فيطؤها المشتري فتلد ان ولدها للمشتري اذا ولدته لسته أشهر وكذلك اذا كانت ملكا لهما فوطئها هذا ثم وطئها هذا بعد ذلك في طهر آخر ان الولد للذي وطئها في الطهر الآخر اذا جاءت به لسته أشهر فصاعدا وتقوم عليه ﴿قلت﴾ أفيجعل مالك عليه نصف الصداق (قال) لا أعرف من قول مالك نصف الصداق ولا أرى ذلك ﴿قلت﴾ أفيجعل عليه نصف قيمة الولد مع نصف قيمة الام (قال) ان كان موسرا كان عليه نصف قيمتها يوم وطئها ولا شيء عليه من قيمة الولد وان كان مفسرا كان عليه نصف قيمتها يوم حملت ونصف قيمة ولدها ويبيع نصفها للذي لم يطاء في نصف القيمة فان كان ثمنه كفافا بنصف القيمة اتبعه بنصف قيمة الولد وان كان أنقص اتبعه بما نقص مع نصف قيمة الولد ولا يباع من الولد شيء ويلحق بأبيه ويكون حرا وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت الجارية يبيعها الرجل فتلد ولدا عند المشتري فيدعيه البائع والمشتري وقد جاءت بالولد لما يشبه أن يكون من البائع ومن المشتري (قال) قال مالك في الجارية يطؤها المشتري والبائع في طهر واحد فتلد ولدا انه يدعي لولدها القافة فأرى مسئلتك ان كانا وطئها في طهر واحد دعي لولدها القافة وان كان بعد حيضة وولدت لاقل من ستة أشهر فهو للاول وان كانت ولدته لسته أشهر أو أكثر من ذلك فهو للمشتري وهذا قول مالك ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني الخليل بن مرة عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يفس رجلان امرأة في طهر واحد ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني أسامة بن زيد عن عطاء بن أبي رباح قال أتني عمر بن الخطاب بجارية قد تداولها ثلاثة نفر كلهم يطؤها في طهر واحد ولا يستبرئها فاستمر حملها فأمر بها عمر فحبست حتى وضعت ثم دعا عمر لها القافة فألحقوه برجل منهم فلحق به وقضى عمر عند ذلك ان من ابتاع جارية قد بلغت

الحيض فليتربص بها حتى تحيض قال ونكلمهم جميعا قال ابن وهب قال أخبرني  
 ابن أبي ذئب ويونس عن ابن شهاب مثله (قال يونس) قال ابن شهاب فأينهم ألحق به  
 كان منه وأمه أم ولد قال ابن وهب قال يونس قال أبو الزناد يماقبون ويدعي  
 لولدها القافة فيلحق بالذي يلحقونه به منهم والوليدة والولد للملحق به (وقال) يحيى  
 ابن سعيد كان سلفنا يقضون في الرهط يتداولون الجارية بالبيع أو الهبة فيطونها قبل  
 أن يستبرؤها بحیضة فتحمل ولا يدري ممن حملها ان وضعت قبل ستة أشهر فهو من  
 الاول وتعتق في ماله ويجلدون خمسين خمسين كل رجل منهم فان بلغت ستة أشهر  
 ثم وضعت بعد ستة أشهر دعي لولدها القافة فألحقوه بمن ألحقوه ثم أعتقت في مال  
 من ألحقوا به الولد ويجلد كل واحد منهم خمسين جلدة وان أسقطت سقطا معروفا  
 أنه سقط قضى بقيمتها عليهم وعتقت وجلد كل واحد منهم خمسين جلدة (قال) وان  
 مات قبل أن تضع فهي منهم جميعا ثمنها عليهم كلهم (قال) مضى بذلك أمر الولاة  
 قال سحنون قال أخبرني ابن وهب عن الليث بن سعد أن ابن شهاب حدثه عن  
 عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت دخل علي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم مسرورا تبرق أسارير وجهه فقال ألم تري أن مجززا أنظر آفقا  
 الى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال ان بعض هذه الاقدام لمن بعض قال ابن  
 وهب قال أخبرني رجال من أهل العلم عن أبي موسى الاشعري وكعب بن سور  
 الازدي وكان قاضيا لمربن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر بن عبد العزيز أنهم  
 قضوا بقول القافة وألحقوا به النسب والآثار لابن وهب

في الامة بين الرجلين يطوها أحدهما فتحمل أولا تحمل

قلت رأيت جارية بين رجلين وطئها أحدهما فلم تحمل أيكون على الذي  
 وطئها شيء في قول مالك (قال) قال مالك أرى أن تقوم على الذي وطئها حملت  
 أو لم تحمل الا أن يجب الذي لم يطأها اذا هي لم تحمل أن يتمسك بحقه منها ولا  
 يقومها على الذي وطئها فذلك له قلت ومتى تقوم اذا هي لم تحمل في قول مالك

أيوم وطئ أم يوم يقومونها (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن أرى  
 أن تقوم يوم وطئها (قال) وقال مالك ولاحد على الذي وطئ ولا عقوبة عليه (قال)  
 وليس نعرف نحن العقوبة من قول مالك وإنما قلت أنها تقوم عليه يوم وطئها من قبل  
 أنه كان ضامناً لها إن ماتت بعد وطئها حملت أو لم تحمل فمن أجل ذلك رأيت عليه  
 قيمتها يوم وطئها (قلت) أرايت إذا هي حملت والذي وطئها موسر (قال) قال  
 مالك تقوم على الذي وطئها إن كان موسراً (قلت) ومتى تقوم أيوم حملت أم  
 يوم تضع أم يوم وطئها (قال) قال مالك تقوم عليه يوم حملت (قلت) فإذا قومت عليه  
 أتكون أم ولد للذي حملت منه في قول مالك ويكون ولدها ثابت النسب منه قال  
 نعم (قلت) فإن كان الذي وطئها عديماً لأمال له (قال) بلنفي أن مالكا كان يقول  
 قديماً ولم أسمه منه أنها تكون أم ولد للذي وطئها وإن كان عديماً ويكون  
 نصف قيمتها ديناً على الذي وطئ يتبع به (قلت) فهل يكون عليه في قول مالك  
 القديم نصف قيمة الولد (قال) لا يكون عليه من قيمة الولد شيئاً لأنها حين حملت  
 ضمن فولدت وهو ضامن لها ألا ترى أنها لو ماتت حين حملت كان ضامناً لشريكه  
 نصف قيمتها وأما الذي هو قوله منذ أدركناه نحن والذي حفظناه من قوله أنه إن  
 كان موسراً قومت عليه وكانت أم ولده وإن لم يكن موسراً بيع نصفها الذي  
 كان للذي لم يطاء فيدفع إلى الذي لم يطاء فإن كان فيه نقصان عن نصف قيمتها  
 يوم حملت كان الذي وطئ ضامناً لنقص وولدها حر ويتبع أيضاً هذا الذي وطئ  
 بنصف قيمة الولد ويثبت نسب الولد ولا يباع نصف الولد وليس هو مثل أمه  
 في البيع وهذا رأيي والذي آخذه به (قلت) فهل يكون هذا النصف الذي بقي في  
 يدى الذي وطئ بمنزلة أم الولد أم حرة في قول مالك (قال) أرى أن يمتق هذا  
 النصف الذي بقي في يديه لأنه لا متعة له فيها ولأن سيد أم الولد ليس له فيها إلا  
 المتعة بها وليس له أن يستخدمها فلما بطل الاستمتاع بالجماع من هذه ولم يكن له أن  
 يستخدمها عتق عليه ذلك النصف وصار النصف الآخر رقيقاً لمن اشتراه (قال ابن



القاسم ﴿ ولقد سئل مالك وأخبرني بذلك من أثق به أنه سئل عن رجل وطى أمة له وهي أخته من الرضاة فحمت منه (قال مالك) يلحق به الولد ويدراً عنه الحد بملكه إياها وتمتق عليه لأنه إنما كان له في أمهات الاولاد الاستمتاع بالوطء وليس له أن يستخدمهن فإذا كان لا يقدر على أن يطأها ولا يستخدمها فهي حرة (قال) ونزلت بقوم فحكم فيها بقول مالك هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أنى اشتريت أنا ورجل أمة بيننا فجاءت بولد فادعيت الولد (قال) تقوم الأمة يوم حملت فيكون عليه نصف قيمتها يوم حملت ﴿ قلت ﴾ ولا يكون عليه نصف الصداق في قول مالك قال لا ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره إذا كانت الأمة بين رجلين فمدا عليها أحدهما فوطئها فولدت (قال) لاحد عليه ويعاقب أن لم يمدر بجهالة وتقوم عليه ان كان له مال فان لم يكن له مال كان الشريك بالخيار ان شاء ثبت على حقه منها وكان حق شريكه منها بحساب أم ولد واتبع شريكه بنصف قيمة الولد دينا عليه وان شاء أن يضمه ضمنه ويتبعه في ذمته وليس هو بمنزلة من أعتق نصيبا له في عبد بينه وبين رجل ولا شيء عنده فأراد الشريك أن يضمه فليس ذلك له عليه ولم يكن كالواطئ لأن الواطئ وطى حقه وحق غيره فأفسد حقه وحق غيره وأن الذى أعتق لم يحدث في مال شريكه إنما أعتق نصيبه وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم عليه ان كان له مال والا فقد عتق منه ما عتق فان أراد الشريك أن يحبس نصيبه ويرق له نصيب شريكه بحساب أم ولد فذلك له ولا يمتق على الشريك الواطئ نصيبه لأنه قد يشتري النصف الباقي ان وجد مالا فيكون له وطؤها الا أن يمتق المتمسك بالرق نصيبه فيعتق على الواطئ نصيبه لأنه لا يقدر على وطئها وليس له خدمتها ﴿ قلت ﴾ فان أيسر الشريك الذى وطى ولم يكن عنده مال ولم يضم شيئا فأراد المتمسك بالرق أن يضمه أو أراد هو أن تقوم عليه لليسر الذى حدث أو أطاع بذلك هل يكون نصفها الذى كان رقيقا بحساب أم ولد حتى يكون جميعا أم ولد (قال) لا تكون بذلك أم ولد لأنه لم يكن يلزم الواطئ

ان وجد مالا أن يلزم القيمة للرق الذي يرد فيها فكذا لا يلزم الذي له النصف  
أن يؤخذ بغير طوعه ولا تكون أم ولد إلا بما يلزم الواطئ بالجدة ويلزم الشريك  
بالقضية ﴿ قال سجنون ﴾ وهذه مسألة كثر الاختلاف فيها من أصحابنا وهذا  
أحسن ما علمت من اختلافهم

— ﴿ في الرجل يقر بالولد من زنا ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال زيت بهذه الامة فجاءت بهذا الولد وهو مني  
فجلدته الحدة مائة جلدة ثم اشترى الامة وولدها أثبت نسبه منه ويعتق عليه في قول  
مالك أم لا (قال) لا يثبت نسبه منه ولا يعتق عليه عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن كان  
الولد جارية فأراد أن يطأها بمد ما أقر بها (قال) قد أخبرتك أنه لا يكون له أن يطأها  
في قول مالك (قال) ولا يحل له ذلك أبداً

— ﴿ في الرجل يخدم الرجل جاريته سنين ثم يطؤها السيد فتحمل ﴾ —

﴿ قال ﴾ وسألته عن الرجل يخدم الرجل جاريته عشر سنين ثم يطؤها سيدها  
فتحمل منه (قال) ان كان له مال كانت أم ولد له وأخذ منه في مكانها أمة تخدم في  
مثل خدمتها ﴿ قيل له ﴾ فإن ماتت هذه الجارية (قال) فلا شيء له وهو أحب قوله  
الى وهذا الذي أرى أن يؤخذ منه أمة اذا حملت الأولى وقد اختلف فيها فقال بعض  
من قال تؤخذ منه القيمة فيؤاجر له منها فان ماتت الأولى قبل أن تنفذ القيمة رجع ما  
بقي الى السيد وان نفذت القيمة والاولى حية ولم تنقض السنون لم يرجع على سيدها بشيء  
وان انقضت العشر سنين وقد بقيت من القيمة بقية ردت الى السيد الذي أخذم

﴿ تم كتاب أمهات الأولاد من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

— \* \* \* \* \* —

﴿ ويليهِ كتاب الولاء والموارث ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴿

﴿ كتاب الولاء والموارث من المدونة الكبرى ﴾

﴿ في ولأء العبد يعتقه الرجل بأمره أو بغير أمره ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن أعتقت عبداً عن رجل بأمره أو بغير أمره لمن الولاء في قول مالك ( قال ) قال مالك الولاء للمعتق عنه ﴿ قلت ﴾ وسواء أن كان المعتق عنه حياً أو ميتاً فهو سواء وولأء هذا المعتق للذي أعتق عنه في قول مالك ( قال ) نعم ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك سعد بن عبادة أخبرنا بذلك مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري أن أمه أرادت أن توصي ثم أخرت ذلك الى أن تصبح فهلكت وقد كانت همت بأن تعتق ( قال ) عبد الرحمن فقلت للقاسم بن محمد أينفعها أن أعتق عنها فقال القاسم ان سعد بن عبادة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمي هلكت وليس لها مال أينفعها أن أعتق عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فأعتق عنها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني جرير ابن حازم الازدي انه سمع الحسن يذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له أعتق عنها وتصدق فانه سينالها وان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتقت عن عبد الرحمن بن أبي بكر رقاباً كثيرة بعد موته ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني عقبة بن نافع عن يحيى بن سعيد انه قال من أعتق رقبة عن أحد فالولأء لمن كانت الصفاة عنه ﴿ قال سحنون ﴾ ومن الدليل على أن ولأءه للذي أعتق

عنه وميراثه له ان السواائب الذين يعتقون سائبة لله ان ولاءهم للمسلمين وميراثهم لهم وان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعتقوا السواائب ولم يرثوهم وكان ولاؤهم وميراثهم للمسلمين قال ذلك ابن أبي الزناد عن أبيه ان عمر بن عبد العزيز كتب بذلك الى بعض عماله أن يجعل ميراثهم في بيت مال المسلمين وان سالما أعتقته امرأة من الانصار سائبة فقتل فلم يأخذ ورثتها من ميراثه شيئاً ذكر ذلك سفيان بن عيينة عن أبي طوالة الأنصاري وان عمر بن الخطاب قال ميراث السائبة لبيت مال المسلمين ويعقل عنه المسلمون (وقال) أبو الزناد وربيعة وابن شهاب ميراثه لبيت مال المسلمين (وقال) قبيصة بن ذؤيب كان الرجل اذا أعتق سائبة لم يرثه وان عبد الله بن عمر أعتق سائبة فلم يرثه وقال هؤلاء ويعقل عنهم المسلمون (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن الحرث أنه قال أعتق عبد الله بن عياش رجلاً يقال له العلمين سائبة وكان عبد الله بن عياش لا يقر بولائه لانه سائبة (قال سحنون) وانما معنى السائبة كأنه أعتق عن المسلمين اذ كانوا يرثونه ويعقلون عنه ولو كان ولاؤه للذي أعتقه لورثه ولكان العقل على عاقلة ألا ترى أن عمر بن عبد العزيز وابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن يحملون عقله على بيت المال لأن الميراث لهم

— في ولاء العبد يمتقه الرجل عن العبد —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أعتقت عبدي عن عبد رجل لمن ولاؤه ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن ولاءه لسيد المعتق عنه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أعتق العبد المعتق عنه بعد ذلك أيجر ولاءه ( قال ) لا لان مالكاً قال في عبد أعتق عبده بأذن سيده ثم أعتقه سيده بعد ذلك انه لا يجزى الولاء ﴿ قال سحنون ﴾ وذكر ابن وهب أن ابراهيم النخعي سئل عن عبد كان لقوم فأذنوا له أن يتناع عبداً فيعتقه ثم باعوا العبد بعد ذلك فقالوا الولاء لمواليه الاولين الذين أذنوا له ( وقال أشهب )<sup>(١)</sup> يرجع اليه الولاء لانه عقد عتقه يوم عقده ولا اذن للسيد فيه ولا رد

(١) تدبر قول أشهب فانه رد على المسئلة الاولى اه من هامش الاصل

❦ في ولاء العبد يمتقه سيده عن الرجل على مال ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو قال رجل لرجل أعتق عبدك على ألف درهم أضمنها لك أتكون عليه الألف ان أعتق الرجل عبده أم لا (قال) نعم المال عليه عند مالك ❦ قلت ❦ ولمن الولاء (قال) للذي أعتق في قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان قال رجل لرجل أعتق عبدك على أن أدفع اليك كذا وكذا تنجما علي وتمجلا للعبد عتقه (قال) لا بأس بذلك والمال لازم للرجل كان نقداً أو الى أجل . فان كان عتق العبد الى أجل والمال حال أو الى أجل فلا خير فيه لاني سألت مالكا عن الرجل يعطي الرجل مالا على أن يدبر عبده قال مالك لا خير في ذلك لانه لا يدري أيم عتق العبد أم لا (قال ابن القاسم) لان العبد لو هلك قبل الاجل الذي أعتق له ذهب مال هذا الرجل باطلا وكذلك الكتابة أيضا انها غير جائزة من وجه الفرر لان سيد العبد ان مات العبد قبل أن يؤدي هذا الذي كاتبه من عنده جميع الكتابة ذهب مال الرجل باطلا لان العبد لم يعتق فهذا لا يجوز وانما يجوز من هذا اذا عجل السيد العتق كان الذي جعل للسيد حالا أو الى أجل فهو جائز (وقال مالك) والولاء للذي أعتق وأخذ المال وكذلك قال مالك ابن أنس في رجل دبر عبده فأعطاه رجل مالا على أن يعجل عتقه ففعل ان ذلك جائز والمال لازم للرجل وهو جائز للعبد والولاء للسيد

❦ في ولاء العبد يمتقه الرجل عن امرأة العبد باذنها أو بغير اذنها ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن امرأة حرة تحت عبيد أعتقت عبيد عنها أفسد النكاح أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يفسخ النكاح لانها لم تملكه وانما جعلنا الولاء لها بالسنة والآثار ❦ قلت ❦ أرايت ان قالت امرأة حرة تحت عبد لسيد زوجها أعتق زوجي عني على ألف درهم أفسد النكاح في قول مالك (قال) أرى أن يفسد النكاح ولم أسمع من مالك فيها شيئا لانها في هذا الباب قد اشتريته حين أعطته ألف درهم على أنه حر عنها وقولها له أعتقه عني بألف درهم

انما هذا اشتراء ولها ولاؤه وقد قال أشهب لا يفسد النكاح لانها لم تملكه ﴿ قال  
سحنون ﴾ وقول أشهب أحسن

﴿ في ولاء العبد يعتقه الرجل عن أبيه وعن أخيه النصراني ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من أعتق عبداً عن أبيه وهو نصراني أو مسلم أو عن أخيه وهو  
نصراني أو مسلم ( قال ) قال مالك الولاء للذي أعتق عنه اذا كان مسلماً ( قال ابن  
القاسم ) وأرى ان أعتق عبداً مسلماً عن نصراني فلا ولاء له وهو لجماعة المسلمين بمنزلة  
النصراني يعتق المسلم اذا كان المعتق مسلماً فان كان نصرانياً فولاؤه لأبيه ان أسلم أبوه

﴿ في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني ثم يسلم بعد ان يعتقه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانياً أعتق عبداً له نصرانياً فأسلم العبد بعد ما أعتق وللسيد  
ورثة مسلمون أ يكون ولاء هذا العبد المعتق حين أسلم لورثة هذا النصراني اذا  
كانوا مسلمين وان كان النصراني الذي أعتق حياً أو ميتاً ( قال ) نعم لأنه قد كان الولاء  
له اذا كان نصرانياً فلما أسلم العبد المعتق لم يرثه سيده من قبل أنه لا يرث المسلم  
النصراني فان مات العبد المعتق وسيده علي نصرانيته وللسيد ورثة أحرار مسلمون  
رجال فيراث المولى الذي أسلم لهم دون النصراني الذي أعتق والنصراني في هذه  
الحال بمنزلة الميت لا يحجب ورثته عن أن يرثوا ماله ولا يرث هو وكل من لا يرث  
فلا يحجب عند مالك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان أسلم السيد  
رجع اليه ولاء مواله قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانياً أعتق عبداً له نصرانياً  
وللسيد أب مسلم أو أخ مسلم أو ابن مسلم أو عم أو ابن عم أو رجل من عصبته مسلم  
أو ابن ابن مسلم فأسلم العبد المعتق ثم مات عن مال أ يكون ميراثه لقرباه سيده المسلم  
أم لا في قول مالك ( قال ) نعم ميراثه لمن ذكرت والولاء بمنزلة النسب ألا ترى أن هذا  
النصراني لو كان له ابن مسلم فمات ووالده نصراني ولو والده عصبه مسلمون ان ميراث  
الابن لعصبته المسلمين فكذلك ولاء مواله ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانياً من بني

تغلب أعتق عبداً له نصارى ثم أسلموا بعد ذلك فهلكوا عن مال من يرثهم (قال)  
عصبة سيدهم ان كانوا مسلمين يعرفون ﴿قلت﴾ وما جنوا بعد اسلامهم هؤلاء  
الموالى فعقل ذلك على بنى تغلب قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً من العرب  
نصرانياً أعتق عبداً له والبيد نصراني ثم أسلم العبد بعد ذلك أ يكون ولاؤه لجميع  
المسلمين أم لقوم هذا العربي النصراني (قال) بل ولاؤه لقوم هذا العربي النصراني  
ولا يكون ولاؤه لجماعة المسلمين وهو مثل النسب ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نصرانياً  
أعتق عبداً له الى أجل من الآجال فأسلم العبد قبل محل الأجل (قال) أرى ذلك على  
مثل تدبير النصراني وكتابته ان العبد اذا أسلم يؤاجر المدبر وتباع كتابة المكاتب  
وكذلك المعتق الى أجل هو أثبت أنه يؤاجر فان مضى الاجل كان حراً ﴿قلت﴾  
ولمن ولاؤه (قال) للمسلمين ما دام سيده على نصرانيته ﴿قلت﴾ فان أسلم  
النصراني أ يرجع اليه الولاء قال نعم ﴿قلت﴾ ولم رددت اليه الولاء والعق حين وقع  
والعبد مسلم فلم لا تجعل ولائه لجميع المسلمين ولا ترده الى النصراني بعد ذلك (قال)  
لان حرمة انما ثبتت له اليوم بما عقد له قبل اليوم ألا ترى لو أن عبداً أعتق عبداً  
له بغير اذن سيده ثم أعتقه سيده وهو لا يعلم بما صنع عبده لزم العبد عتق عبده  
بما صنع وولائه يرجع اليه ليس لسيده منه شيء ﴿قلت﴾ ولا يشبه عبد العبد ما هنا  
لان عبد العبد قد تمت حرمة حين أعتقه العبد الاسفل (قال) لا من قبل أن حرمة  
لم تكن تامة الا من بعدما أعتق السيد عبده الاعلى فهناك تمت حرمة العبد الاسفل  
وهذا قول مالك فهذا يدل على جميع مسائلك انك انما تنظر أبداً في هذا كله الى  
عقد العتق يوم وقع فان كان المعتق نصرانياً وسيده نصرانياً فأسلم العبد بعد ذلك فان  
سيده ان أسلم رجع اليه ولاؤه فان كان يوم عقد له العتق كان العبد مسلماً فبتل له  
عتقه أو أعتقه الى أجل فأسلم السيد قبل مضى الاجل فانه لا شيء له من ولائه  
انما ينظر في هذا الى عقد العتق يوم عقده السيد للعبد كان العتق الى أجل أو بآنا فان  
كان العبد يوم عقد له العتق مسلماً والسيد نصراني لم يسلم فلا شيء للسيد من الولاء فان



كان العبد نصرانيا يومئذ والسيد نصراني فأسلم العبد وأسلم السيد النصراني فان  
الولاء يرجع اليه

❦ في ولاء أم ولد النصراني ❦

❦ قلت ❦ أرايت أم ولد النصراني الذي ان أسلمت فأعتقت عليه في قول مالك  
لمن يكون ولاؤه في قول مالك ( قال ) لجميع المسلمين ❦ قلت ❦ أرايت ان أسلم  
سيدها بعد ذلك هل يرجع اليه ولاؤه ( قال ) نعم لان مالك قال في مكاتب الذي  
اذا أسلم فأدى كتابته ان ولاءه للمسلمين فان أسلم سيده بعد ذلك رجع اليه ولاؤه  
لانه كان عقد كتابته وهو على دينه فكذلك أم ولده

❦ في ولاء العبد المسلم يعتقه النصراني ❦

❦ قلت ❦ أرايت عبد النصراني اذا أسلم فأعتقه سيده لمن ولاؤه في قول مالك ( قال )  
لجميع المسلمين ❦ قلت ❦ فان أسلم السيد بعد ذلك أيرجع اليه ولاؤه أم لا في قول  
مالك ( قال ) قال مالك لا يرجع اليه ولاؤه ❦ قلت ❦ فافرق ما بين هذا وبين  
مكاتبه وأم ولده في قول مالك وقد قال مالك في أم ولده ومكاتبه انه ان سلم  
رجع اليه ولاؤه ( قال ) لان العتق قد كان وجب عليه في أم ولده وفي مكاتبه في حال  
نصرانيتهما وهذا العبد الذي أسلم فأعتقه بعد اسلامه لم تجب فيه حرية الا بعد اسلامه  
فلم يجب لهذا النصراني فيه ولاؤه في حال نصرانيته وانما وجب الولاة فيه لهذا  
النصراني بعد اسلام العبد لانه انما أعتقه بعد اسلامه فلا يثبت لهذا النصراني فيه ولاء  
وولاؤه لجميع المسلمين ولا يرجع اليه ولاؤه بعد ذلك ان أسلم ❦ قلت ❦ فلو أن نصرانيا  
له عبد نصراني فأسلم العبد واشترى عبداً مسلماً فأعتقه وللنصراني الذي أعتق ورثة  
مسلمون أحرار رجال أليكون لهم من ولاء هذا العبد الذي أعتقه هذا النصراني شيء  
أم لا ( قال ) قال مالك لا يكون لهم من الولاة شيء والولاة لجميع المسلمين ❦ قال ❦ وقال  
مالك وان أسلم النصراني الذي أعتق لم يكن له من ولاءه قليل ولا كثير ولا يرجع

إليه الولاء وقد ثبت لمن وقع له الولاء يوم وقع العتق بمنزلة النسب ولا يزول بمد ذلك كما لا يزول النسب وأما ما ذكرت من ورثته المسلمين فلا شيء لهم من هذا الولاء لأنه لم يثبت فصاحبهم الذي أعتقه فلذلك لا يكون لهم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً من العرب من بني تغلب وهو نصراني أعتق عبداً له والعبد مسلم أ يكون ولاؤه لبني تغلب أم لجماعة المسلمين في قول مالك (قال) قال مالك ولاؤه لجماعة المسلمين ألا ترى أن ولد هذا التغلبي النصراني لو كانوا مسلمين فأعتق الأب وهو نصراني عبيداً له من المسلمين إن ولأه العبيد لجماعة المسلمين ولا يكون ولاؤهم لولده فولده أقرب إليه من عصبته وهذا ولده لا شيء لهم من هذا الولاء فالمناسبة في هذا أخرى أن لا يكون لهم هذا الولاء.

### ﴿ في ولأه مدبر النصراني يسلم ﴾

﴿قلت﴾ قد برز الذي إذا أسلم (قال) قال مالك يؤاجر وتكون الاجرة للسيد ولا يترك يخدم النصراني فان مات النصراني على نصرانيته وله مال يخرج هذا المدبر من ثلثه عتق عليه وان لم يكن له مال يخرج من ثلثه عتق عليه مبلغ ثلثه ورق من المدبر مابق فان كان ورثة النصراني نصارى بيع عليهم مارق من المدبر وان لم يكن له ورثة من النصارى فارق من هذا المدبر فهو لجميع المسلمين (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وان كان ورثة النصراني مسلمين أ يكون لهم ولاؤه (قال) نعم لهم الولاء لان الاب قد ثبت له الولاء بالتدبير الذي كان في النصراية

### ﴿ في ولأه العبد يعتقه العبد باذن سيده أو بفير اذن سيده ﴾

﴿قال﴾ وقال مالك ما أعتق العبد باذن سيده فولأه لسيده ولا يرجع الى العبد وان أعتق العبد فهو مخالف للمكاتب في هذا وما أعتق العبد من عبيده مما لم يأذن له فيه سيده فلم يعلم به حتى عتق العبد جاز عتقه وولاؤه للعبد دون السيد (قال لي ابن القاسم) وذلك لان العبد حين أعتقه سيده تبعه ماله فحين تبعه ماله جاز عليه عتق عبده الذي

كان أعتقه لان سيده لم يكن رده قبل ذلك في الرق فأعتقه حين أعتقه ولم يستثن ماله فجاز عتق العبد في عبده الاول ولو استثنى السيد مال عبده فسخ عتق العبد الذي كان أعتق بغير اذن سيده ورد رقيقا الى السيد لان السيد قد استثناه ولان السيد كان له أن يرده اذا علم بذلك قبل أن يمتق عبده ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكان مالك يجيز عتق العبد اذا أعتق عبده باذن سيده قال نعم ﴿قلت﴾ وكان مالك يجيز عتقه اذا أعتقه بغير اذن السيد ثم أعتق السيد العبد الاعلى قبل أن يعلم بمتق الثاني (قال) نعم كما فسر لك

### ❦ في ولاء العبد المسلم يكتبه النصراني ❦

﴿قلت﴾ أرايت النصراني اذا كاتب عبده والعبد مسلم ثم أسلم السيد قبل أداء الكتابة (قال) فان ولاء المكاتب اذا أدى لجميع المسلمين ولا يرجع الى السيد ولاؤه وانما ينظر اليه يوم عقد له العتق ولا ينظر الى العتق يوم وقع ألا ترى لو أن نصرانيا كاتب نصرانيا ثم أسلم العبد بيعت كتابته فاذا أدى عتق وكان ولاؤه للنصراني اذا أسلم ﴿قلت﴾ لم نظرت الى حاله يوم عقد له العتق ولا تنظر الى حاله يوم وقع العتق (قال) لانه حين عقده ما عقد صار لا يستطيع رده ويجب له وانما ينظر الى حاله تلك حين وجب ولا ينظر الى ما بعد ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا يدلك على ما أخبرتك من عتق النصراني وتدييره وكتابه العبد النصراني قبل أن يسلم العبد ثم اسلم العبد

### ❦ في ولاء العبد النصراني يكتبه المسلم ❦

﴿قلت﴾ أرايت عبدا نصرانيا لمسلم كاتبه فاشترى هذا النصراني عبدا نصرانيا فكتابه فأسلم المكاتب الاسفل فم يبع كتابته وجهلا ذلك حتى أديا جميعا فعتقا لمن ولاء هذا النصراني المكاتب الاعلى في قول مالك (قال) لسيدته وميراثه لجميع المسلمين فان أسلم كانت ميراثه لسيدته وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ فلمن ولاء مكاتبه الاسفل وقد أدى للنصراني (قال) لمولى النصراني ﴿قلت﴾ فان ولد لهذا النصراني أولاد

فأسلموا بعد أداء كتابته فهل كوا عن مال من برهم (قال) مولى النصراني الذي كاتبه  
﴿قلت﴾ وكذلك لو أعتق النصراني عبداً مسلماً بعد ما أدى كتابته وهل كوا عن  
مال لمن ولاؤهم (قال) لجماعة المسلمين لأن ولاؤهم لم يثبت للنصراني حين أعتقهم وهم  
مسلمون فلذلك لا يكون ذلك لمولى النصراني أيضاً ﴿قلت﴾ ولم جعل له ولاء مكاتب  
مكاتبه إذا أسلم وولاء ولده إذا أسلموا وهو لا يرث ولده الذين ولد لهم ولا الذي كاتب  
لأنه نصراني (قال) إنما منته ميراث هذا النصراني لاختلاف الدينين لا لغير ذلك ألا  
ترى أن هذا النصراني نفسه إن أسلم كان سيده الذي كاتبه هو وارثه دون المسلمين  
فكذلك أولاده الذين هم على الإسلام هو وارثهم وكذلك مواله الذين أسلموا بعد  
العتق هو وارثهم لأنه مولاهم وهو مولى مولاهم أيضاً ألا ترى أنه لا يرث مسلم  
نصرانياً ﴿قلت﴾ فلم قلت في عبيد النصراني إذا هو أعتقهم وهم على الإسلام إن ولاؤهم  
لجميع المسلمين ولا يكون ولاؤهم لسيدهم إن أسلم ولا لسيده النصراني (قال) لأنه حين  
أعتقهم ثبت ولاؤهم لجميع المسلمين فلا يرجع الولاء بعد ذلك إلى أحد من الناس ألا ترى  
أن هذا النصراني الذي أعتقهم لو أسلم وكان له ولد مسلمون لم يرجع إليه ولا إليهم ولاؤهم  
فكذلك موالى النصراني هم بمنزلة كل من كان لا يرجع إلى النصراني من الولاء إذا  
أسلم النصراني فليس لسيده من ذلك الولاء شيء وكل ولاء إذا أسلم النصراني يرجع  
إليه ذلك الولاء فهو ما دام النصراني في حال نصرانيته لسيده النصراني الذي أعتق  
النصراني ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن نصرانياً أعتق عبداً له نصرانياً ثم أسلم المعتق  
وللسيد ولد مسلمون ورثوا مولى أبيهم فكذلك إذا أعتق عبداً نصرانياً فولد له أولاد  
فأسلموا ثم ماتوا وكان له ولد نصراني فأسلموا ورثهم مولى أبيهم النصراني لأنه لو  
كان للنصراني الذي أعتق أولاد على الإسلام ورثوا مواله الذين أسلموا بعد  
العتق فكذلك مواله في هذا بمنزلة واحدة

﴿قلت﴾ في ولاء ولد الأمة تمتق وهي حامل به وأبوه حر

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أعتق أمة له وهي حامل وزوجها حر لمن ولاء هذا الولد

الذى فى بطنها فى قول مالك (قال) للمولى الذى أعتق الام لأن ما فى بطنها قد  
 مسه الرق ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أعتق أمة وهى حامل من زوج حر فولدت  
 ولداً لمن ولأه هذا الولد فى قول مالك (قال) للمولى الذى أعتقها ﴿ابن وهب﴾ وأخبرنى  
 محمد بن عمرو عن ابن جريح عن عطاء بن أبى رباح فى حر تزوج أمة فأعتق ما فى  
 بطنها (قال) ولاؤه للذى أعتقه وميراثه لأبيه (قال) وأخبرنى يحيى بن أيوب عن يحيى  
 ابن سعيد أنه قال فى عبد وامرأته أمة لهما ولد فأعتق قبل أبيه ثم أعتقت أمه قال  
 فإن أبويه يرثانه ما بقيا فإذا هلك أبواه صار ولاؤه الى من أعتقه ولا يجر الوالد ولأه  
 ولده ﴿قال سحنون﴾ وقاله ابن شهاب وقال ( وألوا الارحام بعضهم أولى ببعض  
 فى كتاب الله )

﴿ فى ولأه العبد تدبره أم الولد أو تعتقه بأذن سيدها أو بفير اذنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد أن يجوز عتقها عبدها أو تديرها أو كتابتها (قال) لا يجوز  
 ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن كان لم يعلم السيد بذلك حتى أعتقها أو مات عنها (قال)  
 سبيلها على ما وصفت لك فى عتق العبد إذا أذن لها السيد كان الولاء للسيد ولم يرجع  
 اليها وإن لم يأذن لها السيد كان الولاء لها ﴿ قلت ﴾ فالمكاتب إذا أذن له سيده فى  
 عتق عبده فأعتقه ثم عتق المكاتب أيرجع ولاؤه الى المكاتب فى قول مالك قال نعم  
 ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بين أم الولد وبين المكاتب (قال) لأن المكاتب لم يكن للسيد  
 أن ينزع ماله وأم الولد كان له أن ينزع مالها فلذلك كان كما وصفت لك فى عتقها

﴿ فى ولأه عبيد أهل الحرب إذا خرجوا اليها فأسلموا ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ بلغنى ان مالكا قال فى عبيد لأهل الحرب أسلموا ثم انى ساداتهم  
 أسلموا وخرجوا اليها بعدهم مسلمين (قال) العبيد أحرار ولا يردون الى الرق (وبلغنى)  
 عن مالك أنه قال ولاؤهم لأهل الاسلام ولا يرجع الى ساداتهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
 لو أن عبيداً من عبيد أهل الحرب خرجوا اليها فأسلموا ثم قدم ساداتهم بعد ذلك

فأسلموا (قال) قد ثبت ولاء العبيد لأهل الاسلام ولا يرجع الى ساداتهم الولاء أبداً في قول مالك لأن ولاءهم حين أسلموا ثبت لأهل الاسلام كلهم ﴿قلت﴾ فلم رددت الولاء في المسئلة الاولى (قال) لأن المسئلة الاولى قد كانوا أعتقوهم بينة ثبت قبل اسلام العبيد فلما أسلموا رجع اليهم الولاء لانهم هم أعتقوهم وفي هذه المسئلة انما أعتق العبيد الاسلام ولم يعتقهم ساداتهم فذلك لا يرجع اليهم الولاء.

﴿ في ولاء عبيد أهل الحرب يسلمون بعد ما أعتقهم ﴾  
﴿ ساداتهم ثم يسلم ساداتهم بعد ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن قوماً من أهل الحرب أعتقوا عبيدآلهم ثم ان العبيد خرجوا اليها فأسلموا ثم خرج ساداتهم بعد ذلك فأسلموا يرجع اليهم ولاؤهم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الولاء هاهنا بمنزلة النسب اذا قامت البينة على عتقهم ايهم مثل أهل حصن أسلموا جميعاً ثم شهد بعضهم لبعض بعتق هؤلاء أو كان في أيديهم قوم من المسلمين أسارى أو تجار فشهدوا على عتقهم ايهم رجع اليهم الولاء بمنزلة النسب اذا ثبتت البينة على النسب ألحقته بنسبه فكذلك الولاء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك قال مالك في النسب والولاء بمنزلة النسب هاهنا

﴿ في ولاء العبد النصراني يمتقه النصراني فيسلم الممتق ﴾  
﴿ ويهرب السيد الى دار الحرب فيسيبه المسلمون ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً من النصراني من أهل الذمة أعتق عبيدآله نصراني ثم أسلم العبيد الذين أعتق فهرب السيد الى دار الحرب وتقض المهد ثم ظهر عليه أهل الاسلام بعد ذلك فسبوه ثم أسلم أرجع اليه ولاء عبيده الذين أعتق وهو عبد الا أنه قد أسلم (قال) نعم يرجع اليه ولاء عبيده حين أسلم ولا يرثهم الا أن يمتق ﴿قلت﴾ فهل يرث هؤلاء الموالى سيده الذي هو له مادام العبد في الرق قال لا ﴿قلت﴾ ولا يشبه هذا مكاتب المكاتب اذا أدى المكاتب الثاني كتابته قبل الاول

ثم مات عن مال (قال) نعم لا يشبهه لان مكاتب المكاتب انما كانه المكاتب الاعلى وهو مكاتب لسيده وهؤلاء أعتقهم هذا العبد يوم أعتقهم وهو حرّ الا أن الرق مسه بعد ذلك ﴿قلت﴾ فلو أعتق السيد هذا العبد أيكون ولاؤهم لهذا العبد المعتق قال نعم ﴿قلت﴾ ويجر ولاءهم الى سيده الذي أعتقه قال لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لان ولاءهم حين أعتقهم السيد لو أن سيدهم أسلم وهو عبد كان ولاؤهم لجميع المسلمين وان لم يسلم فهو أيضاً لجميع المسلمين فهو في الحالتين جميعاً لجميع المسلمين فلا ينتقل ذلك عن المسلمين للرق الذي أصابه ولكن ان أعتق هو نفسه فهم مواليه لانه هو أعتقهم ولا يجر ولاءهم الى مواليه ولا ينقلهم عن أهل الاسلام (قال) وكذلك ولده الذين أسلموا قبل أن يؤسرانه لا يجر ولاءهم لان ولاءهم قد ثبت لجميع المسلمين ولكن ما أعتق بعد عتق السيد اياه أو ولده له بعد ذلك في حال الرق من ولد فان ولاء هؤلاء للسيد الذي أعتق العبد

﴿في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني فيسلم المعتق ويهرب السيد﴾  
﴿الى دار الحرب فيسببه المسلمون فيصير في سهران عبده فيعتقه﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً من النصارى أعتق عبداً له فأسلم العبد المعتق وهرب السيد نصرانياً ناقضاً للعهد الى دار الشرك فسبى بعد ذلك فصار في سهران عبده الذي أعتق فأعتقه بعد ذلك وأسلم أيكون ولاء كل واحد منهما لصاحبه (قال) نعم كذلك ينبغي لان الولاء بمنزلة النسب فقد كان ولاء هذا العبد المعتق للنصراني الذي هرب ثم سبى فصار له رقيقاً فأعتقه فأسلم فصار ولاؤه للعبد المعتق فقد صار ولاء كل واحد منهما لصاحبه مثل النسب يرث كل واحد منهما صاحبه ان هلك عن مال (قال) والولاء انما هو نسب من الانساب وكذلك سمعت مالكا يقول الولاء نسب ثابت



❦ في ولاء العبد يبتاعه الرجل ثم يشهد مشتريه على بائه بعتقه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً اشترى عبداً من رجل فشهد هذا المشتري أن البائع قد كان أعتقه والبائع ينكر (قال) قال مالك لو أن رجلاً شهد على رجل بأنه أعتق عبداً له أو على أبيه بعد موته بأنه أعتق عبداً له في وصيته فصار العبد إليه في حظه واشترى الشاهد العبد أنه يمتق عليه ❦ قلت ❦ ولمن ولاؤه (قال) للذي زعم هذا أنه أعتقه ❦ قلت ❦ اتحفظه عن مالك (قال) كذلك قال لي مالك أنه يمتق عليه فأما الولاء فهو رأيي ❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى رجل أمة من رجل فأقر أنها قد كانت ولدت من سيدها الذي باعها (قال) سمعت مالكا يقول من اشترى عبداً فأقر بأنه حرّ فإنه يمتق عليه فأرى أم الولد اذا أقر لها رجل بأنها أم ولد لبائنها وقد اشتراها هذا الذي أقر أنها بهذه المنزلة انه يؤخذ باقراره الا أني لا أرى أن تمتق الساعة حتى يموت سيدها لاني أخاف أن يقر سيدها بما قال هذا المشتري فتصير أم ولد له ولا أرى للذي اشتراها عليها سبيلا ❦ قلت ❦ أرايت ان أقررت أني بعت عبدي هذا من فلان فان فلانا أعتقه وفلانا يحدد ذلك (قال) أراه حرّاً لأن مالكا قال في رجل شهد على رجل بعتق عبده فردت شهادته ثم اشتراه بعد ذلك قال يمتق عليه بقضاء ❦ قالت ❦ فلمن ولاؤه (قال) للذي شهد له أنه أعتقه (قال أشهب) لا يمتق عليه الا أن يقر بعد ما اشتراه بأن سيده قد كان أعتقه فان ولاءه للذي أعتق عليه وليس للأول من ولائه شيء فأما الولاء فليس قول أشهب الا أنه قول كثير من أصحابنا

❦ في ولاء العبد يدبره المكاتب أو يعتقه باذن سيده أو بغير اذن سيده ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا دبر عبده أيجوز أم لا (قال) ان علم بذلك السيد فرد تدبيره بطل تدبيره وان لم يعلم بذلك حتى أدى الكتابة وعقّق كان العبد مدبراً ❦ قلت ❦ وكذلك لو دبر عبد عبده كان بهذه المنزلة (قال) قال مالك هو مثل الذي أخبرتك من عتق العبد ❦ قلت ❦ أرايت المكاتب أيجوز عتقه أم لا في قول مالك

(قال) لا يجوز عتقه عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أعتق المكاتب عبدا له فلم يعلم سيده بما صنع من ذلك حتى أدى كتابته وعتق أينفذ عتق عبده ذلك أم لا (قال) قال مالك اذا لم يعلم سيده حتى يؤدي كتابته فان عتق ذلك العبد جائز وليس له أن يرده ﴿قلت﴾ وكذلك صدقة ماله ان علم بذلك السيد كان له أن يرده (قال) نعم كذلك قال مالك قال وما رد السيد من ذلك من عتق أو صدقة ثم عتق المكاتب لم يلزم المكاتب ذلك الا أن يشاء ﴿قلت﴾ وهذا المكاتب الذي أجزت عتق عبده حين أدى كتابته لمن تجعل ولاء ذلك الممتق (قال) قال مالك ولاؤه للمكاتب (قال مالك) وان أعتق المكاتب أيضا عبده باذن سيده ثم عتق المكاتب فان الولاية يرجع اليه اذا عتق

﴿قلت﴾ في ولاء العبد بعتقه المكاتب عن غيره على مال ﴿قلت﴾

﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا أعتق عبده على مال أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا أعتقه على مال يدفعه اليه من غير مال هو للعبد فذلك جائز اذا كان على وجه النظر لنفسه وان كان انما أعتقه على مال للعبد يأخذه منه فان ذلك لا يجوز لأن هذا انما أعتق عبده وأخذ منه مالا كان له فلا يجوز له هذا العتق لأن المكاتب لو أعتق عبده بغير اذن سيده لم يجوز لأن مالا كان في المكاتب اذا كاتب عبده على وجه النظر لنفسه فان ذلك جائز وكذلك عتقه اياه على مال يأخذه منه من غير ماله ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا أتى الى مكاتب أو أتى الى عبد مأذون له في التجارة فقال له أعتق عبدك هذا عني ولك ألف درهم ففعل أيجوز العتق في قول مالك (قال) قال مالك بينهما جائز وأرى هذا بيما وأراه جائزا ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مكاتبا أمه رجل فقال أعتق عبدك هذا أيها المكاتب على ألف درهم ولم يقل عني أيجوز هذا العتق أم لا (قال) العتق جائز اذا كانت الالف ثمنًا للعبد أو أكثر من ثمنه ﴿قلت﴾ ولئن الولاية (قال) للمكاتب اذا أدى فمتق كان الولاية له وان عجز المكاتب كان الولاية لسيد المكاتب ولا يكون للسدي أعطاه الالف من الولاية قليل ولا كثير وتلزمه

الألف درهم ﴿قلت﴾ ولم جعلت الألف درهم لازمة له ولم تحصل له بمن الولاء شيئاً (قال) ألا ترى لو أن رجلاً أتى إلى رجل فقال أعتق عبدك ولم يقل عني على ألف درهم فأعتقه إن الألف لازمة له وإن الولاء للذي أعتق لأنه لم يقل عني فكذلك المكاتب هو في ذلك بمنزلة الحر لأن المكاتب لو كاتب عبداً له على وجه النظر جازت الكتابة وإن كره ذلك السيد فإن أدى المكاتب كتابته كان له ولاية مكاتبه الذي كاتبه وإن عجز كان ولاه مكاتبه لسيده وهذا الآخر قول مالك وما قبله رأيي

— ﴿وفي ولاية العبد النصراني يعتقه المسلم فيهرب إلى دار الحرب﴾ —  
 ﴿ثم يسيبه المسلمون فيصير في سهمان رجل فيعتقه﴾

﴿قلت﴾ أرايت النصراني إذا أعتقه رجل من المسلمين فهرب النصراني إلى دار الحرب فسيب بعد ذلك أيكون رقيقاً في قول مالك (قال) نعم يكون رقيقاً لأن كل من نصب الحرب على أهل الإسلام ممن لم يكن على دين الإسلام فهو في ﴿قلت﴾ فإن سبي بعد ذلك فأعتقه الذي صار في سهمانه لمن يكون ولاؤه الأول أم للثاني (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ولاؤه للثاني ﴿قلت﴾ فإن كان قبل أن يلحق بدار الحرب مراغماً لأهل الإسلام كان أعتق عبيداً له نصارى في بلاد المسلمين قبل لحاقه فلحق بعد ما أعتقهم أو كان تزوج نصرانية حرة فولدت له أولاداً ثم أسلموا لمن يكون ولاه مواله أولئك وولاه ولده أيكون ذلك للمولى الثاني أم للمولى الأول (قال) أراه للمولى الأول ولا يكون للمولى الثاني من ذلك الولاء شيء لأن ذلك قد ثبت لمولاه الأول قبل أن يلحق النصراني بدار الحرب فلا ينتقض ذلك الولاء بلحاقه إلى دار الحرب لأن الولاء ثبت وإنما ينتقض ولاؤه نفسه لأنه قد عاد في الرق وليس ذلك الولاء مما يجره إذا وقع في الرق ثانية فأعتق لأن مواله أولئك أعتقهم وهو حر وولده أولئك ولدوا وهو حر فثبت ولاؤهم لمولاه الأول وإنما يجر الولاء إذا كان عبداً فتزوج امرأة حرة فاولد له في حال العبودية من ولد

فهو يجر ولأههم إذا أعتق وإن تداوله موال وكانت امرأته هذه تلد منه وهو في ملك أقوام شتى يتداولونه فاشتراه رجل فأعتقه فهذا يجر ولأه ولده كلهم الذين ولدوا له من هذه الحرية لأنهم ولدوا له وهو في حال الرق وما ولد له في حال الحرية أو أعتقهم ثم مسه الرق بعد ذلك فإنه لا يجر ولأههم لأن ولأههم قد ثبت للمولى الأول

❦ في ولأه العبد يشتره أخوه أو أبوه أو ابنه فيعتق عليهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أني اشتريت أخي فيعتق عليّ أياكون لي ولأؤه (قال) نعم لك ولأؤه عند مالك ❦ قلت ❦ وكذلك لو أن امرأة اشترت ولدها فيعتق عليها أياكون مولاهما قال نعم ❦ قال ❦ وقال لي مالك لو أن امرأتين اشتريا أباهما فأعتق عليهما فهلك فانهما يرثان الثلثين بالنسب والثلث بالولاء إذا لم يكن ثم وارث غيرهما

❦ في ولأه ولد المكاتب من المكاتب وولد المدبرة من المدبر ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن مكاتباً لرجل تزوج مكاتبه لرجل آخر فولدت أولاداً في كتابتها ثم أدى الأب والام الكتابة فأعتقا وأعتق الولد لمن ولأه الولد في قول مالك (قال) لمولى الام لأنهم إنما عتقوا بعتق أمهم وإنما كانوا في كتابة الام وكذلك المدبر لو تزوج مدبرة لغير مولاه فولدت له أولاداً كانوا على تدبير أمهم بعتقون بعتقها وبرقون برقها وكذلك ولد المكاتب ويكون ولأه ولد المدبرة وولأه المكاتب لمولى الام وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت لو أن مكاتبه ثمت حر أو نعت مكاتب عملت في حال كتابتها فأدت وهي حامل ثم وضعت بعد ما أدت لمن ولأه هذا الولد (قال) ولأؤه لسيد الأمة لأنه قد مسه الرق حين كانت به حاملاً وهي مكاتبه لأنها ان وضعت قبل أن تؤدي كتابتها فهو معها في كتابتها وإن وضعت بعد أداء الكتابة فقد مسه الرق افر هو في بطنها ألا ترى لو أن رجلاً أعتق أمته وهي حامل فوضعت بعد ما عتقت ووالده عبد ثم أعتق ان هذا الولد مولى لمولى الأمة لأن الرق قد مسه ولا يجر الأب ولأه وهذا قول مالك في هذا الآخر

﴿ في ولاء الحربى يسلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن امرأة من أهل الحرب قدمت بأمان فأسلمت لمن ولاؤها في قول مالك (قال) لجميع المسلمين ﴿ قلت ﴾ فإن سبي والدها بعد ذلك فأعتق وأسلم أيجر ولاءها في قول مالك أم لا (قال) نعم وما سمعت من مالك فيه شيئاً ﴿ قلت ﴾ ولم قلت في هذه أنه يجزى ولاءها وقت في المسئلة الاولى اذ لحق بدار الحرب فسبي ثم أعتق انه لا يجزى ولاء ولده الذين ولدوا في حال حريته (قال) أولاده الذين ولدوا قبل أن يلحق بدار الحرب قد ثبت ولاؤهم لمن كان له الرق في أبيهم فأعتقه فجزى ولاء ولده بمنقه اياهم فهذا ولاء قد ثبت لرجل بمنقأ أبيهم وأما التي أسلمت فلم يثبت ولاؤها لأحد من عتق من أعتقها أو من قبل عتق أبيها ولم يمسهارق قط فلما أعتق هذا أباه بعد ما سبي صار ولاؤها لهذا الذي أعتق أباه لأنه لم يستحق أحد من الناس ولاءها من قبل الرق ولم يستحق أحد من الناس ولاءها برق كان له في أبيها أو في جدها ﴿ قلت ﴾ أليس قد قلت ان المبد النصراني اذا أعتقه رجل فولد له أولاد من حرة نصرانية فأسلموا ثم لحق النصراني بدار الحرب فسبي ثم صار في سهمان رجل فأعتقه انه لا يجزى ولاءهم ولا يجزى من الولاء الا ولاء كل ولد كان له في حال عبوديته (قال) انما قلت لك هذا في كل ولد قد استحق ولاءهم مولى أبيهم انه ان رجع في الرق ثم عتق لم ينتقل ولاء ولده عن موالهم الذين ثبت لهم الولاء وأما هذه البنت التي أسلمت قبل أبيها ثم سبي أبوها ثم أسلم بعد ذلك فانه يجزى ولاءها لأنه ليس لأحد عليها نعمة عتق ولم يكن لأحد على أبيها نعمة عتق قبل هذا المتق الذي حدث فيهم فلذلك جزى ولاءها

﴿ في ولاء أولاد المكاتب الاحرار من المرأة الحرة ﴾

﴿ يموت ويدع وفاة بكتابته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت مكاتبات وترك أولاداً حدثوا في كتابته وأولاداً من امرأة



❦ في ولاء الذمي يسلم وجناته ❦

❦ قلت ❦ أرايت من أسلم من أهل الذمة أعقلهم في بيت المال أم لا في قول ( قال )  
نعم عقلهم في بيت المال في قول مالك ❦ قلت ❦ وكذلك جريرة موالهم يكون ذلك  
في بيت المال في قول مالك ( قال ) نعم لانه قال فيهم أنفسهم ان جريرتهم في بيت المال  
فمواليهم بمنزلتهم ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من أهل العلم عن زيد بن ثابت  
وعبد الله بن مسعود ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح أنهم كانوا يقولون فيمن  
يموت ولا يعرف له عصة ولا أصل يرجع اليه انه يرثه المسلمون ❦ قال سحنون ❦  
وقد كتب أبو موسى الاشعري الى عمر بن الخطاب يذكر أن ناسا يموتون عندهم  
ولا يتركون رحالهم ولا ولاء فكتب عمر أن ألحق أهل الرحم برحمهم فان لم يكن  
رحم ولا ولاء فأهل الاسلام يرثونهم ويعقلون عنهم ❦ قال سحنون ❦ قال يزيد بن  
عياض سئل عمر بن عبد العزيز عن من أسلم من أهل الجزية من اليهود والنصارى  
والمجوس فقال من أسلم من أهل تلك الملل فهو مسلم عليه ما على المسلمين وله  
ما للمسلمين وليست عليه الجزية وميراثه لذى رحم ان كان فيهم مسلم يتوارثون كما  
يتوارث أهل الاسلام فان لم يكن له وارث مسلم فيرثه في بيت مال الله يقسم بين  
المسلمين وما أحدث من حدث في بيت مال الله الذي بين المسلمين يعقل عنهم منه  
❦ قال ❦ وقال مالك من أسلم من الاعاجم البربر والسودان والقبط ولا موالى لهم فجر  
جريرة فمقله على جماعة المسلمين وميراثه لهم ❦ قال سحنون ❦ وقد أبى عمر بن  
الخطاب أن يورث أحداً من الاعاجم الا أحداً ولد في العرب وقد كانت الاجناس كلها  
في الزمان الاول وليس اسلام الرجل على يدي رجل بالذي يجر ولاءه ( وقال يحيى  
ابن سعيد ) من أسلم من أهل الذمة على يدي رجل مسلم فان ولاءه للمسلمين عامة  
كما كانت جزية للمسلمين عامة ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني سفيان بن عيينة عن  
مطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء الا لذى نعمة ( وقال مالك ) لا يرث أحد أحد  
الا بنسب قرابة أو بولاء عتاقة ❦ ابن وهب ❦ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب



أن عمر بن الخطاب قال من أسلم من أهل الذمة كان ولاؤه للمسلمين وهم يعقلون عنه

— في الوصية للرجل بمن يعتق عليه وولائه —

﴿قلت﴾ أ رأيت من أوصى لرجل بمن يعتق عليه اذا ملكه فقبل أولم يقبل ( قال ) هو حر على كل حال قبل أولم يقبل اذا حمله الثالث والولاء للموصى له ان قبل أولم يقبل فهو للموصى له . وبدأ على أهل الوصايا كانه انما أوصى أن يعتق عليه وبدأ على أهل الوصايا ( قال مالك ) وأرى ان لم يحمله الثالث فان قبل عتق منه ما حمل الثالث وقوم عليه مابقي وكان الولاء له وان لم يقبل قال علي بن زياد عن مالك سقطت الوصية ( قال ابن القاسم ) وان أوصى له بشقص منه فهو مثل ذلك سواء ان قبل عتق عليه مابقي وقوم عليه وكان له الولاء وان لم يقبل لم يعتق من العبد الا ما أوصى به وان كان الثالث يحمله فلا يعتق عليه الا الجزء الذي أوصى له به وبدأ على أهل الوصايا ولا يقوم عليه مابقي . وان أوصى ليتيم أو لسفيه بشقص ممن يعتق عليه أو أوصى له به كله فلم يحمله الثالث قبله وليه لم يعتق منه الا ذلك ولم يقوم عليه وليس للولي أن يقول لا أقبله وأن يردده والولاء لليتيم فيما أعتق عنه ﴿قلت﴾ أ رأيت اذا أوصى رجل لرجل بأبيه أو بانه فأبى أن يقبل الوصية فأت الموصى والموصى له يقول لا أقبل الوصية أيعتق أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك يعتق وان لم يقبله الموصى له وبدأ على أهل الوصايا كما يبدأ المعتق على أهل الوصايا وكان الولاء له ﴿قال سحنون﴾ وقال أشهب لأنه في ترك قبول الوصية مضار اذا كان الثالث يحمله وليس يلزمه فيه تقويم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار

— في ولاء العبد النصراني يعتقه المسلم وجنانيته —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن عبداً نصرانياً أعتقه رجل من المسلمين فجر النصراني جريرة أيعقل عنه هذا المسلم وقومه أم لا في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا أرى أن يعقل عنه قوم الذي أعتقه جريرته ﴿قلت﴾ فعل من عقله ( قال ) أراه على

جميع المسلمين لان ميراثه لجميع المسلمين لان مالكا قال ليس على النصراني اذا اعتقه المسلم جزية (قال مالك) وميراثه لجميع المسلمين اذا لم تكن له قرابة يرثونه من أهل دينه (قال مالك) ولا أرى عليه الجزية فلما لم يجعله مالك من أهل الجزية لم يحمل عنه أهل الجزية جريرته اذا لم تكن له منهم ذمة ولا يجعل مالك ميراثه للذي اعتقه فتكون جريرته على سيده وانما جريرته على جميع المسلمين لانهم ورثته ولو أن رجلا قتله كان العقل على الذي قتله لجميع المسلمين يرثون ذلك ويكون ذلك العقل على قوم القاتل ان كان من المسلمين وله عاقلة تعقل عنه وهذا قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن مالكا وغير واحد ذكروا أن يحيى بن سعيد حدثهم أن اسماعيل بن أبي حكيم حدثهم أن عمر بن عبد العزيز أعتق عبداً له نصرانيا فتوفي قال اسماعيل فأمرني عمر بن عبد العزيز أن آخذ ميراثه فأجعله في بيت مال المسلمين وانما لم يرثه مولاه الذي أعتقه لاختلاف الدينين (قال أشهب) ألا ترى أن ابن عمر ذكر عنه يحيى بن أيوب عن موسى بن عقبة عن نافع أنه قال لا يرث مسلم كافراً الا الرجل عبده أو مكاتبه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل ملتين ولقول عمر بن الخطاب لا يرث أهل الملل ولا يرثونا

﴿ في ولاء المبد بعتقه القرشي وفي القيسي وجنائه والى من ينتمي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً من فريش وآخر من قيس أعتقا عبداً بينهما فجنى المبد جنابة قتل خطأ أيكون نصف العقل على فريش ونصف العقل على قيس في قول مالك (قال) قال مالك لو أن قوماً اجتمعوا على قتل رجل خطأ وهم من قبائل شتى فإن العقل على جميع تلك القبائل فكذلك هذا المبد المعتق عقل جنابته على قيس وعلى فريش ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا المبد المعتق كيف يكتب مهادته أيكتب القرشي أم القيسي (قال) قال مالك يكتب مولى فلان بن فلان القرشي وفلان بن فلان القيسي



❦ في ولاء العبد النصراني يعتقه القرشي والنصراني وجناته ❦

❦ قلت ❦ وكذلك لو أن عبداً نصرانياً بين رجل من أهل الذمة ورجل من قريش أعتقه جميعاً فجنى جنابة أيكون نصفها على قريش ونصفها على أهل الذمة إذا كان العبد نصرانياً (قال) لا ولكن نصفها على أهل خراج مولاة الذي أعتقه أهل بلده الذين يؤدون معه خراجه ونصفها على بيت المال لأن هذا المسلم لا يرث هذا العبد لأنه نصراني ❦ قلت ❦ فإن أسلم العبد قبل أن يجنى جنابة ثم جنى (قال) يكون نصف عقل جناته في بيت المال ونصفه على قريش قوم مولاة ❦ قلت ❦ لم (قال) لأن القرشي حين أسلم العبد صار وارثاً لما أعتق والذي انقطعت وراثته من حصته التي أعتقها لإسلام العبد وصار ذلك لجميع المسلمين فصار في بيت المال جريرة ذلك النصف ❦ قلت ❦ فإن أسلم مولاة النصراني بعد ذلك (قال) يرجع إليه ولاؤه ويكون ما جنى بعد ذلك خطأ نصفها في بيت المال ونصفها على قوم القرشي

❦ في ولاء الملقوط والنفقة عليه وجناته ❦

❦ قلت ❦ أرايت مالكا كان يقول اللقيط حر (قال) نعم وولاؤه للمسلمين يعقلون عنه ويرثونه (قال) وقال مالك من أنفق على اللقيط فأثام نفقته على وجه الحسنة ليس له أن يرجع عليه بشئ ❦ قلت ❦ فإن كان للقيط مال وهب له أرجع عليه بما أنفق في ماله (قال) نعم يرجع عليه ❦ قلت ❦ أرايت اللقيط أيكون ولاؤه لمن التقطه (قال) قال مالك ولاؤه لجميع المسلمين كلهم ولا يكون ولاؤه لمن التقطه ❦ قلت ❦ أرايت جنابة اللقيط على من هي (قال) هي على بيت مال المسلمين ❦ قلت ❦ وميراثه للمسلمين (قال) نعم وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت اللقيط أيكون مولى لمن التقطه في قول مالك قال لا ❦ قلت ❦ ولمن ولاؤه (قال) لجميع المسلمين عند مالك ❦ قلت ❦ أرايت اللقيط أيكون له أن يوالى من شاء في قول مالك (قال) لا وولاؤه لجميع المسلمين عند مالك ❦ قال ابن وهب ❦ وإن علي بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز

قالا اللقيط حر قال عمر بن عبد العزيز ونفقته على بيت المال

❦ في ولاء العبد يشتري من الزكاة فيعتق ❦

❦ قال ❦ وقال مالك وانما تفسير وفي الرقاب أن يشتري رقبة يبتدئها فيعتقها فيكون ولاؤها لجميع المسلمين ❦ قال ❦ ولقد سألتنا مالكا عن عبد تحته حرة له منها أولاد أحرار يشتري من الزكاة فيعتق لمن ولاء ولده ( قال ) قال مالك ولاؤه لجميع المسلمين ويحرر ولاء ولده الأحرار ❦ قال ❦ وقال مالك ولو أن عبداً تزوج حرة فولدت له أولاداً فاشتري العبد من زكاة المسلمين فأعتق فإن ولاء ولده تبع له ويصير ولاؤه وولاء ولده لجميع المسلمين

❦ في ولاء موالى المرأة وعقل موالها ❦

❦ قلت ❦ أرايت المرأة على من عقل موالها ولن ميراثهم في قول مالك ( قال ) قال مالك عقل ما جبر موالها من جريرة على قومها وما تركوا من ميراث فهو لولد المرأة ان كان لها ولد وان كانت ميتة فان لم يكن لها ولد فلولد الولد الذكور من ولد ولدها دون الاناث ❦ قلت ❦ والى من ينتمى مولى هذه المرأة الى قوم ولدها أو الى قوم المرأة وكيف تكتب شهادته ( قال ) ينتمى الى قوم المرأة كما كانت المرأة تنتمى ❦ ابن وهب ❦ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني رجال من أهل العلم أن عليا والزبير اختصما في موالى أم الزبير وهي صفية بنت عبد المطلب فقال علي أنا عصبتها وأنا أولى بموالها منك يا زبير وقال الزبير أنا ابنها وأنا أرضها وأولى بموالها منك يا علي فقضى عمر بن الخطاب للزبير بموالى أم الزبير وهم آل إبراهيم منهم عطاء ومسافر بن إبراهيم ❦ قال ابن شهاب ❦ ثم اختصم الناس فيهم حين هلك ولد المرأة الذكور وولد ولدها فردوا الى عصبة أمهم ولم يكن لعصبة ولد المرأة من ولاتهم شيء ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من أهل العلم أن عمر بن الخطاب قضى بالميراث للزبير وبالمقل على عصبتها فان مات الزبير رجع الى عصبتها ❦ مالك بن

أنس ﴿ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن أباه أخبره أنه كان جالسا عند أبان بن عثمان فاختصم اليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة تحت رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له إبراهيم بن كليب فماتت المرأة وتركها مالا وموالى فورثها ابنها وزوجها ثم مات زوجها ثم مات ابنها فقال ورثة ابنها لنا ولأولاد الموالى قد كانت ابنها أحرزة وقال لجهنيون ليس كذلك إنما هم موالى صاحبتنا فإذا مات ولدها فلنا ولاؤهم ونحن نرثهم فقضى أبان بن عثمان للجهنيين بولاء الموالى ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرنا رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن شهاب ويحيى بن سعيد أن الموالى يرجعون إذا هلك ولدها إلى عصبته

﴿ في ولأء ولد المعتقة من الرجل المسلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أعتقت أمة لي فزوجتها من رجل أسلم من أهل الذمة فولدت منه أولادا لمن ولأء أولادها لأب أم لموالى الأم في قول مالك (قال) قال مالك كل حرة تزوجها حر فالولأء للأب كان من أهل الذمة فأسلم أو من عليه بالعق فأسلم ويرث ولده عند مالك كل من كان يرث أباه إذا كان الأب ميتا ﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلا أسلم فكان ولأؤه لجميع المسلمين فتزوج امرأة من العرب أو من الموالى معتقة فولدت أولادا ثم مات ومات الأولاد بعده لمن ميراثهم ولن ولاؤهم في قول مالك (قال) قال مالك إن كل ولد يولد للحر من حرة فهو تبع للأب فولأء هؤلاء لجميع المسلمين وميراثهم لجميع أهل الإسلام عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلا أسلم من أهل الذمة فتزوج امرأة معتقة أو امرأة من العرب فولدت له أولادا لمن ولأء الولد (قال) لجميع المسلمين وإنما الولد هاهنا تبع للأب وهذا قول مالك

﴿ في بيع الولأء وصدقته وهبته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت بيع الولأء وصدقته وهبته أيجوز في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك

عند مالك (قال ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وعلى  
ابن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وسعيد بن المسيب أن الولاء لحمة كالنسب  
لا يباع ولا يوهب (وقال ابن مسعود) أبيع أحدكم نسبه (وقال) ابن شهاب  
ومكحول وربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله

### في انتقال الولاء

قلت (أرأيت المرأة الحرة إذا كانت تحت المملوك فولدت له أولاداً فأعتق  
المملوك أيجر ولأه ولده في قول مالك قال نعم) قلت (أرأيت الجد إذا أعتق أيجر  
ولأه ولده في قول مالك قال نعم) قلت (وجد الجد إذا أعتق أيجر ولأه ولده  
ولد ولده إذا أعتق) قال (قال مالك الجد يجر ولأه ولده وجد الجد بمنزلة الجد  
(مالك بن أنس) عن هشام بن عروة وربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن  
العوام اشترى عبداً فأعتقه ولذلك المبدأ أولاد من امرأة حرة فلما أعتقه قال الزبير  
ابن العوام هم موالى وقال موالى الأم هم موالينا فاختصموا في ذلك إلى عثمان بن عفان  
ف قضى بولائهم للزبير بن العوام إلا أن هشاماً ذكره عن أبيه (قال ابن وهب)  
وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وأبي أسيد صاحب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن مسعود وعلى بن أبي طالب وعمر بن  
عبد العزيز وربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الأب يجر الولاء إذا أعتق الأب (قال)  
سميد بن المسيب أن مات أبوه وهو عبد فولأه ولده لموالى أمهم (وقال مالك)  
الامر المجتمع عليه عندنا على ذلك وإنما مثل ذلك مثل ولد الملاعة يتنسب الزمان  
من دهره إلى موالى أمه فيكونون هم موالىه إن مات ورثوه وإن جر جريرة عقلوا  
عنه ثم إن اعترف به أبوه لحق بأبيه وصار إلى موالى أبيه وصار ميراثه لهم وعقله  
عليهم وبجلد أبوه الحد إذا اعترف به وكذلك ولد الملاعة من العرب إن اعترف به أبوه  
صار بمنزلة هذا الذي وصفنا وإنما ورثه من ورثه من قبل أن يتعرف به لأنه لم يكن  
له نسب ولا عصبه فلما ثبت نسبه رد إلى أصله وعصبته

### ❦ في شهادة النساء في الولاء ❦

❦ قلت ❦ أرايت شهادة النساء أتجوز على الولاء في قول مالك ( قال ) قال مالك لا تجوز شهادة النساء على الولاء ولا على النسب ❦ قلت ❦ أرايت ان شهدن على السماع في الولاء أتجوز شهادتهن في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تجوز على السماع ولا على غيره في الولاء ولا في النسب لا تجوز شهادتهن على الولاء ولا على النسب على حال من الحالات ❦ قال سحنون ❦ ألا ترى أن شهادتهن في التقت لا تجوز فكيف في الولاء والولاء هو نسب وقد قال ربيعة وابن شهاب لا تجوز شهادتهن في التقت (وقال مكحول) لا تجوز شهادتهن الا حيث أجازها الله في الدين

### ❦ في الشهادة على الشهادة في الولاء ❦

❦ قلت ❦ أرايت الشهادة على الشهادة أتجوز في الولاء في قول مالك ( قال ) نعم قال مالك وشهادة الرجلين تجوز على شهادة عدد كثير

### ❦ في الشهادة على الشهادة في سماع الولاء ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان شهدا على أنهما سمعا أن هذا الميت مولى لفلان هذا لا يلمان له وارثا غير هذا ( قال ) قال مالك اذا شهد شاهدان على السماع أو شهد شاهد واحد أنه مولاة أعترفه ولم يكن الا ذلك من البينة فان الامام لا يعجل في ذلك حتى يثبت فان جاء أحد يستحق ذلك والا قضي له ❦ قال ❦ وقال لنا مالك وقد نزل هذا بلدنا وقضى به ❦ قال ❦ وقال مالك وان لم يكن الا قوم يشهدون على السماع فانه يقضى له بالمال مع يمين الطالب ولا يجر بذلك الولاء (وقد قال) أشهب بن عبد العزيز ويكون له بذلك ولاؤه وولاء ولده بشهادة السماع. وكذلك لو أقر رجل أن فلانا مولاى ثم مات ولم يسئل أمولى عتاقة رأيت مولاة ورأيت وارثا بالولاء ❦ قلت ❦ فان كان شاهد واحد على السماع أيحلف ويستحق المال في قول مالك ( قال ) ما سمعت من



مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يحلف مع الشاهد الواحد على السماع ولا يستحق بمن المال شيئاً لأن الشهادة على السماع انما هي شهادة على شهادة فلا تجوز شهادة واحد على شهادة غيره ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره ألا ترى لو شهد له شاهد واحد على الولاء بالبت أو على النسب بالبت لم يكن له أن يحلف مع شاهده ويستحق المال لأن المال لا يستحق حتى يثبت النسب والولاء والنسب لا يثبت بأقل من اثنين ألا ترى أن مالكا يقول في الاخ يدعيه أحد اخوته انه لا يحلف معه ولا يثبت له شيء من المال في جميع المال لانه لا يثبت له المال الا بآيات النسب والنسب لا يثبت الا باثنين فلا يكون لهذا أن يحلف واكن يكون له فيما في يدي أخيه ما يصيبه منه على الاقرار به مثل أن يكونا أخوين أقر أحدهما بأخ وأنكره الآخر فانه يكون للمقر له فيما في يدي المقر ثا في يديه وهو السدس من الجميع (وقال غيره) وانما استحسن له في المال أن يكون له مع يمينه اذا لم يكن للمال طالب لانه ليس ثم نسب يلحقه في المولى الذي شهد فيه شاهد على أنه مولاه أو شهد شاهدان على السماع ألا ترى أن الاخ يقر بأخ وليس له غيره ان ذلك يوجب له المال ولا يثبت له نسب

❦ في شهادة ابني الم لابن عمهما في الولاء ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد أعمامى على رجل مات أنه مولاي وأن أبى أعتقه (قال) سمعت مالكا وسئل عن ابني عم شهدا على عتق لابن عمهما قال مالك ان كانا ممن يتهمان على قرابتهما أن يجرا بذلك ولاء فلا أرى ذلك يجوز وان كانا من الابعاد ممن لا يتهمان أن يجرا بذلك ولاء ولعل ذلك يرجع اليهما يوما ما ولا يتهمان عليه اليوم (قال مالك) فشهادتهما جائزة في مسئلتك ان كانا هو مال يرثه وقد مات مولاه ولا ولد لمولاه ولا موالى فشهادتهما جائزة لانهما لا يجران بشهادتهما الى أنفسهما شيئاً فان كان لموالى الميت ولد أو موال يجز هؤلاء الشهود بذلك الى أنفسهم شيئاً يتهمون عليه لقعددهم لمن شهدوا له لم أر شهادتهم تجوز في الولاء

❦ في الاقرار في الولاء ❦ —

❦ قلت ❦ أرايت لو أقر رجل أنه أعتق هذا الرجل وأنه مولاه وقال الآخر صدق هو أعتقني أصدق وإن كذبه قومه (قال) أرى القول قوله ويكون ثابت الولاء ولا يلتفت الى انكار قومه هاهنا الا أن تقوم عليه بينة بخلاف ما أقر به فإن قامت عليه بينة بخلاف ما أقر به أخذ بالبينه وترك قوله ❦ قلت ❦ أرايت الرجل تحضره الوفاة فيقول فلان مولاي أعتقني وهو وارثي ولا يعلم ذلك الا بقوله أصدق في قول مالك أم لا (قال) نعم يصدق الا أن يأتي أحد يقيم بينة على خلاف ما قال وقاله أشهب بن عبد العزيز ❦ قلت ❦ أرايت ان أقر الرجل على أبيه أن أباه أعتق عبده هذا في مرضه أو في صحته ولا وارث لايه غيره أيجوز اقراره على أبيه بالولاء ويمتق هذا العبد ويجعل ولاؤه لايه في قول مالك (قال) نعم يلزمه العتق فان كان اقراره بأن أباه أعتقه في المرض والثالث يحمله جاز العتق ❦ قلت ❦ أفلا تهمه في جر الولاء (قال) لا لانه لو أعتقه عن أبيه كان الولاء لايه فليس هاهنا تهمة (قال أشهب) الا أن يكون معه وارث ألا ترى أن مولى أبيه هو مولاه وانما نقص نفسه ومولاه هو مولى أبيه الا أن يكون معه وارث غيره ❦ قال سحنون ❦ وقال الليث بن سعد وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن لا تجوز شهادته ولو جاز مثل ما شهد عليه هذا في العبد الذي بينه وبين اخوته لم يشأ رجل أن يدخل مثل ذلك على شركائه ويخرج بمثل ذلك من الذي عليه في السنة من قيمة العبد كله ولا يجوز مثل شهادة هذا على مثل ما شهد عليه (قال عبد الجبار) قال ربيعة وان كان معه رجل آخر يشهد على ذلك جاز ذلك على الورثة وان لم يكن معه غيره سقطت شهادته عنه وعن أهل الميراث وأعطى حقه منه

❦ في الدعوى في الولاء ❦ —

❦ قلت ❦ أرايت ان أعتقت أمة وهي تحت حر فولدت له أولاداً فقالت أعتقت وأنا

حامل بهذا الولد وقال الزوج بل حملت به بعد المتق فولأوه لمولى (قال) الفول قول  
 الزوج ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك قال لا (قال) وقال أشهب ولو أفر الزوج بما قالت  
 لم يصدق الا أن يكون المتق واقعها وهي حامل بينة الحمل أو تضع بعد المتق لافل  
 من ستة أشهر ﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البينة أن فلانا أعتقني وفلان يحجد ذلك  
 ويقول لا أعرفك وما كنت لي عبداً أو قال ما أنت لي بمولى أيلزمه ولائي وتمكني  
 من إيقاع البينة عليه في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذه المسئلة  
 ولكن هذا عندي بمنزلة النسب ألا ترى لو أن رجلا دعى أنه ابن هذا الرجل وجحد  
 ذلك الرجل أنه ابنه فأقام عليه البينة فاني أمكنه من ذلك وأثبت نسبه منه ﴿قلت﴾  
 أرايت ان أنكر مولاى أنى أعتقته وجحد ولائى فأردت أن أوقع عليه البينة عند  
 القاضى أيمكننى القاضى من ذلك أم لا (قال) نعم يمكنك من إيقاع البينة عليه حتى يثبت  
 أنه مولاك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أزل أسمع هذا ﴿قلت﴾ وكذلك  
 الانساب لو أن رجلا جحد ابنه أو ابنا جحد أباه فأراد أن يوقع البينة عليه أمكنه  
 من ذلك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الأم وأولادها (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الاخ  
 والاخت اذا جحد بعضهم بعضاً فأراد المجهود أن يوقع البينة عليه أمكنه من ذلك  
 في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا مات وترك ابنتين فادعى رجل  
 أنه أعتق هذا الميت وأنه مولاة فصدقته احدى البنات وأنكرت الاخرى (قال) لا  
 أرى للمولى في اقرار هذه شيئا من المال لانه لا يدخل عليها في الثلث الذى صار لها  
 في اقرارها هاهنا للمولى شيء وأما الولاء فاني لا أرى أن يثبت له حتى يكون ولداً  
 تحمل العاقلة جريرتها وأما الميراث فاني أرى أن يحلف ان مات ولم تترك وارثاً غيره  
 أو عصبه تحلف وتأخذ الميراث (قال) ويحلف مع البنتين ويأخذ الثلث الباقي وان لم  
 يأت أحد بأحق مما شهدتا له به وذلك اذا كانتا عدلتين ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا  
 هلك وترك ابنتين فادعى رجل أنه مولاة وأنكر البنتان أن يكون هذا الرجل مولى  
 أيهما (قال) لا يكون مولى الاب الا أن يقيم البينة في قول مالك ﴿قلت﴾ فان أقرت

البنتان أنه مولى أبيهما (قال) اذا لم يكن لابيها عصة ولا من يستحق الثلث الباقي  
 بولاء معروف ولا نسب حلف هذا مع اقرار البنيتين واستحق المال ولا يستحق الولاء  
 ألا ترى أن الرجل يهلك ويترك ابنا فيقول الابن هذا أخي ولم يكن للمقر له بينة  
 أنه يستحق المال ولا يثبت نسبه (وقال غيره) لا يحلف مع البنيتين في الثلث الباقي  
 لانهما شهدتا على المتق وشهادتهما في العتق لا تجوز ولا يثبت المال الا بأبواب الولاء  
 وشهادتهما في الولاء لا تجوز ولو أقرتا له بالولاء أنه مولاها ورثهما اذا لم يكن يعرف  
 باطل قولهما بمنزلة الرجل يقر للرجل أنه مولاة ولا يعرف باطل قوله فهو مولاة  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو ادعى رجل على رجل فقال أنت مولاى أعقتنى وأنكر الرجل  
 ذلك وقال لا أعرفك أنكون عليه اليمين في قول مالك أم لا (قال) لا يكون عليه  
 اليمين ﴿قلت﴾ فإن أقام شاهداً واحداً أحلفته في قول مالك فإن أبى حبسته حتى يحلف  
 (قال) لا أحبسه ولكن أقول لهذا أقم شاهداً آخر والا فلا ولاء له عليك ﴿قلت﴾  
 أرايت لو أن رجلين أقاما البينة على رجل كل واحد منهما يقيم البينة أنه مولاة وكلتا  
 البنيتين في العدالة سواء والمولى مقر بالولاء لا أحدهما ومنكر للآخر (قال) أراه  
 مولى للذى أقر له بالولاء لان البنيتين لما تكافأتا في العدالة كانتا بمنزلة من لا بينة لهما  
 فيكون الولاء للذى أقر له به (وقال مالك) اذا تكافأت البنيتان والحق في يد أحدهما  
 فالحق لمن هو في يديه فاقرار هذا له بمنزلة من في يديه الحق ﴿قلت﴾ فإن كانت  
 بينة الذى ينكره المولى أعدل من بينة الذى يقر له بالولاء (قال) فهو مولى لصاحب  
 البينة العادلة ولا ينظر في هذا الى اقراره ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا مات فأخذت  
 ماله وزعمت أنى وارثه وأنه مولاى فأتى رجل بعد ذلك فأقام البينة أنه مولاة وأقمت  
 أنا البينة انه مولاى وتكافأت البنيتان في العدالة أى يكون المال للذى هو في يديه في  
 قول مالك (قال) المال بينهما ﴿قلت﴾ ولم ذلك وقد قال مالك اذا تكافأت البنيتان  
 فالمال للذى هو في يديه (قال) انما ذلك في مال في يديه ولا يعرف من أين أصله  
 فاذا عرف أصله فهو للذى له أصل المال وقد أقاما جميعاً البينة أنهما استحقا جميعاً هذا

المال من الذي كان له أصل هذا المال فهو بينهما

﴿بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿في ميراث الاقعد فالاقعد في الولاة﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في ميراث الولاة اذا مات رجل وترك مولاة وترك ابنين فأت أحد الابنين وترك ولدا ذكر أتم مات المولى (قال) قال مالك الميراث لابن الميت المعتق ولا شيء لولد ولده مع ولده لصلبه لانه أقعد بالميت وانما الولاة عند مالك لا أقعدهم بالميت ولو استويا في القعد كان الميراث بينهما بالسواء (قال) وأخبرني مالك قال بلغني أن ابن المسيب قال في رجل هلك وترك بنين له ثلاثة وترك موالى أعقهم هو ثم ان رجلين من بنيه هلكا وتركوا ولدا فقال سعيد بن المسيب يرث الموالى الباقي من ولده الثلاثة فاذا هلك فولده وولد اخويه في الموالى شرعا سواء ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني مخزومة بن بكير عن أبيه عن ابن قسيط وأبي الزناد مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكير بن الاشج أن عمرو بن عثمان وأبان بن عثمان ورثا أباهما عثمان بن عفان فكانا يرثان الموالى سواء ثم توفي عمرو بن عثمان فخلص الميراث لابان بن عثمان ثم توفي أبان فرجع الولاة لبني أبان وبني عمرو ابني عثمان بن عفان فكانوا فيه شرعا سواء وأنه قضى بمثل ذلك في ولد سالم وعبيد الله وواقد بن عبد الله بن عمر فيمن هلك من موالى ابن عمر ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن عبد الله بن عمر أنه استفتى في رجل هلك وترك ابنين فورثا ماله ومواليه ثم توفي أحدهما وترك بنين ثم توفي مولى أبيهم فقال عم الظلمان أنا أحق به وقال بنو أخيه انما ورثت أنت وأبونا المال والموالى فقال ابن عمر ميراثهم للم ﴿قال﴾ وأخبرني من أرضى به من أهل العلم عن طاوس مثله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة هلكت وترك ثلاثة اخوة أخا لأب وأم وأخا لأب وأخا لام وترك موالها فأت الموالى لمن ميراثهم في قول مالك (قال) قال مالك ميراثهم لأخيه لأمها وأبيها وليس لأخيه لأمها ولا لأخيه لأمها من ولاء موالها قليل ولا كثير ولا لأخيه لأمها من ميراث الموالى

مع أخيها لامها وأبيها قليل ولا كثير لأن الأخ للاب والام أقرب إليها بأم ﴿قال مالك﴾ ولو كان الأخ للاب والام مات وترك ولدًا كان الأخ للاب أقدم بها وكان ميراث الموالى لأخيها لأبيها دون ولد أخيها لامها وأبيها وإن مات الأخ للاب والام ومات الأخ للاب وكلاهما قد ترك ولدًا ذكوراً فميراث الموالى إذا هلكوا الولد الأخ للاب والام دون ولد الأخ للاب لأنهم أقرب إلى الميتة بأم فإن هلك ولد الأخ للاب والام وترك ولدًا وولد الأخ للاب حتى كان الميراث لهم دون ولد الأخ للاب والام لأنهم أقصد بالميتة وليس للأخ للام من ميراث ولأختها لأمه قليل ولا كثير وإن لم تترك أخا غيره كان ميراث مواليتها لعصبته وإن كان الأخ للام من عصبته كان له الميراث كرجل من العصبه وهذا قول مالك ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن زيد عن المهاجر أنه قال حضرت القاسم بن محمد بن أبي بكر وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهما يختصمان إلى ابن الزبير في ميراث أبي عمرو ذكوان مولى عائشة وكان عبد الله بن عبد الرحمن وارث عائشة دون القاسم لأن أباه كان أخاها لأبيها وأمها وكان محمد أخاها لأبيها ثم توفي عبد الله فورثه ابنه طلحة ثم توفي ذكوان أبو عمرو فقضى به ابن الزبير لطلحة فسمعت القاسم بن محمد يقول سبحان الله أن الموالى ليس بمال موضوع يرثه من يرث المال إنما الموالى في قول مالك عصبه ﴿قلت﴾ رأيته أن مات رجل وترك موالى وترك من القرابة ابن عمه لأبيه وأمه وابن عمه لأبيه من أولى بولاء هؤلاء في قول مالك (قال) بنو عمه لأبيه وأمه أولى من بنى عمه لأبيه لأنهم أقرب إلى الميت بأم ﴿قلت﴾ رأيته رجلاً هلك وترك ابناً وأباً وموالى لمن ولأه هؤلاء الموالى ولبن ميراثهم إذا ماتوا (قال) سئل مالك عن رجل هلك وترك مولى فهلك المولى وترك أباً مولاه وترك ابنه فقال الميراث لابنه وليس لأبيه منه شيء (قال مالك) وولاء هؤلاء لولده الذكور دون والده وكذلك لو لم يكن له ولد لصلبه ولكن له ولد ذكور ووالد فان ولأه مواليه لولد ولده الذكور دون والده لا يرث الوالد من ولأه الموالى مع

الولد ولا مع ولد الولد اذا كانوا ذكورا قليلا ولا كثيرا عند مالك ﴿قلت﴾ رأيت  
ان مات وترك أخاه وجده وترك موالى (قال) قال مالك الاخ أحق بولاء الموالى  
من الجد (قال مالك) وبنو الاخ وبنو بنى الاخ أحق بولاء الموالى من الجد (قال)  
ولو أن رجلين أعتقا عبدا بينهما فمات أحدهما وترك عسبة وبنين ثم مات المولى  
المعتق وترك أحد مولىه وعسبة الآخر وولده (قال مالك) الميراث بين المولى الباقي  
وبين ورثة الميت الذكور ﴿قلت﴾ رأيت رجلا مات وترك موالى وترك ابن ابن  
وترك أخا لمن الولاء في قول مالك (قال) ليس للأخوة من الولاء مع ولد الولد  
الذكور شئ عند مالك ﴿قلت﴾ رأيت رجلا أعتق عبدا له ثم مات وترك ولدين له  
فمات الولدان جميعا وترك أحدهما ابنا واحدا وترك الآخر أربعة أولاد ذكور كيف  
الولاء بينهم في قول مالك (قال) الولاء بينهم عند مالك أخماس لكل واحد منهم  
خمس الميراث اذا مات المولى لانهم في القعدد والقراة من الميت سواء ﴿مالك﴾ عن  
عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث  
عن أبيه أن العاصي بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة اثنان لام وأب ورجل لعلّة  
فهلك أحد الابنين اللذين هما لام وأب وترك مالا وموالى فورثه أخوه لامه وأبيه  
ورث ماله وولاء مواليه ثم هلك الذى ورث المال والموالى وترك ابنه وأخاه لأبيه  
فقال ابنه قد أحرزت ما كان أبى أحرزه من المال وولاء الموالى وقال أخوه ليس  
كذلك انما أحرزت المال فأما ولاء الموالى فلا رأيت لو هلك أخى اليوم ألت  
أرثه أنا فاختصما الى عثمان بن عفان فقضى لأخيه بولاء الموالى ﴿ابن وهب﴾ عن  
عبد الجبار بن عمر عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه قال الولاء للأخ  
دون الجد قال عبد الجبار وقال ذلك ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال مالك وبنو الاخ  
أولى بولاء الموالى من الجد ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت  
سليمان بن يسار واستفتى هل ترث المرأة ولقاء موالى زوجها فقال لا ثم سئل هل  
يرث الرجل ولقاء موالى امرأته فقال لا (قال بكير) وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة



(قال بكير) وسمعت سليمان بن يسار واستفتى هل يرث الرجل من ولائه. وإلى أخيه لأمه شيئاً فقال لا ﴿ابن وهب﴾ وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة (وقال) سليمان بن يسار وإن لم يترك أحداً من الناس إلا أخاه لأمه لم يرثه وإن لم يترك غيره

### ﴿ في ميراث النساء في الولاء ﴾

﴿قلت﴾ أرايت رجلاً مات وترك ابن ابن وابنته لصلبه وترك موالى (قال) الولاء لابن الابن وليس لابنته من الولاء شئ ﴿قلت﴾ وكذلك لو ترك الميت بنات وعصبة وترك موالى كان ولاؤهم للعصبة دون النساء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يرث البنات من ولأه موالى الآباء شيئاً ولا من ولأه موالى الأولاد شيئاً ولا من ولأه موالى أخوتهن ولا من ولأه موالى أمهاتهن شيئاً في قول مالك (قال) نعم وإن مات موالى من ذكرت ولم يدع الموالى من الورثة إلا من ذكرت من قرابة موالهم من النساء كان ماترك هؤلاء الموالى لبيت المال عند مالك ولا يرث النساء من الولاء شيئاً عند مالك إلا من أعتقن أو أعتق من أعتقن وقد وصفت لك هذا ﴿قلت﴾ أرايت موالى النعمة أم أولى بميراث الميت من عمة الميت. وخالته في قول مالك (قال) نعم والعممة والخاللة لا يرثان عند مالك قليلاً ولا كثيراً إذا لم يترك الميت غيرهما ويكون ماترك للعصبة ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أني عبد الله بن عمر كان يرث موالى عمر دون بنات عمر ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني أشهل بن حاتم عن ابن عون عن محمد بن سيرين قال مات مولى لعمر بن الخطاب فسال ابن عمر زيد بن ثابت فقال أي عطى بنات عمر شيئاً فقال ما أرى لهن شيئاً وإن شئت أعطيتهن ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب أن النساء لا يرثن الولاء إلا أن تعق امرأة شيئاً فترثه

﴿ في ميراث النساء ولاء من أعتقن أو أعتق من أعتقن ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا ترث النساء من الولاء شيئا الا من أعتقن أو أعتق من أعتقن أو ولد من أعتقن من ولد الذكور ذكراً كان ولد هذا الذكر أو أنثى ﴿ قلت ﴾ فلو أعتقت امرأة أمها ثم أنها تزوجت زوجا فولدت منه أولاداً فلا عنها وانتق من ولدها أربكون ميراث هذا الولد للمرأة التي أعتقت أمة في قول مالك (قال) نعم ولو ولدت من الزنا كان بهذه المنزلة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن امرأة اشترت أباهاً فأعتقته ثم مات الأب عن مال ولا وارث له غير هذه البنت أيبكون جميع المال لها في قول مالك (قال) قال مالك نعم لها جميع المال نصفه بالنسب ونصفه بالولاء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترى الأب بعد ما أعتقته البنت ابناً له فمات الأب وترك مالا وترك ابنه وابنته (قال) الميراث بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ﴿ قلت ﴾ فان مات الابن بعد ذلك (قال) للاخت النصف بالنسب والنصف بالولاء لان الابن مولى أبيه والأب مولى لها وهي ترث بالولاء من أعتقت أو أعتق من أعتقت وهذا قول مالك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعة وأبي الزناد وغير واحد من التابعين من أهل العلم أنه لا يرث من النساء الا من كاتبت أو أعتقن أو أعتق من أعتقن وقاله الشعبي وقال ابراهيم النخعي الا من أعتقن وقال عمر ابن عبد العزيز الا من أعتقت أو كاتبت فمقت منها أو أعتق من أعتقت ﴿ ابن وهب ﴾ عن عيسى بن يونس عن اسماعيل عن الشعبي أن مولى لابنة حمزة بن عبد المطلب مات وله ابن فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه على ابنته وابنة حمزة بن عبد المطلب نصفين ﴿ قلت ﴾ أرايت مولى المرأة على من جريرته في قول مالك (قال) على قومها ﴿ قلت ﴾ والميراث لولدها الذكور والعقل على قومها في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت امرأة ماتت وترك موالى وترك ابناً فمات ابنها وترك أولاداً ذكوراً (قال) قال مالك ميراث الموالى لولدها وولد ولدها الذكور والعقل على عصبتها فان انقطع ولدها الذكور رجع الميراث الى عصبتها الذين هم أقدم بها يوم يموت الموالى

﴿قلت﴾ أرأيت المرأة اذا ماتت وتركت مولى وتركت أباً وابناً فأت المولى (قال) قال مالك ميراث المولى للولد دون الوالد قال بمنزلة ما وصفت لك في موالى الاب اذا مات الاب وترك ابناً وأباً فوالى الام هاهنا وموالى الاب سواء ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة أعتقت عبداً ثم ماتت وتركت ولداً ذكرآ ثم مات ولدها هذا وترك أخاه لايه ثم مات المولى لمن ميراثه (قال) لمصبة المرأة التى أعتقته ﴿قلت﴾ ولا يرث ولاء هذا المولى أخو ولدها لايه في قول مالك (قال) نعم لا يرث عند مالك ﴿قال سحنون﴾ وقد كتبت آثار هذا قبل هذا الموضع

### ﴿ في ميراث النساء ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت النساء هل تكون الا اذا كانت أختاً وأماً وجداً وزوجاً (قال) نعم لا تكون الا كذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فان كانت أم وزوج وأختان وجد (قال) هذه لا تكون غراء في قول مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لان الام اذا أخذت السدس وأخذ الزوج النصف وأخذ الجد السدس فإنه يبقى هاهنا للاخوات السدس فاذا بقي من المال شئ فأتنا للاخوات مابقي ولا تكون غراء وانما الغراء اذا بقيت الاخت وليس في المال فضل فيربي لها بالنصف لان الفريضة اذا كانت أختاً وأماً وزوجاً وجداً كان للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس فبقيت الاخت وليس في المال فضل فيربي لها بالنصف وفي المسئلة الاخرى فضل للاختين فاذا كان في المال فضل فأتنا للاخوات مابقي ولا يربي لهما بشئ غير السدس وهذا قول مالك

### ﴿ في الموارث ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت كل من التقي هو وعصبته الى جد جاهلي أيتوارثان بذلك أم لا (قال) قال مالك في كل بلاد افتتحت عنوة وكانت دارهم في الجاهلية ثم سكنها أهل الاسلام ثم أسلم أهل تلك الدار انهم يتوارثون بأنسابهم التى كانت في الجاهلية وهم على أنسابهم التى كانوا عليها يريد بذلك كما كانت العرب حين أسلمت وأما كل قوم

تحمّلوا فان كان لهم عدد وكثرة فانهم يتوارثون مثل الحصن يفتح وما يشبه  
ذلك وان كانوا قوما لا عدد لهم فلا يتوارثون بذلك الا أن تقوم بينة عادلة على  
الاصل مثل الاسارى من المسلمين يكونون عندهم فيخرجون فيشهدون لهم فانهم  
يتوارثون ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك من العرب من قيس يعلم أنه من  
أنفسهم وليس له وارث ولا يعلم من عصبته من قيس ذية أو من هو من سليم ولا يعلم  
من عصبته من سليم لمن تجمل ميراثه (فقال) قال مالك في هذه المسئلة انه لا يورث بهذا  
ولا يورث حتى يعلم من عصبته الذين يرثونه ﴿قلت﴾ فان كانت عصبته الذين يرثونه  
انما يلتقون معه الى جد جاهلي بحد عشرة آباء أو عشرين أبا يرثونه في قول مالك  
(قال) نعم اذا كان ذلك يعرف وكان عصبته هؤلاء الذين يلتقون معه الى ذلك الاب  
قوما يحصون ويعرفون ﴿قلت﴾ فاذا ورثت هذا الذي يلتقى مع هذا الميت الى أب  
جاهلي فلم لا تورث سليما كلها من الميت وأنت قد علمت أن هذا الميت يلتقى هو  
وكل من ولد من ولد سليم الى سليم (قال) لان سليما لا تحصى فلمن تجمله منهم  
وكيف تقسمه بينهم أرايت ان أذاك سليمي فقال اعطني حق من هذا المال كم تعطيه  
منه فهذا لا يستقيم (قال) وقال مالك لا يورث أحد الا بيقين والذي ذكرت لك  
من عصبته ذلك الرجل هم قوم يعرفون ويعرف حق كل واحد منهم ﴿مالك﴾ عن  
الثقة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب أبى أن يورث أحداً من الاعاجم الا  
أحداً ولد في العرب ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير ويزيد بن عياض عن بكير  
ابن عبد الله عن ابن المسيب عن عمر مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن  
شهاب عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعمرو بن عثمان بن عفان وأبى بكر  
ابن سليمان بن أبي حشمة وأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مثله (قال  
يونس) قال ابن شهاب وان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضيا بذلك ﴿ابن وهب﴾  
عن سليمان بن بلال ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال أدركت الصالحين  
يذكرون أن في السنة أن ولادة الاعاجم ممن ولد في أرض الشرك ثم يحمل أن لا يتوارثون

﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح مثل ذلك  
 ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال أرى أن كل  
 امرأة جاءت حاملا فانه وارث لها موروث لها وأرى أن كل من قذف بها فهو  
 مفتر وان جاءت بسلام مفصول وادعت أنه ولدها فانه غير ملحق بها في ميراث  
 ولا مجلود من اقترى عليه بأمه ﴿قال ابن وهب﴾ عن مالك في مثل رواية ابن القاسم  
 عن مالك في أهل مدينة من أهل الحرب أسلموا فشهد بعضهم لبعض أنهم  
 يتوارثون بذلك

### ﴿ في الميراث بالشك ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا معه امرأته وابنه وأخ لامرأته فماتت المرأة وابنه  
 فاختلف الاخ والزوج في ميراث المرأة فقال الزوج ماتت المرأة أولا وقال الاخ بل  
 مات الابن أولا ثم ماتت أختي بعد ذلك (قال) لا ينظر الى من هلك منهم ممن لم  
 يعرف هلاكه قبل صاحبه ولا يورث الموتي بعضهم من بعض اذا لم يعرف من مات  
 منهم أولا ولكن يرثهم ورثتهم الاحياء عند مالك (قال مالك) فانما يرث كل واحد  
 منهما ورثته من الاحياء وانما ترث المرأة ورثتها من الاحياء ولا ترث المرأة الابن ولا  
 يرث الابن المرأة ﴿قال﴾ وقال مالك لا يرث أحد أحدا الا بيقين ﴿قلت﴾ أرايت  
 لو أن أمة تحت رجل حر مات عنها زوجها فقالت الامة أعطني مولاي قبل أن  
 يموت زوجي وقال المولى صدقت أنا قد أعقتها قبل أن يموت زوجها وقالت الورثة  
 بل أعطتك بعد موته (قال) أرى أنه لا ميراث لها لان مالكا قال لا يورث بالشك  
 ولا يورث أحد الا بيقين ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة أعطت رجلا فمات ومات  
 المولى ولا يدرى أيهما مات أولا ولم يدع وارثا غيرهما (قال) لا ترثه مولاته في قول  
 مالك ويكون ميراثه لأقرب الناس من مولاته الذكور ﴿قلت﴾ وهو هكذا في  
 الموارث في الآباء اذا مات الرجل وابنه لا يدرى أيهما مات أولا فانه لا يرث  
 واحد منهما صاحبه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويرث كل واحد منهما ورثته

من الاحياء في قول مالك قال نم ﴿قال﴾ وقال مالك لا يورث أحد بالشك ﴿قلت﴾ ولا يرث المولى الاسفل المولى الاعلى في قول مالك (قال) نم لا يرثه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أن أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب امرأة عمر بن الخطاب وابنها زيد بن عمر بن الخطاب هلكا في ساعة واحدة فلم يدر أيهما هلك قبل صاحبه فلم يتوارثا ﴿قال مالك﴾ سمعت ربيعة وغيره ممن أدركت من العلماء يقولون لم يتوارث من قتل يوم الجمل وأهل الحرة وأهل صفين وأهل قديد فلم يورث بعضهم من بعض لأنهم لم يدر من قتل منهم قبل صاحبه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر أن أبا الزناد حدثه عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بالعراق في القوم يموتون جميعا لا يدرى أيهم مات قبل أن ورث الأقرب فالأقرب الاحياء منهم من الاموات ولا تورث الاموات من الاموات ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري عن داود بن أبي هند عن عمر بن عبد العزيز مثله (وقال) ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح مثله ﴿قال ابن وهب﴾ وقد بلغني أن علي بن أبي طالب قضي بذلك ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري أن أبا الزناد حدثه قال قسمت موارث أصحاب الحرة فورث الاحياء من الاموات ولم يورث الاموات من الاموات

### ﴿ في الدعوى في الموارث ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وترك ابنين أحدهما مسلم والآخر نصراني فادعى المسلم أن أباه مات مسلما وقال النصراني بل مات أبي نصرانيا القول قول من وكيف ان أقاما جميعا البينة على دعواهما وتكافأت البينتان (قال) كل مال لا يعرف لمن هو يدعيه رجلان فانه بينهما فأرى هذا كذلك اذا كانت بينة المسلم والنصراني مسلمين ﴿قلت﴾ أوليس هذا قد أقام البينة أن والده مات مسلما وصلى عليه ودفن في مقبرة المسلمين فكيف لا تجعل الميراث لهذا المسلم (قال) ليست الصلاة شهادة فأما المال فأقسمه بينهما (قال) وأما اذا لم يكن لهما بينة وعرف الناس أن أباه كان نصرانيا فهو على

النصرانية حتى يقيم المسلم البينة أنه مات على الاسلام لأنه مدع ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب وغيره الا أن يقيم جميعا البينة كما ذكرت لك وتكافت البيتان فهو للمسلم

### ﴿ في الشهادة في الموارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد قوم على رجل ميت أن فلانا ابنه وهو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره أيقضى له بالمال في قول مالك أم لا يقضى له بالمال حتى يشهدوا على البتات أنه لا وارث له غيره ( قال ) اذا شهدوا أنه ابنه لا يعلمون له وارثا غيره قضى له بالمال ( قال ) وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقت البينة على رجل مات أنه مولاي أعتقته وأنهم لا يعلمون له وارثا غيري أيدفع السلطان الى ميراثه ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يأخذ مني كفيلا ( قال ) بلغني عنه أنه قال لا يأخذ منه كفيلا ﴿ قلت ﴾ فان جاء بعد ذلك رجل آخر فأقام البينة أنه أعتقه وأنه مولاه لا يعلمون له وارثا غيره أينظر له في حجته أم لا ( قال ) نعم ينظر له في حجته وينظر له في عدالة بيته وعدالة بيته الذي أخذ المال فيكون المال لأعد البينتين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقت البينة أن هذه الدار دار أبي وقد ترك أبي ورثة سواي أيمكنني مالك من الخصومة في الدار في حظي وحظ غيري حتى أحياه لهم ( قال ) لا أعرف قول مالك ولكني أرى أن يمكنه من الخصومة فان استحق حقا لم يقض له الا بحقه ولم يقض للغيب بشي لعلمهم يقرون لهذا المحكوم عليه بأمر جهله هذا المدعي ولعله ان قضيت لهم به ثم هلكوا قبل أن يعلموا ذلك فيقروا أو ينكروا وقد جرت فيه الموارث وقضى فيه الدين بأمر لم يكن يعرفون انه لهم فلا أرى ذلك ولا يقضى له الا بحقه حتى يعلموا فينكروا أو يقروا فان أقرروا كان قضاء القاضي لهم قضاء وان قضى عليهم أمكنهم من حجة ان كانت لهم غير ما أتى به شريكهم ( وقال أشهب ) بل انتزع الحق كله فأعط هذا حقه وأوقف حقوق الغيب وكذلك كتب مالك الى ابن غانم قاضي القيروان ﴿ قال سحنون ﴾ ورواه ابن نافع أيضا



❦ في ميراث ولد الملاعنة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ابن الملاعنة اذا مات وترك موالى أعتقهم فاذا ترى في مواليه وهل ترث الام من ميراث موالى ابنها الذى لا عنت به شيئاً في قول مالك قال لا ❦ قلت ❦ فهل يرث اخواله ولأءمواليه في قول مالك قال لا ❦ قلت ❦ فمن يرثهم (قال) ولده أو ولد ولده أو موالى أمه لأنهم عصيته ❦ قلت ❦ فان كانت أمه من العرب (قال) فولده الذكور أو ولد ولده الذكور فان لم يكن أحد من هؤلاء لجميع المسلمين ❦ قلت ❦ أرايت هذا القول عصبة ابن الملاعنة عصبة أمه (قال) انما قال مالك اذا كانت أمه من الموالى فهلك ابن الملاعنة عن مال ولم يدع إلا أمه فان لامه الثلث ولموالها مابقى ولا يرثه جده لامه ولا خال ولا ابن خال وان كان له أخ لامه السدس فان كانوا أكثر من ذلك فلهم الثلث حظ الذكر في ذلك مثل حظ الانثى لقول الله تبارك وتعالى فهم شركاء في الثلث وللأم مع الاخوين السدس ومع الواحد الثلث وان كانت من العرب فلام الثلث ولا يرثه خاله ولا جده لامه ومابقى فليت المال اذا لم يكن له ولد يحرز ميراثه فان كان له ولد ذكور فلامه السدس ومابقى فولده الذكور وكذلك ان ترك ولد ذكوراً فان ترك أخاه لامه فليس له من ولأء الموالى قليل ولا كثير فعنى هذا القول عصبة ابن الملاعنة عصبة أمه انما هو اذا كانت من الموالى فموالها عصبته وان مات عن مال ولا وارث له غير موالى أمه ورثوه وكذلك قال مالك اذا لم يكن ثم من يرثه غيرهم فان جميع المال لهم ألا ترى أن ابن الحر اذا كان زوجها عبداً أن ولأء ولدها لموالها الذين أنعموا عليها وعلى ابنها فكذلك ابن الملاعنة فبهذا القول يستدل ان عصبته انما هم موالى أمه ❦ قال ابن وهب ❦ وقال عمرو ابن الزبير وسليمان بن يسار مثل قول مالك اذا كانت أمه مولاة أو عربية وكذلك ولد الزنا ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن والحسن بنحو ذلك ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في ولد الزنا مثل قول عمرو وسليمان

ابن يسار سواة ﴿ قال سحنون ﴾ وهو قول مالك أيضاً وهو مثل ابن الملاعة اذا كانت أمه عربية أو مولاة ( قال ابن وهب ) وأخبرني الخليل بن مرة عن قتادة بن دعامة عن خلاص أن عليا وزيد بن ثابت قالا في ولد الملاعة المربية لأمه الثلث وبقيته في بيت مال المسلمين ﴿ قال ابن وهب ﴾ عن سعيد بن أبي أيوب أنه بلغه عن الحسن في ولد الملاعة مثل قول عروة وسليمان بن يسار سواة

— في ميراث المرتد —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المرتد اذا لحق بدار الحرب أ يقسم ميراثه في قول مالك ( قال ) قال مالك يوقف ميراثه أبداً حتى يعلم أنه مات فان رجع الى الاسلام كان أولى بماله وان مات على ارتداده كان ماله ذلك لجميع المسلمين ولا يكون لورثته ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أعتق عبداً له ثم ارتد السيد الذي أعتق العبد فأت العبد المعتق عن مال وللمرتد ورثة أحرار مسلمون لمن يكون هذا الميراث الذي تركه هذا العبد المعتق ( قال ) لورثة المرتد لانهم موالى هذا المعتق ولان ولاءه قد كان ثبت للمرتد يوم أعتقه ﴿ قلت ﴾ فان أسلم المرتد بعد موت مولاة أ يكون له ميراثه ( قال ) لا لان الميراث قد ثبت لأقرب الناس من المرتد يوم مات المولى ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك في المرتد اذا مات انه لا يرثه وورثته المسلمون ولا النصارى وكذلك اذا مات بعض ورثته فانه لا يرثهم هو أيضاً وان أسلم بعد ذلك لم يرثهم لانه انما ينظر في هذا الى الميراث يوم وقع فيجب لأهله يوم يموت الميت ﴿ قلت ﴾ ولده كان أو غير ولده هم في ذلك سواة ( قال ) نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المسلم يأخذه العدو فيرتد عن الاسلام عندهم انه لا يقسم ميراثه حتى يعلم موته ( قال مالك ) وان علم أنه ارتد طائفاً غير مكره فان امرأته تين منه وان ارتد ولا يعلم أطائفاً أو مكرهاً فان امرأته تين منه وان علم أنه ارتد مكرهاً فان امرأته لا تين منه ﴿ ابن وهب ﴾ عن عقبة بن نافع عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في اليهودى والنصرانى يموت احدهما وله ولد على دينه فيسلم ولده بعد موته وقبل أن يقسم ماله أو المسلم يموت وله أولاد مسلمون فيتنصرون بعد موت أبيهم

وقبل أن يقسم ماله (قال) أما اليهودي والنصراني فإن الميراث لولده وذلك لأنهم وقع ميراثهم حين مات أبوه فلم يخرجهم منه الاسلام اذا أسلموا بعد ثبوت الميراث لهم وأما المسلم الذي تنصر ولده بعده وقبل أن يقسم ماله فانه تضرب أعناق ولده الذين تنصروا ان كانوا قد بلغوا المعاتبة والحلم من الرجال والمحيض من النساء ويجعل ميراثهم من أبيهم في بيت مال المسلمين وذلك لانه وقع ميراثهم من أبيهم في كتاب الله وهم مسلمون ثم تنصروا بعد ان وقع الميراث لهم من أبيهم وأحرزوه فليس لاحد أن يرث ماورثوا اذا قتلوا على النصرانية بعد الاسلام مسلما ولا كافرا ﴿ابن مهدي﴾ عن عباد بن كثير عن أبي اسحاق الهمداني عن الحارث عن علي بن أبي طالب أنه قال ميراث المرتد عن الاسلام في بيت مال المسلمين

### ﴿﴾ في ميراث أهل الملل ﴿﴾

﴿قلت﴾ أرايت أهل الملل من أهل الكفر هل يتوارثون في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يتوارثوا وقد سمعت عن غير واحد أنهم لا يتوارثون ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني الخليل بن مرة عن قتادة بن دعامة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ولا يتوارث أهل ملتين شيئا

### ﴿﴾ في تظالم أهل الذمة في موارثهم ﴿﴾

﴿قلت﴾ أرايت أهل الذمة اذا تظالموا في موارثهم بينهم هل تردهم عن ظلمهم في قول مالك (قال) لا يعرض لهم ﴿قلت﴾ وتحكم بينهم بحكم أهل الاسلام (قال) اذا رضوا بذلك حكمت بينهم بحكم أهل الاسلام ﴿قلت﴾ فان قالوا لك فان موارثنا القسم فيها خلاف قسم موارث أهل الاسلام وقد ظلم بعضنا بعضا فامنع من ظلمنا من الظلم واحكم بيننا بحكم أهل ديننا واقسم موارثنا بيننا على قسم أهل ديننا (قال) لا يعرض لهم ولا يقسم بينهم ولكن ان رضوا أن يحكم بينهم بحكم

المسلمين حكم بينهم بحكم المسلمين فان أبوا ذلك لم يحكم بينهم ورجعوا الى أهل دينهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك لا يحكم بينهم في موارثهم الا أن يرضوا بذلك فان رضوا بذلك حكم بينهم بحكم الاسلام اذا كانوا نصارى كلهم وان كانوا مسلمين ونصارى لم يردوا الى حكم النصارى وحكم بينهم بحكم دينهم ولم ينقلوا عن موارثهم ولا أردتهم الى أهل دينهم ﴿ابن وهب﴾ عن جوبة ابن شريح أن محمد بن عبد الرحمن القرشي حدثه أن اسماعيل بن أبي حكيم كاتب عمر بن عبد العزيز أخبره أن ناسا من المسلمين ونصارى من أهل الشام جاؤا عمر بن عبد العزيز في ميراث بينهم فقسم بينهم على فرائض الاسلام وكتب الى عامل بلادهم اذا جاؤك فاقسم بينهم على فرائض الاسلام فان أبوا فردهم الى أهل دينهم

### ﴿ في موارث المبيد ﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا ارتد أو المكاتب فقتل على رده لمن ماله في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في العبد النصراني يموت عن مال ان سيده أحق بماله فكذلك المرتد والمكاتب ان سيده أحق بماله اذا قتل على رده وليس هذا بمنزلة الورثة انما مال العبد اذا قتل مال لسيده ﴿قال﴾ وقال مالك من ورث مالا من عبد له نصراني ثمن خمر أو خنازير فلا بأس بذلك (قال) وان ورث خمر أو خنازير أهرق الخمر وسرح الخنازير ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن رجل من أهل المدينة أن غلاما نصرانيا لعبد الله بن عمر توفي وكان يبيع الخمر ويعمل بالربا فقيل لعبد الله ذلك فقال قد أحل الله لي ميراثه وليس الذي عمل به في دينه بالذي يحرم على ميراثه وقال ابن شهاب لا بأس بذلك

### ﴿ في ميراثه المسلم والنصراني ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان مات رجل من المسلمين وبعض ورثته نصارى فأسلموا قبل أن يقسم الميراث أو كان جميع ورثته نصارى فأسلموا بعد موته قبل أن يقسم ماله

(قال) قال مالك انما يجب الميراث لمن كان مسلما يوم مات ومن أسلم بعد موته فلا حق له في الميراث ﴿قال﴾ فقل للمالك فان مات نصراني وورثته نصاري فأسلموا قبل أن يقسم ماله علام يقتسمون أعلى وراثة الاسلام أم على وراثة النصاري (قال) بل على وراثة النصاري التي وجبت لهم يوم مات صاحبهم وانما سألنا مالكا للحديث الذي جاء اينا دار قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية وأما دار أدركها الاسلام ولم تقسم فهي على قسم الاسلام (قال مالك) وانما هذا الحديث لنير أهل الكتاب من المجوس والزنج وغير ذلك وأما النصاري فهم على موارثهم ولا ينقل الاسلام موارثهم التي كانوا عليها ﴿قال سحنون﴾ قال ابن نافع وغيره من كبراء أهل المدينة هذا لأهل الكفر كلهم أهل الكتاب وغيرهم (قال ابن شهاب) بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما كان من ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسم الجاهلية وما كان من ميراث أدركه الاسلام ولم يقسم فهو على قسم الاسلام

### ❦ في الاقرار بوارث ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان هلك رجل وترك ابنين فادعى احدهما أخا تحلف الاخ مع هذا الاخ الذي أقربها في قول مالك (قال) لا ولا تحلف في النسب مع شاهد واحد عند مالك ﴿قلت﴾ فايكون لهذه الاخ (قال) يقسم ما في يدي هذا الاخ الذي أقربها على خمسة أسهم فيكون للذي أقربها أربعة وللجارية واحد لانه قد كان لها سهم من خمسة أسهم فاضعف ذلك فصار لها سهمان من عشرة أسهم فصار في يدي الاخ الذي أقربها سهم من حقها وفي يدي الاخ الذي جردها سهم من حقها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك رجل وترك ابنين فأقر احدهما بزوجة لايه وأنكر الآخر (قال) يعطيها قدر نصيبها مما في يديه وذلك نصف الثمن ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك امرأة وترك زوجا وأختا فأقر الزوج بأخ وأنكرته الاخ (قال) لا شيء على الزوج في اقراره عند مالك ولا شيء على الاخ التي أنكرت ولا يكون لهذا الاخ الذي أقربه الزوج قليل ولا كثير

﴿ في الشهادة على الولاء ولا يشهدون على المتق ﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت ان مات رجل فشهد رجلان أن هذا الميت مولى هذا الرجل لا يعلمون للميت وارثا غير مولاه هذا ولا يشهدون على عتقه اياه (قال) لا تجوز هذه الشهادة على الولاء حتى يشهدوا ان هذا الرجل أعتق الميت أو يشهدوا على أنه أعتق أبا هذا الميت وأنهم لا يعلمون للميت وارثا غير هذا أو أقر الميت ان هذا مولاه أو شهدوا على شهادة أحدلان هذا مولاه فأما أن يقولوا هو مولاه ولا يشهدون على عتقه ولا على اقراره ولا على شهادة أحد فلا أرى ذلك شيئا ﴿قال سحنون﴾ وقد قال أشهب ان قدر على كشف الشهود لم أر أن يقضى للمشهود له بشئ أن يكشفوا عن شهادتهم فان لم يقدرُوا على ذلك من قبل موت الشهود رأيت مولاه وقضى له بالمال وغيره

﴿تم كتاب الولاء والموارث بحمد الله وعونه﴾  
 (وصلى الله على محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم)

﴿ وبيته كتاب الصرف ﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ كتاب الصرف ﴾

﴿ التأخير والنظرة في الصرف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت حلياً مصوغاً فنقدت بمض ثمنه ولم أئخذ بمضه أتفسد الصفقة كلها ويبطل البيع بيننا ( قال ) نعم وهو عند مالك صرف ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً على مائة دينار فقلت بمضى المائة الدينار التي لك على ألف درهم أدفعها إليك ففعل فدفعته إليه تسعمائة ثم فارقه قبل أن أدفع اليه المائة الباقية ( قال ) قال مالك لا يصلح ذلك ويرد الدراهم وتكون الدنانير عليه على حالها ( قال مالك ) ولو قبضها كلها كان ذلك جائزاً ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً له على ألف درهم من ثمن متاع الى أجل فلما حل الاجل بتمت بها طوقاً من ذهب فاقترعنا قبل أن يقبض الطوق ( قال ) قال مالك لا خير في ذلك ويرد الطوق ويأخذ دراهمه لانهما اقترعنا قبل أن يأخذ الطوق ( قال مالك ) والحل في هذا والدنانير والذهب سواء لان تبر الذهب والفضة بمنزلة الدنانير والدراهم في البيع لا يصلح في شيء من ذلك تأخير ولا نظرة الا أن يكون ذلك يداً بيد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت مائة دينار بألفي درهم كل عشرين درهماً بدینار فقبضت ألف درهم ودفعت خمسين ديناراً ثم اقترعنا يبطل الصرف كله أم يجوز من ذلك حصة الدنانير النقد ( قال ) قال مالك يبطل ذلك كله ولا يجوز منه



حصه الحسين النقد ﴿قلت﴾ أرأيت ان كنت قد دفعت اليه المائة الدينار وقبضت  
 منه الالف الدرهم ثم أصاب بعد ذلك من الدنانير خمسين منها رديئة فردها أنتقض  
 الصرف كله في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا ينتقض من الصرف الا حصه  
 ما أصاب من الرديئة ﴿قلت﴾ فافرق بين هذا حين أصاب خمسين رديئة جوزت  
 الحسين الجياد وبين الذي صرف فلم ينقد الا خمسين ثم افترقا أبطل مالك هذا وأجازه  
 اذا أصاب خمسين منها رديئة بعد النقد أجاز منها الجياد وأبطل الرديئة (قال) لان الذي  
 لم ينقد الا الحسين وقعت الصفقة فاسدة فيه كله وهذا الذي انتقد المائة كلها وقعت  
 الصفقة صحيحة ألا ترى أنه ان شاء قال أنا أقبل هذه الرديئة ولا أردّها فيكون ذلك  
 له فهو لما أصابها رديئة انتقض من الصرف بحساب ما أصاب فيها رديئة ﴿قال﴾  
 سحنون ﴿ألا ترى أن مخزومة بن بكير ذكر عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب  
 يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم  
 خير لا تبعوا الذهب بالورق الا هاء وهم﴾ قال سحنون ﴿فاذا افترقا من قبل تمام  
 القبض كانا قد فعلا خلاف ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا ترى أن عمر بن  
 الخطاب قال وان استنظرك الى أن يلج بيته فلا تنظره فكيف بمن تفارقه من حديث  
 ابن وهب وان عبد الجبار بن عمر قال عمن أدرك من أهل العلم ان الرجل اذا صرف  
 دينارا بدراهم فوجد فيها شيئاً لا خير فيه فأراد رده انتقض صرفه كله ولا يبدل ذلك  
 الدرهم وحده ألا ترى أنه لو لم يرد رده لكان على صرفه الاول ألا ترى أن ابن شهاب  
 قد كان يجوز البديل اذا كان على غير شرط وان كان لا يقول مالك بقوله ولكنه  
 دليل على أنهما اذا تقابضا وافترقا ثم أصاب رديئاً أن ذلك ليس مما يبطل عقدهما ألا  
 ترى أن عطاء بن أبي رباح كان يقول في رجل اصطرف ورقا فقال له اذهب بها  
 فاردوا عليك فأنا أبده قال لا ولكن ليقبضها منه وقاله سعيد بن المسيب وريصة  
 ويحيى بن سعيد قالوا لا ينبغي لهما أن يفترقا حتى يبرأ كل واحد منهما من صاحبه  
 ﴿ابن وهب﴾ ان ابن لهيعة ذكر عن يزيد بن أبي حبيب أن ابن حريث كان يقول

لو صرف رجل قبض صرفه كله ثم شرط أن ما كان فيها ناقصا كان عليه بدله كان ذلك ربا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت دينارا عند رجل بمشرين درهما فقلت له أعطني عشرة دراهم وأعطني بالعشرة الأخرى عشرة أرطال لحم كل يوم رطل لحم (قال) قال مالك لا خير في ذلك من قبل أنه اذا وقع مع الدراهم شيء بصرف هذا الدينار لم يحز أن يتأخر شيء من ذلك وتأخيره في ذلك بمنزلة تأخير بعض الدراهم فإن كانت السلعة مع الدراهم بدأ بيد فلا بأس به (قال مالك) ولو أن رجلا ابتاع من رجل سلعة الى أجل بنصف دينار ينقده النصف الدينار والسلعة الى أجل فلما وجب البيع بينهما ذهب به ليصرف ديناره وينقده النصف فقال البائع عندي دراهم فادفع الى الدينار وأنا أورد اليك النصف دراهم ولم يكن ذلك شرطا بينهما (قال) مالك لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك (قال) لانه رآه صرفا وسلعة تأخرت السلعة لما كانت الى أجل فلا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أليس قد قلت لا يجوز بيع وصرف في قول مالك قال بلي ﴿ قلت ﴾ فهذا بيع وصرف في المسئلة الاولى وقد جوزه مالك في الذي يأخذ عشرة دراهم بدينار وسلعة مع الدراهم بدأ بيد (قال) ألم أقل لك انما ذلك في الشيء اليسير في العشرة دراهم ونحوها يجوز فاذا كان ذلك كثيرا فاجتمع الصرف والبيع لم يحز ذلك كذلك قال مالك فيهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت دينارا فأخذت نصفه دراهم ونصفه فلوسا (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا وذهبا صفقة واحدة بدراهم فتقدت بعض الدراهم أو كل الدراهم الا درهما واحدا ثم اقدرنا قبل أن أنقده الدرهم الباقي (قال) البيع باطل عند مالك لانه لم ينقده جميع الدراهم وانما تجوز الصفقة في هذا عند مالك اذا كانت الذهب التي مع الثوب شيئا يسيرا لا يكون صرفا وأما اذا كانت الذهب كثيرة فلا خير فيها وان انتقد جميع الصفقة

❦ التأخير في صرف الفلوس ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت فلوسا بدرهم فافترقنا قبل أن يقبض كل واحد منا (قال) لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال لي مالك في الفلوس لا خير فيها نظرة

بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين  
لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت خاتم فضة  
أو خاتم ذهب أو تبر ذهب بفلس فافترقنا قبل أن نتباض أيجوز هذا في قول مالك  
(قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأن مالكاً قال لا يجوز فلس بفلسين ولا تجوز  
الفلس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن  
ربيع بن أبي عبد الرحمن أنه قال الفلوس بالفلس بينهما فضل فهو لا يصلح في عاجل  
بأجل ولا عاجل بماجل ولا يصلح بعض ذلك ببعض إلا الإهاء وهات ﴿ابن وهب﴾  
قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد وربيعة أنهما كرها الفلوس بالفلس بينهما فضل  
أو نظرة وقالوا إنها صارت سكة مثل سكة الدنانير والدرهم ﴿ابن وهب﴾ عن  
الليث عن يزيد بن أبي حبيب وعبد الله بن أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر قال  
وشيوخنا كلهم أنهم كانوا يكرهون صرف الفلوس بالدنانير والدرهم إلا يدأيد  
﴿قال ابن وهب﴾ وقال يحيى بن أيوب قال يحيى بن سعيد إذا صرفت درهما فلوسا  
فلا تفارقه حتى تأخذها كلها

### ❦ في مناجزة الصرف ❦

﴿قلت﴾ أرأيت أن قلت لرجل ونحن جلوس في مجلس بعني عشرين درهما بدينار  
فقال نعم قد فعلت وقلت أنا أيضاً قد فعلت فتصارفنا ثم التفت إلى إنسان إلى جانبه  
فقال أقرضني عشرين درهما والتفت أنا إلى إنسان آخر إلى جانبي فقلت أقرضني  
ديناراً ففعل فدفعت إليه الدينار ودفع إلى العشرين درهم أيجوز هذا أم لا (قال)  
لا خير في هذا ﴿قلت﴾ أرأيت أن نظرت إلى درهم بين يدي رجل فقلت بعني  
من دراهمك هذه عشرين درهما بدينار فقال قد فعلت وقلت قد قلت فواجبته  
الصرف ثم التفت إلى رجل أجنبي فقلت له أقرضني ديناراً ففعل فدفعت إليه الدينار  
وقبضت الدراهم منه أيجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا (قال) سألت مالكا  
عن الرجل يدفع الدينار إلى الصراف يشتري به دراهم فيزنه الصراف ويدخله تابوته

ويخرج دراهمه فيعطيه (قال) لا يمجنى هذا وليترك الدينار على حاله حتى يخرج دراهمه فيزنها ثم يأخذ الدينار ويعطي الدراهم فان كان هذا الذي اشترى هذه الدراهم كان ما استقرض شيئاً متصلاً قريباً بمنزلة النفقة يحلها من كره ولا يبعث رسولا يأتيه بالذهب ولا يقوم الى موضع يزنها ويتاقدان في مجلس سوى المجلس الذي تصارفا فيه وانما يزنها مكانه ويعطيه ديناره مكانه فلا بأس بذلك لان مالكا قال لو أن رجلا لقي رجلا في سوق فواجهه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارفة لينقده قال مالك لا خير في ذلك (فقل له) فلو قال له ان معي دراهم فقال له المبتاع اذهب بنا الى السوق حتى نزنها ثم نراها وننظر الى وجوها فان كانت جياداً أخذتها منك كذا وكذا درهما بدينار (قال) لا خير في هذا أيضاً ولكن يسير معه على غير موعد فان أعجبه شيء أخذه والا تركه ﴿قلت﴾ أكان مالك يكره للرجلين أن يتصارفا في مجلس ثم يقوموا فيزنا في مجلس آخر قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن قوما حضروا ميراثاً فبيع فيه حتى فاشتراه رجل ثم قام به الى السوق الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم يتفرقا (قال) لا خير فيه ورأيت متقضا انما بيع الذهب والورق أن يأخذ ويعطي بحضرة البيع ولا يتأخر شيء من ذلك عن حضور البيع ﴿ابن وهب﴾ عن غزوة بن بكير عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال عبد الله ابن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا تبعوا الذهب بالذهب الا عينا بعين ولا الورق بالورق الا عينا بعين اني أخشى عليكم الرماء<sup>(١)</sup> ولا تبعوا الذهب بالورق الا هاء وهلم ولا الورق بالذهب الا هاء وهلم ﴿قلت﴾ أرايت لو أنني صرفت من رجل دينارا بعشرين درهما فلما قبضت الدينار منه قلت له أسلفني عشرين درهما فأسلفني فدفعتمها اليه صرف ديناره (قال مالك) لا خير في هذا وهذا رجل أخذ عشرين درهما ثم ردها الى صاحبها وصار اليه دينار فانما هو رجل أخذ دينارا في عشرين درهما ولا يجوز هذا وقد كره مالك ما هو أبعد من هذا ألا

ترى أن مالكا قال لو أن رجلا بادل رجلا دنائير تنقص خروبة خروبة بدنانير قائمة  
 فراطله بها وزنا بوزن فلما فرغ أخذ وأعطى فأراد أحدهما أن يصطرف من صاحبه  
 دينارا أما أخذ منه (قال مالك) لا خير في هذا. ولو أن رجلا كان يسأل رجلا ذهباً  
 فأثامه بها ففقتضاه فردها إليه مكانه في طعام إلى أجل (قال مالك) لا يمجنى هذا وهو  
 عندي مثل الصرف (قال مالك) أو يكون للرجل على الرجل الدنانير فيسلمها إليه في طعام  
 إلى أجل بغير شرط أن يقضيه إياها فلما قبض ذهبه ووجب البيع بينهما قال هذه قضاء  
 من ذهبك التي تسألني (قال مالك) لا خير في ذلك وهذا كله عندي وجه واحد  
 أكره ذلك بمحدثاته ﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل دراهم إلى أجل فلما حلت  
 بعثها من رجل بدنانير نقداً أيصلح ذلك (قال) قال مالك لا يصلح ذلك إلا أن  
 يأخذ الدنانير وينقده الذي عليه الدين الدراهم مكانه يدأيد لأن هذا صرف وإنما  
 يجوز بيع الدين في قول مالك بالعروض نقداً فأما إذا وقعت الدنانير والدراهم حتى  
 تصير صرفاً فلا يصلح حتى يكون يدأيد ﴿ابن وهب﴾ عن الليث أن يحيى بن  
 سعيد حدثهم قال أني أكره أن آتي رجلاً عنده ذهب نواقص بذهب وازنة فأصرف  
 منه بذهبي الوازنة دراهم ثم أصرف منه دراهمي التي أخذت منه بذهب النواقص  
 (قال) نافع مولى ابن عمر تلك المدالسة (وقال) عبد العزيز بن أبي سلمة إذا أردت أن  
 تباع ذهباً نقصاً بوازنة فلم تجد من يراطلك فباع نقصك بورق ثم ابتع بالورق وازنة ولا  
 تجعل ذلك من رجل واحد فإن ذلك ذهب بذهب وزيادة ألا ترى أنك قد رددت  
 إليه ورقه وأخذت منه ذهباً وازنة بنقصك ﴿قلت﴾ أرايت ان صرفت ديناراً من  
 رجل وكلانا في مجلس ثم جلسنا ساعة فنقدني ونقدته ولم نفتق أيجوز هذا الصرف  
 في قول مالك (قال) لا يجوز هذا الصرف في قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ولا  
 يصلح إذا صارفت الرجل إلا أن يأخذ ويعطى (قال مالك) ولا يصلح أن تدفع إليه  
 الدينار فيخطئه بدنانيره ثم يخرج الدراهم فيدفعها إليك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت  
 سيفاً على كثير الفضة نصله تبع لفضته بشرة دنائير فقبضته ثم بعته من إنسان إلى

جاني ثم نقدت الدنانير (قال) لا يصلح لصاحب السيف أن يدفع السيف حتى ينتقد ولا يصلح للمشتري أن يقبض السيف حتى يدفع الثمن فأما البيع اذا وقع بينهما في مسئلتك وكان نقده اياه معامضى ولم أر أن ينقض ورايته جائزاً ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سيفاً على نصله تبع لفضته بدنانير ثم اقرقنا قبل أن أنقده الدنانير وقد قبضت السيف منه ثم بعث السيف فلم يعلم بفسخ ذلك (قال) أرى أن يبع الثاني للسيف جائز وأرى للبائع الاول على الثاني قيمة السيف من الذهب يوم قبضه وانما كان هذا هكذا من قبل أن ربيعة <sup>(٢)</sup> كان يجوز اتخاذه ولان في نزعه مضرة ﴿قلت﴾ وحملت محل هذا البيوع الفاسدة (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان تغيرت أسواقه عندي قبل أن أبيع السيف أتحملة محل البيوع الفاسدة وتضمنني قيمته ولا تجعل لي رده وان كان لم يخرج من يدي (قال) اذا لم يخرج من يدك فلا أجعله مثل البيع الفاسد وأرى لك أن ترده لان الفضة ليس فيها تغير أسواق وانما هي ما لم يخرج من يدك بمنزلة الدراهم فلك أن تردّها ﴿قلت﴾ فان أصاب السيف عندي عيب انقطع أو انكسر الجفن (قال) فأنت ضامن لقيمه يوم قبضه ﴿قال سحنون﴾ هذا من الربا وينقض فيه البياعات كلها حتى رد الى ربه الا أن يتلف البتة ويذهب فيكون على مشتريه قيمة الجفن والنصل ووزن ما فيه من الفضة وليس القول كما قال ابن القاسم ان عليه قيمته من الذهب واذا كانت حلية السيف الثلث فأدنى حتى تكون الحلية تبعاً بيع السيف بالدنانير والدراهم نقداً والى أجل ولو استحقت حلية السيف في مثل ما نقصت فيه يما ولا أرجعته بشئ من قبل أنه لا حصة له من الثمن كمال العبيد

### الحوالة في الصرف

﴿قلت﴾ أرايت ان صرفت ديناراً عند رجل بعشرين درهما فدفعت اليه الدينار واشتريت من رجل سلعة بعشرين درهما فقلت للذي صرفت الدينار عنده ادفع اليه هذه العشرين الدرهم وذلك كله مما ﴿قال﴾ سألت مالكا عن الرجل يصرف عند

الرجل الصراف الدينار بمشرين درهما فيقتضى منه عشرة دراهم ويقول له ادفع  
العشرة الاخرى الى هذا الرجل (قال) مالك لا يعجبني حتى يقبضها هو منه ثم يدفعها  
الى من أحب فهذا مثل ذلك ألا ترى أنهما افترقا قبل أن يتم قبضهما ﴿قلت﴾  
أرأيت ان وكلت رجلا يصرف لي ديناراً بدراهم فلما صرفه أتته قبل أن يقبض فقال  
لي اقبض الدراهم من هذا الرجل فقد صرفت لك ديناراً عنده وقام فذهب (فقال)  
لاخير في هذا لان مالكا قال لا يصلح أن يصرف ثم يوكل من يقبض له ولكن  
يوكل من يصرف له فهذا انما يصرف الوكيل ليس رب الدنانير ثم وكل الوكيل رب  
الدنانير بأن يقبض الدراهم فلا يصلح ذلك (قال مالك) لا أحب للرجل أن يصرف  
ويوكل من يقبض له ولكن يوكل من يصرف له ﴿ابن وهب﴾ عن غرمة بن بكير  
عن أبيه قال سمعت ابن قسيط يقول واستفتي في رجل صرف ديناراً ففضل له منه  
فضلة هل يتحول بفضله على آخر (قال) لا . من حديث ابن وهب (وقاله) عبد  
الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال بكير وقال أيما رجل صرف ديناراً  
بدراهم فلا يتحول به

❦ في رجل يصرف من رجل ديناً عليه ❦

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن لي علي رجل دراهم ققلت له صرفها لي بدنانير وجئني بذلك  
(قال) مالك لاخير في ذلك ﴿قلت﴾ ولم كرهه (قال) لانه انما يفسخ دراهمه في  
دنانير يأخذها بها ليس ليس يدأ بيد فلاخير في ذلك لانه يتهم أن يكون انما ترك له  
الدراهم يوماً أو يومين على أن يعطيه بها كذا وكذا ديناراً ويكون أيضاً تأخيرها الى  
أن يشتري له سلفاجرة منقمة وكأنك أوجبت عليه في دراهمك دنانير حتى يمطاها  
فصار صرفاً مستأخراً ولانك اذا قلت لرجل لك عليه طعام من شراء بعه لي وجئني  
بثلثين ثم جاءك بالثلثين دراهم والذي دفعت اليه دنانير في سلعة أو جاءك بدنانير والذي  
دفعت اليه دراهم كنت قد أخرجت دنانير أخذت بها دراهم الى أجل أو دراهم



أخذت بها دنانير الى أجل من الذى اشتريت منه الطعام فكان ذلك صرفاً متأخراً  
 وبيع الطعام قبل استيفائه وان جاءك بدنانير أكثر من دنانيرك أو أقل أو دراهم  
 أكثر أو أقل من دراهمك كان ربا وبيع الطعام قبل استيفائه ﴿قلت﴾ أرأيت لو  
 أن لرجل على ديناراً فأتيته ومضى عشرون درهما فقال لى أو قلت له أتصلرفنى  
 هذه العشرين الدرهم بدينار تمطينيه ففعلت فلما قبض العشرين الدرهم قال انظر الدينار  
 الذى لى عليك فأقبضه من الدينار الذى وجب لك من صرف هذه العشرين الدرهم  
 التى قبضت منك (قال) لا بأس بذلك اذا تراضيا بذلك انما هو رجل أخذ عشرين  
 درهماً بدينار كان له عليه فلا بأس بذلك وما تسكلم به قبل ذلك فهو لغو ﴿قلت﴾  
 فان كان لصيرفى على دينار وقد حل فأتيته بعشرين درهماً أصرفها عنده فصرفها عنده  
 بدينار فلما قبض الدراهم قال لى انظر الدينار الذى لى عليك فأقبضه بهذا الدينار  
 الذى وجب لك من الصرف فقلت لا أفعل انما أعطيتك دراهم على أن أخذ منك  
 ديناراً الساعة (قال) لم أسمع من مالك هذا ولكن اذا تناكر رأيت أن لا يجوز ولا  
 يحمل هذه الدراهم من ديناره ولكن يدفع اليه الدينار صرف دراهمه ثم يتبعه بديناره  
 الا أن يتراضيا كما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن لى على رجل عشرة دراهم أو  
 كان استقرض منى نصف دينار دراهم ونصف الدينار عشرة دراهم فأتاني بدينار  
 فصرفه عندى ثم قضاني مكانه دراهمى التى لى عليه أو قال هذا الدينار نخذ منى نصفه  
 بدراهمك التى لك على ونصفه فأعطى به دراهم (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا  
 قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقرضنى رجل دراهم أبيع لى أن أشتري  
 منه بتلك الداهم سلمة من للسلع مكانى حنطة أو ثيابا فى قول مالك (قال) نعم لا بأس  
 بذلك ﴿قلت﴾ فان صرفت بتلك الدراهم التى أقرضنى عنده ديناراً مكانى قبل أن  
 أبيع (قال) لا خير فى أن تستقرض منه ورقاً فتجعلها مكانك فى ورق ألا ترى أنك  
 رد ما استقرضت مكانك اليه فيما تأخذ منه فصرت ان كنت تسلف دنانير  
 فاشترت بها دراهم أنك أخذت دراهم بدنانير تكون عليك الى أجل لان الدنانير

التي استقرضت رددتها ﴿قلت﴾ فإن أسلفني دراهم أيسلح لي أن أشتري منه بتلك  
 الدراهم سلعة من السلع مكانى حنطة أو ثيابا (فقال) إن كان أسلفك أياها الى أجل  
 واشتريت بها الحنطة يدأ بيد فلا بأس بذلك وإن كان أسلفك أياها حالة واشتريت  
 بها منه حنطة يدأ بيد أو الى أجل فلا بأس بذلك وإن كان أسلفك أياها الى أجل  
 واشتريت بها منه حنطة مكانك الى أجل فلا خير في ذلك وذلك الكالى بالكالى  
 لأنك اذا رددت اليه دراهمه بأعيانها مكانك وصار له عليك دنانير الى أجل بطعام  
 عليه الى أجل فصار ذلك دينا بدين

﴿في الرجل يدفع الى الرجل الدراهم يصرفها يقبضها من دينه﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لرجل على ألف درهم فدفعت اليه عروضاً بعد ما حل أجل  
 دينه فقلت بيع هذه العروض أو طعاماً فقلت له بيع هذا الطعام فاستوف حقه (قال)  
 قال مالك لا بأس بذلك (قال) الا أن يكون الذي باعك بالالف درهم مما لا يجوز  
 تسليفه في العروض التي أعطيته بيعها وليستوف حقه منها لما يدخل ذلك من التهمة  
 في أن يأخذ ذلك لنفسه فيكون قد أخذ عروضاً الى أجل بعروض مثلاً من صنفها  
 سلفاً فتصير العروض بالعروض من صنف واحد الى أجل الا أن يكون من صنف  
 عرضه في صنفه وجودته وعدده أو أقل عدداً أو أدنى صفة لانه لا تهمة عليه فيه لو  
 احتبس لنفسه ان كان أدنى وإن كان مثلاً صار بمنزلة الاقالة ﴿قلت﴾ فلو أن لرجل  
 على ألف درهم فدفعت اليه دنانير فقلت صرفها وخذ حقه (قال) سألت مالكا عنها  
 غير مرة فقال لا يعجبني ذلك اذا دفع اليه دنانيره فقال له صرفها وخذ حقه منها ﴿قلت﴾  
 ولم كرهه مالك (قال) قال مالك أخاف أن يحتبس الدنانير لنفسه واستنقله وكرهه  
 غير مرة لانه يكون مصرفاً لها من نفسه ﴿قلت﴾ فلو أن لرجل على ألف درهم  
 فدفعت اليه فلوساً فقلت صرفها وخذ حقه منها (قال) لا خير فيه وهذا مكروه

❦ في الرجل يصرف دنانير بدراهم من رجل ثم يصرفها منه بدنانير ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت هل كان مالك يكره أن يصرف الرجل عند الرجل دراهم بدنانير ثم يشتري منه بتلك الدنانير دراهم سوى دراهمه وسوى عيونها (قال) نعم كان يكره ذلك ❦ قلت ❦ فان جثته بعد يوم أو يومين فصرفها منه (قال) كان مالك يكره أن يصرفها منه أيضاً بعد يوم أو يومين ❦ قلت ❦ فان كان أبعد من ذلك (قال) لا أدري ما قوله ولا أرى أناه بأسا اذا تطاول زمان ذلك وصح أمرها فيه (قال) وقد بينا هذا في موضع الدنانير النقص بالوازنة

❦ الصرف من النصارى والعبيد ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت عبدآلى صيرفيا نصرانيا أيجوز لى أن أصارفه (قال) نعم لا بأس بذلك عبدك وغيره من الناس سواء عند مالك وقد كره مالك أن يكون النصارى في أسواق المسلمين لعملمهم بالربا واستحلهم له وأرى أن يقاموا من الاسواق

❦ في صرف الدراهم بالفلوس وفضة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشترت بدرهم بنصفه فلوسا وبنصفه فضة وزن نصف درهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا بأس بهذا وهو بمنزلة العرض ❦ قلت ❦ فان اشترت بنصف درهم طعاما وبنصفه فضة كل ذلك نقداً أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ فان كان الثلاثان فضة والثالث طعاما أيجوز هذا في قول مالك قال لا ❦ قلت ❦ فان كان الثلاثان طعاما والثالث فضة أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم يجوز في قول مالك ❦ قلت ❦ لم كرهه مالك اذا كانت الفضة أكثر من الطعام وجوزه اذا كان الطعام أكثر من الفضة (قال) لان الطعام اذا كان أكثر من الفضة لم يرد به الفضة في قول مالك وإنما يراد به الطعام وجعله مثل شراء سلعة وفضة بدراهم وجعل الفضة تبعا للسلعة واذا كانت الفضة أكثر من السلعة حمله مالك محمل ورق وسلعة بورق وجعل السلعة تبعا للفضة فلا يصلح أن يكون فضة وطعام بفضة وكذلك فسر لى

مالك ولما للناس في ذلك من الرفق بهم وقلة غناهم عنه لانها نفقات لا تكاد تنقطع ألا ترى أنه لا يجوز لاحد دخول مكة الا بالاحرام وقد جاز لمن قاربها من الخطاين وغيرهم لكثرة تردادهم عليها وأنهم لا غنى بهم عن ادامة ذلك ولمنافع الناس بهم أن يدخلوها بنير احرام

❦ في الرجل يفتصب الدنانير فيصرفها قبل أن يقبضها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اغتصبت رجلا دنانير فلقيته بعد ذلك فقلت له هذه الدنانير التي غصبتك في بيتي فبئنها . نى بهذه الدراهم ففعل ودفعت اليه الدراهم أيجوز هذا في قول مالك أم لا ( قال ) أراه جائزاً لانه كان ضامناً للدنانير حين غصبها فانما اشترى منه ديناً عليه فلا بأس بذلك وقوله الدنانير في بيتي وسكوته عنها سواء لانه قد غاب عليها وهي دين عليه ❦ قلت ❦ وكذلك لو غصبت من رجل جارية فانطلقت بها الى بعض البلدان فأتيته فقلت له ان جارتك عندي في بلد كذا وكذا فبئنها ففعل أيجوز هذا أم لا ( قال ) أراه جائزاً اذا وصفها لانه ضامن لما أصاب الجارية من عور أو شلل أو نقصان بدن بعد وجوب البيع منهما وقبل الوجوب لان ضمانها حين غصبها منه فلا بأس بأن يشتري جارية قد ضمن ما أصابها ( قال ) والدنانير عندي أوضح من الجارية وأمين

❦ في الرجل يستودع الرجل الدراهم ثم يلقاه فيصرفها منه وهي في يته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استودعت رجلاً دراهم ثم لقيته بعد ذلك فصارفته والدراهم في يته أيجوز ذلك أم لا في قول مالك قال لا ❦ قلت ❦ أ رأيت ان استودعت رجلاً مائتي درهم ثم لقيته بعد ذلك فقلت له أعطني مائة درهم وأهضم عنك مائة درهم فأعطاني مائة درهم من غير المائتين والمائتان في يته أيجوز هذا أم لا ( قال ) لا يعجبني وانما يجوز ان أعطاه منها عندي ألا ترى أنه لا يجوز صرفها فكيف يجوز البدل فيها وهي غير حاضرة ❦ قلت ❦ فان استودعت رجلاً دنانير أو دراهم أو حلياً مصوغاً

من الذهب والفضة فلقيني بمس ذلك فقال بعني الوديمة التي عندي وهي فضة بهذه  
الدينار أو هي ذهب بهذه الدراهم (قال) لا يجوز ذلك عند مالك إلا أن تكون  
الوديمة حاضرة لأن هذا ذهب بفضة ليس يداً بيد ﴿قلت﴾ فلو رهننت عند رجل  
دينارين فلقيني بمس ذلك فقال لي الدينارين التي رهننتها في البيت فصار فيها بدراهم  
تأخذها مني (قال) قال لي مالك لا خير فيه ﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت  
رجلاً دينارين فصر فها بدراهم ثم أتيت فأردت أن أبيع ما صنع وآخذ الدراهم (قال)  
ليس ذلك لك في قول مالك وإنما لك مثل دينارك لأن مالكا قال لو أن رجلاً  
استودع رجلاً دينارين فاشتري المستودع بتلك الدينارين سلعة من السلع كانت السلعة  
له وكان عليه مثل الدينارين التي أخذها ﴿قلت﴾ فإن استودعت رجلاً حنطة  
فاشتري بها تمرآ ثم جئت فعلمت بما صنع فأجزت ما صنع وأردت أن آخذ التمر  
(قال) ذلك جاز ﴿قلت﴾ ولا يكون هذا بيع الطعام بالطعام إلى أجل (قال) لا لأن  
مالكا قال في كل من استودع طعاماً أو سلعة فباعها المستودع ثمن فأراد رب  
السلعة أن يبيع الثمن ويقبض الثمن فذلك له وهذا مثل ذلك ﴿قال﴾ وقال لي مالك في  
الطعام لو أن رجلاً استودع رجلاً طعاماً فباعه المستودع (قال) هذا بالخيار أن أحب  
أن يأخذ الثمن أخذه وإن أحب أن يأخذ مثل طعامه أخذه لأنه لما تعدى على الحنطة  
ضمنها فصرت مخيراً في أخذك إياه بما ضمن لك أو أخذ ثمن حنطتك كان تمرآ أو  
غير ذلك

### ❦ في الرجل يبتاع الثوب بدينار إلا درهما ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بعينها بدينار إلا درهما أيجوز هذا في قول مالك  
(قال) ان كان ذلك كله نقداً فلا بأس به عند مالك ﴿قلت﴾ فإن كان الدينار نقداً  
والسلعة نقداً والدرهم إلى أجل (قال) لا يصلح ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فإن كانت  
السلعة إلى أجل والدرهم إلى أجل والدينار نقداً (قال) لا يصلح ذلك عند مالك  
أيضاً ﴿قلت﴾ فإن كانت السلعة والدرهم نقداً والدينار إلى أجل (قال) لا يصلح

ذلك ﴿قلت﴾ لِمَ (قال) لانه يدخله ذهب بفضة الى أجل ﴿قلت﴾ فان كان الدينار نقداً والدرهم نقداً والسلعة مؤخرة (قال) لا يصلح ذلك عند مالك أيضاً (وروي) أشهب أنه جائز في قول مالك لانه لم يرد به الصرف فاذا كان الدرهم مع الدينار معجلاً أو مؤخراً فهو سواء (وذكر) ابن وهب عن مالك عن سالم في بيع صكوك الجار بدينار الا درهما يعجل الدينار ويأخذ الدرهم والصك مؤخر يأخذ الدينار مع الدرهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم لم كرهته (قال) لانه يدخله الفضة بالذهب الى أجل ﴿قلت﴾<sup>(١)</sup> فان كان الدينار نقداً والدرهم نقداً والسلعة الى أجل (قال) لا يصلح ذلك لانها صفقة واحدة ذهب بفضة وسلعة ولا يصلح أن تكون السلعة مؤخرة والدرهم نقداً ﴿قلت﴾ فان كانت السلعة نقداً والدينار الى أجل والدرهم الى أجل أيجوز ذلك أم لا (قال) ذلك جائز اذا كان أجل الدينار والدرهم واحداً ﴿قلت﴾ فان كان اشترى سلعة بدينار الا درهمين فهو مثل الذي اشترى السلعة نقداً بدينار الا درهما في جميع ما سألتك عنه في قول مالك قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ كان مالك يقول الدرهم والدرهمان والثمن الخفيف ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك فأما الثلاثة فلا أحبه ولا خير فيه عندي ﴿قلت﴾ فان اشتريت سلعة بدينار الا عشرة دراهم (قال) قال مالك لا خير فيه الى أجل ولا بدينار الا ستة دراهم ولا بدينار الا خمسة دراهم الا أن يكون ذلك نقداً ﴿قلت﴾ فان كان الدينار والعشرة دراهم أو الخمسة أو الستة الى أجل واحد والسلعة نقداً (قال) لا يصلح ذلك عند مالك ولا يحل ﴿قلت﴾ لم وقد جوزه في الدرهم والدرهمين اذا كان الدينار والدرهم أو الدرهمان الى أجل واحد (قال) لان الدرهم والدرهمين تأفه ولا غرر فيه ولا يقع فيه المخاطرة وان الدينار الى ذلك الاجل أكثر من هذين الدرهمين لا شك فيه (قال) وما جوز مالك الدرهم والدرهمين اذا استثناهما الا زحفا لانهما لا يكونان أكثر من الدينار وللآثار (قال) والعشرة دراهم لا يدري لعلها اذا حل الاجل يفترق جل الدينار

(١) (قوله فان كان الدينار نقداً الخ) مكرر مع بعض الصور السابقة فليحذر اه مصححه

ويحول الصرف الى ذلك الاجل فهذا مخاطرة وغرر فلذلك لم يجوز في الخمسة والعشرة وهو في الدرهم والدرهمين اذا كان أجلهما وأجل الدينار واحداً فليس ذلك بخاطر ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن حميد عن عقيل عن ابن شهاب أنه قال في بيع الثوب بدينار الاربعاء والا درهمين لا بأس به ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه كان يقول في الرجل يبيع الشيء بدينار الا درهمين ويستأخر الثمن عليه فكان ربيعة يقول لا بأس بهذا أن يأتي الرجل بالدينار يقضيه ثم يأخذ من البائع درهمين ولا يراه صرفاً قال ربيعة وان فيه لمعزاً وليس به بأس ﴿قال الليث﴾ قال ربيعة في الرجل يشتري الثوب بدينار الا درهماً أو ثلاثة قال ربيعة ما زال هذا من يبيع الناس وأنه لا يكون الرد والثمن الا الى أجل واحد وان فيه لما عزمكم من الصرف (قال الليث) قال ربيعة وان باع بدينار الا درهماً ورقاً فدفع الدينار وأخذ الثوب ولم يجد عنده درهماً قال هو مثل أن يأخذ الدرهم مع الدينار يخشى أن ينزل بمنزلة الصرف ﴿قال ابن وهب﴾ قال الليث وقال يحيى بن سعيد ان أشبه بعمل الصالحين أن لا يفارقه حتى يأخذ الدرهم ولا يكون في شيء من ذلك نظرة ﴿ابن وهب﴾ عن طلحة بن أبي سعيد عن صخر بن أبي عليط حدثه أنه كان مع أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف فابتاع أبو سلمة ثوباً بدينار الا درهماً فأعطاه أبو سلمة الدينار وقال هلم الدرهم فقال ليس عندي الآن درهم حتى ترجع الى فأتى اليه أبو سلمة الثوب وقبض الدينار منه وقال لا يبيع بيني وبينك (قال ابن وهب) قال الليث وكتب الى يحيى بن سعيد يقول وسألت عن الرجل يشتري قمحاً أو غير ذلك بنصف دينار أو بثلاث فيدفع الي بائنه ديناراً ويأخذ فضله دراهم ويأخذ ما اشترى منه حتى يأتيه في يوم آخر فيأخذه منه أو اشترى تلك السلعة بدرهمين أو ثلاثة فيدفع اليه ديناراً وأخذ فضله من صرف الدينار دراهم وأخر السلعة حتى يلقاه فيها من يوم آخر (قال) يحيى لم أزل أسمع أنه يكره أن يتناع ببعض الدينار شيئاً ويأخذ فضله ورقاً ويترك ما ابتاع لأن ذلك يرى صرفاً ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عقيل عن القاسم بن



محمد وابن شهاب أنهما قالوا إذا اشتريت من رجل بيا بعض دينار ثم دفعت إليه الدينار ففضل لك عنده ثلث أو نصف فلا عليه أعجله لك أو أخره وإنما معناه إذا قبض السلعة ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك وإذا قال له المشتري بعد ما يجب البيع وثبت هذا دينار فيه ثلثاك وأمسك ثلثي عندك وانتفع به إن ذلك لا بأس به إذا صح ذلك ولم يكن على شرط عند البيع ولا وأني ولا عادة ولا اضمار منهما ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يقدم البلد من البلدان ومعه الدراهم مثل أهل إفريقية يقدمون من الفسطاط ومهمم الدراهم فيكون مع التاجر عشرة آلاف درهم أو أكثر ورقيق وأمتعة ونقر فضة فيقول الرجل قد ابتعت منك دراهمك وتترك ورقيقك هذه بالني دينار نقداً واستوجب ذلك منه صفقة واحدة وينقذه (قال مالك) لا خير في ذلك لا يكون مع الصرف بيع شيء من السلع ﴿ قال ﴾ قلت لمالك فالرجل يشتري الثوب وعشرة دراهم بدينار (قال) لا بأس بهذا ولم يره مثل الآخر (قال) فرأيت مالكا يرى أن هذا تبع للدينار ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني ابن الدراوردي عن ربيعة وغيره من علماء المدينة ممن مضي أنهم كانوا يكرهون ذلك ويقولون لا يكون صرف وبيع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا يقول لا يكون صرف وبيع ولا نكاح وبيع ولا شرك وبيع ولا قراض وبيع ولا مساقاة وبيع ولا جعل وبيع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني ابن الدراوردي أن غير واحد من علمائهم أو بعض علمائهم كانوا يقولون مثل قول مالك في هذا إلا في النكاح لم أحفظه عن ابن الدراوردي لا يكون صرف وبيع

— في الرجل يتبع السلعة بخمسة دنانير إلا درهما فيدفع —  
﴿ بعضا ويحبس دينارا حتى يدفع إليه الدرهم ويأخذ الدينار ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يشتري السلعة بخمسة دنانير إلا درهما أو درهمين أو ثلاثة فيدفع إليه أربعة دنانير ويؤخر الدينار الباقي حتى يلقاه فيدفع إليه الدرهم أو الدرهمين أو الثلاثة ويأخذ الدينار (قال) قال مالك لا خير في ذلك ﴿ فقيل ﴾ لمالك فإن

دفع ديناراً واحداً وأخذ الدرهم وآخر الاربعة حتى يقضيه اياها (قال) لا خيره أيضاً وهو بمنزلة الاول ﴿ قيل ﴾ لمالك فان كانت خمسة دنانير الا خمساً أو ربما فنقد الاربعة وآخر الدينار الباقي حتى يأتيه بخمس أو ربع ويدفع اليه الدينار (قال) لا بأس بهذا ليس هذا مثل الدرهم ﴿ قيل له ﴾ فان دفع اليه ديناراً واحداً من الخمسة وأخذ خمسة وكانت الاربعة قبله (قال) لا بأس بذلك (قال ابن القاسم) لأن الدراهم عند مالك لما وقعت على السلمة صار للدراهم حصة من الذهب كلها فذلك كره مالك أن ينقد بعض الذهب ويؤخر الدراهم أو ينقد الدراهم ويؤخر بعض الذهب (قال) وان نقد الدراهم وأخر الذهب فلا خير في ذلك وانما جوز مالك الخمس والربع لان ذلك انما هو جزء من دينار واحد ليس للخمس والربع حصة من الدنانير كلها فلا بأس بأن يجعل الدنانير الصحيحة ويؤخر الدينار الكسر أو يقدم الدينار ويأخذ فضله دراهم ويؤخر الدنانير وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت ثوباً بدينار الا عشرة دراهم (قال) ان كانت الدراهم العشرة نقداً فلا بأس به وان كانت الى أجل فلا خيره لانه يدخله بيع الذهب بالورق الى أجل كانه رجل اشترى ثوباً بعشرة دراهم بدينار فلا يصلح في ذلك أن يؤخر الدراهم وهذه مخاطرة لانه لا يدري ما تبلغ العشرة الدراهم من الدينار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان بعت هذا الثوب بدينار الا قفيز حنطة أيجوز هذا البيع ان كان نقداً أو الى أجل (قال) لا بأس بذلك لانه كانه باعه الثوب وقفيز حنطة بدينار فلا بأس أن يكون ذلك الدينار نقداً أو الى أجل ﴿ أشهب ﴾ الا أن يكون الثوب أو القفيز ليس عنده وقد باعهما اياه بالنقد فلا يصلح ذلك لانه يشتريهما ثم يبيعه اياها بنقد أو الى أجل فيكون ذلك من بيع ما ليس عنده وهو من وجه العينة المكروهة

❦ في الرجل يتاع الورق والمرض بالذهب ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعطاه ذهباً بفضة وسلمة مع الفضة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز اذا كانت الفضة قليلة فذلك جائز لان الذهب بالفضة جائز واحداً

بشرة وكذلك اذا كانت مع الفضة الكثيرة سلعة من السلع يسيرة ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان مع الذهب سلعة من السلع أو كان مع الذهب والفضة مع كل واحد منهما سلعة من السلع. (قال) أما الذهب بالفضة اذا كان مع الذهب العرض اليسير فلا بأس به يجوز من ذلك ما يجوز مع الفضة ويكره من ذلك ما يكره مع الفضة وان كان مع كل واحد منهما عرض وكان كل واحدة منهما مع صاحبها تبعا فلا أرى به بأسا ولا يكون صرفا وبعا اذا كان تبعا وكانت يسيرة وكذلك اذا كان مع الذهب والورق مع كل واحد منهما عرض فان كان ذلك من الذهب والورق يسيرا أو كان العرضان يسيرين فلا أرى به بأسا فان كانت الذهب والورق والعرضان كثيرا فلا خير فيه ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت دراهم وثوبا بدنانير فقلت للبائع أنقذك من الذهب حصة الدراهم وأجعل حصة الثوب الى أجل (قال) لا يصلح ذلك لأنه صرف وبيع لا يتأخر منه شيء ﴿قلت﴾ فان كان مع الثوب دراهم قليلة أقل من الدينار حتى لا يكون أريد به الصرف في قول مالك فقال المشتري أنا أنقذك من دينار الذهب حصة هذه الدراهم وهي خمسة دراهم أو ستة وأؤخر قيمة الثوب الى أجل (قال) لا يصلح هذا في قول مالك اذا وقعت الذهب والفضة مع سلعة ولو كانت الفضة قليلة حتى لا يكون صرفا لم يصلح التأخير في ذلك في قول مالك ألا ترى أن الفضة عجلت مع العروض وقد صار لها حصة من جميع الذهب فلا يصلح أن يتأخر من الذهب شيء اذا قدمت الفضة

### ❦ في الصرف والبيع ❦

﴿قلت﴾ أجمع في قول مالك صرف وبيع في صفقة واحدة (قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ فان كانت هذه السلعة معها دراهم قليلة لم يجوز أن أبيعها بدراهم لمكان تلك الدراهم القليلة قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يجوز أن أبيعها بدنانير نسيئة في قول مالك لتلك الدراهم قال نعم ﴿قلت﴾ ولم يره مالك صرفا اذا باع بالدنانير يدا بيد (قال) نعم جوزه مالك واستحسنه إذا كانت دراهم قليلة مع السلع أن تباع بالذهب

يداً بيد وبالعرض الى أجل ولا تباع بالورق يداً بيد ولا الى أجل ﴿أشهب﴾  
عن ابن لهيعة عن يحيى بن أبي أسيد أن أبا البلاط المكي حدثه أنه قال لابن عمر يا أبا  
عبد الرحمن انا نتجر في البحرين ولهم دراهم صغار فنشتري البيع هنالك فنعطى  
الدراهم فيرد الينا من تلك الدراهم الصغار قال لا يصلح (قال) أبو البلاط فقلت له ان  
الدراهم الصغار لو وزنت كانت سواء فلما أكرت عليه أخذ يدي حتى دخل في  
المسجد فقال ان هذا الذي ترون يريد أن آمره بأكل الربا ﴿مالك﴾ عن محمد بن  
عبد الله عن ابن أبي مريم أنه سأل ابن المسيب فقال أي رجل ابتاع الطعام فربما ابتعت  
منه دينار ونصف درهم فأعطي بالنصف درهم طعاما قال له سعيد بن المسيب لا  
ولكن أعط أنت درهما وخذ بقیته طعاما (قال) قال مالك وانما كره له سعيد بن  
المسيب أن يعطى دينارا ونصف درهم لان النصف درهم انما هو طعام فكره له  
أن يعطى دينارا وطعاما بطعام (قال مالك) ولو كان نصف درهم ورقا أو فلو سا أو  
غير طعام ما كان بذلك بأس

﴿حج﴾ في الرجل يصرف الدينار دراهم على أن يأخذ بالدراهم سلعة ﴿حج﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان صرفت دينارا بمشرين درهما فأخذت منه عشرة دراهم  
وأخذت بمشرة منها سلعة (قال مالك) لا بأس بذلك . وكذلك لو صرفت دينارا  
بدراهم فلم أقبض الدراهم حتى أخذت بها سلعة من السلع (قال مالك) لا بأس بذلك  
﴿قلت﴾ فان أصاب بالسلعة عيبا فجاء ليردها ثم يرجع على صاحبها أبالدينار أم بالدراهم  
(قال) بالدينار ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان صرفت عند  
رجل دراهم بدنانير على أن آخذ بثمنه منه سمنا أو زيتا (قال) قال مالك ذلك جائز  
نقدا أو الى أجل (قال) وكلاهما لغو انما ينظر مالك الي فعلهما ولا ينظر الى قولهما  
﴿قلت﴾ أرايت ان قال اصرف عندك هذا الدينار على أن آخذ منك الدراهم ثم  
أخذ بها منك هذه السلعة ففعل (قال) قول مالك في ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان  
أصاب بالسلعة عيبا فردها على صاحبها ثم يرجع عليه أبالدينار أم بالدراهم (قال) يرجع

عليه بالدينار ﴿قلت﴾ لم وقد قبض منه الدراهم ثم دفعها اليه في هذه السلعة (قال)  
 لان الدراهم قبضها حين قبضها على شرط أن لا يذهب بها انما قبضها على شرط أن  
 يأخذ بها هذه السلعة فقبضه الدراهم وغير قبضه سواء وانما وقع ثمن هذه السلعة بالدينار  
 ليس بالدراهم وكلاهما في الدراهم وما شرطنا من ذلك وسكوتها عنه سواء انما نظر  
 مالك الى فعلها ها هنا ولم ينظر الى قولها ﴿قلت﴾ ولا يخاف أن يكون هذا من  
 بيعتين في بيعه (قال) لا انما البيعتان في بيعه اذا ملك الرجل السلعة بثمن عاجل وآجل  
 ﴿ابن وهب﴾ وقد ذكر يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة ماصفة البيعتين اللتين تجمعهما  
 بيعه (قال) ابن وهب هما الصفقة الواحدة قال يملك الرجل السلعة بالثمنين عاجل  
 وآجل وقد وجب عليه بأحدهما كالدينار النقود والدينارين الى أجل فكأنه انما يبيع  
 أحد الثمنين بالآخر (قال) فهذا مما يقارب الربا . وكذلك قال الليث عن يحيى بن  
 سعيد قال البيعتان اللتان لا يختلف الناس فيهما ثم فسرهما من نحو ما قال ربيعة أيضاً  
 وكذلك فسرهما مالك وقد كره ذلك القاسم وسالم وسليمان بن يسار

### ❦ في الذهب والورق والذهب والمروض بالذهب ❦

﴿قلت﴾ هل تجوز الفضة والذهب بالذهب في قول مالك (قال) قال مالك لا تجوز  
 ﴿قلت﴾ وكذلك لو كان إناء مصوغاً من ذهب اشتريته بذهب وفضة لم يصلح  
 ذلك في قول مالك (قال) نعم لا يصلح ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت  
 فضة وسلعة بذهب (قال) ان كانت الفضة قليلة حتى لا يكون صرفاً العشرة  
 دراهم وما أشبهها فلا بأس بذلك وان كانت الفضة كثيرة فلا يصلح ذلك لان  
 مالكاً قال لا يصلح بيع وصرف (قال ابن القاسم) وأخبرني ابن الدراوردي عن  
 ربيعة وغيره ﴿قلت﴾ لم كره مالك البيع والصرف في صفقة واحدة ﴿فقال﴾  
 أما مالك فقال لا يصلح أن يكون الصرف والبيع في صفقة واحدة (قال) وأما  
 الدراوردي فأخبرني عن ربيعة وغيره أنه قال انما كرهه ربيعة من قبل أنه لو أصاب

بالسلمة عيًّا فجاء ليزدها انتقض الصرف فلذلك كرهه ربيعة ﴿قلت﴾ لابن القاسم  
 أرايت ان يمت ثوبا ودرهما بعد ودرهم فتقابلنا قبل أن نفترق (قال) لا يجوز  
 ذلك عند مالك لان الفضة لا تجوز الا مثلا بمثل فهذا لما كان مع هذه الفضة  
 غيرها ومع هذه الفضة غيرها لم يحز ذلك ﴿قلت﴾ وسواء ان كانت الفضة تافهة  
 يسيرة والسلتان كثيرًا الثمن (قال) نعم ذلك سواء وبطل البيع بينهما عند مالك لما  
 ذكرت لك ﴿قلت﴾ فأصل قول مالك أن الفضة بالفضة مع احدى الفئتين سلمة  
 أو مع الفئتين جميعاً مع كل واحدة منهما سلمة من السلع ان ذلك باطل ولا يجوز  
 قال نعم ﴿قلت﴾ وأصل قول مالك ان كانت سلمة وذهب بسلمة وفضة اذا كان  
 الذهب والفضة شيئاً يسيراً أجازه ولم يحمله صرفاً ولا يجوز فيه النسيئة وان كانت  
 الذهب والفضة قليلة (قال) نعم وقد بينا هذا قبل هذا

— في الميراث يباع فيه الحلي من الذهب والفضة فيمن يزد فيشتره —  
 ﴿بعض الورثة أو غيرهم فيكتب عليه الثمن﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً هلك فباع ورثته ميراثه فكانوا اذا بلغ الشيء فيمن يزد  
 أخذه بعضهم وكتب على نفسه الثمن حتى يحسب ذلك عليه في حظه فيبيع في الميراث  
 حلي ذهب وفضة أو بعض ما فيه الذهب والفضة مثل السيف وما أشبهه والفضة أقل  
 من الثلث فيبيع ذلك فاشتره بعض الورثة وكتب عليه (قال) قال مالك لا يباع من  
 ذلك ما فيه الذهب والفضة الا بنقد من الورثة أو غيرهم ولا يكتب ذلك عليهم ولا  
 يؤخر النقد (قال) لان مالكا احتج وقال أرايت ان تلف بقية المال أليس يرجع  
 عليهم فيما صار عليهم فيقتسموه فلا يجوز الا بالنقد (قال) مالك والوارث في بيع  
 الحلي بمنزلة الاجنبي

— في بيع السيف المفضض بالفضة الى أجل —

﴿قلت﴾ أرايت السيف الحلي تكون حليته فضة الثلث فأدنى أن يكون لي أن أبيع

بدرهم نسيئة (قال) لا يجوز عند مالك أن يبيعه نسيئة لا بذهب ولا بورق إذا كان فيه من الذهب أو الفضة شيء قليلا كان ذلك أو كبيرا ﴿قلت﴾ <sup>(١)</sup> أ رأيت أن اشتريت سيفاً على نصله تبع لفضته بدنانير ثم اقترعنا قبل أن أقده الدنانير وقد قبضت السيف منه ثم بعث السيف فلم يفسخ ذلك (قال) أرى أن يبع الثاني للسيف جائز وللبياع الأول على الثاني قيمة السيف من الذهب يوم قبضه ﴿قلت﴾ وحملت هذا محل البيوع الفاسدة قال نعم ﴿قلت﴾ فإن تغيرت أسواقه عندي قبل أن أبيع السيف أتحمله محل البيوع الفاسدة وتضمنني قيمته ولا تجعل لي رده وإن كان لم يخرج من يدي (قال) إذا لم يخرج من يدك فلا أحمله محل البيوع الفاسدة وأرى أن ترده لأن الفضة ليس فيها تغير أسواق وإنما هي مالم يخرج من يدك بمنزلة الدراهم فكأن تردها ﴿قلت﴾ فإن أصاب السيف عندي غيب انقطع أو انكسر الجفن (قال) فأنت ضامن لقيمته يوم قبضته ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت سيفاً على بفضة حليته أقل من ثلث السيف بفضة إلى أجل أو بذهب إلى أجل أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز بيعه بفضة ولا بذهب إلى أجل ﴿قلت﴾ أبيع بفضة أو بذهب نقداً في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لماذا جوزه مالك بالنقد بالفضة لم يلتفت إلى الفضة التي في السيف وهي عنده ملغاة وجعلها تبعاً للسيف فلم لا يجوزه بفضة إلى أجل وقد جعل الفضة التي في السيف ملغاة وجعلها تبعاً للسيف ولم لا يبيعه بفضة إلى أجل (قال) قال مالك لأن هذا لم يجز إلا على وجه النقد (قال) فقلنا لمالك فالخلى يكون فيه الذهب والورق ولعل الذهب يكون الثلثين والورق يكون الثلث أو يكون الورق الثلثين والذهب الثلث أبيع بأقلهما (قال) لا أرى أن يباعا بشيء مما فيهما ولا يباعا بذهب ولا بورق ولكن يباعان بالمروض والفوس ﴿وقال أشهب﴾ لا بأس أن يشتري أن كان الذهب الثلث فأدنى اشتري بالذهب وإن كان الورق الثلث فأدنى اشتري بالفضة (وقال) على بن زياد مثل قول أشهب

(١) (قوله أ رأيت أن اشتريت إلى قوله يوم قبضته) تقدم بلفظه في صحيفة ١٠٧ مع تفسير يسير اهـ



رواه عن مالك ﴿قلت﴾ أرأيت للجام الموه أو الجوز الموه أو القدح المفضض أو السرج المفضض أو ما أشبه هذه الأشياء إذا كان ما فيها من الفضة قيمة ثلث ذلك الشيء الذي هو فيه يصلح لصاحبه أن يبيعه بفضة نقداً (قال) قول مالك إذا كانت الفضة في القدح والسكين فلا يجوز أن يبيع ذلك بفضة وإن كان ما فيه من الفضة أقل من الثلث (قال) وأرى الركاب والجام كذلك أيضاً لا يصلح أن يباع بالفضة إذا كان مموهاً أو محزوزاً عليه ولم يره مثل السيف والمصحف والحلي والذي سألت عنه من السرج وغيره هو مثل هذه الأشياء التي كرها مالك وأرى هذه الأشياء إنما فعلها الناس على وجه السرف وليست عنده بمنزلة الحلي ولا بمنزلة السيف الحلي ولا الخاتم ولا بمنزلة المصحف الحلي (قال) وكان مالك لا يري بأساً أن يحلى المصحف ﴿قال ابن القاسم﴾ ورأيت لمالك مصحفاً على بفضة ﴿وسئل﴾ عن الحلي أو السيف الحلي يكون ما فيه من الحلي الثلث يباع بالفضة أو بالذهب إلى أجل فينقض المشتري حليته ويفرقها (قال) قد نزلت بمالك فرأى أن البيع جائز ولم يرد البيع وأنا أرى ذلك إذا وقع مثل هذا وقد كان ربيعة يحيز بيع السيف الحلي بالفضة تكون الفضة تبعا بالذهب إلى أجل ولكني أرى أن أدركه ولم ينقضه وهو قائم فسخ البيع ﴿قال﴾ وقلت لمالك أرأيت السيف الحلي إذا كان النصل تبعا لفضته أم يجوز أن يباع هذا السيف بحليته بشيء من الفضة (قال) قال مالك لا يجوز أن يباع بشيء من الفضة وقد كره أن يباع بالفضة غير واحد ﴿وكيع﴾ عن محمد بن الشعمي عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال أنا كتاب عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه ونحن بأرض فارس أن لا تبيعوا السيوف وفيها حلية الفضة بدراهم ﴿وكيع﴾ عن فضيل بن غزوان عن نافع قال كان ابن عمر لا يبيع سيفاً ولا سرجاً فيه فضة حتى ينزعه ثم يبيعه وزناً بوزن ﴿وكيع﴾ عن زكريا عن عامر الشعبي قال سئل شريح عن طوق ذهب فيه فصوص يباع بالدنانير (قال) ينزع الفصوص ثم يباع الذهب بالذهب وزناً بوزن ﴿قال سحنون﴾ فكيف بمن يريد أن يحيز

بيع ذهب وعرض بذهب وليس في ذلك مضرة في تفرقة وقد كره من ذكرت  
لك بيع هذه الاشياء حتى تنزع وفي نزعها مضرة وقد أجاز الناس اتخاذ بعضها  
وتحليله ﴿قال سحنون﴾ وقد أعلمتك بقول ربيعة وما جوز من ذلك وقوله اذا  
كانت الفضة تبعا وان ذلك انما أجز لما جاز للناس اتخاذه وان في نزع مضرة وأنه  
اذا كان تبعا كانت الرغبة في غيره ولم تكن الرغبة فيه ولا الحاجة اليه وقد جوز  
أهل العلم ما هو أبين من هذا من بيع الثوب بدينار الا درهما والا درهمين اذا كان  
دفع الدرهم مع قبض الدينار لأنهم لم يروا ذلك رغبة في الصرف واستحسنوه  
واستقلوا ما كثر من ذلك ﴿قال وكيع﴾ وكان الربيع قد ذكر عن الحسن أنه  
كان لا يرى بأسا ببيع السيوف المحلاة بالفضة ﴿وكيع﴾ وجوزة أيضا ابراهيم  
النخعي مثل قول الحسن ولم يذكره الا مسجلا فذلك فيما يرى للناس فيه من المنافع  
ولما في نزعها من المضرة ولأنه مأذون لهم في اتخاذ مثله

﴿في الرجل يبتاع الأباريق من الفضة بالدنانير والدرهم ثم تستحق الدراهم﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت من رجل ابريق فضة بدنانير أو بدرهم فاستحقت  
الدراهم أو الدنانير أينتقض البيع بيننا في قول مالك وتجعله صرفا (قال) نعم أراه صرفا  
وينتقض البيع بينكما (قال) وكان مالك يكره هذه الاشياء التي تصاغ من الفضة  
والذهب مثل الأباريق وكان مالك يكره مداهن الفضة والذهب ومجامر الذهب  
والفضة سمعت ذلك منه والافداح واللحم والسكاكين المفضضة وان كانت تبعا لا  
أرى أن تشتري ﴿قلت﴾ أرأيت ان صرفت دراهم بدنانير فاستحقت الدراهم بعينها  
أينتقض الصرف أم لا (قال) أرى الصرف منتقضا (وكان) أشهب يقول ان كانت  
الدراهم بأعيانها أراها اياه فهو منتقض وان كان لم يره اياها وانما باعه من دراهم عنده  
لزمه أن يعطي ما كان عنده تمام صرفه مما بقي في كيسه أو تابوته ﴿قلت﴾ لابن  
القاسم وان استحقت ساعة صارفه فقال له صاحبه خذ مكانها مثلها أيضا هذا (قال)  
ان كان ذلك مكانه ساعة صارفه فلا أرى بذلك بأسا وان تطاول ذلك أو اقرقا

انتقض الصرف ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت خلخالين من رجل بدينار أو بدراهم فاستحقهما رجل في يدي بعد ما اقرقنا أنا وبائى فقال الذى استحق الخلخالين أنا أجزى البيع وأتبع الذى أخذ الثمن (قال) لا يصلح هذا لان هذا صرف لا يصلح أن يعطى الخلخالين ولا ينتقد ﴿قلت﴾ فان كانا لم يفترقا مشترى الخلخالين وبائيهما حتى استحقهما رجل فقال المستحق أنا أجزى بيع الخلخالين وآخذ الدنانير (قال) فذلك جائز اذا أجاز المستحق البيع والخلخالان حاضران وأخذ الدنانير مكانه ﴿قلت﴾ فان كان الخلخالان قد بعت بهما مشتريهما الى البيت (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ ولا ينظر في هذا الى اقتراق البائع والمشتري بعد ما اشترى الخلخالين اذا استحقهما رجل والخلخالان حاضران حين استحقهما وأجاز البيع فقال له مشتري الخلخالين أو بئيهما أنا أدفع الثمن حين أجزت البيع وكان ذلك مما (قال) نعم ذلك جائز ولا ينظر في هذا الا الى حضور الخلخالين والتقدم مع اجازة هذا المستحق البيع فاذا كان هذا هكذا جاز والا فلا (وقد قال) أشهب مثل قوله وقال انما هو استحسان والقياس فيه أنه مفسوخ لانه حين باعك الخلخالين قد كان لصاحبهما فيهما الخيار فقد انعقد البيع على خيار فالقياس فيه أنه يفسخ ولكنى استحسنت أنه جائز لان هذا مما لا يجد الناس منه بداً وانكما لم تعمل على هذا باع البائع ما يرى أنه له واشتريت أنت ما ترى أنه جائز لك شراؤه فذلك جائز لا بأس به

❦ في الرجل يبتاع الدراهم بدينار ونقد دنانير البلد مختلف ❦

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت من رجل دراهم بين يديه كل عشرين درهما بدينار وأخرجت الدنانير لأدفعها اليه فلما نقدته قال لا أرضى هذه الدنانير (قال) له نقد البلد في قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان نقد البلد في الدنانير مختلفا (قال) فلا صرف بينهما الا أن يسميا الدنانير التي يصارفاها

❦\*\*\*\*\*❦

❦ في الرجل يصرف بمض الدينار أو يصرفه من رجلين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أردت أن أصرف نصف دينار أو ثلثه بمشرة دراهم أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يجوز أن يصرف نصف دينار ولا ثلث دينار ولا ربع دينار ولا يجوز الا أن يصرف الدينار كله فيدفعه ويأخذ دراهمه فأما اذا صرف نصفه أو ثلثه أو ربعه فهذا لا يستطيع أن يدفع ثلثه ولا ربعه ولا نصفه ❦ قلت ❦ فان قال بائع نصف الدينار أنا أدفع اليك الدينار كله وأخذ منك صرف النصف حتى تكون قابضاً لنصف الدينار ( قال ) قال مالك لا يجوز ذلك ولا يكون قابضاً لنصف الدينار وان دفع الدينار كله لانه لا يبين بنصفه منه ( وقال أشهب ) ألا ترى أن الصرف على المناجزة فقد بقي بينهما عمل من سبب الصرف وهو شركتهما في الدينار وانهما ان اقتسماه مكانهما فانما اقتسامهما اياه دراهم فيكون يعطيه دراهم بدراهم فهذا لا يصلح ❦ قلت ❦ لابن القاسم فان صرف الدينار رجل من رجلين فقبضه أحدهما بأمر صاحبه وهو حاضر ( قال ) قال مالك هو جائز ❦ قلت ❦ فلو أن رجلين صرفا ديناراً من رجلين فقبض الدينار أحد الرجلين ( قال ) قال مالك هذا جائز ❦ قلت ❦ فان صرف رجلان من رجل ديناراً فدفعاه اليه أيجوز هذا في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ وكذلك لو كان مكان الدينار نقرة ذهب أو فضة كان مسلكه مسلك الدينار في بيعه قال نعم ❦ قلت ❦ فان كانت نقرة بيني وبين رجل فبعت نصيبي منه ( قال ) ذلك جائز اذا انتقدت ❦ قلت ❦ فان بعت نصيبي من غيره ( قال أشهب ) ان قبض المشتري جميع النقرة رأيتـه جائزاً وان لم يقبض لم يكن فيه خير

❦ في الرجل يصرف الدينار دراهم فيقبضها ثم يرجع اليه ❦

❦ فيستزید في الصرف فيزيده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان صرفت ديناراً عند رجل بعشرين درهما ثم لقيته بعد ذلك فقلت له انك قد استرخصت مني الدينار فزدني فزادني درهما أينقص الصرف في قول مالك أم لا ( قال ) لم أسمع منه فيه شيئاً وأرى أن لا ينتقص بينكما ❦ قلت ❦ وكذلك

ان زاده الدرهم الى شهر أو الى شهرين (قال) نم لا أرى بذلك بأساً ولا ينتقض  
 الصرف بينكما ﴿قلت﴾ لم (قال) لاني لا أرى هذا الدرهم مما يقع عليه الصرف  
 ﴿قلت﴾ فان قبضه منه صاحبه أرى الصرف واقعا عليه قال لا ﴿قلت﴾ فان  
 أصاب بهذا الدرهم الهبة عيياً أي يكون له أن يرده (قال) لا لأن الصرف لم يقع عليه  
 وانما ذلك الدرهم عندي هبة ﴿قلت﴾ فان أصاب صاحبه بالدينار عيياً فردّه أيرجع  
 عليه بالدرهم كلها وبالدرهم الزائد مع الدراهم قال نم ﴿قلت﴾ لم والدرهم الزائد  
 عندك هبة (قال) لأنه انما وهبه له لذلك الصرف فلما انتقض الصرف انتقضت الهبة  
 التي كانت بينهما لمكان ذلك الصرف ﴿قلت﴾ وكذلك لو أني بعت من رجل  
 سلعة فجاءني هبة فوهبها لي فقال هذا لموضع ما بعتي سلعتك قبلت هبته ثم أصاب  
 بالسلعة عيياً فردّها عليّ أيرجع عليّ بالهبة مع الثمن (قال) نم لأنه انما وهب لك  
 الهبة من أجل البيع فلما انتقض البيع لم يترك الهبة لان الذي لمكانه كانت الهبة قد  
 انتقض حتى صار غير جائز ﴿قلت﴾ فان كان أسلم اليه في طعام أو سلعة الى أجل  
 فزاده بعد ما اقترقا ومكثا شهراً أو شهرين زاده المشتري في السلم ديناراً أو درهماً  
 أيجوز هذا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا بأس به

﴿في الرجل يكون له على الرجل دراهم ديناً الى أجل﴾

﴿فيريد أن يصرفها منه بدينار نقداً﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل دراهم ديناً من قرض أو من بيع الى أجل فأخذت  
 بها منه دنانير نقداً أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز هذا ولا يحل هذا  
 وهو من بيع الدراهم الى أجل بدنانير نقداً ولو كانت حالة لم ير به بأساً ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان صارفته قبل محل الاجل على دينارين وشرطت عليه أن يدفعها الى مع محل أجل  
 الدراهم أيجوز هذا أم لا (قال) هذا حرام في قول مالك (قال) وكذلك لو كان في مكان  
 هذه الدنانير عرض من العروض بعينه أو موصوفاً أو مضموناً الى ذلك الاجل لم يحل  
 لانه دين بدين ولو كان العرض نقداً ما كان به بأس في البيع والسلف الا أن يكون

المرض الذي يعطيه من صنف المرض الذي كان باع ويكون أجود منه أو أكثر  
حل أجل الدين في ذلك أو لم يحل ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي  
عمران وبكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار قال ان كان لرجل على رجل ذهب كائنه  
فلا يصلح له أن يقاطعه على ورق وينقده ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال الليث عن يحيى  
ابن سعيد مثله وقال يحيى بن سعيد ولا فلوس ( قال يحيى ) وان أعطاه عرضا قبل محله  
فلا بأس به ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن  
عبد الله عن أبيه أنه كان يتبع بالذهب فإذا تقاضاه أصحابه قال ان شئتم أعطيتكم  
الورق بصرفها وان شئتم صرفها لكم فقضيتكم الذهب فأني ذلك اختار الرجل أعطاه  
اياهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن رجلا كان له على عبد الله بن عمر  
ذهب سلفا فجاءه يتقاضاه فقال يا نافع اذهب فصرف له أو أعطه بصرف الناس  
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أراد أن يأخذها مني ( قال ) اذا قامت على سعر فأراد أن  
يأخذها فأعطه اياها ( وقال ) مثل ذلك القاسم بن محمد وسالم وسليمان بن يسار وبشر  
ابن سعيد ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح وبكير بن الاشج ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن الرجل  
يسلف الرجل عشرة دنانير سلفا فأراد أن يأخذها منه زيتا أو طعاما أو ورقا بصرف  
الناس قال لا بأس به ﴿ ابن وهب ﴾ وقاله جابر بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز  
وابن المسيب وربيعة أنه لا بأس باقتضاء الطعام والمروض في السلف

﴿ في الرجل يصرف دينار دراهم فيجدها زيوفاً ﴾

﴿ فيرضاه ولا يردها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت دينارا بدرام فلما اقرقنا أصبتها زيوفاً فرضيتها أيجوز  
ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) لا بأس بذلك ان رضيت في قول مالك ﴿ قلت ﴾  
وكذلك ان وجدت الدراهم نقصا فرضيتها ( قال ) قال مالك اذا وجدت ناقصا فرضيتها  
فهو جائز وهو مثل الزيوف ﴿ قال ﴾ قال مالك وان كان تأخر من المدد درهم فرضي أن

يأخذ لم يجز ذلك له لان الصفقة وقعت على ما لا خير فيه (وقال أشهب) في الزلل مثل قول ابن القاسم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت فلوسا بدرهم فلما اقررنا أصبت فيها عشرة أفلس رديئة لا تجوز أينقض الصرف أم يبدها في قول مالك (قال) انما قال مالك في الفلوس أكرها ولم يرها في جميع الاشياء بمنزلة الدراهم بالدنانير ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً وقوله في الصرف ان الصرف ينتقض وأرجو أن يكون خفيفاً ألا ترى أن ابن شهاب يجوز البدل في صرف الدنانير وان كان لا يؤخذ بقوله فكيف به في الفلوس مع كثرة اختلاف الناس فيها وقول مالك وليست كالحرام البين ولكي أكره التأخير فيها وهو قول أشهب ﴿قلت﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً عند رجل فأصبت درهما في الدراهم مردودا لعيه وهو فضة طيبة أيكون لي أن أردّه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وينقض الصرف فيما بيننا قال نعم ﴿قلت﴾ له انه فضة طيبة (قال) ذلك سواء اذا كان فضة طيبة الا أنه مردود لعيه أو كان لا يجوز بجواز الدراهم عند الناس أو أصاب فيها درهما زائفا فذلك كله عند مالك سواء يردّه ان أحب وينقض الصرف بينهما الا أن يشاء أن يقبل الدراهم بميوها فيكون ذلك له ﴿قلت﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً عند رجل بدرهم فأخذت منه الدراهم ثم أصبت بالدراهم عيياً فرددت الدراهم أ يصلح لي أن أؤخره بالدينار (قال) اذا ثبت الفسخ بينهما فلا أرى بأساً أن يؤخره بالدينار وان لم يثبت الفسخ بينهما كرهته ورأيت صرفاً مستقبلاً ﴿قال سحنون﴾ هذا الربا قد كتب في الرسم الاول ما يدل على هذا

﴿في الرجل يصرف الدينار من رجل بدرهم فاذا وجب الصرف سأل﴾  
 ﴿رجلاً أن يقرضه الدينار فيدفعه اليه أو يقوم من مجلسهما ذلك﴾  
 ﴿فيتوازنان في مجلس آخر﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قلت لرجل ونحن جلوس في مجلس بعني عشرين درهما بدينار فقال نعم قد فعلت وقلت أنا أيضاً قد فعلت فتصارفنا ثم التفت الى انسان فقال أقرضني



عشرين درهما والتفت أنا الى رجل الى جنبي فقلت له أقرضني دينارا ففعل فدفعت  
اليه الدينار ودفع الى العشرين الدرهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا خير فيه  
﴿قلت﴾ أرايت ان نظرت الى دراهم بين يدي رجل فقلت يعني من دراهمك هذه  
عشرين درهما بدينار فقال قد فعلت وقلت قد قبلت فواجبته الصرف ثم التفت الى  
رجل الى جنبي فقلت أقرضني دينارا ففعل فدفعت اليه الدينار وقبضت الدراهم  
أيجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يدفع الدنانير  
الى الصراف فيشتري بها دراهم فيزنها الصراف ثم يدخلها تابوته ويخرج دراهم يعطيه  
(قال) ما يعجنني وليترك الدنانير على حالها حتى يخرج الدراهم فيزنها ثم يأخذ الدنانير  
ويعطي الدراهم فان كان هذا الذي اشترى هذه الدراهم كان ما استقرض نسقا متصلا  
قريبا بمنزلة النفقة يحلها من كره ولا يبعث رسولا يأتيه بذهب ولا يقوم الى موضع  
يزنها ويتأفدان في المجلس الذي تصارفا فيه وانما يزنها مكانه ثم يعطيه دنانيره مكانه  
فلا بأس بذلك (وقد قال) أشهب لا خير فيه لانكما عقدتما بيعكما على أمر لا يجوز  
من غيبة الدنانير (قال ابن القاسم) لان مالكا قال لو أن رجلا لقي رجلا في  
السوق فواجبه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارفة لينقده (قال) مالك لا خير  
في ذلك (قيل له) فلو قال له ان معي دراهم فقال المتابع اذهب بنا الى السوق حتى  
نرى وجوهها ثم نزنها فان كانت جيادا أخذتها منك كذا وكذا درهما بدينار (قال)  
لا خير في هذا أيضا ولكن يسير معه على غير موعد فان أعجبه شيء أخذ والا  
ترك ﴿قلت﴾ وكان مالك يكره للقوم أن يتصارفوا في مجلس ثم يقوموا الى مجلس  
آخر قال نعم (قال) مالك ولو أن قوما حضروا ميراثا فبيع فيه حلى اشتراه رجل ثم  
قام به الى السوق أو الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم يتفرقا (قال) لا خير في ذلك انما  
يباع الورق بالذهب أن يأخذ ويعطي بحضرة البيع ولا يتأخر شيء من ذلك دن  
حضرة البيع فانه لا خير فيه وأراه منتقضا ألا ترى أن عبد الله بن عمرو بن العاص  
قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تبعوا الذهب بالورق الا هاء وهم

وان عمر قال وان استنظرك الى أن يلج بيته فلا تنظره اني أخاف عليكم الرماء  
والرماء هو الربا

❦ في قليل الصرف وكثيره بالدنانير ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت دينار مائة درهم أو ديناراً بدرهمين أو بدرهم أيجوز  
هذا الصرف في قول مالك قال نعم ❦ قال ❦ ولقد سئل مالك عن رجل كان يسأل رجلاً  
ذهبا فلما حل أجلها قال الذي عليه الدين خذ مني بذهبك دراهم وقال الذي له الدين  
لا أقبل منك الا كذا وكذا زيادة على الصرف (قال) مالك لا بأس بذلك ❦ قلت ❦  
أرايت ان أقرضت رجلاً ديناراً فوهبت له نصف ذلك الدينار ثم أردت أن آخذ  
منه نصف الدينار الذي بقي لي عليه فأتاني بنصف دينار دراهم فقلت لا أقبل الدراهم  
انما لي عليك ذهب ولا أبيع ذهبي الا بمائة درهم (قال) اذا أعطاه صرف الناس  
أجبر على أن يأخذ ذلك ❦ قال ❦ وقال مالك في رجل باع من رجل سلعة بنصف  
دينار فأتاه بنصف دينار دراهم أجبر البائع على أخذها ولم يكن له غير ذلك فالذي  
أقرض ديناراً ووهب نصفه وبقي نصفه هو بمنزلة هذا سواء

❦ في بيع الفضة بالذهب جزافاً ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت سوار ذهب لا أعلم ما وزنه بفضة لا أعلم ما وزنها  
أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم اذا كان شراؤه اياها بغير دراهم مضروبة ❦ قلت ❦  
أيصلح أن أبيع الذهب جزافاً بالفضة جزافاً (قال) قال مالك لا بأس بذلك ما لم يكن  
سكة مضروبة دراهم ودنانير فلا خير في ذلك لان ذلك يصير مخاطرة ومقاراً اذا  
كان ذلك سكة مضروبة دراهم أو دنانير

❦ في الرجل يتسلف الدراهم بوزن وعدد فيقضى بوزن أقل أو أكثر ❦  
❦ وبمقد أقل أو أكثر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان تسلفت من رجل مائة درهم عدداً وزنها نصف درهم نصف

درهم عدداً فقضيته مائة درهم وازنة على غير شرط أيجوز هذا أم لا (قال)  
 لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فان قضيته تسعين درهما وازنة (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾  
 ولم والتسعون أكثر من المائة الدرهم الانصاف (قال) لان هذا بيع اذا كان  
 السلف عدداً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ومن أين جعله مالك  
 بيعاً (قال) لان الرجل اذا أسلف الرجل عشرة دنانير تنقص سدساً سدساً كل  
 دينار أو ربما ربعاً كل دينار ثم أعطاه عشرة دنانير قائمة كان انما ترك له الذي قضاه  
 فضل وزنها وهذا لا بأس به اذا لم يكن في ذلك وأى ولا موعود ولا سنة جريا  
 عليها اذا استوى المعدادان . وان أعطاه تسعة وكانت أكثر من وزنها فهو بيع  
 الذهب بالذهب متفاضلاً فلا خير فيه لانه لما اختلف العدد صار بيعاً ولا يصلح  
 اذا كانت عدداً بغير كيل الا أن يستوى المعدادان فيكون الفضل في أحدهما  
 فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فان كان أقرضني مائة درهم وازنة عدداً فقضيته خمسين درهما  
 أنصافاً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فلو قضاه مائة  
 درهم أنصافاً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم (قال) ولو قضاه  
 مائة درهم أنصافاً ونصف درهم واحد لم يجز ذلك لان المدين قد اختلفا وان كان  
 ذلك أنقص لرب القرض في الوزن فلا يجوز ذلك ولكن لو قضاه أقل من العدد  
 على وزن دراهم القرض أو أقل من وزنها فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أصل قول مالك  
 في هذا أنه اذا استقرض دراهم عدداً فلا بأس أن يقضيه مثل وزنها في عددها  
 فان قضاه أقل من وزنها في مثل عددها فلا بأس بذلك في قول مالك قال نعم  
 ﴿قلت﴾ فان قضاه بمثل عدتها أفضل من وزنها فلا بأس به في قول مالك قال نعم  
 ﴿قلت﴾ فان قضاه أقل من عددها في أكثر من وزنها (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾  
 فان قضاه أكثر من عددها في أقل من وزنها (قال) لا خير فيه الا أن يقضيه في  
 مثل عددها أكثر من وزنها أو أقل من وزنها فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول  
 مالك (قال) نعم هذا قوله (قال) وان كان أقرضه دراهم كيلاً فلا بأس أن يقضيه

أقل من عددها أو أكثر من عددها إذا كانت في مثل كيلها وهذا قول مالك  
 ابن وهب عن ابن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع التوخى عن ابن عمر أنه تسلف  
 ذهباً فوزنها بميزان ثم قال احفظ هذا الميزان حتى تقضى صاحبها به وأنه قضى الرجل  
 فنقص من عدد الذهب فقال له الرجل ان هذه أنقص من عدد ذهبي فقال له أتى  
 إنما أعطيتك بمثل وزن ذهبك سواء فمن عمل بغير هذا أنعم وقاله ابن السيب ومحمد  
 ابن كعب القرظي وان دخل فيها أكثر من عددها قلت وان قضاه أقل من  
 وزنها أو أكثر من وزنها فلا بأس بذلك (قال) نعم قال وهذا قول مالك فان قضاه  
 أقل من وزنها فلا بأس بذلك إذا لم تختلف عيون الدراهم مثل أن يسلفه مائة درهم  
 يزيدية كيلا فيقضيه خمسين أو ستين أو ثمانين محمدية تقصا فلا يصلح هذا وهو  
 قول مالك قلت أرأيت ان أقرضت رجلاً مائة درهم عدداً فقضاني خمسين درهماً  
 أقل من وزنها أيجوز هذا في قول مالك قال نعم قلت ولم وقد اختلف الوزنان ألا  
 ترى أنه قد قضاني أقل عدداً وأقل وزناً (قال) فلا بأس بذلك عند مالك إذا قضاك  
 أقل وزناً وأقل عدداً لأن هذا رجل قضى أقل من عدد الدراهم وأقل وزناً من  
 وزن الدراهم فلا بأس بذلك قلت فان قضاه أقل عدداً ووزن كل درهم منها  
 أكثر من وزن كل درهم من الدراهم التي أقرضت (قال) هذا لا يصلح عند  
 مالك قلت لم (قال) لانه قد صار يما ألا ترى أن الزيادة التي في كل درهم قد  
 صارت يما بفضل عدد القرض وان كان القضاء مثل وزن الدراهم القرض أو  
 أقل لم يكن هاهنا شيء يكون يما فلذلك جاز وان كانت أقل عدداً قلت أصل  
 كراهية هذا عند مالك - ين جعل المدين إذا اختلفا يما من البيوع إذا تفاضل الوزن  
 فاذا استوى المددان وتفاضلت الدراهم في الوزن لم يجعله يما لم قال مالك ذلك  
 وما فرق ما بينهما (قال) لأن الرجل لو أتى بستة دنانير إلى رجل تنقص سدساً  
 سدساً فقال أبدلها لي بستة وازنة فاني أحتاج إليها لم يكن بذلك بأس على وجه  
 المعروف ولو قال له أعطني بها خمسة قائمة لم يحل فهذا يدل على أن العدد إذا

استوى لم يكن ذلك بيعاً من البيوع واذا اختلف العدد كان ذلك بيعاً

— في الرجل يقرض الرجل دراهم يزيدية فيأتيه —  
 — بمحمدية فيأتي أن يأخذها —

قلت — أرايت لو أني أقرضت رجلاً مائة درهم يزيدية الى سنة فأتاني بمائة محمدية قبل السنة فقال خذها وقلت لا آخذها الا يزيدية ( قال ) ذلك لك أن لا تأخذها الا يزيدية ولو حل الأجل أيضاً فجاءه بمحمدية فقال لا أقبل الا يزيدية كان ذلك له لانه يقول لا آخذها الا مثل الذي لى لأن الدراهم والطعام عند مالك سواء ألا ترى أنه لو تسلف محمولة فأتاه بسمرأء وهي خير من المحمولة فقال لا أقبلها ولا آخذ الا محمولة كان ذلك له قلت — والدراهم ان كانت من قرض أو من ثمن بيع كان سواء في مسأتي حل الأجل أولم يحل اذا رضى أن يأخذ محمدية من يزيدية جاز ذلك له في قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظه ولا أرى بذلك بأساً لأنها ورق كلها وكذلك الدنانير والدراهم وليست جنوساً كجنوس الطعام وانما هي سكك وهي ذهب وفضة كلها والطعام جنوس وان كانت حنطة كلها لأن الحنطة لها أسواق تحول اليها فتضمن الى تلك الأسواق والدراهم ليست لها أسواق تحول اليها مثل الطعام فلا يجوز أن يأخذ قبل الأجل سمرأء من محمولة وان كانت خيراً منها وان كان أسلفه المحمولة سلفاً فلا يجوز . وكذلك قال لى مالك في القمح المحمولة والسمرأء وفي الشعير وقد قال أشهب انه جائز اذا لم يكن في ذلك وأي ولا عادة وهو أحسن ان شاء الله تعالى

قلت ابن القاسم — وان كانت لك سمرأء على رجل الى أجل فأخذت منه محمولة قبل محل الاجل لم يجز لأن هذا من وجه وضع وتمجّل . وكذلك الدراهم ان أخذ يزيدية من محمدية قبل أن يحل الاجل لم يصلح وهذا في الدراهم مثل الطعام فان أخذ محمدية من يزيدية قبل محل الاجل لم يكن بذلك بأس ومثل ذلك أن يكون له دنانير هاشمية فيمطيه عتقاء قبل محل الاجل فلا يكون بذلك بأس ( قال ) ولأن مالكا قال في الدين يكون على الرجل الى أجل فيقول ضع غنى وأعجل لك ان ذلك

لا يجوز فهذا يدل على مسئلتك هذه أيضا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقرضت رجلا دراهم محمدية مجموعة فلما حل الأجل قضاني يزيدية مجموعة أكثر من وزنها أيجوز هذا أم لا ( قال ) لا يجوز هذا لأن هذا انما أخذ فضل عيون المحمدية على اليزيدية في زيادة وزن اليزيدية فلا يجوز هذا ﴿ قلت ﴾ فلو قضاني يزيدية مثل وزن المحمدية أو دون وزنها ( قال ) لا بأس بهذا ﴿ قلت ﴾ فلو كنت أقرضته يزيدية مجموعة فقضاني محمدية مجموعة أقل من وزنها ( قال ) لا يجوز هذا لانه أخذ ما ترك من وزن اليزيدية في عيون المحمدية ﴿ قلت ﴾ فلو قضاني محمدية مجموعة مثل وزن اليزيدية ( قال ) لا بأس بذلك اذا لم يكن ذلك منهما عادة ﴿ قلت ﴾ فلو قضاني محمدية مجموعة أكثر من وزن اليزيدية ( قال ) فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قضاني يزيدية مجموعة أكثر من وزن اليزيدية التي أقرضته ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ والدنانير مثل ما وصفت لي في الدراهم ( قال ) نعم

﴿ في الرجل يستلف الدراهم فيقضى أوزن أو أكثر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استقرضت مائة درهم يزيدية كيلا فقضيته مائة درهم وعشرين درهما يزيدية كيلا أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يستلف من الرجل مائة درهم فيعطيه عند القضاء عشرين ومائة درهم على غير موعد ولا شرط أو يتسلف مائة اردب قح فلما أتاه ليقضيه قحه وحل أجله قضاء عشرين ومائة اردب مثل حنطته ( قال مالك ) لا يجزئني أن يقضيه فضل عدد لا في طعام ولا في ذهب عند ما يقضيه ولو كان ذلك بحد ذلك لم أر به بأسا اذا لم يكن في ذلك عادة ولا موعود ( قال ) ومعنى قوله بحد ذلك أى بحد مجلس القضاء الذي يقضيه فيه يزيدية بحد ذلك وأما حين يقضيه فلا يزيده في ذلك المجلس ولكن يزيده بحد ذلك فمسئلتك في الدراهم السكيل تشبه هذا لا يصلح أن يزيده عند ما يقضيه ولكن ان أراد أن يزيده فليزده بحد ما يقضيه ويتفرقان الا أن يكون رجحانا في الوزن شيئا يسيرا فلا بأس بذلك أو نقصانا ان كان كثيرا فلا بأس به وهو قول مالك ( قال مالك ) وانما

يجوز من ذلك مثل ما فعل ابن عمر زاد في فضل وزن الدراهم التي قضاء وكان محمل قول مالك عندي أن ابن عمر إنما قضى مثل العدد وزاد في وزن الدراهم التي قضى كانت دراهم ابن عمر أوزن من دراهم صاحبه وعددهما سواء ولم يعطه عشرين ومائة بمائة ولا عشرة ومائة بمائة

❦ في قضاء المجموعة من القائمة ❦

❦ قلت ❦ سمعتك تقول الدنانير المجموعة لا تصلح بالدنانير القائمة قلت ما المجموعة وما القائمة وما معنى ذلك القول أنه لا يصلح (قال) قال مالك لو أنك أسلفت رجلاً مائة دينار قائمة أو بعت بها شيئاً فثبت لك عليه مائة دينار قائمة فأراد أن يدفع اليك مائة مجموعة يدخل في عددها عشرة ومائة أو أقل من ذلك أو أكثر إلا أن عدد المجموعة أكثر من القائمة (قال) لا خير فيه إلا أن تكون أسلفت القائمة بمقياس اتخذته عندك أو أسلفته إياها بوزن مثاقيل جمعها في ذلك الوزن أو اشترطت في البيع الكيل فلا بأس بأن تقتضي مجموعة وإن كانت أكثر عدداً إذا كنت حين أسلفتها قد أخذت لها معياراً من الكيل أو وزنتها مجموعة فعرفت كيلها أو اشترطت كما أخبرتك الكيل مع المدد فأما إن تسلفتها عدداً فلا خير في ذلك إلا أن تأخذ مثل عددها وإن كانت كيلاً أو أنقص منها في الوزن فلا بأس بذلك إذا كانت في عددها (قال) وقال مالك وما بعت بفرد فلا تأخذه كيلاً وما بعت به كيلاً فلا تأخذه فرداً وما بعت بفرد واشترطت كيله مع المدد فلا بأس به أن تأخذه كيلاً أقل عدداً أو أكثر عدداً ومن ذلك أن يبيع الرجل سلعة بمائة درهم كيلاً ويشترط عددها داخل المائة خمسة وكيلاً مائة فيكون عددها خمسة ومائة درهم فلا بأس أن يأخذ أكثر من عددها أو أقل من عددها كيلاً إذا اشترط المدد مع الكيل (قال) وبلغني أن مالكا قال وإذا بعت رجلاً أو أقرضته مائة دينار مجموعة فجاء ليقضيك فدفع اليك مائة دينار قائمة عدداً فقال هذا قضاؤك ولم تكملها له (قال) فلا بأس بذلك لأنه قد عرف أن في كيل القائمة أكثر من مائة كيلاً وفضلاً فلا بأس بذلك وهو



بين قد غر فلا بأس به (قال) فقلت للمالك فان قضاء مائة دينار مثاقيل أفراداً والافراد اذا  
 جمعت نقصت عن مائة دينار مجموعة (قال) لاخير في ذلك لانه انما يجوزها لفضل  
 عيونها على وزن المجموعة لان الافراد بحجة حبة لها فضل في عيونها على المجموعة  
 (قال) فقلت للمالك أفبيع الرجل السلعة بمائة دينار مجموعة ولا يشترط ما يدخل فيها  
 من الوزن وهو يعلم أنه يدخل فيها الدينار بالحبنتين والخروبة وبالنصف والثلث  
 والثلاثين ولا يدري عدة ما يدخل له من صنوف تلك الدنانير (قال) فلا بأس بذلك  
 ما لم يدخل له من الذهب التي لا تجوز بين الناس ﴿قلت﴾ أي شيء الدنانير المجموعة  
 (قال) المقطوعة النقص يجمع فتوزن فتصير مائة كيلا ﴿قلت﴾ فإنا القائمة (قال) القائمة  
 الجياد ﴿قلت﴾ فلم أجز أن يؤخذ من المجموعة القائمة (قال) لان القائمة الجياد  
 عدداً تزيد على المجموعة في المائة الدينار ديناراً لآنك لو أخذت مائة دينار عدداً  
 قائمة فوزنتها بوزن المجموعة زادت في الوزن ديناراً فصارت في الوزن مائة دينار  
 وديناراً وهي مائة دينار عدداً ﴿قلت﴾ فإنا الفرادي (قال) المثاقيل قال الفراد إذا  
 أخذت المائة فوزنتها كانت أنقص من المائة المجموعة لانهم مائة تصير تسعة وتسعين  
 وزناً وان وزنت مائة قائمة كيلا زاد عددها على مائة دينار فرادي ﴿قلت﴾ لم لا  
 يصلح أن يأخذ من الدرهمين الفرادي اذا كانا لم يجمعا في الوزن وقد عرفت وزن  
 كل واحد منهما على حدة لم لا يجوز أن يأخذ بوزنهما تبر فضة مكسورة اذا كان في  
 الجودة مثله أو دونه وقد جوزته في الدرهمين المجموعين وقد جوز مالك مثل هذا  
 في موضع آخر في الطعام ألا ترى أن مالكا قد أجاز لي أن آخذ سمراء من محمولة  
 ومحمولة من سمراء اذا حل الاجل فلم كرهتم هذا في الدرهمين الفردين بوزنهما من  
 التبر المكسورة (قال) أما ما ذكرت من الطعام أخذه المحمولة من السمراء أو السمراء  
 من المحمولة انما جوزها مالك لان الطعام مجموع كله يكال فاتما أخذ من سمراء كيلا  
 محمولة أو من كيل محمولة سمراء وليس في الطعام فراد ولا يباع التمتع وزناً بوزن  
 . وأما ما ذكرت من مجموع الفضة بمجموع الفضة فلا بأس بذلك لان هذا يعلم أنه

قد أخذ مثل وزن فضته وجودة فضته أو دونها في الجودة وإنما كره مالك أن يأخذ من الفراد مجموعة لأنه لا يأخذ مثل وزن الفراد إذا أخذ وزن الفراد مجموعة لأنه لا بد من أن يزيد وزن المجموعة على الفراد الحبة والحبتين وما أشبه ذلك أو يتقص فانما كرهه مالك لموضع أنه لا يكون مثلاً بمثل فهذا كرهه مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن كان لرجل على درهمان مجموعان فأعطيته بوزنهما تبر فضة والتبر الذي أعطيته أجود من فضة الدرهمين أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ لم لا يجوز هذا وهذا كله مجموع الفضتين جميعاً مجموعتين وأنت قد جوزت مثله في قول مالك في الطعام جوزت لي أن أخذ من محمولة سمراء ومن سمراء محمولة فلم لا يجوز لي أن أعطيه فضة تبراً أجود من فضة دراهمه (قال) لا يشبه الطعام في هذا الدراهم لأن الدراهم لها عيون وهذا إنما أعطاه جودة فضته بعيون دراهم الآخر فلا يجوز هذا والطعام ليس فيه عيون مثل عيون الدراهم ألا ترى أن العين في الدراهم إنما هو شيء غير الفضة وأن جودة الفضة إنما هي من الفضة وليس فيها غيرها فلذلك كرهها له أن يعطي هذه الفضة الجيدة بفضة دونها مع الفضة الدون شيء غيرها وهي السكة ألا ترى أن السكة التي في الدراهم المضروبة إنما هي شيء غير الدراهم استزاده مع فضة الدراهم الرديئة بفضته الجيدة فأخذ فضل جودة فضته على فضة صاحبه في عيون دراهمه وهي السكة التي في فضة صاحبه وإن الطعام إنما جودة المحمولة من الطعام ليس من غير الطعام وجودة السمراء من الطعام أيضاً ليس من شيء غير الطعام فهذا فرق ما بين الدراهم والطعام ﴿ قلت ﴾ فلو كان لرجل على تبر فضة مجموعة فصالحته منها على مثل وزنها تبر فضة إلا أن الذي أعطيته أجود من فضته أو دونها أيجوز هذا أم لا (قال) لا بأس بهذا وهذا جائز ﴿ قلت ﴾ والفضة إذا كانت تبراً مكسوراً كلها فأخذ بعضها قضاء عن بعض وإن كان بعضها أجود من بعض فلا بأس بذلك ما لم يدخل ذلك سكة مضروبة (قال) نعم إذا لم يكن في الفضة سكة مضروبة دراهم ولا فضل في وزن فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ ويكون مثل الطعام الذي ذكرت لي أنه لا بأس

أن يأخذ السمراء من المحمولة والمحمولة من السمراء (قال) نعم الفضة التبر المكسور لا بأس أن يأخذ بمضه قضاء من بعض اذا حل الاجل وان كان بمضه أفضل من بعض اذا أخذ مثل وزن فضته التي كانت له على صاحبه وهو سواء مثل المحمولة من السمراء والسمراء من المحمولة

### ❦ ما جاء في البدل ❦

❦ قلت ❦ أرايت الذي يبدل الدراهم كيلا من عند رجل أيجوز له أن يقول زدني في الكيل مثل ما يقول زدني في المدد أبدل لي هذا الناقص بوازن (قال) لا يجوز وهذا الربا وهو قول مالك ❦ قلت ❦ وهو في المدد جائز (قال) نعم ذلك جائز عند مالك فيما قل مثل الدينارين والثلاثة والدرهمين والثلاثة اذا استوى المددان فان كثر المدد لم يصلح ❦ قلت ❦ ويجوز لو أني أقرضت رجلا دراهم كيلا فلما قضاني قضاني راجحة أو كانت ناقصة فتجوزتها (قال) لا بأس بذلك عند مالك اذا كان رجحانا يسيرا وأما النقصان فلا أبالي ما كان ❦ قلت ❦ والقرض مخالف للمضاربة اذا بايعته المال مضاربة كفة بكفة (قال) نعم هو مخالف عند مالك لأن المضاربة لاتصلح الا مثلاً بمثل وان كانت الدنانير مختلفا وزنها اذا استوى الكفتان سواء فلا بأس بذلك ولا يصلح بينهما رجحان ولا نقصان وهذا بيع من البيوع والمعروف فيه لا يجوز وانما يجوز المعروف بين الذهبين اذا استلف الرجل الدينار الناقص فيقضيه وازنا وان كان ذلك من ثمن بيع فلا بأس به أيضا أن يمطيه أفضل من حقه ولا يجوز هذا في مضاربة الكيل ❦ قلت ❦ أرايت لو أني أتيت الى رجل بدينار ينقص خروبة فقلت أبدل لي هذا الدينار بدينار وازن ففعل (قال) لا بأس بذلك عند مالك اذا كان عين الدينارين وسكتهما واحدة ❦ قلت ❦ فان كانت سكة الدينار الوازن الذي طلبوا أفضل (قال) سألت مالكا عن الرجل يأتي بالدينار الهاشمي ينقص خروبة فيسأل رجلا أن يبدله له بدينار عتيق قائم وازن (قال) قال مالك لا خير فيه فتمجبت من قوله فقال لي طليب بن كامل يتمجب من قوله فان ربيعة كان يقول قوله فلا أدري من

أين أخذه وأنا لا أرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان آتيت به دينار ناقص فقلت له  
 أبدله لي بدينار وازن وسكتهما مختلفة وعيونهما مختلفة الا أن جوازهما عند الناس  
 واحد (قال) اذا كانت هاشمية كلها فلا بأس بذلك الا أن يكون مثل الدينار المصري  
 والعتيق الهاشمي يتقص قيراطاً أو حبة فيأخذ به ديناراً دمشقياً قائماً أو باراً أو كوفياً  
 خيث الذهب فلا يصلح ذلك وهذه كلها هاشمية وانما يرضى صاحب هذا القائم  
 أن يبطيه بهذا الناقص الهاشمي لفضل ذبه وجوده على ديناره ولكن لو كان  
 الديناران دمشقيين أو مصريين أو عتيقيين أو هاشميين لم يكن بذلك بأس أن  
 يكون الوزن بالناقص والناقص بالوازن على وجه المعروف وهذا تفسير ما فسر لي  
 مالك ﴿ قلت ﴾ أراك قد رددتني الى سكة واحدة وأنا انما أسألك عن سكتين  
 مختلفتين أرأيت ان كان الديناران هاشميين جميعاً الا أن أحدهما ضرب بدمشق  
 والآخر مما ضرب بمصر وذهبهما ونفاقهما عند الناس سواء الا أن المين والسكة  
 مختلفة هذا دمشقي وهذا مصري وكلاهما من ضرب بنى هاشم فأردت أن  
 يبدل لي ديناراً ناقصاً مصرياً بدينار وازن هاشمي دمشقي وهما عند الناس بحال ما  
 أخبرتك ونفاقهما واحد (قال) فلا بأس بذلك عند مالك اذا لم يكن للناقص فضل  
 في عينه ونفاقه على الوزن وان كان في الناقص فضل في عينه ونفاقه عند الناس فلا  
 خير فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى آتيت بدينار مرواني مما ضرب في زمان بنى أمية  
 وهو ناقص أردت أن يبدله لي بهاشمي مما ضرب في زمان بنى هاشم (قال) ان كان  
 بوزنه فلا بأس بذلك وان كان الهاشمي ناقص فلا بأس بذلك عندي أنا فأما مالك  
 فكرهه بحال ما أخبرتك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي  
 عبد الرحمن أنه قال لا يرى بأساً أن يبدل الرجل للرجل الدينار الناقص ويمطيه مكانه  
 أو وزن منه على وجه المعروف ﴿ ابن وهب ﴾ وقال عقبه بن نافع عن ربيعة أنه كره  
 أن يؤخرها عنده الا أن يكون يدأيد قبل أن يفارقه وقاله الليث بن سعد ﴿ ابن  
 وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذ دونها أو

فوقها اذا لم يكن ذلك بشرط وكان ذلك معروفا يصنعه الرجل الى أخيه ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان بعت رجلا دراهم بفضة أو فضة بفضة أو دراهم بدراهم فلما توازنا رجحت  
فضتي فقلت قد وهبته لك ( قال ) قال مالك لا يصلح ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
سفيان الثوري عن محمد بن السائب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أو سلمة أن أبا بكر  
الصديق راطل أبا رافع فوضع الخللخين في كفة والورق في كفة فرجحت الدراهم  
فقال أبو رافع هو لك أنا أحله لك قال أبو بكر ان أحلته لي فان الله لم يحله لي سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الذهب بالذهب ووزن بوزن والورق بالورق وزنا  
بوزن الزائد والمزاد في النار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لي تبر فضة مكسور فلما حل  
الاجل أخذت منه أجود من فضتي وهو أقل من وزن الذي لي عليه ( قال ) لا يجوز  
هذا لانه انما أخذ جودة هذه الفضة بما ترك من فضته لصاحبه ﴿ قلت ﴾ فان أخذت  
أردأ من فضتي أقل من وزن فضتي ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لأنك أخذت  
أقل من حقه في جودة الفضة وفي الوزن فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فلو كان لي على  
رجل سمراء فلما حل الاجل أخذت منه محمولة أقل كيلا من حنطتي التي لي عليه  
من السمراء وقد علم أن السمراء أفضل من المحملة أيجوز هذا أم لا ( قال ) لا يجوز  
هذا اذا كان أخذ المحملة من جميع حقه ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب انه جائز وهو  
مثل الفضة وكذلك لو اقتضاه دقيقا من قح والدقيق أقل كيلا انه لا بأس به الا  
أن يكون الدقيق أجود من قح الدين ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم لم وقد جوزته في الفضة  
التبر ألا ترى أن ما أخذت من الطعام أقل من كيل طعامي وأدنى في الجودة حين  
أخذت محمولة من سمراء فلم لا تجوز له وقد جوزته لي في الفضة المكسورة اذا أخذت  
دون وزن فضتي وأدنى منها في الجودة فما فرق ما بينهما ( قال ) لان الطعام المحملة  
والسمراء صنفان مفترقان متباعد ما بينهما في البيوع واختلاف أسواقهما عند الناس  
وان كانت حنطة كلها ألا ترى أن الشمير قد جمل مع الحنطة أنه لا يصلح الا مثلا  
بمثل والست كذلك واقتراهم في البيع والشراء اقتراق شديدو بينهما في الثمن عند الناس

تفاوت بعيد والمحمولة من السمراء بمنزلة الشعير من المحمولة ومن السمراء في اقتضاء  
بعضه من بعض لاختلافهما في الاسواق فان أخذ في قضاء الشعير من الحنطة أقل  
من كيل ما كان له من الشعير أو أخذ في قضاء الحنطة من الشعير أقل من كيل  
ما كان له من الحنطة بشرط أن يأخذ الذي يأخذ بجميع حقه من الآخر لم يصلح  
ذلك (قال مالك) وكذلك قضاء السلت من الحنطة والشعير وكذلك المحمولة من  
السمراء اذا كانت بشرط أن يأخذها بجميع حقه من السمراء كان بيع الطعام بالطعام  
متفاضلا وان كان من قرض أو تملد<sup>(٣)</sup> فهو سواء والسمراء من المحمولة لا يصلح له  
أن يأخذ أقل من كيل ما كان له من السمراء بمحمولة وأما الفضة التبر فكلها عند  
الناس نوع واحد وأمر قريب بعضه من بعض ليس في الاسواق بين الناس في  
الفضة المكسورة اختلاف في الجودة ان بعضها أجود من بعض وانه وان كان في  
الفضة ما بمضه أردأ من بعض عند الناس فلا يكون الرديء على حال أجود من ذلك  
فلذلك جاز للذي أخذ فضة دون فضته في الجودة وأخذ دون وزنها جاز له ذلك ولم  
يقبل له بعت فضتك بفضة أقل من وزنها لاقترب الفضة بعضها من بعض وانما هو  
رجل ترك بعض فضته وأخذ بعضها وقيل للذي أخذ المحمولة من السمراء بشرط على  
ما وصفت لك حين أخذ أقل من كيلها انما أنت رجل بعت سمراء بمحمولة أقل من  
كيلها لاقتراق ما بين السمراء وبين المحمولة عند الناس وفي أسواقهم لانه قد تكون  
السمراء أجود وربما كانت المحمولة أجود فاذا وجدنا هذا هكذا دخلت التهمة بينهما  
فاذا دخلت التهمة فيما بينهما فسد ما صنعا ولم يحل فصار بيع الطعام بالطعام متفاضلا  
وأما ما وصفت لك من أمر الفضة فبعضها قريبة من بعض وأسواقها كذلك فلا  
تدخل في ذلك التهمة فلما سلمنا من التهمة جاز ما صنعا الا أن يكون الذي أخذ من  
الفضة هو أجود من فضته وأقل وزنا فلا خير فيه ﴿قلت﴾ والذهب مثل الفضة  
في جميع ما سألتك عنه قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الدرهم الواحد اذا كان لي على  
رجل فأخذت منه فضة تبرأ أجود من فضته أقل من وزنه أيجوز هذا أم لا (قال)

لا يجوز ﴿ قلت ﴾ فان أخذت منه أجود من فضة الدرهم مثل وزن الدرهم الذي لى عليه ( قال ) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ والدرهم في هذا والدرهمان والمائة درهم سواء ( قال ) نعم لا يجوز لك أن تأخذ دون وزن دراهمك تبرأ فضة اذا كانت الفضة أجود من فضة الدراهم ( قال ) ومما بين لك ذلك أن الرجل اذا أسلف مائة أردب سمراء فأخذ بها خمسين محمولة انه لا خير فيه وانه لو كان له على رجل مائة أردب سمراء ابتاعها منه فأخذ منه خمسين محمولة ما حلت له ولكن بيع الطعام قبل أن يستوفى . فان قال قائل فان ذلك من وجه القرض وليس هو من وجه ابتاع الطعام فقد صدق فهل يجوز لأحد أن يأخذ يدأ بيد مائة أردب سمراء بخمسين محمولة وان كان المعروف عند الناس ان السمراء أجود فهو حرام أيضا لا يحل فالسمراء من البيضاء اذا وقع هكذا لم ينبغ لأحد أن يأخذ من سمراء محمولة الا بمثل كيلها ولو جاز في المحمولة لجاز في الشعير فتفاحش الكراهية فيه وتفاحش على من يجيزه ولقد سألت مالكا عن الرجل يستلف مائة أردب محمولة أو شعيراً فيريد أن يقضيه قبل الاجل مائة أردب سمراء من محمولة وهي خير من المحمولة والشعير فقال لا خير فيه لا سمراء من محمولة ولا صبحاني من عجوة ولا زبيب أحمر من أسود وان كان أجود منه ولا يجوز في كل من استهلك لرجل طعاما تمدى عليه أو ورقاً أو ذهباً دنائير كانت أو دراهم أو فضة في الاقتضاء الا ما يجوز له في القرض عند حلول الاجل فما جاز له فيما أقرض أن يأخذه اذا حل أجله جاز له أن يأخذه في القضاء من هذا الذي استهلك له على ما وصفت لك ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يقرض الرجل مائة أردب قح فيةضيه دقيقاً ( قال ) ان أخذ منه مثل كيله فلا بأس به وهو يكره له اذا كان أقل من كيل الحنطة التي له عليه ولو جاز أن يأخذ من سمراء أسلفه اياها خمسين محمولة لجاز أن يأخذ شعيراً أو دقيقاً أو سلتاً أقل فيصير بيع الطعام بدضه ببعض بينهما تفاضل ولا يجوز من ذلك اذا اختلف النوعان في نسب الطعام وان كان واحداً الا ما يجوز من ذلك يدأ بيد من البدل وهو مثل بمثل . ومما بين لك ذلك لو أن رجلاً أتى بأردب



سمراء الى رجل فقال له أعطني بها خمس وبيات محمولة على وجه التناول من صاحب  
 السمراء عليه أو خمس وبيات شعيراً وساتماً ما جاز ذلك وكان بيع الطعام بمضه ببعض  
 متفاضلاً ولو أتى رجل ببدل دنائير بأقص منها وزناً أو أيس منها عيوناً ما كان  
 بذلك بأس على وجه التجاوز اذا كان على وجه المعروف ولم يكن على وجه المكاسبه  
 ولو كان هذا في الطعام فجاء رجل الى رجل ليبدل له طعاماً جيداً بأردأ منه ما جاز بأكثر  
 من كيله الا مثلاً بمثل وهو يجوز في الذهب فهذا فرق بين ما سألت عنه من التبر  
 والفضة بمضه ببعض والطعام بمضه ببعض متفاضلاً وجل ما فسرت لك في هذه  
 المسئلة من حلالها وحرامها قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتى اشترت حلياً مصوغاً  
 من الذهب بوزنه من الذهب أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم لا بأس به عند  
 مالك بدنائير مثل وزن الحلى أو بذهب تبر مكسور ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال )  
 نعم ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك لو أن حلياً بين رجلين من ذهب وزناه فأراد أحدهما  
 أخذه فوزناه فمرفاً كيله ثم كال أحدهما لصاحبه قدر نصفه ذهباً أو دنائير فأخذ  
 وأعطى كان ذلك جائزاً اذا كان ذلك يداً بيد والنفرة تكون بين الرجلين كذلك  
 ( وروى ) أشهب في النفرة انها تقسم لأنها لا مضرة في قسمها ولو جاز هذا في النفرة  
 لجاز أن يكون كيس بينهما فيه ألف درهم مطبوع فيقول أحدهما لصاحبه لا تكسر  
 الطابع وخذ منى مثل نصفه دراهم فتكون الفضة بالفضة ليس كفة بكفة وانما جاز  
 في الحلى لما يدخله من الفساد وانه لموضع استحسان ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان يمت  
 حلياً مصوغاً من الذهب بوزنه من الذهب تبراً مكسوراً والتبر المكسور الذي يمت  
 به الحلى خير من ذهب الحلى ( قال ) لا بأس بذلك يداً بيد ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو  
 يمت هذا الحلى بدنائير مضروبة تبر الدنائير خير من تبر الحلى أو دون تبر الحلى  
 أيجوز هذا قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا بأس اذا كان يداً بيد أن تشتري الحلى الذهب بوزنه  
 من الذهب أو بوزنه من الدنائير وان كان بعض الذهب أفضل من بعض كان ذلك  
 جائزاً في قول مالك ( قال ) نعم اذا كان يداً بيد فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ ولو أتى استقرضت

من رجل حليا مصوغا الى أجل فلما حل الاجل أتته بتمر مكسور أجود من تبر حليه  
 الذي استقرضت منه مثل وزن حليه فقضيته أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يجوز هذا لانه  
 يأخذ فضل صياغة الحلي الذي أقرض في فضل جودة ذهبك الذي تقضيه ﴿قلت﴾  
 فالصياغة بمنزلة السكة المضروبة في الدنانير والدرهم يحملها واحد يكره في الحلي  
 المصوغ في القرض أن يستوفي منه ذهباً أجود منه مثل وزنه أو أقرض ذهباً مكسوراً  
 ابريزاً جيداً فاستوفي منه حلياً مصوغاً بوزن ذهبه ذهب العمل أصفر (قال) نعم  
 لا يصالح ذلك لانه يأخذ فضل جودة ذهبه في صناعة هذا الذهب الآخر ﴿قلت﴾  
 فيكرهه في القرض ويجيزه في البيع يدأ بيد قال نعم ﴿قلت﴾ فلم كرهته في القرض  
 وجعلته بيع الذهب بالذهب متفاضلاً وأجزته في البيع اذا كان الذهبان جميعاً يدأ بيد  
 ولم تجعله بيع الذهب بالذهب متفاضلاً (قال) لان الذهبين اذا حضرتا جميعاً وان كان  
 فيهما صناعة وسكة كانت الصناعة والسكة ملفتين جميعاً وانما يقع البيع بينهما على  
 الذهبين ولا يقع على الصياغة ولا على السكة بيع فاذا كان قرضاً أقرض ذهباً جيداً  
 ابريزاً فأخذ ذهباً دون ذهبه حلياً مصوغاً أو سكة مضروبة كان انما ترك جودة  
 ذهبه للسكة أو للصناعة التي أخذ فيها هذا الذهب الرديئة فان كان انما أقرض ذهباً  
 مصوغاً أو سكة مضروبة وأخذ أجود من ذهبه تبراً مكسوراً اتهمناه أن يكون انما  
 ترك الصياغة والسكة لجودة الذهب الذ أخذ فلا يجوز هذا في القرض وهو في البيع  
 جائز والذي وصفت لك فرق ما بين البيع والقرض واذا دخلت التهمة في القرض  
 وقع الذهب بالذهب متفاضلاً لمكان المين والسكة وجعلنا المين والسكة شيئاً غير  
 الذهب لما خفنا أن يكون انما طلبا ذلك ألا ترى أنه اذا أسلف حلياً من ذهب  
 مصوغاً فأتى بذهب مكسور في قضائه مثل ذهبه ليأخذه منه فقال لا أقبله الا مصوغاً  
 كان ذلك له فلما كان التبر الذي يقضيه مكسوراً خيراً من ذهبه عرفنا أنه انما ترك  
 الصياغة لمكان ما ازداد في جودة الذهب فصار جودة الذهب في مكان الصياغة  
 فصار الذهب بالذهب متفاضلاً وان الذهبين اذا حضرتا لم تكن احدهما قضاء من

صاحبها وانما يقع البيع بينهما على الذهبين جميعاً وتلني السكة والصياغة فيما بينهما  
﴿ قلت ﴾ ويجوز التبر الاحمر الابريز المرقلي الجيد بالذهب الاصفر ذهب العمل  
واحد من هذا الواحد من هذا وفضل ( قال مالك ) لا يصلح الا مثلاً بمثل يدأيد  
﴿ قلت ﴾ فلو اشترى دنانير منقوشة مضروبة ذهباً ابريزاً أحمر جيداً بذهب  
أصفر للعمل وزناً بوزن ( قال ) قال مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان أصاب في الدنانير  
ما لا تجوز عينه في السوق وذهبه أحمر جيد أينقص الصرف بينهما أم لا ( قال ) لم  
أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن ينتقص الصرف بينهما ولا أرى له أن يرد لما  
دخل الدنانير من نقصان العين لان ذهبه مثل الذهب التي أعطى وأفضل فليس له  
أن يرجع بشيء الا أن يصيب ذهب الدنانير ذهباً منقوشاً فينتقص من الذهب  
بوزن الدنانير التي أصابها دون ذهبه ولا ينتقص الصرف كله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان  
اشتريت خلخالين فضة بوزنهما من الدراهم أيحوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾  
فان أصاب مشتري الخلخالين بهما عيباً كسراً أو شقاً لم يعلم به حين اشتراهما أنه أن  
يردهما ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أني أرى أن يردهما بالعيب الذي  
وجد فيهما ويأخذ دراهمه التي دفع في الخلخالين ﴿ قلت ﴾ لم جعلت لصاحب  
الخلخالين أن يرد ولم تجعل ذلك لصاحب الدنانير الذي اشترى بدنانيره تبراً مكسوراً  
( فقال ) لان الخلخالين بمنزلة سلمة من السلع في هذا الموضع ولا بد للناس أن يتبايعوا  
ذلك بينهم ولا يصلح لهم أن يدلسوا العيب فيما بينهم في الآتية والحلي انما هو بمنزلة  
مالو اشتراه بسلمة أو بذهب فاذا أصاب عيباً رده فهو وان كان انما اشتراه بمثل وزنه  
من الرقة فأصاب به عيباً فلا بد له من الرد أيضاً ولا يكون الخلخالان في يديه عوضاً  
مما دفع فيهما من وزنهما من الدراهم اذا لم يرض الخلخالين اذا أصاب عيباً لان الذي  
رضى به من دفع دراهمه لموضع صياغة الخلخالين ولكنه جائز في البيع حين أخذهما  
مثلاً بمثل ولم ينظر في صياغة الحلي ولا في عيون الدراهم والدنانير لانه لو كان في  
واحدة منهما زيادة لموضع الصياغة في الحلي أو السكة في الدنانير والدراهم ما جاز أن

يشترى تبر مكسور بدنانير مضروبة على وجه الاشتراء والمكاسبة كيلا بكيل ولا  
 جاز حلى مصوغ بتبر مكسور بوزنه ولا بالدرهم بوزنها ولا بالدنانير بوزنها ان كان الحلى  
 من الذهب ولا يجوز اذا قبح بدقيق لان معرفة الناس أن القمح يزيد وانما يعطى  
 معطى القمح بالدقيق لمكان ما كفى ولمنفعته بالدقيق فلو وجدنا بالقمح عيبا أو بالدقيق  
 عيبا رد كل واحد منهما فكذلك الحلى اذا وجد به عيبا رده ﴿قلت﴾ فما بال الدنانير  
 التى أصبت بها عيبا لا تجوز لبيعها لم لا تجعل لمشتريها أن يردها (قال) لان القمح  
 اذا كان معيبا لم يكن دقيقه كدقيق الصحيح ولان الحلى اذا كان معيبا لم يكن تبره  
 كالدرهم المضروبة وان الدنانير التى وجد بها عيبا لا يجوز ولم تكن مفشوشة كان  
 تبره مثل التبر الذى أعطى أو أفضل فليس له أن يرده وكذلك لو باع الخللان  
 من ذهب أو فضة بتبر من ذهب أو فضة فوجد في الخللان عيبا فردهما منه  
 وكان ذهبهما أو فضتهما مستويين أو كان الخللان أجود ذهباً أو ورقاً من  
 الفضة أو الذهب التى دفع فيهما لم يكن له أن يرده ولم يكن له حجة ان قال أنا أرد  
 تبرى يقال له ما في يدك مثل تبرك أو أفضل فلا حجة لك فيما ترد وانما يرد من  
 ذلك العيب في الحلى وان كانت الدنانير التى باعها به مثله أو أجود لان الناس يعلمون  
 أنه انما أعطاه دنانيره أو دراهمه لمكان صياغة هذا ولكنه أمر جوزه الناس وأجازاه أهل  
 العلم ولم يروه زيادة في الصياغة ولا في صرف الدنانير واذا وقعت العيوب لم يكن بد  
 من الرد وعلى هذا يحمل جميع ما يشبه هذه الوجوه

### — ما جاء في المرافلة —

﴿قلت﴾ أرايت لو أني صارفت رجلا دنانير سكية مضروبة ذهباً أصفر بذهب  
 تبر مكسور إبريز أحمر وزناً بوزن (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فلو كانت دنانيري  
 ذهباً أصفر كلها سكية مضروبة فبعتهما منه بذهب تبر إبريز أحمر ومعها دنانير ذهب  
 أصفر سكية مضروبة نصفها تبر ونصفها سكية مثل سكة الدنانير الاخرى (قال) اذا  
 كانت السكتان نفاقهما عند الناس سواء التى مع الابريز التبر والتى ليس معها شئ

فهو جائز كان التبر أرفع من الدنانير أو دون الدنانير ﴿قلت﴾ فان كانت الدنانير التي مع التبر الابريز دون الدنانير الاخرى (قال) لا خير في ذلك لأن صاحب الدنانير التي لا تبر معها أخذ فضل عيون دنانيره على دنانير صاحبه في جودة التبر الابريز ﴿قلت﴾ فان كان الابريز وما معه من الدنانير دون الدنانير الاخرى في نفاقهما عند الناس (قال) لا بأس بذلك لانه لم يمترها هنا شيء ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت الدنانير التي لا تبر معها هي كلها دون التبر ودون الدنانير التي التبر معها (قال) لا بأس بذلك أيضاً لأنه لم يمترها هنا شيء وانما هو رجل أعطى ذهباً بذهب أحد الذهين كلها أنفق عند الناس فهذا معروف منه صنعه لصاحبه ﴿قلت﴾ فاذا كانت احدي الذهين كلها أنفق عند الناس لم يكن بذلك بأس قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت احدي الذهين نصفها مثل الذهب الاخرى ونصفها أنفق منها لم يكن بذلك بأس قال نعم ﴿قلت﴾ فان كانت احدي الذهين نصفها أنفق من الذهب الاخرى ونصفها دون الذهب الاخرى لم يجز هذا لانه انما يأخذ فضل النصف الذهب الذي هو أنفق من ذهبه بما يضع في نصف ذهبه التي يأخذ دونها فلا خير في هذا قال نعم ﴿قلت﴾ ويدخل في هذا الذهب بالذهب ليس مثلاً بمثل لانه ليس بمعروف قال نعم ﴿قلت﴾ فلو كانت جودة الذهب من أحدهما كان جائزاً لأنه معروف قال نعم ﴿قلت﴾ وان كانت احدي الذهين نصفها أنفق من الذهب الاخرى ونصفها دونها لم يصح ذلك لأن هذا على غير وجه المعروف وهذا على وجه المكايسة والبيع فصارت الذهب بالذهب ليست مثلاً بمثل (قال) نعم قال وهذا كله قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أتى بذهب له هاشمية الى صراف فقال له راطني بها بذهب عتيق هي أكثر عدداً من عددها وأنقص وزناً من الهاشمية فكان انما أعطاه فضل عيون القائمة الهاشمية لمكان عدد العتيق وفضل عيونها (قال) لا بأس به فاذا دخل مع الهاشمية ذهب أخرى هي أسر عيوناً من العتيق مثل النقص بالثلاث خروبات ونحوه يقول لا أرضى أن أعطيك هذه بهذه حتي

أدخل مع ذهبي الهاشمية أسر عيوناً من التَّقُّ فلا خير فيه ﴿وكيع﴾ عن زكريا عن عامر قال سمعت النعمان بن بشير يخطب وأهوي بأصبعه إلى أذنيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات فمن اتقى المشتهيات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في المشتهيات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى فيوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهو القلب ﴿وكيع﴾ عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال قال عمر آخر ما أنزل الله على رسوله آية الربا فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفسرها لنا فدعوا الربا والريبة ﴿وكيع﴾ عن المسعودي عن القاسم قال قال عمر انكم تزعمون أنا نعلم أبواب الربا ولأن أكون أعلمها أحب إلى من أن يكون لي مثل مصر ومثل كورها ولكن من ذلك أبواب لا تكاد تخفى على أحد أن تباع الثمرة وهي غضة لم تطب وأن يباع الذهب بالورق والورق بالذهب نسيئاً ﴿قال﴾ وسئل مالك عن رجل باع سلعة بمشرة دينار بمجموعة فوزنها ليقضيه إياها فوجد في وزنها فضلاً على حقه فأعطاه بذلك ورقة أو عرضاً في ثمن الذهب (قال) لا بأس بذلك وهو مما يجوزه بمضى أهل العلم ولم يشبهوه بمثل من جاء بذهب فصارف بها ذهباً فكانت أوزن من ذهبه فأعطاه في ذلك فضلاً لأن هذا صراطة وتلك قضاء فهذا فرق ما بينهما ومثل ذلك اللحم والحيتان إنما كان حقه في اللحم والحيتان والجبن وأشياء ذلك شرطاً كان له على صاحبه وقد وجبت له عليه فإذا وجد فضلاً عن وزنه وكان مثل شرطه فلا بأس أن يأخذ ذلك بثمن وهذا بين أن تأخذ فضل وزنك بتقد أو إلى أجل فلا بأس به إذا كان أجل الطعام قد حل فإن لم يحل فلا خير فيه وإن اختلفت الصفة فلا يصلح إلا أن تأخذ بمثل وزنك أو كيلك يترك البائع ذلك للمشتري أو يتجاوز المشتري عن البائع دون شرطه فإن اختلفت الصفة فكان مثل الوزن أو أكثر من الوزن أو أقل فلا خير فيه في أن يزيد المشتري البائع في

فضل الصفة ولا يرد البائع على المشتري لان الزيادة التي يزيد بها المشتري البائع انما  
 دخلت في فضل الجودة اذا لم تكن زيادة في الوزن والكيل وان كانت الزيادة في  
 الكيل والوزن فقد دخلت الزيادة في قدر حقه وفي فضل الطعام فصار بيع الطعام  
 قبل أن يستوفى واذا كان أدنى من صفته وكان في وزنه أخذ بذلك فضلا وهو بيع  
 الطعام قبل أن يستوفى وان كان فيه فضل من الوزن وهو أدنى منه فأقره وأعطاه  
 فضل ذلك فانه لاخير فيه لانه باع صفة أجود مما أخذ بما أخذ وبما أعطى فهذا بيع  
 الطعام قبل أن يستوفى ولو كان هذا من العروض التي تكال أو توزن وليس من  
 الطعام لم يكن بذلك بأس أو غيرها من الثياب والحيوان فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾  
 فلو أقرضت رجلا دراهم يزيدية عدداً فقضاني محمدية عدداً أرجح لي في كل درهم  
 منها (قال) لا بأس بذلك ما لم يكن بينهما عادة ﴿قلت﴾ وكذلك لو قضاني يزيدية  
 عدداً بوزن دراهمي فجعل يرجح لي في كل درهم منها (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾  
 فلو قضاني محمدية عدداً أقل من وزن دراهمي (قال) لا يصلح ذلك لانه انما يأخذ  
 فضل اليزيدية في عيون الحمدية فلا خير في هذا ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقرضت رجلا  
 درهما يزيدياً فلما حل الاجل أناني بدرهم محمدى أنقص من وزن اليزيدى فأردت  
 أن أقبله (قال) لا يجوز لاني تأخذ ما نقصت في اليزيدى في عين هذا المحمدى  
 ﴿قلت﴾ وقولكم في القرض فرادى انما هو على معرفة وزن درهم درهم على حدة  
 ليست بمجموعة ضربة واحدة قال نعم ﴿قلت﴾ وعيون الدراهم ها هنا مثل جودة  
 التبر المكسور كما لا يجوز لي أن آخذ في التبر المكسور أجود من تبرى الذي أسلفت  
 أقل من وزن ما أسلفت فكذلك لا يجوز لي أن آخذ دون وزن دراهمي أجود  
 من عيونها قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا الذى سألتك عنه من الدراهم المجموعة بالدراهم  
 المجموعة والدراهم الفراد بالدراهم الفراد هو قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وهذه المسائل  
 التي سألتك عنها اذا كانت لي على أحد قرضاً أو بيعاً فهو سواء قال نعم ﴿قلت﴾  
 أرايت ان أقرضت رجلاً تبر فضة بيضاء فلما حل الاجل قضاني فضة سوداء مثل



وزن فضتي أ يصلح ذلك قال نعم ﴿قلت﴾ فان أرجح لي شيئاً قليلاً (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فان قبلت منه أقل من وزن فضتي (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ ولم كرهته في الفضة السوداء أن يرجحها (قال) لأنك تأخذ جودة فضتك البيضاء في زيادة وزن فضته السوداء ﴿قلت﴾ فان أقرضته فضة سوداء فقضائي بيضاء أقل من وزنها (قال) لا يصلح ﴿قلت﴾ فان قضائي بيضاء فأرجح لي (قال) لا بأس بذلك وهذا كله في هذه المسائل ما لم يكن هذا بينهما عادة وان كان بينهما عادة فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ فان قضائي مثل وزن فضتي بيضاء والتي لي عليه سوداء (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم الا أن يكون في ذلك عادة

— في الرجل يكون له الدينار فيقتضيه منه مقطعا —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أقرضت رجلاً ديناراً فأخذت منه سدس دينار دراهم أ يجوز في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك اذا حل الاجل ﴿قلت﴾ وكذلك اذا كان الى أجل فحل أجله جاز لي أن آخذ بثلث الدينار دراهم أو نصفه أو بثلاثة (قال) نعم لا بأس بذلك (قال) وكذلك قال مالك اذا حل الاجل ﴿قلت﴾ وكذلك ان أخذت بنصفه أو بثلثه عرضاً من العروض (قال) نعم لا بأس بذلك وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فان أخذ بما بقي من الدينار ذهباً (قال) لا خير فيه كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه يصير ذهباً وورقاً بذهب أو ذهباً وعرضاً بذهب فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ فان أخذ بما بقي عرضاً أو دراهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك وان اجتمع الورق والعرض فلا بأس به اذا حل الأجل وان لم يحل فلا خير فيه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن ربيعة أنه قال في رجل كان له على رجل دينار فقال قطعه على دراهم بسم الناس اليوم أعطيك درهما درهما حتى أؤدى فقال لا يصلح ذلك قد عاد صرفاً وبيعاً في الدين عاجلاً وأجلاً فهو بمنزلة الربا في البيع وهو بمنزلة الصرف المكروه الا أن يقول الذي عليه الدين أقضيك ثلث دينار أو ربع دينار مسمى فيأخذ منه بصرف الناس يومئذ ويبقى على التبريم ما بقي ليس بينه

وبينه فيه صرف فهذا غير مكروه ﴿ابن وهب﴾ قال قال الليث ان ربيعة كان يقول  
في أجزاء الدينار ذلك وقاله عمرو بن الحارث

﴿ في الدراهم الجياد بالدراهم الرديئة ﴾

﴿قلت﴾ أيجوز أن أبيع درهما زائفا أو ستوقا<sup>(١)</sup> بدرهم فضة وزنا بوزن (قال) لا يعجبني ذلك ولا ينبغي أن يباع بمرض لان ذلك داعية الى ادخال الغش على المسلمين وقد كان عمر يفعل بالبن أنه اذا غش طرحه في الارض أدبا لصاحبه فاجازة شرائه اجازة لنفسه وافساد لاسواق المسلمين ﴿وقال أشهب﴾ ان كان مردودا من غش فيه فلا أرى أن يباع بمرض ولا بفضة حتى تكسر خوفا من أن يفش به غيره ولا أرى به بأسا في وجه الصرف أن يبيعه موازنة الدراهم الستوق بالدراهم الجياد وزنا بوزن لانه لم يرد بهذا الفضل بين الفضة والفضة وانما هذا يشبه البديل ﴿قلت﴾ لا شهب أرايت اذا كسر الستوق أبيعه ( فقال ) لى ان لم يخف أن يسبك فيجعل درهما أو يسيل فيباع على وجه الفضة فلا أرى بذلك بأسا وان خاف ذلك فليصفه حتى تباع فضته على حدة ونحاسه على حدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أتني بمت نصف درهم زائفا فيه نحاس بسلمة (قال) قال مالك لا يعجبني أن يشتري به شيئا اذا كان درهما فيه نحاس ولكن يقطعه ﴿قلت﴾ فاذا قطعه أبيعه في قول مالك (قال) نعم اذا لم يغرب به الناس ولم يكن يجوز بينهم

﴿ في رجل أقرض فلوسا ففسدت أو دراهم فطرح ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استقرضت فلوسا ففسدت الفلوس فما الذى أرد على صاحبي (قال) قال مالك ترد عليه مثل تلك الفلوس التى استقرضت منه وان كانت قد فسدت ﴿قلت﴾ فان بعته سلمة بفلوس ففسدت الفلوس قبل أن أقبضها (قال) قال مالك لك مثل فلوسك التى بعت بها السلعة الجائزة بين الناس يومئذ وان كانت الفلوس قد فسدت

(١) (أوستوقا) قال في القاموس ستوق كتنور وقدوس وتستوق بضم التاءين زيف بهرج  
ملبس بالفضة اهـ

فليس لك الا ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك في القرض والبيع في الفلوس اذا فسدت فليس له الا الفلوس التي كانت ذلك اليوم وان كانت فاسدة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لرجل أقرضني دينارا دراهم أو نصف دينار دراهم أو ثلث دينار دراهم فأعطاه الدراهم مالمالذي يقضيه في قول مالك (قال) يقضيه مثل دراهمه التي أخذ منه رخصت أو غات فليس عليه الا مثل الذي أخذ ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة أن بكير بن عبد الله بن الاشج حدثه أن سعيد بن المسيب أسلف عمرو بن عثمان دراهم فلم يقضه حتى ضربت دراهم أخرى غير ضربها فأبى ابن المسيب أن يقبلها حتى مات فقضاها ابنه من بعده ﴿ابن لهيعة﴾ عن عبد الله بن أبي جعفر عن سعيد بن المسيب أنه قال ان أسلفت رجلا دراهم ثم دخل فساد الدراهم فليس لك عليه الا مثل ما أعطيت وان كان قد أنفقها وجازت عنه ﴿قال ابن وهب﴾ وقال يحيى بن سعيد وربيعة مثله ﴿قال الليث﴾ كتب الى يحيى بن سعيد يقول سألت عن رجل أسلفه أخ له نصف دينار فانطلقا جميعا الى الصراف بدينار فدفعه الى الصراف وأخذ منه عشرة دراهم ودفع خمسة الى الذي استسلفه نصف دينار فحال الصرف برخص أو غلاء (قال) فليس للذي دفع خمسة دراهم زيادة عليها ولا نقصان منها ولو أن رجلا استسلف رجلا نصف دينار فدفع اليه الدينار فانطلق به فكسره فأخذ نصف دينار ودفع اليه النصف الباقي كان عليه يوم يقضه أن يدفع اليه دينارا فيكسره فيأخذ نصفه ويرد اليه نصفه (وقال) لي مالك يرد اليه مثل ما أخذ منه لانه لا ينبغي له أن يسلف أربعة ويأخذ خمسة وليس الذي أعطاه ذهباً انما أعطاه ورقاً ولكن لو أعطاه دينارا فصرفه المستسلف فأخذ نصفه ورد نصفه كان عليه نصف دينار ان غلا الصرف أو رخص

﴿في الاشتراء بالدائق والدائنين والثلث والنصف من الذهب والورق﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان بمت بيما بدائق أو دائنين أو ثلاثة دوائق أو أربعة دوائق أو خمسة دوائق أو بنصف درهم أو بسدس درهم أو بثلث درهم على أي شيء يقع هذا البيع على الفضة أم على الفلوس في قول مالك (قال) يقع على الفضة هذا البيع

﴿قلت﴾ فأى شيء يعطيه بالفضة في قول مالك (قال) ما تراضيا عليه ﴿قلت﴾ فإن تشاحا فأى شيء يعطيه بذلك (قال) الفلوس في قول مالك في الموضع الذي فيه الفلوس ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بدائق فلوس فرخصت الفلوس أو غلت كيف أقضيه أعلى ما كان من سعر الفلوس يوم يقع البيع أم على سعر الفلوس يوم أقضيه في قول مالك (قال) على سعر الفلوس يوم تقضيه فيما قال مالك ﴿قلت﴾ فإن كان باع سملته بدائق فلوسا نقداً أيضاً صح هذا في قول مالك أم لا (قال) اذا كان الدائق من الفلوس معروفاً كم هو في عدد الفلوس فلا بأس بذلك وإنما وقع البيع بينهما على الفلوس ﴿قلت﴾ فإن باع سلعة بدائق فلوس الى أجل (قال) فلا بأس بذلك اذا كان الدائق قد سميتا ماله من الفلوس أو كتما عارفين بمدد الفلوس وان البيع انما وقع بالفلوس الى أجل . وان كانت مجهولة المدد أو لا يعرفان ذلك فلا خير في ذلك لانه غرر ﴿قلت﴾ فإن قال أبيعك هذا الثوب بنصف دينار على أن آخذ به منك دراهم نقداً يداً بيد (قال) قال مالك اذا كان الصرف معروفاً يرفاهه جميعاً فلا بأس بذلك اذا اشترطاً كم الدراهم من الدينار ﴿قلت﴾ فإن بعت سلعة بنصف دينار أو بثلاث دینار أو بربع دينار أو بخمس دينار على أى شيء يقع البيع أعلى الذهب أم على عدد الدراهم من صرف الدينار (قال) قال مالك انما يقع على الذهب ولا يقع على الدراهم من صرف الدينار ﴿قلت﴾ فما يأخذ منه بتلك الذهب التي وقع البيع عليها في قول مالك (قال) ما تراضيا عليه ﴿قلت﴾ فإن تشاحاً (قال) قال مالك اذا تشاحا أخذ منه ما سمي من الدينار دراهم ان كان نصفاً فنصفاً وان كان ثلثاً فثلثاً ﴿قلت﴾ فهل ينظر في صرف الدينار بينهما يوم وقع البيع بينهما أم يوم يريد أن يأخذ منه حقه (قال) نعم يوم يريد أن يأخذ منه حقه كذلك قال مالك وليس يوم وقع البيع لان البيع انما وقع على الذهب ولم يزل الذهب على صاحبه حتى يوم يقضيه اياه (قال مالك) وان باعه بذهب بسدس أو بنصف الى أجل وشرط أن يأخذ بذلك النصف الدينار اذا حل الاجل دراهم فلا خير في ذلك وهما اذا تشاحا اذا حل الاجل أنه يأخذ منه

الدرهم يوم يطلبه بحقه على صرف يوم يأخذه بحقه ﴿قلت﴾ فلم كره مالك الشرط بينهما وهو اذا طلبه بحقه وتشاحا أخذ منه الدرهم (قال) لانه اذا وقع الشرط على أن يأخذ بالنصف الدينار درهم فكأنه انما وقع البيع على الدرهم وهي لا يعرف ما هي لان البيع انما يقع على ما يكون من صرف نصف دينار بالدرهم يوم يحل الاجل فهذا لا يعرف ما باع به سلته ﴿قال سحنون﴾ قال أشهب وان كان انما وجب له ذهب وشرط أن يأخذ فيه درهم فذلك أحرم له لأنه ذهب بورق الى أجل وورق أيضاً لا يعرف كم عددها ولا وزنها وليس ما نزل به القضاء اذا حل الاجل بمنزلة ما يوجبان على أنفسهما ﴿قال أشهب﴾ ولو قال أبيعك هذا الشيء بنصف دينار الى شهر أخذ به منك ثمانية دراهم كان بيعاً جائزاً وكانت الثمانية لازمة لكما الى الاجل ولم يكن هذا صرفاً وكان ذكر النصف لغواً وكان ثمن السلعة درهم معدودة الى أجل معلوم (قال مالك) ومن باع سلعة بنصف دينار الى أجل أو بثل دينار الى أجل لم ينبغ له أن يأخذ قبل محل الاجل في ذلك درهم وليأخذ في ذلك عوضاً ان أحب قبل الاجل فاذا حل الاجل فليأخذ بما أحب اهـ

---

﴿تم كتاب الصرف من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه. وبه تم الجزء الثامن﴾  
 (وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم)



﴿ويتلوه كتاب السلم الاول وهو أول الجزء التاسع﴾



﴿ فهرست الجزء الثامن من المدونة الكبرى ﴾

( رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم أجمعين )



| صحيفه                                          | صحيفه                                 |
|------------------------------------------------|---------------------------------------|
| رضا الآخر                                      | ٢ ﴿ كتاب التدبير ﴾                    |
| ٩ في الامة بين الرجلين يدبرانها جميعا          | ٢ في التدبير                          |
| ١٠ في الامة بين الرجلين يدبرانها جميعا         | ٢ في اليمين بالتدبير                  |
| ثم يموت أحدهما ولا يدع مالا غيرها              | ٣ في الرجل يقول لمبده وهو صحيح        |
| ١٠ في العبد بين الرجلين يدبره أحدهما           | أنت حر يوم أموت أو بعد موتى أو        |
| أو يدبرانه جميعا ويمتقه الآخر بمده             | بعد موت فلان                          |
| ١١ في المدبرة يرهنها سيدها                     | ٤ في عتق المدبر الاول فالاول          |
| ١١ في بيع المدبرة                              | ٥ في المديان يموت ويترك مدبرا         |
| ١٢ في المدبر يباع فيموت عند المشتري            | ٥ في المدبر يموت سيده ويتلف المال     |
| أو يمتقه المشتري                               | قبل أن يقوّم                          |
| ١٤ في المدبر يكاتبه سيده ثم يموت السيد         | ٦ في المدبر يموت سيده متى تكون        |
| ١٥ في مدبر وعبد كوتبا كتابة واحدة ثم مات السيد | قيمه أيوم مات سيده أم يوم ينظر        |
|                                                | في قيمته                              |
| ١٧ في وطء المدبرة بين الرجلين                  | ٦ فيما ولدت المدبرة بعد التدبير وقبله |
| ١٨ في الامة يدبر سيدها مافي بطنها آله          | أ يكون بمنزلتها                       |
| أن يميها أو يرهنها                             | ٨ في مال المدبرة يقوم معها            |
| ١٨ في ارتداد المدبرة                           | ٨ في الامة بين الرجلين يدبرها أحدهما  |
| ١٩ في مدبر الذمي يسلم                          | بغير رضا الآخر                        |
| ٢٠ في مدبر المرتد                              | ٩ في الامة بين الرجلين يدبرها أحدهما  |



صحيفه

٢٠ في الدعوى في التدبير

٢٠ في المعتقد الى أجل أيكون من رأس المال

٢٣ ﴿ كتاب أمهات الاولاد ﴾

٢٣ في الرجل يقر بوطء أمته فتأني بولد أيلزمه أم لا

٢٤ في الرجل يقر في مرضه بوطء أمته فجاءت بولد لما يشبه أن يكون من

وطء السيد أيلزمه الولد أم لا

٢٥ في الرجل يبيع الجارية ثم يدعى ولدها ويقر بالوطء ثم ينكر ذلك المشتري

٢٦ الرجل يقر بوطء جاريته ثم ينكر ولدها

٢٦ في أم الولد والامة يقر سيدة بوطئها ثم تأني بولد من بعده وانه بما يشبه أن يكون تلد لمثله النساء

٢٦ في المديان يقر بولد أمته أنه منه

٢٧ في الرجل يزوج أمته رجلاً فتلد ولداً لتقام ستة أشهر أو أقل من ذلك فيدعيه السيد

٢٧ في الرجل يطأ أمة مكاتبه فتحمل

٢٨ في الرجل يطأ جارية ابنه

صحيفه

٣٠ في الرجل يتزوج الامة فتلد منه ثم

يشترها أتكون بذلك أم ولد أم لا

٣١ في أم ولد المرتد ومدبره

٣٢ في أم ولد الذمي تسلم

٣٤ في أم الولد يكاتبها سيدها

٣٥ في الرجل يفتق أم ولده على مال

يجعله عليها ديناً برضاها أو بغير رضاها

٣٦ في أم ولد الذمي يكاتبها ثم يسلم

٣٦ في بيع أم الولد وعقبتها

٣٧ في العبد المأذون له يفتق وله أم ولد أو أمة حامل

٣٨ في أم ولد المدبر يموت سيده فيعتق في ثلثة

٣٩ في أم ولد المدبر وولده يموت قبل سيده

٣٩ في الرجل يدعي الصبي في ملك غيره أنه ولده

٤٣ في الرجل يدعي الملقوط أنه ابنه

٤٤ في الرجل يدعي الصبي في ملكه أنه ابنه

٤٥ في الامة تدعى أنها ولدت من سيدها

٤٥ في المسلم يلتقط اللقيط فيدعي الذمي

| صحيحه                                    | صحيحه                                 |
|------------------------------------------|---------------------------------------|
| ٥٨ في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني | أنه ابنه                              |
| ثم يسلم بعد ان يعتقه                     | ٤٦ في الحلاء يدعى بمضهم مناسبة بمض    |
| ٦٠ في ولاء أم ولد النصراني               | ٤٧ في الامة بين الرجلين يطآنها جميعا  |
| ٦٠ في ولاء العبد المسلم يعتقه النصراني   | فتحمل فيديان ولدها                    |
| ٦١ في ولاء مدبر النصراني يسلم            | ٤٨ في الرجلين يطآن الامة في طهر       |
| ٦١ في ولاء العبد يعتقه العبد باذن سيده   | واحد فتحمل                            |
| أو بغير اذن سيده                         | ٥١ في الامة بين الرجلين يطؤها أحدهما  |
| ٦٢ في ولاء العبد المسلم يكتبه النصراني   | فتحمل أولا تحمل                       |
| ٦٢ في ولاء العبد النصراني يكتبه المسلم   | ٥٤ في الرجل يقر بالولد من زنا         |
| ٦٣ في ولاء ولد الامة تعتق وهي حامل       | ٥٤ في الرجل يخدم الرجل جاريته سنين    |
| به وأبوه حر                              | ثم يطؤها السيد فتحمل                  |
| ٦٤ في ولاء العبد تدبره أم الولد أو تعتقه | ٥٥ في كتاب الولاء والموارث            |
| باذن سيدها أو بغير اذنه                  | ٥٥ في ولاء العبد يعتقه الرجل بأمره أو |
| ٦٤ في ولاء عبيد أهل الحرب اذا خرجوا      | بغير أمره                             |
| اليأس فاسلموا                            | ٥٦ في ولاء الرجل يعتقه الرجل عن       |
| ٦٥ في ولاء عبيد أهل الحرب يسلمون         | العبد                                 |
| بعد ما أعتقهم ساداتهم ثم يسلم            | ٥٧ في ولاء العبد يعتقه سيده عن الرجل  |
| ساداتهم بعد ذلك                          | على مال                               |
| ٦٥ في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني | ٥٧ في ولاء العبد يعتقه الرجل عن امرأة |
| فيسلم المعتق ويهرب السيد الى دار         | العبد باذنها أو بغير اذنها            |
| الحرب فيسببه المسلمون                    | ٥٨ في ولاء العبد يعتقه الرجل عن أبيه  |
| ٦٦ في ولاء العبد النصراني يعتقه          | وعن أخيه النصراني                     |

صحيفه

صحيفه

- النصراني فيسلم المعتق ويهرب السيد الى دار الحرب فيسبيه المسلمون فيصير في سهران عبده فيعتقه  
 ٧٢ في ولاء العبد المسلم يعتقه المسلم والنصراني  
 ٧٣ في ولاء الذي يسلم وجنائه  
 ٦٧ في ولاء العبد يتناعه الرجل ثم يشهد مشتره على بآئمه بعتقه  
 ٦٧ في ولاء العبد يدبره المكاتب أو يعتقه باذن سيده أو بغير اذن سيده  
 ٦٨ في ولاء العبد يعتقه المكاتب عن غيره على مال  
 ٦٩ في ولاء العبد النصراني يعتقه المسلم فيهرب الى دار الحرب ثم يسبيه المسلمون فيصير في سهران رجل فيعتقه  
 ٧٠ في ولاء العبد يشتره أخوه أو أبوه أو ابنه فيعتق عليهم  
 ٧٠ في ولاء ولد المكاتب من المكاتب وولد المدبرة من المدبر  
 ٧١ في ولاء الحربى يسلم  
 ٧١ في ولاء أولاد المكاتب الاحرار من المرأة الحرة يموت ويدع وفاء بكتابته  
 ٧٢ في ولاء مكاتب المكاتب يؤدي الاسفل قبل المكاتب الاعلى
- ٧٢ في ولاء العبد المسلم يعتقه المسلم والنصراني  
 ٧٣ في ولاء الذي يسلم وجنائه  
 ٧٤ في الوصية للرجل ممن يمتق عليه وولائه  
 ٧٤ في ولاء العبد النصراني يعتقه المسلم وجنائه  
 ٧٥ في ولاء العبد يعتقه القرشي وفي القيسى وجنائه والى من ينتمى  
 ٧٦ في ولاء العبد النصراني يعتقه القرشي والنصراني وجنائه  
 ٧٦ في ولاء الملقوط والنفقة عليه وجنائه  
 ٧٧ في ولاء العبد يشتري من الزكاة فيعتق  
 ٧٧ في ولاء موالى المرأة وعقل موالها  
 ٧٨ في ولاء ولد المعتقة من الرجل المسلم  
 ٧٨ في بيع الولاء وصدقه وهبته  
 ٧٩ في انتقال الولاء  
 ٨٠ في شهادة النساء في الولاء  
 ٨٠ في الشهادة على الشهادة في الولاء  
 ٨٠ في الشهادة على الشهادة في سماع الولاء

| صحيحه                                             | صحيحه                                                                     |
|---------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------|
| ٨١ في شهادة ابني العم لابن عمهما في الولا.        | ١٠١ ﴿كتاب الصرف﴾                                                          |
| ٨٢ في الاقرار في الولا.                           | ١٠١ التأخير والنظرة في الصرف                                              |
| ٨٢ في الدعوى في الولا.                            | ١٠٣ التأخير في صرف الفلوس                                                 |
| ٨٥ في ميراث الاقعد فالاقعد في الولا.              | ١٠٤ في مناجزة الصرف                                                       |
| ٨٨ في ميراث النساء في الولا.                      | ١٠٧ الحواله في الصرف                                                      |
| ٨٩ في ميراث النساء ولا. من أعتقن أو أعتق من أعتقن | ١٠٨ في رجل يصرف من رجل ديناً عليه                                         |
| ٩٠ في ميراث الفراء                                | ١١٠ في الرجل يدفع الى الرجل الدراهم يصرفها يقبضها من دينه                 |
| ٩٠ في الموارث                                     | ١١١ في الرجل يصرف دنانير بدراهم من رجل ثم يصرفها منه بدنانير              |
| ٩٢ في الميراث بالشك                               | ١١١ الصرف من النصارى والعبيد                                              |
| ٩٣ في الدعوى في الموارث                           | ١١١ في صرف الدراهم والفلوس بفضة                                           |
| ٩٤ في الشهادة في الموارث                          | ١١٢ في الرجل يقتصب الدنانير فيصرفها قبل أن يقبضها                         |
| ٩٥ في ميراث ولد الملائنة                          | ١١٢ في الرجل يستودع الرجل الدراهم ثم يلقاه فيصرفها منه وهي في بيته        |
| ٩٦ في ميراث المرتد                                | ١١٣ في الرجل يتباع الثوب بدينار الا درهما                                 |
| ٩٧ في ميراث أهل الملل                             | ١١٣ في الرجل يتباع السلعة بخمسة دنانير الا درهما فيدفع بعضا ويحبس ديناراً |
| ٩٧ في تظالم أهل الزمة في موارثهم                  | حتى يدفع اليه الدراهم ويأخذ الدينار                                       |
| ٩٨ في موارث العبيد                                | ١١٧ في الرجل يتباع الورق والمرض                                           |
| ٩٨ في ميراث المسلم والنصراني                      |                                                                           |
| ٩٩ في الاقرار بوارث                               |                                                                           |
| ١٠٠ في الشهادة على الولا ولا يشهدون على العتق     |                                                                           |

صحيفه

بالذهب

١١٨ في الصرف والبيع

١١٩ في الرجل يصرف الدينار دراهم على  
أن يأخذ بالدرهم سلعة١٢٠ في الذهب والورق والذهب  
والعروض بالذهب١٢١ في الميراث يباع فيه الحلي من الذهب  
والفضة فيمن يزيد فيشتريه بعضالورثة أو غيرهم فيكتب عليه الثمن  
١٢١ في بيع السيف المفضض بالفضة الى

أجل

١٢٤ في الرجل يبتاع الاباريق من الفضة  
بالدنانير والدرهم ثم تستحق الدراهم١٢٥ في الرجل يبتاع الدراهم بدینار ونقد  
دنانير البلد مختلف١٢٦ في الرجل يصرف بعض الدينار أو  
يصرفه من رجلين١٢٦ في الرجل يصرف الدينار دراهم  
فيقبضها ثم يرجع اليه فيستزيد في

الصرف فيزيده

١٢٧ في الرجل يكون له على الرجل دراهم  
دينا الى أجل فيريد أن يصرفها منه

صحيفه

بدینار نقداً

١٢٨ في الرجل يصرف بدینار دراهم  
فيجدها زيوفا فيرضاها ولا يردّها١٢٩ في الرجل يصرف الدينار من رجل  
بدرهم فاذا وجب الصرف سألرجلاً أن يقرضه الدينار فيدفعه اليه  
أو يقومان من مجلسهما ذلك فيتوازنان

في مجلس آخر

١٣١ في قليل الصرف وكثيره بالدنانير  
١٣١ في بيع الفضة بالذهب جزافاً١٣١ في الرجل يتسلف الدراهم بوزن  
وعدد فيقضى بوزن أقل أو أكثر

وبعدد أقل أو أكثر

١٣٤ في الرجل يقرض الرجل دراهم  
يزيدية فيأتيه بمحمدية فيأبى أن

يأخذها

١٣٥ في الرجل يستلف الدراهم فيقضى  
أوزن أو أكثر

١٣٦ في قضاء المجموعة من القائمة

١٣٩ ما جاء في البدل

١٤٧ ما جاء في المرافلة

١٥١ في الرجل يكون له الدينار فتقتضيه

صحيفه

منه مقطماً

١٥٢ في الدراهم الجياد بالدراهم الرديئة  
 ١٥٢ في رجل أقرض فلوساً ففسدت أو

صحيفه

دراهم فطرحت

١٥٣ في الاشتراء بالدانق والدانقين  
 والثلث والنصف من الذهب والورق

﴿ تمت ﴾



# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَةُ

الإمام سَحْنُون بن سَعِيد التَّنُوخِي  
عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن الْقَاسِمِ الْعَتَقِي  
عَنْ

إمام دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بن أَنَسٍ  
أبي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بن أَنَسٍ بن مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْجَمْعِيِّ الْمَدِينِيِّ  
الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَنْشُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ  
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

المجلد التاسع

من إصدارات

مَدِينَةُ الشُّعْرَاءِ وَالْأَوَاقِفِ وَاللَّامِيَةِ وَاللَّامِيَةِ  
الْمَمْلُوكَةُ الْعَلِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

( وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم )

﴿ كتاب السلم الاول ﴾

﴿ في تسليم السلع بعضها فى بعض ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم صف لى ما يجوز فى قول مالك من الدواب أن يسلف بعضها فى بعض أو النعم أو البقر أو الثياب أو ما أشبه هذه الاشياء ( قال ) الابل تسلف فى البقر والبقر تسلف فى الابل والنعم تسلف فى الابل والبقر والبقر والابل تسلف فى النعم والحمر تسلف فى النعم والابل والبقر والخليل ورأيت مالكا يكره أن تسلف الحمر فى البغال الا أن تكون من الحمر الاعرابية التى يجوز أن يسلم فيها الحمار الفاره النجيب فكذلك اذا أسلفت الحمر فى البغال والبغال فى الحمر فاختلفت كاختلاف الحمار الفاره النجيب بالحمار الاعرابى فذلك جائز أن يسلم بعضها فى بعض والخليل لا يسلم بعضها فى بعض الا أن يكون كبارها بصغارها فلا بأس بذلك أو يكون الفرس الجواد الفاره السابق الذى قد علم من جودته فلا بأس أن يسلم فى غيره مما ليس مثله فى جودته وان كان فى سنه فلا بأس بذلك والابل كذلك كبارها فى صغارها ولا يسلم كبارها فى كبارها الا أن تختلف النجابة أو يكون البعير الذى قد عرف من كرمه وقوته على الحمولة فلا بأس بأن يسلف فى الابل فى سنه اذا كانت من حواشي الابل التى لا تحمل حمولة هذا وان كانت فى سنه . والبقر لا بأس أن يسلف كبارها فى

صفارها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا أرى بأساً أن تسلف البقرة القوية على العمل الفارهة في  
 الحرث وما أشبهه في حواشي البقر وإن كانت من أسنانها ( قال مالك ) والغنم لا يسلف  
 صفارها في كبارها ولا كبارها في صفارها ولا معزها في ضأنها ولا ضأنها في معزها  
 إلا أن تكون غنماً غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس أن تسلم في حواشي الغنم  
 ﴿ قلت ﴾ ولم كره مالك صفار الغنم بكبارها إذا أسلف فيها ( قال ) لأنها ليس فيها منافع  
 إلا للحم واللبن لا للحمولة ( قال ) وليس بين الصغير والكبير من الغنم تفاوت إلا للحم  
 فلا أرى ذلك شيئاً لأن هذا عنده ليس بكثير منفعة ﴿ قلت ﴾ وإنما ينظر مالك في  
 الحيوان إذا أسلف بعضها في بعض إذا اختلفت المنافع فيها جوز أن يسلف بعضها في  
 بعض وإن اختلفت أسنانها أو اتفقت قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك أن صالح بن كيسان  
 حدثه عن حسين بن محمد بن علي بن أبي طالب أن علي بن أبي طالب باع جملاله يدعى  
 عصيفير بمشرين بعيراً إلى أجل ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك أن نافعاً حدثه أن ابن عمر  
 اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه إلى أجل يوفى فيها صاحبها بالربذة ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن عثمان بن الحكم أن يحيى بن سعيد أخبره عن سعيد بن المسيب أنه قال لا بأس  
 بالحيوان الناقة الكريمة بالفلائص إلى أجل والعبد بالوصفاء إلى أجل والثوب بالثياب  
 إلى أجل ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن طهينة والليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بن  
 عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى عبداً بمدين أسودين ﴿ قلت ﴾  
 لابن القاسم ولا يلتفت في ذلك إلى الأسنان قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن أسلفت  
 جذوع خشب في جذوع مثلها يصاح ذلك في قول مالك ( قال ) لا يصالح أن يسلف  
 جذعا في جذعين من صنفه ولا على مثاله إلا أن تختلف الصفة اختلافاً بينا فلا بأس  
 بذلك وذلك أن يسلف جذعا من نخل غلظه كذا وكذا وطوله كذا وكذا في  
 جذوع نخل صفار فإذا اختلفت هكذا فلا بأس به لأن هذين نوعان مختلفان وإن  
 كان أصلهما جميعاً من الخشب ألا ترى أن العبد البربري التاجر بالاشبانيين لا تجارة  
 لهما لا بأس به والصقابي التاجر بالنوبيين غير التاجرين لا بأس به وكلهم ولد آدم

وكذلك البربرى الفصيح التاجر الكاتب بالنوبيين الامجيين لا بأس بذلك وكذلك الخيل لا بأس أن يسلف بعضها في بعض اذا اختلفت أصنافها ونجارها وان كان أصلها واحداً خيلاً كلها وكذلك الجذوع والثياب وقد وصفت لك الثياب وجميع السلع كلها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان سلف جذعاً في جذع مثله في صفته وغلظه وطوله وأصل ما الجذعان منه واحدتهما من النخل أو من غير ذلك من الشجر اذا كان أصلهما واحداً وصفتهما واحدة فسلف الجذع منه في جذع مثله نظر في ذلك فان كان انما أراد به المنفعة في الذى أسلف ذلك لنفسه بطل ذلك ورد السلف وان كانت المنفعة انما هي للمتسلف على وجه السلف أمضى ذلك الى أجله (قال) ولا يصلح أن يسلف الجذع في الجذعين بمثله من نوعه الى أجل ولا يصلح أن يسلف الجذع في نصف جذع لانه كأنه أعطاه جذعاً على أن يضم له نصف جذع وكذلك هذا في جميع الاشياء لانه انما ترك النصف لموضع الضمان وكذلك قال مالك في الرجل يسلف الثوب أو الرأس في ثوب دونه أو رأس دونه الى أجل ان ذلك لا خير فيه ﴿ قال ابن وهب ﴾ عن الليث قال كتب الى يحيى بن سعيد يقول سألت عن ثوب سطوى بثوبين سطويين من ضربه فقال أبى ذلك الناس حتى تختلف الاشياء وحتى يكون الثوب الذى يأخذ الرجل مخالفاً للذى يعطى وكذلك الابل والغنم والريق ان الشاة الكريمة تباع بالفلائص الى أجل وان العبد الفاره يباع بالوصفاء الى أجل وان الشاة الكريمة ذات اللبن تباع بالمنق من الشياه والذى ليس في أنفس الناس منه شئ في شأن الحيوان والبروز والحيوان والدواب أنه من أعطى شيئاً من ذلك بشئ الى أجل فاذا اختلفت الصفة فليس بها بأس (قال) يحيى بن سعيد من ابتاع غلاماً حاسباً كاتباً بوصفاء يسميهم قليلاً أو ليكثر من البربر أو من السودان الى أجل فليس بذلك بأس ومن باع غلاماً معجلاً بعشرة أفراس الى أجل وعشرة دنانير نقداً آخر الخيل وانتقد العشرة الدنانير فليس بذلك بأس ﴿ قال يحيى ﴾ وسألت عن رجل سلف في غلام أمرد جسيم صبيح فلما حل الاجل لم يجد عنده أمرد فأعطاه

وصيفين بالعلام الامرد ( قال ) فليس بذلك بأس ولو أنه حين لم يجد عنده العلام  
الامرد أعطاه مكانه غمًا أو بقرًا أو ابلا أو رقيقًا أو عرضًا من المروض وبرئ  
أحدهما من صاحبه في مقعد واحد لم يكن بذلك بأس وهذا الحيوان بمضه ببعض

### ﴿ في التسليف في حائط بعينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان سلفت في تمر حائط بعينه في إبانه واشترطت الأخذ في إبانه  
( قال ) قال مالك اذا أزهي ذلك الحائط الذي سلفت فيه فلا بأس بذلك ولا يصلح  
أن يسلف في تمر حائط بعينه قبل أن يزهي ﴿ قلت ﴾ ولا بأس أن يسلف في حائط  
بعينه بعدما أزهي ويشترط الأخذ بعدما يربط ويضرب لذلك أجلا ( قال ) نعم لا بأس  
بذلك في قول مالك ﴿ وقال ﴾ قلت للمالك انه يكون بينه وبين أخذه العشرة الايام  
والخمس عشرة في الحائط بعينه فقال هذا قريب ﴿ قلت ﴾ فان سلف في هذا الحائط  
وهو طلع أو بلح واشترط الأخذ في إبان رطبه أو في إبان بصره أو في إبان جداد  
تمره ﴿ قال ﴾ قال مالك لا يجوز أن يسلف في حائط بعينه حتى يزهي ذلك الحائط  
﴿ قلت ﴾ فان سلف في حائط بعينه وقد أزهي واشترط الأخذ تمرًا عند الجداد  
( قال ) قال مالك لا يصلح ( قال ) وانما وسع مالك في هذا أن يسلف فيه اذا أزهي  
فيشترط أن يأخذ في ذلك بصرًا أو رطبًا ( قال ) فان اشترط أن يأخذ ذلك تمرًا فلا  
يجوز ﴿ قلت ﴾ ولم لا يجوز أن يشترط أخذ ذلك تمرًا ( قال ) لان الحائط ليس  
بأمون أن يصير تمرًا ويخشى عليه العاهات والجوائح وانما وسع مالك بعد أن أزهي  
وصار بصرًا أن يسلف فيه فيأخذ بصرًا أو رطبًا لقرب ذلك ولموضع قلة الخوف في  
ذلك ولان أكثر الحيطان اذا أزهرت فقد صارت بصرًا فليس بين زهوها وبين  
أن ترطب الا يسير فان اشترط أخذ ذلك تمرًا تباعد ذلك ودخله خوف العاهات  
والجوائح فصار شبه المخاطرة ( قال ) مالك ولا يدري كيف يكون التمر ﴿ قلت ﴾  
أرأيت من سلف في تمر حائط بعينه بعدما أزهي واشترط أخذ ذلك رطبًا ما قول  
مالك فيه أيسلح أن لا يقدم نقدًا أو أن يضرب للنقد أجلا وهل هذا عند مالك

محمل السلف أو محمل البيوع (قال) لا بأس به قدم النقد أو لم يقدم وذلك أنه يشرع  
 في أخذه حين اشتراه وبعد ذلك بالأيام اليسيرة فلا بأس بذلك عند مالك وإنما  
 هذا محمل البيوع عنده ليس محمل السلف فإن كان قد أخذ بعض ما اشتري وبقي  
 بهض حتى انقطعت ثمرة ذلك الحائط رجع عليه بقدر ما بقي له من الثمن وكان عليه  
 قدر ما أخذ فإن أراد أن يصرف ما بقي له في سلمة أخرى لم يكن له أن يصرف  
 ذلك في سلمة أخرى إلا أن لا يؤخرها ويقبض السلمة مكانها وليصرفها فيما شاء من  
 السلع ويتعجل ﴿قلت﴾ أرايت الفاكهة التفاح والمان والسفرجل والقثاء والبطيخ  
 وما أشبه هذه الأشياء من الفاكهة الرطبة التي تنقطع من أيدي الناس إن سلف رجل في  
 شيء منها في حائط بعينه أيجوز ذلك أم لا (قال) إذا طاب أول ذلك الذي سلف فيه فلا  
 بأس بذلك ويشترط الأخذ وهذا مثل الحائط بعينه إذا سلف فيه وقد وصفت لك  
 ذلك ﴿قلت﴾ فإن لم يقدم نقده أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) نعم يجوز ويشترط  
 ما يأخذ في كل يوم في هذا وفي الرطب أو يشترط أخذه جميعاً في يوم واحد وإن كان  
 اشترط أخذه في يوم واحد فرضي صاحب الحائط أن يقدم ذلك له قبل محل الاجل  
 فلا بأس بذلك إذا رضی الذي له السلف وكانت صفته بعينها ﴿قلت﴾ فإن لم يسلف في  
 حائط بعينه في هذه الفاكهة الرطبة فلا بأس أن يسلف قبل إبانها ويشترط الأخذ في إبانها  
 في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ما قول مالك في رجل سلف في تمر حائط بعينه أو  
 في لبن أغنام بأعيانها أو في أصوافها ويشترط أخذ ذلك إلى أيام فلائل فهلك البائع أو  
 المشتري أو هلكا جميعا (قال) قال مالك يلزم البيع ورثتهما لأن هذا بيع قد تم فلا  
 بد من انفاذه وإن مات البائع والمشتري لأن ذلك البيع قد لزمهما في أموالهما ﴿ابن  
 وهب﴾ قال وأخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في  
 الرجل يتباع الرطب أو العنب أو التين كيلاً أو وزناً قال ربيعة لا يسلف رجل في شيء  
 من ذلك يأخذ كل يوم ما أراد حتى يكون ما يأخذ كل يوم شيئاً معلوماً فإذا انقضت  
 ثمرة الرجل التي سلفت فيها فليس لك إلا ما بقي من رأس مالك بحصة ما بقي لك

تتبايعان بذلك فيما شئتا الا أنك تأخذ ما بايعته به قبل أن تفارقه ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عباس ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن القاسم ويزيد بن عبد الله وأبي الزناد مثله

﴿ في السلف في نسل أغنام بأعيانها وأصوافها وألبانها ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز لي في قول مالك أن أسلف في نسل حيوان بأعيانها بصفة معلومة (قال) قال مالك لا يجوز أن يسلف الرجل في نسل حيوان بأعيانها وان كانت موصوفة ولا في نسل غنم بأعيانها ولا في نسل بقر بأعيانها ولا في نسل ابل بأعيانها ولا في نسل خيل بأعيانها (قال) وانما يكون السلف في الحيوان مضموناً لا في حيوان بأعيانها ولا في نسلها ﴿ قلت ﴾ فهل يجوز أن يسلف في قول مالك في لبن غنم بأعيانها (قال) قال مالك لا يسلف في لبن غنم بأعيانها الا في إبان لبنها ويشترط الاخذ في إبانها ﴿ قلت ﴾ فان سلفت في لبنها قبل إبانها واشترطت الاخذ في إبانها (قال) لا يجوز هذا وهذه الغنم بأعيانها ولبنها اذا سلفت في لبنها بمنزلة ثمرة حائط بيمينه اذا سلف فيه ﴿ قلت ﴾ وان لم يقدم رأس المال اذا أسلف في لبن هذه الغنم بأعيانها أو ضرب لرأس المال أجلاً بعيداً هل يجوز هذا في قول مالك (قال) لا بأس بذلك في قول مالك اذا كان ذلك قريباً يسرع في أخذ اللبن يومه ذلك أو الى أيام يسيرة وانما هذا عنده بمنزلة البيع ليس بمنزلة السلف ﴿ قلت ﴾ فأصواف الغنم اذا سلفت في أصواف غنم بأعيانها فهو جائز في قول مالك في إبان جزازها واشترطت أخذ ذلك قريباً الى أيام يسيرة بمنزلة ثمرة حائط بيمينه أو لبن غنم بأعيانها قال نعم ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال ربيعة وأبو الزناد لا بأس باشتراء الصوف على ظهور الغنم (قال مالك) ان كان ذلك بحضرة جزازها فلا بأس به ان شاء الله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سلف رجل في لبن غنم بأعيانها أو أصوافها أو في تمر حائط بيمينه وليست الغنم ولا الحائط لهذا الرجل الذي أسلفته فيه (قال) قال مالك في الرجل يبيع من الرجل السلعة ليست له ويوجب على نفسه أن عليه تحليلها من صاحبها بما بلغ قال لا يحل هذا البيع وهو من الفرر (قال) فأرى ما سألت عنه من

تمر الحائط بعينه وأصواف الغنم والبانها اذا كانت بأعيانها مثل هذا ولا أراه جائزاً  
لأنه باع ماليس عنده ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن سلف في نسل غنم بأعيانها واشترط  
من ذلك صفة معلومة وقد حملت تلك الغنم أيجوز في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز  
قال وإنما هذا مثل رجل سلف في تمر حائط بعينه بعد ماطلع طلعه واشترط أخذ  
ذلك تمرأ فلا يصلح هذا ﴿قلت﴾ هل يجوز السلف في سمون غنم بأعيانها أو أقطها  
أو جنبها (قال) ان كان ذلك في إبان البانها وكان يسرع فيه ويأخذها كما يأخذ البانها في  
كل يوم فلا بأس به وان كان ذلك بعيداً فلا خير فيه وكذلك البانها وأشهب يكره  
السنن والاقط

### ❦ في السلف في تمر قرية بعينها ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان أسلفت في تمر قرية بعينها أو حنطة قرية بعينها (قال) قال مالك  
من سلف في تمر القرى العظام مثل خير ووادي القرى وذى المروة وما أشبهها  
من القرى قال فلا بأس أن يسلف قبل إبان التمر ويشترط أن يأخذ ذلك تمرأ في  
أى الابان شاء ويشترط أن يأخذ ذلك رطباً في إبان الرطب أو بسرأ في إبان البسر  
(قال) وقال مالك وكذلك القرى المأونة التي لا تنقطع ثمرتها من أيدي الناس أبداً  
والقرى العظام التي لا ينقطع طعامها من أيدي الناس أبداً لا تخلو القرية من أن يكون  
فيها الطعام والثمرة لكثرة حيطانها وزرعها فهذه مأونة لا بأس بأن يسلف فيها في  
أى ابان شاء ويشترط أخذ ذلك تمرأ أو حنطة أو شعيراً أو حبوا في أى الابان شاء  
فان اشترط رطباً أو بسرأ فليشترطه في ابانه (قال) وإنما هذه القرى العظام اذا سلف  
في طعامها أو في تمرها بمنزلة مالو سلف في طعام مصر أو في تمر المدينة فهذا مأون  
لا ينقطع من البلدة التي سلف فيها وكذلك هذه القرى العظام اذا كانت لا ينقطع  
التمر منها لكثرة حيطانها والقرى العظام التي لا تخلو من الحنطة والشعير والقطنى  
فان كانت قرى صفاراً أو قرى ينقطع طعامها منها في بعض السنة أو تمرها في بعض  
السنة (قال) فلا يصح أن يسلف في هذه الا أن يسلف في تمرها اذا أزهى ويشترط



أخذ ذلك رطباً أو بسرّاً ولا يؤخر الشرط حتى يكون تمرّاً فيأخذه تمرّاً لانه اذا كان بهذه المنزلة في صغار الحيطان وقتلها وصغار القرى وقلة الارض فليس ذلك بمأمون ﴿ قال ابن القاسم ﴾ سمعت مالكا يقول بلغني أن عبد الله بن عباس كان يقول لا بأس بالسلف المضمون الى أجل معلوم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلف رجل في طعام قرية بينهما اذا كانت القرية لا ينقطع طعامها منها وليس له في تلك القرية أرض ولا زرع ولا طعام أيجوز هذا أم لا في قول مالك ( قال ) نعم لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سلفت في تمر قرية لا ينقطع تمرها من أيدي الناس سلفت في ذلك الى رجل ليس له فيها نخل ولا له فيها تمر أيجوز ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) نعم يجوز ذلك عند مالك ولا بأس به وهذا والاول سواء ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي نجيح المكي عن عبد الله بن أبي كثير أن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار الى سنتين أو ثلاث فقال النبي صلى الله عليه وسلم سلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم ﴿ قال مالك ﴾ وبلغني أن ابن عباس سئل عن السلف في الطعام فقال لا بأس بذلك وتلا هذه الآية يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال مالك فهذا يجمع الدين كله ﴿ مالك ﴾ عن نافع أن ابن عمر كان يقول لا بأس بأن يتباع الرجل طعاما الى أجل مسمى بسعر معلوم كان لصاحبه طعام أو لم يكن مالم يكن في زرع لم يبد صلاحه أو ثمرة لم يبد صلاحها فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار وعن اشتراكها حتى يبدو صلاحها ﴿ ابن وهب ﴾ عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن أبي مجالد قال سألت عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم عن السلم في الطعام فقال كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في القمح والشعير والتمر والزبيب الى أجل معلوم وكيل معدود وما هو عند صاحبه

— في السلف في زرع أرض بعينها أو حديد معدن بعينه —

﴿ قلت ﴾ هل يجوز لي في قول مالك أن أسلف في زرع أرض بعينها قد بدا صلاحه

أو أفرك (قال) لا يجوز ذلك ولا يشبه هذا التمر لأن التمر يشترط أخذه بשרاً أو رطباً فلا يصلح أن يشترط تمرّاً والحنطة والشعير والحب إنما يشترط أخذه حباً فلا يصلح في زرع أرض بعينها ولا يصلح أن يكون السلم في الحنطة والحب كله إلا مضموناً يكون ديناً على من سلف إليه فيه ولا يكون في زرع بعينه وكذلك التمر لا يكون في حائط بعينه إلا في مثل ما وصفت لك من الحائط إذا أزهى ﴿قال﴾ فقيل لمالك فلو أن رجلاً سلف في حائط بعد ما أرطب أو في زرع بعد ما أفرك واشترط أخذ ذلك تمرّاً أو حنطة فأخذ ذلك وفات البيع أترى أن يرد فيفسخ (قال) لا وليس هو عندي من الحرام البين الذي أفسخه إذا فات ولكني أكره أن يعمل به فإذا عمل به وفات فلا أرى ردّ ذلك ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن أسلم في الحنطة الحديثة قبل الحصاد والتمر الحديث قبل الجداد (قال) قال مالك لا بأس أن يسلم في الحنطة الحديثة قبل الحصاد والتمر الحديث قبل الجداد ما لم يكن في زرع بعينه أو حائط بعينه ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الحب حتى يشتد في أحكامه (قال مالك) وبلغني عن ابن سيرين أنه قال لا تتبعوا الحب في سنبله حتى يبيض ﴿ابن وهب﴾ عن اسماعيل بن عياش أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يشتري الحب حتى يبيض ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة قال لا سلف في الزرع حتى يتقطع عنه الماء وييس ﴿قال ابن وهب﴾ وسمعت مالكا يقول لا يباع الحب حتى ييس ويتقطع عنه شربه الماء حتى لا ينفعه الشرب ﴿قلت﴾ فهل يصلح أن يسلف الرجل في حديد معدن بعينه ويشترط من ذلك وزناً معلوماً<sup>(١)</sup> (قال) أرى سبيل المعدن في هذا سبيل ما وصفت

(١) وجد بالأصل هنا طيارة تتعلق بهذا الموضوع ولم يعلم لها في موضع مخصوص ونصها دوز. ص أجاز ابن القاسم في الكتاب أن يسلم في سمن غنم باعيناها أو أقطها ومنع من ذلك أشهب في السمن والأقط قال سحنون قول أشهب هذا خير من قوله في الصناعات يريد مثل الذي يبيع نوبه على أن على البائع خياطته أو جلده على أن عليه أن يحذوه أو قعحه على أن على البائع طعنه والوجه في هذه المسائل عند ابن القاسم وأشهب قرب الأمر في هذه الصناعات وأنه لا يكاد يخفى

لك من قول مالك في السلعة في قح القرى المأمونة ان كان المعلن مأمونا لا ينقطع  
حديده من أيدي الناس لكثرة في تلك المواضع فالسلف فيه جائز اذا وصفه والا فلا

### ✽ في السلف في الفاكهة ✽

✽ قلت ✽ أرايت ما ينقطع من أيدي الناس في بعض السنة ما قول مالك فيه أيجوز  
لي أن أسلف فيه قبل إبانه واشترط الأخذ في إبانه (قال) نعم هو كما وصفت لك من  
السلف في الثمار الرطبة وأما ما لا ينقطع من أيدي الناس فسلف فيه متى شئت في  
أى إبان شئت واشترط أخذ ذلك في أى إبان شئت في قول مالك ✽ قلت ✽ أرايت  
من أسلف في إبان الفاكهة واشترط الأخذ في إبانها فانقضى إبانها قبل أن يقبض  
ماسلف فيه ما قول مالك في ذلك<sup>(١)</sup> (قال) كان مالك مرة يقول يتأخر الذى له السلف  
الى إبانها من السنة المقبلة ثم رجع عن ذلك فقال لا بأس أن يأخذ بقية رأس ماله اذا  
لم يقبض ذلك في إبانه ✽ قال ابن القاسم ✽ وأنا أرى أنه ان شاء أن يؤخره على الذى  
عليه السلف الى إبان قابل فذلك له ومن طلب التأخير منهما فذلك له جائز الا أن يجتمعا

وجهها فأما لو كان الشيء يخفى وجهه ولا تضبط صنعته ولا تمكن اعادته بعد صنعته الى ما كان  
عليه فان ذلك لا يجوز عندهما جميعاً ولو كان الشيء مما يمكن أن يعاد لهيته مثل أن يشتري منه التراب  
على أن يجعله له لبناً أو الرصاص أو النحاس أو الحديد على أن يجعل له منه أداة فان ذلك جائز  
لانه ان كان على خلاف شرطه أمكنه أن يعيده لهيته التى كان عليها وعلى هذا الوجه أجاز ابن  
القاسم السلم في سمن غنم باعيانها أو أقطها لان وجهه معروف وهو فى الغالب يضبطه مانعه لا يكاد  
يخرج عن ارادته ولانه ان فسد عليه ما شرع في صنعته أمكنه ان يأخذ من لبنا غيره وأنشعب  
يرى انه مما لا يضبط فلذلك اختلفا وروى عن سحنون أنه قال انما كره أشعب السمن من ناحية  
قوله أشعري منك هذا الزيتون على أن عابك عصره قال أبو محمد بن أبي زيد انما يصح هذا التعليل  
لو أسلم اليه في كيل من اللبنة على أن يخرج له البائع منه سمناً أو أقطاً غير معلوم المقدار فأما في هذه  
المسئلة فاذا أسلم في سمن أو أقط معلوم المقدار فلا يصح تعاليها لما ذكر سحنون والله أعلم اهـ د ز ص  
(٢) فى كتاب ابن محرز قالوا لو مات المسلف اليه قبل مجيئ إبان الفاكهة فان تركته توقف حتى يأتي  
الابان ولا سبيل الى قسم ماله وان كان عليه ديون أخر نحاوصوا في تركته ويصرف لصاحب الفاكهة  
بقيته ثم لا تراجع بينهم ان زادت القيمة عند الابان أو نقصت انتهى من هامش الاصل

على المحاسبة فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ ما قول مالك في السلف في الفصص الحلوا أو في الموز والأترج وما أشبه هذا (قال) لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً فإن كان ينقطع من أيدي الناس فسبيل السلف فيه كما وصفت لك وإن كان لا ينقطع من أيدي الناس فسبيله سبيل ما لا ينقطع من أيدي الناس وقد وصفت لك ذلك ﴿قلت﴾ والتفاح والرمان والسفرجل (قال) لا بأس بالسلف في ذلك كيلاً أو عدداً (قال) أما الرمان فإن مالكا قال لا بأس بالسلف فيه عدداً إذا كان قد وصف مقدار الرمان الذي قد سلف فيه (قال) وأرى التفاح والسفرجل بمنزلة الرمان في المسدد إذا كان ذلك يحاط بمعرفته ﴿قال ابن القاسم﴾ وإن سلف في التفاح والسفرجل كيلاً فلا بأس بذلك أيضاً إذا كان ذلك أمراً معروفاً (قال) وكذلك الرمان لا بأس أن يسلف فيه كيلاً إن أحبوا

#### ❦ في السلف في الجوز والبيض ❦

﴿قلت﴾ كيف يسلف في الجوز في قول مالك (قال) قال مالك يسلف فيه بصفة أن يصف الجوز (قال) ومعنى ما رأيت من قوله أنه يراه عدداً ﴿قال ابن القاسم﴾ وإن كان الجوز مما يسلف الناس فيه كيلاً فلا بأس به ﴿قلت﴾ ولا بأس بالسلف في الجوز في قول مالك عدداً أو كيلاً (قال) سمعت مالكا يقول لا بأس بالسلف في الجوز على عدد فإن كان الكيل أمراً معروفاً فلا بأس بذلك ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس بأن يباع الجوز جزافاً ﴿قال﴾ وقال مالك لا يسلم في البيض إلا بصفة ﴿قلت﴾ ولا بأس بالسلف في البيض عدداً (قال) نعم

#### ❦ في السلف في الثمار غير صفة ❦

﴿قلت﴾ أرأيت أن أسلف في الثمر ولم يبين برنياً من صيحاتي ولا جمروراً ولم يذكر جنساً من الثمر بعينه (قال) السلف فاسد في قول مالك ﴿قلت﴾ فإن سلف في ثمر برني ولم يقل جيداً ولا رديئاً (قال) يكون في قول مالك فاسداً حتى يصف ﴿قلت﴾

وكذلك الخنطة (قال) أما عندنا بمصر فإن الخنطة محمولة فإن سلف بمصر في الخنطة ولم يذكروا أى جنس من الخنطة فذلك عندنا على محمولة ولا يكون الا على صفة فإن لم يصف فهو فاسد. فإن أسلم في الشام فذلك على سمراء ولا يكون الا على صفة ﴿قلت﴾ فإن كنت سلفت في الحجاز حيث مجتمع السمراء والمحمولة (قال) ماسمت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يكون بمنزلة التمر يسلف فيه ولا يذكروا أى أنواع التمر سلف فيه فأرى أن يكون ذلك فاسداً إلا أن يسميها سمراء من محمولة ويصف جودتها فلا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت ان سلف في زبيب ولم يذكروا جيداً ولا رديئاً (قال) ابن القاسم) أرى ان كان الزبيب تختلف صفته عند الناس فأراه فاسداً ويفسخ البيع ﴿قلت﴾ أرايت ان سلفت في تمر ولم أذكر برنيا ولا صيحانيا ولا غيرهما فأتاني بأرفع التمر كله (قال) السلف فاسد ولا يجوز وان أتاه بأرفع التمر كله لان الصفقة وقعت فاسدة

— في السلف في أصناف من الطعام كثيرة صفقة واحدة —

﴿قلت﴾ أرايت ان سلفت مائة درهم في أرادب من حنطة وأرادب من شمير وأرادب من سمسم ولم أسم رأس مال كل واحد منها أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك السلف جائز وان لم يسم لكل واحد منها رأس مال فهو جائز لانها صفقة واحدة وقعت على جميع هذه الاشياء فلا بأس بذلك (قال) ولا بأس ان جعل آجال هذه الاشياء مختلفة أو جعل آجالها جميعا الى وقت واحد ﴿قلت﴾ وكذلك الثياب والحيوان وجميع صنوف الامتعة والطعام والشراب وجميع الاشياء (قال) نعم اذا وصف صفتها ونعتها ﴿قلت﴾ أرايت ان سلف دراهم في حنطة وشمير ولم يسم ما رأس مال الشمير من رأس مال الحنطة أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من سلف في صفقة واحدة في حنطة وشمير وقطنية وثياب ورقيق ودواب ونحو هذا فلا بأس بذلك وان لم يسم لكل صنف من ذلك رأس ماله من السلف اذا سمى كيل كل صنف وصفته ﴿قلت﴾ أرايت اذا سلفت في سلع مختلفة الى آجال مختلفة أو الى أجل واحد أسلفت في ذلك دنانير أو دراهم أو عروضاً أسلفتها في

ملك العروض أو طعاما مختلفا أسلفته في تلك العروض المختلفة ولم أسم رأس مال كل واحد من تلك العروض (قال) لا بأس بذلك عند مالك وإن لم تسم لكل صنف من العروض التي أسلفت فيها رأس مال على حدة من سلفك ولا بأس أن تجعل الذي تسلف في هذه العروض المختلفة صفقة واحدة إذا كان يجوز ما تسلم في الذي أسلمت فيه وسميت عدد ما أسلمت فيه من الاصناف بعدد أو وزن ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت دراهم في غير نوع من السلع موصوفة الى أجل ولم أسم رأس مال كل واحد من الدراهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان رأس مالى سلعة من السلع (قال) نعم اذا كانت تلك السلعة يجوز لك أن تسلمها في تلك الاشياء فلا بأس وان لم تسم رأس مال كل سلعة من قيمة سلعتك التي أسلمتها في هذه الاشياء

— في السلف في الخضر والبقول —

﴿قلت﴾ ما قول مالك في السلف في القصيل (قال ابن القاسم) اذا اشترط من ذلك جرزا أو حزما أو احمالا معروفة فلا بأس بذلك اذا أسلف قبل الابان واشترط الاخذ في الابان أو أسلف في إبانة واشترط الاخذ في إبانة (قال) ولا يصلح أن يسلف في إبانة ويشترط الاخذ في غير إبانة ﴿قلت﴾ وكذلك القضب الاخضر والقرط الاخضر (قال) نعم الا أن يكون القضب الاخضر لا ينقطع من أيدي الناس فلا بأس أن يسلف فيه في البلاد التي لا ينقطع منها ويشترط الاخذ في أي الابان شاء ﴿قلت﴾ فان سلف في البقول يجوز في قول مالك (قال) نعم اذا اشترط حزما معروفة ﴿قلت﴾ ولا يجوز أن يشترط فداين معروفة طولها وعرضها كذا وكذا فيسلف في كذا وكذا فدانا من نوع كذا وكذا من البقول أو القصيل أو القرط الاخضر أو القضب (قال) لا يصلح أن يشترط هذا فداين لان ذلك يختلف منه الجيد ومنه الردي ﴿قلت﴾ فان اشترى كذا وكذا فدانا جيدا أو وسطا أو رديئا (قال) لا يحاط بصفة هذا لان الجيد يختلف أيضا يكون جيدا خفيفا وجيدا ملتفا فلا يكون السلف على هذا الاعلى الاحمال والحزم ولانه اذا كان فداين لم يحط بمعرفة طول و صفاقته

❦ في السلف في الرأس والا كارع واللحم ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك في السلف في الرأس (قال) قال مالك من سلف في رأس فليشترط من ذلك صنفاً معلوماً صغيراً أو كبيراً وقدراً موصوفاً ❦ قلت ❦ فان سلفت في الا كارع (قال) قال مالك في الرأس انه لا بأس بذلك اذا اشترط من ذلك صفة معلومة فكذلك الا كارع اذا اشترط صفة واحدة ❦ قلت ❦ فهل يجوز في قول مالك ان أسلف في اللحم والشحم (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا كان اشترط من ذلك لحماً معروفاً كما ذكرت لك أو شحماً معروفاً اشترط لحم ضأن أو لحم معز أو لحم ابل أو لحم بقر أو لحم جواميس والشحوم كذلك فان لم يشترط لحماً معروفاً كما ذكرت لك أو شحماً معروفاً فلا خير في ذلك ❦ قلت ❦ ولم ولحم الحيوان عند مالك كله نوع واحد (قال) والتمر عند مالك كله نوع واحد فان أسلفت فيه ولم تشترط صحيحاً من برني ولا جمرور ولا مصران الفأر أو نوعاً من أجناس التمر لم يصلح ذلك فكذلك هذا ❦ قلت ❦ فان اسلمت في لحم الحيوان كيف يكون السلف في ذلك أبوزن أم بغير وزن (قال) قال مالك اذا اشترط وزناً معروفاً فلا بأس وان اشترط تحرياً<sup>(١)</sup> معروفاً فان ذلك جائز ألا ترى أن اللحم يباع بمضه ببعض بالتحري والخبز أيضاً يباع بمضه ببعض بالتحري فلذلك جاز أن يسلف فيه بغير وزن اذا كان لذلك قدر قد عرفوه

❦ في السلف في الحيتان والطيور ❦

❦ قلت ❦ أرايت السلف في الحيتان الطرى أي يجوز ان يسلف فيه أم لا في قول مالك (قال) نعم يجوز اذا سمي جنساً من الحيتان واشترط من ذلك ضرباً معلوماً صفتها كذا وكذا وطولها وناحتها فلا بأس بذلك اذا سلف في ذلك قدراً أو وزناً ❦ قلت ❦ فان أسلم في صنف من الحيتان الطرى وهو ربما انقطع من أيدي الناس هذا الصنف الذي

(١) قال ابن لبابة والتحري أن يقول اسلم اليك في لحم يكون قدره عشرة أربال أو مسمياً

هذا وجه التحري اه من هامش الاصل



سلف فيه (قال) لا ينبغي أن يسلف فيه في قول مالك إذا كان هكذا إلا في إبانه الذي يكون فيه أو قبل إبانه ويشترط الأخذ في إبانه مثل ما وصفت لك في الثمار الرطبة التي تقطع من أيدي الناس ﴿قلت﴾ فإن سلف في هذا النصف من الحيتان فلما حل الأجل أراد أن يأخذ غيره من جنوس الحيتان فيجوز ذلك له أم لا (قال) نعم وهذا مثل ما وصفت لك في الشحم واللحم وصنوف لحم الحيوان ﴿قلت﴾ ما قول مالك في السلف في الطير (قال) قال مالك لا بأس بالسلف في الطير وفي لحومها بصفة معلومة وجنس معلوم ﴿قلت﴾ وكذلك إن سلف في لحم الدجاج فحل الأجل كان له أن يأخذ لحم الطير كله إذا أخذ مثله وهو مثل ما وصفت لي في السلف في لحم الحيوان أو لحم الحيتان قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت إن سلفت في دجاج أوفى إوزاً فلما حل الأجل أخذت منه مكان ذلك طيراً من طير الماء (قال) لا يجوز ﴿قلت﴾ فإن سلفت في دجاج فلما حل الأجل أخذت مكانها إوزاً أو حماماً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لم يجوز لي مالك إذا سلفت في دجاج أن أخذ مكانها إذا حل الأجل إوزاً أو حماماً ولم يجوز لي إذا سلفت في دجاج أن أخذ مكانها إذا حل الأجل طيراً من طير الماء (قال) لأن طير الماء إنما يراد به إلا كل فأنما هو لحم وإنما نهى عنه مالك من وجه أنه لا يباع الحيوان باللحم وقال أشهب ذلك جائز ﴿قلت﴾ ولم يجوز مالك لي إذا سلفت في دجاج إذا حل الأجل أو لم يحل أن أخذه حماماً أو إوزاً أو ما أشبه ذلك من الداجن المربوب عند الناس (قال) لأنك لو أسلفت الذي كنت أسلفت في الدجاج في هذه الأوز والحمام لحاز ذلك فتحن إذا ألقينا الدجاج وجعنا سلفك في هذا الحمام والأوز كان جائزاً فلذلك جاز ولأنك لو أخذت دجاجة بدجاجتين يداً بيد جاز ذلك وليس هذا من اللحم بالحيوان وكذلك المروض كلها ما خلا الطعام والشراب فإن الطعام والشراب إذا سلفت فيهما لم يصح لي أن أبيعهما من صاحبهما ولا من غير صاحبهما الذي عليه الطعام حتى يستوفي الطعام الآن يأخذ من صنفه أو من جنسه من الذي عليه الطعام إذا حل أجله ﴿قلت﴾ ولم كان هذا عند مالك خلاف السلف (قال) للأثر الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يباع

الطعام حتى يستوفي ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال إذا سلفت في رابطة <sup>(١)</sup> فأعطاك قيصاً أو قيصين أو قطيفة أو قطيفتين فلا بأس أن وجد تلك الرابطة أولم يجدها لأنك لو أسلفت الرابطة نفسها فيما أخذت منه لم يكن بذلك بأس ﴿ابن وهب﴾ قال أخبرني إبراهيم بن نسيط أنه سأل بكير بن الأشج عن السلف في الحيتان أعطيه الدينار على أرطال مسماة قال خذ منه إذا أعطاك بسعر مسمى ﴿وأخبرني﴾ عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال في رجل أسلف صياداً ديناراً على صنف من الطير كل يوم كذا وكذا طيراً فجاءه فلم يجد عنده من ذلك الصنف شيئاً ووجد عنده عصافير فأعطاه عشرة عصافير بطائر واحد مما اشترط عليه (قال) ربيعة عشرة من الطير بواحد حلال وأنا أرى ذلك حلالاً كله السلف للصياد وعشرة بواحد

#### ﴿السلف في المسك واللؤلؤ والجوهر﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في السلف في المسك والعنبر وجميع متاع المطارين (قال) قال مالك لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك شيئاً معلوماً ﴿قلت﴾ فاقول مالك في السلف في اللؤلؤ والجوهر وصنوف الفصوص والحجارة كلها (قال) لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك صنفاً معروفاً وصفة معلومة

#### ﴿السلف في الزجاج والحجارة والزربخ﴾

﴿قلت﴾ هل يجوز السلف في آنية الزجاج في قول مالك (قال) إذا كان بصفة معلومة فلا بأس به ﴿قلت﴾ أيجوز السلف في قول مالك في الطوب والجص والنورة والزربخ والحجارة وما أشبه هذه الأشياء (قال) لا بأس به في قول مالك إذا كان موصوفاً معروفاً مضموناً

(١) - الرابطة بكسر الياء التحتية كل ملاءة غير ذات لفقين كلها نسجٌ واحد وقطة واحدة أو كل ثوب لين رقيق اه قاموس

❦ في السلف في الحطب والخشب ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك فيمن ساف في الحطب (قال ابن القاسم) لا بأس بذلك اذا اشترط من ذلك قناطير معروفة أو وزناً أو قدراً أو صفة معلومة أو احتمالاً معروفة ❦ قلت ❦ فاقول مالك في السلف في الجذوع أيجوز لي أن أسلف فيها وفي خشب البيوت وما أشبه ذلك من صنوف الميدان أو الخشب (قال) نعم اذا اشترط من ذلك شيئاً معلوماً

❦ في السلف في الجلود والرقوق والقرطيس ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان ساف في جلود البقر والغنم (قال) نعم لا بأس بذلك اذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً ❦ قلت ❦ فان ساف في أصواف الغنم واشترط من ذلك جزز<sup>(١)</sup> خول كباش أو نماج وسط (قال) قال مالك لا يجوز أن يشترط ذلك ولا يجوز أن يسلف في أصوافها الا وزناً (قال) ولا يسلف في أصوافها عدداً جززاً الا أن يشترط عند ابان جزازه ولا يكون لذلك تأخير وبر الغنم فلا بأس به ❦ قلت ❦ أرايت ان سلف في الرقوق والادم والقرطيس أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم اذا اشترط من ذلك أمراً معروفاً

❦ في السلف في الصناعات ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك في رجل استصنع طستاً أو توراً أو ققماً أو قلنسوة أو خفين أو لبداءً أو استنحت سرجاً أو قارورة أو قدحاً أو شيئاً مما يعمل الناس في أسواقهم من آيتهم أو أمتعتهم التي يستعملون في أسواقهم عند الصناعات فاستعمل من ذلك شيئاً موصوفاً وضرب لذلك أجلاً بعيداً وجعل لرأس المال أجلاً بعيداً أ يكون هذا سلفاً أو تفسده لانه ضرب لرأس المال أجلاً بعيداً أم لا يكون سلفاً ويكون بيعاً من

(١) (جزز) بكسر الجيم جمع جزء وهي ما جز من الشعر أو هي صوف نعجة جز فلم يخالطه غيره أو صوف شاة في السنة اه قاموس

اليوم في قول مالك ويجوز (قال) أرى في هذا أنه اذا ضرب للسعة التي استعملها أجلاً بعيداً وجعل ذلك مضموناً على الذي يعملها بصفة معلومة وليس من شيء بعينه يريه يعمل منه ولم يشترط أن يعمل رجل بعينه وقدم رأس المال أو دفع رأس المال بعد يوم أو يومين ولم يضرب لرأس المال أجلاً فهذا السلف جائز وهو لازم للذي عليه يأتي به اذا حل الاجل على صفة ما وصفاً ﴿قلت﴾ وان ضرب لرأس المال أجلاً بعيداً والمسئلة على حالها فسد وصار ديناً في دين في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وان لم يضرب لرأس المال أجلاً واشترط أن يعمل هو نفسه أو اشترط عمل رجل بعينه (قال) لا يكون هذا سلفاً لان هذا رجل سلف في دين مضمون على هذا الرجل وشرط عليه عمل نفسه وقدم نقده فهو لا يدري أيسلم هذا الرجل الى ذلك الاجل فيعمله له أم لا فهذا من الفرر وهو ان سلم عمله له وان لم يسلم ومات قبل الاجل بطل سلف هذا فيكون الذي أسلف اليه قد انتفع بذهبه باطلاً ﴿قلت﴾ فان كان انما أسلفه كما وصفت لك على أن يعمل له ما اشترط عليه من حديد قد أراه اياه أو طواهر أو خشب أو نحاس قد أراه اياه (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه لا يدري أيسلم ذلك الحديد أو الطواهر أو الخشب الى ذلك الاجل أم لا ولا يكون السلف في شيء بعينه فلذلك لا يجوز في قول مالك

### ﴿ في السلف في تراب المعادن ﴾

﴿قلت﴾ هل يسلم في تراب المعادن في قول مالك (قال) لا يسلم في تراب المعادن ولا بأس بأن يشتري يداً بيد ﴿قلت﴾ فان أسلم فيه عرضاً يصلح (قال) لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لان صفته غير معروفة ﴿قلت﴾ فان كانت صفته معروفة أيكره أن يسلم فيه الذهب والفضة لانه يدخله الذهب بالذهب والفضة بالفضة الى أجل (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أيسلم في تراب الصواغين في قول مالك (قال) لا يجوز ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يجوز البيع فيه يداً بيد ﴿قلت﴾ وما فرق ما بين تراب الصواغين في البيع وتراب المعادن عند مالك (قال) لان تراب المعادن حجارة

معروفة يراها وينظر اليها وتراب الصواغين انما هو رماد لا يدري ما فيه فلذلك  
كرمه

### ✽ في التسليف في نصول السيوف والسكاكين ✽

﴿ قلت ﴾ أيجوز السلم في نصول السيوف والسكاكين — في قول مالك ( قال ) نعم  
وذلك أن مالكا قال لنا لا بأس بالسلم في المروض كلها اذا كانت موصوفة والسيوف  
والسكاكين من ذلك

### ✽ في تسليف الفلوس في الطعام والنحاس والفضة ✽

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن أسلم فلوسا في طعام ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾  
ماقول مالك فيمن أسلم طعاما في فلوس ( قال ) قال مالك لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾  
فان أسلم دراهم في فلوس ( قال ) قال مالك لا يصلح ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك  
الدنانير اذا أسلمها في الفلوس ( قال ) نعم لا يصح عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو  
باع فلوسا بدراهم الى أجل وبدنانير الى أجل لم يصلح ذلك قال نعم ﴿ قلت ﴾ لم ( قال )  
لأن الفلوس عين ولان هذا صرف ﴿ قلت ﴾ فان أسلم فلوسا من نحاس في نحاس  
( قال ) قال مالك لا خير فيه ولا يدايد ( قال ) لا أنى أراه من المزانة ﴿ قلت ﴾ أرايت  
ان أسلم فلوسا في نحاس والفلوس من الصفر ( قال ) لا خير في ذلك عند مالك  
﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لأن الصفر والنحاس عند مالك نوع واحد ﴿ قلت ﴾ وكذلك  
الرصاص والآنك عند مالك صنف واحد قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ يصلح السلم في الفلوس  
في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يسلم في الفلوس

### ✽ تسليف الحديد في الحديد ✽

﴿ قلت ﴾ فان أسلم فلوسا من نحاس في حديد الى أجل ( قال ) لا بأس بذلك عند  
مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلم حديدا يخرج منه السيوف في سيوف أو سيوفا في  
حديد يخرج منه السيوف ( قال ) لا يصلح لانه نوع واحد ( قال ) ولو أجزت السيوف

في الحديد لأجزت حديد السيوف في الحديد الذي لا يخرج منه السيوف ولو أجزت  
 ذلك لأجزت الكتان الغليظ في الكتان الرقيق (قال) ومن ذلك أن الكتان  
 يختلف فنه ما يكون يفزل منه الرقيق ومنه ما لا يكون رقيقاً أبداً والصوف كذلك  
 منه ما يخرج منه السيجان العراقية وما أشبهها من الاسوانية ومن الصوف ما لا يكون  
 منه هذه السيجان أبداً لا اختلافه وهو لا يجوز أن يسلم بعضه في بعض (قال) ولا خير  
 في أن يسلف كتانا في ثوب كتان لان الكتان يخرج منه الثياب ولا بأس بالثوب  
 الكتان في الكتان ولا بالثوب الصوف في صوف الى أجل لان الثوب المعجل لا  
 يخرج منه كتان وهذا الذي سمعت ممن أثق به (قلت) رأيت أن أسلم السيف  
 في السيفين اذا اختلفت صفاتهما (قال) لا يصلح ذلك في رأيي لان السيوف منافعها  
 واحدة وان اختلفت في الجودة الا أن تختلف المنافع فيها اختلافاً ينافي فلا بأس  
 أن يسلم السيف القاطع في السيفين ليسا مثله في منفعته وقطعه وجوده لان  
 مالكا قال لا بأس أن يسلم الفرس الجواد القارح الذي قد عرفت جودته في قرح من  
 الخيل من صفته الى أجل (قال ابن القاسم) وهي كلها تجري فكذلك السيوف  
 عندي (قال مالك) وكذلك البعير البازل الذي قد عرف كرمه وحمولته في بزل  
 الى أجل لا يعرف من كرمها ولا من حمولتها مثله (قال ابن القاسم) وهي كلها تحمل  
 (قلت) رأيت أن أسلفت سيفاً في سيفين أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا  
 أدري ما أقول لك فيها لانك قد عرفت ما قال مالك في الثياب لا يسلم الا رقيق  
 الثياب في غليظ الثياب وفي المبيد لا يسلم الا المبيد التاجر في المبيد الذي ليس بتاجر  
 وانما جعل مالك السلم في المبيد بعضها في بعض على اختلاف منافعهم للناس فان  
 كانت السيوف في اختلاف المنافع مثل الثياب والمبيد فلا بأس أن يسلم السيف  
 الذي منفعته غير منفعة السيوف التي أسلم فيها (قال) والا فلا خير في ذلك مثل  
 الفرس الجواد الذي قد عرف بالجودة والسبق فلا بأس أن يسلم في حواشي الخيل  
 وان كانت كلها خيلاً وكلها تجري والسيوف كلها تقطع فان كان هذا السيف في

قطعه وجوهره وارتقاعه وجودته يسلم فيما ليس مثله في قطعه ولا جزائه عند الناس فأرجو أن لا يكون بذلك بأس ﴿قال ابن وهب﴾ قال الليث كتب الى ربيعة الصفر والحديد عرض من العروض يباع بمضه بمض عاجلا كله حلال بينه فضل وبيع الصفر بمضه بمض لا يصلح أن يكون الى أجل بينه فضل والحديد بمضه بمض الى أجل بينه فضل لا يصلح والصفر والحديد بينه فضل عاجل وأجل لا بأس به والصفر عرض ما لم يضرب فلوسا فاذا ضرب فلوسا فهو مع الذهب والفضة يجري مجراها فيما يحل ويحرم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال بكل تبر خلقه الله فهو بمنزلة عرض من العروض يحل منه ما يحل من العروض ويحرم منه ما يحرم من العروض الا تبر الذهب والورق فاذا ضربت الفلوس دخلت مع ذلك واذا لم تضرب فلانما هي عرض من العروض (قال ربيعة) والشب والكحل بمنزلة الحديد والرصاص والعروض تسلف فيه ويباع كما تباع العروض الا أنه لا يباع صنف واحد من ذلك بمضه بمض بينه فضل عاجل بأجل ﴿قال ابن وهب﴾ وقال يحيى بن سعيد في رطل نحاس برطالين مضرويين أو غير مضرويين والحديد والرصاص لا بأس به يدآيد وأنا أكرهه نظرة ﴿قال ابن وهب﴾ وقال يحيى بن سعيد في ثوب منسوج بكتان مغزول أو غير مغزول بثوب حاضر بغائب (قال يحيى) لا أرى بالثوب بأساً بفزل (قال ربيعة) في ثوب منسوج بكتان مغزول أو غير مغزول قال ربيعة لا بأس بهذا وهذا بمنزلة الحنطة بالخبز والسويق بالدقيق قد اختلف هذان الآن وإنما الفزل بالكتان بمنزلة الحنطة بالدقيق وهذا بين ما بينهما من الفضل ولذلك كرهه الا مثلاً بمثل (قال يحيى بن سعيد) والكتان المغزول بالكتان الذي لم يفزل<sup>(١)</sup> والكتان الذي قد مشط بالكتان الذي لم يشط رطالين برطل حاضر بغائب

(١) بهامش الاصل هنا مانعه \* في الموازية الكتان حيد وريته كله صنف واحد حتى ينسج فيصير الرقيق صنفا والغليظ صنفا وكذلك القطن وكذلك عنده ان غزل فيصير الرقيق صنفا والغليظ صنفا وصنعة الفزل قد أحالته احواله فوجب فيه التفاضل الى أجل قال في الواضحة والحرير كله صنف قال ابن المواز والحديد حيد وريته صنف حتى يعمل منه السيوف والسكاكين



( قال ) أما الكتان بالفضول يدأيد فلا أرى به بأساً وأما عاجل بأجل فلا أحب أن  
أنهى عنه ولا آمر به وأكره أن يعمل به أحد ( قال الليث ) وقال ربيعة لا أحب هذا  
ولا آمر به إذا كان غائباً بحاضر وما كان من هذا يدأيد فلا بأس به

❦ في تسليف الثياب في الثياب ❦

❦ قلت ❦ وكذلك ثياب القطن لا يسلف بعضها في بعض في قول مالك ( قال ) نعم  
إلا الفلاظ منها الشقاق والملاحف اليمانية الغلاظ في المروى والمروى والقوهى  
والعدنى فهذا لا بأس به أنت يسلم بعضه في بعض ( قال مالك ) وكذلك الكتان  
رفيقه كله واحد الفرقى والشطوى والتنيسى كله واحد ولا بأس به في الزيقة  
والمريسة وذلك أنها غلاظ كلها ❦ قلت ❦ فكان مالك لا يجيز أن يسلم العدنى في  
المروى ( قال ) لا يجوز عندى ❦ قلت ❦ وكذلك لم يكن يجيز أن يسلم الشطوى في  
القصى ( قال ) قال لى مالك نعم لا يجوز ❦ قلت ❦ فإن أسلمت فسطاطية في مروية معجلة  
ومروية مؤجلة ( قال ) لا بأس بذلك عند مالك ❦ قلت ❦ وكذلك لو أسلمت ثوبا  
من غليظ الكتان مثل الزيقة وما أشبهه في ثوب قصي إلى أجل وثوب فرقبي معجل  
( قال ) لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ أرايت الفسطاطي أهو من غليظ الكتان في قول  
مالك الذي يجوز أن يسلم في رقيق ثياب الكتان أم لا ( قال ) إنما الفسطاطي عندنا  
بمنزلة القيسى وبمنزلة الزيقة وما أشبهها من الثياب إلا ما كان من الفسطاطي الرقيق  
المرتفع مثل المعافى وما أشبهه فإن ذلك يضم إلى رقيق الكتان إلى الشطوى والقصى  
والفرقى وعلى هذا ينظر في ثياب الكتان ❦ قلت ❦ أرايت أن أسلمت فسطاطية في  
فسطاطية معجلة ومروية مؤجلة ( قال ) لا بأس بذلك ولو كانت المروية معجلة  
والفسطاطية مؤجلة لم يصاح لأنه سلف وزيادة فسطاطية بفسطاطية قرض وزيادة

فيجوز سلم المرتفع منها في غير المرتفع ( قالت ) فما صنع من الحديد سيوفا أو سكاكين أو غير ذلك  
( قال ) هذا قد افرق واختافت أصنافه باختلاف المنافع كذلك النحاس وأصنافه كلها واحدة حتى  
يعمل فيصير أصنافاً وكذلك جميع الأشياء إذا عملت فاختافت منافعها

مرورية لما أقرضته فهذا لا يصاح ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت ثوبا فسطاطيا في ثوب  
 فسطاطي الى أجل (قال) انما ينظر في هذا في قول مالك الى الذي أسلم فان كان انما  
 أراد بذلك المنفعة لنفسه فالسلم باطل وان كان انما أسلفه اياه سلفا لله ومنفعة لصاحبه  
 المستلف كان ذلك جائزا على وجه القرض

### باب جامع القرض

﴿ قلت ﴾ والقرض جائز في قول مالك في جميع الاشياء البطيخ والتفاح والرمان  
 والثياب والحيوان وجميع الاشياء والريقق كلها جائز الا في الجوارى وخدمهن  
 (قال) نعم القرض جائز عند مالك في جميع الاشياء الا الجوارى وخدمهن (قال ابن وهب)  
 وأخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال الذي يحرم من ذلك  
 الثوب بالثوبين من ضربه كالرايطة من نسج الولاييد بالرايطين من نسج الولاييد  
 وكالسابرية بالسابريتين وأشبه ذلك فهذا الذي يتبين فضله على كل حال وتخشى دخلته  
 فيما أدخل اليه من الشبهة في المراضاة فذلك أدنى ما أدخل الناس فيه من الفسخ والحلال  
 منه كالرايطة السابرية بالرايطين من نسج الولاييد عاجل وآجل فهذا الذي تختلف  
 فيه لاسواق والحاجة اليه وعسى أن يبور مرة السابرية وينفق نسج الولاييد ويبور  
 نسج الولاييد وينفق السابرية فهذا الذي لا يعرف فضله الا بالرجاء ولا يثبت ثبات  
 الرماء فكان هذا الذي اقتاس الناس به ثم رأى فقهاء المسلمين وعلمائهم أن نهوا عما  
 قارب ما ذكر لك من هذا واقتاسوه به وشبه به ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن  
 ابراهيم بن نسيط أنه سأل بكيرا عن الثوب بالثوبين فقال اذا اختلف الثياب فلا بأس  
 به وان كان البيع نقداً أو كالثا وان كانت الثياب شيئاً واحداً فلا يصالح بيعها الا بتقد  
 الثوب بالثوبين لا يؤخر من ائتمانها شيء ﴿ أشهب ﴾ عن ابن لهيعة أن بكيرا حدثه  
 أنه سمع القاسم بن محمد وابن شهاب يقولان لا يصالح بيع الثوب بالثوبين الا أن  
 يختلفا ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني عمرو بن الحارث والليث عن بكير عن سليمان  
 ابن يسار أنه قال لا يصالح ثوبان بثوب الا يدايد ﴿ مخزومة ﴾ عن أبيه قال سمعت

ابن شهاب يقول في ثوب بشوبين دينا ( قال ) لا يصلح الا أن يختلف ذلك ( قال  
بكبير ) وقال ذلك عبد العزيز بن أبي سلمة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس  
عن ربيعة في السلتين احدهما بالآخرى عبد بعبد أو دابة بدابة أو نحو ذلك  
يتعجلانه ويزيده فضل دراهم على الاخرى الى أجل مسمى ( قال ربيعة ) اذا باعه  
عرضا بعرض واشترط أحدهما على صاحبه زيادة دراهم أو دنائير كالثمة فهو حلال  
﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وسألت ابن شهاب عن السلتين احدهما بالآخرى  
عبد بعبد أو دابة بدابة يتعجلانهما ولا أحدهما فضل دراهم على الاخرى الى أجل  
مسمى ( قال ) لا أرى بذلك بأسا ﴿ ابن وهب ﴾ قال وقال لي مالك لا بأس بالجل  
بالجل مثله وزيادة دراهم يدآيد ولا بأس بالجل بالجل مثله وزيادة دراهم بالجل  
يدآيد والدراهم الى أجل ولا خير في الجل بالجل مثله وزيادة دراهم الدراهم نقداً  
والجل نسيئة وان أخرت الجل والدراهم فلاخير في ذلك وذلك أن هذا يكون رباً لان  
كل شيء أعطيته الى أجل فرد اليك مثله وزيادة فهو رباً ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني  
حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس بنحو ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني عقبة بن  
نافع عن خالد بن يزيد أن عطاء بن أبي رباح كان يقول بنحو ذلك أيضاً

### ❦ تسليف الطعام في الطعام والمروض ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلم حنظلة في شعير وثوب موصوف أي بطل السلم كله أم  
يجوز منه بحصة الثوب ( قال ) قال مالك يبطل ذلك كله ﴿ قلت ﴾ فاقول مالك  
فيمن أسلم عدساً في ثوب الى أجل وشعير معجل ( قال ) قال مالك لا يصلح  
﴿ قلت ﴾ ولم أبطله مالك ( قال ) لان الطعام بالطعام لا يصلح الآجال فيه فاذا بيع  
الطعام بالطعام فكل شيء يضم مع أحد الصنفين أو مع الصنفين جميعاً حتى يكون  
في صفقة واحدة مع الطعام فلا يصلح أن يؤخر السلعة التي مع الطعام في الصفقة كما  
لا يصلح أن يؤخر الطعام ( قال مالك ) وكذلك الدناير والدراهم اذا صرف الرجل  
الدناير بالدراهم ومع الدراهم ثوب أو سلعة من السلع لم يصلح أن يؤخر السلعة وأن

يتعجل الدنانير والدرهم ولا بأس به أن تكون السلعة مع الذهب أو مع الفضة أو مع كل واحد منهما سلعة إذا كان ذلك يدأ بيد وكان تبعا وكما لا يصلح الذهب بالفضة الى أجل فكذلك لا يصلح الاجل في السلعة التي تكون معها في صفقة واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت ثوبا في عشرة أرادب حنطة الى شهر وعشرة دراهم الى شهر آخر فأسلمت الثوب في هذه الاشياء كلها وجمعت آجالها مختلفة كما وصفت لك (قال) لا بأس بذلك مختلفة كانت آجالها أو مجتمعة ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع بيعا بدضه حلال وبعض حرام ففطن له فقال أنا أضع عنك الحرام وأمضى لك الحلال فقال ابن شهاب ان كانت الصفة فيهما واحدة تجمعهما فانا نرى أن يرد ذلك البيع كله وان كانتا بيعتين شتى لكل واحدة صفقة على حدها فانا نرى أن يرد الحرام ويجاز الحلال

— في الرجل يسلف الطعام في الطعام —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلفت الحنطة في البقول أو شيئا من الطعام في البقول (قال) لا يجوز لان هذا يؤكل ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أسلفت حنطة في قصيل أو قضب أو قرط أو فيما يعلف الدواب هل يجوز في قول مالك (قال) ان كان يحصده ولا يؤخره حتى يبلغ ويصير حبا فلا بأس بذلك في قول مالك لان هذا ليس بطعام ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا سلف حنطة في حنطة مثلها الى أجل (قال) لا خير فيه الا أن يكون كان ذلك منه سلفا على وجه المعروف فالسلف جائز الى أجله وليس له أن يأخذه منه قبل محل الاجل وهو عندى قرض الى أجل فأما أن يسلم رجل حنطة في حنطة الى أجل على وجه المبايعة وان كانت المنفعة فيه للقباض فلا خير فيه الا ترى الى الحديث الذى جاء البر بالبر ربا الاهاء وهاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلفت حنطة جيدة في حنطة رديئة الى أجل سلفت سمراء في محمولة أو محمولة في سمراء الى أجل أو سلفت صيحانيا في جمرور أو جمرور في صيحاني الى أجل (قال) قال مالك ذلك حرام لا يحل ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان سلفت حنطة في شعير أو شعير في حنطة

الى أجل ( قال ) قال مالك كل ذلك حرام لا يحل ولا يجوز ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من سلف طعاما في طعام الى أجل فلا يجوز الا أن يقرض رجل طعاما في طعام مثله من نوعه قرضا لا يكون أجود منه ولا دونه ولا يكون انما أراد بذلك المنفعة للذي سلف فهذا يجوز اذا كان أقرضه اياه قرضا الى أجله وما سوى ذلك من الطعام فلا يصح أن يسلف بعضه في بعض اذا كان مما يؤكل ويشرب أو كان مما يكال أو يؤزن أو يعد عددا فإنه سواء لا يصح الاجل فيما بين ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان سلف حنطة في عسل أو في بطيخ أو قثاء أو في صير أو جراد أو شيء من الاشياء مما يؤكل لا يجوز في قول مالك ( قال ) نعم لا يجوز شيء من ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت من سلف حنطة في بقول أو شيئا من الطعام في بقول ( قال ) لا يجوز لان هذا طعام يؤكل ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سلف البيض في البيض أيجوز ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) هذا مثل ما وصفت لك من سلف الحنطة في الحنطة ان كان أسلفه اياه سلفا فلا بأس به على المعروف ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سلفت بيضا في قرص خبز أو في التفاح أو في الفاكهة الخضراء أو في البقول كلها أيجوز أم لا ( قال ) لا يجوز عند مالك لان هذا طعام كله ( قال ) وقد أخبرتك بأصل قوله ان الطعام في الطعام لا يجوز أن يسلف بمضه في بعض الا أن يكون النوع في مثله بحال ما وصفت لك في السلف في الحنطة على القرض بينهما اذا كان في مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني عن الليث بن سعد وغيره عن سعيد بن عبد الرحمن أنه سأل ابن المسيب عن طعام بطعام نظرة فقال الطعام كله بالطعام ربا الا يدأيد ﴿ قلت ﴾ فاني آتى الى السقاط وهو البيع وأخذ منه الفاكهة بالحنطة حتى أقضيه ( قال ) لا تفعل ولكن خذ منه بدرهم حتى توفيهِ اياه ثم خذ من درهمك مابدا لك ثلثه نصفه ما أحبيت منه

— في السلف في سلعة بعينها يقبضها الى أجل —

﴿ قلت ﴾ هل يجوز لي أن أسلف في سلعة قائمة بعينها وأضرب لاخذها أجلا قال لا ﴿ قلت ﴾ لم كره مالك ان أسلف في سلعة قائمة بعينها وأضرب لاخذها أجلا ( قال )

لان ذلك عنده غرر لا يدري أتبلغ تلك السلعة الى ذلك أم لا وهو يقدم نقده  
 فينتفع صاحب تلك السلعة بنقده فان هلكت السلعة قبل الاجل كان قد انتفع  
 بنقده من غير أن تصل السلعة اليه فهذا مخاطرة وغرر ﴿ قلت ﴾ فان هو لم يقدم  
 نقده (قال) اذا لا يصالح السلف وتصير مخاطرة كانه زاده في ثمنها ان بلغت الى الاجل  
 على أن يضمها له وهو غرر ومخاطرة فصار جميع هذه المسئلة ووجوها الى فساد  
 ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب لا يجوز لانه اشتراها وهو يقدر على أخذها بهذا  
 الثمن على أن البائع ضامن لها الى أجل فصار للضمان ثمن من الثمن الذي بيعت به  
 السلعة ولا ينبغي أن يكون للضمان ثمن ألا ترى أنه لا يصالح أن يقول الرجل للرجل  
 اضمن لي هذه السلعة الى أجل ولك كذا وكذا لانه أعطاه ماله فيما لا يجوز لاحد  
 أن يتباعه وانه غرر وقار ولو علم الضامن أن السلعة تموت أو تقوت لم يرض أن  
 يضمها بضمف ما أعطاه ولو علم المضمون له أنها سلم لم يرض أن يضمها اياه بأقل مما  
 ضمنه اياها به أضعافا بل لم يرض بدرهم ألا ترى أنها ان سلمت أخذ الضامن من  
 مال المضمون مالا باطلا بغير شيء أخرجه وان عطبت غرم له قيمتها من غير مال  
 ملكه ولا كان له أصله ولا جرت له منفعة في حال ولا معتمل ﴿ وقال أشهب ﴾  
 عن مالك وان اشتريت سلعة بعينها قائمة واشترطت أن يقبضها الى يوم أو نحو ذلك  
 قال فلا بأس به ان اشترطته على البائع أو اشترطه عليك البائع لان يومين قريب  
 ولا بأس به وان كنتما في سفر وكان ذلك دابة فلك أن تركبها ذيك اليومين (وقد  
 أخبرني) مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من جابر بن عبد الله بعيراً  
 له في سفر من أسفاره قريباً من المدينة وشرط له رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهره  
 الى المدينة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بعينها قائمة فاشترطت ان أقبضها الى  
 يوم أو يومين أو نحو ذلك (قال) سألت مالكا عن الرجل يشتري الطعام الى يومين  
 يكتله أو ثلاثة أيام وذلك الطعام بعينه (قال) لا بأس بذلك وكذلك السلع كلها  
 عندى والسلع أي ان لا يكون بها بأس ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد

عن ربيعة أنه قال من اشترى من رجل طعاماً فأعطاه الذهب ووعدته غداً بكيله إياه فليس هذا بأجل إنما هذا كبيع الناس يدأيد بالسوق يعطيه ذهبه قبل أن يكتال طعامه ولا يجوز له أن يبيع منه طعاماً إلا أن يكون عنده وقد قال مالك وعبد العزيز وما اشترى عن الحيوان بعينه غائباً واشترط عليه أن يتقدمه ثمنه قبل أن يستوفيه فإن ذلك يشبه الربا وهو من أبواب السلف إلا أن يكون غيبة قريبة جداً فإن ذلك شيء مأمون ولا يخشى منه ما يخشى من البعيد وإن كان الله تبارك وتعالى يقضي في ذلك كله بما شاء ولكن حذر الناس وشفقتهم ليست في ذلك على أمر واحد. وتفسير ما كره من ذلك أنه كانه أسلفه الثمن على أنه إن كانت السلعة حية فهي له بذلك الثمن وإن كانت قاتت بموت أو غيره كان الثمن سلفاً عنده حتى يؤديه إليه ولا يجد أحداً يشتري حيواناً غائباً ويسلف ثمنه بمثل ما يشتريه به إذا لم يتقدم ثمنه لأن الذي يتسلف منه الثمن يصيب مرفقا من أجله وضع لصاحبه من الثمن

❦ في السلف في السلم في غير إبانها تقبض في إبانها ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن سلف رجل في بطيخ أو في الرطب أو في الفناء أو في التفاح أو فيما أشبه هذه الأشياء مما يتقطع من أيدي الناس سلف في ذلك في غير إبانها واشترط الأخذ في إبانها (قال) قال مالك ذلك جائز ❦ قلت ❦ فإن سلف في إبانها واشترط الأخذ في غير إبانها (قال) لا يجوز ❦ قلت ❦ فإن سلف في غير إبانها واشترط الأخذ في غير إبانها (قال) لا يجوز إلا أن يسلف في إبانها ويشترط الأخذ في إبانها أو يسلف فيه في غير إبانها ويشترط الأخذ في إبانها

❦ في الرجل يسلف في الطعام المضمون إلى أجل قريب ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أتني بعت عبداً لي من رجل بطعام حال وليس عند الرجل الذي اشترى مني العبد طعام ولكني قلت له بعتك بمائة أردب حنطة جيدة أيجوز هذا في قول مالك (قال) سألت مالكا عن رجل يبتاع الطعام من الرجل إلى يوم أو



يومين مضمون عليه يوفيه اياه فقال لا خير فيه الا الى أجل أبعد من هذا ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فالحيوان والثياب (قال) هو بمنزلة لا خير فيه الا الى أجل (قال) ولم يقل لي مالك بدنانير ولا بعمد ولا بثياب ولا بشئ وهذا كله عندي واحد بما ابتاعه به من عبد أو دراهم أو ثياب فهو سواء ولا يجوز أن يبيع ما ليس عنده الا أن يكون على وجه الساف مضمونا الى أجل معلوم تختلف في ذلك الاسواق وترتفع وتنخفض (قال) ولقد سمعت بعض أهل العلم وهو الليث بن سعد يذكر عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن رجل ساف رجلا في طعام مضمون الى يوم أو يومين أو ما أشبهه (قال سعيد) لا الا الى أجل ترتفع فيه الاسواق وتنخفض ﴿ قلت ﴾ ما هذا الذي ترتفع فيه الاسواق وتنخفض (قال) ما حد لنا فيه حداً وانى لارى الحصة عشر والعشرين (قال) فاذا باع ما ليس عنده بدنانير أو بعرض فهو عندي سواء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت من رجل مائة أردب بمائة دينار فدفعت اليه الدنانير ولم تر طعاما بعينه (قال) قال مالك كل من اشترى طعاما أو غير ذلك لعل لم يكن بعينه فنقد رأس المال أو لم ينقد فلا خير فيه طعاما كان ذلك أو سلعة من السلع اذا لم تكن بعينها اذا كان أجل ذلك قريبا يوما أو يومين أو ثلاثة أيام فلا خير فيه اذا كانت عليه مضمونة لان هذا الاجل ليس من آجال السلم وراه مالك من المخاطرة (قال) وليس هذا من آجال البيوع الا أن يكون ذلك الى أجل تختلف فيه الاسواق وترتفع فان كان سلعة بعينها وكان موضعها قريبا اليوم واليومين ونحو ذلك طعاما كان أو غيره فلا بأس بالنقد فيه وان تباعد ذلك فلا خير فيه في أن ينقده

﴿ في السلم اليه يصيب برأس المال عيبا أو يتلف قبل أن يقبضه البائع ﴾ -

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل دراهم في حنطة فأصابها زيوفا أينقض السلم فيها بيننا أم لا (قال) لا أرى أن ينقض السلم ويبدلها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل ثوبا في عشرة أردب حنطة الى أجل فأحرق رجل الثوب في يدي قبل أن يقبضه المسلم اليه (قال) ان كان انما تركه وديعة في يديه بعد ما دفعه اليه فأرى له

قيمته على من أحرقه والسلم على حاله وان كان لم يدفمه اليه حتى أحرقه رجل وقامت  
 عليه بينة فلكمسلم اليه أن يتبع الذي أحرق الثوب بقيمة الثوب ويكون السلم عليه كما  
 هو ﴿ قلت ﴾ فان أسلمت الى رجل حيوانا أو دورا في طعام موصوف فلم يقبض  
 الحيوان منى حتى قتله رجل فأراد المسلم اليه أن يتبع الذي قتل الحيوان ويجيز السلم  
 هل يكون له ذلك أم لا ( قال ) ذلك لازم للذي عليه السلم عند مالك ان شاء وان  
 أبى لأن المصيبة في الحيوان منه فالسلم لازم جائز للبائع ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أسلم  
 دورا أو أرضين في طعام أو عروض الى أجل فهدم الدور رجل أو حفر الأرضين  
 فأفسدها كان ضمانها من الذي عليه السلم في قول مالك والسلم جائز ( قال ) نعم  
 والعروض التي تغيب عليها الناس ليست بهذه المنزلة وهي من الذي أسلم حتى يقبضها  
 المسلم اليه فان هلكت قبل أن يقبضها المسلم اليه انتقض السلم اذا كان ذلك لا يعرف  
 الا بقوله وقد قال عبد الرحمن بن القاسم اذا لم يعرف ذلك الا بقوله فالسلم منتقض  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلمت في حنطة فلما تفرقنا أصاب رأس المال نحاسا أو زيوفا  
 بعد شهر أو شهرين فجاء ليبدل أينقض ساقى أم لا ( قال ) تبدلها ولا ينتقض سلفك  
 ( قال أشهب ) الا أن يكونا عملا على ذلك ليحيزا بينهما الكلى بالكلى فيفسخ  
 ذلك ﴿ قلت ﴾ ولم وقد قال مالك انما يجوز أن يؤخر رأس مال السلف ولا يقبضه  
 اليوم واليومين ونحو ذلك ولم يجز أكثر من ذلك وهذا قد مكث شهرين بعد أن  
 قبض هذه الدراهم وهي رصاص فهذا قد فارقه منذ شهرين قبل أن يقبض رأس  
 المال ( قال ) لا يشبه هذا الذي فارق صاحبه قبل أن يقبض رأس المال فأقام شهرات ثم  
 جاء يطلب رأس المال لأن هذا له ان قبل هذه الدراهم الزئوف والرصاص فأجازها  
 ولم يرد أن يبدلها كان ذلك له وكان السلف عليه والذي ذكرت لم يقبض شيئا حتى  
 اقتربا وحتى مكثا شهرا فهذا فرق ما بينهما ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلمت دراهم في  
 عروض أو طعام فأتاني البائع ببعض الدراهم بعد شهر أو أيام فقال أصبتها زيوفا فقلت  
 دعها فأتا أبدلها لك بعد يوم أو يومين ( قال ) لا بأس بذلك لأن مالكا قال لي لو أن

رجلاً أسلم في طعام أو عروض ولم ينقد يوماً أو يومين لم أر بذلك بأساً ﴿قلت﴾  
 فان قال له سأبدلها لك بعد شهر أو شهرين (قال) أرى ذلك غير جائز لان مالك قال  
 لا يصلح أن يشترط في السلم أن يؤخر رأس المال شهراً أو شهرين وكذلك هذا  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان جاء يبدلها فقال الذي دفع الدراهم دفعها اليك جياداً وأنكر  
 الذي عليه السلف ذلك وقال هي هذه وهي رصاص (قال) قال مالك القول قول  
 الذي سلف وعليه اليمين أنه ما أعطاه الا جياداً في علمه الا أن يكون انما أخذها الذي  
 عليه السلف على أن يريها فان كان انما أخذها على أن يريها فالقول قوله وعلى رب  
 السلف أن يبدلها له وعليه اليمين

— فيمن كان له دين على رجل فأمره أن يسلفه له في طعام أو غيره —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل ألف درهم من بيع أو من قرض فقلت له أسلمها  
 لي في طعام ففعل أيجوز هذا (قال) سألنا مالكا عن الرجل يكون له على الرجل  
 الذهب فيسأله أن يسلفها له في سلعة فقال مالك لا خير في ذلك حتى يقبضها ﴿قلت﴾  
 لم قال لا خير فيه (قال) لانه يخاف أن يكون انما أخره على وجه الانتفاع فيصير  
 سلفاً جراً منفعة فيخاف فيه الدين بالدين أن يكون الذي عليه الدين يعطيه من عنده  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال له اشتر لي بها سلعة نقداً أيجوز أم لا (قال) ان كان  
 الأمر والمأمور حاضرين فلا بأس بذلك وان كانا غائبين فلا خير فيه ﴿قلت﴾  
 وهذا قول مالك (قال) نعم الا أن مالكا قال في الرجل يكتب الى الرجل أن يتناع له  
 سلعة فيما قبله فيفعل ويبعث بها اليه فاذا بعث بها اليه كتب الذي اشتراها اليه يسأله  
 أن يشتري له بتلك الذهب التي اشترى له بها بعض ما يحتاج اليه في موضعه (قال)  
 قال مالك لا بأس بهذا وهذا من المعروف ﴿قلت﴾ لمالك فلو أن رجلاً له على رجل  
 دين فكتب اليه أن يشتري له بذلك الدين شيئاً مما يحتاج اليه (قال) قال مالك لا خير  
 فيه الا أن يوكل في ذلك وكيلاً ﴿قلت﴾ فان كانت لي على رجل مائة درهم فقلت  
 له أسلمها لي في طعام أو عرض (قال) قال لي مالك لا خير فيه ولا يعجبني حتى

يقبض منه دراهمه ويبرأ من التهمة ثم يدفعها اليه ان شاء فيسلمها له بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ ما كره مالك من ذلك ( قال ) خوف الدين بالدين ﴿ قال سحنون ﴾ أخبرني ابن وهب وابن نافع عن ابن أبي سلمة أنه قال كل شيء كان لك على غريم كان نقداً لم يقبضه أو الى أجل فخل الاجل أو لم يحل فأخرته عنه وزادك عليه شيئاً من الاشياء قلّ أو أكثر فهو ربا وكل شيء كان لك على غريم كان نقداً فلم يقبضه أو الى أجل فخل الاجل أو لم يحل فلا تبعه منه بشيء وتؤخره عنه فانك اذا فعلت ذلك فقد أربيت عليه وجعلت ربا ذلك في سمر بلغه لك لم يكن ليعطيكه الا بنظرتك اياه ولو بعته بوضيعة من سمر الناس لم يصالح ذلك لانه باب ربا الا أن يشتريه منك فينقذك يدأيد مثل الصرف ولا يصالح تأخيره يوما ولا ساعة

﴿ فيمن سلف في طعام الى أجل فأخذ في مكانه مثله من صفته ﴾

﴿ أو باع طعاما الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل في طعام محمولة فلما حل الاجل أخذت منه سمراء مثل مكيلته ( قال ) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان بعته طعاما محمولة دفعتها اليه بمائة دينار الى أجل أيحوز لي أن آخذ بالمائة دينار اذا حل الاجل سمراء مثل مكيلة المحملة التي بعته ( قال ) لا يحوز هذا لان هذا أخذ من ثمن الطعام طعاما وليس هذا باقالة ﴿ قلت ﴾ ويفترق في قول مالك اذا أسلمت اليه في محمولة فلما حل الاجل أخذت سمراء بمكيلة المحملة جوزه لي واذا بعته طعاما الى أجل محمولة فلما حل الاجل أخذت من دنائري مثل مكيلة المحملة سمراء كرهه مالك ولم يحوزه ( قال ) نعم ذلك مفترق في قول مالك ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لانه في السلم انما كان لك عليه طعام سمراء فلما حل الاجل أخذت بها بيضاء فكأنك بادلته بها يدأيد والذي باع البيضاء بالدنانير الى أجل فأخذ بثمنها سمراء وان كانت مثل مكيلتها فانما النبي الثمن فكأنه باعه بيضاء بسمراء الى أجل وكذلك التمر المجوة والصيحاني والبرني والزبيب أسوده وأحمره كذلك اذا كان من بيع باعه الطعام بدنانير الى أجل ولا ينبغي أن

يأخذ في قضائه شيئاً من الأشياء كان من صنفه أو من غير صنفه إذا كان لا يجوز له أن يسلف الطعام الذي اشترى فيه وإن كان أدنى (قال) وإن كان من سلم خل الاجل وأخذ من محمولة سمراء مثل مكيبتها فانما هذا رجل أبدل طعامه يداً بيد فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت إذا أسلفت في حنطة محمولة فلما حل الاجل أخذت سمراء أيجوز ذلك أو أسلفت في سمراء فلما حل الاجل أخذت محمولة أو شعيراً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإنت كنت أسلفت في شعير فلما حل الاجل مأخذت سمراء أو محمولة (قال) لا بأس بذلك وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا بيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) لا إذا حل الاجل فأخذت بهض هذا من بعض مثل الذي ذكرت لي وأخذت مثل كيله فانما هذا بدل وليس هذا بيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) ولا خير في هذا قبل الاجل عند مالك ﴿قلت﴾ فالدقيق (قال) لا خير فيه من بيع ولا بأس به من قرض إذا حل الاجل (وقال أشهب) مثل قول ابن القاسم في الدقيق يقتضى من السمراء أو المحمولة ﴿قلت﴾ وكذلك لو أسلفت في ألوان التمر فلما حل الاجل أخذت غير الألوان التي أسلفت فيها أهو مثل ما ذكرت لي من ألوان الطعام في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت إن أسلم في لحم فلما حل الاجل أراد أن يأخذ شعماً أو أسلم في لحم المعز فلما حل الاجل أراد أن يأخذ لحم ضأن أو لحم ابل أو لحم بقر (قال) لا بأس بذلك في قول مالك ﴿قلت﴾ لم جوز مالك ذلك أليس هذا بيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) ليس هذا بيع الطعام قبل أن يستوفى لأن هذا نوع واحد عند مالك ألا ترى أنه لا يصاح أن يشتري لحم الحيوان بعضه ببعض الا مثلاً بثمن فهو إذا أخذ مكان ما سلف فيه من لحم الضأن لحم معز مثله أو دونه أو سلف في شحم فأخذ مكانه لحم فكانه أخذ ما سلف فيه ﴿قلت﴾ وكذلك ان سلف في محمولة فلما حل الاجل أخذ سمراء قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان سلف في حنطة فلما حل الاجل أخذ شعيراً (قال) نعم لا بأس به وكل هذا انما يجوز بمد محل الاجل أن يبيعه

من صاحبه الذي عليه السلف ولا يجوز أن يبيعه من غير صاحبه الذي عليه السلم بنوعه ولا بشئ من الاشياء ولا بمثل كيله ولا صفته حتى يقبضه من الذي عليه السلف لانه ان باعه من غير الذي عليه ذلك بمثل كيله وصفته صار ذلك حوالة والحوالة عند مالك بيع من البيوع فذلك لا يجوز أن يمثّل بمثل ذلك الطعام الذي سلف فيه على غير الذي عليه السلف لانه يصير ديناً بدين وبيع الطعام قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ ولم جوز مالك أن يبيع هذا اللحم الذي حل أجله بشحم من الذي عليه السلف بعد ما حل الاجل (قال) لان ذلك عند مالك اذا كنت انما تبع ذلك من الذي لك عليه السلف بعد ما حل الاجل فانما ذلك بدل ولا بأس أن يبدل الرجل اللحم بالشحم مثلاً بمثل فكذلك هذا ولا يكون هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي لانه من نوعه عند مالك ﴿قال﴾ وقال مالك اذا أسلفت في طعام محمولة فحل الاجل تغذبه ما شئت ان شئت سمراء وان شئت شعيراً وان شئت سلماً مثل مكيلتك يدأ بيد وكذلك ان كنت أقرضته محمولة فلما حل الاجل أخذت منه سمراء مثل مكيلتك التي أقرضته يدأ بيد فلا بأس بذلك وهذا انما هو حين يحل الاجل ولا خير فيه قبل الاجل في سلف ولا بيع وان كنت انما بعته طعاماً بثلث الى أجل فلا بأس أن تأخذ منه بذلك الثمن طعاماً مثله في صفته وكيله ان محمولة فحمولة وان سمراء فسمراء وان كنت انما بعته محمولة الى أجل فلما حل الاجل أردت أن تأخذ بثلث الطعام الذي لك عليه سمراء أو شعيراً أو سلماً مثل مكيلتك التي بعته فلا يجوز ذلك وان كان يدأ بيد اذا حل الاجل لاني قد أخذت بثلث الطعام طعاماً غير الطعام الذي بعته فكأنك بعته المحمولة على أن تأخذ منه سمراء الى أجل أو شعيراً أو سلماً والثمن ملني فيما بينكما فلا يجوز ذلك . وكذلك ان كنت انما بعته السمراء فلما حل الاجل أخذت منه محمولة أو شعيراً أو سلماً بالثمن فلا يجوز ذلك وان كان الذي تأخذ دون الذي أعطيته لاني كأنك أعطيته سمراء يضمنها الى أجل على أن تأخذ منه محمولة اذا حل الاجل وكذلك هذا في التمر الصيحاني وألوان التمر بمنزلة ما وصفت لك من

الحنطة وألوانها ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك والزيب الاسود والاحمر كذلك أيضاً مثل ما وصفت لك من التمر والقمح والشعير ﴿ قال سحنون ﴾ واقد خاف عبد العزيز في تسليف الدنانير في عرض أن قال ومما يشبه الربا أن يسلف الرجل ذهباً أو ورقاً في ابل أو غنم أو سلعة أو غير ذلك فإذا حلت سلعتك أخذت بها من بيعك ذهباً أو ورقاً أكثر مما كنت أسلفته ( قال عبد العزيز ) وأنا أخشى أيضاً إذا أخذت أقل مما أعطيته الذريعة والدخلة فأما أن تأخذ مثل ما أعطيت فأتاك تلك أقالة . وتفسير ما كره من ذلك انك كأنك أسلفت ذهباً في ذهب أو ورقاً في ورق وألغيت السلعة بين ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وهي الاثمان وليست بثمنونة فكيف بما يشتري وهو مشعون ﴿ قال سحنون ﴾ وقد ذكر مالك عن أبي الزناد عن ابن المسيب وسليمان بن يسار انهما كانا ينهيان أن يبيع الرجل طعاماً بذهب الى أجل ثم يشتري بتلك الذهب تمراً قبل أن يقبضها ( قال مالك ) وقال ابن شهاب مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ أخبرني مالك والليث بن سعد عن كثير بن فرقد عن أبي بكر بن حزم مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن عمر بن عبد العزيز في إمرته على المدينة أمر رجلاً في تقاضى دين لموتى من ثمن طعام أن لا يأخذ في ذلك الدين طعاماً وقال ذلك يحيى ابن سعيد وبكير بن الأشج وأبو الزناد ﴿ قال سحنون ﴾ وقال مالك وابن أبي سامة وغيرهما من أهل العلم مثله وقالوا ذلك بمنزلة الطعام بالتمر الى أجل فمن هنالك كره ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا تأخذ الا مثل طعامك أو عرضاً مكان الثمن ﴿ ابن وهب ﴾ عن عثمان بن الحكم عن يحيى ابن سعيد مثله وقال الا أن يأخذ من ذلك الطعام مكيلة بمكيلة

تم كتاب السلم الاول من المدونة الكبرى والحمد لله كثير لا شريك له ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ﴾

ويليه كتاب السلم الثاني ﴿



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

(وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم)

﴿ كتاب السلم الثاني ﴾

﴿ في الرجل يسلم في الطعام سلماً فاسداً فيريد أن يأخذ برأس ماله تَمَرًا ﴾  
﴿ أو طعاماً أو يصالحه على أن يؤخره برأس ماله ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت أن أسلمت الى رجل في حنطة سلماً فاسداً أيجوز لي أن آخذ برأس مالى منه تَمَرًا أو طعاماً غير الحنطة اذا قبضت ذلك ولم يؤخره (قال) نعم لان السلم كان فاسداً ولان مالكا يقول في السلم اذا كان فاسداً انما له رأس ماله ﴿ قلت ﴾ أفيجوز أن يصالحه على أن يؤخره برأس ماله (قال) نعم لا بأس به اذا كان البيع فاسداً (قال) ولقد سئل مالك عن رجل باع داراً له على أن ينفق المشتري على البائع حياته فذكره ذلك مالك وقال ان وقع الشراء على هذا وقبضها المشتري فاستغلها سنين كانت الغلة للمشتري لانه كان ضامناً لها ويرد الدار الى صاحبها ويفرم البائع للمشتري قيمة ما أنفق عليه المشتري ان كان أنفق عليه شيئاً (قال ابن القاسم) فان قاتت الدار بهدم أو بناء كان عليه قيمتها يوم قبضها ﴿ قلت ﴾ أرأيت السلم الفاسد في الطعام أيجوز لي أن آخذ برأس مالى طعاماً سوى ذلك الصنف الذى أسلمت فيه أنتمجله ولا يؤخره (قال) نعم لانه انما لك عليه رأس مالك وهو قوله ﴿ قلت ﴾ أرأيت السلم اذا كان فاسداً فأخذت نصف رأس مالى وحططت عنه مابقي (قال) لا بأس بذلك

❦ في التسليف الى غير أجل أو يقدم بمض رأس المال ويؤخر بمضه ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت دابة أو بعيراً بطعام موصوف ولم أضرب له أجلاً أو بثياب موصوفة ولم أضرب لها أجلاً وليس شيء مما اشتريت به البعير أو الدابة عندي أيجوز ويكون شراء البعير والدابة مضمونا الى أجل أو يكون نقداً (قال) هذا بيع حرام لا يجوز أن يكون مضمونا وليس له أجل ❦ قلت ❦ أرايت ان أسلمت الى رجل في مائة أردب تمر مائة دينار خمسين أعطيتها اياه وخمسين أجاني بها (قال) قال مالك لا يجوز هذا وينتقض جميع السلم ❦ قلت ❦ فان سلفت في طعام ولم أضرب لرأس المال أجلاً فافترقنا قبل أن أقبض رأس المال (قال) هذا حرام الا أن يكون على النقد (قال) وقال مالك لا بأس بذلك وان افترقا قبل أن يقبض رأس المال اذا قبضه بعد يوم أو يومين أو نحو ذلك ❦ قلت ❦ أرايت ان أسلمت عبداً لي في كذا وكذا كراً من حنطة ولم أذكر الاجل (قال) لا خير فيه اذا كان الطعام مضمونا اذا لم يضربا في ذلك الاجل ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ فان أسلم عبداً له في طعام بعينه الى أجل وجعل الاجل بميداً (قال) لا يجوز ذلك أيضاً عند مالك ❦ قلت ❦ لم لا تبطل الشرط هاهنا وتجيز البيع بينهما وتجعله كله هاهنا حالاً لانه قد قدم العبد في طعام بعينه (قال) لانهما قد اشترطا الاجل فلا يبطل البيع الشرط ولكن الشرط يبطل البيع لان الشرط انما وقع به البيع فلما لم يصح البيع مع هذا الشرط بطل البيع (قال) فقلت للمالك فان كان الشرط بينهما الى أجل يوم أو يومين (قال) البيع جائز ولا بأس بذلك اذا كانت سلعة بعينها أو طعاما بعينه فان كان ذلك مضمونا فلا خير فيه الا أن يتباعد الاجل ❦ قلت ❦ أرايت ان أسلفت في طعام فقدمت بمض رأس المال وضربت لمض رأس المال أجلاً أيجوز ذلك في قول مالك أم لا وهل يجوز من ذلك حصة النقد أم لا (قال) قال مالك ذلك كله حرام مفسوخ لان عقدة البيع وقعت واحدة ❦ قلت ❦ فاقول مالك في رجل سلف رجلاً ألف درهم في مائة أردب حنطة خمسمائة منها كانت دينا على المسلف اليه وخمسمائة نقداً نقده اياها أ يصلح

حصّة النقد أم لا (قال) قال مالك لا يحل هذا السلف لأن بمضه دين في دين ألا ترى أن الخمسة التي كانت عليه ديناً فلسفه اياها في دين فصارت ديناً في دين فلما بطل بمض الصفقة بطلت كلها ولا يجوز من ذلك حصّة النقد اذا بطل بمض الصفقة بطلت كلها (قلت) أرايت ان بعت عبداً الى بطعام الى أجل سنة أو أسلمته في طعام الى أجل سنة ثم اقترعنا قبل القبض فلم يقبض العبد منى الا بعد شهر (قال) أرى أنه ان لم يكن شرط أنه يقبض العبد بعد شهر فالبيع جائز ولم يوقت لنا مالك في الشهر اذا لم يقبض العبد الى ذلك الاجل ولكن رأيي أنه جائز وان تأخر العبد الى ذلك الاجل اذا كان ذلك هرباً من احدهما أو تأخيراً من غير شرط أن ينفذ البيع بينهما (قلت) أرايت ان أسلفت ثوباً بعينه أو حنطة بعينها في عبد موصوف الى أجل فاقترعنا قبل أن يقبض الحنطة أو يقبض الثوب ثم قبضه منى بعد يوم أو يومين (قال) لا بأس بذلك عند مالك (قلت) فان قبضه منى بعد أيام كثيرة (قال) كان مالك يكره ذلك ولا يمجبه (قلت) أتراه مفسوخا اذا تركه الايام الكثيرة ثم قبضه (قال) ان كانا شرطاً ذلك فذلك مفسوخ عند مالك (قلت) فان كانا تركا ذلك الايام الكثيرة من غير شرط (قال) حفظت عن مالك الكراهية فيه ولا أحفظ عنه الفسخ (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان كان ذلك من غير شرط أن ينفذ البيع بينهما

### ❦ في التسليف الفاسد ❦

(قلت) ما قول مالك فيمن سلف في حنطة ولم يذكر جيدة ولا رديّة (قال) لا خير فيه اذا سلف في حنطة وقد نقد الثمن وضرب الاجل ولم يذكر جيدة ولا رديّة فلا خير فيه (قال ابن القاسم) يفسخ ولا خير فيه الا أن يصفها بجودتها لان الطعام يختلف في الصفة (قلت) أرايت ان أسلف في طعام موصوف الى أجل معلوم وقدم نقده واشترط الطعام الذي أسلف فيه بمكيال عنده أو عند رجل أو بقصعة أو بقدرح (قال) قال مالك لو أن رجلاً اشترى طعاماً بقدرح أو بقصعة ليس بمكيال

الناس رأيت ذلك فاسداً ولم أره جائزاً فالسلف فيه بتلك المنزلة أو أشد (قال) وقال مالك وإنما يجوز هذا أن يتبايعوه فيما بينهم بالقدح والقصعة والمكيال إذا كان المكيال هكذا بعينه ليس بمكيال السوق والناس لمن يشتري من الأعراب حيث ليس ثم مكيال معروف للناس ولا الأسواق ولا القرى مثل العلف والتبن والخبط ﴿وقال أشهب﴾ مثله في الكراهية إلا أنه يقول أن نزل لم أفسخه (وقال غيره) إنما يجوز للناس أن يشترطوا في تسليف الطعام وفي الشراء بالمكيال الذي جمعه الوالي للناس في الأسواق وهو الجاري بينهم يوم سلف ويوم الشراء فأما الرجل يسلف أو يشتري ويشترط مكيالاً قد ترك وأقيم للناس غيره ولا يعرف قدره ولا مقياره من هذا المكيال الجاري بين الناس فإن ذلك لا يجوز وهو مفسوخ ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً سلف تبراً جزافاً في سلعة موصوفة إلى أجل أن يجوز ذلك أم لا (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فإن سلف دراهم جزافاً وان عرفاً عددها إذا لم يعرفها وزنها في سلعة موصوفة إلى أجل (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين التبر والدرهم جزافاً (قال) لأن التبر بمنزلة السلعة والدرهم ليست بتلك المنزلة إنما الدراهم عين ونحن فلا يصح أن تباع الدراهم جزافاً وقد يباع التبر المكسور جزافاً من الذهب والفضة والآنية من الذهب والفضة جزافاً والحلى من الذهب والفضة جزافاً فإذا كان ذهباً باعه بفضة وبجميع السلع وإذا كانت فضة باعها بذهب وبجميع السلع فهذا فرق ما بينهما في قول مالك ﴿قلت﴾ ما قول مالك في الرجل إذا أسلم في طعام دراهم لا يعلم ما وزنها (قال) لا يجوز في قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك وإذا كانت الدراهم لا يعلم ما وزنها إنما اعتريها<sup>(١)</sup> وجه القمار والمخاطرة فذلك لا يجوز ﴿قلت﴾ فإن أسلم نقار فضة وتبراً مكسوراً لا يسلم ما وزنه (قال) ذلك جائز وهو بمنزلة سلعة من السلع ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أسلم دراهم قد عرف وزنها ودنانير لا يعرف وزنها أسلم جميع ذلك في حنطة موصوفة (قال) قال مالك من أسلم دنانير في حنطة لا يعرف وزنها لم يجز ذلك ﴿قلت﴾ فهل يجوز حصّة الدراهم التي قد عرف وزنها

أم لا (قال) لا يجوز حصتها في قول مالك لأن هذه صفقة واحدة (قال) فإذا بطل بعضه بطل كله ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الذي لم يعرف وزنه إذا أنت فسخت ما بينهما القول قول من في قول مالك (قال) القول قول البائع الذي يرد الدنانير لأنه يقول لم يدفع إلى الأهدأ ولا آخر مدع أنه قد دفع أكثر من هذه الدنانير فلا يصدق إلا بينة وله ليمين على صاحبه فإن أبى صاحبه أن يحلف ردت عليه اليمين فخلف وأخذ ما ادعى ﴿قلت﴾ أرأيت أن أسلم رجل إلى رجل في خنطة على أن يوفيا إياه بمصر أ يكون هذا فاسداً في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً بعينه ولكن إذا لم يسم أى المواضع من مصر يدفع إليه ذلك فهو فاسد لأن مصر ما بين البحر إلى أسوان

### ❦ القضاء في التسليف ❦

﴿قلت﴾ أرأيت أن أسلمت إلى رجل في خنطة على أن يوفيني بالفسطاط فلما حل الاجل قال أوفيك في ناحية من الفسطاط وقال الذي له السلم لا بل في ناحية أخرى سماها له (قال) قول مالك أنه يوفيه ذلك في سوق الطعام (قال ابن القاسم) وكذلك جميع السلع إن كان لها أسواق فاختلفا فأنما يوفيه ذلك في أسواقها ﴿قلت﴾ فما ليس له سوق فاختلفا أين يوفيه (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأراه إذا أعطاه بالفسطاط إذا لم يكن لتلك السلعة سوق فخيماً أعطاه فهو للمشتري لازم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى أسلمت إلى رجل في مائة أردب خنطة فلما حل الاجل قال هذه مائة أردب قد كلتها فآردت أخذها ولا أكيل وأصدقه (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قال مالك) وكذلك لو اشترى مائة أردب من خنطة فكلها البائع وأخبر المشتري أنه قد كالأها فأراد أن يصدقها ويأخذها بكيل البائع (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فإن كالأها المشتري بعد ذلك فأصابها نقص من الكيل الذي أخبره به البائع (قال) قال مالك إن كانت له بينة أنه حين قبض القمح من البائع كاله قبل أن ينسب عليه رجع بالنقصان في الثمن على البائع إن كان من غير نقصان الكيل وإن غاب

عليه لم يصدق الا أن يقيم بينة أنه قبضه ناقصا وان لم يكن له بينة حلف البائع أنه قد وفاه جميع ماسمى له من الكيل ان كان كاله هو وان كان انما جاءه بالطعام رجل فأخبره بكيله فباعه على ذلك الكيل أحلف على أنه قد باعه على ما قيل له في كيله حين جاءه أو كتب به اليه وكان القول قوله فان أبي أن يحلف ردت اليمين على المبتاع لحلف وأخذ النقصان من الثمن فان أبي أن يحلف فلا حقه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل مديا من خنطة من سلم فلما حل الاجل قلت له كله لي في غرائرك أو في ناحية بيتك أو دفعت اليه غرائري فقلت له كله لي في هذه ففعل الرجل ذلك ثم ضاع الطعام قبل أن يصل اليّ (قال) قال مالك لا يعجني ذلك (قال ابن القاسم) فأما أنا فأرى اذا كان قد اكتاله بينة فضاع بعد ما اكتاله كما أمره فلا شيء له عليه (قال) وان كان كاله بغير بينة فهو ضامن للطعام كما هو ولا يصدق الا أن تصدقه فان صدقته أنه قد كاله وقال هو أنه قد ضاع وكذبه أنت في الضياع فالقول في الضياع قوله ولا شيء عليه لانك لما صدقته أنه قد كاله كما أمرته فقد صرت قابضا لما قد كاله لك فان ضاع فلا شيء لك عليه لانه انما ضاع بعد قبضك ﴿قلت﴾ أتخفظ هذا عن مالك (قال) لا

— في الرجل يسلف ببلد ويشترط أن يقضى ببلد آخر —

﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل في طعام وشرطت عليه أن يوفيني ذلك في بلد من البلدان فلما حل الاجل قال لي خذ هذا الطعام مني في بلد أخرى وخذ مني الكراء الى البلد الذي شرطت لك أن أقضيه فيه (قال) قال مالك لا يصالح ذلك لأن البلدان بمنزلة الآجال فهذا بمنزلة رجل قدم الطعام الذي عليه قبل محل الاجل اذا كان من بيع وزاده دراهم أو عرضا فهذا لا يجوز لأنه من بيع الطعام قبل أن يستوفي فالآجال والبلدان في هذا سواء عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أني أسلمت الى رجل في طعام يدفعه اليّ بالفسطاط فقال خذه بالاسكندرية وخذ الكراء ففعلت فاستهلك الطعام والكراء كيف يصنع بما استهلك (قال) ترد مثله في قول مالك مثل الطعام بالاسكندرية وترد الكراء عليه ثم تأخذ طعامك الذي أسلمت فيه حيث

شرطته وقد فسرت لك لم كرهه مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا أسلم إلى رجل في مائة أردب قح يوفيه إياه بالفسطاط على أن على المسلم إليه حملاتها إلى القلزم (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿قال سحنون﴾ وقد بينت لك أثر ابن عمر قبل هذا حين اشترى على أن يوفيه بالربذة

﴿في الرجل يسلف في الطعام إلى أجل يقضى قبل محل الاجل﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أن أسلم إلى رجل في طعام فأتيته بالطعام قبل محل الاجل أيجبر على أن يأخذه مني في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ فإن كان ذلك قرصا إلى أجل فأتيته به قبل محل الاجل أيقبضه ويجبر الذي له الطعام أن يأخذه قبل محل الاجل قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿في الدعوى في التسليف﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أسلمت إلى رجل في طعام فاختلفنا (قال) قال مالك إذا اتفقا في الطعام واتفقا أن السلم في حنطة مضمونة إلى أجل فقال البائع بعثك ثلاثة أرداب بدينار وقال المشتري بل اشتريت منك أربعة أرداب بدينار وذلك عند حلول الاجل (قال) القول قول البائع الذي عليه الحق إذا جاء بما يشبهه من الحق والقول إلا أن يدعى مالا يشبه مبايعة الناس والمشتري مدع وعليه البينة ﴿قلت﴾ فإن قال أسلفتك في قح وقال البائع بل أسلفتني في شعير أو قال أسلفتك في حمار وقال الآخر بل أسلفتني في بغل (قال) يتحالفان ويترادان الثمن (قال) ولم أره يجعله مثل النوع إذا اتفقا عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى على ما قال مالك في الحنطة أن كل ما تقاروا عليه من دابة اتفقا عليها أن السلم كان فيها مثل بغل أو حمار أو رقيق أو عرض من العروض اتفقا على التسمية واختلفا في النصفة ان القول قول البائع إذا أتى بما يشبهه ويحلف والمبتاع مدع وإن اختلفا في السامتين تحالفا وفسخ البيع بينهما ويرد إلى المشتري رأس ماله (قال) ولقد سألت رجلا مالكا وأنا قاعد عنده



في رجل باع من رجل حائطاً له واشترط فيه نخلات يختارها فقال المشتري انما  
اشترط على نخلات أراني اياهن وقال البائع بل اشترطت عليه الخيار ولم أره نخلات  
قال مالك أرى أن يتحالفا ويفسخ البيع بينهما ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك غير مرة فالرجل  
يبيع من الرجل السلعة على النقد فينقلب بها ولم ينقد ثمنها ويأمنه عليها صاحبها  
وذلك في العروض كلها فيأتيه البائع فيقتضيه الثمن فيقول البائع بعتك اياها بكذا وكذا  
ويقول المتابع بل ابتعتها منك بكذا وكذا وقد انقلب بها واثمنه عليها (قال) قال مالك أرى  
أن يحلفا جميعا ويفسخ الامر بينهما الا أن تقوت في يدى المتابع بيع أو موت أو نساء  
أو نقصان أو اختلاف من الاسواق فان فاتت نساء أو نقصان أو اختلاف من  
الاسواق أو بيع أو موت فالقول قول المتابع اذا أتى بما يشبه الثمن وان لم تقوت  
وكانت على حالها فالقول قول البائع بعد أن يتحالفا ويفسخ ذلك بينهما اذا تحالفا الا  
أن يرضى المتابع قبل أن يحكم بينهما أن يأخذها بما قال البائع فذلك له ما لم يفسخ بحكم

﴿ في المتبايعين يدعى أحدهما حلالاً والآخر حراماً ﴾

﴿ أو يأتي بما لا يشبه أحدهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما اشتريت وانقلبت به من جميع السلع الطعام وغيره من كل  
ما يتبايع الناس من دار أو أرض أو حيوان أو رقيق أو غير ذلك فبنت به وزعمت  
أني قد دفعت الثمن وقال البائع لم تدفع الى الثمن (قال) قال مالك أما ما كان من البيوع  
مما يتبايعه الناس على وجه الانتقاد شبه الصرف مثل الحنطة والزيت والاعجم والفواكه  
والخضر كلها ومما يتبايع الناس في أسواقهم مما يشبه هذه الاشياء فان ذلك مثل  
الصرف فالقول فيه قول المشتري وعليه اليمين وما كان مثل الدور والارضين  
والبروز والرقيق والدواب والعروض فان القول في الثمن قول البائع وعليه اليمين  
وان قبضه المتابع فلا يخرج منه من أداء الثمن قبضه وبينونه به الا أن يقيم البيعة على  
دفع الثمن والا فالقول قول البائع وعليه اليمين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت الى  
رجل في سلعة من السلع وادعيت أن الاجل قد حل وقال الذي عليه السلم لم

يحل الاجل ( قال ) قال مالك القول قول البائع الذي عليه السلم اذا أتى بما يشبه  
ولم يدع ما لا يشبه من أجل السلم ﴿ قلت ﴾ فان أتى المسلم اليه بما لا يشبه ( قال )  
قال مالك أرى أن القول اذا كان هكذا قول المبتاع الذي له السلم اذا أتى بما يشبه  
( قال ) وذلك أن مالكا سئل عن الرجل يبيع السلعة الى أجل فيبين بها المشتري  
فتفوت فيقول البائع بتمكها الى أجل كذا وكذا ويقول المبتاع بل اشتريتها منك  
الى أجل كذا وكذا لاجل أبعد منه ( قال ) القول قول المبتاع ( قال ابن القاسم )  
وذلك عندي اذا أتى بما يشبه فان لم يأت بما يشبه فالقول قول البائع ﴿ قلت ﴾ أرايت  
ان أسلمت الى رجل فقلت اني ضربت للسلم أجل شهرين وقال المسلم اليه لم تضرب  
للسلم أجلا يريد فساده أو قال الذي دفع الدراهم لم يضرب للسلم أجلا وقال الذي  
عليه السلم قد ضربنا للسلم أجلا ( قال ) القول قول من يدعى الصحة والحلال منهما  
ولا يلتفت الى قول من يدعى الفساد والحرام منهما الا أن يكون له وعليه البينة فان  
لم تكن له بينة أحلف الذي يدعى الصحة وكان القول قوله ﴿ قات ﴾ أرايت ان  
تناقضا السلم واختلفا في رأس المال ( قال ) القول قول الذي عليه السلم ﴿ قلت ﴾  
أرايت لو أتى أسلمت الى رجل في مائة أردب من حنطة فلما حل الاجل قال الذي  
عليه السلم لم أقبض رأس المال منك الا بعد شهر أو شهرين أو قال كنا شرطنا أن  
رأس المال انما يدفعه اليّ بعد شهر أو شهرين وقال الذي له السلم بل نقدتك عند عقدة  
البيع والشراء ( قال ) القول قول من يدعى الصحة منهما ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا  
قال لرجل أسلمت اليك هذا الثوب في مائة أردب من حنطة وقال الآخر بل  
أسلمت اليّ هذين الثوبين لثوبين غير الثوب الاول في مائة أردب من حنطة وأقاما  
جميعا البينة على ذلك ( قال ) فتصير له الاثواب الثلاثة في مائتي أردب من حنطة لان  
بينة هذا شهدت على سلم غير ما شهدت به بينة هذا وكذلك الآخر ﴿ قات ﴾ فان  
أقاما جميعا البينة أقام هذا على أني أسلمت اليه هذا العبد في مائة أردب حنطة وقال  
الآخر بل أسلمت اليّ هذا العبد وهذا الثوب في مائة أردب من حنطة ( قال )

هذا يكون سلماً واحداً ويكون عليه مائة أردب من حنطة بالثوب والعبد جميعاً لأن  
 بينة شهدت بالعبد والثوب جميعاً شهدت بالأكثر فكان ذلك له لأن مالكا قال لو  
 أن رجلاً أقام شاهداً على خمسين وشاهداً على مائة (قال) يحلف مع شاهده الذي  
 شهد به بالمائة وبأخذ المائة كلها (قال) ولم أسمع من مالك المستثنين جميعاً ﴿قلت﴾ فلو  
 على أنى أقمت البينة أنى أسلمت هذا الثوب إلى هذا الرجل في مائة أردب من حنطة  
 وأقام هو البينة أنى أسلمت إليه ذلك الثوب وعبدى في مائة أردب شمير (قال) أرى  
 أن يتحالفا ويتفاسخا ويترادا إذا تكافت البينتان وذلك أن البينة إذا تكافت في أمر  
 اختلف فيه المدعى والمدعى عليه فتكافت البينة كانا بمنزلة من لم تقيم لهما بينة فيتحالفا  
 ويترادان ﴿قلت﴾ أرايت أن اختلف المسلم إليه ورب السلم في الموضع الذي يقبض  
 فيه الطعام فقال المسلم إليه إنما قبضت منك دراهمك على أن أعطيك الطعام بالفسطاط  
 وقال الذي له السلم إنما دفعت إليك على أن أقبض منك بالاسكندرية وإنما كان دفع  
 دراهمه بالفسطاط (قال) ابن القاسم إذا اختلفا في البلدان هكذا نظر إلى الموضع الذي  
 أسلم إليه فيه فيكون عليه أن يدفع إليه الطعام في ذلك الموضع إن كان أسلم إليه  
 بالفسطاط فعليه أن يدفع إليه بالفسطاط وإن كان أسلم إليه بالاسكندرية فعليه أن  
 يدفع إليه بالاسكندرية (قال) وإذا اختلفا في البلدان فادعى الذي عليه السلم غير  
 الموضع الذي دفع إليه فيه الدراهم وادعى الذي له السلم غير الموضع الذي دفع  
 إليه فيه الدراهم أيضاً وتصادقا أن السلم إنما دفعه إليه في موضع كذا وكذا وليس  
 يدعى واحد منهما أنه شرط عليه الدفع أو القبض في الموضع الذي كان فيه السلم  
 فالقول قول البائع لأن الموضع بمنزلة الأجل وإن تباعدت المواضع حتى لا يشبه  
 قول كل واحد منهما القبض فيه أو الدفع فيه تحالفا وفسخ ما بينهما

### ❦ الدعوى في التسليف ❦

﴿قلت﴾ أرايت أن أسلمت إلى رجل في طعام فلما حل الأجل اختلفت أنا والذي  
 أسلمت إليه فقلت له إنما أسلمت إليك عشرة دنانير في مائة أردب حنطة وقال بل

أسلمت الى العشرة الدنانير في خمسين أردبا من حنطة ( قال ) قال مالك القول قول  
البائع وأنا أقول من عندي ان كان لا يشبه ما قال البائع من سلم الناس نظر الى ما قال  
المبتاع فان كان ما قال يشبه سلم الناس كان القول قوله وانما ينتقض اذا قال هذا  
أسلمت الى في خمسين أردب شعير وقال صاحبه بل أسلمت اليك في خمسين أردب  
حنطة أو قطنية أو غير ذلك فاذا اختلفت الانواع تحالفا وترادا الثمن فأما اذا كان  
نوعا واحداً فاختلفا في الكيل والوزن نظرنا الى قول البائع المسلم اليه فان كان ما قال  
يشبه أن يكون سلم الناس يوم أسلم اليه فالقول قوله وان أتى بما لا يشبه أن يكون  
سلم الناس يوم أسلم اليه وتبين كذبه فالقول قول المبتاع اذا أتى بما يشبه وليس  
اختلافهما في الكيل اذا تصادقا في النوع الذي أسلم اليه فيه كاختلافهما في الانواع  
وانما اختلافهما في الكيل اذا تصادقا في النوع الذي أسلم اليه فيه بمنزلة رجلين باع  
أحدهما جارية من صاحبه فماتت الجارية عند المشتري فاختلفا في ثمنها فقال المشتري  
اشتريتها بخمسين دينارا وقال البائع بثمنها بمائة دينار ( قال مالك ) القول قول  
المشتري الا أن يتبين كذبه ويأتي بما لا يشبه أن يكون ثمن الجارية يوم اشتراها  
فاذا أتى بما لا يشبه أن يكون ثمن الجارية يوم اشتراها كان القول قول البائع اذا أتى  
بما يشبه ان يكون ثمن الجارية يوم باعها ( قال ) وقال مالك فان لم يأت البائع بما  
يشبه أن يكون ثمن الجارية يوم باعها كان على المبتاع قيمتها يوم اشتراها المشتري  
فلما قال مالك اذا أتيا جميعا بما لا يشبه كانت عليه قيمتها يوم اشتراها وقال في الكيل  
اذا تصادقا في النوع الذي أسلم اليه فيه فالقول قول البائع الا أن يأتي بما لا يشبه  
وانما اختلافهما في السلم اذا اختلفا في الانواع فقال البائع أسلمت الى في حنطة  
وقال المشتري بل أسلمت اليك في قطنية بمنزلة قول بائع الجارية بثمنها منك بمائة  
أردب حنطة وقال مشتريها اشتريتها منك بمائة أردب عدس فهذا اذا كانت قائمة  
تحالفا وترادا وان فأت كانت قيمة الجارية على المشتري لان مالكا قال لي في الدنانير  
اذا دفعت سلما فقال هذا في حمص وقال هذا في عدس بعد حلول الاجل وقد أسلمه

الى أجل من الاجال انهما يتحالفان ويترادان الثمن فلما رد مالك الثمن وفسخ البيع ولم يكن فوات الزمان عنده تصديقا لقول البائع كانت الجارية كذلك لم يقبل قول واحد منهما فجعلت القيمة كأنها ذهب لانه لو باعها أو ماتت أو اعورت أو نقصت كان ضامنا لها فله نفاؤها وعليه نقصانها وعليه قيمتها يوم قبضها لانه كان ضامنا لها ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت ثوبا في حنطة فلما حل الاجل أو كان الاجل قريبا ولم تحل أسواق الثوب ولم تتغير اختلافنا في الكيل فقلت أنا أسلمت اليك الثوب في ثلاثين أردب حنطة وقال المسلم اليه بل أسلمت الي في عشرين أردب حنطة والثوب قائم بعينه أي يكون القول قول المسلم اليه أم لا (قال) لا ولكن يتحالفان ويترادان اذا كان الثوب قائما بعينه لم يفت بتغير أسواق ولا غير ذلك لان مالكا قال اذا لم يفت بتغير سوق ولا نفاء ولا نقصان ولم يخرج من يده فالقول قول البائع ويتحالفان ويترادان اذا كان الثوب قائما بعينه فكل أجل قريب باعا اليه وتناكرافيه وان بمد الاجل وقبض السلعة ولم تفت بناء ولا نقصان ولا بتغير أسواق فهو بمنزلة ان لو كانت قائمة ﴿فان قال قائل﴾ اذا ائتمنه عليها ورضى بالاجل وزاد في الثمن فهو نادم اذا غاب عليها المشتري فان مالكا قد قال لي غير مرة ولا عام يتحالفان ويترادان اذا قبضها المتباع وغاب عليها ما لم تفت بتغير كما وصفت لك ولم يجعل البيع اذا قبضها المتباع وغاب عليها ندما من البائع فلو كان يكون اذا باعها الى أجل فاختلفا في الثمن ندما من البائع ويجعل فيه القول قول المشتري لكان بيع النقد اذا غاب عليها المشتري وقبضها ندما من البائع ولم يقل لي مالك بدين ولا بنقد الا أنه قال لي غير مرة اذا لم تفت بناء ولا نقصان ولا بمعاقة ولا بهبة ولا بتغير أسواق فالقول قول البائع ويترادان ولم يقل لي بنقد ولا الى أجل فهما في القياس واحد وأصل هذا أن ينظر الى السلعة ما كانت قائمة بعينها لم تتغير فانهما يتحالفان ويترادان فاذا تغيرت السلعة في يد المتباع فصارت دينا عليه فالدين الذي صار عليه بمنزلة السلم على رجل يجوز للذي عليه السلم من القول ما يجوز لهذا الذي فاتت الجارية عنده لان هذا قد صار دينا والسلم دين فحملهما محمل واحد

إذا تصادقا في السلعة التي فاتت واختلفا في ثمنها أو اختلفا في الكيل في السلم إذا تصادقا في النوع الذي أسلم فيه فحملهما فيه محمل واحد

ما جاء في الوكالة في السلم وغيره

قلت ﴿ أرأيت أن قلت لرجل خذ لي دراهم سلما في طعام إلى أجل ففعل الرجل فأخذ لي دراهم في طعام إلى أجل وإنما أخذ ذلك لي أليزمني السلم أم لا في قول مالك ( قال ) ذلك لازم للآمر عند مالك ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك وإن اشترط المشتري على المأمور أنه إن لم يرض فلان وقد سماه له الذي أمره فأنت لبيعي ضامن حتى توفينه إلى الاجل ( قال ) ذلك جائز ولا بأس به ( قال ) مالك وإنما مثل ذلك مثل رجل يقول لرجل اتبع لي غلاما أو دابة بالسوق أو ثوبا فيأتي المأمور إلى من يشتري منه فيقول له إن فلانا أرسلني أشتري له ثوبا فبيعه فقد عرفتموه فيقولون نحن نبيعه فإت أقرلنا بالثمن فأنت بريء والا فالثمن عليك توفينه نقدًا أو إلى أجل فهذا لا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أمرت رجلا يشتري لي جارية أو أمرته أن يشتري لي ثوبا ولم أسم له جنس الثوب ولم أسم له جنس الجارية فاشتري لي ثوبا أو اشتري لي جارية أليزم ذلك الأمر ( قال ) إن اشتري له جارية يعلم أن مثلها من خدم الأمر أو مما يصلح أن يكون من جوارى الأمر جاز ذلك على الأمر ( قال ) وإنما ينظر في هذا إلى ناحية الأمر فإن اشتري له ثوبا مما يعلم أن ذلك مما يجوز على الأمر لزم ذلك الأمر وإن اشتري له جارية يعلم أن مثلها من خدم الأمر أو مما يصلح أن يكون من جوارى الأمر جاز ذلك على الأمر وإن اشتري له شيئًا مما ليس يشبه أن يكون من ثياب الأمر ولا من خدم الأمر لم يجز ذلك على الأمر إلا أن يشاء ويلزم ذلك المأمور وهذا قول مالك فيما بلغني ( قال ) ولقد قلت لمالك الرجل يبضع مع الرجل في خادم يشتريها له بأربعين دينارًا فيشتريها بثلاثين أو بأكثر من ذلك ويصف له صفة الخادم ( قال ) أما إن اشتراها بأدنى وكانت على الصفة لزمه ذلك وإن اشتراها بأكثر مما أمره به وكان ذلك زيادة الدينار والدينارين

أوما يشبه أن يزداد على مثل ذلك الثمن لزم الأمر أيضا وغرمه وكانت السلعة للأمر إذا كانت على الصفة وان كانت زيادة كثيرة لا يشبه أن تكون تلك الزيادة على مثل ذلك الثمن كان الأمر بالخيار ان أحب أن يعطيه ما زاد فعل وأخذ السلعة وان أبي لزمتم الأمور وغرم للأمر ما أبضع معه (قال) فأرى ان كانت الزيادة كثيرة لا تشبه الثمن ففادت السلعة أو تلفت قبل أن يرضاها الأمر أن مصيبتها من الأمور ويرجع عليه الأمر بماله وان كانت الزيادة تشبه الثمن فصيبتها من الأمر والزيادة له لازمة يرجع عليه بها الأمور لأن السلعة سلمته لا خيار له فيها ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى رجل مالا ليسلمه لي في طعام فأسلم ذلك الى نفسه أو الى زوجته أو الى أبيه أو الى ولده أو الى ولد ولده أو الى أمه أو الى جده أو الى جدته أو الى مكاتبه أو الى مدبره أو الى مدبرته أو الى أم ولده أو الى عبده المأذون له في التجارة أو الى عبيد ولده الصغار الذين هم في حجره أو الى عبيد زوجته أو الى عبيد أحد من هؤلاء الذين سألتك عنهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ذلك جائزا كله ما خلا نفسه أو ابنه الصغير أو أحدا ممن يليه في حجره من يتيمة أو سفيه أو ما أشبه هؤلاء وما سوى هؤلاء ممن سألت عنه فأرى السلم جائزا اذا لم تعرف في ذلك محاباة منه وعرف وجه الشراء بالصحة منه ﴿قلت﴾ فان أسلم ذلك الى شريك له مفاوض (قال) أرى أن ذلك غير جائز لأنه اذا أسلم الى شريكه المفاوض فأنما أسلمه الى نفسه ﴿قلت﴾ فان أسلم ذلك الى شريك له شركة عنان ليست شركة مفاوضة (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت وكيلاً يسلم لي في طعام فأسلم ذلك الى نصراني أو يهودي (قال) لا بأس بذلك

— في وكالة الذمي والعبد —

﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت ذميا في أن يسلم لي في طعام أو ادام أو رقيق أو حيوان فدفعت اليه الدراهم (قال) قال مالك لا تدفع الى النصراني شيئا يديمه لك ولا يشتري لك شيئا من الاشياء ولا تستأجره على أن يتقاضى لك شيئا ولا تبضع معه ولا يجوز شيء مما



يصنه النصراني للمسلمين في بيع ولا شراء الا أن يستأجره للخدمة فاما أن يستأجره أن يتقاضى له أو يبيع له أو يشتري له فلا يجوز ذلك (قال) وكذلك عبدك النصراني لا يجوز لك أن تأمره أن يشتري لك شيئاً ولا يبيعه ولا يتقاضى لك (قال مالك) ولا ينبغي للمسلم أن يمنع عبده النصراني أن يشرب الخمر أو يأكل الخنزير أو يبيعه أو يبتاعها أو يأتي الكنيسة لان ذلك من دينهم (قال) فقلت للمالك هل يشارك المسلم النصراني (قال) لا الا أن لا يوكله يبيع شيئاً ويبي المسلم البيع كله فلا بأس بذلك (قال) فقلت للمالك أيساقى المسلم النصراني (قال) لا بأس بذلك ان كان لا يعصره خمرآ (قال ابن القاسم) يريد مالك بقوله أن لا يوكله أن لا يفيب على بيع ولا شراء الا بحضرة المسلم (قال) قال مالك ولا أحب للرجل المسلم أن يدفع الى النصراني مالا قراضا ولا يأخذ المسلم من النصراني مالا قراضا

### ❦ في وكالة العبد ووكالة الوكيل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وكلت عبداً مأذونا له في التجارة أو محجوراً عليه في أن يسلم لي في طعام ففعل (قال) أرى ذلك جائزاً ❦ قلت ❦ أرايت ان وكلت رجلاً في أن يسلم لي في طعام فوكل الوكيل وكلا غيره بذلك (قال) أراه غير جائز

### ❦ في تعدي الوكيل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وكلت رجلاً في أن يبيع لي طعاماً أو سلعة فباعها بطعام أو شعير أو بعرض من العروض نقداً وانتقد الثمن أيجوز ذلك على الأمر في قول مالك (قال ابن القاسم) أحب الي أن يكون المأمور ضامناً اذا باع بغير العين ويباع ذلك عليه فان كان في قيمتها وفاء فيكون ذلك للأمر وان كان نقصان فعلى المأمور بما تعدى الا أن يجب الأمر أن يحيز البيع ويأخذ الثمن فذلك له وقال غيره الا أن يشاء الأمر أن يقبض ثمن ما يبيع له ان كان عرضاً أو طعاماً ❦ قلت ❦ وكذلك ان أمره أن يشتري له سلعة من السلع فاشترها له بعرض من العروض أو بخنطة أو شعير أو بشيء مما

يوزن أو يكال سوى الدنانير والدرهم (قال) لا يجوز ذلك على الأمر وهو بالخيار إن شاء  
 أن يدفع إليه كل ما اشترى له به ويأخذها فذلك له ﴿قلت﴾ فإن باع ما أمره به أن يبيع  
 أو اشترى ما أمره به أن يشتري بالفلوس (قال) الفلوس في رأي بمنزلة العروض إلا  
 أن تكون سلعة خفيفة الثمن إنما تباع بالفلوس وما أشبه ذلك فالفلوس فيها بمنزلة  
 الدنانير والدرهم لأن الفلوس ها هنا عين ﴿قلت﴾ أرايت أن دفعت إلى رجل دراهم  
 في أن يسلفها في ثوب هروى فأسلمها في بساط شعر أ يكون لي أن أتبع الذي  
 أخذ الدرهم الذي أسلم إليه في بساط شعر في قول مالك (قال) لا لأن الدرهم لما  
 تعدى عليها المأمور وجبت دينا للأمر على المأمور والبيع لازم للمأمور فليس للأمر  
 على البائع قليل ولا كثير وليس له أن يفسخ البيع الذي بين المأمور والبائع ﴿قلت﴾  
 أرايت أن أراد الأمر أن يأخذ البساط الشعر ويقول أنا أجيز ما فعل المأمور وإن كان  
 قد تعدى أ يكون ذلك له في قول مالك (قال) قال مالك ليس ذلك له لأنه لما تعدى أمر  
 صاحبه صار ضامنا للدرهم التي دفع إليه فلما صار ضامنا للدرهم صارت ديناً عليه فلا يجوز  
 له أن يفسخ دينه الذي وجب له على المأمور في سلعة تكون ديناً فيصير هذا الدين بالدين  
 ﴿قلت﴾ وكذلك إن أمرت رجلاً أن يسلم لي في جارية ولم أسلم له جنس الجارية أو يسلم  
 لي في ثوب ولم أسلم له جنس الثوب ولم أدفع إليه الدرهم فأسلم لي في جارية لا تشبه  
 أن تكون من خدمي أو أسلم لي في ثوب لا يشبه أن يكون من ثيابي فلما بلغني ذلك  
 رضيت بذلك أ يجوز هذا في قول مالك (قال) أرى أنه جائز إذا نقد الثمن ولا يكون هذا  
 من الدين بالدين ولا تشبه هذه المسئلة الأولى لأن هذا لم يدفع إلى المأمور شيئاً يكون  
 على المأمور ديناً بالتعدي فلما كان المأمور متعدياً لم يكن على الأمر شيء من الثمن ديناً  
 مما دفع المأمور في ثمنها فلما أخبره بذلك كان الأمر مخيراً أن شاء دفع الثمن وأخذ  
 ما أسلف له فيه وإن شاء تركه ولا يجوز في هذه المسئلة أن يؤخره بثمنها وإن رضى  
 بذلك المأمور والأمر جميعاً لأن المأمور لما تعدى لم يكن على الأمر شيء من الثمن فإن  
 رضى الأمر الآن والمأمور أن تكون السلعة للأمر ويؤخر الثمن كان ديناً بالدين وكان

بيعاً مستأنفاً ولا يجوز للأمر أن يرضى إلا أن يتقدم الثمن ألا ترى أن السلعة التي أسلم فيها  
 المأمور إنما وجبت له فصارت ديناً للمأمور فإن رضى الأمر أن يختارها بالتأمن ويؤخره  
 صار ديناً في دين فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ أرايت أن دفع الأمر إلى المأمور الثمن والمسئلة  
 على حالها فزاد المأمور من عنده زيادة معلومة يعلم أن تلك الزيادة لا تكون على مثل  
 هذا الثمن أو أسلم له في غير ما أمره به فأراد الأمر أن يأخذ تلك السلعة التي أسلم له  
 فيها المأمور ويزيده ما زاد المأمور في ثمنها أنه أن يأخذ تلك السلعة التي أسلم له فيها برأس  
 المال الذي تعدى المأمور فيه (قال) قال مالك أما السلعة التي أسلم له رأس ماله فيها وهي  
 غير ما أمره به فإن ذلك لا يجوز وهو من وجه الدين بالدين لأنه حين تعدى وأسلم  
 له في غير سلعته كان قد ضمن له رأس ماله فإذا صرف رأس ماله في سلعة إلى أجل  
 كان ذلك ديناً بدين (قال ابن القاسم) فأرى أنه إذا زاد حتى يكون ضامناً ويلزم  
 المأمور أداء الثمن كان بمنزلة السلعة التي تعدى ما أمره الأمر فيها ولم يزد على رأس مال  
 الأمر شيئاً لأنه قد ضمن له رأس ماله يدفعه إليه نقداً حين زاد ما لم يأمره به وكان  
 الأمر يأخذ منه سلعته إلى أجل بذهب وجبت له على المأمور وذهب يزيده إياها  
 معها فهذا الدين بالدين ﴿قلت﴾ أرايت لو أمرت رجلاً أن يسلم لي عشرة دنانير في  
 قمح ويكون الثمن من عنده حتى أدفعه إليه فأسلم لي في عس أو في حمص فرضيت  
 بذلك ودفعت إليه الثمن مكانه (قال) لا بأس بذلك وليس يشبه ما دفعت إليه ثمنه  
 فتعدى فيه لأن ذلك أن أخرته كان ديناً بدين ولأنه إذا أسلفك من عنده فتعدى  
 فأخذه ودفعت إليه الثمن كان لوليه لأنه لم يلزمه شيء تعدى لك فيه ولا صرف فيه  
 ذهبك ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً أبضع مع رجل في ثوبين فسلف الرجل  
 البضاعة في طعام لم يجز للأمر أن يأخذ ذلك الطعام (قال) مالك لأنه عندي من وجه  
 الدين بالدين وبيع الطعام قبل أن يقبض (قال ابن القاسم) وهذا من بيع الطعام قبل  
 أن يستوفي لا شك فيه لأنه إنما وجب الطعام حين تعدى المأمور للمأمور فليس له  
 أن يبيعه حتى يقبضه ﴿قلت﴾ أرايت أن دفعت إلى رجل ثوباً ليبيعه لي بدراهم فذهب

فأسلفه في طعام أو عرض الى أجل (قال) قال مالك ان كان أسلمه في عرض بيع ذلك العرض بنقد فان كان فيه وفاء بما أمره به أو فضل عن ذلك كان لصاحب الثوب وان كان فيه نقصان كان على المأمور بما تعدى ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان كان طعاما أخذ من المأمور ما أمره به صاحب الثوب من الثمن ان كان أمره أن يبيعه بعشرة دراهم أخذ منه عشرة دراهم وان كان لم يأمره بثمن معلوم أخذ منه قيمته فدفع الى صاحبه ثم استوفى بالطعام فاذا حل الاجل استوفى ثم يبيع فان كان فيه فضل عما دفع الى الأمر صاحب السلعة من مال المأمور كان الفضل للأمر أيضاً وان كان كفافاً دفع الى المأمور وان كان نقصاناً كان على المأمور بما تعدى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان المأمور لم يسلم الثوب في شيء ولكن باعه بدنانير أو بدراهم الى أجل (قال) قال مالك تباع تلك الدنانير أو تلك الدراهم بعرض معجل ثم يباع العرض بدين فان كان فيه وفاء ما أمره به الأمر من الثمن الذي أمره ان يبيع به ثوبه فذلك للأمر وان كان فيه فضل أيضاً فذلك للأمر وان كان فيه نقصان فذلك على المأمور بما تعدى ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان لم يأمره بثمن مسمى (قال) ينظر الى قيمة الثوب يوم تعدى فيه وباعه بالدين فيعمل في قيمته مثل ما وصفت لك في ثمنه ﴿ قال ﴾ فقلنا للمالك فلو أن رجلاً دفع الى رجل سلعة وأمره ان يبيعها له الى أجل فباعها المأمور بنقد (قال) قال مالك ينظر الى قيمة السلعة الساعة فان كان ما باعها به المأمور مثل قيمتها كان ذلك للأمر وان كان فيما باعها به المأمور فضل عن قيمتها كان ذلك أيضاً للأمر وان كان فيما باعها به المأمور نقصان عن قيمتها ضمن اتمام القيمة للأمر بما تعدى لانه أمره أن يبيع الى أجل فباع بالنقد ولا ينظر الى شيء من الاجل ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان أمره ان يبيعها بثمن قد سماه له الى أجل فباعها بالنقد (قال) هو في هذا ان سمى الثمن أو لم يسم الثمن فهو سواء وعليه القيمة بما تعدى الا أن يكون ما باع به السلعة من الثمن أكثر من قيمتها تقدراً فيكون ذلك لرب السلعة

﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يعطي الرجل السلعة يبيعها له بثمن سماء له فيبيعها له بمشرة دنانير فيأتيه صاحب السلعة بعد ما باعها فيقول له لم أمرك إلا بائني عشر ويقول المشتري إنما أنت نادم وقد أقررت أنك قد أمرته ببيعها فن يعلم أنك قد أمرته ببيعها بائني عشر ويقول المأمور ما أمرتني إلا بمشرة دنانير أو فوضت إلى اجتهادي (قال) قال مالك يحلف صاحب السلعة بالله الذي لا إله إلا هو ما أمره إلا بائني عشر ويأخذ سلعته إن كانت لم تفت فإن فاتت حلف المأمور بالله الذي لا إله إلا هو ما أمره إلا بمشرة أو فوض إليه بالاجتهاد ولا يكون عليه للآمر شيء إذا فاتت ﴿قلت﴾ أرايت إن دفعت مائة دينار إلى رجل يسلمها لي في طعام فصرفها دراهم أضمن أم لا (قال) إن كان إنما صرفها نظراً للآمر وعرف ذلك منه فكانت الدراهم أرفق بالآمر لأن المواضع مختلفة ومن المواضع مواضع الدراهم فيها أفضل وربما كان السلم إنما يسلم إلى رجل نصف دينار وإلى آخر ثلث دينار وإلى آخر ربع دينار حتى يجتمع من ذلك الطعام الكثير أو يكون البلد إنما يبيعهم بالدراهم والدراهم بها أنفق والناس عليها أحرص فإذا كان هكذا رأيت أن لا ضمان عليه ولا أرى به بأساً وأرى الطعام للآمر وإن كان إنما صرفها متعدياً على غيره ما وصفت لك ثم أسلم الدراهم في الطعام رأيت ضماناً للدنانير والطعام للمتعدى ولا يصلح لهما وإن رضيا جميعاً أن يجعلوا الطعام للآمر إلا أن يكون المأمور قد قبض ذلك الطعام فيكون الأمر بالخيار أن أحب أن يأخذه أم لا أحب أن يضمه ذهبه ضمنه إياها

﴿في الرجل يوكل الرجل يبتاع له طعاماً فيفعل ثم يأتي الأمر﴾  
 ﴿ليقبضه فيأتي البائع أن يدفع ذلك إليه﴾

﴿قلت﴾ أرايت إن وكلت رجلاً يسلم لي في طعام ففعل فلما حل الاجل أتيت إلى الذي عليه السلم لا قبض منه الطعام فنعني وقال لم تسلم إلى أنت شيئاً ولا أدفع إلا إلى الذي دفع إلى الثمن (قال) قال مالك إن كان الاشتراء قد ثبت للأمر بينة تقوم

أن المأمور إنما اشترى هذا الطعام للآمر لزم البائع أن يدفع ذلك الطعام إلى الأمر ولم يكن له في ذلك حجة وإن لم يكن دفع ذلك بينة كان المأمور أولى بقبضه من الأمر ﴿قلت﴾ فإذا دفع الطعام إلى الأمر أيراً في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويدفع الطعام إلى الأمر إذا قامت له بينة كما ذكرت في قول مالك (قال) نعم وإن كان لم يحضره المأمور

### ❦ الرهن في التسليف ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أسلمت في طعام إلى أجل وأخذت رهناً بذلك الطعام فهلك الرهن قبل الاجل أبطل حتى في قول مالك (قال) إذا أخذت رهناً في سلم في قول مالك فهلك عندك الرهن قبل محل الاجل فإذا كان الرهن حيواناً دواب أو رقيقاً أو غير ذلك فلا ضمان عليك ولك الطعام على صاحبك إلى أجله وإن كان الرهن مما يغاب عليه ثياباً أو عروضاً آتية أو غير ذلك من العروض أو دنائير أو دراهم فهلك الرهن فسلمك عليه إلى أجله وأنت ضامن لقيمة رهنه فإن كنت إنما أسلمت في ثياب أو عروض أو حيوان فهلك الرهن الذي أخذه قبل محل الاجل فأردت أن تقاضيه بما صار عليك من قيمة الرهن بالذي لك عليه من سلمك فلا بأس بذلك إذا لم يكن الرهن ذهباً أو ورقاً فإن كان الرهن ذهباً أو ورقاً فلا خير فيه إلا أن يكون رأس مال السلم غير الذهب والورق وإن كنت إنما أسلمت الذهب والورق في طعام فأخذت رهناً فهلك الرهن عندك والرهن ثياباً أو عروضاً سوى الحيوان والدور والأرضين فانت ضامن لقيمة الرهن وسلمك عليه إلى أجله ولا يصلح لك أن تقاضيه من سلمك بما صار له عليك من قيمة الرهن لأن هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ وكذلك إن حل الاجل لم يصلح أن تقاضيه أيضاً بما صار له عليك من قيمة الرهن بما لك عليه من الطعام الذي لك عليه من السلم (قال) نعم لا يصلح لأن هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي وليس هذا باقالة ولا شرك ولا تولية إنما هذا بيع طعام لك عليه من سلم وإن كان

قد حل طعامك عليه بدين وجب له عليك من قيمة متاع له ﴿قلت﴾ أرأيت ان ارتهنت  
 تمرآ في رؤس النخل في سلم أسلمته في طعام أو غير ذلك فهلك الثمرة في رؤس  
 النخل (قال) لا شيء عليك في قول مالك وسلمك في الطعام على حاله هو لك الى أجله  
 ﴿قلت﴾ وكذلك الزرع قبل أن يحصد في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالحیوان  
 والدور والارضون والثمار والزرع مثل هذا اذا ارتهنته في قول مالك فوات الحيوان  
 أو أصاب الثمر والزرع جوائح فهلك ما قبضه المرتهن فانما هذا من الراهن (قال) نعم  
 لان هذا عند مالك ظاهر الهلاك معروف ﴿قلت﴾ فان كان زرعاً لم يبد صلاحه أو  
 تمرآ لم يبد صلاحه فلا بأس أن يرتنه في سلم له على رجل في طعام أو غير طعام قال  
 نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو ارتهنته أيضاً قبل أن يبدو صلاحه في دين أقرضته فلا بأس  
 بذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وان هلك ما ارتهن بحد ما قبضه أو قبل أن  
 يقبضه فهو من الراهن في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك العروض كلها التي  
 يغيب عليها الرجل اذا ارتهنها ان قبضها وغاب عليها صاحب الحق فهلكت فهي في  
 ضمان المرتهن (قال) نعم الا أن يكونا وضعاها على يد رجل ارتضياها فهلكت فهي  
 من الراهن اذا كان الرهن على يد غير المرتهن ﴿قلت﴾ فان ارتهن هذه العروض  
 التي ان غاب عليها ضمنها ان هلكت فلم يغب عليها وفارق صاحب الرهن المرتهن  
 ولم تفارقه البيئة حتى هلك الرهن (قال) قال مالك هو من الراهن لأنه لم يغب عليه  
 المرتهن اذا كانت له بيئة أنه لم يغب عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلمت في طعام الى  
 أجل وأخذت به رهناً طعاماً مثله (قال) قال مالك في الدنانير اذا تواضعها فلا  
 بأس به أو ختمها عند المرتهن خوفاً من أن ينتفع بها المرتهن فيرد مثلها فيدخله  
 بيع وسلف ﴿قلت﴾ وكذلك لو كان الطعام من غير الصنف الذي أسلم فيه (قال)  
 نعم خوفاً من أن ينتفع به المرتهن ويرد مثله فيصير سلفاً وبما فهذا لا يصلح (قال)  
 وانما قال لي مالك ذلك في الذهب والفضة وهذا مثله ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلمت الى  
 رجل في طعام مضمون موصوف وأخذت به كفيلاً أو رهناً أو أخذت كفيلاً ورهناً



جميعا أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل في طعام وأخذت رهنا فأت المسلم اليه قبل أجل السلم ( قال ) اذا مات فقد حل الاجل ﴿ قلت ﴾ وهو أولى برهنه من الغرماء حتى يستوفى حقه ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان مات الذي له السلم قبل محل السلم هل يحل أجله ( قال ) لا يحل أجله ويكون ورثته مكانه ويكون الرهن في أيديهم الى أجله فاذا حل الاجل دفع الطعام الى الورثة وأخذ رهنه

### ❦ الكفالة في التسليف عن الذي عليه الحق ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلفت مائة دينار في ثياب موصوفة الى أجل وأخذت منه كفيلا قبل محل الاجل على ثياب أو عرض من العروض أو طعام أو دراهم أو دنائير ( قال ) ان كان باع الكفيل اياها بيعا والذي عليه الدين حاضر مقر حتى لا يكون للكفيل على البائع الا ما عليه فلا بأس به اذا باعها بما يحل وان كان صالحه بأمر يكون البائع عليه فيه بالخيار ان شاء أجاز صلحه وان شاء أعطاه ماله عليه فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ فان كان صالحه الكفيل لنفسه على ثياب ( قال ) ان صالحه قبل محل الاجل على ثياب مثل الثياب التي عليه في صفتها وعددها فلا بأس به وان كانت أقل أو أكثر أو أجود رقاعا أو أشر فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت رجلا أسلف رجلا مائة دينار الى أجل وأخذ منه كفيلا فصالح الكفيل الغريم قبل محل الاجل أو بعد محل الاجل على طعام أو ثياب ( قال ) ان كان ما صالح عليه الكفيل أمرا يكون فيه الذي عليه الحق مخيرا ان شاء دفع اليه ما صالحه عليه وان شاء دفع اليه ما كان عليه فلا خير فيه وان كان ما صالحه عليه يكون ذلك يرجع الى القيمة لانه لا يوجد مثله من الثياب والرقيق والدواب فأراه جائزا لانه كانه قضاء دنائير لان ذلك يرجع الى قيمة الذي عليه ان كان الذي عليه دنائير فيدفع اليه الاقل وان كان الذي عليه عرضا أو حيوانا فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ لم لا يجوز أن يصالح الكفيل على ثياب من صنف التي أسلم فيها أقل منها أو أكثر ( قال ) لان الثوب بالثوبين مثله الى أجل ربا ( قال )

ألا ترى أنه إذا صالح الكفيل على ثوبين من نوع ما أسلف فيه وانما له على الذي  
 أسلف إليه ثوب واحد فقد باع ثوبا إلى أجل بثوبين من نوعه فلا يجوز وإن كان السلم  
 ثوبين فلا يصالح الكفيل على ثوب لانه إذا فعل ذلك فقد باع الكفيل ثوبين إلى  
 أجل بثوب من نوعه نقداً وهذا الربا بعينه ﴿ قلت ﴾ فهذا قد علمته إذا كان السلم  
 ثوبين فأخذ من الكفيل ثوبا قبل محل الأجل انه ربا لم كرهه إذا كان السلم ثوبا  
 إلى أجل فأخذ من الكفيل ثوبين نقداً (قال) لانه لا ينبغي للرجل أن يدفع ثوبين  
 إلى رجل نقداً في ثوب من نوعهما إلى أجل لانه إنما زاده الثوب على أن يضمن له  
 الثوب الآخر إلى محل الأجل فهذا لا يصالح وكذلك الكفيل مثل هذا ﴿ قال ﴾  
 وقال مالك وإن أخذ من الكفيل ثوبا قبل محل الأجل هو أرفع من الثوب الذي على  
 الغريم إذا كان من صنفه لم يصلح لأنه إنما زاده على أن وضع عنه الضمان ﴿ قلت ﴾  
 أرايت أن أسلمت إلى رجل في حنطة إلى أجل وأخذت منه كفيلاً بم يجوز لي  
 أن أصالح الكفيل في قول مالك قبل محل الأجل (قال) لا يجوز لك أن تصالح الكفيل  
 قبل محل الأجل بشئ من الأشياء إلا أن تأخذ منه مثل رأس مالك الذي أسلفت  
 إليه تولية توليه إياها أو أقالة برضا الذي عليه السلم أو مثل طعامك الذي أسلفت  
 فيه ﴿ قلت ﴾ ولا يجوز لي أن أخذ من الكفيل سمراء إذا كان السلم حنطة محمولة  
 قال لا ﴿ قلت ﴾ وكذلك لا يجوز لي أن أخذ منه إذا كان السلم حنطة سمراء فلا  
 يجوز لي أن أخذ منه محمولة أو شعيراً (قال) نعم لا يجوز ولا يجوز لك أن تأخذ من  
 الكفيل قبل محل الأجل ولا بعد ما حل الأجل الا مثل حنطتك التي شرطت  
 ﴿ قلت ﴾ والذي عليه السلم أي شئ يجوز لي أن أخذ منه قبل محل الأجل (قال)  
 لا يجوز لك أن تأخذ منه قبل محل الأجل الا حنطة مثل حنطتك التي أسلفت فيها  
 أو رأس مالك بعينه ﴿ قلت ﴾ فإن أخذت من الذي عليه السلم سمراء وكانت محمولة  
 أو شعيراً أو سلماً أو أخذت محمولة أو شعيراً أو سلماً وكانت سمراء وذلك قبل محل  
 الأجل (قال) لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ والكفيل والذي عليه السلم قبل محل الأجل هما

سواء لا يجوز لي أن آخذ منهما الا دراهم مثل دراهمي أو مثل الحنطة التي أسلفت فيها بصفتها (قال) نعم لان الذي عليه السلم يجوز لك أن تقيله ولا يجوز لك أن تقيل الكفيل الا برضا الذي عليه السلم ﴿قلت﴾ ولم جوزت لي قبل محل الاجل أن أولي الكفيل (قال) لآنك لو وليت أجنبيا من الناس جاز لك ذلك فالكفيل أولى أن يجوز ذلك له ولك أن تولى من شئت من الناس ﴿قلت﴾ فلم كرهت لي أن أقيل الكفيل الا برضا الذي عليه السلم (قال) لاني اذا أجزت لك أن تقيل الكفيل بغير رضا الذي عليه الحق كان الذي عليه السلم خيرا في أن يقول لا أجزى الاقالة وأنا أعطى الحنطة التي على فذلك له أن لا يعطى الا الحنطة التي عليه لا يلزمه غيرها فكان الكفيل انما استقال على أن البائع بالخيار ان أحب أن يعطى طعاما أعطاه وان أحب أن يعطيه دنائير أعطاه فقبح الاقالة ها هنا لما كان الذي عليه السلم خيرا وصار الكفيل ها هنا كاجني من الناس استقال الذي له الحق على أن جعل الخيار للذي عليه السلم ان أحب أن يعطى دنائير أعطى وان أحب أن يعطى طعاما أعطاه فصار بيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) ولانه اذا كان الخيار للبائع الذي عليه السلم لم يجز فيه النقد وكان النقد فيه فاسدا فلما تقدم الكفيل على ان الذي عليه السلم بالخيار فكانه أسلفه الذهب سلفا على أن البائع ان شاء رد ذهبيا وان شاء أعطى طعاما فهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى لاشك فيه ﴿قلت﴾ فلم أجزت أن تقيله برضا الذي عليه السلم (قال) لان الاقالة ها هنا انما تقع للبائع فيصير الكفيل ها هنا كأنه أسلفه الدنانير سلفا وهذا يجوز للاجنبي من الناس ان يعطيني ذهبيا على أن أقيل الذي عليه السلم برضاه فاذا رضى فانما استقرض الذهب قرضا وأوفاني وانما يتبع الذي عليه السلم ها هنا بالذهب لا بغير ذلك والكفيل والاجنبي ها هنا سواء ﴿قلت﴾ لم أجزت لي أن آخذ من الكفيل قبل محل الاجل طعاما مثل طعامي الذي أسلفت فيه وهذا لا يجوز لي أن آخذه من أجنبي غير الكفيل (قال) لان الكفيل ها هنا انما قضى عن نفسه حنطة عليه الى أجل قبل محل الاجل فلذلك جاز حل الاجل أو لم يحل

ولا يجوز للاجنبي من الناس أن يعطيني عن الذي عليه السلم مثل حنطتي التي لي عليه وأحيله عليه الى محل الاجل لان هذا بيع الطعام قبل أن يستوفى فلا يجوز ذلك حل الاجل أو لم يحل الا أن يستقرض الذي عليه السلم هذا الطعام من هذا الاجنبي ليوفيني أو يأمر أجنبيا من الناس فيوفيني عنه مثل الطعام الذي لي عليه من غير أن أسأل أنا الاجنبي أن يوفيني ذلك وأحيله على الذي عليه السلم فاذا كان كذلك فهو جائز حل الاجل أو لم يحل ولا يجوز للاجنبي من الناس وان حل الاجل أن يوفيني على ان أحيله على الذي عليه السلم ولا أن أسلف مثل الطعام الذي لي على الذي عليه السلم وأحيله عليه بذلك فهذا لا يجوز ﴿قلت﴾ ولا يجوز لي أن آخذ من الكفيل اذا كانت الحنطة التي أسلمت فيها سمراء محمولة ولا شعيراً ولا سلتا ولا غير ذلك من الاطعمة قال نعم ﴿قلت﴾ حل الاجل أو لم يحل قال نعم ﴿قلت﴾ ولم (قال) لانه اذا فعل ذلك صار بيع الطعام قبل أن يستوفى ﴿قلت﴾ فان حل الاجل يصلح لي أن آخذ من الكفيل سمراء والسلم محمولة أو شعيراً أو سلتا (قال) لا يجوز ذلك لان هذا أيضاً بيع الطعام قبل أن يستوفى لانه يعطيني ويتبع بغير ما أعطاني ﴿قلت﴾ أرايت الذي لي عليه السلم أن يجوز لي أن آخذ منه قبل محل الاجل مثل طعامي الذي لي عليه قال نعم ﴿قلت﴾ ويجوز لي أن آخذ منه مثل دراهمي التي أسلمت اليه قال نعم ﴿قلت﴾ وهل يجوز لي أن آخذ منه قبل محل الاجل شيئاً غير دراهمي أو طعامي الذي لي عليه بعينه (قال) لا يجوز لك أن تأخذ منه غير الذي لك ﴿قلت﴾ أفيجوز لي أن آخذ منه محمولة اذا كان السلم سمراء قبل محل الاجل أو شعيراً أو سلتا قال لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لان ذلك بيع الطعام قبل أن يستوفى لانك لم تأخذ طعامك بعينه وانما أخذت طعاماً منه غير طعامك الذي كان لك عليه فصار بيع الطعام قبل أن يستوفى ويدخله وضع وتكمل ﴿قلت﴾ فان حل الاجل فأخذت منه سمراء من محمولة أو محمولة من سمراء أو سلتا أو شعيراً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وما فرق ما بين الكفيل وبين الذي عليه السلم

اذا حل الاجل (قال) اذا حل الاجل فأخذت من الذى عليه السلم محمولة من سمراء  
 أو سمراء من محمولة فانما هذا بدل ألا ترى أنك اذا أخذت منه سمراء من محمولة أو  
 محمولة من سمراء بطل الذى كان لك عليه واذا أخذت من الكفيل محمولة من سمراء  
 أو سمراء من محمولة اذا حل الاجل لم يبطل عن الذى عليه السلم ما عليه بالذى أخذته  
 من الكفيل واتبع الكفيل الذى عليه السلم بالطعام الذى عليه فهذا بيع الطعام قبل أن  
 يستوفى ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أنى أسلمت في طعام الى أجل وأخذت به كفيلا  
 فأعطاني الكفيل الطعام قبل محل الاجل للكفيل أن يتبع الذى عليه الطعام (قال)  
 ليس ذلك للكفيل حتى يحل الاجل فاذا حل الاجل اتبع الكفيل الذى عليه الطعام  
 لانه قد أداه ﴿ قلت ﴾ فان حل الاجل ولم يؤد الكفيل الطعام للكفيل أن يتبع  
 الذى عليه الطعام فيأخذه منه على أن يؤديه الى الذى له السلم (قال) ليس له أن يأخذه  
 منه ولكن له أن يتبعه حتى يؤديه الى من يحمل له عنه ويبرأ من حمالة ﴿ قلت ﴾  
 أرأيت ان أسلمت في طعام أو عروض فأخذت بذلك كفيلا فحل الاجل فأردت أن  
 أخذ الكفيل (قال) قال مالك ليس له أن يأخذ الكفيل الا أن يكون الذى عليه  
 الحق كثير الدين فهو ان قام على حقه خاف أن يحاصه الغرماء أو يأتي غرماء آخرون  
 فيتبعمونه فان كان كذلك أو كان غائبا رأيت له أن يتبع الكفيل فان لم يكن كذلك  
 لم أر أن يباع له مال الحميل حتى يستوفي حقه من الغريم فان عجز الذى عليه السلم عن  
 حقه أو لم يوجد له شيء اتبع الكفيل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان الذى عليه السلم مليا  
 بالحق أنه أن يأخذ الكفيل فيقول للكفيل الزم الذى عليه الحق حتى يعطيني حتى  
 (قال) لا أرى ذلك له ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حل الاجل فجاءني الكفيل وقال لي أد  
 الى الطعام الذى تحملت به عنك فدفعته اليه ليؤديه عنى فتلف عنده (قال) هو ضامن  
 له اذا كان انما أخذه منك على وجه الاقتضاء مما تحمل به عنك ﴿ قلت ﴾ كانت له  
 على ضياعه بينة أو لم تكن قال نعم ﴿ قلت ﴾ كان مما يغيب عليه أو مما لا يغيب عليه  
 قال نعم ﴿ قلت ﴾ اقتضاني ذلك أو كنت أنا الذى دفعته اليه قبل أن يقتضيني ذلك

(قال) نعم اذا كان أخذه على وجه الاقتضاء مما تحمل به عنك وسواء كان ذلك بقضاء من سلطان أو غيره الا أن يكون الذي عليه الحق دفعه الى الكفيل من غير اقتضاء منه للحق على وجه الرسالة له فلا يضمن ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت في طعام الى أجل وأخذت بذلك كفيلا فخل الاجل ثم ان الذي عليه السلم دفع الطعام الى الكفيل بعد محل الاجل فباعه الكفيل فأتى الذي له السلم فقال أنا أجيز بيع الكفيل الطعام الذي قبض لي من الذي عليه السلم (قل) لا يجوز ذلك لانه لم يوكله أن يقبض منه ماله ويدخل هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ أف يكون للذي له السلم أن يرجع بطعامه على الذي له عليه السلم قال نعم ﴿قلت﴾ وان شاء أخذ الكفيل بمثل الطعام الذي دفعه اليه الذي عليه السلم يؤديه عنه (قال) نعم اذا كان دفعه اليه على غير اقتضاء ولا ضمان عليه فيه ﴿قلت﴾ فان أخذ الذي عليه السلم بطعامه الذي عليه أيرجع على الكفيل الذي باع الطعام بثمن الطعام الذي باعه (قال) نعم اذا كان دفعه اليه على غير اقتضاء ولا ضمان عليه فيه ﴿قلت﴾ وان أحب أن يأخذه بمثل الطعام الذي دفعه اليه ليؤديه عنه أخذه قال نعم ﴿قلت﴾ فان أخذ الذي له السلم الكفيل بمثل الطعام الذي قبضه من الذي عليه السلم وكفله أيسوغ له الثمن الذي باعه به قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يكون للذي كان عليه السلم أن يقول أنا أخذ منه الثمن الذي باع به وأرد عليه مثل الطعام الذي أخذ منه رب السلم (قال) نعم لا يكون له ذلك اذا كان أخذه منه على وجه الاقتضاء لانه كان له ضامناً ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً اسلم الى رجل في طعام أخذ منه كفيلاً برأس ماله أيكون على الكفيل شيء ان كانت حملته برأس ماله أن يأخذ رأس ماله من الحمل ان لم يوفه الذي عليه الطعام حقه (قال) لا خير في هذا البيع وهذا حرام ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً على ألف درهم الى أجل من الآجال فأخذ مني بها كفيلاً ثم ان الكفيل صالح الذي له الحق على من الالف التي له بمائة درهم دفعها اليه قبل الاجل أيصالح هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يصلح من صاحبه فكيف من الكفيل ولاخير في ذلك لانه لا يجوز فيما بين الكفيل وفيما بين الذي له

الحق الا ما يجوز بين الذي عليه أصل الحق وهذا من وجه ضع عني وتعمل فهذا لا يجوز ﴿قلت﴾ فان حل الاجل وصالحه الكفيل على مائة درهم من حقه (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فبم يرجع الكفيل على الذي عليه أصل الحق (قال) بمائة درهم لا يرجع عليه بأكثر من ذلك لانه لم يؤد عنه إلا مائة درهم ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا بيع ألف درهم بمائة درهم ألا ترى أنه باع ألف درهم له على الذي عليه أصل الحق بمائة درهم أخذها من الكفيل (قال) ليس هذا بيع ألف درهم بمائة انما هذا رجل أخذ مائة درهم من الكفيل وترك تسعمائة كان سلمها الذي عليه الحق فانما جاز له أن يأخذ هذه من الكفيل ويهضم التسعمائة عن الذي عليه أصل الحق لانه لو جاءه رجل أجني فقال له أنا أدفع اليك مائة درهم على أن تهضم عن فلان تسعمائة فعمل كان ذلك جائزاً وانما ردونا الكفيل عليه بالمائة التي أدى لأنه أداها عنه لأنه كان كفيلاً بها ﴿قلت﴾ فالذي تطوع فأدى مائة بنفي أمره أيرجع بها على الذي عليه الدين (قال) نعم يرجع بها عليه ﴿قلت﴾ فان قال له الكفيل أعطيك مائة درهم على أن تكون الالف التي لك على الذي تكفلت عنه لي (قال) هذا حرام لا يحل والمائة مردودة على الكفيل ﴿قلت﴾ فان قال الذي له الحق أنا أحتسبها من حق وأتبعك بتسعمائة التي بقيت لي عليك (قال) لا يكون ذلك له الا أن يكون الذي عليه الحق معدماً أو غائباً فان كان كذلك فله أن يحتسبها ثم يطلب الكفيل بما بقي له من حقه اذا كان الذي عليه الأصل غائباً أو معدماً فان كان الذي عليه الأصل موسراً وكان حاضراً رد المائة على الكفيل وأتبع الذي عليه الأصل بالالف كلها ﴿قلت﴾ فان كان انما صالحه الذي عليه أصل الحق بعد حلول الأجل على أن أخذ منه مائة وهضم عنه تسعمائة (قال) هذا جائز في قول مالك ﴿قلت﴾ ولا يشبه صاحبه الذي عليه أصل الحق في هذه المائة اذا حل الاجل صالحه الكفيل (قال) نعم لا يشبه لأن صاحبه الكفيل بيع ورق بأكثر منها وصلحه الذي عليه الأصل انما هو شيء تركه له ﴿قلت﴾ أرايت ان صالح الكفيل الذي له الحق من هذه الالف على خمسين ديناراً



( قال ) لا أراه جائزاً على حال من الحال لأنه إذا صالح الكفيل الذي له الحق على دنائير كان الذي عليه الدين مخيراً أن شاء دفع الذهب التي أدى عنه الكفيل وإن شاء أدى الألف درهم التي كانت عليه فلما كان مخيراً في ذلك بطل هذا الصلح ﴿ قلت ﴾ ولم أبطلته ( قال ) ألا ترى أن الذي عليه الألف درهم إذا اختار أن يعطى الكفيل الألف درهم صارت ذهباً بورق إلى أجل لأن الكفيل إذا أعطى الذي له الحق ذهباً ويأخذ من الذي عليه الحق ورقاً فلا يجوز ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن قال الكفيل للذي له الحق أشتري منك هذه الألف التي لك على فلان بهذه الخمسين الدينار ( قال ) هذا لا يحل لأن الكفيل يشتري ورقاً بذهب ليس يداً بيد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ فإن صالح الكفيل الذي له الحق من الألف على عبد أو على سلعة من السلع ( قال ) الصالح جائز ويكون للكفيل على الذي عليه الحق الألف درهم قيمة سلعته في الألف التي عليه فإن بلغت قيمة السلعة التي صالح بها الألف درهم كلها أخذها وإن كانت أقل من الألف لم يكن للكفيل أكثر من قيمة سلعته وإن كانت قيمتها أكثر من الألف لم يكن له إلا الألف لأنه إنما صالح عنه بها ﴿ قلت ﴾ فإن قال الكفيل للذي له الحق أشتري منك هذه الألف التي لك علينا بهذه السلعة ففعل ( قال ) البيع جائز ويرجع الكفيل على الذي عليه الألف بجميع الألف لأنه قد اشترى الألف بالسلعة اشتراءً جائزاً ﴿ قلت ﴾ والصلح لا يكون في هذا بمنزلة الاشتراء ( قال ) لا لأنه حين صالح بالسلعة إنما قال للذي له الحق خذ هذه السلعة مني عن فلان فلا يكون للكفيل إلا قيمة ما دفع عنه فأما إذا اشترى الألف بسلعة من السلع فأنما قال له الكفيل خذ مني هذه السلعة على أن تكون الألف كلها لي فهذا جائز وتصير الألف له لأنه لو وهب الألف للكفيل لجاز ذلك فكذلك إذا جعلها له سلعة أخذها منه جاز ذلك وكانت الألف كلها له



﴿ في الرجل يسلف رجلا في ثوب الى أجل ثم يأتيه قبل ﴾  
 ﴿ الاجل أو بعده فيزيده عليه على أن يحمله أطول أو أجود ﴾  
 ﴿ من صنفه أو من غير صنفه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت الى رجل في ثوب فلما حل الاجل زدته درهما على أن يعطيني أطول من ثوبي الذي أسلمت اليه فيه من صنف ثوبي الذي أسلمت اليه فيه أو من غير صنفه فلا بأس بذلك ( قال ) نعم كذلك قال مالك اذا تمجلت ذلك وكذلك ذكر لنا مالك عن سعيد بن المسيب أنه قال لا بأس بأن يزيد المشتري البائع ما شاء ويأخذ أرفع من ثيابه ( قال مالك ) ولا يصلح له ان يأخذ دون ثوبه على أن يسترجع شيئاً من الثمن الذي دفع فيه ان كان دفع فيه ذهباً أو ورقاً لم يأخذ ذهباً ولا ورقاً ويأخذ دون ثوبه وان كان رأس المال عرضاً لم يجوز أن يأخذ ثوباً دون ثوبه ويسترجع من صنف المرض الذي هو رأس شيئاً وان هو أخذ عرض من غير صنف العرض الذي هو رأس المال فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ ولم كرهه مالك اذا أخذ من العرض الذي هو من صنف رأس المال ( قال ) لان الرجل لو سلف حنطة في ثياب موصوفة الى أجل فلما حل الاجل أخذ دون ثيابه على أن يرد عليه الذي عليه الثياب حنطة لم يصلح هذا وصارت حنطة بحنطة الى أجل وثوب فيدخله بيع وسلف ﴿ قلت ﴾ وأين وجه السلف ( قال ) ما ارجع من حنطته فذلك السلف ﴿ قلت ﴾ فأين يدخله البيع ( قال ) ما أمضى له من حنطته بالثوب فهذا البيع فصار في هذه الصفقة بيع وسلف فلا يجوز هذا في قول مالك ( قال ) وكذلك لو كان رأس المال ثياباً والذي سلف فيه عرض سوى الثياب حيوان وغير ذلك فلا يصلح ذلك أيضاً اذا استرجع شيئاً من صنف رأس ماله على أن أخذ بعض سلمه لانه يدخله ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ فان استرجع بعض رأس ماله بعينه على ان أخذ سلمه كله الذي كان أسلم فيه أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم لا بأس به اذا استرجع بعض رأس ماله بعينه اذا كان رأس ماله بزاً أو رقيقاً أو حيواناً أو صوفاً أو عرضاً

لان هذا انما رد اليه المسلم اليه بمض ما كان أخذ منه ويثبت حق رب السلم كما كان عليه (قال) وان كان رأس ماله الذي أسلم ذهباً أو ورقاً أو طعاماً وقد تفرقا فلا يصالح أن يسترجع بمض رأس ماله ويأخذ ما أسلم فيه وان كان الذي استرجع من ذلك انما هو من نوع رأس ماله بعينه فلا يجوز اذا افترقا لانه لا يعرف أنه هو بعينه وان لم يفترقا فلا بأس به أن يقيه من بعض رأس ماله ويرد اليه بعض رأس ماله ويترك الحق على الذي عليه الحق كما هو والطعام والدرهم والدنانير في هذا اذا كان رأس المال مخالفا للعروض اذا كان رأس المال عروضاً لان العروض تعرف بعينها وان افترقا والذهب والدرهم والطعام لا تعرف أنها بعينها اذا افترقا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أني أسلمت الى رجل مائة درهم في ثوب موصوف الى أجل فأتيته قبل الاجل فقلت له زدني في طول الثوب كذا وكذا ذراعاً بمائة درهم أخرى ونقده انيجوز هذا قال نعم ﴿قلت﴾ ولم أجزئه وقد صارت صفقة واحدة فيها دراهم نقداً ودارهم الى أجل بثوب الى أجل (قال) ليس هذه صفقة واحدة ولكنها صفقتان ولو كانتا صفقة واحدة مآجاز وهو قول مالك ﴿قال﴾ وقال لي مالك لا بأس به في النسج اذا دفع الرجل الغزل الى النساج على أن ينسج له ثوباً في ثلاثة فزاده درهما وزاده غزلاً على أن يجعله سبعة في أربعة (قال) مالك لا بأس به ﴿قلت﴾ له مستثنى بيع وهذه اجارة فكيف تكون مثله (قال) الاجارة في قول مالك بيع من البيوع يفسدها ما يفسد البيوع في التسليف والنقد ويجيزها ما يجيز البيوع في التسليف والنقد وكذلك قال لي مالك في التسليف في الثوب وفي النسج ﴿قلت﴾ وهذا الذي قال لكم مالك في الغزل أصفقتان هو عند مالك أم صفقة واحدة (قال) بل صفقتان

### ✽ في التسليف في الثياب ✽

﴿قلت﴾ أرايت ان أسلم رجل في ثياب موصوفة بذراع رجل بعينه الى أجل انيجوز ذلك أم لا (قال) سئل مالك عن رجل باع وبة وحفنة بدرهم قال اذا أراه الحفنة فلا بأس بذلك لان الحفنة تختلف فأرى الذراع بهذه المنزلة لا بأس بذلك لانه قد

أراه الذراع ﴿قلت﴾ أولاً تراه من التفرير ان هو مات قبل هذا الاجل لم يعرف  
الذي أسلم كيف يأخذ سلمه (قال) ليس ذلك بتفرير وليأخذوا قياس ذراعه فليكن  
ذلك عندهم فاذا حل الاجل أخذوه بذلك ﴿قلت﴾ أرايت من أسلم في ثوب  
حرير اشترط طوله وعرضه ولم يشترط وزنه أيجوز ذلك أم لا (قال) لا بأس  
بذلك اذا وصفه ووصف صفاته وخفته ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) لم أسمع  
مالكا يقول في السلم في الثياب توزن في حرير ولا خز ولا غير ذلك وانما كان قول  
مالك بصفة معلومة وذراع معلوم طوله وعرضه وصفاته وخفته ونحوه ولقد سئل  
مالك عن السلم في الثياب اذا أراد الرجل أن يسلم فيها عليه أن يأتيه بثوب فيقول  
على صفة هذا أو يجتزى بالصفة ولا يريه ثوبا ويقول على صفة هذا (قال) ان أراه  
حسن وان لم يره أجزت عنه الصفة ﴿قلت﴾ أيجوز في قول مالك ان أسلم في ثوب  
فسطاطي صفيق رقيق طوله كذا وعرضه كذا جيداً (قال) ما أعرف جيداً في قول  
مالك انما السلم في الثياب على الصفة وكذلك الحيوان قال مالك انما يسلم فيها على  
الصفة (قال) ولا أعرف من قول مالك فارها (قال) فاذا أتى بهما على الصفة لم يكن  
للمشتري أن يأتي ذلك

---

— في الرجل يسلف في الطعام الى أجل ثم يزيد المسلم اليه —  
﴿المسلف في طعامه الى الأجل أو أبعد أو أدنى﴾

---

﴿قلت﴾ أرايت لو أتى أسلمت الى رجل مائة درهم في مائة أردب خنطة ثم لقيته  
بعد ذلك فاستزده فزادني مائة أردب الى محل أجل الطعام أو قبل محل أجل الطعام  
أو الى أبعد من أجل الطعام أيجوز هذا (قال) لا بأس بذلك أن يزيد الرجل الرجل  
في سلفه لانه لو اشترطه في أصل السلف لم يكن به بأس انما هذا رجل استغنى شراؤه  
فاستزاد بآلعه فزاده ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

❦ في الاقالة في الصرف ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان صارفت رجلا دنانير بدرهم ثم لقيته بعد ذلك فقال أقلى من الصرف فدفعت اليه دنانيره واقترعنا قبل أن أقبض دراهمي (قال) لا يجوز هذا عند مالك ❦ قلت ❦ فان اشتريت سيفاً محلي كثير الفضة النصل للفضة تبع بدنانير ثم انا التقينا بعد ذلك فتقايانا فدفعتم اليه السيف واقترعنا قبل أن أقبض الدنانير أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا لأن مالكا قال لا يباع هذا الا يدايد فلاقالة هاهنا بيع مستقبل فلا يصاح له أن يقيله ويفترقا قبل أن يقبض دنانيره لأن مالكا قال لي في الاقالة هي بيع من البيوع يحلها ما يحل البيوع ويحرمها ما يحرم البيوع

❦ الاقالة في الطعام ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أني أسلمت في طعام ليس لايجوز لي الا أن آخذ رأس مالي أو الطعام الذي أسلمت فيه ولا يجوز في قول مالك غير ذلك قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت لو أني أسلمت الى رجل ثيابا في طعام الى أجل فأقلته من نصف الطعام الذي لي عليه قبل محل الاجل أو بعد ما حل الاجل على أن يرد علي نصف الثياب التي دفعتها اليه بمنها أيجوز هذا وكيف ان كان قد حالت أسواق الثياب أو لم تحل افترقا أو لم يفترقا (قال) لا بأس بذلك ولا تشبه الثياب الدراهم لان الدراهم ينتفع بها والثياب لا منفعة فيها اذا ردت بأعيانها والدراهم لا تعرف بأعيانها لانه لو سلف دراهم في طعام الى أجل فأقلته من نصف ذلك الطعام قبل أن يفترقا على أن رد اليه نصف دراهمه لم يكن بذلك بأس فكذلك الثياب وقد قاله مالك (وقال) لنا مالك فيمن أسلم دابة أو غلاما في طعام فلم يتغير الغلام ولا الدابة في يديه بقاء ولا نقصان فحل الاجل فأراد أن يقيله (قال) لا بأس أن يقيله ويأخذ دابته أو غلامه ويقيله من سلمه ❦ قلت ❦ فان أقاله قبل محل الاجل (قال) لا بأس بذلك أيضاً في قول مالك ❦ قلت ❦ وان تغيرت أسواقه فلا بأس بذلك ما لم يتغير في بدنه (قال) انما قال لنا

مالك في تغير البدن ولم يقل لنا في تغير الاسواق ولو كان تغير الاسواق عنده مثل  
تغير البدن في مسئلتك هذه لقاله لنا . ولقد قال لنا مالك لا بأس أن يقيه من سلمه  
ويأخذ دابته بعد شهرين أو ثلاثة فهذا يدل على أن أسواقها قد حالت فلم ير مالك  
بذلك بأسا لان في شهرين أو ثلاثة ما تحول فيه أسواق الدواب ﴿ قلت ﴾ فاذا  
أسلمت ثيابا في طعام أو حيوانا في طعام فأقلته من نصف ذلك بعد ما افرقنا على أن  
أخذ منه نصف الثياب أو نصف الحيوان لم أجزته ( قال ) لانه بعينه ولان المنفعة لم  
تدخل فيه للبائع ولا للمشتري ولا يقع فيه بيع وسلف فكل بيع كان بذهب أو  
بورق أو بعرض من العروض فسلف في طعام لم يدخله بيع وسلف ولا زيادة ولا  
نقصان فلا بأس أن يقيه تفرقا أو لم يتفرقا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلمت عبدآلى في مائة  
أردب من حنطة ثم انا تقايلنا وقد تغير سوق العبد ودخله نماء أو نقصان ( قال ) سألت  
مالك عنه اذا كان العبد على حاله لم يدخله نماء ولا نقصان وان تغيرت أسواقه ( قال )  
لا أرى بأسا أن يقيه من الطعام الذى له عليه ﴿ قلت ﴾ فان دخله نقصان بين من عور  
أو عيب من العيوب ( قال ) لا يعجني ذلك ولا خير فيه ( قال ابن القاسم ) وأنا أرى  
النماء بمنزلة الدابة العجفاء تسمن أو الصغير يكبر أو البيضاء العينين يذهب بياضهما  
والصماء يذهب صممها ان ذلك لا ينبغي فيه الاقالة لانه زيادة وأما لو كان السلم جارية  
مهرولة فسمنت لم أربه بأسا ولم أرمالكما يحمل سمانة الرقيق وعجفهم مثل سمانة  
الدواب وعجفها وقال انما تشتري الدابة لشحمها والرقيق ليسوا كذلك ﴿ قلت ﴾  
أرايت لو أنى بعت جارية بعبد فتقايضنا ثم مات العبد فتقايضنا ( قال ) ما أحفظ من  
مالك فيه شيئا ولا أرى الاقالة تكون اذا مات أحدهما وانما تكون الاقالة اذا كانا  
جميعا حين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت عبداً بعبد دفعته اليه وقبضت لا آخر ثم  
أصاب أحد العبدین عمی أو عور أو عيب ثم تقايضنا أتجوز المقايضة فيما بيننا ( قال ) لا  
﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لا أحفظه الساعة ﴿ قلت ﴾ فلم لا تجوز المقايضة فيما  
بينهما ( قال ) لانه انما أقال كل واحد منهما صاحبه على أن يأخذ ما دفع من الثمن فاذا

انتقص من الثمن شئ فليس على هذا اقالة ﴿ قلت ﴾ فان علم بأن المبد الذي دفع قد  
 انتقص بعود أو عمي أو عيب فتقايلا على هذا ( قال ) هذا جائز اذا علم لانه رضى أن  
 يدع بعض حقه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلين أسلما الى رجل في طعام فأقاله  
 أحدهما أيجوز أم لا ( قال ) قال مالك لا بأس به وأنا أرى ذلك جائزاً الا أن يكونا متفاوضين  
 في شراء الطعام وبينه أو متفاوضين في أموالهما فيكون ما أقاله هذا وما أبقى لشريكه  
 فيه نصيب فلا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلين أسلما الى رجل في حنطة معلومة  
 أو ثياب معلومة موصوفة فاستقاله أحدهما أو ولى حصته رجلاً ( قال ) قال مالك  
 لا أرى بذلك بأساً ﴿ قلت ﴾ وان لم يرض شريكه ( قال ) قال مالك نعم وان لم يرض  
 شريكه فان ذلك جائز عليه ( قال مالك ) وليس للشريك على شريكه حجة فيما أقاله  
 ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك انما الحجة فيما بين الشريك وبين البائع وليست له حجة  
 على الذى اشترى معه أن يقييل صاحبه ويأخذ ذهبه ولم أره يحمل له شركاً فيما أخذ  
 من شريكه أن يرجع فيه معه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلم رجلان الى رجل في طعام  
 صفقة واحدة فأقاله أحدهما من رأس ماله أيجوز ذلك أم لا ( قال ) لا بأس بذلك  
 ﴿ قلت ﴾ ولم أجازة مالك وانما هي صفقة واحدة ( قال ) لانه لا يتهم ان يكون انما  
 يبيع من أحدهما على أن يسلفه الآخر ﴿ قلت ﴾ فان كان رأس المال ثوباً واحداً  
 أسلماه جميعاً في طعام فاستقاله أحدهما ( قال ) لا أرى بذلك بأساً ويكون شريكاً في  
 الثوب معه ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك ( قال ) لا انما قال لى مالك فى الرجلين  
 يسلمان سلماً واحداً فيقييل أحدهما انما قال لنا مالك ذلك فى الذهب والورق وجميع  
 الاشياء اذا كان رأس المال لم يتغير فى بدن بحال ما وصفت لك فذلك عندنا فى  
 الاقالة من أحدهما بمنزلة الدراهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلم رجل الى رجلين فى طعام  
 موصوف الى أجل أيجوز هذا فى قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان أقال أحدهما  
 أيجوز الاقالة فى قول مالك أم لا ( قال ) ان كان لم يشترط عليهما عند اشترائه  
 منهما أن أحدهما حميل بصاحبه أيهما شاء أخذ بحقه لم أر بالاقالة بأساً لانه ليس له



أن يتبع كل واحد منهما إلا بما عليه وهذا في الاجارة أي من مما أجاز لي مالك في  
 الرجلين يشتريان من الرجل الواحد فيقبله أحدهما ويأبى الآخر أن ذلك جائز  
 ﴿قلت﴾ ولم كرهت في الرجلين إذا كان كل واحد منهما حميلاً عن صاحبه لم  
 كرهت الاقالة (قال) لأنه كان جميع الحق على واحد فأقاله من بعض وأخذ بعضاً  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أني أسلمت إلى رجل مائة درهم في مائة أردب فلما حل الاجل  
 أو قبل أن يحل الاجل رد عليّ الدراهم وأعطاني الطعام أو رد عليّ الدراهم قبل محل  
 الاجل وأرجأ الطعام عليه إلى محل الاجل (قال) لا خير في هذا ﴿قلت﴾ فإن رد عليّ  
 نصف رأس مالي قبل محل الاجل وأرجأ الطعام إلى أجله (قال) لا خير في ذلك  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أني أسلمت إلى رجل مائة درهم في كسر حنطة ثم أنا تقايلنا  
 ودراهمي في يد الذي أسلمت إليه بعينها فأراد أن يعطيني غيرها فقلت لا أخذ غيرها  
 (قال) له أن يعطيك غيرها إذا كانت مثل دراهمك ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان لم  
 يفارقني ودراهمي معه قد نقدته حتى تقايلنا فأراد أن يعطيني غير دراهمي (قال) نعم  
 ذلك له ﴿قلت﴾ وكذلك لو كنت أسلمت طعاماً في عروض ثم أنا تقايلنا والطعام  
 عند الذي أسلمت إليه فأراد أن يعطيني غير طعامي ويعطيني طعاماً مثل صفة طعامي  
 فأبيت (قال) يكون ذلك لك ﴿قلت﴾ فإن كانت الدراهم قائمة بعينها عنده والطعام  
 بعينه عنده فأقلته على أن يدفع إلى دراهمي بعينها أو طعامي بعينه (قال) أرى الدراهم  
 وإن اشترط ذلك فله أن يدفع غيرها وأما الطعام فله أن يأخذه ان كان قائماً بعينه  
 اشترط أو لم تشترط ﴿قلت﴾ فافرق بين الدراهم وبين ما يكال أو يوزن في هذا  
 قال لان الدراهم لا يشتري بأعيانها والطعام وما يوزن وما يكال مما يؤكل ويشرب  
 أو لا يؤكل ولا يشرب قد يشتري بعينه فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ وكذلك كل  
 شيء ابتعته مما يؤكل ويشرب أو لا يؤكل ولا يشرب إذا كان يكال ويوزن فأتلفته  
 فاستقالي صاحبه بعد ما أتلفته فالاقالة فيه جائزة وعليّ مثله (قال) نعم إذا علم بذلك  
 فأقاله بعد العلم فالاقالة جائزة ﴿قال سحنون﴾ وكان عنده المثل حاضراً ﴿قلت﴾

وكذلك لو اغتصبته فأثقلتته كان على مثله ولم تكن على قيمته وان حالت أسواقه  
(قال) نعم كذلك قال مالك وليس عليه أن يدفعه اليه الا في الموضع الذي اغتصبه فيه  
منه وفي الاقالة انما يلزمه أن يرد اليه ذلك الشيء حيث دفعه اليه وان حالت الاسواق  
﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلمت اليه ثوبا في طعام الى أجل فهلك الثوب ثم استقاني  
فأثقلتته أتجاوز الاقالة أم لا في قول مالك ويكون عليه قيمة الثوب (قال) لم أسمع من  
مالك فيه شيئا ولا يعجني لان الثوب قد ضاع ولا تكون الاقالة على القيمة ولا  
على ثوب يشتريه وانما الاقالة عليه بعينه ليس تجوز الاقالة الا عليه بعينه (قال) والاقالة  
على القيمة لا تجوز ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترت منه طعاما الى أجل  
بثوب فقبضت الطعام ثم انه استقاني فأثقلتته فتلط الطعام عندي بمد ما أثقلتته قبل أن  
أدفعه اليه (قال) قال مالك هلاك الطعام منك حتى ترده الى صاحبه الذي أثقلتته منه  
وتنسخ الاقالة ﴿قلت﴾ أرأيت لو أني أسلمت ثوبا في طعام ثم انا تقايلنا (قال) تجوز  
الاقالة اذا رد الثوب بحضرة الاقالة ولم يؤخر دفع ذلك الثوب ﴿قلت﴾ فان كان  
الثوب حين تقايلنا قائما عند صاحبه بعينه يعلمان ذلك فلما تقايلنا بعث ليؤتى بالثوب  
فأصاب الثوب قد تلف (قال) فلا اقالة بينهما ويكونان على سلمهما لانه لا يصلح أن يقيه  
الابتعاد فلما لم ينتقد بطلت الاقالة وانما كانت الاقالة على ثوبه بعينه فتلط فلما تلف  
بطلت الاقالة ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقاله والثوب قائم بعينه فأصاب الثوب قد تلف  
فأعطاه مثله قبل أن يتفرقا أتجاوز الاقالة أم لا (قال) لا تلزمه الاقالة ولا تجوز فاذا  
كانت الاقالة على رأس المال ورأس المال ثوب قائم بعينه لم يضع ثم انه تلف بمد ذلك  
فليس له أن يعطى مكانه مثله لان الاقالة انما وقعت على ذلك الثوب الذي تلف بعينه  
﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلا أعطى رجلا عبدا أو فرسا أو بطلا أو حمرا في طعام  
الى أجل وذلك الاجل الى شهر فأعسر صاحب الطعام به وقد اختلف أسواق الرقيق  
واتضمت والدواب مثل ذلك أتجاوز له أن يقيه ويرده اليه (قال) نعم اذا كان على حاله  
(قال ابن القاسم) الا أن يدخله عور أو نقصان أو زيادة فان دخله هذا فلا اقالة

منفسخة ﴿قلت﴾ فأصل قول مالك في هذا كله ان أنا أسلمت حيواناً أو دواب أو  
 رقيقاً أو عروضاً ثياباً أو غير ذلك مما هو من العروض مما يكال أو يوزن ومما لا يكال  
 ولا يوزن اذا كان مما لا يؤكل ولا يشرب أسلمت ذلك في طعام الى أجل فتقابلنا  
 والسماع التي أسلمت اليه في هذا الطعام قائمة بعينها الا أنها قد تغيرت بالاسواق لسعر  
 رخص أو غلا فلا بأس بالاقالة بيننا قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك  
 قال نعم ﴿قلت﴾ فان دخل هذه العروض وهذا الحيوان نقصان في أبدانها  
 تحرقت العروض أو أصابها حرق أو أصاب الحيوان عور أو عرج  
 أو عوى أو شلل أو نحو ذلك ثم تقابلنا لم تجز الاقالة فيما بيننا  
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ وان تلفت العروض ومات الرقيق  
 والحيوان ثم تقابلنا بعد ماتلفت العروض ومات  
 الرقيق والحيوان فالاقالة فيما بيننا لا تجوز وعليه  
 مثل الرقيق والحيوان والعروض  
 يدفعها بحضرة ذلك قبل أن  
 يتفرقا (قال) لا تجوز  
 الاقالة بعد ماتلفت

تم كتاب السلم الثاني بحمد الله وعونه  
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم ﴿

ويليه كتاب السلم الثالث ﴿

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

( وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم )

— كتاب السلم الثالث —

﴿ في اقالة المريض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني أسلمت الى رجل مائة درهم في مائة أردب حنطة ثمنها مائتا درهم ولا مال لي غيرها فأقلته في مرضي ثم مت أيجوز له من ذلك شيء أم لا (قال) يخير الورثة فان أحبوا أن يقبلوه يأخذوا رأس المال فذلك جائز وان أبوا قطعوا له بثالث ما عليه من الطعام وأخذوا ثلثيه وان كان الثلث يحمل جميعه جاز ذلك له وتمت وصيته ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم يكن فيه محابة انما كان الطعام يسوى مائة درهم وانما كان رأس مال المريض مائة درهم فأقاله أيجوز أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ تحفظ هذه المسائل عن مالك (قال) لا الا أن مالكا قال في بيع المريض وشرائه انه جائز الا أن يكون فيه محابة فيكون ذلك في ثلثه

— ماجاء في الرجل يساف الجارية في طعام فلداً أولاداً ثم يستقبله فيقبله —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت جارية الى رجل في طعام الى أجل فولدت عنده فاستقبلته فأقالني (قال) لا يعجبنى ذلك لان مالكا قال الاقالة فيها جائزة ما لم تتغير في بدنها بنماء أو نقصان فالولد عندي بمنزلة النماء في البدن لان الولد نماء ﴿ قلت ﴾ ولم لا يميز الاقالة فيها نفسها ويجبس الآخر ولدها (قال) ما سمعت فيه الا ما أخبرتك عن مالك في نماء البدن

ونقصانه (قال) ولا يجوز هذا الذي قلت ويدخله أيضاً التفرقة ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلمت الى رجل في طعام غنماً أو نخلاً أو دوراً فأكلت من لبنها أو من ثمرها أو أخذت كراء الدور ثم استقاني فأقلته (قال) قد أخبرتك بقول مالك في العبد والدابة لا بأس أن يقيه بعد شهرين أو ثلاثة اذا لم تتغير في بدنهما بقاء أو نقصان والدابة اذا أقامت شهرين أو ثلاثة وهي تركب والعبد لا شك أنه يعمل ويشغل والدار تسكن فعلى هذا فقس ما يرد عليك من هذا ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلمت عبداً في طعام فأذن له المشتري في التجارة فالحق العبد دين ثم تقايلا أتجوز الاقالة في قول مالك (قال) قال مالك الدين عيب من العيوب اذا باعه وعليه دين فان له أن يرده ﴿قلت﴾ فان علم هذا بالدين الذي على العبد فأقاله بعد المعرفة (قال) لا يجوز لأن الدين الذي لحق العبد عند مالك عيب ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلمت الى رجل ثوباً في طعام الى أجل فلقيته فاستقلته فأبى فزدته دراهم على أن أقالي (قال) لا يصلح هذا في قول مالك ويدخل هذا بيع الطعام قبل استيفائه ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن أسلم في طعام الى أجل فتقايلا فأخذ منه بالدرهم عرضاً من العروض بعد ما تقايلا أيجوز ذلك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك حتى يأخذ رأس ماله لانه يدخله بيع الطعام قبل أن يستوفي لانه اذا أقاله فلم يأخذ رأس ماله حتى أخذ سلامة من السلع فكأنه انما باعه سلامة الذي كان له عليه بهذا المرض وانما الاقالة لغو فيما بينهما

— ما جاء في الرجل يبيع السلعة وينقد ثمنها ثم يستقيه فأقاله وأخذ الثمن —

﴿قلت﴾ أرأيت ان باعه سلامة بيمينها ونقده الثمن ثم استقاله فأقاله وافترقا قبل أن يدفع اليه رأس المال أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لا بأس بذلك (قال مالك) ولا بأس بذلك وان أقاله على أن جعل الثمن الى سنة لانه بيع حادث ﴿قلت﴾ فالاقالة كلها عند مالك بيع من البيوع (قال) نعم قال مالك هي بيع من البيوع يحلها ما يحل البيوع ويحرمها ما يحرم البيوع ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلمت في حنطة أو عروض فاستقاني فأقلته أو طلب الى رجل فوليته أو بعته ذلك السلم رجلاً ان كان مما يجوز

بيعه أيجوز لي أن أؤخر الذي وليت أو الذي أقلت أو الذي بعت يوماً أو يومين بشرط أو بغير شرط (قال) قال مالك لا يجوز أن يؤخره ساعة ولا يجوز أن يتفرقا حتى تقبض ذلك من الذي وليت أو من صاحبك الذي أقلته أو من الذي بعت والا لم يصلح ذلك وصار ديناً في دين وكذلك الصرف ولا يصلح في الصرف أيضاً أن يتفرقا قبل القبض فكذلك هذا (قلت) أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل في طعام فلما حل الاجل أقلته على أن يعطيني برأس المال حميلاً أو رهماً أو يحيايني به أو يؤخر لي بذلك يوماً أو ساعة (قال) مالك لا يجوز هذا لأن هذا يصير ديناً في دين وبيع الطعام قبل أن يستوفي ولو أن رجلاً أقال رجلاً في طعام ابتاعه منه فلم ينقده الذهب حتى طال ذلك (قال) أرى الأقاله منفسخة وأراها على بيعهما (قال) ولم أسمعه من مالك وهو رأيي. ولو أن رجلاً أسلم إلى رجل في طعام فأخر النقد حتى حل الاجل (قال) أكره ذلك وأراه من الدين بالدين ولا يجوز وهو رأيي

— ماجاء في الرجل يسلف الثوب في الطعام إلى أجل —  
 ثم استقاله قبل الاجل فأقاله —

(قلت) أرأيت ان أسلمت إلى رجل ثوباً في طعام فاستقلته قبل الاجل فأقالني أيجوز أم لا في قول مالك (قال) ان كان الثوب لم يتغير بزيادة ولا نقصان وهو بحاله فلا بأس به وان كانت أسوانه قد حالت لأنني سألت مالكا عن الرجل يعطي العبد أو الدابة في طعام إلى أجل فاذا حل الأجل قال له ما عندي طعام فأقالني وأحسن خذ دابتك أو عبدك (قال) قال لي مالك ان كان ماله بحاله لم يتغير بنماء ولا نقصان فلا أرى به بأساً وفي الشهرين تحول أسوانه فالثوب عندي أين أنه لا بأس به (قلت) لم قال اذا زادت السلعة التي أخذها في ثمن الخنطة في السلم أو نقصت في بدنائها لا تصلح الأقاله فيها رأساً (قال) لأنه يصير بيع الطعام قبل أن يستوفي لأن رأس مال هذه الخنطة اذا تغير بنماء أو نقصان فليس هو رأس ماله (قلت) ولا يلتفت فيه إلى حواله الاسواق ولا ترى بأساً وان حالت الاسواق أن يقيله في قول مالك

( قال ) لما قال لى مالك انه لا بأس أن يقيه في الحيوان بعد شهرين اذا كان الحيوان رأس مال الطعام علمت أن مالك لم يلتفت الى الاسواق لأن الحيوان في شهرين تحول أسواقه فلم يلتفت مالك الى ذلك

❦ ما جاء في الرجل يسلف في ثياب موصوفة الى أجل فلما حل الأجل ❦  
❦ استقاله فأقاله من النصف على أن يأخذ النصف الآخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أني أسلمت في ثياب موصوفة الى أجل معلوم فلما حل الأجل استقالني فأقالته من نصفها على أن آخذ النصف الآخر أيجوز هذا ( قال ) لا يجوز هذا في قول مالك لأن هذا يصير فضة نقداً بفضة وثياب الى أجل فلا يجوز وقد فسرته لك في المسئلة التي في التسليف في الطعام وهو في الطعام وفي جميع الاشياء اذا أقاله من بعض وأخذ بعضاً لا يجوز ❦ قلت ❦ أرايت ان أسلمت اليه ثيابا في حيوان موصوفة فقطع الثياب بعد ما قبضها فبعته نصف تلك الحيوان بنصف تلك الثياب قبل الاجل أو بعد الاجل ( قال ) لا بأس بذلك اذا قبض الثياب فقطعها أو لم يقطعها لان مالك قال في الثياب اذا كانت بأعيانها فلا بأس به أن يقيه ويزيده معها ما شاء فان كان التقطيع زيادة فلا بأس به وان كان نقصاناً فلا بأس به ولا تهمة في هذا وانما التهمة في هذا أن لو كان أخذ غيرها من صنفها وزيادة معها لانه يدخله سلف بزيادة ازدادها

❦ في الرجل يسلف ثوبا في حيوان الى أجل فاذا حل أو لم يحل أقاله ❦  
❦ فأخذ الثوب بعينه وزيادة ثوب معه من صنفه أو من ❦  
( غير صنفه على أن أقاله من الحيوان )

❦ قلت ❦ أرايت ان أسلم ثوبا في حيوان الى أجل فلما حل الاجل أو قبل أن يحل أخذ الثوب من الرجل بعينه وزاده ثوبا من صنفه أو من غير صنفه على أن أقاله من الحيوان الذي أسلم اليه فيه ( قال ) لا بأس بهذا كذلك قال مالك حل الاجل أو لم



يحل ﴿قلت﴾ أ رأيت الثوب اذا كان قد تغير في يد المسلم اليه بعيب دخله من خرق أو عور فأخذ ثوبه ذلك الذي دخله العيب بعينه على أن زاده معه ثوبا من صنفه أو من غير صنفه أو زاده معه دنائير أو دراهم أو حيوانا على أن أقاله من سلفه أيجوز هذا أم لا في قول مالك ( قال ) نعم ان كان قد حل الاجل أولم يحل الأجل فلا بأس به أيضا في قول مالك الا أن يزيده شيئا من صنف السلم الذي كان عليه فان زاده شيئا من صنفه لم يصلح قبل الاجل ولا بأس به اذا حل الاجل ولا بأس به أن يأخذ سلعته التي أعطاه وأسلفها في هذا الشيء ببعض ما كان له عليه مما أسلفه فيه ويترك بقيته الى أجله ولا يقدمه قبل الاجل ولا يؤخره بمنزلة ما لو أن رجلا باع عبدا أو دابة بمائة دينار الى سنة ثم أخذ بعد ذلك الذابة بعينها أو العبد بعينه بخمسين ماله عليه أو ترك الحسين الباقية قبله الى أجلها فهذا لا بأس به فقس جميع العروض عليها اذا أسلمت فيها

— ما جاء في الرجل يتناع العبدین صفقة واحدة كل واحد بمشرة —  
﴿دراهم واستقال من أحدهما على أن يكون الآخر بأحد عشر درهما﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت عبدین صفقة واحدة كل واحد منهما بمشرة دراهم فاستقلته من أحدهما على أن يكون الباقي على الآخر عشر درهما أيجوز ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) هذا جائز لانه لا بأس أن يبيعه أحدهما بدرهم أو أقل أو أكثر ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هو قوله ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أسلمت الى رجل في كرحنطة فتقابلنا قبل محل الاجل أو بعد ما حل الاجل فأحالي بالنمن على رجل وتفرقنا قبل أن أقبض ما أحالي به ( قال ) قال مالك لا يجوز هذا وهذا دين بدن ﴿قلت﴾ فان أعطاني الذي أحالي عليه الدراهم قبل أن أفارق الذي أقالي ( قال ) لا بأس بذلك لانه قبضت الدراهم من قبل أن تفارقه ﴿قلت﴾ فان لم يحلني ولكن أقالي فافترقنا قبل أن أقبض منه الثمن ( قال ) لا يصلح عند مالك وهذا دين بدن ﴿قلت﴾ فان دفع الى قبل أن أفارقه ( قال ) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان

تقابلنا ثم وكلت وكيلًا قبل أن نفترق يقبض الثمن منه وفارقه أو وكل هو وكيلًا بعد ما تقابلنا على أن يدفع <sup>إلى</sup> الثمن وذهب أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) أرى إذا دفعه إلى الوكيل مكانه أو دفعه وكيل صاحبك مكانه إليك من قبل أن تفترقا فلا بأس به وإن كان أمرًا يستأخر فانه لا يجوز لانهما قد افترقا قبل أن يدفع إليه الثمن الذي أقاله به فصار بيع الدين بالدين ﴿ قلت ﴾ والعروض كلها إذا كانت رأس مال السلم فتقابلنا لم يجز لي أن أفارقه حتى أقبض رأس مالي وهو مثل الدراهم والدنانير في ذلك عند مالك ( قال ) نعم

﴿ ما جاء في الرجل يتبع من الرجل السلعة أو الطعام فيشرك ﴾  
﴿ فيها رجلا قبل أن ينتقد أو بعد ما انتقد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت سلعة من السلع فأشركت فيها رجلا قبل أن أنتدعه أو بعد ما أنتدعه أيلصق ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) لا بأس بذلك عند مالك ( قال ) ولقد سألت مالكا عن رجل اشترى من رجل طعاما بثمن إلى أجل فأناه رجل فقال أشركني في هذا الطعام وذلك قبل أن يكتال طعامه الذي اشترى ( قال مالك ) لا بأس بذلك ان أشركه على أن لا ينتقد الا إلى الاجل الذي اشترى إليه الطعام فان انتقد فلا خير في ذلك ( قال مالك ) وان اكتال الطعام ثم أتاه رجل فقال أشركني في هذا الطعام على أن أنتدك لم يكن به بأس أن يشركه في ذلك الطعام انتقد أو لم ينتقد لان ذلك يصير بيعا مستأنفا اذا اشترط النقد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اكتال طعامه المشتري وقد كان اشتراه إلى أجل ثم أتاه رجل فقال أشركني في طعامك هذا فقال قد أشركتك ولم يشترط النقد ( قال ) يكون نصف الثمن على المشترك إلى أجل الطعام الذي اشتراه اليه المشتري ﴿ قلت ﴾ وكذلك التولية في قول مالك ( قال ) نعم سألت مالكا عن التولية في مسئلتك هذه فقال مثل ما وصفت لك في الشركة

❦ ما جاء في الرجل يتناع السلمة أو الطعام كيلا بنقد فيشرك ❦  
❦ رجلا قبل أن يكتال الطعام أو يقبض السلمة ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن اشتريت سلمة من رجل بنقد فلم أقبضها حتى أشركت فيها رجلا أو وليتها رجلا أمجوز ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك ❦ قلت ❦ وإن كان طعاما اشتريته كيلا وتقدت الثمن فوليته رجلا أو أشركته فيه قبل أن أكتاله من الذي اشتريته منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك وذلك الحلال إذا انتقد مثل ما انتقد ❦ قلت ❦ لم جوزه مالك وقد جاء في الحديث الذي يذكره مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) قد جاء هذا وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي إلا ما كان من شرك أو اقالة أو تولية ❦ قال سحنون ❦ وأخبرني ابن الفاسم عن سليمان بن بلال عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه إلا ما كان من شرك أو اقالة أو تولية (قال) وقال مالك اجتمع أهل العلم على أنه لا بأس بالشرك والاقالة والتولية في الطعام قبل أن يستوفي إذا انتقدا الثمن ممن يشركه أو يقيله أو يوليه

❦ ما جاء في الرجل يتناع الطعام بنقد فيشرك فيه رجلا بئمن إلى أجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن اشتري رجلا طعاما بنقد فنقد الثمن ولم يكتله حتى ولاه رجلا أو أشركه أو أقال البائع ولم ينتقد وشرط على الذي ولى أو أشركه أو أقال أن الثمن إلى أجل (قال) قال مالك لا يصلح هذا لأن هذا لما دخله الأجل صار فيما مستقبلا فصار بيع الطعام قبل أن يستوفي وإنما يصلح ذلك إذا انتقد منه لأنه إذا انتقد فقد صار المشرك والمولى والمقال بمنزلة المشتري فإذا صنع ذلك المشرك والمولى والمقال في الطعام في النقد مثل ما صنع المشتري فقد حل محل المشتري فلا بأس بذلك وإن لم يفعل في النقد مثل ما شرط على المشتري فليس هذا بتولية وهذا بيع الطعام مستقبلا فيصير بيع الطعام

قبل أن يستوفي فلا يصلح ذلك وكذلك قال لي مالك ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك وما  
 ابتعت من العروض والحيوان الى أجل مضمونة على رقاب الرجال فبعتها بريح أو  
 نقصان وانتقدت ثمنها فأفلس الذي عليه المتاع أو الحيوان فليس على الذي باع منه  
 قليل ولا كثير والتباعة للذي اشترى على الذي عليه المتاع وليس على الذي باع السلعة  
 من التباعة قليل ولا كثير ﴿ قلت ﴾ ولم كان هذا هكذا في قول مالك (قال) لانه انما  
 اشترى ديناً على رقاب الرجال فله ذمتهم ولم يشتر سلعة قائمة بعينها

ما جاء في الرجل يتاع السلعة ويشرك فيها رجلاً فتتلف قبل أن يقبضها

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت سلعة من السلع فأناي رجل فقال أشركني في سلمتك  
 ففعلت فأشركته فهلكت السلعة قبل أن يقبضها مني المشرک أو قبل أن يقبض  
 منها شيئاً (قال) هلاكها منهما جميعاً عند مالك ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن  
 رجل اشترى طعاماً فآكله في سفينته فأناه رجل فقال أشركني في طعامك هذا  
 ففعل وأشركه ثم غرقت السفينة وذهب الطعام قبل أن يقاسمه ويقبض حصته  
 (قال) قال مالك هلاك الطعام منهما جميعاً ويرجع على صاحبه بنصف الثمن الذي  
 تقدمه في الطعام

ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلاً ولا يسمى شركته

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن عبداً اشتراه رجلان فلقبهما رجل فقال أشركاني فأشركاه كم  
 يكون له من العبد (قال) يكون لكل واحد منهم ثلث العبد لانها انما أراد أن يكون  
 في العبد كاحدهما

ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلاً على أن يتقد

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت سلعة من السلع فأشركت فيها رجلاً على أن يتقد  
 عني وذلك بعد أن قبضت ما اشتريت أو قبل أن أقبض (قال) لا يجوز ذلك عند

مالك في الوجهين جميعا لان هذا عند مالك بيع وسلف فلا يجوز ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في العروض كلها والطعام سواء في قول مالك لا يصلح أن يشركه على أن ينقد عنه (قال) نعم لا يصلح هذا عند مالك على حال من الحال

— ما جاء في التولية —

﴿قلت﴾ أرأيت أن أسلمت الى رجل في طعام فقال الذي أسلمت اليه بعد ذلك ولني هذا الطعام الذي لك عليّ ففعلت هل يجوز ويكون تولية أم لا (قال) انما التولية عند مالك لغير الذي له عليه الطعام فالذي عليه الطعام انما يقال وليس يولى فاذا قال ولني الطعام الذي لك عليّ ففعل ونقده كان جائزا ويكون اقالة وليس يكون تولية ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت من رجل طعاما فلهما كلاته أناني رجل فقال ولني فقلت أوليك بكيلي (فقال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فان قال هذا مدى شترته فانا أوليكه فتولاه منى فأصابه ناقصا (قال) نقصانه للمولى وزيادته اذا كان من نقصان الكيل وزيادة الكيل وليس على هذا الذي ولي من نقصان الكيل شيء وليس له من زيادته شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان ولي هذا المد الى الذي اشتري فأصابه الذي قبضه ناقصا نقصانا بينا (قال) ان كان ذلك النقصان من نقصان الكيل فهو للمولى وان كان نقصانا أكثر من نقصان الكيل وضع عنه بحساب ما اشتري ولم يكن على الذي ولي ضمان ما انتقص وان كانت زيادة يعلم أنها ليست من زيادة الكيل فهو للذي ولي ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الشركة في جميع هذا قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال لي مالك واذا أشركه وان لم يكتله فتلّف كانت المصيبة بينهما ﴿قلت﴾ فان أسلمت في حنطة فوليت بعضها قبل محل الاجل ربما بزبع الثمن أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم وكذلك جميع العروض ﴿قلت﴾ وعلى هذا يحمل ما كان من جميع هذه الاشياء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أليس كان مالك لا يرى بأسا بالشرك والتولية والاقالة في السلم في جميع الاشياء الطعام وغيره اذا انتقد (قال) نعم لم

يكن يرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة عبداً أو غيره فلقيت رجلاً  
 فقال ولني السلعة التي اشتريت بالثمن الذي اشتريت ولم أخبره بما اشتريت به السلعة  
 فقلت نعم قد وليتك ثم أخبرته بالثمن أترى البيع جائزاً أو فاسداً في قول مالك (قال)  
 لا أحفظ عن مالك في هذا بعينه شيئاً ولكني أرى المشتري بالخيار اذا أخبره البائع بما  
 اشتراها به ان شاء أخذ وان شاء ترك فان كان انما ولاده على أن السلعة واجبة له بما اشتراها  
 به هذا المشتري من قبل أن يخبره بالثمن فلا خير في ذلك وهذا من المخاطرة والقفار فاذا  
 ولاه ولم يوجه عليه كان المتاع فيه بالخيار ﴿قلت﴾ وان كان إنما اشترى السلعة بمخطة  
 أو شعير أو شئ مما يكال أو يوزن فأخبره بالثمن بعد ملو لاه أترى البيع جائزاً (قال) نعم  
 والمشتري بالخيار ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان إنما اشترى السلعة بمعد أودابة أو بحيوان  
 أو بثياب فلقية رجل فقال ولني هذه السلعة فقال قد وليتك وهذا قبل أن يخبره بما  
 اشتراها به ثم أخبره أنه إنما اشتراها بحيوان أو بعرض (قال) أرى المشتري بالخيار ان  
 شاء أخذ وان شاء ترك ﴿قلت﴾ فان رضى المشتري أن يأخذها (قال) يأخذ السلعة  
 بمثلها من العروض والحيوان الذي اشترى بعينه في صفته وجودته ونحوه ﴿قلت﴾  
 وكذلك لو أن رجلاً قال في مجلس اشتريت اليوم سلعة رخيصة فقال له رجل ولني  
 اياها فقال قد فعلت ولم يخبره بالثمن ولم يخبره بالسلعة فقال المولى هو عبد فقال المولى  
 قد رضيت (قال) ذلك له فقال المولى أخذته بمائة دينار فقال المولى لا حاجة لي به (قال)  
 ذلك له ﴿قلت﴾ فان قال قد أخذته منك (فقال) ان كان حين ولاه انما ولاه على غير  
 وجه الايجاب على المولى وانما هو ان رضى أخذ وان سخط ترك بمنزلة المعروف يصنعه  
 به وانما يجب البيع على الذي يولي ولا يجب البيع على المولى الا بعد النظر والمعرفة بالثمن  
 فان رضى أخذ وان سخط ترك (قال) فلا أرى بهذا البيع بأساً وان ولاه على أن السلعة  
 قد وجبت للمشتري قبل أن يسميها وقبل أن يعرفها المولى وقبل أن يعرف ما الثمن وانما  
 سماها ولم يخبره بالثمن فهي عليه واجبة فلا خير في هذا لان هذا قمار ومخاطرة وانما  
 يجوز من ذلك كله ما كان على وجه المعروف من البائع والمشتري في ذلك بالخيار

فلا أرى بهذا بأساً ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت عبد رجل ولم يخبرني بصفته إلا أنه قال عبد في بيتي فقال له رجل قد أخذه منك بمائة دينار من غير أن يصف له العبد أو يكون المشتري قد رأى العبد قبل ذلك هل يكون المشتري بالخيار في قول مالك (قال) قال مالك البيع ها هنا فاسد لا خير فيه ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين هذا وبين ما سألتك عنه من التولية قبل هذا ولم لا تجعل لهذا المشتري الخيار إذا نظر وتجمله بمنزلة المولى السلعة (قال) لأن هذا بيع على وجه المكايسة والايجاب والذي ولي السلعة لو كان على وجه الايجاب والمكايسة كان مثل هذا لا خير فيه وهذا البيع ان كانا سميا الخيار فيه وان كان على وجه المكايسة فلا بأس بذلك مثل أن يقول عندي غلام قد ابتعته بمائة دينار فانظر اليه فان رضيته فقد بتمتكم بمائتي دينار فلا بأس بذلك وان واجبه عليه ولم يجعله بالخيار اذا نظر فلا خير في هذا البيع وأما التولية فأنما هو معروف صنعه البائع الى المشتري فلذلك جعلنا الخيار للمشتري اذا نظر فان شاء أخذ وان شاء ترك والتولية اذا كانت تلزم البائع ولا تلزم المشتري الا بعد معرفة الثمن والنظر الى السلعة فأنما هو معروف صنعه بالذي ولاه السلعة

— ما جاء في بيع زريعة البقول قبل أن تستوفى —

﴿قال﴾ وقال لى مالك في زريعة الفجل الأبيض الذى يؤكل وزريعة الجزر وزريعة الساق والكراث والخير<sup>(١)</sup> وما أشبهه اذا اشتراه رجل فلا بأس أن يبيعه قبل أن يستوفيه لأن هذا ليس بطعام ولا بأس بالواحد منه بالآخرين من صنف واحد (قال مالك) وأما زريعة الفجل الذى يخرج منه الزيت فلا يصاح أن يبيعه قبل أن يستوفيه لأن هذا طعام ألا ترى ان الزيت فيه وأما ما وصفت لك من زريعة الجزر والساق والفجل الذى يؤكل ليس فيه من الطعام شئ ﴿فان قال قائل﴾ انه يزرع فينبت منه ما يؤكل منه ﴿فيل له﴾ فان النوى قد يزرع فينبت النخل فيخرج من النخل ما يؤكل

(١) هو البطيخ اه من هامش الاصل



﴿ ما جاء في بيع التابل قبل أن يستوفى ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك كل شيء من الطعام لا يباع إذا اشترى حتى يستوفى ولا الملح ولا التابل كله إذا اشترته كيلا أو وزنا الفلفل والكسبر والقرنباذ والشونيز والتابل كله لا يباع إذا اشتراه الرجل حتى يستوفيه ولا يصاح الا مثلا بمنل ولا يصلح منه انسان بواحد من صنف واحد يدأيد الا أن تختلف الانواع منه

﴿ ما جاء في بيع الماء قبل أن يستوفى ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس ببيع الماء قبل أن يستوفى ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس بالماء واحد بثنين يدأيد ولا بأس بالطعام بالماء الى أجل

﴿ ما جاء في الرجل يكتب عبده بطعام الى أجل فيريد أن يبعه ﴾

﴿ منه أو من غيره قبل أن يستوفيه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا باع عبده من نفسه الى أجل من الآجال بطعام موصوف أيجوز أن يبيع ذلك الطعام من عبده قبل محل الاجل بمرض لا يتمجله أو بدنانير لا يتمجلها في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ لم أجازة مالك فيما بين السيد وعبده ولم يجزه فيما بينه وبين الاجني (قال) لان السيد لو دبر عبده جاز أن يبيع خدمته من مدبره ولا يجوز أن يبيع خدمته من أجني فكذلك كتابة عبده يجوز له أن يبيعها من نفسه بدين الى أجل والكتابة الى أجل لا يجوز أن يبيعها بدين الى أجل من أجني وان الكتابة فيما بين السيد وبين عبده ليست بدين لان الكتابة ليست بدين ثابت ألا ترى أن السيد ان مات المكاتب وترك مالا وعليه دين للناس أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتبه مع الغرماء فهذا يدل على أنه ليس بدين ثابت وكذلك ان أفلس المكاتب ﴿ قال سحنون ﴾ وانما يجوز اذا تمجل المكاتب عتق نفسه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب اذا كاتبه سيده بطعام الى أجل أيجوز أن يبيع ذلك

الطعام قبل أن يستوفيه من أجنبي (قال) لا يجوز

ما جاء في الرجل يكرى على الجمولة بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه

قلت أرايت أن أكرت بعيراً إلى بطعام بعينه أو بطعام إلى أجل يصلح لي أن أبيع ذلك الطعام قبل أن أستوفيه (قال) إذا كان الطعام الذي بعينه كيلاً أو وزناً فلا يصح أن يبيعه حتى يقبضه فإن كان الذي بعينه مصبراً فلا بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه وأما الذي إلى أجل فلا يبيعه حتى يقبضه قلت وهذا قول مالك قال نعم

ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفى

قلت أرايت أن أسلمت في طعام معلوم إلى أجل معلوم أيجوز لي أن أبيع ذلك الطعام من الذي اشتريته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك قلت لم (قال) لأنك أسلفت في طعام بكيل فلا يجوز لك أن تبينه حتى تكتاله إلا أن يوليه أو يشرك فيه أو يقبل منه قلت وكذلك كل ما يكال أو يوزن من الاطعمة والاشربة إذا أسلفت فيها لم يصلح لي أن أبيعها حتى أكتالها أو أزنها وأقبضها في قول مالك (قال) نعم إلا الماء وحده قلت وما سوى الطعام والشراب مما أسلفت فيه كيلاً أو وزناً فلا بأس أن أبيع قبل أن أقبضه من الذي باعني أو من غيره (قال) قال مالك لا بأس أن تبيع ما سلفت فيه إذا كان من غير ما يؤكل ويشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك إذا انتقدت وأما الذي عليه السلف فلا تبينه منه قبل الأجل بأكثر ولا تبينه منه إلا بمثل الثمن أو بأقل وبقبض ذلك قلت أرايت أن سلفت في حنطة أو في عرض من المروض وحل الأجل فأردت أن آخذ بعض رأس مالي وآخذ بعض سلمي (قال) قال مالك لا خير في أن يسلف في شيء من الاشياء عرضاً ولا حيواناً ولا طعاماً ولا شيئاً من الاشياء إلى أجل معلوم فتقبض بعض سلمك وتقبله من بعض لأنك إذا فعلت ذلك كان بيعاً وسلفاً في المروض والطعام ويصير في الطعام مع بيع وسلف بيع

الطعام قبل أن يستوفى وما سلفت فيه من المروض الى أجل من الآجال فأردت أن تبيعه من صاحبه فلا بأس أن تبيعه منه بمثل الثمن الذى دفعته اليه أو أدنى منه قبل محل الأجل لانه لا يتهم فى أن يدفع عشرة دنانير ويأخذ ثمانية حل الاجل فيه أو لم يحل ولا يصلح أن تبيعه من الذى عليه السلف بأكثر مما أعطاه فيه حل فى ذلك الاجل أو لم يحل وان أردت أن تبيعه من غير صاحبه فلا بأس أن تبيعه منه بما شئت بمثل الثمن أو أكثر أو أقل أو ذهب أو ورق أو عرض من المروض أو طعام الا أن يكون من صنفه بعينه فلا خير فيه ولا بأس أن تبيعه من صاحبه وان لم يحل الاجل بما يجوز لك أن تسلف الذى لك عليه فيه ان كان الذى لك عليه ثيابا فرقية فلا بأس أن تبيعها قبل محل الاجل بثياب قطن مروية أو هروية أو خيل أو غم أو بنال أو حمير أو بقر أو ابل أو لحم أو طعام تقبضه مكانك ولا تؤخره وان أردت أن تأخذ منه ثيابا فرقية قبل محل الاجل فلا تأخذ منه أكثر من عددها وان كانت هذه التى تأخذ أفضل من رقاعها أو كانت أشرف من رقاعها واختلف العدد أو اتفق فلا خير فيه ولا خير فى أن تأخذ منها قبل محل الاجل الا بمثل صفتها فى جودتها وان حل الاجل فخذ منها أرفع من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من عددها أو خيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أشرف من صفتها فلا بأس به اذا حل الاجل على حال من الحالات

— ما جاء فى بيع الطعام يشتري جزافا قبل أن يستوفى —

قلت لم وسع مالك فى أن أبيع ما اشتريت قبل أن أقبضه من جميع الاشياء كلها الطعام والشراب اذا كان جزافا والمروض والحيوان وجميع الاشياء وأبى أن يجهزلى أن أبيع ما اشتريت مما يؤكل ويشرب كيلا أو وزنا قليلا أو كثيراً حتى أقبضه (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام أن قبل يستوفى وهو عندنا على الكيل والوزن وكل شئ ما خلا الطعام والشراب فهو جائز أن تبيعه قبل أن تستوفيه ان كنت اشتريته كيلا أو وزنا أو جزافا فهو سواء لان الحديث إنما جاء فى الطعام وحده قلت لم وسع مالك فى أن أبيع ما اشتريت من الطعام جزافا قبل أن أقبضه من

صاحبه الذي ابتعته منه أو من غيره (قال) لانه لما اشترى الطعام جزافا فكأنه انما اشترى سلمه بعينها فلا بأس ببيع ذلك قبل القبض الا أن يكون ذلك البيع والشراء بين قوم من أهل المينة فلا يجوز ذلك بأكثر مما ابتعت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عطرأ أو زنبقا أو بانا أو مسكا وزنا أو حديداً أو زجاجا وزنا أو حنأ كئلا أو وزنا أو ما أشبه هذه الاشياء مما يكال ويوزن مما لا يؤكل ولا يشرب أيجوز لى أن أبيع ذلك من صاحبه لذى ابتعته منه قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) نعم اذا اشتريت هذه الاشياء وزنا أو جزافا فلا بأس أن تبيعها من صاحبها أو من غير صاحبها قبل أن تقبضها وكذلك الطعام والشراب الجزاف فأما كل ما اشتريت من الطعام والشراب وزنا أو كيلا فلا تبعه في قول مالك حتى تقبضه وزنه أو تكيله (قال) وانما جوز مالك بيع هذه الاشياء قبل أن تقبض من الناس الا أصحاب المينة فانه كرهه لهم ﴿ قلت ﴾ صف لى أصحاب المينة في قول مالك (قال) أصحاب المينة عند الناس قد عرفوهم أى الرجل الى أحدهم فيقول له أسلفنى مالا فيقول لا أفعل ولكن اشترى لك سلعة من السوق فأبيعها منك بكذا وكذا ثم ابتاعها منك بكذا وكذا أو تشتري من الرجل سلعة ثم تبيعها اياه بأكثر مما ابتعتها منه

— ما جاء في الرجل يصالح من دم عمد على طعام الى أجل —

﴿ فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا وجب له على رجل دم عمد فصالحه من ذلك على طعام موصوف الى أجل معلوم أيجوز أن يبيع له هذا الطعام قبل أن يقبضه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكنى أراه بمنزلة من سلف في طعام فلا يبيعه قبل أن يقبضه لان هذا الطعام ليس بقرض وانما هو شراء ألا ترى أنه باع الدم الذي كان له بهذا الطعام ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو خالغ امرأته بطعام الى أجل (قال) نعم كذلك أيضا لا يبيعه حتى يستوفيه وهذا كله من وجه من اجاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه

— ما جاء في الرجل يبتاع الطعام بعينه أو بغير عينه —

﴿ فيريد أن يبيعه قبل أن يقبضه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الطعام يشتريه الرجل والطعام بعينه أو بغير عينه أيبيعه قبل أن يقبضه في قول مالك (قال) لا يبيعه حتى يقبضه قال ولا يواعد فيه أحداً ولا يبيع طعاماً ينوي أن يقبضه من هذا الطعام الذي اشترى كان الطعام بعينه أو بغير عينه ﴿ قلت ﴾ فالذي أجازاه مالك أن يشتريه رجل من هذا الذي اشتراه بكيل واحد ماهو (قال) هو الرجل يشتري الطعام فيكتاله لنفسه ورجل واقف لم يواعد على يمه فإذا اكتاله لنفسه ورضى هذا الرجل الواقف أن يشتريه منه بهذا الكيل وكذلك ان لم يشهد كيله وكان غائباً عن كيله فاشتراه منه وصدقه بكيله فذلك جائز إذا كان ذلك منهما على غيره وعد كان بينهما ولا وائي قال وهذا قول مالك ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فإن صدقه بكيله وأخذته فوجد فيه زيادة أو نقصاناً (قال) أما ما كان من زيادة الكيل ونقصانه فهو للمشتري وما كان من نقصان يعرف أنه لا ينقص في الكيل فإنه يوضع عن المشتري من الثمن بقدر النقصان ولا يعطى طعاماً ولكن يرد عليه من الثمن بقدر ما نقص إذا كان من غير نقصان الكيل ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فإن قال البائع لأصدقك فيما تدعي من النقصان (قال) مالك ان كان المشتري لم يغب عليه وكاله بحضرة شهود حين اشتراه فأرى أن يرجع المشتري على البائع بما نقص من الطعام بقدر ذلك من الثمن وان كان قد غاب عليه المبتاع ثم جاء بعد ذلك يدعي وكذبه البائع أحلف البائع بالله الذي لا اله الا هو لقد كان فيه كذا وكذا ولقد بعته على ما كان فيه من الكيل ويبرأ ولا يلزمه للمشتري شيء مما يدعي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترى ما سوى الطعام من السلع كلها كانت بعينها أو بغير عينها أميجوز له أن يبيعها قبل أن يقبضها في قول مالك (قال) قال مالك نعم يجوز ذلك ان اشتراها وزناً أو جزافاً أن يبيعها ويحمل عليه ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالك عن الرجل يشتري من الرجل جريداً بعينه أو تبناً أو نوى أو ما أشبهه مما يوزن فيجب له فيأتيه رجل فيبيعه قبل أن يستوفيه ويحمله

عليه فيستوفي منه ذلك الوزن (قال) لا بأس بذلك

— في الرجل يبيع الطعام بعينه كيلا ثم يستهلكه —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا ابتاع طعاما بعينه كيلا فذهب البائع فباعه أو استهلكه (قال) فإن على البائع أن يأتي بمثل ذلك الطعام يوفيه المشتري ﴿قال﴾ فقلت للمالك أفلا يكون عليه المشتري بالخيار أن أحب أن يلزمه الطعام الزمّه وإن أحب أن يأخذ ذهبه أخذها (قال) لا وليس عليه الا طعام مثل ذلك وليس في هذا خيار انما هذا بمنزلة رجل استهلك لرجل طعاما بعينه فعليه أن يأتي بمثله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل سلما فلما حل الأجل وكلت ابنه يقبض ذلك أو عبده أو زوجته أو مدبرته أو أمّ ولده (قال) أكره هؤلاء اذا وكلهم لانهم كأنهم الذي عليه الطعام ولا يجوز لي أن أوكل الذي عليه الطعام يقبض طعاما عليه (قال) وولده اذا كانوا كبارا قد بانوا بالحيازة عنه فلا أرى بذلك بأسا ويديعه بعضهم ان شاء ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل في كُرْ حنطة الى أجل من الآجال ثم أسلم الى في كُرْ حنطة مثله الى ذلك الاجل فأردنا أن نتعاص قبل محل الاجل يكون ماله على من الطعام بمالي عليه من الطعام أيجوز هذا في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ وكذلك ان حل الاجل قال نعم ﴿قلت﴾ ولم (قال) لانه بيع الطعام قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ فاذا حل الاجل على وعليه والطعامان صنفهما واحد لم جعله مالك بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) ألا ترى أن الكُرّ الحنطة الذي لك عليه لم تقبضه منه وانما بعتك ذلك بكرّ له عليك فلا يجوز هذا وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفي وهو بمنزلة أن لو كان على رجلين ﴿قلت﴾ فلو أقرضت رجلا مائة أردب من حنطة الى أجل ثم أسلم الى في مائة أردب من حنطة الى أجل وأجلهما واحد فقلت له قبل محل الاجل أقاصك بمالي عليك من الطعام القرض بالذي لك على من الطعام السلم (قال) لا يصلح هذا وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) ألا ترى أنه باعك طعاما له عليك من سلم الى أجل بطعام لك عليه قرضا الى أجل فهذا لا يصلح وهو بمنزلة أن لو كان على

رجلين ﴿قلت﴾ فإن حل الاجل فقلت له خذ الطعام الذي لى عليك من القرض  
 بالطعام الذي لك على من السلم (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ لم أجازه  
 مالك حين حل الاجل وكرهه قبل محل الاجل (قال) لانه لما حل الاجل انما له  
 عليك أن توفيه سلمه الذى له عليك وكان لك عليه قرضا قد حل مثل السلم الذى  
 له عليك فقلت له خذ ذلك الطعام بسلمك فلا بأس بذلك لانه لا يكره لك أن  
 تبيع قرضك قبل أن تستوفيه فكذلك لا يكره لك أن تقضيه من طعام عليك من  
 سلم وليس هاهنا بيع شئ من الطعام بشئ من الطعام وانما هو هاهنا قضاء سلم كان  
 عليك قضيته ﴿قلت﴾ لم كرهته لى قبل محل الاجل أن أقاصه بذلك (قال)  
 لانه يدخله الدين بالدين ويبع الطعام قبل أن يستوفى ألا ترى أنك بعت مائة أردب  
 لك عليه قرضا الى أجل بمائة أردب له عليك من سلم الى أجل فلا يصلح ذلك  
 ﴿قلت﴾ وما فرق ما بينه اذا كان الذى له على من سلم والذى لى عليه من سلم  
 وبينه اذا كان الذى لى عليه قرضا والذى له على سلم فى قول مالك اذا حلت الآجال  
 (قال) اذا كان الذى عليكما جميعا - لما فلا يصلح لواحد منكما بيع ماله على صاحبه  
 من الطعام قبل أن يستوفيه فاذا كان لأحدهما قرض وللآخر سلم فلا يصلح لصاحب  
 السلم أن يبيعه حتى يستوفيه ولا بأس أن يبيع صاحب القرض طعامه قبل أن  
 يستوفيه فلما كان يجوز لصاحب القرض بيع طعامه قبل أن يستوفيه جاز له أن يقضه  
 من سلم عليه اذا حلت الآجال ولا يكون هذا من الذي له السلم بيع سلمه قبل أن  
 يستوفيه وليس للذى له السلم أن يمتنع من ذلك اذا قال له خذ هذا الطعام قضاء من  
 سلمك اذا كان مثل سلمه فكذلك القرض انما هو قضاء وليس هو بيع الطعام قبل أن  
 يستوفى ﴿قال﴾ وسئل مالك عن رجل باع من رجل طعاما بثمن الى أجل فاستقرض  
 الذى له الحق من رجل دنائير مثل الدنانير التى له على بائعه أو ابتاع سلعة من رجل  
 بمثل الدنانير التى له على بائعه من ثمن الطعام فلما حل الاجل أحال الذى أسلفه  
 الدنانير أو باعه السبعة بتلك الذهب التى على المشتري منه الطعام فأراد الذى أحاله



أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ طَعَامًا أَوْ دَقِيقًا أَوْ زَبِيبًا أَوْ تَمْرًا ( قَالَ ) مَالِكٌ أَمَّا صَنْفُ الطَّعَامِ الَّذِي كَانَ  
 ابْتِاعَهُ هَذَا فَلْيَأْخُذْ مِنْهُ مِثْلَ مَكِيلَاتِهِ فِي صِفَتِهِ وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَمَا أَشْبَهَهُ  
 أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ كُلِّهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ يَجُوزُ لِبَائِمِهِ أَنْ يَأْخُذَهُ  
 مِنْهُ ( قَالَ ) وَلَقَدْ سَأَلَ مَالِكٌ فِي غَيْرِ عَامٍ عَنْ رَجُلٍ ابْتَاعَ مِنْ رَجُلٍ طَعَامًا فَأَسْلَفَهُ رَجُلًا  
 قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ فَأَرَادَ الَّذِي قَبِضَهُ <sup>(٢)</sup> الَّذِي أَسْلَفَهُ أَنْ يَعْطِيَ صَاحِبَهُ فِيهِ ثَمَنًا فَقَالَ مَالِكٌ  
 لَا يَعْجِبُنِي ذَلِكَ وَأَرَاهُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَلَوْ أَنَّ لِرَجُلٍ عَلَى كَرٍّ  
 مِنْ طَعَامٍ مِنْ سَلَمٍ فَلَمَّا حُلَّ الْأَجَلُ اشْتَرَيْتَ كَرًّا مِنْ طَعَامٍ فَقُلْتَ لِلَّذِي لَهُ عَلَى السَّلَمِ  
 اقْبِضْهُ ( قَالَ ) قَالَ مَالِكٌ لَا يَصَاحُ حَتَّى يَسْتَوْفِيهِ لِأَنَّ هَذَا بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ  
 ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنِّي أَسْلَمْتُ إِلَى رَجُلٍ فِي مِائَةِ أَرْدَبِ حِنْطَةٍ فَلَمَّا حُلَّ أَجَلُهَا أَحَالَنِي  
 عَلَى رَجُلٍ لَهُ عَلَيْهِ طَعَامٌ مِنْ قَرْضٍ مِثْلَ كَيْلِ طَعَامِي الَّذِي لِي عَلَيْهِ مِنْ سَلَمٍ أَيْجُوزُ هَذَا أَمْ  
 لَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ( قَالَ ) قَالَ مَالِكٌ إِنْ حُلَّ أَجَلُ الْقَرْضِ وَقَدْ حُلَّ أَجَلُ السَّلَمِ أَيْضًا فَلَا بَأْسَ  
 بِهِ وَإِنْ لَمْ يَحُلَّ أَجَلُ السَّلَمِ وَلَمْ يَحُلَّ أَجَلُ الْقَرْضِ فَلَا خَيْرَ فِي هَذَا حَتَّى يَحُلَّ جَمِيعًا ﴿ قُلْتُ ﴾ وَلَا  
 يَكُونُ هَذَا دَيْنًا فِي دِينٍ إِذَا حُلَّ الْأَجَلُ قَالَ لَا ﴿ قُلْتُ ﴾ لَمْ ( قَالَ ) لِأَنَّهُ فَسَخَ مَا لَهُ مِنْ سَلَمِهِ  
 فَصَارَتْ حِنْطَةُ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي احْتَالَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ عَلَى الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ السَّلَمِ  
 شَيْءٌ فَلَمْ يَصِرْ هَذَا دَيْنًا فِي دِينٍ ﴿ قُلْتُ ﴾ <sup>(٣)</sup> أَرَأَيْتَ إِنْ حُلَّ أَجَلُ الطَّعَامَيْنِ جَمِيعًا وَأَحَالَنِي  
 فَأَجَزْتَ الَّذِي أَحَالَنِي عَلَيْهِ أَيْجُوزُ هَذَا أَمْ لَا ( قَالَ ) لَمْ أَوْقِفْ مَالِكًا عَلَى هَذَا وَلَكِنْ  
 رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَرَهُ <sup>(٤)</sup> ( قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ) وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ فِي نَصْرَانِي ابْتِاعَ  
 مِنْ نَصْرَانِي طَعَامًا فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ مُسْلِمٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ ( قَالَ مَالِكٌ ) لَا أَحِبُّ  
 لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَبْتَاعَهُ وَلَا يَدْخُلَ فِيهِ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنِّي أَسْلَمْتُ إِلَى رَجُلٍ فِي كَرٍّ  
 حِنْطَةٍ فَلَمَّا حُلَّ الْأَجَلُ اشْتَرَى هُوَ مِنْ رَجُلٍ كَرَّ حِنْطَةٍ فَقَالَ لِي اقْبِضْ مِنْهُ ( قَالَ )  
 قَالَ مَالِكٌ لَا يَجُوزُ ﴿ قُلْتُ ﴾ لَمْ ( قَالَ ) لِأَنَّهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ ﴿ قُلْتُ ﴾  
 فَإِنْ كَالَهُ الْمُشْتَرَى الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَمُ ثُمَّ قَالَ قَدْ كُلْتُهُ وَفِيهِ وَفَاءٌ حَقُّكَ أَيْجُوزُ لِي أَنْ  
 آخُذَهُ وَأَصْدَقَهُ قَالَ نَعَمْ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَكَذَلِكَ إِنْ كَالَهُ الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَمُ لِنَفْسِهِ حَتَّى

يستوفيه والذي له السلم قائم يرى ذلك فأخذه بكيه (قال مالك) لا بأس بذلك إلا أن يكون فيه موعده من الذي له السلم أن يقول له اشتر لي هذا الطعام وأنا آخذه منك فيما لي عليك فلا خير في ذلك أيضاً ﴿قال ابن القاسم﴾ ووجه ما كره مالك من ذلك فيما رأيت من قوله أن الطعام انما نهى أن يباع قبل أن يستوفي فإذا كان يتباع لك طعاماً ويشترط عليك أخذه قبل أن يشتريه وقبل أن يستوفيه ثم يشتريه لك على ذلك وتقبضه فهذا كأنه قد وجب له عليك قبل أن يشتريه ويصير في ملكه فكأنه باع طعاماً ليس عنده بعينه والكيل فيما بين ذلك إذا كان قد أوجب على الذي له السلم أخذه قبل أن يشتريه له الذي عليه السلم مما لا يحل ولا يحرم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أتيت أسلمت إلى رجل دراهم في طعام فلما حل الاجل قال لي خذ هذه الدراهم فاشتر بها من السوق طعاماً ثم كله لي ثم استوف حقه منه (قال) قال مالك لا يصلح هذا ﴿قلت﴾ وكذلك لو كان الذي أسلم إليه دراهم فأعطاه حين حل الاجل دنائير أو عرضاً من العروض فقال اشتر بها حنطة وكلها لي ثم اقبض حقه منها (قال ابن القاسم) لا يصلح هذا أيضاً (قال) وسواء إن كان دفع إليه الذي عليه السلم دنائير أو دراهم أو عرضاً حين حل الاجل فقال اشتر بها طعاماً فكله لي حين حل الاجل ثم استوف حقه منه فذلك كله سواء ولا يصلح عند مالك وكذلك العروض عند مالك ﴿قلت﴾ ولم لا يصلح هذا في قول مالك (قال) لأنه كأنه استوفى من الطعام الذي كان له عليه دنائير أو دراهم أو عرضاً فاشترى بذلك طعاماً لنفسه فلا يصلح هذا لأنه بيع الطعام قبل أن يستوفي

﴿في الرجل يتباع الطعام جزافاً فيتلف قبل أن يقبضه أو يستهلكه البائع﴾

﴿قلت﴾ أرأيت إن اشتريت طعاماً مصبراً اشتريت الصبرة كلها كل قفيز بدرهم فهلك الطعام قبل أن أكتاله ممن مصيبته (قال) مصيبته من البائع ﴿قلت﴾ وهذا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن بايعته الصبرة جزافاً فضاعت (قال) قال مالك ضياعها من المشتري إذا اشتراها جزافاً (وقال ابن القاسم) من ابتاع طعاماً جزافاً صبرةً فإن

تلفت قبل أن يقبضها فإن مصيبتها من المشتري ( قال ) فإن كان الذي باعها هو الذي استهلكها فعليه قيمتها من الذهب والفضة لأن مالكا قال لي من استهلك صبرة طعام فعليه قيمتها من الذهب والفضة ( قال ) وإن كان غيره استهلكها فلي الذي استهلكها قيمتها من الذهب والفضة وهذا قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وإن اشتري صبرة طعام كل قفيز بدرهم فأصابها أمر من السماء فتلفت رد البائع على المشتري الدراهم وهذا قول مالك ( قال ) ولو كان البائع هو الذي أتنفها فعليه أن يأتي بطعام مثله حتى يوفيه المشتري بما شرط له من الكيل وهذا قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويتجرى الصبرة فيأتي بطعام مثله فيكيله للمشتري ( قال ) وفرق مالك بين الصبرة جزافا وبينها إذا بيعت كيلا ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذه الصبرة التي باعها صاحبها كيلا أن تعدى عليها رجل واستهلكها قبل أن يكيلها للمشتري ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى للبائع القيمة على الذي استهلك الصبرة وأرى أن يشتري بتلك القيمة طعاما للبائع ثم يكيله البائع للمشتري على شرطهما وذلك لأنه لو عرف كيلا لكرم كيلا المتعدي وكان للمشتري أن يقبضه على ما اشتري فلما لم يعرف كيلا وأخذ مكان الطعام القيمة اشترى له طعاما تلك القيمة فأخذ المشتري على ما اشتري ﴿ قلت ﴾ ولا يخشى أن يكون هاهنا بيع الطعام قبل أن يستوفي ( قال ) لا لأن التعدي إنما وقع هاهنا على البائع ألا ترى أنه لو عرف كيله لكان التعدي على المشتري

﴿ ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لي على رجل طعاما من شراء فقلت له بعه لي وجئني بالتمن ( قال ) قال مالك لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك حين قلت للذي لي عليه الطعام بعه وجئني بالتمن ( قال ) لأنه يدخله بيع الطعام قبل أن يستوفي فكانه باعه من الذي عليه الطعام بالدنانير التي يأتيه بها فلا يصح له أن يبيع الطعام حتى يستوفيه لأن الذي عليه الطعام ولا من غيره وقديده خلّه أيضاً لأن يكون ذهب بذهب إلى أجل أكثر منها فإن كان أصل شرائه الطعام بذهب أو بورق فيدخله الورق بالذهب إلى أجل ﴿ قال ﴾ وقال

مالك ولا أحب للرجل أن يتابع من رجل طعاما ولا سلعة الى أجل فاذا حل الأجل قال الذي عليه الحق للذي له الحق خذ هذه الدنانير لدنانير هي أكثر منها فابتاع بها طعامك أو سلعتك ﴿قلت﴾ فان كان الثمن أقل أو مثل الثمن الذي أخذ في الطعام الذي عليه (قال) اذا كان مثل الثمن الذي دفع اليه فلا بأس به اذا كان مثله في عينه ووزنه وجودته وان كان أقل من الثمن فهو حرام لا يحل لأنه يصير غير اقالة (قال) وانما يجوز منه ما كان على وجه الاقالة في الطعام خاصة فأما اذا كان الدين على الذي عليه الحق سلعة من السلع ليس بطعام فكان الذي يعطيه من الذهب على أن يشتري لنفسه السلعة التي له عليه مثل الذهب التي أخذ أو أقل فلا بأس بذلك لان مالكاً قال اذا أعطاه في ثمن الطعام مثل ذهبه فأقاله فلا بأس به فانما هو رجل أقاله وأخذ طعاما أقل من حقه فلا بأس بالوضيعة في الطعام اذا أعطاه رأس ماله وان كان رأس ماله لا يسوي الطعام الذي عليه لانه لو هضم عنه بعض الطعام واخذ بمضا كان جائزاً وان كانت الدنانير أقل من الثمن فأقاله عليه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفي وأما في السلعة التي ابتاع منه فانه ان أعطاه أقل من الثمن الذي دفع اليه أو أقاله عليه فلا بأس بذلك وكذلك قال الى مالك وهو في السلعة لا يتهم اذا كان أقل من الثمن أو مثله فان زاد فلا خير فيه لأنه يتهم أن يكون أعطاه دنانير في أكثر منها ﴿قال﴾ وقال مالك واذا أعطاه الرجل الذي عليه السلم دنانير يشتري بها الذي له السلم سلمته فيقبضها لم يصالح أن يعطيه دنانير أكثر من دنانيره التي دفعها اليه في السلم أول مرة وكذلك لا يصالح أن يدفع أكثر من الدنانير التي أخذ في جميع الاشياء كلها

﴿ما جاء في رجل ابتاع سلعة على أن يعطي ثمنها ببلد آخر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت سلعة بدنانير الى أجل على أن أوفيه الدنانير بأفريقية لحل الأجل وأنا وهو بمصر أيقضي له على بالدنانير وأنا بمصر (قال) قال مالك يأخذ الدنانير بمصر اذا حل الاجل أو حيثما وجدته ﴿قال﴾ وكذلك الدراهم ﴿قال﴾ وقال مالك والدنانير والدراهم لا تشبه السلع لأن الدنانير والدراهم عين والسلع ليست

بمين وأثمانها مختلفة في البلدان فلا يكون له أن يأخذ منه الا في البلد الذي شرط أن يوفيه فيه ﴿ قلت ﴾ فان كان أسلم اليه في سلمة ليس لها حمل ولا مؤنة مثل اللؤلؤة الموصوفة أو قليل المسك الموصوف أو العنبر الموصوف أو ما أشبه هذا مما ليس له حمل ولا مؤنة ( قال ) لم أسمع من مالك في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر هكذا بمينه شيئاً ولكنى أرى أنه ليس له أن يأخذ الا في البلد الذي شرط لأن سعر هذا في البلدان مختلف

﴿ ما جاء في الرجل يشتري الطعام بالفسطاط ﴾  
﴿ على أن يوفيه اياه بالريف ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سألت مالكا عن الرجل يبتاع الطعام الموصوف المضمون بالفسطاط علي أن يوفيه الطعام بالريف مسيرة ثلاثة أيام أو نحوها <sup>(١)</sup> ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم أجازاه مالك ( قال ) لأنه جعل موضع البلدان عندي بمنزلة الآجال ولم يجعله مثل الرجل يشتري الطعام الموصوف الى يوم أو يومين أو ثلاثة بموضعه الذي

(١) وجداً لأصل هنا طيارة تتعلق بهذا البحث ونصها قال فضل هذا اذا ضرب لتقاضيه منه أجلا وان كان قريبا اليومين والثلاثة لانه انما يريد الاجل في السلم طوله حيث تختلف فيه الاسواق والا كان من بيع مائيس عندك فلما شرطنا هنا أنه يوفيه في المضمون ببلد غير ذلك البلد على مسيرة اليومين والثلاثة جاز اذا ضرب لذلك أجلا لان اختلاف الاسواق يكون في اختلاف البلدان وما لم يضرب لذلك اجلا لتقاضيه فلا يجوز في مذهب ابن القاسم عن مالك الذي ذكره في الدنانير في كتاب تضمنين الصناع وكان يحيى بن عمر قد اجاب في ذلك فيما بلغني انه اذا لم يضرب الاجل ولكنه ذكر في وقت التسليف وقت خروجهم الى ذلك البلد جاز لان مسافة البلد قد عرفاه فكانهما ضربا أجلا لتقاضيه ( قال ) فضل وانما هذا عندي فيما كان طريقهما فيه في البر وأما ما كان طريقهما على البحر الى ذلك البلد فلا يجوز وان وصفا وقت خروجهما الى ذلك البلد لكان المسير على البحر لا أجل له يعرف وقد ذكر ابن حبيب انه اذا سلف على ان يتقاضى ذلك في بلد غيره فذلك جاز وان لم يضرب لذلك أجلا وتسمية البلد كتسمية الاجل قال فضل وانما مذهب ابن حبيب في هذا والله اعلم على أنهما ذكرا أن مبايعتهما حال فيكون من وقت المبايعه يجب عليهما الخروج فيكون كأنما قد سميا أجلا وقد روى ابن القاسم عن مالك في سماعه أنه سئل عن ذلك فقال أحاك فقيل له نعم فقال لا بأس به اه

سلف فيه فهذا لا يجوز عند مالك والذي ذكرت من البلدان مسيرة ثلاثة أيام  
أو أربعة جوزه ﴿قلت﴾ لم جوزه وكره هذا في البلد (قال) لم أسمع من مالك فيه  
فرقا الا أنني أرى ذلك لاختلاف أسواق البلدان لأن البلد الواحد لا يختلف أسواقه  
عنده في يومين ولا ثلاثة الا ترى أن السلم لا يجوز أن يكون أجله عند مالك الا  
أجلا تختلف فيه الاسواق ﴿قال ابن القاسم﴾ قلت للمالك لو أن رجلا ابتاع من  
رجل طعاما يوفيه اياه بقرية بينها وبين الموضع الذي اشترى منه فيه الطعام ثلاثة أيام  
أو أربعة مضمون عليه أن يوفيه اياه في تلك القرية (قال) لا بأس بهذا ولم يره  
مثل الذي يعطيه اياه على أن يوفيه اياه ببلدة بعد يوم أو يومين أو ثلاثة ﴿قلت﴾  
أرأيت ان اشتريت من رجل طعاما بالاسكندرية وشرطت عليه الحملان الى الفسطاط  
أو اشتريت من رجل طعاما بالاسكندرية وشرطت عليه أن يوفيني ذلك الطعام  
بالفسطاط في منزلي (قال) قال مالك اذا اشتريته بالاسكندرية وهو طعام بعينه  
وشرطت عليه أن يوفيك اياه بالفسطاط فهذا لا يصلح لان هذا اشترى سلعة بعينها  
من السلع الى أجل واشترط عليه ضمانها وان اشتراه بالاسكندرية على أن يحمله له  
الى الفسطاط وهو يستوفيه بالاسكندرية فلا بأس به عند مالك لان هذا اشترى  
هذا الطعام وكرى حملانه من الاسكندرية الى الفسطاط في صفقة واحدة ولا بأس  
أن تجمع الصفقة الواحدة شراء سلعة وكراء وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ أرأيت  
ان اشتريت سلعة بطعام على أن أوفيه اياه بافريقية وضربت لذلك أجلا (قال) قال  
مالك ذلك جائز ولا يكون له أن يأخذه بذلك الطعام الا بافريقية اذا حل الاجل (قال)  
وفرق مالك بين قرض الطعام على أن يقضى ببلد آخر وبين اشتراء الطعام على أن  
يقضى ببلد آخر لان القرض اذا كان على أن يقضيه ببلد آخر ربح الحملان فلا يصلح  
ذلك وأما اشتراء الطعام على أن يقضيه في بلد آخر ويضرب لذلك أجلا فلا بأس  
بذلك لان الناس قد يسلمون في الطعام الى أجل على أن يقتضوا الطعام في بلد كذا  
وكذا وفي بلد كذا وكذا ﴿قلت﴾ فان أبي أن يخرج الذي عليه الطعام من سلم اذا

حل الاجل أو عند حلول الاجل ( قال ) يجبر على ذلك أو يوكل وكلا يدفع الى  
الذى له الطعام الطعام في ذلك البلد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قوله  
الا أن مسألتك يجبر على الخروج فاني لم أسمع من مالك الا أن ذلك رأيي ولان مالكا  
قال وليس له أن يقضيه في غير ذلك البلد وان فات الاجل فمن ها هنا رأيت أن  
يجبر على الخروج الى ذلك البلد أو يوكل من يدفع الى الرجل طعامه ولان مالكا  
قال لي في الرجل يكون عليه الدين فيريد السفر فيمنعه صاحب الحق قال ان كان  
سفرأ بعيداً يحل الاجل قبل أن يأتي منع من ذلك ولم يكن له أن يسافر وان  
كان سفرأ قريباً يبلغه ويرجع قبل حلول الاجل فلا يمنع من ذلك فلما منعه مالك من  
السفر البعيد كان عليه أن يخرج أو يوكل على ما أحب أو كره لقضاء حقه في ذلك  
الموضع

ما جاء في الاقتضاء من الطعام طعاماً ٥

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت من رجل مائة أردب دفعتها اليه سمراء بمائة دينار الى  
أجل فلما حل الاجل أخذت منه بالمائة دينار التي وجبت لي عليه خمسين أردبا سمراء  
( فقال ) قال مالك لا يصلح ذلك ﴿ قلت ﴾ ولم وانما أخذت أقل من حق وقد كان  
يجوز لي أن آخذ من المائة دينار مائة أردب سمراء فلما أخذت خمسين أردبا سمراء لم  
يجوزه لي ( قال ) لان مالكا قال اني أخاف أن تكون الخمسون ثمناً للمائة الارذب أو  
تكون المائة أردب سمراء بخمسين أردبا سمراء الى أجل فكذلك ان باع سمراء الى  
أجل فأخذ في ثمنها حين حل الاجل محمولة أو شعيراً لم يجز ذلك وكذلك لو لم يحل  
الاجل وكذلك لو باعه برنياً ثمن الى أجل فأخذ من البرني عجوة أو صيحانيا لم يجز ذلك  
الا أن يأخذ من الصنف الذي باعه به مثل مكيلة ما باعه به وجودته وصفته ﴿ قلت ﴾  
وكذلك لو باعه مائة أردب سمراء الى أجل بمائة دينار فلما حل أجل الدنانير أنه قال  
له أعطني خمسين أردبا من الخنطة التي بعتك وأقبلت من الخمسين على أن ترد عليّ  
خمسين ديناراً ( قال ) قال مالك لا يصلح هذا وهذا بيع وسلف لانه باعه الخمسين الارذب



بخمسين دينارا على أن أقرضه الخمسين الأردب التي ترجع اليه ﴿قلت﴾ أرأيت أن  
 يمت ثوبا بمائة درهم إلى شهر أيصلح لي أن أشتريه بخمسين درهما قبل الأجل في قول  
 مالك (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن ثوبه رجع إليه فيصير كأنه أسلفه خمسين  
 درهما نقداً في مائة درهم إلى أجل ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتراه بثوب نقداً أو بعرض  
 نقداً أو بطعام نقداً وقد كان باعه بمائة درهم إلى أجل (قال) لا بأس بذلك إذا كان الذي  
 يشتريه به من العروض نقداً فإن كانت العروض التي يشتريه بها إلى أجل أدنى من  
 أجل المائة درهم أو إلى أجلها أو إلى أبعد من أجلها فلا خير في ذلك وهو من الكالئ  
 بالكالئ ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وذلك جائز إذا كان ثمن الثوب  
 الذي يشتري به الثوب الذي كان باعه بمائة أقل من المائة درهم أو أكثر قال نعم  
 ﴿قلت﴾ فلو كانت لي عليه مائة أردب سمراء إلى أجل فأخذت منه لما حل الأجل خمسين  
 أردبا محمولة وحططت عنه خمسين أيجوز ذلك في قول مالك (قال) إن كان إنما هو  
 صالح يصلحه عليه على وجه المبايعة فلا يجوز وإن كان إنما أخذ منه خمسين محمولة  
 اقتضاء من خمسين سمراء ثم حط عنه من غير شرط ولا صالح الخمسين الأخرى  
 لم يكن بهذا بأس ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وإن كانت لي عليه  
 مائة أردب محمولة فلما حل الأجل أخذت منه خمسين أردبا سمراء ثم حططت عنه  
 الخمسين الأخرى من غير شرط أيجوز هذا (قال) أرجو أن لا يكون به بأس  
 ﴿قلت﴾ أرأيت أن كانت لي عليه مائة أردب سمراء فلما حل الأجل صالحته على  
 مائة أردب محمولة إلى شهرين (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأن هذا بيع الطعام  
 بالطعام ليس يداً بيد ألا ترى أنه قد باع سمراء له قد حلت بمحمولة إلى أجل فلا يجوز  
 هذا وإنما يجوز هذا إذا أقبضه قبل أن يتفرقا لأن الطعام لا بأس به الحنطة بالحنطة  
 وإن اختلف جنسه مثلاً بمثل إذا كان يداً بيد ويدخل في مسئلتك أيضاً بيع الطعام  
 قبل أن يستوفي

— ما جاء في بيع الرطب والتمر في رؤس النخل —

قلت ﴿ أرأيت ان اشتريت تمراً في رؤس النخل أو رطباً أو بسرّاً بمحنة نقد أيجوز ذلك (قال) ان جده ما في رؤس النخل مكانه وقبضه قبل أن يفترقاً بمحضة ذلك فلا بأس بذلك عند مالك وان لم يجده بمحضرتها قبل أن يفترقاً فلا يصلح ذلك لانه بيع الطعام بالطعام مستأخراً فلا يصلح ذلك الايداً بيد وهو اذا لم يجده بمحضة ذلك قبل أن يفترقاً عند مالك فليس ذلك يداً بيد ﴿ قلت ﴾ فلو أنى اشتريت ما في رؤس هذه النخل من التمر أو الرطب أو البسر بدراهم أو بدنانير أو بعرض من العروض ما خلا الطعام الى أجل أيجوز ذلك وان لم يجده قبل أن يفترقاً بمحضة ذلك (قال) فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ ولا يرى هذا الدين بالدين لانك زعمت ان ما في رؤس النخل ليس بتقد اذا لم يجده بطعام حاضر الا أن يجده (قال) لا لان الثمار قد حل بيها اذا طابت فاذا حل بيعها بيعت بتقد أو بدين وليس يمنع صاحبها منها وانما كرهه مالك بالطعام اذا لم يجده مكانه لان فيه الجوائح وأنه يراه اذا كان بيده ما في رؤس النخل بالطعام ولا يجده بمحضة ذلك ولم يقبضه انه من وجه بيع الطعام بالطعام الى أجل ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن الرجل يأتي الى البياع بالمحنة يبتاع منه بها خلا أو زيتاً أو سمناً فيكتال المحنة على باب حانوته ويدخل الحانوت ليخرج الخل من حانوته أو من رف يكون ذلك فيه الا أنه في الحانوت (قال مالك) لا يعجبني ولكن ليدع المحنة عند صاحبها وليخرج الخل أو السمن أو الزيت وما يريد أن يبيعه منه بذلك الطعام ثم يبتاعه منه فيأخذ ويعطى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فيمن اشترى تمراً بمحنة ولم يجده مكانه فهذا أشد وأبين أنه لا خير فيه وهو مما لا اختلاف فيه أنه لا يصلح ذلك

— ما جاء في بيع الطعام بالطعام غالباً بحاضر —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً باع تمراً بمحنة والتمر حاضر والمحنة غائبة في دار صاحبها فقال ائمت الى المحنة فيأتي بها قبل أن يفترقاً أيجوز هذا في قول مالك

(قال) لا يجوز هذا عند مالك إلا أن تكون الحنطة حاضرة وهما جميعاً حاضراً والآن لم يجز ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن بعت حنطة بشعير كل ذلك بعينه فافترقنا قبل أن أقبض أو قبض أحدهما وافترقنا قبل أن يقبض الآخر (قال) سألت مالكا عن الرجل يأتي إلى الحانوت بالحنطة ليتنازع بها زيتاً فيكتالها صاحب الحانوت ثم يدخل الحانوت فيخرج الزيت (قال مالك) لا خير فيه ولكن يقر الحنطة ثم يدخل فيخرج الزيت ثم يتقاضيان وإنما الطعامان إذا اختلفا بمنزلة الذهب بالورق وكذلك مسئلتك

﴿ما جاء في التمر بالرطب والبسر﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في الرطب بالتمر واحداً بواحد أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصلح الرطب بالتمر واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل ﴿قلت﴾ وكذلك البسر بالتمر لا يصلح على حال عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالبسر بالرطب (قال) لا خير فيه أيضاً على حال لا مثلاً بمثل ولا متفاضلاً ﴿قلت﴾ فالرطب بالرطب (قال) قال مالك لا بأس به مثلاً بمثل ﴿قلت﴾ فالبسر بالبسر (قال) لا بأس به مثلاً بمثل ﴿قلت﴾ أرأيت النوى بالتمر أن يجوز هذا في قول مالك (قال) قد اختلف فيه قول مالك ولا أرى به بأساً يدأ بيد ولا إلى أجل لأن النوى ليس بطعام فالنوى بالحنطة أو غير ذلك لا بأس به عند مالك ولم يختلف فيه قوله ﴿قلت﴾ فالبلح بالتمر ما قول مالك فيه (قال) أما البلح الصفار بالتمر والرطب فلا بأس به واحداً بواحد يدأ بيد واثنين بواحد يدأ بيد ﴿قلت﴾ والبلح الصفار بالبسر (قال) كذلك لا بأس به واحداً بواحد واثنين بواحد يدأ بيد ﴿قلت﴾ فالبلح الكبار (قال) قال مالك لا خير في البلح الكبار بالتمر ولا بالرطب واحداً بواحد ولا اثنين بواحد ولا يصلح البلح الكبار واحداً باثنين من صنفه ولا بأس بصفاره بكباره اثنين بواحد يدأ بيد ﴿قلت﴾ فالبلح الكبار بالبسر (قال) لا خير فيه أيضاً على كل حال

﴿ ما جاء في اللحم بالحيوان ﴾

﴿ قلت ﴾ صف لي ما قول مالك في اللحم بالحيوان ما يجوز منه وما يكرهه مالك  
 (قال) قال لي مالك الابل والبقر والغنم والوحوش كلها صنف واحد لا يجوز من  
 لحومها واحد بثنين والطير كلها صغيرها وكبيرها وحشيتها وانسيها لا يصلح من  
 لحومها اثنان بواحد والحيتان كلها صنف واحد ولا يصلح لحم الابل والبقر والغنم  
 والوحش كلها بشئ منها احياء ولا لحوم الطير بشئ من الطير احياء ولا بأس بلحوم  
 الطير بالانعام والوحوش كلها احياء ولا بأس بلحوم الانعام والوحوش بالطير كلها  
 احياء والحيتان كلها مثلا بمثل صغارها وكبارها ولا بأس بلحوم الحيتان بالطير احياء  
 وما كان من الطير ومن الانعام ومن الوحوش مما لا يحيا وشأنه الذبح فلا خير فيه  
 بالحيتان الا يداييد ولا بشئ من اللحم الا يداييد وما كان من الانعام والطير  
 والوحوش مما يستحيا فلا بأس به بلحم الحيتان الى اجل (قال) وقال مالك كل شئ  
 من اللحم يجوز واحد بثنين فلا بأس ان يشتري بذلك اللحم حيه بمذبوحه لانه اذا  
 جاز فيه واحد بثنين جاز فيه الحي بالمذبوح ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولم أر تفسير حديث  
 النبي صلى الله عليه وسلم عنده في اللحم بالحيوان الا من صنف واحد لموضع الفضل  
 فيه والمزابة فيما بينهما فاذا كان الفضل في لحومها جائزا لم يكن بأس بالفضل بين الحي  
 منه بالمذبوح ﴿ قال ﴾ فقلت لذلك في الرجل يريد ذبح العناق الكريمة أو الحمام الفاره  
 أو الدجاجة فيقول له رجل خذ هذا المكبش أو هذه الشاة فاذبحها مكان هذه العناق  
 وأعطني اياها أقتنيها وهو يعلم أنه انما يريد الذبح (قال) لا بأس بهذا وليس هذا  
 عندي مثل المدقوقة العنق أو المدقوقة الصلب أو الشارف أو ما كان مثل ذلك مما  
 يصير الى أن يذبح ولا منفعة فيها الا اللحم فهو لا وان عاشوا أو بقوا فلا أحب  
 شيئا منها بشئ من اللحم يداييد ولا بطعام الى أجل فأما ما وصفت لك من تلك  
 الاشياء الاخرى فلا بأس به وان ذبح مكانه لان هذا لم يرد به شأن اللحم وانما كان  
 على وجه البذل (قال ابن القاسم) فهذان لو استبقيا جميعا كانت فيهما منفعة سوى اللحم

﴿قلت﴾ فأني شيء يحمل الجراد عندك أيجوز أن أشتري الجراد بالطير (قال) لا بأس بذلك عندى ولم أسمعه من مالك إلا أن مالكا قال وليس هو بلحم ﴿قلت﴾ فهل يجوز واحد من الجراد بأثنين من الحيتان (قال) نعم يدا بيد

﴿ما جاء في بيع الشاة بالطعام الى أجل﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت شاة أريد ذبحها بطعام موصوف الى أجل أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ان كانت الشاة حية صحيحة مثلها يقتنى فلا بأس به وان كانت شاة لم فلا خير فيه الى أجل وكذلك قال مالك

﴿ما جاء في اللحم بالدواب والسباع﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في الدواب الجمال والبغال والحمر باللحم (قال) قال مالك لا بأس به يدا بيد والى أجل لان الدواب ليس مما يؤكل لحومها ﴿قلت﴾ ما قول مالك في اللحم بالهر والثعلب والضبع وما أشبه هذه الاشياء (قال) سمعت مالكا يكره أكل الهر والثعلب والضبع ويقول ان قتلها محرم ووداها وانما كرها على وجه الكراهية من غير تحريم (قال) ولم أرى جمل هذه الاشياء في الكراهية بمنزلة البغل والحمار والبرذون لانه قال تودى اذا قتلها المحرم ﴿قال ابن القاسم﴾ وأكره اللحم بالهر والضبع والثعلب لما رأيت من قول مالك في كراهية هذه الاشياء لانها ليست عنده كالحرمان البين ولما أجازاه بعض أهل العلم من أكلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنا أكرهه ولا يعجبني

﴿فى اللبن المضروب بالحليب﴾

﴿قلت﴾ أرايت اللبن المضروب باللبن الحليب (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلا بمثل وكذلك لبن اللقاح بلبن الغنم الحليب لا بأس به مثلا بمثل وفى لبن الغنم الزبد ولبن اللقاح لا زبد فيه فكذلك المضروب والحليب وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت لبن الابل ولبن البقر ولبن الغنم هل يباع من هذا واحد بأثنين يدا بيد (قال)

قال مالك لا يجوز من هذه الابلان الواحد بواحد مثلاً بمثل يداً بيد كما لا يجوز لحومها الا مثلاً بمثل يداً بيد وكذلك ألبانها ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فلبن الحليب بلبن الماخض وقد أخرج زبده واحداً بأثنين (قال) لا خير فيه الا مثلاً بمثل فقيل له أقترأه مثلاً بمثل لا بأس به (قال) نعم لا بأس به ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو كان ذلك عنده مكروهاً لكان ابن النعم الحليب بلبن الابل لا خير فيه لأن ابن الابل لا زبد فيه ولـكان الصمغ بالدقيق لا خير فيه لأن الصمغ بريء يكون أكثر من الدقيق اذا طحن فانما يباع هذا على وجه ما يتباع الناس مما يجوز وليس يراد بهذا المزبنة (قال) فقلت لمالك والابن بالسمن (قال) أما اللبن الذي قد أخرج زبده فلا أرى به بأساً وأما اللبن الذي لم يخرج زبده فلا خير فيه

﴿ في بيع السمن بالشاة اللبن والشاة غير اللبن ﴾

﴿ بالجبن والسمن الى أجل وباللبن والصوف ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بالسمن بالشاة اللبن يداً بيد ولا يصلح ذلك بنسيئة ولا بأس بالشاة التي ليس فيها لبن بالسمن الى أجل أو بلبن ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت شاة لبونا بلبن (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا كان يداً بيد وان كان فيه الأجل لم يصح ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا تشتري شاة لبون بلبن الى أجل وإن كانت الشاة غير لبون فلا بأس بذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس بالشاة اللبن بالطعام الى أجل وفرق بين اللبن وبين الطعام وقال لان اللبن يخرج من النعم والطعام لا يخرج منها ﴿ قلت ﴾ فالجبن بالشاة اللبن الى أجل (قال) لا يصلح عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك الحالوم والزبد والسمن قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان سمن وجبن ودراهم أو عرض مع السمن والجبن والحالوم بشاة لبون الى أجل (قال) لا يصلح ذلك (قال) ولا يصلح في قول مالك أن يشتري شاة لبون بشئ مما يخرج منها من سمن أو جبن أو حالوم وان جعل مع السمن والحالوم والجبن دراهم أو عرضاً لم يصح أيضاً اذا وقع في ذلك الاجل (قال) ولقد سألته عن الشاة اللبن بالسمن الى أجل (فقال) لا خير فيه

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت شاة بمجزة صوف وعلى الشاة جزء صوف كاملة (قال) لا أرى بذلك بأساً ولم أسمع من مالك

﴿في بيع القصيل والقرط والشعير والبرسيم﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن اشترى قصيلاً ليقضه على دوابه بشعير نقداً (قال) لا بأس بذلك (قال) ولا بأس بالصوف بثوب الصوف نقداً أو الكتان بثوب الكتان نقداً ولا بأس بالتور النحاس بالنحاس نقداً ولا خير في الفلوس بالنحاس ﴿قال﴾ سحرون ﴿الأن﴾ يتباعد ما بينهما اذا كانت الفلوس عدداً فان كانت الفلوس جزافاً فلا خير في شرائها بمرض ولا بعين ولا بغيره بوجه من الوجوه لان ذلك مخاطرة وقار ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما القصيل عندي بمنزلة التبن الذي يخرج من الشعير فلو أن رجلاً اشترى تبناً بشعير نقداً لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قائل فان التبن يخرج من الشعير ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى شعيراً بقصيل الى أجل قريب يعلم أن الشعير الذي أخذ لا يكون قصيلاً الى ذلك الاجل الذي ضرب للقصيل (قال) لا أرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾ فالقرط الاخضر واليابس بالبرسيم يداً بيد (قال) أراه مثل ما ذكرت لك في الشعير والقصيل وأما أنا فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ وكذلك الفص بزيغته يداً بيد قال نعم ﴿قلت﴾ فان اشتريت القصيل بالشعير الى أجل (قال) لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فان اشتريت الشعير بالقصيل الى أجل يكون منه قصيلاً (قال) فلا خير فيه فان كان لا يكون قصيلاً الى ما باعه اليه فلا بأس به وكان ذلك مما يجوز التسليف فيه اذا كان مضموناً ﴿قال﴾ وقال لي مالك لو أن رجلاً باع من رجل حب قضب الى أجل فاقتضى في ثمنه قضباً (قال) لا خير في ذلك ولا أحب أن يقتضى من ثمن حب اشتراه رجل شيئاً مما يثبت من ذلك الحب (قال ابن القاسم) وذلك عندي أنه اذا تأخر الى أجل يكون في مثله نبات القضب ولو كان شراؤه اياه بنقد أو يقبض ذلك القصيل الى الخمسة عشر يوماً أو نحوها ويكون مضموناً عليه لم أر بذلك بأساً



❦ في الزيتون بالزيت والعصير بالعنب ❦

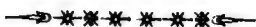
﴿ قُلْتُ ﴾ هَلْ يَجُوزُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ زَيْتُ الزَّيْتُونِ بِالزَّيْتُونِ قَالَ لَا ﴿ قُلْتُ ﴾ كَانَ  
الزَّيْتُونُ لَهُ زَيْتٌ أَوْ لَا زَيْتٌ لَهُ قَالَ نَعَمْ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَكَذَلِكَ الْجُلْجُلَانُ بِزَيْتِ الْجُلْجُلَانِ  
( قَالَ ) نَعَمْ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَكَذَلِكَ الْعَصِيرُ بِالْعَنْبِ ( قَالَ ) سَأَلْتُ  
مَالِكًا عَنِ النَّبِيذِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ لَا يَصْلَحُ وَالْعَصِيرُ بِالْعَنْبِ مِثْلُهُ

— ﴿ فِي رُبِّ التَّمْرِ بِالنَّمْرِ وَرُبِّ <sup>(١)</sup> السَّكْرِ بِالسَّكْرِ ﴾ —

﴿ قُلْتُ ﴾ هَلْ يَبَاعُ رَبُّ الْقَصَبِ بِالْقَصَبِ الْحَلَوِ ( قَالَ ) لَا يَمِجْنِي ﴿ قُلْتُ ﴾ لَمْ  
( قَالَ ) لَا يَصْلُحُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ ذَلِكَ كُلُّهُ أَبْزَارًا أَوْ مَا أَشْبَهَهَا فَيَكُونُ كَاللَّحْمِ الْمَطْبُوعِ  
إِذَا دَخَلَتْهُ الْأَبْزَارُ فَصَارَتْ صِنْعَةً فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ مُتَفَاضِلًا ﴿ قَالَ ﴾ فَقُلْتُ قَرُبِ  
التَّمْرَ بِالتَّمْرِ ( قَالَ ) لَا خَيْرَ فِيهِ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَأَيُّ شَيْءٍ صِنْعَةُ رَبِّ التَّمْرِ ( قَالَ ) يُطْبَخُ  
فَيُخْرَجُ رَبُّهُ إِذَا مَنَعَدَ

— في النحل بالنحل —

﴿قلت﴾ هل يجوز خل التمر بخل العنب واحداً بأثنين (قال) قال مالك لا يجوز خل العنب بخل التمر الا واحداً بواحد (قال مالك) لان منفعتهما واحدة (قال) وقال مالك وهو عندي مثل نبيذ الزبيب ونبيذ التمر لا يصالح الا مثلاً بمثل لانه قد صار نبيذاً كله وصارت منفعته واحدة (قال) ولم أر مالكا يجعل النبيذ والخل مثل زيت الزيتون وزيت الفجل وزيت الجبلان لان هذه مختلفة ومنافعها شتى



(١) الرب بضم أوله هو سلاف خثارة كل ثمرة بعد اعتصامها اه قاموس والخثارة بضم الخاء تطلق على الغليظ وعلى البقية اه كنيته مصححه

❦ في خل التمر بالتمر ❦

❦ قلت ❦ هل كان مالك يميز خل التمر بالتمر<sup>(١)</sup> (قال) بلغني أن مالكا قال لا بأس به ❦ قلت ❦ نخل العنب بالعنب (قال) لم يبلغني عن مالك فيه شيء وأراه مثل خل التمر بالتمر (قال) واحتج مالك في الخل وقال ان زمان الخل يطول ولمنافع الناس فيه

❦ في الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة ❦

❦ قلت ❦ هل يجوز في قول مالك الدقيق بالسويق (قال) سألت مالكا عن الدقيق بالسويق فقال لا بأس به متفاضلا وهو مثل القمح بالسويق لا بأس بذلك اثنين بواحد ❦ قال ❦ فقلت لمالك فالخبز بالدقيق (قال) لا بأس به متفاضلا ❦ قال ❦ فقلت لمالك فالمعجن بالخبز (قال) لا بأس به متفاضلا وأراه مثل الدقيق ❦ قلت ❦ فهل يجوز مالكا الحنطة بالسويق اثنين بواحد قال نعم ❦ قلت ❦ فالسويق بالحنطة اثنين بواحد هل يجيزه مالك (قال) نعم لا بأس به ❦ قلت ❦ أرايت الدقيق بالسويق (قال) قال مالك لا بأس به واحداً بثنين يدأ بيد ❦ قلت ❦ فسويق السلت والشعير لا بأس به بالحنطة واحداً بثنين في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ فالمعجن بالخبز في قول مالك واحداً بثنين (قال) قال لي مالك لا بأس به يدأ بيد ❦ قلت ❦ وكذلك الخبز بالدقيق واحداً بثنين في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ وكذلك المعجن بالحنطة وبالدقيق (قال) لا خيره فيه في رأيي لانه لم تغيره الصنعة والخبز قد غيرته الصنعة وأما الدقيق والمعجن فلم تغيره الصنعة ❦ قلت ❦ والدقيق دقيق الحنطة بالحنطة والسلت (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً بمثل ❦ قلت ❦ وكذلك دقيق الشعير بالسلت

(١) فضل روى ابو زيد عن ابن الماجشون أنه لا يجوز خل التمر بالتمر الا في اليسير ولا يجوز في الكثير للمزابة وكذلك الدقيق بالقمح وحكي عن اصبح أنه جائز في القليل والكثير في المقيس والمقيس عليه جميعا لان السويق لابد من أن يجمع فيه غسل فهو مثل الابرار وقوله القمح المقلو بدقيق لا بأس به يريد به دقيق الحنطة غير المقلوة والقمح المقلو بغير المقلو وكذلك دقيق غير المقلو بالقمح المقلو اه من هامش الاصل

والحنطة قال نعم ﴿قلت﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالشعير (قال) قال مالك لا يصالح  
الا مثلا بمثل يدأ بيد ﴿قلت﴾ وكذلك السلت قال نعم

— في الحنطة المبلولة بالمقلوة والمبلولة —

﴿قلت﴾ فالحنطة المبلولة بالحنطة المقلوة (قال) لا أرى به بأساً وقد بلغني عن  
مالك فيه بعض المنعز حتى يطحن وأنا لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فهل يجيز مالك  
الحنطة المبلولة بالسويق اثنين بواحد قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يجيز مالك الحنطة اليابسة  
بالحنطة المقلوة اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ وكذلك الحنطة المقلوة  
بالدقيق واحداً باثنين لا بأس بذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالأرز المبلول  
أو اليابس بالأرز المقلو اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأساً مثلاً بمثل أو متفاضلاً  
﴿قلت﴾ ما قول مالك في فريك الحنطة الرطبة بالحنطة اليابسة (قال) قال مالك  
لا يصالح ذلك لا مثلاً بمثل ولا متفاضلاً لأن الفريك رطب لم يجف ﴿قال﴾ وقال  
مالك لا يصالح السمن بالزبد مثلاً مثلاً ولا بينهما تفاضل ﴿قلت﴾ هل يجوز مالك  
الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة مثلاً بمثل أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصالح  
ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك لا تصلح الحنطة المبلولة بالشعير ولا بالسلت مثلاً بمثل ولا بينهما  
تفاضل في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الأرز المبلول أيجوز منه واحد باثنين  
من جميع الحبوب والقطناني في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك يدأ بيد ﴿قلت﴾  
والأرز المبلول بالأرز المبلول أو اليابس لا يصالح (قال) نعم لا يصالح في قول مالك

— في الحنطة المبلولة بالقطناني —

﴿قلت﴾ أيجوز الحنطة المبلولة في قول مالك بالقطنية كلها وبالذخن وبالسسم  
وبالأرز وبالذرة وبجميع هذه الاشياء من الحبوب والطعام ما خلا الحنطة والشعير  
والسلت واحداً باثنين أو واحداً بواحد يدأ بيد (قال) نعم ذلك جائز في رأيي واحداً باثنين  
أو أكثر اذا كان يدأ بيد ﴿قلت﴾ لم كره مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة (قال)

ألا ترى أن الفريك الرطب لا يصلح بالحنطة اليابسة فكذلك الحنطة المبلولة  
 باليابسة ﴿قلت﴾ والشعير والسلت لم كرهه مالك بالحنطة المبلولة (قال) لأنهما صنف  
 واحد مع الحنطة عند مالك ألا ترى أنهما يجعلان مع الحنطة في الزكاة فذلك كرهه  
 ﴿قلت﴾ أرايت العدس المبلول يصلح بالفول واحد بواحد أو واحد بأثنين في قول  
 مالك (قال) نعم إذا كان يدأ بيد ﴿قلت﴾ ولم وأنت تجمعهم في الزكاة وتراه في الزكاة نوعاً  
 واحداً وأنت تجيز المبلول منه إذا كان عدساً باليابس من الفول (قال) لأن هذين في  
 البيع عند مالك صنفان مختلفان ألا ترى أن العدس اليابس لا بأس به بالفول في قول  
 مالك واحداً بأثنين فكذلك المبلول منه أو لا ترى أن الحنطة اليابسة لا تصلح  
 بالشعير والسلت في قول مالك إلا مثلاً بمثل فذلك كره مالك المبلول مع الحنطة  
 بالشعير مثلاً بمثل أو بينهما تفاضل ﴿قال﴾ ولقد رأيت مالكا غير سنة كره القطنية  
 بعضها ببعض بينهما تفاضل ففي قوله الذي رجع إليه آخراً أنه كره التفاضل بينهما  
 فالمبلول من القطنية لا يصلح بشيء من القطنية اليابسة لانه نوع واحد وقوله الاول  
 أحب الى وهو الذي كتبت أول مرة فأنا آخذ به ﴿قلت﴾ فالعدس المبلول بالعدس  
 اليابس في قول مالك (قال) لا يصلح ذلك عند مالك وإنما مثل هذا مثل الرطب بالتمر  
 أو الفريك بالحنطة أو الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة وقد وصفت لك ذلك  
 ﴿قلت﴾ فالعدس المبلول بالعدس المبلول هل يجوز في قول مالك (قال) لا يصلح  
 ذلك عند مالك لانه ليس مثلاً بمثل لان البلب يختلف يكون منه ما هو أشد  
 انتفاخاً من صاحبه فلا يصلح على حال ﴿قلت﴾ وكذلك الحنطة المبلولة بالحنطة  
 المبلولة عند مالك (قال) نعم لا يصلح

### ❦ في اللحم باللحم ❦

﴿قلت﴾ ما قول مالك في اللحم النىء باللحم القديد واحداً بأثنين أو مثلاً بمثل (قال) قال  
 مالك لا خير فيه واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل (قال) فقلت لمالك وإن تحرى (قال)  
 لا خير فيه وإن تحرى ﴿قلت﴾ لم كرهه مالك (قال) رأيت مالكا لا يرى ذلك

مما يبلغ معرفته عند الناس أن يكون مثلاً بمثل لأن هذا جاف وهذا نىء وقد كان  
 مالك فيما ذكر عنه بعض الناس أنه أجازته في أول زمانه ثم رجع عنه وأقام على  
 الكراهية فيه غير مرة ولا عام ﴿قلت﴾ فهل يجوز اللحم المقبور<sup>(١)</sup> باللحم النىء في  
 قول مالك مثلاً بمثل أو متفاضلاً (قال) قال مالك لا يصلح اللحم النىء باللحم المقبور  
 متفاضلاً ولا مثلاً بمثل ولا يتحرى ﴿قلت﴾ وكذلك السمك الطرى بالسمك  
 المالح لا يصلح مثلاً بمثل ولا متفاضلاً في قول مالك (قال) نعم ولا يتحرى ﴿قلت﴾  
 وهكذا القديد باللحم النىء (قال) نعم لا يصلح ذلك مثلاً بمثل في قول مالك ولا  
 متفاضلاً ولا يتحرى ﴿قلت﴾ فالتمسكسوذ بالنىء أيجوز في قول مالك (قال) قال  
 لى مالك لا يجوز المالح بالنىء متفاضلاً ولا مثلاً بمثل والتمسكسوذ عندي  
 إنما هو لحم مالح فلا يجوز على حال ﴿قلت﴾ فما قول مالك في اللحم المشوى  
 باللحم النىء (قال) قال مالك لا يعجنى واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل (قال)  
 وهذا أيضاً مما رجع عنه وأقام على الكراهية فيه مثل القديد وهو أحب قوله الى  
 (قال) وقال مالك ولا يتحرى ﴿قلت﴾ لم لا يجيز مالك اللحم النىء بالمشوى واحداً  
 بواحد ولا بينهما تفاضل (قال) لأن المشوى عنده بمنزلة القديد إنما جففته النار عنده  
 كما جففت الشمس القديد ﴿قلت﴾ فما قول مالك في القديد بالمطبوخ (قال) لم  
 أسمع من مالك فيه شيئاً والقديد أيضاً ان كان إنما جففته الشمس بلا تابل ولا صنعة  
 صنعت فيه فلا بأس به واحداً بآئين من المطبوخ ﴿قلت﴾ فالقديد بالمشوى (قال)  
 لا خير فيه وان تحرى لأن يابس الشوى هو رطب لا يكون كيابس القديد ﴿قلت﴾  
 فما قول مالك في المشوى بالمطبوخ (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى  
 أن كل شواء لم يدخله صنعة مثل ما يعمل أهل مصر في مقاليهم التى يجعلون فيها  
 التابل والخل والزيت وما أشبه هذا حتى ربما كان لها المرقعة ويكون شبيهاً بالمطبوخ

(١) (المقبور) قال في شرح القاموس وقال الأزهري المقبور من السمك الذى ينقع فى الخل  
 والملح فيصير صلباً بارداً يؤتى به اه ويقاس عليه مطلق اللحم كما فى القاموس اه كنه مصححه

فهذا عندي طيبخ اذا كان كذلك فلا يعجبني ذلك بالمطبوخ ولا بأس به بالنبي على حال لانه مطبوخ وان كان انما النار جففته وحده بلا تايل فأرجو أن لا يكون به بأس واحداً بأثنين بالمطبوخ ولا خير فيه بالنبي على حال ﴿قلت﴾ فما قول مالك في اللحم القليلة بالسل والقليلة بالخل وبالبابن واحداً بأثنين (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن هذا عندي نوع واحد لانه مطبوخ كله وان اختلفت صنعته واسمه فلا يصلح منه واحد بأثنين ﴿قلت﴾ فاللحم الطري بالمطبوخ ما قول مالك فيه (قال) قال مالك لا بأس به واحداً بأثنين أو مثلاً بمثل اذا غيرته الصنعة ﴿قلت﴾ هل يجوز مالك الصير بلحم الحيتان متفاضلاً (قال) سألتنا مالكا عن صفار الحيتان بكبارها متفاضلاً (قال) لا خير فيه وهو حيتان كله (قال) وكذلك الصير عندي لا خير فيه ﴿قلت﴾ أرايت الشاة المذبوحة بالشاة المذبوحة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لان اللحم بمضه ببعض لا يجوز في قول مالك الا مثلاً بمثل اذا كان شيئاً وهاتان الشاتان لما ذبحتا فقد صارنا لحمًا فلا يجوز الا مثلاً بمثل على التحرى ﴿قلت﴾ وهل تحرى هذا وهما غير مسلوختين حتى يكونا مثلاً بمثل (قال) ان كانا يقدران على أن يتحرما حتى يكون مثلاً بمثل فلا بأس به كما يتحرى اللحم والا فلا خير فيه وهذا مما لا يستطاع أن يتحرى ﴿قلت﴾ فالكرش والكبد والرئة والقلب والطحال والكلى واللقوم والشحم أهذا كله عندك بمنزلة اللحم لا يصلح منه واحد بأثنين باللحم (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك خصى الغنم (قال) لم أسمع من مالك في خصى الغنم شيئاً وأراه لحمًا لا يصلح منه واحد بأثنين من اللحم ولا يصلح الخصى باللحم الا مثلاً بمثل لانه لحم ﴿قلت﴾ وكذلك الرأس والا كارع في قول مالك هو لحم لا يصلح ذلك باللحم الا مثلاً بمثل قال نعم ﴿قلت﴾ فما قول مالك في الطحال أيؤكل أم كان يكرهه (قال) ما علمت أن مالكا كان يكرهه ولا بأس به ﴿قلت﴾ فهل يصلح الرأس بالرأسين (قال) لا يصلح في قول مالك الا وزنا بوزن أو على التحرى ﴿قلت﴾ فان

دخل رأس في وزن رأسين أو دخل ذلك في التحرى لا بأس به (قال) نعم لا بأس به عند مالك

❦ في البقول والفواكه كلها بعضها ببعض ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك في البقول واحد بأثنين وإن كان من نوعه أو من غير نوعه يدأ بيد مثل الفجل والسلق والكرات وما أشبه ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك كأنما من نوع واحد أو من غيره ❦ قلت ❦ وكذلك التفاح والرمان والبطيخ وما أشبه هذا من الفاكهة الخضراء أهو مثل ما قلت في البقول قال نعم

❦ في الطعام كله بعضه ببعض ❦

❦ قلت ❦ أي شيء كره مالك واحداً بأثنين من صنفه يدأ بيد من جميع الأشياء وأي شيء وسع فيه واحداً بأثنين من صنفه يدأ بيد من جميع الأشياء (قال) قال مالك كل شيء من الطعام يدخر أو يؤكل ويشرب فلا يصلح منه أثنان بواحد من صنفه يدأ بيد وأما ما لا يؤكل ولا يشرب فلا بأس به واحداً بأثنين من صنفه يدأ بيد من جميع الأشياء قال مالك وكذلك كل طعام لا يدخر وهو يؤكل ويشرب فلا بأس بواحد منه بأثنين من صنفه يدأ بيد وهو عندي مثل ما لا يؤكل ولا يشرب في هذا الوجه (قال مالك) والذهب بالذهب مثلاً بمثل لا زيادة فيه يدأ بيد وكذلك الفضة بالفضة والفلوس بالفلوس لا يصلح إلا مثلاً بمثل عدداً ويدأ بيد ولا يصلح بعضها ببعض كيلاً ❦ قال ❦ وقال مالك وما كان مما لا يدخر من الفاكهة مثل التفاح والرمان والخوخ وما أشبه هذا فلا بأس به واحداً بأثنين يدأ بيد وإن ادخر ❦ قال ❦ فقلت لذلك فالسكر بالسكر (قال) لا خير فيه أثنين بواحد

❦ في الصبرة بالصبرة والاردب بالاردب ❦

❦ قلت ❦ هل يجوز صبرة حنطة بصبرة شمير (قال) قال مالك لا يجوز إلا كيلاً



مثلاً بمثل ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت أردب حنطة وأردب شعير بأردب حنطة وأردب شعير أيجوز ذلك وتجعل الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وما يعجبنى هذا ولا أراه جائزاً لأنه لا يصلح عند مالك مدة من حنطة ومدة من دقيق بمدة من حنطة ومدة من دقيق كانت بيضاء كلها أو سمراء كلها وكذلك أيضاً ان كانت سمراء أو بيضاء لم يجز أيضاً وهذا لو فرقته لجاز لأن الحنطة بالدقيق جائز والحنطة بالحنطة جائز فلما اجتمعا كرهه مالك وكذلك الشعير والحنطة بالشعير والحنطة فهو مثله ولا يجوز اذا اجتمعا في صفقة واحدة (قال) وانما خشي مالك في هذا الذريعة لما يكون بين القمحين من الجودة أو الفضل ما بين الشعيرين فيأخذ فضل شعيره في حنطة صاحبه ويأخذ صاحبه فضل حنطته في شعير صاحبه (قال) وانما مثله في قول مالك كمثل ما لو أن رجلاً باع مائة دينار كيلاً بمائة دينار كيلاً ومع كل واحدة من الدنانير مائة درهم كيلاً مع هذه مائة درهم ومع هذه مائة درهم فلا خير في ذلك وهذا لو فرقته لجاز الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير وهذا انما كرهه مالك لأنه لا يصلح أن يكون الذهب بالذهب مع إحدى الذهبين شيء عرض ولا ورق وكذلك الورق بالورق مثل الذهب بالذهب وكذلك جميع الطعام الذي يدخر ويؤكل ويشرب مما لا يصلح منه أنثان بواحد يدأ بيد ﴿قلت﴾ أ رأيت من أعطى قفيزين من حنطة بقفيز من حنطة ودراهم هل يجوز في قول مالك أو شيء منه أم لا (قال) لا يجوز عند مالك شيء منه ﴿قلت﴾ ولم لا يجيزه مالك ويجعله قفيزاً بقفيز والقفيز الآخر بالدراهم (قال) ألا ترى أن مالكا قال لا يجوز أن يباع الذهب بالذهب مع إحدى الذهبين شيء أو مع الذهبين جميعاً مع كل واحدة منهما مسلاة من السلع فكذلك الحنطة وجميع الأشياء من الطعام مما لا يجوز أن يؤخذ منه واحد باثنين من نوعه يدأ بيد انما يحمل محمل الذهب والفضة في هذا لا يجوز أن يباع بعضه ببعض مع أحد الصنفين سلعة أخرى أو مع كل صنف سلعة أخرى لانهما اذا تبايعا ما لا يجوز الا مثلاً بمثل فجعلنا مع أحد الصنفين سلعة

أو مع كل صنف سلعة فهذا ليس مثلاً بمثل وهذا ترك للآثر الذي جاء فيه ألا ترى أنك إذا بعت عشرة دنانير وسلعة مع العشرة بعشرين ديناراً فلم تبع الذهب بالذهب مثلاً بمثل فهذا مما لا يجوز وهذا خلاف الآثر وهذا قول مالك كله في الطعام وقال في مالك يجري مجرى الذهب بالذهب والورق بالورق

### ❦ في الفلوس بالفلوس ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ قال مالك لا يصلح الفلوس بالفلوس جزافاً ولا وزناً مثلاً بمثل ولا كيلاً مثلاً بمثل يداً بيد ولا إلى أجل ولا بأش بها عدداً فلساً بفلس ولا يصلح فلسان بفلس يداً بيد ولا إلى أجل والفلوس هاهنا في العدد بمنزلة الدراهم والدنانير في الورق (وقال مالك) أكره ذلك في الفلوس ولا أراه حراماً كتحریم الدنانير والدراهم ❦ قلت ❦ أرايت أن اشتريت فلساً بفلسين أيجوز هذا عند مالك (قال) لا يجوز فلساً بفلسين ❦ قلت ❦ فمراطة الفلوس بالنحاس واحداً بأثنين يداً بيد (قال) لا خير في ذلك (قال) لأن مالكا قال الفلس بالفلسين لا خير فيه لأن الفلوس لا تباع إلا عدداً فإذا باعها وزناً كان من وجه المخاطرة فلا يجوز بيع الفلوس جزافاً فلذلك كره مالك رطل فلوس برطلين من النحاس (قال) ولو اشترى رجل رطل فلوس بدرهم لم يجز ذلك (قال) وقال مالك كل شيء يجوز واحد بأثنين من صنفه إذا كايلاه أو راطله أو عاده فلا يجوز الجزاف فيه بينهما لانهما جميعاً ولا من أحدهما لانه من المزابنة إلا أن يكون الذي يعطى أحدهما متفاوتاً يعلم أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف بشيء كثير فلا بأس بذلك ولا يجوز أن يكون أحدهما كيلاً ولا وزناً ولا عدداً والآخر جزافاً وإن كان مما يصلح اثنين بواحد إلا أن يتفاوت ما بينهما تفاوتاً بعيداً فلا بأس بذلك وهو إذا تقارب عند مالك ما بينهما كان من المزابنة وإن كان تراباً

### ❦ في الحديد بالحديد ❦

❦ قلت ❦ يصلح الحديد بالحديد واحد بأثنين يداً بيد وما أشبه الحديد من النحاس

والرصاص (قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت رطلا من حديد عند رجل والحديد بعينه برطالين من حديد عندي بعينه على أن وزن لي وأزن له ثم افترقنا قبل أن نتقايض وقبل أن وزن (قال) لا بأس بذلك لانه حديد بعينه ليس هذا دينا بدين وهذا شيء بعينه ﴿قلت﴾ فاذا التقينا أجبرتني على أن أعطيه وأزن له وأجبرته على أن يعطيني ويزن لي قال نعم ﴿قلت﴾ فان تلف الحديدان أو أحد الحديدين من قبل أن نجتمع (قال) فلا بيع بينكما ولا شيء لواحد منكما على صاحبه ﴿قلت﴾ فلو أنني حين اشتريت حديده منه الذي ذكرت لك بحديدي الذي ذكرت فوزنت له حديدي وافترقنا قبل أن وزن لي حديده وذلك الحديد الذي تباعنا بعينه ثم رجعت اليه لا قبض منه الحديد الذي اشتريته منه فأصبتة قد تلف (قال) يرجع فيأخذ حديدك الذي دفعت اليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

— تم كتاب السلم الثالث من المدونة الكبرى —  
والحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد رسوله ونبيه  
وعلى آله وصحبه وسلم

— ويليهِ كتاب الآجال والبيوع الفاسدة —

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— الحمد لله رب العالمين —

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

— كتاب الآجال —

— ما جاء في الآجال —

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت لو بعت ثوباً بمائة درهم الى أجل شهر ثم انى اشتريته بمائة درهم الى الاجل أ يصلح ذلك أم لا في قول مالك (قال) نعم لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فان اشتريته الى أبعد من الاجل بمائة درهم (قال) لا بأس بذلك أيضاً ﴿ قلت ﴾ فان اشتريته بأكثر من الثمن الى أبعد من الاجل بمائة الى شهر واشتريته بمائة وخمسين الى شهرين (قال) لا يصلح ذلك الا أن يكون مقاصة اذا حلّ الاجل قاصه مائة بمائة وبقيت الخمسون عليه كما هي حتى يحل أجلها ثم يأخذها فأما أن يأخذ المائة التي باعه بها الثوب أولاً عند أجلها ويكون عليه مائة وخمسون الى أجل البيع الثاني فهذا يدخله مائة درهم الى شهر بخمسين ومائة الى شهرين فهذا لا يصلح ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت ثوباً بمائة درهم محمدية الى شهر فاشتريته بمائة درهم يزيدية الى محل ذلك الاجل أ يجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا خير في هذا كأنه باعه محمدية يزيدية الى أجل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعتك عشرين بمائة دينار الى سنة فاشتريت منك أحدها دينار قبل الاجل (قال) لا بأس بذلك ان كان الدينار مقاصة مما على الذي عليه الحق فان كان الدينار غير مقاصة انما ينقده الدينار فلا يجوز ذلك وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان اشتريت أحدهما

بتسعة وتسعين ديناراً نقداً (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فان اشتريته بمائة دينار  
 نقداً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لم كرهته اذا  
 أخذه بأقل من الثمن نقداً ولم تجزه الا أن يأخذه بجميع الثمن (قال) لانك اذا  
 أخذه بأقل من جميع الثمن دخله بيع وسلف ﴿قلت﴾ وأى موضع يدخله بيع  
 وسلف (قال) لانك اذا أخذه بخمسين نقداً صار الباقي منهما بخمسين وصار يرد  
 اليك الحسين التي أخذ منك الساعة نقداً اذا حل الاجل ويصير سلفاً ومعه بيع فلا  
 يجوز ذلك ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة وأبي الزناد أنهما  
 قالا اذا بعت شيئاً الى أجل فلا تتبعه من صاحبه الذي بعته منه ولا من أحد تبعه  
 له الى ما دون ذلك الاجل الا بالثمن الذي بعته به منه أو بأكثر منه ولا ينبغي  
 أن تتابع تلك السلعة الى ما فوق ذلك الاجل الا بالثمن أو بأقل منه واذا ابتاعه  
 الى الاجل نفسه ابتاعه بالثمن أو بأكثر منه أو بأقل اذا كان ذلك الى الاجل فان  
 ابتاعه الذي باعه الى أجل بنقد بثل الذي له في ذلك الاجل فهو حلال وان كان  
 الذي ابتاعه الى أجل هو يبيعه بنقصان فلا ينبغي له أن يعجل النقصان ولا يؤخره  
 الى ما دون الاجل الا أن يكون ذلك كله الى الاجل الذي ابتاع منك تلك السلعة  
 اليه ﴿وكيع﴾ عن سفيان الثوري عن هشام عن ابن سيرين عن ابن عباس قال  
 اياك أن تبيع دراهم بدراهم بينهما جريرة ﴿وكيع﴾ عن سفيان الثوري عن سليمان  
 التيمي عن حبان بن عمير القيسي عن ابن عباس أنه قال في الرجل يبيع الحريرة الى  
 أجل فكره ذلك أن يشتريها نقداً يعني بدون ما باعها به ﴿قال﴾ وأخبرني ابن  
 وهب عن جرير بن حازم عن أبي اسحاق الهمداني عن أم يونس أن عائشة زوج  
 النبي صلى الله عليه وسلم قالت لها أم محبة أم ولد لزيد بن الارقم الانصاري يا أم  
 المؤمنين أتعرفين زيد بن الارقم قالت نعم قالت فاني بعته عبداً الى العطاء بثمانمائة  
 فاحتاج الى ثمنه فاشترته منه قبل الاجل بستائة فقالت بثس ما شريت وبثس  
 ما اشتريت أبلى زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم

يتب قالت فقلت أفرأيت ان تركت المائتين وأخذت الستمائة قالت فنعم من جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ﴿قلت﴾ أ رأيت ان بعث ثوباً بعشرة دراهم الى شهر<sup>(١)</sup> فاشتريته قبل محل الاجل بخمسة دراهم نقداً وبثوب من نوعه أو من غير نوعه نقداً (قال) لا خير في هذا لان هذا بيع وسلف لان ثوبه يرجع اليه وكأنه انما أسلفه خمسة دراهم الى شهر على أن باعه ثوبه الثاني بخمسة دراهم الى شهر فصار اذا حل الاجل أخذ خمسة قضا من خمسته التي دفع اليه قبل الاجل وخمسة من ثمن الثوب الباقي فهذا يدل على أنه بيع وسلف ﴿قلت﴾ أ رأيت ان بعث ثوبين بعشرة دراهم الى شهرين فاشتريت احدهما بثوب نقداً وبخمسة دراهم نقداً (قال) لا يصلح هذا

وجد بالاصل ها طيارة تتعلق بهذا المبحث ونصها

(١) قال فضل في رجل باع من رجل ثوباً بعشرة دنانير الى شهر ثم اشتراه البائع بخمسة نقداً وفاتت السلعة عند البائع الاول فالك تنظر الي قيمتها فان كانت عشرة فصاعداً غرم البائع الاول للمشتري الاول تمام قيمتها ويقاس نفسه المشتري الاول في القيمة بالخمسة الدنانير التي كان قبض اولاً ولا يتهم أحد ان يعطي عشرة أو احد عشر نقداً في عشرة الى أجل فان كانت القيمة أقل من العشرة التي باعها أولاً فانك تفسخ البيع الاول ويرد المشتري الاول على البائع الاول الخمسة الدنانير التي كان قبض منه لانها يتهمان ها هنا على انها عملا في اعطاء قابل في كثير الى أجل ذكر ذلك ابن عبدوس عن ابن القاسم قال فضل وحكي ابن عبدوس عن ابن القاسم فيمن باع سلعة بمائة دينار الى أجل ثم عدا البائع على السلعة فباعها من غيره من قبل أن يقبضها المبتاع بخمسين ديناراً نقداً وفاتت السلعة فان على البائع الاول الاكثر من قيمتها يوم تعدى عليها أو الثمن الذي به باعها بالقد فيدفعه الى المشتري ينتفع به حتى اذا حل الاجل رد على البائع مثل ما قبض منه ان كان الذي قبض أقل من المائة ولا يعطيه المائة كاملة لما يلحق البائع ها هنا من التهمة ان يكون يعطي قليلاً في كثير الى أجل الا أن يكون انما قبض منه المشتري أولاً أكثر من المائة التي عليه الى أجل فلا يرد على البائع الا المائة وتسقط التهمة ها هنا (قال فضل) وقد ذكر ابن عبدوس فيه قولاً غير هذا وذلك أنه لم يراع التهمة ها هنا حين تبين عدا البائع وأوجب للمشتري الاول على البائع الآخر القيمة أو الثمن الذي باعها به ثم يرى عليه اذا حل الاجل مثل الذي كان عليه أولاً ولا يبالي كان الذي عليه أكثر من الذي قبض أو أقل لانه قد تبين عدا البائع فسقطت التهمة ها هنا عنهما أن يكونا عملاً بذلك انتهى \* وفي ذيل هذه الطيارة ايضاً ما نصه

والذي يستعين به طالب العلم على فتح ما انفاق وكشف ما التبس اخلاص النية واغتنام الفوائد والحرص على الزيادة والرغبة الى الله في الهداية والتوفيق اهـ

﴿قلت﴾ لم (قال) لانه يدخله بيع وسلف ويدخله أيضاً فضة وسلمة نقداً بفضة الى أجل  
فأما البيع والسلف فكانه باعه ثوبين الى أجل بخمسة دراهم وأقرضه خمسة دراهم  
نقداً على أن يقبضها منه اذا حل الاجل وأما فضة وسلمة نقداً بفضة الى أجل فكانه  
باعه ثوبين وخمسة دراهم نقداً بعشرة دراهم الى أجل فلا يصلح ذلك وذلك أنا جعلنا  
الثوب الذي باعه ثم رجع اليه لغوا ﴿قلت﴾ أفرأيت ان بعت ثوباً بعشرة دراهم الى  
شهر فاشتريته بخمسة دراهم الى الاجل وبثوب نقداً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لم  
(قال) لانه رجع اليه ثوبه وباعه ثوباً بخمسة دراهم الى شهر وبسقطت عنه خمسة بخمسة  
فصارت مقاصة ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت ثوباً بعشرة دراهم محمية الى شهر فاشتريته  
بثوب نقداً أو بخمسة دراهم يزيدية الى شهر (قال) لا خير في هذا لانه رجع اليه  
ثوبه الاول فالتى وصار كأنه باعه ثوبه الثانى بخمسة دراهم محمية على أن يبدل له اذا  
حل الاجل خمسة يزيدية بخمسة محمية ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت ثوباً الى شهر بعشرة  
دراهم فاشتريته بثوبين من صنفه الى أجل أبعد من الأجل (قال) لا خير في ذلك  
لانه يصير ديناً بدين ﴿قلت﴾ وكذلك لو ابتعته بثوب من صنفه الى أبعد من  
الاجل أيصير هذا ديناً بدين (قال) نعم لا خير في هذا ﴿قلت﴾ فان بعت ثوباً الى  
شهر بعشرة دراهم فاشتريته بثوب من صنفه الى خمسة عشر يوماً أيجوز هذا (قال)  
لا يجوز هذا ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن هذا دين بدين ﴿قلت﴾ وكيف كان هذا  
ديناً بدين (قال) لانه رجع اليه ثوبه فصار لغوا وباع ثوباً الى خمسة عشر يوماً بعشرة  
دراهم الى شهر فصار الدين بالدين ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت ثوباً بثلاثين درهماً الى  
شهر فاشتريته بدينار نقداً أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا ﴿قلت﴾ لم (قال)  
لأن ثوبه رجع اليه فصار لغوا وصار كأنه أعطاه ديناراً نقداً بثلاثين درهماً الى شهر  
﴿قلت﴾ أرايت ان بعت ثوباً بثلاثين درهماً الى شهر فاشتريته بعشرين ديناراً نقداً  
(قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ ولا يدخل هذا الذهب نقداً بالفضة الى أجل (قال)  
لا لانهما قد سلا من التهمة لأن الرجل لا يهتم على أن يعطى عشرين ديناراً نقداً في



ثلاثين درهما الى أجل ﴿ قلت ﴾ وانما ينظر في هذا الى التهمة فاذا وقعت التهمة  
جعلته ذهاباً نقداً في فضة الى أجل وان لم تقع التهمة أجزت البيع بينهما قال نعم  
﴿ قلت ﴾ فان باع ثوبه بأربعين درهما الى شهرين فاشترى بدينارين نقداً وصرف  
الأربعين درهما بدينارين أ يصلح هذا أم لا في قول مالك ( قال ) لا يعجبنى هذا حتى  
يبين ذلك ويسلم من التهمة لان الأربعين من الدينارين قريب ﴿ قلت ﴾ فان اشترى  
بثلاثة دنانير نقداً ( قال ) هذا لا يثبت لان الثلاثة الدنانير عند الناس بينة أنها خير من  
أربعين درهما وأكثر فلاتثبت هذا ها هنا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان يمت ثوبا بأربعين  
درهما الى شهر فاشتريته بدينار نقداً وبثوب نقداً أ يجوز هذا أم لا ( قال ) لا خير في  
هذا لأنه ذهب وعرض بفضة الى أجل فلا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان  
يمت ثوبا بعشرة دراهم الى أجل فاشتريته بثوب نقداً وبفلوس نقداً أ يصلح هذا  
أم لا ( قال ) لا يعجبنى هذا لانه لا يصلح أن يشتري الدراهم الى أجل بالفلوس نقداً  
﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان يمت حنطة بمائة أردب بمائة دينار الى سنة فاحتجت  
الى شراء حنطة محمولة فاشتريت من الرجل الذي يمت الحنطة الى أجل اشتريت منه  
مائتي أردب محمولة بمائة دينار نقداً أ يصلح هذا البيع أم لا في قول مالك وذلك بعد  
يوم أو يومين من مبايعتي اياه أو من بعد شهر أو شهرين أو ستة أشهر ( قال ) لا يصلح  
هذا البيع الثاني لأنه رد اليه طعامه أو مثل طعامه وزاده عليه زيادة على أن أسلفه  
مائة دينار سنة نقده اياها فهذا لا يصلح ( قال ) ولقد قال لي مالك ولو أن رجلاً باع  
من رجل طعاما الى أجل ثم لقيه بعد ذلك يبيع طعاما ( قال ) لا أحب له أن يبتاع  
منه طعاما من صنف طعامه الذي باعه اياه أقل من كيل طعامه الذي باعه اياه ولا  
مثل كيله بأقل من الثمن الذي باعه به نقداً ( قال ) مالك ولا أرى بأساً أن يبتاعه منه  
بمثل الثمن الذي باعه به أو أكثر اذا كان مثل كيله وكان الثمن نقداً فهذا الذي كره  
مالك من هذا يشبه مسئلتك التي سألتني عنها لأن مالكاً جعل الطعام اذا كان من  
صنف طعامه الذي باعه اياه كأنه هو طعامه الذي باعه اياه وخاف فيما بينهما الدلسة

أن يقع السلف والزيادة فيما بينهما على مثل هذا ولم يجعل الثياب مثله ﴿قلت﴾  
 والطعام كله كذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك كل ما يوزن ويكال مما  
 لا يؤكل ولا يشرب ومما يؤكل ويشرب فهو بهذه المنزلة قال نعم ﴿قلت﴾ فلو أتى  
 بعث من رجل ثوباً فسطاطياً أو قرقياً بدينارين إلى شهر فأصبت معه ثوباً يبيعه من  
 صنف ثوبى مثله في صفته وذعره قبل محل أجل ديني عليه من ثمن ثوبى فاشتريته منه  
 بدينار نقداً أيسلح هذا أم لا (قال) لا بأس بهذا وليس الثياب في هذا بمنزلة الطعام  
 ﴿قلت﴾ ما فرق بين الطعام والثياب في هذا (قال) لأن الطعام إذا استهلكه رجل  
 كان عليه مثله فإذا كان من صنف طعامه فكانه هو طعامه الذي باعه بعينه وإن  
 الثياب من استهلكها كان عليه قيمتها فهو إذا لقيه ومعه ثوب من صنف ثوبه  
 إذا لم يكن ثوبه بعينه فليس هو ثوبه الذي باعه إياه فلا بأس أن يشتريه إن كان من  
 صنف ثوبه بأقل أو بأكثر نقداً أو إلى أجل (قال) ولو كرهت هذا لجملة ذلك في  
 الحيوان مثل الثياب فهذا يتفاحش ولا يحسن قال وذلك أن مالكا قال لو أن رجلاً باع  
 ثوبين بثمن إلى أجل فأقاله من أحدهما وأخذ منه ثمن الآخر لم يكن بذلك بأس مالم  
 يتمجل الذي عليه قبل محل الأجل أو يؤخره عن أجله وإن كان قد غاب على الثوبين  
 ولو باع رجل من رجل أردبين من حنطة إلى أجل فغاب المشتري عليه فأقاله من  
 أردب قمح لم يكن فيه خير حل الأجل أو لم يحل فالطعام بمنزلة العين في البيوع  
 ﴿قلت﴾ فإن أقاله بمحضرة البيع من أردب (قال) لا بأس بذلك مالم يرغب المشتري  
 على الطعام ومالم يشترط إذا أقاله أن يتمجل له ثمن الأردب الباقي قبل محل الأجل  
 أو على أن يتقدمه الساعة ﴿قلت﴾ فإن غاب المشتري على الطعام ومعه ناس لم  
 يفارقوه فشهدوا أن هذا الطعام هو الطعام الذي بتمه بعينه (قال) إذا كان هكذا  
 لم أر بأساً أن يقيله من بعضه ولا يتمجل ثمن ما بقي قبل محل الأجل ﴿قلت﴾  
 لم كرهه مالك أن يقيله من بعضه على أن يتمجل له ثمن ما بقي قبل محل الأجل (قال)  
 لأنه يدخله تمجيل الدين على أن يوضع منه قبل محله ألا ترى أن البائع قال للمشتري

عجل لي نصف حق الذي لي عليك علي أن أشتري منك نصف هذا الطعام بنصف الدين الذي لي عليك فيدخله بيع الطعام على تمجيل حق ( قال مالك ) ويدخله أيضا عرض وذهب بذهب إلى أجل ألا ترى أن البائع وجبت له مائة دينار من ثمن طعامه إلى أجل فأخذ خمسين أردبا وترك الخمسين الأخرى فكأنه باعه الخمسين التي لم يقبله منها وخمسين دينارا حطها بخمسين دينارا يعجلها وبالخمسين الاربعة التي ارتجمها فيدخله سلعة وذهب نقداً بذهب إلى أجل ﴿ قلت ﴾ فما باله إذا أقاله من خمسين ولم يشترط أن يعجل له ثمن الخمسين الباقية لم لا يدخله أيضا هذا . لم لا يكون كأنه رجل باعه مائة دينار له عليه إلى أجل بخمسين أردبا وخمسين دينارا أرجأها . لم لا يفسده بهذا الوجه ( قال ) لأنه لم يغب عليه فيتهم أنه سلف جر منفعة ولم يشترط عليه تمجيل شيء يفسده به بيعهما وهذا إنما هو رجل أخذ منه خمسين أردبا كأنه باعه إياها بخمسين دينارا فأخذها منه بخمسين وأرجأ عليه الخمسين الدينار ثمنًا للخمسين الاربعة التي دفعها إليه على حالها إلى أجلها فلا بأس بهذا وهو قول مالك

﴿ في الرجل يسلف دابة في عشرة أثواب فيأخذ قبل الاجل خمسة أثواب ﴾  
﴿ وبرذونا أو خمسة أثواب وسلعة غير البرذون ويضع عنه ما بقي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا أسلم برذونا إلى رجل في عشرة أثواب إلى أجل وأخذ منه قبل الاجل خمسة أثواب والبرذون على أن هضم عنه الخمسة الأثواب التي بقيت عليه أو أخذ منه خمسة أثواب قبل محل الاجل وسلعة سوى البرذون ( قال ) قال مالك لا يصالح هذا لأنه يدخله ضع عنى وتمجل ويدخله أيضا بيع وسلف ﴿ قلت ﴾ وأين يدخله بيع وسلف في قول مالك ( قال ) دخله سلف وبيع أنه لما أعطاه البرذون في عشرة أثواب إلى أجل فأباه بخمسة أثواب قبل محل الاجل فكان الذي عليه الحق أسلف الطالب خمسة أثواب على أن يقبضها الذي عليه السلم من السلم الذي عليه إذا حل أجل الثياب على أن باعه البرذون أو السلعة التي دفعها إلى الطالب بخمسة أثواب مما عليه فهذا بيع وسلف ﴿ قلت ﴾ وأين يدخله ضع عنى وتمجل ( قال ) ألا

ترى لو أن الطالب أتاه فقال له عجل لي حتى قبل محل الاجل فقال له الذي عليه الحق  
 لا أعطيك ذلك الا أن تضع عنى قليل لهما ان ذلك لا يصلح فقال الطالب للمطلوب  
 أنا أقبل منك سلعة سوى أربعة أثواب وخمسة أثواب معها فأعطاه سلعة سوى أربعة  
 أثواب وأعطاه البرذون الذي كان رأس مال السلم وقيمته أربعة أثواب وخمسة أثواب  
 فهذا ضع عنى وتمجل ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت السلعة التي أعطاه مع الخمسة أثواب  
 قيمتها عند الناس لا شك فيه مائة ثوب من صنف ثياب السلم (قال) لا خير فيه  
 أيضا ألا ترى لو أن رجلا أعطي رجلا خمسة أثواب وسلعة قيمتها أكثر من قيمة  
 الخمسة الاثواب التي معها بعشرة أثواب الى أجل من صنف الخمسة الاثواب التي  
 أعطاه اياها لم يحل هذا فهذا كذلك لا ينبغي أن يأخذ خمسة قضاء من العشرة  
 ويأخذ بالخمسة سلعة أخرى وهو قول مالك ﴿ابن وهب﴾ قال وبلغني عن ربيعة  
 أنه قال كل شيء لا يجوز لك أن تسلف بعضه في بعض فلا يجوز لك أن تأخذه  
 قضاء منه مثل أن تباع تمرًا فلا تأخذ منه بثمنه قحًا لانه لا يجوز لك أن تسلف الحنطة  
 في التمر ومثل الذي وصفت لك أنه لا يجوز لك أن تعطى سلعة وثيابا في ثياب مثلهما  
 الى أجل فهذا كله يدخل في قول ربيعة ﴿قلت﴾ أرأيت الذي سلف البرذون في  
 العشرة الاثواب الى أجل فأخذ سلعة وخمسة أثواب قبل محل الاجل أيدخله خذ مني  
 حقك قبل محل الاجل وأزيدك (قال) نعم يدخله دخولا ضعيفا وأما وجه الكراهية  
 فيه فهو الذي فسرت لك عن مالك ﴿وقيل﴾ لربيعة في رجل باع حمرا بعشرة  
 دنانير الى سنة فاستقاله المبتاع فأقاله البائع بربح دينار عجله له وآخر باع حمرا ببقد  
 فاستقاله المبتاع فأقاله بزيادة دينار أخره عنه الى أجل (قال) ربيعة ان الذي استقالاه  
 جميعا كان بيعا انما الاقالة أن يتراد البائع والمبتاع ما كان بينهما من البيع على ما كان البيع  
 عليه فأما الذي ابتاع حمرا الى أجل ثم رده بفضل تمجله فانما ذلك بمنزلة من اقتضى  
 ذهباً تمجلاً من ذهب وأما الذي ابتاع الحمار ببقد ثم جاء فاستقال صاحبه فقال الذي باعه  
 لا أقبلك الا أن تربحني ديناراً الى أجل فان هذا لا يصح لانه أخر عنه ديناراً بالبقد

وأخذ الحمار بما بقي من الذهب فصار ذهباً بذهب لما أخر من نقده ولما أتى له الذي  
رد الحمار من عرضه ولو كان في التأخير أكثر من دينار أضحي لك قبحه وهاتان  
البيعتان مكروهتان ﴿مالك بن أنس﴾ عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب وسليمان  
ابن يسار أنهما كانا ينيهان أن يبيع الرجل طعاماً إلى أجل ثم يشتري بتلك تمرًا قبل  
أن يقبضها (وقال) ابن شهاب مثله ﴿وقال﴾ لى ابن وهب وقال عمر بن عبد العزيز مثله  
﴿وقال﴾ لى مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة وغيرهما من أهل العلم مثله (وقال مالك)  
ذلك بمنزلة الطعام بالتمر إلى أجل فمن هنالك كره ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي عمير عن  
أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا تأخذ إلا مثل طعامك أو عرضاً مكان  
التمن ﴿قلت﴾ أرايت أن يبت سلعة بعشرة دنانير إلى أجل شهرًا فاشترها عبد لى  
مأذون له في التجارة بخمسة دنانير قبل الاجل (قال) إذا كان قد أذن السيد لعبده  
في التجارة فكان إنما يتجر لنفسه العبد بمال عنده فلا أرى بذلك بأساً وإن كان  
العبد إنما يتجر للسيد بمال دفعه إليه السيد فلا يعجبني ذلك ﴿قلت﴾ سمعت هذا  
من مالك قال لا ﴿قلت﴾ فإن بعثا بعشرة دنانير إلى شهر واشترتها لابن لى صغير  
بخمسة دنانير قبل الاجل أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يعجبني ذلك ﴿قلت﴾ تحفظه  
عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ أرايت أن يباع عبد لى سلعة بعشرة دنانير إلى أجل  
فاشترتها بخمسة دنانير قبل الاجل أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) ما سمعت  
من مالك فيه شيئاً وما يعجبني ذلك إذا كان العبد يتجر لسيدته ﴿قلت﴾ أرايت أن  
يبت سلعة بعشرة دنانير إلى شهر فوكاني رجل أن اشتريها له قبل الاجل بخمسة  
دنانير أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يعجبني ذلك (قال) ولقد سألت مالكا عن  
الرجل يبيع السلعة بمائة دينار إلى أجل فإذا وجب البيع بينهما قال المبتاع للبائع بمها  
لى من رجل بنقد فاني لا أبصر البيع (قال) لا خير فيه ونهى عنه ﴿قلت﴾ فإن  
سأل المشتري البائع أن يبيعها له بنقد فباعها له بنقد بأكثر مما اشتراها به المشتري  
(قال) هذا جائز لانه لو اشتراها هو نفسه بأكثر من عشرة دنانير جاز شراؤه

فكل شيء يجوز للبائع أن يشتريه لنفسه فهو جائز أن يشتريه لغيره إذا وكله

﴿ في الرجل يبيع عبده من الرجل بعشرة دنانير ﴾

﴿ على أن يبيعه الآخر عبده بعشرة دنانير ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن اشتريت عبداً من رجل بعشرة دنانير على أن أبيع عبدي بعشرة دنانير ( قال ) قال مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ ولا يكون هذا عبداً ودنانير بعبد ودنانير وقد أخبرني أن مالكا لا يجيز الذهب بالذهب مع أحد الذهبين سلعة أو مع الذهبين جميعا مع كل واحدة منهما سلعة وقد أخبرني أيضاً أن مالكا قال لا يكون صرف وبيع في صفقة واحدة ( قال ابن القاسم ) قال مالك ليس هذا صرفاً وبهما ولا ذهباً وسلعة بذهب وسلعة لأن هذا عبد بعبد والعشرة الدنانير بالعشرة الدنانير ملغاة لأن هذا مقاصة ﴿ قلت ﴾ فإن لم يكن مقاصة بها ولكنه أعطاه عبداً وعشرة دنانير من عنده وأخذ من صاحبه عبده وعشرة دنانير معه إذا اشترط أن يخرج الدنانير كل واحد منهما من عنده ( قال ) هذا لا يحل لأن هذا دنانير وعبد بدنانير وعبد ﴿ قلت ﴾ وإنما ينظر مالك إلى فعلهما ولا ينظر إلى لفظهما ( قال ) نعم إنما ينظر إلى فعلهما ولا ينظر إلى لفظهما فإن تقاسما بالدنانير كان البيع جائزاً وإن لم يتقاسما بالدنانير وأخرج هذا الدنانير من عنده وهذا الدنانير من عنده فهذا الذي لا يحل إذا كان مع الذهبين سلعة من السلع أو مع أحد الذهبين سلعة إذا كان بذلك وجب بيعهما ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن اشتريت من رجل عبده بعشرة دنانير على أن أبيع عبدي بعشرة دنانير وأضمرنا على أن يخرج كل واحد منا الدنانير من عنده فيدفع إلى صاحبه عبده وعشرة دنانير من عنده فأردنا بعد ذلك أن نتقاسم بالدنانير ولا نخرج الدنانير ويدفع عبده وأدفع عبدي أيجوز هذا البيع في قول مالك أم لا ( قال ) إذا كان ذلك الضمير هو عندهم كالشرط فلا خير فيه وإن تقاسما فالبيع بينهما منتقض لأن مالكا قال لو اشترط أن يخرج كل واحد منهما الدنانير من عنده كان البيع باطلاً ولم يجز لهما أن يتقاسما بالدنانير لأن المقدمة

وقعت حراما فلا يجوز هذا البيع على حال من الحال ﴿قلت﴾ فلو بعته عبدي بعشرة  
دنانير على أن يبعني عبده بعشرين دينارا (قال) قال مالك لا بأس بذلك انما هو عبد  
بعبد وزيادة عشرة دنانير ﴿قلت﴾ فان كانا اشتراطا على أن يخرج كل واحد منهما  
الدنانير من عنده (قال) أرى ذلك حراما لا يجوز ﴿قلت﴾ اذا وقع اللفظ من البائع  
والمشتري فاسدا لم يصحح هذا البيع في قول مالك بشئ من الاشياء لأن اللفظ وقعت  
به العقدة فاسدة قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان اللفظ صحيحا ووقع القبض فاسدا  
فسد البيع في قول مالك (قال) قال لي مالك انما ينظر في البيوع الى الفعل ولا ينظر  
الى القول فان قبح القول وحسن الفعل فلا بأس به وان قبح الفعل وحسن القول  
لم يصحح ﴿قلت﴾ أرايت ان باع سلعة بعشرة دنانير الى أجل على أن يأخذها مائة  
درهم أيكون هذا البيع فاسدا أم لا (قال) لا يكون فاسدا ولا بأس بهذا عند مالك  
﴿قلت﴾ لم (قال) لأن اللفظ هاهنا لا ينظر اليه لان فعلها يؤب الى صلاح وأمر جائز  
﴿قلت﴾ وكيف يؤب الى صلاح وهو انما شرط الثمن عشرة دنانير يأخذها مائة  
درهم (قال) لانه لا يأخذ دنانير أبدا انما يأخذ دراهم فقوله عشرة دنانير لغو فلما كانت  
العشرة الدنانير في قولها لغوا علمنا أن ثمن السلعة انما وقع بالمائة درهم وان لفظا بما  
لفظا به ﴿قلت﴾ فالذي باع سلعة بعشرة دنانير على أن يشتري من صاحبها سلعة  
أخرى بعشرة دنانير على أن يتناقدا الدنانير فلم يتناقدا الدنانير وتقابضا السلعتين لم أبطلت  
البيع بينهما وانما كان اللفظ لفظ سوء والفعل فعل صحيح (قال) لأنهما لما اشترطا  
تناقدا الدنانير نظر الى فعلهما هل يؤب الى فساد ان أرادا أن يفعلا ذلك قدرا عليه فان  
كان يؤب الى فساد اذا فعلا ذلك ويقدران على أن يفعلا ذلك فالبيع باطل باللفظ  
وان لم يفعلاه لأنهما اذا كانا يقدران على أن يفعلا ذلك فيكون فاسدا فأنهما وان لم  
يفعلاه فكأنهما قد فعلاه وقد وقعت العقدة عقد البيع على أمر فاسد يقدران على  
فعله ﴿قلت﴾ والأول الذي باع سلعته بعشرة دنانير على أن يأخذ بالدنانير مائة درهم  
لم فرقت بينهما وبين هذين (قال) لان لفظ هذين كان غير جائز ولفظهما يؤب الى



صلاح ولا يؤب الى فساد لانهما لا يقدران على أن يجعلا في ثمن السلعة في فعلهما  
الا الدراهم لا يقدران على أن يجعلا في ثمن السلعة دنانير ثم دراهم لانه شرط ثمن  
السلعة دنانير على أن يأخذ بها دراهم فانما يؤب فعلهما الى صلاح حين يصير الذي  
يأخذ في ثمن السلعة دراهم لا يقدران على غير ذلك فلذلك جاز ( قال ابن القاسم )  
وكذلك لو قال أبيعك ثوبي هذا بمشرة دنانير على أن تعطيني حمرا الى أجل صفته  
كذا وكذا فلا بأس به انما وقع الثوب بالحمار والدنانير لغوا فيما بينهما

❦ في الرجل يكون له الدين الى أجل فاذا حل أخذ به سلعة ❦  
❦ ببعض الدين على أن يؤخره ببقية الى أجل آخر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان كان لي على رجل دين الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه  
سلعة ببعض الثمن على أن يؤخره ببقية الثمن الى أجل أيسلح هذا ( قال ) قال مالك  
هذا بيع وسلف لا يصلح هذا لانه باعه السلعة ببعض الثمن على أن يترك بقية الثمن  
عليه سلفا الى أجل من الآجال ( قال ) قال مالك وان أخذ ببعض الثمن سلعة وأرجأ  
عليه بقية الثمن حالا كما هو فلا بأس بذلك وقول ربيعة دليل على هذا انه لا يجوز  
❦ قلت ❦ أ رأيت ان أقرضته حنطة الى أجل فلما حل الاجل بعته تلك الحنطة بدين  
الى أجل ( قال ) قال مالك لا يحل هذا لانه يفسخ ديناً في دين

❦ في الرجل يكون له الدين الحال على رجل أو الى أجل ❦  
❦ فيكترى منه به داره سنة أو عبده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي ديناً على رجل وهو حال أو الى أجل أيسلح لي أن أكرى  
به من الذي لي عليه الدين داره سنة أو عبده هذا الشهر ( قال ) قال لي مالك  
لا يصلح هذا كان الدين الذي عليه حالا أو الى أجل لأنه يصير ديناً بدين ففسخ  
ودانيره التي له في شيء لم يقبض جميعه ❦ قلت ❦ فلو كان لي على رجل دين فاشتريت  
به ثمرته هذه التي في رؤس النخل بمسح ما حل بيعها ( قال ) مالك اذا كانت حين

أزهت أو أرطبت فلا ينبغي وإن كانت الثمرة قد استجدت وليس لاستجدادها  
استنخار وقد تستجد الثمرة ولا تستجدادها استنخار وقد يبس الحب وليس  
لحصاده استنخار فإذا استجدت الثمرة واستحصد الحب وليس لشيء من ذلك تأخير  
فلا أرى به بأساً وإن كان لاستجدادها تأخير ولحصاده تأخير فلا خير فيه (قال)  
وإذا كان كما وصفت لك فلا بأس به (قال مالك) وأنه يعرف استبانتها عنها ولكن  
إذا كان على ما وصفت لك ليس في واحد منهما استنخار لاستجداد ثمر ولا لحصاد  
الحب فلا أرى به بأساً أن تأخذه من دين لك على صاحبك ﴿قال﴾ قليل للمالك أفيبيع  
الرجل ديناً له على رجل من رجل آخر بثمره له قد طابت وحل بيعها (قال) نعم  
لا بأس بذلك ولم يره مثل الذي عليه الدين إذا باعه من الذي له الدين (قال) وتفسير  
ما أجاز مالك من هذا فيما قال لي لأن الرجل لو كان له على رجل دين فاشترى به منه  
جارية فتواضعها للحبيضة لم يكن فيه خير حتى يناجز\* ولو أن رجلاً باع من رجل ديناً  
له على رجل آخر بجارية فتواضعها للحبيضة أو سلمه غائبة لم يكن بذلك بأس لأن هذا  
لا ينتقد في مثله وهذا لم ينتقد شيئاً\* ولو أن رجلاً كان له على رجل دين فأخذ منه  
به سلمه غائبة قال مالك لا يجوز ذلك وهو يجوز أن يبيع الرجل سلمه له غائبة بدين  
للمبتاع على رجل آخر وإنما فرق ما بين ذلك أن الدين إذا كان على صاحبه لم يبرأ منه  
إلا بامر يناجزه وإلا كان كل تأخير فيه من سلمه كانت غائبة أو كانت جارية يتواضعها  
للحبيضة يصير صاحب الدين يجتر بذلك فيما أنظر وآخر في ثمن سلمته منفعة وإن  
الذي باع السلم الغائبة بدين على رجل آخر أو باع ثمرأ قد بدا صلاحه بدين على  
رجل آخر لم يجر إلى نفسه منفعة إلا بما فيه المناجزة إن أدركت السلم قائمة كان البيع  
له ثابتاً ولم يكن يجوز له فيه النقد فيكون إنما أخر ذلك لمكانه والثمره كذلك قد  
استنجزها منه وصار حق صاحب الثمرة في الدين الذي على الرجل الآخر (قال)  
وهذا قول مالك في هذه المسئلة فيما قلت لك وتفسير قوله ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أن  
ابن أبي سلمة قال كل شيء كان لك على غريم نقداً فلم تقبضه أو إلى أجل فخل الأجل

أولم يحل فلا تبعه منه بشيء وتؤخره عنه فانك اذا فعلت ذلك فقد أريبت عليه وجعلت  
ربا ذلك في سعر بلفه لك لم يكن ليعطيكه الا بنظرتك اياه ولو بعته بوضيعة من  
سعر الناس لم يصح ذلك لانه باب رءاء الا أن يشتريه منك فينقدك ذلك يدايد  
مثل الصرف ولا يصلح تأخير يوم ولا ساعة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني أقرضت  
رجلا مائة أردب من حنطة الى سنة فجثته قبل الاجل فقلت له اعطني خمسين وأضع  
عني الخمسين أئصلح هذا أم لا ( قال ) قال مالك لا يصلح هذا لانه يدخله ضع عني  
وتعجل والقرض في هذا والبيع سواء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وابن وهب عن مالك بن  
أنس عن أبي الزباد عن بشر بن سعيد عن أبي صالح عبيد مولى السفاح أنه أخبره  
أنه باع بزاً من أصحاب دار بجلة الى أجل ثم أراد الخروج فسألوه أن يتقدوه ويضع  
عنهم فسأل زيد بن ثابت عن ذلك فقال لا أمرك أن تأكل ذلك ولا توكله ﴿ قال ﴾  
ابن وهب ﴿ وان ابن عمر وأبا سعيد الخدري وابن عباس والمقداد بن عمرو من  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسليمان بن يسار وقبيصة بن ذؤيب كلهم  
ينهى عنه ( وقال ) ابن عمر أتبيع ستانة بخسمائة ( وقال ) المقداد لرجلين صنعا ذلك كلا كما  
قد أذن بحرب من الله ورسوله وان عمر بن الخطاب قد كره ذلك ( وقال ) سليمان بن  
يسار اذا حل الاجل فليضع له ان شاء ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن  
سعيد في رجل كان له علي أخيه دين فقال له عجل لي بعضه وأؤخر عنك ما بقي  
بعد الاجل قال يحيى كان ربيعة يكرهه ( وقال ابن وهب ) عن الليث بن سعد وكان عبيد  
الله بن أبي جعفر يكره ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان بعت عبداً لي بأرطال من الكنان  
أو ثياب مضمونة أو الى أجل فلما حل الاجل أخذت بذلك المضمون من الكنان أو  
الثياب عدين من صنف عبدى أيجوز هذا أم لا ( قال ) لا يجوز هذا قال ولا يجوز  
أن تأخذ من ثمن عبدك الا ما كان يجوز لك ان تسلم عبدك فيه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول  
مالك قال نعم ﴿ قال سمخون ﴾ وحديث ابن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد  
العزيز وابن شهاب وجابر بن عبد الله أصل هذا الباب كله وما أشبهه وما قال ربيعة

أسفل دليل على هذا الاصل أيضا من جهة أخرى ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في العروض كلها لا بأس بواحد باثنين يداً بيد إذا كان من صنف واحد وإن كان إلى أجل فلا يصلح الا مثلاً بمثل وإن كان من غير صنف واحد فلا بأس به اثنين بواحد إلى أجل ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس عن ربيعة قال والذي لا يجوز من ذلك إلى أجل الثوب بالثوبين من ضربه كالراطة من نسج الوليد بالراطين من نسج الوليد وكالسابرية بالسابريتين وأشباه ذلك فهذا الذي يتبين فضله على كل حال ويحشى دخلته فيما أدخل اليه من الشبهة في المراضاة فذلك أدنى ما أدخل الناس فيه من القبح والحلال منه كالراطة السابرية بالراطين من نسج الوليد عاجل وأجل فهذا الذي تختلف فيه الاسواق والحاجة اليه وعسى أن يبور مرة السابري وينفق نسج الوليد ثمرة ويبور نسج الوليد ثمرة وينفق السابري فهذا الذي لا يعرف فضله الا بالرجاء ولا يلبث ثياب الرماء فكان هذا الذي اقتباس به ثم رأي فقهاء المسلمين وعلمائهم أن نهوا عما قارب ما ذكرت لك من هذا واقتاسوه به وشبهه به ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن التسليف في المضمون الذي ليس عندك أصله لما بعد أجله ورجي فيه الفضل وخيف عليه الوضيعة صار بيعاً جائزاً وخرج من العينة المكروهة التي قد عرف فضلها واتضح رباها في بيع ما ليس عندك ان صاحب المكروه يوجب على نفسه بيع ما ليس عنده ثم يبتاعه وقد عرف سعر السوق وتبين له ربحه فيشتري بعشرة ويبيع بخمسة عشر إلى أجل فكأنه انما باعه عشرة بخمسة عشر إلى أجل فلماذا كره هذا انما ذلك من الدخلة والدلسة

﴿ في الرجل يسلف الرجل الدنانير في طعام محمولة إلى أجل ﴾  
 ﴿ فيلقاه قبل الاجل فيسأله أن يجعلها في سمراء إلى الاجل بعينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى أسلمت إلى رجل في محمولة إلى أجل فلقيته قبل الاجل فقلت له هل لك أن تحسن تجعلها في سمراء إلى أجلها ففعل ( قال ) لا يجوز ذلك في قول مالك لأنك تفسخ محمولة في سمراء إلى أجل فلا يجوز ألا ترى أنك فسخت

دينا في دين ﴿ قلت ﴾ فلو حل الاجل لم يكن بذلك بأس أن آخذه من سمراء محمولة  
أو من المحمولة سمراء ( قال ) نعم لا بأس به في قول مالك اذا كان ذلك يدا بيد  
لانه يشبه البدل

﴿ في البيع والسلف الرجل يبيع السلعة بثمن على أن يسلف ﴾  
﴿ المشتري البائع أو البائع المشتري أو متى ما جاء بالثمن فالسلعة له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو بعث عبداً من أجنبي بمائة دينار وقيمه مائتا دينار على أن أسلفني  
المشتري خمسين ديناراً ( قال ) البيع فاسد ويبلغ به قيمته اذا فات مائتي دينار ﴿ قلت ﴾  
لم ( قال ) لان العقدة وقعت فاسدة لان فيها بيعا وسلفا ولان البائع يقول أنا لم أرض  
أن أبيع عبدي بمائة دينار وقيمه مائتا دينار الا بهذه الخمسين التي أخذتها سلفا فهذا  
يلعب بالعبد ها هنا قيمته ما بلغت اذا فات واذا كان أبداً مثل مستلتك هذه فانظر  
الى القيمة فان كانت القيمة فوق الثمن فانه يبلغ للبائع قيمة العبد وان كان الثمن أكثر  
فله الثمن يبلغ بالعبد الاكثر من القيمة أو الثمن ﴿ قلت ﴾ فلو باع العبد بمائة دينار  
وقيمه مائتا دينار على أن أسلف البائع المشتري خمسين ديناراً ( قال ) هذا لا يزداد  
على الثمن ان كانت القيمة أكثر ويرد السلف لان البائع قد رضى أن يبيع بمائة دينار  
ويسلف خمسين ديناراً أيضاً فهذا ينظر أبدا الى الاقل من الثمن ومن القيمة فيكون  
للبيع الاقل من ذلك أبدا وفي مستلتك الاولى انما ينظر الى الاكثر من القيمة أو  
الثمن فيكون للبائع الاكثر من ذلك أبداً وهذا اذا فات العبد فأما اذا كان العبد  
قاتماً بعينه لم يفت بحوالة الاسواق أو غيرها من وجوه القوت فان البيع يفسخ بينهما  
الا أن يرضى من اشترط السلف أن يترك ما اشترط من السلف أو يثبت البيع فيما  
بينهما فذلك له ﴿ قلت ﴾ لم كان هذا الذي اشترط السلف اذا ترك السلف ورضى  
بذلك ثبت البيع بينهما ( قال ) كذلك قال لى مالك في هذه المسئلة ( قال ) وقال مالك  
في البيع والسلف اذا ترك الذى اشترط السلف ما اشترط صحت العقدة ( قال ) وهو

مخالف لبعض البيوع الفاسدة ﴿ قلت ﴾ وهذه المسائل التي سألتك عنها من البيع والسلف أهو قول مالك (قال) نعم منه ما سمعته منه ومنه ما بلغني عنه ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى جارية على أن البائع متى ما جاء بالثمن فهو أحق بالجارية أيجوز هذا في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأن هذا يصير كأنه بيع وسلف

﴿ في السلف الذي يجز منفعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلمت ثوباً في ثوب مثله الى أجل أو أقرضت ثوباً في ثوب مثله الى أجل (قال) ان كان ذلك سلفاً فذلك جائز وان كانا انما اعتزيا منفعة البائع أو المقرض أو طلب البائع أو المقرض منفعة ذلك لنفسه من غير أن يعلم بذلك صاحبه فلا يجوز ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أقرضته دنائير أو دراهم طلب المقرض المنفعة بذلك لنفسه ولم يعلم بذلك صاحبه الا أنه كره أن يكون في بيته وأراد أن يحرزها في ضمان غيره فأقرضها رجلاً (قال) قال مالك لا يجوز هذا ﴿ قلت ﴾ وهذا في الدنانير والدرهم والعروض وما يكال أو يوزن وكل شيء يقرض هو بهذه المنزلة عند مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال المقرض انما أردت بذلك منفعة نفسي أصدق في قول مالك ويأخذ حقه قبل الأجل (قال) لا يصدق ولكنه قد خرج فيما بينه وبين خالقه ﴿ قلت ﴾ وان كان أمراً ظاهراً معروفاً يعلم أنه انما أراد المنفعة لنفسه أخذ حقه حالا ويبطل الأجل في قول مالك (قال) نعم لأنه ليس بسلف والتما إلى الأجل حرام وهو تعجل له وانما مثل ذلك الذي يبيع البيع الحرام إلى أجل فيفسخ الأجل ويكون عليه قيمته نقداً اذا قامت السلعة ولا يؤخر القيمة إلى الأجل ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يحدث أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن اني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت عليه أفضل مما أسلفته فقال عبد الله ذلك الربا قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال السلف على ثلاثة وجوه سلف تريد به وجه الله فك وجه الله وسلف تريد به وجه صاحبك فليس لك الاوجه صاحبك وسلف تسلفه لتأخذ به خبيثاً بطيب فذلك الربا قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال أرى أن تشق

الصحيفة فان أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته وان أعطاك دون ما أسلفته فأخذته  
 أجرت وان هو أعطاك فوق ما أسلفته طيبة به نفسه فذلك شكر شكره لك ولك  
 أجر ما أنظرته ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي شعيب  
 مولى الأنصار أنه استسلف بافريقية دينارا اجر جيريا من رجل على أن يعطيه بمصر  
 منقوشا فسأل ابن عمر عن ذلك فقال لولا الشرط الذي فيه لم يكن به بأس وقال ابن  
 عمر انما القرض متحد (وقال) القاسم وسلم انه لا بأس به مالم يكن بينهما شرط (قال)  
 ابن عمر من أسلف سلفا فلا يشترط الا قضاءه ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل  
 العلم عن ابن شهاب وأبي الزناد وغير واحد من أهل العلم ان السلف معروف أجره  
 على الله فلا ينبغي لك أن تأخذ من صاحبك في سلف أسلفته شيئا ولا تشترط عليه  
 الا الاداء (وقال) عبد الله بن مسعود من أسلف سلفا واشترط أفضل منه وان كان  
 قبضه من علف فانه ربا ذكره عنه مالك بن أنس ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتي أقرضتك  
 حنطة بالنفسطاط على أن توفيتها بالاسكندرية (قال) قال مالك ذلك حرام (قال)  
 وقال مالك نهى عنه عمر بن الخطاب وقال فأتين الجمال ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل ما أسلف  
 من العروض والطعام والحيوان ببلد على أن يوفيك اياه في بلد آخر فذلك حرام  
 لا خير فيه (قال) فقلنا له فالحاج يتسلف من الرجل السويق والكعك يحتاج اليه  
 فيقول أوفيك اياه في موضع كذا وكذا في مكان كذا وكذا ببلد آخر (قال) لا خير  
 في ذلك ولكنه يسلفه ولا يشترط (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يكون له  
 المزرعة عند أرض رجل وللآخر عند مسكن الآخر أرض يزرعها فيحصدان جميعا  
 فيقول أحدهما لصاحبه أعطني هاهنا طعاما بموضعي الذي أسكن فيه من زرعك وأنا  
 أعطيك في موضعتك الذي تسكن فيه من زرعي (قال) فقال لا خير في  
 ذلك (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يأتي الى الرجل قد استحصد زرعه ويدس  
 وزرع الآخر لم يستحصد ولم ييس وهو يحتاج الى الطعام فيقول له أسلفني من  
 زرعك هذا الذي قد دس فداننا أو فدانين أحصدهما وأدرسهما وأذريهما وأكيلهما



فأعطيك ما فيهما من السكيل ( قال ) قال مالك اذا كان ذلك من المسلف على وجه المرفق لصاحبه وطلب الآخر فلا بأس بذلك . ومن ذلك أنه يحصد الزرع القليل من الزرع الكثير فيقرض منه الشيء اليسير فليس يخف بذلك عنه مؤنة ولا ذلك طلب فلا أرى به بأساً وان كان يدرسه له ويحصده له ويذريه له اذا كان ذلك من المسلف على وجه الاجر وطلب المرفق بمن أسلف وان كان انما أسلفه لان يكفيه مؤنته وحصاده وعمله فهذا لا يصلح ( قال ) فقلنا للمالك فالدنانير والدرهم يتسلفها الرجل ببلد على أن يعطيه اياها ببلد آخر ( فقال ) ان كان ذلك من الرجل المسلف على وجه المعروف والمرفق بصاحبه ولم يكن انما أسلفها ليضمن له كما يفعل أهل العراق بالسفجات ( قال ) فلا أرى به بأساً اذا ضرب لذلك أجلا وليس في الدنانير جمال مثل الطعام والعروض اذا كان على وجه المرفق ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال ان أسلفت سلفا واشترطت أن يوفيك بأرض فلا يصلح وان كان على غير شرط فلا بأس به ( قال ابن وهب ) وكان ربيعة وابن هرمز ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح وعراك بن مالك الغفاري وابن أبي جعفر كلهم يكرهه بشرط ﴿ ابن وهب ﴾ عن خالد بن حميد أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال في امرأة أعطت صاحبها صاعا من دقيق بمكة الى أن تقدم أيلة ( قال ) ربيعة لا تعطها الا بمكة الى أن تقدم أيلة قال ربيعة لا تعطها الا بمكة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض عن ابن السباق عن زينب البقمية أنها سألت عمر بن الخطاب عن تمر تعطيه بخير وتأخذ تمرأ مكانه بالمدينة ( قال ) لا وابن الضمان بين ذلك أعطى شيئاً على أن تعطاه بأرض أخرى

﴿ في رجل استقرض أردبا من قح ثم أقرضه رجلا بكيلة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني استقرضت أردبا من حنطة وكنته ثم أقرضته رجلا على كيلي ( قال ) لا يصلح أن تقرضه اياه لانه كأنه أخذ هذه الحنطة على أن عليه مانقص من كيل الأردب الذي كاله له صاحبه وله ما زاد على أن عليه أردبا من حنطة

والكيل يكون له نقصان وربع فهذا لا يصح الا أن يقرضه اياه قبل أن يكيه ثم يستقرضه له من رجل فيأمره أن يكيه لنفسه فتكون هذه الحنطة بكيل واحد ديناً على الذي قبضها للذي استقرضها وديناً للذي أقرضها على الذي استقرضها وان استقرض هذه الحنطة ثم كالمها ورجل ينظر ثم أقرضها من هذا الذي قد رأى كيلها بذلك الكيل لم يكن بذلك بأس ﴿ قلت ﴾ فان استقرضت أردباً من حنطة وكلته ثم بعت به بكيل ذلك ولم يكله المشتري ولم يركيلي حين استقرضته (قال) لا بأس بذلك عند مالك اذا باعه بنقد وان كان بدين فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ ولم جوزته اذا باعه أن يدفعه بكيله الاول اذا رضى المشتري بذلك شهد هذا الكيل أو لم يشهده ولم يحز له اذا أقرضه أن يدفعه بكيله اذا رضى المستقرض ذلك الا أن يكون قد شهد كيله الاول (قال) قال لى مالك فى البيع إن ما كان فيه من زيادة أو نقصان فهو للبائع وهو وجه له زيادة ونقصان قد عرف الناس ذلك فاذا جاء منه ما قد عرف الناس من زيادة الكيل ونقصانه فذلك لازم للمشتري وليس له أن يرجع على البائع بشئ وما كان من زيادة أو نقصان ويعلم أنها من غير الكيل فان البائع يرجع بالزيادة فيأخذها والمشتري يرجع بالنقصان فيأخذه من رأس ماله وليس له أن يأخذ ذلك النقصان حنطة (قال) والقرض عندى انما يعطيه بكيل يضمه له على أن يأخذه منه كيلاً قد عرف الناس أنه يدخله الزيادة والنقصان على أن يعطيه كيلاً يضمه له فلا ينبغي الا أن يكون المستقرض قد شهد كيله فأعطاه ذلك الطعام بحضرة ذلك قبل أن يفيب عليه أو يكون الذى يقرض يقول للذى استقرضه كله فأنت مصدق على ما فيه فان قال له ذلك فلا بأس به ويكون القول فى ذلك قول المستقرض

— في رجل أقرض رجلاً طعاماً ثم باعه قبل أن يقبضه —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقرضت رجلاً طعاماً الى أجل أيجوز لى أن أبيع منه قبل الاجل وأقبض الثمن (قال) نعم لا بأس به أن تبيعه منه قبل محل الاجل بجميع السلع عند مالك ما حاشا الطعام والشراب كله واذا حل الاجل فلا بأس أن تبيعه طعامه

ذلك بما شاء من الطعام بأكثر من كيل طعامه إلا أن يكون من صنف طعامه الذي  
أقرض فلا يجوز أن تبينه بأكثر من كيله الذي أقرضه إياه ﴿ قلت ﴾ فإن أقرضت  
رجلاً طعاماً فلما حل الاجل قال لي خذ مني مكان طعامك صبرة تمر أو زبيب (قال)  
لا بأس بذلك في قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك فإن كان الذي أقرضه حنطة  
فأخذ دقيقاً حين حل الاجل فلا يأخذ الا مثلاً بمثل وكذلك ان أخذ شعيراً أو  
سلتاً فلا يأخذ شعيراً ولا سلتاً الا مثلاً بمثل وأما قبل محل الاجل فلا تأخذ الا مثل  
حنطتك التي أقرضته ولا تأخذ شعيراً ولا سلتاً ولا دقيقاً ولا شيئاً من الطعام قبل  
محل الاجل لأن ذلك يدخله بيع الطعام بالطعام الى أجل ويدخله ضع وتمجّل ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان أقرضت رجلاً حنطة الى أجل فلما حل الاجل بعته تلك الحنطة بدنانير أو  
بدراهم نقداً واقرقنا قبل القبض أفسد ذلك أم لا (قال) لا يصلح ذلك الا أن تنتقد  
منه أو تقول له اذهب بنا الى السوق فأتقذك أو يقول لك اذهب بنا الى الليت  
فأجيثك بها فهذا لا بأس به فأما اذا اقرقنا وذهب حتى تصير تطلبه بذلك فلا خير  
فيه لانه يصير ديناً بدين ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن ابن لهيعة وحيوة بن شريح  
عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن الرجل يسلف الرجل عشرة دنانير  
سلفاً فأراد أن يأخذ منه زيتاً أو طعاماً أو ورقاً بصرف الناس (قال) لا بأس به ﴿ ابن  
وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وربيعة  
وابن المسيب أنه لا بأس باقتضاء الطعام والعروض في السلف (وقال مالك) لا بأس  
بأن يقضيه دراهم من دنانير اذا حلت ولا بأس بأن يقضيه تمراً بالقمح الذي أسلفه  
أو أفضل منه وانما الذي نهى عنه الطعام الذي يتناع ولم يعن بهذا السلف (قال) قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه

— في رجل أقرض رجلاً دنانير ثم اشترى بها منه سلعة حاضرة أو غائبة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لرجل على ألف درهم الى أجل فلما حل الاجل بعته بالألف  
سلعة بعينها حاضرة فرضيها ثم قام فدخل بيته قبل أن يقبضها مني (قال) أرى البيع جائزاً

ويقبض سلته اذا خرج لأن مالكا قال لي اذا كان لك على رجل دين فلا تشتري منه به سلعة بعينها اذا كانت السلعة غائبة ولا تشتري بذلك الدين جارية لتتواضعها للحبيضة ولا تشتري به سلعة على أن أحدا فيها بالخيار وهذه السلعة التي سألت عنها ان كانت حاضرة يراها حين اشتراها لم يكن لبائعها أن يمنعه من قبضها فاتمها هو رجل ترك سلته وقام عنها فاذا رجع أخذ سلته (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل دين فينتاع به منه طعاما فيكثر كيله فيقول له بعد مواجهته البيع بالدين الذي عليه أذهب فأتني بدوابي أحمله أو أكثرى له منزلا أجعله فيه أو آتي بسفن أنكرها لهذا الطعام فيكون في ذلك تأخير اليوم واليومين (قال) قال مالك لا بأس بذلك وهو خفيف (قلت) للمالك فان كاله فغربت الشمس فبقى من كيله شيء فتأخر إلى الفد حتى يستوفي (قال) مالك لا بأس بهذا ليس في هذا دين بدين وأراه خفيفا ولكني أرى ما كان في الطعام تأفها يسيرا لا خطب له في المؤنة والكيل مما يكال أو يوزن أو يعد عدا مثل الفاكهة وما أشبهها أو قليل الطعام فان ذلك اذا أخذه بدينه لم يصالح أن يؤخره الا ما كان يجوز له في مثله أن يأتي بحمل يحمله أو مكتل يحمله فيه فعلى هذا فاحمل أمر الطعام في قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وقول ابن أبي سلمة دليل على هذا كل شيء كان لك على غريم نقدا فلم تقبضه أو الى أجل فحل الاجل أو لم يحل فلا تبعه منه بشيء وتأخره عنه

### ❦ في قرض المروض والحيوان ❦

﴿ قلت ﴾ هل يجوز القرض في الخشب والبقول والرياحين والقبض والقصب وما أشبه ذلك في قول مالك (قال) لا بأس بذلك وذلك جائز في قول مالك وكل شيء يقرض فهو جائز اذا كان معروفا الا الجوارى ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا فقدمت عليه ابل من الصدقة فأمر أبا رافع أن يعطي الرجل بكرا فرجع اليه أبو رافع فقال لم آخذ فيها الا جملا خيارا رباعيا فقال أعطه اياه ان خيار الناس

أحسنهم قضاء ﴿ قلت ﴾ أ يصلح أن استقرض تراب الفضة في قول مالك ( قال )  
لا يصلح ذلك عندي

﴿ في هدية المديان ﴾

﴿ قلت ﴾ ما يقول مالك في رجل له على رجل دين أ يصلح له أن يقبل منه هديته  
( قال ) قال مالك لا يصلح أن يقبل هديته إلا أن يكون رجلاً كان ذلك بينهما  
معروفاً وهو يعلم أن هديته إليه ليس لمكان دينه فلا بأس بذلك ﴿ ابن وهب ﴾  
عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن عطاء بن أبي رباح قال له رجل اني أسلفت  
رجلاً فأهدي اليّ قال لا تأخذه قال فكان يهدي اليّ قبل سلفي قال نخذه منه فقلت  
قارضت رجلاً مالا قال مثل السلف سواء ( وقال عطاء ) فيهما إلا أن يكون رجلاً  
من خاصة أهلك وخاصتك لا يهدي لك لما تظن نخذه منه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى  
ابن سعيد أنه قال أما من كان يتهدى هو وصاحبه وإن كان عليه دين أو سلف فإن  
ذلك لا يتقايجه أحد ( قال ) وأما من لم يكن يجري ذلك بينهما قبل الدين والسلف  
هدية فإن ذلك مما يتنزه عنه أهل التنزه ﴿ ابن وهب ﴾ عن الحرث بن نبهان عن  
أيوب عن ابن سيرين أن أبي بن كعب استسلف من عمر بن الخطاب عشرة آلاف  
درهم فأهدى له هدية فردها إليه عمر فقال اني قد علم أهل المدينة أني من أطيبهم  
ثمرة أفرأيت انما أهديت اليك من أجل مالك على أقبالها فلا حاجة لنا فيما منعك  
من طعامنا فقبل عمر الهدية

﴿ في رجل استقرض رطلا من خبز الفرن ﴾

﴿ على أن يعطى من خبز التنور ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استقرضت رجلاً رطلا من خبز الفرن برطل من خبز التنور  
أو برطل من خبز الملة أ يجوز هذا أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك ولا أراه جائزاً  
لأنه أسلفه وشرط أن يعطيه غير الذي أسلفه ألا ترى أنه لو أقرضه ديناراً دمشقياً

على أن يعطيه ديناراً كوفياً لم يجز وكذلك لو أقرضه محمولة على أن يعطيه سمراء أو سمراء على أن يعطيه محمولة لم يجز ذلك في قول مالك وكذلك الخبز ﴿قلت﴾ فإن لم يكن بينهما شرط لم يكن به بأس أن يقبض خبز التنور من خبز القرن إذا تحرياً الصواب في ذلك (قال) نعم لا بأس بذلك لأن مالكا قال إذا حل الأجل فلا بأس أن يأخذ المحملة من السمراء أو السمراء من المحملة إذا كان ذلك بغير شرط إذا حل الأجل

﴿ في رجل استسلف حنطة ثم اشترى حنطة ﴾  
﴿ فقضاها قبل أن تستوفى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقرضت رجلاً حنطة إلى أجل فلما حل الأجل اشترى حنطة من السوق فقال لي اقضها في حنطتك التي لك عليّ (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو اشتريت من رجل حنطة مضمونة وله على رجل آخر حنطة مثلاً قد أقرضها إياه فقال لي اقضها منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان لرجل عليّ طعام من قرض فلما حل الأجل قلت له خذ هذه الدراهم فاشتر بها طعامك واقض حقك (قال) قال مالك لا بأس بذلك

﴿ في رجل أقرض رجلاً ديناراً أو طعاماً ﴾  
﴿ على أن يوفيه ببلد آخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني أقرضت رجلاً ديناراً أو دراهم على أن يقضي ديناراً أو دراهم في بلد آخر أيجوز هذا أم لا (قال) إذا ضربت للقرض أجلاً فلا بأس أن تشترط أن يقضيه في بلد آخر إذا لم يكن للذي يسلف في ذلك منفعة إذا كان الأجل مقدار المسير إلى البلد الذي اشترط إليه القضاء ﴿ قلت ﴾ فإن أبي المستقرض أن يخرج إلى ذلك البلد (قال) إذا حل الأجل أخذه به حيثما وجده ﴿ قلت ﴾ فإن قال أقرضك هذه الدراهم على أن تقضيها بأفريقية ولم يضرب لذلك أجلاً (قال) قال

مالك لا يعجبنى ذلك ﴿ قلت ﴾ فان استقرض رجل من رجل قححا وضرب لذلك أجلا على أن يقضيه بأفريقية ( قال ) هذا فاسد في قول مالك وان ضرب لذلك أجلا ﴿ قلت ﴾ وما فرق بين الدراهم والطعام في قول مالك ( قال ) لان الطعام له حمل والدنانير لا حمل لهما فلذلك جوزة مالك

— في قضاء من سلعتين حل أجلهما أو أحدهما أو لم يحل —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقرضت رجلا كرا من حنطة الى أجل وأقرضني كرا من حنطة الى أجل وأجلهما واحد وصفتهما واحدة فقلت له قبل محل الاجل خذ الطعام الذى لى عليك بالطعام الذى لك على قضاء وذلك قبل محل أجل الطعام ( قال ) لا بأس به فى رأيي ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لانه انما يحل كل واحد منهما ديناً عليه من قرض فلا بأس به أن يجعل الرجل ديناً عليه من قرض قبل محل الاجل ﴿ قلت ﴾ فان حل أجل الطعامين الذى لى على صاحبي والذى له على فتقاصصنا وذلك من قرض أيجوز ذلك فى قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولم جوزته اذا حل الاجل أو لم يحل ( قال ) لانه ليس ها هنا بيع الدين بالدين وانما هو قضاء قضاء كل واحد منهما صاحبه من دين عليه قد حل أو لم يحل ﴿ قلت ﴾ فان حل أجل أحد الطعامين ولم يحل الآخر وهما جميعا من قرض أيضا لى أن يتقاص فى قول مالك ( قال ) نعم لا بأس بذلك وانما هذا رجل عليه طعام الى أجل فقدمه فقضى صاحبه فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكل دين من قرض يكون على من ذهب أو فضة أو طعام أو شئ مما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب ومما لا يؤكل ولا يشرب وكان لى على الذى له على هذا الدين دين مثله الى أجله أو أدنى من أجله فقلت الآجال أو لم تحل أو حل أحدهما ولم يحل الآخر فلا بأس أن يتقاصا اذا كانت كلهما من قرض وهي من نوع واحد ( قال ) نعم والذهب والورق والعروض كلها اذا كانت من بيع أو قرض والآجال مختلفة الا أنها من نوع واحد فلا بأس أن يتقاصا حل الآجال أو لم تحل أو حل أحدهما ولم يحل الآخر وأما الطعام فليس يصالح لهما أن يتقاصا اذا كانا جميعاً



من سلم حلت الآجال أو لم تحل حتى يتقابضا ﴿قلت﴾ وان كان أحدهما من  
 قرض والآخر من سلم نخل أجل السلم ولم يحل أجل القرض يصلح لنا أن نتقاص  
 (قال) لا لأن أجل القرض لم يحل وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى وكذلك قال  
 لى مالك ﴿قلت﴾ فان كان أحدهما من قرض والآخر من سلم والآجال مختلفة أو  
 سواء (قال) فلا يصلح لهما أن يتقاصا حتى يحل الأجلان فإذا حل الأجلان جاز  
 لهما أن يتقاصا ﴿قلت﴾ فان كان قد حل أجل السلم ولم يحل أجل القرض يصلح  
 لى أن أقاصه (قال) لا لأن أجل القرض لم يحل وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى  
 وهذا لا يصلح عند مالك ﴿قلت﴾ فان كان الطعام من قرض وكان الذى على محمولة  
 والذى على صاحبي سمراء والآجال مختلفة وهو كله من قرض يصلح لنا أن نتقاص  
 (قال) لا يصلح لهما أن يتقاصا اختلفت الآجال أو اتفقت الا أن يحل الأجلان  
 جميعاً فيتقاصان فلا بأس به لأنه إنما هو بدل اذا حل الأجلان وإنما كرهه قبل  
 الأجلين وان كان أحد الأجلين قد حل لانه سمراء بيضاء الى أجل أو بيضاء  
 بسمراء الى أجل فهو بيع السمراء بالمحمولة الى أجل (قال) ومما بين لك ذلك أنك لو  
 أسلفت رجلاً فى محمولة الى أجل أو شعيراً أو أقرضته ذلك ثم أردت أن يقضيك  
 سمراء من محمولة قبل محل الاجل أو محمولة من شعير قبل محل الاجل وكان ذلك  
 سلفاً (قال) مالك لا ينبغي ولا يصلح فلذلك اذا كانت السمراء أو المحمولة آجالها مختلفة  
 فلا تكون المقاصة فيما بينهما جائزة (وقال مالك) واذا كان لرجل عليك عرض ولك عليه  
 خلاف الذى له عليك من العرض فان حل أحدهما فلا بأس بأن تقاصه عرضك بعرضه  
 (قال) وان كان أجل عرضك وعرضه سواء ولم تحل آجالهما فلا بأس بأن تقاصه عرضك  
 بعرضه وان اختلفت آجالهما ولم يحل أحدهما فلا بأس بأن تقاصه به ﴿قال ابن القاسم﴾ وان  
 حل أجل أحدهما ولم يحل الآخر فلا بأس به (قال مالك) والدنانير والدرهم ان حلت  
 آجالهما فلا بأس به وان لم تحل وكانت آجالهما واحدة فلا خير فيه لانه بيع ورق  
 بذهب الى أجل (قال) وان حل أحد الأجلين ولم يحل الآخر فلا خير فيه لانه بيع

الذهب بالورق أيضا الى أجل ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يجوز للرجل أن يبيع عرضا الى أجل بمرض مثله الى أجل لأن الذم تلزمهما ويصير دينا بدين وان كان ذلك الدين عليهما الى أجل ولكل واحد منهما على صاحبه مثل الذي له عليه في صفته فتتاركا والاجلان مختلفان فتتاركا فلا بأس به لأن ذمتها تبرأ ولا يشبه هذا الاول لأن ذمة ذنك تنعقد ويصير دينا في دين وذمة هذين تبرأ فهذا فرق ما بينهما (قال) وهذا رأيي (قال) وانما قلت لك في الطعام والعروض اذا كان الذي على كل واحد منهما من ذلك صفة واحدة أن يتتاركا فلا بأس به اذا كان ذلك قبل الاجل اذا كان ذلك في الطعام من قرض وكانت العروض من بيع أو قرض (قال) لأن مالكا قال لي لو أن رجلا كان له على رجل ذهب الى شهر والآخر عليه ذهب الى سنة وهي مثل وزنها فتقاصا (قال) قال لي مالكا لا بأس به فقصت أنا العروض والطعام على هذا الذي لا شك فيه ان شاء الله ولو كان يكون في الطعام اذا كانا من قرض جميعا اذا تقاصا اذا اختلفت آجالهما ولم يحل بيع الطعام بالطعام الى أجل لكان في الذهب اذا لم يحل بيع ذهب بذهب الى أجل فلا بأس به فيهما ﴿ قلت ﴾ والتمر والحبوب اذا اختلفت ألوانه فهو مثل الحنطة في جميع ما وصفت لي من العروض والسلم فيه اذا أردنا أن نتقاص قال نعم ﴿ قلت ﴾ والزيت وما أشبهه على هذا القياس قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني أقرضت رجلا أردبا من حنطة الى أجل وأخذت منه حملا وأقرضني أردبا من حنطة بغير حمل الى أجل أبعد من أجل طعامي الذي لي عليه فأزدنا أن نتقاص (قال) لا بأس بذلك في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن لرجل على مائة أردب من حنطة سلما فلما حل الاجل قلت لرجل أقرضني مائة أردب من حنطة ففعل فقلت للذي له على السلم اقبضه منه أيحوز هذا في قول مالك أن يكون بكيل واحد قرضا على وأداء عني من سلم على في قول مالك قال نعم ﴿ وأخبرني ﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال اذا كان لرجل عليك قحج أو شعير يما فجاءك يلتمس قحه فابتعت قحجا بسلف وقلت لصاحبك اقبض منه فلا أرى ذلك

يصلح حتى تأخذه أنت منه فتقبضه ثم تعطيه (وعن) بكير بن الاشج وابن أبي  
 جعفر مثله (وقال) ابن أبي جعفر ولا يكره اذا كان عليك سلف قح غير بيع أن تقول  
 للبائع أوف هذا كذا وكذا ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال الليث وقال يحيى مثله ﴿ قال  
 ابن وهب ﴾ وقال مالك في هذا ان أمر المشتري أن يذهب الى رجل كان له قبله  
 طعام ابتاعه منه قبل أن يستوفيه فان ذلك لا يصلح وذلك بيع الطعام قبل أن يستوفي  
 (قال مالك) وان كان ذلك الطعام سلفا وكان حالا فلا بأس بأن يحيل الذي عليه  
 الطعام غريمه في طعام له على رجل آخر لأن ذلك ليس ببيع وانما هو رجل ابتاع  
 طعاما فلم يبعه من أحد انما قضى به ديننا

— ﴿ تم كتاب الآجال والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد ﴾ —  
 ﴿ النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويليه كتاب البيوع الفاسدة ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الامي ﴾  
( وعلى آله وصحبه أجمعين )

﴿ كتاب البيوع الفاسدة ﴾

﴿ في البيوع الفاسدة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من اشترى ثيابا بيعا فاسداً أو حيواناً أو رقيقاً فطال مكنها عنده ولم تتغير أسواقها أنه أن يرد ذلك وقد طال مكنها عنده ( قال ) قال مالك أما الحيوان فانها لا تثبت على حالها لانها تنمو أو تنقص فان طال مكنها عند المشتري كان ذلك فوتاً وأما الثياب والعروض كلها غير الحيوان والرقيق فان تغيرت أسواقها أو دخلها العيب فقد فانت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تغيرت أسواق هذه العروض ثم رجعت الى أسواقها يوم اشتراها المشتري أنه أن يردها وقد عادت الى أسواقها يوم قبضها ( قال ) ليس له أن يردها لانها قد تغيرت بالأسواق فلما تغيرت لزمته القيمة فليس تسقط تلك القيمة عنه وان عادت الى أسواقها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثياباً أو عروضاً بيعاً فاسداً فبعتها ثم اشتريتها أو ردت على بعيب ولم تتغير هذه العروض ولا هذه الثياب بزيادة سوق ولا نقصان سوق أيكون لي أن أردّها على الذي باعني أم ترى بيعي قوي ( قال ) له أن يرد ذلك على البائع عند مالك اذا رجعت اليه السلعة باشتراء أو هبة أو بصدقة أو بميراث أو ردت عليه بعيب اذا كانت عروضاً لم تتغير بالابدان ولا بالأسواق وليس يمه اياها اذا رجعت اليه على أسواقها فوتاً وله أن يردها ( وقال )

غيره ليس له أن يردّها لانه قد لزمته القيمة فيها ﴿ قلت ﴾ فان كانت حين باعها  
تغيرت عن أسواقها ثم رجعت اليه بهبة أو ميراث أو صدقة أو وصية أو شراء أو ردت  
ببيع فرجعت اليه يوم رجعت وهي على أسواقها يوم اشتراها له أن يردّها على  
البائع ( قال ) لا لانها لما تغيرت عن أسواقها كان ذلك فوتاً حين تغيرت عنده أو  
عند غيره ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى اشتريت جارية بحاريتين غير موصوفتين ( قال )  
البيع باطل عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان قبضت الجارية على هذا البيع فذهبت عنها  
عندي ألساحبها الذي باعها منى أن يأخذها منى ويأخذ ما نقصها ( فقال ) لا الا أن  
تشاء أنت أن تدفعها اليه وما نقصها ﴿ قلت ﴾ وما يكون على ( قال ) عليك قيمتها  
يوم قبضتها لانك قبضتها على بيع فاسد فلما حالت بتغير بدن لزمك قيمتها عند مالك  
﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كانت أسواقها قد تغيرت لزممتي القيمة فيها ولم يكن لي أن  
أردّها في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال الذي باعها أنا أخذها عوراء أَرْضَى  
بذلك أو قال أنا أخذها وان كان سوقها قد نقص وأيت أنا أن أدفعها اليه قلت  
أدفع اليك قيمتها أ يكون لي ذلك أم يلزمني أن أدفعها اليه بنقصانها في قول مالك  
( قال ) ذلك الى المشتري ان شاء دفعها ناقصة كما طلبها منه بائعها وان أبى إلا أن  
يعطيه القيمة فذلك له عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كانت قد زادت في بدنها أو  
زادت في سوقها فقال المشتري أنا أدفعها اليك أيها البائع بزيادتها وقال البائع لا أقبلها  
ولكن آخذ قيمتها ( قال ) ذلك للبائع عند مالك ان شاء قبلها كما رضى المشتري  
بزيادتها وان أبى لم يجبر على ذلك وكانت القيمة له على المشتري وتكون الجارية  
للمشتري ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كانت هذه الجارية على حالها الا أنها قد ولدت عند  
مشتريها ( قال ) الولد فوت ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال لي  
مالك اذا ولدت الامة فهو فوت في البيع الحرام . وليس الولد فوتاً في العيوب وان وجد  
بها مشتريها عيباً والبيع صحيح وقد ولدت عنده ردها وولدها وليس له اذا ردها ان  
يحبس ولدها فان أبى أن يرد ولدها لم يكن له في العيب شيء الا أن يردّها بالولد

﴿ قلت ﴾ فان كان اشتراها بيعا فاسداً فولدت عنده ولداً ثم مات الولد أله أن يردها  
ويأخذ الثمن في قول مالك ( قال ) لا لانها حين ولدت عنده فقد فانت وحالت  
الاسواق فلا يرد البيع كانت من المرتفعات أو من الوخش ﴿ قلت ﴾ فبم فرق مالك  
بين البيع الفاسد اذا حالت عند المشتري بنقصان بدن أو زيادة بدن أو زيادة سوق  
أو نقصان سوق أو ولادة لم يكن له أن يردها ويرجع على بائنها بالثمن الا أن يرضى  
البائع والمشتري بالرد وبين الذي اشترى بيعاً صحيحاً وقد نقصت بسوق تغير بزيادة أو  
نقصان أو أصابها عيب غير مفسد كان له أن يرد في قول مالك ولا شيء على  
المشتري في ذلك ﴿ قلت ﴾ فبم فرق مالك بين هذين ( قال ) لان البيع الحرام هو بيع وان  
كانا قد أخطأ فيه وجه العمل فهو ضامن وقد باعه البائع ولم يدلس له عيباً وأخذ  
للجارية ثمناً فلما كان ذلك البيع مردوداً أن أصاب الجارية بحال ما أخذت منه ردت  
عليه فأما ان تغيرت فليس له أن يرد لانه ليس له أن يأخذ منه جارية صحيحة  
ويردها ممية أو يأخذها بقيمتها ثلاثون ديناراً فتحوّل سوقها فيردها بقيمتها عشرة  
دينارين فيذهب من مال البائع بمشرين ديناراً أو تنمو في بدنها وقد كان لها ضامناً  
فيأخذ البائع من المشتري زيادة قيمتها عشرين ديناراً أو ثلاثين ديناراً وانما كانت  
الزيادة في ضمان غيره وانما أخطأ في العمل فلزمته قيمتها يوم قبضها وانما العيب أمر  
كان سببه من البائع ولم يكن سببه من قبل المبتاع فلذلك ردها وكان ما أصابها  
من عيب يسير من حمى أو رمد أو ضرر جسم أو عيب يسير لا يكون مفسداً فليس  
على المشتري فيه شيء الا أن يكون كبيراً فاحشاً أو عيباً مفسداً مثل العور والقطع  
والصمم وما أشبهها فذلك حينئذ يكون المبتاع بالخيار ان شاء ردها وما نقص العيب  
منها وان شاء أمسكها وأخذ قيمة العيب من الثمن الا أن يقول البائع أنا أخذها ناقصة  
وأدفع اليك الثمن كله فلا يكون للمبتاع ما هنا حجة في حبسها الا أن يحبسها ولا  
يرجع على البائع بشيء أو يردها ولا شيء له عليه ﴿ قلت ﴾ وكل هذا قول مالك قال نعم  
﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترى سلعة الى أجل مجهول فقال المشتري أنا بطل الأجل

وأشهدك الثمن الذي شرطت الى الاجل وقال البائع لا أقبل ولكني آخذ سلعتي لان الصفقة وقعت فاسدة ما قول مالك في ذلك (قال) للبائع أن يأخذ سلعته عند مالك ولا ينظر في ذلك الى قول المشتري لان الصفقة وقعت فاسدة الا أن تفوت بئاء أو نقصان أو اختلاف أسواق فيكون عليه قيمتها ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتري ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها فجدها قبل أن يبدو صلاحها (قال) البيع جائز اذا لم يكن كان في البيع شرط أنه يتركها حتى يبدو صلاحها ﴿قلت﴾ فان اشتراها قبل أن يبدو صلاحها فتركها حتى يبدو صلاحها ثم جدها ما عليه (قال) عليه قيمته يوم جده ان كان رطباً ﴿قلت﴾ وكذلك ان تركه حتى صار تمرًا فجده (قال) ان تركه حتى يصير تمرًا ثم جده فعليه مكيلة تمره الذي جده وهو قول مالك ﴿ابن وهب﴾ قال يونس وقال ربيعة لا تجمع صفقة واحدة شيئين يكون أحدهما حلالاً والآخر حراماً. ومن ذلك ما يدرك فينقص ومن ذلك ما يتفاوت فلا يدرك بمضه الا بظلم فيترك قال الله تبارك وتعالى فان تبتم فلکم رؤس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون فكل بيع حرام لم يدرك حتى يتفاوت فلا يستطاع رده الا بمظلمة فقد تفاوت رده وما كان من أمر ينقصه بين أهله بغير ظلم فلم يفت ذلك فأنقصه ﴿ابن وهب﴾ قال وسمعت مالكا يقول الحرام البين من الربا وغيره يرد الى أهله أبدافاً أو لم يفت وما كان مما كرهه الناس فانه ينقض ان أدرك بعينه فان فات ترك

﴿في شراء القصيل والقرط واشترط خلفته﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في شراء القصيل أو القرط والقضب واشترط أن يؤخر ذلك شهراً أو نحو ذلك حتى يقضب ويشد ثم يقضيه أو اشتراء واشترط خلفته خلفه القصيل أو القرط أو القضب (قال) قال مالك ما اشتريت من القصيل أو القضب أو القرط وقد بلغ ابناً يرعى فيه أو يحصد فيعلف ولم يكن في ذلك فساد فلا أرى بذلك بأساً أن يشتري ويشترط خلفته اذا كانت الخلفة مأمونة اذا لم يشترط ذلك أن يدعه حتى يصير حياً فان اشترط ذلك فان ذلك حرام لا يجوز والبيع فيه مفسوخ



فان لم يشترط ذلك عليه حتى صار حبا فانه ينظر الى ما أكل منه والى ما خرج حبا  
فيحسب كم قدر ذلك منه ثم يرد على صاحبه ويأخذ من الثمن من البائع بقدر ذلك  
(قال) وتفسير ما قال لى مالك فى ذلك أن الرجل اذا اشتراه واشترط خلفته فأكل  
رأسه وغلبته الخلفة بالحب انه لا ينظر الى الثمن ولكن ينظر كم قيمة الرأس الاول  
فى زمانه وتشاح الناس فيه وكم كان قيمة الخلفة بما يتشاح الناس فيه وقدر ثمنها فيحمل  
على ذلك فان كان الرأس الثلاثين أو ثلاثة أرباع والخلفة الثلث أو الربع وان كانت  
الخلفة هى أغزر قرطاً أو قصباً أو أكثر نباتاً لم ينظر فى ذلك وانما ينظر الى قيمة  
ذلك فيقبض الثمن على ذلك وان كان الاول هو الثلث أو الربع والخلفة هى الثلثان  
أو ثلاثة أرباع فيقسم الثمن على قيمة الاول وقيمة الآخر ثم ينظر الى قدر ذلك من  
الثمن مما فات بالحب فيرد بقدر ذلك وان خرج الحب فى نصف الخلفة أو نصف  
الرأس الاول فقيمتها أيضاً على ما فسر لك فى ذلك (قال) وهذا وجه ما فسر لى  
مالك من كراء الدور والارضين ﴿قلت﴾ فاذا خرج بعض هذا القصيل أو بعض  
القصب أو بعض القرط فصار حبا لم يقوم الحب ولم يلتفت الى قيمة الحب فى قول  
مالك (قال) نعم وانما يقوم الاول والخلفة ولا يقوم حبا ﴿قلت﴾ أرايت ما قول مالك  
فى بيع القصيل (قال) اذا بلغ القصيل ابانه ولم يكن على وجه الفساد ﴿قلت﴾ فأى  
شئ معنى الفساد (قال) معنى قوله انه انما يريد اذا كان قبل أن يبلغ الزرع الرعى أو  
أن يحصد ﴿قلت﴾ ما قول مالك فى القصيل اذا خرج من الارض ولم يبلغ أن يرعى  
أو يحصد يصلح بيمه ويشترط تركه حتى يبلغ أن يرعى أو يحصد (قال) لا يصلح  
ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتراه وقد بلغ أن يرعى أو يحصد فاشترط  
تركه حتى يقضب أيشترط أن يتركه شهراً أو نحو ذلك ثم يحصده أو يرعاه (قال)  
لا يعجنى ذلك اذا كان يتركه شهراً لانه اما يعترى بتركه الزيادة فى النبات فاذا  
كان انما يتركه لنبات يزاداه فلا يعجنى ذلك الا أن يبدأ بقضله مكانه يشرع فى  
ذلك فيكون على وجه ما يؤكل فيه يتأخر شهراً قبل أن يحصد جميعه لان كل شئ

اشتراه رجل من زرع يشترط فيه بياتا وزيادة حتى يصير الى غير الحال التي يكون  
 الزرع فيها حين اشتراه لم يكن ذلك طيبا كطيب النخل والعنب اذا ازهت فاشترى  
 رجل ثمرتها فانما الزيادة في الثمرة هاهنا طيب وخلابة ونضاج وقد تنهى عظم  
 الثمرة والنبات . وأما في القصيل فهو نشوز وزيادة فالثمار في هذا مخالفة للزرع في  
 الشراء ومثل ذلك أن بعض القصيل والقرط يسقى فيشترط عليه حين يشتره أن  
 يرعى فيه أن يسقيه شهرا أو شهرين الى أن يبلغ قصيله فلا يجوز له لأنه قد اشترط  
 زيادة في النبات فكأنه انما اشترى منه الساعة على أن يدعه الى بلوغه فهذا اشترى  
 شيئا بعينه الى أجل فلا يصلح وان أصابته جائحة كانت من البائع فكأنه انما ضمن  
 له القصيل الى أن يبلغ ولو أخرت هذا لأخرته حين يكون بقلا ثم يسقيه الى أن  
 يبلغ القصيل (قال) ولو اشترى بقل الزرع على أن يرعى فيه تلك الساعة (قال) لم  
 يكن به بأس ولو اشترط عليه سقيه الى أن يبلغ القصيل لم يكن في ذلك خير وهو  
 قول مالك وانما اعترى في مسئلتك الاولى النبات وزيادة \* ومما بين لك ذلك لو أن  
 رجلا اشترى من رجل صوفا على غنم وهي لو جرت لم يكن جزاها فسادا وفيها  
 ما لا يجوز فاشترى رجل على أن لا يجزه الا الى ابان يتناهى فيه نبات الصوف ويتم لم  
 يكن في ذلك خير وهو مما نهى عنه مالك فالقصيل عندي اذا بلغ أن يرعى فيه  
 فاشترى واشترط تركه الى أجل لزيادة يطلبها فيه فهو بهذه المنزلة \* قلت \* أرايت  
 ان اشتريت أول جزء من القصيل ثم اشترى بعد ذلك الخلفة أيجوز ذلك في قول  
 مالك (قال) نعم ذلك جائز في قول مالك \* قلت \* فهل يجوز لغير الذي اشترى  
 الاول أن يشتري الخلفة (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك . ومما بين لك المسألة  
 في القصيل لو أن رجلا اشترى طلع نخل على أن يجدها لم يكن بذلك بأس ولو اشترط  
 على صاحب النخل أن يسقيها حتى تكون باحا يجدها فيعلمها عند مالك لم يكن فيه  
 خير فالقصيل والطلع بمنزلة واحدة



❦ في الرجل يبتاع العبد على أن يعتقه أو الجارية على أن يتخذها أم ولد ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت عبدا على أن أعتقه أيجوز هذا الشراء في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ لم أجزته وهذا البائع لم يستقص الثمن كله للشرط الذي في العبد (قال) لان البائع وضع من الثمن للشرط الذي في العبد فلم يقع فيه الفرر وانما كان يكون فيه الفرر لو باعه على أن يعتقه الى سنتين أو يدبره فهذه المخاطرة والفرر ولا يجوز ما وضع له هاهنا من الثمن فان فات هذا البيع هاهنا بعق أو تدبير رد الى القيمة في رأبي ❦ قلت ❦ وكيف كان الفرر هاهنا وقد فعل المشتري ما شرط البائع عليه (قال) لأن العتق الى أجل والتدبير غرر وان فعل المشتري ذلك لان العبد ان مات قبل أن يأتي الاجل مات عبداً ولان المدبر اذا مات قبل مولاه مات عبداً ولعل الدين ياحقه بعد موت سيده فيرق ولعله لا يترك مالا ولا يعتق الا ثلثه فهذا يدل على أنه غرر وان بات العتق ليس بفرر لانه بقت عتقه ❦ قلت ❦ فاقول مالك ان اشتريت عبداً على أن أعتقه (قال) لا بأس بذلك عند مالك ❦ قلت ❦ فان أبى المشتري أن يعتقه بعد أن اشتراه (قال) قال مالك ان كان اشتراه على ايجاب العتق لزمه العتق وان كان لم يشتره على ايجاب العتق كان له أن لا يعتقه وأن يبد له بغيره (قال ابن القاسم) وأرى للبائع أن يرجع اذا لم يعتقه فيأخذه وينتقض البيع اذا كان بحدثن ذلك مالم يفت أو يسلمه البائع ان شاء بلا شرط (قال) فان فات العبد وشح البائع على حقه كانت فيه القيمة (وقال أشهب) يأخذه بذلك وهو شرط لازم أن يعتقه وهو بيع جائز لا بأس به ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت عبداً على أن لا أبيع ولا أهب ولا أتصدق (قال) قال مالك هذا البيع لا يجوز فان فات فالقيمة ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت جارية على أن اتخذها أم ولد (قال) قال مالك هذا البيع لا يصح ❦ قلت ❦ فان اتخذها أم ولد وفات بحمل (قال) قال مالك يكون عليه قيمتها يوم قبضها ❦ قلت ❦ وكذلك ان أعتقها ولم يتخذها أم ولد أيكون عليه قيمتها يوم قبضها في قول مالك ويكون العتق جائزاً (قال) نعم الا أن مالكا قال لي في الذي يبتاعها على أن يتخذها أم ولد فاذا فات

بحمل ردت الى القيمة فان كانت القيمة أقل من الثمن الذى ابتاعها به لم يكن له أن يرجع على البائع بشئ وانما الحجة هاهنا للبائع وليس للمبتاع حجة لانه قد رضى أن يأخذها بما قد أعطاه

﴿ فى الرجل يكون له على الرجل الدين حالا أو الى أجل ﴾

﴿ فيبتاع به منه سلعة بعينها فيتفرقا قبل أن يقبضها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لى على رجل ديناً حالا أو الى أجل قرضاً أو من ثمن بيع فاشتريت منه سلعة بعينها قبل محل أجل الدين أو بعد ما حل أجل الدين فافترقنا قبل أن أقبض منه السلعة والسلعة قائمة بعينها أفسد البيع بيننا فى قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك من كان له على رجل دين فلا يبتعه بشئ من الاشياء الا أن يقبضه مكانه ولا يؤخره ( قال ) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه سلعة هو فيها بالخيار أو جارية رائعة مما يتواضعانها للاشتراء ( قال ) قال مالك فلا خير فيه فهذا يدلك على مسألتك أو هو مثله ﴿ قال ﴾ فقلت لـمالك أفشترى منه طعاماً بعينه يدأ بيد فيبدأ فى كيله فيكثر ذلك وتغيب عليه الشمس فيكتاله من النقد ( قال مالك ) لا بأس بهذا ﴿ قلت ﴾ وان كان الدين قد حل أو لم يحل من قرض كان أو من بيع أهو عند مالك سواء ( قال ) قال مالك هو سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أنى اشتريت من رجل ثوباً بعينه بمشرة دراهم الى أجل فافترقنا قبل أن أقبض الثوب منه أيجوز هذا فى قول مالك ( قال ) نعم البيع جائز والمشتري أن يأخذ ثوبه ولا يفسد البيع افتراقهما لانه لم يمنع من أخذه منه لان الثمن الى أجل وليس للبائع أن يحبس الثوب ويقول لا أدفعه حتى آخذ الثمن ﴿ قلت ﴾ ما فرق بين هذا وبين الذى كان له على رجل دين فابتاع به منه سلعة بعينها فافترقا قبل أن يقبض لم كره مالك هذا وجوز هذه المسئلة الاخرى ( قال ) لان الرجل قد يستكرى الدابة والدار بالدين الى أجل ولا يجوز له أن يأخذها بدين له على رجل يركب الدابة أو يسكن الدار وكذلك هذا فى الخياطة وما أشبهها من الاعمال لان هذا دين بدين ﴿ قلت ﴾ كراء الدابة

وكراء الدار إنما هما عليه دين فذلك كرهه (قال) لانه دين بدين لان الكراء مضمون وليس شيئاً بعينه أرايت العبد الذي هو بعينه لم كرهه مالك ولعله لا يكره العبد ولا يشبه العبد الكراء (قال) الذي حفظنا عن مالك انه اذا كان له دين على رجل فلا يشتري به سلعة الا سلعة يأخذها مكانه ولا يؤخرها فان أخرها فلا يجوز ذلك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يشتري الدار الغائبة وينتقد ثمنها وهي في غير بلده (قال) مالك لا بأس به لان الدار مأمونة وليست عندى بمنزلة غيرها من الساع ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك أفرأيت الرجل يكون له على الرجل الدين يأخذ به داراً له غائبة (فقال) لا خير فيه فهذا يدلك على مسألتك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه به أرضا يزرعها بدينه ذلك وقد رويت (قال) لا خير فيه فليس قبض آمن من الارضين <sup>(١)</sup> وقد كرهه مالك (قال ابن القاسم) ومما يدلك أيضاً على مسألتك أن الرجل يسلف في الطعام الى أجل فلا بأس أن ينتقد بعد يوم أو يومين يشترط ذلك ولو كان له عليه دين فاشترى منه سلعة وشرط عليه أنه لا يقبضها الا بعد يوم أو يومين لم يجوز ذلك عند مالك فهذا أيضاً يدلك على مسألتك والذي سمعنا من مالك أنه من كان له دين على رجل فاشترى به منه سلعة فليقبضها ولا يؤخرها

﴿ في الرجل يتباع السلعة بعينها بدين الى أجل فيتفرق ان قبل أن يقبض السلعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو اشتريت منه سلعة بعينها بدين الى أجل فافترقنا قبل أن أقبض أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك في قوله وليقبض سلعته لان مالكا كره أن يشتري الرجل الطعام كيلا بدين الى أجل والطعام بعينه ثم يؤخر كيل الطعام الى الاجل البعيد (قال) فأنا أرى في السلع كلها أن لا يؤخرها الا المد البعيد

﴿ في الرجل يتباع السلعة بقيمتها أو بحكمها أو بحكم غيرها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بعينها بقيمتها أو بحكمي أو بحكم البائع أو برضاي

أو برضا البائع أو برضا غيرنا أو بحكم غيرنا (قال) لا يجوز هذا عند مالك

— في اشتراء الآبق وضمانه —

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً آبقاً ممن ضمانه في إياقه (قال) ضمانه من البائع عند مالك لان البيع فاسد ﴿قلت﴾ فان قدرت على العبد فقبضته أيجوز البيع أم لا (قال) لا يجوز البيع لان أصل البيع كان فاسداً فان أدرك هذا البيع قبل ان تحول الاسواق أو يتغير العبد بزيادة بدن أو نقصان بدن رد وان تفرغ كان على المشتري قيمته يوم قبضه وكذلك قال مالك وكذلك الجنين في بطن أمه يشتره الرجل فتلده أمه ثم يقبضه المشتري فهو بمنزلة ما وصفت لك من العبد الآبق (قال مالك) وكذلك الجنين في بطن أمه والبعير الشارد ﴿قلت﴾ أيجوز أن يبيع عبده الآبق في قول مالك كان قريب الغيبة أو بعيد الغيبة (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك البعير الشارد أو الشاة الضالة أو البعير الضال لا يجوز بيع شيء من ذلك في قول مالك (قال) نعم الا أن يدعي مشتريه معرفته بموضع قد عرفه فيشتريه على ذلك فلا بأس به ويتواضعان الثمن فان وجده على ما يعرف قبضه وجاز البيع وان وجده قد تغير أو تلف كان من البائع ورد الثمن الى المشتري وكذلك قال مالك في الآبق اذا عرف المشتري موضعه فهو بمنزلة العبد الغائب يباع ﴿قال﴾ وقال مالك لا يباع الجنين في بطن أمه ﴿قلت﴾ فان باع شيئاً من ذلك جنيناً أو ما وصفت لك من الآبق والضوال والبعير الشارد ففاته عند المشتري وقبضه وفاته بئس أو نقصان أو موت أو اختلاف أسواق (قال) فهو ممن قبضه له نكاهه وعليه نقصانه ويلزمه قيمته يوم قبض العبد الآبق والجنين والبعير الشارد ﴿قال﴾ وقال مالك وما مات من ذلك قبل أن يقبضه المتاع فهو من البائع والثمن مردود على المتاع (قال مالك) وكذلك الثمرة تباع قبل أن يبدو صلاحها ان مصيبتها من البائع مادامت في رؤس النخل فان قبضها المشتري فباعها أو أكلها غرم مكيلتها وان جدها ولم يأكلها ولم يبيعها ردها بعينها



## ﴿ في بيع المعادن ﴾

(قال) وسئل مالك عن بيع التيران في المعادن فقال لا أرى ذلك جائزا ولا يحل لانه اذا مات قطع الغار لغيره فلا أرى ذلك يحل بيعه <sup>(١)</sup> ﴿قلت﴾ والمعادن لا يرثها ولاية الميت في قول مالك (قال) قال مالك لا يرثها ولاية الميت ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك أيضا فيما بلغني عن المعادن التي ظهرت بأرض المغرب فقال ذلك الى الوالى أن يقطع بها للناس فيعملوا فيها ولم يره لأهلها ﴿قال ابن القاسم﴾ ومما يبين لك أيضا أنها ليست لأهلها أن المعادن قد ظهرت قديمة في أرض الاسلام في أرض العرب التي أسلموا عليها فلم يزل الولاية تقطع بها للناس ولم يكن أهلها أحق بهامن غيرهم فكذلك ما ظهر في كل أرض أسلم عليها أهلها وهو قول مالك في معادن العرب التي قد ظهرت في أرضهم فقال أرى ذلك للسلطان يليها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الزكاة ﴿قال﴾ فليل مالك فتراب الذهب والورق أبيع (قال) لا بأس بذلك أن

(١) وجد بالاصل هنا طيارة تتعلق بهذا البحث ونص ما فيها (فضل) قال سحنون في رواية ابن القاسم عن مالك في الموات اذا لم تكن هذه سنة قد مضت فلا ينبغي ان يكون هذا كيف يعطى رجل معدنا وينفق فيه ويعمل حتى يبالغ النيل فيموت فيذهب عمله باطلا وقد قالوا كلهم في البئر يجعل له في حفرها جعل فيعمل بعضها ثم يترك العمل انه ان عمل فيها صاحب البئر حتى ينتفع بها يذهب عمل المجتهد باطلا ويكون له قدر ما عمل وقد قالوا في المساقاة اذا مات العامل قيل لورثته ان أحبيتم ان تعملوا حتى تنقضى المدة فذلك لكم والارجم الحائط الى ربه وقال بعضهم ايضا يكون ذلك لازما لهم في مال الميت والمساقاة عندى من الاجارة والقراض يشبه الجعل وهو اذا مات العامل فيه فلورثته ان يعملوا فيه ان كانوا أمناء وقال بعض اصحابنا في المعدن اذا مات صاحبه ان ورثة الميت بمنزلة بئر المشاية يموت عنها صاحبها فيكون ورثته فيها اسوة يسقون ما يستقي على موارثهم فيها ولا يجوز له بيع المعدن ولا لورثته من بعده وان كانوا اخوته من غيرهم لانهم اذا تركوه قطع لغيرهم بمنزلة بئر المشاية هو احق بها حتى يستقى ولا يجوز له بيعها ولا لورثته من بعده ومن اسلم مصابته من المعدن أو البئر من الورثة كانت مصابته للناس عامة ويقطع ذلك الامام لمن يرى أن يقطعه وذكر غيره في المعدن يموت صاحبه ان الامام يرى في ذلك رأيه فان كان الورثة يقررون على العمل دفع ذلك اليهم كما دفعه الى ابيهم وان لم يكن لهم قوة دفع ذلك الي غيرهم اهـ

يباع تراب الذهب بالورق وتراب الورق بالذهب (فقيل) له انه غرر لا يعرف ما فيه هو مختلط بالحجارة (فقال) قد عرفوا ناحيته وحزره فلا أرى به بأساً (قال) وحدثني مالك ان عمر بن عبد العزيز كتب بقطع المعادن ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وذلك رأيتي وذلك عندي لأنه لا يجتمع الى المعادن الا شرار الناس ﴿ قلت ﴾ أرايت المعادن اذا عمل فيها رجل فأدرك نيلاً أ يكون له أن يبيع ما أدرك من نيلها في قول مالك (قال) لا وهو حرام لأنه يبيع مالا يدرى ما يدوم له أي دوم له يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين أو يجب<sup>(١)</sup> ما ظهر فهذا من بيع الفرر فلا يحل ﴿ قلت ﴾ أرايت المعادن اذا عمل الرجل فيها فأدرك نيلاً أ يكون له أن يمنع جميع ما أدرك من نيلها في قول مالك (قال) نعم ولا يشبه هذا الماء لأن هذا لم يحي فيه مثل ما جاء في فضل الماء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فنعت من يبعها لأن للناس فيها حقاً ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن عبد الجبار ابن عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأساً باشتراء تراب المعادن الذهب بالورق والورق بالذهب \* وعن يحيى بن سعيد مثله ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ربيعة لا يجوز من بيع المعادن ضريبة يوم ولا يومين وذلك بمنزلة المخاطرة (وقال) الليث ومالك مثل قول ربيعة من رواية ابن وهب

### — في بيع الابل والبقر العوادي —

﴿ قلت ﴾ أرايت ما سمعتك تذكر عن مالك أنه قال تباع الابل العوادي في الزرع والبقر كيف هذا (قال) قال مالك اذا كانت الابل تعدو في زرع الناس أو بقر تعدو في زرع الناس أو رمك قد ضربت بذلك قال مالك لنا قد استشرت في الابل هاهنا بالمدينة فأشرت أن تغرب وتباع في بلاد لا زرع فيها (قال) فسألنا مالكا عن البقر بمصر والرمك ووصفناها له فقال أراها مثل الابل ﴿ قلت ﴾ أفرأيت الغنم (قال) ما سمعت من مالك في الغنم شيئاً ولكن اذا قال في الابل والبقر والرمك فأري الغنم والدواب بمنزلة الابل والبقر في ذلك تباع الا أن يحبسها أهلها عن الناس

❦ في البيع الى الحصاد والدراس ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك فيمن باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصير أو الى  
 العطاء أو الى النيروز أو الى المهرجان أو الى فصح النصارى أو الى صوم النصارى  
 أو الى الميلاد (قال) قال مالك من باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصير فذلك  
 جائز لأن ذلك معروف (قال مالك) وان كان العطاء له وقت معروف فالبيع اليه جائز  
 ❦ قال ابن القاسم ❦ ولم نسأل مالكا عن النيروز والمهرجان وفصح النصارى ولا صوم  
 النصارى ولا الميلاد ولكن اذا كان وقتا معلوما فذلك جائز لا بأس به ❦ قلت ❦  
 أرايت ان اشترى رجل الى الحصاد ما أجل الحصاد والحصاد مختلف أوله في شهر  
 كذا وكذا وآخره بعد ذلك بشهر (قال) سألت مالكا عنها فقال ينظر الى  
 حصاد البلد الذي تبايعا فيه فينظر الى عظم ذلك وكثرته ولا ينظر الى أوله ولا الى  
 آخره فيكون حلوله عند ذلك ❦ قلت ❦ الحصاد في البلدان مختلف بعضها مجمل بعض  
 (قال) لم يرد مالك اختلاف البلدان وانما أراد حصاد البلد الذي فيه تبايعا ❦ قلت ❦  
 نفروج الحاج عند ذلك أجل من الآجال اذا تبايعا اليه معروف (قال) أرى انه  
 أجل معروف وخروج الحاج عندي أبين من الحصاد (قال) ولقد سئل مالك وأنا  
 عنده قاعد عن رجل اشترى سلعة الى رفع جرن بئر دريوق فقال مالك وما بين  
 بئر دريوق قال بئر يسمى بئر دريوق وعليها زرع وحصاد (قال مالك) لا بأس بذلك  
 وهذا أجل معروف ❦ قلت ❦ فان اشترى رجل الى الحصاد فأخلف الحصاد في  
 ذلك البلد عامه ذلك (قال) أرى ما أراد مالك من ذلك أنه اذا حل أجل  
 الحصاد وعظمه وان لم يكن لهم حصاد سنتهم تلك فقد بلغ الاجل محله ❦ ابن وهب ❦  
 وأخبرني ابن جريج أن عمرو بن شعيب أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فقال عبد الله ليس عندنا ظهر  
 فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتناع ظهرا الى خروج المصدق فابتاع عبد الله  
 البعير بالبعيرين وبالأبصرة الى خروج المصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن قسيط وعبد الله بن أبي سلمة وابن شهاب وربيعة قالوا لأبس بذلك (وأخبرني) ابن وهب عن ابن لهيعة عن ابن أبي جعفر عن نافع أن ابن عمر كان يبتاع البيع ويشترط على صاحبه أن يعطيه إذا خرجت غلته أو إلى عطائه ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة بن علي قال كن أمهات المؤمنين يشتري إلى عطائهن ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة عن ابن المسيب أنه كان يقول كل شيء مأمون لا يكاد أن يخلف فلا بأس أن يشتري ويباع إليه مثل الرجل يبتاع إلى العطاء أو إلى خروج الدرق وأشباه ذلك من الزمان ﴿ابن وهب﴾ عن سليمان بن بلال عن عمرو بن نافع عن ابن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله أنهم كانوا لا يرون بالبيع إلى العطاء بأساً

— في بيع الحيتان في الآجام والزيت قبل أن يعصر —

﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن باع حيتانا محظراً عليها في الآجام أيجوز ذلك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يبيع برك الحيتان فيبيع صيدها من الحيتان فكره ذلك وقال لا خير فيه وقال وكيف تباع الحيتان في الماء (قال) ولا أرى لأهلها أن يمنموا أحدا الصيد منها ﴿قلت﴾ أرايت أن قلت لرجل اعصر زيتونك فقد أخذت منك زيتك كل رطل بدرهم ففعل أيلزمني البيع في قول مالك (قال) أن كان ذلك لا يختلف وهو أمر معروف مثل القمح يشتري منه وهو في سنبله قد يس واستحصد كل قفيز بدرهم (قال) لا بأس بذلك (قال) وإن كان الزيت مختلفا إذا خرج من عصيره فلا خير في ذلك عندي إلا أن يشترط أن يخرج جيداً أخذه بكذا وكذا أو يشترط أنه بالخيار ولا ينقد ويكون عصره قريبا الأيام البسيرة العشرة وما أشبهها فلا أرى بذلك بأساً (قال) لاني سألت مالكا عن الرجل يأتي عند الحصاد إلى الزراع وقد استحصد قمحه فيشتري منه وهو يحصده على أن يدفع إليه ثمنه ينقده وهو يمكث في ذلك العشرة الأيام والخمسة عشر في حصاده

ودراسه وتذريته ( قال مالك ) هذا أمر قريب فأرجو أن لا يكون به بأس ( قال )  
وان كان الزيت مأمونا في معرفة الناس في خروجه وعصره بأمر قريب يعرف حاله  
كما يعرف حال القمح ( قال ) لا أرى بالنقد فيه بأسا اذا كان عصره قريبا مثل  
حصاد القمح وان كان يختلف لم أر النقد يجوز فيه الا أن يبيعه اياه على أنه ان خرج  
على ما يعرف أخذه أو على الخيار فلا بأس به لانه أمر قريب وليس فيه دين بدين  
ولا سلعة مضمونة بعينها ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب بيع الزيت على الكيل اذا  
عرف وجه الزيت ونحوه لا أرى به بأسا وأما بالرطل فان كان القسط يعرف كم  
فيه من رطل ولا يختلف فلا بأس به وان كان يختلف فلا خير فيه لانه لا يدري  
ما اشترى لان الكيل فيه معروف والوزن فيه مجهول

❦ في بيع الزبل والرجيع وجلود الميتة والعذرة ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت الزبل هل يحيز مالك بيعه ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئا  
ولا أرى ببيعه بأسا ﴿ قلت ﴾ فهل سمعت مالكا يقول في بيع رجيع بني آدم شيئا  
مثل الذي يباع بالبصرة ( قال ) سمعت مالكا يكرهه ( وقال أشهب ) في الزبل المشتري  
أعذر فيه من البائع يقول في شراؤه وأما بيع الرجيع فلا خير فيه ﴿ وقال ابن القاسم ﴾  
وسئل مالك عن رجل مات في داره ميتة فاستأجر من يطرحها بجلدها فكره ذلك  
وقال لم يكن يرى به بأسا أن يستأجر من يطرحها بالدنانير والدرهم ولكن انما كره هذا  
لانه لم يكن يرى أن تباع جلود الميتة وان دبغت ( قال ) وسألت مالكا عن بيع  
العذرة التي يزيلون بها الزرع ( فقال ) لا يمجني ذلك وكرهه ( قال ) وانما العذرة التي  
كره رجيع الناس ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك في زبل الدواب ( قال ) لم أسمع من  
مالك فيه شيئا الا أنه عند مالك نجس وانما كره العذرة لانها نجس فكذلك الزبل  
أيضا ولا أرى أنا به بأسا ﴿ قلت ﴾ فبعر النعم والابل وخشاء البقر ( قال ) لا بأس بهذا  
عند مالك وقد رأيت مالكا يشتري له بعر الابل ولقد سئل مالك عن عظام الميتة أترى  
أن يوقد بها تحت القدر فكره ذلك وقال لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ فلغير الطعام ( فقال ) انما

سألتناه عن الطعام فقال لا ينبغي أن يسخن بها الماء للمجبن ولا للوضوء ولو طبخ بها الجير والطوب لم أر بذلك بأساً ﴿قلت﴾ أرايت مالكا هل كره الانتفاع بمعظام الميتة (قال) مالك لا أرى أن تشتري عظام الميتة ولا تباع ولا آثياب الفيل ولا يتجر بها ولا يشط بأمشاطها ولا يدهن بمداهنها وقال مالك كيف يجعل الدهن في الميتة ويمشط لحيته بمعظام الميتة وهي مبلولة وكره أن يطبخ بها

﴿في﴾ اشتراء الصبرة على كبل فوجدها تنقص ﴿ف﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أني اشتريت من رجل صبرة طعام على أنها مائة أردب فدفعت إليه الدراهم وقلت لربها كلها فكلها فوجدها تنقص عن مائة أردب هل يلزم البيع أم لا (قال) قال مالك إذا اشتراها على أن فيها مائة أردب فوجد فيها مائة أردب إلا شيئا يسيرا لزمه البيع فيما أصاب في الصبرة من عدد الأردب بحصة ذلك من الثمن (قال) وإن كان الذي تنقص من الصبرة الشيء الكثير لم يلزمه البيع إلا أن يشاء لأن المشتري يقول ليس هذا حاجتي وإنما أردت طعاما كثيرا فهذا يعلم أنه إذا أصاب في الصبرة شيئا قليلا أنه لم يقصد قصدها وإنما قصد قصد الصبرة الكبيرة حين سمي مائة أردب فهو حين أصابها تنقص شيئا قليلا لزمه البيع وإن أصابها تنقص شيئا كثيرا لم يلزمه ﴿قلت﴾ فإن اشتريت منه هذه الصبرة على أن فيها مائة أردب أكان مالك يجيز هذا ولا يرى هذا الشرط يفسد البيع (قال) نعم كان يجيزه ولا يرى هذا الشرط يفسد البيع ﴿قلت﴾ لم (قال) قال مالك كأنه اشترى من هذه الصبرة مائة أردب فهو وإن قال على أن فيها مائة أردب شبيه بهذا ولا يفسد البيع ﴿قلت﴾ أرايت أن اشترى الصبرة على أن فيها مائة أردب فأعطاه غرائره يكيل فيها أو أمره أن يكيلها في غرائره ويرفقه في موضع من المواضع وغاب عنه المشتري فلما أتاه قال قد كلتها وضاعت وكانت تسعين أردبا أو كانت تمام المائة وكذبه المشتري فقال لم تكل أو قال قد كلت وكانت عشرة أردب أو عشرين أردبا ذكر من ذلك شيئا قليلا (قال) أرى في قول مالك أنه لا يلزم المبتاع ما قال البائع إلا أن تقوم اليينة أنه قد كال مائة أردب

أو كالمها فوجد فيها أقل من المائة بشئ يسير فهذا يلزم المشتري ﴿قلت﴾ ولم لا يلزم المشتري إذا قامت بينة أنه قد كالمها فلم يجد فيها الا شيئاً يسيراً لم لا يلزم المشتري ذلك اليسير (قال) لانه لا يلزمه ذلك البيع الا أن يشاء اذا لم يكن في الصبرة من الطعام الا شئ يسير ﴿قلت﴾ فهل يستل المتابع هل قبل ذلك الشئ اليسير فان قال قد قبلته ألزمته بحصته من الثمن (قال) هو يدفع عن نفسه الضمان ولا أراه يرضى أن يقبله الا أن بعد ما تلف ﴿قلت﴾ فان كالمها والمشتري حاضر فأصاب فيها شيئاً يسيراً أيكون الخيار للمشتري في أن يأخذ ما وجد فيها بحصته من الثمن وان شاء ترك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولا خيار في ذلك للبائع قال نعم ﴿قلت﴾ واذا كان في الصبرة أكثر من المائة الا ردب الا شيئاً يسيراً ألزمها جميعاً ولم يكن لواحد منهما في ذلك خيار في قول مالك (قال) نعم

✽ في الرجلين يجمعان سلعتين لهما فيبيعانها صفقة واحدة ✽

﴿قلت﴾ أرايت ان جمع رجلان ثوبين لهما فباعاها صفقة واحدة من رجل أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) لا أحفظه من قول مالك الساعة ولا يعجبني هذا البيع لاني أراها جميعاً لا يعلم كل واحد منهما بما باع به سلعته فكل واحد منهما باع سلعته بما لا يعلم ماهو والمتابع أيضاً لا يدري لمن يتبع كل واحد منهما لو استحققت واحدة منهما الا بعد القيمة ﴿قلت﴾ وكذلك لو استاجرت داراً سنة أسكنها وعبد فلان يخدمني سنة صفقة واحدة بمائة درهم (قال) هذا مثل ما قبله من مسائلك وهو كما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت ان باعوا هذه الاشياء التي سألتك عنها صفقة واحدة على أن بعضهم حملاء عن بعض أيجوز أم لا (قال) لا أراه جائزاً وان تحمل بعضهم عن بعض لاني أرى المشتري كأنه انما اشترى سلعة هذا على أن يتحمل بهذا وعلى ان يشترى سلعة هذا على أن يتحمل بهذا يتحمل مليوهم بمثلهم فكأنه انما اشترى من الملىء سلعته على أن يتحمل له بما اشترى من هذا المعدم فلا يصلح وكذلك قال لي مالك في الذي يشتري من الرجل سلعة على أن يتحمل له بمال على رجل آخر



(قال مالك) هذا لا يصلح ﴿قال سحنون﴾ وقد كان أجاز أن يجمع الرجلان السلعتين فيديمانهما جميعا ﴿وقال أشهب﴾ هو جائز إذا جمع السلعتين وباعاها بمائة دينار أن ذلك جائز وهو قول سحنون أنه جائز

﴿في البيع على الحمل بعينه والبيع على الرهن بعينه وبغير عينه﴾  
﴿وما يخاف فيه الخلابة﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن بعته يباع أو أقرضته قرضاً على أن يعطيني فلاناً حميلاً بعينه أيجوز ذلك (قال) أرى ذلك جائزاً أن رضى فلان فان أبى فلان فلا بيع بينهما ولا قرض الا أن يشاء البائع أن يمضى البيع لحمل غيره ان طاع بذلك أو بغير حمل فيجوز ذلك (قال) وهذا اذا كان الحمل الذي اشترط في البيع قريب النسيئة أو بحضرتها ولم يتباعد ذلك ﴿قلت﴾ كيف النكاح في هذا (قال) لا أعرف النكاح في هذا ولا أرى النكاح في هذا عندي جائزاً لأن النكاح لا خيار فيه والبيع فيه الخيار ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ولكن مالكاً قال في الرجل يتزوج المرأة على أنه ان لم يأت بالمهر الى أجل يسميه فلان نكاح بينهما (قال مالك) ليس هذا بنكاح ولا نكاح بينهما ﴿قلت﴾ لمالك فالرجل يبيع السلعة على أنه ان لم يأت بالثمن الى أجل كذا وكذا فلا بيع بينهما (قال) شرطهما باطل والبيع لهما لازم فهذا مما يدل على الضرر في مسئلتك ﴿قلت﴾ كيف هذا في الخلع (قال) ان لم يرض فلان بالكفالة فهي زوجته ﴿قلت﴾ والدم العمد كذلك يكون على حقه في التفصيص ان لم يرض فلان بالكفالة (قال) نعم كذلك قال مالك في الدم العمد على أن يعطيه مالا فان أعطاه مالا والا ضرب عنقه ﴿قلت﴾ أرايت لو بعت سلعة على أن يعطيني حميلاً رجلاً سماه له والرجل غائب (قال) ان كانت غيبته قريبة فالبيع جائز ان رضى فلان أن يتحمل بالثمن (قال) وان كانت غيبته بعيدة فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ فان أبى فلان أن يتحمل بالثمن (قال) فالبايع بالخيار ان شاء أمضى البيع ولا حميل له بحقه وان شاء أبطل البيع وأخذ سلعته ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت عبداً لى من رجل على

أن يرهنتي من حق عبد الله غائبا عنا (قال) البيع جائز وانما هو بمنزلة ما لو اشترى  
 سلعة غائبة بسلعة حاضرة وتوقف الحاضرة فان وجدت الغائبة بحال ما كانت تعرف  
 جاز البيع بينهما وكذلك الرهن ﴿قلت﴾ فان قال المشتري حين تلف العبد الذي  
 سماه رهنا أنا أعطيك مكان العبد رهنا وثيقة من حقك ولا تنقض البيع أيكون له  
 ذلك (قال ابن القاسم) لا ينظر الى قول المشتري ها هنا وانما ذلك الى البائع ان شاء  
 قبل وان شاء نقض البيع لانه لو أن رجلا باع رجلا سلعة على أن يرهنه عبداً بعينه  
 ففعل ذلك فلما رهنه اياه قال صاحب العبد أنا أحتاج الى عبيدي وأخاف عليه الفوت  
 وهذه دار أهلك اياها ثقة من حقك والدار خير من العبد لم يكن ذلك له الا أن  
 يرضى المرتهن كذلك قال لي مالك فكذلك مسئلتك انما باع على رهن بعينه  
 فليس له أن يصرفه الى غيره ﴿قلت﴾ أرايت لو اشتريت سلعة من رجل على أن  
 أرهنه عبداً الى ففعلت فدفعت اليه العبد الرهن وأخذت السلعة فمات العبد عنده  
 أبطل هذا البيع أم لا (قال) لا يبطل البيع ويكون جائزاً ولا يكون له أن يرجع  
 عليك برهن آخر ويكون حقه عليك الى أجله ان كان لذلك أجل أو حالا اذا لم  
 تكونوا سميتم أجلا ﴿قلت﴾ فالذي اشترى على أن يرهنه عبده فهلك العبد قبل أن  
 يصل اليه لم أبطلت البيع بينهما ان أراد ذلك البائع ولم يجعل البيع جائزاً بمنزلة الذي  
 قبض الرهن فمات عنده (قال) لان هذا انما باعه على أن يوصل اليه الرهن فهو لما لم  
 يصل اليه لم يكن رهنا فهو مخير (قال) ومما يبين ذلك أنه لو فلس الرجل المشتري  
 صاحب العبد الذي سماه رهنا والعبد غائب لم يقبضه المرتهن لم يكن البائع الذي  
 اشترطه رهنا أحق به وكان أسوة الغرماء لانه رهن غير مقبوض وانما باعه على أن  
 يوصله اليه ولانه لم يقع في الرهن ولا في البيع موضع خطر فلذلك أجازته ولا يشبه  
 المسئلة الاخرى لان الرهن في مسئلتك الاخرى قد وصل الى صاحبه وتم البيع ثم  
 هلك الرهن بعد تمام البيع فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة  
 الى أجل على أن أعطيه بالثمن رهنا ولم أسم له البرهن أيجوز هذا البيع أم لا (قال)

هذا البيع جائز وعليه أن يعطيه ثقة من حقه رهنا لانه من اشترى على أن يعطى رهنا فلما الرهن في ذلك الثقة ولم يقع الثمن على شيء من الرهن فيفسد به البيع فالبيع جائز ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى بعت من رجل سلعة على أن يرهني عبده فلانا فلما بايعته أبي أن يدفع إلى العبد (قال) يجبر على أن يدفع اليك العبد ﴿قلت﴾ ولا تراه من الرهن الذي لم يقبض (قال) لا ويجبر على أن يدفع اليك العبد ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في الكفالة اذا تكفلت به على أن يعطيني عبده رهنا قال نعم ﴿قلت﴾ فان أبي أن يعطيني عبده رهنا جبرته عليه قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان شرط عليه أن يعطيه حميلا بحقه ولم يسمه فالبيع جائز ويجبر على أن يعطيه حميلا ثقة قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يذره ولا يفسخ (قال) نعم وهذا مثل الرهن ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا بأس بالبيع بالنسيئة ويرتهن مع ذلك وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طرده ضيف له فأتى يهوديا فرهنه درعه وقال حتى يأتينا شيء ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقاضاه فأغاظ فقال له رجل من القوم ألا أراك تقول لرسول الله ما تقول قال دعه فانه طالب حق ثم قال للرجل انطلق إلى فلان فليعينا طعاما إلى أن يأتينا شيء فأتى اليهودي فقال لا أبيعه الا بالرهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب اليه بدرعي أما والله اني لأمين في السماء وأمين في الأرض

### — الذريعة والخلابة —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت ثيابا فرقتها أكثر من شرائي ثم بعتها من الناس برقومها ولم أقل قامت على ذلك أيجوز هذا البيع أم لا (قال) سألت مالكا عن هذا غير مرة وسمعت سئل عنه غير مرة فكرهه كراهية شديدة وخاف في ذلك الذريعة إلى الخلابة وإلى ما لا يجوز

﴿ ما جاء فيمن باع سلعة فان لم يأت بالنقد فلا بيع بينهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً على أنى ان لم أنقده الى ثلاثة أيام فلا بيع بيننا ( قال ) مالك لا يجزئ أن يعقد البيع على هذا ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك ( قال ) لموضع الفرر والمخاطرة في ذلك كانه زاده في الثمن على أن نقده الى ذلك الاجل فهي له والا فلا شيء له وهذا من الفرر والمخاطرة ﴿ قلت ﴾ ويكون هذا من البيع الفاسد ويكون سبيله سبيل البيع الفاسد في الفوت وغير الفوت ( قال ) مالك لا يكون سبيله سبيل البيع الفاسد ولكن يبطل الشرط ويجوز البيع فيما بينهما ويغرم الثمن الذي اشترى به ( قال ) فقلت لما لك فلو كان عبداً أو دابة فلم يقبضها المبتاع حتى هلك في يد البائع قبل أن يأتى الاجل الذي شرط ( قال ) أراها من البائع ولا يشبه هذا الذي اشترى على وجه النقد على أن يذهب يأتيه بالثمن ويجبس البائع السلعة حتى يأتيه المبتاع بالثمن . هلاك هذه السلعة اذا كان انما حبسها البائع على أن يأتيه المبتاع بالثمن أراها من المبتاع وهذه السلعة الاخرى التي اشتراها الى أجل فان لم يأتيه بالثمن فلا بيع بينهما قال مالك أراها من البائع ( قال ) فقلت لما لك أتجزئ هذا البيع ( قال ) أكرهه ولكن ان نزل رأيت المصيبة من البائع حتى يقبضها المبتاع وأرى الشرط باطلا والبيع لازماً اذا وقع البيع ﴿ قلت ﴾ فأصل قول مالك في هذه المسئلة أن البيع اذا وقع بينهما على هذا ان لم ينقد الى أجل كذا وكذا فلا بيع بينهما اذا وقع البيع بطل الشرط . وجاز البيع والمصيبة من البائع قبل أن يقبضها المبتاع ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وفرق مالك بين هذا وبين البيع الصحيح ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وجعل البيع الصحيح المصيبة بعد عقد البيع من المشتري ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن باع سلعة من رجل على أنه ان لم ينقده الى يوم أو يومين أو الى عشرة أيام فلا بيع بينهما ( قال ) قال مالك أكره هذا البيع أن يعقده على هذا الشرط فان عقدا البيع على هذا الشرط بطل الشرط وجاز البيع بينهما

❦ المريض يبيع من بعض ورثته في مرضه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان يمت عبد الى في مرضى من ابني ولم أحابه أيجوز أم لا (قال) نعم اذا كان لم يكن فيه محاباة ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ❦ قال ❦ وقال مالك في المريض يوصى بأن يمتق عنه غلام لابنه فيقول الآخر لا أبيع بما يسوى من الثمن أن تري أن يزداد عليه كما يزداد في الاجنبي الى ثلث ثمنه (قال) لا وليس هو كلاجنبي فقد أجاز مالك أن يشتري منه بالثمن بعد الموت في المرض جائز والاشرء والبيع في ذلك سواء

❦ في بيع الاب على ابنته البكر ❦

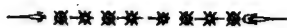
❦ قلت ❦ أ رأيت الجارية اذا حاضت أيجوز صنع أيها في مالها بيمه وشرأوه (قال) نعم هو جائز عند مالك لان مالكا قال حوز أيها لها حوز ولا يجوز لها قضاء في مالها حتى تدخل بيت زوجها وتعرف من حالها

❦ في اشترء الامة لها الولد الصغير حر ترضعه ❦

❦ واشترط رضاعته أو على أنها حامل ❦

❦ قال ❦ وقال مالك من باع أمة لها ولد حر واشترط أن عليهم رضاعه سنة ونفقه سنة فذلك جائز اذا كان ان مات الصبي أرضعوا له آخر ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشترت شاة على أنها حامل أيجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا خير في هذا البيع (قال) لانه كانه أخذ لجنينها ثمننا حين باعها منه واشترط أنها حامل والله أعلم

❦ تم كتاب والبيع الفاسدة من المدونة الكبرى وبه يتم الجزء التاسع ❦

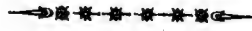


❦ وبليه كتاب بيع الخيار وهو أول الجزء العاشر ❦



﴿ فهرست الجزء التاسع من المدونة الكبرى ﴾

(رواية الامام سخون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم اجمعين)



الصحيفة

الصحيفة

- |                                       |                                         |
|---------------------------------------|-----------------------------------------|
| ١٨ في السلف في الجلود والرقوق         | ٢ ﴿ كتاب السلم الاول ﴾                  |
| والقراطيس                             | ٢ في تسليف السلم بعضها في بعض           |
| ١٨ في السلف في الصناعات               | ٥ في التسليف في حائط بعينه              |
| ١٩ في السلف في تراب المعادن           | ٧ في السلف في نسل اغنام بأعيانها        |
| ٢٠ في التسليف في نصول السيوف          | واصوافها والبانها                       |
| والسكاكين                             | ٨ في السلف في تمر قرية بعينها           |
| ٢٠ في تسليف الفلوس في الطعام والنحاس  | ٩ في السلف في زرع أرض بعينها أو         |
| والفضة                                | حديد معدن بعينه                         |
| ٢٠ تسليف الحديد في الحديد             | ١١ في السلف في الفاكة                   |
| ٢٣ في تسليف الثياب في الثياب          | ١٢ في السلف في الجوز والبيض             |
| ٢٤ باب جامع القرض                     | ١٢ في السلف في الثمار بغير صفة          |
| ٢٥ تسليف الطعام في الطعام والفروض     | ١٣ في السلف في أصناف من الطعام كثيرة    |
| ٢٩ في الرجل يستاف الطعام في الطعام    | صفقة واحدة                              |
| ٢٧ في السلف في سلمة بعينها يقبضها الى | ١٤ في السلف في الخضر والبقول            |
| أجل                                   | ١٥ في السلف في الرأس والاكارع والاعم    |
| ٢٩ في السلف في السلع في غير إبانها    | ١٥ في السلف في الحيتان والطيور          |
| تقبض في إبانها                        | ١٧ في السلف في المسك واللؤلؤ والجوهر    |
| ٢٩ في الرجل يسلف في الطعام المضمون    | ١٧ في السلف في الزجاج والحجارة والزرنيخ |
| الى الاجل القريب                      | ١٨ في السلف في الحطب والخشب             |



صحيفة

صحيفة

- ٣٠ في المسلم اليه يصيب برأس المال عيبا  
أو يتلف قبل أن يقبضه البائع
- ٣٢ فيمن كان له دين على رجل فأمره أن  
يسلفه له في طعام أو غيره
- ٣٣ فيمن سلف في طعام الى أجل فأخذ  
في مكانه مثله من صنفه أو باع طعاما  
الى أجل
- ٣٧ ﴿كتاب السلم الثاني﴾
- ٣٧ في الرجل يسلم في الطعام سلما فاسدا  
فيريد أن يأخذ برأس ماله تمرا أو طعاما  
أو يحالجه على أن يؤخره برأس ماله
- ٣٨ في التسليف الى غير أجل أو يقدم  
بعض رأس المال ويؤخر بعضه
- ٣٩ في التسليف الفاسد
- ٤١ القضاء في التسليف
- ٤٢ في الرجل يسلف ببلد ويشترط أن  
يقضى ببلد آخر
- ٤٣ في الرجل يسلف في الطعام الى أجل  
يقضى قبل محل الاجل
- ٤٣ في الدعوى في التسليف
- ٤٤ في المتبايعين يدعى أحدهما حلالا  
والآخر حراما أو يأتي بما لا يشبهه
- أخذها
- ٤٦ في الدعوى في التسليف
- ٤٩ ما جاء في الوكالة في السلم وغيره
- ٥٠ في وكالة الذمي والعبد
- ٥١ في وكالة العبد ووكالة الوكيل
- ٥١ في تمدى الوكيل
- ٥٥ في الرجل يوكل الرجل يتناع له طعاما  
فيفعل ثم يأتي الآمر ليقبضه فيأبى البائع  
أن يدفع ذلك اليه
- ٥٦ الرهن في التسليف
- ٥٨ الكفالة في التسليف عن الذي عليه  
الحق
- ٦٦ في الرجل يسلف رجلا في ثوب الى  
أجل ثم يأتيه قبل الاجل أو بعده  
فيزيده عليه على أن يجعله أطول أو  
أجود من صنفه أو من غير صنفه
- ٦٧ في التسليف في الثياب
- ٦٨ في الرجل يسلف في الطعام الى أجل  
ثم يزيد المسلم اليه المسلم في طعامه  
الى الاجل أو أبعد أو أدنى
- ٦٩ في الاقالة في الصرف
- ٦٩ الاقالة في الطعام

صحيفه

٧٥ ﴿كتاب السلم الثالث﴾

٧٥ في اقالة المريض

٧٥ ما جاء في الرجل يسلف الجارية في طعام فتلد أولاداً ثم يستقيه فيقيه

٧٦ ما جاء في الرجل يبيع السلعة وينقد ثمنها ثم يستقيه فأؤله وأخذ الثمن

٧٧ ما جاء في الرجل يسلف الثوب في طعام الى أجل ثم استقاله قبل الاجل فأؤله

٧٨ ما جاء في الرجل يسلف في ثياب موصوفة الى أجل فلما حل الاجل استقاله فأؤله من النصف على أن يأخذ النصف الآخر

٧٨ في الرجل يسلف ثوباً في حيوان الى أجل فاذا حل أو لم يحل أؤله فأخذ الثوب بعينه وزيادة ثوب معه من صنفه أو من غير صنفه على أن أؤله من الحيوان

٧٩ ما جاء في الرجل يبتاع المبدن صفقة واحدة كل واحد بمشرة دراهم واستقال من أحدهما على أن يكون الآخر بأحد عشر درهما

صحيفه

٨٠ ما جاء في الرجل يبتاع من الرجل السلعة أو الطعام فيشرك فيها رجلاً قبل أن ينقد أو بعد ما نقد

٨١ ما جاء في الرجل يبتاع السلعة أو الطعام كيلاً بنقد فيشرك رجلاً قبل أن يكتال الطعام أو يقبض السلعة

٨١ ما جاء في الرجل يبتاع الطعام بنقد فيشرك فيه رجلاً بثلث الى أجل

٨٢ ما جاء في الرجل يبتاع السلعة ويشرك فيها رجلاً فتتلف قبل أن يقبضها

٨٢ ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلاً ولا يسمى شركته

٨٢ ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلاً على أن ينقد عنه

٨٣ ما جاء في التولية

٨٥ ما جاء في بيع زريعة البقول قبل أن تستوفي

٨٦ ما جاء في بيع التابل قبل أن يستوفي

٨٦ ما جاء في بيع الماء قبل أن يستوفي

٨٦ ما جاء في الرجل يكتب عبده بطعام الى أجل فيريد أن يبيعه منه أو من غيره قبل أن يستوفيه

٨٧ ما جاء في الرجل يكرى على الحولة

صحيفه

صحيفه

- ٨٧ ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفي ١٠١ ما جاء في بيع الطعام بالطعام غائباً محاضراً  
٨٨ ما جاء في بيع الطعام يشتري جزافاً ١٠٢ ما جاء في النمر بالرطب والبسر  
قبل أن يستوفي ١٠٣ ما جاء في اللحم بالحويان  
٨٩ ما جاء في الرجل يصالح من دم عمد ١٠٤ ما جاء في بيع الشاة بالطعام الى أجل  
على طعام الى أجل فريد أن يبيعه ١٠٤ ما جاء في اللحم بالدواب والسباع  
قبل أن يستوفيه ١٠٤ في اللبن المضروب بالحليب  
٩٠ ما جاء في الرجل يتباع الطعام بعينه ١٠٥ في بيع السمن بالشاة اللبون والشاة  
أو بنير عينه فريد أن يبيعه قبل أن يقبضه  
٩١ في الرجل يبيع الطعام بعينه كيلاً ثم يستهلكه ١٠٦ في بيع القصيل والقرط والشعير  
٩٢ في الرجل يتباع الطعام جزافاً فيتلف ١٠٧ في الزيتون بالزيت والعصير بالعب  
قبل أن يقبضه أو يستهلكه البائع ١٠٧ في رطل التمر بالتمر ورب السكر بالسكر  
٩٣ ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفي ١٠٧ في الخل بالخل  
٩٤ ما جاء في رجل ابتاع سلعة على أن يعطى ثمنها ببلد آخر ١٠٨ في خل النمر بالتمر  
٩٥ ما جاء في الرجل يشتري الطعام ١٠٨ في الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة  
بالفسطاط على أن يوفيه اياه بالريف ١٠٩ في الحنطة المبلولة بالمقلوة والمبلولة  
٩٦ ما جاء في الاقتضاء من الطعام طعاماً ١١٠ في اللحم باللحم  
١٠١ ما جاء في بيع الرطب والتمر في رؤس النخل ١١٣ في البقول والفواكه كلها بمضاه بعض  
١١٣ في الصبرة بالصبرة والارذب ١١٣ في الطعام كله بمضاه بعض

صحيفه

بالاردب

١١٥ في الفلوس بالفلوس

١١٥ في الحديد بالحديد

١١٧ ﴿كتاب الاجال﴾

١١٧ ماجاء في الآجال

١٢٣ في الرجل يسلف دابة في عشرة أثواب

فيأخذ قبل الاجل خمسة أثواب وبرذونا

أو خمسة أثواب وسلعة غير البرذون

ويضع عنه ما بقي

١٢٦ في الرجل يبيع عبده من الرجل بعشرة

دنانير على ان يبيعه الاخر عبداً بعشرة

دنانير

١٢٨ في الرجل يكون له الدين الى أجل

فاذا حل أخذ به سلعة ببعض الدين

على أن يؤخره ببقية الى أجل آخر

١٢٨ في الرجل يكون له الدين الحال على

رجل أو الى أجل فيكثر منه به دره

سنة أو عبده

١٣١ في الرجل يسلف الرجل الدنانير في

طعام محمولة الى أجل فيلقاه قبل الاجل

فيسأله أن يجمعها في سمراء الى الأجل

بعينه

صحيفه

١٣٢ في البيع والسلف الرجل يبيع السلعة

بثمن على أن يسلف المشتري البائع أو

البائع المشتري أو متى ماجاء بالثمن

فالسلفة له

١٣٣ في السلف الذي يجر منفعة

١٣٥ في رجل استقرض أردبا من قح ثم

أقرضه رجلاً بكيله

١٣٦ في رجل أقرض رجلاً طعاماً ثم باعه

قبل أن يقبضه

١٣٧ في رجل أقرض رجلاً دنانير ثم اشترى

بها منه سلعة حاضرة أو غائبة

١٣٨ في قرض المروض والحيوان

١٣٩ في هدية المديان

١٣٩ في رجل استقرض رطلاً من خبز

الفرن على أن يعطى من خبز التتور

١٤٠ في رجل استسلف حنطة ثم اشترى

حنطة فقضاها قبل أن تستوفي

١٤٠ في رجل أقرض رجلاً ديناراً أو طعاماً

على أن يوفيه ببلد آخر

١٤١ في قضاء من سلعتين حل أجلهما أو

أحدهما أو لم يحل

١٤٥ ﴿كتاب البيوع الفاسدة﴾

صحيفه

١٤٥ في البيوع الفاسدة

١٤٨ في اشتراء القصيل والقرط واشترائط خلفته

١٥١ في الرجل يشتري ما أطعمت المقنأة شهر آبشطين وفي البيع بالثمن المجهول

١٥٢ في الرجل يبتاع العبد على أن يعتقه أو الجارية على أن يتخذها أم ولد

١٥٣ في الرجل يكون له على الرجل الدين حالا أو الى أجل فيبتاع به منه سائمة بعينها فيتفرقان قبل أن يقبضها

١٥٤ في الرجل يبتاع السلعة بعينها دين الى أجل فيتفرقان قبل أن يقبض السلعة

١٥٤ في الرجل يبتاع السلعة بقيمها أو بحكمها أو بحكم غيرها

١٥٥ في اشتراء الآبق وضمانه

١٥٦ في بيع المعادن

١٥٧ في بيع الابل والبقر الموادي

١٥٨ في البيع الى الحصاد والدراس

١٥٩ في بيع الحيتان في الآجام والزيت

صحيفه

قبل أن يعصر

١٦٠ في بيع الزبل والرجيع وجلود الميتة والمذرة

١٦١ في اشتراء الصبرة على كيل فوجدها تنقص

١٦٢ في الرجلين يجمعان ساعتين لهما فيبيعانها صفقة واحدة

١٦٣ في البيع على الحميل بعينه والبيع على الرهن بعينه وبغير عينه وما يخاف فيه الخلافة

١٦٥ الذريعة والخلافة

١٦٦ ما جاء فيمن باع سائمة فان لم يأت بالنقد فلا بيع بينهما

١٦٧ المريض يبيع من بدض ورثته في مرضه

١٦٧ في بيع الاب على ابنته البكر

١٦٧ في اشتراء الامة لها الولد الصغير حر ترضعه واشترائط رضاعته أو على انها حامل

﴿ تمت ﴾

المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَہ

الإمام سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوخِي

عن

الإمام عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عن

إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

المولود بالمدينة المنورة سنة ٩٣ هـ والمتوفى بهاسنة ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

المجلد العاشر

مِنْ إِصْدَارَاتِ

وَرَأَى الشُّعْرَاءَ إِسْلَامِيَّةً وَالْأَوْقَافَ وَالِدَعْوَةَ وَالْإِسْلَامَ

المملكة العربية السعودية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب بيع الخيار ﴾

﴿ بيع الخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم صف لى بيع الخيار فى قول مالك ( قل ) قال مالك  
بيع الخيار أن يقول الرجل أبيع منك هذا الثوب أو هذه الدار أو هذه الجارية أو هذه  
الدابة وأنا عليك فيها بالخيار هذا اليوم أو هذه الجمعة أو هذا الشهر ( قل ) قال مالك أما  
الثوب فلا بأس به أن يكون فيه اليوم واليومين وما أشبه ذلك وما كان أكثر من  
ذلك فلا خير فيه والجارية يكون الخيار فيها أبعد من ذلك قليلا الخمسة الايام والجمعة  
وما أشبه ذلك فلا بأس فيها بالخيار الى ذلك ينظر الى خبرها وهيئتها وعملها والدابة تركب  
اليوم وما أشبهه ( قل ) فقات لمالك وان اشترط أن يسير عليها البريد أو نحو ذلك  
ينظر الى سيرها ( قل ) لا بأس بذلك ما لم يتباعد. والدار أكثر من ذلك قليلا الشهر  
وما أشبهه. والاشياء وجوه من هذه الوجوه تشتري اليها يعرفها الناس بوجه ما تختبر  
فيه ويستشار فيها فما كان مما يشتري الناس حاجتهم فى الاختيار بحال ما وصفت لك  
فلا بأس بالخيار فى ذلك وما بعد من أجل الخيار فلا خير فيه لانه غرر لا يدرى  
ما تصير اليه السلمة الى ذلك الاجل ولا يدرى صاحبها كيف ترجع اليه ( قال ) وقال  
مالك والنقد فى ذلك فيما بعد من الاجل وما قرب لا يحل بشرط وان كانت داراً  
فلا بأس بالنقد فيها بينهما اذا كان بيع الخيار على غير النقد ان كان الخيار للبائع أو



له شترى ( قيل ) لا شهب ولا ترى بأساً أن يشترط استخدام العبد وركوب الدابة  
 ولبس الثوب ( قال ) أما أن يشترط لبس الثوب فأن ذلك لا يصلح وأما  
 ركوب الدابة واستخدام العبد فأن ذلك لا بأس به ما لم يكن ركوبه الدابة سفراً  
 يخاف عليها في مثله تغير شيء من حالها فأما البريد والبريدان فلا بأس به وما أشبههما  
 وفرق ما بين العبد والثوب والدابة أنه لا يختبر الثوب باللبس ويختبر العبد بالاستخدام  
 فيعرف بذلك عمله ونفاذه ونشاطه من ضعفه وبلاذته وكسله فلذلك اختلافهما وإنما  
 كرهت بيع الخيار إلى أجل البعيد لما فيه من الفرر والمقاصرة أنه يبلغ له من الثمن  
 ما لم يكن ليلفه لولا الخيار الذي فيه على أن يكون ضمناً لذلك إلى أجل الذي ضربا  
 فيه فزاده زيادة بضمان السلعة إلى ذلك الأجل أن سلمت إليه أخذ السلعة بأقل  
 من الثمن الذي يشتري به إلى ذلك الأجل بغير ضمان أو بأكثر لما اشترط عليه من  
 ضمانها إليه وهو في ذلك ينتفع بها إلى ذلك الأجل بغير اختبار وقد يختبر فيما دون ذلك  
 من الأجل ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كره مالك أن يشتري السلعة بعينها إلى أجل بعيد  
 بغير اشتراط نقد ( قال ) قال مالك لما فيه من الخطر والقمار أنه زاده في ثمنها على أن  
 يضمها إلى الأجل وضمانها خطر وقار ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم والخيار أن اشترطه  
 البائع فهو جائز مثل ما لو اشترطه المبتاع في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم  
 أرايت لو أن رجلاً اشترى بطيخاً أو قثاءً أو فاكهة رطبة تفاحاً أو خوخاً أو رماناً  
 على أنه بالخيار في ذلك يوماً أو يومين أيكون له الخيار الذي شرط له في ذلك ( قال )  
 لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن ينظر في هذا إلى ما يصنع الناس فإن كانوا  
 يستشيرون في ذلك ويرون هذه الأشياء غيرهم ويحتاجون فيه إلى رأي غيرهم رأيت  
 لهم من الخيار قدر حاجة الناس إلى ذلك على ما وصفت لك من الخيار في غيرها من  
 الأشياء مما لا يقع فيه تمييز ولا فساد وتفسير ذلك أن لا يفتب المشتري على شيء  
 من ذلك لأنه لا يعرف بعينه إذا غبت عليه ﴿ قال أشهب ﴾ ومن الكراهية فيه إذا  
 غبت عليه أنه يصير مرة فيما أن اختار اجازته ومرة يصير سلفاً أن رده ولم يختبر

اجازة البيع لانه مما لا يعرف بعينه فيرد مثله وقد كان انتفع به وكذلك كل ما لا يعرف بعينه من القطن والكتان والحناء والمصفر والقمح والزيت والعسل والسمن لانه انما باعه هذا وما أشبهه على أنه عليه بالثمن الذي باعه به ان شاء وان شاء كان عنده سلفا فيصير سلفا جر منفعة وليس هذا مثل المروض ولا الحيوان ألا ترى أنك لو بعت من رجل عبيد أو ثوين يثنى الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه بذلك أحد عبدك أو أحد ثوبك وثنى الآخر لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه بيع وسلف لانه رد اليك أحد عبدك بعينه أو أحد ثوبك ولم يكن سلفا انتفع به ورد مثله ولو أنه اشترط عليه في ابتياعه منك الثوين أو العبيد يوم ابتاعهما منك أنه يرد عليك أحدهما على حاله التي يكون عليها يوم الرد من اخلاق الثوب ونقص العبد بنصف الثمن ويمطيك نصف الثمن لم يكن بذلك بأس لانك انما بعت أحدهما وأخرت الآخر الى ذلك من الاجل وذلك لا بأس به لان كل ما يعرف بعينه وينتفع به منه بغير اتلافه تجوز اجارته وانك لو بعت من رجل فاكهة يثنى الى أجل ثم أردت أن تأخذ قبل محل الاجل أو بعده بعض الثمن وبعض ما بعت مما وصفت لك لم يصلح ذلك لانه بيع وسلف وانك لا تعرف ما يرد اليك بعينه أنه لك وانه لو اشترط عليك في ابتياعه ذلك منك أنه اذا حل الاجل أعطاك نصف الثمن ورد عليك نصف ما اشتري منك لم يصح ذلك وكان بيعا وسلفا لانه مما لا تجوز فيه الاجارة ولا تجوز اجارة الاطعمة ولا الادام ولا كل ما لا ينتفع به الا باتلافه اما بأكله واما بلفه واما بشربه وكل ما لا يعرف بعينه فذلك فيه لا يصلح وان كانت فيه منفعة لغير أكله وشربه لانه يعود بيعا وسلفا أعطاك ثمن ما بعته ورد عليك مكان ما أسلفته غيره فهذا وجه هذا وكل ما أشبهه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت ان اشتريت سلعة على أني فيها بالخيار أو على أن البائع فيها بالخيار ثلاثا أليس من مات منا فورثه مكانه في الخيار يقومون مقامه ويكون لهم ما كان للميت في قول مالك ( قال ) قال مالك لورثته من الخيار ما كان للميت ﴿ قلت ﴾ رأيت ان جن جنونا مطبقا وله الخيار في

هذا البيع أيقروهم مقامه في هذا الخيار أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً  
 ولكن ينظر السلطان في ذلك فان كان خيراً له أمضاه والا رده الا أن يكون في  
 ورثته من يرضى السلطان في ذلك فيستخلف منهم من ينظر له أو يستخلف من غير  
 الورثة من ينظر له لان مالكا قال في المفقود لا يحرك ماله حتى يأتي عليه من الزمان  
 ما يعلم أنه لا يعيش الى ذلك الاجل وانما يورث يوم تقطع فيه حياته عند الناس ولا  
 يرثه أحد ممن كان يرثه يوم فقد اذا لم يكن وارثه اليوم حيا حين انقطعت حياته ولا  
 بعد أربع سنين الا أن يعلم أنه قد هلك في شيء من ذلك في الأربع سنين أو بعدها  
 فيرثه من ورثته من كان حيا ذلك اليوم ممن يرثه . وينفق على أهله في الأربع سنين  
 من ماله قدر ما يرى السلطان فصار السلطان هاهنا ناظراً للمفقود في ماله فكذلك  
 الذي يمن السلطان ينظر في ماله وينفق منه على عياله بقدر حاجتهم الى النفقة  
 فكذلك هذا اذا جن وله الخيار فالسلطان يقوم مقامه في خياره الذي كان له فان  
 رأى خيراً أخذه وان رأى غير ذلك تركه الا أن مالكا قال لي في المجنون يتلوم له  
 السلطان وينفق على امرأته في هذا التلوم فان برئ والافرق بينهما (قال) وبلغني  
 عن مالك ممن أثق به أنه قال يضرب السلطان للمجنون أجل سنة ولم أسمع منه  
 والذي سمعت أنا من مالك أن السلطان يتلوم له (قال) وقال مالك والمجذوم أيضاً بين  
 جذامه يفرق بينه وبين امرأته قال مالك وهو الشأن (قال مالك) وقد استعدت فيه  
 امرأة فقضى به ببلدنا (قال) وبلغني عن مالك في البرص أنه لا يفرق بينه وبين  
 امرأته وقد ذكره علي بن زياد وابن وهب عن مالك في البرص مثل ما بلغ ابن  
 القاسم (قلت) أرأيت الخيار أيورث في قول مالك قال نعم (قلت) أرأيت  
 الخيار لم جعل مالك ورثته يقومون مقامه وجعل الخيار يورث وانما الخيار مشيئة  
 كانت للميت ان شاء أمضى البيع وان شاء رده فاذا مات قال مالك فورثته مكانه  
 فورثهم مشيئة كانت للميت (قال) لانه حق كان للميت فورثته بمنزله في ذلك  
 (قال) واقفد سألنا مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيحلفه بالطلاق

ليقضينه حقه الى أجل مسمى الا أن يشاء صاحب الحق أن يؤخره فيموت صاحب  
 الحق قبل أن يحل الاجل للورثة أن يؤخروه كما كان لصاحبهم أن يؤخره (قال) نعم  
 ثم ابتدأني مالك فقال أرى الوصى إذا كان الورثة في حجرة صفاراً أن يكون ذلك  
 للوصى وان كانوا كباراً يملكون أمورهم أو يكون على الميت دين قد اغترق ماله  
 فليس للوصى أن يؤخرها هنامع الورثة الكبار ولا مع أهل الدين الذي قد اغترق  
 مال الميت لأن المال هاهنا لمير الميت ولا يجوز أن يؤخر الوصى الا برضا أهل  
 الديون أو الكبار بذلك ﴿قلت﴾ فان قال أهل الدين نحن نؤخره والدين يفترق  
 مال الميت والدين الذي على الغريم أترى الغريم في فسحة من يمينه إذا أخره أصحاب  
 الدين (قال) نعم لأن مالكا قال ليس للوصى إذا كان الدين الذي على الميت يفترق  
 جميع مال الميت فليس للورثة أن يؤخروه الا برضا من الغرماء فهذا يدل على أن  
 مالكا قد جعل التأخير الى من يستحق ما على هذا الغريم الخالف بوراثته أو بغير ذلك  
 (قال) فان أخره من يستحق ما عليه إذا أبرؤا الميت فهو في فسحة من يمينه فقد  
 جعل مالك الخيار يورث وجعل المشيئة إذا كانت في حق تورث أيضاً ولا أرى  
 للوصى أن يقبل تأخير الغرماء الا أن يرضوا بذلك من دينهم فببراً ذمة الميت والا  
 لم أر ذلك لهم (ولقد) كتب الى مالك لجاءه الكتاب وأنا عنده يسألونه عن رجل  
 تزوج امرأة وشرطت عليه أمها ان تزوج عليها أو تسرى أو خرج بها من بلدها  
 فأمرها بيد أمها فأتى ما كان بيد الأم من ذلك قد انفسخ قال مالك  
 ان كانت أوصت بما كان لها من ذلك الى أحد فذلك الى من أوصت اليه بذلك  
 فقليل للمالك فان لم توص أترى ذلك لابنتها فكانى رأيت مالكا رأى ذلك أو قال ذلك  
 لها ولم أثبت منه ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصت الى رجل ولم تذكره ما كان لابنتها  
 أيكون للوصى ما كان لأمها (قال) لا أرى ذلك له ولا لابنتها أيضاً (وقد روى)  
 على بن زياد عن مالك أن ذلك لا يكون بيد أحد غير من كان جعله الزوج بيده لانه  
 يقول لم أكن أرضى أن أجعل أمر امرأتى الا بيده للذى أعرف من نظره وحيطته

وقلة عجلته ﴿قلت﴾ لأشهب أفرأيت ان جعلت ورثته يقومون مقامه في الخيار ان  
اختلفوا فقال بعضهم أجز البيع وقال بعضهم بل أنقضه (فقال) لي إما أجازوا كلهم وإما  
نقضوا كلهم لان الميت الذي صار الامر اليهم بسببه لم يكن يجوز له أن يختار  
إجازة بعض ويرد فكذاك هم واستحسن أن لمن أجاز منهم أن يأخذ مصابة من لم  
يجز منهم ان شاء الا أن يجوز له الباقي اذا أبى أخذ مصابة من لم يجز من البائع أو  
من المشتري أن يأخذ مصابته فلا يكون له عليه الا ذلك. وأما النظر غير الاستحسان  
فليس فيه الا أن يأخذوا جميعا أو يردوا جميعا وكذا لو باع رجل من رجل سلمة  
ثم مات المشتري وترك ورثة فظفروا من تلك السلمة على عيب ترد منه فليس  
لهم الا أن يردوا جميعا أو يمسكوا جميعا الا أن يشاء الذي أراد الامساك أن يأخذ  
جميع ذلك فيكون ذلك له فان أبى فأراد البائع أن يقبل مصابة الذين أرادوا أن يردوا  
فيكون ذلك له (قال) أشهب وكذا من باع سلمة من رجلين فوجداها عيبا ترد  
منه فأراد أحدهما ردها وأبى الآخر فليس ذلك لهما على البائع ولكن يردان جميعا  
أو يمسكان جميعا ولا بد للذي أراد أن يمسك من أن يرد مع صاحبه أو يأخذ السلمة  
كلها بالثمن ﴿أشهب﴾ وقد قال لي مالك القول قول الآخر وكذا الورثة في  
الخيار يردون جميعا أو يمسكون جميعا ولا بد للذين أرادوا أن يتمسكوا من أن يردوا  
مع أصحابهم أو يأخذوا السلمة كلها بالثمن ﴿قلت﴾ فان كان الورثة كلهم صغاراً (قال)  
فالوصى ولي النظر لهم على الاجتهاد بلا محاباة في الرد والاجازة فان لم يكن وصى  
فالسلطان يلي النظر لهم أو يجعل ناظرا لهم على ما وصفت لك في الوصى ينظر  
بالاجتهاد بلا محاباة ﴿قلت﴾ لأشهب فان كان وصى ومعه من الورثة من لا وصية  
للوصى عليه لانه يلي نفسه (قال) فهما في ذلك بمنزلة ما وصفت لك في الورثة  
اذا كانوا كبارا مالكين لانفسهم ﴿قلت﴾ لأشهب أفرأيت الورثة ان كانوا صغاراً  
كلهم ولهم وصيان (فقال) ما اجتماعا عليه من رد أو اجازة بوجه الاجتهاد وبغير  
محاباة فهو جائز وان اختلفا نظر في ذلك السلطان واستشار فن صوب له رأيه منهما

كان القول قوله واتبع رأيه وليس الوصيان في هذا بمنزلة الورثة الذين يلون أنفسهم  
 لأن الورثة يحكمون في أموالهم والوصيان يحكمان في مال غيرهما فلذلك اختلفا في  
 هذا وكان السلطان هو المحوز لصواب المصيب منهما ﴿قلت﴾ فان كان مع الوصيين  
 وارث كبير يلي نفسه (فقال) ان اجتمعوا على رد أو اجازة جاز ما اجتمعوا اذا  
 كان ذلك من الوصيين على الاجتهاد وان قال أحدهما أنا أرد وقال الآخر أنا آخذ  
 فانه ان كان الذي قال أرد هو الوارث فذلك له ولا بد للوصيين من أن يردا معه  
 أو يأخذا مصابته الا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعها وأخذ مصابة  
 الذين يلونهم من الورثة فيكون ذلك له<sup>(٢)</sup> ولا يكون عليه أن يؤخذ منه مصابة  
 الذي اختار الرد عليه وكذلك اذا أراد الوارث الأخذ وأراد الوصيان الرد فلا بد  
 للوارث الذي يلي نفسه من أن يرد معها أو يأخذ مصابة الذي اختار الرد عليه مصابة  
 الورثة المولى عليهم الا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعه وأخذ مصابته  
 فقط فيكون ذلك له ولا يكون عليه أن يؤخذ منه مصابة الورثة الذين اختار  
 أوصياؤهم لهم دون الرد<sup>(٣)</sup> فان كان الذي قال أنا أرد الوارث الذي يلي نفسه وأحد  
 الوصيين نظر السلطان في ذلك فان رأى الرد أفضل كلف الوصى الذي قال أجزا الرد  
 مع صاحبه وان رأى الاجازة أفضل كلف الوصى الذي قال أرد الاجازة ثم لم يكن لهما  
 بد من أن يردا كما رد الوارث أو يأخذا مصابة الوارث للورثة الذين يليانهم الا أن  
 يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعها ويأخذ مصابة الذين يليانهم من الورثة  
 فيكون ذلك له ولا يكون للوصيين عليه أن يأخذا منه مصابة الوارث الذي اختار  
 الرد عليه وكذلك ان كان الذي قال آخذ الوارث وأحد الوصيين نظر السلطان في  
 ذلك كما وصفت لك ﴿قلت﴾ لاشبه أرايت ان كان على الميت دين يفترق جميع ماله  
 ألهم الخيار في الرد والاجازة على ما فسرت لي من الورثة الذين يلون أنفسهم (فقال)  
 لي لا ليسوا بمنزلتهم وللغرماء متحكم في ان كانت الاجازة أردا عليهم وعلى الميت في  
 الاداء عن أمانته وبراءة ذمته وفيما يصل اليهم من حقوقهم باجازة ذلك كان ذلك

لهم وان لم يكن على ذلك فليس لهم ذلك وذلك الى الورثة ان كانوا يلون أنفسهم فان كان الرد أردأ على الميت وأفضل لهم في اقتضاء ديونهم فذلك لهم وللورثة ان يأخذوا ذلك ان شاؤوا لانفسهم من أموالهم ولا يأخذوا من مال الميت لان الغرماء أولى بمال الميت منهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً اشترى سلعة على أنه بالخيار ثلاثاً فأنغمى عليه في أيام الخيار كلها الذي جعل له فيها الخيار هل يكون ورثته أو السلطان بمنزلة في قول مالك (قال) لا أحفظ فيه من مالك شيئاً ولا يكون للورثة هاهنا ولا للسلطان هاهنا شيء وترك حتى يفيق فإذا أفاق كان على خياره ان شاء أخذ وان شاء رد ولا يقطع عنه خياره لموضع ما أنغمى عليه في أيام الخيار ﴿قلت﴾ أرأيت ان تطاول بهذا المنعمى ماهوفيه (قال) ينظر السلطان في ذلك فان رأى أمراً ضرراً ففسخ البيع بينهما وجاز فسخه ﴿قلت﴾ ولا يكون للسلطان أن يأخذ لهذا المنعمى عليه (قال) لا لانه ليس بمجنون ولا صبي وانما هو مريض

— في الرجل يبيع من الرجل السلعة ثم يلقاه بعد ذلك —  
 ﴿ فيجعل أحدهما للآخر الخيار ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى بعت من رجل سلعة فلقيته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لي الخيار أياماً أيلزم هذا الخيار أم لا قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة من رجل ثم لقيته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لي أيلزم هذا الخيار أم لا (قال) نعم اذا كان يجوز في مثله الخيار وهو بمنزلة بيعك اياه بالثمن من غيره وله الخيار عليك أولئك عليه وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو منك

— في المكاتب يتناع السلعة على انه بالخيار فيعجز أيام الخيار —

﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا اشترى سلعة على أنه بالخيار أياماً فيعجز في أيام الخيار ما حال هذا البيع (قال) يصير خيار هذا المكاتب الى السيد فان شاء السيد أجاز وان شاء رد



❦ في الرجل يبيع السلعة على أن أخاه أو رجلا أجنبيا بالخيار ❦  
 ❦ أو يشتريها الرجل على أنه بالخيار ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان بعت سلعة من رجل على أن أخي أو رجلا أجنبيا بالخيار أياما  
 أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة ويشترط البائع ان رضى  
 فلان البيع فالبائع جائز قال لا بأس به وان رضى البائع أو رضى فلان البيع فالبائع  
 جائز فهذا يدل على مسألتك ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت سلعة على أن فلانا  
 بالخيار ثلاثا لرجل أجنبي أو ذي قرابة لى أو على ان رضى فلان أو على أن أستشير  
 فلانا أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) قال مالك اذا اشترى الرجل على أن  
 يستشير فلانا فالبائع جائز (قال) مالك فان اختار المشتري الشراء وقال البائع ليس  
 لك أن تختار حتى تستشير فلانا لم يلتفت الى قول البائع وكانت السلعة للمشتري  
 ❦ قلت ❦ فان أراد أن يرد (قال) ذلك له فان قال البائع ليس ذلك لك حتى تستشير  
 فلانا لم يلتفت الى قول البائع (قال مالك) والذي اشترى على ان رضى فلان فليس  
 ذلك للمشتري أن يمضي ولا يرد حتى يرضى فلان الذي جعل له الرضى والذي اشترى  
 على أن فلانا بالخيار مثل ذلك (وقال أشهب) انه جائز اذا اشترى سلعة على أن رجلا  
 أجنبيا أو ذا قرابة بالخيار أياما ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت جارية على أن أستشير  
 فلانا فقال لى فلان قد رددتها وقال المشتري قد قبلتها (قال مالك) القول قول المشتري  
 ولا يلتفت في هذا الى رضا الذي جعلت له المشورة مع رضا الذى شرط ذلك له  
 ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت سلعة واشترطت مشورة فلان وأنا بمصر وفلان  
 بأفريقية (قال) أرى البيع فاسدا وانما يجوز من ذلك الامر القريب ❦ قلت ❦  
 فان قال المشترط الذي اشترط الخيار لفلان الغائب أنا أقبل البيع ولا أريد مشورة  
 فلان (قال) لا يجوز البيع لان العقدة وقعت فاسدة ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت  
 سلعة لفلان اشتريتها له على أنه بالخيار ثلاثا (قال) ذلك جائز ❦ قلت ❦ فان  
 اختار المشتري على أن يجيز على فلان المشتري له أيجوز هذا (قال) لا يجوز ذلك

حتى يحجزها هو على نفسه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿ في الرجل يبيع السلعة على ان البائع والمتباع بالخيار ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان بعت سلعة على اني بالخيار أنا والمشتري جميعا (قال) قال مالك لا يجوز البيع الا باجماعهما جميعا على الاجازة ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت سلعة من رجل على اني بالخيار أياما أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة ويشترط البائع ان رضى فلان البيع فالبيع جائزاً (قال) قال مالك البيع لا بأس به وان رضى فلان فالبيع جائز فهذا يدل على مسئلتك اذا كان فلان حاضراً الذي اشترط رضاه

﴿ في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على انهما بالخيار ﴾

﴿ فيختار أحدهما الرد والآخر الاجازة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان بعت سلعة من رجلين على انهما بالخيار جميعا فاختار أحدهما الاخذ واختار الآخر الرد وقال البائع لا أقبل بعضها ولا أقبل الا جميعها (قال ابن القاسم) ذلك لمن أبى ولمن أراد ان يتمسك بالبيع وليس لصاحب السلعة في ذلك خيار وذلك لو أنه أوجب البيع لهما فأفلسا أو أفلس أحدهما تبع كل واحد منهما بنصف الثمن

﴿ في الرجل يتباع الجارية على أنه بالخيار ثلاثا فيختار الرد والبائع ﴾

﴿ غائب أو يطؤها أو يدبرها أو يرهنها أو ما أشبه ذلك ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية على اني بالخيار ثلاثا فغاب البائع فاخترت الرد وأشهدت على ذلك والبائع غائب أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان البائع بالخيار فغاب المشتري واختار البائع الرد كان ذلك له في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان كان الخيار للمشتري فرهنها أو دبرها أو كاتبها أو أجرها أو أعتقها أو وهبها أو تصدق بها أو وطئها أو قبلها أو باشرها (قال) هذا كله رضا بالخيار وان كان الخيار للبائع كان هذا كله رداً منه للجارية

﴿ قلت ﴾ أسمع هذا من مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت دابة على  
أنى بالخيار ثلاثا فأتيت بالدابة الى البيطار ففلبتها أو ودجتها أو عربتها أو سافرت  
عليها ( قال ) أرى هذا رضا بالدابة وأراها قد لزمته ﴿ قلت ﴾ أسمع هذا من مالك  
( قال ) لا الا أن مالكا قال لنا في الرجل يشتري الدابة فيجد بها عيبا فيتسوق بها  
بعد ذلك انها تلزمه ويكون ذلك رضا منه بالدابة ( قال ) فالذى سألت عنه مثل  
التسوق في العيب اذا علم به أو اشد من التسوق ﴿ قلت ﴾ فان ركبها في حاجة ولم  
يسافر عليها ( قال ) ان كان قريبا وكان شيئا خفيفا رأيت على خياره لانه يقول ركبها  
لاختبرها وعلى هذا يأخذ الناس الدواب بالخيار ليختبروا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان  
اشتريت جارية على أنى بالخيار ثلاثا فجردها ونظرت اليها في أيام الخيار أياكون هذا  
رضا بالجارية ( قال ) لا الا أن يكون انما جردها يتلذذ بها واعترف بذلك فهو رضا  
بالجارية ﴿ قلت ﴾ أرايت ان نظرت الى فرجها أراه رضا بالجارية ولا تصدقه في شيء  
من ذلك ( قال ) أراه رضا بالجارية ﴿ قلت ﴾ ولم لا تجعله اذا جردها ونظر اليها مختاراً  
لها وتجعل ذلك منه رضا بالجارية ( قال ) لا لانه يقول انما جردها أنظر اليها والريق قد  
يجرد في الشراء ولا يكون ذلك رضا والفرج ليس مما يجرد في الشراء ولا ينظر اليه  
الا النساء أو من يحل له الفرج ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت جارية على أنى بالخيار  
ثلاثا فوطئت الجارية في أيام الخيار أو رهنها أو أجزرتها أو كاتبتها أو زوجتها أو  
أعتقتها أو دبرتها أو قطعت يدها أو فقات عينها أو كان عبداً فزوجته أو ضربته أو  
كانت دابة فأكريتها أو داراً فأجزرتها أو أرضاً فأكريتها أو حملاً فأجزرته أو غلاماً  
فدفعته الى الحناطين أو الخبازين أو أسلمته الى الكتاب أو نحوه من هذه الاشياء  
أو ساومت به في أيام الخيار للبيع أياكون هذا رضا منى بالسلعة واختياراً منى لها في  
قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذه المسائل الا أن مالكا قال  
لا يبيع الرجل السلعة اذا كان فيها خيار حتى يستوفيا لنفسه ثم يبيعها بعد ذلك  
﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى كل ما سألت عنه وسميته يلزمه به البيع وهذا كله رضا

منه وقطع للخيار ولا حجة له الا ما كان من قطع يده أو فتيء عينه فانه اذا كان أصابه به خطأ فانه يردده ان شاء وما نقصه وان كان أصابه عمداً فهو عندى رضا منه وليس له أن يردده والدابة مثله اذا أصابها خطأ ردها ان شاء وما نقص من ثمنها وان كان عيباً فاسداً فهو يضمن الثمن كله وان كان أصابها عمداً فهو رضا منه بالدابة ويفرم الثمن كله ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت ثياباً بالخيار فاطلعت على عيب كان بها عند البائع فلبستها بعد معرفتي بالعيب أيكون هذا قطعاً لخيارى فى قول مالك (قال) نعم وقال غيره لا تكون الاجارة ولا الرهن ولا السوم بها ولا التزويج ولا الجنائيات رضا منه ولا اسلامه الى الصناعات ولا تزويجه بعد أن يحلف فى الرهن والاجارة وتزويج العبد ما كان ذلك رضا منه بالبيع ﴿قال سحنون﴾ وقد روى على بن زياد وغيره عن مالك فى البيع أنه لا ينبغي له أن يبيع حتى يختار فان باع فان بيعه ليس باحسان ورب السلعة بالخيار ان شاء جوز البيع وأخذ الثمن وان شاء نقض البيع

— في الرجل يشتري العبد على أنه بالخيار فيموت في أيام الخيار —

﴿قلت﴾ أرايت لو أتى بعت عبداً بعمد على أن أحدهما بالخيار ثلاثاً أو نحن جميعاً بالخيار ثلاثاً فتقابضنا فمات أحد العبدین فى أيام الخيار أيلزم البيع بالموت أم لا (قال) قال مالك ان مات أحد العبدین فى أيام الخيار فصيبته من بائه وان كانا قد تقابضا ﴿قال﴾ فقلت للمالك فلو أن رجلاً ابتاع من رجل دابة على أنه بالخيار على أن ينقد ثمنها فنقده ثم ماتت الدابة فى أيام الخيار (قال) المصيبة من البائع ويرد الثمن الى المشتري ﴿قال﴾ فقيل للمالك فلو أن رجلاً باع من رجل سلعة على أن أحدهما بالخيار ثم مات فى أيام الخيار (قال) من مات منهما فورثه مكانه يكون لهم من الخيار ما كان لصاحبهم ﴿قلت﴾ ما حجة مالك اذ جعل المصيبة فى الخيار من البائع (قال) لأن البيع لم يتم ولا يتم بينهما الا أن يقع الخيار فما لم يقع الخيار فالتلف من البائع

❦ في الرجل يتباع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيعتقها ❦

❦ البائع في أيام الخيار ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً باع جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثاً فأعتقها البائع في أيام الخيار (قال) عتقه موقوف لأن الجارية قد باعها من المشتري ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك ❦ قال سحنون ❦ ولكنه ندم منه فيما أوجب على نفسه بقوله وبالشرط على نفسه مما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس على شروطهم ❦ قلت ❦ لابن القاسم فإن اختار المشتري الرد أيلزم البائع العتق الذي أعتق في أيام الخيار (قال) نعم ذلك له لازم لأن البيع لم يتم فيها إذ ردها المشتري بالشرط الذي كان له فيها وإن مصيبتها من البائع وإن ما جنى عليها وما جنت فعلى البائع وله ❦ قلت ❦ ولم أجزه وقد كان يوم تكلم بالعتق غير جائز (قال) قال مالك في الذي يخدم جاريته سنة أو يؤجرها سنة ثم يعتقها أن يعتقها في ذلك الحال غير جائز وأنه موقوف فإذا رجعت إليه عتقت عليه بالعتق الذي كان أعتقها يومئذ فكذلك الذي أعتق في أيام الخيار ❦ سحنون ❦ ألا ترى أن ملكه لم يزل عن المخدمة والتي أجز . ورأيت أنه في عتقه مضار نادم فيما أوجب على نفسه من الشرط الذي لزمه ولا يستطيع الرجوع فيه ❦ ابن وهب ❦ وإن يونس بن يزيد ذكر أنه سأل ابن شهاب عن رجل أسكن رجلاً داراً حياته فتوفي رب الدار ولم يترك مالا غيرها وعليه دين (قال) ابن شهاب لا تباع حياة الذي أسكنها وإن عبد الله بن عمر قال في رجل أسكن رجلاً داراً عشر سنين أو آجره ثم مات رب الدار (قال) الدار راجعة إلى الورثة والسكنى إلى حدها وإن عبد الجبار ذكر عن ربيعة أنه قال فيمن أسلف رجلاً سلفاً فليس له أن يعجله إن كان سمي له أجلاً قال إلى أجله لأن ذلك معروف . لابن وهب

❦ في الرجل يتباع السلعة على أنه بالخيار إذا نظر إليها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن اشتريت ثياباً على أني بالخيار إذا نظرت إليها أورقيها فنظرت إليها

كلها وأنا ساكت حتى اذا نظرت الى آخرها قلت لا أرضى أي يكون ذلك لي أم لا هل يجعل خيارى اذا نظرت الى آخرها أم لا (قال) أرى أن يكون خيارك اذا نظرت الى آخر تلك السائمة فاذا رأيت آخرها فان شئت قبلتها جميعا وان شئت رددتها كلها ﴿قلت﴾ أرايت لو أنى اشتريت حنطة على أنى بالخيار اذا نظرت اليها فنظرت الى بعض الحنطة فرضيتها ثم نظرت الى ما بقى فلم أرضه وهذا الذى لم أرض على صفة الذى رضيت أيلزمنى جميعها أم لا (قال) يلزمنى الجميع لان الصفة واحدة وقد رضيت أوله حين نظرت اليه فاذا كان كله على الصفة التي رضيتها أول ما رضيت فذلك لازم لك ﴿قلت﴾ فان رأيت أول الحنطة فرضيتها ثم خرج آخر الحنطة مخالفا ولها فقلت لا أقبلها وأنا أرد جميع الحنطة وقال البائع قد رضيت الذى رأيت ولا أقيلك من الذى رأيت (قال) لا يلزم المشتري شئ من ذلك وله أن يرد جميعه لانه لم يتم له الجميع على ما رأى اذا كان الخلاف كثيراً ﴿قلت﴾ فان قال المشتري أنا أقبل الذى رأيت ورضيت بحصته من الثمن وأرد هذا الذى خرج مخالفا للذى رأيت أولا ولا أرضاه وقال البائع اما أن تأخذ الجميع أو تدع الجميع (قال) القول قول البائع وليس للمشتري أن يأخذ بعضاً ويدع بعضاً الا أن يرضى البائع وكذلك ان قال البائع أنا ألزمتك بعضاً وأترك بعضاً لم يكن ذلك له اذا أبى المشتري ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك فى الحنطة (قال) نعم هو قوله فى الحنطة ﴿قلت﴾ وجميع ما يوزن ويكال مثل الحنطة فى قول مالك (قال) نعم

❦ فى الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً ❦

❦ فيصيبها عيب فى أيام الخيار ❦

﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثاً فأصابها صمم أو عور أو بكم أو عيب أقل من ذلك وقد كان قبضها المشتري أو لم يقبضها (قال) قال مالك فى الموت انها من البائع وأرى فى العيوب أن المشتري بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك ﴿قلت﴾ فان أراد أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذى حدث (قال)

ليس له ذلك وإنما له أن يأخذ الجميع بجميع الثمن أو يدع ﴿قلت﴾ فإن اشتراها على أنه بالخيار فحدث بها عيب قبل أن يقبضها أو بعد ما قبضها في أيام الخيار ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع باعها به (قال) ان شاء ردها وان شاء أخذها بجميع الثمن ﴿قلت﴾ ولا يكون للمشتري أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذي باعها به وهو بها قال لا ﴿قلت﴾ لم وقد حدث بها عيب بعد ما اشتراها في أيام الخيار وهو لو لم يكن له فيها خيار فحدث بها عيب بعد الشراء في الاستبراء ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع كان له أن يأخذها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها به من الثمن أو يردها وما نقص (قال) لا لأن العيب الذي أصابها في أيام الخيار أو في الاستبراء إذا كانت مما لا يجوز بيعها على البراءة من الحمل إنما هو من البائع قبضها المشتري أو لم يقبضها وليس ذلك من المشتري فكأنه إنما اشتراها بذلك العيب الذي حدث في أيام الخيار وفي الاستبراء فليس للمبتاع ها هنا حجة إلا أن يأخذها بجميع الثمن أو يدع ﴿قلت﴾ أرايت ان أراد المشتري لما ظهر على العيب الذي دلس له البائع وقد كان أصابها عيب في أيام الخيار وأصابها عنده بعد ما قبضها وخرجت من الاستبراء عيب آخر مفسد فأراد أن يحبسها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها به البائع (قال) ينظر الى العيب الذي حدث في أيام الخيار فإن كان عورا قيل ما قيمة هذه الجارية وهي عوراء يوم وقعت الصفقة بغير العيب الذي دلسه البائع وقيمتها بالعيب الذي دلسه البائع يومئذ أيضاً فيقسم الثمن على ذلك فيطرح من الثمن حصة العيب الذي دلسه البائع فإن أراد أن يرد نظر الى العيب الذي حدث عنده كم ينقص منها يوم قبضها فيرد ذلك معها ولا ينظر الى العيب الذي حدث في أيام الخيار في شيء من ذلك (قال ابن القاسم) وإنما مثل العيب الذي يحدث في أيام الخيار فيقال للمشتري ان أحببت أن تأخذ بالثمن كله والافارد ولا شيء لك إنما ذلك بمنزلة العيب الذي يحدث في عهدة الثلاث فهو من البائع فإن اطلع المشتري على عيب باعها به البائع وقد حدث بها عيب آخر في عهدة الثلاث فالمشتري بالخيار ان شاء أن



يأخذها بالعيين بجميع الثمن وان شاء أن يردها وليس له أن يقول أنا آخذها وأرجع  
بالعيب الذي دلّسه البائع لان ضمان العيب الذي حدث في عهدة الثلاث من البائع  
﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت بثراً على أنى بالخيار عشرة أيام فانخفضت البثر في العشرة  
الايام (قال) قال مالك ما كان من مصيبة في أيام الخيار فهي من البائع (قال) قال مالك  
وسواء ان كان الخيار للبائع أو للمشتري فالمصيبة من البائع

— في الرجل يبتاع الخادم على أنه بالخيار فتلد عنده أو تخرج —  
﴿أو عبد أقتل العبد رجلاً﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أنى اشتريت جارية على أنى بالخيار ثلاثاً فولدت عندي أوقطعت  
يدها عندي قطعها رجل أجنبي أكون لى أن أردّها ولا يكون على شئ (قال) نعم  
تردها وترد ولدها ولا يكون عليك شئ ان نقصتها الولادة وفي الجناية عليها أيضاً  
تردها ولا شئ عليك ويتبع سيدها الجاني ان كان جنى عليها أحد فان كان أصابها ذلك  
من السماء فلا شئ عليك ولك أن تردها ﴿قلت﴾ فان كان المشتري هو الذى جنى  
عليها في أيام الخيار (قال) له أن يردها ويردّ معها ما نقصها ان كان الذى أصابها به خطأ  
وان كان الذى أصابها به عمد فذلك رضامنه بالخيار ﴿قلت﴾ أرايت ان كان المشتري  
بالخيار أو البائع اذا باع فاختار الشراء وقد ولدت الامة في أيام الخيار (قال) لم أسمع  
من مالك في ذلك شيئاً وأرى الولد مع الام ويقال للمشتري ان شئت فخذ الام  
والولد بجميع الثمن أودع (قال) وقال لى مالك فى الرجل يبيع عبده على أنه بالخيار  
أياماً سماها فدخل العبد عيب أو مات ان ضمان ذلك من البائع (قال) مالك ونفقته  
في أيام الخيار على البائع ﴿قال ابن القاسم﴾ وكذلك اذا باع أمتة على أنه بالخيار ثلاثاً  
فوهب لامته مال أو تصدق به عليها ان ذلك المال للبائع لان البائع كان ضامناً للامة  
وكان عليه نفقتها (قال) ولقد قال لى مالك فى الرجل يبيع عبده وله مال رقيق أو  
حيوان أو عروض أو غير ذلك فيشترط المشتري مال العبد فيقبض مشتري العبد  
مال العبد رقيق العبد ودوابه وعروضه فتلف المال في أيام العهدة الثلاثة (قال) مالك

ليس للمشتري أن يرجع على البائع بشئ من ذلك ولا يرد العبد ﴿قلت﴾ فإن هلك العبد في أيام الخيار في يد المشتري أيقض البيع فيما بينهما ولا يكون للمشتري أن يحبس مال العبد ويقول أنا أختار البيع وأدفع الثمن (قال) نعم لأن العبد إذا مات في أيام المهدة انقضى البيع فيما بينهما وإن أصاب المهد عور أو عي أو شلل أو دخله عيب فإن المشتري بالخيار أن أحب أن يرد العبد ويرد ماله على البائع ويقض البيع فذلك له وإن أراد أن يحبس العبد بمينه ويحبس ماله ولا يرجع على البائع بشئ فذلك له ﴿قلت﴾ فإن أراد أن يحبس العبد وماله ويرجع على البائع بقيمة العيب الذي أصاب العبد في أيام المهدة (قال) ليس ذلك له لأن ضمان العبد في عهدة الثلاثة من العيوب والموت من البائع ويكون المشتري بالخيار أن أحب أن يقبل العبد مجنيا عليه والعقل للبائع فذلك له وإن أحب أن يرد العبد فذلك له فلما قال لي مالك في عقل جناية العبد في أيام المهدة أنها على البائع علمت أن الجناية على العبد أيضا في أيام الخيار للبائع إذا أجاز البيع ويكون المشتري بالخيار أن شاء قبل العبد بسببه ويكون العقل للبائع وإن شاء ترك فالولد إذا ولدته الأمة في أيام الخيار مخلف لهذا عندى أراد للمبتاع أن رضي البيع (وقال أشهب) الولد هو للبائع فإن أجاز المشتري البيع وقبض المشتري الأم واجتمعا على أن يضم المشتري الولد أو يأخذ البائع الأم فيجمعان بينهما والانقضاء البيع في الأم وردت إلى البائع ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت أن اشتريت عبداً على أنى بالخيار أيا ما فقتل العبد رجلاً أيكون لي أن أردّه (قال) نعم

﴿فمن اشترى ثوباً فأعطاه ثوبين يختار أحدهما فضاء أو أحدهما﴾

﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلاً اشترى ثوبين أو عبدين على أن يأخذ أحدهما بألف درهم أيهما شاء أخذ وهو بالخيار ثلاثاً فأتى أحد العبدين أو ضاع أحد الثوبين (قال مالك) إذا اشترى الثوبين على أن يأخذ أيهما شاء فضاء فضاء أحد الثوبين إن الضائع من المشتري في نصف ثمن الثوب ﴿قال سحنون﴾ ولا يضمن إلا ذلك ولو ضاع جميعاً لم يضمن إلا ثمن واحد لأنه أخذ واحداً على الضمان والآخر على الأمانة

(وقال اشهب) ان مات أحد العبدین فن مات منهما فهو من البائع وأنت بالخيار في الباقي ان شئت أخذته بالثمن وان شئت رددته ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا اشترى عبدین أو ثوبین علی أن يأخذ أحدهما بالف درهم أيهما شاء وهو بالخيار ثلاثا فمات أحد العبدین أو ضاع أحد الثوبین (قال) قال مالك في الرجل يشتري الثوبین علی أن يأخذ أيهما شاء بثمن قد سماه فضاء أحد الثوبین (قال) يضمن المشتري نصف ثمن الثوب التالف ويكون له أن يرد الثوب الباقي ان شاء ولقد سمعت مالكا أيضاً يقول في الرجل يأتي الى الرجل يسأله سلف الدينار فيعطيه ثلاثة دنانير يختار أحدها ويرد دينارين فيأتي فيذكر أنه قد تلف منها ديناران (فقال) مالك يكون شريكاً ومعناه أن تلف الدينارين لم يعلم إلا بقوله ﴿قلت﴾ ويكون للمشتري أن يقول أنا أخذ الباقي قال نعم ﴿قلت﴾ فإن مضت أيام الخيار أنتقض البيع ولا يكون للمشتري أن يأخذ واحداً منهما (قال) أما ما قرب من أيام الخيار فله أن يأخذ أيهما شاء بالثمن الذي سميا وان مضت أيام الخيار وتباعد ذلك فليس له أن يأخذ وقد انتقض البيع بينهما إلا أن يكون قد أشهد أنه قد أخذ قبل مضى أيام الخيار أو فيما قرب من أيام الخيار (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت ثوبين صفقة واحدة علی أني بالخيار ثلاثا فضاء أحد الثوبین في أيام الخيار وجئت بالثوب الباقي لارده (قال) ذلك لك تردّه ويفض الثمن علی قيمة الثوبین فما أصاب الثوب الذي رددت من الثمن ردّ عليك وما أصاب الثوب الذي هلك من الثمن كان للبائع ﴿قلت﴾ وكذلك لو أني اشتريت ثوبين علی أني بالخيار ثلاثا ثم جئت لاردهما فضاء في أيام الخيار (قال) لا يجوز قولك ولا يصدق بقولك انهما ضاعا والثمن لازم لك لان الثوبین مما يغيب عليهما ولا تكون عليك القيمة لانا ان ذهبنا أن نردك الى القيمة وكانت القيمة أقل لم نرددك الى أقل من الثمن لقولك ولم نصدقك خوفاً من أن تكون غيبتهما فان كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن لم يعطها البائع لانه قدرضي بالثمن الذي باعها به ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذت ثوبين علی أن أخذ أيهما شئت بمشرة

دراهم قد وجب على أحدهما فذهبت بهما لأيهما فضاعا في يدي أو ضاع أحدهما من يدي (قال) إن ضاعا جميعا رأيت عليك الثمن في أحدهما وأنت في الآخر مؤتمن

### ❦ في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم هل يكون البيعان بالخيار ما لم يتفرقا في قول مالك (قال) قال مالك لا خيار لهما وإن لم يتفرقا (قال) قال مالك البيع كلام فإذا أوجبا البيع بالكلام وجب البيع ولم يكن لاحدهما أن يمتنع مما قد لزمه (وقال) مالك في حديث ابن عمر البيعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا لا بيع الخيار (قال) مالك ليس لهذا عندنا حجة معروفة ولا أمر معمول به فيه ❦ ابن وهب ❦ وقد كان ابن مسعود يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما بيعين تبايعا فالقول ما قال البائع أو يترادان ❦ قال ابن وهب ❦ وقد ذكر اسماعيل بن عياش عن اسماعيل ابن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن لعبد الله بن مسعود حديثه عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان استحلط البائع ثم كان المبتاع بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك (وقال أشهب) الذي اجتمع عليه أهل العلم من أهل الحجاز أن البيعين إذا أوجبا البيع بينهما فقد لزم ولا خيار لواحد منهما إلا أن يكون أحدهما اشترط الخيار فيكون ذلك لمشترط الخيار على صاحبه وليس العمل على الحديث الذي جاء البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ❦ قال أشهب ❦ وزرى والله أعلم أنه منسوخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون على شروطهم ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف البيعان استحلط البائع (وقال غيره) فلو كان الخيار بينهما لما كلف البائع البيعين ولقال هب الأمر كما قال المبتاع أليس لي أن لا أقبل أو أن أفسخ عني البيع فإذا صادقته على البيع كان لي أن لا يلزمني فإذا خالفته فذلك أبعد من أن يلزمني

### ❦ في اختلاف المتبايعين في الثمن ❦

❦ قال ابن وهب ❦ وقد قال مالك الأمر عندنا في الذي يشتري السلعة من الرجل فيختلفان في الثمن فيقول له البائع بعتكها بعشرة دنانير ويقول المشتري اشتريتها

بخمسة دنانير انه يقال للبائع ان شئت فأعط المشتري بما قال وان شئت فاحلف بالله ما بعث سلعك الا بما قلت فان حلف قيل للمشتري اما ان تأخذ السلعة بما قال البائع واما ان تحلف بالله ما اشتريتها الا بما قلت فان حلف بريئ منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن هشام عن ابن سيرين عن شريح قال اذا اختلف البيعان وليست بينهما بينة (قال) ان حلفا ترادا وان نكلا ترادا وان حلف أحدهما ونكل الآخر لزمه البيع

### ❦ الخيار في الصرف ❦

﴿قلت﴾ لابن القاسم هل يجوز مالك الخيار في الصرف قال لا ﴿قلت﴾ فهل يجوز مالك الخيار في التسليف (قال) اذا كان أجلا قريبا يوما أو يومين ولم يقدم رأس المال فلا أرى به بأساً وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فان أبطل الذي له الخيار خياره قبل أن يتفرقا أو بعدما تفرقا وقد كان الخيار في السلم أجلا بعيداً (قال) لا يجوز وان أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة وقعت فاسدة فلا يصلح وان أبطل خياره ﴿قلت﴾ وكذلك الخيار في الصرف اذا كان أحدهما بالخيار قبل أن يتفرقا (قال) نعم لا يجوز ذلك الا أن يستقبلا صرفاً جديداً لأن الصفقة وقعت فاسدة ﴿قلت﴾ أرايت ان صرفت دراهم بدنانير على أن أحدا بالخيار (قال) قال مالك لا يجوز هذا في الصرف وهذا باطل ولا يجوز الخيار في الصرف (قال مالك) ولا حوالة ولا كفالة ولا شرط ولا رهن ولا يجوز في الصرف الا المناجزة حتى لا يكون بين واحد وبين صاحبه عمل ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى الى حديث مخزومة الذي ذكره عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا تبيعوا الذهب بالذهب الا عينا بعين ولا الورق بالورق الا عينا بعين اني أخشى عليكم الرماء ولا تبيعوا الذهب بالورق الا هاء وهلم ولا الورق بالذهب الا هاء وهلم وان عمر بن الخطاب قال في الصرف فان استنظرك الى أن يلج بيته فلا تنظره . لابن وهب هذه الآثار

﴿ في الرجل يشتري السلعتين على أنه بالخيار يختار أحدهما ﴾  
 ﴿ وقد وجبت له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن اشتريت جارتين على أني فيهما بالخيار أخذت أحدهما بالف درهم وذلك لازم لي أترى هذا البيع لي لازماً في قول مالك (قال) لا أرى به بأساً لأن مالكاً قال في الثياب والكباش وما أشبهها من العروض يشتري الرجل السلعة بكذا وكذا يختارها من سلع كثيرة أنه لا بأس بذلك فكذلك الجواري والنمى في مسئلتك في السلع قد وجب عليك في أحدها وإنما قال له اختر أيهما شئت فهي لك بالف ولم يقل له اختر إن شئت فهذه بالف وإن شئت فهذا بالفين على أن أحدهما لك لازمة فهذا الذي كرهه مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن اشتريت جارتين هذه بخمسائة وهذه بالف على أن أختار أحدهما (قال) قال مالك لا يصلح هذا البيع إذا كان يأخذها على أن أحدهما قد وجبت له إن شاء التي بخمسائة وإن شاء التي بالف (قال) مالك فإن كان أخذها على أن ينظر اليهما أن أحب أن يأخذ أخذ وإن أحب أن يترك ترك والبائع أيضاً كذلك لم يلزمه شيء من البيع وإن أحب أن يمضي أمضى وإن أحب أن يرد رد فلا بأس بهذا وإن أخذها على أن البيع في أحدهما لازم للمشتري أو للبائع فلا خير في ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ ولم كرهه مالك (قال) لأنه كأنه فسخ هذه في هذه وهذه في هذه فلذلك كرهه مالك ومن قبل أن الخطار فيهما لأنه لا بد من أن تكون إحدى السلعتين أرخص من صاحبتهما فهو إن أخطأ المشتري فأخذ الغالية كان قد غبنه البائع وإن أخذ الرخيصة كان المشتري قد غبن البائع وهو من بيعتين في بيعة وإنما مثلها مثل سلعة واحدة باعها بيمينين مختلفين مما يجوز أن يحول بعضه في بعض بدينار وثوب أو بثوب وشاة قد وجب عليه أن يأخذ أيهما شاء (قال مالك) لا خير في هذا لأنه لا يدري بما باع ولأنه من بيعتين في بيعة (قال) ابن وهب وابن نافع وقد كان عبد العزيز بن سلمة يهيز مثل هذا إذا قال الرجل للرجل هذا الثوب بسبعة وهذا الثوب بخمسة والوزن واحد فاختر فيهما وقد وجب

لك أحدهما فلا بأس بذلك . وتفسير حلال ذلك أنه كانه أخذ الذي بسبعة ثم رده  
وأخذ الذي بخمسة ووضع درهمين من السبعة عن نفسه فكانه اشترى درهمين من  
السبعة التي كانت عليه والثوب الذي بخمسة بالثوب الذي كان أخذه بسبعة ثم رده  
وبقيت عليه خمسة وصار الثوب الذي بخمسة له فليس في هذا دراهم بدراهم (قال ابن  
أبي سامة) وان كانت الدارهم مختلفة الوزن هذه نقص وهذه وازنة فلا يصلح في  
رأى . وتفسير ذلك أنه كانه أخذ الثوب الذي بخمسة قائمة ثم رده وأخذ الثوب الذي  
بسبعة نقص وجعل مكان الخمسة القائمة سبعة نقص فلا يستطيع الا أن يخرجهما جميعا  
نقصا لانه ليس موضع قصاص حين لم يكن مثلها ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك وعبد العزيز  
في الذي يبيع السلعة بعشرة نقص أو بسبعة وازنة كلتاها نقداً أو يوجب عليه أحد  
التمنين (قالا) لا يصلح . قال عبد العزيز وتفسير ذلك أنه ملكه وزنين مختلفين فهو  
كأنه أخذ بالنقص وصارت عليه ثم فسخ ممالك فسخه وأعطاه مكانها وازنة فلا يصلح  
اشرأ أحد التمنين بصاحبه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يونس سألت ربيعة ما صفة  
البيعتين تميزهما الصفقة الواحدة وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيعتين فيبيعة فقلت له ما صفة ذلك فقال ربيعة يملك الرجل السلعة بالتمنين عاجل  
وأجل وقد وجب عليه أحدهما كالدينار نقداً والدينارين الى أجل فكانه انما يبيع احد  
التمنين بالآخر فهذا مما يفارق الربا ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك وعبد العزيز وتفسير  
ما كره من ذلك أنه اذا ملك ثوبه بدينار نقداً أو بدينارين الى أجل تأخذه بأيهما  
شئت وقد وجب عليك أحدهما فهذا كانه وجب عليك بدينار نقداً فأخرته وجعلته  
بدينارين الى أجل أو فكانه وجب عليك بدينارين الى أجل فجعلتهما بدينار نقداً  
(قال عبد العزيز) فكل شيء كره لك أن تمطي قليلا منه بكثير الى أجل فلا يصلح  
لك ان تملكهما فهذا فسخ أحدهما بصاحبه (قال عبد العزيز) ومن ذلك أن كل شيء  
كان عليك فلم يصلح لك أن تفسخه في غيره وتؤخره فلا يصلح لك أن تملك ذلك  
لتخايفه (وذكر) وكيع عن اسرائيل عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن



عبد الله بن مسعود عن أبيه في الرجل يشتري من الرجل الثوب بالنقد بكذا وكذا أو بالنسيئة بكذا وكذا فقال الصفقتان في الصفقة ربا ( قال ابن وهب ) قال يونس وكان أبو الزناد يقول مثل قول ربيعة في البيعتين بالثمنين المختلفين ( قال ابن وهب ) قال مالك ونهى عنه القاسم بن محمد أن يشتري بعشرة نقداً أو بخمسة عشر إلى شهر ( قال ابن وهب ) عن مخزومة بن بكير عن أبيه وكره ذلك سليمان بن يسار والقاسم وعبد الرحمن بن القاسم ونافع ( ابن وهب ) عن الليث قال يحيى بن سعيد البيهقي اللتان لا يختلف الناس فيهما

❦ في الرجل يتباع السلعة كلها على أردب أو ثوبا أو شاة ❦  
❦ على أنه بالخيار ثلاثا ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن اشتريت هذا الطعام من رجل كل أردب بدرهم أو هذه الثياب كل ثوب بدرهم أو هذه الفم كل شاة بدرهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فاخترت أن آخذ بعضا وأترك بعضا أيجوز هذا لي أم لا ( قال ) لا يجوز هذا إلا أن تأخذ جميعه لأنها صفقة واحدة إلا أن يرضى البائع أن يجيز ذلك ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ألا ترى أن مالكا قال في الرجل يشتري القمح المصبر كل قفيز بدرهم أنه جائز وليس له أن يأخذ بعضه ويدع بعضه

❦ في الرجل يشتري من الرجل السلعة على أنه بالخيار ❦  
❦ فيتلف منه قبل أن يختار ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من أخذ سلعة من رجل بمائة دينار أن يرضيها أو على أن يريها فمات قبل أن يرضى أو يبرئها أو تلفت أيكون ضمانها من البائع أو المشتري ( قال ) قال لنا مالك في بيع الخيار ضمانها من البائع أبداً حتى يرضى ذلك المشتري إذا كان ذلك حيوانا أو مالا يفتاب عليه فإن كان مما يفتاب عليه ضمنه المشتري إلا أن تقوم له بينة على تلفه ❦ قلت ❦ أ رأيت أن اشتريت سلعة على أني بالخيار ثلاثة أيام فتلفت

السلعة عندي قبل أن أختار ممن مصيبتها في قول مالك (قال) ان كانت حيوانا أو أرضين أو دورا قمصيتها من البائع وان كانت غير حيوان مما يغاب عليه فهلك هلاكا ظاهرا قمصيتها من البائع وان غاب عليها المشتري ولم يعلم هلاكا الا بقوله لم يصدق ﴿ قلت ﴾ فما يفرم (قال) الثمن ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك أنه يفرم الثمن (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت من اشترى سلعة على أنه بالخيار ثلاثا فقبض السلعة ونقد الثمن أو لم يتقد فأتت السلعة في يدي المشتري في أيام الخيار أتكون من البائع أو المشتري في قول مالك وكيف ان كان الخيار للبائع أو المشتري أهو عند مالك سواء أم لا (قال) قال لي مالك الموت في أيام الخيار من البائع وان كان قد اشترط النقد وانتقد وقبض المشتري السلعة فهي من البائع ويرد البائع الثمن على المشتري (قال) قال مالك وسواء كان الخيار للبائع أو المشتري (قال) وقال مالك واذا ماتت السلعة في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لان البيع لم يتم ولا يتم حتى يقع الخيار ويرضى من جمل له الخيار ﴿ ابن وهب ﴾ سمعت مالكا يقول في الرجل يتناع الجارية ويكون فيها بالخيار شهرا وينقد على ذلك فان البيع مردود فان نقد الثمن وجهل ذلك وكان فيهما بالخيار ثم ماتت الجارية فانها من البائع ﴿ قلت ﴾ أرايت ان هلكت السلعة في أيام الخيار ممن هي في قول مالك (قال) من البائع قبض المشتري أو لم يقبض نقد أو لم يتقد (قال) وكذلك قال مالك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يبيع السلعة على أن البائع أو المبتاع فيها بالخيار فتصاب السلعة في ذلك (قال) هي من البائع حتى ينفذ البيع وخيار البائع وخيار المبتاع في ذلك سواء ﴿ سحنون ﴾ وانما كانت السلعة وضمانها من البائع في أيام الخيار وان كان المشتري قد قبضها ونقد ثمنها أو لم يتقد من قبل أنه بيع لم يتم ولا يتم حتى تمضي أيام الخيار ألا ترى أن الجارية التي تباع بالاستبراء فهي من البائع حتى تحيض والعبد في عهدة الثلاث هو من البائع أبدا حتى يخرج منها وقد تم الامر فيهما لما مضى في ذلك من السنة ومن قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين (وذكر أشهب) عن ابن لهيعة أن جبان بن واسع حدثه

عن محمد بن يزيد بن رُكَّانة أنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ المهددة فيما اشترى ثلاثة أيام فلما استخلف عمر بن الخطاب قال انى نظرت فى بيعكم فلم أجد لكم شيئاً مثل المهددة التى جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان ابن منقذ فيما اشترى ثلاثة أيام ثم قضى به عبد الله بن الزبير ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرنى ابن أبى الزناد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز فى رجل باع من أعرابى عبداً فوعك العبد فى عهدة الثلاث فمات فجعله عمر من الذى باعه ﴿ ابن وهب ﴾ وأشهب عن مالك عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى أنه سمع أبان بن عثمان وهشام بن اسماعيل يذكران فى خطبتهما عهدة الرقيق فى الايام الثلاثة من حين يشتري العبد أو الامة وعهدة السنة ويأمران بذلك وان عمر ابن الخطاب قضى فى جارية جعلت على يدي رجل حتى تحيض فماتت انها من البائع ذكره ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبى جعفر عن زيد بن اسحاق الانصارى ( قال ) يونس وقال ابن شهاب مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ابن شهاب وان كانت حاضت فهي من المبتاع ﴿ سحنون ﴾ فكيف بالخيار الذى له شرطه فى الاجازة والرد

### — النقد فى بيع الخيار —

﴿ قلت ﴾ أرأيت كل شئ اشتراه الرجل من حيوان أو دور أو أرضين أو نخل أو عروض أو شئ مما يقع عليه بیاعات الناس اشتراه رجل واشترط الخيار يوماً أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك أیصلح فيه النقد فى قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فان اشترط النقد ( قال ) فقد وقعت الصفقة فى قول مالك فاسدة ( قال ) وقال مالك لا یصلح النقد فى بيع الخيار ﴿ قلت ﴾ فان لم يشترطوا النقد وقعت الصفقة صحيحة ويكون بيعاً جائزاً ( قال ) نعم وقال أشهب ووجه فساد اشتراط النقد أنه بيع وسلف يقول البائع للمبتاع أسلفنى خمسين ديناراً فمنها وأنت على بالخيار ثلاثاً فان شئت أخذت بها منى دارى هذه أو عبدى هذا أو متاعى هذا أو دابتى هذه أو ما كان فيه البيع فهو لك فان تم

أخذه وصار له سلفاً تم فيه البيع وان رد البيع ولم يحجزه رجع فأخذ سلفه من البائع فانتفع  
 البائع بالذهب باطلاً من غير شيء ﴿قلت﴾ لابن القاسم فكل بيع اشتراه صاحبه وهو فيه  
 بالخيار على أن يتقد فأصاب السلعة عيب في أيام الخيار ثم انقضت أيام الخيار وقبضها  
 وعلم بالعيب في أيام الخيار ورضيه ثم حالت أسواق تلك السلعة أو تغيرت بناءً أو نقصان  
 بدنها ثم أصابها عنده عيب مفسد ثم ظهر على عيب دلسه البائع (قال) ان شاء حبسها  
 ووضع عنه قدر العيب الذي دلس له البائع من قيمتها يوم قبضها لانه قبضها  
 على بيع فاسد فصارت قيمتها يوم قبضها هو ثمنها وبطل الثمن الاول كان أقل من  
 القيمة أو أكثر من قيمتها وصارت قيمتها لها ثمناً وان شاء ردها بالعيب الذي دلس  
 له ويرد ما أصابها عنده من العيب أو يحبسها ويرجع بالعيب الذي دلس له من قيمتها  
 (قال) وان لم يحدث بها عنده عيب مفسد كان بالخيار ان شاء ردها بالعيب الذي دلس  
 له وان شاء حبسها وغرم قيمتها يوم قبضها ﴿قلت﴾ والخيار له بحال ما وصفت لى (قال)  
 نعم لانه انما تقصت أيام الخيار وقبضها المشتري وحدث بها في يديه عيب آخر أو حالت  
 في بدنها وجبت له بقيمتها يوم انقضت أيام خياره وقبضها ثم كان بالخيار في ردها وان  
 يرد معها من قيمتها التي وجبت له عليه ما نقصها العيب ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان  
 أسلفت رجلاً في طعام معلوم على أن أحدها بالخيار يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين  
 (قال) ان اشترط أجل يوم أو يومين أو نحو ذلك فلا بأس به ما لم يقدم النقد وان اشترط  
 أبعد من ذلك لم يحجز قدماً النقد أو لم يقدمه ﴿قلت﴾ فلم يجوز له اذا لم يقدم النقد  
 وكرهته اذا قدم النقد على ماذا رأيته من قول مالك (قال) انما أجزت الخيار فيه اذا لم  
 يقدم النقد وكان أجل الخيار قريباً لاني أجزه له أن يؤخر رأس مال السلف يوماً أو  
 يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك في قول مالك فلما اشترط الخيار الى الموضع الذي يجوز له  
 أن يؤخر نقده الى ذلك الاجل أجزت له الخيار الى ذلك الاجل وكرهته له أن يقدم  
 نقده ويشترط الخيار لاحدهما لانه يدخله بيع وسلف وسلف جرم منفعة (قال ابن القاسم)  
 ألا ترى أنه اذا قدم النقد واشترط الخيار فكانت أسلفه هذه الدنانير الى أجل الخيار على

أن جعلها بعد أجل الخيار في سلعة إلى أجل موصوف فصارت الدنانير سلفاً وصارت السلعة الموصوفة تبعاً بهذه الدنانير بمد انقضاء أجل الخيار فصارت سلفاً جر منفعة ﴿قلت﴾ ولم كرهته إذا كان أجل الخيار إلى شهر أو شهرين إذا لم يقدم رأس المال (قال) لأنه يصير ديناً بدين والخيار أيضاً لا يكون في قول مالك إلى شهر وإنما يجوز مالك الخيار في البيوع على قدر اختيار الناس السلع التي يشترون ﴿قلت﴾ فإن قدم رأس المال وشرط الخيار وضرب للسلف أجلاً بعيداً (قال) لا يجوز في قول مالك أيضاً لأن مالكاً قال لا يجوز هذا الخيار إلى هذا الأجل في شيء من البيوع ﴿قلت﴾ وكل من اشترى سلعة من السلع على أنه بالخيار وإن كان خياره يوماً واحداً فلا يجوز اشتراط النقد في ذلك (قال) نعم لا يجوز اشتراط النقد في ذلك عند مالك

### ❦ في الدعوى في الخيار ❦

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت سلعة على أني بالخيار ثلاثاً نجحت بها في أيام الخيار لأردها فقال البائع ليست هذه سلعتي (قال) القول قول المشتري لأن البائع قد انتمنه على السلعة ﴿قلت﴾ أتحمض هذا عن مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أرأيت إن اشتريت جارية على أني بالخيار ثلاثاً فغبت بالجارية ثم أتيت بها في أيام الخيار لأردها فقال البائع ليست هذه جاريتي القول قول من (قال) أرى أن يحلف المبتاع أنها جاريته التي اشتراها منه على أن له الخيار ويردها ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا إلا أن مالكاً قال في الرجل يدفع إلى الرجل الذهب يقضيه إياها من دين كان له عليه فيقول له خذها فانظر إليها وقلها فيأخذها على ذلك ثم يأتي بها ليردها فينكره الدافع ويقول ليست ذهبي قال القول قول المدفوع إليه مع يمينه ﴿قلت﴾ أرأيت إن كان إنما اشترى حيواناً أو دوراً أو رقيقاً على أنه بالخيار ثلاثة فادعى المشتري أن الدواب انقضت منه والرقيق أبقوا أو ماتوا (قال) القول قول المشتري وهو مصدق في ذلك ولا يكون عليه شيء لأن هذا ليس مما يغيب عليه والموت إذا كان بموضع لا يجمل موته سئل عن ذلك وكشف أهل تلك القرية ولا يقبل في ذلك إلا قول عدول فإن عرف في مسئلتهم

كذبه أغرمها وان لم يعرف كذبه حمل من ذلك ما يحمل وحلف عليه وقبل قوله وقد  
قاله مالك ﴿ قلت ﴾ فالأباق والسرقه والاتلاف اذا ادعاه وهو بموضع لا يجمل لم  
تسئل البيئته عن ذلك ويكون القول قوله ( قال ) نعم لا تسئل البيئته والقول قوله الا  
أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾  
أرأيت كل سامة اشتريتها على أني بالخيار فيها من ثوب أو عرض سوى الحيوان  
فبعت عليها ثم ادعت أنه هلك في أيام الخيار أ يكون القول قولي في قول مالك  
( قال ) قال مالك هو ضامن ﴿ قلت ﴾ فإن أتى بالبيئته على أن السلعة التي غاب عليها  
قد هلكت هلا كما ظاهراً يعرف من غير تفریط من المشتري ( قال ) يكون  
من البائع وقد قال مالك في الرهن في الضياع وفي العارية ما هلك من ذلك بما  
يغيب عليه مما تثبته البيئته العادلة أنه هلك بغير ضيعة من الذي كانت عنده فلا ضمان  
عليه ( قال مالك ) ومن ذلك أن يرهن الرجل الرهن وهو في البحر في المركب فيغرق  
وله بذلك البيئته أنه غرق أو يحترق منزله أو يلقاه للصوص ومعه رجال فيأخذ  
للصوص السلعة منه فشهد الشهود على رؤية ما وصفت لك أنهم رأوه حين احترق  
وأنهم رأوه حين أخذه للصوص فهو ضامن صاحبه والذي أعيره أو رهنه منه برى  
ولا تباعة عليه وكذلك الذي يشتري على أنه بالخيار فيغيب عليه هو مثل هذا ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان اشتري حيواناً على أنه بالخيار ثلاثاً فقبض الحيوان أو غاب عليها ثم ادعى  
المشتري الذي غاب على الحيوان أنها هلكت أو أبقت ان كانت رقيقاً ( قال ) قال  
مالك القول قوله الا أنه في الموت ان كان مع أحد سئل عن تبيان ذلك فان الموت  
اذا مات في قرية فيها أهلها لم يخف عليهم ذلك وان ادعى انفلاتاً أو إيقافاً أو سرقة  
فالقول قوله مع يمينه الا أن يأتي بما يدل على كذبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان سألوا في  
القرية عن موت الحيوان الذي ادعى أنه مات في تلك القرية فلم يصيبوا تصديق  
قوله ( قال ) فأراه في هذا كاذباً حين لم يوجد أحد يعلم هلاك ما ادعى وهو في قرية  
فأراه غارماً لها

❦ في الرجل يبيع العبد وبه عيب ولا يبينه ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلمة عيباً ❦  
❦ وهو يقول ان شئت نخذ وان شئت فدد ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان بعت رجلاً سلمة بها عيب ولم أ بين له العيب ثم جئته بعد ما وجبت الصفقة فقلت له ان بالسلمة عيباً فان شئت نخذ وان شئت فدد (فقال) سألتنا مالكا عنها فقال ان كان العيب ظاهراً يعرف أو قامت البيعة بالعيب الذي ذكر اذا لم يكن ظاهراً كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك وان كان انما يخبر خيراً ليس بظاهر وليس عليه بيعة يأتي بها فالمشتري على شرائه ولا يضره ما قال له البائع وان وجد ذلك العيب بعد ذلك على ما قال البائع كان بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك

❦ في الرجل يتبع السلمة على أنه بالخيار ثلاثاً فلا يردها ❦  
❦ حتى تنقضي أيام الخيار ❦

❦ قلت ❦ فاقول مالك في رجل باع سلمة على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام فقبض المشتري السلمة فلم يردها حتى مضت أيام الخيار ثم جاءها يردها بعد ماضت أيام الخيار أيكون له أن يردها أم لا (قال) ان أتى بها بعد مغيب الشمس من آخر أيام الخيار أو من الغد أو قرب ذلك بعد ماضى الاجل رأيت أن يردها وان تباعد ذلك لم أر أن يردها (قال ابن القاسم) الا أتى قلت لمالك الرجل يشتري الثوب أو السلمة على أنه بالخيار اليوم واليومين والثلاثة فان غابت الشمس من آخر أيام الخيار ولم يأت بالثوب الى آخر الاجل لزم المبتاع البيع (قال) قال مالك لا خير في هذا البيع ونهى عنه ❦ قال ❦ وقال مالك فيما يشبه هذا أ رأيت ان مرض المشتري أو حبسه السلطان أ كان يلزمه البيع فكره هذا فلهذا يدلك من قوله على أنه يرد وان مضى الاجل اذا كان ذلك قريباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المكاتب يكتبه سيده على أنه ان جاء بنجومه الى أجل مسمى والا فلا كتابة له (قال) ليس محو كتابة العبد بيد السيد بما شرط ويتلوم للمكاتب وان حل الاجل فان أعطاه كان على



كتابته ( قال ) مالك والقطاعة مثله يتلوم له أيضاً وإن مضى الاجل فإن جاء به عتق  
﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت ساعة على أني بالخيار ثلاثاً فلم أقبض السلعة من البائع ولم  
أختر في أيام الخيار ردها حتى تطاول تركي أياها في يدي البائع ثم جئت بعد مضي أيام  
الخيار بزمان فقلت أنا أختار اجازة البيع وقال البائع قد تركتها حتى مضت أيام الخيار  
فلا خيار لك ولا بيع بيني وبينك ( قال ) قال مالك اذا اختار بحضرة مضي أيام الخيار  
بقرب ذلك جاز خياره وكان البيع جائزاً وإن لم يخترح حتى تطاول ذلك بعد مضي أيام  
الخيار ويعرف أنه تارك لبعد ذلك فلا خيار له والسلعة للبائع ﴿قلت﴾ فان كان قبض  
السلعة المشتري وكان اشتراها على أنه بالخيار ثلاثاً ولم يخترف في أيام الخيار الرد ولا الاجازة  
حتى مضت أيام الخيار وتطاول ذلك ثم جاء بعد ذلك يرد السلعة ( قال ) لا يقبل قوله  
والسلعة لازمة للمشتري في قول مالك الا أن يردها بحضرة مضي أيام الخيار أو قرب  
ذلك فان تطاول ذلك فالسلعة لازمة للمشتري ﴿قلت﴾ وانما ينظر في هذا اذا مضت  
أيام الخيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من كان له الخيار في السلعة حيث هي  
فان كانت في يدي البائع كانت له ولا بيع بينهما وإن كان قد قبضها المشتري فالبيع  
جائز والسلعة لازمة له ( قال ) نعم انما ينظر الى السلعة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار  
وتطاول ذلك فيجعلها للذي هي في يديه

### — في الخيار الى غير أجل —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة على أني بالخيار ولم يجعل للخيار وقتاً أترى هذا  
البيع فاسداً أو جائزاً ( قال ) أراه جائزاً وأجعل له من الخيار مثل ما يكون له في مثل  
تلك السلعة

— في الرجل يبيع ثمرة حائطه ويستثنى أن يختار أربع نخلات أو خمساً —

﴿قال﴾ عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يبيع ثمرة حائطه على أن يختار  
البائع ثمر أربع نخلات منها أو خمس ( قال ) ذلك جائز ( قال ابن القاسم ) قال مالك

هذا عندي بمنزلة رجل باع كباشه هذه على أن يختار البائع منها أربعة أو خمسة  
فذلك جائز ولا بأس به ﴿قلت﴾ فإن باع أصل حائطه على أن يختار البائع فيها أربع  
نخلات أو خمسا (قال) ذلك جائز في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان باع ثمرة نخل له  
واستثنى من مائة نخلة عشر نخلات ولم يسمها بأعيانها ولم يستثن البائع أن يختارها  
(قال) أرى أن يعطي عشر مكيلة ثمر الحائط وهما شريكان في الثمرة البائع والمشتري  
لهذا العشر ولهذا تسعة أعشار النمر ولأنه كأنه باعه تسعة أعشار ثمرة حائطه فذلك  
جعلته شريكا معه

— في الرجل يشتري من الرجل من حائطه ثمر أربع نخلات —  
﴿يختارها أو من ثيابه ثوبا أو من غنمه شاة يختارها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت منه من ثمرة حائطه هذا ثمر أربع نخلات اختارهن  
أيجوز أم لا (قال) لا خير في هذا عند مالك ﴿قلت﴾ فإن اشتري أربع نخلات  
بأصولهن على أن يختارهن من هذا الحائط (قال) لا بأس بهذا عند مالك ما لم يكن فيهن  
ثمرة فإن كان فيهن ثمرة فلا خير فيه وليس هذا بمنزلة رجل باع حائطه كله على أن  
يختار منه أربعة أو خمسا فذلك جائز ولا يعجبي ذلك في ثمرة النخل وان نزل لم  
أفسخه ولا بأس به في الكباش ﴿قلت﴾ فالطعام كله اذا اشترى منه شيئا على أن  
يختار منه (قال) لا يجوز ذلك عند مالك اذا كانت صبرا مختلفة ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
قال آخذ منك ثوبين من هذه الانواب وهي عشرون ثوبا بعشرة الدراهم على أني  
بالخيار ثلاثا آخذ أحدهما بعشرة دراهم أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز  
﴿قلت﴾ وسواء ان كانا ثوبين أو اثوابا كثيرة فاشترى منها ثوبا يختاره وضرب  
لذلك أجلا أياما (قال) نعم هو سواء عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان اختار المشتري  
أحد الثوبين بغير محضر من البائع أيكون ذلك له في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾  
فان اختار المشتري أحد الثوبين بغير محضر من البائع وأشهد على ذلك ثم ضاع  
الثوب الباقي (قال) هو فيه مؤتمن لانه قد أخذ أحد الثوبين ببينة ﴿قلت﴾ فان أخذ

الثوبين على أن يختار أحدهما فذهب فقطع أحدهما قيصاً أو رهنه أو أحرقه فأفسده  
أو نحو ذلك أيلزمه هذا الذي أحدث فيه ما أحدث وتجمعه منه وتجمعه في الآخر  
مؤثماً (قال) نعم وقد بينا هذا قال والحيوان كله إذا أخذه على أن يختار منه واحداً بكذا  
وكذا درهمها كان ذلك له جائزاً في قول مالك (قال) قال مالك في الغنم إذا اشترى  
شاة من جماعة غنم يختارها فلا بأس بذلك أو عدداً سماه نحو العشرة من جماعة كثيرة  
فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى من رجل خمسين ثوباً من عدل  
فيه مائة ثوب على أن يختار الخمسين ثوباً من العدل (قال) إذا كانت الثياب التي في العدل  
نوعاً واحداً موصوفة طولها وعرضها ورقعتها وإن كان بعضها أفضل من بعض بعد  
أن تكون هروية كلها أو مروية كلها أو فوهية أو فسطاطية فلا بأس بهذا ﴿قلت﴾  
وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن اختلفت الثياب التي في العدل فكانت أصنافاً  
من الثياب اشترى خمسين ثوباً اختارها (قال) لا خير فيه إلا أن يشترط صنفاً يختار  
منه خمسين ثوباً أو يشترط فيقول اختار من صنف كذا كذا وكذا ثوباً ومن  
صنف كذا كذا وكذا ثوباً حتى يفرد الخمسين الثوب ويذكر أصنافها كلها ﴿قلت﴾  
وكذلك إن كانت الثياب أكسية خز وحرير لم يجوز حتى يسمى ما يختار من كل صنف  
في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم يجوز مالك هذا البيع إذا اشترى على أن يختار  
ألا ترى أنه لم يقع البيع على شيء يختاره يمينه (قال) إنما جوزه مالك لأن رجلاً لو  
اشترى من مائة كبش خمسين كبشاً يختارها لم يكن بذلك بأس ﴿قال ابن القاسم﴾  
وكذلك كل ما يباع إذا كان صنفاً واحداً على أن يختار فلا بأس به وهذا مما لا بد  
للناس في بيعهم منه غير الطعام فإن كان الطعام فلا خير في أن يشتري على أن يختار  
في شعير ولا في صبر ولا في نخل لأن ذلك يدخله بيع الطعام متفاضلاً لأنه  
كان واجب له من غير الصنف الذي أخذ من الطعام فتركه وأخذ به هذا الذي  
أخذ وإن اختلف ما يختار فيه حتى يكون ابلاً وبقراً ونحماً فلا يجوز إلا أن يشترط  
ما يختار من كل صنف فكذلك الثياب إذا اختلفت عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو

أن رجلاً اشترى مائة شاة على أن يردّ منها شاة أيّهن شاء أيجوز هذا البيع في قول  
 مالك (قال) نعم لانه إنما هو رجل اشترى تسعة وتسعين شاة من هذه المائة على أن  
 يختار فله أن يردّ منها شاة أيّهن شاء والبيع جائز ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً  
 اشترى عشرين شاة من مائة شاة أو ثلاثين شاة أو أربعين شاة على أن يختارها فلا  
 بأس به فكذلك هذا أيضاً ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو باعه للبائع هذه المائة كلها الا شاة  
 واحدة يختارها البائع ويكون للمشتري ما سوى ذلك فذلك له في قول مالك (قال) نعم  
 ولكن لو كان البائع يقول أختار من هذه المائة تسعة وتسعين وأبيعك واحدة من  
 شرارها فلا يجوز ذلك وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان لم يشترط المشتري  
 الخيار ولا البائع والمسئلة على حالها (قال) البيع جائز ويكون المشتري بالشاة التي استثنىها  
 شريكاً يكون له جزء من مائة جزء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا مثل قول مالك  
 في الثياب ﴿ قلت ﴾ والثياب في هذا بمنزلة ما وصفت لي في الغنم قال نعم ﴿ قال ﴾  
 وقال مالك في الثياب اذا اشترط أن يختار كان له أن يختار وان لم يشترط الخيار كان  
 شريكاً له ﴿ قلت ﴾ وكذلك الابل والبقر والغنم والحمير والدواب اذا كانت صنفاً  
 واحداً اشترى صفقة واحدة واستثنى البائع منها واحدة أو عشر أو عشرين كان  
 ذلك له وكان شريكاً اذا لم يشترط الخيار (قال) نعم الا أن يكون الذي اشترط  
 البائع جلهما على الخيار فلا خير في ذلك فان لم يكن جلهما فلا بأس به لأن مالكا قال لو أن  
 رجلاً باع ثياباً بثمن فاشترط أن يختار منها (قال) ان كان اشترط رقماً بقيته يختار منه  
 فذلك له وان لم يشترط شيئاً بعينه فهو شريك في جملة الثياب بقدر ما استثنى من ذلك  
 فهذا اذا لم يشترط أن يختار كان البيع جائزاً وانما أبقى البائع جزءاً له واحداً فلم يشترط  
 أن يختار البائع ولم يشترط المبتاع الخيار فهو شريك بذلك الجزء ﴿ قلت ﴾ فان اشترط  
 المشتري أن يختار من هذا الحائط عشر نخلات يختارها (قال) لا خير في ذلك عند مالك  
 لانه يدخله التمر بالتمر متفاضلاً ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى ان قال الرجل للرجل  
 أبيعك السمراء تسعة أصعة بدينار والحمولة عشرة بدينار أيهما شئت فخذ فقد وجب

لك أحدهما فلا تفر من ذلك . وتفسير ذلك أنه كأنه يفسخ السمرء بالمحمولة والمحمولة بالسمرء وفيه أيضا بيع الطعام قبل استيفائه وإذا قال الرجل هذا التمر خمسة عشر بدينار وهذه الحنطة عشرة بدينار وأيهما شئت فخذ فقد وجبت لك إحدى السلتين فلا تفر منه فإن ذلك بيع قبل استيفاء . وتفسير ذلك أنه ملكه يمتين لا يصالح له فسخ أحدهما بصاحبها قبل أن يستوفى لأنه أوجب له الحنطة ثم فسخها فأخذ مكانها تمراً والتمر بالحنطة بيع . مثل الحنطة بالذهب ومثلها بالورق وليست بقضاء منها ولا يجوز بيعها مكانها إلا بيعاً ببيع ويداً بيد فإذا خيره هكذا بين سمرء ومحمولة أيهما شاء أن يأخذ أخذ وقد وجبت له أحدهما فهو أيضاً من هذا الباب بيع قبل استيفاء ألا ترى أنه لما ملك إحدى البيعتين وفسخ أحدهما في صاحبيتها أنه قد وجب له تسعة أصع من السمرء فهو يدع التسعة التي وجبت له من السمرء بعشرة أصع من المحمولة أو يدع عشرة الأصع التي وجبت له من المحمولة بتسعة أصع من السمرء وهو لا يصالح أن يشتري تسعة بعشرة وهذا شبيه ما نهى عنه من بيعتين في بيعة وهو مما نهى عنه أن يباع اثنان بواحد إذا كانا من صنف واحد ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك ومثله لا ينبغي للرجل أن يبيع من نخله عشرة أعذق يبيع ثمرها على أن المبتاع يختارها وذلك أن المبتاع ينقل تلك العشرة إلى غيرها وقد وجبت عليه في حال فيأخذ أقل أو أكثر وقد نهى عن بيع التمر بالتمر إلا مثلاً بمثل ﴿ قال سحنون ﴾ وكل هذا قاله مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة إلا أن يأخذها يريد المعين والنيء على صاحبه وصاحبه كذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو اشترط البائع أن يختار قال مالك ذلك له جائز وما رأيت أحداً من أهل العلم يعجبه قول مالك في ذلك ولا يعجبني أيضاً الذي قال مالك من ذلك في كنه النخل يختارها البائع وما رأيته حين كلمته في ذلك عنده حجة ولقد أوقفني فيها نحواً من أربعين ليلة ينظر فيها ثم قال لي وما أراها إلا مثل الغنم يبيعها الرجل على أن يختار منها عشرة شياه فلم يعجبني لأن الغنم بعضها ببعض لا بأس به متفاضلاً والتمر بالتمر متفاضلاً لا خير فيه فإذا وقع أجرته كما قال مالك من ذلك ولا

أحب لأحد أن يدخل فيه ابتداء ولا يعقد فيه بيعا وهو إذا لم يشترط  
 الخيار أجزت البيع وجعلت له من كل نخلة بقدر ما استثنى  
 أن كانت عشرة من مائة جعلت له عشر كل نخلة  
 على قدر طيبها ورداءتها حتى كأنه  
 شريك معه فهذا لا بأس به

---

تم كتاب بيع الخيار والحمد لله وحده وصلى الله  
 على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴿

﴿ ويليه كتاب بيع الفرر ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب بيع الفرر ﴾

﴿ فى بيع الفرر والملاسة والمنابذة والعمل فى ذلك واشتراء الغائب ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان اشترى ثيابا مطوية ولم ينشرها ولم توصف له أياكون هذا البيع فاسداً فى قول مالك لانه لم ينشر الثياب ولم توصف له ( قال ) نعم هو فاسد فى قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترت سلعة وقد كنت رأيتها قبل أن أشتريها بشراً أو بشهرين أيجوز هذا البيع فى قول مالك أم لا ( قال ) نعم اذا كانت من السلع التى لا تتغير من الوقت الذى رآها فيه الى يوم اشتراها ﴿ قلت ﴾ وان نظرت الى السلعة بعد ما اشتريتها فقلت قد تغيرت عن حالها وليست مثل يوم رأيتها وقال البائع بل هي بحالها يوم رأيتها ( قال ) القول قول البائع والمشتري مدع ( وقال ) أشهب بل البائع مدع <sup>(١)</sup> ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وهذا قول مالك ( قال ) قال لى مالك فى جارية تسوق بها رجل فى السوق وكان بها ورم فانقلب بها فلقبه رجل بعد أيام ورأى ما كان بها فاشتراها منه فلما أتاه بها ليدفعها اليه قال ليست على حالها وقد ازداد ورما ( قال مالك ) أرى المشتري مدعياً ومن يعلم ما يقول وعلى البائع اليمين ﴿ قلت ﴾ فما الملاسة فى قول مالك ( قال ) قال مالك الملاسة أن يلمس الرجل الثوب ولا

(١) بهامش الاصل هنا مانصه ابن المواز قول مالك وابن القاسم فى هذا أبين وأصوب . قال أبو اسحاق وكأنه عند مالك لما أقر بان البيع وقع على عين هذه السلعة فقد انعقد البيع فى الظاهر فيها والمشتري يريد نقض الشراء بدعواه فلا يصدق كما لو وجد عيباً مشكوكاً فيه اهـ



ينشره ولا يتبين ما فيه أو يتبناه ليلا وهو لا يعلم ما فيه (قال) والمنابذة أن يئذ الرجل إلى الرجل ثوبه ويئذ الآخر إليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما لصاحبه هذا بهذا فهذا الذي نهى عنه من الملامسة والمنابذة (قال مالك) والساج المدرج في جرابه والثوب القبطي المدرج في طيه أنه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا أو ينظر إلى ما فيهما وإلى ما في أجوافهما وذلك أن بيعهما من الغرر وهو من الملامسة (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب القمار فنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين عن الملامسة والمنابذة فقال الملامسة أن يتباع القوم السلعة لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها والمنابذة أن يتباذ القوم السلع لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها فهذا من أبواب القمار والغيب في البيع ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة وعن المنابذة في البيع ثم فسر هذا التفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر (قال ابن وهب) وقال لي مالك وتفسير ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع الغرر أن يعمد الرجل إلى الرجل قد ضلت راحته أو دابته أو غلامه وثمان هذه الأشياء خمسون دينارا فيقول أنا أخذها منك بعشرين دينارا فإن وجدها المبتاع ذهب من البائع ثلاثين دينارا وإن لم يجدها ذهب البائع منه بعشرين دينارا وهما لا يدریان كيف يكون حالهما في ذلك ولا يدریان أيضا إذا وجدت تلك الضالة كيف توجد وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصها أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال) ابن وهب وأنس بن عياض وابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبد العزيز ومما يشبه المخاطرة اشتراء الضالة والابق ﴿قال ابن وهب﴾ وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغيب كله من كل شيء يديره الناس بينهم ﴿ابن

وهب ۞ وبلغني عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح بيع الغيب أن يشتري ما غاب عنه وإن كان وراء هذا الجدار وأشار بيده إلى جدار وجاهه ۞ قال ابن وهب ۞ وقال يونس قال ابن شهاب في بيع الشاة والبعير الشارد قبل أن يتواريا والآبق وغيره قال لا يصلح بيع الفرر وكان ربيعة يكره بيع الغيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن سعيد نحو قول ابن شهاب وقد أخبرتك بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشيء الذي هو في أيديهما ولا ينظرون إليه ولا يتحرون عنه فكيف بما غاب على أنه قد نذ أو آبق وذلك لو كانت صفته معروفة مما جاز لعظم خطره وأنه من الفرر

— ۞ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو بصفة ۞ —

۞ أيكون له الخيار إذا رآها ۞

قلت ۞ أرايت أن نظر إلى دابة عند رجل فاشترها بعد ذلك بعام أو عامين على غير صفة إلا على رؤيته أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) إن كان أمراً تكون فيه السلعة على حالها فلا بأس بذلك إذا لم يتباعد ذلك تباعداً شديداً<sup>(١)</sup> (قال) وإنما قال مالك إذا نظر إلى السلعة فاشترى السلعة بعد نظره إليها فذلك جائز وإنما قاله لنا مبهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القريب فأرى إذا تباعد شراؤه من نظره إليها حتى يتفاحش ذلك ويعلم أنها لا تبلغ إلى ذلك الوقت من يوم نظر إليها حتى تتغير بزيادة أو نقصان وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها إلا على المواصفة أو على أن ينظر إليها فإن

(١) في كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن يضرب لقبض السلعة الغائبة أجلا قريبا أو بعيدا من ذلك ومن وجه الضمان بسلعة بعينها وذلك لا يحل قائما يجوز بيع ذلك على أن يتوجه في قبضها قرب ذلك أو بعد تعجل في ذلك أو تأخر لا يشترط في ذلك وقت وهذا في جميع الأشياء خلا الربيع والدور والأرضين والأموال الحوائط وغيرها قال ابن القاسم ولو اشترى سلعة غائبة على أن يوافيه بها البائع في موضع آخر لم يجوز (ابن المواز) وهو من وجه الضمان لسلعة بعينها (أصبغ) وكذلك لو قل على أن توافيني بها هنا لم يجوز (ابن المواز) وهذا إذا كان ضمان السلعة من البائع وإن كان لا يضمن إلا حولتها فلا بأس به اه من هامش الاصل

رضى بذلك والا ترك ﴿قلت﴾ أرايت رجلا اشترى سلعة ولم يرها أله الخيار اذا رآها  
 (قال) قال مالك اذا وصفها وجلاها بنعتها وماهيتها فأتي بها أو خرج اليها فوجدها  
 على الصفة التي وصفت له لزمه البيع فان لم يكن رآها فليس له أن يأتي ذلك عليه بعد أن يراها  
 اذا كانت على الصفة التي وصفت له أن يقول لا أرضاها (قال) مالك وان كانت سلعة قد  
 رآها قبل أن يشتريها فاشتراها على ما كان يعرف منها وهي غائبة عنه فوجب البيع بينهما  
 فوجدها على حال ما كان يعرف فالبيع له لازم ﴿سحنون﴾ وقال بعض كبار أصحاب  
 مالك وجلهم لا ينعقد بيع الا على أحد أمرين إما على صفة يوصف له أو على رؤية قد  
 عرفها أو شرط في عقدة البيع أنه بالخيار اذا رأى السلع بأعيانها فكل بيع ينعقد في سلع  
 بأعيانها على غير ما وصفنا فالبيع منتقض لا يجوز ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الرجل يرى  
 العبد عند الرجل ثم يمكث عشرين سنة ثم يشتريه بغير صفة أترى الصفقة فاسدة لتقادم  
 الرؤية في قول مالك (قال) انما قال مالك لنا ما أخبرتك أنه لا يصلح الا أن يوصف أو  
 يكون قد رآه ولم أسمع منه في تقادمه شيئا الا أنى أرى ان كان ذلك قد تقادم تقادما  
 يتغير فيه العبد لطول الزمان فالصفقة فاسدة الا أن يصفه صفة مستقبلة ﴿قلت﴾  
 أرايت ان رأيت سلعة من السلع منذ عشرين سنة أيجوز لي أنى أشتريها على رؤيتي تلك في  
 قول مالك (قال) السلع تختلف وتتغير في أبدانها الحيوان يتغير بالعجز والنقصان والتماء  
 والثياب تتغير لطول الزمان وتسوس فان باعها على أنها بحال ما رآها فلا بأس بذلك  
 ولا يصلح النقد فيها لانه ليس بمأمون (قال) ولا يمكن هذا في الحيوان لان الحيوان  
 بعد طول المكث يحول في شبه ليس الحولى كالفارح<sup>(١)</sup> ولا كالرباع<sup>(٢)</sup> ولا الجذع كالفارح  
 ولا يمكن أن تكون حالته واحدة وقد بينا في أول الكتاب ما أغنى عن هذا

(١) (الفارح) هي الناقة أول ما تحمل وتجمع على قوارح وقرح بثنيده الرء (٢) (كالرباع)  
 الرباع ككتاب جمع ربيع بضم ففتح وهو الفصيل الذي ينتج في الربيع وهو أول النشاج سمي  
 ربعا لأنه اذا مشى اربع وربع أى وسع خطوه وعدا اه كته مصححه

﴿ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو بصفة ﴾  
 ﴿ ولا يشترط الصفقة فتموت بعد وجوب الصفقة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت سلعة اشتريتها غائبة عنى قد كنت رأيتها أو على الصفة أيجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت للمالك فأت فاتت السلعتان الموصوفة له والى قد رأى ممن هما اذا كان فوتهما بعد وجوب الصفقة وقد فاتتا أو هما على حال ما كانا يعرفان من صفة ما باعاهما عليه أو رآهما (قال) فقال لى مالك فى أول مالقيته أراهما من المشتري اذا وقعت الصفقة عليهما وهما بحال الصفة التى وصفهما له الا أن يشترط المبتاع على البائع أنهما منك حتى أقبضهما ثم رجع فقال لى بعد أراهما من البائع حتى يقبضهما المبتاع الا أن يشترط البائع على المبتاع أنهما منك حين وجبت الصفقة وما كان فيهما من نماء أو نقصان فهو بسبيل ذلك على ما فسر لك فى قوله الاول والاخر فقال لى فى قوله الاول هو من المبتاع وقال لى فى قوله الاخر هو من البائع (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه من البائع حتى يقبضه المبتاع الموت والنماء والنقصان ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال الليث بن سعد كان يحيى بن سعيد يقول من باع دابة غائبة أو متاعا غائبا على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يأخذ الدابة أو المتاع الذى اشترى ولكن يوقف الثمن فان كانت الدابة أو المتاع على ما وصف تم بيعهما وأخذ الثمن ﴿ قال ابن وهب ﴾ أخبرنى عبد الجبار بن عمر أن ربيعة حدثه قال تباع عثمان ابن عفان وعبد الرحمن بن عوف فرسا غائبة ومترط ان كانت هذا اليوم حية فهى منى ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ابن جريج قال ابن شهاب كان عثمان وعبد الرحمن بن عوف من أجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى البيع فكان الناس يقولون ليتها قد تباعا حتى ننظر أيهما أجد فابتاع عبد الرحمن من عثمان فرسا بائى عشر ألفا ان كانت هذا اليوم صحيحة فهى منى ولا إخال عبد الرحمن الا قد كان عرفها ثم ان عبد الرحمن قال لعثمان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهى منك حتى يقبضها رسولى قال نعم فزاده عبد الرحمن أربعة آلاف على ذلك فاتت وقدم رسول عبد

الرحمن فعلم الناس أن عبد الرحمن أجده من عثمان ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس عن ابن شهاب نحو ذلك (قال) وأنه وجد الفرس حين خلع رسنها قد هلكت فكانت من البائع (قال ابن وهب) وقال يونس انه سأل ابن شهاب عن رجل باع وليدة له بفلام والفلام غائب عنه فقبض المشتري الوليدة وانطلق ليأتي بالفلام الى بائعه فوجد الفلام قد مات فبينما هو كذلك اذ ماتت الجارية قبل أن يبعث بها الى صاحبها (قال ابن شهاب) كان المسلمون يتبايعون في الحيوان مما أدركت الصفقة حيا مجموعا فان كان هذان الرجلان تبايعا بالعبد والوليدة على شرط المسلمين الذي كانوا يشترطون فلكل واحد منهما ما أدركت الصفقة حيا يوم تبايعا وان كانا تبايعا على أن يوفي كل واحد منهما صاحبه ما تبايعا به في هذين المملوكين فالبيع على هذا (قال ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن ابيه قال ما أدركت الصفقة حيا مجموعا فهو من المبتاع (قال الليث) قال ابن أبي جعفر عن ربيعة لا بأس أن يشتري الرجل غائبا مضمونا بالصفة (قال) يحيى ابن أيوب قال يحيى بن سعيد في بيع الدابة الغائبة ان أدركتها الصفقة حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس

### الدعوى في بيع البرنامج

﴿قلت﴾ أرأيت من باع غزلا ببرنامجه أيجوز أن يقبضه المشتري ويفيب عليه قبل أن يفتحه في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يبيع الرجل البز على البرنامج فيقبضه المشتري ويفتحه وقد غاب عليه فيقول لم أجده على البرنامج ويقول البائع قد بعته على البرنامج (قال) القول قول البائع لان المشتري قد صدقه حين قبض المبتاع على ما ذكر له من البرنامج ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو صارفته دراهم بدنانير ثم أتته بعد ذلك وقد غبت على الدراهم فقلت الدراهم زائفة القول قول من (قال) القول قول رب الدراهم وعليه اليمين على علمه أنه لم يعطه الا جيادا في علمه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عدلا مرويا على

برنامج أو على صفة ثم نقلته فاصبته زطيا فحُث به لارده وقلت أصبته زطيا وقال  
 البائع بل بعتك مرويا (قال) قال مالك القول قول البائع لان المشتري قد رضى بامانة  
 البائع وقبضه على قوله الا أن يكون مع المشتري رجال لم يفارقوه من حين قبض  
 العدل حتى فتحه فوجده بتلك الحالة فهذا يرده ويكون القول قوله (قال) وقال مالك  
 والطعام يشتره الرجل بكيله ويصدقه أن فيه مائة أردب ثم يكيله فيجده تسعين  
 أردبا (قال) القول قول البائع الا أن يكون معه قوم من حين اشتراه حتى كاله لم يغب عليه  
 فهو مثل البز الذي وصفت لك (قال) وقال مالك وكل من دفع ذهباً في قضاء كان عليه  
 كانت عليه مائة دينار فدفع اليه دنانير في صرة فقال هذه مائة دينار وصدقه المقتضى فوجدها  
 تنقص في عدتها أو في وزنها (قال) قال مالك القول قول الدافع وهذا مثل الطعام والثياب

### ❦ في البيع على البرنامج ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت عدلاً زطياً على صفة برنامج وفي العدل خمسون ثوباً  
 بمائة دينار صفقة واحدة فأصاب فيه أحداً وخمسين ثوباً (قال) قال مالك يرد  
 ثوباً منها ❦ قلت ❦ كيف يرد الثوب منها أي عطى خيرها أم شرها (قال) لا ولكن  
 يعطى جزءاً من واحد وخمسين جزءاً من الثياب ❦ قلت ❦ فان كان الجزء من واحد  
 وخمسين جزءاً لا يعتدل أن يكون ثوباً كاملاً يكون أكثر من ثوب أو أقل من ثوب  
 كيف يصنع (قال) قال لي مالك منذ حين أرى أن يرد جزءاً من واحد وخمسين جزءاً  
 ثم أعدته عليه فسأله عنه كيف يرده فقال يرد ثوباً كانه عيب وجده فيه فيرده به ❦ قال ❦  
 فقلت للمالك أفلا تقسمها على الأجزاء (قال) لا وانتهرني ثم قال انما يرد ثوباً كانه عيب وجده  
 في ثوب فرد به فلم أر فيما قال لي مالك أخيراً أنه يجعله معه شريكاً ❦ قال ابن القاسم ❦  
 وأنا أرى قوله الأول أعجب الى ❦ قلت ❦ أرايت لو باع عدلاً زطياً بصفة على ان فيه  
 خمسين ثوباً صفقة واحدة بمائة دينار فأصاب فيه تسعة وأربعين ثوباً (قال) قال مالك  
 يقسم الثمن على الخمسين ثوباً فيوضع عن المشتري جزء من ذلك ❦ قلت ❦ فان أصاب  
 فيه أربعين ثوباً أو نحو ذلك أو كان في العدل أكثر مما سعى من الثياب ألزم ذلك

البيع المشتري أم لا (قال) أرى أنه يلزمه البيع بحساب ما وصفت لك إذا كان في المدل  
 أكثر مما سمي من الثياب فإن كان في المدل النقصان الكثير لم يلزم المشتري أخذها  
 ويرد البيع فيما بينهما وإنما قلت لك هذا للذي قال مالك من كيل الطعام وقد فسرت لك  
 ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت من رجل مائة ثوب من عدل على برنامج موصوف أو  
 على صفة موصوفة كل ثوب بعشرة دراهم على أن فيه من الخز كذا وكذا ومن الفسطاط  
 كذا وكذا من المروي كذا وكذا فأصبحت في المدل تسعة وتسعين ثوبا وكان النقصان  
 من الخز (قال) أرى أنه تحسب قيمة الثياب كلها فينظر كم قيمة الخز منها فإن كانت  
 الربع أو الثلث من الثمن وعدة الخز عشرة وضع عنه عشر ربع الثمن أو عشر ثلث الثمن  
 كله لأن القيمة تكون أكثر من الثمن أو أقل فإنما يقسم الثمن على الأجزاء كلها  
 ثم ينظر إلى ذلك الجزء الذي وجد فيه ذلك النقصان ثم ينظر إلى ذلك النقصان منه  
 فإن كان جزءاً وضع عنه من الثمن قدر الذي أصابه من ذلك الجزء من الثمن ﴿ابن  
 وهب﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال يقدم البز من العراق فيأتي  
 صاحبه المدينة بتسمية متاعه وصفته فيبتاعه الناس منه ثم يبيعونه بعضهم من بعض  
 فإن تم بيع الأول ووجد على ما قال فقد جازت بيعهم كلها بينهم وإن هلك البز  
 فضمانه على صاحبه وقد بينا قول من جوز البيع على الصفة في الشيء بعينه وحديث  
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الملامسة حين فسر لا ينظرون إليه ولا  
 يخبرون عنه فهذا دليل على أن الخبر جائز وهو خارج مما كره رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وقول مالك في الرجل يقدم له أصناف من البز فيحضره السوام ويقرأ  
 عليهم برنامجاً ويقول في عدل كذا وكذا ملحفة بصرية وكذا وكذا رائطة سابرية  
 وذرعها كذا وكذا ويسمى أصناف ذلك البز بأجناسه وذرعه وصفته ثم يقول  
 اشترؤا على هذا فيشترون ويخرجون الأعدال على ذلك فيفتحونها فيشتغلون  
 ويبرمون أن ذلك لازم لهم إذا كان ذلك موافقاً للبرنامج الذي باعه عليه (قال مالك) فهذا  
 الذي لم يزل الناس يجيزونه بينهم إذا لم يكن المتاع مخالفاً لصفة البرنامج فكفى بقول مالك



حجة فكيف وقد أخبر أنه فعل الناس مع ما ذكرنا من الآثار في ذلك

﴿ في اشتراء الغائب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني اشتريت من رجل عبداً وهو بموضع بعيد لا يجوز فيه النقد فهلك العبد بعد الصفقة ممن مصيبته (قال) قد اختلف قول مالك فيه فيما سمعت منه والذي أخذته لنفسى من قول مالك أن المصيبة من البائع إلا أن يشترط البائع الضمان من المشتري ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني اشتريت من رجل داراً غائبة وقلت قد عرفها ولم نصفها في كتابنا أيجوز هذا الشراء (قال) نعم إذا كان البائع قد عرف ما باع ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن باع غنماً له غائبة بعد غائب ووصف كل واحد منهما لصاحبه سلعتين ثم تفرقا قبل القبض (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن ضربا للسلعتين أجلا يقبضهما إليه (قال) لا خير في هذا وهذا دين بدين ﴿ قلت ﴾ فإن ضربا لاحدى السلعتين أجلا ولم يضربا للأخرى ثم تفرقا قبل القبض (قال) لا يصلح تفرقا أو لم يتفرقا إذا ضربا الاجل لان السلعة لا تباع إذا كانت بعينها الى أجل إلا أن يكون قال أحيثك بالسلعة غداً أو بعد غد فهذا لا بأس به فإن قال ان لم آتلك بها غداً أو بعد غد فهذا لا بأس به فلا بيع بيني وبينك انه لاخير فيه لانه مخاطرة فإن نزل ذلك فالبيع ماض والشرط باطل ﴿ قلت ﴾ أرأيت أصل قول مالك ان من باع عروضاً أو حيواناً أو ثياباً بعينها وذلك الشيء في موضع غير موضعها أنه اذا كان ذلك قريباً لم يكن بذلك بأس ولا بأس بالنقد في ذلك وان كان ذلك بعيداً جاز البيع ولا يصلح النقد في ذلك إلا أن يكون دوراً أو أرضين أو عقاراً فانه لا بأس بالنقد في ذلك بشرط كان قريباً أو بعيداً (قال) نعم هذا قول مالك (قال) وقال مالك وذلك أن الدور والأرضين أمر مأمون ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اشتريت دابة في بعض المواضع وموضعها بعيد بثوب بعينه لم يصلح لى أن أنقد الثوب مثل ما لا يجوز لى أن أنقد الدنانير اذا كان ثمن الدابة دنانير (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ ولم كرهه مالك أن أنقد الثوب كما كره النقد في

الدنانير (قال) لان الثوب أيضاً ينتفع به ويلبس فلا خير في ذلك ﴿قال﴾ فقلت للمالك فلو أن رجلاً مرّ بزرع رجل فرآه وهو منه على مسيرة اليوم واليومين فاشتراه على أن أدركت الصفقة الزرع ولم تصبه آفة فهو من المتاع أترى هذا البيع جائزاً أو يكون مثل الحيوان والعروض في الشرط والنقد (قال) أراه بيعاً جائزاً وأراه من المتاع إذا اشترط الصفقة أن أصيب بعد الصفقة ﴿قلت﴾ أرايت ما اشتريته من سلعة بعينها غائبة عني بمدة مما لا يصح النقد فيها فات بعد الصفقة بمن ضمانها في قول مالك (قال) قد اختلف قول مالك فيها وآخر قوله أن جعل مصيبة الحيوان من البائع إلا أن يشترط الصفقة والدور والارضين من المشتري وأحب قوله إلى في الحيوان أن يكون من البائع وأما الدور والارضون فهي من المشتري على كل حال فيما أصابها بعد الصفقة من غرق أو هدم أو حرق أو سيل أو غير ذلك وإنما رأيت ذلك لان الارضين والدور قال لى مالك يجوز فيها النقد وان بعدت لانها مأونة والحيوان لا يجوز فيه النقد فلذلك رأيت الدور والارضين من المشتري ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت منه عبداً أو دابة غائبة فأخذت منه بها كفيلاً (قال) لا يكون في هذا كفالة لانه انما اشترى منه غائباً بعينه ألا ترى أنه لو ماتت الدابة أو العبد لم يضمن البائع شيئاً ولا يصح النقد فيها ﴿قلت﴾ فان كانت قريبة مما يصح النقد فيها لم يصح الكفيل فيها أيضاً قال نعم ﴿قلت﴾ فان كانت بموضع قريب يصح النقد فيها ففات ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك في العبد الغائب انه من البائع حتى يقبضه المشتري الا أن يشترط البائع على المشتري أنها ان كانت اليوم بحال ما وصفت لك فصيبتها منك فيشتري على ذلك المشتري فتلفها من المشتري اذا كان تلفها بعد الصفقة وكانت يوم تلفت على ما وصف (قال) ولم يقل لى مالك في قرب السلعة ولا بعدها شيئاً وأرى أنا أن ذلك في القريب والبعيد سواء الا في الدور والارضين

﴿ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قدرآها أو بصفة فيريد أن ﴾  
 ﴿ ينقد فيها أو يبيعها من صاحبها قبل أن يستوفيا أو من غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة أو حيوانا قدرأيت ذلك قبل أن أشتريه أو  
 اشتريت ذلك على صفة وهو في موضع بعيد مثل المدينة من مصر أو برقة من مصر  
 أو من إفريقية يصلح فيه النقد في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أفيجوز لي أن  
 أبيع تلك السلعة من الذي باعنيها بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك وأنقد أولا أنتقد  
 ( قال ) قال لي مالك في الرجل يتباع السلعة الغائبة التي لا يصلح النقد فيها من رجل  
 قد وصفها أو قد رآها ثم يقيهل منها انه لا يصلح ( قال ) مالك وأراه من الدين بالدين  
 لأن الدين قد ثبت على المتباع ان كانت السلعة سليمة يوم وقعت الصفقة فاذا أقاله منها  
 بدين قد وجب له عليه فكانه باعه سلعة غائبة بدين عليه لا يقبضه مكانه فيصير  
 الكالي بالكالي وكذلك فسر لي مالك والسلعة الغائبة التي سألتني عنها لا تصلح  
 بأقل ولا بأكثر من صاحبها ولا بمثل لأنه يصير ديناً بدين كما وصفت لك ﴿ قال ﴾  
 سحنون ﴿ وهذا على الحديث الذي جاء في السلعة اذا أدركها الصفقة قائمة مجمعة  
 ﴾ قال ابن القاسم ﴿ فأما ان باعها من غير صاحبها الذي اشتراها منه ولم ينقد فلا  
 بأس به ( قال ) وكذلك قال لي مالك وذلك أنه يبيع سلعة له غائبة فلا تصلح للنقد  
 فيها ﴿ قال ﴾ وقال مالك لو أن رجلاً كان له على رجل دين فأخذ منه دينه جارية مما  
 يستبرأ ومثلها يتواضع للحيضة لأنها من عليه الرقيق فيتواضعها للحيضة ( قال )  
 قال مالك لاخير في ذلك وهذا شبه الدين بالدين ( قال ) فقلت لمالك فان اشترى  
 رجل جارية فتواضعها للحيضة واستقاله صاحبها برمج يرمجه اياه ( قال ) مالك ان لم  
 ينتقد الرمج فلا بأس بذلك لانه لا يدري أيحمل له ذلك الرمج أم لا لانها ان كانت  
 حاملاً لم يحل له الرمج لانه لم يجب له فيها بيع ولا شراء فأري أنه لا يجوز للمشتري أن  
 يقبل من البائع ربحاً ينتقده في الثمن لانه لا يدري أيتم له البيع أم لا كما لا يجوز للبائع  
 الاول أن يقبل من المشتري زيادة يقيهل بها من الجارية وكذلك فسر لي مالك

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا أرى بأساً أن يقيه منها برأس ماله لا زيادة فيها ولا نقصان قبل أن تخرج من الحيضة ولا أرى على صاحبها فيها استبراء ﴿ قلت ﴾ ويبيعها من غير صاحبها بأقل أو بأكثر ( قال ) نعم لا بأس بذلك ما لم ينتقد الثمن ولم يأخذ ربها فإذا خرجت من الحيضة قبضها لمشتريها وإن دخلها نقصان عمل فيها كما يعمل في مشتريها وهذا أحب قول مالك فيها إلى ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن آجرت داراً إلى شهرين بثوب موصوف في بيته ثم إنى بعت ذلك الثوب منه قبل أن أقبضه منه بدراهم أو دنائير أو ثوبين مثله من صنفه أو سكنى دار له ( قال ) لا أرى به بأساً إذا علم أن الثوب قائم حين وقعت الصفقة الثانية ﴿ قلت ﴾ فإن أكرت داراً إلى بدابة بعينها موصوفة في موضع بعيد وقد رأيتها إلا أنها في موضع بعيد على أن يبدأ بالسكنى الساعة ( قال ) لا يصلح ذلك لأن الدابة الغائبة لا يصلح فيها النقد وإن كان ثمنها عرضاً وكذلك قال لى مالك وغيره من أهل العلم فلما لم يصلح له فيها النقد لم يصلح لك أن تنقد في ثمنها سكنى دار ﴿ قلت ﴾ أرايت أن اشتريت دابة وهي غائبة بسكنى دارى هذه سنة على أن لا أدفع إليه الدار حتى أقبض الدابة أيجوز هذا أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا تراه من الدين بالدين ( قال ) لا لأن هذا بعينه وهو غائب وإنما الدين بالدين في قول مالك في المضمونين جميعاً ولو كان أحدهما بعينه إلا أنه غائب في موضع لا يصلح فيه النقد والآخر مضمون إلى أجل لم يكن بذلك بأس ولا يصلح النقد فيها بشرط حتى يقبض السلعة الغائبة التي بعينها إلا أن يتطوع المشتري بالنقد من غيره من غير شرط كان بينهما لأن مالكاً قال لى لا بأس أن يبيع الرجل من الرجل السلعة الغائبة التي لا يجوز في مثلها النقد أو الثمر الغائب في رؤس النخل الذي لا يجوز في مثله النقد بدين إلى أجل ولم يقل لى مالك بذهب ولا ورق ولا بمرض والذهب والورق الذي لا شك فيه أنه قوله والعروض والحيوان أنه لا بأس به وهو أمر بين ﴿ قلت ﴾ والثمر الغائب كيف هو عند مالك ( قال ) قال لى مالك كان المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام يبيع ثمار حوائطه وهو بالمدينة فيبيع ثماره كيلا التي بالصفراء وبخير بثن الى أجل كيلا فلم أر بذلك بأساً ولم يره أحد من الدين بالدين ﴿قال﴾ لي سحنون وهذه حجة في بيع البرنامج وقد قال لي مالك لو كانت على مسيرة خمسة أيام أو ستة هذه الحوائط جاز لصاحبها أن يبيعها (قال ابن القاسم) فإذا كانت الحوائط بعيدة منه مثل أفريقية من المدينة فهذا لا يصلح لانه لا يبلغ حتى تجد الثمرة فلا خير في هذا لانه لا يعرف هذا من يبيع الناس وهذا مما لم ندركه ولا نعرفه (قال) وقال لي مالك ولو كان هذا في الحيوانات لم أر به بأساً اذا لم ينقد (قال) لي مالك وان كان في الدور والارضين ورقاب النخل لم يكن بذلك بأس وان نقده (قال ابن القاسم) وانما الثمار تفسير منى وما ذكرت لك من بعد الثمار عن مشتريها اذا كانت بأفريقية وما أشبهها فلم أسمع من مالك انما هو تفسير منى ﴿سحنون﴾ الا أن يكون التمر بإساً

#### الدعوى في اشتراء السلعة الغائبة

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة قد كنت رأيتها أو سلعة موصوفة فأتت قبل أن أقبضها فادعى البائع انها ماتت بعد الصفقة وادعى المشتري انها ماتت قبل الصفقة (قال) في قول مالك الاول هي من البائع الا أن يأتي بالبينة انها ماتت بعد الصفقة وان لم يكن له بينة حلف المتباع على علمه أنها لم تمت بعد وجوب البيع اذا ادعى البائع أن المتباع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فان لم يدع البائع أن المتباع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فلا يمين للبائع على المتباع وهي من البائع ﴿قلت﴾ فان اشتراها بصفة قد كان رآها ثم ماتت قبل أن يقبض فقال البائع لا أدري متى ماتت أقبل البيع أم بعد البيع وقال المتباع ذلك أيضاً (قال) قال مالك هي من البائع في هذا الوجه في قول مالك الاول وأما قوله الآخر فهي على كل حال من البائع حتى يقبضها المشتري ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة قد رأيتها وأعلمت البائع أنى قد رأيتها فاشتريتها منه على غير صفة فلما رأيتها قلت ليست على الصفة التي رأيتها

وقال البائع هي علي الصفة التي رأيتها من ترى القول قوله في ذلك (قال) القول قول  
البائع وعليه البين الا أن يأتي المبتاع بالبينة على أنها يوم رآها هي على خلاف يوم اشتراها  
وذلك أني سمعت من مالك ونزلت بالمدينة في رجل أوقف جارية بالسوق وبرجلها  
ورم فتسوق بها وسام بها رجل ثم انصرف بها ولم يبعها فأقامت عنده أياما ثم لقيه رجل  
فقال ما فعلت جارتك قال هي عندي قال فهل لك أن تيمني اياها قال نعم فباعه اياها  
على الورم الذي كان قد عرفه منها فلما وجب البيع بينهما بحث للرجل الى الجارية فأتي  
بها ولم تكن حاضرة حين اشتراها فقال المشتري ليست على حال ما كنت رأيتها  
وقد ازداد ورمها (قال) مالك تلزم المشتري ومن يعلم ما يقول وهو مدع الا أن تكون  
له بينة على ما ادعى وعلى البائع اليمين فسألتك مثل هذه (وقال) أشهب لا يؤخذ  
المشتري بغير ما أقربه على نفسه والبائع المدعى لان المشتري جاحد والبائع يريد أن  
يلزمه ما جحد

### ❦ في الرجل يشتري طريقاً في دار رجل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت طريقاً في دار رجل أيجوز هذا في قول مالك قال نعم  
❦ قلت ❦ وكذلك لو باعه موضع جذوع له من حائطه يحمل عليها جذوعاً له (قال) نعم  
هو أيضا قوله اذا وصف الجذوع التي تحمل على الحائط ❦ قلت ❦ ويجوز هذا في  
الصلح (قال) نعم

### ❦ في الرجل يشتري من الرجل عموداً له وعليه بنيانه ❦

❦ أو جفن سيفه بلا حلية ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت عمود رخام من رجل قد بني على عموده ذلك غرفة في  
داره أيجوز هذا الشراء وأنقض العمود ان أحيت (قال) نعم قال وهذا من الامر  
الذي لا يختلف فيه أحد بالمدينة علمته ولا بمصر ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت من  
رجل جفن سيفه وهو على نصله وحامله ولم اشتريه فضته أيجوز هذا الشراء في قول

مالك (قال) نعم لا بأس به في قول مالك ﴿قلت﴾ وينقض صاحب الحلية حليته اذا أراد صاحب السيف ذلك وأراد صاحب الحلية قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا من الضرر (قال) لالاهما قد رضيا

— في الرجل يبيع عشرة أذرع من هواء هوله —

﴿قلت﴾ أرايت ان باع عشرة أذرع من فوق عشرة أذرع من هواء هوله أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عندي ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن يشترط له بناء يبنيه لأن يبنى هذا فوقه فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت مافوق سقفي عشرة أذرع فصاعداً وليس فوق سقفي ببيان أيجوز هذا (قال) هذا عندي جائز ﴿قلت﴾ فتحفظه عن مالك (قال) لا اذا بين صفة ما يبنى فوق جداره من عرض حائطه

— في الرجل يبيع سكنى دار أسكنها سنين —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً باع سكنى دار أسكنها سنين أتجمل هذا بيعاً في قول مالك وتفسده أو هو كراء وتجزئه (قال) بل هو جائز وهو كراء لأن مالكا قال لا أنظر الى اللفظ وأنظر الى الفعل فاذا استقام الفعل فلا يضره القول وان لم يستقم الفعل فلا ينفعه القول ﴿قلت﴾ فبم يجوز لي أن أشتري سكنائي وخدمة عبدى الذى أخدمته (قال) بما شئت من الدنانير والدرهم والعروض والطعام وجميع الاشياء ﴿قلت﴾ فهل يجوز أن يشتري سكناه الذى أسكنه بسكنى دار له أخرى أو بخدمته أو بخدمة عبد له آخر أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فبم يجوز لي أن أشتري منحى في قول مالك (قال) بالدنانير والدرهم والعروض كلها نقداً أو الى أجل وبالطعام نقداً أو الى أجل لأن مالكا قال لا بأس باشتراء شاة لبون بطعام الى أجل

— في الرجل يشتري السلعة الى الاجل البعيد —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتري الرجل السلعة الى الاجل البعيد المشرى سنين أو عشرين



سنة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك فالرجل  
يؤاجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأساً ﴿قال ابن القاسم﴾ ولقد كنا نحن  
مرة نجيز ذلك في الدور ولا نجيزه في العبيد (قال) فسألت مالكا عنه في العبيد فقال  
ذلك جائز واجازة العبيد الى عشر سنين عندي أخوف من بيع السلعة الى عشر سنين  
والى عشرين سنة

﴿في الرجل يبيع الدار ويشترط سكنها سنة﴾

﴿قلت﴾ أرايت الدار يشتريها الرجل على أن للبائع سكنها سنة أيجوز هذا في قول  
مالك (قال) قال مالك ذلك جائز اذا اشترط البائع سكنها الاشهر والسنة ليست  
ببعيد وكره متابعد من ذلك (قال) مالك وان اشترط سكنها حياته فلا خير فيه  
(قال) وقال مالك في الرجل يهلك وعليه دين يفترق ماله وله دار فيها امرأته ساكنة  
(قال) لا أرى بأساً أن تباع ويشترط الغرماء سكنى المرأة عدتها فهذا يدلك على مسئلتك

﴿في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها شهراً﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان بعت دابتي هذه على أن لي ركوبها شهراً أيجوز هذا في قول  
مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وانما يجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين  
وما أشبهه وأما الشهر والامر المتباعد فلا خير فيه ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان اشترط من  
ذلك أمراً بعيداً فهلكت الدابة ممن هي (قال) هي من بائعها ﴿قلت﴾ أرايت الذي  
يشترى الدابة ويشترط عليه ركوبها شهراً فأصببت الدابة قبل أن يقبضها المشتري لم  
قلت مصيبتها من البائع في قول مالك (قال) لان الصفقة وقعت فاسدة (قال) فكل  
صفقة وقعت فاسدة فالمصيبة فيها من البائع حتي يقبضها المشتري ﴿قلت﴾ فاذا قبضها  
المشتري فهلكت عنده والصفقة فاسدة فأى شيء يضمن المشتري أقيمتها أم الثمن الذي  
وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن قيمتها يوم قبضها ﴿ابن وهب﴾ قال أخبرني  
يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يبيع البعير أو الدابة ويستثنى أن له

ظهرها الى المدينة (قال ربيعة) بعه مردود ولا يجوز وكذلك في العبد اذا اشترط خدمته الى أجل كذا وكذا (قال) وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال ولو باعه بثمان واشترط حملانه كان جائزاً وعليه حملانه على ما أحب أو كره (وقال عبد العزيز بن أبي سلمة) هو من المخاطرة بيع الرجل راحلته أو دابته بكذا وكذا وله ظهرها في سفره ذلك. وتفسير ما كره من ذلك أنه باعه ناقته بعشرين ديناراً وظهرها حيث بلغت من سفره ذلك (قال ابن وهب) قال مالك ان اشترط ركوبها الى قريب فلا بأس به فأما ان اشترط بائع الدابة أن يركبها الى البعد الذي يخافه أن تدبر فيه دبراً يهلكها ولا ترجع منه فذلك بيع الفرر ولا يحل (وقال) الليث مثله في القرب ولا بأس به والبعيد لا أحبه

❦ في الرجل يكون له على الرجل الدين العرض الى أجل ❦

❦ فيبعه من رجل بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير ❦

❦ أو الدراهم نحاساً أو زيوفاً ينتقض البيع ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان كان لى على رجل دين وذلك الدين عرض من العروض فبعت ذلك الدين من رجل بدنانير أو بدراهم فاصبت الدراهم والدنانير نحاساً أو رصاصاً أو زيوفاً فردتها أينقض البيع بيننا أم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا ينتقض فيما بينهما وليس هذا مثل الصرف ألا ترى أن السلم قد يجوز فيه تأخير اليوم واليومين ألا ترى أنه لو رضى بما في يديه من هذه الدراهم الرديئة كان البيع بينهما جائزاً فالبيع جائز ويبدل ما أصاب في الدراهم والدنانير مما لا يجوز بينهما

❦ في الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أننى بعت طعاماً الى أجل بدنانير أو بدراهم ونحن بالمدينة وشرطت أو شرط على المتباع أن يدفع الدراهم أو الدنانير اذا حل الأجل بالفسطاط (قال) قال مالك اذا ضرب لذلك أجلاً وسمى البلد فلا بأس به (قال) وان سمي البلد ولم يضرب لذلك أجلاً فلا خير فيه وان ضرب الاجل ولم يسم البلد فذلك جائز وحيثما لقيه

إذا حل الاجل أخذ منه الدراهم أو الدنانير بالبلد الذي تباعا فيه أو غير ذلك ﴿قلت﴾  
 أرايت ان كان سمي الاجل وسمى البلد الذي يقبض فيه الدراهم أو الدنانير فلقبه  
 وقد حل الاجل في غير ذلك البلد الذي شرط فيه الوفاء (قال) قال مالك اذا حل  
 الاجل فحينما لقبه أخذ منه وان كان سمي بلداً فلقبه في غير ذلك البلد اقتضى منه  
 ولا ينظره حتى يرجع الى ذلك البلد لانه لو شاء أن لا يرجع الى ذلك البلد أبداً  
 فيحبس هذا بحقه أبداً فهذا لا يستقيم ﴿قلت﴾ فان كان انما باعه سلة بعرض من  
 المروض جوهر أو لؤلؤ أو ثياباً أو طعاماً أو متاعاً أو رقيقاً أو غير ذلك من المروض  
 وشرط أن يوفيه ذلك في بلد من البلدان الى أجل من الآجال (قال ابن القاسم)  
 أما المروض والثياب والطعام والرقيق والحيوان كله فسمعت مالكا يقول فيه يوفيه  
 بالبلد الذي شرط فيه اذا حل الاجل (قال) ولم أسمع منه في اللؤلؤ والجوهر وما  
 أشبهه شيئاً ولكني أرى أنه لا يدفع اليه ذلك الا في البلد الذي شرط فيه الدفع  
 لان هذه سلع وليس هذا مثل الذهب والورق لان الذهب والورق عين في جميع  
 البلدان ﴿قلت﴾ فان حل الاجل فقال الذي عليه هذه الاشياء لا أخرج الى ذلك البلد  
 (قال) قال مالك ليس له أن يوفيه الا في ذلك الموضع أو بوكل وكيلاً أو يخرج هو  
 فيوفي صاحبه لا بد له من ذلك

❦ ما جاء فيمن أوقف سلة وقال لم أرد البيع ❦

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول للرجل بعني سلعتك هذه بمشرة دنانير فيقول رب  
 السلة قد بعته فيقول الذي قلل بعني سلعتك بمشرة لا أرضى (قال) سألت مالكا  
 عن الرجل يقف بالسلة في السوق فيأتيه الرجل فيقول بكم سلعتك هذه فيقول  
 بمائة دينار فيقول قد أخذتها فيقول الرجل لا أبيعك وقد كان أوقفها للبيع أترى أن  
 هذا يلزمه (قال) قال مالك يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما ساومه على الايجاب في  
 البيع ولا على الامكان وما ساومه الا على كذا وكذا لا أمر يذكره غير الايجاب  
 فاذا حلف على ذلك كان القول قوله وان لم يحلف لزمه البيع فسلعتك تشبه هذه عندي

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني قلت لرجل يا فلان قد أخذت غنمك هذه كل شاة بمشرة دراهم فقال ذلك لك أترى البيع قد لزمني في قول مالك ( قال ) نعم

﴿ في بيع السمن والمسل كيلا أو وزنا في الظروف ﴾  
 ﴿ ثم توزن الظروف بعد ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سمنا أو زيتا أو عسلا في ظروف كل رطل بكذا وكذا على أن توزن الظروف بالمسل أو بالسمن أو بالزيت ثم توزن الظروف بعد ذلك فيخرج وزن الظروف ( قال ) قال مالك لا بأس بذلك ( قال ) وسألت مالك عن الرجل يشتري السمن أو الزيت أو العسل في الظروف كيلا فيريدون أن يزونا ذلك السمن بظروفه أو العسل أو الزيت ثم يطرحون وزن الظروف من ذلك ( قال ) قال مالك ان كان وزن القسط كيلا ممر وفا لا يختلف قد عرفوا وزن ذلك القسط كم هو من رطل اذا وزنوه فلا بأس به أن يزونا فيعرفوا كم من قسط فيه كيلا بالوزن ثم يطرحون وزن الظروف مما كان فيها وذلك ان البيع انما يقع على ما بعد وزن الظروف فاذا كان الوزن والكيل لا يختلف فلا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وزنا السمن وتركوا الظروف عند البائع <sup>(١)</sup> ثم انهم رجعوا اليه فقال المشتري ليست هذه الظروف

(١) - قال أبو اسحاق فان كان في اعادة للسمن تكلف يحتاج الى اجارة فينبغي أن يكون المشتري هو الذي يعيد كيلاه أو وزنه لان البائع اذا كانت عنده الظروف يقول القول قولي وأنا قد وزنت لك السمن فليس على اعادة ثمانية فاخترته أنت لحققت انما الظروف فان وجدت انها في الظروف فلا جرة على المشتري وان وجدت الأمر على خلاف ما قال البائع وانه أبدل الظروف كانت الاجارة عليه انتهى \* ومن باع شيئا يحتاج الى الكيل أو اوزن فذاك على البائع لقوله تعالى فأوف لنا الكيل الا أن يكون هناك عادة فيحملوا على عاتقهم واختلف في المكيال اذا امتلا فأهريق قبل تفريفه في اناء المشتري وقد ذكرنا ذلك فيما مضى وقد اختلف في هذا لو كان المشتري هو الذي يكيل فقبل اذا امتلا المكيال كان منه وقيل بل من البائع حتى يصبه في اناء نفسه وروى عيسى فيمن اشترى راوية ماء فنشق أو قللا فتسكسرك قبل أن تصل الى ذلك من البائع وهو مما يشتري على البلاغ

التي كان فيها السمن وقال البائع هي الظروف التي كان فيها السمن (قال ابن القاسم)  
 ان تصادقا على السمن ولم يفت اذا اختلفا في الظروف وزن السمن فان كان السمن  
 قد فات واختلفا في الظروف فالقول قول من كانت عنده الظروف مع يمينه لانه مأمون  
 لان المشتري ان كان قبض السمن وذهب به وترك الظروف عند البائع حتي يوازنه  
 فقد ائتمنه عليها فالقول قوله مع يمينه وان كان البائع قد أسلم الى المشتري الظروف بما  
 فيها يزنها وصدقه على وزنها أو دفع الظروف اليه بعد ماوزنها فادعى أنه قد أبدلها فهو  
 مدع والقول فيها قول المشتري مع يمينه لانه قد ائتمنه ﴿قلت﴾ أرايت لو أني اشتريت جارية  
 من رجل بمائة دينار فأصبت بها عيباً فجئت أردها فأنكر البائع العيب فقال رجل أنا  
 أخذها منك بخمسين على أن يكون على كل واحد منكما من الوضيعة خمسة وعشرون  
 دينارا فرضيا بذلك أتلزم ذلك البائع الاول أم لا (قال) ذلك جائز لازم لهما عندي ولم  
 أسمعه من مالك ألا ترى لو أن رجلا اشترى عبداً من رجل على أن يمينه فلان بألف  
 درهم فقال له فلان أنا أعينك فاشترى العبد ان ذلك لازم لفلان

﴿ في الرجل يبيع الوديعة تكون عنده بغير اذن صاحبها ثم يموت صاحبها ﴾  
 ﴿ فيرثها فيريد أن ينقض البيع ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو كان متاع في يدي وديعة فبعت من غير أن يأمرني بذلك صاحبه  
 فلم يقبض المبتاع المتاع مني حتى مات رب المتاع الذي أودعني وكنت أنا وارثه فلما  
 ورثته قلت لا أجزى البيع لاني بعت ما لم يكن في ملكي وكان ذلك معروفا كما قلت  
 (قال) أرى البيع غير جائز ولك أن تنقضه

في عرف الناس قال أبو اسحق كان الأشبه أن يضمه المشتري لانه جزاف يضمن بالعقد وانما  
 على البائع إصاله الى دار المشتري فأما الضمان في العرف فلا أرى الا أن يقدر الايصال فيه كالكيل  
 وكالعدد فيما يمد انتهى من كتاب أبي اسحاق انتهى من هامش الاصل



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب بيع المراجعة ﴾

﴿ ما يحسب في المراجعة مما لا يحسب ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك في البز يشتري في بلد فيحمل الى بلد آخر (قال) أرى أن لا يحمل عليه أجر السمسرة ولا النفقة ولا أجر الشدة ولا أجر الطي ولا كراء بيت فأما كراء المحولة فانه يحسب في أصل الثمن ولا يحسب لكراء المحولة ربح الا أن يعلم البائع من يساومه بذلك كله فان ربحوه بعد العلم بذلك فلا بأس بذلك وتحمل القصاراة على الثمن والخياطة والصبغ وتحمل عليها الربح كما يحسب على الثمن فان باع البائع ولم يبين شيئاً مما ذكرت لك أنه لا يحسب له فيه ربح وفات المتاع فان الكراء يحسب في الثمن ولا يحسب عليه ربح وان لم يفت المتاع فالبيع بينهما مفسوخ الا أن يتراضيا على شئ مما يجوز بينهما ﴿ قلت ﴾ أرايت الحيوان اذا اشتريتها أو الرقيق فأنفقت عليهم ثم بعتهم مراجعة أحسب نفقتهم أم لا (قال) نعم تحسب نفقتهم في رأس المال ولا أرى له رجحاً ﴿ قلت ﴾ أرايت ما أنفق التاجر على نفسه في شراء السلع هل تحسب نفقته في رأس مال تلك السلع في قول مالك (قال) لا يحسب ذلك في رأس مال السلع وهو قول مالك (قال ابن القاسم) وان باع العامل متاعاً مراجعة من مال القراض فلا يحمل عليه من نفقة نفسه ذاهباً وراجماً شيئاً



❦ في المراجعة ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم المراجعة للعشرة أحد عشر والعشرين اثنا عشر وما سمي من هذا والعشرة خمسة عشر والعشرة تسعة عشر وللدرهم درهم وأكثر من ذلك أو أقل جائز في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أرايت من اشترى سلعة بعشرة فباعها بوضيعة للعشرة أحد عشر أيجوز هذا البيع في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ وكيف يحسب الوضيعة ها هنا ( قال ) يقسم العشرة على أحد عشر جزأ فدا أصاب جزءاً من أحد عشر جزءاً من العشرة طرح ذلك من العشرة دراهم عن المتباع ❦ ابن وهب ❦ عن الخليل بن مرة عن يحيى بن أبي كثير أن ابن مسعود كان لا يرى بأساً ببيع عشرة اثني عشر أو بيع عشرة أحد عشر ❦ ابن وهب ❦ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأساً بالبيع للعشرة اثنا عشر وللعشرة أحد عشر ❦ ابن وهب ❦ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان يقول في بيع عشرة أحد عشر لا يرى به بأساً يقول ان الدراهم التي سميا عليها عشرة أحد عشر يقول انما هي اسم يعرفان بها العدة فاذا أثبت العدة فان أحبا أن يكتبها دنائير كتبها وان أحبا أن يكتبها دراهم كتبها أيهما كتبها فهو الذي كان المقد عليه انما أخذ ثيابا بدرهم أو ثيابا بدنانير وكان ما سميا معرفة بينهما

❦ فيمن رقم سلعة ثم باعها مراجعة ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو ورثت متاعاً فرقته فبعته مراجعة على رقبته أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا لان مالكاً قال لي في الذي يشتري المتاع ثم يرقم عليه فيبيعه مراجعة على ما رقم ان ذلك لا يجوز فالذي ورث المتاع أشد من هذا عندي لانه من وجه الخديعة والغش

❦ فيمن ابتاع سلعة فأصابها عنده عيب ثم باعها مراجعة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت جارية فذهب ضررها فأردت أن أبيعها مراجعة ( قال )

لا حتى تبين ﴿قلت﴾ وكذلك ان أصابها عيب بعد ما اشترى لم يبيع حتى يبين  
قال نعم (قال) وقال مالك ولا يبيعها على غير مراجعة حتى يبين ما أصابها عنده

﴿فيمن ابتاع سلعة فاستغلها ثم باعها مراجعة﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أني اشتريت حوائط فاغتلتها أعواما أو اشتريت دواب  
فأكرتها زمانا أو اشتريت رقيقا فأجرتهم زمانا أو اشتريت دورا فأكرتها فأردت أن  
أبيع ما ذكرت لك مراجعة ولا أئين ما وصل لك من الغلة (قال) اذا لم تحمل الاسواق  
فلا بأس أن يبيع مراجعة ولا يلتفت في هذا الى الغلة بالضم ان يتناول ذلك  
فلا يعجنى ذلك الا أن يخبره في أى زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيما  
ذكرت الا والاسواق تختلف ﴿قلت﴾ أرايت لو أني اشتريت ابلا أو غنما فاحتلبتها أو  
جززتها فأردت أن أبيعها مراجعة في قول مالك (قال) أما الابن ان كان شيئا قريبا قبل  
أن تحول أسواقها فلا بأس بأن يبيعها مراجعة ولا يبين فان تقدم ذلك فلاسواق  
تغير في الحيوان لانها لا تثبت على حال وأما الصوف فهو لا يحز حتى تغير أسواقه  
ان كان اشتراها وليس عليها صوف وان كان اشتراها وعليها صوف فجزه فهذا نقصان  
من الغنم فلا يصلح له في الوجهين جميعا أن يبيع مراجعة حتى يبين

﴿فيمن اشترى سلعة فولدت عنده ثم باعها مراجعة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت غنما فتولدت عندي فأردت أن أبيع ما ذكرت لك  
مراجعة ولا أئين أيصلح لي ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا أرى أن يصلح له أن  
يبيعها مراجعة ولا يبين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذا شد من ذلك  
﴿قلت﴾ فان ضم اليها أولادها فباعها مراجعة ولم يبين أيجوز ذلك أم لا (قال) لا لان  
تحويل الاسواق فوت فهذا أشد منه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فيه ﴿قلت﴾  
أرايت ان اشتريت جارية فولدت عندي أأبيعها مراجعة ولا أئين في قول مالك (قال)  
لا يبيعها مراجعة ويجبس أولادها الا أن يبين فان بين فلا بأس بذلك

﴿ فيمن ابتاع سلعة خالت أسواقها ثم باعها مربحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت سلعة خالت الاسواق وأردت بيعها مربحة أيجوزلى ذلك أم لا (قال) قال مالك لا تبع ما اشتيت مربحة اذا خالت الاسواق الا أن تبين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان خالت الاسواق بزيادة أيجوزلى أن أبيع مربحة ولا أبيع في قول مالك (قال) انما قال لنمالك اذا خالت الاسواق لم يبع مربحة حتى تبين ولم يذكر لنا بزيادة ولا نقصان وأعجب الى أن لا يبيع حتى تبين وان كانت الاسواق قد زادت لأن الطرى عند التجار ليس كالذى تقادم عندهم هم في الطرى أرغب وعليه أحرص اذا كان جديداً في أيديهم هو أحب اليهم من سلعة قد مكثت في أيديهم فالطرية في أيديهم أنفق ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا تقادم مكث السلعة فلا أرى أن يبيعها مربحة حتى تبين في أى زمان اشتراها فأرى ما سألت عنه مثل هذا النحو ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت جارية أو حيواناً خالت الاسواق أو ياباً أو عروصاً خالت الاسواق أيجوزلى أن أبيع مربحة ولا أبيع (قال) قال مالك لا يجوز أن يبيع مربحة اذا خالت الاسواق حتى تبين

﴿ فيمن اشترى سلعة ثم ظهر منها على عيب فرضيها ثم باعها مربحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشتريتها فرضيتها أيلصق لى أن أبيعها مربحة ولا أبيع وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يلصق له أن يبيعها مربحة حتى تبين أنه اشتراها بكذا وكذا بغير عيب ثم اطلع على هذا العيب فرضى الجارية بذلك لانه لو شاء أن يردها ردها

﴿ فيمن ابتاع سلعة بدين الى أجل أيجوز له أن يبيعها مربحة نقداً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من اشترى سلعة بدين الى أجل أيجوز له أن يبيعها مربحة نقداً (قال) قال مالك لا يلصق له أن يبيعها مربحة الا أن تبين ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان باعها مربحة ولم تبين رأيت البيع مردوداً وان فانت رأيت له قيمة سلعته يوم قبضها المبتاع نقداً

﴿قال سحنون﴾ ولا يضرب له الربح على القيمة ﴿قلت﴾ فان كانت القيمة أكثر مما باعها به (قال) فليس له الا ذلك ويعجل له ولا يؤخر وانما قال مالك له قيمة سلمته وهكذا يكون ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال المشتري أنا أقبل السلعة الى ذلك الاجل ولا أدرها (قال) لا خير فيه ولا أحب ذلك

﴿فيمن ابتاع سلعة بنقد ثم آخر بالثمن ثم باعها مرابحة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة بعشرة دراهم نقداً ثم أخرني البائع بالدراهم سنة فأردت أن أبيع مرابحة كيف أبيع في قول مالك (قال) لا تبع حتى تين<sup>(١)</sup> لان مالك قال لا تبع اذا نقدت غير ما وجبت به الصفقة حتى تين فكذلك الاجل الذي أجلك بالدراهم لا تبع حتى تين الاجل

﴿فيمن ابتاع سلعة بنقد فتجوز عنه في النقد ثم باعها مرابحة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة بعشرة دراهم فنقدت فيها عشرة دراهم فأصاب البائع فيها درهما زائفا فتجوزه عنى كيف أبيع مرابحة في قول مالك (قال) بين مانقدت فيه ثمنها وما تجوز عنك ثم تدع مرابحة

﴿فيمن ابتاع سلعة بعين فنقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مرابحة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أنني بعت سلعة بألف درهم فأخذت بالالف مائة دينار هل يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان أراد أن يبيعها مرابحة أيجوز له في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز له أن يبيع مرابحة اذا بين له بما اشتراها به وبما نقد ﴿قلت﴾ فاذا بين ما اشتراها به فقال أخذتها بألف درهم ونقدت فيها مائة دينار أيجوز لي أن أبيعها مرابحة على المائة الدينار أو على الالف درهم على أى ذلك شئت (قال) نعم اذا رضى به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كنت اشتريت

(١) قال ابن الموار قال اصبح فان لم يبين فللمبتاع ردها فان فاتت فالقيمة كالذي لم يبين بتأخير الثمن اه من هامش الأصل

سلعة بمائة دينار فأعطيت بالمائة الدينار عروضاً أي يجوز لي أن أبيع مربحة في قول مالك  
 (قال) نعم إذا بينت ﴿قلت﴾ وكيف بين (قال) بين أنه اشتراها بمائة دينار وأنه قد  
 نقد فيها من العروض كذا وكذا فيقول فأبيعكم مربحة على الدينار التي اشتريتها بها  
 ﴿قلت﴾ فإن باع على العروض التي نقد في ثمنها مربحة أي يجوز ذلك في قول مالك  
 (قال) لم أسمع من مالك في الذي يشتري السلعة بالعروض فيبيعها مربحة شيئاً والذي  
 أرى أنه لا بأس به أن يبيع إذا اشتري بالعروض مربحة إذا بين العروض ما هي وصفها  
 فيقول أبيعكم هذا بربح كذا وكذا ورأس ماله ثوب صفته كذا وكذا فهذا جائز ويكون  
 له الثياب التي وصفت وما سمي من الربح ولا يبيع على قيمتها فإن باع على قيمتها فهو حرام  
 لا يحل (قال ابن القاسم) وإنما جاز ذلك لأن مالكا أجاز لمن اشتري سلعة بطعام أن يبيعها  
 بطعام إذا وصف ذلك (وقال أشهب) لا يجوز لأنه يبيع ما ليس عنده فلا يجوز ذلك  
 ألا ترى أن البائع باع سلعته بطعام أو بعرض وليس الطعام ولا العرض عند المشتري  
 فصار البائع كأنه اشتري من المشتري بسلعته ما ليس عند المشتري فصار كأنه باع ما ليس  
 عنده ولا يجوز أن يشتري من رجل طعاماً ولا عرضاً ليس عنده إلا إلى أجل على  
 وجه التسليف ألا ترى أن ابن المسيب قال لا يصلح لامرئ أن يبيع طعاماً ليس عنده  
 ثم يبتاعه بعد أن يوجب بيعه لصاحبه من الغد أو من بعد الغد أو الذي يليه وقد عرف  
 سعر السوق وبين له ربحه إلا أن يبيع طعاماً ليس عنده مضموناً مستأخراً إلى حين  
 ترتفع فيه الاسواق أو تتضع لا يدرى ما عليه في ذلك وماذا له أو يبيعه طعاماً ينقله  
 من بلد إلى بلد لا يعلم فيه بسعر الطعام ﴿ابن وهب﴾ وإن جابر بن عبد الله وأبى سلمة  
 ابن عبد الرحمن وطاوساً وعطاء كرهوا ذلك وقال عطاء لا يصلح ذلك إلا في النسيئة  
 المستأخرة التي لا يدرى كيف تكون الاسواق أترجح أم لا ترجح ﴿قلت﴾ أرايت أن  
 اشتريت سلعة بمائة دينار ونقدت في المائة الدينار ألف درهم فبيعتها مربحة ولم أئين  
 للمشتري ما اشتريت به السلعة وما نقدت في ثمنها (قال) قال مالك إن كانت السلعة قائمة  
 ردت إلا أن يرضى المشتري بما قال البائع (قال) مالك وإن كانت قد فاتت ضرب

للمشتري الربح على ما نقد البائع في ثمن السلعة الا أن يكون الذي باعه به هو خيراً  
 للمشتري فذلك له ﴿قلت﴾ ولم يكن يرى مالك الربح على ما وجبت عليه الصفقة في  
 هذا (قال) لا ولكن يرى الربح على ما نقد فيها المشتري الذي باع مربحة اذا أحب  
 ذلك المشتري ﴿قلت﴾ فأى شئ فوات هذه السلعة ههنا في قول مالك (قال) تباع  
 وتذهب من يده أو يزيد في يدها أو ينقص ﴿قلت﴾ وان تغيرت الاسواق (قال)  
 هو فوت أيضاً ﴿قلت﴾ فان اشترت سلعة بمائة دينار ونقدت فيها مائة أردب  
 حنطة ثم بيعت مربحة على المائة دينار ولم أئين ﴿قال﴾ ان كانت السلعة قائمة لم تفت  
 فالمبتاع بالخيار ان شاء أقرها في يديه بما قال البائع وان شاء ردها وان كانت قد فأت  
 ضرب له الربح على ما نقد البائع ان كان باعها على العشرة أحد عشر ضرب له الربح  
 على قدر ذلك على المائة أردب عشرة أردب الا أن تكون هذه الارادب أكثر من  
 المائة الدينار وعشرة دنانير فلا يكون للبائع أكثر منها لانه قد رضى بيعها بذلك  
 واختاره على غيره ألا ترى أن المبتاع هو الطالب للبائع وقد كان قبل فوت السلعة له  
 الرضا بالمقام على ما اشتراها به فكذلك له الخيار بمد الفوت على الرضا بما اشتراها  
 به وأعطاه الربح على ما كان نقد البائع من المائة أردب مثل الذي اشترى بالدنانير  
 ونقد دراهم أو اشترى بدراهم ونقد دنانير ثم باع على ما اشترى ولم يبين وكل من  
 اشترى سلعة بعين فنقد فيها شيئاً من الكيل والوزن والعروض والطعام أو اشترى  
 بشئ من الكيل والوزن من العروض والطعام ونقد العين أو اشترى بشئ من الوزن  
 والكيل من العروض ونقد من العروض شيئاً مما يكال ويوزن غير الذي به وقعت  
 صفقته فباع على ما اشترى ولم يبين ما نقد ثم استفيق لذلك والسلعة قائمة أو فأتة  
 فلي ما وصفت لك من المسئلة التي اشترى بمائة دينار ونقد مائة أردب قح وباع على  
 الدنانير ، فنقد هذا الباب على هذا ونحوه وقد أخبرتك قبل هذا بوجه بيع ما ليس  
 عندك في مثل بعض هذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى

﴿ فيمن ابتاع سلعة ثم وهب له الثمن أو وهب سلعته ثم ورثها ثم باعها مربحة ﴾-

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة بمائة دينار ثم انه وهبت لي المائة دينار أيجوز لي أن أبيعها مربحة على المائة ( قال ) نعم ان كان قد قبض المائة واقترقا ثم وهبت له بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية بمائة دينار فوهبتها لرجل ثم ورثها من الموهوبة له أيجوز لي أن أبيع مربحة في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا يبيع مربحة

﴿ فيمن ابتاع نصف سلعة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها مربحة ﴾-

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ورثت نصف سلعة ثم اشتريت نصفها الباقي فأردت أن أبيع نصفها مربحة ( قال ) لا أرى لك أن تباع نصفها مربحة الا أن تبين ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لانه اذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث وعلى ما اشتري فلا يجوز أن يبيع ما ورث مربحة حتى يبين فاذا بين فانما يقع البيع على ما ابتاع فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا

﴿ فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم باع بعضها مربحة ﴾-

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت حنطة أو شعيراً أو شيئاً مما يكال أو يوزن صفقة واحدة فأردت أن أبيع نصفه مربحة على نصف الثمن أيجوز ذلك لي ( قال ) ذلك جائز اذا كان الشيء الذي يبيع مربحة غير مختلف وكان الذي يحبس منه والذي يبيع سواء وكان صفناً واحداً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثياباً صفقة واحدة أو أسلمت في ثياب صفقة واحدة ( قال ) أما ما اشتريت بعينه ولم تسلم فيه فانه لا يصلح أن تباع بعينه مربحة بما يصيبه من الثمن وذلك لو أنك اشتريت ثوبين صفقة واحدة بمشرين درهما فكان الثوبان جنساً واحداً وصفة واحدة لم يجز لك أن تباع أحدهما مربحة بمشرة دراهم لان الثمن انما يقسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب منهما وأما ما من أسلم في ثوبين صفتهما واحدة جازله أن يبيع أحدهما مربحة بنصف



التمن الذي أسلم فيهما اذا كان أخذ الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب السلم عن  
البائع في أخذ الثوبين في شيء من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد الثوبين  
من يد المشتري ببد ما قبضه رجع على البائع بمثله وان كان اشترى ثوبين بأعيانها  
صفقة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع بمثله

❦ فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مرابحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت سلعة فبعت نصفها أو ثلثها مرابحة أيجوز هذا في قول  
مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أو ثلثهم  
بنصف الثمن أو بثلثه لم يكن بذلك بأس ولو باع رأسا من الرقيق مرابحة بما يقع عليه من  
حصة الثمن لم يكن في ذلك خير وان كانت عروضاً تكال أو توزن فلا بأس ببيع  
نصفها أو ثلثها مرابحة بنصف الثمن أو بثلثه ❦ قال سحنون ❦ ولا بأس ببيع تسميه  
من كيله أو وزنه مرابحة مثل أن يقول أبيعك من هذه المائة رطل حناء عشرة  
أرطال بما يقع عليها من الثمن والتمن مائة دينار ولان الثمن يقع لكل رطل بدینار  
ولانه يقسم الثمن عليه على القيم لان الموزن أعدل فيه من القيمة

❦ فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم باع مصابته مرابحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت عدلا من برّ بألف درهم أنا وصاحب لي ثم اقتسمناه  
فأردت أن أبيع نصيبي مرابحة على خمسمائة أيجوز لي ذلك (قال) أرى أن تبين فإذا  
بينت جاز ذلك والا لم يجز

❦ فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت سلعة من السلع بشيء مما يكال أو يوزن فأردت أن  
أبيعها مرابحة للعشرة أحد عشر أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) اذا بينت  
صنف ذلك الشيء الذي اشتريت به هذه السلعة فلا بأس أن تباع مرابحة عند مالك  
وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا

﴿ فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مرابحة ثم اشتراها ثانية بأقل ﴾  
 ﴿ من الثمن أو أكثر ثم أراد بيعها مرابحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة بعشرة دراهم فبعتها بخمسة عشر درهما مرابحة ثم اشتريتها بعد ذلك بعشرة أو بعشرين ثم أردت أن أبيعها مرابحة (قال) ذلك جائز ولا ينظر إلى البيع الاول لان هذا ملك حادث ولا بأس أن يبيع مرابحة

﴿ في السلعة بين الرجلين يبيعانها مرابحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت نصف عبد بمائة درهم واشتري غيرى نصفه الآخر بمائتين فبعنا العبد مرابحة بربح مائة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مائة درهم مائة درهم وللذي رأس ماله مائتا درهم مائتي درهم ثم يقسم الربح بينهما على قدر رؤس أموالهما فيكون لصاحب المائة ثلث المائة مائة الربح ويكون لصاحب المائتين ثلثا المائة مائة الربح فيصير لصاحب المائتين ثلثا الثمن ولصاحب المائة ثلث الثمن ﴿ قال ﴾ وان باعها مساومة فالثمن بينهما نصفين (قال) وقد بلغني هذا كله عن بعض من أَرْضَى من أهل العلم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان باعها للعشرة أحد عشر فهذا مثل ما وصفت لك من بيع المرابحة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان باع العبد بوضيعة للعشرة أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثلث وعلى صاحب المائتين الثلثين من الوضيعة ﴿ قلت ﴾ فان باع بوضيعة مائة درهم من رأس المال (قال) أرى الوضيعة بينهما على قدر رؤس أموالهما لانهما قالا وضيعة من رأس المال فالوضيعة تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشعبي

﴿ فيمن ابتاع سلعة ثم أقل منها أو استقال ثم أراد بيعها مرابحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعتها بثلاثين ديناراً فاستقالني صاحبي فأقلته أو استقلته فأقالني فيجوز لي أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديناراً (قال) لا يجوز لك أن تبيعها مرابحة إلا على العشرين لانه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

فيمن باع سلعة مربحة ثم وضع عنه من الثمن أولاً أو اشترط

قلت ﴿ أرأيت ان اشتريت سلعة بمائة درهم فبعتها مربحة فخط عني بائني من ثمنها عشرين درهما أيرجع علي الذي بعته السلعة مربحة ( قال ) نزلت بالمدينة فسئل عنها مالك ونحن عنده فقال ان خط بائع السلعة مربحة عن مشتريها منه مربحة ما خط عنه لزمت المشتري على ما أحب أو كره وان أبي أن يحط عن مشتريها منه مربحة فما خطوا عنه كان مشتري السلعة مربحة بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن الذي اشتراها به وان شاء ردها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة بمائة درهم فأشركت فيها رجلاً فجعلت له نصفها بنصف الثمن ثم ان البائع خط عني فأبيت أن أحط ذلك عن شريكي ( قال ) سئل مالك عنها فقال يحط عن شريكه نصف ما خط عنه على ما أحب أو كره وفرق ما بين هذا وبين البيع مربحة لأن البيع مربحة على المكايسة وهذا انما هو شريكه ﴿ قلت ﴾ فلو أني اشتريت سلعة فأوليتها رجلاً ثم خط عني بائعها من ثمنها شيئاً من بعد ما وليتها رجلاً ( قال ) لم أسمع من مالك فيها شيئاً الا أني أرى أن المولى بالخيار ان أحب أن يضع عن من ولي الذي وضع عنه لزم البيع للمولى وان أبي أن يضع عنه كان الذي ولي بالخيار ان أحب أن يأخذها بجميع ما أخذها به فذلك له وان أبي أن يردها بمنزلة ما ذكرت لك في بيع المراجعة لان المولى يقول انما وضع لي حين لم أربح وربحني ولم يرد أن يضع لك ولم أستوضع لك ولكني حين لم أربح شيئاً سألته الوضيعة لنفسني بمنزلة الذي باع مربحة فاستقل الربح فرجع الي بائعه فقال لم أربح الا ديناراً فسأله أن يضع عنه من الثمن لعله ما يربح فيضع عنه فأرى المولى وهذا سواء وهذا قول مالك في بيع المراجعة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع رجل سلعة مربحة أو أشرك فيها رجلاً أو ولاها ثم خط البائع عن هذا الذي أشرك أو هذا الذي ولي أو هذا الذي باع مربحة الثمن هذا كله ما قول مالك فيه ( قال ) قال مالك في الذي يشتري السلعة فيشرك فيها رجلاً فيحط البائع عن الرجل الثمن كله أي يحط للمشارك ما خط البائع عن الذي أشركه ( قال مالك ) اذا خط الثمن كله

فلا يحط عن الشريك قليل ولا كثير (قال) وانما يحط عن الشريك اذا حط البائع عن صاحبه ما يشبه أن يكون انما أراد به وضیعة من الثمن فاذا جاء من ذلك ما لا يشبهه أن يكون وضیعة من الثمن يحط عنه النصف وما أشبهه فانما هذا هبة أو صدقة وليس هذا وضیعة من رأس المال فلا يحط عنه قليلا ولا كثيرا (قال ابن القاسم) فأرى البيع مرابحة والتولية أيضا مثل ذلك ولم أسمعه من مالک

— فيمن باع سلعة مرابحة فزاد في ثمنها أو نقص —

قلت (قال) أرايت ان اشتريت سلعة مرابحة فألتفتها أو لم ألتفتها ثم اطلمت على البائع أنه زاد على وكذبنى (قال) قال مالک ان كان لم يتلفها المشتري كان بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها وليس زيادته وظلمه بالذي يحمل عليه بأن يؤخذ بما لم يبع به (قال مالک) وان فأت السلعة قومت فان كانت قيمتها أقل من رأس المال ومن الربح عليه لم ينقص من ذلك وان كانت قيمتها أكثر مما ابتاعها به المبتاع وربحه لم يزد على ذلك لانه قد رضى بذلك أولا (قلت) أرايت ان دخل هذه السلعة التي باعها مرابحة وكذبنى عيب كانت جارية فأصابها عند المشتري عور أو صمم أو عيب ينقصها أو حالت الاسواق أیكون للمشتري أن يردّها اذا اطلع على كذب البائع وزيادته في رأس المال (قال) جملة مالک يشبه البيع الفاسد فأرى اذا حالت الاسواق أو دخلها عيب ينقصها لم يكن للمشتري أن يردّها وتلزمه بالقيمة على ما وصفت لك (قلت) أرايت ان اشتريت سلعة بمائة درهم فبعتها بربح خمسين فقلت للمشتري أخذتها بخمسين ومائة وأيعكها مرابحة بخمسين ومائة فزدت على سلعتي خمسين درهما كذبت فيها فأخذها مني على أن رأس مالي خمسون ومائة وربحني خمسين ثم تلفت السلعة ثم اطلع على الخمسين التي زدتها على الثمن الذي ابتعت به السلعة (قال) يقسم الخمسون الربح على الخمسين ومائة فيصير حصة المائة من الخمسين الربح ثلثي الخمسين فينظر ما جميع ذلك فيوجد مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا فينظر الى قيمتها يوم قبضها المبتاع فان كانت قيمتها أقل من مائة وثلاثة وثلاثين

وثلاث قيل للمبتاع هي لك لازمة بمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث لانك قد رضيت أن  
 أخذها بما اشتراها به وذلك مائة والربح الذي ربحته وهو خمسون على الخمسين  
 ومائة فصارت حصة المائة من الخمسين ثلثي الخمسين فقد رضيت بأن تأخذها بمائة  
 وثلاثة وثلاثين وثلاث فلا يوضع عنك من ثمن السلعة بالصدق وبربحه قليل ولا كثير  
 ان كانت قيمتها أقل من هذا لانك قد رضيت أن تأخذ بمائة وان كانت قيمتها أكثر  
 من هذا لزمك ما بينك وبين المائتين لان البيع كان أشبه شيء بالفاسد فان زادت  
 قيمتها على مائتين قلنا للبائع ليس لك أكثر من ذلك لانك قد رضيت حين بعت  
 بالمائتين لانك بعت بمائة وخمسين زعمت أنها رأس مالك وخمسين ربح ربحك الذي  
 أربحك المشتري فليس لك وان زادت قيمة سلعتك على أكثر من ذلك لانك قد  
 رضيت بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان كان هذا الذي اشتريت مرابحة طعاما أو شيئاً  
 مما يكال أو يوزن فاطلمت على كذب البائع وزيادته في رأس المال بعد ما أتلقت  
 السلعة ما يكون على في قول مالك (قال) عليك مثل وزن ذلك الشيء ومثل مكيالته  
 وصفته الا أن يرضى أخذها بكذب البائع او يرضى البائع ان أبيت أخذها بما زاد  
 وكذب ان يسلمها لك بحقيقة الثمن الذي اشتري وبما وقع عليه من الربح لانك قد  
 كنت رضيت أخذها بحقيقة الثمن والربح عليه لان كل ما يقدر على رد مثله وان  
 كان فائداً فهو كسلعة يبعث بكذب ثم اطلع المشتري على كذبه ولم تفت ان المشتري  
 بالخيار ان أحب ان يأخذها بكذب البائع وزيادة والا ردها الا أن يشاء البائع ان  
 يسلمها له بحقيقة الثمن وربحه فيلزم ذلك المشتري ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت  
 سلعة مرابحة فاطلمت على البائع انه زاد في رأس المال وكذبني فريضت بالسلعة ثم  
 أردت أن أبيعها مرابحة (قال) لا أرى ذلك حتى تبين ذلك ﴿قال سحنون﴾ وقد  
 روى علي بن زياد عن مالك أن مالكا قال فيمن باع جارية مرابحة للعشرة أحد  
 عشر وقال قامت على بمائة دينار فأخذ من المشتري مائة دينار وعشرة دنانير فجاء العلم  
 بأنها قامت على البائع بتسعين فطلب ذلك المشتري قبل البائع ان الجارية ان لم تفت

خير المشتري فإن شاء ثبت على بيعه وإن شاء ردها إلا أن يرضى البائع أن يضرب له الربح على التسمين رأس ماله فلا يكون للمشتري أن يأبى ذلك (قال) وإن فاتت عند المشتري بئاء أو نقصان خير البائع لما يطلب قبله من الزيادة التي كذب فيها فإن شاء ضرب له الربح على التسمين رأس ماله وإن شاء أعطى قيمة سلعته إلا أن يرضى المشتري أن يثبت على شرائه الأول فإن أبى المشتري ذلك وقام على طلب البائع أعطى البائع قيمة جاريته يوم باعها البائع إلا أن تكون القيمة أقل من ضرب الربح على رأس ماله التسمين فلا يكون للمشتري أن ينقص البائع من ضرب الربح على رأس ماله على التسمين لا ينقص البائع من تسعة وتسعين لأنه قد كان راضياً على أخذها برأس المال على الصديق والربح عليه أو تكون القيمة أكثر من الثمن الذي باعها به البائع ورضى وهو مائة دينار وربحه عشرة فلا يكون للبائع على المشتري أكثر مما باع به ورضى وانما جاء المشتري يطلب الفضل قبله (وقال مالك) في رجل باع جارية من رجل للعشرة أحد عشر وقال قامت علي بمائة فأخذها المشتري بمائة وعشرة فجاء العلم بأنها انما قامت بعشرين ومائة فطلب ذلك البائع قبل المشتري قال إن الجارية إن لم تحت خير المشتري فإن شاء رد الجارية بعينها وإن شاء ضرب له الربح على رأس ماله على عشرين ومائة وإن فاتت عند المشتري بئاء أو نقصان خير المشتري أيضاً فإن شاء أعطى البائع قيمتها يوم تبايعا إلا أن تكون القيمة أقل من الثمن الذي اشتراها به المشتري ورضى وهو عشرة ومائة فلا يكون له أن ينقص البائع من الثمن الذي اشتراها به ورضى وانما جاء البائع يطلب الفضل قبله أو تكون القيمة أكثر من ضرب الربح على رأس مال البائع على عشرين ومائة فلا يكون له على المشتري أكثر من ضرب الربح على عشرين ومائة

❦ في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد أن يبيعها مرابحة ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن اشتريت من عبدي أو من مكاتبى سلعة أو اشتراها منى أبيعها لي أن أبيع مرابحة ولا أئين (قال) قال مالك في العبد المأذون له في التجارة مادأينه به سيده فإنه دين للسيد يحاص به الفراء إلا أن يكون في ذلك محاباة فما كان من

محابة لم يجز ذلك فاذا كان بيعاً صحيحاً فقد جعله مالك بمنزلة الاجنبيين فلا بأس أن يبيع مراحمة كما يبيع ما اشترى من أجنبي اذا صح ذلك ألا ترى أن العبد اذا جنى أسلم بماله وانما يطأ بملك يمينه وان عتق تبعه ماله الا أن يستثنى ماله

— في الرجل يبيع السلعة بعرض أو طعام فيبيعها مراحمة —

﴿قلت﴾ أرايت من اشترى سلعة بعرض من العروض أبيع تلك السلعة مراحمة في قول مالك (قال) قال مالك لا يبيعها مراحمة الا أن يبين ﴿قلت﴾ فان بين أيجوز (قال) نعم ويكون على المشتري مثل تلك السلعة في صفتها ويكون عليه ماسماً من الربح ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان رأس مال تلك السلعة طعاماً فباعها مراحمة (قال) نعم والطعام أيّن عند مالك ان ذلك جائز اذا كان بين الطعام الذي به اشترى تلك السلعة وقد بينا هذا قبل هذا والاختلاف فيه

— فيمن ابتاع جارية فوطئها ثم باعها مراحمة —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية فوطئتها وكانت بكرّاً فافتضضتها أو ثيباً فأردت أن أبيعها مراحمة ولا أيّن ذلك (قال) لم أسمع من مالك في الافتضاض شيئاً الا أنا سألنا مالكا عن الرجل يشتري الثوب فيلبسه والدابة فيسافر عليها والجارية فيطوؤها أفبيعهم مراحمة (قال) أما الثوب والدابة فلا حتى يبين وأما الجارية فلا بأس أن يبيعها مراحمة ﴿قلت﴾ وان كانت بكرّاً فافتضضها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال ان اشترها بكرّاً فافتضضها ثم وجد بها عيباً ردها وما نقص الافتضاض منها فلا أرى أن يبيعها حتى يبين ان كانت من الجوّاري اللاتي ينقصهن ذلك وان كانت من الجوّاري اللاتي لا ينقصهن الافتضاض وليس هو فيها عيباً فلا أرى بأساً بأن يبيعها مراحمة ولا يبين (قال) وقد سمعت بعض من يقول ان وخش الرقيق اذا افتضضت كان أرفع لثمنها فان كان ذلك كذلك ليس لعذرهما قيمة عند التجار فلا



أرى بأساً أن يبيعها مربحة ولا يبين وإن كان الافتراض ينقصها فلا يبيعها حتى يبين  
وفي المرتفعات من جوارى الوطء هو نقصان فلا يبيعها حتى يبين وقال غيره كل ما فعل  
به من لبس أو ركوب فلم يكن فعله يغير شيئاً عن حاله وكان أمراً خفيفاً فلا بأس  
أن يبيع مربحة ولا يبين

❦ في الرجل يبتاع الجارية ثم يزوجه فيبيعها مربحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن اشتريت جارية فزوجتها أبيعها مربحة ولا أبين ( قال ) لم أسمع  
من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تبيع حتى تبين لأن التزويج لها عيب ولا تبيعها أيضاً  
غير مربحة حتى تبين أن لها زوجاً ❦ قلت ❦ فإن فعل ففلم ذلك فقام المشتري يطلب  
البائع ( قال ) إن كانت الجارية قائمة لم تفت أو فأت ببناء أو نقصان أو اختلاف أسواق  
وكان النقصان يسيراً خير المبتاع فإن شاء قبلها بما اشتراها به أولاً وإن شاء ردها وليس  
للبائع أن يقول أنا أخط عنك العيب وما يصيبه وليس حوالة الأسواق والزيادة  
والنقص اليسير في بيع العيب فوئاً ألا ترى أنه يشتري بيمين صحيحاً ثم يجد عيباً وقد  
حدث عنده ما وصفت لك من الحوالة والنقص اليسير أن له الرد فإذا كان في البيع  
فساد لم يكن فوئاً عند المشتري بالذي يمنعه من الرد بالعيب وقد وصفنا البيع الفاسد  
إذا أصاب المشتري عيباً وقد فأت في يديه كيف يكون الرد وعلى ما يرد وإن كانت  
قد فأت بعق أو تدير أو كتابة خير البائع فإن أحب أن يعطى حط عن المشتري ما يقع  
على العيب من الثمن وما ينوبه من الربح والا أعطى قيمة سلخته معية إلا أن تكون  
قيمة سلخته معية أقل مما يصير عليها من الثمن وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منها وما  
يصير عليه من الربح فلا يكون للبائع على المشتري غير ذلك لأن البائع يطلب الفضل  
قبله وقد ألتينا عن المشتري قيمة العيب وضرب الربح عليه أو تكون القيمة أكثر  
مما ينوب الثمن وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منه وما يصير عليه من الربح فلا يكون

للبيع على المشتري غير ذلك لانه قد كان  
 رضى بذلك نفذ هذا الباب على  
 هذا ان شاء الله تعالى

---

﴿ تم كتاب المراجعة بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد ﴾  
 ﴿ النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

— ❖ ❖ ❖ ❖ ❖ —  
 ﴿ ويليه كتاب الوكالات ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي ﴾

﴿ الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ﴾

﴿ كتاب الوكالات ﴾

﴿ في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له سلعة ثم يموت الآخر فيبتاعها ﴾

﴿ المأمور وقد علم بموته أولم يعلم وقد كان دفع إليه الثمن أولم يدفع ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا أمر رجلا أن يشتري له سلعة من السلع ولم يدفع إليه الثمن أو دفع إليه ثمنها فات الآخر ثم اشتراها وهو لا يعلم بموت الآخر أو اشتراها ثم مات الآخر (قال) ذلك لازم للورثة كلهم فإن اشتراها وهو يعلم بموت الآخر لم يلزم ذلك الورثة ويكون ضامنا للثمن لأن مالكا سئل عن الرجل يوكل الرجل يجهز له المتاع يبيع له ويشتري فيبيع ويشتري وقد مات صاحب المتاع (قال) أما ما باع أو اشتري قبل أن يعلم بموت الآخر فذلك جائز على الورثة وأما ما اشتري وباع بعد أن يعلم فلا يجوز ذلك فمسئلتك مثل هذا لأن وكالته قد انفسخت ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن وكلت رجلا يسلم لي في طعام إلى أجل ودفعت إليه الدراهم ففعل فأتى البائع إلى المأمور بدراهم فقال هذه زيوف أبدلها لي فصدقه المأمور ثم أتى إلى الآخر ليبدلها له (قال ابن القاسم) أرى أن كان المأمور يعرفها بعينها ردها البائع عليه ولزمت الآخر فإن أنكرها الآخر لم ينفعه ذلك لأن المأمور أمين له (قال) فإن لم يعرفها المأمور وقبلها لم يلزم الآخر لأن المأمور لم يعرفها بعينها ولزمت المأمور وحلف

الآمر على علمه أنه لا يعرف أنها من دراهمه وما أعطى الا جياداً في علمه ولزمت  
 المأمور لقبوله اياها فان لم يقبلها المأمور ولم يعرفها حلف له أيضاً أنه ما أعطاه الا جياداً  
 في علمه ولزمت البائع وللبيع أن يستحلف الأمر بالله ما يعرفها من دراهمه وما  
 أعطاه الا جياداً في علمه ثم تلزم البائع ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت رجلاً يبيع سلعة  
 لي أيجوز أن أبيعها بنفسه قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لان  
 المفترض يدفع اليه المال قراضاً فلا يجوز له أن يبيع بالنسيئة فكذلك الموكل لا يجوز له  
 ذلك الا أن يكون قد أمره بذلك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يأمر الرجل أن يبيع له سلعة  
 من السلع فيبيعها بمرض من العروض أيجوز ذلك (قال) لا يجوز ذلك عليه اذا كانت  
 تلك السلعة لا تباع الا بالدنانير والدرهم ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلتى ببيع سلعة له  
 فبعتها من رجل فجحدني الثمن ولا بينة لي عليه بالبيع أضمن أم لا (قال) نعم  
 أنت ضامن لانك أتلفت الثمن حين لم تشهد على مشتري السلعة منك لأن مالكاً  
 قال في البضاعة تبث مع الرجل فيزعم أنه قد دفعها وينكر المبعوث اليه أنه ضامن  
 الا أن تقوم له بينة بدفعها ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت رجلاً يشتري لي جارية فاشتراها  
 لي عمية أو عوراء أو عرجاء أيجوز هذا أم لا (قال) قال مالك من العيوب عيوب يجترأ على  
 مثلها في خفتها وشرائها فرصة فاذا كان مثل ذلك رأيت جائرة وأما ما كان عيباً مفسداً  
 فلا يجوز عليه الا أن يشاء فان أبي فله أن يضمه ماله ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت  
 رجلاً يشتري لي أمة فاشتري لي ابنتي أو أختي أيجوز ذلك علي (قال) ان كان علم فلا  
 يجوز ذلك عليك وان كان لم يعلم فذلك جائز عليك

الوكيل يبيع أو يشتري بما لا يتقرب به الناس

﴿قلت﴾ أرايت لو أني وكلت رجلاً يشتري لي سلعة أو يبيع لي سلعة فاشتري لي  
 أو باع بما لا يتقرب الناس في مثله أيجوز علي أم لا (قال) لا يجوز ذلك عليك ﴿قلت﴾  
 وهذا قول مالك (قال) نعم قال مالك لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلعة فباعها بما لا يعرف  
 من الثمن ضمن عند مالك مثل أن يعطيه الجارية يبيعها ولا يسمى له منها فيبيعها

بخمسة دنانير أو أربعة وهي ذات ثمن كثير فهذا لا يجوز ( قال ابن القاسم ) فإن أدركت الجارية نقض البيع وردت وإن تلفت ضمن البائع قيمتها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن وكلت وكلا أن يشتري لي سلعة بعينها فذهب فاشتري لي السلعة وهي بثمانمائة درهم فاشتراها بألف درهم ( قال ) لا يلزم الأمر ويلزم المأمور في قول مالك إلا أن يشاء ذلك الأمر فيكون ذلك له إلا فيما يتباين الناس في مثله فذلك يلزم الأمر ولا يلزم ذلك المأمور وهذا قول مالك ( قال ) وسئل مالك عن الرجل يأمر رجلاً أن يبيع له سلعة فيبيعها ( قال مالك ) يلزم البيع الأمر إلا أن يبيع المأمور بما لا يشبه فيكون ذلك البيع غير جائز وينتقض البيع إن كان لم يفت ( قال ) وإن كان قد فات ضمن المأمور قيمة تلك السلعة للأمر ( قال ابن القاسم ) ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل بـع غلامي هذا أو دابتي هذه فإخذها فيبيعها بدينار أو بدينارين أو ما أشبه ذلك مما لا يتباين الناس في مثله فهو ضامن ( قال ) وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن وكلت رجلاً يشتري لي عبد فلان بثوبه هذا أو بطعامه هذا ( قال ) أما في الطعام فهو جائز ويرجع المأمور على الأمر بطعام مثله وأما في الثوب فهو جائز أيضاً ولا أرى به بأساً لأنني أراها كأنه أسلفه الطعام والثوب جميعاً ويرد شروهما<sup>(١)</sup> ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن أمرت رجلاً يشتري لي بردونا بعشرة دنانير فاشتراه بخمسة دنانير ( قال ) قال مالك إن كان على الصفة فذلك جائز والبردون لازم للموكل ﴿ قلت ﴾ فإن اشتراه بعشرين ديناراً ( قال ) قال مالك الأمر بخير إن شاء أخذه بعشرين ديناراً ( قال ) قال مالك وإن كان أمره أن يشتريه بعشرين ديناراً فزاده الزيادة اليسيرة التي تزداد في مثله لزم الأمر ذلك وغرم تلك الزيادة وللزيادة عند مالك وجوه مثل الجارية يأمره أن يشتريها بمائة دينار فيزيد دينارين أو ثلاثة فذلك جائز عليه ( ولقد ) سألته فقلت له الجارية يأمر الرجل الرجل أن يشتريها له بأربعين ديناراً فيزيد الدينار والدينارين ( فقال ) ذلك لازم له والزيادة عند مالك بقدر

ما يرى أنها تكون زيادة في تلك السلعة وفي ذلك الثمن ﴿قلت﴾ أرأيت ما اشتري مما لا يلزم الأمر أيلزم المأمور في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن رجلاً أمره رجل أن يبيع له سلعة فباعها بما لا يعرف من الثمن ضمن يريد مالك مثل أن يعطيه الجارية يبيعها له ولا يسمى له شيئاً فيبيعها بخمسة دنانير أو بأربعة وهي ذات ثمن كبير فهذا لا يجوز (قال) فإن أدركت الجارية نقض البيع وردت الجارية وإن تلفت ضمن البائع قيمتها (قال) إلى مالك وإن أمره أن يبيعها فباعها بعشرة دنانير وقال بذلك أمرتني وقال الأمر ما أمرتك إلا بأحد عشر ديناراً أو أكثر (قال) مالك إن أدركت السلعة حلف الأمر بالله على ما قال وكان القول قوله ﴿قلت﴾ لمالك فإن قال المشتري إنما أنت نادم وقد أقررت أنك قد أمرته (قال مالك) إذا أدركت السلعة بعينها أحلف الأمر بالله وكان القول قوله وإن فأت حلف المأمور أنه أمره بذلك ولا شيء عليه. يريد مالك بذلك إذا كان ما باع به المأمور غير مستنكر ﴿قلت﴾ لم قال مالك هذا ما هنا وقد قال في الرجل يدفع إلى الرجل ألف درهم يشتري له بها حنطة فاشتري له بها تمرًا أن القول قول المأمور مع يمينه (قال) إنما قلت لك ذلك ولم أسمع من مالك لأنه قد أقر له بالوكالة على الاشتراء فلما اشتري الوكيل ما زعم أنه وكل عليه والذهب مستهلك كان الأمر مدعى عليه يريد تضمينه فلا يقبل ذلك إلا بينة وإن السلعة التي اختلفا فيها قائمة فلذلك كان القول قول الأمر وإذا فأت كان القول قول الوكيل لأن الأمر مدعى يريد تضمينه فقوت السلعة مثل فوت الدنانير ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً دفع إلى رجل مالا وأمره أن يشتري له سلعة من السلع فاشتري له السلعة فضاع المال بعد ما اشتراها له (قال) قال مالك في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له السلعة ولم يدفع إليه شيئاً فاشتراها الرجل ثم دفع الأمر إلى المأمور المال ليقضيه فضاع المال من المأمور قبل أن يدفعه إليه (قال مالك) أرى أن الغرم على الأمر ثانية ﴿قلت﴾ فإن ضاع ثانية (قال) يلزمه ذلك (قال) وأما مسئلتك في الذي دفع المال وأمره أن يشتري له به فأنما أمره أن يشتري له بذلك المال بعينه فأنما هو بمنزلة الذي

يدفع المال الى الرجل قراضا فيشتري به سلعة فيأتي الى المال فيجده قد ذهب فلا يلزم صاحب المال أداؤه ويكون صاحب القراض بالخيار ان شاء دفع المال ثانية وكان على قراضه وان شاء تبرأ منه ولا شيء عليه ويلزم العامل وكذلك الذي دفع المال الى المأمور وأمره أن يشتري له بذلك المال فإنه ان ضاع بدم ما اشترى كان بمنزلة ما أخبرتك في القراض وهو قول مالك ومثلك مثله سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أمرت رجلا أن يشتري لي جارية بربرية فبعث الى بجارية بربرية فوطئها فولدت مني أو لم تحمل ثم قدم المأمور بجارية بربرية فقال انما كنت بعثت اليك بتلك وديعة وهذه جارتك التي اشتريت لك (قال) ان كان لم يبين ذلك له حين بعث اليه بالجارية أنها جاريته ولم تفت حلف وكان القول قوله وقبض جاريته ودفع اليه التي زعم أنه اشتراها له وان كانت قد فاتت بحمل أو عتق أو كتابة أو تدبير لم أر له عليها سبيلا لاني لا أنقض عتقا قد وجب وشبهته قائمة بقوله الا أن يقيم بينة فتكون له جاريته وتلزم الأمر الجارية التي أتى بها المأمور لان مالكا سئل عن رجل أمر رجلا أن يتابع له جارية بمائة دينار فقدم فبعث اليه بجارية ثم لقيه بعد ذلك فقال له ان الجارية تقوم بخمسين ومائة دينار بذلك اشتريتها (قال) قال مالك ان كانت لم تفت خير الأمر ان أحب أن يأخذها بما قال أخذها والا ردها وان كانت قد حملت لم يكن عليه غرم شيء الا المائة التي أمره بها بلغني ذلك عن مالك ممن أثق به فسئلتك مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد اذا وكل رجلا أن يشتريه بمال دفعه العبد الى الرجل فاشتراه (قال) يفرم منه ثانية ويلزمه البيع ويكون العبد له كاملا كذلك قال مالك ﴿ وسألته ﴾ عن العبد يدفع الى الرجل مالا فيقول اشترني لنفسك (فقال) ما أخبرتك (قال ابن القاسم) الا أن يستثنى المشتري المال فيكون البيع جائزا ولا شيء عليه غير الثمن الذي دفع اليه أولا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أمرت رجلا أن يبيع لي سلعة فباعها وبعتها أنا لمن تجعل السلعة (فقال) سألت مالكا عن هذا فقال الاول أولاها يما الا أن يكون المشتري الآخر قد قبضها فهي له ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني



بعض أهل العلم عن ربيعة مثله ورأيت ربيعة ومالكاً فيما بلغني عنهما يجملاونه مثل  
النكاح ان النكاح للاول اذا أنكح الوليان وقد فوض كل واحد منهما الى صاحبه  
ان الاول أولى الا أن يدخل بها الآخر ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن  
ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل بعث بسلعة مع رجل ووكله ببيعها ثم بدا  
للمرجل أن باع سلعته وبعث في أثر وكيله فوجد الوكيل قد باع وكان بيع سيد المال  
قبل بيع الوكيل (قال ربيعة) ان الوكالة بيع وبيع السيد جائز وأيهما كان الوكيل أو  
السيد كان هو الذي يدفع السلعة ويضمن بيعه فيبيعه أجوز وان أدركت السلعة لم يدفعها  
واحد منها الى صاحبه فأولهما بيعاً أجوزياً فيهما (وقال الليث) قال ربيعة وانما كان  
شراء الذي قبضها أجوز وان كان الآخر لانه قد ضمن ان كانت وليدة استحلبها  
وان كانت مصيبة حملها

— في الدعوى في بيع الوكيل السلعة وقد باعها بطعام أو عرض —

﴿ أو اشترى بما لا يشترى ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل السلعة يبيعها له فيبيعها بطعام أو عرض  
نقدًا فينكر صاحب السلعة البيع ويقول لم أمرك أن تبيعها بطعام ولا بعرض (فقال  
مالك) اذا باعها بما لا يباع به فهو ضامن وقال غيره ان كانت السلعة قائمة لم تفت خیر  
صاحبها فان شاء أجاز فعله وأخذ العرض أو الطعام الذي بيعت به سلعته وان لم يجز فعله  
نقض البيع وأخذ سلعته ولم يكن له أن يضمن البائع لان السلعة لم تفت فان فاتت فهو بالخيار  
ان شاء أخذ الطعام بثمن سلعته وان شاء ضمنه قيمتها وأسلم الطعام أو العروض الى  
البائع (وقال غيره) كل من أدخل في الوكالات من الادعاء في البيع والشراء ما ليس  
عليه أصلها من الامر المستنكر الذي ليس بمعروف مثل أن يؤمر رجل ببيع سلعة  
فبيعها وتقوت بما لا يباع مثلها ويدعى انه أمره بذلك وينكر رب السلعة أن يكون  
أمره بذلك أو ادعى المأمور أنه أمره أن يبيعها بدينارين الى أجل أو بخمسة دنانير  
وهي ثمانمائة دينار أو بطعام أو بعرض وليس مثلها يباع به فان هذا ليس بجائز على

الآمر وإنما أمره الأمر بالبيع ولم يأمره بالشراء ألا ترى أنه لما أمره ببيع سلعته فأنما البيع بالاثمان والاثمان الدنانير والدراهم وإن يبعه السلعة بالطعام والعروض وهي مما لا يباع به إنما هو اشتراء منه للعروض والطعام وهو لم يأمره بالشراء لأن العروض والطعام هو مضمون وليس هو بثن ألا ترى أنه من سلف طعاما بعينه في عرض إلى أجل فاستحق الطعام لنفسه السلم ولم يقل له أنت بطعام مثله ولو سلف دنانير أو دراهم في عرض إلى أجل فاستحق الدنانير والدراهم لم ينتقض السلم وقيل له أنت بدراهم مثلاً أو بدنانير مثلاً لأنها ثمن وليست بالمشعنة والطعام والعروض مضمون وليس بثن وإن الرجل يشتري السلع بدنانير أو دراهم وليست عنده فلا يكون به بأس ولا يقال له فيه باع ما ليس عنده ولا يجوز له أن يشتري السلع التي لا تكال ولا توزن بسلع تكال وتوزن من صنفها ولا من غير صنفها أو بطعام ليس عنده لأن ذلك وإن كان مشترياً لما اشترى من السلع التي لا تكال ولا توزن بسلع تكال وتوزن وبطعام يكال ليس عند فهو بائع أيضاً فصار بائعاً لما ليس عنده وقد قامت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وعن التابعين أنه لا يجوز بيع ما ليس عنده إلا ما قامت به السنة في التسليف المضمون إلى أجل وقد وصفنا قبل هذا ما يجوز من التسليف وما لا يجوز وكذلك لو ادعى أنه أمره أن يشتري له سلعة تسوي خمسة دنانير بمائة دينار وادعى أنه أمره أن يشتري له ساعة بسلعة وليست تشتري السلعة التي ادعى أنه أمره بشرائها إلا بالعين وأنكر الأمر دعواه وهو مقر بالوكالة لم يقبل قول المأمور على الأمر وإن ادعى المأمور ما يشبه الوكالات مثل أن يقول أمرتني أن أبيع سلعتك بعشرة مما يتغابن الناس فيه وقد فأت السلعة فيقول رب السلعة إنما أمرتك بأحد عشر أو يقول أمرتني أن أشتري لك طعاماً بعشرة دنانير وقد فعلت فيقول الأمر أمرتك أن تشتري بها سلعة فالقول قول المأمور فكل مستهلك ادعى المأمور فيه ما يمكن وادعى الأمر غيره فالقول قول المأمور وكل قائم ادعى فيه المأمور ما يمكن ولم يفت وخالفه الأمر وادعى غيره أحلف الأمر

وكان القول قوله فخذ هذا الاصل على هذا ان شاء الله . ومن ذلك الرجل يدفع ثوبه الى الصباغ فيقول رب الثوب امرتك بمصفر ويقول الصباغ امرتي بزعفران أو يدفع ثوبه الى الخياط فيقول امرتك بقباء ويقول الخياط امرتي بقميص فليس على كل واحد منهما اذا ادعى عليه غير العمل الذي عمل الا اليمين بالله ما عمات لك الا ما أمرتي به اذا كان ذلك كله من عمله انه يصنع بالضررين ويحيط بالصنفين وهو قول مالك بن أنس

❦ في الوكيل في السلم أو غيره يأخذ رهنا أو يأخذ حميلا ❦  
❦ فيصنع عنده وقد علم به الأمر ولم يعلم ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وكلا في أن يسلم لي في طعام ففعل وأخذ رهنا أو حميلا من غير أن أمره أن يجوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم والرهن والحميل انما هو ثقة للآمر فهذا الوكيل لم يصنع الا خيرا ووثيقة للآمر ❦ قلت ❦ فان ضاع الرهن عند الوكيل قبل أن يعلم بذلك الموكل ( قال ) الضياع من الوكيل لأن الأمر لم يأمره بأن يرتهن ❦ قلت ❦ فما كان من ضرر في الرهن فهو على الوكيل وما كان من منفعة فهي للآمر قال نعم ❦ قلت ❦ فالحميل ( قال ) الحمل ليس يدخله ما يدخل الرهن من التلف والحمل في كل وجه انما هو منفعة للآمر ❦ قلت ❦ فان كان الأمر قد علم بالرهن فرضيه ثم تلف من بعد ذلك ( قال ) اذا رضي بالرهن لزمه وكان كانه أمره بأن يرتهنه له لأنه انما ارتهن له ❦ قلت ❦ فان رده ولم يقبله رجع الرهن الى ربه ولم يكن للوكيل أن يجبسه في قول مالك ( قال ) نعم

❦ في دعوى الوكيل . ومكاتب بعث بكتابه أو امرأة بعث ❦  
❦ الى زوجها بمال اختلعت به منه فكذب في الدفع ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن مكاتبا بعث بكتابه مع رجل أو امرأة بعث بمال اختلعت به من زوجها مع رجل أو رجل بعث بصداق امرأته مع رجل وزعم الذي بعث

ذلك معه أنه قد دفع ذلك كله وكذبه المبعوث اليه بذلك (قال) قال مالك في الدين ما أعلمتك فهذا كله محمل الدين وعليهم أن يقيموا البيئته أنهم قد دفعوا ذلك الى المبعوث اليه والا ضمنوا ﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى دفعت الى رجل مالا وديعة بنغير بيئته فوكلت وكيلا يقبضها منه فقال قد دفعتها الى الوكيل وقال الوكيل كذب مادفع الى شيئا (فقال) ان لم يقم بيئته غرم وقال غيره ألا ترى أن الوصي أمين لو زعم أنه تلف ما في يديه لم يضمن وانما الوصي أمين مأمور بدفع ما في يديه مما أوصى اليه الى من يرثه عن أوصى به الى الوصي وقد قال الله تبارك وتعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم الى قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم فقد أمرهم الله بالاشهاد اذا أمروا بدفع ما في أيديهم الى غيره فكذا من عليه دين فأمر بدفع ما عليه الى رجل أو كانت عنده وديعة فأمره ربهما بدفعها الى أحد فعليه ما على ولي اليتيم من الاشهاد

— في اقالة الوكيل وتأجيله بنغير أمر الموكل أو اقالة —

﴿الآمر دون الوكيل من سلم أو غيره﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو وكلت رجلا أن يسلم لي في طعام ففعل ثم أقال الوكيل بنغير أمرى أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك له عند مالك لان الطعام انما وجب للآمر ﴿قلت﴾ أرأيت ان وكلت رجلا أن يسلم لي في طعام ففعل ثم ان الامر أقال البائع أو ترك ذلك له أو وهبه له (قال) أرى أن الطعام انما وجب للآمر فكل شيء صنع في طعامه مما يجوز له فذلك جائز ولا ينظر هاهنا الى المأمور في شيء من ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان وكلت رجلا أن يسلم لي دنانير في عشرة أرادب حنطة ففعل الوكيل ذلك ثم ان الوكيل أقاله بمد ذلك (قال ابن القاسم) ان كان ذلك قد ثبت للذي ابتاع له بالبيئته أو باعتراف من الوكيل قبل أن يقيله انه انما ابتاع ذلك للذي وكله فلا يجوز اقالته الا بأمر الأمر الذي وجب له الطعام ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان وكلت وكيلا أن يسلم لي في طعام أو يبتاع

لى سلعة بعينها ففعل ولم يذكر عند عقدة الشراء للبائع أنه انما يتباع لغيره وقد شهد  
 الشهود عليه أنه أقر بأنه انما ابتاع لى أو شهد الشهود عليه حين أمرته بذلك لمن تكون  
 العهدة ها هنا للوكيل على البائع أم للآمر (قال) لا وليكنها للآمر على البائع  
 ﴿قلت﴾ فان أصاب الوكيل غيبا بعد ما اشترى لم يكن له أن يرد لان العهدة انما  
 وقعت لغيره (قال) اذا كان انما أمره أن يشتري له سلعة بعينها منسوبة فقال له اشتر  
 لى عبد فلان لم يكن له أن يرد وان كانت سلعة موصوفة ليست بعينها فلو وكيل أن  
 يرد ها ان وجد فيها عيبا ﴿قلت﴾ لم (قال) لان الوكيل ها هنا ضامن لانه لو اشترى  
 سلعة بها عيب تعمد ذلك ضمن فذلك اذا وجد بها عيبا بعد مشتراها وهو يقدر على  
 أن يرد ها فلم يفعل فهو ضامن (قال) وانما يعطى الناس أن تشتري لهم السلع على وجه  
 السلامة (وقال أشهب) السلعة بعينها أو غير عينها العهدة على البائع للآمر والآمر  
 المقدم فى الاجازة والرد عن نفسه والآمر بالخيار فيما فعل المأمور من الرد ان شاء  
 أجاز رده وان شاء نقضه وارتجع السلعة الى نفسه ان كانت قائمة وان كانت قد فانت  
 فله أن يضمن المأمور لانه المتعدى فى الرد لسلعة قد وجبت للآمر ﴿قلت﴾ لابن  
 القاسم ولم يرد الوكيل هذه السلعة التى بغير عينها أمن قبل أن للوكيل على البائع  
 عهدة (قال) لا ﴿قلت﴾ فلائى شئ جعلته يرد اذا أصاب عيبا وليست له عهدة  
 (قال) لانه ضامن اذا اشترى عيبا ظاهراً فلهذا الوجه جعلته يرد السلعة بغير  
 عينها ﴿قلت﴾ وكذلك لو وكل وكيلاً يبيع له سلعة فباعها لم يكن له أن يقبل ولا  
 يضع من ثمنها شيئاً (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم (قال ابن القاسم)  
 وهذا فى الوكيل على اشتراء شئ بمينه أو يبعه فى الشئ القليل المفرد وأما الوكيل  
 المفوض اليه الذى يشتري ويبيع باجتهاده فهذا الذى يكون كل ما صنع على النظر من  
 اقالة أو رد بميب أو ابتداء اشتراء عيب جائز على الآمر اذا لم يكن فيما فعل محابة  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت رجلاً يسلم لى فى طعام ففعل فلما حل الاجل أخذ الوكيل  
 الذى عليه الطعام من غير أن يأمره بذلك الآمر (قال) لا يجوز ذلك عند مالك

وقد فسرنا ما يشبه هذا

﴿ في الوكيل يوكل الرجل يتباع له سلعة أو طعاما والتمن من ﴾  
﴿ عند الوكيل ففعل وأمسك حتى يأخذ له ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان وكلت رجلا يشتري لى طعاما من السوق أو سلعة من السلع وأمرته يتقد من عنده ففعل ثم أتته لا قبض ذلك منه فنعنى حتى أدفع اليه الثمن نقداً ( قال ) أرى أن تأخذ السلعة وليس للأمر أن يمنعه السلعة لانه انما أقرضه الدنانير التي اشترى له بها السلعة ولم يرتهن شيئاً فليس له أن يمنعه مما اشترى له من ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو أن رجلاً أمر رجلاً أن يشتري له سلعة من بلد من البلدان ولم يدفع اليه الثمن وقال أسلفني ثمنها فابتاعها ثم قدم فقال الأمر ادفع الى السلعة وقال المأمور لا أدفع حتى تدفع الى الثمن فأبى أن يدفع اليه السلعة كان ذلك للأمر لان الثمن كان سلفاً والسلعة عنده وديعة وليست برهن وليس له أن يرتهن ما لم يرهنه \* وذلك أن مالكا سئل عن رجل أمر رجلاً يتباع له لؤلؤاً من مكة وينقد الثمن من عنده حتى يقدم فيدفع اليه الأمر ثمنها فقدم المأمور فزعم أنه قد ابتاع الذي أمره به وانه قد ضاع منه بعد ما اشتراه ( قال مالك ) أرى أن يحلف بالله الذي لا اله الا هو انه لقد ابتاع له ما أمره به ونقد عنه ويأخذ منه الثمن لانه قد ائتمنه حين قال له ابتع لى وانقد عني فلو كان رهناً يجوز له حبسه بحقه ما قال مالك ان له أن يرجع بثمنه حتى يقاصه بثمنه الا أن يكون له بينة على هلاكه فلما قال مالك انه يرجع بالثمن ويحلف علمنا أنه ليس برهن وليس له عند مالك أن يجعله رهناً بعد ما اشتراه ووجب للأمر الا أن يرضى الأمر من ذى قبل أو يكون الأمر قال له ابتعه لى وانقد عني من عندك واحبسه حتى أدفع اليك الثمن فهذا يكون رهناً عنده ( قال ابن القاسم ) ومما بين ذلك لك أن لو اشتراه له بينة وكان ذلك مما يغيب عليه مثل الثياب والجوهر واللؤلؤ وما أشبه ذلك ثم ادعى أنه هلك في يديه لم تستل البينة ولم يقاص بشئ منها فيادفع عن الأمر في ثمنها وحلف ان أهم واستوفى ثمنها فهذا يدلك على أنها ليست برهن ويدلك على أنه ليس

له أن يحبسها إذا اشتراها لغيره ووجب الثمن الذي دفع فيها قرضا منه له وإنما هي عنده وديعة من الودائع مصدق فيها ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يبيع السلعة من الرجل فيدعي البائع أنه باعه على أن الخيار للبائع ثلاثا وأنكر المشتري فقال اشتريتها وما اشترطت على الخيار (قال) لا يصدق البائع والبيع له لازم (قال) وسألت مالك عن الرجل يبيع الرجل السلعة فيأتيه من الغد بالثمن وقد احتبس صاحب السلعة السلعة فيقول البائع إنما بعثتك أمس على أن جثتي بالثمن اليوم والا فلا يبيع بيني وبينك وقال الآخر لم أشرط لك شيئا من ذلك (قال مالك) البيع له لازم وهو مدع ومثلك مثل هذا (قال) وقال مالك ولو ثبت له هذا مارأيت ذلك ينفعه ورأيت البيع لازما له ولم يره مثل الخيار في هذا الوجه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أتني اشتريت من رجل طعاما فأصبحت بالطعام عيبا فجئت أردته فقال البائع بعثتك حملا من طعام بمائة درهم وقال المشتري بل اشتريت منك نصف حمل بمائة درهم ان القول قول المشتري إذا كان يشبه أن يكون نصف الحمل بمائة درهم لان البائع قد أقر له بالمائة \* ألا ترى لو أن رجلا باع فرسا أو جارية أو ثوبا فوجد المشتري عيبا فجاء ليرده فقال بعثتك وآخر معه بمائة دينار وقال المشتري بل بعثته وحده بمائة دينار كان القول قول المشتري لان البائع قد أقر له بالثمن والبائع مدع فيما زعم أنه باعه منه فإن لم يشبه ما قال المشتري وتفاحش ذلك كان القول قول البائع مع يمينه ولا يرد من الثمن الا نصفه نصف ثمن القمح ولا غرم على المشتري في النصف الحمل الباقي إذا حلف لان البائع فيه مدع ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لفلان علي ألف درهم باعني الى أجل كذا وكذا وقال المقر له بل هي حالة القول قول من (قال) سئل مالك عن رجل باع من رجل سلعة فأثاه يقضيه الثمن بعد ذلك فقال المبتاع بعثني الى أجل كذا وكذا وقال البائع بل حال (قال) ان كان الذي ادعى المبتاع أجلا قريبا لايتهم في مثله فالقول قوله والا كان القول قول البائع الذي قال حالة الا أن يكون لاهل تلك السلعة أمر يتبايعون عليه قد عرفوه فيكون القول قول من ادعى الامر المعروف عندهم ومن ادعى عليه قرض فادعى



الاجل وقال الآخر حال فالقول قول المقرض ولا يشبه هذا البيع ﴿قلت﴾ أرأيت  
 الرجل يدفع الى الرجل السلعة فيقول الدافع أمرتك ان ترهنها ويقول المدفوع اليه  
 بل أمرتني أن أبيعها (قال) القول قول الدافع فأتت أو لم تفت ﴿قلت﴾ وهذا قول  
 مالك (قال) قال مالك في الرجل يدعى السلعة في يد الرجل فيقول المدفوع اليه  
 ارتهنها ويقول صاحبها استودعتكها ان القول قول رهنها ﴿قلت﴾ فان قال الدافع  
 أمرتك أن تبيعها بطعام وقال المأمور أمرتني أن أبيعها بدنانير (قال) ان لم تفت  
 السلعة كان القول قول الدافع وان فاتت فالقول قوله المأمور ويحلف لان مالكا قال  
 في الذي يدفع الى الرجل السلعة يبيعها له فيقول المأمور أمرتني بعشرة ويقول الآخر  
 بل أمرتك بأشئ عشر (قال) القول قول صاحبها ان لم تفت ويحلف وان فاتت كان  
 القول قول المأمور ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفع اليه دنانير فقال رب  
 الدنانير أمرتك أن تشتري بها طعاما وقال المأمور بل أمرتني أن أشتري بها ثوبا  
 (قال) القول قول المأمور ﴿قلت﴾ فما الفرق بين الدنانير والدرهم والسلعة قلت  
 في الدنانير والدرهم القول قول المأمور وقلت في البيع اذا أمره أن يبيعها ان القول  
 قول الآخر (قال) لان السلع قائمة بأعيانها لم تفت وان كانت في يد المشتري فذلك  
 كان القول قوله اذا هي لم تفت والدنانير والدرهم حين أذن له في أن يشتري بها سلعة  
 فالدنانير والدرهم قائمة مستهلكة فالقول فيها قول المأمور وكذلك أيضا في السلع اذا  
 كانت مستهلكة قد فاتت فالقول فيها قول المأمور أيضا ﴿قلت﴾ أرأيت هذه  
 الاقاويل كلها هي قول مالك (قال) أما في السلع اذا فاتت واذا لم تفت فهو قول مالك  
 وأما في الدنانير والدرهم فلم أسمعه منه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى دفعت الى رجل  
 ثوبا ليرهنه ففعل فلما جئته أن أفتكه قال الرسول قد رهنته بعشرة دنانير وقد دفعتها  
 اليك وقال الآخر ما أمرتك الا بخمسة وقبضتها منك أو قال لم أقبضها منك (قال)  
 اذا أقر بالرهن فالقول قول المرتهن اذا كان الرهن يساوي ما قال المرتهن فان قال لم  
 أقبض منك شيئا وقد أمرتك أن ترهنها وقال الرسول قد رهنتها وقد دفعت اليك

الذهب كان القول أيضا قول الرسول في الدفع والقول قول المرتهن فيما رهن به اذا كانت قيمة الرهن مثل ما قال ﴿ قلت ﴾ ولم كان القول قول الرسول اذا قال الآمر لم أقبض منك شيئا ( قال ) لانه ائتمنه عليه ومثل ما لو قال له بع لي هذه السلعة فباعها وقال قد دفعت اليك الثمن وقال الآمر لم تدفع الى كان القول قول البائع لان من باع سلعة فله قبض المال فان لم يكن قيل له بع واقبض وانما قيل بع فسنة من باع أنه يقبض فهو مصدق في القبض وهو بمنزلة رجل قبله وديعة لرجل فقال له المستودع قد رددتها عليك فالقول قوله لان المستودع لم يأمره بالدفع الى غيره فيكون على المستودع ما على ولي اليتيم وقال المخزومي ولو دفع رجل الى رجل ثوبا ليرهنه لرب الثوب فاختلفا كان كما وصفت لك في صدر الكتاب وان كان انما دفعه اليه ليرهنه لنفسه يقر له رب الثوب بذلك انه أعاره ليرهنه لنفسه ثم اختلفا فقال رب الثوب أمرتك أن ترهنه بخمسة وقال الراهن لنفسه المستعير للثوب ليرهنه أذنت لي أن أرهنه بعشرة والثوب يسوى عشرة القول قول رب الثوب انه لم يأذن له الا بخمسة ولا يكون رهننا الا بما أقر به المير والمستعير مدع عليه

❦ في الرجل يوكل رجلا يبتاع له سلعة أو جارية بدين له عليه ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت لو كان لي على رجل ألف درهم فقلت اشتري بها سلعة من السلع جارية أو دابة أو أمرته أن يشتري لي بها سلعة بعينها ( قال ) قال مالك اذا كان الآمر صاحب الدين حاضرا حيث يشتريها له المأمور الذي عليه الدين لم أربذلك بأسا ( قال ) مالك وان كان الآمر ليس بحاضر لم يعجبني ذلك ( قال ) وذلك ان مالكا قال لنا لو أن رجلا قدم من بلد من البلدان بمتاع فباع من أهل الاسواق فصارت ذهبه عند أهل الاسواق فقال لهم بعد ذلك اني مشغول ولا أبصر سلعة كذا وكذا فاشتروها بمالي عنديكم من تلك الذهب وهو حاضر ( قال مالك ) لا بأس بذلك ( قال ) فقلت لمالك فلو أن رجلا كان له على رجل دين وهو غائب عنه فكتب اليه أن يشتري له بذلك الدين سلعة من السلع ( قال ) لا يعجبني ذلك الا أن يكون كتب

في ذلك الى رجل وكله يقبض ذلك منه فلا بأس به ولم يره مثله اذا لم يوكل ﴿قال﴾  
وقال لي مالك لو أن رجلاً كتب الى رجل أن يشتري له حاجة في بلد غير بلده من  
كسوة يحتاج اليها أو غير ذلك ففعل فبعها اليه وأمره أن يشتري له بتلك الذهب  
التي اشترى له بها شيئاً مما يحتاج اليه في بلده ( قال مالك ) لا بأس بذلك وهذا من  
المعروف الذي ينبغي للناس أن يفعلوه فيما بينهم ففرق لي مالك بين هذه الوجوه الثلاثة  
على ما فسرت لك ﴿قال ابن القاسم﴾ وهي في القياس واحد

تم كتاب الوكالات من المدونة الكبرى

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم



ويليه كتاب المرايا

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب العرايا ﴾

﴿ ما جاء في العرايا ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم صف لي العرايا ما هي وفي أي الثمار ما هي ولمن يجوز له بيعها إذا أعريها ( قال ) قال مالك العرايا في النخل وفي جميع الثمار كلها مما ييس ويدخر مثل العنب والتين والجوز واللوز وما أشبهه مما ييس ويدخر يهب ثمرتها صاحبها لرجل ثم يبدو لصاحبها الذي أعراها أن يتاعها من الذي أعريها والتمر في رؤس النخل بعد ما طابت أنها يحل لصاحبها الذي أعراها أن يشتريها بالدنانير والدراهم وإن كانت أكثر من خمسة أوسق ويشتريها بالطعام الذي هو من غير صنفها نقدا إذا جدّ لها مكانه وبالعروض نقداً أو إلى أجل والدنانير كذلك نقداً أو إلى أجل ويتاعها بخمرها من صنفها إلى جدادها إذا كانت خمسة أوسق فأدني وإن كانت أكثر من خمسة أوسق لم يصلح بيعها بتمر إلى الجداد ولا يصلح بتمر نقداً ولا ينبغي له أن يتاعها بشئ من الطعام مخالف لها إلى أجل ولا بأس أن يتاعها في قول مالك بطعام مخالف لها إذا أخذ الثمرة مكانه صاحبها الذي يتاعها ويدفع إليه الطعام المخالف للثمرة مكانه قبل أن يتفرقا وأن تفرقا قبل أن يجدها وإن دفع إليه الطعام فلا خير فيه فهذا الذي سمعت من قول مالك في العرايا ﴿ قال ﴾ وقال مالك وإنما يبيع

العرية بخرصها من التمر ان ذلك يتحرى ويخرص في رؤس النخل وليست له مكيلة وانما  
 ذلك بمنزلة التولية والاقالة والشرك ولو كان ذلك بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك  
 الرجل أحداً في طعام حتى يستوفيه ولا أقال منه حتى يقبضه ولا ولاء (قال) وبيع  
 المرايا الى الجداد انما ذلك مرفق من صاحب الحائط على صاحب العرية يكفيه  
 عريته ويضمن له خرصها حتى يعطيه اياها تماًراً ولولا ذلك ضاعت عريته أو يستأجر  
 فتذهب الاجارة ببعضها (قال) مالك وانما فرق بين بيع المرايا بالتمر وبين المزانة  
 لان المزانة بيع على وجه المكايسة وان بيع المرايا بالتمر على وجه المعروف لا زيادة  
 فيه ولا مكايسة. ومثل ذلك الرجل يبدل للرجل الدراهم بأوزن من دراهمه فاذا كان  
 ذلك على وجه المعروف جاز وان كان على وجه البيع لم يحز وانما وضع ذلك على وجه  
 المرفق لصاحب التمر الذي ابتاعه وفيه العرية المدق والمدقان والثلاثة فينزل الرجل  
 بأهله فيشقى عليه أن يطأه رب العرية كلما أقبل وأدبر ويريد رب الثمرة الذي ابتاعها  
 أو ورثها أن يسد بابه ولا يدخله أحد فيأتي رب العرية فيدخل فلا ينبغي أن يحال بينه  
 وبين ما يجعل له من عريته فرخص لرب الثمرة أن يتناع من رب العرية عريته  
 بخرصها يضمنها له حتى يوفيه اياها تماًراً لموضع مرفق ذلك به وأنه ليس  
 على وجه المكايسة والتجارة وان ذلك معروف منه كله ولا أحب أن يجاوز خمسة  
 أوسق. ويدل على ذلك أن ابن وهب حدث أن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر ومالك  
 ابن أنس حدثوه عن نافع عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها تماًراً. وذكر مالك عن داود  
 ابن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع المرايا بخرصها مادون خمسة أوسق أو في خمسة  
 أوسق يشك داود لا يدري قال خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق ويدل على أنها  
 معروف وأنها لا تنزل على وجه البيع والمكايسة وأنها رخصة لما فيه من المرفق  
 لمن أريد ارفاقه وطرح المضرة عن أرفق لما يدخل عليه من واطئة الرجل والاذى

في حائطه وما ذكر ابن لهيعة وان كان مالك لا يأخذ ببعضه ولكنه يزع من أنكر ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ ذكر ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أنه سئل عن العرايا فقال كان الرجل يطعم أخاه النخلة والنخلتين والثلاث في نخله فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص للذي أطعمهن أن يبيعهن قبل أن يبدو صلاحهن فقد جوز في هذا الحديث بيعها قبل أن يبدو صلاحها لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتمام المعروف وطرح المضرة والضيق ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سميد الانصاري أنه قال في العرية الرجل يمرى الرجل النخلة والرجل يستثنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيبيعها بتمر

❦ في عرية النخل ليس فيها تمر ❦

﴿ قلت ﴾ فهل يجوز أن يمرى الرجل الرجل النخل أو الشجر قبل أن يكون فيها  
الثمرة وقبل أن يطلع في الشجر شيء (قال) لا بأس به عند مالك (قال مالك) ولا  
بأس أن يمرى الرجل الرجل النخلتين والثلاث يأكل ثمرتها السنتين والثلاث (وقال  
ابن وهب) قال مالك أو ما عاش المعري (قال مالك) وهذه العرايا لا يشتريها حتى  
تطيب ثمرتها بحال ما فسرت لك لا يشتريها بعد أن تطلع حتى تزهي ويحل بيعها

❦ في بيع العرية من غير الذي أعراها ❦

﴿ قال ﴾ وقال لى مالك لا أرى بأسا لصاحب العرية أن يبيعها ممن له ثمرة الحائط وان كان غير الذي أعراه بخرصه ( قال ) لى ما مالك انه يجوز أن يأخذ ذلك بخرصه ممن اشترى ثمرة الحائط أو اشترى أصل النخل بثمرة لان الثمرة اذا طابت زالمت النخل ( قال ) وفيما قال مالك لو أن رجلا باع حائطا وترك الثمرة لنفسه أو باع حائطه من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جاز لمن كانت له الثمرة اذا كان صاحبها انما أبقاها لنفسه أو باعها من غيره ان تلك العرية بما وصفت لك



﴿ في العرية يبيعها صاحبها من رجل ثم يشتريها الذي أعراها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بمد ما أزهت وحل البيع بما يجوز له ثم أراد صاحب النخل الذي له الثمرة أن يأخذها بخرصها من الذي اشتراها من الذي أعريها أيجوز ذلك في قول مالك ( فقال ) قال مالك انه جائز لانه لو أن رجلا أسكن رجلا منزلا في دار له حياته ثم وهب تلك السكنى لرجل غيره حياته لجاز لصاحب الدار أن يتناع من الموهوبة له تلك السكنى كما كان يجوز له أن يشتري من الموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حياته لا يبيع سكنى حياته ويجوز له أن يهبه فبها السكنى بمنزلة بيع الثمرة وهبتها لمن أراد أن يشتريها منه ( قال ) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له الحائط ولرجل فيه نخلة فيريد بمد أن تطيب النخلة ويحل بيع الثمار أن يتناعا منه بخرصها الى الجداد ( فقال ) لى مالك ان كان على وجه ما يكره من دخوله وخروجه فلا يمجني ذلك وأراه من بيع التمر بالرطب لان هذا له الاصل ولم يمر وان كان على وجه الكفاية له والمؤنة لم أر بأسا اذا كان على وجه المعروف والمرايا قد يجوز فيها على الوجهين جميعا على وجه الكفاية وكراهية الدخول والخروج قد يشتريها منه على وجه الكفاية فلا يكون بذلك بأس فلا تبالي اذا خرجت من يدي الذي أعريها الى غيره بهبة أو بئمن أن يشتريها الذي له الثمرة لان الرخصة فيها انما هي للذي أعراها على وجه ما يكره من دخوله وخروجه أو على وجه كفاية المؤنة لصاحبه فلا بأس بهذا في الامرين جميعا في رأيي على ما سمعت من مالك والله أعلم \* ولو كان مكروها أن يشتريها من أعراها ممن اشتراها لكان مكروها لمن اشترى الثمرة أن يشتري ما أعرى بائنه فهذا يدل على وهذا أشد لكراهيته ولكن لا بأس به ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض كبار أصحاب مالك ان العرية لا يجوز شراؤها لمن أعراها الا لما يدخل عليه من المضرة من الدخول عليه في حائطه فصار ما كان منه من المعروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في نفى المضرة والقائها وبذلك يجوز له أن يشتري النخلة تكون في حائطه وان كان أصل



ملكها ليس على عرية تشبه ذلك لما يخاف من ادخال المضرة على صاحب العرية  
فلذلك جاوز أمر صاحب النخلة وخفف وليس يحمله قياس ولكنه موضع تخفيف

❦ في العرية تباع بغير صنفها من التمر أو بالبسر أو بالرطب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أعزاني نخلا له صيحانيا فأراد شراءه بتمر برني الى الجداد  
أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز له أن يأخذه الا بصنفه والا دخله بيع  
الرطب بالتمر الى أجل ❦ قال سحنون ❦ ودخلته المزانة وخرج من حد المعروف  
الذي سهل بيعه ألا ترى أن التولية في الطعام ان تأخر أو زاد أو نقص وحال عن  
موضع رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم صار بيعا يحله ما يحل البيع ويحرمه  
ما يحرم البيع ❦ قلت ❦ ولا يجوز أن تشتري العرايا بالرطب ولا بالبسر ( قال ) نعم  
لا يجوز

❦ في المعري يشتري بعض عريته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشترى بعض العرية وترك بعضها وهي خمسة أوسق وأكثر  
أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) بلغني عن مالك أنه قال لا بأس أن يشتري منها  
خمس أوسق فأدنى ❦ ابن القاسم ❦ وأنا أرى ذلك حسنا لان مالكا قال لي لو أن  
رجلا أسكن داره رجلا لم يكن بأس أن يشتري ممن أسكن بعض سكناء ويترك  
بعضه فهذا عندي مثل العرية ولم أسمع العرية من مالك الا أني سمعت السكني من  
مالك والعرية على هذا واستحسنته على ما بلغني ❦ قال سحنون ❦ قال ابن وهب قال  
مالك ولا أحب أن يجاوز خمسة أوسق من كل رجل أعري ان كان منهم من قد  
أعراه ما يكون خرص ثمرته خمسة أوسق فلا يعطاها كلها فاما أن يكون رجل قد  
أعري ناسا شتى فيأخذ من هذا خرص خمسة أوسق ومن هذا خرص وسقيين  
فيكون ذلك أكثر من خمسة أوسق اذا اجتمعوا فلا بأس به ولا أحب ذلك  
لغير صاحب العرية ولا بأس أن يعطى الرجل كله ❦ قلت ❦ لابن القاسم أ رأيت

ان أعمرى خمسة أوسق فأدنى فأراد أن يأخذ بعضها بخرصها ويترك بعضها (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿قلت﴾ وكذلك ان مات الذي أعمرى والذي أعمرى فورثتهما مكانهما يجوز لهما ما كان يجوز للآباء قبلهم قال نعم ﴿قال سحنون﴾ وقال بعض كبار أصحاب مالك اذا كانت العرية خمسة أوسق أو أدنى فلا يجوز للمعمرى أن يشتري هو بعض عريته لأن الرخصة في العرية وفي بيعها لا يدخل على المعمرى في حائطه من دخول المعمرى وخروجه فاذا اشترى بعض ذلك فلم يقطع عن نفسه ما له سهل شراء العرية صار هذا انما يطلب الفضل والريح فدخله ما خيف من المزانة

— في الرجل يعمرى أكثر من خمسة أوسق ثم يريد شراءها —

﴿قلت﴾ أرايت ان أعمراني حائطه كله أيجوز له أن يأخذه مني بخرصه بعد ما زهي وحل بيعه في قول مالك (قال) بلغني عن مالك ولم أسمعه منه انه كان يقول اذا كان الحائط خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق فأعراه كله جاز شراؤه للذي أعراه بخرصه الى الجداد بحال ما وصفت لك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق في العرايا أن تباع بخرصها (قال) فان كان الحائط أكثر من خمسة أوسق لم يجز له أن يشتري منه الا خمسة أوسق (قال) ولقد سألت مالكا عنها فقال لا بأس به بالدنانير والدرهم فان كان ذلك الحائط الذي أعراه أكثر من خمسة أوسق قال فقلت للمالك فالى الجداد بالتمر فأبى أن يجيبني فيه وقد بلغني عنه أنه قاله وأجازه وهو عندي سواء. ومما بين لك ذلك لو أن رجلا أسكن رجلا دارا له كلها حياته فأراد أن يتباع منه بعض سكنه بدنانير يدفعها اليه لم يكن بذلك بأس (قال) ولقد سألت مالكا عنه فقال لي لا بأس به ﴿قلت﴾ وان كانت الدار كلها (قال) والدار كلها اذا أسكنها ربها رجلا والبيت سواء ﴿قال ابن القاسم﴾ فان قال قائل ان الحائط اذا كان كله خمسة أوسق فأدنى لا يدخل على ربه فيه أحد ولا يؤذيه لأنه قد أعمرى ثمرته كلها فلا يجوز له أن يشتري ذلك وانما الرخصة على وجه ما يتأذى به من دخول من أعراه وخروجه فليس هو كما قال والحجة على من قال هذا ان الدار اذا أسكنها رجل كلها

لم يدخل عليه أحد ولم يخرج منها ولا بأس لصاحب المسكن أن يشتري سكنى المسكن أو بعضه وأصل هذا إذا كان قد أعري الحائط وهي خمسة أوسق فأراد شراء ذلك فلا بأس بذلك

❦ الرجل يعري من حوائط له ثم يريد شراءها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا له حوائط كثيرة متناثرة في بلد واحد أو في بلدان شتى أعري من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى أو أكثر أيجوز له أن يشتري من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى (قال) نعم بلغني أن مالكا قال نعم يجوز له أن يشتري من كل حائط خمسة أوسق فأدنى (قال) وكذلك لو أنه أعري من حائط واحد ناسا شتى واحدا أربعة أوسق وآخر خمسة أوسق وآخر ثلاثة أوسق جاز له أن يشتري من كل واحد منهم ما أعري وإن كان ذلك كله إذا جمع يكون أكثر من خمسة أوسق فذلك جائز لا بأس به وقد بلغني عن غير واحد أن مالكا قاله

❦ الرجال يعرفون رجلا واحدا ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك في عشرة رجال اشتركوا في حائط أعروا رجلا خمسين وسقا فأراد كل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق بما يجوز أن تشتري به العرايا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولم يبلغني عنه وأراه جائزا لأن كل واحد منهم إنما أعري خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي أجوز وأوضح من الرجل يعري عشرة أوسق فيشتري خمسة ويترك خمسة وقد أجازها مالك فهذا أجوز. ومما بين لك ذلك أن لو اشتروها جميعا بخرصها لم يكن بذلك بأس فكذلك وإن اختلفوا إنما يشتري كل واحد منهم ما أعري

❦ في الرجل يعري ناسا شتى ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا أعري عشرة رجال حائطا له فأراد أن يأخذ من كل واحد منهم خمسة أوسق بخرصها أو بما ذكرت مما يجوز يمه في قول مالك (قال) قاله

❦ في عرية الفاكهة الرطبة والبقول ❦

❦ قلت ❦ هل تكون العرايا في الفاكهة الخضراء التفاح والرمان والخواخ وما أشبه هذا والبطيخ والموز والقصب أو ما أشبه هذا من الأشياء من الفاكهة والبقول (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى العرايا في هذا جائزة أن تشتري بخرصها لأنها تقطع خضراء فكيف يبيع ما يقطع مكانه ولا يؤخر للييس والادخار (قال) ولا بأس أن أعراه هذه الأشياء التي ذكرت من الخضر والفاكهة الخضراء أن يتباع ذلك منه إذا حل بيعه بالدنانير والدرهم والمروض . ومما يبين لك ذلك أن العرايا فيما ذكرت لا تباع بخرصها لو أن رجلاً أعري رجلاً فخللاً قد أزهت وأرطبت فباعها من صاحبها على أن يعطيها بخرصها رطباً ما كان في ذلك خير لأن هذا لم يشتري بما أرخص فيه . لمشتري العرايا بخرصها . ولو أن رجلاً أعري رجلاً فخللاً لا تمر وإنما تؤكل رطباً . مثل نخل مصر لم يحمل بيعها بخرصها من التمر وكذلك العنب وما أشبهه مما لا ييس ولا يكون زبياً لا يباع بشيء من خرصه لا يباع إلا بالذهب والورق والمروض نقداً أو إلى أجل ولا بأس به بالطعام المخالف له إذا عجل الطعام وقبضه مكانه فإن كان في أحدهما تأخير فلا يحمل ❦ قال سحنون ❦ قال ابن وهب وقال مالك في الرجل يعري التين والزيتون وأشباه ذلك ثم يشتريها كما يشتري التمر (قال) أرى بيع العرية جائزة إذا كانت مما ييس كله ويدخر ❦ قال ❦ وأخبرني ابن وهب عن مسلمة بن علي وبشر بن بكر عن الأوزاعي أنه قال العرايا تكون في العنب والزيتون والثمار كلها

❦ في منحة الابل والبقر والغنم ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك في الابل والبقر والغنم يمنحها صاحبها رجلاً يحتلبها عاماً أو عامين أو أعواماً هل يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس أن يمنح الرجل لبن

أبله وبقره وغنمه العام والعامين وأعواما ﴿قلت﴾ فهل له إذا أعرى أو منح أن يرجع في ذلك بعد ما أعرى أو منح في قول مالك (قال) ليس له أن يرجع في ذلك (قال) والسكنى عندي بهذه المنزلة والخدمة ﴿قلت﴾ أرايت الذي يمنح اللبن العام أو الأعوام أن أراد شراء ذلك أيجوز في قول مالك ويرتجع غنمه ولبنها (قال) له أن يشتري منحتة لأن مالكاً قال لنا لو أن رجلاً أخدم رجلاً عبداً حياته أو أسكن رجلاً داراً حياته جاز له أن يشتري خدمة الغلام وسكنى الدار وذلك يجوز فلما جاز ذلك للذي أخدم وأسكن جاز للذي منح أن يشتري منحتة أيضاً ﴿قلت﴾ هم يجوز لي أن أشتري في قول مالك (قال) بالدنانير والدرهم والمروض كلها نقداً أو إلى أجل والطعام نقداً أو إلى أجل لأن مالكاً قال لا بأس بشراء الشاة اللبون بالطعام إلى أجل ﴿قلت﴾ فم يجوز أن أشتري سكنى وخدمة عبدي الذي أخدمت (قال) بما شئت من الدنانير والدرهم والمروض والطعام وجميع الأشياء ﴿قلت﴾ فهل يجوز له أن يشتري سكناه الذي أسكنه بسكنى دار له أخرى أو خدمته بخدمة عبد له آخر أيجوز أم لا (قال) لا أرى به بأساً ﴿قال سحنون﴾ وإنما معناه أنه يجوز بخدمة عبد له آخر أو بسكنى دار له أخرى أيعطيه الدار بأصلها أو بسكنائها عشر سنين أو أقل من ذلك إذا كان أمراً معروفاً والعبء مثل الدار

— في الممرى يموت قبل أن يقبض الممرى عريته —

﴿قلت﴾ أرايت أن أعرى نخلاً له فمات ربها قبل أن يطلع في النخل شيء وقبل أن يحوز الممرى النخل للورثة أن يبطلوا المرية (قال) نعم ذلك للورثة والمرية غير جائزة للذي أعرىها أن مات ربها قبل أن يطلع في النخل شيء وقبل أن يحوز النخل ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فلو مات صاحب المرية الذي أعرىها قبل أن يطيب النخل وقبل أن يقبض صاحب المنحة الذي يمنح اللبن قبل أن يكون اللبن أو قبل أن يقبض اللبن والسكنى والخدمة مات ربها قبل أن يقبض ذلك المسكن أو الخدم وقبل أن يأتي إبان ذلك أن كان ضرب لذلك أجلاً أو قال إذا خرجت الثمار أو جاء اللبن فاقبض

ذلك وأشهد له فمات رب هذه الاشياء قبل أن يقبض النعم أو النخل أو العبد أو الدار  
 ( قال ) قال مالك في هذا لا خير فيه لمن أعمرى ولا منح ولا سكن ولا أخدم في شيء  
 من ذلك اذا مات ربها الذى منحها ( قال ) ولا منحة للذى منح لانه لم يقبض منحة  
 حتى مات الذى منحها ( قال ) وقال لى مالك لو أن رجلا قال فرسى هذا بعد سنة في  
 سبيل الله وأشهد على ذلك وبته ثم مات صاحبه قبل السنة وقبل أن ينفذه فلا حق  
 لأهل سبيل الله فيه وهو موروث على فرائض الله بين من ورثه ( قال مالك ) ولو  
 أن رجلا تصدق على ابن له كبير غائب أو على رجل غائب بدار حاضرة فلم يقدم ابنه  
 ولا الرجل حتى مات ربها فلا شيء للمتصدق عليه ( قال ) وقد علم أن الذى منعه من  
 قبض صدقته غيبة المتصدق عليه فان مات ربها قبل أن يقبض فكل شيء ذكر  
 لك من هذه الاشياء مثل هذا فهو واحد ( قال ) لى مالك لو أن رجلا منح رجلا  
 بعيرا الى الزراع فمات صاحبه قبل أن يأتى الزراع وهو فى يد صاحبه لم يقبضه لم يكن  
 له شيء فهذا مثل الذى سألت عنه

### ❦ فى زكاة العرية وسقيها ❦

❦ قلت ❦ فزكاة العرية على من هى ( فقال ) قال لى مالك على الذى أعراها وهو رب  
 الحائط وليس على الذى أعريها شيء ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا أعري حائطه له  
 ولا ثمرة فيه على من علاج الحائط فى قول مالك ( قال ) قال لى مالك السقى والزكاة  
 على رب الحائط ( قال ) وكذلك لو قسمه بين المساكين فأنت تعلم أنه لو تصدق  
 بثمره حائطه على المساكين لكان سقيها على صاحبها ولم يؤخذ للمساكين ويستأجر  
 عليهم فيها منها وهو الذى سمعت ممن أثق به قديما . ومما بين لك ذلك لو أن رجلا  
 وهب ثمرة حائطه أو نخلات قبل أن تطيب لكان سقيها وزكاتها على الذى وهبت  
 له ان كانت تبلغ الزكاة وان كانت لا تبلغ الزكاة لم يكن على واحد منهما زكاة والعرايا  
 ليس كذلك سقيها وزكاتها على الذى أعراها وليس على المعرى قليل ولا كثير  
 وان لم تبلغ الزكاة ولو أن رجلا وهب ثمرة حائطه أو ثمرة نخلات من حائطه سنين

لم يجوز لب الحائط أن يشتري من الموهوب له قليلاً ولا كثيراً بشئ من الخرص إلى الجداد ولا يجوز له أن يشتريها إلا بالدرهم والدنانير كما يجوز لغيره أن يشتريها أو يشتري صدقته كلها ﴿قلت﴾ فإن أعراه جزءاً نصفاً أو ثلثاً (قال) الذي سمعت من مالك وبأغنى عنه أنه قال إن السقي على من أعراه ولو كان يكون على الذي أعراه إذا أعراه نصفاً أو ثلثاً لكان إذا أعراه نخلات بأعيانها أن يكون على الذي أعريها سقيها وكان عليه زكاتها فالعرايا والهبة تختلف فإذا كان إنما أصل ما أعطاه على العرايا فعلى صاحبها الذي أعراه أن يسقيها وعليه زكاتها وليس على الذي أعراه شئ وإن كانت هبة أو تعميم سنين من نخلات بأعيانها أو جزءاً فعلى الذي أعمرها أو وهبت له سقيها ﴿قال ابن القاسم﴾ وهذا وجه حسن وقد كان كبار من أدركت من أصحابنا يحملون ذلك ويرون أن العرايا مثل الهبة وأبى ذلك مالك وفرق بينهما في الزكاة والسقي

— في اشتراء العربية بخرصها قبل أن يحل بيعها —

﴿قلت﴾ أرايت العرايا قبل أن يحل بيعها أن يجوز له أن يشتريها بخرصها (قال) لا يجوز حتى يحل بيعها ﴿قلت﴾ فإذا حل بيعها أن يجوز له أن يأخذها بخرصها من التمر نقداً أو بشئ من الطعام (قال) أما بالتمر فلا يحل له إلا أن يشتريها بخرصها تماً إلى الجداد وأما أن يعجله فلا وأما بالطعام فلا يصح أيضاً إلا أن يجد ما في رؤسها مكانه ولا يصح أن يشتريها بطعام إلى أجل ولا بتمر نقداً وإن جدها ﴿قلت﴾ فبالدنانير والدرهم (قال) لا بأس أن يشتريها من الذي أعريها بالدنانير والدرهم إذا حل بيعها نقداً أو إلى أجل وكذلك بالعروض ﴿قلت﴾ فإن اشتراها منه قبل أن يحل بيعها بالدنانير والدرهم أو بشئ من العروض أن يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك إلا أن يشتريه ليقطعه مكانه فأما أن يشتريه على أن يتركه فلا يجوز له ذلك ﴿قلت﴾ وإنما وسع له في أن يأخذها بخرصها تماً ذلك إذا لم يعجله وكان إنما يعطيه التمر من صنفها إلى الجداد قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك



(قال) نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وأنا أراه جائزا

﴿ في اشتراء العربية بخرصها يبرئ أو بثمره من حائط آخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من أعرى نخلا وهي عجوة أيجوز له أن يشتريها بخرصها الى الجداد يبرئ في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتري عريته بخرصها تمرّا من حائط له آخر ( قال ) لا أحب له هذا الشرط ولكن يأخذها بخرصها مضمونا عليه ولا يسم ذلك في حائط بعينه لأنه اذا أخذ العربية بخرصها كان له أن يبيع الحائط كله رطباً ويكون عليه ماضن للمعري تمرّا اذا جاء الجداد ويدمطيه من حيث شاء ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك أنه اذا باع حائطه رطباً ان المعري لا يكون له أن يأخذ ماضن له رب الحائط من خرص العربية الا الى الجداد قال نعم ( قال ) وقال لنا مالك لا ينبغي لرب الحائط أن يشتريها الا بخرصها الى الجداد فلا أرى اذا باع حائطه رطباً أن يكون للمعري أن يلزم رب الحائط شيئاً مما ضمن له الا الى الجداد ولا أمنعه من بيع حائطه ان أراد

﴿ تم كتاب المرايا بحمد الله وعونه صلى الله على سيدنا محمد النبي ﴾

﴿ الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب التجارة بأرض العدو ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي

وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب التجارة بأرض العدو

قلت لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يتجر الرجل الى بلاد الحرب (قال) نعم كان مالك يكرهه كراهية شديدة ويقول لا يخرج الى بلادهم حيث تجري أحكام الشرك عليه

في بيع الكراع والسلاح والعروض لأهل الحرب

قلت لابن القاسم أرايت أهل الحرب هل يباعون شيئاً من الاشياء كراعا أو عروضاً أو سلاحاً أو سروجاً أو نحاساً أو غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك أما كل ماهو قوة على أهل الاسلام مما يتقوون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو خرنج<sup>(١)</sup> أو شئ مما يعلم أنه قوة في الحرب من نحاس أو غيره فانهم لا يباعون ذلك

في الاشتراء من أهل الحرب وأهل الذمة بالدنانير والدراهم المنقوشة

قال وسئل مالك عن القوم ينفزون فينزلون قبرس فيشترون من أغنامهم وعسلهم وسمنهم بالدنانير والدراهم فكره ذلك مالك ثم قال لنا ابتداء من عنده اني لأعظم أن يعمد الى دراهم فيها ذكر الله وكتابه فيعطأها نجس وأعظم ذلك اعطأها شديداً وكرهه قلت فمؤلاء الذين ينزلون بساحلنا منهم وأهل ذمتنا يصلح لنا أن نشترى منهم بالدنانير والدراهم (فقال) مالك أكره ذلك (قال) فقييل له ان في

أسواقنا صيارفة منهم أفنصرف منهم ( قال ) مالك أكره ذلك

— في الربا بين المسلم والحربي وبيع المجوسى من النصرانى —

﴿ قلت ﴾ هل سمعت مالكا يقول بين المسلم اذا دخل بلاد الحرب وبين الحربي ربا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى للمسلم أن يعمد لذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن عبيداً لى نصارى أردت أن أبيعهم من النصارى أ يصلح لى ذلك ( قال ) لا بأس بهذا عندى وهو قول مالك ( قال ) ولقد وقفت مالكا غير مرة فقلت له يا أبا عبد الله ان هؤلاء التجار الذين ينزلون بالرقيق من الصقالبة فيشتريهم أهل الاسلام فيبيعونهم مكانهم عند ما يشترونهم من أهل الذمة أيجوز ذلك ( قال ) قال مالك ما علمته حراما وغيره أحسن منه ( قال ابن القاسم ) وأرى أن ينعوا من شرائهم ويحال بينهم وبين ذلك ( قال ) وقد قال مالك في الرجل يشتري الصقلية من هؤلاء الروم فيصيب بها عيياً انه لا بأس بأن يردها على الرومى اذا أصاب بها عيياً ( قال ) فقيل لمالك أفيردها عليه وقد اشتراها وهو انما اشتراها ليجعلها على دينه فلم ير مالك بذلك بأساً وقال يردها ( وقال ابن نافع ) قال مالك المجوس اذا ملكوا أجبروا على الاسلام قيل له ويمنع النصرانى من شرائهم قال نعم ﴿ قيل ﴾ له فأهل الكتاب يمنع النصرانى من شرائهم ( قال ) أما الأطفال فنعم وأما الكبار فلا

— في اشتراء المسلم الخمر —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا مسلما دفع الى نصرانى دراهم يشتري له بها خمرأ ففعل النصرانى فاشتري الخمر من نصرانى ( قال ) قال مالك لو أن رجلا مسلما اشتري من نصرانى خمرأ كسرتها على المسلم ولم ادعه يردها ولم أعط النصرانى ثمنها ان كان لم يقبض الثمن وتصدق بثنها حتى لا يعود هذا النصرانى أن يبيع من المسلمين خمرأ ( قال ) فالذى سألت عنه انما هو نصرانى باع من نصرانى فأرى الثمن للنصرانى البائع اذا كان لم يعلم أنه انما اشتراها النصرانى منه للمسلم فان كان علم تصدق بالثمن ان

كان لم يقبضه وان كان قبضه لم انتزعه منه وكسرت تلك الحُر التي اشتراها النصراني لهذا المسلم على كل حال ولا تترك في يد هذا النصراني لأنه إنما اشتراها لمسلم

❦ في بيع الذي أرض الصالح ❦

❦ قلت ❦ أرايت الذي تكون له الأرض والدور وهي من أرض الصالح قد صالحوا عليها أنه أن يبيعها قال نعم ❦ قلت ❦ وكيف هذه الأرض التي صالحوا عليها صفها لنا (فقال) تكون أرضهم في أيديهم ممنوعة قد منعوا أرضهم وأنفسهم حتى صالحوا عليها ومنعوا أهل الاسلام من الدخول عليهم الا بعد الصالح فهذه أرض الصالح فما صالحوا عليها فهي لهم بما صالحوا عليه من الجزية على جماجمهم والخراج على أرضهم فهذه اذا أراد أن يبيعها لم يمنع من بيعها وان مات ورث ذلك ورثته الا أن لا يكون له ورثة فتصير لجماعة أهل الاسلام وان أسلم وهي في يديه سقطت عنه جزية ججمته وجزية أرضه وله أرضها بحالها بعد اسلامه بغير خراج ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (فقال) سمعت مالكا يقول في الرجل الذي المصالح اذا أسلم سقط عن أرضه وججمته الخراج وصارت له لأنه لو لم يحز له أن يبيعها لم يذبح أن تكون له اذا أسلم وهي في يديه (قال) وبلغني أن مالكا كان يقول له أن يبيع أرضه ❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى رجل مسلم أرض هذا المصالح منه . ما يكون على المسلم فيها (فقال) ليس على المسلم فيها شيء وخراج الأرض على الذي كما هو بحاله بعد البيع خراج الأرض التي صالح عليها ❦ قلت ❦ وكذلك ان باعها من ذمي (فقال) نعم خراجها على الذي صالح والبيع جائز ❦ قلت ❦ أتخفظه عن مالك (قال) لا لم أسمع من مالك ولقد سأله عنه ناس من المغريين فأبى أن يجيبهم في هذا الا أنه بلغني عنه ممن أثق به أنه قال لا بأس أن يبيعوها اذا كانت أرض صالح ❦ قلت ❦ فلو أن قوما صالحوا على أرضهم فاشترى أرضهم منهم رجل من أهل الاسلام والذين صالحوا على ذمتهم (قال) عليهم ما صالحوا عليه من تلك الأرض التي باعوا ما كان عليها عندهم اذا اشتراها هذا المسلم إنما يؤخذ بما عليها هذا الذي باعها الذي صالح عليها ما دام الذي صالح على ذمته فان أسلم الذي

صالح على هذه الارض والارض عند هذا المسلم الذي اشتراها سقط خراجها عن هذا الذي صالح عليها لان هذا الذي صالح عليها لو كانت هذه الارض بيده حتى أسلم لسقط عنه خراجها فهي وان كانت في يده هذا المسلم سقط عنه الخراج باسلام بائعها (قال) وهذا رأيي وان اشتراها المسلم على أن خراجها عليه والذي منه برى فهذا بيع مكروه لا يحل لانه قد اشترط عليه ما لا يدري ما قدره ولا منتهاه ولا ما يبلغ (وذكر ابن نافع) عن مالك أنه سئل عن أهل الذمة هل لهم أن يبيعوا أصل أرضهم (قال) ذلك يختلف أما الذين أخذوهم وأرضهم عنوة ثم أقرروا فيها وضربت عليهم فيها الجزية فليس لاحد منهم أن يشتري منهم أصل الارض لانهم وأرضهم للمسلمين وأما الذين صالحوا على الجزية فان أرضهم لهم ولهم أن يبيعوها ويصنعوا فيها ما أحبوا وهي مثل ماسواها من أموالهم اذا لم تكن على الارض جزية ﴿ وقال أشهب ﴾ اذا اشتراها فعلى الارض ما كان عليها عندهم ان اشتراها هذا المسلم يؤخذ بما عليها ما دام هذا الذي باعها على دينه فان أسلم الذي صالح على هذه الارض والارض عند هذا المسلم الذي اشتراها سقط خراجها عن هذا الذي اشتراها بمنزلة ما لو كانت في يدي هذا الذي صالح عليها ثم أسلم يسقط عنه خراجها (وذكر) ابن مهدي عن سفيان الثوري عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال اشترى عبد الله أرضا وشرط علي صاحبها الخراج ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حفص بن غياث عن مجالد عن الشعبي أن عبد الله بن مسعود اشترى أرضا من أرض الخراج

### ﴿ في بيع الذمي أرض العنوة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ما افتتح من البلدان عنوة (فقال) ليس له أن يبيع من أرضه شيئا ﴿ قلت ﴾ وتحفظه عن مالك قال نعم (قال ابن القاسم) فقيل لمالك فداره في هذه الارض التي افتتحت عنوة أبيديها (فقال) داره عندي بمنزلة أرضه ليس له أن يبيعها وليس لاحد أن يشتريها ﴿ قلت ﴾ فأرض مصر (قال) سمعت مالكا يقول لا يجوز شراؤها ولا يجوز أن تقطع لاحد ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عمر بن عبيد الله

مولى عفرة أن الاشعث بن قيس اشترى من أهل سواد الكوفة أرضاً لهم واشتروطوا عليه أن رضي عمر بن الخطاب فجاءه الاشعث بن قيس فقال يا أمير المؤمنين اني اشتريت أرضاً من أهل سواد الكوفة واشتروطوا عليّ أن أنت رضيت فقال عمر ممن اشتريتها فقال من أهل الأرض فقال عمر كذبت وكذبوا ليست لك ولا لهم

### ❦ في اشتراء أولاد أهل الصلح ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن قوما من الحرب كانت بيننا وبينهم هدنة فأغار عليهم قوم من أهل الحرب فسبواهم فباعوهم من المسلمين أيجوز للمسلمين أن يشتروهم (قال) قال مالك لا يشتروهم وذلك أنا سألنا مالكا عن النوبة يغير عليهم غيرهم فيسبونهم ويبيعونهم من المسلمين (قال مالك) لا أري أن يشتروهم

### ❦ في اشتراء أولاد الحربى منه اذا نزل بأمان ❦

❦ قلت ❦ أرايت القوم من أهل الحرب تجاراً يدخلون بلادنا بأمان فيبيعوننا أولادهم ونساءهم وأمهات أولادهم أنشتريهم منهم أم لا (قال) سئل مالك عن القوم من أهل الحرب يقدمون يأتون بأبنائهم أفبتاعهم منهم (فقال مالك) أبيعكم وبينهم هدنة قالوا لا قال لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ وما معنى قول مالك أن الهدنة اذا كانت بيننا وبينهم في بلادهم ثم قدم علينا بمضهم فأراد أن يبيعنا أولاده فهو لاء الذين لا يجوز لنا أن نشترى منهم قال نعم ❦ قلت ❦ وأما من لا هدنة بيننا وبينهم في الاصل اذا قدم علينا تاجر فنزل بأمان أعطيناه انه لا بأس أن نشترى منه أولاده اذا كانوا صفاراً معه وأمهات أولاده (قال) نعم وهذا قول مالك الذى أخبرتك ❦ قال ❦ وسمعت مالكا يقول لصفارهم من العهد مالكا كبارهم ❦ قلت ❦ أرايت الحربى يقدم بأموه ولده أو بانه أو بانه فيبيعهم أيسلح لنا أن نشترىهم منه (قال) سمعت مالكا وسئل عن أهل الحرب هل نشترى منهم أبناءهم فقال مالك ألهم عهد أم ذمة فقالوا لا (قال) مالك فلا بأس أن





﴿ في اشتراء أولاد أهل الصلح وأخذهم منهم في صلحهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صلحنا قوما من أهل الحرب على مائة رأس كل عام فأعطونا أولادهم أن يجوز لنا أن نأخذهم أو ترى أولادهم في الصلح معهم ( قال ) هؤلاء انما صلحوا صلحا ثابتا لهم ولا بنائهم فلا يجوز ذلك وهم مثلهم فان كان انما صلحوا السنة او لسنتين ونحو ذلك فلا بأس أن يؤخذ منهم أولادهم ونساؤهم ﴿ وسألنا ﴾ مالكا عن النوبة أيشترى ان سباهم قوم ( فقال ) ما يعجبني ذلك لانهم قد عاهدوا ( قال ) فأرى لا بنائهم من العهد ما كان لا بائهم ﴿ قلت ﴾ فن عاهدوا ( قال ) بلغني أن عمرو بن العاص أو عبد الله بن سعد أحدهما كان عاهدهم . ولقد سألتنا مالكا عن القوم من العدو يأتوننا بأبنائهم أنشتريهم منهم ( فقال ) أينكم وبينهم هدية أو قال عهد قالوا لا ( قال ) فلا بأس بذلك

﴿ في النصرا في بيع العبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام ﴾

﴿ فيسلم العبد في أيام الخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن كافرا باع عبداً كافراً من كافر على أن أحدهما بالخيار ثلاثة أيام فأسلم العبد في أيام الخيار ( فقال ) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يقال لمن له الخيار اختر ان شئت رددت الخيار وان شئت أخذت فان اختار الاخذ بيع عليه العبد وان اختار الرد بيع على بائعه الاول ولا أرى أن يفسخ البيع الذي كان بينهما قبل أن يسلم العبد اذا اختار من كان له الخيار لانه كان حلالا فيما بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عبدا نصرانيا من نصراني وأنا مسلم على أني بالخيار ثلاثا فأسلم العبد أترى الاسلام في قول مالك فتوأم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى اسلامه في أيام الخيار فتوأم وأرى للمسلم أن يكون بالخيار ان أحب أن يختار ويمسك فعل وان شاء أن يرده رده على هذا النصرا في ثم يباع على النصرا في

﴿ما جاء في عبد النصراني يسلم﴾

﴿قلت﴾ أرأيت عبد النصراني أو أمته إذا أسلم أبايعان عليه في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن نصرانيا له عبد صغير نصراني فأسلم هذا العبد الصغير أيحجر هذا النصراني على بيعه في قول مالك (قال) أرى أنه يجبر على بيعه إذا كان الغلام قد عقل الاسلام لان مالكا قال في الحر اذا عقل الاسلام فأسلم ثم بلغ فرجع عن الاسلام انه يجبر على الاسلام كما جعل مالك اسلامه وهو صغير اذا كان يعقل الاسلام اسلاما يجبر على بيعه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن عبدا نصرانيا لرجل من المسلمين اشترى عبدا مسلما أيحجر على بيعه أم لا (قال) أرى أن يجبر على بيعه لان هذا العبد النصراني ماله له حتى ينزعه منه سيده ويلحقه فيه الدين وأرى أن يباع عليه ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة النصرانية تكون تحت الرجل المسلم ولها رقيق فأسلموا ولها أولاد صفار من زوجها هذا المسلم فتصدقت برقيقها على ولدها هؤلاء الصفار أو باعهم من زوجها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأراه جائزا لأنه انما يحتاج في هذا الى أن يزول ملكها عن أسلم من العبيد ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلم عبد النصراني ومولاه غائب أبايع أم ينتظر النصراني حتى يقدم (قال) ان كان قريبا نظر السلطان في ذلك وكتب فيه وان كان بعيدا بيع عليه ولم ينتظر لأن مالكا قال في امرأة النصراني تسلم وزوجها غائب قال ان كان الزوج قريبا نظر السلطان في ذلك خوفا أن يكون قد أسلم قبلها (قال) مالك وان كان بعيدا فكانت ممن لم يدخل بها فسخ نكاحه السلطان بغير طلاق وتزوجت ولم تنتظره ولا عدة عليها وان كان قد دخل بها قال لها السلطان اذهبي فاعتدي فاذا اعتدت ثم قدم زوجها وقد انقضت عدتها ولم تزوج وقد كان أسلم قبل اسلامها أو في عدتها كان أحق بها وان كانت قد تزوجت ودخل بها زوجها فلا سبيل له اليها الا أن يدركها قبل أن يدخل بها فيكون أحق بها ان كان قد أسلم قبل انقضاء عدتها ﴿قلت﴾ فان أسلم بعد انقضاء عدتها فلا سبيل له اليها في قول مالك (قال) نعم

❦ في عبد النصراني يسلم فيرهنه سيده أو يهبه ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أسلم عبد النصراني فأخذه فرهنه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أبيعهُ فأقضى الغريم حقه الا أن يأتي برهن ثقة مكان العبد فأدفع الثمن الى النصراني اذا أتى برهن ثقة ❦ قلت ❦ أرايت ان أسلم عبد النصراني فوهبه لمسلم للثواب فلم يثبه المسلم أله أن يرجع في هبته (قال) نعم ثم يباع العبد عليه

❦ في العبد يهبه المسلم للنصراني ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أتى وهبت عبداً الى مسلماً لنصراني أو تصدقت به عليه أتجوز الهبة أو الصدقة أم لا (قال) أرى أن الهبة والصدقة جائزة في هذا العبد لهذا النصراني ويبيع العبد على النصراني ويدفع اليه ثمنه لأن مالكا أجازاه في البيع فهو في الهبة والصدقة مثل البيع انه جائز

❦ في التفرقة بين الأم وولدها في البيع ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما حد ما يفرق بين الصبيان العبيد وبين أمهاتهم في البيع في الجوارى والغلمان (قال) قال لي مالك الاثغار اذا لم يعجل وضرب مالكا لذلك حججا فقال الحقائق ليست سواء وبنات اللبون ليست سواء في القدر فاذا كان الاثغار الذي لم يعجل فهو عندي الاستغناء عن الأمهات لأنه قد عرف ما يؤمر به وما ينهى عنه فلا بأس أن يفرق بينهم جوارى كن أو غلمانا ❦ قلت ❦ فكل ذى رحم محرم من أخوات أو ولدولد أو جدات أو عمات أو خالات أو غير ذلك من القربات أيفرق بينهم في قول مالك (قال) قال نعم متى ما شاء سيدهم صفاراً كانوا أو كباراً (قال) وانما منع من التفرقة بينهم في الولد والام خاصة في قول مالك وحدهم بحال ما وصفت لك فأما ما سوى الام والولد فلا بأس بالتفرقة بينهم ❦ قلت ❦ أرايت أهل الشرك وأهل الاسلام اذا بيعوا أهم في التفرقة سواء (قال) لا يفرق بين أهل الشرك وبين الأمهات والاولاد كما لا يفرق بين الأمهات وبين الاولاد من المسلمين في قول

مالك ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك فى سبي الروم اذا سبوا أو اهل حصن سبوا افتتح الحصن (قال) قال مالك لا أرى أن يفرق بين الامهات وبين أولادهن اذا زعمت المرأة أن هؤلاء الصبيان ولدى لم يفرق بينها وبين ولدها ولا يتوارثون بذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن قوما من الروم نزلوا بساحلنا تجاراً ومعهم رقيق فأرادوا أن يفرقوا بين الامهات والأولاد أترى أن يعرض لهم فى ذلك ويمنهم السلطان من ذلك (قال) لم أسمع من مالك فى هذا شيئاً ولكن أرى أنهم لا يعرض لهم فى التفرقة لأنهم مشركون ﴿ قلت ﴾ أفكره لهذا المسلم أنه يشتري من هذا النصراني الذى يفرق بين الامهات والأولاد اذا فرق (قال) نعم ولم أسمعه من مالك ولا أرى أن يشتريه منهم أحد اذا فرق ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً اشترى من هذا النصراني جارية وولدها لم يصلح أن يفرق بينهم فى قول مالك اذا كانوا صفاراً (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يتوارثون فيما بينهم بقولهم أنهم أمهات وأولاد قال نعم ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً اشترى جارية وولدها عنده صغير قد ورثه واشتراه قبل ذلك أو وهب له أتمنعه أن يفرق بينهما فى قول مالك ان أراد أن يبيع قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن أمة لى وابناً لها صغيراً لابن لى صغير فى عيالى ألى أن أفرق بين هذه الأمة وولدها فى البيع (قال) قال مالك لا يفرق بينهما فى البيع فى هذه المسئلة بعينها ﴿ وذكر ﴾ ابن وهب عن جبير ابن عبد الله الجبلى عن أبي عبد الرحمن الجبلى عن أبي أيوب الأنصارى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة .

— في الجمع بين الأم وولدها فى البيع —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن أمة لرجل أجنبي من الناس وابن لها صغير لرجل أجنبي من الناس أيضاً أيجبران جميعاً على أن يجمعا بينهما فى قول مالك (قال) قال نعم يجبران جميعاً على أن يجمعا بينهما أو يبعانهما جميعاً ولا يفرق بينهما ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً هلك وترك ابنين وترك أمة وولدها صفاراً فأراد الابنان أن يبيعا الأم وولدها أو أن

يدعيا الأم وولدها على حالها بينهما (قال) لا بأس بذلك حتى إذا أرادا القسمة أو البيع  
أجبرا على أن يجمعا بينهما وقد فسرت لك هذا عن مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن  
رجلين اشتريا أمة وولدها صغار صفقة واحدة أكنت تجبرهما على أن يبيعا أو يشتريا  
كل واحد منهما حصصه صاحبه (قال) لا ولكنهما يقران ولدها بحال ما اشتريا ﴿قلت﴾  
فلو أن رجلا له أمة وولدها صغار فباع السيد الولد أيجوز البيع في قول مالك ويأمرها  
أن يجمعا بين الأم والولد أم ينتقض البيع (قال) قال مالك لا ينبغي له أن يبيع الولد دون  
الأم ﴿قلت﴾ فإن فعل (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يفسخ البيع إلا أن  
يجمعا بينهما في ملك واحد ﴿قال﴾ وسئل مالك عن اخوين ورثا أمة وولدها صغيرا  
فأرادا أن يتقاوما الأم وولدها فيأخذا أحدهما الأم والآخر ولدها ولا يفرق بين الولد  
والأم حتى يبلغ الولد ويشترطان ذلك (قال مالك) لا يجوز ذلك لهما إلا أن تقوم الأم  
وولدها فيأخذهما هذا بولدها أو يأخذها هذا بولدها أو يبيعان جميعا في سوق المسلمين  
ولا يجوز أن يتقاوماهما فيأخذ هذا الولد ويأخذ هذا الأم وإن اشترطا أن لا يفرق  
بينهما فلا يجوز ذلك ولو كان الاخوان في بيت واحد ونزلت بالمدينة فسئل مالك عنها  
فقال فيها مثل الذي قلت لك ﴿قلت﴾ فالحبة للثواب في هذا الصبي مثل البيع سواء  
(قال) نعم (قال سحنون) واخبرني أنس بن عياض اللبثي عن جعفر بن محمد عن أبيه  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم عليه السبي صفهم فقام ينظر إليهم فإذا  
رأى امرأة تبكي قال ما يبكيك فتقول بغي ابني بيعت ابنتي فيأمر به فيرد إليها (وأخبرنا)  
ابن وهب عن ابن أبي ذئب وأنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده  
أن أبا أسيد الانصاري قدم بسبي من البحرين فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ينظر إليهم وقد صفهم فإذا امرأة تبكي فقال ما يبكيك فقالت بيع ابني في بني عبس  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أبي أسيد لتركني فلتجثي به كما بعته بالثمن  
فركب أبو أسيد فجاء به ﴿وأخبرنا﴾ ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي  
جعفر عن يونس بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث علي بن أبي

طالب على سرية فأصابوا شيئاً فأصابتهم حاجة ومخضة فابتاع أعزها بوصيفة لها ثم فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره فقال أفرقت بينها وبين أمها يا علي فاعتذر فلم يزل يردد عليه حتى قال أنا أرجع فأستردها بما عاز وهان قبل أن يمس رأسي ماء (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده ضميرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بأم ضميرة وهي تبكي فقال ما يبكيك أجاثعة أنت أعارية أنت فقالت يا رسول الله فرق بيني وبين ابني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين الوالدة وولدها ثم أرسل إلى الذي عنده ضميرة فدعاه فابتاعه منه ب بكر قال ابن أبي ذئب ثم أقراني كتاباً عنده (ابن أبي ذئب) عمن سمع سالم بن عبد الله يذكر عن أبيه أنه قال لا يجوز أن يفرق بين الأم وولدها قال سالم وإن لم يعتدل القسم وقال عبد الله وإن لم يعتدل القسم (وأخبرني) عن الليث ابن سعد قال أدركت الناس وهم يفرقون بين الأخوين في البيع وبين الوالد وولده ولا يفرق بين الأم وولدها حتى يبلغ (قال) فقلت له وما حدث ذلك قال حدثه أن ينتفع بنفسه ويستغنى عن أمه فوق عشرين أو نحو ذلك (وسألت) مالكاً عن الحديث الذي جاء لا توله والدة على ولدها فقال لي مالك أما نحن فنقول لا يفرق بين الوالدة وولدها حتى يبلغ (قال) فقلت لمالك فما حدث ذلك (قال) إذا أثمر (قال) فقلت لمالك أفرأيت الوالد وولده (قال) ليس من ذلك في شيء

❦ في الرجل يهب ولد أمته لرجل أجنبي ❦

(قلت) فلو أن رجلاً له أمة ولا مته ولد صغير وهب ولدها لرجل أجنبي كيف يقبض هذا الرجل الأجنبي الموهوب له الولد (قال) قال مالك لا يفرق بين الأم وولدها إذا كانوا صغاراً فهذا الذي وهب لا يستطيع أن يفرق ولا يستطيع الموهوب له أن يفرق ولا يجوز أن يقبض الولد دون الأم فإن دفع الواهب الأم مع الولد ليحوزها الموهوب له الولد ويجوز قبضه فذلك جائز ويكون قبضه قبضاً وحياًزة (قلت) فإن قبض الولد دون الأم أترأه قد أساء ويكون قبضه قبضاً إن هلك الواهب (قال) نعم

ان مات أو فلس والصبي في يديه ﴿قلت﴾ فإن قبض الموهوب له الولد أتجبره وسيد الأمة أن يجمعها بين الأم وبين الولد في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ تأمرها اما أن يرد صاحب الولد الولد الى الأم واما أن يضم سيد الأمة الامة الى ولدها واما أن يبيعها جميعا في سوق المسلمين قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم جله قول مالك ومنه رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان وهبت ولد أمتي صغيراً لرجل أتجوز الهبة في قول مالك (قال) قال مالك تجوز هبته ولا يفرق بينه وبين أمه ويترك مع أمه فان أراد سيد الامة والذي وهب له الغلام أن يبيع أحدهما يباع جميعا بحال ما وصفت لك فان وهبه لولد له صغير في حجره كان بهذه المنزلة ان أراد أن يبيع أو رهن أحدهما دين يضطر فيه الى البيع باعا جميعا ولم يفرق بينهما جميعا

— في ولد الامة الصغير يحنى جناية —

﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت عندى أمة وولدها صغير فحنى الولد جناية فأردت أن أدفعه أتجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم يجوز له الا أنه في قول مالك يقال للمجنى عليه ولسيد الامة يباع الولد والام جميعا ولا تفرقا بينهما ويكون للمجنى عليه قيمة الولد ولسيد الامة قيمة الامة ثم يقسم الثمن على قيمتهما ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت لى جارية وولدها صغار فحنى ولدها جناية أو جنت هى فأردت أن أدفع الذى حنى بجناية (قال) ذلك لك ويجبر ان على أن يجمع بينهما كما وصفت لك في البيع بينهما جميعا ويقسمان الثمن على قدر قيمتهما ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

— في الرجل يبتاع الامة وولدها فيجد بأحدهما عيبا —

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت جارية وولدها صغار فأصبت بالجارية أو بالولد عيبا الى أن أرد الذى وجدت به العيب منهما فان كان الولد دون الام أو كانت الام دون الولد (قال) أرى أنه ليس لك أن ترد الا جميعا ﴿قلت﴾ لم لا يكون لى أن أرد بالعيب ان كان العيب بالولد أو بالام ويكون الذى لا عيب به لى (قال) لان مالكا كره أن



يباع الولد دون الام فاذا وجد الميب ردهما جميعا أو حبسهما جميعا

❦ في الرجل يتباع نصف الامة ونصف ولدها ❦

❦ قلت ❦ فلو أن رجلا أتى الى رجل فاشتري منه نصف أمة له ونصف ولدها صغيراً في حجرها أيجوز هذا قال نعم ❦ قلت ❦ ولا ترى هذا تفرقة (قال) لا ❦ قلت ❦ لم (قال) انما تكون التفرقة اذا اشترى الولد دون الام أو الام دون الولد فأما اذا اشترى نصف الولد ونصف الام فلا بأس بذلك وليس ها هنا تفرقة ألا ترى أن أخوين لو ورثا أمة وولدها لم يكن بأس أن يقرأها حتى اذا أراد أن يقتسما أو يبيعا أمر أن يجمعا بينهما فهذان الاخوان لكل واحد منهما نصف الولد ونصف الام فكذلك مسئلتك في الرجلين اللذين اشترى الامة وولدها وكذلك هذا الذي اشترى نصف الولد ونصف الام ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

❦ في الرجل تكون له الامة وولدها فيعتق أحدهما ❦

❦ أو يدبره دون الآخر أو باع أحدهما دون الآخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أعتقت ابن أمتي وهو صغير فأردت بيع أمتي أيجوز لي ذلك في قول مالك (قال) قال مالك يجوز بيعه ويشترط على المشتري أن لا يفرق بين الولد وبين الام وأن تكون مؤونته على المشتري (قال) وكذلك قال لي مالك ويشترط النفقة عليه ❦ قلت ❦ أرايت ان أعتقت الامة أيجوز لي أن أبيع الولد في قول مالك (قال) نعم ويباع الولد ممن يشترط عليه أن لا يفرق بينه وبين أمه ❦ قلت ❦ فان كاتب الامة أيجوز لي أن أبيع ولدها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن لا يباع الولد لان المكاتبه تعد في ملكه ألا ترى أنها ان عجزت رجعت رقيقا له الا أن يبيع الولد وكتابة الام من رجل واحد فيجوز ذلك اذا جمع بينهما ❦ قلت ❦ فان دبر الام أيجوز أن يبيع الوالد في قول مالك (قال) لا يجوز له أن يبيع الولد في قول مالك ❦ قلت ❦ ولا يستطيع أن يبيع في قول مالك المدبر ولا

خدمته (قال) نعم لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ وأيهما دبر الولد أو الام لم يكن له أن يبيع الآخر في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت الام أو الولد قسمة للمعتق أيجوز لي ذلك في قول مالك (قال) نعم لانه اذا أعتق فلا فرقة بينهما

❦ في الرجل يبتاع الامة ويبتاع عبده الولد ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أني اشتريت أمة واشترى غلام لي مأذون له في التجارة ولدها وهو صغير أترى أن نجتمع بينهما (قال ابن القاسم) أرى الذي باع الامة من المولى والولد من العبد أن لا يفعل لان هذا تفرقة لان العبد لو جرح جرحا كان الجرح في ماله وفي رقبته ولو رهقه دين كان في ماله فالمال مال العبد حتى يأخذه سيده منه ﴿قلت﴾ فان فعل (قال) أرى أن يؤمرا أن يجمعاهما ولا يقرأ على ذلك حتى يجمعا فيكونا للسيد جميعا أو للعبد جميعا أو يبيعاهما جميعا ممن يجمعهما فان لم يجمعهما رد البيع

❦ في الرجل يوصى بأمة لرجل وولدها لا آخر ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن أمة لي ولها ولد صغير حضرتي الوفاة فأوصيت بالاولاد لرجل وأوصيت بالام لرجل (قال) الوصية جائزة لهما في قول مالك ويجبر الموصي لهما على أن يجمعا بينهما بين الام والولد بحال ما وصفت لك في الهبة والصدقة

❦ في الرجل يبتاع الامة على أنه بالخيار ثلاثة ثم يبتاع ولدها في أيام الخيار ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان بعت جارية لي على أني بالخيار ثلاثا فاشتريت ولدها في أيام الخيار صغيراً (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن لا يمضي البيع لانه ان امضى البيع كرهت له ذلك كما يكره له أن يبيع الام دون الولد لان البيع انما يتم بامضاء الخيار فان فعل وأمضى رددت البيع اذا كان الخيار للبائع الا أن يجمعا بينهما في قول مالك (قال) وان كان الخيار للمبتاع رأيت ان اختار المبتاع الشراء أن يجبراً على أن يجمعا بينهما على ما وصفت لك أو يبيعاهما جميعا

❦ في النصراني يسلم وله أولاد صفار ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن عبداً لنصراني زوجه أمته فولدت الامة من زوجها أولاداً فأسلم الاب أيكون أولاده مسلمين باسلام أبيهم وهم صفار ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني سمعت مالكا يقول يفرق الرجل بين عبده وبين ولده الصفار اذا كانوا مسلمين وأراد بيعهم ولا يفرق بينهم وبين أمهم ( قال مالك ) وليست التفرقة الا من قبل الام فهذا فيما قال لي مالك انهم يقرون مع أمهم وهم على دين أبيهم ويباعون مع أمهم من مسلم ويحبر النصراني على بيع ذلك وان أقامت الام على النصرانية بيع الاب وانما يتبع الولد الوالد في دينه فأما في البيع فلا ❦ قلت ❦ فان أسلمت الام ولم يسلم الاب والاولاد بينهما صفار ( قال ) أرى أن الاولاد يباعون مع أمهم ولا يفرق بينهم وبين أمهم اذا كانوا صفاراً وتقع التفرقة بينهما باسلامهما الا أن يسلم وهي في العدة فيكون أحق بها ❦ قلت ❦ أ فيكون هؤلاء الصبيان مسلمين باسلام أبيهم في قول مالك أم لا ( قال ) لا أقوم على حفظه من مالك الا أني أرى أن يكونوا على دين أبيهم لان مالكا قال في الذمية تسلم وهي حامل من نصراني ولها ولد صفار انهم على دين أبيهم والولد عندي في الذمي وفي العبد النصراني يزوجه أمته وفي العبد المسلم يتزوج الحرة النصرانية كل هؤلاء على دين أبيهم كانوا ممالك أو أحراراً

❦ في النصراني يسلم وله أسلاف من ربا ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الربا بين أهل الذمة هل يجوز في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يعرض لهم ❦ قلت ❦ فان اشترى ذمي من ذمي درهما بدرهمين الى أجل ثم أسلما قبل القبض هل يفسخ بيعهما ويترادان ( قال ) قال مالك ان أسلما جميعاً تراد الربا فيما بينهما وان أسلم الذي له الحق رد اليه رأس ماله وان أسلم الذي عليه الحق ( قال ) قال مالك لا أدري ما حقيقته ( قال مالك ) ان أمرته أن يرد رأس ماله خفت أن أظلم الذمي

(قال ابن القاسم) وأنا أرى أيهما أسلم منهما رد الى رأس ماله لانه حكم بين مسلم ونصراني فيحكم فيه بحكم الاسلام (قال) فقلت للمالك فلو أن نصرانيا أسلف نصرانيا في خمر (قال) ان أسلما جميعا نقض الامر بينهما وان أسلم الذي عليه الحق فلا أدري ما حقيقته لاني ان أمرت النصراني أن يرد رأس المال ظلمته وان أعطيت المسلم الخمر أعطيته ما لا يحل له وخالف بينه وبين الذي يعطى الدينار بالدينارين (قال ابن القاسم) وأنا أرى أيضا اذا أسلم الذي له الحق رد اليه الآخر رأس ماله بحال ما وصفت لك من الحكم بين المسلم والنصراني

### ❦ في بيع الشاة المصرة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت شاة مصرة فحلبتها ثم حبستها حتى حلبتها الثانية ثم جئت لاردها أ يكون ذلك لي (قال) نعم لك أن تردها وانما يخبر ذلك الناس بالحلاب الثاني ولا يعرف بالاول ❦ قلت ❦ فان حلبتها ثلاث مرات (قال) اذا جاء من ذلك ما يعرف أنه قد اختبر ما قبل ذلك فما حلب بعد ذلك فهو رضا منه بالشاة ولا يكون له أن يردها (قال) وهو رأيي ❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى شاة على أنها تحلب قسطا (قال) البيع جائز في رأيي وتجرب الشاة فان كانت تحلب قسطا والا ردها (قال) وقد جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم رد من النعم ما لم يشترط فيها أنها تحلب كذا وكذا اذا اشتراها وهي مصرة فهذه أخرى أن يردها اذا اشترط لانه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضى بها أمسكها وان ردها رد معها صاعا من تمر ❦ قلت ❦ أ كان مالك يأخذ بهذا الحديث (قال ابن القاسم) قلت للمالك تأخذ بهذا الحديث قال نعم (قال مالك) أولا أحد في هذا الحديث رأي (قال ابن القاسم) وأنا آخذ به الا أن مالكا قال لي وأرى لاهل البلدان اذا نزل بهم هذا أن يعطوا الصاع من عيشهم ومصر الحنطة هي عيشهم ❦ قلت ❦ أرايت المصرة ماهى (قال) التي يترك اللبن في ضرعها ثم تباع وقد درت بحلابها فلم يحلبوها فهذه المصرة لانهم تركوها حتى عظم ضرعها وحسن درها

فأنفقوها بذلك فالمشتري إذا حلبها ان رضى حلابها والاردها ورد معها مكان  
حلابها صاعا وقد وصفت لك الصاع الذي يرد عند مالك ( قال ابن القاسم ) والابل  
والبقرة بمنزلة النعم في هذا ﴿ ابن وهب ﴾ عن حيوة بن شريح أن زياد بن عبيد الله  
حدثه أنه سمع عقبة بن عامر الجهني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر  
لأن يجمع الرجل حطباً مثل هذا الامرخ يعنى جبل الفسطاط ثم يحرق بالنار حتى  
إذا أكل بعضه بمضا طرح فيه حتى إذا احترق دق حتى يكون رميماً ثم يذرى في  
الريح خير له من أن يفعل احدى ثلاث يخطب على خطبة أخيه أو يسوم على سوم  
أخيه أو يصير منحة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلبها فلم يرض حلابها فأراد ردّها واللبن  
قائم لم يأكله ولم يبعه ولم يشربه فقال له خذ شاتك وهذا لبنها الذي حلبت منها  
أ يكون ذلك له أم يرد الصاع معها ويكون له اللبن أو لا يكون له أن يردّها ويرد  
معهما اللبن للحديث الذي جاء ( قال ) يكون عليه صاع وليس له أن يرد اللبن ولو كان له  
أن يرد اللبن وانما أريد بالحديث الصاع مكان اللبن إذا فات اللبن لكان عليه أن يرد  
لبناً مثله في مكيلته ولكنه حكم جاء من النبي صلى الله عليه وسلم فإذا زايها اللبن كان  
المشتري بالخيار ان شاء أن يمسكها أمسكها وان شاء أن يردّها ردها وصاعاً معها وليس  
له أن يردّها بغير صاع وان كان معها لبنها الا أن يرضى البائع أن يقبلها بغير لبنها  
﴿ قلت ﴾ فان قال البائع أنا أقبلها بهذا اللبن الذي حلبت معها ( قال ) لا يعجني ذلك  
لاني أخاف أن يكون ذلك بيع الطعام قبل أن يستوفي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرض عليه صاعاً من تمر ان سخط المشتري الشاة فصارت ثماناً قد وجب للبائع حين  
سخط المشتري الشاة صاعاً من تمر عليه ففسخه في صاع من لبن قبل أن يقبض  
الصاع الذي وجب له فهذا لا يجوز في رأيي ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان اشترى شاة لبن ولم يخبره البائع بما تحلب وليست بمصراة في إبان لبنها  
أ يكون للمشتري الخيار اذا حلبها ويكون فيها بمنزلة من اشترى مصراة ( قال ) أما  
النعم التي شأنها الحلاب وانما تشتري لمكان درها في ابانه فاني أرى ان لم يبين ما حلابها

اذا باعها غير مصراة ولم يذكر حلابها وقد كان حلبها البائع وعرف حلابها رأيت  
 المشتري بالخيار في ذلك لان الغنم التي شأنها اللبن انما تشتري لالبانها ولا تشتري  
 للحومها ولا لشحومها واذا عرف البائع حلابها ثم كتبه كان بمنزلة من باع طعاما  
 جزافا قد عرف كيلاه وكتبه فلا يجوز بيعه الا أن يرضى المشتري أن يحبس الشاة  
 التي يرفع في ثمنها ويرغب فيها لمكان لبنها ولا يبالغ لحما ولا شحمها ذلك الثمن وانما  
 تبلغ ذلك الثمن للبنها فذلك عندى لموضع لبنها بمنزلة الطعام الذي قد عرف كيلاه  
 فكتبه فبيع جزافا فاذا باعها صاحبها وهو يعرف حلابها كان قد غره ﴿قلت﴾ فان  
 كان لا يعرف حلابها وانما اشتراها وباعها (قال) لا شئ عليه وهو بمنزلة الطعام الذي  
 لا يعرف كيلاه ﴿قلت﴾ أرايت لو اشتري شاة في غير ابان اللبن ثم جاء في ابان اللبن  
 لحلبها فلم يرض حلابها أيكون له أن يردها (قال) لا لان البائع لم يبع على اللبن  
 ﴿قلت﴾ وان كانت شاة لبن (قال) وان كانت شاة لبن ﴿قلت﴾ وان كان البائع قد  
 عرف حلابها قبل ذلك (قال) نعم لانها اذا لم تكن في ابان لبنها اشترت لغير شئ  
 واحد ﴿قلت﴾ والبقر عند مالك بهذه المنزلة التي وصفت لك (قال) ان كانت البقر  
 يطلب منها اللبن مثل ما يطلب من الغنم من تنافس الناس في لبنها ورفعهم في أثمانها  
 للبنها فهي بمنزلة ما وصفت لك في الغنم (قال) والابل أيضا ان كانت مما يطلب منها  
 اللبن فهي بمنزلة ما وصفت لك من الغنم والبقر ﴿قلت﴾ وتحفظ هذه الاشياء التي  
 سألتك عنها من أمر الغنم والبقر عن مالك (قال) ما أحفظه فيها عن مالك فقد  
 أخبرتك وما لم أخبرك به عن مالك فلم أسمع منه وهو رأيي ﴿ابن وهب﴾ قال  
 أخبرني ابن لهيعة أن الاعرج أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال لا تصروا الابل والغنم فمن اشتراها بعد ذلك فانه بخير النظرين بعد أن  
 يحلبها ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا من تمر ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن  
 يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال بلغنا أنه قال يقضى في الشاة أو اللقحة المصراة  
 من النبي صلى الله عليه وسلم أن يحلبها فان رضى لبنها أخذها وان سخطها رجعها

الى صاحبها ومدين من قح أو صاعا من تمر ﴿ ابن وهب ﴾ عن يعقوب بن عبد الرحمن الزهرى أن سهيل بن أبي صالح أخبره عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام ان شاء أمسكها وان شاء ردها ورد معها صاعا من تمر ﴿ يزيد بن عياض ﴾ عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن ابراهيم النخعي عن أبي سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

### ﴿ في بيع ماء الانهار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نهرًا الى انخرق الى أرض لي فجاء رجل فبني عليه رحا ماء بغير أمرى فأصاب في ذلك مالا ( قال ) أما ما بني في الأرض فالكرء له لازم فيما بني وأما الماء فلا كراء لصاحب الماء على صاحب الرحا لان الماء لا يؤخذ له كراء ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك ( قال ) سمعت مالكا يقول في البركة تكون للرجل والتدير يكون فيه الحيتان والبحيرات ويكون في ذلك كله السمك فيريد أهله أن يبيعوه ( قال ) لا يمجنى بيمه ولا يذنى لأهله أن ينعوا منه أحدا يصيد فيه ولا ينعوا من شرب لشفة ولا سقى كبد ( وقال مالك ) ولا يمنع الماء لشفة ولا لسقى كبد الا مالا فضل فيه عن صاحبه فلا أرى الماء النهر كراء للذى قال مالك في هذه الاشياء ( قال ) ولقد سألت مالكا عن بئر الماشية أيسقى منها الناس بمواشيهم على ما أحب أهلها أو كرهوا ( قال ) لا الا عن فضل ألا ترى ان الحديث انما هو لا يمنع فضل ماء فهم أحق بمنهم حتى يقع الفضل فاذا كان الفضل فالناس في الفضل سوا

### ﴿ في بيع شرب يوم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت شرب يوم أيجوز هذا أم لا ( قال ) قال مالك هو جائز ﴿ قلت ﴾ فان بعت حظي بعت أصله من الشرب وانما لي فيه يوم من اثني عشر يوما أيجوز في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان لم أبع أصله ولكن جعلت أبيع منه السقى



إذا جاء يومى بعت ما صار لى من الماء ممن يسقى به أيجوز هذا في قول مالك قال نعم

﴿ في بيع ماء مواجل <sup>(١)</sup> ماء السماء وبئر الزرع وبئر الماشية ﴾

﴿ قلت ﴾ أ كان مالك يكره بيع ماء مواجل ماء السماء ( قال ) سألت مالكا عن بيع ماء المواجل التى على طريق انطابلس فكره ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره بيع فضل ماء الزرع من العيون والآبار ( فقال ) لا بأس ببيع ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره بيع رقاب آبار ماء الزرع ( قال ) قال مالك لا بأس بيدهما ﴿ قلت ﴾ وكذلك العيون لا بأس ببيع أصلها وبيع ماؤها ليسقى به الزرع ( قال ) نعم لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ وإنما كره مالك بيع بئر الماشية أن يباع ماؤها أو يباع أصلها قال نعم ﴿ قلت ﴾ وأهلها أحق بمائها حتى إذا فضل عنهم كان الناس فيه أسوة قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهل كان مالك يكره بيع آبار الشفة ( قال ) قال مالك ان كانت البئر في داره أو أرضه لم أر بأسا أن يبيعهما وبيع ماءها ﴿ قلت ﴾ وكان مالك يجعل صاحبها أحق بمائها من الناس قال نعم ﴿ قلت ﴾ فاللواجل أ كان مالك يجعل ربهما أحق بمائها ( قال ) أما كل من احتفر في أرضه أو داره يريد لنفسه مثل ما يحدث الناس في دورهم فهم أحق به ويحل بيعه وأما ما عمل من ذلك في الصحارى وفيافي الارض مثل مواجل طريق المغرب فانه كان يكره بيعهما من غير أن يراه حرما وجل ما كان يعتمد عليه الكراهية واستثقال بيع ماؤها فقد فسرت لك ما سمعت ووجه ما سمعت منه وهى مثل الآبار التى يحتفرونها للماشية ان أهلها أحق بمائها حتى يرووا ويكون للناس ما فضل الا من مرّ بها السقيم ودوابهم فان أولئك لا يمتنعون كما لا يمتنعون من شربهما منه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت بئر الماشية أتباع في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فما كان منها مما حفر في الجاهلية والاسلام في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا حفر في أرضه بئرا لماشية منع من بيعها وصارت مثل ما سواها من آبار

(١) (المواجل) جمع ماجل بكسر الجيم بدون همز وهو الماء الكثير المجتمع قاله ابن الاعرابى

وقال الازمردى هو بالفتح والهمز اه لسان

الماشية (قال) سمعت مالكا يقول لا يباع ماء بئر الماشية وان حفر من قرب يريد بقوله من قرب قرب المنازل فلا أرى أن يباع اذا كان انما احتقرها للصدقة فأما ما احتقر لغير الصدقة وانما احتقرها لمنفعتهم في أرضه لبيع مائها أو يسقى بها ماشية نفسه فلا أرى بأساً ولو منعته بيع هذه لمنعته أن يبيع بئرته التي احتقر في داره لنفسه ومنافعه وأما التي لا يباع ماؤها من آبار الماشية التي تحتقر في البراري والمهامه فذلك التي لا يباع والذين حفروها أحق بمائها حتى يرووا فهذا أحسن ما سمعت وبلغني ﴿قلت﴾ أرايت بئر الماشية ما كان في الجاهلية وفي الاسلام وقرب المنازل أليس أهلها أحق بمائها حتى يرووا فما فضل كان الناس فيه سواء في قول مالك قال نعم (قال مالك) ألا تسمع الى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل ماء فأهله في الحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق به وما فضل فالتاس فيه سواء لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل ماء فجعل لهم أن يمنموا ما لم يقع الفضل فان وقع الفضل فليس لهم أن يمنموا

### ما جاء في الحكرة

﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول الحكرة في كل شئ في السوق من الطعام والزيت والكتان وجميع الاشياء والصوف وكل ما أضر بالسوق (قال) والعصفر والسمن والفسطاط وكل شئ (قال مالك) يمنع من يحتكره كما يمنع من الحب (قال) فان كان ذلك لا يضر بالسوق (قال مالك) فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترى الرجل في القرى خرج اليها فاشترى فيها ليجلبها الى السوق وكان ذلك مضراً بالقرى ينل عليهم أسعارهم (قال) سألت مالكا عن أهل الريف اذا احتاجوا الى مافي الفسطاط من الطعام فيأتون فيشترون من الفسطاط فأراد أهل الفسطاط أن يمنموا وقالوا هذا ينل علينا مافي أسواقنا أترى أن يمنموا (قال مالك) لا أرى أن يمنموا من ذلك الا أن يكون ذلك مضراً بالفسطاط فان كان ذلك مضراً بهم وعند أهل القرى ما يحملهم ممنوا من ذلك والا تركوا (قال) فأرى القرى التي فيها الاسواق بمنزلة الفسطاط

❦ في البيع بسعر فلان وسعر فلان ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قلت لرجل اشتري منك هذا المسل أو هذا السمن بمثل ما أخذ منك فلان منه بذلك السعر ( قال ) قال مالك لا خير في ذلك ❦ قلت ❦ وكذلك هذا في الخياطة اذا قال أخط لك هذا الثوب بمثل ما خطت به لفلان من الاجر والصناعة والصباغ يصنع لرجل ثوبا فهو بهذه المنزلة كل ذلك مكروه عند مالك وكذلك هذا في الاجارة يقول أو اجر ك نفسي مثل ما اجر فلان نفسه ( قال ) وهذا كله مكروه من قول مالك اذا لم يعلم ما كان أول ذلك

❦ فيمن اشترى جملة طعام أو اشترى داراً أو ثوباً ❦

❦ كل ذراع بكذا وكذا أو كل مد ❦

❦ قال ❦ وسمعت مالكا وسئل عن رجل اشترى ثلاث جنيات من رجل من حائطه ما استجنى منها فهو له من حساب أربعة أصع بدينار ( قال ) لا بأس بذلك وهو أمر معروف وهو مثل ما يقول اشترى منك طعامك هذا كله أو حائطك هذا كله أربعة أصع بدينار لان السعر قد عرف ❦ فان قال قائل ❦ فالذي يستجنى لا يدرى ما هو ❦ قال مالك ❦ فكذلك الحائط والزرع والبيت فيه القمح يشتري كله ثلاثة أرادب بدينار أو أربعة أرادب بدينار والسعر قد عرف فلا يدرى كم يخرج من هذا الحائط فالثلاث جنيات مثل ذلك ❦ وسئل ❦ مالك عن الرجل يشتري بأربعين ديناراً من رطب حائط ما يجني كل يوم يأخذ بحساب ثلاثة أصع بدينار ( قال ) قال مالك لا خير في هذا الا بأمر معروف يأخذ كل يوم ( قال ) وقد كان الناس يتبايعون اللحم بسعر معلوم فيأخذ كل يوم وزناً معلوماً والتمن الى العطاء فلم ير الناس بذلك بأساً واللحم وكل ما يباع في الاسواق مما يتباع الناس فهو كذلك لا يكون الا بأمر معلوم ويسمى ما يأخذ كل يوم وان كان الثمن الى أجل معلوم أو الى العطاء اذا كان العطاء معلوماً ماؤنا اذا كان يشرع في أخذ ما اشترى ولم يره مالك من الدين بالدين

(قال مالك) ولقد حدثني عبد الرحمن بن المجبر عن سالم بن عبد الله قال كنا نبتاع اللحم كذا وكذا رطلا بدينار يأخذ كل يوم كذا وكذا والتمن الى العطاء فلم ير أحد ذلك دينار بدين ولم يروا بذلك بأسا ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت هذه الدار كل ذراع بدرهم ولم أسم عدد الا ذرع فقلت قيسوها فقد أخذتها كل ذراع بدرهم أو قلت قد أخذت هذه الثياب كل ذراع بدرهم فقلت اذرعوها ولم أسم الا ذرع (قال ابن القاسم) أرى ان الدار جائزة والثياب جائزة ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت هذه الاثواب كل ثوبين بمشرة دراهم أو هذه الغنم كل شاتين بمشرة دراهم فأصبت فيها مائة ثوب وثوباً أو أصبت في الغنم مائة شاة وشاة هل يلزمني الشاة الباقية أو الثوب الباقي الذي ليس معه آخر (قال) نعم يلزمك نصف المشرة وانما ذلك بمنزلة ما لو قلت اشتري منك هذه الغنم كل شاتين بدينار أو كل ثوبين بدينار فيجد في ذلك ثوباً زائداً فيلزمه نصف الدينار فكذلك الدراهم

﴿ في بيع الشاة والاستثناء منها ﴾

﴿قلت﴾ أرايت الشاة اذا باعها رجل أو البعير أو البقرة فاستثنى منها ثلثاً أو ربها أو نصفاً أو استثنى جلدها أو رأسها أو نخدها أو كبدها أو صوفها أو شعرها أو كراعها أو استثنى بطونها كلها أو استثنى أرتالاً مسماة كثيرة أو قليلة أيحوز هذا البيع كله في قول مالك أم لا (قال) أما اذا استثنى ربعها أو ثلثها أو نصفها فلا بأس بذلك عند مالك وأما اذا استثنى جلدها أو رأسها فانه ان كان مسافراً فلا بأس بذلك وان كان حاضراً فلا خير فيه ﴿قلت﴾ ولم أجازة في السفر وكرهه في الحضر (قال) السفر اذا استثنى فيه البائع الرأس أو الجلد فليس لذلك عند المشتري ثمن (قال) مالك وأما في الحضر فلا يعجنى ذلك لان المشتري انما يطالب بشرائه اللحم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المشتري اذا اشتري في السفر واستثنى البائع رأسها وجلدها قال المشتري لا أذبحها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال في الذي يبيع البعير الذي قام عليه يبيعه من أهل المياه ويستثنى البائع جلده ويبيعهم اياه لينجروه فاستحيوه

(قال) مالك أرى لصاحب الجلد شروى جلده ﴿قال﴾ فقلت للمالك أو قيمة الجلد (قال) مالك أو قيمة الجلد كل ذلك واسع ﴿قلت﴾ وما معنى شروى جلده عند مالك (قال) جلده مثله ﴿قال﴾ فقلنا للمالك أرايت ان قال صاحب الجلد أنا أحب أن أكون شريكا في البعير بقدر الجلد (قال) مالك ليس ذلك له يبيعه على الموت ويريد أن يكون شريكا في الحياة ليس ذلك له وليس له الا قيمة جلده أو شرواه فمستلثك في المسافر مثل هذا (قال) وأما اذا استثنى نخذهها فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك في الفخذ (قال) نعم وأما كبدها فان مالكا قال لا خير في البطن والكبد من البطن (قال) وأما استثناءه صوفها أو شعرها فان هذا ليس فيه اختلاف انه جائز (قال) وأما الارطال اذا استثناءها فان مالكا قال ان كان الشئ الخفيف الثلاثة أرتال والاربعة فهو جائز ﴿قلت﴾ أرايت ان استثنى أرتالا مما يجوز له فقال المشتري لا أذبح (فقال) أرى أن يذبح علي ما أحب وأكره ﴿قال ابن وهب﴾ قال لي مالك فن باع شاة حية واستثنى جلدها أو شيئاً من لحمها قليلا كان أو كثيرا وزنا أو جزافا (فقال) أما اذا استثنى جلدها فلا أرى به بأسا وأما اذا استثنى من لحمها فلا أحب ذلك جزافا كان ذلك أو وزنا لانه حينئذ كأنه ابتاع لحما لا يدري كيف هو أو باع لحماً لا يدري كيف هو (قال ابن وهب) ثم رجع مالك فقال لا بأس به في الارطال اليسيرة تبلغ الثلث أو دون ذلك ﴿ابن وهب﴾ قال وقال لي مالك ان اشترى رجل من رجل شاة فقال بع لي لحمها بكذا وكذا فذلك غرر لا يصلح واذا اشتريتها وضممتها وحزتها فلا بأس بذلك وان شرطت للذي ابتعتها منه الرأس والاهاب لانك اذا اشتريتها منه وضممتها وشرطت له رأسها واهابها فانها ان ماتت فهي من الذي اشتراها وانه اذا باعك لحمها فماتت قبل أن يذبحها فضاها على بائنها ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريح أن زيد بن ثابت قضى في جزور بيعت واشترط البائع مسكها فرغب الرجل فيها فأمسكها فقال زيد بن ثابت له شروى مسكها ﴿قال﴾ وأخبرني اسماعيل ابن عياش أن علي بن أبي طالب وشريحا الكندي قضيا في رجل باع بغيراً أو شاة

واشترط المسك والرأس والسواقط فبرأ البعير فلم يخره صاحبه (قال) اذا لم يخره أعطاه قيمة ما استثنى وقال شريح أو شرواه وقال مالك والليث شرواه أو قيمته ﴿وإن وهب﴾ وأخبرني موسى بن شعبة الحضرمي عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غزيرة عن عمرو بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج هو وأبو بكر من مكة مهاجرين إلى المدينة مرّا براعى غنم فاشترى منه واشترط عليهما أن سلبها له (وأخبرني) الليث بن سعد عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غزيرة بهذا وقال الليث فذلك حلال لمن اشترطه

﴿ في الرجل يبيع من لحم شاته أرطالا قبل أن يذبحها أو يبيع شاة ﴾  
 ﴿ ويستثنى من لحمها أرطالا مسماة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن بعث عشرة أرطال من لحم شاتي هذه أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ فإن بعته رطلا من لحم شاتي هذه أيجوز أيضا (قال) لا يجوز عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن بعث شاتي واستثنيت رطلا من لحمها أو عشرة أرطال أيجوز في قول مالك (قال) قال مالك اذا اشترط الشيء الخفيف من ذلك الرطل أو الرطلين وما أشبهه فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ وإن اشترط من لحمها ما هو أقل من الثلث أيجوز هذا في قول مالك (قال) ما رأيت مالكا يبلغ الثلث انما يجوز من ذلك الشيء الخفيف ﴿ قلت ﴾ ولم جاز هذا عند مالك أن أبيع شاتي واشترط من لحمها الرطلين والثلاثة والأربعة وما أشبهه ولا يجوز لي أن أبيع من شاتي رطلين أو ثلاثة قبل أن أذبحها وأسلخها (قال) لانه لا يجوز لك أن تبيع ثمرة حائطك قبل أن تكون ثمرا حين يزهي ويحل بيعه وتشترط من ثمرة الحائط أصما معلومة تأخذها تمرا اذا طابت وكانت التمر الثلث فأدنى ولا يجوز أن تبيع من ثمرة حائطك حين يزهي ويحل بيعه تمرا أصما معلومة وإن كانت دون الثلث يأخذها تمرا اذا كان انما يمطيه ذلك التمر من تمر هذا الحائط فلا يجوز هذا وإن كان الذي باعه من ذلك أقل من الثلث ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في شراء لحوم الابل والبقر والغنم والطير كلها قبل أن تذبح فيقال له اذبح فقد

أخذنا منك كل رطل بكذا وكذا ( قال مالك ) لا يجوز ذلك لانه منيب لا يدرى كيف يكون ما اشترى ولا يدرى كيف ينكشف

❦ في الرجل يدعى على الرجل فيصالحه من دعواه ❦  
❦ على عشرة أرطال من لحم شاة بعينها ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو ادعيت في دار رجل دعوى فصالحني من ذلك على عشرة أرطال من لحم شاة أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يجوز هذا عندى

❦ في اشتراء اللبن في ضروع الغنم ❦ —

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت لبن عشر شياه بأعيانها في ابان لبنها أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم ذلك جائز اذا سعى شهراً أو شهرين أو ثلاثة وكان قد عرف وجه حلابها فلا بأس به وان لم يعرف حلابها فلا خير فيه ❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى لبنها ثلاثة أشهر ثم حلبها شهراً ثم يموت منها خمس ( قال ) ينظر الى الخمس المالهكة كم كان حلابها كل يوم فان كان حلابها كل يوم قسطين قسطين قيل فاحلاب هذه الخمس الباقية كل يوم فان كان حلابها قسطاً قسطاً قيل فكم كان الشهر الذي حلب فيه العشر كلها من الثلاثة الاشهر التي اشترى حلابها فيها في قلة اللبن وكثرته في غلاته ورخصه فان بين اللبن في أوله وآخره تفاوتاً بعيداً في الثمن يكون شهراً في أوله يعدل شهرين في آخره وأكثر من ذلك ❦ فان قيل ❦ الشهر الذي احتلب فيه يعدل الشهرين الباقيين أن لو كانت الغنم المالهكة قياماً في نفاق اللبن في الشهر الاول لغلاته فيه ورخصه في الشهرين الباقيين ❦ قيل ❦ فقد قبضت أيها المشتري نصف حقلك لحلابك الغنم كلها الشهر الاول وبقي نصف حقلك فلا حق لك في نصف اللبن الباقي وقد استوجبه البائع بحلابك غنمه شهراً ويرد عليك البائع لما هلكت الخمس التي كانت تحلب قسطين قسطين وبقيت التي تحلب قسطاً قسطاً ثنى نصف الثمن لان لبن المالهكة قسطان قسطان ولبن الباقية قسط قسط فعلمنا ان المالهكة ثثان من نصف



التمن الباقي والباقية الثلث من نصف الثمن الباقي وانما هما في هذا النصف الباقي بمنزلة رجل اشترى لبن عشر شياه في ابان الحلاب على ما وصفنا ثم مات منها خمس قبل أن يحلب منها شيئاً فانه يصير أمرهما الى ما وصفت لك في المسئلة التي فوق وكذلك أن لو كانت الهالكة تحلب الثلث أو النصف أو الثلاثة أرباع فعلى هذا الحساب يكون جميع هذه الوجوه ﴿قلت﴾ فان كنت انما سلفت في لبن هذه الغنم فيموت منها شيء ( قال ) اذا سلفت فيها فيموت منها شيء كان سلفك كله فيما بقي من لبن هذه الغنم ﴿قلت﴾ والسلف في لبن الغنم مفارق لشراء لبن الغنم في قول مالك قال نعم ( قال مالك ) وانما يجوز أن يشتري لبن الغنم اذا كانت كثيرة الشهر والشهرين والثلاثة وأما ان كانت الشاة أو الشاتين فاشترى رجل حلابها على كذا وكذا شهراً بكذا وكذا درهما فلا يجزئني لان الشاتين غير مأموتين ( قال ) ولو سلف في لبن شاة أو شاتين كيلاً معلوماً كذا وكذا قسطاً بكذا وكذا درهما في ابان لبنها فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وانما السلف في لبن الغنم مكايلة في قول مالك ( قال ) نعم لا يجوز الا مكايلة في ابان اللبن ﴿قلت﴾ أرايت لو أني بعت لبن غنمي هذه في ابان لبنها حتى ينقطع أيجوز ذلك أم لا ( قال ) قال مالك اذا ضرب لذلك أجلاً شهراً أو شهرين فلا بأس بذلك اذا كان ذلك في ابان لبنها وعلم أن لبنها لا ينقطع الى ذلك الاجل اذا كانت قد عرف وجه حلابها ﴿قلت﴾ فلو أني بعت لبنها في غير ابان اللبن وشرطت ان أعطيه ذلك في ابان لبنها كيلاً أو جزافاً أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا خير فيه عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت لبن شاتي هذه في ابان لبنها شهراً أو شهرين ( قال مالك ) أكره أن يباع لبن الشاة الواحدة أو الشاتين لان الشاة والشاتين أمرهما يسير وهما عندى من الخطر الا أن يبيع لبنها كيلاً كل قسط بكذا وكذا ﴿قلت﴾ وينقد في ذلك اذا اشترى لبن الشاة أو الشاتين ( قال ) نعم اذا شرع في أخذ اللبن أو كان يشرع في ذلك بعد اليوم واليومين أو الايام القلائل ﴿قلت﴾ فان اشتريت لبن هذه الغنم في ابان اللبن فلم يقبض اللبن حتى ذهب

إبان اللبن (قال) يرد الدرهم

في الرجل يكثرى البقرة يحرق عليها وهي حلوب ويشترط حلابها

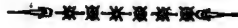
﴿ قال ﴾ وسألت مالكا أو سئل وسمعت عن الرجل يكثرى البقرة تحرق له أو يستقى عليها الأشهر وهي حلوب أو الناقة ويشترط حلابها في ذلك (قال) ان كان قد عرف حلابها فلا أرى بذلك بأسا

﴿ في الرجل يشتري الجبلجلان على ان عليه عصره والقمح على ان عليه طحنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت من رجل جبلجلانه هذا على أن عليه عصره أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز هذا ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه كأنه باعه ما يخرج منه فهو لا يدري ما يخرج منه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو باعه زرا قائما ويشترط المشتري على البائع أن عليه حصاده ودراسه (قال) قال مالك لا يجوز هذا أيضا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان باع حنطته هذه ويشترط عليه المشتري أن يطحنها (قال) استثقله مالك وجوزه وأرى أنه خفيف وهو جل قول مالك اجازته (قال) وقال لى مالك ولو أن رجلا ابتاع من رجل ثوبا على أن يخطه له لم أر بذلك بأسا ولو اشترى نملين على أن يحذوهماله لم أر بذلك بأسا ولو ابتاع قمحا على أن يطحنه له (قال) لى مالك فيه مغمز وأرجو أن يكون خفيفا وأنا لا أرى به بأسا ﴿ قال ﴾ قفقت له فالسمسم والفجل والزيتون يشتره على أن على البائع عصره قكرهه مالك وقال لا خير فيه انما هذا اشترى ما يخرج من زيتة والذي يخرج لا يعرفه فرددته عليه عامابمد عام فكل ذلك يكرهه ولم يقف فيه وقال لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ والقمح يشتره على أن على بائمه حصاده ودراسه وذروه يشتره زرا قائما قد يس (قال) لا خير فيه ورايته عنده من المكروه البين لانه انما يشترى ما يخرج من الزرع ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين الطحين وبين هذه الاشياء التي كرهها مما يخرج منها والدقيق يخرج من الحنطة (قال) كأنى رأيت يرى أمر الطحين أمرا قريبا ويرى أن القمح قد

عرف وجه ما يخرج منه فلذلك خففه على وجه الاستئصال منه له  
 في القياس (قال) ولقد قال لي مالك مرة لا يعجبني ثم خففه  
 وجل قوله في القديم والحديث مما حملناه عنه  
 نحن واخواننا على التخفيف على وجه  
 الاستحسان ليس على القياس

تم كتاب المرایا والتجارة بأرض العدو وبيع أرض العنوة وأرض الصلح وبيع  
 الشاة المصرة والفرقة في القرايات وبيع ماء المواجل والآبار والانهار



❖ ويليه كتاب التدليس ❖

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب التدليس ﴾

﴿ فى العبد يشتري ويدلس فيه بيع ويحدث فيه عيب آخر ﴾

﴿ حدثنا ﴾ زيادة الله بن أحمد قال حدثنا يزيد وسليمان قالوا حدثنا سحنون قال قلت لابن القاسم أرايت لو أنى اشتريت عبداً بدنانياً فأصابه عندي عيب ثم ظهرت على عيب دلسه لى البائع أترى لى أن أردده فى قول مالك بن أنس ( قال ) نعم الا أن يكون العيب الذى أصابه عنديك مفسداً مثل القطع والعود والشلل والعمى وشبه ذلك فان كان العيب الذى أصابه عيباً مثل هذه العيوب كنت مخيراً فى أن ترد العبد وتفرم بقدر ما أصاب العبد عنديك من العيب وان شئت احتبست العبد وأخذت من البائع ما بين الصحة والداء الا أن يقول البائع أنا أقبله بالعيب الذى أصابه عنديك وأرد الثمن كله فيكون ذلك له ﴿ قلت ﴾ ولم كان هذا هكذا اذا أصابه عند المشتري عيب مفسد لم يكن للبائع أن يأخذه ويرجع على المشتري بقدر ما أصابه عنده من العيب ( قال ) لان العيب اذا كان مفسداً فأصابه ذلك عند المشتري فهو فوات فليس للبائع أن يقول أنا أخذه وأرجع بقيمة العيب الذى أصابه عند المشتري لانه قد فات ﴿ قلت ﴾ ولم لا يكون على المشتري اذا رد العبد ببيع ظهر عليه وقد أصابه عنده عيب غير مفسد قيمة هذا العيب الذى أصابه عنده وان كان غير مفسد ( قال ) لانها ليست من العيوب التى هي تلف للعبد التى تنقصه نقصاناً كثيراً وهذا

مثل الحمي والرمد وما أشبه ذلك ألا ترى أنه ان حم يوما أو أصابه رمد أو دما مبل  
ثم ظهر على عيب دلسه له البائع أن له أن يرده ﴿قلت﴾ فإن كان هذا العيب الذي  
أصابه عند المشتري قد نقصه إلا أنه ليس من العيوب المفسدة أي يكون للمشتري  
أن يرده اذا ظهر على عيب قد دلسه له البائع ولا يكون عليه لما نقص العيب الذي  
أصاب العبد عنده شيء (قال) قال مالك بن أنس له أن يرده ولا شيء عليه اذا كان  
عيبا غير مقسد وان كان قد نقصه ﴿قلت﴾ أرايت ان قطعت اصبعه أو أصابه أمر  
من الله فذهبت اصبعه ثم ظهر المشتري على عيب دلسه له البائع أنه أن يرده (قال)  
لا أحفظه عن مالك بن أنس إلا أني أراه عيبا مفسدا لا يرده إلا بما نقص ﴿قلت﴾  
فان ذهبت أظفاره أو ظفره (قال) أما أظفاره فهو عيب لا يرده إلا بما نقص منه إلا  
أن يكون من وخش الزقيق الذي لا يكون ذلك مفسدا فيهم ولا ينقصه كثيرا فان  
كان كذلك رده ولا شيء عليه وأما الظفر فان له أن يرده ولا شيء عليه ولا أراه  
عيبا ﴿قلت﴾ فتحفظ عن مالك بن أنس أنه قال ان أصابه عنده حمي أو رمد أو  
صداع أو كى وكل وجع ليس بمخوف أن له أن يرده اذا أصاب به عيبا قد دلس له  
البائع ولا شيء عليه (قال) نعم

— في الرجل يشتري العبد فيموت أحدهما ويمجد بالآخر عيبا —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت عبد في صفقة واحدة فمات أحدهما في يدي وأصبت  
بالباق عيبا أيكون لي أن أردّه عند مالك (قال) نعم لك أن تردّه عند مالك وتأخذ  
من الثمن بحساب ما كان يصير لهذا العبد من الثمن يقوم هذا الميت والميت  
فينظر ما يصيب قيمة هذا الذي أصبت به عيبا من الثمن فيرجع بذلك على البائع  
﴿قلت﴾ فان اختلفا في قيمة الميت فقال المبتاع قيمة الميت الثلث وقيمة هذا الثلثان وقال  
البائع قيمة هذا الثلث وقيمة الميت الثلثان (قال) يقال لهما صفا الميت فاذا تصادقا في  
صفته دعى لصفته أهل المعرفة به فيقومون تلك الصفة وان تناكرا في صفته فالقول في  
صفته قول البائع مع يمينه اذا كان قد انتقد الثمن لان المبتاع مدع للفضل على ما يقول

البائع فالقول قول البائع وعلى المبتاع البينة على الصفة وان لم يأت بالبينة على الصفة  
حلف البائع وكان القول قوله اذا كان قد انتقد وان لم يكن انتقد فالقول قول المشتري  
﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت شاتين مذبوحتين فأصبت احدهما غير ذكية أتلزمني  
الذكية بحصتها من الثمن في قول مالك بن أنس أم لا (قال) أرى ذلك مثل الرجل  
يتناع الطعام فيقال له ان فيه مائة أردب فيشتري على ذلك فلا يجد فيه الا خمسين أو  
أربعين (قال) لا يلزمه أخذ ذلك الطعام الا أن يكون الذي نقص من ذلك الارادب  
اليسيرة وهذه الشاة اذا وجدها ميتة وانما كان شراء الرجل شاتين لحاجته الى جملة  
اللحم والرجل اذا جمع الشراء في الصفقة الواحدة كان أرخص فأرى الشاتين بمنزلة  
ما وصفت لك من الطعام عند مالك ويرد الجميع الا أن يشاء أن يحبس الذكية فالذي  
يصيبها من حصّة الثمن فذلك له ﴿قلت﴾ فان اشتريت عشر شياه مذبوحة  
فأصبت احدها ميتة (قال) أرى أن تلزمك التسعة بحصتهن من الثمن ﴿قلت﴾  
وكذلك الرجل يشتري قلال خل فيصيب احدها خراً أو اشتري قلاتي خل فيصيب  
احدهما خراً فهو على حال ما وصفت لك من قول مالك (قال) نعم ﴿قال سحنون﴾  
وقال غيره اذا اشترى شاتين أو قلتين أو عبيدين متكافئين فان هذا لم يشتر أحدهما  
لصاحبه فان أصاب بأحدهما عيباً أو استحق أحدهما رجوع بما يصيب المستحق من  
الثمن وان كان عيباً رده وأخذ ما يصيبه من الثمن ﴿قال سحنون﴾ وكذلك يقول  
ابن القاسم في العبيدين المتكافئين وليس العبدان المتكافئان كعبيدين أحدهما تبع  
لصاحبه انما اشترى لمكان صاحبه أو كجملة ثياب أو ورقيق أو وكيل أو وزن يكثر  
فيستحق منه اليسير ويبقى الكثير فان هذا قد سلمت له جل صفقته فيلزمه ما صح  
ويرجع بثن ما استحق فان كان ما استحق مضارباً في صفقته لكثرة ما استحق  
من يديه ويعلم أن هذا اذا استحق منه دخل عليه فيه الضرر لتبعيض ذلك عليه وأن  
مثله انما رغب في جملة ما اشترى فان هذا مثله أن يرد الصفقة كلها ويأخذ الثمن  
وان أراد أن يحبس ما سلم في يديه ويرجع بثن ما استحق فان كان ما اشترى على

الكيل والوزن فذلك له وان كان ما استحق مما بيع على العدد فكان الاستحقاق على الاجزاء نصف ما اشترى أو ثلثيه أو ثلاثة أرباعه أو ثلثه فذلك له لان ما رضى به يصير له ثمن معروف ان كان الذى استحق نصفه أو ثلثيه فرضى بما بقى صار له بنصف الثمن أو بثلثيه وكذلك ما استحق من الكيل والوزن لان الذى يبقى ثمنه معروف لانه مما لا يقسم الثمن عليه ان كان استحق منه جزء معروف أو عدد على عدد السلع وان كان ما باع عدداً واستحق من العدد ما يصير للمشتري حجة فى أن يرد فأراد أن يحبس ما بقى بما يصيبه من الثمن فان ذلك لا يجوز له لانه اذا وجب له رد جميع ما فى يديه فليس له أن يقول أنا أحبس ما بقى بما يصير له من الثمن لانه يحبسه بثن مجهول لانه أوجه على نفسه بما يصير له من الثمن وذلك غير معروف حتى تقوم السلع ثم يقسم الثمن عليها فما صار للذى بقى أخذه بحصته من الثمن وذلك مجهول وأما فى العيب فانه اذا أصاب العيب فى كثير من العدد حتى يضر ذلك به فى صفقته أو فى كثير من وزنه أو كيله فانه مخير فى أن يقبل الجميع بعينه أو يرده كله وليس له خيار فى أن يحبس ما صح فى يديه بما يصيبه من الثمن وان كان معروفاً وهو خلاف الاستحقاق فى هذا الموضع لان صاحب العيب انما باع على أن يحمل بعضاً بعضاً فاما رضى منه بما رأى وامارده عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً بثوبين فهلك أحد الثوبين عند صاحبه وأصاب بالثوب الباقي عيباً فجاء ليرده كيف يكون هذا فى قول مالك (قال) ينظر الى الثوب الذى وجد به العيب فان كان هو وجه ما اشترى وفيه الفضل فيما يرى الناس رده ونظر الى العبد فان كان لم يفت رده ونظر الى قيمة الثوب التالف فرده قابضه مع الثوب الذى وجد به العيب وان كان العبد قد نجا أو نقصان أو اختلاف أسواق أو شئ من وجوه الفوت نظر الى الثوب الباقي كم كان من الثوب التالف فان كان ثلثاً أو ربماً نظر الى قيمة العبد ففرم قابض العبد لصاحب الثوب من قيمة العبد بقدر الذى يصيبه من صاحبه ان ثلثاً أو ربماً يفرم له من قيمة العبد ثلثها أو ربمها ولا يرجع فى العبد بشئ وان كان أصاب صاحب العبد بالعبد عيباً وقد



نلف أحد الثوين عند بائع العبد رد العبد وينظر الى الثوب الباقي فان كان هو وجه الثوين ومن أجله اشتراها رد الثوب الباقي وغرم قيمة التالف ان كان الثوب الباقي لم يفت بناء أو نقصان ولا اختلاف أسواق وان كان فات بشئ من ذلك أو كان الباقي منهما سوى الذي ليس من أجله كان الاشتراء أسلما لمشتريهما وغرم قيمتهما جميعا لصاحب العبد

❦ في الرجل يشتري السلعة فموت عنده ويظهر منها على عيب ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك بن أنس فيمن اشترى سلعة بيعا صحيحا فلم يقبضها صاحبها الا بعد شهر أو شهرين وقد حالت الاسواق عند البائع وقبضها فانت عند المشتري ثم ظهر على عيب كان عند البائع أي القيمتين يحسب على المشتري ويجعلها قيمة الجارية اذا أراد أن يرجع بالعيب أقيمها يوم قبض الجارية أم قيمتها يوم وقعت الصفقة (قال) بل قيمتها يوم وقعت الصفقة ❦ قلت ❦ فان كان البيع حراما فاسدا فأى القيمتين يحسب على المشتري (قال) قيمتها يوم قبضها ليس قيمتها يوم وقع البيع لان المشتري في البيع الفاسد لا يضمن الا بعد ما يقبض لان له أن يترك ولا يقبض والبيع الصحيح القبض له لازم وليس له أن يفسخ ذلك ومصيبتها منه فهذا فرق ما بينهما ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت جارية بيعا صحيحا فلم أقبضها حتى ماتت عند البائع وقد نقدته الثمن أو لم أنقده وقد فاتت الجارية أو حدث بالجارية عيب عند البائع قبل أن أنقدها (قال) قال مالك الموت من المشتري وان كان البائع احتبسها بالثمن (قال ابن القاسم) فالعيب عندي بمنزلة الموت يكون ذلك كله من المشتري اذا كانت الجارية ممن لا يتواضع مثلها وبيعت على القبض ❦ قلت ❦ فان كان اشتراها على صفة فأصابها بعد وجوب الصفقة على ما ذكرت لك (قال) قال مالك اذا كان اشتراها وهي على الصفة التي وصفت له فما أصابها من حدث بعد ذلك فهو من المشتري (قال ابن القاسم) وقال لى مالك بعد ذلك في هذه المسألة فيمن اشترى على الصفة انها ان ماتت قبل أن يقبضها المشتري فهي من البائع (قال ابن القاسم) ولم يذكر لى في العيوب في

هذه المسألة شيئاً إلا أنه قال لى قبل ذلك فى الموت والعيوب انها من المشتري جميعاً وأرى أن ذلك كله من البائع إلا أن يشترط البائع أن ما أصابها بعد الصفقة فهو من المشتري فيكون ذلك على ما اشترط وهو قول مالك الآخر الذى ثبت عليه وقاله لى غير عام وأرى العيوب التى تصيب السلعة قبل أن يقبضها المتابع بمنزلة الموت ضمان ذلك من البائع إلا أن يشترط كما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشترت جارية بها عيب لم أعلم به فلم أقبضها حتى ماتت عند البائع أو أصابها عيب مفسد مثل القطع والشال وما أشبهه وذلك كله عند البائع قبل أن أقبضها أتزنى الجارية أم لا وهل يكون ما أصابها من العيوب أو الموت الذى كان بعد الصفقة من المشتري أم من البائع إذا اطلع على العيب الذى كان بالجارية عند البائع (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً إلا ما قال لى مالك فى الموت إذا اشتراها فاحتبسها البائع للثمن فهى من المشتري إذا كانت ممن لا يتواضع مثلها وبيعت على القبض فإن هذه السلعة قد وجبت وإن كان له أن يردّها لانه لو شاء أن يأخذها أخذها بعيبها ولم يكن للبائع فيها حجة ألا ترى أن عتقه جائز فيها وإن عتق البائع فيها غير جائز ولا يشبه هذا البيع الفاسد لأن المشتري فى البيع الفاسد لو أراد أن يأخذ لم يكن ذلك له وإن البائع لو أعتق فى البيع الفاسد لحاز ذلك عليه ولم يكن للمشتري عتق معه إلا أن يكون المشتري أعتق قبل البائع فيكون قد ألتفها وإن هذا لا عتق للبائع مع عتق المشتري ولا عتق له وإن لم يعتق المشتري لأن المشتري كان على شرائه يأخذها إن أحب وإنما احتبسها بعد وجوب البيع بالثمن (قال) وكذلك قال لى مالك أراها بمنزلة الرهن إن احتبسها بعد وجوب البيع بالثمن فإن ماتت فهى من المشتري فهى إذا باعها وبها العيب فاحتبسها بالثمن فهى رهن ولو لم يحتبسها لقبضها المشتري وكان المشتري ضامناً لما أصابها فحسب البائع إياها بمنزلة الرهن وقبض للمشتري بعد الوجوب فأرى أن كل ما أصابها من عيب أو موت وإن كان بها يوم باعها البائع عيب كان عنده فهى من المشتري حتى يردّها قبضها من البائع أو لم يقبضها حتى يردّها بقضاء من السلطان أو يبرئها منها البائع ﴿ وأخبرنى ﴾

سحنون عن ابن وهب عن ابن لهيعة أنه سمع يزيد بن أبي حبيب يقول اشترى  
 رجل عبداً من آخر فقال الذي باعه قد وجب لك غير أني لا أدفع اليك العبد حتى  
 تنقدي ثمنه فاني لا آمنك فانطلق المشتري يأتي بثمنه فلم يأت بثمنه حتى مات العبد عند  
 الذي باعه ( قال ) يزيد قال سعيد بن المسيب هو من الذي مات في يده ( وقال )  
 سليمان بن يشار بل هو من الذي اشتراه ووجب له ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال مالك  
 بقوليهما جميعاً ﴿ ابن وهب ﴾ قال الليث كتب الى يحيى بن سعيد يقول من باع دابة  
 غائبة أو متاعاً غائباً على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يجد الدابة أو المتاع  
 الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فان كانت الدابة أو المتاع على ما وصف البائع تم  
 بيعهما وأخذ الثمن ﴿ وأخبرني ﴾ سحنون بن سعيد قال أخبرني ابن وهب  
 عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في بيع الدابة الغائبة ان أدركتها الصفقة  
 حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس ﴿ وأخبرني ﴾ عن ابن وهب عن يونس  
 ابن يزيد عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال ما أدركت الصفقة  
 حياً مجموعاً فهو من المتاع ﴿ وأخبرني ﴾ عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن  
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه حدثه قال تباع عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف  
 فرسا غائبة وشرط ان كانت هذا اليوم حية فهي مني ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن  
 ابن جريج عن ابن شهاب قال كان عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف من أجدة  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع فكان الناس يقولون ليهما قد تباعا  
 حتى ننظر أيهما أجدة فابتاع عبد الرحمن بن عوف من عثمان بن عفان فرسا غائبة بائني  
 عشر ألفا ان كانت هذا اليوم صحيحة فهي مني ولا إخال عبد الرحمن الا وقد كان  
 عرفها ثم ان عبد الرحمن قال لعثمان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى  
 يقبضها رسولى قال نعم فزاده عبد الرحمن بن عوف أربعة آلاف على ذلك فأتت  
 فقدم رسول عبد الرحمن فعلم الناس أن عبد الرحمن أجدة من عثمان ﴿ وأخبرني ﴾ ابن  
 وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال وانه وجد الفرس حين خلع رسنها

قد هلكت فكانت من البائع

﴿ في الرجل يتاع الجارية وبها العيب لم يعلم به حتى يبيعها ثم ترده عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية وبها عيب لم أعلم به ثم بعتها فتداولها رجال فغيرت في بدنها أو أسواقها ثم اشتريتها فعلمت بالعيب الذي كان عند البائع الذي باعني ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره لك أن تردها عليه ان لم يكن دخلها عيب مفسد مثل ما وصفت لك ﴿ وقال أشهب ﴾ لك أن تردها على الذي اشتريتها منه آخرأ لان عهدتك عليه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان كان اشتراها يما صحيحاً وبها عيب لم يعلم به فباعها أو أجرها أو رهنها أو تصدق بها أو كاتبها أو اتخذها أم ولد أترى هذا كله فوتاً في قول مالك أم لا ( قال ) أما الرهن والاجارة والبيع فليس بفوت وقد بلغني عن مالك بن أنس ممن أثق به أنه لم يره في البيع فوتاً ورأى الذي أخذ به أن ليس البيع بفوت لانه قد أخذ له ثمناً انما هو على أحد وجهين إما أن يكون قد رأى العيب فقد رضيه حين باعه ولو شاء لم يبعه حتى ثبتت من صاحبها فردها عليه بالعيب وإما أن يكون لم يره فهو ان كان نقص في بيعه العبد لم ينقص لموضع العيب ( قال ) وأما التدبير والكتابة والموت واتخاذها أم ولد والصدقة فان مالكا قال لى في ذلك انه كله فوت ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك بن أنس في الهبة اذا وهبها وقد اشتراها وبها عيب ( قال ) قال مالك ان كان وهبها للثواب فهو بيع وان كان وهبها لغير ثواب فهو من وجه الصدقة وهو فوت ويرجع فيأخذ قيمة العيب والبيع الصحيح اذا أصاب العيب بعد ما رهن أو أجر فلا أراه فوتاً ومتى ما رجعت اليه بافتكاك أو انقضاء أجل الاجارة فأرى له أن يردها ان كانت بحالها وان دخلها عيب مفسد ردها وما نقصها العيب الذي حدث بها ﴿ وقال أشهب ﴾ ان افتكها حين علم بالعيب فله أن يردها والا وجع بما بين الصحة والداء

❦ في الرجل يتباع الامة فتلد أولاداً ثم يجد بها عيباً ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان ابتاع أمة فولدت عند المشتري ولداً فأت ولدها فأصاب بها عيباً أنه أن يردّها وقد مات الولد عنده (قال) نعم يردّها اذا مات الولد ولا شيء عليه ويرجع بالثمن كله ولا شيء عليه في الولد ❦ قلت ❦ فان كانت الولادة قد نقصتها وقد مات الولد ثم أصاب بها عيباً (قال) له أن يردّها وما نقصت الولادة منها وكذلك قال لي مالك بن أنس وكذلك لو لم تلد وأصابها عند المشتري عيب مفسد مثل القطع والعمور والشلل ونحو ذلك فنقصان الولادة مثل العيوب المفسدة ❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى رجل جارية وبها عيب لم يعلم به ثم ولدت عنده أولاداً فماتت الام أو قتلها رجل وبقي الاولاد عنده ثم علم بالعيب (قال) يرجع على بائعه فيأخذ منه قيمة العيب كما فسر لك ❦ قلت ❦ فتقوم الجارية ان كانت ميتة أو مقتولة وولدها معها (قال) تقوم هي نفسها كما وصفت لك ❦ قال سحنون ❦ وقد قال بعض رواة مالك الا أن يكون ما وصل اليه من قيمة الام مثل الثمن الذي يرجع به على البائع فلا تكون له حجة ألا ترى أن البائع لو أن الام لم تقتل ولكنها ماتت لو قال للمشتري أنا أردت عليك جميع الثمن وردّ على الولد ولا أعطيك ما بين القيمتين كان ذلك له وقيل للمشتري إما ان رددت عليه الولد وأخذت الثمن وإما أن تمسكت بالولد ولا شيء لك فهو اذا كانت القيمة في يده وهي مثل الثمن والولد فضلاً أيضاً لم تكن للمشتري حجة لان الذي يريد أن يرجع به في يديه مثله منها

❦ في الرجلين يتباعان السلعة ثم يبيعهما أحدهما ❦

❦ من صاحبه ثم يظهر على عيب ❦

❦ قلت ❦ فلو أتى بمت من رجلين ثوبا فباع أحدهما من صاحبه حصته ثم ظهر على عيب كان عنده (قال) أرى أن الذي باع حصته من صاحبه قد خرج ما كان في يديه من السلعة فلا يرجع عليك بما بين الصحة والداء وأما الذي لم يبع فله أن يرد حصته

التي في يديه عليك بنصف الثمن فتكون نصف السلعة في يديك ونصفها في يدي  
الذي اشتراها من صاحبه

❦ في الرجل يتناع الجارية على جنس فيصيبها على جنس آخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت جارية على أنها بربرية فأصبتها خراسانية (قال) لك  
أن تردها ❦ قلت ❦ فان اشتريتها على أنها صقلية أو آرية أو اشاباية فأصبتها بربرية  
أو خراسانية (قال) ليس لك أن تردها ❦ قلت ❦ لم (قال) لان البربرية والخراسانية  
أفضل من الصقلية والآرية لان الناس انما يذكرون الاجناس لفضل بعضها على  
بعض فيزداد بذلك في اثمان الرقيق فاذا كانت أرفع جنسا مما شرط فليس له أن يرد  
❦ قلت ❦ وتحفظ هذا عن مالك (قال) لا الا أن يكون في ذلك أمر يعرف به أن  
المشتري قد أراد فيرد عنه مثل أن يكره شراء البربرية لما يخاف من أصولهن  
وحريتهن وسرقتهن وما كان من هذا وما أشبهه فأرى أن يرد وما لم يكن على هذا  
الوجه وليس فيه عيب يرده به ولا تمن يوضع فلا أرى أن يرد ❦ قال ❦ ولقد سمعت  
مالكا وسأله ابن كنانة ونزلت هذه المسئلة بالمدينة في رجل اشترى جارية فأراد أن  
يتخذها أم ولد فاذا نسبها من العرب فأراد ردها بذلك وقال ان ولدت مني وعقت  
يوما جر العرب ولأءها ولا يكون ولاؤها لولدي (قال مالك بن أنس) لا أرى هذا  
عييا ولا أرى له أن يردها

❦ في الرجل يتناع العبد وبه عيب فيفوت عنده بموت أو عيب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت عبداً وبه عيب دلته الى البائع بمائة دينار وقيمه مائة  
 وخمسون دينارا فتغير عندي العبد بعيب فاسد أو مات فأردت أن أرجع على البائع  
 بالعيب (قال) ينظر الى قيمته صحيحا يوم قبض عند مالك فزعمت أن قيمته خمسون  
 ومائة والى قيمته معيبا يوم قبضته فزعمت أن قيمته وبه العيب مائة فصار ما بين قيمة  
 العبد صحيحا وبين قيمته معيبا الثلث فيفيض الثمن على ذلك فيكون للبائع العبد ثلثا المائة

ويرجع المشتري العبد حين فأت العبد عنده بعيب مفسد أو يموت بثلث المائة من ثمن العبد لأن العيب نقص العبد الثلث فكان البائع قد أخذ ثلث المائة بغير شيء دفعه الى المتباع فلذلك يرجع به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك بن أنس كله (قال) نعم ﴿قال﴾ وقال مالك من باع عبداً وبه عيب دلّسه مثل الالباق والسرقة أو المرض من الامراض فأبقى العبد أو سرق العبد فقطعت يده فمات من ذلك أو لم يمّت أو تمادى بالعبد المرض فمات منه أو أبقي وذهب ولم يرجع فوجد المشتري البيّنة على هذه العيوب انها كانت به حين باعه وعلم البائع بذلك فان المشتري يرجع بالثمن كله فيأخذه ولا شيء عليه في ابقاء العبد ولا موته ولا قطع يده وان كان باعه ابقا فسرق فقطعت يده رد في القطع كما فسرت لك لأن القطع عيب حدث عند المشتري من غير العيب الذي باعه به أو حدث في مرضه عيب آخر أو اعورت عينه أو قطعت يده من غير سبب المرض فهذا لا يرده الا ومعه ما نقصه كما فسرت لك في المسئلة الاولى أو يحبسها فيأخذ قيمة العيب كما فسرت لك في المسئلة الاولى وما كان من سبب العيب الذي وصفت لك أنه دلس به فمات منه أو أبقي أو قطع فلا شيء عليه فيه وهو يأخذ الثمن كله ﴿وأخبرني﴾ سحنون عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر أن عمر بن عبد العزيز قضى في الرجل يبيع العبد وبه عيب ثم يصيبه عند الذي ابتاعه عيب انه ان قامت له البيّنة على أنه ان كان به ذلك العيب عند صاحبه الذي باعه وضع عن المشتري ما بين الثمنين قدر العيب الذي كان عند البائع ﴿وأخبرني﴾ عن وكيع بن الجراح عن سليمان الأعمش عن ابراهيم عن شريح في الرجل يشتري الجارية فيطوؤها ثم يجد بها عيباً (قال) ان كانت ثيناً ردها ورد نصف العشر وان كانت بكرأ ردها ورد العشر ﴿وأخبرني﴾ عن وكيع عن اسراييل وشريك عن جابر عن عامر الشعبي عن عمر قال ترد العشر ونصف العشر ﴿قال سحنون﴾ وانما كتبت هذا في العشر ونصف العشر وان كان مالك لا يأخذه به وانما يقول ما نقص من وطئه حجة ان له أن يردها ولا يكون وطؤه اياها وان دخلها به نقص فواتا لا يرد مثل العتق والموت وما لا يقدر



على رده فهذا عمر وشريح قد رداها على البائع فلذلك كان للمشتري أن يرد الميب عن نفسه وان دخلها عنده النقص ويفرم ما نقصها اذا أراد ردها وان أراد أن يحبسها ويرجع بما بين الصحة والداء فذلك له ألا ترى أن عمر بن عبد العزيز قضى في الرجل يبيع العبد وبه عيب ثم يصيبه عيب عند الذي ابتاعه أنه يوضع على المشتري ما بين الثمنين ﴿ وأخبرني ﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في العبد يشتره الرجل بيع المسلمين فيسرق وهو بيد الذي اشتراه وتقوم عليه البينة فتقطع يده ثم يجد هذا الذي اشتراه البينة العادلة على أنه كان سارقا معلوما ذلك من شأنه قبل أن يشتريه وان الذي باعه كتمه ودلسه (قال ابن شهاب) لم يلفنا في ذلك شيء ولا نرى إلا أنه يردّه (فقليل) لابن شهاب فإن أبق من عند الذي اشتراه ثم أقام البينة العادلة أنه كان آبقا معلوما ذلك من شأنه وأنه كتمه ودلسه به (قال ابن شهاب) نرى أن يرد المال الى من دلس له ويتبع المدلس العبد ويرد الثمن فانه غره بأمر أراد أن يتلف فيه ماله (قال ابن شهاب) وكذلك اذا دلس له بالجنون نفي حتى مات انه يرجع بالثمن كله ﴿ سحنون ﴾ عن ابن نافع عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبي الزناد عن السبعة انهم كانوا يقولون كل عبد أو أمة دلس فيها بعاة فظهرت تلك العاهة وقد فات رد العبد أو الامة بموت أو عتق أو بأن تلك الامة حملت من سيدها فانه يوضع عن المبتاع ما بين قيمة ذلك الرأس وبه تلك العاهة وبين قيمته يرثا منها فان مات ذلك الرأس من تلك العاهة التي دلس بها فهو من البائع وبأخذ المبتاع الثمن كله منه . وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من نظرانهم أهل فقه وفضل ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك بن أنس فالعبد يبتاعه الرجل وهو أعجمي أو الجارية فيدفع العبد الى الصناعة فيعمل البنيان أو يكون صائغا أو صبلغا أو نجارا فيرتفع ثمنه فيجد به عيبا بمس ذلك فيريد أن يردّه أتري ذلك له أم تراه فوتا

قال لا ( قال مالك ) والجارية يشتريها القوم فتستحق عندهم فتنصب ( قال ) فقلت  
 لمالك ما النصب قال تطبخ وتممل وتفزل وتفسل وتعالج الاعمال وتستحق وتخرج  
 ويرتفع ثمنها بذلك فهذا فوت ( قال مالك بن أنس ) لا أرى هذا فوتاً إن أحب أن  
 يرد رد والا حبس ولا شيء له ( قال ) فقلت لمالك فالصغير يشتري فيكبر أترأه فوتاً  
 ( قال ) نعم وأرى أن يأخذ قيمة العيب منه على ما أحب أو كره البائع ( قال ) وبلغني  
 عن مالك أنه قال الهرم فوت ( قلت ) لعبد الرحمن بن القاسم وتفسير العيب كيف  
 يرجع به إن رجع أو يرد إن رد ( قال ) إن أراد أن يرجع المبتاع نظر إلى قيمة  
 الجارية يوم باعها كم كانت قيمتها صحيحة ونظر كم قيمتها وبها العيب يوم باعها وقبضها  
 فإن كان العيب الذي بها سدسها أو خمسها نظر إلى الثمن الذي نقد فيها فرد منه  
 سدسها أو خمسها كان ذلك الثمن أكثر من القيمة أو أدنى فلي هذا يحسب وإن  
 أراد أن يردها نظر إلى قيمتها يوم اشتراها وبها العيب الذي اشتراها به ثم نظر إلى  
 ما أصابها عند المشتري من العيب كم كان قيمتها يوم قبضها أن لو كان بها . وتفسير ذلك  
 أن يكون باعها وبها العيب وقيمتها ثمانون ديناراً فأعورت عنده ولو كانت ذلك اليوم  
 عوراء كانت قيمتها ستين فيرد ربع الثمن بعد ما طرحنا ما يصيب العيب الذي دلسه  
 البائع من الثمن وأما العين التي ذهبت فيلزمه قيمتها يوم قبضها كمثل رجل ابتاع عبدین  
 في صفقة واحدة بثمان واحد ثم مات أحدهما وبقي الآخر فيوجد به عيب فأراد أن يرده  
 فأنما ينظر كم كان قيمة الباقي من صاحبه الهالك يوم قبضهما فإن كان الثلث أو النصف أو  
 الربع رده ورجع فأخذ من الثمن إن كان الربع فالربع وإن كان النصف فالنصف وإن  
 كان الثلث فالثالث من الثمن فالعبد الباقي مع الذي مات بمنزلة اليد والعين من الجسد  
 بعد قيمة العيب الذي دلس له يقسم الثمن على العيب الذي دلس له وعلى ما بقي من  
 العبد ثم يطرح قدر العيب الذي دلس له به ثم ينظر إلى ما بقي فيكون ذلك ثمناً للعبد  
 ثم ينظر إلى اليد أو العين كم كانت من العبد ذلك اليوم فإن كانت الربع أو الثلث رد  
 وربع ما بقي من الثمن أو ثلثه بعد العيب الأول فهذا تفسير قول مالك في هذا ( قال )

وسألت مالكا عن الرجل يبيع الأمة فيزوجها المشتري عبده ثم يجد بها عيبا فيريد ردها أله أن يردها ( قال ) نعم ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك بن أنس في النكاح أيفسخه البائع ( قال ) لا وهو بمنزلة أن لو زوجها سيدها رجلا حراً فليس للبائع أن يفسخه إن ردها عليه ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك بن أنس أفيرد في ذلك قيمة ما نقص الجارية النكاح ( قال ) إن كانت الجارية ممن ينقصها النكاح فعليه ما نقص من ثمنها ( قال ) وربما ردها وقد نكحت وهي خير منها يوم باعها يردها ومعها الولد فيكون هو أكثر لثمنها فإن كان ذلك ينقصها فأرى أن يرد النقصان والا فليس للبائع شيء ويردها عليه والنكاح ثابت ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن كان في الولد ما يجبر به عيها الذي دخل من قبل النكاح أيكون له أن يجبر عيها بالولد في قول مالك ( قال ) نعم ألا ترى أن مالكا قال ربما ردها وولدها وقد زاد ذلك في ثمنها فهذا من قوله يدلك على أنه إنما أراد أن يجبر به ﴿ قال ﴾ سحنون ﴿ وقد قال غيره يردها وما نقصها النكاح وإنما زيادة ولدها فيها كمثل زيادة بدنها وجسمها وصنعة تحدث فيها فيرتفع لذلك ثمنها حتى تكون يوم يردها أفضل منها أن لو كان معها ولد وأكثر لثمنها وأشد جبراً لما نقص النكاح منها ( وقد ) قال مالك بن أنس في بضع هذا النماء مما يردها به وهو فيها ويفرم ما نقص العيب ولا يحسب له في جبر ما نقص العيب عنده شيء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت إن اشتريت عبداً بعبد فهلك العبد الذي دفعت وأصبحت بالعبد الذي اشتريت عيباً فأردت أن أردّه ( قال ) قال مالك يردّه وله قيمة الغلام الذي دفع إليه لانه ثمن هذا العبد ( قال ) وإن نقص هذا الباقي الذي ظهر به العيب فلصاحبه أن يردّه ولا شيء عليه في نقصانه إلا أن يكون نقصانه ذلك عيباً مفسداً مثل العور والشلل والقطع والصمم وما أشبه ذلك وأما كل عيب ليس بمفسد فانه يردّه بالعيب الذي ظهر عليه ولا شيء عليه في العيب الذي حدث عنده إذا كان ليس عيباً مفسداً وإن كان لم يهلك العبد الآخر ودخله نماء أو نقصان أو اختلاف من أسواق أو عتاقة أو كتابة أو دبره أو باعه أو كانت جارية فأحبها ثم ظهر هذا الآخر على عيب بالعبد الذي عنده فانه يردّه وليس له من العبد الذي فات

ودخله ما ذكرت لك من العتق وغيره قليل ولا كثير وإنما له قيمته يوم قبضه منه وليس له من الثمن الذي باعه به هذا شيء وإن كان باعه ولم يعتقه باعه بأقل من قيمته يوم قبضه أو بأكثر من قيمته فليس لهذا الذي يرد العبد بالعيب في هذا الثمن قليل ولا كثير وإنما له قيمة هذا العبد الذي دخله الفوت بالعتق أو بالبيع ويرد الذي أصاب به العيب ولا شيء له ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت عبداً بطعام أو بشيء مما يكال أو يوزن كان مما يؤكل ويشرب أو كان مما لا يؤكل ولا يشرب فأصببت بالعبد عيباً وقد تلف الثمن الذي دفعت إليه فأردت رد العبد (قال مالك) ترجع بمثل ما دفعت من الكيل والوزن فإن كان قد تلف ذلك الذي دفعته فأنما لك مثله ﴿قلت﴾ فإن كنت ابتعت عبداً بمرض من العروض فأصببت به عيباً وقد تلف العرض عند الذي دفعته إليه (قال) قال مالك يرجع عليه بقيمة ذلك العرض ولا يرجع عليه بمرض مثله (قال) وما يوزن ويكال في هذا بمنزلة الدنانير والدرهم وأما العروض كلها فأنما له قيمتها إن كانت قد تلفت وإن كانت لم تلف فانه يرجع فيها إلا أن تكون قد فاتت بناءً أو نقصاناً أو اختلاف من أسواق أو بيع فأنما له قيمتها ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين العروض في هذا وبين ما يوزن ويكال في قول مالك (قال) لأن العروض لا يستطيع رد مثلها وهو حين قبضها وجبت عليه قيمتها يوم قبضها إن حالت عن حالها فإذا تلفت العروض عند الذي باع العبد فانه يرجع عليه بقيمتها (قال) وأما ما يوزن ويكال فلم يجب عليه فيه قيمة إن حال فهو وإن تلف فأنما له مثل كيله أو وزنه فكأنه أخذ شيئاً بعينه

— في الرجل يتاع العبد يباع فاسداً ثم يعتقه قبل أن يقبضه —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت عبداً يباع فاسداً فلم أقبضه من البائع حتى أعتقته أليزمني العتق أم لا (قال) العتق لازم للمشتري قبض أو لم يقبض إذا كان البيع فاسداً ويقوم عليه في ماله وتؤخذ من ماله قيمته إذا كان له مال فإن لم يكن له مال فلا يجوز عتقه ﴿قلت﴾ لم أجز عتقه قبل أن يقبضه والبيع فاسد وهو إنما يضمه يوم يقبضه والبيع الذي كان بينهما مفسوخ لا يقر فمقتدتهما التي عقدا باطل

فلم أجزت عتقه قبل أن يقبضه ( قال ) لأن عتقه العبد قبل أن يقبضه قبض منه  
 للعبد فهو إذا أعتقه دخل في عتقه إياه قبضه للعبد بفوات العبد ﴿ قلت ﴾ وكذلك  
 لو كان العبد لم يتغير بنقصان بدن ولا بزيادة ولا بحالة أسواق ( قال ) نعم قال عبد  
 الرحمن بن القاسم وإنما مثل ذلك مثل الرجل يشتري العبد الغائب ويشترط على البائع  
 أنه منه حتى يقبضه فتجب الصفقة بينهما أن البيع بينهما جائز وضمانه من البائع حتى  
 يقبضه المبتاع ولا يصلح النقد فيه بشرط إلا أن يتطوع بذلك المشتري بعد وجوب  
 الصفقة فإن أعتقه المشتري وقد اشترط أن ضمانه من البائع جاز العتق عليه وكذلك  
 البيع الفاسد إذا أعتقه المشتري قبل أن يقبضه جاز عتقه على المشتري وإن كان العبد  
 في ضمان البائع وهذا مثل الأول ﴿ قلت ﴾ وما وصفت من بيع العبد الذي يكون في  
 بعض المواضع ويشترط سيده أن ضمانه منه أن البيع جائز هو قول مالك ( قال ) نعم  
 ﴿ قلت ﴾ والعبد إذا أعتقه المشتري قبل أن يقبضه أنه جائز أهو قول مالك ( قال )  
 لا أثبتة عنه في العتق ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني اشتريت عبداً أكون لسيده أن  
 يمنعني قبضه في قول مالك حتى أدفع إليه حقه ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فلو أعتقه المشتري  
 بعد وجوب الصفقة وقبل أن يدفع إليه الثمن أيجوز عتقه وقد كان للبائع أن يمنعه  
 ( قال ) العتق جائز عند مالك إن كان للمشتري مال ويؤخذ منه الثمن وإن لم يكن له  
 مال لم يجز عتقه فإن أيسر قبل أن يباع عليه وأدى الثمن وقبض العبد جاز ذلك العتق  
 عليه ﴿ قال ﴾ وقال مالك فإن بيع عليه في ثمنه ثم اشتراه بعد ذلك لم أره يمتق عليه لأنه  
 قد بيع عليه فبطل عتقه ذلك ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن اشترى سلعة بسلعة عنده  
 في بيته موصوفة فقبض السلعة الحاضرة ثم أصاب السلعة الغائبة التي كانت في البيت  
 قد تلفت أو ماتت قبل وقوع الصفقة ( قال ) يأخذ سلعته بعينها إن كانت لم تتغير  
 ﴿ قلت ﴾ فإن كانت السلعة التي قبض جارية فأعتقها ثم أصاب السلعة الموصوفة التي  
 كانت في البيت قد تلفت قبل وجوب الصفقة ( قال ) أرى عتقه جائزاً وعليه قيمتها  
 ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) قال لي مالك في البيع المكروه أنه من صاحبه

ضامن له اذا قبضه فهذا اذا كانت السلعة غائبة غيبة بعيدة فالتقيد فيها مكروه فاذا اشترط النقد فيها صار بيعا مكروها وهو قول مالك وغيره ممن هو أكبر منه وهي من المشتري اذا قبضها وعتقه فيها جائز ولو باعها نفذ البيع وكان عليه قيمتها يوم قبضها وجاز البيع لمن باعه اذا كان الأول قد قبضها وكذلك لو كانت حاضرة أو غائبة غيبة قريبة مما يجوز فيه النقد اذا اشترط أن يتقده فهو ضامن اذا قبض السلعة حتى يدفع الثمن فان باع أو أعتق جاز ذلك له الا أن يعتق ولا مال له فيكون عتقه باطلا ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترى جارية بيعا فاسدا فأعتقها المشتري قبل أن يقبضها أو كاتبها أو تصدق بها أيكون هذا فوتا وان كان لم يقبضها (قال) نعم على ما فسرنا لك ان كان ذا مال ﴿قلت﴾ فان كانت عند البائع فأصابها عيب من العيوب أو تغيرت بسوق أو زيادة بدن أو نقصان أو ماتت وكل هذا قبل أن يقبضها المشتري من البائع (قال) قال مالك ذلك كله من البائع لانه لم يقبضها فيكون ضامنا لها لان البيع حرام مفسوخ فلا يضمن ذلك المشتري حتى يقبض فأما العتق والصدقة والتدبير والكتابة فهذا أمر أحدثه المشتري فضمن بما أحدث وصار فوتا اذا كان يقدر على ثمنها ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت جارية بيعا فاسدا فكاتبته وجعلت كتابتها نجوما كل شهر فمجزت عن أول نجم ولم تتغير بزيادة سوق ولا نقصان ولا بزيادة بدن ولا بتغيير بدن ثم رجعت الى رقيقا فأردت ردها أيكون ذلك لي أم تراه فوتا في قول مالك (قال) قال مالك الحيوان لا يثبت في الايام اليسيرة على حال واحدة ورأه مالك فوتا فالشهر أيين عند مالك أنه فوت في البدن وان لم تتغير الاسواق فهذا لما مضى شهر فقد فاتت الجارية وليس له أن يردّها وعليه القيمة وانما يكون له أن يردّها لو كان ذلك قريبا الايام اليسيرة (قال) وكذلك قال لي مالك بن أنس في الايام اليسيرة ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره انما كان قبضه لها على قيمة فلما أحدث فيها الكتابة تم وجوب القيمة وان عجزت من ساعتها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مسلما اشترى من نصراني جارية بنحمر فأحبها أو أعتقها أيكون ذلك فوتا (قال) لم أسمع هذا من مالك

ولكنه فوت وأرى لهذا النصراني على المسلم قيمة جاريته ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 اشتراها بيما فاسداً فرهنها مكانه أ يكون هذا فوتاً أم لا (قال) ان كان يقدر على أن  
 يفتكها لسعة في يديه فاني لا أراه فوتاً وان كان ليس يقدر على أن يفتكها ولا سعة  
 له فأراه فوتاً وأراه من وجوه البيع لانه قد أعتق رقبتها وكذلك هو في الاجارة ان  
 قدر على فسخها والا فهو فوت ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بيما فاسداً وهي  
 جارية فاتخذتها أم ولد أ يكون هذا فوتاً في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان دبرها  
 أو أعتقها أو كاتبها أو باعها أو تصدق بها أو أجرها أو رهنها (قال) نعم هذا كله فوت  
 في البيع الفاسد في قول مالك الا الاجارة والرهن فاني لم أسمع منه ﴿وأخبرني﴾  
 ابن وهب عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع بيما بعضه حلال وبعضه  
 حرام ففطن له فقال أنا أضع عنك الحرام وأمضي لك الحلال (قال ابن شهاب) ان  
 كانت الصفقة فيهما واحدة تجمعهما فانا نرى أن يرد ذلك البيع كله وان كانتا بيعتين  
 شتى لكل واحدة منهما صفقة على حدة فانا نرى أن يرد الحرام ويجاز الحلال  
 ﴿قال ابن وهب﴾ وقال يونس بن يزيد قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن لا تجمع صفقة  
 واحدة شئنين يكون أحدهما حلالاً والآخر حراماً . ومن ذلك ما يدرك فينقض .  
 ومن ذلك ما يتفاوت فلا يدرك بعضه الا بظلم فيترك قال الله تبارك وتعالى وان تبتم  
 فلکم رؤس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون وكل بيع لا يدرك حتى يتفاوت فلا  
 يستطيع رده الا بمظلمة فقد تفاوت رده وما كان من أمر تنقضه بين أهله بغير  
 ظلم فلم يفت ذلك فاتقضه

— في الرجل يتناع العبد فيجده به عينا فيريد رده وبائعه غائب —

﴿وسألت﴾ ابن القاسم عن الرجل يتناع العبد من الرجل فيجده به عينا مثله لا يحدث  
 فيأتي به الى السلطان وقد غاب بائعه (قال) قال مالك ان كانت غيبته بعيدة وأقام المشتري  
 البينة أنه اشتراه بعهدة الاسلام وبيع الاسلام تلوم السلطان للبائع فان طمع بقدمه  
 والا باعه فقصي الرجل حقه فان كان للبائع فضل حبسه له وان كان فيه نقصان أتبع



المشتري البائع بذلك النقصان ﴿قلت﴾ ويدفع السلطان الثمن الذي بيع به العبد الى  
 مشتري العبد الذي رده بالعيب في قول مالك قال نعم (قال مالك) يدفع اليه الثمن  
 الذي اشترى هو به العبد ﴿قلت﴾ فهل يكون على هذا الذي يرد العبد بالعيب عند  
 السلطان وبائع العبد غائب اذا باع السلطان العبد فقال ادفع الى الثمن الذي اشترت  
 به العبد هل يكافه السلطان البينة انه قد تقد الثمن البائع (قال) نعم يكافه والا لم يدفع  
 اليه الثمن ولم أسمع هذا من مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت عبداً فاسداً  
 فباع البائع كيف أصنع بالعبد والعبد لم يتغير بئاً ولا نقصان ولا تغيير أسواق (قال)  
 سألت مالكا عن الرجل يشتري العبد وبه العيب فيغيب البائع عنه فيطلبه ولا يجده  
 فيرفع ذلك الى السلطان (قال) أرى أن يسأله السلطان البينة على شرائه فان أتى ببينة  
 انه اشتراه بيع الاسلام وعهدة الاسلام نظر السلطان بعد ذلك فتلوم له وطلب البائع  
 فان كان قريباً لم يتمجل بعه وان كان بعيداً باعه السلطان اذا خاف على العبد الضيعة  
 أو النقصان أو الموت ثم قبض السلطان ثمنه فان كان فيه وفاء دفعه الى مشتري العبد  
 وان كان فيه نقصان دفعه أيضاً الى مشتري العبد واتبع المشتري البائع بما بقي له من  
 اليه الثمن الذي اشتراه به وان كان في ثمنه فضل حبسه السلطان على بائع العبد حتى  
 يدفعه (قال) فأرى البيع الفاسد مثل هذا اذا ثبت له البينة انه كان بعه حراماً ولم يتغير  
 بئاً ولا نقصان ولا اختلاف أسواق رأيت أن يفعل به كما وصفت لك في العيب  
 وان كان قد فات بشئ مما وصفت لك جعله القاضى على المشتري بقيمته يوم قبضه  
 ويراوان فيما بينهما وان كان لاحدهما فضل على صاحبه اذا لقي بائعه يوماً ما

﴿في الرجل يبتاع الجارية بيعاً فاسداً فتفوت عند المشتري بعيب﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت جارية بيعاً فاسداً فأصابها عندي عيب فضمني مالك  
 قيمتها يوم قبضتها . أرايت ان كان الثمن الذي باعني به البائع الجارية أقل من قيمتها  
 يوم قبضتها أو أكثر أيلزمني ذلك قال نعم ﴿قال﴾ وكل بيع حرام لا يقر على حال  
 ان أدرك ردّها فاذافات (قال) مالك فعلى المشتري اذا فات عنده قيمتها يوم قبضها كانت

القيمة أقل من الثمن الذي باع به أو أكثر إلا البيع والسلف وما أشبهه من اشتراط ما لا يجوز في البيع فانه ان كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن الذي رضى به على ان باع وأسلف لم يزد عليه وان كان أقل رد الى ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس في الجارية يبيعها سيدها على أن تتخذ أم ولد فلا يعلم بقيع ذلك حتى تقوت فتكون قيمتها أقل مما تقدم فيها فيطلب المبتاع أن يوضع له (قال) لا أرى ذلك له انما القول هاهنا للبائع وليس للمبتاع ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بعمافاسدا فبعت نصفها اترى هذا فوتا في جميعها (قال) نعم ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال كل شرط احتج به على رجل في جارية يتناعا يمنع به هبتها ويبيعها أو ما يجوز للرجل في ملكه أو يشترط عليه أن يلتمس ولدها ولا يمز لها فلا يحل له أن يطأها على شيء من هذه الشروط وان اشترط ذلك عليه فأهمل الجارية أحق بجواز البيع ان تركوه من الشروط وخلوا بينه وبين الجارية بغير شرط وان أبوا تناقضوا البيع وذلك أنه لا يحل له من الجارية ما اشتراها له به من أن يمسها والحاجة له اليها والشرط الذي اشترط عليه فيها فأهمل الجارية بالخيار ان شاؤا وضمو عنه الشرط وان شاؤا نقضوا البيع ان لم يطأها فان وطأها كان في ذلك رأى الحكم ﴿وأخبرني﴾ سحنون عن ابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة أن ابن مسعود استفتى عمر بن الخطاب في مثل هذا فيما اشترطت عليه امرأته في الجارية التي اشتراها منها وكان شرطها ان باعها فهي أحق بها بالثمن فقال عمر لا تقر بها وفيها شرط لأحد ﴿وأخبرني﴾ عن علي بن زياد عن مالك بن أنس فيمن ابتاع جارية على أن لا يبيعها ولا يهبها فباعها المشتري انه ينقض البيع وترد الى صاحبها الا أن يرضى أن يسلمها اليه ولا شرط فيها فان كانت قد فاتت فلم توجد أعطي البائع فضل ما وضع له من الشرط (وقد) قيل انها ان فاتت ببيع أو تدبير أو موت أو كتابة أو اتخاذه أم ولد ان عليه قيمتها ويتدان الثمن

❦ في الرجل يتباع الجارية وبها العيب لم يعلم به ثم تموت من ذلك العيب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت جارية حاملا داس لي بها البائع فماتت من نفاسها الى أن أرجع بالثمن أم لا (قال) قال مالك بن أنس كل عيب داس به البائع باعه وهو به وهو يعلم فهلك العبد عند المشتري من ذلك العيب فالمصيبة من البائع والثمن رد على المشتري والحمل عيب من العيوب فان كانت الجارية ماتت قبل أن يعلم به المشتري وقد دلسه فأراها من البائع وان كان علم فلم يرد حتى ماتت من نفاسها فلا شيء له (قال أشهب) الا أن يكون فيما علم أمر لم يكن في مثله فوت ققام في ردها فيكون بمنزلة من لم يعلم ولعله أن يكون علم حين أضربها الطلق فخرج في ذلك فلم يصل الى السلطان ولا الى الرد حتى ماتت فهي من البائع وان كان أمرا في مثله ما ترد ولم يأت من ذلك أمر من طول الزمان ما يرى أنه رضا منه يكون اليوم وما أشبهه أحلف بالله الذي لا اله الا هو ما رضي الا على القيام ثم ردها وان كان لم يدلس له به وماتت في يدي المشتري من ذلك العيب كانت المصيبة من المشتري ورد البائع على المشتري ما بين القيمتين ❦ قال سحنون ❦ وقد بينا آثار هذا قبل هذا وهذا قول أشهب

❦ في الرجل يبيع الجارية من الرجل فتلد أولادا ثم تموت الام ❦

❦ فيظهر المشتري على عيب كان بالجارية ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان بعت من رجل جارية فولدت عند المشتري أولادا فماتت وبقي أولادها ثم ظهر على عيب كان بالجارية حين بعتها اياها (قال) يرد البائع قيمة العيب ولا يكون للمشتري أن يرد الاولاد وقيمة الأم الا أن للبائع أن يقول أنا أخذ الاولاد وأرد الثمن لأن التي كان البيع فيها قد ماتت ❦ قال سحنون ❦ فان قال لا أقبل ذلك قيل للمشتري إما ان أخذت الثمن ورددت الاولاد واما ان تمسكت بالاولاد ولا شيء لك ألا ترى لو أن الأم قائمة ومعهما ولدها ثم أراد ردها وبها العيب لم يكن له أن يردها الا ومعهما ولدها أو يمسكها وولدها أولا ترى لو أن الام لم يكن معها ولد وأصاب بها

حدث بها عنده عيب آخر كان له أن يردّها ويغرم ما نقصها العيب عنده أو يحبسها ويرجع بقيمة العيب الذي دلس له إلا أن يقول البائع إذا أراد المشتري التمسك بها وأن يرجع بالعيب أنا أرد الثمن وأخذها معيبة فلا تكون للمشتري حجة أما أن يردّها ويأخذ الثمن وأما أن احتبس ولا شيء له وكذلك إذا رضى أن يعطي الثمن ويأخذ الولد بلا أم يقال للمشتري إما أن أخذت الثمن وأعطيت الولد وأما أن تمسكت بالولد ولا شيء لك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت أن اشتريت جارية فلم أقبضها حتى ولدت عند البائع ولداً ثم قبضتها بعد ما ولدت بشهر أو شهرين ثم أصبت بها عيباً دلّسه لي البائع وقد حدث بالجارية عندي عيب فأردت أن أرجع عليه بالعيب الذي دلس لي هل يقسم الثمن على قيمة الأم والولد أم على قيمة الأم وحدها ( قال ) ينظر إلى قيمة الأم يوم وقعت الصفقة بلا ولد ثم يرجع بقيمة العيب بحال ما وصفت لك

﴿ في المكاتب يتناع أو يبيع العبد فيعجز المكاتب ويحد السيد بالعبد عيباً ﴾  
﴿ والمأذون له في التجارة يتناع العبد ثم يحجر عليه ثم يحد السيد بالعبد عيباً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مكاتباً اشترى عبداً فباعه من سيده ثم عجز المكاتب فرجع رقيقاً فأصاب السيد بالعبد عيباً كان عند بائه من المكاتب فأراد رده على بائه من المكاتب ( قال ) ذلك للسيد ﴿ قلت ﴾ لم وإنما كانت المهدة للمكاتب على البائع ولم تكن للسيد ( قال ) لأن المكاتب حين عجز فقد صار محجوراً عليه وصارت المهدة له على البائع فليس للمحجور عليه ما هنا أن يقبل ولا يرد إلا ترى أن العبد لو أراد أن يردّه فأبى السيد ورضى بالعيب كان ذلك للسيد ولا ينظر في هذا إلى قول العبد فهذا يدلّك على أن هذا قد صار إلى السيد أن يرد أو يقبل إلا ترى أن السيد لو أذن لعبده في التجارة فاشترى رقيقاً ثم منعه من التجارة وأشهد عليه أنه قد حجر عليه ذلك الاذن ثم أصاب السيد بالعبد عيباً أن للسيد أن يرد أو لثك العبد بعيهم الذي وجد بهم وليس للعبد أن يرد لأن السيد قد حجر عليه إلا أن يكون العبد قبل أن يحجر عليه قد رأى العيب ورضيه من غير أن يكون رضاه معروفاً ولا محابة ولكنه

رضيه رجاء الفضل فيه وكذلك المكاتب . ومما يدل على ذلك أن لهذا السيد أن يرد إذا لم يعلم المكاتب بالعيب حتى عجز أو كان عبداً محجوراً عليه قبل أن يعلم بالعيب أن العبد قد صار للسيد والمال قد صار في يد العبد فلا يجوز له في ماله صنيع إلا باذن سيده ﴿ قلت ﴾ أرأيت مكاتباً اشترى عبداً مات قبل أن يؤدي كتابته ولم يترك وفاءً فأصاب السيد بالعبد عيباً بعد موت المكاتب أيكون له أن يرده على البائع ( قال ) نعم إلا أن يكون للبائع بينة أنه قد تبرأ من العيب إلى المشتري المكاتب وذلك أن مالكا سئل عن الرجل يشتري العبد أو الدابة فيهلك المشتري فيجد ورثة المشتري بالسلمة عيباً فيريدون ردها فيقول البائع قد تبرأت من هذا العيب إلى صاحبيكم ( قال مالك ) ان كانت له بينة فذلك له والا حلف الورثة الذين يظن بهم أنهم علموا بذلك وردوا العبد ﴿ قلت ﴾ وكيف يحلف الورثة أعلى البتات أم على العلم ( قال سحنون ) أخبرني ابن نافع أنهم يحلفون على العلم ﴿ قلت ﴾ فإن لم يكن فيهم من يظن به أنه قد علم بذلك ( قال ) فلا يمين عليهم عند مالك بن أنس ﴿ قلت ﴾ أرأيت مكاتباً باع عبداً ثم عجز المكاتب ووجد المشتري بالعبد عيباً فأراد رده ( قال مالك ) ذلك له فإن كان للعبد مال أخذ الثمن منه وان لم يكن له مال بيع العبد المردود فقصي الذي رده بالعيب الثمن الذي اشتراه به ان كان فيه وفاء لذلك فإن فضل بعد ذلك فضل كان للعبد الذي عجز وان كان نقصاناً كان عليه يتبعه به في ذمته ( قال ) فإن كان على العبد الذي عجز دين ورضي المشتري بالرد كان هو والفرماء فيه شرعاً سواء

﴿ في الرجل يبيع عبده من نفسه بسلمة يأخذها منه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى بعت عبداً لي من نفسه بجارة عنده فقبضت الجارية ثم أصبت بهاء عيباً فأردت ردها بماذا أرجع على العبد أبقية نفسه أم بقيمة الجارية ( قال ) ليس لك أن تردّها إذا كانت للعبد يوم باعه نفسه لأنه كأنه انتزعها منه وأعتقه ( قال ) ولو أنك بعته نفسه بها ولم تكن للعبد يومئذ ثم وجدت عيباً ترد منه رددتها ورجعت عليه بقيمتها بمنزلة المكاتب يقاطعه سيده على جارية يأخذها منه ويعتقه ثم يجد بالجارية

عيا أو تستحق فانما يرجع عليه بقيمة الجارية ولا يرجع عليه بقيمة الكتابة لأن ذلك ليس بدين قاطع عليه فلذلك رد الى قيمة العرض وهذا هو قول مالك في المكاتب ولا يشبه هذا البيع وهو في البيوع ثمن وهذا ليس بثمن وهذا ونكاح المرأة واحد وهما وبيع السلمة بالسلمة مختلف ﴿قلت﴾ أرأيت حين باعه نفسه بهذه الجارية فأصاب بها عيا فردها عليه أيكون تام الحرمة جائز الشهادة وتكون عليه قيمة الجارية دينا (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً بشئ مما يكال أو يوزن فأتلف بائع العبد ذلك الثمن وقبضت العبد فأصبت به عيا (قال) ترد العبد وتأخذ مكيلة طعامك ولا يكون لك قيمة طعامك ﴿قلت﴾ فإن كنت انما اشتريت العبد بثياب فأتلف الثياب ثم أصبت بالعبد عيا (قال) يرجع بقيمة الثياب ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك بن أنس (قال) نعم

— ما جاء فيمن اشترى داراً أو حيواناً فأصاب بها عيا —

﴿قال عبد الرحمن بن القاسم﴾ سئل مالك عن الرجل يشتري الدار وبها صدع (قال) ان كان صدعا يخاف على الدار المخدم منه فأرى هذا عيا ترد به وان كان صدعا لا يخاف على الدار منه فلا أرى أن ترد منه لأنه يكون في الحائط الصدع فيمكث الحائط وبه ذلك الصدع زماناً كثيراً فلا أرى هذا عيا ترد الدار منه ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فأصبتها رسحاء<sup>(١)</sup> أيكون هذا عيا في قول مالك (قال) لا يكون عيا (قال) وسئل مالك عن الجارية تشتري فتصاب زعراء العانة لا تبت (قال) أراه عيا وأرى أن ترد ﴿قلت﴾ أرأيت من باع عبداً وعليه دين أيكون ذلك عيا يرد منه في قول مالك (قال) نعم ذلك عيب يرد منه كذلك قال مالك ﴿أخبرني﴾ سحنون عن ابن وهب عن عقبة بن نافع قال قال يحيى بن سعيد دين العبد في ذمته يتبعه به صاحبه حيث كان وهو عيب يرد منه وليس للمبتاع أن يجبس العبد

(١) (رسحاء) الرسحاء الفبيحة من النساء من الرشح محركة وهو قلة لحم الألتين والمعجز والافخذين وتجمع على رشح بضم فسكون اه كنه مصححه

ويتبرأ من الدين ولكنه ان أراد حبسه حبسه بدينه وان أراد رده كان ذلك له  
 ﴿وأخبرني﴾ عن ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في رجل اشترى عبداً  
 وعليه دين وهو لا يعلم (قال) يخير اذا علم بالدين ﴿قال ابن وهب﴾ وبلغني عن أبي  
 الزناد مثله ﴿وأخبرني﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في  
 رجل باع عبداً وعليه دين فكتمه دين عبده حين باعه (قال) ان أحب الذي اشتراه  
 أن يرده فعل (قال ابن وهب) قال يونس وقال ابن موهب ان رضى أن  
 يمسك العبد فالدين على العبد (قال ابن وهب) قال مالك دين العبد عهدة وهو  
 عيب من العيوب ان شاء حبس وان شاء رد ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت ان اشتريت  
 جارية لها زوج أو عبداً له امرأة أو عبداً له ولد أو جارية لها ولد أو يكون هذا عيباً  
 (قال) سمعت مالكا يقول في الجارية التي لها زوج والفلان الذي له امرأة أو ولد فهذا  
 كله عيب ترد به ﴿قلت﴾ والجارية التي لها ولد (قال) لم أسمع من مالكا وهو  
 عندي عيب ترد منه مثل الفلام ﴿قلت﴾ رأيت ان اشتريت جارية قد زنت عند  
 سيدها فلم يحدها سيدها وقد علمت بذلك أوجب على أن أحدها (قال) سئل مالكا  
 عن ذلك فقال ما أرى ذلك على المشتري بالواجب ﴿قلت﴾ أفكان مالكا يراه عيباً  
 اذا باعها زانية ولم يبين ذلك في وخش الرقيق وعليها قال نعم ﴿قلت﴾ فان اشتريت  
 عبداً زانياً كان مالكا يراه في العبد عيباً أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالكا  
 فيه الا أني أراه عيباً يرد منه

---

في الرجل يشتري العبد ثم يبيعه ثم يدعى بدم ما باعه أن به عيباً

---

﴿قلت﴾ رأيت ان بعت عبداً من رجل فباعه المشتري ثم ادعى عيباً بالعبد أيكون  
 له أن يخاصم بآثمه في العيب وقد باع العبد في قول مالكا (قال) لا أرى أن يرجع  
 بالعيب فكيف يكون بينهما خصومة ﴿قلت﴾ فان رجع العبد الى المشتري بوجه  
 من الوجوه هبة أو بشرى أو ميراث فأراد أن يخاصم الذي باعه في العيب الذي ادعى  
 أنه كان به يوم باعه أتمكنه من الخصومة بعد ما رجع اليه في قول مالكا قال نعم ﴿قال﴾



أشهب ❦ وان كان رجع اليه بشراء اشتراه فهو بالخيار ان أراد أن يرده على الآخر  
 الذي اشتراه منه رده عليه لان عهده عليه ثم يكون الذي يرده عليه بالخيار في  
 امساكه وفي رده عليك لان عهده عليك فان رده عليك بالعيب رددته على بائعه  
 الاول ان شئت وان لم يرده عليك ورضى بعيه فقد اختلف الرواة . فقال بعضهم  
 لا يرجع على البائع الاول بشئ كان ما باعه به أقل مما اشتراه به أو أكثر . وقال  
 بعضهم ينظر فان كان الذي باعه به من الذي رضى بعيه واحتبسه مثل الثمن الذي  
 كان اشتراه به أو أكثر فلا تباعة له على البائع الاول لانه قد صار في يده مثل الثمن  
 الذي كان يرجع به أو أكثر وان كان انما باعه بأقل من الثمن الذي كان اشتراه به  
 رجع على بائعه الاول بما نقص من ثمنه الا أن تكون قيمة العيب أقل مما ينقص  
 فلا يرجع عليه الا بقيمة العيب من الثمن الذي اشتراه به ❦ وقال أشهب ❦ وان شاء  
 لم يرده على الذي باعه أخيراً ثم اشتراه منه ورده على البائع الاول وأخذ منه الثمن  
 الذي كان اشتراه به ولا تباعة له في العيب على الذي اشتراه منه أخيراً لرجوعه  
 بالمهدة الاولى وللمشتري الآخر أن يتبعك بالعيب الذي اشترى العبد منك وهو  
 به ان كان باعه بأقل مما اشتراه به منك فيأخذك تمام الثمن لانه قد كان له أن يرده  
 عليك ويأخذ هذا الثمن منك كله ولا حجة لك عليه لان العبد قد صار اليك وليس  
 هذا بمنزلة ما لو باعه من غيرك بأقل من الثمن ورضى مشتريه بالتمسك به لم يرجع  
 عليك الا بالأقل مما نقص من الثمن أو مما نقص العبد من قيمته . وان كان انما رجع  
 اليه بهبة أو بصدقة من الذي كان اشتراه منه فللواهب أو للمتصدق أن يرجع عليه  
 بما بين الصحة والداء في الثمن الذي كان اشتراه به وله أن يرده على بائعه الاول  
 ويأخذ منه جميع الثمن ولا يحاسب بشئ مما بقي في يديه من ثمن الواهب أو للمتصدق  
 لانه كانه رد عليه العبد ووهبه أو تصدق عليه بقيمة الثمن بعد طرح قيمة العيب  
 وان كان ورثه من الذي اشتراه رده على بائعه الاول وأخذ منه جميع الثمن لان مال  
 المشتري الميت وهو الثمن قد صار له ميراثا وكان العبد رداً عليه فهو يرجع بجميع الثمن

❦ في الرجلين يتباعان العبد فيجدان به عيباً فيريد أحدهما أن يرد ❦  
❦ ويأبى الآخر إلا أن يتمسك ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن بعت عبدي من رجلين صفقة واحدة فأصابا بالعبد عيباً فرضى أحدهما أن يحبس وقال الآخر أنا أرد (قال) قال مالك يرد من أراد أن يرد ويحبس الذي أراد أن يحبس (قال) قال مالك وإن للبائع هاهنا لمقالا ❦ قال ❦ وسألنا عنه مالكا بعد ذلك فقال لي مثل ما قلت له أنه من أراد أن يمسك أمسك ومن أحب أن يرد ردّ شاء ذلك البائع أو أبي وذلك أنه لو أفلس أحدهما لم يتبعه إلا بنصف حقه وإنما باع كل واحد منهما نصفه ❦ قلت ❦ أ رأيت أن بعت جارية من رجلين صفقة واحدة فأصابا بها عيباً فقال أحدهما قدر ضيت بالعيب وقال الآخر أنا أردّها (قال) سألتنا مالكا عنها فقال مالك له أن يرد من شاء ويحبس من شاء من المشتريين وما أخرى أن يكون للبائع مقال (قال ابن القاسم) وقد سمعت من أثق به ينكر أن يكون من قول مالك غير ذلك وهو أمر بين لأنه إن أفلس أحدهما لم يتبع البائع الآخر إلا بالذي يصيبه من الثمن وإنما باع كل واحد منهما نصفها

### ❦ جامع العيوب ❦

❦ قال سحنون ❦ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن اشتريت أمة مستحاضة أترأه عيباً في قول مالك بن أنس أردّها به (قال) قال مالك بن أنس ذلك عيب ترد منه ❦ قلت ❦ أ رأيت أن اشتراها وهي حديثة السن ممن تحيض فارتفعت حيضتها عند المشتري في الاستبراء بشهرين أو ثلاثة أيكون هذا عيباً في قول مالك (قال) قال مالك ذلك عيب إن أحب أن يردّها ردّها ❦ قلت ❦ أ رأيت إذا مضى شهران من حين اشتراها ولم تحض أيكون له أن يردّها مكانه ويكون هذا عيباً (قال) لم يحد لي مالك في هذا حداً إلا أني أرى أن جاء ليردّها ويندعي أن ذلك عيب وذلك بعد مضى أيام حيضتها بالأيام اليسيرة لم أر ذلك له لأن الحيض قد يتقدم ويتأخر الأيام اليسيرة إلا

أن يطول ذلك فلا يقدر المشتري على وطئها ولا الخروج بها فيكون هذا ضرراً على  
 المشتري فإذا كان ضرراً على المشتري صار عيباً يردها به على البائع ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان قال البائع انها ان لم تحض عندك هذا الشهر يوشك أن تحيض الشهر الداخل أترى  
 أن يؤمر المشتري بحبسها والصبر عليها لعلها تحيض في الشهر الثاني ولا يفسخ البيع  
 أم يفسخ البيع (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا شيئاً ولكن ينظر في ذلك السلطان  
 فإن رآه ضرراً ففسخ البيع وان رأى ان ذلك ليس بضرر آخره ما لم يقع الضرر ﴿قلت﴾  
 أرايت ان قال البائع أنا أقيم البينة انها قد حاضت عندي قبل أن أبيعكها بيوم أو يومين  
 أو نحو ذلك وقال للمشتري انما حدث بها هذا الداء عندك فلا يكون لك أن تردها  
 عليّ (قال) قال مالك بن أنس اذا لم تحض فذلك عيب يردها به المشتري فقول البائع  
 هاهنا لا ينفعه لانها في ضمان البائع حتى تخرج من الاستبراء وانما تصير للمشتري  
 اذا تم الاستبراء فهي وان حدث بها هذا الداء في الاستبراء فانما حدث وهي في  
 ضمان البائع ألا ترى ان ما حدث من العيوب في الاستبراء اذا كانت ممن يتواضع  
 مثلها انه من البائع حتى تخرج من الحيضة الا أن تكون من الجوارى اللاتي يجوز  
 بيعهن على غير الاستبراء وتباع على ذلك فتكون من المشتري لانه مما يحدث  
 وكذلك لو أصابها عيب كان من المشتري فكذلك ما حدث من العيوب ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 اياها كانت مصيبتها من المشتري فكذلك ما حدث من العيوب ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 اشتريت ثوباً فقطعته ثم اطلعت على عيب يرد به (قال) المشتري بالخيار ان أحب  
 أن يرده وما نقص التقطيع رده وان أحب أمسكه وأخذ قيمة العيب ﴿قلت﴾ فلو  
 ادعى المشتري الذي قطع الثوب ان البائع حين باعه علم بالعيب وأنكر البائع  
 ذلك (قال) قال مالك بن أنس له على البائع اليمين (قال) فقيل للمالك فلو كان البائع  
 قد رآه قبل أن يبيعه فأنسيه حين باعه حتى قطعه المبتاع ثم أتاه به فقال ما علمت به أو  
 قال بلى ولكنني نسيت العيب أن أخبرك به حين بعتك أترأه مثل التدليس أو مثل  
 الذي لم يعلم (قال) قال مالك أرى أن يحلف بالله لقد أنسى العيب حين باعه ويكون

مثل الذي لم يدلس لا يردده الا وما نقص القطع منه ﴿قلت﴾ أرأيت ان باع جارية ففطن المشتري بعيب فأراد ان يستحلف البائع أن العيب لم يكن بها يوم باعها ولم يعلم ان بها العيب الذي يدعيه المشتري الا بقوله (قال) ليس له ان يستحلفه على أنه لم يكن بها عيب يوم باعه اياها بتا ولا على علمه حتى يكون العيب الذي يدعيه بالجارية عيبا معروفا يرى فيها فيازمه ان كان لا يحدث مثله عند المشتري (قال ابن القاسم) وقال مالك وان كان من العيوب التي يحدث مثلها عند البائع والمشتري وكان من العيوب الظاهرة حلف البائع على البتات وان كان مما يخفى ويرى انه لم يعلمه حلف البائع على العلم ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن رجل عن عامر الشعبي أنه كان يقول يحلف في العيب اذا كان باطنا على العلم وان كان ظاهراً فعلى البتات ﴿قلت﴾ أرأيت ان بعث عبداً فأصاب به المشتري عيباً فادعى المشتري ان العيب كان به عندي وأنكرت أنا العيب ومثله يحدث كيف يستحلف البائع أعلى علمه أم على البتات (قال) قال لي مالك ان كان من العيوب الظاهرة التي لا يخفى مثلها أحلف على البتات وان كان من العيوب التي تخفى أحلف على علمه والبيئة على المشتري أن العيب كان عند البائع ﴿قلت﴾ وكان مالك يقول ان أحلفه على العيب فخلف البائع أن العيب لم يكن عنده ثم أصاب المشتري بعد اليمين البيئة أن العيب كان عند البائع أنه أن يردده بعد اليمين (قال) كان مالك بن أنس يرى ان استحلفه ولا علم له بالبيئة ثم علم أن له بيئة وجدهم رده ولم يطال حقه اليمين وان كان يعلم بيئته فاستحلفه ورضى باليمين وترك البيئة فلا حق له وكذلك قول مالك في هذا وفي جميع الحقوق ﴿قلت﴾ فان طعن المشتري ان البائع باعه العبد آباً أو مجنوناً أيحلف البائع على علمه أم على البتات (قال) لا يحلف على العلم ولا على البتات لانه لم يثبت أنه كان عنده آباً أو مجنوناً ولو ثبت ذلك لردده عليه ولم ينفعه يمينه ولو أمكن هذا من الناس لدخل عليهم الضرر الشديد يأتي المشتري الى الرجل فيقول له احلف لي أن عبدك هذا ما زنى عندك ولا سرق عندك ولا علم الناس بما يكون من رقيقهم وهذا يدخل على الناس منه اذا ضرر شديد ولو جاز هذا

لا يستحلفه اليوم على الا باق ثم غداً على السرقة ثم أيضاً على الزنا ثم أيضاً على الجنون \* ولقد سئل مالك عن رجل اشترى من رجل عبداً فلم يقيم عنده الا أياماً حتى أبق فأثابه فقال له انى أخاف أن لا يكون أبق عندى فى قرب هذا الا وقد كان عندك أبقا فاحلف لى ( فقال ) مالك ما أرى عليه يمينا \* قال ابن القاسم \* وانما يبيع الناس على الصحة فمن دلس رد عليه ما دلس وما جهل البائع من ذلك فهو على بيع الصحة الا أن تقوم البينة للمشتري أن ذلك العيب كان عند البائع فيرده عليه وان لم يعلم البائع بذلك العيب \* قلت \* أرأيت ان اشتريت عبداً فأصبت به عيباً كان عند البائع دلسه لى فأردت رده فقال البائع احلف بالله أنك لم ترض بالعبد بعد ما رأيت العيب ولا تسوق به أعلى يمين أم لا ( قال ابن القاسم ) لا يمين عليك له اذا لم يدع أنه بلفسه أنه رضيه بعد معرفته بالعيب أو يقول قد بينت لك العيب فرضيته أو ادعى أن مخبراً أخبره أن المشتري تسوق به بعد معرفته أو رضيه لأنى سمعت مالكا وسئل عن رجل باع دابة أو جارية من رجل فوجد بها عيباً فأتى بها المشتري الى البائع ليردها فقال احلف لى أنك ما رأيت العيب حين اشتريتها ولم يدع البائع أنه أراه اياه الا أنه قال احلف أنك لم تره ( قال ) قال مالك ما ذلك على المشتري أن يحلف أنه ما رآه ولو جاز ذلك للبائع لحاز فى غير هذا ولكنى أرى أن يرد الجارية على البائع ولا يحلف المشتري الا أن تكون له بينة بأنه قد رآه أو يدعى أنه قد أراه اياه فيحلف له \* قلت \* أرأيت ان اشتريت عبداً فأصبت به \* خنتنا أترى ذلك عيباً ( قال ) نعم \* قلت \* تحفظه عن مالك ( قال ) لا \* قلت \* فالأمة المذكورة ( قال ) ان كانت توصف بذلك واشتهرت به رأيت عيباً ترد به ولم أسمع من مالك

— في الرجل يشتري العبد أو الجارية فيجدهما أولاد زنا —

\* قلت \* أرأيت ان اشتريت غلاماً أو جارية فأصبتهم أولاد زنا أيكون هذا عيباً أردهما به ( قال ) نعم سمعت مالكا يقول في الجارية توجد ولد زنا أنها ترد منه \* وأخبرنى \* عن ابن وهب عن مالك بن أنس في العبد يكون لغيره أنه قال هو عيب يرد منه

﴿ قلت ﴾ أرايت الحبل في الجارية اذا باع ولم يبين أتراه عيبا أم لا في قول مالك في  
وخش الرقيق وعليتهم ( قال ) نعم ولقد خالفني ابن كنانة في وخش الرقيق ان الحبل  
ليس بعيب فيهن فسالنا مالكا عن ذلك فقال لنا هو عيب نرى أن ترد منه  
﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا كانت له أمة رائحة كبيرة تبول في الفراش فانقطع  
ذلك عنها ثم باعها ولم يبينه أتراه عيبا في قول مالك لازما أبداً ( قال ) أرى أنه عيب  
لازم أبداً لا بد له من أن يبين لأنه لا تؤمن عودته مثل الجنون ولانه اذا هو بين  
وضع من ثمنها لما يخاف من عودة ذلك وكذلك الجنون ﴿ قال سحنون ﴾ أخبرني  
أشهب في البول ان كان انقطاعه عنها انقطاعا طويلا وقد مضى له سنون كثيرة فاني  
لا أرى عليه أن يبين وان كان انما انقطع عنها انقطاعا لا يؤمن أن يرد اليها فاني  
لا أرى لك أن تردها ان شئت ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت جارية فأصبتها صبياء  
الشعر ولم أكشف شعرها عند عقدة البيع أتراه عيبا ( قال ) لم أسمع من مالك في  
الصهوبة في الشعر شيئا ولكن سمعت مالكا يقول في الرجل يشتري الجارية وقد  
جمع شعرها أو سود فانه عيب ترد به وقال مالك وان كان بها شيب وكانت جارية  
رائحة ردها بذلك الشيب ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك والبخر في الفم عيب ترد منه  
﴿ قلت ﴾ فان كانت غير رائحة فظهر على الشيب أيردها أم لا ( قال ) لم أسمع مالكا  
يقول في الشيب الا في الرائحة وليس هو في غير الرائحة عيبا ﴿ وقال ابن القاسم ﴾  
ولا أرى أن يردها الا أن تكون رائحة أو يكون ذلك عيبا يوضع من ثمنها ﴿ قلت ﴾  
أرايت الخيلان في الوجه والجسد أيكون عيبا أم لا في قول مالك ( قال ) أما  
ما كان عيبا عند الناس فهو عيب ترد به اذا كان ذلك عيبا ينقص الثمن ﴿ قال ﴾  
وقال مالك وقد يكون العيب الخفيف بالعبد والجارية يشتريهما الرجل الكمي الخفيف  
لا ينقص ثمنه وما أشبه ذلك اذا لم يكن فاحشا فلا أرى له أن يرد بهذا العيب البعد  
( قال ) مالك وهذا عند النخاسين عيب فلا أرى أن يرد به وان كان عيبا يرد به ( قال )  
وسمعت مالكا وسئل عن العبد يتهم بالسرقة فأخذه السلطان فحبسه ثم كشف أمره





❦ في الرجل يبيع السلعة بمائة دينار فيأخذ بالمائة سلعة ❦

❦ أخرى فيجد بها عيبا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان بعت سلعة بمائة دينار فأخذت بالمائة سلعة أخرى فوجدت بالسلعة الثانية عيبا (قال) يردّها ويرجع بالمائة الدينار وهذا مما لا اختلاف فيه ❦ (قال) ولقد سألتنا مالكا عن رجل يبيع من الرجل الطعام بثمن ذهب أو ورق فيلقاه فيأخذ في ثمنه طعاما آخر مخالفا له أينتنقض البيع كله أم يرد البيع الآخر ويثبت البيع الاول (قال) بل يرد البيع الآخر ويثبت البيع الاول بحال ما كان ويرجع عليه فيأخذ ورقه وكذلك السلعة الآخرة اذا وجد فيها عيبا فانما تنتقض الصفقة الثانية وهو مما لا اختلاف فيه وتبقى الصفقة الاولى على حالها صحيحة وانما اختلاف الناس في السلعة الاولى وذلك أن أهل العراق قالوا فيها قولنا فسالنا مالكا عنها فقال الذي أخبرتك

❦ في الرجل يتناع السلع الكثيرة فيجد ببعضها عيبا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت سلعا كثيرة صفقة واحدة فأصبت باحداها عيبا وليس هو وجه تلك السلع وقد قبضت جميع تلك السلع أي يكون لي أن أردّها جميعا في قول مالك (قال) لا يكون لك أن ترد في قول مالك الا تلك السلعة وحدها التي أصبت بها العيب ❦ قلت ❦ فان كنت لم أقبض تلك السلع من البائع فأصبت بسلعة منها عيبا قبل أن أقبضها من البائع وليس تلك السلعة وجه ذلك الشراء فأردت أن أرد جميع تلك السلع (قال) قال مالك ليس لك أن ترد الا تلك السلعة وحدها ❦ قلت ❦ وسواء ان كنت قد قبضت أم لم أقبض في قول مالك انما لي أن أرد تلك السلعة التي وجدت فيها العيب بحصتها من الثمن اذا لم تكن تلك السلعة التي وجدت فيها العيب وجه تلك السلع (قال) نعم وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت عشرة أثواب كل ثوب منها بعشرة دراهم صفقة واحدة فأصبت باحداها عيبا أينظر مالك في هذا فان كان الذي وجدت به العيب هو وجه تلك الثياب رد

جميعها أم لا ينظر لانا قد سمينا لكل سلعة ثمنا (قال) قال مالك يقسم الثمن على قيمة الثياب ولا يلتفت الى ما سمي لكل ثوب من الثمن ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن اشترى من رجل حيوانا أو رقيقا وثيابا وعروضا كل ذلك صفقة واحدة فأصاب بعض ذلك عيبا (قال) قال مالك ان كان أصاب بأرفع تلك السلع عيبا ويدلم أنه انما اشترى جميع تلك السلع لمكان تلك السلعة وفيها كان يرجو الفضل ومن أجلها اشترى تلك السلع رد ذلك البيع كله الا أن يشاء المشتري أن يحبس ذلك كله ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عبيداً وثياباً ودواب فأصبت بعبد منها عيبا وقيمة العبيد كلهم كل عبد منهم ثلاثون ديناراً وقيمة الثياب كذلك أيضاً ثلاثون ديناراً كل ثوب وقيمة الدواب كذلك أيضاً كل دابة ثلاثون ديناراً وقيمة العبد الذي أصبت به العيب قيمته وحده خمسون ديناراً أو أربعون ديناراً أترد جميع هذا البيع وتجعله انما اشترى هذا البيع من أجل هذا العبد في قول مالك (قال) لا لان العبد الذي أصاب به العيب قيمته خمسون ديناراً وها هنا عيب وثياب ودواب قيمة كل واحد من هذه الاشياء قريب من هذا الذي أصاب به هذا العيب فليس لهذا العبد الذي أصاب به العيب اشتراء ولا هذا العبد وجه هذا البيع لان جميعهم قد بلغوا مائتين من دنانير وانما قيمة هذا العبد خمسون أو أربعون ديناراً فهو وان كان أكثر ثمنا من كل واحد منهم اذا انفرد بثمنه فليس هو وجه جميع هذا البيع وانما يكون وجه جميع هذا البيع اذا كان العبد الذي يصاب به العيب أو السلعة التي يصاب بها العيب هي أكثر تلك الاشياء ثمنا اذا جمعت تلك الاشياء يكون جميع الثمن ألف دينار وهي سلع كثيرة فيكون ثمن هذا العبد سبعمائة دينار أو ثمانمائة دينار فهذا الذي هو وجه تلك الاشياء ومن أجله اشتريت وان أصبت به عيبا رددت هذه السلع كلها

— في الرجل يبتاع النخل فيأكل ثمرها ثم يجد بها عيباً —

﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يبيع الأرض والنخل فيأكل كل المشتري ثمرها ثم يجد بالنخل عيباً أنه أن يردها في قول مالك ولا يفرم مأكل (قال) قال مالك في الدور والعبيد

إذا أصاب بهم عيباً وقد اغتلمهم ان له أن يردهم وله غلهم فكذلك غلة النخل عندى  
﴿قال سحنون﴾ لان الغلة بالضمآن وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الغلة بالضمآن  
﴿قلت﴾ فان كانت غنما جز أصوافها أو كل ألبانها وجميع سمونها ثم أصاب بها عيباً  
أيكون له أن يردها أم لا فى قول مالك (قال) هو عندى أيضاً بمنزلة الغلة ﴿قلت﴾  
أرأيت ماجز من أصوافها والصوف قائم بعينه أي رده معها (قال) لا أرى ذلك الا أن  
يكون حين اشتراها كان عليها صوف قد تم فجزه فان ردها رد ذلك معها وان كان انما  
هو نبات فلا أرى ذلك ﴿قال سحنون﴾ وأخبرنى أشهب بن عبد العزيز أنه قال النبات  
وغيره سواء لان ذلك تبع ولغو مع ما تبعت من الضآن وكذلك ثمر النخل المأبورة  
لانه غلة والغلة بالضمآن ﴿قلت﴾ لابن القاسم ولم جعلت الصوف والابن بمنزلة الغلة  
(قال) لأن مالكا قال فى الغنم يشتريها الرجل للتجارة فيجزها (قال) ارى أن أصوافها  
بمنزلة غلة الدور وليس فيها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم يقبض الثمن ان باع  
الصوف ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت أمة فولدت أولاداً ثم أصاب بها المشتري عيباً  
(قال) يردها وولدها والا فلا شئ له فى قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت البيع الفاسد فى  
هذا والصحيح سواء اذا أصاب عيباً وقد اغتلم غلة من الدور والنخل والغنم أو ولدت  
الغنم أو الجوارى (قال) نعم هو سواء ما كان من غلة فهمى له بالضمآن وما كان له من  
ولادة ردها مع الامهات الا أن تفوت فى البيع الفاسد والولد فوت فتكون عليه  
قيمتها يوم قبضها فان أراد أن يرد بالعيب فذلك له والعيوب ليس فيها فوت الا أن  
تموت أو يدخلها نقص فيردها وما نقص العيب منها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك بن  
أنس (قال) نعم

❦ فى الرجل يبيع السلعة ويدلس فيها العيب وقد علمه ❦

﴿قلت﴾ أرأيت ان بعث ثوبا من رجل دلست له العيب وأنا أعلم أو كان به عيب لم  
أعلم به (قال) قال مالك بن أنس اذا دلس الرجل بالعيب وهو يعلم ثم أحدث المشتري  
فى الثوب صبغاً ينقص الثوب أو قطعه قميصاً أو ما أشبه ذلك فان المشتري بالخيار ان

شاء حبس الثوب ويرجع على البائع بما بين الصحة والداء وان شاء رد الثوب ولا  
 شيء عليه وان كان الصبغ قد زاد في الثوب فان شاء حبس الثوب ويرجع على البائع  
 بما بين الصحة والداء وان شاء رد الثوب وكان شريكا للبائع بما زاد الصبغ في الثوب  
 (وقال) أبو الزناد اذا ابتاع الرجل ثوبا فقطعه قيصاً ثم وجد فيه عيباً (قال) فان كان  
 صاحبه دلس به رده عليه وان كان لم يدلس طرَحَ عن المبتاع قدر عيبه ﴿قلت﴾ لابن  
 القاسم فلم لا يجعل مالك بن أنس عليه ما نقصه القطع والصبغ عنده اذا كان البائع  
 دلس به (قال) لأن البائع هاهنا كأنه أذن له في ذلك فلا شيء له على المشتري من  
 ذلك ﴿قلت﴾ فلو لبسه المشتري فانتقص الثوب للبسه (قال) هذا يضمن ما نقص  
 الثوب للبسه ان أراد رده (قال ابن القاسم) قال مالك واذا لم يدلس بالعيب فقطع  
 المشتري منه قيصاً أو صبغه صبغاً ينقصه فان أدرك الثوب رده وما نقص العيب  
 عنده وان شاء حبسه ورجع بما بين الصحة والداء (قال) فان زاد الصبغ في الثوب  
 فان المشتري بالخيار ان شاء حبس الثوب ويرجع بما بين الصحة والداء وان شاء  
 رده وكان شريكاً بالزيادة وهذا في المصبوغ في الزيادة ﴿قلت﴾ فمن دلس بالعيب  
 ومن لم يدلس فانما القول فيه قول واحد وانما يختلف القول فيها في هذا الذي دلس  
 اذا قطع المشتري ثوبه أو صبغه صبغاً ينقصه رده ولم يرد معه ما نقص والذي لم يدلس  
 ليس للمشتري اذا صبغ صبغاً ينقصه أو قطع الثوب فتقص ليس له أن يرده الا أن  
 يرد النقصان معه (قال) نعم انما اختلفا في هذا فقط ﴿قلت﴾ أرايت ما سمعتك  
 تذكر عن مالك أن من باع فدلس أنه ان حدث عنده به عيب ان له أن يرده أهذا  
 في جميع السلع في قول مالك أم لا (قال) ليس هكذا قلت لك انما قلت لك ان مالكا  
 قال من باع ثوباً فدلس بعيب علمه فقطعه المشتري ان له أن يرده ولا يكون عليه مما  
 نقصه القطع شيء وان كان باعه ولم يعلم بالعيب ولم يدلس له بالعيب لم يكن له أن  
 يرده الا أن يرد معه ما نقص التقطيع ﴿قال﴾ فقلنا للمالك فان كان قد علم البائع بالعيب  
 ثم باعه فزعم أنه نسي العيب حين باعه ولم يعلم بتدليس (قال) قال مالك يخاف بالله أنه

نسي العيب حين باعه وما ذكره ويكون سبيله سبيل من لم يدلس ﴿قلت﴾ فإن  
 كان البائع قد دلس له بالعيب فحدث به عند المشتري عيب من غير التقطيع أو في الحيوان  
 حدث عيب (قال) إنما قال مالك في الرقيق والحيوان إذا حدث بها عيب مفسد مثل  
 العور وما أشبهه والقطع لم يكن له أن يردده إلا أن يرد معه ما نقص وليس يترك له  
 ما نقص دلس أو لم يدلس (قال) لأن الرقيق والحيوان كله دلس أو لم يدلس ما حدث  
 بها من عيب عند المشتري مفسد لم يكن له أن يردده إلا أن يرد معه ما نقص وما كان  
 من عيب ليس بمفسد فله أن يردده ولا يرد معه ما نقص والتدليس في الحيوان  
 والرقيق وغير التدليس سواء ﴿قال ابن القاسم﴾ وأما في الثياب فإنه إذا دلس فحدث  
 في الثياب عيب عند المشتري مفسد من غير التقطيع أو فعل بما لا ينبغي له أن يفعل  
 في الثوب كان عندي بمنزلة الحيوان لا يردده إلا أن يرد معه ما نقص العيب وإنما أجاز  
 مالك في التقطيع وحده أن يردده ولا يرد معه ما نقص إذا دلس له (قال ابن القاسم)  
 والقصارة والصباغ مثله ﴿قلت﴾ أرايت ما اشتري من الثياب فدلس فيه بعيب فصبغها  
 أو أحدث فيها ما هو زيادة فيها ثم اطلع على العيب فأراد المشتري أن يرد ويكون  
 معه شريك بما زاد الصبغ في الثوب أيكون ذلك له في قول مالك (قال) نعم ذلك له في  
 قول مالك (قال) وقال لي مالك فإن نقصها الصبغ فهو بمنزلة التقطيع إن أحب  
 أن يردده رده ولا شيء عليه وإن أحب أن يمسكه أمسكه وأخذ قيمة العيب (قال)  
 مالك وإن كان لم يدلس له وقد صبغه المشتري صبغاً ينقص رده ورد معه ما نقص  
 الصبغ منه وإن أحب أن يمسكه يأخذ ما نقص العيب من السلعة من البائع فذلك له  
 ﴿قلت﴾ أرايت أن اشتريت ثياباً كان بها عيب عند البائع لم أعلم به ثم اطلعنا على  
 العيب وقد حدث بها عندي عيب غير مفسد أيكون لي أن أردّها على البائع ولا  
 أرد معها شيئاً (قل) إن كان الشيء الخفيف الذي لا خطب له رأيت أن يردده والعيوب  
 في الثياب ليست كالعيوب في الحيوان لأن العيب في الثوب يكون ألحق في وسطه  
 وإن كان غير كبير فإنه يوضع من ثمنه والسكية وما أشبهها يكون في الحيوان فلا يكاد

يوضع من ثمنها كبير شيء ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحيوان اذا اشتراها وقد دلس فيها صاحبها له (قال) التدليس وغير التدليس في الحيوان سواء في قول مالك لأن الحيوان لم يبعها على أن يقطعها والثياب انما تشتري للقطع وما أشبهه ﴿ قلت ﴾ فالدار اذا باعها وقد دلس فيها يعيب قد علم به البائع (قال) أراها بمنزلة الحيوان ولم أسمع من ماله فيها شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا به عيب دلسته لي البائع باعنيه وقد علم بالعيب فقطعته قباء أو قيصا أو سراويل ثم علمت بالعيب الذي دلسته لي البائع أيكون لي أن أردده في قول مالك (قال) نعم ولا يرد معه ما نقص التقطيع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا فقطعته تبابين<sup>(١)</sup> ومثل هذا الثوب لا يقطع تبابين وهو وشى وبه عيب دلسته لي البائع أيكون لي أن أردده أم لا (قال) هذا فوت اذا قطعه خرقا أو ما لا يقطع من ذلك الثوب مثله فهو فوت وليس له أن يردده ولكن يرجع على البائع بالعيب الذي دلسته له من الثمن ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا به عيب دلسته لي البائع فبعته (قال) لا ترجع علي البائع بشيء لأنك قد بعته الثوب وقد فسرته لك قول مالك في هذا قبل هذا الموضع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا فصبغته بمصفر أو بسواد أو بزعفران أو بوردس أو بمشق أو بخضرة أو بغير ذلك من الصبغ فزاد الثوب الصبغ خيرا أو نقص فأصبت به عيبا دلسته لي البائع باعني الثوب وبه عيب قد علم به أو لم يعلم به (قال) قال مالك بن أنس ان كان قد دلس له وقد صبغه صبغا ينقص الثوب رده ولا نقصان عليه فيما فعل بالثوب وان كان قد زاد الصبغ الثوب خيرا فالمشتري بالخيار ان أحب أن يمسه ويأخذ قيمة العيب فذلك له وان أبى أن يحبسه رده وأخذ الثمن وكان شريكا في الثوب بقدر ما زاد الصبغ في الثوب يقوم الثوب وبه العيب غير مصبوغ فينظر ما قيمته ثم يقوم وبه العيب وهو مصبوغ فينظر ما قيمته فالذى زاد الصبغ في الثوب يكون بذلك المشتري شريكا للبائع ﴿ قال ﴾

(١) (تبابين) قال في المصباح والتبائن فمال شبه السراويل جمعه تبابين والعرب تدكره وتؤنثه قاله التهذيب اه وقوله (وهو وشى) هو نوع من الثياب الموشية تسمية بالمصدر اه مصباح

وقال مالك وان كان لم يدلس البائع وقد صبغه المشتري صبغاً ينقص الثوب كان بالخيار ان شاء أن يمسه أمسكه وأخذ قيمة العيب وان شاء أن يرده وما نقص الصبغ منه فذلك له والمشتري في ذلك بالخيار وان كان الصبغ قد زاده فالمشتري بالخيار ان أحب أن يمسه ويأخذ قيمة العيب فعل وان شاء رده وكان شريكاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت ثوباً فلبسته حتى غسلته غسلات ثم ظهرت على عيب قد كان دلسه لي البائع وعلم به أو باعني وبه عيب لم يعلم البائع بالعيب (قال) اذا لبسه لبساً خفيفاً لم ينقصه رده ولا شيء عليه وان كان قد لبسه لبساً كثيراً قد نقصه رده ورد معه ما نقصه دلس به أو لم يدلس الا أن يشاء أن يحبسه ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت حنطة قد مسها الماء وجفت ولم يبين لي أو عسلاً أو لبناً مغشوشاً فأكلته ثم ظهرت على ما صنع البائع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يوضع عنه ما بين الصحة والداء لان هذا وان كان مما يوزن أو يكال لا يوجد مثله لانه مغشوش فان كان يعلم أنه يوجد مثله في غشه يحاط بذلك معرفة رأينا أن يرد مثله ويرجع بالثمن ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت جارية بكرة لها زوج ولم يدخل بها وقد علمت أن لها زوجاً فقبضتها ثم اقتضاها زوجها عندي فنقصها ذلك فظهرت على عيب دلسه لي البائع أيكون لي أن أردّها ولا يكون علي شيء من نقصان وطء الزوج لها (قال) أرى لك أن تردّها ولا شيء عليك لانه باعك جارية ذات زوج وقد دلس فيها بعيب فليس عليك لو طء الزوج اذا جاء من وطء الزوج نقصان عليك قليل ولا كثير وكذلك الرجل يبيع الثوب من الرجل وبه العيب قد دلسه له علم به البائع فقطعه المشتري ثم ظهر على عيبه فان له أن يرد الثوب ولا يكون عليه للقطع شيء وكذلك قال مالك بن أنس في الثياب وهذا أدنى من ذلك والجارية دلس أو لم يدلس فلا شيء عليه في اقتضاها الزوج لان البائع هو الذي زوجها وانما كان يكون عليه أن لو كان المشتري هو الذي زوجها ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً من رجل وبه عيب لم أعلم به ثم اشتراه مني بائه بأكثر مما اشتريته به أو بأقل (قال) ان كان البائع دلس بالعيب ثم



اشترأ بأكثر فليس له أن يردده عليك لانه اشترأ وهو يعلمه وان كان اشترأ بأقل رد عليك تمام الثمن الاول لانك كان لك أن تردده عليه وها هو ذا في يديه وان كان لم يعلم بالعيب حين باعه منك حتى اشترأ منك بأكثر فله أن يردده عليك ويأخذ الثمن ولك أن تردده عليه وان كان اشترأ بمثل الثمن الاول فكأنه رده عليك وان كان اشترأ بأقل من الثمن رد عليك تمام الثمن الاول لانك كان لك أن تردده عليه وها هو ذا في يديه

❦ في الرجل يبيع السلعة وبها عيب لم يعلم به ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان باع صاحب الثوب ثوبه وبه عيب لم يعلم به ولم يبرأ الى المشتري من شئ ثم قطعه المشتري فظهر المشتري على عيب وقد كان في الثوب عيب عند البائع (قال) قال مالك بن أنس لا تكون البراءة في الثياب (قال مالك) فان باعه البائع وهو لا يعلم فقطعه المبتاع ثم وجد المبتاع بعد ما قطعه به عيبا فالمشتري بالخيار ان أحب أن يردده رده وما نقصه القطع وان أحب أن يمسكه ويأخذ قيمة العيب فذلك له وفرق مالك بين من علم أن في ثوبه عيبا حين باعه وبين من لم يعلم أن بثوبه عيبا ❦ قلت ❦ والعروض كلها عند مالك مثل الثياب (قال) لم أسمع من مالك الا أني أرى ما كان من العروض التي تشتري لان يعمل بها كما يصنع بالثياب من القطع مثل الجلود تقطع اخفافا ومثل جلود البقر تقطع نمالا وما أشبه هذه الوجوه رأيت مثل الثياب وأما الخشب وما أشبهها مما يشتريها الرجل فيقطعها فيكون العيب في داخلها ليس بظاهر للناس فان مالكا قال في الخشب اذا كان العيب في داخل الخشبة أنه ليس بعيب (قال) ويلزم المشتري اذا قطعها فظهر على العيب (قال) ونزلت فحكم فيها مالك بن أنس بذلك

❦ ما جاء في الخشب والبيض والرائج والقثاء يوجد به عيب ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ كل ما أشبه الخشب مما لا يبلغ علم الناس معرفة العيب فيه لانه

باطن وانما يعرف عيه بعد أن يشق شقا ففعل ذلك المشتري ثم ظهر على العيب الباطن بعد ما شقه فهو له لازم ولا شئ على البائع ﴿قلت﴾ لمالك فالرائج وهو الجوز الهندي والجوز والقثاء والبطيخ والبيض يشتره الرجل فيجده فاسداً (قال) أما الرائج والجوز فلا أرى أن يرد وهو من المشتري وأما البيض فهو من البائع ويرد وأما القثاء فإن أهل الاسواق يردونه اذا وجدوه مرا (قال مالك) ولا أدري بما ردوا ذلك استنكاراً منه لما عملوا به من ذلك في ردهم اياه فيما رأته حين كلمني فيه ولا أرى أن يرد ﴿قلت﴾ فلم رد مالك البيض من بين هذه الاشياء (قال) لان معرفة فساد البيض كأنه أمر ظاهر يعرف ليس بباطن مثل غيره

— في الاماء والعبيد والحيوان يجد بهم المشتري العيب دلسه البائع أولم يدلسه —

﴿قال﴾ عبد الرحمن بن القاسم العيب في الجوارى والعبيد من دلس ومن لم يدلس اذا حدث عند المشتري عيب مفسد لم يرده الا وما تقص العيب منه ليس هو مثل الثياب في ذلك ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين الثياب والرقيق في قول مالك (قال) قال مالك لان الثوب حين دلسه قد باعه اياه ليقطعه المشتري وانما تشتري الثياب للقطع وان العبد ليس يشتري على أن تقفأ عينه ولا تقطع يده فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ والحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) نعم

— في الرجل يتاع الجارية فيقرها عنده وتشب ثم يجد بها عيبا —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية صغيرة فكبرت عندي فصارت جارية شابة فزادت خيراً فأصببت بها عيباً كان عند البائع باعنيها وبها العيب (قال) قال مالك من باع صغيراً فكبر عند صاحبه (قال) فأراه فوتاً عليه ويرد قيمة العيب ولا يشبه عندي الفراهية والزيادة من تعليم الصناعات وغيرها وذلك ليس بفوت ان أحب أن يردها ردها والصغيرة اذا كبرت يرد البائع قيمة العيب على ما أحب أو كره ورآه مالك فوتاً (قال ابن القاسم) قال مالك والمشتري ليس له أن يرد اذا كان فوتاً ويجبر البائع على أن

يرد على المبتاع قيمة العيب من الثمن لأنها قد فاتت وليس لواحد منهما خيار ﴿قلت﴾ وكذلك ان اشتراها صبية فكبرت كبرا فانيا فأصاب بها مشتريها عيبا دلسه البائع له (قال) هذا فوت أيضا عند مالك لان مالكا قال اذا كبرت فهو فوت اذا اشتراها صغيرة ثم كبرت (قال ابن القاسم) ومما بين ذلك أيضا أنه ليس لصاحب الصغير اذا كبر أن يرد . وبين لك أن الكبر فوت ويجبر البائع على أداء قيمة العيب أن البيع الفاسد اذا فات وقد علم مكروهه وقد فات بناء أو نقصان أو اختلاف أسواق يعلم بذلك والسلمة قد نمت وهي خير منها يوم اشتراها فأراد أن يردها لم يكن ذلك له وان كانت أرفع في القيمة يوم يريد ردها ولا حجة له في أن يردها

— في الرجل يتناع الجارية ثم يبيعها من بائعها أو غيره —

﴿ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان دلسه به البائع﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية بها عيب دلسه لي البائع ثم اشتراها مني البائع نفسه ثم ظهرت منها على العيب الذي دلسه لي البائع ألي أن أرجع عليه بشئ أم لا في قول مالك (قال) نعم لك أن ترجع عليه بذلك ان كنت بعته منه بأقل من الثمن الذي اشتريتها به منه ولا حجة للبائع الذي دلس بالعيب أن يقول للمشتري ردها على وهي في يديه فلذلك رأيت أن يرجع عليه بما نقص من الثمن الاول ﴿قلت﴾ فان كان المشتري باعها منه بأكثر مما اشتراها به (قال) ان كان البائع الاول قد علم بالعيب ودلس له لم يرجع على المشتري بشئ اذا اشتراها منه بأكثر مما باعه به (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه اذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على البائع بشئ انما هو على أحد أمرين ان كان باع بنقصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وان كان لم يعلم بالعيب فانما نقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان المشتري وهبها للبائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذي دلس له البائع (قال) يرجع عليه بالعيب ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية وقد دلس لي بائعها فيها بعيب فبعت نصفها ثم ظهرت على العيب الذي دلس لي به (قال) يقال للبائع اما أن

رددت نصف قيمة العيب على المشتري وإما قبلت النصف الباقي الذي في يديه بنصف الثمن ولا شيء عليك غير ذلك وكذلك سمعت من مالك

❦ في الرجل يتناع الخفين أو المصراعين فيجد بأحدهما عيبا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت خفين أو نعلين أو مصراعين أو شيئاً من الاشياء مما يكون فيه زوج فأصبت بأحدهما عيباً بعد ما قبضته أو قبل أن أقبضه (قال) لا يكون لك أن ترد إلا جميعاً أو تجبس جميعاً ❦ قلت ❦ وكل شيء من هذا ليس بزواج ولا بأخ لصاحبه انما اشتراهما أفراداً اشترى نعلاناً أفراداً فأصاب بأحدهما عيباً كان له أن يرده (قال) نعم على ما وصفت لك في أول الكتاب في اشتراء الجملة وغيرها

❦ في الرجل يتناع النخل أو الحيوان فيقتلهم ثم يصيب بهم العيب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت شاة أو بقرة أو ناقة فاحتلبت لبنهن زماناً أو اجترزت أصوافهن وأوبارهن ثم أصبت عيباً دلس لي في ذلك البائع أي يكون لي أن أردّه في قول مالك ولا يكون عليّ بذلك فيما احتلبت ولا فيما اجترزت شيء وكيف ان كان اللبن أو الصوف أو الوبر قائماً بعينه لم ي تلف (قال) ولا شيء عليك في ذلك كله كان قائماً بعينه أو لم يكن لأنها غلة والغلة بالضمان ويرد الشاة والبقرة أو الناقة ويرجع بالثمن كله (قال ابن القاسم) الا أنه ان كان اشتراها وعليها صوف تام فجزه انه يرده ان كان قائماً وان كان قد تلفه رد مثله ❦ قلت ❦ فان كان فيها لبن يوم اشتراها فخلبها ثم أصاب بها عيباً بعد ذلك بزمان فأراد ردها أيرد معها مثل اللبن الذي كان في ضروعها (قال) ليس اللبن مثل الصوف وهو خفيف وله أن يردها ولا يكون عليه لبن شيء لانه كان ضامناً وهذا بمنزلة غلة الدور وهو تبع لما اشترى ❦ قلت ❦ فما قول مالك في الرجل يشتري الدار فيقتلها زماناً ثم يظهر على عيب بالدار كان عند البائع (قال) قال مالك يرد الدار ولا شيء عليه في الغلة ❦ قلت ❦ فان كانت الدار قد أصابها عند المشتري عيب آخر أيرد معها المشتري ما أصابها عنده من العيب (قال) نعم ❦ قلت ❦

أرأيت ان اشتريت غنما أو بقراً خلقت أو جززت وتوالت أولادا عندي ثم أصبت  
بالامهات عيباً الى أن أرد الامهات وأحبس أصوافها وأولادها والبانها (قال) قال مالك  
أما الأولاد فيردون مع الامهات ان أراد أن يرد بالعيب (قال) ابن القاسم وأما أصوافها  
وأوبارها وسمونها فان ذلك لا يرد مع الغنم لان هذا بمنزلة الغلة ﴿قلت﴾ أتحفظ عن  
مالك في النخل شيئاً اذا اشتراها رجل فاستغلها زماناً ثم أصاب عيباً (قال) قال مالك  
اذا اشتري نخلاً فاستغلها زماناً ثم أصاب بها عيباً أو استحققت انه يرجع على بائعه بالثمن  
وتكون له الغلة بالضمآن ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت نخلاً فيها تمر قد أبر فمكثت  
النخل عندي حتى جدت الثمرة ثم أصبت عيباً فأردت أن أرد النخل وأحبس الثمرة  
(قال) ليس ذلك لك وعليك أن ترد الثمرة مع النخل ان أردت الرد والا فلا شيء لك  
﴿قلت﴾ لم وانما اشتريت النخل وفيها ثمرة لم تزه وانما اشتريت النخل وفيها تمر قد  
أبر فبلغ عندي حتى صار ثمراً وجدته (قال) لان النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع الا أن يشترطه المبتاع فلما كانت الثمرة للبائع اذا باع  
النخل ولم يكن للمبتاع الا باشرط منه رأيت أن يرد الثمرة مع الحائط هذا المشتري  
حين اشتري نخلاً وفيها تمر قد أبر ويعطى المشتري أجر مثل عمله فيما عمل لاني اذا  
رددت الحائط وأردت ان ألزمه الثمرة بمحصتها من الحائط لم تكن كغيرها من السلع  
مثل الرأسين أو الثوين لاني اذا رددت أحد الرأسين أو أحد الثوين كان بيع الآخر  
حلالاً واذا رددت الحائط وأردت ان أجعل للثمرة ثمناً بقدر ما كان يصيبه من ثمر  
الحائط كنت قد بعت الثمرة قبل أن يبدو صلاحها فأرى أن يرد لها ويعطى المشتري أجر  
عمله فيما عمل فان أصابها أمر من أمر الله ذهب بالثمرة رد الحائط ولم يكن عليه للثمرة  
شيء من الثمن وانما مثل ذلك مثل ما قال مالك في العبد يشتريه الرجل ويشترط ماله  
فينتزع منه ثم يجده عيباً فيريد رده انه لا يرده الا وما انتزع من ماله معه (قال) ولو  
ذهب مال العبد من يد العبد بأمر يصيبه رده ولم يكن عليه في المال شيء فالثمرة اذا  
اشترطت بعد الإبر بمنزلة مال العبد اذا اشترط أمرهما واحد وأخذ فيما يجد من الثمرة

أو يصيبها يأمر من أمر الله (قال) وذلك أني سمعت مالكا أيضا يقول لو أن رجلا اشترى حائطا لاثمر فيه فأناه رجل فأدرك فيه الشفعة وفيه يوم أدرك الشفعة ثمرة قد أبرت فقال مشتري الحائط الثمرة لي قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع فهذه قد أبرت وهي لي (قال) مالك أرى أن يعطى أجر قيامه وسقيه فيما عالج ويأخذ صاحب الشفعة الثمرة فتكون له فهذا مثله إذا ردت الثمرة على البائع أعطى المشتري أجر عمله فيما عالج ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل ابتاع دابة ففزا عليها فلما قفل وجد بها داء فردها منه (قال) ابن شهاب لا نرى لصاحبها كراء من أجل ضمانها وعلفها

﴿في الرجل يتبرأ من دبر أو عيب فرج أو كى﴾

﴿فيوجد أشنع مما يتبرأ منه﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان باعه بعيرا وتبرأ اليه من دبر البعير وبالبعير دبرات كثيرة (قال) ان كان دبره دبرا مفسدا منفلا لم أر ذلك يبرئه ان كان مثله لا يرى حتى تتبين صفة الدبرة أو يخبره بها لأن الرجل ربما رأى رأس الدبرة ولم يعلم ما في داخلها ولعلها أن تكون قد أعنته أو أذهبت سنامه أو تكون ثقلة فلا أرى أن يبرئه الا أن يذكر الدبرة وما فيها . ومما يشبه ذلك أني سمعت مالكا وسئل عن رجل باع عبدا وقد كان أبق وتبرأ من الابق فاذا اباقه اباق بعيد (قال) لا أرى ذلك يبرئه قد يشتري الرجل العبد ويتبرأ صاحبه من الابق وانما يظن المشتري ان اباقه مثل العوالي أو اباق ليلة وما أشبه ذلك فاذا اباقه الى الشام أو الى مصر (قال) لا أرى براءته تنفعه حتى يبين (قال ابن القاسم) ومن ذلك أيضا أن يتبرأ من السرقة فيظن المشتري انه انما كان يسرق في البيت الرغيف وما أشبه ذلك وهو عاد ينقب بيوت الناس فلا تنفعه البراءة حتى يبين ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية وتبرأ الى صاحبها من الكي الذي بحسدها فأصببت بظهرها كيا كثيرا أو بفخذها فقلت للبائع انما ظننت

أن الكي بطنها فأما اذا كان يظهرها أو يفخذيها فلا حاجة لي بها (قال) الجارية لازمة للمشتري الا أن يأتي من ذلك الكي أمر متفاحش مثل ما وصفت لك في الاباق والدبر فذلك لا تبرئه البراءة الا أن يخبره بشنع الكي أو يريه اياه ﴿ قلت ﴾ ولا يلتفت في هذا الى عدد الكي (قال) لا الا أن يتفاحش الكي أيضا فيكون کیا يعلم أن ذلك متفاحش كثير فيكون علي ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع جارية فتبرأ من عيوب الفرج فأصاب المشتري بفرجها عيوباً كثيرة عفلاً أو قرناً (قال) ان كان ما بفرجها من العيوب يختلف حتى يصير بعضه فاحشاً فلا تجزئه البراءة الا أن يبين أي العيوب بفرجها فإن بين والا لم تجزئه البراءة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باعها وتبرأ اليه من عيوب الفرج فأصابها رتقاء (قال) أرى أن في عيوب الفرج اذا تبرأ من عيوب الفرج أن تجوز براءته في العيب اليسير الذي يغتفر من ذلك فاذا جاء من ذلك عيب فاحش لم تجزه البراءة من ذلك الا أن يسميه ويدينه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أبرأ اليك من رتقها ولم يقل رتقاء بمظم ولا بغير عظم فأصابها مشتريها رتقاء بمظم لا يقدر على أن يبط ولا يعالج (قال) ان كان رتقا شديداً لا يقدر على علاجه لان منه ما يقدر على علاجه فكان الذي بها من الرتق مالا يقدر على علاجه فلا تجزئه البراءة الا أن يبين ذلك ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب قال سمعت مالكا يقول فيمن باع عبداً أو دابة أو شيئاً فتبرأ من العيوب وسماه في أشياء يسميها فيقول برئت من كذا ومن كذا فان ذلك يرد على البائع حتى يوقف الذي اشتراه منه على ذلك العيب بمينه الذي في الشيء الذي باع ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن ابن سماعيل أن سليمان بن حبيب المحاربي أخبره أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عامل من عماله أن امنع التجار أن يسموا في السلعة عيوباً ليست فيها التماس التليفق على المسلمين والبراءة لأنفسهم فانه لا يبرأ منهم الا من رأى العيب بمينه فانه ليس في دين الله غش ولا خديعة والبائع والمبتاع على رأس أمرهما حتى يتفرقا ولا يجاز من الشروط في البيع الا ما وافق الحق ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن



شهاب أنه قال في رجل باع سلعة وبها عيب فسمى عيوباً كثيرة وأدخل ذلك العيب فيما سمي (قال ابن شهاب) ان لم يكن وضع يده على ذلك العيب وحده أو أعلمه إياه وحده فانا لا نرى أن تجوز الخلافة بين المسلمين حتى يتبرأ من العيب وحده ﴿وأخبرني﴾ عن ابن وهب عن يونس عن ربيعة أنه قال من تبرأ من عهدٍ فجعلها منها ما كان ومنها ما لم يكن فانه يرد على البائع كل ما تبرأ منه من شيء قد علمه أو كان قد ضمه مع غيره ولم ينصصه وحده بمينه وذلك انما وضعه ذلك الموضع ليلبس به على من باعه وليخفيه لما ضمه اليه وجعله معه مما ليس بشيء ﴿وأخبرني﴾ سحنون عن وكيع بن الجراح عن سفيان عن المغيرة عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا قال أبيعك لما على بارية أبيعك ما أقلت الارض (قال) لا يبرأ حتى يسمى ﴿وأخبرني﴾ سحنون عن وكيع عن سفيان عن منصور عن بعض أصحابه عن شريح قال لا يبرأ حتى يضع يده

﴿في الرجل يبيع السلعة ثم يأتي الى مشتريها بعد﴾  
 ﴿ذلك فيبرأ اليه من عيوبها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة فلما وجبت لي وقبضتها أتاني بأثمها فقال لي ان بها عيوباً وأنا أحب أن أتبرأ منها (قال) قال لي مالك ان كانت عيوباً ظاهرة ترى فالمشتري بالخيار ان أحب أن يأخذ أخذوا ان أحب أن يرد رد وان كانت عيوباً غير ظاهرة لم يقبل قوله في ذلك وكان المشتري على بيعه فان اطلع بمد ذلك على معرفة عيوب كانت بها عند البائع بأمر يثبت ذلك كان له ان شاء أن يمسك أمسك وان شاء أن يرد رد لانه اذا كان الامر غير الظاهر كان في ذلك مدعياً ﴿قلت﴾ أرايت ان قال البائع ان بها داءً باطناً فانا أريد أن أتبرأ منه وقال البائع أنا أقيم البيعة أن هذا العيب الباطن هو بها الساعة (قال) يمكن من ذلك فان أقام البيعة برئ من ذلك العيب وكان له أن يتبرأ وتجزئه البراءة ﴿قلت﴾ لم جعل مالك للرجل اذا باع السلعة وبها عيب لم يبرأ منه عند عقدة البيع فأراد أن يتبرأ منه بعد ذلك وهو ظاهر أو قامت بذلك بيعة

ان كان باطنا ان ذلك له ويمكنه من ذلك ( قال ) ان كان البائع يقول انا ائبراً الساعة من عيب هذه الجارية فان أحب أن يأخذها أخذها والا ردها ولا يكون للمشتري أن يقول لأصدقك أن بها العيب وهو عيب ظاهر أو يقيم عليه بينة ثم يطؤها فيظهر على العيب بعد ذلك فيرجع ردها وقد حبسها يستمتع بها أو تموت عنده فيرجع بقدر العيب وقد تبرأ صاحب السلعة اليه من العيب ( قال ) فإذا لم يكن العيب ظاهراً ولم يقيم البينة على الباطن اتهم البائع أن يكون رغب فيها وندم في بيعه فلا يقبل قوله لانه مدع الا أن تقوم له بينة على العيب ان كان باطناً أو يكون ظاهراً يرى

### ما جاء في عهدة الثلاثة

﴿ قلت ﴾ أرأيت قول مالك بن أنس من باع بغير البراءة فما أصاب العبد في الايام الثلاثة فهو من البائع الموت وغيره ( قال ) نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع بالبراءة فمات في الثلاثة الايام أو أصابه مرض أو عيب في الثلاثة الايام أيلزم ذلك المشتري أو البائع في قول مالك ( قال ) اذا باع بالبراءة فما أصابه فانما يلزم ذلك المشتري ولا شيء على البائع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع بغير البراءة فأصاب العبد في الايام الثلاثة حتى أبرد في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان أصابه عور أو عمش أو عوى ( قال ) في قول مالك كل شيء يكون عند أهل المعرفة بالرقيق عيباً اذا أصابه ذلك في الايام الثلاثة فهو من البائع ﴿ قلت ﴾ فان أصابه وجع صداع رأس أو نحو ذلك ( قال ) ماسمت من مالك في صداع الرأس شيئاً ولان مالكا قال في كل شيء يكون عند أهل المعرفة بالداء الذي أصاب بهذا العبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فهو من البائع ﴿ قلت ﴾ فان مات فهو من البائع في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان غرق في الايام الثلاثة أو ان سقط من فوق بيت فمات أو احترق أيكون من البائع قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان خنق نفسه أيكون من البائع قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان قتله رجل أيكون من البائع ( قال ) نعم في قول مالك وذلك أن مالكا قال في عبد خرج في أيام العهدة الثلاثة فقطعت يده أو قُتت عينه ( قال ) قال مالك دية الجرح للبائع لان الضمان منه وان أحب

المتباع أن يأخذه بالثمن كله ولا يوضع عنه للجناية التي جنبت على العبد شيء أخذه  
 وإن أحب أن يرده رده والقتل مثل هذا ﴿قلت﴾ رأيت أن اشتريت عبداً فأبقي  
 العبد عند البائع قبل أن أقبضه (قال) أن كان أبقي في العهدة فهو من البائع إلا أن  
 يكون باع بالبراءة فإن أبقي العبد بعد العهدة فهو من المشتري (قال) ابن نافع وسئل مالك  
 عن العبد يباع بيع الاسلام وعهدة الاسلام وبالبراءة من الابق فيأبقي في عهدة  
 الثلاثة (فقال) أراه من البائع لاني لا أدري لعله عطب في الثلاثة لانه أبداً من البائع  
 حتى يخرج من الثلاثة سالماً فهو من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من الثلاثة سالماً فأما إبقائه  
 في الثلاثة فليس له على المتباع في ذلك حجة فأراه من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من  
 الثلاثة سالماً فإذا علم بذلك كان من المتباع ومن ذلك أن يوجد بعد الثلاثة يوم أو يومين  
 أو بعد شهر أو شهرين وليس عليه أن يضرب له في ذلك عهدة ثلاثة آخر من يوم  
 يوجد ولكن إذا أصيب بعد الثلاثة بما قلت لك رجع الى المتباع ولا يكون له في  
 الابق على البائع شيء لانه قد تبرأ منه ﴿قلت﴾ رأيت إذا أبقي في عهدة الثلاثة  
 فرأيت من البائع لانه لا تدري لعله قد تلف في الثلاثة أيرجع عليه بالثمن من ساعته  
 أم يضرب فيه أجلاً حتى يعلم أنه خرج العبد من الثلاثة سالماً أم عطب فيها (قال)  
 بل أرى أن يضرب في ذلك أجلاً حتى يتبين ما أمر العبد فان علم أنه خرج من  
 الثلاثة سالماً كان من المتباع وإن لم يعلم ذلك كان من البائع لانه لا يدري لعله عطب  
 في الثلاثة هو أيها في الثلاثة من البائع حتى يعلم أنه خرج منها ﴿وأخبرني﴾  
 عن ابن وهب عن مسامة بن علي عن حماد بن عتبة بن عامر الجهنني أنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة ﴿ابن وهب﴾ عن  
 ابن سميان قال سمعت رجلاً من علمائهم يحيى بن سعيد وغيره يقولون لم يزل  
 الولاة بالمدينة في الزمان الاول يقضون في الرقيق بعهدة السنة من الجنون والجذام  
 والبرص ان ظهر بالملوك شيء من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد الى البائع  
 ويقضون في عهدة الرقيق بثلاث ليال فان حدث في الرأس في تلك الثلاثة الايام

حدث من موت أو سقم فهو من الاول وانما كانت عهدة الثلاث من الربيع لان  
الحجى الربع لا تستين الا في ثلاث ليال ﴿وأخبرني﴾ عن ابن وهب عن ابن أبي  
الزناد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز في رجل باع من أعرابي عبداً فوعك  
العبد في عهدة الثلاث فأت فجعله عمر من الذى باعه ﴿قال ابن وهب﴾ قال لى مالك  
ابن أنس لا عهدة عندنا الا فى الرقيق

### ﴿ فى بيع البراءة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت من باع بالبراءة عبداً أو دابة أو ثوباً أو سلعة من السلع من أي  
العيوب يتبرأ (قال) كان مالك مرة يقول من باع بالبراءة فإن البراءة لا تنفعه فى شئ  
مما يتبايع الناس به كانوا أهل ميراث أو غيرهم الا فى بيع الرقيق وحدهم فإنه كان  
يرى البراءة فيه مما لم يعلم فإن علم عيباً ولم يسمه بعينه وقد باع بالبراءة لم تنفعه البراءة فى  
ذلك العيب (قال) فقلت له فلو أن أهل ميراث باعوا دواب واشتروا البراءة أو  
باعوا الوصى فاشتروا الوصى البراءة وقال لا علم لى بما فى هذا من العيوب وانما هو  
بيع ميراث وانما كان هذا المال لتفري (قال) لا ينفعه ذلك فى الدواب وليست  
البراءة الا فى الرقيق ثم رجع فقال لا أرى البراءة تنفع فى الرقيق لأهل الميراث  
ولا الوصى ولا غيرهم (قال) فجاءه قوم وأنا عنده قاعد فقالوا يا أبا عبد الله انا بعنا  
جارية فى ميراث بيع البراءة لا نعلم بها عيباً فاشترها رجل فانقلب بها فوجد فى  
فرجها عيباً (قال) أرى أن يردّها ولا تنفعه البراءة شيئاً فلما خرجوا كلّمته فقلت له  
يا أبا عبد الله البراءة فى الميراث من الرقيق قال لا أرى أن تنفع وانما كانت البراءة  
لأهل الديون فيفسون فيبيع عليهم السلطان (قال مالك) فلا أرى البراءة تنفع أهل  
الميراث ولا غيرهم الا أن يكون عيباً خفياً قال فمضى (قال مالك) ومن ذلك  
الرجل يأتيه الرقيق قد جلبت من البلدان اليه وهو بالمدينة أو ببلد من البلدان أو يكون  
قد جلبها فيقول أبيعكم بالبراءة ولا علم لى فقد صدق ولا علم له ولم يكشف لهم  
ثوباً فهو يريد أن يذهب بأموال الناس بهذا الوجه (قال) فأرى البراءة تنفعه

﴿قلت﴾ أرأيت ما باع السلطان على الناس في ديونهم أينفع السلطان أو صاحب السلعة الذي يبت عليه البراءة (قال) ما وفت مالكا على هذا في أحد الاما أخبرتك من قوله القديم (قال ابن القاسم) وأنا أرى في البراءة في الرقيق على قول مالك الأول وعلى ما قضى به عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر فذلك جائز وهو رأيي وإن بيع المفلس والميراث بيع براءة وإن لم يبرؤا فكذلك بيع السلطان كله الفنائم وغيرها

### ﴿في تفسير بيع البراءة﴾

﴿قلت﴾ وكيف البراءة التي تبرأ بها في هذا إذا باع بالبراءة في قول مالك (قال) إذا قال أبيعك بالبراءة فقد برئ مما يصيب العبد في الايام الثلاثة ﴿قلت﴾ وإن لم يقل أبرأ اليك من كل ما يصيبه في الايام الثلاثة (قال) اذا قال أبيعك بالبراءة وإن لم يذكر الايام الثلاثة فقد برئ من عهدة الايام الثلاثة ومن عهدة السنة ﴿قلت﴾ أرأيت في قول مالك الأول اذا كان يجوز بيع البراءة في الرقيق لو أن رجلا باع ميراثا ولم يقل أبيع بالبراءة ثم باع وأخبر أنه ميراث (قال) فقد برئ وإن لم يقل قد برئت وكذلك بيع السلطان مالا قد فلس صاحبه ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يخبرهم أنه ميراث فباعهم ولم يذكر البراءة أيبأ في قول مالك الأول (قال) لا لانه لم يخبرهم أنه ميراث ﴿قلت﴾ فلو لم يخبرهم أنه ميراث وباع بالبراءة (قال) فذلك له ويبرأ مما لم يعلم في قوله الأول ولا يبرأ مما علم ﴿قلت﴾ أرأيت لو باع أهل الميراث رقيقاً وبالرقيق عيوب قد علموا بها وكنتموها فباعوها وأخبروا أنها ميراث (قال) قال مالك لا يبرؤن اذا علموا حتى يسموا ﴿قلت﴾ ولم تكن البراءة عند مالك اذا كان يجوز البراءة الا في الرقيق وحدهم في الموارث وما يبيع السلطان على الغرماء (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت من باع رقيقاً فقال ان فيها عيوباً وأنا منها برئ أيبأ مما فيها من العيوب التي علمها في قول مالك (قال) لا يبرأ الا أن يسمى تلك العيوب بعينها ﴿قلت﴾ أرأيت ان باع رجل جارية فبأ من الحمل وكانت حاملاً أو غير حامل أيجوز البيع ويكون بريثاً من

الحمل في قول مالك أم لا (قال) قال مالك ان كانت الجارية من جوارى الوطء من  
 المرتفعات لم أر البراءة تحل فيها ورأيتها بيعاً مردوداً وان كانت من وخش الرقيق  
 واخدم من السند والرنج وأشباههم رأيت ذلك جائزاً ورأيتها براءة ﴿وقلت﴾ لمالك بن  
 أنس ما حد المرتفعات أترى ثمن الحسين والسيتين من المرتفعات (قال) نعم هؤلاء من  
 جوارى الوطء (قال) ولأن مالكا قال ان المرتفعة اذا بيعت ببراءة من الحمل يكون ثمن  
 الجارية أربعمائة دينار أو خمسمائة دينار أو ثلاثمائة دينار ان لم تكن حاملا وان كانت حاملا  
 لم يكن ثمنها مائة وأقل ولم تشتتر وهو عيب شديد فهذا خطر شديد وقار (قال)  
 وأرى الوخش من الرقيق لا يكون ذلك فيهن خطرا لانه ان وضع الحمل من ثمنها فانه  
 يضع قليلا وربما كان الحمل أكثر لثمنها ﴿قلت﴾ رأيت المهدة في بيع الرقيق وفي بيع  
 السلطان على الغرماء لم يكن يرى عليهم المهدة في الثلاثة ولا في السنة في قول مالك  
 الأول قال نعم ﴿قلت﴾ وما يباع في الميراث وما باعه السلطان في دين من فلس  
 من ثياب أو دواب أو آنية أو عروض فأصاب المشتري بذلك عيباً رده في قول مالك  
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكان قوله القديم يقول في الرقيق في بيع الميراث وبيع السلطان  
 على من قد فلس ان أصيب بالرقيق عيب أو ماتوا في الأيام الثلاثة أو أصابهم جنون  
 أو جذام أو برص في السنة لم يلزم من باعهم شيء ولزم من اشتراهم (قال) نعم  
 ﴿قلت﴾ وليس الرقيق في الميراث وبيع السلطان على من قد فلس كبيع غيرهم في  
 مهدة السنة والثلاث (قال) نعم ﴿قال ابن وهب﴾ رأخبرني مالك والليث عن يحيى  
 ابن سعيد عن سالم بن عبد الله أن أباه باع غلاما له بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة  
 فقال الذي ابتاع العبد لعبد الله بن عمر بالعبد داء لم يسمه لي فاخصما الى عثمان بن  
 عفان فقال الرجل باعني عبدا وبه داء لم يسمه لي وقال عبد الله بن عمر بعت بالبراءة فقضى  
 عثمان بن عفان علي عبد الله بن عمر أن يحلف بالله لقد باعه العبد وما به داء يعلمه فأبى  
 عبد الله أن يحلف وارتجع العبد ﴿ابن وهب﴾ عن ابن سمعان قال سمعت رجلا  
 من علمائنا منهم يحيى بن سعيد يقولون قضى عمر بن الخطاب أن من باع سلعة فيها

عيب قد علم به ولم يسمه وان باعها بالبراءة فهي رد ان شاء المتبائع (قال) ابن سميعان  
فالناس على قضاء عمر بن الخطاب

— في عهدة بيع مال المفلس —

﴿ قلت ﴾ أرأيت من اشتري عبداً من مال رجل قد فلسه السلطان فأصاب به عيباً  
على من يرده أعلي السلطان أم على الذي فلس أم على الغرماء الذين فلسوه ( قال )  
بلغني ممن أعتق به أن مالكا قال يرد على الغرماء ولم أسمع منه ( قال ) مالك لأنه انما  
بيع لهم وهم أخذوا المال ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولكني قلت لمالك أرأيت اذا فلس  
نجموا متاعه وباع السلطان لهم ماله فتلّف قبل أن يقسموه ( قال ) قال لي مالك قد  
برئ الغريم منه ومصيبته من أهل الدين ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك لو أن رجلاً أعتق  
رقيقاً له ولا مال له فرد الغرماء عتقه ثم أفاد مالا قبل أن يباعوا عليه وينفذ البيع عليه  
رأيت أن يعتقوا ويكون دين الغرماء فيما أفاد ( قال ) فقلت له فلو باعهم السلطان ولم  
ينفذ السلطان بيع الرقيق بعد حتى أفاد الرجل مالا ( قال ) أرى أن يعتقوا ويعطى  
الغرماء المال مما أفاد ( قال ) وبلغني عن مالك أنه قال وان كان في رقيق المعتق جارية  
حين أعتق فرد الغرماء عتقه وتركوها في يديه موقوفة له لم يذبح أن يطأ الجارية حتى  
تباع في دينه أو تعتق ان أفاد مالا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتراها من بعد ما باعها  
عليه السلطان وقد كان أعتقها أبطؤها في قول مالك ( قال ) نعم وقال ما مات من  
الرقيق أو سرق من المتاع أو هلك من الحيوان قبل أن يباع على الغرماء بعد ما جمعه  
السلطان فهو من الذي عليه الدين مصيبته منه فاذا باعه السلطان وصار ثمنا فصيبته من  
الذين لهم الدين ( قال ) فقلنا لمالك فلو أن رجلاً فلس ويده جارية فوقف عليها صاحبها  
الذي باعها ليأخذها وأبى الغرماء أن يدفعوها اليه وقالوا نحن نعطيك ثمنها فدفعوه  
اليه أو ضمنوه له ثم أخذوا الجارية ليبيعوها فماتت الجارية قبل أن يبيعوها ممن ترى  
مصيبتها على الغريم أم على الذين لهم الدين ( قال ) مالك أرى المصيبة من الذي عليه  
الدين ﴿ قال ﴾ فقلنا لمالك لم ولو أخذها صاحبها الذي باعها برئ هذا الذي عليه الدين



من الدين الذي كان عليه ولم يكن عليه من مصيبتها شيء لو أخذها صاحبها الذي باعها وإنما أخذها الغرماء منه لفضل رجونه فيها وهو الدين الذي كان عليه (قال) هو ضامن ومما يبين ذلك أن لو كان في الجارية فضل قضى به على التريم وليس للذي عليه الدين أن يأبى ذلك على أهل دينه ويقول اما أبرأتموني مما يأخذ صاحب الجارية وإما دفعتموها اليه (قال) لا قول له في ذلك والغرماء عليه بالخيار في ذلك ان أحبوا أن يأخذوا أخذوا والنساء له ان كان في ذلك فضل وان كان فيها نقصان من الثمن أو موت اتبع به ولا حجة في أن يقول هذا يأخذها بالثمن

❦ في عهدة المأمور ببيع السلعة والقاضى والوصي ❦

❦ قال سحنون ❦ قال عبد الرحمن بن القاسم لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلعة فقال حين باعها ان فلاناً أمرنى أن أبيع له هذه السلعة فأدرك السلعة تباعة (قال) ان كان حين باعها قال انما أبيع لفلان فلا أرى على المأمور شيئاً والمهدة على الآخر (قال) ومثل ذلك هؤلاء الذين يبيعون في المزايدة أو الرجل يعرف أنه انما يبيع للناس يجعل أو رجل يبيع على ذلك (قال) وبلغنى عن مالك أنه قال لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلعة فباعها فوجد بها المبتاع عيباً فأراد أن يردها على من يردها ومن يستحلف (قال) ان كان الوكيل قد أعلمه أنها لفلان فلا يمين عليه ويردها على صاحبها الآخر واليمين على الآخر وان كان لم يعلمه حلف الوكيل والا رد السلعة عليه واليمين عليه ❦ قال ❦ فقيل للمالك أفرأيت ما يستأجر الناس من النخاسين الذين يبيعون لهم الرقيق ويحملون لهم الجمل على ما يبيعون من ذلك والذين يبيعون الموارث ومثل هؤلاء الذين يبيعون المتاع للناس يجعل لهم في ذلك الجمل فيبيعون والذي يبيع فيمن يزيد في غير ميراث يستأجر على الصياح فيوجد من ذلك شيء مسروق أو حرق أو عيب (قال) ليس على واحد من هؤلاء ضمان وانما هم أجراء أجروا أنفسهم وأبدانهم وانما وقعت المهدة على أرباب السلع فليتبعموهم فان وجدوا أربابها والا لم يكن على هؤلاء الذين وصفت لك تباعة فيما باعوا ❦ قال ❦ وسمعت مالكا وقيل له فلو أن رجلاً

استؤجر على مثل هذا فباع فأخذ جملة ثم رد البيع بعيب وجد بالسلمة فأراد رب السلمة أن يرجع على الذي باع بالجمل وأبي البائع أن يدفع إليه ذلك وقال قد بعتم لك متاعك (قال مالك) أرى أن يرد الجمل ولا جعل له إذا لم ينفذ البيع (قال مالك) ابن أنس ولو باعها الثانية فردت أكان ينبغي له أن يأخذ جعلها أيضاً استنكاراً لذلك

— في الرجل يشتري السلمة لرجل أمره باشتائها —

﴿ فيعلم البائع أنه يشتريها لفلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني اشتريت سلمة من رجل لفلان فأخبرته أنني انما اشتريتها لفلان ولست اشتريتها لنفسى فاشتريتها بالنقد أو بالنسيئة أياكون للبائع أن يتبع هذا المشتري بالثمن أم يتبع الذي اشترى له أو من يتبع بالثمن (قال) ان لم يكن هذا المشتري قال للبائع اني انما اشتري منك للذي أمرني ولا أنقذك انما الثمن لك على فلان فأرى الثمن على هذا المشتري لانه وان اشترى لغيره فالنقد عليه فان قال له النقد على الذي اشترى له وليس لك علي شيء فهذا لا يتبعه البائع بالنقد ويكون النقد للبائع على الذي أمر هذا بالشراء ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك بن أنس (قال) هو قوله ﴿ قلت ﴾ أرايت القاضي اذا باع أموال اليتامى أو باع مال رجل مفلس في دين أو باع مال ميت وورثته غيب على من المهددة (قال) قال مالك في الوصي انه لا عهدة عليه فكذلك القاضي لا عهدة عليه ﴿ قلت ﴾ فلي من عهدة المشتري اذا باع الوصي تركه الميت (قال) في مال اليتامى ﴿ قلت ﴾ فان ضاع الثمن وضاع مال اليتامى ولا مال لليتامى غير ذلك فاستحقت السلع التي باع (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا شيء عليه (قال ابن القاسم) وأخبرني بذلك من أثق به عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان باع السلطان على المفلس رقيقه ثم أصاب بهم المشتري عيباً أو هلكوا في أيام المهددة (قال) قال مالك بيع السلطان بيع براءة وأشد من بيع البراءة (قال) قال مالك في بيع البراءة ان مات في المهددة أو حدث فيه عيب فهو من المشتري وبيع السلطان لا عهدة فيه أيضاً مثل بيع البراءة ﴿ قلت ﴾ فان أصاب بهم عيباً قديماً كيف يصنع (قال) قال مالك

انه لا يردهم وانه بمنزلة من باع بالبراءة وهو لا يعلم بالعيب وقد سمعته وذكريع  
البراءة فقال انما كان يكون ذلك في بيع السلطان أن يفلس الرجل أو يموت فيقضي  
به دينه ويقتسمه غرماؤه وانما كانت البراءة على هذا فهذا قوة لما كان يقول من  
ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان باع السلطان على هذا المفلس عبده وقد كان أعتقه واقتسم  
الغرماء ثمنه ثم أصاب المشتري بالعبد عيباً قديماً فقال رب العبد قد كان هذا العيب به  
قديماً وكذبه الغرماء وقد عرف أن ذلك العيب قديم ليس مما يحدث (قال) سمعت  
مالكاً يقول في بيع السلطان انه يبيع براءة وبيع البراءة لا يرد الا مما علم البائع بالعبد  
فلم يخبره به فأرى هذا في مسئلتك ان كان العيب قديماً قد علم البائع به وعلم ان البائع  
قد علمه رده المبتاع على البائع وأخذ الثمن من الغرماء وبيع العبد للغرماء ثانية في  
دينهم بعينه بعد ذلك فان كان فيه نقصان عن دين الغرماء اتبعوه بما بقي لهم من  
دينهم وان كان للمفلس مال يوم رد العبد عليه بعينه أخذ الثمن من ماله ولم يتبع  
الغرماء بشيء وكان حراً لأن البيع لم يتم حين وجد به عيباً ورد فان كان قد حدث  
به عند مشتريه عيب مفسد ولسيده مال كان بالخيار ان شاء رده وما نقصه العيب  
وان شاء حبسه وأخذ قيمة العيب فان احتبسه وأخذ قيمة العيب الذي وجد به فان  
ذلك له وان رده كان حراً اذا كان للسيد مال يوم يرده وان كان سيده لا مال له فهو  
بالخيار ان شاء أن يحبسه ويرجع على الغرماء بقيمة العيب وان شاء أن يردده وما نقص  
فذلك له ولا يعتق ويباع ثانية للغرماء (قال) وكان مالك بن أنس يقول يبيع الميراث  
مثل بيع البراءة يبرؤن له مما لم يعلموا ﴿وأخبرت﴾ أنه قال يبيع السلطان أشد من بيع  
البراءة ومن يبيع الميراث ثم سمعت أن رجوعه عن بيع البراءة وبيع الميراث وان تبرؤا  
مما لم يعلموا فإنه يرد عليهم اذا كان عيباً قديماً لا يحدث مثله الا أن يكون الشيء التافه  
وقوله الاول في بيع البراءة انهم يبرؤن مما لم يعلموا أحب الىّ وبه أخذ وكذلك  
الميراث هو أشد من بيع البراءة وانما هذا كله في الرقيق وانما البراءة فيهم وليس  
في الحيوان وثبت مالك بن أنس على بيع السلطان أنه يبيع براءة فقال وانما كانت

فيه البراءة (قال) مالك وليس في شيء من المروض ولا الدواب بيع براءة في ميراث ولا غيره ولا في بيع السلطان وليس البراءة الا في الرقيق وحدهم (قال ابن وهب) بلغني عن ربيعة في بيع الموارث أهلها برآء مما كان فيها لتفريق ذلك ولتشتيته وكيف يغرم ولي وقد تفرق ما ولي أم كيف يغرم وارث وقد انطلق بالذي له فهم برآء وان لم يشترطوا البراءة (وأخبرني) عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أنه قال في الرجل يلى للغائب ولا يريد أن تكون عليه عهدة في شيء ثم يبيع الشيء فالتفرقة بين الثمراء. ومن ذلك ما ولي من وجوه الصدقة فلا يرد لتفاوت ثمن ذلك في تلك المواضع فيكون عليه التباعة فلذلك كان ما كان من بيع الميراث والبراءة منه لما يكون في ذلك من الوصايا وتفريق الموارث فن باع على ذلك متبرئاً لا يعلم شيئاً فلا تباعة عليه في عهدة قديماً كان أو حديثاً (قال) وسمعت ابن وهب قال سمعت مالكا يقول في بيع الميراث أنه لا تباعة على أهل الميراث ولا عهدة الا أن يقيم المشتري بينة على أهل الميراث أنهم قد باعوا وعلموا بذلك (قال ابن وهب) قال مالك بن أنس ولا أعلم على أهل الميراث عهدة السنة في الرقيق ولا عهدة الثلاث وانما بيعهم بيع البراءة

### في عهدة السنة

(قلت) أرأيت عهدة السنة انما هو من الجنون والحذام والبرص في قول مالك بن أنس فقط هذه الثلاثة لا غيرها (قال) نعم (قلت) أرأيت الوسوسة (قال) اذا ذهب عقله فاطبق عليه فهو بمنزلة الجنون (قلت) أرأيت ان كان انما أصابه من الجنون في هذه السنة انه يخلق رأس كل هلال (قال) يرده (قلت) فان أصابه وسوسة رأس كل هلال (قال) يرده (قلت) فان أصابه الجنون رأس شهر واحد في السنة ومضي ذلك الشهر وصح أنه أن يرده في قول مالك (قال) نعم لان الجنون عيب لازم وأمر يعتري المرة بعد المرة ليس برؤء أمرأ يعرفه الناس ظاهراً إلا ترى لو أن رجلاً جن عبده له ثم برئ وصح فباعه ولم يخبر أنه قد كان أصابه الجنون انه

عيب يرد منه فكذلك هذا لأن الجنون لا يؤمن أنه يمود اليه ﴿ قلت ﴾ فإن أصابه  
الجدام أو البرص في السنة ثم برئ وصح قبل أن يرد المشتري ويعلم به المشتري أنه  
أن يرده على البائع (قال) لا إلا أن يكون ذلك عيباً عند أهل المعرفة بالرقيق لأن  
ما يخاف عودته ويخاف منه كما وصفت لك في الجنون (قال) والبرص بهذه المنزلة  
﴿ قلت ﴾ فإن أصابه بهق أو حمرة أو جرب حتى تسليخ منه وتورم في السنة لا يكون  
هذا بمنزلة الجدام والبرص في قول مالك (قال) نعم لا يكون هذا بمنزلة البرص والجدام  
في السنة ﴿ قلت ﴾ أرايت أن جني على العبد رجل فضرب رأسه بحجر فذهب عقله  
السيدة أن يرده في السنة في قول مالك بن أنس (قال) لا أدري ما قول مالك فيه  
وليس هذا بمنزلة الجنون وأراه من المشتري ﴿ قلت ﴾ فإن خرس في السنة فأصابه  
صمم أيكون هذا بمنزلة الجنون في السنة (قال) لم أسمع من مالك بن أنس في هذا  
شيئاً ولكن إن كان عقله معه وإن خرس وأصابه صمم فهو من المشتري إلا أن يعلم  
أن عقله قد ذهب مع ذلك فيكون من البائع ﴿ وأخبرني ﴾ سحنون بن سعيد عن  
عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو  
ابن حزم أنه سمع أبان بن عثمان وهشام بن اسماعيل يقولان في خطبتهما العهدة ثابتة  
عهدة الثلاثة وعهدة السنة ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن  
شهاب قال سمعت سميد بن المسيب يقول في العهدة في كل داء عضال نحو الجنون  
والجدام والبرص سنة (قال) ابن شهاب والقضاة منذ أدركنا يقضون في الجنون  
والجدام والبرص سنة (وأخبرني) ابن وهب عن ابن سمعان قال سمعت رجلاً  
من علمائنا منهم يحيى بن سميد الأنصاري وغيره أنهم كانوا يقولون لم تزل الولاة  
بالمدينة في الزمان الأول يقضون في الرقيق بعهدة السنة من الجنون والجدام والبرص  
إن ظهر بالملوك شيء من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد إلى البائع ويقضون  
في عهدة الرقيق ثلاث ليال فإن حدث بالأس شيء في تلك الثلاث ليال حدث من

سقم أو موت أو غيره فهو من الأول ﴿ ابن وهب ﴾ وسمعت  
مالك بن أنس يقول في المهددة في الرقيق ثلاثة أيام من  
كل شيء يصيب العبد من موت أو غيره لا ينقد في  
تلك الثلاثة الأيام والجنون والجذام والبرص سنة  
والنقد فيها جائز ( وسمعت ) مالكا يقول  
في الرقيق ثلاث ليال فان حدث في  
الرأس شيء في تلك الثلاث  
ليال من سقم أو موت  
فهو من الأول

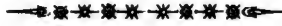
﴿ تم كتاب تدليس الميوب من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾  
( وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم )



❖ وبه يتم الجزء العاشر \* ويليه كتاب الصلح وهو أول الجزء الحادي عشر ❖

﴿ فهرست الجزء العاشر من المدونة الكبرى ﴾

(رواية الامام سحنون عن الامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم أجمعين)



| صحيفه                                                                               | صحيفه                                                                                                                |
|-------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢ ﴿ كتاب بيع الخيار ﴾                                                               | ٢ بيع الخيار                                                                                                         |
| ١٤ في الرجل يبتاع الجارية على أنه بالخيار                                           | ٩ في الرجل يبيع من الرجل السلعة ثم يلقاه بعد ذلك فيجعل أحدهما للآخر                                                  |
| ثلاثا فيعتقها البائع في أيام الخيار                                                 | الخيار                                                                                                               |
| ١٤ في الرجل يبتاع السلعة على أنه بالخيار إذا نظر اليها                              | ٩ في المكاتب يبتاع السلعة على أنه بالخيار فيعجز أيام الخيار                                                          |
| ١٥ في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثا فيصيبها عيب في أيام الخيار           | ١٠ في الرجل يبيع السلعة على أن أخاه أو رجلا أجنبيا بالخيار أو يشتريها الرجل على أنه بالخيار                          |
| ١٧ في الرجل يبتاع الخادم على أنه بالخيار فتلد عنده أو يجرح أو عبدا فيقتل العبد رجلا | ١١ في الرجل يبيع السلعة على أن البائع والمبتاع بالخيار                                                               |
| ١٨ فيمن اشترى ثوبا فأعطاه ثوبين يختار أحدهما فضاعا أو أحدهما                        | ١١ في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على أنهما بالخيار فيختار أحدهما الرد والآخر الاجازة                               |
| ٢٠ في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا                                                  | ٢٢ في الرجل يبتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثا فيختار الرد والبائع غائب أو يطؤها أو يدبرها أو يرهنها أو ما أشبه ذلك |
| ٢٠ في اختلاف المتبايعين في الثمن                                                    | ١٣ في الرجل يبتاع العبد على أنه بالخيار                                                                              |
| ٢١ الخيار في الصرف                                                                  |                                                                                                                      |
| ٢٢ في الرجل يشتري السلعتين على أنه بالخيار يختار أحدهما وقد وجبت له                 |                                                                                                                      |
| ٢٤ في الرجل يبتاع السلعة كلها على أردب أو ثوبا أو شاة على أنه بالخيار ثلاثا         |                                                                                                                      |



صحيفه

صحيفه

٢٤ في الرجل يشتري من الرجل السلعة

على أنه بالخيار فتلف منه قبل أن يختار

رآها أو بصفة ولا يشترط الصفقة

٢٦ النقد في بيع الخيار

٢٨ في الدعوى في الخيار

٣٠ في الرجل يبيع العبد وبه عيب ولا

يبينه ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلعة عيبا

٤٢ الدعوى في بيع البرنامج

وهو يقول ان شئت فخذ وان شئت

٤٣ في البيع على البرنامج

فدع

٤٥ في اشتراء الغائب

٣٠ في الرجل يتبع السلعة على أنه بالخيار

٤٧ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قدرآها

ثلاثا فلا يردها حتى تنقضى أيام الخيار

أو بصفة فيريد أن ينقد فيها أو يبيعها من

٣١ في الخيار الى غير أجل

صاحبها قبل أن يستوفيا أو من غيره

٣١ في الرجل يبيع ثمره حائطه ويستثنى أن

٤٩ الدعوى في اشتراء السلعة الغائبة

يختار أربع نخلات أو خمسا

٥٠ في الرجل يشتري طريقا في دار رجل

٣٢ في الرجل يشتري من الرجل من

٥٠ في الرجل يشتري من الرجل عمودا

حائطه ثمر أربع نخلات يختارها أو من

له وعليه بنيانه أو جفن سيفه بلا حلية

ثيابه ثوبا أو من غنمه شاة يختارها

٥١ في الرجل يبيع عشرة أذرع من هواء

٣٧ كتاب بيع الفرر

هوله

٣٧ في بيع الفرر واللامسة والمنابطة

٥١ في الرجل يبيع سكنى دار أسكنها سنيين

والعمل في ذلك واشتراء الغائب

٥١ في الرجل يشتري السلعة الى الاجل

٣٩ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد

البعيد

رآها أو بصفة أيكون له الخيار اذا رآها

٥٢ في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها

٤١ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد

شهرآ

٥٣ في الرجل يكون له على الرجل الدين

صحيفة

صحيفة

- العرض الى أجل فيبيعه من رجل بدنانير  
أو دراهم فيصيب الدنانير أو الدراهم  
نحاساً أو زيوفاً ينتقض البيع
- ٥٣ في الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط  
أخذ الثمن ببلد آخر
- ٥٤ ما جاء فيمن أوقف سلعة وقال لم أرد  
البيع
- ٥٥ في بيع السمن أو المسل كيلاً أو وزناً  
في الظروف ثم توزن الظروف بعد ذلك
- ٥٦ في الرجل يبيع الوديدة تكون عنده  
بغير إذن صاحبها ثم يموت صاحبها  
فيرثها فيريد أن ينقض البيع
- ٥٧ في بيع العبد له مال عين وعرض وناض  
وأجل بماله بذهب الى أجل
- ٥٨ كتاب بيع المراجعة
- ٥٨ ما يحسب في المراجعة مما لا يحسب  
في المراجعة
- ٥٩ فيمن رقم سلعة ثم باعها مراجعة  
٥٩ فيمن ابتاع سلعة فأصابها عنده عيب  
ثم باعها مراجعة
- ٦٠ فيمن ابتاع سلعة فاستغلها ثم باعها مراجعة  
٦٠ فيمن اشترى سلعة فولدت عنده ثم
- باعها مراجعة
- ٦١ فيمن ابتاع سلعة فحالت أسواقها ثم  
باعها مراجعة
- ٦١ فيمن ابتاع سلعة ثم ظهر منها على عيب  
فرضيها ثم باعها مراجعة
- ٦١ فيمن ابتاع سلعة بدين الى أجل أيجوز  
له أن يبيها مراجعة نقداً
- ٦٢ فيمن ابتاع سلعة بنقد ثم أضر بالثمن ثم  
باعها مراجعة
- ٦٢ فيمن ابتاع سلعة بنقد فتجوز عنه في  
النقد ثم باعها مراجعة
- ٦٢ فيمن ابتاع سلعة بعين فنقد فيها غير  
ذلك الثمن ثم باعها مراجعة
- ٦٥ فيمن ابتاع سلعة ثم وهب له الثمن أو  
وهب سلعته ثم ورثها ثم باعها مراجعة
- ٦٥ فيمن ابتاع نصف سلعة ثم ورث  
النصف الآخر ثم باعها مراجعة
- ٦٥ فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم باع  
بعضها مراجعة
- ٦٦ فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع  
بعضها مراجعة
- ٦٦ فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم باع

صحيفه

مصائبه مراححة

٦٦ فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم

باعها مراححة

٦٧ فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مراححة ثم

اشتراها ثانية بأقل من الثمن أو أكثر

ثم أراد بيعها مراححة

٦٧ في السلعة بين الرجلين يبيعانها مراححة

٦٧ فيمن ابتاع سلعة ثم أقل منها أو

استقال ثم أراد بيعها مراححة

٦٨ فيمن باع سلعة مراححة ثم وضع عنه

من الثمن أولاً أو اشترط

٦٩ فيمن باع سلعة مراححة فزاد في ثمنها

أو نقص

٧١ في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم

يريد أن يبيعها مراححة

٧٢ في الرجل يبيع السلعة بمرض أو طعام

فبيعها مراححة

٧٢ فيمن ابتاع جارية فوطئها ثم باعها مراححة

٧٣ في الرجل يبتاع الجارية ثم يزوجه

فبيعها مراححة

٧٥ كتاب الوكالات

٧٥ في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له

صحيفه

سلعة ثم يموت الأمر فيبتاعها المأمور

وقد علم بموته أو لم يعلم وقد كان دفع

إليه الثمن أو لم يدفع

٧٦ الوكيل يبيع أو يشتري بما لا يتغابن به

الناس

٨٠ في الدعوى في بيع الوكيل السلعة وقد

باعها بطعام أو عرض أو اشتري بما

لا يشتري

٨٢ في الوكيل في السلم أو غيره يأخذ

رهنًا أو يأخذ حميلاً فيصنع عنده وقد

علم به الأمر أو لم يعلم

٨٢ في دعوى الوكيل ومكاتب بعث

بكتابه أو امرأة بعثت إلى زوجها

بمال اختلعت به منه فكذب في الدفع

٨٣ في اقالة الوكيل وتأجيريه بغير أمر

الموكل أو اقالة الأمر دون الوكيل

من سلم أو غيره

٨٥ في الوكيل يوكل الرجل يبتاع له سلعة

أو طعاماً والثمن من عند الوكيل ففعل

وأمسك حتى يأخذ له ذلك

٨٨ في الرجل يوكل رجلاً يبتاع له سلعة

أو جارية بدين له عليه

| صحيفه                                                                                                                                                                  | صحيفه                                                                                                                               |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠١ في اشتراء العرية بخرصها يبرني أو<br>بثمة من حائط آخر                                                                                                               | ٩٠ ﴿كتاب المرايا﴾<br>٩٠ ما جاء في المرايا                                                                                           |
| ١٠٢ ﴿كتاب التجارة بأرض العدو﴾<br>١٠٢ في بيع الكراع والسلاح والمروض<br>لاهل الحرب                                                                                       | ٩٢ في عرية النخل ليس فيها ثمر<br>٩٢ في بيع العرية من غير الذي أعراها<br>٩٣ في العرية يبيعها صاحبها من رجل ثم<br>يشتريها الذي أعراها |
| ١٠٢ في الاشتراء من أهل الحرب وأهل<br>الذمة بالدنانير والدرهم المنقوشة                                                                                                  | ٩٤ في العرية تباع من غير صنفها من<br>التمر أو بالبسر أو بالرطب                                                                      |
| ١٠٣ في الربا بين المسلم والحربي وبيع<br>المجوسى من النصراني                                                                                                            | ٩٤ في المعري يشتري بعض عريته<br>٩٥ في الرجل يعري أكثر من خمسة<br>أوسق ثم يريد شراءها                                                |
| ١٠٣ في اشتراء المسلم الخمر<br>١٠٤ في بيع الذمي أرض الصلح<br>١٠٥ في بيع الذمي أرض الفئوة                                                                                | ٩٦ في الرجل يعري من حوائط له ثم<br>يريد شراءها                                                                                      |
| ١٠٦ في اشتراء أولاد أهل الصلح<br>١٠٦ في اشتراء أولاد الحربي منه اذا نزل<br>بأمان                                                                                       | ٩٦ الرجال يعرون رجلا واحداً<br>٩٦ في الرجل يعري ناسا شتى                                                                            |
| ١٠٧ في اشتراء النصراني المسلم<br>١٠٨ في اشتراء أولاد أهل الصلح<br>وأخذهم منهم في صلحهم                                                                                 | ٩٧ في عرية الفأكة الرطبة والبقول<br>٩٧ في منحة الابل والبقر والغنم<br>٩٨ في المعري يموت قبل أن يقبض<br>المعري عريته                 |
| ١٠٨ في النصراني يبيع العبد على أنه بالخيار<br>ثلاثة أيام فيسلم العبد في أيام الخيار<br>١٠٩ ما جاء في عبد النصراني يسلم<br>١١٠ في عبد النصراني يسلم فيرهنة سيده أو يهبه | ٩٩ في زكاة العرية وسقيها<br>١٠٠ في اشتراء العرية بخرصها قبل أن<br>يحل يبيعها                                                        |

صحيفه

صحيفه

- ١١٠ في المبد يهبه المسلم للنصراني  
١١٠ في التفرقة بين الام وولدها في البيع  
١١١ في الجمع بين الام وولدها في البيع  
١١٣ في الرجل يهب ولد أُمته لرجل أجنبي  
١١٤ في ولد الامة الصغير يحنى جناية  
١١٤ في الرجل يبتاع الامة وولدها فيجد بأحدهما عيبا  
١١٥ في الرجل يبتاع نصف الامة ونصف ولدها  
١١٥ في الرجل تكون له الامة وولدها فيعتق أحدهما أو يدبره دون الآخر أو باع أحدهما دون الآخر  
١١٦ في الرجل يبتاع الامة ويبتاع عبده الولد  
١١٦ في الرجل يوصى بأُمته لرجل وولدها لآخر  
١١٦ في الرجل يبتاع الامة على أنه بالخيار ثلاثة ثم يبتاع ولدها في أيام الخيار  
١١٧ في النصراني يسلم وله أولاد صفار  
١١٧ في النصراني يسلم وله أسلاف من ربا  
١١٨ في بيع الشاة المصرة
- ١٢١ في بيع ماء الانهار  
١٢١ في بيع شرب يوم  
١٢٢ في بيع ماء مواجل ماء السماء وبثر الزرع وبثر الماشية  
١٢٣ ما جاء في الحكرة  
١٢٤ في البيع بسعر فلان وسعر فلان  
١٢٤ فيمن اشترى جملة طعام أو اشترى داراً أو ثوبا كل ذراع بكذا وكذا أو كل مد  
١٢٥ في بيع الشاة والاستثناء منها  
١٢٧ في الرجل يبيع من لحم شاته أرطالا قبل أن يذبحها أو يبيع شاة ويستثنى من لحمها أرطالا مسماة  
١٢٨ في الرجل يدعى على الرجل فيصالحه من دعواه على عشرة أرطال من لحم شاة بعينها  
١٢٨ في اشتراء اللبن في ضروع النعم  
١٣٠ في الرجل يكتري البقرة يحرق عليها وهي حلوب ويشترط حلابها  
١٣٠ في الرجل يشتري الجاجلان على أن عليه عصره والقمح على أن عليه طحنه

صحيفه

١٣٢ ﴿ كتاب التدليس ﴾

١٣٢ في العبد يشتري ويداس فيه بعيب  
ويحدث فيه عيب آخر

١٣٣ في الرجل يشتري المبدن فيموت  
أحدهما ويجد بالآخر عيبا

١٣٦ في الرجل يشتري السلعة فتموت  
عنده ويظهر منها على عيب

١٣٩ في الرجل يتاع الجارية وبها العيب  
لم يعلم به حتى يبيعها ثم ردّ عليه

١٤٠ في الرجل يتاع الامة فتلد أولاداً ثم  
يجد بها عيبا

١٤٠ في الرجلين يتاعان السلعة ثم يبيعها  
أحدهما من صاحبه ثم يظهر على عيب

١٤١ في الرجل يتاع الجارية على جنس  
فيصيدها على جنس آخر

١٤١ في الرجل يتاع العبد وبه عيب  
فيفوت عنده بموت أو عيب

١٤٦ في الرجل يتاع العبد يما فاسداً ثم  
يعتقه قبل أن يقبضه

١٤٩ في الرجل يتاع العبد فيجد به عيبا  
فيريد رده وبأنه غائب

١٥٠ في الرجل يتاع الجارية يما فاسداً

صحيفه

فتفوت عند المشتري بعيب

١٥٢ في الرجل يتاع الجارية وبها العيب  
لم يعلم به ثم تموت من ذلك العيب

١٥٢ في الرجل يبيع الجارية من الرجل  
فتلد أولاداً ثم تموت الام فيظهر

المشتري على عيب كان بالجارية  
١٥٣ في المكاتب يتاع أو يبيع العبد

فيعجز المكاتب ويجد السيد بالعبد  
عيبا والمأذون له في التجارة يتاع العبد ثم

يحجز عليه ثم يجد السيد بالعبد عيبا  
١٥٤ في الرجل يبيع عبده من نفسه بسلعة

ياخذها منه  
١٥٥ ما جاء فيمن اشترى داراً أو حيوانا

فأصاب بها عيبا  
١٥٦ في الرجل يشتري العبد ثم يبيعه ثم

يدعى بعد ما باعه أن به عيبا  
١٥٨ في الرجلين يتاعان العبد فيجدان

به عيبا فيريد أحدهما أن يرد وبأبي  
الآخر الا أن يتمسك

١٥٨ جامع العيوب  
١٦١ في الرجل يشتري العبد أو الجارية

فيجدها أولاد زنا

صحيفه

١٦٣ في الرجل يبتاع السلعة وبها العيب لم يعلم به ولا يعلم به حتى يذهب العيب ثم يريد ردها

١٦٤ في الرجل يبيع السلعة بمائة دينار فيأخذ بالمائة سلعة أخرى فيجدها عيباً  
١٦٤ في الرجل يبتاع السلع الكثيرة فيجدها بعضها عيباً

١٦٥ في الرجل يبتاع النخل فيأكل ثمرها ثم يجد بها عيباً

١٦٦ في الرجل يبيع السلعة ويدلس فيها العيب وقد علمه

١٧١ في الرجل يبيع السلعة وبها عيب لم يعلم به

١٧١ ما جاء في الخشب والبيض والرائج والقضاء يوجد به عيب

١٧٢ في الاماء والعبيد والحيوان يجد بهم المشتري العيب دلسه البائع أو لم يدلسه

١٧٢ في الرجل يبتاع الجارية فيقرها عنده وتشب ثم يجد بها عيباً

١٧٣ في الرجل يبتاع الجارية ثم يبيعها من ١٨٧ في عهدة السنة

صحيفه

بائعها أو غيره ثم يعلم بذلك بعيب كان دلسه به البائع

١٧٤ في الرجل يبتاع الخفين أو المصراعين فيجدها بأحد هاعيباً

١٧٤ في الرجل يبتاع النخل أو الحيوان فيقتلهم ثم يصيب بهم العيب

١٧٦ في الرجل يتبرأ من دبر أو عيب فرج أو كى فيوجد أشنع مما يتبرأ منه

١٧٨ في الرجل يبيع السلعة ثم يأتي الى مشتريها بعد ذلك فيبرأ اليه من عيوبها

١٧٩ ما جاء في عهدة الثلاثة ١٨٠ في بيع البراءة

١٨٢ في تفسير بيع البراءة ١٨٤ في عهدة بيع المفلس

١٨٥ في عهدة المأمور يبيع السلعة والقاضي والوصي

١٨٦ في الرجل يشتري السلعة لرجل أمره باشتراطها فيعلم البائع أنه يشتريها

لفلان

١٨٧ في عهدة السنة



# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَةُ

الإمام سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوحِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدِينِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

الْمَجْلَدُ الْحَادِي عَشَرَ

مِنْ إِصْدَارَاتِ

مَنْعَةِ الشُّبُهَاتِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالْأَعْيَانِ وَالْأَشْيَاءِ

الْمَلَكَتِ الْعَلِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الصلح ﴾

﴿ ما جاء في الرجل يشتري العبد أو غيره فيصيب به العيب ﴾

﴿ فيصالح البائع من عيه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عبدا بمائة دينار فأصبت بالعبد عيبا والعبد لم يفت فصالحني البائع من العيب على أن دفع الى مائة درهم الى سنين أيجوز هذا ( قال ) لا يجوز لأن هذا ذهب بفضة ليس يدا بيد إنما هو ذهب هو على بائع العبد للمشتري ان رضيا بامضاء الشراء فلما فسخا قيمة العيب من الذهب في دراهم الى أجل كان ذلك ذهبا بفضة الى أجل ﴿ قلت ﴾ فان صالحه البائع من العيب على عشرة دنانير نقدا وقد كان شراؤه بمائة دينار ( قال ) هذا جائز ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لانه كانه استرجع عشرة دنانير من دنانيره وأمضى العبد بتسعين دينارا وان رد اليه دنانيره الى أجل فلا خير فيه وان تأخرت الدنانير على غير شرط في الاجل فلا بأس به وانما كره أن يرد اليه دنانيره الى أجل على شرط لأنه يدخله بيع وسلف ﴿ قلت ﴾ فان صالحه على دراهم في قيمة العيب قبل أن يتفرقا فهل ذلك جائز ( قال ) نعم ان كان أقل من صرف دينار ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب لا بأس به وان كان أكثر من صرف دينار ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم واذا كان العبد قد فات وبه عيب فصالحه البائع

على أن يرد قيمة العيب دنانير أو دراهم أو عرضا وكل ذلك نقدا فهل ذلك جائز (قال)  
لا بأس به بعد معرفتهما بقيمة العيب وان صالحه بدنانير الى أجل فانظر فان كان مثل  
قيمة العيب أو أدنى فلا بأس به وان كان أكثر من قيمته فلا خير فيه وان كان  
عروضا أو دراهم الى أجل فلا خير فيه ووجه ما كره من الدنانير اذا كانت الى أجل  
وهي أكثر من قيمة العيب أن قيمة العيب قد كان وجب له ردها وصار ذلك دينا  
له على البائع فأخره بالدين ويزيد عليه فلا يحل وان كانت دراهم الى أجل صار صرفا  
ليس يدأ بيد ففسخ ما كان له من الذهب في فضة الى أجل وان كان ماصالحه عليه  
عرضا الى أجل صار دينا بدين لانه يفسخ ما كان له من الذهب التي صارت له على  
البائع لمكان العيب الذي دلس فأخر ذهبه بغير شيء أو صله اليه ففسخ ذلك المشتري  
في عرض الى أجل فصار الدين بالدين وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
الكالي بالكالي

❦ في الرجل يبيع الطوق فيجد المشتري به عيبا فصالحه المشتري ❦  
❦ على أن زاده البائع دنانير أو دراهم أو عرضا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان بعت طوقا من ذهب فيه مائة دينار بألف درهم فأصاب المشتري  
بالطوق عيبا فصالحه من ذلك العيب على دينار دفعه اليه (قال) لا بأس بذلك ❦ قلت ❦  
لم (قال) لان هذا انما باع طوقا فيه مائة دينار ودينار مع الطوق بألف درهم نقدا  
فلا بأس بذلك وان كان له أن يرده بالعيب فانما اشترى منه العيب بدينار ❦ قلت ❦  
فان صالحته من العيب على مائة درهم دفعتها اليه (قال) ان كانت هذه المائة لدرهم  
التي دفعتها اليه مثل الدراهم التي انتقد في ثمن الطوق فلا بأس بذلك اذا كانت من  
سكتها وان كانت من غير سكتها لم يصلح لانه باع الطوق بألف درهم محمدية فصالحه  
من العيب على مائة يزيدية فلا يصلح ذلك ولا يجوز له لانه يصير بيع طوق من ذهب  
ومائة درهم يزيدية بألف درهم محمدية فلا يجوز ذلك لان مالكا قال لا يجوز الذهب  
والفضة بالذهب وكذلك لو صالحه على تبر فضة لم يحز واذا صالحه على مائة محمدية

فإنما هذا رجل رد إليه من الألف المحمدية التي أخذ مائةً محمديةً فأنما صار ثمن الطوق تسعمائة درهم فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن صالحته من الميب على مائة محمدية مثل الدراهم التي انتقد في الطوق إلى أجل يصلح ذلك أم لا (قال) لا يصلح ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لأنه يصير بيعاً وسلفاً إذا أخره بالمائة لأنه كأنه رجل باع الطوق بتسعمائة على أن أسلفه المشتري مائة إلى أجل

### ❦ مصالحة المرأة من مؤثرها من زوجها الورثة ❦

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً هلك وترك مالا دنائير أو دراهم وعروضا وأرضاً وترك من الورثة امرأة وولداً فصالح الورثة المرأة من حقها على مائة درهم عجلوها لها (قال) إن كانت الدراهم التي يعطون للمرأة من الدراهم التي ترك الميت وهي قدر ميراثها من الدراهم أو أقل فلا بأس بذلك وإن كانت أكثر فلا خير في ذلك لأنها باعت عروضاً حاضرة وغائبة وذهباً بدراهم تعجلتها فلا خير فيه وهو حرام ﴿قلت﴾ فإن كانوا صالحوها على أن يعطوها المائة من أموالهم على أن تسلم لهم جميع ما ترك الميت وقد ترك الميت دنائير ودراهم وعروضاً وأرضاً (قال) لا يصلح ذلك لا بالدناير ولا بالدراهم وإن اشتروا ذلك منها بمروض فلا بأس بذلك بعد أن صرف ما ترك الميت من دابة أو دار أو عروض أو قرض أو دين حاضر فإن اشتروا حقها منها بمرض من المروض فلا بأس بذلك بعد أن يسموها ما ترك الميت فيقال ترك الميت من العبيد كذا وكذا ومن الدور كذا وكذا ومن البقر كذا وكذا ومن الدين على فلان كذا وكذا وجميع ذلك حاضر ولفلانة من جميع ذلك الثمن فقد اشترينا منها من هذه المدة التي سمينا بهذا المرض فيجوز ذلك إذا كان كل ما سموا من الدين والمروض أو العبيد حاضراً ﴿قلت﴾ ولا يجوز ذلك حتى يصفوا جميع ما ترك الميت عند شرائهم ثمنها ولا يجوز أن يقولوا اشترينا منها ثمنها من جميع ما ترك فلان (قال) نعم لا يجوز حتى يسموها ما ترك فلان أو يكونوا قد عرفوا ذلك وعرفته ﴿قلت﴾ فإن اشتروه بدناير عجلوها لها من أموالهم وفي ميراثها من تركه الميت دراهم يصير

حظها من الدراهم صرفا (قال) لا يجوز ذلك وان كان حظها من الدراهم نافها يسيرا  
 لا يكون صرفا مثل الخمسة دراهم والمشرة فالبيع جائز اذا لم يكن من ذلك شيء غائب  
 وان كان في حظها دنائير فاشتروا ذلك منها بدنائير عجلوها لها فقد وصفت لك أنه  
 لا يصلح لانه يصير ذهباً بذهب مع أحد الذهبين سلعة وان كان للميت فيما ترك  
 على الناس دنائير ودراهم فاشتروا حظها بدراهم أو دنائير عجلوها من أموالهم لم يحجز  
 ذلك لانهم اشتروا منها دنائير ودراهم بدراهم أو دنائير عجلوها من أموالهم لم يحجز  
 ذلك وان كان الدين الذي على الناس طعاما قرضا أقرضه الميت الناس أو عرضا أو  
 حيوانا فاشتروا ذلك منها وسموه بحال ما وصفت لك بدنائير عجلوها لها أو بدراهم  
 فلا بأس بذلك اذا كان الذين عليهم الدين حضوراً مقرين ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 كان الطعام الذي للميت على الناس انما هو من اشتراء كان اشتراء منهم (قال)  
 لا يجوز أن يصالحوها من ميراثها على شيء من الاشياء على أن يكون لهم ذلك  
 الطعام لانه يدخله بيع الطعام قبل الاستيفاء وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 صالحوها من حقها على دنائير عجلوها لها من الميراث وقد ترك الميت دنائير أو  
 دراهم وعرضا ولم يترك ديناً (قال) لا بأس بذلك اذا كانت الدراهم قليلة وان  
 كان ذلك يقبض مكانه يداً بيد ﴿قلت﴾ فان ترك ديناً دنائير أو دراهم فصالحوها  
 على دنائير أعطوها من تركه الميت على أن يكون لهم ذلك الدين (قال) لا يجوز  
 ذلك ﴿قلت﴾ لم لا يجوز (قال) لان الدنائير والدراهم التي اشتروها من المرأة  
 من مورثها من ذلك الدين بدنائير عجلوها لها من حقها من الميراث فلا يجوز ذلك  
 لانه يدخله الذهب بالذهب الى أجل الا أن يكون ما أخذت من الدنائير مقدار  
 مورثها من هذه الدنائير الحاضرة فلا يكون بذلك بأس لانها انما تركت لهم حقها  
 من الدين وأخذت حقها من هذه الحاضرة وذلك أن لو كان ما ترك الميت من  
 الدنائير ثمانين ديناراً حاضرة وعرضا وديوناً على الناس دراهم ودنائير أو طعاماً  
 اشتراه ولم يقبضه فصالحوا المرأة من ثمنها على عشرة دنائير من الثمانين الدينار التي

ترك الميت فلا بأس بذلك لأنها إنما أخذت حقها من الثمانين ووهبت لهم ما بقي من ذلك فلا بأس بذلك ولو كانوا إنما يمتطوها الدنانير المشرة التي صالحوها عليها من أموالهم ليس مما ترك الميت من الدنانير لم يجز ذلك ودخله بيع الذهب إلى أجل لأنهم اشتروا بدنانيرهم صرة دينا بدين دنانير وباعت المرأة بهذه الدنانير طعاما قبل أن يستوفي فلا يصلح ذلك ﴿ ولقد ﴾ سئل مالك عن شريكين كانا يعملان في خانوت فافترقا على أن أعطى أحدهما صاحبه كذا وكذا دينارا وفي الخانوت شركة لهما ودنانير ودرهم وفلوس كانت في الخانوت بينهما ( قال مالك ) لا خير في ذلك ونهى عنه

### ❦ في الصالح على الافرار والانكار ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ادعيت على رجل مائة درهم فصالحته من ذلك على خمسين درهما إلى شهر ( قال ) لا بأس بذلك اذا كان الذي عليه الحق مقرراً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صالحه على ثوب أو على دنانير إلى سنة أيجوز هذا أم لا ( قال ) قال مالك لا يجوز ذلك اذا كان الذي عليه الحق مقرراً بما عليه ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لانه فسخ دين في دين فأما اذا صالحه من مائة درهم على خمسين درهما إلى أجل فهذا رجل حط خمسين درهما من حقه وأخره بخمسين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان المدعى قبله ينكر والمسألة بحالها ( قال ) لم أسمع من مالك في الانكار شيئاً الا أنه مثل الافرار لان الذي يدعي ان كان يعلم أنه يدعي الحق فلا بأس أن يأخذ من مائة درهم خمسين درهما إلى أجل وان أخذ من المائة درهم عروضاً إلى أجل أو دنانير إلى أجل وهو يعلم أن الذي يدعي حق فلا يصلح ذلك لانه لا يصح أن يفسخ درهم في عروض إلى أجل أو دنانير إلى أجل وان كان الذي يدعي باطلاً فلا يصلح أن يأخذ منه قليلاً ولا كثيراً ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني يزيد بن عياض عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصالح جائز بين المسلمين ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبرني عبد الله بن عمر أن عمر ابن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن الصالح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراماً أو حرم حلالاً ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني سليمان بن بلال عن كثير بن

يزيد عن وليد بن رباح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 الصالح جائز بين المسلمين (قال) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون على  
 شروطهم ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني سعيد بن عبد الرحمن ومالك بن أنس عن  
 هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما أنا بشر وانكم تختصمون إلى  
 وأمل بمضكم أن يكون ألحن بالحجة من بعض فأقضى له بنحو ما أسمع منه فمن  
 قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار ﴿ ابن  
 وهب ﴾ عن عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح الهذلي قال كتب عمر بن الخطاب  
 إلى أبي موسى الأشعري أن اليانة على من ادعى واليمين على من أنكر والصالح جائز  
 بين المسلمين إلا صاحباً أحل حراماً أو حرم حلالاً

### ﴿ مصالحة بعض الورثة عن مال الميت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً هلك وقد كانت بينه وبين رجل خبطة فادعى أولادُ  
 الهالك أن لا يهرم على هذا الرجل الذي كانت بينه وبين أبيهم معاملة وخبطة مالا  
 فأقر أو أنكر فصالحه أحدهما على حقه فدفع إليه دراهم أو دنانير أو دفع إليه من  
 دعواه عرضاً من المروض على انكار من الذي يدعي قبله أو على اقراره أن يكون  
 لاخوته أن يدخلوا معه في الذي أخذ من هذا الرجل (قال) قال لي مالك كل ذكر  
 حق كان لقوم بكتاب واحد فاقضى بعضهم دون بعض فإن شركاءهم يدخلون معهم  
 فيما اقتسموا وإن كان لكل إنسان منهم ذكر حق على حدة وكانت صفقة واحدة  
 فإن من اقتضى شيئاً من حقه لا يدخل معه الآخرون في شئ (قال ابن القاسم) وإذا  
 كان لرجلين ذكر حق بكتاب واحد أو بغير كتاب من بيع باعاه منهم بعين أو بشئ  
 مما يوزن أو يكال غير الطعام والأدام أو من شئ أقرضاه من الدنانير والدرهم والطعام  
 أو شئ مما يكال أو يوزن أو ورث هذان الرجلان هذا الذكر الحق قبض أحدهما  
 من ذلك شيئاً فإن كان الذي عليه الدين غائباً فسأل أحد الشريكين في الدين صاحبه



في الخروج معه لاقتضاء الدين وأخذه من الغريم فأبى ذلك وكره الخروج فان خرج الشريك بعد الاعذار فيما بينه وبين صاحبه فاقضى حقه أو أدنى من ذلك فان ذلك له لا يدخل معه شريكه فيه لان تركه الخروج والاقتضاء والتوكيل بالاقتضاء اضرار منه بصاحبه وحول بينه وبين الاقتضاء وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا اضرار لما يتجشم صاحبه من الخروج والنفقة والمؤنة فيريد المقيم أن لا يأخذ الخارج شيئاً الا دخل عليه فيه وهو لم يبرح ولم يتجشم خروجاً ولا مؤنة وقد أعذر اليه صاحبه ولم يمتقله في الخروج لاغتنام الاقتضاء دونه فهو اذا أعذر اليه وأعلمه بالخروج فترك الخروج معه فهو رضا منه بما يقتضى دونه أولاً ترى أنه لو رفعه الى السلطان لأمره السلطان بالخروج أو التوكيل فان فعل والا خلى السلطان بين الشريك وبين اقتضاء حقه ثم لا يدخل عليه شريكه فيما اقتضى وان خرج أحد الشريكين لاقتضاء حقه دون مؤامرة من صاحبه والاعذار اليه أو كان الغريم حاضراً فاقضى منه جميع مصابته أو بعضها كان شريكه بالخيار ان شاء شاركه فيما اقتضى وان شاء سلم له ما اقتضى وتابع الغريم فان اختار اتباع الغريم ثم بدا له بعد أن يتبع شريكه لم يكن له ذلك بعد ما سلم نوى ما على الغريم أو لم ينو لان ذلك مقاسمة للدين على الغريم ألا ترى لو أن رجلين ورثا ديناً على رجل فاقسما ما عليه جاز ذلك وصار ذلك كالدين يكون لهما على رجل لكل واحد فن اقتضى من هذين شيئاً دون صاحبه لم يشركه صاحبه فيما اقتضى لانه لا شركة بينهما فكذلك اذا اقتسما

❦ في مصالحة أحد الشريكين على أخذ بعض حقه ❦

❦ ووضع بعضه عنه ❦

❦ قال ❦ ابن القاسم ولو أن أحد الرجلين اللذين لهما ذكر حق بكتاب واحد أو غير كتاب وهما شريكان في الدين الذي على الغريم صالح الغريم وهو حاضر ليس بغائب أو كان الغريم غائباً ولم يضر الى صاحبه ولم يعلمه بالخروج على تقاضى حقه مثل أن يكون دينهما مائة دينار فصالحه أحدهما من نصيبه على عشرة دنانير وأبرأه مما بقي

فهو جائز فيها قولان أحدهما أن شريكه بالخيار أن شاء سلم لشريكه ما اقتضى واتبع  
 الغريم بالتحسين ديناراً حقّه وإن شاء رجع على شريكه فأخذ منه نصف ما في يديه  
 وهو خمسة ورجعاً جميعاً على الغريم فاتبه الذي لم يصالحه بخمسة وأربعين ديناراً واتبه  
 الذي صالح بخمسة دنانير وهي التي أخذ منه شريكه وهو قول ابن القاسم أن  
 شريكه بالخيار والقول الآخر أن شاء اتبع الغريم بجميع حقّه وإن شاء اتبع شريكه  
 المصالح فإن اختار اتباع شريكه قسمت العشرة التي صالح بها الشريك على ستة أجزاء  
 جزء من ذلك للذي صالح وخمسة أجزاء للذي لم يصالح لأن المصالح لما أبرأ الغريم من  
 الأربعين فالذي أخر كانه لم يكن له غير العشرة دنانير التي أخذ ولصاحبه خمسون  
 ديناراً ثم يرجعان على الغريم فيتبعه المصالح بالعشرة بما أخذ منه وذلك خمسة أسداس  
 العشرة ويتبعه صاحب التحسين بما بقي له وهو أحد وأربعون ديناراً وثلاثاً دينار  
 وكذلك لو أنه قبض العشرة على غير صالح وحط الأربعين عن الغريم ثم قام شريكه  
 فإن اختار مقاسمة شريكه اقتسما على ستة أجزاء على ما وصفت لك ورجعاً بما وصفت  
 لك فلو أن أحد الشريكين قبض العشرة على الاقتضاء من حقّه ثم قاسم شريكه  
 العشرة التي اقتضى من حقّه فأنما يقاسمه إياها شطرين لأن حق كل واحد منهما سواء  
 فإن حط الشريك المقتضى للعشرة الأربعين لم يكن لشريكه أن يرجع عليه في المقاسمة  
 فيقول له قاسمني على أن جحك إنما كان عشرة لأن القسم كان والحق كامل ولكنهما  
 يرجعان على الغريم فيرجع المقتضى للعشرة بما أخذ منه صاحبه وهو خمسة ويرجع  
 شريكه بخمسة وأربعين فخذ هذا الباب على قول ابن القاسم الأول فإنه أشبه بأصول  
 أصحابنا . ولو أن أحد الرجلين اللذين لهما حق على هذا بكتاب واحد أو بغير كتاب  
 وهما شريكان في الدين الذي على الغريم ثم صالح الغريم أحدهما وهو حاضر أو كان  
 الغريم غائباً ولم يعذر إلى صاحبه ويعلمه بالخروج صالح من حقّه ودينهما مائة دينار  
 على عشرة أفقرة قح وقبضها قبل أن يتفرقا ثم أتى الشريك الآخر فأنما له الخيار في  
 تسليم ما صنع صاحبه واتباع الغريم بحقه بالتحسين الدينار أو الرجوع على شريكه

المصالح أو المشتري للقمح بنصف ما أخذ لأن الشريك إنما تعدى وهو على عين  
وهو دين والدين حكمه حكم العرض والدين ليس مثل العين الذي هو أشبه شيء بالعروض  
فلذلك يكون له نصف ما أخذ الشريك إذا اختار أخذه ولم يكن عليه شيء من العين  
﴿ قال سحنون ﴾ ثم يرجعان جميعا على الغريم فيكون ما عليه بينهما نصفين وإنما يخالف  
الصلح في هذا الموضع الشراء لأن الصلح أشبه شيء بالشراء في غير وجه وهو في هذا  
الوجه مثله ألا ترى أن الرجل لو كان له على رجل مائة دينار فصالحه من المائة على  
سلعة أو اشترى منه سلعة بالمائة لم يجز له أن يبيع مرابحة حتى يبين فكذلك جميع  
الدين إذا كان عينا فصالح من بعضها على بعض سوى نوع الدين أو اشترى ذلك  
فهو على ما وصفت لك ولو كان الدين سوى العين وهو نما يكال أو يوزن من غير  
الطعام والادام أو العروض التي لا تكال ولا توزن مثل ما يكون لهما مائة رطل  
حناء أو مائة ثوب شطوي موصوفة معروفة فصالح أحدهما من نصيبه على دنانير  
وصالحه من الخمسين الثوب الشطوي أو من الخمسين الرطل الحناء على عشرة دنانير  
وقبضها منه قبل أن يتفرقا ثم حضر شريكه فهو بالخيار أن شاء أتبع الغريم بجميع حقه  
وسلم لصاحبه إذا أخر ثم لا يكون الرجوع على شريكه وإن نوى ما على الغريم وإن  
شاء أتبع شريكه فأخذ منه نصف ما في يديه من ثمن سلعة هي بينهما ومن تعدى  
على سلعة رجل فباعها فللمتعدى عليه أن يأخذ ثمن سلعته ثم يرجعان على الغريم  
فيتبانه بما بقي لهما عليه من حقوقهما وهي الخمسون الرطل الحناء أو الخمسون الثوب  
الشطوي وكذلك الجواب فيها ولو باع نصيبه بعشرة دنانير لأن الصلح والبيع في  
هذا سواء لما أعلمتك من أن الرجل لو كان له على رجل مائة دينار فصالحه من  
المائة على سلعة أو اشترى منه سلعة بالمائة لم يجز له أن يبيع مرابحة حتى يبين ومن  
ذلك لو أن لرجل على رجل مائة دينار فرهنه بها شيئا مما يغاب عليه ضمن المرتهن  
وقيمته مثل الدين أو أكثر أو أقل ثم إن الراهن صالح المرتهن على ألف درهم أو  
اشترى الراهن من الثوبين المائة دينار التي له عليه بالالف درهم ونقده قبل أن

يتفرقا ثم تلف الرهن فادعى المرتهن أن تلفه بعد المصالحة أو الشراء أو قبل ذلك فالصالح بينهما والبيع جائز ليس بمنقوض ويرجع على المرتهن بقيمة الرهن وإن كان تلف الرهن بعد المصالحة أو الشراء أو قبل ذلك بأمر معرف تقوم عليه بينة ثم ما كان بينهما من صلح أو بيع ولم يكن على المرتهن شيء.

— الدعوى في صلح على دم عمد وأنكر صاحبه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لي على رجل دم عمد أو جراحات فيها قصاص فادعت أني صاحته منها على مال وأنكر ذلك وقال ما صاحتك على شيء ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن الذي أرى على ما قال مالك في الطلاق أنه لا يقتص منه وله عليه اليمين

— الصالح على دية الخطأ تجب على العاقلة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قتل رجلا خطأ فصالح أولياء المقتول على شيء دفعه اليهم أيجوز هذا الصلح أم لا والمال إنما يلزم العاقلة ( قال ) سمعت مالكا وسئل عن رجل قتل خطأ فصالح أولياء المقتول على شيء دفعه اليهم ونجموا ذلك عليه فدفع اليهم نجما من ذلك ثم اتبعوه بالنجم الآخر فقال إنما صاحتهم وأنا أظن أن الدية تلزمني ( قال ) قال مالك ذلك موضوع عنه ويتبع أولياء المقتول العاقلة ﴿ قلت ﴾ ويرد عليه أولياء المقتول ما أخذوا منه ( قال ) نعم ذلك له إذا كان جاهلا يظن أن ذلك يلزمه ﴿ قلت ﴾ فلو أقر رجل بقتل رجل خطأ فصالح أولياء المقتول على مال دفعه اليهم قبل أن يقسم أولياء المقتول أو قبل أن يجب المال على العاقلة وهو يظن أن ذلك يلزمه أيجوز هذا الصلح أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكني أرى ذلك جائزا ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا أمر يختلف الناس فيه عن مالك فقال بعضهم هو على العاقلة وقال بعضهم هو على المقر في ماله وقاله ابن القاسم ( قال ) يحيى وابن الماجشون يقول هو على المقر في ماله لأن العاقلة لا تحمل الاعتراف قال وهو قول المغيرة ( قال )

مالك وأشهب على العاقلة بالقسامة وهي رواية أشهب عن مالك

❦ في صلح العمد على أقل من الدية أو أكثر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن قتل رجل ولياً على عمد أو قطع يدي عمداً فصالحته على أكثر من دية ذلك أيجوز لي هذا الفضل في قول مالك ( قال ) قال لي مالك القود في العمد إلا ما اصطاحوا عليه فإن كان أكثر من الدية فذلك جائز وإن كان ديتين ❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي على رجل جراحات عمداً فصالحته في مرضي على أقل من أرش تلك الجراحة أو أقل من الدية ثم مت في مرضي أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) قال مالك في الرجل يصفو عن دمه إذا كان القتل عمداً أن ذلك جائز كان له مال أو لم يكن فهذا يدل على أن الذي عفا على أقل من الدية أن ذلك جائز

❦ في أحد الولدين يصلح أحدهما على دم عمد بغير أمر صاحبه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن قتيلاً قتل عمداً وله وليان فعفا أحدهما على مال أخذه عرض أو قرض فاراد الولي الذي لم يصلح أن يدخل مع الذي صالح فيما أخذاً يكون ذلك له أم لا في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى له أن يدخل فيما أخذ أخوه من القاتل ولا سبيل لهم إلى القتل وقد ذكر غيره أنه إذا صالح في دم أبيه عن حقه بأكثر من الدية أن الذين بقوا إنما لهم بحساب دية واحدة ومثله لو صالحهم من دم أبيه في حقه على نخل فأخذها أو جارية أو ما أشبه ذلك كان الصلح قد وقع ولم يكن له إلا ما صالح عليه في حقه قل أو أكثر ولم يكن لمن بقي إلا على حساب الدية ولأنه لو عفا جاز عفوه عليهم فلم يجعل لمن بقي شركاً فيما أخذ المصالح من قال هذا القول لأن الدم ليس هو مالا وإنما شركتهما فيه كشركتهما في عبء هو بينهما جميعاً فإن باع أحدهما مصابته بما يشاء لم يدخل معه صاحبه لشرك ❦ وقال أشهب ❦ أن عفا أحد الابنين على الدية ولهما أخت فقال أن كان عفا على الدم صلحاً صالح به عن الدم فهو بينهم جميعاً أخماساً لاخته من ذلك الخمس وأربعة أخماس بينهما عن

شطرين وكذلك لو صالحه على الدم كله بأكثر من الدية أو ديات فان جميع ما صالح عليه بينهما على ما فسر لي مالك أخماسا وان كان انما صالح عليه من دية أو ديتين أو ديات ليس على الدم كله ولكن على مصابته منه فان للاخ والاخت الذين لم يصلحوا ثلاثة أخماس الدية على القاتل في ماله يضم اليه ما صالح عنه الذي عفا عما صالح من الدية أو أكثر منها ثم يقسمون جميع ذلك أخماسا على ما فسر لك وكذلك ان صالح لنفسه على خمسي الدية فأكثر فان ذلك يضم الى ثلاثة أخماس الدية ثم يؤخذ بذلك كله القاتل ثم يقسم على ما فسر لك فان صالح على أقل من خمسي الدية لنفسه خاصة وان درهما واحدا فليس له الا ما صالح عليه من ذلك ويرجع الاخ والاخت اللذان لم يصلحا على القاتل في ماله بثلاثة أخماس الدية يقسمان ذلك للاخ خمسا ذلك وللأخت خمسة فان صالح من الدم كله بأقل من الدية فليس له مما صالح عليه الا خمساه وثلاثة أخماس من صالح عليه ساقط عن القاتل وللأخت والأخت اللذين لم يصلحا ثلاثة أخماس الدية كاملة في مال القاتل وكذلك لو صالح من الدم كله على درهم واحد لم يكن له الا خمسا الدرهم وكان للاخ والأخت ثلاثة أخماس الدية يقسمان ذلك على الثلث والثنين وقد أعلمتك أنه اذا صالح من الدية لنفسه خاصة اذا جاوز خمسي الدية فأكثر ان ذلك يضم الى ثلاثة أخماس الدية فيؤخذ بذلك القاتل كله ثم يقسمونه بينهم أخماسا على ما فسر لك ﴿ قلت ﴾ فان كان للمقتول زوجة وأم أيدخلان على هؤلاء فيما صار لهم من الدية ( فقال ) نعم كل دم عمد أو خطأ وان صالحوا منها على ديات فان ذلك موروث على كتاب الله وفرائضه ﴿ ابن وهب ﴾ وأشهب قال ذلك سليمان بن يسار وأبو الزناد ومالك وعبد العزيز فأما سليمان بن يسار فان ابن لهيعة ذكر أن خالد بن أبي عمر ان حدثه أنه سأل ابن يسار عن قتل رجلا عمدا فقبلت المصبة الدية أهى للمصبة خاصة أم هي ميراث بين الورثة فقال سليمان بل هي بين الورثة ميراثا

❦ في جماعة جرحوا رجلاً له أن يعفو عن بعض ويقتص من بعض ❦

❦ قلت ❦ أرايت الجراح اذا اجتمعت على رجال شئ أ يكون له أن يصالح من شاء ويقتص ممن شاء ويعفو عمن شاء ( قال ) نعم مثل قول مالك في القتل ❦ قلت ❦ أرايت ان اجتمع على قطع يدي رجال قطعوها عمداً أ يكون لي أن أصالح من شئت منهم في قول مالك وأقطع من شئت وأعفو عمن شئت ( قال ) قال مالك في القتل للاولياء أن يصالحوا من شاؤوا ويعفوا عمن شاؤوا ويقتلوا من شاؤوا وكذلك الجراحات عندي مثل القتل

❦ في رجل قطع يد رجل عمداً فصالحه الجروح ثم مات ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً قطع يد رجل عمداً فصالحه المقطوعة يده على مال دفعه اليه القاطع ثم مات من القطع بعد ذلك ( قال ) سألت مالكا عمن أصاب رجلاً موضحة خطأ فصالحه عنها ثم انه نزي فيها بعد ذلك فمات منها ( قال ) لنا مالك أرى فيها القسامة ويستحقون العقل على عاقلته ويرجع الجاني على المال الذي دفع اليه فيأخذه ويبطل الصالح ويكون في العقل كرجل من قومه ( قال ) ابن القاسم العمدة مثل ذلك فكذلك مسألتك ان أحبوا أن يقسموا أقسموا وقتلوا وبطل الصالح ( قال ) أرايت ان أبوا أن يقسموا وقال الجاني قد عادت الجناية نفساً فردوا على المال واقتلوني ان أحببتهم فأما مالي فليس لكم ( قال ) ابن القاسم لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك وليس له ذلك لانهم لو لم يقسموا لم تبطل جانيته في اليد ألا ترى لو أن رجلاً قطع يد رجل عمداً فزني في جرحه فمات أن الورثة ان أحبوا أن يقسموا ويقتلوا فعلوا وان أبوا كان لهم أن يقطعوا يده ( قال ابن القاسم ) وهذا قول مالك وكذلك هذا الذي صالح على جرحه ثم نزي المقطوعة يده في الجرح فمات فقال ورثته لا نقسم ان جناية الجاني في قطع اليد لا تبطل ولهذا المال الذي أخذوا ان لم يقسموا وان أرادوا أن يقسموا ردوا المال وقتلوا



❦ في الصلح من جنابة عمد على ثمر لم يبد صلاحه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً جنى جنابة عمداً فصالح من جنابته على ثمر لم يبد صلاحه  
أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا ❦ قلت ❦ ولم وهذا إنما أعطاه ثمرته ولم يأخذ  
شيئاً إنما أعطاه ثمرة على أن هضم عنه القصاص (قال) لو أجزت هذا لأجزت النكاح  
بثمره لم يبد صلاحها ألا ترى أن مالكا قال في النكاح أنه غير جائز فإذا نكح فإن  
أدرك قبل البناء فسخ وإن أدرك بعد البناء كان لها مهر مثلها فكذلك القصاص مثل  
النكاح ❦ قلت ❦ فإذا عفا على ثمرة لم يبد صلاحها أليكون هذا عفواً لا يستطيع  
الرجوع في القصاص ويرده إلى الدية عليه مثل ما صار في النكاح إذا دخل بها لم يرد  
النكاح وكان لها صداق مثلها وثبت النكاح (قال) نعم ذلك أحب ما فيه إلى لأن العفو  
قد ترك فلا أرى أن يرد إلى القصاص وقد قال غيره ليس الصالح في القصاص بالغرر  
مثل النكاح إنما القصاص مثل الخلع ألا ترى أن الخلع يجوز بالغرر ولا يجوز له  
بالنكاح لأن الخلع يجوز له أن يرسل من يديه بالغرر ما كان جائزاً له أن يرسله بغير  
شيء يأخذه فكذلك القصاص

❦ في الصلح من دم عمد على عرض أو عبد فيوجد بذلك عيب ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً وجب له على رجل دم عمد فصالحه من الدم العمد على  
عبد أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ أرايت كل من صالح من دم عمد  
فصالح على عبد أو عرض أو خالع امرأته على ذلك أو نكح امرأة على ذلك فأصاب  
الذي قبض العبد أو العرض بذلك عيباً أنه أن يردها ويرجع بقيمته (قال) إذا كان  
عيباً يرد من مثله في البيوع فله في مسألتك هذه أن يرجع بقيمته ❦ قلت ❦ وهذا  
قول مالك (قال) أما في النكاح فهو قوله ألا ترى أن دم العمد والطلاق ليس هما  
بمال فإذا استحق ما أخذ فيهما رجع بقيمتيهما بقيمة ما أخذ لا بقيمة الدم ولا بقيمة  
الطلاق إنما فيهما ما صالحوا به فيهما ألا ترى أن دم العمد ليس له قيمة إلا ما صالحوا

فيه عن الرضا منهما ألا ترى أن المقتول ينفو عن دمه فلا يكون للورثة حجة في أن يقولوا فعله في ثلثه ولا لأصحاب الدين أن كان عليه دين محيط فمما عن دمه أن يقول الغريم فرغني بماله ولو أنه صالح من دم أو من جراحة عمداً أصيب بها على مال وهو يخاف عليه الموت أو عليه دين محيط فثبت الصلح ثم حط ما صالح عنه لكان ذلك في ثلثه إذا كان لا دين عليه فإن كان عليه دين فالدين أولى من المعروف الذي صنع ولو أن رجلاً جنى جناية عمداً وعليه دين محيط بماله فأراد أن يصلحه ويسقط عن نفسه القصاص بمال يعطيه من عنده لكان للفرماء أن يردوا ذلك عليه لأن في ذلك تلف أموالهم

❦ في رجل صالح رجلاً على انكار ثم أصاب المدعى بينة أو ❦  
❦ أقر له المنكر بعد الصلح ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً ادعى داراً في يدي رجل وأنكر الذي الدار في يديه فصالحه المدعى على مال أخذه ثم أقر الذي الدار في يديه أن دعوي المدعى حق وأنه جحده (قال ابن القاسم) سألت مالكا عن الرجل يدعى قبل الرجل دينا فيججده ثم يصلحه ثم يجد بعد ذلك بينة عليه (قال) قال مالك أن كان صالحه وهو لا يعرف أن له بينة وإنما كانت مصالحته إياه أنه جحده فله أن يرجع عليه ببقية حقه إذا وجد بينة (قال) فقلت لمالك فلو كانت له بينة غائبة فقال له أن لي عليك بينة وهم غيب وهم فلان وفلان فجحده فلما رأى ذلك الرجل خاف أن تموت شهوده أو يعدم هذا المدعى عليه أو يظعن فصالحه فلما قدم شهوده قام عليه (قال) لا أرى له شيئاً ولو شاء لم يعجل ولم يره مثل الاول وهذا يدل على مستثنتك

❦ ما يجوز من الصلح على انكار وما لا يجوز ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن اصطاحا على الانكار أن يجيزه مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ مثل ما يدعي على المدعى قبله مائة دينار فينكرها فيصالحه على شيء يدفعه إليه وهو ينكر أن يجيزه

مالك ويجعله قطعاً لدعواه ذلك وصالحاً من تلك المائة كما لو أقر بما صالحه عليه (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو ادعت ديناً على رجل فصالحته من ذلك على ثياب موصوفة الى أجل وهو منكر للدين أيجوز هذا (قال) قال مالك الصالح يبيع من البيوع ولا يجوز هذا الذي سألت عنه في البيوع وكذلك في الصالح لا يجوز لانه دين بدين

### ﴿ في الصالح بالاجم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أنى ادعت في دار رجل دعوى فصالحنى على عشرة أرطال من لحم شاته هذه أيجوز هذا الصالح في قول مالك (قال) لا يجوز عندى (قال) أشهب أكرهه ان نزل وان شرع في ذبح الشاة مكانه لم أفدخه اذا كان قد جסה وعرف نحوها

### ﴿ فيمن استهلك لرجل متاعاً فصالحه من ذلك على دنائير الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً استهلك لرجل متاعاً فصالحه من ذلك على حنطة الى أجل أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عندى ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه فسخ دين في دين ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً استهلك لى متاعاً فصالحته من ذلك على دنائير الى أجل (قال) ان كان صالحه على مثل القيمة جاز ذلك وان كان صالحه على أكثر من القيمة لم يجز ذلك وانما يجوز له أن يصالحه على ما هو ثمن السلمة ببلدهم ان كان ما يتبايعون به دنائير فدنائير وان كان دراهم فدراهم ولا يجوز له أن يصالحه الا على ما يتبايع به أهل بلادهم مثل القيمة أو أدنى لانه لو صالح على غير ذلك كان رجلاً قد باع القيمة التي وجبت له بالذي صالحه به الى أجل فصار ديناً بدين فصار ذهاباً بورق الى أجل ان كان الذي يتبايعون به ذهباً فصالحه على ورق الى أجل فهذا الحرام بعينه ﴿ قلت ﴾ فان أخذ ما صالحه به من السلع عاجلاً أو الورق (قال) فلا بأس بذلك اذا كان عقده الصالح على الانتقاد بعد معرفته قيمة ما استهلك له

﴿ فيمن أوصى لرجل بغلة جنان أو سكنى دار أو بخدمة ﴾  
 ﴿ عبد أو بما في بطن أمته فصالح الورثة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أوصى لي بما في بطن أمته فصالح الورثة على دراهم وخرجت لهم من الوصية ( قال ) لا يجوز هذا لأن ما في بطن الأمة ليس له مرجع إلى الورثة والعبد والدار إذا أوصى بخدمة العبد أو سكنى الدار فإن مرجع ذلك إلى الورثة فلا بأس أن يصلحوا وأما ما ليس له مرجع إلى الورثة فلا يصلح ذلك ألا ترى أن ما في البطن ليس مرجعه إلى الورثة ﴿ قلت ﴾ والنخل إذا أوصى بغلتها لرجل يصلح أن يصلح الورثة على شيء ويخرجوه من الوصية في قول مالك ( قال ) لا بأس بذلك لأن مرجع النخل إلى الورثة وهو بمنزلة السكنى ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين هذا وبين الولادة ( قال ) لأن الولادة ليس بغلة وإن ثمرة النخل واستخدام الغلام وكراء الدار وصوف الغنم ولبنها وزبدها غلة وقد أرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحب العرية أن يشتريها بخرصها إلى الجداد وقد جوز أهل العلم ارتهان غلة الدور وغلة الغلام وثمره النخل الذي لم يبد صلاحها ولم يجوزوا ارتهان ما في بطون الإناث ولأن الرجل لو اشترى داراً أو جناناً أو غنماً أو جارية فاستغلها زماناً وكانت الغلة قائمة في يديه ثم استحق ذلك من يديه مستحق فأخذ ما وجد من داره أو جنانه أو غنمه أو جاريته لم يكن له فيما استغل المشتري شيء لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج بالضمآن وقاله غير واحد من أهل العلم وإن الغنم لو ولدت أو الجارية لو ولدت ثم استحقها رجل وأصاب الولد لم يمت لأخذ الغنم وما ولدت والجارية وولدها ولم يكن له حبس ذلك لأن الولد ليس بغلة

﴿ في رجل ادعى على رجل أنه استهلك له عبداً أو متاعاً ﴾  
 ﴿ فصالحه على دنائير أو دراهم أو عروض إلى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني ادعيت قبل رجل أنه استهلك لي عبداً أو متاعاً أو غير ذلك

من العروض فصالحته من ذلك على دنائير أو دراهم أو عروض الى أجل (قال) أما العروض فلا يجوز وأما الدنانير والدرهم فذلك جائز ما لم يكن ذلك أكثر من قيمة ما استهلك له ﴿قلت﴾ فان كان الذى ادعى قبله قائماً بعينه غير مستهلك فصالحته منها على عرض موصوف الى أجل أو عين الى أجل أيجوز هذا (قال) نعم لأن مالكا قال الصالح بيع من البيوع ﴿قلت﴾ وهو مفترق اذا كان ما يدعى قائماً بعينه ولم يتغير أو مستهلكا (قال) نعم هو مفترق بحال ما وصفت لك

— في رجل غصب رجلاً عبداً فأبقى العبد فصالحه على عين أو عرض —

﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا غصبه رجل فأبقى منه أ يصلح أن أصلحه منه على دنائير الى أجل أو عرض (قال) أما العروض فلا يصلح الى أجل وأما الدنانير فلا بأس به اذا كان ما صالحه مثل القيمة التي وجبت له أو أدنى ﴿قلت﴾ لم أجزت هذا وبيع العبد الآبق لا يصلح عند مالك (قال) لان مالكا قال في الرجل يكرى الدابة فيتعدى عليها الى غير الموضع الذى تكاراها اليه فتضل منه في ذلك ان له أن يلزمه قيمتها وكذلك العبد لما غصبه وأبقى منه فهو ضامن لقيمته الا أن يردّه

— ما جاء في الصلح من موضحة خطأ وموضحة عمداً —

﴿بشقص في دار هل فيها شفعة﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أنى ادعت شقصا من دار في يد رجل وله شركاء وهو منكر فصالحني من دعواى الذى ادعت في يديه على مائة درهم فدفعتها الى ققام عليه شركاؤه فقالوا نحن شفعاء وهذا شراء منك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى لهم فيه شفعة ولكن ان كان الصالح على الافرار منه فاهم الشفعة عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يصيب الرجل بموضحة خطأ وموضحة عمداً فصالحه الجارح على شقص في دار هل فيه شفعة وهل هو جائز (قال) نعم ﴿قلت﴾ فبكم يأخذ الشفيع (قال) بخمسين دينارا قيمة موضحة الخطأ ونصف قيمة الشقص الذى كان لموضحة العمد

لانا قسمنا الشقص على الموضحتين وصار لكل موضحة نصف الشقص فوضحة  
الخطا ديتها مروفة وهى خمسون ديناراً وموضحة العمد لا دية لها الا ما اصطالحوا  
عليه فصار لها من الصلح نصف الشقص فلذلك أخذها الشفيع بخمسين ديناراً  
قيمة الخطا وبقية نصف الشقص وهو قيمة موضحة العمد وقال غيره وهو الخزومى  
وغير الخزومى الصالح جائز وقال الخزومى وللشفيع الشفعة فان أخذ بالشفعة فاعما يأخذ  
بأن تجمع قيمة الشقص لانها كأنها عقل الموضحة العمد والخمسين جميعاً فنظركم  
الحسون من ذلك فان كانت الحسون ثلث القيمة والحسون اذا اجتمعتا جميعاً  
استشفعها بالخمسين الدينار وبثنى قيمة ذلك الشقص من الدار أربع أو خمس أو سدس  
أو نصف فعلى حساب ذلك لان الذى به يستشفع القيمة الا ما حطت الحسون من  
القيمة والذى حطت الحسون من القيمة ما يكون به الحسون من الخمسين والقيمة اذا  
اجتمعتا جميعاً ان ثلث فثلث وان ربع فربع وان سدس فسدس وان نصف فنصف فعلى  
هذا نخذ هذا الباب ان شاء الله

— في العبد يوجد به عيب فينكر البائع ثم يصطلحان على مال —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يبيع العبد فيطمن المشتري بسب فيه وينكر البائع ثم يصطلحان  
على مال أيجوز ذلك فى قول مالك (قال) ذلك جائز فى قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت  
لو أنى اشتريت عبداً من رجل بدراهم نقداً أو الى أجل فأصبت به عيباً فجئت لارده  
فيجحد وقال لم يكن العيب عندى فصالحته قبل محل الاجل على أن رددته عليه  
وأعطيته عبداً آخر (قال) لا بأس بذلك فى قول مالك لان مالكا قال لا بأس بأن  
يشترى الرجل العبد بذهب الى أجل ثم يستقيل قبل محل الاجل على أن يرد العبد ويرد  
معه عرضاً من المروض نقداً وانما تقع الكراهية اذا رد معه ذهباً أو فضة مهجلة قبل  
أن يحل الاجل فان حل الاجل فلا بأس به أن يرده ويرد معه دنائير أو دراهم نقداً  
ولاخير فيه اذا أخره بعد ذلك ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) نعم وان كانت الزيادة  
عرضاً أو ذهباً أو ورقاً قد حل الاجل فلا يؤخر من الزيادة شيئاً لانه يدخله الدين

بالدين ويدخله بيع وسلف (وقال غيره) وان صالح البائع المشتري في العيب الذي طعن فيه المشتري والعبد لم يفت على أن زاده البائع عبداً آخر نقداً فلا بأس به لانه كأن المشتري اشترى منه هذين العبدين والعبد الاول أو العرض الذي زيد ألا ترى لو أن المشتري استغنى العبد المشتري فساله الزيادة فزاده عبداً آخر أو سلعة لم يكن بذلك بأس وان كان اشتراها جميعاً بدرهم الى أجل فلا خير في أن يصلح البائع على درهم نقداً اذا كان البيع بدرهم الى أجل أو بدنانير الى أجل لانه بمنزلة من اشترى عبداً ودراهم نقداً بدرهم أو بدنانير الى أجل اذا كان العبد قائماً لم يفت وان كان العبد قد فات بعق أو تدير أو موت لم يصلح أن يصلح بدرهم نقداً لانه كأنه تساف منه درهم نقداً يعطيه اياها اذا حل أجل ماعليه وانما كان يذني له أن يحط عنه مما عليه الى أجل قدر العيب الذي دلس له به

❦ الرجل يصلح من كل عيب بعبد بعد البيع ❦  
❦ على درهم يدفعها الى المشتري ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان بعث عبداً الى من رجل فأنته فصالحته من كل عيب بالعبد على درهم دفعها اليه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يبيع الدابة فيقول له البائع أنا أبيع منك كل عيب بها بكذا وكذا (قال) مالك لا ينفعه ذلك فان وجد المشتري عيباً رده ❦ قلت ❦ أرايت ان قال له اشترى منك كل مشش يديها ورجليها بكذا وكذا أيجوز هذا في قول مالك (قال) ان كان عبداً قائماً مرفوفاً تبرا منه جاز ذلك والا لم يجز

❦ في رجل صالح رجلاً من دين له على رجل ❦  
❦ ولم يقل له أنا ضامن لك أئزمه ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يصلح عن رجل عليه دين فقال للطالب هلم أصالحك من حقك الذي لك على فلان بكذا وكذا ولم يقل أنا ضامن (قال) قال مالك بن أنس في



رجل أتى الى رجل فصالحه عن امرأته بشئ سعى فألزمه مالك الصلح وألزم الرجل  
الذى صالح عن امرأته ماسعى للزوج ولم يذكر فيه أنك ضامن فكذلك مسائلتك  
لا تبالي قال أنك ضامن أو لم يقل من قبل أنه اذا صالح فانما قضى حين صالح عن  
الذى عليه الحق مما يحق عليه

❦ الرجل يكون عليه ألف درهم فيصالح منها ❦

❦ على مائة ثم يفرقان قبل القبض ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن لي على رجل ألف درهم نقداً فصالحته على مائة درهم يمطيني  
اياها فافترقنا قبل أن أقبضها أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم انما هذا حط وهو جائز

❦ في الرجل يكون له على الرجل الدين من سلم فصالحه ❦

❦ على رأس ماله ثم يفرقان قبل القبض ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن لي على رجل ديناً من سلم فصالحته على رأس مالى فافترقنا  
قبل القبض (قال) لا يجوز ذلك ❦ قلت ❦ لم (قال) لان هذا من الدين بالدين ❦ قلت ❦  
أرايت ان أسلمت الى رجل في طعام فصالحته على رأس مالى فافترقنا قبل أن أقبض  
أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز هذا في قول مالك

❦ في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم جياداً ❦

❦ فيصالح فيأخذ مكانها زيوفا ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن لي على رجل ألف درهم جياد أيجوز لي أن آخذ منها زيوفا  
أو مبهرجة (قال) قال مالك لا ينفق الرجل الزیوف هذه التي فيها النحاس المجهول  
عليها (قال) مالك وان أنفقها أيضاً فلا أحب له أن يشتري بها ولا يبيع (قال ابن القاسم)  
ولا أعلم الذى كره من شرائها ومن بيعها الا من الصيارفة ولا أدري أكره بيعها من  
جميع الناس أم لا والذي سألت عنه من الصيارفة (قال) مالك وأرى أن يقطعها (قال  
ابن القاسم) وأرى هذا الصلح جائزاً اذا كان لا يقربها أحد أو كان يأخذها فيقطعها

❦ في الرجل يكون له على الرجل الدين فيجده فيأخذه ❦  
❦ منه عبدا فيريد بيعه مرابحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي على رجل مالا فجحدني فصالحته على عبد أخذته منه أيجوز أن أبيعته مرابحة في قول مالك ( قال ) قال مالك في عبد اشتراه سيده بدنانير ففقد في ثمن العبد عرضا لم يحز له أن يبيعه مرابحة حتى يبين له مانقه وأنا لا أرى بالبيع في مسئلتك مرابحة بأسا إذا بين ولا يجوز له أن لم يبين وإن باع ولم يبين رد البيع إلا أن يفوت البيع فتكون له قيمته ( قال ) مالك ولو اشتراه بدين له على رجل لم يصلح له أن يبيعه مرابحة حتى يبين ذلك فمسئلتك مثل هذا ❦ قلت ❦ أ رأيت لو اشتريت ثوبين بدينار صفقة واحدة أو أسلمت فيهما صفقة واحدة ثم قبضتهما أو لم أقبضهما أيجوز لي أن أبيع أحدهما مرابحة على نصف الثمن إذا كانت صفة الثوبين سواء ( قال ) أما اللذان اشتريتهما بأعيانهما فلا يجوز لك أن تبع أحدهما مرابحة وإن كانت قيمتهما سواء وصفتهما سواء لأنه لو استحق أحدهما لم يرجع بمثله على صاحبه وإنما يرجع عليه بالذي يصيبه من الثمن وقد تختلف الاسواق والقيم وإن كانت صفتها واحدة وأما اللذان سلفت فيهما بصفة معلومة فلا بأس أن تبع أحدهما مرابحة إذا أخذته على الصفة التي اشتريتها عليه ولم تجوز عنه في الصفة وذلك أنه لو استحق فأنما يرجع عليه بمثله على كل حال مضمونا فلا بأس أن يبيعه مرابحة ❦ قلت ❦ وكل شيء اشتريته من العرض إذا اشتريت شيئين صفقة واحدة وصفتهما واحدة اشتريت برذوين قيمتهما سواء وصفتهما سواء أو شاتين أو بميرين اشتريتهما بأعيانهما ولم أسلف فيهما فلا يجوز لي أن أبيع أحدهما مرابحة ولا على التولية ولا على حصة قيمته من الثمن إن كانت قيمتهما مختلفة إذا كانت سلما بأعيانهما ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ وما أسلمت فيه من ذلك فهو على ما قلت يجوز لي أن أبيع أحدهما مرابحة قبل أن أقبض وبعد أن أقبض أيجوز في الصفقة إذا كانت صفتها سواء واحدة ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ فإن أسلمت في حنطة وقبضتها أو اشتريت حنطة وقبضتها أو شيئا مما يكال أو يوزن مما يؤكل

ويشرب أو مما لا يؤكل ولا يشرب أيجوز لي بيع نصفه مراوحة على نصف الثمن أو  
ربعه مراوحة على ربع الثمن في قول مالك ( قال ) نعم

❦ في الرجل يكون له على الرجل الطعام من قرض فيبيعه ❦  
❦ منه بمائة درهم فيقبض خمسين ويتفرقان قبل أن ❦  
❦ يقبض الحسين الاخرى ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي على رجل مائة أردب من حنطة من قرض فصالحته من  
ذلك على مائة درهم فدفع خمسين درهما واقترعنا قبل أن أقبض الحسين الاخرى  
أيجوز حصة ما انتقدت في قول مالك ( قال ) لا تجوز حصة ما قبضت ولا حصة  
ما لم تقبض ولا يجوز من ذلك شيء ويرد الدراهم ويكون الطعام على حاله عليه الآن  
يكون انما اقترعنا الشيء القريب ثم اتاه فنقده مثل أن يكون ذهب الى البيت فأناه  
بقية الثمن فدفعه اليه فلا بأس بذلك لأنني سألت مالكا عن الرجل يكون له على  
الرجل الدين الذهب والورق فيعطيه بها طعاما بعينه في حاتوته ويؤخره الى الفد  
بكيه ويأتيه بدواب ( قال ) قال مالك لا بأس به فكذلك هذا ان كان يذهب به الى  
البيت فينقده أو الى السوق أو ما أشبه ذلك فلا بأس به

❦ في الرجل يكون له على الرجل أردب حنطة وعشرة ❦  
❦ دراهم فيصالحه على أحد عشر درهما ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي على رجل أردبا من حنطة وعشرة دراهم فصالحته من ذلك  
على أحد عشر درهما أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا  
أرى به بأسا اذا كان الطعام قرضا فان كان الطعام من بيع فلا يحل

❦ في الرجل يكون له على الرجل مائة درهم ومائة دينار ❦  
❦ فيصالحه من ذلك على مائة دينار ودرهم ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي على رجل مائة دينار ومائة درهم حالة فصالحته من ذلك على

مائة دينار ودرهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم أجازة وهو لا يميز مائة دينار ومائة درهم (قال) لان الذي له المائة دينار والمائة درهم اذا قال للذي عليه الدين أعطني مائة دينار ودرهما فذلك جائز لانه أخذ مائة دينار كانت عليه وأخذ درهما من المائة درهم التي كانت له عليه ويترك التسعة وتسعين درهما فسألتك في الدين انما هو قضاء وهضيبة ومسألتك فيه اذا كانت مبايعة الرقة كلها حاضر<sup>(١)</sup> فانما هو صرف وانما هو بيع فلا يصلح أن يبيع الذهب بالذهب الامثلا بمثل وقد وصفت لك ذلك في قول مالك اذا اجتمع الصرف في الصفقة الواحدة ذهب وفضة بذهب وفضة فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فلا يجوز في الصرف في صفقة واحدة أن يكون ذهب وفضة من عند أحدهما ومن عند الآخر ذهب وفضة أيضا الذهبان سواء والفضتان سواء (قال) نعم لا يجوز هذا في قول مالك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب مثلاً بمثل فهذا اذا كان ذهبا وفضة بذهب وفضة فليس هذا ذهبا بذهب لان معه هاهنا فضة فللذهب حصة من الفضة والذهب وللفضة حصة من الذهب والفضة فلا يجوز هذا وفي الدين في مسألتك انما هو قضاء وحط فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وسواء ان كانت هذه المائة دينار والمائة درهم بالمائة دينار والمائة درهم مصارفة يعني مراطلة أو عدداً فلا يجوز ذلك (قال) نعم

— في الرجل يدعى قبل الرجل الدنانير فيصالحه على مائة درهم فنقده —  
 ﴿خمين درهما ثم يفرقان قبل أن يقبض الخمين الاخرى﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً ادعى قبل رجل عشرة دنانير فصالحه على مائة درهم فنقده خمسين درهما ثم افرقا قبل أن ينقده الخمين الاخرى أو صرف رجل من رجل عشرة دنانير بمائة درهم فنقده الخمين وقبض العشرة دنانير ولم ينقده الخمين الدرهم ثم افرقا أنفسد الصفقة كلها أم تجيز حصة النقد وتبطل حصة ما تأخر من النقد في قول مالك (قال) سألت مالكا عن رجل ابتاع من رجل طعاما بمائة دينار الى أجل فنقده خمسين دينارا وآخر الخمين دينارا الى محل أجل الطعام يقبضه اياها

ويستوفي الطعام (قال) مالك الصفقة كلها منتقضة ولا بيع بينهما والصرف أيضا اذا وجبت الصفقة فهي منتقضة ولا يشبه الذي يصارفه ثم يصيب بعضها زيوفا لا نه اذا أصاب بعضها زيوفا انما يرد من الصفقة حصة ما وجد من الزيف وان كان درهما واحداً انتقض صرف دينار واحد وان كان درهمين انتقض من صرف دينار واحد حتى يتم صرف دينار فما زاد فعلى ذلك بنى وهذا كله قول مالك وكذلك الصالح حرام لا يحل

﴿ في الرجل يصالح غريمه من دين له عليه لا يدري كم هو ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن لي على رجل دراهم تسينا جميعا وزنها فلا ندري كم هي كيف نصنع في قول مالك (قال) يصطلحان على ما أحبا من ذهب أو ورق أو عرض ويتحلان لان مغمزه في الذهب والورق والعروض سواء لانه في الدراهم يخاف أن يعطيه أقل من حقه أو أكثر وكذلك الذهب والعروض ولا يذنبني له أن يؤخره بشئ مما صالحه عليه من الاشياء كلها من ذهب أو ورق أو عرض من العروض فان أخره دخله الخطر والدين بالدين

﴿ في الرجل يدعى قبل رجل حقا فصالحه على ثوب على أن يصبغه أو على ﴾  
﴿ عبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أربعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني ادعيت على رجل حقا فصالحني بثوب على أن يدفعه الى وشرطت عليه صبغه (قال) هذا يدخله الدين بالدين لان الصبغ الذي اشترط ليس بما جل ﴿ قلت ﴾ ففسخ الصفقة كلها في قول مالك (قال) نعم وهو قول مالك في البيوع لان مالكا قال من كان له على رجل دين فلا يفسخه الا في شئ يقبضه ولا يؤخره ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن لي على رجل حقا فصالحته على عبد على أني بالخيار ثلاثة أيام أو أربعة (قال) قال مالك من كان له على رجل دين فأخذ منه به عبدا على أنه بالخيار لم يصالح ذلك ولا يصلح أن يفسخ دينه الا في شئ يتعجله فلا يكون فيه تأخير فهذا

بذلك على الصلح

﴿ في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم فيقول ان أعطاني مائة ﴾  
﴿ الى محل الاجل فالتسمائة له والا فالالف له لازمة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن لي على رجل ألف درهم قد حلت فقلت اشهدوا ان أعطاني مائة درهم عند رأس الشهر فالتسمائة درهم له وان لم يعطني فالالف كلها عليه ( قال ) قال مالك لا بأس بهذا وان أعطاه رأس الهلال فهو كما قال وتوضع عنه التسمائة فان لم يعطه رأس الهلال فالل كل على

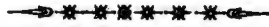
﴿ في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار ومائة درهم حالة فصالحه من ﴾  
﴿ ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم فمجل المائة وأخر العشرة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن لي على رجل مائة دينار ومائة درهم حالة فصالحته من ذلك على مائة دينار ودرهم نقدا ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن لي على رجل مائة دينار ومائة درهم حالة فصالحته من ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم على أن يعجل لي العشرة دراهم وأؤخر عنه المائة درهم الى أجل أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا وهذا لا يجوز ﴿ قلت ﴾ لم لا يجوز هذا وتكون المائة دينار بالمشرة دراهم وتكون المائة درهم كأنه أخرها عنه وقد جوزت لي هذه المسألة الاولى ( قال ) لا تشبه هذه المسألة الاولى ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لان المسألة الاولى انما أخذ حقه وذلك مائة دينار وأخذ من المائة درهم وترك تسعة وتسعين فهذا انما صالح بما أخذ وبما أخر عن جميع ما كان له جري مأخذ وما أخر في جميع ما كان له عليه فصار للمشرة الدراهم حصّة من الدنانير ومن الدراهم وصار لما أخذ من المائة درهم حصّة من الدراهم ومن الدنانير التي ترك فلا يجوز هذا ويدخله

بيع وسلف ﴿قات﴾ ولم لا يكون هذا قد جرى في  
 المسألة الاولى كما جرى في هذه المسألة  
 (قال) لم يجر في مسألتك تلك  
 وجرى في هذه

---

تم كتاب الصلح والحمد لله رب العالمين وصلى الله  
 ﴿على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿وبليه كتاب تضمين الصنائع﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب تضمين الصناعات ﴾

﴿ القضاء في تضمين الحائث ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت ان دفعت الى حائك غزلا ينسجه لي سبعا في ثمان  
ففسجه لي ستا في سبع فأردت أن آخذه أ يكون ذلك لي في قول مالك ( قال ) نعم  
﴿ قلت ﴾ ويكون للحائك أجره كله ( قال ) نعم يكون للحائك أجره كله ﴿ قال ﴾  
سبحون ﴿ وقال لي غيره يكون له من الاجر بحساب ما عمل ﴾ قلت ﴿ فان أردت أن لا  
آخذه منه وأضمن الحائك ( قال ) ذلك لك ﴾ قلت ﴿ أفأضمنه قيمة الغزل أو غزلا مثله  
( قال ) عليه قيمة الغزل ﴾ قلت ﴿ أتحمظه عن مالك ( قال ) لا أحفظه عن مالك الساعة  
﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استهلك لرجل غزلا أ يكون على قيمته أو مثله في قول مالك ( قال )  
قال مالك من استهلك لرجل ثوبا فعليه قيمته فأرى في الغزل عليه قيمته ولا يكون  
عليه مثله ( وقد قال غيره ) الغزل أصله الوزن ومن تعدى على وزن فعليه مثله

﴿ ما جاء في تضمين الصناعات ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دفعت الى قصار ثوبا ليفسله لي ففسله أو دفعت الى خياط  
ثوبا ليخيطه لي ففعل ثم ضاع بعدما فرغ من العمل فأردت أن أضمنه في قول مالك  
كيف أضمنه أ قيمته يوم قبضه مني أم أدفع اليه أجره وأضمنه قيمته بعد ما فرغ منه

( قال ) سألت مالكا أو سمعت مالكا يسئل عن الرجل يدفع الى القصار الثوب فخرج من عمله وقد أحرقه أو أفسده ماذا عليه ( قال ) قيمته يوم دفعه اليه ولا ينظر الى ما ابتاعه صاحبه به غاليا كان أو رخيصا ﴿ قات ﴾ أرأيت ان قلت أنا أضمنه قيمته مقصورا وأودى اليه الكراء ( قال ) ليس لك أن تضمنه الا قيمته يوم دفعته اليه أبيض ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الخياطين اذا أفسدوا ما دفع اليهم ( قال ) عليهم قيمة الثياب يوم قبضوها ﴿ قات ﴾ أرأيت ان فرغ الخياط أو الصانع من عمل ما في يديه ثم دعا صاحب المتاع فقال خذ متاعك فلم يأت صاحب المتاع حتى ضاع المتاع عند الصانع ( قال ) هو ضامن على حاله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى قصار ثوبا ليقصره فقصره فضاع بعد القصار فأردت أن أضمنه قيمة ثوبي كيف أضمنه في قول مالك ( قال ) قال مالك تضمنه قيمته يوم دفعته اليه ﴿ قات ﴾ ولا يكون له أن يضمنه قيمته مقصورا أو يغرم له كراء قصارته في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت خياطا يقطع لي قيصا ويخيطه فأفسده ( قال ) قال مالك اذا كان الفساد يسيرا فعليه قيمة ما أفسد وان كان الفساد كثيرا ضمن قيمة الثياب وكانت الثياب للخياط ( قال ابن وهب ) وقال لي مالك انما ضمن الصانع ما دفع اليهم مما يستعملون على وجه الحاجة الى أعمالهم وليس ذلك على وجه الاختيار لهم والامانة ولو كان ذلك الى أمانتهم لهلكت أموال الناس وضاعت قبلهم واجتروا على أخذها وان تركوها لم يجدوا مستعتبا ولم يجدوا غيرهم ولا أحدا يعمل لهم تلك الاعمال غيرهم فضمنوا ذلك لمصلحة الناس . وما يشبه ذلك من منفعة العامة ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد ولا تلقوا الساع حتى يهبط بها الى الاسواق فلما رأى أن ذلك يصاح العامة أمر فيه بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن طلحة بن أبي سعيد أن بكير بن الاشج حدثه أن عمر بن الخطاب كان يضمن الصانع الذين في الاسواق وانتصبوا للناس ما دفع اليهم ﴿ قال ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عطاء بن يسار ويحيى بن سعيد وربيعه وابن شهاب وشريح مثله وقال يحيى

ما زال الخلفاء يضمنون الصناعات (ابن وهب) وأخبرني الحارث بن نبهان عن محمد بن عبد الله عن علي بن الاقرآن شريحاً ضمن صانعا احترق بيته ثوباً دفع اليه (قال الحارث) ابن نبهان وأخبرني عطاء بن السائب قال كان شريح يضمن القصار والخياط

﴿ في تضمن الصناعات ما أفسد أجراؤهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت القصار اذا أفسد أجيره شيئاً أ يكون على الاجير شيء أم لا (قال) لا شيء على الاجير فيما أوتي على يديه الا أن يكون ضيع أو فرط أو تعدى ﴿ قلت ﴾ ويكون ضمان ذلك الفساد على القصار لرب الثوب (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وهو رأيي

﴿ في تضمن الخباز اذا احترق الخبز ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الخباز الذي يخبز بالاجر للناس في الفرن أو التنور فاحترق الخبز يضمن أم لا (قال) سألنا مالكا عن الخبازين في الافران يضمنون أم لا (قال) قال مالك لا ضمان عليهم الا أن يكونوا غروا من أنفسهم اذا لم يحسنوا الخبز فاحترق فيضمنوا أو فرط فلم يخرج الخبز حتى احترق فهذا يضمن وأما اذا لم يفرّ ولم يخرج من نفسه فلا ضمان عليه (قال مالك) لان النار تملأ وليست النار كغيرها

﴿ الصباغ يخطئ فيصبغ الثوب غير ما أمر به ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يدفع الى الصباغ الثوب فيخطئ به فيصبغه غير الصبغ الذي أمر به (قال) صاحب الثوب مخير فان أحب أعطاه قيمة الصبغ وان أحب ضمنه اياه قيمته يوم دفعه اليه

﴿ القصار يخطئ بثوب رجل في دفعه الى آخر فيقطعه ﴾

﴿ المدفوع اليه ويخطئه ولا يعلم فيريد صاحبه أن يأخذه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى قصار ثوباً ليقصره فأخطأ فدفعه الى غيري بمد ما

قصره فقطعه الذى أخذه قيصاً فخاطه ثم علمنا بذلك وقد كان دفع الى ثوبا غيره فأردت أن أرد اليه الثوب وأخذ ثوبى (قال) ذلك لك ﴿قلت﴾ فان كان قد خاطه الذى قطعه قيصاً (قال) نعم وان كان قد خاطه ﴿قلت﴾ فان أراد أن لا يأخذ ثوبه وأن يضمه القصار (قال) ذلك له عند مالك ﴿قلت﴾ فان أراد أن يضم الذى قطعه قيصاً أ يكون ذلك له (قال) لا ولا يأخذه أيضاً من الذى قطعه ان أراد أخذه حتى يدفع الى الذى قطعه أجر خياطته ﴿قال﴾ وقال مالك فى رجل اشترى ثوبا فاختأ فأعطاه ثوبا غيره فقطعه وخاطه (قال) ان أحب أن يأخذ ثوبه لم يكن له ذلك حتى يدفع الى هذا خياطته ﴿قلت﴾ لم لا تجمل على القصارها هنا شيئاً اذا رضى رب الثوب أن يأخذ ثوبه ويدفع الخياطة (قال) لان رب الثوب اذا أخذ ثوبه لم يكن له على القصار شئ ﴿قلت﴾ ولم جمعت للذى قطعه ثمن خياطته وقد قلت فى الذى يفسب الثوب من الرجل فيقطعه فيخيطه قيصاً ان المفسوب ان أحب أخذ قيصه ولا يكون للغاصب من الخياطة قليل ولا كثير (قال) لان الغاصب متعد ولان هذا انما دفع اليه الثوب ولم يتعد ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان القطع والخياطة قد نقصا الثوب فقال رب الثوب أنا أخذ الثوب وما نقصه القطع والخياطة أ يكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون ذلك له وليس له أن يأخذه اذا كان مخيطاً الا أن يدفع أجر الخياطة الى الذى قطع الثوب وخاطه

— الرجل يشتري الثوب فيخطئ البائع فيعطيه غير ثوبه —

﴿ فيقطعه ويخيطه وهو لا يعلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت من رجل ثوبا فاختأ فأعطاني غير الثوب فقطعه قيصاً فلم أخطه فأراد رب الثوب أن يأخذه مقطوعاً (قال) ذلك له وليس القطع بزيادة من الذى قطعه ولا نقصان ﴿قلت﴾ فان خاطه (قال) اذا خاطه لم يكن لرب الثوب أن يأخذه الا أن يدفع قيمة الخياطة لان هذا الذى قطعه لم يأخذه متعدياً

— الخياط والصراف يفران من أنفسهما —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جئت بزائراً لأشتري منه ثوبا فدعوت خياطاً فقلت له انظر هذا الثوب ان كان يقطع قيصاً اشتريته فقال لى الخياط هو يقطع قيصاً فاشتريته ثم نظرنا فاذا هو لا يقطع قيصاً اىكون لى على الخياط شئ أم لا (قال) قال مالك لا شئ على الخياط ولا شئ للمشتري على البائع ويلزم الثوب المشتري ولا يرجع على البائع ولا على الخياط بقليل ولا كثير ﴿ قال ابن الناسم ﴾ وكذلك الصيرفى يأنيه الرجل فيريه الدراهم فيقول هى جياذ ولا بصر له بها فتوجد على غير ذلك فلا ضمان عليه ويعاقب اذا غر من نفسه وكذلك الخياط أيضاً ان كان غر من نفسه عوقب

— ترك تضمين الصناع ما يتلف فى أيديهم اذا أقاموا عليه البيئـة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الصناع فى السوق الخياطين والفصارين والصواغين اذا ضاع ما أخذوا للناس يعملونه بالا جر وأقاموا البيئـة على ضياعه اىكون عليهم ضمان أم لا (قال) قال مالك اذا قامت لهم البيئـة بذلك فلا ضمان عليهم وهو بمنزلة الرهن ﴿ قلت ﴾ أرأيت الفصار اذا قرض الفار الثوب عنده اىضمن أم لا (قال) قال مالك يضمن الفصار الا أن يأتى أمر من أمر الله تقوم له عليه بيئـة فالفصار لا يضمن اذا جاء أمر من أمر الله تقوم له عليه بيئـة والفار من يعلم أنه قرضه فهو على الفصار الا أن تقوم للفصار بيئـة أن الفار قرضه بمعرفة تعرف أنه قرض الفار من غير أن يكون ضيع الثياب حتى قرضه الفار (قال) فان قامت له البيئـة بحال ما وصفت لك فلا يكون عليه ضمان ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جفف الفصار ثوبا على جبل له مثل هذه الجبال التى يربطون على الطريق فرر رجل بحمل له فخرق الثوب اىضمن أم لا (قال) قال مالك يضمن ما خرق ﴿ قلت ﴾ فان لم يوجد عند الذى خرق الثوب شئ اىضمن الفصار أم لا (قال) لا ضمان على الفصار لان هذا قد علم أنه من غير فعل الفصار ﴿ قلت ﴾ ولم تضمنت الذى خرقه وانما مر بحمله فى طريق المسلمين والفصار هو الذى نشر ثوبه فى طريق

المسلمين ( قال ) هو وان كان نشره في طريق المسلمين لم يكن لهذا المار أن يخرقه فلما خرقه ولم يكن له أن يخرقه ضمنته ( قال ) وهو رأي مثل ما وصفت لك من الاحمال اذا اصطدمت في طريق المسلمين فالتقصار له أن ينشر الثياب ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو وضع رجل في طريق المسلمين قللا فر الناس فعثروا فيها فانكسرت أعضونونها ( قال ) نعم وكذلك لو أن رجلا أوقف دابته عليها حمل في طريق المسلمين فأتى رجل فصدمها ففكر ما عليها أو قتلها كان عليه ضمان ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت الصنّاع ما أصاب المتاع عندهم من أمر الله مثل النار والحريق والسرقة وما أشبهه فأقاموا على ذلك البينة ( قال مالك ) لا ضمان عليهم اذا قامت لهم على ذلك بينة ولم يفرطوا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت خياطا يخطط لى قميصا فلم أدفعه اليه في حانوته وأمرته أن يخططه عندى في بيتى فضاع ( قال ) قال مالك لا ضمان على الخياط اذا لم يسلم الثوب الى الخياط ( قال مالك ) وكذلك الصنّاع كلهم اذا استعملتهم في بيتك فضاع فلا ضمان عليهم الا أن يكونوا تمدوا ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو اكرتت على حنطة لي فكنت مع الحنطة فضاعت ( قال ) قال مالك لا ضمان على الحمال لان رب الطعام لم يسلمه الى الحمال اذا كان معه

### — القضاة في دعوى الصنّاع —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى صباغ ثوبا ليصبغه لى فقلت انما أمرتك أن تصبغه أخضر وقال الصباغ انما أمرتني بأسود أو بأحمر وقد صبغته كذلك ( قال ) قال مالك القول قول الصباغ الا أن يأتى من ذلك بأمر لا يشبهه ﴿ قلت ﴾ وأى شئ معنى قوله لا يشبهه ( قال ) يصبغ الثوب بما لا يشبه أن يكون صبغ ذلك الثوب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى صائغ فضة لي ليصوغها فصاغها لي سوارين فقلت انما أمرتك بخنخالين ( قال ) قال مالك القول قول الصائغ ﴿ قلت ﴾ أرايت الصباغين والخياطين والحدادين والعمال كلهم فى الاسواق اذا أخذوا السلع بعمولونها للناس بالاجر أو بغير الاجر اذا قالوا لارباب السلع قد ردناها عليكم أيصدقون فى ذلك أم لا وكيف ان كان أرباب السلع

دفعوا ذلك ببينة أو بغير بينة ( قال ) قال مالك عليهم أن يقيموا البينة أنهم ردوا السلع إلى أربابها والا غرموا مادفع اليهم ببينة أو بغير بينة إذا أقروا بها وعملوا بالاجر أو بغير الاجر وهو واحد عندنا لان مالكا قال من استعمل من العمال كلهم من الخياطين والصوآغين وغيرهم على شيء فعملوه بغير أجر فزعم أنه قد هلك غرمه وضمنه ولم ينفعه أنه عمله بغير أجر ولا يبرئه ذلك وكان بمنزلة من استؤجر عليه ﴿ قلت ﴾ وسواء ان كانوا قبضوا ذلك ببينة أو بغير بينة ( قال ) نعم وما بسألنا مالكا عنه بغير بينة

### — دعوى المتبايعين —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى سلعة فاختلف البائع والمتابع في الثمن والسلعة قائمة بعينها قد قبضها المشتري وغاب عليها أولم يقبضها ( قال ) قال مالك ان كان لم يقبضها حلف البائع ماباع الا بكذا وكذا ثم كان المشتري بالخيار ان شاء أن يأخذها بما قال البائع أخذها والا حلف ثم تراد البيع وان كان قد قبضها وغاب عليها رأيت ان كانت السلعة لم تبع ولم تعتق ولم تفت ولم توهب ولم يتصدق بها ولم يدخلها ثاء ولا نقصان ولا اختلاف من الاسواق تحالفا وكانت بمنزلة من لم يقبضها وان كان دخلها شيء مما وصفت لك ثاء أو نقصان أو اختلاف من الاسواق أو كتابة أو بيع أو شيء مما وصفت لك كان القول قول المتابع وعليه اليمين الا أن يأتي بما لا يشبه من الثمن ( قال ) ورددتها على مالك مرة بعد مرة فقال هذا القول وثبت عليه ولم يختلف فيه قوله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مات البائع أو المتابع أيكون ورثتهما مكانهما اذا كانت السلعة قائمة بعينها ( قال ) ان كانت السلعة لم تفت بحال ما وصفت لك من وجه الفوت واختلفا في الثمن وادعى كل واحد منهما أن الثمن كذا وكذا تحالفا وتراد السلعة وان فاتت بما وصفت لك فالقول قول ورثة المتابع اذا ادعوا معرفة ما اشتراها به صاحبهم وان تجاهل ورثة البائع وورثة المتابع وتصادقوا في البيع وقالوا لا نعرف بماباعها البائع ولا بما اشتراها المشتري وقال ذلك ورثة البائع أحلف ورثة المتابع أنهم لا يعلمون بما اشتراها به أبوهم ثم ردت فان فاتت بما ذكرت لك من وجه الفوت لزممت ورثة المشتري

في مال المشتري بقيمتها قال فان جهل ورثة البائع الثمن وادعى ورثة المشتري معرفة الثمن  
 أو جهل ورثة المشتري الثمن وادعى ورثة البائع معرفة الثمن أحلف من ادعى المعرفة  
 منهم اذا جاء بأمر سداد يشبه أن يكون ثمن السلعة فيكون القول قوله مع يمينه وهو  
 رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا فقطمته قيصاً فلم يخطه الخياط حتى اختلفت  
 أنا والبائع في الثمن القول قول من في قول مالك (قال) قال مالك اذا كانت تلك السلعة  
 على حالها لم تفت ببناء ولا نقصان فالقول قول البائع فان فأت بناء أو نقصان فالقول  
 قول المبتاع والقطع نقصان بين والقول اذا قطعه عند مالك قول المشتري ولم يقل لى  
 مالك ذلك في ثوب ولا حمار ولكنه جمعه لى فقال اذا كانت سلامة دخلها بناء أو  
 نقصان فاختلفا فالقول قول المشتري ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة من رجل  
 الى أجل فاختلنا في الاجل وتصادقنا في الثمن فقال البائع بمتك الى شهر وقال المشتري  
 اشتريت منك الى شهرين (قال) ان كانت السلعة قائمة لم تفت تحالفا وراوا ان كانت  
 قد فأت فالقول قول المبتاع مع يمينه وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال  
 البائع بمتك هذه السلعة حالة وقال المشتري بل اشتريتها منك الى شهرين (قال) ان  
 كانت السلعة بيد صاحبها ولم تفت من يد المشتري بشئ مما وصفت لك تحالفا وردت  
 وان كان قد دفعها البائع الى المشتري وفأت في يديه فالمشتري مدع لان البائع لم يقر له  
 بالاجل وانما اختلفت هذه والتي قبلها لان البائع قد أقر بالاجل في التي قبلها وهذه  
 لم يقر فيها بأجل فالمشتري مدع والبائع كان أولاً مدعياً لاجل قد حل (قال) وبلغنى  
 عن مالك أنه قال اختلاف الاجل اذا فأت السلع بمنزلة اختلافهم في الثمن . وقد  
 رواه ابن وهب وغيره من الرواة عن مالك أنهما اذا اختلفا في الاجل فقال هو الى  
 أجل شهر وقال المشتري الى أجل شهرين أو قال البائع حال وقال المشتري الى أجل  
 ان ذلك سواء ان لم يقبضها المبتاع فالقول قول البائع ويحلف والمبتاع بالخيار فان  
 كان قد قبضها المبتاع فالقول قول المبتاع مع يمينه اذا ادعى ما يشبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
 ان تصادق المشتري والبائع أنه انما اشتري السلعة منه الى سنة فقال البائع قد مضت السنة



وقال المشتري لم تمض السنة بعد وقد بقي منها شهران أو أربعة أو بقي نصف السنة (قال) فالقول قول المبتاع مع يمينه وذلك أني سألت مالكا عن الرجل يؤجر نفسه من الرجل سنة فيقول الاجير بعد أن يعمل ماشاء الله قد أوفيتك السنة ويقول المستأجر قد بقي لي نصف السنة (قال) ان لم تقم للاجير بينة أنه قد أتم السنة عمل بقية السنة وكان على المستأجر اليمين انه ما أوفاه السنة ﴿قلت﴾ لمالك فالرجل يستأجر الدار سنة فيسكنها أشهراً فيقول المتكاري لم أسكنها سنة ويقول المكري قد سكنت سنة (قال) فالقول قول المتكاري مع يمينه الا أن يكون للمكري بينة انه قد سكن سنة فمستلثك اذا أقر البائع بالاجل وادعى البائع أنه قد حل فهو مدع على المشتري فالقول قول المشتري وعليه اليمين ﴿قلت﴾ أرايت لو أن القاضى دفع مالا الى رجل وأمره أن يدفعه الى فلان فقال المبعوث معه المال قد دفعت المال الى الذى أمرنى به القاضى وأنكر الذى أمر القاضى أن يدفع اليه أن يكون قد قبض المال (قال) أرى أنه ضامن الا أن يقيم البينة ﴿قال سحنون﴾ وقد قال الله تبارك وتعالى فى والى اليتيم فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم فاذا ترك المأمور أن يتوثق فقد لزمه الضمان كما لزم والى اليتيم

---

— في الرجل يريد أن يفتح في جداره كوة أو بابا —

---

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يريد أن يفتح في جداره كوة أو بابا يشرف منهما على جاره فيضر ذلك بجاره والذي فتح انما فتحه في حائط نفسه أينع من ذلك فى قول مالك (قال) بلغنى عن مالك أنه قال ليس له أن يحدث على جاره ما يضره وان كان الذى يحدث فى ملكه ﴿قلت﴾ أرايت ان كان له على جاره كوة قديمة أو باب قديم ليس له فيه منفعة وفيه مضرة على جاره أيجبره على أن يخلق ذلك عن جاره (قال) لا يجبره على ذلك لانه أمر لم يحدثه عليه ﴿قلت﴾ فان كان ليس له فيه منفعة وفى ذلك ضرر على جاره وذلك شئ قديم (قال) فلا أعرض له ولم أسمع من مالك ولكنه رأيت

— النفقة على اليتيم والمفقوت —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كفل يتيما فجعل ينفق عليه ولليتيم مال آله أن يرجع فيما أنفق على اليتيم في مال اليتيم ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أشهد أو لم يشهد ( قال ) نعم اذا قال انما كنت أنفق على اليتيم على أن أرجع عليه به في ماله ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان التقط رجلاً لقيطاً فرفعه الى السلطان فأمره السلطان أن ينفق عليه ( قال ) قال مالك اللقيط انما ينفق عليه على وجه الحسبة وانما ينفق عليه من احتسب عليه ﴿ قلت ﴾ فان لم يجد السلطان من يحتسب عليه ( قال ) أرى نفقته من بيت مال المسلمين لان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال نفقته علينا واللقيط لا يتبع بشئ مما أنفق عليه ( قال مالك ) وكذلك اليتامى الذين لا مال لهم \* وان قال الذين يلون اليتامى في حجورهم نحن نسلفهم حتى يبلغوا فان أفادوا مالا أخذناه منهم والا فهم في حل ( قال مالك ) قولهم ذلك باطل لا يتبع اليتامى بشئ من ذلك الا أن تكون لهم أموال عروض فيسلفونهم على تلك العروض حتى يبيعوا تلك العروض فذلك لهم وان قصر ذلك المال عما أسلفوا اليتامى فليس لهم أن يتبعوهم بشئ واللقيط بهذه المنزلة ايضاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان التقطت لقيطاً فأنفقت عليه فأقام البيعة انه ابنه أيكون لي أنه أتبعه بما أنفقت عليه ( قال ) نعم اذا كان الاب مؤسراً يوم أنفق هذا الرجل على اللقيط لان نفقته كانت لازمة لآبيه ان كان أبوه الذي طرحه متعمداً وان لم يكن هو طرحه فلا شئ عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو كان ضالاً فوقع عند رجل فأنفق عليه ( قال ) سئل مالك عن رجل ضل منه ابنه وهو صغير ممن تلزمه نفقته فأخذه رجل فأنفق عليه ثم ان أباه قدر عليه فأراد الذي كان عنده أن يتبعه بما أنفق عليه ( قال مالك ) لا أرى ذلك ولا يتبع بشئ مما أنفق عليه فاللقيط عندى بمنزلة لان المنفق انما أنفق عليه على وجه الحسبة فلذلك لم أر له شيئاً ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً غاب عن أولاد له صفار فأنفق عليهم رجل من غير أن يأمره والدهم بالنفقة عليهم والوالد يوم أنفق هذا الرجل على ولده

كان موسراً فقدم الوالد أن يكون لهذا الرجل أن يتبعه بما أنفق على ولده ( قال ) نعم  
لأن مالكاً قال في الرجل يغيب عن امرأته فتنفق ثم يقدم زوجها فتريد أن يتبعه بما  
أنفقت قال مالك ان كان موسراً يوم أنفقت في غيبته كان لها أن تتبعه والا لم يكن  
لها أن تتبعه ( قل ) ولأن مالكاً قال تلزمه نفقة ولده ان كان موسراً والا فهم من فقراء  
المسلمين ولا يكتف بشئ لا يقدر عليه من نفقتهم وعلى هذا رأيت ذلك في الولد  
﴿ قال ﴾ وقال مالك في الصبي اذا أنفق عليه رجل فأراد أن يتبع الصبي بذلك لم أر له  
ذلك الا أن يكون للصبي مال يوم أنفق عليه فيكون له أن يتبع مال الصبي بما أنفق على  
الصبي ﴿ قلت ﴾ ومن هؤلاء الصبيان الذين جعل مالك النفقة عليهم على وجه الحسبة  
اذا لم يكن لهم مال ( قال ) اليتامي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أنفق على صبي له والد بغير أمره  
أيلزم الوالد ما أنفق عليه أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك  
﴿ قال ابن القاسم ﴾ الا أنى أرى ان كان أمراً يلزمه السلطان اياه فأنى أرى أن ذلك  
يلزمه مثل الرجل يغيب وهو موسر فيضيع ولده فيأمر السلطان رجلاً بالنفقة على  
ولده أو ينفق هو عليهم بغير أمر السلطان على وجه السلف له وكان الولد صغيراً يلزم  
الوالد النفقة عليهم فأرى ذلك عليه اذا كان منه على وجه السلف وحلف على ذلك  
وكانت له اليئنة في نفقته عليهم وان كان الأب معسراً لم يلزمه من ذلك شئ وان  
أيسر فأت بعد ذلك لم يتبع بما أنفق على ولده اذا كان الأب يوم أنفق عليهم معسراً  
( قال ) لأن مالكاً قال اذا كان الوالد معسراً لم تلزمه نفقة ولده وان كان موسراً ألزمته  
نفقة ولده فأرى هذا الذي أنفق على هذا الصبي الذي له والد أنه ان كان الوالد  
موسراً ألزم الوالد ما أنفق هذا على ولده اذا كان انما أنفق عليهم على نحو ما وصفت  
لك وان لم يكن الوالد موسراً فلا أرى ذلك يلزمه لأن الوالد في هذا الموضع اذا كان  
موسراً انما هو بمنزلة مال الصبي فالذى يلزم الصبي يلزم الوالد اذا كان موسراً

— الفضاء في الملقوط —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أنى التقطت لقيطاً فكأبرني عليه رجل فنزعه منى فرفمته الى

القاضي أيرده على ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن ينظر في ذلك  
الامام فان كان الذي التقطه قويا على مؤنته وكفالتة رده اليه وان كان الذي نزع منه  
مأمونا وهو أقوى على أمر الصبي نظر السلطان للصبي على قدر ما يرى ﴿ قلت ﴾  
أرايت ان التقطت لقيطا في مدينة من مدائن المسلمين أو في قرية من قرى أهل  
الشرك في أرض أو كنيسة أو في بيعة أو التقطوه وعاليه زى الاسلام أو عليه زى  
النصارى أو اليهود أى شئ تجمله أنصانيا أو يهوديا أو مسلما في قول مالك أو كيف  
ان كان قد التقطه الذي التقطه في بعض هذه المواضع التى ذكرت لك مسلم أو  
مشرک ما حاله في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأنا أرى ان كان  
في قرى الاسلام ومدائنهم وحيث هم فأراه مسلما وان كان في مدائن أهل الشرك  
وأهل الذمة ومواضعهم فأراه مشركا ولا يعرض له وان كان وجده في قرية فيها  
مسلمون ونصارى نظر فان كان انما مع النصارى الاثنان والثلاثة من المسلمين وما  
أشبه ذلك من المسلمين فهو للنصارى ولا يعرض له الا أن يلتقطه مسلم فيجمله  
على دينه

﴿ في الرجل يهب لرجل لحم شاته ولا آخر جلدها فففل عنها حتى تنج ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهب رجل لرجل لحم شاته ولا آخر جلدها فففل عنها حتى  
تنج ( قال ) أرى أن لا يكون له الا قيمة جلد الام أو شرواه ان أدركها قائمة وان  
فانت لم يكن له في الولد قليل ولا كثير

﴿ في الرجل يهب لحم شاته لرجل ولا آخر جلدها فيريد صاحب اللحم أن ﴾  
﴿ يستحيها ويقول أدفع اليك قيمة الجلد ويأبى الآخر الا الذبح ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا وهب لرجل لحم شاته ووهب لآخر جلدها والشاة  
حية فدفعها اليهما فقال صاحب الجلد أذبح الشاة وأخذ جلدها وقال صاحب اللحم  
لا أذبحها ولكنى أستحيها وأدفع اليك قيمة الجلد أو جلداً مثله ( قال ) سمعت

مالكاً وسئل عن رجل باع بعيراً واستثنى جلده ثم استحياه الذي اشتراه قال مالك يكون لصاحبه الذي باعه شروى جلده ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك أو قيمته ( قال ) أو قيمته كل ذلك حسن ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الذي اشترى البعير ان امتنع من نحره وللبائع فيه ثنياً الجلد أ يكون ذلك له أو انما هو اذا غفل عن البعير وكان مريضاً فبرأ من مرضه ( قال ) لم نوقف مالك الا على ما أخبرتك جملة ولم يقل لنا غفل أو لم يغفل فسألتك التي سألت عنها مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ فان كانت ناقة فغفل عنها حتى تجبت ( قال ) أرى له قيمة جلدها ولا شيء له من قيمة جلود أولادها ولا من شروى جلودهم ولا حق له فيهم

— الرجل يخلط له دينار في مائة دينار لرجل —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اختلط دينار لي بمائة دينار لك فضاغ منها دينار ( قال ) سمعت أن مالكاً قال يكون شريكاً له ان ضاع منها شيء فهما شريكان هذا بجزء وصاحب المائة بمائة جزء من مائة جزء وجزء وكذلك بلغني عن مالك وأنا أرى لصاحب المائة تسعة وتسعين ديناراً ويقتسم صاحب المائة وصاحب الدينار الدينار الباقي نصفين لانه لا يشك أحدان تسعة وتسعين منها لصاحب المائة فكيف يدخل صاحب الدينار فيها يستيقن أنه لا شيء له فيه وكذلك بلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة

— في البازي ينفلت والنحل تخرج من جيب الى جيب <sup>(١)</sup> —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن بازاً لرجل انفلت منه فلم يقدر على أخذه بمحضرة ذلك حتى فات بنفسه ولحق بالوحش أ كان مالك يقول هو لمن أخذه ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فهل تحفظ عن مالك في النحل شيئاً ان هي هربت من رجل فقابت من فورها ذلك ولحقت بالجبال أ تكون لمن أخذها ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن ان

(١) ( من جيب الى جيب ) ضبطه في اللسان بتثنية الجيم وسكون الباء وهو المكان الذي تغسل فيه النحل اذا كان غير مصنوع والجمع أجيب وأجباح وقيل هي مواضع النحل في الجبل وفيها تغسل اه ما يخصه وقوله تغسل النحل مضارع غسل مضعف السين والنحل فاعله اه كتبه مصححه

كان أصل النحل عند أهل المعرفة وحشية فهي بمنزلة ما وصفت لك من الوحش في رأيي ( قال ) وقال مالك في النحل يخرج من جيب هذا الى جيب هذا ومن جيب هذا الى جيب هذا ( قال ) ان علم ذلك واستطاعوا أن يردوها الى صاحبها ردوها والا فهي لمن ثبتت في اجباجه ( قال مالك ) وكذلك حمام الابرجة

— في الحكم بين أهل الذمة وتظالمهم في البيع والشراء —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أهل الذمة اذا اشتروا وباعوا فيما بينهم أيحكم عليهم بحكم المسلمين فيما باعوا واشتروا ويلزمهم ذلك في قول مالك ( قال ) نعم لان البيع والشراء اذا امتنع أحدهم من أن ينفذ ذلك فهذا من الظلم فيما بينهم والحكم أن يحكم فيما بينهم بهذا الا ما كان من الربا وما أشبهه فانه لا يحكم به فيما بينهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المسلم فيما بين النصارى واليهود أيحملون من ذلك على ما يحمل عليه أهل الاسلام من الجائز والفساد في قول مالك ( قال ) قال مالك لا أرى للحاكم أن يحكم بينهم فيه ولا يعرض لهم فان توافوا اليه كان مخيراً أن شاء حكم وان حكم ترك ( قال ) وقال مالك وترك ذلك أحب اليّ وان حكم فليحكم بينهم بحكم الاسلام وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم انما حكم في الذين حكم فيهم بالرجم لانهم لم يكن لهم ذمة يوم حكم بينهم ( قال ) فلذلك رأيت ذلك لانهم أهل ذمة

— في الرجل يقع له زيت في زق زنبق <sup>(١)</sup> لرجل —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رطلاً لي من زيت وقع في زق زنبق لرجل ( قال ) يكون لك عليه رطل من زيت فان أبي أخذت رطلاً من الزيت الذي وقع في الزنبق من الزنبق ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك ( قال ) لا

— اعتراف الدابة والعرض والعبد في يد الرجل —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما ذكرت لي من قول مالك في الذي يشتري الدابة فتمتري في

(١) الزنبق بفتح الزاي مشددة وسكون النون دهن الياسين اه لسان

يديه فأراد أن يطلب حقها (قال) تخرج قيمتها فتوضع قيمتها على يدي عدل ثم يدفع  
إليه الدابة فيطلب حقه ﴿قلت﴾ أرايت ان ردت الدابة وقد حالت أسواقها أو تغيرت  
بزيادة أو نقصان بين أيكون له أن يردها ويأخذ القيمة التي وضعها على يدي عدل  
(قال) قال مالك ان أصابها نقصان فهو لها ضامن يريد بذلك مثل العور أو الكسر أو  
العجف (قال) وأما حوالة الاسواق فله أن يردها عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت هذا  
في الاماء والعبيد مثله في الدابة (قال) قال مالك نعم الا أني سمعت مالكا يقول في  
الامة ان كان الرجل أمينا دفعت اليه الجارية والا فعليه أن يستأجر لها رجلا أمينا  
يخرج بها (قال) قال مالك ويطبع في أعناقهم (قال) فقلنا لمالك ولم قلت يطبع في  
أعناقهم (قال) لم يزل ذلك من أمر الناس ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت ثيابا أو عروضا  
أيمكنه منها ويأخذ القيمة (قال) نعم في رأيي

تم كتاب تضمين الصنائع بحمد الله وعونه وصلى الله  
﴿على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿وبليه كتاب الجعل والاحارة﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الجعل والاجارة ﴾

﴿ في البيع والاجارة معا ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ <sup>(١)</sup> قال عبد الرحمن بن القاسم وقال مالك فيمن باع سلعة بثمن على

(١) وجد بالأصل هنا طيارة ونص ما فيها من باع سلعة بمائة على أن يجبر له المشتري في ثمنها سنة تقديره أن باع السلعة بمائة وباجارته في المائة سنة فالذي ينبغي أن تحضر المائة اما بمحضرة البائع أو بينة لتبرأ ذمته ولا يصدق هو على اخراجها في أحد التأويلين قياساً على من له سلم فقال كله في غرائرك وروى فيمن قلت له اشتر لي بالمال الذي عندك سلعة فقال اشترت وضاعت ان القول قوله مع بينه واختلف فيمن قال اعمل لي بالدين الذي لي عليك قراضا فجاء بريح فقال ابن القاسم لا يجوز لرب المال أخذه وخففه أشهب وينبغي أن يسمى النوع الذي يجبر فيه وليس عليه أن يبيع مما اشتراه الا بقدر المائة ولا يجب عليه أن يسمى عدد ما يجبر فيه من المتاع لان التجبر معروف ولا يجبر في الربح ولو شرط التجبر في الربح فقد البيع بخلاف رعي ولد الغنم لان ذلك معروف والارباح تختلف واذا عمل ستة أشهر ثم مات والشهور متساوية نظر الى قيمة اجارته سنة فان قبل خمسة وعشرون كانت السلعة كأنها مبيعة بمائة وعرض يسوى خمسة وعشرين وفي المشتري نصفه وبقي عليه نصفه فبطل البيع في ذلك القدر من السلعة ولم يكن بذلك الجزء شريكاً عند ابن القاسم لضرر الشركة فوجب أن يرجع بقيمة ذلك الجزء من السلعة قائمة كانت أو فائتة وذلك عشر قيمة السلعة وقيل يكون شريكاً بذلك الجزء من السلعة ولو كانت قيمة تجره مائتين فأت قبل أن يعمل لرد المائة وأخذ سلعته ان كانت لم تقف لان جل ما اشترى وهو التجبر قد ذهب والمائة قائمة فوجب ردها وأن يأخذ سلعته ولو عمل ههنا من التجبر شيئاً لغرم أيضاً قيمة ذلك ورد المائة لان الجبل قد ذهب له من المبيع وسلعته قائمة فعليه رد قيمة الأقل الذي فات كمن اشترى عبداً بثوبين



أن يتجر له بثمنها سنة (قال) مالك أن كان اشترط أن تلف المال أخلفه له البائع حتى يتم عمله بها سنة والا فلا خير فيه وهذا يشبه الذي يستأجر الرجل ليرعى له غنمه هذه بأعيانها سنة فهو أن لم يشترط أن مامات منها فملى رب الغنم أن يخلفها فلا خير في هذه الاجارة فكذلك الدنانير التي باع بها سلته واشترط على المشتري أن يعمل بها سنة فكذلك هو لا يصلح الا أن يشترط أن ضاعت الدنانير فملى البائع أن يخلفها حتى يتم السنة ﴿قلت﴾ رأيت أن اشترط أن ضاعت الدنانير فملى البائع أن يخلفها فضاعت الدنانير فقال البائع لا أريد أن أخلفها ولا أريد عملا (قال) يقال له اذهب بسلام ﴿قلت﴾ وكذلك راعى الغنم بأعيانها إذا استأجره سنة يرعاها بأعنائها وشرط عليه أن ما ضاع منها أخلفه فهلك شيء منها فقال رب الغنم لا أريد أن أخلفه (قال) يقال له أوف الاجارة وأنت أعلم أن شئت فأخلفها وإن شئت لا تخلفها فلا يصلح له في أصل الاجارة الا أن يشترط عليه أن مامات أخلفه وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ ولم أجاز هذا البيع مالك أن يبيعه بمائة دينار ويشترط أن يعمل بها سنة فإن تلفت أخلفها البائع فيعمل بها (قال) لأن مالك يحجز البيع والاجارة أن يجتمعا في صفقة واحدة فانما هذا بيع واجارة باعه السلعة بمائة دينار ويعمل الرجل فيها سنة ألا ترى أنك لو استأجرت رجلا يعمل لك بهذه المائة الدينار سنة أن ذلك جائز إذا اشترط عليه أن ضاعت أخلفها فيعمل بها فإن ضاعت فإن شئت فأخلفها وإن شئت فلا تخلفها والاجارة قد لزمتك له تامة ولا تصالح الاجارة الا أن يكون في أصل الاجارة شرط أن ضاعت

فقات الأدنى عنده ووجد بالأرفع عينا انه يرد الأرفع وقيمة الأدنى بالغا ما بلغ وأخذ عبده إذا لم يفت ولو باع نوبين بمائة على أن يتجر له في ثمنهما سنة فاستحق أحد النوبين وهما كائنان أو كان المستحق الأدنى لم ينقص البيع ووجب على المشتري أن يتجر في ثمن الباقي سنة ويقال للمشتري لا ضرر عليك لأن بقية منافعتك تبقى لك تعمل فيها ما أردت وقد سلم لك جل صفقتك وكذلك الجواب إذا وجد بأحدهما عينا وفي كتاب محمد فيها استؤجر على حمله أو رعيه أن ذلك كالصفة لما يحمل أو يرعى فجمع بين ما يحمل ويرعى وهو الصواب وهو مذهب سحنون وإنما يقع التعيين فيما يستأجر لا فيما يستأجر عليه كالدابة والاجير فهذا تقع الاجارة على عينه ولا يجوز اشتراط أخلفه إن مات اهـ

الدنانير أخلفها فيعمل بها المستأجر ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الثوب يكون للرجل فيبيع نصفه من رجل على أن يبيع له النصف الباقي ان ذلك جائز اذا ضرب لذلك أجلا ﴿ قلت ﴾ فان قال أبيعك نصف هذا الثوب وهو بالفسطاط على أن تبع لي النصف الباقي ببلد من البلدان ( قال ) قال مالك لا يجزئ ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال أبيعك نصف هذا الحمار على أن تبع لي النصف الباقي في موضع كذا وكذا ببلد آخر أو قال أبيعك نصف هذا الطعام وهو بالفسطاط على أن تخرج به كله الى بلد آخر فتبيعه ( قال ) قال مالك لا يجوز هذا ﴿ قلت ﴾ فان قال أبيعك نصف هذه الاشياء التي سألتك عنها على أن تبع لي نصفها في موضع حيث بعته السلعة ( قال ) قال مالك لا بأس بذلك ما خلا الطعام فانه لا يجوز فأما غير الطعام فانه ضرب لذلك أجلا فقال على أن تبع لي نصفها الى شهر فلا بأس به ( قال ) فان لم يضرب لذلك أجلا فلا خير في ذلك ( قال ابن وهب ) وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة في الثوب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ضرب لذلك أجلا فباعها قبل الاجل ( قال ) له من الاجر بحساب ذلك الاجل ان كان باعها في نصف الاجل فله من الاجر نصف الاجر وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان مضى الاجل ولم يقدر على أن يبيع السلعة ( قال ) له الأجر كاملا وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ ولم لم يحجزه مالك الا أن يضرب لذلك أجلا ( قال ) لان مالك اكره أن يجتمع الجمل والبيع في صفقة واحدة وكره أيضا أن يجتمع الجمل والاجارة في صفقة واحدة وجوز مالك الجمل في الشيء القليل اذا كان حاضرا مثل الثوب أو الثوبين أو الطعام اليسير فأما اذا كثر ذلك فلا يصلح فيه الا الاجارة وكذلك قال لي مالك فهذا الذي قال في مسألتك أبيعك نصف هذه الثياب أو نصف هذه الدابة على أن تبع لي النصف الباقي ولم يضرب لذلك أجلا فان كان الثوب أو الثوبين فهذا مما يجوز فيه الجمل فاذا وقع مع هذا الجمل بيع في صفقة واحدة لم يصلح هذا عند مالك وان كانت الثياب كثيرة أو الدواب كثيرة لم يصلح فيها الجمل عند مالك وصلحت فيها الاجارة وان كان ذلك كثيرا فقد اجتمع في هذه

الصفقة في مسألتك بيع واجارة فان لم يضرب للاجارة أجلا لم يحز ذلك لانه لا تكون اجارة جائزة الا أن يضرب لذلك أجلا فان لم يضرب للاجارة أجلا كانت اجارة فاسدة فاذا فسدت الاجارة في الصفقة ومعه بيع فسد البيع أيضاً لان البيع والاجارة اذا اجتمعا في صفقة واحدة فكان أحدهما فاسداً الاجارة أو البيع فسداً جميعاً . ومما يبين لك ذلك أنه اذا باعه نصف ثوبه على أن يبيع له النصف الباقي ان ذلك اجارة ليس بحمل لان الجمل انما هو متى ماشاء أن يرد الثوب على صاحبه رده فذلك له وهذا الذي اشترى نصف ثوب بكذا وكذا درهما على أن يبيع له النصف الآخر لا يقدر على أن يرد الثوب ولا يبيع النصف اذا أراد فهذا يدل على أن هذه اجارة فاذا كان اجارة لم يصلح الا أن يضرب لذلك أجلا فان لم يضرب لذلك أجلا فسد البيع ( قال ) وهذا قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك وكذلك الرجل يستأجر الرجل يبيع له الاعكام من البز أو الطعام الكثير أو الدواب الكثيرة أو السلع الكثيرة ولا يضرب لذلك أجل ( قال ) مالك لا خير في ذلك الا أن يضرب لذلك أجلا فان ضرب لذلك أجلا فهو جائز بمنزلة الأجير فان باع الي ذلك الأجل فله أجره وان باع قبل الأجل أعطى من الأجر بحساب ذلك فان كان باع في نصف الأجل فله نصف الأجر وان كان باع في ثلثي الأجل فله ثلث الأجرة وقد ذكر بعض الرواة عن مالك في هذا الأصل أنه اذا باعه نصف ثوب على أن يبيع له النصف الآخر فلا خير فيه ( قيل ) لمالك فان ضرب للبيع أجلا ( قال ) فذلك أحرم له ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أبيع لك هذه السلع وهي كثيرة الى أجل كذا وكذا بكذا وكذا درهما على أني متى شئت تركت ذلك أيجوز هذا وتجعلها اجارة له فيها الخيار ( قال ) اذا لم يتقده اجارته فلا بأس بذلك عند مالك وان تقده فلا خير في ذلك لان الخيار لا يصلح فيه النقد في قول مالك وهذا الذي سألت عنه كثير الا يصلح فيه الجمل ولم تقعه اجارته على الجمل وانما وقعت اجارة لازمة له فيها الخيار فلا يصلح فيها النقد وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان لم يشترط في

مسألتي هذه في اجارته أنه متى ما شاء أن يذهب ذهب ولكنه أجره نفسه بمائة درهم يبيع له هذه السلعة الى شهر أيجوز في هذا النقد أم لا (قال) لا يجوز في هذا النقد لانه ان باع قبل مضي الشهر ردة من الاجر بقدر ما بقي من الشهر فلا يجوز هذا (قال ابن القاسم) ويدخله بيع وسلف ﴿قلت﴾ أرأيت ان مضى يوم أو يومان والسلعة على حالها الا أنه لم يتقدمه وكانت الاجارة جائزة في قول مالك لانه لم يتقدمه فلما مضى يوم أو يومان قال الاجير للذي استأجره على بيع تلك السلعة أعطني اجارة هذين اليومين أو هذا اليوم بحساب الاجارة من الشهر (قال) ذلك له عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرته شهراً على أن يبيع لي ثوباً وله درهم (قال) ذلك جائز اذا كان ان باع قبل ذلك أخذ بحساب الشهر ﴿قلت﴾ والقليل من السلع والكثير تصالح فيه الاجارة في قول مالك (قال) نعم ولم أسمع من مالك في القليل شيئاً ولكنه لما جاوز مالك في القليل الجمل كانت الاجارة عندي فيه أجوز

### ﴿ في السلف والأجارة ﴾

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت ان دفعت الى حائك غزلاً ينسجه لي وقلت له رد عليه رطلاً من غزل من عندك على أن أقضيكه وأجرك عشرة دراهم في نسجه (قال) لا يصلح هذا لان هذا سلف واجارة فلا يصلح كل سلف جر منفعة ﴿سحنون﴾ وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سلف جر منفعة

﴿ ما جاء في الرجل يستأجر الرجل على أن يطحن له أردباً من قمح بدرهم ﴾  
﴿ وبقيز دقيق مما يخرج منها ويساخ له الشاة بدرهم وبرطل من لحمها ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرت رجلاً يطحن لي أردباً من حنطة بدرهم وبقيز دقيق مما يخرج من دقيق هذه الحنطة (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرته يطحن لي هذا الارذب الحنطة بدرهم وبقيز من زيت هذا الزيتون

وذلك قبل أن أعصر الزيتون (قال) ان كان معروفاً ذلك الزيت فذلك جائز ﴿قال﴾  
 فقلت فان قال رجل لرجل أبيك دقيق هذه الحنطة كل قفيز بدرهم وذلك قبل أن  
 يطحنها (قال) لا بأس بذلك لان الدقيق لا يختلف ﴿قال سحنون﴾ وكل شئ جائز  
 بيمه فلا بأس أن يستأجر به كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ لم والذي اشتري دقيق  
 هذه الحنطة كل قفيز بدرهم فتلفت هذه الحنطة لم يضمن ذلك المشتري وكان ضمان  
 ذلك من البائع ﴿قال﴾ وقال لى مالك لو أن رجلاً باع حنطة في سنبها على أن يدرسها  
 ويذروها كل قفيز بدرهم ان ذلك جائز (قال) فقلت لمالك انه يقيم في دراسه  
 العشرة الايام والخمسة عشر يوماً (قال) لا بأس بذلك وهذا كله قريب ﴿قال﴾ فقلت  
 لم أجازه مالك وهذا في سنبه (قال) لانه معروف وقد رآه ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 استأجرت رجلاً جزاراً يسالخ لى هذه الشاة بدرهم وبرطل من لحمها (قال) لا يجوز  
 هذا ﴿قلت﴾ وكذلك لو بعت من لحم هذه الشاة كل رطل منها بدرهم من قبل أن  
 يسالخها بعد ما ذبحتها (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قال) لاني قلت لمالك انا  
 تقدم المناهل فوثى بأغنام ونقول لهم اذبحوها حتى نشترى منكم فيقولون لنا  
 لا نفعل انا نخاف أن تتركوا لحمها علينا ولكن قاطعونا على سعر ثم نذبح . والجزور  
 يشتري كذلك قد انكسرت فيسوم بها القوم ويقولون اذبحوها فيقول ربها لا اذبحها  
 حتى تنأطعوني على سعر فيقاطعونه على سعر قبل أن يذبح ثم يذبح (قال) قال مالك  
 لا خير فيه وان قاطعوه على سعر قبل أن يسالخ ورآه من اللحم المعيب ولانه يشتري  
 ما لم ير ﴿قال ابن القاسم﴾ فان كان أمر الزيت والدقيق أمراً مختلفاً خروجه اذا عصر  
 أو طحن فلا خير فيه أيضاً ولا يجوز بيمه حتى يطحنه أو يمصره ﴿وافد﴾ سألت عن  
 الرجل يبيع القمح على أن عليه طحنه مراراً فرأيت يخفضه فهذا يدل على أن الدقيق  
 في مسألتك عند مالك في البيع خفيف ولو كان الدقيق عند مالك مجهولاً مختلفاً لما  
 جوز أن يشتري الرجل الحنطة ويشتري على بائنها أن يطحنها لانه قد اشتري  
 حنطة واشترط على بائنها أن يطحنها فكأنه انما يشتري دقيقاً لا يدرى كيف يخرج

فقد جوزه مالك

❦ في الرجل يقول للخياط ان خط لي ثوبي اليوم فأجرك فيه درهم ❦  
❦ وان خطته غداً فأجرك فيه نصف درهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت الى خياط ثوباً ليخطه لي فقلت له ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غداً فبنصف درهم أتجوز هذه الاجارة في قول مالك أم لا (قال) لا تجوز هذه الاجارة عند مالك ❦ قلت ❦ لم (قال) لانه يخطه على أجر لا يعرفه فهذا لا يعرف أجره فان خاطه فله أجر مثله ❦ وقال غيره ❦ الا أن يكون أجر مثله أقل من نصف درهم ولا ينقص شيئاً من نصف درهم أو يكون أكثر من درهم فلا يزداد على درهم ❦ قلت ❦ لا بن القاسم فان كان أجر مثله أكثر من درهم أو أقل من نصف درهم (قال) لا ينظر فيه اذا خاطه عند مالك الى درهم ولا الى نصف درهم وله أجر مثله بالغاً ما بلغ (قال عبد الرحمن بن القاسم) وهذا من باب بيعتين في بيعة ❦ قال سحنون ❦ وقول عبد الرحمن حسن ❦ قلت ❦ وكذلك بعض البيوع الفاسدة اذا قبضها المشتري ففاتت في يديه فعليه قيمتها يوم قبضها بالغاً ما بلغ ولا يلتفت في ذلك الى ما سميا من الثمن في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ والخياط والصباغ في هذا اذا كانت الاجارة فاسدة مثل البيوع الفاسدة (قال) نعم ❦ قلت ❦ وكذلك ان دفعت اليه ثوباً ان خاطه خياطة رومية فبدرهم وان خاطه خياطة عربية فبنصف درهم (قال) وهذا مثل ما وصفت لك في الاجارة الفاسدة في رأيي ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني مخزومة بن بكير عن أبيه قال ينهى أن يقول الرجل للمال اعمل لي متاعى هذا فان قضيتيه غداً فأجارتك كذا وكذا وان قضيتيه بعد غد فأجارتك كذا وكذا (قال) هذا من بيعتين في بيعة

❦ في الرجل يدفع الجلود والنزل والدابة والسفينة ❦  
❦ الى الرجل على النصف ❦

❦ قلت ❦ أرأيت ان دفع رجل الى رجل جلوداً يدبغها على النصف أو يعملمها على النصف (قال) قال مالك لا خير في ذلك ❦ قلت ❦ أرأيت ان دفعت الى حائك غزلاً على أن ينسجه على النصف يكون الثوب بيتنا أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا خير في هذا ❦ قلت ❦ أرأيت ان دفعت الى حائك غزلاً ينسجه لي بالثالث أو بالربيع أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز هذا ❦ قلت ❦ لم (قال) لأن الحائك أجر نفسه بشئ لا يدرى ما هو ولا يدرى كيف يخرج الثوب فلا خير في هذا ❦ قال سحنون ❦ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استأجر أجيراً فليعلمه أجره وقال من استأجر أجيراً فليؤجره بأجر معلوم الى أجل معلوم ❦ قال سحنون ❦ وقال مالك كل ما جازلك أن تبعه فلا بأس أن تستأجر به وما لا يجوز لك أن تبعه فلا يجوز لك أن تستأجر به ❦ قلت ❦ فان قال له انسج لي غزلي هذا بهذا النزل الآخر (قال) قال مالك هذا جائز ❦ قلت ❦ أرأيت ان دفعت سفينتي الى رجل فقلت له اكرها فما كان من كراء فهو بيني وبينك أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك ولا أن يعطيه الدار ولا الحمام فيقول اكرها فما كان من كراء فهو بيني وبينك لأن الرجل قد أجر نفسه بشئ لا يدرى ما هو ❦ قلت ❦ ولئن يكون جميع الكراء (قال) مالك لرب السفينة والحمام ❦ قلت ❦ أرأيت ان قال رجل لرجل اعمل لي على دابتي فاعملت من شئ فلي نصفه ولك نصفه (قال) قال مالك لا خير في هذا وما عمل من شئ على الدابة فهو للعامل ولرب الدابة على العامل أجر دابته بالتمام ما بلغ ❦ قلت ❦ وكذلك السفن مثل الدواب عند مالك (قال) نعم كذلك قال مالك هي مثل الدواب ❦ قلت ❦ فان أعطاه دابته فقال اكرها فما أكرتها به من شئ فهو بيني وبينك (قال) ان كان انما قال له اكرها فقط ولم يقل له اعمل عليها فأرى الكراء لرب الدابة وللذى أكرها

أجر مثله ( قال ) وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ وعلى م قلته ( قال ) قلته على الرجل يعطى الرجل الدابة فيقول بمها بمائة دينار فما زاد على المائة فهو بيني وبينك أو يقول بمها فما بعتمها به من شيء فهو بيني وبينك فهذا عند مالك له أجر مثله وجميع الثمن لرب الدابة ﴿ قال ﴾ وقال مالك لو أن رجلاً دفع إلى رجل دابة فقال اعمل عليها ولك نصف ما تكسب كان الكسب للعامل وكان على العامل اجارة الدابة فيما تسوى وكذلك السفينة ان دفعها إلى قوم يعملون فيها كان ما يكسبون لهم وكان عليهم كراء مثلها ولا يشبه هذا أن يقول في السفينة والحمام آجرهما ولك نصف ما يخرج أو اعمل فيهما ولك نصف ما تكسب فما كان يعمل فيه فله ما كسب وعليه اجارته وما كان انما يؤجره ولا عمل له فيه فلا اجارة لصاحبها وللقاتم فيها اجارة مثله فهذا وجه ما سمعت من مالك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني ابراهيم بن نسيط عن ربيعة أنه قال في الرجل يعمل لرجل في سفينة في البحر بنصيبه من الربح يقول لا أعمل لك فيها حتى تقدم إلى دينارين أو ثلاثة سلفاً حتى يقاصه به من ربحه ( فقال ) لا ولا يصلح أن يستأجره في سفينة على نصف ما يربح كل ذلك لا يراه حسناً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال رجل لرجل اعمل لي هذا الطعام إلى موضع كذا وكذا على أن لك نصفه ( قال ) قال مالك لا يجوز هذا الا أن يعطيه النصف مكانه نقداً فان أخره إلى الموضع الذي شرط عليه أن يحمله إليه فلا يجوز ذلك لانه استأجره بطعام بعينه لا يدفعه إليه الا إلى أجل فلا يصلح ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت دابة أعمل عليها على النصف ( قال ) قال مالك لا يصلح هذا ﴿ قلت ﴾ فان عمل لمن يكون العمل ( قال ) يكون للعامل ويكون لصاحب الدابة أجر مثلها ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أكريتها إلى مكة وكانت ابلا وكنت أخذتها على أن أعمل عليها على النصف ( قال ) نعم يكون جميع ذلك للمتكاري ولرب الابل مثل كراء ابله ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان قال أكرها ولك نصف ما يخرج من كرائها كان الكراء لصاحب الابل وكان للمكري أجر مثله فيما عمل ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يقول للرجل اعمل لي سمتي هذه ولك



نصف ثمنها (قال) لا خير في هذا (قال) فان باعها أعطى أجر عمله وكان جميع الثمن  
 لرب السلعة فكذلك الكراء عندى اذا كان يكرئها وله نصف الكراء كان عندى  
 بهذه المنزلة التى وصفت لك في بيع السلعة فاذا قال اعمل عليها ولك نصف ما يكون  
 من عملها فهذا مخالف لما ذكرت لك والذي يقول اعمل عليها انما هو على أحد أمرين  
 اما أن يكون أكرى دابته بنصف ما يكسب الاجير أو يكون أجر نفسه بنصف  
 ما تكسب الدابة فأولاهما بما يكون من الكسب العامل ويكون لصاحب الدابة أجر  
 مثلها وهذا قول مالك

❦ في الطعام والنفقة والفزل يكون بين الرجلين فيسأجر أحدهما صاحبه ❦  
 ❦ على حمله وينسج الفزل على النصف ❦

❦ قلت ❦ أرايت طعاما بينى وبين رجل استأجرته على حمله الى موضع كذا وكذا  
 لنفاق بلغنا في تلك البلدة على أن يكون على كراء نصف ذلك الطعام أو قلت له اطحنه  
 بكذا وكذا على أن على نصف كراء الطحين (قال) ان كان شرط عليه المتكأرى أن  
 يحمل حصته مع حصه المكري الى ذلك الموضع فيبيعهما جميعاً ولا يكون للمكري أن  
 يقاسمه حتى يبيعهما أو حتى يبلغا تلك البلدة فلا خير في هذا وان كان انما اكترأه على  
 أن يحمل له حصته والحنطة مجموعة مختلطة فيما بينهما لم يقسماها الا أنه متى ما بدا  
 للمكري أخذ حصته من الحنطة فباعها أو وهبها ان شاء في الطريق وان شاء قبل أن  
 تحمل وان شاء ماشاء وحمل حصه المكترى لازم له ذلك فلا بأس بذلك اذا ضرب  
 لما يبيعها اليه أجلا وفي الطحين ان كان ان شاء طحن معه وان شاء لم يطحن معه  
 فلا بأس بذلك (قال) وان كان المتكأرى على حصته اشترط عليه أن يطحنهما  
 جميعا حصته وحصه صاحبه فلا خير في ذلك ❦ قلت ❦ فان فعل ذلك بهذا الشرط  
 الذى ذكرت أنه فاسد (قال) يكون للذى طحنه أو حمله على صاحبه أجر مثل  
 حصه صاحبه في الطحين أو في الكراء ❦ قلت ❦ أرايت لو أن غنما بينى وبين رجل  
 استأجرته على أن يرعاها الى على أن له نصف أجرها (قال) لا بأس بذلك في رأيي

إذا كان للراعى أن يقاسمه حصته متى ما بدا له أو يبيع حصته متى ما بدا له لا يمنع من ذلك ﴿قلت﴾ وتكون الاجارة لازمة للراعى فى حصة صاحبه (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم إذا كان ان ماتت الغنم أو تقصت أخلف له مثل حصته (وقال غيره) إذا اعتدلت فى القسم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن غزلا بينى وبين رجل استأجرته على أن ينسجه لى بدراهم مسماة أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يجوز هذا لان الخائف لا يقدر على أن يبيع نصيبه من الغزل لان النسيج قد لزمه لصاحبه

— فى الرجل يستأجر الرجل شهراً على أن يبيع له ثوباً وله درهم —

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرته شهراً على أن يبيع لى ثوباً وله درهم (قال) ذلك جائز إذا كان ان باع قبل ذلك أخذ بحساب الشهر ﴿قلت﴾ والقليل والكثير من السلع تصالح فيه الاجارة فى قول مالك (قال) نعم ولم أسمع من مالك فى القليل شيئاً ولكنه لما جوز مالك فى القليل الجعل كانت الاجارة عندى فيه أجوز ﴿قلت﴾ وكل ما يجوز فيه الجعل عندك تجوز فيه الاجارة (قال) نعم إذا ضرب للاجارة أجلا ﴿قلت﴾ والكثير من السلع لا يصلح فيه الجعل فى قول مالك (قال) نعم لا يصلح فيه الجعل وتصالح فيه الاجارة عند مالك ﴿قلت﴾ والقليل من السلع يصلح فيه الجعل والاجارة جميعا فى قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم كره مالك فى السلع الكثيرة أن يبيعها الرجل للرجل بالجعل (قال) لان السلع الكثيرة تشغل بائعها عن أن يشتري أو يبيع أو يعمل فى غيرها فاذا كثرت السلع هكذا حتى يشتغل الرجل بها لم تصالح الا باجارة معلومة (قال) لى مالك والثوب والثوبان وما أشبههما من الاشياء التى لا يشتغل صاحبها عن أن يعمل فى غيرها فلا بأس بالجعل فيها وهو متى ما شاء أن يترك ترك والاجارة ليس له أن يتركها متى ما شاء ﴿قلت﴾ أرايت بيع الدابة والغلام والجارية أهذا عند مالك من العمل الذى يجوز فيه الجعل (قال) نعم وكذلك قال مالك فاذا كثرت الدواب أو الرقيق فلا يصلح فيه الجعل ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن ربيعة فى الرجل يدفع الى رجل متاعا يبيعه له وله أجر معلوم على بيعه ان باعه وليس

لبيعه أمد ينهي اليه (قال) ليس ذلك بحسن اذا استأجره على هذا فان باعها استوجب أجرا عسى أن يكون أكثر من أجر ما عمل فيها وان أخطأه بيعها كان قد كفاه منها أمراً قد كان يجب أن يكفاه فهذا بمنزلة القمار

❦ في الرجل يستأجر البناء على بذيان داره وعلى البناء الآجر والجص ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت رجلاً على أن يبني لي داري على أن الجص والآجر من عند الاجير (قال) لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ وهو قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ لم جوزة مالك (قال) لانها اجارة وشراء جص وآجر صفقة واحدة ❦ قلت ❦ وهذا الآجر لم يسلف فيه ولا هذا الجص ولم يشتر شيئاً من الآجر بعينه ولا من الجص بعينه فلم جوزة مالك (قال) لانه معروف عند الناس ما يدخل في هذه الدار من الجص والآجر فلذلك جوزة مالك ❦ قلت ❦ هنا قد جعلت الجص والآجر معروفاً لانه كما زعمت عند الناس معروف ما يدخل في هذه الدار أ رأيت السلم هل يجوز فيه الا أن يضرب له أجلاً وهذا لم يضرب للآجر والجص أجلاً (قال) لما قال له ابن لي هذه الدار فكأنه وقت لان وقت بنائها عند الناس معروف وانما جوزة لان ما يدخل في هذه الدار من الجص والآجر معروف عند الناس ووقت ما تبني هذه الدار اليه معروف كأنه أسلم اليه في جص وآجر معروف الى وقت معروف واجارته في عمل هذه الدار فذلك جائز وقد قال غيره اذا كان على وجه العمالة ولم يشترط عمل يده فلا بأس به اذا قدم نقده

❦ في الرجل يستأجر حافتي نهر يبني عليه وطريق رجل ❦

❦ في داره ومسيل مصب مرحاض ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت من رجل حافتي نهر له أبني فيه بنيانا أو أنصب على نهره رخاما أتجوز هذه الاجارة في قول مالك أم لا (قال) هي جائزة ❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت طريقاً في دار رجل أيجوز ذلك (قال) ذلك جائز ولا أحفظه عن

مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرت من دار رجل مسيل مصب مرحاض أيجوز هذا أم لا (قال) هذا جائز ولا أحفظه عن مالك

﴿ في الاجارات الكثيرة في صفقة واحدة لا يسمى ﴾

﴿ لكل واحدة اجارة بعينها ومسيل مسارب دار رجل ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اكرت بيت الرحا من رجل والرحا من رجل آخر ودابة الرحا من رجل آخر صفقة واحدة كل شهر بمائة درهم جمع ذلك أيجوز هذا الكراء في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا اني أرى أن لا يجوز هذا لان كل واحد منهم لا يدري بما أكرى شيئه حتى يقوم فقد أكرى بما لا يعلم ما هو الا بعد ما يقوم وان استحققت سلعة من هذه السلع التي اكرت أو دخل أمر يفسخ اجارته لم يلزم بما يبيع صاحبه الا بعد القيمة وهو ان أصاب أحدهم بعد الاستحقاق غريباً لم يدر بما يثمه وقد قال غيره ان ذلك جائز ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرت مسيل مسارب من دار رجل أيجوز ذلك (قال) لا يعجبني لانه لا يدري أيكون المطر أم لا أو ما يدري ما يكون من المطر ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا

﴿ في اجارة رحا الماء ﴾

﴿قلت﴾ هل يجوز لي ان استأجر رحا الماء في قول مالك (قال) سأل ملكاً عن هذه المسئلة أهل الاندلس فقال لا بأس بذلك (فقيل) للمالك أن استأجر بالقمح (فقال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وان انقطع الماء عنها أيكون هذا عذراً تفسخ به الاجارة (قال) لم أسمع من مالك في انقطاع الماء عنها شيئاً وأراه عذراً ﴿قلت﴾ أرأيت ان عاد الماء في بقية من وقت الاجارة (قال) قال مالك في العبد يؤاجر فيمرض انه ان صح لزم المستأجر الاجارة فيما بقي من الوقت فكذلك رحا الماء أيضاً (وقد قال غيره) الا أن يتفاسخا قبل أن يصح العبد ﴿قلت﴾ أرأيت ان اخلفا في انقطاع الماء فقال رب الرحا انقطع الماء عشرة أيام في مدة هذه الاجارة وقال المتكاري بل انقطع الماء

شهرًا ( قال ) ان كانا تصادقا في أول السنة وآخرها واختلفا في انقطاع الماء وهدم  
الدار كم كان مدة ذلك كان القول قول صاحب الدار وصاحب الرحا المتكاري لانهما  
قد تصادقا على تمام السنة وقد وجب السكراء على المتكاري فهو يريد أن يحط عن  
نفسه بقوله فلا يصدق على ذلك ( قال ) وانما ذلك بمنزلة ما لو أن السنة انقضت فادعى  
المتكاري أن الدار كانت مهدومة السنة كلها وادعى متكاري الرحا أن الماء كان  
انقطع السنة كلها وانكر ذلك رب الدار ورب الرحا فالسكراء له لازم الا أن يقيم  
المتكاري البينة على ما قال فهما اذا اختلفا في بعض السنة كان بمنزلة اختلافهما في  
السنة كلها وان اختلفا في انقضاء مدة الاجارة فقال رب الدار ورب الرحا أكريتك  
سنة وقد انقضت السنة وقال المتكاري بل أكريتني سنة وما سكنت وما طحنت  
الا منذ شهرين فأنهدمت الدار الآن كان القول قول المتكاري لان المنكاري ينكر  
أن يكون سكن أكثر من شهرين ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكذلك قال لي مالك في  
المدة ان القول قول الساكن ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت رحا ماء شهرًا على  
أنه ان انقطع الماء قبل الشهر فلا جارة لي لازمة ( قال ) لا خير في ذلك

### ﴿ في اجارة الثياب والحلى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت فسطاطا أو بساطا أو غرائر أو جرابا أو قدورا أو  
آنية أو وسائل إلى مكة ذاهبا وراجعا أيجوز أن يؤاجر هذه الاشياء في قول مالك  
( قال ) نعم لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت هذه الاشياء فلما رجعت  
قلت قد ضاعت في البدأة ( قال ) قال مالك القول قول المستأجر في الضياع ﴿ قلت ﴾  
كم يلزم المكترى من ذلك ( قال ) يلزمه الكراء كله الا أن تقوم للمتكاري بينة على  
يوم ضاعت منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان معه قوم في سفر فشهدوا على أنه أعلمهم  
بضياع ذلك فشهدوا على ذلك الشيء من تفقده وطلبه ( قال ) أرى أن يحلف ويكون القول  
قوله ويكون له على صاحبه من الاجارة بقدر الذي شهدوا به من ذلك ( وقد قال غيره )  
القول قوله في الضياع ولا يكون عليه من الاجارة الا ما قال أنه انتفع به ﴿ وقال

أشهب \* عن مالك في رجل اكرى جفنة فقال انها ضاعت فقال قال مالك هو  
 ضامن الا أن تقوم له بيعة على الضياع \* قلت \* أرأيت ان استأجرت ثوبا أو فسطاطا  
 شهراً فخبسته هذا الشهر ولم ألبسه أ يكون على الأجر أم لا ( قال ) قال مالك عليك  
 الأجر \* قلت \* فان حبسته بعد انقضاء الاجارة فلم ألبسه ( قال ) قال مالك أرى  
 عليه من الاجارة بقدر حبسه هذه الاثواب بغير لبس ولا يكون عليه مثل أجر من  
 لبس لأنه لم يلبس ( وقال ) ابن نافع مثله ( وقال غيره ) يكون عليه على حساب الاجارة  
 الاولى اذا كان معه وكان صاحبه يقدر على أخذه ويقدر المستأجر على رده \* قلت \*  
 أرأيت ما استأجرت من متاع البيت مثل الآنية والقدر والصحاف والقباب والحبال  
 أو متاع الجسد أليس ذلك جائزاً في قول مالك ( قال ) نعم \* قلت \* أرأيت ان  
 استأجرت ثوبا ألبسه يوماً الى الليل فضع منى أ يكون على ضمان أم لا ( قال ) لا ضمان  
 عليك في قول مالك \* قلت \* أرأيت ان استأجرت ثوبا ألبسه يومين فلبسته يوماً  
 ثم ضاع منى في اليوم الثاني فأصبته بعد ذلك فرددته على صاحبه أ يكون على أجر  
 اليوم الذي ضاع فيه الثوب أم لا ( قال ) لا أجر عليه في اليوم الذي ضاع فيه الثوب  
 منه وانما يكون عليه من الأجر عدد الايام التي لم يضع الثوب فيها ( قال ) وهذا بمنزلة  
 الدابة يتكادها الرجل أياماً فضيع في بعض تلك الايام فانما عليه من الأجر بقدر  
 الايام التي لم تضع الدابة فيها ( قال ) وهذا قول مالك \* قلت \* أرأيت ان استأجرت  
 امرأة لتلبسه فسرقت منها أضمن أم لا ( قال ) لا ضمان عليها وهذا من الضياع الذي  
 فسرت لك \* قلت \* وكذلك ان قالت قد غصب منى ( قال ) نعم لا يضمن المستأجر  
 الا أن يتعدى أو يفرط \* قلت \* أرأيت ان استأجرت ثوبا ألبسه يوماً الى الليل أنيجوز لي  
 أن أعطيه غيري فلبسه في قول مالك ( قال ) لا ينبغي لك أن تعطيه غيرك لأنه انما رضى  
 بأمانتك واللبس مختلف وأنت لو تلف منك فلا ضمان عليك فان دفعته الى غيرك  
 كنت ضامناً للثوب ان تلف \* قلت \* أتحمظه عن مالك ( قال ) لا أحفظه من قول  
 مالك وقد ذكره مالك أن يستأجر الرجل الدابة فيؤجرها من غيره لأن الرجل قد يكره

رب الدابة لاماته وحفظه فليس له أن يكرها من غيره ولكن ان مات المتكاري  
 أكرت الدابة في مثل كرائها وكرهه مالك في حال الحياة فأرى الثياب بهذه المنزلة  
 في الحياة والموت بمنزلة ما وصفت لك من كراء الدابة ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو بدا  
 للمتكاري في الإقامة كان له أن يكرها (قال) وإنما كره مالك أن يكرها الموضع الأمانة  
 ولو أكرها قتلت لم يضمن اذا كان أكرها في مثل ما أكرها فيه من مثله وفي  
 حاله وأمانته وخفته وهذا قول مالك كله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت حلياً  
 ذهب بذهب أو فضة أيجوز هذا أم لا (قال) لا بأس بذلك في قول مالك وقد  
 أجازة مالك مرة واستثقله مرة أخرى وقال لست أراه بالحرام البين وليس كراء  
 الحلي من أخلاق الناس وأنا لا أرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكارت فسطاطا  
 الى مكة فأكرته من غيري أيجوز هذا في قول مالك (قال) اذا أكرته من مثلك  
 في حالك وأمانتك ويكون صنيعه في الخباء كصنيعك وحاجته اليه كحاجتك فأرى  
 الكراء جائزاً في رأيي ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس ويونس بن يزيد وابن أبي  
 ذئب عن ابن شهاب أنه سئل عن الرجل يستأجر الدار ثم يؤجرها بأفضل مما  
 استأجرها به فقال ابن شهاب لا بأس بذلك (قال ابن وهب) وأخبرني رجال من  
 أهل العلم عن أبي الزناد ونافع مولى ابن عمر وعطاء بن أبي رباح مثل ذلك وقال بعضهم  
 مثل ذلك في الدابة والسفينة ﴿ قال ﴾ وأخبرني ابن وهب عن الليث عن يحيى بن  
 سعيد قال أدركنا جماعة من أهل المدينة لا يرون بفضل اجارة العبيد والسفن  
 والمساكن بأساً ﴿ قال الليث ﴾ وسئل يحيى عن رجل تكاري أرضاً ثم أكرها برمح قال  
 يحيى هي من ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن أبي الزناد أنه قال في الرجل يتكاري  
 ظهراً أو داراً ثم يبيع ذلك برمح قال أبو الزناد لا أعلم بذلك بأساً ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
 مخرمة عن أبيه قال سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط استفتى في عبد استأجره  
 رجل هل يصلح للرجل أن يؤجره من آخر (قال) نعم وقال ذلك عبد الله بن أبي  
 سلمة ﴿ ابن وهب ﴾ عن بكير وسمعت عبد الرحمن بن القاسم بن محمد وسئل عن

رجل استأجر أجيراً ثم أجره أترى بذلك بأساً (قال) لا (وقال) ذلك نافع مولى ابن عمر (قال ابن وهب) وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يستكرى ثم يقول لصاحبه دعني ولك كذا وكذا من المال (قال) لا بأس بذلك (ابن وهب) قال يونس وقال ذلك أبو الزناد . لابن وهب هذه الآثار

### ❦ في اجارة المكيال والميزان ❦

(قلت) هل كان مالك يجيز اجارة القفيز والميزان والدلو والفأس والحبل وما أشبه هذه الاشياء (قال) قد سألت مالكا عن اجارة المكيال والميزان قال لا بأس بذلك فأرى هذه الاشياء مثل هذا وأرى الاجارة فيها جائزة

### ❦ في اجارة المصحف ❦

(قلت) أرايت المصحف هل يصلح أن يستأجره الرجل يقرأ فيه (قال) لا بأس بذلك (قلت) لم جوزته (قال) لان مالكا قال لا بأس ببيع المصحف فلما جوز مالك بيعه جازت فيه الاجارة (ابن وهب) عن ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية عن ربيعة أنه قال لا بأس ببيع المصحف انما يبيع الخبر والورق والعمل (قال ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن يحيى بن سعيد ومكحول وغير واحد من التابعين أنهم لم يكونوا يرون ببيع المصاحف بأساً (قال ابن وهب) وأخبرني عبد الجبار بن عمر أن ابن مصبح كان يكتب المصاحف في ذلك الزمان الاول قال أحسبه في زمان عثمان بن عفان ويبيعها ولا ينكر عليه أحد (قال) وما رأينا أحداً بالمدينة ينكر ذلك (قال) وكلهم لا يرون به بأساً (سحنون) عن أنس بن عياض عن بكير ابن مسمار عن زياد مولى لسعد أنه سأل عبد الله بن عباس ومروان بن الحكم عن بيع المصاحف والتجارة فيها فقالا لا نرى أن يحمله متجراً ولكن ماعملت بذلك فلا بأس به (وقال مالك) في بيع المصاحف وشرائها لا بأس به . هذه الآثار لابن وهب



## ❦ في اجارة المعلم ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت رجلا يعلم لي ولدى القرآن بمحذقهم القرآن بكذا وكذا درهما (قال) لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ وكذلك ان استأجره على أن يعلم ولده القرآن كل شهر بدرهم أو كل سنة بدرهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ وكذلك ان استأجره على أن يعلم ولده القرآن كله بكذا وكذا (قال) لا بأس بذلك (قال) ولا بأس بالسدس أيضاً مثل قول مالك في الجميع ❦ قلت ❦ فان استأجرته على أن يعلم ولدى الكتابة كل شهر بدرهم (قال) لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في اجارة المعلمين سنة سنة لا بأس بذلك فالذي يستأجره يعلم ولده الكتابة وحدها لا بأس بذلك مثل قول مالك في اجارة المعلمين سنة سنة ❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت رجلا يعلم ولدى الفقه والفرائض أتجوز هذا الاجارة أم لا (قال) ماسمعت منه فيه شيئاً إلا أنه كره بيع كتب الفقه فأنا أرى الاجارة على تأليم ذلك لا تعجبنى والاجارة على تعليمهما أشرف ❦ قلت ❦ أرايت ان قال رجل لرجل علم غلامي هذا الكتاب سنة أو القرآن سنة على أن يكون الغلام بيني وبينك (قال) لا يعجبنى هذا لانه لا يقدر أحدهما على بيع ماله فيه قبل السنة فهذا فاسد ولو مات العبد قبل السنة أيضاً ذهب عمله باطلا ❦ ابن وهب ❦ عن ابن جريج قال قلت لعطاء أجرة المعلم على تعليم الكتاب أعلمت أحداً كرهه (قل) لا ❦ ابن وهب ❦ وأخبرني حفص ابن عمر عن ابن يزيد عن ابن شهاب أن سمع بن أبي وقاص قدم برجل من العراق يعلم أبناءهم الكتاب بالمدينة ويعطونه على ذلك الأجر ❦ ابن وهب ❦ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح قال سألت الحسن البصري عن معلم الكتاب الغلمان ويشترط عليهم (قال) لا بأس بذلك ❦ ابن وهب ❦ عن عبد الجبار بن عمر قال كل من سألت من أهل المدينة لا يرى بتعليم الغلمان بالاجر بأساً ❦ ابن وهب ❦ عن ابن لهيعة عن صفوان بن سليم أنه كان يعلم الكتاب بالمدينة ويعطونه على ذلك أجراً ❦ قال ابن وهب ❦ وسمعت مالكا يقول لا بأس بأخذ الاجر على تعليم الغلمان

الكتاب والقرآن (قال) فقلت لمالك أرايت ان اشترط مع ماله في ذلك من الاجر شيئاً معلوماً كل قطر واضحا (قال) لا بأس بذلك. لابن وهب هذه الآثار

❦ في اجارة معلمى الصناعات ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت غلامى الى خياط أو الى قصار أو الى خباز ليعلموه ذلك العمل بأجر معلوم دفعته اليهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ وكذلك ان دفعته اليهم ليعلموه ذلك العمل ليعمل الغلام سنة (قال) قال مالك ذلك جائز (وقال غيره) بأجر معلوم أجوز

❦ في اجارة تعليم الشعر وكتابته ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجره على أن يعلم ولده الشعر (قال) قال مالك لا يعجبني هذا ❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت كاتباً يكتب لى شعراً أو نوحاً أو مصحفاً (قال) قال مالك أما كتابة المصحف فلا بأس بذلك وأما النوح والشعر فلم أسمعه من مالك ولا يعجبني لانه كره أن تباع كتب الفقه فكتب الشعر أخرى أن يكرهه

❦ في اجارة قيام رمضان والمؤذنين ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت رجلاً يؤم في رمضان (قال) قال لى مالك لا خير في ذلك ❦ قلت ❦ لم كرهه مالك (قال) مالك يكره الاجارة في الحج فكيف لا يكره الاجارة في الصلاة ❦ قلت ❦ أرايت ان استأجره على أن يصلى بهم المكتوبة (قال) كرهه مالك في النافلة فهو في المكتوبة عندي أشد كراهية ❦ قلت ❦ أرايت ان استأجروا رجلاً على أن يؤذن لهم ويقيم (قال) قال مالك ان استأجروه على أن يؤذن لهم ويقيم ويصلى بهم صلاتهم فلا بأس به (قال) وإنما جوز مالك هذه الاجارة لانه انما أوقع الاجارة في هذا على الاذان والاقامة وقيامه على المسجد ولم يقع من الاجارة على الصلاة بهم قليل ولا كثير ❦ ابن وهب ❦ عن حفص بن عمر عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أجرى على سعد القرظ

المؤذن رزقا فكان يجرى عليه وعلى مؤذني أهل بيته

❦ في اجارة دفاتر الشعر والغناء ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت دفاتر فيها شعر ونوح وغناء يقرأ فيها (قال) لا يصلح هذا ❦ قلت ❦ لم (قال) لان مالكا قال لا تباع دفاتر فيها الفقه وكره بيعها وما أشك أن مالكا اذ كره بيع كتب الفقه انه لبيع كتب النوح والشعر والغناء أكره فلما كره مالك بيع هذه الكتب كانت الاجارة فيها على أن يقرأ فيها غير جائزة لان ما لا يجوز بيعه عند مالك لا تجوز الاجارة فيه ❦ قلت ❦ أكان مالك يكره الغناء (قال) كره مالك قراءة القرآن بالالحن فكيف لا يكره الغناء وكره مالك أن يبيع الرجل الجارية ويشترط أنها مغنية فهذا مما يدلك على أنه كان يكره الغناء ❦ قلت ❦ فما قول مالك ان باعوا هذه الجارية وشرطوا أنها مغنية ووقع البيع على هذا (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئا الا أنه كرهه ❦ قال ❦ عبد الرحمن بن القاسم وأرى أن يفسخ هذا البيع

❦ في اجارة الدفاف في الاعراس ❦

❦ قلت ❦ أرايت هل كان مالك يكره الدفاف في العرس أم يجيزه وهل كان يجيز الاجارة فيه (قال) كان مالك يكره الدفاف والمعازف كلها في العرس وذلك أني سألته عنه فضعفه ولم يعجبه ذلك

❦ في الاجارة في القتل والأدب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت رجلا يقتل لي رجلا عمدا ظلما فقتله أليكون له من الأجر شيء أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولا أرى له من الأجر شيئا ❦ قلت ❦ فان كان قد وجب لي على رجل القصاص فقلت لرجل اضرب عنقه بدرهم ففعل (قال) الاجارة جائزة ❦ قال ❦ وقال مالك في أجر الطبيب انه جائز والطبيب

يقطع ويبط فأرى مسئلتك في القتل في القصاص مثل قول مالك في أجر الطبيب أنه جائز ﴿سحنون﴾ عن ابن نافع عن ابن أبي الزناد عن أبي الزناد أن السبعة مع شيخه سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار كانوا يقولون في الجرح فيما دون الموضحة إذا برأ وعاد لهيئته فانما فيه أجر المداوى ﴿قلت﴾ أ رأيت أن استأجرت رجلاً يضرب ابناً لي كذا وكذا درة بدرهم أو عبداً لي كذا وكذا سوطاً أدباً لهما بكذا وكذا درهما أتجوز هذه الاجارة أم لا (قال) أرى الاجارة جائزة إذا كان ذلك من وجه الادب وإن كان في غير وجه الادب فلا يعجبني ذلك ولا أحفظه ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو استأجر رجل أجيراً على ما لا يجوز للمسلمين ونحو ذلك مما لا تنبغي فيه الاجارة عوقب المستأجر وكان على الاجير القصاص

### — في اجارة الاطباء —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن استأجرت كحالا يكحل عيني من وجع بهما كل شهر بدرهم (قال) قال مالك في الاطباء إذا استؤجروا على العلاج فانما هو على البرء فإن برأ فله حقه والا فلا شيء له ﴿قال﴾ وقال مالك الا أن يكونا شرطاً شرطاً حلالاً فينفذ بينهما ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى أن اشترط أن يكحله كل يوم أو كل شهر بدرهم فإن ذلك جائز إذا لم يتقده فإن برأ قبل ذلك كان للطبيب من الاجر بحسب ذلك (قال) الا أن يكون صحيح العينين اشترط عليه أن يكحله كل شهر بدرهم يكحله كل يوم فهذا لا بأس به لأن هذا قد لازم كل واحد منهما ما اشترط لأن هذا ليس يتوقع برأ وإنما هذا رجل شرط على الكاحل أن يكحله شهراً بدرهم وهو صحيح العينين بالإثم أو بغيره فالاجارة فيه جائزة ﴿قال سحنون﴾ ويجوز فيه النقد

### ﴿ في اجارة القسام ﴾

﴿ قلت ﴾ أتجوز اجارة قسام الدور وحسابهم ( قال ) سألت مالكا عن ذلك غير مرة فكرهه ( قال مالك ) وقد كان خارجة بن زيد بن ثابت ومجاهد يقسمان مع القضاة وبحسبان ولا يأخذان لذلك جملا

### ﴿ في اجارة المسجد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان بنى رجل مسجداً فأكرهه ممن يصلى فيه ( قال ) لا يصلح هذا في رأيي لأن المساجد لا تبنى للكره ( قال ) ولقد سئل مالك عن الرجل يبني المسجد ثم يبني فوقه بيتا ( قال ) لا يعجبني ذلك وذكر مالك أن عمر بن عبد العزيز كان يثبت على ظهر المسجد بالمدينة في الصيف فكان لا يقربه فيه امرأة ( قال مالك ) وهذا الذى يبني فوق المسجد يريد أن يجعله مسكناً يسكن فيه بأهله . يريد بذلك مالك أنه اذا كان بيتا وسكنه كان معه أهله وصار يطؤها على ظهر المسجد وكرهه مالك كراهية شديدة ﴿ قلت ﴾ أرايت من أجر بيته من قوم يصلون فيه في رمضان ( قال ) لا يعجبني ذلك لأن من أكرى بيته كمن أكرى المسجد فالاجارة فيه غير جائزة لأن الاجارة في المساجد غير جائزة ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن مالكا كره أن يعطى الرجل أجراً على أن يصلى بهم في رمضان ( وقد قال غيره ) لا بأس بذلك في كراه البيت ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أكرت داراً على أن يتخذوها مسجداً عشر سنين ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان مضت العشر سنين ( قال ) اذا انقضت الاجارة رجعت الدار الى ربها ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فاذا رجعت الدار الى ربها لمن يكون نقض المسجد ( قال ) لأهل النقض الذين اشتروه وبنوا المسجد فالتقص لهم

### ﴿ في اجارة الكنيسة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أجرت دارى ممن يتخذها كنيسة أو بيت ناروانا في مصر من

الامصار أو في قرية من قرى أهل الذمة ( قال ) قال مالك لا يعجبني أن يبيع الرجل داره ممن يتخذها كنيسة ولا يؤاجر داره ممن يتخذها كنيسة ( قال ) ولا يبيع شاته من المشركين إذا علم أنهم إنما اشتروها ليذبحوها لأعيادهم ( قال ) مالك ولا يكره دابته منهم إذا علم أنهم يكرونها ليركبوها إلى أعيادهم ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يقول ليس للنصارى أن يحدثوا الكنائس في بلاد الاسلام ( قال ) نعم كان مالك يكره ذلك ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره أن يتخذوا الكنائس ويحدثوها في قراهم التي صالحوا عليها ( قال ) سألت مالكا هل لأهل الذمة أن يتخذوا الكنائس في بلاد الاسلام قال لا إلا أن يكون لهم أمر أعطوه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا أرى أن يمنعوا من ذلك في قراهم التي صالحوا عليها لأن البلاد بلادهم يبيعون أرضهم ودورهم ولا يكون للمسلمين منها شيء إلا أن تكون بلادهم غلبهم عليها المسلمون وافتتحوها عنوة فليس لهم أن يتخذوا فيها شيئاً لأن البلاد بلاد المسلمين ليس لهم أن يبيعوا ولا أن يورثوها وهي في المسلمين فإن أسلموا لم يكن لهم فيها شيء فلذلك لا يتركون فأما ما سكن المسلمون عند اقتناحهم وكانت مدائنهم التي اختطوها مثل القسطنطين والبصرة والكوفة وأفريقية وما أشبه ذلك من مدائن الشام فليس ذلك لهم إلا أن يكون لهم شيء أعطوه فيوفي لهم به لأن تلك المدائن قد صارت لأهل الاسلام مالا لهم برثون ويبيعون وليس لأهل الصلح فيها حق فقد صارت مدائن لأهل الاسلام وأموالاً لهم ﴿ قال ﴾ وقال مالك أرى أن يمنعوا من أن يتخذوا في بلاد الاسلام كنيسة إلا أن يكون لهم عهد فيحملوا على عهدهم ( وقال غيره ) كل بلاد افتتحت عنوة وأقروا فيها ووقفت الأرض لأعطيات المسلمين ونوابهم فلا يمنعون من كنائسهم التي في قراهم التي أقروا فيها ولا من أن يتخذوا فيها كنائس لأنهم أقروا فيها على ذمتهم وعلى ما يجوز لأهل الذمة فعله ولا يكون عليهم خراج في قراهم التي أقروا فيها وإنما الخراج على الأرض

— ما جاء في اجارة الحر —

﴿ قلت ﴾ أرايت مسلماً آجر نفسه من نصراني يحمل له خيراً على دابته أو على نفسه

أَيكون له من الاجر شيء أم تكون له اجارة مثله (قال) قال مالك لا تصلح هذه الاجارة ولا أرى أنا له من الاجارة التي سمى ولا من اجارة مثله قليلا ولا كثيرا لأن مالكا قال لي في الرجل المسلم يبيع خمرًا قال مالك لأرى أن يعطى من ثمنها قليلا ولا كثيرا والكراء عندى بهذه المنزلة لا أرى أن يعطى من الاجارة قليلا ولا كثيرا ﴿قلت﴾ له وكذلك ان أجر حانوته من نصراني يبيع فيه خمرًا (قال) قال مالك لا خير في ذلك وأرى الاجارة باطلا ﴿قال ابن القاسم﴾ وأرى كل مسلم أجر نفسه أو غلامه أو دابته أو داره أو بيته أو شيئاً مما يملكه في شيء من الخمر فلا أرى له من الاجارة قليلا ولا كثيرا ولكن يفعل فيه ان كان قبض أو لم يقبض ما وصفت لك في ثمن الخمر ﴿ابن وهب﴾ عن سعيد بن أبي أيوب عن عطاء بن دينار الهذلي عن مالك بن كلثوم المرادي قال سمعت سعيد بن المسيب يقول لا يفتق عليك وعلى الخمر باب دار ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة وعن يحيى بن أيوب عن عطاء بن دينار الهذلي عن مالك بن كلثوم أنه سأل سعيد بن المسيب عن غلمان له يعملون في السوق على دواب له فربما حملت خمرًا قال فنهاني سعيد عن ذلك أشد النهي وقال ان استطعت أن لا تدخل البيت الذي فيه الخمر فلا تدخله ﴿عبد الله بن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن عياض بن عبد الله السلمي أنه قال لعبد الله بن عمر ان لي ابلا تعمل في السوق ربيعاً صدقة تحمل الطعام فإذا لم تجد فربما حملت خمرًا فقال لا يحل ثمنها ولا كراؤها ولا شيء منه كان منها فيه سبب ﴿قال ابن وهب﴾ وسمعت مالكا وسئل هل يكرى الرجل دابته ممن يحمل عليها خمرًا قال لا ولا يؤاجر الرجل عبده في شيء من عمل الخمر ولا من حفظها ما أحل الله أوسع وأطيب من أن يؤاجر عبده في مثل هذا (وقال) الاوزاعي والليث مثله ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن حميد عن عياض بن عباس عن عميرة المعافري قال خرجت حاجاً أنا وصاحب لي حتى قدمنا المدينة فأكرى صاحبي راحلته من صاحب خمر فأخبرني فذهبنا الى عبد الله بن عمر نسأله عن ذلك فنهاه عن ذلك وقال لا خير

فيه (ابن وهب) عن خالد بن حميد عن محمد بن مخلد الحضرمي عن ضمضم بن عقبة الحضرمي وجاءه غلام له يوما بفلوس فاستكثرها وقال كنت أعمل في عصير الخمر قال فأخذها منه ضمضم ثم نبذها في عرض بحر البرلس وكانوا بالبرلس مرابطين

### ❦ في اجارة الخنازير ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن مسلماً آجر نفسه من نصراني يرمى له الخنازير فرعاها فأراد اجارته (قال) قال مالك في النصراني يبيع من المسلم خمرًا أن النصراني يضرب على بيعه الخمر من المسلم إذا كان النصراني يعرف أنه مسلم فباعه وهو يعرف أنه مسلم أدبا للنصراني (قال) وأرى أن يؤخذ الثمن من النصراني فيتصدق به على المساكين أدبا للنصراني ويكسر الخمر في يد المسلم (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن تؤخذ الاجارة من هذا النصراني ويتصدق بها على المساكين ولا يعطاها هذا المسلم أدبا لهذا المسلم ولأن الاجارة أيضاً لا تحل لهذا المسلم إذا كانت اجارته من رعيه الخنازير وأرى أن يضرب هذا المسلم أدباله فيما صنع من رعيه الخنازير ورضاه بالآجر من رعيه الخنازير إلا أن يكون ممن يمدح بالجهالة فيكف عنه في الضرب ولا يعطى من الاجارة شيئاً ويتصدق بالاجرة على المساكين ولا تترك الاجرة للنصراني مثل قول مالك في الخمر

### ❦ في الاجارة على طرح الميتة ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت ان استأجرت رجلاً يطرح لي هذه الميتة أو هذا الدم أو هذه المذرة من داري أتجوز هذه الاجارة أم لا (قال) لا بأس بذلك عند مالك ❦ قال ❦ وسئل مالك عن رجل مات في داره شاة فقال لرجل احملها عني ولك جلدتها (قال) مالك لاخير في هذه الاجارة لانه استأجره بجلد ميتة وجلود الميتة لا يصلح بيعها فهذا قد استأجره بما لا يصلح بيعه ❦ قلت ❦ فهل يجوز بيع جلود الميتة اذا دبغت (قال) قال مالك لا تباع جلود الميتة دبغت أو لم تدبغ ولا تباع على حال (قال) مالك



ولا يصلى على جلود الميتة ولا تلبس (قال مالك) والاستقاء في جلود الميتة اذا دبقت في نفسى منه شيء ولست أشدده على غيرى ولكن أتقيه في نفسى خاصة ولا أحرمه على الناس، ولا بأس بالجلوس عليها ويغربل عليها فهذا وجه الانتفاع بها فهذا الذى جاء فيه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا انتفعتم بجلدها ﴿ قال أشهب ﴾ وقد قال جابر بن عبد الله صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ما حرم أكله حرم ثمنه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها . لا شهب هذه الآثار

— في اجارة نزو الفعل —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت فخلاً للأنزاء فرساً أو حماراً أو تيساً أو بعيراً أنيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك اذا استأجره ينزيه أعواماً معروفة بكذا وكذا فهذا جائز وان استأجره ينزيه شهراً بكذا وكذا فذلك جائز وان استأجره ينزيه حتى تعلق منه الرمكة فذلك فاسد لايجوز ﴿ قلت ﴾ من أي وجه جوز مالك اجارة الفعل وقد بلغك أن بعض العلماء كرهوه وذكروه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا من الضرر في القياس (قال) انما جوزة مالك لانه ذكر أنه العمل عندهم وأدرك الناس يحيزونه بينهم فذلك جوزة مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن حدثه أن عقيل بن أبي طالب كان لا يرى بأساً في الرجل يكون عنده تيس يطرقه الغنم ويأخذ عليه الجمل ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال في بيع ضريبة الجمل وغيره من الفحول لا أرى بذلك بأساً اذا كان له أجل ينتهي اليه ضرابه اذا لم يضمن له اللقاح ولم يشترط على أصحابها ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة وعقبة ابن نافع عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه سئل عن طروقة جمل تحمل قال لا بأس بذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسألت عبد العزيز بن أبي سلمة عن ذلك فقال ليس بذلك بأس وقد كانت عندنا دور فيها تيوس تكربى لذلك وأبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحياء فلم يكونوا ينهون عن ذلك

— في اجارة البئر —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت من رجل بئراً وهي في دار له أو في فئائه وليست هي من آبار الماشية استأجرتها منه أسقى منها غنمي كل شهر بدينار أتجوز هذه الاجارة في قول مالك أم لا ( قال ) أما ما كان في داره فله أن يبيعها ويمنعها الناس وكذلك سمعت مالكا يقول وأما فئاؤه فاني لا أعرف ما الفناء ان كان انما احتقرها للناس يستقون منها أو لما شيتهم فلا ينبغي له أن يبيعها وان كان انما احتقرها ليحوزها لنفسه كما يحوز ما في داره يسقى بها ويشرب بها وهي في أرضه ولم يحتقرها على وجه الصدقة للناس فلا أرى بها بأساً أن يبيعها أو يكرها ﴿ قلت ﴾ أ كان مالك يكره بيع المواجهل مواجل ماء السماء ( قال ) سألت مالكا عن بيع ماء المواجهل التي على طريق انطابلس فكره ذلك ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره بيع فضل ماء الزرع من العيون أو الآبار ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وهل كان مالك يكره بيع رقاب آبار ماء الزرع ( قال ) قال مالك لا بأس ببيعها ﴿ قلت ﴾ وكذلك العيون لا بأس ببيع أصلها وبيع ماؤها ليسقى به الزرع ( قال ) نعم لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ وانما كره مالك بيع بئر الماشية أن يباع ماؤها أو يباع أصلها ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وأهلها أحق بمائها حتى اذا فضل عنهم كان الناس فيه أسوة ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهل كان مالك يكره بيع آبار الشفة ( قال ) قال مالك ان كانت البئر في أرضه أو في داره لم أر بأساً أن يبيعها ويبيع ماءها ﴿ قلت ﴾ وكانت مالك يجعل ربتها أحق بمائها من الناس ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فالمواجهل أ كان مالك يجعل ربتها أولى بمائها من الناس ( قال ) أما كل ما احتقر في أرضه أو في داره يريد لنفسه مثل ما يتخذ الناس في دورهم فهو أحق به ويحل بيعه وأما ما عمل من ذلك في الصحارى وفيافي الارض مثل مواجل طريق المغرب فانه كان يكره بيعها من غير أن يراه حراماً واجل ما كان يعتمد عليه الكراهية واستثقال بيع ماؤها وقد فسرت لك ما سمعت ووجه ما سمعت منه وهي مثل الآبار التي يحتفرونها الماشية ان أهلها أولى بمائها حتى يرووا ويكون للناس ما فضل الا

من مربيها لشفتهم ودوابهم فان أولئك لا يمنعون كما لا يمنعون من شربهم منها

❦ في اجارة الوصى أو الوالد نفسه من يتيمة أو من ابنه ❦

❦ أو الابن نفسه من أبيه ❦

❦ قلت ❦ أرأيت لو أن وصيا آجر نفسه من يتيمة له في حجره يعمل له في بستانه أو في داره (قال) كره مالك أن يشتري الوصى من مال اليتيم لنفسه (قال) مالك فإذا فعل ذلك نظر السلطان في ذلك فان كان خيرا لليتيم أمضاه على الوصى فأرى الاجارة مثل البيع ينظر فيها السلطان كما ينظر في البيع ❦ قلت ❦ وكذلك الوالد في ابنه الصغير (قال) نعم الوالد والوصى في هذا سواء ولا أحفظ الوالد من مالك ❦ قلت ❦ أرأيت لو أن رجلا استأجر ابنه لخدمه ففعل أتكون الابن الاجارة في قول مالك أم لا (قال) ان كان ابنه هذا قد احتلم فان الاجارة للابن اذا كان قد آجره نفسه لأن مالكا قال لا تلزم الاب نفقة الابن اذا احتلم

❦ في العبد والصغير يؤجران أنفسهما بغير اذن الاولياء ❦

❦ قلت ❦ أرأيت لو أن صبياً آجر نفسه وهو صغير بغير اذن وليه أتجوز هذه الاجارة أم لا (قال) لا تجوز الاجارة ❦ قلت ❦ له وان عمل قال له الاجارة التي سمى له الا أن تكون اجارة مثله أكثر فتكون له اجارة مثله ❦ قلت ❦ وكذلك العبد المحجور عليه قال نعم ❦ قلت ❦ أتحمظه عن مالك (قال) لا ولكن مثله مثل قول مالك في الدابة اذا تمذى عليها أو غصبها ❦ قلت ❦ فان عطب الصبي أو الغلام ماذا على المستأجر (قال) اذا استعملها عملا لم يطبان فيه فهو ضامن لقيمة العبد يوم استعمله أو الكراء وسيد العبد مخير في ذلك ان شاء أخذ الكراء ولا شئ له من قيمة العبد وان شاء أخذ قيمة العبد بالغة ما بلغت ولا شئ له من الكراء وأما في الصبي الحر فعلى المتكاري أجر ما عمل له الصبي الاجر الذي سميا الا أن يكون أجر مثله أكثر مما سميا وتكون على عاقلة الدية لان الحر في هذا ليس بمنزلة العبد لان الحر لا يخير

ورثته كما يحير سيد العبد لان العبد سلعة من السلع والحر ليس بسلعة من السلع لان  
الدية لازمة في الحر على كل حال وهى السنة أن الدية لازمة ﴿ قال سحنون ﴾ وقال  
مالك بن أنس في العبيد يستأجرون ليس على من استأجرهم ضمان ما أصابهم وان قال  
سادات العبيد لم تأمرهم أن يؤاجروا أنفسهم الا أن يستأجر عبد في عمل مخوف  
على وجه التردد يزيد في اجارته أضعافاً . من ذلك البئر تكون فيه الحمأة والهدم من  
تحت الجدارات وما أشبهه فالذى استأجره على هذا ضامن للعبد اذا كان بغير اذن  
سيده وهو الامر عندنا ﴿ ابن وهب ﴾ قال وقال مالك ومن استعمل عبداً عملاً  
شديداً فيه غرر بغير اذن أهله فعمله فعليه فيه الضمان ان أصيب العبد وان كان العبد  
قد أرسل في الاجارة وذلك لانه انما اذن له من الاجارة فيما تجرى فيه الاعمال وتؤمن  
فيه البليات ولم يؤذن له في الاغترار كالبئر التى قتلت أهلها حمأة وأشياء ذلك وان خرج  
به سراً بغير اذن أهله فهو ضامن له ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس بن يزيد وقال  
ربيعة بن أبي عبد الرحمن ويضمن العبد فيما استعين عليه من أمر ينبئ في مثله الاجارة  
وكل من استأجر عبداً في غرر الاجارة فيما يخشى من التلف فعليه الضمان وان كان  
العبد قد أرسل في الاجارة وذلك أنه انما اذن له من الاجارة فيما تجرى فيه الاعمال  
وتؤمن فيه البليات ولم يؤذن له في الاغترار كالبئر التى قتلت أهلها حمأة وأشياء ذلك .  
وأما كبير حر فلا نعلم فيه شيئاً الا أن يستغفل أو يستجهل أو يقرب له فيما لا يعلم  
منه ما يعلم الذى قرب له فيه (قال) ومن استأجر عبد قوم فان كان غلاماً يؤجر نفسه  
فخرج به سراً بغير اذن أهله فهو ضامن (قال) وكل من استعان غلاماً ما لم يبلغ الحلم  
فيما ينبئ في مثله الاجارة فهو لما أصابه ضامن وما كان من صبي أو عبد استعين فيما  
لا ينبئ فيه الاجارة كالرجل يقول له ناولنى نمل أو ناولنى قدحا وكأشياء هذا فليس  
في هذا عقل . هذه الآثار لابن وهب

﴿ في اجارة العبد ياذن السيد على أن يخدمه شهراً ﴾  
﴿ بعينه فان مرض فيه قضاؤه في شهر غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت عبداً يخدمني شهراً بعينه على أنه ان مرض هذا الشهر قضاؤه في غيره (قال) لا يعجبني ذلك لان الايام تختلف ليس أيام الصيف كأيام الشتاء فهذا الشهر ان كان في الصيف لا يأمن أن يتمدى به المرض الى أيام الشتاء وان كان في أيام الشتاء لا يأمن أن يتمدى به المرض الى أيام الصيف فلا خير في هذه الاجارة

﴿ في الرجل يستأجر الحائط ليحمل عليه خشبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت من رجل حائطا لأبني عليه ستراً أو لأحمل عليه خشباً أو لأضرب فيه ونداً أو لأعلق عليه ستراً كل شهر بدرهم أتجوز هذه الاجارة أم لا (قال) لا أرى بذلك بأساً وأرى الاجارة فيه جائزة ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يأخذ بهذا الحديث لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه على جداره (قال) قال مالك لا أرى أن يقضى بهذا الحديث لأن انما كان من النبي صلى الله عليه وسلم على وجه المعروف بين الناس

﴿ ما جاء في الرجل يستأجر الأجير يجثوه بالغلة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت عبداً أيسلح لي أن أجعله يجي بالغلة في قول مالك (قال) نعم اذا لم يشترط عليه حين استأجره خراجاً معلوماً ﴿ قلت ﴾ لا ولكنه وضع عليه بعد ذلك خراجاً أيسلح أم لا (قال) ان كان انما وضع عليه خراجاً معلوماً فان لم يأت به لم يضمه له فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي يستأجر الفيلان الحجامين على أن يجثوه بالغلة أيسلح هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا لم يستأجرهم على أن يضمهم خراجاً معلوماً ولم يقل لي مالك حجاماً من غير حجام ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني

الليث بن سعد وعمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أنه قال لا نرى بأساً باستئجار الرجل الأجير على أن يعمل بيديه أو على دابته فيعطيه ما كسب إذا بين له ذلك حين استأجره ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب أنه قال لا يصلح له أن يضرب عليه خراجاً مسمى وليستعمله بامانته وإن أعطاه دابة يعمل عليها ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم أنه قال لا يشترط عليه أني أستأجرك بكذا وكذا ديناراً على أن تخرج لي كذا وكذا فإن ذلك لا يصلح ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك في الرجل يستأجر الأجير سنة يعمل في السوق بكذا وكذا ديناراً على أن يأتيه كل يوم بثلاث درهم ( قال مالك ) لا يصلح له ذلك لأنه سلفه ديناراً في فضة إلى أجل أن كان الذي يعطيه الأجير فضة وإن كان الذي يعطيه حنطة فإنه سلفه في حنطة بغير سعر معلوم ولأن الثلث يختلف فيكثر ويقل إن رخص السعر أكثر وإن غلا السعر قل فهذا غرر وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ﴿ ابن وهب ﴾ عن عامر بن مرة عن عمرو بن الحارث عن ربيعة أنه قال في رجل استأجر أجيراً واشترى حملاً فأمر أجييره أن يعمل له عليه فضرب على ذلك الأجير خراجاً درهماً كل يوم ( قال ربيعة ) لو أن رجلاً استأجر أجيراً ثم دفع إليه حملاً يعمل عليه أو سفينة يختلف فيها أو شبه ذلك وضرب عليه في ذلك ضريبة كان ذلك حلالاً إذا استقل بذلك الأجير ولكن لا يصلح له أن يضمه إن نقص

— ما جاء في الرجل يستأجر المرأة الحرة تخدمه أو الأمة —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً استأجر امرأة حرة أو أمة تخدمه وهو عذب أيحوز هذا أم لا ( قال ) سمعت مالكا وسئل عن امرأة تعادل الرجل في الحمل وليس بينهما محرم فكره ذلك فالذي يستأجر المرأة تخدمه وليس بينهما محرم وليس له أهل وهو يخلو معها أشد عندى كراهية من الذي تعادله المرأة في الحمل

❦ في الرجل يؤاجر عبده أو داره السنين الكثيرة ❦

❦ قلت ❦ أرايت مالكا هل كان يكره أن يكرى الرجل غلامه أو داره السنين الكثيرة ويراها من المخاطرة (قال) قد سألت مالكا عن الرجل يكرى غلامه السنين الكثيرة الخمس عشرة سنة ونحو ذلك (قال) لا بأس به وفي الدورأين وآمن ❦ قلت ❦ أرايت لو أني اكتريت من رجل عبداً عشر سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) سألت مالكا عنه فقال ما رايت أحداً يفعله وما أرى به بأساً ❦ قلت ❦ فلو أوصى لرجل بخدمة عبده عشر سنين فأكره الموصى له بالخدمة عشر سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم (وقد قال غيره) لا تجوز اجارة العبيد السنين الكثيرة لانه غرر لما في الحيوان من الحوالة والنقص وهو في الدواب أبين غرراً والدواب لا يجوز كراؤها الامد البعيد لاختلاف حالها وهي دون الرقيق وثي آمن من شيء

❦ في الرجل يؤاجر نفسه من النصراني ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن نصرانياً آجر مسلماً ليخدمه أيجوز هذه الاجارة في قول مالك أم لا (قال) سئل مالك عن المسلم يأخذ من النصراني مالا قراضاً فكره ذلك له وغيره من أهل العلم قد كره ذلك ولا أرى مالكا كره ذلك الا من وجه الاجارة وقد بلغني أن مالكا كره أن يؤاجر المسلم نفسه من النصراني ❦ قلت ❦ أرايت ان آجره هذا المسلم نفسه على أن يحرس له زيتونه أو يحرث له أو يبني له بنياناً (قال) أكره أن يؤاجر نفسه في خدمة هذا النصراني

❦ في الاجير يفسخ اجارته في غيرها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان آجرت عبداً لي أو آجرت نفسي في الخياطة شهراً فأردت أن أحول اجارتي تلك في عمل الطين أو في الصباغة أو في القصارة أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يصلح الا أن يكون الشيء اليسير يكون انما آجره نفسه في الخياطة اليوم ونحوه فلا بأس أن تحول تلك الاجارة في غيرها من الاعمال لان اليوم

ونحوه لا يكون ديناً في دين وان كثرت الاجارة حتى تصير الشهر وما أشبهه فحولها في غير ذلك العمل كان ذلك الدين بالدين فلا يصلح في قول مالك وكل من كان له حق على رجل من عمل أو مال فلا يجوز له أن يحوله في غير ذلك العمل والمال فان حوله كان ذلك كالتأبكي وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالي بالكالي

❦ في الرجل يستأجر الاجير فيؤجره من غيره ❦  
❦ أو يستعمله غير ما استأجره له ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت عبداً يخدمني فأجرته من غيري أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) اذا أجرته في مثل عملك الذي كان يعمل لك فلا بأس بذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت عبداً للخياطة فأردت أن أستعمله غير الخياطة ( قال ) سألت مالكا عن ذلك فقال ان كان اليوم وما أشبه ذلك اذا كان الشيء القريب فلا بأس بذلك فان كثر فلا خير فيه لانه كانه شيء حوله في شيء فلا خير في ذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت عبداً للخياطة كل شهر بكذا وكذا أ يكون لي أن أستعمله غير الخياطة في قول مالك ( قال ) لا يكون لك أن تستعمله الا الخياطة ❦ قلت ❦ فان استعملته غير الخياطة فمطب أضمن أم لا ( قال ) اذا كان عملاً يمطب في مثله ضمنت في قول مالك

❦ ما جاء في الاجير يستعمل الليل والنهار ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت أجيراً لخدمة ألي أن أستخدمه الليل والنهار ( قال ) تستخدمه كما يستخدم الناس الاجراء ليل خدمة وللنهار خدمة وخدمة الليل ما قد عرفها الناس من سقيه الماء للمؤاجر ومن قيامه بالليل يناوله لحافاً أو ما أشبه هذا فأما أن تستخدمه خدمة تمنعه النوم فليس له ذلك الا أن تعرض له الحاجة هي من خدمة العبد المرة بعد المرة فلا بأس أن يستعمله فيها في بعض ليله وانما هذا على ما يعرف الناس ولا أحفظه ( وسمعت ) مالكا يسئل عن العبيد يستعملون النهار فاذا كان الليل



استطعنوهم أترى ذلك يذنبني (قال) ان من الاعمال أعمالا يجهد العبيد فيها فلا يذنبني  
 أن يقدحوا بعمل الليل أيضاً (قال) ومن العبيد عبيد انما أعمالهم خفيفة فلا بأس أن  
 استطعنوا بالليل من غير أن يقدحوا بذلك يطحن العبد على قدر طاقته (قال) والخدم  
 هاهنا عندنا يعملون العمل الخفيف يستبقون بالنهار وربما طحنوا بالليل فقليل له هؤلاء  
 العبيد الذين يعملون على الدرايق يطامون وينزلون (قال) لا يجنبني هذا العمل وهو  
 شديد جهد وانما كان الناس فيها مضى يحجرون على رقابهم وعلى الابل وهذا الدرنوق  
 عمل يعمل وربما هلك في ذلك أيضاً بمضهم

### — الأجير يسافر به —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت أجيراً يخدمني سنة أيكون لي أن أسافر به (قال)  
 لا لان مالك قال اذا استأجر الرجل الأجير على أن يخدمه في منزله أو يبعثه في سفر  
 ان احتاج اليه أو يرحل به ان احتاج الى ذلك أو يحرث له أو يحصد له ان احتاج  
 الى ذلك (قال) أما كل عمل كان يشبه بعضه بعضاً أو بعضه قريب من بعض مثل  
 كنس البيت أو الخبز أو العجن أو ما أشبه هذه الوجوه فلا بأس بذلك وأما أن  
 يشترط عليه ان احتاج الى أن يبعثه الى سفر أو يحرث له أرضاً أو يعمل له في البيت  
 فان ذلك لا خير فيه اذا تباعد ما بين هذه الاعمال هكذا فلاخير فيه لان كراء هذا  
 ليس مثل كراء هذا ويدخله المخاطرة ولو قصد به قصداً ثقل تلك الاعمال لم يرض  
 سيد العبد أن يؤجره في ذلك العمل بعينه بمثل ما أجره في غيره فهذا من المخاطرة والفرد

### — في الرجل يؤجر عبده ثم يبيعه أو يأتق —

#### ﴿ فيرجع في بقية من الاجارة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان آجرت عبداً لي ثم بعت (قال مالك) الاجارة أولى ﴿ قلت ﴾  
 أرايت اذا انقضت الاجارة أيكون للمشتري أن يأخذ العبد بذلك الثمن (قال) ان  
 كانت اجارته قريبة اليوم أو اليومين وما أشبهه رأيت البيع جائزاً وان كان أجلاً

بعيداً رأيت أن يفسخ البيع بينهما ولا يكون له أن يأخذه بعد الاجارة لان مالكا  
قال لي في العبد يباع على أن يقبض الى شهر أو نحو ذلك ان ذلك لا يجوز ﴿قلت﴾  
أرأيت ان استأجرت عبداً فأبقى ثم رجع في بقية المدة أتكون الاجارة لازمة في  
بقية المدة التي رجع فيها (قال) نعم مثل ما قال مالك في المريض اذا برأ في بقية المدة  
(وقال غيره) الا أن يكون فسخ ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرت عبداً فأبقى  
أنفسخ الاجارة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان رجع في بقية من وقت  
الاجارة أو قدر عليه (قال) يرجع في الاجارة بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرأيت  
ان استأجرت من رجل عبداً يخدمني سنة فهرب العبد من يدي الى دار الحرب  
(قال) تنفسخ الاجارة فيما بينهما الا أن يرجع العبد في بقية من وقت الاجارة كما  
وصفت لك ﴿قلت﴾ أرأيت ان هرب السيد (قال) الاجارة بحالها لا تنقض

— في اجارة أم الولد في الخدمة —

﴿قلت﴾ هل تكرى أم الولد في الخدمة في قول مالك (قال) لا

— في العبد يؤاجر ثم يوجد سارقا —

﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرت عبداً للخدمة فاذا هو سارق هل تراه عيبا يردّه  
على سيده وتفسخ الاجارة (قال) نعم كذلك هذا في البيوع عندي والاجارة مثله سواء

— في الأجير يستأجره الرجل يرعى غنمه بأعيانها —

﴿فيرعى معها غيرها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرته يرعى غنمي هذه بأعيانها أيكون له أن يأخذ معها غنما  
من الناس يرعاها (قال) لهذا وجوه ان كان انما استأجره في غنم كثيرة يعلم أن مثله  
انما يستأجر على كفايتها وأنه لا يقوى على أكثر منها فليس له أن يأخذ معها غيرها  
الا أن يدخل معه من يرعى معه فيقوى على أكثر منها فيكون له ذلك فأما الذي

استؤجر على الشيء اليسير من النعم فان له أن يضم معها غيرها إلا أن يكونوا اشتروا عليه أن لا يرعى معها غيرها ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكاً عن الرجل يدفع إلى الرجل مالا قراضاً فيريد أن يأخذ من غيره له ذلك (قال) نعم إلا أن يكون مالا كثيراً يخاف إذا أدخل معه غيره لم يقو على ذلك وخيف على ما أخذ الضيعة فليس له ذلك (قال) مالك واني لا أكره للرجل أن يدفع إلى الرجل مالا قراضاً الذي مثله لا يشتغل به الرجل عن غيره فيشترط عليه أن لا يأخذ من أحد غيره مثل المال القليل ﴿قلت﴾ ولم أجزت في النعم أن يشترطوا عليه أن لا يرعى معها غيرها (قال) لانهم استأجروه عليها فذلك اجارة والقراض ليس باجارة فقد دخله اشتراط مالا ينبغي ﴿قال مالك﴾ ومن ذلك أنه يجوز للرجل أن يتكاري الاجير الى وقت معلوم بأمر معروف يذهب له بجز الى افريقية وما أشبهها يبعه ولو قال له تأخذ هذا المال قراضاً تشتري به متاعاً من افريقية أو تخرج به الى افريقية لم يكن فيه خير (قال) لي مالك يمطيه ذهابه ثم يقوده كما يقاد البعير لا خير في ذلك ألا ترى أنه لو وجد تجارة دون افريقية لم يستطع أن يشتريها ولو اشتراها لضمن وليس هكذا القراض ولا خير فيه وله أن ينهأ أن لا يخرج بماله الذي قارضه به الى بلد ولا ينبغي له أن يشترط عليه أن يخرج به الى بلد ﴿قلت﴾ أرايت هذا الاجير الذي استأجرته يرعى غنمي هذه بأعيانها أ يكون له أن يرعى معها غيرها (قال) قال مالك ان كان استأجره على أن يرعى غنمه هذه بأعيانها ولم يشترط عليه أنها ان ماتت أخلف له غيرها فلا خير في هذه الاجارة الا أن يشترط عليه أنها ان ماتت أخلف له غيرها فتكون الاجارة جائزة ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرته على أن يرعى لي مائة شاة واشترطت عليه أن لا يرعى معها غيرها فأجر نفسه يرعى غيرها لمن الاجارة التي أجر نفسه بها (قال) لرب النعم الذي شرط عليه أن لا يرعى معها غيرها وكذلك الاجير الذي يستأجره الرجل على أن يخدمه شهراً فيؤجر نفسه الاجير يوماً أو أكثر أو أقل فان أجرته تكون للذي استأجره لان خدمته كانت للذي استأجره قال وهذا قول مالك في الاجير (وقال غيره) في

صاحب المائة الشاة ان آجر نفسه يرعى غيرها فليس لرب الغنم من اجارته شئ اذا لم يدخل على صاحب المائة مضرة في الرعى وانه لم يشتغل عنها ﴿ قلت ﴾ فان قال المستأجر الاول لا أريد اجارته ولكن حطوا عنى اجارة هذا اليوم ( قال ) أرى ذلك له ان أحب أن يأخذ اجارته تلك التي آجر بها نفسه فذلك له وان أحب أن يحط عنه اجارة ذلك اليوم ولا يكون له من الذي أخذ الاجير شئ فذلك له

﴿ في الاجير يستأجره الرجل يرعى غنما بغير أعيانها أو بأعيانها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرته على أن يرعى لى مائة شاة بكذا وكذا ولم أقل مائة بأعيانها ولم أشرط عليه ان رعاها فتموت أن أخلف له مائة أخرى رعاها ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لأنها ليست بأعيانها فهي اذا تملوت كان لك أن تأتي بمائة مكانها رعاها لك لأن الاجارة لم تقع على غنم بأعيانها ﴿ قلت ﴾ فاذا كانت مائة بأعيانها ( قال ) قد أخبرتك أن مالكا قال لا تجوز الاجارة في هذا الا أن يشترط أنها ان تملوت أو باعها أتى بمائة مكانها رعاها له

﴿ ما جاء في الرجل يستأجر الاجير ليرعى له غنمه ﴾

﴿ فيأتي الراعى بعبد يرعى مكانه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت أجيرا يرعى لى غنمى هذه فأتى بعبد يرعى مكانه ( قال ) لا يجوز ذلك له وانما رضى بأمانته رب الغنم وجزائه وكفايته وانما استأجره ببدنه ﴿ قال سحنون ﴾ ولو رضى رب الغنم بذلك

﴿ في الاجير الراعى يسقى الرجل من لبن الغنم ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يكون للراعى أن يسقى من لبن الغنم التي يرعى للناس أو الابل أو البقر ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يمر بالراعى فيستسقيه من لبن الغنم أو الابل أو البقر

﴿ في الاجير يرعى غنما بأعيانها فقتوالد أو يزداد فيها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرته على أن يرعى غنمى هذه بأعيانها واشترطت ان مات

منها شيء جئت ببدله فتوالت الغنم أليكون على الراعي أن يرعى أولادها معها (قال)  
أرى أن ينظر في كراء الناس في ذلك البلد فإن كانت لهم سنة يحملون عليها قد عرفوا  
ذلك أنها إذا ولدت فأولادها معها رأيت ذلك يلزمه وإن لم يكن لهم سنة يحملون عليها لم  
أر ذلك يلزمه لأن عليه في ذلك تمبا وزيادة يزدادها عليه في رعيها ﴿قلت﴾ أرايت  
أن استأجرت راعيا يرعى لي هذه الغنم بأعيانها وشرطت عليه أن ما مات منها أبدلته  
أليكون لي أن أزيد فيها (قال) لا يكون لك أن تزيد فيها في قول مالك

— ما جاء في تضمين الراعي —

﴿قلت﴾ هل كان مالك يرى على الراعي ضمان راعي الابل أو راعي الغنم أو راعي البقر  
أو راعي الدواب (قال) قال مالك لا ضمان عليهم الا فيما تعدوا أو فرطوا ﴿قلت﴾  
وسواء عند مالك ان كان هذا الراعي انما أخذ من هذا عشرين شاة ومن هذا مائة  
شاة فجمع أغنام الناس فكان يرعاها أو رجل استأجرته على أن يرعى غنمي هذه أهما  
سواء في قول مالك (قال) قال مالك نعم هما سواء لا ضمان عليهما الا فيما تعديا أو  
فرطا ﴿قلت﴾ أرايت اذا سرقت الغنم هل يكون على الراعي ضمان في قول مالك  
(قال) لا الا أن يكون ضيع أو تعدى ﴿قلت﴾ والابل والبقر والدواب فيما سألتك  
عنه من أمر الراعي سواء مثل الغنم في قول مالك (قال) نعم ﴿ابن وهب﴾ عن  
الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال ليس على الاجير الراعي ضمان شيء من  
رعيته انما هو مأمون فيما هلك أو ضل يؤخذ يمينه على ذلك القضاء عندنا ﴿ابن  
وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن أبي الزناد أنه قال ليس على أحد ضمان في سائمة  
دفعت اليه يرعاها الا يمينه الا أن يكون باع أو اتحر فان كان عبداً دفع اليه شيء من  
ذلك بغير اذن سيده فليس على سيده فيه غرم ولا في شيء من رقبة العبد ﴿ابن  
وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح  
وشريح الكندي وبكير مثله (وقال) بعضهم الا أن تقوم بينة باهلاكه متعمداً ﴿قال  
ابن وهب﴾ وسألت مالكا عن الاجير الراعي في المال من الابل والغنم مما تقل اجارته

وتعظم غرامته (قال) ما رأيت أحداً يضمن الاجير الحيوان وليس على الراعى ضمان  
انما الضمان على الصنّاع (قال) وليس على العبد الراعى ضمان ما دفع اليه من ذلك الا  
أن يكون اتحر شيئاً مما دفع اليه. هذه الآثار لابن وهب

❦ في الاجير الراعى يشترط عليه الضمان ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتراطوا على الاجير الراعى ضمان ما هلك من الغنم (قال) قال  
مالك الاجارة فاسدة ويكون له كراء مثله ممن لا ضمان عليه ولا ضمان عليه فيما تلف  
❦ قلت ❦ فان كان كراء مثله أكثر مما ا كترى به على الضمان (قال) ذلك له وان كان  
أكثر مما سموا له وان هلكت الغنم فلا ضمان عليه في ذلك وقد قيل ان اجارة  
مثله ان كانت أكثر مما استؤجر به على أنه ضامن انه لا يزداد على ما رضى به ومع  
هذا انه لا يمكن أن تكون اجارة مثله اذا لم يكن عليه ضمان أكثر من اجارة  
مثله على أنه ضامن ❦ قلت ❦ أ رأيت الراعى يشترط عليه أرباب الغنم أن ما مات منها  
أتى الراعى بسمته والا فهو ضامن (قال) قال مالك اذا اشتراطوا على الراعى أن ما مات  
منها فهو ضامن قال مالك فالاجارة فاسدة ولا ضمان عليه فهذا يشبه مسئلتك ولا  
ضمان على الراعى فان لم يأت بسمتها فله أجر مثله

❦ ما جاء في الراعى يذبح الغنم اذا خاف عليها الموت ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الراعى اذا خاف على الغنم الموت فذبحها أ يضمن أم لا في قول مالك  
(قال) لا يضمن ❦ قلت ❦ ويصدق في أنها كادت أن تموت فتداركها بالذبح (قال)  
نعم اذا أتى بها مذبوحة (وقال) غيره هو ضامن لما اتحر

❦ في دعوى الراعى ❦

❦ قلت ❦ هل يكون الراعى مصداقاً فيما هلك من الغنم في قول مالك (قال) نعم  
❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال ذبحتها فسرقت مني مذبوحة أ يصدق أم لا (قال) نعم

يصدق لانه لو قال سرقت منى وهي صحيحة صدقته فكذلك اذا قال ذبحتها فسرقت منى وهذا قول مالك في الراعى يقول سرقت النعم منى انه مصدق ولا ضمان عليه (وقال) غيره هو ضامن بالذبح

### ❦ في الراعى يتعدى ❦

❦ قلت ❦ أرايت الراعى ينزى على الرمك أو على الابل أو على البقر والنعم بغير أمر أربابها فتمطب أبيضن أم لا (قال) أراه ضامنا (وقال غيره) لا ضمان عليه ❦ قلت ❦ أرايت ان اشترطت على الراعى أن لا يرعى غنمى الا في موضع كذا وكذا فرعاها في سوى ذلك الموضع أبيضن أم لا (قال) أراه ضامنا ❦ قلت ❦ اتخفظه عن مالك (قال) لا ❦ قلت ❦ أرايت اذا خالف الراعى فضمن أى القيمتين تضمنه أقيمتها يوم أخذها أو قيمتها يوم خالف بها (قال) قال مالك في الرجل يتكاري الدابة فيتعدى عليها (قال) مالك تقوّم في الموضع الذى تعدى فيه ولا تقوّم عليه يوم أخذها فكذلك النعم انما يكون عليه ضمانها يوم تعدى فيها ويكرن له من الاجر بقدر ما رعاها الى يوم تعدى فيها

### ❦ في استئجار الظئر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت ظئراً ترضع لى صبياً سنتين بكذا وكذا درهما (قال) ذلك جائز عند مالك ❦ قلت ❦ وكذلك ان اشترطت عليهم طعامها (قال) نعم ❦ قلت ❦ وكذلك ان اشترطت عليهم كسوتها (قال) هذا جائز كله عند مالك ❦ قلت ❦ فهل يكون لزوجها أن يطأها (قال) قال مالك اذا آجرت نفسها ظئراً بأذن زوجها لم يكن لزوجها أن يطأها ❦ قلت ❦ فان آجرت ظئر نفسها بغير اذن زوجها أ يكون لزوجها أن يفسخ اجارتها في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ فأين ترضعه الظئر في قول مالك (قال) حيث اشترطوا ❦ قلت ❦ فان لم يشترطوا موضعاً (قال) العمل عند الناس أنها ترضع الصبي عند أبويه الا أن تكون امرأة مثلاً لا يرضع في بيوت

الناس ومن الناس من هو ذئب الشان فان طلب مثل هذا أن ترضع صبيه عنده لم يكن ذلك له لانه لا خطب له وانما ينظر في هذا الى فعل الناس ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت الظورة عليهم عمل الصبيان غسل خرقهم ودق ربحانهم ودهنهم وحميمهم وتطيب الصبي ( قال ) انما يحمل من هذا على ما يعمل الناس بينهم ﴿ قلت ﴾ أسمعت من مالك ( قال ) لا ولكن مالكا قال في الاجراء يحملون على عمل الناس بينهم فدرى هذا أيضا يحمل على ما يعرف من أمر الظورة عندهم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حملت هذه الموضع فخافوا على الصبي أ يكون لهم أن يفسخوا الاجارة ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ولكنه رأيتي ﴿ قلت ﴾ لم يكون لهم أن يفسخوا الاجارة ولم يكن لهم أن يلزموها أن تأتي بمن ترضع هذا الصبي ( قال ) لأنهم انما اكتروها بعينها على أن ترضع لهم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أرادوا سفرأفأرادوا أن يأخذوا صبيهم أ يجوز ذلك لهم وتفسخ الاجارة ( قال ) لا يكون لهم أن يفسخوا الاجارة وان أرادوا أخذ صبيهم لم يكن لهم ذلك الا أن يوفوها الاجارة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيتي ﴿ قلت ﴾ فلو مات الصبي ( قال ) قال مالك اذا مات الصبي انقطعت الاجارة فيما بينهما وكان لها من الاجارة بحساب ما أرضعت ﴿ قلت ﴾ ولا يكون لو ولد الصبي أن يؤاجرها ترضع غير ابنه أو يأتي بصبي سوى ابنه ترضعه ويكمل لها الاجارة التي شرط لها ( قال ) لا يكون ذلك له ولا لها ان طلبته لان مالكا قال لو أن رجلا آجر دابته من رجل فركبها الى سفر من الاسفار فأراد أن يكرها من غيره ( قال ) ليس ذلك له ﴿ قال ﴾ قلت لمالك انه يكرها ممن يشبهه في خفته وثقله وأمانته ( قال ) ليس ذلك له لأن الرجل يكرى الرجل دابته لما يعلم من ناحية رفقته وحسن قيامه وقد يجد الرجل لعله مثله في الامانة والحال لا يكون له من الرفق ما لصاحبه ( قال ) فلم أره يجعله مثل كراء الحولة ولا الدور ولا كراء السفينة ( قال ) في هذا كله يكرهه في حمولة مثل حمولته الى الموضع الذي اكرى اليه والدار له أن يكرها ممن يثق به فيسكن والموضع عندي مثل من اكرى



ليركب هو نفسه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان هذا الذي اكترى هذه الدابة ليركبها هو نفسه وخرج صاحب الدابة مع دابته فأراد المكثرى أن يحمل على الدابة من هو أصغر منه وأخف ( قال ) انما سمعت من مالك ما أخبرتك به انه لا يجيزه ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك قد كان هاهنا رجل بالمدينة يكريني راحلته زمانا لا يعدوني الى غيرى فيها فليس الناس كالحمولة ( قال ابن القاسم ) وهو رأيي فان أكرها لم أفسخه ﴿ قلت ﴾ أرأيت امرأة أجرت نفسها ترضع صبيا لقوم وایس مثلها يرضع لشرفها وغناها أیكون لها أن تفسخ الاجارة في قول مالك أم لا ( قال ) ليس لها أن تفسخ هذه الاجارة لان الاجارة قد لزمتها ﴿ قلت ﴾ لم لا يكون لها أن تفسخ هذه الاجارة وهي ممن لا ترضع ولها الا أن تشاء وكيف لا يكون لها أن تفسخ هذه الاجارة وهي ممن لا ترضع تقول اني أستحي وایس مثلي يرضع وان كنت أجرت نفسي ( قال ) اذا أجرت نفسها فذلك لها لازم ولا ينظر الى شرفها في الاجارة ألا ترى أنها اذا كانت ذات شرف قبل لها ليس مثلك ترضع الا أن تشئني فان شئت ذلك لم تمنعي فهي اذا شاءت أن ترضع ولها كان ذلك لها فكذلك اذا أجرت نفسها فقد شاءت الاجارة فلا تفسخ هذه الاجارة والاجارة لها لازمة ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مرضت هذه الظئر أیكون لها أن تفسخ الاجارة ( قال ) نعم اذا كان مرضا لا تستطيع معه الرضاع ( قال ) فان صحت في بقية من وقت الاجارة خیرت على أن ترضع ما بقي ويكون لها من الأجر بقدر ما أرضعت ويحط من اجارتها بقدر ما لم ترضع ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في الاجير اذا استؤجر سنة انه اذا مرض بدض السنة ثم صح في بقية من السنة انه یخدم تلك البقية وليس عليه أن یخدم ما مرض ولكن یحط عنه من الاجارة بقدر ما مرض وكذلك هذه الظئر عندي فان مرضت حتى تمضي السنون كلها التي كانوا وقتوا لها فلا تعود الى الرضاعة لان وقت الاجارة قد مضى ( وقال غيره ) الا أن يكون فسخ الكراء بينهما فلا تعود اليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت ظئرا ترضع لي صبيين

فأرضعتها الى سنة ثم مات أحدهما (قال) يوضع عن الأبوين من الاجارة بقدر ما أرضعت  
هذا الميت وذلك ربع الاجارة لان النصف قد أوفتهما في السنة التي أرضعت لهم وبقي  
نصف الاجارة فمات أحد الصبيين فبطل نصف النصف من الاجارة وهو ربع الجميع  
وهذا رأيي الا أن يكون ذلك يختلف فيحمل على رخص الاجر وغلائه في ابان تلك  
السنين لعله يكون للشتاء كراء وللصيف كراء وأسواقه مختلفة وللصغير كراء وللصبي  
اذا تحرك كراء آخر فيحملون على ذلك كما وصفت لك من الكراء والاجارة ﴿قلت﴾  
أرأيت اذا حططت عن هذه المرضعة قدر ما أصاب هذا الصبي الذي مات أيكون  
لها أن تأخذ مع صبيهم الباقي صبياً غيره ترضعه بأجرة أم لا (قال) ما سمعت من  
مالك فيه شيئاً وأري أن ذلك لها ﴿قلت﴾ أرأيت ان أجرت امرأة ترضع لى صبياً  
فأردت أن تؤاجر نفسها ترضع صبياً آخر مع صبيتي أيجوز هذا في قول مالك أم لا  
(قال) لم أسمع من مالك ولا أراه جائزاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرت ظئرين  
ترضعان لى صبياً فماتت احدهما فقالت الظئر الباقية لا أرضع وحدي أيكون ذلك  
لها أم لا (قال) ذلك لها أن لا ترضع وحدها ﴿قلت﴾ ولم وقد كان جميع لبنها لهم  
أرأيت هذه الباقية أيكون لها أن تأخذ صبياً سوى صبيهم ترضعه مع صبيهم قبل  
موت التي كانت معها أو بعد ذلك (قال) لا ليس لها أن تأخذ مع صبيهم صبياً غيره  
فترضعه ﴿قلت﴾ فاذا لم يكن لها أن تأخذ مع صبيهم صبياً غيره فقد صار جميع اللبن  
لهم فلم لا يجبرها على أن ترضع هذا الصبي وحدها بجميع لبنها (قال) لا يكون ذلك  
عليها لانها تقول انما كنت أنا وصاحبتى فكان لا ينهكني وهو الا ان ينهكني وكنا  
نتعاون في عمله فصار العمل كله الآن على فلا أرضى (قال) وكذلك الأجير ان  
يستأجرهما الرجل يرعيان له غنمه أو يرعيان له ابله سنة فيموت أحدهما فيقول  
الاخر لا أرهاها وحدي ان ذلك له وكذلك الظئران اذا استأجرهما فماتت احدهما  
مثل الاجيرين ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرت ظئراً ترضع لى صبياً فلما كان بعد ما  
استأجرتها استأجرت معها غيرها فأردت أن أستغزر لولدى اللبن فماتت الثانية (قال)

على الاولى أن ترضعه لانه انما تطوع برضاع الثانية على ابنه فلما ماتت الثانية ثبت  
الرضاع كما كان على الاولى ﴿قلت﴾ <sup>(١)</sup> فان ماتت الاولى (قال) فعليه أن يأتي مع الثانية  
بمن ترضع معها ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجر أبو الصبي ظئراً للصبي فأت الاب وبقيت  
الظئر ليس لها من يعطيها أجر رضاعها (قال) الرضاة في مال الصبي لان مالكا قال  
لى لو أن رجلاً استأجر ظئراً لابنه فقدم اليها أجر رضاعها ثم هلك الأب قبل أن  
يستكمل الصبي رضاعه (قال) أرى ما بقى من الرضاع يكون بين الورثة وكذلك ان  
كان الأب تحمل لها بأجر الرضاع فأت الأب فأتما أجر ما بقى من رضاعها في حظ  
الصبي. ومما يبين قول مالك في الرضاع اذا مات الاب قبل أن يستكمل الصبي رضاعه  
ان ما بقى مما كان قدم اليها أبوه انه بين الورثة لان الصبي لو مات في حياة أبيه كان  
مادفع الاب الى الموضع مالاً له يرجع الى الاب ولم ترث منه أمه شيئاً فلو كان أمراً  
ثبت للصبي وعطية أعطاه اياها لورثت الأم في ذلك كله ولكنه نفقة للصبي قدمها لم

(١) وجد بالاصل هنا طيارة ونص ما فيها واذا مات الصبي كان ما بقى من اجارة الظئر للاب  
ولو مات الأب لكان موروثاً عنه ولم يكن الصبي أحق به عند ابن القاسم وقال أشهب هو أحق  
به فاذا قدر أن الأب اما دفع ما هو واجب عليه من رضاع الصبي لم تكن هذه مئة للابن اذ الرضاع  
عليه واجب الا أن عند الاجارة في الظئر لازم للأب وان مات اذ هو العاقد وسواء نقد أو لم ينقد فعلى  
هذا انما أعطى لابه الابن الذى يظن أنه يلزمه فلما مات سقط عنه فصار الرضاع هو الموروث عن  
الاب ولا يمكن كل وارث أن يأتي بصبي ترضعه فوجب فسخ الكراء وكان حينئذ الكراء هو  
الموروث وتفرق أشهب بين نقد الكراء وبين من لم ينقد ليس بين لان الكراء قد انعقد في  
حياة الاب فهو المطلوب بثمنه سواء نقده أم لا والرضاع هو العطية وأشهب يقول ان مات الابن لم  
يكن موروثاً عنه وإن مات الاب كان للابن وشبهه بالخدم حياته ان مات الخدم رجع الى المخدم فان  
مات الخدم بقي في يد المخدم حياته وانما ينبغي أن يكون حبة للابن ما لا يلزم الاب فعليه مثل أن  
يستأجر له معلماً فيما لا يلزمه أن يعلمه اياه فيموت الاب فيكون ذلك للابن بخلاف ما اذا استأجر  
له معلماً على ما يلزم الاب تعاليمه والذي يلزم الاب من تعاليمه من القرآن قدر ما يقيم به فرضه  
لانه مأمور أن يأمره بالصلاة قبل البلوغ فيلزمه أن يسيره على حال من تصح الصلاة منه بأكثر  
ما يقدر عليه انتهى

تكن تلزم الاب مادام الصبي حيا فلها مات انقطع عنه ما كان يلزمه من أجر الرضاع  
وكان ما بقي مما لم ترضعه الظئر بين ورثة الميت بمنزلة ماله لم يقدم لها شيئا كأن يكون  
أجر رضاعها في حظ الصبي وليس تقديم اجارتها مما يستوجب الصبي أولا ترى لو أن  
رجلا استأجر أجيروا وضمن له غيره اجارته دينا عليه فقال له اعمل لفلان وحقق على  
أوبع فلانا سلمتك وحققك على ففعلا جميعا ثم مات الذي ضمن كان ذلك في ماله ولم  
يكن على قابض السلمة ولا على الذي عمل له قليل ولا كثير . وكذلك قال مالك  
في السلمة فهذا يدل على الرضاع ولو كان الرضاع عطية وجبت للابن لكان ذلك  
للابن ولو لم ينقد عنه بمنزلة السلمة والاجر عند مالك وقد فسر لك ذلك ﴿قلت﴾  
أرأيت ان مات أبواه ولم يترك مالا ولم تأخذ الظئر منه من اجارتها شيئا أ يكون  
لها أن تنقض الاجارة (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان تطوع رجل فقال لها على أجر رضاعك  
(قال) فلا يكون لها أن تنقض الاجارة ﴿قلت﴾ أرأيت ما أرضعت الصبي قبل أن  
يموت أبوه ولم تكن أخذت اجارتها ولم يترك الاب مالا أيلزم ذلك الصبي أم لا (قال)  
لا يلزمه عند مالك لان نفقة الصبي قبل موت الاب انما كانت على الاب فهي ان  
أرضعته أيضا بعد موت الاب ولا مال للصبي فهي متطوعة ولا شيء لها على الصبي ان  
كبر وأفاد مالا ﴿قلت﴾ أرأيت ان مات الاب وترك مالا فأرضعته أ تكون اجرتها  
في حظ الصبي (قال) نعم ﴿قلت﴾ فلو أن الظئر قالت اذا لم يترك أبوه مالا فأنا أرضعه  
وأتبع الصبي بأجر الرضاع دينا عليه يوما ما (قال) لا يكون ذلك لها وهي ان أرضعته  
متطوعة في هذا اذا لم يترك الاب مالا ﴿قلت﴾ فافرق ما بينهما اذا ترك الاب مالا  
واذا لم يترك مالا (قال) لان مالكا قال لو أن رجلا أخذ يتما صغيرا لا مال له فأنفق  
عليه وأشهد أنه ان أبسر يوما ما أتبعه بذلك كان متطوعا في النفقة ولم تنفعه الشهادة  
ولا يكون له على الصبي شيء وان أفاد مالا وانما النفقة على اليتامى على وجه الحسنة  
ولا ينفعه ما شهد ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرت امرأتى ترضع لي صبيا من غيرها  
(قال) ذلك جائز ولم أسمعه من مالك لان ذلك لم يكن يلزمها فلما لم يكن يلزمها جازت

اجارتها في ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك اجارة خادمها في ذلك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن رجلاً استأجر أمه أو أخته أو عمته أو خالته أو ابنته أو ذات رحم محرم منه لترضع له صبياً (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾ أرايت من التقط لقيطاً على من أجر رضاعه (قال) على بيت المال عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت اليتامي الذين لا أحد لهم أهم بهذه المنزلة في أجر الرضاع في قول مالك (قال) نعم

— في تضمين الاجير ما أفسد أو كسر —

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت حملاً لا يحمل لى دهنًا أو ضعافاً في مكمل فحمله لى فعر فسقط فأهراق الدهن أو أهراق الطعام من المكمل أضمن أم لا (قال) قال مالك لا ضمان عليه ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه أجيرك عند مالك ولا يضمن أجيرك لك شيئاً الا أن يتعدى ﴿قلت﴾ أرايت ان قلت له انك لم تعثر ولم تسقط ولم يذهب دهني ولا طعامي ولكنك غيبته أكون القول قولي في قول مالك أم لا (قال) القول قولك في الطعام والادام وعلى الاجير اليته أنه عثر وأهراق الادام والطعام وأما في البز والعروض اذا حملها فالقول قوله الا أن يأتي بما يستدل به على كذبه ﴿قلت﴾ فما قول مالك فيمن يجلس لحفظ ثياب من يدخل الحمام فضاع منه شيء أضمن أم لا (قال) قال مالك لا ضمان عليه ﴿قلت﴾ ولم لا يضمنه مالك (قال) لانه أنزله بمنزلة الاجير ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت أجيراً يخدمني شهراً في بيتي فكسر آنية من انية البيت أو قدوراً أضمن أم لا في قول مالك (قال) لا يضمن الا أن يتعدى فان لم يتعد فلا يضمن ﴿قلت﴾ ولا يشبه هذا القصار والحداد وما أشبه ذلك من الاعمال (قال) لا لان هذا لم يؤتمن على شيء وانما هذا أجير لهم في بيتهم وحكم الاجير غير حكم الصانع ﴿قلت﴾ له وكذلك لو أمرته أن يخيط لى ثوباً فأفسده لم يضمن الا أن يكون تعدى (قال) نعم لانه لم تسلم اليه شيئاً يغيب عليه وانما هو أجيرك في بيتك والشئ في يدك فلا يضمن اذا تلف الثوب ويضمن اذا فسد بالعداء ﴿قلت﴾ أرايت أجير الخدمه ما أفسد من طحينهم أو أهراق من لبنهم أو من مأثمهم أو من نبيذهم

أوما وطئ عليه من قصاعهم أو ما كسر من فلالهم أو وطئ عليه من ثيابهم فتخرق أو  
 خبز لهم خبزاً فاحترق أبيضن ذلك أم لا (قال) لا ضمان عليه الا فيما تعدى وقد  
 أخبرتك به ﴿سحنون﴾ وقال غيره ما عثر عليه أو وطئ عليه فهو جناية وما سقط  
 من يده أو عثر به فلا يضمن ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب  
 أنه قال في رجل استأجر أجيراً يحمل له شيئاً فحمل له اناءً أو وعاءً فخر منه الاناء أو  
 انفلت منه الوعاء فذهب ما فيه (قال) فلا أرى عليه غرماً الا أن يكون تعدد ذلك  
 ﴿قال ابن وهب﴾ وقال لي مالك في رجل حمل على دابته شيئاً بكراً فانقطع جبل  
 من أحبله فسقط ذلك الشيء فانكسر أو ربطت الدابة فانكسر أو زاحمت شيئاً (قال)  
 يضمن أن كان يعرف أنه غرر في رباطه أو حرف بالدابة حتى زاحمت أو كان يعرف  
 أن دابته ربوض وان لم يعرف من ذلك شيئاً لم يضمن ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني  
 عقبة بن نافع قال قال يحيى بن سعيد الحمال عليه ضمان ماضع

### القضاء في الاجارة

﴿قلت﴾ أرايت الخياطين والقصارين والجزارين والصواغين وأهل الصناعات كلها  
 اذا عملوا للناس بالأجرة ألهم أن يحبسوا ما عملوا حتى يعطوا أجرهم (قال) قال مالك  
 نعم لهم أن يحبسوا ما عملوا حتى يعطوا أجورهم (قال) وكذلك في التفليس هم أحق  
 بما في أيديهم وكذلك في الموت هم أحق بما في أيديهم اذا مات الذي استعمل عندهم  
 وعليه دين ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت حملاً يحمل لي طعاماً أو متاعاً أو عروضاً  
 الى موضع من المواضع بأجر معلوم على نفسه أو على دابته أو على ابله أو على سفينته  
 فحمل ذلك حتى اذا بلغ الموضع الذي اشترطت عليه منعى متاعى أو طعامي حتى يقبض  
 حقه (قال) قال مالك ذلك له وان فلس رب المتاع كان هذا الحمال أو المكري أحق  
 بما في يديه من الفرما حتى يستوفي حقه ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت رجلاً يبنى  
 لي داراً أو بيتاً على من الماء الذي يعجن به الطين أو على من الدلاء أو على من القفاف  
 والنفوس والمجارف (قال) يحملون على سنة الناس عندهم فان لم يكن لهم سنة كان ذلك

على رب الدار ولا أحفظه ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرت ربحاً أطحن عليها على من  
 نقر الرحاً اذا عجزت (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن يحملوا على  
 ما يتعامل الناس عليه عندهم في نقر أرحيتهم اذا أكروها فيحملان على ذلك فان لم  
 يكن لهم سنة يحملون عليها فأرى ذلك على رب الرحاً وانما النقش عندي بمنزلة متاع  
 الرحاً فاذا فسد فعلى رب الرحاً اصلاحه اذا لم يكن لهم سنة يتعاملون به فيما بينهم ﴿قلت﴾  
 أرأيت ان استأجرت داراً أو حماماً أو رحماً فانهدم من ذلك ما أضر بالمستأجر  
 ومنعه من العمل أو السكنى وقال المستأجر أنا أفسخ الاجارة وقال رب هذه الاشياء  
 أنا أبنيها أو أصاحبها ولا أفسخ الاجارة القول قول من في قول مالك (قال) القول  
 قول المستأجر ولا يلتفت الى قول رب الدار والحمام والرحا ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
 استأجرت رجلاً يبنى لي حائطاً ووصفته له فلما بنى نصف الحائط انهدم أيكون على  
 الباني أن يبنيه لي ثانية (قال) ليس عليه أن يبنيه لك ثانية وله من الاجر بقدر ما عمل  
 ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان الآجر والطين وجميع ما يبني به الحائط من عند البناء (قال)  
 وان كان لأنه اذا بنى منه شيئاً فقد صار لرب الدار ما بنى (وقال غيره) لا يكون هذا  
 في عمل رجل بعينه ولا يكون الا مضموناً واذا كان مضموناً كان عليه تمام العمل  
 ﴿قلت﴾ وكذلك لو استأجرته يحفر لي بئراً صفتها كذا وكذا خفر نصفها فانهدمت  
 (قال) كذلك أيضاً يكون له من الاجر بقدر ما عمل ﴿قلت﴾ فان حفرها في  
 ملك ربحها أو في غير ملك ربحها فهو سواء اذا انهدمت (قال) نعم اذا كانت اجارة  
 فسواء حيثما حفر له بأمره فانهدمت البئر بعد ما حفرها فله أجره وان انهدم نصفها  
 فله نصف أجره الا أن يكون من وجه العمل جعل لمن يحفر له بئراً صفتها  
 كذا وكذا كذا وكذا درهما أو جعل لرجل عشرين درهما ان حفر له بئراً صفتها  
 كذا وكذا فهذا اذا حفرها فانهدمت قبل أن يسلمها الى ربحها فلا شيء له ﴿قلت﴾  
 ومتى يكون هذا قد أسلمها الى ربحها (قال) اذا فرغ من حفرها كما شرط رب البئر  
 فقد أسلمها اليه ﴿قلت﴾ اتحفظ هذه الاشياء عن مالك (قال) هذا رأيي وذلك أن



مالك سئل عن حفار استأجره رجل يحفر له قبراً فأنهدم (قال مالك) ان أنهدم بعد فراغه فلا جارة للمستأجر لازمة وان أنهدم قبل فراغه فلا جارة له ﴿قال ابن القاسم﴾ وهذه الاجارة فيما لا يملك من الارضين ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت رجلاً يحفر لي قبراً في موضع من المواضع أو بئراً عمقها في الارض عشر قامات ووجه الارض تراب لين بمائة درهم فلما حفر قامة وقع على حجر شديد أو وقع على تربة شديدة (قال) ان كان استأجره على أرض قد عرفوها واختبروها فلا بأس بالاجارة فيها وان كانوا لم يختبروها فلا خير في هذه الاجارة وهكذا سمعت من مالك (قال) وسمعت مالكاً وسئل عن حفر <sup>(١)</sup> فقر النخل يستأجر عليها الرجل يحفرها الى أن تبلغ الماء (قال) ان كانت قد عرفت الارض فلا أرى بذلك بأساً وان كانوا لم يعرفوها فلا أحب له ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ قال الليث وكتبت الى ربيعة وأبي الزناد أسألها عن الرجل يستأجر من يحفر له بئراً فقال أبو الزناد كل من أدركنا يقول حتى يخرج الماء وقال ربيعة ان كانت الارض متقاربة ليس بعضها يخرج الماء منها قبل بعض فلا بأس به وان كان الماء يخرج من بعضها قبل بعض فذارة أحب الى ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت حفاراً يحفر لي قبراً على من يكون حثيان القراب في القبر (قال) انما ذلك على ما يتعامل الناس بينهم في مواضعهم تلك يحملون على ذلك (قال) وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان أمرته أن يحفر لي قبراً فخره فشق فيه فقلت له انما أردت الالحد ولا أريد الشق (قال) ينظر أيضاً الى عمل الناس عندهم كيف هو فيحملون على ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت أجيرين يحفران لي قبراً بكذا وكذا فرض أحدهما وخره الآخر (قال) يكون الاجر لهما جميعا للذى مرض ولصاحبه ويقال للمريض أرضه من حقل فان أرضاه من حقه والا لم يكن له شيء ويكون الحافر متطوعاً

(١) فقر بضمين جمع فقرة وفقر وهي الحفرة التي تحفر للنجلة لتغرس فيها وتطلق على غير ذلك كما يؤخذ من عبارة اللسان وغيره اهـ مصححه



### ❦ القضاء في تقديم الاجارة وتأخيرها ❦

❦ قلت ❦ أرايت الخياطين والعمال بأيديهم في الاسواق اذا دفع الى أحدهم العمل ليعمله بأجر ولم يشترطا بينهما نقداً ولا غير النقد وقال العامل عجل لي اجارة عملي وقال الذي له العمل لا أدفع اليك حتى تفرغ من عملي (قال) يحملان على أمر الناس فان كان ذلك عندهم غير معروف لم يجبر رب العمل على أن يدفع اليه حتى يفرغ من عمله ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) قال مالك لاهل الاعمال سنتهم يحملون عليها ❦ قلت ❦ فان خاط الخياط نصف القميص ثم جاء يطلب نصف اجارته أ يكون ذلك له (قال) لا يكون له ذلك حتى يفرغ من عمله ❦ قلت ❦ لم (قال) لانه لم يأخذ الثوب على أن يخيط نصفه ويترك نصفه

### ❦ في الدعوى في الاجارة ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن خرازا أو حدادا أو صائفا أو صيقلا عمل لي عملا فقلت له انما عملته لي باطلا وقال انما عملته لك بكذا وكذا درهما (قال) القول قول العامل اذا أتى بما يشبه أن يكون اجارة ذلك العمل الذي عمل عند الناس والا ردّ الى أجرة مثله (وقال غيره) لان رب الثوب قد أقرّ له بالعمل وادعى عليه أنه وهبه عمله فهو مدع وعليه البينة فان لم يكن له بينة فعلى العامل اليمين وله اجارة مثل عمل ذلك الشيء الا أن يكون ذلك أكثر مما ادعى العامل فلا يكون له الا ما ادعى ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا دبغ جلداً لرجل أو خاط ثوبا لرجل أو صبغ ثوبا لرجل أو صاغ حلياً لرجل أو عمل قلنسوة لرجل أو عمل بعض ما يعمل أهل الاسواق لرجل فأتي أرباب الثوب والجلد والفضة والذهب وهذه الاشياء التي قد وصفت لك فقالوا للعامل انما استودعناك هذه الاشياء أو لم نستعملك القول قول من (قال) القول قول العامل ولا يلتفت الى قول رب السلعة انه استودعها (وقال) غيره العامل مدع ❦ قلت ❦ ولم جعل مالك القول قول الصانع (قال) لانهم يأخذون ولا يشهدون

وهذا أمرهم فيما بينهم وبين الناس فلو جاز هذا القول لرجل لذهب بما يعملون له باطلا فلا يكون القول قول رب المتاع ﴿قَالَ﴾ ولقد سألت مالكا عما يدفع الى الصانع ليعملوه فيقرون انهم قد قبضوه وعملوه ودفعوه الى ربه بعد الفراغ منه والقبض له (قال) اذا أقر الصانع أنه قد قبض المتاع فهو ضامن الا أن يقيم البينة أنه رده (قال) ولو جاز هذا للصانع لذهبوا بمتاع الناس ﴿قَالَ﴾ له فان ادعى على أحدهم فأنكر (فقال) لا يؤخذون الا بينة ان المتاع قد دفع اليهم والا أحلفوا ﴿قَالَ﴾ أرأيت ان قال رب المتاع سرق متاعى هذا وقال الصانع بل أمرتني أن أعمله لك ولم يسرق منك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا الا أنني أرى أن يتحالفان يقال لصاحب المتاع ان أحيت فادفع اليك أجر عمله وخذ متاعك فان أبي قيل للعامل ادفع اليه قيمة متاعه غير معمول فان أبي كان شريكين في المتاع هذا بقيمة عمله وهذا بقيمة متاعه غير معمول لان كل واحد منهما مدع على صاحبه (وقال) غيره لا يكونان شريكين والعامل مدع ﴿قَالَ﴾ وكذلك لو قال رب المتاع للعامل سرقته مني وقال العامل بل استعملتني (قال) هذا مثل ما وصفت لك في قول رب المتاع سرق مني فأرى ان كان الصانع من أهل العدالة والفضل ومن لا يشار اليه بالسرقة رأيت أن يعاقب ذلك الذي ادعى ذلك عليه ودرماه بالسرقة وان كان ممن هو على غير ذلك لم أر عليه عقوبة ﴿قَالَ﴾ وكذلك ان ادعت عليه في قصص عنده أنها كانت ملاحف لي فأقت البينة أيكون لي أن آخذها مخيطة (قال) لا الا أن ترد عليه أجر الخياطة والا كان القول بينهما مثل ما وصفت لك في السرقة ﴿قَالَ﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا ولكني أحفظ عن مالك في يتيمة مولى عليه باع ملاحفة من رجل فباعها الرجل من آخر ثم باعها الآخر من آخر وتراجحوا فيها كلهم ثم ان المتاع الآخر صبغها لابن له يختنه فيها (قال) مالك يترادون الرمح فيما بينهم ولا يكون على اليتيم شيء من الثمن الذي أخذ اذا كان قد أ تلف الثمن الذي أخذه وتقوم الملاحفة ببيضاء بغير صبغ ويقوم الصبغ ثم يكون اليتيم والذي صبغها شريكين

في الملحفة هذا بقيمة الصبغ واليتيم بقيمة الملحفة بيضاء ويبطل الثمن الذي أخذه  
 اليتيم الا أن يكون قائماً بعينه فيرده وهذا يدلك على قول مالك في مسألتك التي  
 سألت عنها قبل هذا لأن هذا مثل ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وبيع اليتيم عندي  
 بمنزلة ما لم يبع فلذلك ردت الملحفة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو قال رجل لرجل اقلع لي  
 ضرسى هذا ولك عشرة دراهم فلما قلعه قال له المقلوع ضرسه انما أمرتك بالضرس  
 الذي يليها وقد قلعت ضرساً لم آمرك بها أيكون على القالع شيء أم لا ( قال )  
 لا شيء على القالع لانه قلعه والمقلوع ضرسه يعلم ما يقع منه ﴿ قلت ﴾ فهل يكون  
 للقالع أجره الذي سمى له ( قال ) نعم لأن صاحب الضرس مدع الا أن يصدقه  
 الحجام فلا يكون عليه شيء ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ( وقال غيره ) الحجام  
 مدع ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً سويقاً لي بسمن فقال لي أمرتني أن ألتنه  
 بعشرة الدراهم وقلت له لم آمرك أن تلتنه بشيء ( قال ) يقال لصاحب السويق ان  
 شئت فاغرم له ما قال وخذ السويق ملتوناً فان أبي قيل للذي لته اغرم له سويقاً مثل  
 سويقه غير ملتوت وخذ هذا الملتوت فان أبي لم يكن له شيء ويسلم السويق بثلثاته الى  
 ربه ( وقال غيره ) ان أبي أن يعطيه رب السويق ماله به كان على اللثات أن يغرم له  
 مثل سويقه غير ملتوت ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ولم لا تجعل ما شريكين اذا أتيا ما  
 دعوتهما اليه ( قال ) لا يكونان شريكين لان الطعام لا شركة فيه لانه يوجد مثله  
 ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 ان دفعت سويقاً الى اللثات ليلته لي بخمسة الدراهم فقلته فقال صاحب السمن أمرتني  
 أن ألتنه بعشرة الدراهم وقد لته بعشرة الدراهم وقال صاحب السويق انما أمرتك بخمسة  
 الدراهم ولم تلتنه الا بخمسة الدراهم ( قال ) ينظر في ذلك السويق فان كان يشبه أن يكون  
 القول قول صاحب السمن يعلم ذلك أهل المعرفة أن لثات ذلك السويق يدخله من  
 السمن بعشرة الدراهم فالقول قول صاحب السمن اللثات لأنه قد ائتمته عليه وأقر أنه  
 أمره بالعمل فهو مدعي عليه يريد أن يضمه فعليه البيزة وعلى اللثات اليمين

﴿ قلت ﴾ ولم جملت القول قول صاحب السمن في العشرة كلها ورب السويق يقول  
 انما امرته بخمسة الدراهم وقد تعدى على في الخمسة الاخرى ( قال ) قال مالك في  
 الصباغ اذا صبغ الثوب بمشرة الدراهم عصفراً فقال رب الثوب لم آمرك أن تجعل فيه  
 الا بخمسة الدراهم عصفراً وقال الصباغ امرتي أن أجعل فيه بمشرة الدراهم عصفراً أن  
 القول قول الصباغ اذا كان ما في الثوب من العصفري يشبه أن يكون بعشرة  
 الدراهم مع يمين الصباغ ان رب الثوب أمره أن يجعل فيه عشرة الدراهم عصفراً  
 ويجبر رب الثوب على أن يغرم العشرة الدراهم كلها للصباغ لانه لما دفع اليه الثوب  
 على أن يصبغ بالاجارة فقد ائتمنه على الصبغ بالاجارة فالقول قول الصباغ في الصبغ  
 والاجارة الا أن يأتي من ذلك على أمر يستدل به على كذبه فيكون القول قول رب  
 الثوب بحال ما وصفت لك فان أتيا جميعا بما لا يشبه حملا على اجارة مثله فكذلك  
 مسئلتك في اللات اذا أقر أنه أمره أن يلته بدرهم فالقول قول صاحب السمن  
 بمنزلة ما وصفت لك في الصباغ لان صاحب السويق قد ائتمنه على اللات بالدراهم  
 فالقول قول اللات فيما أدخل في السويق من السمن والقول قول اللات أنه أمره  
 بكذا وكذا درهما لانه قد ائتمنه على ذلك الا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه  
 ( قال ) وهذا اذا دفع اليه السويق وغاب عليه اللات فأما اذا لم يدفع اليه السويق  
 حتى يغيب عليه فالقول قول صاحب السويق لان صاحب السويق لم يأتمنه على شيء  
 وانما هو مشتر منه يقول لم اشتري منك الا بخمسة الدراهم فلا يكون لصاحب  
 السمن عليه أكثر مما يقر له به وصاحب السمن هاهنا مدع فالقول قول صاحب  
 السويق ﴿ قلت ﴾ فان نظر أهل المعرفة الى السويق فقالوا هذا السمن الذي لت به  
 هذا السويق لا يكون بأقل من عشرة الدراهم أيكون القول قول صاحب السمن  
 ( قال ) ان أقر صاحب السويق أن جميع ما في هذا السويق من اللات هو من السمن  
 الذي اشتري من هذا اللات فالقول قول اللات لان صاحب السويق قد تبين  
 كذبه فان قال صاحب السويق قد كان لي فيه لات قبل أن يلته هذا السمن فالقول

قول صاحب السويق لانه لم يغب عليه اللتان ﴿قلت﴾ أرايت ان دفع اليه السويق وغاب عليه فقال رب السويق لم أسرك أن تلتنه الا بخمسة الدراهم ولم يجعل فيه الا بخمسة الدراهم سمناً وقال اللتان أمرتني بعشرة وقد جعلت فيه بعشرة الدراهم سمناً فنظر أهل المعرفة فقالوا فيه بعشرة دراهم سمناً فقال رب السويق قد كان لي فيه لثان قبل أن يلته صاحب السمن أيكون القول قوله (قال) لا يكون القول قوله والقول قول صاحب السمن وكذلك الصباغ اذا صبغ الثوب فاختلفا مثل ما وصفت لك فكان يشبه ما في الثوب من الصبغ ما قال الصباغ فقال رب الثوب انه قد كان لي فيه صبغ قبل أن يصبغه الصباغ ان القول قول الصباغ ولا يلتفت الى قول رب الثوب انه قد كان له فيه صبغ قبل أن يدفعه الى الصباغ مع عيين الصباغ لان الصباغ واللثان جميعا مؤتمنان وانما أقرأ بأنهما قبضا السويق والثوب ولم يقرأ بأنهما قبضا صبغاً ولا لثاناً والسمن والصباغ واللثان في أيديهما يزعمان أنه لهما فالقول قولهما في الاجارة في الصبغ والسمن اذا كان يشبه ما قالاً لانهما مؤتمنان ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك وهو رأيي

— في اليتيم يؤاجر نفسه ثم يحتلم قبل ذلك —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن يتيماً في حجرته ثلاث سنين وأنا أظنه لا يحتلم الى ثلاث سنين فاحتلم بعد سنة أو سنتين فأراد أن يتقضى الاجارة حين احتلم أيكون ذلك له أم لا (قال) لا أرى أن تلزمه الاجارة بعد احتلامه الا أن يكون الشيء الخفيف نحو الايام والشهر وما أشبهه ولا يؤاجر الوصي اليتامي بعد احتلامهم الا ترى أن الاب انما تلزمه نفقة ابنه حتى يحتلم فاذا احتلم لم تلزمه النفقة ولم يجزله أن يؤاجره ولا يكون الوصي في هذا أحسن حالا من الأب ﴿قلت﴾ أرايت أن أكرت أرض يتيم في حجرتي ثلاث سنين أو أربعاً أو أكرت غلاماً له أو دابته أو ابنة سنتين أو ثلاثاً أو أربعاً ثم احتلم الصبي بعد سنة أو سنتين (قال) ان كان الوصي أكره هذه السنين وهو يظن ان الصبي لا يحتلم في مثل تلك السنين وذلك ظن الناس أنه لا يحتلم

في مثل تلك السنين فعجل به الاحتلام وأنس منه الرشد لم يكن له أن يرد ما صنع الوصى وجاز ذلك عليه لان الوصى انما صنع من ذلك ما يجوز له في تلك الحال ولم يعتمد ما لا يجوز له فذلك جائز على اليتيم وان بلغ (وقال غيره) لا يلزم ذلك اليتيم الا فيما قل ﴿قلت﴾ فان اكراه هذه الاشياء وهو يعلم أن الصبي يحتلم قبل ذلك (قال) لا يجوز ذلك عليه (قال) وكذلك المولى عليه يؤاجر عليه السلطان أو وصيه أو ولي جملة له السلطان أرضه أو دوره أو رقيقه السنة والسنين والثلاث ثم يعق ويؤنس منه الرشد والخير ان الاجارة جائزة لازمة له لان الوصى انما فعل في هذه الاشياء ما يجوز له أن يفعله يوم فعله فذلك لازم له (وقال غيره) لا يصلح لوصى المولى عليه أن يكرى عليه هذه الاشياء السنين الكثيرة وانما يجوز له من ذلك السنة وما أشبهها لان هذا ترجى منه الافاقة كل يوم وكراه السنة وما أشبهها مما يتكاري به الناس فيما بينهم والسنين انما هو أمر خاص ليس هو مما يتكراه الناس فيما بينهم فهذا لا ينبغي أن يكرى عليه شيء من أرضه ودوره ورقيقه وابله الاعلى مثل ما يتكاري جل الناس فيما بينهم لان هذا ترجى افاقته كل يوم فالوصى ان أكرى عليه السنين الكثيرة فأفاق هذا بعد ذلك كان قد حجب عليه ماله بعد افاقته فلا ينبغي ذلك له وله أن يرد ذلك ﴿قلت﴾ والوالد في هذا بمنزلة الوصى عندك في ولده الصغير الذي في حجره لا ينبغي له أن يكرى على ابنه أرضه وماله السنين الكثيرة يعلم أن الصبي يحتلم قبل انقضائها (قال) نعم

### — في جعل السمسار —

﴿قلت﴾ هل يجوز أجر السمسار في قول مالك (قال) نعم سألت مالكا عن البزاز يدفع اليه الرجل المال يشتري له به بزازاً ويجعل له في كل مائة يشتري له بها بزازاً ثلاثة دنائير (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أمن الجعل هذا أم من الاجارة (قال) هذا من الجعل ﴿قال﴾ وقال مالك ومتى ماشاء أن يترك المال ولا يشتري به فذلك له يرده متى ماشاء (قال) وان ضاع المال فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ فان قال له اشترى مائة ثوب بمائة

دينار ولم يبين له من أى الثياب هى أ كان يكون الجمل فاسداً (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً (قال) ابن القاسم ان كان فوض ذلك اليه فاشترى له ما يشبهه فى تجارته أو فى كسوته رأيت ذلك لازماً له ﴿ ابن وهب ﴾ قال الليث بن سعد وكتبت الى ربيعة كيف ترى فى رجل دفع الى صاحب له دنانير يشتري له بهابزاً ويعطيه على كل مائة أربعة الدنانير ان هو اشترى وان لم يشتري فليس له شئ (قال) ربيعة لا بأس به اذا كان هذا شيئاً مأموناً من طلبه وحده ﴿ قال ابن وهب ﴾ وبلغنى عن يحيى بن سعيد فى رجل يجعل للرجل على كل مائة ثوب يشتريها ديناراً (قال) لا أرى على من أعطى ديناراً أو دينارين على شئ يتناعه له قرب أو بعد بأساً ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال لى مالك لا بأس بذلك

### ﴿ فى الجمل فى البيع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت ارجل بع لى هذا الثوب ولك درهم (قال) لا بأس به عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان قال له بع لى هذا الثوب اليوم ولك درهم (قال) لا خير فيه الا أن يشترط أنه متى ما شاء أن يتركه تركه ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه ان لم يبعه اليوم ذهب عناؤه باطلا ولو باعه فى بعض اليوم سقط عنه عمل بقية ذلك اليوم ولا يجوز الجمل الا أن يكون متى ما شاء رده ولا يلزمه ذلك فى ثوب يبيعه بعينه ولا يوقت فى الجمل يوما ولا يومين الا أن يكون متى ما شاء أن يرده رده (وقد قال ابن القاسم) فى مثل هذا انه جائز وهو جل قوله الذى كان يعتمد عليه ﴿ قلت ﴾ وكل ما يجوز فيه الجمل عندك تجوز فيه الاجارة (قال) نعم اذا ضرب للاجارة أجلاً ﴿ قلت ﴾ والكثير من السلع لا يصلح فيه الجمل عند مالك (قال) نعم لا يصلح فيه الجمل وتصلح فيه الاجارة عند مالك ﴿ قلت ﴾ والقليل من السلع تصلح فيه الاجارة والجمل جميعاً فى قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ لم كره مالك فى السلع الكثيرة أن يبيعها الرجل للرجل بالجمل (قال) لان السلع الكثيرة تشغل بائعها عن أن يشتري أو يبيع أو يعمل فى غيرها فاذا كثرت السلع هكذا حتى تشغل الرجل لم تصلح الا باجارة معلومة ﴿ قال ﴾



قال لى مالك والثوب والثوبان وما أشبههما من الاشياء التى لا تشغل صاحبها عن أن  
يعمل فى غيرها فلا بأس بالجعل فيها وهو متى ما شاء أن يترك ترك والاجارة ليس  
له أن يتركها متى ما شاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت بيع النملام والدابة والجارية أهذا عندك  
من العمل الذى يجوز فيه الجعل ( قال ) نعم وكذلك قال مالك فاذا كثرت الدواب  
والرقيق فلا يصلح فيها الجعل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت لرجل بيع لى هذا الثوب  
بدينار ولك درهم أيجوز هذا فى قول مالك وقد وقت له فى الثوب ثمنًا ( قال ) قال  
مالك ذلك جائز وقت الثمن أو لم يوقت فذلك سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت  
لرجل بيع لى هذه العشرة الانواب ولك درهم أيجوز هذا أم لا فى قول مالك ( قال )  
قال مالك اذا كثرت الثياب لم يعجنى ذلك ولا أرى أن يعامله فى بيعها على الجعل  
ولكن أرى أن يعامله على الاجارة وانما جوز من ذلك الثوب والثوبين والشئ اليسير  
أن يباع بالجعل فاذا كثر ذلك فعلى الاجارة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وكذلك قال ربيعة  
اذا لم يضرب لبيها أمدًا فلا خير فيه

### ﴿ في جمل الآبق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت لرجل ان جثنى بعبدى الآبق وهو فى موضع كذا  
وكذا فلك عشرة الدنانير ( قال ) هذا جائز عند مالك فان جاء به فله عشرة الدنانير  
﴿ قلت ﴾ وكذلك من قال من جاءنى بعبدى الآبق ولم يقل هو فى موضع كذا  
وكذا وسيده لا يعرف موضعه فانتدب رجلاً فجاءه به ( قال ) ذلك جائز عند مالك  
فان جاء به فله ما جعل له السيد ﴿ قلت ﴾ وقوله ان جثنى به يافلان أو من جاءنى  
به فهو سواء فى قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل من جاءنى  
بعبدى الآبق فله نصفه ( قال ) لا يجوز ذلك عند مالك ( قال ) وقال مالك لا خير  
فيه ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لانه لا يدري كيف يجده عبده أعور أو أقطع ولا يدري  
ما جعله ﴿ قلت ﴾ وكل شئ لا يجوز لى أن أبيع فى قول مالك فلا يجوز لى أن  
أستأجر به ولا أجعله لرجل فى شئ من الجمل ( قال ) نعم ولو قال رجل لرجل ان



جئتني بمبدى الآبق فلك نصفه فعمل على ذلك ثم علم بمكروه ذلك فان جاء به كان له اجارة مثله وان لم يأت به فلاجمل له ولا اجارة وهذا الذى سمعت من قول مالك ﴿وقال﴾ عبد الرحمن بن القاسم فى الذى يجعل لرجل على عشرين ابقا له ان هو اتى بهما فله عشرة الدنانير فاتى الذى جعل ذلك له بواحد ولم يأت بالآخر (قال) الجمل فاسد وينظر الى عمل مثله على قدر عثائه وطلبه فيكون ذلك له فى الذى اتى به ولا يكون له نصف العشرة (وقال ابن نافع) له نصف العشرة (وقال) عبد الرحمن بن القاسم فى الرجل يجعل لرجلين فى عبده وقد ابق له جعلين مختلفين لواحد ان اتى به عشرة وللآخر ان اتى به خمسة فاتيا به جميعا (قال) تكون العشرة بينهما لصاحب العشرة سهران ولصاحب الخمسة سهم وكذلك بلغنى عن مالك (وقال) غيره ابن نافع وغيره يكون لصاحب العشرة نصفها لانه جاء بنصف العبد ويكون لصاحب الخمسة نصفها لانه جاء بنصف العبد

﴿فى الرجل يقول لرجل احصد زرعى هذا﴾  
 ﴿ولك نصفه اوجد نخلى ولك نصفه﴾

﴿قلت﴾ ارايت ان قلت لرجل احصد زرعى هذا ولك نصفه (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فان قال له جد نخلى هذه ولك نصفها (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فان قال له القط زيتونى هذا فما لقطت منه من شئ فلك نصفه أيجوز هذا أم لا (قال) هذا جائز عند مالك وقال غيره ان ذلك ليس بجائز فى اللقط ﴿قلت﴾ ارايت ان قال احصد زرعى هذا أو التقط زيتونى هذا فما لقطت أو حصدت منه من شئ فلك نصفه ففعل ذلك أ يكون له أن يترك ذلك فلا يعمل فى قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان قال له احصد زرعى هذا كله ولك نصفه فقال نعم أو قال التقط زيتونى هذا كله ولك نصفه فقال نعم ثم بدا له بعد أن يترك أ يكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون له أن يتركه وذلك لازم له وكذلك قال لنا مالك ﴿قلت﴾ لم أزمه مالك اذا قال احصد زرعى كله ولك نصفه (قال) لانه يصير أجيراً بنصف هذا

الزرع لأنه لو باع نصف هذا الزرع كان جائزاً فلما جعل له نصف جميع الزرع علي أن يحصده جاز وصارت اجارة وأما اذا قال له ما حصدت من شيء فلك نصفه فهذا جعل وهو متى ما شاء خرج لأنه لم يجب له شيء يعرفه ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فلو قال له احصد اليوم أو التقط لي اليوم فما حصدت أو التقطت اليوم فلك نصفه ( قال ) قال مالك لا خير فيه ﴿ قال ﴾ فقلت لم ( قال ) من أجل أن الرجل لو قال لرجل أبيعك ما ألقط اليوم بكذا وكذا لم يكن في ذلك خير فلما لم يجز بيعه لم يجز أن يستأجر به ولا يجعله له جملاً في عمل يعمل به في يوم ولا يجوز في العمل وقت مؤقت إلا أن يقول متى ماشئت تركته فيكون ذلك جائزاً

— في الذي يقول لرجل انفض زيتوني أو اعصره ولك نصفه —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال رجل لرجل انفض زيتوني هذا فما نفضت منه من شيء فلك نصفه ( قال ) لا يعجبني هذا وقد بلغني أن مالكا كرهه ﴿ قلت ﴾ أرايت مالكا لم كره النفض في الزيتون أن يقول الرجل لرجل انفض زيتوني هذا فما نفضت منه من شيء فلك نصفه ( قال ) لأنه لو قال رجل لرجل حرك شجرتي هذه فما سقط من ثمرتها من شيء فلك نصفه فهذا لا يجوز لأنه لا يدري أي سقط منها شيء أم لا اذا نفضها وانما النفض تحريك وهي اجارة فكأنه قد عمل بما لا يدري ما هو واللقط غير هذا وهو كلما لقط شيئاً وجب له نصف ما لقط ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال له اعصر زيتوني هذا فما عصرت منه من شيء فلك نصفه أو قال اعصر جليجلاني هذا فما عصرت منه من شيء فلك نصفه ( قال ) لا خير في هذا عند مالك لأنه لا يعرف ما يخرج ولان العصر فيه اذا بدأ في شيء من عمله لم يقدر على تركه حتى يخرج زيتيه ولأنه لو طحنه لم يستطع تركه فلا خير في هذا فأما الحصاد فهو حين حصده وجب له نصفه . وكذلك اذا قال له انفضه كله فهو جائز وصار بقية العمل بينهما والزيتون اذا لقطه صار له نصفه ولرب الزيتون نصفه والذي أخذ الزيتون والجليجلان على أن يعصره على نصف ما يخرج منه قد يكون فيه عمل قبل أن يجب لصاحب العمل فيه حق فاذا وقع عمله

لم يستطع أن يتركه فان عمل كان يعمل بأجر لا يدري ما هو لانه لا يدري ما يخرج  
من ذلك الزيتون والزرع والتمر وما أشبه ذلك في اللقط والحصاد فهو كلما عمل  
وجب له من جملة بقدر ما عمل وهو اذا شاء ترك ذلك ألا ترى أنه اذا جمع منه  
شيئاً قليلاً ثم بدله أن يترك ما بقي تركه وأخذ حقه فيما عمل ولم يلزمه ما ترك  
وذلك ان طحن ولم يعصر ثم أراد أن يترك بطل عمله ﴿قلت﴾ فان قال له احصد  
زرعي هذا وادرسه على أن لك نصف ما يخرج منه (قال) لا خير في ذلك لانه  
لا يجب له شيء الا بعد الدراس وهو لا يدري كيف تخرج هذه الحنطة ولا كم تخرج  
﴿قلت﴾ فلو قال له رجل بعني هذه الحنطة كل قفيز بدرهم وهو زرع قائم (قال) لا  
بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين هذا وبين الجمل وأنت قد أجزت  
هذا في البيع عند مالك (قال) لان مالك قال لو أن رجلاً قال لرجل بعني قمح زرعك  
هذا كذا وكذا أردباً بدينار أو قفيزاً وذلك بعد ما استحصد وهو سنبل قائم لم يكن  
به بأس ولو قال له أبيعك زرعي هذا كله قد وجب لك على أن على البائع حصاده  
ودرسه وذريه لم يكن في ذلك خير لانه انما باعه قمح ما يخرج من زرعه فلا خير في  
ذلك ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين الذي باعه وهو قائم على أن على ربه حصاده ودراسه  
جميعاً جزافاً وبين الذي اشترى منه أردبين بدينار على أن يحصده صاحبه ويدرسه  
وهذا في الوجهين جميعاً العمل على رب الزرع (قال) لان هذا اشترى بكيل  
يعلم ما اشترى وهذا اشترى جزافاً فلا يعلم ما اشترى فكل شيء اشتراه رجل جزافاً  
لم يصلح له أن يشتريه حتى يعاينه وهذا انما يعاينه بعد درسه وكل من اشترى كيلاً  
فراى سنبله فلا بأس بذلك لانه انما اشترى منه من حنطته هذه التي في سنبله هذا  
كيلاً فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أبيعك حنطتي التي في بيتي كل أربعين  
بدينار (قال) لا يجوز ذلك عند مالك حتى يصفه أو يريه منها ﴿قلت﴾ فما فرق  
ما بين هذا والذي في سنبله (قال) لان الذي في سنبله قد عاينه فهذا فرق ما بينهما

❦ في جعل الوكيل بالخصومة ❦

﴿قلت﴾ أكان مالك يكره أن يوكل الرجل بالوكالة على أن يخاصم فإن أدرك فله جمعه والا فلا شيء له عاينه (قال) نعم كان يكره هذا ولا يراه من الجمعل جائزاً ﴿قلت﴾ فإن عمل على هذا أ يكون له على صاحبه أجر مثله (قال) نعم ﴿قال سحنون﴾ وقد روى أنه جائز

تم كتاب الجمل والاجارة بحمد الله وعونه وصلى الله على  
سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ ویلیہ کتاب کراء الرواحل والدواب ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب كراء الرواحل والدواب ﴾

﴿ في الشراء وكراء الراحلة بعينها معا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً واشترطت على بائعه ركوب راحلة بعينها الى مكة أخذت العبد وكراء الراحلة جميعا صفقة واحدة بمائة دينار أيجوز هذا الشراء والكرء وان لم أشرط ان ماتت الراحلة أبدلها لي (قال) الشراء جائز اذا لم يشترط ان ماتت الراحلة أبدلها وان اشترط ان ماتت الراحلة أبدلها فالشراء فاسد عندي الا أن يكون كراء مضمونا في أصل الصفقة ولا يكون في راحلة بعينها ألا ترى لو أن رجلا اكرت راحلة بعينها الى مكة وشرط على ربها ان ماتت فعليه خلفها ان هذا مكروه اما أن يكون كراء مضمونا واما أن يكون في الراحلة بعينها فان ماتت الراحلة انفسخ الكراء بينهما . ومما يدل على هذا لو أن رجلا اكرت راعيا يرعى له مائة شاة بأعيانها سنة فانه ان لم يشترط أن مامات من النعم فعليه أن يأتي ببدلها يرعاها له الراعي فالكرء فاسد لانه لا يدري أتسلم النعم الى رأس السنة أم لا فان اشترط ان مات الراعي فعليه في ماله خلف من الراعي فذلك فاسد (قال) وأصل هذا أن ينظر الى الذي استؤجر أبداً فاذا مات انفسخت الاجارة بموته واذا استؤجر لشيء يفعله مثل غم يرعاها أو دواب يقوم عليها فماتت النعم والدواب فان الاجارة لا تنتقض



❦ الخيار في الكراء بعينه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان تكررت راحلة بعينها الى مكة ونقدته على أنى بالخيار يوما أو يومين ( قال ) لا يصالح ذلك في قول مالك أن ينقد اذا كنت بالخيار في كراء أو بيع إلا أن تشتط الخيار ما دمتما في مجلسكما ذلك قبل أن تتفرقا

❦ في الرجل يكثرى الدابة ثم يبيعها صاحبها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان تكررت من رجل دابة بعينها الى موضع بكذا وكذا فباعها ربها أو وهبها أو تصدق بها قبل أن أركبها أتجوز هبته أو صدقته أو يبعه ( قال ) لا يجوز من ذلك قليل ولا كثير من الهبة ولا من الصدقة ولا من البيع والكراء أولى من هبته وصدقته وبيعه وهو قول مالك لأنه من تكرارى دابة أو عبداً أو داراً أو ابتاع طعاماً بعينه فلم يكتله حتى فليس صاحبه الذي أكراه أو مات فإن من تكرارى أو استأجر أو ابتاع طعاماً هو أحق به من الغرماء حتى يستوفوا حقوقهم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان تكررت من رجل دواب بأعيانها الى موضع من المواضع فباعها فذهب بها المشتري فلم أقدر عليها وقدرت على المكارى الذى أكرى أ يكون لي أن أرجع عليه بشئ أم لا ( قال ) لا يكون لك عليه شئ إلا الكراء الذى أدته اليه ان كنت أعطيته الكراء والا فلا شئ عليه ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) سمعت مالكا يقول في الراحلة بعينها تكرى فتموت انه يفسخ الكراء بينهما فأرى مسئلتك اذا فانت الراحلة بهذه المنزلة ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قدرت على الدابة عند المشتري وقد غاب الذي أكرى أ يكون بينى وبين الذى اشتراها خصومة أم لا ( قال ) ان كانت لك بينة فانت أولى بالدابة من المشتري لان الكراء كان قبل الشراء ( قال ) وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اكرت دابتي ثم بعتها ( قال ) الكراء في قول مالك أولى ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال المشتري أنا أترك المستكرى فيها حتى تنقضى اجارته ثم آخذها ولا ينتقض البيع بيننا أ يكون ذلك له ( قال ) نعم ذلك له في قول مالك

إذا كان أمراً قريباً يعني إذا كان الضمان من المشتري

﴿ الشرط في كراء الراحلة بعينها ان ماتت أخلف مكانها ﴾

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في الرجل يكتري الراحلة بعينها ولا يشترط أنها ان ماتت أخلف له غيرها ( قال ) قال مالك في الراحلة بعينها اذا اكترها واشترط أنها ان ماتت أخلف له غيرها لم يجوز ذلك وان لم يشترط أنها اذا ماتت أخلف له غيرها جاز ذلك ﴿ قلت ﴾ فما فرق بين النعم وبين الراحلة في قول مالك ( قال ) فرق بينهما في قول مالك ان الراحلة وقع عليها الكراء بعينها وهي التي اكترت وأما النعم فلا تكتري وانما وقعت الاجارة على الرجل فهذا فرق ما بينهما وهو ان اشترط ان مات هذا الاجير ففي ماله أن يؤتى بغيره فهذا لا يجوز فالرجل موضع الراحلة في هذه المسئلة والنعم ليست بمنزلة الراحلة

﴿ في الكراء بالثوب أو بالطعام بعينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت أجيراً يعمل لي شهراً أو اكترت الى مكة أو الى بعض المواضع على حمولة أو على أن يحملني أنا نفسي بثوب بعينه فلما وقع الكراء على هذا أتاني ليقبض الثوب فقلت لا أدفع اليك الثوب حتى استوفي حمولتي أو تعمل لي في اجارتك ( قال ) ان كان كراء الناس عندهم بالنقد أجبر على النقد وان كان كراء الناس ليس عندهم بالنقد لم يصلح هذا الكراء ولا هذه الاجارة الا أن يكون الثوب نقداً وان لم يكن الثوب نقداً فالكراء باطل لان مالكا قال من اشترى ثوباً بعينه على انه انما يعطيه الثوب بعد شهر لم يجوز ذلك وكان البيع مفسوخاً ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كانت شاة بعينها أو حيواناً ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان استأجرته بطعام بعينه أو اكترت بطعام بعينه ليحمل لي حمولتي الى مكة ( قال ) ان كان الكراء عندهم نقداً أجبر على النقد وان لم يكن كذلك فلا يجوز فيه النقد الا أن يكون الكراء وقع بالنقد فلا بأس بذلك لان مالكا قال في الرجل يبيع الطعام في الموضع الغائب عنهما وقد رآه المبتاع قبل ذلك



فيشترط ان أدرك الطعام كان للمشتري وان ضاع قبل أن يدركه كان على البائع مثله  
(قال) مالك لا خير في هذا البيع لانه لا يدري على أى الطعامين وقع بيعه فالكراء  
مثل البيع ﴿قلت﴾ والعروض والطعام عندك في هذا سواء (قال) نعم الا أن تكون  
الصفقة على النقد فلا بأس بالكراء ﴿قلت﴾ فلو أنه أكرى منه الى مكة على حولة أو  
على نفسه أو اكرى منه الى مكة أو استأجر منه داره سنة بهذه الدراهم بعينها أو  
بهذه الدنانير بعينها فوقع الكراء على هذا فأبى أن يتقده تلك الدنانير أو الدراهم حتى  
يستوفي الذي له من كرائه أو من عمل الاجير أو من سكنى الدار (قال) ان كان الكراء  
عندهم بالنقد دفع الدنانير على ما أحب أو كره وان كان الكراء عندهم على غير النقد  
فلا خير في هذا الا أن يعجلها لاني سمعت مالكا وسئل عن الرجل يبتاع من الرجل  
السلمة يقبضها بدنانير له بالمدينة أو ببلد من البلدان عند قاض أو غيره فقال مالك ان  
كان اشترط في بيعه ان تلفت تلك الدنانير كان عليه أن يعطيه دنانير أخرى مثلها  
فلا بأس بذلك والا فلا خير في هذا البيع ولا يجوز فأرى الكراء ان كان ليس ينقد  
في مثله فلا أرى الكراء جائزاً الا أن يشترط عليه ان تلفت الدنانير فعليه مثلها فان  
اشترط هذا لم أر بذلك بأساً والطعام والعروض لا يصلح هذا الشرط فيهما ولا يحل  
أن يشترط ان تلفت كان عليه أن يعطي مثلها لان الطعام والعروض سلع في أيدي  
الناس ولان مالكا قد كره أن يبيع الطعام الغائب على أنه ان تلف أعطاه مثله والدابة  
والرأس مثل ذلك (قال مالك) في ذلك كله لا خير فيه اذا بيع بشرط ان تلف أعطاه  
مثله مكانه والدنانير انما هي عين عند الناس ليست بسلع وهي في أيدي الناس ائمان  
للسلع فان اشترط أنها ان هلكت كان عليه بدلها لم يكن بذلك بأس فان لم يشترط  
فلا خير في ذلك لانه لا يدري أتسلم الدنانير الى ذلك الاجل أم لا تسلم (قال غيره)  
في الدنانير هو جائز وان تلف فعليه الضمان

﴿ فيمن اكرتري الى مكة بطعام بعينه أو بمروض بعينها أو بدنانير بعينها ﴾  
 ﴿ أو الكراء ليس بالنقد عند الناس ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكرتري منه الى مكة بهذا الطعام بعينه أو بهذه المروض بعينها أو بهذه الدنانير بعينها والكراء في موضعه ليس بالنقد عند الناس فقال الجمل وقع كراؤنا فاسداً لانه وقع على شئ بعينه ولم يشترط فيه النقد وكراء الناس ليس عندنا بالنقد وقال المتكاري أنا أعجل السلعة أو الدنانير أو الطعام ولا أفسد الكراء (قال) الكراء يفسخ بينهما وان رضى المتكاري أن يعجل السلعة أو الدنانير أو الطعام لان صفقته وقعت فاسدة في رأيي (وقال غيره) الا في الدنانير فانه جائز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اكرتري بهذا الطعام بعينه أو بهذا المبد بعينه أو بهذه الدابة بعينها أو بهذه الثياب بعينها أو بهذه الدنانير بعينها واشترطت عليه أن لا أقده الا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة (قال) لا يعجبني ذلك الا أن يكون لذلك وجه مثل الدابة يكون يركبها الرجل اليوم أو اليومين وما أشبهه (قال) فلا بأس بذلك وقد قال مالك لا بأس به والجارية تخدمه اليوم واليومين ونحو ذلك فلا بأس به وان كان من ذلك شئ لا يحبس لركوب ولا لخدمة ولا للبس وانما يحبسه لغير منفعة له فيه فما كان من ذلك انما يحبسه على وجه الوثيقة حتى يشهد على الكراء أو يكتب عليه كتاباً فلا أرى بذلك بأساً وان لم يكن في حبسه منفعة الا هذا فذلك جائز لان الرجل قد يحبس سلعته حتى يستوثق ﴿ قلت ﴾ فان كان لا يحبسه ليشهد لانه قد أشهد ولا يحبسه للبس ولا لركوب ولا لخدمة (قال) فلا يعجبني أن يشترط حبسه ولا أفسد به البيع لاني سألت مالكا عن الرجل يشتري من الرجل بالدنانير الطعام من صبرة بعينها على أن يستوفيه الى يومين فقال لا بأس بذلك (قال) لان مالكا قال لي لو أن رجلاً باع جارية أو سلعة الى أيام على أنه ان لم يأت بالثمن فلا بيع بينهما فقال لي شرطهما باطل والبيع جائز لازم لهما أتى بالثمن أو لم يأت به ويلزم البائع دفعها والمشتري أخذها ويجبر على النقد فهذا يشبه الكراء اذا اشترط حبسه في اليومين والثلاثة

لانه قد يكون منافع لكل واحد منهما في حبس اليوم واليومين والثلاثة لان  
 المكسرى قد يحب أن يكنى مؤونها اليوم واليومين وقد يحب المستكسرى أن ينتفع  
 بها اليوم واليومين يؤخر ساعته في يديه ليركب أو يحضر جمولته فتكون وثيقة فاذا  
 قرب هذا وما أشبهه فلا أرى أن يفسخ الكراء ولا أحب أن يعقد الكراء على  
 هذا وكذلك قال مالك قال لا أحب أن يعقد البيع على أن لم يأت بالثمن الى أيام فلا  
 بيع بيني وبينك وان وقع البيع جاز البيع بينهما وفسخ الشرط وأرى الثياب ان كانت  
 مما تلبس اذا أراد صاحبها أن يحبسها حتى يستوثق لنفسه وهو مما يلبس فلا بأس  
 بذلك وهو مثل ما فسرت لك في الدواب والجارية فأما الدنانير فلا يعجبني الا أن  
 يخرجها من يده فيضمرها رهنا أو يكون ضامنا لها ان تلفت كان عليه بدلها والا لم  
 يصلح الكراء على هذا (وقال غيره) لا يضره وان لم يخرجها ويضمرها رهنا ألا ترى لو  
 اشترى سلعة بهذه الدنانير بأعيانها فاستحقت الدنانير ان البيع تام وعليه مثل الدنانير  
 لان الدنانير والدرهم عين وما سوى الدنانير والدرهم عروض وان تلفت الثياب قبل  
 أن يدفعها المتكسرى كان ضمانها منه وفسخ الكراء بينهما لانه من ابتاع ثوبا خبسه  
 البائع للثمن فهلك كان من بائمه ولانه من ابتاع حيوانا فاحتبسه البائع للثمن فهلك كان  
 من المشتري فالمتكسرى اذا اشترط حبسه للوثيقة أو للمنفعة فهلك فهو من المتكسرى  
 لانه أمر يعرف هلاكه وليس مفنيه عليه مغنيا ولان الدنانير عين لا يصلح أن  
 يشترط تأخيرها الا أن يضمها ان ضاعت ولا يجوز أن يشترط ضمان ما ضاع مما  
 يبيع الى يوم أو يومين أو يتكسرى به الا في العين وحده وانما فسخت الكراء في  
 الثياب اذا حبسها للوثيقة فهلك لان الرجل اذا ابتاع الثوب بعينه فهلك قبل أن  
 يدفعه البائع الى المشتري كان ضمانه من البائع ان لم تقم بئنة على تلفه ولم يقل له انت  
 بثوب مثله وخذ ثمنه ولان من سلف حيوانا أو ثيابا في سلعة الى أجل مما يجوز أن  
 يسلف فيه فاعترف الحيوان أو الثياب بطل السلم ولم يكن له عليه شيء قيمة ولا غيرها  
 لان مالكا قال في الحيوان غير مرة وردده عليه فيمن باعه فاحتبسه بثمنه حتى يدفع

اليه الثمن فضاغ فهو من المشتري ولقد قال لي ابن أبي حازم وهو القضاء عندنا ببلدنا لا نعرف غيره والحيوان والثياب وما كان شراؤه على غير كيل أو وزن فاشترط البائع على المشتري أنه يدفعه بمد يوم أو يومين أو نحو ذلك لركوب دابة أو لباس ثوب أو غير ذلك فلا بأس بتقد الثمن في مثل هذه القرية وأنه ان تلف فهو من المشتري لانه كانه قد قبضه وحازه وكان تلفه في يديه فكذلك اذا باع هذه الاشياء بكراء دابة أو دار وشرط حبسه كما وصفت لك

❦ في الكراء بثوب غير موصوف ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اكرتت من رجل دابة بثوب مروي الى موضع كذا ولم أسم رقبته ولا طوله ولا جنسه ولا عرضه أيجوز هذا الكراء أم لا (قال) لا يجوز هذا الكراء لان مالكا قال لا يجوز هذا في البيع ولا يجوز في ثمن الكراء الا ما يجوز في البيع

❦ في الكراء على أن على المتكاري الرحلة والعلف ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اكرتت الى مكة على أن على المتكاري رحلتها (قال) لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت دابة الى موضع من المواضع ذاهبا وراجعا بعلفها أيجوز هذا الكراء في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز لان مالكا قال في الأجير بطعامه انه لا بأس به ❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت ابلا من جمال الى مكة بكذا وكذا على أن على طعام الجمال وعلف الابل (قال) قال مالك لا بأس بذلك

❦ في الكراء على أن على الجمال طعام المتكاري ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اكرتت من جمال الى مكة على أن على الجمال طعامي (قال) سمعت مالكا وسئل عن الرجل يتكاري من الرجل ذاهبا وراجعا الى الحج أو الى بلد من البلدان على أن على الجمال طعامه (قال مالك) لا أرى بذلك بأسا قيل له أنصف النفقة في طعامه (قال) لا ❦ قلت ❦ أرايت المرأة اذا تزوجت الرجل أيجد

لها النفقة (قال مالك) ولا يكون بهذا كله بأس ﴿قلت﴾ وكذلك العبد يستأجر السنة على أن على الذي استأجره نفقته (قال) وكذلك لو كان حرّاً ﴿قال﴾ فقلنا لمالك فان اشترط الكسوة (قال) لا بأس بذلك ﴿قال﴾ فقلنا لمالك فلو أنه استأجره بكسوة وصفها أو بطعام فقط وليس من الاجارة غير ذلك (قال مالك) لا بأس بذلك وكذلك ان كان مع الكسوة أو الطعام دنائير أو دراهم أو عروض بعينها (قال) لا بأس بذلك اذا كانت العروض معجلة لا تكون الى أجل لان العروض اذا كانت بعينها لا تباع الى أجل فكذلك لا يتكادها على أنه لا يدفعها صاحبها الا الى أجل فان كانت عروضاً بغير عينها لم يكن بذلك بأس أن يكون ذلك مؤخراً اذا سمي له أجلاً . يريد كأجل السلم

الرجل يكثرى الدابة يركبها شهراً أو يطحن عليها ﴿﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان تكرت دابة شهراً على أن أركبها في حوائجي متى ما شئت من ليل أو نهار (قال) ان تكادها شهراً يركبها في حوائجه كما تركب الدواب فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) سألنا مالكا عن الرجل يتكادى الدابة شهراً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت دابة أطحن عليها شهراً بعينه قحاً ولم أسم ما أطحن عليها كل يوم من القمح (قال) ذلك جائز وهذا يشبه كراء الرجل الدابة شهراً يركبها لان وجه الطحين معروف وهو قول مالك

﴿﴾ في الرجل يكثرى دواب كثيرة صفقة واحدة ﴿﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت دواب كثيرة صفقة واحدة لأحمل عليها مائة أردب ولم أسم ما أحمّل على كل دابة (قال) ذلك جائز ويحمل على كل دابة بقدر ما تقوى اذا كانت لرجل واحد ﴿قلت﴾ فان كانت الدواب لرجال شتى والدواب يختلف حملها (قال) لا يعجبنى ذلك لان كل واحد منهم أكرى دابته بما لا يعلم وقد فسرت لك هذه المسئلة في موضع آخر في البيوع والاجارات ﴿قلت﴾ وتحفظ عن مالك

في الرجل يشكاري الدواب صفقة واحدة أن ذلك جائز إذا كان رب الدواب واحداً  
(قال) نعم قال مالك ذلك جائز ﴿قلت﴾ تحفظ عن مالك إذا كانت الدواب لأناس  
شقي أن ذلك غير جائز (قال) لا

— باب في الكراء الفاسد —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان تكرت دابة أشيع عليها رجلاً ولم أسم موصها من المواضع  
(قال) الكراء فاسد الا أن تسمى موصها معروفا (وقال غيره) إذا كان ذلك التشيع  
أمراً قد عرف بالبلد كيف هو فلا بأس به ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تكرت دابتين  
بأعينهما واحدة الى برقة وأخرى الى افريقية ولم أسم التي الى برقة ولا التي الى  
افريقية (قال) لا يجوز هذا الكراء حتى تسمى التي الى برقة والتي الى افريقية  
﴿قلت﴾ أ رأيت ان اكرت من رجل على ان أدخني مكة في عشرة أيام فله  
ثلاثون ديناراً وان أدخني في أكثر من عشرة أيام فله عشرة دنانير (قال) قال مالك  
هذا الكراء فاسد ان أدرك قبل أن يركب فسخ هذا الكراء بينهما فان ركب يريد  
سفره كله أعطاه كراء مثله على سرعة السير وإبطائه ولا يلتفت الى الكراء الاول  
﴿قلت﴾ أ رأيت ان اكرت كراء فاسداً فاستوفي الركوب ما يكون عليه في قول  
مالك (قال) عليه قيمة الركوب ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تكرت دابة الى موضع من  
المواضع ولم أسم ما أحمل عليها أن يكون الكراء فاسداً أم يكون جائزاً وأحمل عليها مثل  
ما يحمل على مثلها (قال) الكراء فاسد الا أن يكونوا قوما قد عرفوا ما يحملون فإذا  
كانوا قد عرفوا الحولة فيما بينهم فان الكراء لهم لازم على ما قد عرفوا من الحولة قبل  
ذلك (وقال غيره) ان كان قد سمي طعاماً أو بزاً أو عطراً فذلك جائز وله أن يحمل مثل  
ما تحمل تلك الدابة وان قال أحمل عليها قدر حمل مثلها مما شئت مما تحمل فلا خير  
في ذلك لان من الحولة ما هو أضر بالدواب وأعطب لظهورها ومنها ما لا يضر فإذا  
اختلفت لم يكن في ذلك خير وكذلك لو اكرت دابة يركبها شهراً الى أي بلد شاء  
والبلدان منها الوعرة الشديدة ومنها السهلة وكذلك في الحوايت والدور فكل ما اختلف

حتى يتباعد تباعدا بينا فلا خير فيه لان من ذلك ما هو أضر بالجدر ومنها ما لا يضر  
 فاذا اختلف هكذا لم يكن فيه خير ألا ترى أن من الحولة ما لو سمي لتقبه لظهر  
 الدابة لم يرض رب الدابة فيه بدينار واحد وآخر خلفه مؤونته على ظهر الدابة يكون  
 كراؤه أقل من ذلك بما يتفاحش ألا ترى أن الرجل يكرى دابته تركب يوما في  
 الحضر فيكون غير كرائها تركب يوما في السفر وتكون الارض الوعرة القليلة الكلا  
 والأخرى سهلة كثيرة الكلا فيكون الكراء في ذلك مختلفا وان رب الدابة  
 والحنوت والمسكن باعوا من منافع الدابة ومنافع المساكن ما لا يدرون ما باعوا  
 لاختلاف ذلك وان ذلك خارج من أكرية الناس ألا ترى أنه يكثر ليحمل  
 حنطة فيحمل في مكانها شعيراً مثله أو سمسماً فلا يكون مخالفا ولا يضمن اذا عطبت  
 الدابة وكذلك لو اكتره على أن يحمل له شطويا فحمل عليه بندا ديا أو بصريا أو ما  
 أشبهه في نحوه وخفته وثقله لم يضمن ولو حمل رصاصاً أو حجارة بثقل ذلك فعطبت  
 ضمن لاختلاف ما بين ذلك فخذ هذا وما أشبهه على هذا الاصل ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان تكرت من رجل الى مكة بمثل ما يتكاري الناس أيجوز ذلك في قول مالك أم لا  
 (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان اكترت ابلا الى مكة بطعام  
 مضمون ولم أذكر الموضع الذي أنقده فيه الطعام ولم أضرب لذلك أجلا وليس للناس  
 في الكراء عندهم سنة يحملون عليها (قال) الكراء فاسد اذا كان بحال ما وصفت لك  
 وكذلك لو أكره بفلان مضمون أو بثوب مضمون وليس لهم سنة يحملون عليها  
 فالكراء فاسد الا أن يتراضيا فيما بينهما من ذى قبل على أمر حلال فينفذ فيما بينهما  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان اكترى قوم مشاة ابلا الى مكة ليحملوا عليها أزوادهم وشرطوا  
 أن من مرض منهم حمله على الابل (قال) هذا الكراء فاسد ﴿قلت﴾ اتحفظه عن  
 مالك (قال) لا ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان تكرت دابة من رجل على أن  
 تبغني موضع كذا وكذا الى يوم كذا وكذا والا فلا كراء له (قال) لا خير في هذا  
 عند مالك لانه شرط شرطاً لا يدرى ما يكون له فيه من الكراء لان هذا غرر



لا يدري أيتم له الكراء أم يذهب رأسا فلا يكون له من الكراء شيء

### ❦ في الزام الكراء ❦

❦ قلت ❦ أرأيت دابة تكاروها ليزفوا عليها عروسا لهم بعشرة دراهم فلم يزفوها  
 ليلتهم تلك أیضمنون الكراء أم لا ( قال ) عليهم الكراء ❦ قلت ❦ أرأيت ان تكاربت  
 دابة أشيع عليها رجلا الى موضع معلوم فلما قبضت الدابة أولم أقبضها بدا للفلان في  
 الخروج أيلزمي الكراء أم لا ( قال ) قال مالك من اكرت دابة الى موضع من  
 المواضع ثم بدا له أن لا يخرج الى ذلك الموضع فان الكراء له لازم ويكرى الدابة الى  
 ذلك الموضع ان أحب في مثل ما اكرهاها فيه فكذلك مسئلتك التي سألتني عنها  
 يكون الكراء عليه ويفعل في الدابة مثل ما وصفت لك ❦ قلت ❦ أرأيت لو أتى اكرت  
 من رجل دابة يوما الى الليل بدرهم فقال رب الدابة هذه الدابة فأقبضها واركبها  
 فلم أقبضها ولم أركبها حتى مضى ذلك اليوم ( قال ) اذا أمكنه منها فلم يركبها فقد لزمه  
 الكراء وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أرأيت لو أن رجلا اكرت الى مكة ليحج فسقط  
 فاندقت عنقه أو انكسر صلبه أو كان اكرت الى بيت المقدس أو الى مسجد الرسول  
 صلى الله عليه وسلم فأصابه ما ذكرته لك أیكون هذا عذرا ويفسخ الكراء فيما  
 بينهما في قول مالك ( قال ) لا يفسخ الكراء فيما بينهما في قول مالك ( قال ) ولا يفسخ  
 الكراء فيما بينهما وان مات أيضا لم يفسخ الكراء بينهما ويقال له أو لورثته اكر وا  
 هذا الكراء الذي وجب لكم واغرموا الكراء الذي عليكم ❦ قلت ❦ وكذلك ان  
 اكرت دابة الى مكة فلما كنت في بعض المناهل عرض لي غريم لي فخبسني  
 ( قال ) الكراء لك لازم ويقال لك اكر الدابة من مثلك الى مكة ❦ قلت ❦ فان كان  
 على الدابة حمولة اكرتها لا حمل عليها الى مكة فعرض لي غريم في بعض المناهل  
 فأراد أخذ المتاع ( قال ) قال مالك المكري أولى بالمتاع الذي معه على حمولة حتى  
 يقبض حقه وللغرماء أن يكروه في مثل ما حمل الى الموضع الذي أكرى اليه ❦ ابن  
 وهب ❦ عن يونس عن ابن شهاب في الرجل يستكري من الرجل داره عشرين



ثم يموت الذي أكرى ويبقى المستكرى (قال) ان توفي سيد المسكن فأراد أهله اخراج من استأجره منه أو يبعه فلا أرى أن يخرجوهم الا برضا منهم ولكن ان شاؤا باعوا مسكنهم ومن استأجره فيه على حقه وشرطه في اجارته (قال ابن شهاب) وان توفي المستأجر سكن ذلك المسكن أو لم يسكنه فانا نرى أن تكون أجرة ذلك المسكن فيما يترك من المال يؤديه الورثة بحصصهم ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني مسلمة ابن علي أن عبد الله بن عمر قال في رجل أسكن رجلا عشر سنين أو أجره ثم مات رب الدار (قال) الدار راجعة الى الورثة والسكني

### ❦ في فسخ الكراء ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت ثورا يطحن لي كل يوم أردبين بدرهم فوجده لا يطحن الا أردبا واحدا (قال) لك أن ترده ﴿قلت﴾ أرايت ان كنت قد طحنت عليه أردبا أول يوم ما يكون له على من الكراء (قال) نصف درهم لأنه انما استأجره على طحين أردبين بدرهم ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت دابة بعينها أو بعيرا بعينه فاذا هو عضوض أو جوح أو لا يبصر بالليل أو دبر تحتي دبرة فاحشة يؤذني ريحها أ يكون هذا مما يفسخ به الكراء فيما بيننا أم لا (قال) أما ما ذكرت من العضوض والجوح والذي لا يبصر بالليل ان كان ذلك مضرآ بالراكب يؤذيه فله أن يقاسمه الكراء ان أحب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو مما يفسخ به الكراء عندنا لأنها عيوب لا يستقيم أن يلزمها الناس في كرائهم الا ان تراضوا بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت عبدا للخدمة فرض أو دابة أركبها الى موضع كذا وكذا فاعتلت الدابة أ يكون هذا عذرا وأما فسخ الكراء (قال) نعم الا أن العبد ان صح في بقية من وقت الاجارة عمل لك ماصح فيه من ذلك وكان عليك كراء ما عمل لك ويسقط عنك كراء ما مرض فيه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم قال مالك والدابة عندى ليست بهذه المنزلة لأن الدابة اذا اعتلت وقد تكارها الى افريقية لم يخلف عليها فهي وان صحت قبل أن يبلغ صاحبها الذي تكارها الى افريقية لم يلزمه

الكراء لأن الذي اكرتري لا يقدر على القيام عليها وهي وان صحت بعده لم تلحقه وهي أيضا لو لحقته لعله أن يكون قد اكرتري غيرها فان لزمه هذا أيضا فقد دخل عليه في ذلك ضرر وذلك مخالف للخدمة ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال المتكاري أنا أقيم على الدابة حتى تفيق من علتها ثم أركبها وقال ربها لا أقيم عليها وأنا أريد بيعها اذا صارت لا تحمل ولا أقدر على المقام عليها والنفقة (قال) ينظر الى ذلك فان الامراض مختلفة ان كان مرضا يرجي برؤه بعد يوم أو يومين والامر القريب لا يكون فيه ضرر على المكري فهذا يجبس رب الدابة على دابته حتى ينظر الى ما يصير اليه أمرها وان كان مرضا لا يرجي برؤه الا بعد زمان ويتناول أمرها ويكون في ذلك ضرر على صاحبها في اقامته عليها في بلاد لعل السفر فيها يحجف بالمكري ويقطعه عن عياله فلا يصالح الضرر بينهما وانما ينظر في هذا الى ما لا ضرر فيه عليهما ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيعة عن ابن أبي جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى أيما رجل تكاري من رجل بعيرا بعينه فهلك البعير فليس للمستكري على المكاري أن يقيم له مكانه غيره وليس عليه في الكراء ضمان ﴿ابن وهب﴾ عن شمر بن نسير عن حسين بن عبيد الله الهاشمي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أنه قال من تكاري وشرط البلاغ ثم قصرت الدابة استكري عليه بما قام وان لم يشترط البلاغ فمن حيث قصرت الدابة حسب لصاحبها بقدره

﴿في المكاري يريد أن يردف خلف المكري أو يحمل متاعا﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان تكاريت دابة الى موضع من المواضع فأراد ربها أن يحمل تحت متاعا أو يحمل معي رديفاً أيكون ذلك له أم لا (قال) ليس ذلك له لان الرجل يركب الدابة يتكاريها فتصير الدابة كلها له لانه قد تكارها كلها بعينها فقد اشترى ركوبها وكذلك السفينة يتكاريها الرجل فليس لصاحبها أن يحمل فيها شيئاً لان ذلك قد صار للمكترى ﴿قلت﴾ أرأيت ان تكاريت دابة بعينها الى موضع كذا وكذا فحمل صاحبها في متاعه متاعا له بكراء أو بغير كراء أي يكون لي كراء ما حمل في متاعه

(قال) ان كان انما اكراك الدابة فحمل عليها متاعا في متاعك فلك كراء المتاع الذي حمل في متاعك وان كان انما اكرالك ليحمل عليها أرطالا مسماة فحمل لك تلك الارطال المسماة ثم زاد عليها لم يكن لك كراء تلك الزيادة (وقال غيره) ان كان اكراه ليحمله ببدنه أو ليحمله ويحمل متاعا معه ثم حمله هو أو حمله وحمل متاعه ثم أدخل المكري متاعا مع متاعه بكراء أو بغير كراء فهو لرب الدابة لان رب الدابة قد وفاه شرطه وقد كان للمتكاري اذا تكارى الدابة ليركبها ببدنه أن يمنع رب الدابة من الزيادة عليها

### ❦ في المكري يكرى غيره ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اكرت دابة فحملت عليها غيري أأضمن أم لا (قال) لا ضمان عليه اذا حمل عليها من هو مثله في الخفة والامانة الا أن يحمل عليها من هو أثقل منه أو غير مأمون فأراه ضامنا وهذا قول مالك (وقال ابن القاسم) اذا عطبت الدابة فادعى غير المأمون تلفها ولا يعلم ذلك الا بقوله فالذي اكرتاه ضامن للمكري الاول وليس على المكري الثاني ضمان الا أن يأتي من سببه أو يتبين كذبه (وقال) في الرجل يكرى من الرجل على حمله الى بلد فيريد أن يصرفها الى بلد غير البلد الذي اكرتاه اليه وهو مثل البلد الذي اكرى اليه في المؤنة والشدة والصعوبة (قال) لا يكون ذلك للمكري الا أن يشاء ذلك المكري (وقال غيره) وان شاء ذلك المكري فليس بجائر وهذا فسخ الدين في الدين الا أن يقيه من الكراء الاول اقالة صحيحة ثم يكرى ان شاء الى الموضع الذي أراد ❦ قلت ❦ أرايت ان اكرت راحلة لاركبها أنا نفسي فأيت بمن هو مثلي فأردت أن أحمله مكاني أي يكون لي ذلك أم لا (قال) قال لي مالك لا يمجني ذلك اذا اكرى دابة ليركبها أن يركب غيره وقد يكرى الرجل لحاله ولحسن ركوبه فأنت تجد آخر لعله أخف منه وهو أخرج في الركوب منه (قال ابن القاسم) ولكن ان فعل فحمل غيره فعطبت الدابة نظر في ذلك فان كان مثله في الثقل والحال والركوب لم يضمن ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ❦ قلت ❦ أرايت ان مات هذا الذي اكرى الدابة أيكون الكراء لازما ويأتون بمثله فيحملونه ويكون ذلك لورثته

( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أراك قد أجزت أن يحمل غيره في الموت ( قال ) كذلك قال لى مالك ولا بأس بذلك في الدور والحولة تكرى تلك الابل من غيره ﴿ سجنون ﴾ وقد قال مالك وفي الحياة أيضاً له أن يكرها من غيره وهو قوله الذى يعرف وأما الذى قال لا يعجنى لم يكن يقف عليه وقوله المعروف ان له أن يكرها من مثله في حاله وخفته وأمانته وقد كتبنا في الكتاب الاول قبل هذا ما يجوز من الرمح في الاكرية أكرية الدواب والدور والارضين وغير ذلك ومن اجازته ومن قاله

﴿ في المكترى يردف خلفه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اكرت دابة لاركبها فحملت معى عليها رديفا فمطبت الدابة ( قال ) قال مالك في الرجل يكرى البعير ليحمل عليه كذا وكذا رطلا فزاد عليه أكثر من ذلك ( قال مالك ) ينظر الى تلك الزيادة فان كانت تلك الزيادة مما يعطب بها اذا زادها خير رب البعير فان أحب فله كراؤه الاول وكراه ما زاد عليها وان أحب فله قيمة البعير يوم تعدى عليه ولا كراه له وان كانت الدابة لا تعطب في مثل ما حمل عليها فله الكراه الاول وكراه ما تعدى فيه ولا ضمان عليه فالذى سألت عنه من الرديف بهذه المنزلة ان كان رديفاً تعطب الدابة في مثله اذا أردف فهو بهذه المنزلة وان كان لا تعطب بمثله فهو على ما فسرت لك ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن كراه الحاج يتكاري على خمسمائة رطل فيكون في زاملته أكثر مما يعطب في مثله ( قال مالك ) ليس الحاج كغيرهم لم يزل الحاج يكون لهم الزيادات من السفر والاطعمة لا ينظر في ذلك ولا يعرف المتكاري ما حمل فلا يكون عليهم في ذلك ضمان ﴿ قال ﴾ وقال مالك وذلك اذا كان المكري هو الذى حمله وآه ورددتها عليه فثبت قوله على هذا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تتكربت دابة من موضع من مصر الى موضع آخر الى رجل القاه أسلم عليه فأردفت خلفي من يمسك على الدابة اذا دخلت أسلم عليه فمطبت الدابة أولم تعطب أيكون على كراه هذا الرديف في قول مالك ( قال ) قال مالك في الرجل يكرى الدابة من موضع الى موضع فيعدل عن طريقه الميل ونحوه ( قال ) قال مالك

أراه ضامناً بحال ما وصفت لك فكذلك هذا الذي أردف وإن كان ذلك إلى موضع قريب فأراه مثل ما وصفت لك في الضمان يكون رب الدابة مخيراً في الكراء أو الضمان بحال ما وصفت لك من الميل الذي عدل فيه عن طريقه إذا كان الردف يعطب في مثله إذا علم أن الدابة إنما عطبت من الردف

— باب في الرجل يتكاري الدابة فيتمدى فيحبسها —

وقال مالك في الرجل يتكاري الدابة من الرجل فيحبسها عنه أنه إن شاء ضمنه قيمتها يوم تعدي عليها وإن شاء أخذ دابته وكراء ما تمدي إليه إلا أن يكون إنما تمدي شيئاً يسيراً لم يحبسها فليس له إلا كراء دابته إذا لم تتغير وأتى بها على حالها **قلت** قيمتها يوم تعدي عليها أو قيمتها يوم ركبها ( قال ) بل قيمتها يوم تعدي كذلك قال مالك **قلت** أرايت لو أن رجلاً اكترى دابة يوماً فحبسها شهراً ماذا عليه ( قال ) عليه كراء يوم ورب الدابة مخير في التسعة وعشرين يوماً إن شاء أخذ كراءها فيما حبسها فيه على قدر ما استعملها أو حبسها إياها بغير عمل وإن شاء أخذ قيمتها من بعد اليوم الذي كان عليه بالكراء ( وقال غيره ) إن كان معه بالمصر فهي عليه بالكراء الأول على حساب ما أكرأه لأن رب الدابة حين انقضت وجيته فلم يردها إليه وهو معه وهو يقدر على أخذها كأنه راض بالكراء الأول وإن كان ذلك في غير مصره فأتى بالدابة على حالها فربها مخير إن شاء أخذ الدابة وكراءها لليوم أو الأكثر من كراء مثلها فيما حبسها إن كان كراء مثلها فيما حبسها أكثر من حساب كراء اليوم كان ذلك لرب الدابة وإن كان كراء ما حبسها على حساب كراء اليوم الذي أكرأها أقل كان لرب الدابة على حسابها بالكراء الأول عمل عليها أم لم يعمل عليها وإن شاء ضمنه قيمتها يوم حبسها ولا شيء له من كرائها إلا كراء اليوم الذي أكرأها **قلت** لابن القاسم وإن لم تتغير الدابة ( قال ) وإن كانت لم تتغير فهو مخير وهذا كله قول مالك **قلت** ابن القاسم إلا أن يكون حبسها اليوم ونحوه ثم يردها بحالها لم تتغير في بدنها فيكون عليه كراءها ولا يضمن وذلك أن مالكا قال في الرجل يتكاري الدابة فيتمدى عليها

الاميال انه يردها ولا يضمها ويكون عليه كراء تلك الاميال اذا ردها على حالها

### التعدي في الكراء

﴿قلت﴾ أرايت ان تكاريت بعيراً لأحمل عليه محملاً فحملت عليه زاملة (قال) ينظر في ذلك فان كانت الزاملة أثقل من الحمل وأكثر كراء فهو ضامن ان عطب البعير ويكون عليه كراء ما زاد ورب البعير مخير في ذلك فان كانت الزاملة دون الحمل فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في رجل تكارى بعيراً على أن يحمل عليه حمل كتان فحمل عليه حمل صوف فعطب (قال) ينظر فان كان الذي حمل عليه هو أخف وأتعب وربما كان الشيطان وربهما واحد وأحدهما أتعب لجفائه أو لشدة ضمه على جني البعير مثل الرصاص والنحاس فان كان الذي حمل عليه ليست فيه مضرة ولا تعب على الذي اشترط فلا ضمان عليه وان كان هو أتعب وأضر فهو ضامن ﴿قال ابن القاسم﴾ الا أنه يخير في الضمان فان أحب كان له كراء فضل ذلك الحمل على تعب بما يسوى وان أحب فله قيمة بعيره يوم حمله ولا كراء ﴿قلت﴾ وكذلك ان تكاريت بعيراً لأركبه أنا نفسي فحملت عليه غیری (قال) ان كان هو مثلك أو دونك فلا ضمان عليك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم اذا كان هو يكرهه في مثل ما اكثره ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت راحاً على أن لا أطحن فيها الا الحنطة فحملت أطحن فيها الشعير والعدس والفول والقطنية والذرة والدخن فانكسرت الراح (قال) ان كان طحين الشعير والفول والعدس وما ذكرت ليس بأضر من الحنطة فلا أرى عليه ضماناً وان كان ذلك أضر فهو ضامن ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو رأيي مثل ما قال مالك في الذي يكتري البعير على أن يحمل عليه خمسمائة رطل من بز فحمل عليه خمسمائة رطل من دهن انه ان لم يكن الدهن أضر بالبعير من البز فلا ضمان على المتكاري ان عطب البعير ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت دابة لأحمل عليها حنطة فحملت عليها شعيراً أو ثياباً أو دهنًا (قال) اذا حمل عليها ما يكون مثل وزن الذي اكترها عليه فذلك جائز ولا يضمن لان مالكا قال له أن يكرها ممن يحمل عليها مثل ذلك وله

أن يحمل عليها خلاف الذئب سمي أن تكارها يحمل عليها كتنا فلا بأس  
بذلك أن يحمل عليها من البز بوزن ذلك أو من القطن بوزن ذلك إلا أن يكون  
من ذلك شيء أضر على الدابة من الذي تكارها له وإن كان بوزن ذلك لأنه قد يكون  
شيء أخف على الابل والدواب وأضغظ لظهورها وإن كان الوزن واحداً مثل  
الرصاص والحديد ألا ترى أن الزوامل أثقل من المحامل في الوزن والزوامل أرفق  
بالابل وإذا لم يكن في ذلك اختلاف ولا مضرة فلا بأس أن يحمل عليها خلاف  
ما سمي ﴿قلت﴾ أرايت أن اكترت دابة لأحمل عليها عشرة أقفزة من حنطة  
فحملت عليها أحد عشر قفيزاً فعطبت الدابة أضمن أم لا في قول مالك (قال)  
لا ضمان عليك في قول مالك إذا كان القفيز انما فيه الشيء اليسير الذي لا يفدح  
الدابة يعلم أن مثله لا تعطب فيه الدابة ﴿قلت﴾ أفيكون لرب الدابة أخذ كراء  
هذا القفيز الزائد (قال) نعم في قول مالك ﴿قلت﴾ فكيف يكون أجره أن يحمل  
أجره مثل قفيز من الاقفزة أو أجر مثله بالغاً ما بالغ (قال) ينبغي في قول مالك أن  
يكون له أجر مثل القفيز الزائد ولا يكون مثل أجر قفيز من العشرة لأن مالك قال  
إذا تكارى الى موضع فعدى عليه الى أبعد منه كان عليه قيمة كراء ما تعدى وليس  
على قدر ما تكارى عليه أولاً فالقفيز الزائد والتعدى سواء ﴿قال سحنون﴾ وقد بينا  
قول مالك وغيره في مثل هذا في أول الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت أن تكاريت دابة الى  
برقة ذاهباً وراجعاً فلما بلغت برقة تعدت عليها الى افريقية ثم رددتها الى مصر ما يكون  
لرب الدابة في قول مالك (قال) رب الدابة مخير بين أن يكون له كراء من مصر  
الى برقة ذاهباً وراجعاً ومثل كراء دابته من برقة الى افريقية ذاهباً وراجعاً الى برقة  
فيكون له من مصر الى برقة ذاهباً وراجعاً الكراء الذي سمي بينهما ويكون له من برقة  
الى افريقية ذاهباً وراجعاً قيمة كرائها وإن أحب رب الدابة أن يأخذ نصف كراء دابته  
الى برقة ذاهباً ويضمنه قيمتها ببرقة يوم تعدى عليها الى افريقية ولا يكون له من الكراء  
في ذهابه بدابته الى افريقية ذاهباً وراجعاً الى مصر قليل ولا كثير فذلك له ﴿قلت﴾



ولا يكون له الكراء فيما بين برقة الى مصر في رجسته (قال) ثم اذا رضى أن يضمه  
قيمة دابته يوم تمدي لم يكن له من الكراء فيما بين برقة الى مصر في رجسته قليل  
ولا كثير ﴿قلت﴾ أرأيت ان رد الدابة يوم تمدي عليها على حالها وردها وهي أسمن  
وأحسن حالا (قال) قال مالك رب الدابة بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء أخذ دابته وأخذ  
الكراء الذي ذكرت لك (قال مالك) لان الاسواق قد تغيرت فـوق هذه الدابة  
قد تغير وقد حبسها المتكاري عن أسواقها وعن منافع فيها ﴿قلت﴾ أرأيت ان تكاريت  
دابة لاجل عليها خمسمائة رطل من دهن فحملت عليها خمسمائة رطل من رصاص فمطبت  
الدابة أضمن أم لا (قال) ينظر في ذلك فان كان الرصاص هو أثمب عليها وأضر بها فهو  
ضامن والا فلا ضمان عليه وهذا قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك له أن يكرها في مثل  
ما اكرها فيه ويحمل عليها غير ما اكرها عليه اذا كان الذي يحمله عليها ليس فيه  
مضرة على الذي تكارها عليه فاذا كان الرصاص في الوزن مثل وزن الدهن وليس هو  
أكثر من مضرة الدهن فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرت ثورا أطحن  
عليه كل يوم أردبا فطحن عليه أردبين فمطب الثور (قال) رب الثور بالخيار ان شاء أخذ  
كراء أردب وضمن الطحان قيمة ثوره حين ربطه في طحين الارذب الثاني وان شاء  
أخذ كراء الاردبين جميعا ولا شيء له على الطحان من قيمة الثور ﴿وقال﴾ عبد الرحمن  
وابن وهب قال مالك اذا تكارى دابته الى مكان مسمى ذاهبا وراجعا ثم تمدي حين  
بلغ البلد الذي تكارى اليه فاما رب الدابة نصف الكراء الاول فتعدي المتعدي  
بالدابة ولم يجب عليه الا نصف الكراء ولو أن الدابة هلكت حين بلغ البلد الذي  
تكارى اليه لم يكن على المستكرى ضمان ولم يكن للمكري الا نصف الكراء فان تمدي  
المتكاري المكان الذي تكارى اليه فرب الدابة بالخيار ان أجب أن يضمن دابته  
المتكاري يوم تمدي بها ضمنه اياها بقيمتها يوم تمدي بها وله الكراء الى المكان الذي  
تمدي منه وان أحب صاحب الدابة أن يأخذ كراء ما تمدي اليه المستكرى ويأخذ  
دابته فذلك له وكذلك الامر عندنا في أهل التمدى والخلاف لما أخذوا عليه الدابة



﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس عن ابن شهاب أنه سأل عن رجل استكرى دابة فجاز بها الشرط أئضمن (قال) نعم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجل من أهل العلم عن علي بن أبي طالب ويحيى بن سعيد وريمه وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح مثله ثم فسروا بنحو من تفسير مالك في الكراء الأول وكراء التمدي وضمان الدابة ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء قال له رجل زدت علي المكان الذي استكرت إليه قليلا ميلا أو أقل فماتت (قال) تفرم ﴿ قلت ﴾ لعطاء زدت علي الحمل الذي اشترضت قليلا فماتت (قال) تفرم ﴿ قلت ﴾ فأكرته من غيري بغير أمر سيد الظهر فحمل عليه مثل شرطي ولم يتمد (قال) لا يفرم وقال ذلك عمرو ابن دينار ﴿ سحنون ﴾ عن ابن نافع عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وهليمان ابن يسار مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل وربما اختلفوا في الشيء فأخذ يقول أكثرهم وأفضلهم رأيا أنهم كانوا يقولون من استكرى دابة إلى بلد ثم جاوز ذلك البلد إلى بلد سواه فإن الدابة ان سلمت في ذلك كله أدى كراءها وكراء ماتمدي بها وإن تلفت في تمديه بها ضمنها وأدى كراءها الذي استكراها به

### ❦ في الدعوى في الكراء ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكرت دابة إلى أفريقية فاختلفنا قبل الركوب أنا وصاحب الدابة فقال نعم أكرتتك الدابة إلى برقة بمائة قلت أنا إنما كترت منك إلى أفريقية بمائة (قال) قال مالك يتحالفان ويتفاسخان نقد الكراء أو لم ينقد إذا كان قبل الركوب أو ركوب دور لا يكون فيه ضرر في رجوعهما (وقال غيره) إذا انتقد وكان يشبه ما قال فالقول قوله مثل ما لو بلغا برقة فاختلفا فيها لأن النقد المقبوض فوت وصار القابض مقرأ بما عليه والمكترى مدع الاكثر ألا ترى لو قال ابتك بهذه المائة التي قبضت منك مائة أردب إلى سنة وقال المشتري بل اشتريت منك ما ثماني أردب إلى

سنة وكان ما قال البائع يشبه ان القول قوله لانه مقرر والمشتري مدع ﴿قلت﴾  
 لابن القاسم رأيت ان بلغت برقة فقال رب الدابة أكريتك الى برقة بمائة درهم وقلت  
 انما أكريتني الى أفريقية بمائة درهم (قال) قال مالك ان كان قد نقد المتكاري الكراء  
 كان القول قول المكري اذا كان يشبه قوله أن يكون كراء الناس الى برقة بمائة درهم  
 مع يمينه ﴿قلت﴾ فان كان لا يشبه أن يكون الكراء الى برقة بمائة درهم ويشبه أن  
 يكون الى أفريقية بمائة درهم (قال) يتحالفان ويتفاسخان ويمطي رب الدابة قدر كرائه  
 الى برقة ولا يكون للمتكاري أن يلزمه الكراء الى أفريقية بعد يمين رب الدابة ﴿قلت﴾  
 رأيت ان كان المتكاري لم ينقد وكان يشبه الكراء ما قال المكري والمتكاري لان  
 ذلك مما يتغابن الناس فيه (قال) يتحالفان ويقسم الكراء على قدر الطريق من مصر  
 الى افريقية فيكون لرب الدابة ما يصيب الطريق الى برقة ولا يلزم رب الدابة الكراء  
 الى افريقية بعد أيمانها وأيمها نكل عن اليمين كان القول قول من حلف ﴿قلت﴾  
 وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ رأيت ان اختلفنا قبل الركوب بمصر  
 فأقننا البيئة جميعا أنا ورب الدابة أو لمسا بلغنا برقة اختلفنا فأقننا البيئة أنا ورب الدابة  
 (قال) البيئة لأعدلهما الا أن تتكافأ البيئة في العذالة فان تكافأت البيئة في العذالة قبل  
 الركوب تحالفا وتفاسخا لأن مالكا قال اذا اختلفا في الكراء قبل الركوب ولا بيئة  
 بينهما تحالفا وانفسخ الكراء بينهما (وقال غيره) ان أقاما بيئة فالبيئة بيئة مدعى الفضل  
 وليس هذا من التهاور وكذلك قال عبد الرحمن في رجل باع من رجل سلعة فاختلفا  
 قبل القبض فقال البائع بعثك بمائة وقال المشتري اشتريت منك بخمسين انهما يتحالفان  
 ويتفاسخان الا أن تقوم لهما بيئة فان قامت بيئة قضى ببيئة البائع لأنه مدع للفضل  
 ولأنها زادت على بيئة المشتري فمسئلة الكراء تشبه قوله هذا ﴿قلت﴾ رأيت ان  
 تسكارت دابة من مصر الى مكة بمائة درهم فنقدته المسألة أو لم أنقده ثم ركبت حتى  
 اذا أتيت المدينة قال رب الدابة انما أكريتك الى المدينة بمائة درهم وقلت له أنا انما  
 تسكارتها الى مكة بمائة درهم (قال) ان كان المتكاري قد نقده المائة درهم فالقول قول

رب الدابة في المائة الدرهم الى المدينة اذا كان يشبه ما قال لأنه أئتمنه عليها حين دفعها اليه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وعلى المتكاري اليمين بالله في المائة الاخرى التي ادعاها رب الدابة ولم أسمع من مالك في هذه المائة الزائدة التي ادعاها رب الدابة في الكراء شيئاً ولكن ذلك عندي مثل البيوع ( قال مالك ) وعلى رب الدابة اليمين بالله أنه لم يكرها منه الى مكة بمائة درهم ﴿ قلت ﴾ فان أقاما جميعا البينة على ما ادعيا من ذلك فتكافت البينتان فهما كمن لا بينة لهما وان لم يتكأ البيئات فالقول قول أعدلهما بينة ( قال ) نعم مثل قول مالك في البيوع ﴿ قلت ﴾ فان كان لم يتقدمه الكراء حتى بلغا المدينة فاختلفا كما وصفت لك ( قال ) القول قول رب الدابة عند مالك أنه لم يكره الا الى المدينة والقول قول المتكاري في غرم الكراء فتقسم المائة الدرهم على ما بين مصر الى مكة فما أصاب ما بين مصر الى المدينة كان لرب الدابة وما أصاب ما بين المدينة ومكة حط ذلك عن المتكاري مع ايمانها جميعا وان قامت لهما البينة جميعا فبحال ما وصفت لك ( وقال غيره ) وهو مثل قوله وذلك اذا كان ما قال جميعا يشبه أو ما قال المتكاري وان كان ما قال المكري أشبه ولا يشبه ما قال المكري فالقول قول المكري مع يمينه على دعوى المكري ( وقال غيره ) اذا أقاما جميعا بينة أخذت بينة كل واحد منهما اذا كانت عدلة لأن كل واحد منهما مدع لفضلة أقام عليها بينة فأقضى للمكري بالمأثني درهم وأقضى للمكري بالركوب الى مكة وليس هذا من التهاور وسواء انتقد أو لم ينتقد اذا قامت البينة وهذا أصل قولنا نخذ هذا الباب ونحوه على مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حمل لي المكاري حمولة حتى بلغها الموضع الذي شرطت عليه فاختلنا فقال رب المتاع قد أديت اليك الكراء وقال الجمال لم آخذ منك شيئاً ( قال ) قال مالك القول قول الجمال ما دام المتاع في يديه وان بلغ به الموضع فأسلمه الى صاحبه ثم قام بعد ذلك بيوم أو يومين أو أمر قريب ( قال مالك ) رأيت القول قوله أيضا وعلى صاحب المتاع البينة أنه قد وفاه والا حلف الجمال انه لم يقبض كراهه وغرم له رب المتاع الكراء ﴿ قال ﴾ لي مالك وكذلك الحاج حاج مصر اذا بلغوا أهليهم فقام الجمال

بعد قدومهم بلادهم بالامر القريب الذي لا يستنكر فقال لم أنتقد كان القول  
قول الجمل وعليه اليمين ( قال مالك ) وما تطاول من ذلك كله ولم يقم الجمل بمحدثان  
قدومه ولم يطالبه حتى تطاول ذلك فأرى القول قول صاحب المتاع والحاج وعليهم  
اليمين بالله أنهم قد دفعوا الآن يكون للجمل بينة ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فالخياط والصباغ  
والصائغ يدفعون ذلك الى من استعملهم ثم يأتون يطالبون حقوقهم ( فقال ) هم كذلك  
اذا ماتوا بمحدثان ما دفعوا المتاع الى أهله وان قبضه أهله وتطاول ذلك فأرى القول  
قول أرباب المتاع وعليهم اليمين ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في رجل اكترى من رجل ابلا  
من مصر الى مكة فلما بلغا أيلة اختلفا في الكراء ( قال ) قال مالك القول قول المتكاري  
اذا أتى بما يشبه ﴿ قلت ﴾ وسواء ان كان كراء هذا الرجل الى مكة في راحلة بعينها أو  
مضمونا على الجمل لأن المضمون ليس في كراء راحلة بعينها فيكون قابضا لراحلة التي  
اكترى مثل ما قبض متكاري الدار التي اكترى والمضمون لم يضمن راحلة بعينها  
وجب له ركوبها بعينها ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئا بعينه وأراها عندي  
سواء كان في راحلة بعينها أو مضمونا في غير راحلة بعينها لأن الجمل اذا حملة على  
بعير من ابله ( قال مالك ) فليس للجمل أن ينزع ذلك البعير من تحته الا أن يشاء  
المتكاري ذلك ( قال مالك ) ولو أفلس الجمل كان كل واحد من هؤلاء أولى بما في  
يديه من الغرماء ومن أصحابه حتى يستوفي حقه وان كان الكراء مضمونا لأنه لما قدم  
له بعير أفر كبه فكان كراءه وقع في هذا البعير بعينه فليس للجمل أن ينزعه الا برضا  
المتكاري فهذا يدل على أن الكراء المضمون والذي في الدابة بعينها اذا اختلف  
المتكاري ورب الابل في الكراء كان القول فيهما سواء بحال ما وصفت لك ( وقال )  
غيره ليس الراحلة بعينها مثل المضمون ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان دفعت الى  
رجل كتابا من مصر يبلغه الى افريقية بكذا وكذا درهما فلقيني بعد ذلك فقال  
ادفع الى الكراء فقد بلغت لك الكتاب فقلت له كذبت لم تبلغه أيكون له الكراء  
أم لا ( قال مالك ) قد ائتمته على أداء الكتاب فاذا قال قد أدتيته في مثل ما يعلم أنه

قد يذهب الى ذلك الموضع ويرجع فله كراؤه ﴿قلت﴾ وكذلك الحمولة والطعام والبهز وغير ذلك (قال) نعم وقال غيره على المكري البينة أنه قد وفاه حمولته وبلغه الى منتهاه

### ﴿ في نقد الكراء ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اكرتت ابلا الى مكة أو الى موضع من المواضع فطلب منى المكري الكراء قبل أن يحمل لى شيئاً أو طاب الكراء بعد ما سار يوماً أو يومين فقلت لا أدفع اليك حتى أبلغ الموضع الذى اكرتت اليه (قال) قال مالك اذا كان للناس كراء معروف وسنة في كرائهم وتقديتقادونه بينهم حملوا على عمل الناس وان كان كراء الداس، عندهم انما تقدم فيه بعد ما يستوفى المنكاري كراءه حملوا على ذلك وان كان الداس عندهم انما يعجلون جميعه اذا اكتروا عجل المنكاري كراءه ﴿قلت﴾ فان لم يكن عندهم أمر معروف من عمل الناس كيف يصنعون (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه قال لى فى كراء الدور ان لم يكن بينهما شرط ولا سنة لم يعطه الا بقدر ما سكن فان كن هذا ليس عندهم كراء للناس معروف رأيت بمنزلة الدور

### ﴿ القضاء فى نقد الكراء ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اكرتت من رجل الى افريقية فلما اكرتت منه عجلت له الكراء من غير شرط ثم أردت أن أرجع فيما عجلت له من الكراء (قال) ليس لك أن ترجع فيما عجلت له من الكراء ﴿قلت﴾ ما قول مالك فى رجل اكرتت من رجل دابة من مصر الى الرملة فلما بلغا الرملة تصادقا انه لم يتقد الكراء فقال المكري لى نقد الرملة وقال المكري انما لك على نقد مصر (قال) قال مالك انما عليه نقد مصر حيث وقع الكراء بينهما



❦ في الرجل يكتري بدنائير فينقد دراهم ❦  
❦ أو بطعام فيبيعه قبل أن يقبضه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اكرتيت من رجل الى مكة ذاهبا وجائيا بألف درهم فنقدته  
بالالف درهم مائة دينار مكاني حين اكرتيت أو خمسين ديناراً مكاني أو بعد ذلك  
يوم أو يومين أو بعد ما ركبت بيوم أو يومين (قال) قال مالك في الرجل يتكاري الى  
مكة بدنائير وأراد أن يقضى في تلك الدناير ورقاً (قال) ان كان سنة الكراء النقْد  
فلا بأس بذلك والا فلا خير فيه لأنه يدخله الدراهم بالدناير الى أجل ❦ قلت ❦  
أ رأيت ان اكرتيت راحلة بمائة درهم الى مكة على أن أدفع اليه الدراهم بمكة فمجات  
له بدلها دنائير الساعة أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأنها  
ذهب بورق الى أجل ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اكرتيت راحلة بمئيتها الى مكة بدنائير  
نقدًا فنقدته بها دراهم (قال) ذلك جائز عند مالك ❦ قلت ❦ فان عطبت الراحلة في  
بعض الطريق بم أرجع عليه (قال) قال مالك بالدراهم ❦ قلت ❦ فان كنت انما أعطيته  
بتلك الراحلة وبتلك الدناير عرضاً من العروض بم أرجع عليه اذا ماتت الراحلة في  
الطريق (قال) بالدناير ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) كذلك قال مالك في البيوع  
ورأيت أنا الكراء مثل البيوع ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اكرتيت راحلة بمئيتها بدنائير  
فأردت أن أعطيه في الدناير دراهم (قال) هذا مثل ما وصفت لك من قول مالك في  
الكراء المضمون وهذا وذلك سواء ❦ قلت ❦ وكذلك لو كان له على رجل دنائير  
الى أجل فمجل له منها دراهم نقداً (قال) لا يصلح ذلك عند مالك (قال) ولا يمجل  
من ذهب الى أصل فضة نقداً عند مالك ولا من فضة الى أجل ذهباً نقداً عند مالك  
لأنه يصير ذهباً بفضة ليس يدأيده ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اكرتيت بعيراً بطعام  
بعينه أو بطعام الى أجل أيصالح أن أبيعته قبل أن أستوفيه (قال) اذا كان الطعام  
الذي بعينه كيلاً فلا يصالح أن تبعه حتى تقبضه وان كان الذي بعينه مصبراً فلا بأس  
أن تبعه قبل أن تقبضه وأما الذي الى أجل فلا تبعه حتى تقبضه ❦ قلت ❦ وهذا

قول مالك ( قال ) نعم

❦ القضاء في الكراء ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اكرتت ابلا الى مكة فقلت للجمال اخرج بي اليوم وقال الجمال لا اخرج بك اليوم لان في الزمان بقية ( قال ) اذا كان في الزمان بقية فللجمال أن يتأخر الى خروج الناس فاذا كان خروج الناس أجبر الجمال على الخروج ❦ قلت ❦ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اكرتت زاملة الى مكة أحمل عليها خمسمائة رطل فانتقصت الزاملة في بعض الطريق فأراد المتكاري أن يتمها وأبى المكري ذلك أو قال نفدت الزاملة فأراد المتكاري أن يتمها وأبى المكري ذلك أو قال المكري لا آكل منها ولا أحرکها حتى أبلغ مكة ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن يحملوا على ما يعرفون من أمر الناس وحال الناس في ذلك فعليه يحملون ولا ينظر الى قول واحد منهما ( وقال غيره ) ان لم يكن للناس سنة يحملون عليها فله حملان خمسمائة رطل الى منتهى كرائه ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اكرتت دابة أو بعيراً من موضع من المواضع الى الفسطاط فلما بلننى المكري أو لها قال لي انزل فقلت له لا أنزل الا في منزلي ومنزلي أقصى الفسطاط ( قال ) له أن يبلغه الى منزله ولا ينزله في أول الفسطاط الا أن يريد ذلك وهذا وجه ما يعرف من الذى يتكاري عليه الناس

❦ في تضمين الا كراء ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت جمالا يحمل لي على ابله أو بغالا يحمل لي على بغاله أو حماراً يحمل لي على حميره فاستأجرتهم على أن يحمل لي دهني هذا الى موضع كذا وكذا ففترت الدابة فسقطت فانكسرت القوارير فذهب الدهن أو كان طعاما فذهب أو انقطعت الجبال فسقط المتاع ففسد ( قال ) قال مالك لا يكون على رب الدابة للمكري ولا على رب البعير المكري قليل ولا كثير الا أن يكون غره من عثاها أو غره من الجبال التي ربط بها متاعه فهذا يضمن اذا كان هكذا ❦ قلت ❦ ولم لا يضمنه

اذا عثرت دابته وان لم تكن عثورة ( قال ) لانه لم يفره من شيء ولان كل ما يحى  
 من قبل الدواب فهو هدر لا شيء فيه لان الجباء جبار الا أن يكون قد ذعرها  
 رجل أو فعل بها رجل شيئاً فاستمطت ما عليها بفعل ذلك الرجل بها فيكون ضمها على  
 الذي فعل ذلك بها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أ كذبه رب المناع والطعام فتال لم يضع  
 متاعى ولم تعثر الدابة ولكنك غميتك أيكون القول قوله في قول مالك أم لا وقد قال  
 المكارى قد قطع على الطريق فذهب البز وعثرت الدابة فانكسرت الفوارير وسرق منى  
 الطعام ( قال ) قال مالك القول قول الجمل في البز والعروض اذا قال سرق منى أو قطع  
 على الطريق أو ادعى تلف المناع والعروض صدق وأما في الطعام والادام فالقول قول  
 رب الطعام والادام ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه  
 قال في رجل استأجر أجيراً يحمل له شيئاً فحمل له اناء ووعاء فخر منه الاناء وانفلت  
 منه الوعاء فذهب ما فيه ( قال ) لا أرى عليه غرماً الا أن يكون تعمد ذلك ﴿ ابن  
 وهب ﴾ عن عتبة بن نافع قال قال يحيى بن سعيد الجمل عليه ضمان ما ضيع ﴿ ابن  
 وهب ﴾ قال وأخبرني يونس عن ابن شهاب عن ربيعة أنه قال قد كان في رأى  
 المسلمين أن يضمنوا الا كراء ما حملوا من الطعام وكانوا يرون أن يضمنوا الطعام بمنزلة  
 الصناعات فلم يسمعهم الا أن يضمنوا الطعام من حملة فالطعام فيما بلغنا يضمنه من حملة  
 ولا يضمن شيئاً غيره ( وقال ربيعة ) ذلك رأيت ( وقال ربيعة ) ليس المال والبز وأشباه  
 ذلك بمنزلة الطعام ولا يحل أن يضمن المال ولا يجوز ذلك فيه ولا ينبغي لأحد أن  
 يأخذ لزمانه شيئاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن أبي الزناد أنه قال لا يصلح الكراء  
 بالضمان ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني مخزومة عن أبيه عن ابن شهاب وعبد الرحمن بن  
 القاسم بن محمد ونافع مولى ابن عمر مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ولم كان هذا  
 هكذا في الطعام ولم يكن في البز والعروض وما فرق ما بينهما وقد غاب الجمل على  
 جميعه ( قال ) لان الطعام أمر ضمنه أهل العلم ولم يجدوا من ذلك بداً وأما البز  
 والعروض فهو أسر ائتمته عليه ﴿ قلت ﴾ أحمله أمينه وقد أعطاه رب البز والعروض



على ذلك أجراً (قال) نعم هو أمينه (قال) وكل شيء دفعته الى أحد من الناس  
وأعطيته على ذلك أجراً فهو عند مالك مؤتمن الا الصنائع الذين يعملون في الاسواق  
بأيديهم فانهم لم يؤمنوا على ما دفع اليهم وفي الطعام والادام اذا تكاراه على أن يحمله  
على نفسه أو على سفينته أو على دابته فهو ضامن للطعام والادام الا أن يأتي بيينة يشهدون  
على تلف الطعام والادام انه تلف من غير فعل هذا الذي حمله فلا يكون عليه ضمان وان  
تكاراه على أن يحمل له البز والعروض على ابله أو على سفينته أو على دابته فمثال الحمل  
على نفسه أو على دوابه أو على سفينته ان ذلك المتاع والعروض قد ضاع مني انه يتصدق  
وهو في المتاع والعروض مؤتمن الا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه وأما الطعام  
والادام فهو ضامن لذلك الا أن يأتي بيينة على هلاكه ﴿سحنون﴾ عن ابن نافع  
عن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة أنهم كانوا يقولون لا يكون كراء بضمان الا أنه من  
اشترط على كرى أنه لا ينزل بمتاعه بطن واد ولا يسرى بليل ولا ينزل أرض بني  
فلان وأشباه ذلك من الشروط قالوا فن تمدى ما اشترط عليه فتاف شيء مما حمل  
في ذلك التعدي فهو ضامن له وكانوا يقولون ان الفسال والخياط والصواغ  
والصباغ وأصحاب الصنائع كلهم ضامنون لكل ما دفع اليهم. وهم سعيد بن المسيب  
والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث  
ابن هشام وعبيد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من  
نظرائهم أهل فقه وفضل ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب  
في الاستكراء بالضمان قال ابن شهاب قال سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر  
انه كان يقول لا يجوز ذلك ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه في رجل  
استكرى ظهراً أو سفناً تحمل له على أن على الذي حمل له ضمان متاعه ذلك ان أصيب  
شيء منه قال لا يصالحه ذلك ولا تباعة على من حمل ذلك من الشروط ان أصيب شيء  
مما يحمل الا أن يكون اشترط على المكري شرطاً يخالفه فان على المكري اذا تعدى  
الضمان مثل أن يشترط عليه أن لا ينزل به بطن واد ولا يسرى به بليل او نحو هذا

من الشروط فان تعدى فأصيب المتاع فانه يفرم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت ثوراً  
 أو دابة أطحن عليها فلما ربطته في المطحنة كسر المطحنة وأفسد متاع الرحا أيضاً  
 صاحب الثور والدابة شيئاً أم لا (قال) لا يضمن شيئاً الا أن يكون قد علم من الثور  
 ذلك فكتمه فيكون عليه ذلك (قال) لان مالكاً قال في الذي يكرى الرجل دابته  
 ليحمل عليها وهي ربوض قد علم ذلك فلم يعلمه ذلك أو عثور فلم يعلمه بذلك فحمل  
 عليها فربضت أو عثرت فانكسر ما عليها انه ضامن وكذلك الثور والدابة في الرحا  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دثمت الى رجل دهنأ يحمله الى فحمله على دابة عثور فعثرت  
 فسقط الدهن فانكسر فأراد أن يضمنه قيمته أين تضمنه قيمته وقد حمل الدهن من  
 مصر الى العريش وكان كراؤه الى فلسطين فانكسر الدهن بالعريش وقيمه هناك  
 بالعريش ضعف قيمته بمصر كيف أضمنه (قال) قيمته بالعريش ﴿ قال سحنون ﴾  
 وقد قال غيره بل قيمته بالفسطاط ان أراد لانه لما حمله على ما غره به صار متعدياً من  
 حين حمله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أكرت دابتي أو نفسي لاحمل عليها دهنأ أو طعاماً  
 فزحمني الناس فانكسرت الآنية التي فيها الدهن أو الطعام ففسد ذلك على من  
 الضمان (قال) على الذي زحمتك (قال) لان مالكاً قال في الرجلين يحملان جرتين أو غير  
 ذلك على كل واحد منهما جرة أو غير ذلك فاصطدما في الطريق (قال) ان كانت انكسرت  
 احدهما وسامت الاخرى ضمن الذي سلم للذي لم يسلم وان انكسرتا جميعاً ضمن  
 كل واحد منهما لصاحبه (قال مالك) وكذلك الفرسان يصطدمان وعليهما راكبان  
 فيموتان جميعاً ويموت الفرسان (قال) ضمان الفرسين كل واحد منهما في مال صاحبه  
 ودية الرجلين دية كل واحد منهما على عاقلة صاحبه وان مات واحد وسلم الآخر كان  
 الفرس في مال السالم ودية الميت على عاقلة السالم منهما ﴿ قال ﴾ فقلنا لما لك فالفريقان  
 تحمل احدهما على صاحبتها فتصدمها فتكسرها فيذهب ما فيها وتفرقها (قال مالك)  
 لا يشبهان عند الفرسين وذلك أن الريح هي التي عملت ذلك فالريح تغلب أهل السفينة  
 أن يصرفوها أو يعدلونها فلا أرى عليه شيئاً الا أن يكون يعلم أن النوقى لو شاء أن

يصرفها صرفها فان لم يصرفها وهو يقدر على ذلك ضمن ﴿قلت﴾ فان كان الفرس في  
 رأسه اعتزام حمل فارسه فصدم أيكون على فارسه شيء أم لا ( قال ) نعم يكون عليه  
 ضمان ماصدمه ( قال ابن القاسم ) وذلك أني رأيت من قول مالك أن الفارس اذا جمع  
 به فرسه انما ذلك من شيء فعله به فارسه إما ذعرها أو خافت منه فجذعت به فسبب  
 جماعها من قبل فارسها وهو ضامن لما أصابت الا أن يكون الفرس انما هو من شيء  
 مرتبه في الطريق لم يكن ذلك من سبب فارسه فلا أرى عليه ضمانا وان كان غيره فعل  
 ذلك بالدابة فجذعت فان الذي فعل ذلك بالدابة ضامن لما أصابت الدابة . والسفينة  
 لا يذعرها من عليها ولا يذعرها شيء ولكن الرمح تغلب عليها فهذا الذي فرق به مالك  
 بين السفينة والدواب ﴿قلت﴾ أرايت ان تكراريت سفينة من رجل لاحتل عليها  
 طعاما أو متاعا الى موضع من المواضع ففرقت السفينة وغرق ما فيها بعد ما بلغ بالطعام  
 أو بالمتاع اثلاثي الطريق أو كان تكرار من ابلا أو دواب أو اكراه نفسه يحمل له  
 ذلك فحملة حتى اذا بلغ ثلثي الطريق جاء أمر من السماء فذهب بالمتاع أو بالطعام أيكون  
 على رب الطعام والمتاع من الكراء شيء أم لا ( قال ) قال مالك أما السفينة فانه لا كراء  
 لصاحبها ولا ضمان عليه في شيء من ذلك ( وقال غيره ) وهو ابن نافع له بحساب  
 ما بلغت السفينة ﴿قلت﴾ أليس قد قلت لي يضمن في الطعام والادام في قول  
 مالك ( قال ) انما يضمن في الطعام والادام في قول مالك اذا لم يجيء أمر من  
 السماء فاذا جاء أمر من السماء فذهب به لم يضمن والفرق أمر من السماء ﴿قلت﴾  
 فلم قال مالك في السفينة انه لا يكون له شيء من الكراء ( قال ) قاله مالك وأبي  
 أن يرجع عنه وثبت عليه ( قال ) كأني أرى اذا تكرار السفينة انما تكرارها على  
 البلاغ ( قال ) وأما الدواب والابل فانه عند مالك اذا تلف الطعام أو المتاع بأمر  
 من أمر الله تعالى كان على رب الطعام أن يأتي بطعام مثله أو بمتاع مثله أو يؤاجر له  
 ابله في مثل ذلك ولا يفسخ الكراء بينهما ويكون الكراء للأجير كاملا ﴿قلت﴾  
 أرايت ان لم يكن مع المكري صاحب المتاع ولا خليفة له ( قال ) يرفع ذلك

المتكاري الى عامل الموضع فيكرى له الابل ان وجد له كراء والا فأمامه فيما تقدم  
 يطلب ذلك فان وجد شيئاً والا فالسكراء للمتكاري لازم على رب المتاع وان انطلق  
 بابله فرغاً اذا لم يجد ما يحمل عليها لأن مالكا قال في الرجل يتكاري الى الحج أو  
 المرأة فتهلك أو يهلك في الطريق أنه يكرى للميت شقه ويطلب ذلك في الطريق  
 فان وجد من يكرى أكرى له والا كان على الميت السكراء كله كما لا ﴿قلت﴾  
 رأيت لو كان رب الطعام مع المتكاري نأصاب الطعام تلف من السماء أو من غير السماء  
 (قال) لا يكون على المتكاري شيء عند مالك لأن رب الطعام لم يحمله مع الطعام لأنه مع  
 طعامه وطعامه في يديه اذا خرج مع المتكاري فما أصاب الطعام فليس على المتكاري شيء  
 وهذا قول مالك وكذلك اذا كان في السفينة مع طعامه فتقص (قال مالك) فلا شيء  
 على صاحب السفينة ﴿قلت﴾ رأيت ان تكاربت على طعام بعينه أو متاع بعينه فتلف  
 المتاع أو أصاب الطعام أمر من السماء ذهب به وانما كنت تكاربت على ذلك الطعام  
 أو المتاع بعينه فأصيب أيتقطع السكراء فيما بينهما أو يكون على رب الطعام أو المتاع  
 أن يأتي بطعام مثله أو بمتاع مثله فيحمله له المتكاري الى الموضع الذي شرط له وانما  
 تكاراه على ذلك الذي تلف بعينه (قال) قال مالك يقال لرب الطعام أو المتاع هلم  
 متاعاً مثل متاعك أو طعاماً مثل طعامك فان أتى به قيل للجمال احمل وذلك للجمال  
 لازم (قال) وان أتى رب الطعام أو المتاع أن يأتي بمثل طعامه أو متاعه كان السكراء  
 لازماً له ولرب المتاع أن يكرى الابل فيحمل عليها مثل حمولته التي كانت والا فلا  
 شيء له على الجمال ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كنت  
 تكاربت منه على نفسي فلما كنت ببعض الطريق مت (قال) قال مالك يكرى  
 للميت شق الحمل كما وصفت لك ﴿قلت﴾ والطعام والمتاع والناس عند مالك سواء  
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ رأيت ان غرقت السفينة من مد النواية أو من حرقهم فيها  
 أو من عتقهم عليها أبيضنون أم لا (قال) اذا لم يتعدوا فيما صنعوا وانما صنعوا ما  
 يجوز لهم من المد والعمل فيها لم يضمنوا وان صنعوا من ذلك ما يعلم انهم قد تعدوا

في مد أو علاج في السفينة حرفوا فيه ليس كما ينبغي أن يعمل في تلك السفينة  
 ففرقت فهم ضامنون لما ذهب في السفينة ﴿ قلت ﴾ ويضمنون من في السفينة من  
 الناس وما فيها من المتاع (قال) نعم اذا ضمنوا ما في السفينة من السلع ضمنوا من في  
 السفينة من الناس ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل أجير أو راع أو صانع يعمل لك عملا في  
 منزلك أو يطار أو طيب أو غير ذلك ممن يعمل هذه الاشياء أو محال فكل هؤلاء  
 ضامنون لما تعدوا فيه فالسفينة عندي بهذه المنزلة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اكرت  
 ابلا من الشام الى مكة تحمل لي طعاما بمثل ذلك الى غلامى أو الى أجيرى فلما بلغ  
 الى مكة أصاب الطعام قد زاد أو نقص ( قال ) أما كل زيادة أو نقصان يكون من  
 نقصان الكيل وزيادة الكيل فلا يكون على المكبرى شئ من ذلك ولا شئ له من  
 الزيادة وهو قول مالك ولا كراء له في الزيادة ولا يحط عنه للنقصان من الكراء شئ  
 فان كانت الزيادة لا تكون من زيادة الكيل وقال الجمل ليس لي من هذه الزيادة شئ  
 ولكنكم غلظتم على في الكيل وزدتم على قال فانه يخير رب الطعام في أن يأخذ الزيادة  
 ويغرم كراء تلك الزيادة وان أبى وقال لم أغلط لم يصدق الجمل عليه ولم تلزمه الزيادة  
 اذا كانت لا تشبه زيادة الكيل لأن الكراء ربما اغترق الطعام وزيادة على ثمن الطعام  
 فيكون حل الجمل من الطعام بمشرة دراهم وكراؤه الى ذلك الموضع بثلاثين درهما  
 فلا يصدق الجمل على رب الطعام في الغلط الا أن يشاء رب الطعام أن يقبل ذلك  
 ويغرم الكراء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لم أسمعه من مالك ولكنه رأي  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان زاد الطعام زيادة يعلم أن تلك الزيادة ليست من زيادة الكيل  
 وقال رب الطعام أنا آخذ طعامى وزيادة السكيل أيكون ذلك له (قال) ليس له الا أن  
 يأخذ كيل طعامه ولا يأخذ زيادة الكيل الا أن تكون زيادة الكيل أمرا معروفا  
 عند الناس كلهم ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك (قال) أحفظ عن مالك أنه قال كل  
 زيادة تكون في زيادة الكيل يوجد ذلك في الطعام ان ذلك لرب الطعام ﴿ قلت ﴾  
 أرايت الحدادين والقصارين والخياطين وأهل الصناعات والحمالين والبغالين وأصحاب

السفن أهؤلاء أن ينعوا ما عملوا بأجر ومحملوا ببراء ينعون ما في أيديهم من ذلك حتى يستوفوا كراءهم وأجر عملهم (قال) قال مالك نعم لهم أن ينعوا ما في أيديهم من ذلك حتى يستوفوا كراءهم وأجر عملهم ﴿ قلت ﴾ رأيت أن حبس هذه الاشياء التي سألتك عنها هؤلاء العمال وهؤلاء الحمالون وهؤلاء البغالون وأصحاب السفن فضاع ذلك منهم بعد ما حبسوه (قال) أما ما ضاع عند أهل الاعمال مثل الصباغين والخياطين ومن ذكرت منهم فلا أجر لهم وعليهم الضمان لازم لهم لأن أصل ما أخذوا عليه هذه الامتعة على الضمان الا أن تقوم لهم بينة على الضياع فيبرؤن من الضمان ولا أجر لهم لانهم لم يسلموا ما عملوا الى أرباب المتاع وأما الامتعة التي حملوها من البز وجميع الاشياء ما خلا ما يؤكل ويشرب فلا ضمان عليهم فيه ان ضاع الا أن يغيبوا به ويحوزوه عن أصحابه فيكون بمنزلة الرهن ويكونون ضامين لما في أيديهم وأما ما لم يغيبوا عليه ويحوزوه فلا ضمان عليهم فيه ويكون لهم الاجر كاملا ان كان الاكراء قد بانوه غايته فضاع في الوجهين جميعاً وأما الطعام ان ضاع فالاكراء له ضمانون الا أن يكون له بينة على التلف من غير فاهم أو يكون أرباب الطعام مع الطعام فلا ضمان عليهم ويكون لهم الاجر كاملا ان كانوا قد بانوه غايته وان لم يكونوا بلنوه غايته فادعى الاكراء أنه ضاع بغير بينة لم يصدقوا وقيل لهم عليكم أن تأنوا بطعام مثله اذا لم يكن أرباب الطعام معهم وان كانت لهم بينة قيل لأرباب الطعام هلموا طعاما مثله يحمله لكم الجمل الى منتهى الغاية وعليكم الكراء كاملا وهذا كله قول مالك الا ما كان من السفن على البلاغ فان مالكا قال اذا غرقت السفينة فليس لها كراء وجمل كراء السفن على البلاغ (قال مالك) وما استحمل في السوق مما يحمل الرجل على عنقه والبغال التي تحمل فتعثر الدابة أو يعثر الرجل فيسقط فينكسر ما عايه أو يحمله الى بلد من البلدان فيعثر البعير أو يأتي من سبب الدابة أمر يكون ذهاب ما عليها من سببها فسبيله سبيل السفن لا كراء لهم لانهم كانوا انما حملوه على البلاغ فلا كراء لهم وكذلك قال مالك سبيلهم في الضمان فيما حملوا سبيل ما حمل الحمالون والبغالون من

بلد الى بلد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ وقال غيره ﴾ ليس هذا مثل  
 السفن لا ضمان عليهم فيما كان من سبب العثار من الدابة وغيرها ولهم على أرباب  
 المتاع أن يحملوهم حتى يبلغوا الغاية فيعطوا الكراء وما عثرت به الدابة أو غيرها  
 بمنزلة ما يصيبه من حريق أو سيل أو عداء اللصوص فعلى أرباب المتاع أن يحملوهم  
 مثل ذلك والا أعطوهم الكراء تاما وذلك اذا لم يفر الا كريات من العثار فانهم اذا غروا  
 ضمنوا ﴿ وقال سحنون ﴾ وكان ابن نافع يقول في السفن لها حساب ما بلغت ﴿ قال ﴾  
 وقال مالك في الرجل يكثر على راوية من زيت تحمل له من بلد الى بلد فيعثر البعير  
 فتشق الراوية فيذهب ما فيها أله الكراء فيما حمل ( قال مالك ) لا كراء له فيما حمل  
 ولا ضمان عليه الا أن يكون غر من دابته فيضمن ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فأرى ما سرق  
 من ذلك بيينة أو غصبه اللصوص فانه لا يشبه ما عثرت به الدابة لان سببه لم يأت  
 من قبل ما تكارى عليه وعليه أن يأتي بثله يحمله له ويكون له أجره كاملا فان كان  
 الذي كان من سبب الدابة انما كانت مصيبة من سبب ما استحملة عليه فليس على  
 المكري غرم وليس على المتكاري أن يأتي بثله لان المكري ليس هو الذي أتلفه  
 ووضع عنه ضمانه لانه لم يعتمد تلفه ولم يغر من شيء الا أن يكون غر من بعض ما حمل  
 فيضمن ﴿ قلت ﴾ والطعام والسمن والدهن والقوارير وهذه الاشياء ان انكسرت  
 من سبب البعير أهي بهذه المنزلة ( قال ) نعم في رأيي ﴿ قال ﴾ وما يحمل في السفن أو  
 على الابل أو على الدواب أو على أعناق الرجال من بلد الى بلد أو في المصر فأتلف  
 شيء من ذلك من قبل من عليه حمل هذه الأشياء فلا كراء له ولا ضمان عليه  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرته يحمل لي صبيا صغيرا مملوكا الى موضع من  
 المواضع وأسلمته اليه فساق الدابة فعثرت من سوقه فسقط الصبي فأت ( قال )  
 لا شيء عليه الا أن يكون ساقها سوقا عنيفا لا يكون مثل سوق الناس لان مالك  
 قال في البيطار يطرح الدابة فتعطب انه لا شيء عليه اذا فعل بها ما يفعل البيطرة  
 وطرحها كما تطرح البيطرة الدواب فان فعل غير ذلك ضمن

❦ في تضمين المتكاري ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أكرت دابة من موضع الى موضع فضربتها وأعبتها من ضربى أو كحتها فكسرت لحيتها ( قال ) قال مالك فى الرائض يروض الدواب فيضرب الدابة فيفقأ عينها أو يكسر رجلها انه ضامن لذلك فكذلك المتكاري عندى اذا ضربها فأعابها فهذا متعد الا أن يكون اذا ضرب ضرب كما يضرب الناس الدواب فلا شئ عليه ❦ قلت ❦ اتحفظه عن مالك (قال) لا الا ما أخبرتك فى الرائض ( وقال مالك ) أيضاً فى الراعى يضرب الكباش أو يرميه فيفقأ عينه أو يعيه وكل شئ صنعه الراعى ضمن اذا أخذه من غير الوجوه التى لا يجوز أن يفعله فأصاب الغنم من صنعه عيب فهو ضامن وان صنع مايجوز له أن يفعله فعيب الغنم فلا ضمان عليه ❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت دابة فكحتها أو ضربتها فمطبت أضمن أم لا ( قال ) لا ضمان عليك اذا فعلت من هذا مايجوز لك أن تفعله ❦ ابن وهب ❦ عن الليث بن سعد عن يحيى ابن سعيد أنه قال ليس على الاجير الراعى ضمان شئ من رعايته انما هو مأمون فيما هلك أو ضل يؤخذ يمينه على ذلك القضاء عندنا ❦ ابن وهب ❦ عن يونس عن أبى الزناد قال ليس على أحد ضمان فى سائمة دفعت اليه يرعاها الا يمينه الا أن يكون باع أو سرق ان كان عبداً فدفع اليه شئ من ذلك بغير أمر سيده فليس على سيده فيه غرم ولا فى شئ من رقبة العبد ❦ ابن وهب ❦ قال وأخبرنى رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وعطاء بن أبى رباح وشريح الكندى وبكير مثله ( وقال ) بعضهم الا أن يقيم بينة باهلا كه متعديا. هذه الا نار لابن وهب

❦ فى الكراء من مصر الى الشام والى الرملة ❦

❦ ومن مكة الى مصر أو من افريقية الى مصر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اكرت دابة من مصر الى الشام ولم أسم كورة من كور الشام ولا مدينة من مدائن الشام أ يكون الكراء فاسداً أم لا (قال) يكون الكراء فاسداً



﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرتيت من افرقية الى مصر أو من مكة الى مصر ولم أسم  
 الفسطاط ولا غير ذلك من مدائن مصر (قال) هذا على كراء الناس لان كراء الناس  
 من افرقية الى مصر انما هو الى الفسطاط وليس مصر مثل الشام لان الشام أجناد  
 وكور ومصر انما يقع كراء الناس على الفسطاط وكراء الناس من مكة الى مصر انما  
 هو الى الفسطاط قد علموا ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرتري من مصر الى فلسطين ولم  
 يسم الى أي مدائن فلسطين أ يكون الكراء جائزاً أم لا (قل) انما يحمل الناس من  
 ذلك على ما يكون من كراء الناس فيما يعرفون ان كان كراؤهم اذا اكرتروا الى  
 فلسطين من مصر انما يقع كراؤهم على أنه الى الرملة فذلك جائز وهو الى الرملة  
 ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اكرتريت من مكة الى خراسان ولم أسم كورة من كور  
 خراسان ولا مدينة (قال) هو كما وصفت لك من كور الشام لان خراسان كور  
 كثيرة مختلفة

### في الكراء الى مكة

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت محملاً لا تحمل فيه امرأتين أو رجلين أو جارتين ولم  
 أر الرجال ولا النساء ولا الجواري أيجوز هذا الكراء أم لا (قال) ذلك جائز الا أن  
 يأتي رجلين فادحين أو امرأتين فادحتين فاذا كان ذلك لم يلزمه كراؤهما لأن هذا  
 أمر خاص وما كان من العام فذلك الكراء لازم ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا  
 أقوم على حفظه الآن ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرتري محملاً الى مكة ولم يره وطاً  
 المحمل (قال) الكراء على هذا جائز وله أن يحمل مثل ما وطأ الناس ﴿ قلت ﴾ أتحمظه  
 عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الآن ﴿ قلت ﴾ وكذلك الزاملة اذا لم يخبره  
 ما يحمل فيها (قال) نعم انما يحملان على ما يحمل الناس في الزوامل والكراء جائز  
 ﴿ قلت ﴾ فان لم يسم لما يحمل على الزوامل من الارطال (قال) وان لم يسم فذلك  
 جائز لأن الزوامل قد عرفت عند الحاج والتجار والناس فانما يحملان على ما يعرف  
 الناس بينهم ﴿ قلت ﴾ وعليه أن يحمل له المعاليق (قال) نعم وكل شيء قد عرفه الناس

بينهم في الكراء فذلك لازم للمكرى ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترط على الجمال أن يحمل له من هدايا مكة ولم يذكر له ما يحمل أيجوز هذا الكراء أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً بعينه وأرى ان كان ذلك أمراً قد عرف وجهه فأرى أن لا بأس به وان كان ذلك أمراً لا يعرف وجهه فلا خير في هذا الكراء (قال) وسمعت مالكا وسألناه عن الرجل يستحملة الرجل الثوب أو الثوبين فيحملة له في غيبته ولا يخبر بذلك الجمال (قال) قال مالك لا بأس بهذا لأن هذا من شأن الناس ﴿سحنون﴾ قال وهذا أمر قد مضى وجاز في الناس ولو بين هذه الاشياء وسماها وقدرها ووزن ما كان منها يوزن لكان أحسن ﴿قلت﴾ أرأيت ان اكرت امرأة شق محمل فولدت في الطريق أنيجبر الجمال على حمل ولدها معها أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يكون على الجمال حمل الصبي مع أمه لأن النساء يلدن في الاسفار وهن في الكراء فما سمعنا ان امرأة ولدت في الطريق فخال الجمال بينها وبين ولدها أو حمل ولدها المولود على بعير وأمّه على غيره (قال) وهذا أمر بين الجمالين معروف أن المرأة اذا ولدت في الطريق فولدها معها يحمل في محملها وان لم يشترطوا ذلك في أصل الكراء وانما ينظر في هذه الاشياء الى ما قد استجازه الناس فيما بينهم فيحمل الخاص من أمر الناس على ما استجاز جميع الناس بينهم ﴿قلت﴾ أرأيت ان تكرت شق محمل الى مكة ذاهبا وراجعا وعقبه الاجير أيجوز هذا الكراء في قول مالك (قال) ذلك جائز

### — في المكري يهرب —

﴿قلت﴾ أرأيت ان أكرن ابله ثم هرب عني وتركها في يدي فأفقت عليه أكون لي على المكري النفقة التي أنفقت عليها (قال) قال مالك نعم يكون له عليه ما أنفق عليها (قال) مالك ويكون له أن يتكاري عليها من يرحلها ويرجع بذلك على المكري ﴿قلت﴾ أرأيت ان اكرت ولم آخذ منه حميلاً ثم هرب المكاري فأيت سلطان أيتكاري لي عليه السلطان (قال) نعم ﴿قلت﴾ وأرجع عليه بما تسكارت به عليه (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اكرت دابة بعينها الى مكة أو كراء مضمونا الى

مكة أو غيرها من البلدان على أن أركب من يومى أو من الغد فقرّر المكارى فلم أجده  
 الا بعد ذلك فلما وجدته ألزمنى بالركوب وطلب كراءه (قال) قال مالك كل كراء  
 مضمون فانه يلزم صاحبه الكراء وان فرّ عنه المكارى وليس له على المكارى الا  
 حمواته وعليه الكراء لازم له الا كراء الحاج وحده فانه يفسخ عنه ويرد كراؤه ان  
 كان قبضه لان الحج اذا ذهب إياه فات ﴿قال ابن القاسم﴾ وأما كراء الدابة بعينها  
 فاني لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه بلغنى عن مالك في الرجل يتكارى الدابة يركبها  
 من الغد الى موضع كذا وكذا فيغيب عنه المكارى ثم يأتيه بعد يومين أو ثلاثة (قال)  
 ليس له الا ركوبه (وقال غيره) وان رفع أمره الى السلطان نظر السلطان في ذلك لما  
 لا يدخل فيه من الضرر على واحد منهما فان رأى فسخ ذلك الكراء فسخه بمنزلة  
 الدابة تعطل أيضاً في الطريق ولا يستطيع المكارى الوقوف عليها لما يدخل عليه من  
 فوت أصحابه أو لما يدخل على رب الدابة في طول مقامه عليها واملأ لا تصح من عليها  
 فيكون عنراً يفسخ الكراء به بينهما ﴿قال ابن القاسم﴾ فأنا أستحسن أنه اذا كان  
 تكارها الى بلد وان اشترط عليه أن يركبها من الغد فليس له الا ركوبها وان أخلفه  
 أصحابه الى البلد الذي تكارها اليه فله أن يركبها ممن أحب في مثل ذلك وان تكارها  
 أياماً بعينها أو شهراً بعينه انتقض الكراء فيما بينهما فيما غاب عنه المكارى (قال) لان  
 مالكا قال في العبد يستأجره الرجل يخدمه أو يعمل له شهراً فيمرض أو يأتى ذلك  
 الشهر فليس له على رب العبد أن يدفع اليه العبد يعمل له شهراً آخر والأجير  
 كذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ وكذلك الراحلة بعينها اذا اكترها ليركبها شهراً  
 بعينه انما يتكارى ركوبها ذلك الشهر أو طحينها فاذا مضت تلك الايام لم يلزمه الكراء  
 الذى بعد تلك الايام لان أصل الاجارة لم تكن ديناً مضموناً والمضمون في هذا  
 والذى في الدابة بعينها مختلف ﴿قلت﴾ رأيت ان رفعت الى السلطان أمرى حين  
 هرب المكارى أيكترى لى عليه أم لا (قال) نعم يكترى لك عليه ﴿قلت﴾ في كراء  
 مكة وغير كراء مكة (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو ذهب المتكارى فرفع الجلال

ذلك الى السلطان أيكري الابل على المتكاري كان الكراء الى مكة أو غير مكة (قال)  
نعم (قال) وأما ما ذكرت من الرفع الى السلطان في الحرب وكراء السلطان عليهما  
فهو قول مالك

— في المتكاري يهرب —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أكرى رجل ابله الى مكة فهرب المتكاري ماذا يصنع الجمل  
(قال) قال مالك يرفع الجمل أمره الى السلطان فيكرى السلطان الابل من المتكاري  
﴿قلت﴾ فيقضى السلطان للجمل من كرائه هذا كراءها الذي وجب له على الحارب  
منه (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان لم يجد السلطان كراء (قال) قال لنا مالك لو أن رجلا  
أكرى ابلا فبعث بها مع الجمل علي أن يحمل له متاع كذا وكذا من بلد كذا  
وكذا الى بلد كذا وكذا وكتب الى وكيله مع الجمل أن يدفع الى الجمل ذلك المتاع  
الذي أكراه على حمولته فقدم الجمل ذلك البلد فلم يجد الوكيل (قال) قال مالك  
اذا لم يجد الوكيل تلوم له السلطان قدر ما يرى مما لا يكون فيه ضرر على الجمل فان  
جاء الوكيل فدفع اليه المتاع فحمله والا أكرى عليه السلطان الابل الى الموضع الذي  
اشترط على الجمل أن يحمل اليه المتاع ويكون الكراء للمتكاري فان لم يجد السلطان  
كراء الى ذلك الموضع خلى عن الجمل وجعل له الكراء كاملا ﴿قلت﴾ فان لم يقدر  
على وكيل المتكاري ولم يرفع ذلك الى السلطان حتى رجع (قال) ان كان في تلك  
البلدة سلطان فلم يرفع ذلك اليه فلا يبطل كراؤه ويكون له عليه حمولته ويرجع الثانية  
فيحمل له حمولته ﴿قلت﴾ فان كان ببلد ليس فيه سلطان (قال مالك) اذا كان ببلد  
ليس فيه سلطان تلوم وطلب الكراء وانتظر وأشهد فاذا فعل هذا ولم يأت الوكيل  
ولم يجد كراء رجع وكان الكراء له على المتكاري كاملا ﴿وقال ابن وهب﴾ قال مالك  
في الرجل يتكاري من الرجل الظهر ويواعده يلقاه بها في مكان كذا وكذا فيأتي  
صاحب الظهر بظهره فلا يجد المتكاري (قال) أرى أن يدخل على امام البلد الا أن  
يجد كراء فان انصرف ولم يكر ولم يدخل على امام البلد لم أر له شيئا اذا كان موضعاً

فيه الكراء موجودا الى البلد الذي اكرى اليها فان لم يكن الكراء موجوداً وجعل  
أن يدخل على الامام لم أر أن يبطل عمله ويكون له الكراء

### حجاء ما جاء في الاقالة في الكراء

﴿قال﴾ قال مالك من تكارى ظهراً على حمولة الى بلد من البلدان أو الى الحج فنقده  
الكراء أولم ينقده حتى يبدو للمكري أو للمتكارى فسأل أحدهما صاحبه أن يقيه  
برأس المال أو بزيادة (قال) أما ما لم يبرحاً ولم يرتحلاً فان كان لم ينقده فلا بأس بالزيادة  
ممن كانت من المكري أو من المكترى ويفسخ الامر بينهما وأما ان كان نقده  
وتفرقا فلا بأس بالزيادة من المكترى ولا خير فيها من المكري اذا انتقد لانه يصير  
كأنه أسلفه مائة في عشرين ومائة وكان القول بينهما في الكراء محللاً وان سار من  
الطريق ما يتهم في قربه ما يخاف أن يكونا انما جعلاه لقلته تحليلاً بينهما وذريعة الى الربا  
فلا خير في أن يزيده المكري فالتهمة بينهما بحالها وان سارا من الطريق ما يعلم أنهما  
لم يمتزياً<sup>(١)</sup> ذلك لبعدهما سارا فلا بأس بأن تكون الزيادة من قبل المكري وان كان قد  
انتقد لانه لا تهمة فيه وان زاده أكثر مما أعطاه بكثير ولا يؤخره فان دخله تأخير كان من  
الدين بالدين (قال) وان زاده المتكارى فلا بأس بذلك قبل الركوب وبعد الركوب  
وان كان انما سار الشيء القليل فزاده المكري فالتهمة بينهما بحالها (قال) وهذا الذي  
وصفت لك من الاقالة في أمر الكراء هو مخالف للبيع (قال) وهذا كله قول مالك  
﴿قال﴾ واذا أقاله وقد كان نقده مائة دينار كراءه كله فأقاله على أن يزيده المتكارى  
عشرة دنائير على أن يرد المكري الى المتكارى المائة التي أخذها (قال) فلا يصلح أن  
يعطيه المتكارى العشرة الدنانير التي يزيده الا أن يعطيه اياها من المائة دينار التي  
يأخذها مقاصة لانه يدخله دنائير وعروض بدنانير ألا ترى أنه اشترى من المتكارى  
ركوبة وعشرة دنائير بمائة دينار فلا يجوز هذا فاذا رد اليه من المائة عشرة دنائير فهذا  
لا يدخله البيع انما هذا رجل أقاله من الكراء الذي كان له على أن وضع المتكارى  
عن المكري عشرة دنائير فلا بأس بهذا ﴿قال ابن القاسم﴾ وهذا الذي ذكرته



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب كراء الدور والارضين ﴾

﴿ ما جاء في الرجل يكتري الدار وفيها النخل فيشترط النخل ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان اكرتيت داراً وفيها شجرات نخل أو غير ذلك لم تطب ثمرتها أولاً ثم فيها فاشترطت ثمر الشجر ( قال ) قال مالك اذا كانت شجرات يسيرة فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فهل حد مالك فيها اذا كانت قيمة ثمر الشجر الثالث من قيمة الكراء فأدنى أنه جائز ( قال ) سمعت من يذكر ذلك عن مالك ( قال ) وأما أنا فقد وقفت مالكا عليه فأبى أن يبلغ الى الثالث وقد قال لي غيري أيضا انه أبى أن يبلغ به الثالث ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اكرتيت داراً وفيها نخل كثيرة وليس النخل تبعاً للدار فاكترتيت الدار واشترطت ما في رؤس النخل من الثمرة ( قال ) ان كان ما في رؤس النخل قد حل بيمه فذلك جائز وان كان ما في رؤس النخل لم يحل بيمه فلا يجوز ذلك والكراء باطل ﴿ قال ﴾ وان كان ما في رؤس النخل قد حل بيمه فاكترتيت الدار واشترطت ما في رؤس النخل ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان اكرتيت داراً وفيها نخلة أو نخلتان أو نخلات فاستثنيت ثمرة هذه النخل أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) قال مالك اذا كان النخل تبعاً للدار وهو يسير جاز ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يرى اذا كان قيمة ثمر النخل الثالث وكراء الدار الثالين جملة تبعاً أم لا ( قال ) بلغني أنه كان يرى ذلك ولقد وقفه على

ذلك فأبى أن يحدلي فيه الثالث (وأخبرني) من أثق به أنه أبى أن يحدله فيه الثالث ﴿قلت﴾ وكيف يعرف أن هذه الثمرة التي تكون في رؤس هذه النخل الثالث والكرء الثلثين وليس في النخل يوم ا كترى ثمرة (قال) يقال ما قدر ثمن ثمرة هذه النخل مما قد عرف منها في كل عام بعد عملها ومؤنتها ان كان فيها عمل وما كراء هذه الدار بغير اشتراط ثمرة هذه النخل فان كان كراء الدار هو الاكثر وثن ثمرة النخل بعد مؤنتها أقل من الثالث جاز ذلك وتفسير ذلك أنه مثل المساقاة اذا كان معها البياض اذا كان البياض الثالث جازت المساقاة فيه أنه ينظر الى ثمن ثمرة النخل فيما قد عرف من بيعه فيما قد مضى من أعوامه ثم ينظر الى ما ينفق فيه فيطرح من ثمن الثمرة ثم ينظر الى ما بقى من ثمن الثمرة بعد ما أخرجت قيمة المؤنة ثم ينظر الى كراء الارض كم يسوي اليوم لو أكربت فاذا كانت قيمة كراء الارض الثالث من ثمن الثمرة بعد التي أخرجت من نفقة السقي في النخل والمؤنة جاز ذلك ولا ينظر الى ثمن الثمرة اذا بيعت من غير أن يحسب فيه قيمة مؤنتها لأن النخل قد تباع ثمرتها بثلاثمائة وتكون مؤنتها في عملها وسقيها مائة ويكون كراء الارض خمسين ومائة فلو لم تحسب مؤنة النخل ومؤنة سقيها جازت فيها المساقاة وانما ينظر الداخل الى ما يبقى بعد النفقة وهذا الذي سمعت ﴿قلت﴾ أرايت ان ا كترت داراً وفيها نخل يسيرة فاشتراطت نصف ثمرة هذه النخل والنصف لرب الدار (قال) قال مالك لا خير في هذا ﴿قال سحنون﴾ وقال ابن القاسم وانما يجوز من هذا أن تكون الثمرة تبعاً للدار أو تلغى فاما اذا اشترط المتكاري نصف الثمرة فهذا كأنه اشترى نصف الثمرة قبل أن يبدو صلاحها وا كترى الدار بكذا وكذا (قال) وكذلك قال لى مالك (قال مالك) هو بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها (قال) وكذلك السيف المحلى يبيعه الرجل بالفضة وفيه من الفضة الثلث فأدنى فباعه السيف واشترط البائع نصف فضة السيف (قال) لا يجوز ذلك لأنه انما ألغى الفضة وكان تبعاً للنصل فاذا لم بلغ جميعه فقد صار بيع الفضة بالفضة وكذلك الخاتم وكل شيء فيه الحلى مما يجوز للناس اتخاذه فهو بهذه المنزلة والنخل اذا



أخذها مساقاة وفيها بياض انه لا بأس أن يجملا ما خرج من البياض بينهما اذا كان العمل كله من عند الداخل في الحائط والنخلات تكون في الدار اذا اكثرها الرجل واشترط نصف تلك النخلات فصار صاحب الدار قد وضع عن المتكاري من كراء الدار لمكان ما اشترط من نصف الثمرة فمكانه بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فما فرق ما بينهما (قال) لأن المتكاري أيضا كان حين اشترط ان له نصف الثمرة فقد زادت الدار في الكراء لمكان ما اشترط من نصف الثمرة التي اشترط واذا اشترطها كلها فهي ملغاة ﴿قلت﴾ والنخل والبياض هي السنة وكذلك عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر (قال) نعم الا الذي ذكرت لك من نصف فضة السيف ونصف فضة الخاتم فان ذلك عندي لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت ان اكرت البياض وفيه سواد هو الثلث فأدنى فاشترطت نصف السواد (قال) لا يجوز هذا عند مالك ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني من أثق به عن عثمان ابن محمد بن سويد الثقفي عن عمر بن عبد العزيز انه كتب اليه في خلافته وعثمان على أهل الطائف في بيع الثمر وكراء الارض أن تباع كل أرض ذات أصل بشـطـر ما يخرج منها أو ثلثه أو برمه أو الجزء مما يخرج منها على ما يتراضونه ولا تباع بشئ سوى ما يخرج منها وأن يباع البياض الذي لا شئ فيه من الأصول بالذهب والورق ﴿قال سحنون﴾ قال ابن وهب وقال لي من أثق به كان رجال من أهل العلم يقولون في الارض يكون فيها الأصل والبياض أيهما كان ردفاً ألفي وأكرت بكراء أكثرهما ان كان البياض أفضلهما أكرت بالذهب والفضة وان كان الأصل أفضلهما أكرت بالجزء مما يخرج من ثمرها وقد قامت بهذا في السواد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر قالوا أيهما كان ردفاً ألفي وحمل كراؤه على كراء صاحبه ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك وذلك أن من أمر الناس أنهم يساقون الأصل وفيه البياض تبعاً ويكررون الارض البيضاء وفيها الشئ من الأصل فأخبر مالك أنه قد مضى من عمل الناس وأنه الذي مضى من أمرهم والعمل أقوى من الاخبار

❦ في الرجل يكتري الدار والحمام ويشترط كنس ❦

❦ التراب والمراحيض والقنوت ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان ا كترت داراً فاشتريت على رب الدار كناسة المرحاض وكناسة التراب أيجوز هذا أم لا ( قال ) لا أرى بهذا بأساً ❦ قلت ❦ أ رأيت ان ا كترت منك داراً أو حماماً واشترطت عليك كنس مراحيض دارك أو غسالة حمامك ( قال ) أرى ذلك جائزاً وغسالة الحمام عندي وكنس المراحيض سواء فأرى ذلك جائزاً اذا اشترطته على رب الدار لأن ذلك وجه قد عرف ❦ قلت ❦ تحفظ ذلك عن مالك ( قال ) لا

❦ في الرجل يكرى داره سنة على أنها ان احتاجت ❦

❦ الى مرمة رمها المتكاري من الكراء ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً أكرى داره بعشرين ديناراً سنة على أنها ان احتاجت الدار الى مرمة رمها المتكاري من العشرين الدينار ( قال ) سألت مالكا عنها فقال لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ فان أكره على ان احتاجت الدار الى مرمة رمها من العشرين الدينار وان احتاجت الى أكثر من ذلك زاد من عنده ( قال ) قال مالك لا يعجبنى هذا الكراء ولا خير فيه ❦ قلت ❦ وان أكرى على أن ما احتاجت الدار اليه من مرمة أنفق عليها المتكاري من الكراء الذي ا كترى الدار به فلا بأس بذلك في قول مالك قل أو أكثر ( قال ) نعم لا بأس بذلك اذا كان ذلك من الكراء بعينه ولم يشترطه من غير الكراء

❦ في الرجل يكتري الدار والحمام ويشترط مرمة ❦

❦ ما فيها ويشترط دخول الحمام والطلاء ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت داراً أو حماماً على ان على مرمته أيجوز هذا في قول

مالك ( قال ) قال مالك لا يجوز الا أن يشترط المرمة من كراء الدار ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
 ان استأجرت داراً على من مرمة الدار وكنس الكنيف واصلاح ما بها من الجدران  
 والبيوت ( قال ) على رب الدار ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) سألتنا مالكا عن الرجل  
 يكتري الدار ويشترط عليه انه ان انكسرت خشبة أو احتاجت الدار الى مرمة  
 يسيرة كان ذلك على المتكاري ( قال مالك ) لا خير في ذلك الا أن يشترطه من كرائها  
 فهذا يدل على أن المرمة كلها في قول مالك على رب الدار ﴿ قلت ﴾ أرأيت قدر  
 الحمام اذا اختلف فيه رب الحمام ومتكاري الحمام ( قال ) هو رب الحمام وذلك أنه عندى  
 بمنزلة البنيان ﴿ قلت ﴾ أتحنظه عن مالك ( قال ) لا أحفظه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت  
 حماما كل شهر بكذا وكذا ديناراً على ان على لرب الحمام ما احتاج اليه أهله من الطلاء  
 بالنورة ومن دخول الحمام ( قال ) لا خير في هذه الاجارة الا أن يشترط من الطلاء  
 والدخول أمراً معروفاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت داراً على أن على تطيين البيوت  
 ( قال ) هذا جائز اذا سميت تطيينها في كل سنة مرة أو مرتين أو في كل سنتين مرة  
 فهذا جائز فان كان انما قال له اذا احتاجت طيئها فهذا مجهول ولا يجوز ﴿ قلت ﴾  
 وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأى

### ❦ في اكتراء الحمامات والخوانيت ❦

﴿ قلت ﴾ أكان مالك يكره اجارة الحمام أم لا ( قال ) قال مالك لا بأس بـكـراء  
 الحمامات ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت حمامين أو خانوتين فانهدم أحدهما أيكون  
 لى أن أرد الآخر أم يلزمى بحصته من ثمن الكراء ( قال ) ان كان الذي انهدم هو  
 وجه ما اكرتت ومن أجله اكرتت هذا الباقي فالـكـراء مردود وان كان ما انهدم  
 ليس من أجله اكرتت هذا الباقي فهو يلزمه بحصته من ثمن الكراء

### ❦ في الرجل يكتري نصف دار أو ربعها مشاعاً ❦

﴿ قلت ﴾ أيجوز لى أن استأجر من رجل نصف دار غير مقسوم أو أستأجر منه

نصف عبده أو نصف دابته (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكيف تكون الدابة أو العبد اذا وقعت الاجارة على نصفها (قال) يكون للمستأجر يوما وللذى له النصف الآخر يوما وكذلك الدابة ﴿قلت﴾ والدار (قال) يكون للمستأجر نصف سكنها وللآخر الذى له النصف نصف سكنها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك الا أنى سألت مالكا عن الرجل يتكاريان الدار فيريد أحدهما أن يكرى نصيبه لأصاحبه فيه الشفعة فقال لا وقد أجاز مالك في هذه المسئلة كراء نصف الدار غير مقسوم وأرى في الدابة والعبد أن الكراء جائز في النصف من قبل أن البيع في نصف العبد ونصف الدابة عند مالك جائز فإذا جاز البيع في نصف الدابة ونصف العبد عند مالك جاز الكراء في نصف العبد ونصف الدابة لأن ما جاز فيه البيع جاز فيه الكراء (قال) ولقد قال لى مالك في الرجل يستأجر من يجد له الثمرة بنصفها (فقال) لا بأس بذلك (وقال مالك) ما يجوز لك أن تبيع من ثمرتك فلا بأس أن تستأجر به فهذا يدل على أن مالكا قد جعل كل ما يجوز فيه البيع يجوز أن يكرى به فإذا جاز أن يكرى به جاز أن يكرى ﴿قال سحنون﴾ من غير الطعام وكل ما يوزن ويكال فإن ما يوزن ويكال أو يعدد مما لا يعرف بعينه يجوز أن يكرى به ولا يجوز أن يكرى (قال) وسمعت مالكا وسئل عن رجل تكارى نصف دار مشاعا غير مقسوم (فقال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ هل يجوز أن يكرى نصف دار أو سدس دار مشاعا غير مقسوم (قال) هو جائز (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجلين يكتريان دارا فيريد أحدهما أن يكرى نصيبه منها من رجل من غير شريكه أترى لشريكه فيها شفعة (فقال) مالك لا شفعة له ولا يشبه هذا عندى البيع فهذا من قول مالك يدل على أن الكراء في نصف الدار وإن كان غير مقسوم أنه جائز وكذلك بلغنى عن مالك

— في الرجل يكرى داره ويستثنى ربعها —

﴿بربع الكراء أو بغير كراء﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اكرتيت منك مساكن لك واستثنيت ربع المساكن بربع

الكراء أو استثنيت ربع المساكن بغير كراء أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا أرى بذلك بأساً وكذلك الرجل يبيع الدار ويستثنى ثلثها أو ثلاثة أرباعها أنه جائز لأنه إنما باع ربعها وهذا قول مالك وقد أخبرتك بأصل قول مالك أنه إذا صح العمل بينهما لم ينظر إلى لفظهما

❦ في الرجل يكتري الدار بسكنى دار له أخرى ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن استأجرت منك سكنى دارك هذه السنة بسكنى دارى هذه سنة أيجوز هذا في قول مالك (قال) هو جائز عندي ولا بأس به

❦ ما جاء في الرجل يكتري الدار بثوب موصوف أو غير ❦  
❦ موصوف ولم يضرب لذلك أجلاً أو يكتريها بعبد موصوف ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن استأجرت داراً سنة بعبد موصوف أو بثوب موصوف ولم أضرب لذلك أجلاً أيجوز ذلك (قال) لا خير في هذا إلا أن يضرب له أجلاً وهذا والبيع سواء ❦ قلت ❦ أ رأيت أن أكتريت هذا البيت شهراً بثوب مروى ولم أصفه أيجوز هذا الكراء في قول مالك (قال) لا ❦ قلت ❦ فإن سكن (قال) أن سكن فمليه قيمة كراء الدار

❦ في الرجل يكتري الدار بثوب بعينه فيتلف ❦  
❦ قبل أن يقبضه المسكرى أو يوجد به عيب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن استأجرت داراً شهراً بثوب بعينه وشرطت النقد في الثوب والثوب في بيتي ووصفته فضاع الثوب بعد ما سكنت أياماً قبل أن يقبضه رب الدار (قال) أرى أن يرجع بثمن كراء الدار في الأيام التي سكن لأن الثوب قد تلف وكذلك لو كان المسكرى قد قبض الثوب فاستحق من يده بعد ما سكن المتكاري كان لرب الدار أن يرجع على المتكاري بقيمة كراء الدار لا بقيمة الثوب ولا بثوب مثله وهذا في الاستحقاق وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت من أجر داره

سنة بثوب بعينه فلما سكن المتكاري نصف السنة أصاب رب الدار بالثوب عيباً كيف يصنع (قال) أرى أن يردّه وينتقص الكراء فيما بقي ويرجع عليه بقيمة كراء الدار الستة الأشهر التي سكنها ﴿قلت﴾ فان قال رب الدار أنا أقبل الثوب وأرجع عليه بقيمة العيب في كراء الدار (قال) ليس ذلك له وإنما له أن يأخذ الثوب معيباً أو يردّه ويكون كما وصفت لك (قال) وأرى أن كان العيب الذي أصاب بالثوب خفيفاً ليس مما ينقص ثمن الثوب وإن كان ذلك عند البازين عيباً فليس له أن يردّه لأن مالكا قال في الرقيق من اشترى عبداً فأصاب به عيباً إذا كان ذلك خفيفاً فليس له أن يردّه وإن كان ذلك عيباً عند النخاسين إذا لم ينقصه ذلك من ثمنه قال مالك مثل السكية والائر وأشباه ذلك يريد مما لا ينقص ثمن السلعة ﴿قلت﴾ أرايت أن استأجرت دارى بثوب ففات الثوب ثم علمت بعيب كان في الثوب أو بعث الثوب ثم علمت بالعيب (قال) قول مالك في البيوع أنه إن باع فليس له أن يرجع عليه بقليل ولا كثير وإن كان إنما تصدق به أو وهبه قال مالك يرجع عليه بقيمة العيب في الثمن الذي دفع فأنا أرى اللبس مثل الهبة في البيوع فمستلثك في الكراء أنه يرجع على صاحبه إذا تصدق أو وهب بقيمة العيب من قدر الكراء وينتقص من كراء الدار بقدر قيمة العيب وأنا أرى اللبس مثل الهبة والصدقة وكذلك قال مالك فيمن اشترى ثوباً أو دابة أو عبداً فتصدق به أو وهبه فانه يرجع بقيمة العيب في الثمن الذي نقد إذا كان الثمن دنانير أو دراهم أو غيرها فهو فوت مثل الموت والعق ﴿قلت﴾ أرايت أن أكرت دارى سنة بعبد بعينه واشترطت النقد فأت العبد قبل أن أقبضه (قال) موت العبد بحد وجوب الصفقة من المكري للدار والمتكاري يرى من مصيبته وهذا والبيع سواء

### ❦ في كراء الدور مشاهرة ❦

﴿قلت﴾ أرايت أن استأجرت بيتاً شهراً بعشرة دراهم على أنى أن سكنت يوماً من الشهر فكراء الشهر لى لازم (قال) أن كنت شرطت أن الكراء لك لازم فلك أن

تكرى البيت بقية الشهر اذا خرجت أو تسكنه فهذا جائز لان هذا لازم لـ كما وان لم تشتترطه وان اشترطوا عليك أنك ان سكنت يوماً ثم خرجت فليس لك أن تكرى البيت والكرء لك لازم فلا خير في هذه الاجارة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قلت أتكارى منك هذه الدار كل شهر بدرهم أكون لك أن تأخذ منى كلما سكنت يوماً بحساب ما يصيب هذا اليوم من الكراء في قول مالك (قال) نعم الا أن يكونا اشترطا في الكراء شيئاً فيحملان على شرطهما ﴿قلت﴾ فاقول مالك في الرجل يؤاجر داره رأس الهلال كل شهر بدينار فكان الشهر تسعاً وعشرين يوماً (فقال) قول مالك أن الاجارة تتم له اذا هل الهلال ان كان الشهر تسعة وعشرين أو ثلاثين فالاجارة تتم له باستهلاك الهلال ﴿قلت﴾ أرايت ان اكرت رجل حانوتاً كل شهر بدرهم أو كل سنة بدرهم أو في كل شهر بدرهم أو في كل سنة بدرهم (قال) قال مالك يخرج المتكاري متى ما شاء ويخرجه رب الدار متى ما شاء (قال مالك) الا أن يتكاري شهراً بعينه يقول أتكارى منك هذا الشهر بعينه أو يتكاري سنة بعينها يقول أتكارى منك هذه السنة فذلك يلزمهما ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أتكارى منك حانوتك كل شهر بدرهم فسكن يوماً لم لا يلزمه كراء هذا الشهر (قال) قول مالك في كل شهر وكل شهر انما يقع على غير شئ بعينه من الشهور والايام والسنين ولا أمد له ينتهي اليه الكراء فهذا يدل على انه لم يقع الكراء على أيام بأعيانها ولا على شهور ولا على سنين بأعيانها فاذا لم يقع الكراء على شئ بعينه من الايام أو الشهور أو السنين كان للمتكاري أن يخرج متى ما أحب ويلزمه من الكراء بقدر ما سكن وكذلك يكون لرب الدار أن يخرج متى ما أحب واذا وقع الكراء على شهر بعينه فليس لواحد منهما أن يفسخ الكراء الا أن يتراضيا جميعاً بفسخه لان هذا قد وقع على شهر معلوم فاذا وقع الكراء على شهر معلوم أو سنة معلومة فقد اشترى منه سكنى هذا الشهر أو هذه السنة بعينها فهذا فرق ما بينهما عند مالك ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يستكرى من

الرجل داره عشر سنين ثم يموت الذي اكرى ويبقى المستكري (قال) ان توفي سيد المسكن فأراد أهله اخراج من استأجره منه أو يبعه فلا أرى أن يخرجوه الا برضا منهم ولكن ان شاؤوا باعوا مسكنهم ومن استأجره فيه على حقه وشرطه في اجارته (قال ابن شهاب) وان توفي المستأجر سكن ذلك المسكن أو لم يسكنه فانا نرى أن يكون أجر ذلك المسكن فيما ترك من المال يؤديه الورثة بحصصهم

### ﴿ في اكتراء الدار سنة أو سنين ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت داراً سنة أو سنين ولم أسم متي أسكنها وسميت الاجر أتجاوز هذه الاجارة (قال) ذلك جائز وله أن يسكن الدار ويسكن من شاء ما لم يجي من ذلك ضرر بين علي رب الدار ﴿قلت﴾ أرايت ان أجرت داراً سنة بعد ماضى عشرة أيام من هذا الشهر كيف تكون الاجارة وكيف تحسب الشهور بأبلاهة أم على عدد الشهور (قال) تحسب هذه الايام بقية هذا الشهر الذي قد ذهب بفضه ثم تحسب أحد عشر شهراً بعده بأبلاهة ثم تكمل مع الايام التي كانت بقيت من الشهر الاول الذي استأجر الدار فيه ثلاثين يوماً فيكون شهراً واحداً من اجارة هذه الدار على الايام وأحد عشر شهراً على الشهور (قال) وهذا مثل ما قال مالك على عدد النساء في الموت والطلاق وفي الايمان اذا حلف أن لا يكلمه ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وهو في بعض الشهر حين حلف (قال مالك) في هذا مثل ما وصفت لك في مسئلتك في الكراء ﴿قلت﴾ أرايت ان أكرت داراً الى ثلاث سنين فمنعتها من المكثري سنة ثم خاصمني بعد السنة فقضى له بالكراء بكم يقضى له (قال) سنتين ويسقط سنة ﴿قلت﴾ لم (قال) لان الثلاث سنين قد مضت منها سنة وبقيت منها سنتان ويكون لرب الدار أجر سنتين ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) أحفظ عن مالك في الرجل يستأجر الاجير فيمرض أو يأتى انه لا يكون عليه ما بطل الاجير في حال مرضه أو في حال اباقة فكذلك الذي سألت عنه من كراء الدار اذا منعها ربها ﴿قلت﴾ فان أكرت داراً ثلاث سنين ثم أبيت أن أسكنها سنة وقد أمكنتي منها ربها فأبيت



أن أخذها (قال) ان لم يكن رب الدار ساكناً في الدار أو كان غيره ساكناً فيها ممن أسكنه رب الدار وخلى رب الدار بينه وبين الدار فعليه كراء السنين كلها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) أحفظه من قول مالك في الابل والدواب اذا أكره ابله أو دوابه فأناؤه بالابل أو بالدواب ليركب فأبى ان الكراء على المكثري كاملاً وكذلك مسائلتك في الدور أيضاً

﴿في الرجل يكرى داره ثم يسكن طائفة منها﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أكرى منزلاً من رجل ورب الدار في الدار فسكن المتكاري منزلاً منها ورب الدار في الدار لم يخرج حتى انقضت السنة فطلب رب الدار كراء الدار كلها فقال المتكاري أعطيك حصة هذا الموضع الذي أنا فيه وأحسب عليك حصة ما أنت فيه (قال) ذلك له ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن رجلاً سكن طائفة من داري بغير أمرى وأنا في الطائفة الأخرى قد علمت به فلم أخرجه ولم أكره فلما مضى شهر أو سنة طلبت منه الكراء (قال) ذلك لك ﴿قلت﴾ وان كان قد علم به (قال) وان كان قد علم به

﴿في الرجل يكرى الدار ثم يكرىها من غيره﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت داراً أن يكون لي أن أؤجرها في قول مالك بأكثر مما استأجرتها به ويطيب لي ذلك وأسكنها غيري (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت قصاراً أكرى حانوتاً للقصار فأكره من حداد أو طحان أيجوز له ذلك (قال) اذا كان ذلك ليس بضرر على البنيان أو تكون المضرة في البنيان مثل مضرة القصار في دقه وعمله فكراؤه جائز وان كان ضرراً أكثر من ضرر القصار فلا يجوز ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن مالك ويونس بن يزيد وابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه سئل عن الرجل يستأجر الدار ثم يؤجرها بأفضل مما استأجرها به (فقال) ابن شهاب لا بأس به ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن أبي الزناد ونافع وعطاء بن أبي رباح

مثل ذلك (وقال بعضهم) مثل ذلك في الداية والسفينة ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد قال أدركنا جماعة من أهل المدينة لا يرون بفضل اجارة العبيد والسفن والمساكن بأساً ﴿قال ابن وهب﴾ قال الليث وسئل يحيى بن سعيد عن رجل تكارى أرضاً ثم أكرها بريح (قال يحيى) هي من ذلك. لابن وهب هذه الآثار

— ما جاء في التمدى في كراء الدور —

﴿قلت﴾ أرأيت أن أكرت دارى واشترطت عليهم أن لا يوقدوا فى دارى ناراً فأوقدوا فيها ناراً لخبزهم وطبخهم فاحترقت الدار (قال) أراهم ضامين ان احترقت الدار ولم أسمعهم من مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن أكرت داراً لى من رجل فأكرها الذى اكرهاها منى من غيره فهدمها المكترى الثانى أىكون لرب الدار على المكترى الاول ضمان ماهدم هذا الثانى فى قول مالك (قال) قدجوز مالك لهذا المكترى الاول أن يكرى من غيره ولم يره اذا أكرى من غيره متعدياً فاذا جاز له أن يكرى من غيره ولا يكون متعدياً فلا أرى لرب الدار عليه شيئاً وأرى الضمان على الهادم المتكارى الآخر لانه هو المتعدى ﴿قلت﴾ أرأيت ان اكرت داراً فربطت دابتي فى الدار فرمحت فكسرت حائط الدار أو رمحت فقتلت ابن صاحب الدار وهو معى فى الدار ساكن أىكون على شئ أم لا (قال) لا شئ عليك فى قول مالك ﴿قال﴾ ولقد قال لى مالك فى الرجل يأتى الحانوت ليشترى السلعة فينزله عن دابته ويوقفها فى الطريق ليشترى حاجته من الحانوت فتصيب انساناً انه لا ضمان عليه لانه انما فعل ما يجوز له فلما فعل ما يجوز له كان ما أصابت العجاء جباراً وكذلك الذى ربط دابته فى الدار حيث يجوز له (قال مالك) وكذلك عند باب الامير وباب المسجد ﴿قلت﴾ أرأيت ان اكرت رجل داراً فاتخذ فى الدار تنوراً فاحترق من ذلك التنور الدار وبيوت الجيران أىكون على المتكارى ضمان شئ من ذلك أم لا فى قول مالك (قال) اذا فعل من ذلك ما يجوز له أن يفعله فلا شئ عليه

﴿ في الرجل يكتري الدار فيريد أن يدخل فيها ما أحب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت داراً أكون لى أن أضع فيها ما شئت من الامتعات وأدخل فيها ما شئت من الدواب والحيوان وهل يجوز لى أن أنصب فيها الارحية والحدادين والقصارين ( قال ) نعم ما لم يكن ضرراً بالدار أو تكون داراً لا ينصب ذلك فى مثلها لحسنها ولا ارتفاع بنيانها وشأنها عند الناس تكون مبلطة بمحصنة فليس لك أن تدخل فى ذلك الا ما يعلم الناس أن تلك الدار اذا اكرت يدخل فيها الذي دخله هذا المتكاري فأمر الدور على ما يعرف الناس فما كان منه ضرراً على الدار منع المتكاري منه وما لم يكن فيه ضرر كان ذلك جائزاً للمتكاري ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أكرت بيتى من رجل وشرطت عليه أن لا يسكن معه أحداً فتزوج واشترى رقيقاً أكون له أن يسكنهم معه اذا أبى عليه رب البيت ذلك ( قال ) ينظر فى ذلك فان كان لا ضرر على رب البيت فى سكنى هؤلاء معه فلا يكون له أن يمنعه وان كان يكون فى ذلك ضرر على رب البيت فليس له أن يدخلهم عليه وقد يكون الرجل يكرى الرجل الغرفة وحده ويشترط عليه أن لا يسكنها معه أحداً لضعف خشبه التى تحت الغرفة فان أدخل عليه غيره خشي رب الغرفة أن تهدم الغرفة فهذا وما أشبهه ينظر فى ذلك

﴿ في الرجل يكرى داره من اليهودى والنصراني ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أكرت دارى من رجل من اليهود أو من النصراني أو من المجوس أيجوز ذلك فى قول مالك ( قال ) نعم ما لم يكن يكرىها على أن يبيع فيها الخمر والخنازير ﴿ قلت ﴾ فان لم يقع الكراء على أن يبيع الخمر والخنازير فجعل النصراني يبيع فيها الخمر والخنازير ( قال ) الكراء جائز ولكنه يمنعه رب الدار من ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك فى القرى والمدائن سواء فى كراء الدور من النصراني ( قال ) نعم هو قول مالك ﴿ قال ﴾ قال لنا مالك أكره للرجل أن يكرى حانوته ممن يبيع فيها الخمر أو دابته ممن يحمل عليها

الخمر أو ممن يعرف أنه يحمل عليها الخمر فالدور في القرى مثل هذا يكره للمسلم أن يكرها ممن يبيع فيها الخمر والخنازير أو ممن يعلم أنه يبيع فيها الخمر والخنازير ﴿قلت﴾ فإن أكرها ممن يعلم أنه يبيع فيها الخمر والخنازير أيجوز الكراء ويكون له أن يمنعه من بيع ذلك في داره أو حمل ذلك على دابته (قال) لا يجوز الكراء في هذا بعينه لأن الصفقة وقعت فاسدة ﴿قلت﴾ فإن كان أكرها من نصراني وهو لا يعلم أنه يبيع فيها الخمر والخنازير أكره داره أو دابته فأراد النصراني أن يبيع الخمر والخنازير على دابته أو في داره أله أن يمنعه من ذلك (قال) نعم ولا يفسخ الكراء بينهما ﴿قلت﴾ أرايت أن أكرت داري من رجل من النصارى فاتخذ فيها كنيسة يصلي فيها هو وأصحابه (قال) لك أن تمنعه عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك إن أراد أن يضرب في داري بالنواقيس (قال) ليس له ذلك

﴿ في امرأة اكرت داراً فسكتها ثم تزوجت فيها ﴾  
﴿ على من يكون الكراء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن تزوجت امرأة وهي في دار بكراء فبنيت بها في تلك الدار فانقضت السنة فطلب الكراء أرباب الدار أيكون للمرأة أو لأرباب الدار على شيء أم لا (قال) لا إلا أن تكون المرأة بنت لزوجها فقالت اني بكراء فان شئت فأد وان شئت فاخرج (قال) وهذا عندي بمنزلة أن لو تزوجها وهي في دارها ثم طلبت الكراء من الزوج ولا كراء عليه لها (وقال غيره) عليه كراء مثلها إلا أن تكون ما اكرت به المرأة أقل

﴿ في اكرت الدار الغائبة ﴾

﴿ قلت ﴾ أيجوز لي أن أتكاري داراً بأفريقية وأنا بمصر (قال) قال مالك لا بأس أن تشتري داراً بأفريقية وأنت بمصر فكذلك الكراء عندي ولا بأس بالنقد في ذلك في قول مالك لأن الدار مأمونة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً من أهل المدينة اكرت

داراً بمصر فلما قدم مصر نظر اليها فقال هذه حاشية وهذه بميدة من المسجد فلا  
أرضاها ( قال ) الكراء لا يصاح الا أن يكون قد رأى الدار وعرف موضعها أو  
على صفة الدار وموضعها والا فالكراء باطل

— في اكثر الدار تسكن الى أجل والنقد في ذلك —

﴿ قلت ﴾ هل يجوز أن أكتري داراً على أن أبتدئ سكنها الى شهر أو شهرين  
( قال ) لا بأس بذلك وان نقدت ﴿ قلت ﴾ والدور والارضون المأمونة مخالفة  
للحيوان والرقيق في الكراء في قول مالك ( قال ) نعم

— في الرجل يكتري الدار ولا يسمى النقد والنقد مختلف —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت داراً بدرهم أو بدنانير ولم أسم أي دنانير هي  
ولا أي درهم هي ونقد الناس في البلد مختلف ( قال ) ينظر الى النقد في الكراء  
عندهم فيحملون على ذلك ﴿ قلت ﴾ فإن كان النقد في تلك البلدة في الكراء مختلفاً  
( قال ) أراه كراء فاسداً وأرى أن يعطى كراء مثلاً فيما سكن ويفسخ الكراء  
بينهما فيما بقي

— في الرجل يكتري الدار عشر سنين ويشترط النقد —

﴿ قلت ﴾ فإن اكرت داراً عشر سنين وشرطوا على أن أعجل لهم كراء العشر  
سنين كلها يجوز هذا في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك نعم وفي الغلام أيضاً يجوز ذلك  
وذلك اني سألت مالكا عن الدار تكتري العشر سنين والجارية والحرة أو الامة أو  
العبد يكترون عشر سنين على أن يقدم الكراء في هذا كله ( قال ) قال مالك لا بأس  
بذلك ( وقال غيره ) في العبد لا يؤاجرون الاجارة الطويلة لأن ذلك فيهم خطر  
وهو قول أكثر الرواة



﴿ في الرجل يكثرى الدار سنة متى يجب عليه الكراء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من اكثرى داراً سنة متى تجب الاجرة على المتكاري (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال لى اذا لم يكن بينهما شرط دفع اليه بحساب ماسكن مما سكن ﴿ قلت ﴾ فان كان كراء الدور عندهم على النقد (قال) لم أسمع من مالك فى كراء الدور فى هذا شيئاً الا أنه قال لى فى الابل تحمل على كراء الناس عندهم ان كان على النقد فعلى النقد فأرى فى الدور أيضاً ان كان أهل تلك البلدة كراؤهم الدور عندهم على النقد خير هذا المتكاري على النقد

﴿ فى الزام المتكاري الكراء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الكراء فى الدور والكراء المضمون فى الدواب والابل هل ينتقض بموت أحدهما فى قول مالك (قال) لا ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يونس وقال ابن شهاب مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أكرت دارى من رجل فظهرت منه دعارة وفسق وشرب الخمر أكون لى أن أخرجه من دارى وأنقض الاجارة (قال) الاجارة بحالها لا تنتقض ولكن السلطان يمنعه من ذلك ويكف أذاه عن الجيران وعن رب الدار فان رأى السلطان أن يخرجهم عنهم أخرجه عنهم وأكرى له فأما كراء رب الدار فهو عليه لا ينتقض على حال ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأى والقصارون اذا اتخذوا فى دورهم ما لا يبنى من شربهم الخمر واتخاذهم فيها الخنار يرمنهم السلطان ولم تنتقض الاجارة (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن قصاراً أو حداداً اكثرى احنوتاً فيما بينهما ولم يقع كراؤهما على أن لهما مقدم الحانوت من مؤخره وصاحبه كذلك لم يقع له موضع من الحانوت فى عقدة الكراء واشتجرا فيما بينهما فقال هذا أنا اكون فى مقدم الحانوت وقال هذا بل أنا (قال) الكراء لهما لازم ويقسمان الحانوت فيما بينهما فان كان لا يحتمل القسمة فأرى أن يكرى عليهما لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار وهذا من الضرر وقد لزمهما الحانوت

﴿قلت﴾ وكذلك الرجلان يكتريان البيت يسكنان فيه فيما بينهما (قال) نعم

﴿في فسخ الكراء﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان تكاريت بيتا من رجل فهطل على البيت في الشتاء أ يكون لي أن أخرج أم يجبر رب الدار على أن يطين البيت (قال) ان طينه رب الدار فالكراء لك لازم وان أبي أن يطينه كان لك أن تخرج اذا كان هطله ضرراً بيتاً ولا يجبر رب البيت على أن يطينه الا أن يشاء (وقال غيره) التطين وكس المراحض مما يلزم رب الدار ﴿قلت﴾ لابن القاسم ويكون للمتكاري أن يطينه من كرائه ويسكن في قول مالك (قال) لا ليس له ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت داراً فسقط منها حائط أو بيت أو سقطت الدار كلها فقال رب الدار أنا أبي ماسقط منها أو لا أبيها والذي سقط منها من الحائط قد كشف عن الدار أ يكون على رب الدار أن يبنها في قول مالك أم لا (قال) ليس على رب الدار أن يبنها الا أن يشاء فان انكشف من الدار ما يكون ضرراً على المتكاري قيل للمتكاري ان شئت فامكن وان شئت فاخرج ولم يجبر رب الدار على أن يبنى الا أن يشاء ذلك فان بناها رب الدار في بقية من وقت الكراء وقد خرج المتكاري منها لم يكن عليه الرجوع لاستتمام ما بقي وان كان ما تهدم منها ما لا يضر بسكنى المتكاري فيها ولم يبن ذلك رب الدار لزم المتكاري أن يسكن ولم يكن له أن ينقض الاجارة ولا يخرج منها ولا يوضع عنه من الاجارة لذلك شيء الا أن يكون كازله في ذلك سكنى ومرفق فيوضع عنه من الكراء بقدر ذلك ﴿قلت﴾ فان كان قد اكترى الدار عشر سنين فلما سكن شهراً واحداً تهدمت الدار أ يكون له أن يبنها من كراء هذه التسع سنين والاحد عشر شهراً التي بقيت وان اغترق بناء الدار الكراء كله (قال) لا يكون له أن يبنها ويقال له ان شئت فاسكن وان شئت فاخرج الا أن يشاء رب الدار أن يأذن له بذلك ولقد سئل مالك عن الرجل يكتري الارض ثلاث سنين وقد زرع فيها فغور عينها ويأبى رب الدار أن ينفق عليها (قال) للمتكاري أن يعمل في العين بكراء سنته تلك وليس له أن يعمل فيها بأكثر من كراء سنة واحدة فما

عمل في المين بكراء سنة واحدة فذلك لرب الارض الذي اكرها لازم وان زاد  
 على كراء سنة فهو متطوع في ذلك وليس كذلك الدور (قال) قال لي مالك وكذلك  
 المعاملة في الشجر اذا ساقاه سنين مسماة فاستغار ماؤها لم يكن للمساق ان ينفق فيها  
 الا قدر ما يصيب صاحب الارض من الثمرة سنته تلك (قال) وقال مالك في الرجل  
 يكتري الارض فيغور ماؤها او يهدم بئرها فيأبى رب الارض ان ينفق عليها ان  
 للمتكاري ان ينفق عليها من كراء سنته هذه على ما أحب رب الارض او كره  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو انهدم من الدار التي اكرتت بيتا كان للمتكاري ان يبنيه  
 من كراء السنة كما وصفت لي (قال) لا ﴿قلت﴾ فان انهدم منها شرفات الدار (قال)  
 شرفات الدار ليس مما يضر بسكنى المتكاري فلا أرى ان ينفق المتكاري على ذلك  
 شيئا فان فعل كان متطوعا ولا شيء له ﴿قلت﴾ أرايت ان سقطت الدار او حائط  
 منها فانكشقت الدار فقال رب الدار لا يبنيه وقال المتكاري وأنا ايضا لا يبنيه ايكون  
 له ان ينافقه الاجارة في قول مالك (قال) نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما فرق ما بين  
 كراء الارض والنخل يغور ماؤها وبئر الدار يهدم ان الارض فيها زرع الداخل وفي  
 نفقتها احياء لزعره ومنفعة لصاحب الارض وكذلك الثمرة في المساقاة لانه قد أنفق  
 فيها ماله فلذلك كانت له الثمرة وأمر بالنفقة وأن الدار ليس للمتكاري فيها نفقة وليس  
 يرد الساكن به منفعة على صاحب الدار الا ضررا عليه في نفقته وجبس داره عن  
 أسواقها فهذا فرق ما بين الدور والارضين التي فيها الزرع ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو  
 انهدمت العين أو البئر قبل أن يزرع ثم أراد أن ينفق فيها كراء سنته لم يكن ذلك له  
 وكان بمنزلة الدار وانما الذي أمر مالك فيه بالنفقة اذا زرع وسقى المساق في هذا وجه  
 ما سمعت من مالك وبلغني عنه كما فصلت لك ﴿قال سحنون﴾ جميع الرواة على  
 هذا الاصل لا أعلم بينهم فيه اختلافا ﴿قلت﴾ أرايت ان سقطت الدار والذي  
 اكرها غائب فكيف يصنع الذي اكرها (قال) يشهد على ذلك ولا شيء عليه  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان اكرتت دارا هل يتقاضى الكراء فيما بيننا شيء من عذر (قال)



لا الا أن تهدم الدار أو ينهدم منها ما يضر بالسالكين فيكون للمستأجر ان أحب أن يتركها فإن بناها صاحبها في بقية من وقت الاجارة لم يلزم المتكاري كراء ما بقي من وقت الاجارة وكذلك سمعت ﴿ قلت ﴾ أرأيت داراً استأجرتها خفت أن تسقط على أيكون لي أن أناقضه الكراء ( قال ) اذا كان البنيان مخوفاً لك أن تنقضه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قول مالك

﴿ في الرجل يكتري الحانوت من الرجل ولم يسم له ما يعمل فيها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرتيت حانوتا ولم أسم ما أعمل فيها أيجوز هذا الكراء أم لا ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ أيعمل فيها وهو حداد أو قصار أو طحان ( قال ) اذا كان ذلك ضرراً على البنيان أو فساداً للحنوت فليس له أن يعمل به وان لم يكن ضرراً على البنيان فله أن يعمل ذلك في الحانوت وان كان قد اشترط المتكاري على رب الحانوت أنه يعمل في الحانوت قصاراً أو حداداً أو طحاناً وان كان ذلك ضرراً على البنيان فله أن يعمل ذلك في الحانوت وليس لرب الحانوت حجة من قبل أنه أكرها منه وقد سمى له المتكاري ما يعمل فيه وقد رضى بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أكرى حانوتا من رجل فاذا هو حداد أو قصار فنظرنا فاذا هو لا يضر بالبنيان الا أنه يقدر الحانوت فقال رب الحانوت لا أرضى أن يقدر على حانوتي ( قال ) يمنعه اذا كان عمل المتكاري مما يقدر عليه جدارات حانوته فان هذا يقع فيه على رب الحانوت ضرر في الحانوت ( وقال غيره ) اذا كانت الاعمال في الحانوت بعضها أضر من بعض وأكثر كراء فلا يجوز الكراء الا على شيء معروف يعمل فيه وان كان لا يختلف فلا بأس به

﴿ الدعوى في الكراء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت داراً سنة فاختلفت أنا ورب الدار فقلت أما استأجرتها بمائة أردب من حنطة وقال رب الدار بل آجرتك بمائة دينار فاختلفنا

قبل أن أسكن الدار أنا ورب الدار (قال) القول هو قول رب الدار ويتحالفان وهذا مثل  
 البيوع ﴿ قلت ﴾ فإن كان قد سكن المتكاري يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين ثم  
 اختلفنا كما ذكرت لك (قال) أما اليوم واليومان فهو عندى قريب وهو عندى بمنزلة  
 ما لم يتفرقا وبمنزلة من لم يقبض ما اشترى أو من قبض ما اشترى وتفرقا فاختلفا  
 بعد يوم أو يومين والسلمة قائمة بعينها لم تفت فالقول قول رب الدار مع أيمانها  
 ﴿ قلت ﴾ فإن كان قد سكن شهراً أو شهرين أو أكثر السنة (قال) يتحالفان  
 ويدفع إليه الساكن على حساب ما سكن من قيمة سكنى مثل الدار ويتفاسخان فيما  
 بقى ﴿ قلت ﴾ فإن قال المتكاري تكاريتها بكذا وكذا شئ لا يشبه أن يكون كراء  
 الدار سنة وقال رب الدار أكرت بكذا وكذا شئ لا يشبه أن يكون كراء الدار  
 سنة أفسخ الكراء بينهما ثم يرد إلى كراء مثل تلك الدار وهذا يقر بما قد سكن  
 شهراً أو شهرين (قال) يرد إلى كراء مثلها فيما سكن ويفسخ الكراء بينهما فيما بقى  
 من السنة وهذا كله مثل البيوع ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً أسكنته دارى فلما  
 مضى شهر قلت له أعطنى الكراء فقال إنما أسكنتنى بغير كراء (قال) يفرم الكراء  
 ولا يصدق أنه بغير كراء ويكون القول في الكراء قول رب الدار إذا أتى بما يشبه أن  
 يكون كراء الدار مع يمينه أنه أسكنه بكراء (وقال غيره) يكون على الساكن قيمة  
 ما سكن إلا أن يكون أكثر مما ادعى المكري بعد أيمانها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم  
 أرايت أن أكثرت من رجل داراً له فلم أسكن حتى اختلفنا في الكراء فقلت أنا  
 أكثرتها منك بمائة أردب حنطة هذه السنة وقال رب الدار بل أكرتلك بمائة  
 دينار (قال) يتحالفان ويتفاسخان الكراء وكذلك البيع إذا اختلفا فهذا مثل ذلك  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت أن كان قد سكن يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين ثم اختلفا  
 بحال ما وصفت لك (قال) أرى أن يتحالفا ويفسخ الكراء فيما بينهما ويكون عليه من  
 الكراء بقدر ما سكن من قيمة السكنى وهو بمنزلة ما لو قال أكثرت منك سنة  
 بدينار وقال الآخر بل أجرتك بمشرة دراهم وقالاً جميعاً ما لا يشبه تحالفاً وتفاسخاً

وكان عليه من الكراء بقدر ما سكن من قيمة السكنى فاختلف المدد في الكراء اذا ادعى كل واحد منهما مالا يشبه في الكراء كاختلافهما في السلمتين

### ﴿ دعوى المتكاري في الدار مرمة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أجرت دارى فلما انقضت الاجارة ادعى المتكاري أن فرش الدار له أو خشبة في السقف فقال أنا أدخلتها أو جداراً ستره ادعى أنه بناء وأنكر رب الدار ذلك ( قال ) القول قول رب الدار في كل شيء هو في بنيان الدار أو فرش الدار أو ما هو من البناء ( قال ) فكل شيء كان في الدار ليس في البنيان من حجر ملقى أو سارية أو خشبة أو باب ملقى فاختلف في ذلك رب الدار والمتكاري ( قال ) أرى القول قول المتكاري ﴿ فلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) هو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرتت داراً سنة فقال لى رب الدار أنفق في مرمة الدار من كراء الدار فلما انقضى الاجل قال المتكاري قد أنفقت من كراء الدار في مرمة الدار كذا وكذا وقال رب الدار لم تفعل القول قول من ( قال ) القول قول المتكاري اذا كان في الدار بنيان جديد أو أثر يعرف ويصدق قوله الا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه وللنفقات وجوه لا تحجل فاذا علم أنه كاذب فيما يقول غرم لرب الدار الكراء ﴿ فلت ﴾ ولم جعلت القول في النفقة قول المتكاري ( قال ) لانه ائتمنه على ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رب الدار قد أمرتك أن تنفق وتبنى من كراء الدار فلم تنفق ولم تبني وقال المتكاري قد بنيت هذا البيت ( قال ) ينظر في ذلك البيت فان كان يعلم أنه جديد وأنه مما يشبه أن يكون من بنيان المتكاري كان القول قول المتكاري وان استدل على كذبه كان القول قول رب الدار ( وقد تال غيره ) على الساكن البينة لأن الكراء دين عليه فلا يخرج من الدين الا البينة وعلى رب الدار اليمين

### ﴿ في نقض المتكاري ما عمر اذا انقضى أجل السكنى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان انقضى أجل الكراء وقد أحدث المتكاري في الدار بنياناً أو

غير ذلك مما كان ينفع به كان أحدث ذلك بأمر رب الدار أو بغير أمره فلما انقضت  
 الاجارة قال المكارى أعطنى قيمة بنيانى هذا (قال) قال مالك ينظر فيما أحدث  
 المتكارى فان كان له قيمة ان قلعه قيل لرب الدار اعطاه قيمته منقوضاً وما كان فى ذلك  
 من البنيان من جص أو طين اذا هو قلعه لم يكن للمتكارى فيه منفعة فلا يقوم ذلك  
 الا ان يكون له فيه منفعة فيقوم فان رضى رب الدار ان يأخذه بقيمته منقوضاً كان  
 ذلك له ولم يكن للمتكارى ان ينقضه اذا اعطاه رب الدار قيمته منقوضاً لان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار فان أبى رب الدار ان يمطيه قيمته منقوضاً كان للمتكارى  
 ان يقطع بنيانه ﴿قلت﴾ وهو سواء عند مالك ان كان أذن له رب الدار ان يحدث ذلك  
 وان كان لم يأذن له (قال) نعم ذلك سواء لان رب الدار يقول لم آذن لك حين أذنت  
 لك وأنا أريد أن أغرم لك شيئاً إنما أذنت لك لترتقى فيكون القول كما فسرته لك  
 ورددته على مالك غير عام فقال كما أخبرتك ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى اكرت دارى  
 من رجل فبنى فى الدار وعمر من غير أن أمره (قال) قال مالك ليس على رب الدار  
 شئ ويقال له انلم بنيانك ان كان لك فيه منفعة الا أن يشاء رب الدار أن يمطيه  
 قيمة مالك فيه منفعة من بنيانك هذا مقلوعاً والخيار فى ذلك الى رب الدار

❦ فى الرجل يوكل الرجل يكرى داره فيتعدى ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت رجلاً يكرى لى منزلاً فأكراه بغير الذهب والفضة  
 أو حابى فى ذلك (قال) هذا عندي بمنزلة البيع وقد أخبرتك فى البيع أنه اذا باع بغير  
 ما يتبايع به الناس أو حابى فى ذلك فلا يجوز (قال) ومعنى قول مالك بغير ما يتبايع  
 به الناس أنه على غير الذهب والفضة ﴿قلت﴾ أرايت ان أمرت رجلاً أن يكرى  
 دارى فأعارها أو وهبها أو تصدق بها أو أسكنها أو حابى فيها ثم جئت أطلب الكراء  
 (قال) ان كان الذى أمرته أن يكرىها فتصدق أو وهب أو أعار أو أسكن  
 أو حابى ملياً أخذ منه كراء الدار ولم يكن له أن يرجع على ساكنها بما أخذ منه وان  
 لم يكن ملياً أخذ رب الدار الكراء من الساكن فى الدار وليس للساكن أن يرجع

على الذي وهبها له أو تصدق بها عليه أو أسكنها إياه أو أعارها له وقد أخبرتك به في غير هذا الموضع أيضاً

❦ في متكارى الدار بفلس ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلاً أكثرى منزلاً سنة فسكن ستة أشهر ثم فلس (قال) يكون رب الدار أولى من الفرماء في قول مالك بما بقي من السكنى في نصف الكراء إلا أن يشاء الفرماء أن يدفعوا إلى رب الدار ما يصيب ما بقي من الشهور وذلك نصف الكراء أو أقل أو أكثر على قدر قيمة ذلك ويكون ما بقي من هذا من السكنى للفرماء يكرونه في دينهم ❦ قال سحنون ❦ وإن أبوا أن يعطوا ذلك كان المكري بالخيار أن أحب أن يسلم ما بقي من سكنى الدر ويخاص الفرماء بجميع دينه فعل وإن أحب أن يأخذ ما بقي من السكنى بما يصيبه من الكراء ويضرب بما بقي له مع الفرماء في جميع مال المفلس كان ذلك له وكذلك ذكر ابن القاسم وغيره

❦ في الرجل يكتري الأرض سنين ليزرعها ❦

❦ فيغور بثرها أو تنقطع عنها ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن أكثرى أرضاً من رجل ثلاث سنين أيجوز هذا الكراء في قول مالك (قال) نعم ❦ قال ❦ ولقد سألت مالكا عن الرجل يتكارى الأرض ثلاث سنين فيزرعها سنة أو سنتين فيغور بثرها أو تنقطع عنها كيف يحاسب صاحبها أقسم الكراء على السنين سواء أن كان تكارها ثلاث سنين بثلاثين ديناراً أو يجعل لكل سنة عشرة عشرة (قال) قال مالك لا ولكن يحسب على قدر نفاقها وتشاح الناس فيها ثم قال لي وليس كراء الشتاء وكراء الصيف واحداً (قال) ورأيت حين فسرته لي أن الأرض بمنزلة الدار تتكارى السنة ولها أشهر قد عرف نفاقها في السنة فالتكارى يعطى الكراء للسنة كلها وإنما جعل ما يعطى من الكراء لتلك الأشهر قد عرف ذلك المكري والمتكارى والناس مثل دور مكة في نفاقها أيام الموسم ومثل فنادق

تكون بالمدينة وبمصر ينزلها الناس أيام الحج وأيام الاسواق بالفسطاط فهذا الذي قال لي مالك في الارضين كلها حين قلت له أيقسم الكراء على السنين كلها بالسوية فقال لي لا ولكن على تشاح الناس فيها ونفاقها عند الناس ( قال ) لي مالك وليس مايتقد فيه الناس كما يستأخر نقده ( قال ) وقال لي مالك في كراء الارض ليس كراؤها في الشتاء والصيف واحداً اذا أصيبت بانقطاع الماء

❦ في الرجل يكتري الارض ليزرعها فيفرق بعضها قبل الزراعة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت أرضاً لأزرعها ففرق بعضها قبل الزراعة أيتكون لي أن أرد ما بقي في قول مالك ( قال ) قال مالك في الارض اذا تكارها الرجل فيعطش بعضها ( قال مالك ) ان كان الذي عطش منها هو أكثر الارض وانما بقي منها التافه اليسير ردها كلها وان كان الذي عطش منها التافه اليسير ليس هو جل الارض وضع عنه من الكراء بقدر الذي عطش ولزمه ما بقي من الارض بحسابه من الكراء فكذلك ما سألت عنه من الارض اذا غرقت لأن العطش والفرق سواء عند مالك ❦ قلت ❦ وكيف يوضع عنه بقدر ذلك في قول مالك أينظر الى قياسه من الارض أم ينظر الى كرمها ورغبة الناس فيها وجودتها عند الناس فيما غرق منها وما بقي فيفيض الكراء على كرمها وعلى ردها ( قال ) نعم انما ينظر في ذلك الى كرمها وغير الكرم فيفيض الكراء على ذلك عند مالك اذا كانت مختلفة ❦ قلت ❦ وكذلك ان استحق بعضها وبقي بعضها فهو مثل ماوصفت لي في الفرق اذا استحق القليل منها أو الكثير ( قال ) نعم وهو رأبي

❦ في أكثر أرض المطرسين والنقد فيها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أكثرت أرضاً من أرض المطر عشر سنين أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم اذا لم يتقد ❦ قلت ❦ فان كانت قد أمكنت للحرث عامها هذا ( قال ) فلا بأس بالنقد في هذا العام الواحد الذي قد أمكنت فيه للحرث ❦ قلت ❦

فكم ينقده ( قال ) كراء سنة واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرت أرضا من أرض المطر التي لا يصلح النقد فيها وشرط على صاحبها النقد أبطل هذا الكراء أم لا في قول مالك ( قال ) نعم الكراء باطل عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تكرت منه أرضه هذه السنة وهي من أرض المطر قرب الحرث ونحن نتوقع المطر يصلح أن أنقد لقرب ما يرجو من المطر ( قال ) قال مالك لا يصلح النقد فيها الا بعد ما تروى ويمكن من الحرث ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال غيره من الرواة لا تكرى الأرض التي تشرب بالمطر التي تروى مرة وتعطش أخرى الا قرب الحرث ووقوع المطر أجازة الرواة ولم يروا فيه تهمة اذا لم ينقد ولا يجوز كراؤها بنقد حتى تروى ربا متواليا يجزي ويكون مبلغه كله أو لا كثره مع رجائه لوقوع غيره من المطر ولا يجوز كراؤها الا سنة واحدة ألا ترى أنهم لم يجيزوا كراءها بغير نقد الا قرب الحرث ووقوع المطر فكيف تجوز السنة بعد السنة الا أن تكون أرضا مأمونة كأمن النيل في سقيه فلا بأس بكرائها وتعجيل النقد وبغير التعجيل قرب ابان شربها وريها ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب وابن أبي جعفر أن عمر بن عبد العزيز كتب أن لا تكرى أرض مصر حتى يجرى عليها الماء وتروى ( قال الليث ) لا أرى أن تكرى الأرض التي تشرب بالمطر حتى تروى ولا كل أرض تروى مرة وتعطش مرة حتى تروى الا أن تكون أرضا مأمونة لا يخطئها أن تشرب في كل عام

---

﴿ في الرجل يكرى أرض المطر وقد أمكنت من الحرث ﴾

﴿ ثم تقحط السماء ولا يقدر على الحرث ﴾

---

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أمكنتني الأرض من الحرث فتكريتها ثم قحطت السماء عنها فلم أقدر على الحرث ( قال ) قال مالك ان لم يأت من المطر ما يتم به زرع فلا كراء لرب الأرض وكذلك العين والبئر اذا انهارت قبل أن يتم زرع المتكرى فهلك الزرع لذهاب الماء فلا كراء له فان كان أخذه الكراء لأمن البئر والعين وكثرة ماؤها رده

وان كان لم يأخذه فذلك عنه موضوع (قال مالك) ولو جاءها ماء فأقام عليها فلم يستطع أن يزرعها كان بمنزلة القحط الكراء عنه موضوع ولكن ان زرع فجاءه برد فأذهب زرعها كان الكراء عليه ضامنا (قال مالك) وهذا بمنزلة الجراد والجليد يصيبه وانما منع صاحب الارض الكراء اذا لم يأت من الماء ما يتم به زرع هذا المتكاري ماء السماء كان أو غيره من العيون والآبار ﴿قال﴾ فقل للمالك فان جاءه ما كفي ببعضه وهلك بعضه (قال مالك) ان كان الذي حصده شيئا له قدر ومنفعة أعطى من الكراء بحساب ذلك وان لم يكن له قدر ولم تكن له فيه منفعة لم يكن لرب الارض من الكراء شيء ﴿قال سحنون﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الارض يؤجرها صاحبها أو يكرها (قال) حلال الا أن ينقطع ماؤها أو ببعضه أو تكون بعلا فيقحط عنه المطر فلا أرى عليه اذا انقطع الماء الذي عليه اكرت شيئا

﴿في أرض المطر تستغدر وفيها الزرع﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان زرعتها فأصابها مطر شديد فاستغدرت الارض وفيها الزرع فأقام الماء فيها العشرة الايام أو العشرين أو الشهر ونحوه فقتل الماء الزرع أيلزم المتكاري الكراء كله ويحمله مالك بمنزلة البرد والجراد والجليد أم يحمل هذا بمنزلة القحط (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن ذلك ان كان بعد مضي أيام الحرث فهو عندي بمنزلة البرد والجليد وان كانت الارض انما استغدرت في أيام الحرث فقتلت زرعها الذي كان زرع فيها فالماء ان انكشف عنها قدر على أن يزرعها ثانية فلم ينكشف الماء عنها حتى مضت أيام الحرث قال فأرى هذا مثل الرجل يتكاري الارض فتفرق في أيام الحرث فلا كراء عليه وكذلك قال لي مالك ان الارض اذا اكترها الرجل فجاءه من الماء ما منعه الزرع انه لا كراء عليه فهذا الذي سألت عنه وان كان قد زرعتها ثم جاءه الماء ففرق زرعها في أيام الحرث وهو لو أن الماء انكشف عن الارض كان يقدر على الحرث لأن إياها الحرث لم يذهب فنعها الماء من أن يعيد زرعها فلا كراء عليه وان كان أصابها في زمان الحرث فهلك زرعها ثم انكشف الماء في



ابان يدرك فيه الحرث فالكرء له لازم لأنه قد يدرك أن يزرع وليس هذا بمنزلة ما  
أصابها بعد ذهاب أيام الحرث وذلك بمنزلة الجراد والجليد والبرد

— في أكثر أراض النيل وأرض المطر قبل —  
﴿ أن تطيب للحرث والنقد في ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الأرض أيجوز أن أتكارها قبل أن تطيب للحرث في قول مالك  
(قال) قال مالك نعم ذلك جائز فان كانت الأرض مثل أرض مصر مأونة في أنها تروى  
فالنقد في ذلك جائز ﴿ قال ﴾ فقيل للمالك فأرض المطر أيجوز النقد فيها (قال) قال مالك  
ليس أرض المطر عندي بينا كيان النيل ﴿ فقيل ﴾ للمالك انا قد اخترناها فلا تكاد أن  
تخلف وهي أرض لم تخلف منذ زمان (قال) قال مالك النيل عندي أبين شأنًا ﴿ قال ﴾  
فان كانت هذه الأرض أرض المطر بحال ما وصفتم فارجو أن لا يكون به بأس  
والنيل أئين (قال مالك) وان كانت الأرض تخلف فلا يصلح النقد فيها حتى تروى  
وتمكن للحرث كانت من أرض النيل أو من غيرها فهي في هذا الباب سواء الا أن  
يتكارها ولا ينقد ﴿ قال ﴾ ولقد سألت رجل مالكا وأنا عنده قاعد عن الرجل  
يتكارى الأرض ولها بئر قد قل ماؤها وهو يخاف أن لا تكفي زرع (قال مالك)  
لا أحب لاحد أن يتكارى أرضاً لها ماء ليس في مثله ما يكفي زرع (قال ابن  
القاسم) وانما كرهه من وجه الفرء كأنه يقول هو ما ترى فان سلمت كانت لك وان  
لم يسلم زرعك فلا شيء لك على كأنهما تخاطرا ﴿ قلت ﴾ وكيف يكون هاهنا الخطار  
وأنا أقول لصاحب الأرض ان لم يسلم زرع هذا الرجل رددت اليه الكراء في قول  
مالك (قال) لان الزرع اذا ذهب من قبل الماء رد الكراء على المتكاري (قال)  
فذلك يدل على أنهما تخاطرا لو علم رب الأرض أن في بئر ما يكفي الزرع ما أكرها  
بضعف ذلك الكراء فهذا يدل على المخاطرة فيما بينهما وان الذي أكثرى الأرض  
وفيها الماء المأمون لم يتخاطر على شيء فان انقطع ماؤها بعد ذلك أو قل فانما هي  
مصابة نزلت من السماء. ومما يبين لك ذلك أن صاحب الكراء الصحيح على الماء



❦ في الرجل يكتري أرض الخراج أو أرض الصالح فتمطش أو تفرق ❦

❦ قلت ❦ أرايت أرض الخراج مثل أرض مصر اذا زرعها رجل ففرقت أو عطشت أ يكون للسلطان أن يأخذ منه الخراج أم لا في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يتكارى الأرض فتمطش فلا يتم زرعها أو تفرق فيمنعه المذ من العمل (قال) فلا كراء لصاحبها وكذلك أرض مصر عندي انما هو كراء من السلطان فان جاء غرق أو عطش لم أر على من زرع كراء ❦ قال سحنون ❦ اذا لم يتم الزرع من العطش ❦ قلت ❦ فأرض الصالح التي صالحوا عليها اذا زرعوها فتمطش زرعهم أ ترى عليهم خراج أرضهم (قال) نعم (وقال غيره) اذا كان الصالح وظيفه عليهم وأما اذا كان الصالح على أن على الأرض خراجا معروفا فلا شئ عليهم

❦ في الرجل يكتري الأرض سنين فيريد أن يفرس فيها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت أرضاً عشر سنين أيكون لي أن أغرس فيها الشجر (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولكن ان كانت الأرض التي تكارها انما هي أرض زرع فأراد أن يفرسها شجراً فان كان الشجر أضر بالأرض منع من ذلك وان لم يكن الشجر أضر بالأرض لم يمنع من ذلك لان مالكا قال في الرجل يتكارى البعير ليحمل عليه الحمل من الصوف أو البز أو الكتان فيريد أن يحمل عليه غير ذلك من الحموله (قال مالك) ان كان حمل عليه مالمس هو أضر من الذي أكتري البعير له لم يمنع من ذلك فان حمل عليه ما هو أضر به وان كان في مثل وزنه لم يكن ذلك له وكذلك الأرض عندي

❦ في الذي يكتري الأرض سنين فيفرسها فتتفضى السنون وفيها غرسه ❦

❦ أو يكرها من غيره فيفرسها فتتفضى السنون وفيها غرسه فيكرها كراء مستقبلاً ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت أرضاً سنين مائة ففرست فيها شجراً فانقضت

السنون وفيها شجرى فأكترتها كراء مستقبلاً سنين أيضاً أيجوز هذا في قول مالك

(قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجرت أرضا سنين فأكريتها من غيرى ففرس فيها شجراً فانقضت السنون وفيها غرسه فأكريتها أنا من ربها سنين مستقبلة أيجوز هذا (قال) نعم ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فكيف أصنع فيما بينى وبين هذا الآخر الذي فيها غرسه (قال) يقال لرب الفرس أرض هذا الذي أكرى الأرض أو أقطع غرسك وهذا رأيى (وقال غيره) ليس بمستقيم حتى يتعامل رب الأرض ورب الفرس ما يجوز بينهما ثم تكرى أرضه إلا أن يكرهه الأرض على أن يقطع عنه الشجر ﴿قال سحنون﴾ به نقول

— في الرجل يكرى الأرض سنين فتنتضى السنون —  
 ﴿وفيها غرسه أخضر أو زرعه أخضر فيريد ربها أن يكرها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان كان موضع الفرس زرع أخضر (قال) لا يشبه الزرع الشجر لان الزرع اذا انقضت الاجارة لم يكن لرب الأرض أن يقطع الزرع وانما يكون له كراء أرضه وفي الشجر لرب الأرض أن يقطع الشجر فاذا كان فيها زرع بحال ما وصفت فانقضت الاجارة لم يكن لرب الأرض أن يكرها ما دام زرع هذا فيها لان الأرض قد لزممت هذا الذى زرعه فيها بكرائها إلا أن يكرها الى تمام الزرع فلا بأس بذلك ﴿قال سحنون﴾ اذا كانت الأرض مأمونة

— في الرجل يكرى أرضه سنين فتنتضى السنون وفيها زرع —  
 ﴿لم يبد صلاحه فيريد صاحب الأرض أن يشتريه﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان انقضت السنون وفي الأرض زرع لم يبد صلاحه للذى أكرى الأرض فأراد رب الأرض أن يشتري الزرع (قال) لا يحل هذا ﴿قلت﴾ فما فرق بين هذا وبين الذى اشترى الأرض وفيها زرع لم يبد صلاحه فأشترى الأرض والزرع جميعا لم يجوز هذا (قال) هذا سنته ولان الملك في هذا ملك واحد ﴿قلت﴾ فالأرض اذا بيعت بأصلها وفيها زرع لم يبد صلاحه فبيعت بزرعها (قال) فهي بمنزلة

النخل اذا بيعت وفيها ثمر لم يبد صلاحه ﴿قلت﴾ فالذي يبيع الارض وفيها الزرع لم يبد صلاحه لمن الزرع (قال) للزارع الا أن يشترطه المشتري الارض ﴿قلت﴾ وهذا يفارق النخل اذا لم تؤبر (قال) نعم لان النخل اذا لم تؤبر فثمرتها للمشتري وان لم يشترطه وهذه السنة عندنا (وقال غيره) وهو مذهب عبد الرحمن وكذلك الارض المزروعة اذا لم ينبت زرعها كانت مثل النخل التي لم تؤبر واذا نبت الزرع كانت مثل النخل المأبورة سيدهما واحد وسنتهما واحدة

— في الرجل يكرى أرضه سنين فتنقضى السنون وفيها غرس المكثري —  
﴿فيكثرها من المكثري بنصف غرسها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان انقضت السنون وفيها غرس هذا المكثري فقال رب الارض أنا أصالحك على أن تترك شجرك في أرضي عشر سنين أخرى على أن يكون لي نصف الشجر ولك نصف الشجر (قال) لا يجوز هذا ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه أكراه هذه الارض بنصف هذه الشجر على أن يقبض ذلك بعد مضي عشر سنين فانه لاخير في هذا لانه لا يدري أيسلم الشجر الى ذلك الاجل أم لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان أعطاه نصف الشجر الساعة على أن يقر النصف الآخر للمتكرى (قال) لا بأس بهذا (وقال غيره) لاخير فيه لانه فسخ دين في دين

— في الرجل يكرى أرضه سنين على أن يفرسها المتكرى —  
﴿فاذا انقضت السنون فالفرس للمكرى﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اكرت أرضا من رجل عشر سنين على أن يفرسها المتكرى شجراً وسمينا الشجر على أن الثمرة للفارس هذه العشر سنين فاذا انقضت كانت الشجر لرب الارض أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز هذا عند مالك لانه انما أكرها بالشجر ولا يدري أيسلم الشجر الى ذلك الاجل أم لا ولا يدري بم أكرى أرضه ولا ما يسلم منها مما لا يسلم (وقال غيره) يدخله بيع الثمر

قبل أن يبدو صلاحه ويدخله أيضاً كراء الأرض بالثمر

﴿ في الرجل يكتري الأرض كل سنة بمائة دينار ولا يسمى سنين بأعيانها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت أرضاً لأزرعها كل سنة بمائة دينار أيجوز هذا الكراء في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أف يكون لكل واحد منهما أن يخرج متى ما شاء ويترك الأرض ( قال ) نعم ما لم يزرع فان زرع فليس لواحد منهما أن يترك وكراء تلك السنة له لازم ويترك ما بعد ذلك ان شاء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان زرع المتكاري الأرض فقال له رب الأرض اخرج عني وذلك حين زرع زرعه ( قال ) أما اذا زرع فليس له أن يخرج حتى يرفع زرعه وان لم يكن زرع فان أراد رب الأرض أن يخرج فله ذلك ﴿ قلت ﴾ فان أراد المتكاري أن يخرج وقد زرع الأرض وقد مضت أيام الحرث فقال أنا أقطع زرعى وأخرج وخذ من الكراء بحساب ما شغلت أرضك عنك ( قال ) ليس ذلك له وقد لزمه كراء تلك السنة لانه حين زرع فقد رضى بأخذ الأرض سنته ﴿ قلت ﴾ فان كان ذلك في إبان الحرث فقال الزارع أنا أقطع زرعى وأخلي لك أرضك وأنت تقدر على زراعتها ( قال ) نعم لا يكون له ذلك وقد لزمه كراء السنة . ومما يبين لك ذلك أنه اذا زرع فأراد رب الأرض أن يخرج فليس لرب الأرض ذلك لانه اذا لم يكن لأحدهما أن يخرج صاحبه فليس للآخر أن يخرج

﴿ في الرجل يكتري الأرض وفيها زرع ربهافي قبضها ﴾

﴿ الى أجل والنقد في ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تكأريت منك أرضك هذه السنة المستقبلية ولك فيها زرع أيجوز هذا الكراء أم لا في قول مالك ( قال ) ذلك جائز ﴿ سخنون ﴾ اذا كانت الأرض مأمونة مثل أرض مصر فذلك جائز والنقد فيها جائز وذلك لانها مأمونة وليست بمنزلة الحيوان التي يخاف موتها وان كانت غير مأمونة فالكراء جائز ولا

يصلح اشتراط النقد فيها (وقال غيره) لا يجوز في غير المأمونة كراه الاقرب الحرث وان كان بغير نقد لان ذلك يدخل على رب الارض فيما أوجب من الكراء أن لا ينتفع بماله فيما يريد من بيعه وتصريفه بما لا يجوز لذى الملك في ملكه في غير مدخل يكون للمكترى ينتفع به فهذا موضع الضرر ولا خير في الضرر وكذلك هذا الاصل في كل ما يكثرى وان لم ينقد فيه الكراء اذا كان لا يقبض الا بعد طول مما يخاف عليه مثل العبد بعينه والدابة بعينها وكل ما هو مخوف ﴿قلت﴾ وكذلك لو كنت قد اكتريتها من رجل فزرع فيها زرعه أو لم يزرع ثم اكتريتها السنة المقبلة من رجل غيره (قال) ذلك جائز بحال ما وصفت لك الا أن تكون من الارضين التي انما حياتها بالآبار أو بالعيون المخوفة غير المأمونة فلا خير في النقد في هذا لانه لا يدري أتسلم العيون الى ذلك الاجل والآبار لانها مثل الحيوان فان كانت الآبار والعيون مأمونة فلا بأس بالنقد فيها (وقال مالك) لا بأس بكراء الدور تقبض الى سنة والنقد فيها لانها مأمونة فان بعد الاجل لم يكن بالكراء بأس ولا أحب النقد فيها ﴿قال سحنون﴾ وقد وصفنا ما كره من طول مثل هذا وشبهه وان لم ينقد الكراء (قال ابن القاسم) فالبئر والعيون بمنزلة هذا اذا لم تكن مأمونة أو كانت مأمونة الى ذلك الاجل لبعده ولا خير فيه في غير ذلك من العروض والحيوان أن يشتريه الرجل الى أجل ويشترط أخذه مع النقد لان هذا بيع العروض بأعيانها الى أجل وهي غير مأمونة فهذا انما اشترى هذه السلعة بذلك الثمن على أن يضمن له البائع هذه السلعة الى ذلك الاجل فلا خير في ذلك فكراء الدار ان أنهدمت الدار لم يضمنها مكتريها ﴿قلت﴾ والسلعة أيضاً ان هلكت لم يضمنها أيضاً مشترئها (قال) انما أجيز هذا في الدور لانها مأمونة ولا تشبه غيرها من العروض

﴿ في الرجل يكثرى الارض سنة بعينها فيزرعها ثم ﴾

﴿ يحصد زرعه منها قبل مضي السنة أو بعد مضي السنة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتكارى الارض سنته هذه ثم يحصد زرعه منها قبل مضي

السنة لمن تكون الارض بقية السنة ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن هذا عندي مختلف الارض اذا كانت علي السقي التي تكثري على الشهور والسنين التي يعمل فيها الشتاء والصيف فهي للمتكارى حتى تتم السنة واذا كانت أرض المطر أو ما أشبهها مما هي للزرع خاصة انما يحمل ذلك عند الناس انما منتهى سنته رفع زرعه منها فعلى هذا يحمل ويعمل فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي تكارى الارض من أرض السقي سنة فضت السنة وفيها زرعه أخضر لم يبد صلاحه فقال له رب الارض اقلع زرعك عني أو كان فيها بقل فقال له رب الارض اقلع بقلك عني ( قال ) قال مالك لا يطلع ولكن يترك زرعه وبقله حتى يتم ويكون لرب الارض مثل كراء أرضه ﴿ قلت ﴾ على حساب ما أكرأه أم كراء مثلها في المستقبل ( قال ) قال مالك له كراء مثلها لا علي حساب ما كان أكرأها منه ( وقال غيره ) لم يكن للمتكارى اذا لم يبق له من شهوره ما يتم له زرعه أن يزرع فاذا زرع فقد تعدى فيما بقي من زرعه بعد تمام أجله فعليه كراء مثل الارض فيما زاد الا أن يكون ذلك أقل مما يكون عليه علي حساب ما كان أكرأها منه فيكون عليه الاكثر لانه رضى اذ عملها علي حساب ما كان اكرأها وليس في يديه ذلك من ربحها فيبلغ لربها الاكثر من ذلك

﴿ في التعدى في الارض اذا اكرأها ليزرعها ﴾

﴿ شميراً فزرعها حنطة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت أرضاً لا زرعتها شميراً فزرعتها حنطة ( قال ) ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولكن ان كانت الحنطة أضر بالارض فليس له ذلك لان صاحبها يريد أن يحبسها ﴿ قلت ﴾ فان أردت أن أزرعها غير الشمير وانما تكرأتها للشمير والذي أريد أن أزرعها مضرته ومضرة الشمير سواء هل يجوز ذلك ( قال ) نعم ذلك جائز اذا كان الذي يزرعه فيها مضرته بالارض مثل مضرة الشمير أو أقل فليس لرب الارض أن يمنع من ذلك



## الدعوى في كراء الارض

قلت ﴿ أرأيت ان اكرتت من رجل أرضا فاختلفنا في مدة الكراء وفي كراء الارض فقال رب الارض أكريتك خمس سنين بمائة دينار قلت أنا بل أكريتها عشر سنين بخمسين دينارا ﴾ ( قال ) الذي سمعت أنه ان كان ذلك بحضرة ماتكراهاها تحالفا وفسخ الكراء بينهما وان كان قد زرعها سنة أو سنين ولم ينقد الكراء أعطى رب الارض كراء السنين التي زرعها المتكاري على حساب ما أقر له به من كراء الارض على عشر سنين بخمسين دينارا ويحلف اذا كان ذلك يشبه ما يتكاري به الناس فان لم يكن ذلك يشبه كراء الناس فيما يتغابنون به وكان الذي قال صاحب الارض يشبه فالقول قول رب الارض مع يمينه وان لم يكن ذلك يشبه أيضاً حملا في تلك السنين التي عمل فيها المتكاري على كراء مثلها ويفسخ عنه ما بقي من السنين وانما فسخ عنه كراء ما بقي من السنين التي أقر بها رب الارض لان المتكاري ادعاها بأقل مما أقر به رب الارض وانما صدق رب الارض حين قال لم أكرك الا خمس سنين لان الرجل لو اكرت دابة الى بلد فقال صاحبها انما أكريتها الى المدينة وقال المتكاري بل الى مكة كان القول قول صاحب الدابة في الغاية وكذلك قال مالك فلهذه السنون القول فيها قول رب الارض مثل ما جمل مالك القول في غاية المسير في الكراء قول رب الدابة لان الرجل لو أكرى منزله من رجل فقال صاحب الدار انما أكريتها سنة وقال المتكاري بل سنتين كان القول في السنة قول صاحب الدار مع يمينه وقد بلغني هذا القول في الدور عن مالك في اختلاف الغاية والكراء وهذا اذا لم يكن نقد ﴿ وقال غيره ﴾ واذا كان نقد فالقول قول المكري مع يمينه اذا كان يشبه ما قال فان لم يشبه ما قال وأشبه ذلك ما قال المكترى كان القول قول المكترى فيما سكن على حساب ما أقر به ويرجع بقية المال على المكري بعد يمينه على ما ادعى عليه ويمين المكري فيما ادعى عليه من طول المدة وان لم يشبه ما قال واحد منهما حائفا جميعا وكان على المكترى قيمة ما سكن وان أشبه ما قال جميعا فالقول قول رب الدار

المنتقد بعد يمينه على ما ادعى عليه ولم يكن للمكتري أن يسكن الا ما أقر به المكري  
(وقد ذكر) ابن وهب أكثر هذا اذا انتقد عن مالك وهذا أصل فرد اليه ما خالفه  
في الاكزية اكرية الرواحل والدور والارضين والعبيد وغير ذلك ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان زرع أرضا فقال رب الارض لم أذن لك أن تزرع أرضي ولم أكرها  
وادعت أنا أنه أكراني (قال) القول قول رب الارض مع يمينه الا أن يكون رب  
الارض قد علم به حين زرع أرضه فلم يغير عليه وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ فان لم يعلم به  
رب الارض وقد مضت أيام الزراعة (قال) يكون له أجر مثل أرضه ولا يقطع زرعه  
لان أيام الزراعة قد مضت فان كان قد علم رب الارض بأن الزارع قد زرع في أرضه  
تقوم عليه بذلك البينة أو يأتى اليمين اذا لم يكن عليه بينة ويدعى صاحبه عليه الكراء  
فيحلف صاحبه فانه يكون لرب الارض في هذا الوجه الكراء الذي أقر به المتكاري  
الا أن يأتى المتكاري بأمر لا يشبه ولا يكون له في هذا الوجه اذا علم مثل كراء أرضه  
انما له ما أقر به المتكاري اذا أتى بأمر يشبه فيكون القول فيه كما وصفت لك ﴿ وقال ﴾  
غيره ﴿ له مثل كراء أرضه علم به أو لم يعلم به بعد يمينه على ما ادعى المكتري الا أن يكون  
ما أقر به المكتري أكثر فان شاء رب الارض أخذه ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا كان  
ذلك في إبان الزراعة ولم يعلم رب الارض بذلك ولم تقم للزارع بينة أن رب الارض  
علم بذلك أو أكره الارض وحلف رب الارض أنه لم يكره ولم يعلم بما صنع هذا  
الزارع في أرضه (قال) رب الارض بالخيار ان أخذ منه الكراء الذي أقر له به  
وقال غيره أو كراء مثل أرضه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فان أبي كان له أن يأمر الزارع  
أن يقطع زرعه الا أن يتراضيا على أمر حلال فينفذ بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال  
هذا الذي قضيت عليه بقطع زرعه لا أقلع الزرع وأنا أتركه لرب الارض أيجوز ذلك  
في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأراه جائزا اذا رضى به رب  
الارض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ واذا لم يكن للزارع في قلعه منفعة لم يكن للزارع أن  
يقلمه ويترك لرب الارض الا أن يأتى رب الارض أن يقبله فيأمر الزارع بقلعه



❦ في الرجل يكتري الارض الفرة والنقد في ذلك ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اكرتته أرضي هذه وهي غرة على أنه ان نضب الماء عنها فهي له بما سميننا من الكراء وان ثبت الماء فيها فلا كراء بيننا ( قال ) هذا جائز ان لم ينقد الكراء فان نقد الكراء لم يصلح لان هذا غير مأمون لانها بحال ما وصفت لك غرة يخاف عليها أن لا ينكشف الماء عنها الا أن تكون أرضاً لا شك في انكشاف الماء عنها فلا بأس به ❦ وقال غيره ❦ اذا خيف أن لا ينكشف الماء عنها لم يجوز أيضاً بغير نقد لما أعلمتك مما يمنع به الرجل ملكه

❦ في الزام مكترى الارض الكراء ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اكرت أرضاً أو داراً كراء فاسداً فلم أزرع الارض ولم أسكن الدار حتى مضت السنة الا أني قد قبضت ذلك من صاحبه أيكون على الكراء لصاحبه أم لا في قول مالك ( قال ) يلزمك كراء مثل الدار وكراء مثل الارض عند مالك لانك حين قبضت ذلك فقد لزمك الكراء وان لم تزرع وان لم تسكن وكذلك الدابة اذا اكرتتها كراء فاسداً فاحتبسها ❦ قلت ❦ فان لم أقبض الارض ولا الدار ولا الدابة من صاحبها لم يكن على شيء ( قال ) نعم لاشئ عليك ❦ قلت ❦ أرايت ان استأجر الرجل أرضاً ليزرعها فلم يجد البذر أيكون هذا عذراً له في قول مالك ( قال ) لا يعذر عند مالك بهذا والكراء عند مالك في هذا وغيره لازم وانما هو عند مالك بيع من البوع لا ينتقض بما ذكرت ولا بغيره ولا بموت أحدهما ولا بموتهما جميعاً ولا ينتقض الكراء شيء من الاشياء ❦ قلت ❦ وكذلك لو أخذه السلطان فخبسه في السجن عن زراعتها أيكون عليه الكراء في قول مالك ( قال ) نعم في رأيي ولكن ليكرهها ان لم يقدر على أن يزرعها هو

❦ في اكرتاء الارض كراء فاسداً ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اكرتت أرضاً اجارة فاسدة ما على ( قال ) عليك كراء مثلها

عند مالك ﴿ قلت ﴾ وان كان كراء مثلها أكثر أو أقل مما استأجرتها به ( قال ) نعم  
هذا قول مالك

— في أكثر الأراض بالطعام والعلف —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت أرضاً بشئ من الطعام مما لا تثبته الأرض مثل السمّن  
والمسل والجبن واللبن أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يجوز ذلك  
﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك وليس في هذا محالة ( قال ) اذا خيف هذا في الكراء أن  
يكون القمح بالقمح خيف أيضاً أن يكون القمح بالمسل والسمّن الى أجل فلا خير  
في ذلك ( قال ) وكذلك فيما يلغى فسرّه مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تكرّرت أرضاً  
بالمالح أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ ولا بأس  
بالأشربة كلها عند مالك البئذ وغيره من الأشربة ( قال ) قال مالك لا يجوز بالمسل  
ولا بالسمّن ولا بالتمر ولا بالمالح ولا بالصير فالأشربة عندي بهذه المنزلة ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان تكرّرت أرضاً بزيت الجبلجلان أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لا يجوز  
ذلك عند مالك لان هذا طعام ﴿ قلت ﴾ أفيجوز زيت زريعة الكتان ( قال ) قال لي  
مالك لا يجوز أن يتكرّر الأرض بالكتان فرأيت ذلك زيت زريعته أشد ﴿ قلت ﴾  
أفكره أيضاً أن تكرّر الأرض بالقطن ( قال ) أكرهه لان القطن عندي بمنزلة  
الكتان ﴿ قلت ﴾ أفكره أن تكرّر الأرض بالأصطبة<sup>(١)</sup> ( قال ) انما سألتنا مالكا عنه  
بجمل ولا نسأله عن الأصطبة فالأصطبة وغير الأصطبة سواء ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك  
أن تكرّر الأرض بالكتان هذا الطعام كله قد علمنا لم كرهه مالك لانه يدخله الطعام  
بالطعام فالكتان لم كرهه مالك والكتان لا بأس أن يشتريه الرجل بالطعام الى أجل  
( قال ) قال لي مالك أكره أن تكرّر الأرض بشئ مما يخرج منها وان كان لا يؤكل

(١) (بالاصطبة) بضم الهمزة وسكون الصاد المهملة وضم الطاء المهملة وفتح الباء الموحدة مشددة  
هي مشاققة الكتان وفي الحديث رأيت أبا هريرة رضي الله تعالى عنه عليه ازار فيه علق قد خيطه  
بالاصطبة حكاه الهروي في الغريب انتهى لسان

قال ابن القاسم فوجه كراهية مالك ذلك أنه يخاف عليه أن يستأجرها بشئ مما تفتت الأرض فيزرع ذلك فيها فيكون فيه المحاقلة يستأجرها بكتان فيزرع فيها كتانا ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أكرت الأرض بالتبن أو بالقضب أو بالقرط أو ما أشبهه من العلوقة أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال لي مالك في الكتان أنه لا يجوز فالقرط والقضب والتبن عندي بهذه المنزلة ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن أكرها بالتبن وبالجن (قال) نعم لا يجوز ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أكرها بالشاة التي هي للحم أو بالسماك أو بطير الماء الذي هو للسكين أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يعجبنى هذا ولا يجوز هذا لأن مالكاً قال لا تكري أرض بشئ من الطعام فأرى هذا من الطعام عندي ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا تكري الأرض بشئ من الطعام وإن كان مما لا يخرج منها لأن هذا عندي من الطعام الذي لا يخرج منها ﴿ قلت ﴾ أرأيت الفلفل أهو عندك من الطعام فلا يجوز أن تكري به الأرض (قال) قال لي مالك في الفلفل أنه لا يجوز اثنين بواحد لأنه طعام ولا يباع حتى يستوفي لانه طعام وهو يجوز أن تكري به الأرض ﴿ قلت ﴾ فإن أكرها بلبن في ضروع الفم أيجوز (قال) قال لي مالك لا تكري الأرض بشئ من الطعام ولا يجوز هذا ﴿ سحنون ﴾

عن ابن وهب عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانة والمحاقلة والمزانة اشتراء التمر في رؤس النخل بالتمر والمحاقلة اشتراء الزرع بالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة (قال مالك) عن ابن شهاب وسأله عن كرائها بالذهب والورق فقال لا بأس به ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني أبو خزيمة عبد الله بن طريف عن عبد الكريم بن الحارث عن ابن شهاب أن رافع بن خديج أتى قومه بنى حارثة فقال قد دخلت عليكم اليوم مصيبة قالوا وما ذلك قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض ﴿ ابن وهب ﴾ قال ابن شهاب وسئل رافع بن خديج بعد ذلك كيف كانوا يكررون الأرض فقال بشئ من الطعام

مسمى ويشترطون أن لنا ما تقيت بما ذينات<sup>(١)</sup> الأرض واقبال الجداول ﴿ابن وهب﴾  
 عن مسلمة بن علي أنه سمع الاوزاعي يقول سمعت مولى لرافع بن خديج يقول  
 سمعت رافع بن خديج يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان بنا  
 راقفا فقال قال لنا ما تصنعون بمحاقلكم قلنا نؤاجرها على الربيع والاوسق من التمر  
 والشعير فهي عن ذلك ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم  
 عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج بنحو هذا وقال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من كانت له أرض فليرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها بالثلث ولا بالربيع ولا  
 بطعام مسمى ﴿ابن وهب﴾ عن هشام بن سعد أن أبا الزبير حدثه قال سمعت  
 جابر بن عبد الله يقول كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الأرض  
 بالثلث أو الربع وبالمأذيات فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
 ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن ربيعة واسحاق بن عبد الله عن حنظلة بن قيس أنه  
 سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 كراء الأرض ببعض ما يخرج منها فسألته عن كراءها بالذهب والورق فقال لا بأس  
 بكرائها بالذهب والورق

### — في اكرتاء الأرض بالطيب والحطب والخشب —

﴿قلت﴾ أرايت الأرض أيجوز أن أتكارها بجميع الطيب (قال) أما بالزعفران  
 فلا يجوز لأنه مما تقيت الأرض فما كان من الطيب مما يشبه الزعفران فلا يجوز ولا  
 يجوز بالعصفر ﴿قلت﴾ فالعود والصندل وما أشبههما أيجوز وهو مما تقيت الأرض  
 أن أتكاره به الأرض (قال) لا أرى بأساً بالعود والصندل وما أشبههما ﴿قلت﴾  
 وكذلك أن أكرت الأرض بالحطب وبالجدوع وبالخشب (قال) لا أرى بهذا بأساً

(١) (بما ذينات الأرض) بكسر الهمزة المعجمة وفتح الياء المثناة بعدها نون جمع ما ذين قال في النهاية  
 في حديث رافع بن خديج كنا نكرى الأرض بما على الماذينات والسواقي قال هي جمع ما ذين  
 وهو النهر الكبير قال وليست بمرية وهي سوادية وتكرر في الحديث مفرداً وجمعاً اهـ

﴿قلت﴾ اتحفظ هذا الذي سألتك عنه من الطيب والخشب عن مالك (قال) أما الخشب فهو قول مالك انه لا بأس به وأما ما سوى هذا فلم أسمعه من مالك ولكن قد قال مالك ما قد أخبرتك أنه لا تكرر الأرض بشيء مما تبت الأرض وإن كان لا يؤكل ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس والليث بن سعد وعبد الله بن طريف أبي خزيمة أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثهم عن حنظلة بن قيس الدرقى انه سأل رافع بن خديج عن كراء المزارع بالذهب والورق فقال لا بأس بكرائها بالذهب والورق ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان يكرى أرضه بالدنانير والدرهم ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وسائر ولده وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وربيعة أنهم كانوا لا يرون بكراء الأرض البيضاء بالدنانير والدرهم بأساً ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الاسود عن عروة بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يكرى بياض أرضه ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس قال بلغني أن عبد الرحمن بن عوف تكارى أرضاً فلم تزل في يده حتى مات قال ابنه فما كنت أرى إلا أنها لنا من طول ما مكثت في يديه حتى ذكرها لنا عند موته ﴿ابن وهب﴾ عن أنس بن عياض وابن أبي الزناد عن هشام بن عروة أن عروة كان يكرى أرضاً له أربع سنين بثمانين ديناراً إلا أن ابن أبي الزناد قال بذهب ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن محمد بن كعب القرظي أن عبد الرحمن بن عوف أعطي سعد بن أبي وقاص أرضاً له زارعه أياها على النصف فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أتحب أن تأكل الربا ونهاه عنه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن عطاء أنه قال في الرجل يعطى صاحبه الأرض البيضاء على الربع أو النصف فقال لا تصالح . لابن وهب هذه الآثار كلها



﴿ في اكتراء الارض بالشجر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن تكرت منك أرضا بشجر لي على أن لك الشجر بأصولها أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا بأس بهذا عندي إذا لم يكن في الشجر يوم تكرت الأرض ثمرة فإن كان فيها ثمرة لم يجز لأن مالكاً كره اشتراء الشجر وفيها ثمرة بالطعام وإن كان نقداً أو إلى أجل (قال) ولأن مالكاً كره استكراء الأرض بشيء من الطعام ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو اشترى أصل الأرض التي تكارها بتلك الشجر وفيها ثمرة لم يكن به بأس كذلك قال لي مالك لأنه لو ابتاع أرضاً بخنطة لم يكن بذلك بأس إذا تمجل الخنطة (قال) وإن أخر الخنطة إلى أجل فلا بأس به أيضاً ولا بأس أن يشتري الرجل من الرجل نخلاً بثمر إلى أجل يستأخر فيه الأجل حتى يثمر فيه النخل وهو مثل شراء الشاة التي لا لبن فيها باللبن إلى أجل لأن اللبن لا يكون فيها بعد ذلك (قال) ولو أن رجلاً باع كتاناً بثوب كتان إلى أجل يمكن أن يكون من الكتان ثوب لما كان فيه خير (قال مالك) وهو من المزابنة ولو باع ثوب كتان بكتان إلى أجل لم يكن به بأس لأن الثوب كتان لا يكون منه الكتان والكتان يكون منه الثوب ولو باع كتاناً بثوب إلى أجل لا يمكن أن يكون من ذلك الكتان ثوب إلى ذلك الأجل لقربه فلا بأس به ومن ذلك الشعير بالقصيل إلى أجل فلا خير فيه لأنه يخرج القصيل من الشعير إلا أن يكون إلى أجل لا يبلغ إليه القصيل فلا بأس به (قال) والقصيل بالشعير إلى أجل لا بأس به بعد الأجل أو قرب

﴿ في اكتراء الارض بالارض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن تكرت أرضاً بأرض أخرى أعطيتها أرضي وأعطاني أرضه (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ولا أرى به بأساً وقد سألت مالكاً عن الرجل يكرى داره بدار فقال لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن أكراني أرضه لأزرعها بأرض لي يزرعها هو العام (قال)

لا أرى بذلك بأساً ولم أسمع من مالك ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت أرضك هذه أزرعها العام لنفسى بزراعتك أرضى هذه الأخرى لنفسك قابلاً يجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز اذا كانت الارضون مأمونة لان النقد لا يصلح الا في الارضين المأمونة ولان قبض الارض نقداً بمنزلة الذهب وكذلك الذى يبيع السلعة الفاتية بسلعة حاضرة ولا يجوز أن يقبض الحاضرة وان كانت عرضاً بمنزلة الذهب والورق وكذلك يقول غير واحد من العلماء

﴿ في اكترأ الارض بدرام الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكرت أرضك هذه السنة أزرعها بألف درهم أدمها اليك الى عشر سنين على أن أقبض الارض منك قابلاً فأزرعها قابلاً يجوز هذا في قول مالك (قال) نعم وقد بينا هذا ومثله من الكراء (قال) وقال مالك وكذلك العروض والحيوان وغيرهما والثمار تكون ببلد فيشتريها من صاحبها على أن يأخذها بذلك البلد والتمن الى أجل معلوم أبعد من ذلك (قال مالك) فلا بأس بذلك وليس هذا من وجه الدين بالدين

﴿ في الرجل يكرى أرضه بدرام الى أجل ﴾  
﴿ فاذا حل الاجل أخذ مكانها دنائير ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أكرت أرضاً بدرام الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه مكان الدراهم دنائير يدأ بيد (قال) لا بأس بذلك عند مالك

﴿ في الرجل يكرى أرضه بدرام الى أجل فاذا حل الاجل ﴾  
﴿ أخذ مكانها طعاماً أو اداماً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أكرت أرضي بدرام أو دنائير الى أجل فلما حل الاجل أخذت مكانها طعاماً أو اداماً يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك وكل شئ كان لا يجوز لك أن تكرى به أرضك فلا يجوز لك أن تصرف فيه

كراء أرضك وما كان يجوز لك أن تكرى به أرضك فلا بأس أن تصرف فيه كراء أرضك

❦ في الرجل يكرى أرضه بدرهم ثم يشترط ❦

❦ مكانها دنائير الى أجل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان آجرت أرضي بدرهم على أن آخذ بها دنائير الى أجل بكل  
عشرين درهما ديناراً أيجوز هذا الكراء في قول مالك (قال) نعم هذا جائز عند مالك اذا  
سمي عدة الدراهم والدنائير فوقعت الصفقة بها ❦ قلت ❦ فان وقعت الصفقة بالدراهم  
ثم اشترط الدنائير بعد وقوع الصفقة (قال) الكراء جائز بالدراهم واشترطه الدنائير  
بالدراهم باطل الا أن يأخذ بالدراهم دنائير يداً بيد اذا حل الاجل ❦ قلت ❦ ولو  
كانت الدراهم التي وقع بها الكراء الى أجل فأخذ بها دنائير معجلة وانما وقعت  
صفقة الكراء بالدراهم أيجوز هذا (قال) لا يجوز هذا ❦ قلت ❦ وهذا كله قول مالك  
(قال) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وقعت الصفقة بدرهم الى أجل على أن يجعل له بكل  
عشرين درهما ديناراً أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ وكل صفقة  
وقعت في قول مالك وكان في لفظها ما يفسد الصفقة وفلها حلال فانك تجيز الصفقة  
ولا تلتفت الى لفظها (قال) نعم كذلك قال لي مالك

❦ في الرجل يكرى أرضه بدرهم وخمر صفقة واحدة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أكرت أرضي بدرهم وخمر صفقة واحدة أيجوز حصة  
الدراهم أم لا (قال) اذا بطل بعض الصفقة هاهنا بطلت كلها ❦ قلت ❦ وهذا قول  
مالك (قال) هو قواه ❦ قلت ❦ وكل صفقة وقعت بحلال وحرام بطلت الصفقة  
كلها في قول مالك (قال) أما في مسئلتك التي سألت عنها فان الصفقة كلها تبطل  
عند مالك وأما لو أن رجلاً باع عبداً بمائة دينار على أن يقرضه المشتري مائة دينار  
أخرى فان هذه الصفقة تبطل جميعها الا أن يرضى بائع العبد أن يدع السلف ولا  
يأخذه فان أبطل سلفه ورضي أن يأخذ المائة في ثمن عبده ويترك القرض الذي

اشترط جاز البيع ﴿قلت﴾ فان قال الذي أكرى أرضه بخمر ودرهم أنا أترك  
الخمر وأخذ الدرهم (قال) لا يجوز هذا ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أنه لو أكرى  
الأرض بخمر أن ذلك لا يجوز فكذلك إذا أكرى بخمر ودرهم صارت الخمر  
مشاعة في جميع الصفقة

﴿في إكتراء الأرض بصوف على ظهور النعم﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أجرت أرضي بصوف على ظهور النعم أيجوز هذا في قول مالك  
(قال) هو جائز عند مالك اذا كان بأخذ في جزائها ﴿قلت﴾ فان كان اشترط أن  
يأخذ في جزائها الى خمسة أيام أو عشرة أيام (قال) هذا جائز لأن هذا قريب  
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك شراء الصوف على ظهور النعم الى  
خمس أيام أو الى عشرة هذا أجل قريب فلا أرى به بأسا

﴿في الرجل يكرى أرضه بدرهم الى أجل فاذا﴾

﴿حل الأجل فسخها في عرض بعينه الى أجل﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أكرت أرضي هذه بدرهم الى أجل فلما حل الأجل أخذت  
منه ثيابا بعينها أقبضها الى ثلاثة أيام أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند  
مالك الا أن يقبض الثياب قبل أن يفترقا لان هذا من وجه الدين بالدين ﴿قلت﴾  
فلم وانما هذا شيء بعينه وانما الدين بالدين ما كان في ذمة الرجل (قال) هو وان لم يكن  
في ذمته فهو يحمل محل الدين بالدين ﴿قال سحنون﴾ وكأن البائع وضع له من ثمن  
الثياب على أن يؤخره بما حل عليه من الدين فصار كأنه سلف جر منفعة فصار ما أخر  
عنه يأخذ به سلمة بعينها الى أجل

﴿في الرجل يكرى أرضه بثياب موصوفة الى غير أجل﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أكرت أرضي بثياب موصوفة ولم أضرب للثياب أجلا  
أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) الكراء عند مالك بيع من البيوع فلا يجوز

هذا الذي ذكرت حتى يضرب للثياب أجلا لأن الثياب اذا اشتراها الرجل موصوفة ليست بأعيانها لم يصالح الا أن يضرب لها أجلا عند مالك

❦ في الرجل يكتري الارض أو الرجل يشتري السلعة ويشترط الخيار ❦

❦ قلت ❦ أرايت كل بيع أو كراء كان المشتري فيه بالخيار أو البائع أو كان الخيار لهما جميعاً ولم يضربا للخيار أجلا أتكون هذه صفقة فاسدة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى البيع جائزاً والكراء جائزاً ولكن يرفع هذا الى السلطان فيوقف الذي كان له الخيار فاما أن يأخذ واما أن يترك اذا كان قدمضى للبيع قدر ما يختبر السلعة التي اشتراها اليه وان كان لم يختبر ضرب له السلطان أجلا بقدر ما يرى ❦ قلت ❦ أرايت ان اكرت أرضاً أو اشتريت سلعة على أنى بالخيار والبائع أيضاً ممي بالخيار نحن جميعاً بالخيار أيجوز هذا الشراء أو الكراء في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ فان قال أحدهما أنا أجيز وقال الآخر أنا أرد (فقال) القول قول من رد (قال) وهذا قول مالك

❦ في الرجل يكتري الارض ان زرعها حنطة فكراؤها مائة درهم ❦

❦ وان زرعها شعيراً فكراؤها خمسون درهما ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت من رجل أرضه هذه السنة ان زرعها حنطة فكراؤها مائة درهم وان زرعها شعيراً فكراؤها خمسون درهما (قال) لا خير في هذه الاجارة لان الاجارة وقعت بما لا يعلم ماهي واحد منهما لا المتكاري ولا رب الارض ❦ قال سحنون ❦ وهذا من وجه يمينين فيبيعة

❦ في الرجل يكتري الارض بالشئتين الخنفيين أيهما شاء المكري ❦

❦ أخذ وأيهما شاء المتكاري أعطى ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استأجرت دارك هذه السنة بعشرة أراذب حنطة أو بعشرين أراذب شعير على أن تأخذ أيهما شئت أو على أن أعطيك أيهما شئت أنا ان شئت

الحنطة وان شئت الشعير (قال) لا يجوز هذا ﴿قلت﴾ وان كانت الحنطة أو الشعير حاضرة بعينها أو لم تكن بعينها فذلك سواء ولا يجوز (قال) نعم ذلك سواء لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت أرضاً بهذا الثوب أو بهذه الشاة بخيار أحدهما أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك من وجهين من وجه أنه غرر ومن وجه أنه بيعتان فيبيعة ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الشاة يشتريها الرجل بهذه السلعة أو بهذه الاخرى يختار أيتما شاء والسلعتان مما يجوز أن تسلف واحدة منهما في الاخرى (قال مالك) لا يجوز هذا اذا كان ذلك يلزم المشتري أن يأخذ بأحد الثمين أو يلزم البائع أن يبيع بأحد الثمين فأما ان كان ان شاء البائع باع وان شاء ترك وان شاء المشتري أخذ وان شاء ترك فلا بأس بذلك

❦ في الرجل يكرى أرضه من رجل يزرعها فما أخرج الله عز وجل ❦

❦ منها فبينهما نصفين ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان أكرت أرضاً لي من رجل يزرعها قصيلاً أو قصباً أو قحاً أو شعيراً أو بقل أو قطنية فما أخرج الله تعالى منها من شيء فذلك بيني وبينه نصفين أيجوز هذا أم لا (قال) قال مالك ان ذلك لا يجوز ﴿قلت﴾ فان قال فما أخرج الله تعالى منها من شيء فهو بيني وبينك نصفين وعلى أن الارض بيني وبينك نصفين (قال) قال مالك ذلك غير جائز ﴿قلت﴾ فان قال له اغرسها نخلاً أو شجراً فإذا بلغت النخل كذا وكذا سمفه أو الشجر كذا وكذا فالارض والشجر بيني وبينك نصفين (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان قال الشجر بيني وبينك نصفين ولم يقل الارض بيني وبينك نصفين أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ان كان شرط أن له موضعاً من الارض فذلك جائز وان لم يشترط أن له موضع أصلها من الارض وشرط له ترك النخل في أرضه حتى يسلي فلا أرى ذلك جائزاً ولم أسمعه من مالك



﴿ في الرجل يكرى أرضه من رجل على أن يزرعها بحنطة من عنده ﴾  
 ﴿ على أن له طائفة أخرى من أرضه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل أرضاً لي يزرعها لي بحنطة من عنده على أن له هذه الطائفة الأخرى من أرضي هذه يزرعها أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا خير في هذا لان هذا أكرى أرضه بما تبت الأرض فلا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ فان قال له اغرس لي أرضي هذه نخلاً أو شجراً بهذه الطائفة الأخرى من أرضي أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) هذا جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ لم أجاز مالك هذا النخل والشجر مما تبت الأرض ( قال ) ليس هذا طعاماً وإنما كره مالك أن تكرى الأرض بشئ مما ينبت من الطعام أو بشئ مما ينبت من غير الطعام أو بشئ مما لا تنبت من الطعام والاصول عندي بمنزلة الخشب ولا أرى به بأساً بأن يكرى بها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل أرضي يزرعها بحب من عندي على أن طائفة أخرى من أرضي ليس مما يزرع لي ( قال ) قال مالك هذا جائز

﴿ في ا كتراء ثلث الأرض أو رباعها أو ا كتراء الأرض بالأذرع ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت ثلث أرض أزرعها أو رباعها أو نصفها أيجوز هذا ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ سمعته من مالك ( قال ) لا ولكن الكراء يبيع من البيوع فلا بأس بأن يكرى رباعاً أو خمسها ( قال ) ولقد بلغني عن مالك ولم أسمع منه أنه قال في رجل أكرى ربع دار أو خمس دار أنه لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أيجوز لي أن أستأجر الأرض بالأذرع ( قال ) ان كانت الأرض مستوية فلا بأس بذلك . فان قال له أكرى مائة ذراع من أرضي من موضع كذا وكذا فلا بأس بذلك وان كانت الأرض مختلفة ولم يسم له موضعاً معلوماً فلا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ( وقال غيره ) وان كانت الأرض مستوية فلا يجوز حتى يسمى له الموضع

﴿ في الرجل يكتري الارض البيضاء للزرع وفيها نخل أو شجر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استأجرت أرضاً بيضاء للزرع وفيها نبذ من نخل أو شجر لمن تكون ثمرة تلك الشجر أرب الارض أم للمستأجر في قول مالك ( قال ) الثمرة لرب الشجر الا أن يكون الشجر الثلث فأدنى فيشترطه المتكاري فيكون ذلك له فان كان أكثر من الثلث فاشترطه لم يحز ذلك وكان الكراء فاسداً ﴿ قلت ﴾ فان كانت الثمرة أكثر من الثلث فاشترطها وزرع على هذا ( قال ) الثمرة عند مالك لصاحبها ويقوم على المتكاري كراء الارض بغير ثمرة ويمطى المتكاري أجر ماسق به الثمرة ان كان له عمل أو سقى ﴿ قلت ﴾ أليس انما عليه قيمة كراء الارض التي زرع ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أكرت أرضاً وفيها زرع لم يبد صلاحه أو بقل لم يبد صلاحه وذلك شيء قليل فاشترطته لنفسى حين أكرت الارض أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) ان كان الشيء التافه اليسير جاز ذلك ولست أبلغ به الثلث لان مالكاً قال لى في الرجل يتكاري الارض أو الدار وفيها النخلات أو السدرة أو الدالية وفيها ثمر لم يبد صلاحه ويشترطه لنفسه أو لآخر فيها فاشترط ما يخرج من ثمرها لنفسه ( قال ) قال مالك ان كان الشيء اليسير لم أربه بأساً ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يجوز في هذه المسئلة أن يشترط صاحب الارض ولا صاحب الكراء نصف ما في شجره أو نصف ما يخرج كما يجوز للمساقى في النخل أن يشترط نصف ما يزرع في البياض اذا كان البياض تبعاً ولا يجوز في هذا أن يشترط نصف الثمرة أو نصف ما يخرج منها ( قال مالك ) لان ذلك عندي من بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه

﴿ ما جاء في الرجل يكرى أرضه ويشترط على المكتري ﴾

﴿ تكربها وتزيلها ويشترط عليه حرثها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أكرت لك أرضاً هذه السنة بمشرين ديناراً وشرطت عليك



أن لا تزرعها حتى تكربها<sup>(١)</sup> ثلاث مرات فتزرعها في الكراب الرابع وفي هذا منفعة  
 لرب الأرض لأن أرضه تصلح على هذا (قال) نعم هذا جائز ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 أكرته أرضي وشرطت عليه أن يزيلها<sup>(٢)</sup> (قال) اذا كان الذي يزيلها به شيئاً معروفاً  
 فلا بأس بذلك لان مالكاً قال لا بأس بالكراء والبيع أن يجمعا في صفقة واحدة  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت منك أرضاً بكذا وكذا على أن على رب الأرض  
 حرثها أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم يجوز

﴿ في اكرتاء الارض الغائبة والنقد في ذلك ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اكرتيت منك داراً ولم أرها أو اكرتيت منك أرضاً ولم أرها  
 أيجوز هذا الكراء في قول مالك أم لا (قال) اذا وصفها فذلك جائز لان مالكاً قال  
 الكراء بيع من البيوع وقال في البيوع لا يجوز بيع السلعة الغائبة الا أن يكون المشتري  
 قد رآها أو اشتراها على صفة فذلك الأرض والدور في الكراء انما يجوز الكراء اذا  
 رآها أو وصفت له (قال) وهذا قول مالك في الدور والأرضين ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان رأيت داراً أو أرضاً منذ عشر سنين فاكرتيتها على تلك الرؤية أيجوز ذلك أم لا  
 في قول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك اذا كان بين اكرتائه ونظره اليها الامر  
 القريب (قال) وقال لى مالك بن أنس ولو اشترى رجل داراً في بلد غائبة عنه اذا  
 وصفت له فذلك جائز والنقد في الدور والأرضين لا بأس به لانه مأمون عند مالك

﴿ في الرجل يكرى مراعى أرضه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يكرى مراعى أرضه (قال) قال مالك لا بأس أن يبيع الرجل  
 مراعى أرضه سنة واحدة ولا يبيعها سنتين ولا ثلاثاً ولا يبيع مراعى أرضه حتى  
 تطيب مراعيها ويبلغ الخصب أن يرعى ولا يبيعه قبل أن ينبت خصبها ﴿أشهب﴾

(١) (تكربها) يقال كرب الأرض من باب قتل يكرها كراو كرا با قلبه المحرث وآثارها للزراع ام

(٢) (يزيلها) قال في المصباح زبل الرجل الأرض زبولا من باب قعد وزبلا أيضاً أصلها

بالزبل ونحوه حتى تجود للزراعة ام

نخالفه في هذا الاصل

❦ في الرجل يكرى أرض امرأته والوصى يكرى أرض يتيمة ❦

❦ قلت ❦ أرأيت الرجل يؤجر أرض امرأته ودورها بنير أمرها أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يجوز ❦ قلت ❦ سمعته من مالك (قال) لا ولكنه رأيي ❦ قلت ❦ أرأيت لو أن يتيما في حجري تَكَارِيت أرضاً له لنفسى لا زرعها أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا أحب للوصى أن يشتري من مال اليتيم شيئاً لنفسه فهذا مثل ذلك ❦ قلت ❦ أرأيت أن نزل مثل هذا واكتري الوصى في مسئتي (قال) قال مالك إذا اشتري الوصى من مال اليتيم شيئاً (قال) فأرى أن يعاد في السوق فإن زادوه باعه لنفسه والا لزم الوصى بالذى اشتري فكذلك الكراء عندي إلا أن يكون قد فاتت أيام الكراء فتسئل أهل المعرفة فإن كان فيها فضل غرمه الوصى وإن لم يكن فيها فضل كان عليه الكراء الذي اكتري به

❦ في الرجل يكتري الأرض فيزرعها ويحصد زرعه ❦

❦ فينثر من زرعه في أرض رجل فتبت قابلاً ❦

❦ قلت ❦ أرأيت أن زرع أرض رجل شعيراً فخصدت منها شعيراً فانتثر منه حب كثير فتبت قابلاً في أرضه لمن يكون ذلك (قال) أراه لصاحب الأرض ولا يكون للزارع شيء لاني سمعت مالكا وسئل عن رجل زرع أرضاً فحمل السيل زرعها الى أرض رجل آخر فتبت في أرضه قال مالك لا شيء للزارع وأرى الزرع للذى جره السيل اليه

❦ في الرجل يشتري الزرع لم يبد صلاحه على أن يحصده ❦

❦ ثم يكتري الأرض بعد ذلك فيريد أن يتركه ❦

❦ قلت ❦ أرأيت أن اشتريت زرعاً قبل أن يبدو صلاحه فاستأذنت رب الأرض

في أن يترك الزرع في أرضه فأذن لي بذلك أو اكرتيت الأرض منه أيصالح لي أن  
أقرّ الزرع فيها حتى يبلغ في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
لو أني اشتريت زرعاً لم يبد صلاحه على أن أحصده ثم اشتريت الأرض أيجوز لي  
أن أدع الزرع حتى يبلغ ( قال ) ذلك جائز عندي ولم أسمع من مالك

﴿ في الرجل يكرتري الأرض بالعبد أو بالثوب أو بالعرض ﴾

﴿ بعينه فيزرع الأرض ثم يستحق العرض أو العبد أو الثوب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرتيت أرضاً بعبد أو بثوب فزرعت الأرض واستحق العبد  
أو الثوب ما يكون على في قول مالك ( قال ) عليك قيمة كراء الأرض ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان اكرتيتها بمجدد بعينه أو برصاص بعينه أو بنحاس بعينه فاستحق ذلك الحديد  
أو النحاس أو الرصاص وقد عرفنا قدره ووزنه أيكون على مثل وزنه أم يكون على  
مثل كراء الأرض ( قال ) ان كان استحقاقه قبل أن يزرع الأرض أو يجرها أو يكون  
له فيها عمل انفسخ الكراء وان كان بعدما أحدث فيها عملاً أو زرعاً كان عليه كراء مثلها

﴿ في اكرتراء الأرض من الذي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت النصراني أيجوز لي أن أكرتري منه أرضه ( قال ) قال مالك أكره  
كراء أرض الجزية ( قال ) وأما اذا أكرى المسلم أرضه من ذي فلا بأس بذلك اذا  
لم يكن الذي يفرس فيها شجراً يعصر منها خمرًا

﴿ في الرجل يكرري أرضه من رجل سنة ثم يكرريها ﴾

﴿ من رجل آخر سنة أخرى بعد السنة الاولى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أكرت من رجل أرضي هذه السنة ثم أكريتها من رجل آخر  
سنة أخرى بعد الاولى ( قال ) ذلك جائز في قول مالك وقد وصفنا مثل هذا

﴿ في الرجل يكتري أرضاً من أرض الخراج من رجل ﴾  
 ﴿ فيجور عليه السلطان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الأرض إذا اكرتيتها من رجل فأناى السلطان فأخذ مني الخراج وجار على أيكون لى أن أرجع بذلك على الذى أكراني الأرض في قول مالك (قال) إذا كان رب الأرض لم يؤد الخراج الى السلطان ولم يأخذ منه السلطان شيئاً فأرى أن يرجع عليه بخراج الأرض ولا يرجع عليه بما جار عليه السلطان وان كان السلطان قد أخذ منه فلا أرى أن يرجع عليه بشئ وإنما يرجع عليه بالحق من ذلك ولا يتلفت الى ما زاد السلطان على أصل الخراج من ذلك

﴿ في متكارى الأرض بفلس ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أكرت رجلاً أرضاً فزرعها ولم أنتقد الكراء ففلس المتكارى من أولى بالزرع (قال) قال مالك رب الأرض أولى بالزرع من الغرماء حتى يستوفى كراءه فان بقى شئ كان للغرماء ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك ذلك (قال) لان الزرع في أرضه وهو أولى به (قال) وكذلك الرجل يكرى داره سنة فيفلس المتكرى ان الذي اكرى أولى بسكنى الدار وان كان لم يسكن فهو أولى بجميع السكنى وكذلك قال مالك في الابل يتكراها للرجل يحمل عليها بزه الى بلد من البلدان فيفلس البزاز أو الجمال أيهما فلس ان فلس الجمال فالبزاز أولى بالابل حتى يستوفى ركوبه الا أن يضمن الغرماء له حملانه ويكثروا له من أملياء ثم يأخذوا الابل فيبيعوها في دينهم وان أفلس البزاز فالجمال أولى بالبز اذا كان في يديه حتى يستوفى كراءه ﴿ قال ﴾ مسحون ﴿ معناه اذا كان مضموناً وقد قال غيره لا يجوز أن يضمن الغرماء حملانه ﴾ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان أكره الى مكة ففلس البزاز ببعض المناهل كيف يصنع الجمال (قال) الجمال أحق بالبز حتى يستوفى كراءه الى مكة ويباع البز ويقال للغرماء أكرؤا الابل الى مكة ان أحييتهم في مثل ما كان لصاحبكم وهذا قول مالك ﴿ وقال ﴾

مالك ﴿ ولو تكارى من رجل أرضه ثم مات الزارع كان صاحب الارض أسوة  
الفرماء وان أفلس الزارع فصاحب الارض أولى بالزرع وان تكارى إبلا فحمل عليها  
متاعا أو دفع الى صائغ متاعا يصبغه أو يخيطه أو يفسله كان المكري أو الصباغ أولى  
بما في أيديهم فى الفلس والموت من الفرماء

﴿ فى الافالة فى كراء الارض بزيادة دراهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أنى اكرتت أرضا من رجل فندمت وطلبت اليه أن يقبلني  
فأبى فزده دارهم أيجوز هذا فى قول مالك ( قال ) نعم لا بأس بذلك عند مالك  
والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ تم كتاب كراء الدور والارضين من المدونة والحمد لله وحده ﴾  
﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأسمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

—\*~\*~\*~\*~\*~\*

﴿ وبه يتم الجزء الحادى عشر ويليه كتاب المساقاة ﴾  
﴿ وهو أول الجزء الثانى عشر ﴾



﴿ فهرست الجزء الحادى عشر من المدونة الكبرى ﴾

( رواية الامام سحنون عن الامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم اجمعين )

—————\*—————

| صحيفه                                      | صحيفه                                     |
|--------------------------------------------|-------------------------------------------|
| عن بعض ويقتص من بعض                        | ٢ ﴿ كتاب الصالح ﴾                         |
| ١٤ في رجل قطع يد رجل عمداً فصالحه          | ٢ ما جاء في الرجل يشتري العبد أو غيره     |
| المجروح ثم مات                             | فيصيب به العيب في صالح البائع من عيبه     |
| ١٥ في الصالح من جنابة عمد على ثمر لم يبد   | ٣ في الرجل يبيع الطوق فيجد المشتري        |
| صالحه                                      | به عيباً فصالحه المشتري على أن زاده       |
| ١٥ في الصالح من دم عمد على عرض أو          | البائع دنائير أو دراهم أو عروضاً          |
| عبد فيوجد بذلك عيب                         | ٤ مصالحة المرأة من مورثها من زوجها        |
| ١٦ في رجل صالح رجلاً على انكار ثم          | الورثة                                    |
| أصاب المدعى بينة أو أقر له المنكر          | ٦ في الصالح على الاقرار والانكار          |
| بمد الصالح                                 | ٧ مصالحة بعض الورثة عن مال الميت          |
| ١٦ ما يجوز من الصالح على انكار وما لا يجوز | ٨ في مصالحة أحد الشريكين على أخذ          |
| ١٧ في الصالح بالاحم                        | بعض حقه ووضع بعضه عنه                     |
| ١٧ فيمن استهلك لرجل متاعاً فصالحه من       | ١١ الدعوى في صالح على دم عمد أو أنكر      |
| ذلك على دنائير الى أجل                     | صاحبه                                     |
| ١٨ فيمن أوصى لرجل بغلة جنان أو سكنى        | ١١ الصالح على دية الخطأ تجب على العاقلة   |
| دار أو بخدمة عبد أو بما في بطن أمته        | ١٢ في صالح العمد على أقل من الدية أو أكثر |
| فصالح الورثة                               | ١٢ في أحد الولدين يصالح أحدهما على دم     |
| ١٨ في رجل ادعى على رجل أنه استهلك          | عمد بغير أمر صاحبه                        |
| له عبداً أو متاعاً فصالحه على دنائير أو    | ١٤ في جماعة جرحوا رجلاً هل له أن يدفعوا   |

صحيفه

دراهم أو عروض الى أجل  
١٩ في رجل غصب رجلاً عبداً فأبقى العبد  
فصالحه على عين أو عرض

١٩ ما جاء في الصلح من موضحة خطأ  
وموضحة عمداً بشقص في دار هل  
فيها شفعة

٢٠ في العبد يوجد به عيب فينكر البائع  
ثم يصطلحان على مال

٢١ الرجل يصلح من كل عيب بعبد بعد  
البيع على دراهم يدفعها الى المشتري

٢١ في رجل صالح رجلاً من دين له على  
رجل ولم يقل له أنا ضامن لك أيلزمه

٢٢ الرجل يكون عليه ألف درهم فيصالح  
منها على مائة ثم يفرقان قبل القبض

٢٢ في الرجل يكون له على الرجل الدين  
من سلم فيصالحه على رأس ماله ثم  
يفترقان قبل القبض

٢٢ في الرجل يكون له على الرجل ألف  
درهم جيداً فيصالح فيأخذ مكانها زيوفاً

٢٣ في الرجل يكون له على الرجل الدين  
فيجده فيأخذ منه عبداً فيريد بيمه  
مرابحة

صحيفه

٢٤ في الرجل يكون له على الرجل الطعام  
من قرض فيبيعه منه بمائة درهم فيقبض  
خمسین ويتفرقان قبل أن يقبض  
الحسين الاخرى

٢٤ في الرجل يكون له على الرجل أردب  
حنطة وعشرة دراهم فيصالحه على  
أحد عشر درهماً

٢٤ في الرجل يكون له على الرجل مائة  
درهم ومائة دينار فيصالحه من ذلك  
على مائة دينار ودرهم

٢٥ في الرجل يدعى قبل الرجل الدنانير  
فيصالحه على مائة درهم فينقد خمسين  
درهماً ثم يفرقان قبل أن يقبض  
الحسين الاخرى

٢٦ في الرجل يصلح غريمه من دين له  
عليه لا يدري كم هو

٢٦ في الرجل يدعى قبل رجل حقاً فيصالحه  
على ثوب على أن يصبئه أو على عبد  
على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أربعة

٢٧ في الرجل يكون له على الرجل ألف  
درهم فيقول ان أعطاني مائة الى محل  
الاجل فالتسمائة له والا فالألف له



صحيفه

لازمة

٢٧ في الرجل يكون له على الرجل مائة

دينار ومائة درهم حالة فصالحه من

ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم

فمجل المائة وآخر العشرة

٢٩ ﴿ كتاب تضمين الصناع ﴾

٢٩ القضاء في تضمين الحائك

٢٩ ما جاء في تضمين الصناع

٣١ في تضمين الصناع ما أفسد أجراؤهم

٣١ في تضمين الخباز اذا احترق الخبز

٣١ الصباغ يخطئ فيصبغ الثوب غير ما

أمر به

٣١ القصار يخطئ بثوب رجل فيدفعه الى

آخر فيقطعه المدفوع اليه ويخطئه ولا

يعلم فيريد صاحبه أن يأخذه

٣٢ الرجل يشتري الثوب فيخطئ البائع

فيعطيه غير ثوبه فيقطعه ويخطئه وهو

لا يعلم

٣٣ الخياط والصراف يفران من أنفسهما

٣٣ ترك تضمين الصناع ما يتلف في أيديهم

اذا أقاموا عليه البينة

٣٤ القضاء في دعوى الصناع

صحيفه

٣٥ دعوى التبايعين

٣٧ في الرجل يريد أن يفتح في جداره

كوة أو بابا

٣٨ النفقة على اليتيم والملقوط

٣٩ القضاء في الملقوط

٤٠ في الرجل يهب للرجل لحم شاته ولا آخر

جلدها فففل عنها حتى تنج

٤٠ في الرجل يهب لرجل لحم شاته ولا آخر

جلدها فيريد صاحب لحمها أن يستحيها

ويقول أدفع اليك قيمة الجلد وبأبي

الآخر الا الذبح

٤١ الرجل يختلط له دينار في مائة دينار

لرجل

٤١ في البازينفات والنحل تخرج من جيب

الى جيب

٤٢ في الحكم بين أهل الذمة وتظلمهم في

البيع والشراء

٤٢ في الرجل يقع له زيت في زق زبق

لرجل

٤٢ اعتراف الدابة والمرض والعبد في يد

الرجل

٤٤ ﴿ كتاب الجمل والاجارة ﴾

| صحيفة                            | صحيفة                                    |
|----------------------------------|------------------------------------------|
| لا يسمى لكل واحدة اجارة بعينها   | ٤٤ في البيع والاجارة معا                 |
| ومسيل مساريب دار رجل             | ٤٨ في السلف والاجارة                     |
| ٥٦ في اجارة رحا الماء            | ٤٨ ما جاء في الرجل يستأجر الرجل على      |
| ٥٧ في اجارة الثياب والحلي        | أن يطحن له أردبا من قمح بدرهم            |
| ٦٠ في اجارة المكيال والميزان     | وبقفيز دقيق مما يخرج منها ويسلخ له       |
| ٦٠ في اجارة المصحف               | الشاة بدرهم وبرطل من لحمها               |
| ٦١ في اجارة المعلم               | ٥٠ في الرجل يقول للخياط ان خطت لي        |
| ٦٢ في اجارة معلمى الصناعات       | ثوبي اليوم فأجرك فيه درهم وان            |
| ٦٢ في اجارة تعليم الشعر وكتابته  | خطته غدا فأجرك فيه نصف درهم              |
| ٦٢ في اجارة قيام رمضان والمؤذنين | ٥١ في الرجل يدفع الجلود والفزل والدابة   |
| ٦٣ في اجارة دفاتر الشعر والغناء  | والسفينة الى الرجل على النصف             |
| ٦٣ في اجارة الدفاف في الاعراس    | ٥٣ في الطعام والنعم والفزل يكون بين      |
| ٦٣ في الاجارة في القتل والادب    | الرجلين فيستأجر أحدهما صاحبه على         |
| ٦٤ في اجارة الاطباء              | حملة وينسج الفزل على النصف               |
| ٦٥ في اجارة القسام               | ٥٤ في الرجل يستأجر الرجل شهراً على       |
| ٦٥ في اجارة المسجد               | أن يبيع له ثوبا وله درهم                 |
| ٦٥ في اجارة الكنيسة              | ٥٥ في الرجل يستأجر البناء على بنيان داره |
| ٦٦ ما جاء في اجارة الخمر         | وعلى البناء الآجر والجص                  |
| ٦٨ في اجارة الخنازير             | ٥٥ في الرجل يستأجر حافتي نهري بني عليه   |
| ٦٨ في الاجارة على طرح الميتة     | وطريق رجل في داره ومسيل مصب              |
| ٦٩ في اجارة نزو الفحل            | مرحاض                                    |
| ٧٠ في اجارة البئر                | ٥٦ في الاجارات الكثيرة في صفقة واحدة     |

صحيفه

صحيفه

- ٧١ في اجارة الوصى أو الوالد نفسه من  
يقيم أو من ابنه أو الابن نفسه من أبيه  
٧١ في العبد والصغير يؤجران أنفسهما  
بغير اذن الاولياء  
٧٣ في اجارة العبد باذن السيد على أن  
يخدمه شهراً بعينه فان مرض فيه قضاه  
في شهر غيره  
٧٣ في الرجل يستأجر العاطل ليحمل عليه  
خشبه  
٧٣ ما جاء في الرجل يستأجر الأجير بحيثه  
بالغلة  
٧٤ ما جاء في الرجل يستأجر المرأة الحرة  
تخدمه أو الامه  
٧٥ في الرجل يؤجر عبده أو داره  
السنين السكثيرة  
٧٥ في الرجل يؤجر نفسه من النصراني  
في الاجير يفسخ اجارته في غيرها  
٧٦ في الرجل يستأجر الاجير فيؤجره  
من غيره أو يستعمله غير ما استأجره له  
٧٦ ما جاء في الاجير يستعمل الليل والنهار  
الاجير يسافر به  
٧٧ في الرجل يؤجر عبده ثم يبعه أو  
٩٠ القضاء في الاجارة
- يأبق فيرجع في بقية من الاجارة  
٧٨ في اجارة أم الولد في الخدمة  
٧٨ في العبد يؤجر ثم يوجد سارقا  
٧٨ في الاجير يستأجره الرجل يرعى غنمه  
بأعيانها فيرعى معها غيرها  
٨٠ في الاجير يستأجره الرجل يرعى غنما  
بغير أعيانها أو بأعيانها  
٨٠ ما جاء في الرجل يستأجر الأجير  
ليرعى له غنمه فيأتى الراعى بعبد يرعى مكانه  
٨٠ في الأجير الراعى يسقي الرجل من  
لبن الغنم  
٨٠ في الأجير يرعى غنما بأعيانها فتوالد  
أو يزداد فيها  
٨١ ما جاء في تضمين الراعى  
٨٢ في الاجير الراعى يشترط عليه الضمان  
٨٢ ما جاء في الراعى يذبح الغنم اذا خاف  
عليها الموت  
٨٢ في دعوى الراعى  
٨٣ في الراعى يتعدى  
٨٣ في استئجار الظئر  
٨٩ في تضمين الاجير ما أفسد أو كسر  
٩٠ القضاء في الاجارة

| صحيفه                                                | صحيفه                                                             |
|------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------|
| ١٠٨ في الكراء بالثوب أو بالطعام بعينه                | ٩٣ القضاء في تقديم الاجارة وتأخيرها                               |
| ١١٠ فيمن اكرى الى مكة بطعام بعينه                    | ٩٣ في الدعوي في الاجارة                                           |
| أو بعروض بعينها أو بدنانير بعينها                    | ٩٧ في اليتيم يؤاجر نفسه ثم يحتلم قبل ذلك                          |
| والكراء ليس بالنقد عند الناس                         | ٩٨ في جعل السمسار                                                 |
| ١١٢ في الكراء بثوب غير موصوف                         | ٩٩ في الجعل في البيع                                              |
| ١١٢ في الكراء على أن على المتكاري الرحلة والعلف      | ١٠٠ في جعل الآبق                                                  |
| ١١٢ في الكراء على أن على الجمال طعام المتكاري        | ١٠١ في الرجل يقول لرجل احصد زرعى هذا ولك نصفه أو جد نخلى ولك نصفه |
| ١١٣ الرجل يكرى الدابة يركبها شهرا أو يطحن عليها      | ١٠٢ في الذي يقول لرجل انفض زيتونى أو اعصره ولك نصفه               |
| ١١٣ في الرجل يكرى دواب كثيرة صفقة واحدة              | ١٠٤ في جعل الوكيل بالخصومة                                        |
| ١١٤ باب الكراء الفاسد                                | ١٠٥ كتاب كراء الراجل والدواب                                      |
| ١١٦ في إزام الكراء                                   | ١٠٥ في الشراء وكراء الراحلة بعينها معاً                           |
| ١١٧ في فسخ الكراء                                    | ١٠٦ في بيع الدابة واستثناء ركوبها                                 |
| ١١٨ في المكاري يريد أن يردف خلف المكري أو يجعل متاعا | ١٠٦ النقد في الكراء                                               |
| ١١٩ في المكري يكرى غيره                              | ١٠٧ الخيار في الكراء بعينه                                        |
| ١٢٠ في المكري يردف خلفه                              | ١٠٧ في الرجل يكرى الدابة ثم يبيعها صاحبها                         |
| ١٢١ باب في الرجل يتكاري الدابة فيتعدي فيحبسها        | ١٠٨ الشرط في كراء الراحلة بعينها ان ماتت أخلف مكانها              |

صحيفه

١٢٢ التعدي في الكراء

١٢٥ في الدعوى في الكراء

١٢٩ في نقد الكراء

١٢٩ القضاء في نقد الكراء

١٣٠ في الرجل يكتري بدنانير فينقد

دارهم أو بطعام فيبيعه قبل أن يقبضه

١٣١ القضاء في الكراء

١٣١ في تضمين الاكرياء

١٤٠ في تضمين المتكاري

١٤٠ في الكراء من مصر الى الشام والى

الرملة ومن مكة الى مصر أو من

افريقية الى مصر

١٤١ في الكراء الى مكة

١٤٢ في المكري يهرب

١٤٤ في المتكاري يهرب

١٤٥ ما جاء في الاقالة في الكراء

١٤٦ في تفليس المتكاري

١٤٧ ﴿ كتاب كراء الدور والارضين ﴾

١٤٧ ما جاء في الرجل يكتري الدار وفيها

النخل فيشترط النخل

١٥٠ في الرجل يكتري الدار والحمام

ويشترط كنس التراب والمراحيض

صحيفه

والقنوت

١٥٠ في الرجل يكرى داره سنة على أنها

ان احتاجت الى مرمة رمها المتكاري

من الكراء

١٥٠ في الرجل يكتري الدار والحمام

ويشترط مرمة ما فيها ويشترط

دخول الحمام والطلاء

١٥١ في اكترواء الحمامات والحوايث

١٥١ في الرجل يكتري نصف دار أو

ربما مشاعا

١٥٢ في الرجل يكرى داره ويستثنى ربما

بربع الكراء أو بغير كراء

١٥٣ في الرجل يكتري الدار بسكنى دار

له أخرى

١٥٣ ما جاء في الرجل يكتري الدار بثوب

موصوف أو غير موصوف ولم

يضر بها لذلك أجلا أو يكتريها بعبد

موصوف

١٥٣ في الرجل يكتري الدار بثوب بعينه

فيتلف قبل أن يقبضه المكري أو

يوجد به عيب

١٥٤ في كراء الدور مشاهرة

صحيفه

صحيفه

- ١٥٦ في اكتوبر الدار سنة أو سنين  
١٥٧ في الرجل يكرى داره ثم يسكن طائفة منها  
١٥٧ في الرجل يكتري الدار ثم يكرىها من غيره  
١٥٨ ما جاء في التمدي في كراء الدور  
١٥٩ في الرجل يكتري الدار فيريد أن يدخل فيها ما أحب  
١٥٩ في الرجل يكرى داره من اليهودي والنصراني  
١٦٠ في امرأة اكرت دارا فسكنها ثم تزوجت فيها على من يكون الكراء  
١٦٠ في اكتوبر الدار الغائبة  
١٦١ في اكتوبر الدار تسكن الى أجل والنقد في ذلك  
١٦١ في الرجل يكتري الدار ولا يسمى النقد والنقد مختلف  
١٦١ في الرجل يكتري الدار عشر سنين ويشترط النقد  
١٦٢ في الرجل يكتري الدار سنة متى يجب عليه الكراء  
١٦٢ في الزام المتكاري الكراء
- ١٦٣ في فسخ الكراء  
١٦٥ في الرجل يكتري الحانوت من الرجل ولم يسم له ما يعمل فيها  
١٦٥ الدعوى في الكراء  
١٦٧ دعوى المتكاري في الدار مرمية  
١٦٧ في نقض المتكاري ما عمر اذا انقضى أجل السكنى  
١٦٨ في الرجل يوكل الرجل يكرى داره فيتعدى  
١٦٩ في متكاري الدار يفلس  
١٦٩ في الرجل يكتري الارض سنين ليزرعها فيغور بثرها أو تقطع عنها  
١٧٠ في الرجل يكتري الارض ليزرعها فيفرق بعضها قبل الزراعة  
١٧٠ في اكتوبر أرض المطر سنين والنقد فيها  
١٧١ في الرجل يكتري أرض المطر وقد أمكنت من الحرث ثم تقحط السماء ولا يقدر على الحرث  
١٧٢ في أرض المطر تستغدر وفيها الزرع  
١٧٣ في اكتوبر أرض النيل وأرض المطر قبل أن تطيب للحرث والنقد في

صحيفه

ذلك

١٧٥ في الرجل يكتري أرض الخراج أو  
أرض الصلح فتمطش أو تفرق

١٧٥ في الرجل يكتري الأرض سنين  
فيريد أن يفرس فيها

١٧٥ في الذي يكتري الأرض سنين  
يفرسها فتنقض السنون وفيها غرسه  
أو يكرها من غيره فيفرسها فتنقض  
السنون وفيها غرسه فيكرها كراء  
مستقبلا

١٧٦ في الرجل يكتري الأرض سنين

فتنقض السنون وفيها غرسه أخضر  
أو زرع أخضر فيريد ربا أن يكرها

١٧٦ في الرجل يكتري أرضه سنين فتنقض

السنون وفيها زرع لم يبد ضلحه  
فيريد صاحب الأرض أن يشتريه

١٧٧ في الرجل يكرى أرضه سنين

فتنقض السنون وفيها غرس المكثري

فيكرها من المكثري بنصف غرسها

١٧٧ في الرجل يكرى أرضه سنين على أن

يفرسها المتكاري فإذا انقضت السنون

فالفرس للمكري

صحيفه

١٧٨ في الرجل يكتري الأرض كل سنة

بمائة دينار ولا يسمى سنين بأعيانها

١٧٨ في الرجل يكتري الأرض وفيها زرع

ربها فيقبضها إلى أجل والنقد في ذلك

١٧٩ في الرجل يكتري الأرض سنة بمينها

فيزرعها ثم يحصد زرعها منها قبل

مضى السنة أو بعد مضي السنة

١٨٠ في التمدى في الأرض إذا اكتراها

ليزرعها شعيراً فزرعها حنطة

١٨١ الدعوى في كراء الأرض

١٨٣ في تقديم الكراء

١٨٤ في الرجل يكتري الأرض الفرقة

والنقد في ذلك

١٨٤ في الزام مكثري الأرض الكراء

١٨٤ في اكتراء الأرض كراء فاسداً

١٨٥ في اكتراء الأرض بالطعام والعلف

١٨٧ في اكتراء الأرض بالطيب والخطب

والخشب

١٨٩ في اكتراء الأرض بالشجر

١٨٩ في اكتراء الأرض بالأرض

١٩٠ في اكتراء الأرض بدراهم إلى أجل

١٩٠ في الرجل يكرى أرضه بدراهم إلى

صحيفه

صحيفه

أجل فاذا حل الاجل أخذ مكانها  
دنانير

١٩٠ في الرجل يكرى أرضه بدراهم الى  
أجل فاذا حل الاجل أخذ مكانها دنانير

١٩٠ في الرجل يكرى أرضه بدراهم الى  
أجل فاذا حل الاجل أخذ مكانها  
طعاما أو اداما

١٩١ في الرجل يكرى أرضه بدراهم ثم  
يشترط مكانها دنانير الى أجل

١٩١ في الرجل يكرى أرضه بدراهم وخمر  
صفقة واحدة

١٩٢ في اكتراء الارض بصوف على  
ظهور النعم

١٩٢ في الرجل يكرى أرضه بدراهم الى  
أجل فاذا حل الاجل فسخها في

عرض بعينه الى أجل  
١٩٢ في الرجل يكرى أرضه بثياب

موصوفة الى غير أجل  
١٩٣ في الرجل يكتري الارض أو الرجل

يشترى السلعة ويشترط الخيار  
١٩٣ في الرجل يكتري الارض ان زرعها

حنطة فكراؤها مائة درهم وان

زرعها شعيра فكراؤها خمسون درهما

١٩٣ في الرجل يكتري الارض بالشيتين

المختلفين أيهما شاء المكري أخذ  
وأيهما شاء المتكاري أعطى

١٩٤ في الرجل يكرى أرضه من رجل  
يزرعها فما أخرج الله عز وجل منها  
فبينهما نصفين

١٩٥ في الرجل يكرى أرضه من رجل  
على أن يزرعها بحنطة من عنده على

أن له طائفة أخرى من أرضه  
١٩٥ في اكتراء ثلث الارض أو ربعها أو

اكتراء الارض بالاذرع  
١٩٦ في الرجل يكتري الارض البيضاء

للزراع وفيها نخل أو شجر  
١٩٦ ما جاء في الرجل يكرى أرضه

ويشترط على المكري تكريرها  
وتزيلها ويشترط عليه حرثها

١٩٧ في اكتراء الارض الغائبة والنقد في  
ذلك

١٩٨ في الرجل يكرى مراعي أرضه  
١٩٨ في الرجل يكرى أرض امرأته

الوصي يكرى أرض يتيمة



| صحيفة                                     | صحيفة                                 |
|-------------------------------------------|---------------------------------------|
| أو الثوب                                  | ١٩٨ في الرجل يكتري الارض فيزرعها      |
| ١٩٩ في اكتوبر الارض من الذي               | ويحصد زرعه فينتثر من زرعه في          |
| ١٩٩ في الرجل يكري أرضه من رجل             | أرض رجل فتنبت قابلا                   |
| سنة ثم يكرها من رجل آخر سنة               | ١٩٨ في الرجل يشتري الزرع لم يبد صلاحه |
| أخرى بعد السنة الاولى                     | على أن يحصده ثم يكتري الارض           |
| ٢٠٠ في الرجل يكتري أرضاً من أرض           | بعد ذلك فيريد أن يتركه                |
| الخراج من رجل فيجور عليه السلطان          | ١٩٩ في الرجل يكتري الارض بالعبد       |
| ٢٠٠ في متكاري الارض بفلس                  | أو بالثوب أو بالمرض بعينه فيزرع       |
| ٢٠١ في الاقالة في كراء الارض بزيادة دراهم | الارض ثم يستحق المرض أو العبد         |

تمت الفهرست

# الْمَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَةُ

الإمام سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوخِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَسْجُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

المجلد الثاني عشر

من إصدارات

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

الملك عبد العزيز آل سعود

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب المساقاة ﴾

﴿ العمل في المساقاة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان أخذت نخلا مساقاة على أن لي جميع ما أخرج الله منها (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم أجاز به مالك (قال) لانه بمنزلة المال يدفعه اليك مقارضة على أن لك ربحه ولانه اذا جاز أن يترك لك نصف الثمرة بعملك في الحائط جاز أن يترك لك الثمرة كلها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل نخلا مساقاة منها ما يحتاج الى السقي ومنها ما لا يحتاج الى السقي فدفعتها اليه معاملة كلها على النصف صفقة واحدة (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت المساقاة أتجوز على النصف والثلث والربع أو أقل من ذلك أو أكثر في قول مالك (قال) نعم وحدث عن ابن وهب عن عبد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل يهود خيبر بشرط ما يخرج منها من زرع أو ثمر (قال) مالك فكان يباض خيبر تبعا لسوادها وكان يسيرا بين أضعاف السواد ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال لا بأس أن يعطي الرجل الرجل حائطه يسقيه على النصف أو الثلث أو أقل من ذلك أو أكثر وأما تسمية كيل معروف فلا ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن ابن سميان عن عثمان بن محمد بن سويد

الثقفي عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إليه في خلافته وعثمان على الطائف في بيع الثمر وكراء الارض أن تباع كل أرض ذات أصل بشطر ما يخرج منها أو ثلثه أو ربعه أو الجزء مما يخرج منها يتراضونه ولا تباع بشئ سوى ما يخرج منها وأن يباع البياض الذي لا شئ فيه من الاصول بالذهب والورق ﴿قال﴾ وأخبرني ابن سمعان رجل من أهل العلم قال سمعت رجلا من أهل العلم يقولون في الارض يكون فيها الاصل والبياض أيهما كان ردفاً للنبي وأكرت بكراء أكثرهما ان كان البياض أفضلهما أكرت بالذهب والورق وان كان الاصل أفضلهما أكرت بالجزء مما يخرج منها من ثمرة وأيهما كان ردفاً للنبي وحمل كراؤه على كراء صاحبه

### ﴿ مساقاة النخل الغائبة ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان ساقيت رجلا حائطا لي بالمدينة ونحن بالفسطاط أتجوز المساقاة فيما بيننا ( قال ) اذا وصفتما الحائط فلا بأس بالمساقاة فيما بينكما لان مالكا قال لا بأس أن يبيع الرجل نخلا يكون له في بعض البلدان ويصف النخل اذا باع فان لم يصف النخل اذا باع فلا يجوز البيع فكذلك المساقاة عندي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان خرجت الى المدينة أريد أن أعمل في الحائط الذي أخذته مساقاة أين نفقتي وعلى من هي ( قال ) عليك نفقتك ولا يشبه هذا القراض لانه ليس من سنة العامل في الحائط أن تكون نفقته على رب الحائط

### ﴿ رقيق الحائط ودوابه وعماله ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يأخذ النخل والشجر مساقاة أ يكون جميع العمل من عند العامل في المال في قول مالك ( قال ) نعم الا أن يكون في الحائط دواب أو غلمان كانوا يعملون في الحائط فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان شرطهم المساقى في الحائط وأراد رب المال أن يخرجهم من الحائط أ يكون ذلك لرب المال أن يخرجهم في قول مالك ( قال ) قال مالك أما عند معاملته واشترائه فلا ينبغي له أن يخرجهم ولا ينبغي له

أن يقول أنا أدفع الحائط مساقاة على أن أخرج مافيه من غلماي ودوابي ولكن ان  
 أخرجهم قبل ذلك ثم دفع الحائط مساقاة لم يكن بذلك بأس ﴿ قلت ﴾ ولم كره  
 مالك أن يشترطهم رب الحائط على المساقى اذا دفع اليه حائطه مساقاة ( قال ) لانه  
 يصير من وجه الزيادة في المساقاة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت شجراً مساقاةً يصلح  
 لى أن أشرط على رب المال الدلاء والحبال وأجيراً يعمل معى في الحائط أو عبداً  
 من عبيد رب المال يعمل معى في الحائط ( قال ) كل شئ ليس في الحائط يوم أخذت  
 الحائط مساقاة فلا يصاح أن يشترط على رب المال شئ من ذلك الا أن يكون  
 الشئ التافه اليسير مثل الغلام أو الدابة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾  
 ولم كره مالك للعامل أن يشترط على رب المال ما ذكرته ( قال ) لأنها زيادة  
 ازدادها عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت التافه اليسير لم جوزته ( قال ) لان مالكا جوز أيضاً  
 لرب المال أن يشترط على المساقى خم المين وسرو الشرب وقطع الجريد وإبار النخل  
 والشئ اليسير يكون في الضفيرة بينها ولو عظمت نفقته في الضفيرة لم يصلح أن  
 يشترطه على العامل وقد بلغنى أن مالكا سهل في الدابة الواحدة وهو عندي اذا كان  
 الحائط له قدرٌ يكون حائطاً كبيراً لأن من الحوائط عندنا بالفسطاط من تجزئه  
 الدابة الواحدة في عمله فاذا كان الحائط هكذا كان قد اشترط على رب الحائط عمل  
 الحائط بمنزلة الحائط الكبير الذى له العمل الكثير فيشترط عمل الحائط على رب  
 الحائط فلا يجوز ذلك عندي والدابة الواحدة التى وسع فيها مالك انما ذلك في  
 الحائط الكبير الذى يكثر عمله وتكثر مؤنته ( قال ) لى مالك ومات من دواب  
 الحائط ورقيق الحائط الذين كانوا فيه يوم ساقاه فعلى رب المال أن يخلفهم للعامل لأنه  
 على هذا عمل ( قال ) مالك وان اشترط رب الحائط على العامل أن مات من  
 رقيق الحائط الذين كانوا فيه يوم ساقاه فعلى العامل في الحائط أن يخلفه قال لا خير في  
 ذلك ولا يشبه الحائط الذى ليس فيه دواب ولا رقيق يوم دفعه رب المال مساقاة  
 الحائط الذى فيه الدواب والريق يوم يدفعه ربه مساقاة لان الحائط الذى فيه الدواب

والريق على صاحب الحائط أن يخلفهم ولا ينبغي له أن يشترط على العامل أن يخلفهم  
والحائط الذي ليس فيه رقيق ولا دواب فلا ينبغي أن يشترطهم على رب المال ولا  
من مات منهم مما ادخل أن يشترط خلفه على رب المال ﴿قلت﴾ أرايت أن أخذ  
الحائط مساقاة واشترط عليه رب الحائط أن يخرج ما في الحائط من عماله ودوابه  
ومتاعه فأخرجهم رب الحائط ثم عمل العامل على هذا فأخرج الحائط ثمرًا كثيرًا  
أولم يخرج ما القول في ذلك (قال) أرى في هذا أنه أجبر له أجره مثله ولا شيء  
له في الثمرة بمنزلة ما لو اشترط العامل على رب المال عمالًا للنخل لم يكونوا في الحائط  
﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن ابن أبي جعفر قال يكره أن يكون للرجل الحائط  
فيه النخل فيعطيه رجلاً يسقيه بناضح من عنده ويعالجه على أن لصاحب النخل كذا  
وكذا من الثمرة وللمساق ما بقي (قال) ابن أبي جعفر نهى عنه عمر بن عبد العزيز  
في خلافته لأنه شبهه بالفرر لأن النخل ربما لم يخرج إلا ما يشترط صاحبها فيذهب  
سقى المساق باطلا ﴿ابن وهب﴾ قال سئل ربيعة عن رجل أعطى لرجل حديقة  
عنب يعمل فيها وعليه نفقته على النصف أو على الثلث أو نحوه أيجوز هذا (قال) نعم  
وقال الليث مثله ﴿ابن وهب﴾ قال وسئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن رجل  
أعطى رجلاً حديقة عنب له يعمل فيها ونفقته على رب العنب على النصف من ثمرتها  
أو ثلثها قال فكره ذلك ﴿فقيه﴾ لبيعة أرايت أن كانت النفقة بينهما (قال) لا  
يكون شيء من النفقة على رب العنب وعلى ذلك كانت مساقاة الناس وقال الليث مثله  
﴿ابن وهب﴾ وسئل يحيى بن سعيد الأنصري أعلى أهل المساقاة عملها من أموالهم  
خالصا (قال) نعم هي عليهم من أموالهم وعلى ذلك كانت المساقاة ﴿ابن وهب﴾  
قال وسألت الليث عن المساقاة فقال لي المساقاة التي كان عليها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أن أعطى أهل خيبر نخلم وبياضهم يعملونها على أن لهم شطر ما يخرج منها  
ولم يبايننا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعانهم بشيء ﴿ابن وهب﴾ قال الليث  
وحدثني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي وغيره أن أهل المدينة لم يزالوا يساقون نخلم

على أن الرقيق الذين في النخل والآلة من الحديد وغيره للذين دفعت اليهم المساقاة يستعينون بهم . هذه الآثار لابن وهب

### نفقة رقيق الحائط ودوابه ونفقة المساقى

﴿ قال ﴾ وقال مالك نفقة الرقيق والدواب كانت من العامل أو كانت في الحائط يوم أخذته العامل مساقاة النفقة على العامل ليس على رب الحائط منه شيء ﴿ قلت ﴾ أرايت نفقة العامل نفسه أتكون من ثمرة الحائط أم لا ( قال ) على نفسه نفقته ونفقة المال والدواب ولا يكون شيء من النفقة في ثمرة الحائط ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت نخلا معاملة على أن طعمي على رب النخل ( قال ) لا يجوز ذلك عند مالك ( قال ) ولقد سألت مالكا عن الرجل يساقى الرجل على أن يجوز ذلك عند مالك ( قال ) لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا أتمر الحائط أيجوز للمساقى أن يأكل منه ( قال ) لا أحفظ من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يأكل منه شيئا

### جداد النخل وحصاد زرع المساقاة

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت حائطا مساقاة على من جداد الثمرة في قول مالك ( قال ) على العامل ﴿ قلت ﴾ واذا أخذت زرعاً مساقاة على من حصاده ودراسه ( قال ) سألت مالكا عن مساقاة الزيتون على من عصره ( قال ) هو على ما اشترطما عليه ان كان شرط العصر على العامل في الحائط فلا بأس بذلك وان كان انما اشترط أن يقاسمه الزيتون جبا فلا بأس بذلك ورأى مالك هذا كله واسما ( قال ) ولم أسمع من مالك في الزرع شيئا الا أنى أرى أنه مثل الذى ذكرت في النخل أن جواده على العامل فأرى أن يكون حصاد الزرع ودراسه على العامل لانهم لا يستطيعون أن يقسموه الا بعد دراسته كيلا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترط العامل على رب النخل صرام النخل ( قال ) لا ينبغي ذلك لان مالكا قال الجداد مما يشترط على الداخل

❦ في تلفيح النخل المساقاة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المساق ان اشترط على رب النخل التلفيح أيجوز أم لا ( قال ) نعم وهو قول مالك ❦ قلت ❦ فان لم يشترطه فعلى من يكون التلفيح ( قال ) التلفيح على العامل لان مالكا قال جميع عمل الحائط على العامل ❦ قلت ❦ ان كان في رؤس النخل ثمر لم يبد صلاحه أيجوز المساقاة فيه ( قال ) نعم هي جائزة في قول مالك ❦ قلت ❦ وكذلك الشجر كله ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت النخل اذا كان فيه ثمر لم يحل بيعه أيجوز فيه المساقاة في قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ وكذلك الثمار كلها التي لم يحل بيعها المساقاة فيها جائزة وان كان في الشجر ثمرة يوم ساقاه الا أن يبيعها لم يحل ( قال ) نعم المساقاة فيها جائزة ❦ قلت ❦ أ رأيت <sup>(١)</sup> ان كان لرجل حائط فيه نخل قد أطعم ونخل لم يطعم أيجوز أن أخذ الحائط كله مساقاة في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك لان فيه منفعة لرب الحائط يزدادها على العامل في الحائط لان بيعه قد حل وان الحائط اذا أزهي بعضه ولم يزه بعضه حل بيعه

(١) بهامش الاصل هنا مانصه أبو اسحاق وقد أجاز في كتاب محمد أن يدفع اليه نخلا مساقاة بثمر من نخل أخرى وقد أزهرت ولم يلتفت الى اسم السقاء وجعل ذلك اجارة وان لفظا فيه باسم السقاء قال أبو اسحاق وهذا نحو قول سحنون وذلك أن ابن القاسم اتقى أن يكون لاسم السقاء أحكام لا تكون لاسم الاجارة وذلك أن السقاء فيما تجوز فيه المساقاة اذا أجيحت الثمرة ذهب عمله باطلا وهو لو آجر نفسه بثمره غزوية فوفى الاجارة ثم أجيحت الثمرة لرجع باجارة مثله كما يرجع بثمره لو اشترى ثمرة فاجيحت ( فان قيل ) فان شرطه السقاء فيما أزهي أكثر ما فيه أنه شرط أن لا جائحة فيه وهذا لا يفسد البيع فيكون له الجائحة ( قيل ) هذا على أحد الافاويل والقول الثاني أنه فاسد كما قالوا في شرط ترك المراضعة وأيضاً فان ابن المواز جعل اذا أجيح موضع من الحائط معلوم ان سقى العامل يسقط منه فظاهر هذا وان كان أقل من الثلث وهذا لا يجوز كما لو شرط أن ما أجيح من قليل أو كثير وضع ( فان قيل ) فقد يقال في هذا أيضاً ان البيع لا يفسد لانه عكس قولهم ان الجوائح لا توضع فاذا لم يفسد هذا البيع كذلك اذا اشترطوا أن توضع الجوائح انتهى وقد خفي جواب هذا الشرط فلم يمكن قرأته فاقصرنا على الواضح اهـ مصححه



❦ في المساقى يمجز عن السقى بعد ما حل بيع الثمرة ❦

❦ قلت ❦ أرايت العامل في النخل التي يأخذها مساقاة اذا حل بيع الثمرة فمجز المساقى عن العمل فيها أ يكون له أن يساقى غيره (قال) اذا حل بيع الثمرة فليس للعامل أن يساقى غيره وان عجز انما يقال له استأجر من يعمل فان لم يجد الا أن يبيع نصيبه ويستأجر به فعل ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي ❦ قلت ❦ أرايت ان لم يكن في نصيبه من ثمر النخل ما يبلغ بقية عمل النخل (قال) يستأجر عليه في عملها ويبيع نصيبه من ثمر النخل فان كان فيه فضل كان له وان كان نقصان اتبع به الا أن يرضى صاحب النخل أن يأخذه ويعفيه من العمل فلا أرى به بأساً

❦ المساقى يساقى غيره ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أخذت نخلاً أو زرعاً أو شجراً معاملةً أيجوز لى أن أعطيه غيري معاملة في قول مالك (قال) نعم قال مالك اذا دفعها الى أمين ثقة ❦ قلت ❦ أرايت ان خالف العامل في الحائط فأعطى الحائط من ليس مثله في الامانة والكفاية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه اذا دفعه الى غير أمين أنه ضامن ❦ قال ❦ وأخبرني ابن وهب عن عبد العزيز بن أبي سلمة أنه قال المساقى بالذهب والورق مثل بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه فلا يصلح الربح في المساقاة الا في الثمر خاصة يأخذه بالنصف ويساقيه بالثلثين فيربح السدس أو يربح على نحو هذا ومن ربح ذهباً أو ورقاً أو شيئاً سوى ذلك فانما ذلك مثل بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه (قال) ولا ينبغي للمساقى أن يساقى في النخل الا ما شرك في ثمره بحساب ما عليه ساقى الا أن يكون ذلك شيئاً لا يأخذه به كل واحد منهما من صاحبه شيئاً ليسارته فأما شيء له اسم أو عدد فان ذلك لا يصلح وتفسير ما كره من ذلك أنه كانه يقول اسق لى هذا الحائط بثلاث ما يخرج من الآخر وهو لا يدري كم يخرج من الآخر وتفسير ذلك أنه كانه استأجره على أن يسقى هذا ثمر هذا ولا يدري كم تأتي ثمرته

المساق يشترط لنفسه مكيلة من التمر

﴿ قلت ﴾ أرأيت العامل في النخل اذا اشترط لنفسه مكيلة من التمر مبدأة على رب الحائط ثم مابق بعد المكيلة بينهما نصفين أو اشترط رب الحائط مكيلة من التمر معلومة ثم مابق بعد ذلك فيبينهما نصفين فعمل على هذا وأخرجت النخل تمرا كثيرا أو لم تخرج شيئا ما القول في ذلك ( قال ) العامل أجبر وله أجر مثله أخرجت النخل شيئا أو لم تخرجه وما أخرجت النخل من شيء فهو لرب الحائط ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه نمخلا مساقاة على أن ما أخرج الله منها فيينا وعلى أن نقل رب الحائط العامل نخلة من الحائط جعل ثمرة تلك النخلة للعامل دون رب الحائط ( قال ) لا يجوز هذا عند مالك لان العامل قد ازداد ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أخذت حائطاً لرجل مساقاة على أن لرب الحائط نصف ثمرة البرني الذي في الحائط وما سوى ذلك فللعامل كله أيجوز ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) لا يجوز هذا لانه قد وقع الخطار بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه الحائط على أن جميع الثمرة للعامل أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ ولم أجزت هذا وكرهت الاول الذي أخذ الحائط مساقاة على أن لرب الحائط نصف البرني ( قال ) الذي أعطى حائطه مساقاة على أن جميع ثمرة للعامل ليس بينهما خطار وانما هذا رجل أطعم ثمرة حائطه هذا الرجل سنة وأما الذي جعل نصف ثمرة البرني لرب الحائط وما سوى ذلك فللعامل فهذا الخطار ألا ترى أنه ان ذهب البرني كله كان العامل قد غبن رب الحائط وان ذهب ماسوى البرني كان رب الحائط قد غبن العامل ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي في البرني ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت النخل معاملة على أن أخرج من ثمرة الحائط نفقتي ثم مابق فيبيننا نصفين ( قال ) لا يصالح هذا عند مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وحديث عمر بن عبد العزيز الذي في صدر الكتاب دليل على هذا وقول عبيد الله ابن أبي جعفر دليل على هذا

—\*~\*~\*~\*~\*~\*

### المساقاة التي لا تجوز

﴿ قلت ﴾ أرأيت المساق إذا اشترط على رب النخل أن يعمل فيه معه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يرد إلى مساقاة مثله لأن مالكا قد أجاز فيما بلغني الدابة يشترطها يعمل عليها والغلाम يشترطه يعمل معه إذا كان لا يزول وإن مات أخلفه له (قال) ولقد جاءه قوم قد ساقوا رجلاً وفي النخل ثمرة قد طابت فساووه هذه السنة وستين فيما بعدها فعمل فقال مالك أرى للعامل في الثمرة الأولى أن يعطى ما أنفق عليها واجارة عمله ويكون في السنتين الباقيتين على مساقاة مثله (قال ابن القاسم) وهذا عندي مخالف للقراض ألا ترى أن العمل والنفقة والمؤنة كلها على العامل وإنما رب الحائط عامل معه يده بمنزلة الدابة يشترطها على رب الحائط فهذا الذي سهل فيه مالك فأرى هذا مثله ويكون على مساقاة مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أدرك هذا الذي ساقاه وفي النخل ثمرة قد طاب فأخذها العامل مساقاة ثلاث سنين أن أدرك هذا قبل أن يعمل العامل في الحائط أنفسخه في قول مالك أم لا (قال) أرى أن يفسخ إذا أدرك قبل أن يعمل العامل في الحائط أو بعد ما جد الثمرة لأنه إلى هذا الموضع له نفقته التي أنفق وعمل مثله على رب الحائط (قال) وإن عمل في النخل بعدما جدت الثمرة لم يكن لرب المال أن ينزعه منه لأن مالكا إنما رده إلى عمل مثله بعد أن عمل سنة (قال) ويكمل له ما بقي مما لم يعمل حتى يستكمل السنتين فهو عندي إذا عمل بعدما جد الثمرة في النخل فليس لهم أن يخرجوه حتى يستكمل السنتين كليهما لأنه قد عمل في الحائط لأن النخل قد يخطئ في عام ويطم في آخر فإن أخذه في أول عام ولم يحمل النخل شيئاً كنت قد ظلمته وإن كثر حملها في أول عام وأخطت في العام الثاني بعد ما نزعها من العامل كنت قد ظلمت صاحبها (قال) وكذلك القراض إذا قارضه بمرض أنه أن أدرك قبل أن يعمل بعدما باع المرض ففسخ القراض بينهما وكان له فيما عمل أجر مثله فيما باع وإن عمل كان على قراض مثله وكان له فيما باع أجر مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أخذت نخلاً معاملة على أن أنبي حول النخل حائطاً أو أزرب حول النخل زرباً أو أخرج في

النخل مجرى للمعين أو أحضر في النخل بترأ (قال) لا تجوز هذه المساقاة عند مالك  
﴿قلت﴾ فإن وقعت المساقاة على مثل هذا أتجمل العامل أجيراً أم ترده الى مساقاة  
مثله (قال) أنظر في ذلك فإن كان انما اشترط رب المال من ذلك شيئاً ازداده بالكفاية  
حط به عنه مؤنته ولم يكن الذي اشترط رب المال قدره يسيراً مثل خم العين وسرو  
الشرب وسد الحظار جعلته أجيراً وإن كان قدر ذلك شيئاً يسيراً مؤنته مثل مؤنة  
هذا الذي وصفت لك أجزت المساقاة فيه لأن مالكا أجاز أمر هذا الذي ذكرت  
لك من خم العين ونحوه أن يشترط رب المال على العامل فرأيت أنا الذي أخبرتك  
به وأجزته لك مثل قول مالك في خم العين وسرو الشرب (قال) وقد أجاز مالك الدابة  
والغلام يشترطه العامل على رب المال فهذا يدلك على ما أخبرتك ﴿قلت﴾ وما سرو  
الشرب (قال) تنقية ما حول النخلة الذي يجعل حول النخلة ليستنقع الماء فيه حولها  
﴿قلت﴾ وما خم العين (قال) كنسها ﴿قلت﴾ وكذلك أخبركم مالك أن خم  
العين وسرو الشرب ما ذكرت لي (قال) لا ولكن كذلك سمعنا من يفسره  
(قال) ولقد سألت مالكا غير مرة عن الرجل تكون له الحائط فهور بترها وله جار  
له بتر فيقول أنا آخذ منك نخلك مساقاة على أن أسوق مائى اليها أسقيها به (فقال)  
لا بأس بذلك سألتناه عنها غير مرة فأجاز هذا على وجه الضرورة (قال ابن القاسم)  
ولو لأن مالكا أجاز هذه المسئلة لكرهتها ﴿قلت﴾ ولم تكرهها (قال) لأن رجلا  
لو كانت في أرضه عين له يشرب منها فأتاه رجل فقال أنا آخذ منك نخلك هذه  
مساقاة على أن أسقيها بمائى واصرف أنت ماءك حيث شئت تسقى به ماشئت من  
مالك سوى هذا لم يجوز عندي فالذى أجازاه مالك انما أجازاه على وجه الضرورة  
﴿قلت﴾ ولم كرهت ما ذكرت أنه اذا قال جاره أنا آخذ منك نخلك معاملة على أن  
أسقيها بمائى وسق أنت ماءك حينما شئت لم كرهت هذا (قال) لأن رب  
النخل فيه منفعة في النخل والارض من الماء قال لانها زيادة ازدادها رب النخل  
على العامل حين اشترط الماء من قبل العامل ألا ترى لو أنه اشترط على العامل

ديناراً واحداً زيادة يزادها عليه لم يحز ذلك فالماء قد يكون ثمنه مالا عظيماً فلا يجوز أن يشترطه رب النخل على العامل كما لا يجوز أن يشترط فضل دينار ﴿قلت﴾ أرأيت أن دفع إلى نخله مسافة أو زرع مسافة على أن أحفر في أرضه بئراً يسقي بها النخل أو الزرع أو أبني حوله حائطاً أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا ﴿قال﴾ سحنون ﴿وفيما كتب في صدر هذا الكتاب دليل على هذا

### المساق يشترط الزكاة

﴿قلت﴾ أيجل لب النخل أن يشترط الزكاة على العامل في الحائط أو يشترط ذلك العامل على رب الحائط (قال) أما أن يشترطه رب الحائط على العامل فلا بأس به لانه إنما ساقاه على جزء معلوم كأنه قال له لك أربعة أجزاء ولى ستة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وإن اشترطه العامل على رب الحائط (قال) أن اشترط أن الصدقة في نصيب رب الحائط على أن للعامل خمسة أجزاء ولرب الحائط خمسة أجزاء وعلى أن الصدقة في جزء رب المال يخرج من هذه الخمسة الأجزاء التي هي له فلا بأس بذلك ﴿قال﴾ وقال لى مالك في العامل ما أخبرتك إذا اشترط العامل على رب الحائط وهذا عندي مثله إذا اشترطه في الثمرة بعينها ﴿قلت﴾ فإن اشترطه في غير الثمرة في العروض أو الدراهم (قال) لا يجمل شرطها وهو قول مالك ﴿قلت﴾ الزكاة في حصة من تكون (قال) يبدأ بالزكاة فتخرج ثم يكون ما بقى بينهما على شرطهما وهذا قول مالك

### المساقاة الى أجل

﴿قال﴾ وقال مالك لا تجوز مساقاة النخل أربعة أشهر ولا سنة وإنما المساقاة الى الجداد ﴿قلت﴾ أرأيت أن أخذت شجرة معاملة وهي تطعم في السنة مرتين ولم أسم الاجل الذي أخذت اليه أتكون معاملتي الى أول بطن أو السنة كلها (قال) سمعت مالكا يقول إنما معاملة النخل الى الجداد وليس يكون فيه أشهر مسماة فهو

عندي على ما ساقاه فان لم يكن له شرط فأما مساقاته الى جداده الاول ﴿قلت﴾  
 أرأيت المساقاة أتجوز عشر سنين (قال) قال مالك المساقاة السنين جائزة فأما ما تجدد  
 لي الى عشر سنين أو ثلاثين أو خمسين فلا أدري ما هذا ولم أسمع من مالك فيه  
 شيئاً وأما ما لم يكتر جداً فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفعت اليه أرضاً على  
 أن يفرسها ويقوم على الشجر حتى اذا بلغت الشجر كانت في يديه مساقاة عشر  
 سنين أتجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز ذلك عندي ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه غرر  
 ﴿قلت﴾ أرأيت النخل التي لم تبلغ أو الشجر أخذها مساقاة خمس سنين وهي  
 تبلغ الى سنتين أتجوز هذه المساقاة في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك

### ترك المساقاة

﴿قلت﴾ أرأيت المساقا اذا أخذ النخل مساقاة ثلاث سنين فعمل في النخل سنة  
 ثم أراد أن يترك النخل ولا يعمل (قال) ليس ذلك له ﴿قلت﴾ وليس لرب النخل  
 أيضاً أن يأخذ نخله حتى ينقضي أجل المساقاة (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك  
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان رضيا أن يتاركا قبل مضي أجل المساقاة (قال) لم أسمع من  
 مالك فيه شيئاً الا أني لا أرى بأساً أن يتاركا اذا لم يأخذ أحدهما من صاحبه علي  
 المتاركة شيئاً لان مالكا قال في الذي يعجز عن السقي انه يقال له ساق من أحبت أمينا  
 فان لم تجد أسلم الى رب الحائط حائطه ولم يكن عليه شيء ولم يكن له شيء لانه لو ساقاه  
 ذلك جاز ذلك كما جاز في الاجنبى ﴿قلت﴾ أرأيت المساقاة اذا أخذت الحائط مساقاة  
 فلم أعمل فيه ولم أقبضه من ربه الا أنا قد فرغنا من شرطنا أيكون لاحد منا أن يأبى  
 ذلك (قال) هو بيع من البيوع اذا عقدا ذلك بالقول منهما فقد لزمهما ذلك وهو  
 قول مالك ﴿قال عبد الرحمن بن القاسم﴾ والذي أخبرتك به من المساقى ورب الحائط  
 اذا تاركا بغير جعل انه لا بأس به ان طعن فيه طاعن فقال هذا بيع الثمرة من قبل أن  
 يبدو صلاحها ان الحجة على من يقول ذلك ان العامل في النخل لا بأس به أن يدفع  
 النخل الى غيره معاملة فاذا كان لا بأس أن يدفع النخل الى غيره معاملة فهو اذا تارك

رب النخل فكانه دفعه الى رب النخل معاملة بالذي أخذه به فلا بأس بذلك وهو فيما بلغني قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن أخذت زرعاً مساقاة أو شجراً فأردنا أن نبيع الزرع قبل أن يبلغ ممن يحصده قصيلاً أو أردنا أن نبيع ثمرة الحائط قبل أن تبلغ اجتمعنا أنا ورب الحائط على ذلك (قال) ما أرى به بأساً ولا أرى فيه مغمزاً وما سمعت فيه شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت أن اكترى منى رجل داراً أو أخذ حائطى مساقاة فإذا هو سارق مبرح أخاف عليه أن يذهب بثمرة حائطى أو يقطع جذوعى أو يخرب دارى ويبيع أبوابها أ يكون لى أن أخرجه فى قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى المساقاة والكراء لازماً له وليت حفظ منه ان خاف وليس له أن يخرجـه ﴿قال﴾ وقال مالك فى الرجل يبيع من الرجل السلعة الى أجل وهو مفلس لا يعلم البائع ذلك ان البيع لازم له فهذا وذلك سواء

### ❦ الاقالة فى المساقاة ❦

﴿قلت﴾ أرأيت ان أخذت من رجل نخلاً معاملة فندم فسأنى أن أقيله وذلك قبل العمل وأبيت أن أقيله فقال أنا أعطيك مائة درهم على أن تقيانى فأقلته أيجوز هذا فى قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك لا قبل أن يعمل ولا بعد أن يعمل ﴿قلت﴾ ولم كرهه مالك (قال) لانه غرر ان تم ثمرة النخل ذلك العام فهذا باع هذه الثمرة قبل أن يبدو صلاحها وان لم يتم فقد أخذ مال رب النخل باطلا

### ❦ فى سواقط نخل المساقاة ❦

﴿قلت﴾ أرأيت سواقط النخل جرائده وليفه لمن يكون (قال) أرى أن يكون ذلك بينهما ﴿قلت﴾ على قدر ما يتعاملان به (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الزرع اذا دفعته معاملة لمن التبن (قال) أراه بمنزلة سواقط النخل وقد قال مالك سواقط النخل بينهما والتبن عندي بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أرأيت ما سقط من الثمار مثل البلح وما أشبهه لمن يكون (قال) أراه بمنزلة سواقط النخل

### ❦ في الدعوى في المساقاة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان تجاحدا ( قال ) القول قول العامل في النخل اذا أتى بما يشبه  
❦ قلت ❦ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اختلفا في المساقاة فادعى  
أحدهما مساقاة فاسدة وادعى الآخر مساقاة جائزة ( قال ) القول عندى قول الذى ادعى  
الحلال منهما ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وكلا رجلين يدفع نخلي مساقاة فقال قد دفعتهما الى  
هذا الرجل وكذبه رب النخل ( فقال ) أرى ذلك عندى بمنزلة الرجل يأمر الرجل ببيع  
له سلعة من السلع فيقول المأمور قد بعتها ويكذبه رب السلعة ( قال ) القول قول المأمور  
فكذلك مسألتك في المساقاة ❦ قلت ❦ فلم قال مالك ان بعت معه بمال ليدفعه الى  
رجل قد سماه له فقال قد دفعته وأنكر المبعوث اليه بالمال وقال مادفع الى شيئا قلت  
على الرسول البينة أنه قد دفع والاغرم ما فرق ما بين هذا وبين المأمور بالبيع  
جعلت المأمور بالبيع القول قوله وجعلت المأمور بدفع المال القول قول المبعوث  
اليه بالمال ( قال ) فرق ما بينهما أن المشتري قد صدق البائع فلا قول للامرء هنا لأن  
المشتري والمأمور قد تعادقا في البيع ولأن المبعوث اليه بالمال لم يصدق الرسول  
وقال بأخذت منك شيئا فهذا فرق ما بينهما ويقال للرسول أقم بينتك أنك قد دفعت  
اليه لأن المبعوث اليه لم يصدقك والاغرم

### ❦ في مساقاة الحائطين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان دفعت اليه نخلا مساقاة حائطا على النصف وحائطا على الثلث  
أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك عند مالك ❦ قلت ❦ لم ( قال ) للخطر  
لأنهما تخاطرا في الحائطين ان ذهب أحدهما غبن أحدهما صاحبه في الآخر ❦ قلت ❦  
أ رأيت ان دفع اليه حائطين له على أن يعملهما كل حائط منهما على النصف أو الثلث أو  
كل حائط منهما على الربع أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ ولا يكره  
للخطر هاهنا موضع ( قال ) ليس للخطر هاهنا موضع قال وكذلك سافى النبي صلى الله



عليه وسلم خير كلها على النصف حيطانها كلها وفيها الجيد والردى. (قال) وكذلك بلغني عن مالك أنه قيل له ما فرق ما بين الحائطين يساقيهما الرجل الرجل على النصف في كل حائط وهو يعلم أن أحدهما لو أفرد سوق علي الثلثين لجودة هذا ورداءة هذا فيأخذهما جميعا علي النصف فيجوز ذلك وقد حمل أحدهما صاحبه وبين أن يساقى أحد الحائطين على الثلث والآخر على النصف (قال) قال مالك قد ساقى رسول الله صلى الله عليه وسلم خير علي مساقاة واحدة علي النصف فيها الردى، والجيد وهي سنة اتبعت وهذا الآخر ليس مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل حائطا لي مساقاة علي النصف وزرعا لي علي الثلث فدفعت ذلك اليه صفقة واحدة أيجوز هذا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى هذا جائزا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لي زرع قد عجزت عنه ونخل لي فدفعتهما مساقاة الزرع علي النصف والحائط علي النصف والزرع في ناحية والحائط في ناحية أخرى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال في الحائطين المختلفين اذا أخذهما صفقة واحدة كل حائط منهما علي النصف انه لا بأس بذلك فكذلك الزرع والحائط عندي لانهما بمنزلة الحائطين المختلفين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه الحائط علي النصف علي أن يعمل لي حائطي هذا الآخر بغير شيء (قال) لا خير في هذا ولم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن لا خير فيه لانه غرر ومخاطرة

---

﴿ النخل يكون بين الرجلين يساقى أحدهما الآخر ﴾

﴿ ومساقاة الوصي والمديان والمريض ﴾

---

﴿ قلت ﴾ أرأيت النخل تكون بين الرجلين أيصالح لي أن آخذ حصة صاحبي مساقاة (قال) لا أرى بهذا بأسا ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصي أيجوز له أن يعطي حائط الصبيان مساقاة (قال) نعم لان مالك قال يبعه للصبيان وشراؤه جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة أيصالح له أن يأخذ أرضا مساقاة ويعطي أرضه مساقاة (قال) لا أرى بذلك

بأساً ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان علي دين محيط  
بمالي فدفعت نخلي مساقاة أيجوز ذلك ( قال ) قال مالك في الرجل يكون عليه الدين  
انه يكرى داره وأرضه ويجوز كراؤه فان قامت الغرماء عليه بعد ذلك لم يكن لهم أن  
يفسخوا الكراء ( قال ) وهذا عند مالك بيع من البيوع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان قامت  
الغرماء عليه ثم أكرى وساقى بعد ذلك لم يحز كراؤه ولا مساقاته ﴿ قلت ﴾ أرايت  
المريض أيجوز له أن يساقى نخله في المرض ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه  
جائزاً لأن يبعه وشراؤه جائز ما لم تكن محاباة فان كانت فيه محاباة كانت من الثلث  
﴿ قلت ﴾ أ يصلح للرجلين أن يأخذا النخل مساقاة من رجل ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾  
وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان أصل الحائط لجماعة  
قوم فدفعوه مساقاة الى جماعة قوم أيجوز ذلك ( قال ) لا أرى بذلك بأساً

### ❦ في المساقى يموت ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت العامل في النخل اذا مات ما أنت قائل للورثة ( قال ) يقال للورثة  
اعملوا كما كان يعمل صاحبكم فان أبوا كان ذلك في مال الميت لازماً لهم ﴿ قلت ﴾  
أفيسلم الحائط لهم اذا كانوا غير أمناء ( قال ) لا أرى ذلك وأرى أن يأتوا بأمين  
﴿ قلت ﴾ أرايت ان مات رب النخل ( قال ) لا تنتقض المساقاة بموت واحد منهما  
وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت المساقى أيجوز له أن يمرى من الحائط شيئاً ( قال )  
كيف يمرى وليس له نخلة بعينها وانما هو شريك في الثمرة وانما يمرى النخلة  
والنخلات فلهذا ان ذهب يمرى فليس الذي أعمرى له وحده ﴿ قلت ﴾ أفنحوز  
حصته من النخلات التي أعراها أرايت ان قال قد أعريتك نصيبي من هذه  
النخلات ( قال ) نعم أرى هذا جائزاً

### ❦ مساقاة البعل ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت الشجر البعل أن يصلح المساقاة فيها مثل شجر أفريقية والشام

والاشجار على غير الماء أتجوز المساقاة فيها (قال) قال مالك لا بأس بالمساقاة في شجر البعل ﴿قلت﴾ أرايت مثل زرع مصر وأفريقية أتجوز المساقاة فيه وهو لا يسقى (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن تجوز المساقاة فيه اذا كان ما يحتاج من المؤنة مثل ما يحتاج اليه شجر البعل فان ترك خيف عليه الضيعة فلا بأس به وان كان بعلا لا مؤنة فيه ولا عمل له فلا تجوز فيه المساقاة انما يقول له احفظه لى واحصده وادرسه على أن لك نصفه فهذا لا يجوز عندي لأن هذه أجرة ﴿قلت﴾ لم أجزته في الشجر والبعل وكرهته في الزرع البعل (قال) لان الزرع البعل انما أجازوا المساقاة فيه على وجه الضرورة فهذا لا ضرورة فيه لانه لا يخاف موته

### ﴿ مساقاة النخلة والنخلتين ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت نخلة أو نخلتين مساقاة أتجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الشجر كلها (قال) نعم

### ﴿ في مساقاة المسلم حائط النصراني ﴾

﴿قلت﴾ أرايت حائط الذي أتجوز لى أن أخذه مساقاة (قال) كره مالك أن يأخذ المسلم من النصراني مالا قراضا فكذلك المساقاة عندي (قال) ولو أخذه لم أره حراما ﴿قلت﴾ أرايت الحائط يكون للمسلم أتجوز له أن يمطيه النصراني مساقاة (قال) قال مالك لا بأس بذلك يريد اذا كان النصراني ممن لا يعصره خمراً

### ﴿ المساقى بفلس ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أخذت نخل رجل مساقاة بفلس رب الحائط أ يكون للفرماء أن يبيعوا النخل وتنتقض المساقاة فيما بينهما في قول مالك (قال) المساقاة لا تنتقض ولكن يقال للفرماء يبيعوا الحائط على أن هذا مساقى كما هو لان الحائط لا يقدر الفرماء أن يأخذوه من العامل لانه قد أخذه مساقاة قبل أن تقوم الفرماء على رب الحائط ﴿قلت﴾ ولم أجزته ورب الحائط لو أراد أن يبيع الحائط ويستثنى ثمرته

سنين لم يحز له ذلك (قال) هذا وجه الشأن فيه لانه قد ساقاه فان طرأ دين بعد ذلك باعوا النخل على أن المساقاة كما هي وليس هذا عندي استثناء ثمرة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم. وقد قال غيره لا يجوز البيع ويكون موقوفا الا أن يرضى العامل بتركها فيجوز بيعها وهو أحسن من هذا ﴿قلت﴾ وسواء ان فلس قبل أن يعمل المساقى في الحائط أم لا (قال) نعم ذلك سواء ولا تنتقض المساقاة (قال) وقال لى مالك من استؤجر فى زرع أو أصل يسقيه فسقاه حتى فلس صاحبه فهو أولى به من الغرماء حتى يستوفى وان مات صاحب الأصل أو الزرع فالمساقى فيه أسوة الغرماء وان استؤجر فى ابل يرعاها أو يرحلها أو يعلفها أو دواب فهو أسوة الغرماء فى الموت والتفليس جميعا وكل ذى صنعة مثل الخياطة والصياغة والصباغ وما أشبههم من الصناع فهم أحق بما فى أيديهم من الغرماء فى الموت والتفليس جميعا وكل من تكورى على حمل متاع فحمله الى بلد من البلدان فالمكرى أحق بما فى يديه أيضا فى الموت والتفليس جميعا من الغرماء ﴿قلت﴾ لمالك فالحوانيت يستأجرها الناس يبيعون فيها الامتعات ففلس مكترها فيقول أربابها نحن أولى بما فيها حتى نستوفى (قال) هم أسوة الغرماء وانما الحوانيت عندي بمنزلة الدور يكثرها ليسكنها فيدخل فيها متاعه ورقيقه وعياله أفيكون صاحب الدار أولى بما فيها من الغرماء اذا فلس (قال) ليس كذلك ولكنهم جميعا أسوة الغرماء

### — مساقاة النخل فيها البياض —

﴿قلت﴾ أرأيت ان كان فى النخل بياض واشترط رب النخل على العامل أن يزرع البياض لرب النخل من عند العامل البذر والعمل وعلى أن الزرع الذى يزرع العامل فى البياض كله لرب النخل أيجوز هذا فى قول مالك أم لا (قال) لا يجوز هذا عند مالك ﴿قلت﴾ فان قال رب النخل للعامل خذ النخل معاملة على أن تزرع لى البياض البذر من عندي والعمل من عندك على أن الزرع كله لى (قال) لا يصلح هذا عند مالك ﴿قلت﴾ ولم (قال) لانه قد استفضل على العامل فهو بمنزلة دنائير زادها العامل لرب

النخل ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال رب الحائط خذ النخل مساقاة على أن تزرع البياض  
بيننا على أن البذر من عندك أيها العامل ( قال ) قال مالك نعم هذا جائز ( قال ) قال  
مالك وأحب الى أن يلقي البياض فيكون للعامل ﴿قلت﴾ ولم أجازه مالك ( قال )  
للسنة التي جاءت في خبر أن النبي عليه الصلاة والسلام عامل السواد والبياض على  
النصف ﴿قال﴾ وقال مالك في خير وقلت له أكان فيها بياض حين ساقاها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قال ) نعم وكان يسيراً فذلك أجازه مالك اذا اشترط  
على العامل أن يزرع البياض والبذر من عند العامل والعمل على أن يكون ما يخرج من  
البياض بينهما ( قال ) مالك وأحب الى أن يلقي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترط أن البذر  
الذي يبذره العامل في البياض من عندهما نصفه من عند رب النخل ونصفه من عند  
العامل والعمل كله من العامل أيجوز أم لا في قول مالك ( قال ) مالك لا يجوز ذلك  
﴿قلت﴾ ولا يجوز أن يكون شيء من البذر من عند رب النخل في قول مالك ( قال )  
نعم لا يجوز ﴿قلت﴾ لم كرهه مالك ( قال ) لانها زيادة ازدادها العامل ﴿قلت﴾  
أ رأيت ان اشترط العامل في النخل على رب الحائط حرث البياض وماسوى ذلك  
من البذر والعمل فمن عند العامل في النخل ( قال ) قال لنا مالك اذا كان العمل والمؤنة  
كلها على الداخل فلا بأس بذلك ( قال ) ففي هذا ما يدلك على مسألتك أنه لا يصلح  
أن يشترط العامل على رب النخل حرث البياض وان جعلوا الزرع بينهما ﴿قلت﴾  
أ رأيت ان أخذ النخل معاملة على أن البياض للعامل ( قال ) قال مالك هذا أحله  
﴿قلت﴾ أ رأيت ان ساقى الرجل زرعاً وفي وسط الزرع ارض بيضاء لرب الزرع  
قليلة وهي تبع للزرع فاشترط العامل تلك الارض لنفسه يزرعها ( قال ) لم أسمع من  
مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً مثل النخل والبياض اذا كانت الارض في الارض  
التي فيها الزرع تبعاً للزرع ﴿قلت﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل نخلاً مساقاة  
خمس سنين وفي النخل بياض وهو تبع للنخل على أن يكون البياض أول سنة للعامل  
يزرعه لنفسه ثم يرجع البياض الى رب النخل يعمل به رب النخل لنفسه وتكون المساقاة

في الارض الاربع سنين الباقية في النخل وحدها ( قال ) لايجوز هذا عندي لانه خطر ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً أخذ حائطين معاملة من رجل على أن يعمل أول سنة الحائطين جميعاً ثم يرد أحد الحائطين الى ربه في السنة الثانية ويعمل الحائط الآخر في السنة الثانية وحده ( قال ) لايجوز هذا أيضاً وهو شبه مسألتك الاولى في النخل والبياض لان المسئلتين جميعاً خطر ولايجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك هذا ولكن هذا رأيي

### مساقاة الزرع

﴿ قلت ﴾ أرايت المساقاة في الزرع أيجوز ﴿ قال ﴾ قال مالك لايجوز المساقاة في الزرع الا أن يعجز عنه صاحبه يعجز عن سقيه فهذا يجوز له أن يساقى ﴿ قلت ﴾ أرايت الزرع اذا بذره صاحبه ولم يطلع من الارض أتصح المساقاة فيه اذا عجز عنه صاحبه في قول مالك ( قال ) لاتصح المساقاة فيه الا بعد ما يبدو ويستقل وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا أسبل الزرع أيجوز المساقاة فيه ( قال ) نعم ما لم يحل بيعه فالمساقاة فيه جائزة اذا كان يحتاج الى الماء لانه لو ترك لمات ﴿ قلت ﴾ أرايت صاحب الزرع اذا كان له الماء أيجوز له أن يساقى زرعه وتراه عاجزاً وله ماء ( قال ) نعم لان الماء لا بدله من البقر ومن يسقيه والاجراء ﴿ قلت ﴾ وان كان الماء سيحاً أجمعه عاجزاً أن عجز عن الاجراء تيجز ومساقاته في ذلك ( قال ) ينظر في ذلك فان علم أنه عاجز جازت مساقاته ﴿ قلت ﴾ تحفظ شيئاً من هذا عن مالك ( قال ) انما قال مالك اذا عجز فانظر أنت اذا كان غيرك عاجزاً جازت مساقاته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى رجل زرعاً مساقاة وشجراً متفرقة في الزرع أيجوز هذا ( قال ) لا أرى بهذا بأساً اذا كان تبعاً للزرع ولم يكن فيها من الاشتراط خلاف الزرع ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت زرعاً مساقاة وفي الزرع شجرات فلائيل فاشتراط العامل في الزرع أن ما أخرج الله من الثمرة فهي للعامل دون رب الشجر أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فان اشترط على ان ما أخرج الله من الشجر بينهما نصفين

أُيجوز هذا ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان اشترط رب المال على أن ما أخرج الله من الشجر فهو لرب الشجر ( قال ) هذه مساقاة فاسدة لانه قد ازداد على العامل سقى الشجر ﴿ قلت ﴾ هذه المسائل قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ الشجر التي في الزرع اذا أخذ الزرع مساقاة والشجر الثلث فأدنى مخالف للبياض الذي هو تبع للنخل في المساقاة ( قال ) نعم

### ﴿ مساقاة كل ذي أصل ومساقاة الياسمين والورد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المساقاة أيجوز في قول مالك في الشجر كلها ﴿ قال ﴾ قال مالك المساقاة جائزة في كل ذي أصل من الشجر ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك تجوز المساقاة في الياسمين والورد ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك لأبأس بمساقاة الياسمين والورد والقطن

### ﴿ مساقاة المقائى ﴾

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن المقائى فقال تجوز فيها المساقاة اذا عجز عنها صاحبها بمنزلة الزرع ( قال ) وأنا أرى البصل مثل المقائى وقصب السكر بمنزلة واحدة والزرع لانه جزء واحدة ﴿ قلت ﴾ أرايت المقائى أليس قد قال مالك تصلح المساقاة فيها اذا عجز عنها صاحبها وهي انما يطعم بعضها بعد يمض وقد يحل للرجل أن يشتريها اذا حل بيعها بشرط ما يخرج منها حتى ينقطع فكيف أجاز المساقاة فيها وبيعها حلال ( قال ) لا تجوز المساقاة في المقائى اذا حل بيعها وتجوز المساقاة فيها قبل أن يحل بيعها ( قال ) والمقائى قال لى مالك هي شجرة وانما هي نبات واحد بمنزلة التين وما أشبهه من الثمار التي يكون طيب بعض ما فيها قبل بعض فكذلك المقائى لان المقائى بمنزلة الشجر وثمرتها بمنزلة ثمرة الشجر ﴿ قلت ﴾ أرايت المقائى اذا حل بيعها فعجز صاحبها عن عملها أيجوز فيها المساقاة ( قال ) لا تجوز فيها المساقاة عند مالك لان بيعها حلال

### ﴿ مساقاة القصب والقرط والبقول ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المساقاة أيجوز في الزرع والبقول والقصب الحلو وفي البصل وفي

القرط (قال) قال مالك لا تجوز المساقاة في الزرع الا أن يعجز عنه صاحبه يعجز عن سقيه فهذا يجوز أن يساقيه ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن القصب الحلو أتجوز فيه المساقاة (قال) هو عندي بمنزلة الزرع اذا عجز عنه صاحبه جازت المساقاة فيه (قال) وأما القصب فليس بثمر بمنزلة ثمرة المقاتي انما هي بطون تأتي وانما تقع المساقاة فيه نفسه وقد حل بيعه ولا تجوز الا ترى أن الثمرة اذا حل بيعها لم تجز المساقاة فيها وكذلك قال مالك (قال ابن القاسم) وأما القرط والبقل فانه لا تصلح فيه المساقاة لانه مثل القصب وقد قال مالك لا تصلح المساقاة في القصب لانها جزء بعد جزء وليست بثمر تجني مرة واحدة والذي يريد أن يساقيا فليشتريا وبشترط لنفسه خلفها ﴿قلت﴾ أرايت الشجر اذا كانت ثمر في العام الواحد مرتين أتصلح المساقاة فيها في قول مالك (قال) نعم لانه يجوز له أن يساقيا سنين ﴿قلت﴾ فما فرق بين هذا وبين القصب الذي ذكرت أن مالكا كرهه (فقال) لان الشجر لا يحل بيع ثمرتها قبل أن يبدو صلاحها وبطيب القصب يحل بيعه وبيع ما يأتي بعده فلا تصلح فيه المساقاة (قال) وقال مالك لا تصلح المساقاة في البقول ولا في الموز ولا في القصب لانه يباع بطونا (فقلت) لمالك فالزرع (قال) اذا عجز عنه صاحبه جازت المساقاة فيه وان لم يعجز فلا تجوز (قال) فقلت لمالك فالمقاتي (قال) هي مثل الزرع اذا عجز عنه صاحبه (قال) فقلنا لمالك فقصب السكر ووصفته له وانما يسقى سنة فربما عجز عنه صاحبه (قال) أراه مثل الزرع اذا عجز عنه صاحبه

### مساقاة الموز

﴿قلت﴾ أرايت الموز أتصلح فيه المساقاة (قال) قال لي مالك لا تصلح فيه المساقاة هو عندي بمنزلة القصب ﴿قلت﴾ أرايت ان عجز عن عمله وهو شجر ليس فيه ثمر أتصلح فيه المساقاة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا أكثر من أن قال لنا المساقاة في الموز لا تجوز ﴿قال ابن القاسم﴾ والموز عندي أنه يحجز اذا أثمر ثم يخلف ثم يحجز اذا أثمر ثم يخلف فهو بمنزلة القصب عندي ولا أرى المساقاة فيه تحل عجز عنه صاحبه



أولم يعجز ( قال مالك ) وإنما الموز عندى بمنزلة البقل ﴿ قلت ﴾ أرأيت الموز اذا حل  
بيمه أيجوز لى أن أشتريه وأستثنى بطونا في المستقبل خمسا أو عشرا ( قال ) ذلك  
جائز ﴿ قلت ﴾ فان اشتريته حين حل بيمه فقلت له لى ما يطعم هذه السنة ( قال )  
هذا جائز أيضاً لان ما يطعم سنة هو معروف ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم  
﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بأن يشتري الموز السنة والسنة ونصفا اذا حل بيمه  
﴿ قلت ﴾ أرأيت القضب أهو بهذه المنزلة في قول مالك ( قال ) نعم وأصل قولهم في  
المساقاة أن كل شئ يجز ثم يخلف ثم يجز ثم يخلف أن المساقاة لا تجوز فيه ( قال )  
وكل شئ قائم إنما تجنى ثمرته والاصل ثابت أو غير ثابت اذا كان إنما تجنى ثمرته اذا  
كانت ثمرته نباتاً منها فالمساقاة فيه جائزة ﴿ قلت ﴾ فالقصب والموز اذا عجز عنهما صاحبهما  
أتجوز فيهما المساقاة ( قال ) لا أرى أن تجوز المساقاة فيهما وان عجز عنهما صاحبهما  
﴿ قلت ﴾ ولم كره مالك المساقاة فيهما وهما من الاصول ( قال ) ليس هما بمنزلة  
الاصول إنما هما بمنزلة البقول إنما تطعم البقول بطنا بعد بطن ﴿ قلت ﴾ والبقول أتجوز  
فيها المساقاة في قول مالك اذا عجز عن سقيها صاحبها ( قال ) لا تجوز فيها المساقاة  
والله سبحانه وتعالى أعلم

تم كتاب المساقاة بحمد الله وعونه وصلى الله

على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم

\*\*\*\*\*

﴿ ويليه كتاب الجوائح ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الجوائح ﴾

﴿ ما جاء في الجوائح ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت المقاني هل فيها جائحة في قول مالك ( قال ) نعم اذا أصابت الثلث فصاعداً وضع عن المشتري ما أصابت الجائحة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتراها وفيها بطيخ وقتاء فأصابت الجائحة جميع ما في المقتاة من ثمرتها وهي تطعم في المستقبل كيف يعرف ما أصابت الجائحة منها ( قال ابن القاسم ) تفسير ذلك أنه يكون مثل كراء الارضين والدور أنه ينظر الى المقتاة كم كان نباتها من أول ما اشترى الى آخر ما تقطع ثمرتها فينظر كم قطف منها وكم أصابت الجائحة منها فاذا كان ما أصابت الجائحة منها ثلث الثمرة نظر الى قيمة ما قطف منها فان كان قيمته النصف أو أقل من الثلث لم يكن له الا قدر ذلك لان حملها في الاشهر ونفاقها مختلف فتقوم ويقوم ما بقي من النبات مما لم يأت بعد في كثرة نباته ونفاقه في الاسواق مما يعرف من ناحية نباته فينظر الى الذي جده فيقوم على حدته ثم يقوم الذي أصابته الجائحة على حدته فينظر ما مبلغ ذلك من جميع الثمرة فان كانت الثمرة التي أكلها المشتري هو نصف القيمة أو أقل من ذلك أو أكثر فربما كان اطعام المقتاة في أوله هو أقله وأغلاه ثمنها تكون البطيخة أو الفقوسة أو القثاة بعشرة أفلس أو بنصف درهم أو بدرهم والبطيخة مثل ذلك وفي آخر الزمان تكون بالفلس والفلسين والثلاثة فيكون القليل الذي كان

في البطن الاول أكثر المقتاة ثمناً لنفاقه في السوق وعلى هذا يقع شراء الناس إنما يحمل أوله آخره وآخره أوله ولو كان انما وقع الشراء على كل بطن على حدته لكان لكل بطن جزء من الثمن مسمى وانما تحسب بطون المقتاة التي تطعم فيها بقدر اطعامها من قدر نفاقتها في الاسواق من كل بطن ثم يقوم ما أطعمت في كل زمان على قدر نفاقه في الاسواق في كل بطن ثم يقسم الثمن على جميع ذلك فان كان البطن الاول هو النصف أو الثلثين ردّ بقدر ذلك وان كان البطن الآخر الذي انقطع فيه هو النصف أو الثلثين ردّ بقدر ذلك ولا يلتفت الى نباتها في اطعامها فيقسم على قدر كثرته وعدده من غير أن ينظر الى أسواقه ولكن ينظر الى كثرته ونفاقه في الاسواق قال ابن القاسم وكذلك الورد والياسمين وكل ما يجنى بطناً بعد بطن فهو على ما فسرت لك في المقتاة وما كان يطيب بمضيه بعد بمض فلي هذا يحسب أيضاً مما يثبت جميعاً مثل التفاح والخوخ والتين والرمّان وما أشبهه من الفاكهة وذلك أن الرمان والخوخ والتفاح وما أشبهه من الفاكهة ومما لا يخرص انما يشتري اذا بدا أوله لانه يعجل بيعه فيكون له في أول الزمان ثمن لا يكون لآخره في نفاقه عند الناس وأسواقه وكثرته في اجتماعه في آخر الزمان فانما يشتري المشتري على ذلك ويمطى ذهبه لأن يكون له آخره مع أوله ولو أفرد ما يطيب كل يوم أو كل جمعة حتى يباع على حدته لاختلفت أثمانها وانما يشتريها المشتري على أن يحمل الغالى على رخيصه والرخيص على غاليه فاذا أصابت الجائحة منه ما يباع الثلث فضاءً نظر الى ما قبض ثم نظر الى الذي أصابته الجائحة فان كان الذي أصابته الجائحة ثلث الثمرة التي اشترى وضع عنه ما يصيبها من الثمن كان ذلك في أول الثمرة أو في وسطها أو في آخرها وان كانت ثلث هذه الثمرة التي أصابها الجائحة يكون حظها من القيمة تسعة أعشار القيمة وضع عن المشتري تسعة أعشار الثمن وان لم يكن حظ ثلث الثمرة من الثمن الا عشر الثمن الذي اشترى به جميع الثمرة وضع عن المشتري عشر الثمن وانما ينظر في هذا الى الجائحة اذا أصابت فان أصابت ثلث الثمرة نظر ما كان يصيب هذا الثلث من

الثمن على حال ما وصفت لك من غلاته ورخصه فيوضع عنه ما يصيب ذلك الثلث  
 من الثمن كان أقل من ثلث الثمن أو أكثر فإن أصابت الجائحة أقل من  
 ثلث الثمرة وكان حظ ما أصابت الجائحة من الثمر يبلغ تسعة أعشار الثمن لم يوضع  
 عن المشتري قليل ولا كثير ولا يوضع عن المشتري فيما فسرت لك حتى تبلغ الجائحة  
 ثلث الثمرة فإذا بلغت ثلث الثمرة وضع عن المشتري حظها من الثمن كان أقل من  
 ثلث الثمن أو أكثر وهذا تفسير ما وصفت لك ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره إنما  
 ينظر في البطون إلى ما أذهبت الجائحة فإن كان يكون قيمة ما يصير له ثلث الثمن وضع  
 وإن كان من الثمرة عشرها وإن كانت قيمة ما أتلفت الجائحة لا يصير له من الثمن ثلثه  
 وإنما يصير له من الثمن أقل لم يوضع عن المشتري شيء وإن كان من الثمرة تسعة  
 أعشارها وإنما تكون مصيبته إذا ذهب مثل ثلث الثمن وليس يلتفت إلى ثلث الثمرة  
 لأنه ربما كان ثلث الثمرة إنما غلته عشر الثمن ولا يكون مصيبة وربما كان  
 عشر الثمرة ويكون لها من الثمن نصف الثمن فيكون مصيبة فذلك توضع  
 الجوائح إذا وقعت المصائب ﴿سحنون﴾ وأما البطن الواحد وهو نصف واحد فإن ثلث  
 الثمرة بثلث الثمن إذا كان صنفاً واحداً من الثمرة فاجتمعت المصيبة من الوجهين جميعاً  
 فذلك وضع ﴿قال ابن القاسم﴾ وما كان مما يخرص مثل الاعناب والنخل وما  
 أشبههما مما لا يخرص مما ييس ويدخر فأنما ينظر إلى ثلث الثمرة فيوضع من الثمن ثلثه ولا  
 ينظر فيه إلى اختلاف الأسواق لأن هذه أشياء يشتريها المشتري فمنهم من يحبسها  
 حتى يجدها يابسة فيدخرها ومنهم من يتعجل أكلها ومنهم من يدخر بعضها ويبيع  
 بعضها فالبائع حين يبيع إنما يبيع على أن المشتري أن شاء حبس وإن شاء جد فأنما في  
 ثلث الثمرة إذا أصابتها الجائحة ثلث الثمن ﴿سحنون﴾ وكذلك إذا كان الثمر صنفاً  
 واحداً فإن كان الثمر أصنافاً مختلفة مثل البرني والمجوة والشقم وعرق ابن زبد  
 فأصابت الجائحة من الثمرة الثلث فإن كان الذي أصابت من البرني والمجوة نظر إلى  
 قيمته وقيمة غيره فيقسم الثمن على القيم لاختلاف الثمرة في القيم فيصير حكمه حكم

البطون في اختلاف أثمانها وإن الرمان والخواخ والتفاح والأترج والموز والمقاني وما أشبهها إنما يشتري على طيب بعضه بعد بعض ولو ترك من يشتريه أوله لا آخره حتى يطيّب كله لكان فساداً لأوله ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك وإنما جعل الله عز وجل طيب بعضه بعد بعض رحمة ولو جعل طيبه واحداً لكان فساداً فالمشتري حين يشتري ما يطيّب بعضه بعد بعض فالبايع يعرف والمشتري أنه إنما يستجنيه كل ما طاب بمنزلة المقاني وغيرها وإن الذي يخرص ليس كغيره من الثمار ولا ما يقدر على تركه حتى يجد جميعه معاً فهذا مثل الذي يخرص سواء فحملهما في الجائحة سواء ﴿ قال ﴾ سحنون ﴿ وكل ما يقدر على ترك أوله على آخره ولا يكون فساداً حتى يبيس فهو بمنزلة النخل والعنب وكل ما لا يستطيع ترك أوله على آخره حتى يبيس في شجره فسنته سنة المقاني ﴾ قال سحنون ﴿ فهذا أصل قوله وكل ما في هذا الكتاب فإلى هذا يرجع

— ما جاء في جائحة القصيل —

﴿ قال ﴾ وكذلك القصيل إذا اشترى جزء واحدة فإن أصابت الجائحة منه الثلث وضع عنه ولم ينظر إلى غلاء أوله ولا آخره أو رخصه لأن فصله قصلة واحدة إن أراد أن يقصله وقد أدرك جميعه حين اشتراه والفاكهة لم يدرك جميعها ولا المقاني ولا الياسمين إلا أن يشتري القصيل وخلفته التي بعده فيصاب الأول وينبت الآخر أو يصاب الآخر ويسلم الأول فيحسب كما وصفت لك ينظر كم كان نبات الأول من الآخر في رخص آخره أو غلائه أو في رخص أوله أو غلائه وحال رغبة الناس فيه وغلائه عندهم في أوله وفي آخره إذا كان الذي أذهبت الجائحة منه ثلثه فإن كان الأول هو ثلثي الثمن وهو في النبات الثلث رد ثلثي الثمن بقدر ذلك يرد وإن كان الآخر نصف الثمن أو ثلاثة أرباعه في نفاقه عند الناس وقيمته رد من الثمن بقدر ذلك وكذلك قال مالك في الأرضين تسكارى ثلاث سنين أو أربع سنين ليزرع فيها فيزرعها الرجل السنة أو السنتين فيعطش أولها أو آخرها أو وسطها وقد تسكارها أربع سنين كل سنة بمائة

دينار صفقة واحدة فيعطش سنة منها (قال مالك) فتقوم كل سنة بما كانت تساوي من نفاقها عند الناس وتشاح الناس فيها ثم يحمل بعض ذلك على بعض فيقسم الكراء على قدر ذلك ويرد من الكراء بقدر ذلك ويوضع عنه بقدر ذلك ولا ينظر الى قدر السنين فيقسم الكراء عليها ان كانت أربع سنين لم يقسم الثمن عليها أرباعاً ولكن على قدر الغلاء والرخص

﴿ في الرجل يكتري الدار سنة فتهدم قبل مضي السنة ﴾

﴿ قال ﴾ قال لي مالك وكذلك الدار تتكاري في السنة بعشرة دنائير فيكون فيها أشهر كراؤها غال وأشهر كراؤها رخيص مثل كراء مكة في ابان الحج وغير ابان الحج والفنادق تتكاري سنة ولها ابان نفاقها فيه ليس كغير ذلك الابان فيسكنها الاشهر ثم تهدم أو تحترق فانما يرد من الكراء بقدر ذلك من الاشهر حتى أن الشهر ليعدل الاربعة أشهر والخمسة وجميع السنة ولا ينظر في ذلك الى السنة فيقسم الثمن على اثني عشر شهراً ولكن على ما وصفت لك (قال) وكل ما فسرته لك من هذه الجوائح هو تفسير ما حملت من مالك ﴿ قلت ﴾ والذي شبهه مالك من الفاكهة في جائحتها بالنخل مما يخرص أهو مما يبس ويدخر مثل الجوز واللوز والفسق والجوز<sup>(١)</sup> وما أشبه هذه الاشياء (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ والتين أيضاً هو مما يبس أيضاً ويدخر وهو مما يطعم بعضه بعد بعض وهو مما يبس فكيف يعرف شأنه (قال) يسئل عنه أهل المعرفة به ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت مقناة فيها بطيخ وقناء فأصابته الجائحة جميع ما في المقناة من الثمرة وهي تطعم في المستقبل (قال ابن القاسم) ينظر الى هذا البطن الاول الذي أصابته الجائحة فيعرف كم نبات ثمره ويقوم أيضاً فيعرف قيمته على غلاته ورخصه وفيما يأتي بعد فيعرف نباته وقيمته في كثرة حمله وينظر الى قيمته أيضاً هكذا يقوم بطنا بعد بطن ويضم بعضه الى بعض ويعرف النبات فان كان البطن الذي أصابته الجائحة هو الثالث ثلث الثمرة التي اشترى نظر الى ما كانت قيمة هذا البطن

الذي أصابته الجائحة فيطرح عن المشتري قدرها من الثمن وتفسير ذلك أنه لما أصابت الجائحة البطن الاول فعرف قدر نبات ثمرته وعرف قدر قيمته في غلاته ورخصه ثم نظر الى ما يأتي من نباتها في المستقبل فيعرف قدر كل بطن وقيمته على غلاته ورخصه فضمت القيمة قيمة كل بطن بعضها الى بعض ثم نظر الى البطن الذي أصابته الجائحة ما هو من جميع نبات ثمره هذه المقثاة فان كان ذلك الثلث ثلث الثمرة وضع عن المشتري من الثمن بقدر قيمته من ذلك البطن الذي أصابته الجائحة فان كان من ذلك نصف جميع نبات ثمره المقثاة أو ثلثيه أو ثلاثة أرباعه أو أقل أو أكثر طرح من الثمن بقدر ذلك وسواء ان كان الذي أصابت الجائحة منه في أول أو في آخر أو في وسط انما ينظر فان كان الذي أصابت الجائحة في وسط نظر الى الذي كان أكل المشتري فعرف قدر نباته وقيمته في غلاته ورخصه وينظر الى الذي أصابت الجائحة فعرف قدر نباته وقيمته وينظر الى الذي يأتي بعد حتى تنقطع المقثاة فان كان الذي أصابت الجائحة هو ثلث نبات الثمرة قيل كم قيمة الذي أصابته الجائحة من جميع القيمة فان كان ذلك نصف القيمة أو ثلثها وضع عن المشتري من الثمن نصفه أو ثلثه لانك قد عرفت ما أكل المشتري وما أصابت الجائحة وما جاء بعد ذلك فلما كان ذلك ثلث الثمرة وقد كنت أقت ذلك البطن الذي أصابته الجائحة والذي أكل المشتري والذي جاء بعد ذلك فعرفت قيمة ذلك في قدر غلاء أوله وآخره ورخصه ورغبة الناس فيه فوضعت عن المشتري من الثمن بقدر قيمة الجائحة وتفسير ذلك لو أن رجلاً اشترى مئة مثاقيل دينار وخمسين ديناراً فأصابت الجائحة منها البطن الاول أو الأوسط أو الآخر ان كان أول البطن الذي أصابت الجائحة عرف قدر نباته أقيم فان كانت قيمته مائة دينار وعرف ناحية نباته نظر الى الذي يأتي بعد فيقام بطنا بعد بطن على ما فترت لك من رغبة الناس فيه ورخصه وغلاته فان كانت قيمة هذا البطن الثاني ستين ديناراً وقد عرف ناحية نباته أيضاً ثم نظر الى البطن الثالث فأقيم أيضاً فان كانت قيمته أربعين ديناراً وانقطعت الثمرة فلم يكن فيها الا ثلاثة بطون

وقد عرفت ناحية البطن الآخر قيل انظروا كم ثمرة كل بطن بعضه من بعض فان قالوا النبات في كل بطن في الثمرة سواء فالذي أصابت الجائحة هو الثلث من الثمرة وقيمتها مائة دينار وقيمة البطن الثاني ستون ديناراً والآخر أربعون ديناراً فذلك مائتا دينار وقد كان الشراء بخمسين ومائة دينار قلنا انظروا الى مبلغ البطن الذي أصابته الجائحة وهو ثلث الثمرة فاذا هو مائة دينار قلنا فأى شيء مائة دينار من جميع قيمة المقتاة قيل النصف لان البطن الاول الذي كانت فيه الجائحة قيمته مائة دينار والثاني ستون ديناراً والآخر أربعون ديناراً فذلك مائتا دينار فقد صارت قيمة الذي أصابته الجائحة من جميع قيمة المقتاة النصف قلنا فارجع على البائع بنصف الثمن ان كنت تقدره الثمن وان كنت لم تقدره الثمن فعلى هذا فقس جميع ما يرد عليك من هذا

— في الجائحة في التين<sup>(١)</sup> والخوخ والمان وجميع الفاكهة —

(قال) وكذلك الفاكهة التين والخوخ والمان والتفاح وكل ما يكون بطناً بمد بطن انما ينظر الى أوله وآخره فيقوم فيعرف قيمته وقدر ثمرة ثم ينظر الى الذي أصابته الجائحة فان كان ذلك ثلث الثمرة وكانت قيمة البطن الذي أصابته الجائحة هو نصف جميع الثمن أو ثلثيه طرح عن المشتري من الثمن نصفه أو ثلثاه فعلى هذا يكون هذا ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يزيد بن عياض عن رجل حدثه عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن معمر الأنصاري أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ابتاع المرء الثمرة فأصابها جائحة فذهبت بثلث الثمرة فقد وجب على صاحب المال الوضيعة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يزيد بن عياض عن عبد الرحمن بن القاسم وربيعة بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد عن القاسم بن محمد قال اذا أصيب المبتاع بثلث الثمرة فقد وجبت على البائع الوضيعة ﴿ قال سحنون ﴾ وأخبرني أنس بن عياض أن أبا اسحاق مقدم مولى أم الحكم بنت عبد الملك حدثه أن عمر بن عبد العزيز قضى في

(١) (قوله في الجائحة في التين الخ) هذه الترجمة ساقطة من احدى النسختين اللتين بأيدينا

وما بعدها متصل بما قبلها باسقاط قال ويمكن أن يكون له وجه فليحرق كتبه مصححه



تمر حائط باعته مولاته فأصاب الثمرة كلها جائحة الا سبعة أوسق وكانت قد استشتت  
سبعة أوسق فقال لى عمر وخاصمت اليه في ذلك أقرأ على مولاتك السلام وقل لها قد  
أغناك الله في الحسب والمال عن أن تأكلى ما لا يحل لك لا تجوز الجائحة بين  
المسلمين وقضى باليمين على المبتاع أن لا يكتم شيئاً وعليه ما أكل عماله قال مقدم  
فما صار لنا الا سبعة أوسق وهي التي بقيت ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني عبد الجبار  
ابن عمر عن ربيعة وأبي الزناد أنهما قالوا لا وضعية في الجائحة فيمادون الثلث اذا أصيب  
﴿ وأخبرني ﴾ عثمان بن الحكم عن يحيى بن سعيد أنه قال لا جائحة فيما أصيب دون  
ثلث رأس المال قال يحيى وذلك في سنة المسلمين ﴿ قال ﴾ وأخبرني عثمان بن  
الحكم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال الجوائح كل ظاهر مفسد من مطر أو برد أو  
جراد أو ريح أو حريق ﴿ سحنون ﴾ عن أنس بن عياض عن حسن بن عبد الله بن  
ضميرة عن أبيه عن جده أن علي بن أبي طالب كان يقول الجائحة اذا بلغت الثلث  
﴿ قال سحنون ﴾ وحدثنى أنس بن عياض عن ابن جريج المكي عن أبي الزبير عن  
جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بعت من أخيك تمرًا ثم  
أصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا ثم تأخذ مال أخيك بغير حق

### — في جائحة البقول —

﴿ قلت ﴾ أرايت البقول والكراث والمحاق وما أشبه هذا والجزر والبصل والفجل  
اذا اشتري الرجل هذه الاشياء التي ذكرت لك وما أشبهها فأصابتها جائحة أقل من  
الثلث هل يوضع عن المشتري شيء أم لا ( قال ) قال مالك أرى أن يوضع عن  
المشتري كل شيء أصابت الجائحة منها قل ذلك أو أكثر ولا ينظر فيه الى الثلث. وقد  
ذكر علي بن زياد عن مالك أن البقل اذا بلغت جائحته الثلث وضع عن المشتري  
وان لم تبلغ الثلث لم يوضع منه شيء ﴿ سحنون ﴾ وقد ذكره ابن أشرس عن مالك



❦ في جائحة الخضر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى الفول الاخضر وما أشبهه من القطنية التي تؤكل خضراء واشترط أن يقطعها خضراء ( قال ) قال مالك الشراء جائز ❦ قلت ❦ فان أصابته جائحة ( قال ) أرى ان أصابت الجائحة الثلث وضع عنه ثلث الثمن لان هذا ثمرة ❦ قلت ❦ فان اشترى الفول والقطنية التي تؤكل خضراء بعد ما طابت للاكل قبل أن تبس فاشترط أن يترك ذلك حتى يبس ( قال ) لا يصلح ذلك عند مالك وهو مكروه

❦ جائحة الزيتون ❦

❦ قلت ❦ أرايت الزيتون عند مالك أهو مما يخرص على أهله ( قال ) ليس يخرص الزيتون عند مالك على أهله ولكن ما أصابت الجائحة منه يحمل محمل ما يخرص لأن مشتريه يقدر على أن يؤخره حتى يجنيه جميعاً

❦ في جائحة القصب الحلو ❦

❦ قلت ❦ أرايت القصب الحلو أليس هو مما يدخر ويبس اذا أصابته الجائحة ( قال ) لا يوضع منه في الجائحة قليل ولا كثير وذلك أن بيعه انما هو بعد أن يمكن قطعه وليس هو مما يأتي بطنا بعد بطن فهو عندي بمنزلة الزرع اذا يبس لا يجوز بيعه حتى يطيب ويؤكل ولقد سألت مالكا عن مساقاته فقال هو عندي مثل الزرع تجوز مساقاته اذا عجز عنه صاحبه . وقد قال ابن القاسم توضع فيه الجوائح وهو أحسن

❦ في جائحة التمار التي قد يبست ❦

❦ قال ❦ وقال مالك كل ما اشترى من النخل والعنب بعد ما يبس ويصير زيباً أو تمراً أو يستجد ويمكن قطافه فليس فيه جائحة وما بيع من الحب من القمح والشعير والفول والعدس والقطنية كلها والسهم وحب الفجل للزيت وما أشبهه فليس فيه جائحة لانه انما يباع بعد ما يبس فهو بمنزلة ما لوباعه في الأنادر فلا جائحة فيه وهو

قول مالك ﴿ قلت ﴾ وما بيع من النخل والعنب أخضر بعد مطاب فيس ثم أصابته الجائحة بعد ذلك فلا جائحة فيه وهو بمنزلة ما اشترى وهو يابس ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ رأيت ان اشتريت ثمرة نخل قد حل بيها فتركته حتى طاب للجداد وأمكن ثم أصابته جائحة تبلغ الثلث فصاعداً ( قال ) لا يوضع عنه قليل ولا كثير عند مالك لان الجداد قد أمكنه ﴿ قلت ﴾ ويصير هذا بمنزلة رجل اشترى مافي رؤس النخل وقد أمكنت للجداد ( قال ) نعم كذلك قال مالك يصير بمنزلة الذي اشترى ثمرة قد أمكنت للجداد تيبس فلا جائحة في ذلك

### ﴿ في الرجل يشتري أصول النخل وفيها ثمر فتصيبها جائحة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك ما اشترى من الاصول وفيها ثمرة قد طابت مثل النخل والعنب وغير ذلك فاشترى بأصله فأصابته جائحة فلا جائحة في ثمره وانما الجوائح اذا اشتريت الثمار وحدها بغير أصولها ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو اني اشتريت رقاب النخل وفيها ثمر لم يطب ولم يحل بيعه ولم يؤبر أوقد أبرت فاشترط المبتاع ثمرة ما قد أبر فأصابته هذه الثمرة جائحة أيوضع عنه في قول مالك لما أصابت الجائحة من الثمرة شيء أم لا ( قال ) قال مالك لا يوضع عنه شيء ﴿ قلت ﴾ فهذا قول مالك في الذي يشتري رقاب النخل وفيها ثمرة لم تؤبر فبلغت فأصابتها جائحة أنه لا يوضع عن المشتري شيء هذا قد علمناه أنه لا يوضع عنه شيء لان الثمرة تبع للنخل لانها للمشتري وان لم يشترطها رأيت كل ثمرة كانت تكون للبائع اذا اشتراها المشتري الا أن يشترطها المشتري لم لا يكون لها حصة من الثمن وإنما عنه ما أصابت الجائحة من الثمن اذا بلغ ما أصابت الجائحة ثلث الثمرة ( قال ) لان مالكا جعل كل ثمرة اشترت مع الرقاب تبعا للرقاب فلا جائحة فيها ( قال ) وكذلك الرجل يكتري الدار ويشترط ثمرة نخلات فيها وفي النخل ثمرة لم تطب أو طلع فالكراء جائز وما أصابت الجائحة من ذلك الثمر وان أصابته كله لم يوضع عن المتكاري قليل ولا كثير لان الثمرة تبع للكراء ولا يقع على الثمرة حصة من الكراء ومما بين ذلك أن الرجل

يشتري العبد وله مال فيستثني ماله معه ولو لم يستثنه كان للبائع فيشتريه ويشتري ماله فيصاب مال العبد ثم يجد به عيباً أو يستحق فيرجع المشتري بالثمن كله فيأخذه ولا يوضع عن البائع شيء لمال هذا العبد الذي تلف وهو مما لو لم يستثنه كان للبائع وفيه زيادة في الثمن فلا يوضع عنه شيء فالثمرة بمنزلة مال العبد وكذلك سمعت مالكا يقول في الثمرة وفي مال العبد

— الرجل يشتري الزرع على أن يحصده ثم يشتري الأرض بعد ذلك —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أني اشتريت زرعاً لم يبد صلاحه على أن أحصده ثم اشتريت الأرض أيجوز لي أن أدع الزرع حتى يبلغ (قال) ذلك جائز عندي ولم أسمعه من مالك ولكن مالكا قال في الرجل يشتري النخل وفيه نخل قد أبر ولم يشتريه ثم اشتراه بعد ذلك في صفقة أخرى على حدة قبل أن يزهي ويحل بيعه ان اشتراه جائز فهذا يدل على مسئلتك أنه جائز له أن يترك الزرع لأن مالكا قال في الثمرة كل شيء كان يجوز لك أن تشتريه معه فلم تشتريه في الصفقة معه ثم اشتريته بعد ذلك في صفقة على حدة فذلك جائز كما يجوز لك أولاً أن تستثنيه ﴿قلت﴾ فإن أصابت هذه الثمرة جائحة أيقضى فيها بشيء أم لا (قال) لا يقضى فيها بشيء لأن مالكا قال من اشترى النخل والثمرة في صفقة واحدة فأصابت الثمرة جائحة فلا شيء على البائع ﴿قلت﴾ وإن كانت بلحاً أو بساً أو رطباً أو تمرًا يوم اشتراها مع النخل (قال) نعم لا جائحة فيها عند مالك لأنه اشترى الأصل معها فكانت تبعاً للأصل فكذلك الذي اشترى الأصل ثم اشترى الثمرة فلا جائحة فيها ﴿قال سحنون﴾ الجواب صحيح إلا أن الحجبة فيها أن البائع إذا باع الثمرة وقد بدا صلاحها في رؤس النخل ان عليه سقي النخل وإذا باع النخل بأصولها وباع منه بعد ذلك ثمرتها انه لا سقي على البائع

❦ في الذي يشتري ثمرة نخلة واحدة فتصيبها جائحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت ثمرة نخلة واحدة فأصابك الجائحة ثلث ما في هذه النخلة أبوضع عنى شئ أم لا ( قال ) أرى أن يوضع عنك ان أصابك الجائحة ثلث ما في رأس النخلة من الثمرة

❦ في الذي يعمري حائطه كله ثم يأخذه بخرصه فتصيبه جائحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت رجلاً أعمري حائطاً له رجلاً فأخذ ذلك منه بخرصه فأصابته جائحة أبوضع عنه شئ أم لا ( قال ) قال مالك يوضع عنه مثل ما يوضع عنه في الشراء سواء

❦ في السلف في حائط بعينه فتصيبه جائحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أسلمت في ثمرة حائط بعينه في إبان ثمرة ذلك الحائط فأصابك الحائط جائحة أنت على ثلث الحائط أيلزم المشتري شئ أم لا في قول مالك ( قال ) لا يلزم المشتري شئ ويكون حقه فيما بقي من الحائط ❦ قلت ❦ ولا ينتقض من السلم ثلثه لان ثمرة الحائط قد ذهبت الجائحة بثلثه ( قال ) نعم لا ينتقض من السلم شئ وسلمه فيما بقي من الحائط ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هو قوله ❦ قلت ❦ ولو كنت اشتريت ثمرة هذا الحائط فأصابك الجائحة ثلثه أبوضع عنى الثلث في قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ واذا أسلمت في ثمرة هذا الحائط أهو مخالف لشراي ثمرة هذا الحائط في الجائحة ( قال ) نعم ❦ قال سحنون ❦ لان سلمك في الحائط انما هو اشتراء مكيلة منه معلومة بمنزلة ما لو اشتريت أقساطاً من خاية رجل

❦ في الذي يشتري ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها ثم تصيبها جائحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها على الترك فأصابتها جائحة كلها أو أقل من ثلثها بعد ما بدا صلاحها أ يكون على المشتري شئ أم لا ( قال ) لا شئ على المشتري وهو من البائع وهذا قول مالك لانه لم يقبضها وهي في رؤس النخل والبيع فاسد فهي من البائع ما لم يقبضها المتباع

— في الرجل يشتري ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها —  
 ﴿على أن يجدها من يومه فتصيبها الجائحة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها على أن أجدها من يومى أو من الغد فأصابته الجائحة قبل أن أجدها أيوضع عني للجائحة شئ أم لا وهل تكون هذه بمنزلة البقول أو الفاكهة الخضراء في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكنى أرى أن يوضع عنه ان أصابت الجائحة الثلث فصاعداً ﴿قلت﴾ ولا تراه بمنزلة البقول (قال) لا أراه بمنزلة البقول ولكنى أراه بمنزلة الثمار ﴿قلت﴾ وكذلك ان اشترى بلح الثمار كلها التين واللوز والجوز والجلوز والفسق على أن يجده قبل أن يطيب فأصابته الجائحة أيوضع عنه ان أصابت الجائحة الثلث فصاعداً وان لم تصب الثلث لم يوضع عنه شئ (قال) نعم

— في جائحة الجراد والريح والجيش والنار وغير ذلك —

﴿قلت﴾ أرأيت الجراد أهو جائحة في قول مالك أم لا (قال) الجراد جائحة عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك النار في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك البرد والمطر والطير الغالب تأتي فتأكل الثمرة والدود وعفن الثمار في رؤس الشجر والسموم تصيب الثمرة والعطش يصيب الثمرة من انقطاع ماءها أو السماء احتبست عن الثمرة حتى ماتت ترى هذا من الجوائح (قال) قال مالك في الماء اذا انقطع عن الثمرة ماء العيون وضع عن المشتري ماذهب من الثمرة من قبل الماء قليلاً كان أو كثيراً وما بقي فهو للمشتري مما يصيبه من الثمن لان البائع حين باع الثمرة انما باعها على الماء فكل ما أصيب من قبل الماء فانما سببه من قبل البائع ولا يشبه الماء سواه من الجوائح ﴿قلت﴾ وماء السماء اذا انقطع عن الثمرة أهو عند مالك بمنزلة ماء العيون (قال) لم أسمع من مالك في ماء المطر شيئاً الا أنه قال ما كان من فساد الثمرة من قبل العطش من الماء وضع عن المشتري قليلاً كان أو كثيراً فأرى ماء السماء وماء العيون سواء اذا

كان انما حياتها سقيها ( قال ) وأما ما سألت عنه من عفن الثمرة والنار والبرد والفرق وما سألت عنه كله فان ذلك جائحة من الجوائح توضع عن المشتري ان أصاب الثلث فصاعداً ( قال ) وهو رأيي في جميع ما سألت عنه ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الجيش يمرون بالنخل فيأخذون ثمرته ( قال ) هو جائحة من الجوائح ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو أن سارقاً سرقها كانت جائحة أيضاً في رأيي ( قال ابن نافع ) ليس السارق بجائحه

— في جائحة الحائط المساق —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت نخلا الى رجل مساقاة فلما عمل أصابت الثمرة جائحة برد أو جراد أو ريح فأسقطته ما تقول في ذلك وهل سمعت من مالك فيه شيئاً ( قال ) سألت مالكا عن ذلك فقال أراه جائحة توضع عنه ( وذكر ) سعد بن عبد الله عن مالك قال اذا كان الذي أصابه أقل من الثلث لم يوضع عنه سقي شيء من الحائط ولزمه عمل الحائط كله واذا أصاب الثلث فصاعداً كان بالخيار ان شاء ساقى الحائط كله وان شاء وضع عنه سقى الحائط كله ولقد تكلم به مالك وأنا عنده قاعد فلم أحفظ تفسيره وكان سعد أقرب اليه مني فأخبرني به سعد

— الرجل يكتري الارض وفيها النخل فتصيبها جائحة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرتت أرضاً بيضاء وفيها سواد فاشتطت السواد أي يكون ذلك جائزاً ( قال ) قال مالك نعم اذا كان السواد الثلث فأدنى فاكترى الارض واشترط السواد فأثمر السواد فأصابته جائحة أتت على جميع الثمرة أي يوضع للمتكاري شيء أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يوضع عنه شيء للجائحة لأن السواد انما كان ملئاً وكان تبعاً للارض ﴿ قلت ﴾ وكذلك الدار أيضاً يكتريها الرجل وفيها نخلات يسيرة فاشتطها للمتكاري فأصاب الثمرة جائحة انه لا يوضع للمتكاري شيء من الكراء للذي أصابته الجائحة من الثمرة ( قال ) نعم كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما سألتك عنه من الرجل الذي اكرت الدار فاستثنى النخل وذلك جائز لأن النخل

أقل من الثلث فأثمرت النخل فأصاب الثمرة جائحة أيوضع عنه لذلك شئ من الكراء  
 في قول مالك (قال) نعم لا يوضع عنه للجائحة من الكراء قليل ولا كثير ﴿قلت﴾  
 وهذا قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ ولم لا توضع عنه الجائحة وقد  
 وقع الكراء على ثمرة النخل وعلى كراء الدار (قال) لأن ثمرة النخل لم يقع عليها من  
 الكراء شئ وإن اشترطت وانما هي تبع للدار وهي تشتط وليس فيها ثمر فيجوز  
 فهذا يدل على انها لغو ﴿قلت﴾ أرأيت ان اكرتيت داراً وفيها نخل كثيرة  
 وليس النخل تبعا للدار فاكرتيت الدار واشترطت ما في رؤس النخل من الثمر  
 (قال) ان كان ما في رؤس النخل من الثمر قد طاب للبيع فذلك جائز وان كان ما في  
 رؤس النخل لم يحل بيعه فلا يجوز ذلك والكراء باطل ﴿قلت﴾ فان كان ما في رؤس  
 النخل قد حل بيعه فاكرتيت الدار واشترطت ما في رؤس النخل (قال) ذلك  
 جائز ﴿قلت﴾ فان أصابت الثمرة التي في رؤس النخل جائحة وأصاب الجائحة ثلث  
 ثمرة النخل فصاعداً (قال) يوضع ذلك عن المتكاري الذي اشترط ثمرة النخل  
 ﴿قلت﴾ وكيف يوضع ذلك عن المتكاري (قال) ينظر الى قيمة ثمرة النخل يوم  
 اكرتري الدار والى مثل كراء الدار ثم يقسم الثمن على ذلك فما أصاب الثمرة من  
 ذلك فهو ثمن للثمرة فان أصابت الجائحة ثلث الثمرة وضع عنه ثلث الثمن من حصة  
 ما أصاب الثمرة من جميع ما نقد المتكاري وان أصابت الجائحة أقل من الثلث لم  
 يوضع عنه من ذلك قليل ولا كثير

﴿تم كتاب الجوائح والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي﴾

﴿الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿ويليه كتاب الشركة﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الشركة ﴾

﴿ في الشركة بغير مال ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم هل تجوز الشركة في قول مالك بغير مال من واحد من الشريكين يقول أحدهما لصاحبه هلم نشترك نشترى ونبيع يتفاوضان في ذلك قد فوض هذا الى هذا وهذا الى هذا فما اشترى هذا فقد فوض هذا اليه وقبل شراءه وضمن معه ان اشترى وما اشترى هذا أيضاً كذلك أتجوز هذه الشركة فيما بينهما ( قال ) لا يجوز هذا عندي لان مالكا قال في رجلين ليس لهما رأس مال أو لهما رأس مال قليل خرج أحدهما الى بلد من البلدان وأقام الآخر فقال له صاحبه اشتر هنالك وبع فما اشتريت وبعت فأنا له ضامن معك وما اشتريت أنا وبعت فأنت له ضامن معي ( قال ) قال مالك لا تجوز هذه الشركة وأحدهما يجهز على صاحبه وكذلك مسئلتك لا تجوز وان كانا مقيمين ( قال ابن القاسم ) لان هذا عندي يكره من هذا الوجه لان هذا يقول له تحمل عني بنصف ما اشتريت على أن أحمل عنك بنصف ما اشتريت فلا يجوز هذا وانما الشركة على الاموال أو على الاعمال بالابدان اذا كانت الاعمال واحدة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتركا بغير مال على ان يشتريا الرقيق بوجوههما فما اشتريا فهو بينهما لهما ربحه وعليهما وضيعته ( قال ) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا تعجبني هذه الشركة مثل ما قال مالك في الشريكين اللذين أخبرتك

بهما يشتريان ويبيعان هذا في بلد وهذا في بلد ولا رأس مال لهما ﴿ قلت ﴾ فإن اجتمعا  
 في صفقة واحدة فاشتريا رقيقاً بوجوههما وليس لهما رأس مال ( قال ) هذا جائز  
 والشركة في هذا الرقيق إذا اجتمعا في شرائهما في صفقة واحدة كانت الرقيق بينهما  
 وهما شريكان في هذه الرقيق ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قول مالك  
 لأن الرجلين لو اشتريا رقيقاً بنفسيته كان شراؤهما جائزاً وكان الرقيق بينهما ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ان اشتريا هذه الرقيق في صفقة واحدة بالدين على أن كل واحد منهما حميل  
 بما على صاحبه أيحوز هذا أم لا في قول مالك ( قال ) لا بأس بذلك عند مالك  
 ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بين هذين اللذين اجتمعا في شراء هذه الرقيق في صفقة واحدة  
 وبين اللذين اشتركا في شراء الرقيق وبيعها على أنهما شريكان في كل ما اشترى كل  
 واحد منهما من الرقيق وباع جوزت الشركة للذين اجتمعا في صفقة واحدة ولم  
 تجوزها لهذين اللذين اشتركا وفوض بعضهما الى بعض ( قال ) لأن البائع ها هنا  
 انما وقعت عهده عليهما جميعا إذا اشتريا في صفقة واحدة ثم رضى على أن كل واحد  
 منهما حميل بما على صاحبه بعضهما عن بعض وأما اللذان فوض بعضهما الى بعض  
 فالبائع انما باع أحدهما ولم يبع الآخر وانما اشترك هذان اللذان تفاوضا بالذم وليس  
 تجوز الشركة بالذم وانما تجوز الشركة بالاموال أو بالأعمال بالأيدي ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ان أقعدت رجلا في حانوت وقلت له أتقبل عليك المتاع وتعمل أنت على ان  
 ما رزق الله فينننا نصفين ( قال ) لا يجوز هذا عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الشركة  
 بغير مال أن تجوز ( قال ) لذي سمعت من مالك انما سمعت أن الشركة لا تجوز الا على  
 التكافؤ في الاموال وما سمعت منه في الذم شيئا ( قال ) وقد كره الشركة بالذم  
 ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا تصالح الشركة الا في المال والدين والعمل بالأيدي ولا تصالح  
 الشركة بالذم الا أن يكون شراؤهما في سلعة حاضرة أو غائبة اذا حضرا جميعا الشراء  
 وكان أحدهما حميلا بالآخر ﴿ قلت ﴾ فإن اشتركا بغير مال اشتركا بوجوههما على ان  
 يشتريا بالدين وبيعوا فاشترى كل واحد منهما سلعة على حدة أيلزم كل واحد منهما

نصف ما اشترى صاحبه أم لا (قال) لا تجبني هذه الشركة ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة وقد أخبرتك في أول مسائل الشركة بما حفظت عن مالك في هذا ﴿ابن وهب﴾ عن عامر بن مرة الحيصي عن عمرو بن الحرث عن ربيعة أنه قال في رجلين اشتركا في بيع بنقد أحدهما ثقالا وربعة لا يصلح هذا وقال الياث مثله

❦ في الصناعات يشتركون على أن يعملوا في حانوت واحد ❦  
 ﴿وبعضهم أعمل من صاحبه﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت الصباغين أو الخياطين إذا اشتركا على أن يعملوا في حانوت واحد وبعضهم أفضل عملا من بعض أتجوز هذه الشركة بينهم (قال) قال مالك إذا اشتركا على أن يعملوا في حانوت واحد فالشركة جائزة (قال ابن القاسم) والناس في الاعمال لابد أن يكون بعضهم أفضل عملا من بعض

❦ في الصانعين يشتركان بعمل أيديهما ❦

﴿قلت﴾ أرأيت الحدادين والقصارين والخياطين والصواغين والخرازين والسراجين والفرانين وما أشبه هذه الأعمال هل يجوز لهم أن يشتركا (قال) قال مالك إذا كانت الصناعة واحدة خياطين أو قصارين أو حدادين أو فرانين اشتركا جميعا على أن يعملوا في حانوت واحد فذلك جائز ولا يجوز أن يشتركا فيعمل هذا في حانوت وهذا في حانوت أو هذا في قرية وهذا في قرية أخرى ولا يجوز أن يشتركا وأحدهما حداد والآخر قصار وإنما يجوز أن يكونا حدادين جميعا أو قصارين جميعا على ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتركا على عمل أيديهما وهما قصاران جميعا ولا يحتاجان إلى رأس مال واشتركا على أن على هذا من العمل الثالث وعلى هذا الثلثين على أن لصاحب الثلث من كل ما يصيبان الثلث ولصاحب الثلثين الثلثين، وعلى أن على صاحب الثلث ثلث الصباغ وعلى صاحب الثلثين ثلثي الصباغ (قال) لا بأس بذلك مثل الشركة في

الدرهم لانهما اذا اشتركا بعمل أيديهما جعل عمل أيديهما مكان الدرهم فاجاز في  
الدرهم جاز في عمل أيديهما ﴿قلت﴾ وكذلك ان اشترك جماعة قصارون أو جماعة  
حدادون في حانوت واحد في قول مالك ( قال ) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان احتاج  
الصباغون الى رأس مال أو أهل الاعمال ممن سواهم كيف يشتركان ( قال ) يخرجان  
رأس المال بينهما بالسوية فيشتركان في أعمالهما يعملان جميعا ﴿قلت﴾ فان أخرج  
أحدهما من رأس المال الثلثين وأخرج الآخر من رأس المال الثالث على أن يعملا جميعا  
فما أصابا فهو بينهما نصفين ( قال ) لا تجوز هذه الشركة عند مالك وان اشتركا  
فأخرج أحدهما الثلث من رأس المال وأخرج الآخر الثلثين فاشتركا على أن علي  
صاحب الثلثين من العمل الثلثين وعلى صاحب الثلث من العمل الثلث والربح بينهما  
على الثلث والثلثين لصاحب الثلث الثلثين والثلثان فذلك جائز عند  
مالك. وقد قال مالك في الرجلين يشتركان على أن يخرج أحدهما الثلث من رأس المال  
ويخرج الآخر الثلثين على أن العمل عليهما نصفين والربح بينهما نصفين ( قال مالك )  
لاخير في هذه الشركة ( قال ) وان اشتركا على أن يكون من عند أحدهما ثلثا رأس  
المال ومن الآخر الثلث على أن علي صاحب الثلثين ثلثي العمل وعلى صاحب الثلث  
ثلث العمل والربح بينهما على الثلث والثلثين لصاحب الثلثين الثلثان ولصاحب الثلث  
الثلث والوضعية بينهما على ذلك ( قال مالك ) هذا جائز وكذلك الشريكان في القسارة  
والخياطة والصباغة وجميع أهل الاعمال الذين يعملون بأيديهم اذا احتاجوا الى رأس  
مال يعملون به مع عملهم بأيديهم ( قال ابن القاسم ) ومن الأعمال أعمال لا يحتاجون  
فيها الى رأس مال فلا بأس أن يشتركا في عمل أيديهم

﴿و﴾ في القصارين يشتركان على أن المدقة والقصاري من عند أحدهما  
﴿و﴾ الحانوت من عند الآخر على أن مارزق الله بينهما نصفين ﴿و﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن قصارين اشتركا على أن المدقة والقصاري ومتاع  
القسارة من عند أحدهما والحانوت من عند الآخر على أن مارزق الله بينهما نصفين

( قال ) لا يعجبني هذا ولم أسمعه من مالك الا اني سمعت مالكا يقول في الرجل يأتي بالدابة والآ خر بالراحا فيعملان كذلك اشتركا على أن مارزق الله بينهما نصفين ان ذلك غير جائز فأري مسئلتك مثل هذا أنه غير جائز اذا كانت اجارتهم مختلفة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترك قصاران من عند أحدهما المدقة والقصارى وجميع الاداة تطاول بذلك علي صاحبه علي أن مارزق الله بينهما نصفين أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لاخير في هذه الشركة اذا كان للاداة قدر وقيمة كبيرة لان مالكا قال في الرجلين يشتركان في الزرع وتكون الارض لاحدهما لها قدر من الكراء فاشتركا علي أن يلغى صاحب الارض كراءها لصاحبه ويخرج ما بعد ذلك من العمل والبذر بينهما بالسوية ( قال ) لاخير في ذلك الا أن يخرج الذي لا أرض له نصف كراء الارض ويكون جميع العمل والبذر بينهما بالسوية فكذلك الشركة في العمل بالأيدي لا تصالح الا أن تكون الاداة منهما جميعا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت أداة العمل من عند أحدهما فاستأجر شريكه الذي لا أداة عنده نصف تلك الاداة واشتركا علي أن مارزق الله بينهما نصفين ( قال ) هذا جائز مثل الشريكين في الزرع والارض من عند أحدهما علي أن نصف كراء الارض علي شريكه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تطاول عليه بالشئ القليل من أداة القصاراة مثل المدقة والقصرية ( قال ) ان كان شيئاً تأفها يسيراً لا قدر له في الكراء فلا أرى به بأساً لأن مالكا قال في الشريكين في الزرع يكون لأحدهما الارض ولا خطب لها في الكراء فرب بلدان لا يكون للأرض عندهم كبير كراء مثل بعض أرض المغرب وما أشبهها تكون الارض العظيمة كراؤها الشئ اليسير ( قال مالك ) فلا أرى بأساً أن يلغى كراء تلك الارض فلا يؤخذ لها كراء اذا كان كراؤها تأفها يسيراً ويكون ما بقي بعد كراء هذه الارض بينهما بالسوية

﴿ في الرجال يأتي أحدهم بالبيت والآ خر بالحوالآ خر بالبغل ﴾  
 ﴿ فيشتركون على أن مازق الله بينهم بالسوية ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت ان اشتر كنا ثلاثة نفر لى بيت واصحابى الرحا واصحابى  
 الآ خر البغل على أن ما أصبنا من شىء فهو بيننا سواء وجهلنا أن يكون هذا غير جائز  
 فعملنا على هذا فأصبنا مالا ( فقال ) يقسم المال بينهم أثلاثا ان كان كراء البيت والدابة  
 والرحا معتدلا ﴿ قلت ﴾ فان كان مختلفا ( قال ) يقسم المال بينهم أثلاثا لأن رؤس  
 أموالهم عمل أيديهم فقد تكافؤا فيه ويرجع من له فضل كراء فى متاعه على أصحابه  
 ﴿ قلت ﴾ فان لم يصيبوا شيئا ( قال ) يترادون ذلك فيما بينهم يرجع بذلك بمضهم على  
 بعض ان لم يصيبوا شيئا بفضل الكراء وهذا عندى مثل ما قال مالك فى الرجلين  
 يشتركان يأتي أحدهما بمائة درهم والآ خر بخمسين درهما على أن الربح بينهما نصفين  
 قال مالك لاخير فيه ويقتسمان الربح على قدر رؤس أموالهما ويقام لصاحب الحسنيين  
 الزائدة عمله فى خمسة وعشرين درهما لأن الحسنيين الزائدة عملا فيها جميعا فعمل صاحب  
 الحسنيين الزائدة فى خمسة وعشرين منها وعمل صاحبه فى خمسة وعشرين من الحسنيين الزائدة  
 فله أجر مثله فيما عمل فان لم يربحوا ووضما كانت الوضعية عليهما على قدر رؤس أموالهما  
 ويكون لصاحب الحسنيين أجر عمله فى الخمسة والعشرين الزائدة التى عمل فيها ( قال )  
 وسألنا مالكا عن الرجل يأتي بالرحا ويأتى الآ خر بالدابة يعملان جميعا على أن ما اكتسبا  
 فهو بينهما قال مالك لاخير فى ذلك فلما قال مالك لاخير فى ذلك فسرنا ما سألتنا عنه  
 من المسئلة التى كرهاها مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتركا على أن الرحا من أحدهم  
 والبيت من آ خر والدابة من آ خر على أن على رب البغل العمل فعمل على هذا ( قال )  
 العمل كله لصاحب الدابة الذى عمل وعليه أجر الرحا والبيت ﴿ قلت ﴾ وان لم يصب  
 شيئا ( قال ) نعم وان لم يصب شيئا ﴿ قلت ﴾ لم جعلت جميع العمل لهذا الذى اشترطوا  
 عليه العمل ولم يجعل أصحابه معه شركاء فى الرحا والبيت وقد أشركت بين الذين عملوا  
 بأيديهم فى المسألة الاولى ( قال ) لان أولئك لم يسلم بعضهم الى بعض ما فى يديه وكأن

بعضهم أجر سلعة بمض على ان اشتركوا في العمل بأيديهم وان هذا الذي سألت عنه الذي شرط عليه العمل وحده ولم يعمل أصحابه معه أسلم اليه الرحا والبيت فعمل بهما فهو كأنه أعطى رحا وبيتا وقيل له اعمل فيه على أن لك نصف ما تكسب ولنا النصف أو الثلث فانما هو استأجر هذه الاشياء بثالث أو بنصف ما يكسب فيها فالاجارة فاسدة فعليه أجر مثلها **وقال** وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل دابته أو سفينة يعمل عليها على نصف ما يكسب عليها **(قال)** ما أصاب على الدابة أو السفينة فهو له ويعطى رب الدابة أجر مثلها فالرحا والبيت عندى مثل الدابة التي يعمل عليها على النصف عند مالك وانما قسمت المال في هذه المسئلة على الابدان وجعلت الابدان رؤس الاموال لان ما أخرجوا من المتاع له أجرة فقد تكافؤوا في عملهم بأيديهم فاذا كانت اجارة ما أخرجوا من المتاع معتدلة فقد أكرى كل واحد منهم متاعه بمتاع صاحبه وكانت الشركة صحيحة ألا ترى لو أن هؤلاء الثلاثة أرادوا أن يشتركوا والمتاع لأحدهم فأكثروا منه ثلثي ما في يديه لجازت شركتهم اذا اعتدلت هذه الاشياء بينهم فكذلك اذا كان لكل واحد منهم شيء على حدة وكراؤه معتدل ان كل واحد منهم كأنه أكرى متاعه بمتاع صاحبه وان كان مختلفا أعطى من له فضل ما بقي من فضله ولم تكن الدواب رؤس الاموال مثل الدنانير والدرهم اذا اختلفت أن يخرج هذا مائتين وهذا مائة ويكون الربح بينهما بشطرين والوضيعة كذلك فيكون الربح لرأس المال لانه مما لا يجوز أن يؤاجر والرجال يؤاجرون فيقسم الفضل على المال ويمطى الذين تجوز اجارتهم عمل مثلهم فيما أعانوا من له الفضل في رأس ماله كان في ذلك ربح أو وضیعة أولا ترى لو أن صاحب المائتين شرط على صاحب المائة العمل لكان فاسداً فان وقع فضل أو كانت وضیعة فلي المال أو للمال لانه لا يؤاجر وهو رأس المال وأعطى العامل أجر مثله فيما عمل في مال صاحب المائتين أولا ترى أن الذين اشتركوا بأبدانهم وأخرجوا الرحا والبيت والبغل لما شرطوا العمل على رب البغل كان الربح له والوضیعة عليه وكان عليه أجر الرحا والبيت لان لهم أجره وصار عمله كأنه رأس المال

وهذا يذهب أصل قول مالك والله سبحانه وتعالى أعلم

❦ في الصانين والشريكين بعمل أيديهما يمرض أحدهما أو يغيب ❦

❦ قلت ❦ أرايت قصارين أو حدادين وأهل الصناعات كلها اشترك أهل نوع على أن ما رزق الله بينهما فرض أحدهما وعمل الآخر ( قال مالك ) إذا اشتركا وكانا في حانوت فرض أحدهما وعمل الآخر فالعمل بينهما لأن هذا أمر جائز بين الشركاء ( قال ابن القاسم ) ولكن ان مرض فتطاول به مرضه أو ما أشبهه أو غاب فتطاول ذلك فهذا يتفاحش فان عمل الحاضر والصحيح فأحب أن يجعل نصف العمل لشريكه الغائب أو المريض من غير شرط كان بينهما في أصل الشركة انه من مرض مثل المرض الطويل أو غاب مثل الغيبة البعيدة فاعمل الآخر فهو بينهما فاذا لم يكن هذا الشرط وأراد العامل أن يعطى المريض أو الغائب نصف ما عمل فلا بأس بذلك وان كان الشرط بينهما فالشركة فاسدة ❦ قلت ❦ أتخفظ هذا عن مالك في المرض الطويل والغيبة الطويلة ( قال ) لا الا أن مالكا قال لى يتعاون الشريكان في المرض والشغل فملت أنا ذلك على المرض الخفيف والغيبة القريبة ❦ قلت ❦ فان كان هذا الشرط بينهما وأفست هذه الشركة كيف يصنع بما عملا ( قال ) يكون ما عملا الى يوم مرض أو غاب بينهما على قدر عملها وما عمل الصحيح بعد المريض أو الحاضر بعد الغائب فذلك للعامل ولا يكون لصاحبه فيه شيء

❦ في الصانين الشريكين بعمل أيديهما أیضمن ❦

❦ أحدهما ما دفع الى شريكه عمله ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن قصارين اشتركا أو خياطين أیضمن كل واحد منهما ما يقبل صاحبه ( قال ) نعم لأن مالكا قال شركتها جائزة فأرى ضمان كل واحد منهما جائزا على صاحبه وصاحبه ضامن لما ضمن هذا فأرى أن على كل واحد منهما ضمان ما ضمن صاحبه من عملها



❦ في الصائنين الشريكين بعمل أيديهما يدفع الى أحدهما العمل ❦  
❦ يعمله فيغيب أو يفاصل شريكه أيلزم بمادفع الى شريكه ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت الى خياط ثوبا ليخيطه فغاب الذي دفعت اليه الثوب وأصيب شريكه أيكون لي أن ألزمه بخياطة الثوب في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان افترقا فلتيت الذي لم أدفع اليه الثوب أيكون لي أن ألزمه بخياطة الثوب (قال) نعم ❦ قلت ❦ لم وقد افترقا (قال) لان عهدتك وقعت عليها قبل فرقتها فلك أن تأخذ أيهما شئت بعملك لان كل واحد منهما ضامن عن صاحبه ❦ قلت ❦ وكذلك لو أني بعث أحد الشريكين سلعة من السلع بدين الى أجل ثم افترقا فلتيت الذي لم أبعه شيئا بعد فرقتها أيكون لي أن آخذه بالدين (قال) نعم لان عهدتك وقعت عليهما قبل فرقتها وكل واحد منهما ضامن لما على صاحبه

❦ في شركة الاطباء والمعلمين ❦

❦ قلت ❦ هل تجوز شركة الاطباء يشترك رجلان على أن يعملوا في مكان واحد يعالجان ويعملان فما رزق الله بينهما نصفين (قال) سألت مالكا عن المعلمين يشتركان في تعليم الصبيان على أن مارزق الله بينهما نصفين (قال) ان كانا في مجلس واحد فلا بأس به (قال) وان تفرقا في مجلس فلا خير في ذلك ❦ قال ❦ وكذلك الاطباء عندى اذا كان ما يشتركانه من الادوية ان كان له رأس مال يكون بينهما جميعا بالسوية

❦ في شركة الجمالين على رؤسهما أو دوابهما ❦

❦ قلت ❦ هل تجوز الشركة في قول مالك بين الجمالين والبغالين والجمالين على رؤسهم وجميع الاكرياء الذين يكرون الدواب (قال) لا يجوز ذلك ❦ قلت ❦ لم لا يجوز ولم لا تجعل هذا بمنزلة الشركة في عمل الايدي (قال) ألا ترى أن مالكا لم يجوز الشركة في عمل الأيدي الا أن يجتمعا في حانوت واحد ويكون عملهما نوعا واحداً سراجين أو خياطين أو دواب هذا تعمل في ناحية ودواب هذا تعمل في ناحية فهذا

غير جائز الا أن يعملوا في موضع واحد لا يختلفان مثل أن يتقبلا الشيء يحملانه جميعا ويتعاونان فيه جميعا ألا ترى أيضا أن الشركة لا تجوز بين أهل الصناعات اذا كانت الاداة لأحدهما دون الآخر ولم تجز الشركة بينهما أيضا اذا كانت الاداة مختلفة بمضاه من هذا وبمضاه من هذا اذا كانت الاداة كثيرة لها قيمة مختلفة حتى يكونا شريكين في جميع الاداة فتكون الاداة التي يعملان بها بينهما جميعا فاضاع أو تلف فنهما جميعا وما سلم منهما فينهما جميعا وان كانت الاداة تافهة يسيرة فلا بأس أن يتناول بها أحدهما على صاحبه. فهذا أيضا يدل على أن الشركة بالدواب غير جائزة ولو استأجر الذي لا أداة له من شريكه نصف الاداة واشتركا كان ذلك جائزا على مثل الشركة في الارض وقد فسرت ذلك لك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روي ابن غانم في شركة الحرث عن مالك اختلافا فيما يخرجان من البقر والاداة بينهما فتكون المصيبة منهما جميعا . وروى غيره وهو ابن القاسم اذا كان ما يخرج هذا من البقر والاداة ويخرج الآخر من الممسك والارض مستوية في كرائته ان ذلك جائز بعد أن يعتدلا في الزريعة ﴿ قلت ﴾ فما تقول في الدابة تكون لرجل فيأتيه رجل فيستأجر نصفها ثم يشتركان في العمل عليها فما أصاب فينهما ( قال ) لا بأس به وما سمعت في هذا شيئا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان لي بغل ولصاحبي بغل فاشتركتنا على الحولة التي تحمل على البغليين ( قال ) ما أرى بأسا اذا كانا يحملان جميعا فيحملان على دابتهما لأن هذين يصير عملهما في موضع واحد وهذا مثل أن يتقبلا الشيء يحملانه الى موضع واحد وان كان يعمل كل واحد منهما على حدة فلا خير فيه

﴿ في الرجلين يشتركان على أن يحششا أو يحطبا ﴾

﴿ على أنفسهما أو دوابهما ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز للشريكين أن يشتركا على أن يحطبا الحطب فما احتطبا من شيء فهو بينهما نصفين ( قال ) ان كانا يعملان جميعا معا في موضع واحد فلا بأس بذلك وذلك جائز وان كانا يحطبان كل واحد منهما على حدة فما حطب هذا فهو بينهما

وما حطب هذا فهو بينهما فهذا لا يجوز مثل قول مالك في الخياطين يعملان هذا في حانوت وهذا في حانوت ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اشتركا على أن يحتشا الحشيش أو يجعما بقل البرية أو ثمار البرية فيبيعانه فباعا من شئ فهو بينهما أو اشتركا على أنهما اذا جمعا ذلك اقتسماه بينهما ( قال ) اذا كانا يعملان ذلك معا فمما احتشا اقتسما بينهما أو ما جمعا من الثمار أو ما باعا من ذلك فالثن بينهما فلا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتركا على أن يحتطبا على دوابهما أو على غلمانهما أو يحتشا عليهم أو يلقط الحطب أو الثمار أو يحمله على الدواب الى مصر فيبيعان ذلك أتجوز هذه الشركة في قول مالك أم لا ( قال ) اذا كانا جميعا يعملان في عمل واحد لا يفترقان فذلك جائز وهذا بمنزلة ما لو عملا بأيديهما في شئ واحد وقد قال مالك في الزرع يشتركان فيه فيأتي كل واحد منهما بثوره أو بفلامه وما أشبه هذا من أداة الحرث ( قال ) مالك ذلك جائز وهذا بمنزلة ﴿ قلت ﴾ فأتقول في الرجلين يخرجان دابتيهما على أن يكرياهما ويعملا جميعا معا فإرزق الله بينهما ( قال ) لا يجزئ هذا لان الكراء ربعا أكرى أحدهما ولم يكر الآخر وليس هو أمرا يدوم العمل عليهما مثل الرجلين اللذين يعملان بأيديهما ذلك يعملان فيما قل أو أكثر مما استعملا ولو أجزت لك هذا لأجزت لك أن يشترك الرجلان على أن يحمل على رقابهما فهذا لا يجوز على أن يكونا حمالين عندى لان هذا يحمل الى حارة بني فلان وهذا الى حارة بني فلان فالعمل مفترق فلا تجوز الشركة فيه وكذلك الدواب هو عندى مفترق ولا أحفظ من مالك فيه شيئا أقوم لك عليه الساعة الا أن يكونا مجتمعين في كل ما يعملان ولا يفترقان فلا بأس به وان كان ذلك لا يقدر عليه ولا بد من افتراقهما فلا خير فيه

— في الرجلين يشتركان في صيد السمك أو الطير في نصب —

﴿ الشرك وصيد البراة والكلاب ﴾

﴿ قلت ﴾ فان اشتركا على صيد السمك وصيد الطير وصيد الوحش ( قال ) نعم ذلك جائز اذا كانا يعملان بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اشترك صيادان

يصيدان السمك أو الطير بالشباك أو الشراك أو الوحش فهو على ما وصفت لي (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا في نصب الشراك والحبال للطيور والوحش أيجوز ذلك (قال) اذا كانا يعملان جميعا فلا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا في صيد البزاة وصيد الكلاب على أن ما صادا بإزيهما أو بكليتهما فذلك بينهما نصفين أيجوز ذلك (قال) لا أرى ذلك الا أن يكون البزاة والكلاب بينهما أو يكون البازان يتعاونان والكلبان فيكون طلبها واحداً وأخذهما واحداً فلا يفتريان في ذلك

— في الشراكة في حفر القبور والمعادن —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا في حفر القبور وحفر المعادن والآبار والعيون وبناء البنيان وعمل الطين وضرب اللبن وطبخ القراميد وقطع الحجارة من الجبال (قال) ذلك جائز كله عند مالك لانهما يجتمعان في هذا جميعا معاً فان كان يعمل هذا في ناحية وهذا في ناحية فلا يجوز ذلك لان الشريكين في الاعمال بالأيدي لا يجوز لهما أن يعملا الا في حانوت واحد فكذلك هذان لا يجوز لهما أن يعملا الا في موضع واحد ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا في حفر المعادن (قال) ما أرى به بأساً اذا كانا يقبلان جميعا في موضع واحد يحفران فيه ولا يعمل هذا في غار وهذا في غار ﴿قلت﴾ فاذا عملا في المعادن جميعا فما أدركا من نيل فهو بينهما في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان مات أحدهما بعد ما أدركا النيل (قال) قال مالك في المعادن لا يجوز بيعها لهما اذا مات صاحبها الذي عملها أقطعها السلطان لغيره فلذلك لا يجوز بيعها فأرى المعادن لا تورث اذا مات صاحبها رجعت الى السلطان فرأى فيها رأيه ويقطعها لمن يرى وينبغي له أن ينظر في ذلك لجميع المسلمين (وقد سئل) مالك عما ظهر من المعادن مثل معادن أفريقية ماذا يرى فيها (قال) أرى ذلك للامام ينظر للناس فيها يعملونها ولا يراها لاهل البلد ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا في حفر الكحل والزرنيج فأت أحدهما أ يكون للسلطان أن يجعله مثل المعادن في قول مالك أم يجعله لورثة الميت وما كان من معادن النحاس والرصاص والجوهر كله كيف يكون سبيله (قال) أرى سبيله مثل

ما وصفت لك في معادن الذهب والفضة اذا مات العامل صنع السلطان فيها مثل  
ما يصنع في معادن الذهب والفضة

❦ في الشركة في طلب اللؤلؤ والعنبر وما يقذف البحر ❦

❦ قلت ❦ أتجوز الشركة في استخراج اللؤلؤ من البحر وطلب العنبر على ضفة البحر  
وجميع ما يقذف البحر والغوص في البحر (قال) لا بأس بذلك اذا كانا يعملان جميعا  
بمنزلة ما يكون في المركب يركبان جميعا ويقذفان جميعا ويتعاونان جميعا وكذلك  
الصيدان يخرجان جميعا في المركب فيقذفان جميعا ويصيدان ويتعاونان جميعا فيما يحتاجان  
اليه (قال) فلا بأس بذلك اذا كانا يعملان في موضع واحد مثل ما وصفت لك

❦ في الشركة في طلب الكنوز ❦

❦ قلت ❦ فان اشتركا على أن يطلبوا الكنوز والركاز وكل ما كان من دفن الجاهلية  
وغسل تراهم (قال) قال مالك لا يعجني الطلب في بيوت الجاهلية ولا في قبورهم  
(قال مالك) ولا أراه حراما ولا يعجني أن يطلب الاموال في قبورهم وآثارهم (قال  
ابن القاسم) وغسل تراهم عندي خفيف وكل ما سألت عنه فلا أرى بذلك بأسا  
اذا كانا يعملان جميعا بحال ما وصفت لك

❦ في الشركة في الزرع ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو كانت الارض من عندي والبقر من عند شريكى والبذر من  
عندنا جميعا والعمل علينا جميعا أتجوز هذه الشركة أم لا في قول مالك (قال) قال  
مالك اذا كان كراء الارض وكراء البقر سواء جازت الشركة بينكما ❦ قلت ❦  
أرايت ان كانت البقر أكثر كراء أو الارض أكثر كراء أتجوز هذه الشركة فيما بينهما  
(قال) قال مالك لا أحبها حتى يعتدلا (قال) وقد كان مالك يقول في الارض التي  
لا كراء لها مثل أرض المغرب التي لا تكثرى انما يمنعونها الناس (قال مالك) لو أن  
رجلا أخرج أرضا من هذه الارض وألفاها وتكافأ فيما بعد ذلك من النفقات والبذر

لم أر بذلك بأساً. وأما كل أرض لها كراء (قال مالك) فلا يعجبني أن تقع الشركة بينهما إلا على التكافؤ ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتراكاً فأخرج أحدهما البذر من عنده وأخرج الآخر الأرض من عنده وتكافأ فيما سوى ذلك من العمل وكراء الأرض وقيمة البذر سواء (قال مالك) لا خير فيه ﴿قلت﴾ لم وقد تكافأ في العمل وقيمة كراء أرضه مثل قيمة بذر هذا (قال) لأن هذا كأنه أكرأ نصف أرضه بنصف بذره فلا يجوز أن يكريه الأرض بشئ من الطعام ﴿قلت﴾ ولا تصلح الشركة في الزرع عند مالك إلا أن يكون البذر بينهما وتكافأ فيما بعد ذلك من العمل (قال) نعم كذلك قال مالك إذا أخرج البذر من عندهما جميعاً ثم أخرج أحدهما البقر والآخر الأرض أو كان العمل من عند أحدهما والبقر والأرض من عند الآخر وقيمة ذلك سواء فلا بأس بذلك وإنما كره مالك ما أخبرتك من البذر أن يكون من عند أحدهما والأرض من عند الآخر لأن هذا يصير كراء الأرض بالطعام فأما ما سوى هذا فلا بأس أن يخرج هذا بعض ما يصلحهم من أداة الحرث وهذا بعض ما يصلحهم بعد أن يكون قيمة ما أخرج هذا مثل قيمة ما أخرج هذا ﴿قلت﴾ أرأيت أن اكتريا الأرض جميعاً من رجل وأخرج أحدهما البذر وأخرج الآخر البقر وجميع العمل وكان قيمة البذر وقيمة كراء البقر وجميع عمل الزرع سواء (قال) لا بأس بذلك عند مالك لأنهما قد سلما من أن يكونا هنا كراء الأرض بالطعام وقد تكافأ بحال ما ذكرت لي ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتراكاً على الثلث والثلثين حتى أن العمل بينهما كذلك والبذر من عندهما كذلك على الثلثين والثلث أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) نعم ذلك جائز عند مالك إذا تكافأ على ذلك ﴿وسئل ابن القاسم﴾ عن الرجل يعطي الرجل الأرض يزرعها ويعطي من البذر للعامل مثل ما يخرج هو لزراعتها على نصفين يعطيه أرضه على ذلك وهي أرض مأمونة لا يكاد يخطئها عام في أن تروى من الماء فيعمل العامل فيها من سنته وإنما هي أرض تحرث الآن ليكرمها بالحرث ويتركها فإذا كان قابلاً إذا احتاج إلى

زراعتها زرعها ( قال ابن القاسم ) اذا كانت أرضاً مأمونة لا يخطئها أن تروى في كل عام فلا بأس بذلك ان شاء الله تعالى فان كانت غير مأمونة فلا خير فيه لانه حين حرت الارض كان صاحب الارض قد انتفع بحرث العامل فيها بحرثه اياها وتكريمه لها بالحرث لما يرجو من زراعتها حين حرثها وتأخر المطر عنها ولم ترو انفسخ العمل فيما بينهما وصار هذا قد انتفع بعمل صاحبه فيها فلا أحبه وأنا أكرهه كراهية شديدة ويكون بمنزلة من تعجل النقد في بيع باعه أو كراء أكره مما لا يجوز فيه من تعجيل النقد فيكون من تعجل النقد قد انتفع بما وصل اليه بغير شيء أو صله الى صاحبه فهذا لا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن ثلاثة نفر اشتركوا في زرع فأخرج أحدهم الارض والآخري البقر والآخري العمل والبذر بينهم أثلاثاً ( قال ) هذا جائز عند مالك اذا تكافؤا في العمل وكان البذر بينهم بالسوية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان البذر من عند رجلين بالسوية ومن عند الآخر الارض وجميع العمل ( قال ) لا خير في هذا ﴿ قلت ﴾ لمن الزرع ( قال ) لصاحب الارض ويعطى هذا بذرها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ( وقد قال غيره ) ويكون الزرع لصاحبي الزريعة ويكون عليهما كراء الارض وكراء عمل العامل ( وقال غيره ) من الرواة بمنزلة القراض اذا كان العمل فيه فاسداً فيكون الربح للمال ويكون للعامل أجر مثله لان كل ما لا يؤاجر فالربح له والنماء له والوضيعة عليه ولما يؤاجر أجر مثله والله سبحانه وتعالى أعلم وقد ذكر نحو هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الزرع لصاحب الزريعة وللآخرين أجر مثله

### — الشركة بالعروض —

﴿ قلت ﴾ هل تجوز الشركة بالعروض تكون عندي ثياب وعند صاحبي حنطة أو دواب فاشتركتنا في ذلك أتجوز الشركة فيما بيننا في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك نعم لا بأس بذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وتفسير ذلك عندي اذا اشتركا على قدر قيمة سلامة كل واحد منهما بقدر رأس ماله ويكون عليه من الوضيعة بقدر رأس ماله

﴿ قلت ﴾ اذا كان رأس مالهما عرضا من العروض وان كان مختلفا فلا بأس أن  
 يشتركا به على القيمة في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وكيف يقومان ما في أيديهما  
 وكيف يكونان شريكين أبيع هذا نصف ما في يديه من صاحبه بنصف ما في يدي  
 صاحبه اذا كانت القيمة سواء أو يقومان ولا يبيع كل واحد منهما نصف ما في يديه  
 بنصف ما في يدي صاحبه ( قال ) اذا قوما ما في أيديهما وكان قيمة ما في أيديهما سواء  
 وأشهدا على أنهما قد اشتركا بالنصف فقد باعه نصف ما في يديه بنصف ما في يدي  
 صاحبه اذا قوماه وكانت قيمتهما سواء ثم أشهدا على الشركة فقد باعه نصف سلعته  
 بنصف سلعة صاحبه وان لم يذكر البيع ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتركا بسلعتيهما على  
 ان الربح بينهما نصفين والوضيعة عليهما نصفين وعلى أن يكون رأس مال كل واحد  
 منهما بالسوية واشتركا في هاتين السلعتين فلما قوما السلعتين كانت احدهما الثلثين  
 والاخرى الثلث كيف يصنعان وكيف تقع الشركة بينهما في قول مالك ( قال ) ان  
 كانا لم يعملوا وأدركت السلعتان ردتا الى صاحبيهما وفسخت الشركة فيما بينهما وان  
 فات السلعتان كانا على الشركة على ما بلغت كل سلعة ويعطى القليل الرأس المال أجرة  
 في الزيادة التي عمل فيها مع صاحبه وان كانت وضيفة فضت الوضيفة على جميع المال  
 فما أصاب الكثير كان على صاحب الكثير وما أصاب القليل كان على القليل الرأس  
 المال والربح ان كان فكذلك أيضاً لان رأس مالهما كان على ما بلغت سلعتاهما ولم  
 يكن على ما شرطوا ولا يكون على صاحب السلعة القليلة ضمان في فضل سلعة صاحبه  
 على سلعته وليس فضل سلعة صاحبه مما وقع فيه بينهما بيع . ومما يبين لك ذلك  
 أن مالكا قال في الرجل يأتي بمائة ويأتي رجل آخر بمائتين فيشتركان على ان الربح  
 بينهما والنقصان عليهما بالسوية والعمل عليهما بالسوية ( قال ) قال مالك الوضيفة  
 على قدر رؤس أموالهما والربح على قدر رؤس أموالهما ويعطى صاحب المائة أجر مثله  
 فيما أعان صاحب المائتين في فضل المائتين ولم يجملها سلفا وانما أعطاه اياها على أن  
 يشاركه ولو كانت سلفا لكان له ربح الخمسين التي أعطاه اياها حتى يساويه في رأس



المال ولكن أيضا ضامنا للخمسين وتكون أيضا شركة فاسدة لأنها شركة وسلف  
(وقال مالك) أراه إنما أسلفه الخمسين على أن أعانه بالعمل قال فأراه مفسوخا لا ضمان  
عليه في الخمسين وضمان الخمسين على صاحب المائتين وربحها له ووضعيتها عليه  
ويكون عليه لصاحب المائة أجرته فيما أعانه فيها ولو كانت الدنانير تكون هاهنا  
عند مالك سلفا لكان يكون ضمانها منه ان جاء نقصان ولكن المتاع في الشركة  
الاولى تبعا يلزم القليل الرأس المال نصف قيمة ما يفضل به صاحبه فلما لم يضمن مالك  
الشريكين في العين اذا فضل فضل أحدهما ولم يجعله سلفا وأسقط عنه الضمان  
وجعل له الأجر أسقطت أنا عنه نصف قيمة فضل المتاع وأعطيته بعمله في  
ذلك مع شريكه نصف عمل مثله ولم أره يباع ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا بما يوزن  
أو يكال مما لا يؤكل ولا يشرب اشتركا بأنواع مختلفة أخرج هذا مسكا وأخرج  
هذا عنبرا وقيمتها سواء فاشتركا على أن العمل عليهما بالسوية (قال) هذا جائز  
﴿قلت﴾ ولم وهذا مما يوزن ويكال (قال) إنما كره مالك ما يؤكل ويشرب مما يوزن  
ويكال في الشركة اذا كانا من نوعين وان كانت قيمتهما سواء لان محلهما في البيوع  
قريب من الصرف فكما كره في الدنانير والدرهم الشركة وان كانت قيمتهما سواء  
فكذلك كره لي كل ما يؤكل ويشرب مما يكال أو يوزن مما يشبه الصرف ﴿قلت﴾  
أرايت العروض وما سوي الطعام والشراب مما يوزن ويكال ومما لا يوزن ولا يكال  
هل يجوز مالك الشركة فيما بينهما اذا كان رأس مالهما نوعين مختلفين وقيمتها سواء  
والعمل بينهما بالسوية (قال) نعم هذا جائز لاني سألت مالكا غير مرة ولا مرتين  
عن العروض يشتركان بها من نوعين مفترقين اذا كانت القيمة سواء والعمل بالسوية  
(قال مالك) ذلك جائز (قال) ولم أسأل مالكا عما يوزن ويكال مما لا يؤكل ولا  
يشرب ولكن انما سألت عن العروض فجوزها لي فستلتك هذه هي من العروض فأرى  
الشركة بينهما جائزة ﴿قلت﴾ والشركة بالعروض جائزة في قول مالك بحال ما وصفت  
لي (قال) نعم ﴿قلت﴾ وتجاوز الشركة في قول مالك بالعروض وبالذنانير بحال ما وصفت لي

( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وتجوز أيضاً بالطعام والدرهم في قول مالك بحال ما وصفت لي ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وبالعروض وبالطعام ( قال ) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت شريكين اشتركا بالعروض شركة فاسدة أو صحيحة فافترقا بعد ما قد عملا كيف يخرج كل واحد منهما رأس ماله أيكون له رأس ماله يوم يقسمان أو رأس ماله يوم وقعت الشركة فاسدة كانت أو صحيحة ( قال ) أما الصحيحة فعلى قدر رؤس أموالهما على ما قوما به سلعتيهما واشتركا وأما الشركة الفاسدة فيردان إلى ما يبلغ رأس مال كل واحد منهما مما بلغت سلعتاهما في البيع ويقسمان الربح على قدر ذلك والوضعية على قدر ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) أما في الصحيحة فنعم هو قول مالك وأما في الشركة الفاسدة فهو رأي مثل ما قال مالك في الدنانير والدرهم إذا كانت أحدهما أكثر من الأخرى إذا اشتركا بها أن لكل واحد منهما رأس ماله يوم وقعت الشركة بينهما والربح على قدر ذلك والوضعية فكذلك الشركة الفاسدة في العروض ﴿ قلت ﴾ والعروض إذا اشتركا بها شركة فاسدة وقد كانا قوما بالعروض ( قال ) لا ينظر إلى ما قوما به عروضهما ولكن ينظر إلى ما باعا به العروض فيه على كل واحد منهما ثمن عرضه الذي بيع به ﴿ قلت ﴾ فإن كانت الشركة بالعروض صحيحة وقد قوما عروضهما فباع كل واحد منهما سلعته بأكثر مما قوما به سلعته أو بدون ذلك ثم افترقا كيف يأخذ كل واحد منهما رأس ماله يأخذ القيمة التي قوما بها سلعته أو يأخذ الثمن الذي باعا به سلعتيهما ( قال ) إذا كانت الشركة صحيحة أخذ قيمتها يوم اشتركا إذا افترقا ولا ينظر إلى ما باعا به السلعة لأنهما حين قوما العرضين في الشركة الصحيحة فكان كل واحد منهما قد باع نصف سلعته بنصف سلعة صاحبه وضمن هذا نصف سلعة هذا وهذا نصف سلعة هذا وفي الشركة الفاسدة لا يقع لكل واحد منهما في سلعة صاحبه قليل ولا كثير فلذلك كان لكل واحد منهما ثمن سلعته الذي باع به سلعته في الشركة الفاسدة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا مثل ما قال مالك في الشركة في الدنانير والدرهم

## ❦ في الشركة بالحنطة ❦

❦ قلت ❦ هل تجوز الشركة بالحنطة أخرج أنا عشرة أراذب حنطة وصاحبي عشرة أراذب حنطة فنشترك والحنطتان في الجودة سواء (قال) أرى أن الشركة فيما بينهما جائزة (قال) وسألنا مالكا عن ذلك فقال لي لا أرى الشركة جائزة فيما بينهما فأبى مالك أن يجيز هذه الشركة لنا وأنا أرى هذه الشركة جائزة إذا اشتركا على الكيل ولم يشتركا على القيمة ولا يصح أن يشتركا واحدي الحنطتين أفضل من صاحبتهما يشتركان على قيمة الحنطتين أو بكيل الحنطين يكون لهذا سمراء ولهذا محمولة وأثمانهما مختلفة أو سواء فيشتركان على أن لصاحب السمراء مثل سمرائه إذا افترقا ولصاحب المحملة مثل محمولته إذا افترقا (قال) لا يجوز هذا ❦ قلت ❦ فإن اشتركا على أنهما إذا افترقا أخذ كل واحد منهما قيمة حنطته وكانت قيمة الحنطين سواء حين اشتركا (قال) لا يجوز ذلك عند مالك لأن رأس مال هؤلاء لم يستو ❦ قلت ❦ أرايت أن اشتركا على قدر قيمة حنطة كل واحد منهما وعلى أن العمل على كل واحد منهما على قدر رأس ماله (قال ابن القاسم) لا تمجيني هذه الشركة وليست بجائزة بينهما على كيل الحنطة ولا على قيمتهما فلا أرى أن تجوز الشركة في الطعام إلا على الكيل يتكافآن في الكيل ويشكافآن في الجودة وفي العمل والآن لم تصح الشركة (قال) ورجع مالك عن اجازة الشركة بالطعام وإن تكافأ لم يجزه لنا مالك منذ لقيناه ❦ قلت ❦ لم كرهه مالك (قال) ما رأيت له فيه حجة أكثر من أنه كرهه ❦ قلت ❦ أرايت أن اشتركا فأخرج هذا حنطة وأخرج هذا شعيراً فكانت قيمة الحنطة مثل قيمة الشعير فاشتركا على ذلك أو باع هذا نصف شعيره من هذا بنصف حنطة هذا واشتركا على أن الربح بينهما نصفين والوضعية كذلك وعلى أن العمل عليهما نصفين هل تجوز هذه الشركة في قول مالك (قال) لا ❦ قلت ❦ له لم لا تجوز هذه الشركة في قول مالك (قال) لأن الشركة لا تصح عند مالك على الدنانير والدرهم إذا كانت الدنانير من عند هذا والدرهم من عند هذا وإن كانت قيمة الدنانير مثل قيمة الدرهم لم تصح هذه الشركة عند مالك

أو كانت النيمة سواء وكذلك الطعامان إذا اختلفا تمر وشعير أو تمر وزبيب أو حنطة  
 وشعير أو سمن وزيت فأنما يحمل هذا يحمل الذهب والفضة ﴿ قلت ﴾ لم كره مالك  
 الشركة في الطعام وجوزه في العروض ( قال ابن القاسم ) لأن الطعام عند مالك بمنزلة  
 الصرف والعروض إنما هو بيع فلا بأس به ﴿ قلت ﴾ ولا تجوز الشركة في قول  
 مالك بالطعام والشراب على حال ما كان نوعاً واحداً أو أنواعاً مختلفة ( قال ) نعم لا تجوز  
 الشركة عند مالك في الطعام على حال إذا كان من عند هذا الطعام ومن عند هذا  
 الطعام نوعاً واحداً كان أو مختلفاً ﴿ قلت ﴾ وأصل قول مالك في الشركة أن كل ما  
 يوزن ويكال مما يؤكل ويشرب لا يصح أن يشتركا به في قول مالك وإن كان رأس  
 مالهما نوعاً واحداً أو مختلفاً وجوزته أنت إذا كان رأس مالهما نوعاً واحداً في الطعام  
 والشراب ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فإن كانا اشتراكاً بالطعام شركة فاسدة فعملنا ثم افترقا  
 كيف يخرجان رؤس أموالهما أيعطى كل واحد منهما مكيلة طعامه أو قيمة طعامه  
 يوم وقعت الشركة بينهما فاسدة ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك إلا أنى أرى أن  
 يعطى كل واحد منهما ثمن طعامه يوم بيع ﴿ قلت ﴾ ولم أعطيت كل واحد منهما ثمن  
 طعامه يوم بيع ولم لا تعطيه مثل مكيلة طعامه ( قال ) لأن هذين إنما يعطى كل واحد  
 منهما ثمن طعامه يوم بيع لأن كل واحد منهما كان ضامناً لطعامه حتى باعه فلما كان  
 ضامناً لطعامه حتى باعه لم يعط إذا افترقا إلا الثمن الذي بيع به طعام كل واحد منهما  
 ﴿ قلت ﴾ فإن كانا قد خاطا طعامهما قبل أن يبيعا ثم باعاه ( قال ) يعطى كل واحد  
 منهما قيمة طعامه يوم خلطاه

— في الشركة بالمالين المتفاضلين على أن الربح والوضيعة بينهما بالسوية —

﴿ قلت ﴾ أرايت أن أخرجت ألف درهم وأخرج رجل آخر ألفي درهم فاشتركا على  
 أن الربح بينهما والوضيعة بينهما نصفين ( قال ) قد أخبرتك أن هذه الشركة فاسدة عند  
 مالك ﴿ قلت ﴾ فإن عملاً على هذه الشركة وربحاً ( قال ) قد أخبرتك أن الربح بينهما  
 على قدر رؤس أموالهما عند مالك ويكون للقليل الرأس المال على صاحبه من الأجر

بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ فان عملا فوضما نصف رأس المال الذي في أيديهما  
 ( قال ) الوضعية عند مالك عليهما على قدر رؤس أموالهما لان الفضل الذي يفضله  
 به صاحبه على رأس ماله انما كان ذلك الفضل في ضمان صاحبه الذي الفضل له ولم  
 يضمن له شريكه من ذلك الفضل شيئا ألا ترى أن ربح ذلك الفضل انما هو لاني له  
 الفضل فهذا يدلك على أن المصيبة في الفضل من الذي له الفضل ﴿ قلت ﴾ فان ذهب  
 رأس المال خسارة وركبهما ثلاثة آلاف دينار أو ركبهما من تجارتهم بعد وضيعتهما  
 رأس المال كله كيف تكون هذه الوضعية عليهما والشركة فاسدة على ما وصفت  
 لك وقد كان شرطهما أن الوضعية بينهما نصفين ( قال ) أرى أن الدين الذي  
 لحقهما من تجارتهم يكون عليهما على قدر رؤس أموالهما فيكون على صاحب الألف  
 ثلث هذا الدين ويكون على الذي كان رأس ماله ألفين ثلثا هذا الدين لان الشركة  
 انما وقعت بينهما بالمال ليس بالابدان فما لحقهما من دين فض على المال الذي وقعت  
 به الشركة بينهما وهو رأس مالهما فيكون على الذي رأس ماله ألف من الدين الذي  
 لحق الثالث وعلى الذي رأس ماله ألفان الثلثان ولا يلتفت الى الشرط الذي شرطاه  
 بينهما لان الشرط كان فاسدا ( قل ) وهذا الآخر لم أسمعه من مالك ولكنه رأيي  
 مثل ما قال لي مالك من الوضعية في رأس المال

﴿ في الشركة بالمالين يشترط أحدهما أن يعمل ولا يعمل الآخر ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز أن أخرج أنا ألف درهم ورجل آخر ألف درهم فنشترك على  
 أن الربح بيننا نصفين والوضعية علينا نصفين على أن يعمل أحدهما دون صاحبه ( قال )  
 قال مالك لا تجوز هذه الشركة بينهما إلا أن يستويا في رأس المال وفي العمل ﴿ قلت ﴾  
 فان أخرج أحدهما ألف درهم والآخر ألفي درهم فاشتركا على أن الربح بينهما نصفين  
 والوضعية عليهما نصفين أو اشترطا أن الوضعية والربح على قدر رؤس أموالهما على أن  
 يعمل صاحب الألف بجميع المال وحده ويكون عليه العمل وحده ( قال ) قال مالك  
 لا خير في هذه الشركة ( وقال ابن القاسم ) يصنع فيها اذا عمل صاحب الألف بجميع

المال فربحاً كما وصفت لك في الشركة الفاسدة يأخذ صاحب الالفين رأس ماله ألفين  
وصاحب الالف رأس ماله ألفاً ثم يقتسمان الربح على قدر رؤس أموالهما والوضيعة  
على قدر رؤس أموالهما وللاعمال الذي عمل في المال من الاجر بحال ما وصفت لك  
(قال) وأصل هذا أن الشركة لا تجوز عند مالك إلا أن يجتمعا في العمل بتكافؤ فيه  
على قدر رؤس أموالهما ﴿قلت﴾ أرايت صاحب الالف الذي عمل في جميع المال  
في ألفه وأنتى شريكه على أن الربح بينهما أو على أن له ثلثي الربح لم لا تجمله مقارضا في  
الالفين اللذين أخذهما من صاحبه وتجهل للامال صاحب الالف ثلث الربح للالف  
التي هي رأس ماله وتجهله كأنه أخذ الالفين من شريكه مقارضة بالسدس لانه شرط  
نصف ربح الالف فكان ثلث الربح له بألفه وسدس ربح الجميع بما عمل في رأس مال  
صاحبه (قال) لا يجوز هذا عند مالك لان هذا لم يأخذ الالفين على القراض انما أخذها  
على شركة فاسدة فيحمل محمل الشركة الفاسدة ولا يجتمع أيضاً عند مالك شركة  
وقراض (قال مالك) لا يصاح أن يقول أقارضك بألف على أن تخرج من عندك  
ألف درهم أو أقل أو أكثر على أن يخلطها بأني هذه يعمل بهما جميعا ففكره مالك  
هذه الشركة فهذا يدل على أن مسئلتك لا تكون مقارضة ﴿قال ابن القاسم﴾ لو أن  
رجلين اشتركا على أن يخرج أحدهما ربعا والآخر ثلاثة أرباع والعمل بينهما على قدر  
رؤس أموالهما فطوع صاحب الربع فاشترى بجميع المال تجارة لم يكن له في عمله  
ذلك أجر

﴿ في الشريكين بالمال يشترط أحدهما أن يكون ﴾

﴿ المال على يديه دون صاحبه ﴾

﴿قلت﴾ أتجوز الشركة بين الشريكين ورأس مالهما سواء على أن الربح على المال والوضيعة  
على أن يكون المال في يد أحدهما دون الآخر (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في  
هذه الساعة وأرى أن كان هذا الذي اشترط أن يكون المال على يديه هو الذي  
يشترى ويبيع دون صاحبه فأرى الشركة على هذا الشرط غير جائزة لان الشركة

تكون على الاوال والامانة أيضا وهذا لم يأتين صاحبه حين اشترط أن يكون المال عنده دون صاحبه وهو الذى يشتري ويبيع دون صاحبه فان كانا جميعا هما اللذين يبيعان ويشتريان غير أن أحدهما الذى يكون المال في يديه دون صاحبه فلا أرى بهذا بأساً وأراها شركة صحيحة

❦ في الشريكين بالمالين بالسوية يفضل أحدهما صاحبه في الربح ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتركا ورأس المال سواة وفضل أحدهما صاحبه بالربح أتجوز هذه الشركة في قول مالك أم لا ( قال ) لا تجوز هذه الشركة عند مالك

❦ في الشركة بالمال الغائب ❦

❦ قلت ❦ هل تجوز الشركة بالمال الغائب ( قال ) سئل مالك عن رجلين اشتركا فأخرج هذا ألفاً وخمسة درهم وأخرج صاحبه خمسة مائة وقال لي ألف درهم في مكان كذا وكذا فأقام أحدهما وهو الذى له ألف وخمسة مائة وخرج الذى كانت ألفه غائبة الى الموضع التى فيه الالف التى زعم أنها له هنالك ليجهز جميع المال على صاحبه فلم يقدر على ألفه التى زعم أنها هناك فاشترى بالالفين تجارة ( قال ) قال مالك أرى لكل واحد من الربح قدر رأس ماله ولم ير لصاحب الالف الغائبة في الشركة الا قدر الخمسة التى أخرج ❦ قلت ❦ فهل جعل له مالك أجر عمله ( قال ) لا ما علمت أنه جعل له أجر عمله ❦ قلت ❦ لم ( قال ) لان هذا عندي متطوع بعمله لانه لو أن رجلا اشترك هو ورجل على الربع لهذا ثلاثة أرباع المال ولهذا ربع المال على أن العمل بينهما على قدر رؤس أموالهما فتطوع صاحب ربع المال فخرج فاشترى بجميع المال تجارة لم يكن له في عمله ذلك أجر فكذلك هذا ( قال ) فسئلتك التى سألتنى عنها من الشركة في المال الغائب ان ذلك جائز في رأيى ان أخرج ذلك المال

❦ في الشريكين بالمالين المختلفى السكة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتركتما أخرجت أنا مائة دينار هاشمية وأخرج صاحبي مائة



دينار دمشقية والمهاشمية صرف غير صرف الدمشقية (قال) لا أقوم على حفظ هذا الساعة عن مالك إلا أنه لا يجبني إذا كان للمهاشمية صرف غير صرف الدمشقية وكان لها قدر وقيمة كبيرة فلا يجبني هذا وإن كان فضل صرف المهاشمية شيئاً قليلاً لا قدر له وليس لها كبير فضل صرف فلا أرى بالشركة بأساً فيما بينهما ﴿قلت﴾ ولم كرهته إذا كان للمهاشمية فضل كبير (قال) لأن المهاشمية إذا كان لها فضل كبير فاشتركا على أن العمل عليهما نصفين والربح بينهما نصفين فقد يفضل أحدهما على صاحبه في رأس المال وذلك الفضل هو في العين الذي يزيد دنائره المهاشمية على دنائره صاحبه الدمشقية فلا تجوز الشركة على أن يكون أحدهما أكثر رأس مال من صاحبه إلا أن يكون الربح على قدر رؤس أموالهما والعمل عليهما على قدر رؤس أموالهما فهما إن أرادا أيضاً أن يشتركا على قيمة الدنانير المهاشمية والدمشقية ويكون الربح بينهما على قدر قيمة دنائير كل واحد منهما والوضيعة عليهما على قدر ذلك لم يحز ذلك أيضاً لأن الدنانير لا يصلح أن يشتركا بها على القيمة وإنما تجوز الشركة الذهب بالذهب والفضة بالفضة على الوزن ولا تجوز على القيمة في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت أن اشتركا على أن رأس مال أحدهما ألف يزيدية ورأس مال الآخر ألف محمدية (قال) إذا كان لفضل الدين قيمة كبيرة لم تصلح الشركة وإن كان تأفها فلا بأس بذلك وقد فسرت لك ذلك في غير هذا الموضع ﴿قلت﴾ أرايت أن اشتركا ورأس مال هذا ألف دينار هاشمية ورأس مال هذا ألف دينار دمشقية وهما في الصرف يوم اشتركا سواء (قال) الشركة جائزة ﴿قلت﴾ فإذا افترقا وقد حال الصرف ورخصت الدمشقية ما يكون لصاحب الدمشقية في رأس ماله وما يكون لصاحب المهاشمية في رأس ماله (قال) لا ينظر إلى ما حال إليه الصرف ولكن إذا أرادا الفرقة اقتسما ما في أيديهما بالسوية عرضاً كان أو طعاماً أو عيناً لأن ما في أيديهما إذا اشتركا على السوية في رؤس أموالهما فقد صار ما في أيديهما بينهما وكذلك في المروض على القيمة إذا استوت القيمتان وكذلك إذا كانا شريكين على الثلث والثلثين



في رؤس أموالهما ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة أنه قول مالك ولكن هذا رأيي

﴿ في الشركة بالدنانير والدراهم ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك في الشريكين يخرج أحدهما دراهم والآخر دنانير ثم يشتركان أنه لا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ ولا تجوز الشركة في قول مالك بالدراهم من عند هذا والدنانير من عند هذا (قال) نعم لا تجوز عند مالك ﴿ قلت ﴾ وأصل قول مالك في الشركة أنها لا تجوز إلا أن يكون رأس مالهما نوعاً واحداً من الدنانير والدراهم (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلين اشتركا جاء هذا بمائة دينار وهذا بألف درهم جوبلا ذلك فعلاً على هذا حتى ربحاً مالا كيف يصنعان في رأس مالهما (قال) بلغني عن مالك أنه قال يكون لكل واحد منهما رأس ماله ويضرب له ربحه على قدر الدنانير للعشرة أحد عشر والدرهم مثله والوضيعة كذلك (قال) وبلغني عن مالك في الدنانير والدراهم إذا اشتركا أنه لا خير فيه فإن فات لكل واحد منهما رأس ماله ويضرب له الربح على رأس ماله ﴿ قلت ﴾ فإن كان المتاع قائماً بعينه (قال) ذلك سواء كان قائماً بعينه أو لم يكن قائماً بعينه يباع ويقتسم به فيأخذ هذا بقدر ألف درهم وهذا بقدر مائة دينار فإن كان فضل كان للعشرة دراهم درهم وللعشرة دنانير دينار وإن كانت وضيفة فلي هذا أيضاً يكون. والذي بلغني عن مالك أنه قيل له فإن اشتركا على هذا كيف يكون (قال) يكون لهذا رأس ماله من الذهب ولهذا رأس ماله من الدراهم ثم يقتسمان الربح للعشرة أحد عشر للدراهم للعشرة دراهم وللدنانير للعشرة دنانير دينار ﴿ قال ﴾ معنون ﴿ وقد قال غيره أن عرف ما اشترى بالدنانير وعرف ما اشترى بالدراهم فليس لواحد منهما شركة في سلعة صاحبه إلا أن تكون رؤس أموالهما لا تعتدل فيكون لصاحب القليل الرأس المال على صاحب الكثير الرأس المال اجارة مثله فيما أعانه وإن لم يعلم ذلك وفي المال فضل أو نقصان قسم الفضل على قدر الدراهم من الدنانير إن كانت الدراهم من الدنانير يوم اشتركا النصف اقتسماه على النصف وإن كان

الثالث فعلى ذلك ويرجع القليل الرأس المال على الكثير الرأس المال بأجرة مثله فيما أعانه لانه قد علم أن السلع بينهما على قدر رأس مال كل واحد منهما من صاحبه وانما مثل ذلك مثل الطعام اذا اشتركا به شركة فاسدة فلم يعلم به حتى خطاه واشتركا واشتريا به فانهما يقسمان الربح على قدر قيمة قح كل واحد منهما من قح صاحبه على ما في صدر الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت ان أخرجت أنا ألف درهم وأخرج صاحبي مائة دينار فبعته خمسمائة درهم بخمسين ديناراً فاشتركنا أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا عند مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لان هذا صرف وشركة فلا تجوز وكذلك قال لى مالك لا يجوز ولا خير في ذلك ﴿قلت﴾ فان أخرج رجل خمسين ديناراً وخمسمائة درهم وأخرج صاحبه خمسين ديناراً وخمسمائة درهم فاشتركا جميعاً أيجوز هذه الشركة في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فافرق ما بين هذا وبين المسئلة الاولى (قال) لان في الاولى مع الشركة صرفاً وهذه ليس فيها صرف ﴿قلت﴾ وكان مالك يحيز أن يشتركا من عند هذا ذهب وفضة ومن عند صاحبه ذهب مثل ذهب هذا وفضة مثل فضة هذا (قال) نعم

#### ❦ في الشركة بالدنانير والطعام ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان كان من عند أحدهما حنطة ومن عند الآخر دراهم بعد أن تكون قيمة الحنطة والدرهم سواء أترى بأساً أن يشتركا على ذلك ويكون العمل عليهما والنقصان والربح والعمل بالسوية في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كانت الدراهم الثلاثين وقيمة الحنطة الثلث فاشتركا على أن على صاحب الدراهم ثلثي العمل وعلى صاحب الحنطة ثلث العمل والربح على قدر رؤس أموالهما فذلك جائز في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت قيمة الحنطة الثلاثين والدراهم الثلث فاشتركا على قدر رؤس أموالهما وعلى أن على كل واحد منهما من العمل على قدر رأس ماله وربحه (قال) ذلك جائز أيضاً عند مالك ﴿قلت﴾ وان كان من عند أحدهما دنانير ومن عند الآخر عروض وقيمتها سواء أو قيمتهما مختلفة فذلك جائز أيضاً في قول مالك

ممثل ما وصفت لي في الدراهم والحنطة (قال) نعم ﴿قلت﴾ وبالعروض وبالدينارين  
وبالدراهم جائز أيضاً في قول مالك بحال ما وصفت لي (قال) نعم ﴿قلت﴾ لم يجوز  
مالك الشركة اذا كان من عند أحدهما طعام ومن عند الآخر دراهم والدراهم  
الثنتان وقيمة الطعام الثلث اذا كان العمل على قدر رؤس أموالهما والربح على ذلك  
(قال) لان هذا لم يدخله قرض وشركة الا ترى أن مالكا قد جوز أن يكون من  
عند أحدهما ألفان ومن عند الآخر ألف على أن الربح بينهما على قدر رؤس أموالهما  
والعمل على قدر رؤس أموالهما فالطعام والدراهم بهذه المنزلة والعروض والدراهم  
بهذه المنزلة وكذلك العروض والطعام اذا زادت قيمة أحدهما بحال ما وصفت لك  
فذلك جائز اذا اشترط العمل عليهما على قدر رؤس أموالهما والربح على قدر رؤس  
أموالهما والوضيعة على قدر رؤس أموالهما

### — في الشركة بالمالين يضيع أحد المالين —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترك رجلان من عند كل واحد منهما ألف درهم وأخرج كل  
واحد منهما ألفه فصرها وجعل كل واحد منهما ألفه عنده ولم يخطاها حتى ضاعت  
احدى الالفين (قال) سئل مالك عنها فقال اذا كان في يد كل واحد منهما دراهمه ولم  
يخطاها فضاع منها شيء فهو من صاحبه الذي ضاع منه لان هذين لم يخطا المال  
الذي اشتركا به (قال مالك) فلو كانا قد صرنا كل ألف في خرقه على حدة ثم جمعاها  
عند أحد الشريكين أو جملاهما في خرج أحدهما فضاعت من أحدهما كانت المصيبة  
منهما جميعا وان كانت كل واحدة منهما في خريبتها لم يخطاها ﴿قال﴾ وسألنا مالكا  
عن الرجلين يشتركان بمائتي دينار يخرج أحدهما مائة دينار عتقا وهذا مائة دينار  
هاشمية فاشتركا ثم ضاعت احدي المائتين وقد كانت كل واحدة منهما في خريطة  
(قال) ان كانت كل واحدة منهما مع صاحبها فصبيتها منه وان كانا قد جمعاها في  
خرج أحدهما أو مع أحدهما الا أن كل واحدة منهما مصرورة على حدة فأصيبت  
أحدهما (قال) مالك المصيبة منهما جميعا اذا جملاها عند أحدهما أو جمعاها في خرج

أحدهما فلو كان هذا عند مالك مكروها لقال لنا لا خير في هذه الشركة ولكن  
ينبغي في قوله ان كان هذا مكروها أن يجعل المصيبة فيه من الذي ذهب دنائره  
(قال) وإنما جوزته مالك عندى لانه لا فضل فيما بين العتق والهاشمية في العين  
وعلى هذا حمله مالك أنه لا فضل بينهما ﴿قلت﴾ رأيت شريكين اشتراكاً ورأس  
مال كل واحد منهما ألف درهم على أن يشتريا جميع التجارات وألف كل واحد منهما  
معه لم يخطاها حتى اشترى أحدهما بألفه جارية على الشركة وتلفت الألف التي  
لشريكه قبل أن يشتري بها سلعة (قال) أرى أن الجارية بينهما ومصيبة الألف من  
صاحب الألف لأن مالكا قال لي غير مرة في الرجلين يشتركان بمالين ورأس مال  
كل واحد منهما ألف وهي في يد صاحبها قال مصيبة مال كل واحد منهما من نفسه  
الا أن يخطا ذلك أو يجمع ذلك في خرج واحد. وان كانت كل ألف مصروفة على  
حدة فضاعت ألف أحدهما يمد ما فعلا ما وصفت لك قال مالك فالمصيبة منهما  
جميعا والذي ذكرت أنهما لم يخطا فهذا لما اشترى الجارية فقد فعل في ألفه ما أمره  
صاحبه فصيبة الجارية منهما جميعا وضياع الألف التي لم يفعل فيها صاحبها شيئا من  
صاحبها ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره لا تنفقد بينهما شركة لأن الشركة لا تكون  
الا بخاط المال ألا ترى أن صاحب المائة التي اشترى بها يقول لم أرض أن يكون  
له ممي في مالي نصيب الا أن يكون لي معه نصيب في ماله فاذا كان لم ينفقد لي  
في ماله شركة فلا شيء له في مالي أو لا ترى أن مالكا قد قال لي في الذي أخرج  
مائتين وأخرج الآخر مائة فاشتركا على أن الربح بينهما والنقصان عليهما ففعلا  
واشتريا على ذلك لم يكن فعلهما بالذي يوجب لصاحب القليل الرأس المال في مال  
صاحبه الكثير الرأس المال نصفه وقد فعلا على الرضا منهما ولم يكن فعلهما ان وقعت  
وضيعة أن يضمن القليل الرأس المال من مال صاحبه الكثير الرأس المال شيئا فلا  
تكون شركة الا ما خطا وجما والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ في الشريكين في البلدين يجهز أحدهما على صاحبه كيف تكون نفقتها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتركتنا بمال كثير وهو في بلد وأنا في بلد يجهز على وأجهز عليه (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك (قال) نعم هذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المتفاوضين كيف يصنعان في نفقتهما (قال) سألنا مالكا عن الشريكين يكونان في البلدين يجهز أحدهما على صاحبه وأسعارهما مختلفة فينفق هذا ها هنا وينفق هذا ها هنا أتري أن يحسب كل واحد منهما ما أنفق (قال مالك) لا أرى ذلك وأرى أن تلحق نفقة هذا ونفقة هذا جميعا الا أن يكون الرجل المنفرد بدنه لا عيال له ولا ولد له والا خر عيال وولد فاذا كان هذا هكذا رأيت أن يحسب كل واحد منهما ما أنفق وان لم يكونا على ذلك رأيت أن تلحق النفقة بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانا في بلدة واحدة (قال) قال مالك اذا كانا في البلدين فاختلفت الاسعار ان النفقة تلحق بينهما فاذا كانا في بلد واحد فذلك أخرى أن تلحق النفقة بينهما لاشك في هذا اذا كان لهما عيال

### ﴿ الشركة في المفاوضة ﴾

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يعرف شركة عنان (قال) ما سمعته من مالك ولا رأيت أحداً من أهل الحجاز يعرفه (قال ابن القاسم) وما اشتركا فيه ان كان في جميع الاشياء فقد تفاوضا وان كانا انما اشتركا في أن يشتريا نوعا واحداً من التجارات مثل الرقيق والدواب فقد تفاوضا في ذلك النوع فأما العنان فلا يعرف ولا نعرفه من قول مالك الا ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتركا في شراء الرقيق وحدها أترأهما متفاوضين في شراء الرقيق (قال) نعم لان هذا جائز اذا اشتركا على أصل مال ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقام البيعة أنه مفاوضة على الثلث أو على الثلثين أم يجوز هذا في قول مالك ويكونان متفاوضين (قال) نعم لان هذا جائز أن يشتركا عليه عند مالك

❦ في مال المتفاوضين ❦

❦ قلت ❦ هل يكونان متفاوضين ولا أحدهما مال دون صاحبه عرض أو ناض (قال) نعم ❦ قلت ❦ ولا تفسد المفاوضة بينهما إذا كان لأحدهما دراهم أو دنانير أو عرض دون صاحبه (قال) نعم لا يفسد ذلك المفاوضة بينهما ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا أقام على رجل البيعة أنه مفاوضه في جميع ماله أيكون جميع ما في يدي الذي قامت عليه البيعة بينهما وجميع ما في يدي الذي أقام البيعة بينهما إلا ما أقام عليه البيعة أنه ورثه أحدهما دون صاحبه أو وهب له أو تصدق به عليه أو كان له من قبل أن يتفاوضا وأنه لم يفاض عليه (قال) نعم ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) ما سمعت هذا من مالك ولكن هذا رأيي ❦ قلت ❦ أ رأيت أن كان لأحدهما فضل مال دنانير أو دراهم ورثه أو وهب له أو تصدق به عليه أن تقطع المفاوضة بينهما في قول مالك أم لا (قال) لا تقطع المفاوضة بينهما لذلك ويكون ما ورث أو وهب له أو تصدق به عليه له خاصة دون صاحبه

❦ في المتفاوضين يلزم كل واحد منهما ما لزم صاحبه ❦

❦ من الشراء والبيع والمداينة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ما اشترى أحد المتفاوضين من البيع الفاسد أيلزم شريكه ذلك أم لا (قال) ذلك لازم لشريكه (قال) وليس كل الناس فقهاء يعرفون ما يشترون وما يبيعون ❦ قال ابن القاسم ❦ فذلك لازم لشريكه إذا فات كما كان يلزمه وحده لو لم يكن معه شريك ❦ قلت ❦ أ رأيت ما اشترى أحد الشريكين من طعام أو كسوة لنفسه أو لعياله أيكون لبائع الطعام والكسوة أن يأخذ الثمن من أي الشريكين قدر عليه (قال) نعم لأن مالكا قال لي ما اشتريا من طعام أو نفقة أنفقها عليهما وعلى عياله ما كان ذلك في مال التجارة لأنه يلني ذلك بينهما إذا كانا جميعا لهما عيال فلما قال مالك تلني النفقة علمنا أن ما أنفقناهما من مال التجارة والكسوة لهما ولعيالهما إنما هو أيضا من مال التجارة تلني الكسوة لأن مالكا قال تلني النفقة والكسوة من

النفقة الا أن تكون كسوة ليس يلتذ لها العيال وانما هي كسوة مثل الفضي  
والشطوى والوشى وما أشبه ذلك فان مثل هذا لا يابى ﴿قلت﴾ أرايت ما اشترى  
أحد الشريكين أيكون للبائع أن يأخذ بالثمن الشريك الا خر الذي لم يشتري  
منه شيئاً ( قال ) قال مالك اذا كانا متفاوضين لزم كل واحد منهما ما اشترى صاحبه  
﴿قلت﴾ أرايت الدين يكون على الرجل لاحد المتفاوضين فيقبضه شريكه ( قال )  
ذلك جائز عند مالك

### ﴿ في مفاوضة الحر والعبد ﴾

﴿قلت﴾ هل تجوز مفاوضة الحر والعبد في قول مالك ( قال ) لا أرى به بأساً وذلك  
أن مالكا قال لا بأس بأن يفاوض العبد الحر اذا كان العبد مأذوناً له في التجارة فلا  
بأس أن يدفع ماله مفاوضة ﴿قلت﴾ وشركة العبيد في قول مالك ( قال ) جائزة في  
رأى اذا أذن لهم في التجارة

### ﴿ في شركة المسلم النصراني والرجل المرأة ﴾

﴿قلت﴾ هل تصلح شركة النصراني المسلم واليهودي المسلم في قول مالك ( قال )  
لا الا أن يكون لا يغيب النصراني واليهودي على شيء في شراء ولا بيع ولا قبض  
ولا صرف ولا تقاضي دين الا يحضره المسلم معه فاذا كان يفعل هذا الذي وصفت لك  
والافلا ﴿قلت﴾ هل تجوز الشركة بين النساء والرجال في قول مالك ( قال )  
ما علمت من مالك في هذا كراهية ولا ظننت أن أحداً يشك في هذا ولا أرى  
به بأساً ﴿قلت﴾ وكذلك شركة النساء مع النساء ( قال ) نعم ﴿ابن وهب﴾ قال  
وأخبرني أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عباس وسأله رجل هل يشارك اليهودي  
والنصراني قال لا تفعل فانهم يربون والربا لا يحل لك ﴿ابن وهب﴾ وبلغني عن  
عطاء بن أبي رباح مثله قال الا أن يكون المسلم يشتري ويبيع ( وقال ) الليث مثله

❦ في الشريكين يتفاضان على أن يشتريا ويبيعا ويتداينا ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أخرج أحدهما مالا وأخرج الآخر مالا مثله ثم اشتركا وتفاضلا على أن يشتريا بهذا المال وبالدين أيضا ويبيعا بالدين فما رزقهما الله في ذلك فهو بينهما (قال) لا يعجبني أن يتفاضلا على أن يشتريا بأكثر من رؤس أموالهما لانه لا تجوز الشركة الا على الاموال فان فعلا فاشتريا بالدين كان ما اشتريا بينهما أيضا وقد أخبرتك بهذه في رسم الشريكين اللذين لم يخلطا وهذه التي تحتها مثلها ❦ قلت ❦ فان اشترى هذا سلعة على حدة بالدين بأكثر من رؤس أموالهما واشترى صاحبه كذلك أيكون ما اشترى كل واحد منهما بينه وبين صاحبه أو يكون ما اشترى كل واحد منهما له خاصة لان الشركة على أن يشتريا بالدين بأكثر من رؤس أموالهما لا يعجبك ذلك (قال) لا بل أرى كل ما اشترى كل واحد منهما بينه وبين صاحبه لان صاحبه قد أمره أن يشتري عليه فأرى كل ما اشترى كل واحد منهما بينهما يصير نصفه على صاحبه ونصفه عليه ❦ قلت ❦ أ رأيت أن تفاوض رجلا بمال أخرجه على أن يشتريا الرقيق ويبيعا أو على أن يشتريا جميع السلع ويبيعا تفاوضا ولم يذكر ابيع الدين في أصل شركتهما فباع أحدهما بالدين فأنكر ذلك شريكه وقال لا أجز لك أن تبع على بالدين أيجوز بيعه على شريكه بالدين أم لا (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا وأرى ذلك جائزا على شريكه

❦ في المتفاضين يشتري أحدهما لنفسه جارية أو طعاما من الشركة ❦

❦ قلت ❦ فان تفاوضا في شراء التجارات كلها بمال اشتركا فيه وليس لاحدهما مال دون صاحبه فاشترى أحدهما جارية للوطء فقال شريكه هي بيني وبينك وقال المشتري انما اشتريتها لنفسى دونك (قال ابن القاسم) هي بينهما ولا يقبل قوله لانه انما اشترها بما في أيديهما من المال الذي اشتركا فيه ولو انه أشهد حين اشترها أنه انما يشتريها لنفسه ما جاز ذلك له ولكان شريكه عليه بالخيار لانهما قد تفاوضا في جميع



ما في أيديهما مما يملكان من أموالهما ﴿قلت﴾ أرأيت ان تقاضا ولا حدهما مال  
 دون صاحبه ثم اشترى أحدهما جارية للوطء أو للخدمة بمال من شركتهما أتكون  
 الجارية له أم تكون من مال الشركة لانه اشتراها من مال الشركة (قال) سمعت مالكا  
 وسأله رجل من أهل المدينة من أصحابه في رجلين اشتركا متفاوضين كانا يشتريان  
 الجوارى ويشتريان من مال الشركة فيشترى هذا الجارية فيطوؤها فاذا باعها رد ثمنها  
 في رأس المال ويفعل شريكه كذلك (قال مالك) لا خير في هذا ﴿قال﴾ فقلت  
 للمالك انه قيل لهما لا خير في هذا فكيف يفعلان بما في أيديهما من الجوارى مما قد  
 اشترى على هذا الشراء (قال مالك) أرى أن يتقاولا ما هما فيما بينهما فان اشتراها الذي  
 هي عنده كانت عليه برأس مال قد عرفه والآخر مثل ذلك فيحل له حينئذ أن يطأها  
 ﴿قلت﴾ ولم لا يكون المشتري من هذين المتفاوضين حين اشترى الجارية من مال  
 هو بينهما اشتراها للوطء أو للخدمة ألا يجعله مالك غاصبا للدنانير حين اشترى بها  
 جارية لغير التجارة ويجعل الجارية جاريته ويجعل عليه مثل نصف تلك الدنانير وقد  
 قال مالك في رجل غصب من رجل دنانير فاشترى بها جارية ان على الغاصب مثل تلك  
 الدنانير ولا تكون الجارية للسدى غصبت منه الدنانير وان قال المصوب أنا آخذ  
 الجارية لانها انما اشترت بدنانيري لم يكن له ذلك فافرق ما بين هاتين المسألتين (قال)  
 فرق ما بينهما أن المفاوض مأمور لانه كأنه رجل أبضع معه بضاعة أمر أن يشتري  
 بها سلعة يخالف فرب المال مخير في أن يأخذ ما اشترى المبضع معه أو يسلمها ويأخذ  
 رأس ماله فهذا انما اشترى بمال الشركة يرى ان ذلك جائز له فشريكه مخير ان شاء  
 أنفذها له بما اشتراها به المشتري وان شاء قاومه اياها (قال) ولم أسمع من مالك ان  
 شاء أنفذها له بالثمن ولكن هذا رأيي ﴿قلت﴾ فان قال الشريك لا أقاومه ولا أنفذها  
 له ولكني أرد الجارية في الشركة (قال) ليس ذلك له لان مالكا قال يتقاولا وقد قال  
 غيره ذلك له ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهذا خلاف المبضع معه لان المبضع معه رب المال  
 مخير في قول مالك ان شاء أخذها وان شاء ضمنه ماله (قال) نعم هو مخالف له وأما

هذا المشتري المفاوض فقد وطئ جارية هي بينهما وقال مالك لو أن جارية بين رجلين وطئها أحدهما ولم تحمل منه أنها تقوم عليه يوم وطئها فهذا المفاوض لما وطئ لم يكن لهما بدمن أن يتقاوماها لانه انما أخذ مالا بينهما فاشترى به وهو يرى أن ذلك له جائز وأن المبضع معه انما اشترى لنفسه ليستأثر بالربح وليقطع عن صاحبه منفعة ما أبضع معه فيه وانما قلت لك هذا لان التعدي ليس كله واحداً ألا ترى لو ان رجلاً استودع مالا ثم اشترى به جارية لم يكن لصاحب الوديعة من الجارية قليل ولا كثير فهذا أيضاً في هذا الوجه مخالف للبضاعة والقراض وقد كانا جميعاً أمينين فيما في أيديهما مصداقاً قولهما فيما في أيديهما من ذلك فكل متعدي غاصب سنة يحمل عليها فن غصب دنائير من رجل فاشترى بها سلعة لم يكن للمغصوب منه الا مثل دنائيره . ومن استودع دنائير فاشترى بها سلعة لم يكن لرب الدنائير الا مثل دنائيره أيضاً ومن أبضع معه أو قرض مخالف كان رب المال بالخيار وانما حمل الشريكان على أن الجارية التي اشتراها للوطء من مال الشركة أنها بينهما فلذلك أمرهما مالك أن يتقاوماها ﴿قلت﴾ والذي ذكرت لي من أمر الغصب والوديعة والقراض والبضاعة اذا تعدوا هو قول مالك ( قال ) نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أحدهما اشترى طعاماً ليأكله أوليته فطلب صاحبه أن يشاركه في ذلك الطعام ( قال ) لا أرى ذلك له ولا أرى هذا من ذلك لان كل واحد منهما قد عرف حين اشتراك أن كل واحد منهما يتفق في منزله فليس كل من اشترى طعاماً لمنزله ليأكله من قمح أو سمن أو لحم أو ما أشبه ذلك أو كسوة مما يعرف أنه انما اشتراه لعياله ابتغى صاحبه أن يشاركه ويدخل عليه في ذلك فليس له ذلك

﴿ في أحد المتفاوضين يبيع ويؤخر بالدين ويضع من ثمن السلع طلب ﴾  
﴿ الفضل والاستمذار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت متفاوضين باع أحدهما سلعة بالدين الى أجل فلما حل الاجل أخره الشريك الآخر أو أخره الشريك الذي باعه السلعة هل يجوز تأخير أحدهما على صاحبه ( قال ) قال مالك في الوكيل يكون للرجل في بعض البلدان يبيع له متاعه

ويقتضى له الثمن فباع بعض متاعه الى أجل فلما حل الاجل أخر الوكيل المشتري بالثمن (قال) اذا كان تأخيرها اياه على وجه النظر لرب المتاع انما أخره ليستألفه في الشراء منه ولم يؤخره لمعروف صنعه الوكيل به فذلك جائز لان تأخير الوكيل هذا انما هو نظر لرب المتاع وانما هو من التجارة وان أخره طلب معروف صنعه الوكيل بالمشتري فهذا لا يجوز لانه لا يجوز للوكيل أن يصنع المعروف في مال رب المتاع الا بأمره فكذلك الشريكان اللذان سألتني عنهما لا يجوز لاحدهما أن يصنع المعروف في مال صاحبه الا بأمره وما كان من وجه التجارة فذلك جائز على صاحبه فاذا أخره ارادة استئلاف المشتري لمشتري منه فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان وضع أحدهما للمشتري من رأس المال بمد ماوجب البيع (قال) قال مالك في الوكيل الذي وصفت لك انه اذا وضع عن المشتري ارادة الاستعداد في المستقبل لرب المتاع واستئلاف المشتري فذلك جائز على رب المتاع فكذلك الشريكان المتفاوضان أيضاً يجوز عليهما عندى ما جاوز مالك على رب المتاع فيما وضع الوكيل عن المشتري

﴿ في أحد المتفاوضين يضع من ثمن السلم ويؤخر بالدين ارادة المعروف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وضع الوكيل أو الشريك عن المشتري ارادة المعروف أن يصنعه (قال) لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشريكين اذا وضع أحدهما عن المشتري على وجه المعروف أو أخر المشتري على وجه المعروف أيجوز ذلك في حصته أم لا يجوز (قال) ذلك جائز في حصته ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما صنع الوكيل على وجه المعروف من التأخير والوضيعة أيكون ذلك جائزاً للمشتري (قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ ويرد المشتري ما صنع الوكيل به من ذلك (قال) نعم لرب المتاع أن يرد ما صنع الوكيل في ماله من ذلك ﴿ قلت ﴾ فان ضاع ما صنع الوكيل في مال رب المتاع أضمن الوكيل ذلك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا الذي سألتك عنه من أمر الوكيل هو قول مالك كله (قال) نعم

❦ في أحد الشريكين يبيع الجارية ثمن الى أجل ❦

❦ ثم يشتريها الآخر بثلثين أقل قبل الاجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن جارية بين شريكين باعها أحدهما بثلثين الى أجل أيسلح لشريكه أن يشتريها بأقل من ذلك الثمن قبل الاجل نقدا ( قال ) لا يسلح له ذلك ولا يسلح له أن يشتريها الا بما يسلح لبائنها أن يشتريها به

❦ في أحد المتفاوضين يبضع البضاعة ثم يموت أحدهما ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أبضع أحد المتفاوضين مع رجل دنائير من مال الشركة يشتري بها سلعة من السلع ذات أحد الشريكين وعلم بذلك المبضع معه ( قال ) ان كان قد علم أن المال الذي أبضع معه من شركتهما فلا يشتري به شيئا ويرده على الباقي وعلى الورثة ❦ قلت ❦ وسواء ان كان هذا الذي دفع البضاعة هو الميت أو هو الحي منهما ( قال ) نعم ذلك سواء ❦ قلت ❦ ولم نهيه أن يشتري بها والذي أبضع ذلك معه هو حي ( قال ) لان الشركة قد انقطعت بين الحي والميت وصار المال للورثة ❦ قلت ❦ فان لم يكن مات واحد منهما ولكن افترقا وعلم بذلك المبضع معه ( قال ) يشتري بما أبضع معه ولا يشبه افتراقهما في الشركة موت أحدهما لانهما اذا افترقا فانما يقع ما اشتري المبضع معه لهما وفي الموت انما يقع للورثة والورثة لم يأمرؤه بذلك ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك ولكن هذا أحسن ما سمعت

❦ في أحد المتفاوضين يبضع أو يقارض أو يستودع ❦

❦ من مال الشركة ❦

❦ قلت ❦ أرايت المتفاوضين هل يجوز لهما أن يبضع أحدهما دون صاحبه أو يقارض دون صاحبه في قول مالك ( قال ) نعم اذا كانا تفاوضي كما وصفت لك قد فوض هذا الى هذا وهذا الى هذا وقال كل واحد منهما لصاحبه اعمل بالذي ترى ❦ قلت ❦

وجازئ له أن يستودع (قال) اذا احتاج الى أن يستودع جاز له ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو رأيي وذلك أنا سألنا مالكا عن الرجل يستودع الرجل الوديعة فيستودعها غيره فتهلك هل عليه ضمان (قال) ان كان رجلا أراد سفراً أو كان بيته معوراً أو ما أشبه هذا من العذر فأرى أن لا ضمان عليه وان كان ليس له عذر من هذا فأراه ضامناً (قال) فقلنا لذلك فالمسافر يدفع اليه الرجل البضاعة في سفره يدفعها له فيدفعها الى غيره (قال مالك) هو ضامن ولم يجعله مثل الحاضر لان المسافر قد عرف ناحيته وأنه في سفر فالشريك الذي سألتني عنه اذا نزل البلد تخاف على ماله فاستودعها رجلاً لان التجار منازلهم في الغربة ما علمت انما هي الفنادق والمواضع التي يخوفون فيها فلا ضمان عليه اذا كان بهذه الحالة وان لم يكن على شيء من هذه الحال فاستودعها رأيته ضامناً ﴿قلت﴾ أرايت ان دفع الى أحد المتفاوضين وديعة من مال الشركة فرددها على شريكه أليكون على الضمان أم لا (قال) لا ضمان عليك اذا صدقك بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أودعني أحد المتفاوضين وديعة من مال الشركة أو باعني فرددت الوديعة على شريكه أو دفعت الثمن الى شريكه بغير أمره وبغير بينة فكذبني شريكه وقال لم تدفع الى شيئاً فقال أنت ضامن الا أن يكون لك بينة على هذا الشريك أنه قد قبض منك ذلك الدين أو تلك الوديعة لان مالكا قال في رجل دفع الى رجل مالا وأمره أن يدفعه الى وكيله بموضع كذا وكذا فقال هذا المبعوث معه المال قد دفعت المال الى وكيلك وأنكر الوكيل ذلك (قال) قال مالك على الرسول البينة على أنه قد دفع المال الى الوكيل والا ضمن ﴿قلت﴾ والمتفاوض اذا قال لشريكه قد أخذت من فلان الوديعة التي أودعته أو ثمن السلعة التي بعثها منه كان فلان ذلك بريئاً مما استودع ومما اشترى (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان استودع أحد المتفاوضين وديعة من تجارتهما عند رجل فقال الرجل المستودع قد دفعتها اليك وكذبه الذي أودعه أضمن أم لا (قال) لا ضمان عليه عند مالك لان مالكا قال القول قول المستودع اذا قال قد رددتها الى الذي أودعني الا أن يكون قد استودعه

بيته فلا يبرأ بقوله قدر ديتها الابينة الا أن يقول قد هلكت فيكون القول قوله وان  
 كان قد دفعها اليه بيته ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا استودع رجلا وله شريك مفاوض  
 فاستودع ذلك الرجل ما استودع شريكه ( قال ) هو ضامن الا أن يكون له عذر كما  
 وصفت لك من عورة بيت أو سفر أرادته على مثل ما يجوز له في غير شريكه فان  
 كان كذلك والا فهو ضامن ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني أودعت أحد المتفاوضين وديعة  
 وهما متفاوضان في جميع الاشياء ليس لأحدهما مال دون صاحبه أ تكون الوديعة  
 عندهما جميعا أو عند الذي أودعته ( قال ) لا تكون الا عند الذي استودعها اياه  
 ﴿ قلت ﴾ فان مات هذا الذي استودعها اياه ولا تعرف بعينها ( قال ) تكون دينا في مال  
 هذا الميت المستودع وحده ولا يكون شيء من هذه الوديعة في مال شريكه المفاوض  
 ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في الرجل يستودع الوديعة فتهلك ولا  
 تعرف بعينها عنده ان مضامن لها في ماله فالشريك المستودع في قول مالك ضامن اذا  
 لم تعرف بعينها وانما جعلتها في ماله دون صاحبه لان الوديعة ليست من التجارة  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استودعت رجلا وديعة أو أبضعت معه بضاعة أو قارضته بمال  
 فمات ولا يعلم ما صنع بتلك الاشياء ويكون له مال أ تكون هذه الاشياء دينا في ماله  
 أم لا ( قال ) قال مالك ذلك كله دين في ماله وان كان على الميت دين ضرب صاحب  
 هذه الاشياء مع الغرماء ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن أحد المتفاوضين استودع وديعة  
 فعمل فيها وتمدى وربح أ يكون لشريكه من ذلك شيء أم لا ( قال ) ان كان شريكه  
 قد علم بما تمدي صاحبه في تلك الوديعة ورضى بأن يتجر بها بينهما فالربح بينهما وهما ضامنان  
 للوديعة وان لم يعلم بذلك فلا ضمان على شريكه الذي لم يعلم بذلك ويكون الربح  
 للتمتعدي وعليه الضمان ولا يكون على شريكه ضمان ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال )  
 ما سمعت من مالك في هذا شيئا وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره اذا رضى  
 الشريك وعمل معه فانما له أجر مثله فيما أعانه وهو ضامن معه وان رضى ولم يعمل معه  
 شيئا فلا شيء له ولا ضمان عليه لان رضاه اذا لم يقبضها ويغيب عليها ويقبضها فليس

رضاه بالذي يضمنه ولا يكون له بالرضا ربح ما لم يعمل ولا اجارة ما لم يعمل الا من وجه أن الرجل اذا قال للرجل لك نصف ما أربح في هذه السلعة فطلع فيها ربح فله أن يقوم عليه فيأخذه ما لم يمت أو يفلس أو يذهب

❦ في أحد المتفاوضين يشارك رجلاً أو يقارضه ❦  
❦ من مال الشركة أو يأخذ مالا قراضاً ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن شريكين متفاوضين شارك أحدهما شريكا آخر فإوضه بغير أمر شريكه أيجوز ذلك على شريكه أم لا ( قال ) ان كان انما شاركه شركة ليست بشركة مفاوضة مثل السلعة يشتركان فيها أو ما أشبه ذلك فذلك جائز لان ذلك تجارة من التجارات وان كان انما شاركه شركة مفاوضة حتى يكون شريكا لهم في أموالهم وتجاراتهم يقضى في ذلك فلا يجوز ذلك له الا باذن شريكه ❦ قلت ❦ أرايت المتفاوضين هل يجوز لهما أن يقارض أحدهما دون صاحبه في قول مالك ( قال ) نعم اذا كانا قد تفاوضا كما وصفت لك قد فوض هذا الى هذا وهذا الى هذا يعمل بالذي يرى ❦ قلت ❦ أرايت أحد المتفاوضين ان أخذ مالا قراضاً أ يكون لصاحبه في هذا المال شيء أم لا ( قال ) لا أرى على صاحبه شيئاً من ضمان هذه المقارضة ان تعدى أحدهما ولا أرى له من ربحها شيئاً الا أن يكون أحدهما مع صاحبه لان المقارضة ليست من التجارة وانما هو أجير أجر نفسه فيها فلا يكون لشريكه فيها شيء

❦ في أحد المتفاوضين يستمير العارية لتجارتها ❦  
❦ فتتلف أيضاً ضمانها جميعاً أم لا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما استعار أحد المتفاوضين من شيء ليحمل عليه شيئاً من تجارتها فيتلف أولغير تجارتها فتتلف أيضاً ضمانه جميعاً أم يكون الضمان على الذي استعار وحده ( قال ) الضمان على الذي استعار وحده ولا يكون على شريكه من ذلك شيء لان شريكه يقول أنا لم أسرك بالعارية انما يجوز لك أن تستأجر علي لآنك اذا استأجرت



على لم أضمن فأما ما يدخل على فيه الضرر فليس ذلك من التجارة وليس ذلك لك  
 فيكون القول ما قال ﴿ قال ابن القاسم ﴾ لأن الرجل يستعير الدابة قيمتها مائة دينار  
 أو السفينة أيضاً قيمتها كذلك ولو تكارها كان كراؤها ديناراً فهذا يدخل على  
 صاحبه الضرر فلا يجوز ذلك على صاحبه ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك ( قال ) لا أقوم  
 على حفظه الساعة ( وقد قال غيره ) وهذه الدواب عارية لا تضمن إلا أن يتعدى  
 المستعير ولو استعارها جميعاً فتعدى أحدهما لم يضمن إلا المتعدى في مصابته ولا  
 يضمن صاحبه لأن المتعدى جان وصاحبه لا يضمن جنايته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استعار  
 أحد المتفاوضين دابة ليحمل عليها طعاماً من تجارتها تخالفه شريكه فحمل عليها بغير  
 أمره طعاماً من تجارتها فمطبت الدابة أيضاً في قول مالك أم لا ( قال ) لا أقوم  
 على حفظ قول مالك في هذا ولكن لا أرى عليه الضمان لأن هذا قد فعل ما كان  
 يجوز لشريكه أن يفعل وإنما استعارها شريكه ليحمل عليها ساعة من تجارتها فانما حمل  
 عليها هذا ما استعارها فيه صاحبه فلا شيء عليه ولا أحفظه عن مالك ولكنه رأيي  
 ﴿ سحنون ﴾ ولأن أحدهما إذا استعار شيئاً لمصاحبة تجارتها فعمله الآخرفكأنه وكيل  
 له على أن يعمل له ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استعار رجل دابة ليحمل عليها غلاماً له الى  
 موضع من المواضع فربطها في الدار فأتى انسان فحمل عليها ذلك الغلام الذي استعارها  
 سيده له فمطبت الدابة ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأراه ضامناً لانه حمل  
 على دابة رجل بغير أمره وبغير وكالة من المستعير ﴿ وقال أشهب ﴾ لا ضمان عليه

— في أحد المتفاوضين يعير أو يهب من مال الشركة —

﴿ قلت ﴾ هل يجوز للشريك أن يعير شيئاً من متاع الشركة ( قال ) لا يجوز  
 ذلك إلا أن يكون قد وسع له في ذلك شريكه أو يكون ذلك في الشيء الخفيف  
 مثل الغلام يأمره أن يسقى الدابة لرجل فهذا أرجو أن لا يكون به بأس والعارية إنما  
 هي معروف فلا يجوز لواحد منهما أن يفعل المعروف في مال الشركة إلا باذن صاحبه  
 إلا أن يكون أراد به استئلافاً ﴿ قلت ﴾ أرايت المتفاوضين ما صنع أحدهما أو ما أعار



أو وهب (قال) فذلك أيضاً لا يجوز عندى إلا أن يكون انما يصنع ذلك ليجتر به في  
 الاشتراء والاستعذار في سلعته التي يبيع فلا بأس بذلك ولا يكون عليه الضمان فيما  
 وضع لان هذا يصير من تجارتها وأما ان وضع ذلك لغير التجارة وانما صنعه معروفاً  
 منه فلا يجوز ذلك على شريكه ويضمن حصة شريكه من ذلك عند مالك إلا  
 ما جتر به في تجارته منفعة ﴿قلت﴾ أرأيت ان باع أحد الشريكين جارية من  
 شركتهما ثم وهب الثمن أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز ذلك إلا  
 في حصته ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره لا يجوز له ان يعطى شيئاً من المال لا من  
 حصته ولا من غير ذلك لانه ينقص من المال ويدخل على شريكه الضرر لانه اذا  
 وهب لرجل من حصته ثم وضع لآخر في البيع فقد أضر بصاحبه وأدخل عليه  
 الضعف في رأس المال فلا أرى ذلك يجوز فعله وتبقى الشركة ولكن فعله جائز عليه  
 فيما وهب أو وضع وتفسخ الشركة بينهما

﴿ في أحد المتفاوضين يكتب العبدان من تجارتها أو يأذن له في التجارة ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت عبداً بيني وبين رجل من شركتنا ونحن متفاوضان أذن له أحداً  
 في التجارة أيجوز ذلك أم لا (قال) ذلك غير جائز ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك  
 (قال) لا وهو رأي أنه لا يجوز ﴿قلت﴾ أرأيت ان كاتب أحد المتفاوضين عبداً من  
 تجارتها أيجوز ذلك على شريكه (قال) لا أرى ذلك جائزاً لانه لا يجوز له أن يعتمقه  
 على مال يأخذه منه مما في يد العبد فكذلك الكتابة عندى ولو أن رجلاً دفع اليه  
 مالا على أن يعتمقه ولم يكن ذلك أقل من قيمته لرأيت ذلك جائزاً لانه لو باعه اياه بذلك  
 الثمن ولم يكن في ذلك الثمن وضيمة عن قيمته لكان ذلك جائزاً والعق لم يزد فيه الا خيراً  
 وانما هو بيع من البيوع

﴿ في كفالة أحد المتفاوضين وغصبه وجنائه أتلتزم شريكه أم لا ﴾

﴿قلت﴾ أتلتزم كفالة أحد المتفاوضين شريكه أم لا (قال) لا يلزم ذلك شريكه لان

هذا معروف ﴿قلت﴾ أرأيت ما اغتصب أحد المتفاوضين أو عقر دابة أو أحرق ثوباً أو تزوج امرأة أو آجر نفسه فعمل الطين والطوب أو حمل على رأسه أو نحو هذه الأشياء أو جنى جناية أيلزم من ذلك شريكه شيء أم لا (قال) لا شيء على شريكه في شيء من هذا ولا يكون له فيما أصاب شيء ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأيي

﴿في أحد الشريكين يبيع الجارية فيجد بها المشتري عيباً﴾  
﴿فيريد أن يردها على الشريك الآخر﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان باع أحد الشريكين جارية من شركتهما فأصاب المشتري بها عيباً لا يكون للمشتري أن يردها على الشريك الذي لم يبعه (قال) نعم الا أن يكون صاحبه معه مقيماً أو غاب غيبة قريبة فينتظر حتى يأتي لعل له حجة اذا كان انما غيبته اليوم ونحوه وان كان بعيداً فأقام المشتري البينة أنه اشترى بيع الاسلام وعهدة الاسلام نظر في العيب فان كان عيباً قديماً لا يحدث مثله ردها وان كان يحدث مثله قيل له أقم البينة أن العيب كان بها عند البائع والاحلف شريك البائع بالله ما علمت أن هذا العيب كان بها عندنا ويبرأ وان نكل عن اليمين قيل للمشتري احلف ما حدث هذا عندك ثم ردها عليه

﴿في المتفاوضين يبيعان السلعة من تجارتهما الى أجل ثم يفترقان فيقضى﴾  
﴿المشتري أحدهما الثمن أو يكون لهما الدين فيتقاضاه أحدهما﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن شريكين متفاوضين باع أحدهما عبداً من تجارتهما بدين الى أجل ثم افترقا فلم المشتري باقتراقهما فقصى الثمن الذي باعه العبد أبيضن للشريك الآخر شيئاً أم لا (قال) نعم هو ضامن لما استحق الشريك الذي لم يبعه العبد من الثمن ﴿قلت﴾ فان لم يعلم باقتراقهما فقصى الذي لم يبعه العبد (قال) فلا ضمان عليه اذا قضاه وهو لا يعلم باقتراقهما وذلك سواء قضي الذي باعه أو الذي لم يبعه لا يضمن اذا

قضى واحداً منهما وهو لا يعلم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو أن رجلاً كان وكيلاً لرجل قد فوض إليه تجارته وبيعه وشراؤه وبأن يقتضى دينه وأشهد له بذلك ثم حجب عليه وتبرأ من وكالته أو أخرجه من وكالته بشهادة الشهود ولم يعلم ذلك جميع غرمائه فلقى الوكيل غريباً من غرماء الذي كان وكاه فقضاه الغريم أن ذلك لا يبرئه من دين صاحبه ولو كان الوكيل هو الذى باعه فقضاه الغريم ولم يعلم بأنه قد أخرجه من الوكالة كان ذلك ديناً من الدين لا يبرأ منه أيضاً وهو رأى ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يكون عليه الدين لأحد المتفاوضين فيقتضيه شريكه الا أخر ذلك جائز عند مالك ( قال ) نعم وقد قال غيره ان كان الوكيل قد علم بأنه قد فسخ أمره فاقضى بعد هذا والذي قضاه يعلم أولاً يعلم فان الغريم ضامن فان كان لم يعلم الوكيل فقضاه الغريم وهو لا يعلم فلا تباعة عليه وان كان الغريم يعلم بفسخ الوكالة والوكيل لا يعلم فالغريم ضامن

— في أحد الشريكين يتناع من شريكه العبد من تجارتها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترى أحد الشريكين عبداً من تجارتها من شريكه أيجوز شراؤه ( قال ) نعم شراؤه جائز ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأى مثل ما قال مالك في الجارية التي تكون بينهما فيطوؤها أحدهما انهما يتقاومانها حتى تصير لأحدهما فهذا يدل على أن مالكاً يجيز شراء أحد الشريكين السلعة فيشتريها من شريكه وهى من تجارتها ﴿ قلت ﴾ وسواء عندك ان اشتراها من شريكه للتجارة أو ليقنيها ( قال ) نعم ذلك سواء عندي

— في أحد المتفاوضين يتناع العبد فيجد به عيباً فيريد أن يقبله —

﴿ ويأبى ذلك شريكه أيجوز ذلك أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترى أحد الشريكين عبداً من تجارتها فأصاب به عيباً فقبله بعد ما اشتراه المشتري به بعينه أيجوز ذلك على الشريك أم لا ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان أصاب المشتري به عيباً فقبله الشريك الذي لم يشتره ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾

فان قال المشتري أنا أردته أو قد رددته بعيبه وقال صاحبه قد قبلته ( قال ) ذلك جائز لأن المشتري لو رده بعيبه ثم اشتراه شريكه الآخر وقد علم بالعيب وبالرد لزم ذلك شريكه فكذلك مسئلتك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا الساعة ..

— في أحد المتفاوضين بولي أو يقل من الشركة —

﴿ قلت ﴾ أرايت ما باع أحد المتفاوضين أو ولي أو أقال أليس ذلك جائزاً على شريكه وان كان بغير أمره ( قال ) نعم في قول مالك على ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا باع أحد الشريكين جارية من شركتهما فأقاله شريكه الآخر أتجوز الاقالة ( قال ) ان كان حباه في الاقالة يعلم الناس أن اقالته محابة لا بضاع منها وكثرة ما باعها به صاحبه من الثمن وان صاحبها الذي اشتراها ملى بالثمن فلو شاء ان يأخذ الثمن أخذه فأقاله فهذا لا يجوز ولا يجوز له الا قدر حصته ولا يجوز له أن يصنع المعروف في مال شريكه الا ما يعلم أنه انما أراد بذلك التجارة وما يجزبه الى التجارة والمعروف كله لا يجوز لمن يصنعه في مال شريكه وهو يجوز عليه هو من ذلك قدر حصته ولو كان انما أقاله لمذم به خاف أن يذهب الثمن كله فأقاله على وجه النظر لنفسه ولشريكه فذلك جائز على شريكه لان هذا ليس من المعروف وهذا شراء حادث ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك ( قال ) هذا رأيي

— في اقرار أحد الشريكين بدين لذي قرابة أو لغيره —

﴿ قلت ﴾ أرايت أن أقر أحد الشريكين لايه أو لأمه أو لولده أو لزوجته اذا كان أمرهما قريباً أو لجدته بدين أو لجدته من شركتهما أيجوز ذلك على شريكه أم لا في قول مالك ( قال ) أرى أنه لا يجوز ﴿ قلت ﴾ ويجوز أن يقر بدين من تجارتها لايه ( قال ) لا يجوز ذلك عندى ولا يجوز أن يقر بدين من تجارتها لصديق ملاطف ولا لسكن من يهتم فيه ﴿ قلت ﴾ فان أقر لاجنبي بدين ( قال ) ذلك جائز

عندي عليهما جميعا اذا اقر لاجنبي بدين من تجارتهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن متفاوضين في تجارة أقر أحدهما بدين من تجارتهما ( قال ) يلزم صاحبه اقراره اذا كان الذي أقر له بالدين ممن لا يتهم عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن شريكين في دار أو متاع أو غير ذلك من العروض أقر أحدهما لرجل أجنبي بنصف ذلك الذي في أيديهما ( قال ) يحلف المقر له مع اقرار هذا المقر ويستحق حقه لانها شهادة ولأن مالكا قال في أحد الورثة اذا أقر بالدين على الميت ان المقر له يحلف مع اقرار هذا ويستحق ذلك على جميع الورثة

### ❦ القضا في أحد الشريكين يموت ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا مات أحد الشريكين ( قال ) اذا مات أحدهما لم يكن للباقي منهما أن يحدث في المال الباقي ولا في السلع قليلا ولا كثيرا الا برضا الورثة لان الشركة حين مات أحدهما انقطعت فيما بينهما وصار نصيب الميت للورثة وهذا رأيي

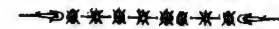
### ❦ الدعوى في الشركة ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن شريكين اشتركا شركة صحيحة فادعي أحدهما أنه قد ابتاع سلعة وضاعت منه وكذبه شريكه ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى أن يصدق في قوله الذي قال اشتريت وضاع مني لان الشركة انما وقعت بينهما على أن يأتمن كل واحد منهما صاحبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن متفاوضين مات أحدهما وقال الباقي منهما قد رهننا متاعا كذا وكذا وهو من شركتنا عند فلان فقالت ورثة الهالك لم ترهناه ولكنك أعطيتهم هذا المتاع بعد موت صاحبنا ( قال ) أرى أن يكون للذي في يديه المتاع حصة الذي أقر له أنه قد رهن وهو الحي منهما ويقال للذي في يديه المتاع الرهن احلف لان لك شهادة هذا واستحق النصف الذي للميت أنه رهن في يدك لان مالكا قال في رجل هلك وترك أولاداً فأقر بمض ولده بدين على

أبيه وأنكر البقية (قال) ان أحب صاحب الدين أن يحلف مع الذي أقر له لانه شاهد حلف واستحق دينه كله من مال الميت كله وان أبى أخذ حصته من نصيب المقر له ولم يكن له أن يأخذ دينه كله من حصة هذا الشاهد وحده ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن شريكين متفاوضين جحد أحدهما صاحبه أن يكون شريكا له وأقام الآخر عليه البينة فلف المال الذي في يد الجاحد أضمن حصة صاحبه من ذلك أم لا (قال) هو ضامن لذلك لانه لما جحد كان مانعاً لحصة صاحبه من ذلك فلا يبرأ من حصة صاحبه حتى يدفع ذلك اليه (قال) فان هلك قبل أن يدفعه اليه فهو ضامن له لانه لما جحده صار مانعاً متعدياً ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشريك اذا مات فأقام صاحبه البينة أن مائة دينار من الشركة كانت عنده فلم يجدوها ولم يعلموا لها مسقطاً (قال) أرى ان كان موته قريباً من أخذها فيما يظن أن مثله لم يشغلها في تجارة فأرى ذلك في حصته في ماله وأما تطاول من ذلك فلا شيء عليه لان كل واحد منهما يقتضى عن صاحبه ويشترى عليه ويقضى عنه فلا شيء له في مثل هذا أرأيت لو أقام عليه البينة أنه قبض مالا منذ سنة وهما يبيعان ويشتريان أكان يكون ذلك في ماله

﴿ تم كتاب الشركة بحمد الله وعونه وصلى الله على ﴾

﴿ سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويليه كتاب القراض ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب القراض ﴾

﴿ القراض بالدنانير والدراهم والفلوس ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قال عبد الرحمن بن القاسم قال مالك لا تصلح المقارضة الا بالدنانير والدراهم ﴿ قلت ﴾ فهل تصلح بالفلوس ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أراه جائزاً لأنها تحول الى الكساد والفساد فلا تنفق وليست الفلوس عند مالك بالسكة البينة حتى تكون عيناً بمنزلة الدنانير والدراهم ولقد أخبرني عبد الرحيم بن خالد أن مالكا كان يحجز شراءها بالدنانير والدراهم نظرة ثم رجع عنه منذ أدركناه فقال أكرهه ولا أراه حراماً كتحریم الدرهم فن ها هنا كرهت القراض بالفلوس ﴿ قال سحنون ﴾ وأخبرني عبد الله بن وهب أن يونس بن يزيد أخبره عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أنه قال المقارضة التي عليها أصل المقارضة أن تقارض من قارضته مالا على أن رأس مالك الذي يدفع اليه عينا ما دفعت اليه ووزن ذلك وضربه يتبني فيه صاحبه ما ابتنى ويدير ما أدار منه على ما يكون فيه من نفقة أو زكاة حتى اذا حضرت المحاسبة ونض القراض فما وجدت بيده أخذت منه رأس مالك وما كان فيه من ربح تقاسمتهما على ما تقارضا عليه من أجزاء الربح شطرين كانا أو غيره ولا يحل لواحد منهما أن يضمن لصاحبه ربها يأتيه به ولا يحل قراض على ضمان ﴿ قال

سحنون ﴿ قال ابن وهب وابن نافع وأنس بن عياض قال عبد العزيز بن أبي سلمة القراض لا يكون الا في العين من الذهب والورق ﴾ سحنون ﴿ وعن الحسن وابن سيرين أنهما قال لا تكون مقارضة الا بذهب أو فضة ﴾ وكيع ﴿ عن سفيان عن مغيرة عن ابراهيم أنه كره البز مضاربة

﴿ المقارضة بنقار الذهب والفضة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت القرم من الذهب والفضة أيجوز القراض بها ( قال ) سألت مالكا عنها وذلك أن بعض أصحابنا أخبرنا أن مالكا سهل فيها وكان الليث يقول لا يجوز القراض بها وكان يكرهه كراهية شديدة ويقول لا يجوز القراض الا بالدنانير والدرهم فسألت مالكا عن ذلك فقال لي مالك لا يجوز القراض بنقر الذهب والفضة

﴿ المقارضة بالحنطة والشعير ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت القراض بالحنطة والشعير أيجوز في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جهلا فأخذوا الحنطة قراضاً فباعوها وعمل فربح ( قال ) يعطى أجر مثله في بيعه الحنطة ويرد الى قراض مثله يوم ينض المال فيما عمل بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان شرط له نصف الربح ( قال ) لا ينظر الى ذلك ولكن يرد الى قراض مثله ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لان أصله كان فاسداً ﴿ قلت ﴾ أرأيت القراض بما يوزن ويكال لم كرهت ذلك ( قال ) لانه خطر يأخذ الحنطة أو الشعير وقيمته يوم أخذه مائة درهم فيعمل به فتصير قيمته يوم يرده ألف درهم فيفترق ربحه أو يكون قيمتها يوم يردها خمسين درهما فيكون قد ربح فيها ﴿ وقال ﴾ ابن وهب وابن نافع وأنس بن عياض قال عبد العزيز بن أبي سلمة القراض لا يكون الا في الدين من الذهب والورق ولا يذبحي لأحد أن يقارض أحداً مالا على كذا وكذا من الربح وزيادة كذا وكذا من الورق والذهب وبشيء مسمى أو غير ذلك من الزيادات ( قال عبد العزيز ) ولا تشترط أيها المقارض الذي لك المال أنك تمينه بنفسك ولا تباع منه ولا تبتاع منه ولا تمينه



بفلام فان ذلك بمنزلة الدراهم تزيده اياها مع ما يسمى لك من الربح ولا تخلطن مال القراض بغيره وليس القراض بأن تدفع الى صاحبك بزازاً أو سلعة أو غيرها ما كانت ثم تسمى له ما قام به عليك وتقول ما كان فيه من ربح بعد ذلك فهو بيني وبينك وليس هذا القراض ولكن هذا باب من الاجارة لا يصالح ( قال ) وتفسيره أنك كأنك استاجرته ببيع لك سلعتك وله نصف ما كان فيها من ربح فان لم يربح ذهب عمله باطلا وموضع الحق من ذلك اذا كان يحسب له من يبصر ذلك اجارته بقدر ما عمل ويكون ما كان في سلعتك من ربح أو نقصان لك أو عليك

### ❦ القراض بالوديعة والدين ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو كان لي عند رجل وديعة فقلت له اعمل بها قراضاً على النصف أيجوز هذا ( قال ) قال مالك في المال اذا كان ديناً على رجل فقال له رب المال اعمل بالدين الذي لي عليك قراضاً ( قال ) لا يجوز هذا الا أن يقبض دينه ثم يعطيه بعد ما يقبضه فأرى الوديعة مثل هذا لاني أخاف أن يكون قد أنفق الوديعة فصارت عليه ديناً ❦ قلت ❦ فان قلت له اقتض ديني الذي لي على فلان واعمل به قراضاً ( قال ) لا يجوز هذا عند مالك ❦ قلت ❦ فان اقتضاه وعمل على هذا فربح أو وضع ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يعطيه أجر مثله في تقاضيه ويرد الى قراض مثله ❦ قلت ❦ أرايت ديناً لي على رجل امرته أن يعمل به قراضاً أيجوز ذلك أم لا ( قال ) لا يجوز ذلك عند مالك ❦ قلت ❦ لم ( قال ) خوفاً أن يكون انما اعتزى أن يؤخره بالدين ويزيده في دينه

### ❦ في المقارض يدفع الدراهم الى العامل ويقول ❦

❦ صرفها دنائير واعمل فيها قراضاً ❦

❦ قلت ❦ أرايت فان أعطاه دراهم فقال صرفها دنائير واعمل بها قراضاً ( قال ) لا يعجبني هذا لان في هذا منفعة لرب المال وهي مثل الاولى التي فوقها فيما وصفت لك من

العمل فيه اذا وقع وعمل به

❦ في المقاراض يدفع اليه المال يشتري به جلوداً يعملها خفافاً ❦  
❦ بيده أو نعالاً أو سفراً ويبيعها على النصف ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً على أن يشتري به جلوداً فيعملها بيده خفافاً أو نعالاً أو سفراً ثم يبيعها فما رزق الله فيها فهو بينهما نصفين (قال) لا خير في هذا عند مالك (وقال عبد الرحمن) في رجل دفع الى رجل مالا والمدفوع اليه صائغ على أن يصوغ ويعمل فما ربح في المال فيبينهما واشترط صياغة يده في المال (قال مالك) لا خير فيه قال فان عمل رأيت أ جيراً وما كان في المال من ربح أو وضعة فالصاحب المال ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران قال سألت ابن القاسم وسألت عن المقارضة والبضاعة يكون ذلك بشرط فقال لا يصح من أجل الشرط الذي كان فيه ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني يونس عن أبي الزناد أنه قال لا يصح أن تدفع الى الرجل مالا مضاربة وتشتري من الرمح خاصة لك دونه ولو كان درهما واحداً ولكن تشتري نصف الرمح لك ونصفه له أو ثلث الرمح لك وثلثه له أو أكثر من ذلك أو أقل مادام لك في كل شيء منه شرك قليل أو كثير فان كل شيء من ذلك حلال وهو قراض المسلمين (قال غيره) فكيف بمن يشترط عمل العامل بيده فذلك أعظم الزيادة وأنه خارج من قراض المسلمين

❦ في المقارضة على الاجزاء ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المقارضة على النصف أو الخمس أو السدس أو أقل من ذلك أو أكثر (قال) لا بأس بذلك عند مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان أعطيته مالا قراضاً على أن الربح كله للعامل (قال) سألت مالكا عن الرجل يعطي الرجل المال يعمل به على أن الربح للعامل كله ولا ضمان على العامل (قال) قال مالك قد أحسن ولا بأس به ❦ قال ❦ وقال مالك في الرجل يعطي الرجل النخل مساقاة على أن جميع الثمرة للعامل

قال مالك لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضا ولم أسم  
ثالثا ولا ربعا ولا نصفاً ولا أكثر من أن قلت له خذ هذا المال قراضا فعمل به فربح  
وتصادق العامل ورب المال على ذلك (قال) يرد الى قراض مثله ﴿قلت﴾ فان  
دفعتم الى رجل مالا قراضا على النصف فلقيته بعد ذلك فقلت له اجعله على أن الثلثين  
لي والثلث لك أو الثلثان للعامل ولرب المال الثلث وقد عمل بالمال ففعل (قال) لا أرى  
به بأساً ولم أسمعه من مالك

﴿في المقاراض يدفع الى الرجلين المال قراضا على أن النصف ﴾  
﴿للمقارض والثلث الآخر والسدس الآخر﴾

﴿قلت﴾ فان دفعت الى رجلين مالا قراضا على أن نصف الربح لي وثلث الربح  
لاحدهما وسدس الربح للآخر (قال) لا يجوز هذا لان العاملين في المال لو اشتركا  
على مثل هذا لم يجز وانما يجوز هذا اذا عمل العاملان على مثل ما يجوز في الشركة  
بينهما ألا ترى أن أحدهما يأخذ بمضرب صاحبه بغير شيء ﴿قلت﴾ أو ليس قد  
يجوز لصاحب المال أن يدفع المال قراضا على النصف أو أقل أو أكثر (قال) نعم  
﴿قلت﴾ فلم لا يجوز لهذين العاملين ولم لا تجعلهما كأن رب المال جعل لاحدهما  
السدس وللآخر السدس وزاد أحدهما السدس (قال) ليس هذا هكذا ولكن  
هذا كأن رب المال قال للعامل الذي عمل بالثلث اعمل مع هذا علي أن لك ربح بعض  
عمل هذا

﴿في المقاراضين يختلفان في أجزاء الربح ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان دفعت اليه المال قراضا على الثلثين ولم أبين لمن الثلثان أرب  
المال أم للعامل (قال) قال مالك في العامل ورب المال اذا اختلفا فقال رب المال انما عملت  
على أن الثلث لك وقال العامل بل عملت على أن لرب المال الثلث والثلثين لي (قال)  
القول ما قال العامل اذا كان يشبه قراض مثله فأرى أن مسائلتك القول قول العامل

أن الثلثين له والثلث لرب المال لانهما اذا اختلفا كان القول قول العامل اذا كان يشبه عمل مثله والارد الى قراض مثله (قال) وأرى المساقاة في هذامثل القراض وما سمعت من مالك في المساقاة شيئا ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضا فاختلفنا فقلت انما دفعت اليك المال على أن الثلث لك وقال العامل بل دفعت الى على أن الثلثين لي وذلك قبل أن يعمل في المال (قال) قال مالك يترادان الا أن يرضى أن يعمل على ما قال رب المال ﴿قلت﴾ لم قال مالك القول قول العامل اذا اختلف العامل ورب المال في الربح (قال) لانه بمنزلة رجل دفع الى خياط ثوبا فاختلفا في أجر الخياطة قال الخياط اجارتي درهمان وقال رب الثواب اجارتك درهم (قال) فالتقول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه فكذلك المقارض القول قوله اذا أتى بأمر يشبه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى دفعت الى رجل مالا قراضا فادعيت أنني دفعت اليه المال على مائة درهم وعلى أن ثلث الربح للعامل وقال العامل بل دفعت الى المال على النصف (قال) القول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه لان مالكا قال اذا اختلفا في الربح فالتقول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه فهذا من قول مالك في الحلال فكيف ان قلت في الحرام فذلك أخرى أن يكون القول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه فان كان العامل هو الذي ادعى الثلث ومائة درهم وأنكر ذلك رب المال وقال بل قارضتك على الثلث أو النصف فالتقول قول مدعى الحلال منهما اذا أتى بأمر يشبه

---

﴿ في المقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين ﴾

---

﴿قلت﴾ أرأيت المتقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين أم يجوز ذلك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فهل يرجعان فيما جمعا من ذلك (قال) لا وليس يقضى بذلك عليهما ولا أحب لهما فيما بينهما وبين الله تعالى أن يرجعا فيما جمعا

---

﴿ في المقارض يكون له شرك في المال ﴾

---

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال له اعمل في هذا المال على أن لك شركا أيرد الى قراض

مثله ( قال ) نعم لان هذا بمنزلة من أخذ مالا قراضا ولم يسم ماله من الريح ولا مالرب المال فعمل فهو لاء يردون الى قراض مثلهم ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال غيره اذا قال لك شرك في المال ولم يسم شيئا وتصادفًا فذلك النصف

### ﴿ في أكل العامل من مال القراض ﴾

﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ انما يأكل العامل من مال القراض اذا شخص في المال من بلده وليس حين يشتري ويتجز في بلده ولكن حين يخرج اذا توجه ( وقال ) للعامل اذا سافر النفقة ذاهبا وراجعا وان لم يشتر شيئا عند مالك وله أن يرد ما بقي بعد النفقة الى صاحبه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سافر سافرا قريبا أيا كل من مال القراض ( قال ) قال مالك نعم يا كل منه ذاهبا وراجعا فاذا رجع الى مصره لم يأكل منه شيئا ولم يكتس من مال القراض اذا كان سافرا قريبا الا أن يكون مقيما بموضع اقامة يحتاج فيه الى الكسوة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى رجل غريب قدم الفسقاط مالا قراضا على أن يجز به بالفسقاط يقيم بها لانه غريب وبالفسقاط أعطيته المال الا أنه غريب أياكون له أن ينفق منه ( قال ) لا أحفظ قول مالك في هذا وانما الذي قال مالك في الذي لا ينفق من المال حتى يظعن من هو في أهله بالفسقاط أو من هو من أهل الفسقاط وليس له بها أهل فأما الغريب الذين احتبسوا على العمل بمال هذا الرجل فاني أري أن ينفقوا الا أن يكون رجل يسكن البلد وان لم يكن له بها أهل أو قدم يسكن فلا أرى له نفقة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا ظعن الى المدينة في مال قراض أخذه ليتجز به فلما قدم المدينة تزوج بها وأوطن بها أتكون نفقته على نفسه حين أوطنها ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت مالا قراضا بالفسقاط ولى أهل بالمدينة وأهل بالفسقاط فكنت أنجز فيما بين المدينة وبين الفسقاط ( قال ) قد أخبرتك أن مالكا قال من أخذ مالا قراضا في بلد ليس فيه أهله ثم خرج الى البلد الذي فيه أهله فتجز هناك ( قال ) قال مالك لا نفقة له في ذهابه الى أهله ولكن له النفقة في رجوعه فأرى في مسألتك أن لا يكون لهذا نفقة لا في ذهابه

ولا في رجوعه لانه ذهب الى أهله ورجع الى أهله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن المقارض أيا كل من القراض ويركب أو من ماله فقلا يا كل ويكتسى ويركب من القراض اذا كان ذلك في سبب القراض وفيما ينبغي له بالمعروف ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال ذلك اذا كان المال يحمل ذلك ثم يقتسمان ما بقى بعد الزكاة والنفقة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني ابن لهيعة عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يقول لولا أن المقارض يأكل من المال ويكتسى لم يحل له القراض ( وقال مالك ) اذا كان المال كثيراً فانما يكون طعام العامل وكسوته ونفقته من المال في غير سرف اذا كان المال يحمل ذلك ولا يحسب ذلك في ربح العامل ولكن يلغى ( وقال ) الليث مثله اذا سافر بالمال وان كان حاضراً بالبلد يشتري ويبيع فلا يستنفق الا أن يشتغل في السوق يبيع ويشتري ولا ينقلب الى أهله فلا بأس أن يتعدى بالافلس ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني بشر ومسلمة أنهما سمعا الاوزاعي يقول سألت رجلاً من أهل العلم عن الرجل يأخذ المال مضاربة ما يصلح له أن يأكل منه ( قال ) مثل الذي يأكل في أهله في غير اسراف ولا يضر بنفسه ولا يهدي منه هدية ولا يصنع منه طعاما يدعو اليه

### ﴿ في المقارض يستأجر الاجراء والبيوت من القراض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المقارض أنه أن يستأجر الاجراء يعملون معه في المقارضة ويستأجر البيوت يجعل فيها متاع المقارضة أو يستأجر الدواب يحمل عليها متاع القراض ( قال ) نعم عند مالك هذا جائز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان يستأجر أجيراً يخدمه في سفره أن يكون اجارة الاجير من القراض ( قال ) اذا كان مثله ينبغي له أن يستأجر والمال يحمل ذلك فذلك له وقال لي مالك وجه القراض المعروف الجائز بين الناس أن يأخذ الرجل المال من صاحبه على أن يعمل فيه ولا ضمان عليه فيه ونفقة العامل في المال وطعامه وكسوته في سفره وما يصلحه بالمعروف بقدر المال اذا شخص في المال وكان المال يحمل ذلك فان كان مقيماً في أهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة وان للعامل أن يستأجر من

المال اذا كان كثيراً لا يقوى عليه بعض من يكفيه بعض مؤنته ومن الاعمال أعمال لا يعملها الذي يأخذ المال وليس مثله يعملها فله أن يستأجر من المال اذا كان كثيراً لا يقوى عليه ولا ينبغي للعامل أن يهب منه شيئاً ولا يولى منه ولا يعطى منه أحداً ولا يكافى فيه أحداً فأما أن يجتمع هو وقوم فيأتون بطعام ويأتى بطعام فأرجو أن يكون ذلك واسعا ان شاء الله تعالى اذا لم يعتمد أن يتفضل عليهم فان تعمد ذلك بغير إذن صاحبه فعليه أن يتحلل منه فان حلله فلا بأس وان أبي أن يحلله فعليه أن يكافئه بمثله اذا كان ذلك الشيء له مكافأة وذلك الامر المجتمع عليه عندنا (وقال) الليث مثله

### ❦ في التاجر الحاج يأخذ مالا قراضا ❦

❦ قال عبد الرحمن بن القاسم ❦ قلنا لمالك ان عندنا تجاراً قد عرفوا أيام الموسم يأخذون المال قراضا فيشترون البغال والرقى وغير ذلك فيخرجون بها فيشهدون بها الموسم ولولا ذلك ماخرجوا الى الموسم فيما يظن بهم أفتى لهم نفقة في مال القراض (فقال مالك) لا أنخرج حاجا وتكون نفقته من مال القراض فأبى ذلك وقال لا نفقة له ولا للغازى ❦ قال ❦ قلنا لمالك في رجوعه (قال) ولا في رجوعه الى بيته لا يكون له نفقة ❦ قال ❦ قلنا له فالرجل يقدم من بلده الى بلد آخر فيأخذ المال قراضا فيسير به الى بلده وفيها التجارة التي يريد أن يتجر فيها (قال مالك) لا نفقة له في ذهابه ولا في اقامته في أهله (قال مالك) وله النفقة في رجوعه ولم يجمله مثل الحاج ولا للغازى ❦ قال ❦ ولقد سألت مالكا عن الرجل يتجهز بمال أخذه قراضا وأراد سفراً فتكاري به واشترى ثيابا لنفسه وطعاما من مال القراض فلما كانت الليلة التي أراد الخروج أناه رجل بمال فقال له خذ هذا قراضا فكيف ترى أن تكون له النفقة أمن المال الاول أم نفقته على المدين جميعا (قال) بل نفقته على المدين جميعا على قدرهما

### ❦ في المقارض ينفق على نفسه من ماله في القراض حتى يقدم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا أخذ مالا قراضا فخرج به فأفق من عند نفسه في



سفره ليقضيه من مال القراض فأنفق ثم ضاع المال (قال) قال مالك في رجل اشترى بالمال القراض سلعا فاكترى لها دواب فعملها عليها فاعترق الكراء السلعة وزاد قال مالك ليس له على رب المال في الزيادة شيء فكذلك مسائلك ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضا فاشترى المقارض بجميع المال ثيابا ثم صبغ الثياب أو قصرها بمال من عنده أيرجع به في ثمن الثياب اذا باع الثياب أم كيف يصنع<sup>(١)</sup> (قال) قال مالك في المقارض اذا اشترى سلعا بمال القراض فزاد في ثمنها من عنده على صاحب المال (قال) قال مالك رب المال بالخيار ان أحب أن يدفع اليه ما زاد وتكون السلعة كلها على القراض وان كره رب المال ذلك كان العامل شريكا

(١) وجد بالاصل هنا طيارة ونص ما فيها قال اذا اشترى الثياب ليصبغها أو ليقصرها ولم يرد أن يكون شريكا لرب المال بما أخرج في صبغها وقصارتها وانما أسلف ذلك رب المال فان أجاز له رب المال ذلك مضى ولم يكن بمنزلة من دفع اليه مالا فشغله في ساع ثم دفع اليه مالا آخر على أن يخلطه بالاول لان اثني عشر هاهنا انما اشترت لهذا كما لو أعطاه مائة على القراض فاشترى سلعة بمائتين لرب المال فان رضى بأن يعطيه المائة الثانية وتكون السلعة كلها على القراض فعل وان امتنع كانت السلعة بينهما نصفين فكذلك الصبغ والقصارة هاهنا ان رضى ان يعطيه ما صبغ به فعل والاشارة بذلك ولعل غير ابن القاسم انما لم يحجز أن يدفع اليه قيمة الصبغ على أن يكون على القراض لانه لم يشتري ليصبغ فاذا لم يرض عند ابن القاسم أن يدفع اليه قيمة الصبغ كانا شريكين كالسلعة التي زاد في ثمنها وأما قول غير ابن القاسم انه ان دفع اليه قيمة الصبغ لم يكن الصبغ على القراض فيجب على قوله أن يقاسمه الثياب أو يأتي بمن يعمل معه فيها لان العامل لا يلزمه أن يعمل فيها لاربح له فيه وان أراد أن يضمه قيمة الثياب ضمنه وان كان في قيمتها فضل عن رأس المال يوم صبغها كان ذلك الفضل بينهما يريد أنه على الثياب يوم صبغها فان كانت حينئذ تسوي ثمانين ورأس المال مائة الا أن سوقها حط لم يضمن الا قيمتها ثمانين فقط لان حواله سوقها لا يضمه العامل وان كان رأس ماله ثمانين فتعدي عليها العامل فصبغها وقيمتها مائة أخذ رب المال منه تسعين ان كان قراضها على النصف لانهما قد ربحا فيها عشرين وأما قوله وان شاء شاركه بقيمة الصبغ من قيمة الثياب فهذا مذهب فممن غصب لانسان ثوبا فصبغه ان رب الثوب اذا لم يشأ أن يضمن الغاصب قيمة ثوبه ورغب في عين ثوبه ولم يرض ان يدفع قيمة الصبغ انه يكون شريكا للغاصب وليس هذا هو المعهود وانما يقول ابن القاسم انه بالخيار ان شاء أن يأخذ ثوبه ويدفع قيمة الصبغ وان شاء ضمن الغاصب فقط وقال أشهب له أن يأخذ ثوبه ولا شيء عليه من قيمة الصبغ كبناء بناء الغاصب اذا نقض لا قيمة له أو تحيطة في ثوب ان ربه يأخذ ولا شيء عليه اه



رب المال بما زاد من ماله ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً فاشترى  
 بجميعه بزاً ثم اكرتري على البز من ماله أي شيء يكون للعامل في القراض أيكون  
 شريكاً بالكرء أم ماذا يكون أم تراه ديناً في مال القراض (قال) أراه ديناً في مال  
 القراض يستوفيه من المال وان لم يبق منه شيء فلا شيء له ولا يكون العامل شريكاً رب  
 المال بهذا الكرء ﴿قلت﴾ فان صبغ البز بمال من عنده وقد كان اشترى بجميع مال  
 القراض بزاً (قال) أما الصبغ فيقال لرب المال ادفع اليه المال الذي صبغ به والا كان  
 شريكاً معك بما صبغ من الثياب (قال) والذي يبين لك الفرق فيما بين الصبغ والكرء  
 أن الصبغ رأس مال يحسب للصبغ رأس ماله وربحه مثل ما يحسب لرأس المال في المال  
 ربحه اذا باعه مربحة ولم يجعل للكرء ربح الا أنه قال يحمل الكرء على المال ولا يحمل  
 للكرء ربح فاذا لم يكن للكرء في المراجعة ربح لم يكن به شريكاً لانه غير سلعة قائمة  
 في البز وانما تكون الشركة بينهما في سلعة قائمة يكون فيها النماء والنقصان والصبغ سلعة  
 قائمة بعينها والكرء ليس بسلعة قائمة وانما الكرء هاهنا سلف أسلفه العامل رب المال  
 فان رضى رب المال بذلك أداه والا قبل للعامل اقبضه من مال القراض وقد قال مالك  
 في الرجل يدفع الى الرجل ألف دينار قراضاً فيبتاع بأني دينار على رب المال ان رب  
 المال بالخيار ان أحب أن يدفع اليه ألف دينار والا كان المبتاع شريكاً وجعل مالك في  
 الذي يشتري المتاع بمال قراضاً فيشكاري له من عنده ثم يبيعه أنه يرجع بالكرء في  
 المال القراض الا أن يكون الكرء أكثر من قيمة المتاع فلا يكون له على رب المال شيء  
 أكثر من ثمن المتاع فعلى هذا رأيت لك أيضاً الكرء وعلى قول مالك في الكرء في  
 المراجعة حين لم يجعله بمنزلة الشيء القائم بعينه ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره ان دفع  
 رب المال الى العامل قيمة الصبغ لم يكن الصبغ على القراض (قال) فان أراد أن يضمه قيمة  
 الثياب ضمنه الا أن يكون فيها فضل فيكون له من القيمة قدر رأس المال وربحه وان  
 أبي أن يضمه كان شريكاً بقيمة الصبغ من قيمة الثياب وانما لم ير ان أعطاه قيمة الصبغ  
 أن يكون على القراض الاول لانه لا يجوز للرجل أن يدفع الى الرجل مالا قراضاً

فيشتري به سلماً ثم يدفع إليه أيضاً مالا آخر قراضاً على أن يخلطه بالمال الاول فلذلك لا يجوز ان رضى رب المال أن يعطيه قيمة الصبغ على أن تكون على القراض لان الصبغ مشتري بعد ما اشترى بالمال الاول الثياب والمال الاول ربما ربح فيه وربما خسر فيه فلما لم يحز في الابتداء أن يعطيه رب المال مالا ثانياً بعد ما شغل المال الاول على أن يخلطه فلذلك لم يحز أن يجاز فعل العامل بعد ما شغل المال الاول بأن يخلط الثاني بالاول والله أعلم ولا يشبه هذا مسألة مالك التي قال في الرجل يعطى الرجل مالا على القراض فيزيد العامل من عنده مالا قبل أن يشتري شيئاً فيشتري بجميعه سلعة يريد بما زاد سلف رب المال لان المالكين جميعاً حين اشترى بهما صفقة واحدة بمنزلة ماله أن صاحب المال زاد العامل قبل أن يشتري شيئاً لم يكن بذلك بأس ﴿قلت﴾ أرايت لو اشتريت بزاً بجميع مال القراض ثم اكرتت لنفسى من مالى وأنفقت على نفسى من مالى أيكون لى كرائى وما أنفقت من مالى على نفسى ديناً أرجع به فى ثمن المتاع (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أوليس قد قلت لى فى الذى يخرج وينفق من عنده انه يحسب نفقة مثله فى مال القراض فيفرض ذلك على المال القراض وعلى نفقة مثله (قال) انما قال ذلك مالك اذا أراد أن يخرج فى حاجة نفسه ويجهز ثم أتاه رجل فدفع اليه مالا قراضاً فخرج فى حاجة نفسه وفى القراض وهذا انما خرج فى القراض وحده

﴿قلت﴾ فى الرجل يأخذ من الرجل مالا قراضاً كيف تكون نفقته

﴿قلت﴾ أرايت المقارض اذا أخذ ألف درهم قراضاً فاسافر بها وبمشرة آلاف من عنده أو بمشرة آلاف قراضاً فاسافر فيها وفى ألف درهم من ماله كيف النفقة التى ينفقها على نفسه فى سفره (قال) على قدر المالكين تفض النفقة على المالكين فينفق على نفسه بحسب ذلك من المشرة آلاف عشرة أجزاء ومن الالف جزءاً واحداً ﴿قلت﴾ أرايت ان دفع رجل الى رجل مالا قراضاً فجهز وابتاع بزاً يريد به الخروج الى بعض البلدان فأتاه رجل آخر فدفع اليه أيضاً مالا قراضاً كيف تكون نفقته (قال) لم أسمع من مالك

الا الذي أخبرتك أني سألته عن رجل دفع الى رجل مالا قراضا فتجهز به في جهاز نفسه وسفره وتكراري يريد أن يخرج به الى بلد من البلدان يشتري هنالك متاعا فأناؤه رجل في تلك الليلة فدفعت اليه مالا قراضا على من ترى نفقته (قال) مالك نفقته من المالين جميعا فأما مسألتك فقد تجهز بالمال واشترى وتكراري على البز فهذا كله على رب البز وحده وأما نفقة العامل وكراؤه فهو على المالين جميعا مثل الذي أخبرتك

— في زكاة القراض —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يخرج العامل زكاة القراض الا بحضرة رب المال وان كانت الزكاة قد وجبت منذ قبضها العامل فان ربح فيها العامل وحال الحول عنده فانه لا يخرج شيئا من زكاة رأس المال ولا من ربحه حتى يحضر رأس المال ويحضر رب المال لانه عند مالك لا ربح له حتى يستوفي رب المال رأس ماله وقال انما تخرج الزكاة عند المقاسمة ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك أفيزكيه مرة واحدة لما مضى من السنين أم لكل سنة مضت زكاة (قال) بل لكل ماضى من السنين زكاة وانما ذلك عندي في الذي يدار اذا كان العامل يديره وانما يزكى لكل سنة قيمة ما كان في يده من المتاع كل سنة ان كان أول سنة قيمة المتاع مائة والسنة الثانية مائتين والسنة الثالثة ثلاثمائة فانما يزكى كل سنة قيمة ما كان يسوى المتاع فانما يزكى أول سنة مائة والسنة الثانية مائتين والسنة الثالثة ثلاثمائة الا ما تنقصه الزكاة كل سنة ﴿ قلت ﴾ فلو ربح العامل دينارا واحدا في المال والمال تسعة عشر دينارا وانما عمل في المال يوما واحدا فربح هذا الدينار فبدا له أن يرد القراض وقد كانت أقامت التسعة عشر دينارا عند ربها سنة أيكون على المقارض في نصف ديناره هذا الذي ربحه في عمل يومه ذلك فصار له في حصته زكاة (قال) لا لان رب المال ليس في رأس ماله وربحه زكاة وربح العامل ليس هو لرب المال فليس على واحد منهما زكاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا وقد زكى ماله ذلك ومضى لماله ذلك بعدما زكاه ستة أشهر فعمل العامل به أربعة أشهر ثم اقتسما فأخذ رب المال رأس ماله وحصته من

الربح وأخذ العامل حصته من الربح ثم مضت السنة من يوم زكى رب المال ماله ( قال ) رب المال يزكى ما بقي في يديه من رأس ماله وربحه الذى صار في حصته وليس على العامل أن يزكى ما صار له في ربحه الا أن يحول الحول على ما صار له من يوم اقتسما وأخذ حصته وفي يديه عشرون ديناراً فصاعداً من ربح ومن مال كان له قبل ربحه ان ضمه الى ربحه وجبت فيه الزكاة فعليه الزكاة اذا حال على المال الحول وربحه من يوم افاده لانه انما تضم الفائدة التى كانت في يديه قبل ربحه الى الربح فيستقبل به حولا وهذا قول مالك <sup>(١)</sup>

❦ في القراض يتلف بعضه ثم يعمل بما بقي فيربح فيه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان دفعت الى رجل ألف درهم قراضاً فلم يعمل بالمال حتى ضاع منه خمسمائة درهم ثم عمل فربح أكثر من رأس المال ( قال ) قال مالك يجبر رأس المال من الربح وان لم يعمل بالمال حتى ضاع منه ❦ قلت ❦ فلو أن رجلاً عمل في المال فخسر فأتى الى رب المال فقال قد وضعت في المال فقال له رب المال اعمل بما بقي في يدك فعمل فربح أيجبر رأس المال ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ فان قال العامل لا أعمل به حتى تجعل هذا الباقي رأس مالك وتسقط عني ما قد خسرت فقال رب المال نعم اعمل بهذا وقد أسقطت عنك ما خسرت ( قال ) أرى أنه على قراضه أبداً ما لم يدفع الى رب المال ماله ويفاصله وهو رأي ولا ينفعه قوله الا أن يدفع اليه ويتبرأ منه ثم يدفع اليه الثانية ان أحب ❦ قال ابن القاسم ❦ ولو أحضره وحاسبه ما لم يدفعه اليه فهو على القراض الاول حتى يقبضه وكذلك سمعت عن مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان أخذت مالا قراضاً فذهبت اللصوص بنصف رأس المال أو سقط منى نصف رأس المال قبل أن أعمل في المال ثم عملت في النصف الباقي فربحت فيه مالا كيف يكون هذا في قول مالك ( قال ) قال مالك يتم رأس المال الذى أخذت اللصوص والذى ضاع من الربح ويكون بعد ذلك الربح بينهما على ما اشترطا ولا يكون في المال

(١) وجد بالاصل هنا طيارة في مقابلة باب زكاة القراض فأثبتناها في آخر الباب لعدم تعلقها

بمحل مخصوص ونص مافيه (عند ابن القاسم أن العامل بالقراض اذا عمل بالمال حولا فكان لرب المال في رأس ماله وربحه مانجب فيه الزكاة ولا دين عليه وهو حر مسلم ولا دين على العامل زكي العامل ماصار له من الربح ديناراً أو أقل أو أكثر وان كان على العامل دين استغرق ربحه كله لم يكن عليه زكاة وان بقي من أرباحه بعد دينه ولو درهما زكاة وقال ابن القاسم في كتاب محمد ان العامل لا يزكي شيئاً حتى يكون له من الربح عشرون ديناراً وهذا ليس ببين ويجب على هذا ان لا يعتبر رب المال هل عليه دين أو هو عبد وان كان أتمامي رب المال فيجب أن يزكي وان صار له درهم وان كان عليه دين كما أسقط عنه الزكاة اذا كان رب المال عبداً وان عمل بالمال ستة أشهر وكانت تمام حول رب المال فتفاضلا فلا زكاة على العامل عند ابن القاسم وأما أشهب فإتمامي وجوب الزكاة على رب المال أو جملة المال بربح العامل فان كان في جملته مانجب فيه الزكاة وجبت الزكاة على العامل لأن المال يزكي على ملك رب المال وانما للعامل اجارة ولا يشبه اجارة العامل دين على رب المال من اجارة وغيرها لان اجارة العامل لم تتعلق بذمة رب المال اذ لو ضاع أو ذهب لم يكن على رب المال شيء وكذا عند أشهب لو دفع اليه عشرة فربح فيها خمسة وعند رب المال خمسة حال عاينها الحول أيضاً لزكي العامل لانه يضيف ما بقي بيد رب المال الى ما في يد المقارض كما بيني على الحول الذي كان عند رب المال وقد قال ابن القاسم فيمن تساف مائة دينار ولا عرض له فقارض بها رجلاً فربح فيها أربعين ديناراً فحال عاينها الحول أرى على هذا زكاة قال نعم ولوربح أقل من أربعين لم يكن عليهم ما زكاة ~~محمد~~ يزكي وان لم يربح فيها الا عشرين فابن القاسم بناء على أصله أن رب المال اذا صار له مانجب فيه الزكاة فحينئذ نجب على العامل ولا يصير لرب المال مانجب فيه الزكاة الا بان يكون الربح أربعين اذ المائة دين على رب المال وتأول محمد ان ابن القاسم يقول لا نجب على العامل زكاة حتى يصير له عشرون فان كان انما أخذ هذا من هذه المسألة فلا يلزم ابن القاسم ما ألزموه محمد لان رب المال هنالك لا يملك الا عشرين فقط وعلى ما اختار محمد وهو قول أشهب ان الربح اذا كان فيه عشرون سواء كان لاحدها أو لهما فلا بد من أن يزكي فالحاصل هاهنا بعد قضاء الدين الذي هو مائة وعشرون انما هو عشرون فتزكي وان اختص العامل بملكها على مذهبه وأما اذا صار للعامل عشرة حال عليها الحول وعنده عشرة ورب المال وجبت عليه الزكاة فلا يضيف ما كان عنده الى ما أخذ من القراض ولم يذكر في هذا خلافاً وانما اختلف هل يضيف رب المال ما أعطي قراضاً الى ما كان في يده لتقام حول ما كان في يده فاضاف ذلك أشهب ولم يصفه ابن القاسم فينبغي اذا كان رب المال يدير أن يزكيه وان كان لا يدير والمال الذي في يد المقارض يدار أن يزكيه على القول الذي يرى أن من له مال يدار ومال لا يدار أن يزكي كل مال على حدة وقيل يجعل الأقل تبعاً للأكثر وقيل ان كان الاكثر لا يدار والاقل يدار زكي المدار على الادارة والاخر على التجارة وفي كتاب محمد اذا كان رب المال يدير زكي ما في يد العامل من رأس ماله وحصته من الربح ولا يزكي عن العامل فاذا فاصله فان كان العامل يدير زكي لماضي السنين وان كان لا يدير زكي لسنة واحدة ولم يذكر في ذلك خلافاً وانظر على مذهب أشهب الذي يزكي على ملك رب المال هل يزكي ربح العامل) انتهى

ربح حتى يتم رأس المال ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين هذا وبين الذي أكله العامل في المال (قال) لانه اذا أكله فقد ضمنه واذا سقط فلا ضمان عليه فيه وكذلك اذا أخذته اللصوص فلا ضمان عليه فيه فان ربح في بقية المال كان عليه أن يجبر رأس المال فاذا أكله فهو ضامن لما أكل والذي ضمن هو تمام رأس المال الا أنه لا ربح للذي ضمن لانه لم يعمل به (قال) وما أخذ العاشر منه ظلما فهو بمنزلة ما أخذت اللصوص ﴿قال﴾ وقال مالك ما أخذت اللصوص من القراض فهو من مال القراض وليس على علي العامل شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل ألف درهم قراضا فأكل خمسةائة منها ثم تجر في المال فربح كيف يكون هذا (قال) قال مالك في رجل دفع اليه رجل مالا قراضا فتسلف منه مالا ثم عمل بما بقي قال مالك هو ضامن لما تسلف منه وما بقي في يديه يعمل به فهو الذي فيه القراض وليس الذي تسلف منه على القراض فسألتك أرى الخمسةائة التي عمل بها هي رأس مال القراض فربحها على ما اشترطا والعامل ضامن للخمسةائة التي أكلها ولا يحسب لها ربحا ولا شيء على العامل فيها الا أن يخرجها فقط ﴿قلت﴾ فان أخذ مالا قراضا فتجر في المال فربح ألفا أخرى فأكل ألف درهم منها ثم تجر في الالف الباقية التي في يديه فأصاب مالا (قال) هو ضامن للالف التي أكل وما بقي في يديه وما ربح بمد ذلك فهو بينهما على ما اشترطا ﴿قلت﴾ فان ضاع ما في يديه فلم يبق في يديه الا الالف التي أكلها (قال) هو ضامن للملك الالف لرب المال ويجعل تلك الالف رأس المال لانه لا ربح في المال الا بمد ما يستوفي رب المال رأس ماله وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت عبداً من مال القراض بألف درهم وهو جميع المال وقيمة العبد ألفا درهم ففني رب المال على العبد جناية تنقص العبد ألفا وخمسةائة فباع العامل العبد بمد ما جنى عليه رب المال بخمسةائة فعمل بالخمسةائة فربح فيها ربحا كثيراً أو وضع أيكون ما صنع السيد بالعبد اقتضاء لرأس ماله ورجحه (قال) لا يكون اقتضاء الا أن يفاصله ويحاسبه فيحسب ذلك عليه فان لم يفعل وعمل بما بقي عنده فهذا الذي بقي عنده وعمل فيه فهو

على القراض كما كان وما صنع السيد فذلك دين عليه ولا أقوم على حفظه عن مالك

— في المقارض يتباع السلعة بمال القراض فإذا ذهب ينقد وجد —

﴿ القراض قد تلف أو قطع عليه الطريق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت مالا قراضا على أن أعمل به على النصف فاشتريت به عبدا أو ساعة جئت لأتقد البائع فوجدت المال قد ضاع ( قال ) يقال لرب المال ان أحببت فادفع الثمن وتكون السلعة قراضا على حالها وان أبى لزم المقارض اذا ثمنها وكانت له فان لم يكن له مال بيعت عليه وكان عليه نقصان وله الربح ﴿ قلت ﴾ فان نقد رب المال المال في ثمن السلعة كم يكون رأس ماله أيكون رأس ماله المال الذي تلف وهذا المال الذي نقد ( قال ) لا يكون رأس ماله عند مالك الا المال الآخر الذي نقد رب المال في ثمن السلعة هو رأس ماله فقط ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت بالمال القراض سلعة فضاعت السلعة وضاع الثمن قبل أن أتقد الثمن ( قال ) لا شيء على رب المال ويغرم المقارض ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فأردت أن أتقد الثمن فقطع على الطريق فذهب المال أهذا ضايع المال سواء ( قال ) نعم فان كان في المال بقية فعمل بعد ذلك جبر به رأس المال وان لم يكن في المال بقية قيل لرب المال ادفع الثمن ان شئت وتكون الجارية على القراض وان كرهت فلا شيء عليك فان دفع اليه الثمن كان رأس مال القراض المال الذي يدفع رب المال الى رب السلعة فان لم يدفع لزم الثمن المشتري العامل وكانت السلعة له وربحها له وعليه نقصانها

— في المقارض يخلط ماله بالقراض —

( قال ) ابن القاسم قلت لمالك أرأيت الرجل يدفع الى الرجل المال القراض فيعمل به ولنفسه مال يتجر به فيتخوف ان قدم ماله وأخر مال الرجل وقع الرخص في أول أو يخاف أن يقدم مال الرجل ويؤخر ماله فيقع الرخص في آخر فكيف تأمره أن يفعل ( قال ) الصواب من ذلك أن يخلطهما ثم يشتري بهما جميعاً ( قال مالك ) ولكن



لا يصلح له أن يقارضه على أن يخلط المقارض ماله بمال القراض قال مالك هذا لا يجوز  
 ﴿قلت﴾ رأيت أن لم يشترط رب المال أن يخلط ماله بماله فخلطت ماله بمالي أضمن  
 له (قال) قال مالك لا تضمن له ﴿قلت﴾ رأيت أن اشترت بمال القراض وبمال من  
 عندي من غير أن يكون اشترط على رب المال أن أخلطه بمالي أيجوز هذا (قال)  
 لا بأس بذلك كذلك قال لي مالك (قال) وتكون السلعة على القراض وعلى  
 ما تقدمت فيها فتكون حصة القراض رأس مال القراض وتكون حصتك أنت  
 ما تقدمت فيها من مالك

— في المقارض يشارك بمال القراض —

﴿قال﴾ وقال مالك لا يجوز للمقارض أن يشارك أحداً وإنما سألنا مالكا عن المقارض  
 يأتي بالف درهم ويأتي رجل بألف فيعملان بهما (قال مالك) أن شارك فهو ضامن قال  
 وإن عملاً جميعاً فهو ضامن ﴿قلت﴾ رأيت أن دفع رجل إلى رجل مالا قراضاً  
 ودفع رب المال إلى رجل آخر مالا قراضاً أيجوز لهما أن يشتركا بالمالين فيعملا  
 ورب المالين إنما هو واحد (قال) لا يعجبنى هذا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً لانه  
 لا يجوز عند مالك أن يستودع المال الذي أخذ المال قراضاً إلا على ما وصفت لك من  
 الخوف فهذا إن شارك فيه فكأنه قد استودعه غيره فلا يجوز ولا يجوز لك أيضاً أن  
 تستودع مالا فتستودعه رجل أن تذهب فتستودعه رجلاً آخر وإن كان لرب المال  
 الذي استودعك عند هذا الرجل ودائع لأن رب المال لم يأذن لك في ذلك

— في المقارض يبيع من القراض —

﴿قال ابن القاسم﴾ من قول مالك أن أبيع المقارض فهو ضامن ﴿قلت﴾ فإن دفع  
 إلى رجل مالا قراضاً فلما أخذت المال منه طلبت إليه أن يأذن لي أن أبعضه فأذن لي  
 أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أحفظه عن مالك وأرجو أن لا يكون به بأس إذا لم يأخذه  
 على أن يبيع به (قال) ولا يجوز لك أن تبضع مع عبد لرب المال اشتراطه في القراض



لانه انما أعانك بفلامه ولم يأذن لك أن تبضع معه بالمال

❦ في المقارض يستودع غيره من مال القراض ❦

❦ قلت ❦ أرايت المقارض اذا أذنت له أن يبيع بالنقد وبالنسيئة أيكون له أن يستودع غيره ( قال ) لا الا على خوف مثل ما يجوز لصاحب الوديعة الذي استودعها ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في الوديعة انه ان استودعها غيره فهو ضامن الا من عذر من خراب منزل أو ارادة سفراً أو لا يكون منزله حرزاً أو لا يكون عنده من يثق به فيستودعه فلا ضمان عليه فسألتك مثله ❦ قلت ❦ أرايت العامل أنه أن يستودع المال القراض ( قال ) لا يكون له ذلك الا أن يكون ذلك على وجه خوف أو انما فعله نظراً لخوف تخوفه بمنزلة الوديعة تكون عند الرجل ومنزله معور ( قال مالك ) في مثل هذا اذا استودعه غيره من خوف دخل عليه قال مالك فلا ضمان عليه ان استودعه اذا كان بهذه الحالة والقراض عندى بمنزلة الوديعة

❦ في المقارض يقارض غيره ❦

❦ قال ❦ وقال مالك ولا يكون للعامل أن يقارض غيره الا بأمر رب المال ( قال ) وكذلك أيضاً لا يجوز للعامل أن يشارك بالقراض الا بأمر رب المال لانه اذا جاز له أن يقارض بأذن رب المال جازت له الشركة ( قال ) واذا دفع الى العامل المال قراضاً على النصف فيدفعه العامل الى غيره قراضاً على الثلثين فهو ضامن عند مالك فان عمل الثاني به فربح فان رب المال أولى بربح نصف جميع المال ويكون للمقارض الآخر النصف أيضاً ويرجع المقارض الآخر على المقارض الاول بمثل سدس الربح يأخذه منه ضامناً عليه لانه جعل له ثلثين فلم يتم له ثلثين فعليه أن يتم له ثلثي الربح ❦ قال ❦ وسمعت مالكا وسئل عن رجل ساق رجلاً حائطاً له على النصف فساق المساقى رجلاً آخر على الثلثين ( قال ) قال مالك للمساقى الاول النصف يأخذه من حائطه ويتبع المساقى الآخر المساقى الاول بالسدس الذي بقي له فيأخذه منه فالقراض

مثله ﴿قلت﴾ فان هلك بعض رأس المال قبل أن يدفعه الى المقارض الآخر وريح الآخر ولم يكن علم بذلك (قال) رب المال أولى برأس ماله الذي مع المقارض الآخر حتى يستوفي رأس ماله وربحه مما بقي بعد ذلك ثم يتبع المقارض الآخر المقارض الاول بما كان يصيبه من الربح على حساب المال الذي دفعه اليه . وتفسير ذلك أن يكون رأس المال ثمانين ديناراً فضاع منها عند المقارض الاول أربعون وبقي أربعون فدفعها الى غيره قراضاً فعمل فيها فصارت مائة فان رب المال يأخذ منها رأس ماله ثمانين ثم يأخذ نصف ما بقي من ربحه وهي عشرة دنانير ان كان قراضهما على النصف ويبقى للعامل الثاني في يديه عشرة ثم يرجع العامل الثاني على الاول بعشرين لان ربح المال كان ستين ديناراً له منها ثلاثون فلم يبق في يديه الا عشرة وبقيت له عشرون وهذا تفسير ما وصفت لك (وقد قال أشهب) بل رأس المال في يد هذا الثاني أربعين ولا يحسب عليه ما لم يكن أخذاً فانما يأخذ رب المال منه مادفع اليه وهو أربعون ديناراً ونصف الربح وهو ثلاثون ويرجع رب المال على الاول فان كان الاول ألتف الاربعين الاولى تعديا يرجع رب المال عليه بتمام عشرة ومائة الى ما أخذ وان كانت الاربعون الاولى انما ألتفت بغير تعد منه يرجع رب المال عليه بعشرين وفي يد رب المال سبعون فقد استوفى رأس ماله وربحه عشرة ولا يرجع بهذه العشرين على العامل الثاني فيظلم عمله ولكن يرجع بها على الذي صيرها له لانه لو عمل في المال لكان ما صار الى العامل الثاني يحجر به رأس المال ولان كل شيء يجلبه المال فالمال أولى به حتى يستوفي رأس ماله ولكن العامل الثاني لا يظلم عمله ولا يؤخذ منه ويكون الرجوع على المتعدي وهو الاول

— في المقارض يوكل من يتقاضى له دين القراض فيتلف —

﴿قلت﴾ أرأيت مقارضا وكل وكيل يتقاضى له ديناً من مال القراض فتقاضاه فتلف منه أيجوز هذا أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال اذا قار على المقارض بغير اذن رب المال ضمن فهذا أراه ضامناً ان تلف المال في يد الوكيل الا

تري أنه لو استودع من غير خوف ضمن

❦ في المقارض يستأجر غلاما بمال القراض ❦

❦ قلت ❦ أرايت المقارض اذا أرسل عبده الى بلد من البلدان ببعض مال القراض  
يتجر له فيه أو يشتري هناك بعض السلع أضمن في قول مالك (قال) هو ضامن لانه  
ليس له أن يبيع الا أن يأذن له رب المال بذلك

❦ في العامل بالقراض يبيع بالنقد ويؤخر رب المال ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن مقارضا باع سلعة من مال القراض فأخذه رب المال أيجوز  
ذلك (قال) نعم ذلك جائز في حظ رب المال ولا يجوز في حظ المقارض ❦ قلت ❦  
وهذا قول مالك (قال) لم أسمع منه قال وان نوى حظ رب المال وقد اقتضى العامل  
في المال حقه لم يكن لرب المال أن يرجع عليه بشئ ❦ قلت ❦ وكذلك ان وهب  
(قال) نعم يجوز ذلك في حظه

❦ المأذون له يأخذ مالا قراضا ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد المأذون له في التجارة أيجوز له أن يأخذ مالا قراضا (قال)  
سمعت مالكا وسئل عن العبد المأذون له في التجارة اذا أخذ مالا قراضا قتل فقتل  
مالك لا ضمان عليه فهذا يدل على أنه لا بأس به ❦ قلت ❦ ويعطي مالا قراضا (قال)  
نعم ❦ قلت ❦ أرايت العبد المأذون له في التجارة أيجوز له أن يأخذ مالا قراضا أو  
يعطيه (قال) قال مالك لا بأس أن يأخذ العبد المأذون له في التجارة المال قراضا ولم  
أسمع منه في أن يعطي هو المال قراضا شيئا ولا بأس به عندي أيضا لانه يبيع  
بالدين ويشتري

❦ في المقارض يأخذ من رجل آخر مالا قراضا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أخذ رجل مالا قراضا من رجل أ يكون له أن يأخذ مالا آخر

من رجل آخر قراضاً ( قال ) قال مالك نعم له أن يأخذ من غير الاول اذا لم يشغله عن قراض الاول لكثرة مال الاول فاذا كان المال كثيراً فلا يكون له أن يأخذ من آخر حينئذ شيئاً ﴿ قلت ﴾ ويكون له أن يخلط المالين اذا أخذهما وهو يحتمل العمل بها ( قال ) نعم اذا أخذ المالين من غير شرط من الثاني الذي يدفع اليه أن يخلطهما خلطهما ولا ضمان عليه

— في الرجل يقارض عبده أو أجيره —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفع الرجل الي عبده مالا قراضاً ( قال ) ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت أجيراً للخدمة فدفعت اليه مالا قراضاً أيجوز ذلك ( قال ) قد أخبرتك أن مالكا قال لا بأس أن يدفع الرجل الي عبده مالا قراضاً فان كان الاجير مثل العبد فذلك جائز ﴿ قال سحنون ﴾ ليس الاجير مثل العبد ويدخله في الاجير فسخ دين في دين

— في مقارضة من لا يعرف الحلال والحرام —

( قال ) وقال مالك لا أحب للرجل أن يقارض رجلاً الا رجلاً يعرف الحلال والحرام وان كان رجلاً مسلماً فلا أحب له أن يقارض من يستحل شيئاً من الحرام في البيع والشراء ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن سعيد بن المسيب قال لا يصلح أن يقارض الرجل اليهودي والنصراني ( قال الليث ) وقال ربيعة لا ينبغي له أن يقارض رجلاً يستحل في دينه أكل الحرام

— في العبد والمكاتب يقارضان بأموالهما —

﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتب أيجوز له أن يبضع أو يأخذ مالا قراضاً أو يعطي مالا قراضاً ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا حداً أحده الا أنه يجوز للمكاتب كل ما كان على وجه الفضل فهذا كله جائز له في أخذ المسلم المال من النصراني قراضاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألنا مالكا وابن أبي حازم عن الرجل المسلم يأخذ من النصراني المال قراضاً فكرها

ذلك جميعا ( قال ) وما أظنهما كرها ذلك إلا أنهما كرها للمسلم أن يؤاجر نفسه من النصراني لثلا يذل نفسه فأظنهما من هذا الوجه كرهاه ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس أن يدفع الرجل المسلم الى النصراني كرمه مساقاة اذا لم يكن النصراني يعصر حصته خمرًا ( قال ) ولم أسمع من مالك في المسلم يأخذ من النصراني مساقاة شيئًا إلا أن مالكا قال أكره للمسلم أن يأخذ من النصراني المال قراضا ولا أرى أن يأخذ المسلم من النصراني مساقاة بمنزلة ما كرهه مالك من القراض ( قال ابن القاسم ) ولو أخذه لم أره حراما

### — في القراض الذي لا يجوز —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مائتي دينار قراضا على أن يعمل بكل مائة منهما على حدة على أن ربح مائة منهما بيننا وربح المائة الأخرى للعامل أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لا يجوز هذا لانهما قد تخاطرا ألا ترى أنه ان لم يربح في المائة التي جعل ربحها بينهما وربح في الأخرى كان قد غبن العامل رب المال وان ربح في المائة التي أخذها بينهما ولم يربح في الأخرى كان رب المال قد غبن العامل فيه فقد تخاطرا على هذا ( قال ابن القاسم ) وأرى أنه أجبر في المائتين ويكون له أجر مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه ألف درهم قراضا على أن يمارزق الله في خمسمائة منها بعينها فذلك للمضارب ومارزق الله في خمسمائة منها بعينها فذلك لرب المال فعمل بكل مائة على حدة ( قال ) لا خير في هذا لاني سألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المائتي دينار على أن احدهما على النصف والاخرى على الثلث فعمل بهذه على حدة وبهذه على حدة ( قال ) مالك لا خير في هذا قال مالك وكذلك الخائطان لا يصلح أن يأخذهما مساقاة هذا على النصف وهذا على الثلث يساقيهما جميعا صفقة واحدة إلا أن يكونا جميعا على النصف أو جميعا على الثلث ﴿ قلت ﴾ ولم كره مالك هذا في المساقاة وفي القراض ( قال ) قال مالك لان فيه خطرا لان الخائطين ربما قل ثمر هذا وكثر ثمر هذا فكانما خاطره وقال له اعمل لي هذا الخائط بثلاث ما يخرج منه فقال له لا أعمل لك بالثلث في هذا الخائط إلا أن تمطيني حائطك هذا الآخر أعمل فيه بالنصف فقد

تخاطرا ان أخرج هذا الحائط الذي بالثلث وأثر كان العامل قد غـ بن رب الحائط في الحائط الذي أخذه منه بالنصف وان لم يخرج الحائط الذي أخذه على الثلث كان رب المال قد غبنه فيه

✽ في المقارض يشترط لنفسه من الربح شيئا خالصا له دون العامل ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت ان أخذ المال على أن لرب المال درهما واحداً من الربح وما بقي بعد ذلك فهو بينهما فعمل على ذلك فربح أو وضع (قال) يكون الربح لرب المال والنقصان عليه ويكون للعامل أجر مثله ✽ قلت ✽ ويكون العامل أحق بربح المال من غرماء صاحبه ان فلس حتى يستوفي أجر عمله (قال) لا وهو أسوة غرماء المفلس بأجرته في المال الذي كان في يديه من رأس ماله وفي جميع مال المفلس ✽ قلت ✽ فان ضاع المال كله بعد ما عمل أ يكون للعامل على رب المال أجر مثله أيضاً (قال) نعم ✽ قال سحنون ✽ قد كتبنا شرط الزيادة في أول الكتاب ومن قاله

✽ في المقارض يشترط لنفسه سلفا أو يشترط على نفسه الضمان ✽

✽ قال ✽ وقال مالك في الذي يعطي الرجل المال قراضا على أن يسلفه رب المال سلفاً قال مالك فللعامل أجر مثله وجميع الربح لرب المال ✽ قال ✽ وسألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل مالا قراضاً على أن العامل ضامن للمال (قال) قال مالك يرد الى قراض مثله ولا ضمان عليه (قال) وكذلك ان أعطاه مالا قراضا الى سنة رده أيضا الى قراض مثله ✽ قلت ✽ لم قال مالك اذا كان في القراض شرط سلف انه يرد الى اجارة مثله وقال في القراض اذا اشترط على العامل الضمان انه يرد الى قراض مثله وقال مالك أيضا فيه اذا كان الى أجل سنة انه يرد الى قراض مثله فما فرق ما بينهما قال في بعضه يرد الى قراض مثله وفي بعضه الى اجارة مثله (قال) لأن سلفه زيادة ازدادها أحدهما في القراض ولأن الاجل في القراض لم يزدده فرد الى قراض مثله والضمان أمر قد ازداده ولكنه أمر انما كان في المال لم تكن منفعته خارجة

منه في ربح ولا سلف فعملوا على سنة القراض وفسخ ما اشترطوا في ذلك من غير  
 سنته وردوا الى قراض مثلهم ممن لا ضمان عليهم كما يرد من شرط الضمان وهذا  
 وجه ما استحسنت مما سمعت من مالك **﴿ قال سحنون ﴾** وقد ذكر الليث بن  
 سعد أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن كان يقول في رجل دفع الى رجل مالا قراضا ليتجر  
 فيه سنة ثم يتجسبان فيكون الربح بينهما ( قال ) لا يحل أن يضرب للمقارض أجلا  
 ولا يشترط في ربحه خاصة مضمونا لاحدهما دون صاحبه ( قال ) ومن وضع القراض  
 على غير الذي وضع القراض عليه فلا يصلح فيه شرط الا أن يشترط أن لا يوضع  
 ماله في شيء يخشى غرده فان ذلك مما كان يشترط في القراض وقد قال ابن لهيعة  
 عن خالد بن أبي عمران أنه قال سألت القاسم وسالما عن القراض والبضاعة يكون  
 ذلك بشرط فقالا لا يصلح ذلك من أجل الشرط الذي دخل فيه

**﴿ في المقارض يشترط عليه أن يخرج من عنده مثل القراض يعمل فيهما ﴾**

**﴿ قلت ﴾** لم كره مالك أن أدفع الى الرجل ألف درهم قراضاً وأشترط عليه أن  
 يخرج من عنده ألفاً أخرى فيعمل بهما جميعاً على أن لي ربح ما ربح في جميع المال  
 ( قال ) لأنه اذا اشترط ذلك عليه اغتريا كثرة البيع والشراء فلا يجوز هذا لأنه يدخل  
 في ذلك منفعة لرب المال فلا يجوز أن يقارض بماله ويشترط منفعة لنفسه من غير  
 ربح المال **﴿ قال ﴾** وقال مالك لا يصلح أن يقول أقارضك بألف درهم على أن تخرج  
 من عندك ألف درهم أو أقل أو أكثر على أن تخلطها بالنى هذه تعمل بهما جميعاً  
 فكره مالك هذا **﴿ قلت ﴾** ولم كره مالك هذا أن يدفع الرجل الى الرجل ألف درهم  
 قراضاً على أن يخرج المقارض ألفاً من عنده فيخلطها بهما يعمل بهما جميعاً ( قال )  
 لاستفزاز الشراء ألا ترى أنه اذا كان المال كثيراً كان أعظم لتجاوته وأكثر لشراؤه  
 وأخرى أن يقدر على ما يريد من الشراء وأكثر اربحه وفضله فيصير الذي دفع  
 المال قراضاً قد جرت الى نفسه منفعة مال غير ماله بقراضه ماله فهذا لا يجوز أن يجر  
 الى نفسه منفعة غير ماله





❦ في المقارض يدفع اليه المال على أن يبتاع به عبد فلان بعينه ❦  
❦ ثم يبيعه فيبتاع بثمنه بعد ما شاء ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن دفعت إلى رجل مالا قراضاً على النصف على أن يشتري عبد فلان ثم يشتري بعد ما يبيع عبد فلان بثمنه ما شاء من السلع ( قال ) أما قوله اشتر عبد فلان فهذه أجرة ليس فيها قراض عند مالك وأما ما كان بعد ذلك فهو قراض بمنزلة الرجل يقارض الرجل بالعرض يكون له أجر مثله في بيعه العروض ويقاضيه الثمن ثم يكون بعد ذلك فيما عمل على قراض مثله ولا يلتفت إلى ما شرطاً من الشرط فيما بينهما نصفاً ولا ثلثاً ولا غير ذلك لأن القعدة التي كان بها القراض كانت فاسدة لأنه لا يقارض بالعروض فلذلك ردا إلى قراض مثلها ولم يلتفت إلى ما شرطاً فيما بينهما وجعل له فيما باع أجر مثله فكذلك مسألتك ( ولقد ) سمعت مالكا يقول في الرجل يدفع إلى الرجل نخلاً مساقاة وفيها ثمرتها قد طابت على أن يسقيها فتكون في يد العامل سنين مساقاة على أن هذا الثمر الذي في رؤس النخل مساقاة بينهما ( قال ) مالك يقيم للعامل قيمة ما أنفق في هذه الثمرة وأجر عمله فيها وتكون الثمرة كلها لصاحبها ❦ قال ❦ فليل للمالك أي يكون له أجر مثله أن يعمل ( قال مالك ) لا ولكن يكون على مساقاة مثله فيما بعد ذلك ❦ قال سحنون ❦ وقد أخبرتك بالشرط الذي كرهه القاسم وسالم وربيعة فهذا من تلك الشروط

❦ في المقارض يقول للعامل اشتر وأنا أنقد عنك أو يضم معه رجلاً ❦  
❦ أمينا عليه أو ابنه ليبصره بالتجارة ❦

❦ قلت ❦ هل يجوز لرب المال أن يجبس المال عنده ويقول للعامل اذهب اشتر وأنا أنقد عنك واقتض السلع أنت فإذا بعت قبضت الثمن وإذا اشتريت نقدت الثمن ( قال ) لا يجوز هذا القراض عند مالك وإنما القراض عند مالك أن يسلم المال إليه ( قال ) وقال لي مالك ولو ضم إليه رجلاً جعله يقتضي المال وينقد والعامل يشتري ويبيع ولا

يأمن العامل وجعل هذا عليه أميناً قال لا خير في هذا (ولقد) سألت مالكا عن الرجل يدفع المال قراضاً الى رجل له أمانة وبصر ويضم ابنه معه ولا بصر لابنه ولا أمانة وانما يدفع الى الرجل المال لأن يضم ابنه اليه ولولا ذلك لم يدفع اليه قراضاً لان ابنه لا بصر عنده ولا يأمن ابنه (قال) فقال لي مالك لا خير في هذا القراض (قال) وانما كرهه مالك لان لرب المال فيه المنفعة يخرج له ابنه ويعلمه ﴿قلت﴾ فلو كان مكان ابنه رجل أجنبي ليس قبله بصر بالتجارة فجعله رب المال مكان ابنه (قال) فاني لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك فان كان لرب المال فيه المنفعة مثل ما كانت في ابنه أن يكون صديقاً له أراد أن ينفعه في تخريجه وتعليمه فلا أرى ذلك جائزاً وهذا مما يفسد من اشتراط الزيادة والشرط في القراض

﴿ في المفارض يدفع اليه ألف على النصف فيربح فيها ألفاً أخرى ﴾  
﴿ فيأتيه رب المال بألف أخرى على أن يخلطهما على النصف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل ألف درهم قراضاً بالنصف فعمل بها فربح ألفاً أخرى ثم أتاه رب المال فقال هذه ألف درهم أخرى خذها قراضاً بالنصف واخطها بالمال الاول أيجوز هذا أم لا (قال) مسمعت من مالك فيه شيئاً الا أن هذا لا يجوز من قبل أنه حين قال له اخطهما وفي المال ربح فكأنه قال اخطها بالمال الاول فان وضعت في هذا المال الثاني جبرته من الربح الذي في يدك من المال الاول فهذا لا يجوز (ولقد) سألت مالكا عن رجل دفع اليه رجل مالا قراضاً فابتاع به سلعة ثم دفع اليه بعد ذلك المال مالا آخر فابتاع به سلعة أخرى ثم بيعت السلعتان جميعاً فربح في احدهما وخسر في الأخرى فقال قال مالك كل مال منهما على قراضه ولا يجبر نقصان هذا المال من ربح هذا المال ﴿ قلت ﴾ فان دفعت اليه مالا قراضاً على النصف فلم يعمل به حتى دفعت اليه مالا آخر قراضاً بالثلث على أن يخلط المالين جميعاً أيجوز هذا (قال) قد أخبرتك أني سألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المائتي الدينار على أن واحدة من المائتين قراض على الثلث والاخرى قراض على

النصف (قال) مالك لاخير فيه اذا كان لا يخطهما ﴿قل سجنون﴾ واذا كان على أن يخطهما فهو جائز لانه يرجع حسابه الى جزء معروف وكذلك الذي دفع مالا بعد مال ﴿قلت﴾ فان دفع اليه مالا قراضا على النصف فاشتري به سلعة من السلع ثم أتاه بعد ذلك بمال آخر فدفعه اليه قراضا بالنصف على أن يخطه بالمال الاول أيجوز هذا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا يمجني هذا لانه خطر بين ألا ترى أنه ان نقص في المال الآخر وبيع في المال الاول جبر ببيع المال الاول وقد كان ربحهما للعامل وان نقص في المال الاول وبيع في المال الآخر ربحا كان كذلك أيضاً ﴿قلت﴾ فان لم يكن في قيمة السلعة فضل عن رأس المال الاول (قال) هذا لا يعرف لان الاسواق تتحول ولا يمجني على حال ﴿قلت﴾ فان دفع رجل الى رجل مالا قراضا فلم يعمل به حتى زاده مالا آخر قراضا على أن يخطه بالمال الاول (قال) لا أرى بهذا بأساً وهذا كانه دفعه اليه كله جملة (قال) ولم أسمع من مالك وأنا أرى أنه لا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً بالنصف فاشتري به سلعة ثم جثته فقلت له خذ هذا المال قراضاً أيضاً واعمل به على حدة بالثلث أو بالنصف أيجوز هذا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ وكذلك ان باع السلعة ولم يأمره أن يخطه بالمال الأول قبض في يديه المال الاول وفيه خسارة أو ربح أو مثل رأس ماله سواء نجاه رب المال بمال آخر فقال خذ هذا قراضاً (قال) ان كان باع برأس المال سواء فلا بأس أن يدفع اليه على مثل قراضه المال الاول لا زيادة ولا نقصان وان كان باع بربح أو وضعة فلاخير في أن يدفع اليه مالا على مثل ما قرضه ولا بأدنى ولا بأكثر ﴿قلت﴾ فان اشترط عليه أن يخطه بالمال الاول لم يوجبك أيضاً (قال) هذا بين الفساد لاخير فيه اذا كان قد خسر في المال الاول أو ربح (وقد قال غيره) لا بأس أن يدفع اليه مالا آخر على مثل قراض الاول نقداً لا يخطه بالاول اذا كان فيه ربح ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت اذا دفعته اليه على أن يعمل بكل مال على حياله وقد اشترى بالمال الاول سلعة من السلع (قال) هذا

جائز وان باع السلعة ونض في يديه ثمنها فجاء رب المال بمال آخر على أن يعمل به قراضاً وقد نض في يديه ربح أو وضيعة ﴿ قلت ﴾ لا يجوز هذا اذا اشترط أن يخلطه بالمال الاول أو اشترط أن لا يخلطه قلت فيه انه لا يصلح على حال لم كرهته (قال) لان مالكا قال في الرجل اذا دفع الى الرجل مالا قراضاً فبتاع به سلعة ثم دفع اليه مالا آخر بعد ذلك فبتاع به سلعة أخرى قال مالك كل مال على حدة ولم يرمالك بهذا بأساً (قال) وهكذا قال لنا مالك في الرجل يدفع المالكين قراضاً على أن يكون كل مال على حدة وربح هذا على النصف وربح هذا على الثلث ولا يخلطهما ان ذلك مكروه ولو كان المال الاول قد صرفه في عرض من العروض كان للعامل أن يمنع من رب المال حتى يبيعه فاذا نض المال الاول وكان عينا في يد العامل ثم زاده مالا آخر فلا بأس بذلك اذا لم يكن في رأس المال الاول زيادة ولا نقصان فان كان فيه زيادة أو نقصان لم يصح حتى يقبض ماله فيقاسمه رب المال ثم يدفع اليه ويزيده من عنده ماشاء فيكون قراضاً مبتدأ

❦ في المقارض يؤمر أن لا يبيع الا بالنسيئة فيبيع بالنقد ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً وأمرته أن لا يبيع الا بالنسيئة فباع بالنقد أضمن أم لا (قال) لا يكون هذا القراض جائزاً ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أراه جائزاً (وقال غيره) هو متعمد وانما ذلك مثل ما لو أن رجلاً أعطى رجلاً مالا قراضاً على أن لا يشتري الا صنف كذا لصنف غير موجود كان قراضاً لا يجوز ولو اشتري غير ما أمره به ضمن لانه متعمد ويكون الفضل ان كان فيه فضل لرب المال وان كانت وضيعة فعليه ولا أجر له في الوضيعة ويعطي من الفضل ان كان في السلعة على قراض مثله لاني ان ذهبت أعطيه أجر مثله وقد تمدى قلل أجر مثله يذهب بالفضل ونصف رأس المال فيكون قد نال بتعديه وجه ما طلب وأراد وقد قال ربيعة في المتعمد في القراض ان وضع ضمن وان ربح أذب بأن يحرم الربح الذي أراد ويمطى منه على قدر شرطه فالمتعمد في القراض الفاسد

كذلك ان شاء الله تعالى

❦ في المقارض يبيع بالنسيئة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا يجوز للمقارض أن يبيع بالنسيئة الا باذن رب المال وهو ضامن ان باع بنسيئة بغير أمره

❦ في المقارض يشترط أن لا يشتري بماله الا سلعة كذا وكذا ❦

❦ قال ❦ وقال مالك اذا أمره أن لا يعدو البز يشتريه بمقارضته فلا يعدوه الى غيره (قال) وقال مالك ولا ينبغي له أن يقارضه على أن لا يشتري الا البز الا أن يكون البز موجودا في الشتاء والصيف ❦ قلت ❦ أرايت ان أمره أن لا يشتري الا البز فاشتراه فأراد أن يبيع البز بالمروض أمجوز ذلك له أم لا (قال) لا أرى أن يجوز له ذلك لانه اذا جاز له ذلك فقد سمار له أن يشتري غير البز ❦ قلت ❦ فان دفعت الى رجل مالا قراضاً فجنه قبل أن يصرفه في شيء فقلت له لا تجر الا في البز (قال) ذلك لك اذا كان المقارض لم يصرفه في شيء وكان البز موجوداً لا يخلف في شتاء ولا صيف ❦ ابن وهب ❦ قال وأخبرني ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن محمد عبد الرحمن الاسدي عن عروة بن الزبير عن حكيم بن حزام أنه كان يدفع المال مقارضة الى الرجل ويشترط عليه أن لا ينزل به بطن واد ولا يشتري بليل ولا يتناع به حيوانا ولا يحملها في بحر فان فعل شيئاً من ذلك فقد ضمن المال (قال) واذا تعدى أمره ضمنه من فعل ذلك ❦ قال سحنون ❦ وكان السبعة يقولون ذلك وهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله وسليمان ابن يسار وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مع مشيخة سواهم من نظرأهم أهل فقه وفضل . من حديث ابن نافع

❦ في المقارض يشترط أن لا يشتري بماله سلعة كذا وكذا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً فنهته عن أن يشتري سلعة من السلع

فاشترى مانيته عنه أيكون ضامنا في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك هو ضامن  
ان كنت انما دفعت اليه المال حين دفعته على النهى تنهاه عن تلك السلعة ( قال ابن  
القاسم ) وأنا أرى ان كنت انما نهيته بعد ما دفعت اليه المال قبل أن يشتري به أنه ضامن  
أيضاً ( قلت ) أرايت ان اشترى مانيها عنه كيف يصنع ( قال ) قال مالك ان أحب  
أن يضمه ماله ضمته وان أحب أن يقره على القراض فذلك له وان كان قد باع ما اشترى  
فان كان فيما باع فضل كان على القراض وان كان فيه نقصان كان ضامنا لرأس المال  
( قلت ) ولم قال مالك هذا ( قال ) لانه قد فرّ بالمال من القراض حين تعدى ليكون  
له ربحه ( قلت ) أرايت لو أتى دفعت الى رجل مالا قراضا ونهيته أن لا يشتري  
حيوانا فاشترى فكانت قيمة الحيوان أقل من رأس المال أو تجر بما تعدى نخسر  
فجاءني ومعه سلع ليس فيها وفاء برأس مالى أو جاء ومعه دنانير أو دراهم أقل من رأس  
مالى فأردت أن أضمنه وأخذ ما وجدت في يديه من مال القراض واتبعه بما بقي من  
رأس مالى وقامت الفرءاء على العامل فقالوا نحن وأنت في هذا المال سواء اذا ضمنته  
فلمست بأولى بهذه السلعة منا ولا هذه الدنانير ولا هذه الدراهم وأنت أولى بها منا  
لولم تضمه ( قال مالك ) أما الدنانير والدراهم فرب المال أحق بها وان كان باع  
واشترى لان مالكا قال في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فاستسلفه العامل مالا  
فاشترى به سلعة لنفسه ( قال ) ان باع وربح فلصاحب المال ربحه على شرطه وان  
نقص كان ضامنا لما نقص من رأس المال فأراه أولى بالدنانير والدراهم وأما السلع فان  
أتى بالسلعة لم يبعها خير رب المال ( قال مالك ) فان أحب أن يشركه فيها وان شاء خلى  
بينه وبينها وأخذ رأس المال أى ذلك شاء فعل فأرى في السلع ان شاء خلى بينه وبينها  
انه أسوة الفرءاء فيها ( ابن وهب ) قال وأخبرني رجال من أهل العلم عن عطاء  
ابن أبي رباح ويحيى بن سعيد وريمعة بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد ونافع أنهم قالوا  
اذا خالف مأمرة فهلك ضمن وان ربح فلهم ( قال ) يحيى بن سعيد قد كان الناس  
يشترطون على من قارضوا مثل هذا ( وقال ) عطاء بن أبي رباح الربح بينك وبينه





❦ في المقارض يسافر بالقراض الى البلدان ❦

❦ قلت ❦ فان دفعت الى رجل مالا قراضاً ولم أقل له اتجربه هاهنا ولا هاهنا دفعت اليه المال وسكت عنه أيكون له أن يتجربه في أي الموضع أحب ويخرج به الى أي البلدان شاء فيتجربه (قال) نعم عند مالك له أن يسافر به ❦ قلت ❦ أرايت المقارض أنه أن يسافر بالمال الى البلدان (قال) نعم الا أن يكون قدناه وقال له رب المال حين دفع اليه المال بالفسطاط لا تخرج من أرض مصر ولا من الفسطاط

❦ في المقارض يدفع اليه المال على أن يجلس بمال القراض ❦

❦ في حانوت أو قيسارية أو يزرع به أو لا يشتري ❦

❦ الا من فلان أو الا سلعة بعينها ❦

(قال) وسألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال قراضاً على أن يجلس به في حانوت من البزازين والسقاملين أو ما أشبه ذلك يعمل فيه ولا يعمل في غيره قال مالك لا خير فيه ❦ قال ابن القاسم ❦ فان وقع ذلك كان فيه أجيراً يقيم له أجر عمل مثله وما كان في ذلك من ربح أو نقصان فعلى رب المال وله وهو بمنزلة ما لو قال على أن تشتري سلعة فلان أولاً تشتري الا من فلان وانما قال اجلس في هذا الحانوت وأعطيك مالا تجرفه فارتبحت فيه فلك نصفه فهذا أجير ❦ قال ❦ فقلنا لمالك فان دفع اليه وهو يعلم أنه انما يجلس به في حانوت ولم يشترط ذلك عليه (قال مالك) لا بأس به اذا لم يشترطه (قال) ولقد بلغني عن مالك في الذي يأخذ المال قراضاً ويشترط عليه أن يزرع به (قال مالك) لا خير في ذلك ❦ قلت ❦ فان أخذ المال قراضاً من غير شرط فزرع به أيكون قراضاً جائزاً (قال) لا أرى به بأساً انما هي تجارة من التجارات الا أن يكون زرع به في ظلم بين يرى أنه قد خاطره به في ظلم العامل فأرى أنه ضامن فأما أن يزرع على وجه يعرف وعلى وجه عدل وأمر بين فلا أراه ضامناً ❦ قلت ❦ أرايت ما كرهه مالك من الشرط في القراض أنه يزرع به ويعمل به



كيف يصنع (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه وأرى أن يرد الى اجارة مثله ويكون جميع الزرع لرب المال وهو عندي بمنزلة الرجل يقول للرجل خذ هذا المال قراضا ولا تشتربه الا من فلان أو لا تشتربه الا دابة فلان أو لا تشتري الا سلعة كذا وكذا السلعة غير موجودة ولا مأمونة فهذا والذي اشترط عليه أن يزرع بالمال القراض سواء وهؤلاء كلهم أجراء ﴿قلت﴾ فإن أعطاه مالا قراضا وقال له اقمه في القيسارية اشتر وبع فمأججت فيننا (قال) قد أخبرتك أن مالكا كره الخانوت فالتيسارية والخانوت عندي سواء (قال) وقال مالك لا ينبغي أن يقارض الرجل الرجل بمال ويقول له على أن لا تشتري الا من فلان (قال ابن القاسم) فإن نزل كان أجيرا

﴿ في المقارض يزرع بالقراض أو يساقى به ﴾

﴿قلت﴾ فلو دفعت الى رجل مالا قراضا فاشتري به أرضا أو أكثرها واشتري زريعة وأزواجا فزرع فربح أو خسر أيكون ذلك قراضا ويكون غير متعد (قال) نعم الا أن يكون خاطره به في موضع ظلم أو عدو يرى أن مثله قد خاطره به فيضمن وأما اذا كان في موضع أمن وعدل فلا يضمن ﴿قلت﴾ أو ليس مالك قد كره هذا (قال) إنما كرهه مالك اذا كان يشترط انما يدفع اليه المال القراض على هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان أعطيته مالا قراضا فذهب فأخذ نخلا مساقاة فأنفق عليها من مال القراض أيكون هذا متعديا أم تراه قراضا (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئا ولا أراه متعديا وأراه يشبه الزرع

﴿ في المقارض يشتري سلعة بالقراض كله ثم يشتري سلعة أخرى ﴾

﴿ بمثل القراض على القراض ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو دفع الى رجل ألف درهم قراضا فاشتريت سلعة من السلع بألف درهم ولم أنقد حتى اشتريت سلعة أخرى بألف درهم على القراض أتكون السلعة الثانية على القراض أم لا وانما في يدي من المال القراض ألف درهم (قال) سألت

مالكاً عن قوم يدفعون الى أقوام مالا قراضاً فيجاسون بها في الحوائت فيشترون  
بأكثر مما دفع اليهم فيضمنون ذلك ثم يملطون الذين قارضوهم من ربح جميع ذلك  
(قال) قال مالك لا خير في هذا فأرى مسألتك تشبه هذا وليس من سنة القراض  
فيما سمعت من مالك أن يشتري على القراض بدين يكون العامل ضامناً للدين ويكون  
الربح لرب القراض فلا يجوز ذلك

❦ في المقارض يتباع عبيد صفقة واحدة بألفين نقداً ❦  
❦ أو ألف نقداً وألف الى أجل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان دفعت الى رجل ألف درهم مقارضة فذهب فاشتري عبيد  
صفقة واحدة بألفين (قال) يكون شريكاً مع رب القراض يكون نصفها على القراض  
ونصفها للعامل عند مالك ❦ وقال عبد الرحمن بن القاسم ❦ في رجل دفع الى رجل مائة  
دينار قراضاً فاشتري سلمة بمائتي دينار فنقد مائة ومائة الى سنة (قال) أرى أن  
تقوم السلمة بالنقد فان كانت قيمتها خمسين ومائة كان لرب المال الثلثان من السلمة  
وكان للعامل الثلث فهذا يشبه مسألتك التي فوق هذه الا أن مسألتك شراؤه بالنقد  
❦ قال سحنون ❦ انما تقوم المائة الآجلة وتفض قيمة السلمة عليها وعلى المائة النقد

❦ في الرجل يتباع السلمة فيقصر ماله عنها فيأخذ عليها قراضاً يدفعه في ثمنها ❦

❦ قال ❦ وسألت مالكاً عن الرجل يتباع السلمة فيقصر ماله عنها فيأتي الى رجل فيقول  
له ادفع الى مالا قراضاً وهو يريد أن يدفع ماله في ثمن بقية تلك السلمة التي اشترى  
ويجعله قراضاً (قال) مالك اني أخاف أن يكون قد استغلاها فدخل مال الرجل فيه  
فلا أحب هذا ❦ قال مالك ❦ ولو أن رجلاً ابتاع سلمة فأتى الى رجل فقال ادفع الى  
مالا أدفعه في ثمنها ويكون قراضاً (قال مالك) لا خير في هذا فان وقع لزم صاحب  
السلمة رد المال الى صاحبه ويكون له ما كان فيها من الربح وعليه ما كان فيها من  
وضيعة وأراه بمنزلة رجل أسلف رجلاً مائة دينار فنقدها في سلمة اشتراها على أن  
له نصف ما ربح فيها

❦ في المقارض يبيع السلعة فيوجد بها عيب فيضع من ❦  
 ❦ الثمن أكثر من قيمة العيب أو أقل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المقارض اذا باع سلعة فطمعن عليه بعيب فخط من الثمن أكثر من قيمة العيب أو أقل أو اشترى من أبيه أو من ولده أنيجوز هذا على المال القراض (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن انما ينظر في هذا فكل شيء فعله من هذا على وجه النظر وليس فيه محاباة فأراه جائزاً

❦ في المقارض يتناع العبد فيجد به عيباً فيريد رده ويأبى ذلك رب المال ❦

❦ قلت ❦ فلودفعت الى رجل ألف درهم قراضاً فاشترى بها عبداً ثم أصاب به العامل عيباً يقصه مائة درهم فأراد رد العبد وأبى ذلك رب المال (قال) لا أرى لرب المال هاهنا قولاً لان العامل يقول ان أنا أخذته فقيمته تسعمائة ثم عملت به كان على أن أجبر رأس المال لانه لا ربح لي الا بعد رأس المال فهذا يدخل على العامل الضرر الا أن يقول رب المال للعامل ان أبى فترك القراض واخرج لانك انما تريد رده وأنا أقبله فذلك له ❦ قلت ❦ فلوان مقارضاً اشترى عبداً به عيب لم يعلم به ثم علم بالعيب بعد ذلك فقليل العبد أيكون العبد عي المقارضة أو تراه متعدياً (قال) ان حابي فهو متعد وان قبله على وجه النظر فهو على القراض (وقال مالك) في المقارض يبيع ويحابي ان ذلك غير جائز الا أن يكون له فيه نصيب فيجوز قدر نصيبه

❦ في المقارض يبيع القراض ويحتال بالثمن ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً أخذ مالا قراضاً فاشترى به وباع فلما باع بعض السلع احتال بالثمن على رجل مليء أو معسر الى أجل أتراه ضامناً (قال) قال مالك اذا باع العامل بالدين من غير أن يأمره رب المال بذلك فهو ضامن فأراه اذا احتال بذلك الى أجل ضامناً كمن باع بالدين

﴿ في المقارض يتناع السلعة وينقد ثمنها فاذا أراد قبضها ﴾  
 ﴿ جحد رب السلعة الثمن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دفعت الي رجل مالا قراضاً فاشتري به سلعة من السلم فتقدم المالك  
 رب السلعة فاراد قبض السلعة فجحده رب السلعة أن يكون قبض منه الثمن أي يكون  
 عليه شيء أم لا ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا وأراه ضامناً لانه ألتف  
 مال رب المال حين لم يشهد على البائع حين دفع اليه الثمن ﴿ قلت ﴾ فلو وكلت وكيلاً  
 ودفعت اليه دنائير ليشتري لي بها عبداً بعينه أو بغير عينه فاشتري لي عبداً فدفع الثمن فجحدته  
 البائع وقال لم آخذ الثمن أي يكون على الوكيل شيء أم لا ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك  
 في هذا أيضاً وأراه ضامناً لانه ألتف مال رب المال حين لم يشهد ﴿ قلت ﴾ فان علم  
 رب المال أنه قد دفع اليه الثمن باقرار البائع عنده أو بغير ذلك ثم جحد البائع أن  
 يكون قبض شيئاً أيطيب لرب المال أن يغرم الوكيل أو المقارض الثمن بما ألتف  
 عليه ماله وهل يقضي له بذلك وان كان يعلم ذلك ( قال ) نعم يقضي له بأن يغرمه  
 الثمن ويطيب له لانه هو الذي ألتف عليه ماله حين لم يشهد الا أن يدفع ذلك  
 الوكيل بمحضرة رب المال فلا يكون عليه ضمان ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل دفع  
 الى رجل مالا ليدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت المال الى فلان الذي أمرتني  
 أن أدفعه اليه وجحدته الرجل فقال ما دفع الى شيئاً ( قال ) مالك المأمور ضامن الا  
 أن يأتي بالبينة أنه قد دفع اليه المال لانه ألتف على رب المال ماله حين دفعه اليه بغير  
 بينة فهذا يدلك على مسألتك في الوكالة وفي القراض ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن  
 رجل أمر رجلاً أن يشتري له سلعة فاشتراها ثم دفع رب المال ثمنها الى المأمور بعد  
 ما اشتري المأمور السلعة ودفعا الى الآخر فدفع اليه الثمن ليدفعه الى البائع ثم تلف  
 قبل أن يوصله المأمور الى البائع ان الآخر الذي اشتري له يغرم المال ثانية ( قال ) وذلك  
 أن بعض المدنيين قالوا لا يغرم رب المال لانه قد دفعه اليه فضاع وانما هو بمنزلة  
 ما لو اقتضى فقال مالك يغرم الآخر ولا يغرم المأمور لانه رسول وهو مؤتمن

﴿ في الماملين بالفراض لرجل واحد يبيع أحدهما من صاحبه سلعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً على النصف ودفعت الى آخر مالا قراضاً على النصف فباع أحدهما سلعة من صاحبه فخابه فيها (قال) لا يجوز ذلك لان الذي حابي اذا لم يكن فيما في يديه فضل في المال فلا يجوز له أن يحابي في رأس المال لان للمحاباة حصّة فيما حباه به هذا وان كان هذا المحابي انما حباه من فضل في يديه على رأس المال فلا يجوز ذلك أيضاً لانه ان وضع فيما يستقبل جبر رأس المال بذلك المال الذي حباه فيه لو كان في يديه وهو حين حباه فلم يجعله كله لرب المال

﴿ في المقارض يشتري من رب المال سلعة ﴾

﴿ قال ﴾ وسأت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل مالا قراضا فهل للعامل أن يشتري من رب المال سلعة ان وجدها عنده (قال) ما يعجبني ذلك لانها ان صحت من هذين الرجلين فأخاف أن لا تصح من غيرهما ممن يقارض فلا يعجبني أن يعمل به ووجه ما كره من ذلك مالك أن يشتري المقارض من صاحب المال سلعة وان صح ذلك بينهما خوفاً من أن يرد اليه رأس ماله ويصير انما قارضه بهذا العرض ﴿ قال سحنون ﴾ ذلك أصل جيد وكل مسألة توجد من هذا النوع فردها الى هذه

﴿ في المقارض يشتري ولد رب المال أو والده أو ولد نفسه أو والده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترى العامل ولد رب المال أو والده أو ولد نفسه أو والده علم بذلك أو لم يعلم والمقارض معسر أو موسر (قال) ان اشترى والد نفسه أو ولد نفسه وكان موسراً وقد علم رأيت أن يعتقا عليه ويدفع الى رب المال رأس ماله وربحه ان كان فيه ربح على ما قارضه وان لم يكن علم وكان فيهم فضل يكون للعامل فيهم نصيب عتقوا عليه ويرد الى رب المال رأس ماله وربحه على ما قارضه وان لم يكن فيهم فضل بيعوا وأسلم الى رب المال رأس ماله ولم يعتق عليه منهم شيء وان كان لا مال للعامل وكان فيهم فضل بيع منهم بقدر رأس المال وربح رب المال فدفع الى رب المال وعتق

منهم ما بقي علم أو لم يعلم اذا لم يكن له مال ﴿ قلت ﴾ له فان اشترى أبا صاحب المال أو ابنه وهو يعلم أو لا يعلم ( قال ) ان لم يكن يعلم عتقوا على رب المال فان كان فيهم ربح دفع الى العامل من مال صاحب المال بقدر نصيبه على ما قارضه عليه وان كان قد علم العامل وله مال رأيت أن يعتقوا عليه ويؤخذ من العامل ثمنهم فيدفع الى رب المال والولاء لرب المال لانه قد علم حين اشتراهم أنهم يعتقون على رب المال فأراه ضامنا اذا ابتاعهم بمعرفة منهم وان لم يكن له مال بيعوا فأعطى رب المال رأس ماله وربحه وعتق منهم حصه العامل وحده ﴿ قال سحنون ﴾ وهذه مسألة قد اختلف فيها وهذا أحسن ما سمعت واخترت لنفسى

### ❦ في المقارض يعتق عبداً من مال القراض ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو اشترى العامل عبداً بمال القراض قيمته مثل مال القراض أو أقل من ذلك أو أكثر فأعتقه العامل وهو موسر أو معسر ( قال ) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن الذى حفظنا عن مالك فى العامل يشتري الجارية فيطوؤها فتحمل منه أنه ان كان له مال أخذ منه قيمتها فجبر به رأس المال وأما فى مسألتك فى العتق فأنى أرى ان كان العامل موسراً عتق عليه وغرم لرب المال رأس ماله وربحه ان كان فيه فضل وان كان معديلاً لا مال له لم يجز عتقه وبيع منه بقدر رأس مال رب المال وربحه ان كان فيه فضل ويعتق منه نصيب العامل ﴿ قلت ﴾ فان أعتقه رب المال ( قال ) يجوز عتقه ويضمن للعامل ربحه ان كان فى قيمته فضل عن الثمن الذى اشتراه به وهو رأيي ( وقد قال غيره ) كل من جاز له أن يبيع شيئاً أطلقت له يده فيه فباعه من نفسه وأعتقه فالامر بالخيار ان أجاز فعله فقد تم عتقه وان رد فعله لم يجز عتقه الا المقارض فانه ان كان فى العبد فضل نفذ عتقه للشرك الذى له فيه ﴿ قال سحنون ﴾ والاب فى ابنه الصغير ان فات العبد بعتق لزمته القيمة ان كان له مال وان اشتراه لنفسه وكان نظراً منه لولده ثم أعتقه نفذ عتقه ولزمه الثمن

❦ في المقارض يتباع عبداً من مال القراض فيقتل العبد عبداً رجلاً عبداً ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قتل عبد من مال المقارضة عبداً قتله عبد رجلاً فأراد رب المال أن يقتص وقال العامل أنا أعفو على أن آخذ العبد أو قال العامل أنا أقتل وقال رب المال أنا أعفو على أن آخذ العبد (قال) القول قول من عفا منهما على الرقبة ولا يلتفت الى الذي يريد القصاص ولا أحفظه عن مالك ❦ قلت ❦ فمن عفا منهما على أن يأخذه أيكون هذا العبد على القراض كما كان العبد المقتول (قال) نعم وكذلك ان قتله سيده فقيمة العبد في القراض ❦ قلت ❦ أرايت ان لم يكن في العبد فضل عن رأس المال فقال سيده أنا أقتص وأبى ذلك العامل (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى القول لرب المال وإنما ذلك في القتل

❦ في المقارض والعبد المأذون له يتباعان الجارية بثنى الى أجل ❦

❦ ويتباعها رب المال أو السيد بأقل قبل الأجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن مقارضا باع جارية بألف دينار الى سنة وقد أذن له رب المال أن يبيع بالدين فاشتراها رب المال بمائة دينار قبل الاجل أو عبداً مأذوناً له في التجارة باع سلعة بمائة دينار الى أجل ألسيده أن يشتريها قبل الاجل بخمسين ديناراً نقداً (قال) أما مسألتك هذه في العبد فلا بأس بذلك وذلك اذا كان العبد انما يتجر بمال نفسه فان كان انما يتجر بمال سيده فلا يصلح وكذلك المقارض لا خير فيه ❦ قال سحنون ❦ وذلك لان العبد ماله له دون سيده (وقال غيره) ألا ترى أن العبد ان جنى أسلم بماله وان عتق تبعه ماله الا أن يستثنيه سيده أولاً ترى أن الرجل يحنث في العتق في عبيده فلا يعتق بذلك عليه عبيد عبيده ويقفون في يدي عبيده الذين عتقوا عبيداً لهم ألا ترى أن العبد ليس عليه في ماله الزكاة مع نظائر له كثيرة

❦ الدعوى في القراض ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً فقال المدفوع اليه أودعتني وقال

رب المال أقرضتك المال قراضا (قال) القول قول رب المال لان مالكا قال لي في الرجل يدفع الى الرجل مالا فيقول المدفوع اليه انما أخذته قراضا وقال رب المال انما أعطيتك المال قراضا (قال) مالك القول قول رب المال مع يمينه ﴿قلت﴾ فان ادعى العامل أنه قراض وقال رب المال بل أبضمته معك لتعمل به لي (قال) القول قول رب المال بعد أن يحلف وعليه للعامل اجارة مثله الا أن تكون اجارة مثله أكثر من نصف ربح القراض فلا يعطى أكثر مما ادعى وان نكل كان القول قول العامل مع يمينه اذا كان ممن يستعمل مثله في القراض (وقال ابن القاسم) في رجل دفع الى صباغ ثوبا فقال صاحبه استودعتك اياه لم آمرك بالعمل وقال الصباغ بل استعملتني (قال) القول قول الصباغ وأما في القراض اذا قال رب المال هو قرض وقال الا خبر بل هو قراض قال مالك فالقول قول رب المال (قال ابن القاسم) لانه قال أخذت مني المال على ضمان وقال العامل انما أخذته منك على غير ضمان فقد أقر له بمال قبله فيدعي أنه لاضمان عليه فالقول قول رب المال الا أن يأتي العامل بالخروج من ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال رب المال استودعتك وقال العامل بل أخذته منك قراضا (قال) القول قول رب المال لان العامل مدع يريد طرح الضمان عن نفسه أيضا ﴿قلت﴾ فان قال رب المال أعطيتك المال قراضا وقال العامل بل سلفا (قال) القول قول العامل لان رب المال مدع هاهنا في الربح فلا يصدق وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لرجل لك عندي ألف درهم قراضا وقال رب المال بل هي عندك سلفا القول قول من (قال) قال مالك القول قول رب المال ﴿قلت﴾ فهل يلتفت الى قول هذا أخذت منك أو أخذت مني (قال) لا ﴿قلت﴾ أرأيت ان اختلفا في رأس المال العامل ورب المال فقال رب المال رأس مالي ألفا درهم وقال العامل رأس مالك ألف درهم (قال) القول قول العامل لانه مدعى عليه وهو أمين ﴿قلت﴾ فان دفعت الى رجل مالا قراضا فعمل فخر فقلت له قد تعديت وانما كنت أمرتك بالبز وحده وقال العامل لم أتعدي ولم تنهني عن شيء دون شيء (قال)



القول قول العامل ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال رب المال لم أقتض منك رأس مالى وقال العامل قد دفعته اليك وهذا الذى مئى ربح ( قال ) أرى القول قول رب المال مادام فى المال ربح حتى يستوفى رأس ماله وعلى العامل البيئـة ﴿قلت﴾ ولم وأنت تجعل القول قول العامل فى الذى يدعى أنه عمل على الثلاثين وخالفه رب المال فلم لا تجعل القول قول العامل فى مسألتى أنه قد دفع المال وأن هذا الذى معه ربح ( قال ) ليس من هاهنا أخذته لان هذا المال هو رأس المال أبداً حتى يستيقن أنه قد دفع رأس المال لان هذا كله مال واحد وهو مدعى عليه حين يقول قد دفعته اليك فلا يصدق الابيئـة ﴿قلت﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضا فساخر به ثم قدم ومعه ربح ألف درهم الا أنه قال أنفقت من مالى مائة درهم فى سفرى على أن آخذها من مال القراض أو جاء برأس المال وحده وقال لم أربح وقد أنفقت مائة درهم على أن أرجع بها فى مال القراض ( قال ) سألت مالكا عن هذا كله فقال لى ذلك له وهو مصدق ويرجع بما قال أنفقتـه فى مال القراض اذا كان يشبه ما قال نفقة مثله ( قال ابن القاسم ) ولو دفع ذلك اليه وقاسمه ثم جاء بعد ذلك يدعى ذلك لم يكن له شئ ولم يقبل قوله

— فى المقارض يبدو له فى أخذ ماله قبل العمل وبعده —

﴿قلت﴾ أ رأيت ما لم يعمل المقارض بالمال أ يكون لرب المال أن يأخذ ماله ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال قراضا ثم يريد أن يأخذه منه قال اذا كان المال على حاله أخذه منه وان كان المقارض قد اشترى بالمال أو تجهز بالمال يخرج به الى سفر فليس لرب المال أن يردّه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان قد مضى فى بعض سفره فقال له رب المال ارجع ورد على مالى وأنا أنفق عليك فى رجعتك حتى تبلغ ( قال ) ليس ذلك له لانه قد خرج به ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترى العامل بالمال سلعة فهيئـته عن العمل فى القراض بعد ما اشترى فقلت له اردد على مالى أ يكون لى أن أجبره على بيع ما بقى فى يديه من السماع وآخذ الثمن فى قول مالكا ( قال ) ليس ذلك لك عند

مالك ولكن ينظر فيما في يديه من السلع فان رأى السلطان وجهه يبيع باع فأوفاك  
 رأس مالك وكان مابق من الربح على ما شرطتما وان لم ير السلطان وجهه يبع آخر  
 السلع حتى يرى وجهه يبع ﴿قلت﴾ وما الذى تؤخر له السلع (قال) السلع لها  
 أسواق تشتري اليها في ابان شرائها وتحبس الى ابان أسواقها فتباع في ذلك الابان  
 بمنزلة الحبوب التى تشتري في ابان الحصاد فيرفعها المشتري الى ابان النفاق ومثل  
 الضحايا تشتري قرب أيام النحر فيرفعها الى أيام النحر رجاء نفاقها وما أشبهه ﴿قلت﴾  
 فلو دفعت الى رجل مالا قراضا فبعثت اليه قبل أن يشتري بالمال شيئاً فقلت له  
 لا تشتري بالمال شيئاً ورده على فتعدى فاشتري به سلعة فربح فيها (قال) ماسمعت  
 من مالك في هذا شيئاً الا أنى أرى أن هذا ليس بفار من القراض وأراه ضامناً للمال  
 والربح له وانما هذا بمنزلة رجل عنده ودعة فتعدى فاشتري بها سلعة فربح فيها فالربح  
 له وهو ضامن للودعة وانما يكون فاراً من القراض اذا قال له لا تشتري كذا وكذا  
 فذهب فاشترى فهذا الذى فر من القراض الى هذه السلعة التى نهى عنها ليذهب  
 بربح المال فجعل مالك الربح على قراضهما والوضيعة على العامل بتعديه

﴿قلت﴾ فى المقارض يبدو له فى ترك القراض والمال على الرجال أوفى السلع

﴿قلت﴾ فان باع العامل واشتري وقد أذن له رب المال أن يبيع بالنقد وبالنسيئة  
 فاشتري وباع حتى صار جميع مال القراض ديناً على الناس وفيه وضیعة فقال العامل  
 لرب المال أنا أحبك عليهم ولا أقتضى ولا أعمل فيه (قال) يجبر على ذلك ولا يكون  
 له أن يقول لا أقتضى ولا أقبض الا أن يرضى رب المال بالحوالة وهو قول مالك  
 ﴿قلت﴾ فان كان فيه ربح وقد صار كله ديناً فقال لا أقتضيه أيجبره السلطان على  
 الاقتضاء فى قول مالك (قال) نعم الا أن يشاء أن يسلم جميع ذلك ويرضى بذلك  
 رب المال ﴿قلت﴾ وان كان المال ديناً ببلد جبرته على أن يقتضيه وقد خسره فليجعل  
 نفقته اذا سافر ليقضيه فى المال (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتري سلماً بجميع  
 المال يرجوها الا واق فقال رب المال للعامل أنا آخذ قيمة رأس مالى من هذه السلع

وأقسامك ما بقي على ما اشتربنا من الربح وأبى ذلك العامل (قال) ذلك الى العامل  
لانه يقول أنا أرجو في هذه السلعة التي يأخذها رب المال بقيمتها اليوم أن أزداد فيها  
إذا جاءت أسواقها لاني سمعت مالكا يقول في العامل يريد بيع ما معه فيقول رب  
المال أنا آخذها بما تسوى (قال مالك) هو وأجني من الناس سواء

### ❦ في المقارض يموت أو المقارض ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت الى رجلين مالا قراضا فهلك الرجلان وقد عملا (قال) قال  
مالك في الرجل يدفع اليه المال قراضا فيعمل فيه فيموت المقارض (قال) ان كان ورثته  
مأمونين قيل لهم تقاضوا هذا المال وبيعوا ما بقي في يدي صاحبكم من السلع وأنتم  
على الربح الذي كان لصاحبكم وان كانوا غير مأمونين فأتوا بأمين ثقة كان ذلك لهم  
وان لم يأتوا بأمين ثقة أو يكونوا مأمونين أسلم المال الدين والعرض وجميع المال  
القراض الى رب المال وم يكن لورثة الميت من الربح قليل ولا كثير فالتى سألت  
عنه يقال لورثة الميت منهما ما قيل لورثة هذا ❦ قلت ❦ فان مات رب المال (قال) فهو لاء  
على قراضهم بحال ما كانوا ان أراد الورثة ذلك فان أراد الورثة أخذ ما لهم كانوا بمنزلة  
ما وصفت لك في الرجل اذا قارض رجلا فاشترى سلعة ثم أراد أخذ ماله وهذا قول  
مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان مات رب المال والمال في يدي المقارض ولم يعمل به بعد  
(قال) قال مالك لا يذبحي أن يعمل به ويؤخذ منه ❦ قلت ❦ فان لم يعلم العامل بموت  
رب المال حتى اشترى بالمال بعد موت رب المال (قال) هو على القراض حتى يعلم بموته

### ❦ في المقارض يموت وعنده ودائع وعليه ديون ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في رجل هلك وقد كان أخذ مالا قراضا وعنده ودائع للناس  
وعليه ديون ولم يوجد القراض ولا الودائع عنده بعينها ولم يوص بشئ (قال) قال  
مالك يتخاص أهل القراض وأهل الودائع وأهل الدين فيما ترك ❦ قال ابن وهب ❦  
وأخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج أن عطاء بن أبي رباح قال له رجل كان عنده

قراض لرجل فأفلس ( قال ) للقراض هيئة ليست لما سواه لا يحاص الغرماء بقراضه ولكن يستوفيه ان كان الدين الذي عليه للناس قبل القراض أو معه أو بعده ( قال ) نعم اذا لم يكن الدين في القراض وقاله الليث بن سعد

❦ في اقرار المريض في مرضه بالوديعة والقراض ❦

❦ قلت ❦ ارايت ان أقرّ بدين في مرضه ثم أقرّ بوديعة أو بمال قراض بعينه بعد ما أقرّ بالدين ( قال ) كل شيء من هذا أقرّ به بعينه فلا أبالي كان اقراره قبل الدين أو بعد الدين أصحابه أولى به لانه لا يتهم في هذا وكل شيء من هذا أقرّ به بغير عينه فهو والدين سواء وهذا رأيي لان مالكا قال اذا أقرّ بوديعة بعينها أو بمال قراض في مرضه وعليه دين في صحته بيّنة ان اقراره جائز بما أقرّ به ويأخذ أهل الوديعة وديعتهم وأهل القراض قراضهم ❦ ابن وهب ❦ عن الليث بن سعد ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل كان قبله قراض وعليه دين فأخذه غرامؤه ( قال يحيى ) صاحب القراض ان عرف ماله فهو أولى به ( قال ) يحيى بن أيوب قال يحيى بن سعيد وان لم يعرف ماله بعينه وتقوم عليه البيّنة فهو أسوة الغرماء

❦ تم كتاب القراض والحمد لله وحده ❦

❦ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ❦

❦ ويليهِ كتاب الاقضية ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

## ﴿ كتاب الافضية ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لابن القاسم ما قول مالك في الخصمين اذا أتيا الى القاضي فتبين للقاضي الحق لاحدهما فأراد أن يحكم على الذي اتضح الحق عليه (قال) سمعت مالكا وهو يقول من وجه الحكم في القضاء اذا أدلى الخصمان بحجتهما وفهم القاضي عنهما فأراد أن يحكم بينهما أن يقول لهما أبقيت لكما حجة فان قالوا لا فصل بينهما وأوقع الحكم فان أتيا بعد ذلك يريدان نقض ذلك الحكم لم يقبل منهما الا أن يأتيا بأمر يرى أن لذلك وجهاً ﴿ قلت ﴾ فما معنى قول مالك يرى أن لذلك وجهاً (قال) معناه أنه ان أتى بشاهد عند من لا يرى الشاهد واليمين وقال الخصم لا أعلم لي شاهداً آخر فوجه القاضي عليه الحكم ثم قدر على شاهد آخر بعد ذلك أنه يقضي لهذا الآخر وما أشبه هذا مما قال مالك يعرف به وجه حجته ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا هلك الرجل في السفر وليس معه من أهل الاسلام أحد أتجاوز شهادة أهل الكفر الذين معه ان أوصى بوصية (قال) لم يكن مالك يجيز شهادة أحد من أهل الكفر في حضر ولا سفر ولا أرى أن تجوز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سمع رجل رجلاً يقول لفلان على فلان كذا وكذا أو يقول رأيت فلانا قتل فلانا أو يقول سمعت فلانا قذف فلانا أو يقول سمعت فلانا طلق فلانة ولم يشهده الا أنه صرّ به فسمعه وهو يقول هذه المقالة أيشهد بها وانما صرّ فسمعه وهو يتكلم ولم يشهده (قال) لا يشهد بها ولكن ان

مرّ فسمع رجلاً يقذف رجلاً أو سمع رجلاً يطلق امرأته ولم يشهدها (قال مالك) فهذا الذي يشهد به وإن لم يشهدها (قال) ويأتي من له الشهادة عنده فيعلمه أن له عنده شهادة ﴿ قال ﴾ وسمعت هذا من مالك في الحدود أنه يشهد بما سمع من ذلك إذا كان معه غيره (قال) فأما قوله الأول فاني سمعت مالكا وسئل عن الرجل يمر بالرجلين وهما يتكلمان في الشيء فلم يشهدها فيدعوه أحدهما إلى الشهادة أترى أن يشهد (قال) لا قال ابن القاسم إلا أن يكون قد استوعب كلامهما لأنه إن لم يستوعب كلامهما لم يجز له أن يشهد لأن الذي سمع لعله قد كان قبله كلام يبطله ﴿ قلت ﴾ أرايت شهادة النساء في القتل الخطأ أجوز في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن ادعيت قبل رجل القصاص أو أنه ضربني بالسوط أو ما أشبه هذا أتستحلفه لي أم لا في قول مالك (قال) لا ولا يستحلف لك إلا أن تأتي بشاهد عدل فيستحلف لك ﴿ قلت ﴾ أرايت أن ادعي رجل قبل رجل أنه قطع يده عمداً وأقام عليه شاهداً واحداً (قال) قال لي مالك يحلف مع شاهده يمينا واحدة وتقطع يد القاطع (قال ابن القاسم) فإن نكل المقتوعة يده عن اليمين استحلف له القاطع فإن حلف والا حبس حتى يحلف ﴿ قلت ﴾ فإن أقام عليه شاهداً واحداً أنه قتل وليه أيحلف مع شاهده هذا (قال) إذا كان عدلاً أقسم هو وبعض عصبة المقتول الذين هم ولاته خمسين يمينا ويقتل ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولم قلت يقسم هو وآخر (قال) لأن القسامة في العمد لا تكون بأقل من اثنين ﴿ قلت ﴾ لم لا يكون له أن أقام شاهداً واحداً أن يحلف في العمد مع شاهده يمينا واحدة ويقتل كما يحلف في الحقوق وهل اليمين إلا موضع الشاهد (قال) قال مالك مضت السنة أنه لا يقسم في القسامة في القتل وإن كان على القاتل شاهد واحد عدل إلا أن يقسم مع الشاهد رجلان فصاعداً يقسمان خمسين يمينا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والشاهد العدل في القسامة إنما هو لوث ليست شهادة لأنهما إذا كانا اثنين قد أقسما فأنماهما بموقع الشهادة النامة وبالقسامة تمت الشهادة وأما قبل ذلك فأنما هو لوث وكذلك إذا قال

دمي عند فلان ) وأما في الحقوق فأنما جاءت السنة بشاهد ويمين فالشاهد في الحقوق  
 قد تمت به الشهادة الا أن معه يمين طالب الحق وجعل في القسمات لا يقسم أقل من  
 اثنين لأنهما جملا جميعا موقع الشهادة واللوث الذي كان قبل ذلك لم يكن شهادة  
 فهذا فرق ما بين اليمين في القسمات وبين اليمين في الحقوق ﴿ قال ﴾ وقال مالك  
 لا يقسم في الدم الا مع شاهد عدل أو أن يقول المقتول دمي عند فلان ولا يقسم  
 بالشاهد اذا كان غير عدل <sup>(١)</sup> ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان المقتول أبي وليس له وارث  
 غيري من يقسم معي ( قال ) يقسم معك عمك أو ابن عمك أو رجل من عصبته  
 الذين يكونون ولاته لو لم يكن هوحيا ان لم يكن أحد من الاعمام أو بني الاعمام حضورا  
 ﴿ قلت ﴾ فان كان الاعمام وبني الاعمام حضورا معه فأبوا أن يحلفوا أ يكون لي  
 أن أحلف مع رجل من العشيرة ( قال ) لا ولا يقسم معي في العمد الا عصبه المقتول  
 الذين يقومون بالدم ويكونون هم ولاته لو لم يكن هوحيا وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾  
 أرأيت ان أقام رجل شاهدين على حق له على رجل فقال المشهود عليه أحلفه لي مع  
 شاهديه ( قال ) قال مالك لا يحلف له وليس عليه يمين اذا أقام شاهدين الا أن أن  
 يدعى أنه قد قضاها فيما بينه وبينه فأرى أن يحلف الطالب على ذلك فان نكل حلف  
 المطلوب وبرئ ﴿ قلت ﴾ أرأيت القاضي كيف يستحلف المدعى عليه أ يستحلفه بالله  
 الذي لا اله الا هو أم يزيد على هذا الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية  
 ( قال ) قال مالك يستحلف بالله الذي لا اله الا هو لا يزيد على ذلك وعلى هذا العمل  
 وبه مضى أمر الناس ﴿ قلت ﴾ وكذلك الذي يأخذ بيمينه مع شاهده ويستحق  
 حقه فأنما يحلف بالله الذي لا اله الا هو في قول مالك ( قال ) نعم كذلك قال لنا مالك  
 ﴿ قلت ﴾ فأين يحلفان الذي ادعى قبله والذي يستحق بيمينه مع شاهده أين يستحلفهما  
 في قول مالك ( قال ) قال مالك كل شيء له بال فانه يستحلف فيه هذان جميعا في المسجد  
 الجامع ( فقيل ) لما لك عند المنبر ( قال مالك ) لا أعرف المنبر الا منبر النبي صلى الله عليه  
 وسلم فأنما مساجد الآفاق فلا أعرف المنبر فيها ولكن للمساجد مواضع هي أعظم

من بعض فأرس أن يستحلفوا في المواضع التي هي أعظم ( قال مالك ) وعندنا بالمدينة  
 لا يستحلف عند المنبر الا في ربع دينار فصاعداً ﴿ قلت له فالقسماء أين  
 يستحلف فيها ﴾ ( قال ) قال مالك في المساجد وعلى رؤس الناس وفي دبر الصلوات  
 ﴿ قلت ﴾ وللعمان ( قال ) قال مالك في المسجد وعند الامام ﴿ قلت ﴾ ولم يذكر لكم  
 مالك أنهما يلتعنان في دبر الصلاة ( قال ) ما سمعته يذكر أنهما يلتعنان في دبر صلاة  
 وانما سمعته يقول في المسجد وعند الامام ﴿ قال ﴾ فقلت لما لك فالنصرية تكون تحت  
 المسلم أين تلتعن ( قال . لك ) في كنيستها وحيث تعظم وتحلف بالله فقط ﴿ قلت ﴾ فهل  
 ذكر لكم مالك أن النصراني والنصرانية يحلفان في شيء من أيمانها أو في دعواها  
 أو اذا ادعي عليهما أو في لعانها بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى ( قل ) ما سمعته  
 يقول يحلفون الا بالله فقط ﴿ قلت ﴾ واليهود هل سمعته يقول أنهم يحلفون بالله الذي  
 أنزل التوراة على موسى ( قال ) اليهود والنصارى عند مالك سواء ﴿ قلت ﴾ فهل يحلف  
 المجوس في بيت نارهم ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن لا يحلفوا الا بالله  
 حيث يعظمون ﴿ قال ابن القاسم ﴾ سألت مالكا عن القسماء في أهل القرى أين  
 يحلفون فقال أما أهل مكة والمدينة وبيت المقدس فأرى أن يجلبوا اليها فيقسموا  
 فيها ( قال ) وأما أهل الآفاق فاني أرى أن يستحلفوا في مواضعهم الا أن تكون  
 مواضعهم من مصر قريباً عشرة أميال أو نحو ذلك فأرى أن يجلبوا الى مصر  
 فيحلفوا في المسجد ﴿ قلت ﴾ أرايت ماذا ذكر مالك من أنهم يجلبون الى هذه  
 المساجد الثلاثة مكة والمدينة وبيت المقدس في القسماء من أين يجلبون الى هذا أو من  
 مسيرة كم من يوم يجلبون أمن مسيرة عشرة أيام ( قال ) لم أوقف عليه مالكا على  
 هذا ولم أشك أن أهل عمل مكة حينما كانوا يجلبون الى مكة وأهل عمل المدينة حينما  
 كانوا يجلبون الى المدينة وأهل عمل بيت المقدس حينما كانوا يجلبون الى بيت  
 المقدس ﴿ قلت ﴾ أرايت الخالف هل يستقبل به القبلة في قول مالك ( قال )  
 ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت النساء العواتق



وغير العواتق والعبيد والاماء وأمهات الاولاد والمكاتبين والمدبرين أيحلفون في المساجد (قال) انما سألت مالكاً عن النساء أين يحلفن قال أما كل شيء له بال فانهن يخرجن فيه الى المساجد فان كانت امرأة تخرج بانهار أخرجت نهاراً وأحلفت في المسجد وان كانت ممن لا تخرج أخرجت ليلاً فأحلفت فيه (قال) وان كان الحق انما هو شيء يسير لا بال له أحلفت في بيتها اذا كانت ممن لا تخرج وأرسل القاضي اليها من يستحلفها اطالب الحق فأما سألت عنه من المكاتب والمدبر وأمهات الاولاد فسنتم سنة الاحرار الا اني أرى أن أمهات الاولاد بمنزلة الحرائر منهن من تخرج ومنهن من لا تخرج ﴿ قلت ﴾ فهل يجزئ في هذه المرأة التي تستحلف في بيتها رسول واحد من القاضي يستحلفها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يجزئ ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبيان هل عليهم يمين في شيء من الأشياء يحلفون اذا ادعى عليهم أو يحلفون اذا كان لهم شاهد واحد في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يحلف الصبيان في شيء من الاشياء اذا ادعوا أو ادعى عليهم حتى يبلغوا ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يهلك ويترك أولاداً صغاراً فيوجد للميت ذكر حق فيه شهود فيدعى الحي أنه قد قضى الميت حقه (قال) قال مالك لا ينفعه ذلك ﴿ قال ﴾ فقول لمالك أفيحلف الورثة (قال مالك) ان كان فيهم من قد بلغ ممن يظن أنه قد علم بالقضاء أحلف والا فلا يمين عليهم ﴿ قلت ﴾ فان نكل هذا الذي يظن أنه قد علم بالقضاء عن اليمين أيسقط الدين كله في قول مالك ( قال ) لا يسقط الدين كله ولكن يسقط من الدين قدر حقه اذا حلف الذي عليه الحق انه قد قضى الميت ﴿ قلت ﴾ أرايت الطلاق أيحلف فيه في قول مالك اذا ادعته المرأة على زوجها (قال) قال مالك لا يحلف لها الا أن تأتي بشاهد واحد فيحلف لها فان أبي قال مالك آخر ما قال يسجن حتى يحلف وثبت على هذا القول ( قال ) وقد كان مرة يقول لما يفرق بينهما اذا أبي أن يحلف ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى ان أبي أن يحلف وطال حبسه أن يخلى سبيله ويدين في ذلك (قال) وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً بيني وبينه خلطة ادعت عليه حقاً من

الحقوق فاستحلفته (قال) قال مالك ان حلف برئ ﴿قلت﴾ فان أبي أن يحلف  
وقال أنا أرد اليمين عليك (قال) قال مالك اذا أبي أن يحلف لم يقض للمدعي  
بالحق أبداً حتى يحلف المدعي على حقه ولا يقضى القاضي للمدعي بالحق اذا نكل  
المدعي عليه عن اليمين حتى يحلف المدعي فان لم يطالب المدعي عليه يمين الطالب فان  
القاضي لا يقضى للطالب بالحق اذا نكل المطلوب عن اليمين حتى يستحلف الطالب  
وان لم يكن يدعي المطلوب يمين الطالب ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال لي ابن أبي حازم ليس  
كل الناس يعرف هذا انه اذا نكل المطلوب عن اليمين أن اليمين على الطالب  
﴿قلت﴾ أرايت ان نكل المدعي عليه عن اليمين ونكل المدعي أيضا عن اليمين  
(قال) قال مالك يبطل حقه اذا لم يحلف ﴿قلت﴾ أرايت ان ادعيت قبل رجل  
حقاً فاستحلفته خلف ثم أصبت عليه بينة بعد ذلك أيكون لي ان آخذ حق منه في  
قول مالك (قال) قال لي مالك نعم له أن يأخذ حقه منه اذا كان لم يعلم بينته (قال)  
وبلغني عن مالك انه قال اذا استحلفه وهو يعلم بينته تاركاً لها فلا حق له ﴿قلت﴾  
فان كانت بينة الطالب غيباً ببلاد أخرى فأراد أن يستحلف المطلوب وهو يعلم ان له بينة  
في بلاد أخرى فاستحلفه ثم قدمت بينته أيقضى له بهذه البينة ويرد يمين المطلوب التي  
حلف بها أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أني أرى أنه  
اذا كان عارفاً بينته وان كانت غائبة عنه فرضي باليمين من المطلوب تاركاً لبيته لم  
أر له حقاً وان قدمت بينته ﴿قلت﴾ وما معنى قول مالك تاركاً للينة أرايت ان قال  
لي بينة غائبة فأحلفه لي فان حلف فقدمت بينتي فأنا على حق ولست بتارك لبينتي  
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى للسلطان أن ينظر في ذلك فان ادعى  
بينة بعيدة وخاف على الغريم أن يذهب أو أن يتناول ذلك رأيت أن يحلفه له ويكون  
على حقه اذا قدمت بينته ﴿قلت﴾ وان كانت الينة ببلاد قريبة (قال) فلا أرى أن  
يستحلف له اذا كانت بينته قريبة اليوم واليومين والثلاثة ويقال له قرب يدتك  
والا فاستحلفه على ترك الينة ﴿قلت﴾ فأين يستحلف النصراني واليهودي (قال)

قال مالك في كئناسهم حيث يعظمون ( وقال مالك ) ولا يحلفوا الا بالله ﴿ قلت ﴾  
أرأيت شهادة الرجل هل تجوز للصادق الملائف ( قال ) قال مالك شهادة الرجل  
تجوز لأخيه اذا كان عدلا ولمولاه فالصادق الملائف بهذه المنزلة ( قال ) مالك الا  
يكون في عياله أحد من هؤلاء يمونه فلا تجوز شهادتهم له ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا  
تجوز شهادة السائل ولا الأجير لمن استأجره الا أن يكون مبرزاً في المدلة وانما  
الذي لا تجوز فيه شهادة السؤال في الشيء الكثير مثل الاموال وما أشبهها وأما الشيء  
التافه اليسير فهو جائز اذا كان عدلا وأما الاجير فان كان في عياله فلا تجوز شهادته  
له وان لم يكن في عياله جازت شهادته اذا كان عدلا ﴿ قلت ﴾ أرأيت المحدود في  
القذف هل تجوز شهادته ان تاب في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة  
المغنية والمغني والناثحة أقبل ( قال ) سألنا مالكا عن الشاعر أقبل شهادته قال ان كان  
ممن يؤذى الناس بلسانه ويهجوهم اذا لم يعطوه ويمدحهم اذا أعطوه فلا أرى أن  
تجوز شهادته ( قال مالك ) وان كان لا يهجو وهو ان اعطى شيئا أخذ وليس يؤذى  
أحد بلسانه وان لم يعط لم يهيج فأرى أن تقبل شهادته اذا كان عدلا وأما الناثحة  
والمغنية والمغني فما سمعت فيهم شيئا الا أنى أرى أن لا تجوز شهادتهم اذا كانوا  
معروفين بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشاة اذا باعها الرجل أو البعير أو البقرة واستثنى  
منها ثلثاً أو ربها أو نصفاً أو استثنى جلدها أو رأسها أو نخذهها أو كبدها أو صوفها  
أو شعرها أو أكارعها أو استثنى بطونها كلها أو استثنى منها أرطالا مسماة قليلة أو  
كثيرة أيجوز هذا البيع كله في قول مالك أم لا ( قال ) أما اذا استثنى ثلثاً أو ربها  
أو نصفاً فلا بأس بذلك عند مالك وأما اذا استثنى جلدها أو رأسها فانه ان كان  
مسافراً فلا بأس بذلك وأما ان كان حاضراً فلا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ لم أجازه  
في السفر وكرهه في الحضر ( قال ) السفر اذا استثنى فيه البائع الرأس والجلد فليس  
لذلك عند المشتري ثمن ( قال مالك ) وأما في الحضر فلا يعجنى لان المشتري انما  
يطلب بشرائه اللحم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال المشتري اذا اشتري في السفر واستثنى

البائع رأسها وجلدها فقال المشتري لا أذبحها ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن  
مالك قال في الرجل يبيع البعير الذي قد قام عليه بيعة من أهل المياه ويستثنى البائع  
جلده ويبيعهم اياه لينحروه فاستحيوه ( قال مالك ) أرى لصاحب الجلد شروى جلده  
( قال ) فقلت لمالك أقيمة الجلد ( قال مالك ) أقيمة الجلد كل ذلك واسع ( قال )  
قلت وما معنى شروى جلده عند مالك ( قال ) جلد مثله ( قال ) فقيل لمالك أرايت ان  
قال صاحب الجلد أنا أحب أن أكون شريكا في البعير بقدر الجلد ( قال ) قال مالك  
ليس ذلك له يبيعه على الموت ويريد أن يكون شريكا في الحياة ليس ذلك له وليس له  
الا قيمة جلده أو شرواه فسألتك في المسافر مثل هذا ( قال ) وأما اذا استثنى فخذها  
فلا خير ذلك ( قلت ) وهذا قول مالك في الفخذ ( قال ) نعم فأما اذا استثنى كبدها  
( قال مالك ) لا خير في البطون والكبد من البطون وأما اذا استثنى صوفها أو شعرها  
فان هذا ليس فيه اختلاف أنه جائز ( قال ) وأما الأرتال اذا استثناه فان مالك  
قال ان كان الشيء الخفيف الثلاثة الأرتال أو الاربعة فذلك جائز ( قلت ) أرايت  
ان استثنى أرتالا مما تجوز فقال المشتري لا أذبح ( قال ) أرى أن يذبح على ما أحب  
أو كره ( قلت ) أرايت لو أن عبدى شهدى على شهادة وهو عبد ثم أعتقته فشهد  
لى بها أتجوز ( قال ) قال مالك شهادة المولى لمولاه جائزة اذا كان عدلا فأرى شهادته  
جائزة للذى قال مالك من شهادة المولى لمولاه ( قلت ) أرايت شهادة رجل  
وامرأتين أتجوز على شهادة رجل في الفصاص ( قال ) لا تجوز لان مالك قال  
لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في القصاص ولا في الطلاق ولا في النكاح  
ولا تجوز شهادتهن فيه على شهادة عندى فى شيء من هذه الوجوه وتجوز شهادتهن  
على شهادة اذا كان معهن رجل فى الاموال وفى الوكالات على الاموال وكذلك  
قال لى مالك ولا تجوز شهادتهن وان كثرن على شهادة امرأة ولا رجل اذا لم يكن  
معهن رجل كذلك قال مالك وانما تجوز من النساء اذا شهدت امرأتان على مال مع  
يمين صاحب الحق فاذا كانت الشهادتان على شهادة كانتا بمنزلة الرجل يشهد على

شهادة رجل فلا تجوز الا ومعه غيره فكذلك هـا لا يجوز ان الا ومعهما رجل وشهادة  
 امرأتين على شهادة رجل وما كثر منهن بمنزلة واحدة لا تجوز الا ومعهن رجل  
 الا ان يشهدن هن أنفسهن على حق فيكن بمنزلة الرجل مع اليمين وهذا كله قول  
 مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما لآراء الرجال هل تجوز فيه شهادة امرأة ( قال ) قال  
 مالك لا يجوز في شئ من الشهادات أقل من شهادة امرأتين لا تجوز شهادة امرأة  
 واحدة في شئ من الاشياء ﴿ قلت ﴾ أرأيت استهلال هلال رمضان هل  
 تجوز فيه شهادة رجل واحد في قول مالك ( قال ) قال مالك لا تجوز فيه شهادة  
 رجل واحد وان كان عدلا ﴿ قلت ﴾ فشهادة رجلين ( قال ) جائزة في قول مالك  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت هلال شوال ( قال ) كذلك أيضاً لا يجوز فيه أقل من شهادة شاهدين  
 وتجوز شهادة الشاهدين اذا كانا عدلين كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبيد  
 والاماء والمكاتبين وأمهات الاولاد هل تجوز شهادتهم في هلال رمضان أو شوال  
 ( قال ) ما وقفنا مالكا على هذا وهذا مما لا يشك فيه أن العبيد لا تجوز شهادتهم في  
 الحقوق ففي هذا أبعد أن لا تجوز فيه ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الذين قالوا انه يصام  
 بشهادة رجل واحد قال مالك أرأيت أن اغمى عليهم هلال شوال كيف يصنعون  
 أفطرون أم يصومون أحداً وثلاثين فان أفطروا خافوا أن يكون ذلك اليوم من  
 رمضان ﴿ قلت ﴾ أرأيت هلال ذى الحجة ( قال ) سمعت مالكا يقول في الموسم انه  
 يقام بشهادة رجلين اذا كانا عدلين ﴿ قلت ﴾ أرأيت القاضي اذا أخذ شاهداً  
 زور كيف يصنع به وما يصنع به ( قال ) قال مالك يضربه ويطوف به في المجلس  
 قال ابن القاسم حسبت أنه قال يريد به المجلس في المسجد الاعظم ﴿ قلت ﴾ له  
 وكم يضربه ( قال ) قدر ما يرى ( قال ابن القاسم ) وبلغني عن مالك أنه قال ولا تقبل له  
 شهادة أبداً وان تاب وحسنت حاله وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقت شاهداً  
 على مائة وآخر على خمسين ( قال ) ان أردت أن تحلف مع شاهدك الذي شهد لك  
 بمائة وتستحق المائة فذلك لك وان أيت أن تحلف وأردت أن تأخذ خمسين فذلك

لك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أقمت شاهداً واحداً على حق لي وأبیت أن أحلف ورددت اليمين على الذي لي عليه الحق فأبى أن يحلف ( قال ) يغرم عند مالك ﴿ قلت ﴾ وتغرمه ولا ترد اليمين على ( قال ) نعم اذا أبیت أن تحلف مع شاهدك ورددت اليمين عليه فإن أبى أن يحلف غرم ولم يرجع اليمين عليك وهو قول مالك ( قال ) وهذا مخالف للذي لم يأت بشاهد لان اليمين انما كانت مع الشاهد للمدعى فاذا لم يحلف ردت على المدعى عليه فان حلف والاغرم ولان اليمين في الذي لا شاهد له انما كانت على المدعى عليه فان حلف والا ردت اليمين على المدعى فان حلف والا فلا شيء له قال وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الاجير هل تجوز شهادته لمن استأجره ( قال ) قال مالك لا تجوز شهادة من في عيال الرجل للرجل فأرى الاجير بهذه المنزلة الا أن يكون أجيراً لا يكون في عياله ولا في مؤنته ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن شهد رجلان أن لهما ولفلان معهما على فلان ألف درهم أتجوز شهادتهما لفلان بحصته من الدين ( قال ) لا تجوز ( قال ) وبلغني عن مالك أنه قال في رجل اذا شهد لرجل في ذكرك حق له فيه شيء لم تجز شهادته له ولا لغيره وهذا مخالف للوصية ولا أعلمه الا من قول مالك لو شهد رجل على وصية قد أوصى له فيها فان كان الذي أوصى له به شيئاً نأفها لا يتهم عليه جازت له ولغيره وان كان شيئاً كثيراً يتهم عليه لم تجز له ولا لغيره والحقوق ليست كذلك اذا ردت شهادته في حقه وان قل لم تجز لغيره وذلك أنه لا ينبغي أن يجاز بعض الشهادة ويرد بعضها ولو أن رجلاً شهد على وصية رجل وفيها عتق ووصايا لقوم لم تجز شهادته في العتق وجازت للقوم مع أيمانهم وانما ترد شهادته اذا شهد لغيره اذا كان يشهد لنفسه ولذلك الرجل في حق فهذا الذي ترد شهادته له ولغيره وهذا أحسن ما سمعت ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان أحلفتهم مع الشاهد في الوصية وفيها العتق واثالث لا يحمل ( قال ) انما يكون لهم بأيمانهم ما فضل عن العتق ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان مات عندنا ميت فأتى رجل فأقام البينة بأنه ابن الميت ولم تشهد الشهود بأنهم لا يعلمون له وارثاً غيره أتجيز شهادتهم وتعطى هذا الميراث أم لا تعطيه من

الميراث شيئاً وهل تحفظ قول مالك في هذا (قال) وجه الشهادة عند مالك في هذا أن  
 يقولوا انه ابنه لا يعلمون له وارثاً غيره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فإذا لم تشهد الشهود أنهم  
 لا يعلمون له وارثاً غيره فأرى أن ينظر السلطان في ذلك ويسأل وينظر ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ان أقت البينة على دار أنها دار جدي ولم تشهد الشهود أن جدي مات  
 وتركها ميراثاً لابي وان أبي مات وتركها ميراثاً لورثته لم يحددوا الموارث  
 بحال ما وصفت لك ( قال ) سألتنا مالكا عنها فقال ينظر في ذلك فان كان المدعى  
 حاضراً بالبلد التي الدار بها وقد حيزت دونه السنين يراهم يسكنون ويحوزون بما تحاز  
 به الدور فلا حق له فيها وان كان لم يكن بالبلد الذي الدار به وانما قدم من بلاد  
 أخرى فأقام البينة على أنها دار أبيه ودار جده ( قال سحنون ) وحددوا الموارث  
 حتى صار ذلك اليه قال ابن القاسم قال مالك يسئل من الدار في يديه فان أتى بينة  
 على أصل شراء أو الوجه الذي صارت به اليه والافسح من جيرانه أو من غير  
 جيرانه أن جده أو والده كان اشترى هذه الدار أو هو نفسه اذا طال الزمان فقالوا  
 سمعنا أنه اشتراها فها هنا عندنا دور يعرف لمزاولها تقادم الزمان وليس على أصل  
 الشراء بينة وانما هو سماع من الناس أن فلاناً اشترى هذه الدار ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 ان أتى الذي الدار في يديه بينة يشهدون أنهم سمعوا أن هذا الرجل الذي في يديه الدار  
 اشترى هذه الدار أو اشتراها والده أو اشتراها جده الا أنهم قالوا سمعنا أنه اشتراها  
 ولكننا لم نسمع بالذي اشتراها منه من هو ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً  
 ولا أرى ذلك حتى يشهدوا على سماع صحة أنه اشتراها من فلان أبي هذا المدعى أو جده  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت الحيازة هل وقت فيها مالك سنين مائة عشر أو أقل أو أكثر  
 ( قال ) لا لم يوقت لنا مالك في الحيازة أكثر من أن قال على قدر ما يعلم أنها حيازة  
 اذا حازها السنين ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا طرأ الرجل على قوم من بلاد ولا يعرفونه به  
 فقال أنا رجل من العرب فأقام بينهم أمراً قريباً قل له رجل لست من العرب (قال)  
 قال مالك لا يضرب هذا الذي قال له لست من العرب الحد الا أن يتناول زمانه



مقيما بين أظهرهم الزمان الطويل يزعم أنه من العرب فيولد له أولاد وتكتب شهادته ويجوز نسبه ثم يقول له بعد ذلك رجل أنك لست من العرب (قال) فهذا الذي يضرب من قال له است من العرب الحد لأنه قد جاز نسبه هذا الزمان كله ولا يعرف إلا به ﴿قلت﴾ أرايت كل من التقى هو وعصبته الى حد جاهلي أيتوارثون بذلك أم لا (قال) قال مالك في كل بلاد افتتحت عنوة وكانت دارهم في الجاهلية ثم سكنها أهل الاسلام ثم أسلم أهل الدار انهم يتوارثون بأنسابهم التي كانت في الجاهلية وهم على أنسابهم التي كانوا عليها يريد بذلك كما كانت العرب حين أسلمت (قال) وأما قوم يحملوا فان كان لهم عدد كثير توارثوا به وكذلك الحصن يفتح فانهم يتوارثون بأنسابهم وأما التفر البسير يتحملون مثل المشرة ونحو ذلك فلا يتوارثون بذلك الا أن تقوم لهم بينة عادلة على الاصل مثل الاسارى من المسلمين يكونون عندهم فيخرجون فيشهدون لهم فانهم يتوارثون ﴿قال ابن القاسم﴾ قال لى مالك في شهادة السماع في الولاية انه جائز ﴿قلت﴾ أرايت لو أن داراً في يدي ورثتها من أبي فأقام ابن عمي البينة أنها دار جدي وطلب مورثه (قال) هذا من وجه الحيازة التي أخبرتك (قال) وسمعت مالكا واختصم اليه في أرض احتفر فيها رجل عيناً فادعى فيها رجل دعوى فاختصموا الى صاحب بعض تلك المياه فأوقفهم حتى يرتفموا الى المدينة فأتى صاحب العين الذي كان عملها فشكا ذلك الى مالك فقال مالك قد أحسن حين أوقفها ورآه قد أصاب (قال) فقال له صاحب الارض أترك عمالي يعملون فان استحق الارض فليهدم عملي (قال) لا أرى ذلك وأرى أن يوقفها فان استحق حقه والا ثبتت ﴿قلت﴾ فهل يكون هذا بغير بينة وبغير شيء توقف هذه الارض (قال ابن القاسم) لا أرى أن توقف الا أن يكون لقول المدعي وجه فتوقف عليه الارض ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدا على نسب ثم رجعا عن شهادتهما أثبت النسب أم ترده (قال) كل شيء قضى به القاضي ثم رجعا عن شهادتهما فيه فالقضاء نافذ ولا يرد ﴿قلت﴾ أرايت الشاهد بما يجرح في قول مالك (قال) يجرح اذا أقاموا البينة أنه شارب خمر أو آكل ربا أو صاحب قيان أو كذاب في غير شيء



واحد أو نحو هذا ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اختلط دينار لي بمائة دينار لك (قال) سمعت أن مالكا قال يكون شريكاً له أن ضاع شيء فهما شريكان هذا بجزء من مائة جزء وجزء وصاحب المائة بمائة جزء وكذلك بلغني عن مالك وأنا أرى أن لصاحب المائة تسعة وتسعين ديناراً ويقسم صاحب المائة وصاحب الدينار الدينار الباقي نصفين لأنه لا يشك أحد أن تسعة وتسعين منها لصاحب المائة فكيف يدخل صاحب الدينار فيما يستيقن أنه لا شيء له فيه وكذلك بلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة

— ﴿كتاب القضاء﴾ —

﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يرى للقاضي إذا قضى بقضية ثم تبين له أن غير ما قضى به أصوب مما قضى به أن يرد قضيته ويقضى بما رأى بعد ذلك وإن كانت قضيته الأولى مما قد اختلف فيها العلماء (قال) إنما قال مالك إذا تبين له أن الحق في غير ما قضى به رجع فيه وإنما الذي لا يرجع فيما قضت به الفضاة مما اختلف الناس فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره للقاضي إذا دخله هم أو ضجر أو نغاس أن يقضى وقد دخله شيء من هذه الأشياء (قال) سمعت مالكا يقول لا ينبغي للقاضي أن يكثر جداً أذن تخاطب يريد بهذا أن لا يحمل على نفسه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل سمعت مالكا يقول أين يقضى القاضي أفي داره أم في المسجد (قال) سمعت مالكا يقول القضاء في المسجد من الحق وهو الأمر القديم (قال) وقد كان ابن خلدة وقاضي عمر بن عبد العزيز يقضيان في المسجد (وقال مالك) هو إذا كان في المسجد رضي بالدون من المجلس ووصل إليه الضعيف والمرأة وإذا احتجب لم يصل إليه الناس ﴿قال﴾ فقلنا لمالك أيفضرب القاضي في المسجد (قال) أما الاسواط اليسيرة مثل الأدب فلا بأس وأما الحدود وما أشبهها فلا ﴿قلت﴾ هل سمعت مالكا يقول يضرب القاضي الخصم على اللدد (قال) قال مالك نعم يضربه إذا تبين أنه قد ألد وأنه ظالم ﴿قلت﴾ هل كان مالك يقول لا يقضى القاضي بشهادة الشهود حتى يسأل عنهم (قال) قال مالك نعم يسأل عنهم في السر ﴿قلت﴾ فهل يقبل تزكية واحد

( قال ) قال مالك لا يقبل في التزكية أقل من رجلين ﴿ قال ﴾ وقال مالك ومن الناس من لا يسأل عنهم وما يطلب منهم التزكية لعدالتهم في الناس وعند القضاة ﴿ قلت ﴾ ويزكي الشاهد وهو غائب ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا زكوا في السر أو في العلانية أيكفي بذلك مالك ( قال ) نعم إذا زكاه رجلان أجزأه ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يقبل الشاهد إذا جاء يستقبل شهادته ( قال ) أما إذا كان بعد أن يحكم بشهادته فلا يقبله إلا أنه كان يقول لا تجوز شهادته فيما يستقبل وأما إذا استقال قبل أن يقضي بشهادته فإني لم أسمع أحدا يشك في أنه يقال ولا يفسد ذلك شهادته إذا ادعى الوهم والشبهة إلا أن يعرف منه كذب في شهادته فيرد شهادته في هذه وفيما يستقبل أبداً ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً رأى خطه في كتاب وعرف أنه خطه وفيه شهادته بخطه نفسه فعرف خطه نفسه ولا يذكر شهادته تلك ( قال ) قال مالك لا يشهد بها حتى يستيقن الشهادة ويذكرها ﴿ قلت ﴾ فإن ذكر أنه هو خط الكتاب ولم يذكر الشهادة ( قال ) هكذا سألت مالكا أنه يذكر الكتاب ويعرفه ولا يذكر الشهادة ( قال ) قال مالك فلا يشهد به لو كان يذكرها هكذا كما علم ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك أتفعه هذه الشهادة إذا أدّاها هكذا ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا عزل القاضي أو مات وقد شهد الشهود عند المعزول أو الميت وأثبت ذلك في ديوانه أينظر هذا الذي ولي القضاء في شيء من ذلك ويجيزه ( قال ) لا يجوز شيئاً من ذلك إلا أن تقوم عليه البينة فإن لم تقم عليه بينة لم يجز شيء من ذلك وأمرهم هذا القاضي المحدث أن يعيدوا شهودهم ﴿ قلت ﴾ فإن قال القاضي المعزول كل شيء في ديواني قد شهدت به الشهود عندي ( قال ) لا أرى أن يقبل قوله ولا أراه شاهداً وكذلك بلغني أن مالكا قاله ﴿ قلت ﴾ أف يكون له على المشهود عليه اليمين بالله الذي لا اله إلا هو ما هذه الشهادة التي في ديوان القاضي مما شهدت به الشهود عليك ( قال ) نعم يلزمه اليمين فإن نكل عن اليمين أمضيت عليه تلك الشهادات ( قال ) وإذا نكل عن اليمين أحلف المشهود له الطالب وثبت له الشاهدان وينظر فيه القاضي المحدث بحال

ما كان المعزول ينظر فيه (قال) وما سمعت هذا من مالك ﴿قلت﴾ أرأيت كل حكم  
 يدعي القاضى المعزول أنه قد حكم به أيكون شاهداً ويحلف المحكوم له مع القاضى  
 أم لا (قال) قال مالك لا تقبل شهادته في هذا لانه هو الحاكم بهذا ﴿قلت﴾ أرأيت  
 القاضى أيكره له مالك أن يتخذ كاتباً من أهل الذمة (قال) سمعت مالكا يقول  
 لا يستكتب أهل الذمة في شيء من أمور المسلمين ﴿قلت﴾ أرأيت اذا كتب  
 قاض الى قاض فمات الذي كتب قبل أن يصل الكتاب الى القاضى المكتوب  
 اليه أو عزل . أو مات المكتوب اليه أو عزل وولى القضاء غيره أيقبل هذا الكتاب  
 في قول مالك أم لا وانما كتب بالكتاب الى غيره (قال) سمعت مالكا يقول ذلك  
 جائز ولا أدري موت أيهما ذكر موت الذى كتب أو موت المكتوب اليه وهذا  
 كله جائز عند مالك من عزل منهما أو مات فالكتاب جائز ينفذه هذا الذى  
 ولى . وان كان الكتاب انما كتب الى غيره ﴿قلت﴾ أرأيت كتب القضاة أيجوز  
 في قول مالك في الحدود والقصاص (قال) قال مالك شهادة الشهود على الحدود  
 وغيرها جائزة فني هذا ما يدلك أن كتب القضاة في ذلك جائزة في رأيي ﴿قلت﴾  
 أرأيت ان أقت البينة بحق لى على رجل غائب فقدم بعد ما وقعت البينة عليه وهو  
 غائب ثم قدم أيأمرنى القاضى باعادة بينتي أم لا في قول مالك (قال) قال مالك  
 يقضى القاضى على الغائب فلما قال لنا مالك يقضى القاضى على الغائب رأيت أن لا يعيد  
 البينة وهذا رأيي أن لا يعيد البينة ولكنه يعلم الخصم أنه قد شهد عليه فلان وفلان  
 فان كانت عنده حجة والا حكم عليه ﴿قلت﴾ أرأيت مثل والى الاسكندرية ان  
 استغضى قاضياً فغضى بقضاء أو قضى والى الاسكندرية نفسه بقضاء أيجوز ذلك في  
 قول مالك أم لا (قال) كانوا يأتون الى مالك يسألونه عن أشياء قد قضت بها ولاية المياه  
 فرأى مالك أن يجوز ذلك الا أن يكون جواراً بينا ﴿قلت﴾ أرأيت ما حكم به  
 والى والى الفسطاط أمير الصلاة أيجوز وينفذ كما تجوز أحكام القضاة في قول مالك  
 (قال) نعم الا أن يكون جواراً بينا فيرده القاضى ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن

رجلين حكما بينهما رجلا فحكم بينهما (قال) قال مالك أرى للقاضي أن يمضي قضاءه  
 بينهما ولا يرده الا أن يكون جواراً بيناً ﴿قلت﴾ أرايت ماذا كرت لي من قول مالك  
 في الذي يشتري الدابة فتعترف في يديه فأراد أن يطلب حقه (قال) تخرج قيمتها فتوضع  
 قيمتها على يدي عدل ويدفع اليه الدابة بطلب حقه ﴿قلت﴾ أرايت أن رددت الدابة  
 وقد حالت أسواقها أو تغيرت بزيادة أو نقصان بين أن يكون له أن يردها ويأخذ القيمة  
 التي وضعتها على يدي عدل (قال) قال مالك ان أصابها نقصان فهو لها ضامن يريد بذلك  
 مثل العور والكسر والعجف وأما حوالة الاسواق فله أن يردها عند مالك ﴿قلت﴾  
 أرايت هذا هل هو في الاماء والعبيد مثله في الدابة (قال) قال مالك نعم الا اني سمعت  
 مالكا يقول في الامة ان كان الرجل أميناً وقعت اليه الجارية والا فليعه أن يستأجر لها رجلاً  
 أميناً يخرج بها (قال مالك) وبطبع في أعناقهم (قال) فقلت ذلك ولم قلت وبطبع في  
 أعناقهم (قال) لم يزل ذلك من أمر الناس القديم ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت ثياباً أو عروضا  
 أيمنه منها ويأخذ القيمة (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت أجز القسم على عدد  
 الانصاء أم على عدد الرؤس (قال) كان مالك يكرهه وأنا أرى ان وقع ذلك أن يكون  
 ذلك على عدد الرؤس ان لم يشترطوا بينهم شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت القسم اذا شهدوا أنهم  
 قسموا هذه الدار بينهم (قال) ما سمعت فيه شيئاً ولا أرى أن يجوز ذلك وانما ذلك  
 بمنزلة شهادة القاضي لانهم يشهدون على فعل أنفسهم ليجزوه ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 قسموا فادعى بعضهم الغلط في القسمة أيقبل قوله في قول مالك أم لا (قال) قال مالك  
 فيمن باع ثوباً فادعى الغلط يقول أخطأت به أو باعه مرابحة فيقول أخطأت انه لا يقبل  
 قوله الابينة أو أمر يستدل به على قوله ان ثوبه ذلك لا يؤخذ بذلك الثمن فأرى القسمة  
 بهذه المنزلة لان القسمة بمنزلة البيوع ﴿قلت﴾ أرايت لو أن القاضي دفع مالاً الى رجل  
 وأمره أن يدفعه الى فلان فقال المبعوث معه المال قد دفعته الى الذي أمرني به القاضي  
 وأنكر الذي أمر القاضي أن يدفع اليه أنكر أن يكون قبض المال (قال) أرى أن هذا  
 ضامن الا أن يقيم البيضة ﴿قلت﴾ أرايت القاضي أينبغي له أن يتخذ قاسماً من أهل

الذمة أو عبداً أو مكاتباً (قال) لا ينبغي له ذلك لأن مالكا قال في كتاب أهل الذمة ما قد أعلمتك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا ينبغي له أن يتخذ من المسلمين إلا العدول المرضيين وهذا رأيي (قال) وقال مالك كان خارجة بن زيد ومجاهد يقسمان في زمانهما ولا يأخذان على ذلك أجراً ﴿ قلت ﴾ أرايت القاضي اذا رأى رجلا يزني أو يسرق أو يشرب الخمر أقيم عليه الحد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا وجد السلطان أحداً من الناس على حد من حدود الله رفع ذلك الى الذي هو فوقه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان رآه السلطان الاعلى الذي ليس فوقه سلطان (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يرفعه الى القاضي ﴿ قلت ﴾ أرايت مثل أمير مصر ان رأى أحداً على حد من حدود الله أرفعه الى القاضي أم الى أمير المؤمنين (قال) يرفعه الى القاضي ويكون الأمير شاهداً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سمع القاضي رجلاً يقذف رجلاً أقيم عليه حد الفرية أم لا (قال) بلننى أن مالكا قال ان سمع السلطان رجلاً يقذف رجلاً فانه لا يجوز فيه العفو ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وذلك اذا كان مع السلطان شهود غيره فانه لا يجوز فيه العفو الا أن يكون المقدوف يريد سترًا يخاف ان لم يحجز عفوهُ عن القاذف أن يأتي القاذف بالبينة أنه كذلك ﴿ فقيل ﴾ لمالك فكيف يعرف ذلك (قال) يسأل الامام في السر ويستحسن فاذا أخبر أن ذلك أمر قد سمع أجاز عفوهُ ﴿ قلت ﴾ أرايت ان رأى القاضي بعد ما ولى القضاء رجلاً يأخذ مال رجل أو يفضبه سلمة من السلع أيقضى بذلك وليس عليه شاهد غيره (قال) لا أرى أن يقضى به الا بينة ثبتت ان أنكر من فعل ذلك لأن مالكا سئل عن الخصمين يختصمان الى القاضي وليس عنده أحد فيقر أحدهما بالشيء ثم يأتیان بعد ذلك فيجحد وقد أقر عنده قبل ذلك أترى أن يقضى بما أقر به (قال) مالك هو عندي مثل الحد يطالع عليه فلا أرى أن يقضى به الا بينة ثبتت سواء عنده أو يرفعه الى من هو فوقه فيكون شاهداً وذلك أن أهل المراق فرقوا بين ما أقر به عند القاضي قبل أن يستقضى وبعد ما يستقضى فسئل مالك عن ذلك فرآه واحداً ورأى أن لا يقضى

به ورآه مثل الحد الذي يطلع عليه أو الفرية إلا أن يرفعه إلى من هو فوقه فيكون شاهداً (وأخبرني) بهذه عن مالك من أثق به ﴿قلت﴾ أرأيت القاضي إذا باع مال اليتامى أو باع مال رجل مفلس في الدين أو باع مال ميت ورثته غياب على من العهدة (قال) قال مالك في الوصي أنه لا عهدة عليه فكذلك القاضي لا عهدة عليه ﴿قلت﴾ فعلى من عهدة المشتري إذا باع الوصي تركته الميت (قال) في مال اليتامى ﴿قلت﴾ فإن ضاع الثمن وضاع مال اليتامى ولا مال لليتامى غير ذلك واستحقت السلعة التي باع (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا شيء عليهم (قال) وأخبرني بذلك عن مالك من أثق به ﴿قلت﴾ أرأيت إذا عزل القاضي عن القضاء وقد حكم على الناس بأحكام فادعوا أنه قد جار عليهم في تلك الأحكام (قال) لا ينظر فيما قالوا وما حكم به القاضي جائز عليهم فليس بينهم وبين القاضي خصومة ولا غير ذلك إلا أن يرى القاضي الذي بعده من قضائه جوراً بيناً فيرده ولا شيء على القاضي الأول ﴿قلت﴾ أرأيت إذا ولي الرجل القضاء أنظر في قضاء القضاة قبله (قال) قال مالك لا يمرض لقضاء القضاة قبله إلا أن يكون جوراً بيناً ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره أن يبلى القضاء من ليس بفقهاء (قال) ذلك كان رأيه لأنه ذكر لنا مالك ما قال عمر بن عبد العزيز وكان يمجبه فيما رأيت منه قال قال عمر بن عبد العزيز لا ينبغي للرجل أن يبلى القضاء حتى يكون عارفاً بآثار من مضى مستشيراً لذوي الرأي ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للرجل أن يفتي حتى يستبحر في العلم (قال) بلغني أنه قال لعبد الرحيم أنه لا ينبغي لمن طلب العلم أن يفتي الناس حتى يراه الناس أهلاً للفتيا فإذا رآه الناس أهلاً للفتيا فليفت (قال مالك) ولقد أتني رجل فقال لابن هرمز إن هذا السلطان قد استشارني أفترى أن أفعل (قال) فقال له ابن هرمز إن رأيت نفسك أهلاً لذلك ورأى الناس أهلاً لذلك فافعل

﴿تم كتاب الاقضية وبه يتم الجزء الثاني عشر والحمد لله وحده﴾

(وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم)

﴿ويليه كتاب الشهادات وهو أول الجزء الثالث عشر﴾







صحيفه

مضي السنة

٣١ في الجائحة في النين والوخ والمان

وجميع الفاكة

٣٢ في جائحة البقول

٣٣ جائحة الخضر

٣٣ في جائحة الزيتون

٣٣ في جائحة القصب الحلو

٣٣ في جائحة التمار التي قد يبتست

٣٤ في الرجل يشتري أصول النخل وفيها

ثمر فتصيبها جائحة

٣٥ الرجل يشتري الزرع على أن يحصده

ثم يشتري الارض بعد ذلك

٣٦ في الذي يشتري ثمرة نخلة واحدة

فتصيبها جائحة

٣٦ في الذي يمرى حائطه كله ثم يأخذه

بخرصه فتصيبه جائحة

٣٦ في السلف في حائطه فتصيبه جائحة

٣٦ في الذي اشترى ثمرة نخل قبل أن يبدو

صلاحها ثم تصيبها جائحة

٣٧ في الرجل يشتري ثمرة نخل قبل أن

يبدو صلاحها على أن يجدها

فتصيبها الجائحة

صحيفه

٣٧ في جائحة الجراد والريح والجيش والنار

وغير ذلك

٣٨ في جائحة الحائط المساق

٣٨ الرجل يكتري الارض وفيها النخل

فتصيبها جائحة

٤٠ كتاب الشركة

٤٠ في الشركة بغير مال

٤٢ في الصناع يشتركون على أن يعملوا في

حانوت واحد وبمضهم أعمل من

صاحبه

٤٢ في الصانعين يشتركان بعمل أيديهما

٤٣ في القصارين يشتركان على أن المدقة

والقصارى من عند أحدهما والحانوت

من عند الآخر على أن مارزق الله بينهما

نصفين

٤٥ في الرجال يأتي أحدهم بالبيت والآ خر

بالراح والآ خر بالبغل فيشتركون على

أن مارزق الله بينهم بالسوية

٤٧ في الصانعين والشريكين بعمل أيديهما

يمرض أحدهما أو يعيب

٤٧ في الصانعين الشريكين بعمل أيديهما

أبضمن أحدهما مادفع الى شريكه يعمله

صحيفه

صحيفه

- ٤٨ في الصانعين الشريكين بعمل أيديهما  
يدفع الى أحدهما العمل يعمله فيغيب  
أو يقاصل شريكه أيلزم بما دفع الى  
شريكه
- ٤٨ في شركة الاطباء والمعلمين  
٤٨ في شركة الجمالين على رؤسهما أو  
دوابهما
- ٤٩ في الرجلين يشتركان على أن يحتشأ أو  
يحتطبا على أنفسهما أو دوابهما
- ٥٠ في الرجلين يشتركان في صيد السمك  
أو الطير في نصب الشرك وصيد البزاة  
والكلاب
- ٥١ في الشركة في حفر القبور والمعادن  
٥٢ في الشركة في طلب اللؤلؤ والعنبر  
وما يقذف البحر
- ٥٢ في الشركة في طلب الكنوز  
٥٢ في الشركة في الزرع  
٥٤ الشركة بالمروض  
٥٨ في الشركة بالحنطة
- ٥٩ في الشركة بالمالين المتفاضلين على أن  
الربح والوضيعة بينهما بالسوية
- ٦٠ في الشركة بالمالين يشترط أحدهما أن  
يعمل ولا يعمل الآخر
- ٦١ في الشريكين بالمال يشترط أحدهما  
أن يكون المال على يديه دون صاحبه
- ٦٢ في الشريكين بالمال بالسوية يفضل  
أحدهما صاحبه في الربح
- ٦٢ في الشركة بالمال الغائب  
٦٢ في الشريكين بالمالين المختفي السكة
- ٦٤ في الشركة بالدنانير والدرهم  
٦٥ في الشركة بالدنانير والطمام
- ٦٦ في الشركة بالمالين يضيع أحد المالين  
٦٨ في الشريكين في البلدين يجهز أحدهما  
على صاحبه كيف تكون نفقتهما
- ٦٨ الشركة في المفاوضة  
٦٩ في مال المتفاوضين  
٦٩ في المتفاوضين يلزم كل واحد منهما  
مالزم صاحبه من الشراء والبيع والمداينة
- ٧٠ في مفاوضة الحر والعبد  
٧٠ في شركة المسلم النصراني والرجل المرأة  
٧١ في الشريكين يتفاوضان على أن يشتريا  
ويبيعا ويتدانا
- ٧١ في المتفاوضين يشتري أحدهما لنفسه  
جارية أو طعاما من الشركة

صحيفه

صحيفه

- ٧٣ في أحد المتفاوضين يبيع ويؤخر بالدين ويضع من ثمن السلع طلب الفضل والاستعداد
- ٧٤ في أحد المتفاوضين يضع من ثمن السلع ويؤخر بالدين ارادة المعروف
- ٧٥ في أحد الشريكين يبيع الجارية ثمن الى أجل ثم يشتريها الآخر ثمن أقل قبل الأجل
- ٧٥ في أحد المتفاوضين يضع البضاعة ثم يموت أحدهما
- ٧٥ في أحد المتفاوضين يضع أو يقارض أو يستودع من مال الشركة
- ٧٨ في أحد المتفاوضين يشارك رجلاً أو يقارضه من مال الشركة أو يأخذ مالا قراضاً
- ٧٨ في أحد المتفاوضين يستمير العارية لتجارتها فتتلف أيضاً جميعاً أم لا
- ٧٩ في أحد المتفاوضين يعمد أو يهب من مال الشركة
- ٨٠ في أحد المتفاوضين يكاتب العبد من تجارتها أو يأذن له في التجارة
- ٨٠ في كفالة أحد المتفاوضين وغصبه
- ٨١ في أحد الشريكين يبيع الجارية فيجد بها المشتري عيباً فيريد أن يردها على الشريك الآخر
- ٨١ في المتفاوضين ييمان السلعة من تجارتهما الى أجل ثم يفترقان فيقضى المشتري أحدهما الثمن أو يكون لهما الدين فيتقاضاه أحدهما
- ٨٢ في أحد الشريكين يتناع من شريكه العبد من تجارتهما
- ٨٢ في أحد المتفاوضين يتناع العبد فيجد به عيباً فيريد أن يقبله ويأبى ذلك شريكه أن يجوز ذلك أم لا
- ٨٣ في أحد المتفاوضين يولى أو يقبل من الشركة
- ٨٣ في اقرار أحد الشريكين بدين لذي قرابة أو لغيره
- ٨٤ القضاء في أحد الشريكين يموت
- ٨٤ الدعوى في الشركة
- ٧٦ كتاب القراض
- ٨٦ القراض بالدنانير والدرهم والفلس
- ٨٧ المقارضة بنقار الذهب والفضة

| صحيفه                                   | صحيفه                                   |
|-----------------------------------------|-----------------------------------------|
| ٨٧ المقارضة بالخنطة والشعير             | كيف تكون نفقته                          |
| ٨٨ القراض بالوديعة والدين               | ٩٨ في زكاة القراض                       |
| ٨٨ في المقارض يدفع الدراهم الى العامل   | ٩٩ في القراض يتلف بمضه ثم يعمل بما      |
| ويقول صرفه اذ نأير واعمل فيها قراضاً    | بقي فيريح فيه                           |
| ٨٩ في المقارض يدفع اليه المال يشتري     | ١٠٢ في المقارض يتباع السدة بمال القراض  |
| به جلوداً يعملها خفافاً بيده أو نعلالاً | فاذا ذهب يتقد وجد القراض قد             |
| أو سفراً ويبيعها على النصف              | تلف أو قطع عليه الطريق                  |
| ٨٩ في المقارضة على الاجزاء              | ١٠٢ في المقارض يخط ماله بالقراض         |
| ٩٠ في المقارض يدفع الى الرجلين المال    | ١٠٣ في المقارض يشارك بمال القراض        |
| قراضاً على أن النصف للمقارض             | ١٠٣ في المقارض يبيع من القراض           |
| والثالث للآخر والسدس للآخر              | ١٠٤ في المقارض يستودع غيره من مال       |
| ٩٠ في المقارضين يختلفان في أجزاء الربح  | القراض                                  |
| ٩١ في المقارضين يشترطان عند معامتهما    | ١٠٤ في المقارض يقارض غيره               |
| ثالث الربح للمساكين                     | ١٠٥ في المقارض يوكل من يتقاضى له        |
| ٩١ في المقارض يكون له شرك في المال      | دين القراض فيتلف                        |
| ٩٢ في أكل العامل من مال القراض          | ١٠٦ في المقارض يستأجر غلاماً بمال       |
| ٩٣ في المقارض يستأجر الاجراء والبيوت    | القراض                                  |
| من القراض                               | ١٠٦ في العامل بالقراض يبيع بالتقد ويؤخر |
| ٩٤ في التاجر الحاج يأخذ مالا قراضاً     | رب المال                                |
| ٩٤ في المقارض ينفق على نفسه من ماله     | ١٠٦ المأذون له يأخذ مالا قراضاً         |
| في القراض حتى يقدم                      | ١٠٦ في المقارض يأخذ من رجل آخر          |
| ٩٧ في الرجل يأخذ من الرجل مالا قراضاً   | مالاً قراضاً                            |

صحيفة

صحيفة

- ١٠٧ في الرجل يقارض عبده أو أجيره  
١٠٧ في مقارضة من لا يعرف الحلال والحرام  
١٠٧ في العبد والمكاتب يقارضان بأموالهما  
١٠٨ في القراض الذي لا يجوز  
١٠٩ في المقارض يشترط لنفسه من الربح  
شيئاً خالصاً له دون العامل  
١٠٩ في المقارض يشترط لنفسه سلفاً أو  
يشترط على نفسه الضمان  
١١٠ في المقارض يشترط عليه أن يخرج  
من عنده مثل القراض يعمل فيهما  
١١١ في المقارض يأخذ ما لا قراضاً ويشترط  
أن يعمل به مع رب المال  
١١١ في المقارض يشترط على رب المال  
غلاماً يعينه  
١١١ في المقارض يدفع إليه المال على أن  
يخرج به إلى بلد يشتري به  
١١٢ في المقارض يدفع إليه المال على أن  
يبتاع به عبد فلان بعينه ثم يبيعه  
فيبتاع بثمنه بعد ما شاء  
١١٢ في المقارض يقول للعامل اشتر وأنا  
أنتقد عنك أو يضم معه رجلاً أميناً  
عليه أو ابنه ليبصره بالتجارة
- ١١٣ في المقارض يدفع إليه ألف على  
النصف فيرجع فيها ألفاً أخرى فيأتيه  
رب المال بألف أخرى على أن يخطهما  
على النصف  
١١٥ في المقارض يؤمر أن لا يبيع الا  
بالنسيئة فيبيع بالتقد  
١١٦ في المقارض يبيع بالنسيئة  
١١٦ في المقارض يشترط أن لا يشتري بماله  
الاسلعة كذا وكذا  
١١٦ في المقارض يشترط أن لا يشتري  
بماله سلعة كذا وكذا  
١١٨ في المقارض يشترط عليه أن لا يسافر  
بالمال  
١١٩ في المقارض يسافر بالقراض الى  
البلدان  
١١٩ في المقارض يدفع إليه المال على أن  
يجلس بمال القراض في حانوت أو  
قيسارية أو يزرع به أو لا يشتري  
الا من فلان أو الاسلعة بعينها  
١٢٠ في المقارض يزرع بالقراض أو يساقى به  
١٢٠ في المقارض يشتري سلعة بالقراض  
كله ثم يشتري سلعة أخرى بثمن

صحيفة

القراض على القراض

١٢١ في المقارض يتباع عبدين صفقة

واحدة بألفين نقداً أو ألف نقداً  
وألف الى أجل

١٢٢ في الرجل يتباع الساعة فيقصر ماله

عنها فيأخذ عليها ناضاً يدفعه في ثمنها

١٢٢ في المقارض يبيع السلعة فيوجد بها

عيب فيضع من الثمن أكثر من قيمة

العيب أو أقل

١٢٢ في المقارض يتباع العبد فيجده عيباً

فيريد رده ويأبى ذلك رب المال

١٢٢ في المقارض يبيع القراض ويحتل بالثمن

١٢٣ في المقارض يتباع السلعة ويتقد ثمنها

فاذا أراد قبضها جحد رب السلعة الثمن

١٢٤ في العاملين بالقراض لرجل واحد

يبيع أحدهما من صاحبه سلعة

١٢٤ في المقارض يشتري من رب المال سلعة

١٢٤ في المقارض يشتري ولد رب المال أو

والده أو ولد نفسه أو والده

صحيفة

١٢٥ في المقارض يعتق عبداً من مال

القراض

١٢٦ في المقارض يتباع عبداً من مال

القراض فيقتل العبد بعد رجل عمداً

١٢٦ في المقارض والعبد المأذون له يتباعان

الجارية بثمان الى أجل ويتباعها رب

المال أو السيد بأقل قبل الاجل

١٢٦ الدعوى في القراض

١٢٨ في المقارض يبدوله في أخذ ماله

قبل العمل وبعده

١٢٩ في المقارض يبدوله في ترك القراض

والمال على الرجال أو السلع

١٣٠ في المقارض يموت أو المقارض

١٣٠ في المقارض يموت وعنده ودائع

وعليه ديون

١٣١ في اقرار المريض في مرضه بالوديعة

والقراض

١٣٢ ﴿ كتاب الاقضية ﴾

١٤٤ ﴿ كتاب القضاء ﴾

# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رَوَايَةُ

الإمام سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُجُجِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ عَشَرَ

مِنْ إِسْدَارَاتِ

مَنْعَةُ الشُّعُوبِ وَالْإِسْلَامِ وَالْأَوْقَاظِ وَالْأَعْيُنِ وَالْأَلْسِنِ

الْمَلِكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الشهادات ﴾

﴿ في شهادة الأجير ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت الاجير هل تجوز شهادته لمن استأجره (قال) قال مالك لا تجوز شهادة من هو في عيال الرجل للرجل ( قال ابن القاسم ) الا أن يكون أجيراً لا يكون في عياله ولا في مؤنته قال عبد الرحمن بن القاسم لا تجوز شهادة الاجير لمن استأجره الا أن يكون مبرزاً في المدالة وهو قول مالك واذا كان الاجير في عياله فلا تجوز شهادته وان كان ليس في عياله جازت شهادته ﴿ قال سحنون ﴾ وانما رددت شهادته اذا كان في عياله لانه يجزئ اليه وجزه اليه جزئاً الى نفسه ألا ترى أن الاخ اذا كان في عيال أخيه لم يجز شهادته لجره اليه لان جره اليه جزئاً الى نفسه فاذا لم يكن في عياله وكان مبرزاً في المدالة جازت شهادته له في الاموال والتعديل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين ولا جازاً الى نفسه ﴿ ابن وهب ﴾ عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لا أجيز شهادة القريب ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمن استأجره ولا العبد لسيده ولا الخصم ولا دافع المظرم



— في شهادة السؤال —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا تجوز شهادة السؤال وهذا قول مالك وإنما الذي لا تجوز فيه شهادة السؤال في الشيء الكثير الأموال وما أشبهها وأما الشيء النافه اليسير ففي جائزة إذا كان عدلاً ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني بعض أهل العلم قال سمعت رجلاً من أهل العلم يقولون لم يكن السلف الذين مضوا يجيزون شهادة الفانع ﴿ قال ابن وهب ﴾ وكان بعض من مضى لم يكن يجيز شهادة السائل

— في شهادة الشاعر والمغني والمغنية والناتحة —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت شهادة المغني والمغنية والناتحة والشاعر أتقبل شهادتهم ( قال ) سألت مالكا عن الشاعر أتقبل شهادته فقال ان كان ممن يؤذى الناس بلسانه ويهجوهم اذا لم يعطوه ويمدحهم اذا أعطوه فلا أرى أن تقبل شهادته ( قال مالك ) وان كان ممن لا يهجو الناس وهو ممن اذا أعطي شيئاً أخذه وليس يؤذي بلسانه أحداً وان لم يعط لم يهجوهم فأرى أن تقبل شهادته اذا كان عدلاً وأما الناتحة والمغنية والمغني فما سمعت فيه شيئاً الا أني أرى أن لا تقبل شهادتهم اذا كانوا معروفين بذلك

— في شهادة اللاعب بالشطرنج والرد —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت اللاعب بالشطرنج والرد أتقبل شهادته في قول مالك ( قال ) قال مالك في الذي يلعب بالشطرنج المدمن عليها فلا تقبل شهادته ( قال ) فان كان انما هو المرة بعد المرة فأرى أن تقبل شهادته اذا كان عدلاً ﴿ قلت ﴾ وكان مالك يكره أن يلعب بالشطرنج قليلاً كان ذلك أو كثيراً ( قال ) نعم كان يراها أشد من الرد ( قال ) وسألت مالكا عن هذا كله فأخبرني بما أخبرتك

— في شهادة المولى لمولاه —

﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن عبدي شهد لي على شهادة وهو عبد ثم اعتقته فشهد لي بها

أتجوز شهادته ( قال ) قال مالك شهادة المولى لمولاه جائزة اذا كان عدلا وأرى  
شهادته جائزة للذى قال مالك من شهادة المولى لمولاه ﴿سحنون﴾ اذا كان ما شهد  
له به لا يجزئه به الى نفسه شيئاً ولا يدفع به عنها شيئاً

﴿ في شهادة الرجل لعبد ابنه والرجل لامرأته ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت شهادة الرجل لعبد ابنه أتجوز ( قال ) قال مالك لا تجوز  
شهادة الرجل لابنه فعبده بمنزله ﴿ قات ﴾ أرايت لو أن أمة شهد لها بالعتق زوجها  
ورجل أجنبي ( قال ) قال مالك لا تجوز شهادة الزوج لامرأته ولا المرأة لزوجها  
( قال ) ولو شهد زوج لامرأته ورجل أجنبي أن سيدها أعتقها كان أخرى أن  
لا تقبل شهادته ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا أسفل

﴿ في شهادة الصبي والنصراني والعبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي اذا شهد بشهادة وهو صغير فردها القاضى أو العبد أو  
النصراني اذا شهدوا فرد القاضى شهادتهم فكبر الصبي وأعتق العبد وأسلم النصراني  
ثم شهدوا بها بعد أن ردت ( قال ) فانها غير جائزة وان لم تكن ردت قبل ذلك فهي  
جائزة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن  
عثمان بن عفان أنه قضى في شهادة المملوك والصبي والمشرک أنها جائزة اذا شهد بها  
المملوك بعد عتقه والصغير بعد كبره والمشرک بعد اسلامه الا أن يكونوا ردت عليهم  
قبل ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ قال ابن شهاب فهي مردودة أبداً ﴿ ابن وهب ﴾ وقاله  
أبو الزناد ومكحول وقال الحسن مثله ( وقال ابراهيم النخعي ) في المشرک مثل قول  
عثمان بن عفان

﴿ في شهادة ذوى القربى بعضهم لبعض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهد لى أبى أو ابني أن فلانا هذا الميت أوصى الى أتجوز

شهادتهم أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا تجوز شهادة الاب لابنه ولا شهادة الابن لابيه ﴿ قلت ﴾ تحفظ عن مالك في شهادة ولد الولد لجدهم أو شهادة الجد لولد الولد ( قال ) لا أقوم على حفظه الساعة ولا أرى أن يجوز ﴿ قلت ﴾ فهل تجوز شهادة الرجل لمكتابه ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه ولا أراها جائزة ﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة الزوج لامرأته وشهادة المرأة لزوجها ( قال ) قال مالك لا تجوز ﴿ قلت ﴾ أتجوز شهادة الام لابنها أو الابن لأمه في قول مالك ( قال ) لا ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال لم يكن يتيم سلف المسلمين الصالح شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا الاخ لأخيه ولا الرجل لامرأته ثم دخل الناس بعد ذلك فظهرت منهم أمور حملت الولاية على آهامهم فدركت شهادة من آتهم اذا كانت من قرابة وكان ذلك من الولد والوالد والاخ والزوج والمرأة لم يتيم الا هؤلاء في آخر الزمان ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني من أثق به عن شريح السكندي وغيره من أهل العلم من التابعين مثل قول ابن شهاب في الوالد والولد والزوجين والاخ ﴿ ابن مهدي ﴾ عن شيبان بن عبد الرحمن عن جابر عن الشعبي عن شريح قال هؤلاء دافعو مفرم فلم يكن يجيز شهادتهم الولد والوالد والزوج والمرأة. وقد قال في الشهادات وما لا يجوز منها لذوي القربات وغيرهم فقال يرجع ذلك كله الى جر المرء الى نفسه ودفعه عنها انه لا تجوز شهادة ولد لوالد ولا والد لولده ولا زوج لامرأته ولا امرأة لزوجها. من ذلك شهادته له بالمال وشهادته له بالتمديد وجرحته عند من شهد عليه وهو من دفعه عنه ودفعه عنه جرته الى نفسه وذلك يرجع الى المرء فيمن كان بهذه المنزلة منه كأنه يدفع عن نفسه ويجر اليها والدفع عنها جر اليها لانه اذا جر الى أبيه وابنه وأمه وزوجته فإنه يدفع عنهم ودفعه عنهم جر اليهم وجره اليهم لموضعهم منه جر الى نفسه. لابن وهب

— في شهادة الصديق والايخ والشريك —

﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة الرجل هل تجوز للصديق الملاطف ( قال ) قال مالك شهادة الرجل تجوز لايخيه اذا كان عدلا ولمولاه فالصديق الملاطف بهذه المنزلة ( قال مالك ) الا أن يكون في عياله أحد من هؤلاء يموه فلا تجوز شهادته له ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشريكين المتفاوضين اذا شهد أحدهما لصاحبه بشهادة من غير التجارة أتجوز شهادته ( قال ) ذلك جائز اذا كان لا يجر الى نفسه بذلك شيئا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لا أقوم علي حفظه الساعة ﴿ ابن مهدي ﴾ وان عمر بن عبد العزيز وشريحا و ابراهيم النخعي والحسن قالوا تجوز شهادة الأيخ لأخيه قال عمر بن عبد العزيز اذا كان عدلا ﴿ قال ابن وهب ﴾ قيل للشعبي ما أدنى ما يجوز من شهادة ذوى الارحام فقال الأيخ لأخيه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت مالكا يقول لا تجوز شهادة الأب لابنه ولا الابن لأبيه ولا الزوج لامرأته ولا المرأة لزوجها فاما الأيخ اذا كان غناه له غنى ان أفاد شيئا أصابه منه شيء أو كان في عياله فاني لا أرى شهادته له جائزة وأما اذا كان منقطعا منه لانتاله صلته ولا فائدته قد استغنى عنه ولا بأس بحاله رأيت شهادته له جائزة ﴿ فقيل ﴾ لمالك أفرأيت الرجل ذا الود للرجل المصافي له يصله ويمطف عليه ( فقال ) لا أرى شهادته له جائزة واذا كان لا يناله معروفه ولا صلته فأرى شهادته له جائزة

— في شهادة الكافر للمسلم —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل اذا هلك في السفر وليس معه أحد من أهل الاسلام أتجوز شهادة أهل الكفر الذين معه ان أوصى بوصية ( قال ) لم يكن مالك يجيز شهادة أحد من أهل الكفر لافي سفر ولا في حضر ولا أرى أن تجوز شهادتهم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال لا تجوز شهادة اليهودي ولا النصراني فيما بين المسلمين حتى يسلما ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربيعة ليس لأهل

الكفر على المسلمين شهادة ولا يجتمع حكم يكون بين مسلم وبين كافر الا كان ذلك على الاسلام وأمر أهل الاسلام ولا تجوز شهادة نصراني في أمر الاسلام ولا في أمر أهل الاسلام

❦ في شهادة الكافر على الكافر ❦

❦ قلت ❦ أرايت أهل الذمة هل تجوز شهادتهم بعضهم على بعض في شيء من الأشياء في قول مالك ( قال ) لا ❦ ابن وهب ❦ عن الحرث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض وتجاوز شهادة المسلمين عليهم ولا تجوز شهادتهم على المسلمين ❦ ابن وهب ❦ وقال عطاء بن أبي رباح مثله ❦ يونس ❦ وقال ابن شهاب لا تجوز شهادة يهودي على نصراني ولا نصراني على يهودي وقاله يحيى بن سعيد ❦ ابن وهب ❦ وقال الحسن لا تجوز شهادة النصراني واليهودي والمجوسي بعضهم على بعض ( وقال الشعبي ) لا تجوز شهادة ملة على ملة الا المسلمين فانها جائزة على من سواهم . من حديث ابن وهب

❦ في شهادة نساء أهل الذمة في الاستهلال ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم هل تجوز شهادة نساء أهل الذمة في الولادة في قول مالك ( قال ) لا ولا شهادة رجالهم لا تجوز في شيء من الأشياء وكيف تجوز شهادة نسائهم وقد ردت شهادة أهل الذمة غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين

❦ في شهادة النساء في الاستهلال ❦

❦ قلت ❦ أرايت شهادة النساء في الاستهلال أجاز أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك شهادة امرأتين في الاستهلال جائزة ❦ قلت ❦ كم تقبل في الشهادة على الولادة

من النساء ( قال ) قال مالك شهادة امرأتين ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن تجوز شهادتهن على الاستهلال وذلك أن الاستهلال سنة ومما يكون أنه لا يشهد المرأة عند النفاس إلا النساء وقد رأى الناس أن قد تم أمره وكل جسده إلا الاستهلال والاستهلال لا يبقى كما يبقى الجسد فيرى ويشهد عليه فشهادة من حضر النفاس من النساء جائزة على الاستهلال

### ﴿ في شهادة المرأة الواحدة في الاستهلال ﴾

﴿ قات ﴾ أ رأيت ما لا يراه الرجال هل تجوز فيه شهادة امرأة واحدة ( قال ) قال مالك لا تجوز في شيء من الشهادات أقل من شهادة امرأتين لا تجوز شهادة امرأة واحدة في شيء من الأشياء ﴿ قلت ﴾ ولا تقبل شهادة المرأة الواحدة على الولادة ( قال ) قال مالك لا تقبل شهادة امرأة واحدة في شيء من الأشياء مما تجوز فيه شهادة النساء وحدهن فإنه لا يقبل فيه أقل من امرأتين ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفیان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء قال تجوز شهادة النساء فيما لا ينظر اليه الرجال أربع نسوة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفیان الثوري عن منصور عن الحكم بن عتبة قال امرأتان ﴿ ابن مهدي ﴾ وقال الشامي تجوز شهادة أربع نسوة فيما لا يراه الرجال ﴿ قال سحنون ﴾ فكيف بمن يريد أن يجيز شهادة امرأة واحدة وكان زيد بن أسلم يحدث أن عمر بن الخطاب لم يجز شهادة امرأة واحدة في الرضاع وإن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن رضاع المرأة فتبسم وقال فكيف وقد قيل ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حفص ابن غياث النخعي عن حلام البسبي عن رجل من بني عبس قال سألت عليا وابن عباس عن رجل تزوج امرأة فجاءت امرأة فزعمت أنها أرضعتها فقالا إن تنزه عنها فهو خير لك وأما أن يحرمها عليك أحد فلا

### ﴿ في شهادة المحدود في القذف ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المحدود في القذف هل تجوز شهادته في قول مالك إن تاب

في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت المحدود في القذف هل تجوز شهادته في الطلاق (قال) قال مالك نعم تجوز شهادته اذا ظهرت منه توبة وحسنت حاله ﴿قال﴾ وأخبرني بمض اخواننا أنه قيل للمالك قال رجل الصالح الذي هو من أهل الخير يقذف فيجلد فيما يقذف أتجوز شهادته بعد ذلك وعدالته وقد كان من أهل الخير قبل ذلك (قال) اذا ازداد درجة الى درجته التي كان فيها (قال مالك) ولقد كان عمر بن عبد العزيز عندنا هاهنا رجلا صالحا عدلا فلما ولي الخلافة ازداد وارفع وزهد في الدنيا وارفع الى فوق ما كان فيه فكذلك هذا ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أجاز عمر بن الخطاب شهادة من تاب من الذين جلد المفيرة بن شعبة ﴿ابن وهب﴾ وان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن قسيط وابن شهاب وشريح وعطاء قالوا تجوز شهادة المحدود في القذف اذا تاب ﴿ابن مهدي﴾ عن ابن المبارك عن ابن جريج عن عمران بن موسى قال شهدت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف مع آخر معه ﴿ابن مهدي﴾ عن محمد بن مسلم عن ابراهيم بن ميسرة عن سعيد ابن المسيب أن عمر بن الخطاب استتاب الثلاثة فتاب الاثنان وأبى أبو بكر فجازت شهادة اللذين تابا ولم تجز شهادة أبي بكر

### — في الشهادة على الشهادة —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أتجوز الشهادة على الشهادة في الطلاق في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ونجوز الشهادة على الشهادة في قول مالك في الحدود والفرية (قال) قال لي مالك الشهادة على الشهادة جائزة في الحدود والفرية والطلاق وكل شيء من الاشياء الشهادة على الشهادة فيه جائزة كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت الشهادة على الشهادة أتجوز في الولاة في قول مالك (قال) نعم قال مالك وشهادة الرجلين تجوز على شهادة عدد كثير



❦ في شهادة الشاهد على الشاهد ❦

❦ قلت ❦ وتجوز شهادة الشاهد على الشاهد في قول مالك ( قال ) لا يجوز الا شاهدان على شاهد ❦ قلت ❦ ولا يجوز أن يشهد شاهد على شاهد واحد ويحلف المدعى مع هذا الشاهد على شهادة ذلك الشاهد الذي أشهده ( قال ) لا يحلف لأنها ليست بشهادة رجل تام انما هي بمض شهادة فلا يحلف معها المدعى ❦ ( قال سحنون ) ❦ وانما يجوز اليمين مع الشاهد في المال وان حلفه مع الشاهد على الشاهد ليس بمال فذلك لا يجوز ❦ ( سحنون ) ❦ كل موضع تجوز فيه اليمين مع الشاهد فشهادة النساء فيه جائزة ( وقال غيره ) ألا ترى أنه لو جاز حتى يثبت له الشاهد لم يصل الى قبض ذلك المال الا بيمين نائية فصارت عليه يمينان وانما جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد واليمين واحدة ولا يكون يمينين

❦ في شهادة النساء على الشهادة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت شهادة رجل وامرأتين أتجوز على شهادة رجل في القصاص ( قال ) لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في القصاص ولا في الطلاق ولا في النكاح ولا تجوز شهادتهن فيه على شهادة غيرهن في شيء من هذه الوجوه ( قال ) وتجوز شهادتهن على الشهادة اذا كان معهن رجل في الاموال وفي الوكالات على الاموال وكذلك قال لي مالك ولا تجوز شهادتهن ولو كن عشرين امرأة على شهادة امرأة ولا رجل اذا لم يكن معهن رجل كذلك قال مالك وانما يجوز من النساء اذا شهدت امرأتان على مال مع يمين صاحب الحق فاذا كانت الشاهدتان على شهادة كانتا بمنزلة الرجل يشهد على شهادة رجل فلا يجوز الا ومعه غيره فكذلك هما لا يجوزان الا ومعهما رجل وشهادة امرأتين على شهادة رجل وما كثر منهن سواء بمنزلة واحدة لا تجوز الا ومعهن رجل الا أن يشهدن هن أنفسهن على حق فيمكن بمنزلة الرجل مع اليمين وهذا قول مالك ( وقال ) أشهب بن عبد العزيز مثل قول ابن القاسم في شهادتهن



على الشهادة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كان كبار أصحاب مالك يقولون ان شهادتهن لا تجوز على شهادة ولا على وكالة في مال وهو ان شاء الله عدل من القول ولا تجوز تزكية النساء في وجه من الوجوه لافيا تجوز فيه شهادتهن ولا في غير ذلك ولا يجوز للنساء أن يركبن النساء ولا الرجال قال مالك وليس للنساء من التزكية قليل ولا كثير ولا تقبل تزكيتهن على مال ولا على غير ذلك

### ﴿ في شهادة النساء في قتل الخطأ ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت شهادة النساء في قتل الخطأ أتجوز في قول مالك ( قال ) نعم لانه مال وشهادتهن في المال جائزة ﴿ قال سحنون ﴾ وانما تجوز شهادتهن في الخطأ اذا بقي البدن قائماً وشهدت البينة عليه أنهم رأوه قتيلاً فأما أن يشهد النساء على القتل خطأ وقلن رأينا فلانا قتيلاً قتلته فلان خطأ وقد دفن ولم تقم بينة على البدن فان الشهادة لا تجوز لان شهادة النساء انما جازت على وجه الضرورة لان القتل لا يبقى وان البدن يبقى فليس فيه ضرورة ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك تجوز شهادتهن على الاستهلال اذا بقي بدن الصبي وشهد المدول أنهم رأوه ميتاً لان الاستهلال لا يبقى والبدن يبقى فيرى وكذلك قال ربيعة في الاستهلال ﴿ قلت ﴾ أ رأيت شهادة النساء في الجراحات الخطأ أجائزة في قول مالك ( قال ) نعم

### ﴿ في شهادة النساء في جراح العمود والحدود والطلاق ﴾

﴿ والنكاح والانساب والولاء والموارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان شهد رجل وامرأتان أتجوز على شهادة رجل في القصاص ( قال ) لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في القصاص ولا في الطلاق ولا في النكاح ولا تجوز شهادتهن على شهادة غيرهن عندي في شيء من هذه الوجوه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت شهادة امرأتين مع رجل على العفو عن الدم أتجوز أم لا ( قال ) لا تجوز شهادتهن على العفو عن الدم ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لان شهادتهن لا تجوز في دم العمود

فكذلك لا تجوز في العفو عن الدم ﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة النساء هل تجوز في  
الموارث والانساب في قول مالك ( قال ) قال مالك شهادة النساء جائزة في الموارث  
وفي الأموال ولا تجوز في الانساب ﴿ سحنون ﴾ وإنما جازت في اختلافهم في المال  
في الميراث لانه مال والنسب معروف بغير شهادتهن ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت  
شهادة النساء أتجوز على الولاء في قول مالك ( قال ) قال مالك لا تجوز شهادة النساء  
على الولاء ولا على النسب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدن على السماع في الولاء أتجوز  
شهادتهن في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تجوز على  
السماع ولا على غيره في الولاء ولا في النسب لانه لا تجوز شهادتهن في الدعوى ولا في  
النسب على حال من الحالات ﴿ ابن وهب ﴾ عن اسماعيل بن عياش عن الحجاج بن  
أرطاة عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك  
ومن الخليفين من بعده أنه لا تجوز شهادة النساء في النكاح ولا في الطلاق ولا في  
الحدود ﴿ سحنون ﴾ قال ابن وهب وذكره أيضاً الليث بن سعد عن عقيل عن ابن  
شهاب انه قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من بعده أنه  
لا تجوز شهادة النساء في الطلاق والنكاح والحدود الا أن عقيلاً لم يذكر الخليفين  
﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال لا تجوز  
شهادة النساء في الحدود ولا في الطلاق ولا في القتل قال ابن شهاب مضت  
السنة بذلك بأن لا تجوز شهادة المرأتين مع الرجل في القتل والنكاح والطلاق  
والحدود ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال لا تجوز  
شهادة النساء في القتل والحدود والطلاق والنكاح والعتاقة ( قال ابن شهاب ) من  
حديث مالك ولا في العتاقة ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان عن مكحول قال لا تجوز  
شهادتهن الا في الدين وقاله مالك لا تجوز الا حيث ذكرها الله فيه في الدين أو  
ما لا يطلع عليه أحد الا هن للضرورة الى ذلك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن شعبة عن الحكم  
عن ابراهيم قال لا تجوز شهادة النساء في الحدود والطلاق والطلاق من أشد الحدود

﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن ابراهيم قال لا تجوز شهادة النساء في الفرقة والنكاح ( وقال الحسن ) لا تجوز في الحدود والطلاق من الحدود

﴿ في شهادة الصبيان بمضهم على بعض ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سئل مالك عن غلامين لم يبلغا الحلم اقتتلا فقتل أحدهما صاحبه فقال الميت فلان قتلتني وشهد على لسانه واعترف القاتل الحي أنه فعل ذلك به أترى أن يؤخذ بقول الميت ويقسم عليه أو باعتراف القاتل الحي لصاحبه فقال مالك لا ينفعك هذا الا بالشهود ولا ينفعك قول الميت ولا اقرار الحي ( فقال ) له صاحبه لا يكون في هذا قسامة ( قال ) لا أرى ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت قول مالك يجوز شهادة الصبيان بمضهم على بعض ما لم يتفرقوا أو يدخل بينهم كبير أو يجنبوا في أي شيء كان ذلك ( فقال ) في الجراحات والقتل اذا شهد فيه اثنان فصاعداً قبل أن يتفرقوا وكان ذلك بمضهم في بعض صبيان كلهم ولا تجوز فيه شهادة واحد ولا تجوز فيه شهادة الاناث أيضاً من الصبيان في الجراحات فيما بينهم ولا تجوز شهادة الصبيان لكبير ان كانوا شهدوا له على صبي أو على كبير وليس في الصبيان قسامة فيما بينهم بمضهم لبعض الا أن يقتل رجل كبير صبياً ويشهد رجل على قتله فتكون القسامة على ما يشهد به الشاهد من عمد أو خطأ ﴿ سحنون ﴾ وقد قال غير واحد من كبار أصحاب مالك انه لا تجوز شهادتهم في القتل ولا تجوز شهادة الاناث وقد قال كبير من أصحاب مالك وهو المخزومي ان الاناث يحزن وان شهادة الصبيان في القتل جائزة ﴿ قال سحنون ﴾ قال ابن نافع وغيره في الصبي يشهد عليه صبيان أنه ضرب صبياً أو جرحه ثم نزا في جرحه فأت أولياء الدم يقسمون لمن ضربه مات ويستحقون الدية ﴿ وذكر ابن وهب ﴾ أن علي بن أبي طالب وشريحا وعبد الله وعروة بن الزبير وابن قسيط وأبا بكر بن حزم وربيعة انهم كانوا يحيزون شهادة الصبيان فيما بينهم ما لم يتفرقوا ويتقلبوا الى أهليهم أو يختلفوا ويؤخذ بأول أقوالهم ( قال ) بمضهم ولا تجوز على غيرهم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن مغيرة عن ابراهيم النخعي قال كانوا يستحيزون

شهادة الصبيان فيما بينهم وكان ابراهيم لا يجيزها على الرجال . وقاله الحسن البصري  
 من حديث ابن مهدي عن ابن المبارك عن فضالة عن الحسن . وقاله الشعبي من حديث  
 ابن مهدي عن اسرائيل عن عيسى بن أبي عزة وقال أبو الزناد انها السنة وقاله عمر بن  
 عبد العزيز

❦ في شهادة الوصيين أو الوارثين بدين علي الميت ❦

❦ قلت ❦ أرايت الوصيين اذا شهدا بدين علي الميت أتجوز شهادتهما أم لا في قول  
 مالك ❦ قال ❦ قال مالك تجوز شهادة الوصي علي الميت ❦ قلت ❦ أرايت ان شهد  
 وارثان علي الميت بدين أو شهد وارث واحد أيجوز في قول مالك (قال) نعم وان كان  
 انما شهد له واحد حلف مع شاهده واستحق حقه اذا كان عدلا وان نكل وأبى  
 أن يحلف معه أخذ من شاهده قدر الذي يصيبه من الدين فان كان سفيها لم تجز  
 شهادته ولم يرجع عليه في حظه بقليل ولا كثير

❦ في شهادة الوصيين أو الوارثين بوصي آخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى الى رجلين فشهد الوصيان بعد موت الموصي أنه أوصى الى  
 فلان أيضا معنا أيجوز أم لا ( قال ) قال مالك نعم يجوز ❦ سحنون ❦ وقال غيره يجوز  
 ان ادعى ذلك الوصي الثالث اذا لم يكن لهما فيما أدخله به علي أنفسهما منفعة لهما لانه  
 لا يجوز شهادة أحد يجر الي نفسه وكذلك شهادة الوارثين مثل شهادة الوصيين  
 ❦ قلت ❦ أرايت ان شهد رجلان من الورثة ان أباهما أوصى الى فلان (قال) لم أسمع  
 من مالك فيه شيئا وأراه جائزا لأن مالكا قال لو شهد الوارثان علي نسب يلحقاه بأبيهما  
 أو بوصية لرجل بمال أو بدين علي أبيهما جاز ذلك فكذلك الوصية ❦ قال ❦ ولقد سئل  
 مالك عن الوارثين يشهدان علي عتق ومعهما أخوات ( قال ) ان كان من الرقيق  
 الذين لا يتهمون علي جر الولاء اليهم في دناءة الرقيق وضعهم جاز ذلك وعتق  
 الرقيق من رأس المال وان كان من العبيد الذين يرغب في ولائهم ويتهمون علي جر

ولاء هؤلاء العبيد دون أخواتهم أو امرأة أبيهم أو ما أشبه ذلك لم يجز ذلك  
﴿قلت﴾ أ رأيت ان شهد النساء للوصي أنه أوصى اليه هذا الميت أتجوز شهادتهن  
مع الرجل (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك وإلكن ان كان في شهادتهن عتق  
وابضاع النساء فلا أرى أن تجوز ﴿سجنون﴾ وقال غيره وقد أخبرتك قبل هذا  
ان شهادة النساء على غير المال ليست بجائزة وان الوصي الذي يثبت أو الوكيل ليس  
بمال ألا ترى أنهما اذا ثبتا فاستحقا من المال شيئاً يكون لهما به شاهد واحد أنهما  
لا يخلفان معه لان المال ليس لهما وأن الذي يخلف غيرهما وهو صاحب المال وانما  
جازت شهادة النساء في الاموال لمن يستحق المال بشهادتهن

### — في شهادة الوصي بدين للميت أو للوارث —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان شهد الوصي بدين للميت على الناس أيجوز ذلك في قول مالك  
(قال) لا ﴿قلت﴾ لم قال ذلك لا يجوز (قال) لانه يجز الى نفسه ﴿قلت﴾ أ رأيت  
ان كان الورثة كلهم كباراً أتجوز شهادة الوصي (قال) ان كان الورثة عدولا وكان  
لا يجز بشهادته شيئاً يأخذه فشهادته جائزة ﴿قلت﴾ أ رأيت ان شهد الوصي لورثة  
الميت بدين لهم على أحد من الناس أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز  
ذلك لانه هو الناظر لهم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان الورثة كباراً (قال) اذا كانوا كباراً  
وكانوا عدولا يلون أنفسهم فارى شهادته لهم جائزة لانه ليس يقبض لهم الوصي شيئاً  
انما يقبضون لانفسهم اذا كانت حالهم مرضية

### — في اليمين مع شهادة المراتين —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان شهدت امرأتان أنه أوصى لهذا الرجل بكذا وكذا أتجوز شهادتهما  
في قول مالك (قال) نعم جائزة فان لم يكن غيرهن حلف معهن واستحق حقه (قال)  
وامرأتان ومائة امرأة في ذلك سواء يخلف معهن ويستحق حقه ﴿قلت﴾ ويخلف  
مع المرأة الواحدة في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فان شهدت امرأتان لعبد أو

لا امرأة أو لصبي أيحلفون ويستحقون (قال) أما العبد والمرأة فنعم يحلفون ويستحقون  
وأما الصبي فلا يحلف حتى يكبر وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فإن كان في الورثة كبير  
واحد أو كبيران أيحلفان (قال) من حلف منهم فأما استحق مقدار حقه ولا يستحق  
للأصغر شيئاً وأما يستحق كل من حلف مقدار حقه من ذلك ﴿قلت﴾ وهذا  
قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن نكل إلا كابر عن اليمين وبلغ الأصغر كان لهم  
أن يحلفوا ويستحقوا حقهم في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الذي إذا  
شهد له امرأتان بحق من الحقوق على رجل مسلم أيحلف الذي مع شهادة هؤلاء  
النساء ويستحق حقه في قول مالك (قال) نعم قال مالك سمعت ربيعة بن أبي عبد  
الرحمن يقول شهادة المرأتين جائزة في الدين يستحلف مع شهادتهما صاحب الحق  
﴿قال ابن وهب﴾ وقاله يحيى بن سعيد

### ﴿شهادة الرجل والمرأتين على السرقة﴾

﴿قلت﴾ أرايت إذا شهد رجل وامرأتان على السرقة أنضمنه المال ولا تقطعه في  
قول مالك (قال) نعم هو قول مالك أن يضمن المال ولا يقطع لأن مالكا قال في  
العبد يقتل العبد عمداً أو خطأ ويأتي سيده بشاهد واحد أنه يحلف يمينا واحدة  
ويستحق العبد ولا يقتله وإن كان عمداً لأنه لا يقتل بشاهد واحد وأرى في الرجل  
يشهد وحده بالسرقة على الرجل أنه لا يقطع بشهادة الشاهد الواحد ويحلف المسروق  
منه المتاع مع شاهده ويستحق متاعه ولا يقطع وكل جرح لا يكون فيه قصاص  
فأما هو مال فلذلك جازت فيه اليمين مع الشاهد مثل جرح الجائفة والمأمومة ومثلها  
مما لا قود فيه مما هو مخوف ومتاف ﴿قال سحنون﴾ وكل جرح فيه قصاص  
فشهادة رجل ويمين الطالب يقتص بهما لأن الجراح لا قسامة فيها وفي النفس  
القسامة فلما كانت النفس تقتل بشاهد واحد مع القسامة فلذلك اقتص الجروح بشهادة  
رجل مع يمينه إذا كان عدلاً وليس في السنة في الجراح قسامة ﴿ابن وهب﴾ وقد  
قال عمر بن عبد العزيز وقضى باليمين مع الشاهد الواحد في الجراح في العمد والخطأ

— الشاهدان يختلفان يشهد أحدهما على مائة والآخر على خمسين —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقت شاهدا على مائة وآخر على خمسين ( قال ) قال مالك ان أردت أن تحلف مع شاهدك الذي يشهد لك بمائة وتستحق المائة فذلك لك وان أبيت أن تحلف وأردت أن تأخذ الخمسين بغير عيب فذلك لك ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن غير واحد من أهل العلم أنهم كانوا يقولون كلهم في الرجلين يختلفان في الشهادة على الحق فشهد هذا بمائة دينار وشهد هذا بخمسين دينارا أنه يقضى له بخمسين لان شهادتهما قد اجتمعت على الذي هو أدنى

— في الرجلين يشهدان لافسهما ولرجل معهما بمال في وصية أو غير وصية —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدا أن فلانا تكفل لأبيهما ولفلان لرجل أجنبي بالف درهم أتجوز شهادتهما في قول مالك ( قال ) لا تجوز شهادتهما عندى لان الشهادة كلها باطل ﴿ قال سحنون ﴾ ولأن فيها جرا إلى أبيهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد رجلان أن لهما ولفلان معهما على فلان ألف درهم أتجوز شهادتهما لفلان بحصته من الدين في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قال ﴾ وبلغنى عن مالك أنه قال في الرجل اذا شهد لرجل في ذكر حق له فيه شيء لم تجز شهادته لاله ولا لغيره وهذا مخالف للوصية لو شهد رجل على وصية قد أوصى له فيها شيء فان كان الذى أوصى له به شيئا نافيا يسيرا لا يتهم عليه جازت شهادته له ولغيره وذلك أنه لا ينبغي أن يجاز بعض الشهادة ويرد بعضها بالثمة ولو أن رجلا شهد على وصية رجل وفيها عتق ووصايا لقوم لم تجز شهادته في العتق وحده للشبهة وجازت في الوصايا للقوم مع أيمانهم وانما ترد شهادته اذا شهد له ولغيره في كتاب ذكر حق وله فيه حق فهذا الذى ترد شهادته له ولغيره وهذا أحسن ما سمعت ﴿ قلت ﴾ فان أحلفهم مع الشاهد في الوصية وفيها العتق والثالث لا يحمل ذلك ( قال ) فانما يكون لهم بأيمانهم ما فضل عن العتق ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل هلك فشهد له رجل أنه أوصى لقوم بوصايا وأوصى للشاهد منها بوصية وأوصى الى الشاهد وهو يشهد على



جميع ذلك فسمعت مالكا يقول اذا كان الذي يشهد به لنفسه أمراً تأفها لا يتهم على مثله رأيت شهادته جائزة ﴿ قال ﴾ وأخبرني بعض من أثق به أن مالكا قال لا تجوز شهادته هذه له ولا لغيره اذا كان يتهم لانه اذا ردت شهادته في بعض حتى يكون فيها متهما ردت في كلها ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روي في هذا الاصل اختلاف عن مالك وغيره وسأذكره ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يحيى بن سعيد في رجل شهد في وصية رجل وقد أوصى له ببعض الوصية قال ان كان وحده ليس معه شاهد في الوصية غيره لم تجز شهادته لنفسه وان كان معه شاهد آخر يشهد له جازت شهادته لنفسه ولغيره وان كان وحده جازت شهادته لمن شهد له وردت شهادته عن نفسه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسألت عنها مالكا فقال لا تجوز شهادته لنفسه ولا تجوز شهادة الموصى له ولا لغيره <sup>(١)</sup> ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه سئل عن رجال كانوا من قبائل شتى كانوا في سفر فتوفي أحدهم فأوصى لقوم بوصية من ماله ليس لهم من يشهد على ما أوصى اليهم به الا بعضهم لبعض فقال انه لا تجوز شهادة بعضهم لبعض الا أن يشهد لهم من ليس له في الوصية حق أو يشهدوا غيرهم ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك لا تجوز شهادة الموصى له وان كان طالب الحق غيره ولا الموصى اليه لصاحبه <sup>(٢)</sup> لان شهادته جر الى نفسه ولو جازت شهادته لجاء رجلان قد شهدا على الوصية فشهدا أنه قد أوصى لهما فيثبت حق كل واحد منهما بشهادة صاحبه مع يمينه في هذا بيان من هذا وغيره

﴿ في المال يكون بيد الرجل فيشهد أن صاحبه ﴾

﴿ قد تصدق به على رجل حاضر أو غائب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني أقررت أن فلانا دفع الى ألف درهم وأنها لفلان لرجل آخر (قال) يحلف هذا الذي زعمت أنها له ويستحق حقه لان إقرارك هذا انما هي شهادة اذا كان المقر له حاضراً فان كان غائباً لم تجز شهادتك له لانه لا يقر بشئ يقي في يدك فتتهم (قال) وبلغني عن مالك أنه قال في الرجل يشهد في الشئ قد جعل على يديه المال



أو غيره أن فلانا الذي وضعه على يديه قد تصدق به على فلان ورب المال ينكر (قال مالك) ان كان الذي يشهد له حاضرا فأرى شهادته جائزة وان كان غائبا لم أر أن تجوز شهادته لانه يتهم هاهنا لان المال يبقى في يديه (قال ابن القاسم) وذلك اذا كان المشهود له غائبا انما هي الغيبة التي ينفع فيها بالمال

### ❦ في شهادة السماع في القذف والقتل والطلاق ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان سمع رجل رجلا يقول لفلان على فلان كذا وكذا أو يقول رأيت فلانا قتل فلانا أو يقول سمعت فلانا يقذف فلانا أو يقول سمعت فلانا طلق فلانة ولم يشهده الا أنه مرّ فسمعه وهو يقول هذه المقالة أ يشهد بها وانما مرّ فسمعه يتكلم بها ولم يشهده (قال) لا يشهد بها وليكن ان كان مرّ فسمع رجلا يقذف رجلا أو سمع رجلا يطلق امرأته ولم يشهدها قال مالك فهذا الذي يشهد به وان لم يشهدها قال وبأني من له الشهادة عنده فيعطيه أن له عنده شهادة (قال) وسمعت هذا من مالك في الحدود أنه يشهد بما سمع من ذلك وأما قول مالك الاول فانما سمعت مالكا وسئل عن الرجل يمرّ بالرجلين وهما يتكلمان في الشيء ولم يستشهداه فيدعوه بمضما الى الشهادة أ ترى أن يشهد (قال) لا ❦ قال ابن القاسم ❦ الا أن يكون استوعب كلامهما لانه ان لم يستوعبه لم يجز له أن يشهد لان الذي سمع لعله قد كان قبله كلام بطله أو بعده ❦ ابن وهب ❦ وقد قال ان السماع شهادة ابراهيم النخعي والشعبي وابن مهدي ❦ قال سفيان ❦ وقال ابن أبي ليلى اذا قال سمعت فلانا يقول لفلان على كذا وكذا أخذته له منه واذا قال سمعت فلانا يقول لفلان على فلان كذا وكذا لم أقبله وبه يأخذ سفيان وكان رأي سفيان أن السماع شهادة

### ❦ في شهادة السماع في الولاء ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان شهدا على أنهما سمعا أن هذا الميت . ولى فلان هذا لا يعلمون له وارثا غير هذا (قال) قال مالك اذا شهد شاهدان على السماع أو شهد شاهد واحد

على أنه مولاه أعتقه ولم يكن الا ذلك من البينة فان الامام لا يجعل في ذلك حتى  
يتثبت ان جاء أحد يستحق ذلك والافضى له بالشاهد الواحد مع يمينه ﴿قال﴾ وقال لنا  
مالك وقد نزل هذا بلدنا وقضى به قال مالك وكذلك لو لم يكن الا قوم يشهدون على السماع  
فانه يقضى له بالمال مع يمين الطالب ولا يجرب ذلك الولاء ﴿قلت﴾ فان كان شاهداً واحداً  
على السماع أيحلف ويستحق المال في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى  
أنه لا يحلف مع الشاهد الواحد على السماع ولا يستحق به من المال شيئاً لان الشهادة  
على السماع انما هي شهادة على شهادة فلا تجوز شهادة رجل واحد على شهادة غيره

﴿ في الشاهدين يشهدان على الولاء ولا يشهدان على العتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان مات رجل فشهد رجلان على أن هذا الميت مولى هذا الرجل  
لا يعلمان للميت وارثا غير مولاه هذا ولا يشهدان على عتقه اياه (قال) لا تجوز هذه  
الشهادة على الولاء حتى يشهدا أن هذا الرجل أعتق الميت أو يشهدا أنه أعتق أبا هذا  
الميت وانهما لا يعلمان للميت وارثا غير هذا أو يشهدان أن الميت أقر أن هذا مولاه  
أو يشهدان على شهادة آخر أن هذا مولاه فأما أن يقولوا هو مولاه ولا يشهدا على  
عتقه اياه ولا على اقراره ولا على شهادة أحد فلا أرى ذلك شيئاً ولا تجوز هذه الشهادة

﴿ في شهادة ابني الم لابن عمهما في الولاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهد بنو أعمامي على رجل مات أنه مولى أبي وأن أبي أعتقه  
(قال) سمعت مالكا وسئل عن ابني عم شهدا على عتق لابن عمهما فقال مالك ان كانا  
من يثيمان على قرابتهما أن يجرا بذلك الولاء فلا أرى ذلك يجوز وان كانا من الأباعد  
من لا يثيمان أن يجرا بذلك ولأه مواله ولعل ذلك يرجع اليهما يوما ما ولا يثيمان  
عليه اليوم قال مالك فشهادتهما جائزة ﴿قال ابن القاسم﴾ ففي مسئلتك ان كان انما هو  
مال يرثه وقدمات مولاه ولا ولد لمولاه ولا موالى فشهادتهما جائزة لأنهما لا يجبران  
بشهادتهما الى أنفسهما شيئاً يثيمان عليه فان كان للمولى الميت ولد وموال يجبر

هؤلاء الشهود بذلك الى أنفسهم شيئاً يهتمون عليه لقمعهم لمن يشهدوا له لم أر  
شهادتهم تجوز في الولا.

### ❦ في شهادة السماع في الاحباس والمواريث ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان شهد شاهد واحد على السماع شهد أن هذا الميت مولى فلان  
لا يعلم له واردا غيره أ يحلف ويستحق المال في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك  
فيه شيئاً وأرى أنه لا يحلف مع الشاهد الواحد على السماع ولا يستحق به من المال  
شيئاً لان الشهادة على السماع انما هي شهادة على شهادة فلا تجوز شهادة شاهد  
واحد على شهادة غيره ( قال مالك ) والاحباس يكون من شهد عليها قوما قد ماتوا ويأتي  
قوم من بعدهم يشهدون على السماع بأنهم لم يزلوا يسمعون أنها حبس وانها كانت  
تجاز بما تجاز به الاحباس فتنفذ في الحبس ويعضي وان لم يكن الذين شهدوا على الحبس  
أحياء ( قال مالك ) وليس عندنا أحد ممن شهد على أحباس أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الا على السماع ❦ قال ابن القاسم ❦ ونزلت بالمدينة وأنا عند مالك  
فقضى بها ❦ قلت ❦ وسواء عند مالك اذا شهدوا على السماع فقالوا سمعنا أنها  
حبس ولم يشهدوا على قوم أشهدوهم ولا على قوم بأعيانهم الا أنهم قالوا بلغنا ذلك  
أنها حبس ( قال ) ذلك جائز قال والذي سألتنا مالكا عنه انما سألناه عن السماع ولم  
نسأله عن شهادة قوم على قوم بأعيانهم الا أنهم قالوا بلغنا أنها حبس فقال مالك ذلك  
جائز ولو كانت شهادة على شهادة قوم عدول أشهدوهم لم يكن ذلك سماعاً وكانت  
شهادة ❦ وسئل مالك ❦ عن دار لم يزلوا يسمعون أنها حبس ولم يزل الناس  
يعرفون أن الرجل من ولده يملك ولا ترث امرأته من الدار شيئاً وتهلك ابنته ولها  
زوج وولد فلا يرث ولدها ولا زوجها من الدار شيئاً ولا يشهدون على أصل الحبس  
بمعينه الا على السماع لم نزل نسمع أنها حبس ويشهدون على الذي كان من ترك  
الميت في نسائهم وولد بناتهم وأزواج البنات ( قال مالك ) أراها حبساً ثابتاً وان لم  
يشهدوا على أصل الحبس ❦ قلت ❦ أ رأيت ان شهدوا على السماع ولم يشهدوا على

شيء مما وصفت لي مما ذكرت من المواريث أيكون حبساً أم لا ( قال ) قد أخبرتك أن مالكا قال شهادة السماع جائزة في الاحباس مثل ما وصفت لك من أحباس أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لأنها قد حيزت عن نسايتهم وعن لا حق له في الحبس فإذا جاء من ذلك من السماع ما يستدل به جازت شهادة السماع في ذلك

### ❦ في شهادة السماع في الدور المتقادم حيازتها ❦

❦ قلت ❦ أرايت إن كانت الدار في يد رجل قد أنسى له في العمر أقام فيها خمسين سنة أو ستين سنة ثم قدم رجل فادعاه وأثبت الاصل فقال الذي في يده الدار اشتريتها من قوم قد انقضوا وانقضت البينة وجاء يقوم يشهدون على السماع أنه اشتراها ( قال ) سمعت مالكا يقول إذا جاء يقوم يشهدون على السماع أنه اشتري ولم يقل لي ملك من صاحبها الذي ادعاه كان أو من غيره وقد أخبرتك بالذي سمعت منه وليس وجه السماع الذي يجوز على المدعي والذي حملنا عن مالك إلا أن يشهدوا على سماع شراء من أهل هذا المدعي الذي يدعي الدار بسببهم فيكون في ذلك قطع لدعوى هذا المدعي بمنزلة سماع الاحباس فيما فسر لنا مالك ❦ قلت ❦ ومعنى قول مالك حتى تشهدوا على سماع يكون فيه قطع لدعوى هذا المدعي إنما هو أن يشهدوا أنا سمعنا أن هذا الذي الدار في يديه أو أباه أو جده اشتري هذه الدار من هذا المدعي أو من أبيه أو من جده أو من رجل يدعي هذا المدعي أنه ورث هذه الدار من قبله ( قال ) نعم أو اشتري ممن اشتري من جد هذا المدعي وقد بينت لك ذلك من قول مالك ( قال ) وقال مالك ها هنا دور تعرف لمن أولها بالمدينة قد تداولها قوم بعد قوم في الاشتراء وهي اليوم لغير أهلها فإذا كان على مثل هذا فالسماع جائز على ما وصفت لك وإن لم تكن شهادة قاطعة ❦ قال ابن القاسم ❦ وكان مالك يرى الشهادة على السماع أمراً قويا ❦ قلت ❦ أريت إن أتى الذي الدار في يديه بيينة يشهدون أنهم سمعوا أن هذا الرجل الذي الدار في يديه اشتري هذه الدار أو اشتراها جده أو اشتراها والده إلا أنهم قالوا سمعنا أنه اشتراها ولمكننا لم نسمع بالذي اشتراها منه من هو ( قال ) لم

أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك يجوز حتى يشهدوا على سماع صحة أنه اشتراها من فلان أبي هذا المدعى أو جده

— في الشهادة على السماع في الدور القريب حيازتها —

قلت ﴿أرأيت أن أتى رجل فادعى داراً في يد رجل وثبت ذلك فقال الذي الدار في يديه أنا أتى بقوم يشهدون على السماع أن أبي اشتراها منذ خمس سنين أو ما أشبه ذلك أقبل اليانة في تقارب مثل هذا على السماع ( قال ) لا أرى أن ينفع السماع في مثل هذا ولا تنفع شهادة السماع إلا أن تقوم بينة تقطع على الشراء وإنما تكون شهادة السماع جائزة فيما كثر من السنين وتطول من الزمان ( ولقد ) قال مالك في الرجل يقر لقوم أن أباهم كان أسلفه مالا وأنه قد قضاؤه والدم قال مالك أن الذي ادعى من ذلك أمراً حديثاً من الزمان والسنين لم يتناول ذلك لم ينفعه قوله قد قضيت إلا بينة قاطعة على القضاء وإن كان قد تناول زمان ذلك أحلف المقر وكان القول قوله فهذا يدل على تناول الزمان في شهادة السماع أنها جائزة وما قرب من الزمان أنها ليست على الغائب بقاطعة لانه غائب لم يجز عليه شيء دونه فتكون الحيازة دونه إلا أن مالكا قال في الذي يقر بالدين فيما بلغنى عنه ولم أسمعه منه لو كان اقراره ذلك على وجه الشكر مثل ما يقول الرجل للرجل جزى الله فلانا خيراً قد جثته مرة فأسلفنى وقضيته فالله يجزيه خيراً على نشر الجميل والشكر له لم أر أن يلزمه في هذا شيء مما أقر به قرب زمان ذلك أم بعد

— في الرجل يقيم شاهداً واحداً على الرجل بكفالة —

قلت ﴿أرأيت أن أقت شاهداً واحداً على أن فلانا تكفل لى بمالى على فلان أحلف مع شاهدى واستحق الكفالة قبله في قول مالك ( قال ) نعم لان الكفالة بالمال إنما هي مثل الجرح الذي لا قصاص فيه إنما هو المال

❦ في الرجل يقيم شاهداً واحداً على رجل بدين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أقام رجل على رجل شاهدين بدين له عليه وأقت أنا عليه شاهداً واحداً بدين لي عليه تخلف مع شاهدي أثبت حتى كما ثبت حق صاحب الشاهدين وتخاص في مال هذا التريم بمقدار ديني ومقدار دينه ( قال ) نعم

❦ في الرجل تجب عليه اليمين مع الشاهد فيردها على المدعي عليه فينكل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أقت شاهداً واحداً على حق لي وأيت أن أحلف ورددت اليمين على الذي عليه الحق فأبي أن يحلف ( قال ) بفرم ❦ قلت ❦ وتفرمه ولا ترد اليمين على ( قال ) نعم إذا أبيت أن تخلف مع شاهدك ورددت اليمين عليه فأبي أن يحلف غرم ولم ترجع اليمين عليك وهذا قول مالك ( قال ) وهذا مخالف للذي لم يأت بشاهد لأن اليمين إنما كانت مع الشاهد للمدعي فإذا لم يحلف رددت اليمين على المدعي عليه فإن حلف والا غرم ولأن اليمين في الذي لا شاهد له إنما كانت على المدعي عليه فإن حلف والا رددت اليمين على المدعي فإن حلف والا فلا شيء له وهذا قول مالك

❦ في الرجل يدعي قبل الرجل حقاً فيغير شاهداً فوجب اليمين ❦

❦ على المدعي عليه فيأبأها ويردها على المدعي فينكل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً بيني وبينه خلطة ادعت عليه حقاً من الحقوق فاستحلفته ( قال ) مالك أن حلف برئ ❦ قلت ❦ فإن أبي أن يحلف وقال أنا أرد اليمين عليك ( قال ) قال مالك إذا أبي أن يحلف لم يقض على المدعي عليه بالحق أبداً حتى يحلف المدعي على حقه وإن لم يطلب المدعي عليه يمين الطالب فإن القاضي لا يقضى للطالب بالحق إذا نكل المظلوم حتى يستحلف الطالب وإن لم يطلب المدعي عليه يمين الطالب ( قال عبد الرحمن بن القاسم ) وقال ابن أبي حازم وليس كل الناس يعرف هذا أنه إذا نكل عن اليمين أن اليمين ترد على الطالب ❦ قلت ❦ أ رأيت إذا نكل المدعي عليه ونكل المدعي أيضاً عن اليمين ( قال ) قال مالك يبطل حقه إذا أبي

أن يحلف ﴿ سخنون ﴾ قال ابن وهب وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم برد اليمين على المدعي وإن شريحاً راد اليمين على المدعي والشامي . من حديث ابن مهدي

﴿ في المدعي عليه يحلف ثم تقوم عليه البيعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ادعيت قبل رجل حقاً فاستحلفته فخلف ثم أصبت البيعة عليه بمد ذلك أكون لي أن أخذ حق في قول مالك (قال) قال مالك نعم له أن يأخذ حقه منه إذا كان لم يعلم بيئته (قال) وبلغني عن مالك أنه قال إذا استحلفه وهو يعلم بيئته تاركا لها فلا حق له ﴿ قلت ﴾ فإن كانت بيعة الطاب غائبة ببلد آخر فأراد أن يستحلف المطلوب وهو يعلم أن له بيعة ببلد آخر فاستحلفه ثم قدمت بيئته أيقضى له بهذه البيعة وترد يمين المطلوب التي حلف بها أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أني أرى إذا كان عارفاً بيئته وإن كانت غائبة عنه فرضي باليمين من المطلوب تاركا لبيئته لم أره حقاً وإن قدمت بيئته ﴿ قلت ﴾ وما معنى قول مالك تاركا لبيئته أرايت ان قال لي بيعة غائبة فأحلفه لي فإن حلف فقدمت بيئتي فأنا على حق ولست بتارك لبيئتي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى للسلطان أن ينظر في ذلك فإن ادعى بيعة بمسدة وخيف على الغريم أن يذهب أو يتناول ذلك رأيت أن يحلفه له ويكون على حقه إذا قدمت بيئته فإن كانت البيعة ببلد قريب فلا أرى أن يستحلف له إذا كانت بيعة قريبة اليوم اليومين والثلاثة ويقال له قرب بيتك والافاستحلفه على ترك البيعة ﴿ ابن مهدي ﴾ قال سفيان الثوري وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أحلفته فليس لك شيء

﴿ في الرجل يدعي قبل الرجل كفالة ولا خلطة بينهما ﴾

﴿ أتجب عليه اليمين أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يدعي قبل الرجل الكفالة ولا خلطة بينهما أكون له عليه



اليمن في قول مالك (قال) سئل مالك عن رجلين ابتاعا من رجل سلعة فقضاه أحدهما نصف الحق ثم لقي الآخر فقال له اقض ماعليك وأراد سفرأ فقال قد دفعته الى فلان لصاحبه الذي اشتري معه السلعة ثم مضى الرجل الى سفره ثم لقي الطالب صاحبه الذي اشتري مع الذهاب فقال له ادفع الى ما دفع اليك فلان فقال مادفع الى شيئا قال فاحلف لي فأتوا الى مالك فألوه عن ذلك فقال لا أرى هذه خلطة ولا أرى عليه اليمن فأرى الكفالة عندي على هذا الوجه لا يمن عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان ادعيت قبل رجل ديناً أو استهلك متاعاً أو غصباً أياخذ لي السلطان منه كفيلاً أم يحلفه لي (قال) انما ينظر السلطان في هذا الى الذي ادعي عليه فان كان يعرف بمخالطة في دين أو تهمة فيما ادعي قبله نظر السلطان في ذلك فاما أحلفه واما أخذ له كفيلاً حتى يأتي بينه وأما في الدين فان كانت بينهما خلطة والالم يعرض له السلطان (قال) ولقد قال لي مالك في المرأة تدعي أن رجلاً استكرهها بأنه ان كان ممن لا يشار اليه بالنسب جلدت الحد وان كان ممن يشار اليه بذلك نظر السلطان في ذلك وان عمر بن عبد العزيز لم يكن يحلف من ادعي عليه الا أن تكون خلطة ﴿وذكر﴾ ابن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة مع شبيخة عوامهم من نظرهم وربما اختلفوا في شيء فأخذ يقول أكثرهم أنهم كانوا يقولون لا يعلق اليمن الا أن تكون خلطة وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وهروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار

---

﴿في الرجل يدعي قبل الرجل أنه اكترى منه دابة﴾

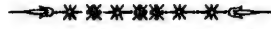
---

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أتى الى رجل ادعى أنه اكترى منه دابة وأنكر رب الدابة اتحلفه (قال) لهذا وجوه ان كان رب الدابة مكاريًا يكرى دابته من الناس رأيت عليه اليمن وان كان ليس بمكاري ولا مثله يكرى لم أر عليه اليمن وان كان هو



المكاري ادعى أنه أكرى دابته من رجل وأنكر المدعى عليه ذلك  
 فلا يمين للمكاري عليه لأن هذه الوجوه لا يشاء رجل  
 فيها أن يستحاف رجلاً بغير حق إلا استخلفه

﴿ تم كتاب الشهادات والحمد لله وحده ﴾  
 ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويتلوه كتاب الدعوى ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الدعوى ﴾

﴿ في المرأة تدعي أن زوجها طلقها فتقيم على ذلك امرأتين أو رجلاً ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت المرأة تدعي طلاق زوجها فتقيم عليه بينة امرأتين أم يحلف لهما أم لا ( قال ) قال مالك ان كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه أى فى الحقوق رأيت أن يحلف الزوج والا لم يحلف ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقامت شاهداً واحداً على الطلاق ( قال ) قال مالك يحال بينهما وبينه حتى يحلف ﴿ قلت ﴾ فان أتت بشاهد واحد فأبى أن يحلف أنطلق عليه ( قال ) لا ولكن أرى أن يسجن حتى يحلف أو يطلق ( فقلنا ) للمالك فان أبى أن يحلف ( قال ) فأرى أن يجبس حتى يحلف أو يطلق ورددناها عليه فى أن يمضى عليه الطلاق فأبى ﴿ قال ﴾ وقد بلغنى عنه أنه قال اذا طال ذلك من حبسه خلى بينه وبينها وهو رأيى وان لم يحلف ﴿ قال ﴾ وقال مالك واذا شهد رجل لعبد أن سيده أعتقه أو لامرأة أن زوجها طلقها أحلف السيد أو الزوج ان شاآ وان أبا فان لم يحلفا سجنا حتى يحلفا وقد كان مالك يقول فى أول قوله ان أبى أن يحلف طلق عليه وعق عليه ثم رجع فقال لنا يسجن حتى يحلف وقوله الآخر أحب الى وأنا أرى ان طال حبسه أن يخلى سبيله ويدين ولا يعتق عليه ولا يطلق عليه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفیان عن عطاء بن السائب قال أتينا ابراهيم فى رجل شهد عليه نسوة ورجل فى طلاق فلم يجز شهادتهم واستحلفه ماطلق

﴿ في المرأة تدعي أن زوجها طلقها ولا بينة لها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ادعت المرأة أن زوجها طلقها وقالت استحلفه لي ( قال ) قال مالك لا يحلف لها الا أن تقيم المرأة شاهداً واحداً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان لم يكن لها شاهد أتخلفها وياه في قول مالك ( قال ) نعم

﴿ في الرجل يدعي على الرجل أنه والده أو ولده أيحلف أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى ادعيت على رجل أنه والدي أو ولدي فأنكر أن يكون عليه اليمين ( قال ) مسمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه يميناً

﴿ في الرجل يدعي قبل المرأة النكاح ولا يقيم شاهداً ﴾  
﴿ أو يقيم شاهداً واحداً أتخلف له المرأة أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ادعى رجل قبل امرأة النكاح وأنكرت المرأة أن يكون له عليها اليمين وأن أبت اليمين جعلته زوجها ( قال ) لا أرى إياها اليمين مما يوجب له النكاح عليها ولا يكون النكاح الا بينة لان مالكا قال في المرأة تدعي على زوجها أنه قد طلقها قال لا أرى أن يحلف الا أن تأتي بشاهد واحد فلما أتى مالك أن يحلف الزوج اذا ادعت المرأة قبله الطلاق الا أن تأتي المرأة بشاهد واحد فكذلك النكاح عندي اذا ادعى قبلها نكاحاً لم أره عليها اليمين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقام الزوج على المرأة شاهداً واحداً أنها امرأته وأنكرت المرأة ذلك أبستحلفها له مالك ويحبسها كما يصنع بالزوج في الطلاق ( قال ) لا أحفظه عن مالك ولا أرى أن تحبس ولا أرى إياها اليمين وان أقام الزوج شاهداً واحداً أنه يوجب النكاح عليها الا بشاهدين والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ في العبد يدعي أن مولاه أعتقه ويقوم شاهداً واحداً أيحلف له أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد ان ادعى أن مولاه أعتقه أيحلف له مالك ( قال ) قال مالك

لا الا أن يأتي العبد بشاهد ( قال ) ولو جاز هذا للنساء والعبيد لم يشأ عبد ولا امرأة الا أوقفت زوجها وأوقف العبد سيده كل يوم فأحلفه ﴿ قال ﴾ فقلنا لملك فان شهدت امرأتان في الطلاق أترى أن يستحلف الزوج ( قال ) ان كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه رأيت أن يحلف يريد بذلك أن لا يكونا من أمهاتها أو بناتها أو اخواتها أو جداتها أو ممن هن منها بظنة ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذا في العتق ( قال ) نعم مثل ما قال لي مالك في الطلاق ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً ادعى أن مولاه كاتبه أو دبره أ يكون على السيد اليمين اذا أنكر ( قال ) لا لانه لو ادعى العتاقة عند مالك لم يستحلف له السيد الا أن يقيم شاهداً وكذلك الكتابة والتدبير

﴿ في الامة تدعى أنها ولدت من سيدها وينكر السيد ذلك أيحلف لها أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قالت أمة لسيدها قد ولدت منك وأنكر السيد أحلفه لها أم لا ( قال ) لا أحلفه لها لان مالكا لم يحلفه في العتق فكذلك هذه لا شيء لها الا أن تقيم رجلين على اقرار السيد بالوطء ثم تقيم امرأتين على الولادة فهذه اذا أقامت صارت له أم ولد وثبت نسب ولدها ان كان معها ولد الا أن يدعى السيد استبراء بعد الوطء فيكون ذلك له ﴿ قلت ﴾ فان أقامت شاهداً واحداً على اقرار السيد بالوطء أو امرأتين ( قال ) رأيت أن يحلف السيد كما يحلف في العتاق ﴿ قلت ﴾ فان أقامت شاهدين على اقرار السيد بالوطء وأقامت امرأة واحدة على الولادة أيحلف السيد ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يحلف لانه لو أقامت امرأتين ثبتت الشهادة على الولادة فهي اذا أقامت امرأة واحدة على الولادة رأيت اليمين على السيد

﴿ في الرجل يدعى عبداً أنه له ويقيم شاهداً واحداً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ادعت أن هذا الرجل عبدي فأردت أن أستحلفه أ يكون لي ذلك ( قال ) ليس ذلك لك ﴿ قلت ﴾ فان أقت شاهداً واحداً أحلف مع شاهدي ويكون عبدي في قول مالك ( قال ) نعم ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قد

قال في كتبه في الرجل يمتق العبد فيأتي الرجل بشاهد يشهد بحق له على الرجل الذي أعتقه ان صاحب الحق يحلف ويثبت حقه ويرد عتق العبد فاذا كان هذا عند مالك هكذا رأيته يستترقه باليمين مع الشاهد ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره اذا كان معروفا بالرق

— ﴿في الرجلين يشهدان على رجل أنه أمرهما أن يزوجاه﴾ —  
﴿ففعلا فانكر التزويج وأقر بالوكالة﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلين شهدا أن هذا الرجل أمرهما أن يزوجاه فلانة وأنها قد زوجاه فلانة وهو يجهل (قال) قال مالك لا تجوز شهادتهما لانهما خصمان ﴿قلت﴾ وكذلك ان شهدا أنه أمرهما أن يتابعا له بيما وانهما قد فعلا والرجل ينكر ذلك (قال) نعم لا تجوز شهادتهما عليه في قول مالك لانهما خصمان ﴿قلت﴾ أرايت ان قال قد أمرتهما أن يتابعا لي عبد فلان وانهما لم يفعملا وقالا قد فعلنا قد ابتعناه لك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا والقول قولهما انهما قد ابتاعا له العبد لانه قد أقر أنه أمرهما بذلك فالقول قولهما

— ﴿في القوم يشهدون على الرجل أنه أعتق عبده﴾ —  
﴿والعبد والسيد جميعا ينكران﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن قوما شهدوا على رجل أنه أعتق عبده هذا والعبد ينكر والسيد ينكر (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا وهو حر لانه ليس له أن يرق نفسه

— ﴿في الشاهدين يشهدان على الرجل أنه أعتق عبده﴾ —  
﴿فإذا قاضى شهادتهما فيشترية أحدهما﴾

﴿قال﴾ وقال مالك اذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق عبده فرد القاضى شهادتهما عنه ثم اشتراه أحدتهما بمدة ذلك انه يمتق عليه حين اشتراه

﴿ في الرجل يدعي على الرجل أنه قذفه ويدعي بينة قريبة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يدعي قبل رجل حداً من الحدود فيقدمه الى القاضي ويقول بينتي حاضرة أجيبك بها غداً أو العشية أيجبس السلطان هذا أم لا يجبسه ( قال ) ان كان ذلك قريباً أو قفه ولم يجبسه اذا رأى السلطان لذلك وجهاً وكان امراً قريباً الا أن يقيم الطاب عليه شاهداً واحداً فيجبسه له ولا يأخذه كفيلاً وكذلك القصاص في الجراحات وفيما يكون في الابدان لا يؤخذ به كفيل

﴿ في الرجل يدعي عبداً قدمات يد رجل وقيم البينة أنه عبده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أقت البينة على عبد في يد رجل وقد مات في يديه أنه عبدي أيقضى لي بشئ عليه في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك لا شيء على الذي مات العبد في يديه الا أن يقيم المدعي بينة أنه غصبه لانه يقول اشتريته من سوق المسلمين فأت في يدي فلا شيء عليه

﴿ في الرجل يدعي عبداً غائباً وقيم البينة أنه عبده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد يكون في يد الرجل فيسافر العبد أو يغيب فيدعيه رجل والعبد غائب فيقيم البينة على ذلك العبد أنه عبده أيقبل القاضي بينته على العبد وهو غائب وكيف هذا في المتاع والحيوان اذا كان بعينه أيقبل القاضي البينة على ذلك أم لا ( قال ) نعم يقبل البينة اذا وصفوه وعرفوه ويقضى له بذلك

﴿ في اليمين مع الشاهد الواحد على الافرار ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ لو أن رجلاً شهد على رجل أنه أقر أن لفلان عليه كذا وكذا ثم جحد كان للذي أقره بذلك أن يحلف مع الشاهد على الافرار ويستحق حقه وهذا مخالف عندى للدم الخطأ أو الهمد وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قضى باليمين مع الشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضى بذلك على بن أبي طالب وقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل من عند الله يأمرني بالقضاء باليمين مع الشاهد. وقضى بذلك عمر بن عبد العزيز وكتب بذلك الى عماله أن يقضى باليمين مع الشاهد وكان السلف يقولون ذلك ويرون القضاء باليمين مع الشاهد العدل في الاموال والحقوق وكانوا يقولون لا يكون اليمين في القرية مع الشاهد ولا في الطلاق ولا في العتاق ولا في أشباه ذلك وهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر ابن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار

❦ في الرجل يدعى العبد في يدي رجل ويقيم شاهداً واحداً ❦  
❦ أو لا يقيم شاهداً ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أتى ادعيت قبل رجل عبداً وأقمت شاهداً واحداً فأردت أن آخذ بالعبد كفيلاً حتى آتى بشاهد آخر ( قال ) قال مالك إذا أقام شاهداً واحداً عدلاً دفع اليه العبد إذا وضع قيمته يذهب به الى موضع بيته ان أراد وأخذ من يدي الذي هو في يديه ❦ قال ❦ فقلت لمالك فان لم يقم شاهداً وادعى بينة قريبة بمنزلة اليوم واليومين والثلاثة فقال ادفعوا الى العبد حتى أذهب به الى بيتي وأنا أضع قيمته ( قال مالك ) لا أرى ذلك له ولكن ان أتى بشاهد أو بسمع رأيت أن يدفع اليه العبد بعد أن يضع قيمته ويذهب بالعبد حيث يشهد عليه بيته ❦ قال ❦ فقلت عند من تشهد تلك البينة ( قال ) عند السلطان الذي يكون في ذلك الموضع ( قال مالك ) ولو جاز ذلك للناس بغير بينة أو بسمع اعترضوا أموال الناس وريقهم ودوابهم ( قال مالك ) ولكن ان أقام شاهداً واحداً وأتى بسمع قوم يشهدون أنهم قد سمعوا به انه قد سرق له مثل ما يدعي فانه يدفع اليه اذا وضع قيمته وان لم يكن شهادة قاطعة كذلك قال مالك ( قال مالك ) وان لم يأت بسمع ولا بشهادة لم يدفع اليه ❦ قلت ❦ أرايت ان قال أوقفوا العبد حتى آتى بينتي ( قال ) ليس ذلك له الا أن يقول للقاضي ان بينتي حضور أو بسمع يثبت له به دعوى فان القاضي يوكل بالعبد ويوقفه حتى يأتيه بالبينة أو بما يثبت له به دعوى فيما قرب من يومه وما أشبهه فان أتى على

ذلك برجل أو بسمع ثم سأل أن يوقف له العبد حتى يأتي بينته فإن ادعى بينة بعيدة  
 وفي إيقافه مضرة على المدعى عليه استحلف المدعى عليه وخلى سبيله ولا يؤخذ عليه  
 كفيل وإن ادعى شهوداً حضوراً على حقه رأيت أن يوقف له ما بينه وبين الخمسة  
 إلى الجمعة وهذا التحديد في الوقف ليس لابن القاسم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ثم يوقف  
 له لأن مالكا حين قال يدفع إليه رأيت الوقف له إذا قال الطالب أنا آتي بينتي إذا  
 كان قد أثبت بسمع قد سمعوا أو جاء بشاهد ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فإن أوقفته فعلى  
 من النفقة أعلى الذي هو في يديه أم على الطالب ( قال ) على الذي يقضى له به  
 ( وقال غيره ) إنما توقف هذه الأشياء لأنها تحول وتزول وإنما يشهد على عيناها  
 وكذلك هذا في كل ما ادعى بعينه من الرقيق والحيوان والعروض ﴿ قلت ﴾  
 لابن القاسم رأيت أن كانت دوراً أو أرضين أو نخلاً وما يكون له الغلة لمن الغلة التي  
 تنزل منها في قول مالك وهل توقف هذه الأشياء ( قال ) الغلة التي كانت في يديه  
 حتى يقضى بها للطالب لأنها لو هلكت كان ضمانها من المطلوب ﴿ قال سحنون ﴾  
 وهذا إذا كان المطلوب مشترياً أو صارت إليه من مشتر ( قال ابن القاسم ) وإنما  
 الوقف فيما يزول فأما الرباع التي لا تزول ولا تحول فليست مثل ما يزول ولكن  
 توقف وقفاً يمنع من الأحداث فيها ﴿ سحنون ﴾ وقال غيره إذا كلف المدعى  
 عليه ما ينتفع به بما يثبت المدعى وقفت هذه الأشياء حتى يقضى بها أولاً يقضى  
 بها ( وقال غيره ) فإن ادعى عليه ديناً أو شيئاً مستهلكاً وسأل القاضي أن يأخذ له  
 منه كفيلاً فإن القاضي يسأل الطالب هل له بينة على مخالطة أو حق أو معاملة أو  
 ظنة فإن قال نعم رأيت أن يسأله أحضورهم أم غيب فإن قال هم حضور فإن كانوا  
 على المخالطة والمعاملة والظنة رأيت أن يوكل بالرجل حتى يأتيه بالبينة على ما استحق  
 به اللطخ فيما قرب من يومه وما أشبهه فإن أتى بهم وغيبة شهوده على الحق غيبة  
 تبعد رأيت أن يستحلف القاضي المدعى عليه ولا يأخذ عليه كفيلاً فإن ادعى  
 شهوداً حضوراً على حق رأيت أن يأخذ له به كفيلاً بنفسه ما بينه وبين الخمسة



أيام والسبعة الى الجمعة فان قال المدعى للقاضي خذلي منه حميلا بالمال ان قضيت لي به عليه لم يأخذ منه كفيلا بذلك المال انما يأخذ الكفيل ويوقف بالحيوان والعروض لانه يحتاج الى حضوره ليشهد عليه الشهود بعينه فلذلك أخذ منه كفيلا كما يأخذ كفيلا بنفسه ليحضر فشهد عليه الشهود فأما ما لم يحتاج الشهود الى حضوره ليشهدوا عليه فان القاضي لا يأخذ منه كفيلا وان كان الذي ادعى المدعي ما لا يقيق ويسرع اليه الفساد مثل الفاكهة الرطبة والاحم وأقام لطخا لم يوجب به ايقافه أو بيته لم يعرفها القاضي واحتاج الى المسئلة عنهم فقال الجاحد للقاضي وهو البائع أو المشتري وهو المدعى أنا أخاف فساداه وان لم يقوله ان ترك حتى يزكى البيته فان كان انما يشهد للمدعى شاهد واحد وأثبت لطخا وقال لي بيته حاضرة فان القاضي يؤجل المدعى باحضار شاهده اذا قال عندى شاهد فلا أحلف أو بيته ما لم يخف الفساد على ذلك الذي ادعى به عليه أو اشترى فان أحضر ما ينتفع به والا خلى بين المدعى عليه وبين متاعه ان كان هو البائع ونهي المشتري أن يعرض له وان كان أقام شاهدين فكان القاضي ينظر في تعديلهما وخاف عليه الفساد أمر أميناً فباعه وقبض ثمنه ووضع الثمن على يدي عدل فان زكيت بيته قضى للمشتري بالثمن ان كان هو المدعى وأخذ من المشتري الثمن الذي شهدت له به الشهود فدفع الى البائع كان أقل أو أكثر ويقال للبائع أنت أعلم بما زاد ثمن المشتري الذي جحدته البيع على ثمن سلفتك التي بعثت فان لم ترك البيته على الشراء أخذ القاضي الثمن فدفعه الى البائع لان بيع القاضي انما كان نظراً منه فطاب للبائع وان ضاع الثمن قبل أن يقضى به لواحد منهما فهو لمن يقضى له به ومنه مصيبته كان تلفه قبل الحكم أو بعد الحكم

— في الوكيل والرسول بالقبض والاقتضاء يقولان —

﴿ قد اقتضينا أو قبضنا وينكر ذلك المعطى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى رجل مالا بعثت به معه الى رجل بعينه فقال قد دفعته اليه وكذبه المبعوث اليه المال أو بعثت به معه صدقة أو هبة الى رجل بعينه

فقال المبعوث معه المال قد دفعت المال وكذبه المتصدق عليه بالمال (قال) قال مالك على الرسول البينة في الوجهين جميعاً والا غرم ﴿قلت﴾ له فان قال له تصدق به على المساكين فقال قد فعلت وكذبه رب المال (قال) القول قول المأمور في هذا الوجه اذا قال له تصدق به على المساكين ﴿قلت﴾ له وما فرق ما بين هذا وبين ما قبله في قول مالك (قال) لان المساكين أمر لا يشهد عليهم فيما يتصدق به عليهم وقدرضى بأمانته في الصدقة على المساكين وأما اذا بعث بالمال الى قوم بأعيانهم صدقة لهم أو هبة لهم فهذا المبعوث معه هذه الاشياء عليه البينة أنه قد دفع ذلك والا غرم له لانه لم يأمره بأن يتلف ماله وفي الصدقة على المساكين قد أمره بتفريقها فلا غرم عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان كان لي على رجل دين فأمرته أن يدفع ذلك الدين الى رجل بعينه فقال المأمور قد دفعت ذلك الدين الى الذي أمرتي وكذبه الذي أمره أن يدفعه اليه (قال) عليه الغرم عند مالك الا أن تكون له بينة ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أقر بالقبض الذي أمر أن يدفع اليه المال وقال قد قبضت وضاع مني لم يصدق الذي كان له عليه الا أن تكون له بينة أنه قد دفعه اليه والا غرم المال ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت رجلاً يقبض مالا لي على فلان فقال قد قبضته وضاع مني وقال الذي عليه المال قد دفعته (قال) قال مالك يقيم الذي عليه المال البينة والا غرم ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت وكيلاً يقبض مالا لي على فلان فقال الوكيل قد قبضت المال أو قال قد برئ الى من المال أيرى الذي عليه الحق بقول الوكيل في قول مالك (قال) قال مالك لا يبرأ الا أن تقوم بينة ان الذي عليه الاصل قد دفع المال اليه أو يأتي الوكيل بالمال (قال) قال مالك الا أن يكون وكيلاً يشتري له ويبيع ويقبض ذلك مفوض اليه أو وصياً فهو مصدق وانما الذي لا يصدق أن يوكله على أن يقبض له مالا على أحد فقط

— في الرجلين يدعيان السلعة وهي يد أحدهما وأقاما البينة —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن سلعة في يد رجل ادعى رجل أنها له وأقام البينة وادعى الذي هي في يديه أنها له وأقام البينة لمن هي (قال) للذي هي في يديه عند مالك اذا

تكافأت البيتان في المدالة ( قال ابن القاسم ) وعليه اليمين ﴿ قلت ﴾ فان كانت السلمة في يد رجل يدعيها لنفسه وهي دار فاقت البينة أنها لي وأقام رجل آخر البينة أنها له وتكافأت بينتي وبيتته ( قال ) لا تؤخذ الدار من الذي هي في يديه لان بيته هذين قد أكذبت كل واحدة منهما صاحبها وجرحتها فسقطنا ( وقال غيره ) ليس هذا تجريحا ولكنهما لما تكافأت البينة صارا كأنهما لم يأتيا بشيء وبقياً على الدعوى

— في الرجلين يدعيان السلمة ليست في يد واحد منهما وبقيان البينة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن سلمة في يدي ادعى رجل أنها له وأقام البينة وادعت أنا أنها لي وهي في يدي وأقت البينة ( قال ) قال لي مالك هي للذي في يديه اذا تكافأت البينة ( قال ابن القاسم ) وعليه اليمين ﴿ قلت ﴾ فان كانت السلمة ليست في يد واحد منهما فادعي رجل أنها له وأقام البينة على ذلك وادعى رجل آخر أنها له وأقام البينة على ذلك ( قال ) بلغني عن مالك أنه سئل عن الرجل يدعي الشيء ويأتي غيره يدعيه وليس هو في يد واحد منهما فيأتي هذا بيينة وهذا بيينة ( قال ) قال مالك ينظر الى أعدل البينتين وان قلوا فيقضى بالحق لصاحبهم فان كانوا سواء وكان الذي شهدوا فيه مما يرى الامام منهم إياه منهم حتى يأتوا بيينة أعدل منها ( قال ) وان كان مما لا ينبغي للامام أن يقره ويرى أنه لا أحدهما قسمه بينهما بعد إيمانهما كالشيء الذي لم يكن لهما فيه شهادة فان كان ما ادعيا شيئاً قد اختاره أحدهما دون صاحبه فهو له ﴿ قال ﴾ وبلغني عن مالك في القوم يتنازعون عفواً من الارض فيأتي هؤلاء بيينة ويأتي هؤلاء ببينة فانه ينظر في ذلك الى الثقة بالبينة والعدالة الظاهرة ويحلف أصحابها مع شهادتهم وان كانوا أقل عدداً فان لم يكن الا تكافيا وتكافراً لم أرها شهادة وكانت الارض كغيرها من عفو بلاد المسلمين حتى تستحق بأبث من هذا ﴿ قلت ﴾ وما معنى قول مالك حتى تستحق بأبث من هذا ( قال ) حتى يأتي أحدهما بيينة هي أعدل من الاولى

﴿ في التكافؤ في البيئة هل هو عند مالك في العدد أو في العدالة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت التكافؤ في البيئة أهو في العدد عند مالك أم في العدالة ( قال ) ذلك عند مالك في العدالة وليس في العدد ﴿ قلت ﴾ فرجلان عدلان في هذه الشهادة ومائة رجل سواء عند مالك اذا كانت عدالة الرجلين وعدالة المائة سواء ( قال ) نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة الثعالبى قال اختصم رجلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدير فجاء هذا بشاهدين وجاء هذا بشاهدين فقسمة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يحيى ابن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه اذا كان الشاهدان في العدالة سواء ليس لبعضهم على بعض فضل استحفا جميعا على ما ادعيا ثم جعله بينهما . وانما قاله يحيى بن سعيد في رجلين أتيا جميعا بمسكان برأس دابة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي الزناد أن رجلين ادعيا فرسا فأقام كل واحد منهما بيئة ذوى عدل على أنها فرسه ففضى بها بينهما نصفين

﴿ في تكافؤ البيتين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا أقام البيئة على دور في يدي أو عروض أو عبيد أو دراهم أو دنائير أو غير ذلك من الاشياء أنها له وأقت أنا البيئة أنها لى من أولى بذلك في قول مالك ( قال ) قال مالك اذا تكافأت البيتان في العدالة بحال ما وصفت لك فالذى هي في يديه أولى بذلك في قول مالك ( قال ) ولا ينظر مالك في ذلك الى كثرة العدد انما العدالة عنده أن يكون هؤلاء وهؤلاء عدولا وهم في العدالة عند الناس سواء وان كانت بيئة أحدهما اثنين والآخر مائة فكان هذان في العدالة وهؤلاء المائة سواء فقد تكافأت البيتان فهى للذى في يديه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن أحدهما أقام رجلا وامرأتين وأقام الآخر مائة شاهد وكانت المرأتان والرجل في العدالة مثل المائة الرجل أليس قد تكافأتا في قول مالك ( قال ) ماسمعت من مالك فيه شيئا والبيتان قد تكافأتا عندي اذا كانت الشهادة فيما تجوز فيه شهادة النساء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان

أقمت البيعة على دار في يد رجل أتى اشتريتها من فلان وأنه كان يملكها يوم باعها  
وأقام الذي الدار في يديه البيعة أنها داره لمن يقضي بها في قول مالك ( قال ) قال مالك  
إذا أقام الذي في يديه الدار البيعة أنها داره وأقام رجل آخر البيعة أنها له فالذي في  
يديه الدار أولى بها فهذا يدل على مسئلتك أن رب الدار أولى بها ألا ترى أن الذي  
أقام البيعة عليه هذا المدعي أنه اشتراها منه وأنه كان يملكها يوم باعها أن لو كان  
هو المدعي وأقام البيعة عليها كان رب الدار الذي هي في يديه أولى بها فهذا يدل على  
على مسئلتك أن رب الدار أولى بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقام البيعة أنه اشترى هذه  
الدار من فلان وأنه كان يملكها يوم باعها وكنا ممن تجوز شهادتهما أيضا على الذي  
باعها وقال الذي في يديه الدار هي داري ولم يقيم البيعة ( قال ) يقضى بها للمدعي إلا أن  
يكون الذي في يديه الدار قد حازها وهذا حاضر فهذا يكون قطعا لحجة المدعي إذا كان  
قد حازها هذا الذي هي في يديه بمحضر من هذا المدعي بحال ما وصفت لك في  
الحيازة ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقمنا جميعا البيعة على التاج أنا والذي الدابة في يديه لمن  
تكون ( قال ) للذي الدابة في يديه ﴿ قلت ﴾ أرأيت النسيج أهو مثل التاج عند  
مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة ليست في يد واحد منا أقمت البيعة أنها سرق  
منى وأنهم لا يعلمون أنها خرجت من ملكي وأقام آخر البيعة أنها أمته وإنها ولدت عنده  
لا يعلمون أنه باع ولا وهب ( قال ) أقضى بها لصاحب الولادة ( قال ) ولم أسمع من مالك فيه  
شيئا ( وقال غيره ) إذا كانت بيعة التاج عدولا فإن كانت بيعة الآخر أعدل فهي لصاحب  
التاج وليس هذا من التهاثر وإنما ذلك بمنزلة الرجل يقيم البيعة أنها له منذ سنة وأقام  
الآخر البيعة أنها له منذ عشرة أشهر وبيعة صاحب العشرة أشهر أعدل من بيعة صاحب  
السنة إلا أن بيعة صاحب السنة عدول أيضا فتكون لصاحب الوقت الاول وكذلك  
لو كانت في يدي صاحب الوقت الآخر إلا أن يكون الآخر يحوزها بمحضر من الاول  
بما تحاز به الحقوق من الوطاء لها والاستخدام والادعاء لها بمحضر من الاول فينقطع  
حقه منها بالحيازة عليه ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه

كان يقول في رجل تجت عنده دابة فيما يقول فجاء مدع فادعاها فأقام الذي في يديه  
 الدابة شاهدين على أنها دابته تجت عنده وشاهداه من أهل الفضل وجاء الذي ادعاها  
 بأربعة شهداء أو أكثر فشهدوا أنها دابته قال يحيى يرى أن يستحلف الذي في يديه  
 الدابة لحيازة أياها مع شاهديه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن  
 شريح الكندي وطاوس اليماني أن الدابة للذي هي عنده وقال شريح التاج أحق من  
 العراف فأما شريح فذكر حديثه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حماد بن زيد عن أيوب عن  
 محمد بن مهدي عن المغيرة عن إبراهيم النخعي في فرس شهد شاهدان أن الفرس  
 لفلان نتج عنده وشهد شاهدان أن الفرس لفلان نتج عنده فقال هو للذي هو في  
 يديه ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن عبداً آقت أنا عليه البيعة أنه عبدى وأقام رجل آخر البيعة  
 أنه عبده وتكافأت البيعتان أيقسم العبد بينهما في قول مالك ( قال ) اذا تكافأت البيعتان  
 ولم تكن السلمة في يد واحد منهما ورأى الامام أن يقسمها بينهما قسمها اذا رأى الامام  
 ذلك وانما معنى قوله ان رأى الامام ذلك اذا لم تكن لاحدهما حجة قد استنفذ الامام  
 حجتهما ولم تبق لهما حجة قسمها بينهما ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً ادعى زرعاً في  
 أرض وادعى الآخر ذلك الزرع وأقاما البيعة ورب الأرض لا يدعى الزرع لمن  
 يجعل هذا الزرع ( قال ) قد أخبرتك بقول مالك في مثل هذا أنه لا يقضى بالزرع  
 لواحد منهما حتى يشتري ذلك ولكن يسألهما يزيدانه بيعة ( قال ) والذي سمعت عنه  
 أن كل ما تكافأت فيه البيعتان وليس هو في يد واحد منهما أن ما كان من ذلك مما لا  
 يخاف عليه مثل الدور والأرضين ترك حتى يأتي أحدهما بأعدل مما أتى به صاحبه  
 فيقضى له به الا أن يطول زمان ذلك ولا يأتي واحد منهما بشئ غير ما أتى به أولاً  
 فيقسم بينهما وكذلك كل ما كان يخاف عليه مثل الحيوان والعروض والطعام فإنه  
 يستأني به قليلاً لعله أن يأتي أحدهما بأثبت مما أتى به صاحبه فيقضى له به فان لم يأت  
 واحد منهما بشئ وخيف عليه قسمته بينهما وكذلك مسئلتك في الزرع ورأيت في  
 الدور والأرضين على ما أخبرتك اذا لم يكن في يد واحد منهما شيء من ذلك ولم

يأت واحد منهما بأبنت مما أتى به صاحبه فيقسم ذلك بينهما لان ترك ذلك ووقفه  
يصير الى ضرر ﴿قلت﴾ فلو كان رب الارض يدعي الزرع أيترك الزرع في يدرب  
الارض (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كان الزرع في يد واحد منهما كان أولى بذلك اذا  
أقام البينة (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن داراً ليست في يدى ادعت أنها دراي  
وأقت البينة وادعى رجل آخر أنها داره وأقام البينة أنها داره أيقضى بها بيننا نصفين  
وهل يخرجها من يدى هذا الذى هي في يديه في قول مالك (قال) لا يقضى بها لواحد  
منهما حتى يستبرأ ذلك لان مالكا قال في الرجلين يدعيان السلعة وليست في يد واحد  
منهما وتكافأت بينهما (قال) قال مالك لا أقضى بها لواحد منهما وأمرهما أن يزيدا  
بينة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وترك ابنين أحدهما مسلم والآخر نصراني  
فادعى المسلم أن أباه مات مسلماً وقال الكافر بل مات أبى كافراً القول قول من  
وكيف ان أقاما جميعاً البينة على دعواهما وتكافأت البيتان (قال) كل شئ لا يعرف  
لمن هو بدعيه رجلا فانه يقسم بينهما فأرى هذا كذلك اذا كانت بينة المسلم  
والنصراني مسلمين ﴿قلت﴾ لابن القاسم أوليس هذا قد أقام البينة أن والده مات  
مسلياً صلى عليه ودفن في مقبرة المسلمين فكيف لا يحمل الميراث لهذا المسلم (قال)  
ليست الصلاة شهادة (قال) وأما المال فأقسمه بينهما. وأما اذا لم تكن لهما بينة وعرف  
أنه كان نصرانياً فهو على النصرانية حتى يقيم المسلم البينة أنه مات على الاسلام لان أباه  
نصراني يعرف الناس أن أباه كان نصرانياً فهو على النصرانية حتى يقيم بينة أنه مات  
على الاسلام لانه مدع الا أن يقيما جميعا البينة كما ذكرت لك وتكافأ البيتان فهو  
بينهما (وقال غيره) يكون المال للمسلم بعد أن يحلف على دعوى النصراني لان بينة  
المسلم زادت حين زعمت أنه مسلم

### ❦ في الشهادة على الحيابة ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان شهدوا على دار أنها في يد رجل منذ عشر سنين يحوزها  
وينعما ويكرها ويهدم ويبني وأقام آخر البينة أن الدار داره أيحمل مالك الذي أقام



البينة على الحيازة وهي في يديه بمنزلة الذي يقيم البينة وهي في يديه أنها له فيكون  
 أولى بها في قول مالك ويجعل مالك الحيازة اذا شهدوا له بها بمنزلة الملك ( قال ) قال  
 مالك بن أنس اذا كان حاضراً يراه يبنى ويهدم ويكرى فلا حجة له وان كان غائباً  
 سئل الذي الدار في يديه فان أتى بيته أو بسامع قد سمعوا ان أباه أو جده قد  
 اشترى هذه الدار اذا كان أمراً قد تنادم فأراها له دون الذي أقام البينة أنها له ( قال  
 مالك ) لان هاهنا دوراً قد عرف لمن أولها قد بيعت وتداولها المواريث وخيزت  
 منذ زمان فلو سئل أهلها البينة على أصل الشراء لم يجدوا الا السماع فاذا كان مثل  
 ما وصفت لك في تطاول الزمان فأتى بالسماع مع الحيازة فأراها له كذلك قال مالك  
 وان لم يأت بالسماع ولا بالشهادة وكان الذي يطلب الدار غائباً فقدم فأقام البينة أنها  
 له رأيتها له ( قال مالك ) وان كان حاضراً اذا حازها هذا المشتري دونه فلا شيء للذي  
 يدعيها ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يوقت في الحيازة عشر سنين ( قال ) ما سمعت  
 مالكا يحد عشر سنين ولا غير ذلك ولكن على قدر ما يرى أن هذا قد حازها دون  
 الآخر فيما يكرى ويهدم ويبنى ويسكن ﴿ قلت ﴾ أرايت الدواب والثيران والعروض  
 كلها والحيوان كله هل كان مالك يرى أنها اذا حازها رجل بحضر من رجل فادعاهما  
 الذي حيزت عليه انه لا حق له فيها لان هذا قد حازها دونه وهل كان يقول في هذه  
 الاشياء مثل ما يقول في الدور والحيازة ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن  
 ذلك عندي مثل ما قال مالك في الدور اذا كانت الثياب تلبس وتمتن والدواب تكرى  
 وتركب ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن  
 سميد بن المسيب يرفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من حاز  
 شيئاً عشر سنين فهو له ( قال عبد الجبار ) وحدثني عبد العزيز بن المطلب عن زيد بن  
 أسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ( قال عبد الجبار ) عن ربيعة أنه قال اذا كان الرجل  
 حاضراً وماله في يد غيره فمضت عليه عشر سنين وهو على ذلك كان المال للذي هو في  
 يديه لحيازته اياه عشر سنين الا أن يأتي الآخر بالبينة على أنه أكرى أو أسكن أو أعار



عارية أو صنع شيئاً من هذا والا فلا شيء له ﴿ قال ربيمة ﴾ ولا حيازة على غائب

﴿ ماجاء في الشهادة على الموارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان مات عندنا ميت فأقمت البينة بأنه ابن الميت ولم يشهد الشهود أنهم لا يعلمون له وارثاً غيره أتجيز شهادتهم وتطعي هذا الميراث أم لا تعطيه من الميراث شيئاً وهل تحتفظ قول مالك في هذا (قال) وجه الشهادة عند مالك في هذا أن يقولوا انه ابنه وانهم لا يعلمون له وارثاً غيره فأرى أن تبطل الشهادة في ذلك ويسئل وينظر ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقت البينة أن هذه الدار دار أبي أو جدي ولم يشهدوا أنه مات وتركها ميراثاً لي أقتضي لي بها السلطان في قول مالك أم لا (قال) لا حتى يشهدوا انه مات وتركها ميراثاً لا يعلمونه أنه أحدث فيها شيئاً ولا خرجت من يده وجل الدور تعرف لمن كان أولها ثم قد تداولها أقوام بعد ذلك فهم ان شهدوا شهدوا بحق ولا علم لهم بما كان فيها فلا تجوز شهادتهم حتى يشهدوا أنه مات وتركها ميراثاً لا يعلمون له وارثاً غيره اذا شهدوا ان هذا وارث جده أو وارث أبيه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدوا أن هذا وارث أبيه وجده ومعه ورثة آخرون (قال) لا يطعي هذا الا حظه ﴿ قلت ﴾ فخطوط اخوته أتؤخذ من يد هذا الذي هي في يديه فيضعها السلطان على يدي عدل (قال) أرى أن لا يطعي منها لهذا الامقدار حظه وما استحق من ذلك ويترك السلطان ما سوى ذلك في يدي المدعى عايه حتى يأتي من يستحقه ولا يخرج من يديه ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كان غيره يقول هذا <sup>(١)</sup> (وروي) أشهب عن مالك أنه قال ينزع من يد المطلوب ويوقف ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن قوما شهدوا على أن هذه الدار دار جدي وان هذا المولى مولى جدي ولم يحددوا الموارث لم يشهدوا أن جدي مات فورثه أبي وان أبي مات فورثته أنا (قال) سأل مالكا بعض أصحابنا وسمعت يسأل عن الرجل يقيم البينة أن هذه الدار دار جده ويكون فيها

رجل قد حازها منذ سنين . قال مالك أما اذا كان الرجل المدعي حاضراً فلا أرى له فيها حقاً لاجل حيازته اياها اذا كان قد حازها سنين ذوات عدد وأما اذا كان المدعي غائباً وثبتت الموارث حتى صارت له فاني أرى أن يسئل الذي هي في يديه من أين صارت له فان أتى ببينة على شراء أو سماع على الاشتراء ولم يكن أحد شهد على معاينة الشراء وليس من يشهد على البتات الا على السماع فأرى الشهادة جائزة للذي هي في يديه بالسماع بالاشتراء وان لم يكن في أصل الشهادة شهادة تقطع على البيع ( قال مالك ) لان هاهنا دوراً يعرف لمن أولها قد بيعت ولا يوجد من يشهد على أصل الاشتراء الا بالسماع ثم قال لنا مالك منها هذه الدار التي أنا فيها قد باعها أهلها وليس أحد يشهد على أصل الشراء الا بالسماع . فاذا أتى الذي في يديه الدار بأصل الشراء أو يقوم يشهدون على سماع الاشتراء فذلك ﴿ قلت ﴾ فان لم يأت الذي في يديه الدار بشيء من هذا لا يقوم يشهدون على السماع ولا يقوم يشهدون على الشراء أتجعلها للذي أقام البينة أنها لجده على ما ثبت في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم تكون للذي أقام البينة أنها لجده اذا كان غائباً ﴿ قلت ﴾ وشهادة السماع هاهنا انما هي أن يشهدوا أنهم قد سمعوا أن هذا اشترى هذه الدار من جد هذا المدعي ( قال ) اذا تقدم ذلك جازت شهادتهم على السماع وان كان المشتري حياً لان الرجل يشتري ويتقدم ذلك حتى يكون اشتراؤه هذا منذ أربعين سنة أو ستين سنة أو نحو ذلك ولم أوقف مالكا على أنه هو اشتراه بعينه الا أن الذي ذكر لي مالك انما هو في الشراء الذي يتقدم ( قال ) وأما الذي في الولاء فان مالكا قال أقضي بالسماع اذا شهدت الشهود على السماع أنه مولاه بالمال ولا أقضي له بالولاء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقام البينة أن الدار دار أبيه وقالت البينة لا نعرف كم الورثة أيقضي له بشيء من الدار في قول مالك وكيف ان قال الابن انما أنا وأخي ليس معنا وارث غيرنا أو قال أنا وحدي الوارث ليس معي وارث غيري أيصدق أم لا في قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولا أرى أن يقضي له السلطان بشيء

حتى يقيم البيعة على عدة الورثة ﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البيعة على دار أنها دار جدي ولم يشهد الشهود أن جدي مات وتركها ميراثاً لأبي وان أبي مات وتركها ميراثاً للورثة ولم يحددوا الموارث بحال ما وصفت لك ( قال ) سألتنا مالكا عنها فقال ينظر في ذلك فان كان المدعى حاضراً بالبلد التي الدار فيها وقد حيزت دونه السنين يراهم يسكنون ويحوزون بما تحازبه الدور فلا حق له فيها وان كان لم يكن بالبلد التي الدار بها وانما قدم من بلد آخر فأقام البيعة على أنها دار أبيه ودار جده وثبتت الموارث سئل الذي الدار في يديه فان أتى ببيعة على أصل شراء أو الزجه الذي صارت به اليه أو أتى بالسماع من جيرانه أو من غير جيرانه أن والده أو جده كان اشترى هذه الدار أو هو بنفسه اذا طال الزمان فقالوا سمعنا أنه اشتراها وها هنا دور يعرف لمن أولها وقد تقدم الزمان وليس على أصل الشراء بيعة وانما هو سماع من الناس أن فلانا اشترى هذه الدار وان لم يثبت لم يثبت الذي الدار في يديه عن شيء ﴿قلت﴾ أرايت ان أتى الذي الدار في يديه ببيعة يشهدون أنهم سمعوا أن هذا الرجل الذي في يديه الدار اشترى هذه الدار أو اشتراها جده أو اشتراها والده الا أنهم قالوا سمعنا أنه اشتراها ولكننا لم نسمع بالذي اشتراها منه من هو ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك حتى يشهدوا على سماع صحة أنه اشتراها من فلان أبي هذا المدعى أو جده

﴿ في إيقاف المدعى عليه في الارض عن العمل فيها ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن داراً في يدي ورثتها عن أبي فأقام ابن عمي البيعة أنها دار جده وطلب مورثه ( قال ) هذا من وجه الحيازة التي أخبرتك ( قال ) وسمعت مالكا واختصم اليه في أرض حفرت فيها عين فادعى فيها رجل دعوى فاختصموا الى صاحب بعض تلك المياه فأوقفهم حتى يرتفعوا الى المدينة فأتى صاحب العين الذي كان عملها فشكا ذلك الى مالك فقال مالك قد أحسن حين أوقفها وأراه قد أصاب ( قال ) فقال له صاحب تلك الارض أترك عمالي يعملون فان استحق الارض فليهدم عملي ( فقال مالك ) لا أرى ذلك وأرى أن يوقف فان استحق حقه والابنيت ﴿قلت﴾ لابن

القاسم وهل يكون هذا بنير بنية وبغير شيء توقف هذه الارض (قال) لا توقف  
الا أن يكون لدعوى هذا المدعي وجه

❦ في الرجل يدعي داراً في يد رجل ويقيم بينة غير ❦  
❦ قاطمة فيريد المدعي عليه ان يبيع أو يهب ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلاً ادعى داراً في يد رجل فأنشب الخصومة فيما بينه وبينه وأقام  
البينة الا أن بينته لم تقطع فأراد الذي الدار في يديه أن يبيع الدار أو يهبها أئمنع من  
ذلك في قول مالك للذي أوقع صاحبه عليه من البينة والذي أنشب من الخصومة  
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه أن يبيع أو يتصدق أو يهب ما لم يقض عليه  
بذلك لان يمه ليس مما يبطل حجة هذا ولا تبطل بينته التي أوقع فهذا رد المسألة  
الاولى في الوقف (وقال غيره) ليس له أن يبيع لان البيع غرر وخطر

❦ في الرجل تقوم له البينة على متاعه أن يحلف أنه مباح ولا وهب ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أني ادعت عبداً بيد رجل فأقمت عليه البينة أنه عبدي أن يحلفني  
القاضي بالله أني مابعت ولا وهبت ولا خرج من يدي بوجه من الوجوه مما يخرج  
به العبد من ملك السيد (قال) نعم كذلك قال لي مالك ❦ قلت ❦ أرايت كل شيء  
ادعيته بيد رجل عبداً أو أمة أو حيواناً أو عرضاً أو طعاماً أو غير ذلك فأقمت البينة  
أنه لي أكان مالك يأمر القاضي أن يحلفه مع بينته بالله الذي لا اله الا هو ما خرج هذا  
الشيء من يديه ببيع ولا هبة ولا بوجه مما يسقط ملكه عنه (قال) سمعت مالكا  
غير مرة يقول في الذي يدعي العبد أو الامة أو الدابة أو الثوب أنها سرقت منه  
ويقيم عليها البينة انه شيئه لا يعلمه باع ولا وهب (قال) مالك فاذا شهد الشهود بهذا  
استوجب مادعي (قال) فليل مالك فلو أن شهوداً شهدوا على البتات أنه مباح ولا  
وهب (قال مالك) هؤلاء شهدوا على ما لا يعلمون فهذه الشهادة الغموس قال وأراهم  
قد شهدوا بباطل (قال مالك) وأري أن يحلف الامام الذي شهدوا له بالله الذي

لا اله الا هو ماباع ولا وهب ولا أخرجه من يديه بشي مما يخرج به من ملكه فأرى كل ماسألت عنه مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي يعرف دابته عند رجل أيلزم الذي اعترفها أن يأتي بيينة يشهدون أنها دابته لا يملعون أنه باع ولا وهب ( قال ) نعم كذلك قال مالك قال مالك ولا يلزمه أن يأتي بيينة يشهدون على البتة أنه ماباع ولا وهب ( قال مالك ) فإن شهدت البينة على البتة فأراهم شهود زور ( قال مالك ) ويحلف رب الدابة اذا قضى له بها بالله الذي لا اله الا هو ماباع ولا وهب ولا أخرجها من يده بوجه من الوجوه يحلف على البتة ﴿ قلت ﴾ فإن قال أعرتها أو استودعتها أيكون هذا خروجاً من ملكه في قول مالك ( قال ) لا يكون هذا خروجاً من ملكه ويأخذ دابته ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقام شاهداً واحداً في هذا أيحلف مع شاهده ويستحق دابته ( قال ) نعم

— ﴿ في الرجل يقضى له القاضى بالقضية هل يأخذ منه كفيلاً ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقت البينة أن هذه الدار دار أبي أوجدي أو أن هذا المتاع متاع أبي مات وتركه ميراثاً لا وارث له غيري فقضى لي القاضى به هل كان مالك يأمر القاضى أن يأخذ مني كفيلاً اذا أراد أن يدفع الى ذلك الشئ في قول مالك ( قال ) ان الكفيل الذي يأخذه القضاة في هذا انما هو جور وتعد وليس عليهم اذا استحقوا حقوقهم أن يأتوا بكفلاء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم بل يعطون حقوقهم بغير كفالة

— ﴿ في الاستحلاف على البتات ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى بعت من رجل سلعة فاقضيت الثمن وجحدته الاقتضاء فادعيت قبله الثمن وأردت أن استحلفه على أنه لم يشتري مني سلعة كذا وكذا بكذا وكذا وقال أنا أحلف لك أنه لا حق لك على ( قال ) سألت مالكا عنها فقال لا تقبل منه اليمين حتى يبين أنه ما اشترى منه سلعة كذا وكذا بكذا وكذا لان هذا

يريد أن يورك فلا أرى ذلك له ﴿ قلت ﴾ له ما معنى قول مالك يريد أن يورك  
( قال ) الانفاذ فيما نوى

﴿ في الشريكين يكون لهما الدين على الرجل فيجحد فيه فريد ﴾  
﴿ أحدهما أن يستحلفه فيحلف على الكل ثم يريد الشريك ﴾  
﴿ الآخر أن يستحلفه الثانية على مصابته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن متفاوضين ادعى أحدهما قبل رجل ديناً من شركتهما فجحد  
الرجل ذلك فأراد المتفاوض أن يستحلفه فقال الرجل المستحلف أنا أحلف لك على  
حصتك ولا أحلف لك على حصة صاحبك ( قال ) أرى أن يحلف على حصته وحصة  
صاحبه لأنه في حصة صاحبه موكل بالقبض مفوض إليه أن يشتري ويبيع  
ويتبض الثمن في حصة صاحبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن حلف لهذا ثم أتى صاحبه فأراد  
أن يستحلفه أيضاً على حصته أياً يكون له ذلك أم لا ( قال ) لا يكون له ذلك لأنه قد  
حلف لشريكه فلا يكون للوالى أن يستحلفه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو وكلت وكيلاً  
يقبض مالى على فلان فجحد فلان المال فقدمه وحلف له ثم لقيته بعد ذلك لم يكن لى  
أن أستحلفه لأن وكيلى قد استحلفه ( قال ) نعم

﴿ في استحلاف مدعى الحق إذا ادعى قبله القضاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقام رجل شاهدين على حق له فقال المشهود عليه أحلفه لى  
مع شاهديه ( قال ) قال مالك لا يحلف وليس عليه يمين إذا أقام شاهدين إلا أن  
يدعى أنه قضاه فيما بينه وبينه فأرى أن يحلف الطالب على ذلك فإن نكل أحلف  
المطلوب وبرئ

﴿ في استحلاف المدعى عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت القاضى كيف يحلف المدعى عليه أيحلفه بالله الذى لا اله الا هو أم  
يزيد على هذا الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية ( قال ) قال مالك

يستحلف بالله الذي لا اله الا هو ولا يزيد على ذلك كذلك قال لنا مالك ( ابن مهدي عن سلام بن سليمان عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس قال جاء خصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فادعى أحدهما على الآخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم ادعي أقم يدك على حقتك فقال ليست لي بينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الاخر احلف بالله الذي لا اله الا هو والله عندك شيء فخلف بالله الذي لا اله الا هو والله عندي شيء ( نيات ) فأين يحلف الذي يدعي قبله ولذي يستحق بيمينه مع شاهده أين يستحلفهما في قول مالك ( قال ) قال مالك كل شيء له بال فانهما يستحلفان فيه هذان جميعا في المسجد الجامع ( فقيل ) لمالك أعند المنبر ( فقال ) مالك لا أعرف المنبر الا منبر النبي صلى الله عليه وسلم وأما مساجد الآفاق فلا أعرف المنبر فيها ولكن للمساجد مواضع هي أعظم من بعض فأرى أن يستحلفه في المواضع التي هي أعظم ( قال مالك ) وعندنا بالمدينة لا يستحلف عند المنبر الا في ربيع دينار فصاعداً ( قلت ) أرايت الحالف هل يستقبل به القبلة في قول مالك ( قال ) ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك عليه ( ابن وهب ) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال الاستحلاف عند المنبر لم يزل يعمل به منذ بدا الاسلام وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف عند منبري بيمين كاذبة فليتبوأ مقعده من النار ( قال مالك ) وان عمر بن الخطاب أمر أن يجلب اليه الى الموسم الذي قال لامرأته حبلك على غاربك فكل عظيم من الامر يحلف في أعظم المواضع وان عمر بن الخطاب كانت يده وبين رجل خصومة فرتب عليه عثمان اليمين على المنبر فاتقاها فافترس منها وقال أخاف أن أوافق قدراً وبلاء فيقال بيمينه ( قال مالك ) وقد اتقاها زيد بن ثابت حين حكم عليه باليمين عند المنبر وجعل يحلف مكانه ( سجنون ) ولو أن زيدا كان الحلف عنده على المنبر من الباطل لقالها لمروان ( قال مالك ) ألا ترى أنه دخل على مروان فقال اتحل بيع الربا يا مروان فقال مروان أعوذ بالله قال فالتاس يتبايعون الصكوك قبل أن يقبضوها فبعث مروان حرساً يردونها فلم تكن اليمين على زيد

ابن ثابت في الموضع الذي قال له مروان لقال له ما هذا علي وقد قال له أشد من هذا ولقد اجتنبه أبو سعيد الخدري بردائه في صعوده المنبر قبل الصلاة في العيد ولقد قيل له وقد أراد أن يقطع سارقاً في ثمر أو كثر فقال له كبير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نطعم في ثمر ولا كثر نخلي عن السارق . فما كانوا ليتركوا حقاً يحضرونه الا قالوا به أولاً ترى أن العظيم من الامر مثل اللعان انه يكون بحضرة الناس وبعد الصلاة لا اجتماع الناس وشهرة اليمين أولاً ترى أن ابن عباس أمر ابن أبي مليكة بالطائف أن يحبس الجارية بعد العصر ثم يقرأ عليها ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ففعل فاعترفت . من حديث ابن مهدي

#### ❦ في استحلاف النساء والعبيد في المسجد ❦

❦ قلت ❦ أرايت النساء العواتق وغير العواتق والعبيد والاماء وأمهات الاولاد والمكاتبين والمدبرين أيحلفون في المساجد ( قال ) انما سألتنا مالكا عن النساء أين يحلفن فقال أما كل شيء له بال فانهن يخرجن فيه الى المساجد فان كانت امرأة تخرج بالنهار أخرجت بالنهار وأحلفت في المسجد وان كانت ممن لا تخرج بالنهار أخرجت ليلاً فأحلفت فيه ( قال ) وان كان الحق انما هو شيء يسير لا بال له أحلفت في بيتها اذا كانت ممن لا تخرج وأرسل اليها القاضي من يستحلفها لصاحب الحق . فأما ما سألت عنه من المكاتب والمدبر وأمهات الاولاد فسنتم سنة الأحرار الا أني أرى أن أمهات الاولاد بمنزلة الجرائر منهن من تخرج ومنهن من لا تخرج ❦ قلت ❦ هل يجزئ في هذه المرأة التي تستحلف في بيتها رسول واحد من القاضي يستحلفها ( قال ) ما سمعت من مالك فيها شيئاً وأرى أن يجزئ

#### ❦ في استحلاف الصبيان ❦

❦ قلت ❦ أرايت الصبيان هل عليهم يمين في شيء من الاشياء يحلفون اذا ادعى



عليهم أو يحلفون اذا كان لهم شاهد في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يحلف الصبيان في شيء من الاشياء حتى يبلغوا

﴿ في استحلاف الورثة على ذكر حق أبيهم اذا ادعى ﴾  
﴿ الغريم أنه قد قضى الميت ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يهلك ويدع أولاداً صفاراً فيوجد للميت ذكر حق فيه شهود فيدعى الذي عليه الحق أنه قد قضى الميت حقه ( قال ) قال مالك لا ينفعه ذلك ( قال ) فقلنا لما لك أفتحلف الورثة ( قال ) قال مالك ان كان فيهم من قد بلغ ممن يظن أنه قد علم بالقضاء أحلف والا فلا يمين عليهم ﴿ قلت ﴾ فان نكل هذا الذي يظن أنه قد علم بالقضاء عن اليمين أيسقط الدين كله في قول مالك ( قال ) لا يسقط الدين كله ولكن يسقط من الدين قدر حقه أن لو حلف عن الذي عليه الحق

﴿ في استحلاف اليهودي والنصراني والمجوسي ﴾

﴿ قلت ﴾ هل ذكر لكم مالك أن النصراني أو النصرانية يحلفان في شيء من أيمانها في دعواها أو اذا ادعى عليهم أو في لعانهم أنهم يحلفون بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى ( قال ) سمعته يقول لا يحلفون الا بالله فقط ﴿ قلت ﴾ واليهود هل سمعته يقول يحلفون بالله الذي أنزل التوراة على موسى ( قال ) اليهود والنصارى عند مالك سواء ﴿ قلت ﴾ فهل يحلف المجوس في بيت نارهم ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يحلفوا بالله حيث يعظمون ﴿ قلت ﴾ فأين يحلف اليهود والنصارى ( قال ) قال مالك في كنائسهم حيث يعظمون ( وقال ) مالك لا يحلفون الا بالله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ليلى عن عطاء بن دينار أن عمر بن عبد العزيز نهى أن يستحلف النصراني بغير الله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني بعض أهل العلم عن رجال من أهل العلم بذلك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن اسرائيل عن سماك بن حرب عن الشعبي أن أبا موسى الأشعري أحلف يهودياً بالله قال الشعبي لو أدخله الكنيسة لغلظ عليه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن

سفيان الثوري عن أيوب عن محمد بن سيرين أن كعب بن سوار كان يحلف بالله وكان يضع على رأسه الإنجيل في المذبح ﴿ قال سحنون ﴾ وإن كنا لا نقول بوضع الإنجيل على رأسه في المذبح ولكنه نزع من يزعم أنه لا يحلف إلا في أعظم مواضعه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي عن مسروق أنه كان يحلف أهل الكتاب بالله ويقول أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم وأن أحكم بينهم بما أنزل الله وأنزل الله أن لا تشركو به شيئاً ﴿ ابن مهدي ﴾ عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن شرح أنه خاصم إليه رجل رجلاً من أهل الكتاب خلفه بالله حيث يكره

### ﴿ في تعديل الشهود ﴾

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يقول لا يقضى القاضي بشهادة الشهود حتى يسأل عنهم في السر (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فهل يقبل تزكية واحد (قال) قال مالك لا يقبل في التزكية أقل من رجلين (قال) وقال مالك ومن الناس من لا يسأل عنهم ولا يطلب منهم التزكية لعدالتهم عند القاضي ﴿ قلت ﴾ ويزكي الشاهد عند القاضي وهو غائب (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا زكوا في السراو العلانية أيكتفى بذلك عند مالك (قال) نعم اذا زكاه رجلان أجزاء

### ﴿ في تجريح الشاهد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الشاهد بم يجرح في قول مالك (قال) يجرح اذا أقاموا البينة عليه أنه شارب خمر أو آكل ربا أو صاحب قيان أو كذاب في غير شيء واحد ونحو هذا ولا يجرحه الا اثنان عدلان ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس بن يزيد وسألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن صفة الذي لا تجوز شهادته فقال ربيعة ترد شهادة الخصم الذي يجر الى نفسه والظنين والمفوض عليه في خلائقه وشككه ومخالفته أمر المدول في سيرته وان لم يوقفه على عمل يظهر به فساداه وترد شهادة المدو الذي لا يؤمن على

ما شهد عليه في كل أمر لا يبقى عليه فيه

❦ في شهادة الزور ❦

❦ قلت ❦ أرايت القاضي اذا أخذ شاهد الزور كيف يصنع فيه وما يصنع به في قول مالك ( قال ) قال مالك يضربه ويطوف به في المجالس ( قال ابن القاسم ) حسبته أنه يريد به في المجالس في المسجد الاعظم ❦ قلت ❦ ولم يضربه ( قال ) على قدر ما يرى الامام ( قال ) وبلغني عن مالك أنه قال ولا تقبل له شهادة أبداً وان تاب وحسنت حاله ❦ ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من أهل العلم عن مكحول والوليد بن أبي مالك أن عمر بن الخطاب كتب الى عماله بالشام اذا أخذتم شاهد زور فاجلدوه أربعين وسخموا وجهه وطوفوا به حتى يعرفه الناس ويطال حبسه ويحلق رأسه وبعضهم يزيد الحرف ( وقال ابن شهاب ) أرى أن ينكل بمقوبة موجعة وأن يسمع به حتى يعملوا أحاديث وينكل بهم ويهاب شهود الزور مثل الذي وقع بهم

❦ تم كتاب الدعوى بحمد الله وعونه ❦

❦ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ❦

————— ❦ ❦ ❦ ❦ ❦ ❦ ❦ —————

❦ ويليه كتاب المديان ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب المديان ﴾

﴿ في حبس المديان ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت القاضي هل يحبس في الدين في قول مالك بن أنس ( قال ) قال مالك لا يحبس الحر ولا العبد في الدين ولكن يستبرئ أمره فان اتهم أنه قد أخفى مالا وغيبه حبسه وان لم يجد له شيئاً ولم يخف شيئاً لم يحبسه وخلي سبيله فان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة الا أن يحبسه قدر ما يتلوم له من اختباره ومعرفة ما له وعليه أو يأخذ حيلة ﴿ قلت ﴾ فان عرفت له أموال قد غيبها أي حبسه السلطان أم لا ( قال ) نعم يحبسه أبداً حتى يأتي بماله ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الدين هل يحبس فيه مالك ( قال ) قال مالك بن أنس اذا تبين للقاضي الالداد من الغريم حبسه ﴿ قلت ﴾ فاقول مالك في الالداد ( قال ) قال مالك اذا كان له مال فاتهم السلطان أن يكون قد غيبه قال مالك أو مثل هؤلاء التجار الذين يأخذون أموال الناس فيقعدون عليها فيقولون قد ذهبت منا ولا يعرف ذلك الا بقولهم وهم في مواضعهم لا يعلم أنه سرق ما لهم ولا احترق بيتهم ولا مصيبة دخلت عليهم ولكنهم يقعدون على أموال الناس فهؤلاء الذين يحبسون حتى يوفوا الناس حقوقهم ﴿ قلت ﴾ هل لحبس هؤلاء عند مالك حد ( قال ) لا ليس لحبس هؤلاء عند مالك حد ولكنه يحبسهم أبداً حتى يوفوا الناس حقوقهم أو يتبين للقاضي أنه لا مال لهم فاذا تبين له

أنه لا مال لهم أخرجهم ولم يحبسهم ﴿ قلت ﴾ فإذا أخرجهم من بعد ما تبين للقاضي  
أفلاسهم أيكون للطالب أن يلزمهم وينعهم من الخروج يتغنون من فضل الله ولا  
يفارقهم أو يوكل من يلزمهم في قول مالك ( قال ) ليس ذلك له عند مالك أن يلزمهم  
ولا ينعمهم من الخروج يتغنون من فضل الله ولا يوكل بهم من يلزمهم ﴿ ابن  
وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر أن عمر بن عبد العزيز كان  
لا يسجن الحر في الدين يقول يذهب فيسعى في دينه خير من أن يحبس وإنما  
حقوقهم في مواضعها التي وضعوها فيها صادفت عدما أو ملاء ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
محمد بن عمرو عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح المكي أن أبا بكر الصديق وعمر  
ابن الخطاب كانا يستحلفان المسر الذي لا يعلم له مال ما أجده قضاء في قرض ولا  
عرض ولئن وجدت له قضاء حيث لا نعلم لتقضيه ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك الأمر  
عندنا الذي لا اختلاف فيه أن الحر إذا أفلس لا يؤاجر لقول الله تبارك وتعالى  
وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة

— في حبس الوالدين في دين الولد والولد في دين والديه والزوجين كل —

﴿ واحد منهما في دين صاحبه والأجداد والحر والعبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوالد هل يحبس في دين المرأة أو المرأة هل تحبس في دين الزوج  
أو الزوج في دين المرأة أو الولد في دين الوالد أو في دين الجد أو الجدة أو الجد في  
دين ولد الولد أو العبد هل يحبس في الدين ( قال ) قال مالك الحر والعبد في الحبس  
في الدين سواء إذا تبين للقاضي الالداد فالولد أراه يحبس في دين الوالد لا أشك  
فيه ولا أقوم على حفظ قول مالك فيه وأما الوالد فلا أرى أن يحبس في دين الولد  
وأما الزوج والمرأة فانهما يحبسان لبعضهما لبعض في الدين وكذلك من سوي  
الوالد والوالدة فانه يحبس بعضهم لبعض في الدين إذا تبين الالداد للسلطان من  
المطلوب ( قال ابن القاسم ) ولا يفني للسلطان وإن لم يحبس الوالد والوالدة في دين  
الولد أن يظلم الولد لهما وإنما رأيت أن لا يسجن له لأن مالكا قال فيما بلغني في الابن

يريد أن يستحلف أباه في شيء قال لا أرى أن يحلف له فإذا لم يحلف له فالحلف أيسر من السجن ﴿ قلت ﴾ أرايت أهل الذمة في الدين والتفليس مثل المسلمين سواء في الحبس (قال) قال مالك ذلك في الحر والعبد سواء والنصراني عندي بتلك المنزلة

﴿ في حبس النساء والعبيد في الدين والقصاص ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت النساء والرجال في ذلك سواء في قول مالك والعبيد والاماء والمكاتبين والمديرين وأمهات الاولاد (قال) نعم كلهم سواء عندنا مثل الاحرار وهو قول مالك في العبيد ﴿ قلت ﴾ أرايت النساء هل يحبسن في القصاص والحدود في قول مالك (قال) نعم

﴿ الحر يؤاجر في الدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الحر هل يؤاجر في الدين اذا كان مفلسا أو يستعمل أو يشتغل (قال) قال مالك لا يؤاجر (قال ابن القاسم) ولا يستعمل مثل قول مالك في الدين اذا كان مفلسا

﴿ في حبس سيد المكاتب لمكاتبه في دين مكاتبه عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتب اذا كان له على سيده دين أيجبس له السيد في دينه (قال) قال مالك دين المكاتب اذا كان له على سيده دين من الديون قال عبد الرحمن بن القاسم فالمكاتب وغيره في هذا سواء (قال) وأرى أن يجبس ان ألدبه

﴿ في حبس المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه أيجبسه السلطان لمولاه في السجن في قول مالك (قال) انما قال مالك في المكاتب يتلوم له ولم يقل يسجن (قال ابن القاسم) ولا أرى أن يجبس ﴿ سحنون ﴾ لان الكتابة ليست بدين في ذمته انما الكتابة جنس من الغلة

❦ في الوصي أو الورثة يقضون بعض دين الميت دون بعض ❦  
❦ علموا بدين الميت أو لم يعلموا ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلا هلك وترك مالا وترك ديونا للناس عليه وليس في ماله هذا الذي ترك وفاء لحق واحد من الغرماء فأخذ الوصي المال أو أخذته الورثة فقضوه رجلا واحدا وهم لا يعلمون بالدين لهم الدين أو كانوا يعلمون فقضوا واحداً من الغرماء دون بقيتهم ( قال ) إذا لم يعلموا ببقية الغرماء ولم يكن الميت موصوفاً بالدين فلا شيء على الوصي ولا على الورثة فإن علموا أو كان موصوفاً بالدين فمليهم ما يصيب هؤلاء إذا تحاصروا ويتبع الورثة أو الوصي الذي اقتضى المال بما غرموا لهؤلاء الغرماء وإن كانوا لم يعلموا فالتابع الغرماء الذين استوفوا المال ولا يكون على الوصي ولا على الورثة شيء ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هو قوله

❦ في الوصي يقضي بعض غرماء الميت وفي المال فضل ثم يلف ❦  
❦ المال قبل أن يقبض من بقي دينهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً هلك وترك ديونا للناس عليه وفي ماله وفاء بالدين فقضى الوصي بعض الغرماء ثم تلف ما بقي من المال ( قال ) ليس لهؤلاء أن يتبعوا الذي اقتضى حقه بشيء مما اقتضى لانه قد كان في المال فضل فيه وفاء لحقوق هؤلاء ❦ قلت ❦ فإن كان في المال فضل ليس فيه وفاء لحقوق هؤلاء ( قال ) ينظر الى قدر ما بقي من حقوقهم بعد فضلة هذا المال فيتبعون الغرماء بذلك ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ فهل ذكر مالك إذا كان هؤلاء الغرماء الذين لم يقبضوا حضوراً أم غيباً ( قال ) لم أسأله عن ذلك وإنما قال لنا ذلك مهتماً ولم يفسر لنا حاضراً من غائب ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً هلك وترك عليه ديونا للناس فباع الورثة ماله وقضوا أهل دينه وفضلت في يد الورثة فضلة من تركته فانقسموها فقدم رجل فأقام البينة على الميت بدين له عليه وقد توى <sup>(١)</sup> مأخذ الورثة من تركته وأصاب الورثة

(١) التوى بالقصر هلاك المال والفعل من باب صدى اهـ

عدها أيكون له أن يتبع الغرماء الذين أخذوا دينهم من الورثة في قول مالك ( قال )  
قال مالك ليس له أن يتبع الغرماء ولكن يتبع الورثة اذا كان الذي بقي من تركه الميت  
في يد الورثة كفافا لدينه وان كان دينه أكثر مما بقي في يدي الورثة رجع على الغرماء  
بما يصير له عندهم أن لو كان حاضراً فخاصهم . وتفسير ذلك أن يكون على الميت دين  
ثلاثمائة دينار لثلاثة رجال وتركه الميت مائتان وخمسون ديناراً فقضى الورثة غريمين  
مائتين ولم يعلم بالآخر وبقيت في يد الورثة خمسون فهو يحاص الغرماء بجميع دينه  
فيصير لكل واحد من الغرماء ثلاثة وثمانون وثلاث فالحسون التي في يد الورثة هي  
للغريم الذي أحيا دينه يتبع الورثة بها ويتبع اللذين اقتضيا مائة مائة يتبع كل واحد  
بسبعة عشر الا ثلثا فذلك ثلاثة وثلاثون وثلاث فيصير له ثلاثة وثمانون وثلاث بالخسرين  
التي في يد الورثة ويصير لكل واحد من الغرماء ثلاثة وثمانون وثلاث لانه رجع على  
كل واحد بسبعة عشر الا ثلثا ﴿ قلت ﴾ فان لم يترك الا مقدار الدين الذي أخذه  
الغرماء من تركه الميت الذي دفعه اليهم الورثة ( قال ) قال مالك يرجع على الغرماء  
فيحاصهم بمقدار دينه ﴿ قلت ﴾ ولا يرجع على الورثة بشيء من ذلك ان أصاب الغرماء  
عدها ( قال ) اذا قضت الورثة الغرماء دينهم وهم لا يعلمون بدين هذا الرجل الذي  
طراً عليهم فليس عليهم شيء وان كانوا يعلمون بدينه فان أصاب الغرماء عدها لا مال  
عندهم كان له أن يرجع على الورثة بحصته من الدين ويتبع الورثة الغرماء الاولين  
بمقدار ما غرموا لهذا الغريم الذي طراً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي  
لأنهم أتلفوا حقه وهم يعلمون بذلك

— في الورثة يتبعون تركه الميت فيستهلكونها ثم يأتي الغرماء —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان باع الورثة تركه الميت فأكلوها واستهلكوها ثم قدم قوم  
فأقاموا البينة على دين لهم على الميت ( قال ) قال مالك ان كان الرجل الميت معروفاً  
بالدين فبأدر الورثة الغرماء فأخذوا ماله فباعوه واقتسموه وأكلوه كان للغرماء أن  
يأخذوا مال الميت حينما وجدوه ولا يجوز بيع الورثة واتبع الذين اشتروا الورثة



وان كان الرجل الميت لا يعرف بالدين فباعوا على مثل ما يبيع الناس تركته ميتهم اتبع  
 الغرماء الورثة ولم يكن لهم على من اشترى منهم سبيل ولا يأخذون من الذين اشتروا  
 مافي أيديهم ( قال ابن القاسم ) أخبرني بهذا عن مالك غير واحد من أصحابنا وهو  
 رأيي ( سحنون ) عن ابن وهب قال مالك في الرجل يهلك وهو مديان أو غير  
 مديان معروف كلاهما في حاله ثم يبيع الورثة أمواله فيقسمونها ثم يأتي دين على هذا  
 الميت فيوجد المال بأيدي الناس الذين اشتروا ( قال ) أما الذي يعرف بالدين ولا يجهل  
 أمره فان الغرماء يأخذون ما وجدوا بأيدي الناس الذين اشتروا ويتبع الذين اشتروا  
 الورثة بأموالهم وأما الذي لا يعرف بالدين ولا يظن به الدين فانما يتبع غرماءه الورثة  
 بثن ما باعوا كان فيه وفاؤهم أو لم يكن

### ❦ في المريض يقضى بعض غرمائه دون بعض ❦

❦ قلت ❦ أرايت اذا مرض الرجل أيكون له أن يقضى بعض غرمائه دون بعض  
 ( قال ) لا لان قضاءه الساعة انما هو على وجه التولييع وكذلك قال مالك ❦ قلت ❦  
 أرايت ان قضى بعض غرمائه دون بعض في مرضه أيجوز ذلك ( قال ) لا يجوز ذلك  
 له اذا كان الدين يفترق ماله لان ذلك على وجه التولييع ❦ قال سحنون ❦ وقال  
 غيره المريض لم تحجر عليه التجارة وهو كالصحيح في تجارته وفي اقراره بالدين  
 لمن لا يتهم عليه

### ❦ في المديان يرهن بعض غرمائه ❦

❦ قلت ❦ أرايت من رهن رهنا وعليه دين يحيط بماله الا أن الغرماء لم يقوموا عليه  
 أيجوز ما رهن ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يتاجر الناس فيكون عليه الدين  
 فيقوم رجل عند حلول الاجل بحقه فيلزمه بحقه فيرهنه في ذلك رهنا أتراه له دون  
 الغرماء ( قال ) قال مالك نعم ما لم يفسوه ( قال ) وقد كان روى مرة عن مالك خلاف  
 هذا أنهم يدخلون معه وائس هذا بشئ والقول الاول الذي سمعت منه وقال لي

هو الذي عليه جماعة الناس وهو أحق به فأنما الرهن بمنزلة القضاء أن لو قضى أحداً منهم قبل أن يقوموا عليه ، ففلسوه فقضاؤه جائز ولا أبالي بحدنان ذلك قاموا عليه أو غيره إذا كان قائماً يبيع ويتاجر الناس فقضاؤه وبيعه جائز ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال الليث مثل قول مالك

﴿ في الدين يكون للرجلين على الرجل فيؤخره أحدهما بحصته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لرجلين على رجل ديناً أخره أحدهما بحصته أيجوز هذا أم لا في قول مالك ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان توى ما على الفريم من حصّة هذا الذي أخره وقد اقتضى صاحبه أ يكون له فيما اقتضى صاحبه شيء في قول مالك أم لا ( قال ) لا

﴿ في الدين يكون للرجلين فيقبض أحدهما حصته باذن شريكه أو بغير اذنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن ديناً لى ولرجل آخر على رجل بأفريقية فخرجت في اقتضاء نصيبي وأقام شريكي أ يكون لشريكي أن يتبعني بشيء في قول مالك ( قال ) نعم وإنما لا يكون له فيما اقتضيت أنت شيء إذا كنت قد عرضت على شريكك الخروج فأبى

﴿ القضاء في الدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن والدنا هلك وعليه دين مائة دينار فعزلنا المائة دينار من ميراثه واقتسمنا ما بقى فضاعت المائة ممن ضياعها ( قال ) ضياعها عليكم والدين بحاله ﴿ قلت ﴾ أسمعته من مالك ( قال ) هذا رأيي ( قال ) وإن كان السلطان قبضها للغائب وقسم ما بقى من ميراث الميت فضاعت فهي في مال الفريم وهو قول مالك

﴿ الرجلان يكون لهما الدين فيبيع أحدهما نصيبه من المديان ﴾

﴿ فيريد شريكه في الدين أن يتبعه بنصيبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن ديناً لى ولرجل آخر بكتاب واحد على رجل بعت نصيبي من ذلك الدين للذي عليه الدين بعرض أ يكون لشريكي أن يتبعني بشيء أم لا ( قال )

نعم أرى أن يرجع عليك فيأخذ نصف ما بعت به فإذا استوفى حقه رجعت فأخذت منه مقدار ما أخذ منك ومضى الصالح عليك وذلك أنه يأخذ منه مما اقتضى نصف قيمة العرض الذي أخذ منه يوم أخذ ذلك من الذي عليه الدين وإنما ذلك عندي بمنزلة ما لو أن أحد الشريكين اقتضى خمسة وكان حقهما عشرين ديناراً لكل واحد عشرة فاقضى أحدهما خمسة وترك خمسة فانه يأخذ الشريك الذي لم يدع شيئاً من الذي أخذ الخمسة دينارين ونصف دينار ثم إذا اقتضى صاحبه العشرة رجع عليه بالدينارين ونصف فأخذهما منه ولو كان إذا أخذ منه نصف ما اقتضى وجب له بذلك نصف حق صاحبه الذي بقي لكان إذا اقتضى صاحبه منه العشرة أخذ منه خمسة وإنما دفع إليه دينارين ونصفاً فهذا لا يستقيم ﴿قال سحنون﴾ وقد قيل انه إذا أخذ أحد الغريمين في نصيبه عرضاً أن الشريك بالخيار أن شاء جوز له ما أخذ وأبى الغريم بجميع حقه وإن شاء شارك صاحبه فيما أخذ فكان له نصفه بنصف حقه وأبى جميعاً الغريم بما بقي لهما وهو نصف جميع الحق فاقسماه إذا اقتضياه والذي صالح على خمسة دنائير أن صاحبه يرجع عليه ويأخذ منه دينارين ونصفاً ويتبعان الغريم جميعاً ثم يتبعه المصالح عن عشرة بخمسة بدینارين ونصف الذي أخذ منه شريكه ويتبع الشريك الذي لم يصالح بسبعة دنائير ونصف

— في الرجل يموت وبينه وبين رجل خبطة فيدعي —

﴿بعض ورثته أن له على الخليلط ديناً﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً هلك وقد كانت بينه وبين رجل خبطة فادعى ولد المالك أن لأبيهم على هذا الرجل الذي كانت بينه وبين أبيهم خبطة ديناً فأقر أو أنكر فصالحه أحدهم على حقه فدفع إليه دراهم أو دنائير أو دفع إلى أحدهم عرضاً من المروض على انكار من الذي يدعي قبله أو على اقرار أيكون لأخويه أن يدخلوا معه في الذي أخذ من هذا الرجل (قال) قال لي مالك كل ذكر حق كان تقوم بكتاب واحد فاقضى بعضهم دون بعض فإن شركاؤهم يدخلون معهم فيما اقتضوا

وان كان كتب كل انسان منهم ذكر حقه على حدة وان كانت صفقة واحدة فان من اقتضى من حقه شيئاً لا يدخل معه الآخرون بشئ ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان كان اقوم ذكر حق واحد على رجل وهو غائب فأراد بعضهم أن يخرج اليه في حقه فأبى الآخر (قال) يمرض الذي أراد الخروج على المقيم الخروج فان وكل معه وكلا أو خرج كانوا شركاء فيما اقتضوا وان أبى أشهد عليه وخرج وكان ما اقتضى له دون شريكه فهذا يدل على مسائل التي سألت عنها ﴿ قلت ﴾ فان كان لي ولصاحبي دين على رجل في ذكر حق واحد فأخذت أنا بذكر حق عرضا من العروض أكون لشريكي أن يدخل ممي في هذا المرض والدين انما كان دراهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى ذلك له ان أراد

— في المريض يؤخر غرماءه في مرضه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً مريضاً وكان ماله كله دينا على رجل فأوصى المريض أن يؤخروا ذلك الدين عنه الى أجل مسمى فمات فقالت الورثة لا نجيز الا الثلث فانا تؤخر الثلث عنك الى ذلك الأجل وأما الثلثان فمجله لنا وقال الموصى له بالتأخير بل أخروني بجميع المال أو ابرؤا الى بجميع ثلث المال (قال) ان لم يفعلوا ويؤخروه بجميع المال برؤوا اليه من ثلث مال الميت بتلا في قول مالك لان مالكا سئل عن الرجل يوصى للرجل بمائة دينار ولا يملك غيرها يعمل بها سنة فيقول الورثة لا نجيز (قال) اما أمضوا ذلك له واما قطعوا له بثلاثها بتلا

— في المريض يقرانه قبض دينه من غريمه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقر في مرضه أنه قد قبض دينه الذي كان له على فلان أيجوز أم لا (قال) ان كان وارثا وكان ممن يتهم أن يكون انما أراد أن يولج ذلك اليه لم يقبل قوله وان كان من الاجنبيين الذين لا يتهم عليهم جاز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان الصداق على الزوج بينة أنه مؤخر عنه فأقرت المرأة في مرضها أنها قد قبضت

صدأقها ( قال ) لا يقبل قولها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) بلغنى ذلك عنه

﴿ في اقرار المريض لوارث بدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقر لوارث بدين في مرضه الذى مات فيه أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يجوز ذلك الا بينة ( قال ) فقليل له فالرجل يقر لامراته في مرضه بالمهر يكون عليه أو بالدين ( قال ) ينظر في ذلك فان كان لا يعرف منها اليه ناحية ولا انقطاع وله ولد من غيرها جاز ذلك وان كان يعرف منه انقطاع اليها ومودة وقد كان الذى بينه وبين ولده متفاقا ولعل لها الولد الصغير قال مالك فلا أرى أن يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الورثة أهم بهذه المنزلة على ما وصفت لى من أمر المرأة يكون بعضهم له اليه الانقطاع والمودة وآخر قد كان يعرف منه اليه البغضاء أ يكونون بحال ما وصفت لى في المرأة ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يجوز ذلك وانما رأى ذلك مالك في المرأة وقال لا يتهم اذا لم يكن له منها ولد ولا ناحية مودة يعرف أنه يقر بماله من ولده الى غيرهم فأما الولد أو الأخوة كلهم اذا كانوا هم ورثته فلا أرى ذلك ولو كان يترك ابنته ويترك عصبة يرثونه بولاء أو قرابة يلقونه فأقر لهم بمال لم يتهم ان يقر الى العصبة دون ابنته ويترك عصبة يرثونه بولاء أو قرابة ( قال ابن القاسم ) وأصل ما سمعت من مالك بن أنس انما يريد بذلك التهمة فاذا لم اتفع التهمة لقرار يقر به اليه دون من يرثه معه لم يتهم وجاز فهذا يحزيك من ذلك كله ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال ايما امرئ قال لفلان فى مالى كذا وكذا مال يسميه ديناً عليه قال ان كان وارثاً بطل ( وقال ) يحيى بن سعيد من ذكر عند الموت أنه تصدق بصدقة من ماله ولو كان عدلاً أو غير عدل لم يحز ذلك الا أن يحيزه الورثة فان شأوا ردوها وان شأوا أجازوها ( وقال ) شريح الكندى لا يجوز اقرار الميت بدين لوارث ( قال ابن وهب ) وقال ابراهيم النخعي لا يجوز الا بينة

❦ في المديان يقر في مرضه بدين لوarith ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان هلك رجل وعليه دين لرجل بينة فأقر في مرضه بدين لصديق ملاطف أولامراته والدين الذي عليه بينة يفترق ماله ( قال ) قال مالك لا يقبل قوله ( قال ) ولقد سئل مالك عن رجل كان عليه دين وأقر لاخت له بدين عليه قال مالك لا يجوز ذلك الا أن يكون لها بينة على الدين ❦ ( فقيل ) لملك انها قد كانت تقتضيه منه في حياته ( قال ) ان كانت لها بينة انها كانت تقتضي ❦ ( سخون ) معنى قول مالك أن ذلك لها ويلزمه الاقرار لها بالدين

❦ في اقرار الوارث بدين على الميت ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان هلك أبي وترك اثني درهم وتركني وأخالي فأقر أحدنا أن لهذا الرجل على أبينا ألف درهم وأنكر الأخ الآخر ( قال ) قال مالك يحلف مع هذا الذي أقر له ويستحق حقه اذا كان الذي أقر له عدلا ويكون الميراث فيما بقي بعد حقه ( قال مالك ) وان أبي أن يحلف أخذ من حق هذا الذي أقر له نصف دينه وهو خمسة درهم لان الذي أقر بما أقر انما أقر أن دينه في حقه وحق أخيه

❦ في اقرار الرجل للرجل عليه ببضعة دراهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا قال لفلان على بضعة عشر درهما كم البضع عند مالك ( قال ) ما بين الثلاث الى التسع ( قال مالك ) فان اختلفوا في البضع لم يهبط الا ثلاثة دراهم اذا زعم ذلك المقر له بها

❦ في الشهادة على الميت بدين ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان شهد وارثان بدين على الميت أو شهد واحد أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم وان كان انما شهد له شاهد واحد حلف مع شاهده واستحق حقه اذا كان عدلا وان نكل أن يحلف معه أخذ من شاهده قدر الذي

يصبية من الدين فان كان سه فيها لم تجز شهادته ولم يرتجع عليه في حظه بقليل ولا كثير ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقام رجل على رجل شاهدين بدين له عليه وأقت أنا عليه شاهداً واحداً بدين لى عليه خلفت مع شاهدى أثبت حقى كما يثبت حق صاحب الشاهدين ونحاص فى مال هذا الغريم بمقدار دينى ومقدار دينه ( قال ) نعم

﴿ فى الرجل يأمر الرجل بأن يدفع عنه مالا الى رجل صلة من الآمر ﴾  
 ﴿ للمأمور له ثم يموت الآمر قبل أن يدفع ﴾  
 ﴿ وليس له قبل المأمور بالدفع دين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل لرجل ادفع الى فلان مائة درهم صلة منى له فقال نعم وليس للذى وصل قبل الذى أمره بأن يدفع دين فمات الذى أمر قبل أن يدفع المأمور الصلة الى المأمور له بالصلة ( قال ) قال مالك فى الرجل يبعث بالهدية الى الرجل فيموت الباعث قبل أن تصل الهدية الى المبعوث اليه قال مالك ان كان الذى بعث بها أشهد عليها حين بعث بها اليه فهي للذى بعث بها اليه وان مات الذى بعث بها قبل أن تصل الى المبعوث اليه ( قال ) وقال لى مالك فى الرجل يتصدق على الرجل بالدين يكون له على رجل ويشهد له بذلك ثم يموت الذى تصدق قبل أن يقبض الذى تصدق به عليه قال مالك هي للمتصدق عليه وان مات الذى تصدق بها قبل أن يقبضها فهي للمتصدق بها عليه . وهذا فى مسائلك ان كان قد أشهد على هذه الصلة ورضي بأن تكون سلفاً عليه من قبل المأمور بالدفع وأشهد بذلك فهي حيازة جائزة من الذى وصل بها وما قبل هذا يدلك على هذا . ومن ذلك أيضاً أن مالكا قال فى الرجل يزوج الرجل ويصدق عنه فيموت الذى أصدق عنه قبل أن تقبض المرأة صدقاتها ان ذلك فى رأس ماله ديناً عليه وان لم تقبض المرأة مهرها حتى مات فهو دين فى جميع ماله ﴿ سحنون ﴾ وقال غيره اذا مات الذى وصل قبل أن يقبضها الذى وصل بها فتصير ديناً على الذى وصل بها فليس للذى وصل بها شيء



❦ الرجل يستقرض الرجل دراهم فيأمر رجلا له عليه دراهم ❦

❦ أن يدفعها إليه قرضا منه له فيعطيه مكان ❦

❦ الدراهم دنائير بم يرجع عليه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن لي على رجل دراهم فأتاني رجل فقال أقرضني دراهم فأمرت الذي لي عليه الدراهم أن يدفعها إليه قرضا مني فأعطاه مكان الدراهم التي كانت لي عليه دنائير أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ فبم يرجع عليه الذي أقرض رب الدين ( قال ) اختلف قول مالك في هذا وأحب ما فيه إلى أن يأخذ منه الدراهم لأنه إنما أقرضه دراهم فباعها قبل أن يقبضها بدنائير ولو أراد المقرض أن يمنعه أن يبيع تلك الدراهم التي أقرضه من الذي أمره أن يدفعها إليه لم يكن ذلك للمقروض بعد أن أسلفها إياه ❦ قلت ❦ وكذلك لو أنه أخذ بها بيعا ( قال ) نعم وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا أتاني فقال لي أقرضني خمسة دنائير فأمرت رجلا لي عليه خمسة دنائير أن يدفعها إلى هذا المستقرض مني ولهذا الرجل الذي أمرته أن يدفع الخمسة الدنائير على هذا المستقرض مني مائة درهم فقال له الذي أمرته أن يدفع إليه الخمسة الدنائير أقاصك بالمائة درهم التي لي عليك أ يصلح هذا في قول مالك ( قال ) هذا جائز إذا كانت المائة التي على المستقرض الدنائير قد حلت للذي أمر أن يعطيه الدنائير

❦ في الرجل يأمر الرجل أن يتقد عنه غريمه دراهم فيديمه بها جارية ❦

❦ فيريد أن يرجع عليه بم يرجع عليه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أتني أمرت رجلا أن يتقد عني فلانا ألف درهم فباعه بها جارية أو عرضا من العروض أو شيئا مما يكال أو يوزن غير الورق والدنائير فأراد أن يرجع عليّ بم يرجع عليّ ( قال ) ليس له إلا مثل ما أمرته به في جميع ذلك كان الذي دفع إلى المسأور وزقا أو كان ذهباً أو عرضاً أو غير ذلك لأنه قد أسلفه الذي أمر





﴿ في الرجل يموت وعليه دين فيأتي رجل فيضمن دينه ﴾  
 ﴿ ثم يريد أن يرجع به فيما ترك أو يبدوله فيما ضمن ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا مات وعليه دين وله مال أو لا مال له فقال رجل أنا ضامن لدينه أيكون له أن يرجع في مال الميت إذا أدى دين الميت وكيف ان لم يكن للميت مال فقال لا أدفع ما ضمننت أيازمه ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) اما اذا كان للميت مال فله أن يرجع في مال الميت اذا قال انما أديت لارجع في ماله فان لم يكن له مال فان ذلك لازم له وليس له أن يأبى الاداء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قول مالك اذا كان له مال ( قال ) ولو ضمن ذلك عن الميت ولا مال للميت وهو عالم بذلك ثم بان للميت مال بعد ذلك لم يرجع فيه بشئ ورأيته غرما غرمه على وجه الحسبة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا مات وعليه دين فقال رجل أنا ضامن لدينه ثم قال بعد ذلك قد بدا لي أيازمه ذلك في قول مالك ( قال ) نعم ذلك لازم عند مالك ألا ترى أن المعروف اذا أشهد به الرجل على نفسه عند مالك لازم له ﴿ سخنون ﴾ عن ابن وهب وسمعت عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج يحدث أنه بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحميل غارم

﴿ الرجل يقول للرجل أنا أفضيك دينك الذي لك على فلان فقضاه ﴾  
 ﴿ ولم يكن المديان أمره فيريد أن يرجع به على المديان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى رجل الي رجل فقال أنا أوذى اليك دينك الذي لك على فلان فأدى له عن فلان ولم يكن فلان الذي عليه الدين أمره بذلك فأراد أن يرجع على الذي كان عليه الدين بما أدى عنه أيحوز له ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) سمعت مالكا وسئل عن رجل ابتاع دينا على رجل وقد كان بين المشتري وبين الذي عليه الدين عداوة ( قال ) ان علم أنه انما أراد بذلك ضرره وتمبه وعنته في ذلك فلا أرى أن يمكن من ذلك فهذا يشبهه عندي ان علم أنه انما أداه عنه من غير أمره

يريد بذلك ضرره وعنته وسجنه وأنه لا شيء عنده يمنع من ذلك وإن كان ذلك منه على وجه المرفق بالذي عليه الدين فذلك جائز (قال ابن القاسم) إذا علم أنه إنما أراد ضرره لم يجز ذلك البيع ورد ﴿قلت﴾ وكذلك إن قال رجل لامرأة أنا أؤدى المهر الذى لك على زوجك وقد دخل بها أو لم يدخل بها فهو مثل هذا (قال) نعم هو عندي مثله لا يجوز ذلك إذا عرف أنه يريد عنته

﴿في الرجل يوكل وكيلاً يقبض دينه فيدي﴾  
 ﴿أن قد قبض الدين وضاع منه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن وكلت رجلاً يقبض مالاً لى على فلان فقال قد قبضته وضاع منى وقال الذى عليه الدين قد دفعته (قال) قال مالك يقيم الذب عليه الدين البينة والاغرم ﴿قلت﴾ أ رأيت أن وكلت رجلاً يقبض مالى على فلان فقال الوكيل قد قبضت المال أو قال قد برئ الى من المال أبيرأ الذى عليه الاصل بقول الوكيل فى قول مالك (قال) قال مالك لا يبرأ الا أن تقوم بينة أن الذى عليه الاصل قد دفع المال اليه أو يأتي الوكيل بالمال ﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس لا يبرأ الا أن يكون وكيلاً يشتري ويبيع ويقبض ذلك مفوض اليه فهو مصدق وإنما الذى لا يصدق أن يوكله يقتضى مالاً له على أحد فقط

﴿الوصى يدعى أنه قد قبض دين الميت﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أوصى الى رجل وللميت على الناس دين فقال الوصى للفرمء قد برئتم الى من المال وقد قبضت المال ثم كبر اليتامى فقالوا للفرمء هلم ما دفعتم من المال أبيرأ الفرء من الدين بقول الوصى (قال) نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرنى ابن أبى حازم عن ابن هرمز أنه سئل عن رجل أوصى اليه رجل وله ديون على الناس فتقاضى الوصى من الفرء فقالوا قد دفعناها اليك وأنكر فأراد الفرء أن يخلفوه (قال) لهم أن يخلفوه فإن نكل عن اليمين ضمن المال وذلك رأى فان أقر

الوصي بالقبض سقط الدين عن الغرماء ( قال ) وسألت مالكا عنها فقال لي ان كان الشيء اليسير فالوصي ضامن ان نكل عن اليمين فأما اذا كثر المال قال مالك لا أدرى ( قال ابن القاسم ) ورأيت مثل قول ابن هرمز كل ذلك عندي سواء قل أو كثر فان لم يحلف ضمن ( قلت ) لم هرب مالك فقال لا أدرى اذا كثر المال ( قال ) خوفا من أن يبطل أموال اليتامى قال وخوفا من أن يضمن الوصي لانه أمين لهم فوقف عنها وقال لا أدرى ( قلت ) فني مسألتى اذا قال قد قبضت فسقط الدين عن الغرماء بقوله أرايت ان قال مع ذلك قد قبضته من الغرماء وضاع أيبصدق ( قال ) نعم

❦ في الوصي يدفع الى غرماء الميت ديونهم بغير بينة ❦

( قلت ) أرايت ان أوصى رجل الى رجل وعليه للناس ديون فباع الوصي تركته وأوفى الغرماء ما لهم على الميت بغير بينة فجحدوه ما قبضوا وطلبوا دينهم والوصي يقول قد قبضت أضمن الوصي لانه قد دفع بغير بينة ( قال ) ان لم يقم الوصي البينة غرم لانه أتلف أموالهم حين لم يشهد ( قال ) وسألت مالكا عن الوصي يقتضى من غرماء الميت ديناً للميت عليهم فيزعمون أنهم قد دفعوا اليه وينكر الوصي فيقولون له احلف فيأبى أن يحلف أترى أن يضمن ( قال ) قال مالك أما الشيء الكثير فاني لا أدرى ماهو ووقف عنه قال وان كان الشيء اليسير فأراه ضامنا ان لم يحلف ( قال ابن القاسم ) وأخبرني ابن أبي حازم عن ابن هرمز أنه قال يضمن ذلك كله القليل والكثير ان لم يحلف ( قال ابن القاسم ) وأرى أن يضمن القليل والكثير وهو رأيي

❦ اليتيم يحتلم ولم يؤنس منه الرشد يبيع ويشترى ❦

( أو يهب أو يتصدق أو يعتق )

( قلت ) أرايت قول الله تبارك وتعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم أرايت ان احتلم القلام أو حاضت الجارية ولم يؤنس منهما الرشد ( قال ) قال مالك لو خضب بالحناء ولم يؤنس منه الرشد لم يدفع

إليه ماله ولا يجوز له في ماله بيع ولا شراء ولا هبة ولا صدقة ولا عتق حتى يؤنس منه الرشد وما وهب أو تصدق أو أعتق قبل أن يؤنس منه الرشد ثم أنس منه الرشد فدفع إليه ماله قال مالك لا يلزم ذلك المتق ولا تلك الصدقة ولا تلك الهبة بقضاء ولكنه إن فعل ذلك من قبل نفسه فأجاز ما كان صنع فذلك جائز (قال) وأنا أرى أن الصدقة والهبة لنير الثواب بمنزلة المتق في هذا أستحب له أن يمضيه ولا لأجيره في القضاء على ذلك ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب أنه سأل ربيعة بن أبي عبد الرحمن ماصفة السفينة وما يجوز عليه من نكاح أو غيره (قال) الذي لا يثر ماله في بيعه ولا أبيعائه ولا يمنع نفسه لئنها وإن كانت سرفاً لا يبايعه قوامه يسقط في المال سقوط من لا يمد المال شيئاً وهو الذي لا يرى له عقل في مال ﴿قال يونس﴾ قال ابن شهاب يجوز طلاقه ولا يجوز نكاحه إلا بإذن وليه ﴿وأخبرني﴾ ابن أبي ذئب أن سفينة طلق امرأته وأراد أن يأخذ ماله وكان القاسم بن محمد وليه فأجاز القاسم عليه الطلاق ومنعه ماله ﴿قال يونس﴾ عن ربيعة أما العتاقة فلا تجوز إلا أن تكون ولدت منه السرية وذلك أن السفينة يولى عليه ماله ومن ولى عليه ماله فلا عتاقة له ولا بيع ولا هبة وأما كل شيء ليس للسفينة منه إلا المتعة من زوجة أو أم ولد فرأى السفينة فيه جائز طلاقه جائز وعتقه أم ولده جائز . لابن وهب

✽ مال المحجور عليه ما وهب له وما استفاد يحجر عليه ✽

﴿قلت﴾ أروايت ما وهب للمحجور عليه من مال أيدخل ذلك المال في المال المحجور عليه فيه (قال) نعم لأن مالكا قال لو أن سفينة تجر فأصاب مالا يحجر عليه فيه ولقد سألنا مالكا عن المولى عليه يدفع إليه وليه المال ليتجر به يختبره ويخلى بينه وبين التجارة فيركبه الدين أنه لا يلزمه من ذلك الدين شيء لا فيما في يديه ولا في غيره مما يحجب عنه (قال) فقلنا لمالك أنه قد خلى بينه وبين التجارة (قال) هو مولى عليه ولا يجوز عليه شيء من ذلك الدين

— ﴿ في اشتراء المحجور عليه طعامه وما يصلحه ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرايت المحجور عليه أن يشتري اللحم بالدرهم والبقل والخبز لبنه أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً لأنه يشتري هذا ومثله لأنه يسير وهو يدفع اليه نفقته فيشتري بها ما يصلحه

— ﴿ استئجار العبد بغير اذن مولاه وأم الولد ﴾ —

﴿ والمرأة بغير اذن زوجها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أم الولد اذا أرادت أن تتجر فتنمها السيد من ذلك أيكون ذلك للسيد أم لا ( قال ) ذلك للسيد عند مالك لأن مالكا قال للسيد أن ينزع مال أم ولده فلما كان له أن ينزع مالها كان له أن يمنعها من التجارة ﴿ قلت ﴾ أرايت امرأة رجل أرادت أن تتجر فأراد زوجها أن يمنعها من ذلك ( قال ) مالك ليس له أن يمنعها من التجارة واسكن له أن يمنعها من الخروج

— ﴿ في مداينة المولى عليه واستخباره ﴾ —

﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الوصي يحتمل الفـلام الذي قد أوصى به اليه ويرى منه بعض ما يريد أن يختبر في حالته فيدفع اليه الخمسين الدينار أو الستين الدينار ليتجر بها فيرهمقه في ذلك الدين أترى أن يكون ذلك الدين عليه ( قال ) قال مالك لا أرى أن يتبع المولى عليه بشئ من ذلك الدين الذي لحقه لا مما في يديه من الستين الدينار التي أعطاه وصيه يتجر بها ولا في ماله الذي في يدي الوصي ( قال ) فقيل له يا أبا عبد الله انه قد أمكنه وصيه من بعض ماله ودفعه اليه وأمره أن يتجر وأذن له أن يتاجر الناس بها ( قال مالك ) هو مولى عليه حيث لم يدفع اليه ماله وليس ذلك الاذن باذن ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والعبد مخالف لهذا لو أن السيد دفع اليه مالا ليتجر به كان مأذونا له ولا يشبه الوصي ﴿ سحنون ﴾ وقال غيره في اليتيم أنه يلحق الدين المال الذي في يديه الذي أعطاه وليه يختبره به

﴿ في الوصي يأذن للصبي بالتجارة اذا كان يعقل التجارة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبي اذا كان يعقل التجارة فأذن له أبوه أو وصيه في التجارة أنيجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى ذلك جائزاً لأن الصبي مولى عليه فإذا كان مولى عليه فلا أرى الاذن له في التجارة اذنا ﴿ قلت ﴾ لم لا يجوز عليه الشراء والبيع اذ أذن له وليه والعبد المحجور مولى عليه فإذا أذن له سيده جاز ذلك عليه (قال) لأن العبد ليس بسفيه الا أن ملكه يد غيره فانما منع التجارة لأن ملكه يد غيره كما منع النكاح وغير ذلك من الاشياء فإذا أذن له سيده جاز ذلك عليه والصبي ليس ملكه يد أحد ولقد سئل مالك عن يтим قد بلغ واحتلم لا يعلم منه وليه الا خيراً فأعطاه ذهباً بعد احتلامه ليختبره بها وأذن له في التجارة ليختبره بذلك أو ليعرف حاله فداين الناس فرهقه دين (قال مالك) لا أرى أن يمدى عليه في شيء من ماله لا فيما في يده ولا في غير ذلك ﴿ قال ﴾ فقل للمالك انه قد أمكنه وأذن له في التجارة أفلا يكون ذلك على ما في يديه (قال) لا لم يدفع اليه ماله المال المحجور عليه وان كان دفعه اليه ليختبره به فهو محجور عليه فالصبي اذا أذن له في التجارة عندي أضعف شأناً من هذا

﴿ فيمن دفع الى عبد محجور عليه أو الى يтим محجور عليه ﴾

﴿ مالا ليتجر به للرجل الدافع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى عبد رجل أجنبي محجور عليه مالا وأمرته أن يتجر لي به أو الى يтим محجور عليه ففعل ثم لحق العبد دين أو اليتيم أيكون ذلك في ذمتها (قال) قال مالك انه لا يكون ذلك في ذمتها ﴿ قلت ﴾ ويكون ذلك في المال الذي دفع اليهما (قال) نعم يكون ذلك في المال الذي دفع اليهما يتجران به ولا يكون الا في ذلك المال فما زاد على ذلك المال فهو باطل لا يكون في ذمتها ولا يكون في مال من دفع اليهما المال ولا ذمة من دفع اليهما المال وأمرهما أن يتجرا به الا أن يكون مال



للإيتيم دفعه اليه وصيه ليختبره به فرهقه دين فلا يكون على اليتيم فيما في يديه مما دفع اليه ليختبره به ولا فيما في يدي وصيه من ذلك الدين قليل ولا كثير ( قال ) فقلت لما لك انه قد دفعه اليه ليختبره وليتجر به ( قال ) لم يؤمن على ماله وهو مولى عليه فلا أرى ذلك يلزمه فيما في يديه مما اختبره به ولا في ماله الذي في يدي وصيه ولا في ذمته ( قال ) وهذا قول مالك

### — في الحجر على المولى عليه —

﴿ قلت ﴾ أرايت الذي يحجر عليه من الاحرار ممن لا يحجر عليه من هم صفهم لي ( قال ) هم الذين لا يحجزون أموالهم ويبدرونها في الفسق والشراب وغير ذلك من السرف قد عرف ذلك منهم فهو لا الذين يحجر عليهم وأما من كان يحجز ماله وهو خبيث فاسق الا أنه ليس بسفيه في تدبير ماله فان هذا لا يحجر عليه وان كان له مال عندوصى أبيه أخذه منه ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كتبنا آثار هذا وقول ربيعة فيه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يحجر على السفيه في ماله في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وان كان شيخاً كبيراً ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان أعتق هذا السفيه أيجوز عتقه في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يجوز عتقه الا في أم ولده وحدها ﴿ قلت ﴾ لم يجوز مالك عتق أم ولده وحدها ( قال ) لانها ليست بمال له ﴿ قلت ﴾ أفيجوز بيعه وشراؤه في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يجوز بيعه ولا شراؤه ﴿ ابن وهب ﴾ عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرمز أن نجدة كتب الى ابن عباس يسأله عن خمس خلal فكاتب اليه ابن عباس كتبت الى أنسألني متى ينقضي يتم اليتيم ولمعمرى ان الرجل لتثبت لحيته وانه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف الاعطاء منها فاذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد انقطع عنه اليتيم ﴿ قال ﴾ وأخبرني ابن وهب عن ابن جريج قال كتب نجدة الى ابن عباس يسأله عن هذه الاشياء فقال ابن عباس لولا أن أردده عن شيء يقع فيه ما كتبت اليه ولا أنمة عين وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم فاذا بلغ النكاح وأنس منه الرشد ودفع اليه ماله فقد



انقضى يمه ﴿قلت﴾ أرايت صاحب الشرط وما أشبهه أيجوز حجره (قال) الذي سمعت من مالك أن القاضي هو الذي يجوز حجره ﴿قلت﴾ فرأيتك (قال) القاضي أحب اليّ ﴿قلت﴾ أيجوز حجر الرجل على ولده وولده رجل (قال) قال مالك من أراد أن يحجر على ولده فليأت به الى السلطان حتى يوقفه السلطان ويدور به في الاسواق والمواضع والمساجد ﴿قال ابن وهب﴾ وسمعت مالكا يقول في الرجل يريد أن يحجر على ولده (قال) لا يحجر عليه الا عند السلطان فيكون السلطان هو الذي يوقفه للناس أو يسمع به في مجلسه ويشهد على ذلك فمن باع أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود

---

﴿في رجل دفع الى رجل مالا فقال المدفوع اليه كانت لي عليه سلفاً﴾  
 ﴿وقال الدافع اليه بل أسلفتك اياها﴾

---

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لرجل ادفع الى فلان غنى ألف درهم أو لم يقل غنى فدفعها كما أمره ثم جاء يطلبه بها فقال الآمر كانت لي عليك ديناً وقال المأمور لم يكن لك على شيء ولكن دفعتمها سلفاً عليك (قال) القول قول المأمور ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك (قال) هذا رأيي والله سبحانه وتعالى أعلم

---

﴿تم كتاب المديان بحمد الله وعونه﴾  
 ﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿وبليه كتاب التفليس﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب التفليس ﴾

﴿ في الرجل يقوم عليه بعض غرمائه بتفليس ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان كان لرجل على رجل مال فقام عليه فأراد أن يفلسه ( قال ) ذلك له عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان قال الذي عليه الدين ان على أموالا لقوم غيب ( قال ) لا يصدق اذا لم يكن أقر بذلك قبل التفليس فان كان أقر بذلك بعد التفليس لم يصدق الا بيينة فان قامت له بيينة بما قال عزل حظ الغيب من ماله ولم يأخذ هذا الحاضر من مال هذا الغريم الا قدر المحاصة أو يكون قد أقر له قبل التفليس فيلزمه ذلك ويخاص به المقر له ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يفلس فيقوم عليه غرماؤه فتباع أمواله ثم يقتسمون بالخصص ثم يأتي غريم لم يخاصهم كيف يرجع عليهم ( قال ) يرجع عليهم بقدر حقه فمن وجد منهم غنيا أخذ منه بقدر ذلك ومن وجد منهم قد أعدم ولا شيء عنده لم يكن له أن يأخذ من هذا الغني الا ما أخذ منه مما يصيبه واتبع هذا المفلس في ذمته والموت والتفليس في هذا بمنزلة واحدة ﴿ قلت ﴾ والواحد اذا قام بالتفليس كان ذلك له ( قال ) لم أسمع مالكا يقول في الرجل الواحد اذا قام انه يفلس له ولكن الرجل الواحد والجماعة في ذلك عندي بمنزلة سواء انه يفلس له ﴿ وقال ﴾ عبد الرحمن وغيره من الرواة اذا قام به رجل أوقف وضرب على يديه واستقصى أمره ثم يباع له ماله وهو والميت سواء اذا كان معروفا

بالدين لم يجعل بقضاء من حضر ووقف حتى يستبرأ أمره ويجتمع أهل دينه أو يعرفوا  
 فيضرب لهم بحقوقهم فهذا أعدل روايتهم عن مالك **﴿ ابن وهب ﴾** وقال مالك بن أنس  
 في الذي يغيب في بعض المخارج فيهلك فيأتي رجل فيذكر حقاً على الميت فيريد أخذ  
 حقه ويقول الورثة نخشى أن يكون عليه دين سوى هذا **( قال )** ان كان الميت رجلاً  
 ليس معروف بالدين قضى هذا حقه ولم ينتظر به وان كان ممن يمد مدياناً في ظاهر  
 معرفة الناس ويخاف كثرة دينه لم يجعل بقضاء هذا حتى يستبرأ أمره **﴿ قلت ﴾** لابن  
 القاسم أرايت ان كان معه في المصر غرماؤه ففلس هذا المديان بمض غرمائه ولم يتم  
 عليه من بقي من الغرماء وهم في المصر قد علموا به حين فلس المديان فقاموا بعد ذلك  
 على الذين اقتضوا حقوقهم أن يكون لهم أن يتبعوهم فيحاصوهم في قول مالك **( قال )** ما  
 سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن مالكا قال في الرجل يمتق عبده وعليه دين ينترق  
 ماله فلا يقومون عليه الا بعد ذلك وقد علموا بالعتق فلم يقرموا عليه حين أعتق فانه  
 لا يرد لهم العتق بعد ذلك لانهم تركوا القيام عليه حين أعتق عبده وقد علموا بذلك  
 وكذلك مسألتك لانهم حين تركوا أن يقوموا عليه عند ما فلس وهم حضور وقد  
 علموا بالتفليس فقد رضوا أن يكون حقهم في ذمة الغريم في المستقبل ورضوا أن  
 يتركوا المحاصة مع هؤلاء الذين أخذوا المال **﴿ قال سحنون ﴾** وقد قيل انه يوقف  
 لهم حقوقهم لانه قد ضرب على يديه وأوقف ليقسم ماله والحاضر والغائب سواء الا  
 أن يتبين من الحاضر أنه تارك لحقه في ذمة الغريم وراض باقتضاء هؤلاء حقوقهم

— في المفلس يقر بالدين لرجل —

**﴿ قلت ﴾** أرايت ان كان على رجل دين في الصحة بيينة أو باقرار منه ثم أقر في  
 مرضه بدين لو ارث أو غير وارث أيتحاصون في ماله **( قال )** ان أقر في مرضه بدين  
 لو ارث أو لذي قرابة أو لصديق ملاطف لم يقبل قوله الا بيينة وان كان انما أقر في  
 مرضه لاجنبى من الناس فانه يحاص الغرماء الذين ديونهم بيينة والذين أقر لهم في  
 الصحة وهو قول مالك ولو فلس ولقوم عليه حقوق بيينة ثم أقر بعد التفليس بدين

لم يقبل اقراره الا أن تكون لهم بينة ولو أقر لقوم قبل التفليس تحاص الذين لهم عليه الدين بينة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قام عليه الغرماء ففلسوه فأقر لرجل فقال له على مائة دينار ولا يعلم ذلك الا بقوله ( قال ) اذا لم يكن اقراره هذا قبل التفليس فلا شيء للذي أقر له بالدين الا أن تكون له بينة ﴿ قلت ﴾ ويتحاص أهل الدين في ماله هذا دون هذا المقر له ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان أفاد بعد ذلك مالا وقد بقي لأهل الدين بقية من دينهم أضرِب المقر له معهم لانه ليس هاهنا موضع تهمة انما كانت التهمة في المال الاول ﴿ قلت ﴾ فان أفاد مالا بعد ما فلسوه فلم يَقم الغرماء ولا هذا المقر له على ما أفاد من المال حتى أقر لرجل آخر بدين أيجوز اقراره له بالدين أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى اقراره لهذا بالدين بعد التفليس جائزاً اذا أقر قبل أن يقوم عليه الغرماء الأولون الذين لهم الدين بينة والذين أقر لهم المفلس أولاً على ما في يديه فيفلسونه ثانية لان هذا الآخر الذي أقر له بعد التفليس أولى بما في يديه من الغرماء الاولين لان ما في يديه مال حادث ﴿ سحنون ﴾ وذلك اذا كان قد عومل بعد التفليس الاول وباع واشترى وقد قال مالك في المفلس اذا دأب الناس بعد التفليس ثم فلس ثانية فالذين دأبوه بعد التفليس أولى بما في يديه من الغرماء الاولين لان هذا ما لهم فاقراؤه فيما أفاد بعد ما فلس بدين فذلك جائز عليه بمنزلة ما ثبت بالبينة وان كان ما أفاد من المال بعد التفليس الاول من صلة أو ميراث أو جناية جنيت عليه ضرب أهل التفليس الاول بما بقي لهم ومن أقر له في المال المفاد ﴿ قلت ﴾ ولم أجزت اقراره وأنت لا تجيز هبته ولا صدقته ( قال ) ألا ترى أن الرجل المديان ما لم يفلس ان تصدق أو وهب أو أعتق لم يمح ذلك في قول مالك فان أقر لرجل بدين وعليه دين بينة فاقراؤه جائز وكذلك قال مالك فيما أقر به قبل التفليس ما لم يفلس فكذلك اذا فلس ثم أقر بدين لرجل بعد التفليس قبل أن يفلس الثانية فاقراؤه جائز بمنزلة ما لو كان بينة ولا تجوز صدقته ولا هبته ولا عطيته ولا عتقه وهو بحال ما وصفت لك من الرجل المديان اذا

كان لا وفاء له ﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا سجنه السلطان فأقر في السجن بدين لرجل  
 أيجوز اقراره في قول مالك ( قال ) اذا صنع به هذا غرماؤه ورفوه الى السلطان  
 وقاموا عليه حتى سجنوه فهذا وجه التفليس ولا يجوز اقراره بالدين لان مالكا قال  
 اذا فلس لم يجز اقراره بالدين وكذلك قال مالك اذا قام غرماؤه عليه على وجه التفليس  
 فلا يجوز اقراره بالدين الا أن تقوم بينة لمن أقر له بالدين ﴿ قلت ﴾ ويبيع السلطان  
 ماظهر له من مال اذا رفعوا أمره الى السلطان فيتوزعه الفرما فيما بينهم بالخصص  
 ويسجنه في الذي بقي عليه من أموالهم اذا عرف منه وجه الالداد الذي وصفت لي  
 في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني اسماعيل بن عياش قال كان  
 ابراهيم النخعي يقول في الحريفلس انه لا يجوز له بيع ولا عتاقة ولا صدقة ولا اعتراف  
 بدين ولا بشيء يفعله ( وقال ) الليث بن سعد مثله ( وقال ) اسماعيل بن عياش وكان شرح  
 يقضى به ( وقال الليث بن سعد ) وان قضى بعض غرماؤه وترك بمضا جاز له وان  
 رهن رهنا جاز له ذلك ما لم يقيم به غرماؤه وكان ابن أبي سلمة يقول هو قول مالك  
 الاول اذا تبين فلسه ولم يقيم به غرماؤه فليس له أن يقضى بعض غرماؤه أو يرهنه .  
 لابن وهب

### الرجل يفلس وبعض غرماؤه غيب

﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا أفلس الرجل ولقوم غيب عليه دين أيمزل القاضي أنصباهم  
 أم لا في قول مالك ( قال ) نعم يمزل القاضي انصباهم عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان  
 ضاع أنصبا الغيب بعد ما عزلها القاضي لهم كان ضياعها منهم ( قال ) قال لي مالك نعم  
 ( قال ) وقال لي مالك ولو كان له غريم لم يعلم به ثم قدم رجوع عليهم جميعاً بقدر حصته  
 فأخذ من كل رجل بقدر الذي أخذ من نصيبه الذي يصير له في الخاصة . وتفسير  
 ذلك لو أن رجلاً أفلسه رجلان لكل واحد منهما مائة درهم ولرجل غائب عليه مائة  
 درهم أيضاً ولم يعلم بالغائب ففلسوا هذا الغريم فلم يجحدوا له المائة درهم فقسمت  
 المائة بين هذين الرجلين فأخذ هذا خمسين وأخذ هذا خمسين ثم قدم الغائب وأثبت

دينه فانه يصير له في المحاصة من المائة ثلاثة وثلاثون وثلاث وقد أخذ كل واحد منهما خمسين فقد أخذ صاحبه فضلا على حقهما سبعة عشر درهما الاثنتي عشر درهم فيصير له على كل واحد سبعة عشر درهما الاثنا فيقال لهما ادفعا اليه كل واحد منكما سبعة عشر درهما الاثنتي درهم ما استفضاياه به وهو مقدار حصته في المحاصة فان أصاب أحدهما عدما لم يكن له قبل هذا الذي أصاب مليا الا سبعة عشر درهما الاثنا لان بقية حقه انما أتلفه الآخر ويكون ذلك دينا على الذي أتلفه يتبعه به وهذا قول مالك

﴿وقال ابن القاسم﴾ في الرجل يمرض فيقر في مرضه بدين لأجنبي من الناس وبدين لابن له وقد ترك بنين سواء وترك مائة دينار فأقر أن للأجنبي عليه مائة دينار ولا بنة عليه مائة دينار ولا مال له غير المائة الدينار (قال) الابن والأجنبي يتحصان في المائة الدينار فما صار للأجنبي أخذه وما صار للوارث فان أجاز له الورثة كان أولى به والا كان ميراثا بينهم وانما يحاص الوارث الاجنبي من قبل أنه لاتهمة في اقراره للوارث حين لم يترك الا المائة لانه لو شاء أن لا يقر للأجنبي لفعل فليس للاجنبي هاهنا حجة على الميت أن يقول فر عني بالمائة الدينار وانما الحجة له أن لو كان دينه بينة فأدخل عليه من يتهم عليه فيكون له حينئذ حجة وهذا الذي سمعت من قول مالك

— في الفلاس يريد بعض غرمانه حبسه وتقليسه —

﴿ويأبى بعضهم حبسه وتقليسه﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال بعضهم نحن نسجنه وقال بعضهم لا نسجنه ولكننا نخليه يطلب الفضل حتى يقضينا حقوقنا (قال) اذا تبين الاداد للسلطان وطلب واحد من الغرماء أن يسجنه له سجنه فان شاء أولئك الذين لم يريدوا أن يسجنوه أن يقوموا على حقوقهم فيحاصوا هذا الغريم الذي سجنه في مال المسجون المطلوب فذلك لهم فان شاؤا أخذوه وان شاؤا أقروه في يدي المطلوب ولا يكون للغريم الذي سجنه وأخذ حقه أن يأخذ هذا الذي رده أصحابه في يدي المطلوب وأقروه الا أن يفيد مالا غيره أو يكون فيه ربح فيأخذ حقه من ذلك ويكون هو وهم في ذلك المال الذي يفيد

أسوة فيما بقي من دينهم ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك (قال) هو قوله لى الا قولى لك أو يرج فيما أقر في يديه فانه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الذى ذكرت من المحبوس فى الدين اذا طلبه واحد من الغرماء بحقه فسجنه وقال بقية الغرماء نحن نخليه (قال) يحاصون هذا الغريم الذى سجنه ان أحبوا ثم ان أرادوا ردوا ما صار لهم فى المحاصة فى يد المطلوب فكان فى يديه ولا يكون للغريم الذى لم يرد اليه ما يقتضى من حقه فى هذا الذى رده هؤلاء على المطلوب شئ الا أن يفيد مالا ﴿قلت﴾ أرايت ان أفاد مالا والذي رد عليه الغرماء قائم فى يده فأراد الذى لم يرد عليه شيئاً أن يقتضى حقه مما أفاد (قال) يقتضى حقه مما أفاد ولا يقبض مما رد عليه أصحابه شيئاً ويحاصه أصحابه فى الذى أفاده المطلوب ﴿قلت﴾ أفحسب عليهم هذا الغريم الذى لم يرد على المطلوب ما فى يد الغريم المطلوب من دينهم الذى أخذوه وردوه اليه ثم يحاصهم بما بقي لهم بعد ذلك فى هذا الذى أفاد هذا المطلوب ان كان هذا الذى ردوا قائماً بعينه (قال) نعم كذلك هؤلاء يحاسبونه بما ردوا اليه فان كان ذلك نصف حقوقهم وكان كفافاً اليوم لما ردوا اليه ذلك اليوم لان ردهم اليه المال الذى أخذوا منه كأنه بيع حادث بآدمه فينظر الى مبلغ الذى ردوا ما هو اليوم من حقوقهم التى ردوا فان كان أقل ضربوا بما نقص وبما بقي لهم قبل ذلك فى هذه الفائدة ﴿سحنون﴾ ويحاصهم الاول الذى لم يرد اليه شيئاً فى ذلك بما بقي له من دينه الاول وكذلك لو ذهب ما ردوا اليه جميعه ثم أفاد مالا حاصوا الذى لم يرد اليه شيئاً فى هذه الفائدة بجميع دينهم ويضربونهم فيها بجميع دينهم ما ردوا اليه وما بقي لهم قبل ذلك ويضرب فيها الذى لم يرد الى المطلوب شيئاً مما بقي من جميع دينه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) رأيي ﴿قال﴾ قال لنا مالك من شاء أن يقر حقه فى يد المفلس أقره ومن شاء أن يأخذه أخذه (قال مالك) وليس للذين اقتضوا أن يرجعوا فيما ترك هؤلاء فى يد المفلس مما حاصوهم لانهم بمنزلة ما دايئوه به بعد التفليس ألا ترى لو أن مفلساً دايئوه قوم بعد التفليس أن الذين دايئوه بعد التفليس أولى بما فى يديه من الذين فاسوه الا أن يكون فيما فى

يديه فضل عن حقوق الذين دأينوه بعد التفليس الاول . فكذلك الذين ردوا اليه  
 حصصهم هم أحق بما في يديه حتى يقبضوا ما ردوا اليه الا أن يفضل فضلة فيتخاص  
 فيها من لم يرد ومن رد بما بقي لهم عند التفليس الاول . ومما بين لك ذلك لو أن مارد  
 الذين ردوا على المفلس نقص ذلك بعد ماردوه اليه حاصوا الغرماء بما نقص مما ردوا  
 وبما بقي لهم من حقوقهم في المحاصة الاولى في فائدة ان كانت من هبة أو صدقة  
 أو ميراث والهبة والصدقة والجرح والميراث في هذا بمنزلة واحدة سواء ( قال )  
 وما كان من فائدة فالذين فلسوه والذين دأينوه في ذلك أسوة الغرماء فيما لهم عليه  
 من الدين قال وهذا قول مالك ( قال ) فهذا أيضاً يدل على ذلك كله ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 ان تجر المفلس في هذا المال الذي رده عليه غرامؤه وريح فيه أيكون هذا الريج بمنزلة  
 الفائدة يشرع فيه جميع الغرماء ( قال ) نعم لأن مالكا قال ما دأينه الآخرون بعد  
 الاولين فالآخرون أولى به الا أن يفضل من دينهم فضلة فيكون الاولون والآخرون  
 يتخاصون فيه بقدر ديونهم فما أقر هؤلاء في يده بمنزلة ما لو دأينه غيرهم بعد التفليس  
 وما بقي في يديه بعد الذي أقروا في يديه فهو بمنزلة ما لو فضل في يديه بعد مداينة  
 هؤلاء الذين دأينوه بعد التفليس ﴿ قلت ﴾ وانما ينظر الى ما بقي في يديه فيقيمه  
 قيمة ان كان عرضاً فما كان فيه من فضل عن الدين الذي تركوا في يديه فذلك  
 الفضل الذي يشرع فيه الغرماء بما بقي لهم يوم فلسة هؤلاء جميعاً في قول مالك  
 ( قال ) نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الرحمن  
 ابن كعب بن مالك أن معاذ بن جبل وهو أحد قوم بني سلمة كثر دينه في عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم غرامه على أن  
 خلع لهم ماله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزية ويزيد بن أبي حبيب  
 عن ابن شهاب قال مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في معاذ بن جبل أن  
 خلعه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ماله ولم يأمر ببيعته وفي رسول الله أسوة  
 حسنة ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث والليث بن سعد عن بكير بن الاشج



عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري أنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فتصدق عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ﴿قال مالك﴾ الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أن الحر إذا فلس لا يؤاجر لقول الله تبارك وتعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف المزني عن أبيه أن رجلا من جهينة كان يشتري الرواحل فيفعل بها ثم يسرع السير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقام عمر فقال أما بعد أيها الناس فإن الأسيفع أسيفع جهينة رضى من دينه وأمانته بأن يقال سبق الحاج ألا وإنه قد أذن معرضا فأصبح قد دين به فن كان له عليه دين فليأتنا بالعداة حتى نقسم ماله بين غرمائه بالعداة ثم قال ياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز قضى في رجل غرق في دين أن يقسم ماله بين الغرماء ويترك حتى يرزقه الله ﴿الليث ابن سعد﴾ عن يحيى بن سعيد مثل ذلك ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال إذا فلس الرجل وتحاص غرمؤه ماله فن بايعه بعد ذلك فأنما بايعه في غير أموال الغرماء الذين فلسوه وأنما بايموه في ذمته وفيما يستقبل من رزق الله وافادته فإن أعدم الثانية فالذين بايموه بعد عدمه الأول أحق بماله فيتحاصون فيه دون الغرماء الأولين إلا أن يكون عقل في ذمة أو ميراث ورثه فأما كل عمل أداره أو كان ممارجت عليه به إلا رزاق فهو للذين بايموه بعد عدمه لأن ذلك لهم خاصة لما خرجت فيه أموالهم لأنه لم يكن يستطيع أن يبلغ في الناس إلا بما يشه من عايشه ومدانة من دانيه وابتغائه الرزق من ربه بالادارة والتجارة فأما الذين يفلسون غريمهم فإن حقوقهم تدخل في فضول إن كانت يديه بعد قضاء حقوق الآخرين

﴿ في الرجل يفلس ولغلامه عليه دين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً عليه دين ولغلامه عليه دين وليس على العبد دين فقامت الغرماء عليه ففلسوه أ يضرب العبد مع الغرماء بدينه ( قال ) لا لأن العبد يباع في دين السيد فلا يضرب مع الغرماء وسيده أحق بماله منه لأن ماله له ألا ترى الحديث الذي جاء من باع عبداً وله مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك

﴿ الرجل يفلس ولعبد عليه دين وعلى العبد دين لاجني ﴾  
﴿ أ يضرب مع الغرماء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لى عبد له على دين وعلى عبدى دين لاجني فقامت غرمائى على ففلسونى أ يضرب عبدى مع غرمائى بدينه الذى له على ( قال ) نعم ويكون غرماء العبد أولى بما ضرب به العبد وبما بقى فى يديه من مال حتى يستوفوا حقوقهم وتكون رقة العبد لغرماء السيد حتى يباع لهم فى ذلك ويكون ما بقى على العبد من دين فى ذمته ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قوله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ارتهنت جارية من رجل قيمتها خمسمائة بخمسمائة مائة درهم أسلفتها إياه ثم جاءنى بعد ذلك فقال أسلفنى خمسمائة درهم أخرى فقلت لا إلا أن ترهننى جارىتك فلانة الأخرى بجميع الألف وقيمتها ألف درهم ( قال ) مالك لا خير فيه لأنه سلف جر منفعة ألا ترى أنه أقرضه على أن زاده فى سلفه الأول ذهباً ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً أتى الى رجل له عليه دين فقال له أنا أقرضك أيضاً على أن ترهننى رهناً بجميع حتى الأول والآخر ( قال ) قال مالك لا خير فيه

﴿ في الرجل يرهن رهنين بسلفين مختلفين أحدهما بالسلف ﴾  
﴿ الأول والآخر بالسلف الأول والثانى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يرهن رهنين بسلفين مختلفين أحدهما بالسلف الأول

والآخر بالسلف الاول والثاني فوق هذا بحال ما وصفت لك فاسداً جملوا ذلك حتى قامت الغرماء ففلسوا المستسلف أو مات وقامت الغرماء أي يكون هذا الرهن الثاني الذي كان فاسداً رهناً لم لا ويكون المرتهن أولى به حتى يستوفي حقه في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن لأراه رهناً إلا بالسلف الآخر ولا يكون الرهن في شيء من السلف الاول لانه سلف جر منفعة (وقال) أشبه مثله

✽ الرجل يجني جناية فيرهن رهناً ثم يفلس ✽

✽ قلت ✽ أرايت ان جنى رجل على رجل جناية لا تحملها العاقلة فرهته بتلك الجناية رهناً وعليه دين يحيط بماله وهذا قبل أن تقوم عليه الغرماء فقامت عليه الغرماء ففلسوه فقال الغرماء ان هذا الرهن الذي رهنته من صاحب الجناية انما هو أموالنا وانما دين صاحب الجناية منى غير بيع ولا شراء ولا قرض ولا يكون له الرهن دوننا ونحن أولى به فهل تحفظ من مالك فيه شيئاً (قال) قال مالك في الرجل يجني جناية لا تحملها العاقلة ثم يقوم الغرماء عليه فيفلسونه ان صاحب الجناية يضرب بدينه مع الغرماء فأرى الرهن جائزاً للمرتهن المجني عليه على مثل هذا القول

✽ في المفلس يكون عليه دين حال ودين الى أجل ✽

✽ قلت ✽ أرايت المفلس اذا كانت عليه ديون الى أجل وعليه ديون قد حلت فقاسه الذين قد حلت ديونهم أي يكون للذين لم تحل ديونهم عليه أن يدخلوا في قول مالك (قال) نعم ولكن ما كان للمفلس من دين الى أجل على الناس فهو الى أجله ✽ قلت ✽ وهذا قول مالك (قال) نعم ✽ قلت ✽ أرايت المفلس اذا كانت عليه ديون للناس الى أجل لتحل اذا فلس في قول مالك أم لا (قال) اذا فلس فقد حلت ديونهم عند مالك ✽ قلت ✽ أرايت ان فلس هذا المفلس وله ديون على الناس أتباع ديونه الساعة نقداً في قول مالك (قال) نعم ✽ قلت ✽ أفلا ينتظر به ويتلوم له حتى يقبض دينه ويوفيه (قال) قد حل دين الغرماء فذلك الى الغرماء ان شاءوا أخروه وان شاءوا لم يؤخروه

﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك من مات أو فلس فقد حل دينه وإن كان إلى أجل  
 ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله ﴿ قال  
 ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل كان عليه دين إلى أجل  
 فمات قال ابن شهاب مضت السنة بأن دينه قد حل حين مات ولأنه لا يكون  
 ميراث إلا بعد قضاء الدين ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس وعبد الجبار عن ربيعة أنه  
 قال من مات فقد حل الدين الذي عليه ولا يؤخر الغرماء بحقوقهم إلى ذلك الأجل  
 ﴿ ابن وهب ﴾ وعن شرح الكندي وإبراهيم النخعي وغيرهم من التابعين مثله

﴿ في الرجل يفلس وله زرع مرهون ﴾

﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ ولو فلس رجل أو مات وقد ارتهن منه رجل زرعاً لم  
 يبد صلاحه قال يجاص الغرماء بجميع دينه في مال المفلس أو الميت واستوفى بالزرع  
 فإذا حل بيعه بيع ونظر إلى قدر الدين وثمان الزرع فإن كان كفافاً ردة ما أخذ في المحاصة  
 وكان بين الغرماء وإن كان ثمن الزرع لا يبلغ دينه نظر إلى ما بقي من دينه بعد مبلغ  
 ثمن الزرع وإلى دين الميت أو المفلس فضرب به مع الغرماء في جميع مال المفلس أو  
 الميت من أوله فيما صار في يديه وأيدي الغرماء فما كان له في المحاصة أخذه ورد  
 ما بقي فصار بين الغرماء بالحصص ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو  
 قوله فيما بلغني

﴿ في المفلس يريد أن يتزوج بعد ما فلس ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المفلس أيكون له أن يتزوج بعد ما فلسوه (قال) أما في المال الذي  
 فلسوه فيه فلا يكون له أن يتزوج فيه وأما فيما يفيد بعد ذلك فله أن يتزوج فيه  
 ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ سحنون ﴾ وقد بينا آثار هذا قبل هذا

❦ باب الموهوب له الهبة فليس والهبة بعينها في يده ❦

❦ قد تغيرت بزيادة أو نقصان ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت هبة للثواب فتغيرت الهبة في يد الموهوب له بزيادة بدن أو نقصان ففلس الرجل والهبة عنده فقام عليه الواهب فقال أنا أولى به حتى (قال) ذلك له في قول مالك بن أنس الا أن يرضى الغرماء أن يعطوه قيمة الهبة فيكونون أولى بها

❦ فيمن باع سلعة من رجل ذات المشتري فوجد البائع سلعته ❦

❦ بعينها ولم يدع الميت مالا سواها ❦

❦ قلت ❦ أرايت من مات وعليه دين وقد اشترى سلعة وهي قائمة بعينها أيكون الغرماء وهذا الرجل الذي باع هذه السلعة أسوة الغرماء في هذه السلعة اذا لم يدع الميت مالا سواها (قال) نعم ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ وانما يكون أولى بسلعته اذا أدركها من الغرماء في النفليس لا في الموت في قول مالك (قال) نعم ❦ ابن وهب ❦ عن مالك والليث وعمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما رجل فلس فأدرك رجل ماله بعينه فهو أحق به من غيره ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به فان مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء ❦ قال ابن وهب ❦ وسمعت من أروى به يقول سمعت من أدركت من علمائنا يقولون من باع سلعة من رجل فأفلس المتاع فصاحب السلعة أحق بها اذا وجدها قائمة بعينها الا أن يعطى ثمن سلعته كاملاً ليس له النماء ❦ وقال ابن وهب ❦ وسمعت الليث يقول ذلك

❦ في الرجل يتباع الجارية أو الشاة من الرجل فتلد أولاداً ❦  
❦ ثم تموت الام ويفلس المشتري ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً باع من رجل جارية فولدت عنده أولاداً فماتت الام  
ثم أفلس الرجل ( قال مالك ) ان أحب أن يأخذ ولدها بجميع ماله كان ذلك له وان  
أبى أسلمهم وكانوا أسوة الغرماء وان أراد أخذهم فقالت الغرماء نحن نؤدى الدين  
الذى لك عليه من ثمن هذه الجارية كله وتأخذ الولد فذلك لهم ❦ قلت ❦ أرايت ان  
يمت من رجل غنما فولدت عنده أولاداً أو حلب منها فاتخذ سمونها وجبنها وجز  
أصوافها ثم أفلس فجاء صاحب الغنم البائع فقال أنا آخذها وما جز من أصوافها وما  
أخذ من لبنها وآخذ أولادها ( قال ) قول مالك أن أصوافها وألبانها غلة ليس للبائع  
من ذلك شيء وأما أولادها فله أن يأخذها مع الامهات لان مالكاً قال لي في الزكاة  
ان أصواف الغنم فائدة ❦ قال ❦ ابن القاسم والاولاد عند مالك ليست بفائدة وهي  
مثل رقاب الامهات ألا ترى لو أن رجلاً اشترى وليدة فولدت عنده ثم أصاب  
بها عيباردها وولدها وما استغل منها لم يكن عليه أن يرده ولو أنه آجرها ترضع  
فأخذ لذلك أجرأ لم يكن عليه أن يرده معها اذا أصاب بها عيبارلين في جميع  
ما وصفت لك والصوف فائدة الا ما كان على ظهور الغنم اذا كان الصوف قد تم على  
ظهورها يوم اشتراها وكذلك الثمرة تكون في رؤس النخل حين اشترى النخل  
قد أبر فيوجد بالنخل عيب فيريد ردها وقد جدد الثمرة فليس له أن يرد النخل دون  
الثمرة ❦ سخنون ❦ وقال أشهب في النخل اذا جدد الثمرة فهي غلة وليس عليه ردها  
وقال في الصوف كذلك

❦ في المساق والراعى والصناع يفلس من استعملهم ❦

❦ قال ❦ وقال مالك كل من استؤجر في زرع أو نخل أو أصل يسقيه فسقاه ثم فاس  
صاحبه فساقه أولى به من الزمراء حتى يستوفى حقه وإن مات رب الأصل أو الزرع

فالمساق أسوة الغرماء (قال مالك) ومن استؤجر في ابل يرعاها أو يرحلها أو دواب  
فهو أسوة الغرماء في الموت والتفليس جميعا وكل ذي صنعة مثل الخياط والصباغ  
والصانغ وما أشبههم فهم أحق بما في أيديهم من الغرماء في الموت والتفليس جميعا وكل  
من تكورى على حمل متاع فحمله الى بلد من البلدان فالمكرى أحق بما في يديه من  
الغرماء في الموت والتفليس جميعا ﴿قل﴾ فقلت لمالك لجوانيت يستأجرها الناس  
يبيعون فيها الامتعات فيفلس مكرتها فيقول أهل الحوانيت نحن أحق بما فيها حتى  
نستوفي كراءنا ويقول الغرماء بل أنتم أسوة (قال) هم أسوة الغرماء وإنما كراء  
الحوانيت عندي بمنزلة رجل تكارى ذرا ليسكنها فأدخل فيها متاعه وعياله ورقيقه  
أفيكون صاحب الدار أولى بما فيها من المتاع من الغرماء أولا يكون أولى وليس هذا  
بشيء وهو أسوة الغرماء ﴿قلت﴾ أرأيت ان أكرى رجل ابله فأسلم الابل الى  
المتكارى فات المتكارى أو فاس ولم يدع مالا الا حولته التي حمل على الابل أ يكون  
الجمال أسوة الغرماء أم يكون أولى بها (قال) الجمال أولى بها ﴿قلت﴾ لم ولم يسلم الى  
الجمال المتاع وإنما كان الذي أسلم اليه المتاع أولى به لانه بمنزلة الرهن في يديه (قال)  
ليس الذي قال لنا مالك انما هو من أجل أنه أسلم المتاع اليه انما هو من أجل انه انما  
بالغ الى ذلك الموضع على ابله ﴿قال ابن القاسم﴾ ألا ترى أن الجمال بعينه لو كان في  
الابل وكان معه رب المتاع أن الجمال أولى به حتى يستوفي حقه فهذا يدل على  
مسألتك (قال مالك) والجمال بمنزلة الصانع غاب رب المال أو حضر ﴿ابن وهب﴾  
عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا أفلس الرجل وله حلى عند صانغ  
قد صاغه له كان هو أولى بأجره ولم يحاصه الغرماء بمنزلة الرهن في يديه

---

الرجل يفلس وله أم ولد ومدبرون لهم أموال  
﴿فيريد الغرماء أخذ أموالهم﴾

---

﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل يفلس وله أم ولد ومدبرون ولهم أموال  
أقترى أن يجبره الغرماء على أخذ أموالهم (قال) مالك ليس ذلك لهم أن يجبروه على

أخذ أموالهم في أداء دينه حين أفلس ولا يكون ذلك للفرماء (قال مالك) ولو أراد أن يأخذ أموالهم على غير هذا الوجه أخذها وإن أراد أن يأخذها لنفسه فإن ذلك له (قال مالك) ولو أراد أن يأخذها هو فيقضى دينه من غير أن يجبره الفرءاء على ذلك لم أمنه من ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا كان لها مال أيكون لسيدها أن يأخذ ذلك المال منها وقد قلتم في قول مالك أنه ليس لسيدها فيها إلا الاستمتاع منها ببعضها (قال) قال مالك نعم له أن يأخذ المال ما لم يمرض أو يفلس لفرم فليس للفرءاء أن يأخذوا مالها ولا يجبر السيد على أخذه والمدبر والمدبرة بتلك المنزلة ﴿قال﴾ قلنا للمالك فالمتع إلى سنين السيد أن يأخذ ماله (قال) نعم ما لم يتقارب ذلك ﴿قال﴾ قلنا للمالك فإن بقيت سنة (قال) له أن يأخذ ماله ما لم يتقارب ذلك أو يمرض ولم ير السنة قريباً ﴿قلت﴾ ما حجة مالك في هذا حين قال إذا مرض فلا يأخذ مال أم ولده ولا مدبرته (قال) قال مالك لأنه يأخذ لغيره إنما يأخذ لورثته وقد أشرف هؤلاء على عتقهم والذي يفلس فلا يجبر الفرءاء السيد على أن يأخذ ماله لغيره ولو أراد أن يأخذ من غير أن يجبره الفرءاء على أخذه فإن أراد ذلك كان ذلك له يأخذ ويقضى به دينه وإنما الذي لا يكون له ذلك إذا أراد الفرءاء أن يلزموه ذلك فليس ذلك لهم وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت إن مرض ففلس وهو مريض يأخذ مال المدبر الفرءاء أم لا وأنه لو مات سيده ولم يدع ما لا يعتقه وماله للفرءاء (قال) لا أرى أن يأخذ ماله إلا أن يموت سيد المدبر فيباع بماله لأن مالكا قال لي لا يؤخذ مال هذا المدبر للفرءاء فالصحة والمرض عندي سواء

— في العبد يفلس ولسيده عليه دين —

﴿قال﴾ وقال مالك يجوز مبايعة الرجل عبده المأذون له في التجارة ويكون دين السيد ديناً يخص به الفرءاء ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب إذا مات وعليه دين للناس ودين لسيده أيكون للسيد أن يضرب مع الفرءاء بدينه (قال) قال مالك إن كان دينه من غير كتابته فإنه يضرب بذلك الدين مع الفرءاء وإن كان دينه من الكتابة لم



يَضْرِبُ بِهِ مَعَ الْفَرَمَاءِ

## ❦ فی دین المرتد ❦

﴿قَالَ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ ارْتَدَّ الرَّجُلُ وَهَرَبَ إِلَى دَارِ الْمُشْرِكِينَ وَلَرَجُلٍ عَلَيْهِ دِينَ فَفَزَا  
 الْمُسْلِمُونَ تِلْكَ الدَّارَ فَقَاتَلَ ذَلِكَ الرَّجُلَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ فَقَتَلَ فَظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَالِهِ  
 فَقَامَ الْغَرِيمُ يَطَالِبُ بِحَقِّهِ (قَالَ) مَا سَمِعْتُ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا وَأَرَى دِينَهِ فِي مَالِ  
 الْغَرِيمِ الْمُرْتَدِّ الْمَقْتُولِ وَلَا يَقَعُ فِي الْمَقَاسِمِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ هَذَا الْغَرِيمُ حَقَّهُ فَإِذَا اسْتَوْفِيَ  
 حَقُّهُ كَانَ مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْمَقَاسِمِ

﴿تم كتاب النفليس والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي﴾

﴿وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ﴾



﴿ويليه كتاب المأذون له في التجارة﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب المأذون له في التجارة ﴾

﴿ في المأذون له في التجارة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان أذنت لعبدي في نوع من أنواع التجارة أيكون له أن يتجر في غير ذلك النوع ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أنه اذا خلى بينه وبين الشراء والبيع فهذا يلزمه ما دأب الناس به من جميع أنواع التجارات في ذمته وهذا يتجر فيما شاء لانه قد أقعده للناس فيما يدرى الناس لأي أنواع التجارات أقعده فيلزمه ما دأب الناس به من جميع أنواع التجارة في ذمته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقعده قصاراً أو أمره أن يعمل القصارة أيكون مأذوناً له في التجارة في جميع التجارات ( قال ) ليس بمأذون له ولا يشبه هذا البزازين لان هذا عامل بيديه وقد عرف الناس حال هذا وان هذا لم يأمر الناس بمداينته

﴿ في العبد المأذون له يبيع بالدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا باع سلعة ثم أخر بالثمن أيجوز ذلك أم لا ( قال ) قال مالك في الرجل يكون ببيع بعض البلدان يجهز الى عبده ببلد أخرى فيبيع العبد ( قال ) قال مالك اذا باع فوضع من الثمن عن المشتري ان لهذا وجوها فأما العبد المفوض اليه الذي يريد بذلك استئلاف الناس اليه في تجارته مثل ما تصنعون فيخفف

عنهم أو لا يربحون فيربحهم يريد بذلك استتلاف الناس اليه ان ذلك جائز وأما ما كان على غير هذا ولا يعرف له وجه فان ذلك لا يجوز (قال مالك) وكذلك الوكيل ﴿ قال ﴾ فقيل لمالك الرجل يوكل الرجل يبيع بميره في السوق أو جاريته فيجب البيع ثم يسألونه الوضعية فيضع (قال مالك) ليس ذلك له ولم يره مثل ما وصفت لك فالعبد المأذون له الذي سألت عنه اذا صنع ما يصنع التاجر فان ذلك جائز عندي

﴿ في المأذون له في التجارة يدعو الى طعامه أو يعير شيئاً من ماله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا دعا الى طعامه أو أعار بعض ثيابه أو أعار دابته أيجوز هذا له أم لا (قال) سئل مالك عن العبد يكون له المال الواسع من الرقيق أو غير ذلك فيولد له فيريد أن يعق عن ابنه ويصنع له صنيعاً ويطعم عنه أرى ذلك له (قال) لا الا أن يكون يعلم أن أهله لا يكرهون ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة أو غير المأذون له في التجارة اذا كان لهما مال أيجوز لهما أن يعيرا شيئاً من أموالهما بغير اذن السيد في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز للعبد أن يعطي شيئاً من ماله بغير اذن سيده مأذونا له في التجارة أو غير مأذون له في التجارة فأرى العارية بهذه المنزلة ﴿ قلت ﴾ ولا يجوز للعبد أن يصنع طعاماً فيدعو اليه الناس (قال) نعم لا يجوز له ذلك في قول مالك الا أن يأذن سيده الا أن يكون عبداً مأذونا له في التجارة فيصنع ذلك ليجتره اليه المشتري منه فيكون ما صنع انما يطلب بذلك منفعة في شرائه وبه فيكون هذا من التجارة فهذا هو جائز عندي

﴿ في المأذون له في التجارة يستهلك الوديعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا استودعه الرجل وديعة فاستهلكها أ يكون ذلك ديناً عليه (قال) قال مالك ذلك في ذمته ﴿ قلت ﴾ وليس للسيد أن يسقط ذلك من ذمته (قال) نعم ليس له أن يسقط ذلك من ذمته والدين لازم له

في ذمته ﴿قلت﴾ ولم وهذا انما استودعته والوديعة ليست من التجارة (قال) كذلك قال مالك انها في ذمته ﴿قلت﴾ أرأيت عبد الرجل اذا استدان ديناً ولم يؤذن له في التجارة (قال) لا يتبعه بشئ من ذلك الا أن يمتق يوماً ما فيتبعه في ذمته الا أن يكون سيده قد فسخ ذلك عنه وأعلن به لان مالكا قال في العبد ما استودعه الناس واثنوه عليه وكل ما أتاه الناس فيما بينهم وبينه طائعين فان ذلك يكون في ذمته ولا يكون في رقبته اذا كان مأذوناً له في التجارة وليس للسيد أن يفسخ ذلك عنه والمحجور أولى أن يكون ذلك الا في ذمته الا أن يفسخ ذلك السيد لان الدين اذا ثبت في الذمة فهو عيب وليس من دايته بغير اذن سيده أن يوجب في رقبته عيباً وهو الذي أضع ماله

﴿ في أم ولد العبد التاجر وولده يباعون في دينه ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت العبد التاجر اذا ولدت منه أمته ولداً أيكون ابنه ملكاً له ولا يباع في دينه (قال) أما ولده فلا يباع في دينه وأما أم ولده فانها تباع في دينه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم لا يباع ابنه في دينه (قال) لانه ليس بملك له وانما هو بمنزلة (قال) ولقد شدد على مالك في أم ولد العبد المأذون له في التجارة فقلت أنه أن يبيعها فقال لي وان أذن له سيده فلم يزدني على هذا ﴿قال﴾ وقال مالك الولد ليس بملك للعبد التاجر ولا للمكاتب الا ترى أن المدين عند مالك اذا اتخذ جارية فولدت أن ولده بمنزلة فهذا يدل على أنه ليس بملك له ولو كان ملكاً لم يكن بمنزلة ﴿قلت﴾ أرأيت أم ولد العبد التاجر لم يمتها في دينه (قال) لانها مال له ﴿قلت﴾ فكيف تكون مالا له وأنت تقول في أم ولد الحر انها ليست بمال له ولا يبيعها في دينه (قال) أم ولد الحر في هذا لا تشبه أم ولد العبد وانما لم تبع أم ولد الحر في دين الحر للعتق الذي دخلها ولسيدها أن يطأها لانه قد بقى له فيها المتعة الى الموت وأم ولد العبد التاجر لم يدخلها عتاقة بعد فلذلك تباع في دين العبد وله أن يطأها مثل مال الحر أن يطأ أم ولده ولو قلت انها للسيد حين صارت أم ولده لنهيته عن وطئها فهو

يطؤها وتباع في دينه وأم ولد العبد لم يدخلها عتاقة بعد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك  
( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد يشتري ولده وعليه دين أبايعون في دينه ( قال )  
نعم ﴿ قلت ﴾ ولم وهم ليسوا بملكه ( قال ) لانه ي تلف أموال غرمانه فليس له ذلك وهم  
في هذا الموضع ملكه

﴿ في صدقة العبد والمكاتب وأم الولد وهبتهم بغير إذن سيدهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب والمدبر وأم الولد والعبد اذا تصدقوا بصدقة أو وهبوا هبة  
فاستهلكها المتصدق عليه أو الموهوب له ثم علم بذلك السيد فرد صدقتهم أو هبتهم  
كيف يصنع بالتصدق عليه والموهوب له ( قال ) تكون قيمة ذلك لهؤلاء دينا على  
المتصدق عليه أو الموهوب له الا أن يكون ذلك من السيد انتزاعا من أم الولد  
والمدبر والعبد فيكون ذلك لسيدهم فان مات السيد أو أفلس قبل أن ينتزعه وقد كان  
رد ذلك وأقره لهم على حال ما كان قبل ذلك فذلك لهم ﴿ قلت ﴾ فان أعتقهم السيد  
قبل أن يقبض ذلك من المتصدق عليه أو الموهوب له أيكون ذلك دينا لهؤلاء  
عليهم ( قال ) نعم اذا كان قد رده وأقره لهم كما هو ولم ينتزعه وان كان رده واستثناه  
لنفسه كان ذلك للسيد الا في المكاتب فانه للمكاتب ليس للسيد فيه شيء لانه لا يجوز  
له أن ينتزع ماله منه وهو يجوز للسيد أن ينتزع مال عبده ومدبره وأم ولده مالم  
يمرض فان مرض لم يجز له أن ينتزع مال أم ولده ولا مال مدبره فان كان انما رد ذلك  
في مرضه فهو لأم الولد والمدبر لا ينتزعه السيد منهم ( قال ) وهذا رأي في هبة العبد  
وصدقته اذا ردها السيد قبل أن يمتق العبد

﴿ في دين العبد المأذون له وتقليسه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان مع العبد مال للسيد قد دفعه اليه يتجر به واذن له في التجارة  
فلحق العبد دين أيكون ذلك الدين الذي لحق العبد في مال العبد ومال السيد الذي  
دفعه الى العبد يتجر به في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم يكون الدين الذي لحق العبد

في مال السيد الذي دفعه الى العبد يتجر به وفي مال العبد ولا يكون في رقبة العبد  
 ويكون بقية الدين في ذمة العبد ولا يكون في ذمة السيد من ذلك الدين شيء  
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان دايته السيد يضرب بدينه مع الغرماء (قال) قال مالك نعم يحاص  
 به الغرماء اذا دايته مديانة صحيحة ﴿قلت﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة اذا دايته  
 سيده أيلزم العبد ذلك ويكون ذلك لسيد على عبده ويضرب به مع الغرماء (قال)  
 قل مالك نعم ما لم يحاب العبد به سيده ﴿قلت﴾ أرأيت السيد يضرب مع الغرماء  
 بدينه في مال العبد وفي ماله الذي في يد العبد الذي كان دفعه اليه يتجر به وقد جعلته  
 أنت للغرماء أم لا يضرب الا في مال العبد وحده (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً  
 وأرى أن يحاص الغرماء فيما في يد العبد من ماله ومال سيده ألا ترى أن السيد لو  
 منع من المحاصة لذهب مال السيد الذي باعه أو أسلفه اياه فهذا يدل على ذلك وهو  
 رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت اذا أمرته بالتجارة ودفعت اليه مالا يتجر به فتجر فركبه الدين  
 (قال) الدين في ذمته وفي المال الذي في يديه من مال سيده لانه أمره أن يداين الناس  
 عليه حين أذن له أن يتجر به ﴿قال﴾ وقال مالك في العبد يستتجره سيده ثم يفس  
 وعليه دين للناس ان سيده لا يحاص الغرماء بما كان في يد العبد من ماله الذي  
 استتجره به الا أن يكون انما أسلفه سلفاً أو باعه فيما فانه يحاص به الغرماء وان كان  
 رهنه رهنافه أولى برهنه وان كان باعه بيعاً لا يشبه البيع في كثرة ما زاد العبد  
 من الثمن الذي باعه به السيد ويعلم انه انما أراد العبد أن يولج الى السيد وأراد السيد  
 أن يجر المال الى نفسه فالغرماء اذا كان كذلك أولى بما في يد العبد الا أن يبيعه  
 بيعاً يشبه البيع مال العبد وهو يحاص به الغرماء ﴿قلت﴾ أرأيت لو أذنت لعبدي  
 في التجارة فاغترقه الدين فوهب للعبد مال من أولى بما وهب للعبد أسيد أم الغرماء  
 (قال) الغرماء أولى به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لان دينه في ذمته  
 والمال قد صار ملكاً للعبد وانما يكون سيده أولى بعمله وبكسبه فأما ما وهب له  
 من الاموال فالغرماء أولى بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أذنت لعبدي في التجارة فلحقه

الدين فوهب للعبد هبة أو جرح العبد جرحاً له أرض لمن يكون الأرض والهبة في قول مالك (قال) الهبة للفرما والأرض للسيد وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة إذا اغترقه الدين فآخذ السيد قيمته أيكون للفرما في قيمته شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء لهم من قيمة العبد عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت كل مالزم ذمة العبد أيكون للفرما أن يأخذوا ذلك من العبد بعد ما يأخذ السيد خراجه من العبد أن كان عليه دين (قال) قال مالك ليس لهم من خراج العبد شيء ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا من الذي يبقى في يد العبد بعد خراجه قليل ولا كثير (قال مالك) وإنما يكون لهم ذلك في مال أن وهب للعبد أو تصدق به عليه أو أوصى له به فقبله العبد فأما ما عمله فليس لهم فيه قليل ولا كثير وإنما يكون دينهم الذي صار في ذمة العبد في مال العبد أن طرأ للعبد مال يوماً ما بحال ما وصفت لك وإن عتق العبد يوماً ما كان ذلك الدين عليه يتبع به وهذا قول مالك وكل دين لحق العبد وهو مأذون له في التجارة فهذا الذي يكون في المال الذي في يديه أو كسبه من تجارة بحال ما وصفت لك وليس لهم من عمل يديه وخراجه قليل ولا كثير وإن كان للسيد عليه دين ضرب بدينه مع الفرما (وقد حدثني) ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال يصير في مال سيد العبد ما إذا ن سيدة من تجارة يستدين فيها بمال سيده ويدين فيها بماله وكل ذلك يديره سيده قد علم ذلك وأقر له به (قال) وما تحمل به سيده عنه فهو على سيده قال ويصير في مال العبد وفي عمله ما خلى بين العبد وبين التجارة فيه لنفسه ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال إذا استعجر الرجل عبده ثم أدان لم يكن على سيده غرم شيء من دينه ويأخذ الفرما كل ما وجدوه في يد العبد فيجعل بينهم ﴿قال ابن وهب﴾ وبلغني عن زيد بن أسلم أنه قال ليس على السيد شيء إلا أن يكون تحمل به فإن وجد للعبد مال أخذ منه ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن اسماعيل بن عياش قال كان الحكم بن عتيبة يقول إذا أفلس العبد فلا يقضى دينه إلا

بشهود (قال ابن وهب) وسألت الليث فقال مثل ذلك

﴿ في المأذون له بفلس وفي يديه سلعة أو سلم لسيده بعينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة لو باعه مولاه سلعة بعينها ثم فلس العبد والسلعة قائمة بعينها في يدى العبد (قال) السيد أحق بذلك إلا أن يرضى الغرماء أن يدفعوا الى السيد الثمن ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أسلمت الى رجل مائة دينار في ألف أردب من حنطة أو الى عبدى مائة دينار في ألف أردب حنطة وهو مأذون له في التجارة فقام الغرماء على العبد ففلسوه أو قام على الرجل غرماؤه ففلسوه والدنانير التي أسلمت اليه في يديه بعينها قائمة يشهد الشهود عليها أنها هي بعينها (قال) ان شهد الشهود أنهم لم يفارقوه وأن الدنانير هي بعينها فصاحبها أولى بها من الغرماء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم فيما بلغنى ﴿ سحنون ﴾ روى ابن وهب عن مالك في رجل اشترى من رجل روايا زيت ثم انطلق بها فصحبها في جرار له فيها زيت كثير ومعه شهود ينظرون حتى أفرغها في زيتة ثم جاءه رجل يطالبه بحق بأن فيه افلاسه فقام الرجل يريد أن يأخذ زيتة فقال غرماؤه ليس هو زيتك بعينه قد خلطه بزيت غيره (قال) أرى أن يأخذ زيتة وهو عندى بعينه ليس خاطه اياه بالذى يمنعه أن يأخذ زيتة ومثل ذلك مثل رجل وقف على صراف فدفع اليه مائة دينار فصحبها في كيسه والناس ينظرون اليه ثم بان فلسه مكانه أو البر يشترى الرجل فيرقه ويخلطه بزيت غيره ثم يفلس فليس هذا وأشباهه بالذى يقطع عن الناس أخذ ما وجدوا من متاعهم اذا فلس من ابتاعه اذا كانوا على هذا (وكان) أشهب بن عبد العزيز يقول ليس العين مثل العرض ليس له على العين سبيل وهو فيه أسوة الغرماء وهو أحق بالعرض اذا وجده من الغرماء

﴿ في العبد المأذون له بقرّة على نفسه بالدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المأذون له في التجارة اذا أقر بدين أيلزمه ذلك (قال) قال مالك



هو في اقراره بمنزلة الحر اذا قام عليه الغرماء لم يجز اقراره كما لا يجوز اقرار الحر اذا قام عليه غرماؤه وفلسوه وكذلك العبد هو بمنزلة الحر في مداينة الناس (قال مالك) الا أن يكون اقراره قبل التفليس فيكون اقراره جائزاً عليه يخاص به الغرماء ان فلسوه بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا أذنت له في التجارة ثم حجرت عليه وفي يديه مال وأقر بدين للناس أيجوز اقراره بما في يديه من المال (قال) نعم ﴿قال﴾ وسمعت مالكا وسئل عن العبد التاجر يقر للناس بدين أيجوز ذلك (قال) نعم قد وضعه في موضع ذلك اذا أقر لمن لا يهتم عليه ولم أسمع في مسألتك شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا أقر في مرضه بدين أيجوز ذلك أم لا (قال) قال لي مالك اذا كان ممن لا يهتم عليه جاز اقراره له (قال) لي مالك والعبد في هذا والحر بمنزلة سواء

— في عهدة ما يشتري العبد المأذون له في التجارة —

﴿قلت﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة أ يكون على سيده من عهدة ما يشتري العبد ويبع شيء أم لا (قال) لا الا أن يكون قال للناس بايموه وأنا له ضامن فانه يلحقه ذلك ويكون ذلك في ذمة السيد وفي ذمة العبد أيضاً ويباع العبد ان لم يوف السيد عن العبد ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

— في الرجل يستجر عبده النصراني —

﴿قلت﴾ أرايت العبد النصراني أيجوز لسيدته أن يأذن له في التجارة (قال) قال مالك لا أرى لمسلم أن يستجر عبده النصراني ولا يأمره ببيع شيء لقول الله تبارك وتعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه

— في العبد بين الرجلين يأذن له أحدهما في التجارة —

﴿قلت﴾ أرايت عبداً بيني وبين شريكي أذنت له في التجارة دون شريكي (قال) لا يجوز أن يأذن أحدهما بالتجارة دون صاحبه ﴿قلت﴾ أرايت العبد بين الرجلين

هل يجوز لأحدهما أن يأذن له في التجارة أم لا (قال) لا يجوز ذلك لأن مالكا قال في العبد يكون بين الرجلين له مال فأراد أحدهما أن يقاسم صاحبه مال العبد وأبى الآخر (قال) ليس له أن يقاسمه إلا أن يرضى شريكه بذلك لأن ذلك يكسر ثمن العبد لأن صاحبه يقول أنا أريد أن أترك مال العبد في يد العبد يتجر به ولا آخذه منه لاني ان أخذه منه كان كسرًا لثمنه فكان ذلك قولاً وحجة ﴿قلت﴾ فإن أنت منعت هذا من القسم أتجبرهما على البيع أم لا (قال) ان تداعيا الى البيع أو دعا أحدهما الى البيع أجبر على البيع الا أن يتقاوماه فيما بينهما ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قول مالك

### — الدعوى في مال العبد المأذون له في التجارة —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال عبدى المأذون له في التجارة لمال في يديه هذا مالى وقال السيد بل هو مالى وعلى العبد دين يحيط بماله (قال) فالقول قول العبد في رأى ﴿قلت﴾ فإن كان محجوراً عليه (قال) القول قول السيد لاني سمعت مالكا يقول في عبد كان معه ثوب فقال فلان استودعنى اياه وقال السيد بل الثوب ثوبى (قال مالك) القول قول السيد الا أن يقيم الذي أقر له العبد البينة أن الثوب ثوبه

### — في المأذون له في التجارة يحجر عليه سيده —

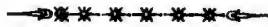
﴿قلت﴾ هل سمعت مالكا يقول في الحجر كيف يحجر السيد على عبده المأذون له في التجارة (قال) بلني عن مالك أنه قال في الرجل يريد أن يحجر على وليه (قال) قال مالك لا يحجر عليه الا عند السلطان فيكون السلطان هو الذى يوقفه للناس ويسمع به في مجلسه ويشهد على ذلك فمن باعه أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود ﴿ابن وهب﴾ قال مالك في عبد لرجل اذا كان أذن له في التجارة ثم أراد أن يحجر عليه دون السلطان (قال) لا حتى يكون السلطان هو الذى يوقفه للباس (قال مالك) ومن ذلك أن يأمر به السلطان فيطاف به حتى يعلم ذلك منه ﴿قلت﴾ أرايت

المحجور عليه أيجوز له أن يبيع شيئاً من ماله بغير إذن سيده (قال) لا ﴿قلت﴾ أرأيت  
 أن آجر عبده هذا المحجور عليه أيجوز (قال) لا يجوز للمحجور عليه أن يؤجر  
 عبده ولا يبيع شيئاً من ماله ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت  
 العبد المأذون له في التجارة إذا لحقه دين يفتقر ماله السيده أن يحجر عليه في قول  
 مالك ويمنعه من التجارة (قال) نعم لسيده أن يمنعه ودينه في ماله وليس للسيد في  
 ماله شيء إلا أن يفضل عن دينه شيء أو يكون السيد دايته فيكون أسوة الغرماء  
 ﴿قلت﴾ فهنا للغرماء أن يحجروا عليه والسيد لم يحجر عليه (قال) إنما لهم أن يقوموا  
 عليه فيفلسوه وليس لهم أن يحجروا عليه وهو بمنزلة الحر في هذا وهذا رأيي

﴿تم كتاب المأذون له في التجارة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه﴾

﴿والحمد لله وحده﴾

﴿وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الامّى وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿ويتلوه كتاب الكفالة والحوالة﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الكفالة والحمل ﴾

﴿ فى الحمل بالوجه يغرم المال ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان تكفل رجل بوجه رجل أ يكون هذا كفيلا بالمال أم لا فى قول مالك ( قال ) قال مالك من تكفل بوجه رجل الى رجل فان لم يأت به غرم المال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفل له بوجهه الى أجل فضى الاجل وورفعه الى السلطان أيغرمه أم لا فى قول مالك ( قال ) قال مالك يتلوم له السلطان فان أتى به والا أغرمه المال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفلت لرجل بوجه رجل الى أجل فغاب لما حل الاجل ( قال ) ان كان سافر سفراً بعيداً غرم وان كان قريباً اليوم وما أشبهه تلوم له كما يتلوم له فى الحاضر فان أتى به بعد التلوم له والا غرم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفلت بوجه رجل الى أجل فلما حل الاجل لم آت به فقرمت المال ثم وجدته بعد ذلك وأتيت به أ يكون لى أن أرجع على الذى أخذ منى المال ( قال ) لا ولكن تتبع الذى عليه الدين الذى تحملت به ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفلت بوجه رجل الى أجل فأتيت به الى ذلك الاجل أ يكون على شئ أم لا ( قال ) لا شئ عليك ﴿ قلت ﴾ ولا يكون على من دينه شئ وان كان عديماً ( قال ) نعم لا شئ

عليك لآنك قد أتيت به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت  
 أن أخذت بنفسه كفيلا إلى غد ثم أتى به من الغد أيبأ من المال في قول مالك (قال)  
 نعم يبرأ من المال في رأيي ﴿قال ابن وهب﴾ وسمعت عبد الملك بن عبد العزيز بن  
 جريج يحدث أنه بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحميل غارم

— في الحميل بالوجه لا يغرّم المال —

﴿قلت﴾ أرأيت أن قال أنا أتكفل بوجهه إلى أجل كذا وكذا فإن لم آت به فعلى  
 طلبه حتى آتى به فأما المال فلا أضمنه أكون عليه من المال شيء أن مضى الأجل ولم  
 يأت به في قول مالك (قال) قال مالك لا شيء عليه ويكون كما اشترطه ﴿قلت﴾ أرأيت  
 أن تكلفت لرجل لوجه رجل إلى أجل كذا وكذا فإن لم أوفاه به إلى ذلك الأجل  
 فلا شيء له على من المال ولكني حميل له بوجهه أطلبه له حتى آت به (قال) قال مالك  
 هو على شرطه الذي اشترطه ليس له عليه شيء الا طلب وجهه هو شرط لنفسه ما ذكرت  
 (وقال غيره) وإذا تحمل الرجل بالرجل أو بالحق أو بعينه فقال الحماله لازمة كالدين  
 وذلك كله سواء الا أنه اذا تحمل بالرجل أو بالعين ولم يقل بالمال فجاء بالرجل فقد  
 برئ من جميع حمالته وان لم يأت به أغرم الحميل كما يغرّم من تحمل بالمال فالحماله بنفس  
 الرجل وبالمال سواء اذا لم يأت بالرجل وحميل المال لا يبرئه أن يأتى بالرجل ومن  
 اشترط في الحماله بالوجه أنى لست من المال في شيء فإنه لا يكون عليه من المال شيء  
 جاء بالرجل أو لم يأت به لان المحمول له لم يؤكّد ما ينتفع به الا أن يكون الذي  
 اشترط لنفسه أنى لست من المال في شيء كان قادرا على الاتيان بالرجل الذي تحمل  
 به ففرط في ذلك وتركه وهو يمكنه حتى غاب فيكون قد غرم ولم يؤخذ لذلك وانما  
 أخذ ليجمعه على صاحبه وليس هذا من شروط المسلمين وان تحمل بعين الرجل فلم  
 يأت به إلى الاجل الذي تحمل به اليه فطلبه منه المحمول له ورفعته إلى الحاكم فلم  
 يقض عليه بالمال حتى أتى به فقد برئ من المال ومن عين الرجل وان حكم عليه بالمال  
 حين لم يأت بالرجل على قدر ما رآه السلطان فقد لزمه المال ومضى الحكم وان حبس

الغريم المحمول بعينه في الحبس وقد كفل له رجل فأخذ به فدفعه اليه وهو في السجن فقد برئ الحميل لانه يقدر على أخذه في السجن فيسجن له في حقه وان كان قد انقضى ما سجن فيه فهو يحبس له في حقه وكذلك اذا أمكنه منه في موضع حكم وسلطان فانه يبرأ وان دفعه في موضع لا يستطيع حبسه ولا يبلغ به سلطانا لانه موضع لا سلطان فيه أو في حال فتنه أو في مفازة أو في موضع يقدر الغريم على الامتناع لم يبرأ منه حتى يدفعه حيث تمضي الاحكام ويكون السلطان وان كان غير بلده لانه انما تحمل له بنفسه فقد أمكنه من نفسه في السجن أو حيث تجوز الاحكام وكذلك لو مات الغريم لانه انما تحمل له بنفسه وهذه نفسه قد ذهبت وانما تحمل ما كان حيا وان أخذ الحميل بالغريم والغريم غائب فحكم على الحميل وأغرم المال ثم طلعت للحميل بينة أن الغريم كان ميتا قبل أن يحكم على الحميل ارتجع ماله لانه لو علم أنه ميت حين أخذ به الحميل لم يكن عليه شيء لانه انما تحمل بنفسه وهذه نفسه قد ذهبت وانما تقع الحلة بالانفس ما كان حيا ولو كان الغريم أمكن الطالب من نفسه وأشهد أني دفعت نفسي اليك من حمالة فلان لي وفي موضع يقدر عليه لم يبرئه ذلك وكان كأنه دفعه اليه رجل أجنبي ليس بوكيل للحميل ولا يبرأ الحميل حتى يدفعه هو أو وكيله وان أبي الطالب أن يقبل ذلك فأشهد عليه الحميل أو وكيل الحميل فقد برئ الحميل وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحميل غارم . وقال أيضاً الزعيم الحميل : فاذا قال أنا ضامن لك أو حميل لك أو قبيل لك أو زعيم لك أو هو لك عندي أو هو الى أو هو لك على أو هو لك قبلي فهذا كله ضمان لازم والضمنان حمالة والحمالة لازمة كالدين وان كان في هذه الوجوه كلها يريد الحق فهو لازم وان كان يريد الرجل فهو لازم فخذ هذا على هذا

❦ في الرجل يدعى قبل الرجل حقا والمدعى عليه ينكر فيقول الرجل ❦

❦ أنا ضامن بوجهه الى غد فان جئت بك به والا فأنا ضامن للحق ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان ادعى رجل قبل رجل حقا والمدعى عليه ينكر فقال رجل

للطالب أنا كفيل لك بوجهه الى غد فان جئتك به والا فأنا ضامن للمال فلم يجي به  
للغد (قال) يقال لهذا الطالب أثبت حقك وأقم البينة على حقك والا فلا شيء لك ولا  
يكون له أن يأخذ من الكفيل شيئاً الا أن يقيم البينة على حقه ﴿ قلت ﴾ تحفظه  
عن مالك (قال) لا

﴿ في الرجل يدعى قبل الرجل حقاً والمدعى قبله ينكر فيقول أجلتى ﴾  
﴿ اليوم فان لم أوفك غداً فالخلق الذى تدعى قبلى حق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ادعى رجل قبل رجل حقاً فانكر ثم قال أجلتى اليوم فان لم أوفك  
غداً فالخلق الذى تدعيه على هو لك قبلى (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في  
هذا وأرى هذا مخاطرة ولا شيء عليه

﴿ في الرجل يقول لى على فلان ألف درهم فيقول ﴾  
﴿ له رجل أنا حميل لك بها ثم ينكر ذلك فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لى على فلان ألف درهم فقال له رجل أنا لك بها  
كفيل فجاء فلان فانكر أن يكون عليه شيء (قال) لا شيء على الكفيل الا أن يقيم  
البينة على حقه لان الذى عليه الحق قد جحدته ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا

﴿ في الصبي يدعى رجل قبله حقاً فيتكفل به رجل فيقضى على الصبي بذلك ﴾  
﴿ الحق فيؤخذ من الحميل فيريد الحميل أن يرجع على الصبي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي يدعى رجل قبله حقاً فيتكفل به رجل فيقضى بذلك الحق  
على الصبي وأخذه الطالب من الكفيل ليكون للحميل أن يرجع بذلك على هذا  
الصبي أم لا فى قول مالك (قال) يرجع به فى مال الصبي لان مالكا قال لو أن رجلاً  
أدى عن رجل مالا كان عليه بغير أمره ان له أن يرجع بذلك على الذى كان عليه  
المال فهذا يدل على أصل قول مالك فى مسائلتك فى هذا الوجه كله اذا كان  
ذلك حقاً ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن صديقاً أفسد متاعاً لرجل فالزمه بقيمة ذلك المتاع

فأدى عنه رجل بغير أمر الصبي وبغير أمر الولي فأراد أن يتبع الصبي بذلك  
أ يكون ذلك له أم لا ( قال ) نم يلزمه ذلك في رأي لان مالكا قال ما أفسد الصبي  
أو كسر أو اختلس فهو ضامن عليه

### ❦ القضاء والدعوى في الكفالة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لرجل على رجل ألف درهم من قبل كفالة وألفا من قبل  
قرض فدفع اليه ألف درهم فقال الألف الذي دفعها اليك من القرض وقال الآخر  
بل هي من الكفالة ( قال ) قال مالك يقسم بينهما فيكون نصفها من الكفالة ونصفها  
من القرض ❦ وقال غيره ❦ من الرواة القول عندنا قول المقتضى مع يمينه لانه مدعى  
عليه وقد أثمته حين دفع اليه وقد كان قادرا على أن يتوثق بمادفع ويتبرأ بما عليه  
وكذلك الورثة أيضا لا قول لورثة الذي قضى مع المقتضى الا مثل الذي كان الذي  
ورثهم ❦ قلت ❦ لابن القاسم أ رأيت ان مات الدافع فاختلف ورثته والمدفوع اليه  
المال ( فقال ) ورثته عندى بمنزلة يقسم المال بين القرض والكفالة ولم أسمع من مالك  
في الورثة شيئا

### ❦ في أخذ الحميل بالحق والمتحمل به ملى غائب أو حاضر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان تحملت برجل أو بمال على رجل أ يكون للذي له الدين أن  
يأخذنى بالحق الذى تحملت به وصاحبي الذى تحملت به ملى بالذى عليه فى  
قول مالك ( قال ) قال مالك ليس ذلك له ولكن يأخذ حقه من الذى عليه الدين فان  
نقص شيء من حقه أخذه من مال الحميل الا أن يكون الذى عليه الحق مديانا  
وصاحب الحق يخاف ان قام عليه حاصه الغرماء أو غائبا عنه فله أن يأخذ الحميل ويدهه  
وقد كان مالك يقول قبل ذلك الذى له الحق أن يأخذ ان شاء الحميل وان شاء الذى  
عليه الحق ثم رجع الى هذا القول الذى أخبرتك وهو أحب ما فيه الى وكذلك  
روى ابن وهب ❦ قلت ❦ أ رأيت ان كان الذى عليه الحق مديا غائبا والحميل حاضر



أَيَكُونُ الَّذِي لَهُ الدِّينُ أَنْ يَأْخُذَ الْحَمِيلَ وَالَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ مَلَىَّ إِلَّا أَنَّهُ غَائِبٌ (قَالَ) نَعَمْ  
كَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ أَمْوَالٌ حَاضِرَةٌ ظَاهِرَةٌ فَانْهَاجَ  
تَبَاعُ أَمْوَالُهُ فِي دِينِهِ ﴿وَقَالَ غَيْرُهُ﴾ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي تَنْبِيْهِ ذَلِكَ وَفِي النَّظَرِ فِيهِ بَعْدُ  
فَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَمِيلِ وَلِمَثَلِ هَذَا أَخَذَ وَمَا أَشْبَهَهُ

﴿فِي الْحَمِيلِ أَوِ الْمُتَحَمِّلِ بِهِ يَمُوتُ قَبْلَ مَحَلِّ الْحَقِّ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ تَكَفَّلْتُ لِرَجُلٍ بِمَالِهِ عَلَى رَجُلٍ إِلَى أَجَلٍ فَمَاتَ الْكَفِيلُ أَوْ مَاتَ  
الْمَكْفُولُ بِهِ (قَالَ) قَالَ لِي مَالِكٌ إِذَا مَاتَ الْكَفِيلُ قَبْلَ مَحَلِّ الْأَجَلِ كَانَ لِرَبِّ الْحَقِّ  
أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنْ مَالِ الْكَفِيلِ وَلَا يَكُونُ لَوَرَثَةِ الْكَفِيلِ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ  
الْحَقُّ شَيْئًا حَتَّى يَحْمَلَ أَجَلَ الْمَالِ (قَالَ مَالِكٌ) وَإِنْ مَاتَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ قَبْلَ الْأَجَلِ  
كَانَ لِلطَّالِبِ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْكَفِيلَ  
بِالْحَقِّ حَتَّى يَحْمَلَ الْأَجَلَ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ الْكَفِيلُ قَبْلَ مَحَلِّ الْأَجَلِ الْكَفَالَةُ  
وَعَلَى الْكَفِيلِ دَيْنٌ يَنْفَرِقُ مَالُهُ أَيْ كَوْنُ الْمَكْفُولِ لَهُ أَنْ يَضْرِبَ مَعَ الْغُرْمَاءِ بِمَقْدَارِ دِينِهِ  
(قَالَ) نَعَمْ ﴿قُلْتُ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) نَعَمْ هَذَا قَوْلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ  
وَقَالَ مَالِكٌ مَا أَخْبَرْتُكَ وَقَالَ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ضَرَبَ مَعَ الْغُرْمَاءِ

﴿فِي الْمُتَحَمِّلِ بِهِ يَمُوتُ قَبْلَ أَجَلِ الْحَقِّ وَالْمُتَحَمِّلُ لَهُ وَارَثُهُ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَتَيْتُ تَكَفَّلْتُ عَنْ رَجُلٍ بِمَالٍ أَوْ أَحَالَهُ عَلَى رَجُلٍ بِمَالٍ الْمَطْلُوبُ  
الْغَرِيمُ وَالطَّالِبُ وَارَثُهُ (قَالَ) إِنْ مَاتَ وَلَا مَالَ لَهُ فَالْكَفِيلُ ضَامِنٌ لِلْمَالِ وَإِنْ مَاتَ وَلَهُ  
مَالٌ فِيهِ وَفَاءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْكَفِيلِ لِأَنَّهُ إِنْ رَجَعَ الطَّالِبُ عَلَى الْكَفِيلِ رَجَعَ الْكَفِيلُ فِي مَالِ  
الْمَطْلُوبِ الْمَالِكِ وَالطَّالِبِ وَارَثُهُ فَقَدْ صَارَ لَهُ الْمَالُ فَصَارَ ذَلِكَ قَصَاصًا وَأَمَّا فِي الْحَوَالَةِ  
فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ أَحَالَ الطَّالِبَ وَلَهُ دَيْنٌ عَلَى هَذَا الَّذِي أَحَالَ عَلَيْهِ فَهِيَ حَوَالَةٌ وَلَيْسَتْ  
بِحَوَالَةٍ وَلِلطَّالِبِ أَنْ يَرْجِعَ بِهَا عَلَى هَذَا الَّذِي أَحِيلَ عَلَيْهِ كَانَ لِلْمَيِّتِ مَالٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ  
مَالٌ ﴿قُلْتُ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ مَالِكٍ وَلَكِنَّهُ رَأَيْتُ

﴿ في التحمل لرجلين يغيب أحدهما ويقوم الآخر فيأخذ بحقه ﴾  
 ﴿ ثم يقدم الغائب فيريد أن يرجع بحصته ﴾

﴿ قلت ﴾ أريت لو أتى تكفلت لرجلين بحق لهما فغاب أحدهما وحضر الآخر فأخذ مني الحاضر حصته من الدين فقدم فلان الغائب أيكون له أن يرجع على الذي أخذ حصته فيما أخذ ( قال ) قال مالك في الدين يكون بين الرجلين في صك واحد على رجل واحد فيقتضى أحدهما نصيبه من الدين دون صاحبه قال مالك يشاركه صاحبه فيما اقتضى إذا كان ذكر الحق واحداً فكذلك مسألتك إلا أن يكون الشريك رفع ذلك إلى السلطان فاستمدى عليه وأمره أن يخرج معه في اقتضائه أو يوكل فأبى فأذن له في ذلك السلطان أو يكون قد أشهد عليه وإن لم يأت السلطان بأن يخرج أو يوكل فلا يفعل فيخرج على ذلك فيقتضى فهذا لا يرجع معه فيه وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فلو رفع ذلك إلى السلطان والشريك الآخر غائب فقتضى السلطان بأن يأخذ حقه فأخذه وقبل الغريم وقال لحق صاحبه وأعدم الغريم بعد ذلك ثم قدم الغائب فطلب شريكه بنصف ما اقتضى ( قال ) لا يكون ذلك له ( قال ) ولو قام عليه الحاضر ولم يجد عنده إلا قدر حقه فقط أخذ الحاضر من ذلك ما ينوبه في الحصة لو كان صاحبه معه فإن جهل السلطان وقضى له بأخذ حقه فإن قدم الغائب طالب الحاضر بنصف ما اقتضى لانه بمنزلة التفليس لانه قد بيع ماله وخلع منه كله ﴿ وقال غيره ﴾ إذا لم يكن عنده إلا مقدار حق أحد الرجلين فقتضى له بما ينوبه في الحصاص أو قضي له بجميع حقه فهو سواء إذا قدم الغائب طالب شريكه بما ينوبه لانه بمنزلة التفليس

﴿ في الرجل يتحمل للرجل بما قضي له على غريمه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لرجل وهو يخاضم رجلاً في طلب حق له فقال الرجل للطالب ما ذاب <sup>(١)</sup> لك على فلان الذي تخاضمه فأنا كفيل لك به فاستحق

(١) (ذاب) هو بالذال المعجمة قال في المختار وذاب له عليه من الحق كذا أي وجب وثبت له

قبله مالا أيكون هذا الكفيل ضامنا له في قول مالك (قال) نعم وكذلك كل من تبرع بكفالة فانها له لازمة وهذا له لازم في مسألتك ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل قال لرجل وهو يدعى قبل أخيه حقا فقال له الآخر ما تصنع بأخي احلف أن حقت حق وأنا ضامن لك ثم قال بعد ذلك إنما قلت لك قولاً ولا أقبل ولا أضمن إنما تبرعت به (قال) قال مالك يحلف ولا ينظر الى رجوع هذا فاذا حلف ضمن ولم ينفعه رجوعه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال اشهدوا بأنني ضامن بما قضى لفلان على فلان وهما غائبان جميعاً أو قال أنا كفيل لفلان بما على فلان وهما غائبان جميعاً أيلزمه ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في رجل قال لرجل مالك ولا أخي احلف أن الدين الذي تدعيه قبله حق وأنا أغرم لك فرضى المدعى بذلك فزاع الذي قال احلف وأنا أضمن (قال مالك) ليس ينفعه نزوعه ويحلف هذا ويستحق ويفرغه فكذلك مسألتك وسواء ان كان أحدهما حاضراً أو كانا غائبين جميعاً أو حاضرين لأن مالكا يلزم المعروف من أوجبه على نفسه والكفالة معروف وهي حمالة وهي لازمة كالدين فهذا قد وجب عليه ما أوجب على نفسه من الكفالة والضمان وهذا رأيي ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو مات الضامن كان ذلك في ماله

﴿في الرجل يتحمل عن الرجل بحمالة وهو غائب عنه﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً على رجل حقا فقال رجل غائب عنهما من غير أن يخاطبه أحد اشهدوا أنني كفيل لفلان بماله على فلان أيلزمه هذا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك وأراه لازماً له

﴿في الرجل يتحمل عن الرجل بحمالة ثم يموت الحميل قبل أن يستحق قبل﴾  
 ﴿المتحمل له شيء ثم استحق قبله الحق بعد موت الحميل﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لرجل ما ذاب لك قبل فلان فأنا كفيل به فمات الذي قال أنا كفيل به قبل أن يستحق هذا قبل فلان شيئاً ثم استحق قبله الحق

بعده موت الذي قال أنا كفيل أكون ذلك في ماله أم لا (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا إلا أن هذا رأيي

﴿في الرجل يقول للرجل دأين فلانا فما ذاب لك قبله من حق فأنا له حميل﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن قلت لرجل بايع فلانا فما بايعته به من شيء فأنا ضامن للثمن أيلزمه ذلك الضمان أم لا (قال) نعم يلزمك هذا إذا ثبت ما بايعته به من شيء ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) نعم ﴿وقال غيره﴾ وإنما يلزم من ذلك كل ما كان يشبه أن يداين بمثله المحمول عنه وببايع به

﴿في الرجل يقول للرجل دأين فلانا وأنا لك حميل ثم يرجع قبل المداينة﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا قال للرجل دأين فلانا فما دأينته به من شيء فأنا ضامن لك فلم يداينه حتى أنه فقالت له لا تفعل فانه قد بدا لي أكون ذلك له أم لا (قال) نعم وما سمعت من مالك فيه شيئا ﴿قلت﴾ أليس قد قال مالك في الذي قال احلف وأبا ضامن للحق الذي تدعيه على أخي ثم قال بعد ذلك لا تحلف فاني لا أضمن قال مالك هذا لا ينفعه (قال ابن القاسم) لأن هذا حق قد لزمه (قال) وهذا لا يشبه مسائلتك

﴿في الرجلين يتحملان بالحمالة ثم يغيب أحدهما والمتحمل به فيؤدى﴾

﴿الحاضر المال ثم يقدم المتحمل والذي عليه الحق فيريد الحميل﴾

﴿أن يتبع صاحبه بما أدى عنه وصاحب الحق ملى﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلين كفيلين تكفلا عن رجل بألف درهم وكل واحد كفيل ضامن فغاب الذي تكفلا عنه وغاب أحد الكفيلين فلزم الكفيل الحاضر فأدى المال ثم قدم الذي عليه الاصل والكفيل الآخر وكلاهما ملى فأراد الكفيل أن يتبع الكفيل بنصف ما أدى أكون ذلك له والذي عليه الاصل ملى (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم وقد قال مالك في الذي عليه الاصل إذا كان مليا لم يكن للطالب أن

يأخذ الكفلاء بالمال (قال) لا يشبه الكفيلين هاهنا الذي عليه الاصل لان الكفيلين اذا أدى أحدهما عن صاحبه وكل واحد منهما كفيل ضامن بما على صاحبه فانه يرجع على أيهما شاء على صاحب الاصل أو على الكفيل الذي تكفل معه لانه حين أدى صار ديناً له عليهما ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

﴿في القوم يتحملون بالحالة فيعدهم المطلوب فيريد طالب الحق أن يأخذ﴾

﴿من وجد من الحملاء بجميع الحق﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان تكفل لى ثلاثة رجال بمالى على فلان فأعدم فلان الذي عليه الحق أيتكون لى أن أخذ من قدرت عليه من هؤلاء الكفلاء الثلاثة بجميع حتى في قول مالك (قال) قال مالك لا تأخذ من قدرت عليه من الكفلاء الا بثلاث الحق لانهم كفلاء ثلاثة ﴿قلت﴾ فان قال حين تكفلوا له بعضهم كفيل عن بعض (قال) قال مالك اذا جعلهم كفلاء بعضهم ببعض أخذ من قدر عليه منهم بجميع الحق ﴿قلت﴾ أرايت ان غرم المال أحد الكفلاء ثم لقي الذي غرم ذلك أحد الكفيلين بم يرجع عليه أبالنصف أم بالثلث (قال) أرى أن يرجع عليه بالنصف (قال) ولو أنه حين تكفلوا له شرط عليهم أيكم شئت أن أخذ بحق أخذته ولم يجعلهم كفلاء بعضهم عن بعض فأخذ من وجد منهم لم يكن لمن أخذ منه أن يرجع بما أخذ على صاحبه لانهما لم يتكفلا للغارم بشئ وانما كان الشرط لصاحب الدين أيهم شاء أخذ بحقه وكذلك بلغنى عن مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان تكفل ثلاثة رجال لرجل بحقه الذي له على فلان أيتكون له أن يأخذ من لقي منهم بجميع الحق (قال) لا الا أن يكونوا تحملوا بذلك الحق وبعضهم أيضاً حملاء عن بعض واشترط أن يأخذ من شاء منهم بحقه فان كانوا هكذا أخذ من لقي منهم بجميع الحق وان لم يكن بعضهم حميلاً عن بعض لم يكن له أن يأخذ من لقي منهم الا بثلاث المال (قال ابن القاسم) فاذا اشترط عليهم ان شاء أن يأخذ منهم من شاء بحقه فأخذ منهم بالحق رجلاً لم يكن لهذا الذي أخذه بجميع الحق أن يرجع على من تحمل معه الا أن يكونوا اشترطوا

عند الحملة أن بعضهم حملاء عن بعض واشتراط الذي له الحق أن يأخذ من شاء بالجميع  
 فأخذ بذلك أحدهم فانه هاهنا يرجع من غرم منهم على صاحبيه بشئ ما غرم اذا  
 كان في أصل الحملة بعضهم حملاء عن بعض ( قال ابن القاسم ) ولو كان الحملاء كلهم  
 حضوراً وكلهم مو سر لم يكن له أن يأخذ من كل واحد الا ثلث الحق وهذا بمنزلة  
 الحميل والذي عليه الاصل اذا كان الذي عليه الاصل موسراً لم يؤخذ الحميل وان  
 كان معداً أخذ الحميل وان كان بعض الحملاء معدماً وبمضهم موسراً أخذ الذي  
 له الحق حقه من الذي وجده منهم ملياً الا أن يكون شرط عليهم في الحملة أنه يأخذ  
 من شاء منهم بحقه فيكون له أن يأخذ بعضهم بالجميع وان كانوا كلهم مياسير ﴿ قال ابن  
 وهب ﴾ وقال مالك ان من أمر الناس الجائز عندهم أن الرجل يكتب حقه على  
 الرجلين فيشترط أن حيكما عن ميتكما أو مليكما عن معدكما وانما ذلك بمنزلة الحملة  
 يتعمل بها أحدهما عن صاحبه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني الثقة عن عطاء بن أبي رباح  
 أنه قال نحو ذلك ﴿ سحنون ﴾ وقال غيره اذا كان لرجل ستمائة دينار على ستة رجال على  
 أن بعضهم حملاء عن بعض بجميع المال أو قال على أن كل واحد منهم حميل عن  
 أصحابه بجميع المال أو قال على أن كل واحد منهم حميل بجميع المال ولم يذكر أصحابه  
 بشئ أو قال على أن كل واحد منهم حميل عن صاحبه بجميع المال فأيهم شاء أن  
 يأخذ بجميع حقه أخذ قال في ذلك كله ولا براءة لواحد منهم حتى يوفي جميع هذا  
 المال أو لم يقبله فو سواء كله وله أن يأخذ من اتى منهم بجميع الحق فان لقي واحداً  
 منهم أو لقيهم جميعاً كانوا مياسير كلهم أو بعضهم وان لم يكن شرط فأيهم شاء أن  
 يأخذ بحقه أخذه فانه ان لقي واحداً منهم فله أخذه بجميع الحق وان لقيهم جميعاً وهم  
 مياسير فليس له أن يأخذ بعضهم ببعض لان الحميل لا يؤخذ بالذي على المديان  
 اذا كان المديان حاضراً ملياً وانما له أخذه اذا كان المديان عديماً أو غائباً أو يكون  
 مدياناً أو ملداً ظالملاً فان لقي التريم واحداً من الستة فأخذ منه المال كله ثم لقي  
 المأخوذ منه المال كله أحد الستة بعد ذلك فانه يأخذ منه مائة أداها عنه خاصة

ويأخذ منه مائتين لانهما حميلان عن الاربعة وقد كان أدى عن نفسه مائة لا يرجع بها على أحد وأخذ من هذا الذي لقي مائة أداها عنه وبقيت أربع مائة أداها عن الاربعة الباقيين فله أن يرجع على هذا بنصف الاربع مائة لانهما حميلان عن الاربعة فاذا أخذ منه مائتين فقد استويا في الغرم فان لقي أحدهما أحد الاربعة الباقيين فانه يأخذه بخمسين ديناراً فضاها عنه خاصة من الدين الذي عليه ويرجع عليه بنصف ما أدى عن الثلاثة وقد أدى عن الثلاثة بالحمالة خمسين ومائة فيرجع عليه بنصفها فيكون جميع ذلك مائة وخمسة وعشرين خمسون عنه خاصة أداها عنه وخمسة وسبعون أداها عنه بالحمالة عن الثلاثة وكذلك اذا لقي الرابع المأخوذ منه المال الثالث من الباقيين فانه يأخذه بما أدى عنه من أصل الدين وبنصف ما أدى عن أصحابه فان لقي هذا الرابع الآخر من الاولين الذي لم يرجع على الرابع فانه يرجع عليه بما أدى عنه من أصل الدين وذلك خمسون ديناراً وينظر ما بقي مما أداها بالحمالة عنه فاذا هي مائة وخمسون ديناراً وقد أدى الرابع بالحمالة خمسة وسبعين ديناراً فيرجع عليه الذي أدى خمسين ومائة بسبعة وثلاثين ونصف حتى يعتدلاً بما أداها في الحمالة عن الثلاثة فيصير كل واحد قد أدى مائة واثني عشر ونصفاً فعلى هذا يكون اذا لقي بعضهم بعضاً حتى يؤدي كل واحد منهم مائة لان كل واحد كان عليه من أصل الدين مائة فخذ هذا على هذا ونحوه \* ولو أن هؤلاء الستة الذين عليهم ستمائة دينار تحمل بها بعضهم عن بعض على أن كل اثنين منهم حميلان بجميع المال أو قال على أن كل اثنين منهم حميلان عن أصحابهم بجميع الدين أو على أن كل اثنين حميلان عن اثنين منهم بجميع المال أو على أن كل اثنين ضامنان عن واحد بجميع المال على ما وصفت لك في صدر المسئلة فهذا كله سواء فان لقي رب المال اثنين منهم أخذ منهما الجميع ثلاثمائة وان لقي واحداً منهم أخذه بثلاثمائة وخمسين مائة منها عليه من أصل الدين وخمسون ومائتان من الكفالة لانه كفيل بنصف ما بقي فان أخذ ذلك منه ثم لقي المأخوذ منه رجلاً من الستة كان له أن يأخذ منه خمسين أداها لدينه خاصة ثم يأخذه بنصف



المائتين اللتين أدى عن الحماله لان المؤدى الاول أدى عن نفسه مائة لا يرجع بها على  
 أحد وأدى خمسين ومائتين عن أصحابه عن كل واحد منهم خمسين خمسين فاذا لقي  
 واحداً منهم أخذ منه خمسين أداها عنه عن أصل دينه ثم يشاركه فيما بقي مما أدى  
 عن أصحابه فذلك مائتان لان كل اثنين حميلان بجميع المال وهذا بمنزلة ستة رجال  
 عليهم ستمائة درهم ضمنوها لصاحبها على أن كل واحد منهم ضامن لنصف جميع المال  
 فاذا لقي صاحب الدين واحداً منهم أخذه بحصته من الدين وذلك مائة ونصف  
 ما على أصحابه فهذا والاول سواء فان لقي صاحب الدين واحداً منهم أخذ منه  
 ثلاثمائة وخمسين ثم ان لقي المأخوذ منه أحداً من أصحابه أخذه بخمسين أداها عنه  
 وبمائة درهم مما أدى عنه وعن أصحابه وان لقي المؤدى الثاني أحداً من الاربعة الباقين  
 أخذه بخمسة وعشرين أداها عنه عن خاصة نفسه ونصف ما بقي من المائة حتى  
 يستووا في الفرم عن أصحابهم وذلك نصف خمسة وسبعين درهما وكذلك من لقوا  
 من أصحابهم على ما وصفت لك فخذ هذا على هذا ولو كانت الستمائة على ستة رجال  
 على أن كل ثلاثة حملاء عن ثلاثة بجميع المال أو على أن كل ثلاثة حملاء عن صاحبهم  
 أو عن أصحابهم أو عن واحد بجميع المال أو على أن كل واحد حميل بثلاث المال فهذا  
 كله سواء فان لقي ثلاثة أخذهم بجميع المال وان لقي واحداً أخذه بمائة وبثلث  
 ما بقي وذلك مائة وستة وستون وثلثان فان لقي اثنين أخذ منهما مائتين ما عليهما  
 خاصة وثلث ما بقي مما تحملا به ليس له أخذهما بغير ذلك وذلك مائتان وستة  
 وثلثون فان لقي ثلاثة أخذهم بجميع المال فان أخذهم منهم ثم لقي واحد منهم أحد  
 الثلاثة الذين لم يؤدوا فانه يأخذه بما أدى عنه خاصة بثلاثة وثلثين درهما وثلث لانه  
 أدى مائتين مائة منهما عليه خاصة ومائة أداها عن الثلاثة أدى عن كل واحد منهم  
 ثلثها فيأخذ منه ثلث المائة التي أدى عنه عن خاصة نفسه وبقي ما أدى عن الاثنين  
 وذلك ستة وستون وثلثان فيرجع عليه بنصفها حتى يستووا في الفرم عن الاثنين فان  
 أخذ منه ثم لقي الثالث الذي أخذ من صاحبه ما أخذ أحد الاثنين اللذين أديا معه



المال جمع ما أديا جميعاً عن الثلاثة فجعل عليهما نصفين فرجع الاول الذي لم يأخذ من الثالث شيئاً على الذي أخذ بالفضل حتى يكونا في الغرم سواء فان اقتسما ذلك ثم لقيا الباقي الذي أدى معهما المال تراجعا بالفضل أيضاً حتى يصير ما أخذ من الثالث بينهم أثلاثاً لانهم في الكفالة سواء فان لقي واحد منهم أحداً ممن لم يؤد فأخذه بشئ على حساب ما يقع عليه فلا بد من أن يشارك فيه من بقي من الاثنين اللذين أديا معه المال حتى يكون ما أخذ كل واحد منهم بينهم بالسوية لانهم حملاء عن أصحابهم ثم يفمل هكذا فيهم. ولو كانت السمتة على ستة فضمنوها على أن كل واحد منهم حميل عن ثلاثة بجميع المال أو عن خمسة أو عن واحد أو عن جميعهم فهذا أصل واحد وكل واحد حميل بجميع السمتة لانه قد قال في أول الحملة على أن كل واحد منهم حميل بجميع المال فلا يضره قال عن ثلاثة أو عن أقل أو أكثر فكل واحد منهم حميل بجميع المال فنخذ هذا على هذا

— في الغريم يؤخذ منه حميل بعد حميل —

﴿ قات ﴾ أرأيت ان كان لي على رجل ألف درهم فأخذت منه كفيلاً بالألف ثم لقيته بعد ذلك فأخذت منه كفيلاً آخر بتلك الالف أيكون لي أن أخذ أيهما شئت بجميع الالف اذا أعدم الذي عليه الاصل ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ذلك لك ولا يشبه هذا الكفيلين اذا تكفلا في صفقة واحدة ولم يحمل بعضهما كفيلاً عن بعض ﴿ قات ﴾ أرأيت ان تحمل رجل لرجل بماله على فلان ثم لقي الذي له الحق الذي عليه الحق فأخذ منه كفيلاً آخر أيكون لرب الحق أن يأخذ أي الحميلين شاء وقدر عليه بجميع الحق ( قال ) نعم ذلك له لانهما لم يتحملا في صفقة واحدة وانما تحمل كل واحد منهما على حدة ﴿ قات ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قات ﴾ ألا ترى أن أخذ الحميل الثاني من الذي عليه الحق إراءة للحميل الاول ( قال ) لا ﴿ قات ﴾ أرأيت ان أخذت من فلان كفيلاً بمالي عليه ثم لقيته بعد ذلك فأخذت منه كفيلاً آخر أتسقط الكفالة في الاول أو تسقط كلها أو

يسقط نصفها (قال) لا يسقط منها شيء ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) هذا رأيي  
وهما جميعا كفيلا ن كل واحد بالجميع

— باب في الحميل يؤخذ منه الحميل —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان تكفل لى رجل بحق لى على رجل فأخذت من الكفيل كفيلا آخر  
أ يلزم كفيل الكفيلة أم لا (قال) نعم تلزمه ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال)  
لا ﴿وقال غيره﴾ وكذلك لو تحمل رجل بنفس رجل أو تحمل آخر بنفس الحميل  
ان ذلك جائز وكذلك لو تحمل ثلاثة رجال بنفس رجل وكل واحد منهم حميل  
عن صاحبه فهو جائز ومن جاء به منهم فقد برئوا كلهم لان الحماله وكالة وان كانوا  
تحملوا بوجهه وليس بعضهم حملاء عن بعض فان جاء به أحدهم برئ هو وحده  
ولم يبرأ صاحبه لانه لم يتحمل عنهما واذا تحمل بعضهم ببعض فأتى به أحدهم فيكون  
اذا جاء به أحدهم كأن كلهم أتى به لان كل واحد منهم وكيل لصاحبه على الاتيان به  
﴿قال سحنون﴾ نخذ هذا الباب على هذا ونحوه

— في الغريم يؤخذ منه الحميل فاذا حل الاجل آخر —

﴿طالب الحق الغريم أ يكون ذلك تأخيراً عن الحميل﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان لى على رجل حق وقد أخذت منه كفيلا فلما حل الاجل  
أخرت الذى عليه الاصل أ يكون هذا تأخيراً عن الكفيل أيضاً وكيف ان أخرت  
الكفيل أ يكون ذلك تأخيراً للذى عليه الاصل (قال) أما اذا أخر الغريم فهو تأخير  
للكفيل الا أنه اذا أخر الذى عليه الاصل فقال الحميل لا أرضى لاني أخاف أن  
يفلس ويذهب ماله كان ذلك له ويكون صاحب الحق فيه بالخيار ان أحب أن يؤخر  
الذى عليه الحق ولا حمالة له على الحميل فذلك له وان أبى لم يكن له ذلك الا أن يرضى  
الحميل وان سكت الحميل وقد علم بذلك فالحماله له لازمة وان لم يكن له علم حتى يحل  
أجل ما أخره اليه حلف صاحب الحق بالله ما أخره ليبراً الحميل من حمالته وكانت

حاملته عليه لازمة وأما إذا أخر الحميل فاني أراه تأخيراً عن الذي عليه الاصل ألا  
أن يحلف صاحب الحق بالله الذي لا اله الا هو ما كان ذلك منى تأخيراً للحق عن  
صاحبه ولا كان ذلك منى الا للحميل فان حلف كان له أن يطلب صاحب الحق وان  
أبى أن يحلف لزمه التأخير وذلك لو أنه وضع عن الحميل حالته لكان له أن يتبع صاحب  
الحق اذا قال انما أردت وضع الحمله واتباع غريمي فالتأخير بمنزلة **﴿سحنون﴾**  
وقال غيره اذا أخر الغريم وهو ملى موسر تأخيراً بيداً فالحمله ساقطة عن الحميل وان  
أخره ولا شئ عنده فلا حجة للكفيل وله القيام على الكفيل وله أن يقف عنه

— باب في الحميل يدفع عن حاملته غيره ما تحمل به عن الغريم —

**﴿قلت﴾** أرايت ان تكفلت بألف دينار هاشمية ورضى صاحب الحق بألف دينار  
دمشقية فقضيته ذلك بم أرجع على صاحبي الذي لى عليه الاصل (قال) ترجع عليه  
بألف دينار دمشقية لانك كذلك أدبت **﴿قلت﴾** أرايت لو أنى تكفلت عن رجل  
بألف درهم فقاب ولزم منى الذى تكفلت له فأعطيته بألف درهم دنائير أو عرضاً  
من العروض أو طعاماً ثم قدم الذى عليه الاصل بم أرجع (قال) الذى عليه الاصل  
بالخيار ان أحب أن يدفع قيمة ما دفع الكفيل اليه ان كان عرضاً أو حيواناً فذلك  
له وان كان طعاماً فسكرته وان أحب الالف التى كانت عليه فان هو دفع الذهب  
من الورق الذى تحمل بها فلا يحل ذلك ولا يجوز ويفسخ ذلك ويرجع الكفيل  
الذى دفع الذهب الى صاحب الدين فيأخذ منه ذهبه ويكون الورق على الذى عليه  
الاصل وعلى الحميل كما هي **﴿قال ابن القاسم﴾** والمأثور اذا دفع دراهم من دنائير  
خلاف هذا ولا يشبه الكفيل وهو بيع حادث وقد فسرت لك ذلك **﴿قلت﴾**  
أرايت لو أن رجلاً تكفل عن رجل بألف درهم فقال الكفيل للذى عليه المال  
ادفع الى هذا الثوب وأنا أدفع الالف عنك فدفع الثوب اليه ثم ان الذى له الدين  
لزم الذى عليه الاصل ففرم المال بم يرجع الذى عليه الاصل على الكفيل أبالثوب  
أم بالالف (قال) يرجع بالالف **﴿قلت﴾** لم (قال) لانه باعه الثوب بألف وأمره أن

يدفعها الى فلان ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا وهذا رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال هو وغيره في هذا الاصل في المأمور بالدفع والكفيل بالدفع وذكر كثير منه عن مالك اذا دفعوا دنانير من دراهم أو طمام أو عروض فالأمر والغريم المكفول عنه بالخيار ان شاء دفع مادفع عنه لانه قد تعدى عليه بالم يأمره به وان شاء دفع ما أمرهم أن يدفعوا عنه لانهم انما قضوا عنه ﴿ سحنون ﴾ وهذا الاصل التنازع فيه كثير ﴿ قلت ﴾ أرايت لو ان كفيلًا تكفل لي بمائة دينار على رجل فأبرأت الكفيل من خمسين دينارًا على ان دفع الى الخمسين الدينار بم يرجع الكفيل على الذي عليه الاصل ( قال ) بما أدى وهي الخمسون الدينار ﴿ قلت ﴾ ويكون للذي له الدين أن يرجع على الذي عليه الدين بالخمسين الباقية ( قال ) نعم لانه لم يبرئ الذي عليه الاصل منها أبرأ الكفيل من الكفالة ولم يبرئ الذي عليه الاصل فلهما جميعا أى للكفيل وللذى له الدين ان يرجعا على الذي عليه الاصل كل واحد منهما بخمسين خمسين ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن كفيلين تكفلا بألف درهم عن رجل فقال أحدهما لصاحبه ادفع الى مائة درهم وأنا أدفع الالف كلها عنى وعنك ( قال ) ان كان قد حل الحق وصاحب الحق حاضر وانما يأخذ منه فيدفعها مكانه فذلك جائز وان كان انما اغترى سلفا ينتفع به أو كان صاحب الحق غائبًا أو لم يحل الحق فهذا لا يجوز وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره وان أعطاه في موضع يجوز ذلك لقرب دفعه عنه ثم ان الذي قبض المائة من صاحبه صالح الغريم على خمسين فان الصالح جائز ولا يكون على الغريم الا خمسون ويرجع الذي أعطى المائة على صاحبه بخمسة وسبعين ويتبعان الغريم بخمسين يتبعه كل واحد منهما بخمسة وعشرين وان صالح الكفيل الذي أخذ المائة من صاحبه على خمسين ومائة فان الصالح جائز ولا يكون على الغريم الا مائة وخمسون ويرجع الذي أعطى المائة على صاحبه بخمسة وسبعين ويتبعان الغريم بخمسين يتبعه كل واحد منهما بخمسة وعشرين وان صالح

الكفيل الذي أخذ المائة من صاحبه على خمسين ومائة فإن الصالح جائز ولا يكون على الغريم الا مائة وخمسون ويرجع الذي أعطى المائة على صاحبه بخمسة وعشرين ويتبعان الغريم بمائة وخمسين يتبعه كل واحد منهما بخمسة وسبعين وان صالح الذي أخذ المائة من صاحبه الغريم على مائتين أو على خمسمائة فإن الصالح جائز ولا يكون على الغريم الا ما قبض من الكفيل ويتبعان الغريم بمائتين بمائة مائة وان كان الصالح بخمسمائة اتبعه بما أديا عنه أحدهما بمائة والآخر بأربعمائة فإن أعدم الذي عليه الدين لم يكن للكفيل الذي أدى أربعمائة أن يرجع على صاحبه الذي كان صالحه بالمائة بقليل ولا كثير ويتبعان جميعا الغريم بما أديا عنه

❦ في الرجل يشتري الجارية أو السامة ويتحمل له رجل ❦  
❦ بما أدركه فيها من درك ❦

❦ قلت ❦ أرأيت لو أن رجلاً اشتري جارية فتكفلت له بما أدركه فيها من درك أتكون هذه كفالة وأكون ضامناً بما أدركه في الجارية من درك في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ أرأيت لو أني بعت من رجل بيماءً وأعطيته كفيلاً بما أدركه من درك أتجوز هذه الكفالة أم لا (قال) ان كان أعطاه كفيلاً بما أدركه فقال ان أدركت فيها درك فعلى أن أرد الثمن فالكفالة في هذا جائزة وان كان انما أعطاه على أنه ان أدركه فيها درك فعليه أن يخلصها له بالغة ما بلغت فالكفالة في هذا باطل لأن هذا لا يلزم البائع (قال) والكفالة لا تلزم أيضاً ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا قوله وهو رأيي ❦ وقال غيره ❦ لا يخرج من الكفالة لما رضي أن يلزمه نفسه وهو الذي أدخل المشتري في دفع ماله للثقة منه به فعليه الأقل من قيمة السلعة يوم يستحق أو الثمن الذي أعطى الا أن يكون الغريم موسراً حاضراً فلا يكون عليه شيء وخذ هذا الاصل على هذا في مثل هذا وما أشبهه ❦ قلت ❦ لابن القاسم أرأيت من باع بيماء واشترط المشتري على البائع الخلاص وأخذ منه بالخلاص كفيلاً أتجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لا يحل وذلك عندي بمنزلة ما لو أن رجلاً باع داراً

ليست له فقال للمشتري اشتريها مني فان لم يسلم لك ذلك صاحبها فعلى خلاصها لك فهذا لا يجوز وهذا قول مالك والبيع فيها مردود ولولا أن الناس اشتروا هذه الشروط في البيع الاول على أنهم لا يريدون بذلك الاخلاص انما كتبوه على وجه الثقة والتشديد لنقضت البيع به ولو عمد رجل فاشترط فقال ان أدركني درك في الدار فمليك أن تخلص لي الدار بما يكون من مالك أو تخلصها بما بلغت وعلى ذلك اشترى وبه عقد بيعه لكان هذا فاسداً لا يحل ولنقضت به البيع

— في الحيلة في البيع بعينه وبيع الغائب —

﴿ قلت ﴾ أرايت ما كان بعينه مما اشتريته أيجوز أن اخذ به كفيلا ( قال ) لا يجوز ذلك عندى ولم أسمعه من مالك الا أن مالكا قال لا يجوز أن يشترط أن يكون ضامنا اذا باع سلعة بعينها أن يكون ضامنا لها ان تلفت فعليه شرواها فكذلك الكفالة ﴿ وقال غيره ﴾ هذا من الاصل الذى بينته لك قبله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت منه عبداً أو دابة غائبة وأخذت منه كفيلا بها ( قال ) لا يكون في هذا كفالة لأنه انما اشترى منه غائبا بعينه ألا ترى أنه لو ماتت الدابة أو العبد لم يضمن البائع شيئاً ولا يصالح النقد فيه ﴿ قلت ﴾ فان كانت غيبة قريبة مما يصالح النقد فيها لم تصلح الكفالة فيه أيضا ( قال ) نعم

— في الرجل يمتق عبده على مال ويأخذ منه بالمال حميلا —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتقت عبدي على ألف درهم وأخذت منه بها كفيلا أيجوز هذا أم لا في قول مالك ( قال ) نعم ذلك جائز عند مالك وانما الذى لا تجوز الكفالة فيه كتابة المكاتب

— في الكفالة بكتابة المكاتب —

﴿ قلت ﴾ أرايت الكفالة لرجل بكتابة مكاتبه أيجوز أم لا ( قال ) قال مالك لا تجوز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كاتب عبدي على مال فأنى رجل فقال لى عجل عتقه وأنا كفيل

لك بكتابته ففعلت أتلمزه الكفالة أم لا في قول مالك ( قال ) الكفالة له لازمة لان  
مالكا قال لو أن رجلا أعتق عبده على مال على أن تكفل بذلك المال رجل ان ذلك  
جائز لازم للكفيل فكذلك مسألتك ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الكفيل الذي أدى عن  
المكاتب هذا المال أليكون له أن يرجع بذلك على المكاتب ( قال ) نعم في رأيي ولم  
أسمعه من مالك

﴿ في الغريم يؤخذ منه قبل محل الاجل أو بعد محل الاجل حميل أو رهن ﴾  
﴿ على أن يؤخر الى أبعد من الاجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا أعطي غريمه حميلا قبل محل أجل دينه على أن يؤخره  
الى أبعد من الأجل ( قال ) قال مالك لا يصلح ذلك ( قال ) وان حل حقه فلا بأس  
أن يأخذ منه حميلا ويؤخره الى أبعد من الأجل ( قال مالك ) وكذلك لو رهنه قبل  
الاجل على أن يؤخره فلا يصلح وان رهنه بعد ما حل الاجل على أن يؤخره فلا  
بأس به ( وقال غيره ) وإذا كان الرهن أو الحميل قبل محل الحق على أن يؤخره الى أبعد  
من الاجل فهذا لا يجوز وهذا لا يكون الرهن به رهنا وان كان مقبوضاً ولا يكون  
قبضه له قبضا ان فلس الغريم ان يكون أحق به من الغرماء ولا يكون على الحميل شيء  
أيضاً لانه لم يخرج بما ارتهن ولا بما أخذ له الحميل شيء مبتداً انما كان دين في ذمته لم  
يكن يجوز له أخذه فلا يجوز أن يبقى في يديه الوثيقة منه لانه يشبه سلفاً جر منفعة  
وهو باق في الذمة كما كان ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حط عنه بعض ماله عليه قبل الاجل على  
أن أعطاه حميلاً ورهناً ببقية الحق ( قال ) هذا لا بأس به ( قال ) وقال مالك كل من كان له  
حق على رجل الى أجل من الآجال فأخذ منه حميلاً قبل محل الاجل أو رهنه رهناً  
الى أبعد من الاجل فلا خير فيه ( قال ابن القاسم ) لان ذلك عنده كأنه سلف أسلفه  
على أن يزداد في سلفه ( قال ) وإذا حل الاجل فلا بأس به ( قال ابن القاسم ) لان  
ذلك حينئذ بمنزلة من أسلف سلفاً عن ظهر يد وأخذ به حميلاً ﴿ قال مالك ﴾ والرهن  
مثله اذا رهنه قبل محل الاجل على أن يؤخره الى أبعد من محل الاجل فلا يجوز



ولا يحمل وان كان بعد محل الاجل فلا بأس به

❦ في الغريم الى أجل يؤخذ منه حميل ❦

❦ أو رهن بالقضاء قبل محل الاجل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أخذت منه حميلا قبل محل الاجل على أن يوفيني قبل محل الاجل ( قال ) لا بأس بذلك لانه لا تهمة هاهنا وكذلك الرهن ❦ قلت ❦ وكذلك ان أعطاني حميلا أو رهنا قبل محل الاجل على أن يعطيني حقي عند محل الاجل أ يجوز هذا أم لا ( قال ) لا بأس به ❦ قلت ❦ أ رأيت ان أخذت منه حميلا قبل محل الاجل وكان ديني عليه محله الى سنة فأعطيني كفيلا بحقي الى ستة أشهر ( قال ) هذا لا بأس به لان هذا لا تهمة فيه ألا ترى أنه عجل الدين الذي عليه قبل محل الاجل وزاد مع ذلك حالة هذا الرجل فلا بأس بذلك

❦ في الحمل يأتي بالغريم بعد محل الاجل ❦

❦ قبل أن يقضي على الحمل بالمال ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان قلت لرجل أنا كفيل لك بفلان الى غد فان لم أوافك به فأنا ضامن للمال فحضى الغد فقلت قد وافيتك به وقال لم توافني به ( قال ) يقيم البيعة أنه قد وافاه به والا غرم المال ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ❦ قلت ❦ فان وافاه بعد الغد قبل أن يحكم السلطان عليه ( قال ) ذلك له جائز ويبرأ من المال ولا يكون عليه غرم ❦ سحنون ❦ وكذلك يقول غيره من الرواة

❦ في الرجل يطالب قبل الرجل حقا فيطلب منه حميلا بالخصومة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا طلب قبل رجل حقا وقد كانت بينهما خلطة في معاملة فقال الطالب للمطلوب أعطني كفيلا حتى أقيم بينتي عند القاضي ( قال ) لا أرى ذلك عليه ولكن يطالب بينته ❦ قلت ❦ وليس له أن يأخذ عليه كفيلا بوجهه حتى يثبت حقه ( قال ) لا ❦ وقال غيره ❦ اذا ثبتت المعاملة بينهما فله عليه كفيل بنفسه ليقع البيعة



على عينه ﴿قلت﴾ فان قال أعطني وكيلاً بالخصومة حتى أقيم بينتي (قال) لا أرى أن يعطيه وكيلاً بالخصومة اذا لم يرد المطلوب أن يوكل لانا نقبل بينة هذا الطالب على المطلوب وان كان غائباً فلا يلزم المطلوب أن يقيم وكيلاً الا أن يشاء المطلوب ان يوكل من يدفع عنه

﴿في الرجل يقضى له القاضى بالقضية يأخذ منه كفيلاً﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البينة أن هذه الدار دار أبي أو دار جدى أو ان هذا المتاع متاعى أو متاع أبي مات وتركه ميراثاً لا يعلم له وارث غيرى فقضى لى القاضى هل كان مالك يأمر القاضى أن يأخذ منى كفيلاً اذا أراد أن يدفع الى ذلك الشئ فى قول مالك (قال) ان الكفيل الذى تأخذه القضاة فى هذا انما هو جور وتعمد وليس عليهم اذا استحقوا حقوقهم أن يأتوا بكفلاء بل يعطون حقوقهم بغير كفالة

﴿في الرجل يكون له على الرجل الطعام الى أجل فيأخذ به منه كفيلاً﴾  
﴿فيصالحه الكفيل قبل الاجل أو بعهده على أدنى أو أقل أو أجود﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لى على رجل طعاماً الى أجل من سلم أو قرض أخذت منه كفيلاً فلما حل الاجل أعطاني الكفيل بعض طعامي على أن تركت له بعضاً أو قبل أن يحل الاجل أعطاني بعض الطعام على أن تركت له بعض الطعام (قال) لا يصالح ذلك اذا لم يحل الاجل لانه يدخله ضم عني وتعجل فأما اذا حل الاجل فلا بأس بذلك ولا يرجع الكفيل على الذى عليه الحق الا بما أدى الى الطالب لان مالكا قال فى الذى عليه الحق لو أخذ بعض حقه منه على أن ترك له ما بقى قبل الاجل لم يجز هذا لانه وضع وتعجل فاذا حل الاجل فلا بأس بذلك وكذلك الكفيل عندى مثل الذى عليه الاصل ﴿قلت﴾ أرايت الكفيل اذا صالح الذى له الحق على حنطة مثل كيل حنطته قبل أن يحل الاجل الا أنها أجود من شرط الطالب أو أدنى من شرطه (قال) لا يجوز ذلك لأن مالكا قال لا يجوز أن يصالح الذى عليه

الحق الطالب قبل محل الاجل على حنطة مثل كيل حنطته اذا كانت أجود من حنطته  
أو أدنى ﴿قلت﴾ فان حل الاجل (قال) لا خير في ذلك اذا حل الاجل أن يصالحه  
الكفيل على مثل كيل حنطته أو أجود اذا كانت من صنفها أو أدنى منها اذا كانت  
التي عليه سمراء كلها أو محمولة كلها وان أخذ أيضاً أجود من حنطته وأدنى من كيلها  
فلا خير فيه وان كانت من صنف واحد واذا أخذ مثل كيل طعامه فلا خير في أن  
يأخذ أجود اذا كانت من الصنف أو أدنى منه ولا بأس أن يصالح الطالب اذا حل  
الاجل الذي عليه الحق على مثل كيل حنطته أو أجود منه أو أدنى والكفيل اذا صالح  
بأجود أو أدنى صار يتبع بغير ما أعطى فصار في التسليف بيع الطعام قبل استيفائه  
والذي عليه الاصل ليس كذلك لان ذلك يصير بدلا وتبراً ذمته واذا أعطى الكفيل  
غير ما تحمل به كان الذي عليه الدين بالخيار ان شاء أعطاه مثل ما أعطى الكفيل  
وان شاء أعطاه مثل ما كان عليه فصار بيع الطعام قبل الاستيفاء ولا بأس على الكفيل  
أن يعطى أجود أو أدنى من الصنف في القرض مثل الملكية اذا حل الاجل وان لم  
يحل الاجل فلا خير في أن يعطى في القرض أجود أو أدنى

— في الرجل يدرك قبل الطالب حقاً أيدفع اليه —

﴿ولا يأخذ منه حيلة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البينة على رجل غائب بحق لي وللقائب مال حاضر أبيع  
القاضي ويوفيني حتى من غير أن يأخذ مني كفيلاً (قال) الذي كنا نسمع من قول  
مالك أنه كان ينكر أن يأخذ منه كفيلاً بحقه الذي حكم له به وأما ما ذكرت من  
مال الغائب فانه يباع لهذا اذا ثبت حقه ﴿قلت﴾ رباعاً كانت أمواله أو غير رباع  
فانها تباع في قول مالك (قال) نعم

— الدعوى في الحالة —

﴿قال سحنون﴾ وسألت ابن القاسم عن ثلاثة نفر اشتروا سلعة من رجل وكتب عليهم

أبهم شئت أخذت بحق وكل واحد حميل بما على صاحبه فمات أحد الثلاثة فادعى ورثة  
 الهالك أنه قد دفع المال كله الى بائع السلمة وأقاموا شاهداً واحداً (قال) يحلفون  
 مع شاهدهم ويبرؤون ويرجعون على الشريكين الباقيين بما أدى صاحبهما عنهما ﴿قلت﴾  
 فإن أبى الورثة أن يحلفوا أترى للشريكين أن يحلفا (قال) لا لانهما يفرمان الا أن  
 يقولنا نحن أمرناه ووكلائه بالدفع عنه وعنا ودفعنا ذلك اليه وانما هو حق علينا وانما  
 الشاهد لنا فيحلفان ويبرآن ﴿قلت﴾ أرايت ان قلت أنا كفيل لك بفلان الى غد  
 فإن لم أوافك به فأنا ضامن للمال فضى الفد فقلت قد وافيتك به وقال لم توافني به  
 (قال) يقيم البينة أنه قد وافاه والا غرم المال ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

### — في الحماله في الحدود —

﴿قلت﴾ أرايت الحدود أفيها كفالة (قال) لا كفالة في الحدود ﴿قلت﴾ لابن  
 القاسم أرايت لو أن رجلاً شتمني ولم يقذفني فأخذت منه كفيلاً بنفسه فهرب الرجل  
 (قال) هذا انما هو أدب ولا تجوز الكفالة في هذا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن هذا  
 رأيي أنه لا كفالة في الحدود ولا في التعزير ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني مخزومة عن  
 أبيه قال يقال لا تقبل حمالة في دم ولا زنا ولا في سرقة ولا في شرب خمر ولا في  
 شيء من حدود الله وتقبل فيما سوى ذلك

### — في كفالة الاخرس —

﴿قلت﴾ هل تجوز كفالة الاخرس في قول مالك أم لا (قال) لا أقوم على حفظ  
 قول مالك الا أن الذي بلغنا عن مالك أنه قال ما أثبتت البينة أن الاخرس قد فهمه  
 من طلاقه وشرائه ان ذلك جائز عليه وكذلك مسائلك

### — في الرجل يقر في مرضه بالكفالة لو ارث أو غير وارث —

﴿قلت﴾ أرايت ان هو أقر أنه تكفل في مرضه أتجوز الكفالة في ثلثه (قال) نعم  
 اذا كان أجنبياً لان المروء انما يجوز للمريض في ثلثه للأجنبي ولا يجوز للوارث

من ذلك شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان هذا الذي أقر له بالكفالة في مرضه أنه  
 تكفل له في مرضه صديقا ملاطفا أيجوز له الاقرار في ثلث الميت (قال) نعم ذلك  
 جائز لان الوصية له جائزة في الثلث كذلك قال مالك الا أن يكون عليه دين  
 يفترق ماله فلا تجوز وكذلك اذا أقر له بدين فانما يرد اذا كان عليه دين يفترق ماله  
 ولا يرد اذا كان يورث بغير دين لانه لو أوصى له مع الورثة جازت وصيته ولو  
 أوصى له مع الدين الذي يفترق ماله لم تجز فلذلك اتهم اذا كان صديقا ملاطفا اذا أقر  
 له مع الدين لانه لا تجوز له وصية ولا يتهم اذا أقر له من غير دين وكان يورث  
 بولد أو كلاله فالوصية له جائزة في الثلث وهذا أحسن ما سمعت ﴿قلت﴾ فان كان  
 الورثة أباعد انما هم عصبة (قال) نعم الوصية له جائزة في مسائلتك هذه في قول مالك  
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقر في مرضه فقال قد كنت أعتقت عبدي في مرضي هذا  
 أيجوز هذا في ثلثه (قال) كل ما أقر به أنه فعله في مرضه فهو وصية وما أقر به في  
 الصحة فهو خلاف ما أقر به في مرضه فان قام الذي أقر له بذلك وهو صحيح أخذ  
 ذلك منه وان لم يقم حتى يمرض أو يموت فلا شيء لهم وان كانت لهم بينة الا العتق  
 والكفالة فانه ان أقر به في الصحة وقامت على ذلك بينة أعتق في رأس ماله وان  
 كانت الشهادة انما هي بعد الموت أخذت الكفالة من ماله وارثا كان أو غير  
 وارث لانه دين قد ثبت في ماله في صحته ﴿قلت﴾ أرأيت من أقر في مرضه بكفالة  
 أو قال قد كنت تكفلت في الصحة عن هذا الرجل بكفالة والرجل وارث أو غير  
 وارث (قال) قال مالك اقراره لو ارث بالدين في مرضه لا يجوز منه شيء ﴿قال﴾  
 وقال مالك في الرجل يقر في مرضه فيقول قد كنت تصدقت على فلان بداري  
 أو بداتي في صحتي أو كنت حبست في صحتي خادمي أو داري على فلان أو قد  
 كنت أعتقت عبدي في صحتي (قال) قال مالك لا يكون هذا في ثلث ولا غيره  
 واقراره هذا باطل كله (قال مالك) وان كان أوصى كانت الوصايا في ثلث ما بقي بعد  
 ذلك الشيء فان قصر الثلث عن وصيته لم يكن لأهل الوصايا في ذلك شيء ولم تدخل

الوصايا في شيء من ذلك الذي أقر به وإنما الوصايا فيما بعد ذلك لانا قد علمنا أنه لم  
يرد أن تكون وصيته فيما أقر به وذلك الذي أقر به يرجع الى الورثة ميراثاً ﴿قلت﴾  
ولا تكون وصيته لمن أقر له بذلك (قال) نعم لا تكون له وصية

— في كفالة المريض —

﴿قلت﴾ أرايت المريض اذا تكفل بكفالة أتجوز كفالته (قال) ذلك جائز في  
ثلاثة ألا ترى أن مالكا قد قال في المرأة تكون تحت الزوج فتكفل بكفالة ان ذلك  
في ثلثها اذا لم تجاوز الثلث لانها محجورة عن جميع مالها وكذلك المريض قد حجب  
عليه جميع ماله وإنما يجوز له من ماله الثلث والكفالة معروف فانما يجوز ذلك في ثلثه  
كما يجوز للمرأة ذات الزوج معروفها في ثلثها عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان تكفل  
في مرضه بكفالة وداين الناس بعد الكفالة حتى اغترق الدين ماله أنسقط الكفالة  
ولا يخاص به الغرماء في قول مالك (قال) هكذا ينبغي لان الدين أولى من الكفالة  
لان الكفالة في الثلث والدين من رأس المال وكل شيء يكون في جميع المال فالذي يكون  
في جميع المال أولى بذلك ألا ترى لو أن رجلاً أوصى لرجل بثلث ماله فركبه دين  
اغترق ماله أن الوصية تبطل في قول مالك فكذلك الكفالة لانها معروف من  
المريض في مرضه ﴿قلت﴾ أرايت ان تكفل في مرضه لو ارث أو اغير وارث  
فصح من مرضه ذلك أنلزمه الكفالة أم لا في قول مالك (قال) نعم تلزمه الكفالة  
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي لانه لو تصدق على وارث في مرضه  
بأمر بته له ثم صح لزومه الصدقة اذا لم يكن على وجه الوصية وهو قول مالك

— في الرجل يستأجر الأجير بخدمة ويأخذ منه بالخدمة حميلاً —

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت رجلاً يخدمني شهراً وأخذت منه كفيلاً بالخدمة  
(قال) لا خير في هذا عند مالك (قال) لاني سألت مالكا عن الفلام يستأجر سنة  
فيموت فيريد أن يأخذ مكانه غلاماً يعمل له عمله ويقول سيد الفلام أنا أدفع اليك

غلاما يعمل لك مكانه ( قال مالك ) لا خير في هذا لانه من قبل الدين بالدين لانك  
تفسخ دينك في دين لا تستوفيه مكانك فالحمالة في مثل هذا لا تجوز لانه لو  
مات الغلام لم يكن على الحميل أن يأتي بغلام آخر يخدمه

— في الرجل يستأجر الخياط يخط ويأخذ منه بالخياطة حميلا —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت ثوبا الى خياط وشرطت عليه أن يخطه هو نفسه أيجوز  
في قول مالك أم لا ( قال ) ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت منه  
حميلا بالعمل ( قال ) ان كنت أخذت منه حميلا بالعمل ان مات الخياط أو عاش فلا  
خير في ذلك وان كنت أخذت منه حميلا على الحياة حتى يعمل لك فلا خير في ذلك  
وهو مثل الحميل بالخدمة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا الاصل قبل هذا

— في الرجل يكتري الراحلة بعينها ويأخذ من الكرى حميلا بالحمولة —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت راحلة بعينها وأخذت من رباها حميلا بالحمولة أيجوز  
أم لا ( قال ) الحمالة بالحمولة لا تجوز في كراء الراحلة بعينها وأما ان أعطاه حميلا بالكراء  
ان ماتت الراحلة رد عليه ما بقي له فالحمالة جائزة وان كانت الحمالة في كراء مضمون  
فذلك جائز عند مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك أجبر الخياطة والخدمة

— في الرجل يكتري كراء مضمونا ويأخذ حميلا بالحمولة —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت الحمالة في كراء مضمون أيجوز ذلك ( قال ) ذلك جائز  
عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اكتريت من رجل كراء مضمونا الى مكة وأخذت  
منه حميلا بالحمولة ففر المكارى وأخذت الحميل فاكترى لي ابلا الى مكة فحملني  
عليها بضعف ما اكتريت من صاحبي الذي فر ثم رجع صاحبي فقدر عليه الحميل  
بم يرجع عليه ( قال ) يرجع عليه الحميل بما اكترى الحميل ولا ينظر الى الكراء  
الاول والكرء الاول للكرى الهارب وعلى الهارب أن يرد الى الحميل المال الذي  
اكترى به الحميل للمتكراري ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في

السكري اذا هرب ا كترى عليه ولزمه ما ا كترى عليه به فهذا يدلك على الذي سألت عنه من قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان ا كترت ولم آخذ منه حميلا ثم هرب المكاري فأثبت السلطان أيتكاري لي عليه السلطان (قال) نعم ﴿قلت﴾ وأرجع عليه بما تكارت به عليه (قال) نعم

— في كفالة العبيد بغير اذن ساداتهم —

﴿قلت﴾ أ رأيت العبد التاجر والمكاتب هل تجوز كفالتهم (قال) لا تجوز كفالتهم ولا أحفظ من مالك في هذا شيئا ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تكفل عبدا أو مكاتب أو أم أولدا أو مدبر بغير أمر سيده بكفالة أ تجوز أم لا (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فان لم يعلم السيد بذلك حتى عتقوا (قال) فالكفالة لازمة لهم ﴿قلت﴾ فان فسخ السيد الكفالة قبل أن يعتقوا ثم أعتقهم (قال) فلا كفالة عليهم لان مالكا قال لا تجوز صدقتهم ولا هبتهم فان أعتقهم السيد جاز ذلك الا أن يكون السيد رد ذلك قبل أن يعتقهم فيكون ذلك مردودا وانظر كل معروف صنعه هؤلاء من كفالة أو حمالة أو صدقة أو هبة أو عطية أو نخل أو عتق أو غير ذلك من الاشياء مما هو معروف عند الناس فان ذلك اذا رده السيد قبل أن يعتق العبد فانه مردود وان أعتقه السيد بعد ما رده فليس يلزم العبد من ذلك قليل ولا كثير وان كان لم يردده السيد حتى أعتقه أو لم يعلم به فان ذلك جائز على العبد علم بذلك السيد أو لم يعلم ﴿قلت﴾ أ رأيت العبد أ تجوز كفالته أم لا تجوز (قال) لا يجوز ذلك وان كان مأذونا له في التجارة الا باذن سيده أو يكون عليه دين يفترق ماله فلا يجوز وان أذن له سيده

— في كفالة العبيد باذن ساداتهم —

﴿قلت﴾ أ رأيت حمالات العبيد ووكالاتهم في الخصومات أو غير ذلك باذن ساداتهم أ جائزة هي في قول مالك (قال) نعم لاني سمعت مالكا وسئل عن الرجل يوكل عبده بقضاء دينه فيأتي العبد بشاهد واحد أنه قد قضاه قال مالك يحلف العبد



ويعبراً السيد ولا يحلف السيد ( قال مالك ) والعبد عندي في هذه الوكالة بمنزلة أن لو كان حراً فهذا يدل على مسئلتك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما تحمل به العبد من دين باذن سيده أين يكون ذلك أفي ذمته أم في رقبته ( قال ) ان كان تحمل سيده فأقلس السيد أو مات بيع العبد ان طلب صاحب الدين دينه قبل السيد وان رضى أن يترك السيد ويتبع العبد كان ذلك له في ذمة العبد وان كان انما تحمل بالدين عن أجنبي بأمر السيد كان في ذمته ولا يكون ذلك في رقبته ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ وقال غيره ﴾ ليس ذلك له وانما يكون على العبد ما عجز عنه مال سيده فيكون في ذمته يتبع بذلك الدين حيث كان ﴿ قلت ﴾ فان أذن له السيد بذلك ( قال ) ذلك جائز لان ذلك معروف منهم والمعروف من المكاتب والعبيد وأمهات الاولاد والمديرين جائز اذا أذن لهم ساداتهم ﴿ وقال غيره ﴾ لا يجوز أن يجاز معروف المكاتب لان ذلك داعية الى رقه وليس له أن يرق نفسه بهبة ماله وليس ذلك لسيده ﴿ قلت ﴾ فان تكفل هؤلاء بسيدهم أن يجوز ذلك ( قال ) نعم ذلك جائز لان معروف هؤلاء جائز اذا أذن لهم سيدهم فان تكفلوا به فان ذلك جائز عليهم لان ذلك بأمره ﴿ قلت ﴾ ويجبرهم سيدهم على أن يتكفلوا به ( قال ) لا ليس ذلك عليهم ولا يجبر أحد من هؤلاء على أن يتحمل به الا أن يرضوا بذلك وان تكفلوا به على استكراه منهم لم يلزمهم

### ﴿ في كفالة العبد المديان باذن سيده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد يكون عليه دين يفترق ماله فيأمره سيده فيتكفل بكفالة يلزمه ذلك أم لا وهل لسيده أن يدخل على أهل الدين ما يضرهم في دينهم في قول مالك ( قال ) قال مالك في الحر يكون عليه دين يفترق ماله انه لا يجوز عتقه ولا هبته ولا صدقته ولا كفالاته لان هذا معروف والكفالة عنده من المعروف فلا يجوز أيضاً فأرى العبد بهذه المنزلة مثل الحر اذا كان الدين الذي على العبد قد اغترق ماله



﴿ في الرجل يجبر عبده على أن يكفل عنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قال لعبده اكفل عني بهذا المال فقال العبد لا أكفل  
قال السيد اشهدوا أنني قد جطته كفيلاً بهذا المال أ يلزم العبد ذلك أم لا والعبد  
يقول لا أرضى لأنه يقول ان عتقت لزممتي هذه الكفالة فلا أرضى ( قال ) ذلك  
عندي غير لازم للعبد ( قال ) وقال مالك في الرجل يعتق عبده على أن عليه مائة  
دينار ان ذلك لازم للعبد وان كره العبد ذلك

﴿ في السيد يكفل عن عبده بالكفالة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يبيع من عبده سلعة من السلع بدين إلى أجل أو يتكفل عن  
عبده بكفالة فيؤدى السيد ذلك المال عن عبده فيعتقه أ يكون ذلك المال ديناً على العبد  
يتبناه به سيده أم لا في قول مالك ( قال ) نعم يكون ذلك ديناً عليه يتبناه به لأن مالكا  
قال لي في عبد باعه سيده وعلى العبد دين لسيدته الذي باعه فأراد أن يتبناه بذلك الدين  
فقال المشتري ليس ذلك لك انما هو دينك قد بعته ولم يتبناه لي ( قال ) قال مالك  
الدين لازم للعبد يتبناه به البائع فان رضى المشتري أن يقبل العبد وعليه دين فذلك له  
وان كره رد العبد وأخذ الثمن

﴿ في السيد يكون له على العبد الدين فيأخذ منه كفيلاً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً كان له على عبده دين أخذ منه بذلك الدين كفيلاً  
أ يلزم ذلك الكفيل في قول مالك ( قال ) يلزم في قول مالك لأن مالكا قال يحاص  
السيد غرماء العبد اذا أفلس العبد

﴿ في العمالة إلى غير أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال ان لم يوفك فلان حقك فهو على ولم يضرب لذلك أجلاً  
متى يلزم الكفيل ذلك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكنني أرى أن يلزم  
له السلطان على قدر ما يرى ثم يازمه المال الا أن يكون الذي عليه المال حاضراً ملياً

﴿ في الحالة الى موت المتحمل عنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قلت ان لم يوفك فلان - حقك حتى يموت فهو على أ يكون له أن يأخذ مني شيئاً قبل موت فلان ذلك أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه ليس له ذلك الا بعد موت فلان لأن هذا بمنزلة الأجل يضربه لنفسه

﴿ في الحالة الى خروج المطاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال أنا كفيل بمالك على فلان الى خروج المطاء ( قال ) سألت مالكا عن الذي يبيع الى المطاء قال مرة كان ذلك جائزاً لأن المطاء كان معروفاً ثم تحول فلا يعرف ولا يعجبني ثم سمعته بعد ذلك يقول فيه مرفق للناس ولا يجوز أعجب الى أن يكون معروفاً وأما الحالة فلا بأس به وان لم يكن المطاء معروفاً اذا لم يكن على أصل بيع انما هو سلف أو دين أنظر به بعد بيعه وقد كانت عقدة البيع صحيحة فلا بأس بذلك

﴿ في الرجل يريد أن يأخذ المال من المتحمل عنه قبل أن يطالب منه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تكفلت بمال على رجل أ يكون لي أن آخذ منه قبل أن يؤخذ مني المال يقضى لي بذلك عليه ( قال ) لا يقضى لك عليه ولكن ان تطوع بذلك فذلك جائز ولم أسمع من مالك وذلك لانه لو آخذ منه ثم أعدم الحميل أو أفلس كان للذي له الحق أن يتبع الذي عليه الاصل

﴿ في الحميل يقتضى من المتحمل عنه ثم يضيع منه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن كفيلاً تكفل بمال على فدفقته الى الكفيل فضاع من الكفيل أ يكون الكفيل فيه • وثمنا أم يكون ذلك اقتضاء ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً قال وأرى اذا كان ذلك من الكفيل على وجه الاقتضاء منه له فأراه من الكفيل ﴿ قلت ﴾ عروضا كانت الكفالة أو ذهباً أو ورقاً أو غير ذلك فمكّل ذلك سواي ( قال ) نعم

﴿ في كفالة المرأة التي قد عنست ورضي حالها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الجارية البكر التي قد بلغت وعنست في أهلها تكفلت بكفالة  
أيجوز ذلك أم لا ( قال ) قال مالك في هبتها وصدقها لا تجوز اذا كانت بكرًا وان  
كانت عنست فكذلك كفالتها في هذا ﴿ قلت ﴾ لم لا تجوز ذلك ( قال ) لأن  
بضمها يد أبيها ﴿ قلت ﴾ أليس قد كان مالك صرة يقول اذا عنست جاز أمرها  
( قال ) لم أسمعه أنا قط

﴿ في حالة الجارية البكر التي قد عنست ولم يرض حالها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الجارية البكر في بيت أبيها أيجوز كفالتها ( قال ) لا تجوز كفالتها  
ولا بيعها ولا صدقتها ولا عتقها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أجاز الوالد كفالة الجارية البكر  
أيجوز في قول مالك ( قال ) لا يجوز معروف الجارية البكر وان أجازها الوالد لم ينبغ  
للسلطان أن يجيزه وكذلك كفالتها وهذا قول مالك وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
الجارية البكر تتكفل بكفالة باذن والدها وذلك بعد ما حاضت أيجوز كفالتها أم لا  
في قول مالك ( قال ) هي عندي بمنزلة الصبي وبمنزلة المولى عليه ولا يجوز هذا عند  
مالك لان الصبي لو تكفل بكفالة عن رجل باذن الوالد لم يجز ذلك لان الوالد ليس له  
أن يهب مال الولد الصغير ولا مال الجارية التي قد حاضت فكذلك لا تجوز كفالتهم  
وان كانت باذن الوالد لان الكفالة هاهنا معروف فلا يجوز ذلك وان كان باذن  
الوالد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قوله ﴿ قلت ﴾ فان كانت بكرًا  
في بيت أبيها فأعطت الوالد أو الوالدة من مالها شيئًا أيجوز ذلك لهما ( قال ) لا يجوز  
لهما من ذلك شيء وهما في ذلك بمنزلة الاجنبيين فاذا أعطت الاجنبيين وهي بكر  
في بيت أبيها لم تجز عطيتها فكذلك والدتها ووالدها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك  
( قال ) نعم ( قال ) والبكر لا تجوز كفالتها لأنه لا يجوز لهما أن تصنع المعروف في مالها  
وانما الكفالة معروف وهي أيضا لا يجوز لها قضاء في مالها

﴿ في كفالة المرأة ذات الزوج بغير اذن زوجها ﴾

﴿ قلت ﴾ هل تجوز كفالة المرأة ذات الزوج ( قال ) قال مالك تجوز كفالتها فيما بينها وبين ثلث مالها ﴿ قلت ﴾ أرايت كفالة المرأة أتجوز أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك ان كان لها زوج جازت الكفالة في ثلث مالها وان لم يكن لها زوج فذلك جائز عليها بمنزلة الرجل ﴿ قلت ﴾ وان كانت بكرأ ( قال ) لا تجوز كفالتها لانها لا يجوز لها أن تصنع المعروف في مالها وانما الكفالة معروف ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة اذا تكفلت بكفالة ولها زوج أيجوز ذلك أم لا ( قال ) قال مالك يجوز ما بينها وبين ثلثها لان كل معروف تصنعه المرأة ذات الزوج فهو في ثلثها والكفالة عند مالك من وجه الصدقة لان مالكا قال في بيع المرأة ذات الزوج دارها أو خادمها أو دابتها جائز على ما أحب زوجها أو كرهه اذا كانت مرضية في حالها وأصاب وجه البيع ( قال مالك ) وأرى ان كان فيه محابة كان في ثلث مالها ( قال ) وان تصدقت وهي مرضية الحال لم يحز لها الا ما بينها وبين ثلث مالها عند مالك ( قال مالك ) وان تصدقت أو وهبت أكثر من الثلث لم يحز من ذلك شيء لا قليل ولا كثير ﴿ قلت ﴾ فهل يجوز بيع المرأة ذات الزوج وشراؤها ( قال ) قال مالك يجوز شراؤها وبيعها في مالها كله وان كره ذلك زوجها ﴿ قلت ﴾ فان حابت في بيعها ( قال ) تجوز محاباتها في بيعها فيما بينها وبين ثلثها عند مالك ﴿ قلت ﴾ لم لا يحيز مالك كفالتها الا في ثلثها ويجوز بيعها وشراؤها في جميع مالها ( قال ) لان كفالتها معروف ﴿ قلت ﴾ والمحابة في الكفالة معروف في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وان كانت غير مرضية الحال ( قال ) ان كانت سفينة ضعيفة في عقلها لم يحز لها من الذي صنعت شيء في هبة ولا شراء ولا غير ذلك أجاز ذلك زوجها أو لم يحزه

﴿ في كفالة المرأة بغير اذن زوجها بأكثر من ثلثها ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك العمالة . معروف من المرأة ذات الزوج فلا يجوز لها اذا زادت على

الثالث قليل ولا كثير لاثالث ولا غيره وانما تجوز الكفالة أن لو كانت الثالث فأدنى  
إذا كانت ذات زوج وكانت لا يولى عليها ﴿قلت﴾ وكل ما فعلته المرأة ذات الزوج  
من معروف في مالها أو وهبت أو تصدقت أو أعتقت أو تكفلت فكان ذلك  
أكثر من الثالث لم يجز منه قليل ولا كثير في قول مالك (قال) نعم إلا أن تكون  
انما زادت الدينار أو الشيء الخفيف فهذا يعلم أنها لم ترد به الضرر فهذا يمضي ﴿قلت﴾  
أرأيت هذا الدينار الذي زادته على ثمنها أتمضيه في قول مالك أم تردده وتمضي الثالث  
(قال) بل يمضي وانما أمضيته لانه ليس على وجه ضرر تعمده ﴿قلت﴾ وهذا  
قول مالك (قال) نعم ولقد كتب رجل من القضاة الى مالك يسأله عن رجل أوصى  
في جارية له ان وسعها الثالث أن تمتق وان لم يسعها الثالث فلا تمتق فماذا ترى فيها  
قال أرى فيها كما قال إلا أن يكون الذي خس من ثمنها غير الثالث الدينار والدينارين  
فلا أرى أن تحرم الصنق (قال ابن القاسم) وأرى ان كان الذي زاد على الثالث الشيء  
اليسير ان تفرمه الجارية وان لم يكن ذلك عندها أتبع به ديناً تؤديه الى الورثة  
﴿قلت﴾ ولم قال مالك اذا تصدقت المرأة بثلاث فأدنى جاز ذلك اذا كانت ذات  
زوج وان زادت على ثمنها أبطل جميع ذلك (قال) لانه اذا كان الثالث فأدنى لم يكن  
ذلك عنده ضرراً وان كان أكثر من الثالث رآه ضرراً أبطل جميعه ولم يجز منه شيء  
﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن امرأة حلفت بعتق رقيقها في شيء أن لا تفعله وهي  
ذات زوج ففعلته قال مالك أراها قد حنثت وان كان الرقيق يحملهم الثالث عتقوا وان  
كانوا جل مالها فلزوجها أن يرد جميع ذلك ولا يستق منهم قليل ولا كثير ﴿قال﴾  
وبلغني عن مالك أنه قال ان مات زوجها أو فارقتها رأيت أن يمتقهم ولا يسترقهم  
(قال) وهو رأيي ولا تجبر على ذلك بقضاء ﴿قلت﴾ أرأيت ولدها ووالدها أمهي  
في عطيتها اياهم بمنزلة الاجنبيين في قول مالك (قال) نعم اذا كان لها زوج

﴿في كفالة المرأة ذات الزوج باذن زوجها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان أجاز الزوج كفالة امرأته أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم

يجوز ذلك عند مالك اذا كانت مرضية

❦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يفترق ❦

❦ مالها كله بغير اذن زوجها ❦

❦ قلت ❦ أرايت المرأة اذا تكفلت عن زوجها بما يفترق فيه جميع مالها ولم يرض الزوج أنيجوز ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يجوز لا ثلث ولا غيره ❦ قلت ❦ الثلث لم لا تجيزه (قال) لان مالكا قال ما تصدقت به المرأة ذات الزوج أو أعتقت أو وهبت مما هو أكثر من الثلث فلا يجوز منه ثلث ولا غيره (قال مالك) والحالة معروف من المرأة ذات الزوج فلا يجوز لها اذا زادت على الثلث قليل ولا كثير لا ثلث ولا غيره وانما يجوز أن لو كانت الكفالة الثلث فأدنى ❦ قال سحنون ❦ لانها اذا جاوزت ما أذن لها فيه صارت كالمحجور عليه والمضروب على يديه وكانت في حالها كحال المولى عليه

❦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يفترق مالها باذن زوجها ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن امرأة تكفلت لرجل بزوجها (قال) قال مالك عطية المرأة للزوج المال جائز عليها وان أحاط ذلك بمالها كله وكفالتها في جميع مالها وان أعطته أكثر من ثلثها فذلك جائز وان بلغت جميع مالها (قال مالك) وكذلك كفالة المرأة لزوجها اذا كانت مرضية ❦ قلت ❦ أرايت مالكا لم يجوز عطيتها للزوج المال كله وجعله خلاف غيره من الناس اذا لم تكن سفينة في حالها (قال) لان الرجل انما يتزوج المرأة لمالها ويرفع في صداقها لمالها فهو خلاف غيره في هذا انما أعطاها اياه على بضعها ومالها ❦ سحنون ❦ ألا ترى أنه جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها أو لا ترى أن شهادة الزوج لا تجوز لها ومالها غير ماله ورأى أهل العلم من أهل الحجاز أن تبلغ بمطيتها الثلث بغير أمر الزوج (وكان المخزومي) يقول فان جاوزت الثلث لم يبطل الثلث كالمرضى يوصى بأكثر





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الحوالة ﴾

﴿ في الرجل المحتال يموت وعليه دين فيريد الذي أحيل ﴾

﴿ أن يرجع على الذي أحاله بحقه ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت الحوالة أي يكون للذي احتال بحقه على رجل ان مات هذا المحتال عليه فلم يجد عنده شيئاً أي يكون للذي له الحق أن يرجع على الذي أحاله بحقه أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك ان كانت احالة الذي أحاله وله على المحتال عليه دين ولم يغره من فلس عليه من غريمه الذي أحاله عليه فلا يرجع عليه ( قال ) قال مالك وان كان غره أو لم يكن له عليه شيء فانه يرجع عليه اذا أحاله وليس له على الذي أحال عليه دين فانما هي حمالة ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك وابن أبي الزناد عن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مطل الغني ظلم ومن أتبع على ملي فليتبع ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال اذا أحال الرجل رجلاً بحق له على رجل فرضي أن يحتال عليه فليس له ان أفلس المحتال عليه قبل الذي أحاله شيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في رجل أحال على رجل فلم يحل الحق حتى أفلس قال ابن شهاب اذا أحاله فأبراه فليس له شيء مفلساً كان أو ملياً



﴿ في الرجل يمثال بدينه على رجل فيموت المحيل قبل ﴾  
 ﴿ أن يقبض المحتال دينه فيريد غرماء المحيل ﴾  
 ﴿ أن يدخلوا على المحتال في غرمه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يحيل الرجل على أحد بماله عليه وللرجل الذي أحال عليه دين فأت الذي أحال عليه دين من قبل أن يقتضى المحتال دينه أ يكون لغرماء الذي أحال في هذا الدين الذي على المحتال عليه شئ أم يكون الرجل الذي احتال به أولى من غرماء المحيل وان لم يكن قبضه ( قال ) اذا أحاله على رجل وله على المحتال عليه دين فالمحال أولى بما على المحتال عليه لانه قد صار يشبه البيع ألا ترى أنه لا يرجع على الذي كان عليه الاصل بدينه ان توى ما على المحتال عليه فهو أولى به من غرماء الميت لان الذي أحاله حين أحاله سقط ما كان له على المحتال عليه من دين وصار ذلك الدين الذي أحيل عليه وحازه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم

﴿ في الرجل يحيل الرجل على الرجل وليس ﴾  
 ﴿ له عليه دين فيرضى المحتال أن يبرئه من الدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أحالني غريم لى على رجل وليس للغريم على هذا المحتال عليه مال وشرط الذي عليه الاصل أنه برى من المال الذي عليه أو قال الذي له الحق أحلني على فلان وأنت برى من المال الذي عليك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه الا ما أخبرتك في الحوالة اذا لم يكن على المحتال عليه للذي أحال عليه دين فأتاها هي حمالة والحوالة عند مالك تبرئه اذا كان له على الذي أحال عليه دين فأرى في مسألتك انه اذا علم انه ليس له عليه دين فرضى بأن يمثال عليه وأبراه من ذلك انه لا يرجع عليه ويؤخذ هذا بما أقر به وان كان لم يعلم فله أن يرجع ﴿ وقال ابن وهب ﴾ عن مالك في رجل كان له على رجل حق فلزمه فتحمل له رجل من الناس فقال أنا لك بمالك فخرق ذكر الحق عنه واطلبنى بما عليه من غير أن يكون تحول عليه بحق كان للغريم حمالة فشق

صحيافته وأشهد عليه وصار يطلبه بحقه حتى أفلس أو مات ولم يترك وفاء (قال) يرجع صاحب الحق الى غريمه الاول لان المتحمل انما هو رجل وعد رجلا أن يسلفه ويقضي عنه فهو لا يثبت له على صاحبه حتى يقضي غريمه عنه . ومما يبين لك ذلك أن غرماء المفلس الجميل لو قالوا للذي تحمل عنه هلم هذا الذي تحمل به صاحبنا عنك نقسمه لم يكن لهم ذلك ولم يكن على هذا الذي تحمل عنه أن يؤخذ ماله بغير شيء أخذه ولا قضى عنه فكل شيء كان من الحالة فهو يرجع ولكن ما كان من الحول فهو الذي يثبت وذلك أن يكون للرجل على الرجل ذهب ويكون للذي عليه الذهب على رجل آخر ذهب مثل تلك الذهب فيحيل الذي عليه الذهب غريمه الذي يطلبه على الذي عليه الحق فيحتال صاحب الحق على غريم صاحبه فيفلس فذلك الذي لا يرجع ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان أحالني على رجل ليس له علي ذلك الرجل الذي أحالني عليه دين أكون لي أن آخذ الذي أحالني عليه بحق أو آخذ الذي احتلت عليه (قال) قال مالك كل من أحال على رجل ليس له علي الذي أحال عليه دين فانما هي حالة سبيله سبيل ما وصفت لك في الحالة

﴿ في الرجل يكتري الدار بمشرة دنانير ويحيل بها ﴾

﴿ على رجل ليس له عليه دين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت داراً سنة بمشرة دنانير على أن أحيله بها على رجل ليس لي عليه دين (قال) لا بأس بهذا عند مالك لان الحوالة هاهنا انما هي حالة لان كل حوالة لا يكون فيها للمحيل على المحال عليه دين قبل ذلك فليست بحوالة وانما هي حينئذ حالة فلا بأس أن يكره الدار على أن يتحمل له فلان بالكراء فهو ان أخذ الكراء من الذي أكرى منه الدار والا رجع به على المحيل ان أفلس متكرارى الدار ﴿ قلت ﴾ ولا يكون له أن يرجع على المحيل الا أن يفلس المتكرارى أو يموت ولا يترك شيئاً (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

❦ في الرجل يكتري الدار من رجل بعشرة دنانير نقداً ثم يحيله ❦  
❦ بالكراء قبل أن يسكن ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت داراً من رجل سنة بعشرة دنانير نقداً ثم أحلته  
بالكراء قبل أن أسكن (قال) لا بأس بذلك

❦ في الرجل يكتري الدار بعشرة دنانير ولا يشترطوا النقد ❦  
❦ ثم يحيله بها على رجل له عليه دين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أكتريها بعشرة دنانير ولم يشترط أنها نقد وأحلته بها على  
رجل لي عليه دين (قال) لا خير في ذلك لانه يفسخ ديناً عليه لم يحل في دين قد  
حل أو لم يحل ولو كان كراؤهم بالنقد وان لم يذكروه كان بمنزلة ما اشترطوا فيه  
النقد ويجوز ذلك

❦ في الرجل يكتري الدار والاجير على أن يحيله بالكراء ❦  
❦ على رجل له عليه دين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان تكاريت داراً بدين لي على رجل أ يصلح ذلك (قال) سألت  
مالكا عن الرجل يتكاري الاجير يعمل له سنة بدين له على رجل يحيله عليه يكون  
ذلك الدين اجارته (قال) لا بأس به وقد كان بعض أصحابنا أخبرنا عنه أنه يجيزه  
وذلك اذا كان الذي عليه الحق حاضراً وأحاله عليه كان الدين الذي على الرجل حالاً  
أو الى أجل اذا شرع في السكنى

❦ في الرجل يبيع عبده ويحيل غريباً له على المشتري ثم يستحق ❦  
❦ العبد قبل أن يفرم المشتري الثمن ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان بعت عبداً لي بمائة دينار ولرجل على مائة دينار فأحلت الذي  
له على الدين علي هذا الذي اشتري العبد مني فاستحق العبد أيكون على المشتري

أن يفرم المائة للذي أحلته عليه بها (قال) نعم يفرمها ويرجع بها عليك لان العبد قد استحق من يديه ﴿قلت﴾ ولم جعلته يفرمها وقد استحق العبد من يديه (قال) لانها صارت دينا للطالب حين أحاله عليه المطلوب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك بلغني عن مالك

في المكاتب يحيل سيده بكتابه على مكاتب له

﴿قلت﴾ أرايت لو ان مكاتباً لي أحالني على مكاتب له بالكتابة التي لي على مكاتبتي أتجوز هذه الحوالة أم لا (قال) لا أراها حوالة الا أن يكون السيد بت عتق مكاتبه ورضي بذلك منه فانه يعتق وان عجز مكاتب مكاتبه زجع مملوكا لسيد المكاتب الأعلى ولم يكن له أن يرجع على المكاتب الأعلى لان الحوالة كالبيع وتمت حرية المكاتب الأعلى وان كان لم يبت عتقه وانما أحاله مكاتبه على مكاتبه فالحوالة هاهنا باطل

في المكاتب يحيل سيده بكتابه على رجل أجنبي

﴿قلت﴾ أنيجوز لي أن أحتال بكتابة مكاتبتي على رجل أجنبي أو أكتبه على أن يضمن لي كتابته عنه غيره في قول مالك (قال) قال مالك كل حوالة يحتال بها رجل على رجل وكان للمحيل على المحتال عليه دين فان الحوالة جائزة وهي حوالة وان لم يكن له عليه دين فأحاله فانما هي حمالة وليست بحوالة وان أفلس هذا الذي أخيل عليه رجع علي الذي أحاله بدينه فاما مكاتب اذا أحال سيده على رجل أجنبي فان كان للمكاتب على ذلك الرجل دين فالحوالة جائزة وان لم يكن له عليه دين فانما هي حمالة ولا تجوز الحمالة لسيد المكاتب بكتابة مكاتبه وهي باطل عند مالك لانه لم يتحمل السيد بأصل دين له لان كتابة المكاتب ليست بدين للسيد على المكاتب ألا ترى أنه لا يضرب بالكتابة مع غرماء المكاتب ﴿قلت﴾ فان كان للمكاتب على هذا الذي أحال سيده عليه دين فرضي سيده بالحوالة عليه أيعتق المكاتب مكانه أم لا (قال) لا تجوز الحوالة اذا كانت الكتابة لم تحيل ﴿وقال غيره﴾ يعتق مكانه وتجاوز الحوالة

لان ما على المكاتب ليس بدين ثابت وانما هو كأنه قال لمكاتبه وعليه دنائير الى أجل  
 فمجل له عتقه على دراهم الى أجل أو حالة فكأنه لم يكن له على مكاتبه شيء وانما صار  
 عتيقا بالذي أخذ منه ألا ترى لو أن رجلا قال لعبده ان جئتني بألف درهم فأنت حر  
 ثم قال له ان جئتني بمائة درهم فأنت حر أو قال له ان جئتني بعشرة دنائير فأنت حر فان  
 جاء بها كان حراً ولم يقل له فسخت ديننا كان لك في أقل منه أو بعت دراهم بدنائير  
 انما هذا رجل أعتق عبده بما أخذ منه ﴿قلت﴾ لا بن القاسم فان كانت الكتابة قد  
 حلت فأحاله بذلك علي رجل للمكاتب عليه دين لم يحل بعد (قال) ذلك جائز وأري  
 أن يمتق مكانه ﴿قلت﴾ أرايت اذا كان نجم المكاتب لم يحل وللمكاتب دين على  
 أجنبي قد حل فأحال سيده بذلك لم لا يجوز والمكاتب لو عجل كتابته قبل حلول  
 الاجل جاز ذلك (قال) انما يجوز لو اقتضاه فأوفاه السيد فأما اذا أحاله ولم يقبضه فانه  
 لا يجوز لان هذا ذمة بذمة ﴿قال سحنون﴾ وربا بين السيد ومكاتبه ألا ترى لو أن  
 رجلا كان عليه دين لم يحل فأحال غريمه على رجل عليه دين قد حل ان ذلك لا يجوز  
 فكذلك المكاتب وأما اذا كانت الكتابة قد حلت والدين الذي للمكاتب لم يحل  
 فأحال سيده بذلك فهو جائز فان كان هذا الذي أحاله به السيد انما هو نجم من نجوم  
 المكاتب كان المكاتب برئ من هذا النجم اذا كان النجم الذي على المكاتب قد حل  
 فان كان النجم الذي أحاله به المكاتب هو آخر نجومه وكان للمكاتب على الذي أحاله  
 عليه دين فالمكاتب حر مكانه ﴿قلت﴾ ولم كرهت للسيد أن يحتال بكتابة مكاتبه  
 على رجل للمكاتب عليه دين اذا لم تحمل الكتابة (قال) لان مالك كرهه للسيد أن  
 يبيع كتابة مكاتبه من رجل أجنبي بمرض أو بغير ذلك الى أجل من الآجال وانما  
 وسع في هذا فيما بين السيد وبين مكاتبه فلما كره مالك هذا بين سيد المكاتب  
 وبين الأجنبي من قبل أنه دين بدين كرهنا الحوالة أيضاً اذا كانت الكتابة لم تحمل  
 لانه دين بدين ﴿وقال غيره﴾ انما كره من قبل الربا بين السيد وبين مكاتبه لان  
 المكاتب لم يأخذ بذلك في نفسه عتقا تعجله الا ما أراد من الربح في بيع ذمة بما عليه

مما لم يحل عليه (قال) وقال مالك وسمعت بعض أهل العلم يقول الذمة بالذمة من وجه الدين بالدين فهذا انما ترك ذمة مكاتبه على أن جعل دينه في ذمة هذا الاجنبي (قال) وقد أخبرتك أن مالكا كره أن يكتب الرجل عبده بطعام ثم يبيعه من أجنبي من الناس قبل أن يستوفي الطعام ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك أبيع من المكاتب ويؤخره بالثمن بعرض أو بغير عرض (قال) نعم (قال مالك) فكل ما كان بين المكاتب وسيده من هذا فليس هو ديناً بدين وما كان بين السيد وبين أجنبي من بيع كتابته مكاتبه بثمن لا يتمجله فهو وجه الدين بالدين اذا كان مما يجوز بيعه به من الاجنبي وان تمجله من الاجنبي فهو جائز وأما من المكاتب اذا تمجّل عتقه فلا بأس بما باعه به ان كانت كتابته دراهم لم تحل فباعها بدنائير نقداً أو الى أجل أو كانت كتابته بطعام فباعه بعرض أو بدنائير أو بدراهم أو بطعام غيره نقداً أو الى أجل فلا بأس به

﴿ تم كتاب الحوالة بحمد الله وعونه وبه يتم الجزء الثالث عشر ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويليه كتاب الرهن وهو أول الجزء الرابع عشر ﴾

فهرست الجزء الثالث عشر من المدونة الكبرى

(رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله عنهم أجمعين)



| صحيفة                                | صحيفة                                      |
|--------------------------------------|--------------------------------------------|
| ١٠ في شهادة النساء على الشهادة       | ٢ كتاب الشهادات                            |
| ١١ في شهادة النساء في قتل الخطأ      | ٢ في شهادة الاجير                          |
| ١١ في شهادة النساء في جراح العمى     | ٣ في شهادة السؤال                          |
| والحدود والطلاق والنكاح والانساب     | ٣ في شهادة الشاعر والمغنى والمغنية والنمحة |
| والولاء والموارث                     | ٣ في شهادة اللاعب بالشطرنج والرد           |
| ١٣ في شهادة الصبيان بعضهم على بعض    | ٣ في شهادة المولى لمولاه                   |
| ١٤ في شهادة الوصيين أو الوارثين بدين | ٤ في شهادة الرجل لاعدائه والرجل            |
| على الميت                            | لامراته                                    |
| ١٤ في شهادة الوصيين أو الوارثين بوصى | ٤ في شهادة الصبي والنصراني والعبد          |
| آخر                                  | ٤ في شهادة ذوى القربى بعضهم بعض            |
| ١٥ في شهادة الوصى بدين للميت أو      | ٦ في شهادة الصديق والاخ والشريك            |
| للوارث                               | ٦ في شهادة الكافر للمسلم                   |
| ١٥ في اليمين مع شهادة المراتين       | ٧ في شهادة الكافر على الكافر               |
| ١٦ شهادة الرجل والمرأتين على السرقة  | ٧ في شهادة نساء أهل الذمة في الاستهلال     |
| ١٧ الشاهدان يختلفان يشهد أحدهما على  | ٧ في شهادة النساء في الاستهلال             |
| مائة والآخر على خمسين                | ٨ في شهادة المرأة الواحدة في الاستهلال     |
| ١٧ في الرجلين يشهدان لانفسهما ولرجل  | ٨ في شهادة المحدود في القذف                |
| معهما بمال في وصية أو غير وصية       | ٩ في الشهادة على الشهادة                   |
| ١٨ في المال يكون بيد الرجل فيشهد أن  | ١٠ في شهادة الشاهد على الشاهد              |

صحيفة

صحيفة

٢٥ في المدعى عليه يحلف ثم تقوم عليه البينة

٢٥ في الرجل يدعى قبل الرجل كفالة ولا

خلطة بينهما اتجب عليه اليمين أم لا

٢٦ في الرجل يدعى قبل الرجل أنه

اكثرى منه دابة

٢٨ ﴿كتاب الدعوى﴾

٢٨ في المرأة تدعى أن زوجها طلقها فتقيم

على ذلك امرأتين أو رجلاً

٢٩ في المرأة تدعى أن زوجها طلقها ولا

بينة لها

٢٩ في الرجل يدعى على الرجل أنه والده

أو ولده أيحلف أم لا

٢٩ في الرجل يدعى قبل المرأة النكاح

ولا يقيم شاهداً أو يقيم شاهداً واحداً

أيحلف له المرأة أم لا

٢٩ في المبيد يدعى أن مولاه أعتقه ويقيم

شاهداً واحداً أيحلف له أم لا

٣٠ في الامة تدعى أنها ولدت من سيدها

وينكر السيد ذلك أيحلف لها أم لا

٣٠ في الرجل يدعى عبداً أنه له ويقيم شاهداً

واحداً

٣١ في الرجلين يشهدان على رجل أنه

صاحبه قد تصدق به على رجل حاضر

أو غائب

١٩ في شهادة السماع في القذف والقتل

والطلاق

١٩ في شهادة السماع في الولاة

٢٠ في الشاهدين يشهدان على الولاة ولا

يشهدان على المتق

٢٠ في شهادة ابني الم لا بن عمهما في الولاة

٢١ في شهادة السماع في الاحباس والموارث

٢٢ في شهادة السماع في الدور المتفادم

حيازتها

٢٣ في الشهادة على السماع في الدور القريب

حيازتها

٢٣ في الرجل يقيم شاهداً واحداً على

الرجل بكفالة

٢٤ في الرجل يقيم شاهداً واحداً على رجل

بدين

٢٤ في الرجل تجب عليه اليمين مع الشاهد

فيردها على المدعى عليه فينكل

٢٤ في الرجل يدعى قبل الرجل حقاً بغير

شاهد فتجب اليمين على المدعى عليه

فيأبأها ويردها على المدعى فينكل



صحيفة

صحيفة

- أمرهما أن يزوجاه ففعلوا فأنكر  
التزويج وأقربا لو كالة
- ٣١ في القوم يشهدون على الرجل أنه  
أعتق عبده والعبد والسيد جميعا ينكران
- ٣١ في الشاهدين يشهدان على الرجل أنه  
أعتق عبده فيرد القاضي يشهادتهما  
فيشتريه أحدهما
- ٣٢ في الرجل يدعى على الرجل أنه قذفه  
ويدعي بينة قريبة
- ٣٢ في الرجل يدعي عبدا قد مات بيد  
رجل وقيم البينة أنه عبده
- ٣٢ في الرجل يدعي عبدا غائبا وقيم البينة  
أنه عبده
- ٣٢ في اليمين مع الشاهد الواحد على  
الافرار
- ٣٣ في الرجل يدعي العبد في يدي رجل  
وقيم شاهداً واحداً أولاً يقيم شاهداً
- ٣٥ في الوكيل والرسول بالقبض والاقتضاء  
يقولان قد اقتضينا أو قبضنا وينكر  
ذلك المدعى
- ٣٦ في الرجلين يدعيان السامة وهي بيد  
أحدهما وأقاما البينة
- ٣٧ في الرجلين يدعيان السامة ليست في يد  
واحد منهما وقيم البينة
- ٣٨ في التكافؤ في البينة هل هو عند مالك  
في العدد أو في العدالة
- ٣٨ في تكافؤ البنتين
- ٤١ في الشهادة على الحياة
- ٤٣ ما جاء في الشهادة على الموارث
- ٤٥ في إيقاف المدعى عليه في الأرض عن  
العمل فيها
- ٤٦ في الرجل يدعى داراً في يد رجل  
وقيم بينة غير قاطعة فيريد المدعى  
عليه أن يبيع أو يهب
- ٤٦ في الرجل تقوم له البينة على متاعه  
أن يحلف أنه ما باع ولا وهب
- ٤٧ في الرجل يقضي له القاضي بالقضية  
هل يأخذ منه كفيلاً
- ٤٧ في الاستحلاف على البتات
- ٤٨ في الشريكين يكون لهما الدين على  
الرجل فيجده فيريد أحدهما أن  
يستحلفه فيحلف على الكل ثم يريد  
الشريك الآخر أن يستحلفه الثانية  
على مصابته

صحيفه

صحيفه

٤٨ في استخلاف مدعى الحق اذا ادعى

مكاتبه عليه

قبله القضاء

٥٦ في حبس المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه .

٤٨ في استخلاف المدعى عليه

٥٧ في الوصى أو الورثة يقضون بمض دين الميت دون بعض علموا بدين الميت أو لم يعلموا

٥٠ في استخلاف النساء والعبيد في المسجد

٥٠ في استخلاف الصبيان

٥١ في استخلاف الورثة على ذكر حق

٥٧ في الوصى يقضى بمض غرماء الميت وفي المال فضل ثم يتالف المال قبل أن يقبض من بقى دينهم

أبيهم اذا ادعى الغريم أنه قد قضى الميت

٥١ في استخلاف اليهودى والنصرانى

والمجوسى

٥٨ في الورثة يتعمون تركه لميت فيستهلكونها ثم يأتي الغرماء

٥٢ في تعديل الشهود

٥٢ في تخرج الشاهد

٥٩ في المريض يقضى بمض غرمائه دون بعض

٥٣ في شهادة الزور

٥٤ كتاب المديان

٥٩ في المديان يرهن بمض غرمائه

٥٤ في حبس المديان

٦٠ في الدين يكون للرجلين على الرجل فيؤخره أحدهما بحصته

٥٥ في حبس الوالدين في دين الولد والولد

في دين والديه والزوجين كل واحد

٦٠ في الدين يكون للرجلين فيقبض أحدهما حصته بأذن شريكه أو بغير

منهما في دين صاحبه والاجداد والحر

والعبد

اذنه

٥٦ في حبس النساء والعبيد في الدين

٦٠ القضاء في الدين

والقصاص

٦٠ الرجلان يكون لهما الدين فيبيع أحدهما

٥٦ الحر يؤجر في الدين

نصيبه من المديان فيريد شريكه في

٥٦ في حبس سيد المكاتب لمكاتبه في دين

صحيفة

الدين أن يثبته بنصيبه

٦١ في الرجل يموت وبينه وبين رجل

خلطة فيدعى بمض ورثته أن له على

الخليط دينا

٦٢ في المريض يؤخر غرماءه في مرضه

٦٢ في المريض يقر أنه قبض دينه من

غريمه

٦٣ في اقرار المريض لوارث بدين

٦٤ في المديان يقر في مرضه بدين لوارث

٦٤ في اقرار الوارث بدين على الميت

٦٤ في اقرار الرجل للرجل عليه ببضعة

دراهم

٦٤ في الشهادة على الميت بدين

٦٥ في الرجل يأمر الرجل بأن يدفع عنه

مالا الى رجل صلة من الأمر للمأمور

له ثم يموت الأمر قبل أن يدفع وليس له

قبل المأمور بالدفع دين

٦٦ الرجل يستقرض الرجل دراهم فيأمر

رجلا له عليه دراهم أن يدفعها اليه

قرضاً منه له فيعطيه مكان الدراهم دنائير

بم يرجع عليه

٦٦ في الرجل يأمر الرجل أن يتقدمه غريمه

صحيفة

دراهم فيبيعه بها جارية فيريد أن يرجع

عليه بم يرجع عليه

٦٧ الرجل يأمر الرجل أن يتقدمه غريمه

ديناً ثم يموت القائل قبل أن يأخذ

الغريم دينه

٦٧ الرجل يجعل دينه قبل محله

٦٨ في الرجل يموت وعليه دين فيأتي

رجل فيضمن دينه ثم يريد أن يرجع

به فيما ترك أو يبدو له فيما ضمن

٦٨ الرجل يقول للرجل أنا أفضيك دينك

الذي لك على فلان ففضاه ولم يكن

المديان أمره فيريد أن يرجع به على

المديان

٦٩ في الرجل يوكل وكيلاً يقبض دينه

فيدعى أن قد قبض الدين وضاع منه

٦٩ الوصى يدعى أنه قد قبض دين الميت

٧٠ في الوصى يدفع الى غرماء الميت ديونهم

بغير دينه

٧٠ اليتيم يحتم ولم يؤنس منه الرشيد يبيع

ويشترى أو يهب أو يتصدق أو يعتق

٧١ مال المحجور عليه ما وهب له وما

استفاد يحجر عليه

صحيفة

صحيفة

٧٢ في اشتراء المحجور عليه طعامه وما يصلحه

المبددين لأجنبي أ يضرب مع الفرماء

٧٢ استتجار المبد بغير اذن مولاه وأم

٨٤ في الرجل يرهن رهنين بسلفين مختلفين

الولد والمرأة بغير اذن زوجها

أحدهما بالسلف الاول والآ خر بالسلف

٧٢ في مديانة المولى عليه واستخباره

الاول والثاني

٧٣ في الوصي يأذن للوصي بالتجارة اذا كان

٨٥ الرجل يمضي جناية فيرهن رهنا ثم يفس

يعقل التجارة

٨٥ في المفلس يكون عليه دين حال ودين

٧٣ فيمن دفع الى عبد محجور عليه أو الى

الى أجل

يتيم محجور عليه مالا ليتجر به للرجل

٨٦ في الرجل يفس وله زرع مرهون

الدافع

٨٦ في المفلس يريد أن يتزوج بمد ما ففس

٧٤ في الحجر على المولى عليه

٨٧ باب الموهوب له الهبة يفس والهبة

٧٥ في رجل دفع الى رجل مالا فقال

بعينها في يده قد تغيرت بزيادة أو

المدفوع اليه كانت لي عليه سلفا وقال

نقصان

الدافع اليه بل أسلفتك اياها

٨٧ فيمن باع سلمة من رجل فأت المشتري

٧٦ كتاب التفليس

فوجد البائع سلمته بعينها ولم يدع الميت

٧٦ في الرجل يقوم عليه بمض غرمائه

مالا سواها

بتفليسه

٨٨ في الرجل يتناع الجارية أو الشاة من

٧٧ في المفلس يقر بالدين لرجل

الرجل فتلد أولاداً ثم تموت الام ويفس

٧٩ الرجل يفس وبمض غرمائه غيب

المشتري

٨٠ في المفلس يريد بمض غرمائه حبسه

٨٨ في المساق والراعي والصناع يفس من

وتفليسه ويأبى بمضهم حبسه وتفليسه

استعملهم

٨٤ في الرجل يفس ولغلامه عليه دين

٨٩ الرجل يفس وله أم ولد ومدبرون لهم

٨٤ الرجل يفس ولعبد له عليه دين وعلى

أموال فيريد الفرماء أخذ أموالهم

صحيفه

٩٠ في العبد يفلس ولسيده عليه دين

٩١ في دين المرآة

٩٢ ﴿ كتاب المأذون له في التجارة ﴾

٩٢ في المأذون له في التجارة

٩٢ في العبد المأذون له يبيع بالدين

٩٣ في المأذون له في التجارة يدعوى الى طامه

أو يعير شيئاً من ماله

٩٣ في المأذون له في التجارة يستهلك

الوديعة

٩٤ في أم ولد العبد التاجر وولده يباعون

في دينه

٩٥ في صدقة العبد والمكاتب وأم الولد

وهبتهم بغير اذن سيدهم

٩٥ في دين العبد المأذون له وتقليسه

٩٨ في المأذون له يفلس وفي يديه سلعة

أو سلم لسيده بيمينه

٩٨ في العبد المأذون له يقر على نفسه

بالدين

٩٩ في عهدة ما يشتري العبد المأذون له

في التجارة

٩٩ في الرجل يستتجر عبده النصراني

٩٩ في العبد بين الرجلين يأذن له

صحيفه

أحدهما في التجارة

١٠٠ الدعوى في مال العبد المأذون له في

التجارة

١٠٠ في المأذون له في التجارة يحجر عليه

سيده

١٠٢ ﴿ كتاب الكفالة والحالة ﴾

١٠٢ في الحميل بالوجه يفرم المال

١٠٣ في الحميل بالوجه لا يفرم المال

١٠٤ في الرجل يدعى قبل الرجل حقاً

والمدعى عليه ينكر فيقول الرجل أنا

ضامن بوجهه الى غداً فان جثتك به

والا فأنا ضامن للحق

١٠٥ في الرجل يدعى قبل الرجل حقاً

والمدعى قبله ينكر فيقول أجنبي اليوم

فان لم أوفك غداً فألحق الذي تدعى

قبلى حق

١٠٥ في الرجل يشول لى على فلان ألف

دروهم فيقول له رجل أنا حميل لك

بهاثم ينكر ذلك فلان

١٠٥ في الصبي يدعى رجل قبله حقاً فيكفل

به رجل فيقضى على الصبي بذلك

الحق فيؤخذ من الحميل فيريد الحميل

صحيفه

أن يرجع على الصبي

١٠٦ القضاء والدعوى في الكفالة

١٠٦ في أخذ الحمل بالحق والمتحمل به متى

غائب أو حاضر

١٠٧ في الحمل أو المتحمل به يموت قبل

عمل الحق

١٠٧ في المتحمل به يموت قبل أجل الحق

والمتحمل له وارثه

١٠٨ في المتحمل لرجلين يغيب أحدهما

ويقوم الآخر فيأخذ بحقه ثم يقدم

الغائب فيريد أن يرجع بحصته

١٠٨ في الرجل يتحمل للرجل بما قضى له

على غريمه

١٠٩ في الرجل يتحمل عن الرجل بحمالة

وهو غائب عنه

١٠٩ في الرجل يتحمل عن الرجل بحمالة ثم

يموت الحمل قبل أن يستحق قبل

المتحمل له شيء ثم استحق قبله الحق

بعد موت الحمل

١١٠ في الرجل يقول للرجل دأين فلانا فاذا

ذاب (أي وجب وثبت) لك قبله

من حق فأنا له حمل

صحيفه

١١٠ في الرجل يقول للرجل دأين فلانا

وأنا لك حمل ثم يرجع قبل المداينة

١١٠ في الرجلين يتحملان بالحملة ثم يغيب

أحدهما والمتحمل به فيؤدى الحاضر

المال ثم يقدم المتحمل والذي عليه

الحق فيريد الحمل أن يتبع صاحبه بما

أدى عنه وصاحب الحق متى

١١١ في القوم يتحملون بالحملة فيقدم المطلوب

فيريد طالب الحق أن يأخذ من وجد

من الحملاء بجميع الحق

١١٤ في الغريم يؤخذ منه حمل بعد حمل

١١٦ باب في الحمل يؤخذ منه الحمل

١١٦ في الغريم يؤخذ منه الحمل فاذا حل

الأجل آخر طاب الحق الغريم أيكون

ذلك تأخيراً عن الحمل

١١٧ باب في الحمل يدفع عن حمالة غير

ما تحمل به عن الغريم

١١٩ في الرجل يشتري الجارية أو السلعة

ويتحمل له رجل بما أدركه فيها من

درك

١٢٠ في الحمالة في البيع بعينه وبيع الغائب

١٢٠ في الرجل يعتق عبده على مال ويأخذ

صيفه

منه بالمال حميلا

١٢٠ في الكفالة بكتابة المكاتب

١٢١ في الغريم يؤخذ منه قبل محل الاجل

أو بعد محل الاجل حميل أو رهن على

أن يؤخر الى أبعد من الاجل

١٢٢ في الغريم الى أجل يؤخذ منه حميل

أو رهن بالقضاء قبل محل الاجل

١٢٣ في الحمل يأتي بالغريم بعد محل الاجل

قبل أن يقضى على الحمل بالمال

١٢٤ في الرجل يطلب قبل الرجل حقاً

فيطلب منه حميلا بالخصوصة

١٢٥ في الرجل يقضى له القاضي بالقضية

أيأخذ منه كفيلا

١٢٦ في الرجل يكون له على الرجل الطعام

الى أجل فيأخذ به منه كفيلا

فيصلحه الكفيل قبل الاجل أو بدمه

على أدنى أو أقل أو أجود

١٢٧ في الرجل يدرك قبل الطالب حقاً

أيدفع اليه ولا يأخذ منه حميلا

١٢٨ الدعوى في الحاملة

١٢٩ في الحاملة في الحدود

١٣٠ في كفالة الاخرس

صحيفه

١٢٥ في الرجل يقر في مرضه بالكفالة

لوارث أو غير وارث

١٢٦ في كفالة المريض

١٢٧ في الرجل يستأجر الاجير يخدمه

ويأخذ منه بالخدمة حميلا

١٢٨ في الرجل يستأجر الخياط يخييط

ويأخذ منه بالخياطة حميلا

١٢٩ في الرجل يكتري الراحلة بعينها

ويأخذ من الكرى حميلا بالحمولة

١٣٠ في الرجل يكتري كراء مضموناً

ويأخذ منه حميلا بالحمولة

١٣١ في كفالة العبيد بغير اذن ساداتهم

١٣٢ في كفالة العبيد باذن ساداتهم

١٣٣ في كفالة العبد المديان باذن سيده

١٣٤ في الرجل يجبر عبده على أن يكفل

عنه

١٣٥ في السيد يكفل عن عبده بالكفالة

١٣٦ في السيد يكون له على العبد الدين

فيأخذ منه كفيلا

١٣٧ في الحاملة الى غير أجل

١٣٨ في الحاملة الى موت المتحمل عنه

١٣٩ في الحاملة الى خروج العطاء

صحيفه

١٣٢ في الرجل يزيد أن يأخذ المال من

المتحمل عنه قبل أن يطلب منه

١٣٢ في الحمل يقتضى من المتحمل عنه

ثم يضع منه

٣٣ في كفالة المرأة التي قد عنست ورضى حالها

١٣٣ في حالة الجارية البكر التي قد عنست

ولم يرض حالها

١٣٤ في كفالة المرأة ذات الزوج بغير

اذن زوجها

١٣٤ في كفالة المرأة بغير اذن زوجها

بأكثر من ثلثها

١٣٥ في كفالة المرأة ذات الزوج باذن

زوجها

١٣٦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يفترق

مالها كله بغير اذن زوجها

١٣٦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يفترق

مالها باذن زوجها

١٣٧ في كفالة المرأة عن زوجها ثم تدعى

انه أكرهها

١٣٧ في كفالة المرأة الأيم غير ذات الزوج

١٣٨ ﴿ كتاب الحوالة ﴾

١٣٨ في الرجل المحتال يموت وعليه دين

صحيفه

فيريد الذي أحيل أن يرجع على الذي

أحاله بحقه

١٣٩ في الرجل يحتال بدينه على رجل

فيموت المحتال قبل أن يقبض المحتال

دينه فيريد غرماء المحتال أن يدخلوا

على المحتال في غرمه

١٣٩ في الرجل يحيل الرجل على الرجل

وليس له عليه دين فيرضي المحتال

أن يبرئه من الدين

١٤٠ في الرجل يكتري الدار بعشرة دنانير

ويحمله بها على رجل ليس له عليه دين

١٤١ في الرجل يكتري الدار من رجل

بعشرة دنانير نقداً ثم يحمله بالكراء

قبل أن يسكن

١٤١ في الرجل يكتري الدار بعشرة دنانير

ولا يشترطوا النقد ثم يحمله بها على

رجل له عليه دين

١٤١ في الرجل يكتري الدار والاجر

على أن يحمله بالكراء على رجل له

عليه دين

١٤١ في الرجل يبيع عبده ويحيل غريمه



صحيفه

على المشتري ثم يستحق العبد قبل أن

يفرم المشتري الثمن

١٤٢ في المكاتب يحيل سيده بكتابته على

صحيفه

مكاتب له

١٤٢ في المكاتب يحيل سيده بكتابته على

رجل أجنبي

﴿ تمت ﴾



# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَةُ

الإمام سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوخِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْمَدِينِيِّ

أَمْلَأَهُ بِالْمَدِينَةِ الْمَشْهُورَةِ سَنَةَ ٩٣ هـ وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

المجلد الرابع عشر

مِنْ إِصْدَارَاتِ

وَدَارَةُ الشُّعْرَاءِ وَالْأَدَبِ وَالْإِسْلَامِ وَالْأَوَقَاتِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ

الملكَة الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأتي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الرهن ﴾

﴿ في الرهن يجوز غير مقسوم ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في الرهن أيجوز غير مقسوم أم لا يجوز الا مقسوما مقبوضا ( قال ) يجوز غير مقسوم اذا قبضه صاحبه وحازه مع من له فيه شرك وكان يكرهه ويليه مع من له فيه شرك فهو جائز وان كان غير مقسوم وهذا قول مالك

﴿ فيمن ارتهن رهنا فلم يقبضه حتى قام الفراء على الراهن ﴾

﴿ وفي رهن مشاع غير مقسوم من العروض والحيوان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان رهن رجل رهنا فلم يقبضه منى حتى قامت على الفراء أ يكون أسوة الفراء أم يكون أولى بالرهن في قول مالك ( قال ) قال مالك هو أسوة الفراء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ارتهن من رجل سدس دار أو سدس حمام أو نصف سيف أو نصف ثوب أيجوز وكيف يكون قبضى لذلك ( قال ) قال مالك ذلك جائز وقبضه أن يحوزه دون صاحبه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ في رجل ارتهن نصف دار من رجل وتكادى الراهن النصف الآخر من شريكه ( قال ) أرى رهنه فاسدا حين سكن فيه الراهن لانه اذا لم يقيم المرتهن بقبض نصف الدار وتقاسمه لانه قد صار ساكنا في نصف الدار والدار غير مقسومة فصار المرتهن غير حائز لما ارتهن ﴿ قال ابن القاسم ﴾

ولو قال الشريك الذي لم يرهن انما اكرى نصيبي من الراهن وأبى الا ذلك لم يمنع من ذلك وقسمت الدار بينهما فجاز المرتهن نصيب الراهن وأكرى الشريك نصيبه ممن شاء ولم يفسخ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ارتهنت دابة كيف يكون قبضى لها ( قال ) بقبض جميعها

﴿ فيمن ارتهن نصف دابة أو نصف ثوب ﴾

﴿ فقبض جميعه فضاع الثوب ﴾

﴿ قلت ﴾ فان كانت الدابة بين الراهن ورجل آخر ( قال ) يقبض حصه الراهن ﴿ قلت ﴾ فان شاء جعله على يدي شريك الراهن فذلك جائز ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قوله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ارتهنت نصف ثوب فقبضته كله أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان ضاع الثوب عندى أضمن نصفه أم كله في قول مالك ( قال ) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن لا يلزمه الا نصفه لان مالكا سئل عن رجل كان يسأل رجلاً نصف دينار فأعطاه ديناراً يستوفى منه نصفه ويرد اليه النصف الباقي فزعم أنه قد ضاع ( قال ) قال مالك النصف من المقتضى والنصف الآخر هو فيه مؤتمن ﴿ قلت ﴾ وعليه اليمين ان اتهمه ( قال ) ان كان متهما أحلف والالم يحلف

﴿ فيمن ارتهن رهناً فاستحق بهضه والرهن مشاع غير مقسوم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ارتهنت دابة أو داراً أو ثياباً فاستحق نصف ما في يدي من الرهن والرهن مشاع غير مقسوم ( قال ) يكون مابق في يديك رهناً بجميع حقتك عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان ثوباً فاستحق نصفه فقال المستحق أنا أريد أن أبيع حصتي ( قال ) يقال للمرتهن وللراهن فيما معه ثم يكون نصف الثمن رهناً في يد المرتهن ﴿ قلت ﴾ فان قال الذى استحق لا أبيع وأنا أدعه بحاله بيننا فضاع الثوب كم يذهب من الدين ( قال ) ان كان في يد المرتهن حتى ضاع ضمن نصف قيمته

للراهن ( قال ) وان كان الراهن والمرتهن قد وضعا على يدي المستحق أو على يدي غيره فلا ضمان على المرتهن والدين كما هو بحاله على الراهن ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ارتهنت ثوبا من رجل فجعلناه على يدي عدل أنا والراهن فضاع الثوب ممن ضياعه ( قال ) من الراهن عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استحق رجل نصف الثوب وهو رهن فأراد البيع لمن يقال بع معه الأراهن أم للمرتهن ( قال ) انما يقال ذلك للراهن ويقال للمرتهن لاتسلم رهنك وهو في يديك حتى يباع فتقبض نصف الثمن فيكون رهننا بجميع حقك ويوضع على يدي من كان الثوب على يديه وهذا رأي

— في ضياع الرهن من الحيوان والعروض اذا ضاع —

﴿ ضياعا ظاهرا أو غير ظاهرا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الحيوان كله اذا ارتهنه الرجل فضل أو أبق أو مات أو عمى أو أصابه عيب ممن ضمان ذلك ( قال ) من الراهن عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ما يغيب عليه المرتهن اذا ضاع ضياعا ظاهرا أيكون ذلك من الراهن ( قال ) كل شيء يصيبه من أمر الله عز وجل يقوم على ذلك بينة لم يأت من سبب الذي هو على يديه فهو من الراهن ﴿ قلت ﴾ فاز شهدت الشهود للمرتهن أن رجلا وثب على الثياب فأحرقها فهرب ولم يوجد ممن مصيبة ذلك ( قال ) من الراهن عند مالك ( قال ) وكل شيء يصيب الرهن تقوم عليه بينة أن هلكه كان من غير سبب المرتهن فلا ضمان على المرتهن في ذلك ﴿ قلت ﴾ فان أحرقه رجل ففقرم قيمته أتكون القيمة رهننا مكانه في قول مالك ( قال ) أحب ما فيه إلى أن أتى الراهن برهن ثقة مكانه أخذ القيمة والا جعلت هذه القيمة رهننا

— في بيع الراهن الرهن بغير أمر المرتهن أو بأمره —

﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا رهن الرجل رهننا فباعه الراهن بغير إذن المرتهن ( قال )

فلا يجوز بيعه وان أجازته المرتهن جاز البيع وعجل للمرتهن حقه ولم يكن للراهن أن يأبى ذلك اذا باع الرهن بغير إذن المرتهن فأجاز ذلك المرتهن ﴿قال سحنون﴾ انما يكون للمرتهن أن يحجز البيع أو يرد اذا باعه الراهن بأقل من حق المرتهن فأما اذا باعه بمثل حق المرتهن أو أكثر فلا خيار له لان المرتهن أخذ حقه فلا حجة له (قال مالك) فان باعه باذن المرتهن فقال المرتهن لم آذن للراهن في البيع ليأخذ الراهن الثمن (قال) يحلف فان حلف فأتى الراهن برهن ثقة يشبه الرهن الذي باع أخذه المرتهن ووقف له رهنا وأخذ الراهن الثمن فان لم يقدر على رهن مثل رهنه الاول تكون قيمته مثل قيمة الرهن الاول وقف هذا الثمن الى محل أجل دينه ولم يعجل للمرتهن الدين ﴿قلت﴾ وما ذكرت من أن المرتهن اذا آذن للراهن في البيع لم يكن ذلك نقضاً للرهن انما ذلك اذا باع الراهن والرهن في يد المرتهن لم يخرج من يده (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان أمكن المرتهن الراهن من الرهن لبيعه وأخرجه من يده اليه أ يكون الرهن قد خرج من الرهن (قال) نعم أراه قد نقض رهنه حيث أسلمه الى الراهن وأذن له فيما آذن له فيه من البيع ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قول مالك

﴿فيمن ارتهن طعاما مشاعا﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان ارتهنت نصف هذا الطعام من الراهن والطعام بين الراهن وبين غيره (قال) اذا ارتهنته خزنه فذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فان أراد شريك الراهن في الطعام البيع (قال) يقتسمونه فيكون نصفه رهناً في يد المرتهن ﴿قلت﴾ ومن يقاسمه (قال) ان كان الراهن حاضراً أمر أن يحضر فيقاسم شريكه والرهن كما هو في يد المرتهن لا يخرج من يده فتكون حصته اذا قاسم شريكه رهناً ويدفع النصف الى شريكه فان شاء باع وان شاء حبسه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان لم يكن رب الرهن حاضراً (قال) يرفعه الى السلطان

فيقاسمه السلطان أو يأمر بذلك

﴿ فيمن ارتهن ثمرة لم يبد صلاحها أو بعد ما بدا ﴾

﴿ صلاحها أو زرعاً لم يبد صلاحه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ارتهنت ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها أو بعد ما بدا صلاحها أيجوز في قول مالك أم لا ( قال ) نعم ذلك جائز عند مالك اذا حزنه وقبضته وكنت أنت تسقيه أو جعلته على يدي رجل باذن الراهن يسقيه ويليه ويجوزه لك ﴿ قلت ﴾ فأجر السقي على من يكون ( قال ) على الراهن ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك في أجر السقي على الراهن ( قال ) نعم هذا قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الدابة والعبد والوليدة اذا كانوا رهناً ان نفقتهم وعلوفتهم وكسوتهم على أربابهم فكذلك النخل ﴿ قلت ﴾ وكذلك الزرع الذي لم يبد صلاحه اذا ارتهنه الرجل ( قال ) الزرع الذي لم يبد صلاحه والثمرة التي لم يبد صلاحها محمل واحد عند مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الذي ارتهن الثمرة قبل أن يبدو صلاحها أ يأخذ النخل معها ( قال ) نعم لا يقدر على قبض الثمرة إلا بقبض النخل والنخل ليست رقابها برهن ولكنه لا يقدر على حوز الثمرة وسقيها إلا والنخل معها لان الثمرة في النخل فان فلس الراهن وقد حازها المرتهن بما وصفت لك من سقيها والقيام عليها فالثمرة له دون الغرماء والنخل للغرماء ﴿ قلت ﴾ فالزرع الذي لم يبد صلاحه مثل ما وصفت لي في النخل لا يكون قبض الزرع الا مع الارض التي الزرع فيها ( قال ) نعم وليس الارض برهن مع النخل فيكون الامر فيه كما وصفت لك في النخل ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قوله

﴿ فيمن ارتهن شجراً هل تكون ثمرتها رهناً معها أو داراً ﴾

﴿ هل تكون غلتها رهناً معها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ارتهنت نخلاً وفيها ثمر يوم ارتهنتها قد أزهى أو لم يزه أو أبر



أو لم يؤثر أن تكون الثمرة رهنا مع النخل أم لا (قال) قال مالك لا تكون الثمرة رهنا مع النخل إلا أن يشترط ذلك المرتهن ﴿قلت﴾ وكذلك كل ثمرة تخرج في الرهن بعد ذلك فليست برهن إلا أن يشترطها المرتهن فإن اشترط ذلك المرتهن فإن الثمرة تكون رهنا مع النخل كانت في رؤس النخل أو لم تكن أو خرجت بعد ذلك (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ لم قال مالك في الثمرة لا تكون رهنا مع النخل وهو يقول في الولادة أنها رهن مع الأم فافرق ما بينهما (قال) لأنه من باع جارية حاملا في بطنها ولد فهو لمن اشترى الجارية ومن باع نخلا فيها ثمر قد أبر فشرتها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ والثمره وكراء الدور في الرهن بمنزلة واحدة في قول مالك وكذلك اجارة العبيد كل ذلك للراهن ولا يكون في الرهن إلا أن يشترطه المرتهن (قال) نعم

حـ في الكفالة واعطاء الكفيل رهنا بغير أمر المكفول به أو باذنه

﴿قلت﴾ أرايت ان تكفلت لرجل بكفالة وأعطيته بذلك رهنا أنيجوز ذلك أم لا (قال) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فإن كنت قد رهنته بغير أمر الذي عليه الدين أو بأمره والرهن أكثر قيمة من الدين فضاع الرهن وهو مما يغيب عليه المرتهن (قال) إذا ضاع عند المرتهن وكنت قد رهنته بأمر الذي عليه الدين فلك أن ترجع بقيمة رهنك كله على الذي عليه الدين وإن شئت أتيت المرتهن بفضل قيمة رهنك على الدين ورجعت على الذي كان عليه الدين بالدين ويكون الخيار في ذلك اليك وتبيع بفضل قيمة رهنك على الدين أيهما شئت وأما مبلغ الدين من رهنك فاعدا ترجع به على الذي أمرك بذلك وتبطل حق المرتهن فإن أنت رجعت بفضل قيمة رهنك على الذي أمرك رجعت الذي أمرك بذلك على المرتهن فأخذه منه لأن المرتهن كان ضامنا لجميع الرهن حين قبضه ولم يكن في دينه وفاء لجميع قيمة الرهن فلما هلك الرهن عنده قص<sup>(١)</sup> له من الرهن مقدار دينه وغرم البقية وإن كان رهنته بغير أمر الذي عليه الدين وقيمته أكثر من الدين فضاع الرهن عند المرتهن فإن الذي رهن بغير أمر الذي

عليه الدين له أن يرجع بالدين على الذي عليه الدين ويرجع بفضل قيمة رهنه على المرتهن الذي له الدين وليس له أن يرجع بالفضل من قيمة رهنه على الذي عليه الدين لانه لم يأمره بذلك وهذا رأيي<sup>(١)</sup> ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان رهن الكفيل قد ضاع عند المرتهن (قال) اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء وكان مما يغيب عليه المرتهن فقد استوفى المرتهن حقه لان الضياع منه اذا كانت الصفة كما وصفت لك ويكون للكفيل أن يرجع على الذي عليه الحق بقيمة رهنه لان قيمة الرهن والدين سواء ﴿قلت﴾ فان كنت انما تكفلت بهذا الحق بغير أمر الذي عليه الحق وأعطيته الرهن بغير أمره فضاء الرهن وهو مما يغيب عليه المرتهن وكان قيمة الرهن والدين سواء أيكون لي أن أرجع على الذي عليه الدين بالدين الذي عليه (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي وهذا مخالف للمسألة التي فوقها في القضاء لانه لا يرجع هاهنا على الراهن ويرجع بها على المرتهن لان رهنه قد تلف عنده

### ﴿ في الكفالة بالدم الخطأ والرهن فيه وفي العارية ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت الدم خطأ أتجوز فيه الكفالة (قال) سمعت مالكا وسأله رجل عنه وقد كان تكفل لرجل بدم خطأ فأعطاه بمض الدية ثم سأل عن ذلك مالكا فقال لا تلزمه الكفالة ويتبعون به العاقلة ﴿قلت﴾ فهل يجوز الرهن في القتل الخطأ (قال) لا يجوز عند مالك ان كان رهنه وهو يظن أن الدية لازمة له وحده وان كان انما رهنه عن قتيله وهو يعلم أن الدية تجب على القاتل فالرهن جائز عندي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان استعرت دابة ووهنته بها رهنا أتجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك من استعار دابة فصيبتها من ربه فأرى الرهن فيها لا يجوز ﴿قلت﴾ أ يجوز أن يستعير الرجل الدابة على انها مضمونة عليه أتجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) أرى أنه

( ٣ ) ( قوله قلت أ رأيت ان كان رهن الكفيل الى قوله لأن رهنه قد تلف عنده ) هذه الجملة موجودة في احدي النسختين اللتين بأيدينا فقط وموضوع في أولها وفي آخرها علامة ولعلها إشارة الى زيادة هذه الجملة بدليل أنها ساقطة من النسخة الثانية فليحذر اهـ كتمه

لا يضمن لان مالكا قال في الرجل يرتن من رجل رهنا مما يغيب عليه ويشترط أنه مصدق فيه فلا ضمان عليه فيه فيقول بعد ذلك قد ضاع مني (قال) قال مالك شرطه باطل وهو ضامن ﴿قلت﴾ أرايت المتاع أستعيره وأعطيه به رهنا أيجوز أم لا في قول مالك (قال) نعم يجوز ذلك عند مالك لانه ضامن ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت عمدا رجلا وأعطيته بالاجارة رهنا أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم عند مالك

﴿فيمن أعار دابة وارتن بها رهنا فضاع الرهن﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أعرته دايتي وأخذت بها منه رهنا مما أغيب عليه فضاع الرهن عندي (قال) أراك ضامنا للرهن لان أصل ما أخذته عليه على الضمان ولم تأخذه على وجه الامانة

﴿في رجل ادعى قبل رجل بألف درهم فأخذ منه رهنا فضاع الرهن﴾

﴿وقد أقر المدعى أنه لا حق له فيما كان ادعى قبله﴾

﴿قلت﴾ وكذلك لو ادعيت قبل رجل بألف درهم فرهنتي بها رهنا مما أغيب عليه فضاع الرهن عندي فصادقنا أن الدين الذي ادعيت قبله كان باطلا وكنت قد اقتضيته ولم أعلم بذلك (قال) أنت ضامن لقيمة الرهن لانك لم تأخذه على وجه الامانة ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل كان يسأل رجلا دنانير فتعلق به فيدفع اليه دراهم حتى يصارفه بها فأتاه فقال قد ضاعت الدراهم مني (قال مالك) هو ضامن لها لانه لم يعطها اياه على وجه الائتمان له ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل الصائغ الخاتم يعالج له فسه أو شيئا يصلحه له فيه أو القلادة يصلح فيها الشيء بغير حق على وجه المعروف (قال مالك) هو ضامن وان لم يأخذ عليها أجرا ﴿قلت﴾ وكذلك جميع الصنائع كلهم في قول مالك الخياطين والصباغين وغيرهم من أهل الصنائع ما دفع اليهم بغير أجر فقالوا قد ضاع أبيضون (قال) نعم يضمون ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك لو دفع الى خياط قميصا ليرقمه له فضاع القميص

عند الخياط ( قال ) نعم هو ضامن له كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل رهنا فقلت له هذا لك رهنا بكل ما أقرضت فلانا من شيء أيجوز هذا ( قال ) نعم

﴿ فيما ولدت الأمة المرهونة وفي أصواف الغنم ﴾

﴿ وألبانها وأولادها وسمونها اذا رهنتم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الأمة اذا ارتهنها رجل وهي حامل فولدت ثم ولدت بعد ذلك أيضاً أتكون أولادها رهنا معها ( قال ) قال مالك نعم ما ولدت من ولد بعد الرهن فولدها رهن معها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أصواف الغنم وألبانها وسمونها وأولادها أ يكون ذلك رهنا معها ( قال ) أما أولادها فهم رهن مع الامهات عند مالك وأما الاصواف والالبان والسمون فلا تكون رهنا معها عند مالك الا أن يكون صوفاً كان عليها يوم ارتهنها فأراه رهنا معها اذا كان يومئذ قد تم ألا ترى لو أن رجلاً ارتهن داراً أن غلتها لا تكون رهنا معها أو ارتهن غلاماً أن خراجها لا يكون رهنا معه ولو اشتراها كانت غلتها له فالرهن لا يشبه البيوع

﴿ في الرهن يجعل على يدي عدل أو يكون على يدي المرتهن ﴾

﴿ فاذا حل الاجل باعه العدل أو المرتهن بغير أمر السلطان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ارتهنت رهناً فمطناه على يدي عدل أو على يدي المرتهن الى أجل كذا وكذا فان جاء الراهن بحقه الى ذلك الاجل والا فالذي على يديه الرهن مسلط على بيعه ويأخذ المرتهن من ذلك حقه ( قال ) قال مالك لا يباع الرهن وان اشترط ذلك كان على يدي المرتهن أو على يدي عدل الا بأمر السلطان ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وبلغني ممن أثق به أن مالكا قال وان بيع نفذ البيع ولم يرد وذلك رأيي ( قال ) قال مالك وان لم يشترط أنه يبيعه اذا حل الاجل فانه اذا حل الحق رفعه المرتهن الى السلطان فان أوفاه حقه والا باع له الرهن فأوفاه حقه

﴿ فيمن ارتهن رهنًا فأرسل وكيله يقبض له الرهن فقبضه ﴾  
 ﴿ فضاء الرهن من الرسول ممن ضياعه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ارتهنت رهنًا فبعثت وكيلًا لي يقبض الرهن فضاء الرهن وهو مما يغيب عليه المرتهن أيكون الضياع من الراهن لان الوكيل قبضه وتجعله بمنزلة الرهن اذا كان على يدي عدل أو تجعل ضياعه من المرتهن لان وكيله قبضه فقبض الوكيل كقبض المرتهن (قال) أرى أن قبض الوكيل اذا وكله المرتهن فأنما هو كقبض المرتهن فضياعه من المرتهن وانما يكون العدل الذي يراضيان به جميعا المرتهن والراهن أن يجعل الرهن على يديه فهذا الذي يكون عدلا ويكون ضياع الرهن فيه من الراهن فأما رسول المرتهن فليس يكون بمنزلة العدل في هذا

﴿ فيمن رهن عبداً على من نفقته أو كفنه ودفنه اذا مات ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان رهنتم عبداً عند رجل ذات عند المرتهن على من كفنه ودفنه (قال) على الراهن عند مالك (قال مالك) ونفقته وكفنه ودفنه على الراهن

﴿ في الرهن يجعل على يدي عدل فيدفعه العدل الى الراهن أو المرتهن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرهن اذا كان على يدي عدل فدفعه العدل الى الراهن أو الى المرتهن فضاء وهو مما يغيب عليه أيضمن أم لا في قول مالك (قال) نعم يضمن ان دفعه الى الراهن ضمن للمرتهن وان دفعه الى المرتهن ضمن ذلك للراهن لان الراهن لم يرض أن يكون رهنه عند المرتهن فان كان الرهن كفافا لحق المرتهن سقط بذلك حق المرتهن اذا تلف الرهن في يديه وان كان في قيمته فضل غرم ذلك العدل للراهن لان الراهن لم يرض أن يكون رهنه عند المرتهن

❦ في الرهن يجعل على يدي عدل فيموت المدل فيوصى الى رجل هل يكون ❦  
 ❦ الرهن على يديه وفي المرتهن يرفع الرهن الى السلطان فيأمر ❦  
 ❦ السلطان رجلا ببيع الثمن من المأمور ❦

❦ قلت ❦ أرايت اذا مات المدل والرهن على يديه وأوصى الى رجل أيكون الرهن  
 على يدي الوصى (قال) لا ولكن يتراضيان الراهن والمرتهن بينهما كيفما أجا  
 ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي لان هذا ليس له أن يوصي فيه لان أربابه  
 أحياء قيام وهم أملك لشيئهم ❦ قلت ❦ أرايت لو أن المرتهن رفع رهنه الى السلطان  
 وقد حل الاجل فأمر السلطان رجلا ببيع الرهن حتى يدفع الى المرتهن حقه فباع  
 ذلك الرجل الذي أمره السلطان ببيع الرهن فضاع الثمن من يد المأمور الذي أمره  
 السلطان ممن يكون ضياعه وهل يكون على المأمور شيء أم لا (قال) لا ضمان على  
 المأمور عند مالك والقول في الضياع قوله فان أهم كانت عليه اليمن

❦ في المفلس يأمر السلطان ببيع ماله للفرءاء فيضيع الثمن ممن ضياعه ❦

(قال) وقال مالك في المفلس انه اذا باع السلطان للفرءاء ماله فضاع الثمن بعد ما باع  
 السلطان ماله ان الضياع من الفرءاء وكذلك مسألتك في الرهن ان ضياع الثمن  
 من المرتهن لانه قد باعه السلطان للمرتهن فلما وقع البيع كان الثمن للمرتهن فضا منه  
 ان ضاع قبل أن يقبضه ❦ قال أشهب ❦ عن مالك مصيبة الثمن من الراهن حتى  
 يصل الى المرتهن وكذلك التفليس ❦ قلت ❦ أرايت لو أن الذي أمره السلطان  
 بالبيع وأن يدفع الى المرتهن حقه باع الرهن فقال قد دفعت الى المرتهن حقه وكذبه  
 المرتهن وقال لم أخذه (قال) القول قول المرتهن لان مالك يقول في رجل دفع الى  
 رجل مالا ليدفعه الى غيره فقال قد دفعته اليه لم يصدق الا بينة فكذلك هذا

﴿ فيمن ارتهن رهناً فلما حل الاجل دفعه الى السلطان فباعه وقضاه حقه ﴾  
 ﴿ ثم استحق الرهن رجل وقد فات من يد المشتري ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل اذا ارتهن رهناً فلما حل الاجل دفع ذلك الى السلطان فباعه له وأوفاه حقه ثم أتاه رجل فاستحق الرهن وقد فات عند المشتري وغاب المشتري ولا يدري أين هو ( قال ) أرى أن هذا الذي استحق الرهن أن أجاز البيع أخذ الثمن من المرتهن ورجع المرتهن على الراهن بحقه لانه ثمن شئته وكذلك قال مالك في البيوع اذا باع رجل سلعة فاستحقها صاحبها وقد دارت في أيدي رجال انه يأخذ الثمن من أيهم شاء

﴿ في الرهن اذا كان على يدي عدل فقال بئته بمائة وقضيتك اياها ﴾  
 ﴿ أيها المرتهن وقال المرتهن بل بعت بخمسين وقضيتي خمسين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العدل اذا باع بأمر السلطان الرهن فقال بئته بمائة وقضيتك اياها أيها المرتهن وقال المرتهن بل بعت بخمسين وقضيتي خمسين ( فقال ) أرى أن العدل ضامن للخمسين لانه قد أقر أنه باع بمائة وهذه الخمسون منها قد تبين موضعها وخمسون منها هو ضامن لها لانه لا يعلم لها موضع ألا ترى لو أن رجلاً دفع الى رجل مائة دينار يدفعها الى رجل من حق له عليه فقال قد دفعتها اليه وقال الذي أمر بأن يدفعها اليه لم تدفع الى الا خمسين ديناراً انه ضامن للخمسين وهذا قول مالك وكذلك مسألتك

﴿ في اخلاف الراهن والمرتهن في الاجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال المرتهن قد حل أجل المال وقال الراهن لم يحل أجل المال ( قال ) القول قول الراهن لأن المرتهن قد أقر أن الحق الى أجل وهذا اذا أتى الراهن بأمر لا يستنكر ادعى أجلاً يشبه أن يكون القول قوله لا يدعى أجلاً بعيداً يستنكر فان ادعى من ذلك ما لا يشبه لم يصدق ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) أخبرني

بعض من أثق به أنه سأل مالكا عن الرجل يبيع من الرجل السلعة ففوت عنده السلعة فيقتضيه ثمنها فيقول الذي عليه الحق ثمنها انما هو الى أجل كذا وكذا ويقول الذي له الحق ديني حال (قال مالك) ان ادعى الذي عليه الحق أجلا قريبا لا يستنكر رأيه مصدقا وان ادعى أجلا بعيداً لم يقبل قوله ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى أن لا يصدق المبتاع في الاجل ويؤخذ بما أقر به من المال حالا الا أن يكون أقر بأكثر مما ادعى البائع فلا يكون للبائع الا ما ادعى فهذا لم يزعم أنه باع الى أجل فقد جعل مالك القول قول مدعى الاجل اذا أتى بأمر لا يستنكر في مسائلتك أخرى أن يكون القول قول من ادعى الاجل ﴿قال سحنون﴾ انما معنى قول مالك ان ادعى أجلا قريبا يريد بذلك ما يرى أن تلك السلعة قد تباع بذلك الى ذلك من الاجل الذي ادعى ومعنى قوله ان ادعى أجلا بعيداً لم يقبل قوله انما يريد بذلك ان ادعى أنه ابتاع الى أجل يرى أن تلك السلعة لا تباع الى ذلك من الاجل فهذا لا يقبل قوله لانه قد ادعى ما لا يمكن بمنزلة ما يدعى الرجل في السلعة فيقول اشتريتها بخمسة دراهم ومثلها لا يتباع بخمسة دراهم وهي ثمن عشرة دنانير أو خمسة عشر فهذا لا يقبل قوله فهكذا هذه المسألة التي وصفت لك

﴿في تعدى المأمور وبيعه السلعة بما لا يتابع به﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أمر الامام رجلا أن يبيع رهن هذا الراهن ويوفيه حقه فباع المأمور الرهن بخنطة أو شعير أو عرض من العروض أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك في رأيي الا ترى أن الرجل يوكل الرجل ببيع السلعة فيبيعها بعرض أو حيوان فيتلف ما باع به فينكر صاحب السلعة فان البائع ضامن ولو باعها بدنانير فتلفت لم يكن عليه ضمان فهذا يشبه مسائلتك ﴿قلت﴾ أرايت ان أمرت رجلا يبيع لي سلعة بنقد فباعها بنسيئة أيجوز أم لا (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أفيرد البيع أم لا (قال) رد البيع ان أدرك وان لم يدرك بيع الدين ان كان مما يباع قبل أن يستوفي فان كان فيه ما سمي ان كان سمي له ثمناً أو قيمته ان كان فوض اليه أو



أكثر أسلم ذلك الى صاحبها وان كان أقل من ذلك ضمن ما أمره به كما سمي وغرم قيمتها وان كان مما لا يباع حتى يستوفى ترك وأخذ من المأمور ما أمره به من الثمن أو قيمتها ان كان فوض اليه فدفع الى صاحبها ثم استوفى بالطعام فاذا حل استوفاه ثم بيع فان كان فيه فضل عما سماه له أو عن قيمتها ان كان فوض اليه دفع الى صاحبها وان كان نقصانا كان على البائع بما تمدي وهذا قول مالك

❦ في الرهن يرجع الى الراهن بوديعة أو باجارة ❦

❦ قلت ❦ أيجوز للرجل أن يرهن رهنًا فيقبضه ثم يجعله على يدي الراهن ( قال ) لا يجوز ذلك عند مالك لأنه اذا رده اليه بوديعة أو أجرة من الراهن أو بوجه من الوجوه حتى يكون الراهن هو الحائز له فقد خرج من الرهن

❦ في الرجل يرهن رهنًا فلا يقبضه حتى يموت الراهن ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان ارتهن الرجل رهنًا فلم يقبضه حتى مات الراهن أيكون أسوة الغرماء في الرهن في قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان كان الحق الى أجل فأخذ به رهنًا فمات الراهن قبل حلول أجل المال ( قال ) يباع الرهن ويقضي المرتهن حقه لأنه اذا مات الذي عليه الدين فقد حل المال وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت لو أتى رهنت ثوبًا بألف وقيمته ألف فلقيني المرتهن فوهب لي دينه ذلك ثم رجع ليدفع الى الثوب فضاع الثوب ( قال ) هو ضامن لقيمة الثوب ❦ قلت ❦ اتحفظه عن مالك ( قال ) لا ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً رهن امرأته رهنًا قبل البناء بها بجميع الصداق أيجوز أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك اذا عقد النكاح فقد وجب لها الصداق كله الا أن يطلقها قبل البناء بها فهذه انما أخذت الرهن بمال جميعه لها عند مالك وهو جائز ❦ قلت ❦ أرايت ان طلقها الزوج قبل البناء بها فأراد أن يرجع عليها فيأخذ منها نصف الرهن أيجوز ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) لا يأخذ منها من الرهن شيئًا حتى يوفىها نصف الصداق وقد صار جميع

الرهن رهنا بنصف الصداق في رأيي ألا ترى لو أن رجلاً رهن رجلاً رهناً بألف درهم فقضاه خمسمائة منها أو وهبها له ثم أراد أن يرجع فيأخذ نصف الرهن لم يكن ذلك له حتى يوفيه جميع حقه وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت أن ضاع الرهن كم يضمن ( قال ) قيمته كله إن كان مما يغيب عليه عند مالك

﴿ فيمن رهن رهناً وعليه دين يحيط بماله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من رهن رهناً وعليه دين يحيط بماله إلا أن الفرما لم يقوموا عليه أيجوز ما رهن ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يتاجر الناس فيكون عليه الدين فيقوم رجل عند حلول الاجل بحقه فيلزمه بحقه فيرهنه في ذلك رهناً أترأه له دون الفرما ( قال ) نعم ما لم يفسوه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد كان روى مرة عن مالك خلاف هذا أنهم يدخلون معه وليس هذا بشيء والقول الذي سمعت منه وقال لي هو الذي عليه جماعة الناس وهو أحق به وإنما الرهن بمنزلة القضاء أن لو قضى أحداً منهم قبل أن يقوموا عليه ويفلس فقضائه جائز ولا أبالي كان بحدنان ذلك قاموا عليه أو غيره إذا كان قائماً يبيع ويتاجر الناس فقضائه وبيعه جائز

﴿ فيمن كان له قبل رجل مائتا دينار فارتهن منه بمائة منها رهناً ثم قضاه ﴾  
﴿ مائة ديناراً ثم ادعى أن الرهن إنما كان بالمائة التي قضى وادعى المرتهن ﴾  
﴿ أن الرهن إنما هو عن المائة التي بقيت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن لي على رجل مائتي دينار فرهنتي بمائة منها رهناً وبقيت عليه مائة أخرى لا رهن فيها فقضاني مائة ديناراً ثم قام عليه الفرما بعد ذلك أو لم يقوموا فقال لي أعطني الرهن فإن المائة التي قضيتك إنما هي المائة التي فيها الرهن وقال المرتهن بل المائة التي قضيتني إنما هي المائة التي كانت لي عليك بغير رهن القول قول من ( قال ) قال مالك تقسم المائة التي قضاه بين المائة التي فيها الرهن وبين المائة التي لا رهن فيها فيكون نصفها قضاء عن هذه ونصفها قضاء عن هذه ﴿ قال سحنون ﴾ القول قول المرتهن لأن الراهن قد ائتمنه على قبضها حين دفعها ولم يشهد والراهن مدع وهو قول أشهب

﴿ فيمن أسلم سلماً وأخذ بذلك رهناً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسلمت الى رجل في طعام الى أجل وأخذت منه بذلك رهناً فلما حل الأجل تقابلنا أو قبل حلول الأجل تقابلنا أو بعد حلوله والرهن في يدي المرتهن أتجاوز الاقالة من غير أن يقبض رأس المال لمكان الرهن الذي في يد الذي أسلم في الطعام ( قال ) لا تجوز الاقالة الا أن يمطيه رأس المال مكانه قبل أن يتفرقا والا فهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسلمت الى رجل في طعام أبيع لي أن أبيعته قبل أن أقبضه ( قال ) لا يبيع عند مالك أن يبيعته قبل أن تقبضه الا أنه لا بأس بأن توليه أو تقبل صاحب الطعام أو تشرك فيه وتقبض رأس المال قبل أن تفارق الذي وليته أو أقاله أو أشركته في ذلك ﴿ قلت ﴾ فإذا جاوزت لي التولية والشركة والاقالة في ذلك فلا بأس أن أخرجه برأس المال ( قال ) لا نك اذا أخرته برأس المال دخله بيع الطعام قبل استيفائه لانه قد صار في التأخير معروف فاذا دخله المعروف فليس هذا بتولية ولا اقالة ولا شرك وانما التولية والاقالة والشرك أن يأخذ منه مثل رأس ماله بغير معروف يصطنعه ويدخله أيضاً عند مالك بيع الطعام قبل أن يستوفى لانه اذا أخره برأس المال وقبض المشتري الطعام فهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى

﴿ في الرهن في الصرف واختلاف الراهن والمرهن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان صرفت عند رجل دراهم بدنانير فقبضت الدراهم وأعطيتها بالدنانير رهناً فضاء الرهن عنده بعد ما افترقنا وهو مما يغاب عليه وجهنا السنة في ذلك أيكون عليه ضمان الرهن ( قال ) نعم في رأيي ألا ترى أن من اشترى ببيعاً فاسداً ضمن ذلك ان ضاع عنده عند مالك فكذلك الرهن والرهن أيضاً لم يقبضه الا على الضمان فعليه غرمه ﴿ قلت ﴾ وأي شيء يكون غرم هذا الرهن الدنانير التي وجبت عليه

في الدراهم التي أخذ أو قيمة الرهن وترد الدراهم (قال) ان كان قيمة الرهن والدراهم سواء فلا شيء عليه وان كان في الدراهم فضل أو في قيمة الرهن ترادا الفضل بينهما ﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل ديناً فأخذت به منه رهناً فأوفاني حتى فضاء الرهن عندي بعد ما أوفاني حتى ممن الضاياع (قال) أنت ضامن للرهن عند مالك حتى ترده ﴿قلت﴾ أرايت الرهن في قول مالك أهو بما فيه (قال) لا ولكن المرتهن ضامن لجميع قيمة الرهن ﴿قلت﴾ أرايت ان رهنتم رهناً قيمته مائة دينار فقال المرتهن ارهنته بمائة دينار وقال الراهن بل رهنتمك بمخمين ديناراً (قال مالك) القول قول المرتهن فيما بينه وبين قيمة الرهن ﴿قلت﴾ فان ادعى أكثر من قيمة الرهن (قال) لا يصدق المرتهن وعلى الراهن اليمين فان حلف برى مما زاد على قيمة الرهن وأدى قيمة رهنه وأخذ رهنه ان أحب والا فلا سبيل له الى رهنه ﴿قلت﴾ فان ضاع الرهن عند المرتهن فاختلفنا في قيمة الرهن (قال) يتوآصفانه ويكون القول في الصفة قول المرتهن مع يمينه ثم يدعى لتلك الصفة المقومون فيكون القول فيما رهن به الرهن قول المرتهن الي مبلغ قيمة هذه الصفة وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان ادعت أن هذه السلعة التي في يدي رهن وقال ربه بل أعرتكها (قال) قال مالك القول قول رب السلعة

### في العبد المرتهن بجني جنابة

﴿قلت﴾ أرايت لو أني ارهنتم عبداً لحق لي على رجل فجني العبد جنابة على رجل (قال) قال مالك يقال لرب العبد اقتد عبداً فان اقتداه كان على رهنه كما هو وان أبي أن يقتديه قيل للمرتهن اقتده لان حقه فيه فان اقتداه فأراد سيده أخذه لم يكن له أخذه حتى يدفع ما اقتداه به من الجنابة مع دينه فان أبي سيده أن يأخذه بيع فبدى بما فده به المرتهن من الجنابة فان قصر ثمنه عن الذي أدى فيه المرتهن من الجنابة لم يكن للمرتهن على السيد في ذلك شيء الا الدين الذي ارهنه به وحده لانه اقتداه بغير أمره وان زاد ثمنه على ما اقتداه به من الجنابة قضى بالزيادة في الدين عن

الراهن وهذا قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يباع حتى يحل أجل الدين ولم  
أسمع من مالك في الاجل شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال جميعا الراهن والمرتهن  
نحن نسلمه فأسلماه أ يكون دين المرتهن بحاله في قول مالك كما هو ( قال ) نعم هو  
قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أبى الراهن أن يفتديه وقال للمرتهن افتده لى ( قال )  
قال لى مالك اذا أمره أن يفتديه اتبعه المرتهن بالجناية وبالدين جميعا ( قال مالك ) وان  
أسلماه جميعا وله مال كان ماله مع رقبته في جنايته وان افتكه المرتهن لم يكن ماله مع  
رقبته فيما افتكه به ولا يزداد على ما كان في يديه من رهن رقبة العبد اذا لم يكن مال  
العبد رهناً معه أولاً

— في ارتهان فضلة الرهن وازدياد الراهن على الرهن —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ارتهنت من رجل رهناً بدين لى عليه ولقيته بعد ذلك فقال أقرضنى  
مائة درهم أخرى على الرهن الذى لى عندك ففعلت أ تكون هذه المائة التى أقرضته  
فى الرهن أيضاً فى قول مالك ( قال ) قال مالك فى رجل ارتهن عبداً قيمته مائة دينار  
بخمسين ديناراً فأبى رب العبد الى رجل من الناس فقال أقرضنى خمسين ديناراً أو  
أكثر من ذلك أو أقل فقال له الرجل لا أقرضك الا على أن ترهننى فضل العبد  
الرهن الذى فى يدى فلان ( قال مالك ) ان رضى فلان الذى فى يديه العبد بذلك  
فان ذلك جائز وان لم يرض لم يحز ويكون الفضل الذى فى العبد عن رهن الاول  
رهناً للمقرض الثانى فكذلك مسألتك اذا جاز هذا ها هنا فهو فى مسألتك أجوز  
﴿ قلت ﴾ ويكون المرتهن الاول حائزاً للمرتهن الثانى ( قال ) نعم اذا رضى بذلك  
وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فان ضاع الرهن عند المرتهن الاول بعد ما ارتهن المرتهن  
الثانى فضلة الرهن والرهن مما يفيب عليه المرتهن وليس هو عبداً كيف يكون ضياع  
الرهن ومن يكون ( قال ) يضمن الاول من الرهن قيمة مبلغ حقه ويكون فيما بقى  
مؤتمناً لانه كان لغيره رهناً ويرجع المرتهن الآخر بدينه على صاحبه لان فضلة الرهن  
هى على يدي عدل والعدل ها هنا هو المرتهن الاول

﴿ في النفقة على الرهن باذن الراهن أو بغير اذنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما أنفق المرتهن على الرهن باذن الراهن أو بغير اذنه أتكون تلك النفقة في الرهن في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك النفقة على الراهن قال ابن القاسم فإن كان أنفق المرتهن بأمر الراهن فإنما هو سلف ولا أراه في الرهن إلا أن يكون قال له أنفق على أن نفقتك في الرهن فإن قال له ذلك رأيتها له في الرهن وله أن يحتبسه بنفقته وبما رهنه فيه إلا أن يكون له غرماء فلا أراه بأحق بفضلها عن دينه لاجل نفقته أذن له في ذلك أوم يأذن له إلا أن يكون اشترط أن النفقة التي ينفقها الرهن به أيضا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الضالة أليس له ما أنفق عليها وليس لصاحبها أن يأخذها حتى يعطيه نفقتها في قول مالك ويكون أولى بها من الغرماء حتى يقبض نفقته وقد أنفق بغير أمر ربها فلم قال مالك في الضالة هو أولى بها وفي نفقة الراهن لم لا يكون أولى بها أيضا ( قال ) لأن الضالة لا يقدر على صاحبها ولا بد له من أن ينفق على الضالة ونفقة الرهن ليس هي على المرتهن فلو شاء طلب صاحبه فإن لم يكن صاحبه حاضراً رفع ذلك الى السلطان

﴿ في الوصي يرهن مال اليتيم أو يعمل به قراضاً أو يعطيه غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصي أيجوز له أن يرهن رهنًا من متاع اليتيم لليتيم في كسوة اشتراها لليتيم أو في طعام اشتراه لليتيم ( قال ) قال مالك يستلف الوصي لليتيم حتى يبيع له بمض متاعه فيقضيه فذلك جائز على اليتيم وكذلك الرهن عندي ﴿ قلت ﴾ فهل يجوز للوصي أن يعمل بمال اليتيم مضاربة هو نفسه في قول مالك ( قال ) لا أحفظ قول مالك فيه ولا يجبني ذلك إلا أن يتجر لليتيم فيه ويقارض له من غيره فيتجر له ﴿ قلت ﴾ أفعطى مال اليتيم مضاربة ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أيجوز للرجل أن يعطى مالا مضاربة ويأخذ به رهنًا في قول مالك ( قال ) لا خير في هذا عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ضاع هذا الرهن ( قال ) أراه ضامناً لانه لم يأخذه على وجه الامانة

﴿ فيما رهن الوصى لليتيم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصى أن يجوز له أن يرهن مالا لليتم بدين يقرضه اليتيم في قول مالك ( قال ) قال مالك في الوصى يجوز له أن يسلف اليتيم مالا ينفقه عليه أو يجعله في مصلحة له إذا كان لليتم عروض ثم يبيع ويستوفي فإن لم يكن لليتم مال فقال أنا أسلفه وأنفق عليه فإن أفاد اليتيم مالا اقتضيت منه فما أنفق عليه إذا لم يكن لليتم عروض وأموال فنفقته عليه على وجه الحسنة ولا يتبعه بشئ منه فإن أفاد اليتيم بمد ذلك مالا لم يلزمه ما أسلفه على هذا الشرط إلا أن يكون له مال حين أسلفه وأما ما سألت عنه من الرهن أن الوصى يرهن لنفسه عروض اليتيم فليس ذلك له إلا أن يكون تسلف مالا لليتم من غيره أنفق عليه ولا يكون أحق بالرهن من الغرماء لأنه لا يجوز لنفسه من نفسه دون الغرماء وهو والغرماء ها هنا فيه سواء ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره ليس ذلك له وليس للوصى أن يقبض من نفسه لنفسه

﴿ نذر صيام <sup>(١)</sup> ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لله على أن أصوم شهراً متتابعاً فصام أول يوم أبجزته البيات بمد ذلك ولا يحتاج إلى أن يبيت كل ليلة الصوم ( قال ) نعم يبجزته وأفاد سئل مالك عن رجل شأنه صيام الاثنين والخميس فربّه وهو لا يعلم حتى يطالع عليه الفجر أبجزته صيامه ( قال ) نعم لأنه قد كان على بيات من صومه هذا قبل الليلة ﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصيين أن يجوز لأحدهما أن يرهن متاعاً لليتم دون صاحبه في قول مالك أو يبيع أحدهما متاعاً لليتم دون صاحبه ( قال ) قال مالك لا يجوز انكاح أحد الوصيين إلا باجماع منهما فإن اختلفا في ذلك نظر السلطان في ذلك فأرى البيع والرهن بهذه المنزلة

(١) ( قوله نذر صيام ) انظر ما وجه ذكر هذه الترجمة هذا مع المسألة المترجم لها المتعاقبة بتبتي الصوم كل ليلة ولا يصح أن تكون استطرادية لأن الاستطراد شرطه المناسبة ولا مناسبة هنا ظاهرة فليحذر اه كتبه مصححه

❦ في الورثة يزلون ما على أبيهم من الدين ويقتسمون ما بقي فيضيع ❦

❦ ما عزلوا في الراهن يستعير من المرتهن الرهن وفي رهن الرجل ❦

❦ مال ولده الصغار ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن والدنا هلك وعليه مائة دينار ديننا فمزلنا مائة دينار من ميراثه واقتسمنا ما بقي فضاعت المائة ممن ضياعها ( قال ) ضياعها عليكم والدين بحاله ❦ قلت ❦ سمعت هذا من مالك ( قال ) لا أقوم علي حفظه وهذا رأيي ( قال ) وإن كان السلطان قبضها للغائب وقسم ما بقي من ميراث الميت فضاعت فهي من مال الغريم وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت أن زوجت أمتي من رجل فأخذت جميع مهرها قبل أن يبنى بها زوجها فأعتقها ثم طلقها زوجها قبل البناء بها وقد كان السيد استهلك المهر ولا مال للسيد غير الأمة ( قال ) لا أرى أن يرد عتقها لأن السيد يوم أعتقها لم يكن عليه دين وإنما وجب الدين عليه حين طلق الزوج امرأته ❦ قال ❦ وقال مالك وليس للسيد أن يأخذ مهر أتمته ويدعها بلا جهاز ولكن يجهزها به مثل الحرة ألا ترى أن مهرها في جهازها ❦ قلت ❦ أرايت أن رهنتم رهنًا فاستمرت من المرتهن أترأه خارجا من الرهن ( قال ) هو خارج من الرهن عند مالك ❦ قلت ❦ أف يكون له أن يرده بعد ذلك وللمرتهن أن يقوم على الرهن فيأخذه منه ويرده في الرهن ( قال ) لا إلا أن يكون أعاره على ذلك فإن أعاره على ذلك فاستحدث دينًا أو مات قبل أن يقوم عليه كان أسوة الغرماء ❦ قلت ❦ أرايت أن استندت دينًا فرهنت به متاعا لولدي صغار ولم أستند الدين على ولدي أيجوز عليهم ذلك أم لا ( قال ) لا أراه جائزاً ❦ قلت ❦ لم أليس يمه جائزاً عليهم ( قال ) إنما يجوز يمه عليهم على وجه النظر لهم ❦ قلت ❦ وكذلك الوصي ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ تحفظه عن مالك ( قال ) لا أقوم على حفظه الساعة عن مالك ولكنه رأيي لأن مالكا قال ما أخذ الوالد من مال ولده على غير حاجة فلا يجوز ذلك له ❦ قلت ❦ أرايت إذا اشترى الرجل من مال ابنه وهو صغير لابن



له صغير أيجوز هذا الشراء ( قال ) نعم ولا أقوم على حفظه عن مالك ﴿ قلت ﴾  
أرأيت الوصي أهو بهذه المنزلة ( قال ) نعم

﴿ في اشتراط المرتن الانتفاع بالرهن واجارة الرجل نفسه فيما لا يحل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرتن هل يجوز له أن يشترط شيئاً من منفعة الرهن ( قال ) ان  
كان من بيع فذلك جائز وان كان الدين من قرض فلا يجوز ذلك لانه يصير سلفاً  
جر منفعة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم الا أن مالكا قال لى اذا باعه وارتن  
رهننا فاشترط منفعة الرهن الى أجل فلا أرى به بأساً فى الدور والارضين ( قال مالك )  
وأكرهه فى الحيوان والثياب ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا بأس به فى الحيوان وغيره  
اذا ضرب لذلك أجلاً ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك فى الحيوان والثياب ( قال ) لانه يقول  
لا أدرى كيف توجع اليه الدابة والثوب ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وليس هذا بشئ  
لا بأس به فى الحيوان والثياب وغير ذلك اذا ضرب لذلك أجلاً ألا ترى أنه يجوز له  
أن يستأجره الى أجل ولا أدرى كيف يرجع وانما باع سلعته بثمن قد سماه وبعمل  
هذه الدابة أو لباس هذا الثوب الى أجل فاجتمع بيع وكراء فلا بأس به

﴿ فى المرتن بيع الرهن وفى المرتن يؤاجر الرهن أو يعيره بأمر الراهن ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك فيمن ارتن رهننا فباعه أو رهنه فانه يردده حيث وجده  
فيأخذه ربه ويدفع ما عليه فيه ويتبع الذى اشتراه الذى غره فيلزمه بحقه ﴿ قلت ﴾  
أرأيت لو أن المرتن أجر الرهن بأمر الراهن الا أن المرتن هو الذى ولى الاجارة  
أى يكون الرهن خارجاً من المرتن فى قول مالك ( قال ) لا يكون خارجاً فى قول مالك  
﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أعاره بأمر الراهن الا أن الذى ولى الدارية انما هو المرتن ( قال )  
نعم هو فى الرهن على حاله لان الذى ولى ذلك هو المرتن ﴿ قلت ﴾ فان ضاع عنه  
المستأجر هذا الرهن وهو مما يغيب عليه ( قال ) الضياع من الراهن لأن ضياعه عنه  
الذى استأجره اذا كان بأمر الراهن بمنزلة الرهن على يدي عدل ﴿ قلت ﴾ أرأيت

الرجل أيجل له أن يؤاجر نفسه في عمل كنيسة في قول مالك ( قال ) لا يجوز له  
لان مالكا قال لا يؤاجر الرجل نفسه في شيء مما حرم الله عز وجل ( قال مالك ) ولا  
يكرى داره ولا يبيعها ممن يتخذها كنيسة ( قال مالك ) ولا يكرى دابته ممن يركبها  
الى الكنائس

— في الرجل يرهن الامة فلان في الرهن فيقوم الغرماء على ولدها —

قلت ﴿ أرأيت ان ارتهنت أمة فولدت أولاداً وماتت الام فقامت الغرماء على  
الولد ( قال ) الولد رهن بجميع الدين وهذا قول مالك

— في الرجل يرهن دنائير أو دراهم أو فلوساً أو طعاماً أو مصحفاً —

قلت ﴿ هل يجوز أن أرتن في قول مالك دنائير أو دراهم أو فلوساً ( قال ) قال  
مالك ان طبع عليها والا فلا ﴿ قلت ﴿ أرأيت الخنطة والشعير وكل ما يكال أو يوزن  
أيصالح أن يرهن ( قال ) لا بأس بأن يرهن عند مالك ويطبع عليه ويحال بين المرتن  
وبين أن يصل الى منفقته كما يفعل بالدنائير والدراهم وكذلك سمعته عن مالك  
﴿ قلت ﴿ والحلى يرهن ( قال ) نعم عند مالك ﴿ قلت ﴿ أفلا يخاف أن ينفق بلبسه  
( قال ) لا لان هذا يدخل فيه اذا الثياب وغير ذلك فلا بأس بهذا ﴿ قلت ﴿ فافرق  
ما بين منفعة الحلى في الرهن ومنفعة الطعام والدرهم ( قال ) الطعام والدرهم يأكله  
وينفق الدرهم ثم يأتي بمثله والثياب والحلى ليس يأتي بمثله انما هو بعينه وليس يأتي  
بمثله ﴿ قلت ﴿ أرأيت المصحف أيجوز أن يرهن في قول مالك ( قال ) نعم ولا يقرأ  
فيه ﴿ قلت ﴿ فان لم يكن في أصل الرهن شرط أن يقرأ فيه فتوسع له رب المصحف  
أن يقرأ فيه بعد ذلك ( قال ) قال مالك لا يجزئ ذلك ﴿ قلت ﴿ أرأيت ان كان هذا  
الرهن من قرض أو من بيع ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه سواء من  
قرض كان أو من بيع

﴿ في ارتهان الخمر والخنزير وفيمن ارتهن حلي ذهب أو فضة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المسلم أيجوز له أن يرتهن من ذمي خمرًا أو خنزيرًا (قال) لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ارتهنت خلخالين فضة أو سوارين فضة بمائة درهم وقيمة السوارين أو الخلخالين مائة درهم فاستهلكتهما خلخالين أو السوارين (قال) عليك قيمتهما من الذهب تكون رهنا مكانهما ﴿ قلت ﴾ فان كسرتهما ولم استهلكهما (قال) عليك قيمتهما. صوغين من الذهب ﴿ قلت ﴾ أليس قد قلت اذا كسرهما رجل ولم يتلفهما فانما عليه ما نقص الصياغة (قال) هذا القول أحب اليّ واليه أرجع وأرى أن يضمن قيمتهما من الذهب مصوغا استهلكهما أو كسرهما فهو سواء ويكونان له ﴿ قلت ﴾ فان ضمن قيمتهما من الذهب أتكون القيمة رهناً أم يقبض هذا الذهب من حقه قبل محل الاجل وحقه دراهم (قال) لا أرى أن يقبضه من حقه ولكن تكون هذه القيمة رهناً ويطبع عليها وتوضع على يدى عدل فاذا حل حقه فان أوفاه الراهن حقه أخذ هذه الذهب والا صرفت له فاستوفى منها حقه ﴿ قال سحنون ﴾ قال بعض أصحابنا انه يطبع على القيمة ويحال بينه وبينها حتى يحل الاجل تأدياً له لئلا يعدو الناس على ما ارتهنوا فيستعجلوا التقاضى ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك فيمن استهلك سوارين ان عليه قيمتهما يوم استهلكهما ان كانا من الذهب فعليه قيمتهما من الفضة (قال) ولم أسمع منه في الكسر شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى ارتهنت سوارى ذهب بدراهم فأتلفتها وقيمتها مثل الدين سواء وقد استهلكتهما قبل محل الاجل أتكون القيمة رهناً أم تجمله قصاصاً (قال) أرى القيمة رهناً حتى يحل الاجل فيأخذ منه في حقه اذا حل الاجل ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان مالكا قال لي في الراهن اذا باع الرهن بغير أمر المرتهن فأجاز المرتهن البيع عجل للمرتهن حقه (قال مالك) واذا باع الراهن بأمر المرتهن وقال المرتهن لم أذن لك في البيع لأن تخرجه من الرهن ولكن أذنت لك في البيع لاحياء الرهن وما يشبه هذا ولم يمكن المرتهن الراهن من البيع وحده ولكن

السلمة بقيت في يد المرتهن حتى باعها الراهن وقبضت من يدي المرتهن وقبض الثمن المرتهن أحلف في هذا أنه لم يأذن له في البيع إلا لما ذكر وكان القول قوله ويجعل الثمن رهنا مكان الرهن حتى يحل الاجل الا أن يعطيه الراهن رهناً مكان الثمن فيه ثقة من حقه فيجوز ذلك حتى اذا حل الاجل قضاء الراهن حقه وأخذ ما بقي في يدي المرتهن من رهنه فكذلك مسائلك ألا ترى أن مالكا قد قال ها هنا لا أعجل له حقه من الثمن حتى يحل الاجل فكذلك مسائلك

✽ في الراهن يقول للمرتهن ان جيشك الى أجل كذا وكذا ✽  
 ✽ والا فالرهن لك بما لك على ✽

✽ قلت ✽ أرايت ان رهنته رهناً وقلت له ان جيشك الى أجل كذا وكذا والا فالرهن لك بما أخذت منك (قال) قال مالك هذا الرهن فاسد وينقض هذا الرهن ولا يقر (قال مالك) من قرض كان أو من بيع فانه لا يقر ويفسخ وان لم يفسخ حتى يأتي الاجل الذي جمعه الراهن للمرتهن بما أخذ من المرتهن الى ذلك الاجل فانه لا يكون للمرتهن ولكن الرهن يرد الى ربه ويأخذ المرتهن دينه ✽ قلت ✽ أف يكون للمرتهن أن يحتبس هذا الرهن حتى يوفيه الراهن حقه ويكون المرتهن ان أفلس هذا الراهن أولى بهذا الرهن من الغرماء في قول مالك (قال) نعم وانما معنى قوله انه يفسخ أنه ان كان أقرضه الى سنة على ان ارتهن به هذا المتاع فان حل الاجل ولم يوفه فالسلمة للمرتهن بما قبض منه الراهن فان هذا يفسخ قبل السنة ولا ينتظر بهما السنة فهذا معنى قول مالك انه يفسخ فأما ما لم يدفع اليه الراهن حقه فليس له أن يخرج منه من يده والمرتهن أولى به من الغرماء وكذلك لو كان انما رهنه من بيع فهو والقرض سواء ✽ قال ✽ وقال لي مالك في هذه المسئلة فان مضى الأجل والرهن في يدي المرتهن أو قبضه من أحد جملة على يديه بما شرط من الشرط في رهنه قال مالك فان أدرك الرهن بحضرة ذلك رد وان تناول ذلك وحالت أسواقه أو تفسير بزيادة بدن أو نقصان بدن لم يرد له ولزمته القيمة في ذلك يوم حل الأجل وضمنه ✽ قال سحنون ✽

انما تلزمه بالقيمة السلعة أو الحيوان لأنه حين أخذها على أنه ان لم يأت بالثمن فهي له بالثمن فصار ان لم يأت رب السلعة بما عليه فقد اشتراها المرتهن شراء فاسداً فيفعل بالرهن ما يفعل بالبيع الفاسد ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقاصه بالدين الذي كان للمرتهن على الراهن من قيمة السلعة ويترادان الفضل ( قال مالك ) وهذا في السلع والحيوان وأما الدور والارضون قال مالك فليس فيهما فوت وان حالت أسواقهما وطال زمانهما فانها ترد الى الراهن ويأخذ دينه ( قال ) وهذا مثل البيع الفاسد كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فان انه دمت الدار أو بنى فيها ( قال ) هذا فوت وكذلك قال مالك الهدم فوت والبنيان فوت والغرس فوت ﴿ قلت ﴾ فان هدمها هو أو انه دمت من السماء فذلك سواء في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا في البيع الحرام مثل هذا في قول مالك ( قال ) نعم ويلزمه قيمتها يوم حل الاجل وهو يوم قبضها وهذا بيع حرام

﴿ فيمن أسلف فلوساً فأخذ بها رهناً ففسدت الفلوس ﴾

﴿ بعد السلف أو اشترى بفلوس الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلفت رجلاً فلوساً وأخذت بها رهناً ففسدت الفلوس ( قال ) قال مالك ليس لك الا فلوس مثل فلوسك فاذا جاء بها أخذ رهنه لأن مالكا قال من أسلف فلوساً أو اشترى بفلوس الى أجل فانما له نقد الفلوس يوم اشترى ولا يلتفت الى فسادها ولا الى غير ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أتيت الى رجل فقلت له أسلفني درهم فلوس ففعل والفلوس يومئذ مائة فلس بدرهم ثم حالت الفلوس ورخصت حتى صارت مائتا فلس بدرهم ( قال ) انما يرد مثل ما أخذ ولا يلتفت الى الزيادة ﴿ قال ﴾ وقال مالك الشرط باطل وانما عليه مثل ما أخذ

﴿ فيمن ارتهن رهناً من غريم فضاع الرهن فقام الغرماء على المرتهن ﴾

﴿ هل يكون الراهن أولى بما عليه من الغرماء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى ارتهنت من رجل رهناً مما أغيب عليه في طعام أسلفته اياه

أو في دراهم أسلفتها إياه أو في ثياب أسلفتها إياه أو في حيوان أو كان ذلك من شيء  
بعت منه إلى أجل فضايع الرهن عندي ولا مال لي غير الدين الذي لي عليه من سلم  
أو من قرض فقامت الغرماء عليّ وقال الذي لي عليه الحق أنا أولى بماله عليّ من قبل  
أن رهني قد ضاع في يديه وأنا حائز لما عليّ وأنا أولى بقيمة رهني أستوفيه من هذا  
الدين الذي له عليّ فإن فضل عن ديني شيء كان لكم (قال) أراه أسوة الغرماء لأنه  
دين كان له عليه ولم يكن هو رهنا عن شيء دفعه إليه فأرى له أن يرجع بقيمته والغرماء  
فيما عليه من الدين يتحاصون ويتبعونه بما بقي ولقد سئل مالك عن الرجل يستلف من  
الرجل مائة دينار فيبتاع الذي أسلف من الذي استسلف سلعة بمائة دينار ولم يسم  
انها في ثمن سلعته فيفلس أحدهما قال مالك هو دين له يخاص الغرماء أيهما أفلس  
فليس له أن يقول لي عليه مثله فأنا أحق به فكذلك مسألتك

— في المتكفل يأخذ رهنا —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتكفل عن الرجل بحق عليه ويأخذ بذلك رهناً من الذي  
تكفل عنه أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) نعم هذا جائز لأنه إنما تكفل بالحق

— الدعوى في الرهن —

﴿قلت﴾ أرايت أن ارتهنت رهناً قيمته مائتا دينار فقلت ارتهنته بمائتي دينار وقال  
الراهن بل رهنك بمائة ولك عليّ مائتا دينار إلا أن مائة منهما لم أرهنك بها رهناً  
(قال) القول قول المرتهن فيما بينه وبين قيمة الرهن مثل ما قال مالك إذا ارتهن رهناً  
بحق له وأنكر الراهن وقال هو رهن بأقل من قيمتها فكذلك إذا أقر له الراهن بما قال  
المرتهن من الدين وأقر بأن السلعة رهن إلا أنه قال لم أرهنها إلا ببعض دينك الذي  
عليّ ولم أرهنكها بجميع دينك فالقول قول المرتهن أنه إنما ارتهنها بجميع دينه ولا يصدق  
الراهن ﴿قلت﴾ فإن قال المرتهن ارتهنتها بألف درهم أقرضتكها بقيمة السلعة خمسمائة  
درهم وأقر له الراهن بأن له عليه ألف درهم وقال ما رهنكها إلا بخمسمائة درهم

وهذه خمسمائة درهم نخذها وأعطى رهني وأجل الالف الدين لم يحل بئد وقال  
 المرتن لا أعطيكمها الا أن آخذ الالف كلها (قال) القول فيها قول الراهن لأنه لا يتهم  
 اذا أعطى قيمتها وعليه اليمين ووجه الحجة فيه أنه لو قال له لم أرهنكها الا بخمسمائة  
 كان القول قوله وكان المرتن مدعيا في الخمسمائة الأخرى فكما لا يجوز قوله اذا  
 ادعي انها له قبله دينا فكذلك لا يجوز قوله اذا ادعي انها رهن اذا كان الرهن انما  
 يساوي خمسمائة ﴿قلت﴾ أرايت ان ارتنت من رجل سلعة قيمتها ألف درهم ثم حالت  
 أسواق السلعة فصارت تساوي ألفي درهم فتصادقا على قيمتها الراهن والمرتن ان قيمتها  
 يوم قبضها ألف درهم وان أسواقها حالت بئد ذلك فصارت تساوي ألفي درهم أو  
 نمت السلعة في يديهما حتى صارت تساوي ألفي درهم وادعي الراهن انه انما كان رهنها  
 بألف درهم وقال المرتن بل ارتنتها بألفي درهم والمرتن مقرر أنه يوم ارتنتها انما  
 كانت قيمتها ألف درهم بكم تجعلها رهنا والقول قول من (قال) قال مالك انما ينظر  
 الى قيمة الرهن يوم يحكم فيها فالقول قول المرتن الى مبلغ قيمة الرهن يوم يحكم فيها  
 ولا ينظر الى قيمتها يوم قبضت ولم أسمعه يقول في قيمتها انما تصادقا أو لم يتصادقا  
 ولكن ان تصادقا في ذلك أو لم يتصادقا فان القول قول المرتن فيما بينه وبين قيمتها  
 يوم يحكم عليهما ألا ترى أن مالك لم يقل فيهما اذا اختلفا في القيمة انه ينظر الى  
 قيمتها يوم قبضها فيستل أهل المعرفة عن قيمتها يومئذ فلو كان ينظر الى قولها اذا  
 تصادقا على القيمة يوم قبضها لقال ينظر في قيمتها يوم قبضها اذا اختلفا

### الدعوى في قيمة الرهن

﴿قلت﴾ أرايت لو رهن رجل ثوبين بمائة درهم فضاع أحدهما فاختلغا في قيمة  
 الذاهب القول قول من (قال) قال مالك القول قول المرتن في قيمة الرهن اذا هلك  
 بئد الصفة مع يمينه ويذهب من الرهن مقدار قيمة الثوب الذاهب ﴿قلت﴾ وهذا  
 قول مالك (قال) قال مالك القول قول المرتن في قيمة الرهن اذا هلك والرهن  
 بئد الصفة مع يمينه فذهاب بئد كذهابه كله

﴿ في الرجل يبيع السلعة على أن يأخذ رهنا ﴾

﴿ بغير عينه أو رهنا بعينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان بعت سلعة من رجل على ان آخذ عبده ميمونا رهناً بحق فافترقنا قبل أن أقبض ميمونا أفسد الرهن بافتراقنا قبل القبض ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فان قت عليه بعد ذلك كان لى أن آخذ منه الغلام رهناً أم لا ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان قامت الغرماء عليه قبل أن آخذه منه أكون فيه أسوة الغرماء ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان باعه قبل أن أقبضه منه ( قال ) بعه جائز ﴿ قلت ﴾ أفيلزمه أن يعطينى رهناً مكانه ( قال ) لم أسمع من مالك فيه أنه يعطيه رهناً مكانه الا أن مالكا قال ان أمكنه من الرهن فباعه فبيعه جائز وليس له الى الرهن سبيل فهو حين تركه في يده ولم يقبضه منه حتى باعه فقد تركه ﴿ قلت ﴾ وكل هذه المسائل التي سألتك عنها في ميمون هذا الرهن هو قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ لم أجزت بيع الراهن لهذا العبد الذي قد شرط هذا المرتهن حين باعه السلعة انه يأخذه رهنا ولماذا أجزت بيع الراهن للعبد لم لا تفسخ البيع بينهما لأن البائع شرط في عقدة البيع انه يأخذ ميمونا رهناً بحقه ( قال ) لانك تركته في يده حتى باعه فكأنك تركت الرهن الذي كان لك ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا اذا كان تركه في يد المولى تركا يرى ان تركه رضا منه باجازه البيع بلا رهن ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان بعت رجلا سلعة الى سنة على أن يعطينى رهنا فيه وثيقة من حقى فضيت معه فلم أجد عنده رهنا ( قال ) أنت أعلم ان أحيت أن تمضى البيع بلا رهن وان شئت أخذت سلعتك ونقضت البيع ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظه

﴿ اختلاف الراهن والمرتهن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال رجل لرجل عبدك هذان اللذان عندي هما جميعاً رهن عندي بألف درهم لى عليك فقال له الرجل أما ألف درهم لك على فقد صدقت ان



لك عندي ألف درهم وأما أن أكون رهنتك العبدین جميعاً فلم أفعل إنما رهنتك أحدهما واستودعتك الآخر فقال القول قول رب العبدین ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنني سألت مالكا عن الرجل يكون في يديه عبد الرجل فيقول ارهنته ويقول سيده لا بل أعمرتك أو استودعتك (قال مالك) القول قول رب العبد ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى رجل ثوبين أحدهما نمط والاخر جبة فقال المدفوع اليه الثوبان أما النمط فكان وديعة وقد ضاع وأما الجبة فرهن وهي عندي وقال رب الثوبين بل كان النمط رهنا والجبة وديعة القول قول من في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى هذه المسألة مثل المسألة الاولى القول قول الراهن في أن الثوب الباقي ليس برهن ولا تكون دعوى المرهن شيئاً هاهنا إلا بينة ولا يلزم المرهن من ضياع الثوب الذاهب شيء لأنه قال إنما كان وديعة عندي وكل واحد منهما مدع على صاحبه ﴿قال سحنون﴾ فليس يصدق صاحب الثوبين فيما ادعى أن الثوب الذاهب كان رهنا وليس على الذي كان في يديه من غرمه شيء وليس يصدق الذي في يديه الثوب ان الباقي هو الرهن وليس هو برهن ولكن يأخذ صاحب الثوب ثوبه ويبرأ هذا من ضمان الثوب الذي ذهب لأنه زعم أنه إنما كان وديعة ويتبعه بدينه الذي له عليه

— في ارتهان الزرع الذي لم يبد صلاحه والثمرة التي لم يبد صلاحها —

﴿قلت﴾ هل يجوز في قول مالك أن ارتهن مالا يحل بيه (قال) نعم مثل الزرع الذي لم يبد صلاحه والثمرة التي لم يبد صلاحها ﴿قلت﴾ فإن كان الدين الى أجل فارتهنت به ثمراً لم يبد صلاحه أو زرعاً لم يبد صلاحه فمات الراهن قبل حلول الاجل والذي في يدي من الرهن لم يبد صلاحه أكون ديني قد حل في قول مالك حين مات الراهن (قال) نعم ﴿قلت﴾ ويباع لي هذا الرهن قبل أن يبدو صلاحه (قال) لا ولكن ان كان للراهن مال أخذت حقه ورددت عليهم رهنهم وان لم يكن للميت مال انتظرت فإذا حل بيه بعته وأخذت حقه وهو قول مالك لان مالكا (قال) في

الديون اذا مات الذي عليه الدين فقد حل الدين وقال في الزرع والتمسار لا تباع حتى يبدو صلاحها ﴿ قال ابن النسيم ﴾ ولو فلس رجل أو مات وقد ارتهن منه رجل زرعاً لم يبد صلاحه حاص الغرماء بجميع دينه في مال المفلس أو الميت واستؤنى بالزرع فاذا حل بيعه بيع ونظر الى قدر الدين وثمر الزرع فان كان كفافاً رد ما أخذ في المحاصة فكان بين الغرماء وكان له ثمن الزرع اذا كان كفافاً وان كان فيه فضل رد ذلك الفضل مع الذي أخذ في المحاصة الى الغرماء وان كان ثمن الزرع أقل من دينه رد ما أخذ في المحاصة ثم نظر الى ما بق من دينه بعد مبلغ ثمن الزرع والى دين الميت أو المفلس فضرب به مع الغرماء في جميع مال المفلس أو الميت من أوله فيما صار في يديه وأيدى الغرماء فما كان له في المحاصة أخذه ورد ما بق فصار بين الغرماء بالحصص ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هو قوله فيما بلغني

— في رهن الحيوان وتظالم أهل الذمة في الرهون —

﴿ ورهن المكاتب والمأذون له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ارتهنت عبداً فادعيت أنه أبق مني ( قال ) القول قولك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ارتهنت حيواناً فادعيت أنها قد ضلت مني ( قال ) القول قولك ودينك كما هو على الراهن ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرهون اذا تظالم أهل الذمة بها فيما بينهم أم يحكم بينهم في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب اذا رهن أو ارتهن أيجوز في قول مالك ( قال ) نعم اذا أصاب وجه الرهن لانه جائز الشراء والبيع ﴿ قال سحنون ﴾ اذا ارتهن في مال أسلفه فليس بجائز لانه لا يجوز له أن يصنع المعروف فان ارتهن في مال أسلفه فهو جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وجد السيد مع المكاتب مالا قبل حلول أجل الكتابة فيه وفاء من الكتابة أو أقل من الكتابة أيمكن له أن يأخذه أولاً في قول مالك ( قال ) ليس له ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان رهنني رجل بكتابة مكاتبى رهناً أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا تجوز الحماله

للسيد بكتابة مكاثبه عند مالك فكذلك الرهن عندي لا يجوز مثل الجمالة ﴿ قلت ﴾  
 أرايت العبد التاجر أيجوز ما رهن أو ارتهن في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾  
 أرايت المكاتب أيجوز له أن يرهن ولده أو أم ولده في قول مالك ( قال ) قال مالك  
 ان خاف العجز جاز له أن يبيع أم ولده وليس له أن يبيع ولده وان خاف العجز  
 فأراه ان خاف العجز جاز له أن يرهن أم ولده وليس له أن يرهن ولده مثل قول  
 مالك في البيع

— في الرجل يرهن أمته فيعتقها أو يكاتبها أو يدبرها أو يطؤها فيولدها —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان رهنتم أمتي فأعتقتها وهي في الرهن أو كاتبتها أو دبرتها ( قال )  
 قال مالك ان أعتقها وله مال أخذ المال منه فدفعت الى المرتهن وعتقت الجارية والتدبير  
 جائز وتكون رهناً بحالها لان الرجل يرهن مدبره عند مالك ان أحب وأما الكتابة  
 فهي عندي بمنزلة العتق ان كان للسيد مال أخذ منه ومضت الكتابة ﴿ قال سحنون ﴾  
 والتدبير بمنزلة العتق سواء وبمجل له حقه كذلك قال مالك ذكره ابن  
 وهب عن مالك وكذلك الكتابة ان كان له مال الا أن يكون في ثمن الكتابة اذا  
 بيعت وفاء للدين فتكون الكتابة جائزة ﴿ قلت ﴾ فان وطئها الراهن فأحبلها ( قال )  
 قال مالك ان كان وطئها باذن المرتهن أذن له في الوطء أو كانت مخلاة تذهب في  
 حوائج المرتهن ونجىء فهي أم ولد للراهن ولا رهن للمرتهن فيها وان كان وطئها إياها  
 على وجه الاغتصاب لها والتسور عليها بنير اذنه فكان له مال أخذ منه المال فدفعت الى  
 المرتهن وكانت الجارية أم ولد للراهن وان لم يكن له مال بيعت الجارية بعد أن تضع  
 ولم يبيع ولدها فان نقص ثمن الجارية عن حق المرتهن أتبع السيد بذلك ولم يبيع الولد  
 وأتبع الولد أباه ﴿ قال سحنون ﴾ وان كانت تذهب ونجىء في حوائج المرتهن اذا لم  
 يأذن له المرتهن في الوطء فهو كالتسور عليها لانه وظى بنير اذن ولا أمر من المرتهن  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتق السيد الجارية وهو موسر ودين المرتهن لم يحل بعده  
 أنأمره أن يخرج رهناً فيجعله مكانها ثقة من حق المرتهن أم تأمر الراهن أن يقضى

المرتحن حقه قبل حلول الاجل في قول مالك ( قال ) قال مالك يمجّل له حقه وتعتق الجارية

— فيمن رهن عبداً فأعتقه وهو في الرهن —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أعتقت العبد الذي رهنّت وأنا معسر أ يكون العبد رهنا على حاله الى محل الاجل في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان أفدت مالا قبل محل الاجل ( قال ) يؤخذ منك الدين ويخرج العبد حراً مكانه وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أعتق عبده ولا مال له وعلى السيد دين فأراد الفرءاء بيع العبد فقال العبد خذوا دينكم منى ولا تردوني في الرق أو قال لهم أجنبي من الناس خذوا دينكم منى ولا تردوا العبد في الرق ( قال ) قال مالك في العبد يجني الجناية فيعتقه سيده بعد ما جنى فيريد أهل الجناية أن يأخذوا السيد بالجناية ليأخذوا منه قيمة الجناية فيقول السيد ما أردت ذلك وما ظننت أن ذلك علىّ وما أردت أن أتحمّل الجناية ويحلف على ذلك ( قال ) قال مالك يرد عتق العبد الا أن يكون للعبد مال فيدفعه العبد في ذلك أو يجد أحداً يؤدى ذلك عنه يمجّل ذلك فانه يخرج حراً ولا يكون لهم أن يردوه في الرق فكذلك مسائلك

— في الرجل يستعير السلعة ليرهنها —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يستعير السلعة ليرهنها أ يجوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استعرتها لأرهنها فرهنها فضاقت عند المرتحن وهي مما يغيّب عليه المرتحن ( قال ) قال مالك في رجل يرهّن متاعاً لغيره وقد أعيره ليرهنه ان الراهن ان لم يؤد الدين باعه المرتحن في حقه اذا حل الاجل واتبع المعير المستعير بما أدى عنه من ثمن سلعته ديناً ( عليه وقال ) مالك في ضمانها انها ان هلكت ان للمعير أن يتبع المستعير بقيمتها ديناً عليه قال وأما كل مالا يغيّب عليه فانه لا ضمان على من استعاره ليرهنه فرهنه ولا على من كان في يديه ولا يتبع من أعاره الذي استعاره منه بشئ من قيمته

— فيمن رهن عبداً ثم أقر أنه لغيره وفي العبد يكون رهنا فيجنى جناية —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان رهنتم عبداً فأقررت أنه لغيري أيجوز في قول مالك أم لا ( قال ) لا يجوز اقرارك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظه الآن ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما جنى العبد عند المرتهن أيلزم المرتهن من ذلك شيء في قول مالك أم لا ( قال ) لا يلزم المرتهن من ذلك شيء عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان موسراً فأقره الذي أقرله رهناً فهو بحاله الى أجله وان أبى الا أخذه أخذه وعجل للمرتهن حقه ( قال ) نعم وان كان المقر معسراً لم يحز اقراره على المرتهن وكان المقر له بالخيار ان شاء ضمن الراهن قيمته وأتبعه بها وان شاء وقف فان أفاد الراهن مالا أخذ عبده وقضى المرتهن حقه وان لم يقد مالا حتى يحل الاجل ويباع في الدين ويقضى المرتهن ثمنه فان شاء أخذه من الراهن أو قيمته يوم نقد وان شاء أخذ منه ثمنه الذي قضى عن نفسه ان أفاد يوماً مالا

— فيمن رهن رجلاً سلعة سنة فاذا مضت السنة فهو خارج من الرهن —

﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلاً رهن عند رجل رهناً جعله هذه السنة رهناً فاذا مضت السنة خرج من الرهن أ يكون هذا رهناً أم لا ( قال ) لا يعرف هذا من رهون الناس ولا يكون هذا رهناً ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال الرجل لعبده أد الغلة الى أ يكون هذا مأذوناً له في التجارة في قول مالك ( قال ) لا يكون مأذوناً له بهذا

— فيمن استعار عبداً ليرهنه فأعتقه السيد وهو في الرهن —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو استعرت عبداً لأرهنه فرهنته فأعتقه سيده وهو موسر أيجوز عتقه أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك انه اذا رهن عبد نفسه ولم يستعره فأعتقه وهو موسر كان عتقه جائزاً فأرى في مسئلتك أن عتق المعير جائز اذا كان موسراً ويقال للمعير قد أفست الرهن على المرتهن فأد الدين وخذ عبدك الا أن تكون قيمة

العبد أقل من الدين فلا يكون عليه الا قيمته لانها كانها هو فان كان الدين قد حل  
رجع المير بما أدى على المستعير وان كان الدين لم يحل لم يرجع به المير على المستعير  
حتى يحل الدين فاذا حل الدين رجع عليه بالدين —

— في العبد المأذون له في التجارة يشتري أبا مولاة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً مأذوناً له في التجارة اشترى أبا مولاة أو ابنه أيعتق  
أم لا ( قال ) قال مالك اذا ملك العبد من لو ما حكمهم سيده عتقوا على سيده فأنهم  
يعتقون في مال العبد ﴿ قلت ﴾ فلو أن العبد اشتراه وهو يعلم أنه أبو مولاة أو ابنه  
أو هو لا يعلم ذلك أهو سواء يعتقون عليه اذا ملكهم العبد أم لا والبائع يعلم أو لا يعلم  
( قال ) أرى ان باعه البائع وهو يعلم أو لا يعلم فذلك سواء وينفذ البيع ويعتقون  
على العبد وليس على البائع أن يعلمه ذلك ولا يخبره لانه لو باع رجل رجلاً أبا نفسه  
أو ابنه لم يكن عليه أن يعلمه وسواء علم السيد أو لم يعلم فأنهم يعتقون فان كان العبد قد  
علم بذلك فاشتراه على ذلك وهو يعلم فان ذلك لا يجوز وانما ذلك بمنزلة أن لو أعطاه  
سيده ما لا يشتري له عبداً فاشترى أبا مولاة فان ذلك لا يجوز على سيده وليس له أن  
يتلف مال سيده ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل سلعة يبيعها لي فباعها وأخذ  
بتمها رهناً يجوز ذلك على أم لا ( قال ) لا يجوز ذلك عليك لانه لا يجوز له أن يبيع  
سلعتك بالدين لانك لم تأمره بالدين ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم في الدين  
وليس له أن يبيعها بدين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أمره أن يبيع بالدين فباع وأخذ رهناً  
أيجوز ذلك الرهن على الأمر أم لا ( قال ) الأمر بالخيار ان شاء قبل ذلك وكان  
ضمانه منه ان تلف والا ردّ الرهن الى ربه ولم يلزمه ويكون البيع على حاله وان تلف  
قبل أن يعلم به الأمر فلا ضمان عليه والضمان على المأمور ولا يقاص المأمور الأمر  
بشيء من حقه الذي على المشتري

﴿ فيمن ارتهن عصيراً فصار خمرآ ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً ارتهن عصيراً فصار خمرآ كيف يصنع ( قال ) يرفعها الى السلطان فيأمر السلطان بها فتهراق ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في الرجل يوصي الى الرجل فتكون في تركته خمر ( قال مالك ) أرى أن يهرقها الوصي ولا يهرقها الا بأمر السلطان خوفاً من أن يتعقب بأمر من يأتي يطلبه فيها فكذلك مسائلك ( قال مالك ) واذا ملك المسلم خمرآ أهرقت عليه ولم يترك أن يخلها ﴿ قلت ﴾ فان أصلها فصارت خلا ( قال ) قد أساء ويا كاه كذا قال مالك

﴿ فيمن رهن جلود السباع والميتة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت جلود الميتة اذا دبغت أو جلود السباع اذا كانت ذكية أيجوز أن يرهنها الرجل ( قال ) أما جلود الميتة فلا يجوز أن يرهنها الرجل لانه لا يجوز بيعها عند مالك وان دبغت وأما جلود السباع اذا كانت ذكية فلا بأس ببيعها عند مالك فأرى أنه لا بأس بrehنهما ﴿ قلت ﴾ اذا كانت جلود السباع ذكية جاز البيع فيها والرهن دبغت أو لم تدبغ ( قال ) نعم وكذلك قال مالك في الصلاة بها فالبيع عندى والرهن مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ لم لا تجيز جلود الميتة في الرهن وان كنت لا تجيز بيعها بمنزلة ما أجزت في الزرع قبل أن يبدو صلاحه والثمرة قبل أن يبدو صلاحها في الرهن في قول مالك ومالك لا يجيز هذا في البيع فما فرق ما بين جلود الميتة وهذا ( قال ) لان الثمرة والزرع قد يحل بيعهما يوماً ما اذا ارتهنت وجلود الميتة لا يحل بيعها عند مالك على حال من الحالات فهذا فرق ما بينهما

﴿ في المقارض يشتري بجميع مال القراض عبداً ثم يشتري آخر ﴾

﴿ فيرهن الاول وفي الرجل يرهن الجارية فيطوؤها المرتهن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المقارض أيجوز له أن يشتري بالدين على المقارضة في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فان اشتري بجميع مال المقارضة عبداً ثم اشتري عبداً آخر بألف

درهم فـرهن العبد الذى اشتراه بمال المقارضة مكان هذا العبد أيجوز أم لا وهل ترى أنه اشترى بالدين لان جميع مال المضاربة قد تقدمه فى العبد الاول (قال) لا أرى أن يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال له رب المال اشتر على المقارضة بالدين أيجوز هذا (قال مالك) هذه مقارضة لا تحل ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا ينبغي له هذا لانه لو جاز هذا جاز أن يقارض الرجل الرجل بغير مال ألا ترى أنه لما قال له ما اشتريت به من دين فهو على القراض فهو كرجل قارض بغير مال فهذا لا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعرت رجلاً سلمة ليرهنها فأمرته أن يرهنها بكذا وكذا درهما فـرهنها بطعام ولم يرهنها بدراهم أترأه مخالفاً وتراه ضامناً فى قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ارتهنت أمة فوطئتها فولدت منى أيقام على الحـد فى قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ويكون الولد رهنًا معها فى قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يثبت نسب الولد من المرتهن فى قول مالك (قال) نعم لا يثبت نسبه عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت السيد هل يكون له على المرتهن مهر مثلها فى قول مالك مع الحد الذى عليه ان كانت طاوعته الجارية أو أكرهها (قال) نعم على الرجل فى قول مالك اذا أكره جارية رجل فوطئها ما نقصها بكرًا كانت أو ثيبًا ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الذى وطئ الأمة فولدت وهى رهن عنده ان اشتراها واشترى ولدها أيعتق عليه ولدها فى قول مالك أم لا (قال) لا يعتق عليه لانه لم يثبت نسبه منه

— فيما وهب للامة وهى رهن —

﴿ قلت ﴾ أرايت ما وهب لأمة وهى رهن أ يكون رهنًا معها فى قول مالك (قال) لا لا يكون ذلك رهنًا معها عند مالك ويكون ذلك موقوفًا الا أن يتزعه السيد ﴿ قلت ﴾ أرايت لو رهنها ولها مال أ يكون مالها رهنًا معها فى قول مالك (قال) قال مالك لا يكون مالها رهنًا معها الا أن يشترطه المرتهن ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترط مالها رهنًا معها والمال مجهول أيجوز هذا فى قول مالك أم لا (قال) نعم لان مالكا أجازته فى البيع



﴿ فيمن ارتهن زرعاً لم يبد صلاحه أو نخلاً ﴾

﴿ بئرها فانهارت البئر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو اني ارتهنت زرعاً لم يبد صلاحه بئره أو نخلاً في أرض بئرها فانهارت البئر وقال الراهن لا أنفق على البئر فأراد المرتهن أن ينفق ويصلح رهنه ويرجع بما أنفق على الراهن ( قال ) ليس له أن يرجع على الراهن بشئ ولكن يكون ما أنفق في الزرع وفي رقاب النخل ان كان انما أنفق عليها خوفاً من أن تهلك حتى يستوفي ما أنفق ويستوفي دينه ويبدأ بما أنفق قبل دينه ثم يأخذ دينه بعد ذلك فان بقي شئ كان لربه لان مالكا قال في الرجل يستكرى الارض يزرع فيها فتتهور بئرها أو تقطع عنها أو يساقى الرجل الرجل فتتهور البئر وتقطع العين ( قال ) ان أحب المساقى أو المستكرى أن ينفق في العين أو في البئر حتى تم الثمرة فيبيعها ويستوفي ما أنفق من حصة صاحب النخل في المساقاة ويقاص المستكرى من كراء تلك السنة التي تكارها بما أنفق وان تكارها سنين فليس له أن ينفق الا كراء سنة واحدة يقاصه بكراء سنة فان فضل فضل مما أنفق لم يباغه كراء السنة أو حصة صاحبه في المساقاة لم يكن له أن يتبعه بأكثر من ذلك فأرى في مسألتك اذا خاف هلاك الزرع أو النخل فأنفق رأيت ذلك له ويبدأ بما أنفق فان فضل فضل كان في الدين بمنزلة الزرع الذي يرهنه الرجل فيخاف الهلاك فيعرض الراهن على المرتهن أن ينفق فيه فيأبى فيأخذ مالا من رجل آخر فينفقه فيه فيكون الآخر أحق بهذا الزرع حتى يستوفي حقه من المرتهن الاول فان فضل فضل كان للمرتهن الاول ﴿ قلت ﴾ أرايت ان لم يخرج الزرع الا تمام دين الآخر أين يكون دين المرتهن الاول ( قال ) يرجع الاول بجميع دينه على الراهن ﴿ قلت ﴾ أرايت الثمرة أن تكون رهناً مع النخل اذا كانت في النخل يوم يرتنها أو أثمرت بعد ما ارتهنها في قول مالك ( قال ) لا تكون رهناً وان كانت في النخل يوم ارتهنها أو أثمرت بعد ما ارتهنها بلعاً كانت أو غير بلع ولا ما يأتي بعد من الثمرة الآن يشترطه المرتهن ( قال ) وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾

أرأيت لو أن رجلا رهن أرضاً فيها نخل ولم يسم النخل في الرهن أيكون النخل مع الأرض في الرهن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في رجل أوصى لرجل بأصل نخل فقال الورثة إنما أوصى له بالنخل والأرض لنا (قال مالك) الأصل من الأرض والأرض من الأصل فكذلك مسألتك في الرهن إذا رهنه الأصل فالأرض مع الأصل وإذا رهنه الأرض فالنخل مع الأرض (قال) ومما يبيّن ذلك لو أن رجلاً اشترى نخل رجل أن الأرض مع النخل ﴿قلت﴾ أرأيت أن ارتهنت أرضاً فأناثى السلطان فأخذ منى خراجها أيكون لى أن أرجع على ربها بذلك (قال) لا إلا أن تكون حقاً والا فلا ﴿قلت﴾ أتحمّظه عن مالك (قال) هذا رأيي

— فيمن ارتهن أرضاً فأذن للراهن أن يزرعها أو يؤجرها وفي —

﴿الرهن يرتنه رجلان على يدي من يكون﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أرضاً ارتهنتها فأذنت للراهن أن يزرعها فزرعها أتكون خارجة من الرهن أم لا (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن زرعها ربها ولم يخرجها من يدي (قال) إذا زرعها ربها فليست في يديك وإنما ذلك بمنزلة الدار يرتنها ثم يسكنها ربها أو العبد يرتنه ثم يخدم العبد ربه فهذا كله خروج من الرهن وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فإن أكرها الراهن بأمر المرتهن (قال) هذا خروج من الرهن وهذا اسلام من المرتهن الى الراهن ﴿قلت﴾ أرأيت أن ارتهنا ثوباً أنا وصاحب لى على يدي من يكون (قال) إذا رضيتما ورضى الراهن معكما أن يكون على يدي أحدهما فذلك جائز والذي ليس في يديه شيء حصته من ذلك في الضياع على الراهن وحصّة الذي الثوب على يديه في الضياع منه وهذا رأيي ﴿قلت﴾ فإن ارتهنا الثوب ولم يجعله الراهن على يدي أحدهما كيف يصنع به هذان وعند من يكون (قال) يجعلانه حيث شاآ وهما ضامنان له

﴿ في الرجلين يكون لهما دين مفترق دين أحدهما من سلم والآ خر من ﴾  
﴿ قرض أو دين أحدهما دراهم والآ خر شمير فأخذ بذلك رهنا ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت ان كان لرجلين على رجل دين مفترق دين أحدهما من سلم ودين الآ خر من قرض أو دين أحدهما دراهم ودين الآ خر شمير فأخذ بذلك رهنا واحداً أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) هذا جائز عند مالك الا أن يكون أحدهما أقرضه قرضاً على أن يبيع الرجل الآ خر بيعاً يأخذ بذلك جميعاً رهناً فهذا لا يجوز لان هذا قرض جر منفعة وأما ان كان الدين قد وجب من بيع ومن قرض ولم يقع بينهما شيء من هذا الشرط فلا بأس بما ذكرت وان كانا أقرضاه جميعاً معا واشترطا على أن يرهنا فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قضى أحدهما دينه أيكون له أن يأخذ حصته من الرهن أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك في الرجلين يكون بينهما الدار فيرهناها بمائة دينار فيأتي أحدهما بحصته من الدين يريد أن يفتك نصيبه من الدار ( قال ) قال مالك ذلك له فستملك . مثل هذا الا أن في مسئلتك ان كتباً كتاباً بذكر حق واحد وكان دينهما واحداً فليس لواحد منهما أن يقتضى حصته دون صاحبه ( قال ) وان كان دينهما مفترقا شيئين مثل أن يكون لاحدهما دنانير والآ خر قبح كان لكل واحد منهما أن يقتضى حقه ولا يدخل معه صاحبه فيما اقتضاه وكذلك لو كتباً عليه ذكر حق بأمرين مختلفين كان لكل واحد منهما أن يقتضى حقه دون صاحبه وانما الذي لا يكون لاحدهما أن يقتضى حقه دون صاحبه أن يكتباً كتاباً بينهما جميعاً شيء واحد يكون ذلك الشيء بينهما أو يكون الرهن لهما من شيء واحد وان لم يكتباً بذلك كتباً فليس لاحدهما أن يقتضى دون صاحبه . مثل أن تكون دنانير كلها أو قحاً كله أو شيئاً واحداً أو نوعاً واحداً كله فليس لاحدهما أن يقتضى دون صاحبه

﴿ في الرجل يحنى جناية فيرهن بذلك رهنا ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت ان جنى رجل على رجل جناية لا تحملها العاقلة فرهته بتلك الجناية

رهنًا وعليه دين يحيط بماله وهذا قبل أن تقوم عليه الغرماء فقامت عليه الغرماء ففلسوه فقالت الغرماء ان هذا الرهن الذي ارتهنته من صاحب الجناية انما هي أموالنا وانما دين صاحب الجناية من غير بيع ولا شراء ولا قرض فلا يكون له الرهن دوننا ونحن أولى به هل تحفظ من مالك فيه شيئاً (قال) قال مالك في الرجل يجنى جناية لا تحملها الا اقله ثم تقوم عليه الغرماء فيه فيفلسونه ان صاحب الجناية يضرب بدينه مع الغرماء ﴿قال ابن القاسم﴾ فالرهن جائز للمرتهن المجنى عليه مثل هذا القول ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً رهن عبيد عند رجل فقتل أحدهما صاحبه بكم يقتك الراهن الباقي (قال) بجميع الدين لان مصيبة العبد من الراهن

---

﴿فيمن رهن رهنًا فأقر الراهن أنه جنى جناية﴾  
 ﴿أو استهلك مالا وهو عند المرتهن﴾

---

﴿قلت﴾ أرأيت ان رهن رجل عبداً له فأقر الراهن أن عبده هذا الرهن قد جنى جناية أو استهلك مالا وهو عند المرتهن والسيد موسر أو معسر (قال) ان كان معسراً لم يصدق على المرتهن وان كان موسراً قيل للسيد ادفع أو افد فان قال أنا افديه فداه وان كان رهنًا على حاله وان قال لا أقصدى وأنا أدفع العبد لم يكن له أن يدفع حتى يحل الاجل فاذا حل الاجل أدى الدين ودفع العبد بجنايته التي أقر بها وان أفلس قبل أن يحل الاجل كان المرتهن أولى به من الذين أقر لهم بالجناية ولا يشبه اقراره هاهنا البينة اذا قامت على الجناية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه ولكن قد قال مالك في جناية العبد اذا كان رهنًا فقامت البينة على الجناية ما قد أخبرتك وهو رأيي

---

﴿في الرجل يحبس على ولده الضغار داراً أو يتصدق عليهم﴾  
 ﴿بدار وهو فيها ساكن حتى مات﴾

---

﴿قلت﴾ أرأيت ان حبست داراً على ولدي وهم صغار أو تصدقت عليهم وهم صغار في حجرى بدار لي وأشهدت لهم الا أنى فيها ساكن حتى مت أيجوز ذلك

في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في الرجل يهب لولده الصغار وهم في حجره داراً  
 أو يتصدق بها عليهم أو يحبسها عليهم أن حوزة لهم حوز وصدقتهم وهبتهم والحبس  
 عليهم ثابت جائز إلا أن يكون يسكن فيها كلها حتى مات فإن كان ساكناً فيها كلها  
 حتى مات فهي مورثة على فرائض الله تبارك وتعالى وإن كان كانت داراً كبيرة  
 فسكن القليل منها وجلها الالب يكره فحوزه لهم فيما سكن وفيما لم يسكن حوز كله  
 وتجوز الهبة والصدقة والحبس في الدار كلها إذا كان إنما سكن الشيء الخفيف منها  
 (قال مالك) وإن كانت داراً يسكن جلها والذي يكرى منها القليل لم يجز للولد منها  
 قليل ولا كثير لا ما أكرى ولا ما سكن (قال) والاحباس والهبة والصدقة  
 كلها سواء (قال) وقال مالك وإن حبس ذلك في دور مفترقة فسكن في دار منها  
 ليست تلك الدار التي سكن جل حبسه ولا أكثره وهي في هذه الدور التي حبس  
 خفيفة رأيت الحبس جائزاً للولد فيما سكن من ذلك وفيما لم يسكن (قال مالك) وإذا  
 كانت الدار التي يسكن هي جل الدور وأكبرها (قال مالك) فلا يجوز لها هنا من  
 الدور للولد قليل ولا كثير لا ما سكن ولا ما لم يسكن (قال سحنون) الكبار  
 غير الصغار لأنه يسكن القليل للصغار فيحوز الباقي لهم فيكون حاز الحوز وأما إذا  
 كانوا كباراً يلون أنفسهم فقبضوا لأنفسهم وبقي يسكن من ذلك المعظم فإن ذلك  
 غير جائز (قال ابن القاسم) وسمعت مالكا يقول في حيازة الدار إذا حبسها الرجل  
 على ولده الصغار وسكن منها المنزل وهي ذات منازل فخر الكبار سائر الدار أو كانوا  
 صغاراً فكانت الدار في يديه إلا أنه ساكن في منزل منها كما ذكرت لك (قال  
 مالك) إن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت حبسا جميعا داريهما وكانا يسكنان فيهما  
 حتى ماتا منزلاً منها (قال مالك) فنفذ حبسهما ما سكنا وما لم يسكنا (قال مالك)  
 فإذا كان الشيء على ما وصفت لك إذا سكن من حبسه أقله جاز ذلك كله فإذا كان  
 سكن أكثرها أو كلها لم يجز منها قليل ولا كثير

✽ في الرجل يفتصب الرجل عبداً فيجني عنده ✽  
 ✽ أو يرهن عبداً قيميره ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت أن غصبتني رجل عبداً فجني عنده جناية ثم رده علي وفي رقبة الجناية (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن سيد العبد مخير أن أحب أن يسلمه ويأخذ قيمته من الغاصب فذلك له وإن أحب أن يفتكه بدية الجناية فذلك له ولا يتبع الغاصب من ذلك بشيء مما دفعه فيه ✽ قال سحنون ✽ قال أشهب أن افتكه السيد إليه رجع على الغاصب بالاقبل من قيمة العبد أو جنياته ✽ قال سحنون ✽ وقول ابن القاسم أحسن وهو أحب إلي ✽ قلت ✽ أ رأيت لو أني ارتهنت من رجل عبداً فأعترته رجلاً بغير أمر الراهن فمات العبد عند المear أبيضن المرتن قيمته أم لا (قال) إن لم يعطب في عمل استعماله المستعير فيه فلا ضمان على واحد منهما وإذا مات من أمر الله فلا ضمان عليهما لا على المرتن ولا على المستعير ✽ قلت ✽ لم أليس هذا المرتن عاصياً حين أعار العبد بغير أمر سيده (قال) لا ✽ قلت ✽ تحفظه عن مالك أن المرتن لو استودعه رجلاً بغير أمر الراهن لم يضمن (قال) لا وهو رأيي إلا أن يكون الذي استودعه أو استماره استعماله عملاً أو بدنه مبعثاً يعطب في مثله فيضمن ✽ قال سحنون ✽ إذا عطب عند المستعير ضمنه لأنه متعد كان العمل بما يعطب فيه أو لا يعطب فيه

✽ في الرجل يرهن أمته ولها زوج أيجوز أن يطأها أو يزوج أمته ✽  
 ✽ وقد رهنها قبل ذلك أو يرهن جارية عبده ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت لو أني ارتهنت جارية لها زوج أ يكون لي أن أمنع زوجها من الوطء في قول مالك (قال) قال مالك ليس له أن يمنع زوجها من الوطء (قال) وقال مالك أ رأيت لو باعها أ يكون للمشتري أن يمنع زوجها من الوطء أي ليس له أن يمنعها فكذاك المرتن (قال) وقال مالك ولو أن رجلاً رهن جارية عبده لم يكن لسيدها

هذا العبد أن يطأها (قال مالك) وكذلك لو رهنها جميعا عبده وأمته لم يكن للعبد أن يطأها ﴿قال أشهب﴾ ان وطئ العبد جاريته بأمر المرنه فقد أفسد رهنه ﴿قلت﴾ أرأيت ان افتكهما السيد وتكون الجارية للعبد كما هي في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وسواء ان كان رهنها السيد وحدها ثم افتكها أو رهنها هي وسيدها العبد ثم افتكها أهما سواء وتكون الجارية للعبد (قال) قال مالك انه اذا افتكها السيد رجعت الى العبد بحال ما كانت قبل الرهن وكذلك اذا رهنها جميعا فافتكها هو أبين منه حين رهنها دونه ﴿قلت﴾ أرأيت ان زوج أمته وقد رهنها قبل ذلك أيجوز هذا التزويج في قول مالك (قال) لا يجوز تزويجه اياها لان التزويج عيب يلحق الجارية فليس للسيد أن يدخل في الرهن ما ينقصه الا أن يرضى بذلك المرنه فان رضى بذلك جاز

### ❦ في الرهن بالسلف ❦

﴿قلت﴾ أرأيت ان ارتهنت من رجل جارية قيمتها خمسمائة درهم بخمسمائة درهم أسلفته اياها ثم جاءني بعد ذلك فقال أسلفني خمسمائة أخرى فقلت لا الا أن ترهنني جاريته فلانة الأخرى بجميع الالف وقيمتها ألف درهم (قال مالك) لا خير في هذا لأن هذا قرض جر منفعة ألا ترى أنه أقرضه على أن زاده في سلفه الاول رهنًا ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن رجلا أتى الى رجل له عليه دين فقال أنا أقرضك أيضاً على أن ترهنني رهنًا بجميع حتى الاول والاخر قال مالك لا خير فيه ﴿قلت﴾ أرأيت ان وقع هذا بحال ما وصفت لك فاسدًا جهلوا ذلك حتى قامت الغرماء ففلسوا المستسلف أو مات وقامت الغرماء أيكون الرهن الثاني الذي صار فاسدًا رهنًا أولاً ويكون المرنه أولى به حتى يستوفي حقه في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن لا يكون رهنًا الا بالسلف الآخر ولا يكون الرهن في شيء من السلف الاول لانه سلف اجتر به منفعة

﴿ في ارتهان الدين يكون على الرجل ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يجوز في قول مالك أن يرتهن الرجل الدين يكون له على رجل ويبتاع من رجل يما أو يستقرض منه قرضاً فيقرضه ويرتهن منه الدين الذي له على ذلك الرجل (قال) قال مالك نعم له أن يرتهن ذلك فيقبض ذكر الحق ويشهد ﴿ قلت ﴾ فإن لم يكن كتب ذكر حق (قال) يشهد ونجزه ﴿ قلت ﴾ فإن كان لرجل على دين فبعته يماً وارتهنت منه الدين الذي له على أن يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم وهو أقواهما ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن ارتهن ديناً على غيره أن ذلك جائز فهذا جائز لما عليه

﴿ تم كتاب الرهن بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليهِ كتاب النصب ﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

— كتاب الغصب —

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت لو أني كسرت صفقة رجل كسراً فاسداً صيرتها فلقتين أو كسرتها كسراً غير فاسداً أو كسرت له عصاً كسراً فاسداً أو غير فاسداً أو شققت له ثوباً فأفسدت الثوب شققته نصفين أو شققته شقاً قليلاً ( قال ) قال مالك في رجل أفسد لرجل ثوباً قال ان كان الفساد يسيراً رأيت أن يرفوه ثم يفرم ما نقصه بعد الرفو وان كان الفساد كثيراً فإنه يأخذ الثوب ويفرم قيمته يوم أفسده لرب الثوب وكذلك المتاع مثل ما قال لي مالك في الثوب فكل الذي سألت عنه هو عندى على مثل هذا الحمل ﴿ قلت ﴾ فان قال رب الثوب لا أسلم الثوب وقد أفسده فساداً فاحشاً فقال لا أسلمه ولكنى أتبعه بما أفسده من ثوبي ( قال ) هو مخير في ذلك ان أحب أن يسلمه ويأخذ قيمته فعل وان شاء احتبسه وأخذ ما نقصه وانما فرق ما بينه اذا أفسده فساداً كثيراً واذا أفسده فساداً يسيراً أن اليسير لا مضرة على صاحبه فيه فكذلك لم يكن له خيار ولم يلزم من فعل ذلك به وانه حين أفسده فساداً كثيراً فصاحبه يحتاج يقول أبطل على ثوبي فكذلك يخير ( قال ) ولقد كان مالك دهره يقول لنا في الفساد يفرم ما نقصه ولا يقول ليسير ولا كثير ثم وقف بعد ذلك فقال هذا القول في الفساد الكثير وهو أيضاً مضرة فيه على الذي أفسده لانه انما يطرح عنه بقدر الذي بقى في يدي صاحب الثوب وهو قيمته

التي كان يفرم وليس هذا بئس من البيوع يخير فيه انما هذه جنایات فالجنبي عليه هو  
الذي يخيركما وصفت لك

— فيمن اغتصب جارية فزادت عنده —  
ثم باعها أو وهبها أو قتلها —

﴿ قات ﴾ أرأيت لو أن رجلا اغتصب جارية من رجل وقيمتها ألف درهم فزادت عنده حتى صارت تساوي ألفين ثم باعها الناصب بعد ذلك بألف وخمسمائة أو وهبها أو قتلها أو تصدق بها فقالت الجارية ما يكون على الناصب وهل يكون رب الجارية خيراً في هذا في أن يضمه قيمتها يوم غصبها أو قيمتها يوم باعها أو وهبها أو تصدق بها أو يحيز بيعه هل يكون خيراً في هذا كله في قول مالك أم لا ( قال ) أما اذا قاتت الجارية عنده وقد زادت قيمتها فليس عليه في الزيادة عند مالك شيء ولكن عليه قيمتها يوم غصبها وأما اذا باعها فرب الجارية بالخيار ان شاء ضمته قيمتها يوم غصبها وان شاء أجاز بيعه وأخذ الثمن وأما ان قتلها الناصب وقد زادت عند الناصب فليس عليه الا قيمتها يوم غصبها ألا ترى أنها لو نقصت لكان ضامناً لقيمتها يوم غصبها فكذلك اذا زادت ولا يشبهه الاجنبي اذا قتلها عند الناصب فليس على الاجنبي الا قيمتها يوم قتلها وتكون القيمة لصاحب الجارية الا أن تكون القيمة أقل من قيمتها يوم غصبها الناصب فيكون على الناصب تمام قيمتها يوم غصبها

— فيمن اغتصب جارية فباعها من رجل فمات عند المشتري فأبى سيدها —

﴿ قات ﴾ أرأيت لو أن رجلا اغتصب من رجل جارية فباعها من رجل فمات عند المشتري وأبى سيدها ما يكون له في قول مالك ( قال ) قال مالك ليس لسيدها على هذا الذي اشتراها قليل ولا كثير لأنها قد ماتت ويكون لسيدها على الذي اغتصبها قيمتها يوم غصبها ان أحب وان أراد أن يعفي البيع ويأخذ الثمن الذي باعها به الناصب فذلك له ﴿ قات ﴾ أفهل يكون له أن يضم الناصب قيمة الجارية يوم باعها في قول مالك

مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ ولم أجزت له أن يجيز بيع الغاصب الجارية بمد موتها وانما يقع البيع الساعة حين يجيز سيدها البيع والجارية ميتة وبيع الموتى لا يحل (قال) ليس هذا بيع الموتى انما هذا رجل أخذ ثمن سلته ولا يلتفت في هذا الى حياتها ولا الى موتها اذا رضى أن يأخذ الثمن الذي بيعت به وهو قول مالك

— فيمن اغتصب جارية من رجل فباعه فاشترى رجل وهو —  
 ﴿لا يعلم بالنصب فقتل عنده فأخذ لها أرشاً ثم قدم سيدها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً غصب من رجل جارية فباعها في سوق المسلمين فاشترى رجل وهو لا يعلم أنها مفصوبة فقتل عنده فأخذ لها أرشاً ثم قدم سيدها فاستحقها (قال) سيدها مخير في قول مالك ان شاء أخذ قيمتها من الغاصب يوم غصبها وان شاء أخذ ثمنها الذي باعها به الغاصب (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن سيدها أيضاً ان شاء أن يأخذ من المشتري العقل الذي أخذه من الذي قتل الجارية ويرجع المشتري ان أخذ السيد منه ذلك العقل على البائع بالثمن ﴿قلت﴾ فان كان المشتري هو نفسه قتلها فأراد سيدها الجارية حين استحقها أن يضمه قيمة جاريته لانه هو الذي قتلها (قال) ذلك له وما سمعته من مالك ﴿قلت﴾ فان ضمنه قيمتها قتله اياها أترده على بالثمن (قال) نعم (قال) وانما قلت لك انه يضمن لأن مالكاً قال فيمن ابتاع طعاماً في سوق المسلمين أو ثياباً فأكل الطعام أو لبس الثياب فاستحق ذلك رجل ان المستحق يأخذ من المشتري طعاماً مثله ويأخذ منه قيمة الثياب وكذلك قتله الجارية وانما يوضع عنه موتها لأنه أمر من أمر الله تعالى يعرف والثياب والطعام كذلك أيضاً لو جاء أمر من أمر الله تعالى يعرف فهلك لم يضمن المشتري قليلاً ولا كثيراً

﴿ فيمن اشترى جارية في سوق المسلمين فقطع يدها ﴾  
﴿ أو فقا عينها فاستحقها رجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية في سوق المسلمين فقطعت يدها أو فقات عينها فاستحقها رجل أ يكون له أن يأخذ الجارية ويضمنني ما نقصها في قول مالك ( قال ) قال مالك في الثوب يشتره الرجل في سوق المسلمين فيلبسه فيتغير من لبسه ثم يستحقه رجل انه يأخذه ويضمن المشتري ما نقصه اللبس الا أن يشاء أن يعضي البيع فذلك له فكذلك مسألتك في هذا مثل الثوب له أن يأخذ جاريته ويضمنك ما نقصها جانيك ﴿ قلت ﴾ أرأيت مشتري اثوب اذا أخذ رب الثوب الثوب وأخذ منه ما نقصه اللبس أ يرجع بالثمن على البائع في قول مالك ( قال ) نعم

﴿ فيمن اشترى جارية مفصوبة ولا علم له ﴾  
﴿ فأصابها أمر من السماء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية مفصوبة من سوق المسلمين ولا علم لي فأصابها عدى أمر من السماء ذهاب عين أو ذهاب يد أ يكون لسيدها اذا استحقها أخذها ويضمنني ما نقصها في قول مالك ( قال ) قال مالك لا ولكن له أن يأخذها ان شاء ناقصة ولا شيء له على الفاصب وان شاء أن يأخذ الثمن الذي باعها به الفاصب ويسلمها وهذا قول مالك في الثمن وان شاء أن يضمن الفاصب قيمتها يوم غصبها وهذا أيضا قول مالك ﴿ قلت ﴾ ولم لا تجعله يأخذ جاريته ويأخذ ما نقصها العيب الذي حدث بها عند المشتري من الفاصب ( قال ) لان الفاصب لو لم يبعها وكانت الجارية عنده فذهبت عيناها بأمر من السماء لم يكن لرب الجارية أن يأخذ جاريته ويضمن الفاصب ما نقصها عنده الا أن يأخذها معيبة ولا شيء له أو يضمنه قيمتها يوم غصبها ﴿ قلت ﴾ فلم قلت اذا باعها الفاصب لحدث بها عند المشتري عيب انه يأخذ جاريته ولا شيء له على الفاصب ولا على المشتري مما نقصها العيب ( قال ) أما المشتري فلا شيء عليه من

العيب الذي أصابها عنده من السماء لانه اشترى في سوق المسلمين وأما الفاصب فانما امتنعت من أن أجعل عليه ما نقص الجارية العيب الذي أصابها عند المشتري لاني لو جمعت ذلك عليه لم يكن لي بد من أن أجعل الفاصب يرد الثمن على المشتري اذا أخذت منه الجارية فاذا رد الثمن وجمعت له على الفاصب أيضاً قيمة العيب الذي أصابها عند المشتري فيكون الفاصب رد الجارية وأغرم قيمة العيب الذي أصابها عند المشتري وهو لا يستطيع أن يرجع بقيمة ذلك العيب على المشتري لان المشتري لا يضمن عند مالك ما أصابها عنده من عيب من السماء اذا استحقها مستحق فلا أرى لربها اذا أصابها عند المشتري أمر من الله الا أن يأخذها نافصة البدن أو يضمن الفاصب قيمتها يوم غضبها أو يجيز البيع ويأخذ الثمن

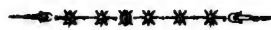
❦ فيمن غضب دابة فباعها في سوق المسلمين فقطع ❦

❦ يدها أو فقاً عينها فاستحقها رجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أني اغتصبت من رجل دابة أو جارية فبعتها من رجل فأتى ربها فاستحقها وهي عند المشتري بمالها لم تحل عن حالها فأراد أن يضممني قيمتها ( قال ) ليس ذلك له عند مالك انما له أن يأخذها أو يجيز البيع لانها لم تتغير عن حالها الا ترى انها لو كانت عند الفاصب لم تتغير عن حالها فأراد المستحق أن يضممنه قيمتها يوم غضبها لم يكن ذلك له وليس له الا جاريته أو دابته أو ثمنها ان أجاز البيع يأخذها من الفاصب ( قال ) وقال لي مالك في الدابة الا أن يكون استعمالها فأعجبها أو أدبرها أو نقصها فله أن يأخذ من الفاصب قيمة دابته يوم غضبها ❦ فقلت ❦ له أفله أن يأخذها ويأخذ كراء ما استعمالها ( قال ) لا انما له أن يأخذها ان وجدها على حالها أو يأخذ قيمتها يوم غضبها ان كان دخلها نقص ولا شيء له من عملها ( قال ) وكذلك اذا خرجت من يده الى غيره ببيع باعها فلم تتغير فليس لربها اذا وجدها بمالها الا سلعته أو الثمن الذي باعها به الفاصب ولا ينظر في هذا وان حالت الاسواق وكذلك قال لي مالك في المسألة الاولى في حوالة الاسواق في الفصّب انه لا يلتفت الى ذلك

فيمن اغتصب جارية فأصابها عيب مفسد ثم جاء ربها  
 ﴿أو ولدت عنده فأنى ربها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان غصني رجل جارية أو عبداً فأصابها عنده عيب قليل غير مفسد  
 فاستحقها ربها فأردت أن أضمنه قيمتها يوم غصبها وقال الناصب ليس ذلك لك انمالك  
 أن تأخذ جاريته وأضمن لك ما نقصها العيب لان العيب غير مفسد ما تقول في هذا  
 في قول مالك (قال) قال لي مالك ليس له الا جاريته الا أن تنقص في بدنها ولم يقل  
 لي نقصان قليل ولا كثير وذلك عندي سواء ان نقصت قليلاً أو كثيراً ان أحب أن  
 يأخذها معيبة على حالها وان أحب أن يضمه قيمتها يوم غصبها فذلك له ﴿قلت﴾  
 أرايت ان غصني رجل جارية فولدت عنده أولاداً فبات الاولاد عنده أبيضهم  
 لي في قول مالك (قال) قال لي مالك لا ضمان عليه فيمن مات منهم ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان قتلهم أبيضهم (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قطع يد عبدي أو يد  
 أمي أو فقا عينهما أو قطع أيديهما أو قطع أرجلها جميعاً أو قطع يداً أو رجلاً ما يكون  
 عليه في قول مالك (قال) يضم الجاني على العبد قيمة العبد كلها اذا كانت جنايته  
 عليه قد أفسدته بمنزلة ما أفسد من العروض ونحن نقول انه اذا كان فساداً لا منفعة  
 في العبد حتى يضمه من تمدى عليه عنق عليه وكان بمنزلة من مثل بعبده وهو رأى  
 ورأى من أرضى من أهل العلم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قطع يد دابتي أو رجلها  
 أو فقا عينها أو قطع أذنيها أو ذنبها (قال) الدابة بمنزلة الثوب اذا كان الذي أصابها  
 عيباً مفسداً أفسد الدابة حتى لا يكون فيها كبير منفعة أخذها الجاني عليها وغرم  
 جميع قيمتها لربها بحال ما وصفت لك في الثوب وان كان عيباً يسيراً غرم ما نقصها مثل  
 ما قلت لك في الثوب وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ والغنم والبقر والابل اذا أصابها  
 رجل بميب (قال) هذا كله مثل الثوب وهذا قول مالك



﴿ فيمن اغتصب جارية صغيرة فكبرت ثم ماتت أو غصبها صغيرة ﴾  
 ﴿ فهرمت أو اختلفت أسواقها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اغتصب رجل جارية صغيرة فكبرت عنده حتى نهدت فئات وقيمتها يوم اغتصبها مائة دينار وقيمتها اليوم حين ماتت الف دينار ( قال ) لا أرى أن يضمّن الا قيمتها يوم غصبها ولا يضمّن الزيادة ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك ( قال ) ما أحفظه الساعة عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان غصبتى رجل جارية شابة فكبرت عنده حتى صارت عجوزاً ثم أقت عليه البينة فأردت ان أضمنه قيمتها يوم غصبها منى وقال الغاصب هذه جاريك خذها ( قال ) الهرم فوت ولك القيمة عند مالك لأنه لو غصبها فأصابها عند الغاصب عيب مفسد كان لربها أن يضمّن جميع قيمتها يوم غصبها عند مالك وكذلك الهرم فهو بمنزلة العيب المفسد وكذلك قال مالك في الهرم انه في البيوع فوت وكذلك هو في النصب عندي

﴿ فيمن أقام شاهداً واحداً على أن فلانا غصبه جاريته ﴾  
 ﴿ وأقام شاهداً آخر أنه أقر أنه غصبها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقت شاهداً واحداً على أن هذا الرجل غصبتى هذه الجارية وأقت رجلاً آخر أنه أقر أنه غصبتها ( قال ) هذه الشهادة جائزة ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أنى أقت شاهداً واحداً على أنه غصبتها وأقت آخر على أنها جاريتي ( قال ) لا أراها شهادة واحدة فان كان دخل الجارية نقص حلف مع الذى شهد له أنه غصبها وأخذ قيمتها ان شاء وقد كان قال أرى أن شهادتهما جائزة ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن رجل أقام شاهداً واحداً على أرض أنها له وأقام آخر أنها حيزه ( قال ) قال مالك أراها له لان حيزه تركته وأراها قد اجتمعا على الشهادة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما معنى حيزه ( قال ) كقولك هو حيز فلان وهذا حيز فلان

﴿ فيمن اغتصب من رجل جارية فباعها فضاع الثمن عنده ﴾  
 ﴿ فأجاز البيع أيكون على الفاصب شيء أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن غصبتني رجل جارية فباعها فضاع الثمن عنده فأجزت البيع  
 أيكون على الفاصب شيء من الثمن أم لا في قول مالك ( قال ) نعم عليه الثمن لأن  
 مالكا قال أن أراد أن يميز البيع فذلك له ويأخذ الثمن من الفاصب ﴿ قلت ﴾ أولا تراه  
 إذا أجاز البيع قد جمل الفاصب مؤتمنا في الثمن ( قال ) لا لأن الفاصب لم يزل  
 ضامنا للجارية حين غصبها أولا ثمن حين باعها أن أراد رب الجارية أن يميز البيع فلا  
 يبرئه من ضمانه الذي لزمه إلا الأداء

﴿ فيمن غصب جارية رجل فباعها فولدت عند ﴾  
 ﴿ المشتري فأتى ربها فأجاز البيع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن غصب جارية من رجل فباعها فولدت عند المشتري فأتى ربها  
 فأجاز البيع أم يجوز ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) ذلك جائز لأن مالكا قال إذا  
 باعها الفاصب فإن أراد ربها أن يميز البيع كان ذلك له ولست ألتفت إلى ولادتها عند  
 المشتري ألا ترى أنها لو ماتت هي نفسها فأجاز سيدها البيع أخذ الثمن وكان ذلك  
 جائزا ولست ألتفت إلى نقصان الجارية ولا إلى زيادتها إذا أجاز البيع لأنه إنما يميز  
 اليوم أمرا قد كان قبل اليوم فإذا أجاز اليوم فالجارية لم تزل للمشتري من يوم اشتراها  
 فمأؤها له ونقصانها على المشتري وله من يوم اشتراها إذا أجاز رب الجارية البيع

﴿ فيمن غصب جارية بعينها بياض فباعها الفاصب ثم ذهب البياض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا غصبتني جارية وبعينها بياض فباعها الفاصب ثم ذهب  
 البياض عند المشتري نجاء ربها فأجاز البيع ثم علم بعد ذلك أن البياض قد ذهب من  
 عينها وقال إنما أجزت البيع ولم أعلم بذهاب البياض من عينها وأنا الآن لا أجز ( قال )  
 لا يلتفت إلى قوله والبيع جائز ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك ( قال ) قال مالك في



رجل اكرى من رجل دابة فتعدى عليها فضلت منه في تمديه فضمنه رب الدابة قيمتها ثم أصابها بعد ذلك المتعدى فأراد ربهأ أخذها ( قال ) قال مالك لا شيء له فيها وهي للمتعدى لانه قد ضمن قيمتها ( قال ) قال مالك ولو شاء صبر ولو لم يعجل حتى ينظر أيجدها أم لا ﴿ قلت ﴾ فسألتى لا تشبه هذا ( قال ) أجل ولكن لو شاء رب الجارية استثبت قبل أن يجيز البيع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتراها رجل من الفاصب فأعتقها ثم جاء ربهأ فأجاز البيع أتكون حرة بالعتق الذى أعتقها المشتري قبل أن يجيز ربهأ البيع فى قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فتى جاز البيع أقبل العتق أم بعد العتق ( قال ) لم يزل البيع جائزاً فان أراد رد البيع ربهأ فهو مردود وان أجازة فلم يزل جائزاً لان العتق انما وقع يوم وقع البيع فصاريهاً جائزاً إلا أن يرده المستحق فلذلك جاز العتق وصار نأؤه ونقصانه من المشتري ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتقها المشتري ثم ثم أتى سيدها فاستحقها أ يكون له أن يأخذ جاريته ويردها فى الرق فى قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان كانت قد نقصت أو زادت فهو سواء وله أن يأخذها ويمطل العتق فى قول مالك ( قال ) نعم كذلك قال مالك

— فيمن باع الجارية فأقر أنه اغتصبها من فلان أ يصدق على المشتري —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت جارية ثم اتى أقررت أنى قد كنت اغتصبها من فلان أأصدق على المشتري أم لا فى قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنى أرى أن لا يصدق عليه وأراه ضامناً لقيمتها للمفصوب منه يوم غضبها إلا أن يشاء المفصوب أن يأخذ الثمن الذى باعها به فذلك له ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اغتصبت جارية من رجل فبعتها من رجل ثم لقيت الذى اغتصبها منه فاشتريتها منه ثم أردت أن أخذها من المشتري الذى اشتراها منى ( قال ) لا أرى لك ذلك وأرى بيعك فيها جائزاً وان كان البيع قبل اشتراكها لانه لا تملك صنيعة فى الجارية من الذى اغتصبها منه فكأنه أخذ منك قيمة الجارية حين اشتريتها منه ولست أنت فى هذا كغيرك وأرى البيع الذى كان فيما بينك وبين مشتري الجارية منك جائزاً ليس لك أن تنقضه وليس لأحد أن

ينقض بيعك الا المنصوب منه الجارية أو مشتريها منك ان أراد ان يرد هاء عليك اذا علم  
 أنها غصب وكان المنصوب منه غائباً لان رب الجارية ان أحب أخذ جاريته فذلك  
 له ويكون هذا نقضاً للبيع الذي باعها به الغاصب ولان المشتري اذا كان رب الجارية  
 بعيداً فقال أنا أردتها ولا أضمنها فيكون ربه على بالخيار اذا جاء فيكون ذلك له وهو  
 رأيي وان وجدها ربه عند رجل فباعها من رجل قد رآها وعرف شأنها أيضاً من  
 غير الغاصب ومن غير الذي اشتراها من الغاصب فهو أيضاً نقض لبيع الغاصب لان  
 الذي اشتراها من ربه له أن يأخذها من الذي اشتراها من الغاصب ﴿قلت﴾ فان  
 علم المشتري أن الجارية منصوبة وأتى ربه فقال قد أجزت البيع وقال المشتري  
 لا أقبل الجارية لأنها غصب (قال) يلزمه البيع (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل  
 يفتات على الرجل فيبيع ساعته وهو غائب فيعلم بذلك المشتري فيريد ردها ويقول بالثما  
 أنا أستاذي رأيي صاحبها فيها (قال مالك) ليس ذلك له وله أن يرد هاء قال فان كان المنصوب  
 منه غائباً كان بحال من افتتبت عليه وان كان حاضراً فأجاز البيع فليس للمشتري ان  
 يأبى ذلك اذا جاءه رب السلمة وانما كان له أن يرد اذا كان رب السلمة غائباً لانه  
 يقول لا أوقف جارية في يدي أنفق عليها وصاحبها على بالخيار فيها وهذا رأيي  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البينة على رجل أنه غصبني جارية والجارية مستهلكة ولا  
 يعرف الشهود ما قيمتها يقال لهم صفوها فيدعي لصفتها المقومون (قال) نعم ﴿قلت﴾  
 أرايت ان قالوا نشهد أنه غصب منه جارية ولا يدري الجارية أهى للمنصوبة منه أم  
 لا (قال) اذا شهدوا أنه غصبها منه فهي عندنا له وقال أرايت لو أن قوما شهدوا على  
 رجل أنه نزع هذا الثوب من هذا الرجل غصبه اياه الساعة وقالوا لا ندري الثوب  
 للمنصوب منه أم لا أما كنت ترده عليه فالامة بهذه المنزلة

— فيمن غصب جارية فادعى أنه قد استهلكها أو قال هلك —

﴿ فاختلفا في صفتها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان غصبني رجل جارية فادعى أنه قد استهلكها أو قال هلك

الجارية فاختلفنا في صفتها أنا والغاصب ( قال ) القول قول المغمصوب منه الجارية في الصفة مع يمينه ﴿ قلت ﴾ فإن ضمنه قيمتها ثم ظهرت الجارية عند الغاصب بعد ذلك أيكون للمغمصوب منه أن يأخذها ويرد القيمة ( قال ) ان علم أن الغاصب قد أخفاها عن المغمصوب منه فله أن يأخذ جاريته وان لم يعلم ذلك فليس له أن يأخذها الا أن يكون الغاصب حلف على صفتها وغرم قيمة تلك الصفة فظهرت الجارية بعد ذلك مخالفة لتلك الصفة خلافاً بيناً فيكون للمغمصوب منه الجارية أن يرد ما أخذ ويأخذ جاريته وان شاء تركها وحبس ما أخذ من القيمة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ وقال ﴾ أيضاً أرى أن يأخذ من الغاصب تمام القيمة لانه انما جحدته بعض قيمتها فلذلك رجع عليه بالذي جحدته ﴿ قال ﴾ ولقد سئل عن رجل انتهب من رجل صرة دنانير وناس ينظرون اليه فادعى الذي انتهب منه أن فيها كذا وكذا وقال الذي انتهبها انما فيها كذا وكذا أقل من العدد الذي ادعى المنهوب منه ( قال مالك ) القول قول المنتهب مع يمينه فكذلك هذا

— فيمن أقام بينة على رجل أنه غصبه جارية —

﴿ وقد ولدت من الغاصب أو من غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقت البينة على رجل أنه غصبني هذه الجارية وقد ولدت من الغاصب أولاداً أو من غير الغاصب أيقضى بها وبولدها للذي استحقها في قول مالك ( قال ) نعم ويقام على الغاصب الحد اذا أقر بوطئها ولا يثبت نسب ولدها منه وأما ولدها من غيره فان كان بتزويج أو شراء فانه يثبت نسبه من الذي تزوجها أو اشتراها ويكون الولد في التزويج رقيقاً لسيد الجارية ويكون في الشراء على أبيهم قيمتهم يوم يحكم فيهم الا أن يكون الذي تزوجها تزوجها على أنها حرة فيكون عليه قيمتهم بمنزلة التي قر من نفسها بأنها حرة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى جارية في سوق المسلمين فأعتقها أو ولدت منه أولاداً فأنه رجل فأقام البينة أنها له سرقت منه أو غصبت منه أو أقام البينة أنها له ولم يشهدوا على سرقة ولا غصب أياخذ الجارية في قول مالك

أم لا (قال) أما في العتق فله أن يأخذها عند مالك ويردها رقيقاً وأما إذا ولدت من المشتري فقد اختلف قول مالك فيها وأحب قوليه إلى أن يأخذها ويأخذ قيمة ولدها ﴿قلت﴾ أرايت ان ماتت بعد ما ولدت من المشتري قبل أن يأتي سيدها فأتى سيدها فاستحقها وهي ميتة أبيضن المشتري قيمتها أم لا (قال) لا يضمن قيمتها إلا أن يدركها حية فيأخذها ويأخذ قيمة ما أرك من ولدها حياً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت اذا قضيت على المشتري بقيمة الولد أيقضى له على بائمه بتلك القيمة أم لا (قال) لا أنضي عليه بقيمة الولد ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك (قال) لا وما سمعت مالكا يذكر أنه يقضى على البائع بقيمة الولد

— فيمن غصب من رجل أمة وقيمتها ألف درهم فزادت —  
﴿قيمتها فباعها الغاصب بألف وخمسمائة فذهب بها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اغتصب رجل من رجل أمة وقيمتها يوم اغتصبها منه ألف درهم فزادت قيمتها حتى صارت تساوئ ألفين فباعها الغاصب بألف وخمسمائة فذهب بها المشتري فلم يعلم بموضعها أكون لربها أن يضمن الغاصب أي القيمةين شاء وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن في قول مالك (قال) ليس له الا قيمتها يوم غصبها أو الثمن ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل غصب من رجل ثوباً فباعه فاشتره رجل في سوق المسلمين فلبسه المشتري حتى أبلاه ثم جاء به فاستحقه فإنه ان شاء ضمن المشتري قيمة الثوب يوم لبسه وان شاء ضمن الغاصب قيمة الثوب يوم غصبه اياه لان الثوب قد تلف وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن فالغاصب لا يشبه من اشترى لان الغاصب لو أصابه عنده أمر من أمر الله لكان ضامناً والمشتري ان أصابه عنده أمر من أمر الله لم يكن له ضامناً فليس على الغاصب أكثر من قيمته يوم غصبه أو ثمنه . ولو كان يكون عليه أكثر من قيمتها يوم غصبها لكان عليه قيمتها يوم ماتت اذا كانت أكثر من قيمتها يوم غصبها فليس عليه اذا ماتت في يديه أو فانت الا قيمتها يوم غصبها أو ثمنها ان كان أخذها ثمناً

﴿ فيمن اغتصب من رجل طعاماً أو اداماً فاستهلكه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً اغتصب من رجل طعاماً أو اداماً فاستهلكه ماذا عليه في قول مالك ( قال ) عليه مثله في موضعه الذي أخذه منه فيه ( قال مالك ) وإن لقيه في غير الموضع الذي غصبه فيه فليس له أن يأخذ منه في الموضع الذي لقيه فيه شيئاً ﴿ قلت ﴾ ولا يكون له أن يأخذ منه في الموضع الذي لقيه فيه قيمة الطعام أو الأدام الذي استهلكه له أو يأخذ منه قيمته في بلاده حيث غصبه ( قال ) لا إنما له قبله طعام أو ادام في الموضع الذي غصبه فيه منه وليس له قبله قيمة عند مالك

﴿ فيمن استهلك ثياباً أو حيواناً أو عروضاً مما لا يكال ولا يوزن ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن استهلك له ثياباً أو حيواناً أو عروضاً مما لا يكال ولا يوزن ( قال ) عليه قيمته عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن لقيه بغير البلد الذي اغتصبه فيه ( قال ) عليه قيمته يوم اغتصبه قيمته في البلاد التي اغتصبه فيها ويأخذه بالقيمة حيناً وجده ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ إنما تجمل عليه قيمته يوم اغتصبه ولا يلتفت إلى قيمته إن كانت قد زادت بعد ذلك أو نقصت ( قال ) قال مالك من اغتصب حيواناً فأنما عليه قيمته يوم اغتصبه ولست ألفت إلى نقضان قيمة الحيوان أو زيادته بعد ذلك

﴿ فيمن استهلك لرجل سمناً أو عسلاً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن استهلك لرجل سمناً أو عسلاً في بعض المواضع فلم أجد له في الموضع الذي استهلكته فيه سمناً ولا عسلاً أيكون على قيمته أم لا ( قال ) ليس عليك إلا مثله تأتي به ذلك لك لازم إلا أن تصطاحا على شيء لأن مالكاً قال لي إنما عليه مثل ما استهلك في الموضع الذي استهلكه فيه

﴿ فيمن غصب جارية فأصابها عنده عور أو عى ثم ﴾  
 ﴿ استحقها ربها فأراد أخذ الجارية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً غصب من رجل جارية فأصابها عنده عور أو عى أو  
 ذهاب يد من السماء ثم استحقها ربها فأراد سيدها أن يأخذ الجارية ويأخذ من الغاصب  
 ما نقصها العيب (قال) ليس ذلك له إنما له أن يأخذها بعينها ولا شيء له أو يأخذ قيمتها  
 من الغاصب يوم اغتصبها ويسلم الجارية ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأن الغاصب كان ضامناً  
 لها يوم غصبها فأصابها بعد ذلك من أمر من السماء فليس الغاصب بضامن لذلك  
 وإنما هو ضامن للقيمة التي كان لها ضامناً بالغصب لأن الذي أصابها ليس من فعله  
 وإنما يضمن قيمتها أن لو ماتت فأما إذا أصابها عيب من ذهاب عين أو يد أو رجل  
 أو ما أشبه هذا من العيوب فإنه يقال لربها أخذ قيمتها يوم غصبها أو أخذ جارتك ولا  
 شيء لك غير ذلك ﴿ قلت ﴾ فإن قال الغاصب لا أغرم جميع قيمتها وهذه الجارية  
 نخذها مني وأخذ مني ما نقصها العيب عندي أي يكون ذلك له أم لا (قال) لا لأنه قد  
 ضمن قيمتها يوم غصبها إلا أن يردّها صحيحة بحال ما أخذها ﴿ قلت ﴾ فإن كانت  
 صحيحة يوم يستحقها سيدها إلا أن الأسواق قد حالت والجارية لم تتغير بزيادة بدن  
 ولا نقصان بدن أي ضمن قيمتها إذا جاء ربها (قال) لا ولا يلتفت في هذا إلى حوالة  
 الأسواق ويقال لرب الجارية أخذ جارتك ولا شيء لك غيرها وهذا قول مالك  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كان الغاصب هو الذي قطع يدها أي يكون لربها أن يضمّنه ما نقصها  
 القطع ويأخذ جاريته في قول مالك (قال) نعم لأن قطعه يدها جناية منه وإن أحب  
 أخذ قيمتها يوم غصبها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قطع يدها أجني من النار فهرب فلم يقدر  
 عليه فأتي ربها فاستحقها أي يكون له أن يأخذ جاريته ويضمن الغاصب ما نقصها (قال)  
 لا ليس له إلا أن يأخذ جاريته ويتبع الجاني إن أحب أو يأخذ قيمتها يوم غصبها من  
 الغاصب ويتبع الغاصب الجاني بما جنى عليها

﴿ فيمن اغتصب رجلاً نخلاً أو شجراً أو ابلاً أو غنماً ﴾  
﴿ فأثمرت النخل وتولدت الغنم ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اغتصبت من رجل نخلاً أو شجراً أو غنماً أو ابلاً فأثمرت النخل وتولدت الغنم عندي أو الابل تجزى أصوافها وشربت ألبانها وأكلت سمونها وجبنها ثم قام ربها فاستحقها أله أن يضمني ما أكلت من ذلك ويأخذها مني بأعينها في قول مالك ( قال ) نعم الا ما كان من ذلك يؤكل أو يوزن فعليه مثل كيله أو وزنه ﴿ قلت ﴾ فان كانت قد ماتت أله أن يضمني قيمتها وقيمة ما أكلت منها في قول مالك ( قال ) لا لانه بلغني عن مالك أنه قال لو أن رجلاً اغتصب رجلاً جارية أو دابة فولدت عنده أولاداً ثم هلكت الام فأراد ربها أن يأخذ ولدها وقيمة الام منه لم يكن ذلك له وانما له قيمة الام ويسلم الاولاد أو يأخذ الاولاد ولا قيمة له في الامهات فكذلك ما باع أو أكل اذا ماتت أمهاتها فانما له قيمة أمهاتها أو الثمن الذي باع به أو قيمة ما أكل بمنزلة ما لو وجد أولادها وقد هلكت أمهاتها فأكل أو باع فهو بمنزلة الاولاد اذا وجدهم وهو رأي الذي أخذ به ألا ترى لو أن الغاصب باعها من رجل فولدت عنده ثم هلكت أمهاتها فأني ربها لم يكن له أن يأخذ أولادها وقيمة الام من المقتصب وانما له أن يأخذ أولادها ويتبع المشتري الغاصب بالثمن أو يأخذ الثمن من الغاصب أو قيمتها يوم غضبها ويترك الولد في يد المشتري ولا يجتمع على المقتصب قيمتها ويتبع بالثمن فالمقتصب في موت أمهاتها ومن ماتت عنده ممن اشتراها من المقتصب بمنزلة سواء اذا ماتت أمهاتها وهو الذي سمعت وبلغني من قول مالك ممن أثق به ﴿ قلت ﴾ وهذه النخل وهذه الشجر وهذه الحيوان التي اغتصبت وأكلت ثمرته ان كنت قد سقيته وعالجته وعملت فيه ورعيت الغنم وأنفقت عليها في رعايتها ومصاحتها أيكون ما أنفقت في ذلك لي ( قال ) لا شيء لك فيما أنفقت على النخل ولا في رعاية الغنم ولكن يكون ذلك لك فيما عليك من قيمة الغنم الا أن يكون ما أنفقت أكثر مما اغتلت ألا ترى لو أن رجلاً سرق دابة خلبها أشهراً

وأنفق عليها ثم أتى ربها فاستحقها أنه لا شيء له فيما علف وسقى وكذلك الفاصب  
 ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأيي

﴿في الدور والعبيد إذا غصبها رجل زماناً والارضين فاستحق ذلك﴾

﴿قلت﴾ أرايت الدور والعبيد إذا غصبهم رجل زماناً والارضين فأكرى ذلك كله  
 أو زرع أو سكن أو لم يسكن ولم يكر ولم يزرع الارض فأتى رجل فاستحق أنه  
 غصبها منه منذ كذا وكذا سنة أيكون له على الفاصب كراء هذه الدور وهذه  
 الارضين وهؤلاء العبيد هذه السنين في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في  
 الرجل يقتصب الرجل الدابة فتقيم عنده أشهراً فيستعملها أنه لا كراء عليه فيها  
 فكذلك العبيد عندي بمنزلة الحيوان ﴿قال سحنون﴾ وقد روى علي بن زياد عن  
 مالك أنه يرجع بالغلة وقاله أشهب ﴿قال ابن القاسم﴾ وأما الدور والارضون فإن  
 كان زرعها أو سكنها فإن عليه كراءها وإن لم يسكن ولا أكرى ولا زرع فلا شيء  
 عليه من الكراء وهو قول من أَرْضَى من أهل العلم وإن كان أكرها غرم مأخذه من  
 الكراء بمنزلة مالوسكن أو زرع ﴿قلت﴾ أرايت العبد إذا كان استخدمه أيكون  
 عليه كراؤه في قول مالك (قال) لا كراء عليه ﴿قلت﴾ أرايت العاقلة هل تحمل  
 دية العبد إذا قتله رجل عمداً كان أو خطأ (قال) قال مالك لا تحمل العاقلة دم العبد  
 خطأ كان أو عمداً عند مالك

﴿فيمن اغتصب داراً فلم يسكنها وانهدمت من غير سكنى﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اغتصبت داراً فلم أسكنها فانهدمت من غير سكنى أضمن  
 قيمتها في قول مالك أم لا (قال) نعم تضمن قيمتها لأن مالكاً قال فيمن غصب دابة أو  
 غلاماً فأت عنده بعد يوم أو يومين فهو ضامن لقيمته فكذلك الدار ﴿قلت﴾  
 أفيكون على كراء الدار للسنين التي اغتصبتها في قول مالك (قال) لا ﴿قال﴾ وسألت  
 مالكا عن السارق يسرق الدابة فيستعملها فيريد ربها أن يأخذها منه ويأخذ كراء



ما استعمالها فيه (قال مالك) لا أرى ذلك له ولا أرى له إلا دابته إذا كانت على حالها فان كان قد أعجبها وأنقصها فربها بخير ان أحب أن يأخذ قيمتها فذلك له وان أحب أن يأخذها معيبة فذلك له ﴿ قال ﴾ فقلت له فان كانت أسوأها قد اختلفت وهي على حالها فأراد أن يضمه قيمتها يوم سرقها (قال) ليس له ذلك إذا وجدها على حالها فليس له إلا دابته

﴿ فيمن استعار دابة أو أكثرها فتعدى عليها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استعارها معنى الى موضع من المواضع فتعدى عليها أي يكون لي كراء ما تعدى اليه في قول مالك وأخذ دابتي منه (قال) قال مالك نعم ان كان تعديه ذلك تعديا بعيدا كان رب الدابة بالخيار في قيمة الدابة يوم تعدى عليها وفي كراء ما تعدى فيه ويأخذ دابته ﴿ قلت ﴾ فان ردها بحالها أو أحسن حالا (قال) قال مالك وان ردها بحالها أو أحسن حالا فذلك له لانه قد حبسها عن أسواقها ومنافعها ﴿ قلت ﴾ وكذلك الكراء اذا تعدى فيه في قول مالك (قال) الكراء والعارية اذا تعدى فيهما فهما سواء انقول فيهما واحد عند مالك (قال) فقلت لمالك اذا كان تعديه في الكراء مثل الاميال أو البريد وما أشبهه ثم أتى بها وهي على حالها فأراد ربها أن يلزمه قيمتها (قال) لا أرى ذلك له إلا أن تعطب فيه وليس له إلا كراء ما تعدى عليها اذا أتى بها على حالها ﴿ قلت ﴾ فان أصابها في ذلك البريد الذي تعدى فيه عيب أي يكون لرب الدابة أن يضمه قيمة الدابة (قال) نعم اذا كان عيبا مفسداً وان كان العيب اليسير فأرى ذلك مثل من تعدى على بيمة رجل فضر بها وان كان عيبا يسيراً فليس له انقص من ثمنها وان كان عيباً مفسداً لزمه جميع قيمتها وأخذها لان مال كالمير البريد وما أشبهه تعديا يضمن بتعديه بذلك قيمتها اذا ردها على حالها وانما ضمنه اذا عطب في ذلك الذي تعدى فهو في هذا البريد اذا تعدى فاصابها فيه عيب بمنزلة رجل تعدى على دابة رجل فقربها أو ضربها لانه حين تعدى هذا البريد لم يضمن قيمتها بالتعدى ساعة تعدى وانما يضمن ما حدث فيها من عيب

﴿ قات ﴾ فما الفرق ما بين الغاصب والسارق يسرق الدابة فيستعملها ويريد رباها أن يأخذها منه ويأخذ كراء المستعملها فيه (قال) مالك لا أرى ذلك وليس له الدابة إذا كانت على حالها فإذا كان أعجزها أو نقصها فربها مخير أن يحب أن يأخذ قيمتها فذلك له وإن أحب أن يأخذها معيبة فذلك له ﴿ قال ﴾ فقلت له فما الفرق بين الغاصب والسارق وبين المستعير والمتكاري ﴿ قلت ﴾ في المستعير والمتكاري أنه إذا رد الدابة وقد أمدى عليها فأصابها العيب إن رب الدابة مخير في أن يأخذ الدابة بعينها ويأخذ كراءها وفي أن يضمن المتكاري أو المستعير قيمتها يوم تعدى عليها وإن ردها صحيحة وكان تعديه ذلك ليس يريد وما أشبهه ولكن أكثر من ذلك فله أن يضمه إن شاء قيمتها يوم تعدى وإن شاء أخذ دابته وأخذ كراءها ﴿ وقلت ﴾ في السارق والغاصب لا يضمن الكراء إنما لرب الدابة أن يأخذ دابته إذا وجدها بعينها وليس له غير ذلك إذا كانت بحالها يوم غصبت أو يوم سرقته وإن كانت أسواقها قد حالت فليس له الدابة إذا كانت بحالها وإن أصابها عيب فليس له الدابة معيبة أو قيمتها يوم غصبها أو سرقها ولا كراء له وليس على الغاصب ولا على السارق في واحد من الوجهين كراء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ لأن مالكاً قال في المتكاري إذا حبسها عن أجلها الذي تكارها إليه جاز عليه كراء ما حبسها فيه وإن كان لم يركبها وهي على حالها قائمة على مداودها وإن حبسها عن أسواقها فله أن يضمه قيمتها يوم حبسها ﴿ قال ﴾ وقال مالك في السارق إذا سرقها فحبسها عن أسواقها ومنافعها فوجدتها صاحبها على حالها لم يكن له على سارقها قيمة ولا كراء ولم يكن له الدابة بعينها فهذا فرق ما بينهما عند مالك والمغتصب بمنزلة السارق والمستعير بمنزلة المتكاري ولولا ما قال مالك لجعلت على السارق مثل ما أجعل على المتكاري من كراء ركوبه إياها وأضمنه قيمتها إذا حبسها عن أسواقها ولكني أخبرتك بقول مالك فيها وهو الذي أخذ به ولقد قال جل الناس إن السارق والمستعير والمتكاري والغاصب بمنزلة واحدة ولا كراء عليهم وليس عليهم إلا القيمة أو يأخذ دابته فكيف يجعل على المغتصب والسارق

كراء ﴿قلت﴾ أرايت الارض والدور أليس قد قال مالك في الدار اذا اغتصبها رجل فزرعها ان عليه كراءها ويردها (قال) نعم ﴿قلت﴾ والدور عند مالك بتلك المنزلة (قال) نعم اذا سكنها الذي اغتصبها فعليه كراء ما سكن ﴿قلت﴾ فالدابة اذا سرقها فركبها لم قلت لا كراء عليه فيها في قول مالك فما فرق ما بين الدابة وبين الدور والارضين (قال) كذلك سمعت من مالك لان الدابة لو أن رجلا سرقها فحبسها حيناً فأنفق عليها وكبرت الدابة والجارية والفلان بهذه المنزلة فاستحقهم صاحبهم انه يأخذهم بزيادتهم ولا نفقة لمن أنفق عليهم في طعامهم ولا كوتهم ولا علوفة الدواب وان الدور لو أحدث فيها عملاً والارض ثم جاء صاحبها فاستحقها أخذ الناصب ما كان له فيها ولهذه الاشياء وجوه تنصرف اليها

﴿فيمن سرق دابة من رجل فأكرها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان سرق رجل دابة من رجل فأكرها فاستحقها ربهما بعد ما ركبها المتكاري وأخذ السارق الكراء أليكون لرب الدابة أن يأخذ دابته ويأخذ كراءها في قول مالك وكيف ان كان السارق حائياً في الكراء أليضمن ما حاي فيه أم لا (قال) سألنا مالكا عن السارق يسرق الدابة فيجدها صاحبها عنده وقد نقصها واستعملها فما رأى له فيها (قال) أرى له قيمتها يوم سرقها (قال) فقلت لمالك فان أراد أن يأخذها وكراء ما استعملها فيه (قال) ليس ذلك له وأرى أن يأخذ دابته ولا كراء له اذا كانت الدابة لم تغير عن حالها وان كانت قد نقصت كان على السارق قيمتها يوم سرقها ولا كراء لصاحب الدابة فيما أكرها به السارق لاني لو جعلت لصاحبها كراء لجعلت له فيما استعملها السارق كراء لانه كان ضامنا لها وجعلت للسارق في قيامه عليها على ربه كراء وأعطيته نفقته التي أنفق عليها ولا يشبه الحيوان الدور ولا الارضين فيما سكن أو زرع وانما الدور والارضون فيما سكن أو زرع بمنزلة ما أكل الناصب أو ليس وهذا رأي في السارق والسارق والناصب مختلفان للمتكاري والمستير وقد وصفت لك ذلك

﴿فيمن استعار دابة أو اكترها فتعدى عليها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اكترت دابة رجل أو استعرتها الى موضع من المواضع فتعدت عليها فنفتت الدابة (قال) قال مالك رب الدابة مخير في أن يأخذ منك قيمة دابته يوم تعدت عليها أو يأخذ منك كراء ما تعدت به عليها ولا شيء له من قيمة الدابة فاذا كان انما اكراها منه فتعدى عليها فماتت فان رب الدابة مخير في أن يأخذ منه قيمتها يوم تعدى عليها أو الكراء من الموضع الذي ركب منه الى الموضع الذي تعدى فيه ولا يكون عليه فيما ركبها في حال التعدى قليل ولا كثير وان أحب أن يأخذ منه كراءها الى الموضع الاول الذي تعدى فيه وكراء ما تعدى ولا شيء له من قيمة الدابة فذلك له ﴿قال﴾ ولقد سألت رجل مالكا وأنا عنده عن رجل استعار دابة ليشيع عليها الحاج الى ذي الحليفة فلما أتى ذا الحليفة تحيى قريبا من ذى الحليفة فزل ثم رجع فنفتت الدابة في رجوعه (قال) قال مالك ان كان الموضع الذي نحيى اليه منزلا من منازل الناس التي يزلونها من ذى الحليفة فلا شيء عليه وان كان تعدى من منازل الناس فأراه ضامنا

﴿فيمن وهب لرجل طعاما أو ثيابا أو ادا ما فأتى﴾

﴿رجل فاستحق ذلك وقد أكله﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل طعاما أو ثيابا أو ادا ما فأتى رجل فاستحق ذلك وقد أكله الموهوب له أو لبس الثياب فأبلاها فضمنه المستحق قيمة ما أبلى أو أكرى أي يكون للموهوب له أن يرجع على الواهب بشيء من ذلك لانه غره في قول مالك (قال) انما يكون للمستحق أن يرجع على الموهوب له في هذه الاشياء أبداً اذا كان الواهب عديما لاشيء له أولا يقدر على الواهب فأما اذا كان الواهب مليا يقدر عليه فلا ضمان على الموهوب له وانما للمستحق أن يضمن ذلك الواهب ﴿قلت﴾ فان كان الواهب عديما فضمن المستحق الموهوب له أي يكون للموهوب له أن يرجع

على الواهب بذلك في قول مالك (قل) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولا أرى ذلك له

﴿ فيمن استعار من رجل ثوبا شهرين فلبسه شهرين ﴾  
﴿ فنقصه اللبس فأنى رجل فاستحقه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استعرت من رجل ثوبا شهرين لالبسه فلبسته شهرين فنقصه لبسى فأنى رجل فاستحق الثوب والذي أعارنى الثوب عديم لاشي له أ يكون للذي استحقه أن يضمه من ناقصه لبسى الثوب ( قل ) نعم في رأيي مثل ما قال مالك في الاشتراء ﴿ قلت ﴾ فان ضمنى أ يكون لى أن أرجع بذلك على الذي أعارنى في قول مالك ( قال ) لا أرى لك أن ترجع عليه بشي لان الهبة معروف ولانه لم يأخذ لهبته ثوبا فيرجع عليه بالثواب ( قال ) ولم أسمع هذا من مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كنت استأجرت الثوب فلبسته فنقصه لبسى فأنى رب الثوب أ يكون له أن يضمه من ناقصه ( قال ) نعم مثل ما قال مالك في شراء الثوب انه اذا لبسه وقد اشتراه فنقصه لبسه أنه ضامن لما نقص لبسه وكذلك الاجارة عندي هي مثل البيع ﴿ قلت ﴾ فهل يرجع على الذي آجره الثوب بما أخذ منه من الاجارة ( قال ) نعم كما يرجع في البيع بالثمن ألا ترى أنه اذا لبس الثوب وقد اشتراه فنقصه اللبس فضمن مالك المشتري ما نقص اللبس الثوب وأخذ ثوبه أنه يرجع على البائع بجميع الثمن فكذلك هذا في الاجارة وهو في البيوع قول مالك وفي الاجارة رأيت

﴿ فيمن ادعى قبل رجل أنه غصبه ألف درهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أنى ادعت قبل رجل أنه غصبنى ألف درهم أ يكون لى أن أستحلفه في قول مالك ( قال ) قال مالك في امرأة ادعت أن فلانا استكرهها على نفسها قال مالك ان كان الرجل لا يشار اليه بشي من هذا رأيت على المرأة الحد وان كان ممن يشار اليه بالفسق رأيت أن ينظر السلطان في ذلك فكذلك الغضب في

الاموال اذا ادعى رجل قبل رجل غصبا فان السلطان ينظر في ذلك فان كان المدعى عليه ممن لا يتهم في شيء من هذا رأيت أن يؤدب السلطان الذي ادعى ذلك وان كان ممن يتهم بذلك نظر السلطان في ذلك وأحلفه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن هذا الغاصب كان ممن يتهم بذلك فاستحلفه فأبى أن يحلف أيقضى عليه بالمال أم حتى يحلف المدعى (قال) لا يقضى عليه حتى يحلف المدعى لان مالكا يرى أن ترد اليمين على المدعى في الحقوق اذا نكل المدعى عليه عن اليمين فكذلك هذا في مسئلتك لان هذا من حقوق الناس

﴿فيمن اغتصب من رجل ثوبا فادعى الغاصب أنه غصبه منه﴾

﴿خالقا وقال المصوب منه غصبته جديدا﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا غصب من رجل ثوبا وادعى الغاصب أنه غصبه منه خالقا وقال المصوب منه غصبته جديدا (قال) القول قول الغاصب مع يمينه ﴿قلت﴾ فان استحلفه المصوب منه خلف وأخذ المصوب منه الثوب خالقا ثم وجد بعد ذلك بيّنة يشهدون أنه غصبه منه جديداً أتجزئ بيّنته بعد اليمين في قول مالك (قال) نعم اذا لم يكن علم بيّنته يوم استحلفه لانه بانفى عن مالك أنه قال في رجل ادعى قبل رجل حقاً وله بيّنة يعلم بها فاستحلفه ورضى بيمينه عند السلطان أو عند غير السلطان ثم أراد أن يقيم البيّنة عليه بعد ذلك قال فلا شيء له لانه قد ترك البيّنة ورضى بيمينه ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول في رجل له على رجل دين فجحدده فاستحلفه وهو لا يعلم أن له بيّنة خلف المدعى قبله ثم أصاب عليه بعد ذلك بيّنة يشهدون له (قال) قال مالك تقبل بيّنته ويقضى له بحقه لان هذا لم يعلم بيّنته يوم استحلفه فسألتك مثل هذا

— فيمن اغتصب من رجل سويقاً فلتته بسمن فأتى رجل —  
 ﴿ فاستحق ذلك السويق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أنى اغتصبت من رجل سويقاً فلتته بسمن فأتى رجل فاستحق ذلك السويق (قال) تضمن له سويقاً مثل ذلك السويق ﴿ قلت ﴾ فإن غصب رجل من رجل ثوباً فصبغه أحمر أو أصفر أو أسود فأتى رجل فاستحقه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه مخيراً بين أن يدفع إلى الفاصب قيمة صبغه ويأخذ ثوبه وبين أن يسأله إلى الفاصب ويأخذ قيمته منه يوم غصبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن غصبت من رجل حنطة فطحنتها دقيقاً (قال) أحب ما فيه إلى أن يضمّن له حنطة مثل حنطته

— فيمن سرق من رجل دابة فنقصها —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سألت مالكا عن السارق الذي يسرق الدابة فيجدها صاحبها عنده وقد نقصها واستعملها فإذا ترى له (قال) أرى له قيمتها يوم سرقها ﴿ قال ﴾ فقلت فإن أراد أن يأخذها وكراء ما استعملها فيه (قال) ليس ذلك له ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فإن أكرها السارق فنقصها أ يكون لربها أن يأخذها ويأخذ الكراء في قول مالك (قال) لا ليس له إلا أن يأخذها ولا كراء له ولا شيء أو يضمّن القيمة إن تغيرت أو نقصت

— فيمن اغتصب من رجل سوار ذهب فاستهلكها ماذا عليه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً اغتصب من رجل سوار ذهب فاستهلكه ماذا عليه (قال) قال مالك عليه قيمته مصوغاً من الفضة ﴿ قلت ﴾ فيصلح له إذا ضمّن قيمته أن يؤخره في قول مالك (قال) لا بأس به وإنما هو حكم من الأحكام وإنما هو بمنزلة رجل غصب ثوباً من رجل فخكم عليه بقيمته دراهم فلا بأس أن يؤخره (قال) فإن قال قائل ليس هو مثله لأن الثياب بالدراهم إلى أجل لا بأس بها والذهب بالورق إلى

أجل لا خير فيه فقد أخطأ لانه حين استهلكه لم يكن عليه ذهب انما كان عليه ورق فما كان يكون عليه في القضاء فلا بأس به ان أخره أو عجله لانه ليس ببيع وانما هو حكم من الاحكام

❦ فيمن كسر لرجل سوارين من فضة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان كسرت لرجل سوارين من فضة ( قال ) أرى عليك قيمة ما أفسدت ويكون السواران لربهما وانما عليك قيمة صياغتهما ❦ قلت ❦ تحفظه عن مالك ( قال ) لا وانما رأيت هذا الذي قلت لك لانه انما أفسد له صياغته فليس عليه الا تلك الصياغة الا ترى لو أن رجلاً كسر لصائع سوارين من ذهب قد صاغهما لرجل بكراء كان عليه قيمة الصياغة وليس عليه غير ذلك وليس فساد الصياغة تلفاً للذهب كما يكون في المروض اذا أفسدها فساداً فاحشاً أخذها ويضمن قيمتها

❦ فيمن ادعى ودية لرجل أنهاله ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت السلعة تكون عند الرجل ودية أو عارية أو باجارة فيغيب ربهان ثم يدعيها رجل ويقيم البيئة أنها له أيقضي له بها وربها غائب في قول مالك ( قال ) نعم يقضى على الغائب وهذا بعد الاستيناء والاستبراء وكذلك قال مالك الا أن يكون ربهان بموضع قريب فيتلوم له القاضى ويأمر أن يكتب اليه حتى يقدم

❦ فيمن غصب من رجل حنطة ومن آخر شعيراً فخلطهما ❦

❦ أو خشبة فجعلها في بنيانه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اغتصبت من رجل حنطة ومن آخر شعيراً فخلطتهما ما على ( قال ) عليك حنطة . مثل الحنطة لصاحب الحنطة وشعير مثل الشعير لصاحب الشعير ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اغتصب رجل من رجل خشبة فجعلها في بنيانه ( قال ) بلغنى أن مالكا قال يأخذها ربهان ويهدم بنيانه ❦ قلت ❦ والحجر اذا أدخله في بنيانه ( قال ) هو



بمنزلة الخشبة كذلك ( قال مالك ) يأخذه ربه

﴿ فيمن غصب من رجل خشبة فعمل بها مصرعين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اغتصب من رجل خشبة فعمل منها مصرعين ( قال ) هذا يكون لرب الخشبة قيمتها ( قال ) ولم أسمع هذا من قول مالك ﴿ قلت ﴾ وما فرق ما بين هذا وبين الذي أدخلها في بنيانه ( قال ) الذي أدخلها في بنيانه قد بلغني عن مالك ما أخبرتك و فرق ما بينهما أنه لم يغير الخشبة التي أدخلها في البنيان وهذا الذي عمل منها مصرعين قد غيرها وصار له هاهنا عمل فلا يذهب عمله باطلا وإنما عليه قيمتها لانه ان ظلم فلا يظلم

﴿ فيمن اغتصب من رجل فضة فضربها دراهم أو صاغ منها حلياً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اغتصب من رجل فضة فضربها دراهم أو صنع منها حلياً ( قال ) عليه فضة مثلاً وما أحفظ أني سمعت من مالك فيه شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اغتصبت من رجل تراباً فجعلته ملاطاً لبنياً ماذا له عليّ ( قال ) عليك مثله ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني اغتصبت من رجل ودياً من النخل أو شجراً صغيراً فقلعتها وغرستها في أرضي فكبرت فأتى ربها ( قال ) يأخذها ﴿ قلت ﴾ يأخذها بمد ما صارت كباراً ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فلو غصبت من رجل حنطة فزرعتها فأخرجت حنطة كثيرة ( قال ) أرى عليك قحاً مثله ﴿ قلت ﴾ أرايت النخلة الصغيرة اذا غصبتها فصارت نخلة كبيرة لم قلت يأخذها ربها ( قال ) ألا ترى أنه اذا غصبه دابة صغيرة فكبرت عنده ان ربها يأخذها فكذلك النخلة

﴿ في مسلم غصب مسلماً خمرًا فخلها أو غصب من ﴾

﴿ رجل جلد ميتة غير مدبوغ فأتلفه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان غصب مسلم مسلماً خمرًا فخلها فأتى ربها أيكون له أن يأخذها

خلافي قول مالك (قال) قال مالك في مسلم كان عنده خمر قال أرى ان يهرقها فان  
اجترأ فلم يهرقها حتى صيرها خلافياً كلها فأرى أنها للمغصوبة منه ﴿قلت﴾ أرايت ان  
اغتصبت من رجل جلد ميتة غير مدبوغ فأتلفته أ يكون على شيء أم لا في قول مالك  
(قال) عليك قيمته ﴿قلت﴾ لم قلت عليك قيمته وقد قال مالك لا تباع جلود الميتة  
(قال) ألا ترى أن مالكاً قال لا يباع كلب الزرع ولا كلب الماشية ولا كلب الصيد  
ولا يحل ثمنها ومن قتلها كان عليه قيمتها كذلك قال مالك في الكلاب لجلود الميتة  
بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أكان مالك يكره الصلاة في جلود الميتة وعليها وبهيمها وان  
دبغت (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولا تلبس وان دبغت (قال) نعم في قول مالك لا تلبس  
وان دبغت (قال) ولكن يقعد عليها اذا دبغت وتفرش وتمتن للمنافع ولا يصل  
عليها ولا تلبس ﴿قال﴾ فقلت للمالك أفستقي بها (قال) أما ما فاتقيا في خاصة نفسي  
وما أحب ان أضييق على الناس وغيرها أحب الى منها (قال) ولا يؤكل ثمنها وان  
دبغت ﴿قلت﴾ لجلود السباع اذا ذكيت أيحل بيها اذا دبغت أو قبل أن تدبغ  
(قال) بل يئى عن مالك أنه قال في جلود السباع اذا ذكيت انه لا بأس بالصلاة عليها  
فاذا قال لا بأس بالصلاة عليها فلا بأس بلبسها ولا بأس ببيعها ﴿قلت﴾ فهل كان  
مالك يوقت في أنما الكلاب في كلب الزرع فرق من طعام وفي كلب الماشية شاة  
من الضأن وفي كلب الصيد أربون درهمها (قال) لا لم يكن يوقت هذا ولكن كان  
يقول على قتله قيمته

### في الغاصب يكون محارباً

﴿قلت﴾ أرايت الغاصب هل يكون محارباً في قول مالك (قال) قال مالك ليس  
كل غاصب يكون محارباً أرايت السلطان اذا غصب رجلاً ممتاعاً أو داراً أ يكون هذا  
محارباً (قال) لا يكون هذا محارباً في قول مالك انما المحارب من قطع الطريق أو دخل  
على رجل في حريمه فدافعه على شيء وكابره فهذا المحارب أو لقيه في الطريق فضربه  
أو دفعه عن شيء بعصى أو بسيف أو بغير ذلك فهو لاء المحاربون في قول مالك

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا مات وعليه دين للناس وترك دنائير ودرهم فأني قوم فشهدوا الرجل أنه اغتصب منه هذه الدنائير وهذه الدراهم بأعيانها من هذا الرجل أيكون أحق بها من الغرماء (قال) ان عرفوها بأعيانها وشهدوا عليها فهو أحق بها من الغرماء في رأيي

﴿ فيمن اغتصب سلعة فاستودعها رجلا فتلقت عنده فأني ربها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا غصب من رجل سلعة فاستودعها رجلا فتلقت عنده فأني ربها فاستحقها أيكون له على المستودع شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء عليه الا أن تلف من فعله

﴿ منع الامام الناس الحرس الا باذن ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ فقلت للملك يا أبا عبد الله انا نكون في ثغورنا بالاسكندرية فيقولون لنا ان الامام يقول لا تحرسوا الا باذني (قال) مالك ويقول أيضاً لا تصلوا الا باذني. أي ليس قوله هذا بشيء وليحرس الناس ولا يلتفتوا الى قوله هذا

﴿ فيمن أقر أنه غصب من رجل ثوبا فجعله ظاهرة لجبته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني أقررت أني غصبت من رجل ثوبا فجعلته ظاهرة لجبتي هذه أيكون علي قيمته أم يكون لربه أن يأخذه مني (قال) لربه أن يأخذه منك مثل الخشبة التي أدخلها في البنيان أو يضمنك قيمة الثوب ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أقررت لرجل أني غصبت هذه الخاتم ثم قلت بعد ما أقررت به ان لي فسه أأصدق أم لا (قال) لا تصدق الا أن يكون الكلام نسفا متابعا ﴿ قلت ﴾ وكذلك الجبة اذا أقر بها ثم قال بعد ذلك البطانة لي (قال) هذا والخاتم سواء ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ وكذلك الدار عند مالك اذا أقر بها أنه غصبها ثم قال بعد ذلك البنيان أنا بنيت (فقال) هذا مثل الخاتم سواء

﴿ فَمِنْ اغْتَصَبَ أَرْضًا فَفَرَسَهَا أَوْ شَيْئًا مَّا يَوْزَنُ أَوْ يَكَالُ فَأَتْلَفَهُ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا غَصَبَ أَرْضًا فَفَرَسَ فِيهَا شَجَرًا فَاسْتَحَقَّهَا رَبُّهَا ( قَالَ )  
يُقَالُ لِلْغَاصِبِ أَقْلَعَ شَجَرُكَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَأْخُذَهَا بِقِيمَتِهَا مَقْلُوعَةً  
وَكَذَلِكَ الْبَنِيَانُ إِذَا كَانَ لِلْغَاصِبِ فِي قَلْعِهِ مَنَفْعَةٌ فَانْه يَقَالُ لَهُ أَقْلَعْهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّ  
الْأَرْضِ أَنْ يَأْخُذَهُ بِقِيمَتِهِ مَقْلُوعًا وَأَمَّا مَا لَيْسَ لِلْغَاصِبِ فِيهِ مَنَفْعَةٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْلَعَهُ  
وَلَيْسَ لَهُ فِي حَفْرِ حَفْرَةٍ فِي بَثْرٍ فِي الْأَرْضِ أَوْ تَرَابٍ رَدَمَ بِهِ حَفْرًا فِي الْأَرْضِ أَوْ  
مَطَامِيرَ حَفَرَهَا فَلَيْسَ لَهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَقْدِرُ الْغَاصِبُ عَلَى أَخْذِهِ وَهَذَا  
قَوْلُ مَالِكٍ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اغْتَصَبَ مِنْ رَجُلٍ حَدِيدًا أَوْ نَحَاسًا أَوْ رَصَاصًا أَوْ  
مَا أَشْبَهَ هَذَا مِمَّا يَوْزَنُ أَوْ يَكَالُ فَأَتْلَفَهُ أَيْ يَكُونُ عَلَى مِثْلِهِ ( قَالَ ) قَالَ مَالِكٌ مَنْ اشْتَرَى  
بِعَمَلٍ جَزَافًا مِثْلَ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ فَأَتْلَفَهُ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ وَكَذَلِكَ النِّصْبُ هُوَ بِنِزْلَةِ هَذَا  
﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اغْتَصَبَ مِنْ رَجُلٍ حَدِيدًا أَوْ نَحَاسًا فَصَنَعَتْ مِنْهُ قَدْرًا أَوْ سِوَا  
أَيْ يَكُونُ لِلْمَنْصُوبِ مِنْهُ أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ أَمْ لَا ( قَالَ ) لَا أَرَى لَهُ إِلَّا وَزْنَ مِثْلِ نَحَاسِهِ  
أَوْ حَدِيدِهِ

﴿ الْحُكْمُ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْمُسْلِمِ يَفْصِلُ نَصْرَانِيًا خَيْرًا ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ أَهْلَ الذِّمَّةِ إِذَا تَظَلَّمُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي الْخِمْرِ يَأْخُذُهَا بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ أَوْ  
يُفْسِدُهَا بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَيْ يَحْكُمُ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَمْ لَا ( قَالَ ) نَعَمْ يَحْكُمُ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي الْخِمْرِ لِأَنَّهَا مَالٌ مِنْ  
أَمْوَالِهِمْ <sup>(١)</sup> ﴿ قُلْتُ ﴾ أَلَيْسَ قَدْ قَالَ مَالِكٌ إِذَا تَظَلَّمُوا بَيْنَهُمْ حَكَمَتْ بَيْنَهُمْ وَدَفَعَتْهُمْ عَنْ  
الظُّلْمِ أَفَلَيْسَ الْخِمْرُ مِنْ أَمْوَالِهِمُ الَّتِي يَبْنِي أَنْ يَدْفَعَ بَعْضُهُمْ عَنْ ظُلْمِ بَعْضٍ فِيهَا ( قَالَ ) بَلَى  
كَذَلِكَ أَرَى أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ فِيهَا ( قَالَ ) قَالَ مَالِكٌ وَلَا أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي الرِّبَا إِذَا تَظَلَّمُوا بَيْنَهُمْ  
فِي الرِّبَا وَتَحَاكَمُوا إِلَيْنَا لَمْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِذَا رَضُوا أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ فِي الْخِمْرِ

( ١ ) ( قَوْلُهُ نَعَمْ يَحْكُمُ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي الْخِمْرِ ) قَوْلُهُ فَلَا أَرَى أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّبَا لِتَشَامُلِ فِي  
هَذَا الْمُبْدَعِ بِالْأَمْعَانِ وَالتَّدْقِيقِ فَعَمَلُهُ لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ يَدُ الْحَرِيرِ وَالنَّحْيِيقِ أَهْ كُنْهِهِ مَصْحُوحُهُ

والربا ظالمهم ومظلومهم أيحكم بينهم ويردهم الى رؤس أموالهم (قال) سمعت مالكا وسأله رجل عن الحكم بين النصارى فقال يقول الله تبارك وتعالى في كتابه في الحكم بين النصارى فاحكم بينهم أو أعرض عنهم (قال) والترك أحب الى فان حكم حكم بالعدل ثم قال مالك أرايت لو أربى بمضهم على بعض أكان يحكم بينهم استنكارا أن يفعل ذلك فلا أرى أن يحكم بينهم في شئ من الربا ﴿ قلت ﴾ أرايت مسلما غصب نصرانيا خرا (قال) عليه قيمتها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ ومن يقومها (قال) يقومها أهل دينهم <sup>(١)</sup> ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل والمرأة اذا دفنا في قبر واحد من يقدم في قول مالك (قال) الرجل ﴿ قلت ﴾ أفجعل بينهما حاجز من الصعيد (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا الا أنه قال يقدم الرجل ﴿ قلت ﴾ أفيدفنان في قبر واحد من غير ضرورة (قال) ما سمعت من مالك فيه الا ما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ من يدخل قبر المرأة في قول مالك (قال) قال مالك أبوها وأخوها وعصبتها أولى بالصلاة عليها وزوجها أولى بادلانها في قبرها وغسلها من أيها وابنها (قال) وأرى أن يدخل ذو محارمها دون الاجنبي فان اضطروا الى الاجنبي فلا بأس أن يدخل القبر في رأيي ولم أسمع من مالك فيه شيئا

ح <sup>١</sup> فيمن استحق أرضا وقد عمل المشتري فيها عملا

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترى رجل أرضا فحفر فيها مطامير أو آبارا أو بنى فيها ثم أتى

(١) قال أبو الفضل قوله يقومها أهل دينهم (كذا روينا وكذا عند ابن عتاب وفي رواية ابن باز وحقوقي عليه في كتاب ابن المربوط وقال ضرب عليه عذبي وكذا في الأصل يعني أهل الاسدية وفي نسخ يقومها من يعرف قيمتها من المسلمين وكذا في كتاب سهل وفي رواية الدماغي في عاشية ابن المربوط وعليه احتصر أكثر المختصرين قال فضل ومن روايتنا عن عبد الرحيم وقد اختلف فيه قول ابن اقسام قال احمد بن خالد كذا أصلحت وكانت في الاسدية خطأ والقولان معروفان وفيها أقوال أخر معلومة كلها ترجع الى معني واحد الى ما هامنا اه من التنبيهات اه من هامش الأصل (قوله قلت الرجل والمرأة اذا دفنا في قبر) انظر ما وجه ذكر هذا المبحث هنا مع انه من تفاقات باب الجنائز فايخبر اه كتبه مصححه

ربها فاستحقها ما يكون له في قول مالك (قال) يقال للذي استحقها ادفع قيمة المارة  
 والبناء الى هذا الذي اشتراها وخذ أرضك وما فيها من المارة وهذا قول مالك  
 (قال) وقال مالك في الرجل يشتري الارض فيعمرها بأصل يضعه فيها أو البئر  
 يحفرها فيها ثم يأتي رجل فيدرك فيها حقاً فيريد أن يأخذ بالشفعة (قال) لا شفعة له فيها  
 الا أن يعطيه قيمة ما عمر فان أعطاه كان أحق بشفעתه والا فلا حق له فيها (قال)  
 وقال مالك في الارض الموات اذا أتى رجل الى أرض فأحياها وهو يظن أنها موات  
 وأنها ليست لأحد ثم استحقها رجل (قال مالك) في قضاء عمر بن الخطاب أنا آخذ به  
 وأرى أنه اذا أبى هذا وأبى هذا أنهما يكونان شريكين بقدر ما أنفق هذا من عمارته  
 وبقدر قيمة الارض يكونان شريكين في الارض والمارة جميعا وهذه المسئلة قد اختلف  
 فيها وهذا أحسن ما سمعت وأحب ما فيه الى \* وأنا أرى أن الذي اشتري الارض فبني  
 فيها اذا أتى الذي استحقها أن يفرم له قيمة ما أنفق ويأخذها أو يقال للذي اشتراها  
 اغرم له قيمة بقعته وحدها واتبع من اشترت منه بالثمن فان أبى كانا شريكين  
 صاحب العرصه بقيمة عرصته والمشتري بقيمة ما أحدث يكونا شريكين فيهما على  
 قدر مالهما فيقسمان أو ييمان . وكذلك الذي يريد أن يأخذ بالشفعة فيما استحق انه  
 يقال للمستحق ادفع اليه قيمة ما عمر وخذ بالشفعة فان أبى قيل للمشتري ادفع اليه  
 نصف قيمة البقعة التي استحق فان فعل كان ذلك له ورجع على البائع بنصف الثمن  
 فان أبى أن يدفع قيمة ما استحق وأبى المستحق أن يدفع اليه قيمة ما عمل ويأخذ  
 بالشفعة نظر الى نصف الدار التي اشترى المشتري والى نصف ما أحدث فيكون  
 له ثم ينظر الى قيمة ما أحدثه في حصة المستحق وينظر الى قيمة حصة المستحق  
 فيكونان شريكين في ذلك لصاحب البنيان بقدر نصف قيمة البنيان الذي بني في  
 حصة المستحق فيكون للمستحق قدر نصيبه فيما استحق فيكونان شريكين في ذلك  
 النصف بقدر مال الكل واحد منهما من القيمة فيكون للمشتري النصف الذي اشتراه  
 ونصف جميع قيمة ما أحدثه من البنيان وهذا أحسن ما سمعت وتكلمت فيه مع

من تكلمت ولم أوقف مالكا فيه ما على أمر أبلغ فيه حقيقته ألا ترى أنه مما  
يبين لك هذا أن المستحق يستحق الدار أو المستحق للنصف بالشفعة اذا  
لم يجد ما يملأ أكان يذهب حقه فيقال له اتبع من باع ولعله أن يكون معدما وليس  
ذلك كذلك فلا بد له من أخذ حقه فاذا لم يأخذ أسلم واذا أبي المشتري أن يأخذ همل على  
الشركة على ما فسر لك وهذا أحسن ما سمعت والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(١) ﴿فَمِنْ غَضْبٍ ثَوْبًا فَصَبَّغَهُ أَحْمَرَ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا غَضِبَ ثَوْبًا فَصَبَّغَهُ أَحْمَرَ ثُمَّ جَاءَ رَبَّ الثَّوْبِ فَاسْتَحَقَّهُ  
( قَالَ ) يُقَالُ لَهُ خَذْ ثَوْبَكَ وَادْفَعْ إِلَيْهِ قِيَمَةَ الصَّبْغِ أَوْ خَذْ قِيَمَةَ ثَوْبِكَ لِأَنَّ الْغَاصِبَ قَدْ  
غَيَّرَهُ عَنْ حَالِهِ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ( قَالَ ) هَذَا رَأْيِي ﴿ قُلْتُ ﴾ وَلَا يَكُونَانِ  
شَرِيكَيْنِ إِذَا أَبَى أَنْ يَأْخُذَ الثَّوْبَ وَيُدْفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ وَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ قِيَمَةَ الثَّوْبِ ( قَالَ )  
لَا يَكُونَانِ شَرِيكَيْنِ إِذَا أَبَى أَنْ يَأْخُذَ الثَّوْبَ وَلَيْسَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ أَمَّا أَنْ يَأْخُذَ  
وَأَمَّا أَنْ يُعْطَى ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ كَانَا عَدِيمَيْنِ لَا يَقْدِرَانِ عَلَى شَيْءٍ الْغَاصِبُ وَرَبُّ الثَّوْبِ  
( قَالَ ) يُقَالُ لِرَبِّ الثَّوْبِ اخْتَرْنَا شَيْئًا أَخَذْتَ الثَّوْبَ عَلَى أَنْ تَمْطِيَ الْغَاصِبَ قِيَمَةَ  
الصَّبْغِ أَوْ خَذِ الثَّوْبَ وَبِعْ وَأَعْطِ الْغَاصِبَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ وَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَضْمِنَ الْغَاصِبَ  
قِيَمَةَ الثَّوْبِ بَعِ الثَّوْبَ وَأَعْطِ الْغَاصِبَ فَيْحَتَهُ فَإِنْ لَمْ يَبِعْ بَقِيَّتُهُ يَوْمَ غَضَبْتَهُ كَانَ مَا بَقِيَ دَيْنًا  
لَكَ عَلَيْهِ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ( قَالَ ) هَذَا رَأْيِي إِلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ لَا يَكُونَانِ  
شَرِيكَيْنِ فِي الْغَضَبِ وَإِنَّمَا يَكُونَانِ شَرِيكَيْنِ فَمَا كَانَ عَلَى وَجْهِ شَبْهَةٍ

﴿تم كتاب القصب بحمد الله وعونه﴾  
﴿وصلی الله علی سیدنا محمد النبی الامی وعلی آله وصحبه وسلم﴾

(ۛ ويليہ کتاب الاستحقاق )

(١) هذه الترجمة الى آخر الباب نابعة في أحد الاصلين اللذين بأيدينا وساقطة من الآخر مصدحه



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

## — كتاب الاستحقاق —

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان استأجرت من رجل أرضه سنين على أن أسكن فيها وأبنى وأغرس ففعلت فبنت وغرست وزرعت ثم استحق الارض رجل قبل انقضاء أجل الاجارة ( فقال ) لا شئ على الذى أجره ان كان الذى أجره الارض انما كان اشترى الارض فالكراء له لان الكراء له بالضمان الى يوم استحق ما فى يديه من السكنى وان كانت للزرع فاستحق وقد فات ابان الزرع فليس للمستحق من كراء تلك السنة شئ وهو مثل ما مضى وفات ﴿ قلت ﴾ وان كان قد مضى من السنين شئ وان كان ابان الزرع لم يفت فالمستحق أولى بكراء تلك السنة وان كانت من الارض التى يعمل فيها السنة كلها فهى مثل السكنى انما يكون له من يوم يستحق وما مضى فهو للاول ويكون المستحق بالخيار فيما بقى من السنين ان شاء أجاز الكراء الى المدة وان شاء نقض فان أجاز الى المدة فله ان شاء اذا انقضت المدة أن يأخذ النقض والفرس بقيمته مقلوعا وان شاء أمر صاحبه بقلعه وان أبى أن يخير وفسخ الكراء لم يكن له أن يقطع البناء ولا يأخذه بقيمته مقلوعا ولكنه بالخيار ان شاء أن يعطيه قيمته قائما وان أبى قيل للباني أو الغارس أعطه قيمة الارض فان أبى كانا شريكين وكذلك هذا الاصل فى البنيان والفرس وأما الارض التى تزرع مرة فى السنة فليس له فسخ كراء تلك السنة التى استحق الارض فيها لانه قد



وجب له كراؤها وان كانت أرضا تمل السنة كلها فله من يوم يستحقها فان أراد  
 الفسخ لزمه تمام البطن التي هو فيها على حساب السنة وفسخ ما بقي لان المكتري  
 ليس بناصب ولا متعد وانما زرع على وجه الشبهة ومما يجوز له وان كان رجل ورث  
 تلك الارض فأتى رجل فاستحقها أو أدرك معه شركا فانه يتبع الذي أكرها  
 بالكرء لانه لم يكن ضامنا لشيء انما أخذ شيئا ظن أنه له فأتى من هو أحق به منه  
 مثل الاخ يرث الارض فيكرها فيأتي أخ له لم يكن عالما به أو علم به ف يرجع على أخيه  
 بحصته من الكراء ان لم يكن حابي في الكراء فان حابي رجع بتمام الكراء على أخيه  
 ان كان له مال فان لم يكن له مال رجع على المكتري ( وغير ابن القاسم ) يقول يرجع  
 على المكتري ولا يرجع على الأخ بالحابة كالتأخير مال أولم يكن له مال الا  
 أن لا يكون للمكتري مال فيرجع على أخيه وهذا اذا علم بأن له أخا فان لم يعلم فانما  
 يرجع بالحابة على المكتري ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان كان انما يسكنها ويزرعها لنفسه  
 وهو لا يظن أن معه وارثا غيره فأتى من يستحق معه فلا كراء عليه فيها لاني  
 سألت مالكا عن الاخ يرث الدار فيسكنها فيأتي أخ له بعد ذلك فقال ان كان علم  
 أن له أخا أغرمته نصف كراء ما سكن وان كان لم يعلم فلا شيء عليه وكذلك في  
 السكنى ( وقد قال ) عبد الرحمن بن القاسم وأما الكراء عندى فهو مخالف للسكنى  
 له أن يأخذ منه نصف ما أكرها به علم أو لم يعلم لانه لم يكن ضامنا لنصيب أخيه  
 ونصيب أخيه في ضمان أخيه ليس في ضمانه وانما أجبر له السكنى اذا لم يعلم على وجه  
 الاستحسان لانه لم يأخذ لأخيه مالا وعسى أنه لو علم لم يسكن نصيب الاخ  
 ولكان في نصيبه من الدار ما يكفيه ﴿ سحنون ﴾ وقد روى علي بن زياد عن مالك  
 أن له عليه نصف كراء ما سكن

﴿ في الرجل يكتري الارض فيزرعها ثم يستحقها رجل ﴾

﴿ في أيام الحرث وغير أيام الحرث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اكتريت من رجل أرضا سنة واحدة بمشرين دينارا لا زرعها

فلما فرغت من زراعتها وذلك في أيام الحرث بعد فاني رجل فاستحقها أيكون له أن يقطع الزرع في قول مالك أم لا ( قال ) ليس له أن يقطع زرع هذا الزارع اذا كان الذي أكره الأرض لم يكن غصبها وكان المكثري لم يعلم بالغصب لانه زرعها بأمر كان يجوز له ولم يكن متعديا ﴿ قلت ﴾ ولم لا يكون لهذا الذي استحق أن يقطع زرع هذا الزارع وقد صارت الأرض أرضه ( قال ) قد أخبرتك لان الزارع لم يزرع غاصبا وانما زرع على وجه شبهة وقد قال مالك فيمن زرع على وجه شبهة انه لا يقطع زرعه ويكون عليه الكراء ﴿ قلت ﴾ فلمن يكون هذا الكراء وقد استحقها هذا الذي استحقها في ابان الحرث وقد زرعها المتكاري ( قال ) اذا استحقها في ابان الحرث فالكراء للذي استحقها كذلك قال لى مالك لان مالكا قال من زرع أرضا بوجه شبهة فاني صاحبها فاستحقها في ابان الحرث لم يكن له أن يقطع الزرع وكان له كراء الأرض على الذي زرعها فان استحقها وقد فات ابان الزرع فلا كراء له فيها وكراؤها للذي اشتراها أو ورثها وهو بمنزلة ما استعمل قبل ذلك أو زرع أو سكن وان كان غصبها الزارع قطع زرعه اذا كان في ابان تدرك فيه الزراعة وانما يقطع من هذا ما كان على وجه الغصب فأما ما كان على وجه شبهة فليس له أن يقطعه وانما يكون للذي استحق الكراء ﴿ قلت ﴾ فان مضى ابان الحرث وقد زرعها المكثري أو زرعها الذي اشترى الأرض فاستحقها رجل آخر أيكون له من الكراء شيء أم لا ( قال ) لا يكون له من الكراء شيء لان الحرث قد ذهب ابانه ﴿ قلت ﴾ وتجمع الكراء للذي أكرها ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم فيما يلفني اذا لم يكن غصبها ( قال ) وهذا بمنزلة الدار يكرها فياخذ غلتها ويسكن هذا المتكاري حتى ينقضى أجل السكنى ثم يستحقها مستحق بعد انقضاء السكنى فيكون الكراء للذي اشترى الدار وأكرها لانه قد صار ضامنا للدار فالارض اذا ذهب ابان الحرث بمنزلة ما وصفت لك في كراء الدار اذا انقضى أجل السكنى فاستحقها رجل كذا سمعت اذا لم يكن غاصبا ﴿ قلت ﴾ رأييت ان كان هذا الذي أكرى لا يعرف أنه اشتراها فأكرها

أوزرعه المتكاري فأتى رجل فاستحقها في ابان الحرث (قال) هو بمنزلة مالو أنه اشتراها حتى يعلم أنه غصبها لان مالكا قال من زرع على وجه شبهة فليس لمن استحق الارض أن يقطع زرعه ﴿قلت﴾ أرايت ان كان ورث الارض عن أخيه فأتى رجل فادعى أنه ابن أخيه وأثبت ذلك وذلك في ابان الحرث أيكون له أن يقطع الزرع ويكره الكراء<sup>(١)</sup> ﴿قلت﴾ فان كان قد مضى ابان الحرث فاستحق الارض لمن يكون الكراء (قال) أما في الموارثة فأرى الكراء للذي استحق الارض كان في ابان الحرث أو غير ابان الحرث لان ضمانها انما كان من الذي استحق الارض لان الارض لو غرقت أو كانت داراً فانهدمت أو احترقت لم يضمها هذا الذي كانت في يديه وانما كان ضمانها من الغائب الذي استحقها فلذلك كان له الكراء لان ضمانها كان في ملكه وان الذي اشترى الدار أو ورثها من أبيه فاستحقها رجلاً بغير وراثه دخل معه فانما له الكراء من يوم استحقها على ما وصفت لك ولا كراء له فيما مضى وانما الذي يرجع على الورثة في الكراء والغلة الذي يدخل بسبب مع من كانت في يديه يكون هو وأبوهم ورثوا داراً فأما أن يستحقها بوراثه وقد كانت في يدي غيره بغير وراثه فانه لا حق له الا من يوم استحق الا أن يعلم أنه كان غاصباً وهو الذي سمعت واستحسنتم وفسر لي

﴿ في الرجل يكتري الارض بالبد أو بالثوب ثم يستحق العبد أو الثوب ﴾  
 ﴿ أو بمجديد أو برصاص أو بنحاس بعينه ثم يستحق ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اكرتيت أرضاً بمجد أو بثوب فزرعت الارض فاستحق العبد أو الثوب ما يكون على في قول مالك (قال) عليك قيمة كراء الارض ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اكرتيتها بمجديد بعينه أو برصاص بعينه أو بنحاس بعينه فاستحق ذلك الحديد أو النحاس أو الرصاص وقد عرفنا وزنه أيكون على مثل وزنه أو يكون مثل

(١) لم يذكر جواب هذا السؤال ولعل تقديره نعم له أن يقطع الزرع ويكرى الكراء بدل على هذا جواب السؤال الذي بعده فتأمل وحرره اهـ كنيه مصححه

كراء الارض (قال) ان كان استحقاقه قبل أن يزرع الارض أو يجرثها أو يكون له فيها عمل أو زرع انفسخ الكراء وان كان بعد ما أحدث فيها عملاً أو زرع كان عليه مثل كراء تلك الارض ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يبتاع من الرجل الطعام بعينه فيفارقه قبل أن يكتاله فيتعدى البائع على الطعام فيديمه (قال) قال مالك للمبتاع على البائع أن يأتيه بطعام مثله ﴿قال﴾ فقلت للمالك فان قال المشتري أما اذا بعت طعامي فاردد لي دنائيره (قال) قال مالك ليس له ذلك أن يكون عليه بالخيار ان شاء طعامه وان شاء دنائيره وانما عليه أن يأتيه بطعام مثله (قال مالك) ولكن لو أصابه أمر من أمر الله من نار أهلك الطعام أو سارق أو سبل أو ما أشبه هذه الوجوه فهذا ينتقض البيع فيه بينهما ويرد عليه دنائيره وليس على البائع أن يأتيه بطعام مثله وليس للبائع أن يقول أنا آتيك بطعام مثله

❦ في الرجل يكرى داره سنة يسكنها المكثري ستة أشهر ❦

❦ ولم يقبض منه الكراء ثم يستحقها رجل ❦

﴿قلت﴾ أرأيت ان أكرت الدار سنة بمائة دينار ولم أقبض الكراء حتى سكن المتكاري نصف سنة ثم استحق رجل الدار لمن يكون كراء الشهور الماضية في قول مالك (قال) للمكري الذي استحققت الدار من يديه والذي استحق الدار أن يخرجها وينتقض الكراء فان أحب الذي استحق الدار أن يمضي الكراء أمضاه ولم يكن للمتكاري أن ينقض الكراء وان رضى اهضاء ذلك الكراء مستحق الدار ﴿قلت﴾ ولم يكن للمتكاري أن ينقض الكراء وهو يقول انما كانت عهدي على الاول فلا أرضي أن تكون عهدي عليك أيها المستحق (قال) يقال له ليس ذلك لك ولا ضرر عليك في عهدتك اسكن فان أنهدمت الدار وجاء أمر لا تستطيع السكنى معه من هدم الدار أو ما أشبهه فأد من الكراء بقدر ما سكنت واخرج ﴿قلت﴾ فان كان المتكاري قد نقد الكراء كله فاستحقها هذا الرجل بعد ما سكنها هذا المتكاري نصف سنة (قال) يرد نصف النقد الى المستحق وان كان غير مخوف عليه فان لم يكن وجد خوف

أن يكون الرجل كثير الدين ونحو هذا دفع اليه بقية الكراء ولم يرد ما بقي من الكراء على سكنى الدار ولزمه الكراء وهذا اذا رضى بذلك مستحق الدار وهو رأى

— في الرجل يكرى داره من رجل فيهدمها المتكاري تمديدا —  
 \* أو المكري ثم يستحقها رجل \*

\* قلت \* أرايت لو أتى أكرت داري سنة من رجل فيهدمها المتكاري تمديدا وأخذ نقضه فاستحقها رجل (قال) تكون الدار للمستحق ويكون قيمة ما هدم المتكاري للمستحق \* قلت \* فان كان المكري قد ترك قيمة الهدم للمتكاري قبل أن يستحقها هذا المستحق (قال) يرجع المستحق بقيمة الهدم على المتكاري الذي هدمها \* قلت \* فان كان معدا أرجع على المكري بالقيمة التي ترك له (قال) لا انما هو بمنزلة عبد اشتراه رجل في سوق المسلمين فسرق منه فترك قيمته للسارق ثم استحق فلا يكون لمستحقه على الذي وهبه شيء انما يتبع الذي سرقه لانه هو الذي أتلفه وانما عمل هذا المشتري ما كان يجوز له ولم يتمد (قال) ولو كان المكري باع نقض الدار بعد هدمه اياها فان المستحق بالخيار ان شاء أخذ قيمة النقض من المكري الذي هدم الدار وان شاء أخذ الثمن الذي باع به النقض هو في ذلك بالخيار \* قلت \* فان كان المكري هو الذي هدم الدار ثم استحقها هذا المستحق (قال) فلا شيء له على المكري الا أن يكون هو الذي باع نقضها فان كان باع نقضها أخذ منه ثمن ما باع به وان كان انما هدم منها شيئا فاثما عنده أخذه منه \* قلت \* والذي سألتك عنه من أمر المكري الذي ترك الهدم للمتكاري أهو قول مالك (قال) هو رأى

— في الرجل يكرى الدار فيستحق الرجل بعضها أو بيتا منها —

\* قلت \* أرايت ان اكرت دارا فاستحق بعضها أو بيت منها (قال) قال مالك في رجل ابتاع دارا فاستحق بيت منها أو بعضها (قال) ان كان البيت الذي استحق منها هو أيسر الدار شأننا فأرى أن يلزم البيع ويرد من الثمن مبلغ قيمة ذلك البيت من الثمن

( قال مالك ) ورب دار لا يضرها ذلك تكون داراً وفيها من البيوت بيوت كثيرة  
ومساكن رجال فلا يضرها ذلك والنخل كذلك يستحق منها الشيء اليسير النخلات  
فلا يفسخ ذلك البيع اذا كان النخل لها عدد وقدر وان كان الذي يستحق منها نصفها  
أو جملها أو كان أقل من نصفها ما يكون ضرراً على المشتري فان أحب أن يردّها  
كلها ردّها وأخذ الثمن كان ذلك له وان أحب أن يماسك بما لم يستحق منها على  
قدر قيمته من الثمن ان كان النصف رد إليه النصف من الثمن وان كان يستحق  
الثلث فذلك له فأرى الدار اذا تكارها رجل فاستحق منها شيء مثل قول مالك في  
اليوع ( وقال غيره ) لا يشبه الكراء اليوع في مثل هذا اذا كان الذي استحق  
النصف أو الجمل لم يكن للمتكاري أن يماسك بما بقي لان ما بقي مجهول

— في الرجل يشتري الدار أو ورثها فاستغفلها زماناً —

﴿ ثم يستحقها رجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى داراً أو ورثها فاستغفلها زماناً ثم استحقها رجل  
( قال ) الغلة الذي كانت الدار في يديه وليس للمستحق من الغلة شيء ﴿ قلت ﴾ لم  
( قال ) لان الغلة بالضمان وانما هذا ورث داراً أو غلماناً لا يدري بما كانوا لأبيه ولعله  
ابتاعهم فكان كراؤهم له بالضمان ﴿ قلت ﴾ فان كانت الدار والغلمان انما وهبوا لأبيه  
ثم ابتاعهم أبوه فورثهم عن أبيه ثم استحق جميع ذلك رجل أتكون عليه غلة الغلمان  
والكراء فيما مضى من يوم وهبوا لأبيه الى يوم استحقه المستحق له ( قال ) ان علم  
أن الواهب لأبيه هو غصب هذه الاشياء من هؤلاء الذين استحقوا هذه الدار هذه  
الغلة وهؤلاء الغلمان أو غصب هذه الأشياء من رجل هذا المستحق وارثه فجميع هذه  
الغلة والكراء للمستحق ﴿ قلت ﴾ ولم قلت في الواهب اذا كان لا يدري أغاصباً أم لا  
( قال ) لا أني لا أدري لعل هذا الواهب اشترى هذه الاشياء من سوق المسلمين ألا  
تري لو أن رجلاً اشترى في سوق المسلمين داراً أو عبداً فاستملمهم ثم استحق ذلك  
رجل لم يكن له من الغلة شيء ﴿ قلت ﴾ فان كان الذي باعها في السوق هو الذي

غصب هذه الاشياء أ تكون الغلة للمشتري في قول مالك أم لا ( قال ) نعم اذا لم يعلم المشتري بالنصب ﴿قلت﴾ فان وهبها هذا الغاصب لرجل وهو لا يعلم بالنصب أو علم به فاعتل هذه الاشياء الموهوبة له أو أخذ كراءها ثم استحقها رجل (فقال) الكراء الذي استحقها ان كان الموهوب له علم بالنصب كانت الغلة التي اغتلت مردودة الى الذي استحقها وان كان لم يعلم بالواهب له أنه غصب هذه الاشياء نظر فان كان الغاصب الذي غصب هذه الاشياء مليا كان غرم ما اغتلت هذا الموهوبة له هذه الاشياء على الغاصب اذا كان مليا واذا لم يكن للواهب مال كان على الموهوب له أن يرد جميع الغلة بمنزلة ما لو أن رجلا اغصب ثوبا أو طعاما فوهبها لرجل فأكله أو لبس الثوب فأبلاه أو كانت دابة فباعها وأكل ثمنها ثم استحققت هذه الاشياء فان كان عند الواهب مال أغرم وأسلم للموهوب له هبته اذا لم يعلم بأن الواهب كان غاصبا وهذا اذا قامت في يد الواهب وان لم يكن للواهب مال أغرم الموهوب له وهذا مثل الاول ألا ترى أن الغاصب نفسه لو اغتلت هذا المبدأ أو أخذ كراء الدار كان لازما له أن يرد جميع الغلة والكراء الى مستحق الدار فلما وهب هذه الاشياء فأخذها هذا الموهوب له بغير ثمن فكانه هو الغاصب نفسه في غلتها وكرائها اذا لم يكن للواهب مال ألا ترى لو أن الغاصب مات فتركها ميراثا فاستغلها ولده كانت هذه الاشياء وغلتها للمستحق فكذلك الموهوبة له هذه الاشياء لا يكون أحسن حالا من الوارث فيها اذا لم يكن للغاصب الواهب مال ألا ترى لو أن رجلا ابتاع قمحا أو ثيابا أو ماشية فأكل القمح ولبس الثياب فأبلاها وذبح الماشية فأكلها ثم استحقها رجل أنه يفرم المشتري ثمن ذلك كله ولا يوضع عنه لا شترائه في سوق المسلمين وانما يوضع عنه ما كان من الحيوان مما هلك في يديه أو دارا احترقت أو انهدمت لانه كان ضامنا لثمنها ومصيبتها منه وان كانت هذه الحنطة والثياب لم يأكلها ولم يبلها حتى أتت عليها جاثحة من السماء فذهبت بها وله على ذلك اليئنة فلا شيء عليه فكما كان من اشترى في سوق المسلمين طعاما أو ثيابا أو ماشية فأكلها أو لبسها لم يوضع الشراء عنه الضمان فكذلك



الموهوب له حين وهب له ما ليس هو لمن وهبه له انما اغتصبه فاستغلها الموهوب له  
لم يكن عليه ضمان لئمن أخرجه فيه كان عليه أن يؤدي ما استغل اذا لم يكن للغاصب  
الواهب مال لانه أخذ هذه الاشياء بغير ثمن . ومما بين لك ذلك أن الغلة للذي  
استحق هذه الاشياء ان كان وهبها هذا الغاصب ولو أن عبداً نزل بلدًا من البلدان  
فادعى أنه حر فاستعانه رجل فبنى له داراً أو بيتاً أو وهب له مال فأتى سيده فاستحقه  
انه يأخذ قيمة عمل غلامه في تلك الدار والبيت اذا كان الشيء له بال الا أن يكون  
الشيء الذي لا بال له مثل سقى الدابة وما أشبهه ويأخذ جميع ماله الذي وهب له ان كان  
أكله الموهوب له أو باعه فأخذ ثمنه فله غرمه الا أن تكون هذه الاشياء تلفت  
من يد الموهوب له من غير فعله قد علم ذلك فلا غرم عليه ﴿ قلت ﴾ ولم لا يكون على  
الموهوب له هذه الاشياء اذا تلفت عنده وقد جعلت أنت الغلة للمستحق لانك  
قلت الموهوب له في الغلة بمنزلة الغاصب اذا لم يكن للواهب مال لان الغاصب لو اغتزل  
هذه الاشياء أخذ الغلة المستحق منه لهذه الاشياء فجعلت الموهوبة له بمنزلة الغاصب  
في الغلة اذا لم يكن للواهب مال فلم لا يكون الموهوبة له هذه الأشياء بمنزلة الغاصب  
اذا لم يكن للغاصب مال في التلف لانك تقول في الغاصب لو تلفت هذه الاشياء  
عنده بموت أو تلفت من غير فعله كان عليه الضمان فلم لا يكون ذلك على الموهوب له  
هذه الاشياء اذا لم يكن للغاصب مال ( قال ) لان الموهوبة له هذه الاشياء لم يتعد  
والغاصب قد تعدى حين غصبها الا أن يكون الموهوبة له هذه الاشياء قد علم  
بالغصب قبلها وهو لم بالغصب فتلفت عنده أنه يضمن لانه مثل الغاصب أيضاً  
﴿ قلت ﴾ أرايت ما شترت من الدور والارضين والحيوان والثياب وجميع ما يكرى  
وله الغلة أو نخل فأنثرت عندي فاستحق جميع ذلك منى رجل أقام البيعة أن البائع  
غصبه ما قول مالك فيه ( قال ) قال مالك الغلة للمشتري بال ضمان ﴿ قلت ﴾ وجعل  
مالك ثمر النخلة بمنزلة غلة الدور والعبيد جعل ذلك للمشتري ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾  
فان وهب الغاصب هذه الاشياء هبة فاعقلها هذا الموهوب له أ تكون غلته للمستحق



(قال) نعم ولا تطيب الغلة له لانه لم يؤد في ذلك ثمننا ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه في الهبة الساعة ولا أشك أن الغلة للمستحق اذا كانت في يدي هذا هبة من الغاصب بحال ما وصفت لك ويعطى هذا الموهوب له هذه الاشياء قيمة عمله فيها وعلاجه ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين الهبة وبين البيع (قال) لان في البيع تصير له الغلة الى الضمان والهبة ليس فيها الضمان ﴿قلت﴾ وما معنى الضمان (قال) معنى الضمان أن الذي اشترى هذه الاشياء وان اشتراها من غاصب اذا لم يعلم أنه غاصب أن هذه الاشياء اذا تلفت في يدي المشتري بشئ من أمر الله كانت مصيبتها من المشتري وتلف الثمن الذي أعطى فيها والموهوب له ليس بهذه المنزلة ان تلفت هذه الاشياء من يديه لم يتلف له فيها شئ من الثمن فانما جعلت الغلة للمشتري بالثمن الذي أدى في ذلك وكانت الغلة له بالضمان بما أدى منها والموهوب له لا تطيب له الغلة لانه لم يؤد في ذلك شيئاً اذا لم يكن للغاصب مال

الرجل يتاع السلعة بثمن الى أجل فاذا حل الاجل أخذ  
مكان الدنانير دراهم ثم يستحق رجل تلك السلعة

﴿قلت﴾ أرايت ان بعت سلعة بدنانير الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه بالدنانير دراهم فاستحقت السلعة التي بعتها بم يرجع على صاحبها (قال) قال مالك لى في الرجل يبيع السلعة بمائة دينار فيأخذ بثمنها دراهم ثم يجد بها عيباً فيردها بم يرجع على صاحبها (قال) بالدرهم ﴿قال﴾ فقلنا له فان أخذ بها عرضاً ما ذاله عليه اذا ردها (قال) له عليه مائة دينار ﴿قال﴾ ورأيتك يحمله اذا أخذ العين من العين الدنانير من الدراهم أو الدراهم من الدنانير لا يشبه عنده ما اذا أخذ من العين الذي وجب له عرضاً فمسأتك التي سألت عنها مثلها سواء لانه لما أخذ بمائة دينار كانت له عليه من ثمن سلعة ألف درهم فلما استحقت السلعة من يدي المشتري رجع على البائع بالذي دفع اليه وذلك ألف درهم لان مالكاً جعل الدين بعضه من بعض فاذا كان انما باعه سلعة بمائة دينار فأخذ منه بالمائة الدينار سلعة من السلع دابة أو غير ذلك ثم استحقت الدابة أو السلعة

التي أخذ في ثمن الدنانير من يده رجع على صاحبه بمائة دينار لانه انما أخذ السلعة  
التي استحققت من يديه بمائة دينار كانت له على صاحبه ولم تكن هذه ثمنًا  
للسلعة الاخرى وانما هي عندي بمنزلة مال لو قبض الذهب ثم ابتاع بها من صاحبها  
سلعة أخرى فاستحقت السلعة من يده فانما يرجع عليه بالذهب

❦ الرجل يشتري الجارية ثم يستحقها رجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً اشتري جارية في سوق المسلمين فوطئها فاستحقها  
رجل أنها أمة أو استحققت أنها حرة وقد وطئها السيد المشتري أيكون عليه للوطء  
شيء أم لا ( قال ) قال مالك لا شيء عليه ❦ قلت ❦ أرايت من اشتري جارية فوطئها  
فاقتضها أو كانت ثيباً فوطئها فاستحققت أنها حرة أو استحقها رجل أنها أمة ( قال )  
قال مالك لا شيء على الواطئ بكرًا كانت أو ثيباً

❦ الرجل يشتري الجارية فتلد منه ولدًا فيقتله رجل ❦  
❦ خطأ أو عمدًا ثم يستحقها سيدها ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يشتري الجارية في سوق المسلمين فتلد منه ولدًا عند السيد  
فيقتله رجل خطأ أو عمدًا ثم يأتي رجل فيستحق الامة وقد قضى على القاتل بالدية أو  
القصاص أو لم يقض عليه بعد بذلك ( قال ) أما الدية فان مالك قال في دية انها لأبيه  
كاملة لانه حر ويكون على أبيه قيمته لسيد الامة الا أن تكون القيمة أكثر من  
الدية فلا يكون على الاب أكثر مما أخذ وأما في العمد فهو حر وفيه القصاص ولا  
يضع القصاص عن القاتل استحقاق هذه الامة لانه حر ❦ قلت ❦ وكذلك ان  
جرح ( قال ) نعم كذلك ان جرح أو لم يجرح لانه حر وهو قول مالك ❦ قلت ❦  
أرايت الاب اذا اتص من قاتل ابنه هذا ثم أتى سيد الامة هل يفرم له الاب شيئاً  
أم لا ( قال ) لا ❦ قلت ❦ أرايت الولد اذا كان قائماً عند والده أيكون لمستحق الامة  
على والده قيمته بالغة ما بلغت وان كانت أكثر من دية ( قال ) كذلك قال لي مالك

أما يكرم قيمته أن لو كان عبدًا يباع على حاله التي هو عليها يومئذ ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً قطع يده خطأ وقيمة الولد أكثر من ألف دينار فأخذ الأب نصف دية ولده ثم استحق رجل أمه (قال) يقوم والده قيمة الولد أقطع اليد يوم يحكم له فيه ويقال ما قيمته صحيحاً وقيمته أقطع اليد يوم جنى عليه فينظر كم بينهما فإن كان بين قيمته صحيحاً وقيمته أقطع اليد الخمسة التي أخذها الأب غرمها الأب وإن كان أقل منها غرم الأب ما بين قيمته صحيحاً وقيمته أقطع اليد وكان الفضل للأب وإن كان فيما بين قيمته صحيحاً وبين قيمته أقطع اليد أكثر مما أخذه الأب لم يكن على الأب أكثر مما أخذ وهو مثل القتل إذا قتل فأخذ أبوه الدية ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن الولد مات صحيحاً أيكون على الوالد من قيمته شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء على والدهم فيهم إذا ماتوا ﴿قلت﴾ فإن ضرب رجل بطن هذه الامة وفي بطنها جنين من سيدها فطرحته فاستحقها رجل وقد كان أخذ سيدها الفرة أو لم يأخذها بعد (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يضارب يكرم غرة فتكون لأبيه ثم ينظر إلى قيمة أمه كم قيمتها يوم ضرب بطنها فينظر إلى ما أخذ الأب فإن كان ما أخذ الأب أكثر من عشر قيمتها يوم جنى عليها غرم الأب عشر قيمتها وإن كان أقل من عشر قيمتها لم يكن على الأب إلا ما أخذ لأن مالكاً قال لي ذلك فيه إذا أخذ دية ابنه من القاتل ﴿قلت﴾ أرأيت مالكا هل كان يكرم سيدها لهذا الذي استحقها ما نقصتها الولادة أم لا (قال) أرى أن يأخذ جاريته ولا يكون عليه فيما نقص الحمل منها لأنها لو ماتت لم يكن عليه قيمتها لأنه اشتراها في سوق المسلمين

— الرجل يشتري الجارية فتلد منه فيستحقها رجل —

﴿قلت﴾ أرأيت الرجل تكون عنده الجارية قد اشتراها فتلد منه فيأتي رجل فيقيم البينة أنها أمته (قال) يأخذ المستحق الجارية وقيمة ولدها من والدهم وهذا قول مالك وهو أحب قوليه إلى والذي آخذ به وعليه جماعة الناس وقد كان مالك مرة يقوله ثم رجع عنه وقال يأخذ قيمة الجارية لأن في ذلك ضرراً على المستكرى لأنها

اذا ولدت منه فأخذت كان ذلك عاراً على سيدها الذي ولدت منه وعلى ولدها وفي  
 قوله الآخر أنه ان أخذها فانه يأخذ معها قيمة الولد أيضاً فهذا هو الضرر ويمنع من  
 ذلك ﴿قلت﴾ فهل يرجع المشتري الجارية على البائع بقيمة الولد الذي غرم في قوله  
 هذا (قال) لا ﴿قلت﴾ يحفظه عن مالك (قال) لا الا أن مالكا قال في رجل باع من  
 رجل عبداً سارقاً دلس له فأدخله بيته فسرقت العبد مال المشتري انه لا يرجع بما  
 سرق له على البائع ﴿قلت﴾ أرايت ان أقام هذا المستحق البيعة أن الذي ولدت منه  
 الجارية غصبها له (قال) يأخذها ويأخذ ولدها ويحدها غصبها ﴿قلت﴾ أرايت الذي  
 يشتري الجارية فتلد منه ثم يستحقها رجل فيقوم الاب بقيمة الولد على ما أخبرني من  
 أثق به من قول مالك في القول الاول أيرجع بما أدى من قيمة الولد على الذي باعه  
 الجارية بتلك القيمة في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه رجوعاً ولا غير  
 ذلك ولا أرى ذلك له ولو كان له أن يرجع على البائع بقيمة الولد لسمعناه من مالك  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً زوج أمته رجلاً غره منها وزعم أنها حرة فاستحقها  
 رجل وقد ولدت من الزوج (قال) يأخذها السيد ويأخذ قيمة الولد من أبي الولد  
 ويرجع الزوج على الذي غره بالصداق الذي دفعه اليها ﴿قلت﴾ ولا يرجع الزوج  
 على الذي غره منها بقيمة الولد عند مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فلم جعلته يرجع  
 بالصداق ولا يرجع بقيمة الولد (قال) لانه غره منها فلذلك يرجع بالصداق ولو  
 كانت هي التي غره لم يرجع الزوج عليها بقليل ولا بكثير الا أن يكون ما أعطاها  
 أكثر من صداق مثلاً فيرجع عليها بالفضل ﴿قلت﴾ أرايت ان رجع بالصداق  
 على الذي غره أترك له قدر ما استحل به فرجها (قال) لا ﴿قلت﴾ يحفظه عن  
 مالك (قال) انما قال لنا مالك يرجع بالصداق على الذي غره ولم يقل لنا مالك يترك  
 له شيئاً وأصل قول مالك انما يرجع بالصداق على الذي غره لانه كانه باعه بضمها  
 فاستحق من يده البضع فيرجع بالثمن الذي دفعه في البضع وهو الصداق ولا يرجع  
 بقيمة الولد لانه لم يبعه الولد فهذا أصل قولهم ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت عبداً

فأعنته أو أمة في سوق المسلمين فاتخذتها أم ولد فأثر رجل فاستحق رقابها  
أيرد البيع ويفسخ عتق العبد وتصير الامة أم ولد لهذا الرجل أو أمة لهذا المستحق  
(قال) قال مالك أما في العبد فيفسخ عتقه ويرد رقيقا (قال مالك) وأما الجارية فإنها  
ترد مالم تحمل فإذا حملت كان على سيدها الذي حملت منه قيمتها الذي استحقها ﴿ قال  
ابن القاسم ﴾ وقد قال لي قبل ذلك يأخذها ويأخذ قيمة ولدها من الاب قيمتهم  
يوم يحكم فيهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وهذا أحب قوليه الى

— الرجل يشتري الجارية فلده منه ثم يستحقها —

﴿ رجل والسيد عديم والولد قائم موسر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا اشتري جارية في سوق المسلمين فولدت ولداً من  
السيد فاستحقها رجل والسيد المشتري عديم (قال) يأخذ جاريته وتكون قيمة ولدها  
ديناراً على الاب عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان الاب موسراً فأدى قيمة الابن أ يكون  
له أن يرجع على الابن بقيمته التي أدى عنه في قول مالك يديمه بها (قال) لا ﴿ قلت ﴾  
فان كانا موسرين أتؤخذ قيمة الابن من مال الاب أم من مال الابن (قال) بل من  
مال الاب ﴿ قلت ﴾ فيرجع بها الاب في مال الولد اذا كان الولد موسراً أو ينقصه  
أو بشئ منه (قال) لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان الاب  
عديماً والولد موسراً تؤخذ القيمة من مال الابن (قال) نعم ﴿ وقال غيره ﴾ لا يكون  
على الابن شيء وذلك على الاب في اليسر والعدم ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا أحسن  
﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أفيرجع به الابن على الاب (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أفؤخذ قيمة  
الأم من مال الولد اذا كان الاب عديماً والولد موسر (قال) لا تؤخذ قيمة الأم من  
الولد على حال ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل ابتاع وليدة  
مسروقة أو آتية فلده منه ثم يأتي سيد الجارية فيقبضها ويريد أخذ ولدها قال ابن  
شهاب نراها لسيدها الذي أبت منه أو سرت ونرى ولدها لا يهيم الذي ابتاع  
أمهم بقيمة عدل يؤدى قيمتهم الى سيد الجارية ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن

لليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال ما رأيت الناس يرون إلا أن الرجل إذا أدرك وليده وأقام البينة أنها مسروقة يأخذ وليده ويكون الولد لو الدهم بالقيمة يؤدي الثمن إلى سيد الوليدة ولا نري عليه غير ذلك ولو أخذ السارق كان أهلاً للمقوبة الموجهة والغرامة والناس لا يرون في الحيوان من الماشية إذا أخذت في الصحراء قطعاً ولا في الرقيق قطعاً

✽ الرجل يبنى داره مسجداً ثم يأتي رجل فيستحقها ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت لو أن رجلاً بنى داره مسجداً ثم يأتي رجل فيستحقها أيكون له أن يهدم المسجد في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يعق عبداً له فيأتي رجل فيستحق العبد إن العتق يرد وأنه يرجع رقيقاً فكذلك المسجد له أن يهدمه مثل العتق له أن يرده

✽ في الرجل يشتري سلماً كثيرة أو يصلح على سلع كثيرة ✽

✽ ويأتي رجل فيستحق بعضها ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى من رجل سلماً كثيرة أو صالحته من دعوى ادعيتها على سلع كثيرة فقبضت السلع أو لم أقبضها حتى استحق رجل بعضها (قال) ينظر فإن كان ما استحق منها ذلك الرجل وجه ذلك البيع كان له أن يرد جميع ذلك فإن لم يكن وجه ذلك أزمه ما يفي بحصته من الثمن كذلك قال مالك وسواء إن كان قبض أو لم يقبض كذلك قال مالك في الاستحقاق والعيوب جميعاً (قال مالك) ولو أن العيوب والاستحقاق وجدت في عيون ذلك فرفض البائع والمبتاع أن يسلم ما ليس فيه عيوب بما يصيبه من جملة الثمن كله لم يحل ذلك لواحد منهما وكان مكروهاً لأن الصفقة قد وجب ردها كلها فكانه باعهم بثلث لا يدرى ما يبلغ أثمانهم من الجملة ✽ قلت ✽ أ رأيت إن اشتريت حنطة أو شعيراً أو عروضاً كثيرة صفقة واحدة فاستحق بعض ذلك الشيء قبل أن أقبضه أو بعد ما قبضته فأردت أن أرد ما بقي أيجوز

لى ذلك فى قول مالك ( قال ) قول مالك ان كان ما استحق منه الشئ اليسير التافه  
أخذ ما بى بحصته من الثمن ( قال ) وان كان انما استحق منه جل ذلك الشئ فله أن  
يرده ولا يأخذه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت سلما كثيرة صفقة واحدة متى يقع  
لكل سلعة منها حصتها من الثمن أحيان وقعت الصفقة أم حين يقبض ( قال ) حين  
وقعت الصفقة وقع لكل سلعة منها حصصة من الثمن ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك  
( قال ) نعم

— الرجل يتزوج المرأة على جارية فيستحقها رجل —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجت امرأة على جارية فاستحقت الجارية أنها حرة أو أصابت  
المرأة بها عيبا ( قال ) تردّها وتأخذ قيمة الجارية من زوجها ﴿ قلت ﴾ ولم لا تأخذ منه  
مهر مثلها اذا استحقت الجارية أنها حرة أو أصابت بها عيبا فردتها ( قال ) لا<sup>(١)</sup> وليس  
هذا الوجه يشبه البيوع فى قول مالك ﴿ قال ﴾ قال مالك ولو أن امرأة تزوجت  
بشقص من دار فأتى الشفيع ليأخذها بشفعمته فقلت لملك فأبى شئ يكون للمرأة  
اذا أخذ الشفيع الدار بالشفعة أصدّق مثلها أم قيمة الشقص ( قال ) بل قيمة الشقص  
﴿ قلت ﴾ وكذلك ان خالها زوجها على عبد دفعته اليه فأصاب به عيبا رده وأخذ  
قيمة العبد فى قول مالك ( قال ) نعم

— الرجل يشتري الصبر من القمح والشعير —

﴿ بالثمن الواحد فيستحق بعضها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى صبرة شعير وصبرة قمح صفقة واحدة بمائة  
دينار على أن كل صبرة منهما بخمسين دينارا أفقد الثمن واكتال الشعير والحنطة ثم  
استحقت الحنطة أو الشعير بم يرجع على بآئمه يرجع عليه بخمسين ثمن صبرة الشعير  
ان كان الذى استحق الحنطة أو الشعير ( قال ) لا ولكن يقسم الثمن على قيمة  
الحنطة وقيمة الشعير فيوضع عن المشتري من الثمن مقدار ما استحق من ذلك لانها

صفقة واحدة وكذلك لو اشترى رقيقاً أو ثياباً صفقة واحدة على أن كل واحد من الرقيق وكل واحد من الثياب بدينار دينار فاستحق بعض ذلك أنه لا ينظر إلى ماسمياً أن لكل ثوب ديناراً ولكل عبد ديناراً ولكن يقسم الثمن على جميع الصفقة فما أصاب الذي استحق من الصفقة من الثمن وضع عن المشتري ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً اشترى صبرة شعير وصبرة حنطة صفقة واحدة كل قفيز بدرهم ففقد الثمن فأكثل القمح والشعير ثم استحققت الحنطة أو الشعير فبم يرجع على بآئمه أيرجع بدرهم لكل قفيز كان الذي استحق شعيراً أو حنطة ( قال ) أصل هذا البيع لا يحل ولا يجوز ( قال ) ومن اشترى رقيقاً وثياباً صفقة واحدة كل واحد من العبيد وكل واحد من الثياب بدينار دينار فاستحق بعض ذلك أنه لا ينظر إلى ماسمياً من أن لكل عبد ديناراً أو لكل ثوب ديناراً ولكن يفض الثمن على جميع الصفقة فما أصاب الذي استحق من الثمن وضع عن المشتري وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت عبيدين صفقة واحدة فلم أقبضهما أو قبضتهما فاستحق أحدهما أنه حر ( قال ) قال مالك ينظر إلى الحر المستحق فإن كان هو وجه العبد ومن أجله اشترى رد الباقي وإن كان ليس من أجله اشترى ولا هو وجههما لزمه الباقي بحصته من الثمن ﴿ قلت ﴾ ويقوم هذا الحر المستحق قيمته أن لو كان عبداً في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن كان المستحق مكتباً أو مدبراً أو أم ولد في قول مالك ( قال ) نعم

— الرجلان يصطلحان على الإفراق أو على الإنكار —

﴿ يستحق ما في يد أحدهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اصطلحا على الإفراق فاستحق ما في يد المدعى أيرجع على صاحبه بالذي أقر له به ( قال ) نعم أن كان قائماً لم يفت وكان عرضاً أو حيواناً فإن فات بزيادة أو نقصان أو حوالة أسواق رجع عليه بقيمة ما أقر له به ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) إنما الصلح بيع عند مالك فهذا والبيع سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اصطلحا على



الانكار فاستحق ما في يدي المدعى عليه أيرجع على المدعى بشئ أم لا (قال) نعم  
يرجع عليه بقيمة ما دفع اليه ان كان ما دفع اليه عروضا أو حيوانا قد فاتت بغاء أو  
نقصان أو حوالة أسواق وان كان قائما بعينه لم يفت رجع عليه فأخذه منه ﴿قلت﴾  
أرأيت لو أن لي على رجل ألف درهم فصالحته على أن حططت عنه خمسمائة درهم  
على أن يعطيني بالخمسمائة الباقية عبده ميمونا أيجوز هذا في قول مالك وكيف ان  
استحق العبد بم يرجع عليه في قول مالك أبالخمسمائة أم بالالف كلها (قال) شراء العبد  
جائز وفي الاستحقاق يرجع بالالف كلها ولم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا  
قال اذا باع الرجل سلعة بشئ من الاشياء على أن يعطى بتلك السلعة سلعة أخرى  
كانت السلعة الاخرى نقدا أو الى أجل فاعدا وقع البيع بملك السلعة الاخرى كان  
ذلك ذهباً أو ورقاً أو طعاماً أو عرضاً وكان الكلام الذي كان قبل ذلك حشوا (قال  
مالك) انما ينظر في ذلك الى الفعل ولا ينظر الى الكلام فاذا صح الف حل لم يضرهم  
قبح كلامهم ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يكون له على رجل دم عمد فيصالحه من الدم  
المعمد على عبد أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان استحق العبد (قال)  
لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى له أن يرجع بقيمة العبد ولا سبيل له الى القتل  
الا ترى أن مالكا قال في رجل تزوج امرأة بعبد فاستحق العبد انه في النكاح  
ترجع المرأة بقيمة العبد على الزوج ولا سبيل للمرأة على نفسها وهي زوجته على حالها  
وكذلك القتل المعمد هو بهذه المنزلة مثل ما قال في النكاح ﴿قلت﴾ فالخلع هو بتلك  
المنزلة عند مالك (قال) نعم

— الرجل يتاع العبد فيجد به عيباً فيصالحه من العيب —

﴿على عبد آخر فيستحق أحد العبدين﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً فأصبت به عيباً ثم صالحته من العيب على عبد  
دفعه الى أيجوز أم لا (قال) ذلك جائز لان مالكا جوز ذلك بالدنانير ﴿قلت﴾ فان  
استحق أحد العبدين (قال) يفض الثمن عليهما ثم يكون سبيلهما سبيل ما وصفت

لك فيمن اشترى عبدين صفقة واحدة فأصاب بأحدهما عيباً أو استحق أحدهما  
فذلك جائز فهذا جائز لأن مالكا قال الصلح بيع من البيوع

— العبد يشترى الرجل بمرض فيموت العبد ويستحق العرض —

﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا اشترى الرجل عبداً بثوب فأعتق العبد واستحق العرض  
فانه يرجع على بائع الثوب بقيمة العبد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية بعبد  
فولدت الجارية عندي أولاداً ثم استحق العبد أ يكون علي أن أرد الجارية وأولادها  
في قول مالك ( قال ) لا لانها قد تفرقت وفات عندك فليس عليك الا قيمتها يوم  
قبضتها والتماء والنقصان لك وعليك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية بعبد فزوجت  
الجارية من يومى أو من العبد فاستحق العبد أو أصاب به صاحبه عيباً أ يكون هذا  
في الجارية فوتاً أم لا وكيف ان كان أخذ للجارية مهرأ أو لم يأخذه ( قال ) أرى أن  
تزوج الجارية عيب فأراه فوتاً وأرى عليه القيمة أخذ لها مهرأ أو لم يأخذه ﴿ قلت ﴾  
وهذا قول مالك ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يشترى الجارية فيزوجها ثم يجد بها  
عيباً ( قال ) يردها وما نقص النكاح منها والنكاح لا شك عند الناس نقصان  
﴿ قلت ﴾ وان كانت من وخش الرقيق ( قال ) نعم وان كان من وخش الرقيق ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان اشتريت جارية بعبد فاستحق العبد أنه حر أ ينتقض البيع فيما بيننا وقد  
حالت الاسواق في الجارية أم لا ( قال ) لا ينتقض البيع فيما بينكما ويكون عليه قيمة  
الجارية يوم الصفقة ﴿ قلت ﴾ فان استحق أنه حر أو عبد فهو سواء عند مالك ( قال )  
نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا الذي سألتك عنه أهو قول مالك ( قال ) نعم

— الرجل يكتب عبده على حيوان موصوفة فيؤدي ذلك —

﴿ الى سيده فيعتق ثم يستحق الحيوان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كتبت عبدي على حيوان موصوفة أو ثياب موصوفة أو طعام  
موصوف فأداه الى فاستحق من يدي الذي أدى الى من ذلك أيرد المكاتب في

الكتابة أم قد عتق ويكون ذلك ديناً عليه (قال) أحب إلى أن لا يرد ويكون ذلك ديناً عليه يتبع به لأن حرمة قد ثبت ويرجع عليه بمثل ما استحق منه لأن ما كاتبه عليه بمنزلة ما صالحه عليه ﴿قلت﴾ فإن أعتقه على شيء مما ذكرت بعينه وهو عبد غير مكاتب فاستحق ذلك من يدي (قال) يمضي عتقه ولا يرد وهذا بين لا شك فيه لأنه كأنه ماله انتزعه منه وأعتقه

— الرجل يهب الهبة للرجل فيعوضه من هبته فتستحق الهبة أو العوض —

﴿قلت﴾ أرايت أن وهب رجلاً هبة فعوضه فاستحققت الهبة أيكون له أن يرجع في عوضه في قول مالك (قال) نعم وهذا بمنزلة البيع ﴿قلت﴾ أرايت أن استحق العوض أيكون لي أن أرجع في هبتي أخذها منه (قال) نعم في قول مالك إلا أن يعوضك عوضاً آخر يكون قيمة الهبة أو أكثر فليس لك أن ترجع في الهبة أن أعطاك عوضاً مكان العوض الذي استحق ﴿قلت﴾ أرايت أن وهبت لرجل هبة فعوضني منها عوضاً ضعف قيمة الهبة ثم استحق هذا العوض فأردت أن أرجع في هبتي فقال الموهوب له أنا أعطيتك قيمة الهبة عوضاً من هبتك فقلت لا أرضى إلا أن تعطيني قيمة العوض وقيمة العوض الذي استحق من يدي ضعف قيمة الهبة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى له إلا قيمة الهبة لأن الذي زاده أولاً في عوضه على قيمة هبته إنما كان ذلك معروفاً منه تطاول به عليه فلما استحق لم يكن له إلا قيمة الهبة ﴿قلت﴾ أرايت لو أنني بعت سلعة لي من رجل بسلعة أخرى فاستحققت إحدى السلعتين أو قامت البينة أنها حرة واستحقها رجل وقد تغيرت السلعة الأخرى بمحوالة الأسواق أو زيادة أو نقصان (قال) قال لي مالك أن استحققت إحدى السلعتين أنها حرة أو استحقها رجل وقد تغيرت السلعة الأخرى بزيادة بدن أو نقصان بدن أو بمحوالة أسواق فليس له على الذي تغيرت السلعة في يديه إلا قيمة هذه السلعة يوم قبضها لأنها قد فأت ولو لم تفت أخذها فلما فأت صار له قيمتها يوم قبضها لأنه لا يجتمع لأحد في قول مالك الخيار في الضمان أو في أخذ سلعته في مثل هذا ﴿قلت﴾ وكذلك

ان وهبت لرجل هبة على الموض فموضني من الهبة التي وهبت له ثم استحققت الهبة وقد زاد الموض في يدي أو نقص أو حالت أسواقه فأنما للموهوب قيمة عوضه يوم قبض عوضه ولا يجتمع له في قول مالك أن يكون له الخيار في أخذ سلته وفي أن يضمثني قيمتها (قال) نعم هذا قول مالك

الرجل يشتري الغلام بجارية فيعتق الغلام  
ثم يستحق نصف الجارية

قلت رأيت ان اشترت جارية بغلام فتقابضنا ثم أعتقت الغلام واستحق نصف الجارية وذلك بعد يوم أو يومين أو ثلاثة أيام قبل أن تحول أسواق الجارية (قال) قال مالك الذي استحققت الجارية في يديه بالخيار ان شاء رد اليه الذي بقي في يديه من الجارية وأخذ جميع قيمة الغلام من الذي أعتق هذا الغلام يوم قبضه وان شاء حبس الجارية ورجع على صاحبه بنصف قيمة الغلام قلت وسواء ان كان الغلام هو الذي استحق نصفه أو الجارية هي التي أعتقت في قول مالك (قال) نعم ذلك سواء في قول مالك على ما فسر لك

الرجل يملك فيوصي بوصاياا فتنفذ وصاياه ويقسم ماله  
فيستحق رجل رقبته

قلت رأيت لو أن رجلا هلك فأوصى أن يحج عنه فأنفذ الوصى ذلك ثم أتى رجل فاستحق رقبة الميت هل يضمن الوصى أو الحاج عن الميت المال وكيف بما قد بيع من مال الميت فأصيب قائماً بمينه (قال) أرى اذا كان الميت حراً عند الناس يوم يباع ماله فلا يضمن له الوصى شيئاً ولا الذي حج عن الميت ويأخذ ما أدرك من مال الميت وما أصاب مما باعوا من مال الميت قائماً بمينه فليس له أن يأخذه الا بالثمن ويرجع هو على من باع تلك الاشياء فيأخذ منه ثمن ما باع من مال عبده لان مالكا قال في رجل شهد عليه أنه مات فباعوا رقيقه ومتاعه وتزوجت امرأته

ثم أتى الرجل بعد ذلك فقال ان كان شهدوا عليه بزور ردت عليه امرأته وأخذ رقيقه حيث وجدهم أو الثمن الذي بيعوا به ان أحب ذلك (قال) وقال مالك وان كانوا شبه عليهم وكانوا عدولا ردت عليه امرأته وما وجد من متاعه ورقيقه لم يتغير عن حاله وقد بيع أخذه بعد أن يدفع الثمن الى من ابتاعه وليس له أن يأخذ ذلك حتى يدفع الثمن الى من ابتاعه وما تحول عن حاله ففابت أو جارية وطئت فحملت من سيدها أو أعتقت فليس له الا الثمن على بائع الجارية وأرى أن يفعل في العبد مثل ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ وأرى التديير والعق والكتابة فوتا فيما قال مالك والصنير اذا كبر فوتا أيضا فيما قال لي مالك لان مالكا قال اذا لم يتغير عن حالها فهد قد تغيرت عن حالها والذي أراد مالك تغيير بدنها ﴿قلت﴾ وكيف يتبين شهود الزور ها هنا من غير شهود الزور وكيف نعرفهم في قول مالك (قال) اذا أتوا بأمر يشبه أن يكونوا انما شهدوا بحق مثل ما لوحضروا معركة فصرع فنظروا اليه في القتلى ثم جاء بعد ذلك أو طعن فظنوا أنه قدم مات فخرجوا على ذلك ثم جاء حيا بعدهم أو أشهدهم قوم على موته فشهدوا بذلك عند القاضي فهو لا يعلم أنهم لم يتعمدوا الزور فهذا وما أشبهه. وأما الزور في قول مالك فهو اذا لم يأتوا بأمر يشبه وعرف كذبهم (قال مالك) اذا شهدوا بالزور انه يرد اليه جميع ماله حيث وجدته ﴿قال ابن القاسم﴾ فأرى اذا كانوا شهدوا بالزور أن يرد اليه ما أعتق وما دبر وما كوتب وما كبر وأم الولد وقيمة ولدها أيضا (قال مالك) ويأخذ أم الولد ويأخذ المشتري ولده بالقيمة وكذلك قال لي مالك في الذي يباع عليه بشهود زور انه يأخذها وقيمة ولدها اذا كانوا شهدوا على سيدها بالزور انه مات فباعوها في السوق وقد قال مالك في الجارية المسروقة ان صاحبها يأخذها ويأخذ قيمة ولدها وهو أحب قوله الى (قال) وقال مالك وانما يأخذ قيمة ولده يوم يحكم فيهم ومات منهم فلا قيمة فيه

الرجل يسلف الدراهم والسلعة في الطعام فتستحق  
 السلعة أو الدراهم أو الطعام بم قبضه

قلت رأيت ان سلفت دراهم في طعام فاستحقت الدراهم بعد ما قبضها المسلف  
 اليه أبطل السلف أم يرجع عليه بدراهم مثلها ويكون السلف على حاله (قال) يرجع  
 عليه بدراهم مثلها عند مالك ويكون السلف على حاله قلت فان كان انما أسلفه  
 سلعة بعينها دابة أو عبداً أو ثوبا أو جارية أو ماسوى هؤلاء من السلع في حنطة  
 موصوفة الى أجل معلوم فاستحقت السلعة التي سلفها في الطعام أو وجد بها عيباً  
 قبل أن يقبض الطعام أو بعد ما حل الاجل وقبض الطعام (قال) ينتقض السلف  
 ويرجع عليه بمثل طعامه ان كان استهلك الطعام وان كان الطعام قائماً بعينه أخذه منه  
 قلت فما فرق ما بين السلعة اذا كانت رأس مال السلم وبين الدراهم في قول مالك  
 وقد قلت في الدراهم اذا كانت رأس مال السلم فاستحقت قبل أن يقبض ما سلف فيه  
 أو بعد ما قبض ما سلف فيه انه يرجع بدراهم مثلها ولا ينتقض السلف وقلت في  
 السلعة اذا استحقت انتقض السلف ورجع بطعامه أو بمثل طعامه (قال) لان  
 الدراهم انما هي عين واثمان ألا ترى لو أن رجلاً اشترى سلعة بعينها بدراهم بعينها  
 فاستحقت الدراهم من يده أنه يرجع بدراهم مثلها ولا ينتقض البيع ولو اشترى سلعة  
 بسلعة فاستحقت إحدى السلعتين بحضرة ذلك رجع صاحب السلعة الباقية التي لم تستحق  
 في سلعته وان تناول ذلك قبل أن تستحق ثم استحقت بعد ذلك وكانت السلعة  
 الباقية التي لم تستحق قد دخلها تغيير في بدنها بزيادة أو نقصان أو تغير أسواق أو غلا  
 سعر تلك السلعة أو رخص عما كان عليه يوم تبايعاها مضى البيع فيما بينهما ورجع عليه بقيمة  
 سلعته التي تغيرت لان البيع قد تم وليس تشبه السلع في هذه الدراهم والدنانير  
 فكذلك هذه أيضاً في السلم وما يبين لك ذلك أيضاً فرق ما بين الدراهم والسلع  
 في الاثمان أن من باع سلعة بسلعة انما يقع ذلك على سلعة بعينها ومثل من باع سلعة  
 بدراهم فانما يقع البيع على السلعة بعينها وعلى دراهم ليست بأعيانها فذلك لما استحقت

الدرهم رجع بدراهم مثلها ولم ينتقض السلم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلفت سلعة في طعام الى أجل فلما حل الاجل قبضت الطعام فاستحق الطعام من يدي أينقض السلف وأرجع في سلعتي أم يكون لي طعام مثل طعامي ولا ينتقض السلف في قول مالك ( قال ابن القاسم ) يكون لك طعام مثل طعامك ترجع به على الذي كان عليه السلف ولا ينتقض السلف والسلف انما كان عليك ديناً اقتضيته فلما استحق رجعت بدينك عليه ولم ينتقض ما كان بينكما من السلف فهذا والدرهم اذا كانت ثمناً فاستحقت سواء ﴿ قات ﴾ أرأيت ان أسلفت شيئاً مما يكال أو يوزن مما يؤكل ويشرب أو مما لا يؤكل ولا يشرب أو دنائير أو دراهم أو فلوساً في سلعة من السلع موصوفة الى أجل معلوم فاستحق رأس المال أبطل السلم أم لا في قول مالك ( قال ) أرى أن السلم جائز اذا كان رأس المال دراهم أو دنائير أو فلوساً ( قال ) وأما ان كان رأس المال طعاماً مما يكال أو يوزن أو طعاماً لا يوزن ولا يكال فان السلم ينتقض ولا يرجع عليه بمثل كيله ولا وزنه . ومما يدل على ذلك انه لو اشترى طعاماً كيلاً أو وزناً فثلف قبل ان يقبضه لم يكن على البائع ان يأتي بمثله فكذلك هو في السلم اذا كان رأس المال طعاماً ان استحق لم يكن للمشتري ان يلزم البائع مثله يأتيه به

الرجل يتبع السلعة على أن يهب له البائع هبة  
﴿ فتستحق السلعة وقد فاتت الهبة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت من رجل سلعة على أن يهب لي هبة أو يتصدق على بصدقة ( قال ) لا بأس بذلك اذا كان الذي يهب لك أو الذي يتصدق به عليك شيئاً معروفاً ﴿ قلت ﴾ فان استحقت السلعة وقد فاتت الهبة ( قال ) يقسم الثمن عند مالك على الهبة والسلعة التي اشتريت فيرجع المشتري على البائع بحصته من الثمن عند مالك ﴿ قلت ﴾ والهبة والصدقة ها هنا اذا قال اشترى منك هذه السلعة على أن تتصدق على بكذا وكذا أو تهب لي كذا وكذا فانما وقع البيع في هذا على السلعة التي اشترى وعلى ما اشترط من الهبة والصدقة في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان

قال أبيك عبدى هذا بخمسة أثواب موصوفة الى أجل أيهما رأس المال في قول مالك (قال) العبد ﴿قلت﴾ فان قال اشترى منك عبدك بدشرة أثواب موصوفة الى أجل أيهما رأس المال في قول مالك (قال) العبد رأس المال في قول مالك وانما ينظر في هذا الى فعله ما ولا ينظر الى لفظه ما وهو حين قال اشترى منك عبدك هذا بدشرة أثواب موصوفة الى أجل انما هذا سلم وانما أخطأ في اللفظ ورأس المال هاهنا انما هو العبد ﴿قلت﴾ فان استحق العبد هاهنا وقد قال اشترى منك عبدك هذا بدشرة أثواب موصوفة الى أجل أنبطل الاثواب أم لا (قال) تبطل الاثواب عند مالك لان العبد هو رأس المال فلما استحق العبد بطلت الاثواب ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت ثوبا في عشرة أرايب حنطة الى شهر وعشرة دراهم الى شهر آخر فأسلمت الثوب في هذه الاشياء كلها وجعلت آجالها مختلفة كما ذكرت لك (قال) لا بأس بذلك مختلفة جعلت آجالها أو مجتمعة ﴿قلت﴾ أرايت ان استحق نصف هذا الثوب الذى أسلفت في جميع هذه الاشياء (قال ابن القاسم) المسلم اليه هذا الثوب بخير في أن يرد اليه النصف الباقي الذي بقى في يديه ويبطل جميع السلم كله وفي أن يقبل النصف الباقي الذي لم يستحق بنصف الذى أسلم الثوب فيه ﴿قلت﴾ وعلى ماذا قلته (قال) لان مالكا قال لى لو أن رجلا ابتاع غلاما أو ثوبا بثمان فاستحق نصف ذلك فان المبتاع بالخيار ان شاء أن يرده كله وان شاء أن يكون له نصفه بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن فيأخذ ذلك منه وليس للبائع أن يأبى ذلك فهذا عندي مثله ﴿قلت﴾ وسواء في قول مالك هذا استحق نصف الثوب عند الذى أسلم في هذه الاشياء قبل أن يدفع الثوب أو بعد ما دفعه (قال) نعم ذلك سواء ﴿قلت﴾ فان أسلمت ثوبين في فرس موصوف الى أجل معلوم فاستحق أحد الثوبين (قال) لا أحفظه من قول مالك (قال) وأرى ان كان الثوبان متكافئين أو كان المستحق هو وجه ما اشترى وفيه الفضل انتقض السلم وان كان تأفها ليس من أجله اشترى ولا فيه رجاء الفضل كان عليه قيمة ما استحق وثبت السلم ﴿قال ابن القاسم﴾ والسلم في هذا وما اشترى يد بيد بعضه بعض فهو



سواء ما يفسخ في بيع يداً بيد يفسخ في السلم وأمرهما واحد وكذلك قال مالك  
 فيمن اشترى يداً بيد في هذه المسئلة فيما استحق أو يوجد به عيب فسلتك في السلم  
 عندي مثل هذا ﴿قلت﴾ أرايت ما أسلمت فيه من الحيوان الى أجل فقبضته  
 ثم زاد في يدي ثم استحقه رجل بم أرجع على الذي أسلمته اليه بقيته يوم استحق  
 في يدي أم بصفته التي أسلمت فيها (قال) بصفته التي أسلمت فيها ولا ترجع بالزيادة  
 التي زاد عندك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قوله

— الرجل يشتري الحلبي بذهب أو بورق ثم يستحق —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت من رجل أباريق من فضة بدنانير أو بدراهم فاستحققت  
 الدراهم أو الدنانير أينقض البيع فيما بيننا في قول مالك وتجمعه صرفاً (قال) نعم أراه  
 صرفاً وينقض البيع ينكماً (قال) وكان مالك يكره هذه الاشياء التي تجمل من الفضة  
 مثل الاباريق (قال) وكان مالك يكره هذان من الفضة والذهب ومجامير الفضة والذهب  
 وسمعت ذلك منه والافداح واللجم والسكاكين المفضضة وان كانت تبعا فلا أرى  
 أن تشتري ﴿قلت﴾ أرايت ان صرفت دراهم بدنانير فاستحققت الدراهم بعينها  
 أينقض الصرف أم لا (قال) أرى الصرف منتقضا ﴿قلت﴾ فان استحققت ساعة  
 صارفه فقال له صاحبهما خذ مثلاً مكانها يصلح ذلك أم لا (قال) ان كان ذلك مكانه  
 ساعة صارفه فلا أرى به بأساً وان تطاول ذلك واكثر فانتقض الصرف ﴿قلت﴾  
 أرايت ان اشتريت خلخالين من رجل بدنانير أو بدراهم فاستحقتهما رجل في يدي  
 بعد ما افرقنا أنا وبأبي فقال الذي استحق الخلخالين أنا أجزى البيع وأتبع الذي أخذ  
 الثمن (قال) لا يصلح هذا لانه صرف فلا يصلح أن يعطى الخلخالين ولا يذقد  
 الثمن ﴿قلت﴾ فان كانا لم يفرقا مشتري الخلخالين وبأيهما حتى استحقهما رجل فقال  
 المستحق أنا أجزى بيع الخلخالين وأخذ الدنانير (قال) ذلك جائز اذا أجاز المستحق  
 البيع والخلخالان حاضران وأخذ الدنانير مكانه فذلك جائز ﴿قلت﴾ فان كان  
 الخلخالان قد بعت بهما مشتريهما الى البيت (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ ولا ينظر

في هذا الى اقتراق البائع والمشتري بعد ما اشترى الخلفاين اذا استحقهما رجل  
والخلفاين حاضرا حين استحقهما وأجاز البيع فقال له مشتري الخلفاين أوبأذهما  
أنا أدفع اليك الثمن حين أجزت البيع وكان ذلك معا (قال) نعم ذلك جائز ولا ينظر  
في هذا الا الى حضور الخلفاين والنقد مع اجازة المستحق البيع فاذا كان هكذا جاز  
والا فلا ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا

﴿ تم كتاب الاستحقاق بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

————— ❖ ❖ ❖ ❖ ❖ —————

﴿ ويليه كتاب الشفعة الاول ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الشفعة الاول ﴾

﴿ قيل ﴾ لابن القاسم هل لاهل الذمة شفعة في قول مالك ( فقال ) سألت مالكا عن المسلم والنصراني تكون الدار بينهما فيبيع المسلم نصيبه هل للنصراني فيه شفعة ( قال ) نعم أرى ذلك له مثل ما لو كان شريكه مسلما ﴿ قلت ﴾ فلو كان الذميان شريكين في دار فباع أحدهما أ يكون لصاحبه الشفعة أم لا ( قال ) ان تحاكما الى المسلمين حكم بينهما بالشفعة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) ان تراضيا فأرى أن يحكم بينهما بالشفعة

﴿ تشافع أهل السهام ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا هلك وترك ثلاثة بنين اثنين منهم لأب وأم وآخر لأب وحده وترك داراً بينهم فلم يقتسموا فباع أحد الاخوين للذين لأب وأم حصته أ يكون لاخته لايه وأمه الشفعة دون الأخ للأب في قول مالك ( قال ) قال مالك الشفعة لأخيه لأبيه وأمه ولاخيه لأبيه جميعاً ليست الشفعة لاحدهما دون الآخر ﴿ قلت ﴾ فان كان هذا الاخ لم يبع ولكن ولد لاحدهم أولاد ثم مات الذي ولد له فباع واحد من أولاد هذا الميت حصته ( قال ) قال مالك الشفعة لاخته أولاد هذا الميت دون أعمامهم لأن هؤلاء قد صاروا أهل وراثه دون أعمامهم ﴿ قلت ﴾ وكل قوم

ورثوا رجلا وبعض الورثة أقعد بعضهم من بعض وإنما قعد دم من قبل أن بعضهم أقرب بأمّ وهم أهل سهم واحد أولاد علات أو أخوة مختلفين فباع رجل منهم حصته فالشفعة لجميعهم في قول مالك ولا تكون الشفعة للذي هو أقعد بهذا البائع من صاحبه ﴿ قلت ﴾ وإن كان ولد لأحدهم ولد ثم مات فباع أحد ولده أينقل هذا الأمر ويصيرون شفعا بعضهم لبعض دون أهل السهم الأول في قول مالك ( قال )  
نعم لأن هؤلاء قد انتقلوا من حال السهم الأول إلى وراثته بعد ذلك فبعضهم أولى بشفعة بعض فأن سلم هؤلاء شفعتهم فالشفعة لأعمامهم عند مالك فأن باع بعض الأعمام فالشفعة بين جميعهم أخوته وولد أخوته جميعاً من قبل أن والدهم كان في ذلك السهم الذي ورثه الأعمام لأن والدهم كان في ذلك السهم وليس الأعمام معهم في شفعتهم لأنهم قد صاروا أهل وراثته دون الأعمام وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا هلك وترك ابنتين وأختين وترك داراً فلم تقسم الدار حتى باعت إحدى الابنتين حصتها من الدار ( قال ) قال مالك الشفعة لأختها دون عمتها لأنها وأختها أهل سهم دون عمتيهما وإنما عمتاهما هاهنا عند مالك عصبية ﴿ قلت ﴾  
فأن لم تبع الابنة ولكن باعت إحدى الأختين حصتها ( قال ) فالشفعة لأختها وللأبنتين وكذلك قال مالك ﴿ قيل ﴾ ولم جعل مالك الشفعة للبنات دون الأخوات وجعل شفعة الأخوات للبنات والأخوات جميعاً ( قال ) لأن مالكا قال إذا كان أهل سهام ورثوا رجلا وورث معهم عصبتهم فباع بعض أهل السهم حصته فأهل السهم أحق بالشفعة من عصبته وإن باع أحد من العصبة حصته فأهل السهم والعصبة في الشفعة جميعاً لأن أهل السهم هو شيء لهم مسمى في كتاب الله والعصبة ليس لهم ذلك مسمى وليس هو سهماً مسمى ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وترك نصف دار له شركة بينه وبين شريكه في الدار مشاعة غير مقسومة فورثه عصبته فباع رجل من العصبة حصته من الدار أتكون الشفعة للعصبة دون شركائهم في الدار في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم الشفعة للعصبة دون شركائهم في الدار فإن

سلم العصبه الشفعة فالشفعة لشركائهم ﴿قلت﴾ لم والعصبه هاهنا ليسوا أهل سهم مسعى (قال) لانهم أهل وراثة واحدة وان لم يكن لهم سهم مسعى ﴿قلت﴾ فلو هلك رجل وترك ابنتين وعصبه وترك نصف دار شركته فيها مشاعة غير مقسومة فباعت احدى الاختين حصتها فسلمت أختها الشفعة أتكون الشفعة للعصبه دون الشركاء في قول مالك (قال) نعم لان العصبه والبنات أهل وراثة دون الشركاء ﴿قيل﴾ فالجدتان اذا ورثتا السدس اتجعهما أهل سهم وتحملها يحمل أهل سهام أم تجملها بمنزلة العصبه في قول مالك (قال) قال مالك هذا بمنزلة أهل السهام الشفعة لهما دون من ورث الميث معهما لان الجدتين أهل سهم ﴿قلت﴾ ولا وارث في قول مالك أكثر من الجدتين (قال) نعم لا يرث في قول مالك أكثر من جدتين ﴿قلت﴾ فان كان أخوات لام معهن وراثة سواهن فباعت احدى الاخوات للام حصتها من الدار (قال) فالأخوات للام أحق بالشفعة لانهن أهل سهم دون من سواهن من الورثة ﴿قلت﴾ فالأخوات للاب اذا أخذت الأخت الأب والام النصف وأخذت الاخوات للاب السدس تكلمة الثنتين فباعت احدى الاخوات للاب حصتها فطلبت الاخت للام والأب أن تدخل معهن في الشفعة وقال الاخوات للاب الشفعة لنا دونك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى الشفعة للاخت للاب والام مع الاخوات للاب لانهن أهل سهم واحد ألا ترى أن السدس الذي صار للاخوات للاب انما هو أمر اكمله الثنتين فانما هو سهم واحد

### باب اقتسام الشفعة

﴿قلت﴾ ما قول مالك في الشفعة أنقسم على عدد الرجال أو على قدر الانصباء (قال) قال مالك انما الشفعة على قدر الانصباء وليس على عدد الرجل (قال ابن القاسم) وأخبرني ابن الدراوردي عن سفيان الثوري عن علي بن أبي طالب أنه قال الشفعة على قدر الانصباء ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن قوما اقتسموا داراً بينهم فمرف كل رجل منهم بيوتة ومقاصيره إلا أن الساحة بينهم لم يقتصموها

أتكون الشفعة بينهم أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا شفعة بينهم إذا اقتسموا ﴿ قلت ﴾ وإن لم يقتسموا الساحة وقد اقتسموا البيوت فلا شفعة بينهم في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قال ﴾ وقيل للمالك أرايت إذا كانت الساحة واسعة فأرادوا أن يقتسموا فيأخذ كل انسان منهم قدر حصته يحوزه الى منزله فيرتفق به ( فقال ) إذا كانت كذلك ولم تكن ضرراً رأيت أن يقسم ﴿ قلت ﴾ أرايت السكة غير النافذة تكون فيها دار لقوم فباع بعضهم داره أيكون لاصحاب السكة الشفعة أم لا في قول مالك ( قال ) لا شفعة لهم عند مالك ﴿ قلت ﴾ ولا تكون الشفعة في قول مالك بالشركة في الطريق ( قال ) نعم لا شفعة بينهم إذا كانوا شركاء في طريق ألا ترى أن مالكا قال لا شفعة بينهم إذا اقتسموا الدار وإن كانت الساحة بينهم لم يقتسموها

### — ما لا تقع فيه الشفعة —

﴿ قلت ﴾ أرايت ماسوى الدور والارضين والنخل والشجر أفيه الشفعة في قول مالك ( قال ) قال مالك لا شفعة الا في الدور والارضين والنخل والشجر ﴿ قيل ﴾ والشجر ( قال ) الشجر بمنزلة النخل ( قال ) وجعل مالك في الثمر الشفعة ﴿ قلت ﴾ ولا شفعة في دين ولا حيوان ولا سفن ولا بز ولا طعام ولا في شئ من المروض ولا سارية ولا حجر ولا في شئ من الاشياء سوى ما ذكرت لى كان مما يقسم أولا يقسم في قول مالك ( قال ) نعم لا شفعة في ذلك ولا شفعة الا فيما ذكرت لك

### — الشفعة في النقض —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا أذن لرجلين في أن يبنيا في عرصة له فبنيا بأمره فباع أحدهما حصته من النقض أيكون في ذلك شفعة أم لا في قول مالك ولما تكون الشفعة ( قال ) قال مالك في رجل أذن لرجل أن يبنى في عرصته فأراد الخروج منها ويأخذ نقضه ( قال مالك ) صاحب العرصة عليه بالحيار ان أحب أن يدفع اليه قيمتها نقضاً ويأخذها فذلك له وإن أبى أسلمها الى صاحبها بنقضها ( قال ) وسئل مالك عن

قوم حبست عليهم دار فبنوا فيها ثم ان أحدهم مات فأراد بعض ورثة الميت أن يبيع نصيبه من ذلك البنيان فقال اخوته نحن نأخذ بالشفعة أفترى لهم في مثل هذا شفعة (قال مالك) ما الشفعة الا في الارضين والدور وان هذا الشيء ما سمعت فيه بشئ وما أرى اذا نزل مثل هذا الا ولهم في ذلك الشفعة ونزلت بالمدينة فرأيت مالكا استحسن أن يحمل في ذلك الشفعة فسألتك ان أحب صاحب الدار أن يأخذ نقضا بالقيمة أخذ ذلك ولم ينظر في ذلك الى ما باع به صاحب النقض ان كان أكثر من قيمته لانه لو أراد أن يأخذ النقض ويدفع الى رب النقض قيمة نقضه كان ذلك له الا أن تكون قيمة النقض أكثر مما باع به فيكون لصاحب الارض أن يأخذ النقض بهذا الثمن الذي باع به وان كان أقل من قيمته لان البائع قد رضي بذلك فان أبي رب الارض أن يأخذ فاشريك أولى من المشتري لان مالكا قال في الشركاء الذين بنوا في حبسهم فباع بعضهم انه رأى لهم الشفعة لان ذلك يدخل على الباقي منهم اذا تركه صاحب الارض مضرة اذا صار يهدم نصف كل بيت فيدخل في ذلك فساد (قال) وانما أصل الشفعة أنها جعلت للمضرة

### — شفعة العبيد وشفعة الصغير —

﴿قلت﴾ هل للعبيد شفعة في قول مالك (قال) نعم لهم الشفعة عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن صبيا وجبت له الشفعة من يأخذ له بشفعته (قال) الوالد ﴿قيل﴾ فان لم يكن له والد (قال) فالوصي ﴿قيل﴾ فان لم يكن له وصي (قال) فالسلطان ﴿قلت﴾ فان كان في موضع لا سلطان فيه ولا أب له ولا وصي (قال) فهو على شفعته اذا بلغ (قال) وهذا كله قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان لهذا الصغير والد فلم يأخذ له بالشفعة ولم يترك حتى بلغ الصبي وقد مضى لذلك عشر سنين أي يكون الصبي على شفعته اذا بلغ أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى للصغير فيه شفعة لان والده بمنزلة ألا ترى أن الصغير نفسه لو كان بالغاً فترك أن يأخذ شفعته عشر سنين لكان ذلك قطعاً لشفعته وكذلك مسألتك لان والده بمنزلة

— باب أجل شفعة الحاضر والغائب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن شفيما علم بالاشتراء فلم يطلب شفعته سنة أيكون على شفعته ( قال ) وقفت مالكا على السنة فلم يره كثيراً ولم ير السنة مما تقطع به الشفعة وقال التسعة الا شهر والسنة قريب ولا أرى فيها قطما للشفعة ( قال ) فقلت لما لك فلو كان هذا الشفيع قد كتب شهادته في هذا الاشتراء ثم قام يطلب شفعته بعد ذلك ( قال مالك ) وان كان قد كتب شهادته فلا أرى في ذلك ما تقطع به شفعته ( قال ) ولم أسأله عما وراء السنة ( قال مالك ) وأرى ان أراد أخذ الشفعة أن يستحلف ما كان وقوفه تركا للشفعة اذا كان تباعد هكذا

— شفعة الجد لابن ابنه والمكاتب وأُم الولد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الجد يأخذ لابن ابنه بالشفعة للصبي اذا لم يكن للصبي والد ولا وصي في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى أن يرفع ذلك الى السلطان فينظر في ذلك ﴿ قلت ﴾ فالمكاتب وأُم الولد ألهما الشفعة في قول مالك ( قال ) نعم ألا ترى أن العبيد لهم الشفعة عند مالك

— اختلاف المشتري والشفيع في الثمن —

﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن الذي اشترت به الدار القبول قول من في قول مالك ( قال ) القبول قول المشتري الا أن يأتي بما لا يشبه فلا يصدق عندي الا أن يكون مثل هؤلاء الملوك يرغب أحدهم في الدار لضيق داره فيشمنها فالقول قوله اذا أتى بما يشبه ﴿ قلت ﴾ وما معنى قوله اذا أتى بما يشبه ( قال ) يشبه أن يكون منهما فيما يتباين الناس فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقاما جميعا البينة ( قال ) اذا تكافأت البينتان في العدالة فالقول قول المشتري في الثمن وهما بمنزلة من لا بينة بينهما لان الدار في يده وهذا رأي



باب عهدة الشفيع

قلت ﴿ أرأيت ان اشتريت شقة صا في دار فلم أقبض الشقة ولم أدفع الثمن حتى قام الشفيع على شفيعته فأراد أن يأخذها ممن يأخذ الدر أو الى من يدفع الثمن وعلى من تكون عهدة في قول مالك ( قال ) قال مالك من أخذ شقة صا من دار بشفعة فانما عهده على المشتري وليس على البائع ( قال ) ولم يختلف عند مالك قبض أو لم يقبض ولقد سمعت عنه ولم أسمعه منه أن من حجته في أن عهده على المشتري أن الشفيع يقول قد عرفت أنه يبيع ولكنه رجل يسيء المخالطة ولم أدر ما يلحق الدار أو قال هو مديان أو ما أشبهه فأحببت أن تكون تباعى على ثقة فرأى مالك أن هذا له حجة وأنه جمل تباعة هذا الشفيع على المشتري ﴿ قات ﴾ فان كان هذا المشتري لم ينقد الثمن ولم يقبض الدار وغاب المشتري كيف يصنع هذا الشفيع ( قال ) ينظر فيه السلطان ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتري منه ولم ينقده أياكون للبائع أن يمنعه من قبض الدار في قول مالك حتى ينقد الثمن ( قال ) نعم ﴿ قات ﴾ فان قال الشفيع هذا الثمن ويدفوا الى الدار وقال رب الدار لا أدفع الدار حتى انتقد الثمن كيف يصنع بهذا الثمن والمشتري لم يدفع الى البائع ( قال ) لا تؤخذ الدار عند مالك من بائعها حتى يقبض الثمن فان أحب الشفيع أن يدفع ثمنه الى البائع دفعه وقبض الدار وتكون عهده على المشتري لان دفعه الثمن هاهنا انما هو قضاء عن المشتري عندي في قول مالك ﴿ قات ﴾ فان كان على المشتري للدان دين كبير ولم يقبض الدار ولم يدفع الثمن فقال الشفيع أما آخذ بالشفعة وقال الغرماء نحن نريد ديننا وقال رب الدار لا أدفع الدار حتى استوفى ثمنها ( قال ) يقال للشفيع ادفع الثمن الى رب الدار قضاء عن المشتري واقبض الدار ولا يكون للغرماء هاهنا شيء لان بائع الدار له أن يمنع الدار حتى يقبض الثمن ولان الشفيع يقول لا أدفع الثمن الى المشتري لاني أخاف أن يستهلكه وانما أدفع الثمن لأقبض الدار بشفيعتي فلا يكون للغرماء هاهنا شيء ولان الشفيع لو أسلمها بيعت الدار فأعطى صاحب الدار الثمن الذي بيعت به الدار وكان أحق بذلك

التمن من الثرماء الا أن يقوم عليه الثرماء ويفاسوه فيكون رب الدار أولى بداره الا أن يضمن له الثرماء التمن وهذا قول مالك فهذا يدل على ما ذكرنا لك وبين لك

### ❦ في طلب الشفيع الشفعة والمشتري غائب ❦

❦ قيل ❦ أرايت لو أن المشتري غاب وحضر الشفيع أيقضى له بالشفعة والمشتري غائب في قول مالك ( قال ) نعم ولا يلتفت الى منيب المشتري لان القضاء جائز عند مالك على الغائب ويكون الغائب على حجته اذا قدم ❦ قلت ❦ أرايت ان اشترت شقصا من دار تمن الى أجل من الآجال فقال الشفيع أنا آخذ الدار وأتقد التمن لمن يكون هذا التمن للمشتري الى أجل أم للبائع والمشتري يقول انما التمن على الى أجل فلا أعجبه فلمن يكون هذا التمن قبل الاجل في قول مالك ( قال ) قال مالك في الرجل يتناع الشقص من الدار الى أجل ان الشفيع ان كان مليا فله أن يأخذها الى ذلك الاجل وان لم يكن مليا وأتى بحميل ثقة ملي فذلك له فأرى فيما سألت عنه أنه انما يدفع التمن الى المشتري ليس الى البائع لان التمن قد وجب للبائع على المشتري وانما يجب التمن للمشتري على الشفيع ألا ترى أن الشفيع انما وجب عليه التمن للمشتري والمشتري قد وجب عليه التمن للبائع وقد قبض المشتري الدار وهو ان لم يكن قبض فليس للبائع أن يمنعه قبض الدار ❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت لو أن بائعا شقص الدار الذي باع الى أجل قال للمشتري أنا أرضى أن يكون مالي على الشفيع الى أجل ( قال ) لا يجوز ذلك عند مالك لان التمن قد وجب للبائع على المشتري فلا يصاح أن يفسخه بدين على رجل آخر فيتمسك هذا دينا بدين وذمة بذمة

### ❦ اشتراك الشفعاء في الشفعة ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا اشترى شقصا من دارها شفيهان فقال أحد الشفيعين أنا آخذ بالشفعة وقال الآخر أنا أسلم الشفعة فقال المشتري للشفيع الذي قال أنا آخذ خذ الجميع أودع وقال الشفيع لا آخذ الا حصتي ( قال ) قال مالك يأخذ

الشفيع الجميع أو يترك وليس للشفيع الآخر أن يأخذ إلا الجميع إذا ترك ذلك صاحبه فقد صارت الشفعة كلها له فليس له أن يأخذ بعضها دون بعض ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى حظوظ ثلاثة رجال من دار مشتركة صفقة واحدة وشفيعها رجل واحد فقال شفيعها أنا أخذ حظ رجل واحد منهم وأسلم حظوظ الاثنين منهم وقال المشتري خذ الجميع أو أترك (قال) قال مالك يقال للشفيع خذ الجميع أو أترك وليس له أن يأخذ بعض ذلك دون بعض لأنها صفقة واحدة ﴿قلت﴾ فإن كان إنما اشترى منهم صفقات مختلفات اشترى من كل واحد منهم حظه على حدة في صفقة على حدة فقال الشفيع أنا أخذ حظ واحد منهم نظر اليه فإن كان إنما أخذ حظ أول صفقة اشتراها المشتري فلا شفعة للمشتري معه فيها لان صفقتيه الباقيتين إنما وقعنا بعد هذه الصفقة (قال) وقال مالك وإن أخذ الشفيع الصفقة الثانية كان للمشتري معه الشفعة أيضاً بقدر صفقته الاولى ولا يكون له الشفعة بصفقته الآخرة لأنها إنما كانت بعد الصفقة الثانية (قال) مالك وإن أخذ الآخرة كان المشتري شفيعاً مع الشفيع بالصفقتين الاوليين كليهما وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وكان مالك يقول لو أني اشتريت شقصة من دار وأنا شفيع هذا الشقص قبل اشتراكي اياه ولهذا الشقص معي شفيع آخر ألي الشفعة فيما اشتريت مع الشفيع (قال) قال مالك لهما الشفعة بينهما على قدر حظوظهما ولا يخرج من الشفعة اشتراؤه الشقص وله الشفعة فيما اشترى عند مالك

### ﴿﴾ اشتراء شقص وعروض صفقة واحدة ﴿﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى شقصاً من دار وعروضاً صفقة واحدة فقال الشفيع أنا أخذ الشقص من الدار ولا أخذ العروض وقال المشتري خذ الجميع أودع (قال) قال مالك ذلك للشفيع أن يأخذ الدار ويدع العروض لا يأخذها ويقسم الثمن على قيمة الشقص من الدار وعلى قيمة العروض فيأخذ الشفيع الشقص بما أصابه من الثمن ﴿قلت﴾ وهى يقوم هذا الشقص أيوم يقوم الشفيع للأخذ بالشفعة أم

يوم اشترى المشتري (قال) قال مالك يقوم هذا الشقص يوم وقع الاشتراء ولا يقوم اليوم ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان المشتري قد سكن هذا الشقص حتى أبلى المساكن فانهدمت لسكنائه (قال) قال مالك لو هدمها هذا المشتري ثم أراد الشفيع أخذها بالشفعة لم يكن له أن يأخذها الا بجميع ما اشتراها به المشتري فكذلك هذا الذي اشترى الشقص والعروض في صفقة واحدة اذا أراد الشفيع أن يأخذ بالشفعة فانما يقوم الشقص قيمته يوم وقع الاشتراء فيأخذه بحصته من الثمن

— باب اشتراء الرجلين الشقص والشفيع واحد —

﴿قلت﴾ أرأيت ان كان بائع الشقص رجلا واحداً والمشتري رجلين فقال الشفيع أنا أخذ حصّة أحدهما وقال المشتري بل خذ الجميع أودع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى أنه ليس للشفيع الا أن يأخذ الجميع أو يدع وليس له أن يأخذ حصّة أحدهما ويترك الآخر لان الصفقة وقعت واحدة فكل صفقة وقعت واحدة فليس له أن يأخذ بعضها ويدع بعضها لان الصفقة واحدة وان اشتراها رجلان

— باب رجوع الشفيع في الشفعة بعد تسليمه إياها —

﴿قلت﴾ أرأيت ان أخبر الشفيع أن المشتري اشترى بكذا وكذا درهما فسلم الشفيع فظفر فاذا هو قد اشترى بأقل من ذلك فطلب شفيعته (قال) له عند مالك أن يأخذ بالشفعة ويحالف بالله ما سلم الشفعة الا لمكان الثمن الكبير فأما اذا كان بهذا الثمن فانما أخذه لان مالكا سئل عن رجل باع شقصا له في دار فقال شريكه أشهدكم بالله أني قد أخذت ثم بدا له أن لا يأخذ فقال ان كان علم بما بيعت به الدار فذلك يلزمه حتى يباع فيها ماله وان كان لم يعلم فقال انما قلت أنا أخذ فان كان بهذا الثمن فلا أخذ (قال) قال مالك فذلك له فلذلك رأيت الاول مثل ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلم الشفعة قبل الاشتراء فاناء رجل فقال أنا أريد أن أشتري الحصّة التي أنت شفيعها فقال اشتر فاني قد أسلمت لك شفيعتي فلما اشترى المشتري قال الشفيع أنا

أخذ بشفعتي ( قال ) قال مالك ذلك له يأخذ بشفعته

باب اختلاف الشفيع والمشتري في الثمن

قلت ﴿ أرأيت أن كان المشتري يقول اشتريتها بمائة دينار ويقول الشفيع بل اشتريتها بخمسين وقال البائع بل بعت بمائتي دينار ( قال ) ان كانت الدار في يد البائع أو في يد المشتري ولم تفت بطول زمان أو بهدم من الدار أو بتغيير المساكن أو ببيع أو هبة أو بصدقة أو بما تخرج به من ملك المشتري فالقول قول البائع وان تغيرت الدار بما ذكرت لك وهي في يد المشتري فالقول قول المشتري وهذا قول مالك في البيوع ثم يأخذ الشفيع على مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً اشترى شقصاً من دار بألف درهم ثم جاء الشفيع فأخذها بالشفعة فوضع البائع عن المشتري تسعمائة درهم لمد ما أخذها الشفيع بالشفعة ( قال ) ينظر في قيمة الدار فان كانت تشبه أن يكون ثمنها عند الناس مائة درهم اذا تغابنوا بينهم أو اشترى بغير تغابن قيل للمشتري أنت لم تشتري بألف درهم ولكن هذه ذريعة فيما بينكما وانما أردتما قطع الشفعة عن هذا الشفيع فلا يكون لكما ذلك وان كانت قيمة الدار عند الناس لا تشبه أن تكون بهذه المائة فالذي ترك البائع للمشتري هبة فلا يرجع الشفيع بشيء من ذلك على المشتري ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان البائع ترك ذلك للمشتري قبل أخذ الشفيع بالشفعة ( قال ) نعم هو سواء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك هذا ولكنه رأيي ﴿ قيل ﴾ أرأيت ان قال المشتري اشتريتها بألف وقال البائع بعتها بألفين فأنكر ذلك المشتري وتحالفا وفسخ البيع بينهما ثم جاء الشفيع فقال أنا أخذ الشفعة بألفين ( قال ) قال مالك في رجل وهب لرجل شقصاً له في دار له للثواب فلم يثبه الموهوب له فأراد الشفيع أن يأخذها بالثواب فقل مالك لا شفعة له حتى يثيب الموهوب له رب الدار فسألتك تشبه هذا لا شفعة له فيه ﴿ قلت ﴾ ولم أجاز مالك الهبة لغير الثواب المسمى ( قال ) أجازة الناس وانما هو على وجه التفويض في السكاح وفي القياس لا ينبغي أن يكون جائزاً ولكن قد أجازة الناس فسألتك أيضاً في

الشراء لا أرى فيها الشفعة مثل ما قال مالك (قال مالك) في الهبة حتى يأخذ المشتري ويجب له الاشتراء لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في البيعين اذا اختلفا فالقول قول البائع أو يترادان فقد رده النبي صلى الله عليه وسلم فصار غير بيع فلا شفعة فيه الا بعد البيع وإنما يكتب أخذ الشفعة المهددة على المشتري وهاهنا لم تقع المهددة على المشتري لانه منكر والبائع انما رضى أن تكون المهددة عليه للمشتري ولم يرض أن يكون للشفيع عليه عهدة ولم يرد مبايعة

باب فيمن اشترى شقصاً فقام شركاه أو وهبه أو باعه  
 ﴿أو تزوج به ثم قدم الشفيع﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى شقصاً من دار مشتركة ولها شفيع غائب فقام شركاه ثم قدم الشفيع فقال أنا أخذ بالشفعة وأرد القسم (قال) ذلك له لان المشتري لو كان باع لكان للشفيع أن يرد بيعه فكذلك مقاسمته ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قول مالك انه يرد البيع الثاني فاذا كان للشفيع أن يرد البيع الثاني فله أن يرد المقاسمة ﴿قلت﴾ أرايت ان كان المشتري قد وهب ما اشترى من الدار فقدم الشفيع فقال أنا أخذ بالشفعة لمن يكون هذا الثمن الموهوب له أو للمشتري في قول مالك (قال) للموهوب له ولا يشبه هذا ما استحق ولا ما كان حراً من العبيد لان هذا حين وهبه قد علم أنه يؤخذ منه بالشفعة فكأنه انما وهب له الثمن والذي استحق انما وهبه بعينه ولم يرد أن يهب له الثمن والحرية كذلك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى شقصاً من دار مشتركة فباعها من غيره وباعها المشتري الثاني من غيره ثم قدم الشفيع أيكون له أن يأخذها بأي الأثمان شاء في قول مالك (قال) نعم له عند مالك أن يأخذها بأي الأثمان شاء ان شاء بما اشترى المشتري الاول ويفسخ ما كان بعد ذلك من بيعها وان شاء أخذها بالبيع الثاني ويفسخ البيع الثالث وان شاء أخذها بالبيع الثالث وقتت البيوع كلها بينهم ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن المشتري تصدق بما اشترى فجاء الشفيع فقال أنا أخذها بالشفعة أتفسخ الصدقة في قول مالك

ويأخذ بالشفعة ( قال ) نعم والتمن للمتصدق عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان المشتري قد تزوج بما اشترى ثم جاء الشفيع فأخذ بالشفعة بم ترجع المرأة على زوجها في قول مالك ( قال ) ترجع عليه بقيمة ١٠ أخذ منها يوم نكحها به

باب اشترى شقصا بتمن ثم زاد البائع على ذلك الثمن أو وضع منه ~~شئ~~

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت شقصا من دار مشتركة ثم أتاني البائع فقال استرخصت فزدني في الثمن فزدته ثم جاء الشفيع ليأخذ بالشفعة ( فقال ) يأخذ بالتمن الاول ولا يلتفت الى الزيادة لان هذا حق قد وجب ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا الا أن مالكا قال لو اشترى منه شقصا من دار ثم أقاله كانت الشفعة للشفيع وكانت الاقالة باطلا الا أن يسلم الشفيع الشفعة فتكون الاقالة جائزة ﴿ قلت ﴾ ولا تكون الاقالة بيعا من البيوع فيكون للشفيع أن يأخذ بمهدة الاقالة ( قال ) ليست الاقالة في هذا الموضع في قول مالك بيعا من البيوع ﴿ قيل ﴾ فالاقالة عند مالك بيع من البيوع ( قال ) نعم الاقالة عند مالك بيع من البيوع حادث الا أن مالكا قال لي في الاقالة في الشفعة ما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ أرأيت البائع ما حط عن المشتري قبل أخذ الشفيع بالشفعة أو بعد ما أخذ ( قال ) اذا وضع عنه ما يرى أن مثل ذلك مما يوضع في البيوع فتلك الوضعية توضع عن الشفيع وان كان شيئا لا يوضع مثله فتلك الوضعية هبة فلا يوضع عن الشفيع من ذلك شيء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترت امرأة شقصا من دار مشتركة فخالت زوجها بذلك الشقص فأتي الشفيع فأخذ من الزوج بالشفعة على من تكون عهده ( قال ) تكون المهدة للشفيع ان شاء على المرأة وان شاء على الزوج ﴿ قلت ﴾ فان أراد أن يأخذ من المرأة ( قال ) يأخذ بالتمن الذي اشترت به أولا ﴿ قلت ﴾ فان أخذ من الزوج ( قال ) يأخذ بقيمة الشقص يوم خالته المرأة عليه وتكون عهده على الزوج ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في الرجل يشتري الشقص من الدار فيتزوج به امرأة فيقدم الشفيع ان الشفيع مخير ان شاء فسح عنه عطية الزوج المرأة الدار في صداقها فأخذ الدار بما اشترتها وكانت عهده

على الزوج وان شاء أجاز عطية الزوج امرأته الشقص في صداقها وأخذ الشفعة بقيمة الشقص يوم أعطيت المرأة ذلك في الصداق وتكون عهده على المرأة وكذلك مسألتك في الخلع

❦ باب تلوم السلطان للشفيع في الثمن وأخذ الشفعة من الغائب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أراد الشفيع الاخذ بالشفعة ولم يحضره نقدّه أيتلوم له القاضى في قول مالك ( قال ) قال مالك رأيت القضاة عندنا يؤخرون الاخذ بالشفعة في النقد اليوم واليومين والثلاثة ورأيت مالكا استحسنته وأخذ به ورآه ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت شقصا من دار مشتركة فقام الشفيع فأخذ بالشفعة فلم يقبض منى الشقص حتى انهدم فقال أنا أترك ولا آخذ لأن الدار قد انهدمت أليكون له ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) لا يكون للشفيع أن يترك عند مالك لانه قد أخذ وقد وجبت له الشفعة فما أصاب الدار من شيء فهو من الشفيع ❦ قلت ❦ وكذلك هذا في البيع اذا انهدمت الدار بعد الصفقة قبل أن يقبض المشتري ما أصاب الدار من المشتري ليس من البائع في قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت شقصا من دار لرجل غائب أليكون للشفيع أن يأخذ بالشفعة في قول مالك ( قال ) نعم له أن يأخذ لان مالكا يرى أن يقضى على الغائب ❦ قلت ❦ فلا يجوز أن أوكل من يأخذ لى بشفعتى وأنا غائب أو حاضر في قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان قيل لى ان فلانا قد اشترى نصف نصيب شريكك فسلمت شفعتى ثم قيل انه قد اشترى جميع نصيبه فقلت قد أخذت بالشفعة أليكون ذلك لى أم لا ( قال ) ماسمعت من مالك فيه شيئا وأرى ذلك لك ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت شقصا من دار فأصابها هدم أو غرق أو حرق فأراد الشفيع الأخذ بالشفعة ( قال ) قال مالك يأخذها بجميع الثمن أو يدع ❦ قلت ❦ وان اشتريت شقصا من دار فهدمتها فأتى الشفيع ليأخذ بالشفعة ( قال ) قال مالك يأخذها مهدومة بجميع الثمن ويأخذ هذا النقض مهدوما ولا يكون له على المشتري قليل ولا كثير



( قال ) قال مالك وان هدمها المشتري ثم بناها قيل للشفيع خذها بجميع ما اشترى  
وقيمة ما عمر فيها فان أبي لم يكن له شفعة

— باب اشترى داراً فباع بعضها ثم استحق نصفها —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى داراً من رجل فهدمها فباع نقضها ثم قدم رجل  
فاستحق نصف الدار كيف يصنع ( قال ) ان لم يحز البيع فانه يأخذ نصف ما استحق  
من الدار ونصف الثمن الذي باع به النقض لانه قد استحقه ثم ان أراد الأخذ  
بالشفعة فانه يقسم الثمن على ما باع منها وما بقي يوم وقعت الصفقة ولا ينظر الى ثمن  
ما باع منه فان كانت قيمة النقض الذي باع يوم وقعت الصفقة هي الثلثين والذي بقي من  
الدار ثلث الثمن فيدفع نصف الثلث ويأخذ العرصه بالشفعة ويكون له نصف ثمن  
النقض الذي بيع من حصته لانه هو له لانه كان له نصف الارض ونصف البنيان  
وأما النصف الآخر من النقض فهو للمشتري ولا يرجع عليه فيه بشئ لانه بيع قد  
جاز له لم يكن للأخذ بالشفعة فيه شئ وفات البيع فانما يرجع على ما بقي على ما فسر  
لك وهذا الذي بلغني عن أثق به من قول مالك ( قال ) وانما كان له نصف ثمن  
النقض لان المبتاع باع شيئاً نصفه للأخذ بالشفعة وانما أجزى بيع نصف النقض الذي  
اشترى المشتري لانه باع شيئاً هو له لم يكن للأخذ بالشفعة فيه حق الا أن يدركه  
لم يفت فلما فات رجع الى العرصه فأخذها بحصتها مما بقي وقد فسر لك ما بلغني  
( قال ) وان لم يكن المشتري باع من النقض شيئاً قيل للمستحق ان شئت خذ نصف  
الدار مهدمة ونصف هذا النقض فليس لك على هذا المشتري الهادم من قيمة البناء  
الذي هدم قليل ولا كثير لانه انما هدم على وجه الشبهة ووجه الاشتراء وهو لم يبيع  
من النقض شيئاً فيكون لك أن تتبعه بما باع من النقض فان أبي أن يأخذ ما استحق  
منها مهدوماً قيل له لا شئ لك واتبع الذي باع فخذ منه الثمن الذي باع به حصتك  
ان أحبيت ﴿ قلت ﴾ فان أخذ حصته التي استحق وقال أنا أخذ بالشفعة ( قال ) ذلك  
له ﴿ قلت ﴾ فهل يبيع المشتري اذا أخذ بالشفعة بشئ مما هدم من الحظ الذي

يأخذه هذا المستحق بالشفعة (قال) لا يضمن له شيئاً مما هدم ﴿قلت﴾ فان كان المشتري قد باع من الهدم شيئاً (قال) يضمن له نصف ما باع من ذلك اذا أخذ المستحق بالشفعة ﴿قلت﴾ فالمشتري اذا باع مما نقض شيئاً أخذ المستحق نصفه ذلك منه باستحقاقه نصف الدار ونصفه بالشفعة (قال) نعم اذا كان ما باع من النقض حاضراً لم يفت ﴿قلت﴾ فان فات النقض فليس له أن يرجع عليه بما يصيبه من الثمن وانما له أن يأخذ البقية بما يقع عليها من الثمن (قال) نعم ﴿قلت﴾ ومالم يبع من ذلك لم يضمن له شيئاً من ذلك (قال) لا يضمن له ما هدم من حظ النصف الذي استحقه المستحق ولا يضمن له حظ النصف الذي يأخذ المستحق بالشفعة (قال) نعم لا يضمن شيئاً من هذا الا أن يبيع شيئاً من ذلك فيضمن له بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

ما جاء فيمن اشترى أنصباء

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى نصيباً في دارين صفقة واحدة وشفيعهما واحد فقال الشفيع أنا أخذ احدي الدارين وأسلم الاخرى وقال المشتري خذ الجميع أو دع (قال) قال مالك يقال للشفيع خذ الجميع أو دع ﴿قلت﴾ فان كان المشتري اشترى هذين النصيبين من رجلين مختلفين صفقة واحدة (قال) قال مالك ليس للشفيع أن يأخذ حظ أحد الرجلين دون الآخر لان الصفقة واحدة والمشتري واحد فاما أن يأخذ الجميع واما أن يدع ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانوا ثلاثة رجال لأحدهم نخيل وأرض وللآخر قرية وللآخر دور فباعوا جميع ذلك كله صفقة واحدة من رجل وشفيع هذه القرية وهذه النخل وهذه الدور رجل واحد فقال الشفيع أنا أخذ هذه النخل بحصتها من الثمن ولا أريد القرية ولا الدور وقال المشتري خذ الجميع أو دع (فقال) سألت مالكا عن الشريكين في الدور والارضين والنخل وذلك مفترق يبيع أحدهما نصيبه من ذلك كله فيأتي الشفيع فيقول أنا أخذ بعض ذلك دون بعض (فقال) مالك ليس له الا أن يأخذ الجميع أو يدع وليس له أن يختار

عليه أن يأخذ ما يحب ويدع ما يكره (قال ابن القاسم) لأن الشفعة تكون فيه وهو كله مما تجرى فيه الشفعة وكذلك مسائلك في الثلاثة نفر ليس له إلا أن يأخذ الجميع أو يدع لأنها صفقة واحدة ومشتريها رجل واحد وشفيعها رجل واحد (قال) وسألت مالكا عن الرجل يتباع من نفر الثلاثة أو الأربعة حظوظهم في صفقة واحدة فيأتي شفيع في ذلك كله فيريد أن يأخذ حظ أحدهم فقال ليس له إلا أن يأخذ ذلك كله أو يسلمه فسألتك مثل هذا أيضاً ﴿قلت﴾ فإن كانوا ثلاثة رجال اشتروا من ثلاثة رجال داراً وأرضاً ونخلاً وشفيع هذه الدار والنخل والأرض رجل واحد فأني الشفيع فقال أنا آخذ حظ أحدهم وأسلم حظ الاثنين (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وليس ذلك له إلا أن يأخذ ذلك كله أو يتركه وذلك إذا كان ذلك كله في صفقة واحدة ﴿قلت﴾ أرايت أن اشتريت شقصة من دارين صفقة واحدة وشفيع كل دار على حدة فسلم لي أحدهما الشفعة وأراد الآخر الأخذ بالشفعة فقلت له خذ الصفقة كلها أو دع فقال لا آخذ إلا الذي أنا فيه شفيع أكون له ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك للشفيع أن يترك تلك التي لا تريك له فيها لأنه ليس بشفيع لها ويأخذ التي له فيها شرك لأنه شفيعها

﴿حاجباً فيمن اشترى شقصة فوهبه ثم استحق أو غير ذلك﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى داراً فوهبها لرجل فهدمها أو وهب نقضها لرجل يهدمها ثم أتى رجل فاستحق نصف الدار (فقال) هذا والبائع سواء ألا ترى أن المشتري لو باع من غيره فهدمها المشتري الآخر أنه لا شيء للشفيع عليه من قيمة البناء إلا أن يكون الهادم باع شيئاً من ذلك فبيعه على ما فسرت لك فيمن باع نقضاً وكذلك الهبة في هذا لأن الموهوب له لم يكن غاصباً إنما هدم على وجه الهبة والاشتراء فلا شيء عليه إلا أن يكون باع شيئاً من ذلك فيكون بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك ذلك في المشتري والموهوب له مثله

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى داراً فوهبها لرجل فأتى رجل فاستحق نصفها وأخذ النصف الباقي بالشفعة لمن يكون ثمن هذا النصف الذي يأخذه المستحق بالشفعة الواهب أم للموهوب له ( قال ) للواهب ﴿قلت﴾ لم ( قال ) لأنه إنما وهب له الدار ولم يهب له الثمن ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هو قوله وأما الذي سمعت أنا منه في رجل وهب لرجل جارية ثم هلك الموهوب له ثم استحق بجرية فقيل لمالك لمن ترى هذا الثمن الذي أخذ من بائنها الورثة الموهوب له أم للمشتري الواهب فقال مالك بل للواهب وليس للموهوب له ولا لورثته شيء ( قال ) وقد بلغني أنه كان يقول في الاستحقاق أيضاً ان الثمن للواهب اذا وهب عبداً فاستحق العبد أنه مسروق ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترى رجل شقصاً من دار فوهبها لرجل فأتى شفيعها فأخذ بالشفعة لمن يكون الثمن ( قال ) اذا وهبها وهو يعلم أن للذي وهب من الدار شفيعاً يأخذ ذلك ان شاء أو يترك فأرى الثمن للموهوب له ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين هذه المسألة وبين المسألة التي قبلها في الذي اشترى جميع الدار فوهبها فاستحق نصف الدار فقلت فيه الثمن للواهب وقلت هاهنا الثمن للموهوب له ( فقال ) لان الواهب انما وهب الدار كلها ولم يهب الثمن وان الذي وهب الشقص من الدار قد عرف أن لها شفيعاً انما وهبها وقد عرف أن الشفيع ان شاء أخذ وان شاء ترك فليس له من الثمن شيء

— الرجوع في الشفعة بعد تسليمها وأخذ الشفعة بالبيع الفاسد —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترى رجلان حصة رجل فأخبر الشريك ان حصة صاحبك قد اشتراها فلان لأحدهما ولم يذكر له أن الآخر قد اشترى مع الذي ذكر له فقال قد سأمت له الشفعة قليل له بمد ذلك انه لم يشتر هو وحده انما اشترى هو وفلان فقال فانا آخذ بالشفعة وقال الذي أسلم الشفعة قد سلمت لي فلا أعطيك حصتي ( فقال ) أرى أن يأخذها جميعاً حصّة الذي سلم له الشفعة وحصة الآخر الذي لم يسلم له الشفعة لان الرجلين اذا اشترىا من رجل حصته لم يكن للشفيع الا أن يأخذ

الشفعة كلها أو يترك البيع ﴿قلت﴾ أرأيت البيع الفاسد أفیه شفعة أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن ان لم يفت البيع الفاسد رد بيمينه وان فات حتى تصير الدار على المشتري بالقيمة رأيت الشفعة للشفيع ﴿قلت﴾ أرأيت حوالة الاسواق أهی في الدور فوت أم لا في قول مالك ( قال ) ليست بفوت ﴿قيل﴾ فتغيير البناء من غير هدم ( قال ) لا أعرف هذا وانما أعرف الفوت في البناء اذا كان الهدم فهذا فوت عند مالك ﴿قلت﴾ ويكون المشتري قد بنى فيها بدياناً من البيوت والقصور فهذا فوت أيضاً ( قال ) والغرس أيضاً فوت أو يشتريها وفيها غرس فيموت الغرس فهذا أيضاً فوت ﴿قلت﴾ أرأيت البيع الفاسد اذا ولاه الرجل أيجوز أم لا ( فقال ) قال لي مالك ان ولاه فقال أوليك كما اشتريت فهذا لا يصلح وينقض أيضاً لانه ان كان المشتري الاول وقع في صفقته بيع وسلف فقال للذی ولاه أوليك هذه الشفعة كما شترتها فهذا لا يصلح لان هذا الثاني أيضاً قد وقع مثل ما وقع فيه الاول في بيع وسلف فلا يجوز ﴿قلت﴾ فان قال قامت على هذه السلعة بمائة دينار وانما أيمكها بذلك ( قال ) هذا قد كذب لم تقم عليه بمائة دينار لانه ان كان أخذها بمائة دينار على أن أسلف عشرة دنانير وقيمة السلعة خمسون ديناراً فلم تقم عليه السلعة بمائة فهذا قد كذب فيكون المشتري بالخيار ان أحب أن يأخذ بالمائة دينار أخذ وان أحب أن يرد رد فان فاتت في يدي المشتري قبل أن يختار قومت السلعة فان بلغت من القيمة أكثر من المائة لم يزد عليها لانه قد رضي بها أولاً وان كانت أقل من المائة فله ذلك ﴿قلت﴾ فان اشتراها يماً فاسداً وباعها يماً صحيحاً ( قال ) هذا فوت أيضاً في البيع الفاسد وله أن يأخذ بالبيع الصحيح وليس له أن يأخذ بالبيع الفاسد ﴿قلت﴾ أرأيت الشفعة هل تورث في قول مالك ( قال ) نعم

— تنازع الغرماء والشفعاء في الدار —

﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يشتري شقةً من دار مشتركة فيموت وعليه دين أو يقوم عليه الغرماء ولم يمت فيأتي الشفيع بحضرة ذلك فيريد الاخذ بالشفعة وفي قيمة الدار

ففضل عما اشتراها به وقال الغرماء نحن نأخذ الدار لأن فيها فضلا عما اشتراها به  
 (قال) الشفيع أولى من الغرماء ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن رجل عليه دين وله  
 شريك في دار فباع شريكه حصته فقام عليه غرماؤه فقالوا له خذ شفعتك فإن فيها  
 فضلا وقال لا آخذ فقال له الغرماء أنت مضارٌّ ونحن نأخذ إذا كانت لك الشفعة  
 فإن فيها فضلا نستوفيه (قال مالك) ذلك للشفيع إن شاء أن يأخذ وإن شاء أن يترك  
 وليس للغرماء ها هنا حجة ﴿ قلت ﴾ أرايت أن أسلم الشفيع الشفعة بمال أخذه من  
 المشتري أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك إذا أسلم الشفعة بعد وجوب  
 الصفقة بمال أخذه فذلك جائز وإن أسلم شفعتة قبل وجوب البيع للمشتري بمال أخذه  
 فذلك باطل لا يجوز لانه لم تجب له الشفعة بعد وهو مردود وهو على شفعتة ها هنا  
 إن أحب أن يأخذ شفعتة أخذ وإن أحب أن يترك ترك (قال ابن القاسم) وكذلك  
 إن أسلمها بمال قبل الوجوب فهو كذلك ويرد ما أخذ ﴿ قلت ﴾ أرايت أن اشتريت  
 شقصاً من دار مشتركة فأتى رجل الى الشفيع فقال خذها بشفعتك ولك مائة دينار  
 ربما أربحك فيها (قال) قال مالك لا خير في هذا ولا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن  
 شفيعاً وجبت له الشفعة فباع قبل أن يأخذ شفعتة أيجوز ذلك في قول مالك (قال)  
 قال مالك لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ هل تحفظه عن مالك (قال) هو قول مالك

### — شفعة الغائب —

﴿ قلت ﴾ أرايت الغائب اذا علم بالشراء وهو شفيع ولم يقدم يطلب الشفعة حتى متى  
 تكون له الشفعة (قال) قال مالك لا تقطع عن الغائب الشفعة بنيتة ﴿ قلت ﴾  
 علم أو لم يعلم (قال) ليس ذلك عندي الا فيما علم وأما فيما لا يعلم فليس فيه  
 كلام ولو كان حاضراً ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى اشتريت من رجل شقصاً من دار  
 بأفريقية وأنا بمصر وشفيعها ممي بمصر فأقام ممي زماناً من دهره لا يطلب الشفعة ثم  
 خرجنا الى أفريقية فطلب شفعتة أيكون ذلك له لازماً<sup>(١)</sup> في قول مالك أو طلب بمصر  
 قبل أن يخرج الى أفريقية أيكون ذلك له في قول مالك أم لا (قال) لا أحفظ قول مالك

مالك فيها وأرى الدار الغائبة والحاضرة سواء ان ذلك له قام بمصر أو بأفريقية فذلك له ما لم يطل ذلك حتى يرى أنه تارك للشفعة وفي مسائلك التي ذكرت أنه مقيم معك زماناً من دهره ولا يطلب ذلك فلا أرى له شفعة اذا كان تاركاً لذلك بعد علمه به حتى يطول ويكون أكثر من السنة فيما يرى أنه تارك لها والدار الحاضرة والغائبة في ذلك عندي سواء

### الدعوى في الدار

قلت ﴿ أرأيت ان وكلت رجلاً يشتري لى شقصاً من دار وهو شفيعها أو وكلته أن يبيع لى شقصاً من دار وهو شفيعها فباع أو اشترى أتكون له الشفعة في الوجهين جميعاً أم لا ( قال ) نعم ولا أقوم على حفظ سماعي من مالك فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت دار في يدي رجل فأقام البينة رجل أنه اشترى هذه الدار من هذا الذي الدار في يديه وأقام الذي الدار في يديه البينة أنه اشتراها من هذا المدعي ( قال ) اذا تكافأت البينتان في العدالة فهي للذي في يديه وان لم تكافأ في العدالة قضى بها لأعدل البنتين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت داراً فبذت فيها بيتاً أو قصوراً أو هبتها أو بعته ثم اختلفنا أنا والبائع في الثمن القول قول من ( قال ) هذا فوت والقول قول المشتري عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت شقصاً من دار لها شفيعان فسلم لى أحدهما الشفعة وقال الآخر أنا آخذ جميع الشفعة وقال المشتري خذ الجميع وقال الشفيع لا آخذ الا حصتي لم يكن ذلك له اما أن يأخذ الجميع واما أن يدع وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً اشترى شقصاً من دار مشتركة لها شفعاء وكلهم غيب الا واحداً حاضراً فقال الحاضر أنا آخذ الجميع بشفعتي وقال المشتري لأدفع اليك حظوظ الغيب أو قال المشتري خذ الجميع وقال الشفيع لا آخذ الا قدر حصتي من الشفعة ( قال ) قال مالك يأخذ هذا الحاضر جميع ذلك أو يترك في الوجهين جميعاً ﴿ قلت ﴾ فان قدم الغائب وقد أخذ هذا الحاضر الجميع بالشفعة ( قال ) يدخلون معه جميعاً ان أحبوا كلهم فيأخذون بقدر ما كان لهم من شفعتهم فان أخذ

بعضهم وأبى بعضهم لم يكن للآخذ أن يأخذ بقدر حصته ويدع ما بقي وليس له إلا أن يكون شريكا يقاسمه جميع ما اشترى فيأخذ أو يدع ﴿قال﴾ وقال لي مالك ولو أن هذا الحاضر أبى أن يأخذ الجميع وقال لا آخذ إلا قدر حصتي فترك أن يأخذ الجميع لم يكن له شيء فان قدم الغيب كان لهم أن يأخذوا جميع ذلك بالشفعة فان أخذوا ذلك بالشفعة لم يكن لذلك الحاضر فيما أخذ الغيب شفعة لانه قد ترك ذلك أولا فلا يكون له في ذلك شيء ولهؤلاء الذين قدموا أن يأخذوا جميع ذلك أو يتركوا (قال) قال مالك وليس لهذا الحاضر أن يقول أنا آخذ بقدر حصتي من الشفعة وأترك حصص أصحابي حتى يقدموا فان أخذوا شفعتهم والا أخذت ذلك (قال مالك) ليس ذلك له ولكن اما أن يدع واما أن يأخذ واذا قدم هؤلاء الغيب فترك جميعهم الشفعة الا واحدا منهم قيل له خذ الجميع أو دع

### باب الكفالة في الدور

﴿قلت﴾ أرأيت ان بعت داراً وأخذمني المشتري كفيلا بما أدركه من درك فبني في الدار ثم استحقها مستحق أي يكون للمشتري على الكفيل من قيمة ما بني شيء أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى على الكفيل الا ما ضمن له أولا ولا يكون عليه من قيمة ما بني المشتري في الدار قليل ولا كثير ولكن يقال للمستحق ادفع الى هذا المشتري قيمة ما بني أو خذ قيمة دارك فان دفع اليه قيمة ما بني وأخذ داره رجع المشتري على البائع بالثمن أو على الحليل بالثمن والمشتري في ذلك بخير وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال اشهدوا اني قد أخذت بشفتي ثم قال قد بدا لي (قال) قال مالك اذا كان قوله ذلك بعد الشراء وقد علم بالثمن فقد لزمه ذلك وان كان لم يعلم بالثمن فله أن يترك ان أحب ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت شقصا في دار بعبد فأت العبد في يدي قبل أن أدفعه (قال) قال مالك المصيبة من رب الدار لان العبد قد وجب له ﴿قلت﴾ أفأخذ الدار الشفيع بشفعته بقيمة العبد (قال) نعم عند مالك ﴿قلت﴾ وتكون عبدة الشفيع على رب الدار الذي باعها (قال) لا ولكن تكون



المهدة على المشتري ﴿ قيل ﴾ فتنجب للشفيع الشفعة في قول مالك ( قال ) قال مالك ان الشفعة تنجب للشفيع ساعة تقع الصفقة فقد أولم يتقد قبض الدار أو لم يقبض

﴿ أخذ الشفيع الشفعة بالبيع الفاسد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً اشترى شقة من دار بيعاً فاسداً فأخذ الشفيع ذلك بالشفعة ثم علم بفساد البيع ( قال ) ترد الدار الى البائع ولا يأخذها الشفيع ولا المشتري لان البيع فاسد

﴿ باب باع شقفاً من دار بعبد فأخذ الشقة ﴾

﴿ بالشفعة ثم أصيب بالعبد عيب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت شقة من دار بعبد ثم أخذها الشفيع بالشفعة فأصاب بائع الدار بالعبد عيباً ( قال ) يردده ويأخذ قيمة الدار من المشتري للدار وقد مضت الدار للشفيع بالشفعة ﴿ قلت ﴾ ولم أمض الدار للشفيع بالشفعة ها هنا ( قال ) لان هذا المشتري اذا دفعها الى الشفيع فهو بمنزلة ما لو باعها من غيره ﴿ قلت ﴾ فلم لا تجعله في البيع الفاسد بهذه المنزلة ( قال ) لان البيع الفاسد كان مردوداً من الآخر والاول ألا ترى لو أن رجلاً باع بيعاً فاسداً ثم باع من آخر بيعاً فاسداً رداً جميعاً الا أن يتناول أو يتغير بالابدان أو بالاسواق فيكون في ذلك القيمة ولا يرد فهذا فرق ما بينهما ﴿ قلت ﴾ وهذا كله قول مالك ( قال ) منه قوله ومنه رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت شقفاً من دار بعبد فأخذ الشفيع ذلك الشقة بشفعته ثم استحق العبد من يد بائع الدار ( قال ) قد مضت الدار للشفيع ويرجع بائع الدار على المشتري بقيمة الشقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت قيمة العبد ألفاً وقيمة الشقة ألفين فرجع بائع الشقة على المشتري بألفين وانما أخذ المشتري من الشفيع ألفاً فأراد المشتري أن يرجع على الشفيع بألف آخر لانه قد صارت الدار على المشتري بألفين وهو قيمتها وانما أخذها الشفيع منه بألف ( قال ) لا يرجع المشتري على الشفيع بقليل ولا كثير

لان الأخذ بالشفعة انما هو بيع من البيوع وكذلك لو كانت قيمة العبد ألفي درهم وقيمة الشقص ألف درهم فلما أخذها الشفيع بقيمة العبد وهي ألفا درهم استحق العبد فرجع البائع على المشتري بألف درهم فليس للشفيع أن يرجع على المشتري بالالف التي فضلت عنده ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لأحفظه عن مالك وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت شقصا من دار بعرض من العروض فضي لذلك زمان والعرض قائم بعينه عند بائع الدار أو مستهلك فاختلف المشتري والشفيع في قيمته أينظر الى قيمة العرض ان كان قائما بعينه اليوم أم لا (قال) انما ينظر الى قيمته يوم وقع الشراء ولا ينظر الى قيمته اليوم ﴿قلت﴾ فان كان مستهلكا (قال) فالقول قول المشتري مع بعينه ﴿قلت﴾ فان أتى بما لا يشبهه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن رأيي أنه مثل البيوع أنه ان أتى بما لا يشبهه لم يقبل قوله وكان القول قول الشفيع اذا أتى الشفيع بما يشبهه فان أتى أيضا بما لا يشبهه قيل الذي استهلكه وهو المشتري صف العرض ويحلف على الصفة ثم يقوم على صفته بعد بعينه ثم يقال للشفيع خذ أو أترك ﴿قيل﴾ فان نكل المشتري عن البين على الصفة التي وصف (قال) يقال للشفيع صف واحلف فاذا وصف وحلف أخذها بقيمة تلك الصفة وهذا مثل البيوع

### باب اشترى شقصا بحنطة فاستحق الحنطة

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى شقصا من دار بحنطة بعينها فاستحق الحنطة أيرجع بائع الشقص فيأخذ الشقص أم يأخذ حنطة مثل الحنطة التي استحققت في يده وهل فيه شفعة (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولكن لو أن رجلا اشترى حنطة بعينها ثم استحققت الحنطة لم يكن على صاحب الحنطة أن يأتي بحنطة مثلها عند مالك فأرى في مسائلك ان أخذها الشفيع بالشفعة قبل أن يستحق الطعام أن لا يرد ويفرم له قيمة الشقص الذي اشترى وان كان انما استحق قبل أن يأخذ الشفيع الشفعة فلا شفعة للشفيع (قال) وكذلك الرجل يشترى الدار بعبد فيستحق

العبد قبل أن يقوم الشفيع فلا شفعة له فيه لأنه لم يتم البيع وتورد الدار إلى صاحبها وينسخ البيع ولو أخذت بالشفعة ثم استحق العبد رجوع بقيمة الدار ولم يؤخذ من الشفيع ما أخذ (قال) وشراء الطعام بالدرهم والدنانير سواء إذا استحق أنه يرجع بالدنانير ولا بيع بينهما والدار عندى بمنزلة

﴿ ما جاء في البائع يقر بالبيع وينكر المشتري ﴾

﴿ فيريد الشفيع أن يأخذ بالشفعة باقرا البائع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقر البائع بالبيع وجحد المشتري البيع وقال لم أشتري شيئاً ثم تحالفا وتفاخرا البيع فقام الشفيع فقال أنا أخذ بالشفعة بما أقررت لي أيها البائع (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى فيه شفعة لان عهده على المشتري فاذا لم يثبت للمشتري ما اشترى فلا شفعة له

﴿ فيمن باع عبداً بشقص ودرهم ثم جاء الشفيع ليأخذ الشقص ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً باع عبده بشقص من دار وبألف درهم فأتى الشفيع ليأخذ بالشفعة بقيمة العبد ألف درهم بقيمة الشقص ألف درهم فبكم يأخذها الشفيع (قال) يأخذها الشفيع في قول مالك بخمسمائة درهم لان ثمن العبد وهو الالف درهم يقسم على ثمن الشقص وهو ألف درهم وعلى الالف درهم فيصير نصف هاهنا ونصف هاهنا فيأخذ الشفيع الشقص بنصف قيمة العبد وذلك خمسمائة درهم

﴿ ما لا شفعة فيه من السلع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت سفينة بنى وبين رجل أو خادماً بنى وبين رجل بعت حصتي من ذلك أياكون شريكى أولى بذلك في قول مالك أم لا (قال) لا يكون شريكك أولى بذلك عند مالك انما يقال لشريكك بع معه أو خذ بما يعطى فأما اذا باع ورضي بأن يبيع وحده فليس لشريكه فيه شفعة وهذا قول مالك

باب الشفعة في العين والبئر

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن أرضاً بيني وبين رجل ونحلاً وعيناً لهذه الأرض والنخل قاسمت شريكى في الأرض والنخل ثم بعت حصتى من العين (قال) قال مالك لا شفعة لشريكك فيما بعت من العين ﴿ قلت ﴾ فإن هو لم يقاسمه الأرض والنخل ولكنه باع نصيبه من العين ولم يبع نصيبه من الأرض (قال) قال مالك فلشريكه الشفعة في العين مادامت الشركة في الأرض والنخل ﴿ قال ﴾ قلت للمالك أرأيت الحديث الذي جاء لا شفعة في بئر ما هو (قال) هو إذا قسم أصحابه الأرض والنخل ثم باع حصته من العين أو البئر قال مالك فهذا الذي جاء فيه الحديث لا شفعة في بئر (قال) وإن هو لم يقسم كانت فيه شفعة باع حصته من الأرض والبئر أو باع البئر أو العين وحدها ففيها الشفعة ﴿ قلت ﴾ أرأيت العين هل يقسم شريكها في قول مالك (قال) قال مالك نعم يقسم بالقلد<sup>(١)</sup> ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن اشتريت شقصاً من الأرض فزرعتها أو غرستها فأتى الشفيع ليأخذ بالشفعة (قال) قال مالك له أن يأخذ بالشفعة والزرع للزارع ﴿ قلت ﴾ فهل يكون للشفيع من الكراء شيء أم لا (قال) لا يكون له من الكراء شيء ﴿ قلت ﴾ فإذا كان قد غرسها نحلاً أو شجراً (قال) إذا غرسها نحلاً أو شجراً فإنه يقال للشفيع إن شئت فخذها واغرم قيمة ما فيها من الفرس فإن أبى لم يكن له شفعة وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً بينه وبين شريك له أرض ونخل فاقسما النخل وتركوا الأرض لم يقتسماها فباع أحدهما ما صار له من النخل أيكون لشريكه الشفعة أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في النخلة تكون للرجل في الحائط فيديمها أنه لا شفعة لرب الحائط فيها وكذلك مسألتك لأن كل ما قسم فلا شفعة فيه عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أبى اشتريت أرضاً من رجل يزوعها قبل أن يبدو صلاحها بمائة دينار فأتى رجل فاستحق نصف الأرض فطلب الأخذ بالشفعة كيف يصنع فيما بينهما في قول مالك (قال) إذا استحق نصف الأرض

بطل البيع في النصف الذي استحق هذا المستحق فيما بين البائع والمشتري في  
 الأرض وفي الزرع لأن نصف الزرع الذي صار في نصف الأرض التي استحققت  
 صار بيع الزرع قبل أن يبدو صلاحه فيرجع ذلك النصف من الزرع إلى بائع  
 الأرض ويرد على المشتري الأرض نصف الثمن لأن نصف الأرض ونصف الزرع  
 قد بطل البيع فيهما وبقي نصف الأرض ونصف الزرع والبيع فيهما صحيح ثم  
 يبدأ الشفيع فيخير في الشفعة فإن اختار الأخذ بالشفعة كانت له الشفعة في نصف  
 الأرض وليس له في نصف الزرع شفعة (قال) وإن ترك المستحق الشفعة فالمشتري  
 مخير إن شاء تماسك بما بقي في يديه وإن شاء رد ذلك لأنه قد استحق منها ماله البال  
 والقدر وعليه قيمة المضرة فله أن يرد ذلك إن شاء ويرجع بجميع الثمن ﴿قلت﴾  
 ولم بدأت الشفيع بالخيار في الأخذ بالشفعة والمشتري يقول لا أريد التماسك وأنا  
 أريد الرد لأن ما استحق منها عيباً فيها شديداً فانا أريد الرد ولا أحب أن يكون  
 للشفيع على عهدة إذا كان لي أن أرد (قال) ليس ذلك له وله الشفعة عليه ﴿قال﴾ وقال  
 مالك في رجل باع حائطاً فأتى رجل فاستحق بعض الحائط فأراد أن يأخذ بالشفعة  
 وفيه ثمر لم يبد صلاحها كيف يصنع (فقال) قال مالك يدفع الشفيع إلى المشتري قيمة  
 ما أنفق في النخل في سقيها وعلاجها وتكون له الثمرة كلها وذلك أن بعض المدنيين  
 قالوا إن الثمرة للمشتري حين لم يدركها الشفيع حتى أبرت النخل فقال مالك ما أخبرتك  
 ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً ابتاع أرضاً فزرع فيها ثم أتى رجل فاستحقها لم يكن  
 له من الزرع قليل ولا كثير وإنما له كراء مثلها إذا كان زرع الأرض لم يفت ولو لم يكن  
 فيها زرع لزرها المستحق ولو كان فيها زرع وقد فاتت زراعة الأرض لم يكن له من  
 كراء الأرض قليل ولا كثير وكان بمنزلة ما لو زرعا وهي في يديه قبل ذلك لما  
 مضى من السنين ﴿قلت﴾ فإن استحق بعضها وأخذ البقية بالشفعة أيكون له فيما  
 أخذ بالشفعة كراء أم لا (قال) أما الذي استحقه فله فيه كراء مثله على ما وصفت  
 لك وأما الذي يأخذ بالشفعة فلا كراء له لأنه لم تجب له الأرض إلا بعد ما أخذها

وقد زرعها صاحبها قبل ذلك والذي استحق قد كان وجبت له قبل الزرع فله فيه الكراء على ما وصفت لك ما لم يفت ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أني اشتريت من رجل أرضاً بمائة دينار وللبيع في الأرض زرع لم يبد صلاحه ثم اشتريت الزرع أيضاً في صفقة واحدة أخرى بمائة دينار فأتى رجل فاستحق الأرض كلها (قال) إذا استحق رجل الأرض كلها بطل شراء المشتري في الزرع لانه انما جاز له أن يشتري الزرع قبل أن يبدو صلاحه إذا كانت له الأرض فيشتري الزرع بعدها أو يشتري الأرض والزرع جميعاً معاً فيجوز ذلك فأما إذا اشتري الزرع مع الأرض أو بعد الأرض في صفقة على حدة فاستحققت الأرض بطل البيع في الزرع الى البائع ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قيل﴾ فان اشتريت الزرع في صفقة والأرض في صفقة أخرى أو اشتريت الزرع والأرض جميعاً في صفقة واحدة فبعت الأرض وبقى الزرع في يدي أبطل الشراء في الزرع لانه لم يبد صلاحه أم لا (قال) لا يبطل الشراء فيه لانك قد صرت فيه بمنزلة رب الأرض إذا زرع أرضه فباع أرضه وترك زرعته فذلك جائز له لان الأرض ها هنا لم يستحقها مستحق فيبطل شراؤك في الأرض وانما أنت رجل بعت الأرض وشراؤك اياها صحيح فمن ها هنا جاز لك شراء الزرع وطاب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

### ما جاء في الشفعة في النمرة

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى نخلاً وفي النخل طلع لم يؤبر فأتى رجل فاستحق نصفه وطاب النصف الباقي بالشفعة (قال) ان أتى الشفع يوم باعه البائع أخذ النصف الذي استحق ورجع المشتري على البائع بنصف الثمن وأخذ النصف الباقي بشفعته ان أحب بما فيها ﴿قلت﴾ فان لم يأت حتى عمل المشتري في النخل وسقى وأبرت النخل وصارت بلحاً (قال) يقال للشفع خذ النصف بالاستحقاق وخذ النصف الباقي إن أحببت بالشفعة واغرم للمشتري عمله فيما سقى وعالج في جميع فلاك فيما استحققت وفيما أخذت بالشفعة فان أبي أن يأخذ بالشفعة كان له نصف

الحائط ونصف الثمرة ويكون عليه نصف قيمة ما عمل المشتري في ذلك وسقى ان كان له فيه عمل فان أبي أن يفرم ذلك لم يكن له أن يأخذ نصف ما استحق ورجع على البائع بنصف الثمن ﴿قلت﴾ وان لم يأت هذا المستحق ولم يستحق الا بعد ما أزهى هذا الطلع (قال) يأخذ نصف النخل ونصف الثمرة بالاستحقاق ويفرم نصف العمل كما وصفت لك ويأخذ النصف الباقي ان أحب بالشفعة بنصف ثمن الجميع ويكون له ثمرة هذا النصف الذي يأخذه بالشفعة اذا أزهى ما بينها وبين أن تيسر فاذا ببست فلا حق للشفيع فيها وكذلك قال مالك في الرجلين تكون بينهما الثمرة ان باع أحدهما حظه منها بعد أن أزهت ان للشريك أن يأخذ بالشفعة ما لم تيسر وتستجد فاذا ببست واستجدت فباع بعد ذلك فلا شفعة له فيها فسألك عندي مشها (قال ابن القاسم) والذي يشتري النخل ثم يسقيها حتى تثمر ثم يفاص وفي النخل ثمرة ان البائع أحق بالنخل وبالثمرة ما لم تجدد الثمرة الا أن يشاء الغرماء أن يدفعوا اليه الثمن ويكون لهم النخل والثمرة وهذا عندي مخالف للشفعة ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى نخلا وفي النخل ثمر قد أزهى وحل بيعه فأتي رجل فاستحق نصف تلك النخل (قال) يأخذ نصف النخل وما فيها من الثمرة ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن ويفرم المستحق للمشتري نصف قيمة ما عمل ان كان عاجل في ذلك شيئا وسقى ﴿قلت﴾ فان أراد أن يأخذ بالشفعة أيكون له يأخذ الثمرة والنخل جميعا بالشفعة (قال) نعم لان مالكا قال في قوم شركاء في ثمرة كان الاصل لهم أو كانت النخل في أيديهم مساقاة أو كانت نخلا حبسا على قوم فأثمرت النخل وحل بيعها فباع أحد من سميت لك من أهل الحبس أو أحد من المساقين أو ممن كان النخل بينهم فباع حصته من الثمرة ولم يبع الرقاب فان شركاءه في الثمرة كان لهم الاصل أو لم يكن لهم الاصل يأخذون الذي باع شريكهم في الثمرة بالشفعة بما باع به فلذلك رأيت للمستحق أن يأخذ النخل والثمر جميعا بالشفعة وان كانت الصفقة انما هي بعد أن أزهت الثمرة فله أن يأخذ



بالشفعة لان البائع لو باع الثمرة وحدها بغير أصل كان هذا الذي استحق نصف النخل شفيعا في الثمرة عند مالك فلذلك كان هذا له أن يأخذ النخل والثمرة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الحائط اشتراه رجل ولا ثمرة فيه ففلس يشتري الحائط وفيه ثمرة قد طاب وحل بيه ان الثمرة لصاحب الحائط مادامت في رؤس النخل وان أزهرت الا أن يدفع اليه الغرماء الثمن ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتري هذه النخل وفيها ثمرة قد أبرت ولم تزه فاستثنائها البائع ثم أزهرت عند المشتري وقام الغرماء ( قال ) فلا شيء للغرماء في النخل ولا في الثمرة ويقال للبائع خذ حائطك بثمرته الا أن يشاء الغرماء أن يدفعوا اليك الثمن الذي بمت به ويكونون أولى بالنخل وبثمرته فذلك لهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا اشتري أرضا وفيها زرع قد بدا صلاحه اشتري الارض والزرع جميعا فأتى رجل فاستحق نصف الارض فأخذها أيكون له الشفعة في النصف الآخر في الزرع ( قال ) قال مالك في الشريكين في الزرع يبيع أحدهما نصيبه بعد ما يبس ويحل بيه انه لا شفعة له في الزرع اذا حل بيه ﴿ قلت ﴾ فلم قال مالك في الثمرة اذا طابت فاشتراها رجل مع النخل ان فيها الشفعة ( قال ) لا أدري الا أن مالكا كان يفرق بينهما ويقول انه اشئ ما علمت أنه قاله في الثمرة أحد من أهل العلم قبلي ان فيها شفعة ولكنه شيء استحسنته ورأيت فأرى أن يعمل به وقال الزرع لا يشبه الثمرة عندي ( قال ابن القاسم ) وبلغني عنه وهو رأي أنه قال ما بيع من الثمار مما فيه الشفعة من الثمر والعنب والثمار كلها سوى الزرع مما يبس في شجره فباع نصيبه اذا يبست واستجدت فيبيع فلا شفعة في ذلك مثل الزرع وذلك أن ما بيع من الثمار بعد ما يبس واستجد فلا جائحة فيه وكذلك الزرع لا جائحة فيه وأمرهما واحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت نخلا فأكلت ثمرتها سنين ثم جاء الشفيع يطلب الشفعة فقال ان كان اشتراها وليس فيها ثمرة يوم اشتراها ثم أثمرت بعد ذلك فأكلها سنين فان مالكا قال لا شيء للشفيع من ذلك لان الشفيع انما صارت له النخل الساعة حين أخذها فما كان قبل ذلك مما أثمرت النخل وهي في غير ملك



الشفيع فلا شئ للشفيع من ذلك ﴿ قلت ﴾ فان كان المشتري اشترى النخل وفي  
رؤس النخل ثمر يوم اشتراها ( قال ) قد وصفت لك ذلك ان كانت لم تزه فأزهت  
عند المشتري أخذ الشفيع النخل والثمرة بالثمن وان كان المشتري اشترى النخل  
وفيها ثمرة قد طابت وحل بيعها فلم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى صرم المشتري النخل  
فان الثمن يقسم على قيمة النخل وعلى قيمة الثمرة يوم وقعت الصفقة فأخذ الشفيع  
بالشفعة النخل بما أصاب النخل من الثمن ويوضع عن الشفيع ما أصاب الثمرة  
من الثمن لان الصفقة حين وقعت وقع للثمرة حصة من الثمن ( قال ) وهذا قول  
مالك ﴿ قلت ﴾ فان أدرك الشفيع النخل والثمرة قبل أن يجدها المشتري وقد  
كان اشتراها المشتري بعد ما أزهت وطابت ( قال ) يأخذ النخل والثمرة جميعاً عند  
مالك بالشفعة ( قال ) وقال مالك وان أدرك الشفيع النخل وفيها ثمرتها لم تزه بعد أخذ  
الشفيع النخل والثمرة بالثمن بعد أن يدفع اليه قيمة ما أنفق ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى  
اشترت نخلاً وأرضاً فأكرت الارض وأثمرت النخل عندي فأكلت ذلك  
فأردت أن أبيع الارض والنخل مرابحة ( قال ) قال مالك في الثياب والحيوان اذا  
حالت أسواقه عند المشتري فلا يبيعه مرابحة حتى يبين أنه اشتراه في زمان كذا  
وكذا فأرى النخل والارض عندي بتلك المنزلة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى اشترت نخلاً  
صغاراً ودياً فلم يأت الشفيع ليأخذ بالشفعة حتى صارت نخلاً كباراً بواسق فجاء الشفيع  
يطلب الشفعة ( قال ) يفرم قيمة ما عمل المشتري ويأخذ الشفيع النخل وان كانت قد  
كبرت ﴿ قيل ﴾ أرايت ان اشترت أرضاً وزرعاً لم يبد صلاحه صفقة واحدة ثم  
جاء الشفيع فاستحق بالشفعة بعد ما طاب الزرع أ يكون للشفيع في الزرع شفعة أم لا  
( قال ) لا شفعة له في الزرع ﴿ قلت ﴾ فهم يأخذ الارض الشفيع أجميع الثمن أم لا  
يوضع عن الشفيع للزرع شئ أم لا وهل وقع للزرع حصة من الثمن في الصفقة  
أم لا ( قال ) قد وقع للزرع حصة من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الزرع

يوم اشتراه المشتري بين الرجاء والخوف ثم يوضع عن الشفيع ما أصاب الزرع من  
 الثمر ويأخذ الارض بما أصابها من الثمن ﴿ قلت ﴾ لم كان هذا في الزرع هكذا وقد  
 قلت في الطلع انه اذا استحق الشفيع في النخل الشفعة وقد انتقل الطلع الى حال  
 الاثمار والييس انه يأخذ النخل بالشفعة ولا يوضع عن الشفيع للثمرة شيء ولا حصة  
 للثمرة من الثمن يوم وقعت الصفقة (قال) لأن الثمرة جبل ما كانت في رؤس النخل  
 ألا ترى أن النخل لو باعها بائع وفيها طلع لم يؤثر فاستثنى البائع الطلع لم يحز  
 استثنائه وان باع أرضاً وفيها زرع لم يبد صلاحه كان الزرع للبائع فهذا فرق ما بينهما  
 ﴿ قلت ﴾ فان النخل اذا أبرت فباعها ربها فالثمرة للبائع الا أن يشترطها المبتاع فقد  
 صار للثمرة بعد الابار حصة من الثمن اذا جاء الشفيع فاستحق بالشفعة وقد انتقلت  
 الثمرة الى حال الييس والاثمار فلم لا تجعل للثمرة حصة كما جعلت للزرع حصة من  
 الثمن ولان الارض قد يبيعها صاحبها ويبقى الزرع لصاحبها فكذلك النخل اذا كانت  
 الثمرة قد أبرت فان صاحبها يبيعها وتكون له الثمرة فسا فرق بين هذين (قال)  
 سمعت مالكا يقول في الشفيع اذا جاء ليأخذ وقد أبرت النخل انه يدفع الى المشتري  
 ما أنفق في السقي والعلاج ويأخذ الثمرة بالشفعة (قال) ومما يبين لك أيضاً فرق  
 ما بينهما أن الثمرة نصفها للآخذ بالشفعة وان الزرع ليس للآخذ بالشفعة منه قليل  
 ولا كثير لان الثمرة ولادة وليس الزرع بولادة فهذا الذي سمعت من قول مالك  
 وبلغني عنه (قال) وأما اذا اشترى النخل وفيها ثمرة قد أبرت فاستثنى ثمرتها ثم جاء  
 الشفيع ليأخذ بالشفعة وقد يبست الثمرة (قال) الشفيع لا يأخذ الثمرة ولكن يقسم  
 الثمن على قيمة الثمرة وقيمة النخل فيوضع عن الشفيع ما أصاب الثمرة من الثمن  
 ويأخذ النخل بما أصابها من الثمن وهذا والزرع سواء ليس بينهما فرق وانما الذي  
 قلت لك لا حصة له من الثمن اذا يبست الثمرة فانما ذلك اذا اشترى النخل وفيها  
 طلع لم يؤثر ولم يكن في النخل فهذا الذي اذا يبست الثمرة فأخذ الشفيع النخل

بالشفعة فلا شيء له من الثمرة ولا يكون للثمره حصه من الثمن لان هذه  
الثمره ها هنا بمنزلة النخل الا ترى أنه لا يجوز لصاحب النخل أن يبيع النخل  
ويستثنى ذلك

﴿ تم كتاب الشفعة الأول بحمد الله وعونه ﴾

﴿ صلى الله على سيدنا محمد النبي الامي ﴾

﴿ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

— ❖ ❖ ❖ ❖ ❖ —

﴿ يليه كتاب الشفعة الثاني ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الشفعة الثاني ﴾

﴿ الشفعة في الارحاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرحارحا الماء هل فيها شفعة في قول مالك ( قال ) قال مالك لا شفعة في الارحية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت الارض التي نصب فيها البيت فيما بين الشريكين والنهر يخرق تلك الارض وجملا الرحا فيه ( قال ) اذا باع البيت مع الرحا والارض فأرى في الارض والبيت الشفعة وأما الرحا فلا شفعة فيها ﴿ قلت ﴾ ولا ترى الرحا من البنيان ( قال ) لا لان مالكا قال لا شفعة في رحا الماء وانما هي عندي بمنزلة عرصة بين رجاين نصبا فيها رحا فكانا يملان فيها فباع أحدهما نصيبه من العرصة مع الرحا فليس في الرحا شفعة وليست الرحا من البنيان انما هي بمنزلة حجر ملق في الدار ﴿ قال سحنون ﴾ والرحا في الارض ما كان يجره الماء أو الدواب فهو بمنزلة واحدة لا شفعة فيها وانما الشفعة في الارض

﴿ الشفعة في الحمام والمين والنهر والبئر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحمام هل فيه شفعة في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت النهر والبئر والمين اذا اشترى الرجل شقصاً منه هل فيه شفعة ( قال ) قال مالك لا الا أن يكون لها أرض لم تقسم أو يبيعها وأرضها فتكون الشفعة فيهما جميعاً في المين

والبئر والنهر والارض فان اشترى الماء وحده ولا بياض معه ولا نخل فلا شفعة فيه وكذلك قال لى مالك كل بئر لا بياض معها ولا نخل فان كانت مما يسقى بها الزرع والنخل فلا شفعة فيها والدين والنهر مثلهما انما تكون بينهما فيه الشفعة اذا كانت الارض معه وهذا لم يخلف قول مالك فيه قط ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك لو أن بئراً كانت بين رجلين ولها بياض ونخل فباع أحدهما نصيبه من الماء وترك نصيبه من النخل ولم يقاسم صاحبه النخل كان شريكه في النخل أحق بشفعته في هذا الماء اذا كان البائع باع أصل الماء اذا كانت النخل والارض لم تقسم ﴿ قلت ﴾ وان اقتسموا النخل والارض ثم باع بعد ذلك حظه من الماء فلا شفعة له (قال) نعم لانه لو باع حصته من الماء والنخل لم يكن اشريكه فيه شفعة بعد أن يقاسمه وكذلك لو كان لهما بياض وبئر نخل كان مثل ما وصفت لك في النخل لان النخل قد قسم

#### باب اشترى شرباً فغار بعض الماء

﴿ قلت ﴾ هل يجوز في قول مالك أن اشترى شرب يوم أو يومين من هذا النهر لا يسقى به زرعى ولم اشترط أصل الماء ( قال ) قال مالك لا بأس به ﴿ قال ﴾ وقال مالك فان اشترى رجل شرب يوم أو يومين أو شهر أو شهرين يسقى به زرع فى أرض نفسه فغار الماء فعلم أن الذى غار من الماء هو ثلث الشرب الذى اشترى أو أقل أو أكثر فانه يوضع عن المشتري ما قل منه أو أكثر ( قال ) وان كان أدنى من الثلث اذا كان ما غار من الماء يضر به فى سقيه وجاء من نقصانه ضرر بين فانه يوضع عنه ولا ينظر الى الثلث اذا كان ما غار من الماء يضر به فى سقيه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى ان كان ما أكثر من الماء حتى قطع ذلك سقيه وضع عنه لأن مالكاً قال لى ما أصيب من الثمار من قبل الماء وان كان أقل من الثلث رأيت أن يوضع ولم ير مالهك من الماء مثل ما يصيبه من أمر الله من الجراد والبرد وأشباه ذلك (وقال) أرى الماء من سبب ما باع به البائع فأرى أن يوضع عنه وان كان أقل من الثلث فكذلك الماء عندى اذا أتاه منه ما يضره ويقطع عنه بعض ما اشتراه له الا أن يكون الذى فسد من ذلك

﴿ فيمن اشترى أرضاً وفيها زرع أو نخل لم يشترطه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت أرضاً وفيها زرع ولم أذكر الزرع لمن يكون الزرع ( قال ) الزرع زرع البائع الا أن يشترطه المبتاع ﴿ قلت ﴾ فان اشترى أرضاً وفيها نخل ولم يشترط النخل ولم يذكر النخل لمن يكون النخل ( فقال ) اذا اشترى رجل أرضاً وفيها شجر فالشجر تبع للارض وهي للمشتري الا أن يقول البائع أبيعك الارض بغير شجر ألا ترى أن الرجل اذا اشترى الدار كان جميع ما فى الدار من البنيان للمشتري وان لم يسموا البنيان فى الشراء ألا ترى لو اشترى كراً ما كان يكون له ما فيه من الشجر من رمانه أو تفاحه أو أترنجيه أو غير ذلك وكذلك اشتراء الارض ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأي لأنى سمعت مالكا يقول لو أن رجلاً تصدق على رجل بأصل حائط له كانت الارض تبعاً للأصل ولو تصدق عليه بأرض وفيها نخل كانت النخل تبعاً للارض ( قال مالك ) الارض من الاصل والاصل من الارض فكذلك البيع

﴿ باب اشترى أرضاً بعبد فاستحق ثم أتى الشفيع ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت أرضاً بعبد فاستحق نصف الارض من يومى أو من الغد قبل أن تحول أسواق العبد فقال مشتري الارض أنا آخذ عبدي وأرد البيع ( قال ) ذلك له عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان قال المستحق أنا آخذ بالشفعة ( قال ) قال مالك ذلك له ﴿ قلت ﴾ وعلى من تكون عهدة الشفيع ( قال ) على المشتري ﴿ قلت ﴾ ولم يأخذ النصف بالشفعة ( قال ) بنصف قيمة العبد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو اشترت نخلاً لها شفيع أو شقصاً من دار أو شقصاً من أرض فأتى الشفيع فاكترى الارض منى أو عاملى فى النخل أو اكترى الدار منى أو ساومنى بجميع ذلك ليشتريه منى ثم طلب بعد ذلك الشفعة أتكون له الشفعة فى قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك الشفيع على

شفعته حتى يترك أو يأتي من طول الزمان ما يعلم أنه تارك لشفعته ﴿ قال ﴾ فقلت  
لمالك فالتفت إليّ الأشهر والسبعة الأشهر والسنة ( قال ) أما ما هو دون السنة فلم نشك  
فيه أن له أن يأخذ بالشفعة ( قال مالك ) السنة ما هو عندي بكثير فأرى ما سألت  
عنه من قول مالك أنه اكترى منه أو ساقاه أو ساومه بذلك فهذا تسليم منه  
لشفعته ولا أرى له الشفعة ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت نخلاً لأقلعها ثم اشتريت  
الأرض بعد ذلك فأقررت النخل فيها ثم أتى رجل فاستحق نصفها وأراد أخذ ما بقي  
له بالشفعة فقلت له إنما اشتريت النخل لأقلعها ثم اشتريت الأرض فتركتها فأما  
إذا ضرب بأخذ الشفعة فخذ الأرض فأما النخل فاني أقلعها ( قال ) لا يستطيع أن  
يقلع النخل لأن المستحق قد صار شريكاً لك في جميع النخل فإن رضى الشفيع أن  
يأخذها بالشفعة أخذ جميع الأرض والنخل وإن أبى أن يأخذ إلا حصته التي  
استحق كان المشتري بخيراً أن أحب أن يأخذ نصف الأرض ونصف النخل كان  
ذلك له وإن أحب الرد وإذا أخذ الشفيع شفعته في نصف الأرض ونصف النخل  
أخذه بما يقع عليه من الثمن الأول الذي اشتراه به المشتري

#### باب اشترى تقض شقص والشريك غائب

﴿ قلت ﴾ ان اشترى تقض شقص في دار والشريك غائب أيجوز ذلك أم لا أو  
اشترى نصيب رجل في نخل وشريكه فيها غائب على أن يقلع النخل ( قال ) لا يجوز  
هذا الشراء لأن الصفقة وقعت غير صحيحة لأنه لا يستطيع أن يقلع ما اشترى لأن  
لشريك فيه النصف ألا ترى أن البائع نفسه لو أراد أن يقلع حصته بغير أمر شريكه  
لم يكن له ذلك فإذا لم يكن له ذلك فلا يجوز له أن يبيع ما ليس له ألا ترى أيضاً أنه  
لو أراد أن يقاسم شريكه النخل وحدها على أن يقلعها لم يكن له ذلك فإذا لم يكن له  
ذلك إلا أن يقاسمه الأرض والنخل جميعاً فيصنع في نخله ما شاء فأما أن يقاسمه  
النخل وحدها ويترك الأرض بينهما فيقلع نخله أو يترك نخل صاحبه في الأرض  
فهذا لا يصلح ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت

ان اشتريت نقض دار على أن أقلمه ثم أتى رجل فاستحق نصف الدار أيكون المشتري  
 النقض أن يزد ما بقي في يديه من النقض مما لم يستحق على البائع (قال) نعم ﴿قلت﴾  
 فاذا رده أيكون للمستحق في هذا النقض الشفعة أم لا (قال) لا لان المستحق  
 ليست له شفعة ولان البائع لم يبيع الارض انما باع القرض وحده والارض أرضه  
 فلا تكون الشفعة في النقض وان الذي يكون للمستحق أن يأخذ النقض بالقيمة  
 انما ذلك في رجل باع قرض داره كله على أن يقلمه المشتري فأني رجل فاستحق  
 الارض دون البناء وقال المشتري أنا أفلع فقال المستحق أنا أعطيك قيمة بنيانك ان  
 ذلك للمستحق ويعطيه قيمة بنيانه ولا يأخذه منه بالثمن الذي اشتراه به ولكنه  
 يعطيه قيمته وليس هذا من وجه أنه شفع في هذا ولكنه من وجه أن النبي عليه  
 الصلاة والسلام قال لا ضرر ولا ضرار فاذا دفع اليه قيمة قرضه فليس على المشتري  
 الذي أراد أن يقلم النقض ضرر ولا يكون له أن يمتنع من ذلك وكذلك هذا في النخل  
 والارض ولو أن رجلا باع نخلا له في أرضه على أن يقلمه المشتري فأني رجل  
 فاستحق الارض دون النخل كان له أن يدفع الى مشتري النخل قيمة النخل مقلوعا  
 والبيع جائز فيما بين مشتري النخل وبين بائمه ويقال للمستحق ادفع قيمة النخل  
 الى المشتري فان أبي قيل للمشتري افلع نخلك فهذا والنقض في هذا الوجه سواء  
 وهذا رأي لان مالك قال لو أن رجلا غرس في أرض رجل نخلا لا يظنها الا له  
 فاستحقها أو أكثرى أرضا سنين فأنقضت سنوه كان مستحق الارض ورب الارض  
 الذي اكراها بالخيار ان شاء دفع اليه قيمة شجره الا أنه في الكراء يدفع اليه قيمة  
 شجره مقلوعا وفي الذي غرس ولا يظنها الا له يدفع اليه قيمته غير مقلوع لانه غرس  
 على وجه الشبهة ألا ترى أنه ان لم يرض هذا المستحق ان يدفع اليه قيمة شجره قيل له  
 أسلم أرضك بقيمتها فان أبي هذا ان يأخذ الشجر بقيمتها غير مقلوعة وأبي هذا  
 أن يأخذ الارض بقيمتها كانه شريكين هذا بقيمة أرضه وهذا بقيمة شجره وهذا

قول مالك



الرجل يشتري الدار فيهدمها أو يهدمها رجل تعديا ثم تستحق

قلت ﴿ أرأيت ان اشتريت دارا فهدمتها ثم بنيتها أو هدمها رجل أجنبي من الناس أو انهدمت من أمر من السماء ثم أتى رجل فاستحق نصفها أياكون له على المشتري شيء أم لا ( قال ) قال مالك لا شيء على المشتري فيما هدم المشتري مما أراد أن يبنيه أو أراد أن يتوسع به ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان كان هدم فباع النقص فان له نصف ثمن النقص وبعض الثمن الذي اشترى به المشتري على قيمة النقص الذي باع وعلى قيمة قاعة الدار فينظر الى الذي باع كم هو من الدار ثلث أو ربع أو نصف فيكون له فيما بقي أن يأخذ بالشفعة بما يصيبه من حصة الثمن وينظر الى قيمة النقص وقيمة العرصه كم كان منها فيفيض الثمن عليها ثم يأخذ العرصه بالذي يصيبها من حصة الثمن ( قال ) وهذا رأيي وقد بلغني عن مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان هدمها انسان ظلما فلم يأخذ المجرى منه ثمنها حتى استحق هذا نصف الدار فبعض الثمن على ما هدم منه وما بقي ثم أخذ العرصه بما يصيبها من حصة الثمن ثم اتبع المشتري الفاصب بنصف قيمة ما قلع وكان له وكان بمنزلة ما باع واتبعه المستحق مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ فان كان المشتري قد كان ترك للهادم قيمة ما هدم ثم استحق هذا ( قال ) فللمستحق على الهادم نصف قيمة ذلك وتسقط عنه حصة المشتري ﴿ قلت ﴾ فلو كان عديما أيرجع المستحق على المشتري بذلك ( قال ) لا ﴿ قال ﴾ وليس ما انهدم بأمر من أمر الله مما لا شيء للمشتري فيه بمنزلة ما هدم فباعه أو غصبه غاصب أو هدمه هادم على وجه الظلم فقد صار ما هدم ضامنا للمشتري فخرى عندي مجرى البيع ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى عبدا في سوق من أسواق المسلمين فوهبه لرجل ثم جاء رجل فاستحقه ( قال ) يقال للمستحق ان شئت فاتبع البائع بالثمن والا فاطلب العبد فان وجدته أخذته ولا شيء لك على المشتري الواهب ﴿ قلت ﴾ والنصف الذي استحق والنصف الذي يأخذ بالشفعة سواء عندك في مسألتى الاولى ( قال ) نعم ذلك سواء لانه لم يهدم ما هدم من ذلك على وجه التعدي لا في النصف

الذي استحق ولا في النصف الذي أخذ المستحق بالشفعة لانه هدم جمع ذلك على وجه أنه مالك له وليس بناصب ولا متعدي

— باب الشفعة فيما وهب للثواب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت شقصاً لي في دار على عوض أو تصدقت به على عوض أو أوصيت به على عوض أتكون فيه الشفعة في قول مالك أم لا ( قال ) نعم هذا كله بيع عند مالك وفيه الشفعة ( قال مالك ) ومن تصدق على عوض فهو بيع ﴿ قلت ﴾ ويأخذها الشفعة في جميع ذلك بقيمة الموضع في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت الدار في يدي الواهب لم يدفعها بمد أو يكون للشفيع أن يأخذها بالشفعة ( قال ) ان كان وهب الدار على عوض قد سماه فلا شفيع أن يأخذها بالشفعة بقيمة ذلك الموضع ان كان عرضاً أو كان دنائير أو دراهم أو ورقاً أو ذهباً أخذها بذلك وان كان اشتراءً<sup>(١)</sup> بحنطة أو شعير أو زيت أو ما يشبه هذا من الطعام أو الادام أخذه بمثل ذلك بمثل كيله مثل صنفه فقبض الموهوب له هبته أو لم يقبض لان هذا بيع ( قال ) وان كان انما وهب الدار على عوض يرجوه ولم يسمه فليس للشفيع أن يأخذ بالشفعة الا بمد الموضع ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت شقصاً في دار على ثواب أرجوه أيكون لرب الدار أن يأخذ الدار ويرجع فيها من قبل أن يثاب أم لا في قول مالك ( قال ) اذا أثابه الموهوب له قيمتها لم يكن له أن يرجع فيها وان هو أثابه أقل من قيمتها كان له أن يرجع فيها فأخذها قال وهذا قول مالك ( قال ) وان كانت الدار على حالها لم تتغير ببناء أو نقصان فلرب الدار أن يأخذها اذا لم يثبه الموهوب له بقيمتها وليس على الذي وهبت له أن يجبر على ثواب اذا كانت الدار لم تتغير عن حالها ( قال ) وان كانت الهبة غير الدار فهو هب حيواناً أو غيره فهو أيضاً سواء مثل ما وصفت لك وانما يقال لصاحب الدار خذها ان شئت ولا شيء لك غير ذلك الا أن يقبل ما أثابك به ان كان أثابه بأقل من القيمة وان كان لم يثبه بشيء لم يجبر الموهوب له على ثواب الا أنه يجبر على رد الهبة ان كانت لم تتغير فان

كانت قد تغيرت بماء أو نقصان لم يكن لرب الدار أن يأخذها ولا لرب الهبة فإن كانت تغيرت الدار أجبر الموهوب له على قيمتها يوم قبضها على ما أحب أو كره ويقال للشفيع خذ الآن بالشفعة أو دع إذا قضى على الموهوب له بقيمتها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن وهبها له رجاء ثواب فتغيرت الدار في يدي الموهوب له ثم أتابه الموهوب له بأكثر من قيمة الدار أضافا (قال) يقال للشفيع خذ بجميع ذلك أو دع أو يأخذها الشفيع بقيمتها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن أرى أن يأخذها بجميع ما أتابه به لأن الناس إنما يهبون الهبات للثواب رجاء أن يأخذوا أكثر منها من قيمة ما أعطوا وإنما رجعوا إلى القيمة حين تشاحوا بعد تغير السلعة ألا ترى أن الهبة لو كانت على حالها لم تتغير ردت إلا أن يضمها الواهب بغير شيء ولو كانت عند الناس هبة الثواب إنما يطلبون بها كفاف الثمن لما وهب أحد للثمن ولحلها على وجه السوق فانتقد الثمن ولكنهم رجوا الفضل في ذلك عند أهل الفضل ﴿قلت﴾ أرايت أن وهبت شقصا في دار رجاء الثواب فقال الشفيع أنا آخذ الساعة بالقيمة أيكون ذلك للشفيع (قال) قال مالك من وهب هبة رجاء الثواب لم يكن للشفيع أن يأخذها بالشفعة إلا بعد الثواب ﴿قلت﴾ أرايت أن أوصيت أن يباع شقص لي من داري من فلان بكذا وكذا درهما فلم يقبل الموصي له بالبيع ذلك أتكون للشفيع الشفعة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أني أرى له الشفعة وإنما ذلك عندي بمنزلة ما لو قال لرجل اشهدوا أني قد بعت شقصي هذا من فلان بكذا وكذا درهما أن قبله فيقول لا أقبل فلا تكون للشفيع الشفعة ومما يبين ذلك أن مالكا قال في رجل باع من رجل شقصا في دار على أن المشتري بالخيار أنه لا شفعة لشريكه في ذلك حتى يأخذ المشتري أو يدع ﴿قلت﴾ وكذلك أن كان الخيار للبائع (قال) الخيار إذا كان للبائع فهذا لا شك فيه أنه لا شفعة

— باب الهبة لغير الثواب —

﴿قلت﴾ أرايت أن وهبت هبة لغير الثواب ولا رجاء الثواب فموضني منها قبلت

عوضه أ يكون هذا بئساً وتجب الشفعة فيه أم لا (قال) ان كانت هبته هذه على وجه صلة رحم أو على وجه صدقة لا يريد بها ثواباً ثم أتى به صاحبه بعد ذلك بأمر لم يكن يلزم الموهوب له فيه قضاء من قاض فلا شفعة فيه ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قد قال في رجل تصدق على رجل بصدقة فأنابه الذي تصدق عليه بثواب ثم أتى الرجل بعد ذلك يطلب ثوابه وقال اني ظننت أن ذلك يلزمني فأما اذا كان لا يلزمني فأنا أرجع فيه (قال مالك) ان أدرك ذلك بعينه فله أن يأخذ ذلك وان فات لم أر على صاحبه شيئاً فهذا يدل على أنه اذا كان له أن يأخذ ثوابه اذا وجدته فان مستثنتك أنه انما هو شيء تطوع به الموهوب لم يكن يلزم الموهوب له فيه ثواب ﴿قلت﴾ أرأيت ان وهبت شقصاً من دار كان لابني وابني صغير في عيالي على عوض أتجاوز هذه الهبة وتكون فيها الشفعة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان حابي الاب الموهوب له أتجاوز محاباته عند مالك في مال ابنه وذلك أنه أخذ من العوض أقل من قيمة الشقص الذي وهب من مال ابنه (قال) لا تجوز محاباته هذه عند مالك لان مالكا قال لا تجوز هبته في مال ابنه (قيل) وكيف يصنع بهذا الشقص الذي وهب من مال ابنه الذي حابي فيه الاب أتجاوز منه شيء أم لا (قال) لا يجوز منه شيء ويرد كله ﴿قلت﴾ ولم رددته كله (قال) لانه ليس بيعاً وانما يجوز بيع الاب مال ابنه على وجه النظر له وابتغاء الفضل له فاذا كان على غير ذلك لم يجوز ذلك وكذلك سمعت مالكا ﴿قلت﴾ أسمعته من مالك (قال) قال مالك لا يجوز ما وهب ولا ما حابي ولا ما تصدق من مال ابنه ولا ما اعتق الا أن يكون الاب موسراً في الثمن فان كان موسراً جاز ذلك على الاب وضمن قيمته في ماله ولا يجوز في الهبة وان كان موسراً ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن القاضي وهب شقصاً في دار الصبي أتجاوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا ينبغي للوصي أن يبيع رباع اليتامي الا أن يكون لذلك وجه مثل السلطان يكون جارا له أو الرجل الموسر يكون جاراً لهذا اليتيم فيعطيه بنصيبه من الدار أو بداره أو بقريته أو بحائظه

أكثر من ثمنها مما يعرف أن يعمها غبطة في ذلك ونظر للصبي أو يكون ليس في  
غلتها ما يحمله فيجوز ذلك عليه وما كان على غير هذا الوجه فليس بجائز فستلتك ان  
كان الذي وهب له على عوض على مثل هذا فهذا جائز وللشفيع فيه الشفعة وما كان  
على غير هذا الوجه فليس يجوز ﴿قلت﴾ أرأيت ان وهب المكاتب شقصاً له في  
الدار على ثواب أنيجوز ذلك أم لا (قال) هذا بيع وهو جائز اذا لم يحاب عند مالك  
ويكون للشفيع الشفعة كما وصفت لك ﴿قلت﴾ وكذلك العبد المأذون له في التجارة  
(قال) نعم اذا كان هذا بيعاً فهو من التجارة ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت شقصاً  
من دار على أني بالخيار ثلاثة أيام فيبيع الشقص الآخر بيعاً بثلثه بأدنى خيار لمن  
الشفعة (قال) ما سمعت فيه شيئاً لا أني أرى الشفعة للمشتري الاول الذي كان له  
الخيار ان قبل البيع وكان أولى بالشفعة فيما اشترى صاحبه فان رد أيضاً الذي كان له  
الخيار البيع كان بأدنى أولى بالشفعة فيما باع صاحبه ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت داراً  
على أني بالخيار ثلاثاً فأنهدمت في أيام الخيار أ يكون لي أن أردّها أم لا في قول مالك  
(قال) نعم لك أن تردّها عند مالك ولا يكون عليك فيما أنهدمت منها شيء ﴿قيل﴾  
ولا يكون للشفيع فيها شفعة (قال) نعم لا شفعة فيها ولو ردّها وهي قائمة عند مالك  
فكيف اذا أنهدمت فردّها فلا شفعة فيها أيضاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجت على  
شقص من دار أو خالمت امرأتى على شقص من دار أ يكون في ذلك الشفعة في  
قول مالك (قال) نعم مثل النكاح والخلع ﴿قلت﴾ فبماذا يأخذ الشفيع في الخلع  
والنكاح والصالح في دم العمد الشقص (قال) أما في النكاح والخلع فقال لي مالك  
يأخذ الشفيع الشقص بقيمته وأرى الدم العمد مثله يأخذه بقيمته ﴿قلت﴾ فان كان  
الدم خطأ فصالح من ذلك بشخص له في دار (قال) يأخذها الشفيع بالدية لان  
الذى أخذها به هذا الذى وجب له الدم انما أخذ الحقص بما قد وجب له وهي الدية  
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو رأيي مثل ما قال مالك في الشفعة اذا اشترت  
الدار بالدرهم فكذلك هذا انما أخذها بالدية والدية دراهم أو دنائير الا أني أرى

ان كان الذين وجبت عليهم الدية من أهل الدية من أهل الابل أخذ الشفيع الدار  
 بقيمة الابل وان كانوا من أهل الذهب أخذ بالذهب وان كانوا من أهل الورق  
 أخذ بالورق ويقطع على الشفيع نحو ما كانت تقطع الدية على العاقلة ان كانت الدية  
 كاملة ففي ثلاث سنين وان كانت الثلاثين ففي سنتين وان كانت ثلث دية ففي سنة  
 وان كانت نصف دية فان مالكا قال لي أرى اجتهاد الامام في ذلك على قدر ما يرى  
 (فقما) له ألا تكون في سنتين (فقال) ما أجده فيه حداً ولكن أرى اجتهاد الامام  
 يسمعه فأرى للشفيع أن يأخذ بمثل ما وجبت عليهم الدية على اجتهاد الامام اذا كان  
 النصف ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فانا أخذ بقوله الاول يقطع نصف الدية في سنتين  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت ابلا الى مكة بشقص لي في دار فأراد الشفيع  
 الاخذ بالشفعة بم يأخذها (قال) قال مالك يأخذها بمثل كراء الابل الى مكة ﴿ قلت ﴾  
 ويكون في مثل هذا شفعة (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفلت بنفس رجل  
 فغاب المكفول به فطلبني الذي تكفلت له به فلم أقدر عليه فصالحته من الكفالة التي  
 تكفلت له على شقص في دار (قال) اذا علم ما الدين الذي على المكفول به فالصالح  
 جائز لان مالكا قال كل من تكفل بنفس رجل وان لم يذكر المال فهو ضامن للمال  
 وهذا حين تكفل بنفس هذا الرجل فهو ضامن للمال فاذا صالح وقد عرفا المال  
 الذي على المكفول بنفسه فالصالح جائز ويأخذ الشفيع الدار بالدين الذي كان  
 للمكفول له على المكفول به لانه قد أخذ الشقص بالدين الذي كان له ﴿ قلت ﴾ وبم  
 يرجع الذي دفع الشقص على الذي تكفل عنه (قال) ذلك الى المكفول عنه ان شاء  
 دفع اليه ما كان عليه من المال وان شاء دفع اليه قيمة الدار الآخرة الا أن تكون  
 قيمة الدار أكثر من الثمن فلا يكون عليه الا الدين لان الكفيل انما غرم عنه هذا  
 فقط فالمكفول عنه غير في ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمعه من  
 مالك وهو رأيي وان لم يعرف ماله عليه فلا يصالح الصالح فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان  
 تكفلت بنفس رجل ولم يذكر ما على المكفول عنه من المال أتجوز هذه الكفالة

في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان غاب المكفول عنه وطلب المكفول له  
 هذا الكفيل بما كان له على المكفول عنه كيف يصنع ( قال ) يقيم البينة على ما كان  
 له عليه من الدين فان أقام البينة أخذ منه ﴿ قلت ﴾ فان لم تقم البينة فادعى أن له على  
 المكفول عنه ألف درهم فأراد أن يستحلف الكفيل على علمه أيكون له أن يستحلفه  
 ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان نكل عن اليمين هذا الكفيل ( قال ) يحلف المكفول له  
 ويستحق حقه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان  
 صالحت من قذف لرجل على شقص لي في دار فدفعته اليه أيجوز هذا الصلح  
 وتكون فيه الشفعة ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى الصلح في هذا  
 جائزاً لان الحدود التي هي لله لا عفو فيها اذا بلغت السلطان ولا يصلح فيها الصلح على  
 مال قبل أن تنتهي الى السلطان انما فيها العفو قبل أن تبلغ السلطان فان بلغت السلطان  
 أقيم الحد ولا يعرف في هذا أكثر من هذا وكذلك المحارب اذا أخذه قوم ولهم  
 قبله دم قتل وإيهم فأخذه قبل أن يتوب فليس عفوهم عفو ولا يجوز أن يباحلوه  
 من الدم على مال فالصالح هاهنا باطل والمال مردود لانه لا عفو لهم في ذلك وان  
 بلغوا السلطان ﴿ قلت ﴾ تحفظ هذا عن مالك ( قال ) لم أسمعه منه ولكنه رأيي  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شجني رجل موضحتين واحدة عمداً وأخرى خطأ فصالحته  
 من ذلك على شقص له في دار فأراد الشفيع الاخذ بالشفعة ( قال ) يأخذ الشقص  
 بدية موضحة خطأ ونصف قيمة الشقص لاني قسمت الشقص على الموضحتين فصار  
 نصف هاهنا ونصف هاهنا فصار ماضراً للخطأ من ذلك مالا وما صار من ذلك العمد  
 فللشفيع أن يأخذه بقيمة الشقص وانما صار للعمد نصف الشقص وهذا مثل  
 ما أخبرتك من قول مالك في النكاح لان مالكا قال في قتل العمد وفي جراح العمد  
 ليس فيه دية انما هو ما اصطاحوا عليه فلما قال لي مالك ليست فيه دية انما هو  
 ما اصطاحوا عليه كان فيما صار للعمد قيمة ذلك الشيء بمنزلة النكاح



## باب البيع الفاسد

قلت ﴿ أ رأيت البيع الفاسد هل فيه شفعة في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال يفسخ البيع الفاسد في الدور وغير ذلك وقال في الدور لا أرى القوت فيها وان تطاول سنتين أو ثلاثا فوتاً وانما القوت في الدور الهدم والبيان فاذا تفاوتت بهدم أو ببيان كانت على المشتري القيمة يوم قبضها ولا يستطيع ردها فأرى الآن للشفيع أن يأخذها بما لزم المشتري من القيمة يوم قبضها لأنها صارت الآن بما لا يقدر على ردها وان كان المشتري أحدث فيها بناء لم يأخذها حتى يدفع إليه قيمة ما أنفق مع القيمة التي وجبت للبائع على المشتري وان كانت قد أنهدمت لم يوضع للشفيع من قبل الهدم شيء وقيل له خذ قيمتها التي وجبت على المشتري أودع وان كانت لم تفت فسخ البيع وليس للشفيع أن يأخذ لان البيع فاسد فلا يستطيع أن يدفع الى الشفيع شفعته لانه انما صفقته مثل صفقة المشتري و صفقة المشتري وقعت فاسدة فكذلك تقع صفقة الشفيع فكما ترد صفقة البائع فكذلك أيضاً ينبغي أن ترد صفقة المشتري ﴿ قلت ﴾ فلو اشتراها مشتر بما فاسداً ثم باعها من غيره بما صحيحاً ( قال ) فلا شفيع أن يأخذها ان شاء بالبيع الثاني وهو البيع الصحيح وليس له أن يأخذ بالبيع الفاسد فان قال أنا أخذ بالبيع الفاسد قلنا فليس ذلك لك انما له أن يأخذ بالبيع الصحيح أو يدع لان بيع المشتري الاثراء الفاسد فوت فلذلك جاز البيع الثاني وكان للشفيع أن يأخذ بالشفعة بالبيع الثاني ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في الاشياء كلها من باع بيماء حراماً كان لا يقر على حال ويفسخ قبل أن يتفاوت بشيء من الاشياء فان باعه المشتري قبل أن يتفاوت في يديه بما حلالاً قال مالك البيع الثاني ينفذ ولا يرد ويتراوان البائع الاول والمشتري الاول الثمن فيما بينهما ويلزمه البيع بالقيمة يوم قبض فعلى هذا رأيت مسألتك في الشفعة وانما رأيت للشفيع الاخذ بالبيع الاول لانه ان أخذ بالبائع الاول كان ذلك مفسوخاً فيرد حينئذ الى البائع الاول ويفسخ بيع الآخر الصحيح فلا يكون للشفيع شفعة ان طلب



أن يأخذ بالبيع الفاسد وإنما له أن يأخذ بالبيع الصحيح أو يدع ويتراوان الأول لان  
 القيمة فيما بينهما ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنى استحسنت هذا **﴿ قال ابن  
 القاسم ﴾** وهذا اذا كانت الدور والارض بعينها لم تفت ببناء ولا هدم فان فأت  
 بالبناء أو الهدم فان الشفيع يأخذ ان شاء بالقيمة التي لزمت المشتري وان شاء أخذها  
 بالثمن الذي بيعت به في البيع الصحيح وهي اذا فأت فانما كان للشفيع أن يأخذها  
 بالقيمة لانها ترد بالبيع الفاسد وقد لزمت القيمة فيها حتى كأنه بيع صحيح **﴿ قلت ﴾**  
 أرايت ان تراد البيع فيما بينهما البائع الاول والمشتري الاول والشفيع من الدار في  
 يد المشتري الثاني الذي اشترى شراء صحيحا فقدم الشفيع بعد ما تراد الثمن فيما بينهما  
 وغرم المشتري الاول القيمة للبائع فقدم الشفيع فقال أنا أخذ بالشفعة ( فقال ) ذلك  
 للشفيع يأخذ بأى ذلك شاء ألا تري أن المشتري الثاني الذي اشترى الدار اشتراء  
 صحيحا لو أصاب بالدار عيبا بعد ما تراد البائع الاول والمشتري الاول الثمن فيما بينهما  
 وتراجعا الى القيمة بقضاء قاض أو بغير قضاء فأراد هذا المشتري الثاني أن يرد الدار على  
 المشتري الاول بالعيب كان ذلك له فان ردها عليه بالعيب فأراد المشتري الاول أن  
 يردها على البائع الاول بالبيع الفاسد لم يكن ذلك له لان البيع قد صح فيما بينهما  
 بالقيمة التي تراجعا اليها إلا أن يكون انما يردها بالعيب فيكون له أن يردها بالعيب  
 الذي ردت عليه به ويرجع على البائع الاول بالقيمة التي كان أخذها منه **﴿ قال ﴾** وقال  
 لى مالك ولو أن رجلا اكرت دابة الى موضع من المواضع فتعدي ذلك الموضع  
 فضلت منه الدابة فضمنه رب الدار قيمة الدابة وقبض القيمة ثم أصاب المتعدي بعد  
 ذلك الدابة بمجالها لم تغفر فأراد ردها أن يستردها ويرد الثمن على المتعدي ( قال ) قال  
 مالك ليس ذلك له لانه قد ضمن القيمة ونقد ذلك بينهما فليس له أن يستردها لان  
 ذلك بيع قد تم بينهما فكذلك ما فسر لك من البيع الفاسد اذا تراجعا الى القيمة  
**﴿ قلت ﴾** أرايت ما كان من الآجام والفياض أيكون في ذلك الشفعة ( قال ) اذا  
 كانت الارض بينهما ففيها الشفعة عند مالك لان مالكا قال في الارض كلها الشفعة

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت شقصاً في أرض وشقصاً في عين من رجل والمين  
 لتلك الارض تشرب تلك الارض من تلك المين أو كان موضع المين بئراً تشرب  
 منها فاشتريت شقصاً من الارض وبئرها فنار ماء البئر أو ماء العين ثم أتى الشفيع  
 ليأخذ بالشفعة (قال) يقال للشفيع خذ بجميع الثمن أو دع لان مالكاً قال في البنيان  
 ما قد أخبرتك لو احترق أو تهدم أو هدمه المشتري بدينة فان الشفيع يأخذ بالشفعة  
 بجميع الثمن أو يدع فكذلك هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت داراً فهدمتها ثم  
 بنيتها فأتى رجل فاستحق نصفها فأراد الاخذ بالشفعة (قال) يقال له ادفع اليه قيمة  
 بنيانه والا فلا شفعة لك وأما في النصف الذي استحق فيقال للمستحق ادفع قيمة  
 بنيانه أيضاً فان أبي قيل للمشتري الذي بنى ادفع اليه قيمة نصف الدار بغير بنيان ان  
 كان هدم البنيان كله فان أبي كالأشريكين ولا يكون عليه شيء لما هدم لانه هدم  
 على وجه الشبهة وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل يافلان اشتر هذا  
 النصيب من هذه الدار فقد سلمت لك شفعتي وأشهد له بذلك فاشترها ثم طلب شفعتي  
 وقد كان سلمها له قبل الاثراء (قال) قال مالك له أن يأخذ بالشفعة وليس تسليمه  
 وان أشهد في ذلك قبل الاثراء بشيء ولا ذلك مما يقطع شفعتي (قال) وقال مالك  
 ولو أنه أخذ من المشتري مالا على أن يسلم له الشفعة وذلك قبل عقد البيع كان هذا  
 المال مردوداً فلا يحمل له هذا المال ويكون على شفعتي ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل  
 اشترى داراً فأتى رجل فأدرك فيها شقصاً فأراد أن يأخذ الدار بالشفعة (قال) قال  
 مالك ذلك له فليل لمالك فانهم اصطالحوا على أن يسلم المشتري للمستحق الذي يريد  
 أن يأخذ بالشفعة بيتاً من الدار بما يصيبه من قدر الثمن على ما اشترى به الدار (قال)  
 تقوم الدار جميعها ويقسم الثمن عليها فما أصاب ذلك البيت من شيء كان له أن يأخذ  
 ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت وكلاً يطلب شفعتي فيسلمها أليكون تسليمه جائزاً  
 في قول مالك (قال) ان كان انما فوض اليه على وجه النظر له ان رأى غبطة أخذ له  
 وان رأى غير ذلك سلم فيسلم الشفعة فذلك جائز وان كان انما أمره أن يأخذ شفعتي

ولم يفوض اليه أنت ينظر له وانما أمره بالاخذ فقط فسلم الشفعة فذلك غير جائز  
﴿قلت﴾ أرايت شفعة الصغير ان سلمها الاب أو الوصى أيجوز ذلك على الصغير  
في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان لم يكن له وصى (قال) القاضى ينظر له ﴿قلت﴾  
فان سلم القاضى شفته (قال) اذا رأى القاضى أن يسلم شفته فذلك جائز على الصغير  
في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترك شريكان شركة مفاوضة في شراء الدور وبيعها  
فباع أحدهما داراً قد اشتريها فطلب شريكه الشفعة (قال) لا أعرف المفاوضة في  
الدور فان نزل هذا وتفاوضا في شراء الدور وبيعها فباع أحدهما فليس لصاحبه أن  
يأخذ بالشفعة مثل ما قال مالك في المتفاوضين في الاشتراء والبيع لان أحد  
المتفاوضين اذا باع جاز بيعه على شريكه وليس لشريكه أن يرد فهذا اذا باع فقد باع  
صاحبه أيضاً لأن بيعه جائز على صاحبه ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى رجل مالا  
قراضاً فأتى الى شقص من دار أنا فيها شريك فاشتري ذلك الشقص فأردت أن  
أخذ بالشفعة (قال) ذلك لك لان مالكاً قال لو أن رجلاً اشترى شقصاً من دار  
والمشتري نفسه شفيها ورجل آخر فطلب ذلك الرجل الآخر الأخذ بالشفعة فان  
للمشتري أن يأخذ بالشفعة مع ذلك الرجل أيضاً يضرب المشتري والرجل الآخر  
كل واحد منهما فيما اشترى المشتري بقدر ما لكل واحد منهما في الدار ولا يضرب  
المشتري بما اشترى ولكن يضرب بقدر ما كان له من الدار قبل الاشتراء فيما  
اشترى ﴿قلت﴾ أرايت رب المال أيجوز له أن يبيع شيئاً مما في يده المقارض بغير  
أمر المقارض في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن  
مضارباً اشترى شقصاً من دار بمال المضاربة وهذا المضارب شفيح في الدار التي  
اشترى فأراد الاخذ بالشفعة فقال رب المال ليس لك أن تأخذ بالشفعة لأنك أنت  
اشتريت وفيه فضل فلا شفعة لك في ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى  
له أن يأخذ بالشفعة ألا ترى لو كان مع هذا المقارض رجل آخر شريك في الدار لم  
يبيع فأراد أن يأخذ ما اشترى هذا المقارض بالشفعة كان ذلك له ولم يكن لرب

المال أن يدفعه عن ذلك فإن أخذ بالشفعة شاركه هذا المقارض شفيعا معه فاذا كان له أن يأخذ مع شريكه بالشفعة وهو المشتري فإن له الشفعة وإن لم يكن معه شريك وإن كان هو المشتري فإن ذلك لا يبطل شفيعته عندي

### باب شفعة المكاتب والعبيد

﴿قلت﴾ أرأيت العبد هل له شفعة في قول مالك (قال) نعم إذا كان مأذونا له في التجارة ﴿قلت﴾ فإن كان غير مأذون له في التجارة (قال) سيده أولى إن أحب أن يأخذ لعبد بالشفعة أخذ وإن أحب أن يترك ترك (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت إن كان مأذونا له في التجارة فبعت الأرض وهذا المأذون له في التجارة شفيعا فطلب العبد الأخذ بالشفعة وسلم المولى الشفعة (قال) أرى إن كان على العبد دين فأراد العبد أن يأخذ ذلك لدين عليه ولفضل قد تين في الذي يأخذ بالشفعة فليس تسليم السيد هاهنا شيئا لأن ذلك ضرر على العبد وعلى الغرماء لأن الدين يبقى في ذمته ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي وإن لم يكن عليه دين فأراد الغرماء تسليم السيد كان ذلك جائزا عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت إن اشتريت أرضا والمأذون له في التجارة شفيعا فسلم شفيعته وطلب سيده الأخذ بالشفعة (قال) تسليمه جائز وكذلك سمعت مالكا يقول في الغريم إذا سلم الشفعة وفيها فضل فيأبى ذلك الغرماء وليس في ماله وفاء قال ليس ذلك للغرماء وتسليمه جائز ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب أله الشفعة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت إن أسلم شفيعته وقال مولاه أنا أخذ أ يكون ذلك له (قال) ليس له ذلك في قول مالك لأن المكاتب أحق بماله من سيده ﴿قال﴾ ولقد سمعت من مالك فيما هو أقوى من هذا فلم يرفه الشفعة وذلك في رجل عليه دين وقت له شفعة مربحة كثيرة الفضل فقال غرماؤه خذ بالشفعة فإن لنا فيها فضلا ودينه كثير يفترق ماله وقال الغريم لا أريد الشفعة فقال مالك يجبر على ذلك وليس للغرماء هاهنا حجة إن شاء أخذ وإن شاء ترك فهذا بين لك أمر المكاتب والعبد ﴿قلت﴾ أرأيت إن

أسلمت المرأة شفعة وجبت لها وأبى زوجها ذلك ( قال ) تسليمها جائز عند مالك لأنها تقول لا أشتري وهي أحق بما لها أن لا تشتري به شيئاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك واشترأوها وبيعها جائز رضى ذلك الزوج أو لم يرض إلا أن تحابى في بيعها واشترائها فيأبى ذلك زوجها فيكون في ثلثها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت غير مولى عليها ولا سفية في عقلها فباعت واشترت خابت أيكون لأحد من الناس والدأو غيره أن يرد محاباتها ما خلا زوجها ( قال ) قال مالك ليس ذلك لأحد الا للزوج وحده فانه يرده ويكون ذلك في ثلث جميع مالها فان كان ذلك أكثر من الثلث لم يجز منه قليل ولا كثير وردت جميعه وهذا قول مالك ( قل ) وان أعطت المرأة زوجها مالها كله جاز ذلك لزوجها اذا كانت غير سفية وانما يرد من عطية الزوجة عطيتها لغير زوجها \* ﴿ قلت ﴾ أرايت الشفعة هل تورث في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت من أكرم العمرى على عوض أيجوز هذا وهل تكون الدار لمن أكرمها ولورثته ويأخذ الشفيع بالشفعة في قول مالك ( قل ) لا ولا يجوز هذا ويفسخ لان هذا كراء أكرى حصته من الدار حياة هذا المتكاري فلا يجوز هذا عند مالك لان العمرى عند مالك مرجعها الى الذى أكرمها ( قال ) فان كان استغلامها هذا المعمرد ما استغل لان الضمان كان من صاحبها وكانت الأجرة فاسدة ويكون عليه اجارة ما سكن وهذا قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً تصدق على رجل بدار على أن ينفق عليه حياته فلم يعلم ذلك الا بعد سنين ان الذى أنفق عليه يفرم ما أنفق عليه وما استغل الذى قبض الدار فهو له ولا يقاصه صاحب الدار بشئ من ذلك لانه كان ضامناً للدار فصار الكراء له بالضمان ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وتفسير قول مالك في الصدقة هاهنا انما هي بمنزلة البيع الفاسد وانما مسألتك في العمرى فلا يجوز لان العمرى ضامنها من ربها الذى أكرمها لانها لم تجب الذى أكرمها ﴿ قلت ﴾ أرايت المتصدق عليه بالدار على أن ينفق على هذا الرجل حياته ان أنفق عليه سنين ثم غرقت الدار أو احترقت أو غلب عليها الماء فصارت بحراً كيف يصنعون ( قال ) يرجع بما أنفق على رب الدار فيأخذ رب الدار

من هذا المتصدق عليه قيمة داره يوم قبضها هذا المتصدق عليه لأنها قد فانت في يديه  
 بمنزلة الاشتراء الفاسد ألا ترى لو أنه اشترى اشتراء فاسداً فأنهدمت في يديه أو  
 احترقت كان ضامناً لقيمتها ورجع بالثمن الذي دفع على بائنه وهذا قول مالك وكذلك  
 هذا في البيوع الفاسدة كلها ﴿قلت﴾ أرأيت الهبة أتجوز غير مقسومة في قول مالك  
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترى رجل في صفقة واحدة أرضاً ونخلًا وقرى  
 وشفيعاً واحد وهي في بلدان مختلفة (قال) سألت مالكا عنها فقال يأخذ الشفيع الجميع  
 أو يدع ولم أذكر له اختلاف البلدان فلو كان هذا اذا كان في بلدان مختلفة كان له أن  
 يأخذ ما شاء من ذلك لكان له أيضاً أن يأخذ النخل دون الدور لأن هذا مختلف هذا  
 يقسم على حدة وهذا يقسم على حدة ﴿قلت﴾ أرأيت الشفعة في دور القرى ودور  
 المدائن أهي سواء عند مالك (قال) ما اختلف هذا فيما علمنا عند مالك وكل هذا عندنا  
 محمل واحد فيه الشفعة ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترت شقصاً من دار بافريقية وكانت  
 صفقة الاشتراء بمصر وشفيعها ممي بمصر فأقننا زماناً لا يطالب شفيعته أ يكون هذا  
 قطعاً لشفيعته (قال) نعم لأن مالكا قال الغائب على شفيعته اذا قدم لا تنقطع عنه  
 الشفعة لطول غيبته وهذا ليس بغائب ﴿قلت﴾ فان هذا لما قدم افريقية طلب  
 بالشفعة فقال انما تركت أن آخذ بالشفعة بمصر لاني لم أرد أن أتقدم مالى الا حيث  
 أقبض الدار (قال) لا يكون قوله في هذا شيئاً لأن النقد في الدور جائز وان كانت  
 الدور غائبة وهذا ان كان الاول نقداً لم يكن له أن يأخذ وان كانت الدار غائبة حتى  
 يتقدم وان كان صاحبه لم يتقدم وكان انتمن الى أجل أخذ بمثل ما أخذ به صاحبه ان  
 كان مالياً وان كان غير مالى أتى بحميل ملى ان كان لم يتقدم ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
 وكلت وكيلاً يقبض شفيعتي فأقر الوكيل أنى قد سلمت شفيعتي (قال) لم أسمع  
 من مالك فيه شيئاً وأرى هذا هاهنا شاهداً يحلف المشتري معه ويسلم بما اشترى  
 ولا يكون للشفيع الشفعة ﴿قلت﴾ أرأيت ان نكل المشتري عن اليقين أيحلف  
 الآخذ بالشفعة أنه ما أسلمها ويأخذ شفيعته (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان ادعى

أن فلانا وكله ان يطلب شفعة في هذه الدار والمشتري غائب أيجوز ذلك ويمكن من الوكالة والاخذ بالشفعة والمشتري غائب في قول مالك (قال) اذا أقام البينة على الوكالة أمكن من ذلك ولم يلتفت الى مغيب المشتري عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل قد اشتريت هذا الشقص من هذه الدار من فلان وفلان صاحب ذلك الشقص غائب فقام الشفيع فقال أنا آخذ بالشفعة وأبى هذا أن يدفع اليه ذلك أترى أن يحكم القاضي عليه بالشفعة في قول مالك ولا يعلم أنه اشترى الا بقول المشتري (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى له أن يحكم بالشفعة لان هذا الذي ادعى الشراء ان أتى رب الدار فقال لم أبعه الدار كان له أن يأخذ كراء ما سكن وبأخذ داره وان قضى لهذا بالشفعة فأتى رب الدار فقال لم أبيع دارى لم يكن له أن يأخذ من هذا الذي قضى له بالشفعة شيئاً من الكراء فيما سكن لانه سكن على وجه الشبهة ولا يكون لرب الدار أن يأخذ كراء ما سكن هذا الذي أخذ بالشفعة من الذي ادعى الاشتراء أيضاً فهذا القاضي اذا قضى بالشفعة هاهنا كان قد أبطل حقارب الدار في كراء ما سكن هذا الذي ادعى الشراء في الدار بالضمان الذي يضم منه فلا تكون له شفعة الا أن يقيم بينة على الاشتراء ﴿قلت﴾ أرايت شهادة ابني أو أبى أو زوجي أو ابنتي أو جدي أيجوز شهادة هؤلاء على وكائى اذا أنا وكلت أو وكلنى غيرى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأما أنا فلا أرى شهادتهم جائزة بما وكله غيره وأراها جائزة اذا وكل هو غيره ﴿قلت﴾ هل تجوز شهادة النساء في الوكالة في طلب الشفعة (قال) قال مالك كل موضع تجوز فيه شهادتهن في الاموال تجوز فيه شهادتهن في الوكالة على ذلك الشيء الذي لو شهدن عليه أنفسهن جازت شهادتهن فيه ﴿وقال مالك﴾ لا تجوز شهادة النساء على الوكالة في شيء لو شهدن على ذلك الشيء لم تجز شهادتهن فيه مثل أن يشهدن على عتي أو طلاق أو قتل لم تجز شهادتهن عليه فمن اذا شهدن على الوكالة في ذلك لم تجز شهادتهن عليه وأما في الشفعة فشهادتهن جائزة على الوكالة على الاخذ بالشفعة عند مالك لانهن لو شهدن على أنه شفيع جاز



ذلك أو شهدن على أنه سلم شفעתه جاز ذلك أو شهدن على المشتري أنه قد أقر بأن  
هذا شفيع هذه الدار جاز ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يجوز تزكية النساء في وجه  
من الوجوه ولا فيما يجوز فيه شهادتهن ولا في غير ذلك ولا يجوز للنساء أن يزكين  
النساء ولا الرجال ﴿قال مالك﴾ وليس للنساء من الزكية قليل ولا كثير ولا تقبل  
تزكيتهن في شهادة على مال ولا غير ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن بعت داراً أنا شفيعها  
فأردت أن آخذ بالشفعة لغيري أيجوز ذلك (قال) بلغني عن مالك أنه قال في رجل  
باع حصته من دار فقام شريكه يريد أن يأخذ شفעתه لغيره (قال مالك) لا أرى  
ذلك له إلا أن يريد لنفسه فأما لغيره فلا فهذا يشبه عندي ما سألت عنه ﴿قلت﴾ هل  
يجوز لي أن أوكل من يطلب شفعتي وأنا حاضر في قول مالك (قال) نعم لأن مالكا  
قال يجوز للرجل أن يوكل من يخاصم عنه وهو حاضر ﴿قال﴾ فقيل لمالك فلو أن  
رجلاً خاصم رجلاً حتى ينظر القاضي في أمرهما ويوجه أمرهما وتحاجا عند القاضي  
نم حلف أحدهما أن لا يخاصم صاحبه وأراد أن يوكل (قال) ليس ذلك له إلا أن  
يكون له عذر مثل أن يكون شنه أو أصرع<sup>(٢)</sup> عليه أو ما أشبه ذلك ﴿قال ابن  
القاسم﴾ وأنا أرى أنه إن مرض أو أراد سفراً أو غزواً أو حجاً ولم يكن ذلك منه  
الداداً لصاحبه ولا قطعاً له في خصومته رأيت له أن يستخلف ﴿قلت﴾ ويكون هذا  
المستخلف على حجة الأول (قال) نعم ويحدث من الحجة ما شاء ﴿قلت﴾ وهذا  
الذي يوكل ما أقام من بينته الذين شهدوا على الذي وكل هذه الوكالة جائزة وكل  
ما كان أوقع من حجته على خصمه الأول قبل أن يوكل هذا ذلك جائز على هذا  
الموكل عليه عند مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت أن وكلت وكيلاً على خصومتي  
وأنا حاضر فقال خصمي لا أرضى (قال) ذلك جائز عند مالك له أن يوكل وإن لم  
يرض خصمه إلا أن يكون الذي يوكل أنا يوكل ليضر بهذا الخصم ولعداوة بينهما  
(قال مالك) فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فكل وكالة كانت ممن يتوكل بها أو يوكل  
هذا اضراً فلا يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ولقد سئل مالك عن رجل كان



له على رجل دين فأراد أن يتباعه وهو يعلم أنه إنما دعاه الى ذلك لعداوة بين المشتري وبين الذي عليه الدين ويعلم أنه إنما أراد بذلك عنته (قال مالك) اذا علم ذلك رأيت أن لا يمكن من ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان باع شقصا له في دار ولها شفعا بعضهم غيب وبعضهم صغار وكلهم عبيد الا رجلا واحدا حاضرا من الشفعا فطلب أن يأخذ بالشفعة (قال) قال مالك يأخذ جميع الشفعة أو يدع ﴿قلت﴾ فان قال البائع لا أدفع اليه الا قدر حصته من الشفعة (قال) قال مالك ليس ذلك له اذا طلب الشفعين وأراد أخذ جميع ذلك فذلك له وليس لهذا أن يمنعه وليس للذي طلب الشفعة أن يأخذ بعض ذلك دون بعض اذا أبى ذلك المشتري ﴿قيل﴾ فان أخذ جميع الشفعة فقدم واحد من الغيب (قال) يقال له خذ ما في يد صاحبك من الشفعة وتكون الشفعة بينكما والا فلا شفعة له ﴿قلت﴾ وكل من قدم من الغيب يدخل معهم فيكون معه في الشفعة (قال) نعم وليس له أن يقول أنا أخذ قدر حصتي من الشفعة وأسلم بقية الشفعة فان أبى الا أن يأخذ بقدر حصته من الشفعة فلا شفعة له وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الوصي أياخذ بالشفعة للحييل في قول مالك أم لا (قال) لا يأخذ له بشفعة حتى يولد لانه لا ميراث له الا بعد الولادة فكذلك لا شفعة له الا بعد الولادة والاستهلال صارخا ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن دارا بين رجلين مسلم ونصراني هما شريكان في الدار فباع المسلم حصته من مسلم أو نصراني أيكون لشريكه النصراني فيه شفعة أم لا (قال) قال مالك لشريكه الشفعة وان كان نصرانيا ﴿قلت﴾ أرأيت العبد النصراني ومولاه نصراني أسلم العبد وسيده غائب أبيع على سيده أم ينتظر سيده حتى يقدم (قال) ان كانت غيبة السيد قريبة نظر الامام في ذلك ولم يعجل بيعه لعل سيده يكون قد أسلم فيكون العبد له على حاله عبدا وان كان بعيدا باعه السلطان ولم ينتظره وكذلك ان كانت أمة لان مالكا قال في نصراني تزوج نصرانية فأسلمت النصرانية وزوجها غائب قبل أن يني بها زوجها (قال مالك) ينظر السلطان في ذلك فان كان موضع الزوج قريبا استؤني بالمرأة وكتب الى ذلك الموضع لعله يكون قد أسلم قبل

المرأة فان كان قد أسلم قبلها فهو أحق بها وان كانت غيبة بعيدة لم يأمرها أن تنتظره  
 ولها أن تنكح مكانها ان أحب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجت ولم تنتظره لبعد غيبته  
 فقدم الزوج وقد كان أسلم في مغيبه قبلها ( قال ) اذا أدركها قبل أن يبنى بها زوجها  
 فهو أحق بها وان بنى بها زوجها الثاني فلا نكاح بينهما لان مالكا قال في التي تسلم  
 وزوجها غائب وقد كان دخل بها ان كانت غيبته قريبة سئل عنه وان كانت غيبته  
 بعيدة انتظرت فيما بينها وبين أن تنقضي عدتها فان قدم زوجها وقد تزوجت ودخل  
 بها زوجها الثاني وقد كان اسلامه قبل اسلامها أو في عدتها فلا سبيل له اليها وان  
 أدركها قبل أن يدخل بها وقد كان اسلامه على ما وصفت لك فهو أحق بها ﴿ قلت ﴾  
 ولم قال ذلك مالك ( قال ) اراه مثل قول عمر بن الخطاب في التي يطلقها زوجها فتعلم  
 بطلاقها ثم يراجعها ولا تعلم برجعته حتى تنكح زوجا غيره انه ان أدركها قبل أن يبنى  
 بها زوجها هذا الثاني فهو أحق بها وان أدركها بعد ما بنى بها زوجها الثاني فلا سبيل  
 للأول عليها فكذلك هذه في اسلامها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت شقصا من  
 دار فقاسمت شريكى ثم بنيت مسجدا ثم جاء الشفيع فأراد رد قسمتي وأن يأخذ  
 بالشفعة ويهدم المسجد أله ذلك أم لا عند مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا  
 أن ذلك له لانه حين بيع هذا الشقص كان له الاخذ بالشفعة فلا تبطل شفيعته بما  
 أحدث المشتري في ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى شقصا من دار وهو  
 مديان فقام عليه غرماؤه فباعوا ما اشترى أو مات فباع ذلك ورثته للغرماء ثم أتى  
 الشفيع فأراد أن يأخذ بالصفقة الاولى أليكون ذلك له ( قال ) قال مالك في الرجل  
 يشتري الشقص من الدار فيبيعها من غيره ويبيعها ذلك أيضا من غيره ثم يأتي  
 الشفيع ان له أن يأخذ أى صفقة شاء من ذلك فكذلك مسائلك ﴿ قيل ﴾ أرأيت  
 من بنى مسجداً على ظهر بيت له أو على غير ظهر بيت أو على أرضه ولم يبنه على  
 بيت أيجوز له أن يبيعه ( قال ) لا يجوز له أن يبيعه لان هذا عندي بمنزلة الحبس  
 أرأيت من حبس عرسه له أو بيتا له في المساكين أو على المسلمين أيجوز له أن

يبيعه (قال مالك) لا يجوز له أن يبيعه وكذلك المسجد عندى مثل ما قال مالك في  
 الحبس لا يجوز بيعه اذا كان بناؤه اياه على وجه الصدقة والاباحة للناس ﴿قلت﴾  
 أرايت لو أن جداراً بينى وبين رجل الجدار بين دارى وداره أنا وهو فى الجدار  
 شريكان بعت نصيبى منه أيكون شريكى فيه شفيماً فى قول مالك أم لا (قال) نعم هو  
 شفيع ﴿قيل﴾ فان كان الجدار جدارى وانما له عليه مواضع خشب فبعت الجدار  
 أيكون شفيماً بمواضع الخشب أم لا فى قول مالك (قال) قال مالك لا شفعة له الا  
 فى الشركة فى أصل الارض وهذا ليس بشريك فلا شفعة له ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 بعت عوالي وتحتة سفلى لغيري أو بعت سفلىا وتحتة عوال لغيري أيكون لبعضنا  
 الشفعة فيما باع صاحبه فى قول مالك (قال) لا شفعة لهم لان هؤلاء قد عرف كل  
 واحد منهم حقه ما هو وحيث هو ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترى مسلم من ذمى  
 أرض خراج وشفيهما مسلم أيجوز هذا البيع وتكون فيه شفعة فى قول مالك أم لا  
 (قال) قال مالك لا تباع أرض الذمى اذا كانت الارض أخذت عنوة ﴿قلت﴾ فان  
 كانت الارض أرض صاحب عليها خراج باع أرضه رجل من أهل الذمة من مسلم  
 أو من نصرانى وشفيهما مسلم أيجوز هذا البيع وتكون له الشفعة فى قول مالك أم لا  
 (قال) قال مالك لا يمجبنى هذا البيع ولا أراه جائزاً ان اشترط البائع على المشتري  
 خراجاً يؤديه للأرض وان اشترى بلا خراج عليه لم يكن بذلك بأس وأرى فيها  
 حينئذ الشفعة ولا يذنبى فى قول مالك أن يبيع رجل من رجل أرضاً على أن المشتري  
 عليه كل عام شئ يدفعه (قال ابن القاسم) قال مالك فى أهل الصلح ان لهم أن يبيعوا  
 أرضهم فان كان المشتري انما يبيعه البائع على أن عليه خراجاً يتبع به فلا يحل وان كان  
 يكون الخراج على البائع ويسقط عن المشتري فلا بأس به وأصل هذا فيما سمعنا  
 من قول مالك أن أهل الصلح يبيعون أرضهم ممن أحبوه بمنزلة أموالهم ولا جزية  
 على من اشترى ذلك منهم لانه لو أسلم سقطت الجزية عنه وعن أرضه وهو يتبع

بما صالح عليه فأنما عليه ما صالح عليه ولا يبيع<sup>(١)</sup> من أرضه ومن ماله ما شاء وهذا قول مالك فأنما أن يبيعه علي أن على المشتري خراجها فلا يحل ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت أرضاً ونخلًا صفقة واحدة فاستحق نصف النخل أيكون لي أن أرد جميع صفقتي والأرض أرض النخل (قال) ينظر في ذلك فإن كان الذي استحق من النخل شيئاً يسيراً فأنما لم يكن له أن يرد شيئاً منها مما اشتري فكذلك قال مالك ويوضع عنه من الثمن ما يصيب الذي استحق من النخل ويقسم الثمن على جميع ما اشتري فيوضع عنه من الثمن ما صار لهذا الذي استحق من يديه وإن كان الذي استحق من النخل شيئاً كثيراً كان له أن يرد جميع ذلك أو يتأسك بما بقي في يديه يأخذ من الثمن بقدر ما استحق وهذا قول مالك ﴿قيل﴾ له فإن كانت الأرض على حدة والنخل على حدة فاشتري الأرض والنخل صفقة واحدة فاستحق بعض النخل (قال) ينظر في الذي اشتري فإن كان الذي استحق من النخل هو وجه ما اشتري وفيه كان يرجو الفضل ولمكان هذا الذي استحق اشتري جميع صفقة الأرض وما بقي من النخل فله أن يرد ذلك وإن لم يكن ذلك وجه ما اشتري ولا فيه طلب الفضل كان له أن يرد جميع النخل وحدها بما يصيب النخل من الثمن إذا كان الذي استحق من النخل هو أكثر النخل وإن كان النخل الشيء الدافه الذي استحق من النخل كان له أن يرجع بما يصيب ذلك من الثمن ولم يفسخ البيع

باب اشتري دارين صفقة واحدة فاستحق من أحدهما شيء

﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت دارين صفقة واحدة فاستحق شيء من إحدى الدارين والدار التي استحق بعضها ليست وجه ما اشتريت (قال) ينظر فيما استحق من الدار فإن كان شيئاً فأنما لا ضرر فيه لم يكن له أن يرد شيئاً من اشترائه وكان له أن يرجع بمحصة ما استحق من الدار في الثمن وإن كان ما استحق من الدار هو أكثر

(١) (قوله ولا يبيع الخ) كذا بالأصل ولعل الصواب حذف لا بدليل ما قبله وحرر

تلك الدار وفيه ضرر رد تلك الدار وحدها ورجع في الثمن بحصة تلك الدار ولم يكن له ان يرد الدار الاخرى لان التي استحق أكثرها ليست وجه ما اشترى فان استحق من احدى الدارين التي هي جل ما اشترى ولها اشترى الدار الاخرى وفيها الفضل جلها أو مافيه الضرر فان له أن يرد الدارين جميعا يرد جميع بيعه ويرجع بالثمن وهذا قول مالك (قال) وان كان الذي استحق منها شيئاً نأفها لاضرر فيه وذلك الذي استحق منها فقط رجع بقدر ذلك من الثمن ولم يكن له أن يرد بقية الدار ولا الدار الاخرى وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت داراً وشفيعها حاضر فغاب الشفيع فأقام في غيبته سنين عشراً أو أكثر من ذلك ثم قدم يطلب الشفعة أ يكون له ذلك (قال) ان كان خروجه بمحدثان اشترائه وفيما لواقم كانت له فيه الشفعة نظر فان كانت غيبته قد علم أنه لا يأتي الا في مثل ما تنقطع فيه الشفعة فلا شفعة له وان كان سافراً يرجع في مثله فيدرك فيه شفעתه فعاقه أمر من الله بعد ذلك رأيت على شفعتي ويحلف بالله ما كان في ذلك تاركاً لشفعتي لان مالك قال لا تنقطع شفعة الغائب لغيبته وهذا يقول انما خرجت الى سفرى ولم تنقطع شفعتي في الايام التي خرجت فيها وخرجت وأنا أرجو أن أرجع وخرجت ولست بتارك لشفعتي فأنا في مغيبى على شفعتي ويكون ذلك له لان شفعتي لم تنقطع عندنا الى اليوم الذي طلب فيه على حال من الحال ﴿قلت﴾ ولا يبالي أشهد حين خرج في سفره أنه على شفعتي أو لم يشهد هو عندك سواء وهو على شفعتي (قال) نعم ذلك سواء ﴿قلت﴾ أرأيت ان ادعيت في دار دعوى فصالحني الذي ادعيت في داره هذه الدعوى على مائة درهم دفعها الى ولم أسم دعواى ما هي ثلث ولا ربع ولا نصف أيجوز هذا الصالح ويكون في الدار الشفعة أم لا (قال) لا يجوز هذا الصالح لان مالك قد جعل الصالح بمنزلة البيع لا يجوز فيه المجهول كما لا يجوز في البيع المجهول اذا كان يعرف ما يدعى من الدار فلا بد من أن يسميه ثم يصطلحان بعد تسمية ذلك على ما أحبا فان لم يفعلا فالصالح فاسد ولا شفعة فيه لانه غير جائز الا أن يكونا يعرفان ذلك فيجوز الصالح ﴿قال﴾

ابن القاسم \* ولقد سألت مالكا عن الرجل يهلك دورا ورققا وماشية وغير ذلك من العروض فيريد ورثته أن يصالحوا المرأة على ميراثها من ذلك ( قال ) قال مالك ان كان ما ترك الميت قد عرفته المرأة وعرفه الورثة فلا بأس بذلك وان كان مجهولا لا يعرف فالصالح فيه غير جائز وانما هو بمنزلة البيع ولا يجوز في الصالح من هذا الوجه الا ما يجوز في البيع \* قلت \* أرأيت ان استأجرت أجيراً سنة بحظي من هذه الدار أكون في هذه الدار شفعة أم لا في قول مالك ( قال ) فيها الشفعة \* قلت \* فبكم يأخذها الشفيع ( قال ) يأخذها بقيمة الاجارة \* قلت \* وهذا قول مالك ( قال ) نعم الاجارة عند مالك بيع من البيوع فاذا كانت بيماً من البيوع فالشفعة فيها اذا اشترت الدار فالاجارة بمنزلة الشراء والبيع بالاموال والعروض تكون في الدور الشفعة بقيمة الاجارة ( قال ) وهذا كله قول مالك \* قيل \* وكذلك ان بعت حظي من هذه الدار بسكنى دار أخرى أكون فيها الشفعة ( قال ) نعم له الشفعة عند مالك \* قلت \* أرأيت ان ادعيت في دار سدسا وذلك حظ رجل في تلك الدار وجحدني فصالحته على أن سلمت له شقصا لي في دار أخرى على أن يسلم لي هذا السدس الذي ادعيت في يديه أكون فيهما جميعاً شفعة أم لا في قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولكن أرى الشفعة في الشقص الذي لم يكن فيه دعوى وأما السدس الذي كانت فيه دعوى المدعى فلا أرى فيه الشفعة لان هذا المدعى يقول انما أخذت حقا كان لي ولم أشتريه فيؤخذ مني بالشفعة ويكون في الشقص الذي لم يكن فيه دعوى الشفعة ويأخذ الشفيع الشقص بقيمة السدس الذي كانت فيه الدعوى لان الذي أخذ الشقص من الدار دفع هذا السدس الى الذي كانت فيه الدعوى وهو مقر بأن السدس الذي دفع ثمن لهذا الشقص الذي في يديه من هذا الشقص لانه مقر أنه قد اشتراه وثمنه السدس الذي دفع فيه وأما مدعى السدس الذي أخذه فية قول أنا لم أشتري هذا السدس انما أنا رجل أخذت حق وظلمت في شقصي الآخر لما جحدتني هذا السدس فافتديته بهذا الشقص الذي

دفعته من مالى فلا يكون فيما في يديه من السدس شفعة لانه لا يقر بشراء هذا السدس ﴿قلت﴾ أرايت ان ادعيت على رجل انه قتل دابتي فصالحته من ذلك غلى شقص له في دار فاتى الشفيع يطلب بالشفعة بم يأخذها (قال) بقيمة الدابة ﴿قلت﴾ فالقول قول من في قيمة الدابة (قال) القول قول رب الدابة ﴿قيل﴾ ولا يقال له ها هنا صف الدابة (قال) لا لان مالكا قال فى الذى يشتري الدار بالعرض فيقوت العرض ان القول فيه قول المشتري ويقال للشفيع خذ بذلك أو دع ولم يقل مالك ال له صف ﴿قيل﴾ فان قال قيمة ذلك العرض ما يعلم الناس انه فيه كاذب ليس لك قيمة ذلك العرض (قال) لا يصدق واذا اتى بما لا يشبه كان القول قول الشفيع اذا اتى بما يشبه ﴿قلت﴾ أرايت اللقيط اذا تصدق عليه بصدقة أو وهبت له هبة أيكون الذى هو فى حجره القابض له ولم يجعله السلطان وصيا ولا ناظرا (قال) نعم لان مالكا قال فى الرجل يتصدق على الرجل بصدقة والمتصدق عليه غائب فيقول هذا الذى تصدق لرجل أجني اقبض لفلان صدقته فيدفعها اليه ويجوزها هذا الاجنبى لذلك الرجل الغائب ولم يعلم الغائب بما تصدق هذا عليه ولا بمالحاز له هذا الرجل (قال) قال مالك ذلك جائز وكذلك اللقيط عندي هو بمنزلة هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذت عبداً لرجل غصبته اياه فاشتريت به شقصا فى دار أيكون فيه الشفعة أم لا (قال) أما ما كان العبد قائما بعينه ولم يفت ولم يتغير فلا شفعة فى الدار فاذا فات العبد حتى تجب على آخذه قيمته فالشفعة للشفيع بقيمة العبد يوم اشترى به الدار لان البيع قد تم بينهما حين لزم المتعدي القيمة ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت شقصا فى دار بألف درهم غصبتها من رجل يعلم ذلك ثم طلب الشفيع الشفعة (قال) له الشفعة والشراء جائز وانما عليه ألف درهم مثلها ولربها الذى استحقتها أن يأخذها من بائع الدار ان كانت الدراهم قائمة بعينها لان الدراهم والدنانير فى هذا لا تشبه العروض ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا (قال ابن القاسم) اذا اقام البينة على دراهمه بعينها أخذها ورجع البائع على المشتري بمثل تلك الدراهم ولا ينقض البيع



بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت شقصاً من دار بألف درهم فأتى الشفيع  
 يطلب بالشفعة فقال المشتري بنيت في هذا البيت وهذا البيت وكذبه الشفيع (قال)  
 القول قول الشفيع لان المشتري مدع فيما بنى فلا يصدق الا ببينة ﴿قيل﴾ وهذا قول  
 مالك (قال) لا أحفظ عن مالك الساعة شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عرصة  
 دار فيها بنيان على أن النقض لرب الدار ولم أشت منه النقض ثم اشتريت بعد ذلك  
 النقض أو اشتريت منه النقض أولاً ثم اشتريت العرصة بعد ذلك فطلب الشفيع  
 الشفعة أيكون له شفعتي في العرصة والنقض جميعاً (قال) نعم تكون شفعة الشفيع  
 في النقض والعرصة جميعاً في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان وهب لي رجل شقصاً له في  
 دار لا يعلم ذلك الا بقوله أيكون القول قوله أنه لم يهب للثواب (قال) سئل مالك  
 عن رجل تصدق على رجل بشقص له في دار فقال الشفيع لمالك اني أخاف أن  
 يكون قد باعه في السر أو أعطاه ثواباً وأشهد له بالصدقة ليقطع شفعتي فأنا أريد أن  
 أحلف المتصدق عليه (قال مالك) ان كان رجل صدق لا يتهم على مثل هذا فلا عين  
 عليه وان كان يتهم على مثل هذا حلف له وكذلك الهبة ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
 اشتريت شقصاً من دار من رجل فتصدقت به على رجل ثم قدم الشفيع فأراد الاخذ  
 بالشفعة أنتنقض الصدقة ويأخذ شفعتي بصفقة البيع أم لا في قول مالك (قال) نعم  
 تنتقض الصدقة ويأخذ بالشفعة بصفقة البيع ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن داراً بيني وبين  
 رجل غير مقسومة بعت أنا طائفة منها بغير اذن شريكي فقدم شريكي والذي بعت أنا  
 من الدار هو نصف الدار الا أن الذي بعت هو نصف بعينه (قال) قال مالك ان أحب  
 شريكه أن يأخذ ما باع ويدفع الى المشتري نصف الثمن الذي اشترى به المشتري  
 فذلك له وهذا النصف الثمن الذي يدفع انما هو ثمن حصة شريكه لان البيع انما  
 يجوز في حصة شريكه ولا يجوز في حصته هو الا أن يجيزه ﴿قال﴾ فقلت لمالك  
 أفلا يقاسم هذا الذي لم يبع شريكه الذي باع فان صار هذا النصف الذي باعه البائع  
 في حظه جاز عليه البيع وان صار في حظ صاحبه بطل البيع (قال مالك) لا يكون



هذا هكذا ولكن الذي لم يبع يأخذ حصة شريكه الذي باع بشفعته ويأخذ حصته من ذلك ولا يجوز فيه البيع اذا لم يجزه هو ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن لان الشريك الذي أخذ شفعته قد دفع الى المشتري نصف ثمنه وهو حصة البائع ويقاسمه النصف الباقي من الدار ان شاء ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن نخلة بيني وبين رجل بعت نصيبي منها أيكون لصاحبي الشفعة فيها أم لا (قال مالك) لا شفعة فيها

﴿ تم كتاب الشفعة الثاني بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي ﴾

﴿ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب القسمة الاول ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب القسمة الاول ﴾

﴿ ما جاء فى بيع الميراث ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو اتى بعت مورثى من هذه الدار ولم أسم ما هو أخص أو ربع أو عشر أو نصف أيجوز هذا البيع (قال) لا خير فى هذا البيع عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان تصدق بميراثه من هذه الدار أو وهبه ولم يخبر ما هو أثلت أو ربع أيجوز هذا (قال) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ورثنا دارين ونحن أشراك كثير فبعت نصيبى من هذه الدار من أحد الورثة بنصيبه من الدار الأخرى ولم أسم عند البيع ما نصيبى ولا سماء هو لى أيضاً الا أن كل واحد منا قد عرف نصيبه ما هو وعرف نصيب صاحبه أيجوز هذا فى قول مالك أم لا (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان ورثت فى دار سدساً أو ربما أو خمسا فبعت مورثى من الدار من رجل ولم أسم عند عقدة البيع أن ذلك ربع ولا خمس ولا سدس وقد عرف البائع والمشتري ما ميراث البائع من الدار (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان عرف المشتري ما مورث البائع ولم يعرف البائع ما مورثه من الدار (قال) قال مالك اذا جهل أحدهما كم ذلك من الدار فلا خير فى ذلك البيع

﴿ ما جاء فى التهاؤ فى القسم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن داراً بينى وبين رجل انقسمناها على أن أخذت أنا الغرف

وأخذ هو الأسافل أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾  
 أرايت لو أن داراً بين ثلاثة رجال رضوا بأن يأخذ أحدهم بيتاً من الدار على أن  
 تكون للآخرين بقية الدار أيجوز هذا عند مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أليس قد قال  
 مالك لا يجمع بين رجلين في القسم (قال) إنما قال ذلك مالك في القرعة بالسهم

﴿ما جاء في شراء المر وقسمة الدار على أن الطريق على أحدهم﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن داراً بيني وبين رجل قاسمته الدار فأخذ طائفة وأخذت  
 أنا طائفة على أن الطريق لي إلا أن له في الطريق الممر فصار الطريق لي وله الممر فيه  
 أيجوز هذا القسم أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾ أرايت أن يشتري  
 رجل من رجل ممرًا في دار من غير أن يشتري من رقبة البنيان شيئاً أيجوز هذا أم لا  
 في قول مالك (قال) ذلك جائز لهما

﴿ما جاء في قسمة الدار وأحدهما يجهل حظه﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن دارين ورثهما رجلان أحدهما قد عرف مورثه من الدارين  
 والآخر يجهل مورثه منهما فرضيا بأن يأخذ أحدهما بمورثه من إحدى الدارين  
 النصف ومن الأخرى الثلث فسلم بقيتها لصاحبه أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا  
 يجوز هذا عند مالك لأن مالكا قال في المرأة تصالح على مورثها من الدار ولا تعرف  
 ما هو قال الصالح باطل

﴿في الرجوع في القسم﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن داراً بيني وبين رجل تراضينا في أن جعلت له طائفة من  
 الدار على أن جعل لي طائفة أخرى فرجع أحدهما قبل أن تنصب الحدود بيننا (قال)  
 ذلك لازم لهما ولا يكون لهما أن يرجعا عند مالك لأن هذا بيع من البيوع  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أقرحة<sup>(١)</sup> متباينة بين قوم شتى أرادوا أن يقتسموا قال بعضهم

(١) (أقرحة) جمع قراح كسحاب وكأثير هي الأرض التي لا ماء بها ولا شجر اهـ

اقسم لنا في الاقرحة كلها وقال بعضهم بل اجمع لنا نصيب كل واحد منا في موضع واحد (قال) ان كانت الارض بعضها قريبة من بعض وكانت في الكرم سواء قسمت كلها وجمع نصيب كل واحد منهم في موضع واحد وان كانت الاقرحة مختلفة وكانت قريبة قسم كل قريح على حدة وان كانت الاقرحة في الكرم سواء الا انها متباعدة متباعدة مسيرة اليوم واليومين قسم كل قريح على حدة أيضاً لان مالكا قال في القوم يرثون الحوائط والدور ويكون بينهم اليوم واليومان (قال) ارى أن تقسم الحوائط والدور كل واحد على حدة

### ❦ قسمة القرى ❦

❦ قلت ❦ وكذلك ان كانت القرى بينهم ورثوها أو اشتروها فأرادوا أن يتقسموها فقال بعضهم اجمع نصيب كل واحد منا في موضع واحد وقال بعضهم اقسم لنا في كل قرية منها وأعط كل واحد منا في موضع حظه من كل قرية (قال) ان كانت القرى متقاربة وهي في رغبة الناس فيها ونفاقها عند الناس سواء جمعت تلك القرى كلها في القسم فقسم لكل واحد منهم حصته في موضع واحد منها ❦ قلت ❦ أرايت ان كانت القرى متباعدة متباعدة مسيرة اليوم ونحوه واليومين وهي في رغبة الناس فيها سواء وفي حرص الناس عليها وفي نفاقها عند الناس سواء (قال) ارى أن تقسم كل قرية على حدة كما قال مالك في الدور التي أخبرتك

### ❦ ما جاء في قسمة الدور بين ناس شتى ❦

❦ قلت ❦ فان كانت قرية بين قوم شتى فأرادوا أن يقسموا الدور فقال بعضهم اقسم حظي في كل دار من القرية وقال بعضهم بل اجمع نصيب كل واحد منا في موضع واحد (قال) ينظر في ذلك فان كانت الدور سواء في نفاقها عند الناس ورغبة الناس فيها وفي موضعها قسمت وجمع لكل انسان حظه في موضع واحد وان كانت الدور متفاوتة مختلفا نفاقها عند الناس وموضعها كذلك جمع القاسم كل دار منها

إذا كانت صفتيهما واحدة في رغبة الناس فيها ونفاقها وموضعها فتقسم هذه كلها  
قسما واحداً فينظر الى ما اختلف من الدور فيقسم ذلك على حدة يعطى لكل انسان  
حظه من ذلك وان اتفقت داران على صفة واحدة جمعتهما في القسم وهذا قول مالك

— ما جاء في قسمة القرى وفيها دور وشجر —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ورثنا أنا وأخ لي قرية من القرى فيها دور وشجر وأرض بيضاء  
فأردنا أن نقسم كيف نقسم ذلك بيننا ( قال ) أما دور القرية فتقسم كما وصفت لك في  
قسمة الدور وأما الأرض البيضاء فتقسم كما وصفت لك في قسم الأرض البيضاء  
﴿ قلت ﴾ وكيف وصفت لي في قسمة الأرض البيضاء ( قال ) ينظر الى ما كان من  
الأرض التي يشبه بعضها بعضاً في الكرم والنفاق عند الناس وتقارب موضع بعضه  
من بعض جمع له هذا كله فجعل نصيب كل انسان في موضع واحد وان اختلفت  
الأرض اختلافاً بينا أعطى كل انسان منهم حظه في كل أرض على حدة وهذا مثل  
الدور والنخل ﴿ قلت ﴾ وما حدث قرب الأرض بعضها من بعض ( قال ) لم يحدث لنا مالك  
فيه حداً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى الميل وما أشبهه قريباً في الحوائط والأرضين  
﴿ قلت ﴾ أرأيت الشجر التي في هذه القرية بين هذين الأخوين كيف يقسمها  
مالك بينهما وهي من أنواع الأشجار تفاح ورمان وخوخ وأترج وأنواع الفاكهة  
مختلطة في جنان واحد أو كانت الاجنة كل نوع على حدة ( قال ) لم أسمع من مالك  
في هذا بعينه شيئاً ولكنني أرى ان كانت الأشجار مختلطة في حائط واحد كما وصفت  
لي قسم الحائط وجمع نصيب كل واحد منهما في موضع واحد على القيمة وان كانت  
الاجنة التفاح جنان على حدة والرمان جنان على حدة وكل نوع جنان على حدة  
وكل واحد منها يحتمل ان يقسم بينهم قسم بينهم كل جنان على حدة على القيمة  
وأعطى لكل واحد منهم حظه من كل واحد منها وهذا مثل قول مالك في النخل  
يكون في الحائط منه البرني والصيحاني واللون والجمرور وأنواع التمر رأيت يقسم  
على القيمة ويعطى كل واحد منهم يجمع له حظه في موضع واحد من الحائط ولا

يلتفت الى ما يصير في حظ هذا من ألوان التمر وما يصير في حظ هذا من ألوان التمر  
﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن داراً في يد رجل غائب أتى رجل فادعى أنه وارث هذه  
الدار مع الغائب أيقبل القاضى منه البينة والذي كانت الدار في يده غائب أم لا (قال)  
لا أحفظه عن مالك الا أنى سمعت من يذكر هذا عن مالك أن الدور لا يقضى على  
أهلها فيها وهم غيب وهو رأيي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ الا أن تكون غيبته تطول  
فينظر في ذلك السلطان مثل من يغيب الى الاندلس أو طنجة فيقيم في ذلك  
الزمان الطويل فأرى أن ينظر في ذلك السلطان ويقضى به ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان  
أقام البينة انهم ورثوا هذه الدار عن أبيهم وان ذلك الغائب الذي هذه الدار في يديه  
لا حق له فيها (قال) لم أسمع من مالك في هذه الا ما أخبرتك أنه بلغنى فأرى أنه  
ان كانت النية مثل ما يسافر الناس ويقدمون كتب الوالى الى ذلك الموضع بذلك أن  
يستخلف أو يقدم فيخاصمهم وان كانت غيبته بعيدة يعلم ان الذين طلبوا لا يقدر  
على الذهاب الى ذلك الغائب الذى في يده الدار ولا يوصل اليه لبعد البلاد رأيت أن  
يقضى لم بحقوقهم ﴿ قلت ﴾ هل يقيم القاضى وكيلاً لهذا الغائب يقوم له بحجته  
(قال) لا أحفظ في هذا شيئاً ولا أعرفه من قول مالك أنه يستخلف للغائب ولكن  
يقضى عليه ولا يستخلف له خليفة ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان الذى في يده الدار  
صديقاً صغيراً وادعى رجل أن الدار داره وأقام البينة هل يستخلف القاضى لهذا الصبي  
خليفة (قال) ما علمت أن مالكا ولا أحداً من أهل المدينة ولا رأيته في شيء من  
مسائل مالك قال انه يستخلف له القاضى خليفة ولا أرى ذلك

— ما جاء في قصة الثمار —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت أرض وشجر ونخل وفي الشجر والنخل ثمار فأرادوا أن  
يقتسموا الارض والنخل والثمار (قال) قال مالك لا تقسم الثمار مع الاصل وكذلك  
الزرع لا يقسم مع الارض ولكن تقسم الارض والشجر وتقر الثمرة والزرع حتى  
يحل بينهما فاذا حل بينهما فإن أحبوا أن يبيعوا الثمرة والزرع ثم يقتسموا الثمن على

فرائض الله تعالى فذلك لهم ولا يقسمون الزرع فدادين ولا مزارعة ولا قتا ولا يقسم الا كيلا . وأما التمرة من النخل والنب فان مالكا قال فيه اذا طاب وحل بيعة واحتاج أهله الى قسمته ( قال مالك ) ان كانوا يريدون ان يجتدوا كلهم فلا أرى أن يقتسموه وان كانوا يريدون ان يأكلوه رطباً كلهم أو يبيعوه رطباً كلهم فلا أرى أيضاً أن يقتسموه كذلك وان كان بعضهم يريد أن يبيع وبعضهم يريد أن يتمر وبعضهم يريد أن يأكل فاختلفت حوائجهم أو أراد بعضهم أن يبيع وبعضهم أن يتمر رأيت ان يقسم بينهم بالخرص اذا وجدوا من أهل المعرفة من يعرف بالخرص **قلت** **﴿** للمالك قالفاكة والرمان والفرسك <sup>(١)</sup> وما أشبهه **﴾** ( قال ) لا يقسم بالخرص وان احتاج أهله اليه لان هذا مما ليس فيه الخرص من عمل الناس وانما مضى الخرص في النخل والنب **﴿** قال ابن القاسم **﴿** وذلك أنه ذكر بعض أصحابنا ان مالكا أرخص في قسم الفواكه بالخرص فسألتها عنه فقال لا أرى ذلك **﴾** ( قال ) ولقد سألته عنه غير مرة فأبى أن يرخص لي فيه

### — ماجاء في قسمة البقل —

**﴿** قلت **﴿** أرايت ان ورثنا بطلا يصلح لنا ان نقسمه **﴾** ( قال ) لا يجبني ذلك ولم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا كره قسم الثمار بالخرص وقال هو مما لو كان شيء يجوز فيه الخرص لجاز في الثمار والبقل أبعد من الثمار في الخرص ولا أرى أن يقسم حتى يجد ويباع فيقسمون ثمنه وذلك أن جل الثمار من التفاح والفرسك والخوخ والرمان والأرج والموز وما أشبهه لا بأس به اثنين بواحد يدأ بيد والقرط لا بأس به اثنين بواحد يدأ بيد فلما لم يجوز لي مالك فيما يجوز من الثمار اثنين بواحد يدأ بيد أن يقسم ذلك بالخرص كرهت أن يقسم البقل القائم بالخرص وانما هذه الفواكه الخضراء عند أهل العلم بمنزلة البقل في أنماها في الزكاة لانه لازكاة فيها وفي تفاضلها سهل اثنان بواحد **﴿** قلت **﴿** هل يجوز بيع فدان كراث بفداني كراث أو سريس أو خس أو

( ١ ) ( والفرسك ) قال في القاموس الفرسك كزبرج الخوخ أو ضرب منه أجرد أخره

سألت (قال) لاخير فيه عند مالك الا أن يحجز ذلك مكانهما ويقطعا ذلك قبل أن يتفرقا وذلك أني سألت مالكا عن الرجل يشتري النخلة قد طابت بقمح يدفعه اليه أو بشرة يابس يكتالها له من غير صنفها أو ثمرة في رؤس النخل بشرة في رؤس شجر سوى النخل وكل قد طابت (قال مالك) لا يحل ذلك الا أن يجدا ما في رؤس الشجر من ذلك قبل أن يتفرقا ﴿قلت﴾ أرايت ان جد أحدهما وتفرقا قبل أن يجدا الآخر (قال) لا يجوز ذلك وكذلك لو اشترى ما في رؤس النخل بمحطة فدفع الحنطة وتفرقا قبل أن يجدا ما في رؤس النخل لم يحجز ذلك عند مالك فكذلك البقل عندى مثل هذا والذي أخبرتك من الثمار هو قول مالك

﴿ما جاء في قسمة الارض ومائها وشجرها﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن ثلاثة نفر ورثوا قرية لها ماء وشجر ومجري ماء ورثوا أرضها وماءها وشجرها وشربها لأحدهم الثلث وللآخر السدس وللآخر النصف فأرادوا أن يقتسموا (قال) تقسم الارض عند مالك على قدر موارثهم منها ويكون لهم في شربهم من الماء على قدر موارثهم منه وكل قوم كانوا أشراكا في الدمن الا فلاد فباع أحدهم نصيبه من ذلك فشركاؤه ذينة أحق بالشفعة من سائر شركائه في الماء ﴿قلت﴾ والذينة في قول مالك هم أهل ورثة يتوارثون دون شركائهم (قال) نعم ﴿قلت﴾ وإن كانت الارض قد قسمت الا أنهم لم يقسموا الماء فباع رجل حظه من الماء ولم يبع الارض كانت فيه الشفعة في قول مالك (قال) سألت مالكا عن نخل بين قوم اقتسموها ولها بئر وتركوا البئر على حالها ليسقوا بها فباع أحدهم حظه من الارض وترك حظه من البئر لم يبعه معه ثم باعه بعد ذلك من انسان فقال شريكه في البئر أنا آخذ بالشفعة (قال) قال لى مالك لا شفعة له فيها ﴿قال﴾ فقلت لمالك البئر التي لا شفعة فيها ما هي (قال) هي هذه التي اذا قسمت النخل وترك البئر فلا شفعة فيها فالعيون بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ فان لم تقسم النخل فاذا باع رجل حظه من الماء ان له الشفعة (قال ابن القاسم) سمعت مالكا يقول في رجل له شرك في نخل يسيرة



حظه فيها يسير ولهم نبع ماء فأراد أحدهم أن يبيع حظه من الماء من رجل وهو القليل الحظ ولا يبيع النخل (قال) أرى شركاءه في الماء أحق بالشفعة

— ما جاء في قسمة الزرع الأخضر قبل أن يبدو صلاحه —

﴿ قلت ﴾ أرايت هل يقسم الورثة الزرع في قول مالك من قبل أن يبدو صلاحه على أن يحصد كل واحد منهم حصته مكانه (قال) اذا كان ذلك يستطيع أن يعدل بينهما بالتحرى في القسم جاز ذلك بينهما بمنزلة غيره من الاشياء التي تقسم على التحرى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اقتسماه على أن يحصدها فحصد أحدهما وترك الآخر نصيبه حتى صار حبا (قال) تنتقض القسمة أيضا فيما بينهما ويكون على الذي حصده قيمة ما حصد من الزرع ويكون هذا الزرع الذي استحصده بينهما يقتسمانه بينهما حبا ويقتسمان القيمة أيضا بينهما ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) انما قال مالك في القصب والنين اذا قسم على التحري فذلك جائز فرأيت قسمة هذا الذي ذكرت لك على التحرى جائزاً في رأيي فاذا ترك أحدهما نصيبه حتى يصير حبا فقد فسدت القسمة بينهما لان القسمة هاهنا بيع من البيوع ولا يصلح لأحدهما أن يبيع حصته من هذا الزرع قبل أن يبس على أن يتركه مشتره حتى يصير حبا فلما كان هذا في البيع لا يجوز عند مالك كان أيضا في القسمة غير جائز وكذلك ان اقتسماه على التحرى على أن يحصدها وهو بقل ثم تركاه جميعا حتى صار حبا فان القسمة تنتقض ويصير جميع ذلك بينهما يقتسمانه كيلا وهذا رأيي مثل ما قال مالك في البيوع

— ما جاء في قسمة البلح الكبير والبسر والرطب في رؤس النخل —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أردنا أن نقسم بلحا في رؤس النخل ورثناه أو اشتريناه (قال) ان كان البلح كبيراً واختلفت حاجتهما في ذلك أراد أحدهما أن يأكل البلح وأراد الآخر أن يبيع البلح فلا بأس أن يقتسماه على الحرص بخرص بينهما اذا اختلفت حاجتهما اليه لان مالكا كره البلح الكبير واحداً بانيين (قال) ولا أرى أن يباع البلح

إذا كان كبيراً إلا مثلاً بمثل (قال) وكذلك في البسر والرطب وقال مالك في البسر  
والرطب لا بأس أن يقتسما ذلك على الخيص فيما بينهما إذا اختلفت حاجتهما إليه  
وجعل مالك البلح الكبير في البيع مثل البسر والرطب فكذلك ينبغي أن يكون  
البلح الكبير في القسمة مثل الرطب والبسر ﴿قلت﴾ أرأيت أن اقتسما هذا البلح  
الكبير بالخرص وخرص بينهما على أن يأخذه أحدهما لياً كله وأراد الآخر أن يبيعه  
أما يخشى أن يكون هذا بيع الطعام بالطعام ليس يدأ بيد (قال) إذا اقتسماه في رؤس  
النخل وخرص بينهما إذا كانت حاجتهما إليه مختلفة وعرف كل واحد منهما الذي  
له من ذلك وقد قبض كل واحد منهما الذي له فلا بأس بهذا القسم وإن لم يجد الذي  
حاجته إلى الآخر إلا بعد يومين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك ما لم يتركه حتى يزهي  
وقسمتها بالخرص إذا اختلفت حاجتهما قبض والخرص فيه بمنزلة الكيل وكذلك  
الذي حاجته إلى البيع لأن مالكا قال في الرطب إذا اختلفت حاجتهما إلى ذلك  
فلا بأس أن يقتسماه بالخرص ثم يأخذ كل واحد منهما من الرطب كل يوم مقدار  
حاجته من ذلك فكذلك البلح الكبير في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت أن اقتسما هذا  
البلح الكبير بالخرص وكانت حاجتهما إلى البلح مختلفة فجاء أحدهما وترك الآخر  
حصته حتى أزهي أو تركا جميعا حصتهما حتى أزهد النخل أنتقض القسمة فيما بينهما  
أو تكون القسمة جائزة (قال) تنتقض القسمة فيما بينهما إن تركاه جميعا حتى أزهي  
أو تركه أحدهما وجد الآخر ﴿قلت﴾ ولم نقضت القسمة فيما بينهما (قال) لأنه بيع  
الثمر قبل أن يبدو صلاحه ألا ترى أن أحدهما ابتاع نصف نصيب صاحبه بنصف  
ما كان له من البلح فلا يصلح أن يبتاع النخل وإن كان كبيراً على أن يترك حتى  
يزهي ﴿قلت﴾ أرأيت أن اقتسماه بعد ما أزهي وحاجتهما إلى ما في رؤس النخل  
مختلفة فتركا حتى أثمر أنتقض القسمة فيما بينهما أم لا (قال) لا بأس بذلك ولا  
تنتقض وكذلك قال لي مالك إذا اختلفت حاجتهما فيه بشمن واحد ومجد آخر وبيع  
آخر لأن الرجل لو اشترى رطباً في رؤس النخل ثم تركه حتى يستمر لم ينتقض البيع

فيما بينهما عند مالك وكذلك القسمة أيضاً عندى ﴿ قلت ﴾ أرأيت مثل تمر افريقية  
 فانهم يجذونه بسرّاً اذا بدا قبل أن يرطب ثم يتركونه حتى يتمر على ظهور البيوت وفي  
 الا نادر أرأيت ان اقتسماه بعد ما جداه أيجوز ذلك فيما بينهما ( قال ) نعم ذلك جائز  
 اذا اقتسماه كيلاً ﴿ قلت ﴾ ولا يخشى أن يكون هذا التمر بالتمر ليس مثلاً بمثل لانه  
 اذا جف وانتقض لا يدري أيكون ذلك سواء أم لا ( قال ) لا بأس بهذا لان ذلك  
 الرطب كله شيء واحد فان اقتسماه فلا أشك أن نقصان ذلك كله شيء واحد  
 ﴿ قلت ﴾ ويصالح الرطب بالرطب كله مثلاً بمثل ( قال ) نعم لا بأس بذلك عند  
 مالك فلما قال مالك هذا رأيت أنا أنه جائز اذا اقتسماه ثم جف بعد ذلك نصيب  
 كل واحد منهما وصار تمرّاً فذلك جائز ( قال ) ولو كان ذلك يختلف أيضاً ما كان  
 به بأس لانه الرطب بالرطب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اقتسماه بلحا صفاراً أيجوز ذلك في  
 قول مالك أم لا ( قال ) لا بأس بذلك اذا اقتسماه على التخرى واجتهدا حتى يخرجوا  
 من وجه المخاطرة ( قال مالك ) وانما البالح الصغير علف ( قال ابن القاسم ) وهو بقل  
 من البقول ( قال مالك ) وان اقتسماه وفضل أحدهما صاحبه فلا بأس بذلك اذا عرف  
 أنه قد فضله بذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ لا بأس ببالح نخلة ببالح نخلتين على أن يجدها  
 مكانهما اذا كان البالح صفاراً ﴿ قلت ﴾ ويجوز قسمتهما هذا البالح وحاجتهما في ذلك  
 سواء ( قال ) نعم يجوز ذلك وان كانت حاجتهما الى البالح سواء لان هذا لا يشبه  
 الرطب بالرطب وانما هو بمنزلة البقل والعلف ﴿ قلت ﴾ فان اقتسما هذا البالح فلم  
 يجدها حتى صار بلحا كباراً لا يشبه الرطب انتقض القسمة فيما بينهما وأحدهما قد  
 فضل صاحبه في القسمة ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان لم يكونا اقتسماه على تفاضل ( قال )  
 لا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ولكن أرى ان كانا اقتسماه بينهما على غير تفاضل  
 وكان اذا كبر يتفاضل في الكيل فأراه مفسوخا والا لم أره مفسوخا الا أن يزهي قبل  
 أن يجدها أو قبل أن يجد أحدهما أو يكونا قد جدا الا أن أحدهما قد بقي له في  
 رؤس النخل شيء لم يجده حتى أزهى ( قال ) واذا أكل أحدهما جميع ما صار له في

القسم وأكل الآخر نصف قيمة ما صار له أيتقض القسم في نصف ما أكل الذي  
أكل جميع ما صار له فعليه أن يخرج نصف قيمة ما صار له فيكون ذلك بينهما ويكون  
هذا الذي أزهى فيما بينهما أيضاً (قال) وكذلك الزرع اذا اقتسماه بقلا على أن  
يحصدها فتركاه حتى أفرك أو ترك بمضه حتى أفرك ﴿ قلت ﴾ أرأيت قول مالك  
في الرطب والبسر حين يقول يقتسمانه بالحرص اذا وجد من يحرص ذلك بينهما  
اذا كانت حاجتهما الى ذلك مختلفة وقال ذلك في العنب أيضاً لم قاله ولم فرق ما بين  
هذا اذا كانت حاجتهما اليه سواء أو مختلفة (قال) لان الحرص عند مالك كيل  
اذا اختلفت حاجتهما اليه فاذا اتفقت حاجتهما الى ذلك الرطب لم يقتسماه الا كيلا  
لان حاجتهما الى هذا الرطب حاجة واحدة وان كانت حاجتهما الى أن يبيعا ذلك  
جميعا قيل لهما يبيعا ثم اقتسما الثمن واذا اختلفت حاجتهما الى ذلك لم يكن لهما بد من  
أن يقتسماه بالحرص ويحمل الحرص بينهما بمنزلة الكيل فلا يكون الحرص في القسمة  
بينهما بمنزلة الكيل اذا كانت حاجتهما واحدة لانه اذا كانت حاجتهما الى ذلك  
واحدة كان بمنزلة الطعام الموضوع بينهما فلا يقتسمانه الا بالصاع

﴿ ما جاء في قسمة العبيد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبيد هل يقتسمون وان أبي ذلك بعضهم في قول مالك (قال)  
نعم اذا كان ذلك ينقسم

﴿ ما جاء في قسمة اللبن في الضرع والصوف على ظهور الغنم ﴾

﴿ قلت ﴾ فهل يجوز أن يقسم اللبن في ضروع الماشية مثل غنم بني وبين شريكي  
نقتسمها للحلب يحلب وأحاب (قال) لا يجوز هذا لان هذا من المخاطرة وقد كره  
مالك القسمة على المخاطرة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فضل أحدهما صاحبه حتى يتبين  
ذلك (قال) اذا كان ذلك منه على وجه المعروف وكانا ان هلكت الغنم التي في يد  
أحدهما رجع على صاحبه فيما بقي في يديه فلا بأس بذلك لان هذا رجل ترك فضلا

لصاحبه على غير وجه المقاسمة ﴿ قال سحنون ﴾ لا خير في هذا القسم لانه الطعام بالطعام ﴿ قلت ﴾ هل يقسم الصوف على ظهور الغنم بين الشركاء ( قال ) نعم لا بأس بذلك اذا كانا يجزانه بمحضرتهما أو الى أيام قريبة يجوز أن يشتريه اليها فان تباعد ذلك لم يكن فيه خير

﴿ في قسمة الجذع والمصراعين والخفين والنعلين والثياب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الجذع يكون بين الرجلين فدعا أحدهما الى قسمته الى أن يقطع بينهما وأبي ذلك صاحبه ( قال ) لا يقسم بينهما كذلك قال مالك ( قال ) وقال مالك في الثوب لا يقسم بينهما الا أن يجتمعا على ذلك وكذلك الجذع ﴿ قلت ﴾ وكذلك الباب ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك المصراعان والنعلان والخفان هو مثل ما ذكرت في الثوب والخفين والنعلين والمصراعين انما هو شيء واحد ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذه الثياب الملققة مثل العرقى والمروى والملقق أهو عندك سواء ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الساعدين والساقين والذراعين ( قال ) لا تقسم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرحا هل تقسم أخذ أنا حجراً وصاحبي حجراً ( قال ) لا الا أن يراضيا بذلك فان أبي أحدهما لم تقسم ﴿ قلت ﴾ وكذلك الفص والياقوتة واللؤلؤة والخابث ( قال ) نعم هذا كله سواء لا يقسم عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي سألتك عنه اذا اجتمع من كل صنف منه شيء كثير يحتمل القسمة أتجمعه كله ببعضه الى بعض فتقسمه بينهم أم تجعل كل صنف على حدة بينهم ( قال ) يجعل كل صنف على حدة اذا كان ذلك يحمل القسمة فيقسم بينهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المتاع اذا كان خزاناً أو حريراً أو قطناً أو ديباجاً أو كتاناً أو صوفاً أنجمعه في القسمة أم لا وكيف ان كان كل نوع منها كثيراً يحمل القسمة على حدة ( قال ) هذه ثياب كلها تجمع في القسمة اذا كانت لا تحمل أن يقسم كل صنف منها على حدة ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان مع هذا المتاع فراء ( قال ) الفراء عندى بمنزلة الثياب ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان معها بسط ووسائنه ( قال ) لا أرى أن يجمع هذا مع الثياب والبز لان هذا المتاع سوى البز ( قال ) والبز

أيضاً كل ان كان في كل صنف مما سألت عنه ما يحمل القسمة على حدة قسمة على حدة  
 ( قال ) ولا أقوم على حفظه وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت الفراريتين أيقسمان بين  
 الشريكين ( قال ) ان كان ذلك فساداً اذا قسم لم أقسمه وان كان ليس فساداً قسمته  
 مثل النملين والخفين ﴿ قلت ﴾ أرأيت الجبل هل يقسم اذا أبي أحدهما ذلك ( قال )  
 لا يقسم ﴿ قلت ﴾ وكذلك الخرج ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المحمل هل يقسم  
 اذا أبي أحدهما ذلك ( قال ) ينظر فيه الى المضرة ونقصان الثمن فان كان فيه نقصان  
 الثمن ومضرة على أحدهما لم يقسم الا أن يجتمعا

### ﴿ في قسمة الجنبنة والطعام ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الجنبنة بين الرجلين أنقسم بينهما أم لا ( قال ) نعم تقسم وان أبي  
 أحدهما لان هذا مما ينقسم وقد قال مالك في الطعام انه يقسم فأرى هذه الجنبنة  
 بمنزلة الطعام

### ﴿ في قسمة الارض والعيون ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت قوما ورثوا أرضين وعيوناً كثيرة فأرادوا قسمة ذلك فقال بعضهم  
 تجمع لكل واحد منا نصيبه في موضع واحد من العيون والارضين وقال بعضهم  
 بل أعطني نصيبي من كل عين ومن كل أرض ( قال ) اذا استوت العيون في سقيها  
 الارض واستوت الارض في الكرم وكانت قرية بعضها من بعض حتى لا يكون  
 اختلافاً بينا شديداً قسمت لكل واحد منهم حصته في موضع واحد وان اختلفت  
 العيون في سقيها الارض وغزرها واختلفت الارض في كرمها قسمت كل أرض  
 وعيونها على حدة بمنزلة ما وصفت لك في الدور والارضين عند مالك

### ﴿ في بيع النخل بالنخل وفيها ثمر قد أزهى أو لم يزه ﴾

﴿ قلت ﴾ أيجوز لي أن أبيع نخلاً لي فيها ثمر قد أزهى أو لم يزه أو هو طلع بنخل  
 لرجل فيه ثمر قد أزهى أو لم يزه أو هو طلع بعد ( قال ) سألت مالكا عن الجنائين

أو الحائطين يبيع أحدهما جثائه أو حائطه من النخل بجنان صاحبه أو بحائط صاحبه من النخل ( قال ) قال مالك إذا لم يكن فيها ثمرة فلا بأس بذلك ( قال مالك ) وإن كان فيها ثمرة فلا خير في ذلك ( قال ابن القاسم ) وإن كان في أحدهما ثمرة وليس في الأخرى ثمرة فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وسواء إن كانت ثمرة الحائطين بلحاً أو طلعاً أو بساً أو رطباً أو تمرّاً في قول مالك ( قال ) نعم ذلك له سواء وهو مكروه إذا اشترط الثمرة مع الأصل ( قال ) لأن مالكاً سئل عن الرجل يبيع الحائط وفيه ثمرة لم تؤبر بعد بقمح نقداً أو إلى أجل ( قال مالك ) لا خير فيه فإذا اشترط الثمرة مع الأصل فلا خير في ذلك وإن تبايعا الاصلين بغير ثمرتهما فلا بأس بذلك إذا كانت ثمرتهما قد أبرت أو كانت بلحاً أو بساً أو رطباً وإن كانت ثمرتهما لم تؤبر فلا خير في أن يتبايعا على حال لا أن كانت ثمرة كل واحد من الحائطين لصاحبه ولا أن كانت تبعاً للأصل لأنها إن كانت تبعاً للأصل فهو بيع ثمرة لم تبلغ ثمرة وهو التمر بالتمر إلى أجل وإذا لم يكن تبعاً لم يحز لأنه لا يجوز لأحد أن يبيع حائطاً وفيه ثمرة لم يؤبر ويستثنى ثمرة فإذا لم يحز له أن يستثنى لم يحز له أن يبيع صاحبه حائطه بحائطه ويحبس ثمرة لأنه استثنى وإن كانت ثمرة أحدهما قد أبرت وثمره الآخر لم يؤبر فلا بأس أن يبيع أحدهما بصاحبها إذا كانت التي قد أبرت لصاحبها فإن استثناهما صاحب الثمرة التي لم تؤبر فلا يحل ﴿ قلت ﴾ فأصل ما كره مالك من هذا أن النخل إذا كان فيها طلع أو بلح أو رطب أو تمر لم يصلح أن تباع تلك النخل بما في رؤسها بشئ من الطعام ويجوز بالدرهم وبالعروض كلها ( قال ) نعم إلا أن يجدا ما في رؤس النخل ويتقايضا قبل أن يتفرقا فيجوز ذلك بالطعام وغيره

— ما جاء في قسمة الثمر مع الشجر —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن ورثنا نخلاً أو شجراً وفيها ثمرة قد بدا صلاحه أولم يبد صلاحه وهو طلع بعد فأردنا أن نقسم النخل وما في رؤسها أو الشجر وما في رؤسها ( قال ابن القاسم ) يقسم الشجر على حدة ولا يقسم ما في رؤسها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قالوا



نحن نريد أن نقسم النخل وما في رؤسها من الرطب بيننا وقد اختلفت حاجتهما الى الرطب (قال) يقسم اذا بينهما اذا كان بحال ما وصفت لك يقسم الاصل على القيمة وما في رؤس النخل بالخرص وعلى كل واحد منهما سقى نخله وان كانت ثمرتها لصاحبه لانه من باع ثمراً كان على صاحب النخل سقى الثمرة فكذلك اذا كانت ثمرتي في حائطك كان سقى الاصل عليك فيجمع من الاصل لكل رجل حقه في موضع ويكون حقه في الثمرة حيث وقع وان كان وقع ذلك له في نصيب صاحبه ﴿قلت﴾ فان ورنّا نخلاً فيها بلح أو طلع فأرادا أن يقتسما النخل والبلح (قال) أما البلح والطلع فلا يقسم على حال الا أن يجدها ويقسما الرقاب بينهما ويترك البلح والطلع حتى يطيب ثم ان أرادا أن يقتسما اذا طاب اقتسما وكذلك قال مالك في هذا الطلع ﴿قلت﴾ ولم كره مالك أن يقتسما البلح في النخل (قال) أرايت الزرع يصلح أن يقتسما مع الارض اذا ورنّا الزرع والارض جميعا قلت لا (قال) فالارض والزرع بمنزلة النخل والبلح عند مالك ﴿قلت﴾ فاذا كانت في رؤس النخل لم قسمه مالك بينهما بالخرص (قال) ألا ترى أن الزرع اذا حصد وصار حبا قسما بينهما بالكيل والخرص في ثمرة النخل بمنزلة الكيل لان الزرع ليس فيه خرص والنخل فيها الخرص فاذا طاب قسم بينهما بالخرص

ما جاء في قصة الفواكه

﴿قلت﴾ أرايت الشجر في غير النخل هل يقسم بالخرص ما في رؤسها اذا طاب وقد ورنّاها وما في رؤسها (قال) سألت مالكا عن هذه غير مرة فقال لا يقسم بالخرص (قال مالك) لا يقسم بالخرص الا العنب والنخل لان الخرص ليس في شئ من الثمار الا فيهما جميعا فجعل مالك الخرص فيهما اذا طابا بمنزلة الكيل في غيرهما من الثمار وان لم يطب النخل والعنب فلا يقسم بينهما بالخرص وانما يقسم ان أرادا ذلك بأن يجدها ثم يقتسما كيلا ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك رجل وترك ورثة وترك ديناً على رجال شتى وترك عروضاً ليست بدين فافتسما فأخذ أحدهما الدين على أن يبيع الفراء وأخذ



الآخر العروض أيجوز هذا (قال) اذا كانت الذمراء حضوراً وجمع بينه وبينهم فذلك جائز وان كانوا غيباً فهو غير جائز (قال) وهذا قول مالك في البيوع انه قال لاخير في أن يشتري ديناً على غريم غائب اذا كان بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ هل يقسم الدين على الرجال في قول مالك (قال) قال مالك يقسم ما كان على كل رجل منهم ولا يقسم الرجال لان هذا يصير ذمة بذمة وهو قول مالك وبلغني عن مالك أنه قال سمعت بعض أهل العلم يقول الذمة بالذمة من وجه الدين بالدين

﴿ما جاء في اقتسام أهل الميراث ثم يدعى أحدهم الغلط﴾

﴿قلت﴾ أرايت اذا اقتسم أهل الميراث فادعى أحدهم الغلط وأنكر الآخرون (قال) لا يقبل منه قوله اذا ادعى الغلط الا أن يأتي بأمر يستدل به على ذلك بينة تقوم أو يتفاحش ذلك حتى يعلم أنه غلط لا شك فيه لان مالكا قال في الرجل يبيع الثوب مرابحة ثم يأتي البائع فيدعي وهما على المشتري انه لا يقبل ذلك منه الا أن تكون له بينة أو يأتي من رقم الثوب ما يستدل به على الغلط فيحلف البائع ويكون القول قوله فكذلك من ادعى الغلط في قسم الميراث ﴿قلت﴾ أرايت ان اقتسموا فادعى بعضهم الغلط بعد القسمة أيقبل قوله في قول مالك أم لا (قال) قال مالك فيمن باع ثوباً فادعى الغلط يقول أخطأت أو باعه مرابحة فيقول أخطأت انه لا يقبل الا بينة أو أمر يستدل به على قوله ان ثوبه ذلك لا يؤخذ بذلك الثمن فان تلك القسمة بهذه المنزلة لان القسمة بمنزلة البيوع ﴿قلت﴾ أرايت ان ادعى أحدهم الغلط في قسم الميراث وأنكر الآخرون ذلك اتحلفهم له أم لا (قال) نعم

﴿في الرجلين يفتسمان الثياب فيدعي أحدهما ثوباً بدم ما قسم﴾

﴿قلت﴾ أرايت ثوباً ورثاها فاقسمناها فأخذت أنا أربعة أثواب وأخذ صاحبي ستة ثم ادعت أن ثوباً منها لي في قسمي وأنكر صاحبي ذلك أنقض القسمة بيننا أم تحلفه وتكون القسمة جائزة (قال) أحلفه وتكون القسمة جائزة ﴿قلت﴾ ولم

(قال) لان الذي ادعى الثوب الذي في يدي صاحبه قد أقرّ بالقسمة وهو يدعي ثوبا مما في يدي صاحبه فلا يصدق والقسمة جائزة اذا كانت تشبه ما يقاسم الناس وحلف شريكه على الثوب فلا شيء له ﴿ قلت ﴾ ولم جعلت القول قول من في يديه الثوب مع يمينه وأنت تقول لو أنني بعت عشرة أثواب من رجل فلما قبضها جئته فقلت له انما بعتك تسعة أثواب وغلطت بالعاشر فدفعته اليك وقال المشتري بل اشتريت العشرة كلها والأثواب قائمة بأعيانها ان البيع ينتقض بينهما بعد ما يحلف كل واحد منافا للقسمة لم لا تجعلها بهذه المنزلة (قال) لا لا تكون القسمة بهذه المنزلة لان القسمة اذا قبض كل واحد منهما ما صار له وحازه لم يجوز قول شريكه على ما في يديه ولو كان هذا يجوز لم يشأ رجل بعد ما يقاسم أصحابه أن يفسخ القسمة فيما بينهما الا فعل ذلك والبيع يجوز أن يقول بعتك نصفها أو ربعها وكذلك في الجارية وكذلك في الثياب والقسمة اذا تجاوزا فالقول في الذي حاز كل واحد منهما قوله ولا يلتفت الى قول صاحبه في ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقنا البينة على الثوب الذي ادعيتة أمت أنا البينة أنه صار لي في القسمة وأقام صاحبي أيضاً البينة على مثل ذلك لمن يكون (قال) اذا تكافأت البينتان كان القول قول من في يديه الثوب في رأيي ﴿ قلت ﴾ والغنم بمنزلة ما ذكرت لك من الثياب اذا اقتسمها فادعى أحدهما غلطا (قال) نعم ذلك سواء

— ما جاء في الرجلين يقتسمان الدار فيدعى أحدهما بيتاً بعد القسم —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اقتسمنا داراً فاختلفنا في بيت من الدار وليس ذلك البيت في يد واحد منا فادعاه كل واحد منا (قال) ان لم يكن لواحد منهما بيعة تحالفا وفسخت القسمة كلها بينهما وان كانت لأحدهما بيعة أو كان قد حاز ذلك البيت كان القول قوله مع يمينه وان أبي اليمين واحد منهما جعل البيت لصاحبه الآخر بعد أن يحلف ولا يكون له البيت اذا لم يبي صاحبه اليمين الا بعد ما يحلف وهذا قول مالك وأما ما أخبرتك به في رد اليمين فاني سمعت مالكا يقول في الرجل يدعى على الرجل

والا وقد كانت بينهما مخالطة فيقال للمدعى عليه احلف وابرأ فينكل عن اليمين  
أيقضي بالمال عليه أم يقول السلطان للمدعى احلف والا لم يقض له بشئ والمدعى  
عليه لم يرد اليمين على صاحبه (قال مالك) لا يذنب للسلطان أن يقضى بذلك على  
المدعى عليه حتى يحلف المدعى وان لم يطلب ذلك المدعى عليه لانه ليس كل من ادعى  
عليه يعرف أن له رد اليمين على صاحبه الذي ادعى عليه فهذا يشبه ما أخبرتك به  
من اختلافهما في البيت من تلك الدار في القسمة

❦ ما جاء في الاختلاف في حد القسمة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اختلفا في الحد فيما بينهما في الدار فقال أحدهما الحد من هاهنا  
ودفع عن جانبه الى جانب صاحبه وقال صاحبه بل الحد من هاهنا ودفع عن جانبه  
الى جانب صاحبه (قال) ان كانا قسما البيوت على حدة والساحة على حدة تحالفا اذا  
لم يكن لهما بيئة وفسخت القسمة بينهما في الساحة ولم تفسخ القسمة في البيوت لأن  
اختلافهما إنما هو في الحد والساحة وهذا كله مثل قول مالك في البيوع وان كانا  
اقتسما البيوت والساحة قسما واحداً اراضيا بذلك فسخت القسمة بينهما كلها لأنها  
قسمة واحدة اختلفا فيها

❦ في قسمة الوصي مال الصغار ❦

❦ قلت ❦ أرايت الوصي هل يقسم مال الصغار فيما بينهم اذا لم يترك الميت الا صبيانا  
صغاراً وأوصى بهم وبتركهم الى هذا الرجل (قال) لا أرى أن يقسم الوصي ما لهم  
بينهم ولا يقسم مال الصغار بينهم اذا كانوا بحال ما وصفت الا السلطان ان رأى ذلك  
خيراً لهم ❦ قال ❦ وسمعت مالكا يقول لا يقسم بين الاصاغر أحد الا السلطان  
❦ قلت ❦ أرايت اذا أوصى رجل الى رجل وترك صبيانا صغاراً أو أولاداً كباراً  
أليس يجوز للوصي أن يقاسم الورثة الكبار للصغار بغير أمر قاض (قال) أحب الى  
أن يرفع ذلك الى القاضي لأنني سمعت مالكا وسئل عن امرأة حلفت لتقاسم

آخرتها فأرادوا أن يقاسموها فقال مالك أحب إلى أن يرفعوا ذلك إلى القاضي حتى يبعث من يقسم بينهم (قال ابن القاسم) فإن قاسم الوصي والقاضي الكبار للصغار على وجه الاصابة والاجتهاد فذلك جائز ﴿قلت﴾ أرأيت إذا قاسم الوصي أو القاضي هؤلاء الكبار للصغار ف وقعت سهمان الاصاغر كل واحد منهم على حدة فأخذ الكبار حظهم وبقى حظ الاصاغر كل واحد منهم على حدة فهل يجمع ذلك بينهم أم لا (قال) لا يجمع ذلك بينهم ويكون سهم كل صغير منهم حيث وقع لان مالكا قال لا يجمع حظ اثنين في القسم

— ما جاء في قسمة الوصي على الكبير الغائب —

﴿قلت﴾ أرأيت قسمة الوصي على الكبير الغائب اذا كان في الورثة صغار وكبار أتجوز على هذا الغائب (قال) لا تجوز قسمة الوصي على الغائب ولا يقسم لهذا الغائب الا السلطان فان قسم لهذا الغائب الوصي لم يجز ذلك عليه ﴿قلت﴾ هل يجوز بيع الوصي المقار على اليتامى أم لا (قال) قال مالك لا أحب له أن يبيع الا أن يكون لذلك وجه مثل أن يكون الملك يجاوره فيعطيه الثمن الكثير المرغوب فيه وقد أضعف له في الثمن أو نحو ذلك أو يكون ليس فيما يخرج منها ما يحمل اليتيم في نفقة اليتيم فاذا كان هذا وما أشبهه رأيت للوصي أن يبيع ويجوز ذلك على اليتيم ان كبير ﴿قلت﴾ أرأيت نصيب الغائب اذا قسم السلطان له كيف يصنع بنصيبه وفي يد من يتركه (قال) ينظر في ذلك السلطان للغائب لأنني سمعت مالكا يقول في الوصي ينظر بالدين وفي الورثة كبار (قال) اذا كان الورثة كباراً فلا يجوز عليهم فهذا مثله ليس للوصي في حظ الكبار شيء أن يقول أترك نصيب هذا الكبير الغائب في يدي حتى يقدم وانما ينظر للغائب السلطان

— في المسلم اذا أوصى الى الذمي وقسمة مجرى الماء —

﴿قلت﴾ أرأيت المسلم اذا أوصى الى الذمي أتجوز وصيته في قول مالك (قال) قال

مالك كل من أوصى الى من لا يرصى حاله والموصى اليه مسخوط لم تجز وصيته فهو  
 ممن لا يرصى ﴿ قلت ﴾ هل يقسم مجرى الماء في قول مالك ( قال ) لم أسمع مالكا  
 يقول يقسم مجرى الماء وما علمت ان أحداً أجازه وما أحفظ من مالك فيه شيئاً  
 ولا أرى أن يقسم مجرى الماء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اقتسموا أرضاً بينهم على أنه  
 لا طريق لواحد منهم في أرض صاحبه ولبعضهم اذا وقعت القسمة على هذا تبعا  
 لا طريق له الى أرضه ( قال ) لا يجوز هذا ولا أرى هذا من قسمة المسلمين وقد بلغنى  
 أن مالكا كره ما يشبه هذا

﴿ فيمن كانت له نخلة في أرض رجل فقلعها ﴾

﴿ وأراد أن يفرس مكانها نخلتين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن لى نخلة في أرض رجل فلما الريح أو قلعتها أنا بنفسى فأردت  
 أن أغرس مكانها نخلة أخرى ( قال ) قال مالك وسأله عنها أهل المغرب فقال ذلك  
 له ﴿ قلت ﴾ فإن أراد أن يفرس مكانها زيتونة أو جوزة أو يفرس في موضع أصل  
 تلك النخلة نخلتين أو شجرتين من سوى النخيل يجوز ذلك له أم لا ( قال ) إنما يجوز  
 له أن يفرس في موضع نخلته ما يعلم أنه مثل نخلته كائنا ما كان من الاشجار وليس  
 له أن يزيد على أصل تلك النخلة وليس له أن يفرس ما يعلم الناس أنه يعظم حتى يكون  
 أكثر انتشاراً وأضر بالأرض من نخلته ولم أسمع ذلك من مالك ولكن ذلك رأيت  
 لأن مالكا جعل للرجل أن يفرس في موضع نخلته مثلاً ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن نخلة  
 لى في أرض رجل فأردت أن أجدها فقال رب الأرض لا أتركك تتخذ في أرضى  
 طريقاً ( قال ) لا أرى أن يمنعه من الذهاب الى نخلته ليجدها أو ليصلحها ﴿ قلت ﴾  
 فإن كان رب الأرض قد زرع أرضه كلها فأراد أن يخرق زرعه الى نخلته أ يكون له ذلك  
 قال لا أرى أن يمنعه الممر الى نخلته ولا أرى أن يضر صاحب النخلة برب الأرض في  
 الممر الى نخلته ان له أن يمر ويسلك الى نخلته هو ومن يجد له ويجمع له وليس له أن  
 يجمع نفراً من الناس يفسدون عليه فيما يتوطئون به من الذهاب الى نخلته والرجوع

(قال) ولقد سئل مالك عن الرجل تكون له الارض في وسط أرض الرجل فيزرع الرجل ما حول أرض صاحبه من أرضه فأراد صاحب الارض الوسطى أن يمر في أرض هذا الرجل الى أرضه بقره وماشيته ليرعى الخصب الذي في أرضه (قال مالك) لا أرى له ذلك فأرى أن يمنع من مضرة صاحبه لانه ان سلك بماشيته في أزرع هذا الى أرضه أفسد عليه زرعه (قال ابن القاسم) وأرى له أن يدخل يحش خصب أرضه ولا يمنع من ذلك ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نهرا الى يمر في أرض قوم فأرادوا أن يفرسوا حافتي النهر من أرضهم فأردت ان أمنعهم من ذلك (قال) لا أرى أن يمنعهم من ذلك ولم أسمع فيه شيئا ﴿قلت﴾ فان غرسوا واحتاج صاحب النهر الى أن يلقى طينته أيكون له ان يلقى طينه في حافتي النهر في أرض هذا الرجل وان يطرح ذلك على شجرة (قال) ان قدر أن يطرح ذلك على حافتي النهر من غير أن يطرح ذلك على الشجر منع من أن يطرح ذلك على الشجر وان كان لا يقدر على طرحه الا على الشجر لكثرة الطين وكثرة الشجر بحافتي النهر ولا يكفيه القاء الطين فيما بين الشجر رأيت أن يطرح على الشجر ولم أسمع هذا من مالك وذلك اذا كانت الانهار عندهم انما ياتي طينها على حافتي النهر (قال) ولكل أهل بلد سنة في هذا وانما يحمل أهل كل بلد على سنتهم عندهم

— ما جاء في الميت يلحقه دين بعد قسمة الميراث —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وعليه دين وترك دورا ورقيقا وصاحب الدين غائب فاقسم الورثة مال الميت جهلوا أن الدين يخرج قبل القسمة وقبل الميراث أو جهلوا أن عليه دين حين اقتسموا ثم علموا ان عليه دين (قال) أرى ان ترد القسمة حتى يخرجوا الدين ان أدرك مال الميت بعينه لان مالكا قال في رجل مات وترك دارا ودينا قال أرى أن يباع من الدار مقدار الدين ثم يقسم الورثة ما بقي من الدار الا أن يخرج الورثة الدين من عندهم فتكون الدار دراهم ولا تباع عليهم ويقسمونها بينهم ﴿قلت﴾ أرايت الورثة الذين جهلوا أن الدين يخرج قبل الميراث أو جهلوا

أن على الميت ديناً أن كانوا قد اقتسموا الميراث فأتلف بعضهم ماصار له وبقي في يد بعضهم الذي أخذ من الميراث فقدم صاحب الدين كيف يأخذ دينه وقد أراد أن يأخذ جميع دينه من الميراث الذي أدرك في يد هذا الوارث الذي لم يتلف ما بقي في يده من ذلك ( قال ) قال مالك للغريم أن يأخذ جميع ما أدرك في يد هذا الوارث إلا أن يكون حقه أقل مما في يد هذا الوارث فليأخذ مقدار دينه من ذلك وي طرح هذا الدين فلا يحسب من مال هذا الميت وينظر الى ما بقي من مال هذا الميت مما بقي في يد هذا الذي أخذ الغريم منه ما أخذ وما أتلف الورثة مما أخذوا فيكون هذا كله مال الميت فينظر الى ما بقي في يد هذا فيكون له ويتبع جميع الورثة بما بقي له من تمام حقه من ميراثه من مال الميت بعد الدين أن بقي له شيء ويضمن الورثة ما أكلوا واستهلكوا مما كان في أيديهم وما مات في أيديهم من حيوان أو رقيق أو غير ذلك وما كان بقي في أيديهم من العروض والامتعات أصابتها الجوائح من السماء فلا ضمان عليهم في ذلك وكذلك قال مالك في هذا فهذا يدل على أن القسمة كانت باطلا إذا كان على الميت دين لأن مالكا قد جعل في قوله هذا المال مال الميت على حاله وجعل القسمة باطلا لما قال ما أصابت الجوائح من الاموال التي في أيديهم وما مات مما في أيديهم فضمانه من جميعهم علمنا أنه لم يجز القسمة فيما بينهم للدين الذي كان على الميت ﴿ قلت ﴾ أرايت ما جنى عليه مما في أيديهم بعد القسمة قبل أن يلحق الدين ثم لحق الدين ( قال ) يتبعون جميعا صاحب الجناية لانه كان لجميعهم يوم جنى عليه عند مالك وكانت القسمة فيه باطلا ولأن مالكا قال فيما باعوا مما قبضوا من قسمتهم مما لم يحابوا فيه فأنما يؤدون الثمن الذي باعوا به ولا يكون عليهم قيمة تلك السلعة يوم قبضوها ﴿ قلت ﴾ أرايت اذ أعطي القاضي أهل الميراث كل ذي حق حقه أترى أن يأخذ منهم كفيلا مما يلحق الميت في هذا المال ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أنه لا يأخذ منهم كفيلا ويدفع اليهم حقوقهم بلا كفيل ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قسم القاضي بينهم ثم لحق الميت دين أنتفض القسمة فيما بينهم بحال ما وصفت لك في قول مالك ( قال )



أرى ان القسمة تنتقض لان قسمة القاضى بينهم بمنزلة ما لو قسموا هم أنفسهم بغير  
أمر قاض وهم رجال

❦ في الوارث يلحق بالميت بعد قسمة الميراث ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن قوماً ورثوا رجلاً فاقسموا ميراثه بينهم ثم قدم عليهم رجل  
فأقام البينة أنه وارث هذا الميت معهم وقد أتلف بعضهم ما أخذ من مال الميت وأدرك  
بعضهم وفي يديه ما أخذ من مال الميت أو بعض ما أخذ من مال الميت ( قال ) قال مالك  
يتبع هذا الوارث الذى قدم فأقام البينة أنه وارث الميت جميعهم يأخذ من كل واحد  
قدر ما يصير عليه من ميراثه وليس له على هذا الذى بقى في يديه مال الميت الا مقدار  
ما يصيبه من ميراثه اذا فضضت ميراثه على جميع الورثة فيأخذ من هذا الذى لم يتلف  
ما في يديه مقدار ما يلزمه من ذلك ويتبع بقية الورثة بما يصير عليهم من ذلك أملاء كانوا  
أو عدماً ( قال مالك ) وليس له الا ذلك . وكذلك قال مالك في رجل هلك وترك  
عليه ديناً فقسم ماله بين الغرماء ثم قدم قوم فأقاموا البينة على دين لهم على هذا الميت  
وقد أعدم بعض الغرماء الاولين الذين أخذوا دينهم ( قال مالك ) يكون لهؤلاء  
الذين قدموا فأحيوا على هذا الميت ديناً أن يتبعوا كل واحد من الغرماء بما يصير عليه  
من دينهم اذا فض دينهم على جميع الغرماء الذين قبضوا دينهم ويكون ذلك على  
الحاصة في مال الميت وليس لهؤلاء الذين أحيوا على هذا الميت ديناً أن يأخذوا ما وجدوا  
في يده هذا الغريم من مال الميت الذى لم يتلف ما اقتضى من دينه ولكن يأخذون من هذا  
مقدار ما يصير عليه من ذلك ويتبعون بقية الغرماء بقدر ما يصير لهم على كل رجل منهم  
مما اقتضى من حقه وكذلك أبداً انما ينظر الى مال الميت الذى أخذه الغرماء وينظر الى  
دين الغرماء الاولين ودين هؤلاء الذين أحيوا دينهم على هذا الميت فيقسم بينهم مال  
الميت بالخصص فاصار لهؤلاء الذين أحيوا على الميت الدين كان لهم أن يتبعوا أولئك  
الغرماء الذين قبضوا دينهم قبل أن يعلموا بهؤلاء ولا يتبعون كل واحد منهم الا بما أخذ  
من الفضل على حقه في المحاصة وليس لهم أن يأخذوا ما وجدوا من ذلك بعينه فيقسموه



بينهم ولكن يأخذون منه مثل ما وصفت لك ويتبعون المديم والملي بما يصير عليهم من الفضل الذي أخذوا حين وقعت المحاصة بينهم وبين هؤلاء الذين أحيوا دينهم وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً هلك وترك مالا وترك ورثته وترك عليه ديناً فأخذ الغرماء دينهم وافتسم الورثة ما بقي بعد الدين ثم أتى قوم فأحيوا على الميت ديناً وقد أتلف الورثة جميع ما قبضوا من مال الميت وأعدموه أي يكون لهؤلاء الذين أحيوا هذا الدين على الميت أن يتبعوا هؤلاء الغرماء الذين أخذوا حقهم من مال الميت والذي أخذه الغرماء الأولون من مال الميت في أيديهم لم يستهلكوه (قال) قال مالك ليس لهم أن يتبعوا الغرماء الأولين إذا كان ما أخذه الورثة بعد الدين فيه وفاء لهذا الدين الذي أحيوا هؤلاء الآخرين لأن دينهم يجعل فيما أخذ الورثة ولا يجعل دينهم فيما اقتضى الغرماء من مال الميت لأن هاهنا فضل مال وإنما يكون لهؤلاء الذين أحيوا هذا الدين أن يتبعوا الورثة عديماء كان الورثة أو أملياء فليس لهم غير ذلك (قال مالك) وإن كان ليس فيما أخذت الورثة بعد الدين وفاء بهذا الدين الذي أحيوا هؤلاء الغرماء رجع هؤلاء الذين أحيوا هذا الدين على الغرماء الأولين بما زاد من دينهم على الذي أخذت الورثة فيحاصون الغرماء بما يصير لهم في يد كل واحد من الغرماء بحال ما وصفت لك. وتفسير ذلك أنه ينظر إلى هذا الغريم كم كان يدرك أن لو كان حاضراً في محاصتهم فيما في أيديهم وفيما في أيدي الورثة فينظر إلى عدد الذي كان يصيبه في محاصته ثم ينظر إلى الذي في يد الورثة فيقاس به فيتبعهم به ويرجع بما بقي له على الغرماء فيأخذونه منهم على قدر حصصهم يضرب بذلك في نصيبهم ولا يحاص له بجميع دينه فيما أخذ ولكنه يحاص بما فسر لك ﴿قلت﴾ لم جعل مالك لهؤلاء الغرماء الأولين الذين اقتضوا حقوقهم ما قبضوا دون الغرماء الآخرين الذين أحيوا الدين على الميت إذا كان ورثته قد أتلفوا ما في أيديهم وكان فيما بقي في أيدي الورثة وفاء لديون الآخرين (قال) لأنه يقال للغرماء الآخرين ليس مغيبيكم إذا لم يعلم بدينكم مما يمنع به هؤلاء الحضور من قضاء ديونهم فلما كان لهم أن يقبضوا

ديونهم اذا لم يعلموا بكم دونكم جاز ذلك وكان ذلك لهم دونكم لانه كانه حكم فلا  
يرد اذا وقع

❦ في اقرار الوارث بالدين بعد القسمة ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن ورثة الميت اقتسموا مال الميت فأقر أحدهم بدين على الميت  
فقال المقر له بالدين أنا أحلف وأخذ حق ( قال ) قال مالك ذلك له ❦ قلت ❦ ولا ترى  
أن هذا يريد أن يبطل القسمة باقراره لهذا بالدين ولا تنهه على أنه انما أراد أن يبطل  
القسمة باقراره لهذا بالدين لانه اذا ندم في القسمة أقر بعشرة دراهم أو بمثل ذلك  
يريد به ابطال القسمة لعله أن يجر الى نفسه بذلك منفعة كبيرة ( قال ) لم أسمع من مالك  
فيه شيئاً وأرى أن يقال للورثة اذا حلف هذا المقر له ان شئتم فادفعوا اليه ما استحق  
باقرار هذا مع عيने أنتم وهذا المقر بالدين فينفذ قسمكم والا أبطنا القسمة وأعطينا  
هذا دينه ثم قسمنا ما بقي بينكم ❦ قلت ❦ أرايت ان قالت الورثة نحن نخرج ما يصيبنا  
من هذا الدين وقال هذا الذي أقر لا أخرج أنا دينه ولكن انقضوا القسمة وبيعوا  
حتى توفوه حقه ( قال ) يقال للورثة اخرجوا هذا الذي يصير عليكم من حق هذا فاذا  
فعلوا ذلك قيل للذي أقر أعط حصتك والا بيع عليك ما أخذت من ميراثك ( قال )  
ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه قال يحلف المقر له ويستحق حقه ❦ قلت ❦ أرايت  
ان أقر أحد الورثة بدين قبل القسمة خلف المقر له ( قال ) لا يجوز لهم أن يقتسموا  
حتى يأخذ هذا المقر له حقه لانه قد استحق حقه

❦ ما جاء في الوصية تلحق الميت بعد القسمة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اقتسموا دوراً ورقيقاً وأرضين وحيواناً وغير ذلك فأتى رجل  
وأقام البينة ان الميت قد أوصى له بالثلث أو أثني رجل فأقام البينة انه وارث معهم  
( قال ) ان كانت دراهم ودنانير وعروضاً فانما لهذا الموصى له ولهذا الوارث الذي  
لحق أن يتبع كل واحد منهم بما صار في يده من حقه اذا كان ما أخذ كل واحد منهم

يقدر على أن يدفع الى هذا الموصى له أو الى هذا الوارث حقه مما في يديه ويتقسم ذلك  
 وأما الدور والارضون فان كانوا اقتسموا كل دار على حدة ولم يجمعوا الدور في القسم  
 فأعطى كل انسان حقه في موضع واحد والارضون كذلك اقتسموها والاجنة  
 كذلك اقتسموها فأرى أن تنقض القسمة حتى يجمع له حقه في كل دار أو أرض أو  
 جنان كما يجمع لهم ولا يأخذ من كل انسان منهم قدر نصيبه فيتفرق ذلك عليه ويكون  
 ذلك به ضرراً بيننا وكذلك لو اقتسموا الدور فلم يقطع لكل انسان منهم نصيبه في كل  
 دار ولكن جمع له فانه أيضاً لا يأخذ من كل انسان حقه فيتفرق ذلك عليه ولكنهم  
 يقتسمون الثانية فيجمعون نصيبه كما جمع لهم **قلت** أرايت ان كان ترك دوراً أو  
 عقاراً أو عروضاً ولم يترك دراهم ولا دنانير فأقام رجل البيعة بعد ما اقتسم الورثة ان  
 الميت أوصى له بألف درهم أنتقض القسمة فيما بينهم أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه  
 شيئاً الا أنى أرى أن يقال للورثة اصطلاحوا فيما بينكم وأخرجوا وصية هذا الرجل وأقروا  
 قسمتكم بحالها ان أحببتم فان أبوا ردت القسمة وبيع من مال هذا الميت مقدار وصية  
 هذا الرجل اذا كان الثلث يحمل ذلك ثم يقسم الورثة مابقي وانما جعلنا الورثة هاهنا  
 بالخيار ان أحبوا أن يؤدوا الدين الذى لحق من الوصية في مال الميت والا ردوا  
 ما أخذوا من مال الميت فباعوا منه مقدار دين هذا الميت واقتسموا مابقي بينهم لانهم  
 يقولون هذا مال الميت الذى ورثناه فأخرجوا منه الدين ولا نخرج نحن الدين من  
 أموالنا. وكذلك ان قال ذلك واحد منهم كان ذلك له ولا يجبر على أن يخرج حظه  
 من الدين من مال نفسه فان قال بعضهم نحن نخرج الدين من أموالنا وقال أحدهم  
 لا أخرج الدين من مالى ولكن ردوا القسمة وبيعوا فأوفوا الوصية ثم اقتسموا مابقي  
 فيما بيننا (قال) القول قول هذا الذى أبى وتنقض القسمة ويدفعون الى هذا المستحق  
 حقه من الوصية ثم يقتسمون مابقي وذلك أنه ليس لهم اذا أبى صاحبهم أن يشتروا  
 ما في يديه بغير رضاه لان الدين لما لحق دخل في جميع ما في أيديهم فلم يجوزنا لهم  
 ما قالوا قلنا لهذا الذى أبى بيع مما في يديك وأوفى الغرماء أو هذا الموصى له حصتك من

ذلك ولعل ذلك الذي لحقه يفترق مافي يديه ولعل قسمتهم انما كانت على التفاني  
 فيما بينهم أو لعله قد أتت جائحة من السماء على مافي يديه فأثقلت ثم لحق الدين أو  
 الوصية فلا يكون عليه لذلك شيء فهذا يدل على ابطال القسمة فيما بينهم اذا أبي هذا  
 الواحد وقال لا أخرج حتى ولا يجوز شراء مافي أيديهم بحصتهم من الدين لان  
 هذا الذي أبي لوتلف مافي يديه مما كان أخذ من مال الميت بجائحة أتت من السماء  
 لم يضمن فلا تتم الوصية ولا يتم الدين ولم أسمع هذا بعينه من مالك الا أنه رأي لان  
 مالكا قال اذا لحق الميت دين وقد اقتسمت الورثة أخذ الدين مما في أيديهم وماتلف  
 بأمر من السماء مما كان في أيديهم لم يلزم واحداً منهم ماتلف في يديه من ذلك فلما  
 قال مالك هذا علمت ان القسمة تنتقض فيما بينهم ﴿قلت﴾ أرايت ان لحق دين  
 أو وصية في مال هذا الميت وقد اقتسم الورثة الدور والريق وجميع مترك الميت فيما  
 بينهم فقال الورثة كلهم نقض القسمة ونبيع فنوفي هذا الرجل حقه أو وصيته  
 والوصية دراهم أو كيل من الطعام فقال واحد منهم لا تنقض القسمة ولكن أنا أوفي  
 هذا الرجل دينه أو وصيته من مالي ولا أتبعكم بشيء وذلك لانه مغتبط بحظه من  
 ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ذلك ولا تنتقض القسمة

❦ في قسم القاضى المقار على الغائب ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان كانت قرية بين أبي وبين رجل من شراء أو ميراث ورثاها فغاب  
 الرجل وهلك والذي فأردنا أن نقسم (قال) قال مالك يرفعون ذلك الى القاضى فيقسم  
 ذلك بينهم ويعزل نصيب الغائب ﴿قلت﴾ وسواء ان كانت شركة أبي مع هذا الغائب  
 من شراء أو ميراث في قول مالك (قال) قال مالك القسمة في الدور والريق وجميع  
 الاشياء اذا كانت بينهم من شراء أو ميراث فهو سواء ويقسم ذلك بينهم (قال)  
 والذي قال مالك في الغائب يدعى عليه في الدور والارضين انما قال مالك لا يقضى عليه  
 ولكن يستأنى به وأما أهل القسم فيقسم عليهم وان كان غائباً ﴿قلت﴾ وكذلك ان  
 كان شريك أبيهم حاضراً وبعض ورثة الميت غيب أيقسمها القاضى بينهم أم لا (قال)

قال لي مالك يقسمها القاضي بينهم ويعزل نصيب الغائب ﴿قلت﴾ فلو ان قوما ورثوا دوراً ورقيقاً فرفعوا أمرهم الى صاحب الشرط وفي ورثة الميت قوم غيب فسمع من بينهم قسم ذلك بينهم أيجوز ذلك على الغائب أم لا (قال) قال مالك لا يجوز قسمته الا بأمر القاضي ولا أرى أن يجوز ذلك

﴿ما جاء في قسمة الارض والشجر المفترقة﴾

﴿قلت﴾ أرايت الارض التي فيها الشجر المفترقة هاهنا شجرة وهاهنا شجرة ورثوها فأرادوا أن يقسموها كيف يقسمون هذه الشجر (قال) أرى أن يقسموا الارض والشجر جميعاً لانهم ان اقتسموا الارض على حدة والشجر على حدة لصار لهذا شجرة في أرض هذا ولهذا شجرة في أرض هذا فأفضل ذلك أن يقسموا الارض والشجر جميعاً فيكون الشجر لمن تصير له الارض ﴿قلت﴾ أرايت لو أن قوما ورثوا دوراً ورقيقاً وعروضاً وحيواناً فأرادوا أن يقسموا بالسهم فجعلوا البقر حظاً واحداً والحيوان والرقيق حظاً واحداً والعروض حظاً واحداً والدور حظاً واحداً على أن يضربوا بالسهم (قال) لاخير في هذا لانه خطر وانما تقسم هذه الأشياء كل نوع على حدة وهو قول مالك أنه يقسم كل نوع على حدة البقر على حدة والنعم على حدة والعروض على حدة الا أن يتراضوا على شيء بينهم بغير سهم

﴿ما جاء في قسمة ما لا ينقسم﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كان الميراث عبداً واحداً أو دابة واحدة أو ثوباً واحداً أو سرجاً أو ثوراً أو طستا واحداً فأرادوا أن يقسموا (قال) قال مالك ان هذا لا ينقسم ولكن يباع عليهم جميع هذا لان هذا مما لا يقسم كل نوع منه على حدة الا أن يتراضوا على شيء فيكون لهم ما تراضوا عليه فأما بالسهم فلا يجوز أن يقسموه

﴿ما يجمع في القسمة من البز والماشية﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان هلك رجل وترك بزان فيه الخبز والحريز والقطن والكتان والا كسبة

والجباب أيجمل هذا كله في القسمة نوعاً واحداً أم يقسم كل نوع على حدة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يجمع البز كله في القسمة فيجعل نوعاً واحداً فيقسم على القيمة مثل الرقيق لأن الرقيق عند مالك نوع واحد وفيهم الكبير والصغير والمهرم والجارية الفارهة فهذا كله نوع واحد وهو يتفاوت في الاثمان بمنزلة البز أو أشد فقد جعله مالك نوعاً واحداً والبز عندي بهذه المنزلة والرجل يملك ويترك قصا وجباباً وأردية وسراويلات فلم أسمع مالكا يقول تجمل السراويلات قسماً على حدة والجباب قسماً على حدة ولكن هذا كله نوع واحد يجمع في القسمة على القيمة ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت الابل من صنوف الابل والبقر من صنوف البقر جمعتها كلها في القسمة على القيمة في قول مالك بحال ما وصفت لي في الرقيق (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الخيل والبغال والحمير والبراذين أتجمع مع هؤلاء في القسمة (قال) لا يجمع هؤلاء في القسمة بالسهم ولكن يقسم كل صنف منها على حدة البغال على حدة والحمير على حدة والخيل والبراذين صنف واحد على حدة ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأيي

### ﴿ما جاء في قسمة الحلى والجوهر﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة هلكت وتركت زوجها وأخاها وتركت حلياً كثيراً ومتاعاً من متاع النساء مختلفاً كيف يقتسمه الزوج والاخ في قول مالك (قال) أما الحلى فلا يقسم الا وزناً وأما متاع جسدها أو متاع بيتها فبالقيمة ﴿قلت﴾ أرايت الحلى اذا كان فيه الجوهر واللؤلؤ والذهب والفضة فكان قيمة ما فيه من الجوهر واللؤلؤ الثمين والذهب والفضة الثلث فأدنى يصلح أن يقسم على القيمة أم لا والسيوف الحلاة التي ورنثاها فيها من الحلى الثلث فأدنى وقيمة النصول الثلثان فصاعداً يصلح أن تقسم السيوف على القيمة أم لا (قال) لا بأس بالقسمة في هذا بالقيمة لأن السيف اذا كان فيه من الفضة الثلث فأدنى فلا بأس به بالفضة كان أقل مما في السيف أو أكثر اذا كان يداً بيد عند مالك ولا بأس بالفضة والعروض بهذا السيف ألا ترى

لو أن رجلين أتيا بسيفين فضتهما أقل من الثلث أو فضة أحدهما أقل من الثلث والآخر أكثر من الثلث فتبايعا السيفين يدًا بيد لم يكن بذلك بأس فكذلك القسمة أيضاً وإن كان في كل سيف من تلك السيوف أكثر من الثلث فلا خير في القسمة فيه بالقيمة وكذلك الحلي مثل ما وصفت لك في السيوف

— ما جاء في قسمة الأرض والزرع الأخضر —

﴿قلت﴾ أرايت أن ورثنا أرضاً فيها زرع فأرادا أن يفتسماها (قال) قال مالك يقتسمان الأرض على حدة ويتركان الزرع لا يقسم ﴿قلت﴾ ولم كره مالك أن يفتسما الأرض والزرع جميعاً وقد جوز مالك بيع الأرض والزرع جميعاً قبل أن يطيب الزرع للبيع فقد جوز مالك بيعه فلم لم يجوز مالك القسمة فيه (قال) إنما جوز مالك بيع الأرض والزرع جميعاً بالدنانير والدرهم كان الزرع أقل من ثلث قيمة الأرض أو أكثر ولم يجوز بيع ذلك بالطعام وهذا إذا اقتسماه فقد صار أن يشتري كل واحد منهما نصف ما في يديه من الزرع والأرض بنصف ما صار لصاحبه من الأرض والزرع فصار بيع الأرض والزرع بالأرض والزرع فلا يجوز هذا ﴿قلت﴾ فلو أن قوما ورثوا رجلاً قسم أقسام بينهم الرقيق والابل والدور والعروض فجعل السهام على عدة الفرائض فأفرع بينهم فخرج سهم رجل منهم والورثة عشرة رجال فقال بعض من بقى لا نجيز القسمة أو قالوا ما عدلت في هذا القسم فأردده أو قالوا دع هذا السهم الذي خرج لصاحبه واخاط هذا الذي بقى فأقسمه بيننا فانك لم تعدل فيه (قال) لا ينظر إلى قول الذين أبوا وقالوا أردد القسمة ولكن يقرع بينهم وينظر القاضي في ذلك فإن كان قد عدل في القسمة أمضاه بينهم والا أبطله وذلك أن مالكا قال لو أن القاضي بعث رجلاً يقسم بين ورثة ما ورثوا من دور أو غير ذلك فادعى بعضهم أن القاسم قد جار عليهم قال مالك ينظر القاضي في ذلك فإن كان قد جار عليهم أو غلط رد القسمة (قال) ولم ير مالك قسم القاسم بمنزلة حكم الحاكم ﴿قلت﴾ أرايت ثوبابين اثنين دعا أحدهما إلى القسمة وأبى الآخر (قال) قال مالك لا يقسم ويقال لهما تقاوما



فيا يئسكما أو يبعما فإن لم يتقاوماه وأرادا بيعه فاذا استقر على ثمن فإن شاء الذي كره البيع أن يأخذه أخذه والابيع ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلين ورثا داراً أو عروضاً أو اشتريا ذلك فقسم ذلك القاسم بينهما ثم أفرع بينهما فلما خرج سهم أحدهما قال لا أرضى أو كانوا جميعاً فلما خرج منهم أحدهم قال لا أرضى هذا لأني لم أظن أن هذا يخرج لي هل ترى هذا من المخاطرة أو يلزمه السهم الذي خرج له أم لا يلزمه (قال) ذلك لازم له عند مالك ﴿قلت﴾ لم ألزمه مالك بهذا وأنت لا تجيز هذا في البيوع وتجعله مخاطرة لأن رجلاً لو أتى بعشرة أثواب أو بثوبين فباع أحدهما بعشرة دراهم على أن يقرع على الثياب فأبها خرج السهم عليه فهو لازم للمشتري فهذا عند مالك غرر ومخاطرة فلم يجوز في القسمة (قال) لأن القسمة عند مالك بالقرعة ليست من البيوع والقسمة تفارق البيوع في بعض الحالات عند مالك وفي القسمة عند مالك قد كان هؤلاء شركاء وفي البيع لم يكن المشتري شريكاً للبائع

﴿ما جاء في قسمة الموارث على غير رؤية﴾

﴿قلت﴾ فلو أنا ورثنا كرمًا أو نخلاً ولم ير واحد منا الكرم والنخل فتراضينا أنا وصاحبي على أن أعطيته الكرم وأخذت النخل أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك إلا بعد الرؤية أو يكونان قد عرفا الصفة فيقتسمان على الصفة فلا بأس أن يتراضيا بعد معرفتهما بالصفة على ما أحبا من ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك لو كان أحدهما قد عرف الكرم والنخل أو عرف صفة ذلك ولم يعرف ذلك الآخر (قال) كذلك أيضاً لا يجوز لأن الذي لم ير ولم يعرف الصفة لا يدري ما يأخذ ولا ما يبطي فهذا لا يجوز عند مالك إلا أن يكونا قد رأيا ذلك أو وصف لهما فيجوز على ما تراضيا من ذلك

﴿ما جاء في القسمة على الخيار﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أننا انقسمنا داراً وعروضاً ورقيقاً على أن أحدهنا بالخيار ثلاثة أيام أو



نحو ذلك (قال) قال مالك ذلك جائز اذا كانت تلك السلع مما يجوز فيها الخيار عدد الايام التي اشترط الخيار فيها لنفسه فهذا مثل ما قال مالك في البيع ﴿قلت﴾ أرأيت ان جعلت الخيار لهذا الذي اشترط الخيار لنفسه أي يكون لصاحبه من الخيار في الرد الذي لم يشترط شيء أم لا (قال) لا خيار له في ذلك وقد لزمته القيمة وانما الخيار لصاحبه ﴿قلت﴾ أرأيت ان أحدث هذا الذي اشترط لنفسه الخيار بناء في الدار أو هدم فيها شيئاً أو ساوم بها أتزمه القسمة ويبطل خياره أم لا (قال) نعم كذلك قال مالك في البيوع اذا اشترط المشتري الخيار فصنع من ذلك ما يبطل به خياره فهو بمنزلة ماصنع هذا في القسمة

﴿حج﴾ في قسمة الاب أو وصيه على ابنه الصغير وهبته ماله ﴿حج﴾

﴿قلت﴾ هل يجوز أن يقاسم على الصغير الدور أو العقار أبوه أو وصي أبيه (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك المروض وجميع الاشياء (قال) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن صديقاً صغيراً في حجر أبيه ورث من أمه مورثاً أو من غير أمه مورثاً فقام الاب لابنه الصغير فخابى أي جاوز ذلك على الصغير وقد حابى الاب شركاءه (قال) قال مالك لا تجوز هبة الأب مالا لابنه الصغير ولا يتصدق بمال ابنه الصغير فكذلك المحاباة أيضاً لا تجوز عند مالك ﴿قلت﴾ فان أدركت هذه المحاباة وهذه الصدقة وهذه الهبة ردت بعينها وان فاتت ضمن ذلك الاب لابن في ماله (قال) نعم اذا كان الأب موسراً فان فاتت ضمن الأب ذلك في ماله ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان هذا الموهوب له من مال الصبي أو المتصدق عليه من مال الصبي أو المحاباة في مال الصبي الذي ذكرت مما فعله الأب في مال ابنه ان كان المتصدق عليه والمحابي والموهوب له قد أتلف الصدقة والمحاباة والهبة بعينها وهو ملي أي يكون للأب اذا غرم ذلك للصبي أو للصبي أن يرجع عليه في ماله فيأخذ منه قيمة ما أتلف من ذلك في ماله وكيف ان كان عديماً وقد استهلك تلك الصدقة والهبة والمحاباة فأراد الاب أو الابن أن يتبعاً بقيمة ما استهلك من ذلك أي يكون ذلك لهما في قول مالك أم لا (قال)

إذا كان الأب موسراً يوم يختصمون لم يكن للأب ولا للابن أن يتبع المتصدق عليه ولا المحابي ولا الموهوب له وإنما يكون ذلك للابن على الأب ﴿قلت﴾ فإن كانا عديمين الأب والمتصدق عليه يوم يختصمون (قال) يتبع الصبي أيهما أيسر أولاً الأب أو المتصدق عليه وللابن أن يتبع أولهما يسراً بقيمة ماله ذلك إن كان الأب أتبعه وإن كان المتصدق عليه أتبعه ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأيي ألا ترى أن مالكا قال إذا تصدق الأب بشئ من مال الابن والابن صغير وإن كان الأب موسراً لم يحز ورد فإن فات ضمن وللابن أن يتبعه إذا أيسر أو يتبع المتصدق عليه إذا أيسر يتبع أيهما شاء إلا أن يوسر الأب أولاً فيقول الابن أنا أتبع الأجنبي ولا أتبع أبي فلا يكون له ذلك لأن الأب لو كان موسراً يوم يختصمون لم يكن للابن أن يتبع المتصدق عليه ويترك الأب ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أعتق الأب غلاماً لابن له صغير في حجره جاز أن كان موسراً يوم أعتق وكان عليه الثمن في ماله وإن لم يكن موسراً يوم أعتق لم يحز عتقه ورد ﴿قال﴾ وقال مالك إلا أن يتناول زمان ذلك وينكح الحرائر ويجوز شهادته فلا أرى أن يرد ويتبع الأب بقيمة ﴿قلت﴾ فإن أيسر الأب أولهما غرم ذلك للابن أيكون له أن يتبع المتصدق عليه (قال) لا ﴿قيل﴾ فإن أيسر المتصدق عليه أولاً فغرم ذلك للابن أيكون له أن يتبع الأب بذلك أم لا (قال) ليس له أن يتبعه بذلك

### ما جاء في وصي الام ومقاسمته

﴿قلت﴾ فلو أن امرأة هلكت وتركت ولداً صغيراً يتيم لا وصى له فأوصت الام بالصبي وبمالها إلى رجل ولها ورثة سوى الصبي فقاسم وصى الام لهذا الصبي الذي أوصت به الام إليه أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يجوز من وصية الام شئ ولا يجوز شئ مما صنع وصى الام وليس وصي الام بوصى وهو كرجل من الناس فلا يجوز على الصبي شئ من صنيعه ﴿قلت﴾ فهل يترك مال المرأة في يديه وقد أوصت إليه أم لا (قال) قال مالك إذا كان الذي تركت المرأة نافعاً يسيراً جاز ذلك وذلك إن مالكا سئل عن امرأة هلكت وأوصت إلى رجل بمالها قال مالك

كم تركت قالوا له خمسين ديناراً أو ستين (قال) هذا يسير وجوزة في اليسير ﴿قلت﴾ أرايت ان هلكت امرأة وأوصت بثلاثها أن ينفذ وأوصت بذلك الى رجل ان ينفذه (قال) فهو وصى في ثلثها وذلك اليه تكون وصيتها الى هذا الرجل في ثلثها وينفذه وذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فان تركت أختها وأخاها صغيرين وأوصت الى رجل بهما وبمالها ولا وارث لها غيرهما (قال) أرى وصيتها غير جائزة الا أن يكون مالها الذي تركت قليلاً مثل الذي ذكرت لك فيجوز ذلك الى المالك خاصة ولا يكون لهما وصيا بذلك في انكاحهم وشرائهم والمصالحة عليهم ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك رجل وترك ابن أخ له صغيراً وهو وارثه ومعه وارث غيره أيضاً كبير وأوصى المم بهذا الصبي الى رجل أيكون وصيه وتجوز مقاسمته له أم لا في قول مالك أو كان الجد أبا الاب أو كان أخاً لهذا الصبي فهلك فأوصى الى رجل بحال ما وصفت لك (قال) لا يجوز من وصية هؤلاء قليل ولا كثير وليس لواحد من هؤلاء من الوصية قليل ولا كثير لان الميت نفسه لم يكن يجوز أمره ولا صنيعة في مال الصبي قبل موته فكذلك وصيه أيضاً لا يكون أحسن حالاً منه نفسه ﴿قلت﴾ ولا تجوز وصيته في الشيء القليل مثل ما أجاز مالك وصية الأم في الشيء القليل (قال) لا أرى أن تجوز وصيته لهذا في قليل ولا كثير ﴿قلت﴾ وما فرق ما بين هؤلاء وبين الأم (قال) انما استحسن مالك في الأم وليست الأم كغيرها من هؤلاء لان الأم والدة وليست كغيرها وهو مالها وهذا ليس بماله الذي يوصي به لغيره وما هو بالقياس ولكنه استحسان ألا ترى أن الأم تقتصر ما وهبت لابنها أو ابنتها وتكون بمنزلة الاب والجد والاخ لا يقتصران فهذا يدل على الفرق فيما بينهم ﴿قلت﴾ فما يصنع بهذا المال الذي أوصى به الى هذا الوصي الذي لا يجيز وصيته (قال) ذلك الى السلطان عند مالك يرى فيه رأيه وينظر فيه للصغار ويجوزه عليهم وعلى الغائب

﴿ ما جاء في قسمة الكافر على ابنته البالغ ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الكافر أيجوز له أن يقاسم على ابنته الكبيرة التي لم تزوج وقد أسلمت وهي في حجره في قول مالك ( قال ) قال مالك ليس له أن يزوج ابنته الكبيرة إذا أسلمت فلما قال مالك ليس له أن يزوج ابنته الكبيرة إذا أسلمت رأيت أن لا تجوز عليها قسمته

﴿ في قسمته الام أو الاب على الكبار الغيب ومقاسمة الام على ولدها ﴾

﴿ قلت ﴾ فالوصى هل يجوز أن يقاسم على الغيب الكبار في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك لان مالكا قال لي في الوصى يؤخر الدين وفي الورثة كبار وصغار فيؤخر ذلك على الغريم على وجه النظر ( قال مالك ) يجوز ذلك على الصغار ولا يجوز على الكبار فلما قال مالك لا يجوز على الكبار رأيت أن لا تجوز مقاسمته على الغيب اذا كانوا كبارا ﴿ قلت ﴾ فالاب هل يقاسم على ابنه الكبير اذا كان غائبا في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أيجوز للأم أن تقاسم على ابنها الصغير ( قال ) لا يجوز من مقاسمة الام على الصغير قليل ولا كثير الا أن تكون الام وصية

﴿ في قسمة وصى اللقيط للقيط ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو أن لقيطا في حجر رجل أوصى له بوصية أيجوز لهذا الرجل الذي اللقيط في حجره أن يقاسم لهذا اللقيط ( قال ) أرى ذلك جائزا له ولو أن رجلا أخذ ابن أخ له أو ابن أخته وهو صغير في حجره لا مال له واحتسب فيه فأوصى له بمال فقام فيه وقاسم له وباع له لم أر ذلك يجوز له ولا يجوز له أن يمد الى أخ له يموت فينب على ماله وولده فيقبض ذلك بغير خلافة من السلطان فيبيع فيه ويشتري فهذا بمنزلة الفاصب

﴿ ما جاء في قضاء الرجل في مال امرأته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان زوج رجل ابنته وهي صبية صغيرة فمات أمها فورثت الصبية

مالا فقال الزوج أنا أقبض ميراثها وأقسم لها وقال الاب أنا أقبض ميراثها (قال)  
قال مالك الاب أحق بمال الصبية ما لم تدخل بيتها ويؤنس منها الرشد لان مالكا  
قال لو أن رجلا تزوج جارية قد بلغ مثلها ولها عند الوصي مال لم تأخذ مالها وان  
دخلت منزلها حتى يرضى حالها فلما قل لي مالك في الوصي هذا الذي أخبرتك كان  
الاب والوصي أحق من الزوج بقبض ميراثها من الزوج والزوج أيضاً لا حق له في  
قبض مال امرأته ألا ترى أنها اذا دخلت ولم يؤنس منها الرشد لم يدفع اليها مالها  
وانما يدفع اليها مالها اذا أونس منها الرشد وان كانت عند الزوج فهذا يدل على ان  
الزوج لا يقبض مال امرأته والاب والوصي الناظران لها والحائزان لها وان تزوجت  
ودخلت منزلها ما لم يرض حالها ويحجز أمرها وليس للزوج قضاء في مال امرأته  
قبل دخوله بها ولا بعده ﴿قلت﴾ أرايت هذه الصبية ان هلك والدها ولم يوص ثم  
هلكت أمها وقد تركت مع هذه الصبية ورثة فأرد الزوج ان يقاسم لامراته وليس  
لها وصي ولا أب يجوز له ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز الا بأمر القاضي

﴿تم كتاب القسمة الاول بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي﴾

﴿وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه كتاب القسمة الثاني﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

## ﴿ كتاب القسمة الثانى ﴾

﴿ ما جاء فى الشريكين يقتسمان فيجد أحدهما بحصته عيبا أو ببعضها ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو أن شريكين اقتسما دوراً أو رقيقاً أو أرضاً أو عروضاً فأصاب أحدهما عيب من العيب عيباً أو بعض الدور أو بعض العروض التى صارت فى حظه عيباً كيف يصنع فى قول مالك ( قال ) أرى ذلك مثل البيوع والدور ليس فيها فوت فإن كان الذى وجد به العيب هو وجه ما أخذ فى نصيبه وكثرته رد ذلك كله ورجع على حقه وردت القسمة الا أن يفوت ما فى يد صاحبه ببيع أو هبة أو حبس أو صدقة أو هدم أو يكون قد هدم داره فبناها فهذا عند مالك كله فوت ( قال ) فإن فاتت فى يد هذا وأصاب الآخر عيباً فانه يردّها ويأخذ من الذى فاتت الدار فى يده نصف قيمة الدور يوم قبضها وتكون هذه الدور التى ردها صاحبها بالعيب بينهما وإن كانت لم تقف ردت وكانت بينهما على حالها واختلاف الاسواق ليس بفوت فى الدور عند مالك ﴿ قلت ﴾ وإن كان الذى وجد به العيب أقل مما فى يده من الذى صار له رده ( قال ) قال مالك اذا كان الذى وجد به العيب أقل مما فى يده من ذلك وليس من أجله اشترى رده ونظر اليه كم هو مما اشترى فإن كان السبع أو الثمن رجع الى قيمة ما فى يد أصحابه فأخذ منهم قيمة نصف سبع ذلك أو نصف ثمنه ذهباً أو ورقاً ولم يرجع فى شئ مما فى أيديهم ﴿ قال مالك ﴾ فى الرجل يبيع

الدار ثم يجد المشتري بها عيباً أو يستحق منها شيء (قال) ان كان الذي وجد به العيب أو استحق من الدار الشيء التافه مثل البيت يكون في الدار العظيمة والتخللات تكون في النخل الكثيرة فان ذلك يرجع بحصته من الثمن ويلزمه البيع فيما بقي وان كان جل ذلك رده فكذلك التهمة والدار الواحدة والدور الكثيرة اذا أصاب بها عيباً سواء على ما فسرت لك ان كان الذي أصاب العيب يسيراً رد ذلك الذي أصاب به العيب بحصته من الثمن ويلزمه ما بقي ويرجع على صاحبه بالذي يصيبه من قيمة ما في يديه ولا يرجع عليه في شيء مما في يديه فيشاركه فيه وانما له قيمة ذلك ذهباً أو ورقاً كان حظ صاحبه قنماً أو قنناً قلت وكذلك لو اقتسماه فأخذ أحدهما في حظه نخلاً ودوراً ورقيقاً وحيواناً وأخذ الآخر في حظه بزاً وعطراً وجوهرات وتراضيا بذلك فأصاب أحدهما في بعض ما صار له عيباً أصاب ذلك في الجوهر وحده أو في بعض المطر أيكون له أن يرد جميع ما صار له في نصيبه أم يرد هذا الذي أصاب به العيب وحده (قال) ينظر في ذلك فان كان الذي أصاب به العيب هو وجه ما صار له رد جميعه بحال ما وصفت لك وان لم يكن ذلك رد ذلك وحده بمينه بحال ما وصفت لك

ما جاء في الحنطة يقتسمانها فيجد أحدهما حنطته عيباً

قلت فان كان قمح بين اثنين ورثاه فاقسماه فطحن أحدهما حنطته ثم ظهر على عيب في حنطته من عفن أو غير ذلك فأراد أن يرجع على صاحبه كيف يرجع عليه (قال) يرد صاحبه الذي لم يطحن حنطته ان كانت لم تقط وان كانت قد قانت أخرج مكيلتها ويخرج هذا الذي طحن حنطته قيمة حنطته التي طحن فتكون بينهما (قلت) ولم لا يخرج هذا الذي طحن حنطته حنطة مثلاً معفونة معيبة فتكون بينهما نصفين (قال) لان الاشياء كلها اذا وجد بها المشتري عيباً وقد قانت ولا يجد مثلاً لم يخرج مثلاً ولان من اشترى حنطة بدراهم فأتلفها فظهر على عيب كان عند البائع فانه يرجع في دراهمه بقدر العيب ولا يقال له رد حنطة مثلاً معفونة معيبة لان

المشتري لو أراد أن يأتي بخنطة مثلها معفونة معينة لم يحط بمعرفة ذلك والمروض كلها والحيوان كذلك وهذا الذي قاسم صاحبه خنطته فطحنها فظهر على عيب بعد طحنه أن أراد أن يرجع في حصة صاحبه من الخنطة بنصف العيب لم يصلح ذلك لأنها تصير خنطة بخنطة وفضل فلا يصلح ذلك فلما كان هذا لا يصلح لم يكن له بد من أن يخرج قيمة الخنطة التي طحنها وليس عليه أن يخرج مثلها لأن من اشترى سلعة من السلع كائنة ما كانت طعاما أو غيره فوجد بها عيبا وقد فأت عنه لا يكون له أن يقول أنا أخرج مثلها لأنه لا يحاط بمعرفته ولو كان يحاط بمعرفة ذلك لرأيت أن يكون له ذلك أن يخرج مثلها فيما يكال أو يوزن ﴿ قلت ﴾ رأيت الطعام العفن بالطعام العفن أيضا أن يكون هذا مثلا بمثل (قال) إن كان ذلك العفن يشبه بعضه بعضا فلا بأس به وإن كان العفن متفاوتا فلا خير في ذلك وكذلك التمهحان يكون فيهما من التبن والتراب الشيء الخفيف فلا بأس به مثلا بمثل ولو كان أحدهما كثير التبن أو التراب حتى يصير ذلك إلى المخاطرة فيما بينهما أو يكون أحدهما نقيًا والآخر مفشوشا كثير التبن والتراب فلا خير في ذلك إلا أن يكونا نقيين أو يكون فيهما من التلث الشيء اليسير فإن كان ذلك كثيرا صار إلى المخاطرة وإلى طعام بطعام ليس مثلا بمثل وليس هذا يشبه ما اختلف من الطعام مثل البيض والسمر أو الشعير والسلت بعض هذه الاصناف ببعض لأن هذين الصنفين اختلفا جميعا فتبايما به ولأن هذا مفشوش فلا يصلح ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كانت سمراء مغلوثة بشعير مغلوثة يصلح ذلك أم لا (قال) لا خير في ذلك إلا أن يكون شيئا خفيفا بحال ما وصفت لك (قال) وليس حشف التمر بمنزلة غلت الطعام لأن الحشف من التمر والغلت إنما هو من غير الطعام وهذا كله رأيي ﴿ قلت ﴾ رأيت هذا الطعام المغلوث إذا كان صبرة واحدة أيجوز أن يقتناه بينهما (قال) نعم لا بأس بذلك إذا كان من صبرة واحدة فإن كان من صبرتين مختلفتين لم يصلح ذلك لأنه لا يدري ما وقع غلت كل واحدة منهما من صاحبها والواحدة إذا كانت



مفلوثة غلها شيء واحد لا يدخله من خوف الاختلاف والمخاطرة ما يدخل الصبرتين  
إذا كانتا مختلفتين ﴿ قال ﴾ وانقد سألت مالكا عن غربة القمح في بيته فقال هو الحق  
الذي لا شك فيه وأرى أن يعمل به والذي أجيز من القمح بالقمح أو القمح بالشعير  
أن يكونا نقيين أو يكونا مشتهين ولا يكون أحدهما مفلوثا والآخر نقياً ولا يكون  
الاول مثلاً مثل وهذا الذي سمعته ﴿ قالت ﴾ أرأيت ان اقتسمنا داراً بيننا فبذيت حصتي  
أو هدمتها فأصببت عيباً كان في حصتي قبل ان أهدم أو قبل ان أبني ( قال ) قد  
أخبرتكم بهذا انه اذا هدم أو بني ثم أصاب عيباً فهو فوت ويرجع بقيمة نصف العيب  
فيأخذ ذلك دنائير أو دراهم على ما فسرت لك قبل هذا فينظر ما قيمة العيب فيرجع  
بنصفه دنائير أو دراهم وهذا مثل ما قال مالك في البيوع

— في الرجل يشتري عبداً فيستحق —

﴿ قالت ﴾ فلو أن رجلاً اشترى عبداً فباع نصفه من يومه ذلك ثم استحق رجل ربع  
جميع العبد أيكون للمشتري أن يرد نصف هذا العبد أم لا ( قال ) قال مالك من  
اشترى عبداً فاستحق بمضه نصفه أو ثلثه أو ربه أو غير ذلك فإن المشتري بالخيار ان  
شاء رد الجميع وان شاء حبس ما بقي من العبد بعد الذي استحق منه ويرجع على بائنه في  
ثمن العبد بقدر ما استحق من العبد ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي اشترى من المشتري  
الاول اذا استحق ربع جميع العبد أيكون عليه في النصف الذي اشترى شيء أم لا  
( قال ) نعم يأخذ المستحق الربع منهما جميعاً ويرجع هذا المشتري الثاني على بائنه بقدر  
ما استحق من العبد من حصته ان شاء أو يرد ان شاء ويكون للمشتري الاول على  
بائنه مثل ما وصفت لك في هذا يكون خيراً ( قال ) وهذا رأيي ﴿ قالت ﴾ فلو أن رجلاً  
اشترى عبداً أو ثوباً فباع نصفه مكانه ثم ظهر على عيب فرضى المشتري الثاني بالعيب  
وقبل العبد وقال المشتري الاول أنا أرد أيكون له أن يرد نصف العبد في قول مالك  
أم لا ( قال ) قال مالك له أن يرد الا أن البائع الاول بالخيار ويقال له اردد الآن ان أحببت  
نصف قيمة العيب الى الذي باع نصف العبد ولا يرد لك من نصف الذي باعه من العيب

شيئاً أو أخذ نصف العبد وادفع اليه نصف الثمن ﴿قَالَ﴾ فإن أقتست أنا وصاحبي  
 عبيدين بيننا فأخذت أنا عبداً وهو عبداً فاستحق نصف العبد الذي صار لي (قال)  
 إنما كان قبل القسمة لكل واحد منكما نصف كل عبد فلما أخذت جميع هذا العبد  
 وأعطيت شريكك العبد الآخر كنت قد بعته نصف ذلك العبد الذي صار له بنصف  
 هذا العبد الذي صار لك فلما استحق نصف العبد الذي صار في يدك قسم هذا  
 الاستحقاق على النصف الذي كان لك وعلى النصف الذي اشتريته من صاحبك فيكون  
 نصف النصف الذي استحق من نصيبك ونصف النصف من نصيب صاحبك فترجع  
 على صاحبك ربع العبد الذي في يده لأنه ثمن لما استحق من العبد الذي في يدك من  
 نصيب صاحبك فترجع على صاحبك إذا كان العبد لم يفت في يد صاحبك وإن كان  
 العبد قد فات في يد صاحبك كان لك عليه ربع قيمته يوم قبضه ولا تكون بالخيار في أن ترد  
 نصف العبد على صاحبك فتأخذ نصف عبدك لأن مالكاً قال في الدار والارض يشتريها  
 الرجل فتستحق منها الطائفة (قال) إن كان الذي استحق منها يسيراً رأيت أن  
 يرجع بقيمته من الثمن ولا ينتقض البيع فيما بينهما (قال) قال مالك وأرى البيت من  
 الدار الجامعة والنخلة من النخل الكثيرة والشئ اليسير من الارض الكثيرة ليس  
 ذلك إذا استحق بفساد لها فأرى أن يلزم المشتري البيع فيما بقي في يده ويرجع في  
 الثمن بقدر الذي استحق وإن كان الذي استحق هو جل الدار وله القدر من الدار  
 رأيت المشتري بالخيار أن أحب أن يحبس ما بقي في يده بعد الاستحقاق من الدار  
 ويرجع في الثمن بقدر الذي استحق فذلك له وإن أحب أن يرد ما بقي في يده بعد  
 الاستحقاق ويأخذ الثمن كله فذلك له (قال) فقيل لمالك فالغلام أو الجارية يشتريها  
 الرجل فيستحق منه أو منها الشئ اليسير (قال) قال مالك لا يشبه العبد أو الأمة  
 عندى الدور والارضين ولا النخل لأن الغلمان والجواري يريد أهلهم أن يظعنوا بهم  
 ويطأ الرجل الجارية ويسافر الرجل بالغلام فهو في الغلام والجارية إذا اشترى واحداً  
 منهما فاستحق منه الشئ اليسير كان بالخيار أن أحب أن يملك بما بقي ويرجع في

الثمن بقدر ما استحق منه كان ذلك له وان أحب أن يردده كله فذلك له فمسألتك  
 في القسمة في العبدین عندی تشبه الدور ولا تشبه العبيد لان كل واحد منهما كان له  
 في كل عبد نصفه فكان ممنوعاً من الوطء ان كانتا جارتين وكان ممنوعاً من أن  
 يسافر بهما ان كانا عبيدين فلما قاسم صاحبه فأخذ كل واحد منهما نصف عبده ونصف  
 عبد صاحبه فاستحق نصف عبد صاحبه فاستحق من نصف صاحبه ربعه لم يكن  
 له أن يرد نصف صاحبه كله ولكنه يرجع بذلك الربع الذي استحق منه في العبد  
 الذي صار لصاحبه ان كان لم يفت فان كان قد فات رجع عليه بربع قيمة العبد الذي  
 صار لصاحبه يوم قبضه (قال) وقال مالك والفوت في العبيد في مثل هذا النماء  
 والنقصان والبيع واختلاف الاسواق ألا ترى أن مالكا قال في الرجل يشتري  
 السلع فيجد بعضها عيباً أو يستحق منها الشيء (قال) ان كان الذي وجد به عيباً أو  
 استحق ليس هو جل ذلك ولا كثرته ولا من أجله اشترى رده بعينه ولزمه البيع  
 فيما بقي فكذلك هذا العبد ليس الربع جل ما اشترى أحدهما من صاحبه ولا فيه  
 طلب الفضل فلما قال مالك هذا في هذا وقال في العبد انما كان له أن يردده اذا اشتراه  
 كله من رجل لان للمشتري أن يسافر به ولان له في الجارية أن يطأها اذا اشتراها  
 فاذا استحق منها القليل ردها ان أحب ولم يكن للبائع حجة أن يقول لا أقبلها لانها  
 انما استحق منها الشيء اليسير لان هذا قد انقطعت عنه المنفعة التي كانت في الوطء  
 والاسفار وما أشبه هذا وأما الذي قاسم صاحبه فأخذ في نصف عبده الذي كان له  
 نصف عبد صاحبه الذي كان معه شريكاً فاستحق الربع من نصيب كل واحد منهما  
 فليس له أن يرد ما بقي في يديه من حظ شريكه لان العبد والجارية انما يردهما في  
 هذا الى الحال الاولى وقد كان في العبد والامة في الحال الاولى قبل القسمة لا يقدر  
 على أن يسافر بهما ولا يطأ الجارية فالعبيد اذا كانوا بين الشركاء فاقسموهم ثم  
 استحق من بعضهم بعض ما في يديه انما يحملون محل السلع والدور اذا اشترت  
 فاستحق بعضها ان كان ذلك الذي استحق كثيراً كان له أن يرد الجميع وان كان

تألفا يسيرا لا قدر له لم يرد ما بقي ويرجع بما يصيبه على ما فسرت لك وهذا في  
القسمة في العبيد كذلك سواء ألا ترى أن من قول مالك لو أن رجلا اشترى عبدین  
وهما في القيدة سواء لا تفاضل بينهما فاستحق منهما واحد لم يرد الباقي منهما لأنه لم  
يشتر أحدهما لصاحبه فكذلك النصف حين اشترى لم يشتر الربع الذي استحق  
للربع الآخر الذي لم يستحق فتكون له حجة يرده بها أو يقول كنت أسافر بالعبد  
أو أظا الجارية فلا أحب أن يكون معي شريك فتكون له حجة فلما لم تكن له في  
هذا الوجه ولا في هذا الوجه الآخر حجة لم يكن له أن يرد ما بقي في يديه من  
نصيب صاحبه بعد الاستحقاق ولكن يرجع على صاحبه بربع العبد ان كان لم يفت  
وان كان قد فات فبحال ما وصفت لك

— ما جاء في استحقاق بمض الصفقة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عشرة أعبد بألف دينار قيمة كل عبد مائة دينار  
فاستحق من العبيد تسعة أعبد وبقي عندي منهم عبد واحد فأردت رده أیكون  
ذلك لی أم لا ( قال ) قال مالك نعم يرد اذا استحق جل السلعة التي فيها كان يرجی  
الفضل والربح أو كثرته ولا ينظر في ذلك الى استواء قيمة المتاع ولا تفاوت في ذلك  
﴿ قلت ﴾ فان كانت هذه الصفقة داراً أو عبداً أو دابة أو ثوبا أو جوهراً أو عطراً  
فأصاب بأكثر هذه الصنوف عيباً أو استحق أكثرها وكل صنف منها في الثمن  
قريب من صاحبه وليس من هذه الصنوف شيء اشترى الصنف الآخر لمكانه  
ولافيه طلب الفضل ولكن يطلب الفضل في جميع هذه الاشياء أیكون له أن يرد  
( قال ) نعم له أن يرد ما بقي في يده بعد الاستحقاق اذا كان انما استحق من ذلك  
أكثر المتاع أو الذي فيه يرجی النماء والفضل ﴿ قلت ﴾ فلو أن داراً بيني وبين  
صاحبي اقتسمناها فأخذت أنا ربعها من مقدمها وأخذ صاحبي ثلاثة أرباعها من  
مؤخرها أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم ذلك جائز في قول مالك لان هذا يجوز  
في البيع فاذا جاز في البيع جاز في القسمة ﴿ قلت ﴾ فان استحق من يدي

هذا الذي أخذ الربع نصف ما في يديه كيف يرجع على صاحبه (قال) يرجع على الذي أخذ ثلاثة أرباع الدار من مؤخر الدار بقيمة ربع ما في يديه وكذلك ان استحق من صاحب الثلاثة الارباع نصف ما في يديه أو ثلثه فعلى هذا يعمل فيه وهذا مثل قول مالك في البيوع ﴿قلت﴾ ولا تنتقض القسمة فيما بينهما في هذا الاستحقاق في قول مالك (قال) القسمة لا تنتقض فيما بينهما اذا كان ما استحق من يد كل واحد منهما نافياً يسيراً فان كان ما استحق من يد كل واحد منهما هو جل ما في يديه فأرى أن القسمة تنتقض فيما بينهما لان القسمة انما تحمل محل البيع ولانه لا حجة لمن استحق في يديه شيء أن يقول انما بعثك نصف ما في يديك بنصف ما في يدي لانه ليس بيميناً انما هي مقاسمة فاذا استحق من ذلك الشيء التافه الذي لا يكون ضرراً لما يبقى في يديه ثبتت القسمة فيما بينهما ولا تنتقض ويرجع بعضهم على بعض بحال ما وصفت لك وان كان ذلك الذي استحق من الدار ضرراً لما يبقى في يديه من نصيبه رده كله ورجع يقاسم صاحبه الثانية الا أن يفوت نصيب صاحبه فيخرج القيمة بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ هذا الذي أسمعك تذكر عن مالك اذا استحق القليل لم تنتقض القسمة واذا استحق الكثير انتقضت القسمة ما حد هذا (قال) قال مالك في الرجل يبيع الدار فيستحق النصف منها في يد المشتري فله المشتري أن يرد النصف الباقي ﴿قلت﴾ فان استحق من الدار الثلث (قال) لم يحد لنا مالك في الثلث شيئاً أحفظه ولكني أرى الثلث كثيراً وأرى أن يرد الدار اذا استحق منها الثلث لان استحقاق ثلث الدار فساد على المشتري

﴿ما جاء في قسمة الغنم بين الرجاين بالقيمة﴾

﴿قلت﴾ فان ورثنا أنا وأخي عشرين شاة فأخذت أنا خمس شياء تساوي مائة وأخذ أخي خمسة عشر شاة تساوي مائة أيضاً هذا في قول مالك (قال) نعم لا بأس بذلك أن تقسم الغنم على القيمة اذا كان بالسهم الا أن يتراضوا على أمر فيكون ذلك على ما تراضوا عليه ﴿قلت﴾ فان استحق مما في يد أحدهما شاة أنتقضت القسمة فيما

بينهما أم لا ( قال ) لأرى أن تنتقض القسمة فيما بينهما ولكن ينظر فإن كانت هذه الشاة المستحقة هي خمس ما في يديه رجع هذا على أخيه بنصف قيمة خمس ما في يديه ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان استحق جل ماصار لاحدهما من الغنم ( قال ) نعم تنتقض القسمة اذا كان الذي استحق من يدي أحدهما هو جل حصته وفيه رجاء الفضل والناماء ( قال ابن القاسم ) قال لي مالك في التوم يرثون الحائط من النخل يفتسمونه بينهم انه لا يجوز أن يفتسموا التمر فيفضل بعضهم في الكيل لرداءة ما يأخذ من التمر ولا أن يأخذ مثل مكيلة ما يأخذ أصحابه من التمر الا أن تمر أصحابه أيجاد فيأخذ هو لموضع جودة ثمرة أصحابه دراهم ( قال ) قال مالك لا يجوز هذا ولكن يتقاضون الاصل كل صنف منها فيما بينهم ثم يترادون هذا الفضل ان كان بينهم فضل وقال مالك ولو أن رجلا أتى بحنطة ودراهم وأتى آخر بحنطة ودراهم فبادلا بها وان كان الكيل واحداً ووزن الدراهم واحداً فلا خير فيه

— ما جاء في قسمة الحنطة والدراهم بين الرجلين —

﴿ قلت ﴾ فإن ورثت أنا وأخي ثلاثين أردباً من حنطة وثلاثين درهما فاقسمناها فأخذت أنا عشرين أردباً من الحنطة وأخذ أخي عشرة أرداب من الحنطة وثلاثين درهما أيجوز هذا في قول مالك أم لا ( قال ) ان كان القمح مختلفاً سمراء ومحمولة أو نقية ومغلوثة فلا خير فيه وهو مثل ما وصفت لك في النمر وان كان الطعام من صبرة واحدة ونقاوة واحدة وصنف واحد لا يؤخذ أوله للرغبة فيه ويهرب من رداءة آخره فلا بأس بذلك لانه إنما أخذ عشرة أرداب وأعطي أخاه عشرة أرداب ثم بقيت عشرة أرداب بينهما وثلاثون درهما فأخذ يحصته من الثلاثين درهما حصة أخيه من هذه العشرة أرداب فلا بأس بهذا لانه لم يأت هذا بطعام وهذا بطعام ودراهم فيكون فاسداً وانما كان هذا القمح بينهما فكأنه قال له خذ هذه الدراهم وأخذ أنا هذا القمح أو قال خذ هذه الدراهم من نصيبك هذا من القمح ربمه أو نصفه فلا بأس بهذا وهذا فيما فضل بعد حصته من الحنطة يسع من البيوع فلا بأس به ﴿ قلت ﴾ فلو

ورثنا أنا وأخي لي مائة أردب من حنطة ومائة أردب من شعير فأخذت أنا ستين أردبا من حنطة وأربعين أردبا من شعير وأخذ أخي ستين أردبا من شعير وأربعين أردبا من حنطة أتجاوز هذه القسمة فيما بينهما أم لا في قول مالك ( قال ) لا بأس بهذا في قول مالك لأن الحنطة التي أخذها أحدهما هي مثل ما أخذ شريكه وما زاد على الذي أخذ شريكه فأنما هو بدل بادلته ألا ترى أن مالكا قال لا بأس بالشعير بالحنطة مثلاً بمثل إذا كان يداً بيد ( قال ) وقد سألت مالكا عن القوم يرثون الحلي من الذهب فيقول أحدهم أتركوا لي هذا الحلي وأنا أعطيكم وزن حظكم من هذا الحلي ذهباً ( قال ) قال مالك إذا وزن ذلك لهم يداً بيد فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو ورثنا حنطة وقطنية فاقسمنا ذلك أنا وأخي أخذت أنا الحنطة وأعطيت أخي القطنية أتجاوز هذا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا بأس بهذا إذا كان ذلك يداً بيد فإن كان زرعا قد بلغ وطاب للحصاد فلا خير في ذلك إلا أن يحصده كله مكانه فإن كان كذلك فلا بأس به إذا كان حنطة وقطنية وإن كان صنفاً واحداً فلا يصلح أن يقتسماه زرعا حتى يحصدها ويدرساه ويقتسماه بالكيل

حـ ماجاء في القوم يقتسمون الدور فتستحق حصّة أحدهم وقد بنى

﴿ قلت ﴾ فإن اقتصمنا داراً فيما بيننا فبنى أحدهما في نصيبه البنيان ثم استحق نصف نصيب الذي بنى بعينه ( قال ) قد أخبرتك أن مالكا قال إذا بنى أحدهما في نصيبه فذلك فوت ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن كان انما استحق نصف نصيب الآخر الذي لم يبن في نصيبه شيئاً كان ذلك فوتاً في قول مالك ( قال ) نعم ويقال للذي بنى أخرج قيمة ما صار لك ويرد هذا كل ما في يديه ثم يقتسمان القيمة وما بقي من الأرض بينهما نصفين إذا كان الذي استحق كثيراً وإن كان قليلاً تركت القسمة ورجع بنصف قيمة ذلك في قيمة نصيب صاحبه وإن كان الذي استحق ربع ما في يديه رجع بمن قيمة نصيب صاحبه الذي بنى نصيبه وكان نصيبه فوتاً ﴿ قلت ﴾ والداران والدار الواحدة في ذلك سواء ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن كانت أرضاً واحدة



فانقسموها فاستحق بعضها أو أرضين مختلفتين فهما سواء في قول مالك (قال) نعم  
﴿قلت﴾ فان اقتسمنا أرضين فأخذت أنا أرضاً وأخذ صاحبي أرضاً أخرى فغرس  
أحدهما في أرضه وبني ثم أتى رجل فاستحق بمض الأرض التي صارت لهذا الذي  
غرس وبني (قال) يقال لهذا المستحق ادفع الى هذا الذي غرس قيمة غراسه وبنائه  
في الأرض التي استحققتها والا دفع اليك قيمة أرضك براحاً لانه لم يبن في أرضك  
غاصبا وانما بني على وجه الشبهة ثم ينظر فيما بينه وبين شريكه الذي قاسمه فان كان  
انما استحق من أرضه الشيء النافه القليل لم يكن له أن ينقض القسمة ولكن ان كان  
استحق ربع ما في يديه رجع بقيمة ثمن ما في يدي صاحبه ولا يرجع بذلك في الدار  
كانت قائمة لم تفت أو قد فانت (قال ابن القاسم) وانظر أبداً الى ما يستحق فان كان  
كثيراً كان له أن يرجع بقدر نصف ذلك فيما في يدي صاحبه يكون به شريكاً له  
فما يديه اذا لم تفت وان كان الذي استحق نافعاً يسيراً رجع بنصف قيمة ذلك ذانير  
أو دراهم ولا يكون بذلك شريكاً لصاحبه وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فالدار اذا  
اقتسمها فبني أحدهما في نصيبه ثم استحق نصيبه وقد بناء أو نصفه يقال  
للمستحق ان شئت فادفع الى هذا قيمة بنيانه أو خذ منه قيمة أرضك براحاً في قول  
مالك (قال) نعم قال ابن القاسم والمبيد والدور بمنزلة واحدة اذا استحق جل ما في  
يديه رد الجميع وان استحق الاقل مما في يديه لم يرد الا ما استحق وحده بما يقع  
عليه من حصة الثمن فالقسمة اذا استحق من يد أحدهما جل نصيبه رجع بقدر  
نصف ذلك فشارك به صاحبه وان كان الذي استحق نافعاً يسيراً رجع بنصف قيمة  
ذلك كما وصفت لك ولا يشارك به صاحبه في حصته التي في يديه وهذا كله قول  
مالك وتفسيره لان مالكاً قال في الرجل يشتري مائة أردب من حنطة فيستحق  
خمسون منها (قال مالك) يكون المشتري بالخيار ان أحب أن يحبس ما بقي بحصته  
من الثمن فذلك له وان أحب أن يرد فذلك له فكذلك الداران (قال مالك) واذا  
أصاب بخمسين أردباً منها عيباً أو ثلث ذلك الطعام أو ربعه لم يكن له أن يأخذ



ما وجد من طيه ويرد ما أصاب فيه العيب انما له أن يأخذ الجميع أو يرد الجميع وكذلك قال مالك

— في قسمة الدور الكثيرة يستحق بعضها من يد أحدهما —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كانت عشرون داراً تركها والدي ميراثاً بيني وبين أخى فاقسمنها فأخذت أنا عشرة دور في ناحية وأخذ أخى عشرة دور في ناحية أخرى تراضينا بذلك واستهمننا على القيمة فاستحققت دار من الدور التي صارت لى ( قال ) قال مالك فى البيوع ان كانت هذه الدار التي استحققت من نصيبه أو أصاب بها عيبا هي جل ما فى يديه من هذه الدور وأكثر هذه الدور ثمتا ردت القسمة كلها وان كانت ليس كذلك ردها وحدها ورجع على شريكه بحصتها من نصيب صاحبه ﴿ قلت ﴾ وكيف يرجع فى نصيب صاحبه أ يضرب بذلك فى كل دار ( قال ) لا ولكن تقوم الدور فينظر كم قيمتها ثم ينظر الى الدار التي استحققت كم كانت من الدور التي كانت فى يدي الذي استحققت منه فان كانت عشراً أو ثمتاً أو تسماً رجع فأخذ من صاحبه قيمة نصف عشر ما فى يد صاحبه وان كان انما أصاب عيباً بدار منها قسمت هذه المعيبة وما يأخذ من صاحبه بينهما نصفين ﴿ قلت ﴾ والدار الواحدة فى هذا مخالفة فى القسمة فى قول مالك للدور الكثيرة ( قال ) نعم لان الدار الواحدة يدخل فيها الضرر عليه فيما يريد أن يبنى أو يسكن فذلك جعل له فى الدار الواحدة أن يرد بمنزلة العبد الواحد يشتري فيستحق نصفه فله أن يرد جميعه واذا كانت دوراً كثيرة فانما تحمل محمل الشراء والبيع فى جملة الرقيق وجملة الدور وجملة المتاع اذا استحق من ذلك بعضه دون بعض الا أن يكون ما استحق من هذه الدار لا مضرة فيه على ما بقى فيكون مثل الدار ﴿ قلت ﴾ فلو أن جاريتين بينى وبين رجل من شراء أو ميراث أخذت أنا واحدة وأعطيته أخرى فوطئ صاحبى جاريته فولدت منه ثم أتى رجل فاستحقها بعد ما ولدت منه ( قال ) يأخذ الجارية ويأخذ قيمة ولدها ويرجع هذا الذي استحققت فى يديه على

صاحبه فيقاسمه الجارية الاخرى الا أن تكون قد فأت فان فأت بئاء أو نقصان  
أو اختلاف أسواق أو شيء مما يفوت به كان له عليه نصف قيمتها يوم قبضها

الرجل يشتري الجارية فتلد منه فيستحقها رجل

قال ابن القاسم وقد قال مالك اذا وجد رجل جاريته عند رجل وقد ولدت منه  
وقد كانت سرقت منه فثبتت له البينة على ذلك فله أن يأخذها بقيمة ولدها يوم  
يستحقها ثم قال بعد ذلك ليس له أن يأخذها ولكن يأخذ قيمة ولدها الا أن يكون  
عليه في ذلك ضرر . والذي أخذ به أنا أنه يأخذها ويأخذ قيمة ولدها قلت فلو  
أن رجلاً باع جارية في سوق المسلمين فاستحقها رجل من المسلمين بعد ما فأت  
بئاء أو نقصان أو حوالة أسواق في يده هذا المشتري أيكون المستحق بالخيار  
ان شاء أخذ من المشتري قيمة الجارية لأنها قد فأت في يديه وان شاء أخذ ثمنها من  
البائع (قال) لا يكون للمستحق الا أن يأخذ جاريته بعينها وان كانت قد حالت  
بئاء أو نقصان أو حوالة أسواق فليس له غيرها أو يأخذ ثمنها من بائعها هو بالخيار  
في هذا قلت فان كان ثمنها عروضاً أو حيواناً قد حال بالأسواق أو بئاء أو  
نقصان (قال) فان له أن يأخذ العروض من يدي بائع الجارية زادت العروض أو  
نقصت ولا حجة للبائع في زيادة العروض ولا نقصانها لأنها بمن جاريته لان مالكا  
قال لو أن رجلاً باع سبعة بساعة فوجد أحد الرجلين بالساعة التي أخذ من صاحبه  
عيياً فردها وقد حالت الأسواق في التي وجد بها العيب وفي الأخرى كان له أن يرد  
التي وجد فيها العيب ولم يكن له أن يأخذ الأخرى ولكن يأخذ قيمتها وكذلك قال  
مالك قلت ولم قال مالك ذلك (قال) لان الذي لم يجد بجاريته عيياً كان ضامناً  
لها فعليه نقصانها وله نماؤها والذي وجد بجاريته عيياً ولم يرض بها فله أن يردّها للعيب  
الذي أصاب بها فاذا ردّها فليس له أن يأخذ مازاد في الجارية الاخرى التي في يد  
صاحبه فلما كانت الزيادة التي في الجارية التي في يد صاحبه لصاحبه كان عليه النقصان  
أيضاً قلت فقول مالك الذي يؤخذ به في مستحق الجارية التي قد ولدت عند

سيدها لم قال مالك لا يأخذها ولكن يأخذ قيمتها وقد قال مالك في الجارية التي قد  
 حالت ببناء أو نقصان أو حوالة أسواق ثم استحقها رجل ان للمستحق أن يأخذها  
 بعينها فما فرق ما بينهما ( قال ) لان الولادة اذا ولدت الجارية من سيدها ان أخذت  
 من سيدها الذي ولدت منه كان ذلك عاراً على سيدها الذي ولدت منه وعلى ولدها  
 وهذا الذي استحقها اذا أعطى قيمتها فقد أعطى حقه فان أبى فهذا الضرر ويمنع من  
 ذلك ( قال ) وهذا تفسير قول مالك الآخر فانا أخذ بقوله القديم يأخذها ويأخذ  
 قيمة ولدها ﴿ قلت ﴾ فان قال لأريد الجارية وأنا أخذ قيمتها وقال سيد الجارية التي  
 ولدت عنده لا أدفع الى هذا المستحق شيئاً ولكن يأخذ جاريته أيجبره مالك على  
 أن يدفع قيمتها أم لا ( قال ) نعم يجبره مالك على أن يدفع اليه قيمتها وقيمة ولدها  
 وذلك رأيي اذا أراد ذلك المستحق فان المشتري يجبر على دفع قيمتها وقيمة ولدها في  
 القولين جميعاً قول الاول والاخر ﴿ قلت ﴾ وكيف يأخذ قيمة جاريته في قول  
 مالك اذا ولدت عنده أيوم اشتراها أو يوم حملت أو يوم استحقها ( قال ) قال مالك  
 يوم استحقها لانها لو ماتت قبل أن يستحقها مستحقها لم يكن للمستحق أن يتبع  
 الذي ولدت عنده بقيمتها ديناً ولو كان له أن يتبعه ان هي هلكت بقيمتها كان له  
 في ولدها قيمة فلايس له الا قيمتها يوم يستحقها وقيمة ولدها يوم يستحقهم وليس له  
 من قيمة ولدها الذين هلكوا شي ﴿ قلت ﴾ فهذا المستحق الجارية التي ولدت  
 أن يكون له على الواطئ من المهر شيء أم لا ( قال ) لا يكون له من المهر قليل ولا كثير  
 ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم

— في الرجل يوصى للرجل بثلاث ماله فيأخذ في وصيته —

﴿ ثلاث دار فيستحق من يده بحد البناء ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو أوصى رجل لرجل بثلاث ماله فأخذ في وصيته ثلاث دار الميت فبني  
 ذلك ثم استحق ذلك من يده مستحق ( قال ) يقال للمستحق أدفع قيمة بديان هذا  
 الموصى له أو خذ قيمة أرضك براحا ﴿ قلت ﴾ فان دفع اليه قيمة بديانه وقد أنفق

الموصى له في بنيانه أكثر من القيمة التي أخذ لان أسواق البنيان حالت أيكون له أن يرجع بما خسر في قيمة البنيان على ورثة الميت لانهم أعطوه في شئ ما ليس لهم فقروه (قال) لا يكون له أن يرجع على ورثة الميت من ذلك بقليل ولا كثير ﴿قلت﴾ فتنقض القسمة فيما بينهم (قال) نعم تنقض القسمة في الدور ويقسمون ثانية ويأخذ الموصى له بالثلث ثلث دور الميت بمقدار الذي استحق ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا مثل قول مالك في البيوع الا أن تقوت الدور في أيدي الورثة ببيع أو بنيان فيرجع عليهم بالقيمة يوم أعطوا الدور في القسمة فيقسمون القيمة فيما بينهم على قدر الوصية والموارث فيما بينهم ﴿قلت﴾ فان كانت الدور قد فانت في أيدي الورثة بهدم (قال) يقال للموصى له خذ ثلث هذه الدور مهدومة وثلث نقضها ولا يكون عليهم فيما نقض الهدم شئ الا أن يكونوا قد باعوا من النقض شيئاً فيكون له ثلث ما باعوا به ولا يكون له عليهم شئ غير ذلك لا قيمة ولا غيرها لان مالكا قال في رجل اشترى داراً فهدمها فاستحقها رجل فقال لى مالك ان أحب مستحقها أن يأخذها مهدومة بحالها فذلك له وان أبى كان له أن يتبع البائع بالثمن وليس له على المشتري قيمة ولا غيرها فيما تقدم (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان كان هذا المشتري الذي هدم باع من نقضها شيئاً فأول المستحق أخذ الدار مهدومة كان له ثمن الذي باعه المشتري لانه ثمن شئته ﴿قلت﴾ فان اشترى رجل جارية فعميت عنده ثم استحقها رجل أيكون للمستحق أن يضمن المشتري قيمتها (قال) لا يكون له ذلك عند مالك انما له أن يأخذها بحالها أو يأخذ من البائع ثمنها هو غير في ذلك (قال) ولقد قال لى مالك لو أن رجلاً ابتاع داراً فاحترقت ثم أتى صاحبها فاستحقها أو أدرك رجل فيها شفعة لم يكن له على صاحبها الذي احترقت في يديه قليل ولا كثير الا أن يأخذها أو يسلمها ويتبع البائع بالثمن وللشفيع أن يأخذها بجميع الثمن محترقة أو يدعها لاشئ له غير ذلك

ما جاء في النقض يكون بين الرجلين والمرصة لهما فيقتسمانه

﴿ قلت ﴾ فلو أن نقضا بين رجلين والمرصة ليست لهما فأرادا أن يفتسما نقضهما على القيمة ثم يستهما أو يتراضيا على شيء أ يكون ذلك لهما في قول مالك ( قال ) أرى أن ذلك جائز لأن هذا بمنزلة العروض ﴿ قلت ﴾ فإن أراد أحدهما قسمة النقض وأبى صاحبه أ يجبر على القسمة أم لا ( قال ) نعم يجبر على ذلك وإنما هو بمنزلة العروض ﴿ قلت ﴾ فإن أرادا أن يهدما النقض وصاحب الدار غائب أ يكون لهما أن يهدماه أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أني أرى أن أرادا أن يهدماه وصاحب الدار غائب أن يرفع ذلك إلى السلطان في نظر السلطان للغائب فإن كان أفضل للغائب أن يعطيها قيمة النقض ويأخذ النقض له فعل ذلك وإن رأى أن يخليهما ونقضهما خلاهما وذلك وما صنع السلطان فهو جائز على الغائب ﴿ قلت ﴾ فمن أين يتقد الثمن إن رأى أن يأخذ له ( قال ) ينظر السلطان في ذلك والسلطان أعلم ﴿ قلت ﴾ فإن نقضا ولم يرفعا ذلك إلى السلطان أ يكون عليهما لذلك شيء أم لا ( قال ) لا شيء عليهما ويقتسمانه بينهما ﴿ قلت ﴾ فإن أذنت لرجل يبنى في عرصة لي ويسكن ولم أوقت له كم يسكن سنة ولا شهراً أ يجوز هذا في قول مالك أم لا ( قال ) نعم لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فإن بنى فلما فرغ من بنيانه قال رب المرصة أخرج عني ( قال ) بلغني عن مالك أنه قال ليس له ذلك إن كان على هذا الوجه إلا أن يدفع إليه ما أنفق وإن كان قد سكن ما يرى من طول السنين ما يكون سكني في مثل ما أذن له ثم أراد أن يخرججه دفع إليه قيمة ذلك منقوضا إن أحب أو قال له خذ بنيانك ولا شيء لك غير ذلك ﴿ قلت ﴾ فإن كان قد سكن السنة والسنين أو العشر سنين فمأل رب المرصة أخرج عني ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أنه إذا سكن الأمر الذي يعلم أنه إنما أذن له في البنيان لم يسكن مقدار هذه السنين لكثرة ما أنفق في بنيانه كان ذلك له ﴿ قلت ﴾ فإذا أخرجيه أ يعطيه قيمة نقضه أم لا ( قال ) قال مالك رب المرصة مخير في أن يدفع إلى صاحب النقض قيمة نقضه اليوم حين يخرججه منقوضاً أو في أن يأمره

أن يقطع نقضه وليس لصاحب النقض اذا قال له صاحب العرصه أنا أدفع اليك قيمة  
نقضك أن يقول لا أقبل ذلك ولكني أفلح وانما الخيار في ذلك الى رب العرصه  
﴿ قلت ﴾ فاذا أذن رجل لرجلين في أن يبنيا عرصه له ويسكها فبنياها فأخرج  
أحدهما بعد ما قد سكن مقدار ما يعلم أنه اذا أعطاه العرصه لينى فيسكن مقدار  
ما سكن كيف يخرج به رب العرصه أيعطيه قيمة نصف النقض أم يقول رب العرصه  
أقطع نصف النقض أم لا يكون رب العرصه في هذا خيراً لأن صاحب النقض  
لا يقدر على أن يقطع نقضه لأن له فيه شريكاً ( قال ) ان كان يستطيع أن يقسم  
النقض بين الشريكين فيكون نصيب هذا على حدة ونصيب هذا على حدة قسم  
بينهما ثم يقال للذي قال له رب العرصه اخرج عنى يقال له أقطع نقضك الا أن يشاء  
رب العرصه أن يأخذه بقيمته فان كان لا يستطيع القسمة في هذا النقض قيل  
لشريكين لا بد من أن يقطع هذا الذى قال له رب العرصه أقطع نقضك فليتراض  
الشريكان على أمر يصطاحان عليه بينهما اما أن يتقاوماه بينهما أو يبيعهما وان بلغ الثمن  
فأحب المقيم في العرصه أن يأخذه كان ذلك له بشفعته وقد سمعته من مالك في رجلين  
بنيا في ربيع ليس لهما فباع أحدهما حصته من ذلك النقض فأراد شريكه أن يأخذه  
بشفعته ( قال مالك ) أرى ذلك له ( قال مالك ) وما هو بالأمر الذى جاء فيه شئ  
ولكنى أرى ذلك له فالشريكان عندي بهذه المنزلة

﴿ ما جاء في قسمة الطريق والجدار ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يقسم الطريق في الدار اذا أبى ذلك بعضهم ( قال ) لا يقسم ذلك  
عند مالك ﴿ قلت ﴾ والجدار بين الشريكين هل يقسم اذا طلب ذلك أحدهما وأبى  
الآخر ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى ان كان لا يدخل في ذلك  
ضرر وكان ينقسم رأيت أن يقسم ذلك بينهما ﴿ قلت ﴾ فان كان لهذا عليه جذوع  
ولهذا عليه جذوع قال اذا كانت جذوع هذا من هاهنا وجذوع هذا من هاهنا  
كيف يقسمه هذان لا يستطيعان قسمة هذا الحائط فاذا كان هذا هكذا رأيت أن

يتقاولاه بمنزلة ما لا ينقسم من العروض والحيوان

﴿ ما جاء في قسمة الحمام والآبار والمواجل والعيون ﴾

﴿ قلت ﴾ فالحمام أيقسم اذا دعا أحد الشريكين الى القسمة وأبى ذلك شريكه ( قال ) قال مالك ذلك يقسم ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بين الحمام والطريق والحائط اذا كان في قسمته ضرر عليهما ومالك يقسم الحمام وفيه ضرر ولا يقسم الطريق والحائط وفيه ضرر ( قال ) لان للحمام عرصه والطريق والحائط ليس لهما كبير عرصه فانما يقسمان على غير ضرر فاذا وقع الضرر لم يقسما الا أن يتراضيا على قسم ذلك فيكون لهما ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى أيضا في الحمام ان كان في قسمته ضرر أن لا يقسم وأن يباع عليهما ﴿ قلت ﴾ فهل تقسم الآبار في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فهل تقسم المواجل في قول مالك ( قال ) أما في قول مالك فتقسم وأما أنا فلا أرى ذلك لان في ذلك ضرراً الا أن لا يكون في ذلك ضرر ان اقتسماه فيكون لكل واحد منهما ما جل على حدة ينتفع به فلا أرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ فهل تقسم العيون في قول مالك ( قال ) ما سمعت أن العيون تقسم أو الآبار الا على الشرب فيكون لكل قوم حظهم من الشرب معلوم فأما قسمة أصل العيون أو أصل بئر فلم أسمع أن أحداً قال تقسم ولا أرى أن تقسم الا على الشرب

﴿ ما جاء في قسمة النخلة والزيتونة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن نخلة وزيتونة بين رجلين هل يقسمانهما بينهما ( قال ) اذا اعتدلتا في القسمة وتراضيا بذلك قسمتهما بينهما يأخذ هذا واحدة وهذا واحدة فان كرها لم يجبرا على ذلك وان كانتا لا تمتدلان في القسمة تقاولاهما بينهما أو يتبايعانهما وانما الشجرتان عندي بمنزلة الشجرة بين اثنين أو ثلاثة والشجرة بمنزلة الثوب أو العبد وقد قال مالك في الثوب بين الفران لا يقسم ﴿ قلت ﴾ فان كان لا يقسم وقال أحدهما أنا أريد أن أبيع وقال صاحبه لا أبيع ( قال ) قال مالك يجبر الذي لا يريد البيع على البيع



فاذا قامت السلعة على ثمن قيل للذي لا يريد البيع ان شئت فخذ وان شئت فبيع مع صاحبك والنخلة كذلك فان باع فلا شفعة لصاحبه فيها

﴿ ما جاء في قسمة الارض القليلة والدار كان بين الشركاء ﴾

﴿ قلت ﴾ فاذا كانت الارض قليلة بين اشراك كثير ان اقتسموها فيما بينهم لم يصرفي حظ أحدهم الا القليل الذي لا ينتفع به أنقسم بينهم هذه الارض أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك تقسم بينهم وان كره بعضهم ومن دعا الى القسم منهم قسمت الارض بينهم وان لم يدع الى ذلك الا واحد منهم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان دكان في السوق بين رجلين دعا أحدهما الى القسمة وأبى صاحبه ( قال ) اذا كانت العرصة أصلها بينهم فمن دعا الى القسمة قسم بينهما عند مالك ﴿ قلت ﴾ فلو أن داراً في جوف دار الدار الداخلة لقوم والخارجة لقوم آخرين ولاهل الدار الداخلة الممر في الخارجة فأراد أهل الخارجة أن يحولوا باب دراهم في موضع سوى الموضع الذي كان فيه وأبى عليهم أهل الدار الداخلة ذلك أيكون ذلك لهم ( قال ) لا أحفظ عن مالك في هذا شيئاً وأرى ان كانوا أرادوا أن يحولوه الى جنب باب الدار الذي كان وليس في ذلك ضرر على أهل الدار الداخلة رأيت أن لا يمنعوا من ذلك وان أرادوا أن يحولوا بابهم الى ناحية من الدار ليس في قرب الموضع الذي كان فيه باب الدار فليس لهم ذلك ان أبى عليهم أهل الدار الداخلة ﴿ قلت ﴾ فان أراد أهل الدار الخارجة أن يضيقوا باب الدار وأبى عليهم أهل الدار الداخلة ( قال ) ليس لهم أن يضيقوا الباب ولا أحفظه عن مالك ﴿ قلت ﴾ فلو أن داراً بيني وبين رجل أنا وهو شريكان فيها لم تقسم والى جانبها دار لي فأردت أن أفتح باب الدار التي لي في الدار التي بيني وبين شريكي وأبى شريكي ذلك ( قال ) ذلك له أن يمنعك ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لان الموضع الذي تريد أن تفتح فيه باب دارك هو بينك وبين شريكك وان كان في يدك لانكما لم تقسماها بعد ﴿ قلت ﴾ فان أردنا ان نقسم فقلت اجمعوا نصيبى في هذه الدار الى جنب دارى حتى أفتح فيه باباً ( قال ) سألت مالكا عن هذا بعينه فقال لا يلتفت الى قوله هذا



ولكن تقسم الدار على القيمة كما وصفت لك ثم يضرب بينهما بالسهم فان صار له  
الموضع الذي الى جنب داره فتح فيه بابا ان شاء كما وصفت لك وان وقع نصيبه في  
الموضع الآخر أخذه ولم يكن له غير ذلك ﴿ قلت ﴾ فلو أن داراً بين قوم اقتسموها  
على أن يأخذ هذا طائفة وهذا طائفة فوقعت الاجنحة في حظ رجل منهم أتكون  
الاجنحة له ( قال ) اذا وقعت الاجنحة في حظ رجل منهم فذلك له ﴿ قلت ﴾ ولم  
جملت الاجنحة للذي صارت له تلك الناحية والاجنحة انما هي في هواء الافنية  
فلما أخذ كل واحد منهم ناحية كان فناء هذه الدار بينهما على حاله والاجنحة انما هي  
في الفناء ( قال ) الاجنحة اذا كانت مبنية فهي من الدار وقد خرجت من أن تكون من  
الفناء وصارت خزائن للدار فلما اقتسموا على أن أعطوا كل واحد منهم طائفة من  
الدار كانت الاجنحة للذي أخذ تلك الناحية التي فيها الاجنحة وانما الاجنحة خزائن  
لخصته وقد خرجت من أن تكون فناء وهذا رأيي

— في الرجلين يقتسمان الجدار على أن يزيد أحدهما —  
﴿ صاحبه دنائير أو سلامة نقداً أو الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن داراً بين رجلين اقتسماها فيما بينهما فأخذ هذا طائفة وأعطى  
صاحبه طائفة على أن أعطى أحدهما صاحبه عبداً أو أعطاه دراهم أو عروضاً نقداً  
أو الى أجل وكيف ان لم يضرب للذي يعطيه أجلاً لم يكن بعينه ( قال ) ذلك جائز  
اذا كان بعينه واذا كان ديناً موصوفاً فلا يصلح الا أن يضرب لذلك أجلاً يجوز من  
هذا ما يجوز في البيع ويفسد من هذا ما يفسد في البيع ( قال ) وهذا رأيي لان مالكاً قال  
لابأس أن يأخذ أحدهما طائفة من الدار والاخر طائفة من الدار على أن يزيد أحدهما  
صاحبه دنائير ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اقتسما فيما بينهما فأخذ هذا طائفة وهذا طائفة  
على أن يتصدق أحدهما على صاحبه بصدقة معروفة أو يهب له هبة معروفة ( قال ) قال  
مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فلو اشترى رجل من رجل ممره في داره من غير أن  
يشترى من رقة الدار شيئاً أيجوز ذلك ( قال ) ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾

ما قول مالك في البيت الصغير يكون بين القوم فيكون في نصيب أحدهم ما لا ينتفع به  
 اذا قسم أقسم أم لا (قال) قال مالك يقسم وان كان في نصيب أحدهم ما لا ينتفع به يقسم  
 بينهم لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه مما قل منه أو أكثر نصيبا مفروضا فالقليل  
 النصيب في هذا والكثير النصيب في هذا سواء يقسم عليهم اذا طلبوا القسمة ولا يلتفت  
 الى قليل النصيب ولا الى كثير النصيب ﴿قلت﴾ فاذا دعا واحد من الشركاء الى القسمة  
 وشركتهم من ميراث أو شراء وأبى بقيتهم القسمة (قال) قال مالك من دعا منهم  
 الى القسمة وكان مافي أيديهم مما يقسم قسم من رقيق أو دواب أو غير ذلك قال لي  
 مالك كان ذلك من شراء أو ميراث فانه يقسم وان كان مما لا يقسم وقال أحدهم أنا  
 لا أبيع وقال بقيتهم نحن نبيع (قال) يباع عليه وعليهم جميع ذلك على ما أحبوا أو  
 كرهوا الا أن يريد الذين كرهوا البيع أن يأخذوا ذلك بما يعطون به فيكون ذلك لهم

— ما جاء في أرزاق القضاة والعمال والقسام وأجرهم على من هو —

﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره أرزاق القضاة والعمال (قال) أما العمال  
 فكان يقول اذا عملوا على حق فلا بأس بأرزاقهم وأما أرزاق القضاة فلم أر مالكا يرى  
 بذلك بأسا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت قسام المغام أيضا أن يأخذوا عليها أجرا  
 (قال) قال مالك في قسام القاضى لا أرى أن يأخذوا على القسم أجرا فقسام المغام  
 عندي لا ينبغي لهم أن يأخذوا على ذلك أجرا ﴿قلت﴾ لم كره مالك أرزاق القسام  
 وجوز أرزاق العمال (قال) لان أرزاق القسام انما يؤخذ ذلك من أموال اليتامى  
 وأرزاق العمال انما تؤخذ من بيت المال ﴿قلت﴾ أفأريت ان جعل للقسام أرزاقا  
 من بيت المال (قال) لا بأس بذلك (قال مالك) وكذلك أشياء من أمور الناس مما  
 ينوبهم يبعث فيها السلطان انما ذلك على السلطان يرزقون من بيت مال المسلمين  
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان استأجر قوم قاسما فقسم بينهم دارهم (قال) لا أرى بذلك  
 بأسا (قال) ولقد سئل مالك عن القوم يكون لهم عند الرجل المال فيستأجرون رجلا  
 يكتب بينهم الكتاب ويستوثق لهم جميعا على من ترى جعل ذلك (قال) أراه بينهم

﴿فقيل﴾ له أقرى على الذى على يديه المال شيئاً وانما المال لهؤلاء ( قال ) نعم لانه يستوثق له وانما هذا عندى بمنزلة الدار تكون بين قوم فيطلب بعضهم القسم ولا يطالب بعضهم القسم فيستأجرون الرجل فيكون ذلك على من طلب وعلى من لم يطلب وانما وجه ما رأيت مالكا كره من ذلك أن يجعل القاضي للقاسم أرزاقاً من أموال الناس ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أهل المغنم نحن نرضى أن نعطي هذا القاسم على أن يقسم بيننا ( قال ) لا أرى بذلك بأساً وأرجو أن يكون خفيفاً ( قال ) وانما رأيت مالكا كره ذلك أن يأخذ ذلك الامام من أموال الناس بمنزلة صاحب السوق ويرزقه من أموال الناس فهذا الذى كرهه وقال انما يحمل هذا الامام فاما ان رضوا أن يعطوا من يقسم بينهم فبهم فبذلك فلا بأس بذلك

﴿فمن دبر في الصحة والمرض والعق في المرض﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أعتق عبيداً له في مرضه لا يحملهم الثلث ( قال ) قال مالك يقرع بينهم ﴿قال﴾ فقلت للمالك فان دبرهم جميعاً ( قال مالك ) مادبر في الصحة وفي المرض عتق منهم مبلغ الثلث وما دبر منهم جميعاً في مرض أو في صحة في كلمة واحدة لم يكن تدبير بعضهم قبل بعض فانه يعتق منهم جميعاً ما حمل الثلث لا يبدأ أحد منهم قبل صاحبه ان عتق منهم أنصافهم عتق منهم أنصافهم كلهم أو ثلثهم أو ثلاثة أرباعهم ويبقى ما بقى منهم رقيقاً وعلى هذا يحسبون وما دبر بعضهم قبل بعض في صحة كان أو في مرض بدى بالاول فالاول يبدأ بالمدر في الصحة الاول فالاول فكل ما كان في الصحة على ما كان في المرض ويبدأ بما دبر في المرض الاول فالاول ( قال مالك ) ولا يشبه العتق التدبير في القرعة ﴿قلت﴾ أرايت من أعتق ثلاثة أعبد له والثلث يحمل منهم عبيدين ونصفاً ( قال ابن القاسم ) يعتق ما حمل الثلث منهم بالسهم ( قال مالك ) ويقومون ثم يضرب بينهم بالسهم ( قال ) وقال مالك تقسم الاشياء كلها بينهم على القيمة ثم تضرب بالسهم فينظر الى الذى خرج السهم عليه فان كان هو وحده كفاف الثلث رقيق الاثنان الباقيان وان كان هو أكثر من الثلث عتق منه ما حمل الثلث ورق منه ما بقى

ورق صاحبه جميعاً وان كان الذي خرج السهم عليه هو أقل من الثلث عتق جميعه  
ثم ضرب السهم في الاثنين الباقيين فان كان الذي يقع عليه السهم هو أقل من بقية  
الثلث عتق كله وعتق من الآخر الباقي تمام الثلث ورق منه ما بقي وان كان الذي وقع  
عليه السهم هو أكثر من بقية الثلث عتق منه تمام الثلث ورق ما بقي منه وصاحبه  
كله رقيق (قال) وكذلك فسرلى مالك كما فسرست لك ﴿قلت﴾ فهل يكون شيئاً  
من الثياب لا ينقسم أو من الدواب أو من الرقيق (قال) نعم قال لى مالك رأسان  
بين عشرة رجال أو ثوب بين رجلين فهذا لا ينقسم ﴿قلت﴾ وقول مالك في القسمة  
على القيمة أم لا (قال) قال مالك تقسم الاشياء كلها على القيمة ثم يضرب بالسهم

— ما جاء في قسمة الدار بالاذرع على السهام —

﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت دار بينى وبين صاحبي فاقسمنها مذارعة ذرعنا نصفها  
في ناحية ونصفها في ناحية على أن يضرب بيننا بالسهم فحيثما خرج سهم أحدهما أخذه  
(قال) اذا كانت الدار كلها سواء وقسمها بالاذرع سواء فلا بأس أن يضربا على هذا  
بالسهم وان كانت الدار مختلفة بمضها أجود من بعض فقسمها بحال ما وصفت لى  
فهذا لا يجوز أن يضرب عليه بالسهم عند مالك لان هذا مخاطرة لا يدري أحدهما  
أينخرج سهمه على الجيد أم على الرديء فلا خير في هذا ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت  
الدار كلها سواء فقسمها فجعلنا في ناحية أكثر مما في ناحية على أن يضربا بالسهم على  
ذلك (قال) لا خير في هذا أيضا عند مالك لان هذا مخاطرة ﴿قلت﴾ فان رضيا  
أن يعطى كل واحد منهما صاحبه طائفة من الدار وبعض ذلك أكثر من بعض أو  
أفضل من بعض (قال) هذا جائز عند مالك لان هذا ليس فيه مخاطرة ﴿قلت﴾  
ولا تجوز في قول مالك القسمة بالسهم الا أن يقسم الدار على قيمة عدل (قال) نعم  
لا تجوز الا على قيمة المدل اذا كان أصل القسمة بالقرعة

﴿ ما جاء في قسمة الدور والساحة والمرفق بالساحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الدار تكون بين القوم لها ساحة ولها بنيان كيف يقتصمونها أيقسمون البنيان على حدة والساحة على حدة أم يقتصمون البنيان ولا يقتصمون الساحة (قال) اذا كانت الساحة على حدة لم يقتصموا البنيان ولا يقتصمون الساحة (قال) اذا كانت الساحة اذا قسمت مع البنيان كان لكل واحد منهم في حصته من الساحة ما ينتفع به في مدخله ومخرجه ومربط دوابه ومراقفه فان كانت هكذا قسمت الساحة والبنيان جميعا وان كانت الساحة اذا قسمت مع البنيان لا يكون في نصيب كل واحد منهم ما يرتفق به في مدخله ومخرجه وحواله أو كان واحد منهم لقلة نصيبه من الساحة لا يكون في نصيبه من الساحة ما يرتفق به في مدخله ومخرجه ومراقفه وكان بقيتهم يكون في نصيبهم ما يرتفقون به فلا تقسم الساحة وتترك الساحة بينهم ويقسم البناء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان أحدهم قليل النصيب فكان الذي يصير له من الساحة قدر مدخله ومخرجه وقدر طريقه فقط وبقيتهم يصير حظ كل واحد منهم من الساحة ما ينتفع به فأرادوا القسمة (قال) لا تقسم الساحة لأن القليل النصيب ان اقتسموا لم يرتفق بأكثر من المدخل والمخرج وهم يرتفقون بأكثر من ذلك وانما يرتفق الساحة بينهم كلهم القليل النصيب والكثير النصيب في ذلك سواء في الانتفاع بالساحة ﴿ قلت ﴾ فان أراد بعضهم أن يبني في الساحة بناء كان لهم أن ينموه (قال) نعم

﴿ في قسمة البيوت والغرف والسطوح ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو أن داراً لها غرف وبيوت سفلى ورف سطوح والبيوت ساحة بين يديها فاقسموا البنيان على القيمة أيكون لصاحب الغرف أن يرتفق بساحة الدار (قال) نعم لصاحب الغرفة أن يرتفق بساحة أسفل الدار فيما قال لنا مالك كما يرتفق صاحب البيوت السفلى ولا يكون لصاحب السفلى أن يرتفق بسطح بين يدي الغرفة

وانما المرفق في ساحة الدار ولا يكون ذلك في السطوح ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك  
( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت السطح الذي بين يدي الغرف اذا اراد القسام أن يقسموا  
البيان بينهم أيقومون السطح فيما يقومون من البيان أم لا في قول مالك ( قال ) نعم  
يقومون السطح فيما يقومون من البيان لان السطح ليس بساحة عند مالك وكل  
ماليس من الساحة فلا بد للقسام من أن يقسموه ويدخلوه في القسمة يقومون الغرفة  
بما بين يديها من المرفق ﴿ قلت ﴾ أرايت خشب هذا السطح الذي بين يدي هذه  
الغرفة على من يقومون خشب السطح هؤلاء القسام ( قال ) ان كان تحت هذا السطح  
بيت جعل القسام قيمة خشب هذا السطح من البيت الذي تحته الذي سقفه هذا  
السطح ( قال ) وكذلك قال لي مالك ﴿ قلت ﴾ فلو كانت غرفة فوق بيت فأراد القسام  
أن يقسموا البيان كيف يقومون خشب سقف هذا البيت وعليه خشب الغرفة ( قال )  
قال مالك يقسم خشب سقف البيت الذي فوقه غرفة مع البيت الاسفل ولا يقسم مع  
الغرفة ( قال مالك ) وكذلك ان انكسرت خشبة من سقف هذا البيت وفوقها  
غرف كان على رب البيت السفلى اصلاح هذه الخشبة ( قال ) مالك ويجبر على أن  
يصلحها لان فوقها غرفة ( قال ) مالك وكذلك هذا البيت الذي فوقه غرفة لغير رب  
البيت اذا رثت حيطان البيت كان على رب البيت السفلى اصلاح الحيطان لئلا تنهدم  
غرفة الاعلى ( وقال ابن القاسم ) على صاحب الملو أن يدعم علوه حتى يبنى صاحب السفلى  
سقفه ويفرغ منه وليس على صاحب السفلى أن يبنى سفله الا بما كان مبنيا قبل ذلك  
وان كان في ذلك ضرر على صاحب الملو ( قال ) وقال مالك واذا انهدمت الغرفة فسقطت  
على البيت فهدمته أجبر رب البيت السفلى على أن يبنى بيته لصاحب الغرفة حتى يبنى  
صاحب الغرفة غرفته فان أبي صاحب السفلى أن يبنى بيته أجبر على أن يبيع بيته ممن  
يبنيه ﴿ قلت ﴾ فان اشتراه مشتر على أن يبنيه فقال لأبيه ( فقال ) يجبر أيضاً على  
أن يبنيه أو يبيعه أيضاً ممن يبنيه ﴿ قلت ﴾ أرايت البيت اذا كان نصيب أحدهم  
اذا قسم لم ينفع به أيقسم في قول مالك ( قال ) قال مالك يقسم لان الله تبارك وتعالى

يقول مما قل منه أو أكثر نصيباً مفروضاً ﴿ قلت ﴾ فيكون لصاحب هذا النصيب القليل الذي لا يقدر على أن يسكنه أو يرتفق من الساحة في حوائجه بثل ما يرتفق به الكثير النصيب في حوائجه ( قال ) ان سكن معهم فله أن يرتفق وان لم يسكن معهم فأراد أن يرتفق بالساحة وهو ساكن في دار أخرى فأرى ذلك له ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى أن كل ما لا ينقسم من الدار والمنازل والارضين والحمامات وغير ذلك مما لا يكون في قسمته الضرر ولا يكون فيما يقسم منه منتفع فأرى أن يباع ويقسم منه على الفرائض لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار وهذا ضرر ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان نصيب أحدهم لا ينتفع به ولا يقدر على سكناه فقال أصحاب الدار شركاؤه نحن نقسم الساحة وجميع البنيان لينتفع كل واحد منا بنصيبه من الساحة يبنى ويصنع فيه ماشاء وقال القليل النصيب الذي ليس له في نصيبه من البنيان ما يسكن لا تقسموا الساحة ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى ان كان هذا هكذا لا تقسم عليه الساحة وتترك على حالها

﴿ في صفة قسم الدور والارضين بين الورثة ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن رجل هلك وترك ولداً وامراً وترك أرضاً ودوراً ( قال مالك ) تقسم الدور والارض اثماناً فيضرب للمرأة بثلثها في إحدى الناحيتين ويضرب للورثة في الناحية الأخرى ولا يضرب لها بثلثها في وسط الارض ولا في وسط الدار ﴿ قلت ﴾ كيف يضرب لها في أحد الطرفين ( قال ) تقسم الدار اثماناً ثم ينظر الى الثمينين من الطرفين الذي من هذه الناحية والذي من الناحية الأخرى فيسهم للمرأة عليهما ولا يسهم لها الا عليهما فأى الطرفين خرج للمرأة أخذته المرأة وضم ما بقى بمضه الى بعض فيقسم بين الورثة أيضاً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اقتسموا البنيان بالقيمة والساحة مذارعة أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) اذا كانت الساحة مما يحمل القسمة وكانت الساحة كلها سواء وتساووا في الذرع فيما بينهم جاز ذلك وان كانت متفاضلة فلا أرى ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت



ان قال بعضهم لا تقسم الساحة وقال بعضهم تقسم الساحة وفي الساحة في نصيب كل واحد منهم ما ينتفع به ويرتفق به ( قال ) تقسم الساحة اذا كان بحال ما وصفت لي عليهم عند ملك ﴿ قلت ﴾ أيجوز أن تقسم بيتاً بيني وبين شريكي مزارعة ثم نسهم في قول مالك ( قال ) قد أخبرتك أن مالكا قال لا يجوز أن يقتسما شيئاً من الاشياء مساهمة اذا كان أحد النصيبين أفضل من الآخر لان هذا يصير غاطرة وأما اذا كان غير مساهمة يأخذ هذا ناحية وهذا ناحية تراضيا بذلك فلا بأس بذلك

﴿ في قسم الدار للغائب وقسم الوصي على الكبير الغائب والصغار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت داراً ورثناها عن رجل والدار غائبة عنا بلد من البلدان وقد وصفت لنا الدار وبيوتها وما فيها من ساحتها فأردنا أن نقسمها على صفة ما وصفوا لنا فعرف كل واحد منا ناحيته وموضعه وما يكون لنا من البنيان أيجوز هذا أم لا في قول مالك ( قال ) لا أرى بذلك بأساً لان الدار الغائبة قد تباع بالصفة عند مالك فاذا جاز البيع فيها جازت المقاسمة فيها ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً هلك وترك دوراً وعقاراً وأهلاً ولم يوص وترك ورثة كلهم أغنياء الا رجلاً واحداً حاضراً من الورثة فأراد هذا الحاضر أن يقسم هذه الدور والعروض والرابع ويأخذ حقه من العروض ونصيبه من الارضين ( قال ) قال مالك يرفع ذلك الى السلطان فيوكل السلطان وكيلاً يقسم للحاضر والغائب جميعاً فما صار للغائب عزله السلطان له وأحرزه له ( قال ) وهذا بعينه سألت مالكا عنه فقال مثل ما قلت لك ﴿ قلت ﴾ فان كان الميت قد أوصى والورثة غيب كلهم غير واحد منهم فأراد الحاضر أن يقسم نصيبه من جميع هذه الاشياء هل يكون الوصي هاهنا بمنزلة السلطان في نصيب الغائب أم لا ( قال ) ان كان الغيب كباراً كلهم لم يجز أن يقاسم الوصي لهم ولكن يرفع ذلك الى السلطان حتى يقاسمه لهم وان كان الورثة الغيب صغاراً كلهم جازت مقاسمة الوصي لهم وعليهم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ( قال ) ولقد سئل مالك عن امرأة حلفت لاختها لقاسمهم داراً بينها وبينهم فقال لها اختها أما اذ حلفت فتحن نقاسمك ( قال مالك )



أرى أن ترفع ذلك الى السلطان فيقسم لها ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك هذا ( قال ) خوفا  
من الدلسة فتخنت ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا كان كبير من الورثة غائبا وجميع الورثة  
صغار وهم حضور عند الوصى أيقسم الوصى الدار ويمزل نصيب الغائب أم لا ( قال )  
قال مالك في هذه المسألة بمنها لا يقسم الوصى للغيب ولكن يرفع ذلك الى السلطان  
فيقسمها عليهم ويمزل نصيب الكبير فيحوزه له ﴿ قلت ﴾ فان كان الصغار غيبا  
والكبير حاضرا فأراد الكبير أن يقاسم الوصى أو الوصى أراد أن يقاسم الكبير  
للصغار يجوز ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) ذلك جائز لانه اذا كان الكبير حاضرا لم  
يلتفت الى مفيب الصغير اذا كان الوصى حاضرا ( قال ) وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ ما قول  
مالك في الحمام والجدار يكون بين الشريكين أيقسم ( قال ) قال مالك في الحمام  
يكون بين الشركاء انه يقسم ولم أسمع من مالك في الجدار شيئا ﴿ قلت ﴾ لم يجوز  
مالك قسمة الحمام وهو اذا قسم بطل اذا أخذ كل واحد منهم شصته ( قال ) هو  
مثل البيت ألا ترى أن البيت قد يكون بين القوم الكثير وهم ان اقتسموا لم يصر  
في حظ أحدهم ما يسكن ولا يصير له فيه منفعة فيقسم بينهم فكذلك الحمام  
﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وأوصى لرجل بالثلث وترك دورا وعقارا وتلك  
الورثة غيب فأراد الموصى له بالثلث أن يقسم ويأخذ نصيبه ( قال ) قال مالك الموصى  
له بالثلث في هذا بمنزلة الوارث يرفع ذلك الى السلطان فيوكل رجلا يقسم مال  
الميت ويمطى السلطان هذا الموصى له بالثلث حقه ويجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أليس كل  
واحد من أهل الدار هو أولى بما بين يدي باب بيته من الساحة في الارتفاق بها  
( قال ) نعم عندي ( قال ) ولا يطرح في الساحة بين يدي باب غيره الخطب  
والملف اذا كان في الدار سمة عن ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان احتاج الى طرح  
ذلك في الساحة ووضع بعض ذلك على باب غيره طرحه الا أن يكون في ذلك ضرر  
بمن يطرح ذلك على بابه فيمنع من أن يضر بغيره ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اقتسما البنيان  
وساحة الدار أن يكون على كل واحد منهما أن يترك الطريق لا يعرض فيها لصاحبه

( قال ) نعم تقر الطريق على حالها ﴿ قات ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان اقتسماها على أن يصرف كل واحد منهما بابا في ناحية أخرى ولا يتركا طريقا ورضيا بذلك ( قال ) فالتسمة جائزة ولا يكون لهما طريق يرتفقان به بينهما ولكن يأخذ هذا حصته فيصرف بابه حيث شاء اذا كان له موضع يصرف اليه بابه وكذلك صاحبه ﴿ قات ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ﴿ قات ﴾ أرايت ان قسما البنيان ثم قسما الساحة بينهما ولم يذكرا الطريق أنهما يرتفقان به بينهما ولم يرتفقا الطريق بينهما ثم قسما الدار على هذا فصار باب الدار في حصة أحدهما ترى هذا قطعا للطريق بينهما أو تأمر الذي صار باب الدار لغيره أن يفتح في نصيبه بابا لان باب الدار قد صار لغيره وقد رضى بذلك ( قال ) اذا لم يذكرا في قسمتهما أن يجعل أحدهما ولا كل واحد منهما مخرجه من الدار في حصته يفتح في نصيبه بابا فأرى الطريق بينهما على حالها وباب الدار للذي صار له في حصته ولكن المر لهما جعلا ليس له أن يمنع شريكه الذي قاسمه من الممر في ذلك ( قال ) ولا أحفظ ذلك عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اقتسما دارا بينهما فأخذ أحدهما دبر الدار وأعطى صاحبه ناحية من مقدم الدار على أن لا يكون له طريق في حصة صاحبه ( قال ) ذلك جائز على ما شرطنا ورضيا اذا كان له موضع يصرف بابه اليه وان لم يكن له موضع لم يحز ذلك فكذلك قال مالك فيها وقد بلغني عن مالك أنه قال في قوم اقتسموا دارا على أن أخذ بعضهم غرضا على أن لا يكون له طريق في الدار فكره ذلك وكان ليس للغرف طريق يصرف اليه وقال لا يجوز ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو كان لهما طريق يفتح بابها اليه لم يكن بذلك بأس

﴿ ما جاء في اختلاف الورثة في قسمة الدور ﴾

﴿ اذا أرادوا أن يجعلوا سهامهم في كل دار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت دورا بين قوم شتى أرادوا أن يقتسموا فقال رجل منهم اجعلوا نصيب في دار واحدة وقال بقيتهم بل يجعل نصيبك في كل دار ( قال ) سألت مالكا عن الشركاء يريدون قسم دورهم فقال ان كانت الدور في موضع واحد رأيت أن

يجعل نصيب كل واحد في دار يجمع نصيبه في دار واحدة في موضع واحد ولا  
 تفرق أنصباؤهم في كل دار وان كانت مواضعها مختلفة مما يتشاح الناس فيها للعمران  
 أو لمير العمران رأيت أن تقسم كل دار على حدةها ﴿ قال ﴾ وأخبرني بعض أهل  
 المدينة قال وأراه من قول مالك أن الرجل اذا مات وترك دورا وكان ورثته في دار من  
 دوره كانوا يسكنونها ودوره التي ترك كلها سواء في مواضعها وفي تشاح الناس فيها  
 فتشاح الورثة في الدار التي كانوا يسكنونها أنه تقسم بينهم هذه الدار ويجعل لكل  
 واحد منهم فيها نصيب اذا كانت الدار التي ترك الميت في غير هذا الموضع الذي  
 الدار فيه التي يسكنونها ثم يقسم ما بقي من الدور فيجعل نصيب كل واحد منهم في  
 دار تجمع نصيبه في موضع واحد اذا كانت الدور في نفاقها عند الناس وتشاح الناس  
 على مواضعها سواء وكان بعضها قريبا من بعض وذلك كله رأيي ﴿ قلت ﴾ فان  
 تباعد ما بين الدارين تكون الدار في موضع من المدينة والدار الاخرى في الناحية  
 الاخرى من المدينة الا أن مواضعها ورغبة الناس فيها في تلك المواضع وتشاح الناس فيها  
 في الموضعين سواء ﴿ قال ﴾ فهاتان يجمع نصيب كل انسان منهم في موضع واحد من  
 احدي الدارين ولا يقسم نصيبه في هذه وهذه لان الدارين سواء في المواضع والنفاق  
 عند الناس ولا يلتفت الى اقتراق الدارين في ذلك المصرا اذا كانتا بحال ما وصفت لك  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ترك الميت دورا بعضها هي سواء في مواضعها ونفاقها عند الناس  
 بحال ما وصفت لك وبعضها ليست سواء اتجمع هذه الدور التي مواضعها عند الناس في  
 النفاق سواء فيقسم كل انسان حصته منها في موضع واحد في دار واحدة وينظر الى  
 كل دار مما ترك الميت ليست في المواضع سواء فتقسم على حدة فيأخذ كل واحد  
 منهم حصته منها ﴿ قال ﴾ نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ﴿ قال ﴾ نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 اذا كانت الدار بين قوم شتى لاحدهم فيها الخمس ولا آخر فيها الربع ولا آخر السبع  
 كيف تقسم هذه الدار في قول مالك ﴿ قال ﴾ تقسم بينهم على سهم أقالهم نصيبا وكذلك  
 قال مالك ﴿ قلت ﴾ فان قسمت على سهم أقالهم نصيبا أعطى سهمه حينما خرج أم

يحمل سهمه في أحد الطرفين ( قال ) قال مالك في الرجل اذا ترك امرأته وعصبته  
انه يضرب للمرأة في أحد الطرفين ويضم نصيب العصبه الى شق واحد ( قال مالك )  
ولا يجمع نصيب اثنين في القسم وان اراد ذلك ولكن يقسم لكل واحد منهم  
نصيبه على حدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا ترك الرجل أخته وأمه وامرأته كيف تقسم  
هذه الدار بينهم في قول مالك ( قال ) قال مالك تقسم على أقلهم سهما ( قال ) ويجمع  
حق كل واحد منهم على حدة ولا يفرق ( قال ) وتفسير هذا عندى أن الدار تقسم على  
أقلهم سهما أو الارض ان كانت أرضاً فيضرب على أحد الطرفين فان تشاح الورثة  
وقال بعضهم اضرب على هذا الطرف أولاً وقال بعضهم بل اضرب على هذا الطرف  
أولاً ضرب القاسم بالسهم على أى الطرفين يضرب عليه أولاً فبلى أى الطرفين  
يخرج السهم فانه يضرب عليه أولاً ويأخذ سهامهم فيضرب على هذا الطرف فأى  
سهم خرج من سهامهم ان كانت الابنة أو الأخت أو المرأة أو الأم ضم الى سهمها  
هذا بقية حقها حتى يكمله في موضعها ذلك ( قال ابن القاسم ) ثم تضرب أيضاً سهام  
من بقي فان تشاحوا في الطرفين ضرب القاسم أيضاً بالسهام على الطرفين فعلى أى  
الطرفين خرج السهم ضرب بسهامهم عليه فأيتن خرج سهمها أكل لها بقية نصيبها  
من ذلك الموضع فاذا بقي منهن اثنتان وتشاحا على الطرفين لم ينظر الى قول واحد منهما  
وضرب القاسم على أى الطرفين شاء لانه ضرب على أحد الطرفين فقد ضرب لهما  
جميعاً في الطرفين وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت السهام لا تمتدل في الحساب  
الا أن يرفقوا ذلك في الحساب فيصير سهم أحدهم لا يمتدل حتى يضعف الى عشرة  
أسهم فاذا ضرب عليه بالسهام نخرج على أحد هذه العشرة ضمت التسعة اليه ( قال )  
نعم وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا كانت الساحة واسعة فأرادوا أن يقسموها وفي  
حظ كل واحد منهم ما يرتقق به اذا قسمت بينهم وليس لهم مخرج ولا طريق الامن  
باب الدار فاشتجروا في الطريق فقال بعضهم اجعلها ثلاثة أذرع وقال بعضهم أكثر من  
ذلك ( قال ) قال مالك في هذا انه يترك لهم طريقاً قدر ما تدخل الحولة وقدر

ما يدخلون ﴿ قلت ﴾ ولا يترك لهم من الطريق قدر عرض باب الدار ( قال )  
لا أعرف هذا من قول مالك ﴿ قلت ﴾ هل يكون للجار أن يرفع بنيانه فيجاوز به  
بنيان جاره فيشرف عليه ( قال ) له أن يرفع بنيانه إلا أني سمعت مالكا يقول يمنع  
من الضرر ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا رفع بنيانه فسد على جاره كواه وأظلمت أبواب  
غرفه وكواه ومنعه الشمس أن تقع في حجرته ( قال ) لم أسمع من مالك إلا ما أخبرتك  
أنه يمنع من ضرر جاره ولا أرى أن يمنع هذا من البنيان

— ما جاء في اتخاذ الحمامات والافران والارحية —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت لى عرصة الى جانب دور قوم فأردت أن أحدث فى تلك  
العرصة حماما أو فرنا أو موضعا لرحا فأبى على الجيران ذلك أ يكون لهم أن يمنعونى  
فى قول مالك ( قال ) ان كان ما يحدث ضررا على الجيران من الدخان وما أشبهه  
فلهم أن يمنعوك . من ذلك لان مالكا قال يمنع من ضرر جاره فاذا كان هذا ضررا يمنع  
من ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان حداذاً فاتخذ فيها كبرا أو اتخذ فيها أفرانا  
يسيل فيها الذهب والفضة أو اتخذ فيها أرحية تضر بجدران الجيران أو حفر فيها  
آبارا أو اتخذ فيها كنيفا قرب جدران جيرانه منفعته من ذلك ( قال ) نعم كذلك  
قال مالك فى غير واحد من هذا فى الدخان وغيره ﴿ قلت ﴾ هل ترى التنور  
ضررا فى قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأراه خفيفا ﴿ قلت ﴾  
لابن القاسم أرايت ان كانت دار الرجل الى جنب دار قوم ففتح فى غرفه كوى أو  
أبوابا يشرف منها على دور جيرانه أيمنه مالك من ذلك أم لا ( قال ) قال مالك يمنع  
من ذلك فى قسمة الدور والريقى اذا كانت القيمة واحدة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن  
دورا ورقيقا بين رجلين فقووا الرقيق فكانت قيمة الرقيق ألف دينار وقوموا  
الدور فكانت قيمة الدور أيضا ألف دينار فأرادا أن يجملا الرقيق فى ناحية والدور فى  
ناحية على أن يستهما على الرقيق والدور ( قال ) لا يجوز هذا ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لان  
هذا من المخاطرة ﴿ قلت ﴾ كيف يكون هذا من المخاطرة وقيمة الرقيق ألف

دينار وقيمة الدور ألف دينار ( قال ) وان كانت القيمة سواء لان هذين شيان  
مختلفان الدور غير الرقيق والرقيق غير الدور فانما تخاطراً على ان من خرج سهمه على  
الرقيق فلا شيء له من الدور فلا خير في هذا وانما ينبغي لهذا ان يقسموا الدور على  
حدة والرقيق على حدة ﴿ قات ﴾ ولم كرهت هذا في الدور والرقيق وأنت تجهزه فيما  
هو . مثل هذا الدار تكون بين الرجلين أو الداران تكونان بين الرجلين هما في الموضع  
والنفاق سواء عند الناس فقسمها القاسم على القيمة وكان في بنيان احدي الدارين  
ضعف بنيان الاخرى في القيمة لان بنيانها قد رث وبنيان الاخرى أحسن وأطرى  
فقسمها القاسم على القيمة فجعل مكان البنيان المرتفع ضعفه من البنيان الرث أو قسم  
الدار الواحدة التي بينهما فكانت ناحية من الدار قد تقادم بنيانها ورث وناحية من  
الدار الاخرى جديدة البنيان فصار البنيان الذي تقادم في القسم ضعف البنيان الجديد  
فضرب على ذلك بالسهم فجوزته مالاك وأنت تجهزه فافرق ماين هذا وماين الرقيق  
والدور وهذا كل واحد منهما قد خاطر بالبنيان الجديد ( قال ) ليس هذا مثل الدور  
والرقيق لان الرقيق يقسم على حدة والدور على حدة وهذا اذا كانت الدور بحال  
ما وصفت لك من ان ناحية منها حسنة البنيان وناحية أخرى دون ذلك لم يكن للقاسم بد  
من أن يقسم على القيمة ويجعل حظ كل انسان في موضع واحد ويسهم بينهم فان  
خرج سهمه في البنيان الجديد أخذه بقيته وان خرج في غير الجديد كان ذلك له  
فلا بد من هذا وذلك في الرقيق والدور يقدر على أن يقسم الرقيق على حدة والدور  
على حدة وأما الدور والرقيق فذلك من المخاطرة ألا ترى أنه ان كان هوأما جيماً في  
الدور فجعل الرقيق في ناحية والدور في ناحية على ان يستهما فكانهما قد تخاطرا فيما  
هوأما فيه ﴿ قات ﴾ فان تراضى هذان في الدور والرقيق فأخذ واحد منهما الدور  
والآخر الرقيق ( قال ) فذلك جائز اذا كان من غير قرعة ﴿ قات ﴾ أرايت ان  
ورثا رقيقاً ودنانير فجعل الرقيق في ناحية والدنانير في ناحية على أن يستهما على ذلك  
وقيمة الرقيق . مثل الدنانير سواء أيحوز ذلك أم لا وكيف ان كانت دوراً ودنانير

فجلا الدور في ناحية والدنانير في ناحية أو كانت دوراً وثياباً وقيمة الحيوان مثل قيمة الثياب فجلا الثياب في ناحية والحيوان في ناحية على أن يستهما ذلك وقيمة الحيوان وقيمة الثياب سواء ( قال ) لاخير في ذلك كله لان الصنفين اذا اختلفاً دخله المخاطرة والفرر الا أن يقتسما ذلك بغير القرعة ﴿ قلت ﴾ فان كان صنفاً واحداً جاز ان يقتسماً ذلك بالقرعة اذا عدلا القسمين في القيمة ( قال ) نعم

﴿ في الرجل يريد أن يفتح باباً في زقاق نافذ أو غير نافذ ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن زقاقاً نافذاً أو غير نافذ فيه دور لقوم شتى فأراد أحدهم أن يحمل لداره بابين يفتح ذلك في الزقاق أو أراد أن يحول باب داره الى موضع من السكة فيمنعه أهل السكة أيكون ذلك لهم أم لا ( قال ) ليس له أن يحدث باباً حذاء باب دار جاره أو قرب ذلك اذا كانت السكة غير نافذة لان جاره يقول قد كان هذا الموضع من السكة الذي هو حيال بابي الذي تريد أن تفتح فيه باباً لدارك لي فيه مرفق أفتح بابي وأنا في سترة وأقرب حولتي الى باب داري فلا أؤذي أحداً ولا أتركك تفتح حيال باب داري باباً أو قرب ذلك فتتخذ عليّ فيها المجالس وما أشبه هذا فان كان هذا ضرراً فلا يجوز أن يحدث على جاره ما يضره به وان كانت السكة نافذة فله أن يفتح بابه حيث شاء ويحول بابه الى أي موضع شاء ﴿ قلت ﴾ واذا كانت السكة نافذة فهو قول مالك ( قال ) نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن دارين احدهما في جوف الأخرى الدار الداخلة لقوم شتى والخارجة لغيرهم الا أن لأهل الدار الداخلة الممر في هذه الدار الخارجة والطريق لهم فيها فقسم أهل الدار الداخلة دارهم بينهم فأراد كل واحد منهم بعد ما اقتسموا أن يفتح في حصته باباً الى الدار الخارجة لان لهم فيها الممر وقال صاحب الدار الخارجة لا أترككم تفتحون هذه الابواب عليّ وإنما لكم الممر من موضعكم الذي كان ( قال ) له أن يمنهم من ذلك ولا يكون لهم أن يحدثوا باباً في الدار الخارجة الا الباب الذي كان لهم قبل أن يقتسموا ( وقال مالك ) في حديث عمر بن الخطاب في الخايج الذي أمره في أرض الرجل بغير



رضاه قال مالك ليس عليه العمل ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن دارا بين رجلين اقتسماها  
ولرجل في جنبهم دار لصيقة أحد النصيبين فاشتري هذا الرجل النصيب الذي هو  
ملاصقه ففتح بابا في هذا النصيب وأحدث الممر ممر داره في طريق هذا النصيب فأبي  
عليه صاحب النصيب الآخر ذلك ( قال ) قال مالك في هذه المسئلة بميتها ليس له  
أن يمنه إذا كان انما جمل في النصيب الذي اشترى ليرتفق بذلك هو ومن معه  
من سكن من ولده ويتوسع بالنصيب ويكون ممره فيه وان كان انما أراد أن يحملها  
سكة نافذة للناس يدخلون من باب داره فيخرجون الى النصيب ويمرون في النصيب  
الى مخرج النصيب حتى يتخذ ممرأ شبه الممر في الزقاق فليس له ذلك وكذلك قال لي  
مالك حين سأله عنها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسكن معه غيره أو أجر الدار أن يكون  
لهم أن يمروا في النصيب كما كان له ( قال ) نعم ( قال ) وانما رأيت من كراهية مالك أن  
يحملها سكة نافذة فقط

تم كتاب القسم الثاني بحمد الله وعونه ﴿

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وبه يتم الجزء الرابع عشر ﴾

— ❦ —

﴿ وبه كتاب الوصايا الأول وهو أول الجزء الخامس عشر ﴾



فهرست الجزء الرابع عشر من المدونة الكبرى

( رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله عنهم أجمعين )



| صحيفه | صحيفه                                  |
|-------|----------------------------------------|
| ٢     | كتاب الرهن                             |
| ٢     | في الرهن يجوز غير مقسوم                |
| ٢     | فيمن ارتهن رهنا فلم يقبضه حتى قام      |
| ٨     | الفرما على الراهن وفي رهن مشاع         |
| ٩     | غير مقسوم من العروض والحيوان           |
| ٩     | فيمن ارتهن نصف دابة أو نصف ثوب         |
| ٩     | فقبض جميعه فضاع الثوب                  |
| ٩     | فيمن ارتهن رهنا فاستحق بمضه والرهن     |
| ٩     | مشاع غير مقسوم                         |
| ٩     | في ضياع الرهن من الحيوان والعروض       |
| ٩     | إذا ضاع ضياعا ظاهرا أو غير ظاهر        |
| ٩     | في بيع الراهن الرهن بغير أمر المرتهن   |
| ٩     | أو بأمره                               |
| ٩     | فيمن ارتهن طعاما مشاعا                 |
| ٩     | فيمن ارتهن ثمرة لم يبد صلاحها أو       |
| ٩     | بمد ما بدا صلاحها أو زرعا لم يبد       |
| ٩     | صلاحه                                  |
| ٩     | فيمن ارتهن شجرا هل تكون ثمرتها         |
| ٩     | رهنا معها أو دارا هل تكون غلتها        |
| ٧     | في الكفالة واعطاء الكفيل رهنا بغير     |
| ٧     | أمر المكفول به أو بإذنه                |
| ٨     | في الكفالة بالدم الخطأ والرهن فيه وفي  |
| ٩     | المارية                                |
| ٩     | فيمن أعار دابة وارتهن بها رهنا فضاع    |
| ٩     | الرهن                                  |
| ٩     | في رجل ادعى قبل رجل بألف درهم          |
| ٩     | فأخذ منه رهنا فضاع الرهن وقد أقر       |
| ٩     | المدعى أنه لاحق له فيما كان ادعى قبله  |
| ٩     | فيما ولدت الأمة المرهونة وفي أصواف     |
| ٩     | الغنم وألبانها وأولادها وسمونها إذا    |
| ٩     | رهنت                                   |
| ٩     | في الرهن يجعل على يدي عدل أو           |
| ٩     | يكون على يدي المرتهن فإذا حل الاجل     |
| ٩     | باعه العدل أو المرتهن بغير أمر السلطان |
| ٩     | فيمن ارتهن رهنا فأرسل وكيله يقبض       |
| ٩     | له الرهن فقبضه فضاع الرهن من           |
| ٩     | الرسول بمن ضياعه                       |

صحيفة

صحيفة

١١ فيمن رهن عبداً على من نفقته أو ١٥ في الرجل يرتهن رهناً فلا يقبضه حتى

كفنه ودفعه اذا مات

يموت الراهن

١١ في الرهن يجعل على يد عدل فيدفعه ١٦ فيمن رهن رهناً وعليه دين يحيط بماله

العدل الى الراهن أو المرتهن

١٦ فيمن كان له قبل رجل مائتا دينار

١٢ في الرهن يجعل على يدي عدل فيموت

العدل فيوصي الى رجل هل يكون

الرهن على يديه وفي المرتهن رفع الرهن

الى السلطان يأمر السلطان رجلا يديه

فيضيع الثمن من المأمور

١٢ في المفلس يأمر السلطان ببيع ماله للفرمان

فيضيع الثمن ممن ضياعه

١٣ فيمن ارتهن رهناً فلما حل الاجل دفعه ١٨ في العبد المرتهن يحبس جناية

الى السلطان فباعه وقضاه حقه ثم استحق

الرهن رجل وقد فات من يدا المشتري

١٣ في الرهن اذا كان على يدي عدل فقال

بمته بمائة وقضيتك اياها ايها المرتهن

وقال المرتهن بل بمته بخمسين

وقضيتي خمسين

١٣ في اختلاف الراهن والمرتهن في الاجل ٢١ فيما رهن الوصي لليتيم

١٤ في تمدى المأمور ويومه السبعة بما لا يتابع به ٢١ نذر صيام

١٥ في الرهن يرجع الى الراهن بوديعة ٢٢ في الورثة يعزلون ما على أبيهم من الدين

أو باجارة

ويقتسمون ما بقي فيضيع ما عزلوا وفي

صحيفة

صحيفة

- ٢٨ الراهن يستمير من المرتهن الرهن وفي  
 رهن الرجل مال ولده الصغار  
 ٢٩ في اشتراط المرتهن الانتفاع بالرهن  
 واجارة الرجل نفسه فيما لا يحل  
 ٣٠ في المرتهن بيع الرهن وفي المرتهن  
 يؤاجر الرهن أو يعيره بأمر الراهن  
 ٢٤ في الرجل يرتهن الأمانة فتلد في الرهن  
 فيقوم الغرماء على ولدها  
 ٢٤ في الرجل يرتهن دنائير أو دراهم أو  
 فلساً أو طعاماً أو مصحفاً  
 ٢٥ في ارتهان الحمر والخزير وفيمن ارتهن  
 حلّى ذهب أو فضة  
 ٢٦ في الراهن يقول للمرتهن ان جئتك  
 الى أجل كذا وكذا والا فالرهن لك  
 بمالك على  
 ٢٧ فيمن أسلف فلوساً فأخذ بها رهناً  
 ففسدت الفلوس بعد السلف أو اشترى  
 بفلوس الى أجل  
 ٢٧ فيمن ارتهن رهناً من غريم فضاع الرهن  
 فقام الغرماء على المرتهن هل يكون  
 الراهن أولى بما عليه من الغرماء  
 ٢٨ في التكفل يأخذ رهناً
- ٢٨ الدعوى في الرهن  
 ٢٩ الدعوى في قيمة الرهن  
 ٣٠ في الرجل يبيع السلعة على أن يأخذ  
 رهناً بغير عينه أو رهناً بعينه  
 ٣٠ اختلاف الراهن والمرتهن  
 ٣١ في ارتهان الزرع الذي لم يبد صلاحه  
 والثمرة التي لم يبد صلاحها  
 ٣٢ في رهن الحيوان وتظالم أهل الذمة في  
 الرهون ورهن المكاتب والمأذون له  
 ٣٣ في الرجل يرتهن أمته فيعتقها أو يكتبها  
 أو يدبرها أو يطؤها فيولدها  
 ٣٤ فيمن رهن عبداً فأعتقه وهو في الرهن  
 ٣٤ في الرجل يستمير السلعة ليرهنها  
 ٣٥ فيمن رهن عبداً ثم أقر أنه لغيره وفي  
 العبد يكون رهناً فيجنى جناية  
 ٣٥ فيمن رهن رجلاً سلمة سنة فإذا مضت  
 السنة فهو خارج من الرهن  
 ٣٥ فيمن استعار عبداً ليرهنه فأعتقه السيد  
 وهو في الرهن  
 ٣٦ في العبد المأذون له في التجارة يشتري  
 أباً مولاه  
 ٣٧ فيمن ارتهن عصيراً فصار خيراً

صحيفه

صحيفه

٣٧ فيمن رهن جلود السباع والميتة  
 ٣٧ في المقارض يشتري بجميع مال القراض  
 عبداً ثم يشتري آخر في رهن الاول  
 وفي الرجل يرهن الجارية فيطؤها  
 المرتهن

٤٤ في الرجل يفتصب الرجل عبداً فيجني  
 عنده أو يرهن عبداً فيميره  
 ٤٤ في الرجل يرهن أمته ولها زوج أيجوز  
 أن يطلها أو يزوج أمته وقد رهنها  
 قبل ذلك أو يرهن جارية عبده

٣٨ فيما وهب للامة وهي رهن  
 ٣٩ فيمن ارتهن زرعاً لم يبد صلاحه أو  
 نخلاً يبرثها فانهارت البئر  
 ٤٠ فيمن ارتهن أرضاً فاذن للراهن أن  
 يزرعها أو يؤجرها وفي الرهن يرهنه  
 رجلان على يدي من يكون  
 ٤١ في الرجلين يكون لهما دين مفترق دين  
 أحدهما من سلم والآخر من قرض  
 أو دين أحدهما دراهم والآخر شعير  
 فأخذ بذلك رهنا

٤٥ في الرهن بالسلف  
 ٤٦ في ارتهان الدين يكون على الرجل  
 ٤٧ كتاب النصب  
 ٤٨ فيمن اغتصب جارية فزادت عنده ثم  
 باعها أو وهبها أو قتلها  
 ٤٨ فيمن اغتصب جارية فباعها من رجل  
 فأتى عند المشتري فأتى سيدها  
 ٤٩ فيمن اغتصب جارية من رجل فباعه  
 فاشتراها رجل وهو لا يعلم بالنصب  
 فقتلت عنده فأخذ لها أرشاً ثم قدم  
 سيدها

٤١ في الرجل يجني جناية في رهن بذلك  
 رهنا  
 ٤٢ فيمن رهن رهناً فأقر الراهن أنه جنى  
 جناية أو استهلك مالا وهو عند المرتهن  
 ٤٢ في الرجل يحبس على ولده الصغار داراً  
 أو يتصدق عليهم بدار وهو فيها  
 ساكن حتى مات

٥٠ فيمن اشترى جارية في سوق المسلمين  
 فقطع يدها أو فقا عينها فاستحقها رجل  
 ٥٠ فيمن اشترى جارية مفضوبة ولا علم  
 له فأصابها أمر من السماء  
 ٥١ فيمن غصب دابة فباعها في سوق  
 المسلمين فقطع يدها أو فقا عينها

صحيفه

فاستحقها رجل

٥٢ فيمن اغتصب جارية فأصابها عيب  
مفسد ثم جاء ربها أو ولدت عنده فأتى  
ربها

٥٣ فيمن اغتصب جارية صغيرة فكبرت  
ثم ماتت أو غصبها صغيرة فهرمت أو  
اختلفت أسواقها

٥٣ فيمن أقام شاهداً واحداً على أن فلانا  
غصبه جاريته أو أقام شاهداً آخر أنه  
أقر أنه غصبها

٥٤ فيمن اغتصب من رجل جارية فباعها  
فضاع الثمن عنده فأجاز البيع أيكون  
على الناصب شيء أم لا

٥٤ فيمن غصب جارية رجل فباعها فولدت  
عند المشتري فأتى ربها فأجاز البيع

٥٤ فيمن غصب جارية بمينها بياض فباعها  
الناصر ثم ذهب البياض

٥٥ فيمن باع الجارية فأقر أنه اغتصبها من  
فلان أيصدق على المشتري

٥٦ فيمن غصب جارية فادعى أنه قد استهلكها  
أو قال هلكت فاختلفا في صفتها

٥٧ فيمن أقام ينة على رجل أنه غصبه

صحيفه

جارية وقد ولدت من الناصب أو من

غيره

٥٨ فيمن غصب من رجل أمة وقيمتها  
ألف درهم فزادت قيمتها فباعها

الناصر بألف وخمسمائة فذهب بها  
٥٩ فيمن اغتصب من رجل طعاماً أو  
اداماً فاستهلكه

٥٩ فيمن استهلك ثياباً أو حيواناً أو  
عروضاً مما لا يكال ولا يوزن

٥٩ فيمن استهلك لرجل سمناً أو عسلاً  
٦٠ فيمن غصب جارية فأصابها عنده عور  
أو عي ثم استحقها ربها فأراد أخذ  
الجارية

٦١ فيمن اغتصب رجلاً نخلاً أو شجراً أو  
ابلاً أو غنماً فأثمرت النخل وتولدت  
الغنم

٦٢ في الدور والمبيد إذا غصبها رجل زماناً  
والأرضين فاستحق ذلك

٦٢ فيمن اغتصب داراً فلم يسكنها  
وانهدمت من غير سكني

٦٣ فيمن استعار دابة أو أكثرها فتمدى  
عليها

صحيفه

صحيفه

٦٥ فيمن سرق دابة من رجل فأكراها

آخر شعيراً فخطمها أو خشبة فجعلها في

٦٦ فيمن استعار دابة أو أكثرها فتعدى

بنيانه

عليها

٦٦ فيمن وهب لرجل طعاماً أو ثياباً أو

٧١ فيمن غصب من رجل خشبة فعمل

بها مصراعين

أداما فأتى رجل فاستحق ذلك وقد أكله

٧١ فيمن اغتصب من رجل فضة فضر بها

دراهم أو صاغ منها حلياً

٦٧ فيمن استعار من رجل ثوباً شهريـ

٧١ في مسلم غصب مسلماً خيراً فخلها أو

فلبسه شهريـن فنقصه اللبس فأتى رجل

غصب من رجل جلد ميتة غير مدبوغ

فاستحقه

٦٧ فيمن ادعى قبل رجل أنه غصبه ألف

فأثلفه

درهم

٧٢ في الناصب يكون محارباً

٦٨ فيمن اغتصب من رجل ثوباً فادعى

٧٣ فيمن اغتصب سلعة فاستودعها رجلاً

الناصر أنه غصبه منه خلقاً وقال

فتلفت عنده فأتى ربها

المفصوب منه غصبته جديداً

٧٣ منع الامام الناس الحرس الا باذن

٦٩ فيمن اغتصب من رجل سويقاً فلفته

٧٣ فيمن أقر أنه غصب من رجل ثوباً

بسمن فأتى رجل فاستحق ذلك

فجعله ظهارة لجبته

السويق

٧٤ فيمن اغتصب أرضاً ففرسها أو شيئاً

٦٩ فيمن سرق من رجل دابة فنقصها

مما يوزن أو يكال فأثلفه

٦٩ فيمن اغتصب من رجل سوار ذهب

٧٤ الحكم بين أهل الذمة والمسلم يفصـب

فاستهلكها ما ذاعليه

نصرانياً خيراً

٧٠ فيمن كسر لرجل سوارين من فضة

٧٥ فيمن استحق أرضاً وقد عمل المشتري

٧٠ فيمن ادعى وديلة لرجل أنها له

فيها عملاً

٧٠ فيمن غصب من رجل حنطة ومن

٧٧ فيمن غصب ثوباً فصبغه أحمر

صحيفه

٧٨ ﴿ كتاب الاستحقاق ﴾

٧٩ في الرجل يكتري الارض فيزرعها ثم

يستحقها رجل في أيام الحرث

٨١ في الرجل يكتري الارض بالعبد أو

بالثوب ثم يستحق العبد أو الثوب أو

بجديد أو رصاص أو نحاس بعينه ثم

يستحق ذلك

٨٢ في الرجل يكرى داره سنة يسكنها

المكتري ستة أشهر ولم يقبض منه

الكراء ثم يستحقها رجل

٨٣ في الرجل يكرى داره من رجل

فيهدهما المتكاري تمدياً أو المكري ثم

يستحقها رجل

٨٣ في الرجل يكرى الدار فيستحق

الرجل بعضها أو يتأمنها

٨٤ في الرجل يشتري الدار أو يرثها

فيستقلها زماناً ثم يستحقها رجل

٨٧ الرجل يتاع السلعة بئمن الى أجل فاذا

حل الاجل أخذ مكان الدنانير دراهم

ثم يستحق رجل تلك السلعة

٨٨ الرجل يشتري الجارية ثم يستحقها

وجل

صحيفه

٨٨ الرجل يشتري الجارية فتلد منه ولداً

فيقتله رجل خطأ أو عمداً ثم يستحقها

سيدها

٨٩ الرجل يشتري الجارية فتلد منه

فيستحقها رجل

٩١ الرجل يشتري الجارية فتلد منه ثم

يستحقها رجل والسيد عديم والولد

قائم موبر

٩٢ الرجل يبنى داره مسجداً ثم يأتي

رجل فيستحقها

٩٢ في الرجل يشتري سلماً كثيرة أو

يصالح على سلع كثيرة ويأتي رجل

فيستحق بعضها

٩٣ الرجل يتزوج المرأة على جارية

فيستحقها رجل

٩٣ الرجل يشتري الصبر من القمع

والشعير بالثمن الواحد فيستحق

بعضها

٩٤ الرجلان يصطلحان على الاقرار أو على

الانكار يستحق ما في يد أحدهما

٩٥ الرجل يتاع العبد فيجده عيباً

فيصالحه من العيب على عبد آخر

| صحيفه                                | صحيفه                                |
|--------------------------------------|--------------------------------------|
| ١٠٥ تشافع أهل السهام                 | فيستحق أحد المبدین                   |
| ١٠٧ باب اقتسام الشفعة                | ٩٦ المبد يشتریه الرجل بعرض فيموت     |
| ١٠٨ ما لا تقع فيه الشفعة             | المبد ويستحق العرض                   |
| ١٠٨ الشفعة في النقص                  | ٩٦ الرجل يكاتب عبده علي حيوان        |
| ١٠٩ شفعة المييد وشفعة الصغير         | موصوفة فيؤدی ذلك الى سيده            |
| ١١٠ باب أجل شفعة الحاضر والغائب      | فيقتق ثم يستحق الحيوان               |
| ١١٠ شفعة الجمد لابن ابنه والمكاتب    | ٩٧ الرجل يهب الهبة للرجل فيعوضه      |
| وأم الولد                            | من هبته فتستحق الهبة أو العوض        |
| ١١٠ اختلاف المشتري والشفيع في الثمن  | ٩٨ الرجل يشتري الغلام بحارية فيعتق   |
| ١١١ باب عهدة الشفيع                  | الغلام ثم يستحق نصف الجارية          |
| ١١٢ في طلب الشفيع الشفعة والمشتري    | ٩٨ الرجل يهلك فيوصی بوصايا فتنفذ     |
| غائب                                 | وصاياه ويقسم ماله فيستحق رجل         |
| ١١٢ اشتراك الشفعاء في الشفعة         | رقبته                                |
| ١١٣ اشتراء شقص وعروض صفقة            | ١٠٥ الرجل يسلط الدراهم والسلعة في    |
| واحدة                                | الطعام فتستحق السلعة أو الدراهم أو   |
| ١١٤ باب اشتراء الرجلين الشقص والشفيع | الطعام بمد قبضه                      |
| واحد                                 | ١٠١ الرجل يبتاع السلعة على أن يهب له |
| ١١٤ باب رجوع الشفيع في الشفعة بمد    | البائع هبة فتستحق السلعة وقد         |
| تسليمه اياها                         | فانت الهبة                           |
| ١١٥ باب اختلاف الشفيع والمشتري في    | ١٠٣ الرجل يشتري الخلی بذهب أو        |
| المن                                 | بورق ثم يستحق                        |
| ١١٦ باب فيمن اشتري شقصاً فقام        | ١٠٥ كتاب الشفعة الاول                |



صحيفه

صحيفه

شركاءه أو وهبه أو باعه أو تزوج به

ثم قدم الشفيع

١١٧ باب اشترى شقصا بمن ثم زاد البائع

على ذلك الثمن أو وضع منه

١١٨ باب تلوم السلطان للشفيع في الثمن

وأخذ الشفعة من الغائب

١١٩ باب اشترى داراً فباع بعضها ثم

استحق نصفها

١٢٠ ما جاء فيمن اشترى أنصبا

١٢١ ما جاء فيمن اشترى شقصا فوهبه

ثم استحق أو غير ذلك

١٢٢ الرجوع في الشفعة بعد تسليمها

وأخذ الشفعة بالبيع الفاسد

١٢٣ تنازع الغرماء والشفعاء في الدار

١٢٤ شفعة الغائب

١٢٥ الدعوي في الدار

١٢٦ باب الكفالة في الدور

١٢٧ أخذ الشفيع الشفعة بالبيع الفاسد

١٢٧ باب باع شقصا من دار بعبد فأخذ

الشقص بالشفعة ثم أصيب بالعبد

عيب

١٢٨ باب اشترى شقصا بخطة فاستحققت

الحنطة

١٢٩ ما جاء في البائع يقر بالبيع وينكر

المشتري فيريد الشفيع أن يأخذ

بالشفعة باقرار البائع

١٢٩ فيمن باع عبداً بشقص ودراهم ثم

جاء الشفيع ليأخذ الشقص

١٢٩ ما لا شفعة فيه من السلع

١٣٠ باب الشفعة في العين والبر

١٣٢ ما جاء في الشفعة في الثمرة

١٣٨ ﴿كتاب الشفعة الثاني﴾

١٣٨ الشفعة في الارحاء

١٣٨ الشفعة في الحمام والعين والنهر والبر

١٣٩ باب اشترى شرباً فغار بعض الماء

١٤٠ فيمن اشترى أرضاً وفيها زرع أو

نخل لم يشترطه

١٤٠ باب اشترى أرضاً بعبد فاستحق ثم

أتى الشفيع

١٤١ باب اشترى نقض شقص والشريك

غائب

١٤٣ الرجل يشترى الدار فيهدمها

أو يهدمها رجل تمدياً ثم تستحق

١٤٤ باب الشفعة فيما وهب للثواب

صحيفه

١٤٥ باب الهبة لغير الثواب

١٥٠ باب البيع الفاسد

١٥٤ باب شفعة المكاتبين والعبيد

١٦٢ باب اشترى دارين صفقة واحدة

فاستحق من احدهما شئ

١٦٨ \* كتاب القسمة الاول \*

١٦٨ ما جاء في بيع الميراث

١٦٨ ما جاء في التهايط في القسم

١٦٩ ما جاء في شراء المر وقسمة الدار

على أن الطريق على أحدهم

١٦٩ ما جاء في قسمة الدار وأحدهما مجهول

حظه

١٦٩ في الرجوع في القسم

١٧٠ قسمة القرى

١٧٠ ما جاء في قسمة الدور بين ناس

شقى

١٧١ ما جاء في قسمة القرى وفيها دور

وشجر

١٧٢ ما جاء في قسمة الثمار

١٧٣ ما جاء في قسمة البقل

١٧٤ ما جاء في قسمة الارض ومائها

وشجرها

صحيفه

١٧٥ ما جاء في قسمة الزرع الاخضر قبل

أن يبدو صلاحه

١٧٥ ما جاء في قسمة البلع الكبير والبسر

والرطب في رؤس النخل

١٧٨ ما جاء في قسمة العبيد

١٧٨ ما جاء في قسمة اللبن في الضروع

والصوف على ظهور النعم

١٧٩ في قسمة الجذع والمصرعـين

والخفين والنعلين والثياب

١٨٠ في قسمة الجينة والطعام

١٨٠ في قسمة الارض واليون

١٨٠ في بيع النخل بالنخل وفيها ثمر قد

أزهي أو لم يزه

١٨١ ما جاء في قسمة الثمر مع الشجر

١٨٢ ما جاء في قسمة الفواكه

١٨٣ ما جاء في اقتسام أهل الميراث ثم

يدعى أحدهم الفلظ

١٨٣ في الرجلين يقتسمان الثياب فيدعى

أحدهما ثوبا بعد ما قسم

١٨٤ ما جاء في الرجلين يقتسمان الدار

فيدعى أحدهما بيتا بعد القسمة

١٨٥ ما جاء في الاختلاف في حد القسمة

صحيفه

١٨٥ في قسمة الوصي مال الصغار

١٨٦ ما جاء في قسمة الوصي على الكبير

القائب

١٨٦ في المسلم اذا أوصى الى الذي وقسمه

مجرى الماء

١٨٧ فيمن كانت له نخلة في أرض رجل

قفلها وأراد أن يفرس مكانها نخلتين

١٨٨ ما جاء في الميت ياحقه دين بعد قسمة

الميراث

١٩٠ في الوارث يلحق بالميت بعد قسمة

الميراث

١٩٢ في اقرار الوارث بالدين بعد القسمة

١٩٢ ما جاء في الوصية تلحق الميت بعد

القسمة

١٩٤ في قسم الفاضل العقار على القائب

١٩٥ ما جاء في قسمة الارض والشجر

المفترقة

١٩٥ ما جاء في قسمة ما لا ينقسم

١٩٥ ما يجمع في القسمة من البز والماشية

١٩٦ ما جاء في قسمة الحلى والجوهر

١٩٧ ما جاء في قسمة الارض والزرع

الاخضر

صحيفه

١٩٨ ما جاء في قسمة الموارث على غير

رؤية

١٩٨ ما جاء في القسمة على الخيار

١٩٩ في قسمة الأب أو وصيه على ابنه

الصغير وهبته ماله

٢٠٠ ما جاء في وصي الام ومقاسمته

٢٠٢ ما جاء في قسمة الكافر على ابنته

البالغ

٢٠٢ في قسمة الام أو الاب على الكبار

الغيب ومقاسمة الام على ولدها

٢٠٢ في قسمة وصي اللقيط للقيط

٢٠٢ ما جاء في قضاء الرجل في مال

امراته

٢٠٤ في كتاب القسمة الثاني

٢٠٤ ما جاء في الشريكين يقتسمان فيجد

أحدهما بمحضته عيياً أو بمضها

٢٠٥ ما جاء في الخنطة يقتسمانها فيجد

أحدهما بحنطته عيياً

١٠٧ في الرجل يشتري عبداً فيستحق

٢١٠ ما جاء في استحقاق بعض الصفقة

٢١١ ما جاء في قسمة الغنم بين الرجلين

بالقيمة

صحيفه

صحيفه

- ٢١٢ ما جاء في قسمة الخنطة والدرهم  
بين الرجلين
- ٢١٣ ما جاء في القوم يقتصمون الدور  
فتستحق حصّة أحدهم وقد بنى
- ٢١٥ في قسمة الدور الكثيرة يستحق  
بعضها من يد أحدهما
- ٢١٦ الرجل يشتري الجارية فتلد منه  
فيستحقها رجل
- ٢١٧ في الرجل يوصي للرجل بثلث ماله  
فيأخذ في وصيته ثلث دار فيستحق  
من يده بعد البناء
- ٢١٩ ما جاء في النقص يكون بين الرجلين  
والمرصة لهما فيقتسمانه
- ٢٢٠ ما جاء في قسمة الطريق والجدار
- ٢٢١ ما جاء في قسمة الحمام والآبار  
والمواجل والعيون
- ٢٢١ ما جاء في قسمة النخلة والزيتونة
- ٢٢٢ ما جاء في قسمة الارض القليلة  
والدكان بين الشركاء
- ٢٢٣ في الرجلين يقتصمان الجدار على أن  
يزيد أحدهما صاحبه دنائير أو سلعة
- نقداً أو الى أجل
- ٢٢٤ ما جاء في أرزاق القضاة والعمال  
والقسام وأجرهم على من هو
- ٢٢٥ فيمن دبر في الصحة والمرض والعنق  
في المرض
- ٢٢٦ ما جاء في قسمة الدار بالاذرع على  
السهم
- ٢٢٧ ما جاء في قسمة الدور والساحة  
والمرفق بالساحة
- ٢٢٧ في قسمة البيوت والغرف والسطوح
- ٢٢٩ في صفة قسم الدور والارضين بين  
الورثة
- ٢٣٠ في قسم الدار الغائبة وقسم الوصي على  
الكبير الغائب والصغار
- ٢٣٢ ما جاء في اختلاف الورثة في قسمة  
الدور اذا أرادوا أن يحملوا سهامهم
- في كل دار
- ٢٣٥ ما جاء في اتخاذ الحمامات والافران  
والارحية
- ٢٣٧ في الرجل يريد أن يفتح باباً في زقاق  
نافذ أو غير نافذ

# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رَوَايَةُ

الإمام سَحْنُونِ بْنِ سَعِيدٍ التَّنُوخِيِّ

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِيِّ

عَنْ

إمام دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أبي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَتُوفِّيَ بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ  
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ عَشَرَ

مِنْ إِصْدَارَاتِ

وِزَارَةِ الشُّرُوكِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوَقَافِ وَالْأَعْيَانِ وَالْأَشْيَاءِ

الْمَمْلُوكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الوصايا الاول ﴾

﴿ فى الرجل يوصى بعق عبد من عبيده فيموتون كلهم أو بمضهم ﴾

﴿ قالت ﴾ أ رأيت ان أوصى بعق عبد من عبيده فمات عبيده كلهم ما قول مالك فى ذلك هل تبطل وصيته أم لا ( قال ) سألتنا مالكا عن الرجل يوصى بعشرة من عبيده أن يعتقوا ولم يسمهم بأعيانهم وكان عدة عبيده خمسين عبداً فلم يقوموا وغفل الورثة عن ذلك حتى مات منهم عشرون ( قال ) قال مالك يمتق ثلثهم بالسهم يسهم بينهم فان خرج عدة ذلك أقل من عشرة أو أكثر من عشرة عتقوا ومن مات منهم قبل انقسم قبل أن يقوموا لم يدخل على الباقي من العبيد منهم شيء ولم يكن للورثة فيهم قول وإنما يعق منهم من بقى عشرة أجزاء من ثلاثين جزأ بالسهم ومن مات منهم قبل القسم فكان الميت لم يتركه ( قال ) ولا تسقط وصية العبيد لمكان الذين ماتوا ﴿ قالت ﴾ فان أوصى بعق عشرة أعبد من هؤلاء الخمسين فمات أربعمون منهم وبقى عشرة ( قال ) قال مالك ان حملهم الثلث عتقوا ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك انما تصير الوصية لمن بقى منهم على حال ما وصفت لك ولو هلكوا كلهم الا خمسة عشر عتق ثلثاهم ولو هلكوا كلهم الا عشرين منهم عتق نصفهم فى ثلث الميت ( قال مالك ) وكذلك الذى يوصى بعشرة من ابله فى سبيل الله وله ابل كثيرة فذهب بمضها وبقى بعضها فانه بحال ما وصفت لك يقسم بالسهم على حال ما وصفت لك \* وكذلك الرقيق اذا أوصى بها

الرجل ثم هلك بعضها كانت بحال ما وصفت لك عند مالك تقسم بالسهام وان لم يبق منها الامقدار الوصية وكان الثالث يحملها كان ذلك للموصى له عند مالك وأما مسألتك فاذا ماتوا كلهم فقد بطلت الوصية لأن مالكا قال من أوصى له بعبد فأت العبد فلا حق له في مال الميت (وقال غيره) لان المال انما ينظر اليه يوم ينظر في الثلث فامات أو تلف قبل ذلك فكان الميت لم يتركه وكانه لم يكن أوصى فيه بشيء لانه لا يقوم ميت ولا يقوم على ميت قال ذلك ابن عباس ذكره سخنون عن ابن نافع عن عمرو بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في الرجل يوصي للرجل بالشئ بمينه فيما يوصى من ثلثه فيهلك ذلك الشئ قال ليس للذي أوصى له به أن يحاوص أهل الثلث بشئ وقد سقط حقه ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم منهم مالك بن أنس وأنس بن عياض وابن أبي ذئب وعمرو بن الحارث أن رجلا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق أعبدًا له ستة عند موته ولم يكن له مال غيرهم فأسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق ثلث تلك الرقيق ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم عن ابن نهران عن أيوب بن أبي تيمية عن محمد بن سيرين وأبي قلابة الجرمي عن عمران بن الحصين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم مثله ﴿الليث بن سعد﴾ عن يحيى بن سعيد قال أدركت مولى لسعد بن بكر يدعى دهورا أعتق ثلث رقيق له هم قريب من العشرين فرفع أمرهم الى أبان بن عثمان فقسّمهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأخرج ثلثهم فأعتقهم ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد قال كان لرجل غلامان فأعتق أحدهما عند موته فلم يدر أيهما هو فأسهم أبان بن عثمان بينهما فطار السهم لأحدهما وغشي على الآخر

﴿ في الرجل يوصي للرجل بثلث عبيده فيهلك بعضهم ﴾

﴿ قالت ﴾ أرأيت ان قال ثلث عبيدى هؤلاء اقلان وله ثلاثة أعبد فهلك منهم انسان وبقي واحد (قال) ثلث الباقي للموصى له ولا يكون له جميع الباقي وان كان ثلث الميت

يحملة وان كان هذا الباقي هو ثلث العبيد فانه لا يكون للموصى له منه الا ثلثه وهذا قول مالك وقد قال مالك في رجل قال ثلث رقيق احرار قال مالك يمتق ثلثهم بالسهم ولا يمتق من كل واحد منهم ثلثه . فهذا يدل على انه شريك للورثة فيما بقي من العبيد فان كان ما بقي من العبيد يتقسمون اخذ الموصى له ثلث العبيد ان ارادوا القسمة وان كانوا لا يتقسمون فمن دعا الى البيع منهم اجبر صاحبه على البيع بحال ما وصفت لك في البيوع الا ان يأخذ الذي ابي البيع بما يعطى صاحبه ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من اهل العلم منهم مالك بن انس ويونس بن يزيد عن ابن شهاب حديثهم عن عامر بن سعد بن ابي وقاص انه اخبره عن ابيه سعد انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع يعودني من وجع اشتد بي قال فقلت يا رسول الله قد بلغ بي من الوجع ما ترى وانا ذو مال ولا يرثني الا ابنة لي افا تصدق بشئى مالى قال لا قلت فالشطر يا رسول الله قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير انك ان تدع ورثتك اغنياء خير من ان تدعهم عالة يتكففون الناس وانك لن تنفق نفقة تبتنى بها وجه الله الا اجرت فيها حتى ماتجمل في في امرائك قال فقلت يا رسول الله اأخلف بعد اصحابي قال انك لن تحلف فتعمل عملا صالحا تبتنى به وجه الله الا ازددت به درجة ورفعة ولعلك لن تحلف حتى ينتفع بك اقوام ويضر بك آخرون اللهم امض لاصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم لكن البأس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مات بمكة (قال يونس) قال ابن شهاب فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في الثلث لكل موص بعده ﴿ ابن وهب ﴾ عن موسى بن علي عن ابيه علي بن رباح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عاد سعدا في مرض مرضه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اوص فقال مالى كله لله قال ليس ذلك لك ولا لي قال فتثناه قال لا قال فنصفه قال لا تخين وارثك قال فثناه قال الثلث والثلث كثير قال ثم دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اللهم اذهب عنه الباس رب الناس الة الناس ملك الناس انت الشافي لا شافي الا انت ارقيك من كل شئ





❦ في الرجل يوصي للرجل بعشر شياه من غنمه ❦

❦ فهلك غنمه الا عشر شياه ❦

❦ قلت ❦ فان أوصي له بعشرة من هذه الغنم وهي مائة شاة فهلكت كلها الا عشرة منها والثالث يحمل هذه العشرة (قال) فله العشرة كلها عند مالك ❦ قلت ❦ فان كانت هذه العشرة تعدل نصف الغنم لأنها أفضل الغنم أيعطيه اياها اذا كان الثلث يحملها في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ فان لم يهلك من الغنم شيء كيف يعطيه العشرة (قال) بالسهم يدخل في تلك العشرة ما دخل ❦ قلت ❦ فاذا سمي فقال عشرة من غنمي افلان فهو خلاف ما اذا قال عشر هذه الغنم (قال) نعم اذا سمي عشرة وهي مائة شاة فهلكت كلها الا العشرة كانت العشرة كلها للموصي له واذا أوصى بعشرها فهلكت كلها الا عشرة لم يكن للموصي له الا عشر ما بقي (قال) وهو قول مالك

❦ في الرجل يوصي باشتراء رقبة تمتق عنه ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصي رجل فقال اشترؤا نسمة فأعتقوها عني فاشترؤوها أتكون حرة حين اشترؤوها أم لا تكون حرة حتى تمتق (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولا أراه حراً حتى يمتق لانه لو قتله رجل كانت قيمته قيمة عبد فهو ما لم يعتقوه عندي بمنزلة العبد في حدوده وخدمته وجميع حالته ❦ قلت ❦ فان مات كان عليهم أن يشتروا آخر ان وسع ثلث الميت (قال) نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان أوصي فقال اشترؤا رقبة فأعتقوها عني وثلث ماله مائة دينار والورثة يجدون رقبة بخمسين ديناراً ولم يسم الميت الثمن (قال) قال مالك انما ينظر في هذا الى ما ترك الميت من المال فان كان كثير المال نظر الى قدر ما ترك وان كان قليل المال نظر في ذلك فانما ينظر في ذلك الى ماله فيشتري له على قدر المال يجتهد له في ذلك بقدر ما يرى أن يشتري له في كثرة المال وقلته ليس من ترك مائة دينار في هذا بمنزلة من ترك ألف دينار ❦ قلت ❦ أرايت ان أوصي أن يمتق عنه نسمة بألف درهم

والثلث لا يبلغ ذلك أي متق عنه مبلغ الثلث في قول مالك ( قال ) نعم اذا كان في ذلك قدر ما يشتري به رقبة وهو قول مالك بن أنس ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن فيها ( قال ) يشرك بينه وبين آخر فان لم يجدوا الا أن يمينوا بها مكاباً في آخر كتابته فعلوا وهذا قول مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن الحسن أنه قال اذا أوصى رجل بمال يتباع له به رقبة فلم يوجد له رقبة فليمن به في رقبة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى أن تشتري رقبة فتعتق عنه بألف درهم وذلك ثلثه فاشتراها الوصى فأعتقها عنه ثم لحق الميت دين كيف يصنع ( قال ) ان لحق الميت دين يفترق جميع ماله رد العبد في الرق وان لحقه دين لا يفترق جميع المال رد العبد وأعطى صاحب الدين دينه ثم يعتق من العبد مقدار ثلث ما بقى من مال الميت بمد الدين وهذا رأي لان مال الكا قال لا يضم من الوصى شيئاً اذا لم يعلم بالدين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أعتقوا عني نسمة عن ظهار ولم يسم لهم الثمن ( قال ) ينظر في ذلك كما وصفت لك في ناحية المال في قلته وكثرته فيعتق من المال نسمة على قدر ما يرى السلطان

— الرجل يوصى أن يشتري عبد فلان فيعتق —

﴿ أو يباع عبده ممن أحب أو من فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى أن يشتري عبد فلان لفلان فأت الوصي فأبى سادات العبد أن يبعوه ( قال ) قال مالك اذا أوصى أن يشتري عبد فلان فيعتقه أو قال يبعوا عبدي من فلان رجل سماه أو قال يبعوا عبدي ممن أحب ان هؤلاء كلهم يزداد في ثمن الذي قال اشتروه فأعتقوه الثلث ثلث ثمنه ويوضع من ثمن الذي قال يبعوه من فلان الثلث ثلث ثمنه ويوضع من ثمن الذي قال يبعوه ممن أحب ثلث ثمنه وهذا انما يوضع من ثمنه اذا لم يشتره الذي قال الميت يبعوه منه جميع ثمنه فأبى أن يأخذه بذلك والذي قال يبعوه ممن أحب كذلك أيضاً انما يوضع ثلث ثمنه اذا لم يشتره الذي أحب العبد بجميع الثمن فانه يوضع عنه الثلث ثلث ثمنه وكذلك العبد الذي قال اشتروه فأعتقوه فانما يزداد في ثمنه مثل ثلث ثمنه اذا قال سيده لا أبيع به ثمنه ﴿ قلت ﴾

ولا يزداد في هذا ولا يوضع عن هؤلاء الآخرين مبلغ ثلث مال الميت في قول مالك  
(قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ لم (قال) كذلك قال مالك مثل ما أخبرتك ﴿قلت﴾  
فإن أبي السيد سيد العبد الذي أمر الميت أن يشتري فيعتق عنه أن يبيعه كيف  
يصنعون وكيف أن أبي هذا الذي قال يبيعوا فلانا منه أن يشتريه أو أبي هذا الذي  
قال العبد يبعوني منه أن يشتريه بثأني ثمنه كيف يصنعون (قال) أما الذي قال اشتروه  
فأعتقوه فإنه يستأني بثمنه فإن أبوا أن يبيعه رد ثمنه ميراثا بعد الاستيناء بذلك  
﴿قال سحنون﴾ وقد روى ابن وهب وغيره عن مالك أن المال يوقف ما كان يرجي  
أن يشتري هذا العبد الذي أمر إلا أن يفوت بعق أو موت وعليه أكثر الرواة  
وأما الذي قال يبعوه من فلان فإن قال فلان لست آخذه بهذا الثمن إلا أن يضعوا  
أكثر من ثلث ثمنه فإن الورثة يخبرون بين أن يبطوه بما قال وبين أن يقطعوا له  
بثا العبد بتلا وأما الذي قال يبعوه ممن أحب وليس من رجل بعينه فلم يجد العبد  
من يشتريه بثأني ثمنه ممن أحب فإن الورثة يخبرون بين أن يبيعه بما أعطوا وبين  
أن يعتقوا ثلثه ﴿قال سحنون﴾ وقد روى أشهب عن مالك وغير واحد أن الورثة  
إذا بذلوه بوضيعة الثلث ولم يوجد من يشتريه إلا بأقل من ذلك ليس عليهم لانهم  
قد أنفذوا وصية الميت فليس عليهم أكثر من ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ قال  
مالك وهذا الأمر عندنا وأما قوله اشتروا عبد فلان لفلان فأبى ساداته أن يبيعه  
فإن لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يزداد على ثمنه مثل ثلث ثمنه إن حمل ذلك  
الثلث فإن باعه لسيده أنفذت وصية الميت وإن أبوا إلا بزيادة أعطى الذي أمر أن  
يشتري له العبد قيمة العبد وزيادة ثلث ثمنه لأنه كان بما يشتري إذا لم يجب الورثة  
أن يزدوا على ذلك شيئا وإن أبي أصحابه أن يبيعه بشئ ولم يكن من شأنهم أن  
يزيدوا فإن أبوا أن يبيعه أصلا ضنا منهم بالعبد لم يكن الذي أوصى له به شي من  
الوصية ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره من الرواة أنه إذا زيد في الذي أمر أن  
يشتري لفلان مثل ثلث قيمته فلم يرد أهله أن يبيعه إلا بزيادة أو أبوا أصلا ضنا

منهم بالعبد لم يكن للورثة أكثر من زيادة ثلث الثمن وليكن ثمنه موقوفا حتى يؤيس من العبد فان أيس من العبد رجع الثمن ميراثا ولم يكن للذي أوصى الميث أن يشتري له قليل ولا كثير لان الميث انما أوصى له برقبة ولم يوص له بمال ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك في الرجل يقول في وصيته يبعوا عبدى ممن يعتقه فلا يجردون من يأخذه بوضيعة الثلث من ثمنه انه يقال للورثة اما أن تبيوه بما وجدتم والا أعتقتم من العبد ثلثه وهذا مما لا يخلف فيه قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا الاصل باختلاف الرواة قبل هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال يبعوا عبدى من فلان ولم يقل حطوا عنه ولم يذكر الخط (قال) يحط عنه وان لم يذكر الخط عند مالك لانه اذا لم يؤخذ بقيمته صارت وصيته بحال ما وصفت لك

﴿ في الرجل يوصى بعق عبده أو بدينه ممن يعتقه فيأبى العبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى بعق عبده في مرضه فيأبى العبد أن يقبل ذلك (قال) هذا حر اذا مات سيده من الثلث والا فاحمل منه الثلث ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) نعم هذا قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل أوصى أن تباع جاريته ممن يعتقها فقالت الجارية لا أريد ذلك (فقال) ينظر في حالها فان كانت من جوارى الوطء ممن يتخذ كان ذلك لها وان لم تكن منهن بيعت ممن يعتقها ولا ينظر في قولها ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قيل لا ينظر الى قول الجارية وتباع للعق الا أن لا يوجد من يشتريها بوضيعة الثلث ان كان للميت مال يحمل الجارية

﴿ في المريض يشتري ابنه في مرضه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى ابنه في مرضه (قال) بلغنى عن مالك أنه قال ان كان الثلث يحمله جاز وعق وورث بقية المال اذا كان وحده وان كان معه غيره أخذ حصته من الميراث (قال) ولم أسمع هذا من مالك وأخبرني به غير واحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق عبدا له واشترى ابنه فأعتقه وقيمه الثلث (قال) أرى

الابن مبدأ اذا حمله الثلث ويكون وارثا لان مالكا لما جعله وارثا اذا خرج من الثلث  
كان بمنزلة ما لو اشتراه صحيحا ﴿ وسئل ﴾ عن الرجل يوصي أن يشتري أبوه من  
بعد موته (قال) أرى أن يشتري ويعتق من بعد موته في الثلث وإن لم يقل اشتروه  
فاعتقوه فهو حر اذا قال اشتروه

﴿ في الوصية بالعتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لعبد ان مت من مرضي هذا أو هلك في سفرى هذا  
فأنت حر أتجمل هذه وصية أم لا في قول مالك (قال) هذه وصية عند مالك وله أن  
يغيرها فان مات قبل أن يغيرها جازت في ثمة ان مات في سفره أو مات في مرضه  
﴿ قلت ﴾ فان برأ من مرضه أو قدم من سفره فلم يغير ما كان قال في عبده ذلك  
حتى مات أيعتق أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يعتق الا أن يكون كتب  
ذلك في قرطاس فوضعه وأقره بعد صحته أو بعد قدومه من سفره على حاله وقد كان  
وضعه على يد رجل وأقره على تلك الحال فهذه وصية تنفذ في ثلثه ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
ان قال ان مت في سفرى هذا أو من مرضى هذا فمبدي حر فأراد أن يبيعه (قال)  
نعم يبيعه ولا يكون هذا بديراً عند مالك ﴿ قال سحنون ﴾ قال مالك الامر المجتمع  
عليه عندنا أن الموصي اذا أوصى في صحته أو في مرضه بوصية فيها عتاقة رقيق من رقيقه  
فانه يغير في ذلك ما بدله ويصنع في ذلك ما شاء حتى يموت وان أحب أن يطرح  
تلك الوصية ويبدل غير هافعل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حق امرئ مسلم  
له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصيته عنده مكتوبة (قال) وان كان الموصي  
لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتق كان كل موص قد حبس ماله الذي  
أوصى فيه من المأقاة وغيرها وقد يوصي الرجل في صحته وعند سفره ﴿ قال ابن وهب ﴾  
وبلغني عن عبد الرحمن بن القاسم وأبي بكر بن حزم ويحيى بن سعيد وابن قسيط وعبد  
الله بن يزيد بن هرمز من أن الموصي مخير في وصيته يحجو ما يشاء ويثبت منها ما يشاء  
ما عاش قال ابن قسيط ويحيى بن سعيد هذا الذي عليه قضاء الناس ﴿ ابن وهب ﴾

عن الخليل بن مرة عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن الحارث بن ربيعة عن عمر بن الخطاب قال ملاك الوصية اخراجها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال من أوصى بوصية ان حدث به حدث من وجعه ثم صح فبداله أن يعود في وصيته عاد فيها اذا استثنى ان حدث به حدث الموت وان أبت ذلك فقد أبتة وان قال المريض بعد أن صح انما أردت ان حدث بي حدث أعتقهم فأنا أرى أن يدين (قال يونس بن يزيد) وقال ربيعة ان استثنى أولم يستثن فهو يقال ما فعل وينزع اذا شاء واذا صح ترك كل ما قال ولم يؤخذ به فهو حسيب نفسه (وقال ربيعة) ان الموصي لا يوصي في ماله انما ولى شئ نفسه فهو يتخير في موضعه فلا يؤخذ فيه بزلته ولا ما سبق منه فالموصى ينزع ويحدث في العتاقة وغيرها وان مع العتاقة أشباهها الرجل يعطي الرجل عند الموت ان حدث به حدث الموت المال فينزل بمنزلة الصدقة ثم ينقله الى غيره أو يصرف عنه بعضه فيكون ذلك بمنزلة العتاقة ولو كانت العتاقة تلزم لزمت الصدقة فصاحب الوصية ينتقل في العتاقة وغيرها ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن عمرو بن الحارث عن أبي الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يؤخذ من المعاهد آخر أمره اذا كان يعقل ﴿الحارث بن نهان﴾ عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن أنس بن مالك أنه كان يشترط في وصيته ان حدث بي حدث الموت قبل أن أغير وصيتي هذه ﴿قال يحيى بن أيوب﴾ وأخبرني نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر كان يشترط في وصيته ان حدث بي حدث قبل أن أغير كتابي ﴿رجال﴾ من أهل العلم عن ابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعطاء وغيرهم من أهل العلم انهم كانوا يقولون يعاد في كل وصية ﴿عمرو بن الحارث والليث بن سعد﴾ عن يحيى بن سعيد ان أبا الزبير المكي أخبره أن أبا عمرو بن دينار أعتق في وصية له غلامين له ثم بدا له فأعتق غيرهما فرفع ذلك الى عبد الملك بن مروان فأجاز له ما صنع وقال انما هو بخير حتى يفرغ من وصيته ﴿أخبرني﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وربيعة وأبي الزناد وابن شهاب أنهم كانوا يقولون

الآخرة حق من الأولى وإن الموصى مخير في وصيته يحو منها ما يشاء ويثبت منها ما يشاء ما عاش ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل أوصى في وصيته فقال إن مت فكل مملوك لي مسلم فهو حرّ وله عبيد مسلمون ونصارى فأسلم قبل أن يموت بمض رقيقه ثم يموت قال مالك لا يعتق منهم إلا من كان منهم مسلماً يوم أوصى لاني لا أراه أراد غيرهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل قال كل مملوك لي مسلم حرّ أن حدث بي حدث الموت فلما كتب الكتاب أسلم بمض رقيقه قبل أن يموت قال نرى ذلك انتهى إلى الذين كانوا مسلمين يوم قال ذلك القول ﴿ قال يونس ابن يزيد ﴾ وقال نافع مولى ابن عمر مثله ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أوصى بمقت عبده من بعد موته أو قال هو حرّ بعد موتى أو قال أعتقه بعد موتى بشهر ثم مات سيده أيكون هذا الكلام قوله أعتقه وقوله هو حرّ بعد موتى بشهر سواء (قال) نعم وهو قول مالك ﴿ فأت ﴾ أ رأيت أن أوصى فقال هو حرّ بعد موتى بشهر فأت السيد والثلاث لا يحمله (قال) يقال للورثة أجزوا الوصية والا فاعتقوا منه الثلث بتلا ﴿ قلت ﴾ فإن أجاز الورثة الوصية (قال) إن أخذ منهم تمام الشهر خرج بجميعه حرّاً وهذا قول مالك

### التشهد في الوصية

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أراد أن يكتب وصيته هل سمعت من مالك أنه يقول يشهد في الكتاب فيكتب ذلك قبل الوصية (قال) نعم سمعته يقول يشهد في الكتاب فيكتب إذا أراد أن يكتب الوصية ﴿ قلت ﴾ فهل ذكر لكم هذا التشهد كيف هو (قال) لم يذكره لنا ﴿ ابن وهب ﴾ عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون في وصية محمد بن سيرين قال هذا ذكر ما أوصى به محمد بن أبي عمرة بنيه وأهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون ولا ترغبوا أن تكونوا أخواناً للأنصار ومواليهم فإن العفة والصدق خير وأبقى



وأكرم من الرياء والكذب ثم أوصى مما ترك أن حدث به حدث الموت قبل أن تغير وصيته هذه فذكر حاجته (قال ابن عون) فذكرناه لنا نافع مولى ابن عمر فقال كانت أم المؤمنين توصي بهذا (وسمعت) من يحدث عن أنس بن مالك قال كانوا يوصون أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ربهم ويصالحوا ذات بينهم أن كانوا مؤمنين وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لك الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون وأوصى أن مات من مرضه هذا

❦ في الرجل يكتب الوصية ولا يقرأها على الشهود ❦

❦ قلت ❦ رأيت رجلاً كتب وصيته ولم يقرأها على الشهود ودفعها إليهم مكتوبة وقال لهم اشهدوا علي بما فيها ولم يعاينوه حين كتبها إلا أنه دفعها إليهم مكتوبة وقال اشهدوا علي بما فيها (قال) قال مالك ذلك جائز إذا عرفوا أنه الكتاب بعينه فليشهدوا عليه ❦ وقال ابن وهب ❦ عن مالك مثله إذا طبع عليها ودفعها إلى نفر وأشهدهم أن ما فيها عنه وأمرهم أن يكفلوا خاتمه حتى يموت قال ذلك جائز إذا أشهدهم أن ما فيها منه (عبد الله بن عمر بن حفص) عن سعيد بن زيد عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أنه كان إذا أراد سفرًا كتب وصيته وطبعها ثم دفعها إلى سالم بن عبد الله ابن عمر وقال اشهدوا علي بما فيها أن حدث بي حدث فإذا قدم قبضها منه

❦ في الرجل يكتب وصيته ويقرأها على يديه حتى يموت ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ قلت لمالك الرجل يوصي عند سفره وعند موته فيكتب وصيته ويجمعها على يدي رجل ثم يقدم من سفره أو يبرأ من مرضه فيقبضها ممن هي عنده فهلك فتؤخذ الوصية بحالها أو تقوم عليه البينة أنها هي أرى أن تنفذ (قال) لا وكيف تجوز وهي في يديه قد أخذها فلم له أن يكون إنما أخذها ليؤمر نفسه فيها وليس ممن يريد أن يحيز وصيته فأخذها ولا يضمها على يدي نفسه وإنما تنفذ إذا جعلها

على يدى رجل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كتب وصيته وهو مريض وأقرأها عند نفسه  
وأشهد عليها ثم مات أتجوز هذه الوصية فى قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
ان كتب وصيته وأشهد عليها وهو صحيح فأمسكها عنده حتى مات أتجوز وصيته  
هذه أم لا فى قول مالك ( قال ) قال لى مالك وصيته جائزة ﴿ قال ابن القاسم ﴾  
وأنا أرى أن الوصية جائزة اذا كتب وصيته ولم يقل ان حدث بي حدث من  
مريض هذا أو فى سفرى هذا انها جائزة وان كانت عنده اذا كانت الوصية مبهمة  
لم يذكر فيها موته من مرضه هذا ولا ذكر سفرأ أنها جائزة وسواء ان كان كتبها  
فى صحته أو مرضه فهي جائزة اذا كتب فيها متى ما حدث بي حدث أو ان حدث  
بي حدث أخرجها من يديه أو كانت على يديه فهي جائزة اذا شهد عليها الشهود  
وانما اختلف الناس فى السفر والمرض ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى فقال ان حدث  
بي حدث من مرضى هذا أو سفرى هذا فلفلان كذا وكذا وفلان عبدى حر  
فكتب ذلك وبرأ من مرضه أو قدم من سفره فأقر وصيته بحالها ( قال ) هي وصية  
بحالها ما لم ينقضها فتى مات فهي جائزة وان برأ من مرضه وقدم من سفره وان لم  
يكن كتب ذلك وانما أوصى بغير كتاب فقال ان حدث بي حدث فى سفرى هذا  
أو فى مرضى هذا وأشهد على ذلك فانه اذا صح من مرضه ذلك أو قدم من  
سفره ذلك ثم مات بعد ذلك فان ذلك باطل لا يجوز ولا ينفذ منه شئ وان لم يكن غير  
ما أشهد عليه من ذلك ولا تقضه بفعل ولا غيره فانه لا يجوز منه شئ على حال  
وكذلك قال مالك يريد بذلك اذا لم يكن كتب بذلك كتاباً ووضع على يدى غيره ولم  
يقبضه ولم يغيره حتى مات ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال  
فى رجل كتب وصيته فكتب فيها ان حدث بي حدث من وجعى هذا أو سفرى  
هذا ثم برأ من وجعه ذلك أو قدم من سفره ذلك وبقيت وصيته كما هي لا يذكر  
فيها شيئاً ( قال ابن شهاب ) هي وصية اذا لم يغيرها . وان سالم بن عبد الله أخبرنى  
عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما حق أمرى مسلم يمر عليه

ثلاث ليال الا ووصيته عنده مكتوبة ﴿سجنون﴾ وقال مالك من أوصى بوصية فكتب فيها ان أصابني قدر في مرضي هذا فصح ولم يقبض الوصية من صاحبها الذي وضعها عنده حتى مرض مرضاً آخر فأتها فأراها جائزة

﴿ في الوصية الى الوصي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصي اذا أوصى اليه ارجل فقال اشهدوا ان فلاناً وصى ولم يزد على هذا القول أكون وصية في جميع الاشياء ويكون له أن يزوج بنته وبنيه الصغار وان لم يكن الوالد أوصى اليه ببضع البنات ولا قال له زوج بنى ( قال ) نعم اذا قال فلان وصى ولم يزد على ذلك فهو وصيه في جميع الاشياء وفي بضع بنته وفي انكاح بنيه الصغار ﴿ قلت ﴾ فان كان للصغار أولياء حضور ( قال ) نعم وان كان لهم أولياء حضور فهذا الوصي أولى بانكاحهم في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كانت البنات قد بلغن أيتكون للوصي أن يزوجهن أيضاً ( قال ) نعم وهو أولى من الاولياء فيهن الا أنه ليس له أن يزوجهن الا برضاهن ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قال سجنون ﴾ وقد كتبنا آثار هذا في كتاب النكاح الاول ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما كان للميت من ابنة ثيب أيتكون لهذا الوصي أن يزوجهها اذا رضيت ولها أولياء حضور ( قال ) لم يقل لنا مالك اذا كن أبكاراً أو اذا كن ثيبات ( قال ) انما سألنا مالكا وكان معنى قوله عندنا على الابكار فقال ما أخبرتك وهو عندنا سواء الوصي ولى في الثيب وفي البكر اذا رضيت ولو ولت الثيب الولى يزوجهها جاز نكاحه وان كره الوصي ذلك وانما هذا في الثيب ولا يكون في البكر وذلك لانا سألنا مالكا عن المرأة الثيب توكل أخاها يزوجهها ولها والد حاضر فكره أبوها النكاح وأراد أن يفسخه فقال مالك أتيب هي فلما نعم قال مالك مالاب ومالها ورأى انكاح الأخ جائزاً وان كره ذلك الأب وكذلك الوصي اذا رضيت الثيب فولت أمرها الولى جاز انكاحه اياها وان وان كره ذلك الوصي والبكر مخالفة للثيب في هذا ﴿ قال ﴾ وقال مالك بن أنس وصي الوصي بمنزلة الوصي في النكاح وغيره ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مات الوصي فأوصى الى

غيره أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك يكون وصي الوصي مكان الوصي في البيع وغيره ﴿قلت﴾ أ رأيت الميت اذا أوصى الى رجل فقال فلان وصي أ يكون هذا وصياً في انكاح بناته وجميع تركته في قول مالك (قال) نعم الا أن يخصه بشئ فلا يكون وصياً الا على ذلك الشئ ﴿قلت﴾ ووصى الوصي بهذه المنزلة (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ووصى الوصي بمنزلة الوصي ﴿قال﴾ وقال يحيى ابن سعيد فيمن ولي وصية وان كانا رجلين أو ثلاثة فخر أحدكم الموت فأوصى بما أوصى به اليه من تلك الوصية الى غير شريكه في الوصية جاز ذلك له على ما فيها ﴿سحنون﴾ ولسنا نقول بذلك الا أنه نزع من يزعم أن الوصي لا يوصي بما أوصى به اليه ﴿مسامة بن علي﴾ عن هشام بن حسان وغيره عن محمد بن سيرين عن شريح أنه أجاز وصية وصي الوصي ﴿وبلغني﴾ عن علي بن أبي طالب أنه أجاز وصية وصي الوصي (قال مسامة بن علي) وقال الاوزاعي يرجع الى الاول فالاول وسمعت مالكا يقول في الرجل يوصي الى القوم أن ماله لا يقتسمونه بينهم بل يكون عند افضلهم . هذه الآثار لابن وهب

### وصى المرأة

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن امرأة هلكت وعليها دين فأوصت بوصايا وأوصت الى رجل أ يكون هذا الرجل وصيها ويبيع مالها حتى يقضي دينها وينفذ وصاياها أم لا يجوز له أن يبيع من ذلك الامقدار الدين والوصايا (قال) ان كان لها ورثة فأدوا دينها وقاسموا أهل الوصايا فذلك لهم جائز والوصي هو وصي اذا أوصى اليه رجل أو امرأة في قضاء الدين وانفاذ وصيته فوصي الرجل ووصي المرأة في ذلك سواء ﴿قلت﴾ أ رأيت المرأة اذا لم يكن عليها دين ولم تكن وصية وأوصت الى رجل أ يجوز وصيتها في قول مالك (قال) لا تجوز وصيتها في مال ولدها اذا كانوا صفاراً ولهم أب فان لم يكن لهم والد جازت وصيتها في مال نفسها ﴿وقال ابن القاسم﴾ كنت يوماً عند مالك فأتاه قوم فذكروا له أن امرأة أوصت الى رجل بتركته ولها أولاد صفار

قال مالك كم تركت قالوا نحو ستين ديناراً قال ما أرى إذا كان الوصي عدلاً إلا أن ينفذ ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ وذلك الأمر عندي فيمن لم يكن له أب ولا وصي (وقد قال غيره) من الرواة أن وصية المرأة بمال ولدها لا تجوز ﴿قال سحنون﴾ وهذا عندنا أعدل

### ❦ في وصي الأم والأخ والجد ❦

﴿قلت﴾ أرايت وصي الأم هل يكون وصياً فيما تركت الأم إذا أوصت إليه في قول مالك (قال) سمعت مالكا يخفف ذلك ويجعله وصياً في الشيء اليسير وذلك رأيي وأما في الشيء الكثير فلا أرى ذلك وأرى أن ينظر السلطان له في ذلك ﴿قلت﴾ أرايت وصي الأخ إذا كان أخوه وارثه وأخوه صغير فأوصى بتركته التي يرثها أخوه منه وبأخيه إلى رجل وليس للأخ أب ولا وصي أيجوز ذلك في قول مالك (قال) أرى أن الأخ إذا كان وصياً لأخيه جاز ذلك والالم تكن وصيته تلك وصية وذلك إلى السلطان فإن رأى أن يقره أقره والا جملة إلى من يرى ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين وصي الأخ ووصي الأم (قال) الأم والدة يجوز لها في ولدها أشياء كثيرة ولا تجوز للأخ ولو أجزته للأخ لأجزته لمن هو أبعد من الأخ للعلم أو للمصبة ﴿قلت﴾ أرايت الجد إذا هلك وفي حجره ولد ابنه أصاغر ليس لهم أب ولا وصي فأوصى الجد بهم إلى رجل أ يكون ذلك الرجل وصياً لهم أم لا في قول مالك (قال) أرى أن لم يكن الجد لهم وصياً لم يجز ذلك ألا ترى أنه لا ينكح الابكار من بنات ابنه حتى يبلغن ويرضين ولا يلزم الجد نفقة أحد من ولد ابنه ذكر أو أنثى ولا يلزم ذلك الولد نفقة جدهم فإذا كان لا يملك بعضهم بعضاً صاروا كانوا أو كباراً فليس له أن يوصي بهم إلى أحد وإن كانوا هم وراثته



❦ في الرجل يوصي بدينه الى رجل وبماله ❦  
❦ الى آخر ويبضع بناته الى آخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال فلان وصي على قضاء ديني وتقاضي ديني وفلان وصي على مالي وفلان وصي على بضع يثاني ( قال ) هذا جائز ❦ وقال ❦ ولقد سئل مالك وأنا عنده عن رجل أوصى الى رجل أن يتقاضى دينه ويبيع تركته ولم يوص اليه بأكثر من هذا أيجوز له أن يزوج بناته ( قال ) قال مالك لو فعل ذلك لرجوت أن يكون جائزاً ولكن أحب الي أن يرفع ذلك الى السلطان حتى ينظر في ذلك السلطان

❦ في الرجل يقول فلان وصي حتى يقدم فلان فاذا قدم فهو وصي ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى الى رجل فقال فلان وصي حتى يقدم فلان فاذا قدم فلان ففلان القادم وصي أيجوز هذا ( قال ) نعم هذا جائز

❦ في عزل الوصي عن الوصية اذا كان خبيثاً ❦

❦ قلت ❦ أرايت اذا كان الوصي خبيثاً أيعزل عن الوصية ( قال ) قال مالك بن أنس نعم اذا كان الوصي غير عدل فلا تجوز الوصية اليه ( قال ) وقال مالك وليس للاميت أن يوصي بمال غيره وورثته الى من ليس بعدل

❦ في الوصي يبدوله في الوصية بعد موت الموصي ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قبل الوصي وصية في مرض الموصي ثم بداله بعد موت الموصي أن يتركها ( قال ) أراها قد لزمته وليس له أن يدعها بعد ما مات الموصي

❦ في الوصية الى الذمي والذمي الى المسلم ❦

❦ قلت ❦ أرايت مسلماً أوصى الى ذمي أيجوز ذلك أم لا ( قال ) قال مالك المسخوط لا تجوز الوصية اليه ( قال مالك ) فالذمي أخرى أن لا تجوز الوصية اليه ❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى الى نصراني أيجوز ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يجوز

ذلك اذا أوصى الى غير عدل فالنصراني غير عدل ﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى ذمي الى مسلم (قال) قال مالك ان لم يكن في تركته الحر أو الخنزير أو خاف أن يلزم بالجزية فلا بأس بذلك

﴿ في الوصيين يبيع أحدهما أو يشتري دون صاحبه ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الوصيين هل يجوز لأحدهما أن يبيع ويشتري لليتامى دون صاحبه (قال) قال مالك في الوصيين انه لا يجوز لأحدهما أن يزوج دون صاحبه الا أن يوكله صاحبه (قال مالك بن أنس) فان اختلفا نظر في ذلك السلطان وقال البيع عندى بمنزلة (وقال غيره) لأن الى كل واحد منهما ما الى صاحبه وكأنهما في فعلهما فعل واحد

﴿ في الوصيين يختلفان في مال الميت ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت اذا اختلف الوصيان في مال الميت عند من يكون (قال) قال مالك يكون المال عند أحدهما ولا يقسم ﴿قلت﴾ فان كانا في العدالة سواء (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن ينظر السلطان في ذلك فيدفع المال الى أحرزهما وأكفاهما ﴿قلت﴾ أرأيت الوصيين اذا كان الورثة صغاراً فأخذ أحدهما بعض الصبيان عنده وقسما المال فأخذ كل واحد منهما حظ من عنده من الصبيان أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يقسم المال ولكن يكون عند أحدهما وقد أخبرتك بهذا عن مالك

﴿ في الوصية الى العبد ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى الى عبد نفسه أو مكاتب نفسه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كان في الورثة أكبر وأصاغر فقالوا نحن نبيع العبد وتأخذ حقنا (قال) ينظر الى قدر حظوظ الكبار من ذلك فان كان للأصاغر مال يحمل أن يؤخذ لهم العبد فيكون العبد وصيا لهم القائم لهم أخذ العبد لهم وأعطوا الا كابر قدر

حظوظهم منه وان لم يكن في مالهم ما يحمل ذلك وكان ذلك مضرّاً بالأصاغر باع  
الاكابر نصيبهم وترك حظ الاصاغر في العبد يقوم عليهم الا أن يكون في بيع  
الاكابر أنصباؤهم على الأصاغر ضرر في بيعهم هذا العبد ويدعون الى البيع فيلزم  
الأصاغر البيع مع اخوتهم الاكابر

❦ في بيع الوصي عقار اليتامى وعبدهم الذي قد أحسن القيام عليهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت الوصي هل له أن يبيع عقار اليتامى (قال) قال مالك لهذا وجوه أما  
الدار التي لا يكون في غلتها ما يحملهم وليس لهم مال ينفق عليهم منه فتباع ولا أرى  
بذلك بأساً أو يرغب فيها فيعطى الثمن الذي يرى أن ذلك له غبطة مثل الملك يجاوره  
فيحتاج اليه فيشتمه وما أشبه ذلك فلا أرى بذلك بأساً وأما على غير ذلك فلا أرى  
ذلك ❦ قال ❦ وسمعت مالكا يقول في عبد لليتامى قد أحسن عليهم القيام وحاط عليهم  
فأراد الوصي بيعه (قال) قال مالك لا يكون له أن يبيعه اذا كان على هذه الحال

❦ في الوصي يشتري من تركه الميث ❦

❦ قال عبدالرحمن بن القاسم ❦ أتى الى مالك رجل من أهل البادية فسأله عن حمارين  
من حمر الاعراب هلك صاحبهما فأوصى الى رجل من أهل البادية فتسوق الوصي  
بهما في البادية وقدم بهما المدينة فلم يعط بهما الا ثمناً يسيراً نحواً من ثلاثة دنانير فأتى  
الى مالك فاستشاره في أخذهما لنفسه وقال قد تسوقت بهما في المدينة والبادية فأنا  
أريد أن آخذهما بما أعطيت (قال مالك) لا أرى به بأساً وكأنه خففه لقلة الثمن ولأنه  
تأفه وقد اجتهد الوصي ❦ قال ابن القاسم ❦ وأما الوصي فقد قال مالك فيه لا يشتري  
لنفسه ولا يشتري له وكيل له ولا يدس من يشتري له ولكن مالكا وسع لهذا  
الاعرابي لانه تأفه يسير ❦ قلت ❦ أرايت الوصي اذا ابتاع عبداً لنفسه من اليتامى  
أيجوز ذلك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قال) وكان مالك ينكر ذلك انكاراً شديداً  
(قال) وقال مالك ينظر فيما ابتاع الوصي من مال اليتامى فان كان فيه فضل كان



للإتامي وان كان فيه نقصان ترك بيد الوصي

﴿ في الوصي بيع تركه الموصى وفي ورثته كبار وصغار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصي اذا كان في الورثة أصاغر وأكابر فأراد أن يبيع الوصي الميراث دون الاكابر (قال) اذا كانوا حضوراً فليس له ذلك الا أن يحضرهم لان مالكا قال لي اذا كان للميت دين على رجل فأوصى الى رجل وله ورثة كبار فأخبر الوصي الغريم بالدين لم يكن تأخير جائزاً عليهم (قال) وان كانوا صغاراً وآخر الوصي الغريم على وجه النظر للأصاغر جاز ذلك وذلك أني سألته عن الرجل يحلف للرجل بطلاق امرأته البتة ليقضينه حقه الى أجل الا أن يشاء أن يؤخره فيموت الذي له الحق أفترى للورثة أن يؤخروه (قال) قال مالك نعم اذا كانوا كباراً أو كان أوصى الى رجل والورثة صغار فأخبره الوصي جاز ذلك له الا أن يكون عليه دين فلا يجوز تأخير الاكابر ولا تأخير الوصي ﴿ وقد قال غيره ﴾ لا يجوز تأخير الوصي لان تأخير من المعروف ومعرفة لا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانوا كباراً غيباً (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك ولكن أرى ان كانوا بأرض بعيدة نائية وترك حيواناً ورقيقاً وثياباً أرأيت للوصي أن يبيع ذلك ويجمعه لهم فذلك جائز عليهم ويرفع ذلك الى الامام حتى يأمر من يبيعه معه نظراً للغائب

﴿ في الرجل يوصي ويقول قد أوصت الى فلان فصدقوه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال قد أوصيت بشي وقد أخبرت به الوصي فصدقوا الوصي أمجوز ذلك (قال) قال مالك في رجل قال قد كتبت وصيتي وجعلتها عند فلان فصدقوه ونفذوا ما فيها انه يصدق وينفذ ما فيها فكذلك مسائلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال الوصي انما أوصى بالثلث لابني (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك ولا أرى أن يقبل قوله لان مالكا سئل عن رجل أوصى بثمنه لرجل يجعله حيث يريد فأعطاه ولد نفسه يعني ولد الوصي أو أحداً من ذوى قرابته (قال) قال

مالك لا أرى ذلك جائزاً إلا أن يكون لذلك وجه يعرف به صواب فعله فهذا شاهد  
لابنه فلا أرى أن يجوز ﴿ وقد قال غيره ﴾ يقبل قول الوصي الذي قال الميث صدقوه

﴿ في شهادة الوصي لرجل أنه وصى معه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن أوصي إلى رجلين فشهد الوصيان بعد موت الموصي أنه أوصى  
إلى فلان أيضاً معنا أيحوز أم لا ( قال ) قال مالك نعم يجوز ﴿ وقال غيره ﴾ إذا لم يكن  
لهما فيما شهدا به منفعة

﴿ في الولدين يشهدان لرجل أنه وصى أبيهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن يشهد رجلان من الورثة أن أباهما أوصى إلى فلان ( قال )  
لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً لأن مالكا قال لو شهد الوارثان على نسب  
يلحقانه بأبيهما أو بوصية لرجل بمال أو بدين على أبيهما جاز ذلك فكذلك الوصية  
﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن الوارثين يشهدان على عتق عبد أن أباهما أعتقه ومعهما  
أخوات ( قال ) إن كان من الرقيق الذي لا يتهمان على جر الولاء إليها في دناءة الرقيق  
وضعتهم جاز ذلك وعتق الرقيق من رأس المال وإن كان من العبيد الذين يرغب في  
ولاثمهم ويتهمان على جر ولاء هؤلاء الرقيق دون أخواتهم أو امرأة أبيهم وما أشبه  
ذلك لم يجوز ذلك ﴿ وقال غيره ﴾ في الوارثين اللذين شهدا على الوصية أن لم يجزا بذلك  
نفعاً إلى أنفسهما جاز وإن جرا بذلك نفعاً لم يجوز

﴿ في شهادة الوصي للورثة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن يشهد الوصي بدين للميت على الناس أيحوز ذلك في قول مالك  
ابن أنس ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك لا يجوز ( قال ) لأنه يجر إلى نفسه ﴿ قلت ﴾  
أرايت أن كان الورثة كلهم كباراً أيحوز شهادة الوصي ( قال ) إن كان الورثة عدولاً  
وكان لا يجر بشهادته شيئاً يأخذه فشهادته جائزة ﴿ قلت ﴾ أرايت أن يشهد الوصي  
لورثة الميت بدين لهم على أحد من الناس أيحوز ذلك في قول مالك ( قال ) قال مالك

لا يجوز ذلك لانه هو الناظر لهم ﴿ قلت ﴾ فان كانوا كباراً (قال) اذا كانوا كباراً أو كانوا عدولاً يلون أنفسهم فأرى شهادته جائزة لهم لانه ليس يقبض الوصي لهم شيئاً انما يقبضون هم لانفسهم اذا كانت حالتهم مرضية

— في شهادة النساء للوصى في الوصية —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهد النساء للوصى انه أوصى اليه هذا الميت أتجوز شهادتهن مع الرجل (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولكن ان كان في شهادتهن عتق وأبضاع النساء فلا أرى أن تجوز ﴿ وقال غيره ﴾ لا تجوز شهادة النساء على الوصية على حال لان الوصية ليست بمال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدن انه أوصى لهذا الرجل بكذا وكذا أتجوز شهادتهن في قول مالك (قال) نعم شهادتهن جائزة وان لم يكن غيرهن حلف معلن واستحق حقه (قال) وامرأتان ومائة امرأة في ذلك سواء يحلف معلن ويستحق حقه ﴿ قلت ﴾ ويحلف مع المرأة الواحدة (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فان شهدت امرأتان لعبد أو لامرأة أو لصبي أيحلفون ويستحقون حقهم (قال) أما العبد والمرأة فنعم يحلفون ويستحقون وأما الصبي فلا يحلف حتى يكبر وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان في الورثة كبير واحد أو أكثر من ذلك أيحلفون (قال) من حلف منهم فانه يستحق بمقدار حقه ولا يستحق الاصاغر شيئاً فانما يستحق كل من حلف بمقدار حقه من ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان نكل الا كابر عن اليمين وبلغ الاصاغر كان لهم أن يحلفوا ويستحقوا حقوقهم في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الذي اذا شهدت له امرأتان بحق من الحقوق على رجل مسلم أيحلف الذي مع شهادة هؤلاء النساء ويستحق حقه في قول مالك (قال) نعم (قال) ابن القاسم) وأرى في رجل مات وشهد على موته رجل وامرأتان انه ان لم يكن له زوجة أو يكون أوصى بعتق عبيد يمتقون بعد موته ولم يكن له الامال يقسم فأرى شهادتهن جائزة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أعلمتك ما قال غيره في شهادة النساء ﴿ ابن وهب ﴾ عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح

عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ﴿مالك بن أنس﴾ وعمر بن محمد وأنس بن عياض أن جعفر بن محمد أخبرهم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد ﴿سحنون﴾ عن أنس بن عياض وأخبرني جعفر بن محمد أنه سمع أباة يقول للحكم بن عتيبة وأشهد لقضي بها علي بن أبي طالب بين أظهركم بالكوفة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك وابن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد ابن أبي عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل على الكوفة أن اقض باليمين مع الشاهد

﴿في الرجل يوصي إلى الرجلين فيخاصم أحدهما في خصومة للموصي﴾  
 ﴿دون صاحبه ويخاصم أحدهما في دين على الميت﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا أوصى إلى رجلين وقد كانت بين الموصي وبين رجل خصومة أيجوز أن يخاصم أحد الوصيين في قول مالك (قال) لا يجوز أمر أحد الوصيين دون صاحبه ولم نوقفه على مسألتك هذه ولكن ذلك رأيي أنه لا يجوز ﴿قلت﴾ فلو أن مدعيا ادعى قبل هذا الميت دعوى فأصاب أحد الوصيين أيكون له أن يخاصمه دون الآخر (قال) قال مالك يقضى على الغائب فهذا الذي ادعى على الميت دعوى قبل بينته ويثبت حقه قدر على أحد الوصيين أو لم يقدر (وقال مالك) يقضى على الغائب فإن جاء الوصي الغائب بعد ما قضى القاضي على هذا الوصي الحاضر فكانت له حجة على الميت جهلها هذا الوصي الذي خاصم نظر القاضي في ذلك فإن رأى ما يدفع به حجة هذا المستحق دفعها ورد الحق إلى ورثة الميت وإن لم ير ذلك أنفذه

﴿في الرجل يوصي لام ولده على أن لا تزوج﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن أوصى لام ولده بألف درهم على أن لا تزوج فقالت لا أتزوج

وقبضت الالف ثم انها تزوجت بعد ذلك ( قال ) شهدت مالكا وسئل عن امرأة هلك عنها زوجها وأوصى اليها على أن لاتنكح فتزوجت قال مالك أرى أن تقسخ وصيتها فأرى مسألتك مثل هذه تنزع منها الالف ان تزوجت

❦ في الرجل يوصي لجنين امرأة فتسقطه بعد موت الموصي ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصي لما في بطن هذه المرأة بوصية فأت الموصى ثم أسقطت بعد ما مات الموصي ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى له من الوصية شيئاً الا أن يخرج حياً ويستهل صارخاً والا فلا شيء له

❦ في الرجل يدعى أنه قد أنفق مال اليتيم عليه أو دفعه اليه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الوصي اذا بلغ اليتامى فقال قد دفعت اليهم أموالهم بعد ما بلغوا وأنكروا أن يكونوا قبضوا أموالهم أليصدق الوصي عليهم أم حتى يقيم البينة الوصي ( قال ) لا يصدق الوصي حتى يقيم البينة والا غرم قال وهذا قول مالك ❦ قال ❦ وقال مالك أيضاً انه ان قال قد أنفقت عليهم وهم صغار فان كانوا في حجره يليهم كان القول قوله ما لم يأت بأمر يستنكر أو يسرف من النفقة فان كان يليهم غيره مثل أمهم أو أخيم أو غير هؤلاء ثم قال قد دفعت النفقة الى من يليهم أو أنفقت عليهم فأنكروا لم يقبل قوله منه الا بيينة يأتي بها والا غرم ❦ سحنون ❦ وقد قال الله تبارك وتعالى فاذا دفعت اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم

❦ في اقرار الورث لأجنبي بوصية أو ودیمة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أقر الوارث بوصية الثلث لرجل أجنبي ( قال ) يحلف الاجنبي مع هذا الوارث ويستحق حقه فان أبى أن يحلف أخذ مقدار حقه من نصيب الذي أقر له ❦ سحنون ❦ ان كان غير مولى عليه ❦ قلت ❦ أ رأيت ان هلك والدي وترك أموالاً ورقياً فأقرت بعد من الرقيق أنه كان في يدي أبي ودیمة لفلان وأنكر بقية

الورثة كيف يقتسمون هذا العبد الذي أقربه لفلان وقد ترك والده رقيقاً كثيراً (قال)  
يخلف صاحبه ويستحق حقه مع شاهده ان كان عدلاً ﴿قلت﴾ فان أبي أن  
يخلف (قال) يكون له قدر مورثه منه

﴿ في الرجل يوصي بعق أمة الى أجل فتلد ﴾  
﴿ قبل مضي الاجل أو تجنى جنابة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال أعتقوا أمتي من بعد موتي بسنة في وصيته ثم مات  
فولدت الامة قبل مضي السنة أو جنت جنابة قبل مضي السنة أو جنى عليها قبل مضي  
السنة (قال) اذا مات الميت فهذه الامة لا ترد الى الرق على حال لانها قد صارت  
بعد موته معتقة الى أجل اذا كان الثلث يحملها فان ولدت ولداً بعد موت سيدها فولدها  
بميراثها لان المعتقة الى أجل ولدها بميراثها يعق بعقها (قال) وأما ما جنت من جنابة  
فانما يقال للورثة ابرؤا من خدمتها أو افتكوا الخدمة بجميع الجنابة فان برؤوا من  
خدمتها كانت الخدمة للمجنى عليه ويقاص من خدمتها من جراحاته فان أدت قيمة  
الجراحة قبل مضي السنة رجعت الى الورثة فخدمت بقية السنة وان مضت السنة وقد  
بقي من أرش الجنابة شيء عتقت وكان ما بقي عليها من أرش الجنابة ديناً تتبع به وأما  
اذا جنى عليها فانما يلزم الذي جنى عليها جنابة أمة ويكون ذلك لورثة سيدها وليس  
لها منه قليل ولا كثير لان الامة المعتقة الى أجل اذا جنى عليها فانما هو لسيدها  
ولا يكون ذلك لها وكذلك لو قلت انما تكون قيمتها لسيدها ﴿قلت﴾ وهذا قول  
مالك (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ أرايت ما اكتسبت من الاموال بعد موت  
سيدها قبل مضي السنة أو وهب لها لمن يكون في قول مالك (قال) ذلك لها عند  
مالك (وقال غيره) ان للورثة أن ينزعوا ذلك منها ما لم يقرب الاجل

﴿ في الرجل يوصي بعق أمة الى أجل فيعتقها الوارث ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ترك وارثاً واحداً ولم يدع وارثاً غيره وأوصى بعق أمة به

موته بخمس سنين والثالث يحملها فأعتقها الوارث بعد موته قبل مضي الخمس سنين  
 ممن يكون هذا العتق أمن الميت أم من وراثته (قال) قال مالك العتق من الميت ولا  
 يكون العتق من الوارث ﴿قلت﴾ فهل يكون للوارث أن يردّها تخدمه حتى  
 يستكمل الخمس سنين بعد ما أعتقها (قال) لا ليس له أن يردّها لان عتقه اياها هبة  
 منه لها خدمتها ﴿قلت﴾ أرأيت ان هلك وترك ابنين فأوصى بعتق أمة له بعد خمس  
 سنين من بعد موته فأعتقها أحد الوارثين بعد موته (قال) انما عتقه ها هنا وضع  
 خدمة فيوضع عن الامة حق هذا من الخدمة ويكون نصيبه منها حراً وتخدم الباقي  
 نصف خدمتها فاذا انقضى أجل الخدمة خرجت حرة ﴿قلت﴾ ولا يضمن الوارث  
 الذي أعتق نصيبه منها لصاحبه قيمة خدمته منها (قال) لا

— في الرجل يوصى لعبده بثلاث ماله والثالث يحمل رقبة العبد —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أوصى في مرضه لعبده بثلاث ماله والثالث يحمل جميع  
 رقبة العبد (قال) قال مالك هو حر ﴿قلت﴾ فان كان في الثالث فضل عن رقبة العبد  
 (قال) قال مالك يدطى ما فضل من الثالث بعد قيمة رقبته ﴿قلت﴾ فان كان الثالث  
 لا يحمل رقبته (قال) قال مالك يعتق منه ما حمل الثالث (قال) مالك وذلك أني  
 رأيت أن يعتق جميعه في الثالث لان العبد اذا كان بين الرجلين فأعتق أحدهما  
 نصيبه قوم عليه ولو كان عبد الرجل فأعتق منه جزءاً أعتق عليه كله (قال) مالك  
 فالعبد في نفسه اذا عتق منه جزءاً أخرى أن يستكمل ما بقي منه على نفسه ﴿قال  
 ابن القاسم﴾ وان لم يحمله الثالث وللعبد مال رأيت أن يؤخذ منه ويعتق لان ما بقي له  
 من ثلث سيده الذي بعد رقبته من مال سيده بمنزلة ماله يعتق في ذلك ولو لم يكن  
 يعتق فيما بقي في يديه من ماله لم يعتق ما بقي منه فيما بقي من ثلث سيده ألا ترى أن  
 مالكا قال انما أعتقه فيما بقي من ثلث سيده بعد رقبته بمنزلة العبد بين الرجلين فيعتق  
 أحدهما نصيبه فيقوم عليه (قال) مالك فهو أخرى باستكمال عتقه من غيره وهذا  
 وجه ما سمعت واستحسن (قال ابن وهب) وقول ربيعة أنه يقوم في مال نفسه حتى



يتم بذلك عتقه وكذلك قال الليث بن سعد ويحيى بن عبد الله بن سالم ﴿ وقال ابن وهب ﴾ عن مالك أنه إذا أوصى للعبد بسدس المال أو ثلثه فإن ذلك يجعل في رقة العبد فإن كان العبد برقبته سدس المال خرج حراً ﴿ فقلت ﴾ لمالك فإنه لم يترك إلا العبد بعينه فأوصى للعبد بثلث ماله وفي يدي العبد ألف دينار (قال مالك) لا يمتنع من العبد الاثنته ويكون المال بيديه على هيئته ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك يقول بعض كبار أصحاب مالك يقول مالك هذا ﴿ قلت ﴾ أرايت إذا أوصى لعبد به مال أيجوز (قال) قال مالك إذا كان الثلث يحمله جاز ذلك له (قال مالك) ولا يكون الورثة أن ينزعوه منه ﴿ قلت ﴾ فإن أوصى له بثلث ماله (قال) قال ذلك جائز ويعتق ويتم له ثلث المثلث ان حمله الثلث فإن لم يحمل الثلث رقبته عتق من رقبته مبلغ الثلث ﴿ ابن وهب ﴾ عن عامر بن مرة بن معدان أنه سمع ربيعة يقول في رجل أوصى لعبد ولا امرأة له حرة وله منها أولاد صفار أحرار ولولده منها ثلث ماله قال ربيعة يمتنع العبد وذلك لان ولده من امرأته الحرة لهم نصيب في ثلث الموصى فقد ملكوا من أبيهم بعضه فهو حر ومالك العبد من نفسه أيضاً فهو حر

---

﴿ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده سنة ثم يبيع الورثة العبد ﴾  
 ﴿ من رجل وهو يعلم أن للموصى له فيه الخدمة ﴾

---

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى لى بخدمة عبده سنة فباع الورثة العبد من رجل والمشتري يعلم أن للموصى له فيه الخدمة فرضى بذلك المشتري أن يأخذه بعد السنة أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يحل ذلك لانه انما اشتراه على أن يدفعه اليه الى سنة فلا يجوز

---

﴿ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده سنة أينظر ﴾  
 ﴿ الى قيمة الخدمة أم قيمة العبد ﴾

---

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى لى رجل بخدمة عبده سنة أينظر الى قيمة الخدمة أم الى





﴿ في الرجل يوصى بما في بطن أمته لرجل فيعتق الورثة الجارية ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يوصى بما في بطن أمته لرجل فيعتق الورثة الامة أ يكون ما في بطنها حراً أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه بلغني عن مالك في الرجل يتصدق بما في بطن جاريته على رجل ثم يبت عتق الامة ( قال ) ما في بطنها حر لانه قد بت عتق الامة ( قال ) وبلغني عن ربيعة أنه قال ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى رجل لرجل بما في بطن أمته مات المولى فأعتق الورثة الأم أ يعتق الولد معها أم لا ( قال ) عتقهم جائز ويعتق ما في بطنها بعتمها وتسقط وصية الموصى له بما في بطنها بمنزلة ما لو أن السيد وهب ما في بطنها لرجل ثم أعتقها السيد بعد ذلك كانت هي وما في بطنها حرين وسقطت الهبة أو لا ترى لو أن رجلاً وهب ما في بطن جاريته لرجل ثم فلس بيعت وكان ما في بطنها لمن اشتراها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان وهبت لرجل ما في بطن أمتي ثم أعتقتها قبل أن تضع ما في بطنها ( قال ) بلغني عن مالك وغيره أنه قال هي حرة وما في بطنها حر ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يخدم عبده رجلاً عشر سنين ثم هو بعد ذلك هبة لرجل فقبضه الخدم ثم مات السيد في العشر سنين قبل أن يقبض العبد الموهوب له قال العبد للموهوب له وقبض الخدم العبد قبض لنفسه وللموهوب له وسواء ان كان وهب العبد وأخدمه في صفقة واحدة في صحته أو أخدمه فقبضه الخدم في صحته ثم وهبه بعد ذلك لرجل فاذا انقضت الخدمة ومات السيد قبل انقضاء الخدمة فإن العبد للموهوب له لان سيد العبد حين وهبه لهذا الرجل وهو في يد الخدم فقبض الخدم قبض للموهوب له لانه حين وهب العبد وهبه والعبد خارج من يد السيد قد قبض منه وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى رجل بما في بطن أمته لرجل فهلك والمال واسع أو غير واسع فأعتق الوارث الامة قبل أن تضع الولد لمن ولاء ما في بطنها ( قال ابن القاسم ) أخبرني الليث بن سعد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل تصدق على رجل بما في بطن أمته ثم أعتق السيد الامة قبل أن تضع ولدها ( قال ) قال ربيعة هي حرة

وولدها حر معها وليس للمتصدق عليه شيء (قال ابن القاسم) ويلغى عن مالك أنه  
قاله أيضاً وهو رأي

❦ في الرجل يوصى بخدمة عبده لرجل سنة ثم هو حر فيأبى أن يقبل ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلاً قال في مرضه يخدم عبدي هذا الرجل سنة ثم هو حر  
فات الموصي فأبى الموصي له بالخدمة أن يقبل الوصية (قال) قال مالك الوصية إذا لم  
يقبلها الذي يوصى له بها رجعت إلى الورثة (وقال مالك) في العبد يخدمه الرجل  
سنة ثم هو حر فيهب الموصي له بالخدمة للعبد خدمته أو يبيعها منه أنه حر تلك  
الساعة ❦ قال ❦ وقال مالك ولا حجة للسيد ولا للورثة في شيء من هذا فأرى هذا  
حين أبى أن يقبل الوصية أن العبد يخدم ورثة الميت سنة ثم يخرج حراً لأن هذا  
حين لم يقبل الوصية صارت خدمة العبد لورثة الميت إلا أن يهبها الموصي له بالخدمة  
للعبد فيكون قد قبلها إذا وهبها ويخرج العبد حراً مكانه

❦ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده سنة ثم هو حر ❦

❦ والموصي له بالخدمة غائب ببلد نائية ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن قال يخدم عبدي فلانا سنة ثم هو حر وذلك في مرضه فات فنظر  
فاذا فلان الذي أوصى له بالخدمة ببلد نائية عن الميت وعن العبد (قال) لم أسمع من  
مالك فيه شيئاً أقوم على حفظه وأرى للسلطان أن يؤجره للغائب ويأخذ له عمل  
هذا العبد إن كان ممن يؤجر ويخدم ثم هو حر إذا أوفت السنة وإن كان ممن  
لا يؤجر وإنما أريد منه ناحية الكفالة والحضانة انتظر به وكتب إلى الرجل أو خرج  
إليه العبد فاذا أوفت السنة من يوم مات السيد فهو حر ❦ قلت ❦ خدم أو لم يخدم  
(قال) نعم لاتي سألت مالكا عن الرجل يقول لعبده اخذني سنة ثم أنت حر فيأبى  
منه حتى تقضى أيام السنة (قال) قال مالك هو حر إذا انقضت السنة قال مالك وإنما  
ذلك عندى بمنزلة ما لو مرضها (قال) وإنما رأيت أن يعتق إذا مضت السنة من

يوم مات السيد لانا سألتنا مالكا عن الرجل يوصى وهو صحيح ويقول في وصيته  
عبدى حرّ بعد خمس سنين من أين تضرب له الخمس سنين من يوم أوصى أو من  
يوم مات ( قال مالك ) بل من يوم مات يحسب له خمس سنين ﴿ قلت ﴾ ويكون  
له أن يرده ( قال ) نعم يكون له أن يرده وانما هي وصية ولا يكون الاجل الا  
من بعد موته وانما هذا رجل قال اذا انامت فمبدي حرّ بعد موقى بخمس سنين  
كذلك تقع الوصايا

﴿ في الرجل يوصى بخدمة أمته لرجل وبرقتها لاخر قتله ولدا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى في أمة له تخدم فلانا حياته وجعل رقبته بعد خدمتها  
لفلان لرجل آخر فولدت الجارية أولاداً في حال خدمتها أتخدم أولادها معها أم لا  
في قول مالك ( قال ) قال لى مالك من أخدم أمته رجلاً حياته أو عبده فولد للعبد  
من أمته ولدان ولد العبد من أمته وولد الامة يخدمان الى الاجل الذى جعل في  
أبيه وفي أمه ان كان سمي لها عدداً وان كان سمي حياته فكذلك أيضاً ﴿ قلت ﴾  
أرايت نفقة العبد على من هي أعلى الخدم أو على الموصى له برقة العبد ( قال ) سألت  
مالكا عن الرجل يوصى بخدمة جاريته أو عبده لأمّ ولده أو لأجنبي من الناس  
على من نفقته ( قال ) على الذى أخدم

﴿ في الرجل يوصى لوارثه بخدمة عبده سنة ثم هو حر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال يخدم ميمون هذا ابني سنة ثم هو حرّ ( قال ) قال مالك  
يدخل جميع الورثة في هذه الخدمة اذا لم يسلموا ذلك وان مضت السنة فهو حرّ اذا  
كان الثلث يحمله

﴿ في وصية المحجور عليه والصبي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المحجور عليه اذا حضرته الوفاة فأوصى بوصايا أيجوز ذلك ( قال )  
نعم قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا أن الأحمق والسفيه والمصاب الذي يفتق

أحياناً ان وصاياهم تجوز اذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون به الوصية (قال) وأما من ليس معه من عقله ما يعرف به ما يوصى به أو كان مغلوباً على عقله فلا وصية له (قال) وبأنى عن ربيعة أنه قال فى المجنون يوصى عند موته قال لا يجوز عليه شئ من ذلك الا فى صحته ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبي هل تجوز وصيته فى قول مالك (قال) قال مالك اذا أوصى وهو ابن عشر سنين أو احدى عشرة سنة أو اثنتى عشرة سنة جازت وصيته ﴿ قلت ﴾ فهل كان يجوز وصية ابن أقل من عشر سنين (قال ابن القاسم) اذا كان ابن أقل من عشر سنين بالشئ اليسير رأته جائزاً اذا أصاب وجه الوصية ﴿ قلت ﴾ مامعنى قولك اذا أصاب وجه الوصية (قال) ذلك اذا لم يكن فى وصيته اختلاط ﴿ مالك ﴾ عن عبد الله بن أبى بكر بن حزم عن أبيه أن عمرو بن سليم الزرقى أخبره عن أمه أنها قالت قيل لعمر بن الخطاب ان هاهنا غلاماً يفاعاً من غسان لم يحتلم وهو ذو مال ووارثه بالشام وليس له هاهنا الابنة عم له فقال عمر فليوص لها فأوصى لها بمال يقال له بئر جشم قال عمرو بن سليم فبعت أنا ذلك المال بعد ذلك بثلاثين ألفاً وابنة عمه التى أوصى لها أم عمرو بن سليم ﴿ وأخبرنى ﴾ رجال من أهل العلم عن عبد الله بن مسعود وعمر ابن عبد العزيز وابن شهاب وغيرهم من أهل العلم مثله (وقال) عبد الله بن مسعود من أصاب وجه الحق أجزأه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن ابن الهاد أن بنت عم له جارية لثمان سنين أو تسع أوصت لعمة لها بثلاث مالهـا واختصموا فيه فأجاز أبان بن عثمان وصيتها لها ﴿ وأخبرنى ﴾ ابن أبى الزناد عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز أجاز وصية غلام فى ثلثة ابن ثلاث عشرة سنة

— فى الرجل يوصى لعبد وارثه أو لعبد نفسه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى لعبد رجل هو وارثه فى مرضه أيجوز هذه الوصية فى قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يوصى أن يشتري غلام ابنه فى مرضه فيعتق عنه أترى أن يزاد عليه مثل ثلث ثمنه كما يزاد فى ثمن عبد الاجنبى (قال) لا هذا اذا يكون وصية لو ارث فسألتك تشبه هذا ولا أرى أن تجوز ﴿ قال ابن

القاسم ﴿ الا أن يكون الشيء التافه مثل الثوب يكسوه اياه في وصيته أو الشيء الخفيف الذي يعلم أنه لم يرد به وجه المحاباة والوصية لسيده وانما أراد به العبد لعله أن يكون قد كانت من العبد له خدمة وصحبة ومرفق فمثل هذا يجوز وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى لعبد ابنه بوصية من ماله ولا وارث له غير ابنه ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يوصى لعبد نفسه بوصية ذانير ( قال ) قال مالك أراها جائزة ولا أرى للورثة أن ينتزعوا ذلك منه ولوجاز لهم أن ينتزعوه لكانت وصية الميت اذا غير نافذة ( قال ) قال مالك وأرى ان باعه الورثة أن يبيعوه بماله الذي أوصى له به فاذا باعوه فالوصية له فان أراد الذي اشتراه أن ينتزع ما في يديه من تلك الوصية كان ذلك له ( قال ابن القاسم ) فعبد ابنه اذا كان لا وراث له غير ابنه بمنزلة عبد نفسه اذا كان له ورثة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى رجل أجنبي لعبد رجل أيكون لهذا الرجل أن ينتزع ذلك المال من عبده في قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك ولا أرى به بأساً أن ينتزعه وانما منع من الاول لان سيد العبد في تلك المسئلة وارث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى لعبد ابنه في مرضه بوصية أيجوز ذلك ( قال ) لا يجوز الا أن يكون الشيء التافه اليسير وقد فسرت ذلك لك ﴿ قلت ﴾ فلم يجوز مالك وصيته لعبد نفسه ولا تجيز أنت وصيته لعبد ابنه ( قال ) لان عبده اذا أوصى له بوصية فلم يحاب واحداً من الورثة واذا أوصى لعبد ابنه فقد حابى بعض الورثة فلا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى لمكاتب نفسه بوصية أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم ذلك جائز لان مالكا أجاز الوصية لعبده

### — في الوصية للقاتل —

﴿ قلت ﴾ هل يجيز مالك الوصية للقاتل ( قال ) الوصية في قول مالك في قتل الخطأ بمنزلة الميراث يرث من المال ولا يرث من الدية وأنا أرى ان كانت له حياة فأوصى له بعد علمه به فأرى الوصية له في المال وفي الدية ﴿ قلت ﴾ فان قتله عمداً ( قال ) ان قتله عمداً لم تجز له الوصية التي أوصى لها اذا كانت وصيته له قبل القتل في مال ولا في

دية الا أن يكون قد علم أنه قتله عمداً فأوصى له بعد علمه فان ذلك جائز ألا ترى أن الوارث اذا قتل من يرث عمداً لم يرث من المال ولا من الدية فكذلك الموصى له اذا قتل عمداً ان أوصى له بعد الضرب بمال فذلك جائز في ثلثه وان عني له عن دمه فذلك جائز ولا يحسب ذلك في ماله ﴿قلت﴾ أرأيت الوصية للقاتل هل تجوز اذا أوصى بها ثم قتله الموصى له عمداً أو خطأ (قال) الوصية للقاتل الخطأ تجوز في ماله ولا تجوز في ديته وقاتل العمد لا تجوز له وصية في مال ولا في دية انظر أبداً من أوصى له بوصية فكان هو قاتل صاحبه الذي أوصى له بمد ما أوصى له عمداً فلا وصية له من ماله ولا من ديته بمنزلة الوارث الذي يقتل وارثه عمداً فلا يرث من ماله ولا من ديته وقاتل الخطأ يرث من المال ولا يرث من الدية شيئاً فكذلك الوصية في القاتل اذا كانت قبل القتل خطأ واذا كانت الوصية له بعد الضرب عمداً كان أو خطأ جاز له كل ما أوصى له به في المال وفي الدية جميعاً اذا علم بذلك منه ﴿قال سحنون﴾ انما ذلك في الخطأ

﴿في الرجل يوصى له بالوصية فيموت الموصى له قبل موت الموصي﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان أوصى لرجل بوصية فمات الموصى له قبل موت الموصي ولم يعلم الموصى له بالوصية (قال) قال مالك الوصية لورثة الموصى له (قال) ولقد سألت مالكا عن رجل أوصى لرجل غائب فمات جميعاً ولم يعلم الغائب بوصيته وقد مات الموصي قبل موت الموصى له (قال) قال مالك ورثة الموصى له مكانه والوصية لهم ﴿قلت﴾ هل لهم أن يردوها ولا يقبلوها (قال) نعم ذلك لهم ﴿قلت﴾ أسمعته من مالك (قال) لا ولكن ذلك لهم أن يردوها أو يقبلوها لان مالكا قال في الشفعة اذا مات من له الشفعة فان ورثته مكانه لهم الشفعة فان أرادوا أن لا يأخذوها فذلك لهم وكذلك الخيار في البيع

❦ في الرجل يوصي لوارثه ثم يولد له ولد فيحجب الموصى له ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصيت لأخى بوصية وهو وارثى ثم ولد لى ولد فخجبه والوصية منى له انما كانت فى المرض أو فى الصحة ( قال ) الوصية جائزة لانه قد تر كها بعد ما ولد له فصار مجيزاً لها بعد الولادة والاخ غير وارث فهى جائزة ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) نعم فيما بلغنى ❦ وقال غيره ❦ الوصية جائزة علم الموصى له أو لم يعلم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصى لامرأة بوصية فى صحته ثم تزوجها بعد ذلك أتجوز وصيته لها أم لا ( قال ) وصيته باطل

❦ في الرجل يوصي لصديقه الملائف ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصى لصديق ملاطف أيجوز ذلك أم لا فى قول مالك ( قال ) نعم ذلك جائز عند مالك اذا كان الثلث يحمله وان كان أكثر من الثلث لم يجز فى ذلك الا الثلث الا أن يجيز الورثة ❦ قلت ❦ فان أقر له بدين ( قال ) هذا لا يجوز اذا كان الورثة عصبه وما أشبههم لانه يتهم اذا كان ورثته أباعد فيما أقر به للصديق الملائف عند مالك ( قال ) وان كان ورثته ولده لم يتهم وجاز ما أقر به للصديق الملائف ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ فان كان ورثته أبويه أو زوجته أو ولد ولده ( قال ) أرى الابوين من ذوى قرابته فلا يجوز ولم أسمع من مالك وولد ولده بمنزلة ولده يجوز اقراره للصديق الملائف معهم بالدين

❦ في الرجل يوصى فيموت على ثلثه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصى فى مرضه فعال على ثلثه أيجوز من ذلك الثلث فى قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ فافرق ما بينه وبين المرأة ذات الزوج أجزت للمريض اذا عال على الثلث فى قول مالك والمرأة اذا عالت على ثلثها لم تجز منه شيئاً ( قال ) لان المريض لا يريد الضرر انما يريد بذلك البر لنفسه فلا يجوز الا الثلث والمرأة صنيعها كله اذا زادت على ثلثها فذلك ضرر كله عند مالك فما كان ضرراً لم يجز منه شئ فلا



ينبغي أن يجاز بعض الضرر ويترك بعضه ﴿قلت﴾ أرأيت أن أوصي لرجل بعبد وهو قيمة ألف درهم وأوصي لرجل آخر بداره وقيمة الدار ألف درهم وترك ألف درهم سوى ذلك وأبى الورثة أن يجيزوا ذلك (قال) يقال لهم أسلموا إلى صاحب الدار مبلغ وصيته من الثلث في الدار وأسلموا إلى الموصى له بالعبد مبلغ وصيته في العبد ويقال للورثة اجبسوا ما بقى من العبد والدراهم والدار . وتفسير ذلك أن الدراهم ألف درهم والدار قيمتها ألف درهم والعبد قيمته ألف درهم فيكون للموصى له بالعبد نصف العبد وللموصى له بالدار نصف الدار فهذا ثلث الميت ويبقى في أيدي الورثة ألف درهم ونصف العبد ونصف الدار فهذان ألفان ألف درهم ناضئة وخمسائة في العبد وخمسائة في الدار فهذان ألفان تمام الثلثين وهذا الذي أخذ به

— في الرجل يوصي بوصايا ثم يفيد مالا بعد الوصايا —

﴿قلت﴾ أرأيت أن أوصي لرجل بثلاث ماله ولا مال له يوم أوصى ثم أفاد مالا فأت (قال) أن علم الميت بما أفاد فللموصى له ثلثه وهذا قول مالك وإن لم يعلم فلا شيء له ﴿قلت﴾ أرأيت أن أوصي وله مال ثم نفد ماله ذلك الذي كان عنده يوم أوصى ثم أفاد مالا بعد ذلك فأت تكون وصاياه في هذا المال في قول مالك (قال) نعم إذا أقر وصيته فهي في ماله الذي كان في يديه يوم أوصى وفي كل مال يفيد به ذلك مما علم به قبل موته ﴿قلت﴾ أرأيت أن كان أوصى بوصايا فورث مالا لم يعلم به أو علم به أيكون لأهل الوصايا في ذلك المال شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك كل من أوصى بمتق أو غيره وله مال لم يعلم به مثل الميراث يكون بأرض قد ورثه ولم يعلم به فأت فإن ذلك لا تدخل فيه الوصايا لا تعتق ولا غيره (قال مالك) إلا أن يكون قد علم به بعد ما أوصى قبل أن يموت فإن الوصايا تدخل فيه علم به في مرضه أو غير مرضه فذلك سواء تدخل فيه الوصايا (قال ابن القاسم) قال مالك إلا المدبر في الصحة فإنه يدخل فيما علم به وفيما لم يعلم به في الحاضر والغائب (قال) وكذلك كل دار أعمرها أو أرض حبسها في صحته فرجعت بعد موته فإن الوصايا تدخل فيها إذا

كانت ترجع غير حبس فان الوصايا تدخل في ذلك ( قال ) وهذا قول مالك  
﴿ قلت ﴾ فان كانت انما رجعت اليه هذه الاحباس مالا بعد موته بمشرين سنة وقد  
اقتسموا المال الا ان اهل الوصايا لم يستكملوا وصاياهم ( قال ) يرجعون في هذا  
الذي رجع من هذا الحبس لانه انما رجع مالا للميت فيأخذون ثلثه وهذا الحبس  
اذا كان عمرى أو سكنى هو الذى يرجع ميراثا وترجع فيه الوصايا فأما الحبس المبطل  
فلا يرجع ميراثا ولا ترجع فيه الوصايا ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن أبى الموالى  
المدنى يحدث عن عبد الحكم بن عبد الله أن رجلا أوصى بثلث ماله فقال على ثلثه  
ثم وجد للرجل مال ورثه من نسيب له لم يعلم به فقال صاحب الثلث لى في هذا حصة  
فقال رجل من القوم هل لك أن أعطيك ثلاثين ديناراً فأبى فاختصما الى عمر بن عبد  
العزيز وأبان بن عثمان عنده فقال له أبان خذ الثلاثين قال أصلحك الله المال أكثر من  
ذلك فقال أبان فلا ثلاثين لك ولا غيرها انما أوصى الرجل فيما عرف وليس له حق فيها لم  
يعرف ﴿ قال ﴾ وأخبرنى يزيد بن عياض عن الاسود بن عبد الله بن هشام أن عمر بن  
عبد العزيز قضى عليه بمشورة أبان بن عثمان قال أبان وهو الذى نوى حين أوصى  
﴿ رجال من أهل الدلم ﴾ من عمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعة ومكحول أن  
وصيته لا تجوز الا فيما علم عن ماله ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسامة بن على عن عبد الرحمن  
ابن يزيد عن مكحول أنه قال فى رجل أوصى بالثلث ثم قتل قال ليس لاهل الوصايا من  
الدية شئ ﴿ وقال ربيعة ﴾ فى رجل أوصى فقال كل مملوك لى حر وقد ورث رقيقا  
باليمن حين قال ذلك لم يعلم بهم قال ربيعة هم مملوكون ﴿ وسألت ﴾ مالكاً عن ذلك فقال  
لا يعتق عليه الا من علمه منهم ومن غاب علمه عنه فلا يعتق وقال لان الناس انما  
يوصون فيما علموا من أموالهم ( وقال ) ذلك أبان بن عثمان وغيره

— في الرجل يوصى بالزكاة وله مدبر وأوصى —

﴿ بزكاة وبعثت بتل وباطعام مساكين ﴾

﴿ قال ﴾ وسئل مالك بن أنس عن الرجل يهلك ويوصى بزكاة عليه ويترك مدبراً

له في صحته ولا يسع الثالث ذلك (فقال) لا يفسخ التدبير شيء وان التدبير في الصحة مبدأ على الزكاة وعلى العتق الواجب وغيره لان التدبير لا يفسخه شيء وليس للميت أن يرجع في تدبيره قبل موته والوصية بالعتق للميت أن يرجع فيها قبل موته لانها وصية ولم يره مثل ما أعتق وبثله في مرضه وقال الزكاة مبدأة على العتق المبطل في المرض وغيره والمدبر في الصحة مبدأ على الزكاة ﴿قال﴾ وقال مالك والزكاة في الثالث انا أوصي بذلك مبدأة على العتق وغيره الا التدبير في الصحة وهي مبدأة على التدبير في المرض ﴿قال﴾ فقلت للمالك فلو أن رجلاً مرض مرضاً فجاءه مال كان غائباً عنه أو حلت زكاة مال له يعرف ذلك وهو مريض فأمر بآداء زكاته أترى أن ذلك في ثلثه (فقال) لا اذا جاء مثل هذا الامر وان كان مريضاً فأراه من رأس ماله وانما يكون في ثلث ماله كل ما فرط فيه في صحته حتى يوصي به فيكون في ثلث ماله كذلك سمعت مالكا يقول ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصي بزكاة عليه وبأن يطعم عنه المساكين من نذر واجب أو أوصي أن يطعم عنه من صوم رمضان أو أوصي بشيء من الواجب أيكون في الثلث أم في رأس المال في قول مالك (قال) بل في الثالث عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت من أوصي فقال حجوا عني حجة الاسلام وأوصي بعتق نسمة ليست بعينه وأوصي بأن يشتروا عبداً بعينه فيعتقه عنه وأعتق عبداً في مرضه فبثله ودبر عبداً وأوصي بعتق عبد له آخر بعد موته وأوصي بكتابة عبد له آخر وأوصي بزكاة بقيت عليه من ماله وأمر بديون الناس في مرضه (قال) قال مالك الديون مبدأة كانت لمن يجوز له اقراره أو لمن لا يجوز اقراره له ثم الزكاة ثم العتق المبطل والمدبر جميعاً معاً لا يبدأ أحدهما قبل صاحبه (قال) قال مالك ثم العتق بعينه والذي أوصي أن يشتري بعينه جميعاً لا يبدأ أحدهما على صاحبه (قال) ثم المكاتب ثم الحليج والرقبة بغير عينها سواء فإن كانت الديون لمن يجوز اقراره له أخذها وان كانت لمن لا يجوز له اقراره رجعت ميراثاً الا أنه يبدأ بها قبل الوصايا ثم تكون الوصايا في ثلث ما بقي بعدها ﴿ابن وهب﴾ وقال ربيعة في الرجل يقتل الرجل

خطأ فيموت القاتل وعليه رقبة فتلك الرقبة من الثالث (قال مالك). وان أوصى بها يبدأ الدين عليها (وقال) النخعي إبراهيم فيمن أوصى بركاة أو حج قال هو من ثلثه

❦ في الرجل يوصي بشراء عبد بعينه أن يعتق وهو قد أعتق عبده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن قال اشترى عبد فلان بعينه فأعتقوه عني وقال أعتقوا عبدي فلانا بعد موتي بأيهما يبدأ (قال) بهما جميعا في الثالث لا يبدأ أحدهما قبل صاحبه عند مالك ❦ قلت ❦ فإن قال أعتقوا فلانا لعبد له بعد موتي وقال اشترى نسمة فأعتقوها عني بأيهما يبدأ في قول مالك (قال) بالعبد الذي بعينه

❦ في الرجل يوصي بنفقة في سبيل الله ❦

❦ قال ❦ وسألت مالكا عن الرجل يوصي بالنفقة في سبيل الله فقال يبدأ بأهل الحاجة الذين في سبيل الله (قال) وكلته في ذلك غير مرة فرأيت قوله أنه يبدأ في جميع ذلك بالفقراء

❦ في الرجل يوصي بثلث ماله لفلان وللمساكين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت رجلا قال ثلث مالي لفلان وللمساكين (قال) بلغني عن مالك في رجل أوصى بثلث ماله في سبيل الله والفقراء واليتامى قال مالك يقسم عليهم على وجه الاجتهاد ولم يره أثلاثا وذلك رأيي ❦ قلت ❦ هذا لا يشبه مسألتني لأن مسألتني قد أوصى بثلثه لرجل بعينه وللمساكين فلم لا تجعل لهذا الرجل نصف الثلث (قال) لا يكون له عندي نصف الثلث لأنه جعله له وللمساكين فلا أرى له نصف الثلث ولم أسمع من مالك ولا كني أرى أن ينظر في ذلك على قدر الاجتهاد

❦ في الرجل يوصي بعبد له إلى أجل ولرجل بثلثه أو بمائة دينار ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أوصى رجل بعبد له بمدة ستة أشهر أو بشهر أو ما أشبه ذلك وأوصى لرجل آخر بثلث ماله أو بمائة دينار من ماله (قال) قال مالك ثلث

الميت في العبد لانه جعل عتقه الى أجل ويقال للورثة ان شئتم فادفعوا المائة الى الموصى له أو الثالث الذي أوصى به وأخروا خدمة العبد الى الاجل فان أبوا كانت الخدمة لصاحب الوصية الى الاجل وان مات العبد قبل الاجل كان مترك لاهل الوصايا الذين أوصى لهم بالمال وقد صار العتق هاهنا مبدأ على الوصايا الا أنه لا يمتنع الا الى الاجل وصارت الخدمة التي في ثلث الميت وهو العبد لاهل الوصايا الا أن يجيز الورثة وصية الميت فيدفعوا وصية الميت كلها وتكون لهم الخدمة اذا كان العبد يخرج من الثلث (قال) عبد الرحمن بن القاسم وان كانت قيمة العبد أكثر من الثلث خير الورثة بين أن ينفذوا ما أوصى به الميت وبين أن يعتقوا ما حمل الثلث من العبد بتلا وتسقط الوصايا لان العتق مبدأ على الوصايا ﴿قال سحنون﴾ وهذا قول أكثر الرواة لا أعلم بينهم فيه اختلافاً

﴿في الرجل يدبر عبده في مرضه ويعتق آخر ان حدث به حدث﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان دبر عبداً له في مرضه وقال لا آخر ان حدث بي حدث الموت فهو حر (قال) قال مالك يبدأ المدبر وهو قول الرواة ولا أعلم بينهم فيه اختلافاً الا أشهب فانه يأباه

﴿في رجل يبيع عبده في مرضه ويحابي في بيعه ويعتق آخر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان باع عبداً في مرضه وحابي فيه وقيمة العبد الثلث وأعتق عبداً له آخر وقيمة العبد المعتق الثلث بأيهما يبدأ (قال) قال مالك في الذي يوصى بوصية في مرضه ويوصى بعتق ان العتق مبدأ ولم أسمع في البيع شيئاً أقوم على حفظه وأرى البيع مثل الوصية وماحابي به في البيع فهو بمنزلة الوصية لان ماحابي به انما هو هبة (قال) وقال مالك في المحاباة في المرض انما هي من الثلث ﴿قال سحنون﴾ وهو قول الرواة ولا أعلم بينهم فيه اختلافاً

﴿ في الرجل يوصي بعق عبده في مرضه ويعتق آخر على مال ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال عبدى ميمون حرّ بعد موتى وعبدى مرزوق حرّ على أن يؤدى الى ورتى ألف درهم والثلث لا يحملها جميعا أو يحملها كيف يصنع بهما فى قول مالك (قال) قال مالك فى الذى يوصى بعق عبده ويوصى بكتابة عبده آخر ان الموصى بعقه يبدأ به على الموصى بكتابة فأرى هذا اذا أوصى بعقه على أن يؤدى الى الورثة ألف درهم أو يعطى لآخر ألف درهم ان عجلها تحاصفا فى الثلث هو والموصى بعقه بغير مال وان لم يعجل المال بدئ بالذى أعتق بغير مال فان كان فى الثلث فضل لا يسع الباقي قيل للورثة اما أمضيت لهذا ما قال الميت واما أعتقتم منه ما بقى من ثلث الميت (قال) وانما رأيت أن يتحصا فى الثلث اذا عجل الموصى له بعقه بمال يؤديه اذا عجل المال لان مالك سئل عن رجل أوصى بعق عبده وأوصى بعق عبده آخر الى شهر (قال) قال مالك اذا قرب هكذا رأيت أن يتحصا جميعا (قال) قال مالك وان قال الى أجل بعيد الى سنة أو ما أشبهه قال مالك رأيت أن يبدأ بالمبتل وقد قيل ان الموصى بعقه مبدأ على غيره ممن أمر أن يؤخذ منه مال ويعتق

﴿ في الرجل يوصى بحج ويعتق رقبة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى أن يحج عنه حجة الاسلام وأوصى أن يعتق عنه رقبة (قال) قال لى مالك الرقة مبدأة على الحج لان الحج ليس عندنا أمراً معمولاً به وقد قال أيضاً انهما يتحصان واذا أوصى لرجل بمال وأوصى بعق رقبة تحاصفا واذا أوصى بمال وأوصى بالحج تحاصفا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان حمل الثلث الرقة وبعض الحج ولا يحمل أن يحج عنه من بلاده ولكن يحمل بقية الثلث أن يحج عنه من مكة (قال) أرى أن يحج عنه بقية الثلث من حينما بلغ أن يحج به عنه ﴿ وقال مالك ﴾ فى الرجل يوصى أن يحج عنه فلم يبلغ ثلثه الا ما يحج به عنه من المدينة أو من مكة قال أرى أن ينفذ ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وهذا رأى أن ينفذ وصيته اذا أوصى به وان لم يوص فلا أرى

أن يحج عنه ﴿قلت﴾ وكان مالك يكره أن يتطوع الولد من مال نفسه فيحج عن أبيه (قال) نعم هذا لم يزل قوله وكان يقول لا يعمل أحد عن أحد ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن حميد عن خالد بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل أوصى بثلاثين ديناراً في رقبة تمتق عنه وأوصى بثلاثين ديناراً بين ثلاثة نفر وأوصى بثلاثين ديناراً للزكاة فكانت الوصية أكثر من الثلث (قال ربيعة) يتخاصون في الثلث وذلك لأنه أوصى في رقبة تشتري فتمتق عنه وليست الوصية في الرقاب كنحو المملوك في يديه يمتقه والمملوك إذا أعتقه صاحبه في وصيته وكان العول في الوصايا فإن أدخل عليه شيء من العول كان مملوكاً كله في حرمة وأمره إذا دخل في رقبته شيء من الرق كان مملوكاً وأنه إذا أوصى بالرقبة وأدخل العول فأنما يؤخذ من الثمن ويبيع بما بقي فيتم وإن لم يبلغ ثمن رقبة لم تدخل على أحد مظلمة وأعين بما بقي في رقبة إذا لم يبلغ الثمن رقبة تمتق عنه

﴿في الرجل يوصي بوصايا ويعتق عبده﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أوصى بوصايا وأعتق عبده في مرضه أو قال هو حر بعد موته (قال) قال مالك إن كان عبداً بعينه يملكه فهو حر مبدأً وإن أوصى أن تشتري رقبة بعينه فهي أيضاً مبدأة مثل ما يقول اشتروا عبد فلان بعينه فأعتقوه وإن أوصى بدنانير في رقبة فهو يحاص أهل الوصا ولا يبدأ ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري عن رجل حدثه عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال إذا أوصى الرجل بوصايا وبعتاقة بدئ بالعتاقة ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وشريح وربيعة أنهم كانوا يقولون فيمن يوصي بعتق وبصدقة أنه يبدأ بالعتاقة قبل الصدقة والوصية فما فضل بعد العتاقة كان فيما بينهما بالخصص ﴿وسمعت﴾ حيوة بن شريح يقول حدثني السكن بن أبي كريمة أنه سأل يحيى بن سعيد الأنصاري عن الرجل يوصي بوصايا كثيرة وعتاقة أفضل من الثلث (قال) بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بأن يبدأ بالعتاقة (قال) وقد صنع ذلك أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما

﴿ في الوصى يقدم في لفظه ويؤخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل الميت اذا أوصى بوصاياا فقدم في اللفظ بعضها قبل بعض هل ينظر في لفظه فيقدم ما قدم بلفظه في الثالث أو ينظر الى الذى هو أوكد فيقدمه بالثالث وان كان لفظ به وتكلم به في آخر الوصايا (قال) نعم انما ينظر في هذا الى الاوكد فيقدم في الثالث وان تكلم به في آخر الوصايا ولا ينظر الى لفظه الا أن يكون أوصى فقال ابدؤا بكذا ثم كذا فانما يبدأ بما قال وان كان الذى لم يبدئه الميت هو أوكد فانه لا يقدم في الثالث لان الميت قد قدم غيره وهذا قول مالك وذلك أن الرجل يقول اشتروا لى غلاما بخمسين ديناراً فأعتقوه مبدأ وأعتقوا فلاناً لعبد له بعينه فهذا الذى ليس بعينه يبدأ هاهنا على الذى بعينه لان الميت بدأه ولو لم يبدئه الميت كما وصفت لك لكان المعتقد بعينه أول بالثالث فان فضل شئ كان للآخر ولا يلتفت الى لفظه في الكلام الا أن يبدئه الميت كما وصفت لك وقد قال الله تبارك وتعالى من بعد وصية يوصي بها أودين فاجتمع أهل العلم على أن الدين مبدأ على الوصايا

﴿ تم كتاب الوصايا الاول بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب الوصايا الثانى ﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الوصايا الثاني ﴾

﴿ فى الرجلين يشهدان بالثالث لرجل ويشهد وارثان ﴾

﴿ بعق عبد والعبد هو الثالث ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذا الرجل بثالث ماله وشهد وارثان من ورثة الميت أن والدهما أعتق هذا العبد فى مرضه والعبد هو الثالث ( قال ) ان كان العبد ممن لا يتهمان بجر ولانه اليهما صدقا فى ذلك كما وصفت لك وبدئى بالعق وان كان العبد ممن يتهمان بجر ولانه لم يصدقا على ورثة الميت من النساء فاذا لم يصدقا على النساء لم تجز شهادتهما وكانت الشهادة على الوصية جائزة وان شهدا وليس معهما من الورثة نساء وانما الورثة أولاد ذكور كلهم فأرى شهادتهما على العتق جائزة ويبدأ بالعق على الموصى له بالثالث اذا كان اللذان شهدا بعقته ليس ممن يتهمان فى جر ولانه لانهما لا يتهمان أن يبطلا وصية الموصى له بالثالث اذا كان ولأى العبد المشهود له بالعق لا يرغب فيه ولا يتهمان عليه ومما يدل على ذلك انهما لو شهدا ومعها نساء فكان ممن لا يتهمان عليه لدناءته ولا يتهمان على جر ولانه جازت شهادتهما فشهادتهما مع النساء ومع الموصى له بالثالث بمنزلة واحدة اذا لم يتهما ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قول مالك فى النساء وهو رأيى فى الوصية

❦ في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل سنة ثم هو حر ولا مال له غيره ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال في وصيته يخدم عبدي فلان سنة ثم هو حر ولم يترك مالا غيره ( قال ) يقال للورثة أتجيزون فان أبوا كان ثلثا العبد رقيقاً للورثة وثلثه حراً الساعة وتسقط الخدمة لان الخدمة والعنق لما اجتمعا ولم تتم الوصية فقطع به لهما كان العنق مبدأ على الخدمة ❦ قال سحنون ❦ وعلى هذا أكثر الرواة

❦ في الرجل يوصي بخدمة عبده سنة ولا مال له غيره ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت اذا أوصي رجل لرجل بخدمة عبده سنة وليس له مال غيره أوله مال لا يخرج العبد من ثلثه ( قال ) قال مالك الورثة بالخيار ان أحبوا أن يسلموا خدمته سنة ثم يدفع اليهم العبد بعد السنة والا أسلموا اليه ثلث مال الميت بتلا ( قال ) وكذلك لو أوصي لرجل بسكنى داره سنة ( قال ) وهذا وخدمة العبد سواء وكذلك قال مالك اما أسلموا اليه سكنى داره سنة واما قطعوا له بثالث الميت وهذا مخالف له اذا أوصى له برقة العبد والدار كذلك اذا لم يحمله الثالث قطع له فيهما واذا كان خدمة أو سكنى فلم يجزوا قطع له بالثلث ثلث الميت وهذا قول مالك وأكثر الرواة اذا أوصي بخدمة العبد أو سكنى الدار وليس له مال غير ما وصى به أوله مال لا يخرج منه ما أوصى له به من الثالث فهذا أصل من أصول قولهم

❦ في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل سنة أو حياته ولا آخر برقبته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصى لرجل بخدمة عبده سنة وبرقبته لا آخر والثلث يحمله أولاً يحمله ( قال ) ان حمله الثالث فالخدمة مبدأة وان لم يحمله الثالث فأرى أن يقطع من العبد بقدر ما حمل الثالث فيخدم الذي جعلت له الخدمة السنة ان كان الذي حمل الثالث النصف خدم الورثة يوماً وخدم الموصي له بالخدمة يوماً حتى اذا مضت السنة صار نصفه للذي أوصى له به بتلا ❦ قال سحنون ❦ وهذا قول الرواة لا أعلم بينهم فيه اختلافاً اذا حمله الثالث ❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً هلك وترك ثلاثة أعبد قيمتهم

سواء وقد أوصى لرجل بخدمة أحدهم ولا آخر برقة آخر ولم يدع مالا سواهم ( قال )  
يقال للورثة أفندوا وصية الميت فان أبوا قيل لهم فابروا من ثلث الميت الى أهل الوصايا  
يتخاص فيه أهل الوصايا بقدر وصاياهم ﴿ قلت ﴾ وكيف يتخاص هذان ( قال ) اذا  
كانت الوصية بالخدمة حياته فانه يعمر هذا المخدم فينظر ما تسوى الخدمة حياته على  
غررها أو حياة العبد ان كان العبد أقلهما تعميراً وينظر الى قيمة العبد الذي أوصى به  
للآخر يتخاصان في ثلث الميت هذا بقيمة الخدمة وهذا بقيمة العبد ﴿ قلت ﴾ أفيكون  
للذي أوصى له بالخدمة قيمة خدمته بتلا من ثلث مال الميت يحاص به الموصى له بالبرقة  
ويأخذه لنفسه ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا كله قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾  
وما معنى قول مالك في الخدمة انها تقوم على غررها ( قال ) على الرجاء والخوف انه  
يؤاجر على ذلك بمنزلة أن لو قيل لهم بكم يتكاري هذا الى انقضاء مدة هذا الرجل ان  
حي الى ذلك الاجل فهو لكم وان مات قبل ذلك فقد بطل حكمكم ويخاص له بأقلهما  
تعميراً المخدم أو العبد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان أوصى في مسئلتى التى سألتك عنها مع  
ذلك بالثلث أيضاً ( قال ) يقال للورثة أجزوا الوصية والا فاخرجوا من ثلث مال الميت  
الى أهل الوصايا فيكون بين أهل الوصايا بحال ما وصفت لك وهذا قول مالك  
ويضرب صاحب الخدمة بقيمة خدمته في الثلث بتلا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى  
برقة عبده لرجل وبخدمته لآخر والثلث لا يحمل العبد ( قال ) يقال للورثة أجزوا  
وصية الميت فان أبوا قيل لهم فابروا من ثلثه فيكون ثلثه في العبد الذى أوصى بخدمته  
فيخرج من ذلك العبد مبلغ ثلث الميت فيعطاه الموصى له بخدمته فيخدمه بقدر ما حمل  
الثلث من العبد ان حمل الثلث نصفه خدمه يوما وخدم الورثة يوما وللورثة أن يبيعوا  
حصتهم وأن يصنعوا بها ماشاؤا فاذا انقضى أجل الخدمة ان كانت الى سنين وقتها  
الميت أو الى موت المخدم فاذا انقضت الخدمة رجع ما حمل الثلث من العبد الى  
الموصى له بالبرقة لانه انما جعل الميت الرقة لصاحب الرقة بعد خدمة المخدم لانه اذا  
كانت الخدمة ووصية الرقة في عبد بعينه فالخدمة مبدأة لانه كانه قال له اخدم فلانا

كذا وكذا سنة أو حياته ثم أنت بعده لفلان ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الذي  
 أوصى برقبته لرجل وبخدمته لا آخر فقلت الخدمة مبدأة في قول مالك أرايت اذا  
 انقضت الخدمة وقد كان يوم قاسم الورثة أهل الوصايا كان العبد هو الثلث أحتاج  
 الى أن يقوم اليوم أيضاً اذا انقضت الخدمة ليعرف أهو ثلث الميث أم لا اذا أردت أن  
 تدفعه الى هذا الموصى له بالرقبة ( قال ) لا لانه انما كانا اجتماعا جميعا في هذا العبد  
 وكانت وصيتهما فيه فأسلم اليهما يومئذ وهو مبلغ الثلث فلا أبالي زادت قيمته بعد  
 ذلك أو نقصت ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول في رجل أوصى لرجل بمائة دينار  
 ولا آخر بخدمة عبده حياته ثم هو حر فكان العبد كفاف الثلث ( قال ) قال مالك  
 يعمر الذي أوصى له بالخدمة حياته أو العبد ان كان أقصرهما تعميرا على قدر ما يرى  
 الناس فينظر كم ذلك فتقوم خدمته تلك السنين ذهباً ثم يتخاص هو وصاحب المائة في  
 خدمة العبد فاذا هلك الذي أوصى له بالخدمة فالعبد حر اذا حمله الثلث وكانت قيمة  
 العبد والثالث سواء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال في وصيته لفلان مائة دينار ولفلان خدمة  
 عبدي هذا حياته ولفلان لرجل آخر أيضاً رقبة العبد الذي أوصى بخدمته حياته  
 والثالث لا يحمل وصية الميت ( قال ) مالك يقال للورثة أسلموا وصية الميت وأجزوها فان  
 أبوا قيل لهم ابرؤا من ثلث الميت فيتخاصون في الثلث الموصى له بالمائة والموصى له  
 بالخدمة والموصى له بالرقبة ولا يضرب صاحب الخدمة وصاحب الرقة الابقيمة العبد  
 لا يضربان باكثر من ذلك لان وصيتهما واحدة وانما هي رقبة العبد فينظر ما صار  
 للموصى له بالخدمة وللموصى له برقة العبد في الثلث اذا حاص صاحب المائة أخذا  
 ذلك في العبد فيخدم الموصى له بالخدمة يبدأ على صاحب الرقة فاذا مات صاحب  
 الخدمة الموصى له بالخدمة صار العبد لصاحب الرقة ويكون صاحب المائة شريكا  
 للورثة بمبلغ وصيته من الثلث في جميع مال الميت وفيما بقي من العبد في يدى الورثة  
 مما لم يحمله الثلث ﴿ قلت ﴾ ولا تشبه هذه الوصية التي قبلها التي قال فيها الميت  
 يخدم عبدي فلا نا حياته ثم هو حر ولفلان مائة دينار ( قال ) نعم لا تشبهها وهما مختلفان

لان الموصى له بعقده بعد الخدمة ليس هاهنا مال انما اوصى الميت بخدمة وبمائة دينار  
 فانما يعمر الموصى له بالخدمة فيشرع مع الموصى له بالمائة في الثلث بمبلغ قيمة الخدمة  
 التي اوصى له بها وهذا لذى اوصى برقبته لرجل وبخدمته لآخر وبمائة دينار فقد  
 اوصى الميت هاهنا برقبة العبد وبخدمته فرقبة العبد هاهنا في هذه المسئلة وقيمة الخدمة  
 انما هي وصية واحدة لا يضرب صاحب الخدمة وصاحب الرقبة مع أهل الوصايا  
 الا بقيمة العبد فما خرج لهما من العبد في المحاصة من الثلث بدى به الموصى له بالخدمة  
 فاذا انقضت الخدمة رجع ما كان من العبد في الخدمة للموصى له بالرقبة ولا يعمر  
 المخدم في هذه المسئلة ويعمر في المسئلة الاولى التي فيها العتق ﴿ قلت ﴾ وفي مسألة  
 العتق اذا اوصى بعقده وبخدمته ماعاش لفلان وبمائة دينار لفلان لم لم يبد مالك العتق  
 على المائة وعلى الخدمة والعتق مبدأ في قول مالك على الوصايا ( قال ) لان العتق هاهنا  
 لم يسقط ولا يمتق العبد هاهنا الا الى الاجل الذي جعل عتقه اليه وهو قبل الاجل  
 عليه الخدمة فيتخاص صاحب المائة والموصى له بالخدمة في تلك الخدمة فتكون  
 خدمة العبد بين الموصى له بالخدمة وبين الموصى له بالمائة الدينار اذا كان العبد هو الثلث  
 فاذا انقضت الخدمة خرج العبد حراً وليس للعبد حجة في العتق قبل محل الاجل  
 لان عتقه انما هو الى أجل فان كان الثلث لا يحمل جميع العبد وأبي الورثة أن يجيزوا  
 وصية الميت عتق من العبد بمبلغ الثلث بتلا وسقطت الوصايا بالخدمة وغير الخدمة  
 لان الوصايا حالت ورجعت الى المحاصة فكان العتق حينئذ مبدأ على ما سواه ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ان قال رجل في وصيته عبدي يخدم فلاناً ولم يقل حياته ولم يوقت شيئاً  
 من السنين وأوصى أن رقبته لفلان لرجل آخر ولم يقل من بعده كيف يصنع بهذا  
 أتكون الوصية هاهنا بالخدمة انما هي حياة المخدم فقط ثم يرجع العبد اذا مات المخدم  
 الى الموصى له بالرقبة أم لا في قول مالك ( قال ) لا أعرف هذا في شيء من قول مالك  
 انما قول مالك على وجهين الذي سمعت أنا منه اما أن يقول غلامى يخدم فلاناً عشر  
 سنين أو يقول حياة المخدم فاذا انقضى المخدم أو انقضت العشر السنين فهو لفلان

فهذا الذي نعرف وأما اذا جعل لواحد خدمته ولم يوقت وجعل لآخر رقبته فأرى أن يتحصا تقوم الرقبة وتقوم الخدمة على غررها حياة الذي أخدم ثم يتحصان فيها جميعاً على قدر ذلك ( قال ) وقال مالك من أخدم رجلاً عبداً إلى أجل من الآجال فمات المخدم قبل أن يتقضى الاجل فإن العبد يخدم ورثة المخدم بقية الاجل اذا كان على ما وصفت لك ليس من عبيد الحضنة والكفالة وإنما هو من عبيد الخدمة ولو أن رجلاً قال لرجل اشهدوا أنني قد وهبت خدمة هذا العبد لفلان ثم مات الذي أخدم كان لورثته خدمة العبد ما بقي الا أن يكون إنما أراد حياة المخدم ويستبدل على ذلك في مقالته انه إنما أراد حياة المخدم ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب اذا أوصى في عبد يخدم فلاناً ولم يقل حياته ولم يوقت شيئاً من السنين وأوصى برقبة العبد لرجل آخر ولم يقل من بعد موت الموصى له بالخدمة فهذه وصية واحدة في العبد فالخدمة هي حياة الموصى له بالخدمة وقال أيضاً لو أن رجلاً قال لرجل اشهدوا أنني قد وهبت خدمة هذا العبد لفلان فأنما هو حياة فلان ولو كان أراد حياة العبد لكانت الرقبة للموهوب له بالخدمة لأنه لما لم يكن له مرجع إلى سيده فقد انبت منه الموهوب له

﴿ في الرجل يوصي لرجل بخدمة عبده حياته ﴾  
﴿ وبما بقي من ثلثه لا آخر ﴾

﴿ قال ﴾ أ رأيت اذا أوصى لرجل بخدمة عبده حياته وقال ما بقي من ثلثي لفلان فأصابوا العبد الذي أوصى الميت بخدمته هو الثلث ( قال ) أرى اذا نفذت الخدمة فأراه للذي أوصى له ببقية الثلث زادت قيمة العبد أو نقصت لانه كان ثلث الميت يوم أخرج وإنما القضاء فيه يوم أخرج وفوت ﴿ وسمعت ﴾ مالكا وسئل عن رجل قال داري حبس على فلان حياته وما بقي من ثلثي لفلان فكان الثلث كفاف الدار أترى لمن أوصى له ببقية الثلث اذا رجعت الدار أن يرجع في الدار ( قال ) نعم أرى أن يرجع في الدار فيأخذها كلها لان الدار بقية الثلث ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا قال غلامي يخدم فلاناً حياته وما بقي من ثلثي لفلان ( قال ) قال مالك يعطى صاحب الخدمة

الغلام كله فان رجع الغلام يوما ما رجع الموصى له ببقية الثلث فيأخذ بقية الثلث ﴿قلت﴾  
ويأخذ الغلام كله أم لا ( قال ) نعم أرى أن يأخذه كله ﴿قلت﴾ ويكون العبد لهذا  
الذي أوصى له بما بقي من الثلث اذا كان قيمة العبد الثلث ( قال ) نعم أرى أن يأخذه  
كله اذا رجع

### ﴿ في الرجل يوصى بوصايا وبعمارة مسجد ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى بوصايا وبعمارة مسجد ( قال ابن القاسم ) بلغني عن  
مالك في رجل أوصى فقال أوقدوا في هذا المسجد مصباحا أقيموه له وأوصى مع ذلك  
بوصايا فكيف ترى أن يعمل فيه ( قال ) قال مالك ينظر كم قيمة ثلث الميت وإلى  
ما أوصى به من الوصايا ثم يتجاوز في ثلث الميت يحاص للمسجد بقيمة الثلث وللوصايا  
بما سمي لهم في الثلث فما صار للمسجد من ذلك في المحاصة أوقف له فيستصبح به فيه حتى  
ينجز ونزلت هذه المسئلة فقال مالك فيها هذا وكذلك قال أكثر الرواة ﴿قال سحنون﴾  
وكذلك اذا أوصى الميت بشئ ليس له غاية ولا أمد مثل أن يقول أعطوا المساكين  
كل يوم خبزة أو قال اسقوا كل يوم راوية ماء في السبيل فهذا كانه انما أوصى بثلث ماله فانما  
يحاص لهذا بالثلث اذا كان الميت قد أوصى مع هذا بوصايا ﴿قال سحنون﴾  
وكذلك كل ما كان إلى الناس بغير أجل مثل أن يقول أعطوا المساكين درهما كل يوم  
أو كل شهر ولم يؤجل فانهم يضرب لهم بالثلث اذا كان الميت قد أوصى معهم بوصايا

### ﴿ في خلع الثلث من الورثة اذا لم يميزوا ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى بسكنى داره ولا مال له سواها ( قال ) يقال للورثة أسلموا  
إليه سكنها والافاقطعوا له بثمنها بثلا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم كذلك قال  
مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله ﴿سحنون﴾  
وهذا قول الرواة كلهم لا أعلم بينهم فيه اختلافا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان  
أوصى رجل بأن تؤاجر أرضه من فلان سنين مسماة بكذا وكذا فنظروا إلى الأرض

فكانت قيمة الارض أكثر من ثلث الميت (قال) فانه يقال للورثة أسلموا ما أوصى له به الميت بالكراء الذي قال فان أبوا قيل لهم فاخرجوا له من الثلث ثلث الميت بتلا بغير ثمن ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى بوصايا وللميت مال حاضر ومال غائب ويوصى بالثلث لرجل وبالربع لرجل آخر وبالسدس لآخر (قال) يقال للورثة أجزوا فان أبوا كان ذلك لهم ويقال لهم ابرؤا اليهم من ثلث الميت من العين والدين اذا خرج فيتحاص أهل الوصايا في ثلث هذه العين بقدر وصاياهم فاذا خرج الدين أخذوا ثلثه فيتحاصون فيه أيضاً بقدر وصاياهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لى مالك فى الرجل يوصى لرجل بمائة دينار وله ديون وليس فيما ترك من المال الحاضر ما تخرج المائة من ثلثه (قال) قال مالك يخير الورثة فان أحبوا أن يعطوه المائة ويمجّلوها له والا قطعوا له ثلث الميت حينما كان فى العين والدين فكذلك مسألتك اذا أبوا أن يجزوا قيل لهم ابرؤا اليهم من ثلث مال الميت حينما كان ﴿قلت﴾ أرايت ان ترك مائة دينار ديناً ومائة دينار عيناً وأوصى لرجل بخمسين ديناراً من العين وأوصى لرجل آخر بأربعين ديناراً من الدين ما قول مالك فى هذا (قال) يقال للورثة أجزوا فان أبوا أن يجزوا قيل لهم اخرجوا لأهل الوصايا من ثلث الميت فى العين والدين وينظر الى قيمة الاربعين الدينار العين التى كان أوصى بها الميت لهذا الرجل ما تسوى الساعة نقداً فان قالوا تسوى الساعة نقداً عشرين ديناراً كان الثلث بينهما على سبعة أسهم للموصى له بالخمسين من ثلث المال الحاضر والدين خمسة أسهم وللموصى له بالاربعين من ثلث الدين والمال الحاضر سهران وهذا رأيي فكذلك مسألتك يقتسمون ثلث الميت فى العين والدين على سبعة أسهم لان مالك قال لو أن رجلاً أوصى لرجل بدين له فلم يحمل ذلك الثلث وأبى الورثة أن يجزوا قطعوا له من الدين والعين مبلغ الثلث (قال مالك) ولو أن رجلاً أوصى له بنقد فلم يكن له فيما ترك الميت من النقد ما يخرج وصيته من ثلث النقد وقالت الورثة قد عال وليس له أخذ العين ويلغينا<sup>(٢)</sup> فى أخذ العرض خير الورثة فان أجازوا له ما أوصى له به من النقد والا قيل لهم اخرجوا له



من ثلث مال الميت حينما كانت ﴿قلت﴾ وأصل هذا من قول مالك ان الرجل اذا أوصى بوصية عال فيها على ثلثه وأوصى بأكثر من ثلث ماله في العين الحاضر فأبث الورثة أن تجيز ذلك فانه يقال للورثة اخرجوا لأهل الوصايا من ثلث مال الميت حينما كان فيكون لأهل الوصايا ثلث ما ترك الميت من عين أو دين أو عرض أو قرض أو عقار أو غير ذلك (قال) نعم الا في خصلة واحدة فان مالكا قد اختلف قوله فيها قال لنا فيها قولين اذا أوصى له بعبد بعينه أو دابة بعينها والثلث لا يحمله فأبث الورثة أن يجيزوا فانه يقال لهم ادفعوا اليه مبلغ ثلث مال الميت في الدابة أو في العبد لان وصيته وقمت فيه وقد قال مرة أخرى يبرؤن اليه من ثلث مال الميت حينما كان هو أكثر ما سمعت منه وأحب قوله الى أن يقطع له بثلث الميت في ذلك الشيء الذي أوصى له به الميت

﴿ في الرجل يوصي بثلث ماله العين وثلث ماله الدين ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ترك مائة دينار عينا ومائة دينار ديناً فأوصى لرجل بثلث العين وأوصى لرجل آخر بثلث الدين (قال) هذا عند مالك جائز ﴿قلت﴾ ألا ترى هذا الميت هاهنا قد أوصى لهذا الذي قد أوصى له بثلث العين أكثر مما أوصى للموصى له بثلث الدين (قال) وما يبالي كان أكثر أو أقل لأنه انما يعطيه وصيته ألا ترى أنه يعطي صاحب العين وصيته من العين ويعطي صاحب الدين وصيته من الدين وهو ثلث الميت

﴿ في الرجل يوصي بعنقه عبده وله مال حاضر ومال غائب ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى بدعق عبده له وله مال حاضر ومال غائب والعبد لا يخرج من المال الحاضر كيف يصنع في قول مالك (قال) قال مالك يوقف العبد حتى يجتمع المال الحاضر والمال الغائب فاذا اجتمع المال قوم العبد فان خرج من الثلث عتق والا عتق منه مبلغ الثلث ﴿قلت﴾ أرايت ان قال العبد المال الغائب بعبد عني أو أجله

أجل بعيد فأعتقوا مني مبلغ ثلث هذا المال الحاضر وأوقفوا ما بقي مني حتى ينظر في المال الغائب فإن خرج أعتقم مني ما يحمل الثلث وإن لم يخرج كنت قد عتق مني مبلغ ثلث المال الحاضر لأنني أتخوف أن يتلف المال الحاضر (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى له ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ إلا أن يكون في ذلك ضرر على الموصي والموصى له فيما يشتهد وجه مطلبه ويسر جمع المال ويطول ذلك

﴿ في الرجل يوصي بوصايا ولا يحمل ذلك الثلث ﴾

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن ثلاثة رجال أوصى لهم رجل بثلاثين ديناراً ثلاثين ديناراً لكل واحد منهم والثلث لا يحمل ذلك فقال أحدهم لا أقبل الوصية (قال) قال مالك يحاص ورثة الميت بوصية الرجل الذي رد وصيته أهل الوصايا فيأخذون وصيته فيقتسمونها مع ميراثهم ﴿ قلت ﴾ أف يكون للرجلين ثلثا الثلث (قال) نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره لأنه أدخل كل واحد منهم على صاحبه ومات ودرج والوصية عنده على ذلك فلما رد واحد منهم رجع ما كان له إلى الميت فكان للورثة محاصة الباقي لأن الورثة دخلوا مدخل الراد وقد كان الراد لو لم يرد لحاصهم فلما رد وقعت الورثة موقعه لأن الميت أدخل كل واحد منهم على صاحبه وهذا قول الرواة لا أعلم بينهم فيه اختلافاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة وأبي الزناد أنهما قالا في الرجل يوصي للرجل بثلث الثلث أو بربع الثلث ولا آخرين بعدة دنانير أو دراهم أنهم يتحاصون فيها جميعاً في الثلث ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أوصي لرجل بثلث ماله ولا آخر بربع ماله ولا آخر بخمس ماله ولا آخر بنصف ماله ولا آخر بعشرين ديناراً ولا آخر بجميع ماله (قال) قال مالك إذا أوصي لرجل بربع ماله ولا آخر بخمس ماله ولا آخر بنصف ماله ولا آخر بعشرين ديناراً فانظر ما تبلغ وصية كل رجل منهم وما تبلغ العشرون ديناراً من مال الميت كم هو فيضرب بها في جميع ثلث مال الميت ويضرب أهل الوصايا بمبلغ وصاياهم في ثلث مال الميت (قال) وكذلك جميع المال أنه يضرب في ذلك بالثلث وتفسير ذلك أنه إذا أوصي لرجل بجميع ماله ولا آخر

بالثالث ولا آخر بالنصف ولا آخر بعشرين ديناراً فانك تأخذ للجميع ستة أسهم والنصف ثلاثة أسهم والثالث سهمان وتنظر كم ماله فان كان ماله ستة ديناراً كان قد أوصى بالثالث أيضاً للموصى له بالدنانير لأنها عشرون ديناراً فيضرب معهم في الثالث بسهمين أيضاً فيقتسمون الثالث بينهم على ثلاثة عشر سهماً فيكون للموصى له بالجميع ستة أسهم وللموصى له بالثالث سهمان وللموصى له بالدنانير أيضاً سهمان وللموصى له بالنصف ثلاثة أسهم وحساب هذا على حساب عول الفرائض سواء ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك وما أدركت الناس الا على هذا ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أنه أدخل كل واحد منهم على صاحبه وانتقص كل واحد منهم بما دخل عليه من صاحبه وفضلهم في عطيته فهو لو كان ماله مائة دينار فأوصى لرجل بمائة دينار ولا آخر بخمسين ولا آخر بعشرين فقد فضل بعضهم على بعض وأدخل بعضهم على بعض وانتقص بعضهم بعض ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا قول الرواة كلهم لا أعلم بينهم فيه اختلافاً

﴿ في الرجل يوصي بعبد له رجل وبثلث ماله لا آخر فيموت العبد وقيمه الثلث ﴾  
 ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال في وصيته غلامي مرزوق لفلان ولفلان ثلث مالي ومرزوق ثلث ماله فمات مرزوق قبل أن يقوم في الثلث بكم يضرب للموصى له بالثلث في المال (قال) بثلث المال في قول مالك لأن مرزوقاً حين مات بطلت وصية الموصى له بمرزوق ووصية هذا الموصى له بالثلث ثابتة فابقي من مال الميت له ثلث مال الميت لأن مرزوقاً لما مات فكان الميت لم يوص بشيء الا بثلث ماله لهذا الموصى له بالثلث ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أعلمتك في صدر الكتاب انه لا يقوم ميت ولا يقوم على ميت وقول ربيعة فيه ان حقه قد سقط وان الذي مات كان الموصى لم يوص فيه بشيء وكأنه لم يكن له بمال قط

﴿ في الرجل يوصي بثلث ماله لرجل وبأشياء بأعيانها لقوم شق ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا أوصى بثلث ماله أو ربع ماله وأوصى بأشياء بأعيانها لقوم شق

(قال) ينظر الى قيمة هذه الاشياء التي كانت بأعيانها والى ثلث جميع ماله والى ربع جميع ماله فيضربون في ثلث مال الميت يضرب أصحاب الأعيان في الأعيان كل واحد منهم في الذي جعل له الميت بمبلغ وصيته ويضرب أصحاب الثلث والربع في بقية الثلث يكونون شركاء مع الورثة بمبلغ وصاياهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم هو قوله ﴿قلت﴾ فان هلك الأعيان التي أوصى بها كلها بطلت وصايا أصحاب الأعيان وكان ثلث مابقي من مال الميت بين أصحاب الثلث والربع يتحصون في ذلك في قول مالك (قال) نعم

﴿ في الرجل يوصي بعبد له لرجل وبسُدس ماله لا آخر ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أوصى بعبد له لرجل وأوصى بسُدس ماله لا آخر كيف يكون هذا (قال) ينظر الى قيمة العبد فان كان العبد هو ثلث مال الميت كان للموصى له بالعبد ثلث الثلث في هذا العبد وكان للموصى له بالسُدس ثلث الثلث فيما بقي من العبد وبجميع مال الميت يكون شريكا للورثة بالسبع ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كانت قيمة العبد الذي أوصى به نصف الثلث وقد أوصى لا آخر بالسُدس (قال) يكون للموصى له بالعبد جميع العبد يأخذ الموصى له بالسُدس وصيته فيما بقي يكون شريكا للورثة بخمس المال وهذا قول مالك ﴿قال سحنون﴾ قال علي بن زياد يكون شريكا للورثة بالخمسة ورواه علي عن مالك وعلى ذلك قول ابن القاسم

﴿ في الرجل يوصي لوارث ولا جنبي ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أوصى رجل بعبد لوارث وأوصى لاجنبي بوصية كيف يصنع (قال) قال مالك في رجل أوصى لاجنبي بوصية وأوصى لوارث أيضا (قال) قال مالك يتحصان يحاص الوارث الاجنبي بالصيغة فكذلك مسألتك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أوصى لوارث وغير وارث فقال ثلث مالى لفلان ولفلان وأحدهما وارث ومعه ورثة (قال) قال مالك أما نصيب الوارث من ذلك فباطل يرد الى جميع الورثة الا

أن يحيزوا له ذلك وأما غير الوارث فله نصيبه ﴿ قال ﴾ وقال مالك من أوصى بوصية لوارث وأوصى بوصايا لأجنبيين ولم يسمع ذلك الثالث ( قال ) فإن كان الميت لم يترك وارثاً غير الذي أوصى له بدى بالأجنبيين في الثالث ولم يحاصهم الوارث بشي من وصيته وإن كان مع الوارث وارث غيره تحاص الوارث الذي أوصى له والأجنبيون في الثالث فما صار للأجنبيين في المحاصة أسلم إليهم وما صار للوارث من ذلك فإن شريكه في مال الميت يخبرون فإن أحبوا أن ينفذوا ذلك له أنفذوه وإن أبوا ردوا ذلك فافتموه بينهم على فرائض الله عز وجل ﴿ سخنون ﴾ عن ابن وهب قال أخبرني رجال من أهل العلم منهم ابن سميان وعبد الجليل بن حميد اليحصبي ويحيى بن أيوب أن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين القرشي حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح في خطبته لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم بذلك وقال فإن أجازوا فليس لهم أن يرجعوا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عبد الله بن حبان اللائي عن رجل حدثه عن رجل منهم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس إن الله قد فرض لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ﴿ ابن وهب ﴾ عن شبيب بن سميان أنه سمع يحيى بن أبي أنيسة الجزري يحدث عن أبي اسحاق الهمداني عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين قبل الوصية وليس لوارث وصية ﴿ قال ابن وهب ﴾ وبلغني عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل أوصى بثلاثة في سبيل الله فأراد بعض الورثة أن يفزوه به قال ليس بذلك بأس فانه وإن كان وارثاً لمن أحق من خرج به إذا أذن الورثة وطيبوا ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل أوصى بثلاثة في سبيل الله عز وجل قال فإن وليه يضعه حيث يرى في سبيل الله جل وعز فإن أراد وليه أن يفزوه به وله ورثة غيره يريدون الغزو فانهم يفزون فيه بالحصص فإن لم يكن له وارث غيره وهو يريد الغزو فليس به بأس أن

يستنفق منه بالمعروف فيما وضع فيه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وبلغني عن ربيعة في رجل توفيت امرأته وأوصت بوصية لبعض من يرثها وأوصت بوصية في سبيل الله عز وجل فسلم زوجها الوصية للورثة رجاء أن يعطوه الوصية التي في سبيل الله عز وجل لأنه غار ففنع الوصية التي في سبيل الله عز وجل فأراد أن يرجع فيما أبجزل للورثة من الوصية (قال) لا يرجع فيما أبجزل ولا يحتج في طلب رد ما أعطى لرجاء شيء لم يقطع إليه ولم يقر له به

### ﴿ في الرجل يوصي أن يحج عنه ﴾

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في رجل أوصى عند موته أن يحج عنه ضرورة أحب إليه أن يحج عن هذا الميت أم من قد حج (قال) إذا أوصى بذلك أنفذ ذلك ويحج عنه من قد حج أحب إلى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأحب إلى إذا أوصى أن ينفذ ما أوصى به ولا يستأجر له إلا من قد حج وكذلك سمعت أنا منه (قال) وإن استأجروا من لم يحج أجزأ ذلك عنهم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن دفعوا وصية هذا الميت إلى عبد ليحج عن هذا الميت أيجزئ عن الميت (قال) لا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن العبد لا يحج له فمن ثم رأيت أن لا يحج عن هذا الميت وكذلك الصبيان ﴿ قلت ﴾ فالمرأة تحج عن الرجل والرجل عن المرأة (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ والمكاتب والمتق بمضيه وأم الولد والمدير في هذا عندك بمنزلة العبد لا يحجون عن ميت أوصى (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فمن يضمن هذه النفقة التي حج بها هذا العبد عن الميت (قال) الذي دفع إليهم المال ﴿ قلت ﴾ وهل يجوز أن يدفعوا إلى عبد أو إلى صبي أن يحج عن الميت في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يجوز وأرى أن دفعوا ذلك إلى عبد أو صبي ضمنوا ذلك إلا أن يكون عبداً ظنوا أنه حرّ ولم يعرفوه واجتهد الدافع ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره ليس جهلهم بالذي يزيل عنهم الضمان ﴿ قلت ﴾ أرايت أن أوصى أن يحج عنه هذا العبد نفسه أو هذا الصبي نفسه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى

أن يدفع ذلك اليهما فيحجا عن الرجل اذا أذن السيد لعبده أو أذن الوالد لولده  
 ولا ترد وصيته ميراثا لان الحج برّ وان حج عنه صبي أو عبد لان حجة العبد والصبي  
 تطوع فاليت لو لم يكن ضرورة فأوصى بحجة تطوعا أنفذ ذلك ولم ترد وصيته الى  
 الورثة فكذلك هذا ﴿قلت﴾ أرأيت الصبي ان لم يكن له أب وأذن له الولي أن  
 يحج عن الميت أيجوز اذنه (قال) لا أرى بذلك بأسا الا أن يخاف عليه في ذلك ضيمة  
 أو مشقة من السفر فلا أرى ذلك يجوز ولم أسمع من مالك فيه شيئا وانما قلته لان  
 الولي لو أذن له أن يتجر وأمره بذلك جاز ذلك ولو خرج في تجارة من موضع الى  
 موضع باذن الولي لم يكن بذلك بأس فاذا كان هذا له جائزا فإجازته له أن يحج عن الميت  
 اذا أوصى اليه الميت بذلك اذا أذن له الولي وكان قد قوى على الذهاب وكان له ذلك  
 نظرا ولم يكن عليه ضررا ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره لا يجوز للوصي أن يأذن  
 لليتيم في هذا ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يأذن له الولي (قال) أرى أن يوقف المال حتى  
 يبلغ الصبي فان حج به الصبي والا رجع ميراثا ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا  
 ﴿قال ابن القاسم﴾ وهذا الذي أوصى أن يحج عنه هذا الصبي علمنا أنه انما أراد  
 التطوع ولم يرد الفريضة (قال) ولو أنه كان ضرورة وقصد قصد رجل بعينه فقال يحج عني  
 فلان فأبى فلان أن يحج عنه (قال) يحج عنه غيره (قال) وهذا قول مالك وقال وليس  
 التطوع عندي بمنزلة الفريضة (قال) وهذا اذا أوصى بحجة تطوع أن يحج عنه رجل  
 بعينه فأبى ذلك الرجل أن يحج عنه ردت الى الورثة ﴿سحنون﴾ وقال غيره لا يرجع  
 الى الورثة والضرورة في هذا وغير الضرورة سواء لان الحج انما أراد به نفسه  
 وليس مثل الصدقة على المسكين بعينه ولا هذا العبد بعينه لان تلك لأقوام بأعيانهم  
 ﴿قال ابن القاسم﴾ ومثل ذلك مثل رجل قصد قصد مسكين بعينه فقال تصدقوا  
 عليه بمائة دينار من ثائي فأت المسكين قبل الموصي أو أبى أن يقبل رجعت ميراثا  
 الى ورثته أو قال اشتروا عبد فلان بعينه فأعتقه عني في غير عني عليه واجب  
 وأبى أهله أن يبيعوه رجعت الوصية ميراثا للورثة بعهد الاستيناء والاياس من العبد



﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال أحجوا فلانا حجة في وصيته ولم يقل عني أيمطى من الثلث شيئاً في قول مالك (قال) يعطى من الثلث بقدر ما يحج به أن يحج فإن أبي أن يحج فلا شيء له ولا يكون له أن يأخذ المال ثم يقعد ولا يحج فإن أخذ المال ولم يحج أخذ منه ولم يترك له إلا أن يحج

﴿ في الرجل يوصي أن يحج عنه وارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أوصي أن يحج عنه وارث (قال) سمعت مالكا يقول الوصية جائزة ويمطى هذا الوارث قدر النفقة والكراء فإن كان فيما أوصي به الميت فضل عن كرائه ونفقة مثله لم يعط الفضل ورد الفضل إلى الورثة ﴿ قلت ﴾ متى سمعت هذا من مالك أراك هاهنا تخبر عن مالك أنه يجيز الوصية في الحج ويأمر بأن تنفذ وقد أخبرتني أن مالكا كان يكره ذلك (قال) إنما كان يكرهه ولا يرى أن يفعل به ويقول إذا أوصي به أنفذت الوصية ولم ترد ويحج عنه فهذا قول مالك الذي لانعمه اختلف فيه عندنا ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذه الوصية في الحج التي تذكر عن مالك أفریضة هي أم نافلة (قال) الذي سمعنا من مالك في الفرائض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وإن أوصى بذلك في غير فريضة رأيت أن تجوز وصيته ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أوصي هذا الميت فقال يحج عني فلان بثلثي وفلان ذلك وارث أو غير وارث كيف يكون هذا في قول مالك (قال) قال مالك إن كان وارثاً دفع إليه قدر كرائه ونفقته ورد ما بقي على الورثة (قال) وإن كان غير وارث دفع إليه الثلث يحج به عن الميت فإن فضل من المال عن الحج شيء فهو له يصنع به ما شاء ﴿ قلت ﴾ لم جعل مالك لهذا الرجل ما فضل عن الحج (قال) سألنا مالكا عن الرجل يدفع إليه النفقة ليحج عن الرجل فيفضل عن حجه من النفقة فضلة لمن تراها قال مالك إذا كانوا استأجروه فله ما بقي وإن كان أعطى على البلاغ رد ما بقي ﴿ قلت ﴾ فسر لي ما الاجارة وما البلاغ (قال) إذا استؤجر بكذا وكذا ديناراً على أن يحج عن فلان فهذه الاجارة له ما زاد وعليه ما نقص وإذا قيل له خذ هذه الدنانير فحج منها عن فلان على أن علينا ما نقص عن



البلاغ أو يقال له خذ هذه الدنانير فخرج منها عن فلان فهذا على البلاغ وليست هذه اجارة ( قال ) والناس يعرفون كيف يأخذون ان أخذوا على البلاغ فهو على البلاغ وان أخذوا على أنهم قد ضمنوا الحج فقد ضمنوا الحج

❦ في المريض تحل عليه زكاة ماله ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أخرج رجل زكاة ماله ثم مات قبل أن ينفذها ( قال ) سألت مالكا عن الرجل تحل عليه زكاة ماله يقدم عليه المال الغائب من البلد ويعرف أنه قد حلت عليه زكاة ماله فيخرجها وهو مريض من أين تراها أمن رأس المال أم من الثلث ( قال ) قال مالك أما ما تبين هكذا حتى يعلم أنه قد أخرج ما حل عليه مثل أن يكون يأتيه المال الغائب أو اقضى الدين وهو مريض وقد حلت فيه الزكاة فأراها من رأس المال وليست من الثلث ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قدمت عليه أموال قد عرف الناس أن زكاتها قد حلت عليه واقضى ديونا قد حلت زكاتها عليه فمات من يومه قبل أن يخرج زكاتها أتجبر الورثة أم يؤمرون باخراج زكاته أم لا ( قال ) لا أرى أن يجبروا على ذلك الا أن يتطوعوا بذلك

❦ في الرجل يوصى بدينار من غلة داره كل سنة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصى لرجل بدينار من غلة داره كل سنة والثالث يحمل ذلك فأكرها الورثة بعشرة دنانير في أول السنة فدفعوا الى الموصى له ديناراً ثم بارت الدار تسع سنين فلم يجدوا من يكثرها أو أكروها بأقل من دينار بعد ذلك أو انهضت الدار ( قال ) يرجع الموصى له بالدینار على الورثة في تلك الدنانير التي أخذوها من كراء الدار أول سنة فيأخذ منها لكل سنة ديناراً حتى يستوفيها لانها من كراء الدار ولأن كراء الدار لا شيء للورثة منه الا بعد ما يستوفي الموصى له ديناره وكذلك لو أكروها بعشرة دنانير في السنة فضاعت الدنانير الا ديناراً واحداً كان هذا الدينار للموصى له بالدینار ( قال ) ولو قال أعطوا فلانا من كراء كل سنة ديناراً لم يكن له من تلك العشرة التي أكروها تلك السنة الا دینار واحد فان بارت الدار بعد ذلك أو

انهدمت لم يكن للموصي له من تلك الدنانير شيء لأنه انما جعل له الميت من كراه كل سنة ديناراً ( قال ) وقد بلغني عن مالك أنه سئل عن رجل حبس علي رجل خمسة أوسق من ثمرة حائطه في كل سنة ففضي للنخل سنتان يصيبها الجوائح لا يرفعون منها شيئاً ثم أثمرت في السنة الثالثة فجذوا منها ثمرأً كثيراً ( قال ) قال مالك يعطى لما مضى من السنتين لكل سنة خمسة أوسق يبدأ بها على الورثة فان كانت كفافاً أخذها وان أوصى فقال أعطوه من غلة كل سنة خمسة أوسق ففضي للنخل سنتان يصيبها الجوائح لا يرفعون منها شيئاً ثم أثمرت في السنة الثالثة ( قال ) قال مالك يبدأ على الورثة فيأخذ لسنة واحدة وان كان كفافاً أخذه وان كان أقل لم يكن له في ثمرة العام الثاني قليل ولا كثير من نقصان العام الاول وان كان في العام الاول فضل عن خمسة أوسق كان للورثة ولم يكن على الورثة من نقصان العام الثاني شيء مما أخذوا من الفضلة في العام الاول

❦ في الرجل يوصي بغلة داره للمساكين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصى بغلة داره أو بغلة جناحه للمساكين أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم

❦ في الرجل يوصي بخدمة عبده حياته فيريد ❦

❦ أن يبيعه من الورثة بنقد أو بدين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أوصى لي بخدمة عبده حياتي أيجوز لي أن أبيع ذلك من الورثة في قول مالك ( قال ) قال مالك من أخدم رجلاً عبداً حياته أو حبس عليه مسكناً فانه يجوز له أن يشتريه منه ولا يجوز لاجنبي أن يشتريه منه ( قال ) الا أن مالكا قال فان أكل من صار له ذلك ممن يرجع اليه مثل الورثة انه جائز له أن يشتريه كما كان لصاحبه ( قال ) والله قال لي مالك في الرجل يعرى الرجل العربية ثم يبيع بمد ذلك حائطه أو يبيع ثمرته انه يجوز لمشتري الثمرة أن يشتريه كما كان يجوز لصاحبه أن

يشتره ﴿ قات ﴾ وكذلك هذا في المساكن اذا سكن الرجل حياته في وصيته أو  
 غير وصيته (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الذي أوصى لرجل بخدمة عبده له أيجوز  
 له أن يبيعه من الورثة بدين في قول مالك (قال) لأرى بذلك بأساً ولا أقوم على  
 حفظه عن مالك ﴿ قلت ﴾ ولا يجوز لي أن أبيع خدمته من أجنبي مثل ما كان يجوز  
 فيما بيني وبين الورثة (قال) قال مالك لا ينبغي له أن يبيع خدمته من أجنبي لانه غرر  
 لا بدري كم يعيش الا أن يوقت وقتاً قريباً وليس بالبعيد ﴿ قلت ﴾ وما هذا القريب  
 (قال) السنة والسنين والامر المأمون ولا يكره الى الاجل البعيد الذي ليس بمأمون  
 وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني اكرت من رجل عبداً عشر سنين  
 أيجوز هذا في قول مالك (قال) سألت مالكا عنه فقال ما رأيت أحداً يفعله وما أرى  
 به بأساً ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بين الخدمة التي أوصى بها وهذا الذي ابتدأ اجارة  
 العبد جوزته لهذا ولم تجوزه لذلك الاجل البعيد (قال) لان سيد العبد اذا مات  
 ثبت الكراء لمن تكاراه على الورثة حتى يستكمل سنه ولان الموصى له بالخدمة  
 اذا مات بطل فضل ما تكاراه اليه لانه يرجع الى الورثة ولا يجوز من ذلك الا الامر  
 المأمون ﴿ قلت ﴾ فلو أوصى لرجل بخدمة عبده عشر سنين فأكراه الموصى له  
 بالخدمة اكراه عشر سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ولا يشبه هذا الموصى  
 له بالخدمة حياته لان من أوصى بخدمة عبده سنين ثم مات الذي أوصى له بالخدمة  
 العبد فورثته يرثون خدمته بقية تلك السنين ﴿ قلت ﴾ أرايت الذي أوصى له بالخدمة  
 عبده حياته فصالح الورثة من خدمته على مال أخذه فمات العبد وبقي المخدم حياً يرجع  
 عليه الورثة بشئ مما أخذ منهم أم لا (قال) لا يرجعون عليه بشئ ﴿ قلت ﴾ وهذا  
 قول مالك (قال) نعم وهو بيع تام لانهم انما أخذوه ليجوز فعلهم فيه فهو كالشراء التام

٥٠ في الرجل يوصى بسكنى داره أو بخدمة ٥٠

﴿ عبده لرجل يريد أن يؤجرها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى لي بسكنى داره أكون لي أن يؤجرها أم لا (قال) نعم

﴿ قات ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قات ﴾ وكذلك ان أوصى لي بخدمة عبده ( قال ) نعم له أن يؤجره الا أن يكون عبداً قال له اخدم ابني ماعاش ثم أنت حر أو اخدم ابن أخي أو ابنتي أو ما أشبه هذا ثم أنت حر فيكون من العبيد الذين لا يراد بهم الخدمة وانما ناحتهم الحضانة والكفالة فليس له أن يؤجره لاني سألت مالكا عن الرجل يقول لعبده اخدم ابني أو ابنتي أو ابن أخي عشر سنين ثم أنت حر أو يقول اخدمه حتى يحتلم أو حتى تتزوج الجارية ثم أنت حر يقول ذلك لعبده أو لجارية له ثم يموت الذي قيل له اخدمه قبل الاجل ما يصنع بالعبد والوليدة ( قال ) قال مالك ان كان ممن أريد به الخدمة خدم ورثة الميت الى الاجل الذي جعل له ثم هو حر وان كان العبد ممن لا يراد به ناحية الخدمة لفرايته وانما أريد به ناحية الكفالة والحضانة والقيام عجل له المتق الساعة ولم يؤخره ﴿ قال ﴾ وقال مالك فهذا أمر قد نزل ببلدنا وحكم به وأشرت به ( قال ابن القاسم ) فانظر فان كان هؤلاء العبيد في مسائلتك من العبيد الذين يراد بهم الخدمة فله أن يؤجرهم وان كانوا ممن لا يراد بهم الخدمة وانما أريد بهم الحضانة فليس له أن يؤجرهم مثل الذي أخبرتك عن مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في رجل له عبد وله ابن فقال لعبده اذا تزوج ابني فلان فأنت حر فبلغ ابنه فتسرى أو قال الابن لا أتزوج أبداً وله مال كثير ( قال ) العبد عتيق وذلك لانه لم يكن لايه فيما اشترط لابنه حاجة طلبها لابنه الى العبد في تزوجه ولكن أراد أن يبلغ أشده وأن يستعين بالعبد فيما دون ذلك من السنين في حاجاته

---

﴿ في الرجل يوصي للرجل بشمرة حائطه حياته ﴾

﴿ فيصالحه الورثة من وصيته على مال ﴾

---

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً أوصى لرجل بشمرة حائطه في حياته فمات الموصى والثالث يحمل الحائط فصالح الورثة الموصى له بشمرة الحائط على مال دفنوه اليه وأخرجوه من وصيته في الثمرة ( قال ) سمعت مالكا يقول في الرجل يسكن الرجل داره حياته فيريد

بعد ذلك أن يتناع السكنى منه ( قال ) قال مالك لا بأس بذلك فكذلك مسائلتك وأرى لصاحب النخل أن يشتريها ولورثته لأن الأصل لهم وإنما شراؤهم ثمرة النخل ما لم يشمر النخل كشرائهم السكنى التي أسكن في الفرر سواء فلا أرى به بأساً لأن كل من حبس على رجل حائطاً حياته أو داراً حياته فأراد أن يشتريهما جميعاً لم يكن بذلك بأس فهذا يدل على مسائلتك لأنه لا بأس بها لمن تصير الدار إليه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وابن نافع وقال عبد العزيز بن أبي سلمة في الدار مثله ﴿ قال سحنون ﴾ والزواة كلهم في الدار على ذلك لا أعلم بينهم فيه اختلافاً

❦ في الرجل يوصي بجنانه لرجل فيشمر الحائط ❦  
❦ قبل موت الموصي أو بعد موته ❦

﴿ قلت ﴾ أ رأيت رجلاً أوصى بجنانه لرجل في مرضه فأثمر الحائط قبل موت الموصي بسنة أو سنتين فمات الموصي والثالث يحمل الحائط وما أثمر في تلك السنين لمن تكون تلك الثمرة التي أثمرت النخل بعد الوصية وقبل موت الموصي في قول مالك ( قال ) قال مالك في رجل أوصى بخادمة لرجل فولدت قبل موت الموصي أن ولدها للورثة وليس للموصى له في ولدها شيء ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو أوصى بعتقها بعد موته ثم ولدت قبل موته فولدها رقيق فهذا يدل على أن الثمرة التي أثمرت النخل قبل موت الموصي أنها لا تكون للموصى له بالحائط وكذلك إذا أبرت النخل أو ألقحت الشجر قبل موت الموصي ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما أثمر الحائط قبل أن يقتصموا أو يجمعوا المال ثم جمعوا المال فحمل الثالث الحائط لمن تكون الثمرة ( قال ابن القاسم ) في الرجل يدبر عبده ثم يموت فيوقف مال المدبر حتى يجمع مال الميت فيكتسب المدبر مالا قبل أن يجمع مال الميت فإن مال المدبر الذي مات السيد عنه وهو في يديه يقوم في ثلث مال الميت ولا يقوم في ثلث الميت ما أفاد من مال كسبه بعد موت السيد ويكون ذلك موقوفاً فإن حمّله الثلث بماله الذي مات السيد وهو في يديه كان ما كسب أو أفاد للمدبر وللعبد الموصى بعتقه وللوصى له بالعبد إن كان أوصى به

لأحد ( قال ) وليس له أن يبيع ولا يشتري فإن فعل فرح مالا في ماله الذي تركه  
 سيده في يديه بعد موت سيده من سلع اشتراها كان ذلك الربح بمنزلة المال الذي  
 مات السيد عنه وهو في يديه يقوم به مع رقبته والربح هاهنا خلاف للفوائد وللكسب  
 ( قال ) وإن أعتقه في مرضه بتلا ولا مال للعبد فوق العبد لما يخاف من تلف المال  
 فأفاد مالا ( قال ) فلا يدخل ما أفاد العبد بعد العتق قبل موت سيده ولا بعده في  
 شيء من ثلثه وكان فيما أفاد بعد عتقه بتلا بمنزلة من أوصى له بالعتق بعد موت سيده  
 ويجرى مجراه فيما كان في يديه وما أفاد ( قال ) وإن استحدث المريض الذي أعتق  
 بتلا ديناً كان ما استحدث من الدين مضراً بالعبد وبلحمته لأن ما استحدث من  
 الدين بمنزلة ما تلف من المال ولأنه كان لا يمنع من البيع والشراء ( قال ) والثمره إذا  
 ما أثمرت بعد موت الموصي فهي للموصى له إذا خرجت النخل من الثلث ولا  
 تقوم الثمرة مع الأصل لأنها ليست بولادة فتقوم معها وإنما تقوم مع الأصل بعد  
 موت الموصي الولادة وما أشبهها والثمره هاهنا بمنزلة الخراج والغلة وهو رأي ❦ قال  
 سحنون ❦ وقد قال لنا غير هذا القول وهو قول أكثر الرواة أن ما اجتمع في يدي  
 المدبر بعد موت سيده من تجارة في حال الوقف لاجتماع المال مال السيد من كسبه  
 أو في مال أن كان له قبل موت سيده من تجارة فيه أو من عمل يديه أو من فوائد  
 طلعت له من الهبات وغيرها إلا ما جنى به عليه فأخذ له أرشاً فإن ذلك مال لسيده  
 الميت لجميع ما صار في يد المدبر مما وصفت لك يقوم مع رقبته وهو كماله الذي مات  
 سيده عنه وهو في يديه فإن خرجت الرقبة به من الثلث خرج حراً وكان المال  
 له وإن لم يخرج فما خرج منه أن خرج نصفه عتق نصفه وبقي المال في يديه موقوفاً  
 لأنه صار له شرك في نفسه فالعبد الموصى بعتقه بعد الموت أو ما أعتق بتلا في مرضه  
 والعبد الموصى به لرجل والنخل الموصى بها مثل ما وصفت لك في المدبر أن خرجت  
 النخل وثمرها الموقوف والعبد الموصى به لرجل وكسبه الموقوف فإنه يقوم مع رقبته  
 وتقوم الثمرة مع رقاب النخل فإن خرج جميع ذلك من الثلث كان لمن أوصى له به وإن

خرج نصف ذلك فلموصى له به نصف ذلك فلموصى به نصف النخل والتمر  
وللموصى له بالمبد نصف المبد ويبقى المال موقوفا في يد المبد للشرك الذي في المبد  
بين الورثة والموصى له بالمبد نخذ هذا الباب على هذا ان شاء الله تعالى وهو  
أعدل أقاويل أصحابنا

✽ في الرجل يوصى للمساكين بغلة داره في صحته أو مرضه ويلى ✽  
✽ تفرقتها ويوصى ان أراد وارثه ردها فهي للمساكين ✽

✽ قلت ✽ أرايت ان قال غلة دارى في المساكين صدقة وأنا أفرقها عليهم وهي في  
يدى حتى أموت وهو صحيح سوى يوم قال هذا القول وقال فان أراد أحد من  
ورثتي من بمدى أن يردها فهي وصية من ثلثي تباع فيعطى للمساكين ثمنها (قال)  
ذلك نافذ ولو قال هي على بعض ورثتي ألى أنا قسمتها فان مت فرد ذلك ورثتي بيعت  
وتصدق بثمنها على المساكين لم ينفذ وكانت ميراثا للورثة وذلك أن بعض من أثق به  
من أهل العلم سئل عن الرجل يوصى فيقول غلامي هذا افلان ابني وله ولد غيره  
فان لم ينفذوا ذلك له فهو حر فلم ينفذوه فلا حرية له وهو ميراث ولو قال هو حر أو  
في سبيل الله الا أن يشاء ورثتي أن ينفذوه لابني كان ذلك كما أوصى الا أن ينفذوه  
لابنه فاشترط الصحيح مثل هذا ما أقره في يديه لورثته مثله ويشترط عليهم ان لم  
ينفذوه فهو في سبيل الله فلا يجوز وما اشترط للمساكين فان هم لم ينفذوه فهو في وجه  
من وجوه الخير فهي جائزة وهي وصية (قال) ولقد قال مالك في رجل أوصى لوارث  
ثلث ماله أو بشئ من ماله وقال ان لم يحز الورثة ذلك فهو في سبيل الله (قال) مالك  
فهذا الضرر فلا يجوز ذلك للوارث ولا في سبيل الله ويرد ذلك الى الورثة (قال)  
وقال مالك ومن قال دارى أوفرسى في سبيل الله الا أن يشاء ورثتي ان يدفعوا ذلك  
لابني فلان فان ذلك جائز ينفذ في سبيل الله ان لم ينفذوه للابن وليس لهم أن يردوه

﴿ في الرجل يوصي للرجل بالوصيتين احدهما بعد الاخرى ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصي فقال لفلان ثلاثون ديناراً ثم قال ثلث مالى لفلان لذلك الرجل بعينه أ يضرب بالثلث وبالثلثين مع أهل الوصايا في قول مالك أم لا (قال) يضرب بالاكثر عند مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لفلان دار من دورى ثم قال بعد ذلك لفلان ذلك الرجل بعينه من دورى عشرة دور وللميت عشرون داراً ( قال ) سمعت مالكا وسئل عن رجل قال لفلان من أرضى مبذر عشرين مُذْبِياً في وصيته ( قال ) ينظر كم الأرض كلها مبذركم هي فان كانت مبذر مائتي مدى قسمت فأعطى الموصى له عشر ذلك يضرب له بالسهم فان وقعت وصيته وكانت مبذر خمسة أمداء لسكرم الأرض وارتفاعها أو وقع في ذلك مبذر أربعين مدياً لرداء الأرض كان ذلك له ( قال ) فالدور عندي بهذه المنزلة وهذا كله اذا حمل الثلث الوصية فان لم يحمل الثلث فمقدار ما حمل بحال ما وصفت لك وان لم يحمل الثلث ذلك فأجازت الورثة كان ذلك جائزاً بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ وان كانت الدور في بلدان شتى ( قال ) نعم وان كانت في بلدان شتى يعطى عشر كل ناحية ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت للمالك فان أوصى له في الاولى بعدة دنائير ثم أوصى لذلك الرجل بعينه بعدة دنائير هي أقل من الاولى (قال) قال مالك يؤخذ له بالذي هو أكثر (قال) وبلغني عن مالك أنه قال وان أوصى له في الوصية الآخرة بغير الدنائير جازاً جميعاً (قال) وقال لى مالك وان أوصى له في الاولى بدنائير هي أكثر من الآخرة أخذ له بالاكثر من ذلك ولا يجمعان له اذا كانت دنائير عليها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك ويؤخذ له بالاكثر كانت من الاولى أو من الآخرة كلها ﴿ قلت ﴾ فان كانت دراهم أو حنطة شعيراً أو صنفاً من الاصناف مما يكال أو يوزن فقال لفلان وصية في مالى عشرة أرباب حنطة ثم قال لفلان ذلك الرجل بعينه مرة أخرى في مالى وصية خمسة عشر أرباباً من حنطة (قال) هذه بمنزلة الدنائير ﴿ قلت ﴾ فان قال لفلان من غنمى عشر شياه وصية ثم قال لفلان ذلك الرجل بعينه مرة أخرى في غنمى عشرون شاة



أكنت تجمل هذه بمنزلة الدنانير (قال) نعم أجمعها بمنزلة الدنانير كما أخبرتك في الدنانير عن مالك وأنظر الى عدة الغنم فان كانت مائة أعطيت خمسه بالسهم فان وقع له في سهمه ثلاثون أو عشرون أو عشرة لم يكن له غيرها وكذلك فسر لي مالك في الذي يقول لفلان عشرون شاة من غنمي وهي مائة شاة ان له خمسها يقسم له بالسهم يدخل في ذلك الخمس ما دخل منها ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لفلان عبدان من عبيدي ثم قال بعد ذلك لفلان ذلك الرجل بعينه عشرة أعبد من عبيدي (قال) أجمعها وصية واحدة وأخذ له بالاكثر بمنزلة العين (قال) وانما الرصيتان اذا اجتمعتا من نوع واحد مثل وصية واحدة أخذ للموصى له بالاكثر كانت وصية الميت الآخرة هي الاكثر أو الاولى فهو سواء ويعطى الموصى له الاكثر ولا يجتمعان له جميعا لان مالك قال في الدنانير يعطى الذي هو أكثر فملى هذا رأيت ذلك

﴿في الرجل يوصي للرجل بالوصية ثم يوصي بها لرجل آخر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال داري لفلان ثم قال بعد ذلك داري لفلان لرجل آخر والدار التي أوصي بها هي دار واحدة أيكون قوله الآخر نقضا لقوله الاول اذا قال داري أو داتي أو ثوبي لفلان ثم قال بعد ذلك لداتي تلك بعينها داتي لفلان أو قال في ثوبه ذلك ثوبي لفلان يريد رجلا آخر أتكون وصيته الآخرة نقضا لوصيته الاول في قول مالك (قال) الذي سمعت من قول مالك وبلغني عنه أنه بينهما نصفين. وبما بين لك قول مالك هذا ان الذي يقول ثلثي لفلان ثم يقول بعد ذلك جميع مالي لفلان انهما يتحصان في الثلث على أربعة أجزاء فهذا يدل على مسئلتك ألا ترى أنه حين قال ثلث مالي لفلان ثم قال بعد ذلك جميع مالي لفلان لم يكن قوله هذا مالي لفلان نقضا للوصية الاولى حين قال ثلث مالي لفلان ﴿قلت﴾ واذا أوصى بثلاث ثلاث دور له فاستحق منها داران أو أوصى بثلاث داره فاستحق منها الثلاث (قال) لا ينظر الى ما استحق وانما يكون للموصى له ثلث ما بقي وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الرجل العبد الذي أوصيت به لفلان هو وصية لفلان لرجل

آخر ( قال ) قال لي مالك اذا كان في الوصية الآخرة ما ينقض الاولى فان الآخرة تنقض الاولى فأرى هذا نقضاً للوصية الاولى ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال عبدي فلان هذا ان مت من مرضي هذا فهو حر ثم أوصى بذلك العبد لرجل أراه قد نقض ما كان جعل له من العتق ( قال ) اذا قال عبدي فلان حر هذا هو ثم قال بعد ذلك هو لفلان فأراه ناقضاً لوصيته وأراه كله لفلان واذا قال عبدي لفلان ثم قال بعد ذلك هو حر فانه أيضاً يكون حرّاً ولا يكون لفلان الموصى له به فيه قليل ولا كثير ولا يشبه هذا الذي أوصى به لرجل ثم يوصى به بعد ذلك لا آخر لان تلك عطية يجوز أن يشتركا فيها وهذا عتق لا يشترك فيه فهذا رأيي ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن دينار أنه قال في رجل حضره سفر فكتب وصيته فلما حضره الموت كتب وصية أخرى وهو في سفره ذلك ( قال ) كلتاها جائزة ان لم يكن نقض في الآخرة من الاولى شيئاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل اشتكى وقد كان أوصى في حياته بوصية ان حدث به حدث الموت فصح من ذلك المرض فكتب بعد ذلك سنين ثم حضرته الوفاة فأوصى بوصايا أخر أعتق فيها ( قال ) ان كان علم بوصيته الاولى فأقرها فان ما كان في الوصية الآخرة من شيء ينقض ما كان في الاولى فان الآخرة أولى بذلك وما كان في الاولى من شيء لم يغيره في الوصية الآخرة فانهما ينفذان جميعاً على نحو ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في الرجل يوصى بوصية بعد وصيته الاولى ان الآخرة تجوز مع الاولى ان لم يكن في الآخرة نقض لما في الاولى ( قال ابن وهب ) وقال مالك مثله

﴿ في الرجل يوصى للرجل بمثل نصيب أحد بنيه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى رجل لرجل بمثل نصيب أحد بنيه وله ثلاثة بنين ( قال ) سمعت مالكا وسئل عن رجل يقول عند موته لفلان بمثل نصيب أحد ورثتي ويترك رجلاً ونساء ( قال ) قال مالك أرى أن يقسم ماله على عدة من ترك من الورثة الرجال

والنساء لا فضل بينهم الذكر والانشى فيه سؤالا ثم يؤخذ حظ واحد منهم ثم يدفع الى الذى أوصى له به ثم يرجع من بقى من الورثة فيجمعون ما ترك الميت بعد الذى أخذ الموصى له فيقتسمون ذلك على فرائض الله عز وجل للذكر مثل حظ الانثيين (قال) فأرى أن يكون للموصى له الثلث فى مسألتك وهو رأيي

❦ في الرجل يوصي لغني وفقير ❦

﴿ قات ﴾ أرأيت ان قال ثلث مالى لفلان وفلان وأحدهما غنى والآخر فقير ( قال )  
الثلث بينهما نصفين

❦ في الرجل يوصي لولد ولده فيموت بعضهم ويولد لبعضهم ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قال ثلث مالى لولد ولدى ( قال ) قال مالك ذلك جائز اذا كانوا غير ورثته ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مات بعد موت الموصي من ولد ولده بمضهم وولد غيرهم وذلك قبل أن يجمعوا المال ويقسم ( قال ) قال مالك فى رجل أوصى لأخواله وأولادهم أو لمواليه بثلته فمات منهم بعد موته نفر وولد لآخرين منهم وذلك قبل القسمة ( قال ) قال مالك انما يكون الثلث على من أدرك القسم منهم ولا يلتفت الى من مات منهم بعد موت الموصي قبل أن يقسم المال ( قال مالك ) لا شئ لأولئك ففسألتك مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل ثلث مالى لهؤلاء نفر وهم عشرة رجال فمات أحدهم بعد موت الموصي قبل قسمة المال ( قال ) أرى أن نصيب هذا الميت لورثته ﴿ قلت ﴾ فما فرق بين هذا وبين الاول ( قال ) لأن الاول انما قال لولد ولدى أو لأخوالى وأولادهم أو لبنى عمى أو لبني فلان فهذا لم يسم قوما بأعيانهم ولم يخصهم فانما يقسم هذا على من أدرك القسم ومن لم يدرك القسم فلا حق له وأما اذا ذكر قوما بأعيانهم فن مات منهم بعد موت الموصي فورثته يرثون ما كان أوصى له به الموصي



﴿ في الرجل يوصي لولد رجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال ثلث مالى لولد فلان وولد فلان ذلك الرجل عشرة ذكور  
واناث (قال) الذى سمعت من مالك أنه اذا أوصى بحبس داره أو ثمرة حائطه على ولد  
رجل أو على ولد ولده أو على بنى فلان فإنه يؤثر به أهل الحاجة منهم فى السكنى والغلة  
وأما الوصايا فأنى لا أقوم على حفظ قول مالك فيها الساعة إلا أنى أراها بينهم بالسوية  
﴿ قال سحنون ﴾ وهذه المسئلة أحسن من المسئلة التى قال فى الذى يوصى لأخواله  
وأولادهم ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روى ابن وهب فى الأخوال مثل رواية ابن القاسم  
إلا أن قول ابن القاسم فى هذه المسئلة أحسن ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك يقول غيره  
ولست وصية الرجل لولد رجل أو لأخواله بمال يكون لهم ناجزاً يقتسمونه بينهم  
بمنزلة وصيته لولد رجل أو لأخواله بذلة نخل يقسم عليهم بحسبة عليهم موقوفة لأن  
معنى الحبس إنما قسمته اذا حضرت الغلة كل عام فأنما أريد بذلك مجهول قوم واذا  
أوصى بشئ يقسم ناجزاً يؤخذ مكانه فكان ولد الرجل معروفين لغلتهم وأنه يحاط بهم  
أو لأخواله فكانوا كذلك فكانه أوصى لقوم مسمين بأعيانهم واذا كانت الوصية  
لقوم مسمين على قوم مجهولين لا يعرف عددهم لكثرتهم مثل قوله على بنى زهرة  
أو على بنى تميم فإن هذه الوصية لم يرد بها قوماً بأعيانهم لأن ذلك مما لا يحصى ولا  
يعرف وأنما ذلك بمنزلة وصيته للمساكين فأنما يكون ذلك لمن حضر القسم لأنه  
حين أوصى لبنى زهرة أو لبنى تميم أو للمساكين قد علم أنه لم يرد أن يعممهم وقد  
أراد أن ينفذ وصيته فيكون على من حضر ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أوصى رجل فقال  
ثلث مالى لولد فلان وليس لفلان يومئذ ولد وهو يعلم بذلك أو لا يعلم (قال) قال  
مالك من حبس داراً على قوم حبس صدقة فأت من حبسها عليه رجعت الى أقرب  
الناس من الحبسين عصبة كانوا أو بنات أو غير ذلك حبسها عليهم فإن كان حياً فأنما  
يرجع الحبس الى غيره ولا يرجع اليه ﴿ قلت ﴾ فإن لم يكن له قرابة إلا امرأة  
واحدة (قال) ترجع الدار اليها أو الى عصبة الرجل ويؤثر أهل الحاجة ولا يرجع

الى الذى حبس وان كان حيا فأرى هذا حين مات ولده أن يرجع الى قرابته حبسا  
 في أيديهم لأنها قد حيزت ( قال ) وأما الوصية بثلاث ماله فأراها جائزة لولد فلان  
 ذكورهم وأناتهم فهما سواء وينتظر بها حتى ينظر أيولد لفلان أم لا يولد له اذا أوصى  
 وهو يعلم بذلك أنه لا ولد له فان أوصى وهو لا يعلم بأنه لا ولد له فان الوصية باطل  
 لأن مالكاً قال في رجل أوصى بثلاثة لرجل فاذا الرجل الموصى له قد مات قبل الوصية  
 ( قال ) قال مالك ان كان علم بموته حين أوصى فهي للميت يقضى بها دينه ويرثها ورثته  
 وان لم يكن عليه دين وان كان لم يعلم الموصى بموته فلا وصية له ولا لورثته ولا لاهل  
 دينه فأرى مسئلتك مثل هذا ﴿ قلت ﴾ وسواء عندك ان كان أوصى لهذا الرجل ثم  
 مات بعد ما أوصى له أو أوصى له وهو ميت ( قال ) اذا أوصى له وهو حي ثم مات  
 الموصى له قبل موت الموصى فقد بطلت وصيته كذلك قال لى مالك وان علم الموصى  
 بموته فوصيته باطل ( قال ) وقال لى مالك ويخاص بها ورثة الموصى أهل الوصايا اذا  
 لم يحمل الثالث وصاياهم ويكون ذلك لهم دون أهل الوصايا ﴿ قال سحنون ﴾ وقد  
 قال مالك اذا علم الموصى بموت الموصى له فوصيته باطل ولا يخاص به أهل الوصايا  
 ﴿ سحنون ﴾ وعلى هذا القول أكثر الرواة وانما يخاص أهل الوصايا الورثة لوصية  
 الموصى له اذا مات الموصى له قبل موت الموصى والموصى لا يعلم بموته لان الموصى  
 مات وقد أدخله على أهل الوصايا فوات الموصى والامر عنده ان وصيته لمن أوصى  
 له جائزة فلما بطلت بموت الموصى له قبل موت الموصى رجع ما كان له الى الميت  
 ووقف الورثة موقفه ودخلوا مدخله يخاصون أهل الوصايا بوصيته لانه كذلك كان  
 يخاصهم بوصيته ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة القرشى عن ابن  
 شهاب أنه قال في رجل أوصى لرجل بوصية فتوفى الموصى له قبل الموصى قال  
 يرجع الى الموصى لان الموصى له لم يستوجبها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر  
 عن ربيعة مثله أنه لاشئ له اذا علم أنه مات قبله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب  
 عن يحيى بن سعيد أنه قال ليس للميت قبل أن يقبض وصيته شئ

❦ في رجل أوصى لبني رجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لبني تميم أو ثلث مالى لقيس أثبطل وصيته أم تجيزها في قول مالك (قال) هي جائزة عند مالك ❦ قلت ❦ فلمن يعطيها (قال) على قدر الاجتهاد لانا نعلم أنه لم يرد أن يمس قيساً كلهم (قال) ولقد نزلت بالمدينة أن رجلاً أوصى لفلان بوصية فأجازها مالك ولم ير مالك للموالى فيها شيئاً

❦ في الرجل يوصى لموالى رجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لموالى فلان فمات بعضهم قبل أن يقسم المال وأعتق فلان آخرين أو مات بعضهم وولد لبعضهم أولاد وذلك قبل القسمة (قال) هذا عندي بمنزلة ما وصفت لك في ولد الولد أراه لمن أدرك القسمة منهم ❦ قال سحنون ❦ وقد بينا هذا الاصل ❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لموالى فلان ولفلان ذلك الرجل موال من العرب أنعموا عليه وله موال هو أنعم عليهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولم أسمع أن مالكا قال في شيء من مسائله أو جوابه انه يكون لمواليه الذين أنعموا عليه شيء وانما يحمل هذا الكلام على مواليه الذين هم أسفل

❦ في الرجل يوصى لقوم فيموت بعضهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قال ثلث مالى لفلان وفلان فمات أحدهما قبل موت الموصى (قال) لفلان الباقي نصف الثلث وترجع وصية الميت الى الورثة ❦ قلت ❦ أرايت ان قال لفلان عشرة دراهم من مالى ولفلان أيضاً عشرة دراهم من مالى والثلث انما هو عشرة دراهم فمات أحدهما قبل موت الموصى (قال) قد اختلف قول مالك فيها كان أول زمانه يقول ان علم بموته أسلمت العشرة الى الباقي منهما وان لم يعلم بموته حاص الورثة بها هذا الباقي فيكون للباقي خمسة دراهم ❦ سحنون ❦ وهذه الرواية التي عليها أكثر الرواة (قال ابن القاسم) ثم كلمناه فيها بعد ذلك بزمان فقال أرني أن تسلم العشرة الى الباقي علم بموته أو لم يعلم ثم سألته بعد ذلك بسنين أيضاً في آخر زمانه

فقال أرى أن يحاص بها الورثة علم الموصى بموته أو لم يعلم ( قال ابن القاسم ) وقد ذكر ابن دينار أن قوله هذا الآخر هو الذي يعرف من قوله قديماً فهذه ثلاثة وجوه قد أخبرتك بها أنه قالها وكل قد حفظناه عنه وأنا أرى أن الورثة يحاصون بها علم الميت بموت الموصى له أو لم يعلم وهو قوله الآخر ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ثلث مالى لفلان وثلثا مالى لفلان فمات أحدهما قبل الموصى (قال) هذا عندي مثل ما وصفت لك من الوصية في العشرة لهذا والعشرة لهذا فان كان الذى مات منهما صاحب الثلث كان للباقي منهما ثلثا الثلث في قول مالك الآخر وفي قوله الاول ان علم وان لم يعلم فذلك مختلف بحال ما وصفت لك فقس عليه وفي قوله الاوسط يسلم اليه جميع الثلث أيهما مات منهما أسلم الى الباقي جميع الثلث فعلى هذا فقس جميع ما يرد عليك من هذه الاقاويل والذي أخذ به أنه ليس له الا ثلثا الثلث ويحاصه الورثة به علم أو لم يعلم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ثلث مالى لفلان وفلان فمات الموصى ثم مات أحد الرجلين الموصى لهما قبل قسمة المال (قال) قال مالك نصيب الميت لورثته

﴿ في اجازة الورثة للموصى أكثر من اثلاث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى في مرضه بأكثر من الثلث فأجازت الورثة ذلك من غير أن يطلب اليهم الميت ذلك أو طالب اليهم فأجازوا ذلك فلما مات رجعوا عن ذلك وقالوا لا نجيز (قال) قال مالك اذا استأذنهم فشكل وارث بائن عن الميت مثل الولد الذى قد بان عن أبيه أو أخ أو ابن عم الذين ليسوا في عياله فانه ليس لهؤلاء أن يرجعوا وأما امرأته وبناته اللاتي لم يبن منه وكل ابن في عياله وان كان قد احتلم فان أولئك ان رجعوا فيما أذنوا له كان ذلك لهم (قال) وقد قال لى مالك فى الذى يستأذن فى مرضه أرى ذلك غير جائز على الولد والمرأة الذين لم يبنوا عنه (قال) وكل من كان يرثه مثل الاخوة الذين هم فى عياله أو بنى العم ويحتاجون اليه وهم يخافون ان هم منعه ان صح أن يكون ذلك ضرراً بهم فى رفقته بهم كما يخاف على المرأة والابن الذى قد احتلم وهم فى عياله وأرى أن اجازتهم ذلك خوف منه ليقطع



منفعتهم ولضعفهم ان صح فلم ير مالك اجازة هؤلاء اجازة وكذلك كل من كان  
 ممن يرثه ممن هو في الحاجة اليه مثل الولد ﴿قلت﴾ أرأيت ابنته البكر وابنه السفية  
 أيحوز ما أذنوا للوالد قبل موته وان لم يرجعوا بعد موته (قال) قال مالك لا تجوز  
 عطية البكر فأرى عطيتها هاهنا لا تجوز وكذلك السفية ﴿قلت﴾ ولم لا يكون  
 للابن الذي هو بائن عن أبيه مستغن عنه أن يرجع فيما أجاز من وصية والده وهو  
 لا يملك المال يوم أجاز (قال) قال مالك لو أجاز ذلك لهم لكانوا قد منعوا الميت أن  
 يوصي بثلته لأنه كف عن ذلك للذي أجازوا ﴿سحنون﴾ ولأن المال قد حجب عن  
 المريض لمكان ورثته ﴿قلت﴾ فالذين في حجبهم من ولده الذكور الذين قد بلغوا  
 وليسوا بسفهاء وامراته لم قال لهم أن يرجعوا (قال) لأنهم في عياله وليس اجازتهم  
 ذلك باجازه لموضع أنهم يخشون ان لم يجيزوا اعتداءه عليهم ان صح من مرضه ذلك  
 فلذلك كان لهم ما أخبرتك ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة والابن الذي ليس بسفيه وقد بلغ  
 الا أنه في عيال الأب أرأيت ما أجازوا في حياة صاحبهم أليس ذلك جائزاً ما لم  
 يرجعوا فيه بعد موته (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً أكثر من أنه قال لهم أن  
 يرجعوا في ذلك وأرى ان أنفذوا ذلك ورضوا به بعد موته لم يكن لهم أن يرجعوا  
 وكان ذلك جائزاً عليهم اذا كانت حالهم مرضية ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني يونس عن  
 ابن شهاب أنه قال في ورثة أذنوا للموصى بعد أن أوصى بالثلث بعق عبد فأذنوا  
 فأعتقه ثم نزع بعضهم (قال) ليس للوارث بعد أن يأذن أن يرجع ﴿ابن وهب﴾  
 قال أخبرني الخليل بن مرة عن قتادة عن الحسن مثله (وقال) عطاء بن أبي رباح ذلك  
 جائز ان أذنوا ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة مثله

اجازة الوارث المديان للموصى بأكثر من الثلث

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أوصى بماله كله وليس له الا وارث واحد والوارث  
 مديان فأجاز الوصية فقام عليه غرماؤه فقالوا ليس لك أن تجيز وصية والدك وانما  
 يحوز من ذلك الثلث ونحن أولى بالثلثين لأنه قد صارت اجازتك انما هي هبة منك



فنحن أولى بذلك وليس لك أن تهب هبة حتى نستوفي حقنا (قال) ذلك لهم في رأيي  
ويرد اليهم الثلثين فيقبضونه من حقهم

❦ في اقرار الوارث المديان بوصية لرجل أو بدين على أبيه ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان هلك والده وعلى الابن دين يفترق جميع ما ورث عن أبيه فأقر  
الابن ان والده كان أوصى لهذا الرجل بثلث ماله وكذبه غرماؤه وقالوا لم يوص  
والدك لهذا بشئ ( قال ) ان كان اقراره قبل أن يقام عليه بالدين جاز ذلك وان كان  
اقراره بعد ما قاموا عليه لم يجوز لأن مالكا قال لي في الرجل يكون عليه الدين فيقر  
لرجل بدين عليه ( قال ) ان كان اقراره قبل أن يقام عليه جاز ذلك وكان من أقر له  
يخاص الغرماء وان كان اقراره بعد ما قاموا عليه فلا يجوز ذلك الا بينة فكذلك  
ما أقر به الوارث ولا يتهم لأنه لو أقر به على نفسه جاز وكذلك لو هلك والده فقال  
هذه ودائع عند أبي أو أقر لرجل بدين على أبيه وكذبه غرماؤه ( قال ) ان كان من  
أقر له حاضراً حلف وكان القول قوله اذا كان اقراره قبل أن يقام عليه فان كان  
اقراره بعد أن يقام عليه لم يقبل قوله الا بينة وذلك أن مالكا سئل عن الرجل يشهد  
لارجل في الشئ في يده فيقول ان فلانا تصدق به على فلان ووضعني على يدي وينكر  
الذي هو له ( قال ) ان كان المشهود له حاضراً حلف مع شاهده وكان له وان كان  
غائباً لم يقبل قوله لأنه يتهم أن يكون انما أقر به لاقراره في يده

❦ في الرجل يوصي لارجل بوصية فيقتل الموصي له الموصي عمداً ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصي رجلاً لرجل بوصية فيقتل الموصي له الموصي عمداً تبطل  
وصيته أم لا ( قال ) أراها تبطل ولا شئ له من الوصية ❦ قلت ❦ أرايت ان قتلت  
رجلاً خطأ فأوصيت له بعد ما ضربني بثأث مالي أو أوصيت له بدائي أو ببعض  
متاعي والثالث يحمل ذلك ( قال ) قال مالك ذلك جائز ❦ قلت ❦ لم أليس قد قلت  
لا وصية له لأنه يتهم أن يكون طلب تعجيل ذلك ( قال ) ان كان قتله خطأ جعلت

الوصية في ثلث المال غير الدية ولا تدخل وصيته في الدية ألا ترى أن الوارث لو قتله خطأ ورث من المال ولم يرث من الدية فكذلك هذا

﴿ في الرجل يوصي بدار لرجل وثلث يحمل ﴾  
﴿ فقالت الورثة لا نجيز ونعطيه ثلث الميت ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أوصى بداره لرجل وثلث يحمل ذلك فقالت الورثة لا نعطيه الدار ولسكننا نعطيه ثلث مال الميت حيث كان ( قال ) ليس ذلك للورثة وله أن يأخذ الدار إذا كان الثلث يحمل الوصية وهذا قول مالك ألا ترى أن الدار لو غرقت حتى صارت بحراً بطلت وصية الموصي فهذا يدل على أنه أولى بها

﴿ تم كتاب الوصايا الثاني بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد ﴾

﴿ النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

————— ❦ —————

﴿ ويليهِ كتاب الهبات ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الهبات ﴾

﴿ تغيير الهبة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن رجلا وهب لرجل هبة على أن يموضه فتغيرت الهبة في يد الموهوب له بزيادة بدن أو نقصان بدن قبل أن يموضه فأراد هذا الموهوب له أن لا يموضه وأن يرد الهبة (قال) قال مالك ليس ذلك له وتلزم الموهوب له قيمتها ﴿ قلت ﴾ فإن حالت أسواقها (قال) لا أدري ما يقول مالك في حوالة أسواقها ولا أرى له شيئاً الا هبته الا أن تفوت في بدنها بنماء أو نقصان

﴿ في الرجل يهب خنطة فيعوض منها خنطة أو تمرأ ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا وهب لرجل خنطة فعوضه منها بعد ذلك خنطة أو تمرأ أو شيئاً مما يؤكل أو يشرب مما يكال أو يوزن (قال) لا خير في ذلك لان مالكا قال في الهبة اذا كانت حليا فلا يموضه منها الا عرضاً فهذا يدل على أن مالكا لا يجيز في عوض الطعام طعاما ﴿ قلت ﴾ فإن عوضه قبل أن يتفرقا (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان الهبة على العوض انما هي بيع من البيوع عند مالك الا أن يموضه مثل طعامه في صفته وجودته وكيهه فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهب لرجل أثوابا فسطاطية فعوضه منها بعد ذلك أثوابا فسطاطية أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ابن القاسم) لا يجوز هذا عند مالك اذا كانت أكثر منها لان الهبة على العوض بيع

❦ في الرجل يهب داراً فيموض منها ديناً على رجل فيقبل ذلك ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل هبة داراً أو غير ذلك فموضني من الهبة ديناً له على رجل وقبـلت ذلك أو عوضني خدمة غلامه سنين أو سكني دار له أخرى سنين أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك في الخدمة والسكنى لان هذا من وجه الدين بالدين ألا ترى أن الموهوب له وجبت عليه القيمة فلما فسخها في سكنى دار أو في خدمة غلام لم يجز لانه اذا فسخها في سكنى دار أو في خدمة عبد لم يقدر على أن يقبض ذلك مكانه فلا يجوز ذلك الا أن تكون الهبة لم تتغير بناءً ولا نقصان فلا بأس بذلك لانه لو أبى أن يثيبه لم يكن له عليه الا هبته يأخذها فاذا لم تتغير فكانه بيع حادث باعه اياها بسكنى داره هذه أو خدمة هذا الغلام وأما في الدين فذلك جائز ان كان الدين الذي عوضه حالاً أو غير حال فذلك جائز لان مالكا قال افسخ ما حل من دينك اذا كان دنائير أو دراهم فيما حل وفيما لم يحل فلا بأس بهذا في مثله لان القيمة التي وجبت له على الموهوب له حالة فلا بأس أن يفسخها في دين لم يحل أو في دين قد حل اذا كان من صنفه وفي مثل عدد قيمته أو أدنى فان كان أكثر فلا يحل لانه يفسخ شيئاً قد وجب له عليه بالنقد في دين أكثر منه الى أجل فازداد فيه بالتأخير وذلك اذا تغيرت الهبة فأما اذا لم تتغير فلا بأس به ❦ قلت ❦ فاقول مالك في رجل لى عليه دين لم يحل فبعت ذلك الدين قبل حلوله (قال) قال مالك لا بأس به اذا بعت ذلك الدين بمرض تمنعـه ولا تؤخره اذا كان دينك ذهباً أو ورقاً وكان الذي عليه الدين حاضراً مقراً ❦ قلت ❦ فان كان الدين عرضاً من العروض (قال) فبعه عند مالك بمرض يخالف له أو دنائير أو دراهم فتمتعـها ولا تؤخرها ❦ قلت ❦ أ رأيت لو أنى وهبت داراً لى لرجل فتغيرت بالاسواق فموضني بعد ذلك عرضاً له على رجل آخر موصوف الى أجل وأحالني عليه أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لا أرى به بأساً ❦ قلت ❦ فان تغيرت بهدم أو بناء (قال) فلا خير فيه ❦ قلت ❦ ولم لا تجيز هذا في العروض وقد أجزته في الدين في قول مالك اذا أحاله به (قال) لان القيمة التي

وجبت للواهب على الموهوب له صارت القيمة في ذمة الموهوب له حالة فان فسخها في دنائير له على رجل آخر حلت أو لم تحل فانما هذا معروف من الواهب صنعه للموهوب له حين أخره إذا أبرأ ذمته وتحول بالقيمة في ذمة غيره وإن كان انما يفسخ ما في ذمة الموهوب له في عرض من العروض في ذمة رجل فهذا بيع من البيوع ولا يجوز ألا ترى أنه اشترى العروض إلى أجل بالقيمة التي كانت له على الموهوب له فلا يجوز لأن هذا قد صار ديناً بدين فلا يجوز ألا ترى أنه اشترى بدين له لم يقبضه وهو القيمة التي على الموهوب له هذا الرض الذي للموهوب له على هذا الرجل إلى أجل فلا يجوز وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان لرجل على رجل دين دراهم فأتى فحاله على غريم له عليه دنائير قد حلت أو لم تحل والدنائير هي في صرف تلك الدراهم لم يحز في قول مالك لأن هذا بيع الدنائير بالدراهم مثل ما ذكرت لي في الدراهم إذا فسخها في طعام لا يقبضه (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فإن كان لي على رجل طعام من قرض أقرضته إياه وله على رجل آخر طعام من قرض أقرضته إياه فحل القرض الذي لي عليه فأحائي بطعامي على الرجل الذي له عليه الطعام وطعامه لم يحل (قال) لا بأس بذلك عند مالك إذا كان الطعامان جميعاً قرضاً الذي لك عليه والذي له على صاحبه فحل دينك ولم يحل دينه فلا بأس أن يحيلك على غريمه لأن التأخير هاهنا إنما هو معروف منك وليس هذا ببيع ولكنك أخذته بطعام لك عليه قد حل وأبرأت ذمته وجعلت الطعام في ذمة غيره فلا بأس بهذا وهذا في الطعام إذا كان من قرض فهو والدنائير والدراهم محمل واحد عند مالك (قال) وأصل هذا أن مالكا قال أفسخ ما حل من دينك فيما حل وفيما لم يحل إذا فسخته في مثل دينك (قال) وكذلك هذا في العروض إذا كانت من قرض أو من بيع إذا حل دينك عليه ودينك من قرض أقرضته وهو عروض أقرضتها إياه أو من شراء اشتريت منه عروضاً فحل دينك عليه فلا بأس أن تفسخه في عرض له على رجل آخر مثل عرضك الذي لك عليه ولا تبالي كان العرض الذي يحيلك به غريمك من شراء اشتراه غريمك أو من قرض

أقرضه وهذا أيضاً يحمل الدنانير والدراهم فإن كان العرض الذي يحملك به على غريمه مخالفاً للعرض الذي لك عليه فلا يجوز ذلك في قول مالك لأنه تحول من دين إلى دين ﴿قلت﴾ فإن كان لي عليه طعام من قرض أقرضته إياه وله طعام على رجل من سلم أسلم فيه فحل قرضي ولم يحل سلمه فأحالني عليه وهو مثل طعامي أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا لأنه يدخله بيع الطعام من قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ فإن كان قد حل الطعامان جميعاً (قال) ذلك جائز إذا كان أحدهما من قرض فذلك جائز ﴿قلت﴾ وإذا كان أحدهما من قرض والآخر من سلم فلا جميعاً فأحاله فذلك جائز ولا نبالي إذا كان الذي يحتال طعامه هو السلم وطعام الآخر هو القرض أو كان طعام الذي يحتال بدينه هو القرض وطعام الآخر هو السلم فذلك جائز عند مالك (قال) نعم إذا حل أجل الطعامين جميعاً وأحدهما من قرض والآخر من سلم فأحاله فذلك جائز ولا تبالي أيهما كان القرض أو أيهما كان السلم ﴿قلت﴾ فإن حل الطعامان جميعاً في مسألتني فأحالني فأخرت الذي أحالني عليه أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لم أوقف مالكا على هذا ولكني أرى أنه لا بأس أن تؤخره ﴿قلت﴾ فإن كان الطعامان جميعاً من سلم فلا جميعاً فأحاله به أيجوز هذا (قال) لا يجوز هذا عند مالك لأن هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ ومن أي وجه كان بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه وأنت إذا أسلمت في طعام وقد أسلم اليك في طعام فحل الأجلان جميعاً فإن أحاطه بطعامه الذي له عليك على الذي لك عليه الطعام كنت قد بعته طعامك قبل أن تستوفيه بالذهب الذي أخذت من الذي له عليك الطعام وإذا كان من قرض وسلم فليس هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي لأمك إن كنت أنت الذي أسلمت في طعام والذي له عليك هو قرض فلا جميعاً فأحلته فلم تبع الطعام الذي اشتريته ولكنك قضيت الطعام الذي اشتريت رجلاً كان له عليك طعام من قرض وإن كنت أنت الذي أقرضت وكان هو الذي أسلم اليك فانما هو أيضاً لما حل الأجل قضيته طعاماً كان له عليك من قرض كان ذلك

قد حل أجله فليس يدخل هاهنا بيع الطعام قبل استيفائه في واحد من الوجهين اذا حل أجل الطعامين جميعا

﴿القرض في جميع العروض والثياب﴾

﴿والحيوان وجميع الاشياء﴾

﴿قلت﴾ أرايت قرض الثياب والحيوان وجميع الاشياء أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم الا الاماء وحدهن فان مالكا يحرمهن ﴿قلت﴾ أرايت ان أقرضت رجلا ثوبا فسطاطياً موصوفا واشتريت منه ثوبا فسطاطياً الى أجل موصوف أيجوز أن أبيع من غيره بثوب فسطاطي أتمجله قبل حلول أجل ثوبي (قال) هذا ليس ببيع انما هذا رجل عجل للذي له الدين سلعة كانت له على رجل على أن يحتمل بثوبها على الذي عليه الدين فان كانت المنفعة فيه للذي يأخذ الثوب ليعمله الذي كان له الدين وانما أراد الذي عجل الثوب أن ينفعه بذلك وأن يسلفه وأن يحتمل بدينه على رجل آخر فلا بأس بذلك وذلك جائز للذي يحتمل لان الثوب الدين الذي له على صاحبه انما هو قرض أو من شراء فلا بأس أن يبيعه قبل أن يستوفيه في رأيي ﴿قلت﴾ فان كانت المنفعة هاهنا للذي يعجل الثوب هو الذي طلب ذلك وأراد (قال) لا خير في ذلك في رأيي وانما أسلفه سلفاً واحتال به لمنفعة يرجوها لاسواق يرجو أن يتأخر الى ذلك ويضمن له ثوبه فهذا لا خير فيه لان هذا سلف جرم منفعة وانما يجوز من ذلك أن يكون الذي له الحق هو الذي طلب الى هذا الرجل ذلك وله فيه المنفعة والرفق فان كان على غير هذا فلا خير فيه ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في قرض الدنانير لو أقرضته دنانير على أن يحتمل على غريم له بدنانير مثلاً الى أجل من الآجال وانما أردت أن يضمن لي دنانيري الى ذلك الاجل (قال) لا خير في ذلك كانت المنفعة للذي أسلف أو الذي يسلف وكذلك بلاني عن مالك أنه قال اراه بيع الذهب بالذهب الى أجل ﴿قال سحنون﴾ قال ابن القاسم لا بأس بهذا اذا كانت المنفعة للذي يقبض الدنانير وهو سهل ان شاء الله تعالى ﴿قال سحنون﴾ وهو عندي أحسن ﴿قلت﴾ أرايت ان أقرضت رجلاً ثوباً

فسطاطياً أو اشتريته من رجل إلى أجل فبعته من رجل قبل حلول أجله بثوب مثله إلى أجل من الآجال أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا لأن هذا دين بدين وخطر في رأبي ﴿قلت﴾ وأي شيء معنى قولك وخطر وأين الخطر هاهنا (قال) ألا ترى أنهما تخاضرا في اختلاف الاسواق لانهما لا يدريان إلى ما تصير الاسواق إلى ذينك الاجلين

﴿ في العبد المأذون له في التجارة يهب الهبة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة أيجوز له أن يهب الهبة على الموض (قال) انما هو بيع من البيوع فذلك جائز في رأبي

﴿ الرجل يهب لابن لى فموضته في مال ابني ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهب رجل لابن لى صغير هبة فموضته من مال ابني أيجوز أم لا (قال) ذلك جائز في رأبي ان كان انما وهبها الواهب للموض لان هذا بيع من البيوع ﴿قلت﴾ وكذلك ان وهب لى مال ابنه وهو صغير على عوض فذلك جائز (قال) نعم لان هذا كله بيع من البيوع وبيع الاب جائز على ابنه الصغير في رأبي

﴿ الرجل يهب لى الهبة فتهلك عندى قبل أن أعوضه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهب لى هبة فتهلك عندى قبل أن أعوضه أتكون على قيمتها أم لا في قول مالك (قال) عليك قيمتها عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل هبة فموضنى منها عوضاً ثم أصاب بالهبة عيباً أ يكون له أن يردها ويأخذ عوضها (قال) نعم في رأبي لان الهبة على الموض بيع من البيوع ﴿قلت﴾ فان عوضنى فأصبت بالموض عيباً (قال) ان كان العيب الذى أصبت به ليس مثل الجذام والبرص ومثل العيب الذى لا يشبه الناس فيما بينهم فان كان العيب فى الموض يكون قيمة الموض به قيمة الهبة فليس لك أن ترجع عليه بشيء لان الزيادة على قيمة هبتك كانت تطوعاً منه لك ﴿قلت﴾ فان كان الموض قيمته وقيمة الهبة سواء فأصبت به عيباً فصارت قيمته بالمب أقل من قيمة الهبة (قال) ان أتملك الموهوب له قيمة الهبة لم يكن لك عليه سبيل



وليس لك أن ترد العوض إلا أن يأتي أن يتم لك قيمة هبتك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي لأنه لو أعاضك إياه وهو يعلم بالعيب ولم يكن عبياً مفسداً أو قيمته مثل ثمن هبتك لم يكن لك أن تردده عليه ويلزمك ذلك ﴿ قلت ﴾ وكل شيء يموضى من هبتى من العروض والدنانير وغير ذلك من السلع إذا كان فيه وفاء من قيمة هبتى فذلك لازم لى أخذه ولا سبيل لى على الهبة (قال) نعم إذا كانت السلعة مما يتعامل الناس بها فى الثواب بينهم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي لأن مالكا قال إذا أتابه بقيمة هبتة فلا سبيل له على الهبة ولا يبالى أى العروض أتابه إذا كانت عروضاً يثيبها الناس فيما بينهم مما يعرفها الناس ﴿ قلت ﴾ فإن أتابه خطباً أو ثبناً أو ما أشبه ذلك (قال) هذا مما لا يتعاطاه الناس بينهم فى الثواب ولا أراه جائزاً وما سمعته من مالك

﴿ فى الرجل يهب شقصاً من دار أو أرض على عوض سمياه أو لم يسمياه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل شقصاً من دار أو أرض على عوض سمياه أو لم نسمه ولها شفيع فأراد الشفيع أن يأخذ بالشفعة قبل أن يثاب الواهب أ يكون ذلك له أم لا أو أراد أن يأخذ بالشفعة قبل أن يقبض الموهوب له الهبة أ يكون ذلك له أم لا (قال) ليس له أن يأخذ بالشفعة حتى يثاب وقد فرغت لك من تفسير هذا فى كتاب الشفعة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل عبيدين فى صفقة واحدة فأنا بى من أحدهما ورد على الآخر أ يكون ذلك له أم لا فى قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى للواهب أن يأخذ العبدىن إلا أن يثيبه منهما جميعاً لانهما صفقة واحدة

﴿ فى الرجل يهب خنطة فيطحنها الموهوب له ﴾

﴿ فيعوض من دقيقها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل خنطة فطحنها فعوضنى من دقيقها (قال) لا يجوز هذا فى رأيي لأن مالكا قال من باع خنطة فلا يأخذ فى ثمنها دقيقاً وان كانت مثل

كلمها أولم تكن لأن الطعام لا يصلح الا يدأ بيد وقد فسر لك هذا قبل هذا

❦ في موت الواهب أو الموهوب له قبل قبض الهبة أو بعدها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت لرجل هبة يرى أنها للثواب فت قبل أن يقبض الموهوب له هبته (قال) فورثة الواهب مكانه يأخذون الثواب ويسلمون الهبة لأن هذا بيع من البيوع وهذا رأيت ❦ قلت ❦ فان وهبت له هبة يرى أنها لغير الثواب فأبيت أن أدفع اليه هبته فخاصمني فيها فلم يحكم له على بدفع الهبة حتى مات أكون لورثتي أم يأخذها الموهوب له اذا أثبت بينة وزكيت (قال) ان كان قام على الواهب والواهب صحيح فخاصمه في ذلك فمنعه الواهب الهبة فرفعه الموهوب له الى السلطان فدعاه القاضي بينة وأوقف الهبة حتى ينظر في حجتهما فبات الواهب فأراها للموهوب له اذا أثبت بينة لأنني سمعت من مالك وكتب اليه من بعض البلدان وأراه بعض القضاة في رجل باع من رجل عبداً بئمن الى أجل ففلس المبتاع فقام الغرماء عليه وقام صاحب الغلام فرفع أمره الى السلطان فأوقف السلطان الغلام لينظر في أمورهم وبيناتهم فبات المفلس قبل أن يقبض الغلام البائع فكتب اليه مالك أما اذا قام يطلب العبد وأوقف العبد له لينظر القاضي في بينته فبات المشتري فأرى البائع أحق به وان لم يقبضه حتى مات المشتري فكذلك مسألتك في الهبة ان له ان يأخذ هبته اذا كان قد أوقفها السلطان ❦ قلت ❦ أرايت ان وهبها وهو صحيح فلم يقيم الموهوب له على أخذها حتى مرض الواهب (قال) قال مالك لا أرى له فيها شيئاً ولا يجوز قبضه الا حين مرض الواهب لأنه قدمنه هبته حتى أنه لما مرض أراد أن يخرجها من يد صاحبها بلا وصية فيها وهو يستمتع بها في الصحة فيريد أن يخرجها الا ان في مرضه من رأس المال فهذا لا يجوز الا ترى أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال لمائشة رضي الله تعالى عنها حين مرض لو كنت حزيتيه كان لك وانما هو اليوم مال الوارث فلم ير أبو بكر قبضها في المرض جائزاً لها ولم ير أن يسمعه أن يدفع ذلك اليها اذ لم يقبضها في صحة منه ❦ قلت ❦ أرايت ان وهب رجل جارية يرى انه انما

وهبها للثواب فأعتقها الموهوب له أو دبرها أو وهبها أو تصدق بها أو كتبها (قال) قال مالك ان كان له مال جاز هذا كله وكانت عليه القيمة وان لم يكن له مال منع من ذلك كما يمنع صاحب البيع

❦ في الرجل يهب للرجل داراً فيبني فيها أو أرضاً فيغرس فيها ❦  
❦ فأبى الموهوب له أن يثيب منها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل داراً فبني فيها بيوتاً أو وهبت له أرضاً فغرس فيها شجراً فأبى الموهوب له أن يثيبني أ ترى ما صنع فيها فوتاً في قول مالك وتكون له الارض وتكون عليه القيمة (قال) نعم أراه فوتاً وتلزمه الهبة بقيمتها لأن مالكا قال في البيع الحرام في الارضين والدور قال مالك لا يكون فيها فوت الا أن تهدم أو يبني فيها أو يغرس في الارضين ❦ قلت ❦ فان قال الموهوب له أنا أقطع بنياني أو غرسني وأدفع اليه أرضه وداره (قال) ليس ذلك له وعليه قيمتها ❦ قلت ❦ وكذلك مشترى الحرام اذا قال أنا أنقض بنياني أو أقطع غرسي ولا أريد الدار وأنا أردّها أيكون ذلك له (قال) ليس ذلك له ويكون عليه قيمتها ولا يكون عليه بالخيار في ان شاء هدم بنيانه وان شاء أعطاه القيمة وهذا أمر قد فات بمنزلة النماء والنقصان في الثياب والحيوان والهبة مثل البيع سواء وانما رأيت ذلك فوتاً لان صاحب الهبة للثواب حين بني وغرس قد رضى بالثواب لأنه قد حوّلها عن حالها فليس له أن يرجع فيها بعد ان حوّلها عن حالها ورضي بذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت له ثوباً فضبغه بعصفر أو قطعه قيصاً ولم يخطه (قال) هذا فوت في رأيي لأن مالكا قال اذا دخله نماء أو نقصان فهو فوت

❦ في الرجل يهب ديناً له على رجل فيأبى الموهوب له أن يقبل ❦  
❦ أيكون الدين كما هو ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل ديناً لي عليه فقال لا أقبل أيكون الدين كما هو أم لا (قال) الدين كما هو (قال) ولقد سألت مالك عن رجل أعار رجلاً ثوباً فضاع الثوب

عند المستعير فقال المستعير للمعير ان الثوب قد ضاع فقال له المعير فأنت في حل فقال المستعير امرأتى طالق ثلاثا ان لم أغرمه لك وقال المعير امرأته طالق ثلاثا ان قبلته منك (قال) قال مالك ان كان المستعير حين حلف يريد بيمينه ليغرمه له يقول لا أغرمه لك قبلته أو لم يقبله ولم يرد بيمينه لتأخذه مني فلا أرى عليه حثا اذا غرمه فلم يقبله منه ولا على الآخر حثا أيضاً لانه لم يقبله وان كانت يمينه على وجهه لتأخذه مني فان لم يأخذه منه فهو حائث ولا يكره صاحب الثوب على أخذ الغرم ويبر صاحب الثوب (قال مالك) وان كان ذلك من دين كان له عليه فأنت بالدين خلف صاحب الحق أن لا يأخذه وحلف الذي عليه الحق أن يأخذه منه فانه يحث الذي له الحق ويجبر على أخذ الدين ولا يحث الذي عليه الحق ﴿قلت﴾ فما الفرق فيما بينهما ما في قول مالك (قال) لان العارية ليست كالدين الا أن يشاء المعير أن يضمه قيمتها اذا ضاعت ألا ترى أنه لو أعار عارية فضاعت لم يكن على المستعير شيء الا أن يشاء المعير أن يضم المستعير فيما يغيب عليه والدين ليس بهذه المنزلة

﴿ في الرجل يهب للرجل الهبة يرى أنها للثواب ﴾  
﴿ فباعها الموهوب له أتكون عليه القيمة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل هبة يرى أنها للثواب فباعها الموهوب له أتكون عليه القيمة ويكون يمينه اياها فوتا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان وهبت لعبد رجل هبة فأخذها سيده من العبد وللعبد مال فيه وفاء لقيمة الهبة أرى أخذ السيد الهبة من العبد فوتا في قول مالك (قال) أرى أن يحكم على العبد بقيمة الهبة في ماله ولم أسمع من مالك فيه شيئا

﴿ في الرجل يهب دارا للثواب فباع الموهوب له نصفها ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل دارا للثواب فباع الموهوب له نصفها (قال) يقال للموهوب له اغرم القيمة فان أبى قيل للواهب أنت بالخيار ان شئت أخذت نصف

الدار الذي بقي وضمته نصف القيمة وان شئت أسلمت الدار كلها وأخذت قيمة الدار كلها  
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي مثل ما قال مالك في البيع اذا استحق نصف  
الدار وبقي نصفها في يد المشتري ﴿قلت﴾ فان وهبت له عشرين للثواب فباع أحدهما  
وأبى أن يثبني (قال) ان كان الذي باعه الموهوب له هو وجه الهبة وفيه كثرة الثمن  
فالموهوب له ضامن لقيمتها جميعاً وان كان ليس هو وجه الصفقة أخذ الواهب  
الباقى ويتبعه بقيمة الذي باع يوم قبضه وهذا رأيي مثل ما قال مالك في البيع اذا استحق  
أحدهما أو وجد به عيب قال ابن القاسم أو باع أحدهما ﴿قلت﴾ أرايت لو وهب لرجل  
داراً هبة للثواب فباعها الموهوب له ثم اشتراها فقام الواهب عليه فأبى أن يثبني وقال  
خذ هبتك (قال) قد لزمته القيمة حين باع ولا يأخذ الهبة ولكن على الموهوب له  
القيمة يفرمها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أحفظه عنه وهو رأيي

✽ في الرجل يرب للرجل جارية للثواب فولدت ✽  
﴿عنده فأبى أن يثبني منها الواهب﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل جارية فولدت عنده ولداً فأبى أن يثبني (قال) قد  
لزمته القيمة لان هذا فوت لان مالكاً قال اذا فانت بئاء أو نقصان في الهبة فقد لزممت  
الموهوب له القيمة

✽ في الرجل يهب الهبة فلم يقبضها الموهوب له وهي ✽  
﴿لغير الثواب فأبى رجل فادعى أنه اشتراها منه﴾  
﴿وأقام البينة وأقام الموهوب له بينة﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً وهب لى هبة فلم يقبضها منه وهي لغير الثواب فأبى  
رجل فادعى أنه اشتراها منه وأقام البينة وقت أنا على الهبة لا قبضها منه قال صاحب  
الشراء أولى ﴿قلت﴾ أحفظه عن مالك (قال) قال مالك من حبس على ولده  
صغار حبساً فمات وعليه دين لا يدري الدين كان قبل أو الحبس فقام الغرماء فقالوا

نبيع هذا فنستوفي حقنا وقال ولده قد حبسه علينا وقد حازه لنا أبونا ونحن صفار في حجره (قال) بلنبي أن مالكا قال ان أقام ولده البينة ان الحبس كان قبل الدين فالحبس لهم وان لم يقيموا البينة أن الحبس كان قبل الدين بيع للغرماء وبطل حبسهم فالهبة اذا كانت لغير الثواب بمنزلة ماوصفت لك في الحبس

❦ في الرجل يقول غلة دارى هذه في المساكين صدقة وهو صحيح ❦

❦ فأتأت أن رأيت ان قال غلة دارى هذه في المساكين صدقة وهو صحيح فأتأت ولم يخرجها من يديه وكان هو في حياته يقسم غلتها في المساكين (قال) مالك ان لم يخرجها من يديه حتى مات وان كان يقسمها للمساكين فالدار لورثته لانه لم يخرجها من يديه

❦ في الرجل يقول غلة دارى هذه في المساكين صدقة وهو مريض ❦

❦ قلت أن رأيت ان قال غلة دارى هذه في المساكين صدقة في مرضه فأتأت قبل أن يخرجها من يديه (قال) تخرج من ثلثه عند مالك وما كان في المرض من صدقة أو حبس فهو في الثلث بمنزلة الوصية يجوز من ذلك مايجوز من الوصية ❦ قال ابن القاسم ما كان في المرض على الوصية أو البتات فهو جائز كله في الثلث الا أن البتات في المرض لا يمكن من بتت له من قبضها الا بعد الموت الا أن تكون له أموال مأمونة من دور أو أرضين فبتت له ولا يشبه ذلك من بتت له في الصحة لان من بتت له في الصحة ان قام على صدقته أخذها وان المريض اذا قام الذي بتت له على أخذها لم يكن ذلك له حتى يموت المريض الا أن يكون ذا أموال مأمونة من دور أو أرضين فذلك بمنزلة العتق ❦ قلت أن رأيت ان قال دارى في المساكين صدقة وهو صحيح أيجبره السلطان على أن يخرجها الى المساكين أم لا في قول مالك (قال) أما ما كان من ذلك على وجه اليمين للمساكين أو لرجل بيمينه فلا يجبره السلطان على أن يخرجها وما كان من ذلك على غير اليمين وإنما بتله لله فيلخرجها السلطان ان كان لرجل بيمينه أو للمساكين

﴿ في الرجل يقول كل ما أملك في المساكين صدقة ﴾  
 ﴿ أيجبر على اخراج ماله أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال كل ما أملك في المساكين صدقة أيجبر على اخراج ماله أم لا (قال) لا يجبر على ذلك ولكن يؤمر بأن يتصدق بثلث ماله ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك يتصدق بثلث ماله (قال) لحديث أبي لبابة الانصاري ﴿ قلت ﴾ فإن كانت له عروض من دور وحيوان ومدبرين ومكاتبين أيقومهم (قال) لا أرى أن يخرج ثلث المدبرين لأنه لا يملك بيعهم ولا هبهم ولا يشبهون المكاتبين لأن المكاتبين يملك بيع كتابتهم وهبة ذلك فإذا أخرج ثلث ذلك فقد أخرج ثلث ما يملك فيهم إلا أن يرق المكاتبون يوما فإن رقوا نظر إلى قيمة رقابهم فإن كان ذلك أكثر من قيمة كتابتهم يوم أخرج ذلك أخرج ثلث الفضل وأما أمهات الاولاد فليس عليه فيهن شيء في رأيي لأنهن لا يملكن ملك البيع ﴿ قال سحنون ﴾ ليس يخرج الا قيمة الكتابة فقط لأنه إنما يملك ذلك يوم حنث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ثلث مالي في المساكين فلم يخرج من يديه حتى ضاع المال كله (قال) لا شيء عليه في رأيي فرط أو لم يفرط لأن مالكاً سئل عن الرجل يقول مالي كله في سبيل الله في عيّن حنث فلا يخرج ذلك حتى يهلك جل ماله أو يذهب قال مالك أرى عليه ثلث ما بقي في يده

﴿ في الرجل يعمر الرجل داره حياته أو عبده أو دابته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال قد أعمرتك هذه الدار حياتك أو قال هذا العبد أو هذه الدابة (قال) هذا جائز عند مالك وترجع بعد موته إلى الذي أعمرها أو إلى ورثته ﴿ قلت ﴾ فإن أعمر ثوباً أو حلياً (قال) لم أسمع من مالك في الثياب شيئاً وقد أخبرتك بقول مالك وأما الحلي فأراه بمنزلة الدور

﴿ في الرجل يقول داري صدقة سكنى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال داري هذه لك صدقة سكنى (قال) فأنما له سكنها صدقة

وليس له رقبتها ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال قد حبست عبدى هذا ايكما ثم يقول هو للآخر منكما ( قال ) هذا جائز عند مالك وهو للآخر منهما يديعه ويصنع به ما يشاء لانه انما حبس عليهما ماداما حين فاذا مات أحدهما فهو هبة للآخر يديعه ويصنع به ما يشاء

❦ في الرجل يقول قد أسكنتك هذه الدار وعقبك فأت ومات عقبه ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت لرجل قد أسكنتك هذه الدار وعقبك من بعدك فأت ومات عقبه من بعده أترجع الى أم لا ( قال ) نعم ترجع اليك الا أن يقول قد حبستهم على فلان وعلى عقبه حبسا صدقة فاذا قال ذلك ولم يقل سكنى لك ولولدك فانه اذا انقضى الرجل وعقبه رجعت الى أقرب الناس بالمحبس حبسا عليه ﴿ قلت ﴾ فان كان المحبس حيا ( قال ) لا ترجع اليه على حال من الحالات ولكن ترجع الى أقرب الناس منه حبسا عليهم ﴿ قلت ﴾ رجالا كانوا أو نساء ( قال ) نعم ترجع الى أولى الناس بميراثه من ولده أو عصبته ذكورهم وانهم يدخلون في ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا الذى سألتك عنه من هذه المسائل كلها قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال دارى هذه حبس على فلان وعقبه من بعده ولم يقل حبسا صدقة ثم مات فلان ومات عقبه من بعده والذى حبس حى أترجع اليه فى قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فى هذا شيئا أقوم على حفظه ولكنه اذا قال حبساً فهو بمنزلة قوله حبس صدقة لان الاحباس انما هى صدقة فلا ترجع اليه ولكن ترجع الى أولى الناس به بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ فان قال هذه الدار لك ولعقبك سكنى ( قال ) اذا انقضى هذا الذى جعلت له هذه الدار سكنى ولعقبه وانقضى عقبه رجعت الى الذى أسكن ان كان حيا يصنع فيها ما يصنع فى ماله فان كان قد مات رجعت ميراثا الى أولى الناس به يوم مات أو الى ورثتهم لانهم هم ورثته وأصل الدار كانت فى ماله يوم مات ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال حبسا فهلك الذى حبست عليه وهلك عقبه الذين حبست عليهم وقد هلك أيضاً الذى حبس ولم يدع الا ابنة واحدة ولم يترك عصبه ( قال ) انما قال لنا



مالك اذا انقضض الذين حبست عليهم رجعت الى أولى الناس بالمحبس يوم ترجع عصيته كانوا أو ولد ولده وتكون حبسا على ذوى الحاجة منهم وليس الاغنياء منهم فيها شيء عند مالك ﴿قلت﴾ فان كانوا ولده (قال) فان كانوا ولده فليس للاغنياء منهم فيها شيء عند مالك وكذلك العسبة وكذلك كل من ترجع اليهم انما هي لذوى الحاجة منهم ﴿قلت﴾ فان كان الذين رجعت اليهم الدار ورثة هذا المحبس اغنياء كلهم (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئا ولكنى أرى أنها تكون لأقرب الناس من هؤلاء الاغنياء ان كانوا فقراء

﴿في الرجل يهب للرجل عبداً للثواب وفي عينه بياض أو به صمم ثم يبرأ﴾  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت له عبداً للثواب وفي عينه بياض أو به صمم فبرأ أتراه فوتاً وتلزمه القيمة (قال) أراه فوتاً ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) الصمم قد سئل مالك عنه فقال أراه عيباً مفسداً فاذا كان عيباً مفسداً فهو اذا ذهب فهو نماء وأما البياض اذا ذهب فليس أشك أنه نماء وتلزمه القيمة

﴿في المريض يهب عبداً للثواب أيجوز ذلك أم لا﴾

﴿قلت﴾ أرايت المريض ان وهب عبداً له للثواب أيجوز ذلك أم لا (قال) ذلك جائز عند مالك وهذا والبيع سواء ﴿قلت﴾ فان باع المريض عبداً فقبضه المشتري فباعه أو أعتقه وهو عديم لا مال له أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) أما عتقه فلا يجوز عند مالك الا أن يكون له مال فيجوز وأما يبعه فاني لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى للورثة ان كان الذى وهب له عديماً فلهم أن يمنعوا الموهوب له من بيع الهبة حتى يعطيهم قيمتها

﴿في الرجل يهب عبداً للثواب فيجنى العبد جناية عند الموهوب له﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل عبداً للثواب فجنى العبد عند الموهوب له جناية أتراه فوتاً وتكون القيمة على الموهوب له (قال) نعم لأن مالكا قال في النماء والنقصان

انه فوت فهذا حين جنى أشد الفوت لأنه قد دخله النقصان

❦ في الرجل يهب نافته للثواب أو يبيعها فيقتلها الموهوب له أو أشعرها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت لرجل نافة للثواب أو بعت نافة فقتلها أو أشعرها ولم يعطني الثمن ولا مال له (قال) قال مالك العتق يرد فهذا أخرى أن يرد وتحل فلائذها وتباع في دين المشتري في البيع وأما في الهبة فإنها ترجع الى ربها ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا وهب في مرضه لرجل هبة أو تصدق على رجل بصدقة فلم يقبض صدقته الموهوب له ولا المتصدق عليه حتى مات الواهب في مرضه أجمعها وصية أو هبة أو صدقة غير مقبوضة وتبطلها (قال) أجمعها وصية لأن مالكاً قال ما تصدق به المريض أو اعتق فهو في ثلثه

❦ في المريض يهب الهبة فيبتلها أو يتصدق بصدقة فيبتلها أيقبض ذلك ❦

❦ الموهوب له أو المتصدق عليه قبل أن يموت الواهب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما وهب المريض فبتله في مرضه أو تصدق به فبتله أي قدر الموهوب له أو المتصدق عليه أن يقبض ذلك قبل موت المريض (قال) لا يجوز ذلك له والورثة أن يمنوه ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم الا أن تكون له أموال مأمونة مثل ما وصفت لك في الأموال المأمونة فيكون له أن يقبض ذلك وكذلك هذا في العتق ألا ترى أنه يعتق عبده في مرضه فبتله فإذا كانت له أموال مأمونة من دور أو أراضين تمت حرية العبد مكانه فكذلك الهبة والصدقة

❦ في الرجل يوصي بوصية لرجل فيقتل الموصي له الموصي عمداً ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أوصى بوصية لرجل فقتل الموصي له الموصي عمداً أتبطل وصيته أم لا (قال) أراها تبطل ولا شيء له من الوصية ❦ قلت ❦ أرايت ان قتاني خطأ فأوصيت له بعد ما ضربني بثلاث مالى أو أوصيت له بديتي أو ببعض مالى والثالث يحمل ذلك (قال) قال مالك ذلك جائز ❦ قلت ❦ له أليس قد قلت لا وصية

لقاتل (قال) انما ذلك اذا كانت الوصية أو لا تقتله بعد الوصية عمداً فلا وصية له لأنه يتهم أن يكون طاب تـجـبـيل ذلك (قال) فان كان قتله خطأ فحلت الوصية ثلث المال غير الدية فذلك جائز له ولا تدخل وصيته في الدية ألا ترى أن الوارث لو قتله خطأ ورث من المال ولم يرث من لدية فكذلك هذا

❦ في الرجل يوصي بدار له لرجل والثالث يحمل ذلك ❦  
❦ فقال الورثة لا نـجـيز ولـسـكـنا نـعـطـيه ثلث مال الميت ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى له بدار والثالث يحمل ذلك فقال الورثة لا نـجـيز ذلك ولـسـكـنا نـعـطـيه ثلث مال الميت حينما كان (قال) ليس ذلك للورثة وله أن يأخذ الدار اذا كان الثلث يحمل الوصية وهذا قول مالك ألا ترى أن الدار لو غرقت حتى تصير بحراً بطأت وصية الموصي له فهذا يدل على أنه أولى بها

❦ في المسلم أو النصراني يهب أحدهما لصاحبه أو يتصدق ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما كان بين المسلم والنصراني من صدقة أو هبة تصدق بها أحدهما على صاحبه أو وهبها أحدهما لصاحبه أتـحـكـم بينهما بحكم الاسلام في قول مالك (قال) قال مالك كل أمر يكون بين المسلم والنصراني فأرى أن يحكم بينهما بحكم الاسلام فأرى مسائلتك بتلك المنزلة

❦ في العبد توهب له الهبة ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد توهب له الهبة يرى أنها للثواب أيكون على العبد الثواب أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ان كان مثله يثيب ويرى أنه انما وهبها للثواب فأرى عليه الثواب اذا كان ممن قد خلى سيده بينه وبين التجارة

❦ في الرجل يهب لذي رحم يرجع في هبته ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهب لذي رحم أيكون له أن يرجع في قول مالك (قال) قال مالك ليس بين الرجل وامراته ثواب في الهبة الا أن يكون يعلم أنها أرادت منه

بذلك ثوابا مثل أن يكون الرجل الموسر والمرأة لها الجارية فيطلبها منها فتمطيه إياها يريد بذلك أن يستغزر صلته وعطيته والرجل مثل ذلك يهب الهبة لامرأته أو الابن لآبيه يرى أنه إنما أراد بذلك استغزار ما عند أبيه فإذا كان مثل هذا فيما يرى الناس أنه وجه ما طلب بهبته تلك رأيت بينهما الثواب فإن أنابه والا رجع كل واحد منهما في هبته فإن لم يكن على وجه ما ذكرت لك فلا ثواب بينهما فعلى هذا فقس ما يرد عليك من هذا

❦ في الرجل يهب لعمه أو أعمته أو لجدته أو لذي قرابته ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت لعمي أو لعمتي أو جدي أو جدتي أو أخي أو ابن عمي هبة أو وهبت لقرايتي ممن ليس بيني وبينهم محرم أو لقرايتي ممن بيني وبينهم محرم أيكون لي أن أرجع في هبتي (قال) ما وهبت من هبة يعلم أنك إنما وهبتها تريد بها وجه الثواب فإن آتاك ولا رجعت في هبتك وما وهبت من هبة يعلم أنك لم ترد بها وجه الثواب فلا ثواب لك مثل أن تكون غنيا تتصل بمض قرابتك الفقراء فتزعم أنك أردت بها الثواب فهذا لا يصدق على ذلك ولا ثواب لك ولا رجعة لك في هبتك (قال) وهذا كله قول مالك ❦ قلت ❦ وكذلك هذا في الاجنبيين في قول مالك (قال) نعم لو وهب لأجنبي هبة والواهب غني والموهوب له فقير ثم قال بعد ذلك الواهب إنما وهبتها للثواب لم يصدق على ذلك ولم يكن له أن يرجع في هبته وهذا قول مالك (قال) وإن كان فقيراً فوهب لفي وقال إنما وهبتها للثواب فإن هذا يصدق ويكون القول قوله فإن أنابه والا رد عليه هبته ❦ قلت ❦ أرايت ان كانا غنيين أو فقيرين فوهب أحدهما لصاحبه هبة ولم يذكر الثواب حين وهب له ثم قال بعد ذلك الواهب إنما وهبتها له للثواب وكذبه الآخر أيكون القول قول الواهب أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ هذا ولكن لا أرى لمن وهب لفقير ثوابا وإن كان فقيراً إذا لم يشترط في أصل الهبة الثواب وأما غني وهب لفي فقال إنما وهبتك للثواب فالقول قول الواهب ان أثيب من هبته والا رجع في هبته ❦ قلت ❦ أرايت هذا الذي

وهب الهبة للثواب اذا اشترط الثواب او يرى أنه انما أراد الثواب فأثابه الموهوب له  
أقل من قيمة الهبة ( قال ) قال مالك ان رضى بذلك والا أخذ هبته ﴿ قلت ﴾ فان  
أثابه قيمة الهبة أو أكثر من ذلك فأبى أن يرضى والهبة قائمة بعينها عند الموهوب له  
( قال ) قال مالك اذا أثابه قيمة الهبة أو أكثر من ذلك فليس للواهب على الهبة سبيل  
﴿ قلت ﴾ فان كانت الهبة قد تغيرت في يد الموهوب له بزيادة أو نقصان فأثابه  
الموهوب له أقل من قيمة الهبة ( قال ) قال مالك اذا تغيرت في يد الموهوب له  
زيادة أو نقصان فالقيمة له لازمة

﴿ تم كتاب الهبات بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وليه كتاب الحبس ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الحبس ﴾

﴿ في الحبس في سبيل الله ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت اذا حبس في سبيل الله فأى سبيل الله ( قال ) قال مالك سبل الله كثيرة ولكن من حبس في سبيل الله شيئاً فأنما هو في الغزو ﴿ قلت ﴾ فالرباط مثل الاسكندرية وما أشبهها من مواخير أهل الاسلام أهى غزو يجوز لمن حبس في سبيل الله فرسه أو متاعه أن يجعله فيه في قول مالك ( قال ) نعم ولقد أتى رجل مالسكا وأنا عنده قاعد فسأله عن رجل جعل ماله في سبيل الله أوصى به فأراد وصيه أن يفرقه في جدة فنهاه مالك عن ذلك وقال لا ولكن فرقه في السواحل ( قال ابن القاسم ) يريد سواحل الشام ومصر ﴿ قلت ﴾ وما بال جدة أليست ساحلا ( قال ) ضعفها مالك ﴿ فقليل ﴾ لما لك انهم قد نزلوا ( قال ) فقال مالك اذا كان ذلك شيئاً خفيفاً ، فضمف مالك ذلك ( قال ) ولقد سأله قوم وأنا عنده قاعد انه كان من دهلك<sup>(١)</sup> ما كان وكانوا قوما قد تجهزوا يريدون الغزو الى عسقلان والاسكندرية أو بعض هذه السواحل فاستشاروه أن ينصرفوا الى جسد فنهاهم عن ذلك وقال لهم الحقوا بالسواحل ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس قال ربيعة كل ما جعل صدقة حبسا أو حبس ولم تسم فيه صدقة فهو كله صدقة تنفذ في مواضع الصدقة وعلى وجه ما ينتفع

(١) (دهلك) وزان جعفر جزيرة بين بر اليمن وبر الحبشة أى من أهل دهلك الخ كتبه مصححه

بذلك فيه ان كانت دواب في الجهاد وان كانت غلة أموال فلي منزلة ما يرى الوالى من وجه الصدقة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن رجل أوصى بوصية وأوصى فيها بأموال فمات فيها أوصى به أن قال دارى حبس ولم يجعل لها مخرجاً فلا ندرى أكان ذلك منه نسياناً أو جهل الشهود أن يذكره ذلك فقال مالك أراها حبساً في الفقراء والمساكين ﴿ فقيل ﴾ له فإنها بالاسكندرية وجل ما يحبس الناس بها في سبيل الله ( قال ) ينظر في ذلك ويجتهد فيه فيما يرى الوالى وأرجو أن تكون له سعة في ذلك ان شاء الله تعالى

### — في الرجل يحبس رقيقاً في سبيل الله —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان حبس رقيقاً له في سبيل الله أترأى حبساً ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وما يصنع بهم ( قال ) يستعملون في سبيل الله ﴿ قلت ﴾ ولا يباعون ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ يحفظه عن مالك ( قال ) لا أقوم على حفظه

### — في الرجل يحبس ثياباً في سبيل الله —

﴿ قلت ﴾ أرايت الثياب هل يجوز أن يحبسها رجل على قوم بأعيانهم وعلى المساكين أو في سبيل الله في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً أن يحبس الرجل الثياب والسروج ﴿ قلت ﴾ أرايت ما ضعف من الدواب المحبسة في سبيل الله أو بلى من الثياب كيف يصنع بها في قول مالك ( قال ) قال مالك أما ما ضعف من الدواب حتى لا يكون فيه قوة للغزو فإنه يباع ويشترى بثمنه غيره من الخيل فيجعل في سبيل الله ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فإن لم يكن في ثمنه ما يشتري به فرس أو هجين أو برذون رأيت أن يعان به في ثمن فرس والثياب ان لم تكن فيها منفعة بيعت واشترى بثمنها ثياب ينتفع بها وان لم يكن في ثمنها ما يشتري به شيء ينتفع به فرق في سبيل الله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت مالكا يقول في الفرس المحبس في سبيل الله اذا كلب وخبت انه لا بأس أن يباع ويشترى فرس مكانه ﴿ قال سحنون ﴾

وقد روى غيره أن ما جعل في سبيل الله من العبيد والثيران لا تباع (قال) ولو بيعت لبيع الربع المحبس اذا خيف عليه الخراب وهذه جل الاحباس قد خربت فلا شيء أدل على سنتها منها ألا ترى أنه لو كان البيع يجوز فيها لما أغفله من هضمي ولكن بقاؤه خرابا دليل على أن بيعه غير مستقيم وبحسبك حجة في أمر قد كان متقادما بأن تأخذ منه ما جرى منه فلا حباس قديمة ولم تزل وجل ما يوجد منها بالذي به لم يزل يجري عليه فهو دليلها بقاء هذه خرابا دليل على أن البيع فيها غير مستقيم لانه لو استقام لما أخطأ من مضي من صدر هذه الامة وما جهله من لم يعمل به حتى تركت خرابا وان كان قد روى عن ربيعة خلاف لهذا في الرباع والحيوان اذا رأى الامام ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث أنه سمع يحيى بن سعيد يسئل عن فرس حبس دفعت الى رجل فباعها قال يحيى لم يكن ينبغي له أن يحدث فيها شيئا غير الذي جعلت له فيه الا أن يخاف ضعفها وتقصيرها فلعل ذلك يخفف بيعها ثم يشتري مكانها فرسا تكون بمنزلتها حبسا

﴿ في الرجل يحبس الخيل والسلاح في سبيل الله ﴾

﴿ فلا يخرجها من يديه حتى يموت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من حبس الخيل فلم ينفذها ولم يخرجها من يديه الى أحد حتى مات أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز هذا وهي ميراث كذلك قال مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في السلاح أيضا اذا حبسه وهو صحيح ولم ينفذه بحال ما وصفت لك ولم يخرج من يديه حتى يموت فهو ميراث بين الورثة (قال) مالك واذا حبس سلاحا كان يخرج ويرجع اليه فهو جائز وما لم يكن كذلك لم يخرج حتى مات فهو ميراث وان أخرج بمضه فأنفذه وبقي بعضه فما أخرج منه فهو جائز وما لم يخرج منه فهو ميراث ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد قال مالك من حبس حبسا من عرض أو حيوان في سبيل الله ثم وليه حتى مات ولم يوجهه في الوجوه التي سمى غير أنه كان يقوم عليه وليه حتى مات قال أما كل حبس له غلة فانه ان وليه حتى مات وهو في يديه رأيت



رداً في الميراث لأنه لو شاء رجل لانتطاع إلى ماله فحبسه وأكل غلته فإذا جاء الموت قال قد كنت حبسته لئمنه من الوارث فلا أرى أن يجوز مثل هذا من الإحباس حتى يستخلف عليها الذي حبسها رجلاً غيره ويتهراً إليه منها. وأما كل حبس لا غلة له مثل السلاح والخيل وأشباه ذلك فإنه إذا وجهه في تلك الوجوه التي سعى وأعمله فيها فقد جاز وإن كان يابسه حتى مات وهو من رأس المال وإن لم يكن وجهه في شيء من تلك الوجوه فلا أراه إلا غير جائز

❦ في الرجل يحبس على الرجل وعلى عقبه ولا يذكر ❦

❦ في حبسه صدقة وكيف مرجع الحبس ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في الرجل يحبس الحبس على الرجل وعقبه أو عليه وعلى ولده وولده ولده أو يقول رجل هذه الدار حبس على ولدي ولم يحمل لها مرجعاً بمدهم فاتقروا أن هذا الحبس موقوف ولا يباع ولا يوهب ويرجع إلى أولى الناس بالحبس يكون حبساً ❦ قال ابن القاسم ❦ قال مالك إذا تصدق الرجل بدار له على رجل وولده ما عاشوا ولم يذكر لها مرجعاً إلا صدقة هكذا لا شرط فيه فيهلك الرجل وولده ( قال ) أرى أن ترجع حبساً على أقاربه في المساكين ولا تورث ❦ ابن وهب ❦ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال من حبس داراً أو تصدق بها قال الحبس والصدقة عندنا بمنزلة واحدة فإن كان صاحب ذلك الذي حبس الدار لم يسم شيئاً فإنها لا تباع ولا تورث يسكنها الأقرب فالأقرب به ❦ قال سحنون ❦ وقد قال بعض رجال مالك كل حبس أو صدقة على مجهول من يأتي فهو الحبس الموقوف مثل أن يقول على ولدي ولم يسمهم فهذا مجهول ألا ترى أن من يحدث من ولده بعد هذا القول يدخل فيه وكذلك لو قال على ولدي وعلى من يحدث لي بعدهم فهذا أيضاً على مجهول من يأتي وإذا سمي قائمهم قوم بأعيانهم وقد فسرنا ذلك ❦ قال ابن وهب ❦ وقال بعض من مضى من أهل العلم إذا تصدق الرجل على الرجل وعلى عقبه من بعده فهو الحبس الذي لا يباع ولا يوهب يحوزه صاحبه حياته فإذا مات

كان الحبس لعقبه ثم لعقب عقبه مابق منهم أحد ثم يرجع اذا انقضى العقب الى  
 ماسمى المتصدق بها وسبيلها عليه ﴿ وقال ﴾ رجال من أهل العلم منهم ربيعة اذا تصدق  
 الرجل على جماعة من الناس لا يدري كم عدتهم ولم يسهمهم بأسمائهم فهي بمنزلة الحبس  
 وقال ربيعة والصدقة الموقوفة التي تباع اذا شاء صاحبها اذا تصدق بها الرجل على  
 الرجل أو الثلاثة أو أكثر من ذلك اذا ساهم بأعيانهم ومعناه ما عاشوا ولم يذكر  
 عقبا فهذه الموقوفة التي يبيعها صاحبها ان شاء اذا رجعت اليه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم  
 رأيت الرجل يقول دارى هذه حبس على فلان وعلى عقبه من بعده ولم يقل صدقة  
 فهي حبس كما يقول صدقة ( قال ) أصل قوله الذي رأيناه يذهب اليه أنه اذا قال حبسا  
 ولم يقل صدقة فهي حبس اذا كانت على غير قوم بأعيانهم واذا كانت على قوم  
 بأعيانهم فقد اختلف فيه قوله قد كان يقول اذا قال حبسا على قوم بأعيانهم ولم يقل  
 صدقة أو قال حبسا ولم يقل لا تباع ولا توهب فهذه ترجع الى الذي حبسها اذا كان  
 حيا أو الى ورثته الذين يرثونه فتكون مالا لهم وقد قال لا ترجع اليه ولكنها تكون  
 محبسة بمنزلة الذي يقول لا تباع وأما ان قال حبسا لا تباع أو قال حبسا صدقة وان كانوا  
 قوما بأعيانهم فهذه الموقوفة التي ترجع بدموت الحبس عليه الى أقرب الناس بالحبس  
 ولا ترجع الى الحبس وان كان حيا وهو الذي يقول أكثر الرواة عن مالك وعليه  
 يعتمدون ولم يختلف قوله في هذا قط اذا قال حبسا صدقة أو قال حبسا لا تباع وان كانوا  
 قوما بأعيانهم انما الموقوفة التي ترجع الى أقرب الناس بالحبس ان كان ميتا أو كان حيا  
 ولا ترجع الى الحبس على حال ﴿ عبد الله بن وهب ﴾ عن مخرمة بن بكير عن أبيه  
 قال يقال لو أن رجلا حبس حبسا على أحد لم يقل لك ولعقبك من بعدك فانها ترجع  
 اليه فان مات قبل الذين حبس عليهم الحبس ثم ماتوا كلهم أهل الحبس فانها ترجع  
 ميراثا بين ورثة الرجل الذي حبسها على كتاب الله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن  
 ربيعة أنه قال من حبس داره على ولده وولد غيره فجعلها حبسا فهي حبس عليهم  
 يسكنونها على مصرافهم فان انقضوا أخذها ولاته دون ولاته من كان ضم مع ولده

اذا كانوا ولد وولد أو غيرهم (قال) قال ربيعة وكل من حبس داراً على ولده فأولادهم  
 بمنزلة الولد والذي يحدث منهم بمنزلة من كان يوم تصدق الا أن يأخذ قوم بفضل اثره  
 وكثرة عيال في سعة المساكين وقوة المرافق ليس بينهم اثره الابتفضيل حق يرى  
 (وأخبرني) يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يترك المال حبساً على ولده  
 ثم يموت بمض ولده من صلبه وله ولد قال ربيعة تلك الصدقة والحبس الذي يجري  
 فيها الولد وولد الولد تكون قائمة لا تباع وأما ما ذكرت من ولد الولد مع الولد فأنما  
 يقع فيه الاجتهاد يكون في المال فلا يحصى وذلك الولد مع أعمامهم يكون المال قليلاً  
 مستوفى فتكون الأعمام أحق به من ولد أخيه ويكون السر والسر فينظر الناس في ذلك  
 كله (وقال يحيى بن سعيد) من حبس داره على ولده فهي على ولده وولد وولد وولد ذكورهم  
 وإناهم الآن ولده أولى من ولد ولده ما عاشوا الا أن يكون فضل فيكون لولد الولد  
 فذلك حق لحاجتهم (وقال) يحيى بن سعيد من حبس داره على ولده وولد وولد وهي  
 على ما وضعها عليه الا أن يبدأ بولده قبل ولد ولده وليس لولد البنات فيها حق (وقال)  
 مالك من قال حبساً على ولدى فان ولد الولد يدخلون مع الآباء ويرثون الآباء فان  
 قال ولدى وولد ولدى دخلوا أيضاً وبدى بالولد وكان لهم الفضل ان كان فضل (وقال)  
 سحنون (وكان المغيرة وغيره يسوي بينهم) (وقال مالك) ليس لولد البنات شيء اذا  
 قال الرجل هذه الدار حبس على ولدى فهي اولده وولد ولده وليس لولد البنات  
 شيء قال الله تبارك وتعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فاجتمع  
 الناس أنه لا يقسم لولد البنات شيء من الميراث اذا لم يكن له بنات لصلبه وان بنى  
 البنين الذكور والانات يقسم لهم الميراث ويحبسون من يحببه من كان فوقهم اذا لم  
 يكن فوقهم أحد (ابن وهب) عن يونس بن يزيد أنه سأل أبا الزناد عن رجل  
 حبس على رجل وولده ما عاشوا حبساً لا يباع ولا يوهب ولا يورث فقال أبو الزناد  
 هي على ما وضعها عليه ما بقي منهم أحد فان انقضوا صارت الى ولاية الذي حبس  
 وتصدق (وقال) ربيعة وابن شهاب ويحيى بن سعيد ان الحبس اذا رجع انما يرجع الى

❦ في الرجل يحبس داره في مرضه على ولده وولد ولده ❦  
❦ ثم يهلك ويترك زوجته وأمه وولده وولد ولده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً حبس في مرضه على ولده وولد ولده داراً والثلاث يحملها وهلك وترك زوجته وأمه وولده وولد ولده (قال) تقسم الدار على عدد الولد وعلى عدد ولد الولد فما صار لولد الأعيان دخلت معهم الأم والزوجة فكان ذلك بينهم على فرائض الله تعالى حتى إذا انقرض ولد الأعيان رجعت الدار كلها على ولد الولد ❦ قلت ❦ فإن انقرض واحد من ولد الأعيان (قال) يقسم نصيبه على من بقي من ولد الأعيان وعلى ولد الولد لأنهم هم الذين حبس عليهم ثم تدخل الأم والزوجة وورثة الميت من ولد الأعيان في الذي أصاب ولد الأعيان من ذلك على فرائض الله ❦ قلت ❦ فإن هلك الأم أو الزوجة أو هلكتا جميعاً أيدخل ورثتهما في حظوظهما ما دام أحد من ولد الأعيان حياً (قال) نعم قال وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت أن انقرضت الأم والزوجة أو لا أيدخل ورثتهما مكانهما (قال) نعم ❦ قلت ❦ فإن انقرض واحد من ولد الأعيان بعد ذلك (قال) يقسم نصيبه على ولد الولد وعلى من بقي من ولد الأعيان ويرجع من بقي من ورثة الهالك من ولد الأعيان وورثة الزوجة وورثة الأم في الذي أصاب ولد الأعيان فيكون بينهم على فرائض الله فإن مات ورثة الزوجة والأم وبقي ورثة ورثتهم (قال) يدخل في ذلك ورثة ورثتهم أبداً ما بقي من ولد الأعيان أحد بحال ما وصفت لك ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا قوله ❦ قلت ❦ فإن انقرض ولد الولد رجعت حبساً على أولي الناس بالمحبس في قول مالك (قال) نعم

❦ في الرجل يحبس الدار ويشترط على المحبس عليه مرمتها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الرجل يحبس داره على رجل وعلى ولده وولد ولده ويشترط على

الذي يحبس عليه أن ما احتاجت الدار من مرممة فعلى الحبس عليه أن ينفق في مرممتها من ماله (قال) لا يصلح ذلك وهذا كراء وليس بحبس ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا إلا أن مالكا قال في الفرس يحبس على الرجل ويشترط على الحبس عليه حبسه سنة وعلقه فيها قال مالك لا خير فيه وقال أرايت ان هلك قبل أن تستكمل السنة كيف يصنع أيذهب علقه باطلا ﴿قلت﴾ فدا يصنع أن يحمل الفرس والدار حبسا اذا وقع مثل هذا الشرط أم يبطل (قال) لا أدري الا أن مالكا قال لي في الفرس لا خير فيه ووجه كراهية ذلك عنده أنه غرر وقال أرايت لو مات قبل السنة أكان تذهب نفقته (قال مالك) في الرجل يبيع عبده على أنه مدبر على المشتري أنه لا خير فيه (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه يجوز تدبيره لانه بيع قد فات بالتدبير ويرجع البائع على المشتري بتمام الثمن ان كان البائع هضم له من الثمن لذلك شيئا وهذا قول مالك في التدبير فأرى في الفرس أن يحجر صاحبه الذي حبسه فان أحب ان لم يفت الاجل أن يضع الشرط ويبتله لصاحبه فعل أو يدفع اليه ما أنفق ويأخذ فرسه وان فات الاجل لم أر أن يرد وكان للذي بتل له بعد السنة بغير قيمة . وأرى في الدار أن تكون حبسا على ما جعل ولا تلزمه المرممة وتكون مرممتها من غلتها لانها فاتت في سبيل الله ولا يشبهه البيوع الا أن ذلك يكرهه مالك له

— في الحبس على الولد واخراج البنات واخراج بمضمم —

﴿عن بعض وقسم الحبس﴾

﴿قال ابن وهب﴾ أخبرني حيوة بن شريح أن محمد بن عبد الرحمن القرشي أخبره قال حبس عثمان بن عفان والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله التيمي دورهم ﴿وأخبرني﴾ غيره من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعمر بن العاص وغيرهم مثله (قال) سعيد بن عبد الرحمن وغيره عن هشام بن عروة ان الزبير بن العوام قال في صدقته على بنه لا تباع ولا تورث وان لامردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضار بها ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن أبي بكر بن حزم أن عمر بن عبد العزيز كتب له أن يفحص

له عن الصدقات وكيف كانت أول ما كانت (قال) فكتبت إليه أذكر له صدقة  
عبد الله بن زيد وأبي طلحة وأبي الدحداحة وكتبت إليه أذكر له أن عمرة ابنة عبد  
الرحمن ذكرت لي عن عائشة أنها كانت إذا ذكرت صدقات الناس اليوم وأخرج  
الرجال بناتهم منها تقول ما وجدت للناس مثلاً اليوم في صدقاتهم إلا ما قال الله وقالوا  
ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا وإن يكن ميتة فهم فيه  
شركاء قالت والله أنه ليتصدق الرجل بالصدقة العظيمة على ابنته فترى غضارة صدقته  
عليها وترى ابنته الأخرى وأنه لتعرف عليها الخصاصة لما حرّمها من صدقته. وإن عمر  
ابن عبد العزيز مات حين مات وأنه ليريد أن يرد صدقات الناس التي أخرجوا منها  
النساء وإن مالكا ذكر لي أن عبد الله بن عمرو وزيد بن ثابت حبسا على أولادهما  
دورهما وأنهما سكننا في بعضهما فهذا يدل على قول عائشة أن الصدقات فيما مضى إنما  
كانت على البنين والبنات حتى أحدث الناس إخراج البنات وما كان من عزم عمر  
ابن عبد العزيز على أن يرد ما أخرجوا منه البنات يدل على أن عمر ثبت عنده أن  
الصدقات كانت على البنين والبنات (وقال مالك) من حبس على ولده داراً فسكنها  
بعضهم ولا يجحد بعضهم فيها سكننا فيقول الذين لم يجحدوا منهم سكننا أعطوني من  
السكراء بحساب حتى (قال) لا أرى ذلك له ولا أرى أن يخرج أحد لأحد ولكن  
إن غاب أحد أو مات سكن فيه وهكذا حبس ابن عمر وزيد بن ثابت لا يخرج أحد  
لأحد ولا يعطى من لم يجحد. مسكننا كراء (قال ابن القاسم) قال مالك إن غاب  
أبى إن كان يريد المقام في الموضع الذي غاب إليه وأما إن كان رجلاً يريد أن يسافر  
إلى موضع ليرجع فهو على حقه (وقال) علي بن زياد في روايته إن غاب سجيناً ولم يذكر  
ما قال ابن القاسم ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي  
رباع أنه قال في صدقة الرباع لا يخرج أحد من أهل الصدقة عن أحد إلا أن يكون  
عنده فضل من المساكين ﴿وسئل﴾ مالك عن رجل حبس على ولده حبساً وعلى  
أعقابهم وليس له يومئذ عقب فأنفذه لهم في صحته ثم هلك بعد ذلك وهلك ولده فبقي

بنو بنيه وبنو بني بنيه هل لبني بني بنيه مع آبائهم في الحبس شيء (قال) أرى أن يعطى  
 بنو بني بنيه من الحبس كما يعطى بنو بنيه إذا كانوا مثلهم في الحال والحاجة والمؤنة  
 إلا أن الأولاد ما داموا صغاراً لم يلبثوا ولم يتزوجوا ولم تكن لهم مؤنة فانما يعطى  
 الأب بقدر ما يموت ومن بلغ منهم حتى يتزوج وتكون حاجته ومؤنته مثل البنين  
 فهم فيه شرعا سواء إذا كان موضعاً وإن كانوا صغاراً فإنه لا يقسم لهم ويعطى آبائهم  
 على قدر عيالهم

❦ في الحبس عليه يرم في الحبس مرمة ❦  
 ❦ ثم يموت ولم يذكرها أو ذكرها ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً حبس داراً له على ولده وولد ولده ثم إن أحد البنين بني  
 في الدار بناءً أو أدخل خشبة في بناء الدار أو أصلح فيها بيتاً ثم مات ولم يذك  
 لما أدخل في الدار ذكر (قال) قال مالك لا أرى لورثته فيها شيئاً ❦ قلت ❦ فإن كان  
 قد ذكر الخشبة التي أدخل فيها أو ما أصلح فقال خذوه فهو لورثتي أو أوصى به  
 أليكون ذلك له (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وذلك له ❦ قلت ❦ فإن كان قد  
 بني بناً كثيراً ثم مات ولم يذك ذلك (قال) الذي أخبرتك عن مالك أنه قال إذا  
 بني وأدخل خشبة وأرى مالكا قد ذكر البناء<sup>(١)</sup> وذلك كله عندي سواء وقد قال  
 المخزومي ولا يكون من ذلك محرماً ولا صدقة إلا الشيء اليسير من الستور وأشباهاها  
 من الميازيب ومما لا يعظم خطره ولا قدره وأما البناء الذي له القدر فهو مال من ماله  
 يباع في دينه ويأخذه ورثته

❦ في الرجل يحبس حائطه في مرضه فلا يخرج ❦  
 ❦ من يديه حتى يموت ❦

❦ قلت ❦ أرايت إن حبس رجل حائطه على الساكنين في مرضه ولم يخرج من يديه  
 حتى مات أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم إذا كان الميت يحمله لأن هذه وصية



كانه قال اذا مات فحاططي على المساكين - حبس عليهم تجرى عليهم غلتها ولان كل فعل  
فعله في مرضه من بت صدقة أو بت عتق ليس يحتاج فيه الى أن يقبض من يديه  
ولانه لو قبض من يديه كان موقوفا لا يجوز لمن قبضه أكل غلته ان كانت له ولا  
أكله ان كان مما يؤكل حتى يموت فيكون في الثلث أو يصح فينفذ البتل كله وان  
كان لرجل بعينه أو كان للمساكين أو في سبيل الله أمر بانفاذ ذلك وان فعل  
الصحيح ليس يجوز منه الا ما قبض وحيز قبل أن يموت المتصدق أو يفلس وقد كان  
له قول في فعل المريض اذا كانت له أموال مأمونة

❦ في الرجل يحبس حاططه في الصحة ❦

❦ فلا يخرج منه من يديه حتى يموت ❦

❦ قلت ❦ أرايت من حبس نخل حاططه أو تصدق بها على المساكين في الصحة فلم  
يخرجها من يديه حتى مات (قال) لا يجوز لان هذا غير وصية فاذا كان غير وصية  
لم يجوز الا أن يخرجها من يديه قبل أن يموت أو يوصى بانفاذها في مرضه فتكون  
من الثلث ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم (قال) ومن تصدق بصدقة أو وهب  
هبة على من يقبض لنفسه فلم يقبضها حتى مرض المتصدق أو الواهب كان المتصدق  
عليه وارثا أو غير وارث لم يجوز له قبضها وكانت مال الوارث وكذلك العطايا والنحل  
❦ قال ابن وهب ❦ ألا ترى أن الحارث بن نبهان ذكر عن محمد بن عبد الله عن عمرو  
ابن شعيب عن سعيد بن المسيب ومحمد بن عبيد الله عن ابن أبي مليكة وعطاء بن أبي  
رباح أن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعبد  
الله بن عباس قالوا لا تجوز صدقة حتى تقبض وقال شريح ومسروق لا تجوز صدقة  
الا مقبوضة ذكره أشمل وان يونس ذكر عن ابن موهب أنه قال ما تصدق به  
وهو صحيح فلم يقبضه من تصدق به عليه الا أن يكون صغيرا فهو لوارثه ولا تجوز  
صدقة الا بقبض وان مالكا ويونس بن يزيد ذكر عن ابن شهاب عن سعيد بن  
المسيب عن عثمان بن عفان أنه قال من نخل ولدا له صغيرا لم يبلغ أن يحوز نخله فأعلن



بها وأشهد عليها فهي جائزة وإن وليها أبوه ﴿ ابن وهب ﴾ وإن رجلا من أهل العلم ذكروا عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وشریح الكندي وابن شهاب وربيعة وبكير بن الأشج مثله وقال شريح هو أحق من وليه وإن مالك بن أنس ويونس بن يزيد ذكرنا عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر بن الخطاب أنه قال ما بال رجال يخلون أبناءهم نخلًا ثم يسكنونها فإن مات ابن أحدهم قال مالي بيدي لم أعطه أحداً وإن مات هو قال هو لابني قد كنت أعطيته إياه من نخل نخله ثم لم يحزها الذي نخلها حتى تكون إن مات لوارثه فهو باطل أولا ترى أن أبا بكر الصديق نخل عائشة ابنته أحداً وعشرين وسقاً فلم تقبض ذلك حتى حضرت أبا بكر الوفاة فلم يحز لها ذلك وإنما أبطل عمر النخل التي لم تقبض في الكبير الذي مثله يقبض ألا ترى أنه جوزه للصغير وجعل الأب قابضاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن علي بن أبي طالب قال المواهب ثلاثة موهبة يراد بها وجه الله وموهبة يراد بها الثواب وموهبة يراد بها وجه الناس فوهبة الثواب يرجع فيها صاحبها إذا لم يثب ﴿ ابن وهب ﴾ قال عمر بن الخطاب من وهب هبة أصلة رحم أو على وجه الصدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يررض منها ذكره مالك وإن سعيد بن المسيب ذكر عن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لوجه الله فذلك له ومن وهب هبة يريد ثوابها فإنه يرجع فيها إذا لم يررض منها ذكره أيضاً مالك

﴿ في الرجل يحبس داره على المساكين ﴾

﴿ فلا تخرج من يديه حتى يموت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا حبس غالة دار له على المساكين فكانت في يديه يخرج غلتها كل عام فيعطئها المساكين حتى مات وهي في يديه أتكون غلتها للمساكين بعد موته أو تكون ميراثا ( قال ) قال مالك إذا كانت في يديه حتى يموت لم يخرجها من يديه حتى يموت فهي ميراث وإن كان يقسم غلتها إلا أن مالكا قال لنا في الخيل

والسلاح انه مخالف للدور والارضين اذا كان له خيل وسلاح قد جعلها في سبيل الله فكان يعلو الخيل يفزي عليها أيام غزوها فاذا قفلت ردت اليه فقام عليها وعلقها والسلاح مثل ذلك ( قال مالك ) اذا أنفذها في حياته هكذا وان كانت ترجع اليه عند القفل فأراها من رأس المال وهي جائزة ولا يشبه هذا عندى النخل ولا الدور ولا الارضين

﴿ في الرجل يحبس ثمرة حائطه على رجل فيموت المحبس ﴾  
﴿ عليه وفي النخل ثمر قد أبر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان حبست ثمرة حائطى على رجل بعينه حياته فأخذ النخل فكان يأكل ثمرتها ثم ان المحبس عليه مات وفي رأس النخل ثمر لم يبد صلاحه لمن تكون الثمرة الورثة المحبس عليه أم لورثة رب النخل ( قال ) سئلت مالك عن رجل حبس حائطاً له على قوم بأعيانهم فكانوا يسقون ويقومون على النخل فمات بعضهم وفي رأس النخل ثمر لم يبد صلاحه وقد أبرت ( قال ) قال مالك أراها للذين بقوا منهم يتقوون به على سقيه وعملة وليس لمن مات منهم فيها شيء ولو طابت الثمرة قبل أن يموت أحد كان حق من مات منهم فيها ثابتا يرثه ورثته فساء لك مثل هذا ان مات المحبس عليه قبل أن تطيب الثمرة فهي ترجع الى المحبس وان مات بعد ما تطيب الثمرة كانت لورثة الميت المحبس عليه ( وقال بعض الرواة ) هذا اذا كانت صدقة محبسة وهم يلون عملها ( قال ) ولقد سئلت مالك عنها غير مرة ونزلت بالمدينة فقال مثل ما أخبرتك وان كانت ثمرة تقسم غلتها فقط وليسوا يلون عملها فنصيب من مات منهم رد على صاحبه المحبس ( قال ابن القاسم ) وقد كان مالك رجع فقال يكون على من بقى وليس يرجع نصيب من مات الى المحبس ( وروى الرواة كلهم عن مالك ابن القاسم وابن وهب وابن نافع وعلى بن زياد والمخزومي وأشهب أنه قال من حبس غلة دار أو ثمرة حائط أو خراج غلام على جماعة قوم بأعيانهم فانه من مات منهم رجع نصيبه الى الذى حبس لأن هذا مما يقسم عليهم وان كانت داراً



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ صلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الصدقة ﴾

﴿ في الرجل يتصدق بالصدقة فلا يقبض منه حتى يبيعها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا تصدق على رجل بدار فلم يقبض المتصدق عليه حتى باعها المتصدق ما قول مالك في ذلك ( قال ) قال مالك إذا كان الذي تصدق بها عليه قد علم بمسدقه فلم يقبضها حتى باعها المتصدق نفذ البيع ولم يرد وكان له الثمن يأخذه وإن كان لم يعلم فالبيع مردود إذا كان الذي تصدق بها حيا والمتصدق عليه أولى بالدار وإن مات المتصدق قبل أن يعلم الذي تصدق بها عليه فلا شيء له ولا يرد البيع لأنه لو لم يبيعها حتى مات ولم يعلم الذي تصدق بها عليه لم يكن له شيء ( وقال أشهب ) يس للمتصدق عليه شيء إذا خرجت من ملك المتصدق بوجه من الوجوه وحيزت عليه

﴿ في الرجل يتصدق على الرجل في المرض ﴾

﴿ فلم يقبضها منه حتى مات المتصدق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت كل هبة أو عطية أو صدقة في المرض فلم يقبضها الموهوب له ولا المعطى ولا المتصدق عليه حتى مات الواهب من مرضه ذلك أتكون هذه وصية أم تكون هبة أو عطية أو صدقة لم يقبضها صاحبها حتى مات الواهب فتبطل وتصير لورثة الواهب ( قال ) قال مالك هي وصية ( قال مالك ) وكل ما كان مثل هذا مما ذكرت

في المرض فأنما هي وصية من الثالث ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا في الرسم الذي قبله

﴿ في الرجل يتل صدقه في مرضه ثم يريد أن يرجع في صدقته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المريض إذا بتل هبته أو عطيته أو صدقته في مرضه وقبضها الموهوب له فأراد المريض أن يرجع فيها بمد ما قبضها الموهوب له أيكون ذلك له في قول مالك ( قال ) قال مالك ليس له أن يرجع فيها بمد ما قبضها الموهوب له ولكن لورثته أن يأخذوها ويوقفوها إلا أن يكون له مال مأمون من العقار بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ لم لا يكون له أن يرجع فيها وأنت تجملها وصية ( قال ) لأنه بتل شيئاً وليس له أن يتل على الورثة أكثر من ثلثه وليس له أن يرجع في الثلث الذي بتله في مرضه لأنه لو صح لم يستطع الرجوع في ذلك ﴿ قلت ﴾ ولا يكون للذي وهب له الهبة في المرض أن يقبض هبته في قول مالك ( قال ) لا إلا أن يكون للمريض مال مأمون من العقار والدور مثل ما وصفت لك

﴿ في الرجل يتصدق على ابنه الصغير بالصدقة ﴾

﴿ ثم يشتريها من نفسه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يتصدق بالجارية على ابنه وهو صغير فيتبعها نفسه أيكون له أن يشتريها ( قال ) قال مالك نعم يقوتها على نفسه ويشهد ويستقصى للابن ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن أجنبياً تصدق على أجنبي بصدقة أيجوز له أن يأكل من ثمرتها أو يركبها إن كانت دابة أو ينتفع بشيء منها في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فإن كان الابن ( قال ) نعم إذا احتاج وقد وصفت لك ذلك ﴿ قلت ﴾ والام تكون بمنزلة الابن ( قال ) نعم في رأيي ولم أسمع من مالك لأنها إذا احتاجا أتفق عليهما ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أيوب عن محمد بن سيرين أن رجلاً تصدق على ابنه بفلام ثم احتاج الرجل إلى أن يصيب من غلة الفلام شيئاً فسئل عمران بن حصين صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ما أكل من غلته فليس

له فيه أجر ﴿ ابن هب ﴾ وقال عبد الله بن مسعود دعوا الصدقة والعناقة ليومهما وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد بن حارثة في الفرس التي تصدق بها على المساكين فأقاموها للبيع وكانت تمجّب زيداً فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتريها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في الفرس الذي حمل عليه في سبيل الله فأضاعه صاحبه وأضر به وعرضه للبيع فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال انه يبيعه برخص أفأشتريه فقال لا وان أعطاكه بدرهم ان الذي يعود في صدقته كالكلب يعود في قيئه ( وقال مالك ) لا يشتري الرجل صدقته لا من الذي تصدق بها عليه ولا من غيره

— في الرجل يتصدق بالصدقة على الرجل فيجعلها على —

﴿ يدي رجل فيريد المتصدق عليه أن يقبضها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تصدقت على رجل بدراهم والرجل الذي تصدقت بها عليه مرضي في نفسه ليس بسفيه ولا محجور عليه فتصدقت عليه بدراهم وجعلتها على يدي رجل وهو ملي حاضر ممى حيث تصدقت فجعلتها على يدي من أعلمك والمتصدق عليه يعلم بذلك فلم يقم على صدقته حتى مت أنا أيكون له أن يقبضها بعد موتي أم قد صارت لورثتي لانه لم يحز صدقته ( قال ) اذا لم يشترط المتصدق على الذي جعلها على يديه أن لا يدفعها الى المتصدق عليه الا باذنه فللمتصدق عليه أن يقبض صدقته بعد موت المتصدق لان المتصدق عليه لو شاء أخذ صدقته وانما تركها في يدي رجل قد حازها له ولو أراد المتصدق أن يأخذها بعد ما تصدق بها وجعلها على يدي هذا الذي حازها للمتصدق عليه لم يكن لرب الصدقة أن يأخذها ان لم يشترط على الذي جعلها على يديه أن لا يدفعها الا باذنه فان كان اشترط ما أخبرتك فلا صدقة له ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) سئل مالك عن الرجل يدفع الى الرجل الدنانير يفرقها في سبيل الله أو يدفعها الى المساكين والدافع صحيح سوى فلا يقسمها الذي يطمأها حتى يموت الذي أعطاه ( قال ) قال مالك اذا كان أشهد حين دفعها

الى من أمره بفرقتها فقد جازت وهي من رأس المال فهذا يدل على مسألتك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان كان لم يشهد حين دفعها اليه وأمره بفرقتها فما بقي منها يوم يموت المعطى رده الى الورثة ولا ينفعه فيها ما أمره بها فان فصل ضمن لانها قد صارت للورثة \* ومن ذلك أيضاً أن الرجل يحبس الحبس فيجمله على يد رجل وان كان الذين حبس عليهم كباراً فيجوز ذلك ألا ترى أن أحباس من مضى عمر وغيره انما كانت في يدي من جعلوها على يديه يمحرون غلتها فيما أمروا بها فكانت جائزة وكانت مقبوضة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت لمالك فما يشتري الناس في حجهم من الهدايا لاهليهم مثل الثياب كسوة لاهله ثم يموت قبل أن يصل الى بلده (قال) ان كان أشهد على شيء من ذلك رأيته لمن اشتراه له وان لم يشهد فهو ميراث (قال) فقلت لمالك فالرجل يبعث بالهدية أو بالصلة الى الرجل وهو غائب فيموت الذي بعث بها أو الذي بعث اليه قبل أن تصل الى المبعوث اليه (قال) ان كان أشهد على ذلك حين بعث بها على انفاذها فأت الباعث بها فهي للذي بعث اليه وان مات الذي بعث اليه بعد ما أنفذها وأشهد عليها فهي لولد المبعوث بها اليه وان لم يكن أشهد عليها الباعث حين بعثها فأيهما مات قبل أن تصل فهي ترجع الى الباعث أو ورثته ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال في الرجل يرسل الى صاحبه بألف دينار تصدق بها عليه وأشهد عليها فألفاه رسوله قد مات وقد كان حياً يوم تصدق بها عليه فطلبها ورثته وقال المتصدق انما أردت بها صلته (قال) ان كان تصدق بها وأشهد على صدقته والمتصدق عليه يومئذ حي ثم توفي قبل أن تبلغه الصدقة فقد ثبتت للذي تصدق بها عليه وليس للذي تصدق بها فيها رجوع وقد أثبت منه

﴿ في الدعوى في الرجل يتصدق على الرجل ﴾

﴿ بالحائط وفيه ثمرة قد طابت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتصدق على الرجل بالحائط وفيه ثمرة قد طابت فقال المتصدق انما تصدقت عليه بالحائط دون الثمرة (قال) قال مالك القول قول رب

الحائط من حين تؤبر الثمرة ﴿قلت﴾ فهل يحلف (قال) لا وما سمعت من مالك فيه شيئاً ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل يهب النخل للرجل وفيها ثمر (قال) قال مالك ان كانت الثمرة لم تؤبر فهي للموهوب له وان كانت قد أبرت رأيت القول فيها قول الواهب فان قال انما وهبت النخل وحدها واحتبست الثمرة فذلك له وهو مصدق ﴿قلت﴾ فكيف يكون وجه الحيازة المعروفة التي اذا حاز النخل فهي حيازة وان كان ربها يسقيها لمكان ثمرته (قال) ان كان خلى بين الموهوب له وبينها ليسقيها فان حيازة الموهوب له النخل حيازة ولم أسمع من مالك يحدد في هذه المسئلة في الحيازة شيئاً

﴿ في الرجل يهب النخل للرجل ويشترط ثمرتها لنفسه سنين ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً وهب نخلاً لرجل واشترط لنفسه ثمرتها عشر سنين أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ان كان أسلم النخل للموهوب له ليسقيها بماؤ نفسه وللواهب ثمرتها فان هذا لا يصاح لانه كانه قال له اسقها الى عشر سنين ثم هي لك وهو لا يدري أنسلم النخل الى ذلك الوقت أم لا ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل الفرس يغزو عليه سنتين أو ثلاثاً وينفق عليه المدفوع اليه الفرس من عند نفسه ثم هو للمدفع اليه بعد الأجل ويشترط عليه أن لا يبيعه قبل الأجل (قال) قال مالك لا خير فيه وكرهه وبلغني عنه أنه قال أرايت ان مات الفرس قبل السنتين أتذهب نفقته باطلا قال لي مالك فهذا غرر لا خير فيه فهذا يدل على مسألتك في النخل (قال ابن القاسم) وان كانت النخل في يد الواهب يسقيها ويقوم عليها ولم يخرجها من يده فانما هذا رجل وهب نخله بعد عشر سنين فذلك جائز للموهوب له ان سلمت النخل الى ذلك الاجل ولم يمت ربها ولم يلحقه دين فله أن يقوم عليها فيأخذها وان مات ربها أو لحقه دين فلا حق له فيها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب في رجل أتى قوما فأعطوه الى العطاء وكتبوا له ودفموا اليه الكتاب فبلغ ما أعطي فزرع رجال (قال ابن شهاب) قضى عمر بن عبد العزيز أن



الصدقة جائزة وليس لصاحبها أن يرجع فيها وقد قال أشهب في الفرس ان شرطه ليس مما يبطل عطيته له ألا ترى لو أن رجلا قال لرجل خذ هذه الفرس عارية لك سنين تركبه ثم هو لفلان بمك بتلا فيترك الماعار عاريته لصاحب البتل ان حقه يجب ويصير الفرس له فهو اذا جعله عارية له ثم صيره اليه سقطت العارية ووجب الرقبة له ولم يكن فيها خطر

❦ في صدقة البكر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الجارية التي قد تزوجت ولم يدخل بها زوجها أتجوز لها صدقتها أو عتقها في ثلثها في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز لها شيء حتى يدخل بها زوجها فاذا دخل بها زوجها جاز لها ذلك اذا علم منها صلاح ❦ قلت ❦ أ رأيت ان دخل بها زوجها هل يوقت لها مالك وقتا في ذلك يجوز اليه صنيعها في ثلثها (قال) لا انما وقتها دخوله بها اذا كانت مصاحبة ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم انما قال لنا مالك اذا دخل بها وعرف من صلاحها ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب قال لا تجوز لامرأة موهبة لزوجها ولا لغيره حتى تعلم ما ينقصها وما يزيد لها ❦ ابن وهب ❦ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه سئل عن المرأة تعطى زوجها أو تصدق عليه ولم تمر بها سنة أو تمتق قال يحيى بن سعيد ان كانت المرأة ليست بسفينة ولا ضعيفة العقل فان ذلك يجوز لها ❦ ابن وهب ❦ عن يونس بن يزيد قال قال ربعة وكل امرأة أعطت وهي في سترها فهي بالخيار اذا برزت فان أقامت على التسليم والرضا لما أعطت بعد أن يبرز وجهها فعضاؤها جائزة وان أنكرت رد عليها ما أعطت

❦ تم كتاب الصدقة بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد النبي ❦

❦ الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم ❦

❦ ويليهِ كتاب الهبة ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الهبة ﴾

﴿ في الرجل يهب الهبة من مال ابنه الصغير ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من وهب من ماله ابن له شيئاً والابن صغير أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فإن تلفت الهبة أ يكون الأب ضامناً في قول مالك (قال) نعم

﴿ في الرجل يهب للرجل نصف دار له أو نصف عبد له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً تصدق على رجل بنصف دار له وبين رجل أو وهب له نصف داره غير مقسومة أ يجوز هذه الهبة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الهبة جائزة وإن لم تكن مقسومة ﴿ قلت ﴾ فكيف يقبض هذا هبته أو صدقته (قال) يحل محل الواهب ويجوز ويمنع مع شركائه ويكون هذا قبضه ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذا فيما لا ينقسم في العبد إذا وهب نصفه لرجل فهو جائز في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ويكون قبضه مثل ما ذكرت في الدار (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم إذا حاز ما وهب له دون صاحبه فقد قبض

﴿ في الرجل يهب للرجل دهنًا مسمى من جلعجان بيمينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن وهبت لرجل عشرة أقساط من دهن جلعجان في هذا (قال) الهبة

جائزة لأن مالكاً قال يجوز أن يهب الرجل للرجل ثمرة نخله قابلاً قال ذلك جائز فهذا الذي ذكرت من دهن الجلبان أخرى ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال رب الجلبان لا أعصره (قال) يلزمه عصره ذلك ﴿قلت﴾ فإن قال أنا أعطيك من غيره زيتاً مثل زيتة بمكيلته (قال) لا يعجبني ذلك لأنني أخاف أن يدخله طعام بطعام مستأخر ولعل ذلك الجلبان الذي وهب له من زيتة يتلف قبل أن يعصره فيكون قد أعطاه زيتة باطلاً فلا يعجبني إلا أن يكون من زيت ذلك الجلبان الذي وهب له من زيتة (وقال ربيعة) في رجل قال اشهدوا أن لفلان في مالي صدقة مائة دينار ثم بدا له فرجع فيها بعد يومين فخاصمه الذي تصدق عليه قال ربيعة يؤخذ بذلك أن كان في ماله محل لذلك أنفذ عليه وإن لم يدرك ذلك في ماله أبطل ولم ينزله منزلة الدين ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل أتى قوماً فأعطوه إلى العطاء وكتبوا له ودفعوا الكتاب إليه فبلغ ما أعطي فنزع رجال فقال ابن شهاب قضى عمر بن عبد العزيز أن الصدقة جائزة ليس لصاحبها أن يرجع فيها ﴿ابن لهيعة﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر أن حميد بن أبي الصعبة تصدق على ابنه بداره ثم أراد أن يرجعها فخاصمه إلى بعض قضاة مصر فأبى أن يجيز له ارتجاعه بعد أن تصدق

---

﴿في الرجل يهب للرجل مورثه من رجل لا يدري كم هو﴾

---

﴿قلت﴾ أرأيت أن وهبت لرجل مورثي من رجل ولا أدري كم هو مورثي من ذلك الرجل سدساً أو ربماً أو خمساً تجوز الهبة (قال) من قول مالك أن ذلك جائز

---

﴿في الرجل يهب للرجل نصيبه من دار أو جدار لا يدري كم هو﴾

---

﴿قلت﴾ أرأيت أن وهبت لرجل نصيب من هذه الدار ولا أدري كم هو أيجوز أم لا (قال) هذا والاول سواء أراه جائزاً ﴿قلت﴾ أرأيت أن وهبت نصيباً لي من جدار أيجوز أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز

❦ في الرجل يهب للرجل نصيبا له من دار ولا يسميه له ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن وهبت لرجل نصيبا من داري ولم أسمه ثم قام الموهوب له (قال) يقال للواهب أقر له بما شئت مما يكون نصيبا ولم أسمه من مالك

❦ في الرجل يهب للرجل الزرع والتمر الذي لم يبد صلاحه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت هبة ما لم يبد صلاحه من الزرع والتمر هل يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم إذا لم يكن للثواب

❦ في المديان يموت فيهب رب الدين دينه لبعض ورثة المديان ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو كان لي على رجل دين فمات الرجل الذي لي عليه الدين فوهبت ديني لبعض ورثته أ يكون ما وهبت له جائزا ويكون ذلك له دون جميع الورثة (قال) نعم

❦ في الرجل يهب للرجل الهبة فيموت الموهوب له قبل أن يقبض ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت إذا وهب رجل لعبدي هبة فمات العبد أ يكون لي أن أقوم على الهبة فأخذها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأري لك أن تقوم عليها فتأخذها لأن مالك قال كل من وهب هبة لرجل فمات الموهوب له قبل أن يقبض فورثته مكانه يقبضون هبته وليس للواهب أن يمتنع من ذلك وكذلك سيد العبد عندي

❦ في الرجل يهب للرجل عبده المديان أو الجاني ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت عبدا لي مأذونا له في التجارة اغترقه الدين فوهبته لرجل أ يجوز هبتي فيه أم لا في قول مالك (قال) هبتك جائزة وبيعك إياه جائز في قول مالك إذا بينت أن عليه دين حين تبيعه ❦ قلت ❦ أ رأيت أن جنى عبدي جناية أو أفسد مالا لرجل فوهبته أو بعتة أو تصدقت به أ يجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ماسمت من مالك في هذا شيئا ولا أرى أن يجوز إلا أن يشاء سيده أن يحتمل الجناية فإن أبي

أحلف بالله ما أريد أن يحتمل الجناية فإن حلف رد وكانت الجناية أولى به في رقبته  
 ﴿سحنون﴾ وهذا إذا كانت هبته أو بيعه بمد علمه بالجناية فلذلك أحلف

❦ في الرجل يبيع عبده فيما فاسدا ثم يهبه البائع لرجل آخر ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا باع عبداً له من رجل يما فاسداً ثم وهبه البائع لرجل  
 أجنبي أن يجوز أم لا (قال) ان وهبه بمد البيع يوم أو يومين قبل أن تحول أسواقه وقام  
 الموهوب له على قبض هبته ورد البائع الثمن فذلك جائز ويجبر البائع على رد الثمن  
 ويقال للموهوب له خذ هبتك وان كانت أسواقه قد تغيرت لم تجز الهبة فيه لانه قد  
 صار للمشتري ولزمت المشتري فيه القيمة لان مالكا جعل البيع بينهما فيه مفسوخا  
 ما لم يتغير فالبيع الفاسد اذا فسخ فانما يرجع العبد الى البائع على المالك الاول فالهبة فيه  
 جائزة لانه ملك واحد (قال) ولو أن البائع أعتق العبد قبل أن يتغير أسواقه بئاء  
 أو نقصان جاز عتقه في العبد اذا رد الثمن لان البيع بينهما مفسوخ قبل أن تحول  
 أسواقه أو يتغير بئاء أو نقصان الا أن يموت البائع قبل أن تحول أسواق العبد أو  
 يتغير ولم يقيم الموهوب له على قبضه فلا يكون له شيء بمنزلة من تصدق بصدقة فلم  
 تقبض منه حتى مات المتصدق

❦ في الرجل يرهن عبده ثم يهبه لرجل ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان رهنه عبداً لي ثم وهبته لرجل أن يجوز الهبة فيه أم لا في قول  
 مالك (قال) الهبة جائزة ان افتككته لأن الموهوب له متى ما قام على هبته فله أن  
 يأخذها ما لم يمت الواهب فهو اذا افتككها كان للموهوب له أن يأخذها فان قام على  
 هبته قبل أن يفتككها أجبر الواهب على افتككها ان كان له مال وقبضها الموهوب له  
 ﴿قلت﴾ فهل يكون قبض المرتهن قبضا للموهوب له ان مات الواهب (قال) لا يكون  
 قبض المرتهن قبضا للموهوب له ﴿قلت﴾ لم وقد قال مالك في العبد المخدم ان قبضه  
 قبض للموهوب له (قال) لأن المخدم لم يجب له في رقبة العبد حق والمرتهن انما حقه في

رقبة العبد فلا يكون قبض المرتن قبضا للموهوب له وقد وافقه أشهب في كل ما قال  
من أمر قبض المرتن وقبض المخدم

❦ في الرجل يفتصب عبده ثم يهبه لرجل وهو عند الغاصب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان غصبتى رجل عبداً فوهبته لرجل آخر والعبد مفصوب أتجوز  
الهبة في قول مالك ( قال ) نعم ان قبضها الموهوب له قبل أن يموت الواهب ❦ قلت ❦  
ولا يكون قبض الغاصب قبضا للموهوب له ( قال ) لا يكون ذلك قبضا ❦ قال سحنون ❦  
وقال غيره هو قبض مثل الدين ❦ قلت ❦ لابن القاسم لم والهبة ليست في يد  
الواهب ( قال ) لان الغاصب لم يقبض للموهوب له ولم يأمره الواهب أن يحوزها  
للموهوب له فيجوز اذا كان غائباً فان كان الموهوب له حاضراً غير سفيه وأمر  
الواهب رجلاً يقبض ذلك له ويحوز له لم يجز هذا فالغاصب ليس بمحاضر لهذا فهذا  
يدلك على ما قدرت لك ألا ترى لو أن رجلاً استخلف على دار له خليفة ثم تصدق  
بها على رجل آخر وهي في يد الخليفة ان قبض الخليفة ليس بمجازة للموهوب له ولا  
للمتصدق عليه

❦ في المسلم يهب الذمي الهبة أو الذمي للمسلم أو الذمي للذمي ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت اذا وهب المسلم للمشرك هبة أهما بمنزلة المسلمين في الهبة  
( قال ) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهب ذمي لمسلم هبة فأراد المسلم أن يقبضها  
فأبى الذمي أن يدفعها اليه أ يقضى له على الذمي بالدفع أم لا في قول مالك ( قال ) قال  
مالك اذا كان بين المسلم والذمي أمر حكم عليهما بحكم أهل الاسلام فأرى أن يحكم  
بينهما بحكم أهل الاسلام ويقضى عليه بالدفع ❦ وقال غيره ❦ اذا كان من أهل الفتوة  
لم يجبر على إتلاف ماله وان كان من أهل الصلح وكان موسراً لا يضر ذلك به في  
جزئته حكم عليه بالدفع ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهب ذمي لذمي هبة فأبى أن يدفعها اليه  
أ يقضى بينهما في قول مالك أم لا ( قال ) لا يقضى بينهما ❦ قلت ❦ لم ذلك أليس قد

قال مالك اذا تظالموا بينهم حكمت بينهم (قال) انما ذلك أن يأخذ ماله فأما الهبة فليست بمنزلة أخذ ماله ألا ترى أن مالكا قال لا أحكم بينهم اذا اعتق أحدهم نصيبه من عبد يئنه وبين آخر فكذلك الهبة عندي

❦ في الرجل يهب للرجل صوفا على ظهور الغنم ❦  
❦ أو اللب في الضروع أو النمر في رؤس النخل ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن وهبت لرجل صوفا على ظهور غنمي أيجوز أم لبنا في ضروعها أيجوز أو نمرأ في رؤس النخل أيجوز (قال) نعم ذلك جائز كله في قول مالك ❦ قلت ❦ وكيف يكون قبضه اللب في الضروع أو الصوف على الظهور أو النمر في رؤس النخل (قال) ان حاز الماشية ليجز أصوافها أو ليحلبها أو حاز النخل حتى يصرمها فهذا قبض ❦ قلت ❦ وعلى ما قلته من قول مالك لم جعلته قبضا وهو لم يبين بما وهب له ولم يتخلصه من مال الواهب (قال) قلته على المرتين من قول مالك أن الرجل اذا ارهن النمرة في رؤس النخل فحاز الحائط ان ذلك قبض كذلك قال مالك والرهن في قول مالك لا يكون الا مقبوضا فكذلك الهبة والصدقة بهذه المنزلة ❦ قال ❦ وقال مالك في الرجل يرهن الزرع قبل أن يبدو صلاحه ان ذلك جائز اذا قبض وقبضه أن تسلم اليه الارض فاذا حاز الارض التي فيها الزرع فقد قبض فلي هذا قلت لك مسئلتك وأما قولك في الهبة لم يتخلصها من الواهب فهذا مما لا يضره ألا ترى أنه قد قبض هبته وقبض معها ماله للواهب فانما يؤمر أن يتخلص هبته ويرد مال الواهب الى الواهب (قال) وأما اللب فان من قول مالك ان الرجل اذا منح الرجل لبين غنمه شهراً أو أكثر من ذلك فقبض الغنم ان قبضه للغنم حيازة لها ألا ترى أيضا لو أنه أخذه عبده شهراً فقبض الغلام فهو قابض للخدمة وكذلك لو أسكنه داره سنة فقبض الدار فقبضه الدار قبض للسكنى

﴿ في الرجل يهب للرجل مافي بطون غنمه أو جاريته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان وهبت لرجل ما في بطون غنمي أو مافي بطن جاريتي أتجوز هذه الهبة ( قال ) هي جائزة في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فكيف يكون قبضه ( قال ) ان حاز الجارية وأمكنه منها حتى تلد فيأخذ ولدها وأمكنه من النعم حتى تضع فيأخذه أولادها فهذه حيازة وقبض مثل النخل اذا وهب ثمرتها قبل أن يبدو صلاحها فحاز الموهوب له الحائط حتى يجمد ثمرته وكان يسقيه ويقوم عليه أو وهب له زرعاً لم يبدو صلاحه فحاز الزرع وكان يسقيه ويقوم عليه حتى يرفع زرعه فهذا قبض وكذلك ما سألت عنه مما في بطن الجارية وما في بطون الحيوان ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الذي وهب الثمرة في رؤس النخل والزرع قبل أن يبدو صلاحه لو أراد أن يمنع من النخل ويمنع من الارض التي فيها الزرع ( قال ) ليس ذلك له وله أن يحوز الثمرة والسقي على الموهوب له والزرع بهذه المنزلة يسقى ويقوم على زرعه وليس له أن يحول بينك وبين ذلك ويكون هذا قبضاً ﴿ قلت ﴾ فالنعم والجارية أ يكون له أن يحول بيني وبين ذلك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك له ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان وهب لرجل ما تلد جاريته عشر سنين أتجوز هذه الهبة أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكني سمعت مالكا يقول في الذي يهب ثمرة نخله لرجل عشرين سنة أو أقل أو أكثر ان ذلك جائز اذا حاز الموهوب له النخل أو جعلت له على يدي من يحوز له فالجارية ان كان قد قبضها أو حازها أو جعلت له على يدهم حازها له فذلك جائز مثل النخل وان لم يحزها حتى يموت ربها أو تحاز له فالهبة باطل ﴿ قلت ﴾ فالهبة في هذا والصدقة والحبس والنخل سواء أي ذلك كان فهو جائز ( قال ) نعم اذا قبض فهو جائز

﴿ في الرجل يهب للرجل الجارية ويشهد له بالقبض ﴾

﴿ ولم يعاين الشهود القبض فيموت وفي يديه الجارية ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتى وهبت جاريتي لرجل وأشهدت له أنه قد قضها مني ولم يعاين



الشهود القبض ثم مت والجارية في يدي فأنكر الورثة أن يكون الموهوب له قبض الجارية (قال) وسألت مالكا عن الرجل يتصدق على ولد له كبار بمبد وكتب لهم كتابا وكتب في كتابه أنه قد دفعه اليهم وقبضوه وكان الولد كبارا قد بلغوا الحيازة ومثلهم يحوز فهلك الاب وقد كانت صدقته في صحته فلما هلك الاب قال بقية ورثة الاب لم تقبضوا وقال المتصدق عليهم قد قبضنا واحتجوا عليهم بشهادة الشهود واقرار المتصدق بالذي في الكتاب فسئل الشهود أعلمتم أنهم قد حازوا فقالوا لا علم لنا الا ما في هذا الكتاب من الاقرار ولا ندرى أحازوا أو لم يحوزوا (فقال) لى مالك ان لم تكن لهم بينة أنهم قد حازوا في صحة منه فهي موروثه على فرائض الله فكذلك مسائلك

— في الرجل يهب لابنه الصغير ولرجل أجني عبدآله —  
 ويشهد لهما بذلك فلم يقبض الاجني حتى مات الواهب

قلت (أرأيت ان وهبت لابني وهو صغير ولرجل أجني عبدآلى وأشهدت لهما بذلك فلم يقبض الاجني الهبة حتى مت أيجوز نصف العبد لابني أم لا (قال) قال مالك في رجل حبس على ولده حبسا وأشهد لهم بذلك وهم صغار وكبار فلم يقبض الكبار الحبس حتى مات الاب (قال مالك) الحبس باطل ولا يجوز للكبار ولا للصغار لان الكبار لم يقبضوا الحبس (وقال مالك) لا نعرف انقاذ الحبس للصغار هاهنا الا بحيازة الكبار فكذلك الهبة وليس هذا عذره مثله اذا حبس عليهم وهم صغار كلهم فان هذا جائز لهم اذا مات فالحبس لهم جائز (وقال) ابن نافع وعلى بن زياد عن مالك انه اذا تصدق على ابن له صغير أو كبير أو أجني فنصيب الصغير جائز ونصيب الكبير غير جائز واذا حبس فالحبس باطل من قبل أن الصدقة تقسم اذا كانت لهم وتصير مالا من أهولهم فن هنالك تم للصغير ما يصير له لانه قد قبض عليه من هو له جائز القبض وان الحبس لو أسلم الى من يقبضه لهم أو أسلم الى الكبير لم تجز فيه المقاسمة وانما يبقى في أيديهما ينتفعان به فن هنالك لم يتم قبض الاب للصغير لانه مما لا يقسم ولا يجزأ أو يكون ذلك داعية الى أن يحبس الرجل

الحبس على البالغ فيكون في يديه حتى يموت ثم ينفذ من رأس المال ولا يكون ابقاء  
الحبس ولا قبضه اذا كان من حبس عليه يقبض لنفسه وهو مما ليس من سنته  
أن يقسم ويجزأ فيصير مالا لهم يتوارثونه ويبيع الا بأن يخرج من يد الذي حبسه  
ويقبض منه ويبين

### ❦ في الرجل يهب الارض للرجل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل أرضاً كيف يكون القبض في قول مالك (قال) الحيازة  
اذا حازها فقد قبضها عند مالك ❦ قلت ❦ فان تصدقت عليه بأرض لي بأفريقية وأنا وهو  
بالفسطاط فقال اشهدوا أنني قد قبلت وقبضت أي يكون هذا قبضا في قول مالك أم لا  
(قال) لا يكون قبضا الا بالحيازة وقوله قد قبضت وهو بالفسطاط لا يكون هذا  
قبضا لأنني سألت مالكا عن الحبس يحبس به الرجل ويكتب في حبسه قد قبضوا ذلك  
ويشهد الشهود على الكتاب وعلى قوله فيهلك صاحب الحبس فيستل الشهود هل  
قبضوا فقالوا انما شهدنا على اقراره ولا ندري هل قبضوا أو لم يقبضوا (قال) قال  
مالك لا ينفعهم ما يشهد به الشهود حتى يقيموا البينة على أنهم قد قبضوا وحازوا

### ❦ في الرجل يهب للرجل الدين له عليه أو على غيره ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وهبت لرجل ديناً لي عليه كيف يكون قبضه (قال) اذا قال قد  
قبلت فذلك جائز له وهذا قبض لان الدين عليه وهذا قول مالك واذا قبل سقط  
❦ قلت ❦ فان وهبت لرجل ديناً لي على رجل آخر (قال) قال مالك اذا شهد له وجمع  
بينه وبين غيره ودفع اليه ذكر الحق فهو قد قبض ❦ قلت ❦ فان لم يكن كتب عليه  
ذكر حق كيف يصنع (قال) اذا شهد له وأحاله عليه فهذا قبض في قول مالك ❦ قلت ❦  
فان كان الغريم غالباً فوهب لرجل ماله على غيره وأشهد له بذلك ودفع اليه ذكر  
الحق وأحاله عليه أي يكون هذا قبضا في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت الدين  
اذا كان على الرجل وهو بأفريقية وأنا بالفسطاط فوهبت ذلك الدين الذي لي بأفريقية

لرجل ممي بالفسطاط وأشهدت له وقبل أترى ذلك جائزاً (قال) نعم ﴿قلت﴾ لم أجزته في قول مالك (قال) لأن الديون هكذا تقبض وليس هو شيئاً بيمينه يقبض انما هو دين على رجل فقبضه أن يشهد له وقبل الموهوب له الهبة

﴿في الرجل يؤاجر الرجل الدابة تكون له أو يعيره اياها ثم يهبها لغيره﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أجرت دابتي من رجل ثم وهبتها لرجل آخر أو أعرتها لرجل ثم وهبتها لرجل آخر فقبضها هذا المستعير أو هذا المستأجر أيكون قبضه قبضا للموهوب له وهل تكون الهبة للموهوب له اذا انقضى الاجل أو اجل الاجارة وأجل العارية في قول مالك أم لا وكيف ان مات الواهب قبل انقضاء الأجل أو قبل الاجارة وأجل العارية أيكون الموهوب له أحق بالهبة لأن قبض المستأجر والمستعير قبض له (قال) سألت مالكا عن الرجل يخدم الرجل الجارية سنين ثم يقول بعد ذلك هي لفلان بعد خدمة فلان هبة بتلا وقد كان قبضها المخدم (قال مالك) قبض المخدم للخادم قبض للموهوب له وهي من رأس المال ان مات قبل ذلك وكذلك مسألتك في العارية وأما الاجارة فلا تكون قبضا الا أن يكون أسلم الاجارة له معه فيكون ذلك قبضا والا فلا شيء له لأن الاجارة كأنها في يدي الواهب الا أن تكون بحال ما وصفت لك وأرى أن كل من تصدق على رجل بأرض فكانت الارض حين تصدق بها تحاز بوجهه من الوجوه من كراء تكره أو حرث تحرثه أو غلق يغلق عليها ولم يفعله حتى مات وهو لو شاء أن يحوزها بشيء من هذه الوجوه حازها فلا شيء له وان كانت أرضاً فقاراً من الارض وليست تحاز بغلق ولا في كراء يكرهه ولم يأت ابا ن زرع فيزرعها أو يمنحها بوجهه من الوجوه معروف حتى مات الذي وهبها قبل أن يبلغ شيئاً من ذلك فهي للذي وهبت له وهذا أحسن ما سمعت فيه وكل من وهب داراً حاضرة أو غائبة فلم يحزها الذي وهبت له أو تصدق بها عليه فلا حق له وان كان لم يفرط في قبضها لأن لهذه حيازة تحاز بها وكذلك قال عمر بن الخطاب فان لم يحزها فهي مال الوارث وكذلك قال لي مالك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن

الرجل يقول للرجل قد أعمرتك هذا العبد حياتك (قال) ابن شهاب تلك المنحة وهي مؤداة الى من استنتني فيها (قال ابن شهاب) وان قال ثم هي لفلان بعدك فانه ينفذ ما قال اذا كانت هبة للآخر (قال ابن شهاب) وان قال ثم هو حر بعدك قال ينفذ ما قال ثم هو حر ﴿ابن لهيعة﴾ عن محمد بن عبد الرحمن القرشي أنه قال من قطع من ماله قطيعا فسماه لناس ثم اذا انقضوا فهو لفلان جاز ذلك لا يباع ولا يملك حتى يصير الى آخرهم كما سمي ولا ينكر هذا ﴿قال الليث﴾ سمعت يحيى بن سعيد يقول ان أعمر رجل رجلا عبداً وجعله من بعده حراً ثم عجل هذا الذي جعل له العبد عمره عتقه كان ولاؤه للذي أعتق أول مرة وانما ترك له خدمته

— في الرجل يؤاجر الرجل دابته أو يديره اياها ثم يهبها له —  
﴿وما غائبان عن موضع العارية أو الوديعة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعني رجل ودائع أو أجر دوراً أو دواب أو رقيقاً أو أعارني ذلك وأنا وهو بأفريقية والشئ الذي أعارني واستودعني وآجرني بأفريقية ثم خرجنا أنا وهو الى القسطنطينية فذهب لي ذلك كله بالقسطنطينية فقبلت ذلك أيكون قولي قد قبلت ذلك قبضاً لان ذلك الشئ في يدي في قول مالك (قال) نعم قبواك قبض لذلك كله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً استودعني وديعة ثم وهبها لي فلم أقل قد قبلت حتى مات الواهب (قال) القول في هذا أن تكون الهبة لورثة الواهب لانه لم يقبض هبته (وقال أشهب) ذلك قبض اذا كانت في يديه لأن كونها في يديه أحوز الحوز ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت النحل والعمرى والمطية والهبة والصدقة والحبس بمنزلة واحدة في قول مالك في القبض (قال) نعم هذا كله بمنزلة واحدة في قول مالك في القبض

— في الهبة للثواب يصاب بها العيب —

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت هبة للثواب فأخذت الدوز فأصاب الموهوب له بالهبة

عيا له أن يرجع في عوضه ويرد الهبة (قال) نعم لأن الهبة على العوض يبع من البيوع يصنع فيها وفي العوض ما يصنع بالبيع ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم الهبة على العوض في قول مالك مثل البيوع يحمل واحد إلا أن الهبة على العوض إن لم يشبه ولم تتغير الهبة بقاء ولا نقصان وكانت على حالها فللذي وهبها أن يأخذها إلا أن يشبه ولا يلزم الذي قبلها الثواب على ما يجب أو يكره (قال مالك) ولو أنابه الموهوب له بما يعلم أنه ممن اتلك الهبة أجبر الواهب على أخذ ذلك على ما أحب أو كره (قال مالك) ولو أنابه بما يعلم أنه ليس ذلك للهبة بثمن ثم قام صاحب الهبة يطلبه بعد ذلك فاني أرى أن يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما قبل ذلك إلا انتظاراً لتمام ثواب الهبة فإذا حلف كان له أن يأخذ تمام الثواب من الموهوب له وإن أبي أن يحلف رد الهبة وأخذ عوضه إن كانت الهبة لم تتغير قال كذلك قال لي مالك ﴿قال﴾ وقال مالك والشفعة كذلك إذا وهب الرجل شقة صا للثواب لم يكن للشفيع أن يأخذها أبداً إن كان وهبها للثواب حتى يثاب من هبته فإن أبي أن يشبه أخذ الواهب داره ولم يكن فيها شفعة لأحد ﴿قلت﴾ فإن استحق العوض أيكون لي أن أرجع في هبتي (قال) نعم إلا أن يعوضك عوضاً آخر يكون قيمة الهبة أو أكثر مكان العوض الذي استحق فليس لك أن ترجع في الهبة أن أعطاك عوضاً مكان العوض الذي استحق ﴿قلت﴾ فإن عوضني منها عوضاً ضعف قيمة الهبة ثم استحق العوض فأردت أن أرجع في هبتي فقال الموهوب له أنا أعطيك قيمة الهبة عوضاً من هبتك وقلت لأرضي إلا أن تعطيني قيمة العوض وقيمة العوض الذي استحق ضعف قيمة الهبة (قال) لا أرى لك إلا قيمة الهبة لأن الذي زادك أولاً في عوضه على قيمة هبتك إنما كان ذلك معروفاً منه تطاول به عليك فلما استحق لم يكن لك عليه إلا قيمة هبتك ﴿قلت﴾ أرايت أن تصدقت بصدقة للثواب أيبطل الثواب وتجوز الصدقة أو يحملها مالك هبة (قال) أجعلها هبة أن تصدق بها للثواب ﴿قلت﴾ فإن وهبت لرجل ديناً لي على رجل فلم يقبضها الموهوب له حتى رجع الواهب في ذلك (قال) قال مالك إذا وهب هبة ذلك

لتفسير الثواب فهو جائز وليس له أن يرجع في ذلك فإن كان وهبه للثواب فلا يجوز  
الا يدايد لان ذلك بيع ويدخله الدين بالدين

❦ في الرجل يهب لرجلين حاضر وغائب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت أرضا لرجلين أجنبيين أحدهما حاضر والآخر غائب  
فقبض الحاضر جميع الارض أ يكون قبض الحاضر قبضا للغائب ولم يستخلفه الغائب  
على القبض ولم يعلم الغائب بالهبة ( قال ) قال مالك نعم قبض الحاضر قبض للغائب علم  
أو لم يعلم ❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت لرجل هبة وهو غائب فأمرت رجلا أن يقبضها  
للوغائب أ يكون هذا قبضا للغائب ( قال ) قال مالك من تصدق بصدقة على غائب  
فأخرجها فجعلها على يد رجل لذلك الغائب فجازها هذا الذي جعلت على يديه لذلك  
الغائب المتصدق عليه فذلك جائز وحيازة هذا حيازة للمتصدق عليه فكذلك الهبة  
❦ سخنون ❦ وبذلك على جواز ذلك وصحته ما مضى من أمر الناس وأصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم في تجاوز الاحباس أن قابض الاحباس يجوز  
قبضه على الكبير الحاضر البالغ المالك لامره والطفل الصغير والغائب ومن لم يأت من  
ولد الولد ممن يحدث ويولد ❦ قلت ❦ أرايت العبيد والحيوان والمروض والحلى كيف  
يكون قبضه ( قال ) بالحيازة

❦ في حوز الهبة للطفل والكبير ❦

❦ قلت ❦ أرايت الطفل الصغير اذا كان له والد أو وصى فوهب له رجل هبة بتلها له  
وجعلها على يد رجل من الناس أ يكون هذا حوزا للصبي ووالده حاضر أو وصيه  
( قال ) نعم أراه حوزا له اذا كان انما وضعه له الى أن يبلغ وترضى حاله وأشهد له بذلك  
ويدفع ذلك اليه اذا بلغ ❦ قلت ❦ فافرق ما بين الصغير اذا كان له والد وبين الكبير  
اذا وهب له هبة وجعلها الواهب على يد هذا الرجل ( قال ) خوفا من أن يأكلها  
الوالد أو يفسدها فيجوز ذلك الى أن يبلغ الصغير فيقبضها وأما الكبير المرضي فعلى

أى وجه حازها هذا له أو الى أى أجل يدفع اليه الا أن يكون على وجه الحبس تجري عليه غاتها فهذا فرق ما بينهما ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يهب الهبة للرجل على أن لا يبيع ولا يهب ﴿قال مالك﴾ لا تجوز هذه الهبة (قال) فقلت لمالك فالأب في ابنه اذا اشترط هذا الشرط (فقال) مالك لا يجوز الا أن يكون صغيراً أو سفيهاً فيشترط ذلك عليه مادام الولد في تلك الحال فأما أن يشترط عليه أن لا يبيع ولا يهب ان كبر أو يشترط على السفيه أن لا يبيع وان حسنت حاله فان ذلك لا يجوز وانما يجوز شرطه اذا اشترطه مادام سفيهاً أو صغيراً ﴿قال﴾ وأخبرني ابن وهب عن عمن حدثه عن ابن عمر أنه سئل عن الرجل يهب الهبة للرجل على أن لا يبيعها ولا يهبها فكره ذلك ابن عمر ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني الليث أيضاً أنه كرهها مع مالك الا أن مالكا فسرلى التفسير الذى فسرت لك فهذا يدل على أن الهبة للكبير اذا جعلها على يدى غيره وهو مرضى ولم يجبسها عنه لسوء حاله ولا لفلة أجراها عليه وجبس الاصل فهذا يدل على أن حوز هذا الذي جعلت على يديه ليس بحوزه الا ترى أن الصغير والسفيه لهما وقت يقبضان اليه الهبة وهو البلوغ في الصغير مع حسن الحال وحسن الحال في السفيه وانما يراد من الصدقة أن تخرج من يد الممطى الى يدى غيره فيكون الذى قد صارت اليه قابضاً لها كما يقبض الحبس يقبض على من لم يأت ممن هو آت وأن هذا الرجل البالغ الذي قد أعطى عطية تكون له مالا تراثاً منع من قبضها لغير شيء عقد فيها مما مثله يعقد في الصدقات يدل على أنه لم يرد أن يتلها له ويمطيه اياها

### ﴿ في حوز الام ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن الام وهبت لولدها الصغار هبة وهم في حجرها وأشهدت لهم أمي في الحيازة مثل الأب في قول مالك (قال) قال مالك لا تكون حائزة لهم الا أن تكون وصية لهم فان كانت وصية فذلك جائز ﴿قلت﴾ فان كانت وصية للوالد أو وصية وصى الوالد فذلك جائز (قال) نعم لان وصى الوصى بمنزلة الوصى وهو وصى عند مالك ﴿قلت﴾ فالام تكون حائزة صدقتها وهبتها على أولادها الصغار في قول مالك



(قال) لا الا أن تكون وصية وقد أخبرتك بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت الجارية اذا حاضت وليس لها والد ووهبت لها أمها هبة والام وصيتها وهي في حجر أمها أتكون الام حائزة لها هبتها أم لا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الوصى (قال) نعم ﴿وقال غيره﴾ ألا ترى أن أفعالها لا تجوز في هبتها وصدقها حتى يبرز وجهها ويؤنس منها الرشد وهي فيما يقبض لها كغيرها ممن لا يجوز أمره على نفسه وقد قال عمر بن الخطاب وربيعة ويحيى بن سعيد في صدر هذا الكتاب ما قالوا

### — في حوز الأب —

﴿قال﴾ وقال لي مالك في الأب أنه يجوز لابنته وان طمئت اذا تصدق هو عليها بصدقة فهو الحائز لها ﴿قلت﴾ فان تزوجت فلم تقبض صدقتها حتى مات الأب أبطل ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كانت حسنت حالتها في بيت زوجها وجاز أمرها فلم تقبض حتى مات الأب فلا شيء لها وان كانت بحال سفة جاز ذلك لها لان مالكا قال الاب يجوز لابنته الكبير اذا كان سفيها ﴿سجنون﴾ ألا رى أن الله تبارك وتعالى قال وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم وبلغ النكاح بالاحتلام والحيض فقد منعهم الله تعالى من أموالهم مع الاوصياء بعد البلوغ الا بالرشد فكيف مع الآباء الذين هم أملك بهم من الاوصياء وانما الاوصياء بسبب الآباء ابن وهب ﴿وقد قال ابن عباس انه يتيم بعد البلوغ اذا كان سفيهاً وقال شريح اليتيمة تستشار في نفسها ولا تستشار في نفسها الا بالغ وقد سماها شريح يتيمة وهي بالغة وقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى بقوله حجة من حديث ابن وهب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليتيمة تستشار في نفسها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت سفيهة في عقلها أو في مالها وقد طمئت ودخلت على زوجها أولم تطمئ ودخلت على زوجها وقد كانت ولدت أولاداً فتمصدق الأب عليها بصدقة وأشهد لها وهي في بيت زوجها أيكون الأب هو الحائز عليها صدقتها في قول مالك أم لا (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال الأب يجوز لولده



صدقة نفسه اذا كان الولد سفيهاً فهذه عندي وان كانت ذات زوج فان الاب يحوز  
 صدقة نفسه عليها في قول مالك لان الزوج لا يقطع حيازة الأب عنها اذا تصدق الاب  
 عليها بصدقة وانما يقطع أن يكون الأب حائزاً صدقته التي تصدق بها عليها اذا كانت  
 هي التي تحوز لنفسها فاذا صارت في حال تحوز لنفسها فلا تحوز حيازة الأب عليها  
 صدقة نفسه وهي مادامت في بيت أبيها وان كانت مرضية فالأب يحوز لها صدقة  
 نفسه ولكن اذا دخلت في بيت زوجها وأنس منها الرشد فها هنا تنقطع حيازة الأب  
 صدقة نفسه عليها لها فلا تحوز حتى تقبض ﴿قلت﴾ فان وهب الأب لولده وهم صغار  
 ثم أشهد لهم أهوا الحائز في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان بلغوا فلم يقبضوا حين  
 بلغوا هبتهم أو صدقتهم حتى مات الأب أيكون أولى بها في قول مالك وتكفيهم  
 حيازة الأب لهم اذا كانوا صغاراً أم لا (قال) قال لي مالك اذا بلغوا وأنس منهم  
 الرشد فلم يقبضوا حتى مات الأب فلا شيء لهم (قال) وأما ما داموا في حال السفه وان  
 بلغوا فحوز أبيهم حوز لهم وكذلك قال لي مالك لان السفه وان احتلم بمنزلة الصغير  
 يحوز له أبوه أو وصيه

### ﴿ في حوز الأب لابنه العبد ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان ابني عبداً لرجل وهو غائب صغير فوهبت له هبة وأشهدت  
 له أن تكون حيازتي له حيازة أم لا في قول مالك (قال) لا لأن الصبي له من يحوز له  
 دونك لأن سيده يحوز له ماله دون والده ولأني سمعت مالكا يقول في رجل  
 تصدق على صغير بصدقة ان حيازته ليست بحيازة الا أن يكون وصيا أو أحداً يحوز  
 له ولا تكون صدقة مقبوضة الا أن تزول من يد صاحبها الا أن يكون والداً أو  
 وصياً لمن يلي ﴿قلت﴾ فان أخرج الهبة والد الصبي العبد الى رجل غير مولى الصبي  
 فجعلها على يديه يحوزها للصبي أ تحوز الهبة في قول مالك (قال) نعم رضى بذلك  
 سيده أو لم يرض وقد قال مالك من وهب هبة لغائب فأخرجها من يديه فجعلها على  
 يدي رجل يحوزها له فهي حيازة لهذا الغائب وكل من حبس حبساً على كبار أو صغار

أو وهب هبة لفائب اذا كان كبيراً أو وهب هبة لصغير والصغير ليس هو والده ولا وصيه فجعل ذلك كله على يدي غيره حتى يكبر الصغير فيعطيه الذي جعل له أو يقدم الفائب فيأخذه. أو كبار حضور تجرى عليهم غلة الحبس فان ذلك جائز عندي فيما حلت عن مالك فأما أن يهب رجل لرجل هبة والموهوب له حاضر مرضى ليس بسفيه ولا صغير ويأمره أن لا يدفعه اليه فلا أرى هذا حيازة لانه قد قبلها الموهوب له والموهوب له حاضر مرضى ولم يسلمها اليه انما يحوز مثل هذا اذا كان قد حبس الأصل وجعل الغلة له واستخلف من يجري ذلك عليه

### في حوز الزوج

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج جارية بكرة قد طمئت أو لم تطمث وهي في بيت أبيها فتصدق الزوج عليها بصدقة أو وهب لها هبة وأشهد عليها الا أنه لم يخرجها من يده أياكون حائزاً لها في قول مالك (قال) لا يكون حائزاً لها الا أن يخرجها من يده فيضعها له على يدي من يحوزها له ﴿قلت﴾ أرايت ان كان دخل بها وهي سفية أو مجنونة جنونا مطبقا فابقي بها زوجها ثم تصدق عليها زوجها بصدقة أو وهب لها زوجها هبة وأشهد لها بذلك أياكون هو الحائز لها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه لا يكون هو الحائز لها لما تصدق به عليها ﴿قلت﴾ لم قلت ذلك (قال) لأن من تصدق بصدقة على غيره أو وهب هبة لا يكون هو الواهب وهو الحائز الا أن يكون والداً أو وصياً أو ممن يجوز أمره عليه في قول مالك وقد فسرت لك ذلك ولا أرى الزوج هاهنا ممن يجوز أمره عليها ألا ترى أنه لو باع مال امرأته لم يجز بيعه ولا أراه يجوز أمره عليها ولا يكون حائزاً لها ما تصدق هو عليها به وأبوها الحائز لها وان دخلت بيت زوجها ما دامت سفية وفي حال لا يجوز لها أمر ولا يكون زوجها الحائز لها ما وهب لها الا أن يضع لها على يدي أجنبي يقبضه لها فأما صدقته هو أو هبته لها فلا

﴿ في اعتصار الام له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما وهبت الام لولدها أيجوز لها أن تعتصر منه شيئاً أم لا اذا كانت هي الوصى والولد صغار في حجرها ( قال ) قال لي مالك اذا وهبت الام لولدها أو نخلتهم ولهم أب فان الام تعتصر ذلك كما يعتصر الاب ما لم يستحدثوا ديناً أو ينكحوا وما نخلت أو وهبت الام لولدها الصغار ولا أب لهم فانها لا تعتصر ذلك وليس يعتصر ما يوهب لليتامى ولا ما ينخلون ( قال ) لي مالك انما ذلك عندى بمنزلة الصدقة وما نخل الاب أو وهب لولده الصغار فانه يعتصر ذلك ولو لم تكن لهم أم لأن اليتيم انما هو من قبل الأب الا أن ينكحوا أو يحدثوا ديناً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت الام لولدها وهم كبار هبة أيجوز لها أن تعتصرها قبل أن يحدثوا فيها شيئاً أم لا في قول مالك ( قال ) نعم يجوز لها أن تعتصرها في قول مالك لأن مالكا قال لي في الاب له أن يعتصر والام مثله ( قال ) وانما منع مالك الام أن تعتصر اذا كان الولد يتامى واذا لم يكونوا يتامى فلها أن تعتصر ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنت ومالك لأبيك فدرى عن أبيه الحد في مال ابنه اذا سرقه وبذلك الحديث درى عن الام في مال ابنها اذا سرقته الحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت الام لولدها هبة وهم صغار لا والد لهم فبلغوا رجالا ولم يحدثوا في الهبة شيئاً أ يكون للام أن تعتصر الهبة أم لا ( قال ) ليس لها أن تعتصر الهبة لانها وقعت يوم وقعت لهم وهم يتامى وهي بمنزلة الصدقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصغير اذا كان له والد مجنون جنونا مطبقا وله والدة فوهبت الام له هبة أهذا بمنزلة اليتيم أم لا يكون بمنزلة اليتيم ويجوز لها أن تعتصره ( قال ) لا أراه بمنزلة اليتيم ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى لها أن تعتصر هبتها ان شاءت

﴿ في اعتصار الاب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهب لم الاب وهم صغار فبلغوا رجالا ولم يبلغوا ديناً ولم ينكحوا

فأراد الأب أن يعتصر هبته أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يهب لولده الكبار هبة ثم يريد أن يعتصرها أن ذلك له ما لم يستحدثوا ديناً أو ينكحوا فكذلك إذا وهب لهم وهم صغار ثم بلغوا فله أن يعتصر هبته ما لم يحدثوا ديناً أو ينكحوا أو تغير عن حالها (قال مالك) ولو أن رجلاً نحل ابناً له جارية فوطئها ابنة لم يكن له اعتصارها ﴿قلت﴾ أرايت ما وهب للصبي إذا وهب له رجل أجنبي أيجوز الأب أن يعتصره (قال) لا يجوز له ذلك ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) نعم ألا ترى أنه مال من مال الصبي لا يجوز له أن يعتصره وإنما يجوز له أن يعتصر ما وهبه هو بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ فإن تصدق والد على ولده وهم صغار أو كبار بصدقة أيجوز له أن يعتصرها (قال) قال مالك الصدقة مبهمة ليس يجوز لأحد فيها اعتصار لا والد ولا والدة ﴿قلت﴾ أرايت العطية والعمرى والنحل إذا فعله الرجل بابه أيجوز له أن يعتصره كما يجوز له في الهبة أم يحمله بمنزلة الصدقة (قال) العطية بمنزلة الهبة والنحل بمنزلة الهبة (قال مالك) ليس له أن يعتصر في الصدقة وحدها ﴿قلت﴾ فالحبس أيكون له أن يعتصره في قول مالك (قال) ان كان الحبس على وجه الصدقة فليس له أن يعتصره وان كان على غير وجه الصدقة فله أن يعتصره ﴿قلت﴾ ويكون حبساً أو عمرى على غير وجه الصدقة (قال) نعم يحبس الدار على ولده الصغار أو يعمره شهراً أو شهرين ثم مرجعها إليه فإن هذا ليس على وجه الصدقة وهذا سكنى ﴿قلت﴾ مرجعها إليه في قول مالك مال من ماله (قال) نعم (قال ابن وهب) قال ابن جريج عن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الوالد (قال طاوس) وبلغني أنه قال صلى الله عليه وسلم إنما مثل الذي يهب الهبة ثم يعود فيها كالكلب يعود في قيئه (قال ابن وهب) عن سفيان الثوري عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الذي يعود في هبته كالعائد في قيئه ليس لنا المثل السوء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن عمر بن عبد العزيز أنه قال أيما رجل نحل ولداً له كان في حجره فهو

حائز له وان كان له أهل فلا يجوز الا أن يجوز وان نحل ابنه أو ابنته قبل أن ينكحها  
ثم نكحها على ذلك فليس له أن يرجع فيه وان كان نكحه بعد أن نكح فان الاب  
يرجع فيما أعطى ابنه ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن يزيد بن أبي حبيب أن موسى بن سعد  
حدثه أن سعداً مولى آل الزبير نحل ابنته جارية له فلما تزوجت أراد ارتجاعها فقضى عمر  
أن الوالد يعتصر ما دام يرى ماله مالم يمت صاحبها فتقع فيه الموارث أو تكون  
امراً فتنكح (قال يزيد) وكتب عمر بن عبد العزيز أن الوالد يعتصر ما وهب لابنه  
مالم يدين الناس أو ينكح أو يموت ابنه فتقع فيه الموارث وقال في ابنته مثله اذا هي  
نكحت أو ماتت ﴿ مخزومة بن بكير ﴾ عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار يقول  
يعتصر الوالد من ولده مادام حياً وما رأى عطيته بعينها ومالم يستهلكها وما لم يكن  
فيها ميراث ﴿ محمد بن عمرو ﴾ عن ابن جريج عن عطاء بمثل قضاء عمر بن عبد العزيز  
﴿ الليث بن سعد ﴾ أن نافعا مولى ابن عمر أخبره أن عمر بن الخطاب قال الصدقة  
لا يرتد فيها صاحبها (وقال) عمر بن عبد العزيز وربيعة وأبو الزناد وعبد الرحمن بن  
القاسم ونافع مولى ابن عمر ويزيد بن قسيط مثله ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن يزيد بن أبي حبيب  
عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أيوب بن شرحبيل أن الصدقة عزمة بثة بمنزلة العتاقة  
لا يرجع فيها ولا مثنوية ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن أبي الزناد أنه قال في  
رجل تصدق على ولده ثم عقه أنه أن يرجع في ذلك (قال) لا يرجع في صدقته (وقال  
ربيعة) لا يعتصر الرجل صدقته على ابنه وان عقه وقاله مالك

﴿ في اعتصار ذوى القربى ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز لأحد من الناس أن يعتصر هبته في قول مالك جد أو جدة أو  
خال أو خالة أو عم أو عمة أو غيرهم أي يجوز لهم أن يعتصروا (قال) لا أعرف الاعتصار  
يجوز في قول مالك لأحد من الناس الا والداً أو والدة ولا أرى ذلك لأحد غيرهما  
﴿ يونس بن يزيد ﴾ عن ابن شهاب قال كان رجال من أهل العلم يقولون ليس للولد  
أن يعتصر من والديه شيئاً من أجل فضيلة حق والديه على فضيلة حقه ﴿ قال يونس ﴾

وقال ربيعة لا يمتصر الولد من الوالد

❦ في الهبة للثواب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت هبة لرجل فقبضها بغير أمرى أنجود قبضه (قال) نعم في قول مالك لانك لو منعته ثم قام عليك كان له أن يقبضها منك اذا كانت لغير ثواب ❦ قلت ❦ فان كانت للثواب فله أن يمنعه هبته حتى يشبه منها (قال) نعم وهذا مثل البيع ❦ قلت ❦ أرايت ان وهب لى سلمة للثواب فقبضتها قبل أن أتبه أ يكون على أن أردھا اليه حتى أتبه في قول مالك (قال) يوقف الموهوب له فاما أتبه واما أن يرد سلمته اليه ويتلوم في ذلك لهما جميعا مما لا يكون عليهما في ذلك ضرر ❦ عبد الجبار ابن عمر ❦ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال الهبة للثواب عندنا مثل البيع يأخذها صاحبها اذا قام عليها فان تمت عند الذى وهبت له فليس للواهب الا القيمة قيمتها يوم وهبها

❦ في الثواب في هبة الذهب والورق ❦

❦ قلت ❦ أرايت الدراهم والدنانير اذا وهبها فقير لى أ يكون فيها الثواب في قول مالك (قال) قال مالك ليس في الدنانير والدراهم ثواب ❦ قلت ❦ وان وهبها وهو يرى أنه وهب للثواب (قال) قال مالك اذا وهب دنانير أو دراهم ثم ادعى أنه وهبها للثواب قال مالك لا يقبل قوله ولا ثواب له ❦ قلت ❦ فان وهب له دنانير أو دراهم فاشتراط الثواب (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا الا ما أخبرتك وأرى له فيه الثواب اذا اشترطه عرضاً أو طعاماً (قال) وسئل مالك عن هبة الحلى للثواب (قال) مالك أرى للواهب قيمة الحلى من العروض في الثواب ولا يأخذه دنانير ولا دراهم ❦ قلت ❦ فان كان وهب حلى فضة فلا يأخذ في الثواب دنانير (قال) نعم عند مالك ❦ قال ❦ وسمعت مالكا يقول في الرجل النى يقدم من سفره فيهدي له جاره الفقير الهدية الرطب والفاكهة وما أشبههما حين يقدم فيقول بعد ذلك ما أهديت اليك

الا رجاء لثوابي أن تكسوني أو تصنع بي خيراً (قال) مالك لا شيء له ﴿قلت﴾ له فان كانت هديته (قال) قائمة فلا شيء له وان كانت قائمة بعينها ألا ترى أنه لا ثواب له فيها قال مالك وان طلب الفقير ثوابها فلا أرى له ثواباً فيها ولا يقضى له فيها بشيء ﴿قال﴾ ابن وهب ﴿وكان ربيعة وغيره من أهل العلم يقولون اذا كانت الهبة على وجه الاثابة ابتداء العوض فصاحبها أحق بها مالم يعوض منها فأما الرجل يقدم من السفر مستعرضاً أو الرجل تدخل عليه الفائدة وهو مقيم لم يشخص فيعرض له صاحبه الثوب أو الثوبين أو يحمله على الدابة أو نحو ذلك فهذا لا يرجع فيها

— في الثواب فيما بين القرابة وبين المرأة وزوجها —

﴿قلت﴾ أرايت من وهب لذي رحم هبة أيكون له ان يرجع فيها في قول مالك (قال) قال مالك ليس بين الرجل وامراته ثواب في الهبة الا أن يكون يعلم أنها أرادت بذلك ثواباً مثل أن يكون الرجل الموسر والمرأة لها الجارية فيطلبها منها فتعطيه اياها تريد بذلك استقرار صلته وعطيته والرجل مثل ذلك يهب الهبة لامراته والا بن لايه يرى أنه انما أراد بذلك استقرار ماعند أبيه فاذا كان مثل ذلك مما يرى الناس انه وجه ماطلب بهبته تلك رأيت بينهما الثواب فان أثابه والا رجع كل واحد منهما في هبته وان لم يكن وجه ماذ كر ذلك فلا ثواب بينهما فعلى هذا فقس ما يرد عليك من هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لعمي أو لعمي أو لجدي أو لجدي أو لأختي أو ابن عمي هبة أو وهبت لقرابتي ممن ليس بيني وبينهم محرم أو لقرابتي ممن بيني وبينهم محرم أيكون لي أن أرجع في هبتي (قال) أما ما وهبت من هبة يعلم أنك أردت بها وجه الثواب فان أثابوك والا رجعت في هبتك وما وهبت من هبة يعلم أنك لم ترد بها وجه الثواب فلا ثواب لك مثل أن تكون غنياً فتصل بعض قرابتك فتزعم أنك أردت به الثواب فهذا لا تصدق على ذلك ولا ثواب لك ولا رجعة لك في هبتك (قال) وهذا كله قول مالك ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ربيعة أنه قال ليس بين الرجل وامراته فيما كان من أحدهما الى صاحبه من عطاء أو صدقة بت ليس بينهما في ذلك



ثواب وليس لاحدهما أن يرتجع ما أعطى صاحبه وذلك لانه من الرجل اذا أعطى امرأته حسن صحبة فيما ولاه الله من أمرها وأوجب عليه من نفقتها وافضائه من المعروف اليها ولانه من المرأة الى زوجها مواساة ومعونة له على صنيعته وصنيعتها فليس بينهما ثواب فيما أعطى أحدهما صاحبه ولا عوض الا أن يشترط أحدهما على صاحبه شرطاً ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وغير واحد من أهل العلم مثله (وقد) قال مالك والليث مثله

### ﴿ في الثواب بين الغني والفقير والفنيين ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وكذلك هذا في الاجنبيين في قول مالك (قال) نعم لو وهب لاجنبي هبة والواهب غني والموهوب له فقير ثم قال بعد ذلك الواهب انما وهبتها له للثواب لم يصدق على ذلك ولم يكن له أن يرجع في هبته (قال) وهذا قول مالك (قال) وان كان فقيراً وهب لغني فقال انما وهبتها للثواب قال هذا يصدق ويكون القول قوله فان أنابه والا رد اليه هبته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانا غنيين أو فقيرين وهب أحدهما لصاحبه هبة ولم يذكر الثواب حين وهب له ثم قال بعد ذلك انما وهبتها للثواب فكذبه الآخر أيكون القول قول الواهب أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه في هذا ولكني لأرى لمن وهب لفقير ثواباً وان كان الواهب فقيراً اذا لم يشترط في أصل الهبة ثواباً وأما غني وهب لغني فقال انما وهبت للثواب فالقول قول الواهب ان أثيب من هبته والا رجع في هبته (قال مالك) وقال عمر بن الخطاب من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه الصدقة فانه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه انما أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها ان لم يرض منها (قال ابن وهب) وسمعت حنظلة بن أبي سفيان الجمحي يقول سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول عن أبيه عن عمر بن الخطاب مثل ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وحدثني عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب بذلك ﴿ وأخبرني ﴾ غيرهم عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وغيره عن عمر بن الخطاب بذلك وقال عمر وان هلك



أعطاه شرواها بعد أن يحلف بالله ما هبها الا رجاء أن يشبه عليها ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن  
 يزيد بن أبي حبيب أن علي بن أبي طالب قال المواهب ثلاثة موهبة يراد بها وجه  
 الله وموهبة يراد بها وجه الناس وموهبة يراد بها الثواب فموهبة الثواب يرجع فيها  
 صاحبها اذا لم يشب

— الرجوع في الهبة —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وهبت لرجل هبة فموضني منها أ يكون لواحد منا أن يرجع في  
 شيء مما أعطاه في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا وهب لرجلين  
 عبداً فموضه أحدهما عوضاً من حصته أ يكون له أن يرجع في حصة الآخر ( قال )  
 نعم له أن يرجع في حصة الآخر وما سمعت ذلك من مالك ولكنه مثل البيوع من  
 قول مالك اذا باع العبد من رجلين صفقة واحدة فنقده أحدهما وأفلس الآخر كان  
 له أن يأخذ نصيب الآخر ويكون أولى به من الغرماء وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾  
 أرايت لو أن رجلاً وهب لرجل هبة فموضه رجل أجني عن الموهوب له عن تلك  
 الهبة عوضاً فأراد المعوض أن يرجع في عوضه أ يكون ذلك له أم لا ( قال ) لا يكون  
 له ذلك ولكن ينظر فان كان المعوض انما أراد بالمعوض حين عوض الواهب عن  
 الموهوب له أراد بذلك المعوض هبة للموهوب له يرى أنه انما أراد بها الثواب فأرى  
 له أن يرجع على الموهوب له بقيمة المعوض الا أن يكون المعوض ذنانير أو دراهم  
 فليس له أن يرجع عليه بشيء وان كان انما أراد بموضه السلف فله أن يتبع الموهوب  
 له ﴿ قلت ﴾ وان كان بغير أمر الموهوب له ( قال ) نعم وان كان بغير أمره ( قال ) وان  
 كان أراد بموضه هبة عن الموهوب له يرى أنه لم يرد بها وجه الثواب ولا وجه يرى  
 أنه انما عوضها ليكون سلفاً على الموهوب له فليس له أن يرجع على الموهوب بشيء  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت الهبة اذا تغيرت بزيادة بدن أو بنقصان بدن فليس أن يرجع  
 فيها ( قال ) لا ليس أن يرجع فيها وان نقصت ولا للموهوب له أن يردّها وان زادت  
 وقد لزمته القيمة فيها ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا وهبت هبة فخالت أسواقها أ يكون لى أن

أرجع فيها (قال) نعم الا أن يعوضك (قال ابن وهب) قال مالك ان شاء أن يمسكها وان شاء أن يردّها ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال أخبرني من أثق به عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أتى برجل وهب جارية فولدت أولاداً صغاراً فرجع فيها (قال) يرجع في قيمتها يوم وهبها ونماؤها للذي وهبت له (قال) اسماعيل بن أمية وقضى عمر بن عبد العزيز في رجل وهب غلاماً فزاد عند صاحبه وشب (قال) له قيمته يوم وهب

﴿ في الثواب بأقل من قيمة الهبة أو أكثر وقد نقصت ﴾

﴿ الهبة أوزادت أو حالت أسوأها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الذي وهب هبة للثواب اذا اشترط الثواب أو يرى أنه انما أراد الثواب فأثابه الموهوب له بأقل من قيمة الهبة (قال) قال مالك ان رضى بذلك والا أخذ هبته ﴿ قلت ﴾ فان أثابه قيمة هبته فأبى أن يرضى والهبة قائمة بعينها عند الموهوب له (قال) قال مالك اذا أثابه قيمة الهبة أو أكثر من ذلك فليس للواهب على الهبة سبيل ﴿ قلت ﴾ فان كانت الهبة قد تغيرت في يد الموهوب له بزيادة أو نقصان فأثابه الموهوب له بأقل من قيمة الهبة (قال) قال مالك اذا تغيرت في يد الموهوب له بزيادة أو نقصان فالهبة لازمة ﴿ قلت ﴾ فان أراد أن يأخذ هبته ناقصة وقال لا أريد القيمة (قال) ليس له ذلك أن يأخذها اذا نقصت انما تكون له القيمة على الذي وهب له الا أن يشاء الموهوب له ذلك ﴿ قلت ﴾ فان أبى أن يشبه ورضى بأن يدفعها اليه (قال) ليس ذلك للموهوب له الا أن يشاء الواهب ﴿ عمر بن قيس ﴾ عن عدي بن عدي الكندي قال كتب الى عمر بن عبد العزيز من وهب هبة فهو بالخيار حتى يشأب منها ما يرضى فان رضى منها بدرهم واحد فليس له الا ما رضى به ﴿ قال ﴾ وسمعت عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الماعري يحدث أن عمر بن عبد العزيز كتب ايما رجل وهب هبة ثم لم يثب منها فأراد أن يرجع في هبته فان أدركها بعينها عند من وهبها له لم يلفها أو تلف عنده فليرجع فيها علانية غير سر ثم ترد عليه الا أن يكون وهب شيئاً مثيباً خبس عند الموهوب له فليقتض له شرواها يوم

وهبها له الا من وهب لذي زحم فانه لا يرجع فيها أو الزوجين أيهما أعطي لصاحبه شيئاً طيبة به نفسه فلا رجعة له في شيء منها وان لم يثب منها وان عطاء بن أبي رباح سئل عن وهب لرجل مهراً فما عنده ثم عاد فيه الواهب فقال عطاء تقام قيمته يوم وهبه (وقال سليمان بن عيسى) فعل ذلك رجل بالشام فكتب عمر بن عبدالعزيز أن اقضه قيمته يوم وهبه أو شروى المهر يوم وهبه فليدفعه الموهوب له اليه . من حديث ابن وهب

— في الموهوب له يموت أو الواهب قبل أن يثاب من هبته —

﴿ قلت ﴾ فان مات الموهوب له قبل أن يثيب الواهب من هبته فورثته مكانه في قول مالك يكون لهم من ذلك في هذه الهبة ما كان للموهوب له وعليهم من الثواب ما كان على الموهوب له (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان مات الواهب قبل أن يقبض الموهوب له هبته والهبة فيها شرط للثواب أولاً شرط فيها ولكن يرى أنه انما وهبها للثواب أنتقض الهبة وتكون الهبة لورثة الواهب أم لا تنتقض الهبة لأنها للثواب ويكون محلها محل البيع في قول مالك (قال) محلها محل البيع لأنها اذا كانت للثواب فانما هي بمنزلة البيع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فاذا وهب هبة للثواب فلم تتغير في بدنها انه لا يكون لصاحبها الا سلمته اذا لم يثبه الذي قبضها قدر قيمتها لان عمر بن الخطاب قال ان لم يرض من مثوبة هبته فهو على هبته يرجع فيها ان لم يرض منها وهذا قول مالك فالهبة في هذا الموضع مخالفة للبيع ﴿ يونس ابن يزيد ﴾ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال كل من وهب هبة للثواب فالثواب واجب له على الذي وهب له ان عاش أو مات وان وهب رجلاً هبة على غير الثواب فليس له ثواب ان عاش الذي وهبت له أو مات فليس له أن ينزع ان عمر الموهوب له وان لم يعمر وليس لورثة الواهب الميت أن يتعقبوا عطاءه

﴿ تم كتاب الهبة بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليهِ كتاب الوديعة ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الوديعة ﴾

﴿ في الرجل يستودع الرجل المال فيدفعه الى امرأته ﴾

﴿ أو أجيّره أو جاريته أو أم ولده ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت الرجل اذا استودع الرجل مالا فوضعه في بيته أو في صندوقه أو عند زوجته أو عند عبده أو خادمه أو أم ولده أو أجيّره أو من هو في عياله أو وضعه عند من يثق به ممن ليس في عياله فضاع منه أ يضمن أم لا ( قال ) قال مالك في الرجل يستودع الوديعة فيستودعها غيره قال ان كان أراد سفرًا تخاف عليها فاستودعها ثقة فلا ضمان عليه وان كان لغير هذا الذي يعذر به فهو ضامن فكل ما علم أنه انما كان من عورة بخافها على منزله أو ما أشبه ذلك فلا ضمان عليه ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن رجل استودع رجلا مالا في السفر فاستودعه غيره في السفر فهلك المال فراه ضامناً ورأى أن السفر ليس مثل البيوت لانه حين دفعه اليه في السفر انما دفعه اليه ليكون معه وفي البيوت انما تدفع الوديعة الى الرجل ليحجزها في البيت فأرى على هذا القول أنه ان استودع امرأته أو خادمه ليرفعاها في بيته فان هذا لا بد للرجل منه ومن يرفع للرجل الا امرأته أو خادمه وما أشبههما اذا رفعوها له على وجه ما وصفت لك فلا ضمان عليه ألا ترى أن مالكا قد جعل له اذا خاف فاستودعها لغيره أنه لا يضمن فكذلك امرأته وخادمه اللتان يرفعان له أنه لا ضمان عليه اذا

دفعها اليهما ليرفعاها له في بيته ( قال ) وأما العبد والاجر فهما على ما أخبرتك وقد بلغني أن مالكا سئل عن رجل استودع مالا فدفعه الى امرأته ترفعه له فضااع فلم ير عليه ضمانا وأما الصندوق والبيت فاني أرى ان رفعه فيه أو في مثله فلا ضمان عليه في قول مالك ﴿ قلت ﴾ ويصدق في أنه دفعه اليها أو أنه استودعه ان ذكر أنه استودعه على هذه الوجوه التي ذكرت أنه لا يضمن فيها أيصدق في ذلك وان لم يتم على ما ذكر من ذلك بينة ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ ويصدق أنه خاف عليها أو أراد سفراً فخشي عورة فاستودعها لذلك ( قال ) لا الا أن يكون سافراً أو عرف من منزله عورة فيصدق كذلك قال مالك والا فلا

— فيمن استودع وديعة فخرج بها معه في سفره —

﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن امرأة هلكت بالاسكندرية وكان ورثتها بالمدينة فأوصت الى رجل فكتب الرجل وصى المرأة الى ورثتها فلم يأتهم منهم جواب وطلب فلم يأتهم أحدا ولا خبر فخرج الرجل حاجا وخرج بالنفقة معه ليطالب ورثتها ليدفعها اليهم فضااعت منه في الطريق ( قال ) مالك أراه ضمانا حين أخرجها بغير أمر أربابها قالوا انه خرج بها ليطالبهم فيدفعها اليهم ( قال ) مالك هو عرضها للتلف ولو شاء لم يخرجها الا بأمرهم ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا استودعني وديعة فحضر مسيري الى بعض البلدان خفت عليها حملتها ممي فضاعت أضمن في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وكيف أصنع بها ( قال ) تستودعها في قول مالك ولا ترضها للتلف ﴿ قلت ﴾ أرايت رجلا استودع رجلا ألف درهم فخلطها المستودع بدراهمه فضاعت الدراهم كلها أيكون عليه ضمان أم لا ( قال ) لا ضمان عليه في رأيي لان وديعته قد ضاعت ( قال ) ولو أن رجلا خلط دنانير كانت عنده وديعة في دنانير عنده فضاعت الدنانير كلها فانه لا يضمن

— فيمن استودع حنطة فخلطها بشعير —

﴿ قلت ﴾ فلو استودعت رجلا حنطة فخلطها بشعير له فضااع جميع ذلك أيكون

ضامنا للحنطة في قول مالك (قال) نعم لانه خاط الحنطة بالشعير فقد ضمن لك حنطتك حين خلطها ﴿قلت﴾ ولا يشبه هذا الدراهم اذا خلطها (قال) لا لان الحنطة التي خلطها بالشعير لا يقدر على أن يتخلصها من الشعير والدراهم التي خلطها انما هي دراهم ودراهم فلمذا منها بقدر دراهمه ولهذا منها بقدر دراهمه (قال أشهب) هذا اذا كانت معتدلة في الجودة والحال ﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلا حنطة فخلطها بحنطة مثالا فضاعت الحنطة كلها أضمن أم لا في قول مالك وهل هذا مثل الدراهم (قال) اذا كانت الحنطة واحدة يشبه بعضها بعضا وخلطها على وجه الرفع والحرز فلا أرى عليه في قول مالك ضامنا ﴿قلت﴾ فان كانت الحنطة لا تشبه حنطته (قال) أراه ضامنا في قول مالك لانه قد أتلفها حين خلطها بما لا يشبهها لانها قد تلفت بمنزلة الحنطة في الشعير

— ﴿فيمن خلط دراهم فضاعت﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت الدراهم اذا خلطها فضاع بعضها أكون الضياع منهما جميعا ويكونان فيما بقي لهما شريكين بقدر مال هذا فيها وبقدر مال هذا فيها (قال) نعم اذا كان لا يقدر على أن يتخلص دراهم هذا من دراهم هذا (قال) وان كانت دراهم هذا تعرف من دراهم هذا فصيبة كل واحد منهما منه لان دراهم كل واحد منهما معروفة

— ﴿فيمن استودع رجلا حنطة فخلطها صبي بشعير﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلا حنطة فخلطها صبي بشعير للمستودع أضمن أم لا (قال) قال مالك في الصبي ان ما استهلك الصبي من متاع أو أفسده فهو ضامن فان كان له مال أخذ من ماله وان لم يكن له مال فهو في ذمته ديناً يتبع به. فالجواب في مسائلتك أن الصبي ضامن لشعير مثل شعير المستودع وضامن للحنطة مثل حنطة المودع الا أن يشأ أن يترك الصبي ويكونا في الحنطة والشعير شريكين هذا بقيمة حنطته وهذا بقيمة شعيره ﴿قلت﴾ أبقية حنطته بالقة ما بلغت (قال) لا ولكن

ينظر الى كيل حنطة هذا فتقوم والى وكيل شعير هذا فيقوم فيكونان شريكين  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أحدهما لصاحبه أنا أغرم لك مثل شعيرك هذا أو مثل  
 حنطتك وأخذ هذا كله أ يكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون ذلك له ولا يحل هذا  
 الا أن يكون هو الذى خلطه فيكون ذلك له ويكون ضامناً لمثل الحنطة التى خلطها  
 ﴿قلت﴾ ولم أحلته هاهنا اذا كنت أنا الذى خلطته ولم تحله فى الوجه الآخر  
 (قال) لان هذا قد قضاه حنطة وجبت عليه وفى الوجه الآخر انما هو بيع فلا يحل  
 ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي

﴿فإن استودع دراهم أو حنطة فأنفقها ثم تلفت﴾  
 ﴿وقد رد مثل ما أنفق أو لم يرد﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أنى استودعت عند رجل دراهم وحنطة فأنفق بعض الدراهم  
 أو أكل بعض الحنطة أ يكون ضامناً لجميع الحنطة وجميع الدراهم أم لا فى قول مالك  
 (قال) لا يكون ضامناً الا لما أكل أو لما أنفق وما سوى ذلك لا يكون ضامناً له  
 ﴿قلت﴾ فان رد مثل الحنطة التى أكلها فى الودعة ومثل الدراهم التى أنفقها فى  
 الودعة أ يسقط عنه الضمان أم لا فى قول مالك (قال) قال مالك نعم يسقط عنه  
 الضمان فى الدراهم والحنطة عندى بمنزلتها ﴿قلت﴾ أفيكون القول قوله فى أنه قد رد  
 ذلك فى الودعة (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك القول قوله ألا  
 ترى أنه لو قال لم آخذ منها قليلاً ولا كثيراً أو قال قد تلفت كان القول قوله ﴿قلت﴾  
 أرايت ان كان قد تسلف الودعة كلها فرد مثلها مكانها أ يبرأ من الضمان فى قول مالك  
 (قال) نعم كذلك قال لى مالك فى الدراهم فالودائع كلها مثل هذا اذا رد مثلها اذا كان  
 يقدر على مثلها مثل الكيل أو الوزن فى رأي

﴿فإن استودع ثياباً فلبسها أو أ تلفها ثم رد مثلها فى موضعها فضاعت﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعنى ثياباً فلبستها فألبستها أو بعتها أو أ تلفتها بوجه من

الوجه ثم اشترت ثيابا مثل صفتها ورفعتها وطولها فردتها الى موضع الوديعة  
أبى ثنى ذلك من الضمان أم لا (قال) لا يبرئك ذلك من الضمان ﴿قلت﴾ وهذا  
قول مالك (قال) هذا رأي لان رجلا لو استهلك لرجل ثوبا فانما عليه قيمته فلما  
ضمن هذا المستودع باستهلاكه القيمة لم يجوز أن يخرج ثيابا مكان القيمة ولا يبرأ بذلك

﴿ في رجل استودع رجلا وديعة أو قارضه ﴾

﴿ فزعم أنه ردها اليه أو قال ضاعت مني ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استودعت رجلا وديعة أو قارضته فلما جئت أطلبها منه قال  
قد دفعتها اليك أيا صدق ويكون القول قوله أم لا في قول مالك (قال) قال مالك  
في الرجل يستودع الرجل وديعة أو يقارضه قال ان كان انما دفع اليه المال بينة فانه  
لا يبرئه من المال اذا قال قد دفعته الا أن تكون له بينة وان كان رب المال انما دفع  
اليه المال بغير بينة فالقول قول المستودع والمقارض اذا قال قد دفعته اليك ﴿قلت﴾  
أرايت ان دفعت اليه المال قراضاً أو استودعته بينة فقال قد ضاع المال مني أيا يكون  
مصدقاً في ذلك أم لا (قال) قال مالك هو مصدق في ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك ان  
قال قد سرق مني (قال) نعم

﴿ فيمن دفع الى رجل مالا ليدفعه الى آخر ﴾

﴿ قال ﴾ ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال ليدفعه لرجل ببعض  
البلدان فيقدم الذي بعث معه المال فيقول له صاحب المال ما فعلت بالمال فيقول قد  
دفعته الى الذي أمرتني وينكر الذي بعث بالمال اليه أن يكون هذا دفع اليه شيئا  
(قال) قال مالك ان لم يكن للأموال بالدفع بينة أنه قد دفع اليه المال غرم ﴿قلت﴾  
بينة دفع اليه أو بغير بينة أهو سواء عند مالك في هذا (قال) نعم ﴿قال ابن القاسم﴾  
فقلت لمالك أرايت ان كان حين أخذه منه قال له أنا أدفعه اليه بغير بينة وأنا أستحي  
أن أشهد عليه ثم زعم أنه قد دفعه اليه وأنكر الآخر (قال) ان صدقه رب المال على هذه



المقالة أو كانت له دين على رب المال بهذه المقالة فالقول قوله ولا ضمان عليه ﴿قال﴾ فقلت لمالك أرايت أن قال المأمور قد رجعت بها ودفعتها إليك ولم أجد صاحبك الذي بعثت بها معي إليه وأنكر رب المال أن يكون ردها إليه (قال) القول قول المأمور مع يمينه ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ فإن كان قبضها منه بغير دين أو كان قبضها منه بدينه أهو سواء في هذا (قال) ان كان قبضها من ربه بدينه فانه لا يبرأ الا أن تكون له دينه على أنه قد ردها الى ربه والا غرم وان لم يكن قبضها من ربه بدينه فالقول قوله وهذا رأيي ﴿قال ابن الماجشون﴾ الورثة ضامنون ويلزمهم ما كان يلزم أباهم من دينه تقوم أو تصديق المبعوث اليه

﴿في الرجل يبعث بمال لرجل فيهلك الرسول قبل أن يبلغ أو بعد ما بلغ﴾

﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل بعث الى رجل بمال الى بلد فقدم البلد فهلك الرسول بذلك البلد بعد ما قدمه ثم ان صاحب البضاعة كتب الى الرجل يسأله هل قبضتها فكتب اليه أنه لم يدفع الى شيئاً (قال) يحلف ورثة الرسول ان كان فيهم كبير بالله ما يعرف له سببا ولا شيء لرب المال في مال الرسول ﴿قال﴾ فقلت لمالك أرايت ان هلك الرسول في الطريق ولم يوجد له أثر (فقال) مالك ما أحرأه أن يكون في ماله ثم كلمته بعد ذلك في الرسول اذا مات في الطريق (قال) أراه في ماله وضمانه عليه اذا هلك قبل أن يبلغ البلد الذي فيه المبعوث اليه بالمال

﴿في الرجل يهلك وقبله ودائع وقراض ودين﴾

﴿فيقول في مرضه هذه ودائع فلان وهذا مال فلان﴾

﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلا هلك ببلد وقبله قرض دنائير وقراض وودائع فلم يوجد للودائع ولا للقراض سبب ولم يوص بشيء من ذلك (قال) أهل القراض وأهل الودائع والقراض يتحاصون في جميع ماله على قدر أموالهم ﴿قال﴾ فقلنا لمالك فان ذكر فيما قبله عند موته ان هذا مال فلان الذي قارضني به وهذه ودعة لفلان (قال)

ان كان ممن لا يتهم فالقول قوله في ذلك وذلك للذي سمى له

الرجل يبعث معه بالمال صلة لرجل أو صدقة فقال قد دفعته

قال ﴿ ولقد سألت مالكا عن الرجل يبعث بالمال مع رجل صلة لرجل ليدفعه اليه فيقول قد دفعته اليه ويقول المبعوث اليه لم يدفعه اليّ ﴾ (قال) ان لم يكن للرسول بينة على دفعه غرم (قال) والصدقة اذا بعث بها الى رجل أو بعث معه بمال الى رجل ليدفعه اليه وليس بصدقة فهو سواء لا يبرأ بقوله انه قد دفع الا أن يكون له بينة الا أن يكون أمره أن يفرقها على وجه الصدقة يقسمها لم يأمره أن يدفعها الى رجل بعينه فالقول قوله انه قد فرقها ويحلف وانما سألت مالكا عن ذلك لأن بعض الناس ذكروا أن الصدقة وان كانت مبعوثة الى رجل فهي مخالفة للقضاء والقرض والشراء والبيع وما أشبهه قال ﴿ قال مالك الصدقة اذا كانت انما بعثت الى رجل والقرض والاشراء والبيع كله سواء الا أن يكون أمره أن يفرقها في غير قوم بأعيانهم فيكون القول قول الرسول مع عينه ﴾ قلت ﴿ أرايت ان بعثت معه بمال صدقة وأمرته أن يدفعه الى عشرة رجال بأعيانهم فأنكروا ﴾ (قال) الواحد والعشرة اذا كانوا بأعيانهم سواء في قول مالك ﴿ قلت ﴿ أرايت ان صدقه بعضهم وكذبه بعضهم ﴾ (قال) يبرأ في قول مالك من حظ من صدقه ويضمن حظ من كذبه

فيمن دفع الى رجل مالا قراضاً أو ودیعة بينة أو بنیر بينة

قلت ﴿ أرايت ما ذكرت عن مالك أنه قال اذا دفع اليه المال ودیعة أو قراضاً بينة فقال الذي أخذ المال بعد ذلك قد رددته انه لا يبرأ بقوله اني قد رددته الا أن يكون له بينة ﴾ قلت ﴿ لم قال مالك ذلك أليس أصل أخذه هذا المال أمانة فلم لا يبرأ بقوله اني قد دفعته وقد قلت قد قال مالك اذا قال قد ضاع مني انه مصدق وان كانت عليه بينة فلم لا يصدق اذا قال قد رددته ﴾ (قال) لأنه حين دفع اليه المال قد استوثق منه الدافع فلا يبرأ حتى يستوثق هو أيضاً اذا هو دفع وان كان أصل

المال أمانة فانه لا يبرأ الا بالوثيقة ﴿قلت﴾ فلم قال مالك اذا بعث بالمال معه ليدفعه الى رجل فقال قد دفعته الى من أمرني انه لا يصدق الا ببينة انه قد دفعه وان كان رب المال حين بعث بالمال معه دفعه الى الرسول بينة أو بغير بينة فهو سواء لا يبرأ الرسول حتى يدفع المال الى المبعوث اليه بينة لم قال مالك هذا أو ليس هذا المبعوث معه المال أمينا (قال) قال مالك ليس له أن يتلف ماله الا بينة تقوم له أنه قد دفعه ألا ترى أن المبعوث اليه بالمال ان كان ذلك المال ديناً له على الذي أرسله اليه ان هذا الرسول ان لم يشهد عليه حين دفعه اليه فقد أتلفه وكذلك لو كان أرسل اليه بهذا المال ليشتري له به سلعة فأعطاه الرسول المال من غير أن يشهد فقد أتلفه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المقارض أو المستودع قد بعثت اليك بالمال مع رسولي أضمن أم لا في قول مالك (قال) نعم يضمن في قول مالك الا أن يكون رب المال أمره بذلك

﴿فيمن استودع رجلاً مالا فاستودعه غيره فضاع عنده﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلاً مالا فاستودعه غيره ثم أخذه منه فضاع عنده أضمن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا أنفق منها ثم رد ما أنفق في الوديعة انه لا ضمان عليه فكذلك هذا في مسألتك لا يضمن

﴿فيمن استودع رجلاً فجحدته فأقام عليه البينة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت رجلاً بينة فجحدني وديعتي ثم أقت عليه البينة أضمنه أم لا في قول مالك (قال) نعم هو ضامن في قول مالك لأن مالكا قال اذا دفع اليه المال بينة وزعم المستودع انه قد رد المال على رب المال ولا بينة له فهو ضامن فالجحد أبين عندي في الضمان

﴿في الدعوى في الوديعة ادعى أحدها أنها وديعة وقد ضاعت﴾

﴿وادعى الآخر أنه قرض وأنه سلف﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لرجل استودعتني ألف درهم فضاقت مني وقال رب

المال بل أقرضتكها قرضا ( قال ) قال مالك القول قول رب المال ﴿ قلت ﴾ فان قال رب المال ما استودعتكها ولكنك غصبتنيها ( قال ) الغصب عندي لا يشبه القرض لان الغصب من وجوه التلصص ( قال ) وهذا يدعى عليه في الغصب باب فجور فلا يصدق عليه ﴿ قلت ﴾ أفلا يصدقه في ضمان المال ( قال ) لا اذا قال غصبتني لاني اذا أبطلت قوله في بعض أبطلته في كله ﴿ قلت ﴾ أتخفظ هذا عن مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فان قال استودعني ألف درهم فضاعت مني وقال رب المال بل أوفيتكها من قرض كان لك عليّ ( قال ) القول قول رب المال في رأيي ﴿ قلت ﴾ فان قال رب المال لم أستودعك ولكني رددتها عليك من مال المقارضة الذي كان لك عندي ( قال ) القول قوله في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لم أستودعك ولكنك سرقناها مني ( قال ) لا أرى أن يقبل قوله انه سرقها منه لان في هذا باب فجور يرميه به ولم أسمعه من مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان لي على رجل ألف درهم من قرض ولي عنده ألف درهم وديعة فأعطاني ألف درهم أو بعث بها اليّ ثم لقيني بعد ذلك فقال الالف التي بعثت بها اليك هي من السلف الذي كان لك عليّ وقد ضاعت الوديعة وقال رب المال بل انما بعثت اليّ بالوديعة التي كانت لي عندك والسلف لي عليك على حاله ( قال ) القول قول المستودع ألا ترى أنه مصدق في ذهاب الوديعة وهو يقول قد ذهبت الوديعة عندي ولم أبعث بها اليك فهو مصدق فالالف التي قبضها رب المال تصير هي الدين الذي كان على المستودع

﴿ فيمن استودع صبيا وديعة فضاعت عنده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا استودع صبيا صغيراً وديعة فضاعت أليضمن الصبي أم لا ( قال ) لا يضمن ﴿ قلت ﴾ بأمر أربابه أو بغير أمر أربابه ( قال ) ذلك سواء عندي ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك ( قال ) قال مالك في الرجل يبيع الصبي السلعة فيتلفها الصبي انه لا شيء له على الصبي من ثمن السلعة ولا يضمن له الصبي قيمة السلعة وان باع الصبي منه السلعة فأخذ الصبي منه الثمن فأتلفه ان الرجل ضامن للسلعة

ولا يضمن الصبي الثمن الذي أتلّف لانه هو الذي سلط الصبي على ذلك وأتلّف ماله فكذلك الوديعة

﴿ فيمن استودع عبداً محجوراً عليه أو مأذوناً له وديعة فأتلفها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استودع رجل عبداً محجوراً عليه وديعة فأتلفها أضمن أم لا في قول مالك ( قال ) ان فسخها عنه السيد سقطت عنه ولم تعد عليه أبداً وان أعتق لان السيد قد فسخها عنه وان لم يفسخها السيد عنه حتى يمتق فهي دين عليه يتبع بها في ذمته ان عتق يومها وهذا اذا لم يبطلها السيد وهذا رأيي

﴿ في العبد المأذون له في التجارة يستودع الوديعة فيتلّفها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا استودع وديعة فأتلفها أ يكون ذلك في ذمته في قول مالك أم في رقبته ( قال ) بل ذلك في ذمته في قول مالك لان ارباب هذه السلعة استودعوه واثمنوه عليها ﴿ قلت ﴾ أف يكون لسيد العبد المأذون له أن يفسخ ذلك الدين من ذمته مثل ما لسيد العبد المحجور عليه ( قال ) لا لان مالكا قال في العبيد الصنائع القصارين والصواغين والخياطين ما أفسدوا مما دفع اليهم ليعملوه فأتلفوه ( قال ) مالك غرم ذلك عليهم في أموالهم وذمتهم لا يلحق ذلك ساداتهم ولا شيء مما يأتيه هؤلاء العبيد فيما بينهم وبين الناس اذا دفعوا ذلك اليهم وهم طائعون واثمنوهم عليه أو أسلفوهم أو استعملوهم فما كان من ذلك من شيء فلا يلحق رقبة العبد ولا ما في يديه من مال سيده . فهذا يدل على مسألتك أن الوديعة لا تكون في رقبته اذا أتلّفها العبد لان سيد الوديعة دفعها اليه وقد قال مالك في الصنائع ان ذلك في ذمتهم فالأذون له في التجارة والصنائع سواء فيما ائتمنهم الناس عليه وليس لساداتهم أن يفسخوا ذلك عنهم في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان غير مأذون له في التجارة فاستودعه رجل وديعة فأتلفها فأسقطها عنه سيده أنسقط عنه ( قال ) نعم تسقط عنه اذا أسقطها السيد ﴿ قلت ﴾ أرايت قيمة العبد اذا قتله رجل أهى على عاقلته أم في

ماله في قول مالك (قال) في ماله في قول مالك ولا تحمله العاقلة ﴿قلت﴾ أحال أم لا في قول مالك (قال) حال في قول مالك

﴿ في العبد والمكاتب وأم الولد والمدبر والصبي تدفع اليهم الودائع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد والمكاتب وأم الولد والصبي والمدبر اذا قبضوا الودائع باذن ساداتهم فاستهلكوها أ يكون ذلك في ذمتهم أم في رقاب العبيد (قال) قال مالك كل شيء قبضوه باذن أربابهم فأتلفوه فانما هو دين في ذمتهم ولا يكون في رقابهم ﴿ قلت ﴾ والصبي مادفع اليه من الودائع باذن أبيه فاستهلكها أ يكون ذلك ديناً عليه أم لا (قال) أما الصبي فلا يلزمه من ذلك شيء ولم أسمع من مالك في الصبي شيئاً في هذه المسئلة وليس مما ينبغي للأب أن يفعله بانه ولا يلزمه الأب مثل هذا ولا أرى أن يلزمه

﴿ في الرجل يستودع الوديعة فيتلفها عبده أو ابنه في عياله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن استودعت رجلاً وديعة فأتلفها عبده أو ابنه الصغير في عياله (قال) ان استهلكها عبده فهي جناية في رقبة العبد وليس في ذمته في قول مالك الا أن يفتكه سيده وان استهلكها ابنه فذلك دين في مال الابن ان كان له مال والا اتبع بها ديناً عليه

﴿ فيمن استودع رجلاً وديعة فجاء يطلبها فقال أمرتني أن أدفعها الى فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استودعني رجل وديعة فجاء يطلبها فقلت له انك أمرتني أن أدفعها الى فلان وقد دفعتها اليه وقال رب الوديعة ما أمرتك بذلك (قال) هو ضامن الا أن يكون له بينة أنه أمره بذلك وكذلك سمعت مالكا ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن الرجل يبعث بالمال الى الرجل فيقول المبعوث اليه انك تصدقت به على ويقول الرسول لرب المال بذلك أمرتني ويحجد صاحب المال ويقول ما أمرتك بالصدقة (قال) مالك يحلف المبعوث اليه بالمال مع شهادة الرسول ويكون المال له صدقة

﴿ قال ﴾ فقلنا لملك كيف يحلف المبعوث اليه بالمال وهو غائب يوم بعث به اليه ولم يسمع قول رب المال يوم بعث اليه المال ولم يحضر ذلك ( قال ) كيف يحلف الصبي الصغير اذا بلغ على دين كان لايه يقوم عليه به شاهد واحد ( قال مالك ) فهذا مثله

— ﴿ في رجل باع ثوباً فقال البزاز لعلام له أو أجير له اقبض منه الثمن — ﴾  
﴿ فرجع فقال قد دفع الى وضاع مني ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً باع من رجل ثوباً فقال البزاز لعلام له أو لأجيريه اذهب مع هذا الرجل نخذ منه الثمن وجثتي به فذهب الغلام معه فرجع فقال قد دفع الى الثمن وضاع مني وقال مشترى الثوب قد دفعت اليه الثمن وقال البزاز أقم البينة أنك دفعت اليه الثمن وقال الرجل أنت أمرتني فما أضع بالبينة والغلام يصدقني ( قال ) سألت مالكا عنها فقال لي ان لم يقم المشتري البينة أنه قد دفع الثمن الى الرسول فهو ضامن للثمن ولا يبرأ ولم أرفيها شكاً عند مالك ﴿ قلت ﴾ أليس قد قال مالك في الرجل يبعث مع الرجل بالمال ويأمره أن يدفعه الى فلان فيدفعه الى فلان بغير بينة ويصدق فلان بذلك أنه لاضمان عليه ( قال ) نعم قد قال هذا مالك ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين هذه المسئلة والمسئلة الاولى ( قال ) ليس مادفع اليك من المال فأمرت أن تدفعه الى غيرك بمنزلة ما أمر غيرك أن يدفعه اليك من دين كان عليه فصدقه فانك لا تصدق على الذي كان له الدين

— ﴿ فيمن استودع رجلاً وديعة في بلد فحملها الى عياله — ﴾  
﴿ في بلد آخر فتلفت عنده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعت رجلاً وديعة بالكوفة فحملها الى عيال له بمصر فوضعها عندهم فضاعت أيضمن أم لا ( قال ) هو ضامن في قول مالك لان مالكا قال ان سافر بالوديعة ضمن ان تلفت فكذلك هذا وهذا ان استودعك بالكوفة فأنت ان أخرجتها الى مصر ضمنتها ان لم تردها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعني رجل

وديمة بالفسطاط فأردت أن أنتقل الى أفريقية ( قال ) أرى أن صاحبها ان لم يكن  
حاضراً فتردها عليه أنك تستودعها ولا تحملها

﴿ في رجل استودع رجلاً جارية فوطئها فأحبها المستودع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استودعت رجلاً جارية فحملت منه فولدت أيقام عليه الحد  
ويكون ولده رقيقاً في قول مالك ( قال ) نعم

﴿ فيمن استودع رجلاً وديمة فجاءه رجل فقال ادفع الى ﴾  
﴿ وديمة فلان فقد أمرني أن أقبضها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو اتى استودعت رجلاً وديمة ثم جاءه رجل فقال له ان فلاناً أمرني  
أن آخذ هذه الوديمة منك فصدقه ودفمها اليه فضاعت أبيضن في قول مالك أم لا  
( قال ) نعم أبيضن ولا أقوم على حفظ قول مالك فيه ﴿ قلت ﴾ لم أليس قد قلت اذا  
أمره أن يدفع المال الى فلان فدفمه وصدقه المدفوع اليه المال انه يبرأ ( قال ) هذا  
لا يشبه ذلك اذا أمره أن يدفع لا يشبه اذا جاءه رسول فقال ادفع الى وصدقه  
﴿ قلت ﴾ فاذا ضمنه رب المال الوديمة أبيضن هذا الذي أخذها منه ( قال ) نعم  
أرى له أن يضمه

﴿ فيمن استودع رجلين وديمة عند من تكون ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يستودع الرجلين أو يستبضع الرجلين عند من يكون  
ذلك منهما وهل يكون ذلك عندهما جميعاً ( قال ) قال مالك في الوصيين ان المال يحمل  
عند أحدهما ولا يقسم المال ( قال مالك ) فان لم يكن فيهما عدل وضعه السلطان عند  
غيرهما وتبطل وصيتهما اذا لم يكونا عدلين ( قال مالك ) ولا يجوز الوصية اليهما  
اذا لم يكونا عدلين ( قال ) ولم أسمع من مالك في البضاعة والوديمة شيئاً وأراه مثله



❦ في الرجل يستودع الرجل ابلا أو غنما فينفق عليها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استودعني رجل ابلا أو بقرآ أو غنما فأنفقت عليها بغير أمر السلطان أيلزم ذلك ربها أم لا ( قال ) سئل مالك عما يشبه هذا عن رجل استودع رجلا دابة فغاب عنها صاحبها وقد أنفق عليها المستودع ( قال مالك ) يرفع ذلك الى السلطان فيبيحها ويمطيه نفقته التي أنفق عليها اذا أقام على ذلك بينة أنه استودعها اياه ❦ قلت ❦ أ رأيت ان لم يكن له بينة على النفقة ولكن له بينة على أنها عنده منذ سنة فادعى أنه كان ينفق عليها سنته تلك ( قال ) له النفقة اذا قامت له بينة أنها وديعة عنده

❦ فيمن استودع ماشية فأنزى عليها أو ابلا فأكرها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا استودع رجلا نوقا أو اثنا أو بقرات أو جوارى فحمل على الاتن وعلى النوق وعلى البقرات أنزى عليهن فحملن فستن من الولادة وزوج الجوارى فحملن الجوارى فستن من الولادة أبيضن في قول مالك أم لا ( قال ) أراه ضامنا في ذلك كله ❦ قلت ❦ أ رأيت ان حمل الفحل عليها فمطبت تحت الفحل أبيضن أم لا ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ أتحمظه عن مالك ( قال ) لا ❦ قلت ❦ أ رأيت ان استودعني ابلا فأكرتها الى مكة أ يكون لربها من الكراء شيء أم لا ( قال ) كل ما كان أصله أمانة فأكرها فربه مخير ان سلمت الابل ورجعت بحالها في أن يأخذ كراءها ويأخذ الابل وفي أن يتركها له ويضمنه قيمتها ولا شيء له من الكراء اذا كان قد حبسها عن أسواقها ومنافعها وهذا بمنزلة رجل أعاره رجل دابة أو أكرها دابة الى موضع من المواضع فتمدى عليها لان أصل هذا كله لم يضمنه الا بتعديه فيه فهذا كله باب واحد وهذا في الوديعة وفي الدين على نحو قول مالك في الذي يستعير الدابة فيتمدى وعلى الذي يتكاري الدابة فيتمدى عليها وهذا في الكراء والعارية قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان استودعت رجلا وديعة فقدمت أطلبها منه فقال قد أنفقتها على أهلك وولدك وصدقه أهله وولده ( قال ) أراه ضامنا للوديعة ولا ينفعه اقرار أهله

وولده بالنفقة الا أن يقيم على ذلك البينة فيبرأ اذا كان ما أنفق عليهم يشبه ما قال ولم يكن صاحب الوديعة يبعث اليهم بالنفقة

— فيمن استودع جارية أو ابتاعها فزوجه بغير أمر صاحبها —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استودعني رجل جارية فزوجه بغير أمر صاحبها فنقصها التزويج أ ترى أتي ضامن لما نقصها ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان ولدت ولداً فكان في الولد وفاء لما نقصها التزويج أضمن أم لا في قول مالك ما نقصها التزويج ( قال ) لا لان مالكا قال في الرجل يشتري الجارية فيجد بها عيباً وقد زوجها بعد ما اشتراها فأراد ردها قال مالك يردّها ويرد معها ما نقصها التزويج ( قال مالك ) وربما ردها وهي خير منها يوم اشتراها قد ولدت أولاداً فلا يكون عليه شيء لنقصان التزويج فهذا يدلّك على أن مالكا جعل الولد اذا كان فيه وفاء بما نقصها التزويج أنه لا شيء عليه ويردها ولا يفرم ما نقصها فكذلك مسألتك ﴿ قلت ﴾ ويثبت هذا النكاح اذا ردها بالعيب في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك أ رأيت ان زوجها من رجل حرّاً كان يفسخ ذلك فعنده بمنزلة ذلك الا أ ترى في مسألتك ان أحب أخذها وولدها وان أحب أن يضمه اياها اذا نفست ويأخذ قيمتها بلا ولد فذلك له ﴿ قلت ﴾ ولم أثبت هذا النكاح ( قال ) لان الذي اشتراها فأصاب بها العيب كان لها مالكا قبل أن يردّها ألا ترى أنه لو أعتقها قبل أن يردّها جازعته فيها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان أعتقها وهو يعلم بالعيب ( قال ) قال مالك اذا اشتراها فظهر على عيب فتسوق بها بعد العيب انها لازمة له وليس له أن يردّها بعد ما تسوق بها اذا كان قد علم بالعيب فكذلك العتق اذا علم بالعيب فأعتقها فليس له أن يرجع بما نقصها العيب بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ فان أعتقها وهو لا يعلم بالعيب كان له أن يرجع بقيمة العيب على البائع في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت جارية وبها عيب ولا أعلم بالعيب فزوجهها فنقصها التزويج فزادت في قيمتها فكان مازاد في قيمتها فيه وفاء لما نقصها عيب التزويج فأردت أن أردّها بالعيب أيكون على ما نقصها التزويج شيء أم لا ( قال ) لا شيء عليك

في ذلك كذلك قال لي مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعت رجلاً ودبعة فعمل فيها  
 فربح أ يكون الربح للعامل أم لرب المال في قول مالك ( قال ) للعامل كذلك قال  
 مالك ﴿ قلت ﴾ ولا يتصدق بشئ من الربح في قول مالك ( قال ) نعم لا يتصدق  
 بشئ من الربح ﴿ قلت ﴾ ويرأ من الضمان هذا المستودع اذا كان قد رد المال في  
 موضع الودبعة بعد ما ربح في المال ويكون الربح له في قول مالك ( قال ) نعم يبرأ من  
 الضمان في قول مالك ويكون الربح له

﴿ فيمن استودع طعاماً فأكله ورد مثله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعني رجل طعاماً فأكلته فرددت في موضع الودبعة  
 طعاماً مثله أيسقط عني الضمان أم لا ( قال ) يسقط عنك الضمان في رأيي مثل قول  
 مالك في الدنانير والدرهم لاني سمعت مالكا يقول في الرجل يستودع  
 الدنانير والدرهم فيتسلف منها بعضها أو كلها بغير أمر صاحبها ثم يرد في موضع  
 الودبعة مثلاً انه يسقط عنه الضمان فكذلك الحنطة ﴿ قلت ﴾ وكذلك كل شئ  
 يكال أو يوزن ( قال ) نعم كل شئ اذا أ تلفه الرجل للرجل فانما عليه مثله فهو اذا رد  
 مثله في الودبعة سقط عنه الضمان واذا كان اذا أ تلفه ضمن قيمته فان هذا اذا  
 تسلفه من الودبعة بغير أمر صاحبها فهو لقيمته ضامن ولا يبرئه من تلك القيمة الا  
 أن يردّها على صاحبها لا يبرئه منها أن يخرج القيمة فيردّها في الودبعة ﴿ قلت ﴾  
 أرأيت قولك اذا استودعها فتسلفها بغير أمر صاحبها انه اذا ردّها في الودبعة يبرأ  
 أرأيت ان أخذها على غير وجه السلف فأ تلفها فردّها بعد ذلك أ يبرأ في قول مالك  
 ( قال ) انما سألتنا مالكا عنها اذا تسلفها بغير أمر صاحبها ثم ردّها مكانها انه يبرأ  
 ولم نسأله عن هذا الوجه الذي سألت عنه وهو عندي مثل السلف سواء

﴿ فيمن استودع رجلا مالا أو أقرضه ﴾  
 ﴿ فجحدته ثم استودعه الجاحد مثله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا استودعته ألف درهم أو أقرضته إياها قرضاً أو بعته بها سلعة فجحدني ذلك ثم انه استودعني بعد ذلك ألف درهم أو باعني بها بيعاً فأردت أن أجحد له لمكان حق الذي كان جحدني ويستوفيها من حق الذي لي عليه ( قال ) مثل مالك عنها غير مرة فقال لا يجحده ﴿ قال ﴾ فقلت لم قال ذلك مالك ( قال ) ظننت أنه قاله للحديث الذي جاء أد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً استودعني وديعة ثم غاب فلم أدر أحي هو أم ميت ولا أعرف له موضعاً ولا أعرف من ورثته ( قال ) قال مالك اذا طال زمانه أو أيس منه تصدق بها عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن وديعة استهلكتها كان قد استودعنيها رجل ثم جاء يطلبها فادعيت أنه وهبها لي وهو يجحد أيكون القول قوله أم قولي ( قال ) القول قول رب الوديعة ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً استودعني عبداً فبعثته في حاجة لي في سفر أو في غير ذلك فذهب فلم يرجع ( قال ) ان بعثته في سفر أو في أمر بعثته يعطب في مثله فأنت ضامن في رأيي وان كان أمراً قريباً لا يعطب في مثله تقول له اذهب الى باب الدار اشتر لنا نقلاً أو نحو هذا ( قال ) هذا لا يضمن لان الغلام لو خرج في مثل هذا لم يمنع منه

﴿ في العبد يستودع الوديعة فيأتي سيده فيطلبها ﴾ -

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استودعني عبد لرجل وديعة فأتى سيده فأراد أخذ الوديعة والعبد غائب أيقضى له بأخذ الوديعة أم لا ( قال ) نعم يقضى له بأخذ الوديعة لان مالكاً قال لي في متاع وجد في يد عبد غير مأذون له في التجارة فأتى رجل فزعم أن المتاع متاعه وقال السيد المتاع متاعي وأقر العبد أن المتاع متاع الرجل دفعه اليه لبيعه وكذلك

ادعى الرجل قال انما دفعته اليه لبيعه لي (قال) قال مالك القول قول سيده حين قال هو متاعي لان العبد عبده ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يقل السيد في مسألة مالك هذه ان هذا المتاع متاعي ولكن قال المتاع متاع غلامي وقال العبد ليس هو لي (قال) هو سواء القول قول السيد ولم يكن يحمل قول مالك عندنا في مسألة مالك الا ان السيد ادعى ان المتاع متاع عبده وكل ذلك سواء لان العبد عبده ومتاع عبده هو له ﴿قال ابن القاسم﴾ وسمعت مالكا يقول في المأذون له في التجارة يقر بالمتاع يكون في يديه أنه لقوم أو يقر لقوم بدين وينكر ذلك السيد ان القول قول العبد لانه قد خلى بينه وبين الناس يداينهم ويتاجرهم وبأمنونه وأما مسألتك في الوديعة فللسيد أن يأخذ متاع عبده مأذونا كان أو غير مأذون لان العبد غائب ولم يقر العبد بالمتاع أنه لاحد من الناس فليس له أن يأخذ متاع عبده في مسألتك

﴿ثم كتاب الوديعة بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

————— ❦ —————

﴿وبايه كتاب العارية﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب العارية ﴾

﴿ فيمن استعار دابة يركبها الى سفر بعيد ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا استعار من رجل دابة ليركبها حيث شاء ويحمل عليها ما شاء وهو بالفسطاط فركبها الى الشام أو الى افريقية ( قال ) ينظر في عاريتها فان كان وجه عاريتها انما هو الى الموضع الذي يركب اليه والا فهو ضامن ومن ذلك أنه يأتي الى الرجل فيقول أسرج لي دابتك لأركبها في حاجة لي فيقول له اركبها حيث أحببت فهذا يعلم الناس أنه لم يسرجها له الى الشام ولا الى افريقية ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) هذا رأيي ( قال ) ووجدت في مسائل عبد الرحيم أن مالكا قال فيمن استعار دابة الى بلد فاختلفا فقال المستعير أعرتنيها الى بلد كذا وكذا وقال المعير الى موضع كذا وكذا ( قال ) ان كان يشبه ما قال المستعير فمليه المين فهذا يدل على ما فسررت لك

﴿ فيمن استعار دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها غير ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا استعار دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها حجارة فمطبت أبيضن أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك في رجل اكرت دابة من رجل ليحمل عليها أو ليركبها فأكرها من غيره فمطبت ( قال ) ان

كان أكرها في مثل ما تكارها له وكان الذي أكرها عدلاً أميناً لا بأس به فلا ضمان عليه وإن كان ما حمل على الدابة مما يشبه أن يكون مثل الذي استعارها له فمطبت فلا ضمان عليه وإن كان ذلك أضر بالدابة فمطبت فهو ضامن (قال) وبما يبين لك ذلك أنه لو استعارها ليحمل عليها بزازاً فحمل عليها كتاناً أو قطناً أو استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها عدساً أنه لا يضمن في قول مالك وإنما يضمن إذا كان أمراً مخالفاً فيه ضرر على الدابة فهذا الذي يضمن إن عطبت ﴿قلت﴾ أرايت إن استعرت دابة لأحمل عليها حنطة فركبتها أنا ولم أحمل عليها فمطبت هل أضمتها أم لا (قال) ينظر في ذلك فإن كان ركوبك أضر بالدابة من الحنطة وأثقل ضميتها والا فلا ضمان عليك ﴿قلت﴾ أرايت إن استعرت من رجل دابة لأركبها إلى موضع من المواضع فركبتها وحملت خافي رديفاً فمطبت الدابة ما على (قال) ربها مخير في أن يأخذ منك كراء الرديف ولا شيء له غير ذلك وفي أن يضمنك قيمتها يوم حملت عليها الرديف ﴿قلت﴾ أجمع قيمتها أو نصف قيمتها (قال) جميع قيمتها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) سئل مالك عن رجل تكارى بعيراً ليحمل عليه وزناً مسمى فتعدى فحمل عليه أكثر مما شرط في الوزن فمطب البعير فهلاك أو أذبره أو أعتته (قال مالك) ينظر في ذلك فإن كان الذي زاد عليه الرطلين والثلاثة وما أشبه ذلك مما لا يطب في مثل تلك الزيادة كان له كراء تلك الزيادة إن أحب ولا ضمان على المتكاري في البعير إن عطب (قال) فإن كان في مثل ما زاد عليه ما يطب في مثله كان صاحب البعير مخيراً فإن أحب فله قيمة بعيره يوم تعدى عليه وإن أحب فله كراء ما زاد على بعيره مع الكراء الأول ولا شيء له من القيمة فكذلك مسائلك في العارية

— فيمن استعار من رجل ثوباً أو عرضاً فضاع عنده أيضاً أم لا —

﴿قلت﴾ أرايت لو استعرت ثوباً من رجل فضاع عندي أضمنه أم لا في قول مالك (قال) قال مالك هو ضامن ﴿قلت﴾ وكذلك العروض كلها (قال) قال مالك

من استعمار شيئاً من العروض فكسره أو خرقة أو ادعى أنه سرق منه أو احترق  
 (قال) مالك فهو ضامن له (قال) وإن أصابه أمر من قبل الله بقدرته ونقوم له  
 على ذلك بينة فلا ضمان عليه في شيء من ذلك إلا أن يكون ضيع أو فرط فانه يضمن  
 إذا جاء التفريط أو الضيعة من قبله كذلك وجدت هذه المسألة في مسائل عبد الرحيم  
 (قال ابن القاسم) وقال مالك فيما تلف من عارية الحيوان عند من استعارها إن الأمر  
 عندنا أنه لا ضمان على الذي استعارها فيما أصابها عنده إلا أن يتعدى أمر صاحبها أو  
 يخالف إلى غير ما أعاره إياها عليه (قال ابن القاسم) وقال لي مالك ومن استعمار  
 دابة إلى مكان مسجى فتعدى ذلك المكان فتلفت الدابة (قال) أرى صاحبها بخيراً بين  
 أن يكون له قيمتها يوم تعدى بها وبين أن يكون له كراؤها في ذلك التمدى  
 ﴿قلت﴾ أ رأيت إن استعار ثوباً خرق أ يضمن (قال) هذا يضمن في قول مالك في  
 العروض إذا تحرق أو أصابها خرق أو سرقت (قال) قد أملت عليك قول مالك أولاً  
 أنه ضامن لما نقصه إلا أن يكون فساداً كثيراً فيضمنه كله وذلك إذا لم تكن له بينة  
 على ما ادعى من ذلك

﴿ في الرجل يأمر الرجل أن يضرب عبداً له فضربه فأت ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن أمرت رجلاً أن يضرب عبدي عشرة أسواط فضربه عشرة  
 أسواط فأت العبد منها أ يضمن المضارب أم لا (قال) قال مالك لا ضمان عليه (قال مالك)  
 وأستحب له أن يكفر كفارة الخطأ ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن أمرته أن يضربه عشرة  
 أسواط فضربه أحد عشر سوطاً أو عشرين سوطاً فأت ذلك (قال) ما سمعت من  
 مالك فيه شيئاً ولكنه إن كان زاده زيادة يخاف أن تكون أعانت على قتله فأراه ضامناً

﴿ فيمن اذن لرجل أن يفرس أو يبنى أو يزرع ﴾

﴿ في أرضه ففعل ثم أراد إخراجه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن أذنت لرجل أن يبنى في أرضي أو يفرس فبنى وغرس فلما



بنى وغرس أردت اخراجه . فكانى أو بعد ذلك بأيام أو بزمان أ يكون ذلك لى فيما قرب  
 من ذلك أو بعد فى قول مالك أم لا ( قال ) بلغنى أن مالكا قال أما ما قرب من ذلك  
 الذى يرى أن مثله لم يكن لىبنى على أن يخرج فى قرب ذلك وهو يراه حين يبنى فلا  
 أرى له أن يخرجه الا أن يدفع اليه ما أنفق والا لم يكن له ذلك حتى يستكمل  
 ما يرى الناس أنه يسكن مثله فى قدر ما عمر وأما اذا كان قد سكن من الزمان فيما  
 يظن أن مثله قد بنى على أن يسكن مثل ما سكن هذا فأرى له أن يخرج به ويعطيه  
 قيمة نقضه منقوضا ان أحب وان لم يكن لرب الارض حاجة بنقضه قيل للآخر  
 اقلع نقضك ولا قيمة له على رب الارض ( قال ) وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت  
 لو أنى أعرت رجلا يبنى فى أرضى أو يفرس فيها وضربت له لذلك أجلا فبنى وغرس  
 فلما مضى الاجل أردت اخراجه ( قال ) قال مالك يخرج به ويدفع اليه قيمة نقضه  
 منقوضا ان أحب رب الارض وان أبى قيل للذى بنى وغرس اقلع نقضك  
 وغراسك ولا شئ لك غير ذلك ﴿ قلت ﴾ وما كان لا منفعة له فيه اذا نقضه فليس  
 له أن ينقضه فى قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كنت قد وقت له وقتا  
 فبنى وغرس أ يكون لى أن أخرجه قبل مضى الوقت وأدفع اليه قيمة بنيانه وغراسه  
 فى قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فان أعتره على أن يبنى ويفرس ثم بدا لى أن أمنعه  
 ذلك وأخذ أرضى وذلك قبل أن يبنى شيئا وقبل أن يفرس ( قال ) ان كنت ضربت  
 لذلك أجلا فليس لك ذلك فى قول مالك لانك قد أوجبت ذلك له ﴿ قلت ﴾ فان لم  
 أضرب له أجلا وأعتره أرضى على أن يبنى فيها ويفرس فأردت إخراجه قبل أن  
 يبنى ويفرس ( قال ) ذلك لك ألا ترى أن مالكا قال فى الذى أذن له أن يبنى  
 ويفرس فبنى وغرس ولم يكن ضرب لذلك أجلا فأراد اخراجه بمحد ثان ذلك ان  
 ذلك ليس له الا أن يدفع اليه قيمة ما أنفق فهو اذا لم يبن ولم يفرس كان له أن يخرج به  
 فهذا يدل على ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أعتره أرضى يبنى فيها ويفرس ولم أسم ما يبنى  
 فيها ولا ما يفرس وقد سميت الاجل فأردت اخراجه ( قال ) ليس ذلك لك فى قول

مالك وليس لك أن تمنعه مما يريد أن يبني ويفرس الا أن يكون شيء من ذلك يضر بأرضك ﴿قلت﴾ أرايت ان أراد الذي بنى او غرس أن يخرج قبل الاجل أنه أن يقلع نقضه وغراسه قبل الاجل في قول مالك (قال) نعم ذلك له الا أن لرب الارض أن يأخذ البناء والفرس بقيمته ويمنعه نقضه اذا دفع له قيمة ماله فيه منفعة ويمنعه أن يتقضى ما ليس له فيه منفعة وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت كل ما ليس للذي بنى وغرس فيه منفعة اذا قلعه فأراد رب الارض أن يعطيه قيمة عمارته ويمنعه من القلع أعطيه قيمة هذا الذي ان قلعه لم يكن له فيه منفعة في قول مالك (قال) لا لا يعطيه قيمة هذا الذي لا منفعة له فيه على حال من الحالات لانه لا يقدر على قلعه صاحب المارة فكيف يأخذ له ثمنًا ﴿قلت﴾ أرايت ان أعرت أرضي يزرعها فلما زرعا أردت أن أخرجه منها أيكون ذلك لى أم لا (قال) ليس ذلك لك حتى يتم زرعه لان الزرع لا يباع حتى يبدو صلاحه فتكون فيه القيمة فلذلك خالف البناء والفرس ﴿قلت﴾ فهل يجعل لرب الارض الكراء من يوم قال للمستعير اقلع زرعك في قول مالك (قال) لا ألا ترى أنه ليس لرب الارض أن يقلع زرعه فلما لم يكن له أن يقلع زرعه لم يكن له أن يأخذ عليه كراء الا أن يكون انما أعاره الارض للثواب فهذا بمنزلة الكراء ﴿قلت﴾ أرايت أن استعرت من رجل دابة فركبتها الى موضع من المواضع فلما رجعت قال صاحبها انما أعرتكها الى مادون الموضع الذي ركبتها اليه وقد تعديت في ركوبك دابتي (فقال) قد أخبرتك بقول مالك الذي وجدته في مسائل عبد الرحيم ان كان يشبه القول قول المستعير كان القول قوله مع يمينه ﴿قلت﴾ وكذلك ان اختلفا فيما حل عليها (قال) كذلك ينبغي أن يكون وذلك رأيي ألا ترى أن المستعير لو استعار ميراً فحمل عليه عدل بزانه لا يصدق أنه انما استعاره لذلك ولو كان بغيراً صدق فهذا هكذا ينبغي أن يكون ﴿قلت﴾ أرايت ان استعرت من رجل أرضاً على أن أبنياها وأسكنها عشر سنين ثم أخرج منها ويكون البناء لرب الارض (قال) ان كان بين البنين ما هو وضرب الاجل فذلك جائز لان هذا من وجه الاجارة وان لم يكن بين

البنيان ما هو فهذا لا يجوز لانه غرر ﴿قلت﴾ فان بين البنيان ما هو الا انه قال  
أسكن مابدا لي فاذا خرجت فالبناء لك (قال) اذا لم يضرب الاجل فهو مجهول لا يجوز  
لان هذا في الاجارة لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت ان بني على هذا وانت لا تجيزه  
ما يكون لرب البنيان وما يكون على صاحب الارض (قال) يكون النقض لرب النقض  
وان كان قد سكن كان عليه كراء الارض ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا  
﴿قلت﴾ فلو قال له أعرفني أرضك هذه عشر سنين على أن أغرسها شجراً ثم  
هي بعد المشر سنين لك بما غرست فيها (قال) هذا لا يستقيم ليس للشجر حد  
يعرف به وانما يجوز من الشجر أن يفرس له شجراً على وجه الجمل يقول صاحب  
الارض للفارس اغرسها أصولاً نخلاً أو تيناً أو كرماً أو فرسكا أو ما أشبه ذلك  
ويشترط رب الارض في ذلك اذا بلغت الشجر كذا وكذا فهي بيننا على ما شرطنا  
نصفاً أو ثلثاً أو أقل من ذلك أو أكثر فهذا هو الجائر وأما أن تقول أعطيكم سنين  
أو ثلاثاً فاذا خرجت من الارض فما فيها من الفراس فهو لي فهذا لا يشبه البنيان لان  
الفراسة غرر لا يدري ما يثبت منه وما يذهب منه وهذا رأبي (قال) ومما يبين لك  
أنه لو استأجره أن يبني له بناً مضموناً يوفيه اياه الى أجل من الآجال جاز ذلك وان  
شرط عليه أن يفرس له كذا وكذا شجرة مضمونة عليه يوفيه اياها الى أجل لم يجز  
ذلك لان ذلك ليس مما يضمنه أحد لا أحد ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يعير الرجل  
المسكن عشر سنين فيقبضه فيموت الممار أيكون ورثته مكانه في قول مالك (قال) نعم  
﴿قلت﴾ وكذلك ان مات الممار قبل أن يقبض عارثته فورثته مكانه في قول مالك  
(قال) نعم ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يعير الرجل المسكن أو يخدمه  
الخادم عشر سنين فيموت قبل أن يتمها (قال) قال مالك ورثته مكانه ﴿قلت﴾ وان  
لم يقبض (قال) وان لم يقبض ﴿قلت﴾ فان مات الذي أعاره قبل أن يقبض الممار  
عارثته (قال) لا شيء له في قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان قد قبض ثم مات رب الارض  
(قال) فلا شيء لورثة رب الارض حتى يتم هذا سكناء لانه قد قبض وهذا قول

مالك وكذلك العارية والهبة والصدقة

ما جاء في العمري والرقبي

قلت ﴿أرأيت العمري أيعرفها مالك﴾ (قال) نعم قال مالك ومن أعرم رجلاً حياته فمات المعر رجعت إلى الذي أعرمها (قال) وقال مالك الناس عند شروطهم ﴿قلت﴾ أرأيت أن أعرم عبداً أو دابة أو نوباً أو شيئاً من العروض (قال) إنما الدواب والحيوان كلها والرقيق فذلك التي سمعنا فيها العمري (قال) وأما الثياب فلم أسمع فيها شيئاً ولكنها عندى على ما عاره ﴿قلت﴾ أرأيت الرقبي هل يعرفها مالك (قال) سأله بعض أصحابنا ولم أسمعه منه عن الرقبي فقال لا أعرفها ففسرت له فقال لا خير فيها ﴿قلت﴾ وكيف سأله عن الرقبي (قال) قالوا له الرجلان يكون بينهما الدار فيحبسانها على أيهما مات فنصيبه للحي حبساً عليه (قال) فقال لم مالك لا خير في هذا ﴿يزيد بن محمد﴾ عن اسماعيل بن علفة عن أبي يحيى عن طاوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رقبي ومن أقرب شيئاً فهو لورثة المرقب ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألناه عن العبد يحبسانه جميعاً على أنه حر بعد آخرهما موتاً على أن أولهما موتاً نصيبه من العبد يخدم الحي حبساً عليه إلى موت صاحبه ثم هو حر (قال) قال مالك لا خير في هذا ﴿قلت﴾ فهل ترى التثاق قد لزمهما (قال) قال مالك التثاق لازم لهما ومن مات منهما أولاً فنصيبه من العبد يخدم ورثته فإذا مات الآخر منهما خرج العبد حراً وإنما يخرج نصيب كل واحد منهما من ثلثه ﴿قلت﴾ لم جعلتم نصيب كل واحد منهما من ثلثه أليس هذا عتقا إلى أجل حيث قال إذا مات فلان فنصيب من هذا العبد حر أليس هذا فارعا من رأس المال في قول مالك (قال) إنه لم يقل كذلك إنما قال كل واحد منهما إذا أنا ميت فنصيب يخدم فلانا حياته ثم هو حر فانما هو رجل أوصى إذا مات أن يخدم عبده فلانا حياته ثم هو حر فهذا من الثلث ولو كان إنما قال هو حر إلى موت فلان لعتق على الحي منهما نصيبه حين مات صاحبه من رأس المال أولاً ترى أن أحدهما إذا مات فنصيب الحي الذي

كان حبساً على صاحبه تسقط الوصية فيه ويصير نصيبه مدبراً يمتق بعد موته (قال)  
واذا مات الاول أيضا سقطت وصيته بالخدمة لصاحبه لانها كانت من وجه الخطر  
﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم يشبه قوله وهو رأي كله

— في عارية الدنانير والدراهم والطعام والادام —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن استعار رجل دنانير أو دراهم أو فلوساً (قال) لا تكون في الدنانير  
والدراهم عارية ولا في الفلوس لانا سألنا مالكا عن الرجل يحبس على الرجل المائة  
الدينار السنة أو السنتين فيأخذها فيتجر فيها فينقص منها (قال مالك) فهو ضامن لما  
نقص منها وانما هي قرض فان شاء قبضها على ذلك وان شاء تركها ﴿ قلت ﴾ وتكون  
هذه الدنانير حبساً في قول مالك أم يبطل الحبس فيها (قال) هي حبس الى الاجل  
الذي جعلها اليه حبساً وانما هي حبس قرض ﴿ قلت ﴾ فان أبي الذي حبست عليه  
قرضاً أن يقبلها (قال) ترجع الى الورثة ويبطل الحبس فيها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك  
(قال) نعم ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن امرأة هلكت وأوصت لبنت بنت لها بأن  
تحبس عليها الدنانير وأوصت أن ينفق عليها منها اذا أرادت الحج أو في نفاس ان  
ولدت فأرادت الجارية بعد ذلك أن تأخذها فتصرفها في بعض ما ينفع به وتنقلب  
بها وتقول اشترطوا على أني ضامنة لها حتى أنفقها في الذي قالت جدتي (قال) قال  
مالك لا أرى أن تخرج الدنانير عن حالها وأرى أن ينفق عليها فيما أوصت به جدتها  
﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استعار رجل طعاماً أو إداماً أيكون هذا عارية أو قرضاً (قال)  
كل شيء لا ينفع به الناس الا للأكل والشرب فلا أراه الا قرضاً ﴿ قال ﴾ ولقد  
سألت مالكا عن الرجل يستعير من الرجل عشرة دنانير (فقال) هو ضامن لها ولم  
يره من وجه العارية

﴿ فيمن اعترف دابة فأقام البيعة على ذلك ﴾  
 ﴿ هل يسأله القاضي أنه ما باع ولا وهب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اعترفت دابة لي فأقت البيعة أنها دابتي أيسألني القاضي البيعة اني لم أبع ولم أهب ( قال ) يسألهم انهم لم يعلموا أنه باع ولا وهب ولا تصدق وانما يسألهم عن علمهم فان شهدوا أنهم لا يعلمون أنه باع ولا وهب ولا تصدق قضى له بالدابة بعد أن يحلف الذي اعترف الدابة في يديه بالله الذي لا اله الا هو أنه ما باع ولا وهب ولا تصدق ولا أخرجهما من يديه بشئ مما يخرج به الشئ من ملك الرجل ثم قضى له بها ﴿ قلت ﴾ فان لم يشهد الشهود على أنهم لا يعلمون أنه باع ولا وهب ولا تصدق ولكنهم يشهدون على أنها دابته أتخلفه أنه ما باع ولا وهب ولا تصدق ثم تقضي له بالدابة ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) انما سمعته يقول انه يسألهم عن علمهم أنه ما باع ولا وهب ( قال مالك ) ولا يشهدون على البتات انما يسألهم عن علمهم ( قال مالك ) ولو شهدوا على البتات لرأيت شهادتهم شهادة غموس ورأيت أنهم قد شهدوا بباطل وأنهم قد شهدوا بزور وما يدرهم أنه ما باع ولا وهب ( قال ) وقال مالك ويستحلف هو البتة أنه ما باع ولا وهب ثم يقضي له بالدابة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت دابة من رجل الى بعض المواضع فمطبت تحتى ثم جاء ربها فاستحقها أياكون له أن يضمني ويجمعاني اذا عطبت تحتى بمنزلة رجل اشترى في سوق المسلمين طعاما ثم جاء رجل فاستحقه ان له أن يضمه فهل يكون الذي ركب الدابة بهذه المنزلة ( قال ) لا

﴿ في العبد المأذون له أو غير المأذون له يبيع شيئاً ﴾  
 ﴿ أو يدعو الى طعامه بغير اذن مولاه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة وغير المأذون له في التجارة أيجوز له أن يبيع الدابة من ماله أو غير الدابة أيجوز له ذلك أم لا ( قال ) لا أرى أن يجوز ذلك له

الا باذن سيده ﴿قلت﴾ أرايت العبد يدعوا الى طعامه أيجاب أم لا (قال) سئل مالك عن العبد يولد له فيريد أن يعق عن ولده ويدعو عليه الناس (قال) مالك لا يجبني ذلك الا باذن سيده فكذلك مسائلتك

﴿فمن استعار سلاحا ليقاتل به فقتل أو انكسر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استعرت من رجل سلاحا أو استعرت منه سيفا لا قاتل به فضررت به فانقطع أضمن أم لا (قال) لا يضمن في قول مالك اذا كانت له بيعة أنه كان معه في القتال لانه فعل ما أذن له فيه فانقطع السيف من ذلك وان لم تكن له بيعة ولا يعرف أنه كان معه في القتال فهو ضامن

﴿فمن استعار دابة الى موضع فتعدى ذلك الموضع بقليل﴾  
﴿أو كثير ثم ردها فعطبت في الطريق هل يضمن أم لا﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان استعرت دابة الى موضع من المواضع فلما بلغت ذلك الموضع تعديت على الدابة الى موضع قريب مثل الميل أو نحوه ثم رددتها الى الموضع الذي استعرتها اليه ثم رجعت وأنا أريد ردها على صاحبها فعطبت في الطريق وقد رجعت الى الطريق الذي أذن لي فيه أضمن أم لا في قول مالك (قال) سمعت مالكا وسئل عن رجل تكارى دابة الى ذى الحليفة فتعدى بها ثم رجع فعطبت بعد ما رجع الى ذى الحليفة والى الطريق (قال) ان كان تعديه ذلك مثل منازل الناس فلا أرى عليه شيئا وان كان جاوز ذلك مثل الميل والميلين فأراه ضامنا

﴿فمن بعث رجلا يستعير له دابة الى﴾  
﴿موضع فاستعارها الى غير ذلك﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان بعثت رسولا الى رجل ليعيرني دابته الى برقة فجاءه الرسول فقال يقول لك فلان أعزني دابتك الى فلسطين فأعطاه الدابة فجاءني بها فركبتها فعطبت أو ماتت تحتي فقال الرسول قد كذبت فيما بينهما (قال) الرسول ضامن ولا

ضمان على الذي استعارها لانه لم يعلم ما تمدي به الرسول ﴿قلت﴾ فان قال الرسول  
 لا والله ما أمرتني أن أستعير لك الا الى فلسطين وقال المستعير بل أمرتك أن تقول  
 له الى برقة (قال) لا يكون الرسول هاهنا شاهداً في قول مالك لان مالكا قال في  
 رجل أمر رجلين أن يزوجاه امرأة فانكر ذلك وشهدوا عليه بذلك (قال) لا تجوز  
 شهادتهما عليه لانهما خصمان له ﴿قال ابن القاسم﴾ وكذلك لو اختلفوا في الصداق  
 فقالا أمرتنا بكذا وكذا وقال الزوج بل أمرتكما بكذا وكذا لما دون ذلك لم يجز  
 قولهما عليه لانهما خصمان ويكون المستعير هاهنا ضامنا الا أن تكون له بيعة على  
 ما زعم أنه أمر به الرسول ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً ركب دابة الى فلسطين  
 فقلت أكريتها منك وقال بل أعرتها (قال) القول قول صاحب الدابة الا أن يكون  
 ممن ليس مثله يكرى الدواب مثل الرجل الشريف المنزلة والذي له القدر والغنى  
 وهذا رأيي والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿تم كتاب العارية بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿وبليه كتاب اللقطة﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب اللقطة والضوال والآبق ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا التقط لقطة دراهم أو دنانير أو ثيابا أو عروضا أو حليا مصوغا أو شيئا من متاع أهل الاسلام كيف يصنع بها وكم يعرفها في قول مالك ( قال ) قال مالك يعرفها سنة فإن جاء صاحبها والا لم أمره بأكلها ﴿ قلت ﴾ والقليل والكثير عند مالك في هذا سواء الدرهم فصاعدا ( قال ) نعم الا أن يجب بعد السنة أن يتصدق بها ويخير صاحبها اذا هو جاء في أن يكون له أجرها أو يفرمها له ( قال ) وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أفكان مالك يكره أن يتصدق بها قبل السنة ( قال ) هذا رأيي الا أن يكون الشيء التافه اليسير

﴿ العبد يلتقط اللقطة يستهلكها قبل السنة أو بعد السنة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد اذا التقط اللقطة فأكلها أو تصدق بها قبل السنة أيكون ذلك في ذمته أم في رقبته ( قال ) قال مالك اذا استهلكها قبل السنة فهي في رقبته لاني ذمته ﴿ قلت ﴾ فان استهلكها بعد السنة ( قال ) قال مالك اذا استهلكها بعد السنة فانما هي في ذمته ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك اذا استهلكها بعد السنة فانما هي في ذمته وهو لا يرى له أن يأكلها ( قال ) للذي جاء فيها من الاختلاف ولانه قد جاء فيها يعرفها سنة فان لم يجي صاحبها فبأنه بها فلذلك جعلها في ذمته بعد السنة ﴿ قلت ﴾ هل سمعت مالكا يقول في اللقطة أين تمرّف وفي أيّ المواضع تمرّف ( قال )

ماسمعت من مالك فيها شيئاً ولكني أرى أن تعرف في الموضع الذي التقطت فيه  
 وحيث يظن أن صاحبها هناك \* وحديث عمر بن الخطاب أنه قال له رجل اني نزلت  
 منزل قوم بطريق الشام فوجدت صرة فيه ثمانون ديناراً فذكرتها لعمر بن الخطاب  
 فقال له عمر عرفها على أبواب المساجد وأذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت  
 سنة فشأنك بها فقد قال له عمر عرفها على أبواب المساجد فأرى أن يعرف اللقطة من  
 التقطها على أبواب المساجد وفي موضعها وحيث يظن أن صاحبها هناك ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ما أصيب من أموال أهل الجاهلية لقطه على وجه الأرض يعلم أنه من أموال  
 أهل الجاهلية أيخمس أم تكون فيه الزكاة في قول مالك ( قال ) يخمس وإنما الزكاة  
 في المعادن في قول مالك وما أصيب في المعادن بغير كبير عمل مثل الندرة وما أشبهها  
 فذلك بمنزلة الركاز فيه الخمس ﴿ قلت ﴾ أرايت دفن الجاهلية وما نيل منه بعمل ومؤنة  
 ( قال ) فيه في قول مالك الخمس والركاز كله فيه في قول مالك الخمس ما نيل منه بعمل  
 وما نيل منه بغير عمل ( قال ) ولقد سئل مالك عن تراب على ساحل البحر يغسل فيوجد  
 فيه الذهب والفضة وربما أصابوا فيه تماثيل الذهب والفضة ( قال ) مالك أما التماثيل  
 ففيها الخمس وأما تراب الذهب والفضة الذي يخرج من ذلك التراب ففيه الزكاة وهو  
 بمنزلة تراب المعادن ﴿ قلت ﴾ أرايت ان التقطت لقطه فأتى رجل فوصف عفاصها  
 وقرابها ووكاءها وعدتها أليزمني أن أدفعها اليه في قول مالك أم لا ( قال ) لم أسمع من  
 مالك فيه شيئاً ولا أشك أن هذا وجه الشأن فيها وتدفع اليه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جاء  
 آخر بعد ذلك فوصف له مثل ما وصف الأول أوجاء فأقام البينة على تلك اللقطة أنها  
 كانت له أيضمن الذي التقط تلك اللقطة وقد دفعها الى من ذهب بها ( قال ) لا لانه  
 قد دفعها بأمر كان ذلك وجه الدفع فيها وكذلك جاء في حديث اعرف عفاصها  
 ووكاءها ثم عرفها فان جاء طالبها أخذها ألا ترى أنه إنما قيل له اعرف العفاص والوكاء  
 أي حتى اذا جاء طالبها ادفعها اليه والا فلماذا قيل له اعرف العفاص والوكاء  
 ﴿ قلت ﴾ وترى أن يجبره السلطان على أن يدفعها اذا اعترفها هذا ووصف

صفتها وعفاصها ووكاءها ( قال ) نعم أرى أن يجبره وقاله أشهب وزاد عليه الميم فإن  
أبى عن الميم فلا شيء له

### ❦ التجارة في اللقطة والمارية ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلاً حراً وجد لقطة أو مكتاباً أو عبداً تاجراً يتجربها في السنة  
التي يعرفها فيها في قول مالك ( قال ) قال مالك في الوديمة لا يتجربها فأرى اللقطة  
بمنزلة الوديمة في السنة التي يعرفها فيها أنه لا يتجربها ولا بعد السنة أيضاً لأن مالكاً قال  
إذا مضت السنة لم أمره بأكلها ❦ قلت ❦ أرايت تعريفه إياها في السنة أبأمر الامام  
أم بغير أمر الامام ( قال ) لا أعرف الامام في قول مالك إنما جاء في الحديث يعرفها  
سنة فأمر الامام وغير أمره في هذا سواء

### ❦ في لقطة الطعام ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان التقطت ما لا يبقى في أيدي الناس من الطعام ( قال ) قال مالك  
يتصدق به أعجب الى ❦ قلت ❦ وان كان شيئاً تافهاً ( قال ) التافه وغير التافه يتصدق  
به أعجب الى مالك ❦ قلت ❦ فان أكله أو تصدق به فأني صاحبه أبيضنه أم لا  
( قال ) لا يبيضنه مثل قول مالك في الشاة يجدها في فيافي الارض الا أن يجدها في  
غير فيافي الارض ❦ قلت ❦ وهل كان مالك يوقت في الطعام الذي كان يخاف عليه  
الفساد وقتاً في تعريفه ( قال ) لا لم يكن مالك يوقت فيه وقتاً ❦ قلت ❦ أرايت من  
التقط شاة في فيافي الارض أو فيما بين المنازل ( قال ) سألت مالكا عن ضالة الغنم  
يجدها الرجل ( قال ) قال مالك أما ما كان قرب القرى فلا يأكلها وليضمها الى أقرب  
القرى إليها يعرفها فيها ( قال ) وأما ما كان في فلولات الارض والمهامه فان تلك يأكلها ولا  
يعرفها فان جاء صاحبها فليس له عليه من ثمنها قليل ولا كثير وكذلك قال مالك قال  
ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث هي لك أو لأخيك أو للذئب



— في لقطة الابل والبقر والدواب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت البقر أهي بمنزلة الغنم في قول مالك (قال) أما اذا كانت بموضع يخاف عليها فغنم وان كانت بموضع لا يخاف عليها السباع ولا الذئاب فهي بمنزلة الابل ﴿ قلت ﴾ وما قول مالك في الابل اذا وجدها الرجل ضالة في فلوات الارض (قال) ان أخذها عرفها وان أراد أكلها فليس ذلك له ولا يعرض لها (قال مالك) وان أخذها فعرفها فلم يجد صاحبها فليخلها في الموضع الذي وجدها فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الخيل والبغال والحمير أهي بمنزلة الابل (قال) الخيل والبغال والحمير لا تؤكل ﴿ قلت ﴾ فان التقطها (قال) يعرفها فان جاء ربها أخذها ﴿ قلت ﴾ فان عرفها سنة فلم يحجى ربها (قال) أرى أن يتصدق بها ولم أسمع من مالك ﴿ قلت ﴾ فان جاء ربها وقد أنفق على هذه الدواب أيكون عليه نفقتها (قال) قال مالك نعم على صاحبها ما أنفق هذا عليها ولا يأخذها حتى يمطيه ما أنفق عليها (وقال مالك) في الابل اذا اعترفها صاحبها وقد كان أسماها وقد أنفق عليها ان له ما أنفق عليها ان أراد صاحبها أن يأخذها وان أراد أن يسلمها فليس عليه شيء ﴿ قلت ﴾ وكذلك البقر والغنم اذا التقطها في فلوات الارض أو في غير فلوات الارض فأنفق عليها فاعترفها ربها أيكون له نفقتها التي أنفق عليها في قول مالك (قال) قال مالك في المتاع ياتقطه الرجل فيحمله الى موضع من المواضع ليعرفه فيعرفه به (قال مالك) أراه لصاحبه ويدفع الى هذا الكراء الذي حمله له فكذلك الغنم والبقر اذا التقطها رجل فأنفق عليها ثم أتى ربها فانه يفرم ما أنفق عليها الملقط الا أن يشاء ربها أن يسلمها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما أنفق هذا الملقط على هذه الاشياء التي التقطها بغير أمر السلطان أيكون ذلك على رب هذه الاشياء ان أراد أخذها في قول مالك (قال) نعم اذا أراد صاحبها أخذها لم يكن له أن يأخذها حتى يفرم لهذا ما أنفق عليها بأمر السلطان أو بغير أمر السلطان

— في الآبق ينفق عليه من يجده وفي بيع السلطان الضوال —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الآبق اذا وجده الرجل ما يصنع به في قول مالك (قال) قال مالك

يرفعه الى السلطان فيحبسه السلطان سنة فان جاء صاحبه والا باعه وحبس له ثمنه ﴿ قلت ﴾ فمن ينفق عليه في هذه السنة ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن ينفق عليه السلطان ويكون فيما أنفق بمنزلة الاجنبى الا أن السلطان ان لم يأت ربه باعه وأخذ من ثمنه ما أنفق عليه وجعل ما بقى في بيت المال ﴿ قلت ﴾ أرايت الابل الضوال اذا رفعت الى الوالى هل كان مالك يأمر الوالى أن يبيعها ويرفع أثمانها لأربابها كما صنع عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في ضوال الابل باعها وحبس أثمانها على أربابها ( قال ) قال مالك لا تباع ضوال الابل ولكن تعترف فان لم توجد أربابها ردت الى الموضع الذى أصيبت فيه ( قال ) وكذلك جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال أرسلها في الموضع الذى وجدت فيها وانما كان مالك يأخذ بحديث عمر في هذا ( قال ) مالك ولقد استشارنى بعض الولاة فأشرت عليه بذلك ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك في الأبق انهم يباعون بعد السنة اذا حبسهم الامام ولم يجعلهم بمنزلة ضوال الابل يدعهم يعملون ويأكلون حتى يأتى أربابهم ( قال ) الأبق في هذا ليسوا بمنزلة الابل لانهم يبقون ثانية ﴿ قلت ﴾ أرايت الأبق اذا أصابه الرجل في المصر أو خارجا من المصر أفيه جعل عند مالك أم لا ( قال ) سألنا مالكا عن الرجل الأبق اذا وجده الرجل فأخذه وطلب جملة أترى له فيه جملا ( قال ) قال مالك أما من طلب ذلك ان كان ذلك شأنه وطلبه وهو عمله فأرى أن يجعل له جعل ( قال مالك ) وعندنا قوم شأنهم هذا وفي هذا منافع للناس وأما من ليس ذلك شأنه وانما وجده فأخذه فانما له فيه نفقته ولا جعل له ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يوقت في الجمل شيئاً ( قال ) ما سمعت أنه وقت فيه شيئاً وأرى أن يعطى على قدر بعد الموضع الذى أخذه فيه بالاجتهاد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان رجلا هذا شأنه يطلب الأبق والدواب الضوال والإمتعات فيردها على أربابها أ يكون له في قول مالك شئ ( قال ) لم أسمعه من مالك وينبغى أن يكون له جملة لان في ذلك منافع للناس ( قال ) ولم يوقت لنا مالك في الأبق شيئاً في المصر ولا خارجا من المصر الا أنه قال لنا ما أخبرتك

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سألنا مالكا عن هذه السفن التي تنكسر في البحر فيلقى البحر متاعهم فيأخذهم بعض الناس ثم يأتي بعد ذلك أصحاب المتاع ( قال مالك ) يأخذون متاعهم ولا شيء لها <sup>(١)</sup> ولا الذين أصابوه ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا التقط لقطة فعرها سنة ثم باعها بعد السنة فأتى ربهما أيكون له أن يفسخ البيع وانما باعها الذي التقطها بغير أمر السلطان ( قال ) معنى شأنكم بها أنه خير في أن يحبسها أو أن يتصدق بها فأرى أن البيع جائز ويكون له الثمن ممن قبضه ﴿ قلت ﴾ أرايت من التقط لقطة فضاعت منه فأتى ربهما أيكون عليه شيء أم لا ( قال ) لا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ فان قال له رب المتاع انما التقطتها لتذهب بها وقال الذي التقطها انما التقطتها لأعرفها ( قال ) القول قول الذي التقطها ﴿ قلت ﴾ أسمعته من مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا التقط لقطة ليعرفها ثم بدا له فردها في موضعها فضاعت أيعضن أم لا في قول مالك ( قال ) سأل رجل مالكا عن رجل التقط كساء وبين يديه رقعة فصاح بهم فقال ألكم الكساء فقالوا لا فردّه في موضعه ( قال ) مالك لا أرى عليه شيئا وقد أحسن حين رده في موضعه فأرى أنا أن من أخذ من ذلك مما ليس هو على هذا الوجه حتى يستتر به من ذلك الموضع الذي التقطه فيه ثم أتى به فوضعه في موضعه الذي أخذه منه أو في غير موضعه الذي أخذه منه بعد أن ذهب به ومكث في يديه فهو ضامن له والذي أراد مالك أنه رده مكانه من ساعته وأنه صاح بالقوم يظنه لهم مثل الرجل يمر في أثر الرجل فيجد الشيء فيأخذه ويصيح به ألك هذا فيقول له لا فيتركه فهذا لا ضمان عليه وأما من أخذه فأحرزه ثم بدا له فردّه فهو ضامن وكذلك سمعت من مالك فيما يشبهه

﴿ في السارق يسرق من دار فيها ساكن أو لا ساكن فيها ﴾  
 ﴿ ثم يدع الباب مفتوحا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى أئمت الى دواب رجل مربوطة في مداودها فخلتها فذهبت الدواب أأضمن أم لا ( قال ) قال مالك في السارق يسرق من الحانوت وهو مغلق

لا يسكن فيه أحد فيفتحه ثم يدعه مفتوحا وليس ربه فيه فيذهب ما في الخانوت ان السارق ضامن لما ذهب من الخانوت لانه هو فتحه فكذلك الدواب بهذه المنزلة على مثل هذا في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت الدواب في دار ففتح الباب رجل فذهبت الدواب أيضا أم لا في قول مالك (قال) ان كانت دار الدواب مسكونة فيها قومة الدواب فلا ضمان عليه وهو بمنزلة ما لو سرق منه وترك بقيته مباحا للناس فان لم يكن رب الدواب في الدار ضمن ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان رب الدواب في الدار وهو نائم أيضا أم لا (قال) لا يضمن ﴿قلت﴾ لم وهو نائم (قال) ألا ترى لو أن سارقا دخل بيت قوم وهم نيام ففتح بابهم وقد كانوا أغلقوه فسرقت بعض متاعهم ثم خرج وترك الباب مفتوحا ثم سرق ما فيه بعده انه لا يضمن ذلك في قول مالك كذلك قال مالك لان أرباب البيت اذا كانوا في البيت نياما كانوا أو غير نيام فان السارق لا يضمن ما ذهب بعد ذلك وانما يضمن من هذا اذا ترك الباب مفتوحا وليس أرباب البيت في البيت ﴿قلت﴾ فلو كان البيت تسكنه امرأة فخرجت الى جارة لها زائرة وأغلفت على متاعها الباب فأتى سارق ففتح الباب فسرقت ما فيه وتركه مفتوحا فسرقت ما بقى في البيت بعده أيضا أم لا (قال) يضمن في قول مالك ﴿قلت﴾ والخوانيت ان سرق منها رجل بالليل وترك الباب مفتوحا فسرقت ما في الخوانيت بعده أيضا السارق أم لا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ والخوانيت مسكونة أم لا (قال) ليست بمسكونة

— في الرجل يفتح قفصا فيه طير أو قيدا فيه عبد وفي الآبق —  
 ﴿يأخذ الرجل ثم يهرب منه أو يرسله هو﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى آتيت الى قفص فيه طير ففتحت باب القفص فذهب الطير أضمن أم لا (قال) نعم أنت ضامن في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا أتى الى عبد لى قد قيده أخاف إياقه فخل قيده فذهب العبد أيضا أم لا في قول مالك (قال) يضمن في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا التقط لقطه فعرفها سنة فلم يجد صاحبها



فتصدق بها على المساكين فأتى صاحبها وهي في يد المساكين أيكون لصاحبها أن يأخذها من أيدي المساكين أم لا ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ اتحفه عن مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أكلها المساكين فأتى ربها فأراد أن يضمهم ( قال ) لا أرى ذلك له ﴿ قلت ﴾ أليس قد قال مالك في الهبة إذا استحقها صاحبها عند الموهوبة له وقد أكلها أن له أن يضمه إياها ( قال ) ليست اللقطة بمنزلة الهبة ألا ترى أنهم قد قالوا في اللقطة يعرفها سنة ثم شأنه بها ( قال ) ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أخذت عبداً أبداً فأبق مني أيكون على شيء أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا شيء عليك ﴿ قال ﴾ وقال مالك وإن أرسله بعد ما أخذه ضمنه كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اعترفت عبداً لى أبداً عند السلطان فأتيت بشاهد واحد أحلف مع شاهدي وأخذ العبد في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يرى أن يستحلف طالب الحق مع شاهدين ( قال ) لا إذا أقام شاهدين لم يستحلف ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن ادعى هذا الابق رجل فقال هو عبيد وقال العبد صدق أنا عبده ولا بينة للسيد أعطى العبد بقوله وبإقرار العبد له بالعبودية ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هكذا ينبغي أن يكون قوله من قبل أن مالكا قال في اللصوص إذا أخذوا ومهمهم الامتعة فأتى قوم فادعوا ذلك المتاع ولا يعلم ذلك الا بقولهم وليست لهم بينة ( قال ) مالك يتلوم لهم السلطان فإن لم يأت غيرهم دفعه اليهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الابق إذا حبسه الامام سنة ثم باعه ثم جاء سيده والعبد قائم عند المشتري أيكون للمستحق أن يتقضى البيع ويأخذ عبده ( قال ) ليس ذلك له كذلك قال مالك إنما له أن يأخذ ثمنه ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لأن السلطان باعه عليه وبيع السلطان جائز

— في بيع السلطان الابق —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن السلطان باع هذا الابق بعد ما حبسه سنة ثم أتى سيده فاعترفه فقال قد كنت أعتقته بعد ما أبق أو قال قد كنت دبرته بعد ما أبق ( قال )



لا يقبل قوله على نقض البيع الابدية تقوم له لأن بيع السلطان بمنزلة بيع السيد ألا ترى أن السيد لو باع العبد ثم أقر بعد ذلك أنه قد كان أعتقه لم يقبل قوله على نقض البيع الابدية وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان قال قد كنت أعتقته قبل أن يأتني منى أو دبرته قبل أن يأتني (قال) أما التدبير فلا يصدق فيه. وأما العتق فلا أرى أيضا أن يقبل قوله لأنه لو باعه هو نفسه ثم قال قد كنت أعتقته لم يقبل قوله ﴿قلت﴾ أرايت اذا أتني سيدها وهي أمة له وقد كان باعها السلطان بعد ما حبسها سنة فقال سيدها قد كانت ولدت منى وولدها قائم (قال) أرى أن ترد الى سيدها اذا كان ممن لا يترهم عليها لأن مالكا قال في رجل باع جارية له وولدها ثم قال بعد ذلك هذا الولد الذي بعته معها هو منى (قال مالك) اذا كان ممن لا يترهم على مثلها ردت عليه وقال في العتق ان أقر أنه قد كان أعتقها فلا يصدق ولا ترد عليه الابدية ﴿قلت﴾ فان لم يكن معها ولد فقال بعد ما باعها قد كانت ولدت منى (قال) لا ترد ﴿وقال غيره﴾ <sup>(١)</sup> في الجارية ليس يقبل قوله ولا يرد البيع به كما لا يرد اذا قال قد أعتقت الا أن يكون مع الجارية ولد يمت به أو كانت الجارية حاملا يوم بيعت منه فيقبل قوله ولا ترد لانه يستلحق نسب الولد الذي معها وهذا أحسن من قول ابن القاسم

### — فيمن اغتصب عبدات —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اغتصب عبدات عند الغاصب موتا ظاهرا أضمن الغاصب قيمته في قول مالك (قال) قال مالك هو ضامن لقيمتيه ﴿قلت﴾ أرايت العبد الآبق أيجوز تدبير سيده فيه وعتقه (قال) نعم لانه لم يزل ملكه عنه بآبق العبد ﴿قلت﴾ أرايت العبد الآبق أيبعه سيده وهو آبق (قال) قال مالك لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت من وهب عبدا له آبقا أيجوز فيه الهبة أم لا (قال) اذا كانت الهبة

(١) (قوله وقال غيره في الجارية الى قوله أحسن من قول ابن القاسم) ثبت في نسخة الاصل المغربية فقط ومحاق عليه ومكتوب فوقه متروك فأثبتناه لما فيه من الفائدة وليحرره مصححه

لغير الثواب جازت في قول مالك وان كانت للثواب لم تجز في قول مالك لان الهبة للثواب بيع من البيوع ويبع الآبق لا يجوز لانه غرر فكذلك الهبة للثواب

— في اقامة الحد على الآبق —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد الآبق اذا زنى أو سرق أو قذف أقيم عليه الحد في قول مالك ( قال ) قال مالك ان الآبق اذا سرق قطع فالحدود عندي بمنزلة السرقة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا أتى الى قاض بكتاب من قاض أنه قد شهد عندي قوم أن فلانا صاحب كتابي اليك قد هرب منه عبد صفته كذا وكذا فجلاه ووصفه في الكتاب وعند هذا القاضي عبد آبق محبوس على هذه الصفة التي كتب بها اليه القاضي أ ترى أن يقبل كتاب القاضي وشهادة الشهود الذين شهدوا فيه على الصفة التي كتب بها القاضي اليه ويدفع العبد اليه أم لا ( قال ) نعم أرى أن يقبل الكتاب والبينة التي فيه ويدفع العبد اليه ﴿ قلت ﴾ وتري للقاضي الاول أن يقبل منه البينة على الصفة ويكتب بها الى قاض آخر ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أتحمض شيئاً من هذا عن مالك ( قال ) لا الا أن مالكا قال لنا في الامتعات التي تسرق بمكة اذا أتى الرجل فاعترف المتاع ولم يكن له بينة ووصف المتاع استأنى الامام به فان جاء من يطلبه والا دفعه اليه الامام فكذلك العبد الذي أقام البينة على صفته فهو أخرى أن يدفع اليه ﴿ قلت ﴾ فان ادعى العبد ووصفه ولم يقم البينة عليه ( قال ) أرى أنه مثل قول مالك في المتاع انه ينتظر به الامام ويتلوم فان جاء أحد يطلبه والادفعه اليه وضمنه اياه ﴿ قلت ﴾ ولا يلتفت هاهنا الى العبد وان كان منكراً أن هذا سيده الا أنه مقر أنه عبد لفلان في بلد آخر ( قال ) يكتب السلطان الى ذلك الموضع وينظر في قول العبد فان كان كما قال والاضمنه هذا وأسلمه اليه مثل قول مالك في الامتعة

— في الرجل يعترف الدابة في يد رجل —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا اعترف دابة له في يد رجل وأقام البينة أنها دابته وحكم

له بها السلطان فادعى الذى الدابة في يديه أنه اشتراها من بعض البلدان وأراد أن لا  
 يذهب حقه (قال) قال مالك يؤمر هذا الذى كانت الدابة في يديه أن يخرج قيمة  
 الدابة فتوضع القيمة على يدي عدل ويمكنه القاضى من الدابة ويطبع له في عنق الدابة  
 ويكتب الى قاضي ذلك البلد كتابا انى حكمت بهذه الدابة لفلان فاستخرج له ماله من  
 بائمه الا أن يكون للبائع حجة ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان تلفت الدابة في ذهابه أو بحبسه  
 أو انكسرت أو اعورت فهي من الذاهب بها والقيمة التي وضعت على يدي عدل  
 للذى اعترفها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان نقصها في ذهابه وحبسه (قال) كذلك أيضا في قول  
 مالك القيمة لهذا الذى اعترفها الا أن ترد الدابة بحالها ﴿ قلت ﴾ وكذلك الرقيق (قال)  
 قال مالك نعم كذلك الرقيق الا أن تكون جارية فان كانت جارية فكان الذى يذهب  
 بها أمينا لا يخاف على مثله أعطيها وذهب بها وان كان على غير ذلك كان عليه أن  
 يستأجر أمينا يذهب بها والا لم تدفع اليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اعترفها رجل وهو على  
 ظهر سفر يريد افرقية فاعترف دابته بالفسطاط فأقام عليها البينة فاستحقها فقال الذى  
 هى في يديه اشتريتها من رجل بالشام أتمكن من الدابة يذهب بها الى الشام ويعوق  
 هذا عن سفره في قول مالك (قال) هذا حق من الحقوق المسافر في هذا وغير المسافر  
 سواء ويقال لهذا المسافر ان أردت أن تخرج فاستخلف من يقوم بأمرك ﴿ قلت ﴾  
 أرأيت ان قال هذا المسافر انى قد استحققت دابتي وقول هذا الذى وجدت دابتي  
 في يديه انه اشتراها من الشام باطل لم يشترها ولكنه أراد أن يعوقنى أيقبل قول  
 الذى اعترف الدابة في يديه انه اشتراها أم لا يقبل قوله الا بيينة (قال) سألنا مالكا  
 عنها (فقال) اذا قال صاحبها اشتريتها أمكن مما وصفت لك ولم يقل لنا مالك انه يقال  
 له أقم البينة ولو كان ذلك عند أهل العلم انه لا يقبل قوله الا بيينة ليبينوا ذلك ﴿ قلت ﴾  
 أرأيت قول مالك يحبس الآبق سنة ثم يباع من أين أخذ السنة (قال) قال مالك لم  
 أزل أسمع أن الآبق يحبس سنة ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا القاضى الذي جاءه البغل  
 مطبوعا في عنقه وجاء بكتاب القاضى يأمر هذا الذى جاء بالبغل أن يقيم البينة أن

هذا البغل هو الذي حكم به عليه وهو الذي طبع القاضي في عنقه ( قال ) لم أسمع هذا ولكن اذا كان البغل موافقا لما في كتاب القاضي من صفته وخاتم القاضي على عنقه وأني بشاهدين على كتاب القاضي جاز ذلك ولا أرى أن يسأله البيعة أن هذا البغل هو الذي حكم به عليه القاضي

❦ في شهادة الغرباء وتعديلهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن قوما غرباء شهدوا في بعض البلدان على حق من الحقوق لرجل منهم غريب معهم أو شهدوا شهادة لغريب والشهود لا يعرفون في تلك البلدة أيقبل القاضي شهادتهم في قول مالك أم ماذا يصنع ( قال ) لا يقبل شهادتهم لان البيعة لا تقبل في قول مالك الا بعدالة ولقد سمعت مالكا وسئل عن قوم شهدوا في حق فلم يعدلهم قوم يعرف تعديلهم فعدل المعدلين آخرون أرى أن يجوز في ذلك تعديل على تعديل ( قال ) قال مالك اذا كان الشهود غرباء رأيت ذلك جائزا وان كانوا غير غرباء وهم من أهل البلد لم يجوز ذلك حتى يأتوا بمن يزكيهم فهذا يستدل على أنهم وان كانوا غرباء لم يحكم بشهادتهم الا بعد العدالة ❦ قلت ❦ أرايت قولك ان لم يعرف المعدلين الاولين القاضي ( قال ) ليس القاضي يعرف كل الناس ( قال ) وانما يعرف القاضي بمعرفة الناس وانما قلت لك في قول مالك لانه لا يقبل القاضي عدالة على عدالة اذا كانوا من أهل البلد حتى تكون العدالة على الشهود أنفسهم عند القاضي

❦ فيمن وجد آبقا يأخذه وفي الآبق يؤجر نفسه والقضاء فيه ❦

❦ قلت ❦ أرايت من وجد آبقا أو آبقة يأخذه أم يتركه في قول مالك ( قال ) سألت مالكا عن الآبق يجده الرجل أرى أن يأخذه أم يتركه ( قال ) ان كان لجار أو لأخ أو لمن يعرف رأيت له أن يأخذه وان كان لمن لا يعرفه فلا يقربه ومعنى قوله رأيت أن يأخذه اذا كان لأخ أو لجار فانه ان لم يأخذه أيضا فهو في سعة ولكن مالكا

كان يستحب له أن يأخذه ﴿قلت﴾ أرايت الآبق اذا لم أعرف سيده الا أن سيده جاءني فاعترفه عندي أترى أن أدفعه اليه أم أرفعه الى السلطان في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى لك أن ترفعه الى السلطان اذا لم تخف ظلمه ﴿قلت﴾ أرايت عبداً أبقا أجر نفسه من رجل في بعض الاعمال فعطب في ذلك العمل والرجل الذي استأجره لا يعلم انه آبق فأتى مولاه فاستحقه أيكون له أن يضمه هذا الرجل الذي استأجره ( قال ) نعم لأنه بلغني عن مالك أنه قال في عبد استأجره رجل في السوق يبلغ له كتابا الى بعض القرى وهو لا يعلم أنه عبد فعطب الغلام في الطريق ( قال ) قال مالك أراه ضامنا ومما بين لك أنه ضامن ألا ترى لو أن رجلا اشترى سلعة في سوق المسلمين فألتفها هو نفسه ثم أتى ربها كان له أن يضمه لأنه هو ألتفها فكذلك العبد اذا عطب في عمله فهو بمنزلة الذي اشترى في سوق المسلمين ثم استهلكه انه يضم ﴿قلت﴾ أرايت لو أنى أخذت عبداً أبقا فاستعملته أو أجرته أيكون لسيده على قيمة ما استعملته أو الاجارة التي أجرته بها في قول مالك ( قال ) نعم لان ضمانه من سيده ﴿قلت﴾ ولا يشبه هذا الرجل ينصب الدابة فيركبها وقد قلت فيها ان مالكا قال ليست الاجارة على الناصب ( قال ) لأن ضمان هذه الدابة من الناصب الذي أخذها ولا يلزم صاحبها نفقتها والآبق ضمانه من سيده يوم أخذه هذا الذي وجدته ونفقتة على سيده لان من وجد آبقا فلا يضمه في قول مالك اذا أخذه ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا الذي أخذ الآبق حين استعمله ضامنا له بما استعمله ( قال ) نعم اذا استعمله عملا يعطب في مثله فهو ضامن له ان عطب فيه وان سلم فعليه قيمة ذلك العمل لسيد العبد ﴿قلت﴾ ولم جعلته ضامنا ثم جعلت عليه الكراء ( قال ) لأن أصل ما أخذ العبد عليه لم يأخذه على الضمان ولأن مالكا قال في عبد لرجل أنه رجل فاستعمله عملا يعطب في مثله فعطب الغلام ان الذي استعمله ضامن فان سلم الغلام فلمولاه قيمة العمل ان كان عملا له بال فهذا يدل على مسألتك وانما صار هاهنا له

قيمة العمل لأنه ليس بغاصب للعبد اذا سلم العبد من أن يعطب وانما يضمن ان  
عطب فكذلك مسألتك والذي غصب الدابة هو ضامن لها استعمالها أو لم يستعملها  
الأتري أنه يضمنها ان مات وهذا الذي أخذ الآبق لا يضمنه ان مات فهذا فرق  
ما بينهما في قول مالك

— في اباق المكاتب والعبد الرهن وهل يجوز —  
بيع الآبق أو عتقه عن ظهاره ﴿

﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتب اذا آبق أيكون ذلك فسخا لكتابه أم لا في قول مالك  
(قال) لا يكون ذلك فسخا لكتابه في قول مالك الا أن يغيب عن نجم من نجومه  
فيرفعه سيده الى السلطان فيتلوم له فان لم يحج عجزه فاذا عجزه السلطان كان ذلك  
فسخا لكتابه ﴿ قلت ﴾ أرايت عبداً آبقاً أعتقه سيده عن ظهاره أيجزئه في قول  
مالك (قال) ما سمعت أن أحداً يقول ان الآبق يجزئ في الظهار ألا ترى أن سيده  
لا يعلم أحي هو أم ميت أم صحيح أم أعمي أم مقطوع اليد أم الرجل وهذا لا يجزئ في  
الظهار الا أن يكون قد عرف موضعه وصحته فيجوز وما سمعت من مالك فيه شيئاً  
أقوم لك على حفظه ولو أعتقه عن ظهاره ثم وجده بعد ذلك بحال صحة على مايجوز في  
الظهار أجزأ ذلك وكان كفارة له ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد الآبق اذا جاء رجل فقال  
هو عبدي فبمه بني فبيعه منه (قال) الآبق اذا عرف عند من هو فباعه منه وقد أخبر  
السيد بحاله التي حال اليها من صفته أو قيل له هو على صفة ما تعرف جاز البيع فيما  
بينهما ولايجوز النقد ان كان بعيداً وهو بمنزلة عبد الرجل يكون غائباً عنه فباعه فهذا  
وذلك سواء في قول مالك ﴿ قلت ﴾ ويحتاج الى معرفة السيد أن يعرف الى ما صارت  
صفته عنده كما يحتاج الى معرفة المشتري كيف صفة العبد في قول مالك (قال) نعم  
لان العبد اذا غاب فكبر أو زاد في الصفة أو نقص أو كان أعجمياً فتفسح فلا بد من  
أن يعرف سيده الى ما حالت اليه حاله فيعرف ما يبيع ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتي رهنت

عبد الى عند رجل فأبى منه أبطل من حقه شيء أم لا في قول مالك ( قال ) لا يبطل من حقه شيء والمرتهن مصدق في إباحته في قول مالك ويحلف ﴿ قلت ﴾ فإن أبى هذا المرهون فأخذه سيده وقامت الفرما على السيد أيكون هذا العبد في الرهن في قول مالك أم لا ( قال ) هو في الرهن اذا كان قد حازه المرتهن قبل الأباق وليس إباحه بالذي يخرج منه الرهن الا أن يقبضه سيده ويعلم به المرتهن فيتركه المرتهن في يد السيد الراهن حتى يفلس فهو أسوة الفرما

﴿ في الآبق الى دار الحرب يشتريه رجل مسلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن آبقاً أبى من رجل من المسلمين فدخل الى دار المشركين فدخل رجل من المسلمين بلادهم فاشتراه ( قال ) قال مالك يأخذه سيده بالثمن الذي اشتراه به ﴿ قلت ﴾ وسواء ان كان سيده أمره بالشراء أو لم يأمره فإنه لا يأخذه منه الا أن يدفع اليه الثمن الذي اشتراه به في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وعبيد أهل الذمة في هذا وعبيد المسلمين سواء في قول مالك ( قال ) نعم لان مالكا جعل الذي اذا أسر بمنزلة الحر اذا ظفر به المسلمون ردوه الى جزيته ( قال مالك ) وقع في المقاسم أو لم يقع فإنه يرد الى جزيته لانه لم ينقض عهده ولم يحارب فلما جعله مالك بمنزلة المسلم في هذا كان ماله بمنزلة مال المسلمين ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً هرب الى دار الحرب فدخل رجل فاشتراه من أهل الحرب ثم أعتقه أيجوز عتقه في قول مالك أم لا ( قال ) نعم عتقه جائز ولا أرى أن يرد عتقه فان أراد سيده أن يأخذه بالثمن فليس ذلك له وليس هو بمنزلة رجل اشترى عبداً في سوق المسلمين ولا يعلم أن له سيداً غير الذي باعه فأعتقه فأتى سيده فاستحقه انه يأخذه لان هذا يأخذه بغير ثمن والذي اشترى من العدو لا يأخذه الا بثلث وكان خيراً فيه فالعتق أولى به لانه لا يدري ان كان يأخذه سيده أم لا ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان هذا الذي اشترى من دار الحرب جارية فوطئها فولدت منه ثم أتى سيدها فاستحقها ( قال ) أرى أنها

أم ولد للذي اشتراها في دار الحرب فوطئها وليس لسيدها الأول اليها سبيل  
وكذلك بلغني عن بعض أهل العلم

﴿تم كتاب اللقطة والآبق بحمد الله وعونه﴾  
﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأتمى وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿ويليه كتاب حريم الآبار﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب حريم الآبار ﴾

﴿ ما جاء في حريم الآبار والمياه ﴾

﴿ قال سحنون بن سعيد ﴾ قلت لابن القاسم هل للبئر حريم عند مالك بئر ماشية أو بئر زرع أو غير ذلك من الآبار ( قال ) لا ليس للآبار عند مالك حريم محدود ولا للعيون إلا ما يضر ثبها ( قال مالك ) ومن الآبار آبار تكون في أرض رخوة وأخرى تكون في أرض صلبة أو في صفا فأنما ذلك على قدر الضرر بالبئر ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت في أرض صلبة أو في صفا فأتى رجل ليحفر قريبها فقام أهلها فقالوا هذا عطن لا بلنا اذا وردت ومرأبض لا غنامنا وابقارنا اذا وردت أئمنع الحافر من الحفر في ذلك الموضع وذلك لا يضر بالبئر ( قال ) ماسمعت من مالك فيه شيئا إلا أتى أرى أن يمنع من ذلك لأن هذا حق للبئر ولاهل البئر اذا كان يضر بمنأخهم فهو كالأضرار بمنأهم ﴿ قلت ﴾ فان أراد رجل أن يبنى في ذلك الموضع أكان لهم أن يمنعوه كما كان لهم أن يمنعوه من الحفر فيه ( قال ) نعم ولم أسمع هذا من مالك ولكن لما قال مالك اذا كان يضر بالبئر منع من ذلك فهذا كله ضرر بالبئر وأهله

﴿ في منع أهل الآبار الماء المسافرين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن قوما مسافرين وردوا ماء فنعهم أهل الماء من الشرب

أنجاهدوهم في قول مالك أم لا (قال) ينظر في ذلك فإن كان ماؤهم مما يحل لهم بيعه مثل  
البئر يحفرها الرجل في داره أو في أرضه قد وضعتها لذلك يبيع ماءها كان لهم أن  
يمنعهم إلا بئناً إلا أن يكونوا قومًا لا بئناً معهم وإن منعوا إلى أن يلبثوا ماء غيره  
خيف عليهم فلا يمنعوا وإن منعوا جاهدوهم وأما إن لم يكن في ذلك ضرر يخاف  
عليهم فلم أر أن يأخذوه منهم إلا بئناً (قال) وكل بئر كانت من آبار الصدقة مثل  
بئر المواشي والشفة فلا يمنعون من ذلك بعد ري أهلها فإن منهم أهل الماء بقدرتهم  
فقاتلوهم لم يكن عليهم في ذلك حرج لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
لا يمنع نفع بئر وقال صلى الله عليه وسلم لا يمنع فضل الماء ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو  
منعهم الماء حتى مات المسافرون عطشا ولم يكن بالمسافرين قوة على مدافعتهم رأيت  
أن يكون على عائلة أهل الماء دياتهم والكفارة عن كل نفس منهم على كل رجل من  
أهل الماء مع الأدب الموجه من الإمام لهم في ذلك

#### ﴿ في فضل آبار الماشية وفي منع الكلا ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت الحديث الذي جاء لا يمنع فضل الكلا والناس فيه شركاء هل كان  
يعرفه مالك أو كان يأخذ به (قال) سمعت مالكا يقول في الأرض إذا كانت للرجل  
فلا بأس أن يمنع كلاًها إذا احتاج إليه والا فليخل بين الناس وبينه ﴿ قلت ﴾  
أرأيت الحديث الذي جاء لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلا (قال) لم أسمع من مالك  
فيه شيئاً ولا أحسبه إلا في الصحارى والبراري وأما في القرى وفي الأرضين التي قد  
عرفها أهلها واقتسموها وعرف كل إنسان حقه فلهذا أن يمنع كلاًه عند مالك إذا  
احتاج إليه

#### ﴿ في فضل آبار الزرع ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن لي بئراً أسقي بها أرضي وفي مائتي فضل عن أرضي وإلى  
جاني أرض لرجل ليس لها ماء فأراد أن يسقي أرضه بفضلي مائتي فمغته (قال) ليس

لصاحب الارض أن يأخذ فضل مائه الآن يشتره منك اشتراء الا أن يكون لك جار وقد زرع زرعاً على بئر له فانهارت بئرُه فخاف على زرعه الهلاك قبل أن يحيا بئرُه فهذا الذي يقضى له عليك بأن يشرب فضل مائه ان كان في مائه فضل والا فانت أحق به وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أفى قضى عليه بئمن أو بغير بئمن (قال) قال مالك يقضى عليه . وذلك عندى بغير بئمن وغيره يقول بئمن (قال) ولقد سألتاه عن ماء الاعراب يرد عليهم أهل المواشى يسقون فيمنعهم أهل ذلك الماء فقال مالك أهل ذلك الماء أحق بمائهم حتى يرووا فان كان فضلاً سقى هؤلاء بما يفضل عنهم (قال مالك) أما سمعت الحديث لا يمنع فضل ماء فانما هو ما يفضل عنهم ولو كان الناس يشاركونهم ما انتقموا بمائهم دون غيرهم

### ﴿ في فضل ماء بئر الماشية والزرع ﴾

﴿قلت﴾ فلم قال مالك في بئر الماشية الناس أولى بالفضل وقلت أنت في بئر الزرع ان صاحب البئر أولى بالفضل فما فرق ما بينهما وقد قال مالك أيضاً في الذي يغور ماؤه أو ينهار بئرُه انه يقضى له بفضل ماء جاره حتى يصلح بئرُه فلم قلت أنت فيمن زرع ولا بئر له الى جانب من له بئر وفي مائه فضل لم لا يجعل ما فضل من الماء لهذا الذي زرع الى جانبه (قال) لان هذا الذي زرع فانهارت بئرُه انما زرع على أصل ماء كان له فلما ذهب ماؤه شرب فضل ماء صاحبه لئلا يهلك زرعه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار الا أنا لما خفنا موت زرعه جعلنا له فضل ماء جاره بمنزلة بئر الماشية انه يكون للأجنيين فضلة ماء أهل الماء يسقون بذلك ماشيتهم فكذلك زرع هذه البئر اذا انهارت وان الذي زرع الى جانب رجل على غير أصل ماء انما يريد أن يحتج بذلك فضل ماء جاره فهذا مضار فليس ذلك له الا أن يشتري ألا ترى أن البئر يكون بين الرجلين أو العين فتنهارة أو تنقطع العين فيعماها أحدهما ويأبى الآخر أن يعمل فلا يكون للذي لم يعمل من الماء قليل ولا كثير وان كان فيه فضل ولا يسقى به أرضه الا أن يعطى شريكه نصف ما أنفق وهذا قول مالك فهذا يدل

على أن الذي زرع على غير أصل ماء لا يجر جاره على أن يسقيه بغير ثمن

— في بيع شرب يوم أو يومين —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت شرب يوم أو يومين بغير أصله الا أني اشتريت الشرب يوما أو يومين والاصل لرب الماء (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان اشتريت أصل شرب يوم أو يومين من كل شهر أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت شرب يوم من كل شهر بغير أرض من قناة أو من بئر أو من عين أو من نهر أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز (قال) وهذا الذي قال مالك لا شفعة فيه لانه ليس معه أرض ﴿قال﴾ وقال مالك اذا قسمت الارض وترك الماء فباع أحدهم نصيبه الذي صار له من أرضه بغير ماء ثم باع نصيبه بعد ذلك من الماء فان مالكا قال لى هذا الماء لا شفعة فيه والارض أيضا لا شفعة فيها وانما الشفعة في الماء اذا كانت الارض بين النفر لم يقتسموها فباع أحدهم ماءه بغير أرضه فقال مالك ففي هذا الشفعة اذا كانت الارض لم تقسم ﴿قلت﴾ أرايت ان باع أحدهم حصته من الماء ثم باع آخر بعده حصته من الماء أيضرب البائع الاول معهم في الماء بحصته من الارض (قال) لا وكذلك لو باع حصته من الارض وترك حصته من الماء ثم باع بعد ذلك بعض شركائه حصته من الارض لم يكن له فيها شفعة لمكان ما بقى له في الماء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن قوما اقتسموا أرضا وكان بينهم ماء يسقون به وكان لهم شركاء في ذلك الماء فباع أحد من أولئك الذين لهم الماء حصته من الماء أيضرب مع شركائه في الشفعة بحصته من الارض (قال) لا

— في الرجل يسوق عينه الى أرضه في أرض رجل —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا له ماء وراء أرضى وأرضه دون أرضى فأراد أن يجرى ماءه الى أرضه في أرضى فمنعته (قال) قال مالك ذلك لك ﴿قال مالك﴾ وليس العمل على حديث عمر بن الخطاب في هذا (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يكون

له مجرى ماء في أرض رجل فأراد أن يحوله في أرض ذلك الرجل الى موضع هو أقرب من ذلك المجرى الى أرضه (قال) قال مالك ليس ذلك له وليس له أن يحوله عن موضعه (قال مالك) وليس العمل على حديث عمر بن الخطاب (قال) وانما جاء حديث عمر بن الخطاب في هذا بعينه أنه كان له مجرى في أرض رجل فأراد أن يحوله الى موضع آخر هو أقرب الى أرضه من ذلك الموضع فأبى عليه الرجل فأمره عمر ابن الخطاب أن يحريه

— ماجاء في اكتراء الارض بالماء —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرتيت منك شرب يوم في كل شهر في هذه السنة من قناتك هذه بارضى هذه تزرعها سنتك هذه (قال) لا بأس بهذا لانه لو أكره أرضه بدين لم يكن بذلك بأس فكذلك اذا أكرهاها بشرب يوم من القناة في كل شهر

— في العين والبئر بين الشركاء يقل ماؤهما —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت قناة يتناونحن أشراك فاحتاجت القناة الى الكنس فقال بعضنا نكنس وقال بعضنا لا نكنس وفي ترك الكنس الضرر بالماء وانتقاص ما حالهم (قال) ان كان في مائهم مايكفيهم أمر الذين يريدون الكنس كان لمن أرادوا الكنس أن يكنسوا ويكون لهم فضل الماء الذي زاد بالكنس دون الذين لم يكنسوا وذلك اني سمعت مالكا وسئل عن قوم بينهم ماء فقل ماؤهم فكان لا حدهم نخل يسيرة فقال الذي له هذه النخل اليسيرة في مائى مايكفيني ولا أعمل معكم (قال مالك) يقال للاخرين اعملوا فأجاء من فضل ماء عن قدر ما كان له كان لكم أن تمنوه الا أن يعطيكم حصته من النفقة ويكون له من فضل الماء على قدر حصته ﴿ قلت ﴾ أرأيت بئر الماشية اذا قل ماؤها فقال بعضهم نكنس وقال بعضهم لا نكنس (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا انه مثل بئر الزرع ان الذين كنسوا أولى بفضل ما زاد الكنس في الماء حتى يرووا فاذا رووا كان شركاؤهم الذين أبوا الكنس والاجنبون في ذلك سواء حتى يمطوهم

ما كان يصيبهم من النفقة فان أعطوهم كانوا شركاء في جميع الماء على قدر ما كان لهم من الماء ثم الناس في الفضل شرعاً سواء وليس لهم أن يمنعوا الناس من الفضل وأما ما كان من الماء قبل الكس فهم كلهم فيه شرعاً سواء على قدر حظوظهم ( قال ) وقال مالك ولا شفعة في بئر ماشية ولا تباع ( وقال مالك ) في بئر الزرع فيها الشفعة اذا لم تقسم الارض

— في بئر الماشية اذا بيعت وبئر الزرع —  
 ﴿ وفيما أفسد الماء أو النار من الارض ﴾

﴿ قلت ﴾ يصلح بيع بئر الماشية في قول مالك ( قال ) قال مالك لا تباع بئر الماشية وان احتاج أهلها الى بيعها ولا بأس ببيع بئر الزرع ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى أرسلت مائ في أرضي فخرج الماء من أرضي الى أرض جاري فأفسد زرعاً وما في أرضه أ يكون على شيء أم لا أو أرسلت النار في أرضي فأحرقت ما كان في أرض جاري أ يكون على شيء أم لا ( قال ) أخبرني بعض أصحابنا عن مالك أنه قال اذا أرسل النار في أرضه وذلك عند الناس انه اذا أرسل النار في أرضه كانت أرض جاره مأمونة من هذه النار بعيدة منها فتحملت هذه النار أو حملتها الريح فأسقطتها في أرض جاره هذا فأحرقت فلا شيء على الذي أرسل النار وان كانت النار اذا أرسلها في أرضه علم ان أرض جاره لا تسلم من هذه النار لقربها فهو ضامن فكذلك الماء هو مثل النار وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أحرقت هذه النار ناساً أ يكون ذلك في مال الذي أرسل النار أم على عاقلته ( قال ) على عاقلته

— ما جاء في ممر الرجل الى مائه في أرض غيره —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ان لي أرضاً والى جانب أرضي لأفيري وعين لي خلف أرض جاري وليس لي ممر الا في أرض جاري فثمنني من الممر الى العين ( قال ) سمعت مالكا يقول وسئل عن رجل له أرض وحواليه زرع للناس في أرضهم فأراد

صاحب تلك الارض أن يمر بماشيته الى ارضه في زرع القوم (قال) ان كان ذلك يفسد  
زرعهم فلهم أن يمنموه

❦ في بيع صيد السمك من غدير الرجل أو من أرضه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان كان في أرضي غدير فيه سمك أو عين لي فيها السمك فأردت  
ان أمنع الناس من أن يصيدوا ذلك (قال) سألت مالكا عن بحيرات تكون عندنا  
بمصر لاهل قري يبيعون سمكها ممن يصيد فيها سنة (قال) قال مالك لا يجزي أن  
يبيعوها لأنها ثقل وتكثر ولا يدري كيف تكون ولا أحب لاحد من أهل  
البحيرات أو البرك أن يمنموا أحدا يصيد فيها ممن ليس له فيها حق

❦ ما جاء في بيع الخصب والكلأ ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لي خصبا في أرض أ يصلح لي أن أبعه ممن يرعاه في قول مالك  
مالك (قال) نعم (قال مالك) لا بأس به أن يبعه عامه ذلك ولا يبعه عامين ولا ثلاثة  
❦ قلت ❦ وإنما جوز مالك بيعه بعد ما يثبت (قال) نعم

❦ ما جاء في احياء الموات ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من أحيأ أرضاً ميتة بغير أمر الامام أ تكون له أم لا تكون له  
حتى يأذن له الامام في قول مالك (قال) قال مالك اذا أحيأها فهي له وان لم يستأذن  
الامام (قال مالك) وأحيأوها شق العيون وحفر الآبار وغرس الشجر وبناء البنيان  
والحرث فاذا فعل شيئاً من ذلك فقد أحيأها (قال) ولا يكون له أن يحجي ما قرب من  
العمران وإنما تفسير الحديث من أحيأ أرضاً مواتاً إنما ذلك في الصحارى والبرارى  
فأما ما قرب من العمران وما يتساح الناس فيه فان ذلك لا يكون له أن يحجبه الا بقطعة  
من الامام ❦ قلت ❦ أ رأيت مالكا هل كان يعرف هذا الذي يتحجر الارض أنه يترك  
ثلاث سنين فان أحيأها والا فهي لمن أحيأها (قال) ما سمعت من مالك في التحجير  
شيئاً وإنما الأحياء عند مالك ما وصفت لك (قال مالك) ولو أن رجلاً أحيأ أرضاً مواتاً

ثم أسلمها بعد حتى تهدمت آبارها وهدكت أشجارها وطلال زمانها حتى عفت بحال ما وصفت لك وصارت الى حالها الاول ثم أحياءها آخر بدمه كانت لمن أحياءها بمنزلة الذي أحياءها أول مرة (قال ابن القاسم) وانما قول مالك في هذا لمن أحياء في غير أصل كان له فأما أصول الارضين اذا كانت للناس تخطط أو تشرى فهي لأهلها وان أسلمت فليس لأحد أن يحبسها وهو تأويل حديث حميد بن قيس الذي ذكره عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن قوما أتوا أرضاً من أرض البرية فزولوا فجعلوا يرعون ما حولهم أيكون هذا احياء (قال) لا يكون هذا احياء ﴿قلت﴾ فإن حفروا بئراً لما شربهم أيكون هذا احياء لمراعيمهم (قال) لا أرى أن يكون هذا احياء وهم أحق بمائهم حتى يرووا ثم يكون فضله للناس وهم والناس في المرعى سواء ألا ترى أنه قد جاء في الحديث أنه لا يمنع فضل ماء لم يمنع به الكلاً قال كلاً لا يمنع الا رجل له أرض قد عرفت له فهذا الذي يمنع كلاًها ويبيع كلاًها اذا احتاج اليه فيما سمعت من مالك وأما ما ذكرت فلا يكون احياء ولكنهم أولى ببئرهم وليس لهم أن يمنعوها ولا يمنعوا فضل مائها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن أرضاً في فلاة قد غلب عليها الماء فسيل رجل ماءها أيكون هذا احياء لها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه احياء لها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أتى أرضاً وقد غلب عليها الفياض والشجر فقطعه ونقاه أيكون هذا احياء لها (قال) قال مالك هذا احياء لها

﴿فيمن حفر بئراً الى جنب بئر جاره﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً حفر بئراً بعيدة عن بئر جاره وكان احياءها قبل ذلك فانقطع ماء البئر الاولى وعلم أنه انما انقطع من حفر هذه البئر الثانية أيقضى له على هذا بدم البئر الثانية أم لا في قول مالك (قال) قال مالك للرجل أن يمنع ما يضر ببئرته فاذا كان له أن يمنع فله أن يقوم على هذا فيردم البئر التي حفرها ﴿قلت﴾ أرأيت من حفر بئراً في غير ملكه في طريق المسلمين أو حفرها في أرض رجل بغير أمر رب الارض أو حفرها الى جنب بئر ماشية وهي تضر ببئر الماشية بغير أمر رب البئر فمطب



رجل في تلك البرأ يضمن ما عطب فيها هذا الذي حفرها من دابة أو انسان (قال)  
قال مالك من حفر بئراً حيث لا يجوز له فهو ضامن لما عطب فيها ﴿قلت﴾ أرايت  
الآبار التي تكون في الدور أيكون لي أن أمنع جاري من أن يحفر في داره بئر أتضر  
ببئري التي في داري أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل تكون له في داره  
بئر إلى جنب جداره فحفر جاره في داره بئراً إلى جنب جداره من خلفه (قال) ان كان  
ذلك مضراً ببئر جاره منع من ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك لو أحدث كنيفا يضر ذلك  
ببئري منع من ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت بئري في  
وسط داري فحفر جاري في وسط داره بئراً يضر ببئري منع من ذلك (قال) نعم  
ووسط الدار وغير وسطها سواء يمنع جاره من أن يحدث في داره بئراً يضر ببئر  
جاره عند مالك

❦ في الرجل يفتح كوة في دار يطل منها على جاره ❦

﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً بنى قصرآ إلى جانب داري رفعها على وفتح فيها أبواباً وكوى  
يشرف منها على عيالي أو على داري أيكون لي أن أمنعه من ذلك في قول مالك (قال)  
نعم يمنع من ذلك وكذلك بلغني عن مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد قال ذلك عمر بن  
الخطاب أخبرنا به ابن لهيعة أنه كتب إلى عمر بن الخطاب في رجل أحدث غرفة  
على جاره ففتح عليها كوى فكتب إليه عمر بن الخطاب أن يوضع وراء تلك  
الكوى سرير ويقوم عليه رجل فإن كان ينظر إلى ما في دار الرجل منع من ذلك وإن  
كان لا ينظر لم يمنع من ذلك وأما مالك فرأى أنه ما كان من ذلك ضرراً منع وما كان  
من ذلك مما لا يتناول النظر إليه لم يمنع من ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك لو لم يفتح فيها أبواباً  
ولا كوى ولكنه منعى الشمس التي كانت تسقط في داري ومنعى الريح التي كانت  
تهب في داري أيكون لي أن أمنعه من أن يرفع بنيانه إذا كان ذلك مضراً بي في شيء  
من هذه الوجوه التي سألتك عنها في قول مالك (قال) لا يمنع من هذا وإنما  
يمنع إذا أحدث كوى أو أبواباً يشرف منها فهذا الذي يمنع منها ويقال له سدها ولم

أسمع من مالك في الريح والشمس شيئاً ولا أرى أن يمنع من ذلك

ما جاء في قصة العين

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن أرضاً بين قوم قد عرف كل واحد منهم حصته من الأرض ولهم غيرهم فيها شركاء هي شرب لأرضهم أراد أحد أن يصرف شربه إلى أرض له أخرى أ يكون ذلك له أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك في الرجلين تكون بينهما الأرض قد اقتسماها ولهما بئر تشرب الأرض منها فاقسما الأرض فأراد أحدهما أن يبيع ماءه من رجل يسوقه إلى أرض له أخرى ( قال ) ذلك له ولا شفعة لصاحب البئر فهذا يدل على أنه إذا أراد أن يسقي بها أرضاً أخرى أو يؤاجر الشرب ممن يسقي به أرضاً له أن ذلك جائز له ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً غصبني أرضاً لي فزرعها أو بئراً فسقي منها أرضه وزرعه أو دوراً فسكنها أ يكون عليه كراء ما سكن وما زرع من الأرض أو ما شرب من الماء في قول مالك ( قال ) قال مالك في الأرض عليه كراء ما زرع فالدور والبئر عندئذ بتلك المنزلة عليه كراء ذلك ﴿ قلت ﴾ فلم قلت في الحيوان أنه إذا غصب فركب أنه لا كراء عليه ( قال ) كذلك سمعت مالكا يقول ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتى ارتهنت عينا أو قناة أو جزءاً من شرب بئر أو جزءاً من شرب عين أو جزءاً من شرب نهر أ يكون لرب البئر أو لرب النهر أو رب العين أو رب القناة أن يكرى ذلك أم لا ( قال ) لا يكون لرب الأرض أن يكرىها ولا يكون هذا الذي ذكرت رهناً حتى يقبض فإذا قبض صار رهناً ﴿ قلت ﴾ وكيف يكون قبض هذا لهذا الذي سألتك عنه ( قال ) قبضه أن يحوزه ويحول بين صاحبه وبينه فإذا قبضه وحازه صار مقبوضاً ﴿ قلت ﴾ أ فيكون للمرتن أن يكرى ماء هذه البئر أو ماء هذه العين أو ماء هذه القناة من غير أن يأمره ربه بذلك ( قال ) إن لم يأمره ربه بأن يكرى ترك ولم يكره وإن أمره بذلك أ كراء وكان الكراء لرب الأرض ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في الرجل يرتن الدار قال مالك فليس لرب الدار أن يكرىها ولكن للمرتن أن يكرىها بأمر صاحب الدار وبإلى المرتن الكراء ويكون

الكراء لصاحب الدار ﴿قلت﴾ ولا يكون الكراء رهنا في حقه (قال) قال مالك لا يكون رهنا الا أن يشترطه المرتهن فيكون رهنا مع الدار اذا اشترطه (قال مالك) وان اشترط أن يكرها ويأخذ كراءها في حقه قال مالك فان كان دينه ذلك من بيع فلا يجوز شرطه هذا وان كان دينه من قرض فذلك جائز ﴿قلت﴾ ولم قال مالك اذا كان من بيع لم يكن جائزاً (قال) لانه لا يدري ما يقبض أيقبل أم يكثر ولعل الدار أن تهضم قبل أن يقتضى ﴿قلت﴾ فانما كره مالك هذا اذا كان البائع وقعت صفقته على أن يرهن هذه الدار أو يكرها ويأخذ حقه من كرائها (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان لم تقع صفقة البيع على أن أرهن الدار أو أكرها وأخذ حتى من كرائها ولكني بمتة بيعاً ثم ارتهنت منه الدار بعد ذلك فأصرني أن أكرها وأخذ كراءها حتى أستوفي حتى (قال) لا بأس بهذا عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان ارتهنت قناة أو بئراً والى جانبها أرض فيها زرع لصاحب البئر فأراد أن يسقي فنعه من ذلك المرتهن أيكون له ذلك أم لا (قال) نعم ذلك للمرتهن لأنه ان لم يكن له أن يمنعه من ذلك فليس هذا الرهن بمقبول وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان أذن المرتهن للراهن أن يسقي زرعه أيكون خارجاً من الرهن في قول مالك (قال) قال مالك في الدار يرتهنها الرجل فيأذن لربها أن يسكن فيها (قال) مالك اذا أذن له في ذلك فقد خرجت من الرهن فكذلك مسألتك ﴿قلت﴾ وكذلك الدار اذا أذن له أن يكرها فأكرها (قال) نعم لان من قول مالك اذا سكنها فقد خرجت من الرهن بكراء كانت أو بغير كراء ﴿قلت﴾ فنتي يخرج من الرهن اذا سكن أو اذا أذن له (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن اذا أذن له في أن يسكن أو يكرى فقد خرجت من الرهن

﴿في الرجل يشتري البئر على أنه بالخيار عشرة أيام﴾

﴿فانخفضت البئر في ذلك﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت بئراً على أني بالخيار فيها عشرة أيام ثم انخفضت البئر في أيام الخيار (قال) قال مالك ما كان من مصيبة في أيام الخيار فذلك من البائع

( قال مالك ) ولا يصلح النقد في بيع الخيار ( قال مالك ) وسواء ان كان الخيار للبائع أو للمبتاع فالمصيبة من البائع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً على أنى بالخيار أيا ما فقتل العبد رجلاً أيكون لى أن أردده في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت من رجل ساعة ثم لقيته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لى الخيار أيلزم هذا الخيار أم لا ( قال ) نعم اذا كان أمراً يجوز في مثله الخيار ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا وهو رأي

تم كتاب حريم الآبار بحمد الله وعونه . وبه يتم الجزء الخامس عشر -

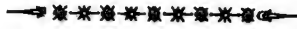
﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وبليه كتاب الحدود في الزنا والقذف ﴾

﴿ وهو أول الجزء السادس عشر ﴾

فهرست الجزء الخامس عشر من المدونة الكبرى

(رواية الامام سحنون عن الامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله عنهم أجمعين)



| صحيفه                                    | صحيقه                              |
|------------------------------------------|------------------------------------|
| ١٣ في الرجل يكتب الوصية ولا يقرأها       | ٢ كتاب الوصايا الاول ❖             |
| على الشهود                               | ٢ في الرجل يوصي بعتق عبد من عبيده  |
| ١٣ في الرجل يكتب وصيته ويقرأها على       | فيموتون كلهم أو بعضهم              |
| يديه حتى يموت                            | ٣ في الرجل يوصي للرجل بثلاث عبيده  |
| ١٥ في الوصية الى الوصي                   | فيهلك بعضهم                        |
| ١٦ وصى المرأة                            | ٥ في الرجل يوصي للرجل بثلاث غنمه   |
| ١٧ في وصى الام والاخ والجد               | فيستحق بعضها                       |
| ١٨ في الرجل يوصي بدينه الى رجل وبماله    | ٦ في الرجل يوصي للرجل بعشر شياه    |
| الى آخر ويبضع بناته الى آخر              | من غنمه فتهلك غنمه الا عشر شياه    |
| ١٨ في الرجل يقول فلان وصي حتى يقدم       | ٦ في الرجل يوصي باشتراء رقبة لعتق  |
| فلان فاذا قدم فهو وصي                    | عنه                                |
| ١٨ عزل الوصي عن الوصية اذا كان خيئاً     | ٧ الرجل يوصي أن يشتري عبد فلان     |
| ١٨ في الوصي يبدوله في الوصية بعد         | فيعتق أو يباع عبده ممن أحب أو من   |
| موت الموصي                               | فلان                               |
| ١٨ في الوصية الى الذمي والذمي الى المسلم | ٩ في الرجل يوصي بعتق عبده أو ببيعه |
| ١٩ في الوصيين يبيع أحدهما أو يشتري       | ممن يعتقه فيأبى العبد              |
| دون صاحبه                                | ٩ في المربض يشتري ابنه في مرضه     |
| ١٩ في الوصيين يختلفان في مال الميت       | ١٠ في الوصية بالعتق                |
| ١٩ في الوصية الى العبد                   | ١٢ التشهد في الوصية                |

صحيفه

صحيفه

٢٠ في بيع الوصى عقار اليتامى وعبيدهم

الذى قد أحسن القيام عليهم

٢٠ في الوصى يشتري من تركه الميت

٢١ في الوصى يبيع تركه الموصى وفي ورثته

كبار وصغار

٢١ في الرجل يوصى ويقول قد أوصيت

الى فلان فصدقوه

٢٢ في شهادة الوصى لرجل انه وصى معه

٢٢ في الوالدين يشهدان لرجل انه وصى

أيهما

٢٢ في شهادة الوصى للورثة

٢٣ في شهادة النساء للوصى في الوصية

٢٤ في الرجل يوصى الى الرجلين فيخاصم

أحدهما في خصومة للموصى دون

صاحبه وبخاصم أحدهما في دين على

الميت

٢٤ في الرجل يوصى لام ولده على أن لا

تتزوج

٢٥ في الرجل يوصى لجنين امرأة فتسقطه

بعد موت الموصى

٢٥ في الرجل يدعى أنه قد أنفق مال اليتيم

عليه أو دفعه اليه

٢٥ في اقرار الوارث لأجنبي بوصية أو بوديعة

٢٦ في الرجل يوصى بعقبة أمته الى أجل

فتلد قبل مضي الأجل أو تجنى جناية

٢٦ في الرجل يوصى بعقبة أمته الى أجل

فيعتقها الوارث

٢٧ في الرجل يوصى لعبده بثلث ماله

والثلث يحمل رقبة العبد

٢٨ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده

سنة ثم يبيع الورثة العبد من رجل وهو

يعلم ان للموصى له فيه الخدمة

٢٨ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده

سنة أينظر الى قيمة الخدمة أم قيمة العبد

٢٩ في الرجل يوصى بعقبة الامة فتلد قبل

موت الموصى أو بعده

٣٠ في الرجل يوصى بما في بطن أمته

لرجل فيعتق الورثة الجارية

٣١ في الرجل يوصى بخدمة عبده لرجل

سنة ثم هو حر فيأبى أن يقبل

٣١ في الرجل يوصى للرجل بخدمة عبده

سنة ثم هو حر والموصى له بالخدمة

غائب ببلد نائية

٣٢ في الرجل يوصى بخدمة أمته لرجل

صحيفه

صحيفه

و برقبتهما لا آخر فله ولداً

٤١ في الرجل يدبر عبده في مرضه

٣٧ في الرجل يوصي لوارثه بخدمة عبده

ويعتق آخر ان حدث به حدث

سنة ثم هو حر

٤١ في رجل يبيع عبده في مرضه ويحابي

٣٧ في وصية المحجور عليه والصبي

في بيعه ويعتق آخر

٣٣ في الرجل يوصي لعبه ووارثه أو لعبه نفسه

٤٢ في الرجل يوصي بعقب عبده في مرضه

٣٤ في الوصية للقاتل

ويعتق آخر على مال

٣٥ في الرجل يوصي له بالوصية فيموت

٤٢ في الرجل يوصي بحج وبعقب رقبة

الموصى له قبل موت الموصي

٤٣ في الرجل يوصي بوصايا ويعتق عبده

٣٦ في الرجل يوصي لصديقه الملائف

٤٤ في الموصى يقدم في لفظه ويزخر

٣٦ في الرجل يوصي فيقول على ثلثه

٤٥ كتاب الوصايا الثاني

٣٧ في الرجل يوصي بوصايا ثم يفيد مالا

٤٥ في الرجلين يشهدان بالثالث لرجل

بعد الوصايا

ويشهد اثنان بعقب عبده والعبد هو الثالث

٣٨ في الرجل يوصي بالزكاة وله مدبر

٤٦ في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل سنة

وأوصى بزكاة ويعتق بتل وباطعام

ثم هو حر ولا مال له غيره

مساكين

٤٠ في الرجل يوصيه بشراء عبد بعينه أن

٤٦ في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل

يعتق وهو قد أغتق عبده

مال له غيره

٤٠ في الرجل يوصي بنفقة في سبيل الله

٤٦ في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل

٤٠ في الرجل يوصي بثالث ماله لفلان

سنة أو حياته ولا آخر برقبته

وللمساكين

٥٠ في الرجل يوصي لرجل بخدمة عبده

حياته وبما بقي من ثلثه لا آخر

٤٠ في الرجل يوصي بعقب عبده الى أجل

٥١ في الرجل يوصي بوصايا وبمسامرة

والرجل بثلثه أو بمائة دينار

مسجد

في الرجل يوصي  
لوارثه ثم يولد له  
ولد فيجب  
الموصى له

صحيفه

صحيفه

- ٥١ في خلع الثلث من الورثة اذا لم يميزوا  
٥٣ في الرجل يوصى بثلاث ماله المين وبثلاث ماله الدين  
٥٣ في الرجل يوصى بمقت عبده وله مال حاضر ومال غائب  
٥٤ في الرجل يوصى بوصايا ولا يحمل ذلك الثلث  
٥٥ في الرجل يوصى بعبده لرجل وبثلاث ماله لا خرفيموت العبد وقيمته الثلث  
٥٥ في الرجل يوصى بثلاث ماله لرجل وبأشياء بأعيانها لقوم شتى  
٥٦ في الرجل يوصى بعبده لرجل وبسُدس ماله لا آخر  
٥٦ في الرجل يوصى لوارث ولا جني  
٥٨ في الرجل يوصى أن يحج عنه  
٦٠ في الرجل يوصى أن يحج عنه وارث  
٦١ في المريض تحل عليه زكاة ماله  
٦١ في الرجل يوصى بدينار من غلة داره كل سنة  
٦٢ في الرجل يوصى بغلة داره للمساكين  
٦٢ في الرجل يوصى بخدمة عبده حياته فيريد أن يبيعه من الورثة بتقد أو بدين  
٦٣ في الرجل يوصى بسكنى داره أو بخدمة عبده لرجل يريد أن يؤجرها  
٦٤ في الرجل يوصى للرجل بثمرة حائطه حياته فيصالحه الورثة من وصيته على مال  
٦٥ في الرجل يوصى بجنانه لرجل فيشمر الحائط قبل موت الموصى أو بعد موته  
٦٧ في الرجل يوصى للمساكين بغلة داره في صحته أو مرضه ويلى تفرقتها ويوصى أن أراد وارثه ردها فهي للمساكين  
٦٨ في الرجل يوصى للرجل بالوصيتين احدهما بحد الأخرى  
٦٩ في الرجل يوصى للرجل بالوصية ثم يوصى بها لرجل آخر  
٧٠ في الرجل يوصى لرجل بمثل نصيب أحد بنيه  
٧١ في الرجل يوصى لغيره وفغير  
٧١ في الرجل يوصى لولد ولده فيموت بمضهم ويولد لمضهم  
٧٢ في الرجل يوصى لولد رجل  
٧٤ في رجل أوصى لبنى رجل  
٧٤ في الرجل يوصى لموالى رجل



صحيفة

صحيفة

٧٤ في الرجل يوصي لقوم فيموت بمضهم

ابني

٧٥ في اجازة الورثة للموصي أكثر من

٨٤ الرجل يهب لى الهبة فتهلك عندى

الثالث

قبل أن أعوضه

٧٦ اجازة الوارث المديان للموصي بأكثر

٨٥ في الرجل يهب شقصا من دارا وأرض

من الثالث

علي عوض سمياه أولم بسمياه

٧٧ في اقرار الوارث المديان بوصية لرجل

٨٥ في الرجل يهب حنطة فيطحنها الموهوب

أو بدين علي أبيه

له فيموضه من دقيقها

٧٧ في الرجل يوصي للرجل بوصية فيقتل

٨٦ في موت الواهب أو الموهوب له قبل

الموصي له الموصي عمداً

قبض الهبة أو بعدها

٧٨ في الرجل يوصي بدار لرجل والثالث

٨٧ في الرجل يهب للرجل دارا فيبنى فيها

يحمل ذلك فقالت الورثة لا نجيزو نمطيه

أو أرضا فيغرس فيها فأبى الموهوب له

ثالث الميت

أن يثيب منها

٧٩ ﴿ كتاب الهبات ﴾

٨٧ في الرجل يهب ديناً له علي رجل فيأبى

٧٩ تمييز الهبة

الموهوب له أن يقبل أيكون الدين كما

هو

٧٩ في الرجل يهب حنطة فيموض منها

٨٨ في الرجل يهب للرجل الهبة يري انها

حنطة أو تمرأ

للتواب فباعها الموهوب له أفتكون

٨٠ في الرجل يهب داراً فيموض منها ديناً

علي رجل فيقبل ذلك

عليه القيمة

٨٣ القرض في جميع العروض والثياب

٨٨ في الرجل يهب دارا للتواب فباع

والحيوان وجميع الاشياء

الموهوب له نصفها

٨٤ في العبد المأذون له في التجارة يهب الهبة

٨٩ في الرجل يهب للرجل جارية للتواب

٨٤ الرجل يهب لابن لى فموضته في مال

فولدت عنده فأبى أن يثيبه فيها

صحيحه

الواهب

صحيحه

العبد جنابة عند الموهوب له

- ٨٩ في الرجل يهب الهبة فلم يقبضها الموهوب له وهي لغير الثواب فأقرب رجل فادعى انه اشتراها منه وأقام البينة وأقام الموهوب له بينة
- ٩٠ في الرجل يقول غلة دارى هذه في المساكين صدقة وهو صحيح
- ٩٠ في الرجل يقول غلة دارى هذه في المساكين صدقة وهو مريض
- ٩١ في الرجل يقول كل ما أملك في المساكين صدقة أيجبر على اخراج ماله أم لا
- ٩١ في الرجل يعمر الرجل داره حياته أو عبده أو دابته
- ٩١ في الرجل يقول دارى صدقة سكنى
- ٩٢ في الرجل يقول قد أسكنتك هذه الدار وعقبك فمات ومات عقبه
- ٩٣ في الرجل يهب للرجل عبداً للثواب وفي عينيه بياض أو به صمم ثم يبرأ
- ٩٣ في المريض يهب عبداً للثواب أيجوز ذلك أم لا
- ٩٣ في الرجل يهب عبداً للثواب فيجزي
- ٩٤ في الرجل يهب نائته للثواب أو يهبها فيقلدها الموهوب له أو أشعرها
- ٩٤ في المريض يهب الهبة فينتلها أو يتصدق بصدقة فينتلها أيقبض ذلك الموهوب له أو المتصدق عليه قبل أن يموت
- الواهب
- ٩٤ في الرجل يوصى بوصية لرجل فيقتل الموصى له الموصى عمداً
- ٩٥ في الرجل يوصى بدار له لرجل والثالث يحمل ذلك فقال الورثة لا نجز ولكننا نعطيه ثلث مال الميت
- ٩٥ في المسلم والنصراني يهب أحدهما لصاحبه أو يتصدق
- ٩٥ في العبد توهب له الهبة
- ٩٥ في الرجل يهب لذى رحم أيرجع في هبته
- ٩٦ في الرجل يهب لعمه أو لعمته أو لجدده أو لجدته أو لذى قرابته
- ٩٨ ﴿كتاب الحبس﴾
- ٩٨ في الحبس في سبيل الله
- ٩٩ في الرجل يحبس رقيقاً في سبيل الله

صحيقه

صحيقه

- ٩٩ في الرجل يحبس ثيابا في سبيل الله  
 ١٠٠ في الرجل يحبس الخيل والسلاح في سبيل الله فلا يخرجها من يديه حتى يموت
- ١٠١ في الرجل يحبس على الرجل وعلى عقبه ولا يذكرك في حبسه صدقة وكيف مرجع الحبس
- ١٠٤ في الرجل يحبس داره في مرضه على ولده وولد ولده ثم يهلك ويترك زوجته وأمه وولده وولد ولده
- ١٠٤ في الرجل يحبس الدار ويشتري على الحبس عليه مرمتها
- ١٠٥ في الحبس على الولد واخراج البنات واخراج بمضهم عن بمض وقسم الحبس
- ١٠٧ في الحبس عليه يري في الحبس حرمة ثم يموت ولم يذكرها أو ذكرها
- ١٠٧ في الرجل يحبس حائطه في مرضه فلا يخرج من يديه حتى يموت
- ١٠٨ في الرجل يحبس حائطه في الصحة فلا يخرج من يديه حتى يموت
- ١٠٩ في الرجل يحبس داره على المساكين
- ١١٠ في الرجل يحبس ثمرة حائطه على رجل فيموت المحبس عليه وفي النخل ثم قد أبر
- ١١١ في الرجل يسكن الرجل مسكنا على أن عليه مرمته
- ١١١ في الرجل يسكن الرجل دارا له على أن ينفق عليه حياته
- ١١٢ في الرجل يتصدق بالصدقة فلا يقبض منه حتى يبيعها
- ١١٢ في الرجل يتصدق على الرجل في المرض فلم يقبضها منه حتى مات المتصدق
- ١١٣ في الرجل يتدل صدقته في مرضه ثم يريد أن يرجع في صدقته
- ١١٣ في الرجل يتصدق على ابنه الصغير بالصدقة ثم يشتريها من نفسه
- ١١٤ في الرجل يتصدق بالصدقة على الرجل فيجعلها على يدي رجل فيريد المتصدق عليه أن يقبضها
- ١١٥ في الدعوى في الرجل يتصدق على

صحيفة

صحيفة

الرجل بالحائط وفيه ثمرة قد طابت

١١٦ في الرجل يهب النخل للرجل ويشترط  
ثمرتها لنفسه سنين

١١٧ في صدقة البكر

١١٨ ﴿ كتاب الهبة ﴾

١١٨ في الرجل يهب الهبة من مال ابنه  
الصغير١١٨ في الرجل يهب للرجل نصف داره  
أو نصف عبده١١٨ في الرجل يهب للرجل دهنًا مسمى  
من جلجلان بعينه١١٩ في الرجل يهب للرجل موره من  
رجل لا يدري كم هو١١٩ في الرجل يهب للرجل نصيبه من  
دار أو جدار لا يدري كم هو١٢٠ في الرجل يهب للرجل نصيبا له من  
دار ولا يسميه له١٢٠ في الرجل يهب للرجل الزرع والتمر  
الذي لم يبد صلاحه °١٢٠ في المديان يموت فيه رب الدين  
دينه لبعض ورثة المديان

١٢٠ في الرجل يهب للرجل الهبة فيموت

الموهوب له قيل أن يقبض

١٢٠ في الرجل يهب للرجل عبده المديان  
أو الجاني١٢١ في الرجل يبيع عبده بيعاً فاسداً ثم  
يهبه البائع لرجل آخر١٢٠ في الرجل يرهن عبده ثم يهبه لرجل  
١٢٢ في الرجل يفتصب عبده ثم يهبه

لرجل وهو عند الغاصب

١٢٢ في المسلم يهب للذي الهبة أو الذي  
للمسلم أو الذي للذي١٢٣ في الرجل يهب للرجل صوفا على  
ظهور الغنم أو اللبن في الضروع أو  
التمر في رؤس النخل١٢٤ في الرجل يهب للرجل ما في بطون  
غنمه أو جاريته١٢٤ في الرجل يهب للرجل الجارية ويشهد  
له بالقبض ولم يماين الشهود القبض  
فيموت وفي يديه الجارية١٢٥ في الرجل يهب لابنه الصغير ولرجل  
أجنبي عبداً له ويشهد لهما بذلك فلم  
يقبض الاجنبي حتى مات الواهب

١٢٦ في الرجل يهب الارض للرجل

صحيحة

صحيحة

- ١٢٦ في الرجل يهب للرجل الدين له عليه أو على غيره
- ١٢٧ في الرجل يؤاجر الرجل الدابة تكون له أو يعميره إياها ثم يهبها لغيره
- ١٢٨ في الرجل يؤاجر الرجل دابته أو يعميره إياها ثم يهبها له وهما غائبان عن موضع العارية أو الوديعة
- ١٢٨ في الهبة للثواب يصاب بها العيب
- ١٣٠ في الرجل يهب لرجلين حاضر وغائب
- ١٣٠ في حوز الهبة للطفل والكبير
- ١٣١ في حوز الام
- ١٣٢ في حوز الأب
- ١٣٣ في حوز الأب لابنه العبد
- ١٣٤ في حوز الزوج
- ١٣٥ في اعتصار الام له
- ١٣٥ في اعتصار الأب
- ١٣٧ في اعتصار ذوي القربى
- ١٣٨ في الهبة للثواب
- ١٣٨ في الثواب في هبة الذهب والورق
- ١٣٩ في الثواب فيما بين القرابة وبين المرأة وزوجها
- ١٤٠ في الثواب بين الفنى والفقير والفنيين
- ١٤١ الرجوع في الهبة
- ١٤٢ في الثواب بأقل من قيمة الهبة أو أكثر وقد نقصت الهبة أو زادت أو حالت أسوأها
- ١٤٣ في الموهوب له يموت أو الواهب قبل أن يثاب من هبته
- ١٤٤ كتاب الوديعة
- ١٤٤ في الرجل يستودع الرجل المال فيدفعه الى امرأته أو أجيده أو جاريته أو أمّ ولده
- ١٤٥ فيمن استودع وديعة فخرج بها ماله في سفره
- ١٤٥ فيمن استودع حنطة فخلطها بشعير
- ١٤٦ فيمن خلط دراهم فضاعت
- ١٤٦ فيمن استودع رجلا حنطة فخلطها صبي بشعير
- ١٤٧ فيمن استودع دراهم أو حنطة فأفانقها ثم تلفت وقد رد مثل ما أنفق أو لم يرد
- ١٤٧ فيمن استودع ثيابا فلبسها أو أثلفها ثم رد مثلها في موضعها فضاعت
- ١٤٨ في رجل استودع رجلا وديعة أو

صحيفة

صحيفة

- قارضه فزعم انه ردها اليه أو قال  
ضاعت مني  
١٤٨ فيمن دفع الى رجل مالا ليدفعه لآخر  
١٤٩ الرجل يبعث بمال لرجل فيهلك  
الرسول قبل أن يبلغ أو بعد ما بلغ  
١٤٩ في الرجل يهلك وقبله ودئع وقراض  
ودين فيقول في مرضه هذه ودائع  
فلان وهذا مال فلان  
١٥٠ الرجل يبعث معه بالمال صلة لرجل  
أو صدقة فقال قد دفعته  
١٥٠ فيمن دفع الى رجل مالا قراضاً أو  
وديعة بدنة أو بغير بدنة  
١٥١ فيمن استودع رجلاً مالا قال - تودعه  
غيره فضاع عنده  
١٥١ فيمن استودع رجلاً فجحده فأقام  
عليه البينة  
١٥١ في الدعوى في الوديعة ادعى أحدها  
انها وديعة وقد ضاعت وادعى الآخر  
انه قرض وانه سلف  
١٥٢ فيمن استودع صبياً وديعة فضاعته عنده  
١٥٣ فيمن استودع عبداً محجوراً عليه أو  
مأذوناً له وديعة فأتلفها
- ١٥٣ في العبد المأذون له في التجارة يستودع  
الوديعة فيتلفها  
١٥٤ في العبد والمكاتب وأم الولد والمدير  
والصبي تدفع اليهم الودائع  
١٥٤ في الرجل يستودع الوديعة فيتلفها  
عبده أو ابنه في عياله  
١٥٤ فيمن استودع رجلاً وديعة فجاء  
يطلبها فقال أمرتني أن أدفعها الى فلان  
١٥٥ في رجل باع ثوباً فقال البزاز لفلان له  
أو أجبر له قبض منه الثمن فرجع  
فقال قد دفع الى وضاع مني  
١٥٥ فيمن استودع رجلاً وديعة في بلد  
فخماها الى عياله في بلد آخرى فتلفت عنده  
١٥٦ في رجل استودع رجلاً جارية فوطئها  
فأحبها المستودع  
١٥٦ فيمن استودع رجلاً وديعة فجاءه  
رجل فقال ادفع الى وديعة فلان فقد  
أمرني أن أقبضها  
١٥٦ فيمن استودع رجلين وديعة عند  
من تكون  
١٥٧ في الرجل يستودع الرجل ابلاً أو غماً  
فينفق عليها

صحيفه

صحيفه

- ١٥٧ فيمن استودع ماشية فأنزى عليها أو ابلا فأكرهاها
- ١٥٨ فيمن استودع جارية أو ابتاعها فزوجهها بغير أمر صاحبها
- ١٥٩ فيمن استودع طعاماً فأكله ورد مثله
- ١٦٠ فيمن استودع رجلاً مالا أو أقرضه فجحده ثم استودعه الجاحد مثله
- ١٦٠ في العبد يستودع الوديعة فيأتي سيده فيطالبها
- ١٦٢ ﴿كتاب العارية﴾
- ١٦٢ فيمن استعار دابة يركبها إلى سفر بعبد
- ١٦٢ فيمن استعار دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها غير ذلك
- ١٦٣ فيمن استعار من رجل ثوباً أو عرضاً فضاع عنده أيضاً أم لا
- ١٦٤ في الرجل يأمر الرجل أن يضرب عبداً له فضربه فمات
- ١٦٤ فيمن أذن لرجل أن يفرس أو يبنى أو يزرع في أرضه ففعل ثم أراد إخراجها
- ١٦٨ ما جاء في العمري والرتبي
- ١٦٩ في عارية الدنانير والدراهم والطعام والادام
- ١٧٠ فيمن اعترف دابة فأقام البينة على ذلك هل يسأله القاضي أنه ما باع ولا وهب
- ١٧٠ في العبد المأذون له أو غير المأذون له يعير شيئاً أو يدعو إلى طعامه بغير إذن مولاه
- ١٧١ فيمن استعار سلاحاً ليقاتل به فتلف أو انكسر
- ١٧١ فيمن استعار دابة إلى موضع فتعدي ذلك الموضع بقليل أو كثير ثم ردها فمطب في الطريق هل يضمن أم لا
- ١٧١ فيمن بعث رجلاً يستعير له دابة إلى موضع فاستعارها إلى غير ذلك
- ١٧٣ ﴿كتاب اللقطة والضوال والآبق﴾
- ١٧٣ العبد يلتقط اللقطة يستهلكها قبل السنة أو بعد السنة
- ١٧٥ التجارة في اللقطة والعارية
- ١٧٥ في لقطة الطعام
- ١٧٦ في لقطة الابل والبقر والدواب
- ١٧٦ في الآبق ينفق عليه من يجده وفي بيع السلطان الضوال
- ١٧٨ في السارق يسرق من دار فيها

صحيفه

صحيفه

- ساكن أولا ساكن فيها ثم يدع الباب مفتوحا ١٧٩ في الرجل يفتح قفصا فيه طير أو قيدا فيه عبد وفي الآبق يأخذه الرجل ثم يهرب منه أو يرسله هو ١٨٠ في بيع السلطان الآبق ١٨١ فيمن اغتصب عبد آفات ١٨٢ في إقامة الحد على الآبق ١٨٢ في الرجل يمتدح الدابة في يدرجل ١٨٤ في شهادة الغرباء وتمديلم ١٨٤ فيمن وجد آبقا يأخذه وفي الآبق يؤاجر نفسه والقضاء فيه ١٨٦ في آباق المكاتب والعبد الرهن وهل يجوز بيع الآبق أو عتقه عن ظهاره ١٨٧ في الآبق الى دار الحرب يشتريه رجل مسلم ١٨٩ ﴿كتاب حريم الآبار﴾ ١٨٩ ما جاء في حريم الآبار والمياه ١٨٩ في منع أهل الآبار الماء المسافرين ١٩٠ في فضل آبار الماشية وفي منع الكلاء ١٩٠ في فضل آبار الزرع ١٩١ في فضل ماء بئر الماشية والزرع
- ١٩٢ في بيع شرب يوم أو يومين ١٩٢ في الرجل يسوق عينه الى أرضه في أرض رجل ١٩٣ ما جاء في اكتراء الأرض بالماء ١٩٣ في الصين والبئر بين الشركاء يقل ماؤها ١٩٤ في بئر الماشية اذا بيعت وبئر الزرع وفيما أفسد الماء أو النار من الأرض ١٩٤ ما جاء في ممر الرجل الى مائه في أرض غيره ١٩٥ في بيع صيد السمك من غدير الرجل أو من أرضه ١٩٥ ما جاء في بيع الخصب والكلاء ١٩٥ ما جاء في احياء الموات ١٩٦ فيمن حفر بئرا الى جنب بئر جاره ١٩٧ في الرجل يفتح كوة في دار يطل منها على جاره ١٩٨ ما جاء في قسمة المين ١٩٩ في الرجل يشتري البئر على أنه بالخيار عشرة أيام فانخفضت البئر في ذلك ﴿تمت﴾



# المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَةُ

الإمامِ سَحْنُونِ بْنِ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ

عَنْ

الإمامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِيِّ

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ. وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ.

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

الْمَجْلَدُ السَّادِسُ عَشَرَ

مِنْ إِصْدَارَاتِ

مَدِينَةُ الشُّبُورِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِقْفَاءُ وَالْإِدْعَاءُ وَالْإِسْلَامُ

الْمَلِكَةُ الْعَلِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الحدود في الزنا والقذف والاشربة ﴾

﴿ الحدود في الزنا والقذف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن قوما شهدوا على رجل أنه وطئ هذه المرأة وقالت الشهود لا ندري أهى امرأته أو أمته أو غير ذلك أقيم عليه القاضى الحد أم لا يقيم عليه في قول مالك ( قال ) أرى أن يقيم عليه الحد إلا أن يقيم البينة أنها امرأته أو جاريته إلا أن يكون قدم بها من بلد غير ذلك البلد فلا أرى عليه شيئاً إذا قال هي امرأتى أو أمتى وأقرت له بذلك فلا شئ عليه إلا أن تقوم البينة على خلاف ما قال ﴿ قلت ﴾ أرأيت أهل الذمة إذا افتروا على المسلمين أتجملدهم حد الفرية في قول مالك ( قال ) نعم يجلدون حد الفرية ثمانين ( قال ) وأخبرنى به من أثق به عن ابن شهاب أنه كان يقول في النصرانى أنه إذا قذف المسلم ضرب الحد ثمانين ﴿ قلت ﴾ أرأيت من تزوج خامسة أو امرأة قد طلقها ثلاثاً البتة قبل أن تنكح زوجها غيره أو أخته من الرضاة أو من النسب أو نساء من ذوات المحارم عامداً عارفاً بالتحريم أيقام عليه الحد في قول مالك ( قال ) نعم يقام عليه الحد ﴿ قلت ﴾ فإن جاءت بولد ( قال ) إذا تعمد كما وصفت لك لم يلحق به النسب لأن مالكا قال لا يجتمع الحد وأثبت النسب ﴿ قلت ﴾ والذي يتزوج المرأة في عدها عامداً يعاقب ولا يحد وكذلك الذى يتزوج المرأة على خالتها أو

على عمتها وكذلك نكاح الممتعة عامدا لا يحدون في ذلك وبما يبنون (قال) نعم ﴿قلت﴾  
 أرايت في قول مالك أليس كل وطء درأت فيه الحد عن الرجل وان كان ذلك الوطء  
 لا يحمل أليس من قذفه يضرب الحد (قال) نعم ذلك في رأيي

— فيمن وطئ جارية لرجل أو امرأة وقال قد اشتريتها أو تزوجتها —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا وطئ أمة رجل وقال الواطئ اشتريتها من سيدها  
 وقال سيدها لم أبعها منك ولا بينة بينهما (قال) يحد إذا لم تكن له بينة على الشراء  
 وتحد الجارية معه (قال) ولو جاز هذا للناس لم يقيم حد أبدا لأن مالكاً قال في الرجل  
 يوجد مع امرأة يزني بها فيقول تزوجتها وتقول تزوجني وهما مقران بالوطء ولا بينة  
 له أن عليهما الحد فكذلك مسئلتك في الامة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن الذي وطئ  
 الامة ادعى أن سيدها باعها منه وسيدها ينكر فقال لك استحلف لي سيدها أنه لم  
 يبعها مني فاستحلفته فنكل عن اليمين أتجعل الجارية للمشتري (قال) أرد اليمين في  
 قول مالك على الذي ادعى الشراء إذا نكل المدعى عليه الشراء عن اليمين فإذا حلف  
 المدعي جعلت الجارية جاريته ودرأت عنه الحد لأنها قد صارت ملكا له وثبت شراؤه  
 ﴿قلت﴾ فالذي وطئ المرأة فادعى أنه تزوجها وقالت المرأة تزوجني وقال الولي تزوجتها  
 منه برضاها الا أنا لم نشهد بعد ونحن نريد أن نشهد أيدفع الحد عن هؤلاء في قول مالك  
 أم لا (قال) لا يدفع الحد عن هؤلاء الا أن يشهد على النكاح غيرهم (قال) وكذلك  
 بلغني عن مالك أن مالكا قال إذا شهد عليهما بالزنا ثم زعم أبوها أو أخوها أنه زوجها  
 لم يقبل قوله الا أن تقوم بينة على إثبات النكاح ﴿قلت﴾ أرايت ان حددتهما  
 وهما بكران ثم قالان نحن نقر على نكاحنا الذي حددتافيهِ وقال الولي قد كنت  
 زوجتها ولم أشهد وأنا أشهد لها الآن أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من  
 مالك فيه شيئا وأرى أنه لا يجوز الا أن يحددا نكاحا بعد الاستبراء ﴿قلت﴾ لم  
 (قال) من قبل أنهما قد حدا في ذلك الوطء ﴿قلت﴾ هل يستحلف الرجل مع  
 امرأتين ويستحق حقه (قال) نعم في الاموال كلها التي تجوز فيها شهادة النساء من

الديون والوصايا فانه يحلف معهما ويستحق حقه ﴿قلت﴾ أرأيت ان وطى جارية  
ثم قال اشتريتها من سيدها وأقام امرأة تشهد على الشراء أقيم الحد على الواطى أم لا  
(قال) نعم يقام عليه الحد لانه لم يأت بأمر يقطع به شيئاً وشهادة المرأة الواحدة  
ولا شئ سواه عند مالك لان مالكا حدثني ان امرأة أتت عمر بن الخطاب فقالت  
يا أمير المؤمنين ان زوجي يطأ جارتى فأرسل اليه عمر فاعترف بوطئها وقال انها  
باعتيها فقال عمر لتأنيبي بالبينة أو لأرجنك بالحجارة فاعترفت المرأة انها باعتهامنه  
نخل سبيله فهذا يدل على أن من ادعى أنه اشترى هذه الجارية التي وطئها وسيدها  
ينكر البيع أنه يقام عليه الحد اذا شهدوا على الرؤية أو اعترف أنه وطئها وادعى الشراء  
وأنكر سيدها البيع

﴿فيمن دفع الى امرأته نفقة سنة ثم مات أحدهما﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً دفع الى امرأته نفقة سنة وقد فرض عليه القاضي نفقتها  
أو لم يفرض عليه ولكنه هو دفع ذلك اليها أو كساها كسوة السنة بفريضة من  
القاضي أو بغير فريضة ثم ماتت المرأة أو الرجل بعد ذلك بيوم أو يومين أو شهر أو  
شهرين (قال) قال مالك أيهما مات فانه يرد بقدر ما بقي من السنة ويكون له قدر  
ما مضى من السنة الا الكسوة فاني رأيت مالكا يستحسن في الكسوة أن لا تتبع  
المرأة بشئ منها اذا ماتت المرأة أو مات الرجل بعد أشهر ولم تجعل الكسوة بمنزلة القمح  
والزيت ولا غير ذلك من النفقة (قال مالك) في هذا كله يرد على حساب ما بقي  
من السنة (قال مالك) فأما الكسوة فلا أرى فيها شيئاً لا دراهم ولا غيرها ونزلت  
بالمدينة وأنا عنده فحكم فيها بما أخبرتك وكان من آخر ما سمعت منه ﴿قلت﴾  
أرأيت ان مات بعد ما دفع اليها الكسوة بشرة أيام أو نحو ذلك (قال) لم أسمع  
من مالك فيه شيئاً الا أن هذا قريب والوجه الذي قال مالك انما ذلك اذا مضى  
للكسوة الا شهر

﴿ فيمن له شقص في جارية فوطئها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يكون له الشقص في الجارية فيطؤها ويقر أنه وطئها وهو يعلم أنها لا تحمل له أيقام عليه الحد في قول مالك (قال) لا حد عليه عند مالك وتقوم عليه إلا أن لا يجب شريكه أن يقوم عليه ويتماسك بحصته فذلك له فإن هي حملت قومت عليه وكانت أم ولد له ﴿ قلت ﴾ فهل يكون عليه إذا قومت عليه من الصداق شيء (قال) لا ليس عليه من الصداق شيء عند مالك إلا أنه ان كان أتى ذلك وهو غير جاهل أدب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هي لم تحمل وتماسك شريكه بحصته منها ولم يرض أن يقومها عليه أتجمل له عليه من الصداق شيئاً أم لا (قال) لا يكون لهذه عند مالك من الصداق شيء ﴿ قلت ﴾ ولا ما نقص من ثمنها (قال) نعم ولا ما نقص من ثمنها لان القيمة كانت له فتركها وتماسك بنصيبه ناقصا ﴿ قلت ﴾ ولم جعلت لشريكه أن يقومها عليه في قول مالك اذا هي لم تحمل وهذه لم تفت (قال) لاني درأت فيه الحد فجعلت شريكه مخيراً أن شاء قومها عليه وان شاء تماسك بحصته منها وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الجارية تتكون بين الشريكين فيعتق أحدهما حصته ولا مال له أو له مال فيطؤها التماسك بالرق من قبل أن تقوم على شريكه ان كان له مال أقيم عليه الحد في قول مالك أم لا (قال) لا لمكان الرق الذي له فيها لانها لو ماتت قبل أن تقوم عليه وان كان شريكه موسراً فلا شيء له على شريكه وأراً الحد عنه بالشبهة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طأعته أ يكون عليه من الصداق شيء أم لا أو مما نقصها (قال) لا يكون عليه في الوجهين جميعاً شيء اذا طأعته ألا ترى أنه ان كان وطؤه اياها عيباً دخل فيها فانما ذلك على السيد الذي وطئ لان الرق له فيها وهي طأعته فلا شيء لها عليه في النصف الذي كان يكون لها مما ينقصها من قيمتها وان هو استكرهها كان عليه نصف ما نقص من ثمنها ولا شيء عليه من الصداق لان مالكا قال لي في الامة يكون نصفها حراً ونصفها مملوكاً فيجرحها رجل ان عقل ذلك الجرح بينها وبين سيدها الذي له فيها الرق وانما قيمة جرحها قيمة جرح أمة (قال) وقال لي مالك أيما رجل

اغتصب أمة فوطئها فانما عليه ما نقصها مع الحد فهذه وان كان بعضها حراً فالذي  
 وطئها ليس عليه الا ما نقصها اذا كان استكرهها لانه لو كان أجنبيا غصبها لم يكن  
 عليه أيضا الا ما نقص من ثمنها لان الحر من تبع للرق منها فاذا أخذت ذلك كان  
 لها النصف وللسيد المتمسك بالرق النصف وانما أعطينا السيد المتمسك بالرق النصف  
 لانها لو جرحت جرحا ينقصها كان له نصفه ولو جرحت هي كان عليه نصف ما  
 جرحت أو يسلم نصفه وكذلك ما وجب لها في اغتصابها نفسها ما نقصها وفي الجراحات  
 انما فيها ما نقصها ولا يشبه ما قضى به لها في الاغتصاب مهرها الذي تزوج به باذن  
 سيدها لان مهرها بمنزلة الاموال التي تستفيدها وهو موقوف في يديها بمنزلة ما  
 استفاديت من الاموال ﴿قلت﴾ ومن يزوج هذه الامة في قول مالك (قال) سيدها  
 المتمسك بالرق وليس للآخر في تزويجها قليل ولا كثير (قال مالك) ولا يزوجه  
 هذا المتمسك بالرق الا برضاها ﴿قلت﴾ أرايت هذه الامة لو أن أحدهما أعتق  
 جميعها فوطئها الباقي وللمعتق مال أولا مال له (قال) ان لم يكن له مال لم يحسد للرق  
 الذي فيها لانه لا عتق لشريكه اذا كان معهما وان كان المعتق موسراً فأنظر فان كان  
 الواسطي ممن يمدد بالجهالة ولا يرى أن عتق الموسر يلزمه لم يكن عليه حد وان كان  
 ممن يعلم ان ذلك يلزمه وكان المعتق موسراً رأيت عليه الحد وذلك اني سألت مالكا  
 عن الجارية بين الرجلين يمتقها أحدهما كلها (قال مالك) ذلك يلزم شريكه اذا كان  
 للمعتق مال وليس لشريكه أن يأبى ذلك عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو أعتق الشريك  
 الباقي حصته بعد عتق المعتق الجميع لم يكن له فيها عتق فلذلك رأيت عليه الحد ﴿قلت﴾  
 فلو أن الذي أعتق جميعها وهو موسر لم يقيم عليه بتضمين نصف القيمة حتى أعسر  
 وصار معهما (قال) ان كان السيد المتمسك علم بعتقه فتركه ولو شاء أن يقوم ذلك  
 عليه فبأخذه أخذه فالتق ماض وبصير نصف القيمة ديناً عليه وان كان غائباً أو لم يعلم  
 بالتق حتى أعسر المعتق رأيت على حقه منها وانما الذي لا يكون له شيء اذا ترك أن  
 يأخذ حقه ولو شاء أن يقوم على ذلك فبأخذه أخذه فتركه حتى أعسر فالتق ماض

في الرجل يطأ مكاتبته طوعاً أو غصباً

قلت ﴿ أرأيت الرجل يطأ مكاتبته يغصبها أو طأوعته أيكون عليه الحد في قول مالك أم لا ﴾ (قال) قال مالك لا حد عليه ويشكل إذا كان ممن لا يمدر بالجهالة قلت ﴿ أف يكون عليه ما نقص من ثمنها ان غصبها أو صداق مثلها في قول مالك ﴾ (قال) أرى عليه ما نقصها إذا كان غصبها وقال لي مالك ولا أرى لها في ذلك صداقاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولم أسأله عن الاعتصار وإنما سألته عن رجل يطأ مكاتبته فقال لا صداق لها ﴿ قلت ﴾ أرأيت المسكبة بين الرجلين يطؤها أحدهما أيكون عليه الحد في قول مالك ﴾ (قال) لا حد عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يطلق امرأته ثلاثاً فيطؤها في العدة ويقول ظننت أنها تحل لي أو تعتق أم ولده فيطؤها في العدة ويقول ظننت أنها تحل لي (قال) قال مالك في الرجل يطلق امرأته تطليقة قبل البناء بها فيطؤها بعد التطليقة ويقول ظننت ان الواحدة لا تبينها في وانه لا يبرئها منى الا الثلاث (قال) قال مالك لها صداق واحد ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وليس عليه الحد إذا عذر بالجهالة فأرى في مسألتك إذا كان ممن يمدر بالجهالة أن يدركه الحد لأن مالكاً قال في الرجل يتزوج الخامسة ان كان ممن يمدر بالجهالة ممن يظن انه لم يعرف أن ما بعد الأربع ليس مما حرم الله أو يتزوج أخته من الرضاة على هذا الوجه فان مالكاً درأ الحد عن هؤلاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي وطئ في العدة بعد الطلاق ثلاثاً أو بعد عتق أم ولده وطئها في عتقها أيكون عليه صداق سوى الصداق الاول ويوجب لام ولده عليه الصداق أم لا ﴾ (قال) أرى أن لا يكون عليه الا الصداق الاول ألا ترى لو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته البتة ثم حنث ونسي حنثه ثم وطئها بعد الحنث زماناً ثم ذكر أنه قد حنث منذ زمان وأقر بذلك (قال مالك) انما عليه صداق واحد الصداق الذي سمي فكذلك مسألتك ﴿ قلت ﴾ هذا في الطلاق أدخلت الوطء الثاني في الصداق المسمى أو لا أرأيت الذي أعتق أم ولده أبدخل

وطء الحرية في الملك ( قال ) نعم اذا عذر بالجهالة أولا ترى لو أن رجلا حلف بعق جارية له أو أم ولد فحنت وهو لا يعلم أو نسي يمينه فحنت ثم وطئها بعد ذلك زمانا ثم ذكر أنه قد كان حنت أنه لا صدق عليه تمتق عليه ولا شيء عليه فكذلك مسألك في أم الولد ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل ترد أم ولده فيطوؤها وهو فقيه عالم لا يجهل أنها لا تحل له في حال ارتدادها أتقيم عليه الحد في قول مالك أم لا ( قال ) لا يحسد في رأيي لأن ما ملكك اليمين عند مالك لا حد على السيد في ذلك وإن كانت لا تحل له ولو كانت أمه أو أخته من الرضاعة أو كانت خالته فوطئها بملك اليمين عامداً عارفاً بالتحريم ( قال ) قال مالك لا حد عليه ولا يحق به الولد وإنما دفع الحد عنه هاهنا للملك الذي له في ذلك ولكن ينكل عقوبة موجبة

﴿ فيمن شهد عليه بالزنا ثلاثة وواحد على شهادة غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد ثلاثة على الزنا على الرؤية وواحد على شهادة غيره أيحد هؤلاء الشهود في قول مالك ( قال ) نعم لان الشهادة لم تتم ﴿ قلت ﴾ فان شهد ثلاثة على الرؤية واثنان على شهادة غيرهما أيحد هذا المشهود عليه حد الزنا ( قال ) نعم اذا كانت شهادتهم كلهم على وطء واحد ووصفوه وعرفوه في موضع واحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد على المرأة أربعة بالزنا أحدهم زوجها ( قال ) قال مالك يضرب الثلاثة ويلاعن الزوج ﴿ قلت ﴾ لم أليس الزوج شاهداً ( قال ) لا الزوج عند مالك قاذف وكذلك قال مالك الزوج قاذف ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قذف رجل رجلا فقال القاذف حين قدم الى القاضي أنا آتى بالبينة انه زان أيمكنه مالك من ذلك ( قال ) نعم ولكن لا يجوز في ذلك الا أربعة شهداء عند مالك وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يقول زنت بفلانة عند الامام أو عند غير الامام بقر بذلك ( قال ) قال مالك ان أقام على قوله ذلك ضرب للمرأة حد الفرية وأقيم عليه حد الزنا اذا قامت عليه بذلك بينة ﴿ قلت ﴾ ويقبل رجوعه ( قال ) نعم اذا قال انما أفررت لوجه كذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان نزع ولم يقل لوجه كذا وكذا ( قال ) قال مالك اذا نزع عن قوله قبل منه ولم



يحد ﴿ قلت ﴾ أرايت الاقرار بالزنا أقيم مالك الحد في اقراره مرة واحدة أو حتى  
 يقر أربع مرات ( قال ) قال مالك اذا أقر مرة واحدة أقيم عليه الحد في اقراره ان  
 ثبت على ذلك ولم يرجع ﴿ قلت ﴾ والرجم والجلد في ذلك سواء يقام عليه باقراره  
 مرة واحدة في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا أقر على نفسه بالزنا هل  
 يكشفه عن الزنا كما يكشف البينة في قول مالك ( قال ) ماسمعت من مالك فيه شيئاً  
 ولكن الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يسأله الا أنه قال أبصاحكم جنة  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا رجع الرجوم عن اقراره بمد ما أخذت الحجارة مأخذها أو  
 رجع عن اقراره اذا كان بكر أبعد ما أخذت السياط مأخذها أو بمد ما ضرب أكثر  
 الحد أيقبل منه رجوعه ( قال ) ماسمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يقال ﴿ قلت ﴾  
 أرايت لو أن امرأة ظهر بها حمل فقتل هذا الحمل من فلان تزوجني ( قال ) قال مالك  
 ان أقامت البينة على ذلك والا أقيم عليها الحد ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال الزوج  
 صدقت قد تزوجتها ( قال ) لا يقبل قول الزوج في ذلك عند مالك حتى تكون البينة  
 بينهما ﴿ قلت ﴾ أفثبت نسب هذا الولد ( قال ) قال مالك اذا أقيم الحد لم يثبت مع  
 الحد النسب

— في الذي يزني بأمه أو عمته أو خالته —

﴿ قلت ﴾ أرايت الذي يزني بأمه التي ولدته أو بعمته أو بأخته أو بذات رحم محرم  
 منه أو بخالته ( قال ) أرى أنه زنا ان كان ثيباً رجم وان بكرأ جلد مائة وغرب عاماً  
 وهو رأيي وهو أحسن ماسمعت ﴿ قلت ﴾ أرايت ان زنى بأمة انسان ذى رحم  
 محرم منه أيقام عليه الحد وان كانت أمة أمه أو أمة أبيه ( قال ) قال مالك نعم يقام عليه  
 الحد الا الأب في أمة ابنه أو ابنته ﴿ قلت ﴾ فالجد أيمد في أمة ولد ولده ( قال )  
 ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يحد الجد في أمة ولد ولده لان مالكا قال  
 في الجد لا أرى ان يقاد منه في ولد ولده اذا قتله كما لا يقاد في الأب اذا فعل به الجحد  
 مثل ما فعل الأب وتغلظ الدية عليه كما تغلظ على الاب فأحب الى أن يدراً عنه الحد

﴿ فِيمَنْ أَحَلَّ جَارِيَتَهُ لِرَجُلٍ فَوَطَّئَهَا ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَمْرَأَةً ذَرَحَ مَحْرَمٌ مِنْ رَجُلٍ أَوْ رَجُلًا ذَرَحَ مَحْرَمٌ مِنْهُ أَوْ أَجْنَبِيًّا مِنَ النَّاسِ أَحَلَّ جَارِيَتَهُ لِرَجُلٍ مِنْهُ بَقْرَابَةٌ أَوْ أَحَلَّ جَارِيَتَهُ لِأَجْنَبِيٍّ مِنَ النَّاسِ فَوَطَّئَهَا هَذَا الَّذِي أَحَلَّتْ لَهُ (قَالَ) كُلٌّ مِنْ أَحَلَّتْ لَهُ جَارِيَةً أَحَلَّهَا لَهُ أَجْنَبِيٌّ أَوْ قَرَابَةٌ لَهُ أَوْ أَمْرَأَتُهُ فَانْهَاهَا تَقُومُ عَلَيْهِ إِذَا وَطَّئَهَا وَيَدْرَأُ عَنْهُ الْحُدَّ جَاهِلًا كَانَ الَّذِي وَطَّئَ أَوْ عَالِمًا حَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمَلْ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَخَذَ مِنْهُ قِيمَتَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَحَمَلَتْ مِنْهُ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ تَحْمَلْ مِنْهُ بَيْعَتْ فِي ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ فَضْلًا كَانَ لَهُ وَإِنْ كَانَ نَقْصًا كَانَ عَلَيْهِ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَحَلَّتْ لَهُ أَمْرَأَتُهُ جَارِيَتَهَا فَلَمْ يَطَّأَهَا فَأَدْرَكَتْ قَبْلَ الْوُطْءِ (قَالَ) لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئٌ إِلَّا أَنْ الْفَوْتُ عِنْدِي لَا يَكُونُ حَتَّى يَقَعَ الْوُطْءُ لِأَنَّ وَجْهَ تَحْلِيلِ هَذِهِ الْأَمَةِ عِنْدَ مَالِكٍ أَنَّهَا هِيَ عَارِيَةٌ فَرَجَهَا وَمَلَكَ رَقَبَتَهَا لِلَّذِي أَعَارَهَا وَلَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ فَهِيَ تَرُدُّ إِلَى الَّذِي أَعَارَ الْفَرْجَ أَبَدًا مَا لَمْ يَطَّأَهَا الَّذِي أَحَلَّتْ لَهُ فَإِذَا وَطَّئَهَا دَرَى عِنْدَ الْحُدِّ بِالشَّبْهِةِ وَلِزِمَتْهُ الْقِيَمَةُ فِيهَا ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ رَضِيَ سَيِّدُهَا الَّذِي أَحَلَّهَا أَنْ يَقْبَلَهَا بِعَدِّ الْوُطْءِ (قَالَ) لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ وَلَا يَشْبَهُ هَذَا الَّذِي يَطَّأُ الْجَارِيَةَ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ لِأَنَّ هَذَا وَطَّئٌ بِإِذْنٍ مِنْ سَيِّدِهَا عَلَى وَجْهِ التَّحْلِيلِ فَلَمَّا وَقَعَ الْوُطْءُ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ وَلِزِمَتْهُ الْقِيَمَةُ وَإِنْ الشَّرِيكَ الَّذِي وَطَّئَ أَنَّهَا وَقَعَ الْخِيَارُ فِيهِ لِلشَّرِيكَ إِذَا لَمْ تَحْمَلْ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلُهَا لَهُ وَيَقُولُ لِشَرِيكِهِ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَتَعَدَّى عَلَى بَأْمَرٍ فَيُخْرِجَهَا مِنْ يَدِي وَلِيَ الْخِيَارُ عَلَيْكَ. وَهَذَا مَا لَمْ يَقَعَ الْحَمْلُ فَإِذَا وَقَعَ الْحَمْلُ لَمْ يَكُنْ بَدْنًا أَنْ تَقُومَ عَلَى الَّذِي وَطَّئَهَا ﴿ قُلْتُ ﴾ فَهَلْ يَكُونُ عَلَى هَذَا الشَّرِيكَ الَّذِي وَطَّئَ وَلَا مَالٌ لَهُ خَمَلَتْ مِنْهُ مِنْ قِيَمَةِ وَلَدِهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ شَيْءٌ (قَالَ) إِنْ كَانَ مُوسِرًا قَوِّمَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ حَمَلَتْ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنْ قِيَمَةِ الْوَلَدِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ مَعْسِرًا رَأَيْتَ أَنْ يَبَاعَ نِصْفُهَا بَعْدَ مَا تَضَعُ حَمْلَهَا فَيَا لَزِمَهُ مِنْ نِصْفِ قِيَمَتِهَا يَوْمَ حَمَلَتْ فَإِنْ كَانَ فِي الثَّمَنِ الَّذِي يَبِيعُ بِهِ النِّصْفَ وَقَالَ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ نِصْفِ قِيَمَتِهَا يَوْمَ حَمَلَتْ اتَّبَعَ بِنِصْفِ قِيَمَةِ وَلَدِهَا دَيْنًا عَلَيْهِ وَإِنْ نَقَصَ ذَلِكَ عَنْ نِصْفِ قِيَمَتِهَا يَوْمَ حَمَلَتْ اتَّبَعَهُ بِمَا نَقَصَ مِنْ نِصْفِ قِيَمَتِهَا يَوْمَ حَمَلَتْ مَعَ نِصْفِ قِيَمَةِ

ولدها ولومات هذه الامة قبل أن يحكم فيها كان ضمان نصف قيمتها عليه على كل حال ولم يضع موتها عنه مالزمه ويتبع بنصف قيمة ولدها ولو أراد الشريك الذي لم يظاً اذا كان الذي وطى معسراً أن يماسك بالرق ويبرئه من نصف قيمتها فذلك له ويتبعه بنصف قيمة ولدها ويترك نصف هذه الامة وهو نصيب الذي وطى منها فيكون بمنزلة أمة اعتق بعضها ويلحق الولد بأبيه وهذا قول مالك وقول مالك أيضاً أن يباع حظ الذي لم يظاً ويتبعه بما نقص من نصف قيمتها بنصف قيمة الولد وهو قول مالك

— في المسلم يقر بأنه زنى في كفره والمسلم يزنى بالذمية والحرية —

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يسلم ثم يقر أنه قد كان زنى في حال كفره ( قال ) قال مالك في الكافر اذا زنى انه لا يحد في كفره فان أسلم لم يكن عليه في ذلك حد فكذلك اقراره لاحد عليه في ذلك اذا أقر أنه زنى في حال كفره ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن أربعة مسلمين شهدوا على مسلم أنه زنى بهذه الذمية أychد المسلم وترد الذمية الى أهل دينها أم لا في قول مالك ( قال ) نعم ترد الى أهل دينها عند مالك ويحد المسلم ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن مسلماً دخل دار الحرب بأمان فزنى بحرية فقامت عليه بذلك بينة من المسلمين أو أقر بذلك على نفسه ( قال ) يحد في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد اذا أقر بشئ من حدود الله التي يحكم فيها في بدنه أيقمها عليه الامام في قول مالك باقراره ( قال ) نعم الا أن يقر بأنه جرح عبداً أو قتل حراً أو عبداً فان أحب سيد العبد المجروح أن يقتص اقتص وليس لسيد العبد المجروح أن يقول أنا أعفو وأخذ العبد الذي أقر لي اذا كان لي أن أقتص لانه حينئذ يتهم العبد أنه انما أراد أن يخرج من يد سيده الى هذا فلا يصدق هاهنا وكذلك ان أقر أنه قتل عبداً أو حراً عمداً فأراد أو لواء المقتول المقر بقتله أن لا يقتلوه وان يستحبوه ويأخذوه فليس ذلك لهم انما لهم أن يقتلوه بقتله أو يتركوه في يد سيده ولا يأخذوه وانما جاز لهم أن يقتصوا منه باقراره لان هذا في بدن العبد فكل ما أقر به العبد مما يقام به عليه في بدنه فذلك لازم للعبد عند مالك بما هو قصاص أو حد لله

﴿ في الرجل تجتمع عليه الحدود في القصاص ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا وجب على الرجل القصاص في بدنه للناس وحدود الله اجتمع ذلك عليه بأيهم يبدأ ( قال ) يبدأ بما هو لله فان كان فيه محتمل أن يقام عليه ما هو للناس مكانه أقيم عليه ذلك أيضاً وان خافوا عليه أخروه حتى يبرأ ويقوى ثم يقام عليه ما هو للناس لان مالكا قال في الرجل يسرق ويقطع يد رجل انه يقطع في السرقة لان القصاص ربما عفى عنه والذي هو لله لا عفو فيه فن هناك يبدأ به ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يسرق ويزني وهو محصن فاجتمع عليه ذلك عند الامام ( قال ) قال مالك يرحم ولا تقطع يمينه لان القطع يدخل في القتل ﴿ قلت ﴾ فان رجمه وكان عديماً لآمال له فتاب له مال علم أنه مما استفاد أو مما وهب له أو تصدق به عليه بعد سرقة أيكون للمسروق منه في هذا المال قيمة سرقة أم لا وأنت لم تقطع يمينه للسرقة ( قال ) لأرى أن يكون له في هذا المال شيء الا أن يكون هذا المال قد كان له يوم سرق السرقة لان اليد لم يترك قطعها ولكنها دخل قطعها في القتل ولم أسمع هذا من مالك وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ فهل يقيم الامام الحدود والقصاص في المساجد ( قال ) قال لي مالك لا تقام الحدود في المساجد ( قال ) والقصاص عندى بمنزلة الحدود ( قال ) وقال لي مالك ولا بأس أن يضرب القاضي الرجل الاسواط اليسيرة في المسجد على وجه الادب والنكال ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقر أو شهدت عليه الشهود أنه زنى بعشر نسوة واحدة بعد واحدة ( قال ) قال مالك حد واحد يحجزه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدوا عليه أنه زنى وهو بكر ثم أحصن ثم زنا بعد ذلك ( قال ) قال مالك كل حد اجتمع مع القتل لله أو قصاص لآحد من الناس فانه لا يقام مع القتل والقتل يأتي على جميع ذلك الا الفرية فان الفرية تقام ثم يقتل ولا يقام عليه مع القتل غير حد الفرية وحدها لانه انما يضرب حد الفرية لئلا يقال لصاحبه مالك لم يضرب لك فلان حد الفرية يعرض له بأن يقول له لاني كذا

ترك إقامة الحد على من تزوج في العدة

﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة في عدتها وادعى أنه عارف بتحريم ذلك لم يحمله  
 اتقيم عليه الحد في قول مالك أم لا (قال) لا أقوم الساعة على حفظ قول مالك  
 الا اني أرى أنه يدرأ الحد لانه لا يشبه من تزوج خامسة لأن عمر بن الخطاب  
 ضرب في هذا ولم يقم الحد ولم يقل حين خطب من تزوج امرأة في عدتها لا يدعى  
 الجاهلة أقيم عليه الحد انما قال من تزوج امرأة في عدتها فرق بينهما ولا تحل له أبداً  
 وانما ضربهما عمر بالخففة ضربات ﴿قلت﴾ أرايت من أتى امرأة في دبرها وليست  
 له بامرأة ولا بملك يمين أيحد في قول مالك حد الزنا (قال) نعم يحد حد الزنا لأن  
 مالكا قال هو وطء ﴿قلت﴾ أرايت ان اغتصبها فجاءها في دبرها أوجب عليه مع  
 الحد المهر أم لا (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان فعل ذلك رجل بصبي  
 أو بكبير ما حدتهم (قال) قال مالك من فعل ذلك بصبي رجم ولا يرمم الصبي وان فعل  
 ذلك كبير بكبير رجما جميعاً أحصنا أو لم يحصنا (قال مالك) ولا يرمم حتى يشهد عليه  
 أربعة انهم نظروا اليه كالمروء في المكحلة من الثيب والبكر ويرجمان جميعاً ﴿قلت﴾  
 أرايت ان اغتصب المفعول به (قال) لا شيء عليه لأنه مغتصب ﴿قلت﴾  
 فيكون له الصداق لأنه مغتصب (قال) لا لأن هذا ليس من النساء وانما الصداق  
 للنساء والنساء اللاتي يجب لهن الصداق في النكاح وليس يجب لهذا الصداق في  
 النكاح وهذا لا يقد نكاحه في المهر كما يقد نكاح النساء وانما رجم بالفاحشة التي  
 أذنبها ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يأتي البهيمة ما يصنع به في قول مالك (قال) أرى  
 فيه النكال ولا أرى فيه الحد ﴿قلت﴾ فهل تحرق البهيمة في قول مالك (قال)  
 لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تحرق لأن مالكا سئل عن حديث يذكره  
 بعض أهل الشام عن غير واحد أن من غل أحرق رحله فأنكر ذلك انكاراً  
 شديداً وأعظم أن يحرق رجل رجل من المسلمين ﴿قلت﴾ فهل يضمن هذا الرجل  
 البهيمة التي جامعها (قال) لا يضمن ولم أسمع من مالك فيه شيئاً وهو رأيي

﴿قلت﴾ فهل يؤكل لحمها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى بذلك بأساً  
وليس وطؤه إياها مما يحرم لحمها

— فيمن قذف رجلاً بعمل قوم لوط أو بهيمة —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول للرجل يالوطى أو يا عامل عمل قوم لوط (قال) قال  
مالك اذا قال الرجل للرجل يالوطى جلد حد الفرية ﴿قلت﴾ أرايت من قذف رجلاً  
بهيمة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولم يبلغنى عنه الا انى أرى أنه لا يضرب  
الحد ويؤدب قاتل ذلك أدباً. وجمعا لان من قول مالك أن الذى يأتى البهيمة لا يقام  
عليه فيه الحد ﴿قال ابن القاسم﴾ وكل ما لا يقام فيه الحد فلا يس على من رماه بذلك  
حد الفرية \* ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يستحب للقضاة أن يستشيروا العلماء (قال)  
سمعت يقول ان عمر بن العزيز قال لا ينبغي للقاضي أن يكون قاضياً حتى يكون عارفاً  
بما مضى مستشيراً لذوى الراى ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قذف رجلاً فلما قدمه  
ليأخذه منه حد الفرية قال القاذف للقاضي استخلفه لى أنه ليس بزان (قال) لم أسمع من  
مالك فيه شيئاً ولا تكون عليه اليمين ولا سمعت أن أحداً يقول يحلف فى هذا ولكن  
يضرب القاذف الحد ولا يحلف المقتدوف ولكن بلغنى عن مالك ممن أثق به أنه  
سئل عن الرجل يقال له يازانى وهو يلم من نفسه أنه كان زانياً ترى أن يحل له أن  
يضربه أم يتركه (قال) بل يضربه ولا شئ عليه وهو رأى \* ﴿قلت﴾ أرايت ان أتى  
بشاهد واحد على السرقة أبتخلفه مع شاهده ويقطع يمينه فى قول مالك (قال)  
يحلف ويستحق حقه ولا تقطع يمينه ﴿قلت﴾ أرايت القصاص هل فيه كفالة فى  
قول مالك أو الحدود (قال) قال مالك لا كفالة له فى الحدود ولا فى القصاص  
﴿قلت﴾ أرايت ان شهد شاهد انه قال لفلان يوم الخميس يازانى وشهد الآخر انه  
قال لفلان ذلك الرجل يوم الجمعة يازانى (قال) قال مالك يحمد لأن الشهادة انما هي  
هاهنا واحدة لم تخلف شهادة هذين لانه كلام ﴿قلت﴾ وكذلك الطلاق  
والعتاق (قال) قال مالك وكذلك الطلاق والعتاق هو مثل ذلك ما لم يكن

في يمين فان كانت في يمين فاتفقت الشهادة واختلفت الايام مثل ما يقول ان دخلت دار فلان فهي طالق البتة فشهد عليه بذلك رجل يوم السبت وشهد عليه آخر يوم الاثنين انه حلف بتلك اليمين فانه ان حنث طلقت عليه بشهادتهما (قال) وقال مالك فلو شهد عليه رجل انه طلق عنده امرأته في رجب وآخر في رمضان طلقت عليه ولو شهد رجل انه حلف ان دخل دار فلان فامرأته طالق البتة وشهد الآخر انه حلف ان ركب دابة فلان فامرأته طالق البتة فشهدا عليه شهود انه دخل الدار وركب الدابة (قال) قال مالك لا تطلق عليه وكذلك العتق هاهنا مثل هذا سواء ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد شاهد على رجل انه شج فلانا موضحة وشهد آخر عليه انه أقر انه شجه موضحة (قال) يقضى بشهادتهما لان الاقرار هاهنا والفعل انما هو شيء واحد ولكن لو اختلف الفعل والاقرار لم يقض بشهادتهما لو قال هذا أشهد انه ذبح فلانا ذبحاً وقال الآخر أشهد انه أقر عندي انه أحرقه بالنار رأيت الشهادة باطلا وانما اقراره على نفسه شهادة بمنزلة ما لو عاين الشهود ذلك فلما أقر به وشهد الشهود على اقراره بذلك فوافق الاقرار الشاهد الذي شهد على الفعل فذلك الذي يؤخذ به وما اختلف من ذلك مثل ما لو اختلفت البيعة نفسها فباطلتها كان ذلك في الاقرار والبيعة باطلا أيضاً وهذا قول مالك في البيعة والاقرار والشهادات وهو رأيي

### ﴿صفة ضرب الحدود والتجريد﴾

﴿قلت﴾ أيجرد الرجل في الحدود والنكال حتى يكشف ظهره بنزير ثوب في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك وأما المرأة فلا تجرد ﴿قلت﴾ فهل تضرب الأمة وعليها قيصان (قال) قال مالك لا تجرد المرأة فاما كان من ثيابها مما اتخذت عليها ما يدفع الجلد عنها أو يكون عليها من الثياب ما يدفع الجلد فان ذلك في قول مالك ينزع وما كان غير ذلك فلا ينزع ﴿قلت﴾ أرايت القاذف اذا قذف ناساً شتى في مجالس شتى قضرته لاحدهم ثم رفعه أحدهم بعد ذلك (قال) قال مالك ذلك الضرب لكل قذف كان قبله ولا يضرب لاحد منهم ان قام بعد ذلك جميعاً كان قذفهم أو مفترقين في



مجالس شتى ﴿قلت﴾ أرأيت القذف أتصلح فيه الشفاعة بعد ما ينتهي الى السلطان  
 (قال) قال مالك لا تصلح فيه الشفاعة اذا بلغ السلطان أو الشرط أو الحرس (قال)  
 ولا يجوز فيه العفو اذا بلغ الامام الا أن يريد سترآ (قال مالك) والشرط والحرس  
 عندي بمنزلة الامام اذا وقع في أيديهم لم تجز الشفاعة بعد ولا يجوز لهم أن يحلوه وان  
 عفا المذنب عن ذلك بعد بلوغ السلطان لم يجز عفو عند مالك الا أن يريد سترآ  
 ﴿قلت﴾ أرأيت الشفاعة في التعزير أو النكال بعد بلوغ الامام أيصلح ذلك أم لا  
 (قال) قال مالك في الذي يجب عليه التعزير أو النكال فيباغ به الى الامام (قال)  
 قال مالك ينظر الامام في ذلك فان كان الرجل من أهل المروءة والعفاف وانما هي  
 طائفة أطارها تجافي السلطان عن عقوبته وان كان قد عرف بذلك وبالطيش والاذى  
 ضربه النكال فهذا يدل على أن العفو والشفاعة جائزة في التعزير وليست بمنزلة  
 الشفاعة في الحدود

— فيمن عفا عن قاذفه ثم أراد أن يقوم عليه —

﴿قلت﴾ أرأيت ان عفا عن قاذفه ثم أتى به بعد زمان فأراد أن يحده ولم يكن كتب  
 عليه بذلك كتابا (قال) قد أخبرتك عن مالك انه قال لا يحده والعفو جائز عليه  
 (قال) وقال مالك في رجل قال لرجل يا مخنث انه يجحد الحد ان رفعه الى الامام الا  
 أن يحلف القائل يا مخنث بالله أنه لم يرد بذلك قذفا فان حلف عفى عنه بعد الادب  
 ولا يضرب حد الفرية وان هو عفا عنه قبل ان يأتي السلطان ثم طلبه بعد ذلك فانه  
 لا يحده (قال) وقد بلغني عن مالك في رجل قذف رجلا فمعا عنه قبل أن يبلغ  
 به الى السلطان ثم بدا له أن يقوم به (قال مالك) ليس ذلك له ولا حد عليه وقد  
 أخبرني به من أثق به وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت القذف أيقوم به من قام به من  
 الناس (قال) لا يقوم به عند مالك الا المذنب ﴿قلت﴾ فلو أن قوما شهدوا على  
 رجل أنه قذف فلانا وفلان يكذبهم ويقول ما قذفني (قال) لا يلتفت الى شهادة الشهود  
 عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان ادعى المذنب أن القاذف قذفه وأقام على ذلك



البينة عند السلطان ثم ان المقدوف قال للسلطان بعد ما شهدت شهوده انهم شهدوا بزور ( قال ) هذا قد بلغ الامام وقد شهد الشهود عند الامام بالحدود وهو مدع للقذف فلما وجب الحد قال كذبت بنيتي فلا ينظر في قوله لان الحد قد وجب فهذا يريد ابطاله ألا ترى أنه لو عفا لم يحزه عفو فكذاك اكذابه البينة لا ينظر في ذلك بعد ما وجب الحد عند السلطان وبضرب القاذف الحد ولم أسمعه من مالك وهوراني ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لم يقذفني ( قال ) هذا وما فسر لك سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال الشهود بعد ما وجب الحد ماشهدنا الا بالزور ( قال ) يدراً الحد عنه ﴿ قلت ﴾ لم درأته بشهادة الشهود برجوع الشهود ولم تدرأه بتكذيب المدعى اياهما ( قال ) لان هذا الامر كان للمدعى حتى يبلغ السلطان فاذا بلغ السلطان وقامت البينة انقطع ما كان لهذا المقدوف فيه من حق وصار الحد لله فلا يجوز له هاهنا قول والبينة ان رجعت عن شهادتها لم أقدر ان أقيم الحد ولا بينة ثابتة على الشهادة ﴿ قلت ﴾ اتحفظ هذا كله عن مالك ( قال ) لا وهوراني ﴿ قلت ﴾ أرأيت القصاص الذي هو للناس ان عفوا عن ذلك بعد بلوغهم السلطان أيجوز ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) نعم

باب في الرجل يشهد على الرجل بالحد ويأتي بمن يشهد معه

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يشهد على الرجل بشرب الخمر أو بالزنا فيقول للقاضي أنا آتيك بالشهود أيضاً على ذلك ( قال ) ان كان أمراً قريباً في الخمر حبسه القاضي وان كان أمراً بعيداً لم يحبس القاضي وأما الزنا فلا يخرج به الا أربعة شهداء سواء ولا يخرج به ثلاثة وان كان رابعهم لانه قد صار الآن قاذفاً ويجلد الحد ان لم يأت بأربعة شهداء سواء وينكل اذا رماه بشرب الخمر ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يقول للرجل يا سارق على وجه المشاققة ان ذلك ينكل فان قال له سرت متاعى ولم يكن له بينة وكان الذي قيل ذلك له من أهل التهمة فان ذلك لا شيء عليه من قبل أنه لم يرد بقوله ذلك الشتم ﴿ قلت ﴾ أرأيت من قال لرجل يا زانى ثم جاء بثلاثة يشهدون معه على الزنا ( قال ) الاول قاذف عند مالك ولا يخرج به من حد القذف الا أن يأتي بأربعة

سواه يشهدون على الزنا لانه قد صار خصما حين كان قاذفا ويضرب الحد وتضرب  
الشهود الثلاثة أيضاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي شهد بالحد وحده وقال أنا آتيك  
بالبينة أيوقف هذا المشهود عليه ( قال ) نعم ان ادعى أمراً قريباً حاضراً أو وقف هذا  
المشهود عليه والشاهد أيضاً وقيل للشاهد ابعت الى من تزعم أنه يشهد معك فان  
أتى بهم أقيم الحد على المشهود عليه وان لم يأت بهم أو ادعى شهادة بعيدة أدب أدبا  
موجما الا في الزنا فانه ان قال رأيته يزني قيل له انت بأربعة شهداء سواك والا  
ضربت الحد ويتوثق منه كما يتوثق من الاول فان جاء بهم بحضرة ذلك والا ضرب  
الحد ﴿ قلت ﴾ وتوقفه ولا تأخذ منه كفيلا ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت كتب  
القضاة الى القضاة هل تجوز في الحدود التي هي لله وفي القصاص وفي الاموال وفي  
الطلاق وفي العتاق في قول مالك ( قال ) نعم في رأي ذلك جائز لان الشهادة على الشهادة  
عند مالك في هذا كله جائزة فلما كانت الشهادة على الشهادة في هذا جائزة جازت  
كتب القضاة في ذلك

﴿ فيمن قال لامرأته زنت وأنت مستكرهة ﴾  
﴿ أو صبية أو نصرانية أو أمة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لامرأته زنت وأنت مستكرهة أيلاعن أم لا وهل يكون  
من قال لامرأة أجنبية زنت وأنت مستكرهة أو زنت وأنت صبية أو زنت وأنت  
نصرانية أو قال ذلك لرجل هل يكون هذا قاذفا في قول مالك أم لا ( قال ) يلاعن  
الزوج امرأته ويجلد لهؤلاء كلهم الحد لانه لا يخلو من أن يكون قاذفا أو يكون  
معرضا الا في الامة والعبد اذا اعتق ثم قال زنيما في حال العبودية فانه لا يضرب اذا  
أقام البينة أنهما زنيا وهما عبدان فان لم تقم البينة على ذلك ضرب الحد ( قال ) فان قال  
لها أيضاً يازانيان ولم يقل لهما زنيما في العبودية وقد كانا زنيا في العبودية فانه لا حد  
عليه في فريته لانهما قد زنيا ووقع عليهما اسم الزنا ﴿ قال ﴾ ومن قال لنصراني أسلم  
يازان وقد كان زني في نصرانيته ضرب له الحد حد الفرية لان من زني في النصرانية

لا يمد ذلك زنا لانه لا يضرب فيه الحد وكذلك الصبي لا يكون بفعله زانيا وان  
فعل ذلك في صباه ﴿قال﴾ والذي قال زيت وأنت مستكرهه ان لم نغم البينة ضربته  
الحد وان أقام البينة لم أضربه الحد وان كان اسم الزنا بالاستكرهه غير واقع عليها فاني  
لا أضربه الحد أيضا لاني أعلم أنه لم يرد الا أن يخبر بأنها قد وطئت غصبا ولم يرد  
أن يقول لها انها زانية فهذا يخالف النصراني والصبي (وقال) في رجل شهد على رجل  
بالسرقة وقال رأيته يسرق متاع فلان (قال) يحلف صاحب المتاع ويستحق متاعه  
ولا تقطع يد السارق بشهادة واحد ولو أن شاهدا شهد على رجل بالسرقة وليس  
للسرقة من يطلبها ولا من يدعيها وكان الشاهد من أهل العدالة مثل ما يقول رأيته  
دخل دار فلان فأخذ منها شيئا لم تكن عليه عقوبة وان كان الذي زعم أنه رآه وشهد  
عليه رجلا ليس من أهل العدالة وليس للمتاع طالب رأيته أن يعاقب الشاهد الا أن  
يأتى بالخروج من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت من عرض بالزنا لامرأته الا أنه لم يصرح  
بالقذف أضربه الحد أم ياتمن في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أنه  
يضرب الحد ان لم ياتمن ﴿قلت﴾ ويكون الذي قذف التي أسلمت والتي عتقت أو  
الصغيرة التي قد بلغت أو امرأته قاذفا حين تكلم بذلك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت  
ان قال رأيته تزني وأنت نصرانية (قال) أراه قاذفا الساعة ﴿قلت﴾ وهذا عندك  
سواء قوله زيت وأنت نصرانية وقوله رأيته تزني وأنت نصرانية (قال) نعم  
﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا الا أن الذي فسرت لك في قول الرجل للمرأة  
النصرانية التي أسلمت قوله لها يا زانية بعد أن أسلمت وقد كانت زنت في نصرانيتها  
فقال الرجل انما أردت زناها في نصرانيتها (قال مالك) نضربه الحد ولا نخرجه من  
القذف وان كانت زنت في نصرانيتها لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه العزيز قل  
للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأة وقد  
أسلمت قد كنت قذفتك بالزنا وأنت نصرانية (قال) أرى أن ينظر في ذلك فان كان  
أنى ممتحنا يسألها أن تغفر ذلك له أو يخبر بذلك أحدا على وجه الندم على ما مضى

من ذلك فلا أرى عليه شيئاً وإن لم يكن لذلك وجه يرى أنه قاله له رأيت أن يضرب  
الحدلان من قول مالك من عرض بالقذف أكل له الحد

❦ في القيام بحد الميت أو الغائب ومن أولى بذلك ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الميت إذا قذف من يقوم بحده من بعده وله أولاد وأولاد أولاد  
وأبائهم وأجدادهم (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى لولده وولد ولده وأبيه  
وأجداده لأبيه وأمه أن يقوموا بذلك من قام منهم أخذ بحده وإن كان ثم من هو  
أقرب منه لأن هذا عيب يلزمهم ❦ قلت ❦ أف تقوم العصبة لحده مع هؤلاء (قال) لا  
❦ قلت ❦ فإن لم يكن من هؤلاء أحد أف تقوم العصبة بحده (قال) نعم ❦ قلت ❦  
ويقمن البنات بحدهم والاخوات والجدات (قال) نعم ❦ قلت ❦ ويقوم الاخ والاخت  
بحده وثم ولده وولد ولده (قال) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت أن لم يكن لهذا الميت المقذوف  
وارث ولا قرابة فقام بحده رجل من المسلمين أيمن من ذلك أم لا (قال) لا  
❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً قذف رجلاً وهو غائب وولده حضور فقام ولده بحده  
أبيه وهو غائب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وما علمت أن أحداً من أصحابنا  
حكى عن مالك في هذا شيئاً بعينه ولا أرى أن يمكن أحد من ذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت  
لو أن رجلاً قذف رجلاً فقام المقذوف وقام ولده بحده أيكون ذلك لهم في قول  
مالك وهل يورث المحدود في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت أن قذف  
ومات ولا وارث له فأوصى في وصيته أن يقام بحده (قال) ذلك له يقوم به الوصي  
❦ قلت ❦ أ سمعته من مالك (قال) لا ولكنه رأيي ❦ قلت ❦ أ رأيت من وطئ أمة  
له مجوسية أو امرأة له وهي حائض فقفذه رجل أيحد قاذفه في قول مالك (قال)  
نعم يحده قاذفه في رأيي

❦ في قذف الصبي والصبية ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الصبي إذا بلغ الجماع ولم يحتلم بعد فقفذه رجل بالزنا أيقام على قاذفه

الحد في قول مالك ( قال ) لا يقام على قاذفه الحد قال مالك لا يقام على الصبية تزني أو الصبي يزني الحد حتى يحتمل الصبي أو تحيض الجارية أو يبتتان الشعر أو يبلغان من حد الكبر حتى يعلم الناس ان أحداً لا يجاوز تلك السنين الا احتلم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أثبت الشعر وقال لم أحتم ومثله من الصبيان في سنه يحتمل ومنهم من هو في سنه لا يحتمل أتقيم عليه الحد بنبات الشعر أم لا تقيمه وان أثبت حتى يبلغ من السن مالا يجاوزه صبي الا احتلم ( قال ) أرى أنه وان أثبت الشعر فلا حد عليه حتى يحتمل أو يبلغ من السن ما يعلم أن مثله لا يبلغه حتى يحتمل فيكون عليه الحد ولقد قلت مالكا غير مرة في حد الصبي متى يقام عليه الحد فقال الى الاحتلام في الغلام والحیضة في الجارية

— ﴿ فيمن قذف نصرانية أو أمة ولها بنون مسلمون ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت من قذف ذميا أو عبداً بالزنا ( قال ) قال مالك من قذف عبداً بالزنا أدب أو قذف نصرانية ولها بنون مسلمون أو زوج مسلم نكل باذابة المسلمين لان أولادها وزوجها مسلمون وللنصراني الذي ذكرت أن يزجر عن أذى الناس كلهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت من اقترى على أم الولد ( قال ) قال مالك ينكل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لرجل مسلم وأبوه نصراني وأمه نصرانية لست لايبك ( قال ) قال مالك يضرب ثمانين ( قال مالك ) وكذلك ان كان أبوه عبداً ( قال ) قال مالك يحذف هذا لفيه من أبيه ولقطع النسب ﴿ قلت ﴾ ولم جلده مالك هاهنا الحد وانما وقعت القرية على أمه الكافرة ( قال ابن القاسم ) قال مالك لم يقع الحد على أمه وانما وقع الحد عليه لقوله لست لايبك لانه نفاه من نسبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت من قال لرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لست لايبك أكان يسقط الحد عنه وانما كانوا أولاد المشركين وبدؤوا الحدود فبهم كانت وهم أقاموها ( قال ) وقال مالك ولكن لو أن رجلا قال لرجل كافر يا ولد زنا أو لست لايبك وله أولاد مسلمون لم يكن على قائله الحد لولده المسلم وانما الحد ان يقول لولده المسلم لست لايبك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المدبر وأم الولد

والمكاتب والمعتق الى سنين والمعتق منه شقص اذا زنوا (قال) حدهم عند مالك حد العبيد ﴿قلت﴾ وكذلك لو اقتروا (قال) كذلك أيضاً حدهم عند مالك في الفرية حد العبيد أربعون

— المحارب يقذف في حراة والحربي يدخل بأمان فيقذف —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن محارباً في حال حراة قذف رجلاً من المسلمين ثم تاب وأصلح فقام المقتوف بحمده أتحمده له أم لا في قول مالك (قال) نعم نحمده له لأن حقوق الناس تؤخذ منه عند مالك اذا تاب وأصلح ﴿قلت﴾ أرايت الرجل من المشركين حربياً في دار الحرب قذف رجلاً من المسلمين بالزنا ثم أسلم بعد ذلك أو أسر فصار عبداً أيحمده لهذا الرجل حد الفرية في قول مالك أم لا (قال) القتل هو موضوع عنه في قول مالك لا يؤخذ بما قتل فهذا يدل على أن الفرية لا يؤخذ بها أيضاً ولا أرى أن يؤخذ بها ﴿قلت﴾ لم قال مالك في النصراة انه اذا سرق قطع يده ولا يقام عليه حد الزنا (قال) لأن السرقة والحراة من الفساد في الارض ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً حربياً دخل بأمان فقذف رجلاً من المسلمين أتحمده أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وما أعطيناهم الأمان على أن يسرقونا ولا على أن يشتمونا فأرى عليهم الحد

— في الرجل يقول للمرأة يازانية وتقول زيت بك —

﴿والذي يقول يا خبيث يا فاسق يا فاجر﴾

﴿قلت﴾ أرايت امرأة قال لها رجل يازانية فقالت زيت بك (قال) تضرب الحد للرجل ويقام عليها حد الزنا الا أن تنزع عن قولها فتضرب للرجل ويدراً عنها حد الزنا ويدراً حد القذف عن الرجل لأنها قد صدقته وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول للرجل يا فاسق يا فاجر يا خبيث (قال) ينكل في قوله يا فاجر يا فاسق وأما في قوله يا خبيث فيحلف بالله أنه ما أراد القذف ثم ينكل ﴿قلت﴾ فان نكل

عن اليمين في قوله ياخيث أيجلد الحد ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى  
 أن يجلد الحد فان أبي أن يحلف نكل ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال رجل لرجل يا ابن  
 الفاجرة أو يا ابن الفاسقة أو يا ابن الخيثة ( قال ) ليس عليه في قوله يا ابن الفاسقة  
 ولا يا ابن الفاجرة الا النكال وأما قوله يا ابن الخيثة فانه يحلف أنه ما أراد قذفاً فان  
 أبي أن يحلف رأيت أن يحبس حتى يحلف وان طال حبسه نكل ﴿ قلت ﴾ فكم  
 النكال عند مالك في هذه الاشياء ( قال ) على قدر ما يراه الامام وحالات الناس  
 في ذلك مختلفة فمن الناس من هو معروف بالاذى فذلك الذي ينبغي أن يعاقب العقوبة  
 الموجهة وقد يكون الرجل تكون منه الزلة وهو معروف بالصلاح والفضل فان  
 الامام ينظر في ذلك فان كان قد شتم شتما فاحشاً أقام عليه السلطان في ذلك قدر  
 ما يؤدب مثله في فضله وان كان شتما خفيفاً فقد قال مالك يتجافى السلطان عن الفلتة  
 التي تكون من ذوى المروآت

﴿ فيمن قال له رجل ياشارب الخمر أو يا حمار أو يا فاجر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقول للرجل ياشارب الخمر أو يا خائن أو يا آكل الربا ( قال )  
 ينكاه السلطان عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال له يا حمار يا ثور أو يا خنزير ( قال )  
 ينكاه السلطان على قدر ما يراه الامام في رأيه وقد سمعت ذلك من مالك في الحمار  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال له يا فاجراً بفلاة ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى  
 أنه يحلف انه لم يرد القذف ﴿ قال ﴾ حنون ﴿ وقال لي أيضاً وأرى أن يضرب ثمانين  
 الا أن يكون له بيعة على أمر صنعه بها على وجه الفجور أو أمر يدعيه يكون فيه  
 مخرج لقوله مثل ما عسى أن يكون قد خاصمته المرأة في مال ادعته قبله فجحدها  
 ولم يقر لها به فتقول له لم تفجر بي وحدي وقد فجرت بفلاة قبل للامر الذي كان  
 بينهما فهذا وما أشبهه من الوجوه التي تخرج اليها ويعرف بها صدقه فأرى أن يحلف  
 ويكون القول قوله فان لم يكن على ما وصفت لك رأيت أن يجلد



﴿ فيمن قال لرجل جامعته فلانة حراما أو باضعته حراما ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال رجل لرجل جامعته فلانة حراما أو باضعته حراما أو قال وطئها حراما ثم قال لم أرد بقولي انك زנית بها ولكني أردت أنك قد كنت تزوجتها تزويجا حراما أو قال ذلك لنفسه اني قد جامعته فلانة حراما أو وطئت فلانة حراما أو باضعت فلانة حراما فقامت فلانة تطلبه بحمد فريتها فقال اني لم أرد الافتراء عليك انما أردت اني قد كنت تزوجتك تزويجا فاسدا فوطئتك ( قال ) عليه الحد حد الفرية في ذلك كله الا أن يعلم أنه قد كان نكحها في عدة أو تزوجها تزويجا حراما كما قال فيقيم على ذلك البينة فان أقام البينة على ذلك أحلف بالله الذي لا اله الا هو أنه لم يرد الا ذلك ودري عنه الحد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول للرجل اني قد كنت جامعته أم الاخر أيكون عليه حد الفرية أم لا ( قال ) نعم عليه حد الفرية في رأيي ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال تزوجتها فجامعتها ولم أرد القذف ( قال ) يقيم البينة على التزويج فان أقام البينة على التزويج لم يكن عليه الحد والا ضرب الحد

﴿ في التعريض بالقذف ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول ما أنا بزان ويقول قد أخبرت أنك زان ( قال ) يضرب الحد في رأيي لان مالك قال في التعريض الحد كاملا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول للرجل عند الامام أو عند غير الامام أشهدني فلان انك زان ( قال ) يقال له أقم البينة أن فلانا أشهدك والا ضربت الحد لانه يلفني عن مالك أنه قال في الرجل يقول للرجل ان فلانا يقول انك زان ( قال ) يقيم البينة والا ضرب الحد وهذا عندي يشبهه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل الحر يقول للعبد يا زان فيقول له العبد لا بل أنت زان ( قال ) يشكّل الحر عند مالك ويجلد العبد حد الفرية ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يقول للرجل زنى فرجك ( قال ) عليه الحد عند مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال زانى فوك أو زنت رجلك ( قال ) أرى فيه الحد



﴿ في الرجل يقول للرجل لست بابن فلان لجدّه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقول للرجل لست بابن فلان لجدّه وجدّه كافر ( قال )  
يضرب الحد عند مالك لانه قد قطع نسبه ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا نظر الى رجل  
من ولد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال لست بابن الخطاب ( قال ) يضرب  
الحد كاملا عند مالك ﴿ قلت ﴾ فلو قال ليس أبوك الكافر ابن أبيه ولم يقل هذا  
القول لهذا المسلم الذي من ولد الكافر ( قال ) لا يضرب الحد عند مالك ( قال )  
وأخبرني به من أثق به من أصحاب مالك وأفضلهم عندي أن مالك قال لو أن رجلا  
قال لرجل كافر وله ولد مسلمون فقال للكافر أبي المسلم ليس أباك فلان لاب له كافر  
أو يا ابن زنية لم يكن عليه حد وإن كان للمقذوف أولاد مسلمون حتى يقول ذلك  
لولده المسلمين فإذا قال ذلك لولده المسلمين ضرب الحد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال  
لابنه المسلم لست بابن فلان لجدّه ثم قال لم أرد بهذا قطع نسبك إنما أردت بهذا  
أنك لست بابنه لصلبه لان دون جدك والدك ( قال ) لا يصدق أحد في هذا  
وأرى على من قال ذلك الحد ولو جاز هذا له لجاز أن يقول ذلك في كل جد مسلم  
وبينه وبينه أب فلا يصدق أحد في هذا كان جدّه كافراً أو مسلماً ويضرب الحد  
ثمانين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أنت ابن فلان نسبه الى جدّه أتحمده أم لا ( قال )  
لاحد عليه ﴿ قلت ﴾ كان في مشاتمة أو غير مشاتمة ( قال ) نعم لاحد عليه ﴿ قلت ﴾  
أرايت ان نسب رجل رجلا الى عمه فقام عليه الرجل بالحد أتضربه الحد ( قال ) نعم  
يضرب الحد ﴿ قلت ﴾ وكذلك الخال ( قال ) نعم أضربه الحد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان  
قال له أنت ابن فلان نسبه الى زوج أمه ( فقال ) أرى أن يضرب الحد لانه قد قطع  
نسبه ﴿ قلت ﴾ وفي العم والخال رأيت قد قطع نسبه ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فلو قال  
له أنت ابن فلان نسبه لجدّه من أمه ( قال ) لا يجلد هذا والجد ها هنا بمنزلة الأب  
وقد قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فأنكح الجد للام  
فلا يصلح لابن الابنة أن ينكحه من النساء

ما جاء في النفي ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يقول للرجل من العرب لست من بني فلان لقبيلته التي هو منها (قال) ان كان من العرب جلد الحد وان كان من الموالي لم يضرب الحد بعد أن يحلف أنه لم يرد النفي لانه من عرض بقطع نسب رجل فهو كمن عرض بالحد فان قال لرجل من الموالي لست من موالي بني فلان وهو منهم ضرب الحد وكذلك قال مالك لانه قد قطع نسبه ❦ قلت ❦ وعلى من أوقعت القذف اذا قال له لست من بني فلان وهو رجل من العرب أعلى أمه ذية أم على امرأة هذا الجاهلي (قال) انما يقام الحد لهذا المسلم لقطع نسبه ❦ قلت ❦ أرايت الرجل يقول للرجل لست ابن فلان وأمّه أم ولد (قال) قال مالك يضرب الحد ❦ قلت ❦ أرايت ان كان أبواه عبيدين فقال لست لا بك (قال) يضرب الحد عند مالك

❦ في الرجل يقذف عبده وأبواه حران مسلمان ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يقول لعبده وأبواه حران مسلمان يا ابن الزانية أو يا ابن الزاني (قال) قال مالك يضرب سيده الحد ❦ قلت ❦ فان كان أبوا العبد قد ماتا ولا وارث لهما أو لهما وارث فقام هذا العبد على مولاه بحمد أبويه أيكون ذلك له ويقيم الحد على سيده أم لا في قول مالك (قال) نعم يكون للعبد ذلك ويقام على سيده الحد ❦ قلت ❦ أرايت ان قال لعبده لست لا بك وأبواه حران مسلمان (قال) يضرب الحد ❦ قلت ❦ أرايت ان قال لعبده لست لا بك وأبوه مسلم وأمّه كافرة أو أمّه نصرانية أنضربه الحد أم لا (قال) سألت ملكا عنها فأبى أن يجبني فيها بشئ وأرى أن يضرب الحد لانه اذا قال ذلك للعبد فقد حمل أباه على غير أمه فقد صار قاذفا لايه

❦ فيمن قال للميت ليس فلان أباه ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يقول لرجل ميت ليس فلان لايه وأبو الميت حي فقام

الاب بالحد وقال قطع نسب ولدى منى أ يكون له ذلك أم لا (قال) نعم عليه الحد  
﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا قال لرجل على وجه السباب والنضب أنت ابن فلان  
نسبه الى غير أبيه أ يضرب الحد في قول مالك (قال) نعم يضرب الحد ﴿قلت﴾  
فان قال ذلك له على غير وجه النضب ولا على وجه السباب أ يضرب الحد في قول  
مالك (قال) نعم يضرب الحد الا أن يكون استخبره

﴿فيمن نسب رجلا من العرب أو من الموالي الى غير قومه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يقول للرجل من العرب يانبطى أ يضرب الحد في قول  
مالك (قال) قال نعم يضرب الحد ﴿قلت﴾ فان قال ذلك لرجل من الموالي يانبطى  
(قال) يستحلف عند مالك بالله الذي لا اله الا هو ما أراد نفيه من آبائه ولا قطع نسبه  
فاذا حلف نكل فان أبي أن يحلف لم يكن عليه حد ونكل بالعقوبة ﴿قلت﴾ أ رأيت  
ان قال لرجل من العرب يا حبشي أو يا فارسي أو يارومي أو يابربري أ يضرب الحد في  
قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فلو قال لرجل من الموالي يا فارسي وهو رومي  
أو قال لبربري يا حبشي أو يا فارسي أو قال لفارسي يارومي أو يا حبشي أو نحو هذا فانه  
لا حد على قائل هذا . وقد اختلف عن مالك في الذي يقول لبربري أو لرومي  
يا حبشي أن عليه الحد أو لا حد عليه وأرى أن لا حد عليه الا أن يقول له يا ابن  
الاسود فان لم يكن من آبائه أسود ضرب الحد فأما أن ينسبه الى حبشي فيقول  
يا ابن الحبشي وهو بربري فالحبشي والرومي والفارسي في هذا سواء اذا كان بربريا  
وهو أحسن ما سمعت من قول مالك وثبت عندي الا أن يقول له يا ابن الاسود  
فيكون قذفا بينا اذا لم يكن أحد من آبائه أسود ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لرجل من  
العرب يا فارسي أو قال لرجل من مضر يا يمني أو قال لرجل من اليمن يا مضرى (قال)  
أرى هذا كله قطعاً للنسب وأرى فيه الحد كما قال مالك في قطع الانساب لان العرب  
انما تنسب الى الآباء فمن نسبها الى غير آبائها فقد أزال النسب فعليه الحد وكذلك  
لو قال لرجل من قيس يا كلبى أو لرجل من كلب يا تميمي فقد أزال النسب فعليه الحد

﴿ قلت ﴾ فان قال لرجل من قريش يا عربي أو لرجل من كلب يا قيسي ( قال ) لا يضرب الحد لان العرب مضرها وتيمها وقريش معها يجمعها هذا الاسم وقد قال الله جل ثناؤه بلسان عربي مبين وقال وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فسمي قريشا هاهنا عربيا ﴿ قلت ﴾ فان قال لرجل من العرب لست من العرب أليس يجلد في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لرجل من الموالي لست من الموالي أيجد ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى عليه الحد ان كان له أب معتق بمنزلة ما لو قال لرجل من موالي بني فلان لست من موالي بني فلان ﴿ قلت ﴾ أرايت لو قال لرجل معتق ليس مولاك فلان ( قال ) ليس عليه شيء في رأيي ﴿ قلت ﴾ فان كان له أب وانما أعتق فلان جده فقال له لست من موالي فلان أترى هذا قطع نسبه أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك عليه الحد ﴿ قلت ﴾ فاذا قال للمعتق ذلك اذا لم يكن له أب فقال له لست من موالي فلان ( قال ) هذا ليس له أب يقطع نسبه فلا أرى عليه الحد ( قال ) ولم أسمع هذا من مالك ﴿ قال سحنون ﴾ نرى عليه الحد لانه نفاه

❦ في الرجل يقذف ولده أو ولد ولده ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقذف ولده أو ولد ولده بالزنا من قبل الرجال أو النساء أتحدده لهم في قول مالك ( قال ) أما ابنه فان مالكا كان يستثقل أن يحد فيه ويقول ليس ذلك من البر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان أقام على حقه فان ذلك له وعقوه عنه جائز عند الامام وأما ولد ولده فاني لم أسمع من مالك ولكني أرى أن يكون مثل ولده ﴿ قلت ﴾ أرايت الاب أيقنعص منه لولده أو لولد ولده في قول مالك ( قال ) سئل مالك عن الرجل يقتل ابنه أيقتل به ( قال ) أما ما كان من العمد الذي يكون فيه القصاص من غير الأب الذي يكون بين الناس مثل أن يضرب الرجل الرجل بالعصا أو يرميه بالحجر أو يحذفه بالسيف أو بالسكين فيموت منه فيكون على الاجنبى القصاص فاني لا أرى أن يقتص من الاب في شيء من هذا الا أن يعمد الاب لقتل ابنه مثل أن يضجعه فيذبجه ذبحا أو يشق جوفه فهذا وما أشبهه مما يعلم الناس أنه انما

أراد القتل بعينه عامداً له فهذا يقتل بآبائه إذا كان هكذا وأما ما كان من غير هذا مما  
وصفت لك مما لو فعله غير الأب به كان فيه القصاص أو القتل فان ذلك موضوع  
عن الأب وعليه فيه الدية مغلظة وأرى الجرح بمنزلة القتل ما كان من رمية أو ضربة فلا  
قصاص على الأب فيه ويغلظ عليه فيه الدية مثل النفس وما كان مما يتعمد مثل أن  
يضجعه فيدخل أصبعه في عينه أو يأخذ سكيناً فيقطع أذنه أو يده فأرى أن يقتص  
منه وكذلك قال مالك في النفس فأرى الجدة في ولد ولده بمنزلة الوالد في ولده  
وكذلك بلغني عن مالك في الجدة وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت إذا قال لابنه يا ابن  
الزانية فقام بجدة أمه أيجد له الأب في قول مالك أم لا (قال) نعم يجد له لأن الجدة هاهنا  
ليس له إنما الجدة لأمه وإنما قام هو بجدة هو لأمه ﴿قال ابن القاسم﴾ وهذا إذا  
كانت الأم ميتة فأما إذا كانت حية فليس للولد أن يقوم بذلك إلا أن توكله  
(قال) ولقد سمعت مالكا وسأله قوم عن امرأة كانت لرجل فقارقتها ولها منه ولد  
فتزوجت رجلاً فولدت له أولاداً فكان بينه وبين ولده منها كلام فقال أشهدكم بأنهم  
ليسوا بولدي فقام اخوتهم لأمهم بنو المرأة من غيره فقالوا نأخذك بجدة أمنا لأنك  
قذفتها وقامت الأم بذلك (قال مالك) أرى أن يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما أراد  
قذفاً وما قال لهم ذلك إلا كما يقول الرجل لولده لو كنتم ولدي لا طعمتوني وما أشبه  
هذا مما يقوله الرجل لولده فان حلف سقط عنه الحد (قال ابن القاسم) وأرى أن لم  
يحلف جلد الحد ﴿قلت﴾ أرايت ان قذفت المرأة وهي ميتة أو غائبة فقام بجدها ولد  
أو ولد لولد أو أخ أو أخت أو ابن أخ أو جد أو عم أو أب أيمكن هؤلاء من ذلك  
(قال) أما في الموت ف نعم وأما في الغيبة فلا

﴿ في الرجل يقذف الرجل عند القاضي ﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقذف الرجل بين يدي القاضي وليس له عليه شاهد إلا  
القاضي أيجده القاضي أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يقيم الحدود القاضي إذا  
لم يكن شاهد غيره وإذا كان معه شاهد آخر أيضاً لم يقيم الحد هو ولكن يرفع ذلك

الى من هو فوقه فيقسم الحد ﴿قلت﴾ أرايت القاضي اذا نظر الى رجل اغتصب من رجل مالا ولم يره غيره أيحكم له عليه أم لا في قول مالك (قال) لا أرى أن يحكم به وإنما هو شاهد فليرفع ذلك الى من هو فوقه ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ان مالكاً سئل عما يختصم الناس فيه فيما بينهم عند القضاة ثم يقر بعضهم لبعض ثم يجحدون ولا يحضر ذلك أحداً الا القاضي أتري ان يقضى بما أقروا به ويمضى ذلك عليهم (قال) لان ما أقربه مما يعلمه غيره بمنزلة ما طلع عليه من حدود الناس فلا يجوز له في اقرار بحق ولا في حد يشهد عليه وحده الا بشهود غيره أو بشاهد يكون معه فيرفعه الى من هو فوقه وذلك أن ناساً ذكروا عن أهل العراق أنهم فرقوا بين الحدود والاقرار فقالوا ينفذ الاقرار في ولايته ولا ينفذ فيما أقروا به عنده قبل أن يلى أو يشهد عليه أحد فسئل مالك عنه فلم ير ذلك الا واحداً كله

— في الرجل يقول للرجل يا ابن الزانية أو ابني الولد من أمه —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول للرجل يا ابن الزانية كم يضرب أحداً أم حدين في قول مالك (قال) حداً واحداً في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لست لفلانة لامه أيكون عليه الحد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا حد عليه ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأته في ولدها منه لم تلدي هذا الولد مني وقالت المرأة بل قد ولدته منك (قال) أرى ان كان أقرب به قبل ذلك كان ولده ولم يكن له أن يلاعن منه وليس بقاذف لان مالكاً قال اذا قال الرجل للرجل لست لامك لم يكن عليه شيء ﴿قلت﴾ ترى أنه قد قطع نسب ابنه هذا حين قال لست لامك (قال) لا ليس فيه قذف ولا قطع نسب ولو كان هذا يكون في نسب ابنه قاطعاً لنسب ابنه كان من قال للرجل أجنبي لست لامك قاطعاً لنسبه من أبيه فلما كان في الاجنبى لا يكون قاطعاً لنسبه من أبيه ولا قاذفاً له اذا قال لست لامك فكذلك الاب في ولده ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يقر به قط ولم يعلم بالحل فلما ولدته قال ليس هذا ولدك أو لم تلديه وقالت المرأة الولد ولدى ولدته على فراشك (قال) الولد ولده الا أن ينفي منه لان من أقر بالوطء في قول مالك فالولد

ولده فان نفاه التمن فان نكل عن اللعان كان الولد ولده ولم يجلد الحد وكانت بمنزلة ما وصفت لك في الذي يقول لرجل لست لامك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا وطئ أمته وأقر بوطئها ثم انها جاءت بولد فقال لها السيد لم تلديه وليس هذا الولد ولدك وقالت الامة بلى قد ولدته منك وهو من وطئك اياي وأنت مقر لي بالوطء (قال) قال مالك من أقر بوطء أمته نجاست بولد فالولد لازم للسيد ولا يستطيع أن ينفيه الا أن يدعى الاستبراء قبل الحمل فأما اذا قال لم تلديه ولم يدع الاستبراء لم يلتفت الى قوله لان الجارية مصدقة في الولادة حين أقر السيد بالوطء لان ولده في بطنها فلما قالت هو هذا قد ولدته كان ولده لان من أقر بالوطء فالولد ولده والقول قول المرأة في الولادة الا أن يدعى الاستبراء قبل الحمل ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة نظرت الى رجل فقالت هذا ابني ومثله يولد لثلاث فقال صدقت هي أمي أثبت نسبه منها في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني لا أرى أن يثبت نسبه لانه ليس هاهنا أب يلحق به وهذا خلاف مسئلتك الاولى لان المسئلة الاولى هناك أب يلحق به ووطء يثبت فيه النسب وليس هاهنا أب وانما على ولد لا لغير أب فلا تصدق ولا يثبت نسبه منها

— فيمن قال لرجل يا ابن الاقطع أو يا ابن الاسود —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لرجل يا ابن الاقطع ووالده ليس باقطع أتحمده أم لا في قول مالك (قال) بلغني أن مالكا قال ان لم يكن في آبائه أقطع ضرب الحد وان كان في آبائه أقطع فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال له يا ابن الحجام أو يا ابن الخياط (قال) قال مالك ان كان من العرب ضرب الحد الا أن يكون من آبائه أحد عمل ذلك العمل (قال مالك) فان كان من الموالى رأيت أن يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما أرد به قطع نسبه ولاحد عليه وعليه التعزير ﴿قلت﴾ لم فرق في هذا بين العرب والموالى (قال) لانها من أعمال الموالى ﴿قلت﴾ فان قال له يا ابن الاسود (قال) يضرب الحد عند مالك عربيا كان أو مولى الا أن يكون في آبائه اسود ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال له يا ابن المقعد أو يا ابن الاعمي (قال) هذا وقوله يا ابن الاقطع سواء



﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا وسئل عن رجل قال لرجل يا ابن المطوق يعني الراجية التي تجمل في الاعناق (قال مالك) ممن هو قالوا من الموالي فلم ير عليه الحد وكأني رأيته ذلك اليوم يرى أن لو كان من العرب لضربه الحد ولكنه لما قيل له انه من الموالي قال لاحد عليه وسكت عن العرب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال له يا ابن الاحمر أو يا ابن الازرق أو يا ابن الاصهب أو يا ابن الآدم وائيس أبوه كذلك (قال) لم أسمع هذا من مالك الا أنه ان لم يكن في آباءه أحد كذلك ضرب الحد

﴿ فيمن قال لرجل أبيض يا أسود أو يا أعور وهو صحيح ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت رجلا نظر الى رجل أبيض فقال له يا حبشي فقال ان كان من العرب ضرب الحد عند مالك لان الحبشة جنس ﴿ قلت ﴾ فان كان من الموالي (قال) بلغني أن مالكا قال في الموالي كلهم من قال لبربري يا فارسي أو يارومي أو يا قبطي أو دعاه بغير جنسه من البيض كلهم فلا حد عليه فيه أو قال له يا بربري وهو حبشي فلا حد عليه وهو قول مالك وقد أخبرتك قبل هذا بالاختلاف عن مالك في الحبشي أو قال لبربري يا حبشي لم يكن عليه شيء في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال رجل لرجل يا أعور وهو صحيح أو يا نقيم وهو صحيح على وجه المشاعة (قال) لا يكون عليه في شيء من هذا الا الادب لان مالكا قال من آذى مسلماً أدب ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقول للعربي يا مولى أيمحمد أم لا في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقول للعربي يا عبد أيمحمد في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال لمولى يا عبد أيمحمد الحد أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظه الا أن رأيي أن لا حد عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقول للرجل يا أباي أو يا بني (قال) لا شيء عليه

﴿ فيمن قال لرجل ياهودي أو ياجوسي أو يانصراني ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقول للرجل ياهودي أو يانصراني أو ياجوسي أو يا عبد وثني (قال) لا أحفظه عن مالك وهذا أولى من ينكل وقد قال مالك فيما هو أدنى من



هذا النكال ﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلاً قال لرجل يا ابن اليهودى أو يا ابن النصراني أو يا ابن الجوسى أو يا ابن عابد وثن (قال) أرى فيه الحد إلا أن يكون كان أحداً من آباءه على ما قيل له فإن كان أحداً من آباءه كذلك نكل ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يقول للرجل يا حمار أو يا ابن الحمار (قال) لا شئ عليه في هذا عند مالك إلا النكال ﴿ قلت ﴾ له فهل كان مالك يحد لكم في هذا النكال كم هو (قال) لا

﴿ فيمن قال جامعت فلانة في دبرها أو بين نخذيها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لرجل جامعت فلانة بين نخذيها أو في أعكائها (قال) أخاف أن يكون هذا من وجه التعريض الذي يضرب فيه حد الفرية كاملاً وإنما أراد ان يستتر بنخذيها أو بأعكائها ولم أسمع من مالك في هذا بعينه هكذا شيئاً إلا أن مالكا قال لا حد عندنا إلا في نبي أو قذف أو تعريض يرى أن صاحبه أراد به قذفاً فلا تعريض أشد من هذا (قال ابن القاسم) وأرى فيه الحد ﴿ وقال غيره ﴾ لا حد فيه لانه قد صرح بامراه به وقد ترك عمر زيادا الذي قال رأيت بين نخذيها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال فعلت بفلانة في دبرها فقامت فطلبت حدها (قال) ذلك لها ﴿ قلت ﴾ فإن ثبت هذا على اقراره حددته حد الزانى (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿ فيمن قذف فارتد عن الاسلام ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قذف رجلاً فارتد المقذوف ثم رجع الى الاسلام فطلبنى بالحد أ يضربنى له أم لا (قال) لا حد له على قاذفه (قال ابن القاسم) فان قذف ثم ارتد أو قذف وهو مرتد أقيم عليه الحد في حال ارتداده وان تاب أقيم عليه الحد أيضاً وان قذفه أحد وهو مرتد ثم تاب فلا حد عليه وان قذفه أحد قبل أن يرتد ثم ارتد فلا حد له على من قذفه وان تاب وإنما هو بمنزلة رجل قذفه بالزنا ولم يؤخذ له بمحده حتى زنى فلا حد على من قذفه

﴿ فيمن قذف ملاءنة أو ابنها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من قذف ملاءنة ومعه ولد وانما التفتت بغير ولد أيحد قاذفها في قول مالك ( قال ) نعم اذا قذف ملاءنة التفتت بولد أو بغير ولد أو كان معها ولد أو لم يكن ضرب الحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لولد الملاءنة لست لايك أيحد القائل له هذا ( قال ) فان قال له ذلك في مشاتمة ضرب الحد وان كان انما يخبر خيراً فلاحد عليه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) كذلك قال مالك في المشاتمة مثل ما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يستعير الجارية أو يستودعها أو يرهنها فيطؤها اتحمده أم لا ( قال ) قال مالك من ارتهن جارية فوطئها انه يقام عليه الحد فاسألت عنه بهذه المنزلة

﴿ تم كتاب الحدود في الزنا والقذف بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم ﴾

————— ❖ ❖ ❖ ❖ ❖ —————

﴿ وبليه كتاب الرجم ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلي الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الرجم ﴾

﴿ في كشف الشهود عن الشهادة في الزنا ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لابن القاسم أرايت أربعة شهدوا على رجل بالزنا أينبغي للقاضي أن يسألهم هل زنى بامرأة أم لا في قول مالك ( قال ) قد أخبرتك بما قال مالك في ذلك ولم أسمع يذكّر المرأة الا أنه قال يكشفهم عن شهادتهم فان رأى في شهادتهم ما يبطل به الشهادة أبطلها ﴿ قلت ﴾ أرايت أربعة شهدوا عليه بالزنا وهم أربعة عدول والقاضي لا يعرف أبكر هو أم ثيب أيقبل قوله انه بكر ويجلده مائة جلدة ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك ( قال ) لا أحفظه عن مالك ولكنه رأى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل الذي أقر أبكر أنت أم ثيب

﴿ في الشهادة على الاحصان ﴾

﴿ قلت ﴾ فان قام عليه شاهدان بالاحصان رجته في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فهل تجوز شهادة النساء مع رجل في الاحصان في قول مالك ( قال ) لا تجوز لان شهادتهن في النكاح لا تجوز

﴿ في الرجل يزني وقد كان تزوج امرأة ودخل بها فأنكر مجامعتها ﴾ --  
﴿ واحصان الصغيرة والمجنونة والذميين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن تزوج امرأة وتقادم مكنه معها بعد الدخول بها فشهدوا بالزنا عليه فقال الرجل ما جامعتها منذ دخلت عليها ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكاً قال لي في شيء كلمته فيه أنه يقال ادروا الحدود بالشبهات فهذا إذا لم يعلم أنه قد جامعها بولد ظهر أو باقرار أو بأمر سمع من الزوج من الاقرار بالوطء فلا أرى أن يقام عليه الرجم وإن كان قد سمع ذلك منه قبل ذلك أنه مقر بوطئها رأيت أن يقام عليه الحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن تزوج جارية لم تبلغ الحيض فجامعها ثم زنى أترجمه في قول مالك ( قال ) قال مالك يحصنه ولا يحصنها ﴿ قلت ﴾ فالمجنونة تحصنه إذا جامعها في قول مالك ( قال ) نعم في رأيي لأنها زوجة والزوج لا يحصنها إذا كانت ممن لا تقيق ﴿ قلت ﴾ أرأيت الذميين إذا أسلما وهما زوجان ثم زنيا بعد الاسلام قبل أن يطأها أيرجمان في قول مالك أم لا ( قال ) لا يرجمان في قول مالك حتى يطأ بعد الاسلام

﴿ في الذي تجمع عليه الحدود ونفي الزاني ﴾ --

﴿ قلت ﴾ هل يجتمع الجلد والرجم في الزنا على الثيب في قول مالك ( قال ) لا يجتمع عليه والثيب حده الرجم بغير جلد والبكر حده الجلد بغير رجم بذلك مضت السنة ﴿ قلت ﴾ أرأيت جلد حد الزنا في البكر وجلد حد شرب الخمر وجلد حد الفرية أين يضرب في قول مالك على الظهر وحده أم على جميع الاعضاء ( قال ) بل على الظهر ولا يعرف مالك الاعضاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت البكرين إذا زنيا هل ينفيان جميعاً الجارية والفتى في قول مالك أم لا نفي على النساء في قول مالك وهل يفرق بينهما في النفي ينفي هذا الى موضع وهذا الى موضع آخر وهل يسجنان في الموضع الذي ينفيان اليه في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك لا نفي على النساء ولا على العبيد ولا تغريب ﴿ قلت ﴾ فهل يسجن الفتى في الموضع الذي ينفي اليه في قول مالك ( قال ) نعم

يسجن ولو لا أنه يسجن لذهب في البلاد (قال) وقال مالك لا ينفي الزاني أو محارب ويسجنان جميعاً في الموضع الذي ينفيان إليه يجلس الزاني سنة والمحارب حتى تعرف له توبة

❦ فيما لا يحسن من النكاح وما يحسن ❦

❦ قلت ❦ أرايت النكاح الذي لا يقر على حال هل يكون الزوجان به محصنين في قول مالك أم لا (قال) كل نكاح حرام لا يقر على حال أو نكاح يكون للولي أن يفسخه أو وطء لا يحل وإن كان في نكاح حلال يقر عليه مثل وطء الحائض والمعتكفة والمحرمه فهذا كله سمعت مالكا يقول في بعضه وبناني عنه في بعضه انهما لا يكونان به محصنين الا بنكاح ليس لأحد فسخه أو أنباته ووطء بوجه ما يحل الى أحد ويجوز ❦ قلت ❦ أرايت ان زوج أمة بغير اذن سيدها ودخل بها فوطئها ثم زنى أيكون هذا النكاح محصناً أم لا (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً وقد بلغني من قوله أنه لا يكون محصناً ❦ قلت ❦ أرايت المرأة الحرة أيمحصنها العبد في قول مالك (قال) نعم اذا كانت مسلمة ❦ قلت ❦ وكذلك المجنون الذي يجمع (قال) نعم في رأيي

❦ في الرجوع عن الشهادة في الزنا بعد الرجم ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان شهدوا على رجل بالزنا فرجحه الامام ثم رجعوا عن شهادتهم (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن يحذروا ويضمنوا ديتة في أموالهم

❦ في القذف وما تقادم فيه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً قذف رجلاً فخاصمه الى القاضي في القذف فأراد أن يوقع عليه البينة بالقذف فأت المقذوف قبل أن يوقع البينة أيكون لورثته أن يقوموا بالحد عليه ويوقعوا البينة في قول مالك أم لا (قال) نعم ذلك لهم فاذا قاموا فأثبتوا القذف أقيم لهم الحد عليه ❦ قلت ❦ فان قذف رجل رجلاً فلم يقم عليه بالحد ولم يسمعوا

منه المفوق تركه سنة أو أقل أو أكثر ثم مات المقدوف فقام ورثته يطلبون قذفه  
 أيكون لهم ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ما لم  
 يتناول ذلك ويرى أن صاحبه قد تركه فأرى ذلك لورثته وأما إذا تناول ذلك حتى  
 يرى أنه قد كان تاركاً له فلا أرى لورثته شيئاً ولا يشبه قيام الورثة بذلك قيام المقدوف  
 بعد طول الزمان لأن المقدوف بعد طول الزمان يحلف بالله ما كان تاركاً لذلك وما كان  
 وقوفه إلا على أن يقوم بحقه أن بداله فأرى أن تناول ذلك من أمره حتى يموت  
 لم أر لورثته فيه دعوى ولا يؤخذ لهم به إلا ما كان قريباً مما لا يتبين من المقدوف ترك  
 لذلك فهذا الذي أرى أن يكون لورثته بعد موته ( قال ) ولقد سمعت مالكا وسأله قوم  
 وأنا عنده قاعد عن رجل قتل وله أم وعصبة فأتت الام فقال مالك أرى أن ورثة  
 الام أن أحبا أن يقتلوا قتلوا ولم يكن للعصبة أن ينفوا دون أمرهم كما لو كانت الام  
 باقية فجعلهم مالك في ذلك مكانها بعد موتها

❦ في قاذف المحدود ومن زنى بعض جداته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من اقترى على رجل مرجوم في الزنا أو مجلود في الزنا أن يحد حد  
 الفرية أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لأحد عليه ( قال ) وقال مالك في رجل  
 قذف رجلاً فقال له يابن الزانية وفي أمهاته من جداته من قبل أمه امرأة قد زنت  
 فقال إنما أردت جددك لا ملك تلك التي زنت ( قال مالك ) إذا كان أمراً معروفاً  
 أحلف أنه ما أراد غيرها ولا حد عليه وعليه العقوبة ❦ قلت ❦ فهل ينكح في قذفه  
 هؤلاء الزناة في قول مالك ( قال ) إذا آذى مسلماً نكح

❦ في الشهود على الزنا يرجعون أو بعضهم ❦

❦ أو يكون بعضهم مستخوطاً أو عبداً ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن أربعة شهدوا على رجل بالزنا فرجع واحد منهم قبل أن يقيم  
 الامام الحد أيجلده الحد ويجلد الثلاثة معه في قول مالك أم لا يجلد إلا الراجع وحده

( قال ) نعم يجلد الراجع والثلاثة يجلدون كلهم حد الفرية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان رجع أحدهم بعد اقامة الحد ( قال ) قد أخبرتك اني لم أسمع من مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى أن يجلد الراجع وحده ولا يجلد الذين بقوا الثلاثة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد أربعة على الزنا فإذا أحدهم مسخوطاً أو عبداً أم يحدهم القاضي كلهم ( قال ) قال لي مالك نعم يحدهم كلهم حد الفرية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد عليه أربعة بالزنا أحدهم مسخوط أو عبد فلم يعلم الامام بذلك حتى أقام على المشهود عليه الحد رجماً أو جلداً ثم علم بعد ذلك ( قال ) أرى أن يحده هؤلاء الشهود كلهم اذا كان أحدهم عبداً واذا كان أحدهم مسخوطاً لم يجلد أحد من الشهود والمسخوط في هذا مخالف للعبد لانه حر وقد اجتهد الامام في تعديله وتركته فلا أرى عليه ولا عليهم حداً ولا يشبه العبد هؤلاء الذين رجع واحد منهم بعد اقامة الحد وقد كانوا عدولاً لان الشهادة أولاً قد ثبتت بعدالة وان الذين كان فيهم العبد لم تثبت لهم شهادة انما كان ذلك خطأ من السلطان ﴿ قلت ﴾ أف يكون لهذا المرجوم على الامام دية أم لا ( قال ) ان كان الشهود علموا بذلك رأيت الدية عليهم وان لم يعلموا رأيت ذلك من خطأ السلطان ورأيت على عاقلته ولا يكون على العبد في الوجهين شيء

### حجج في شهادة الاعمي وخطأ الامام في الحدود

﴿ قلت ﴾ أرأيت الاعمي هل تجوز شهادته على الزنا في قول مالك ( قال ) لا تجوز الشهادة عند مالك في الزنا الاعلى الرؤية ﴿ قلت ﴾ أف يجلد هذا الاعمي ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما أخطأ به الامام من حد هو الله أيكون في بيت المال أم على الامام في ماله أم يكون ذلك هدراً ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا بلغني فيه شيء وأرى ذلك من الخطأ وتحمل العاقلة من ذلك الثلث فصاعداً وما كان دون الثلث ففي مال الامام خاصة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلين شهدا على رجل بمال لرجل فحكم القاضي بشهادتهم ثم تبين ان أحداً الشاهدين عبد أو ممن لا تجوز شهادته أيرد القاضي ذلك المال الى المحكوم عليه في قول مالك ( قال ) أرى أن يحلف مع شهادة الباقي ويترك له المال

قال فان نكل حلف الآخر ما عليه شيء ويرد المال عليه وقد بلغني عنه ما يشبهه ﴿قلت﴾ أرايت ان كانوا شهدوا عليه بقطع يد رجل عمداً ففضى القاضي بشهادتهم فقطع يد المشهود عليه ثم تبين له أن أحد الشاهدين عبد أو ممن لا تجوز شهادته أيكون لهذا الذي اقتص منه على هذا الذي اقتص له شيء أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه فيه شيئاً ﴿قلت﴾ أفيكون له على الذي اقتص له دية يده دية مثل ما قلت في المال (قال) لا وأرى هذا من خطأ الامام ﴿قلت﴾ أرايت أربعة شهدوا على رجل بالزنا فرجمه الامام ثم أصابوه بجوباً أيحسد الامام الشهود أم لا في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال من قال لحبيب يا زان لم يحسد لانه ليس عنده متاع الزنا فهو لاء الشهود الذين ذكرت لاحد عليهم ﴿قلت﴾ فما تصنع في رجمه ودينه (قال) أرى عليهم العقل في أموالهم مع الادب المجمع والسجن الطويل ولا يقصر في عقوبتهم

### ❦ في تزكية الشهود وقد غابوا أو ماتوا ❦

﴿قلت﴾ أرايت الشهود اذا شهدوا على الزنا فأتوا أو غابوا أو عموا أو خرسوا ثم زكوا بعد ذلك أتقيم الحد على المشهود عليه في قول مالك وهل هذا في حقوق الناس أيضاً بهذه المنزلة (قال) لم أسمع من مالك يحسد لنا في هذا الحد وأرى أن يقيم الحد اذا زكوا وهذا اذا استأصل الشهادة لان مالكا قال ينبغي للامام ان يكشفهم عن الشهادة لعل فيها ما يدرك به عن المشهود عليه الحد ﴿قال﴾ وقد قال مالك في الغائب في الفرية والحدود ان الشهادة على شهادة هذا الغائب جائزة فلما جوز الشهادة على الشهادة في الحدود علمنا ان شهادة هؤلاء الذين ذكرت أولاً جائزة اذا زكوا بعد ما ذكرت لك من استقصاء الشهادة (قال) وما علمت ان مالكا فرق بين الحدود وبين الحقوق فهذا يدل على ذلك أن الشهادة فيه على الشهادة جائزة اذا خرسوا أو عموا أو غابوا



❦ في هيئة الرجم والصلاة على المرجوم والحفر للمرجوم ❦

❦ قلت ❦ فهل ذكر لكم مالك أن الامام يبدأ فيرجم ثم الناس اذا كان اقرار أو حبل فاذا كانت اليانة فالشهود ثم الامام ثم الناس (قال) لم يكن مالك يعرف هذا وقال مالك يأمر الامام برجه وانما الرجم حد مثل القتل والقطع يأمر الامام بذلك ❦ قلت ❦ فهل يحفر للمرجوم في قول مالك (قال) سئل مالك فقال ماسمعت عن أحد ممن مضى يحد فيه حداً أنه يحفر له أو لا يحفر له الا أن الذي أرى أنه لا يحفر له ❦ قال ❦ وقال مالك ومما يدل على ذلك الحديث قال فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقبها الحجارة فلو كان في حفرة ما حنى عليها ولا أطاق ذلك ❦ قلت ❦ فهل يربط المرجوم في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يربط ❦ قلت ❦ فهل يحفر للمرجومة في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وما هي والرجل الاسواء ❦ قلت ❦ لابن القاسم هل يصلى على المرجوم ويفسل ويكفن ويدفن (قال) قال مالك نعم الا أن الامام لا يصلى عليه (قال) وقال مالك وسمعت ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول في المقتول في القود لا يصلى عليه الامام ويصلى عليه أهل بيته والناس

❦ في المرأة تقر بوطء رجل زنا ويقول الرجل تزوجتها ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت لو أن امرأة أقرت على نفسها بالزنا أنها زنت بهذا الرجل وقال الرجل تزوجتها ولا بينة بينهما وأقر بوطئها (قال) قال مالك وسئل عن رجل وامرأة وجدا في بيت واحد فزعم أنه تزوجها وقران بالوطء (قال) قال مالك ان لم يأتيا بينة أقيم عليهما الحد فأرى مسئلتك مثل هذا

❦ في الزاني بالصبي والصبية والمجنون ❦

❦ قلت ❦ أرايت الذي يزني بالصبية التي يجامع مثلها أو المجنونة أقيم عليه الحد في قول مالك (قال) نعم (قال) وقال مالك في الصبية اذا كان مثلها يجامع أقيم الحد على من

زنى بها ( قال ) ولم أسمع منه في المجنونة شيئاً والمجنونة عندي مثل الصبية وأشد  
﴿ قلت ﴾ أرايت امرأة زنت بصبي مثله يجمع الا أنه لم يحتلم ( قال ) قال مالك ليس  
هو زنا ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة تزني بالمجنون أيقام عليها الحد في قول مالك ( قال )  
نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أفيجد قاذف المجنون في قول مالك ( قال ) نعم

### ❦ في المسلم يزني بالذمية ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت المسلم يزني بالذمية ( قال ) قال مالك يحد الرجل وترد المرأة الى أهل  
دينها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أراد أهل دينها أن يرجوها أيمنعهم مالك من ذلك ( قال ) لم  
أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال يردون الى أهل دينهم فأرى أنهم يحكمون  
عليها بحكم دينهم ولا يضمنون لان ذلك من الوفاء لهم بدمتهم عند مالك

### ❦ في الرجل يغتصب امرأة أو يزني بمجنونة أو نائمة ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً غصب امرأة أو زني بصبية مثلها يجمع أو زني بمجنونة  
أو أتى نائمة أيكون عليه الحد والصداق جميعاً في قول مالك ( قال ) قال مالك في  
الغصب ان الحد والصداق يجمعان جميعاً على الرجل وأرى المجنونة التي لا تعقل والنائمة  
بمنزلة المقتصة ( وقد قال ) مثل قول مالك في الحد والغرم على بن أبي طالب وابن  
مسمود وسليمان بن يسار وربعة وعطاء وقال عطاء ان كان عبداً ففي رقبته ( وقال  
ربعة ) في النائمة ان على من أصابها الحد

### ❦ في الرجل يرتهن الجارية فيطوؤها ويدعى الجاهلة ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يرتهن الجارية فيطوؤها ويقول ظننت أنها تحل لي ( قال )  
قال مالك من وطئ جارية هي عنده رهن انه يقام عليه الحد ( قال ابن القاسم ) ولا يعذر  
في هذا أحد ادعى الجاهلة ( قال ) وقال مالك في حديث التي قالت زيت بمرعوش  
بدرهمين انه لا يؤخذ به ( وقال مالك ) أرى أن يقام الحد ولا يعذر العجم بالجاهلة

﴿ في هيئة جلد الحد وتجريد الرجل ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سئل مالك عن الجلد في الحدود هل يجلد في الاعضاء (قال) ما سمعت ذلك (قال) وما أدركت أحداً من أهل العلم يعرفه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك لا يضرب الا في الظهر ﴿ قال ﴾ وقال مالك يجرد الرجل في الحدود وفي النكاح ويقعد (قال مالك) لا يقيم ولا يمد وتجلد المرأة ولا تجرد وتقمع (قال) وقال مالك وقد كان بعض الأئمة يجمل قفة تجمل فيها المرأة فرأيت مالكا يمجبه ذلك (قال) مالك ولقد كانت هاهنا امرأة أخذت وقد جعلت على ظهرها قطيفة أو لبداً (قال) فقلت للمالك أفتري أن ينزع مثل هذا (قال) نعم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ انما رأيته يرى أن يترك عليها ثوبها وما لا يقيها من الثياب فأما ما يمنع الضرب منها فلا يترك

﴿ في الرجل يشتري الحرية فيطؤها وهو عالم ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت رجلاً اشترى حرة فوطئها وهو يعلم أنها حرة (قال) قال مالك من اشترى حرة وهو يعلم أنها حرة فوطئها أقيم عليه الحد اذا أقر بوطئها

﴿ في الشهود في الزنا يختلفون في المواضع ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن أربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم أنه زنى بها في قرية كذا وكذا وشهد اثنان أنه زنى بها في قرية كذا وكذا (قال) قال مالك اذا شهدوا على الزنا فاختلفوا في المواضع أقيم على الشهود حد القرية ولا يقيم الحد على المشهود عليه حد الزنا

﴿ في الرجل يأمره الامام باقامة حد ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت ان دعاني امام جائر من الولاة الى الرجم وقال اني قد قضيت عليه بالرجم أو دعاني الى قطع يده وقال اني قد قضيت عليه بقطع يده في سرقة أو في حراة دعاني الى قطع يده أو رجله أو الى قتله وأنا لأعلم ذلك الا بقوله (قال) لم أسمع

من مالك فيه شيئاً وأرى لهذا الذي أمر ان علم أنهم قضوا بحق أن يطيعهم في ذلك اذا علم أنهم قد كشفوا عن الشهود وعدلوا وعلم أنهم لم يجوروا فأرى أن يطيع وان علم غير ذلك فلا يطيع ﴿قلت﴾ فان كان الامام عدلاً ممن يوصف بالعدل من الولاة أترى أن يطيعه اذا أمره ويقبل قوله (قال) نعم ألا ترى أن عمر بن الخطاب أو عمر ابن عبد العزيز لو قال لرجل اقطع يد هذا فانا قد قضينا عليه بالسرقه أكان يسمعه أن لا يفعل وقد عرف عدالتهما ألا ترى أن علي بن أبي طالب قد كان يضرب الحدود بأمر عمر بن الخطاب يأمره فيضرب ويقيمها ويأمر أبو بكر وعمر وعثمان بالرجم فيرجم الناس ولا يكشفونهم عن البيعة وانما ذلك على الوالى فاذا كان الوالى يعدل قد عرف الناس ذلك منه مع معرفتهم بمعرفة الامام بالسنة فلا يسع الناس أن يكفوا عما أمرهم به من اقامة الحدود والكشف في البيئات على الامام دون الناس ففي هذا ما يكتفى به من معرفتهم وأما من عرف جوره فان اتضح لك أنه حكم بحق في حد الله في صواب مع البيعة العادلة التي قامت فافعل ولا ينبغي ابطال الحدود وينبغي أن يطيعه في ذلك ألا ترى أنك تجاهد معهم

### ﴿في كشف الامام الشهود عن الشهادة في الزنا﴾

﴿قلت﴾ أرايت أربعة شهدوا على رجل بالزنا فقال لهم القاضي صفوا الزنا فوصفه ثلاثة منهم وشهدوا على رؤيته وقال الرابع رأيت بين نخذيها ولم يشهد على الرؤية أمجدون كلهم أم لا في قول مالك (قال) نعم يجحدون كلهم ويعاقب الذي قال رأيت بين نخذيها لانه لم يشهد على الزنا ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد أربعة على رجل بالزنا فقال لهم القاضي صفوا الزنا فقالوا لا نزيد على هذا القول أيقبل شهادتهم (قال) قد أخبرتك بقول مالك انه قال يكشفهم الامام فان وجد في شهادتهم ما يدرك به الحد دراهم ﴿قلت﴾ فان أبوا أن يكشفوا شهادتهم (قال) لا يقام الحد الا بعد كشف الشهادة وذلك رأيي ﴿قلت﴾ فان درأ الامام الحد عن المشهود عليه هاهنا حين أبوا أن يكشفوا شهادتهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى أنه انما اذا درأ الحد

عن المشهود عليه أقيم على الشهود حد الفرية

❦ في الشهادة على الزنا ❦

❦ قلت ❦ أرايت أربعة شهدوا على شهادة أربعة في الزنا أتقبل شهادتهم في قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ فان شهد على شهادة الأربعة رجلان أو ثلاثة ( قال ) لا أرى أن تقبل شهادتهم لان الحد انما يقام بشهادتهم فلا يقام الحد بأقل من أربعة ❦ قلت ❦ فان شهدوا على شهادتهم وهم اثنان أو ثلاثة كما ذكرت لك أنجلدهم حد الفرية أم لا في قول مالك ( قال ) نعم أحدهم حد الفرية لانهم قذفه في رأبي ( قال ) وان شهد اثنان على اثنين واثنان على اثنين رجته ولو شهد ثلاثة على ثلاثة واثنان على واحد رجته لان الحد قد تم بأربعة شهود في الأمرين جميعاً فلا يرجم حتى تستكمل الشهادة أربعة بأبداهم أو شهد أربعة شهدوا على جميعهم فان تفرقوا كما وصفت لك فلا تجوز شهادة واحد على واحد ولا ثلاثة على ثلاثة حتى يشهد على الواحد اثنان

❦ في شهادة السماع في الزنا والحدود ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً قال لرجل سمعت فلانا يشهد أنك زان أيحد في قول مالك ( قال ) قال مالك وغير واحد من أهل العلم لو أن رجلاً قال لرجل ان فلانا يقول لك يا زان انه ان أقام البينة أن فلانا قال له ذلك برئ والا أقيم على هذا القائل الحد ( قال ابن القاسم ) وأما هذا الذي يقول سمعت فلانا يشهد أنك زان فانه يضرب الحد عندى الا أن يقيم البينة على ما قال وذكر ❦ قلت ❦ والبينة الذين شهدوا على شهادة غيرهم ان قالوا نحن نقيم البينة على أن القوم أشهدونا ( قال ) ان أقاموا البينة أربعة سواهم على شهادة أربعة أشهد وهم سقط الحد عن الشهود الأولين ويرجم المشهود عليه أو يجلد ان كان بكراً ❦ قلت ❦ أرايت شهادة السماع هل يجيزها مالك ( قال ) سئل مالك عن رجل سمع رجلاً يقذف رجلاً والمقذوف غائب أترى أن يشهد له ( قال ) نعم يشهد له اذا كان معه غيره ❦ قلت ❦ ليس هذه الشهادة على

السماع انما الشهادة على السماع الشهادة على الشهادة يمر الرجل بالرجل فيسمعه يقول  
 أشهد أن فلان على فلان كذا وكذا درهما ولم يشهده ثم يحتاج الى شهادة هذا المار  
 الذي سمع ما سمع ولم يكونوا أشهدوه (قال) لا أرى أن يشهد الا أن يكون  
 أشهده الرجل ﴿قلت﴾ اتحفه عن مالك (قال) سمعت مالكا وسئل عن الرجلين  
 يتنازعا في الامر فيقر بعضهم لبعض بشئ فيمر رجل بهما فيسمعهما يتكلمان في  
 ذلك ولم يحضرا للشهادة ولم يشهداه أترى أن يشهد عليهما (قال) قال مالك لا  
 يشهد عليهما (قال) فليل مالك فالرجلين يحضرها الرجلان في الامر بينهما يقولان  
 لهما لا تشهدا علينا بشئ فاننا نتقار بأشياء فيتكلمان فيما بينهما ويقران بأشياء ثم  
 يتفرقان ويحدد كل واحد منهما صاحبه أو أحدهما فيريدان أن يشهدا فيما بينهما  
 أترى لهما أن يشهدا (قال) أرى أن لا يجلا وان يكلاهما فان أصرا على ذلك وجحد  
 رأيت أن يشهدا عليهما (قال) فقات للمالك فالرجل يسمع الرجل يقذف الرجل  
 أترى أن يشهد له (قال) نعم اذا كان معه غيره فهذا ما قال لنا مالك في هذا . ومما  
 يدل على أن مالكا لا يرى شهادة السماع التي وصفت اذا لم يشهده أن مالكا قال في  
 الذي مر فسمع رجلا ينازع رجلا فيقر بعضهم لبعض بشئ ولم يحضرا لذلك ولم  
 يشهداه انه أمره أن لا يشهد وكذلك اذا سمع رجلا يشهد على رجل فهو سواء  
 ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى لو أن رجلا استقصى في مثل هذا سماع ما يتقار  
 به الرجلان بينهما أو يتذاكرانه من أمرهما فشهد ذلك من أمرهما واستقصاه  
 وان لم يشهداه فأرى أن يشهد بذلك اذا كان على مثل ما وصفت لك وانما الذي كره  
 من ذلك ولم يجز مامر به الرجل من كلام الرجل فسمعه فلا يدري ما كان قبله ولا  
 ما كان بعده وانما بعض ذلك كله من بعض فهذا الذي كره ولا ينبغي له أن يشهد في  
 مثل هذا ولا ينبغي للقاضي أن يجيز شهادة مثل هذا اذا شهد بها عنده ﴿قال﴾  
 ولقد سئل مالك عن رجل شهد على رجلين في حق فني بعض الشهادة وذكر  
 بعضها أترى أن يشهد (فقال مالك) لا اذا لم يذكرها كلها فلا يشهد فهذا مما يدل على

علي أن المار الذي يسمع ولم يشهده لا يشهد لأن الرجل قد يتكلم بالشئ ويكون الكلام قبله أو بعده مما لا تقوم الشهادة الا به أو تسقط الشهادة عن المشهود عليه به وإن أفرد هذا الكلام وحده كانت شهادة فهذا مما يدل على أنه لا يجوز الا أن يشهد على ذلك ويحضر لذلك

### ❦ في اختلاف الشهادة في الزنا ❦

❦ قلت ❦ أرايت أربعة شهدوا على رجل بالزنا الا أنهم مقرون أن شهادتهم ليست على فعل واحد أيحد الشهود في قول مالك (قال) نعم يحدون عند مالك اذا لم يشهدوا على فعل واحد لانهم لو شهد كل واحد منهم على زنا على حدة لحدوا كلهم وانما يقام الحد على المشهود عليه اذا شهدوا على زنا واحد

### ❦ في القاذف يقذف وهو يحد ❦

❦ قلت ❦ أرايت الذي يقذف رجلا فلما ضرب أسواط قذف آخر أو قذف الذي يجلده (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يضرب الحد ثمانين مبتدأ ذلك من حين يقذف ولا يمتد بما مضى من الاسواط ❦ قلت ❦ واقتراؤه عندك على هذا الذي يجلده له واقتراؤه على غيره سواء بعد ما قد ضرب أسواط (قال) نعم وهو على ما وصفت لك في هذا كله ❦ قال ❦ وقال مالك ولو أن رجلا قذف رجلا بحد فضرب له ثم اذا قذفه بعد ذلك ضرب له أيضاً فكذلك هذا عندي مبتدأ به

### ❦ في شهادة القاذف والكتاب عليه بالقذف ❦

❦ قلت ❦ أرايت القاذف متى تسقط شهادته عند مالك اذا قذف أم حتى يجلد (قال) قال مالك في القاذف اذا عفا المقذوف عن القاذف جاز عفوّه اذا لم يبلغ السلطان فإن أراد المقذوف أن يكتب عليه بذلك ككتابا متى ما أراد أن يقوم عليه بذلك فذلك له ❦ قلت ❦ أفيكون العفو على أنه متى ما بدا لي قت في حدى في قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن مالكا قال يكتب بذلك ككتابا أنه متى ما شاء أن يقوم به قام به وشهادته



جائزة حتى يقوم به وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ فان مات والكتاب عليه فأراد ولده أن يقوموا عليه بمحد أبيهم بعده أيكون ذلك لهم في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى لهم أن يقوموا بذلك (قال) وبذلك على أنه لا تسقط شهادته إلا بعد الضرب ألا ترى أنه لو عفا عنه ولم يضربه وكان القاذف رجلاً صالحاً كانت شهادته جائزة وإنما ترد شهادته لو ضرب الحد فذلك الذي لا تقبل شهادته حتى يحدث توبة وخيراً مثل ما وصفت لك من قول مالك

جامع اجتماع الحدود وكيف يضرب

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي الحدود أشد ضرباً في قول مالك الزاني أم الشارب أم حد الفرية (قال) قال مالك ضربهم كلهم سواء ﴿ قال ﴾ وقال مالك ويضرب في هذا كله ضرباً غير مبرح ضرباً بين الضربين ليس بالموجع ولا بالخفيف ﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا قذف وسكر أو شرب الخمر ولم يسكر جلد الحد حداً واحداً وإن كان قد سكر جلد حداً واحداً لأن السكر حده حد الفرية لأنه إذا سكر اقترى حد الفرية بمجزئه منها ألا ترى أنه لو اقترى ثم اقترى وضرب حداً واحداً كان هذا الحد لجميع تلك الفرية وكذلك السكر والفرية إذا اجتمعا دخل حد السكر في الفرية والخمر يدخل في حد السكر ألا ترى أنه لا يسكر منها حتى يشربها فلما كان حد السكر داخلاً في حد الفرية علمنا أن حد الخمر أيضاً داخل في حد السكر لأنه لا يسكر منها إلا بعد أن يشربها (قال) قال مالك وإن اجتمع عليه حد الزنا وحد الفرية أقيم عليه حد الزنا وحد الفرية جميعاً (قال) وإن اجتمع عليه جلد حد الزنا وحد الخمر أقيما عليه جميعاً ﴿ قلت ﴾ أتابع الإمام بين الحدين أم يجبسه بعد ضرب حد الزنا حتى إذا خف من ضربه ذلك ضربه حد الفرية (قال) قد أخبرتك أن ذلك إلى الإمام عند مالك يرى في ذلك رأيه ويحتد أن رأى أن يجمعهما عليه جمعاً وإن رأى أن لا يجمعهما عليه ورأى أن يفرقهما فذلك إليه وإنما هذا على اجتهد الإمام لأن مالكا قال في المريض الذي يخاف عليه أن أقيم عليه الحد أنه يؤخر حتى يبرأ من مرضه فهذا إذا ضرب أول الحدين



ان كان يخاف عليه ان ضرب الحد الثاني أن يموت أخره الامام ولم يضربه وكذلك ذكر مالك في الذي يخاف عليه من البرد ان هو أقيم عليه الحد فانه يؤخره ولا يضرب ويسجن وإنما قال في البرد في القطع وليس في الضرب ( قال ) والضرب عندي بمنزلة القطع في البرد ان خيف عليه والحر عندي بمنزلة البرد في ذلك كله ﴿ قلت ﴾ ويضرب حد الزنا عند مالك قبل ضرب حد الفرية اذا اجتمعا على الرجل جميعا لان حد الزنا لا عفو فيه على حال وحد الفرية فيه العفو قبل أن ينتهي به صاحبه الى الامام ( قال ) أحب ذلك الى أن يبدوأ بحد الزنا ( قال ) ولم أسمع من مالك فيه شيئاً لان حد الفرية قد جاء فيه بمض الاختلاف ان العفو فيه جائز وان انتهى الى الامام وقد كان مالك يقول مرة ثم نزع عن ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت حد الفرية اذا عفا فيه المقدوف فقام عليه رجل من الناس فأقام البينة عند الامام أنه قد قذف فلانا أتحمده في قول مالك ( قال ) لا

﴿ في القذف يقوم به أجنبي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قذف رجل رجلاً والمقدوف غائب فقام أجنبي من الناس يطلب أن يأخذ للغائب بالقذف ورفعه الى الامام أ يضربه الامام الحد في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك لا ولا يمكن من ذلك ﴿ قلت ﴾ لم أليس هذا حداً من حدود الله وقد بلغ الامام ( قال ) هذا حد للناس لا يقوم به عند الامام الا صاحبه

﴿ في هيئة ضرب الحدود ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الضرب في الحدود والتعزير هل يرفع يده أو يضم عضده الى جنبه في قول مالك ( قال ) قد أخبرتك أن مالكا قال ضرباً غير مبرح ولا أدرى ما رفع اليد ولا ضم العضد الى جنبه ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ﴿ قلت ﴾ فهل يجزي القضيب أو الدرة أو الشراك أو نحو ذلك مكان السوط في قول مالك ( قال ) لم أسمع مالكا يقول في الحدود الا السوط ﴿ قلت ﴾ فدرة عمر بن الخطاب ( قال ) إنما كان

يؤدب بها الناس فاذا وقعت الحدود قرب السوط

❦ في الحامل يجب عليها الحد ❦

❦ قلت ❦ أرايت البكر الحامل من الزنا اتحدّها وهي حامل أم تؤخر حتى تضع حملها في قول مالك (قال) يؤخرها حتى تضع حملها عند مالك ❦ قلت ❦ فاذا وضعت أتضرّبها أم حتى يحفّ دمها وتتألى من نفاسها في قول مالك (قال) قد أخبرتك أن مالكاً قال في المريض إذا خاف عليه أن لا يعجل عليه ويؤخر ويسجن فأرى النفاس مرضاً من الأمراض وأرى أن لا يعجل عليها ❦ قلت ❦ أرايت إذا كان حدّها الرجم وهي حامل (قال) قال مالك تمهل حتى تضع ما في بطنها ❦ قلت ❦ فاذا وضعت ما في بطنها (قال) فإن أصابوا للصبي من يرضعه أقيم عليها الحد ولم تؤخر وإن لم يصبوا للصبي من يرضعه لم يعجل عليها حتى ترضع ولدها ألا ترى أنهم إن لم يصبوا للصبي من يرضعه أنهم إن رجوها وتركوا الصبي مات فتكون قد كففت عنها وهي حامل لمكان الصبي وقد قتلته بعد الولادة بتركك إياه بلا رضاع ❦ قلت ❦ أرايت امرأة زنت فقالت أنا حبلى أيعجل عليها بالرجم أو بالجلد أم لا في قول مالك وكيف إن كان الشهود بالزنا أربعة عدول شهدوا أنهم رأوها تزني منذ شهرين أو ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر فقالت أنا حبلى فلا تعجلوا عليّ (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن ينظر اليها النساء فإن كانت على ما قالت لم يعجل عليها والا أقيم عليها الحد

❦ في المرأة يشهد عليها بالزنا فتقول أنا عذراء أو رثاء ❦

❦ قلت ❦ أرايت المرأة إذا شهد عليها بالزنا أربعة عدول فقالت أنا عذراء أو رثاء أتريها للنساء في قول مالك أم لا وكيف إن نظر اليها النساء فقلن هي عذراء أو رثاء (قال) يقام عليها الحد ولا يلتفت الى قولهن لأن الحد قد وجب (قال) وقد قال مالك في الجارية البكر يتزوجها الرجل فتقول قد مسني ويقول لم أمسها ويشهد النساء أنها

بكر ( قال مالك ) اذا أرخيت عليهما الستور صدقت عليه ولا يكشف الحرائر عن مثل هذا ولا تورى الحرة في مثل هذا ﴿ قلت ﴾ ولا يرى مالك أن يدفع حداً قد وجب بشهادة النساء اذا كان ذلك الشيء مما تجوز شهادة النساء فيه وهن لم يشهدن على أحد انما يشهدن على أنها رتقاء أو بكر وهذا مما لا يشهد عليه الا النساء وهل يشهد هاهنا غيرهن فكيف يقيم الحد وشهادة النساء هاهنا فيما تجوز شهادتهن فيه تبطل الحد ( قال ) لا أعرف أن شهادتهن تجوز هاهنا

﴿ في المرأة يشهد عليها بالزنا فتدعي الحمل وزوجها غائب ﴾  
﴿ أو تزني وهي حامل وفي نفي الولد بلا لعان ولا استبراء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أربعة شهدوا على امرأة بالزنا فقالوا نشهد أنها زنت منذ أربعة أشهر فقالت أنا حامل وشهد النساء أنها حامل فأخراها الامام حتى وضعت ما في بطنها ثم رجها فقدم زوجها فانتفي من ولدها أيكون ذلك له أم لا في قول مالك ( قال ) ان كانت هي قد قالت قبل أن ترجم ان الولد ليس لزوجي صدق الزوج عند مالك ودفع الولد عن نفسه بلا لعان اذا قالت المرأة قد كان استبرأني قبل أن أحمل هذا الحمل وانما هذا الحمل من غيره لانه كف عني وحضت حيضاً وادعى الزوج مثل ما قالت المرأة فهذا الولد يدفعه الزوج عن نفسه بلا لعان وان لم تقل المرأة قبل موتها ما ذكرت لك من الاستبراء وادعى الزوج الاستبراء أو نفاه فلا بد للزوج من اللعان لينفي به الولد عن نفسه ولا ينفيه هاهنا الا باللعان لان مالكا سئل عن الرجل يتزوج المرأة فيظهر بها حمل قبل أن يدخل فيقول الزوج ليس مني وتصدق المرأة أنها زنت وأنه لم يوطأها ( قال ) قال مالك لالمان بينهما ولا يلحق به الولد ويقام عليها الحد ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان كانت بكرًا جلدت الحد وكانت امرأته ولم يكن الولد ولده وهي امرأته ان شاء طلق وان شاء أمسك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قدم الزوج في مستلتي التي سألتك عنها وقد رجعت المرأة ولم تقل شيئاً فقال الزوج ليس الولد ولدي ولم يدع الاستبراء ( قال ) يلتعن وينفي الولد ﴿ قلت ﴾ أو ليس من قول مالك ان من لم يدع الاستبراء فنفي

الولد ضرب الحد وألحق به الولد (قال) لا ولكن قال لي مالك اذا رأى الرجل امرأته تزني وان كان في ذلك يوطؤها لا عن ونفي الولد عنه ولم يضربه ما أقربه من الوطء قبل ذلك الا أن يوطأ به لرؤية فانه نوطى به لرؤية أكذب قوله وجلد الحد وألحق به الولد ﴿ قلت ﴾ فان كانت حاملا من زوجها فكانت في تسعة أشهر ثم زنت فقال رأيتها تزني اليوم وما جامعتها منذ رأيتها تزني (قال) يلتعن ويلحق به الولد اذا كان حبلا بينا مشهودا عليه أو مقراً به قبل ذلك لانه لا ينتهي من الحمل وانما رآها تزني اليوم فقد صار ان لم يلتعن قاذفا لها وألحق به الولد فهذا لذي أخبرني عنه غير واحد من أصحابه ممن أثق به

﴿ في العبد يجب عليه الحدود ويستغفر ثم ﴾

﴿ يعلم أنه قد كان عتق قبل ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتقت عبدي ولم يعلم بعتقي اياه وكنت عنه غائبا أو حاضرا اذا شهدت الشهود على عتقه فزني أيقام عليه حد الحر أم حد العبد (قال) قال مالك يقام عليه حد الحر ولا يلتفت في ذلك الى معرفة العبد ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان شرب الخمر أو اقترى أقيم عليه حد الحر (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وحد العبد في الخمر والمسكر والفرية أربعون جلدة في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان اقترى عليه رجل وهو لا يعلم بعتق سيده اياه (قال) قال مالك يضرب قاذفه الحد ﴿ قلت ﴾ وكذلك القصاص له وعليه (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت شهادة النساء على عتق هذا العبد أتجوز (قال) قال مالك لا تجوز شهادة النساء في العتق ﴿ قلت ﴾ فهل تجوز شهادة النساء في الانساب (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال لا تجوز شهادة النساء في الانساب ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا شهد الشهود ان هذا الرجل قد أعتق عبده هذا منذ سنة وكان الشاهدان غائبين وقد قذفه رجل والسيد ينكر عتقه (قال) تجوز شهادتهم ويجلد قاذفه لان عتق العبد قد كان منذ سنة وبذلك شهدت البيعة ﴿ قلت ﴾ أوليس انما يعتقه الساعة (قال) انما أحول بين السيد وبينه الساعة وأجعل عتقه يوم أعتقه

سيده ﴿ قلت ﴾ فان كان قد طلق امرأته تطليقتين جعلت له عليها تطليقة أخرى اذا كان طلاقه اياها من بعد العتق ( قال ) نعم الا في كسبه وحده فانه ان كان عمل للسيد بعد العتق أو خارج له أو كاتبه فأخذ السيد منه مالا ثم قامت البينة أنه أعتقه منذ سنة كان للسيد ما أخذ قبل ذلك اذا كان السيد منكرا للعتق وسقط عنه ما بقى عليه من يوم يقضى له بالعتق ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك كسبه هكذا ولم يجعل ماسوى ذلك بمنزلة كسبه ( قال ) سئل مالك عنها فقال في كسبه مثل ما قالت لك لان كسبه بمنزلة خدمته ولو لم يجعل كسبه كما أخبرتك لجعل له أن يرجع على سيده بخدمته ﴿ قلت ﴾ أرايت الذمي يقتل الذمي أيقتل به في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جرحه أو قطع يده أو رجله أيقص له في قول مالك ( قال ) قال مالك ما تظالم به أهل الذمة بينهم أخذ ذلك من بعضهم لبعض ﴿ قلت ﴾ ولا يقبل في ذلك شهادة أحد من أهل الكفر ( قال ) نعم لا يقبل شهادة أحد من أهل الكفر ﴿ قلت ﴾ أرايت النصراني يسرق من النصراني أو من المسلم فنقوم عليه بيته من المسلمين ( قال ) قال مالك يقطع

﴿ في الرجل يفضي امرأته أو أمته ﴾  
﴿ أو يفتصب حرة أو يزني بها فيفضيها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يأتي امرأته فيفضيها ماذا عليه ( قال ) قال مالك في الرجل يدخل بامرأته البكر فيقتضها ومثلها يوطأ فتموت من جماعه ( قال ) اذا علم انها ماتت من جماعه كانت عليه الدية تحمّلها العاقلة ( قال ) فأرى في مسائلتك أن يكون على الزوج الذي أفضاها ماشأها به ( قال ) وقد جعل بعض الفقهاء فيها ثلث الدية والذين جعلوا فيها ثلث الدية انما جعلوها بمنزلة الجائفة ﴿ قلت ﴾ أفنحملها العاقلة في قول مالك ( قال ) من رأى أن في ذلك ثلث الدية حملتها على العاقلة وأنا أرى في ذلك الاجتهاد فان بلغ الاجتهاد في ذلك ثلث الدية فصاعدا حملتها العاقلة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان قد زني بها فأفضاها أو اغتصبها فأفضاها ( قال ) أما التي أمكته من نفسها فلا شيء لها

وأما التي اغتصبت فعليه صداقها وما شأنها به ﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلا جامع أمته فأفضاها أعتق عليه ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يضرب عبده على وجه الأدب فيفقا عنه أعتق عليه ( قال ) قال مالك لا يعتق عليه فسألتك مثل هذا وإنما يعتق على سيده ما كان على وجه العمد ﴿ قلت ﴾ أوليس قول مالك فيمن أفضى زوجته أنه ان شاء أمسك وان شاء طلق ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئا وما كنا نشك أنها زوجة من الأزواج ان شاء طلق وان شاء أمسك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يأتي المرأة في دبرها زنا ولم يجامعها في فرجها ( قال ) قال مالك هو وطء يفتسل منه ( قال عبد الرحمن بن القاسم ) وأرى فيه الحد قال الله تبارك وتعالى انكم لتأتون الفاحشة قال فقد جعله الله وطئا وقال الله تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء وقال تعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم وقال تعالى واللذان يأتياها منكم فجعله هاهنا فاحشة وهاهنا فاحشة فأراه قد سمي هذا كما سمي هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جامعها فأفضاها وهي مفتصة أيكون عليه مع الصداق ما أفضاها يدخل بعض ذلك في بعض في قول مالك ( قال ) قال مالك اذا أفضاها وقد اغتصبها فعليه الصداق وعليه ما يجب عليه في الافضاء مع الصداق ولا يدخل بعض ذلك في بعض لان مالكا قال في رجل أوضح رجلا فسقطت عينه من ذلك ان عليه ماعليه في الموضحة وعليه دية العين فلا يدخل بعض ذلك في بعض وكذلك الافضاء

﴿ فيمن قذف صبية لم تحض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن صبية لم تحض ومثلها يجمع وأمكنت نفسها من رجل لجامعها حراما فأقت الحد على الرجل ثم ان الجارية حاضت فقذفها رجل بعد ما حاضت أيجلد قاذفها أم لا في قول مالك ( قال ) نعم يجلد قاذفها لان الفعل الذي فعلته في الصبا لم يكن بزنا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قذف صبية مثلها يجمع الا أنها لم تحض فقذفها رجل بالزنا ( قال ) قال مالك اذا كان مثلها يجمع فعلى قاذفها الحد وان لم تحض ﴿ قلت ﴾ فان كان غلاما قد بلغ الجماع الا أنه لم يحتمل فقذفه رجل أيقام على قاذفه الحد في قول مالك

( قال ) ليس عليه الحد

﴿ في المولى يجمع فيما دون الفرج ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يولى من امرأته فيجامعها في دبرها أو فيما دون الفرج أيحنت أم لا ( قال ) أما من جامع في الدبر فقد حنت لأن مالكا جعله جماعا وإذا حنت وجبت الكفارة وسقط الایلاء . وأما من جامع فيما دون الفرج فإن مالكا سئل عن رجل حلف أن لا يوطأ جاريته شهرا أيجامعها فيما دون الفرج فسئل مالك عنها وأجاب المدينة فقال له ان كانت لك نية أنك أردت الفرج بعينه فلا أرى عليك شيئا والافاني أراك حائثا لأن الرجل اذا حلف على هذا انما وجه ما يحلف عليه أن يحتبها فان كانت له نية فهو مانوى والا فهو حائث ﴿ قال ﴾ وبلغني عن مالك أنه قال في رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يجامعها شهرين أو ثلاثة يجامعها فيما دون الفرج أترأه قد حنت فقال له مالك كما فسرت لك عنه في الجارية التي سمعت منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي جامع فيما دون الفرج وقد كان آلى ولم يكن له نية حين آلى فأوجب عليه الكفارة في قول مالك أيسقط عنه الایلاء أم لا ( قال ابن القاسم ) نعم ان كفر سقط عنه الایلاء . ومما يبين ذلك أنه لو كفر قبل أن يوطأ لسقط عنه الایلاء فكيف اذا كفر للایلاء . ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا آلى من امرأته ثم كفر ولم يجمع أيسقط عنه الایلاء أم لا في قول مالك ( قال ) سألت مالكا عنها فقال لي نعم ( قال ) وقال مالك ولكن الصواب من ذلك أن لا يكفر حتى يجمع فان كفر قبل الجماع أجزأه وسقط عنه الایلاء . ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي جامع في دبرها أيسقط عنه الایلاء وهو لم يكفر أم لا ( قال ) نعم لأن هذا جماع عند مالك لاشك الا أن يكون نوى الفرج بعينه حين حلف فلا تكون عليه كفارة في الدبر وهو مولى بحاله

﴿ في إقامة الحدود على أهل الكفر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الكافرين اذا زنيا أقيم عليهما مالك الحد حد الزنا ( قال ) لا وأرى



أن يردهما الى أهل دينهما وينكحهما الامام اذا أعلننا بذلك (قال) وقال مالك اذا وجد الامام أهل الكتاب سكارى أو على زنا تركوا الا أن يظهروا ذلك فيما قبلوا

❦ في الشهود على الزنا يقولون أثبتنا النظر وتمعدنا ذلك ❦  
❦ والمشهود عليه يزعم أن الشهود عبيد ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أربعة شهدوا على رجل بالزنا فقالوا تمعدنا النظر اليهما لتثبت الشهادة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ثم قال وكيف يشهد الشهود الا هكذا ❦ قلت ❦ أ رأيت أربعة شهدوا على رجل بالزنا فقال المشهود عليه هم عبيد وقال الشهود بل نحن أحرار على من البينة أنهم أحرار (قال) قال مالك وسئل عن رجل قذف رجلاً فقال له يازان أو يابن الزانية فقال القاذف لا تمجل على لعله عبد فسأله البينة على أنه حر أو أمه حرة والرجل المقتدوف لا يعرف ولا تعرف أمه (قال) قال مالك يضرب القاذف الحد ولا يلتفت الى قوله الا أن تكون له بينة ثم قال لي ومن يعرف البصري أو الشامي أو الافريقي هاهنا بالمدينة (قال) قال مالك والظالم أحق أن يحمل عليه وكذلك مسألتك في الزنا ❦ قلت ❦ وأصل الناس عند مالك في الشهادات كلها أحرار الا أن يقيم المشهود عليه البينة أنهم عبيد (قال) نعم أصلهم أحرار فيما قال لي مالك في الزنا الا أن يدعى مدعى أنهم عبيد فعليه أن يقيم البينة أنهم عبيد اذا ادعى الشهود أنهم أحرار (قال) والناس أصلهم أحرار في كل شيء فان ادعى القاذف أمراً قريباً من بينته ان المقتدوف عبد أو أمه أمة لم يعجل عليه وان ادعى بينة بعيدة جلد الحد ولم يلتفت الى قوله فان أقام بعد الضرب البينة سقط عنه الجرحه وجازت شهادته ❦ قلت ❦ ولا يكون للمضروب من أرض الضرب شيء (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى له في الارش شيئاً

❦ في القاضي يتعمد الجور أو يخطئ في القضية ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت القاضي اذا قطع أو رجم وقطع الايدي وضرب الرجال فقال بعد



ذلك حكمت بالجور ( قال ) قال مالك ما تتمد الامام من جور فخار به على الناس انه يقاد منه ( قال ) وقال مالك أقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه وأبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب من أنفسهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت القاضي اذا قضى بقضية فتبين للقاضي انه قد أخطأ فيها أترى أن يردها أم لا ( قال ) قال مالك نعم يردها وينقض قضيته تلك ويبتدى النظر فيها ( قال مالك ) وقد فعل ذلك عمر بن عبد العزيز ( قال ) فقل لمالك فلو ولى غيره بعده القضاء أيردها أم لا يردها ( قال مالك ) أما ما اختلف الناس فيه فلا ينقضه وأما ما كان من جور بين أو خطأ بين لم يختلف الناس في خطئه فانه يرده ولا يمضيه

— في السيد يقيم على عيده الحدود والقصاص والامام يشهد على الحدود —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحر هل يقيم على مملوكه حد الزنا والتذف والسرقة وشرب الخمر ( قال ) قال مالك نعم يقيم ذلك كله عليهم الا السرقة فان السرقة لا يثبتها على العبد الا الوالى ولا يقيم سيده عليه حد الزنا حتى يشهد على زنا العبد أربعة سواه ﴿ قلت ﴾ فان كان مع السيد ثلاثة شهدوا على العبد والسيد رابعهم عاينوا ذلك أقيم عليه السيد حد الزنا في قول مالك ( قال ) لا يقيم عليه حد الزنا سيده الا أن يرفع ذلك الى السلطان فيكون السلطان هو الذى يقيم الحدود ويكون السيد هاهنا شاهداً ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الامام اذا شهد على حد من الحدود فكانت الشهادة لاتتم الا بشهادة الامام لم يقيم الامام ذلك الحد ولكن يرفع ذلك الى الوالى الذى هو فوقه حتى يقيم ذلك عليه فيكون هو شاهداً ﴿ قال ﴾ وقال مالك في العبد اذا سرق وسيده شاهد عليه مع رجل آخر ( قال ) اذا كانا عدلين قطع الامام يده ولا يقطعه سيده دون ان يأتى الامام فالزنا عندي أيضاً بمنزلة الوالى في القطع ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل تزنى جاريته ولها زوج انه لا يقيم عليها الحد وان شهد على ذلك أربعة سواه حتى يرفع ذلك الى السلطان ﴿ قلت ﴾ أرأيت السيد اذا شهدت عنده الشهود على عبده بالسرقة فأقام الحد على عبده أ يكون عليه شئ أم لا ( قال ) لا ينبغي له أن يفعل فان

فصل وكانت البينة عادلة وأصاب وجه القطع فأرى أن يعاقب على ذلك ﴿ قلت ﴾  
 أرايت الامام اذا شهد على حد من الحدود أرفع ذلك الى قاض تحته فيقضى  
 بشهادته أم لا ( قال ) سمعت مالكا يقول يرفع ذلك الى من هو فوقه ان كان فوقه  
 أحد وأنا أرى ان لم يكن فوقه أحد أن يرفعه الى القاضي ﴿ قلت ﴾ أرايت القصاص  
 في العمد أقيم السيد على عبده في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يقيم السيد على  
 عبده القصاص ولكن يرفعه الى السلطان فيكون السلطان هو الذي يقتص وذلك  
 اني سألت مالكا عن العبد ين يكونان لرجل فيقطع أحدهما يد صاحبه السيد أن  
 يقطع يد الآخر الجاني أم ليس له ذلك وهما له جميعاً ( قال ) قال مالك ذلك له ان  
 يأخذ من عبده لعبده ولكن لا يقتص هو دون السلطان ولكن يرفع ذلك الى  
 السلطان فيكون السلطان هو الذي يأخذ لعبده من عبده ولا يقتص هو دون  
 السلطان وان كانا له جميعاً ( قال ابن القاسم ) وذلك ان ناسا قالوا اذا كان العبدان  
 له فانه انما يجرح ماله لماله فليس فيما بين العبدين اذا كان سيدهما واحداً قصاص فابى  
 مالك ذلك وقال ما أخبرتك

### ﴿ في الشهود وما يجرحون به ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن قوما شهدوا عند القاضي على رجل بحد من الحدود أو بحق  
 للناس فأقام المشهود عليه البينة أن هؤلاء الشهود يلعبون بالشرنج ما قول مالك فيه ( قال )  
 قال مالك أما المدمن على لعب الشرنج فلا أرى أن تقبل شهادته ﴿ قلت ﴾ ويمكن  
 المشهود عليه من اقامة البينة على الشهود أنهم يلعبون بالشرنج في قول مالك ( قال )  
 اذا قال أنا أجرحهم أمكن من ذلك فاذا أمكن من ذلك فان أقام البينة عليه بشئ  
 انه فيه مما لو شهد به عند القاضي ابتداء فعلمه القاضي منه أبطل به شهادته فان هذا  
 المشهود عليه ان جرحه بذلك بطلت شهادته ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا شهد على رجل  
 وهو آكل ربا أو شارب خمر أو أنه يلعب بالحمام أبطل مالك شهادته ( قال ) نعم اذا  
 كان يقامر بالحمامات فشهادته باطل والذي يعصر الخمر ويبيعها وان كان لا يشربها شهادته

لا تجوز ﴿قلت﴾ أرايت لو أراد أن يجرحهم وادعى أن الذي يريد أن يجرح الشهود بعرفتهم هم غيب بموضع بعيد (قال) لا ينظر في قوله لان حق هؤلاء قد وجب وانما يتلوم له القاضي في التجريح بقدر ما يرى فان جرحهم والا أمضى الحكم

﴿ما جاء في تجريح بعض الشهود على الزنا﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان جرح واحداً من الشهود وقد شهدوا عليه بالزنا وهم أربعة أيحد جميعهم حد الفرية في قول مالك (قال) نعم في رأيي لان مالك قال اذا كان أحدهم مسخوطاً جلد واحد الثلاثة معه

﴿في المشهود عليه بالزنا يقذف الشهود﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن أربعة شهدوا على رجل بالزنا فقذفهم بالزنا المشهود عليه فطلبوا حدودهم قبله حد الفرية أقيم عليه حد الفرية في قول مالك ونقيم عليه حد الزنا بشهادتهم أم نقيم حد الفرية وتجعلهم خصماء وتبطل شهادتهم عنه في الزنا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن لا أرى أن تبطل شهادتهم وأرى أن يقام بشهادتهم حد الزنا ويضرب لهم حد الفرية

﴿في كتاب القاضي الى قاض في الشهادة على الحدود والحقوق﴾

﴿وتعتد كتب القضاة ان ماتوا أو عزلوا﴾

﴿وما انكسر من طوابع الكتب﴾

﴿قلت﴾ أرايت القاضي اذا كتب الى قاض بشهادة شهود شهدوا عنده وعدلوا فشهدوا على فلان بن فلان بحق أو بحد أو قصاص أو غير ذلك أيقبل هذا القاضي الذي جاءه الكتاب البينة الذين في الكتاب على هذا الرجل المشهود عليه ويقيم عليه تلك الاشياء ويقضى بها عليه في قول مالك (قال) قال مالك وسمعناه يقول في القاضي يكتب بالكتاب الى قاض آخر فيه الشهود على ما يقضي به وكتب بمدالة

الشهود ان القاضي الذي جاءه الكتاب يقضى به وينفذه ولم يفسر لنا مالك حداً ولا قصاصاً ولا حقاً ولا غير ذلك وما شككنا أن ذلك كله سواء ﴿قال﴾ وقال مالك فان عزل القاضي الذي كتب بالكتاب اليه أو مات فولى غيره في موضعه (قال) ان هذا الذي ولى بعده ينبغي له أن ينفذ ما فيه وان كان الذي كتب به قد عزل أو مات فانه ينبغي للقاضي الذي جاءه الكتاب أن ينفذ ذلك ولا ينظر في عزل الذي كتب اليه ولا في موته ﴿قلت﴾ أرايت كتاب القاضي الى القاضي أيجوز عند مالك بفسير خاتم القاضي اذا شهد الشهود على الكتاب أنه كتاب القاضي (قال) ما أقوم على حفظ قول مالك الساعة ولكن ان شهدوا على الكتاب بعينه وان انكسر الطابع وان لم يكن طبعه القاضي الذي كتب به فانه جائز اذا شهدوا على ما فيه لان مالك قال في الطابع اذا لم يشهد الشهود على ما في كتاب القاضي فلا يلتفت الى الطابع

﴿فيمن تجوز له اقامة الحدود في القتل من الولاية﴾

﴿قلت﴾ فهل يقيم الحدود في القتل والى بعض المياه (قال) قال مالك يجلب الى بعض الامصار ﴿قلت﴾ فصر كلها لا يقام القتل فيها الا بالفسطاط (قال) نعم أو يكتب الى والى الفسطاط فيكتب اليه بأمره باقامة ذلك

﴿تم كتاب الرجم بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

—————

﴿ويليه كتاب الاشربة﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

## كتاب الاشربة

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره المسكر من النبيذ (قال) قال مالك كل ما أسكر من الاشربة كلها فهو خمر يضرب صاحبه فيه ثمانين وفي رأىته اذا شهد عليه بها أنها رائحة مسكر نبيذاً كان أو غيره فانه يضرب فيه ثمانين ﴿ قلت ﴾ من حنطة كان هذا النبيذ أو من شعير (قال) نعم السكركة وغيرها فانها عنده خمر اذا كانت تسكر ﴿ قلت ﴾ أرايت عكر المسكر أيجمل في شئ من الاشربة أو من الاطعمة في قول مالك (قال) سألت مالكا عن دردي النبيذ المسكر فقال مالك لا يجمل أن يجمل في شراب يضربه فكذلك الطعام عندي لا يجمل فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت النبيذ اذا ابتذته أبصلح لى أن أجعل فيه المجين أو الدقيق أو السويق أو ما أشبهه ليشتمد به النبيذ قليلا أو يتعجل به النبيذ (قال) سألت مالكا عنه فأرخص فيه وقال لا أرى به بأساً فسألتاه بعد فنهى عنه (قال) وقال لى مالك وقد قال لى أهل المغرب ان ترابا عندهم يجملونه فى العسل وان هذه أشياء يريدون بها اجازة الحرام فكرهه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا أرى أنابه بأسا مالم يسكر ﴿ قلت ﴾ أرايت البسر والتمر أو الرطب والتمر أو الزبيب والتمر أيجمعان فى النبيذ جميعا فى قول مالك (قال) قال لى مالك لا يذبذبان جميعا وان نبذا مختلفين شربا حلالا ولا أحب أن يخطا فى اناؤه واحد ثم يشربا لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يذبذ البسر والتمر جميعا أو يشرب الزهر والتمر جميعا

(قال) فهذه الاشياء كلها لا يجمع منها شيئا في الانتباز ولا يجمع منها شيئا في اناء واحد فيخلطان فيشربان جميعا وان كانا حلالين كلاهما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي جاء فيه ﴿ قلت ﴾ وكذلك الخنطة والشعير لا يجمعان في الانتباز ولا في الشرب (قال) نعم في رأبي ﴿ قلت ﴾ أرايت أن مزج نبيذه بالماء أ يكون هذا قد جمع شيئين في اناء واحد (قال) لا لان الماء ليس بنبيذ وانما يكره أن يخلط به كل ما كان نبيذاً أو شرابا ينبذ منه وان لم يكن نبيذاً وانما النبيذ من غير الماء وبالماء يكون ولا بأس بالماء أن يخلطه بشرابه فيشر به ﴿ قلت ﴾ أرايت ان خلط العسل بنبيذه أ يصلح أن يشربه في قول مالك (قال) لا يصلح أن يشربه (قال) وهذا لان العسل هو نبيذ وهو شراب قبل أن ينبذ وليس هو بمنزلة الماء لان الماء لا ينبذ كما ينبذ العسل وقد وصفت لك ذلك ﴿ قلت ﴾ أفيو كل الخبز بالنبيذ (قال) نعم لا بأس بذلك لان الخبز ليس بشراب ﴿ قلت ﴾ أفىخلط في نبيذه الخبز ويدعه يوما أو يومين فيشر به قبل أن يسكر (قال) قد أخبرتك عن الجديذه<sup>(١)</sup> وما أشبهها ان مالكا كرهه في قوله الآخر فهذا أشبه ما وصفت لك من قوله في الجديذه في أول قوله وآخر قوله ﴿ قلت ﴾ لم كره مالك أن يجمع بين الزبيب والتمر أو التمر والرطب أو الرطب والبسر في الانتباز (قال) للآثر الذي جاء ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره أن ينبذ البسر المذنب الذي قد أرطب بمضه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا الا الحديث نهى أن ينبذ الزهو والرطب جميعا فلا يعجبني الا أن يكون بسرا كله أو رطبا كله

### طبخ الزبيب

﴿ قلت ﴾ أرايت الزبيب أ كان مالك يوسع في أن ينبذ نقيعا ولا يطبخه (قال) ما سمعت من مالك في مطبوخ الزبيب ولا نقيعه شيئا الا أن ينبذ الزبيب وغيره حلال عنده ما لم يسكر ﴿ قلت ﴾ أرايت الزبيب اذا كان نقيعا فقلأ ما يخاف أن

(١) (الجديذه) قال الاهري الجديذه (بذالين معجمتين) خليل السويق حكاه عنه أبو اسحق في السلم الثالث وقال غيره الجديذه قطعة من عجين انتهى من هامن الاصل

يكون هو الخمر (قال) قال لنا مالك في عصير العنب انه يشرب ما لم يسكر ﴿ قال ﴾  
 فقلنا لمالك ما حده (فقال) حده اذا أسكر (قال) فأرى الزبيب بهذه المنزلة يشرب  
 ما لم يسكر وان غلا ﴿ قلت ﴾ فالمصير أشربه وان غلا اذا كان لا يسكر (قال)  
 قال مالك حده اذا لم يسكر ولم أر حده عند مالك الغليان ولم يقل لي مالك غلا أو  
 لم يقل انما قال لنا مالك ما لم يسكر فهو عندي بمنزلة نبيذ التمر وهو عند مالك كله  
 المصير ونبيذ التمر وجميع الانبذة حلال ما لم تسكر فاذا أسكرت فهي خمر كلها  
 والمصير وجميع الانبذة سواء ليس تحرم بغليانها انما تحرم اذا كانت تسكر لان  
 المصير حلال عند مالك حتى يسكر والنبيذ حلال عند مالك حتى يسكر فاذا أسكر  
 كان خمرًا فهما قبل أن يسكرا سبيلهما واحد لا يحرمان بالغليان وانما يحرمان اذا  
 خرجا الى ما يسكر ﴿ قلت ﴾ أرايت الظروف هل كان مالك يكره أن ينبذ في  
 شيء منها (قال) سألت مالكا عنها (فقال) الذي ثبت عندنا والذي أخذ به أن الدباء  
 والمزفت لا يصلح النبيذ فيهما ولا ينبذ فيهما ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره شيئاً من  
 الفخار غير المزفت (قال) لا انما كان يكره الدباء والمزفت ﴿ قلت ﴾ هل كان يكره  
 مزفت الدباء وغير مزفته (قال) نعم كره المزفت من كل شيء الا الزقاق المزفتة والفخار  
 المزفت وكل ظرف اذا كان مزفتاً فانه كان يكرهه ﴿ قلت ﴾ أى شيء المزفت (قال)  
 الناس يعرفون المزفت هو الذي يزفتون به قلالهم وظروفهم ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك  
 يكره من الظروف شيئاً سوى ما ذكرت لي (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت الظروف  
 اليس قد ذكر مالك فيها عن ربيعة عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن الظروف ثم وسع فيها (قال) قال مالك ثبت عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن الدباء والمزفت ﴿ قلت ﴾ أرايت المطبوخ ما يكره منه مالك وما لا يكرهه  
 (قال) سألتنا مالكا عنه فقال الذي كنت أسمع به اذا ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ﴿ قال ﴾  
 فقلت لمالك فما حده عندك (فقال) حده عندي اذا طبخ حتى لا يسكر (قال) فلم أر  
 مالكا يلتفت الى ثلث ولا الى ثلثين ﴿ قلت ﴾ أرايت ما سألتك عنه من هذه الاشربة

كلها اذا فسدت وصارت خمرآً أيحل اصلاحها وهي عند مسلم يخللها أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في الخمر اذا ملكها مسلم فليهرقها فان اجتراً عليها وخللها فصارت خلاها كلها وبئس ما صنع ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الخمر يجمل فيها الحيتان فتصير مربى (قال) قال مالك لا أرى أكله وكرهه

﴿ تم كتاب الاشارة بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

\*\*\*\*\*

﴿ ويليه كتاب السرقة ﴾



# بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

## ﴿ كتاب السرقة ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت الرجلين يشهدان على الرجل بالسرقة أيسألها الحاكم عن السرقة ما هي وكيف هي في قول مالك ومن أين أخذها وإلى أين أخرجها (قال) لم أسمع مالكا يحد في هذا حداً ولكن أرى للامام أن يسألها لان مالكا مثل عن القوم يشهدون على الرجل بالزنا فقال ينبغي للامام أن يسألهم عن شهادتهم يريد بذلك كيف رأوه وكيف صنع فان كان في ذلك ما يدركه عنه به الحد دراهم فهذا يدل على مسألتك في السرقة لانهم وان شهدوا بالسرقة فان كانت قيمتها ما يقطع في مثله فمسي أن يكون في سرقة أمر لا يجب فيه القطع وانما القطع حد من حدود الله فينبغي للامام أن يكشف فيه الشهود كما يكشفهم في الزنا

﴿ في رجل سرق ما يجب فيه القطع فظفر به وقيمته ما لا يجب فيه القطع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق ما يساوي ثلاثة دراهم ذلك اليوم وهو لا يساوي ربع دينار اليوم لارتفاع صرف الدينار أيقطع فيه في قول مالك (قال) قال مالك نعم يقطع اذا سرق قيمة ثلاثة دراهم ذلك اليوم (قال مالك) لان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في ثلاثة دراهم وان عثمان بن عفان قطع في ثلاثة دراهم وان عمر قوم الدية على اثني عشر ألف درهم فلا ينظر الى الصرف في هذه الاشياء ان ارتفع أو انخفض وانما ينظر في هذا

الى ما مضت به السنة ﴿قلت﴾ أرأيت ان اتضع الصرف صرف الذهب فسرق ربع دينار من ذهب وهو لا يساوي ثلاثة دراهم أقطع يده لانه ربع دينار (قال) نعم وانما تقوم الاشياء كلها بالذهب والفضة ﴿قلت﴾ أرأيت ان سرق سلعة فأنت ان قومتها بالذهب لم تبلغ ربع دينار وان قومتها بالفضة بلغت ثلاثة دراهم أقطع يده في قول مالك (قال) نعم تقطع يده عند مالك وانما تقوم الاشياء بالدرهم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت السلعة ان قومتها بالذهب بلغت ربع دينار وان قومتها بالفضة لم تبلغ ثلاثة دراهم (قال) قال مالك في الساع لا يقطع فيها الا أن تبلغ ثلاثة دراهم قل الصرف أو أكثر ﴿قال﴾ فقبل للمالك أرأيت لو أن رجلا سرق سرقة فقومت بدرهمين وهو ربع دينار لانخفاض الصرف يومئذ أقطع يده (قال) قال مالك لا تقطع يده حتى تبلغ سرقة ثلاثة دراهم ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما قال مالك القطع في وزن ربع دينار فصاعدا اذا سرق الذهب بعينه وان كانت قيمته أقل من ثلاثة دراهم لانه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقطع في ربع دينار فصاعدا وان عمر بن عبد العزيز كتب من بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا قطع وان عائشة قالت ما طال علي وما نسيت القطع في ربع دينار فصاعدا ﴿قال ابن القاسم﴾ ولولم أقطعه في وزن ربع دينار ذهباً اذا سرق الذهب ما قطعت لافي ثلث ولا في نصف ولا في دينار كله اذا كانت قيمته أقل من ثلاثة دراهم ولقد أتى على الناس زمان وصرف الناس ثلث دينار أقل من ثلاثة دراهم انما صرفهم سبعة دراهم أو ثمانية دراهم ﴿قلت﴾ أرأيت ان سرق رجل سرقة فرفعه رجل أجني من الناس الى السلطان والمسروق متاعه غائب أيقطعه السلطان في قول مالك أم ينتظر رب المتاع حتى يقدم (قال) اذا شهد الشهود أنه سرقة قطعت يده عند مالك (قال) ولقد أخبرني أوثق أصحابي عندي أن مالكا سئل عن رجل كان يسكن الشام وله متاع بمصر فأتي رجل فسرق متاعه الذي بمصر فقامت له عليه البيعة بأن السارق أخذ المتاع سراً فقال السارق صاحب المتاع أرسلني فقال مالك أرى أن تقطع يده (فقيل) للمالك فان سئل صاحب المتاع فقال أنا أرسلته (فقال) لا ينظر الى

قول صاحب المتاع وتقطع يده ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يلقي من جوف الليل  
 ومعه متاع فيؤخذ فيقول فلان أرسلني الى منزله فأخذت له هذا المتاع قال مالك  
 أرى أن ينظر في ذلك فان كان الرجل الذي معه المتاع يعرف له انقطاع الى رب  
 المتاع ويشبه ما قال لم يقطع وان لم يعرف منه مثل ما ذكرت لك قال مالك رأيت  
 أن تقطع يده ولا يقبل قوله ﴿ قال ﴾ ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يسرق فيعفو  
 عنه صاحب المتاع ثم يرفعه بعد ذلك غيره الى السلطان ( قال ) أرى أن تقطع يده  
 وليس الى الوالى أن يعفو اذا انتهت اليه الحدود وليس عفو المسروق منه شيئا  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا شهد على السارق بالسرقة هل يحبس السارق حتى يزكي  
 الشاهدان ان لم يعرفهما القاضى أم يكفله القاضى عند مالك ( قال ) لا يكفله عند  
 مالك ولكن يحبسه وليس فى الحدود والقصاص كفالة عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 اذا شهد الشهود على سرقة أو زنا فخابوا قبل أن يزكوا ثم زكوا أقيم القاضى الحد  
 أم لا يقيمه حتى يحضر الشهود فيقيمه بحضرة الشهود ( قال ) يقيم الحد ولا يلتفت  
 الى مغيب الشهود اذا شهدوا وأثبتوا الشهادة أقام الحد وان غابوا ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 ان شهد قوم ثم ماتوا فزكوا وهم موتى أقيم الحدود والقصاص بشهادتهم في قول  
 مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وان خرسوا أو عموا أو جنوا ( قال ) نعم هذا كله يقيم الامام  
 فيه الحد ولا يلتفت الى الذى أصابهم من ذلك في رأى ﴿ قلت ﴾ فان ارتد الشهود عن  
 الاسلام وقد حبسه القاضى أقيم الحدود فى قول مالك ( قال ) لا تقام الحدود ان  
 ارتدوا لانهم هاهنا قد عادوا الى حال لا تجوز فيه شهادتهم وفى مسائلك الاولى لم  
 يعودوا الى حال فسق ولا الى حال ارتداد وانما ابتلوا بغير ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان  
 فسق هؤلاء الشهود أو وجدوا يشربون الخمر وما أشبه هذا أو فسدت حالهم بعد  
 ما زكوا أو أمر القاضى باقامة الحد الا أن الحد لم يقم بعد ( قال ) يقام عليه الحد اذا  
 كانت الشهادة قد ثبتت وقضى بها ﴿ قلت ﴾ فكيف هذا فى حقوق الناس ( قال ) اذا  
 قضى القاضى بالحقوق للناس ثم صاروا الى ما ذكرت من الحال السيئة الى الارتداد

أوالى الفسق فأرى القضاء قد نفذ هاهنا ﴿قلت﴾ أتحمضه عن مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فكيف هذا في القصاص اذا قضى القاضي في القصاص ثم ارتد الشهود عن الاسلام قبل أن يقتص المجرع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يقتص منه لانه من حقوق الناس اذا كان قد قضى به وأنفذه ﴿قلت﴾ أرايت ان غاب المسروق منه وشهد الشهود على السرقة أيقطعه والمسروق منه غائب (قال) أرى أن تقطع يده ولا يلتفت الى غيبة المسروق منه المتاع ألا ترى أن مالكاً قال في المتاع الذي أخبرتك أنه بمصر وصاحبه بالشام ان السارق يقطع ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المسروق منه المتاع لم يسرق مني شيء وشهد الشهود انه سرق أيقطع أم لا (قال) نعم يقطع في رأيي

— تفرقة الشهود في الشهادة والقوم مجتمعون على حمل السرقة —

﴿والوديمة والسارق يسرق من السارق﴾

﴿قلت﴾ فهل يفرق الوالى بين الشهود اذا شهدوا على الحدود (قال) لا يفرق بينهم الا أن يستنكر الامام شيئاً اذا كانوا عدولاً بينة عدالتهم الا ما أخبرتك من حد الزنا فان مالكاً قال ينبغي للامام أن يسألهم عن تحقيق شهادتهم فان وجد فيها ما يدرك به الحد دراهم فلا أدري أراد بذلك تفرقتهم أم يسألهم عن تحقق الزنا ولا أرى ان يفرقهم ولكن يسألهم عن تحقق الزنا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن مسلماً أقام شاهدين كافرين على كافر أنه سرق منه متاعاً يقطع في مثله (قال) لا يقضى له بالمتاع ولا بشيء ولا يقضى على الكافر بالحد لان مالكاً قال لا تجوز شهادة النصراني ولا المشركين كلهم على شيء من الاشياء ﴿قلت﴾ أرايت الشاهدين اذا شهدا على رجلين أنهما سرقا هذا المتاع جميعاً والمتاع قيمته ثلاثة دراهم أيقطعان أم لا في قول مالك (قال) قال مالك نعم يقطعان جميعاً وان لم يكن في قيمة المتاع الا ثلاثة دراهم قطعاً وان كانوا عشرة اذا حملوه جميعاً أو حملوه جميعاً على واحد منهم ولم يكله بمضهم الى بعض فانهم يقطعون جميعاً (قال) وان دخلوا جميعاً للسرقة فحمله واحد منهم فخرج به وهم معه ولم يحملوه جميعاً

ولم يحملوه عليه لم يقطع الا من حملة وحده وان دخلوا للسرقة جميعا ( قال ) فان خرجوا جميعا وقد أخذ كل انسان منهم شيئا يحمله وهم شركاء فيما خرجوا به فمن خرج منهم بقيمة ثلاثة دراهم قطعت يده ومن خرج منهم بقيمة أقل من ثلاثة دراهم لم يقطع لان هؤلاء لم يتعاونوا على ما حمل كل واحد منهم انما حمل كل واحد ما حمل وحده ولم يحمل عليه صاحبه ولم يحمل معه ﴿ قلت ﴾ وهذا كله قول مالك ( قال ) نعم ( قال ) مالك ) وانما مثل ذلك مثل القوم يدخلون جميعا فيحملون السرقة على واحد منهم فيخرج بها واحد منهم يحملها وهم الذين حملوها عليه فيقطعون جميعا بمنزلة مالو حملوا المتاع في حرزه على دابة بعير أو حمار فخرجوا به الا أنهم اجتمعوا في حملة على دابة انهم يقطعون جميعا ( قال ابن القاسم ) وانما ذلك في كل ما يحتاج الى حملة لثقله أو لكثرة فاما ما يحمله منهم واحد فلا قطع على من أعانه منهم مثل الثوب وما أشبهه والصرة ونحوها وانما يقطع في هذا الذي خرج بها وأعين على حملها ولا قطع على من أعان ﴿ قلت ﴾ أرايت الثوب اذا كان بين الرجلين سرقة رجل وقيمته ثلاثة دراهم في قول مالك أيقطعه أم لا ( قال ) نعم يقطع عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أبي أرباب المتاع أن يقوموا على السارق ورفعه أجني من الناس أقيم عليه الامام الحد أم لا في قول مالك ( قال ) نعم يقيم عليه الحد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق متاعا من رجل والمتاع مستودع عند المسروق منه أو عارية أو باجارة أيقطع السارق في قول مالك أم لا ( قال ) نعم يقطع عند مالك ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لأن الذي كان المتاع في يديه كان حرزا للمتاع ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق رجل متاعا فسرقة منه سارق آخر ثم سرق من ذلك السارق ذلك المتاع سارق آخر أقطعهم جميعا في قول مالك ( قال ) نعم ولو كانوا سبعة قطعوا كلهم كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو سرق رجل متاعا فقطع فيه ثم سرق ثانية أيقطع الثانية في ذلك المتاع وقد قطعت به مرة في قول مالك ( قال ) نعم يقطع فيه أيضا

❦ في الزناة يرفعهم الأجنبي والقائم على القاذف بعد العفو ❦  
❦ والعفو إذا أراد ستراً ❦

❦ قلت ❦ أرايت الزناة من رفعهم الى السلطان أقيم السلطان الحد عليهم في قول مالك (قال) نعم مثل السرقة وأما القذف فليس ذلك عنده كذلك ❦ قال ابن القاسم ❦ ولقد أتى مالكا قوم وأنا عنده في رجلين قال أحدهما لصاحبه يا بخت فأراد أن يرفعه الى السلطان فطلب اليه حتى عفا عنه ثم انه وقع بينهما بعد ذلك شرفاً أراد أن يرجع فيما عفا عنه فأتوا مالكا فسألوه فقال لا أرى له أن يرجع في ذلك ❦ قال ابن القاسم ❦ وأخبرني من أثق به أنه سمع مالكا يقول في رجل يقذف الرجل بالزنا ثم يعفو عنه قبل أن ينتهي به الى الامام ثم يريد أن يقوم عليه بذلك (قال) ليس ذلك له (قال مالك) ولو أن قوما سمعوا رجلاً يقذف رجلاً فأتوا به الى الامام فرفعوا ذلك اليه لم ينبغ للامام أن يأخذه به حتى يكون صاحبه الذي يطلبه به (قال مالك) ولو أن الامام سمع رجلاً يقذف رجلاً بالزنا ومعه من تثبت شهادته عليه أقام الامام عليه الحد ❦ قال ابن القاسم ❦ وسألته غير مرة عن الرجل يقذف رجلاً بالزنا ثم يريد أن يعفو قبل أن يأتي السلطان أله ذلك (قال) نعم وقد كان يقوله قبل ذلك وقاله لي غير مرة وان أبي السلطان فله أن يعفو في نفسه وقد كان يأخذ بقول عمر بن عبد العزيز في ذلك ثم رجع عن رأيه في ذلك وقال اذا بلغ السلطان فلا عفو له الا أن يريد به ستراً

❦ في الذي يسرق ويزني وينقب البيت فيدخل يده ويلقي المتاع ❦  
❦ خارجاً ثم يؤخذ والشهادة على السرقة والشفاعة للسارق ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان شهدوا على رجل من أهل الذمة بالسرقة أقطع يده أم لا في قول مالك (قال) نعم تقطع يده (قال ابن القاسم) لأن السرقة من الفساد في الارض ليست مما ينبغي أن يترك أهل الذمة عليها (قال) وليست السرقة في أهل الذمة بمنزلة شرب الخمر والزنا الا أن مالكا قال لا يقطع ذمي ولا مسلم سرق خمرأ ولا

خنزيراً وان كانت الحمر والخنزير لذمي لم يقطع فيها ذمي ولا مسلم ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
 الذمي اذا زنى أقيم مالك عليه الحد أم لا ( قال ) لا يقيم عليه وأهل دينه أعلم به  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أراد أهل الذمة أن يرجوه في الزنا أيترون في ذلك ( قال )  
 قال مالك يردون الى أهل دينهم فأرى أنهم يحكمون بما شاؤوا ولا يمنعون من ذلك  
 ويتركون على ذمتهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدوا على أنه نقب البيت فأدخل يده  
 فأخرج ثوباً أيقطع أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك يقطع ( قال ) مالك ولو أدخل  
 قصبة فأخرجه قطع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دخل حرزاً فألقى المتاع خارجاً ثم خرج في  
 طلب المتاع ( قال ) قال مالك يقطع ﴿ قيل ﴾ فان روى بالمتاع خارجاً من الحرز ولم يخرج  
 هو حتى أخذ في داخل الحرز أيقطع ( قال ) شك فيها مالك وأنا أرى أن يقطع  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشاهدين اذا شهدا على السرقة استحسنا مالك لهما أن يشهدا على  
 المتاع أنه متاع المسروق منه ولا يشهدا أنه سرق حتى لا يقام على هذا الحد ( قال ) لم  
 أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى أنه لا يحل لهما اذا رفع السارق الى الامام أن يكفيا  
 عن شهادتهما على السرقة ( قال ) واقد سألتنا مالكا عن السارق يشفع له قبل أن يصل  
 الى الامام أترى ذلك ( قال ) أما كل من لم يعرف منه أذى للناس وانما كانت تلك منه  
 زلة فاني لا أرى به بأساً أن يتشفع له ما لم يبلغ الامام أو الشرط أو الحرس ﴿ قال ﴾  
 مالك والشرط والحرس بمنزلة الامام عندي ولا ينبغي اذا وقع هذا بيد الشرط أن يتشفع له  
 أحد من الناس ( قال مالك ) وأما من قد عرف شره وفساده فلا أحب لأحد أن يتشفع  
 له ولكن يترك حتى يقام عليه الحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدوا على سارق أنه نقب بيت  
 هذا الرجل ودخل فأخرج هذا المتاع من هذا البيت ولا يدري لمن هذا المتاع الرب  
 الدار أم لا ( قال ) يقطع ويجعل المتاع لرب البيت ﴿ قيل ﴾ ولا يسمعهم أن يشهدوا  
 أن المتاع لرب الدار ( قال ) لا ولكن يشهدون بما عاينوا وما عرفوا والحكم يجمل  
 المتاع لرب الدار ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي



﴿الشهود على السرقة والغصب﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان نظر رجل الى رجل عليه ثوب فأتاه رجل فنصبه منه أيسع الشاهد أن يشهد أن الثوب للمفصوب منه (قال) يشهد أن الثوب غصبه هذا من هذا ﴿قلت﴾ ولا يشهد أن الثوب ثوب المفصوب منه (قال) لا يشهد إلا بما عاين وعرف قبل هذا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً والامام يرد الثوب الى المفصوب منه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان ابتاع رجل من رجل سلعة ففلس المبتاع أيسع الشهود أن يشهدوا أن هذا المتاع متاع البائع أم لا (قال) يشهدون أن هذه السلعة بعينها اشتراها هذا المفلس من هذا الرجل ولا يشهدون إلا بما عاينوا وعلموا

﴿في السارق يوجد في الحرز والدار مشتركة﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان جمع المتاع وحمله فأدرك في الحرز قبل أن يخرج منه أيقطع في قول مالك (قال) قال مالك لا يقطع ﴿قلت﴾ فان أخرجه من البيت الى الدار والدار مشتركة مأذون فيها والبيت محجور عن الناس (قال) قال مالك اذا أخرجه الى موضع من الدار وأهل الدار فيه شركاء قطع لانه قد صيره الى غير حرزه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كانت داراً مأذوناً فيها أم بيتاً مأذوناً فيه وفيه تابوت فيه متاع لرجل قد أغلقه فأتى رجل ممن أذنه له فكسره أو فتحه فأخرج المتاع منه فأخذ بمحضرة ما أخرج المتاع من التابوت قبل أن يبرح به إلا أنه قد أخرجه من التابوت (قال) لا تقطع يد هذا (قال) وان كان بمن لم يؤذن له لم يقطع أيضاً لانه لم يبرح بالمتاع ولم يخرج من حرزه وهذا قول مالك (قال) ولقد سئل مالك عن رجل أضاف رجلاً فأدخله داره وبيته فيها فعمد الرجل من جوف الليل الى بعض منازل الدار وقد كان صاحب الدار خزن فيها متاعاً وأغلقه فكسر الضيف غلقه وسرق منه (قال) لا قطع عليه لانه أدخله داره وأثمنه وهو قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك في البيت يكون في الدار قد



أغلقه أهله والدار مأذون فيها فأخرج من هذا البيت شيئا وأخذ في الدار انه لا تقطع يده وكذلك التابوت ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يدخل الحرز فيأخذ المتاع فيناوله رجلا خارجا من الحرز أيقطع الداخل أم الخارج أم يقطعان جميعا وكيف ان أخذ بعد ما تناول المتاع صاحبه الخارج فأخذ قبل أن يخرج من الحرز أيقطعه أم لا (قال) قال لي مالك ان خرج به من حرزه الى خارج قطعت يده وان رمى بالمتاع خارجا وأخذ قبل أن يخرج هو فقد شك مالك فيه أن يقطع وقال مالك لي قبل ذلك يقطع ثم توقف عنه وقال قد نزل بالمدينة ما يشبهه ﴿قيل﴾ ما هو (قال) رجلان دخلا بيتا لرجل فكان أحدهما داخل في البيت فربط المتاع بحبل وأخذ يحرقه حتى أخرجه فقلت لمالك أهو مثله قال نعم (قال مالك) ولكن لا أحب أن أتكلم فيه بشئ وقد سمعته قبل هذا يقول في صاحبي الحبل انهما يقطعان جميعا وهو رأيي وأما الذي ناول صاحبه المتاع وهما في الدار فاني لا أرى أن يقطع الا الذي أخرجه من الدار ﴿قلت﴾ أرايت الخارج في مسألتني هل يقطع في قول مالك (قال) لا الا أن يكون أدخل يده في الحرز فأخرجه أو ربط له في الحرز فاجتره فانه يقطع وكذلك لو أن أحدهما دخل بيتا فأخرج منه متاعا الى باب البيت فأخذه الذي هو خارج البيت (قال) ان كان الداخل قد أخرجه من حرزه فتناوله الخارج قطع الداخل ولم يقطع الخارج وان كان لم يخرج من حرزه وأخرجه الخارج من حرزه قطع الخارج ولم يقطع الداخل بمنزلة ما قال مالك في النقب وذلك أن مالكا سئل عن السارقين يتقبان البيت فيدخل أحدهما فيقرب المتاع الى باب النقب فيتناوله الخارج (قال) ان كان الداخل لم يخرج من حرزه والخارج هو الذي أدخل يده اليه حتى أخرجه قطع الخارج ولم يقطع الداخل فان كان الداخل أخرجه من حرزه فتناوله الخارج قطع الداخل ولم يقطع الخارج ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو أنهما اجتمعت أيديهما في النقب بموضع لم يخرج الداخل من الحرز ولم يخرج الخارج من الحرز كان فيما بين ذلك فيتناوله في وسط ذلك منه قطعا جميعا وكان بمنزلة ما يتعاونان جميعا عليه فيخرجانه من حرزه فالباب الذي سألت عنه

عندي مثله ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أقام على رجل البيعة أنه سرق هذا المتاع منه وقال الذي قبله السرقة المتاع متاعى فأحلف لى هذا الذى يدعى المتاع أن المتاع متاعه وليس بمتاعى (قال) أرى أن تقطع يده ويحلف مدعى المتاع أن المتاع ليس للسارق فإن نكل حلف السارق ودفع اليه المتاع ولم تقطع يده ﴿قلت﴾ أ رأيت ان سرق باب الدار أيقطع أم لا (قال) نعم ﴿قال﴾ وقال مالك فى المتاع بوضع فى أفنية الحوانيت يبيعونه هناك بالهار (قال مالك) من سرق منه قطع فكذلك باب الدار عندى ﴿قلت﴾ أ رأيت مثل الموقف الذى لا حوانيت فيه يضع الناس أمتعتهم فيه للبيع فسرق من ذلك المتاع رجل (قال) تقطع يده وهو قول مالك ولقد سألت مالكا عن الشاة يسرقها الرجل من سوق النعم يوقفها صاحبها للبيع فتكون مربوطة أو غير بوسطة الا أنه قد أوقفها (قال) أرى أن تقطع يده مربوطة كانت أو غير مربوطة ﴿قلت﴾ أ رأيت هذا الذى وضع متاعه فى الموقف للبيع فقام عن المتاع وذهب وترك متاعه فسرقه رجل أيقطع فى قول مالك (قال) نعم لأن مالكا قال فى الذى يبيع متاعه فى أفنية الحوانيت ان هو قام عن متاعه وذهب فسرق رجل عنه انه يقطع (قال) مالك وكذلك ان سرقه ليلاً أو نهاراً قطع ﴿قلت﴾ أ رأيت ان شهدا على رجل أنه جر هذا الثوب وهو منشور على الحائط بمضه وفى الدار بمضه خارجاً من الدار (قال) لا أرى أن يقطع اذا كان الى الطريق ﴿قلت﴾ فان أدخل قصبة أو عوداً فأخرج به متاعاً من الحرز أيقطع أم لا فى قول مالك (قال) بلغنى عن مالك فى هذا أنه قال يقطع ولم أسمعه أنامنه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان سرق متاعاً من الحمام أيقطع أم لا (قال) قال مالك اذا كان مع المتاع من يحزره قطع وان لم يكن مع المتاع من يحزره لم يقطع الا أن يسرقه أحد ممن لم يدخل الحمام فيقطع ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين هذا المتاع وبين المتاع الذى يوضع للبيع وقد قاتم فى المتاع الذى يوضع للبيع ان صاحبه اذا قام عنه فسرق منه رجل قطع (قال) ذلك حرزه وموضعه وفناؤه ولا يشركه فى مجلسه أحد وأما الحمام فاتمها هو مشترك لمن دخله والموضع الذى فيه الثياب مشترك بمنزلة الصنيع الذى يصنع فى البيت فيدخله القوم فيسرق مما

في ذلك البيت فليس على من سرق منه شيئاً قطع ( قال مالك ) وان سرق هذا المتاع  
 الذي في الحمام الذي ليس عنده أحد رجل ممن لم يدخل الحمام نقب فأخرجه فانه يقطع  
 ﴿ قلت ﴾ وكيف يسرق هذا ( قال ) ينقب من خارج أو يحتال له حتى يخرج المتاع ولم  
 يدخل الحمام ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى أذن لرجل أن يدخل بيتي أو دعوته الى الطعام  
 فسرق أيقطع أم لا في قول مالك ( قال ) لا يقطع عند مالك وهو خائن ﴿ قلت ﴾  
 والحوانيت من سرق منها أيقطع في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدوا  
 أنه دخل دار هذا الرجل ليلاً فكابره بالسلاح فاخذ متاعه ( قال ) قال مالك نقطع  
 يده ورجله ( قال مالك ) وهو محارب ﴿ قيل ﴾ أفيقتله ( قال ) قال مالك الامام مخير  
 في المحارب اذا أخذ المال ولم يقتل ان شاء قتله وان شاء قطع يده ورجله وخلى عنه  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدوا عليه انه كابره نهاراً في الزقاق بالسلاح على متاعه أتجمله  
 محارباً في قول مالك ( قال ) ان كان شيئاً على وجه المحاربة لقيه في موضع فكابره بالسلاح  
 وان كان في مصرفه محارب عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اختلس منه أقطع يده  
 في الخلسة أم لا ( قال ) قال مالك لا يقطع في الخلسة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدوا على  
 أمة أو حرة أو ذمية أو أم ولد أو مدبرة أو عبد بالسرقة أيقطع هؤلاء في قول مالك  
 ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فالحرابي اذا دخل بأمان فسرق أيقطع ( قال ) نعم لانه لو قتل  
 قتله وان تلصص قطعت يده ورجله أو صلبته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهدوا على صبي  
 أو مجنون مطبق أو على من يجن ويفيق انهم سرقوا أيقطع هؤلاء ( قال ) أما الصبي  
 والمجنون المطبق فلا يقطع هؤلاء في قول مالك وأما الذي يجن ويفيق فان سرق  
 في حال افاقته فانه يقطع وان سرق في حال جنونه فلا يقطع ﴿ قلت ﴾ أرايت ان  
 سرق في حال افاقته ورفعته الى السلطان في حال جنونه أيقطعه أم ينتظر حتى يكشف  
 ذلك عنه وهو ممن يجن في رأس كل هلال ثلاثة أيام أو يومين ( قال ) لا يقطع حتى  
 يفيق وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الدار المشتركة المأذون فيها تربط فيها الدواب  
 فيسرق منها رجل ( قال ) ان كان ذلك الموضع مربطاً للدابة معروفاً قطع الذي سرقها

﴿قلت﴾ وكذلك لو كان لها مربط معروف في السكة فسرقتها رجل من ذلك الموضع  
 أقطع أم لا في قول مالك (قال) نعم إذا كان بفنائها ومعتلف له معروف فأرى أن  
 تقطع يده ﴿قال﴾ وقال مالك في الدابة تكون عند باب المسجد واقفة فيسرقها رجل  
 أنه يقطع إذا كان مع الدابة من يحفظها ﴿قلت﴾ فإن لم يكن مع الدابة من يحفظها لم  
 يقطع (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم لا يقطع (قال) لأنها قد صارت مخللة فلا قطع على  
 من أخذها والتي معها من يحفظها ويمسكها فهو حرز لها ومرباطها المعروفة حرز لها فن  
 احتلها من مرباطها المعروفة لها فأخذها فهذا يقطع أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت  
 الدار المشتركة إذا كان فيها بيوت لقوم شتى والدار مأذون فيها فينشر رجل ثيابه  
 على ظهر بيته وبيته محجور عن الناس فيسرق رجل ثيابه التي على ظهر بيته (قال)  
 يقطع في هذا (قال) وإن نشره في صحن الدار لم يقطع إذا كان سارقها من أهل  
 الدار وإن كان سارقها من غير أهل الدار قطع إلا أن تكون داراً مباحة لا يمنع منها  
 أحد فإذا كانت كذلك لم يقطع سارق ذلك كان من أهل الدار أو من غيرها  
 ﴿قلت﴾ أرايت الاب والام أيقطعان إن سرقا من مال الولد (قال) لا ﴿قلت﴾  
 وتحفظه عن مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فالأجداد والآباء والامهات (قال)  
 أحب إلى أن يدراً عنه الحد لأنه أب ولكن مالكا جعل في الجد إذا قتل ابن ابنه  
 التغليظ من الدية ولم يقتله وجعله أباً فإن قال رجل يقطع لأنه لا تلزمه نفقته فالوالد  
 لا تلزمه نفقة ابنه الكبير ولا ابنته الثيب ولا قطع عليه فيما سرق من أموالهما  
 ولا أحد في وطء جواريهما وكذلك هذا لا حد عليه ولا قطع عليه فيما سرق من  
 أموالهما ولا نفقة وقد قيل ادروا الحدود بالشبهات ﴿قلت﴾ أرايت الولد إذا  
 سرق من مال الاب أقطع أم لا (قال) نعم ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) نعم  
 وقد قال مالك إذا زنى الابن بجاريته حد فكذلك السرقة ﴿قلت﴾ أرايت المرأة  
 إذا سرقت من مال زوجها هل تقسم (قال) نعم إذا سرقت من مال زوجها في غير  
 بيتها الذي تسكن فيه وكذلك خادمها إذا سرقت من مال الزوج من بيت الزوج

وقد حججه عليهم أو سرق خادم الزوج من مال المرأة من بيت قد حججته عليهم  
 قطعوا أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت أبي ورجلا أجنبيا هل يقطعان جميعا اذا سرقا مني سرقة  
 قيمتها ثلاثة دراهم (قال) لا يقطعان (قال ابن القاسم) وكل من لو سرق مني ممن قد  
 بلغ الحد اذا سرق مني ومعه أجنبي شركه فيها مثل عبدى وأجيرى الذى ائتمنته على  
 دخوله بيتى فلا قطع على واحد منهما وان تعاونوا فى السرقة (قال ابن القاسم) وهذا  
 الذى سمعته عن أرضى من أهل العلم ﴿قلت﴾ فان سرق رجل وصبي صغير أو  
 مجنون سرقة قيمتها ثلاثة دراهم أقطع الرجل (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الشريك  
 يسرق من متاع بينه وبين شريكه (قال) سئل مالك عن شريك سرق من متاع  
 بينه وبين شريك له قد أغلقا عليه (قال مالك) لا أرى أن يقطع (قال ابن  
 القاسم) وبلغنى عن مالك أنه كان يقول لو أن شريكين استودعا رجلا متاعا فسرقة  
 أحدهما منه رأيت أن يقطع اذا كان فيما سرق من حظ صاحبه فضل عن جميع حصته  
 ربع دينار فصاعداً ولم يحمل هذا عنده مثل الذى ينلقان عليه الباب ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان شهد أخوان لأخيها أن هذا السارق سرق متاعه (قال) قال مالك اذا كان  
 الأخوان صالحين مبرزين فى المدالة جازت شهادتهما لأخيها ولم أسمع يذكروا فى  
 السرقة شيئاً الا أنى سمعته يذكرون أن شهادتهما لأخيها جائزة وأرى أنهما فى السرقة  
 بمنزلة الحقوق ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدوا انى سرق من مكاتبى (قال) قال مالك اذا  
 شهدوا أن المكاتب سرق من مال سيده لم يقطع فالسيد مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 شهدوا على الاب أنه سرق من مال مكاتب ابنه (قال) لا أرى أن يقطع لأن الأب  
 لو سرق من مال عبد ابنه مالا لم يقطع فكذلك مكاتب ابنه

— فيمن سرق مصحفاً أو شيئاً من الطعام والفواكه —

﴿قلت﴾ أرايت ان سرق مصحفاً (قال) يقطع ﴿قلت﴾ أرايت الطعام البطيخ والقثاء  
 واللحم وما أشبه هذا من الطعام الذى لا يبقى فى أيدي الناس اذا سرق رجل منه ما يبلغ  
 ربع دينار (قال) قال مالك نعم يقطع ﴿قال﴾ وقال مالك ان الاترجة التى قطع فيها

عثمان انما كانت أترجة تؤكل ولم تكن ذهباً ﴿قلت﴾ أرايت قول النبي صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل فاذا آواه المراح أو الجرين فالتقطع فيما بلغن من المحجن هل أريد بالثمر المعلق أنه طعام لا يبقى في أيدي الناس فمن ثم دفع الحد (قال) ليس هكذا انما أريد بذلك الحرز ألا تري أن الحريسة في الجبال لا قطع فيها فاذا آواها المراح قطع سارقها فهذا يدل على انه انما أراد الحرز ولم يرد الطعام الذي يبقى في أيدي الناس أو لا يبقى وقد قال مالك في جذع من النخل قائم في النخل قد ذهب رأسه فقطعه رجل فسرقه انه لا يقطع وان كان في حرز . فان كان صاحبه قد قطعه ووضع في حائطه وآواه اليه وأحرزه فسرقه رجل قطع ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق بنفاً أقطع في قول مالك (قال) نعم اذا كان قد آواه الحرز ما لم يكن قائماً ﴿قلت﴾ أرايت اذا سرق رجل زرعاً أو نورة أو نظروناً أو حجارة وقيمة ذلك ثلاثة دراهم أقطع في قول مالك (قال) نعم اذا سرق ما قيمته ثلاثة دراهم قطع عند مالك في جميع ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق الماء وقيمة الماء ثلاثة دراهم أقطع في قول مالك (قال) نعم في رأيي

﴿فيمن سرق خمرًا أو شيئاً من مسكر النبيذ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان سرق خمرًا أو خنزيراً من أهل الذمة أو من غير أهل الذمة (قال) قال مالك لا يقطع سارق الخمر والخنزير وان سرقه من أهل الذمة لم يقطع وأغرم ثمنه لهم ان كان سرقه من ذمي أو معاهد ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق مسكر النبيذ (قال) هذا خمر عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق شيئاً من الطير بازياً أو غيره (قال) قال مالك من سرق شيئاً من الطير قطع ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق السباع التي لا تؤكل لحومها أقطع في قول مالك (قال) أرى أن ينظر فان كان في جلودها ما لو ذكيت كان فيها قيمة ما يقطع فيه رأيت أن يقطع لأن مالكا قال لا بأس بجلود السباع اذا ذكيت أن يصلى عليها وبأن تؤكل أثمانها فاذا كانت كذلك فقد كان له أن يذكيها ويبيع جلودها وليست مثل جلود الميتة ﴿قال﴾ وقال مالك في جلود الميتة

انه لا يقطع فيها (قيل) له فان دبغت ثم سرقت (قال) ان كان فيها من صنعها ما تكون قيمته ثلاثة دراهم سوى جلودها رأيت أن يقطع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فكذلك جلود السباع مع لحومها مثل ما قال مالك في جلود الميت المدبوعة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو سرق كلبا ( قال ) بلغني عن مالك ممن أثق به أنه قال لا يقطع في الكلب ﴿ قلت ﴾ صائدا كان أو غير صائد (قال) نعم وهذا رأيي لأن النبي صلى الله عليه وسلم حرم ثمنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يسرق النخلة بأصلها فيها ثمرة أيقطع في قول مالك (قال) قال مالك لا يقطع اذا كانت قائمة ثابتة . والشجر كلها قال مالك بهذه المنزلة فان كان صاحبها قد قطعها ووضعها في الجنان فكان ذلك حرزا لها قطع سارقها ﴿ قات ﴾ أرأيت الجرين اذا جمع فيه الحب والتمر فغاب عنه صاحبه وليس عليه باب ولا حائط ولا غلق فسرق منه سارق أيقطع في قول مالك (قال) نعم يقطع في قول مالك ألا ترى أن الامتعات التي في الافنية التي تباع ان سارقها يقطع كان صاحبها عندها أو لم يكن عندها ليلا كان أو نهارا ألا ترى أن الماشية اذا آواها المراح وان كان مراحها في غير الدور وليس عليها حيطان ولا أغلاق وبات أهلها في بيوتهم فسرق منها سارق انه يقطع في قول مالك وكذلك الدواب التي في مراحطها المعروفة وان لم يكن دونها أبواب ولا أغلاق ولا أهلها عندها فان سارقها يقطع وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المسافر اذا سافر فوضع متاعه في خبائه أو خارجا من خبائه وذهب لاستقاء الماء أو لحاجة وترك متاعه فسرقه سارق أيقطع أم لا (قال) قال مالك يقطع والابل اذا كانت في رعيها لم يقطع سارقها فاذا آواها الى مراحها قطع من سرقها من هناك ﴿ قلت ﴾ فلو ضرب فسطاطه في سفر فسرق الفسطاط سارق أيقطع أم لا في قول مالك (قال) نعم يقطع في المتاع الموضوع ألا ترى أنه يقطع في المتاع الموضوع في غير خبائه فكذلك الخباء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أتى الى قطار فاحتمل منه بعيرا أو سرق من محمل شيئا (قال) قال مالك يقطع من حل بعيرا من القطار أو أخذ من المحمل شيئا على وجه الاستسار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذ غرثا على البعير أو شقها



فأخذ منها المتاع أيقطعه في الوجين جميعاً في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قال ﴾  
وقال مالك وان أخذ ثوباً ماقى على ظهر البعير مستسراً لذلك قطع ﴿ قلت ﴾ فان أخذه  
غير مستسر ( قال ) واذا أخذه مختلساً لم يقطع عند مالك ﴿ قلت ﴾ لم لا يقطع عند  
مالك المختلس ( قال ) مضت به السنة وقد قاله زيد بن ثابت لا يقطع المختلس ﴿ قلت ﴾  
أرأيت النباش أيقطع في قول مالك ( قال ) نعم اذا أخرجه من القبر قطع ﴿ قلت ﴾  
أرأيت الرفقاء في الاسفار ينزل كل قوم على حدة فيسرق بعضهم من بعض ( قال )  
سألت مالكا عنها فقال يقطعون قال مالك وانما ذلك عندى بمنزلة الدار فيها المقاصير  
والسكان متحاجزين فيسرق بعضهم من بعض انه يقطع ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً  
طرح ثوباً له في الصحراء وذهب لحاجته وهو يريد الرجعة اليه فيأخذه فسرقه سارق  
مستسراً أيقطع أم لا في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه ان  
كان منزلاً نزله في ذلك الموضع الذي وضع فيه ثوبه قطع في رأيي وان لم يكن منزلاً  
نزله لم يقطع سارقه ﴿ قلت ﴾ وانما ينظر في هذا الى المنازل والبيوت والدور وهي  
الحرز فن سرق منها قطع ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ ان غاب أربابها أو حضروا ( قال )  
نعم وانما ينظر في هذا الى المواضع التي جمعت هذه الاشياء حرزاً لها فن سرق من  
هناك قطع وظهور الدواب اذا وضع عليها المتاع حرز لذلك المتاع عند مالك  
وكذلك القطار يقاد فيأخذ منه رجل بغيراً فذلك حرزه ﴿ قلت ﴾ فان احتل البعير  
فأخذ مكانه أيقطع أم حتى ينحيه وكيف ان كان انما نحاه قليلاً ( قال ) لم يحد لنا مالك  
في ذلك حداً الا أنه اذا احتله عن مربطه وسار به وصار في يديه قطع ﴿ قلت ﴾  
أرأيت النباش مافرق ما بينه وبين الذي طرح ثوبه في الصحراء ( قال ) لان القبر  
حرز لما فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت الطرار<sup>(١)</sup> ان طر من كم رجل أو من ثيابه ثلاثة دراهم  
من داخل الكم أو من خارج الكم أيقطع في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك يقطع

(١) ( الطرار ) قال في المصباح طررته طراً من باب قتل شقيقته ومنه الطرار وهو الذي يقطع  
البفقات ويأخذها على غفلة من أهلها اه كتبه مصححه



﴿قلت﴾ وكذلك ان أخرج من خفه ثلاثة دراهم أيقطع أم لا (قال) نعم في رأيي  
 ﴿قلت﴾ أرايت الصبي الحر اذا سرقه رجل أيقطع في قول مالك (قال) قال مالك  
 اذا سرقه من حرزه قطع ﴿قلت﴾ والحر والعبد في هذا سواء في قول مالك (قال)  
 نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق ثوباً لا يسوى ثلاثة دراهم أو خرقة لا تسوى ثلاثة  
 دراهم وفي ناحية الثوب أو الخرقة ثلاثة دراهم مصرورة أيقطعه مالك أم لا (قال)  
 قال مالك من سرق ثوباً أو ما أشبهه مما يعلم الناس ان في مثله يسترفع الذهب  
 والورق وان كان لم يعلم أن ذلك فيه حتى سرقه قطع ولا ينفعه جهالته وما كان من  
 شيء مثله لا يرفع فيه الذهب ولا الورق مثل الخشبة والحجر والعصا فيسرقه سارق  
 وفيه ذهب أو فضة وقيمة الذي سرق ليسل يقطع في قيمته الا أن يكون فيه ذهب  
 كثير أو فضة كثيرة فانه لا يقطع حتى يكون قيمة الذي سرق بعينه سوي ما فيه ربع  
 دينار فصاعداً ﴿قلت﴾ أرايت ان سرق عبداً كبيراً أعجمياً أيقطع في قول مالك  
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ وان كان كبيراً فصيحاً أيقطع أم لا في قول مالك اذا سرقه  
 (قال) لا يقطع ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد أحد الشاهدين أنه سرق نعجة وشهد الآخر  
 أنه سرق كبشاً أيقطع (قال) لا يقطع لان شهادتهما قد اختلفت ﴿قيل﴾ ولا تراهما  
 قد اجتمعت شهادتهما على السرقة وان اختلفت في الذي سرق ألا ترى أنهما قد شهدا  
 أنه سارق اجتمعا في ذلك واقترضا في الذي سرق (قال) اذا اقترضا في الذي سرق عند  
 مالك رحمه الله لم أقطعه لانهما لم يشهدا على عمل واحد والسرقة عمل من الاعمال ليس  
 باقرار ولا يقطع بشهادة واحد ﴿قيل﴾ وكذلك ان شهد أحدهما انه سرق يوم الخميس  
 وشهد الآخر انه سرق يوم الجمعة (قال) نعم لا يقطع ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك  
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان دخل سارق فسرقت طعماً فأكله قبل أن يخرج من  
 حرزه فخرج وقد أكله أيقطع في قول مالك (قال) قال مالك لا يقطع ﴿قلت﴾  
 أرايت ان أخذ دهنًا قيمته ثلاثة دراهم فدهن به رأسه أو لحيته في الحرز ثم خرج  
 به وقد استهلكه في رأسه ولحيته أيقطع في قول مالك أم لا (قال) ان كان خرج وفي

لحيته ورأسه من الدهن ما ان سلت بلغ ربع دينار فانه يقطع والا لم يقطع ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان دخل الحرز فذبح شاة فأخرجها مذبوحة أو دخل الحرز فخرق ثيابا ثم أخرجها  
مخرقة أو أفسد طعاما في الحرز وأخرجها وقد أفسده (قال) قال مالك ينظر الى قيمته خارجا  
من الحرز حين أخرجها فان كانت قيمته ربع دينار فصاعداً قطع ولا ينظر الى قيمته  
داخل الحرز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذ قيمة المتاع الذي أخرجها من الحرز ثلاثة  
دراهم وكان قيمته يوم أخرجها من الحرز درهمين أيقطعه أم لا في قول مالك (قال)  
قال مالك انما ينظر الى قيمة السرقة يوم سرقها ولا ينظر الى قيمتها بعد ذلك غلت  
أو رخصت فان كانت قيمتها يوم أخرجها من حرزها ما يقطع في مثله قطع وان لم  
يكن في قيمتها يوم أخرجها ما يقطع في مثله لم يقطع ﴿ قلت ﴾ أرأيت من سرق  
مرة بعد مرة أنقطع يده اليمنى ثم رجله اليسرى ثم يده اليسرى ثم رجله اليمنى في قول  
مالك (قال) نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك فان سرق بعد ذلك ضرب وحبس ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان سرق وليس له يمين (قال) قال مالك نقطع رجله اليسرى ولم أسمعنا أنا منه  
ولكن بلغني عنه بعد ذلك ممن أثق به أنه قال نقطع يده اليسرى وقد كان وقف عن  
قطع رجله بعد ما قاله ثم قال نقطع اليد وقوله في الرجل أحب الى وهو الذي أخذ به  
﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي لا يدين له ولا رجلين اذا سرق وهو عديم لآمال له  
فاستهلك سرقة فآخذ يضربه ويسجنه ويضمنه السرقة في قول مالك (قال) نعم  
ولم أسمعنا أنا منه ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا سرق وهو عديم لآمال له فاستهلك  
الرجل السرقة وهو موسر ثم أخذ فقطعت يده وقد استهلك السرقة فان كان يوم  
قطعت يده معسراً لم يتبع بها وان كان يسره ذلك قد ذهب عنه ثم أعسر ثم قطعت  
يده وقد أيسر ثانية بعد العسر لم يؤخذ منه شيء وان سرق وهو معسر ثم أخذ وهو  
موسر قطعت يده ولم يؤخذ منه شيء وانما يؤخذ منه اذا سرق وهو موسر فما به  
ذلك اليسر الى أن قطع فهذا الذي يضمن السرقة في يسره ذلك فأما اذا انقطع يسره  
ثم أيسر بعد ذلك فقطع لم يضمن تلك السرقة اذا كان قد استهلكها وكذلك لو سرق

وهو معسر ثم أيسر بعد ذلك قطع ولم يضمن إذا كان قد استهلك السرقة

— الرجوع عن الشهادة وخطأ الإمام —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يشهد عليه شاهدان أنه سرق ثم أتى بآخر قبل أن يقطع القاضي هذا المشهود عليه الأول فقالا وهما هو هذا الآخر (قال) لا أرى أن يقطع هذا ولا هذا ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك أن ما أخطأ به الإمام أن ذلك في بيت المال (قال) حرصنا على أن نسمع من مالك فيه شيئاً فأبى أن يجيبنا وأرى أن يكون ذلك على عاقبته مثل خطأ الطبيب والمعلم والخان ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن شهدا على رجل بالسرقة ثم رجعا عن شهادتهما قبل أن يقضى القاضي بشهادتهما (قال) ذلك لهما عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك كل من شهد شهادة فرجع عنها قبل أن يقضى بها فله ذلك في قول مالك ولا يكون عليه شيء في قول مالك (قال) نعم وأما الشاهدان إذا رجعا أن كانا عدلين بينة عدلتهما وأتيا من أمرهما بأمر يعرف به صدق قولهما وأنهما لم يعتمدا فيه حيفاً لم أر أن يقال لهما شيء وأقيلاً وجازت شهادتهما بعد ذلك إذا تبين صدق ما قالا فإن كانا على غير ذلك من بيان ومعرفة لم أر أن تقبل شهادتهما فيما يستقبلان ولو أدبا لكانا لذلك أهلاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن رجعا عن شهادتهما بعد ما قضى القاضي بشهادتهما وقد شهدا في دين أو طلاق أو حد من الحدود أو عتاق أو غير ذلك (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً وما سمعت أحداً من أصحابنا يحكي عن مالك فيه شيئاً إلا أنني أرى أن يضمن ذلك في الدين ويكون عليهما العقل في القصاص في أموالهما وتكون عليهما قيمة العتق والطلاق إن كان دخل بها فلا شيء عليهما وإن كان لم يدخل بها فلهما نصف الصداق وقد بلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة أنه قال في الأموال أرى عليهم غرم ذلك في أموالهم أخبرني به من أثق به من أصحابي ﴿ قلت ﴾ أرأيت المشهود عليه إذا زكيت البيعة الذين شهدوا عليه عند القاضي أيقول القاضي للمشهود عليه أنهم قد شهدوا وقد زكوا فعندك ما تدفع به شهادتهم عنك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكا قال يذنبني للإمام أن يسأل عن

الشهود في السر ( قال ابن القاسم ) فأرى ان كان الذي شهدت عليه الشهود يعرف وجه التجريح ولا يجهل ذلك لم أر للامام أن يقول جرح ان شئت فان كان يجهل ذلك وهو ممن لا يعرف أن له أن يجرحهم مثل المرأة الضعيفة أو الرجل الجاهل رأيت أن يقول له القاضي ذلك ويخبره أن له أن يجرحهم ويدفع شهادتهم عن نفسه لعل عنده ما يدفع به عن نفسه من عداوة بينه وبينهم أو شوكة مما لا يعلمه المدلون وذلك أني سألت مالكا عن الرجل يدعي على الرجل حقا وقد كانت بينه وبينه مخالطة فيقال للمدعي عليه احلف وبرا فينكل عن اليمين أترى أن يقضى عليه بالحق أم يقول الامام للمدعي احلف واستحق والمدعي عليه لم يطلب عين المدعي ( قال مالك ) فأرى للامام أن لا يقضى بالحق على المدعي عليه حتى يقول للمدعي احلف أن الحق حقا فان حلف والا لم يقض له بشئ ( قال مالك ) لان الناس ليس كلهم يعرف أن اليمين ترد على المدعي فلا ينبغي للامام أن يقضى على المدعي عليه اذا نكل عن اليمين حتى يستخلف المدعي فكذلك مسألتك في التجريح ان كان ممن يجهل ذلك رأيت أن يعلمه الامام الذي له في ذلك قبل أن يقضى عليه ( قال مالك ) واذا أراد القاضي أن يقضى على رجل بقضية فوجه ذلك أن يقول القاضي للمقضى عليه أبيت لك حجة فان قال لا أقضي عليه وان جاء بعد ما قضي عليه يطلب بعض ذلك لم يقبل القاضي ذلك منه الا أن يأتي بأمر يستدل به على ما قال مثل أن يكون لم يعلم بنية هي له أو ما أشبه ذلك والا لم يقبل منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اقام المشهود عليه البيعة على الشهود بعد ما زكوا أنهم شربة الخمر أو أكلوا الربا أو مجانين أو نحو هذا وانهم يلعبون بالسطرنج أو بالنرد أو بالحمام أيكون هذا مما تجرح به شهادتهم في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال المشهود عليه أنا أقيم البيعة أنهم قد حدوا في القذف ( قال ) سئل مالك عن الرجل المحدود في القذف الذي يعرف بالصلاح والحالة الحسنة قبل القذف كيف يعرف من توبته حتى تقبل شهادته ( قال ) اذا زاد خيرا على حاله التي كان عليها والناس يزيدون في الخير وقد كان عمر بن عبد العزيز عندنا بالمدينة رجلا صالحا ثم ولي الخلافة

فزاد على حالته التي كان عليها وزهد في الدنيا فبهذا يعتبر وان كان داعراً حين ضرب  
 في الحد في القذف فعرفت توبته فهذا تقبل شهادته فأرى ان أقام على الشهود البينة  
 انهم قد جلدوا في القذف فان القاضي ينظر الى حالهم اليوم والى حالهم قبل اليوم فان  
 عرف منهم زيدياً في الخير أو توبة عن حالة كانت لا ترضى قبل شهادتهم ﴿قلت﴾  
 فهل يحسد النصراني في القذف في قول مالك (قال) نعم اذا قذف مسلماً حد ﴿قيل﴾  
 والعبد (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكما حدودهما في قول مالك في الفرية (قال) قال لى مالك  
 النصراني حده ثمانون في الفرية والعبد حده أربعون في الفرية ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 أسلم هذا النصراني أتقبل شهادته وقد كان حد في الفرية ثم أسلم بحضرة واحد وشهد  
 (قال) نعم تقبل شهادته وهذا رأي لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه قل للذين كفروا  
 ان يأتوا بغيرهم ما قد سلف ﴿قلت﴾ فهل تجوز شهادة العبد في شيء من الحدود أو  
 الجراحات أو شيء من الحقوق قل أو أكثر (قال) قال مالك لا تجوز شهادة العبد في شيء  
 من الاشياء ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد رجل وامرأتان ان هذا الرجل سرق متاع  
 فلان أتقبل شهادة النساء في الحدود ويضمنه السرقة عديماً كان أو موسراً في قول مالك  
 (قال) قال مالك في الشاهد الواحد يشهد على الرجل انه سرق متاع فلان ان الحد  
 لا يقام بشهادة الشاهد الواحد ولكن يحلف المشهود له مع شاهده فيستحق متاعه ويدفع  
 القطع فالرجل والمرأتان تجوز شهادتهم لرب المتاع فيضمن السارق قيمة ذلك ولا قطع  
 عليه ولا يمين على صاحب المتاع فاذا حلف مع شاهده فان كان المتاع قائماً بيمينه أخذه  
 وان كان مستهلكاً ضمن ذلك المشهود عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان كان عالماً أضمن  
 أم لا (قال) نعم يضمن في رأيي ﴿قلت﴾ لابن القاسم أن تجوز شهادة الشهود على  
 شهادة الشهود في السرقة (قال) قال لى مالك تجوز شهادة الرجلين على الرجل في  
 الفرية والحدود كلها والسرقة حد من الحدود ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد الشهود على  
 رجل غائب أنه سرق فقدم ذلك الرجل الغائب وغاب الشهود أو كانوا حضوراً فقدم  
 هذا الذي شهد عليه بالسرقة وهو غائب أيقطعه الامام أم لا يقطعه حتى يبيد عليه البينة

(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه يقطع إذا كان الامام قد استأصل البيعة في تمام الشهادة لأن مالكاً يحجز الشهادة على الغائب ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد الشهود على رجل بشئ من الحقوق التي للناس والحدود التي هي لله فلم يطعن المشهود عليه على الشهود بشئ: أيحكم مالك على المشهود عليه مكانه إذا لم يطعن المشهود عليه في شهادة الشهود أم لا يحكم حتى يسأل عن الشهود (قال) أرى أن لا يحكم حتى يسأل عن الشهود ﴿قلت﴾ أرايت ان تقادمت السرقة فشهدوا عليه بعد حين من الزمان أيقطع في قول مالك أم لا (قال) نعم يقطع عند مالك وان تقادم ﴿قلت﴾ وكذلك الحدود كلها شرب الخمر والزنا (قال) نعم لا يبطل الحد في شئ مما ذكرت لك وان تقادم ذلك وطال زمانه أو تاب السارق وحسنت حاله وهذا الذي سمعت وهو رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك ان أقر بعد طول من الزمان (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان شرب الخمر وهو شاب في شببته ثم تاب وحسنت حاله وصار فقيها من الفقهاء عابداً فشهدوا عليه أيحكم أم لا في قول مالك (قال) نعم يحكم ﴿قلت﴾ أرايت السكران يؤتى به الى الامام أيعضبه مكانه أم يؤخره حتى يصحو في قول مالك (قال) قال مالك حتى يصحو ﴿قلت﴾ أرايت السرقة اذا سرقها السارق فباعها فأخذ السارق ولا مال له فقطعت يده ثم أصابوا السرقة التي باع قائمة عند مشتريها (قال) قال مالك تؤخذ السرقة من المشتري ويتبع المشتري السارق باليمن الذي دفع اليه ﴿قلت﴾ أرايت المسروق منه أيبكون له أن يتبع المشتري بقيمة السرقة ان كان المشتري قد ألتفها في قول مالك (قال) نعم اذا كان هو ألتفها كلها أو حرقها أو باعها فان كان انما أصابها تلف من السماء فلا شيء عليه وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً سرق من رجل ثوباً فصبغه أحمر فأخذ السارق ولا مال له غير الثوب فقطع أيبكون لرب الثوب أن يأخذ الثوب أم لا (قال) ان أحب صاحب الثوب أن يعطى السارق قيمة الصبغ ويأخذ ثوبه فذلك له وان أبى بيع الثوب فان كان في ثمنه وفلا بقيمة الثوب يوم سرقه السارق كان ذلك لرب الثوب المسروق منه الثوب وان كان أكثر من ذلك أعطى

السارق الفضل وان كان أقل لم يكن للمسروق منه على السارق شيء اذا لم يكن للسارق مال ﴿ قلت ﴾ فان قال رب الثوب المسروق منه أنا آخذ ثوبي وأدفع اليه قيمة صبغه ( قال ) ذلك له وكذلك الفاصب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق ثوبا فجعله ظهارة جبة أو ظهارة فلانس أو بطائن للجيبان ثم أخذ السارق ولا مال له غير ذلك فقال رب الثوب أنا آخذ ثوبي وان كان مقطوعا وأفتقه ( قال ) ذلك له في رأيي لان مالكا قال لو سرق خشبة فأدخلها في بنيانه أو عمودا فأدخله في بنيانه ان لربه أن يأخذه وان كان فيه خراب بنيانه هذا فكذلك الذي سألت عنه ﴿ قلت ﴾ فان أبي أن يأخذ ثوبه فاسدأ ( قال ) يصنع به اذا كما وصفت لك في الذي صبغ الثوب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق حنطة فطحنها سويقا ولتها ثم أخذ ولا مال له غيرها فقطعت يده فقال رب الحنطة أنا آخذ هذا السويق ( قال ) هو كما وصفت لك يباع هذا السويق ويعطى حنطة مثل حنطته تشتري له من ثمن السويق ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق نقرة فضة فصاغها حليا أو ضربها دراهم ثم أخذ ولا مال له غيرها فقطع كيف يصنع بهذا في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى أن لا شيء له الا وزن فضته لاني ان أجزت له أخذها بلا شيء كنت قد ظلمت السارق عمله وان قلت للمسروق منه أعطاه قيمة عمله كانت فضة بفضة وزيادة فهذا الربا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق مني نحاسا فصنعه قحما أو قدرا فأخذ وقطعت يده ولا مال له غير ذلك ( قال ) هذا يكون بمنزلة الفضة ويكون له مثل وزن نحاسه وقد سألت مالكا عما استهلك من النحاس والحديد والتبر والفضة مما يوجد مثله أهو مثل الذهب والورق والطعام ( قال ) قال مالك نعم ليس له في هذه الاشياء الا مثل ما استهلك له ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق من رجل خشبة فصنعها بابا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يكون عليه في الخشبة قيمتها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سرق من رجل غنما فقدمه فقطعت يده ولا مال له وقد باع الغنم ثم أصابها المسروق منه عند رجل فدولت الغنم عنده أولاداً ( قال ) قال مالك يأخذ الغنم وأولادها المسروق منه ويرجع المشتري بالثمن على السارق



﴿ قات ﴾ أرأيت ان سرق وليمين شـلاء ( قال ) عرضا على مالك فحاما وأبى أن  
يحبينا فيها بشئ ثم بلغني عن مالك أنه قال نقطع يده اليسرى ببدء بها ( قال ابن  
القاسم ) وكأنه ذهب الى هذه الآية والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ( قال ابن  
القاسم ) وقوله الاول الذي ترك أحب الى وهو الذي أخذ به أنه نفع رجله اليسرى  
﴿ قلت ﴾ فان سرق واليدان والرجلان جميعا مثل ( قال ) يضرب ويحبس ولا يقطع  
منه شئ لان مالك قال لا يقطع شئ من الشلل ﴿ قلت ﴾ فان سرق واصبعه اليمنى  
الابهام ذاهبة أو اصبعان أو ثلاثة أو جميع أصابع كفه اليمنى ذاهبة أيقطع في قول مالك  
كفه أو رجله اليسرى ( قال ) أما الاصبع اذا ذهبت فأرى أن يقطع لاني سألت  
مالك عن الرجل يقطع يد الرجل اليمنى وابهام يده اليمنى مقطوعة ( قال ) أرى أن  
تقطع يده ( قال مالك ) والاصبع اليسرى . فأرى أن نقطع يده على ما قال مالك ( قال )  
وأما اذا لم يبق الا اصبع أو اصبعان فلا أرى أن نقطع يده لان من لم يبق له الا اصبع  
أو اصبعان فهو مثل الاشل فنقطع رجله اليسرى انا كان أشل اليدين بحال ما وصفت لك  
﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كانت أصابع يده ورجله بحال ما وصفت لك لم يقطع وضرب  
وسجن وضمن السرقة ( قال ) نعم مثل الاشل اليمين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان سرق خبسه  
القاضي ليقطع يده بعدما زكيت البينة فوثب عليه رجل من السجن فقطع يده اليمنى  
( قال ) قال مالك يشكل الذي قطع يده ولا شئ على السارق ولا على القاطع الا أن  
السلطان يؤدبه فيما صنع ﴿ قلت ﴾ فان سجنه القاضي وقد شهدوا عليه بسرقة ولم ترك  
البينة فوثب عليه رجل وهو في السجن فقطع يده اتقطع يده في قول مالك أم لا ( قال  
ابن القاسم ) أرى أن القاضي يكشف عن شهادة هؤلاء الشهود فان زكوا درأ عن القاطع  
القصاص وأدبه ولم يقطع من السارق شيئا لانه قد قطعت يده وان لم ترك البينة  
وبطلت أمكته من القصاص من صاحبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أمر القاضي بقطع  
يمينه فأخطأ القاطع فقطع شماله ( قال ) قال مالك يجزئه ولا تقطع يمينه <sup>(١)</sup> ﴿ قال سحنون ﴾

( ١ ) ( قوله قال سحنون وكذلك ذكر اخ ) كذا في نسخة وفي نسخة أخرى وكذلك بلغني  
عن علي الخ باسقاط نسبه الى سحنون فخر اه كتبه مصححه



وكذلك ذكر عن علي بن أبي طالب ﴿قلت﴾ فهل يكون على القاطع شيء  
(قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى على القاطع شيئاً ولو كان يكون على  
القاطع عقل السارق لقطعت يد السارق اليمنى لسرقته

— باب رد السارق السرقة وتركه ثم رفعه بعد ذلك —

﴿قلت﴾ أرايت ان سرق فأخذه أرباب السرقة فرد عليهم سرقتهم فتركوه ثم رفعه  
قوم أجنيبون أو هم الى السلطان بعد ذلك بزمان وقد رد السرقة (قال) يقطع وقد  
أخبرت أن مالكا قال في الذي ينفو عنه أولياء المتاع عند القاضي ثم يرفعه أجني فإنه  
يقطع فهذا مثل ذلك ﴿قلت﴾ فان ذلك لم يذكر فيه عن مالك أنه رد المتاع وهذا قد  
رد المتاع أفيقطع بعد رد المتاع (قال) نعم يقطع رد المتاع أولم يرد ذلك عنده سواء  
ويقطع ﴿قلت﴾ أرايت ان قطعه في سرقة أيكون هذا القطع لما كان قبله من كل  
سرقة سرقها (قال) قال مالك نعم ولكل قصاص وجب عليه في عينه من قطع في سرقة  
أو جناية على أحد وكذلك لو ضرب في شرب خمر أو أقيم عليه حد زنا فهذا لما كان  
قبله فان فعل بعد ذلك شيئاً أقيم ذلك عليه وأما ما كان قبل ذلك فالقطع والضرب لذلك  
كله ولا شيء عليه في الحد لما كان قبل ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان رفعه هذا المسروق  
منه فقطعه ولا مال عنده الا قيمة ساعته التي سرق وقد كان سرق قبل ذلك من ناس  
شقي فلما قطع لهذا الذي رفعه وأخذ منه قيمة متاعه قدم الذين سرق منهم قبل ذلك  
فقاموا على هذه القيمة التي أخذها هذا الذي قطع يد السارق (قال) أرى أن ذلك  
الشيء الذي وجد عنده ان لم يزل دائماً منذ سرق منهم كلهم فانهم شركاء في تلك القيمة  
وان كان يسراً حدث نظر الى كل سرقة سرقها في يسره ذلك الذي حدث وكانوا في  
هذه القيمة شركاء يضرب كل واحد منهم بقيمة سرقة وليس للذين سرق منهم قبل  
هذا اليسر في هذه القيمة قليل ولا كثير لان هذا يسر حدث بعد سرقة لانه لو قطع  
له وحده لم يكن له من هذا اليسر قليل ولا كثير وانما كان يدخل مع هؤلاء في  
هذه القيمة لو أن يسره تمدى به من يوم سرق منه الى يوم قطع ﴿قلت﴾ ولا ينظر

الى من قضى له بالقيمة وأصحابه غيب فجعلها له دونهم لانه قد حكم له بها دونهم (قال)  
لا لانه بمنزلة رجل فلس ولرجال غائبة عليه دين فقضى هؤلاء الحضور وترك  
الغائب فقدم فانه يدخل فيما أخذ هؤلاء الحضور يضرب في ذلك بمقدار دينه ولو  
داينه قوم آخرون بعد افلاسه لم يكن للغائب في ماله قليل ولا كثير وانما يتبع  
الاولين الذين فلسوه وقسم لهم ماله وكذلك السارق

### الاختلاف في السرقة

قلت ﴿ أرأيت اذا سرق سرقة فاختلف الناس في قيمة السرقة فقال بعضهم ثلاثة  
دراهم وقال بعضهم درهمان ( قال ) قال مالك اذا شهد رجلان عدلان من أهل المعرفة  
بقيمة تلك السلعة ان قيمتها ثلاثة دراهم قطع ﴿ قلت ﴾ أقطع بقيمة رجل واحد ( قال )  
لا يقطع حتى يقوم به رجلان عدلان لأن مالكا قال اذا شهد على قيمتها رجلان عدلان  
من أهل المعرفة بقيمة تلك السلعة قطعت يده ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشهود اذا شهدوا  
عند القاضي أيأمر القاضي ان يسئل عنهم في السر فان زكوا سأل عنهم في العلانية  
( قال ) نعم يسئل عنهم فان زكوا جازت شهادتهم ولا أبالي في السر سأل عنهم أو في  
العلانية اذا زكوا ان شاء في السر وان شاء في العلانية ويحكم بشهادتهم اذا كان من  
يزكيهم عدلا الا أن يحرحم المشهود عليه ﴿ قيل ﴾ وهذا في حقوق الناس وفي  
الحدود التي هي لله وفي القصاص سواء في قول مالك ( قال ) نعم ولا يجوز في التزكية  
في السر والعلانية الا رجلان عدلان ولو أن القاضي اختار رجلا يسأل له عن الشهود  
جاز قوله وقبل ما رفع اليه ولا يذني له ولا للقاضي أن يقبل منه الا ما زكاه عنده رجلان  
عدلان ( قال ابن القاسم ) وهذا الذي سمعت ﴿ قلت ﴾ أرأيت من سرق من السفن  
أقطع في قول مالك ( قال ) نعم لان مالكا قال المواضع حرز لما كان فيها والسفينة عند  
مالك حرز لما فيها ﴿ قلت ﴾ أرأيت من سرق سفينة أقطع أم لا ( قال ) لم أسمع  
من مالك فيه شيئا الا أني أرى أنه مثل من يسرق دابة لانهما تحبس وتربط والا ذهبت  
فان كان معها من يسكنها فسرقتها سارق فهي بمنزلة الدابة عند باب المسجد أو في

السوق اذا كان معها من يمسكها قطع سارقها وان لم يكن معها من يمسكها لم يقطع  
 ﴿قيل﴾ وكذلك السفينة اذا سافروا فيها فنزلوا منزلاً فربطوا السفينة فسرقها رجل  
 فانه يقطع كان معها صاحبها أو ذهب عنها صاحبها في حاجته (قال) نعم ﴿قلت﴾  
 أرأيت كل ما درأت به الحد في السرقة أبيضن السارق قيمة السرقة وان كان عديماً في  
 قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت مسلماً سرق من حربي دخل بأمان أيقطع أم لا  
 في قول مالك (قال) نعم يقطع ﴿قلت﴾ أرأيت الحربي اذا دخل بأمان فسرق  
 أيقطع في قول مالك (قال) نعم في رأيي

— إقامة الحدود في أرض الحرب ومن أكل لحم الخنزير —  
 ﴿والشرب في رمضان والافرار بالزنا والسرقة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أمير الجيش اذا دخل أرض الحرب فسرق بعضهم من بعض  
 في أرض الحرب أو شربوا الخمر أو زنوا أقيم عليهم أميرهم الحدود في قول مالك  
 (قال) قال لي مالك يقيم عليهم الحدود في أرض الحرب أمير الجيش وهو أقوى له  
 على الحق كما تقام الحدود في أرض الاسلام ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن تجاراً من المسلمين  
 دخلوا أرض الحرب بأمان فسرق بعضهم من بعض ثم شهدوا على السارق بالسرقة  
 حين خرجوا اليها أقيم الحد على السارق أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في  
 الجيش اذا كانوا في أرض الحرب انه يقام على السارق الحد فكذلك هؤلاء الذين  
 دخلوا بأمان ولان مالكا لا يلتفت الى اختلاف الدارين وهؤلاء مسلمون مقرون  
 بأحكام الاسلام ايسوا بمنزلة المشركين الذين لا يقرون بأحكام المسلمين ﴿قلت﴾  
 وكذلك ان زنى في دار الحرب بعض هؤلاء التجار أو شرب الخمر فشهدوا عليه بعد  
 ما خرج أقيم عليه الامام الحد (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت من أكل لحم  
 الخنزير من المسلمين أ يكون عليه العقوبة أم ماذا عليه في قول مالك (قال) قال  
 مالك ذلك عليه أن يعاقبه الامام لما اجتراً في أكله (قال) وقال مالك ومن شرب الخمر  
 في رمضان جلد ثمانين ثم يضربه لافطاره في رمضان ﴿قلت﴾ وكم يضربه لافطاره

في رمضان (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال ذلك الى الامام ﴿قلت﴾ وبجمع  
الامام ضرب حد الخمر والضرب الذي يضربه لافواه في رمضان جميعا أم اذا جف ضرب  
الحد ضربه لافواه في رمضان (قال) سألتنا مالكا عن ذلك فقال ذلك الى الامام ان  
شاء جمع الضرب وان شاء فرقه (قال) ويؤدبه لا كله الخنزير على ما يرى الامام ويجهده  
فيه ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدوا عليه انه أقر بالسرقه أو بالزنا وهو ينكر أقيم عليه  
الامام الحد في الوجهين جميعاً في قول مالك أم لا (قال) قال مالك ان أتى بأمر  
يعذره مثل أن يقول أقررت لكذا وكذا فيقال ﴿قلت﴾ أرايت ان جحد ذلك  
الاقرار أصلاً يقال (قال) أرى أن يقال ﴿قلت﴾ أرايت العبيد والمكاتبين  
والمدبرين وأمهات الاولاد اذا أقروا بالسرقه أتعصم أيديهم أم لا في قول مالك  
(قال) تعصم أيديهم اذا عينوا ﴿قلت﴾ فان كانت السرقه التي أقروا بها في  
أيديهم وزعموا أنهم سرقوها من هذا الرجل وقال سيدهم كذبتم بل هذا متاعى (قال)  
سئل مالك عن سلة كانت مع جارية أتت بها لترهنها فقال رجل أنا دفعت اليها هذه  
السلة لترهنها لي وقالت الجارية صدق هو دفع ذلك الى وقال سيدها السلة سلعتي  
(قال) قال مالك ان كان للمدعي بينة أنه دفع الى الجارية السلة لترهنها فهي له والالم  
يكن له من السلة شيء وكانت السلة لسيد الجارية ﴿قلت﴾ فهل يحلف سيد الجارية  
لهذا الرجل (قال) نعم ولم أسمعه من مالك

باب القطع مما يجب على الصبي وفيمن أقر بسرقة بتهديد

والشهادة على السرقة واقامة القطع والضرب في البرد

﴿قلت﴾ أرايت الصبي اذا سرق أو زنى أو أصاب حداً وقد بلغ سن من يحتلم  
ومن الصبيان من يبلغ ذلك السن ولا يحتلم ويحتلم بعد ذلك بسنة أو سنتين أو ثلاث  
أي نظر حتى يبلغ من السن ما لا يجاوزه أحد من الغلمان الا احتلم أم يقام عليه الحد اذا  
بلغ أول سن الاحتلام في قول مالك (قال) لا أقيم عليه الحد حتى يبلغ من السن ما  
لا يجاوزه غلام الا احتلم اذا لم يحتلم قبل ذلك ﴿قلت﴾ والجارية اذا لم تحض كذلك

(قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان أثبت الغلام ولم يحتمل ولم يبلغ أقصى سن الاحتلام أيجد في قول مالك أم لا (قال) قال مالك يجحد اذا أثبت وأحب الى أن لا يجحد وان أثبت حتي يحتمل أو يبلغ من السن ما لا يجاوزه غلام الا احتلم (قال ابن القاسم) وقد كلمته في الانبات فرأيت به يصني الى الاحتلام ﴿قلت﴾ أرايت اذا أقر بشئ من الحدود بعد التهديد أو القيد أو الوعيد أو الضرب أو السجن أيقام عليه الحد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من أقر بعد التهديد أقيل . فالوعيد والقيد والتهديد والسجن والضرب تهديد عندي كله وأري أن يقال ﴿قلت﴾ والوعيد والتهديد عند مالك بمنزلة السجن والضرب (قال) قد أخبرتك بقوله في التهديد فاسألت عنه عندي مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان أقر بعد القيد والضرب ثم ثبت على اقراره أقيم عليه مالك الحد وانما كان أصل اقراره غير جائز عليه (قال) لم أسمع من مالك في هذا الا ما أخبرتك أنه قال يقال وأنا أرى أنه ما كان من اقراره بعد أمن من عقوبة يعرف ذلك فأرى أن يقام عليه الحد أو يخبر بأمر يعرف به وجه صدق ما أقر به وعين والا لم أر أن يقطع لان الذي كان من اقراره أول مرة قد انقطع وهذا كانه اقرار حادث بل هو اقرار حادث ﴿قلت﴾ أيخلى عنه اذا كان اقراره انما كان خوفا منه في قول مالك وهو لم يرجع عن اقراره (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يجبس حتى يستبرأ أمره ﴿قلت﴾ فان ضرب وهدد فأقر فأخرج القتل أو أخرج المتاع الذي سرق أقيم عليه الحد فيما قد أقر به أم لا وقد أخرج ذلك (قال) لا أقيم عليه الحد الا أن يقر بذلك آمناً لا يخاف شيئاً ﴿قلت﴾ فان جاء ببعض المتاع وأتلف بعض المتاع أئضمنه بقية المتاع اذا جاء بوجه يمهذ به (قال) لا ﴿قلت﴾ أئضمنه الدية اذا جاء بوجه يمهذ به السلطان (قال) لا أئضمنه الدية ﴿قلت﴾ أئحفظه عن مالك (قال) لا وهورائي ﴿قلت﴾ أرايت السارق اذا شهدوا عليه بالسرقة أيستحسن للامام أن يقول له قل ما سرقت (قال) لم أسمعه من مالك ولم أسمع أحداً يذكر هذا عنه ولا أرى للامام أن يقول له شيئاً من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت اذا كان

البرد الشديد أو الحر الشديد فأني بالسارق فشهدوا عليه بالسرقة فخاف الامام ان قطعه  
أن يموت لشدة الحر والبرد أيري مالك أن يؤخره الامام (قال) بلغني أن مالكا كان  
يقول في البرد الذي يخاف منه أن يكرز منه ان الامام يؤخره فأري ان كان الحر أمراً  
يعرف خوفه لا يشك فيه انه بمنزلة البرد فأراه مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدوا عليه  
بالسرقة فأراد الامام قطعه فشهد آخرون عليه بالقتل أيأتى القتل على السرقة في قول مالك  
(قال) نعم ﴿قلت﴾ فان شهدوا عليه بسرقة وشهد عليه آخرون بقتل عمداً فمفأ أولياء القتل  
أيقطعه أم لا في قول مالك (قال) نعم يقطع في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان قطع يمين رجل  
وسرق لم تقطع يمينه (قال) قال مالك للسرقة ﴿قلت﴾ فهل يكون للذي قطعت يمينه  
الدية في ماله أم لا (قال) قال مالك من قطع يمين رجل فأصاب القاطع بلاء من السماء  
فذهبت يمينه انه لا شيء للمقطوعة يمينه على القاطع لا من دية ولا غيرها لان الذي  
كان حقه فيه قد ذهب فكذلك الذي سرق وقطع يمين رجل اذا قطع في السرقة فلا شيء  
للذي قطعت يمينه ﴿قلت﴾ لم قطع مالك يمينه للسرقة ولم يقطعها ليمين المقطوعة يده  
(قال) قال مالك اذا اجتمع حد العباد وحد الله يكون للعباد أن يعفوا عنه وحد الله لا  
يجوز للعباد العفو عنه فانه يقام الحد الذي هو لله الذي لا يجوز العفو عنه ﴿قلت﴾ أرايت  
لو أن رجلاً سرق وقطع شمال رجل فرفع للسلطان أيقطعه للسرقة ويقتص من شماله  
(قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو رأيي لان من سرق عند مالك أقيم  
عليه حد السرقة ومن قطع متعمداً اقتص منه ﴿قلت﴾ فهل يجمع القطعان عليه  
جميعاً أم يقطع يمينه ثم يؤخره حتى اذا برأ قطع شماله في القصاص (قال) سألت مالكا  
عن الحد والنكال يجممان على الرجل (قال) قال مالك ذلك الى الامام على ما يرى  
ان رأى أن يجمعهما جميعاً فجمعهما وان رأى أن يفرق فرق (قال) قال مالك وما سمعت  
في هذا حداً ﴿قلت﴾ أرايت ان اجتمع على رجل القصاص والحدود التي هي لله بأبها  
مبدأ (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك في القطع والسرقة اذا اجتمعا  
في اليد الواحدة أخذ الحد الذي هو لله فأري أن يبدأ بما هو لله فيؤخذ فان عاش أخذ

مال للعباد وان مات كان قد أخذ منه ما هو لله لان الحدود التي هي لله لا عفو فيها فلذلك  
 ينبغي أن يبدأ بها ويعجل قبل القصاص وان لم يخف الامام عليه شيئاً جمع ذلك عليه وان  
 خاف عليه الموت فرق ذلك عليه مثل ما قال لى مالك في الضرب والنكال ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان قال سرق من فلان وقال فلان ما سرق منى شيئاً (قال) أقيم عليه الحد ﴿قلت﴾  
 أرايت ان أقت الحد عليه أيقول للذى أقر بالسرقة احمل متاعك فيجعل المتاع متاعه  
 ويقطعه (قال) نعم الا أن يدعيه رب المتاع فيكون ذلك له ﴿قلت﴾ أرايت ان قال  
 سرق هذا المتاع من فلان وقال فلان بل المتاع متاعك ولم تسرقه منى أو قال له  
 انه كان استودعني وقوله أنا سرقته انما أخذ متاعه أو قال انما بعث بهذا المتاع منى  
 اليه وهو يقر على نفسه بالسرقة (قال) الذى سمعت من مالك وهو رأيت  
 أنه يقطع ولا يلتفت الى قوله الآخر لان هذا مقر بالسرقة ﴿قلت﴾ أرايت من  
 سرق من بيت المال هل يقطع (قال) قال لى مالك نعم يقطع ﴿قلت﴾ أرايت من  
 سرق من مغنم وهو من أهل ذلك المغنم (قال) قال لى مالك يقطع ﴿قلت﴾ لم  
 قطعه مالك وله فيه نصيب (قال) قال لى مالك كم حصته من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت  
 المكاتب يسرق من مال سيده (قال) قال لى مالك لا قطع عليه ﴿قلت﴾ فلو سرق  
 السيد من مال مكاتبه أيقطع أم لا (قال) قال مالك أما ما أخبرتك في المكاتب أنه  
 اذا سرق من مال سيده لم يقطع فالسيد اذا سرق من مال مكاتبه أخرى أن لا يقطع  
 ﴿قلت﴾ فأم الولد اذا سرق من مال سيدها (قال) قال مالك لا يقطع العبد  
 اذا سرق من مال سيده ولا المكاتب فأم الولد بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أرايت الرجل  
 والمرأة في القطع والاقرار بهذه المنزلة بالسرقة سواء عند مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾  
 أرايت الاخرس أيقطع اذا سرق أو أقر بالسرقة (قال) اذا شهدت عليه الشهود بسرقة  
 قطع واذا أقر فان كان اقراره أمراً يعرف ويمين قطع والا لم يقطع ﴿قلت﴾ أرايت من  
 سرق سرقة فلم يرفع الى السلطان حتى ورثها السارق ثم رفع الى السلطان والسرقة له  
 من ميراث ورثه بعد السرقة أيقطع في قول مالك أم لا (قال) يقطع اذا رفع الى



السلطان وان كان قد ورث السلعة قبل ذلك أو وهبت له أو تصدق بها عليه أو اشتراها فان هذا كله وما أشبهه لا يدرا به عنه الحد في رأيي

❦ فيمن سرق وديعته التي جعلها المستودع ❦

❦ وفيمن سرق من رجلين وأحدهما غائب ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أتى استودعت رجلا متاعا فجحدني فسرقت هذا المتاع وكانت عندي بينة اني كنت استودعته هذا المتاع نفسه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ان لا يقام الحد هاهنا ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا سرق من رجلين سلعة قيمتها ثلاثة دراهم وأحد الرجلين المسروق منهما غائب أيقطع أم لا (قال) نعم يقطع في رأيي ❦ قلت ❦ أفيقضى لهذا الحاضر بنصف قيمة السرقة اذا كانت مستهلكة في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ فان قدم الغائب وأصاب السارق عديما (قال) ان كان يوم قطعت يده مليا ثم أعدم بعد ذلك فانه يأخذ نصف ما أخذ الشريك ويتبعان جميعا السارق بنصف قيمة السلعة الباقي وان كان يوم قطعت يده لم يكن له من المال الا مقدار ما أخذ شريكه رجع عليه فشاركه ولم يرجع على السارق بشئ ولم يتبع به وهذا مثل ما قال مالك في الشريكين يكون لهما الدين على الرجل فيطلبه أحدهما بحصته فيأخذ حصته ثم يقدم صاحبه الغائب فيصيب الذي كان عليه الدين عديما انه يرجع على شريكه بنصف ما قبض فيأخذه منه

❦ فيمن ادعى السرقة على رجل وفيمن أقر بالسرقة ثم نزع ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا ادعى على رجل أنه سرق منه ولا بينة له فقال استحلفه لي أئستحلف له في قول مالك (قال) ان كان المدعى عليه متهما بذلك موصوفا به استحلف وامتنحن وهدد وان كان على غير ذلك لم يعرض له ولم يصنع به من ذلك شيء (قال) ولقد قال مالك في المرأة تزعم ان فلانا استكرهها فجاء معها ولا يعرف ذلك الا بقولها (قال) قال مالك تضرب المرأة الحد ان كانت قالت ذلك لرجل لا يشار اليه بالفسق



وان كان ممن يشار اليه بالفسق نظر في ذلك وأرى في هذا ان هو قاله لرجل لا يشار اليه بذلك وهو من الفضل والدين رأيت أن يؤدب أدبا موجعا ولا يباح لأهل السفه شتم أهل الفضل والدين ﴿قلت﴾ أرايت لو ان رجلا أقر أنه سرق من رجل ألف درهم بغير محنة ولا شيء ثم جحد به بعد ذلك والمسروق منه يدعى ذلك (قال) يقال في ذلك ولا يقطع ويقضى عليه بالالف درهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

---

﴿تم كتاب السرقة بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿ويليه كتاب المحاريين﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى اله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب المحاربين ﴾

﴿ ماجاء في المحاربين ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت أهل الذمة وأهل الاسلام اذا حاربوا فأخافوا ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا فأخذوا كيف يصنع بهم الامام في قول مالك (قال) قال مالك اذا أخافوا السبيل كان الامام مخيراً ان شاء قتل وان شاء قطع (قال مالك) ورب محارب لا يقتل وهو أخوف وأعظم فساداً في خوفه ممن قتل ﴿ قلت ﴾ فان أخذه الامام وقد أخاف ولم يأخذ مالا ولم يقتل أ يكون الامام مخيراً فيه يرى في ذلك رأيه ان شاء قطع يده وان شاء قطع رجله وان شاء قتله وصلبه أم لا يكون ذلك للامام (قال) قال مالك اذا نصب وأخاف وحارب وان لم يقتل كان الامام مخيراً وتأول مالك هذه الآية قول الله تبارك وتعالى في كتابه انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً قال فقد جعل الله الفساد مثل القتل ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أخاف ولم يأخذ المال (قال) اذا أخاف ونصب ولم يأخذ المال فان الامام مخير وقد قال مالك وليس كل المحاربين سواء (قال مالك) منهم من يخرج بعصاه أو بشيء فيؤخذ على تلك الحال لم يخف السبيل ولم يأخذ المال ولم يقتل (قال مالك) فهذا لو أخذ فيه بأيسره لم أر بذلك بأساً ﴿ قلت ﴾ وما أيسره عند مالك (قال) أيسره وأخفه أن يجلد وينفي ويسجن في الموضع الذي نفي اليه ﴿ قلت ﴾ والى أي موضع نفي هذا المحارب اليه اذا أخذ

بمعصر ( قال ) قد نفى عمر بن عبد العزيز من مصر الى شقبة <sup>(١)</sup> ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه قال قد كان ينفي عندنا الى فدك أو خيبر وقد كان لهم سجن يسجنون فيه ﴿ قلت ﴾ وكم يسجن حيث ينفي ( قال مالك ) يسجن حتى تعرف له توبة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذه الامام وقد قتل وأخذ الاموال وأخاف السبيل كيف يحكم فيه ( قال ) يقتله ولا يقطع يده ولا رجله عند مالك ﴿ قلت ﴾ ويصلبه ( قال ) قال مالك لم أسمع أحداً صلب الا عبد الملك بن مروان فإنه كان صلب الذي كان يقال له الحارث الذي كان نبأ صلبه عبد الملك ( قال ) قال مالك وذلك الى الامام يجتهد في ذلك ﴿ قلت ﴾ وكيف يصلبه في قول مالك أحياء أم ميتا ( قال ) لم أسمع من مالك الا ما أخبرتك مما ذكر عن عبد الملك بن مروان فإنه صلب الحارث وهو حي وطعنه بالحربة بيده ( قال ) وأنا أرى أن يصلب حياً ويطعن بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي أخذه الامام ولم يقتل ولم يفسد ولم يخف السبيل الا أنه قد حارب خرج بخشبة أو ما أشبه هذا أيكون للامام أن يعفو عن هذا ( قال ) لا يكون للامام أن يعفو عن هذا عند مالك ولا عن أحد من المحاربين ﴿ قلت ﴾ فكم يضربه في قول مالك ( قال ) يجتهد الامام برأيه في ضربه ونفيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المحاربين من أهل الذمة وأهل الاسلام في قول مالك أهم سواء ( قال ) نعم والنصارى والعبيد والمسلمون في ذلك الحكم فيهم واحد عند مالك الا أنه لا نفي على العبيد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذ وقد أخاف السبيل وأخذ المال ( قال ) قال مالك اذا خرج ولم يخف السبيل ولم يأخذ المال ولم يقتل وأخذ بحضرة ما خرج او خرج بخشبة أو ما أشبه ذلك ولم ينصب ولم يمل أمره فان الامام يجلد مثل هذا وينفيه ( قال مالك ) وان هو خرج وأخاف السبيل ونصب وعلا أمره ولم يأخذ المال فالامام مخير ان شاء قتله وان شاء قطع يده ورجله ﴿ قلت ﴾ فهل يجتمع مع القطع والقفل الضرب ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هو قتل وأخذ المال وأخاف أيكون للامام أن يقطع يده ورجله ولا يقتله ( قال ) لا يكون ذلك الى الامام اذا قتل وأخذ المال ( قال مالك )

فأرى أن يقتل أن رأى ذلك الامام اذا أخذ المال ولم يقتل ان يقتله قتله لان الله يقول  
 في كتابه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا فأخذ المال  
 من الفساد في الارض وانما يجتهد الامام في الذي يخيف ولا يقتل ولا يأخذ مالا  
 ويؤخذ بحضرة ذلك قبل أن يطول زمانه ( قال مالك ) والذي تقطع يده ورجله  
 لا أرى أن يضرب اذا قطعت يده ورجله ﴿ قلت ﴾ فان قتل وأخذ المال أنقطع يده  
 ورجله ونقتله أم نقتله ولا تقطع يده ورجله في قول مالك ( قال ) القتل يأتي على ذلك  
 كله ( قال ) وانما يخير الامام عند مالك اذا أخاف ولم يأخذ مالا ولم يقتل فأخذ  
 بحضرة ذلك فأما من طال زمانه ونصب نصبا شديدا فهذا لا يكون الامام فيه خيرا  
 ويقتله الامام . وأما الذي أخذ بحضرة الخروج فان مالك قال في هذا لو ان الامام  
 أخذ بأيسره لم أر بذلك بأسا وقد فسرت لك ذلك فهذا أصل قول مالك في هذه  
 الاشياء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذ المحاربون من المال أقل مما تقطع فيه اليد أقل من  
 ثلاثة دراهم ( قال ) ليس حد المحاربين مثل حد السارق والمحارب اذا أخذ المال قليلا  
 كان أو كثيرا فهو سواء والسارق لا يقطع الا في ربع دينار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان  
 قطعوا على المسلمين وعلى اهل الذمة أهو سواء في قول مالك ( قال ) نعم ولقد بلغني  
 عن مالك أخبرني عنه من أثق به عن غير واحد ان عثمان قتل مسلما قتل ذميا على وجه  
 الحراية قتله على مال كان معه فقتله عثمان ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تابوا من قبل ان يقدر  
 عليهم وقد كانوا قتلوا وأخافوا وأخذوا الاموال وجرحوا الناس ( قال ) قل مالك يضع  
 عنهم حد الامام كل شيء الا أن يكونوا قتلوا فيدفعون الى أولياء القتلى وان أخذوا  
 المال اغرموا المال ﴿ قلت ﴾ وكذلك الجراحات ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ ويدرأ عنهم القتل  
 والقطع في الذي كان يجب عليهم لو أخذوا قبل أن يتوبوا فأما ما صنعوا في أموال الناس  
 وفي دمائهم وفي أبدانهم فهم يؤخفون بذلك عند مالك الا أن يعفى عنهم ( قال ) نعم  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانوا محاربين فقطعوا على الناس الطريق فقتلوا رجلا قتله واحد  
 منهم الا أنهم كانوا أعوانا له في تلك الحال الا أن هذا الواحد منهم ولي القتل

حين زاحفهم ثم تابوا وأصلحوا فجاء ولي المقتول يطالب دمه أيقتلهم كلهم أم يقتل  
الذي قتل عليه وحده (قال) قال مالك يقتلون كلهم إذا أخذوا على تلك الحال  
(قال ابن القاسم) فان تابوا قبل أن يؤخذوا فأتى أولياء القتل يطلبون دمه دفعوا  
كلهم الى أولياء المقتول فقتلوا من شاؤوا وعفوا عن شاؤوا وأخذوا الدية ممن شاؤوا  
وقد ذكر مالك عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه حين قال لو تملاً عليه أهل  
صنعاء أقتلتهم جميعاً فهذا يدل على أنهم شركاء في قتله فذلك الى أولياء المقتول يقتلون  
من شاؤوا منهم ويدفون عن شاؤوا منهم (قال) ولقد قال لى مالك فى قوم خرجوا فقطعوا  
الطريق فتولى رجل منهم أخذ مال كان مع رجل ممن أخذ أخذه منه والاخرون  
وقوف الا أنه بهم قوي وأخذ المال فأراد بعض من لم يأخذ المال التوبة وقد أخذ  
المال الذى أخذ ودفع الى الذى لم يأخذ حصته ما ذا ترى عليه حين ذلك أحصته التى  
أخذ أم المال كله (قال) بل أرى المال كله عليه لانه انما قوى الذى أخذ المال بهم  
والقتل أشد من هذا فهذا يدل على ما أخبرتك به من القتل ولقد ذكروا عن  
مالك عن عمر بن الخطاب أن بعضهم كان ربيثة<sup>(١)</sup> للذين قتلوا فقتله صر معهم ﴿قلت﴾  
أرأيت ان كانوا قد أخذوا المال فلما تابوا كانوا عدماً لا مال لهم أيسكون ذلك لأصحاب  
المال ديناً عليهم فى قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان أخذوا قبل أن يتوبوا أقيم  
عليهم الحد فقطعوا أو قتلوا ولهم أموال أخذت أموال الناس من أموالهم وان لم يكن  
لهم يومئذ مال لم يتبعوا بشئ مما أخذوا بمنزلة السرقة (قال) نعم وهو قول مالك فيما  
بلغنى عن أئق به وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان أخذهم الامام وقد قتلوا وجرحوا  
وأخذوا الاموال فعفا عنهم أولياء القتل وأولياء الجراحات وأهل الاموال أيجوز عفوهم  
فى قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز العفو هاهنا ولا يجوز للامام أن يعفو لان  
هذا حد من حدود الله قد بلغ السلطان فلا يجوز فيه العفو ولا يصالح لأحد أن يشفع  
فيه لانه حد من حدود الله ﴿قلت﴾ فان تابوا وأصلحوا وقد قتلوا أناساً من أهل

(١) ربيثة (قال فى القاموس رباهم ورباهم كمنع صار ربيثة لهم اه أى طليعة اه ككتبه مصدحه

الذمة ولم يقتلوا أحداً غيرهم (قال) أرى أن الدية في أموالهم لأولياء القتلى لأن المسلم لا يقتل بالذمى عند مالك ﴿قلت﴾ فإن كانوا ذميين أكان عليهم القود في قول مالك (قال) نعم لأن مالكا قال يقتل النصراني بالنصراني ﴿قلت﴾ وكيف تعرف توبة هؤلاء النصراني المحاربين في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن تركوا ما كانوا عليه قبل أن يقدر عليهم فلا أرى أن يقام عليهم حد المحاربين ﴿قلت﴾ أرايت أن كانت فيهم امرأة أليكون سبيلها في قول مالك سبيل الرجال أم لا وهل يكون النساء محاربات في قول مالك أم لا (قال) أرى أن النساء والرجال في ذلك سواء ﴿قلت﴾ فالصبيان (قال) لا يكونون محاربين حتي يحتلموا عند مالك لأن الحدود لا تقام عليهم عند مالك والحراة حد من الحدود والنساء انما صرن محاربات لأن مالكا قال تقام عليهن الحدود والحراة حد من الحدود ﴿قلت﴾ أرايت أن قطعوا الطريق في مدينتهم التي خرجوا منها فأخذوا أليكونون محاربين في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن خرج مرة فأخذه الامام فقطع يده ورجله ثم خرج ثانية فأخذه الامام أليكون له أن يقطع يده الاخرى ورجله الاخرى (قال) نعم ان رأى أن يقطعه قطعه ﴿قلت﴾ وسمعت من مالك (قال) لا الا أنى أراه مثل السارق ألا ترى أنه يقطع يده ثم رجله ثم يده ثم رجله فكذلك المحارب تقطع يده ورجله فان خرج ثانية فان رأى الامام أن يقطعه قطع يده الباقية ورجله ﴿قلت﴾ أرايت أن أخذ الامام هذا المحارب وهو أقطع اليد اليمنى فأراد قطعه ورأى أن يقطعه كيف يقطعه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أن قول مالك في السارق اذا كان أقطع اليد اليمنى أو أشل اليد اليمنى قطع رجله اليسرى وترك يده اليمنى فكذلك المحارب اذا لم تكن يده اليمنى قائمة قطعت يده اليسرى ورجله اليسرى وهذا عندنا بين لأن الله تبارك وتعالى قال انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض . فالقطع في المحارب في يده ورجله جميعا انما هما جميعا شيء واحد بمنزلة

القطع في يد السارق أو رجله انما هوشي واحد فاذا أصاب احدى اليدين شلل أو قطع  
رجع الى اليد الاخرى والرجل التي تقطع معها لانهما في القطع بمنزلة الشيء الواحد في  
المحارب ألا ترى أن السارق اذا أصيب أقطع اليد اليمنى أو أشل اليد اليمنى رجع  
الى امام الى رجله اليسرى فان أصابه أيضا أقطع أصابع اليمنى تطع رجله اليسرى ولم  
يقطع بعض اليد دون بعض فكذلك اذا كانت اليد ذاهبة في المحارب لم تقطع الرجل  
التي كانت تقطع معها ولكن تقطع اليد الاخرى والرجل التي تقطع معها حتى يكون  
من خلاف كما قال الله تعالى ﴿ قلت ﴾ أرأيت المحارب يخرج بغير سلاح أي يكون محاربا  
أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ان فعل ما يفعل المحارب من تلصصهم  
على الناس وأخذ أموالهم مكابرة منه لهم فأراه محاربا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل الواحد  
هل يكون محاربا في قول مالك ( قال ) نعم وقد قتل مالك رجلا واحدا كان قد قتل  
على وجه الحراة وأخذ مالا وأنا بالمدينة يومئذ ﴿ قلت ﴾ أرأيت القوم يشهدون على  
المحاربين أنهم قد قطعوا الطريق عليهم وقتلوا منهم ناسا وأخذوا أموالهم منهم ( قال )  
سألت مالكا عنهم فقال مالك ومن يشهد على المحاربين الا الذين قطع عليهم  
الطريق ( قال ) نعم تجوز شهادتهم عليهم فيما شهدوا به عليهم اذا كانوا عدولا من  
قتل أو أخذ مال أو غير ذلك ﴿ قلت ﴾ ويعطيهم هذه الاموال التي شهدوا عليها  
أن هؤلاء المحاربين قطعوا عليهم السبيل وأخذوها منهم أعطيتهم مالك هذا المال  
بشهادتهم ( قال ) نعم في رأيي اذا شهد بعضهم لبعض ولا تقبل شهادة أحد في  
نفسه في مال أخذ منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المحاربين اللصوص اذا أخذوا ومعه  
الاموال فجاء قوم يدعون تلك الاموال وليست لهم بينة ( قال ) سألت مالكا عنها  
فقال مالك أرى للامام أن يقبل قولهم في أن المال لهم ولكن لأرى أن يعجل بدفع  
ذلك المال اليهم ولكن ليستأن قليلا ولا يطول حتى ينتشر ذلك فان لم يحج للمال طالب  
سواهم دفعه اليهم وضمهم ﴿ قال ﴾ فقات للمالك الحميل ( قال ) لا ولكن يشهد عليهم  
ويضمنهم في أموالهم بغير حميل ان جاء لذلك طالب ﴿ قلت ﴾ أفيدستحلفهم في قول

مالك ( قال ) لم أسمع من مالك وأرى أن يحلفهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت القوم يخرجون تجاراً إلى أرض الحرب فيقطع بعضهم الطريق على بعض وكلهم مسلمون إلا أنهم قد قطعوا في دار الحرب على مسلمين مثلهم وذميين دخلوا دار الحرب بأمان ( قال ) قال مالك في هؤلاء الخناقين الذين يخرجون مع الجيش إلى أرض الحرب فيخنقون الناس على أموالهم في دار الحرب في الصوائف ( قال ) بلغني عن مالك أنه قال يقتلون ﴿ قلت ﴾ والخناق محارب عند مالك ( قال ) نعم الخناق محارب إذا خنق على أخذ مال

### ﴿ في الذين يسقون الناس السيكران ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك وهؤلاء الذين يسقون الناس السيكران أنهم محاربون إذا سقوهم ليسكروا فيأخذوا أموالهم ( قال ) قال مالك هم محاربون يقتلون ﴿ قلت ﴾ هذا يداني على قول مالك أن من حارب وحده بغير سلاحه محارب ( قال ) نعم يستدل بهذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت محاربين أخذوا وقد أخذوا أموالاً وأخافوا ولم يقتلوا فرأى الإمام أن يقطع أيديهم وأرجلهم ولا يقتلهم فقطع أيديهم وأرجلهم ولم يقتلهم أيضاً المالك الذي أخذوا وقد استهلكوه في أموالهم أم لا ( قال ) بلغني عن مالك أنه قال هو مثل السرقة وانهم يضمنون أن كان لهم مال يومئذ ولا يتبعون به ديناً إذا لم يكن لهم مال ﴿ قلت ﴾ أرأيت من قتل قتل غيلة ورفع إلى قاض من القضاة فرأى أن لا يقتله وإن يمكن أو ليا المقتول منه ففعل فمفوا عنه ثم استقضى غيره فرفع إليه أقترى أن يقتله القاضى الثانى أم لا يقتله لانه قد حكم به قاض قبله في قول مالك ( قال ) لا أرى أن يقتله لانه مما اختلف الناس فيه ( قال ) وقال لى مالك من دخل على رجل في حريمه على أخذ ماله فهو عندى بمنزلة المحارب يحكم فيه كما يحكم في المحارب ﴿ قلت ﴾ أرأيت قوما محاربين شهد عليهم الشهود بالحرابة فقتلهم رجل قبل أن تزكى البينة وقبل أن يأمر القاضى بقتلهم كيف يصنع مالك بهذا الذى قتلهم ( قال ) قال مالك ان زكيت البينة أدب هذا الذى قتلهم ولم يقتل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم ترك البينة



وبطلت الشهادة أنقذته (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت المحاربين أجهادهم عند  
مالك جهاد (قال) قال مالك نعم جهادهم جهاد ﴿قلت﴾ فان شهدت الشهود  
بإقراره بالحرابة وهو منكر أقيم الامام عليه الحد حد الحرابة أم لا (قال) لا يقام  
ذلك عليه ويقال

تم كتاب المحاربين

﴿بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم﴾

\*\*\*\*\*

﴿ولاية كتاب الجراحات﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الجراحات ﴾

﴿ باب تغليظ الدية ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لابن القاسم هل كان مالك يعرف شبه العمدة في الجراحات أو في قتل النفس ( قال ) قال مالك شبه العمدة باطل وإنما هو عمد أو خطأ ولا أعرف شبه العمدة ﴿ قلت ﴾ في أي شيء يري مالك الدية مغلظة ( قال ) قال مالك في مثل ما صنع المداحي بابنه فلا يراه إلا في الوالد في ولده إذا قتله خذفه بمحديقة أو بغير ذلك مما لو كان غير الوالد فعل ذلك به قتل به فإن الوالد يدركه عنه في ذلك القود وتغليظ عليه الدية على الوالد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والخلفة التي في بطونها أولادها ﴿ قلت ﴾ فهل ذكر لكم مالك أن أسنان هؤلاء الخلفات مابين ثنية إلى بازل عامها ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا يبالي أي الأسنان كانت ﴿ قلت ﴾ فهل تؤخذ هذه الدية حالة أم في ثلاث سنين ( قال ) بل حالة ألا ترى أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لسراقة بن جهم المداحي اعد لي على قديد عشرين ومائة بعير ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا تغليظ الدية في أخ ولا زوج ولا زوجة ولا في أحد من الأقارب ﴿ قال ﴾ وبلغني عن أثق به عن مالك في الجدة أنه يراى مثل الأب تغليظ عليه الدية ( قال ابن القاسم ) وأنا أرى ذلك وأرى الأم مثل ذلك أيضاً في التغليظ. وهي أقدمهما ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فهل تغليظ الدية في ولد الولد

(قال) نعم كذلك بلغني عن مالك أنه قال أراه مثل الاب ﴿قال﴾ وقال مالك لا تغلظ الدية في الشهر الحرام (قال) ولا تغلظ الدية على من قتل خطأ في الحرم ﴿قال﴾ وقال مالك لا ولا تغلظ الدية عليه ﴿قلت﴾ أرايت التغليظ في قول مالك على أهل الورق والذهب كيف هو (قال) ينظر كم قيمة الثلاثين جذعة والثلاثين حقة والاربعين خلفه فيعرف كم قيمتهن ثم ينظر الى دية الخطأ أخماسا من الاسنان عشرين بنت مخاض وعشرين ابن لبون ذكور وعشرين بنت لبون وعشرين حقة وعشرين جذعة فينظر كم قيمة هذه ثم ينظر كم فضل ما بين القيمتين ما بين قيمة دية التغليظ ودية الخطأ فيزداد في الدية على قدر ذلك ان كان خمسا أو سدسا أو ربما ﴿قلت﴾ ولم يذكر لكم مالك أن هذا شيء قد وقت فيما مضى ولا يكون لاهل زماننا أن ينظروا في زيادته اليوم (قال) لا لم يذكر لنا مالك ذلك (قال) وأرى أن ينظر الى ذلك في كل زمان فيزداد في الدية قدر ما بين القيمتين على ما وصفت لك وتفسير قول مالك أن ينظر كم دية المغلظة فان كان قيمتها ثمانمائة دينار ودية الخطأ ستمائة دينار فالعقل من دية الخطأ الثلث حمل على أهل الدية المغلظة ﴿قلت﴾ فالدية من الورق فانظر أبداً ما زادت دية المغلظة على دية الخطأ كم هو من دية الخطأ فاحمله على أهل الذهب والورق وينظر كم هو من دية المغلظة وهذا تفسير قول مالك (قال ابن القاسم) وكذلك في الجراحات فيما تغلظ فيه ﴿قلت﴾ فان غلت أسنان المغلظة حتى صارت تساوى مثلي دية الخطأ أيزاد في الدية دية أخرى مثلاً وان كان أكثر من ذلك زدت عليها (قال) نعم وهو رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك في جراحات الوالد وله ان كان بحال ما صنع المدلجي بابنه في التغليظ مثل ما في النفس واذا قطع الرجل يد ابنه وعاش الولد كانت نصف الدية مغلظة خمس عشرة جذعة وخمس عشرة حقة وعشرون خلفه في بطونها أولادها فلي هذا فقص جراحاتها كلها ﴿قلت﴾ وما بلغ من جراحات الوالد ابنه الثلث حملته العائلة مغلظة وما لم يبلغ الثلث ففي مال الوالد مغلظاً على الوالد (قال) لا أرى أن تحمله العاقلة على حال وأراه في مال الوالد ولا تحمل الدائلة منه شيئاً فان كان أكثر من ثلث الدية فهو في مال الأب

مغلطاً على الوالد ﴿ قلت ﴾ ولا يرث الأب من دية شيئاً في قول مالك ( قال ) نعم ألا ترى أن عمر بن الخطاب قال أين أخو المقتول فدفع إليه الدية دون الوالد ﴿ قلت ﴾ أفيرث من ماله وقد قتله يحال ما صنع المدلجي بابنه ( قال ابن القاسم ) أرى أن لا يرث من ماله قليلاً ولا كثيراً لأنه من العمد وليس من الخطأ ولو كان من الخطأ لحملته الماقلة وهو مما لو كان من غيره لم يرث من ماله فهو والاجنبون في الميراث سواء وإن صرف عنه القود والأب ليس كغيره في القود ولقد قال ناس وإن عمد للقتل فلا يقتل فهذا يدل على هذا ولو أن رجلاً عمد لقتل ابنه فذبحه ذبحاً ليس مثل ما صنع المدلجي والدة فعلت ذلك بولدها متممة لذبحه أو لتشق بطنه مما يعلم الناس أنها تعمدت للقتل نفسه لا شك في ذلك فأرى في ذلك القود يقتلان به إذا كان كذلك إلا أن يعفو من له العفو والقيام بذلك ﴿ قلت ﴾ والوالدة في ولدها إذا صنعت بذلك مثل ما صنع المدلجي بابنه فهي في ذلك بمنزلة الوالد لا قود عليها والدية مغلظة في قول مالك ( قال ) نعم وهي أعظم حرمة

### — تفسير العمدة والخطأ —

﴿ قلت ﴾ أرايت ما تعمدت من ضربة بطمعة أو بلكزة أو بندقية أو بحجر أو بقضيب أو بعصا أو بغير ذلك أفیه القود اذا مات من ذلك عند مالك أم لا ( قال ) قال مالك في هذا كله القود اذا مات من ذلك ( قال مالك ) وقد تكون أشياء من وجه العمدة لا قود فيها مثل الرجلين يصطرعان فيصرع أحدهما صاحبه أو يتراميان بالشئ على وجه اللعب أو يأخذ برجله على حال اللعب فيسقط فيموت من هذا كله فأنما في هذه الدية دية الخطأ أخماساً على الماقلة ( قال ) وقال مالك ولو تعمد هذا على غير وجه اللعب ولكن على وجه القتال فصرعه فمات أو أخذ برجله فسقط فمات كان في هذا كله القصاص

### — دية الانف —

﴿ قلت ﴾ أرايت الانف ما قول مالك فيه ( قال ) قال مالك فيه الدية كاملة ﴿ قلت ﴾

فان قطع من المارن (قال) قال مالك اذا قطع من العظم وهو تفسير المارن ففيه الدية كاملة ﴿قلت﴾ فمن قطع المارن أو من أصله اذا قطعه الرجل من أصله أو قطعه من المارن فذلك سواء (قال) نعم انما فيه الدية كاملة بمنزلة رجل قطع حشفة رجل ففيها الدية كاملة وان قطع ذكر رجل من أصله ففيه الدية كاملة فدية الحشفة ودية الذكر كله سواء عند مالك وكذلك المارن والانف اذا قطع من أصله فذلك في الدية سواء ﴿قلت﴾ أرايت ان خرم أنفه أفیه شيء أم لا في قول مالك (قال) الذي سمعت من مالك انه قال في كل فاقدة في عضو من الاعضاء اذا برأ ذلك وعاد لهيئته على غير عثل<sup>(١)</sup> فلا شيء فيه لاحكومة ولا غير ذلك وان برأ على عثل ففيه الاجتهاد وأرى في الانف ان برأ على غير عثل انه لا شيء فيه وان برأ على عثل ففيه الاجتهاد ﴿قلت﴾ ولا يعرف مالك في هذا القول في كل فاقدة في كل عضو من الاعضاء ثلث دية ذلك المعضو (قال) قال مالك ليس عليه العمل عندنا

### ﴿عقل الموضحة﴾

﴿قلت﴾ أرايت الموضحة اذا برأت على غير عثل ونبت الشعر في موضع الشجة أيكون فيها نصف عشر الدية عند مالك (قال نعم) وان برأت على غير عثل ﴿قلت﴾ وان برأت على عثل (قال) قال مالك وان برأت على شين كان في ذلك الشين الاجتهاد مع نصف عشر الدية أيضاً ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين الموضحة اذا برأت على غير عثل وبين الانف اذا خرّمه فبرأ على غير عثل (قال) لان الموضحة قد جاءت فيها دية مسماة أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الانف حين خرّمه فليس فيه عقل مسمي وليس فيه شيء الا بعد البرء فمئذ ذلك ينظر اليه فان كان يجب فيه شيء جعل ذلك على الجاني وان كان لا يجب فيه شيء لم يكن على الجاني شيء وانما يجب فيه اذا برأ على عثل فهذا فرق ما بين الموضحة والانف وقد قال مالك في الانف انه ليس من الرأس وانما هو عظم نائي فلذلك لا يكون على من أوضح الانف فبرأ على غير عثل

(١) (عثل) في القاموس وعثلت يده جرت على غير استواء كعثمت اه كئبه مصححه

موضحة ﴿قلت﴾ فالخذ أفيه موضحة أم لا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فاللحي  
الاسفل أهو من الرأس وموضحته كموضحة الرأس في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾  
فما سوى الرأس من الجسد اذا أوضح على العظم فليس فيه عقل الموضحة في قول  
مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت موضحة الوجه أهى مثل موضحة الرأس (قال) نعم  
الا أن تشين الوجه فيزاد فيها الشينها ﴿قال﴾ فقيل لمالك حديث سليمان بن يسار حين  
قال يزداد في موضحة الوجه ما بينها وبين نصف عقل الموضحة (قال) قال مالك  
لا أرى ذلك ولكن يزداد فيها على قدر الاجتهاد اذا شانت الوجه فان لم تشن الوجه  
فلا يزداد فيها شئ

### ❦ دية اللسان ❦

﴿قلت﴾ أرايت اللسان ما يمنع منه الكلام أفيه الدية كاملة في قول مالك (قال) نعم  
﴿قلت﴾ فان قطع اللسان من أصله فأنما فيه دية واحدة في قول مالك (قال) نعم  
﴿قلت﴾ أرايت ما قطع من اللسان مما لا يمنع الكلام (قال) إنما الدية في الكلام  
ليس في اللسان بمنزلة الاذنين إنما الدية في السمع وليس في الاذنين فكذلك اللسان  
إنما تكون الدية فيه اذا قطع منه ما يمنع الكلام ﴿قلت﴾ فان قطع من لسانه ما نقص  
من حروفه (قال) ينظر فيه فيكون عليه من الدية بقدر ذلك ولا أقوم على حفظ  
الحروف عن مالك ﴿قلت﴾ فأتري في الباء والتاء والراء والزاي أكل هذا  
سواء وينظر الى تمام الحروف العربية فيحصيها فما نقص من لسان هذا الرجل  
اذا كان لسانه يتكلم بالحروف كلها جعلت على الجاني بقدر ذلك فان بلغ الثلث حملته  
على العاقلة اذا كان خطأ وان كان أقل من الثلث جعلته في ماله (قال) لا أدرى  
ما هذا ولكن إنما ينظر الى ما نقص من كلامه لان الحروف بعضها أثقل من بعض  
فيكون عليه ما نقص ﴿قلت﴾ فهل يقول مالك في عمدة اللسان القود (قال) قال مالك  
اذا كان يستطاع القود منه ولم يكن متلفا مثل الفخذ والمنقلة وما أشبه ذلك أقيد  
منه وان كان متلفا مثل الفخذ والمنقلة لم يقدر منه

❦ دية الذكر ❦

❦ قلت ❦ أرايت الحشفة أفيها الدية في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم ❦ قلت ❦  
فان قطع الذكر من أصله ففيه الدية في قول مالك دية واحدة ( قال ) قال مالك  
نعم ❦ قلت ❦ فان قطعت حشفة رجل خطأ فأخذ الدية ثم قطع رجل آخر بعد ذلك  
عسيبه ( قال ) قال مالك فيه الاجتهاد ❦ قلت ❦ فان قطع رجل حشفة رجل خطأ  
أينتظر به أم لا ينتظر به ( قال ) ينتظر به حتى يبرأ ( قال ) لاني سمعت مالكا يقول  
لا يقاد من الجراح عمداً الا بعد البرء وحتى يعرف الى ما صارت جراحاته اليه ولا يعقل  
الخطأ الا بعد البرء وحتى يعرف الى ما صارت اليه جراحاته ❦ قلت ❦ أرايت هذا  
المتطوع حشفته ان قال لم تجبني عن أن تفرض لي ديتي من اليوم وانما هي دية كاملة  
ان أنا مت أو عشت وأنت انما تجبني خوفاً من هذا القطع أن تصير نفسي فيه ( قال )  
لاني لا أدري الي ما يؤل هذا القطع لعل أنثيه أو رجله أو بمض جسده سيذهب  
من هذا القطع فلا أعجل حتي أنظر الي ما تصير اليه شجته ألا ترى أن الموضحة ان  
طلب المجنى عليه ديتها وقال لا يجبني بها اني لا أعجلها له حتي أنظر الي ما تصير  
شجته ألا ترى أن المجنى عليه موضحة ان قال عجل لي دية موضحتي فان آلت الي  
أكثر من ذلك زدتي وان لم تؤل الي ما هو أكثر من ذلك كنت قد أخذت  
حق انه لا يعجل له ولا يلتفت الي قوله هذا وانما في هذا الاتباع والتسليم للعلماء أو  
لعله أن يموت فتكون فيه القسامة ولقد سمعت أهل الاندلس سألوا مالكا عن  
اللسان اذا قطع وزعموا أنه ينبت فرايت مالكا يصني الي أن لا يعجل له فيه حتي  
ينظر الي ما يصير اليه اذا كان القطع قد منعه الكلام ❦ قلت ❦ في الدية أو في  
القود ( قال ) في الدية ❦ قال ❦ وبأنني عن مالك أنه قال القود في اللسان ان كان يستطيع  
قود ذلك ولا يخاف منه ففيه القود يريد مثل خوف المأمومة والجائفة فان هؤلاء  
لا قود فيهن لما يخاف فيهن فان كان اللسان مما يخف فلا قود فيه ❦ قلت ❦ أرايت  
ما قطع من طرف الحشفة أي شيء فيه أحسب الذكر أم انما يقاس من الحشفة

فيجعل على الجاني بحساب ما يصيب ما قطع من الحشفة من الدية ( قال ) انما تقاس الحشفة فينظر الى ما قطع منها فيقاس فماتقص من الحشفة كان عليه بحساب ذلك من الدية ﴿ قلت ﴾ ولا يقاس من أصل الذكر ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ألا ترى أن اليد لو قطعت من المنكب كان عقلها قد تم فان قطع منها أنملة من الانامل انما هي على حساب الاصابع ولا ينظر الى اليد كلها وكذلك الحشفة ﴿ قلت ﴾ أرايت ما قطع من الانف من أين يحسب اذا كان من طرفه أو من أصله أم من المارن ( قال ) قال مالك يحسب بحساب ما ذهب منه من المارن بمنزلة الحشفة

— ما جاء في الصلب والهاشمة والباضعة وأخواتها —

﴿ قلت ﴾ أرايت الصلب اذا ضربه الرجل خدب أتكون فيه الدية ( قال ) قال مالك في الصلب الدية ﴿ قال ابن القاسم ﴾ انما تكون الدية في الصلب اذا أقعده فلم يقدر على القيام مثل اليد اذا شلت فأما اذا مشى فأصابه في ذلك عثر أو خدب فانما يجتهد له فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت الصلب اذا كسره رجل فبرأ وعاد لهيئته أتكون فيه الدية أم لا ( قال ) ليس فيه دية عند مالك لان مالك قال في كل كسر خطأ انه اذا برأ وعاد لهيئته انه لا شيء فيه الا أن يكون عمداً يستطاع القصاص فيه فانه يقتص منه وان كان عظما الا في المأمومة والمنقلة والجائفة وما لا يستطاع أن يقتص منه فلا شيء فيه من القود الا الدية في عمد ذلك مع الادب في العمد ﴿ قلت ﴾ أرايت الهاشمة أفيها القود عند مالك في الرأس كانت أو في عظم من الجسد ( قال ) قال مالك أما عظام الجسد ففيها القود من الهاشمة الا ما كان نحو فم مثل الفخذ وما أشبهه فلا قود فيه وأما الرأس قال ابن القاسم فلم أسمع فيه شيئاً ولا أرى فيه قوداً لاني لا أجد هاشمة تكون في الرأس الا كانت منقلة وأما الباضعة والمطأة والدامية وما أشبهها وما يستطاع منه القود ففيه القود في العمد كذلك قال لي مالك ( قال ابن القاسم ) والهاشمة في الرأس مما لا يستطاع منه القود



— ما جاء في دية العقل والسمع والاذنين —

﴿ قلت ﴾ أرأيت مالكا هل كان يقول ان في العقل الدية ( قال ) قال مالك نعم في العقل الدية قال مالك وقد تكون الدية فيما هو أيسر من العقل ﴿ قلت ﴾ له ما يقول مالك في الاذن اذا اصطلمت أو ضربت فشذخت ( قال ) قال مالك ليس فيها الا الاجتهاد ﴿ قلت ﴾ فان ضربه ضربة فذهب سمعه واصطلمت أذناه أتكون فيها دية وحكومة في قول مالك ( قال ) قال مالك في الاذنين اذا ذهب سمعهما ففيهما الدية اصطلمتا أولم تصطلما ﴿ قلت ﴾ أرأيت الاذنين اذا قطعهما رجل عمداً فردها صاحبهما فنبتتا أو السن اذا أسقطها الرجل عمداً فردها صاحبهما فبرأت وثبتت أ يكون القود على قاطع الاذن أو القالع السن ( قال ) سمعتهم يسألون عنها مالكا فلم يرد عليهم فيها شيئاً ( قال ) وقد بلغني عن مالك أنه قال في السن القود وان ثبتت وهو رأيي والاذن عندي مثله ان يقتص منه والذي بلغني عن مالك في السن لا أدري أهو في العمد يقتص منه أو في الخطأ ان فيه العقل الا أن ذلك كله عندي سواء في العمد وفي الخطأ

— باب ما جاء في الاسنان والاضراس —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الاسنان والاضراس عند مالك سواء ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فكيف في كل سن عند مالك ( قال ) خمس من الابل ﴿ قلت ﴾ وان كانت سنا سوداء ( قال ) فيها خمس من الابل وهي كالصحيحة الا أن تكون تضطرب اضطراباً شديداً وان كانت كذلك فليس فيها الا الاجتهاد ﴿ قلت ﴾ فان كانت سنا ما كولة قد ذهب بعضها فقلعها رجل عمداً أو خطأ ( قال ) لم أسمع من مالك فيها شيئاً الا أني أرى في هذا على حساب ما بقي منه لانه نافص غير تام

— ما جاء في الاليتين واليديين وحلق الرأس والحاجبين —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ألبتي الرجل والمرأة أفيهما الدية عند مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قوله في هذا والذي أرى ان في هذا الحكومة ﴿ قلت ﴾ لم وهذا زوج من الانسان

وعلى ما قلته (قال) لأن مالكا قال ليس في ثدي الرجل الا الاجتهاد وكذلك هذا  
عندي ﴿قلت﴾ أرايت الرأس اذا حلق فلم يثبت أى شئ فيه في قول مالك (قال)  
ماسمعت فيه شيئا ﴿قلت﴾ فاللحية (قال) ماسمعت من مالك فيها شيئا وأرى فيهما  
جميعا حكومة على الاجتهاد ﴿قلت﴾ أرايت ان حلقهما عمدا حلق الرأس واللحية  
عمدا أيكون فيهما القصاص (قال) لا الا الادب والحاجبان مثل ذلك في رأبي ﴿قلت﴾  
أرايت العين اذا ابيضت أو انخسفت أو ذهب بصرها وهي قائمة (قال) قال مالك  
ان كان هذا كله خطأ ففيه الدية وان كان عمداً فمخسفاً خسفت عينه وان لم تخسف  
وكانت قائمة وذهب بصرها كله فان مالكا قال ان كان يستطاع منه القود أقيد  
والا فالمقل (قال) واليباض عندي مثل القائم العين ان كان يستطاع منه القود أقيد  
والا فالمقل ﴿قلت﴾ أرايت ان ضربها فنزل الماء فأخذ الدية أو ابيضت فأخذ الدية  
فبرأت بعد ذلك أورد الدية اليه (قال) أرى ذلك وماسمعت من مالك ﴿قلت﴾ فكم  
ينتظر بالعين (قال) قال مالك سنة ﴿قلت﴾ فان مضت السنة والعين منخسفة لم  
يبرأ جرحها (قال) أرى أن ينتظر حتى يبرأ الجرح لانه لا قود الا بعد البرء وكذلك  
في الدية أيضا انما هي بعد البرء ﴿قلت﴾ وهل كان مالك يقول في العين اذا ضربت  
فسال دمعها فلم يرقأ (قال) لم أسمع الا في العين اذا ضربت فدمعت انه ينتظر بها سنة  
﴿قلت﴾ فان لم يرقأ دمعها (قال) أرى فيها حكومة

### — ماجاء في شلل اليد والرجل —

﴿قلت﴾ أرايت اليد اذا شلت أو الرجل اذا شلت ما قول مالك فيهما (قال) قال مالك قد  
تم عقلمها ﴿قلت﴾ فان كانت الضربة عمداً فشلت يده هل فيها القصاص في قول مالك  
(قال) نعم في اليد والرجل القود ويضرب الضارب كما ضرب يقتص لهذا المضروب  
من الضارب ﴿قال ابن القاسم﴾ فان شلت يد الضارب والا كان عقل اليد في مال  
الضارب وليس على العاقلة من ذلك شئ ﴿قلت﴾ من يستفيد المضروب أو غير المضروب  
(قال) قال مالك لا يمكن الذي له القود من أن يقتص لنفسه انما يدعى له من يعرف

القصاص فيقتص له ولا يمكن المجروح من ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت الا صبيح اذا شلت أفيها دية كاملة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت من قطع هذه الاصابع بعد ذلك خطأ (قال) فيها حكومة كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فان كان عمداً (قال) فلا قود فيها وفيها الحكومة في مال الجاني عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت الاثنيين أفيهما الدية في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أخرج البيضتين أو رضىهما أفيهما الدية في قول مالك (قال) قال مالك في الاثنيين الدية وانما يراد من الاثنيين البيضتان فاذا اهلكت البيضتان فقد تمت الدية ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان أخرجهما عمداً أو رضىهما عمداً أتجعل فيهما القصاص في قول مالك (قال) قال مالك في الاثنيين القصاص ولا أدري ما قول مالك في الرض الا أنه قال في الفخذ اذا كسر فلا قود فيه لانه يخاف على صاحبه منه أن لا يحيا منه فأنا أخاف أن يكون قد رضى الاثنيين بهذه المنزلة فان كان يخاف على الاثنيين وكانتا متلفتين فلا قود فيهما لان مالكا قال في كل ما كان متلفاً من نخذ أو رجل أو صلب اذا علم انه متلف فلا قود فيه مثل الجائفة والمأمومة وكذلك فسرهم مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت من لا ذكر له وله اثنيان فقطع رجل أثنيه (قال) قال مالك فيمن قطع ذكر رجل وأثنيه جميعاً ان عليه ديتين فان كان قطع أثنيه ولم يقطع الذكرك فيه الدية كاملة وان قطع ذكره بعد ذلك ففيه الدية كاملة وان قطع ذكره ثم قطع أثنيه بعد ذلك ففي الذكرك الدية وفي الاثنيين أيضاً بعد ذلك الدية كاملة ﴿قلت﴾ فن لا ذكر له ففي أثنيه الدية كاملة في قول مالك (قال) كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ ومن لا أثنيين له أفى ذكره الدية كاملة (قال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت البيضتين أهما سواء عند مالك العيني واليسري (قال) نعم في كل واحدة منهما نصف الدية عند مالك

باب دية الشفتين والجفون وندي المرأة والصغيرة

﴿قلت﴾ أ رأيت الشفتين أهما سواء عند مالك (قال) نعم هما سواء في كل واحدة نصف الدية وليس يأخذ بمحدث سعيد بن المسيب ﴿قلت﴾ أ رأيت جفون

العنين أفيها الدية في قولك (قال) ليس في الجفون الا الاجتهاد ﴿قلت﴾ وأشفار  
العنين كذلك في قول مالك انما فيهما الاجتهاد (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الحاجبين  
فيهما الدية أم لا (قال) قال مالك ليس فيهما الا الحكومة اذا لم يثبتا ﴿قلت﴾ أرأيت  
طرف ندي المرأة أفيهما الدية في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ففي حلمتيهما الدية  
أيضاً (قال) لم أسمع من مالك فيهما شيئاً ولكن ان كان قد أبطل مخرج اللبن أو أفسده  
ففيه الدية كاملة في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت الصغيرة اذا قطع ثدياها والكبيرة أهما  
سواء في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا اني أرى أن ينظر في ذلك  
فان كان قد استيقن انه قد أبطل ثديها ولا يكون لها ندى أبداً رأيت عليه الدية وان  
شك في ذلك رأيت أن يوضع لها العقل ويستأنى بها مثل السن فان ثبتت فلا عقل لها  
وان لم تثبت ففيها الدية وان انتظرت فيست ففيها الدية أيضاً وان ماتت قبل ان يعلم  
ذلك كانت فيهما لها الدية ﴿قلت﴾ أرأيت ندي الرجل ما فيهما في قول مالك  
(قال) حكومة

### ❦ باب حد الموضحة والمنقلة والمأمومة والجائفة ❦

﴿قلت﴾ صف لي ما حد الموضحة في قول مالك (قال) ما أفضى الى العظم وان كان  
مثل مدخل ابرة وان كان ماهو أكثر من ذلك فانما هي موضحة ﴿قلت﴾ فما  
حد المنقلة في قول مالك (قال) قال مالك ما أطار فراش العظم وان صغر فهي منقلة  
﴿قلت﴾ فما حد المأمومة في قول مالك (قال) ما يخرق العظم الى الدماغ وان مدخل  
ابرة فهي مأومة ﴿قلت﴾ فما حد الجائفة (قال) ما أفضى الى الجوف وان مدخل  
برة ﴿قلت﴾ أرأيت الجائفة اذا أنفذت أيكون فيها ثلثا الدية أم ثلث الدية (قال)  
اختلف قول مالك في ذلك وأحب الى أن يكون فيها ثلثا الدية

### ❦ دية الابهام والكف وتقطيع اليد ❦

﴿قلت﴾ أرأيت المفصلين من الابهام كم فيهما (قال) عقل الاصبع تماماً في كل مفصل

من الإبهام نصف عقل الأصبع وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فإن قطع رجل إبهام رجل فأخذ دية الأصبع ثم قطع رجل بعد ذلك العقدة التي بقيت من الإبهام في الكف (قال) قال مالك ليس فيه إلا الحكومة ﴿قلت﴾ أرايت الكف إذا لم يكن فيها أصابع فقطعت ما فيها في قول مالك (قال) الحكومة ﴿قلت﴾ وكذلك إن قطع بمض الكف (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت إن قطع أصبعين مما يليهما من الكف (قال) إن كان في ضربة واحدة فحسب دية الكف عند مالك ﴿قلت﴾ ولا يكون له مع ذلك حكومة (قال) لا

باب هل تؤخذ في الدية البقر والغنم والخيول

﴿قلت﴾ أرايت البقر والغنم والخيول هل تؤخذ في الدية في قول مالك (قال) قال مالك لا يؤخذ في الدية إلا الإبل والدنانير والدرهم ﴿قلت﴾ ففي كم تؤخذ الدية في قول مالك (قال) في ثلاث سنين ﴿قلت﴾ من الإبل والدنانير والدرهم في ثلاث سنين (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن كانت ثلث الدية (قال) ففي سنة وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فإن كانت أقل من الثلاث (قال) هذا في مال الجاني حالا ﴿قلت﴾ فإن كان الثلاثين (قال) قال مالك في سنتين ﴿قال﴾ فقل للمالك فالنصف (قال) أرى أن يجتهد الإمام في ذلك ﴿قلت﴾ وما معنى قوله يجتهد الإمام في ذلك (قال) إن رأى أن يجعله في سنتين جعله وإن رأى أن يجعله في سنة ونصف جعله (قال) وقد كان مالك يقول مرة في نصف الدية أنها في سنتين (قال ابن القاسم) والسنتان أعجب إلى ويقول ذلك للحديث الذي جاء ثلاث سنين أو أربع ﴿وأخبرني﴾ مالك إن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أرسل إلى عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم يسأله في كم تقطع الدية (قال) فأرسل إليه في ثلاث سنين أو أربع سنين ﴿قلت﴾ فإن كانت ثلاثة أرباع الدية (قال) في ثلاث سنين ﴿قلت﴾ فإن كانت خمسة أسداس الدية (قال) أرى اجتهد الإمام في السدس الباقي ﴿قلت﴾ فمن أهل الدنانير في الدية في قول مالك (قال) أهل الشام وأهل مصر ﴿قلت﴾ فمن أهل الورق (قال) أهل العراق ﴿قلت﴾ فمن أهل

الابل ( قال ) قال مالك هم أهل العمود وهم أهل البوادي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال  
 أهل البوادي نحن نعطى الذهب والورق أو قال أهل الورق نحن نعطى الذهب ( قال )  
 قال مالك لا يقبل من أهل الذهب الا الذهب ولا من أهل الورق الا الورق ولا  
 من أهل الابل الا الابل

### ﴿ عقل جراح المرأة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة الى كم توازي الرجل الى ثلث ديتها هي أم الى ثلث دية الرجل  
 ( قال ) قال مالك الى ثلث دية الرجل ولا تستكملها أى اذا انتهت الى ثلث دية  
 الرجل رجعت الى عقل نفسها. وتفسير ذلك أن لها في ثلاثة أصابع ونصف أنملة أحداً  
 وثلاثين بغيراً وثنى بغيراً فان أصيب هذا منها كانت فيه والرجل سواء فان أصيب  
 منها ثلاثة أصابع وأنملة رجعت الى عقل نفسها وكان لها في ذلك ستة عشر بغيراً  
 وثلثا بغيراً وكذلك ما مومتها وجاءتها انما لها في ذلك ستة عشر بغيراً وثلثا بغيراً في كل  
 واحدة منهما لانها قد وازنت الرجل في هذا كله الى الثلث فترد اذا بلغت الثلث الى  
 ديتها ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك واذا قطعت اصبع من كف المرأة أخذت عشراً من الابل  
 فان قطعت لها أخرى بعد ذلك من تلك الكف أيضاً أخذت عشراً أخرى فان  
 قطعت لها أخرى بعد ذلك من تلك الكف أيضاً أخذت عشراً أيضاً فان قطعت  
 أخرى بعد ذلك من تلك الكف لم يكن فيها الا خمس من الابل وان قطعت الخامسة  
 بعد ذلك لم يكن لها الا خمس من الابل ( قال مالك ) وان قطعت ثلاثة أصابع في  
 مرة واحدة من كف واحدة كان لها فيها ثلاثون بغيراً فان قطعت بعد ذلك من تلك  
 الكف الاصبعان الباقيان جميعاً معاً أو مفترقين لم يكن لها في ذلك الا خمس خمس في  
 كل اصبع ( فقلنا ) لما لك فان قطع لها ثلاثة أصابع من كف واحدة فأخذت الثلاثين من  
 الابل ثم قطعت بعد ذلك من الكف الاخرى اصبع أو اصبعان أو ثلاثة أصابع  
 مفترقة أو قطعت جميعاً معاً ( قال ) يتبدأ فيها الحكم كما ابتدئ في اليد الاخرى وتفسيره  
 ان لها في الكف الثانية في الثلاثة أصابع ثلاثين بغيراً كما فسرت لك في الكف الاولى

( قال ) قال مالك وان قطع لها أصبعان من كل يد في ضربة واحدة كان لها على حساب عقلها خمس خمس من عقلها في كل أصبع لأنها أربعة أصابع فقد جاوزت الثلث والقطع معاً ( قال ابن القاسم ) وتفسير ما قال لنا مالك فان قطعت اصبع من احدى اليدين بعد ذلك أعطيت عشرة من الابل وان قطعت من اليد الاخرى اصبع أخذت عشرة من الابل وان قطعنا جميعاً هاتان الاصبعان في ضربة واحدة كان لها عشر عشر فإزاد بعد ثلاثة أصابع من كل كف كان لها خمس خمس كان القطع معاً أو كان مفترقا فان قطعت من يد اصبع ومن يد أخرى ثلاثة أصابع في ضربة واحدة أخذت خمسا خمسا فان قطع بعد ذلك من الكف الذي قطع منها ثلاثة أصابع اصبع ومن الكف التي قطع منها الاصبع الواحدة اصبع أخرى في ضربة واحدة أخذت للاصبع التي قطعت من الكف التي كانت قطعت منها ثلاثة أصابع خمسا في الاصبع الرابعة وأخذت للاصبع التي قطعت من الكف التي كانت قد قطعت منها اصبع واحدة عشرة وان اجتمعنا في ضربة واحدة أو تفرقتا فذلك سواء ما لم يقطع في ضربة واحدة من اليدين أربعة أصابع ( قال ) ولو قطعت من الكف التي قطعت منها ثلاثة أصابع اصبع ومن الكف التي قطع منها اصبع اصبعان في ضربة واحدة أخذت للاصبعين عشرة عشرة من الابل وأخذت للاصبع خمسا ورجلاها بهذه المنزلة على ما فسرنا لك من اليدين وهذا كله قول مالك وتفسيره ( قال ابن القاسم ) ولو قطع منها اصبعان عمداً فاقتصت أو عفت ثم قطع من تلك الكف اصبعان أيضاً خطأ فإنه يأخذ لها عشرين بميراً ولا يضاف هذا الى ما قطع قبله لأن الذي قطع أولاً لم يكن له دية وإنما كان عمداً وإنما يضاف بعض الاصابع الى بعض في الخطأ

### — شجاع المرأة —

( قلت ) أرأيت ان ضرب رجل رجلاً فشججه مأمومات ثلاثاً في ضربة واحدة كم فيهن في قول مالك ( قال ) مأمومات ثلاث فيهن الدية كاملة ( قلت ) فان ضرب رجل امرأة فشجها ثلاث منقلات بضربة واحدة ( قال ) لها في ذلك على قدر عقلها نصف



كل منقلة من عقل الرجل لأنها قد جاوزت الثلث ﴿قلت﴾ فإن ضربها فشجها منقلة ثم ضربها بعد ذلك ضربة أخرى فشجها منقلة أخرى ثم ضربها بعد ذلك ضربة أخرى فشجها منقلة أخرى (قال) هي في جميع هذا في قول مالك بمنزلة الرجل لها في كل ذلك مثل دية الرجل لا ينقص من ذلك إذا لم يكن في فور واحد فإن كان في فور واحد فهو على حساب ما فسرت لك وترجع الى حساب عقلها فيكون لها نصف كل منقلة من عقل الرجل وهو قول مالك (قال) ولو ضربها رجل فأوضحها سبع مواضع في ضربة واحدة أو أكثر من ذلك في فور واحد مواضع أو جراحات كثيرة تكون مع الموضح فإنها ترد في ذلك الى عقلها إذا كان جميع ما أصابها به يبلغ ثلث دية الرجل رجعت الى عقلها وإن ضربها ضربة بعد ضربة في غير فور واحد كانت في عقلها في جميع ذلك بمنزلة عقل الرجل ولو ضربت منقلة فبرأت وأخذت عقلها ثم ضربت عليها أيضاً كانت ديتها منقلة أخرى بمنزلة منقلة الرجل وكذلك إن ضربت الثالثة عليها بعد برئها فشجت منقلة ثالثة كان لها عقل منقلة الرجل (قال) وكذلك الموضح (قال) وهذا قول مالك قال وليس للموضح والمنقلات منتهى عند مالك (قال) وإذا أصاب مبالغ الثلث من المرأة في ضربة واحدة فهو خلاف ما إذا أصابه منها في ضربات مفترقات إلا ما وصفت لك في الأصابع فإنه إذا قطع منها ثلاثة أصابع من كف واحدة ممّا أو مفترقة ثم قطع منها الأصبع الرابعة بعد ذلك فليس لها في الأصبع الرابع إلا الخمس من الأبل وهذا قول مالك

— لسان الآخرس والرجل العرجاء واليد والعين الناقصة والسن —

﴿قلت﴾ ما قول مالك في لسان الآخرس (قال) الاجتهاد ﴿قلت﴾ فكيف في الرجل العرجاء (قال) العرج عند مالك مختلف ولم أسمع منه في الأعرج بعينه شيئاً إلا أنني سمعته يقول في كل شيء من الإنسان مما له فرض مسحي إذا أصيب منه شيء فانتقص ثم أصيب بعد ذلك الشيء فأنما له على حساب ما بقي من ذلك العضو (قال) مالك) وما كان من خلقه خلقها الله ولم ينتقص منها شيء مثل استرخاء البصر أو ضعف



بصر مثل العين الرمدة يضمف بصرها واليد يكون فيها الضعف الا أنه يبصر بالعين  
ويستمتع باليد ويبطش بها والرجل يستمتع بها وفيها ضعف ( قال مالك ) في هذا كله  
الدية كاملة وأما لو كان ذلك من شيء أصيب به حتى نقص له البصر أو ضعف له اليد أو  
الرجل حتى أخذ لذلك عقلاً ثم أصيب بعد ذلك فأنما له ما بقي من العقل ( قال مالك )  
والرجل كذلك والمرج عندي مثل هذا ﴿ قلت ﴾ فالذي يصيبه أمر من  
السماء مثل العرق يضرب في رجل الرجل فيصيبه منه عرج أو يصيبه رمد فيضعف  
البصر الا أنه يمشي على الرجل ويبصر بالعين وقد مسها ضعف ففيها الدية كاملة ان  
أصيبت رجله أو عينه ( قال ) نعم كذلك قال لي مالك ﴿ قلت ﴾ ولو أن هذا كان أنما  
أصابه به انسان خطأ فأخذ لذلك عقلاً ثم أصيب بعد ذلك بعينه أو برجله خطأ أخذ  
على حساب ما ذهب من العين واليد وما بقي ( قال ) نعم وهو قول مالك

### ذكر العين والسن

﴿ قلت ﴾ أرايت العين القنمة ما قول مالك فيها ( قال ) قال مالك الاجتهاد ( وقال )  
وليس يأخذ مالك بقول زيد بن ثابت الذي ذكر عنه أن فيها مائة دينار ﴿ قلت ﴾ كم  
في السن السوداء عند مالك اذا طرحتها رجل ( قال ) قال مالك العقل فيها كامل ﴿ قلت ﴾  
وان كانت حمراء أو صفراء ( قال ) السوداء أشد من هذا كله وفيها العقل كاملاً عند  
مالك في الحمراء أو الصفراء اذا أسقطها رجل فمليه العقل تاماً ﴿ قلت ﴾ فان ضربه  
رجل فاسودت سنه أو احمرت أو اصفرت أو اخضرت ما قول مالك في ذلك ( قال )  
ما سمعنا من مالك الا اذا اسودت فان عقلاً قد تم ولا أدري ما الخضرة أو الحمرة  
أو الصفرة ان كان مثل ذلك السواد فقد تم العقل والا فلي حساب ما نقص ﴿ قلت ﴾  
أرايت السن اذا تحركت من ضربة رجل ( قال ) قال مالك اذا كانت تضطرب  
اضطراباً شديداً فقد تم عقلاً وان كان تحريكاً خفيفاً عقل لها بقدر ذلك ﴿ قلت ﴾  
وكم ينتظر بهذه السن التي تضطرب اضطراباً شديداً في قول مالك ( قال ) قال  
مالك ينتظر بها سنة

جامع جراحات الجسد

﴿قلت﴾ أ رأيت الدامية كم فيها في قول مالك (قال) الاجتهاد اذا برأت على عثل ان كان خطأ وان برأت على غير عثل فلا شيء فيها فان كان عمداً كان فيها القصاص مع الادب وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فقول مالك ان في كل عمد القصاص والادب مع القصاص (قال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت الباضعة والسحق والملطأة أهؤلاء مثل الدامية في قول مالك (قال) لا عقل فيها اذا برأت على غير عثل (قال) نعم في الخطأ وأما في العمد ففيها كلها القصاص اذا كان يستطاع القصاص فيها ﴿قلت﴾ كم في الضلع اذا انكسر في قول مالك (قال) الاجتهاد اذا برأ على عثل واذا برأ على غير عثل فلا شيء فيه (قال) ولم أسمع من مالك في القصاص من الضلع شيئاً الا أنه ان كان يخاف منه مثل عظم الفخذ فلا قصاص فيه وان كان مثل اليد والساق ففيه القصاص ﴿قلت﴾ أ رأيت الترقوة اذا كسرت أ فيها عقل مسمى عند مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فان برأت على غير عثل (قال) فلا شيء عليه فيها اذا كانت خطأ ﴿قلت﴾ فان برأت على عثل كان فيها الاجتهاد (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كسرها رجل عمداً أ يقتص منه في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً (قال ابن القاسم) وأرى فيها القصاص لان أمرها يسير فيما سمعت ولا يخاف منها فان كان يخاف فهي مثل ما يخاف من العظام ﴿قلت﴾ أ رأيت اليد والرجل وجميع عظام الجسد اذا كسرت فبرأت على غير عثل وان كسرت خطأ فلا شيء فيه في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وما كان منه عمداً ففيه القصاص الا الفخذ فانه لا قصاص في الفخذ (قال) نعم لا قصاص في الفخذ في قول مالك . وأما اذا كرت من عظام الجسد كله أن فيه القصاص فلا أدري ما عظام الجسد كلها وإنما قال مالك في كسر الذراعين والمضدين والساقين والقدمين والكفين والاصابع اذا كسرت ففي هذا كله القصاص عند مالك وأما عظام الصلب فقد سمعته عن مالك أنه قال الصلب مما لا يستطاع القصاص منه وأنا أرى ذلك وأما عظام الصدر والاضلاع فلم أسمع من مالك فيه شيئاً (قال ابن القاسم)

يسئل فان كان يخاف منه فلا قصاص فيه وان كان لا يخاف ففيه القصاص ﴿قلت﴾  
 فما يقول مالك في كسر عظام العنق أفيها القصاص (قال) ما سمعت من مالك فيها  
 شيئاً ولا أرى فيها القصاص ﴿قلت﴾ أرايت عظم الرأس من حيث ما أصابه  
 فأوضحه أم هو موضحة وكل ناحية منه سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فأين  
 منتهى ما هو من الرأس مما يلي العنق أي عظم هو في قول مالك (قال) لم  
 أسمع من مالك فيه شيئاً ولكنه الى منتهى جمجمة الرأس فإذا أصاب ما هو أسفل من  
 جمجمة الرأس فأنما ذلك من العنق ليس فيه موضحة عند مالك لان عظم العنق انما هو  
 مثل عظام الجسد ﴿قلت﴾ أرايت ان كسر احدي الزندين وهما قصبتا اليد أيقص  
 منها في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كان خطأ فلا شيء فيه الا ان يبرأ على  
 عثل فيكون فيه الاجتهاد في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت اليد اذا قطعت من  
 أصل الاصابع فصاعدا الى المنكب فأنما فيها دية واحدة كل ذلك سواء في الدية  
 (قال) نعم اذا قطعت الاصابع من أصلها فقد تم عقل اليد عند مالك والذي يقطع  
 اليد من المنكب فأنما عليه من العقل عند مالك مثل ما على الذي قطع الاصابع  
 من أصلها وتحمل ذلك العاقلة اذا كان خطأ وان كان عمداً كان في جميع ذلك القصاص  
 وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ويقتص من اليد من المنكب (قال) نعم في رأيي  
 ﴿قلت﴾ أرايت الانف اذا كسر أي شيء فيه عند مالك (قال) اذا برأ على غير  
 عثل فلا شيء فيه وان برأ على عثل ففيه الاجتهاد اذا كان خطأ وان كان عمداً اقتص  
 منه فان برأ المقتص منه وصار مثل المجروح الاول أو أكثر فلا شيء الاول وان  
 كان في الاول عثل وبرأ المقتص منه على غير عثل أو عثل هو دون العثل الاول اجتهد  
 الاول من الحكومة على قدر ما زاد شينه وهذا قول مالك

﴿ما جاء في دية الكف﴾

﴿قلت﴾ أرايت الكف اذا ذهب منه اصبعان ذهبتا من أمر الله أو قطعها رجل  
 عمداً أو خطأ فاقص منه أو أخذ لذلك عقلاً ثم قطع رجل كفه بأصابعه الثلاثة عمداً

أيقنص له في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في الاصبع الواحدة اذا قطعت من  
 الكف ثم قطع رجل بعد ذلك كفه هذه المقطوعة اصبعها عمداً (قال) قال مالك أرى  
 له القصاص وأرى ان تقطع يد قاطمه ﴿قلت﴾ لا بن القاسم الا بهام كانت المقطوعة  
 أو غير الا بهام (قال) ماوقفت مالكا عليه الا أن ذلك عندي سواء (قال) وأما  
 الاصبعان والثلاثة فقول مالك الذي سمعت فيه وبلغني عنه في الاصبعين والثلاثة أنه  
 لا يقنص له من قاطمه ولكن يكون له العقل على قاطمه في ماله ﴿قلت﴾ فلو أن  
 رجلا قطع كف رجل وليس فيها الا اصبع أو اصبعان خطأ ما على القاطع من العقل  
 عليه خمسا الدية أم أكثر من ذلك أم أقل فان كانت اصبع واحدة فكم عقلمها أخمس  
 الدية أم أكثر أم أقل (قال) اذا قطع من الاصابع شيء فأنما له بحساب ما بقي من  
 الأصابع في الكف فأما اذا لم يبق الا اصبع واحدة فلم أسمع من مالك فيه شيئا وإن  
 لاستحسن أن يكون له فيما بقي من الكف حكومة وفي الاصبع الدية ﴿قلت﴾  
 أرايت ان قطع رجل يمين رجل ولا يمين للقاطع أيكون العقل فيه مغلظا في قول  
 مالك أم لا (قال) فيه العقل غير مغلظ مثل عقل دية العمد اذا قبلت في الانسان مع  
 الادب والعقل في ماله ليس على عاقلة منه شيء وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت  
 المأمومة والجائفة اذا كانتا عمداً أهما في مال الجاني أم على العاقلة (قال) كان مالك مرة  
 يقول هي في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فعلى العاقلة ثم رجع فرأى أنه على  
 العاقلة فان كان له مال وهو مما تحمله العاقلة (قال ابن القاسم) وكلمة فيه غير مرة  
 فقال لي مثل ما أخبرتك وثبت مالك على ذلك وهو رأيي انه على العاقلة ﴿قلت﴾  
 فإيقول مالك في رجل قطع يمين رجل عمداً ولا يمين للقاطع ولا مال أيكون ذلك  
 على العاقلة في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يكون ذلك على العاقلة ولكن يكون  
 في مال القاطع تتبع بهدينا عليه ﴿قلت﴾ فافرق ما بين اليد والمأمومة والجائفة وقد قال  
 مالك في الجائفة والمأمومة انهما على العاقلة وان كان للجاني مال وقد قال في اليد ان القاطع  
 اذا قطع يمين رجل ان ذلك في مال القاطع غنيا كان أو عديما (قال) قال مالك كل شيء

يُجْنِيهِ الْإِنْسَانُ عَلَى عَمْدٍ فَلَا يَكُونُ فِيهِ الْقَصَاصُ وَفِي جَسَدِ الْجَانِيِ مِثْلُ الَّذِي جُنِيَ عَلَيْهِ  
 فَلَا يَكُونُ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهُ فَعَقْلُ ذَلِكَ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَعَلَى هَذَا الْجَانِيِ الْأَدَبُ  
 وَتَفْسِيرُ هَذَا أَنَّمَا هُوَ فِي مِثْلِ الْمَاءِ وَمَوْتِ الْجَائِفَةِ وَمَا لَا يَسْتَطَاعُ مِنَ الْقَوْدِ فَانَّهُ يَكُونُ عَلَى  
 الْعَاقِلَةِ إِذَا بَلَغَ مِنَ الْحُكْمِ مَا فِيهِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَقْتَصُّ فِيهِمَا مِنَ الْجَانِيِ وَفِي  
 جَسَدِهِ وَفِي رَأْسِهِ مَوْضِعُ الْمَاءِ وَمَوْتِ الْجَائِفَةِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَسْتَطَاعُ مِنَ الْقَوْدِ وَمَا  
 جُنِيَ الرَّجُلُ مِنْ جُنَايَةٍ فِيهَا الْقَصَاصُ أَنْ لَوْ كَانَتْ قَائِمَةً فِي الْجَانِيِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَتْ مِنَ  
 الْجَانِيِ وَلَا يَجْدُ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ مَا يَقْتَصُّ مِنْهُ لِأَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ ذَلِكَ مِنَ الْجَانِيِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ  
 قَائِمًا فِيهِ لَا يَقْتَصُّ مِنْهُ وَأَمَّا مِنْهُ مِنَ الْقَصَاصِ أَنْ ذَلِكَ الشَّيْءُ لَيْسَ فِي الْجَانِيِ فَهَذَا فِيهِ الْعَقْلُ  
 عَلَى الْجَانِيِ فِي مَالِهِ وَلَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ ( قَالَ ) وَتَفْسِيرُ هَذَا مِثْلُ الرَّجُلِ يَقْطَعُ بَيْنَ الرَّجُلِ  
 عَمْدًا وَلَا يَمِينُ لِلْقَاطِعِ فَالْقَاطِعُ لَوْ كَانَتْ يَمِينُهُ قَائِمَةً لَقَطَعَهَا هَذَا الْمَقْطُوعَةُ يَدُهُ مَكَانَ يَدِهِ  
 وَلَكِنَّا ذَاهِبَةٌ فَلَا يَجْدُ مَا يَقْطَعُ فَهَذَا الَّذِي يَكُونُ الْعَقْلُ فِي مَالِهِ وَلَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ فِي  
 قَوْلِ مَالِكٍ فِي هَذَا فَرَقَ مَا بَيْنَهُمَا

— مَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ وَمَا لَا تَحْمِلُ —

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ الْعَاقِلَةَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ هَلْ تَحْمِلُ أَقْلَ مِنَ الثَّلَاثِ ( قَالَ ) لَا تَحْمِلُ أَقْلَ  
 مِنَ الثَّلَاثِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَلَا تَحْمِلُ إِلَّا الثَّلَاثَ فَصَاعِدًا ﴿ قُلْتُ ﴾ وَكُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ فِي  
 الْجَسَدِ يَبْلُغُ الثَّلَاثَ مِنْ ذَهَابٍ بَصَرًا أَوْ سَمْعٍ أَوْ لِسَانٍ أَوْ شَلَلٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ فِي  
 الْجَسَدِ فَإِذَا بَلَغَ الثَّلَاثَ حَمَلَتْهُ الْعَاقِلَةُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ( قَالَ ) نَعَمْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ خَطَأً ( قَالَ )  
 وَقَالَ مَالِكٌ وَلَوْ ضَرَبَهُ فَشَجَّهَ ثَلَاثَ مَنْقَلَاتٍ فِي ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ حَمَلَتْهُ الْعَاقِلَةُ لِأَنَّ هَذَا قَدْ  
 بَلَغَ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ شَجَّهَ ثَلَاثَ مَنْقَلَاتٍ فِي ثَلَاثِ ضَرْبَاتٍ فِي مَقَامٍ  
 وَاحِدٍ أَتَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ أَمْ تَحْمِلُ ذَلِكَ فِي مَالِ الْجَانِيِ ( قَالَ ) إِنْ كَانَ ضَرْبًا يَتَّبِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا  
 لَمْ يَقْلَعْ عَنْهُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الضَّرْبَةِ الْوَاحِدَةِ تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ وَإِنْ كَانَ شَيْئًا مُتَفَرِّقًا فِي غَيْرِ فَوْزٍ وَاحِدٍ لَمْ  
 تَحْمِلْهُ الْعَاقِلَةُ وَكَذَلِكَ بَلَغَنِي عَنْ مَالِكٍ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَصَبْتَ أَصْبَعَ رَجُلٍ خَطَأً فَأَخَذَ  
 عَقْلَهَا ثُمَّ قَطَعَ رَجُلًا بِمِثْلِ ذَلِكَ كَفَهُ خَطَأً مَا يَكُونُ مِنَ الْعَقْلِ عَلَى الْقَاطِعِ ( قَالَ ) لَهُ

أربعة أخماس الدية على العاقلة لانه قد أخذ عقل الاصبع ﴿قلت﴾ فان كانت الاصبع انما ذهبت بأمر من السماء ولم يأخذ لها عقلا (قال) هو كذلك ليس له الا أربعة أخماس الدية لان العقل انما هو في الاصابع ألا ترى لو أن رجلا قطع أصابعه الاربعة الباقية بغير كف لم يكن له الا أربعة أخماس الدية فالاصبع اذا ذهبت بعقل أخذه فيها أو ذهبت بأمر من الله فعقل مابق من الاصابع في الخطا واحد ﴿قلت﴾ فان كانت الاصبع انما قطعت عمداً فاقتص من قاطعه ثم قطعت كفه من بعد ذلك خطأ يأخذ ديتها كاملة أم لا (قال) ليس له أن يأخذ الا على حساب مابق له (قال) وقال لي مالك في العين يصيبها الرجل بشئ فينقص بصرها أو اليد يضعفها ذلك وبصر العين قائم واليد يبطش بها ولم يأخذ لها عقلا (قال مالك) أرى على من أصابها بعد ذلك العقل كاملاً (قال) قال مالك وقد قال سعيد بن المسيب في السن اذا اسودت فقد تم عقلها وان أصيبت بعد ذلك ففيها أيضاً عقلاً كاملاً (قال مالك) فالسن قد أخذ لها عقلها ومنفعتها قائمة ﴿قال﴾ فقلت للمالك فان كان أخذ لذلك شيئاً في نقصان اليد والعين (قال) قال مالك ذلك أشكل يريد أنه ليس له الا مابق ويقاص بما أخذ وقد قال لي قبل ذلك ليس له الا على حساب مابق ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو أن رجلاً أصاب يد رجل خطأ فضعفت وأخذ لها عقلاً وكان يبطش بها ويعمل بها ثم أصابها بعد ذلك رجل عمداً اقتص منه وكذلك العين لو أصابها رجل خطأ بشئ فأخذ لها عقلاً وقد كان يبصر بها ثم أصابها بعد ذلك رجل عمداً اقتص له منه فالتقصاص والدية في هذا مختلفان وأما الكف التي يقطع بعضها عمداً كان أو خطأ ثم تصاب خطأ بعد ذلك فليس له الا على قدر مابق منها قل ذلك أو كثير

— في سن الصبي اذا لم يشتر —

﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك في الصبي اذا لم يشتر ينزع سنه خطأ قال يؤخذ له العقل كاملاً فيوضع على يدي ثقة فان عادت لهيتها ردد العقل الى أهله وان لم تعد أعطى العقل كاملاً فان هلك الصبي قبل أن تثبت فالعقل للورثة فان تثبت أصغر من

قدرها الذي قلعت منه كان له من العقل قدر ما نقصت ( قال ) وان كانت انما نزع  
 عمداً فانه يوضع له العقل أيضاً ولا يمجل بالقود حتى يستبرأ أمرها فان عادت لهيئتها  
 فلا عقل فيها ولا قود وان لم تعد اقتص منه وان عادت أصغر من قدرها أعطي ما  
 نقصت ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى فيها ان لم تعد لهيئتها حتى مات الصبي ان فيها  
 القصاص وليس فيها عقل لانه انما استوفى به النبات فدفع القود فاذا مات الصبي فهو  
 بمنزلة ما لم تثبت فقيه القصاص ﴿ قال ابن القاسم ﴾ في المرأة لو قطعت لها اصبعان  
 عمداً فاقصت أو عفت ثم قطع من ذلك الكف أيضاً اصبعان فانه يؤخذ لها عشرون  
 بعيراً ولا يضاف هذا الى ما قطع قبله لان الذي قطع أولاً لم يكن له دية وانما كان  
 عمداً وانما يضاف بعض الاصابع الى بعض في الخطأ

﴿ تم كتاب الجراحات بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

————— ❦ —————

﴿ ويليه كتاب الجنائيات ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي - الامى - وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

## ﴿ كتاب الجنائيات ﴾

﴿ فى العبد يقتل رجلا له وليان فيعفو أحدهما على أن يكون له جميع العبد ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن عبداً قتل رجلا له وليان فعفا أحدهما عن العبد على أن يأخذ جميعه فرضى بذلك سيد العبد ودفعه اليه أيجوز له جميع العبد أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ان دفع سيده نصف الدية الى أخيه جاز له ما صنع وان أبى كان الذى عفا بالخيار وان أحب أن يكون العبد بينهما كان ذلك له وان أبى رده فان أحب أن يقتلا قتلا وان أحب أن يعفوا عفواً فان عفوا كان السيد بالخيار ان شاء أن يفتديه بالدية فعل وان شاء أن يسلمه لها أسلمه ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال عبد الرحمن بن القاسم ان الولي يدخل على أخيه فى نصف العبد فيكون بينهما لشركتهما فى الدم

﴿ فى العبد يقتل رجلا له وليان فيعفو أحدهما ﴾

﴿ على أن يكون له العبد وزيادة عبد آخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن عبداً قتل رجلا له وليان فعفا أحدهما عن العبد على ان دفعت اليه العبد القاتل وزدته عبداً آخر معه من عندى أ يكون الذى لم يعف أن يدخل فى هذا العبد الذى لم يجن (قال) يخير السيد فان دفع الى الذى لم يعف نصف



الدية تم ما صنع وان أبي خير الذي عفا فان أحب أن يسلم الى أخيه نصف العبد القاتل فقط فيكون بينهما تم ذلك وان أبي رد العبدين وقتل القاتل ان أحبا قال سحنون وقد قيل ان الولي يدخل على أخيه في العبدين جريماً لانهما ثمن للدم الذي بينهما وهو جل قول الرواة

❦ في العبد يقتل رجلاً خطأ فيعتقه سيده وقد علم بالقتل ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن عبداً قتل قتيلاً خطأ فأعتقه وأنا أعلم بالقتل أليكون مجبوراً على غرم الدية في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك يسئل السيد فان كان انما أراد حين أعتقه حمل الجناية عن العبد فذلك له وان قال ما أعتقه الا وأنا أظن أن ذلك يخرج منه من الرق وتسكون الجناية عليه يحملها هو فانه يحلف على ذلك فاذا حلف على ذلك أنه ما أعتقه الا وهو يظن أن الجناية على العبد وما أراد أن يحملها عنه رد العتق فان كان للعبد مال يكون قدر الجناية أخذ المال منه في جنيته وعتق العبد وان لم يكن له مال وقدر العبد على من يعينه من ذوى قرابته أو غيرهم فانه لا يرد عتقه اذا أعانوه بمال قدر الجناية ❦ قال ❦ وقال مالك في العبد يجرح رجلاً حراً ثم يعتقه سيده بعد ما جرح فيريد المجروح أن يعقل السيد الجرح فيقول السيد ما علمت أن دية الجرح تلزمني اذا أعتقته وما أردت الا حرز رقبته ( قال ) يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما أراد حمل الجناية عنه فاذا حلف رأيت أن ينظر في العبد فان كان له مال يكون فيه كفاف دية الجرح رأيت أن يؤخذ في ذلك ماله ويعتق وان لم يكن له مال ووجد أحداً يعينه في ذلك ويحمل ذلك عنه تلوم له في ذلك فان جاء به عتق وان لم يكن له مال ولا أخذ من ذوى قرابته ولا ممن يرجى عونه وكان في رقبته فضل عن الجرح بيع بقدر الجرح وعتق ما بقي وان لم يكن في ثمنه فضل أسلم اليه كله وبطل العتق فهذا الذي فسر لي مالك

❦ في العبد يجنى جناية ثم يديه سيده وقد علم بجنيته ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن عبداً جنى جناية ثم باعه سيده وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم

بها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى لأوليائه الجناية إذا أبى السيد البائع بعد أن يحلف بالله ما أراد حمل الجناية أن يدفع اليهم دية الجناية أن يحجزوا البيع ويأخذوا الثمن الذي يبيع به والا فسخوا البيع وأخذوا العبد إلا أن السيد ان هو افتك به بدية الجناية فإن له أن يلزم المشتري البيع إذا كان المشتري قد أعلمه السيد بجناية العبد حين باعه (قال) وإن كان لم يعلم فلا يلزمه ذلك ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره وهذا إذا كانت الجناية عمداً لأن هذا عيب في العبد وإن كانت خطأ فهو كعيب ذهب قبل أن يردده المشتري وإن يحجز أولياء الجناية البيع بعد أن يحلف السيد ولم يفتكه السيد وأرادوا فسخ البيع فقال المشتري أنا أعطى أرض الجناية وأتمسك ببيعتي كان ذلك له وكان له أن يرجع على البائع بالاقبل مما افتك به أو من الثمن (وكان) رجل من أصحاب مالك يقول إذا لم يفتك البائع بالجناية في رقبة العبد والعبد بها صرهون فإن أهل الجناية أولى بفضلها كالسيد إذا أعتقه والجناية فيه وحلف أنه لم يرد حمل الجناية كان للمجنى عليهم لأنه رهن له بالجناية والسيد لم يكن يلزمه الافتكاك فصارت رقبته وماله لأهل الجناية وهم أولى بفضلها ﴿قال عبد الرحمن بن القاسم﴾ في هذا المعنى وذكره عن مالك أن أبي السيد افتكاك العبد وقد أعتق أخذ ماله إن كان فيه وفاء للجناية وعتق وإن لم يكن فيه وفاء وكان له أحد يعينه من قرابته أو من غيرهم بما يتم به أرض الجناية عتق والابيع منه إن كان يبق من رقبته شيء بعد تمام الجناية فيعتق وإن لم يكن له شيء من هذا فهو لأهل الجناية رقيق لهم

— في عبد جنى على عبد أو على حر فلم يقم ولي الجناية حتى قتل —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت أن جنى عبدي على عبد أو على حر فلم يقم ولي الجناية على عبدي حتى قتل عبدي فأخذت قيمته أكون لهؤلاء الذين جنى عليهم عبدي في هذه القيمة شيء أم لا (قال) نعم لهم قيمته كلها إلا أن يفتك القيمة قبل الجناية وقيمة العبد المقتول لأن مالكا قال في الرجل يقتل الرجل عمداً ثم يقتل القاتل خطأ أن أولياء المقتول عمداً أولى بديته من أوليائه

﴿ في عبد قتل عبد رجل عمداً فقتل العبد خطأ قتل عبد لرجل ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن قاسم أرأيت ان كان عبدى قتل عبد رجل عمداً فقتل عبدى خطأ قتل عبد لرجل (قال) سيدالعبد الذى قتل عبدك عمداً أولى بقيمة عبدك الا أنفتكه بقيمة العبد المقتول عمداً فيكون لك قيمة عبدك وان كان الذى قتل عبدك قتل عبدك عمداً أيضاً كان لك أن ترضى سيد العبد الذى قتل عبدك عمداً وتقتل قاتل عبدك وان شئت استحييته وأخذته الا أن يفتكه سيده بقيمة عبدك فان أبيت ان تعطى سيد الذى قتل عبدك عمداً قيمة عبده أو أنى هو أن يقبل القيمة كان أولى بقيمة عبدك ان شاء قتل وان شاء استحياه فان استحياه كان الامر الى عمل الخطأ ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك فى الاحرار ان الحر اذا قتل رجلاً عمداً فقتل القاتل عمداً أيضاً انه يقال لاولياء القاتل الاول أرضوا أولياء المقتول الذى قتلهم وليكم فان أرضوهم كانوا أولى بقاتل صاحبهم ان شاؤا قتلوه وان شاؤا استحيوه وان لم يرضوهم اسلموا قاتل صاحبهم وبرئوا منه وكان أولياء المقتول الاول أولى به ان شاؤا قتلوه وان شاؤا استحيوه فهكذا العبيد عندى مثل الاحرار

﴿ في العبد يقتل قتيلاً عمداً له وليان فمعا أحدهما ﴾

﴿ والعبد يقتل قتيلاً عمداً فمعا أولياء أحد القتيلىن ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ان عبداً قتل قتيلاً عمداً وله وليان فمعا أحدهما (قال) يقال لسيده ادفع نصف العبد أو افده بنصف الدية ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيى ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ان عبداً فى يدى عارية أو ودیعة أو رهن باجارة جنى جناية ومولاه غاب ففديته من الجناية ثم قدم مولاه (قال) يقال لمولاه ان شئت فادفع الى هذا جميع ما فدى به وخذ عبدك وان شئت فأسلمه اليه ولا شئ عليك لانه لو لم يفده ثم جاء سيده لقبل له هذا القول وهو رأيى ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو قتل عبدى قتيلىن عمداً فمعا أولياء أحد القتيلىن أى شئ يقال لسيده العبد القاتل أيقال له ادفع جميع العبد

الى أولياء المقتول الآخر أم يقال له ادفع نصفه أو افده بالدية كلها ولا أحفظه عن مالك

❦ في العبد يجرح رجلاً حراً فبرأ من جراحته ففداه سيده ❦

❦ ثم انتقضت الجراحات فمات ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان جرح عبدي رجلاً حراً فبرأ من جراحته ففديت عبدي ثم انتقضت جراحات الرجل فمات من ذلك ( قال ) اذا مات منها أقسم ورثة المقتول فاذا أقسموا فان كانت الجراحات عمداً قيل لهم ان شئتم فاقتلوه وان شئتم فاستحيوه فان استحيوه كان بمنزلة ما لو كانت الجراحات خطأ يقال لمولى العبد ادفع عبدك أو افده فان دفعه أخذ ما كان دفع الى المقتول وان فداه صار له في الفداء بما دفع الى المقتول ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) قاله لي مالك في الحر وهذا في العبد عندي مثله

❦ في عبيد لرجل قتل رجلاً خطأ فقال أنا أدفع أحدهما وأفدى الآخر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن عبيد لي قتل رجلاً خطأ فقال أنا أدفع أحدهما وأفدى الآخر ( قال ) قال مالك في العبيد اذا قتلوا رجلاً خطأ أو جرحوا انساناً منهم مرتهنون بدية المقتول أو المجروح وتقسم الدية على عددهم ودية الجرح على عددهم فمن شاء من أرباب العبيد أن يسلم أسلم ومن شاء أن يفتك افتك بقدر ما يقع عليه من نصيبه من الدية كان أقل من ثمنه أو أكثر لو كانت قيمة العبد خمسمائة والذي وقع عليه عشر الدية غرم عشر الدية وحبس غيره ان كانت قيمته عشرة دنانير والذي وقع عليه من الدية النصف لم يكن له أن يحبس عبده حتى يدفع نصف الدية ولم يقل لنا مالك في الارباب أرباب العبيد اذا كانوا شتى أو كان ربهم واحداً ولم يختلف ذلك عندنا انه ان كان أربابهم واحداً فان له أن يحبس من شاء منهم ويدفع من شاء بحال ما وصفت لك وقد تكلم فيه مالك غير مرة ولم يختلف قوله فيه قط

﴿ في العبد تفقأ عيناه أو تقطع يده ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان فقتت عينا عبدي أو قطعت يده ما يقال للجراح ( قال ) يضمه الجراح ويعتق عليه اذا أبطله هكذا فان كان جرحا لم يبطله مثل فقء عين واحدة أو جدد اذن أو قطع اصبع أو ما أشبهه كان عليه ما نقص من ثمنه ولم يكن عليه غير ذلك ولم يعتق عليه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هو رأيي وقد سمعت أنه قال يسلم الى الذي صنع به ذلك فيعتق عليه وذلك رأيي اذا أبطله

﴿ في الامة لها ولد صغير فيجني أحدهما جناية ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كانت عندي أمة وولدها صغير فجنى الولد جناية فأردت أن أدفعه أيمحوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم يحوز الا أنه في قول مالك قال للمجنى عليه وليد الأمة أن يبقيا الام والولد جميعا ولا يفرقا بينهما ويكون للمجنى عليه قيمة الولد على سيد الامة قيمة العبد يقسم الثمن على قيمتهما ﴿ قلت ﴾ فان كانت لى جارية وولدها صغير فجنى ولدها أو جنت هي جناية فأردت ان أدفع الذي جنى بجنايته ( قال ) ذلك لك ويجبر ان على أن يجعما بينهما كما وصفت لك من الجمع بينهما فيقسمان الثمن على قدر قيمتهما ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن عبدي جرح رجلا فقطع يده وقتل آخر خطأ ( قال ) قال مالك ان أسلمه سيده فالعبد بينهم أنثانا ( قال ) قال مالك واذا أسلم العبد فهو بينهم على قدر جراحاتهم ﴿ قلت ﴾ فان استهلك أموالا حاصوا أهل الجراحات في العبد بقيمة ما استهلك لهم من الاموال ( قال ) نعم في قول مالك

﴿ في عبد قتل رجلا خطأ أو فقأ عين آخر خطأ ﴾

﴿ والعبد يقتل رجلين وليهما واحد ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قتل عبدي رجلا خطأ أو فقأ عين آخر فقال السيد أنا أفديه من جنايته في المنفل فأدفع الى صاحب العين الذي يكون له من العبد ولا أفديه

(قال) يقال له ادفع الى صاحب العين ثلث العبد وأقر ثلثي العبد بجميع الدية ويكون شريكاً في العبد هو والمجنى عليه في العين يكون لصاحب العين ثلث العبد ويكون لسيدته ثلثا العبد وهو رأي وقد بلغني عن مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قتل عبدي رجلين وإيهما واحد فأراد السيد أن يفدي نصفه بدية أحدهما ويسلم نصفه (قال) ليس ذلك له الآن يفدي جميعه بالدين أو يسلمه لان وارث الديتين جميعا واحد فهي كلها جناية واحدة

— في العبد يقتل رجلا له وليان وفي أم الولد اذا —

﴿جنت ثم جنى عليها قبل أن يحكم فيها﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان قتل عبدي رجلا له وليان فقلت أنا أفدي حصة أحدهما وأدفع حصة الآخر أ يكون ذلك لي في قول مالك (قال) أرى له أن يفدي نصيب من شاء منهما ﴿قلت﴾ أ رأيت أم ولدي اذا جنت جناية فجنى عليها قبل أن يحكم فيها فأخذت لها أرشا ما يكون على أ قيمتها معيبة أم قيمتها صحيحة (قال) بل قيمتها معيبة يوم ينظر فيها مع الارش فان كانت قيمتها أكثر من أرش الجناية كان عليه أرش الجناية وان كان أرش الجناية أكثر كان عليه قيمتها معيبة مع ما أخذ من الارش. ومما بين ذلك أن العبد اذا جنى ثم جنى عليه فأخذ له سيده أرشا انه يخير في أن يسلمه وما أخذ له أو يفتكه بما جنى فكذلك أم الولد الا أن أم الولد لا تسلم وانما يكون عليه الاقل من قيمتها معيبة وارش الجناية معها أو قيمة الجناية التي في رقبتها بمنزلة العبد سواء لان أم الولد لا يستطيع سيدها أن يسلمها فيكون عليه الذي هو أقل لانها لو هلكت ذهبت جناية المجرع وكذلك العبد لو هلك قبل أن يحكم عليه ذهبت جناية المجرع أمرهما واحد ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن أمة جنت جناية أئمنع سيدها من وطئها حتى ينظر أ يدفع أم يفدي (قال) نعم بمنع من وطئها ﴿قلت﴾ ولم قلت هذا (قال) لانها مرتبهة بالجرح حتى يدفعها أو يفديها ﴿قلت﴾ أ رأيت ان رهن رهنا عبداً له فأقر الزاهن ان عبده هذا الرهن قد جنى جناية أو استهلك مالا وهو عند المرتهن والسيد

موسراً أو معسراً (قال) ان كان معسراً لم يصدق على المرتهن وان كان موسراً قيل للسيد ادفع أو افد فان قال أنا أفديه ففداه وكان رهنا على حاله وان قال لا أفدي وأنا أدفع العبد لم يكن له أن يدفعه حتى يحل الاجل فاذا حل الاجل أدى الدين ودفع العبد بجنايته التي أقر بها وان فلس قبل أن يحل الاجل كان المرتهن أولى به من الذين أقر لهم بالجناية ولا يشبه اقراره ههنا البينة اذا قامت على الجناية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه ولكن قد قال مالك في جناية العبد اذا كان رهنا فقامت عليه البينة على الجناية ما قد أخبرتك وهو رأى

﴿ في رجل رهن عبداً فجنى العبد جناية على رجل ﴾

﴿ فقامت على ذلك بينة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ارتهنت عبداً بحق لي على رجل فجنى العبد جناية على رجل (قال) قال مالك يقال لرب العبد افد عبدك فان فداه كان على رهنه كما هو وان أبى أن يفديه قيل للمرتهن افده لان حقه فيه فان افتداه وأراد سيده أخذه لم يكن له أن يأخذه حتى يدفع ما افتداه به من الجناية مع دينه وان أبى سيده أن يأخذه بيع بما افتداه المرتهن من الجناية فان قصر ثمنه عن الذي افتداه به المرتهن من الجناية لم يكن للمرتهن على السيد في ذلك شيء الا الدين الذي ارتهنه به وحده لانه افتداه بغير أمره وان زاد ثمنه على ما افتداه به من الجناية قضى بالزيادة في الدين على الرهن وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) ولا يباع حتى يحل أجل الدين ولم أسمع من مالك في الاجل شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قالاً جميعاً الراهن والمرتهن نحن نسلمه فاسلماه أياكون دين المرتهن بحاله في قول مالك كما هو (قال) نعم هو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أبى الراهن أن يفديه وقال للمرتهن افده لي (قال) قال مالك اذا أمره ان يفتدي أتبعه المرتهن بالدين والجناية جميعاً (قال مالك) وان أسلماه جميعاً وله مال كان ماله مع رقبته في جنايته وان افتكه المرتهن لم يكن ماله مع رقبته فيما افتكه به ولا يزداد على ما كان في يديه من رهن رقبة العبد اذا لم يكن مال العبد

❦ في العبد يقتل رجلا له وليان فيمفو أحدهما ولا يذكر شيئا ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن عبداً قتل رجلاً عمداً وله وليان فمفا أحدهما ولم يذكر أنه يمفو على أن نصيبه من العبد له (قال) اذا عفا واستحياه ولم يذكر أنه يمفو على أن له نصف العبد الا أنه قال ذلك انما أردت أن أستحييه على أن أخذه (قال) لا يكون القول قوله الا أن يأتي بأمر يستدل به على ما قال فان أتى بما يستدل به على قوله كان العبد بينهما نصفين الا أن يقتديه سيده بجميع الجناية أو يقتدي نصفه من أحدهما بنصف الجناية ويسلم النصف الآخر الى الولي الآخر ❦ قلت ❦ أرايت ان قتلني عبد عمداً أو خطأ وقيمة هذا العبد أكثر من ثلثي فمفوت عن العبد (قال) أما في العمد فمفوك جائز والعبد لمولاه لا ينزع منه الا أن يكون المقتول قد استحياه على أن يكون له فيكون سيد العبد بالخيار ان أحب أن يدفع دية المقتول ويحبس عبده فذلك له. واما أسلمه وأما في الخطأ فان عفا عنه وقيمه أكثر من الثلث لم يجز الا قدر الثلث ❦ قلت ❦ اتحفظ هذا عن مالك (قال) نعم هذا قول مالك ❦ قال سحنون ❦ فيه اختلاف ويقال انما ينظر الى الاقل من قيمته ومن الدية فيحسب في الثلث

❦ في العبد ينجى جنابة فيبيعه سيده قبل ❦

❦ أن يؤدي الى المجنى عليه دية الجرح ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد ينجى جنابة فيبيعه سيده أم يجوز بيعه (قال) سمعت مالكا وسألناه عن العبد ينجى جنابة فيقول سيده أركوه في يدي أبيه وأدفع اليكم دية جنائتكم (قال مالك) ليس ذلك له الا أن يكون ثقة مأمونا فيضمن ذلك أو يأتي بحميل ثقة فيؤخر اليوم واليومين وما أشبهه فان لم يأت بذلك لم يكن ذلك له الا أن يأتي بدية الجرح أو يسلم عبده في البيع ان أعطى المجنى عليه دية الجرح جاز بيعه والا لم يجز وقد فسرت هذا قبل هذا



❦ في جناية الامة ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن أمة جنت جناية فولدت ولداً من بعد الجناية أ يكون ولدها معها ويقال للسيد ادفعها وولدها أو افدها في قول مالك ( قال ) بلغني عنه أنه قال لا يدفع ولدها معها ( وقال ) وأنا أرى أن لا يدفع ولدها معها مثل ما بلغني عن مالك ❦ قلت ❦ وما حجة من قال لا يدفع ولدها معها أليس قد استحقها المجنى عليه يوم جنت عليه ( قال ) لا إنما يستحقها المجنى عليه يوم يقضى له بها فالولد قد زالها قبل ذلك ❦ قلت ❦ أرايت الامة اذا قتلت ولها مال أندفع بمالها في قول مالك ( قال ) نعم تدفع بمالها ❦ قال سحنون ❦ وهو قول أشهب في الولد والمال

❦ في العبد يجنى جناية ويركبه الدين من تجارة قد أذن له فيها ❦

❦ ثم يأسره العدو فيشتريه رجل من المغنم فيسلمه سيده ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد يجنى جناية ويركبه الدين من تجارة قد كان أذن له فيها سيده فيأسره أهل الحرب ثم يغنمه المسلمون فيشتريه رجل من المغنم فيسلمه سيده ولا يريد أخذه ( قال ) اذا أسلمه سيده لم يكن للذين جنى عليهم العبد شيء الا أن يأخذوه بالثمن الذي صار لهذا الذي أخذه من المغنم واشتراه من المغنم ❦ قلت ❦ لم ( قال ) لانه لو أسلمه سيده قبل أن يؤسر لم يكن عليه شيء من الجناية وإنما كان يقال لمن صار له أنت أولى به بالثمن وكذلك هو وان لم يكن أخذه ( قال ابن القاسم ) وذلك رأيي وأما الدين الذي على العبد فان ذلك في ذمته وإنما يسقط عن العبد والذي يصير له العبد ما كان قبل أن يؤسر العبد في رقبته وأما ما كان في ذمته فهو ثابت عليه يؤخذ به وهذا رأيي

❦ في العبد يجنى جناية بعد جناية ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في العبد اذا جنى ثم جنى خير سيده اما أن يدفع قيمة ما جنى لكل واحد منهما واما أسلمه فان أسلمه تحاصا بقدر جناية كل واحد منهما وان

جنى ثم اقتداه ثم جنى بعد ذلك خيراً أيضاً أما ان يفتيده وأما أن يسلمه بمجررته وإنما  
يجتمع في رقبته ما يتحاصون فيه اذا لم يفته حتى جنى جناية بعد جنايته الاولى فأما  
أن يفتيده ثم يحجى فان على السيد أن يفتيده ثانية أو يدفعه

❦ في جناية المعتق نصفه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً أعتق نصف عبد له ثم جنى جناية قبل أن يقوم عليه العبد  
(قال) قال مالك من أعتق شقصا له في عبد مات قبل أن يعتق السلطان عليه النصف  
الباقى فان النصف الذى لم يعتقه رقيق للورثة وكذلك قال مالك (قال مالك) اذا أعتق  
الرجل شقصا له في عبد فله حق السيد دين قبل أن يقضى السلطان على السيد يعتق  
جميعه فان النصف الذى لم يعتقه السلطان رقيق يباع في الدين فأرى في مسألتك أن  
نقسم الجناية نصفين فيكون نصفها على النصف الذى أعتق ويكون النصف الباقى  
في النصف الذى فيه الرق ثم ينظر أي ذلك كان أقل نصف الجناية أو نصف قيمة  
العبد فيدفع ذلك الى المجنى عليه لانه ان كانت الجناية أقل أخذه ولم يكن له على سيده  
الا نصف الجناية ولانه ان كانت الجناية أكثر أسلم اليه النصف فلم يكن على سيده  
أكثر مما أسلم ويقوم عليه في الامرين جميعاً ثم يعتق لانه اذا أسلم النصف الذى لم  
يعتق لم يكن بد من أن يعتق عليه ذلك النصف اذا كان له مال لانه شريك ❦ قلت ❦  
فان أعتق سيده نصفه ثم جنى العبد جناية ثم مات السيد (قال) أرى على النصف  
الذى أعتق نصف الجناية ونصف الجناية على النصف الذى لم يعتقه السيد ويقال  
للورثة افتكوه رقيقاً لكم أو ادفموه رقيقاً للمجروح وقد أخبرتك من قوله الك ما  
يستدل به على هذا

❦ في العبد بين الرجلين يعتق أحدهما حصته وهو موسر ❦

❦ جنى العبد جناية قبل ان يقوم عليه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن عبداً بين رجلين أعتق أحدهما حصته وهو موسر فجنى

العبد جناية قبل أن يقوم على المعتق ( قال ) يقال للمتمسك بالرق ان شئت فأسلم نصف العبد بنصف دية الجناية وان شئت فافده بنصف دية الجناية فان فداه كان له أن يضمن الذي أعتق ويقوم عليه وان أسلمه كان للذي أسلم اليه العبد بالجناية أن يلزم المعتق بنصف قيمته ويكون نصف الجناية على النصف المعتق من العبد يتبع به ( وقال ) ولا تتبع العاقلة بشئ مما صار على النصف المعتق وان كان أكثر من الثلث ﴿ قلت ﴾ ولا يضمن المعتق حصة صاحبه ثم يقال للمعتق ادفع أو افد ( قال ) لا لأن الجناية كانت في ملك المتمسك بالرق فلزمت رقبة العبد قبل أن يقوم نصيبه على صاحبه فانما يقوم نصيبه على صاحبه باليب الذي لزم نصيبه لان مالكا قال ينظر الى قيمة النصيب يوم يقوم العبد بثمائه ونقصانه ( قال ) وانما ضمنت المعتق للمدفع اليه العبد بالجناية لان هذا لما أعتق كان ضامنا فالمدفع اليه بالجناية هو بمنزلة شريك المعتق الدافع العبد بجنائه ( قال ) ولو أن هذا العبد لما أعتق نصفه وهب شريك هذا المعتق نصيبه لرجل لضمنت المعتق للذي وهب له الشقص ولا يشبه هذا الذي قال مالك في البيع انه يرد ولا يجوز بيع نصيبه اذا كان الذي أعتق موسرا لان البيع انما هو غرر وليست الهبة غررا لأن البائع كانه باعه بكذا وكذا دينارا على أن يأخذ بدنانيره قيمة العبد لانه قد علم أنه يقوم على المعتق وهذا المشتري لا يدري أيأخذ أقل من الدنانير التي أعطى أو أكثر وان باعه بمروض كان كذلك أيضا انما باع عروضه بدنانير لا يدري ما هي

### — في الجناية على المعتق نصفه —

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد يكون نصفه حراً ونصفه رقيقا يجرح ( قال ) قال مالك نصفه لسيده يأخذه ونصفه للعبد يقر في يديه وكذلك لو جرح العبد كانت نصف دية الجرح على العبد ونصفه على السيد ﴿ قال سحنون ﴾ وهو قول أصحاب مالك جميعا وقد كان للمالك فيها تول اذا جرح ان جرحه للسيد ثم قال هو بينهما ( وقال مالك ) في العبد يكون نصفه حراً ونصفه رقيقا يجنى جناية وفي يده مال فيفتك سيده نصفه

ان ماله يؤخذ منه في نصف الجناية التي وجبت على المعتق منه

— في جناية الموصى بعتقه —

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى فقال هو حر بعد موتى بشهر فمات السيد والثلث لا يحمله (قال) يقال للورثة أجزوا الوصية والا فاعتقوا منه ما حمل الثلث بتلا ﴿قلت﴾ فلو أجازوا الوصية (فقال) اذا خدمهم تمام الشهر خرج جميعه حراً وهو قول مالك وان قال الميت هو حر بعد موتى بشهر فأجازت الورثة الوصية ثم جنى العبد جناية قبل أن يمضي الشهر (قال) يقال للورثة افتكوا خدمته أو أسلموها ﴿قلت﴾ فان افتكوها أو أسلموها أعتق العبد بجميعه اذا مضى الشهر (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فان أعتق العبد بعد مضى الشهر وقد كانوا أنفذوا ما أوصى به الميت وأسلموه (قال) يكون ما بقي من الجناية في ذمة العبد يتبع بها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كان الورثة افتكوه فخدمهم بقية الشهر ثم عتق هل يتبع بشئ (قال) لا وقد بلغني ذلك عن مالك ممن أرضى ﴿قلت﴾ فان كانت الورثة حين مات الميت لم يميزوا الوصية فاعتقت عليهم الثلث بتلا ثم جنى جناية (قال) تقسم الجناية أثلاثاً فيكون ثلث الجناية على الثلث المعتق ويقال للورثة افتكوا ثلثكم بثاني الجناية أو أسلموه فيكون ثلثاه رقيقاً لاولياء الجناية وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق رجل عبداً له في مرضه فجنى العبد جناية أيدفع بها أم لا (قال) اذا أوصى بعتقه كان له أن يدفعه أو يفديه ﴿قال سحنون﴾ اذا اعتدت قيمته وجنأته فان فداء كان على الوصية وأما اذا أبت عتقه في مرضه فانه يكون مثل المدبر تكون الجناية في ذمته اذا حمله الثلث وكذلك بلغني عن أرضى به ولا يكون في رقبته وان كان لسيدة أموال مأمونة من دوراً وأرضين فهو حر حين أعتقه والجناية على العاقلة ان كانت خطأ وان كانت عمداً اقتص منه ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى بعتقه الى شهر ولا يحمله الثلث فجنى العبد جناية قبل أن يميز الورثة الوصية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى ان يقال للورثة

اختاروا فاما أعطيتهم أرش الجناية كلها وكان لكم خدمة العبد فتكونون قد أجزتم وصية صاحبكم فذلك لكم ويخدمكم الى الاجل فاذا انقضت الخدمة خرج العبد حراً بجميعة ولم يتبعوه بشئ وان أيتهم عتق من العبد ثلثه وقيل لكم افتدوا الثلثين اللذين صارا لكم بشئ الدية والا فأسلموها لاولياء الجناية ويكون ثلث الجناية على الثلث الذي عتق منه

— في جناية الموصى بعتقه بجنى قبل موت سيده —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً أوصى بعتق عبده بجنى قبل موت السيد أن تنقض الوصية فيه أم لا في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن بخير السيد فان دفعه بطلت الوصية وان فدها كانت الوصية كما هي ( وقال مالك ) هو عبد بعد يغير وصيته ويبيعه ويصنع به ما شاء فلما قال مالك ذلك علمنا أنه يجوز له أن يسلمه فان لم يسلمه وفدها فالوصية له ثابتة لان الوصية تقع بعد الموت اذا لم يغيرها قبل موته وكذلك بلغني عن أثق به من بعض أهل العلم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى فقال اذا مات فهو حر بجنى العبد قبل أن يقوم في الثلث والثلث يحمله ( قال ) يمتق وتكون الجناية ديناً عليه يتبع بها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا مثل ما قال مالك في المدبر لانه عند مالك عبد ما لم يقوم وان كان الثلث يحمله الا أن تكون له أموال مأمونة من دور أو أرضين بحال ما وصفت لك فيكون ذلك على العاقلة والا فان مالكا قال حدوده وحرمة وقذفه بمنزلة العبد حتى يقوم في الثلث ويخرج من الثلث لان المال لو أصيب بشئ قبل أن يقوم في الثلث حتى ينقص ذلك من عتقه نقص من عتقه ورق منه بقدر ما يرق فهذا يدل على أنه عبد وان العاقلة لا تحمل عن عبد وان ما جنى بمنزلة ما جنى عليه وانما قال لنا مالك هذا في المدبر فاذا أوصى بعتقه بعد موته ثم مات بجنى بعد الموت فسبيله سبيل المدبر سواء لانه قد ثبت له ما ثبت للمدبر وكذلك بلغني عن أثق به ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أعلمتك باختلافهم في المال المأمون ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى بعتقه ثم جنى العبد جناية ولم يقم عليه ولى الجناية حتى مات السيد والثلث

يحملة أو لم يدع مالا سواه أترى للورثة ما كان لآبائهم من الخيار في أن يسلم العبد أو يفتكه أم ترى الحرية قد جرت فيه لمآلات السيد وتجعل سبيله سبيل من جنى بعد الموت (قال) الجرح أولى به وهو في رقبته فإن أسلم كان عبداً للمجروح وإن افتكوه رجع العبد إلى مال سيده فأعتق في ثلثه بمنزلة ما لو افتكه سيده قبل أن يموت فيكون الورثة فيه بعد الموت بمنزلة السيد قبل أن يموت لأن الجرح كان في رقبته قبل موت سيده ﴿قلت﴾ أرايت أن أعتقه بتلافي مرضه ولا مال له فجنى العبد جناية ثم أفاد أموالاً مأمونة كثيرة في مرضه (قال) يعتق العبد حين أفادها وتكون الجريرة في ذمته يتبع بها ولا تحمله العاقلة لأنه يوم جنى كان ممن لا تحمل العاقلة جريسته ﴿قلت﴾ أسمع هذا من مالك (قال) الذي سمعت من مالك في هذا قد أخبرتك به في المسائل الأولى لأن مالكا قال لنا إذا كانت له أموال مأمونة ما قد أخبرتك به فهو إذا أفادها في مرضه صنعت به حين أفادها في العتق مثل ما كنت أصنع به إذا أعتقته وله أموال مأمونة

﴿قلت﴾ في رجل أعتق عبداً له في مرضه وبطل عتقه فخرج العبد قبل موت سيده

﴿قلت﴾ أرايت أن أعتق رجل عبده في مرضه فبطل عتقه فخرج العبد قبل موت السيد (قال) عقله عقل عبد إلا أن يكون للسيد أموال مأمونة لا يخاف عليها مثل الدور والأرضين والنخل فتكون جراحه جراح حرٍّ لأن حرمة حرٍّ قد تمت هاهنا وهذا قول مالك أنه لا يكون حرّاً ولا تكون حرمة حرٍّ حتى تكون له هذه الأموال المأمونة لا يخاف عليها وإن كانت كثيرة (قال) والذي قال مالك في المال المأمون أنه النخل والأرضون والدور ﴿قلت﴾ أرايت لو أني أعتقت عبداً لي في مرضي بتلافي جنائي وبزنت من مرضي ذلك أومت منه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك من الدور والأرضين في المسائل الأولى فإذا كان العبد ممن يوقف إذا كان سيده ممن ليست له الأموال المأمونة من الدور والأرضين مثل ما وصفت لك أن من قتل هذا المعتق في المرض فأنما عليه قيمة عبد

وجراحاته جراحات عبد وحدوده حدود عبد فاذا كان بهذه الحال فان العاقلة لا تحمل  
 ما جنى من جنائته لان جنائته جنائية عبد لانه لا تحمل له جريرة حتى يحمل هو مع  
 العاقلة ما زعم العاقلة من الجرائر فقس على هذا ما يرد عليك من هذا الوجه ﴿قلت﴾  
 فاذا أعتقه السيد في مرضه بتلا فجر جريرة ثم مات السيد ولا مال له غيره (قال) يعتق  
 ثلثه عليه ويرق ثلثاه ويكون ثلث الجنائية على الثلث المتيق ويقال للورثة ادفموا الثلثين  
 أو افتكوه بثني الجنائية لان سبيله هاهنا سبيل المدبر (قال مالك) والمدبر مثل ما  
 وصفت لك في هذا سواء ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا أعتق عبده في مرضه بتلا ولا مال  
 للسيد غيره فجنى العبد جنائية بعد ما أعتقه قبل أن يموت سيده (قال) يوقف العبد حتى  
 ينظر الى ما يصير اليه السيد فان برأ السيد من مرضه وصح كانت الجنائية في ذمة العبد  
 ويخرج العبد حراً بجميعه وان مات السيد من مرضه رقب ثلثاه وعتق ثلثه وكانت حاله  
 في الجنائية على ما وصفت لك في المدبر ﴿قلت﴾ فهل يقال للسيد اذا أوقف العبد في  
 المعتق بتلا أسلمه أو افده (قال) لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه ليس له فيه رق ولا خدمة  
 وانما قيل له في المدبر أسلم أو افد انما يقال له ذلك في الخدمة لان له في المدبر  
 الخدمة الى الموت ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره من كبار أصحابنا مثل ما قال انه  
 موقوف لانه ليس للسيد فيه خدمة فيسلمها فكل قول تجده له أو لغيره على خلاف  
 هذا فأصلحه على هذا فان هذا أصل قولهم وأحسنه وقد كان عبد الرحمن ربما قال غير  
 هذا ثم قال هذا وتبين له وثبت عليه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هذه المسائل التي سألتك  
 عنها في المعتق بتلا في المرض أسممتها من مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿قلت﴾  
 أرايت ان أعتقت عبدي في مرضي بتلا ولا مال لي سواء وللعبد مال كثير أيؤخذ  
 مال العبد أم يوقف معه (قال) يوقف معه ماله ﴿قلت﴾ فان أوقفت معه ماله فجنى  
 جنائية ما حال ماله (قال) يوقف ماله معه ولا يدفع الى أولياء الجناية ﴿قلت﴾ فلم  
 أوقفت ماله معه (قال) لانه ان مات السيد ولا مال له غيره عتق ثلثه ورق ثلثاه فان  
 اختارت الورثة أن يفتكوا الثلثين بثلاث الدية لم يكن لهم في مال العبد شيء وكان المال



موقوفاً مع العبد ليس للورثة أن يأخذوه أيضاً لأنهم ان أسلموا الثلثين الى أهل  
الجنابة لم يكن لأهل الجنابة أن يأخذوا من ماله شيئاً وكان المال موقوفاً معه لأن  
من دخله شيء من الحرية وقف ماله معه ولم يكن لساكناته الذين لهم بقية الرق فيه أن  
يأخذوا المال منه ولا شيئاً من المال في قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ هذه المسئلة أصل  
مذهبهم فلأنمدها الى غيرها ﴿ قلت ﴾ ولم أوقف مالك جميع مال العبد معه اذا أعتق  
منه شقصاً (قال) لأنه شريك في نفسه وكل عبد بين اثنين فليس لأحدهما أن  
يأخذ من مال العبد قدر نصيبه الا أن يرضيا جميعاً في أخذ المال ﴿ قلت ﴾ فان  
كان عبد بين رجلين له مال فقال أحدهما أنا آخذ حصتي من المال وأذن له صاحبه  
وأوقف صاحبه ماله في يد العبد أيجوز ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه  
جائزاً لأنه ان كانت هبة منه فهي جائزة وان كانت مقاسمة فهي جائزة ﴿ قلت ﴾  
أرأيت اذا باعاه كيف يصنع هذا الذي ترك نصيبه في يد العبد وقد اشترط المشتري  
المال يضرب بنصف العبد في الثمن وبقية المال الذي ترك في يد العبد ويضرب  
الآخر بنصف العبد (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه بينهما نصفين لأن  
المال لا يقع عليه حصة من الثمن والمال ملني ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا أعتق عبده بتلا  
في مرضه وله مال غير مأمون وللعبد مال (قال) سبيل هذا العبد سبيل من لا مال له  
اذا لم يكن للسيد مال مأمون ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أعتقوا عبدي فلانا بعد موتي  
فجنى العبد جنابة بعد موته وقبل أن يمتقوه أيدفع بالجنابة أم تكون الجنابة في ذمته  
(قال) هو بمنزلة المدبر ما جنى بعد ما مات سيده فانما الجنابة فيما لم يحمل الثالث من  
رقبته في رقبته وفيما حمل الثالث في ذمته وقيل للورثة ادفعوا ما بقي لكم في العبد بما  
بقي من الجنابة أو افدوه بأرض ما بقي من الجنابة ﴿ قلت ﴾ فان قال اشترى عبد  
فلان نسمة وأعتقوها عني لعبد بعينه فاشتروه فجنى جنابة قبل أن يمتقوه بعد  
ما اشتروه (قال) هذا والذي أوصى بمتقه سواء يكون ديناً في ذمته ﴿ قلت ﴾  
فان قال اشترى نسمة فاعتقوها عني ولم يذكر عبداً بعينه فاشتروا نسمة عن الميت



جنى جناية قبل أن يعتقوه (قال) هذا لا يشبه عندي ما ذكرت لك من الرقبة  
بميتها لان هذا لو أراد الورثة بعد ما اشتروه أن لا يعتقوه ويستبدلوا به غيره اذا  
كان ذلك خيراً للميت كان ذلك لهم ﴿قلت﴾ تحفظ هذه المسائل كلها عن مالك  
(قال) نعم منها ما سمعته ومنها ما بلغني عنه

﴿في الرجل يوصي بخدمة عبده لرجل حياته﴾

﴿في جنى العبد جناية﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أوصى له بخدمة عبد حياته جنى العبد جناية لمن يقال ادفع  
أو افد الذين لهم الرقبة أو للموصى له بالخدمة (قال) سألتنا مالكا عن الرجل يخدم  
الرجل عبده سنين معلومة فخرج العبد رجلاً جرحاً (قال) قال مالك بخير سيده  
الذي له الرقبة فان اختار أن يفتديه كان ذلك له ويستكمل هذا المخدم خدمته فاذا  
قضى خدمته رجع الى سيده وان أبي قيل للمخدم ان أحيت أن تقتكه فافتكه فان  
افتكه خدمه فاذا انقضت سنوه لم يكن لسيده اليه سبيل الا أن يدفع ما افتكه به  
المخدم والا كان للمخدم بتلا ففسألتك مثل هذا ﴿قلت﴾ ولم قال مالك يبدأ بصاحب  
الرقبة أولاً فيقال له افتكه (قال) لان مرجمه اليه ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى  
لرجل بخدمة عبده سنة وبرقبته لآخر والثالث يحمله ثم جنى جناية ما يقال لهما (قال)  
يقال لصاحب الخدمة افتكه فان افتكه خدمه الى الاجل ثم أسلمه الى الذي بتل له ولم  
يكن عليه قليل ولا كثير فان أبي قيل لصاحب الرقبة افتك أو أسلم فان افتكه كان  
له ولم يكن للمخدم فيه شيء وهذا الذي سمعت وبلغني عن مالك ﴿قال سحنون﴾ وقد  
كان منه في هذا الاصل اختلاف وأحسن قوله مما جامع عليه غيره من كبار أصحاب  
مالك أنه اذا أخدم رجل عبداً له رجلاً سنين أو أوصى بأن يخدم فلاناً سنين وبرقبته  
لآخر والثالث يحمله جنى العبد جناية في يد المخدم بعد الوصية أو في العطية في حياة  
صاحب الرقبة ان العبد جنى يوم جنى والجناية في رقبته ليس في خدمته فالمقدم الذي هو  
بيده للحق الذي له في الخدمة على صاحب الرقبة وانه لا سبيل لصاحب الرقبة اليه

الابعد تمام الخدمة فيقال له افك أو تسلم ما كان لك فيه مما أنت مقدم فيه فان أسلم سقط حقه وقيل لصاحب الرقة أسلم أو افك فان أسلمه صار لصاحب الجناية وأن افكته صار له وبطل حق المخدم لتركه اياه وان صاحب الخدمة افكته بالجناية اخذته فاذا تمت خدمته لم يكن لصاحب الرقة اليه سبيل حتى يعطيه ما افكته به لانه انما افكك الرقة والجناية في الرقة فان لم يعطه ما افكته به صار مملوكا للذي افكته وصار موقفه موقف المجنى عليه فكل ما جاءك من هذا الاصل فرده الى ما أعلمتك فانه أصبح مذهبهم وقد أعلمتك بمجامعة غيره له ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى رجل لرجل بخدمة عبده سنة وبرقته لا آخر والثالث يحمله ذات السيد وقبضه صاحب الخدمة فقتله رجل خطأ فأخرج قيمته لمن تكون القيمة (قال) بلغني عن مالك أنه قال قيمته للذي أوصى له برقته بتلا وهو رأي ﴿ قال سحنون ﴾ وقال بعض أصحابنا ان قيمة العبد المخدم تؤخذ من القاتل ويشتري بها رقة فتدفع الى المخدم تخدمه حتى ينقضي الامد الذي اليه أخدم العبد ثم يرجع العبد الى الذي أوصى له بالرقبة (وقال بمذهبهم) بل يؤاجر بقيمة العبد المقتول للمخدم عبد يخدمه الى انقضاء السنين فان بقي من القيمة شيء بعد انقضاء السنين دفع الى الموصى له بالرقبة وقول مالك به يقول سحنون

﴿ في الرجل يوصى بخدمة عبده سنين فيقتل العبد أو يجرح ﴾

﴿ قبل انقضاء السنين وجناية المعتق الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ان رجلا أوصى لرجل بخدمة عبده سنين معلومة فقتل العبد قبل انقضاء السنين ثم أخذ قيمته كيف يصنع بالقيمة (قال) قال مالك القيمة للذي له الرقة وليس للموصى له بالخدمة شيء وكذلك لو قطعت يده فاخذ لهادية فانما ذلك للذي له الرقة وليس للموصى له بالخدمة شيء ﴿ قال سحنون ﴾ أما مالك فهذا قوله لم يزل وأصحابه اختلفوا فيه فكل ماسمعت خلاف هذا فردته الى هذا فان هذا هو أصل مذهبهم مع ثبوت مالك عليه

❦ في جنابة المقتى الى أجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت المقتى الى سنين اذا جنى جنابة ما يقال لسيده في قول مالك ( قال )  
يقال لسيده ادفع خدمته أو افد الخدمة فان دفع الخدمة خدم حتى اذا حل الاجل  
عتق العبد وينظر الى ما بقى من أرش الجنابة فيكون ذلك على العبد اذا عتق وان  
كان قد استوفى قيمة جنابته من الخدمة قبل أجل العتق رجع العبد الى سيده فاذا  
حل الاجل عتق العبد وان افتكه سيده خدمه بقية الاجل ثم اذا عتق لم يتبعه السيد  
بشيء مما افتكه به من ارش الجنابة

❦ في المدبر يجنى على رجل فيدفع اليه ليخدمه ثم يجنى على آخر ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في المدبر اذا جنى ثم أسلمه سيده الى الذي جرحه ليخدمه ثم  
جرح آخر وهو عند الذي أخذه ليخدمه دخل معه بقدر جنابته يتحاصون في خدمته  
هذا بقدر ما بقى له من جنابته وهذا بجميع جنابته وليس بخير صاحب المدبر ولا من  
أسلم اليه المدبر ليخدمه في جنابته كما كان بخير في العبد من أخذه بجريرة ليس اسلامه  
خدمة المدبر في جنابته بمنزلة اسلام رقبة العبد. المدبر كلما جنى يدخلون جميعهم في خدمته  
والعبد كلما جنى دفع بجنابته ثم ما جنى بعد ذلك فانه يدفع بجنابته أيضاً لان العبد اذا  
أسلم الى المجروح كان مالا من ماله ان شاء باع وان شاء وهب ❦ قال ❦ ابن وهب  
وابن نافع قال مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة في المدبرة انها اذا جنت فان سيدها  
بالخيار ان شاء ان يخرج ما جنت فيفتدى بذلك خدمتها فعل وان هو لم يفعل أسلمت  
بجنابتها لخدمته ويحسب ذلك فان أدت جنابتها رجعت الى سيدها الذي دبرها وان  
مات سيدها فتمتقت في ثلثه كان ما بقى من جنابتها ديناً عليها ( قال مالك ) وعبد العزيز  
قضى بذلك عمر بن عبد العزيز ❦ ابن وهب وابن نافع ❦ قال مالك وعبد العزيز فان  
أدركها دين يرقها اذا مات سيدها فالذي جرحها أحق بها الا ان يفدوها بما بقى من  
خراجها اذا كان الدين والجرح يفترق القيمة فان لم يفترق القيمة بيع منها للجنابة وللدين

ثم عتق ثلث ما بقي

❦ في جنابة المدبر وله مال وعليه دين ❦

❦ قلت ❦ أرايت المدبر اذا جنى جنابة وله مال ( قال ) قال مالك يبدأ بماله فيعطاه أهل الجنابة فان لم يكن فيه وفاء قيل لسيدة أسلم خدمته أو افتد الخدمة بما بقي من ارش الجنابة ❦ قلت ❦ فان كان عليه مع هذا دين (قال) قال مالك في العبد يجنى الجنابة وعليه دين ان دينه أولى بماله وجنابته في رقبته يقال لسيدة ادفع أو افد فكذلك المدبر دينه أولى بماله وجنابته أولى بخدمته ❦ قلت ❦ أرايت لو أن مدبراً جنى جنابة وعليه دين (قال) فالجنابة يدفع بها في خدمته في قول مالك والدين يتبعه في ذمته ❦ قلت ❦ فلو أن مدبراً مات سيده وعلى سيده دين يفترق قيمة المدبر وعلى المدبر دين (قال) قال مالك يباع في دين سيده ويكون دينه في ذمته أو في ماله ان كان له مال أو يتبع به في ذمته ان لم يكن له مال

❦ في المدبر يجنى جنابة وعلى سيده دين ❦

❦ يفترق قيمة المدبر أولاً يفترقها ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن مدبراً جنى جنابة وسيده حي لم يمت وعلى السيد دين يفترق قيمة المدبر أولاً يفترق قيمته (قال) يدفع الى صاحب الجنابة فيخدمه بقدر جنابته الا أن يشاء الغرماء أن يدفعوا اليه قدر الجنابة ويأخذوا المدبر فيؤاجروه لأنفسهم حتي يوفى دينهم فان لم يأخذه الغرماء وأسلم الى أولياء الجنابة ثم مات السيد فانه يصنع في أمره كما اذا كان عليه من الدين وفي رقبته من الجنابة ما يفترق رقبة المدبر فقد تساط البيع على المدبر بعد الموت لان التدبير وصية ولا تكون الوصية مع الدين فالدين يرد التدبير والجنابة أولى من المدبر لانها في رقبة العبد الا أن يزيد أهل الدين على ارش الجنابة فيحط ذلك عن الميت فيكونون أولى بالعبد لأن أهل الجنابة اذا استوفوا جناباتهم فلا حجة لهم ❦ قلت ❦ فلو أن رجلاً لا مال له عليه دين وله مدبر

فأراد الغرماء أن يأخذوا المدبر فيؤاجروه حتى يستوفوا دينهم (قال) ذلك لهم في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت عبداً دبره سيده ثم لحق السيد دين يفترق قيمة العبد المدبر فجنى المدبر جناية ثم مات السيد (قال مالك) ان كان الدين يفترق قيمة العبد المدبر فانه يقال للغرماء أهل الجناية أولى منكم لأن الجناية أولى برقبته وهي في رقبة العبد الا أن يزيدوا على قيمة الجناية فيأخذوه ويحط عن الميت بقدر الذي زدتم فذلك لكم وان أبوا فالجناية أولى يبدأ بها وان كان اذا بيع من المدبر قدر جنايته وقدر الدين بعد ذلك فيفضل منه فضل بيع منه قدر الجناية ويبدأ بها فيعطي صاحب الجناية حقه ثم يباع لأهل الدين فيعطوا حقوقهم ثم يعتق من المدبر ثلث ما بقي بعد ذلك ويكون ثلثا ما بقي بعد ذلك رقيقاً للورثة ﴿قلت﴾ أرايت ان كان العبد اذا بيع منه مقدار الجناية ثم بيع منه مقدار الدين أتى ذلك على جميع قيمته ولم يفضل منه فضلة بعد ذلك (قال) فأصحاب الجناية أولى به اذا لم يكن فيه فضل الا أن يزيد أصحاب الدين على ما وصفت لك وانما يباع منه لأهل الجناية ثم لأهل الدين اذا كان فيه فضل يعتق لأنه لو كانت الجناية وحدها ولا دين على سيده عتق ثلثه وكان ثلثاه رقيقاً للورثة ثم خير الورثة في ثلثهم أن يسلموه أو يقتدوه بثاني الدية ولو كان على سيده دين أقل من قيمة رقبته ولم يكن في رقبته جناية بيع منه بقدر الدين ثم عتق منه ثلث ما بقي بعد ذلك الدين وكان الثلثان رقيقاً للورثة فلما اجتمعت الجناية والدين جميعاً وكان فيهما ما يفترق قيمته كان صاحب الجناية أولى وأما اذا كان في قيمته فضل عما يجب لهما جميعاً فمل به الذي فسرت لك لأن كل واحدة منهما لو خلت به كان فيه العتق

### ﴿ في المدبر يجني على سيده ﴾

﴿قلت﴾ أرايت مدبراً جني على سيده فقطع يد سيده (قال) يخدمه سيده في الجناية ﴿قلت﴾ أوليس قد كان يخدمه قبل الجناية (قال) أخبرني عبد الحكم بن أعين أنه سأل مالكا عنها فقال مالك يخدمه ويقضى له ذلك من الجناية وتبطل خدمة التدبير لانه قد حدث خدمة هي أولى من الخدمة الاولى لأنه يخدمه في

الجناية حتى يستوفي جانيته فان مات وبقي على المدبر شيء من الجناية فانه يعتق منه مبلغ ثلث مال الميت فان حمل ثلث مال الميت جميعه كان مابقي من الجناية في ذمته وان أعتق ثلثاه اتبع بشاى الجناية ويسقط بقيتها لانه رقيق لهم ﴿ قلت ﴾ فإله حين جنى على السيد لم تبطل جانيته على سيده وهو عبد للسيد وحين ورث ورثته الذى صار لهم من العبد بطلت الجناية عن الذى صار لهم من العبد ( قال ) لان السيد حين جنى عليه مدبره كان فيه عتق وحين صار للورثة نصفه رجع الذى ورثوا منه رقيقا لا عتق فيه وسقطت الجناية عن النى ورث منه وما عتق منه كان فيه من الجناية بقدر ذلك يتبع به ألا ترى لو أن عبداً جنى على سيده لم يكن لسيده عليه شيء لانه لا عتق فيه وانما جعل ذلك فى المدبر لان الجناية أولى من الخدمة فلا ينبغي أن يحتدمه سيده بالجناية ثم يمتق ويبيعونه بجميع الجناية وهو رأى ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره لا يحتدمه السيد بجانيته لان له عظم رقبته ألا ترى أنه اذا جنى جناية على أجنبي ثم افتكه سيده انه لا يحتدمه بما افتكه به ولا يحاسبه به فالجناية على السيد أولى أن لا يحاسب بها الذى لم يخرج فيها شيئاً وقد كان المجرور لو لم يفتكه منه اختدمه فان لم يستوف حتى مات السيد وعتق المدبر فى الثلث اتبع المدبر فى ذمته بما بقى منه فلم يحمل السيد حين افتك محل المجرور ولم ينزل منزلته فكذلك لا يكون ما جرح السيد مثل ما جرح الاجنبى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت المدبر اذا جنى على سيده وعلى أجنبي ( قال ) يحتدمانه بقدر جانيتهما وذلك أن مالكا قال ان جنى على سيده فذلك لازم له وان جنى على أجنبي فذلك لازم له فلما ألزمه مالك الجنايتين ألزمته اياهما اذا اجتمعتا عليه ﴿ قلت ﴾ فلم يلزم عبدى ما جنى على ( قال ) لان عبدك ليس فيه عتق والمدبر فيه عتق ﴿ قال سحنون ﴾ وهذه مثل الاولى

— في المدبر ورجل حرّ يجنيان جناية خطأ —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن مدبراً ورجلاً حراً قتلا خطأ ( قال ) يلزم المدبر نصف الدية فى خدمته ونصف الدية على عاقلة الرجل الحر وهذا قول مالك ﴿ ابن نافع ﴾ عن

ابن أبي الزناد أن أباه حدثه عن سميد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار في مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل وربما اختلفوا في الشيء فأخذ بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً فكان الذي وعيت عنهم على هذه الصفة أنهم كانوا يقولون في المدبر يجرح أنه يخير سيده بين أن يسلم ما يملك منه من الخدمة وبين أن يقتديه بدية الجرح فإن أسلمه اختدمه المجروح وقاصه بجراحه في خدمته فإن أدى إليه دية جرحه في خدمته قبل أن يموت سيده رجع إلى سيده على ما كان عليه وإن مات سيده قبل أن يستوفي المجروح دية جرحه عتق المدبر وكان مابقي من دية الجرح ديناً عليه يتبعه به المجروح ﴿قال﴾ وقال مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى في المدبر إذا جرح أن سيده يسلم ما يملك منه إلى المجروح فيختمه المجروح ويقاصه بجراحه من دية جرحه فإن أدى قبل أن يموت سيده رجع إلى سيده ﴿أشهب وابن نافع﴾ عن المنذر بن عبد الله الخزاعي عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عمر بن عبد العزيز أنه قال إذا جرح المدبر جرحاً أو قتل خطأ أخذ من سيده فأجره الذي له العقل حتى يستوفي عقله فإن مات سيد المدبر وعتق ولم يستوف صاحب العقل كتب عليه ما بقي من العقل ديناً وإن استوفى صاحب العقل عقله والسيد حتى رجع المدبر إلى سيده فكانت له خدمته حتى يموت ﴿قال المنذر﴾ فقلت لعبد العزيز رأى هذا عمر فقال رآه لأنه لا يؤخذ من السيد إلا ما له إذا لو كان عبداً ما كان على السيد أن يؤخذ منه إلا هو فإذا لم يكن له إلا خدمته فليس عليه أن يؤخذ منه غيرها

— في المدبر يقتل عمداً فيعفى عنه على أن يأخذوا خدمته —

﴿قلت﴾ أرايت المدبر إذا قتل عمداً فعفاً أولياء القتل على أن يأخذوا خدمته أ يكون ذلك لهم ﴿قال﴾ نعم إلا أن يفتدى السيد خدمته بجميع الجناية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ﴿قال﴾ قال مالك في العبد ما أخبرتك وخدمة المدبر عندي بمنزلة رقبة العبد

﴿ قات ﴾ أرأيت المدبر يقتل أجنبياً عمداً أيكون لاولياء الاجنبي أن يستحيوه على أن يأخذوه ( قال ) لا ولكن لهم أن يستحيوه ويأخذوا خدمته ﴿ قات ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم

— في المدبر يجني جناية ثم يعتقه سيده —

﴿ قلت ﴾ أرأيت المدبر اذا جني جناية فأعتقه سيده أيجوز عتقه وتكون الجناية في ذمته يتبع بها ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ويحلف السيد ما أعتقه وهو يريد ان يحمل عنه الجناية وهو عندى مثل العبد اذا كان حين أعتقه أراد ان يضمن الجناية والا حلف بالله ما أعتقه وهو يريد أن يضمن عنه الجناية فان حلف ردت خدمة المدبر وخير بين ان يسلمه أو يفديه مدبراً فان أسلمه وكان للمدبر مال أخذ من المدبر المال فاعطي المجرور ثم خرج حراً اذا كان في مال المدبر وفاء بجنانيته وان لم يكن في ماله وفاء أخذ منه ما كان له وخدم المجرور بما بقي له ثم خرج حراً وان لم يكن له مال اختدمه المجرور فان أدى اليه عقل جرحه والسيد حتى خرج المدبر حراً وان مات السيد قبل أن يستوفي المجرور عقل جرحه وترك مالا يخرج المدبر من ثلثه عتق واتبه المجرور بما بقي من الجناية وان لم يترك مالا الا المدبر وحده عتق ثلثه واتبه بثلث مابقي من الجناية فان كان مابقي من رقبته مثل مابقي من الجناية كان ثلثاه رقيقاً للمجرور لانه أسلمه حين كان له الخيار وليس للورثة فيه شيء لان صاحبه قد تبرأ منه وأعتقه وان لم يحلف السيد أنه ما أعتقه وهو يريد أن يحمل جنانيته جاز عتق العبد وكانت الجناية على السيد ان كان للسيد مال فيه وفاء بجنانيته وان لم يكن له مال رد عتق العبد وأسلم العبد الى المجرور يخدمه فان أدى في حياة سيده عتق ولم يلحقه دين استحدثه السيد اذا انقضت خدمة المجرور لان الذي رد عتق العبد من أجله ليس هو هذا الدين وان لم يؤد حتى مات السيد وعليه دين يفترق قيمة المدبر من دين استحدثه بعد عتقه في الجناية أعتق ثلث المدبر وكان عليه ثلث مابقي من الجناية في ذمته فان كان مابقي من رقبته مثل مابقي من الجناية كان مملوكاً للذي جرحه



وان كان الذي بقي من رقبته أكثر مما بقي من أورش الجنابة فكان له أحد من قرابته يمينه أو غيرهم يمينونه بأورش الجنابة الذي على الاثنين عتق والايح من ثنى رقبته بقدر ما بقي من الجنابة وعتق منه ما بقي ﴿وقال غيره﴾ يصير الاثنين رقبتهما للمجروح وجد من يمينه أو لم يجد أو كان ما بقي مما يصير على ثنى الرقبة أقل من ثنى الرقبة فذلك رقيق للمجروح ﴿قال ابن الفاسم﴾ وان مات سيده وله مال عتق واتبع بما بقي من الجنابة ان كان يخرج من ثلث سيده وان لم يترك السيد مالا غيره عتق ثلثه ورق ثلثاه للمجروح بثلاثة وان كان دين السيد قبل العتق وقبل الجنابة فهو بمنزلة المدبر الذي لم يجعل له عتق سواء لان ذلك العتق ليس بشيء وليس بعتق حين كان على السيد دين يفرقه

### ﴿ في المدبر بين رجلين بجنى جنابة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبداً بين رجلين دبره أحدهما فرضى صاحبه بذلك أيكون نصفه مدبراً على حاله ونصفه رقيقاً (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك بلنفي أن مالكا قال انما الكلام فيه للذي لم يدبر فاذا رضى فذلك جائز ﴿قلت﴾ أرايت ان جنى جنابة (قال) يقال للمتمسك بالرق أندفع نصيبك في نصف الجنابة أو تفتدي ويقال للمدبر أندفع خدمة نصف العبد في نصف الجنابة أو تفتدي

### ﴿ فيما استهلك المدبر ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ما استهلك المدبر من الاموال أيكون ذلك في خدمته (قال) قال مالك ما استهلك العبد من الاموال فذلك في رقبته فالمدبر بمنزلة الا أن ذلك يكون في خدمته لان استهلاك الاموال عند مالك والجنابات سواء ﴿قلت﴾ أرايت ما استهلك المدبر من الاموال أو جنى أهو سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وما يقال للسيد في قول مالك في ذلك (قال) يقال له في قول مالك ادفع اليهم جنائيتهم

وما استهلك من أموالهم أو ادفع اليهم خدمته فتكون جنايتهم وما استهلك من أموالهم في خدمته يتحاصون في ذلك فاذا مات السيد فان حمله الثلث عتق وكان ما بقي لهم عليه ديناً يتبعونه به وان لم يحمله الثلث فضت الجنايات وما استهلك من الاموال على الذى عتق منه وعلى الذى بقى منه فى الرق فإصاب العتق من ذلك اتبعوا به العبد وما أصاب الرق من ذلك خير الورثة بين أن يسلموا مارق من العبد فى الذى أصاب حصه الرق من الجنايات وما استهلك من الاموال وفى أن يدفعوا اليهم قدر ما أصاب الرق من ذلك ان كان نصفاً فنصف وان كان ثلثاً فثالث وهذا كله قول مالك

### ❦ فى المدبرة تجنى جناية ولها مال ❦

❦ قلت ❦ أرايت المدبرة اذا جنت ولها مال ما يصنع بمالها ( قال ) يؤخذ مالها فى قول مالك فان كان فيه وفاة بالجناية رجعت الى سيدها والا خدمته بقية ارش الجناية

### ❦ فى الجناية على المدبر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما جنى على المدبر ان هو فى قول مالك ( قال ) للسيد وكذلك قال مالك ❦ قلت ❦ ولا يكون هذا بمنزلة ماله فى قول مالك ( قال ) لا ❦ قلت ❦ فلم قلت فى مهر المدبرة انه بمنزلة مالها وجعلتها أحق به ان مات السيد من الورثة ( قال ) لانه استحل به فرج الامه ( قال ) ومما يدلك على ذلك لو أن رجلاً تزوج عبده أمته لم يزوجها الا بصداق يدفعه اليها

### ❦ فى مدبر الذى يجنى جناية ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن مدبر الذى جنى جناية ( قال ) اذا كان العبد والسيد ذميين جميعاً فانه يخير سيده النصراني فان أحب أن يسلمه عبداً أسلمه وكان عبداً لمن جنى عليه وهذا قول مالك لان النصراني لو أراد بيعه لم يحل بينه وبين ذلك ولم يمنع لانه قال فى عبده الذى أعتق اذا لم يخرج من يديه فله أن يتبعه وكذلك المدبر فان اقتداه فهو على تدبيره ولكن ان أسلم مدبر الذى ثم جنى جناية فانه يسلم خدمته فى قول مالك

أو يفتكه الذي فيؤاجر له ﴿قلت﴾ ولم قلت هذا انه يؤاجر للذي اذا أفتكه أو  
يسلم خدمته (قال) لانه اذا أسلم مدبر الذي فاني أحكم بين المسلمين والنصارى بحكم  
الاسلام فلما أسلم العبد كانت سنته سنة مدبر المسلمين الا انه يؤاجر للسيد ولا يترك  
وخدمته ﴿قلت﴾ ولم لا تمتقه عليه (قال) لا ألا ترى لو أن نصرانيا حلف بعق  
رفيقه فاسلم ثم حنت لم يعق عليه رقيقه الذين حلف بعقهم في نصرانيته في قول مالك  
(قال مالك) وهو بمنزلة طلاقه ﴿قلت﴾ فان حلف بعق رقيقه وفيهم مسلمون فحنت  
أكنت تعقهم عليه (قال) نعم لان مالك قال اذا أعتق النصراني عبده المسلم لزمه  
ذلك فالحنت عندي بمنزلة وكذلك اذا دبر النصراني عبده النصراني ثم أسلم العبد  
أنفذت تديره

— في مدبر النصراني يسلم ثم يجرح —

﴿قلت﴾ أرايت مدبر النصراني اذا أسلم وسيده نصراني فقتل أو جرح هذا المدبر  
لمن يكون عقله (قال) لسيد النصراني (قال) وهذا رأي لان العبد لو مات كان  
ماله لسيد

— في أم الولد تجرح رجلا بعد رجل —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قتل أم ولده رجلا خطأ فلم يدفع قيمتها حتى قتلت  
رجلا آخر خطأ (قال) يدفع قيمتها فيكون ذلك بينهما نصفين وهذا قول مالك فيما  
بلغني ﴿قلت﴾ فان كان دفع قيمتها ثم قتلت آخر خطأ (قال) يخرج قيمتها ثانية  
فيدفعها الى أولياء المقتول الثاني في قول مالك وأصل هذا انها اذا جنت جناية فأخرج  
السيد قيمتها ثم جنت بعد ذلك أيضاً ان على السيد ان يخرج قيمتها ثانية بمنزلة العبد  
اذا جنى ثم يفتكه سيده بالدية ثم جنى بعد ذلك انه يقال للسيد ادفع أو افد فكذلك  
أم الولد اذا قتلت قتيلاً بعد ما أخرج السيد قيمتها انه يقال للسيد أخرج قيمتها الا  
أن يكون عقل الجناية أقل من قيمتها فعليه الاقل من قيمتها أو الجناية وهو قول مالك

﴿ قات ﴾ فان هي جنت جنابة فلم يخرج سيدها قيمتها حتى جنت بعد ذلك فقام عليها أحدهما ولم يقم الآخر كان غائباً أيخير السيد على ان يدفع القيمة أو الاقل منها ومن الجنابة الى هذا الذي قام على جنابته (قال) لا ولكن يضرب لهذا الحاضر في ذلك بقدر جنابته في قيمتها لان مالكا قال اذا جنت ثم جنت قبل أن يخرج سيدها قيمتها اشترك في قيمتها كل من جنت عليه ﴿ قات ﴾ وكيف يضربون في ذلك أبقدر جنابة كل واحد منهم في قول مالك (قال) نعم ﴿ قال سحنون ﴾ قال ابن وهب وقال ربيعة في أم الولد تجرح الحر يفديها سيدها وتكون على هيئتها (قال) وسمعت رجلاً من أهل العلم يقولون ذلك (وقال مالك) الامر عندنا في أم الولد انها اذا جنت جنابة ضمن سيدها ما بينه وبين قيمتها وليس له أن يسلمها وليس عليه أن يحمل من جنابتها أكثر من قيمتها (قال) وهذا أحسن ما سمعت (قال) وذلك ان رب العبد أو الوليدة اذا أسلم وليده أو غلامه بجرح أصابه واحد منهما فليس عليه أكثر من ذلك وان كثر العقل فاذا لم يستطيع سيد أم الولد أن يسلمها لما مضى في ذلك من السنة فانه اذا أخرج قيمتها فكانه قد أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك (قال مالك) وعقل جراح أم الولد لسيدها ﴿ قات ﴾ فان جنت على رجل أقل من قيمتها ثم جنت على آخر أكثر من قيمتها قيل للسيد أخرج قيمتها فاذا أخرج ذلك اشترك في ذلك كل واحد منهما بقدر جنابته (قال) نعم وهو قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك والعبد اذا جنى ثم جنى خير سيده اما أن يدفع قيمة ما جنى لكل واحد منهما واما أسلمه فان أسلمه تحاصوا بقدر جنابة كل واحد منهما وان جنى ثم افتداه ثم جنى بعد ذلك خير أيضاً اما أن افتداه واما أن أسلمه بجريرته وانما يجتمع في رقبته ما يتحاصون فيه اذا لم يفته حتى جنى جنابة بعد جنابته الاولى وأما أن يفديه ثم يجني فان على السيد أن يفديه ثانية أو يدفعه (وقال مالك) في المدبر اذا جنى ثم أسلمه السيد الى الذي جرحه يحتدمه ثم جرح آخر وهو عند الذي أخذه يحتدمه دخل معه بقدر جنابته يتحاصون في خدمته هذا بقدر ما بقي له من جنابته وهذا بجميع جنابته وليس

يخير صاحب المذبر ولا من أسلم اليه المذبر يخدمه في جنايته كما كان يخير في العبد  
من أخذه بجريته ليس اسلامه خدمة المذبر في جنايته بمنزلة اسلامه رقة العبد المذبر  
كلما جنى يدخلون جميعهم في خدمته والعبد كلما جنى يدفع بجنايته ثم ما جنى بعد ذلك فانه  
يدفع بجنايته أيضاً ﴿ قلت ﴾ أرايت جناية أم الولد على من هي في قول مالك ( قال )  
على سيدها أن يخرج قيمتها الا أن تكون الجناية أقل من قيمتها فيخرج الاقل  
﴿ قلت ﴾ فان جنت أم الولد ثم جنت ثم جنت فلم يحكم على السيد بشئ من ذلك  
حتى قاموا عليه جميعهم وجناية كل واحد منهم مثل قيمة أم الولد أو أكثر من قيمتها  
( قال ) بلغني أن مالكا قال على السيد أن يخرج قيمتها ليس عليه أكثر من ذلك  
ثم يتخاصون في قيمتها يضرب كل واحد منهم في قيمتها بقدر ما كان له من الجناية  
﴿ قلت ﴾ فان جنت أم الولد ثم حكم على السيد بالجناية فأخرج قيمتها ثم جنت أيضاً  
( قال ) قال مالك على السيد أن يخرج جنايتها أيضاً عند مالك مرة أخرى الا أن  
تكون الجناية أكثر من قيمتها ﴿ قلت ﴾ فان كانت جنت جناية ثم جنت ثم جنت  
فقام واحد من أهل الجناية فحكم القاضي على السيد بقدر الذي يصير له في قيمة أم  
الولد مع اشتراكه ثم قام الثاني عليه ( قال ) يحكم له أيضاً يوم يقوم بقدر الذي كان يصير  
له من قيمة أم الولد يوم يقوم ﴿ قلت ﴾ وكل جناية كانت جنتها قبل أن يحكم على  
سيدها بالجناية فجميعهم يشتركون في قيمتها في قول مالك وكل جناية كانت جنتها  
بعد ما حكم السلطان بالقيمة على السيد فجنايتها بعد ذلك على السيد أيضاً في قول مالك  
( قال ) نعم كذلك هذا عند مالك ( وقال مالك ) ليس على السيد أن يخرج الا قيمة  
واحدة ما لم يحكم عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت أم ولدي اذا جنت جناية ثم جنى عليها قبل  
أن يحكم فيها فأخذت لذلك أرشاً ما يكون على أقيمتها معيبة أو قيمتها صحيحة ( قال )  
بل قيمتها معيبة يوم يحكم فيها مع الارش الذي أخذه السيد الا أن تكون دية الجناية  
التي جنت أقل من قيمتها معيبة مع الارش الذي أخذه السيد مما جنى عليها فيكون عليه  
الأقل كالعبد اذا جنى جناية ثم جنى عليه فأخذ سيده له أرشاً انه يخير في اسلامه وما

أخذ من أرشه أو يفتديه بما جنى وهذا إذا كان ما أخذ لها من الارش أو أخذ في  
 أرش العبد أقل من دية ما جنوا فإن كان ما أخذ لهم في دية جنائياتهم مثل ما جنوا أو  
 أكثر من ذلك سقط خيار السيد وقيل للمجنى عليه خذ من دية جنائياتهم مثل  
 دية ما جنى عليك وبقوا وما بقي من دية جنائياتهم لسيدهم رقيقا

❦ في أم الولد تقتل رجلا عمداً له وليان فيعفو عنها أولياء الدم ❦  
 ❦ على أن يأخذوا القيمة ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن أم الولد قتلت رجلا عمداً فعفا أولياء الدم عن أم الولد على أن  
 يأخذوا القيمة من السيد (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى لهم على السيد  
 شيئاً إذا أبى ذلك لأن مالكاً قال لي في الحر إذا عفى عنه على أن يتبعوه بالجناية فأبى  
 فإن ذلك له فإن أحبوا أن يقتلوه قتلوه وإن أحبوا أن يعفوا عنه عفوا وهذا عندى بمنزلة  
 مسائلتك ❦ قلت ❦ فإن عفوا عن أم الولد على أن يأخذوا قيمتها من السيد فأبى السيد  
 أن يدفع اليهم القيمة أيسكون لهم أن يقتلوها في قول مالك (قال) لا أحفظ قول  
 مالك فيها وأرى لهم أن يقتلوها لأنهم إنما عفوا على أن يعطى السيد قيمتها فلما لم يفعل  
 رجعوا على حقوقهم من الدم ألا ترى الى قول مالك في الذين عفوا عن القاتل على أن  
 يدفع اليهم الدية فأبى أن لهم أن يقتلوه ❦ قال سحنون ❦ وقال غيره ليس أم الولد كالحر  
 إنما حكمها حكم العبد فعلى السيد أن يخرج الأقل من قيمتها أو أرش الجناية (وكان  
 أشهب) يقول في الحر أن الدية تلزمه على ما أحب أو كره ولا يقتل

❦ في أم الولد تخرج رجلا عمداً فيعفو عنها أولياء الدم على أن يكون ❦  
 ❦ لهم رقبتها أو المدبرة وأم الولد تخرج رجلا خطأ ثم تلد بعد ما جنت ❦

❦ قلت ❦ فإن جنت أم الولد أو المدبرة جناية عمداً ثم عفا عنها أولياء الدم على أن  
 يكون لهم رقبة المدبرة أو أم الولد لم يكن لهم ذلك وإن رضي السيد لأن السيد لا يقدر  
 على أن يدفع رقبة المدبرة في جنائيتها ولا رقبة أم الولد (قال) نعم وهذا قول مالك

﴿ قال ابن القاسم ﴾ إلا أن المدبر اذا مات سيده ولم يترك مالا غيره فقد وصفت لك قول مالك فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت المدبر اذا قتل عمداً ففأ أولياء القتل على أن يأخذوا خدمته أيكون ذلك لهم ( قال ) نعم إلا أن يفتدى السيد خدمتهم بجميع الجناية ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في العبد ما أخبرتك وخدمة المدبر عندى بمنزلة العبد

﴿ في أم الولد تقبل رجلاً خطأ ثم تلد بعد ما قتلت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أم الولد اذا قتلت قتيلاً خطأ فولدت بعد ما قتلت ثم قام ولى الجناية أيكون على السيد أن يخرج قيمتها وقيمة ولدها أو قيمتها وحدها ( قال ) قد أخبرتك بقول مالك في الامة الذى بلغني عنه وهذا عندى مثل الامة انه ليس على السيد الا قيمة الام

﴿ في أم الولد تجنى جناية ثم تموت أو يموت ﴾

﴿ السيد قبل أن يحكم على السيد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أم الولد اذا جنت جناية فمات قبل أن يحكم على السيد أيكون على السيد شيء أم لا ( قال ) لا يكون على السيد من ذلك شيء ﴿ قلت ﴾ أرايت أم الولد ما جنت من جناية فمات السيد ولا مال له أيكون على أم الولد من ذلك شيء أم لا ( قال ) قال مالك لا شيء على أم الولد من ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك كل ما غصبت من الاموال ( قال ) نعم مثل قول مالك في الجنائيات انه لا شيء على أم الولد اذا مات سيدها ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره انما ذلك اذا قاموا على السيد وهو حي والا فلا شيء لهم عليه ألا ترى أنه انما يكون على السيد يوم يقام عليه وهي عنده فلو قاموا وقد مات لم يكن لهم عليه شيء فكذلك اذا مات قبل أن يقوموا عليه فلا شيء عليه وعليها هي اذا قاموا بعد الموت لانها هي الجانية فذلك عليها

❦ في اخراج قيمة أم الولد بأمر القاضي أو بغير أمره ❦

❦ قلت ❦ أرايت السيد اذا اخرج قيمة أم الولد ان كان أخرجها بأمر قاض أو بغير أمر قاض أهو سواء ( قال ) نعم ولم أسمع من مالك ولم يقل لنا مالك بأمر قاض ولا بغير أمر قاض وهذا كله عندنا سواء ❦ قلت ❦ وكيف يخرج السيد قيمة أم الولد ( قال ) قال مالك يخرج قيمتها أمة ❦ قلت ❦ أقيمة أم الولد أو قيمة أمة ( قال ) أمة أن لو كانت تباع ليس قيمتها أم ولد ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ وكيف تقوم بأمالها أم بغير مالها ( قال ) بل قيمتها بغير مالها وكذلك بلغني عن مالك أنها تقوم بغير مالها ❦ سحنون ❦ ومن أصحابنا من يقول تقوم بمالها ( وأشهب ) يقول إنما تقوم بغير مالها

❦ في الزام سيد أم الولد ما وطئت بدانتها أو حفرت حيث لا ينبغي لها ❦

❦ قلت ❦ أرايت أم الولد ما أصابت يدها أو وطئت بدانتها أو حفرت حيث لا ينبغي لها فمطب بذلك أحد أيكون جميع ذلك على السيد ( قال ) نعم ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك اذا جنت أم الولد فذلك على السيد يخرج قيمتها فهذا كله جناية عند مالك من العبيد فهو في أمهات الاولاد جناية أيضا عندى

❦ في أم الولد تجنى جناية وعلى سيدها دين ❦

❦ قلت ❦ أرايت أم الولد اذا جنت وعلى السيد دين أيتخاص في مال السيد الذين جنت عليهم أم الولد وغرماء السيد ( قال ) نعم ولا أقوم على حفظه عن مالك وهو رأيي لأن مالكا قال ما جنى الرجل الحر فأهل جنائه وأهل دينه يتحصون في ماله فكذلك أم الولد

❦ في الجناية على أم الولد والمدير والمديرة والمكاتبة ❦

❦ قلت ❦ أرايت جراحات أم الولد اذا جنى عليها لمن تكون ( قال ) للسيد وكذلك



المدبرة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً غصب  
 أمة أو أم ولد رجل غصبها نفسها أتجمل على الغاصب الصداق في قول مالك (قال)  
 قال مالك كل من غصب حرة أو أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه فعليه صداقها إن  
 كانت حرة وإن كانت أمة فعليه ما نقصها وإن كانت أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه فأنما هن  
 محمل الإماء عند مالك عليه ما نقصها ﴿قلت﴾ أرأيت ما جعلت على هذا الغاصب من  
 نقصان أم الولد أو المدبرة أو المكاتبه لمن تجمله ألسيد أم لها في قول مالك (قال) للسيد  
 إلا في المكاتبه لأن أم الولد لو جنى عليها جناية كان ذلك لسيدها عند مالك فكذلك المدبرة  
 لو جنى عليها لكان ذلك لسيدها عند مالك فكذلك هذا الذي نقصها من وطء هذا  
 الغاصب إنما يحمل محمل الجناية عليها فيكون ذلك للسيد. فإن كانت مكاتبه أخذه  
 سيدها وقاصها به في آخر نجومها وكذلك قال لى مالك فيما جنى على المكاتبه إن  
 سيدها يأخذه ونقصها بما أخذ في آخر نجم من كتابتها وكذلك المكاتب في الجناية  
 إذا جنى عليه وإنما يحمل مالك لسيد المكاتب أخذ ما جنى عليه لأنه يخاف عليه  
 استهلاكه فيرجع معيها إلى سيده وقد أتلف ما أخذ من ارش جنائيه (قال) وقال لى  
 مالك في المدبر إذا قتل أو جرح أو أصابه ما يكون لذلك عقل فإن ذلك يقوم قيمة  
 عبد ولا يقوم قيمة مدبر وكذلك قال مالك في أم الولد وكذلك قال مالك في المعتقة  
 إلى سنين ﴿قال﴾ وقال مالك في الأمة إذا غصبها رجل نفسها فلم ينقصها ذلك أنه  
 لا شيء على الغاصب إلا الحد (قال) وكذلك أم الولد والمكاتبه والمكاتبه مثل ما قال  
 مالك في الأمة لأن مالكا قال جراح أم الولد والمكاتبه والمدبرة جراح أمة وكذلك  
 في كل حالاتها يكون على غاصبهن ما يكون على غاصب الامة ﴿ابن وهب﴾ عن عبد  
 الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أنه قال في عبد اقتض أمة فذهب بعذرتها قال يفرم  
 لأهلها ما بين ثمنها بكرًا وثمنها ثيبًا (وقال أبو الزناد) رأيت عبدًا أسود اقتض  
 جارية حرة في عهد أبان بن عثمان فقضى أبان بالمبدل للجارية

❦ في جناية أم الولد على سيدها والمعتق الى سنين والمدبر ❦

❦ قلت ❦ أرايت أم الولد اذا جنت على سيدها ما قول مالك في ذلك (قال) لا أقوم على حفظ قوله ولا أرى عليها شيئاً ❦ قلت ❦ فالمتق الى سنين اذا جنى على سيده (قال) سبيله عندي ما وصفت لك في المدبر ولم أسمع منه ❦ قلت ❦ أرايت المدبر اذا جنى على سيده وعلى أجنبي (قال) يخدمانه بقدر جنايتهما وذلك ان مالكا قال ان جنى على سيده فذلك لازم له وان جنى على أجنبي فذلك لازم له فلما ألزمه مالك الجنايتين ألزمته إياهما اذا اجتمعتا عليه ❦ قلت ❦ فلم لم يلزم عبدي ماجني على (قال) لان عبدك ليس فيه عتق والمدبر فيه عتق ❦ قلت ❦ فأم الولد فيها عتق فما يقول في جنايتها على سيدها (قال) أم الولد ليست عندي بمنزلة المدبرة ألا ترى أن أم الولد اذا جنت على أجنبي انما يلزم السيد جنايتها والمدبر لا يلزم السيد جنايته انما يكون ذلك في خدمته وما بقي ففي ذمته اذا عتق ❦ قال سحنون ❦ وقد بينا أمر المدبر

❦ فيما استهلك أم الولد وما جنت ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما استهلك أم الولد من الاموال وما جنت أهو سواء عند مالك يكون ذلك على سيدها (قال) نعم ❦ قلت ❦ أرايت ما استهلك أم الولد من الاموال فكان أكثر من قيمتها أو جنت جناية تكون أكثر من قيمتها أيكون الفضل على سيدها أم لا في قول مالك (قال) لا يكون على السيد الا قيمتها لان مالكا قال في جناية أم الولد اذا كانت أكثر من قيمتها لم يلزم السيد الا قيمتها لانها لو كانت أمة انما يكون عليه أن يسلمها فاذا أخرج قيمتها فكانه قد أسلمها ❦ قلت ❦ فهل يكون على أم الولد الفضل اذا اعتقت (قال) لا ليس عليها شيء لانها لو كانت أمة أسلمت ولم يكن عليها ان أسلمت فضل الجناية فكذلك أم الولد اذا أسلم قيمتها فكانه قد أسلمها فلا شيء عليها في الفضل ❦ قلت ❦ أرايت ما استهلك أم الولد من الاموال غصبته أو اختلسته أيكون ذلك في ذمته أو في رقبته ويقال للسيد أخرج

قيمتها الا أن يكون ما وجب في رقبته من ذلك أقل من قيمتها في قول مالك ( قال )  
ذلك في رقبته عند مالك على السيد يقال له أخرج قيمتها الا أن يكون ذلك أقل من  
قيمتها فيخرج الأقل وهذا وجبايتها عند مالك سواء

— في جناية ولد أم الولد —

﴿ قلت ﴾ فان جنى ولد أم الولد جناية أيقال للسيد أخرج قيمته أيضاً ( قال ) لا  
وليس هو كأمه ويخير السديين ان يفتكه أو يسلمه فيخدم بدية جنايته أو يفتكه  
فان أسلمه اختدمه المجرور فان أدي وسيده حتى رجع اليه وان لم يؤد حتى يموت  
سيده عتق ويبيع بما بقي من دية جنايته ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد اذا ولدت ولداً  
من غير السيد بعد ما صارت أم ولد لجنى ولدها جناية ما قول مالك في ذلك والجناية  
أكثر من قيمته أو أقل ( قال ) قال مالك يخير سيده فان افتكه كان بحالته الاولى  
فان أسلم اختدمه المجرور بدية جرحه وقاصه بخدمته من دية جرحه فان مات سيده  
قبل أن يستكمل دية جرحه عتق وكان ما بقي ديناً عليه وان استوفى المجرور دية  
جرحه رجع الى سيده فاخدمه بحالته الاولى ( قال مالك ) وليس هو بمنزلة أمه فيما  
جنت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال صاحب الجناية الذي جنى عليه ولد أم الولد أسلموا  
الى خدمة هؤلاء حتى أقضى حتى أيكون ذلك له في قول مالك أم لا ( قال ) نعم  
يسلمهم أو يفتكهم سيدهم بدية الجناية

— في جناية أم ولد الذمي —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم ولد الذمي اذا جنت ما القول فيها ( قال ) أرى ان يعرض عليه  
ان يفتكها بقيمتها اذا كانت الجناية أكثر من قيمتها وان كانت أقل لم يكن عليه الا  
الذي هو أدنى فان أبي أسلمها بجنايتها وكانت أمة للذي أسلمت اليه لانه لو باعها لم  
أمنه من بيعها ﴿ قلت ﴾ وتكون رقيقاً للذي أسلمت اليه وللذي اشتراها من الذي  
( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ ويحل له وطؤها ( قال ) نعم اذا كانت له حل له وطؤها

— في دين أم الولد —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أذن لام ولده في التجارة فنجرت فلعقها دين يغترق قيمتها  
أيكون ذلك على السيد أو في ذمتها في قول مالك ( قال ) قال مالك في العبد المأذون  
له في التجارة ملحقه من دين في تجارته تلك ان ذلك في ذمته ليس في رقبته فكذلك  
أم الولد

— في القود بين الحر والعبد —

﴿ قال ﴾ وقال مالك ليس يقاد العبد من الحر ولا يقاد الامة من الحرية ولا يقاد الحر  
من العبد ولا الحرية من الامة الا أن يقتل العبد الحر فيقتل به ان شاء ولاية الحر وان  
استحيوه فسيده بالخيار ان شاء أسلمه وان شاء فداه بالدية ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس  
عن ابن شهاب انه قال لا قود بين الحر والعبد في شيء الا أن العبد اذا قتل الحر عمداً  
قتل به ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربيعة ولا يقاد حر من عبد ولا واحد منهما من صاحبه  
وأيهما قتل صاحبه قتل حراً أو تخلص أو قطع سبيل قتل به كان أمر ذلك على منزلة  
الحاربة ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قالت امطاء العبد يشج الحر  
أو يفقأ عينه فيريد الحر أن يستقيد من العبد ( قال ) لا يستقيد حر من عبد ﴿ قال ابن  
جرير ﴾ وقال ذلك مجاهد وسليمان بن موسى ﴿ ابن أبي الزناد ﴾ عن أبيه قال أما  
الحر فانه لا يقاد من العبد في شيء الا أن يقتله العبد فيقتل به ( قال ) ولا يقاد العبد من  
الحر في شيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن الحرث بن نهبان عن سليمان بن عمرو عن ابن  
المسيب أن عمر بن الخطاب قضى أنه ليس بين العبد والحر قصاص في الجراح وان  
العبد مال فعقل العبد قيمة رقبته وجراحه من قيمة رقبته واذا جرح الحر العبد انتظر به  
حتى يبرأ فيقوم وهو صحيح ويقوم وهو مجروح فيرد الجراح على صاحبه مانقصة  
من قيمة رقبته ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن أبي الزناد وانه قال أما الحر فانه لا يقاد  
من العبد في شيء الا أن يقتله العبد فيقتل به ولا يقاد العبد من الحر في شيء وما

جرح العبد الحر من جرح فان فيه العقل ما بينه وبين أن يحيط برقبة العبد ليس على سيد العبد سوى رقبة عبده شيء وان جرح العبد خطأ فان عليه العقل ما بينه وبين أن يحيط برقبة العبد الجارح فان قتله عمداً فانا لانعلم الا أن سيد المقتول يقتل القاتل ان شاء الا أن يصطالح هو وسادة العبد على ما رضوا به كلهم (ابن وهب) قال يونس وقال ابن شهاب ولا يقاد العبد من الحر ولا يقاد الحر من العبد الا في القتل ولا يقاد الحر من العبد في الجراح ولا يقاد العبد من الحر في الجراح (ابن وهب) عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال أخبرني حسن أن أمة عضت اصبع مولى لبني أبي زيد فضمرت فمات واعترفت الجارية بعضتها اياه فقتل عمر بن عبد العزيز بأن يحلف بنو أبي زيد خمسين يمينا تردد عليهم لمات من عضتها ثم الامة لهم والا فلا حق لهم ان أبوا أن يحلفوا. لابن وهب هذه الآثار

— في الامة تجنى جنابة ثم يطؤها سيدها بعد الجنابة فتحمل —

(قلت) أرايت أمة جنت ثم وطئها سيدها فحملت ولا مال له أو له مال علم بالجنابة أو لم يعلم (قال) ان لم يعلم كان على سيدها الاقل من قيمتها أو دية الجرح فان علم وكان له مال أخذ منه دية الجرح وان لم يكن له مال أسلمت الى المجروح ولم يكن عليه في ولدها شيء لانها لو ولدت من غير سيدها بعد ما جرحت لم يتبعها ولدها في دية الجرح ولم يكن للمجروح في الولد قليل ولا كثير وكذلك قال مالك في ولد الامة اذا جرحت ان ما ولدت بعد الجرح فلا يدخل في جنابتها (قلت) أرايت ان جنت جارية على رجل جنابة ثم وطئها السيد بعد ذلك فحملت منه (قال) ان كان علم بالجنابة وكان له مال غرم قيمة الجنابة على ما أحب أو كره وان كان أكثر من قيمتها لان ذلك منه رضا فان لم يكن له مال أسلمت الى أهل الجنابة وكان الولد ولده وان لم يعلم بالجنابة رأيت أن تكون أم ولد ويتبع بقيمتها الا أن تكون الجنابة أقل فيقبع بذلك ديناً وذلك لو أن رجلاً هلك وعليه دين يفترق ماله وترك جارية وترك ابناً فوطئ الابن الجارية فحملت منه انه كان علم بدين أبيه وبادر الفرء رأيت ان كان له مال أن

يكون له عليه قيمتها في قول مالك في ماله وان لم يكن له مال أسلمت الى الغرماء فباعوها وان لم يعلم بدين أبيه رأيها أم ولد للابن ورأيت أن يتبع بقيمتها فهذا مثل مسألتك ﴿قلت﴾ رأيت هذه الجارية التي ولدت من سيدها متى تلزمه قيمتها اذا لزمته قيمتها (قال) يوم حملت ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره ليست الجارية اذا جنت فكانت مرتبة بجنايتها لان الجناية في رقبتها كالجارية اذا هلك سيدها وعليه دين اذا وطئها السيد والجناية في رقبتها ولا علم له ولا مال له ان الجناية أملك بها وتسلم الى المجنى عليه لانها لو بيعت ولا علم لهم بالجناية فأعتقها المشتري لم يكن ذلك فوتاً يبطل بذلك حق المجنى عليه ولو أن الورثة باعوا ولا علم لهم بأن على أبيهم ديناً يفتقر ماله ففات عند المشتري بمتق أو باتخاذها أم ولد لم يكن لهم الى رد العتق سبيل وانما لهم الثمن ان وجدوه والا اتبعوا به من أخذه

### ❦ القصاص في جراح العبيد ❦

﴿قال﴾ وقال مالك الامر عندنا في القصاص في المالك بينهم كهيئته في الاحرار نفس الامة بنفس العبد وجرحها بجرحه (قال) واقادة العبيد بعضهم من بعض في الجراح يخير سيد المجروح ان شاء استقاد وان شاء أخذ العقل ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في مملوكين قتلا مملوكا عمداً فأراد ولي المملوك المقتول أن يسترقهما ولا يقتلها (قال ابن شهاب) ان قتلها قوداً خلى بينه وبين قتلها وان أراد استرقاقهما واستحياءهما فليس له فيهما الا ثمن ما أصابا ﴿ابن وهب﴾ عن الليث قال كان ربيعة يقول في مائة عبد لرجل وقعوا على رجل حرّ قتلوه فنههم الباطش ومنهم الامر وقد قامت بذلك البينة فدفعوهم اليه ليقتلهم فأراد استحياءهم واسترقاقهم (قال ربيعة) ان كان أراد أن يستحييهم فليس له الا الدية يستوفيا منهم فقط وان أراد فلم يله دماؤهم بما اجتمعوا عليه من قتل صاحبهم وذلك لان الدم تعلق به من أصابه وان الدية لا يتعلق بها المال كله ولا يكون لمن لم يكن له في دم صاحبه الا العفو الا دية معلومة مسماة ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن شمر بن نخير يحدث

عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أنه قال إذا جنى العبد  
فليس على سيده غرم فوق رقبته وإن أحب أن يقتديه اقتداه وإن أحب أن يسلمه أسلمه  
﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن عبد الملك بن عبيد عن مجاهد عن ابن عباس  
أنه كان يقول العبد لا يغرم سيده فوق نفسه شيئاً وإن كانت دية المجرع أكثر من  
رقبة العبد فلا زيادة له ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال كتب عمر بن  
عبد العزيز أن العبد ينقص في العمد أنفسهما فادون ذلك من جراحيهما (قال ابن جريج)  
وقال ذلك سالم بن عبد الله بن عمر (قال ابن جريج) وأخبرني عبد العزيز بن عمر بن  
عبد العزيز أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب أنه قال يقاد للملوك  
من المملوك في كل عمد يبلغ نفسه فما دون ذلك من الجراح فإن اصطلحو فيه على  
العقل فقيمة المقتول على أهل القاتل أو الجراح ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن  
شهاب أنه قال يقاد العبد من العبد في القتل عمداً ويقاد العبد من العبد في الجراح عمداً  
فإن قبل العقل من العبد كان عقل جراح مملوك كل واحد منهما في ثمنه بقيمة عدل  
وإن قتل عبداً عبداً أقيده منه في القتل فإن أراد صاحبه أن يستحي العبد أعطى  
قيمة عبده المقتول في ثمن العبد القاتل لا يزداد على ذلك إلا أن يحب أهله أن يسلموه  
بجبريته وأهل العبد القاتل أملك بأن يقتدوه بعقل العبد المقتول أو يسلموا العبد  
القاتل بجبريته إن شاؤا ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال في عبد قتل  
عبداً عمداً أنه يسلم القاتل إلى سيد العبد المقتول فيقتله فإن أراد أن يستحيه فيكون  
عبداً له لم يكن له ذلك إلا عن طيب نفس من سيده. لابن وهب هذه الآثار

— في عبد الرجل يجرح أحدهما صاحبه أو يقتله —

﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول في الرجل يكون له العبدان فيجرح أحدهما صاحبه فيريد  
أن يقتص من عبده لعبده (قال مالك) ذلك له ولكن لا يكون ذلك إلا عند سلطان  
(قال) ولم أسمع من مالك يميز شيئاً من الحدود عند غير السلطان إلا السيد في أمته  
وعبده إن زنيا أو سرقا فإن سرقا لم يقطعهما إلا السلطان كذلك قال مالك (قال)



وسألت مالكا عن الرجل يكون له العبدان فيقتل أحدهما الآخر أله أن يقتص منه  
 (قال) نعم ولكن لا يقتص منه الا عند السلطان يريد بذلك حتى تثبت اليقينة وان  
 القتل ليس يقتل الا السلطان قال مالك ولا يقطع الا السلطان ﴿قلت﴾ فان قطع  
 السيد عبده في سرقة دون السلطان أيعتقه عليه ويراه مثله (قال) لا يمتق عليه اذا  
 كانت له بذلك بينة لان بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعض أزواج  
 النبي صلى الله عليه وسلم قد قطعوا دون السلطان فلا يمتق العبد وان قطع دون السلطان  
 وانما زجر الناس عن ذلك لئلا يمثل أحد بعبده فيدعى السرقة فيجترى الناس من هذا  
 على شيء عظيم فأرى أن يعاقب عقوبة موجعة الا أن يعذر بجهالة (قال) ولقد سألت  
 مالكا عن الرجل يقتل وليه فيعدو على قاتله فيقتله (قال) ان كان هو الذي له النفوان  
 عفا والقتل ان أحب أن يقتل فلا أرى عليه شيئا وأرى للامام أن يؤدبه لئلا  
 يجترى الناس على القتل فالقطع بهذه المنزلة

### ✽ في العبد يقتله العبد أو الحر ✽

﴿قال مالك﴾ بلغني أن مروان بن الحكم كان يقضى في العبد يصاب بالجراح أن على  
 الذي أصابه قدر ما نقص منه ﴿ابن وهب﴾ عن الليث ويونس عن ابن شهاب أنه قال  
 سمعت رجلا من أهل العلم يقولون تقام سلعة من السلع ثم عقله في ثمنه يوم يصاب  
 ان قتل أو جرح وبعضهم يزيد على بعض في الحديث ﴿ابن لهيعة﴾ عن خالد بن أبي  
 عمران عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله مثله ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة عن أبيه  
 عن عبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط مثله ﴿ابن وهب﴾ عن الليث ويونس عن  
 ربيعة مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن الحرث  
 ابن نبهان عن محمد بن سعيد عن عبادة بن بشر عن عبد الرحمن بن غنم الاشعري عن  
 معاذ بن جبل مثله ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم عن الحسن بن عمار عن  
 علي بن أبي طالب مثله ﴿ابن لهيعة﴾ عن بكير بن الاشج عن عمر بن عبد العزيز عن  
 علي بن أبي طالب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن شبيب بن سعيد التميمي عن يحيى بن أبي



أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن عمر بن الخطاب أنهم كانوا يقولون الرقيق  
 مال قيمته بالغة ما بلغت في نفسه وجراحه ﴿وقال ابن غنم﴾ قلت لمعاذ أنهم كانوا  
 يقولون لا يجاوز دية الحر فقال سبحانه الله ان قتل فرسه كانت قيمته انما غلامه  
 مال فهو قيمته ﴿ابن وهب﴾ عن اسماعيل بن عياش عن علي بن أبي طالب قال  
 قيمته بالغة ما بلغت انما هو مال وان بلغ ثلاثين ألفا ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن  
 سعد عن ربيعة أنه قال يرد على السيد وان كان الثمن أربعة آلاف دينار أو أكثر من  
 ذلك ﴿محمد بن عمرو﴾ عن ابن جريج عن عبد الكريم عن علي وابن مسعود وشريح  
 في دية العبد ثمنه وان خلف دية الحر ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه  
 عن ابن المسيب وسليمان بن يسار انهما كانا يقولان اذا شج العبد موضحة فله  
 فيها نصف عشر ثمنه (قال مالك) وبلغني عن ابن المسيب وسليمان بن يسار انهما كانا  
 يقولان في موضحة العبد نصف عشر ثمنه ﴿قال مالك﴾ والجائفة والمأمومة والمنقلة  
 والموضحة في ثمن العبد بمنزلتهن في دية الحر ﴿قال﴾ عبد العزيز بن أبي سلمة  
 وجراح العبد قيمته يقام صحيحا ويقام مجروحاً ثم ينظر الى ما بين ذلك فيفرمه الجراح  
 لا يعلم شيئاً أعدل من ذلك وذلك من أجل ان اليد من العبد والرجل اذا قطعت  
 تدخل مصيبتها بأعظم من نصف ثمنه ثم لا يكون له بعد ثمن. وان اذنه تدخل مصيبتها  
 بأدنى من نصف ثمنه اذا كان غلاماً ينسج الديباج أو الطراز وكان غلاماً يعمل غير  
 ذلك مما يرتفع به ثمنه فاذا أقيمت المصيبة ما بلغت فلم يظلم السيد ولم يظلم الجاني ان  
 كانت تلك المصيبة قليلاً قليلاً وان كانت كثيراً فكثيراً الا أن موضحة العبد  
 ومنقلته ومأمومته وجائفته لا بد لهن من أن يكون فيهن شيء فان أخذن بالقيمة  
 لم يكن لهن قيمة لانهن لا يرجعن بمصيبته ولا يكون فيهما عيب ولا نقص الا  
 ما لا ذكر له ولهما موضع من الرأس والدماغ فربما أفضي من العظم منه الى النفس فيرى  
 أن يجعله في ثمنه على مثل حسابه من عقل الحر ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس قال  
 أبو الزناد أنه قال ان شج الحر العبد موضحة فليسيد العبد على الحر الجراح نصف

❦ في العبد يجرح أو يقذف فيقر سيده أنه قد كان أعتقه ❦

❦ قلت ❦ أرايت عبداً جرحه رجل أو قذفه فأقر سيده أنه قد كان أعتقه عام الاول قبل الجراحة أو قبل القذف (قال) لا يصدق على الجراح ولا على القاذف عند مالك ويكون جرحه جرح عبد وتكون دية الجرح للعبد لان السيد مقر أنه لا شيء له فيه ❦ قلت ❦ فان قامت البينة على أنه أعتقه عام الاول والسيد جاحد وقد جرح العبد أو قذف بعد ذلك ❦ قال ❦ قال مالك في العبد يجرح أو يقذف فتقوم له بينة ان سيده قد كان أعتقه قبل الجراحة وقبل القذف ان دية جراحاته دية حر وحد قذفه حد قذف الحر ❦ قلت ❦ فان كان السيد جاحداً أو غير جاحد (قال) انما سمعت من مالك ما أخبرتك ولم أسمعه يقول جاحداً أو غير جاحد وأرى أن لا يلتفت الى جحد السيدها هنا ولا الى اقراره وكل ذلك عندنا سواء

❦ في السيد يعتق عبده ثم يكتمه ذلك حتى يستغله ويجرحه ❦

❦ ثم يقر بعد ذلك أو تقوم له بينة وهو جاحد ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً أعتق عبداً له فجحدته العتق فاستغله أو استخدمه أو كانت جارية فوطئها ثم أقر بذلك بعد زمان أو قامت عليه البينة بذلك ما القول في هذا (قال) قال مالك أما الذي قامت عليه البينة وهو جاحد فليس عليه شيء وهذا قول مالك في الذي يجحد (وقال مالك) في رجل اشترى جارية وهو يعلم أنها حرة فوطئها انه ان أقر بذلك على نفسه أنه قد وطئها وهو يعلم بحريتها فعليه الحد فساءلتك مثل هذه اذا أقر وأقام على قوله ذلك ولم ينزع فان الحد يقام عليه والغلة مردودة على العبد وله عليه قيمة خدمته ❦ قلت ❦ أرايت الصداق هل يجب لها عليه مع الحد اذا أقرت عليه الحد اذا أقر أنه وطئها بعد علمه بحريتها (قال) نعم يجب عليه الصداق لها مثل ما قال مالك في المتغصبة لان المتغصبة لها عليه الصداق مع الحد ❦ قلت ❦ أرايت ان

كان السيد نفسه هو الذى جرحه أو قذفه فقامت على السيد البينة أنه أعتقه قبل  
 قذفه إياه وقبل جراحه إياه والسيد جاحد (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً في  
 جراحة السيد وقذفه إياه ولكن مالك قال في الجراح إذا استغله فقامت البينة أنه  
 أعتقه قبل أن يستغله أن الغلة للسيد وقال مالك أنه إذا وطئ هذه التي قامت عليه  
 البينة بعثتها وهو جاحد أو شهدوا أنه وطئها بعد عتقه إياها وهو جاحد العتق أنه لا حد  
 عليه وكذلك مسائلك في هذا أنه لا حد عليه في قذفه ولا دية له في الجراح (قال)   
 وسئل مالك عن رجل حلف بعق عبد له في سفر من الأسفار ومعه قوم عدول على  
 شيء أن لا يفعله فقدم المدينة بعبد ذلك وتخلف القوم الذين كانوا معه فحنت في  
 عبده ثم هلك وقد استغل عبده بعد الحنث وكتبه ورثته بعد موته وهم لا يعلمون  
 بحنث صاحبهم فأدى نجوماً من كتابته ثم قدم الشهود بعد ذلك فأخبروا بالذي كان  
 من فعل الرجل من اليمين وأنه حنث فرفعوا ذلك إلى القاضي فسئل عن ذلك مالك  
 عن عتق العبد وعما استغله سيده وعما أدى من كتابته إلى ورثته فقال مالك أما  
 عتقه فأمضيه وأما ما استغله سيده فلا شيء على السيد من ذلك وأما الكتابة فلا  
 شيء له من ذلك أيضاً على ورثة سيده مما أخذوا منه أيضاً وإنما ثبت عتقه اليوم (قال)  
 ابن القاسم وهذا مما بين لك ما قلت لك في مسائلتك في الذي يطأ جاريته أو  
 يقذف عبده أو يجرحه ثم تقوم على السيد البينة أنه أعتقه قبل ذلك وهو جاحد أنه  
 لا شيء على السيد إذا كان السيد هو الجراح أو القاذف ولا شيء عليه في الوطء لا حد  
 ولا غيره (قلت) فما فرق ما بين السيد هاهنا وبين الأجنبي في قول مالك (قال)  
 لأن السيد إذا جحد أن يكون العبد حراً وقد شهد له بالحرية فإنه إنما يكون فيما بينه  
 وبين سيده حراً في فعله به يوم شهد له وفيما بينه وبين الأجنبي هو حر يوم أعتقه  
 السيد ليس من يوم شهد له بالحرية ألا ترى أنهم ان شهدوا على السيد أنه أعتقها وقد  
 جرحت أو قذفت بعد عتقها أو شهدت كان حالها حال حرة في الحدود والقذف وفي  
 أمورها كلها وهذا قول مالك (قال سحنون) وقد قال غيره من الرواة وهو قول

أكثر الرواة أن سيده والاجنبيين سواء وأنه يقاد من السيد في الجراح وفي القذف  
ويغرم الغلة وقيمة الخدمة ﴿ قال سحنون ﴾ هذا الذي به نقول

﴿ في جناية العبد في رقبته أو في ذمته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً غصب حرة نفسها أتجعل صداقها في رقبته أم في ذمته  
في قول مالك (قال) قال مالك ما اغتصب العبد من حرة أو من أمة غصبهن أنفسهن  
أن ذلك في رقة العبد في الاماء مانقصهن كما وصفت لك وفي الحرائر صداق مثلهن  
يقال للسيد ادفع العبد أو افده بصداق مثلها أو بما نقص الامة يفديه بجميع ذلك أو  
يسلمه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع عبداً سارقاً  
كتمه ذلك فسرقة من المشتري الذي ابتاعه أيكون ذلك في ذمة العبد أم في رقبته  
إذا رد على سيده باليب (قال) يكون في ذمة العبد ان أعقق يوماً ما لانه كان مأذوناً  
له في الدخول في بيت المشتري وكان مؤتمناً على ذلك وكذلك قال مالك ان ذلك  
في ذمته ﴿ قلت ﴾ فان كانت سرقة انما سرقتها من أجنبي سرقة لا قطع فيها كان لهذا  
المشتري أن يرده باليب ويقال لسيدة البائع ادفع أو افد بحال ما وصفت لك  
(قال) نعم ولم أسمع من مالك فيه شيئاً (قال) ولا تشبه سرقة من المشتري سرقة  
من الاجنبي لان سرقة من المشتري لا قطع عليه فيها وسرقة من الاجنبي عليه فيها  
القطع وانما يلزم المشتري ما حدث من العيوب عنده من غير العيب الذي دلس  
له فيه وهذا الآخر قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وما سرق العبد من سيده فليس  
عليه فيه شيء يتبع به عتق أو رق قل ما سرق من ذلك أو أكثر ﴿ قال ﴾ وقال مالك  
في العبد يجني جناية ان ماله ورقبته في جنايته ويقال للسيد ادفعه وماله أو افده بمقل  
جميع جنايته (ف قيل) لملك فان كان عليه دين (قال) دينه أولى بماله وجنايته في رقبته ﴿ قال ﴾  
وقال مالك في العبد يجر الحرية وله مال وعليه دين ان ماله في دينه وجريته في رقبته  
﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في الذي يقع  
على الصبية فيفتضها ولعله حر أو مملوك قال ربيعة ان كان حراً أو مملوكاً فعليهما الحد

وان كان الحر محصناً فأرجحه وان كان بكراً فعليه مع الحد العوض لها مما أصابها بقدر رأى السلطان فيما أفسد من كفائها وموضعها لمن أرادها وان كان عبداً فهو بعينه لها الا أن يكون خطرها فيما أصاب منها أيسر من أن تحيط برقبته فيباع بغير أرضها وتطلى من الثمن عوض ما رأى المسلمون لها ويرد على سيد العبد فضل ان فضل من ذلك شيء وكان الحد على الحر والعبد لانهما أصابا محرماً وعلى من أصابه من كبيرة أو صغيرة الحد وكان العوض لها بما استحلاه من حرمتها ولما أدخلها من الشين عليها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عميرة بن أبي ناجية وغيره عن يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز أتى بعبد اقتض جارية وهي كارهة فجعله عمر ثم باعه بأرض غير أرض المرأة وأعطيت ثمنه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة والليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد جعفر بن الزبير قال قضى عمر بن الخطاب فيمن استكره امرأة بكراً بالقرم مع الحد وان كان عبداً فكان ثمنه أكثر من ذلك فداه أهله ان أحبوا وان كان ثمنه أقل من ذلك فليس لهم الا العبد ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال ابن أبي الزناد وقال أبو الزناد في عبد اقتض أمة فذهب بعذرتها قال يفرم لأهلها ما بين ثمنها بكراً وثمنها ثيباً لابن وهب هذه الآثار

— في اقرار العبد على نفسه بالجناية —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقر العبد أنه غصب هذه المرأة نفسها فجامعها وهي أمة أو حرة لا يعلم ذلك الا بقول العبد أصدق العبد أم لا في قول مالك (قال) لا يصدق العبد الا أن تأتى وهي مستغيثة أو متعلقة به وهي تدمى ان كانت بكراً وان كانت ثيباً أدركت وهي تستغيث متعلقة به فانه يصدق ان زعم أنه غصبها لاني سمعت مالكا وسئل عن عبد أتى به وقد قطع اصبع صبي من رجله واصبع الصبي يدمى فأدركه الصبي متعلقا به فأقر العبد أنه وطئ اصبعه (قال) قال مالك أما ما كان مثل هذا اذا أدرك على مثل هذا الحال واصبع الصبي تدمى بمحدثان ما قطعت وهو متعلق به فاني أرى أن يقبل اقراره ويكون ذلك في رقبته يسلمه سيده أو يفتكه بالجناية لانه لا يتهم

أن يكون أقر الى شيء فكذاك مسألتك في الوطء ان أقر على مثل ما وصفت لك  
 (قال مالك) وما كان على غير هذا مما يقر العبد أنه فعله مما يكون في رقبته ولا يدري  
 أحق ذلك أم لا ولم يكن على مثل ما وصفت لك فلا يقبل قوله الا بينة تقوم  
 ﴿قلت﴾ فان أعتق العبد يوما ما وكان اقراره اقراراً لم يقم عليه بينة ولم يكن بحال  
 ما وصفت لي من تعلقها به أيكون ذلك ديناً على العبد ان أعتق يوماً ما في قول مالك  
 (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يكون على العبد شيء من هذا الوطء  
 ان عتق وكذلك قال مالك في رجل حر أقر بقتل رجل خطأ ان ذلك على عاقلته  
 ولا يكون في ماله خاصة مع قسامة أولياء المقتول ان كان الذي أقر له ممن لا يتهم أن  
 يكون أراد غني ولد المقتول فان كان أراد غني ولد المقتول لصداقة بينهما أو لقرابة بينهما  
 وهو ممن يتهم أن يكون أراد غناه لم يكن على العاقلة شيء ولا يكون عليه من اقراره  
 شيء فهذا يدل على أن العبد لا شيء عليه من اقراره بالجناية اذا هي لم تلزم السيد ولا  
 شيء عليه ان عتق بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أبت الورثة أن تقسم مع اقرارى  
 أبطل اقرارى ولا يلزم عاقلتي من الدية شيء في قول مالك (قال) نعم كذلك قال  
 مالك (قال ابن القاسم) والذي فسرته لك مما لا يلزم العبد من اقراره اذا أعتق يوماً  
 ما انما ذلك فيما غصب من النساء أو جرح أو قتل خطأ أقر بذلك كله ولم يكن له بينة  
 ولم يكن بحال ما وصفت لك من التعلق بالعبد بحضرة ذلك فان هذا لا يكون عليه  
 شيء ان أعتق يوماً ما أو أقر العبد باستهلاك مال ولا يعلم ذلك الا بقوله أو باختلاس  
 مال ولا يعلم ذلك الا بقوله أو بسرقة لا قطع فيها ولا يعلم ذلك الا بقوله انه لا يصدق  
 على سيده وان أعتق يوماً ما لم يكن ذلك ديناً عليه ولم يتبع منه بعد العتق بشيء وأصل  
 هذا كله أن ينظر الى ما يلزم رقبته من فعله فاذا هو أقر به ولم يكن على ذلك بينة فلم  
 يحجز اقراره فانه لا يتبع من ذلك بقليل ولا بكثير لانه انما أقر بما كان يلزم السيد فان ثبت  
 ذلك عليه ثبت على السيد وان لم يثبت لم يكن على العبد شيء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن  
 عبداً أقر أنه قتل ولي رجل عمداً فقال الذي له الدم أنا أعفو عن هذا العبد وأستحييه

( قال ) ليس ذلك له انما له أن يقتل فان عفا على أنه يستحبه لم يكن له من رقة العبد شيء وكذلك بلغني عن مالك ﴿ قلت ﴾ ويكون له أن يقتله بعد ذلك يقول اذا كنتم لا تجيزون لي هذا فانا على حقي أقتله ( قال ) نعم اذا كان ممن يظن أن ذلك له وانما هو بمنزلة الحر يقتل الحر فيمفو عليه على أن يعطيه الدية فيأبى أن يعطيه الدية فيكون لولي المقتول أن يقتله وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقر بسرقة فقال المسروق منه أنا أعفو عن قطع يده ولا أرفعه الى السلطان وأخذ الدراهم التي أقرلي بها ( قال ) ليس ذلك له ولا يكون له شيء من ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن أبي الزناد أنه قال في اعتراف العبد على نفسه بالسرقه والقتل ان كان استرهب أو امتحن فكان اعترافه بعد ذلك فانا لا نرى عليه في ذلك قطعا ولا قتلا فأما ما اعترف به طائفا غير مخوف ولا مسترهب فاعترف أنه أتى ذلك عمداً فانه تقطع يده بسرقة ويقتل بمن قتل ان كان قتل عمداً وان هو قال قتلته خطأ فانا لا نرى ان يصدق بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ربيعة كل معترف لا يرى منه ما يصدق به اعترافه فهو موقوف يستأنى به حتى ينظر في اعترافه ثم لا يؤخذ بشبهة ولا يترك بعد يقين الا أن يكون دماً أو جرحاً يستحقه أهل الدم مع الاعتراف بأيمانهم أو صاحب الجرح يمينه فانه ليس الدم والجرح فيما يدعى عند العبد كالسرقة ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ابن شهاب في المملوك أو المكاتب يعترف على نفسه بقتل عمد ( قال ) ان جاء بأمر بين يعلم أنه قد صدق أخذ بذلك وأقيم عليه الحد وان كان اعترف على امتحان امتحنه أو تفريق فرقته أو أمر زل عن لسانه لم يؤخذ في أمر ذلك بشيء حتى يتبين عليه ولم يؤخذ بشيء من ذلك وما اعترف في ذلك على نفسه مما يفرم أهله فيه فهو نحو ذلك وقال السرقة مثل ذلك اذا لم يوجد ما قال حقاً فلا سبيل عليه الا أن يوجد ما دل عليه من نفسه واعترف به على ما وصفت لك فيؤخذ بذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني من أثق به قال سمعت رجلاً من أهل العلم يقولون مضت السنة على أنه لا يجوز اعتراف المملوك على نفسه بشيء



إذا أدخل على سيده غرما حتى تقوم بئنه مع قوله إلا الحد يلفظه ثم يقربه فانه يؤخذ به ويقام عليه واعترافه بالشئ يعاقب به في جسده من قود أو قطع أو قتل في قول مالك

### ❦ القضاء في جناية المكاتب ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا جنى جناية أيقضى عليه بالجناية كلها أو بقدر قيمته (قال) يقضى عليه بالجناية كلها لانه بمنزلة العبد اذا جنى فيقال لسيده أد الجناية كلها أو أسلمه فكذلك المكاتب اما أن يؤدي جميع الجناية والا عجز وخير سيده في أن يفتكه بالجناية أو يسلمه بها ❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا جنى جناية فقضى القاضي عليه بالجناية أن يؤديها فعجز بعد ما قضى عليه القاضي أيكون ذلك وعجزه قبل أن يقضى عليه سواء (قال) نعم ولم أسمع مالكا يذكر القاضي بشئ من هذا انما قال يقال للمكاتب أد والا عجزت وانما يقضى القاضي ان يقول له أد والا عجزت ❦ قلت ❦ أرايت مكاتباً جنى على سيده (قال) يقال له أد الجناية فان عجز عن ذلك فسخت كتابته ❦ قلت ❦ والا جنى في هذا وسيده سواء (قال) نعم لان مالكا قال اذا جنى المكاتب قيل له أد الجناية والا فارجم رقيقاً

### ❦ في المكاتب يجنى جناية عمداً فيصالحه أولياء الجناية ❦

❦ على مال فيه عجز قبل أن يؤدي المال ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا جنى جناية عمداً فصالحه أولياء الجناية على مائة دينار فعجز قبل أن يؤدي المائة أيقال لسيده ادفعه أو افداه بالمائة (قال) اذا كانت الجناية معروفة فانه يقال لسيده المكاتب ادفعه أو افده بالمائة الا أن تكون المائة أكثر من دية الجرح لان مالكا قال في المكاتب اذا جنى جناية فانه يقال له أد الجناية وأقم على كتابتك فان هو قوى على ذلك والافسخت كتابته ثم يخير سيده فان شاء فداء بعقل الجناية وان شاء دفعه ❦ قلت ❦ أرايت ان قال أنا أقوى على اداء الكتابة ولا أقوى على اداء الجناية أيكون ذلك له في قول مالك (قال) اذا قال لأقوى على



أداء الجناية كان عاجزاً مكانه ولا ينظر به في قول مالك ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال  
يونس وقال أبو الزناد إذا جرح هو جرحه فأنما نرى عقله على المكاتب في ماله فإن  
هو عجز عن ذلك محيت كتابته وخير سيده فإن شاء أن يعقل عنه عقل الجرح  
الذي جرح وإن شاء أن يسلمه إلى المجروح عبداً له أسلمه ﴿ قال يونس ﴾ قال  
ربيعة إن أصاب المكاتب جرحاً فعتق فأنما أدى عن نفسه فإن رق فأنما أدى من مال  
سيده ( قال مالك ) أحسن ما سمعت في المكاتب إذا جرح الرجل جرحاً يقع عليه  
فيه العقل أن المكاتب أن قوى على أن يؤدي عقل ذلك الجرح مع كتابته أداه  
وكان على كتابته ولا ينجم عليه كما ينجم على الحر وإن هو لم يقو على ذلك فقد عجز عن  
كتابته وذلك أنه ينبغي له أن يؤدي عقل ذلك الجرح قبل كتابته وكذلك حقوق  
الناس هي أيضاً تؤدي قبل الكتابة لأنه لا يؤدي خراجاً والكتابة خراج وعليه  
أموال الناس فإن عجز المكاتب عن أداء عقل ذلك الجرح خير سيده فإن أحب أن  
يؤدي عقل ذلك الجرح فعقل وأمسك غلامه وصار عبداً مملوكاً له وإن أحب أن  
يسلم عبده للمجروح أسلمه وليس على السيد أكثر من إسلام عبده ﴿ قال  
سحنون ﴾ وحدنا ابن وهب عن ابن شهاب أنه قال في العبد يكتبه سيده وعليه  
دين للناس فكان يقول يبدأ بدين الناس فيؤدي قبل أن يؤخذ من نجومه شيء  
إذا كان دينه يسيراً بدأ بقضائه وأقر على كتابته وإن كان دينه كثيراً تجبس  
نجومه وما شرط عليه من تعجيل منفعتي سيده بالخيار إن شاء أقره على كتابته حتى  
يقضى دينه ثم يستقبل نجومه وإن شاء محا كتابته ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن  
ربيعة أنه قال أما دين المكاتب فيكسر كتابته وينزل في دينه بمنزلة العبد المأذون له  
في التجارة ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عبد الكريم قال قال  
زيد بن ثابت المكاتب لا يحاص سيده الفرما يبدأ بالذي لهم قبل كتابة سيده  
﴿ قال ابن جريج ﴾ وقيل لسعيد بن المسيب كان شريح يقول يحاصهم بنجمه الذي حل  
قال ابن المسيب أخطأ شريح ( قال ) قال زيد بن ثابت يبدأ بالذي للديان ( وكان ) ابن

شهاب ومجاهد وعطاء يقولون مضت السنة اذا وجب على المملوك عقل فلا يؤخر ولا ينجم كما ينجم المعاقل ولكنه عاجل . لا بن وهب هذه الآثار

❦ في المكاتب يقر بقتل خطأ أو عمد فيصالح من ذلك على مال ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن مكاتباً أقر بقتل خطأ أو عمد فصالح من ذلك على مال دفعه من ماله الى الذي أقر له بالجناية أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى أنه لا يجوز له اعطاء ماله الا أن في العمد لهم ان كانت نفساً أن يقتصوا وان أبوا أن يقتصوا لم يكن لهم في مال المكاتب شيء ولا في رقبته ان عجز ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في العبد يقر بأنه قد قتل عمداً ولا بينة عليه ( قال مالك ) ان أحبوا أن يقتلوه قتلوه وان استحيوه فليس لهم أن يأخذوا العبد فكذلك مسائلتك في المكاتب

❦ في المكاتب يقتل رجلاً خطأ ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المكاتب اذا قتل قتيلاً خطأ أى شيء يكون عليه في قول مالك الدية أم الاقل من قيمته ومن الدية ( قال ) عليه الدية كاملة في قول مالك وكذلك الجراحات عليه قيمة ما جرح ولا يلتفت فيه الى قيمة المكاتب

❦ في المكاتب يقتل رجلاً عمداً له وليان ❦

❦ فيعفو أحدهما ويتماسك الآخر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن مكاتباً قتل رجلاً عمداً له وليان فعفا أحدهما عن المكاتب وتماسك الآخر ( قال ) يقال للمكاتب أد الى هذا الباقي نصف الدية وأقم على كتابتك ❦ قلت ❦ فان أدى الى هذا نصف الدية أ يكون للأخر الذي عفا شيء أم لا ( قال ) لا الا أن يزعم أنه انما عفا الدية ويستدل على ما قال بأمر معروف والا فلا شيء له ❦ قلت ❦ فان لم يؤد الى الذي لم يعف عنه شيئاً وعجز فرجع رقيقاً ( قال ) يقال للسيد ادفع نصف الدية الى هذا الذي لم يعف أو أسلم اليه نصف العبد ❦ قلت ❦

فان أسلم اليه نصف العبد أو نصف الدية أيكون للأخ الذي عفا فيه شيء أم لا (قال) لا أرى له شيئاً ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك (قال) لا الا أن مالكا قال في العبد يجرح الرجلين عمداً جميعاً ان لسيده أن يقتديه بدية جرحهما أو يقتديه من أحدهما بدية جرحه ويسلم للآخر قدر ما يصيبه فيه من الجناية فكذلك هذا

— في المكاتب يجنى جناية فيؤدي كتابته —

﴿ قبل أن يقوم عليه ولى الجناية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت مكاتباً جنى جناية وأدى كتابته الى سيده قبل أن يقوم عليه ولى الجناية وخرج حراً (قال) أرى أن يقال للمكاتب أدّ عقل الجناية ويمضى عتقك والا ردّ رقيقاً ويخير سيده فان شاء فدها وان شاء دفعه الى أولياء الجناية وما أخذ من نجومه بعد الجناية يردها معه ولا يكون له أن يحبسها اذا أسلمه

— في المكاتب يجنى جناية ثم يموت عن مال —

﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتب يجنى جناية ثم يموت عن مال من أولى بماله أسيد أم ولى الجناية (قال) قال مالك في العبد يجنى جناية ان مال العبد لصاحب الجناية وهو أولى به من السيد فكذلك المكاتب عندي الا أن يدفع سيد العبد أو سيد المكاتب الى المجنى عليه دية جانيته ﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتب يموت عن مال ليس فيه وفاء بكتابته وعلى المكاتب جناية وليس في المال وفاء بالجناية (قال) قال مالك في العبد يجنى جناية ان أهل الجناية أولى بماله فكذلك المكاتب عندي لانه ان مات عبد فله لاهل الجناية دون سيده حتى يستوفوا جانيتهم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان للسيد على عبده دين أو على مكاتبه دين من غير الكتابة يضرب به مع الفرءاء (قال) نعم

— في المكاتب يجنى جناية وله أم ولد فيريد أن يدفعها في جنايته —

﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتب يجنى جناية وله أم ولد فأراد أن يدفع أم ولده (قال) ان خاف المعجز فله ذلك لان مالكا قال في المكاتب اذا خاف المعجز فله أن يبيع أم ولده

فكذلك هو في الجناية اذا خاف المعجز

﴿ في المكاتب يحني جناية وله أولاد حدثوا في كتابته من أم ولد له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب اذا حدث له ولد في الكتابة من أم ولد له فحني المكاتب جناية وعليه دين أيكون على الابن شيء أم لا ( قال ) أما الدين فلا يلزم الابن من ذلك شيء وأما الجناية فانها تلزمه لان الأب والابن لا يفتقان الا بأداء الجناية ( وقال مالك ) اذا حني المكاتب قيل له أد فان لم يقو قيل للابن أد فان لم يقو رجعوا رقيقاً ثم يخير السيد في الذي جني وحده بين أن يدفعه أو يفديه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مات المكاتب الجاني أيكون على الابن الذي معه في الكتابة من جنايته شيء أم لا ( قال ) ماسمعت فيه شيئاً ولا أرى عليه شيئاً من جناية الاب اذا مات لانه انما كانت جنايته في رقبته ان عجز عنها فقد ذهبت رقبته فلا يكون على الابن شيء ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره الجناية والدين لا يمتق المكاتب الا بعدهما والدين يرق العبد ويبطل كتابته كما تبطلها الجناية فاذا كان على الأب دين فلم يقدر على أداء النجوم لمكان الدين صار الدين كالجرح اذا لم يقدر على أداء النجوم لمكان الجرح قيل للمكاتب والابن لا سبيل لكما الاجمالة كل واحد منكما بصاحبه الى أداء غلته والدين والجناية قبلكما وان قويتما على أداء الدين والجناية فالكتابة قائمة والا فسخت الكتابة وخير في الجاني وحده في اسلامه أو افتكاكه وفي الدين فيصيران رقيقين والدين في ذمة الذي كان في ذمته وحده وان أديا الدين جميعاً أو الجناية جميعاً أو أداها الابن الذي لم يحزن ولم يدان ثم أديا الكتابة لم يرجع على أبيه مما أدى عنه من أرش الجناية أو دين لانه انما أعتق الأب بما أدى عنه فصار ذلك كالكتابة التي أداها بعضهم عن بعض لان المتق انما كان بادائهما لو لم يؤديا رقا وكذلك كل ما أرقهما من دين أو جناية كما ترهما الكتابة فاذا أديا الدين والكتابة كان كأداء الكتابة فخذ هذا الاصل طي هذا ان شاء الله تعالى

﴿ في المكاتب يموت وعليه دين ويترك عبداً فيجني العبد جناية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مكاتباً مات وترك عبداً وعلى المكاتب دين فحني العبد جناية

بعد موت المكاتب أو قبل موت المكاتب من أولى بهذا العبد الغرماء أو أولياء الجناية الذين جنى عليهم هذا العبد ( قال ) أولياء الجناية أولى به ألا ترى أن حرّاً لو جنى على عبده جناية وعلى الحر دين أن الجناية أولى بالعبد من دين السيد إلا أن يفتكه أهل الدين بدية الجناية لأن الجناية إنما لزمت رقة العبد ودين السيد إنما هو في ذمة السيد فهذا يدل على أن الجناية أولى بالعبد من غرماء السيد وللغرماء أن يفتكوه لأنه مال للسيد وقد كان للسيد أن يفتكه فكذلك غرماءه ذلك لهم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن كان سيد العبد هو الذي جنى وجنائه مما لا تحمله العاقلة وعليه دين وليس له مال غير ثمن هذا العبد ( قال ) يضرب في ثمن هذا العبد الغرماء وأولياء الجناية بالخصص لأن الجناية في ذمة السيد والدين في ذمته أيضاً وهو قول مالك

### ﴿ في الجناية على المكاتب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى كاتب عبدي خدث له أولاد في الكتابة من أم ولده ثم قتلته خطأ أو عمداً ( قال ) يقاص الولد السيد بقيمة رقة المكاتب في آخر نجومهم ﴿ قلت ﴾ فإن كان في قيمة رقبته وفاء بالكتابة وفضل ( قال ) يكون لهم أن يأخذوا الفضل من السيد فيكون ميراثاً بين ولده الذين كانوا في كتابته كانوا ممن كاتب عليهم أو ممن حدثوا معه في الكتابة وهو قول مالك لأن مالكا قال في السيد إذا شج مكاتبه موضحة أنه يقاصه بها المكاتب في آخر نجومه وقال في المكاتب إذا قتل فأخذ السيد قيمته إن ولده يقاصونه بذلك في آخر كتابتهم فإن كان في قيمته فضل كان لهم فإن بقي شيء سموا في بقية ذلك وعتقوا فسيده عندي بمنزلة غيره ( قال ) وإنما يكون على السيد في موضحة المكاتب في قول مالك نصف عشر قيمته مكاتباً على حاله في أدائه وقوته ﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتب تلد ولداً في كتابتها فيقتله السيد ( قال ) سمعت مالكا يقول في مكاتب كاتبه سيده فشجه موضحة ( قال مالك ) أرى أن يقاص له من آخر كتابته نصف عشر قيمته فساءلتك مثل هذا إن السيد يفرم قيمة الولد فإن كان فيه وفاء بالكتابة كان قصاصاً وإن كان فيه فضل عن الكتابة أخذت

الام من فضل القيمة قدر مورثها من ذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك واذا قتل المكاتب قوم  
على هيئته في حاله وملائه والحال التي كان عليها قال مالك وكذلك لو وضع عنه ما عليه عند  
الموت ووضع في الثلث الاقل من قيمته على حاله وملائه وهيئته التي هو عليها من جنس  
أدائه وقلة ذلك وكثرته أو الاقل مما عليه فأيهما كان أقل وضع في ثلث الميت ﴿ قلت ﴾  
أرأيت لو قتلت عبدي أو مكاتبتي وعليه دين أيلزمني منه شيء أم لا ( قال ) قال مالك  
الدين في ذمتهم فلما قتل لم يلزم القاتل شيء لان الذمة قد ذهبت ﴿ قلت ﴾ والعبد اذا كان  
عليه دين فقتله رجل أجني فأخذ السيد قيمته أيكون الدين في هذه القيمة أم لا ( قال )  
لا وقد قال مالك ليس للغرماء غرماء العبد من خراجه شيء فكيف يكون لهم من ثمن  
رقبته لو جعلت لهم في مسائلتك قيمة رقبته التي أخذها السيد من القاتل لجعلت لهم  
الثمن اذا باعه السيد ﴿ قلت ﴾ فان قتل المكاتب وقد أدى جميع كتابته الا ديناراً  
واحداً كيف يقوم ( قال ) يقال هذا مكاتب كانت قوته على أداء كتابته كذا وكذا فما  
يسوي عبداً مكاتباً كانت قوته على الاداء كذا وكذا فيلزم قاتله تلك القيمة ( قال ) ولا  
ينظر في هذا الى ما أدى المكاتب من الكتابة ولا الى ما بقي عليه منها ( قال ) ولو أن  
مكاتباً أدى جميع كتابته الا درهما واحداً وآخر لم يؤد من كتابته شيئاً فقتلها رجل وكانت  
قوتها على الاداء سواء بقيمة رقابها سواء الا أن أحدهما قد أدى جميع الكتابة الا ديناراً  
واحداً والاخر لم يؤد من كتابته شيئاً ( قال ) لا يلتفت الى ما أدى من الكتابة التي  
أدىا وقيمتها للسيد على قاتلها سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اختلفت قيمة رقابها  
وكانت قوتها على الاداء سواء فقتلها رجل ولم يؤد شيئاً بعد ( قال ) هذان مختلفا  
القيمة فانما يقوم على قدر قوته على الاداء مع قيمة رقبته يقال ما يسوي هذا المكاتب  
قيمة رقبته كذا وكذا وقوته على أداء كتابته كذا وكذا فلي هذا يقوم المكاتب  
﴿ قلت ﴾ وكذلك الذي سألتك عنه في الذي يترك جميع الكتابة لعبده فقلت يعتق  
بالاقل من قيمته ومن قيمة الكتابة في ثلث الميت ( قال ) نعم انما تقوم الكتابة  
بالنقد وقيمة رقبته على قدر قوته على أداء الكتابة بمنزلة ما وصفت لك في المكاتب

إذا قتله رجل فيعتق بالاقل من ذلك وهذا الذي قال في قيمته إذا قتل وفي كتابته كيف يقوم في الوجهين جميعا كما فسرت لك ﴿وقال غيره﴾ لا تقوم الكتابة انما ينظر الى الاقل من قيمة رقبته وما بقي عليه من الكتابة فيجمل في الثلث ليس قيمة الكتابة انما ينظر الى عدد ما بقي من الكتابة ان كان هو اقل فيجمل في الثلث وان كان قيمة الرقبة اقل جمعت في الثلث

﴿ في الابوين يكاتبان فيولد لهما ولد فاكتسب ﴾  
﴿الولد مالا وجني عليه جناية﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب الرجل عبده أو أمته وهما زوجان كتابة واحدة فحدث بينهما ولد فاكتسب الولد مالا وجني على الولد جنايات (قال) أما الجنايات فذلك للسيد عند مالك يحسب ذلك في آخر كتابتهم الا أن يكون في الجناية وفاء فيكون ذلك للسيد ويعتق هؤلاء كلهم مكانهم فان كان في الجناية فضل فهو للابن ولا يرجع الولد على الابوين بما أخذ السيد من جنايته في كتابة الابوين لان ذوى الارحام لا يرجع بعضهم على بعض بما أدوا وأما الذي اكتسب الابن فهو للابن وليس للابوين أن يأخذوا منه ماله وعليه أن يسمى معهما ويؤدى الكتابة على قدر قوته وأداء مثله فان كان للابن مال وخاف الابوان العجز كان لهما أن يؤديا الكتابة من مال الولد وكذلك ان كان للابوين مال فقالا لا تؤدى وخاف الولد العجز فان الكتابة تؤدى من مال الابوين ولا يرجع بعضهم على بعض بشئ مما أدى عن أصحابه لان مالكا قال ليس له أن يعجز نفسه اذا كان له مال ظاهر فالابوان اذا كان لهما مال ظاهر فليس لهما أن يعجزا أنفسهما وكذلك الولد ﴿قلت﴾ فان عدا السيد على الولد فقتله وفي قيمته فضل عن كتابة هؤلاء (قال) يعتق الابوان ولا يكون عليهما من الكتابة شئ لان قيمة الولد تكون قصاصا بالكتابة ويرجع الابوان المكاتبان على السيد بالفضل فيكون لهما (قال) وهذا قول مالك لان مالكا قال فيمن قتل ولدا المكاتب أو المكاتب نفسه فان السيد يأخذ من ذلك كتابته فان كان فيه فضل كان



لأبويه اللذين معه في الكتابة وإن كان قتل الأبوان فإن السيد يأخذ من ذلك كتابته  
 وما بقي عن كتابتهم فللولد وكذلك السيد إذا قتلهم فهو بمنزلة غيره من الناس إذا  
 قتلهم وقيمتهم قد صارت هاهنا بمنزلة أموالهم وقد سمعت مالكا يقول في مكاتب  
 جرحه سيده إن جرحه على سيده يحسبه من آخر كتابته (وقد قال مالك) في ابن  
 المكاتب إذا قتل إن عقله للسيد إذا كان فيه وفاء بجميع كتابتهم ويمتقون وإن كانت  
 الجناية ليس فيها وفاء بجميع كتابتهم أخذه أيضا وحسب ذلك لهم في آخر كتابتهم  
 والجناية على المكاتب إذا لم يكن فيها وفاء بجميع كتابتهم أخذ ذلك السيد  
 وحسب ذلك لهم من آخر كتابتهم وإن كان فيها وفاء أخذه أيضا وحسب لهم ذلك  
 في آخر كتابتهم والمال إذا مات أحدهم أخذه السيد إن كان فيه وفاء بكتابتهم وإن  
 لم يكن فيه وفاء بكتابتهم ترك في أيديهم إن كانوا مأمونين وهذا في قول مالك  
 وإن كانوا غير ولد فهذا المال في الموت بمنزلة الجناية يأخذ السيد ما قل منه أو كثر  
 ويحسب ذلك لهم من آخر كتابتهم فإذا أعتقوا اتبهم السيد بما يصير له عليهم مما حسب  
 لهم من مال الميت إلا أن يكونوا أخذوه فلا يتبهم ﴿سحنون﴾ وقد كان ربيعة بن  
 أبي عبد الرحمن يقول ذكره يونس إذا كاتب على نفسه وولده وأم ولده ثم توفي وكان  
 فيمن كاتب قوة على الاستسعاء سمعوا وسعى الكبير على الصغير وذلك لأنهم دخلوا  
 معه في الكتابة فليس لهم أن يعجزوا حتى لا يرجى عندهم سعي وإن كان أبوهم قد  
 ترك مالا ليس فيه وفاء فقد كانت لهم معونة ماله وليس لهم أصله إن أفلسوا أو  
 أجزموا جريمة فالمال يدفع إلى سيده فيتقاصون به من آخر كتابتهم ولا يدفع إليهم  
 لأنهم ليس لهم أصله وهو لا يؤمن عليه التلف إذا كاتب بأيديهم وإن كانوا صفاراً  
 لا يقولون فهم أرقاء ولسيدهم ذلك المال ﴿قال سحنون﴾ وكان مالك يقول إذا كانوا  
 صفاراً لا يستطيعون السعي لم ينتظر بهم أن يكبروا وكانوا رقيقاً لسيدهم (قال مالك)  
 إلا أن يكون فيما ترك أبوهم ما يؤدي عنهم نجومهم إلى أن يلبثوا السعي ويقووا على  
 السعي فيفعل ذلك بهم ﴿سحنون﴾ قال مالك وإن كان الولد صفاراً وكانت معهم



أم ولد لأبيهم فأرادت السعي فانه يدفع اليها مال الميت اذا لم يكن فيه وفاء ان كان  
 يرى انها مأمونة على ذلك قوية على السعي لانهم ان أخذ المال منهم لم يقووا على السعي  
 والاداء فمجزوا فصاروا عبيداً فهم بمنزلة أبيهم لهم ماله وعليهم ماعليه وكذلك اذا  
 كان ولده يحتملون السعي وليس معهم أم ولد أعطوا المال يقوون به على السعي وان  
 لم تكن مأمونة ولا قوية على ذلك رجعت هي وولد المكاتب رقيقا للسيد الا أن  
 يكون فيما ترك المكاتب أو في ثمن أم الولد اذا بيعت ما يؤدي عنهم فانها تباع  
 ويعتقون ويكون فيما ترك وفي ثمنها اذا بيعت ما يؤدي عنهم الى أن يبلغوا السعي  
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن بكير أنه سمع سليمان بن يسار يقول اذا كاتب  
 الرجل عبده على نفسه وبنيه فوات وعليه كتابة فان أنس منهم رشداً دفع الى بنيه  
 ماله واستمسوا فيما بقي وان لم يؤنس منهم رشداً لم يدفع اليهم مال أبيهم ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت عمرو بن الزبير واستفتى في مكاتب توفي  
 وعليه فضل من كتابته وترك مالا وترك بنين له يأخذون ماله ان شاؤا ويقضون  
 كتابته ويكون على نجومه ( قال ) نعم ان استقلوا بذلك فان ذلك لهم ان شاؤا وقال  
 ذلك سليمان بن يسار ان كانوا صالحين دفع اليهم وان كانوا ناس سوء لم يدفع اليهم  
 ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن مثل ذلالت فقالا ان  
 ترك مالا قضوا عنه وهم أحرار وان لم يترك مالا وقد أنس منهم الرشداً سعوا في  
 كتابة أبيهم بلغوا من ذلك ما بلغوا وان كانوا صفاراً لم يستأن بالذي للرجل كبرهم  
 يخشى أن يموتوا قبل ذلك فهم له عبيد ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس قال أبو الزناد ان  
 كان ولده صفاراً لا قوة لهم على الكتابة ولم يترك أبوهم مالا فانهم يرقون وان ترك  
 أبوهم مالا ليس فيه وفاء أدوا نجومهم عاماً بعام ﴿ قال سحنون ﴾ قال مالك الامر  
 الذي لا اختلاف فيه عندنا ان المكاتب اذا أصيب بجرح له فيه عقل أو أحد من  
 ولده الذين معه في كتابته فان عقلم عقل العبيد في قيمتهم وان ما وجب لهم في  
 عقلم يدفع الى سيدهم الذي له الكتابة ويحسب للمكاتب في آخر كتابته ويوضع

عنه ما أخذ سيده من دية جرحه ولا ينبغي أن يدفع إلى المكاتب شيء من دية جرحه فإما كله أو يستهلكه فإن عجز رجوع إلى سيده أعور أو مقطوع اليد أو معضوب الجسد وإنما كاتبه على ماله وكسبه ولم يكاتبه على أن يأخذ ثمن ولده ولا ما أصيب من جسده فيستهلكه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في المكاتب له عقل جراح إن أصابته فإن جرح المكاتب فالعقل فيه يأخذه سيده فإذا بقي على المكاتب من آخر كتابته مثل ذلك العقل قاصه به سيده وعتق وإن عجز كان ذلك المال لسيده وذلك لأن جرح العبد ليس من ماله إنما هو لسيده ( وقال ابن شهاب وربيعة ) إن أصيب المكاتب بجرح له عقل فعقل ذلك الجرح لسيده يقبضه ويقاصه به من آخر كتابته ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال أنس بن عياض وقال ابن أبي سلمة مثل قول مالك . هذه الآثار كلها عن ابن وهب

### ﴿ في جناية عبيد المكاتب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت عبيد المكاتب إذا جنوا أيكون المكاتب فيهم مخيراً بمنزلة الحر يفتكهم بفعل الجرح أو يدفعهم ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكنه رأيي إذا كان على وجه النظر

﴿ في جناية عبد المكاتب على المكاتب فيريد ولده القصاص ويأبى سيده ﴾  
﴿ القصاص أو يريد سيده القصاص ويأبى ولده القصاص ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب إذا قتله عبده ( قال ) قال مالك في العبد إن يكونان للرجل فيقتل أحدهما صاحبه أو يجرحه إن السيد يقتص من العبد لأن العبد إن جميعاً عبدان له فأرى هذا مثله إن له أن يقتص إلا أن يكون للمكاتب أولاد معه في الكتابة فإني أرى أنه ليس للسيد أن يقتص إذا أبى الولد لأن المال قد صار لهم ليستعينوا به في كتابتهم ( قال ) ولا أرى للأولاد أن يقتصوا أيضاً إذا أبى السيد لأن السيد يقول لا تتفوا على المال فترجموا إلى وقد أنفقتم المال وهذا رأيي لأن مالكاً قال ليس لهم أن يتلفوا المال

خوفا من ان يرجعوا الى السيد عبيداً وقد تلفوا المال فاذا اجتمع السيد وأولاد المكاتب على القتل فان ذلك لهم مثل ما قال مالك في العبدين لانهم حين اجتمعوا ان كان العبد للسيد جازله القتل وان كان لاولد جازلهم القتل وان أبى السيد القتل وأراد الولد القتل ثم عتقوا فأرادوا أن يقتلوا بعد العتق كان ذلك لهم وان كان السيد هو الذى أراد القتل وأبى ذلك الاولاد ثم عجزوا كان ذلك له وان أبى السيد ان يقتل وأراد الولد القتل ثم عجزوا لم يكن للسيد هاهنا قول ولا يقتله لان ملكه كان عليهم جميعاً فلما ترك ذلك لم يكن له أن يرجع الى قتله وكذلك لو تركوا القتل وأراد السيد القتل ثم أدوا لم يكن لهم القتل وليس لمن ترك منهم القتل اذا رجع العبد اليهم يوماً ما أن يقتلوا لا السيد ولا الولد ومن لم يترك القتل منهم اذا رجع العبد اليه فله ان يقتله (قال) وقال مالك في المكاتب يجنى جناية عمداً فيمفوا أولياء الجناية عنه على ان يكون المكاتب لهم رقيقاً (قال) يقال للمكاتب اذا عفوا عنه ادفع اليهم الدية فان عجز عن ذلك قبل لسيدته ادفع اليهم الدية أو أسلم اليهم العبد وكذلك أيضاً قال مالك في العبد يقتل رجلاً عمداً فيمفوا عنه أولياء القتل على أن يكون لهم العبد (قال) قال مالك يقال للسيد افتكه بجميع الدية أو أسلمه لانهم حين عفوا عن العبد على أن يكون لهم صارت الجناية مالا وهو في رقة العبد والعبد ملك لسيدته فيقال للسيد ادفعه بما صار في رقبته أو افده بجميع الدية (قال) وما وجب في رقة المكاتب من دية جانيته فانه يقال له أدها حالة وأقم على كتابتك فان أبى وعجز كان رقيقاً للسيد ثم خير السيد بين افتكاكه بذلك الجرح وبين اسلامه الى أهل الجناية

✽ في جناية المكاتب على عبد سيده أو مكاتب سيده ✽

✽ قلت ✽ أرايت لو ان مكاتباً جنى على عبد لسيدته (قال) يكون للسيد على المكاتب قيمة العبد (قال) وكذلك لو جنى هذا المكاتب على مكاتب آخر لسيدته ليس معه في الكتابة وانما فرق بين المكاتب يجنى على عبد سيده وبين العبد يجنى على عبد سيده لان المكاتب لو استهلك مالا لسيدته كان عليه غرمه ولو استهلك عبد مالا لسيدته لم

يكن عليه غرم ولأن المكاتب قد أحرز ماله ورقبته عن السيد وكذلك لو أن هذا المكاتب جني على مكاتب معه في كتابته فقتله كان يكون للسيد عليه قيمة المقتول فإن عجز رجع رقيقاً وسقط ذلك عنه

❦ في العبد ين يكاتبان كتابة واحدة فيجني أحدهما على صاحبه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن أخوين في كتابة واحدة قتل أحدهما صاحبه عمداً أو خطأ (قال) للسيد أن يقتص في العمد فان عفا السيد على أن يأخذ قيمة المكاتب المقتول فذلك له ويعتق هذا القاتل فيما أخذ السيد منه من قيمة المقتول ❦ قلت ❦ فلو أن أجنبيين في كتابة واحدة قتل أحدهما صاحبه عمداً أو خطأ (قال) يكون في العمد للسيد القصاص أن أحب فان استحياه على أن يتبعه بقيمة المقتول فان ذلك له يأخذ منه قيمة المقتول ويعتق هذا القاتل في قيمة المقتول ان كان فيها وفاء بالكتابة ثم يرجع السيد على هذا القاتل بحصته من الكتابة وان لم يكن في قيمة المقتول وفاء بالكتابة أخذ السيد ذلك وحسب ذلك له من آخر الكتابة فان أدى وعق هذا القاتل رجع السيد بما كان يصيب حصة هذا القاتل مما حسب له من قيمة المقتول في الكتابة ❦ قلت ❦ أرايت لو أن مكاتبين كوتبا جميعا كتابة واحدة فجني أحدهما على صاحبه خطأ أو عمداً كأن اذوى قرابة أو أجنبيين ما حالهما في قول مالك (قال) على العاقلة قيمة المقتول ويعتق القاتل فيها ويرجع السيد عليه بحصته (قال) وسواء ان قتله هذا الذي معه في الكتابة عمداً أو خطأ كأن اذوى قرابة أو أجنبيين فذلك سواء ويعتق القاتل في قيمة المقتول ويرجع السيد عليهما جميعاً بما اعتقابه من قيمة المقتول بما ينوبه في رأيه لانه لا تهمة على القاتل أن يكون انما قتله ليمجّل عفا وهو قد كان يقدر على أن يمجّل ما أغرمه سيده من قيمة المقتول ويعتق فليس هاهنا تهمة أهمهم بها فلذلك أعتقته وانما الذي سمعت أنه لا يعتق ان لو كان المقتول له مال يعتق به القاتل فاستحيي لم يعتق ان قتله عمداً في تركته لما أهم عليه من تمجّل عتقه في مال المقتول ويكون عليه قيمة المقتول فان كان في ذلك كفاف لكتابته عتق وتبعه السيد بما ينوبه منها وان لم يكن

عنده قيمة المقتول عجز ورجع رقيقاً وعق في المال ان قتله خطأ لان الحر يرث من المال ولا يرث من الدية فكذلك المكاتب في مال المقتول لا يعتق في ماله ان كان قتله عمداً فيما ترك ويعتق ان كان قتله خطأ فيما ترك لانه لاتهمه عليه وهذا احسن ما سمعت ويكون عليه قيمة المقتول وكذلك الاجنبيان الا أن السيد في الاجنبيين يتبعه بما أدى عنه من المال الذي تركه المكاتب اذا كان قتله خطأ ويرجع عليه السيد أيضاً بقيمة المقتول ولا يتبع اذا كانا أخوين بما أدى عنه من قيمة الكتابة لان أحدهما لم يكن يتبعه لو أدى عنه وانما يتبع السيد من كان يتبعه هو ممن كان معه ويسقط عمن كان لا يتبعه لو أدى عنه في الخطأ ويكون على الاخ قيمة أخيه لانه لا يرث من القيمة فلذلك يكون عليه

❦ في ذوى القرابة يكتبون كتابة واحدة ثم يحصى بعضهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت جنایات ذوی القرابات اذا جنی أحدهم وجميعهم في الكتابة فمجز الجاني عن أداء تلك الجنایة ( قال ) يقال للذين معه في الكتابة أدوا الجنایة والارجمتم رقيقاً فان رجعوا رقيقاً قيل للسيد ادفع الجاني وحده بجنایته أو افده ❦ قلت ❦ أرايت ان أدى عن الجاني قرابته الذين معه في الكتابة وهم اخوته أو والده ففتقوا هل يرجعون عليه بما أدوا عنه من الجنایة ( قال ) لا لانه ملك افتكه حين أدوا عنه ألا ترى أنه لو اشتراه وهو مكاتب فتق لعق عليه ولم يتبعه بشئ من ثمنه فكذلك ما افتكه به لا يتبعه بشئ منه ❦ قلت ❦ أرايت لو أن مكاتبين كوتا جميعا كتابة واحدة فجنى أحدهما على صاحبه جنایة خطأ أو عمداً وكانا ذوی قرابة أو أجنيين ماذا عليهما في قول مالك ( قال ) على القاتل قيمة المقتول ويعتق القاتل فيها ويرجع السيد عليه بمحضته من الكتابة ( قال ) وسواء ان قتله الذي معه في الكتابة أو قتله أجنبي كانوا ذوی قرابة أو أجنيين فذلك سواء ويعتق القاتل في قيمة المقتول ❦ سحنون ❦ ولا يتبع الذي أعتق بالذي أدى عنه اذا كان ممن لا يجوز له ماله وكان الجنایة من أجنبي

﴿قلت﴾ أرايت المكاتبين اذا جنى أحدهم جناية (قال) يقال للجاني افنك رقتك بدية جنائتك فان عجز قيل لاصحابه افنكوه بدية الجناية فان أبوا صاروا رقيقا كلهم وان لم يحل شئ من نجومهم ثم قيل للسيد ادفع الجاني وحده لان الجناية انما هي في رقبته فحيث مازال زالت معه أو افده بدية الجناية

﴿في جناية المكاتبه على ولدها﴾

﴿قلت﴾ أرايت مكاتبه حدث لها ولد في الكتابة فقتلت ولدها عمداً فقال السيد أنا أقتلها أيكون ذلك له (قال) قال مالك في الوالد يقتل ولده انه لا يقاد منه الا أن يكون عمد لقتله مثل ما يضحجه فيذبجه فأما ما رماه به أو ضربه به أو حذفه به فانه لا يقاد منه فكذلك سألتك على هذا

﴿في عبد المكاتب يجرح فيريد المكاتب أن يقتص﴾

﴿وأبي سيده الا العفو أو أخذ العقل﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن مكاتباً قتل عبداً له عمداً فأراد أن يقتص وأبي سيد المكاتب الا العفو ويأخذ العقل من القاتل أو قيمة عبده (قال) أرى أن يكون ذلك للسيد لان السيد ينمونه من هبته ماله ومن صدقته ولو أراد المكاتب أن يعفو عن قاتل عبده في عمد أو خطأ لم يكن ذلك له اذا أبي السيد ولكن يقال لسيد العبد القاتل اذا عفا السيد ادفع عبداً الى المكاتب أو افده بقيمة عبد المكاتب المقتول (قال) ولقد سألت مالكا عن العبد يجرح العبد عمداً فيقول سيد العبد المجروح لا أقتص ولكن أخذ هذا الجاني على عبدي أو يدفع الى دية جرح عبدي فيقول سيد الجراح ليس ذلك لك ولكن اقتص ان القول في ذلك قول سيد العبد المجروح ويخير سيد العبد الجراح فاما أسلم عبده بجنايته واما افنكه بثمن جرح العبد المجروح (قال مالك) وكذلك هذا في القتل هو مثل ما وصفت لك فأرى سألتك تشبه هذا وليس للمكاتب أن

يترك مالا قد وجب له من ذية عبد كان له لانه لا يجوز له معروف في ماله اذا منعه سيده في قول مالك الا أن يؤدي المكاتب جميع ما عليه من الكتابة ويكون له ان يعفو أو يقتل ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كتبنا آثار هذا الاصل قبل ذلك

﴿ في سيد المكاتب يحجى على مكاتب مكاتبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مكاتباً كاتب عبد آل فولد للمكاتب الثاني أولاد حدثوا في الكتابة ثم قتل السيد الاعلى المكاتب الثاني ( قال ) يقال للسيد ادفع قيمة المكاتب الثاني الى المكاتب الاعلى فان كان في قيمته وفاء بالكتابة كتابة الثاني عتق أولاد المكاتب الثاني وان لم يكن فيه وفاء سمي أولاد المكاتب الثاني فيما بقي على أبيهم ويكون المكاتب الاول على حاله يسعى في بقية كتابته ﴿ قلت ﴾ ولا يكون للسيد الاول أن يحبس قيمة المكاتب الثاني عن المكاتب الاول ( قال ) لان المكاتب الثاني وولده مال للمكاتب الاول وليس هو بمنزلة المكاتب الاول ولا بمنزلة ولده لان المكاتب الاول وولد المكاتب الاول مال للسيد لان المكاتب لا يملك ولده ولانه لو كان له عبد فجنى عليه أحد جناية كانت الجناية للمكاتب ولم يكن للسيد الاول من ذلك شيء وانما هذا بمنزلة البيع كانه باعه وكذلك مكاتب المكاتب انما هو عبد للمكاتب الاول الا ترى أن السيد بعينه لو جنى على عبد لمكاتبه كان على سيده قيمة جناية العبد يدفعه الى المكاتب فكذلك مسائلك ( قال ) وهو قول مالك

﴿ في قرار المكاتب بالجناية والدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ان مكاتباً أقر بجناية خطأ أو أقر بدين أيلزمه ذلك ( قال ) أما الدين فلازم له عند مالك في ذمته وأما الجناية فلا تلزمه لان مالكا قال اقرار العبد بالجناية لا يلزمه ذلك فكذلك المكاتب لا يلزمه اقراره بالجناية فان عجز فرجع رقيقاً لم يكن على السيد من اقراره بالجناية شيء ويتبعه أصحاب الدين في ذمته فان عتق



بعد ما عجز لم يلزمه اقراره بالجناية ﴿قلت﴾ وكذلك لو ان عبداً أقر بجناية فأعتقه سيده لم يلزمه عقل الجناية في قول مالك (قال) لا

— في المكاتب يموت وعليه دين وجناية —

﴿قلت﴾ أرأيت لو ان مكاتباً مات وترك مالا وعليه دين للناس وجناية خطأ كان جناها (قال) أهل الدين أولى بماله من أهل الجناية لان الجناية في رقبته والدين ليس في رقبته ﴿قلت﴾ فان مات المكاتب ولادين عليه وقد جنى جناية خطأ (قال) أهل الجناية أولى بماله من سيده لان جنايته في رقبته وفي ماله فان كان جنى وعليه دين فاعما جنايته في رقبته والدين في ماله (وقال مالك) في العبد يجنى جناية ان ماله ورقبته في جنايته يقال للسيد ادفعه وماله أو افداه بجميع عقل جنايته (فقيل) لمالك فان كان عليه دين (قال) دينه أولى بماله وجنايته في رقبته ﴿قلت﴾ فان عجز المكاتب عن أداء العقل فأداه عنه سيده أيكون على كتابته أم يكون عبداً في قول مالك (قال) اذا لم يقو على أداء الجناية رد رقيقاً وخير سيده فان شاء افتكه وان شاء دفعه (وقال مالك) في العبد يجر الحرية وله مال وعليه دين ان ماله في دينه وجريته في رقبته فكذلك كان ما قلت لك ﴿قلت﴾ فان مات المكاتب وترك ولداً حدث معه في الكتابة ولم يترك مالا وعلى المكاتب دين للناس وجناية كان جناها (قال) قال مالك الجناية في رقبة المكاتب والمكاتب اذا مات وليس له مال بطلت الجناية عند مالك اذا لم يكن للمكاتب مال وأما دين المكاتب فان مالكا قال انه في ماله فان مات هذا المكاتب ولا مال له فلا شيء للغريم وقد بطل دينه ﴿قلت﴾ ولا يكون لغريم المكاتب فيما بقي في يدي الابن من المال قليل ولا كثير (قال) نعم لا شيء له مما يدي الابن اذا لم يكن ذلك المال للأب ولا يلزمه من دينه قليل ولا كثير لان مالكا قال دين المكاتب في ماله والابن ليس بماله فما اكتسب الابن الذي حدث في الكتابة من مال فليس لآبيه أن ينزعه منه الا أن يعجز ولا يثبته مال ظاهر فيؤخذ من مال الابن



الكتابة اذا كانت قد حلت والافسا حل منها فهذا يدل على ان دين المكاتب لا يكون على أبيه وهذا كله منه قول مالك ومنه رأي ولا يكون على الابن من جنابة أبيه شيء واذا اجتمعت الجنابة والدين على المكاتب وقد مات وله مال فدينه أولى بماله وان فضلت فضلة كانت لاهل الجنابة حتى يستوفوا الجنابة لان مالكا قال كل عبد جنى جنابة فان سيده مخير فيها فاذا مات العبد قبل ان يخير السيد بطلت الجنابة فالولد في هذا الوجه بمنزلة السيد يخبرون ان كان أبوهم حيا اذا لم يكن فيه قوة على أداء الجنابة في ان يؤدوا أو يعجزوا فاذا مات أبوهم سقط عنهم ما كان لاولياء الجنابة من الجنابة كما يسقط عن السيد ما كان لهم من جناباتهم حين مات المكاتب الا أن يكون له مال ولو قام بذلك ولى الجنابة في جنابة الأب فاختاروا المضي على الكتابة فان مات الأب قبل ان يؤدي الجنابة لم يسقط عنهم منها قليل ولا كثير (قال مالك) ولو ان سيد المكاتب عجل له عتقه أو أعتق رجلا عبده فكتب السيد عليهما مالا يدفعانه الى السيد ديناً له عليهما وعجل لهما العتق وثبتت حرمتهم ثم ماتا أو فلسا لم يدخل السيد على الغرماء وكان أهل الدين أولى بما لهم من السيد لان السيد انما يتبعه بشئ رقبته فليس له فيما في يدي العبد قليل ولا كثير وان بقي له من ماله بقية بعد تأديته حين فلسه أخذه السيد الذي عجل له العتق وان كان مكاتباً لم يكن للسيد أن يدخل على العبد فيما بقي له وكان على نجومه الاولي وليس يقدر السيد أن يفلس مكاتبه الا عند محل النجم فانه يقوم عليه عند محلها فينظر في حال العبد في العجز والاداء

— في الكتابة تبني جنابة ثم ولد ولداً ثم تموت الام —

وقال ابن القاسم في مكاتبه جنت جنابة ثم ولدت أولاداً فماتت انه لا يكون على الولد من الجنابة شيء اذا ماتت الام (قال) وبلغني عن مالك انه قال في الامة اذا جنت جنابة ثم ولدت بعد الجنابة وماتت الام انه لا شيء لولى الجنابة على الولد ولا على السيد وانما حقهم في رقبة الام فقد ذهبت الأم (قال مالك) والولد ليس بمال لها فيتبعها

فيه أولياء الجناية فيكون ذلك في رقبته (قال مالك)  
 ولو لم تكن مات لم تكن الجناية الا في  
 رقبته ولا يكون ولدها في جنايتها وان  
 كانت الجناية قبل ان تلد أخبرني  
 عن مالك غير واحد  
 ممن أثق به

---

تم كتاب الجنايات بحمد الله وعونه  
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

ويليه كتاب الديات

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الديات ﴾

﴿ ما جاء فى ديات أهل الكتاب ونسائهم ﴾

﴿ والعاقلة تفرم الدية فى ثلاث سنين ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم كم ديات أهل الكتاب فى قول مالك ودية نسائهم ﴿ قال ﴾ دية أهل الكتاب على النصف من دية المسلمين رجالهم على النصف من دية رجال المسلمين ونسائهم على النصف من نساء المسلمين وأما المجوس فإن دية رجالهم ثمانمائة درهم ودية نسائهم أربعمائة درهم وجراحهم فى دياتهم على قدر جراحات المسلمين فى دياتهم ﴿ قال ﴾ وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المسلم اذا قتل الذى خطأ هل تحمله العاقلة ﴿ قال ﴾ نعم تحمله العاقلة ﴿ قلت ﴾ فى كم تحمله العاقلة أفى ثلاث سنين أم فى أقل من ذلك أو أكثر فى قول مالك ﴿ قال ﴾ لم أوقف مالكا على هذا ولكن رأيت أن العاقلة تحمله فى ثلاث سنين لأن مالكا قال فى الدية تحملها العاقلة فى ثلاث سنين ﴿ قلت ﴾ ودية المرأة المسلمة فى كم تحملها العاقلة ﴿ قال ﴾ ما سمعت من مالك فيه شيئا الا أنه قال تحمل العاقلة الدية فى ثلاث سنين وأنا أرى الديات كلها دية الرجل ودية المرأة ودية النصرانى ودية النصرانية اذا وقعت أنها تتجم فى ثلاث سنين ﴿ قلت ﴾ أرأيت دية المجوسى ودية المجوسية أتتجم على العاقلة أيضا فى

ثلاث سنين ودية نساء أهل الكتاب كذلك أيضا (قال) نعم ولم أسمع من مالك فيه شيئا الا ما أخبرتك أن مالكا قال الدية تحملها العاقلة في ثلاث سنين

﴿ ما جاء في المسلم يجنى على المسلمة ثلث ديتها ﴾  
﴿ أو على المجوسى أو المجوسية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المجوسية اذا جنى عليها الرجل المسلم جناية خطأ تبلغ ثلث ديتها أتحملها العاقلة (قال) نعم تحملها العاقلة اذا بلغت الجناية ثلث دية المجنى عليه أو ثلث دية الجانى في قول مالك لأن مالكا قال لى في الرجل يجنى على المرأة فيبلغ ثلث دية المرأة ان عاقلة الرجل تحمل ذلك وتفسير ذلك لو أن رجلا قطع من امرأة اصبعين خطأ حمل ذلك على العاقلة لان عشرين من الابل أكثر من ثلث دية المرأة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة جنت على رجل فقطعت من الرجل اصبعين خطأ (قال) قال مالك تحمله العاقلة لانه أكثر من ثلث دية المرأة وانما ينظر في هذا الى الجانى اذا جنى فان كان قد جنى ما يبلغ ثلث ديته فان ذلك على العاقلة وان كانت جنايته لا تبلغ ثلث ديته نظرت فان كانت تبلغ ثلث دية المجنى عليه حملته على العاقلة أيضا ﴿ قلت ﴾ وأصل هذا ان كانت الجناية تبلغ ثلث دية الجانى وثلث دية المجنى عليه حملته العاقلة في قول مالك (قال) نعم

﴿ ما جاء في المجوسى والمجوسية بجنينان على المسلم ثلث دية ﴾  
﴿ والنصرانى يجنى على المسلم ثلث دية ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو أن مجوسية جنت على رجل من المسلمين فكانت جنايتها تبلغ ثلث ديتها أتحملها أهل خراجها أو رجل من المجوس جنى على رجل من المسلمين ما يبلغ ثلث المجوسى أتحمل أهل خراجها هذه الجناية أم لا وقد قلت ان مالكا قال ان لم هوائل وهم أهل خراجهم (قال) أرى في المرأة ان أهل خراجها يحملون جنايتها ﴿ قلت ﴾ يحملون جناية نسائهم اذا جنت المرأة منهم فكان في جنايتها ما يبلغ ثلث

ديتها (قال) نعم ويحمل الرجال ذلك منهم ولا يكون من ذلك على النساء شيء وكذلك قال مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فقلت لذلك والنصراني اذا جنى جناية من يحمل ذلك (قال) أهل جزيته وهم أهل كورته الذين خراجهم معهم

— ما جاء في قيمة عبيد النصارى والمجوس —

﴿ قلت ﴾ أرايت عبيدهم اذا هم قتلوا ما على القاتل (قال) عبيدهم عند مالك سلمة من السلع على القاتل مبلغ قيمته ما بلغت وان كانت مائة ألف بمنزلة عبيد المسلمين على قاتل العبد من عبيدهم قيمته بالغة ما بلغت وان كانت مائة ألف لان العبد سلمة من السلع وهذا قول مالك الا أن في مأموته وجائفته في كل واحدة ثلث ثمنه وفي منقلته عشر ثمنه ونصف عشر ثمنه وفي موضحته نصف عشر ثمنه وفيما يمد هذه الاربع خصال مما يصاب به العبد ما نقص من ثمنه وهو قول مالك

— ما جاء في أهل الذمة اذا جنى بعضهم على بعض اتحملة العاقلة —

﴿ قلت ﴾ أرايت أهل الذمة اذا قتل بعضهم بعضا اتحملة عواقبهم ويحكم السلطان بينهم أم لا (قال) أرى أن ذلك على عواقبهم اذا كان خطأ لأن مالكاً قال اذا قتل النصراني رجلاً من المسلمين خطأ أن عاقلة النصراني تحمل ذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك وما تظالموا به بينهم فان السلطان يحكم بينهم فيه فانا أرى أن عاقلة تحمل ذلك أيضاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا جنى الرجل على المرأة جناية تبلغ ثلث ديتها فان العاقلة تحمل ذلك أيضاً (قال مالك) وهذا أبين عندي من المرأة اذا جنت على الرجل جناية تبلغ ثلث ديتها فان العاقلة تحملها أيضاً (قال مالك) والاول أبين عندي ﴿ قلت ﴾ فما يقول مالك في الدية أعلى أهل الديوان أم على أهل القبائل (قال) قال مالك انما العقول على القبائل أهل ديوان كانوا أو غير أهل ديوان ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً من قبيلة من قبائل العرب جنى جناية بأرض مصر وليس بمصر من قومه أحد وقومه بالعراق أو باليمن فجنى جناية أئضم اليه أقرب القبائل اليه من قومه بمصر فيحملون جنايته أم تحمل

جنايته علي قومه حيث كانوا في قول مالك ( قال ) قال مالك اذا انقطع البدوي الى  
الحضر فسكن الحضر عقل معهم ولا يعقل أهل الحضر مع أهل البدو ولا أهل  
البدو مع أهل الحضر والذي يعرف من قول مالك ان أهل مصر لا يعقلون مع أهل  
الشام وأهل الشام لا يعقلون مع أهل مصر ولكن ان كان من أهل مصر وهي  
مسكنه عقل عنه أهل مصر ( قال مالك ) واذا جرح الرجل الرجل ولم يكن في قومه  
من يحمل عقله لقتلهم ضم اليهم أقرب القبائل اليهم فان لم يكن فيهم قوة يحملون  
العقل ضم اليهم أيضا أقرب القبائل اليهم حتى يكون فيهم ما يحمل العقل ( قال ) فقلت  
لمالك فكيف يحمل العقل ( قال مالك ) على الغنى بقدره وعلى من هو دونه بقدره  
( قال مالك ) وانما ذلك على قدر طاقة الناس في يسرهم ﴿ قلت ﴾ فهذا الذي يحول الى  
مصر فيسكنها أهو بمنزلة المصري ( قال ) نعم ان تحول الى مصر رجل من أهل البادية  
أو من أهل الشام أو من أهل العراق فسكن مصر أو انقطع اليها فهو بمنزلة رجل من  
أهل مصر ( قال ) وقد قال مالك في البدوي ما أخبرتك انه يصير مصريا وقد قاله في  
الشامي اذا تحول الى مصر انه يصير مصريا ويعقل معهم ﴿ قلت ﴾ فان جنى هذا الرجل  
الذي تحول الى مصر جناية وقومه بالشام ومنهم بمصر لا يحملون الجناية لقتلهم ولسنة  
الدية أيضا يضم اليهم أقرب القبائل منهم أو يحمل قومه الذين بالشام الدية وانما كان تحول  
من الشام الى مصر ( قال ) اذا تحول من الشام الى مصر فسكنها فهو من أهل مصر كما  
أخبرتكم ( وقال مالك ) في أهل الشام لا يحملون جناية أهل مصر وأهل مصر  
لا يحملون جناية أهل الشام لان مالك قال في أهل البدو لا يحملون جناية أهل الحضر  
وأهل الحضر لا يحملون جناية أهل البدو فأرى أن يضم اليه أقرب القبائل فيحملون  
الدية بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن لهذا الرجل بمصر من قومه أحد يحمل  
جنايته ضمنت اليه أقرب القبائل الى قومه فيحملون جريرته ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ لم  
قال مالك ان أهل البدو لا يحملون مع أهل الحضر وأهل الحضر لا يحملون مع أهل  
البدو ( قال ابن القاسم ) لانه لا يستقيم أن يكون في دية واحدة دنانير أو ابل ودراهم

أو دراهم ودنانير فهذا تفسيره وما سمعت من مالك فيه شيئاً وأما أهل الشام وأهل مصر فهم أجناد قد جندت فكل جند عليهم جرأهم دون من سواهم من الاجناد

— ما جاء في الصبي والمجنون اذا جنوا وفي دية الجنين اذا كان ذكراً —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الصبي والمجنون ماجنيا من عمد أو خطأ بسيف أو غير ذلك أهو خطأ ( قال ) قال مالك نعم وتحمله العاقلة اذا كان بلغ الثلث فصاعداً وان كان أقل من الثلث ففي أموالهم وان لم يكن لهم مال كان ذلك ديناً عليهم يتبعون به وان كان المجنون يفيق ويحسن فما أصاب في حال جنونه فهو بمنزلة ما وصفت لك وما أصاب في حال افاقته فهو والصحيح سواء يقام ذلك عليه كله ان كان عمداً وان كان خطأ حملته العاقلة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت المجنون الذي يحسن ويفيق اذا قطع يد الرجل أو اقترب على رجل أوقفاً عينه وذلك في حال افاقته ثم انتظر به برء الجرح فلما برأ الجرح رفع ذلك الى السلطان وهو معتوه في حال جنونه وهو يحسن في رأس كل هلال ثلاثة أيام أقيم عليه جرأه هذه أم ينتظر به حتى يفيق ثم يقام عليه ماجني ( قال ) أرى أن يؤخر حتى يفيق وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الجنين في الدية اذا كان الجنين جارية ( قال ) الذكر والانثى في ذلك سواء عند مالك في الدية فيه الغرة جارية كانت أو غلاماً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ضربها رجل فألقته ميتة مضعفة أو علقه ولم يستن من خلقه اصبع ولا عين ولا غير ذلك أيكون فيه الغرة أم لا ( قال ) قال مالك اذا ألقته فلم أنه حمل وان كان مضعفة أو علقه أو دما ففيه الغرة وتنقضي به العدة من الطلاق وتكون به الامة أم ولد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الجنين اذا ضربه رجل فألقته أمه ميتة أتحمله العاقلة في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك لا تحمله العاقلة انما هو في مال الجاني

— ما جاء في امرأة من المجوس أو رجل من المجوس —

﴿ ضرب بطن امرأة مسلمة فألقت جنينها ميتاً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن امرأة من المجوس أو رجلاً من المجوس ضرب امرأة من

المسلمين فألفت جنينا ميتا أيكون ذلك على عاقلتهم لانه أكثر من ثلث دية الجارح  
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى ان كان خطأ حملته عواقلهم لانه أكثر  
من ثلث دية الجارح وان كان عمداً كان في مال الجارح لان مالكا قال في المرأة  
تجرح الرجل فيباغ ذلك ثلث ديتها ان العاقلة تحمل ذلك عنها فكذلك المجوس  
ما أصابوا مما يكون ذلك في ثلث ديتهم رجلا كان الذي جنى ذلك أو امرأة فان  
عاقلتهم تحمل ذلك عنهم ﴿قلت﴾ أرأيت ان ضرب رجل بطنها فألفت جنينا ميتا  
أيكون على الضارب الكفارة أم لا (قال) قال مالك الذي جاء في كتاب الله في  
الكفارة انما ذلك في الرجل الحر اذا قتله خطأ ففيه الكفارة (قال مالك) وأنا  
أستحسن أن يكون في الجنين الكفارة (قال مالك) وكذلك في الذمي والعبد اذا  
قتلا أرى فيه الكفارة وأرى في جنينهما الكفارة ﴿قلت﴾ أرأيت ان ضربها رجل  
خطأ فمات فخرج جنينها من بعد موتها ميتا أيكون في الجنين غرة (قال) ماسمعت  
من مالك فيه شيئا ولا أرى فيه غرة لانه انما خرج ميتا بعد موت أمه فانما على قاتلها  
الدية لانه مات بموت أمه ﴿قلت﴾ فكيف ترى عليه أ كفارتين أم كفارة واحدة  
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى فيه كفارة واحدة ﴿قلت﴾ فان ضرب  
رجل بطنها فألفت جنينا حيا ثم ماتت وفي بطنها جنين آخر ثم مات الجنين الذي خرج  
حيا بعد موتها أو قبل موتها (قال) في الأم نفسها وفي ولدها الذي لم يزايلها عند مالك  
الدية دية واحدة والكفارة لان الذي في بطنها لم يزايلها فلا شيء عليه فيه لاديه ولا  
كفارة ولم أسمع في الذي في بطنها من مالك في كفارته شيئا فلا أرى عليه فيه  
الكفارة وأما الذي خرج حيا فمات فان كان استهل صارخا ففيه القسامة والدية وان  
كان لم يستهل صارخا ففيه ما في الجنين

— ما جاء في الرجل يأتي بعبد أو وليدة وهبة —

﴿ دية الجنين هل يجبرون على ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما جاء في الجنين من الحديث ان فيه غرة أرأيت ان جاءهم بعبد



أو بأمة أيجبرون على أخذ ذلك في قول مالك (قال) نعم إذا كان قيمة العبد أو الأمة خمسين ديناراً أو ستمائة درهم فإن كان قيمة ذلك أقل من خمسين ديناراً أو أقل من ستمائة دراهم لم يكن ذلك له إلا أن يشاء المجني عليه أن يأخذ ذلك منه ﴿قلت﴾ أرايت الذي يخرج قبل موت أمه ميتاً أو حيا فأت قبل موتها ثم ماتت هي بعده أترث الام من ديتة شيئاً أم لا وكيف ان كان حيا فأت الام قبله ثم مات هو من بعدها وقد استهل صارخا أترث هذا أمه أم لا (قال) نعم يرث بعضهم بعضاً في مسائل هذه ﴿قلت﴾ أرايت ان ضرب رجل بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً وقد مات أبوه قبل ذلك ولايه امرأة أخرى حامل فولدت بعد خروج الجنين ولداً حياً أترث من دية هذا الجنين في قول مالك أم لا (قال) قال لي مالك دية الجنين موروثه على فرائض الله فأري لهذا الولد من هذا الاخ الجنين ميراثه منه لانه كان حياً يوم خرج الجنين ميتاً ووجب فيه الدية ألا ترى لو أن رجلاً مات ولايه امرأة حامل ولا ابن للميت ان للحمل ميراثه من هذا الميت اذا خرج حياً فكذلك مسائلك في الجنين ﴿قلت﴾ وكذلك لو ضرب رجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً ثم خرج آخر حياً فعاش أو استهل صارخاً فأت مكانه كان لهذا الذي خرج حياً ميراثه من هذا الذي خرج ميتاً في قول مالك (قال) نعم لان مالكاً قال دية الجنين موروثه على فرائض الله ﴿قلت﴾ وسواء ان كان خرج الجنين ميتاً قبل أخيه الحى أو بعده (قال) نعم هو سواء وهو يرثه اذا كان خروجه بعده وهو حي ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن الوالد ضرب بطن امرأته فألقت جنيناً ميتاً فان الاب لا يرث من دية الجنين شيئاً ولا يحجبه وهي موروثه على فرائض الله وليس للاب من ذلك شئ ﴿قلت﴾ أرايت جنين الذمية كم فيه (قال) عشر دية أمه أو نصف عشر دية أبيه وهو سواء ﴿قلت﴾ والذي ذكره والاثني في ذلك سواء (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الذي يضرب بطن المرأة فألقت جنيناً ميتاً وعمده وخطؤه سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان ضرب رجل بطنها عمداً فألقت جنيناً

حيات بعد ما استهل صارخا (قال) الذي سألت مالكا عنه انما هو في الخطأ وأنا أرى فيه الدية بقسامة اذا كانت الام مسلمة والاب مسلم وان ضرب رجل بطنها عمداً فألقت جنينا حيا ثم استهل صارخا فأت فان فيه القسامة يقسمون على من فعل ذلك ويقتلونه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يكون العمد في المرأة الا أن يضرب بطنها خاصة بعمده فذاك الذي يكون فيه القصاص بقسامة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلمت امرأة النصراني وهي حامل فضرب رجل بطنها فألقت جنينا ميتا (قال) لا قسامة في هذا وفيه نصف عشرة دية أبيه لان مالكا قال في النصرانية اذا أسلمت وفي بطنها جنين ان في جنينها مافي جنين النصرانية وكذلك قال لي مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو استهل صارخا ثم مات حلف فيه ورثته يمينا واحدة واستحقوا ديته وذلك أن مالكا قال في النصراني يقتل فيأتي ولاية النصراني بشاهد من أهل الاسلام عدل انهم يحلفون يمينا واحدة ويستحقون الدية على من قتله مسلما كان أو نصرانيا فكذلك جنين النصرانية اذا استهل صارخا فانما فيه يمينا واحدة لما فعل به واستحقوا ديته

ما جاء في قيمة جنين الامة وأم الولد وفي الأب يحني على ابنه بخطأ -

﴿ قلت ﴾ أرايت قيمة الغرة في الدراهم انما هو ستمائة درهم في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الامة كم في جنينها (قال) في جنينها عشر قيمتها كجنين الحرة من دية أمه وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان لجنين الامة أب وهو عبد أو حر هل يلتفت الى قيمته أو يحمل فيه نصف عشر قيمة الاب اذا كان عبداً (قال) لا يلتفت في جنين الامة الى والده عبداً كان أو حراً انما فيه عشر قيمة أمه وهو قول مالك الا أن مالكا قال في جنين أم الولد اذا كان من سيدها ان فيه مافي جنين الحرة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قتل الاب ابنه خطأ أيكون ذلك على العاقلة في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يرث من ديته شيئاً (قال) نعم لا يرث من ديته شيئاً عند مالك ويرث من ماله ﴿ قلت ﴾ واذا كان عبداً لم يرث من ديته شيئاً ولا من ماله (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فما فرق بين الجنين اذا ضربت أمه

فألقته ميتاً قال مالك فيه دية الجنين بغير قسامة خطأ كان أو عمداً فإذا ضربها فألقته حياً فاستهل صارخاً ثم مات بعد ذلك قال مالك ففيه القسامة وديته على العاقلة (قال) لأن الجنين حين خرج ميتاً بمنزلة من ضرب فمات ولم يتكلم وأنه إذا خرج حياً فمات بعد ما استهل فهو بمنزلة رجل ضرب فتكلم وعاش أياماً ثم مات ففيه القسامة والذي لم يتكلم حتى مات فلا قسامة فيه وكذلك الجنين إذا خرج ميتاً فلا قسامة فيه وأما إذا خرج حياً فاستهل ثم مات فإنه لا يدري أمن ضربته مات أو من غير ذلك من شيء عرض له بعد خروجه ففيه القسامة ﴿قلت﴾ فإن كان ضربها عمداً فألقته حياً فاستهل ثم مات (قال) إنما سألت مالكا عن المرأة إذا ضربها رجل خطأ فألقته حياً فاستهل صارخاً ثم مات فقال مالك فيه القسامة والعقل وأرى في العمد في مسائلك أن فيها القسامة والقود

ما جاء في رجل وصبي قتل رجلاً عمداً  
﴿وضربه الصبي خطأ والرجل عمداً﴾

﴿قلت﴾ أرايت إذا اجتمع في قتل رجل حر صبي ورجل قتلناه عمداً (قال) قال مالك على عاقلة الصبي نصف الدية ويقتل الرجل ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت رمية الصبي خطأ ورمية الرجل عمداً فمات منهما جميعاً (قال) الدية أرى وأستحسن أن تكون الدية عليهما جميعاً لأنني لا أدرى من أيهما مات وإنما قال مالك إذا كان العمد منهما جميعاً (قال ابن القاسم) قال مالك كل من قتل عمداً فعني عنه وكان القتل بينة أثبت عليه أو بقسامة استحق بها الدم قبله عمداً فعني عنه (قال) قال مالك يضرب مائة ويحبس عاماً (قال ابن القاسم) وبلغني عن مالك أنه قال إذا قتل رجل مسلم ذمياً عمداً أو عبداً عمداً فإنه يضرب مائة ويحبس سنة ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقر أنه قتل ولحق هذا الرجل عمداً فعفا عنه هذا الرجل أيضاً يضرب مائة ويحبس عاماً (قال) نعم كذلك قال مالك أنه يضرب مائة ويحبس عاماً ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً من أهل الذمة أو عبداً لرجل من المسلمين أو لرجل من أهل الذمة قتل رجلاً من المسلمين

أو من أهل الذمة أتضر بهما مائة وتحبسهما عاما في قول مالك (قال) قال لى مالك في الذي يقتل عمداً فيعفو أولياء الدم عنه انه يضرب مائة ويحبس عاماً فأرى في هذا أنهما يضربان مائة ويحبسان عاماً كل من قتل عمداً اذا عفى عنهم عبيداً كانوا أو إماء أو أحرار أمسلمين كانوا أو ذميين أو عبيداً لأهل الذمة فهم في ذلك سواء ﴿قلت﴾ فإن قتل عبد لرجل ولياً لى عمداً فعفوت عنه ولم أشتط أنى انما عفوت عنه على أن يكون لى أو لسيده (قال) سألت مالكا عن الرجل يعفو عن الدم في العمد والقاتل حر ولا يشترط الدية ثم يطلب الدية بعد ذلك (قال) قال مالك لاشي له الا أن يعرف له سبب أرادته فيحلف بالله الذي لا اله الا هو ما عفوت عنه الا على أخذ الدية وما كنت عفوت عنه تركاً للدية ثم يكون ذلك له وكذلك العبد ليس له فيه شيء الا أن يعرف أنه انما عفا على ان يستحييه لنفسه فان عرف ذلك كان ذلك له وكان سيده بالخيار ﴿قلت﴾ فلو عفا ولى الدم اذا كان عمداً عن العبد على أن يأخذه وقال سيد العبد لأدفعه اليك اما أن يقتل واما أن يترك (قال) لا ينظر الى قول سيد العبد ويأخذه هذا الذي عفى عنه على أن يكون له العبد كذلك قال لى مالك الا أن يشاء رب العبد أن يدفع اليه الدية ويأخذ العبد فذلك له ﴿قلت﴾ أرايت ان عفوت عن هذا العبد على أن يكون العبد لى وقد قتل وليي عمداً فأخذه يضرب مائة ويحبس عاماً في قول مالك (قال) نعم وذلك رأيت

ما جاء في رجل من أهل البادية ضرب

بطن امرأة فألقت جنينا ميتا

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً من أهل البادية من أهل الابل ضرب بطن امرأة من أهل البادية فألقت جنينا ميتا أتكون فيه الابل أم الدنانير على الضارب أم الفرة أم الدراهم (قال) قال مالك في الفرة التي تضي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمران من الرقيق أحب الى من السودان الا أن تكون الحمران من الرقيق قليلاني الارض التي يقضي فيها بالفرة فيؤخذ من السودان (قال) قال مالك والقيمة في ذلك

خمسون ديناراً أو ستمائة درهم وليست القيمة عندنا كالسنة التي لا اختلاف فيها واني  
 لأرى ذلك حسناً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ففي هذا من قول مالك ما يدل على  
 الجنين اذا وقعت دية على أهل الابل ان عليهم غرة ليست بابل وقد قضى فيها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغرة والدية يومئذ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الابل فانما قضى بالغرة على أهل الابل ولم يجعل عليهم الابل وانما قوم عمر بن الخطاب  
 الدية من الابل على أهل الذهب والورق حين صارت أموالهم ذهباً وورقاً وترك دية  
 الابل على أهل الابل على حالها والغرة انما هي سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قائمة عبد أو وليدة ألا ترى أن مالكا قال ليست الخمسون دينار في الغرة ولا الستمائة  
 درهم كالسنة القائمة وأستحسنه والدية فيه انما هو عبد أو وليدة ألا ترى أن في  
 حديث ابن شهاب الذي يذكر عنه مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى  
 فيه بغرة عبد أو وليدة وفي حديث ابن المسيب الذي يذكر مالك عنه أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة (وفي) حديث  
 مالك عن ربيعة ان الغرة تقوم خمسين ديناراً أو ستمائة درهم (وقال مالك) في الغرة  
 التي قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمران أحب الي من السودان ورخص  
 في السودان على حال ما وصفت لك اذا كان الحمران بتلك البلدة قليلاً أن يؤخذ  
 السودان وذكر في التقويم انه ليس كالسنة وانما الدية في الجنين عبد أو وليدة انما  
 وقعت من بلاد المسلمين وعلى من وقعت ولا يلتفت فيه الى أهل الابل من غيرهم  
 وكذلك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغرة على أهل الابل في الجنين ولو  
 كانت على أهل الابل في الجنين ابل لكان على أهل الورق وعلى أهل  
 الذهب والذهب ولكنها على ما قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) ومما  
 بين لك ذلك ان الدية انما كانت ابلا عند ما قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قضى في الانصارى الذي قتل بخير فانما وداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بابل  
 وهو في المدينة وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغرة بمعد أو وليدة وهو

﴿ ما جاء في الرجل يقر على نفسه بالقتل خطأ ﴾  
 ﴿ وفي الجماعة يشتركون على القتل خطأ ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقر الرجل بالقتل خطأ أتجمل في ماله في قول مالك أم على العاقلة ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يقر بالقتل خطأ فقال لي مالك أرى أن ينظر في ذلك فان كان الذي أقر له ممن يتهم أن يكون انما أراد غني ولده مثل الاخ والصديق لم أر أن يقبل قوله وان كان الذي أقر بقتله من الاباعد ممن لا يتهم فيه رأيت أن يقبل قوله اذا كان ثقة مأمونا ولم يخف أن يكون أرشي على ذلك ليحابي به أحداً ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فملى من عقله ( قال ) على عاقلته ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك أفقسامة أم بغير قسامة ( قال ) بل بقسامة يقسم ولالة الدم ثم يستحقون الدية قبل العاقلة ﴿ قلت ﴾ فان أبي ولالة الدم أن يقسموا أتجمل الدية في مال هذا المقر ( قال ) لا ولا أرى لهم شيئا ( قال ) وسئل مالك عن الرجل يضرب فيقول فلان قتلني خطأ أتري أن يقبل قوله ( قال ) قال مالك نعم ﴿ قلت ﴾ والعقل على من هو أعلى القاتل في ماله أم على عاقلته ( قال ) قال مالك بل ذلك على عاقلته ان أقسموا والا لم يكن لهم في مال الذي ادعى عليه شيء فكذلك اقرار هذا بالخطأ لان الدية لا تجب في قول مالك على المقر باقراره انما تجب على عاقلته ولا تثبت الا بقسامة فكذلك قال لي مالك لا شيء عليه في ماله ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي أقر بالقتل خطأ وأقسم الذين أقر لهم فوجبت الدية لهم على عاقلة هذا الذي أقر بها أتجعلها عليهم في ثلاث سنين في قول مالك ( قال ) نعم اذا وجبت عليهم فانما هي في ثلاث سنين عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترك عشرة رجال في قتل رجل خطأ وهم من قبائل شتى أتجمل على كل قبيلة عشر الدية في ثلاث سنين ( قال ) نعم كذلك قال مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا وقع ثلث الدية على عشرة رجال من قبائل شتى حملته عنهم عوائلهم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان جنى رجل واحد أقل من الثلث لم تحمله العاقلة لان الجناية أقل من الثلث انما تحمل العاقلة

الجناية اذا كانت الجناية الثالث فصاعداً وقمت علي واحد أو علي جماعة فان العاقلة  
تحمله بحال ما وصفت لك

﴿ ما جاء في الرجلين يقران بقتل رجل عمداً أو خطأ ﴾  
﴿ ويقولان قتله فلان معنا <sup>(١)</sup> ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أقر رجلان بقتل رجل عمداً أو خطأ وقالوا قتله فلان معنا (قال)  
أما في العمد فلا يقبل قولهما لانهما غير عدلين لانهما انما أقرأ ولا تحمل العاقل اعترافا  
الا بقسامة من ولادة الدم ﴿ قلت ﴾ أفقسم ولادة الدم على الذي قالأ فيه قتله معنا وهو  
ينكر (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان قول هذين قتله فلان معنا لوث بينة ولو كانت  
شهادة تامة لجعلتها بغير قسامة وأجزتها كلها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال ولادة الدم نحن  
نقسم عليكما وندع هذا المنكر أ يكون ذلك لهم (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فان قالوا نحن نقسم  
على ثلثي الدية أ يكون ذلك لهم (قال) لا أعرف القسامة تكون الا في الدية كاملة  
﴿ قال سحنون ﴾ اختلف في هذه المسألة أصحابنا على قواين الخزومي وغيره قال بعضهم  
لا يحمل العاقلة اعترافا ولا اقراراً وتكون الدية على المقرين في أموالهما ولا يقبل  
قولهما ان فلانا قتله معنا خطأ لانهما يريدان أن يدفعأ عن أنفسهما بعض المفرغ بشهادتهما  
وقال بعضهم ان العاقلة تحمل الاعتراف من غير قسامة لان الدية قد ثبتت بشاهدين  
(وقال الخزومي) اذا أقر رجل واحد أنه قتل رجلاً خطأ فانما تكون الدية في ماله  
ولا يقبل قوله ان فلانا قتله معي فان كان مع اقراره شاهد واحد يشهد على القتل

(١) (قوله ما جاء في الرجلين يقران بقتل رجل الخ) هذا المبحث كله الى قوله فأدركنه صلاة  
المغرب فأذن لنفسه ليس موجوداً في النسخة المغربية أصلاً ولكنه ثبت في النسخة المصرية  
مذيل به باب الجراحات بدون ترجمة مع أنه ليس بينه وبين الموضوع الذي هو مذكور فيه مناسبة  
بالرة فالتشرنا بعض العلماء في حذفه تبعاً للنسخة المغربية أو أثباته تبعاً للنسخة المصرية فأشار علينا  
أن نثبت في أنسب المواضع له لما فيه من الفائدة الجليلة فأثبتناه هنا بحروفه تحت هذه الترجمة التي  
أخذناها من صدر المبحث غير أنه لم يظهر لنا وجه مناسبة ذكر الآتين المذكورين في آخره عن  
ابن مهدي ولكن للحرص على الفوائد ذكرناهما فليحذر راه كتبه مصححه



خطأ أخرجه الشاهد من الفرع والاقرار وكانت القسامة لاولياء المقتول مع الشاهد  
﴿ ابن مهدي ﴾ عن مبارك بن فضالة أن الحسن قال في قوله ولقاهم نضرة وسروراً  
قال نضرة حسناً في الوجوه وسروراً في القلوب ﴿ ابن مهدي ﴾ عن مهدي بن ميمون  
ون غيلان بن جبر عن مطرف بن عبد الله بن الشخير قال صلاح قلت صلاح عمل  
صلاح عمل صلاح فيه موسى بن معاوية عن يوسف بن عطية عن قتادة عن أنس بن  
مالك قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فسمع منادياً ينادي الله أكبر  
الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله قال النبي صلى الله عليه وسلم خرج من النار  
فابتدرناه فاذا هو شاب حبشي يرعى غنماً له في بطن واد فأدركته صلاة المغرب فأذن  
لنفسه

﴿ ما جاء في أعراس اليمن يفتأ عين رجل اليمن ﴾

﴿ وفي القصاص في اليد وفي الاسنان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أعراس اليمن يفتأ عين رجل اليمن خطأ كم يكون عليه ( قال )  
نصف الدية على عاقلته وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان فتأها عمداً ( قال ابن  
القاسم ) سألت مالكا عنها فقال لي إنما هي عندي بمنزلة اليد والرجل مثلها لو أن  
رجلاً أقطع اليد اليمنى قطع يمين رجل أو أقطع الرجل اليمنى قطع رجل رجل اليمنى  
انه لا قصاص فيه ولكنه فيه الدية في ماله ﴿ قال ﴾ فقلت لما لك فالعين مثل ذلك ( قال ) نعم  
واليد والرجل مما لا اختلاف فيه من قوله انه لا يقتصص العين اليسرى باليمنى ولا  
اليمنى باليسرى في الذي قال لي مالك دليل على أن العين كذلك أيضاً لا يقتصص عين  
يمنى بيسرى ولا يسرى بيمنى والاسنان كذلك أيضاً الثنية بالثنية والرابعة بالرابعة  
والعليا بالعليا والسفلى بالسفلى ولا نقاد سن الا بمنزلة سواها في صنفها وموضعها لا غير  
ذلك ويرجع ذلك الى العقل اذا لم يكن له مثل الذي طرح له فيقتصص له منه  
﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان كان لا قصاص فيه فكيف العقل فيه وعلى من العقل ( قال )  
العقل خمسمائة دينار في مال هذا الاعور الجاني وهو قول مالك



ما جاء في الاعور وفقاً عين الصحيح

﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الاعور وفقاً عين الصحيح فقال لنا ان أحب الصحيح اقتص وان أحب فله دية عينه ثم رجع بمس ذلك فقال ان أحب ان يقتص اقتص وان أحب فله دية عين الاعور ألف دينار وقوله الآخر أعجب الى وهذا انما هو في الاعور اذا فقاً عين رجل وعين الاعور الباقية هي مثل تلك العين تكون عين الاعور اليمنى باقية فيفقاً عين رجل اليمنى أو تكون اليسرى باقية فيفقاً عين رجل اليسرى وأما رجل أعور العين اليمنى فقاً عين رجل اليمنى فهذا لا قصاص له فيما سمعت من مالك وفيما بلغني عنه وليس له الا دية عينه ان كان المفقوءة عينه صحيحة عينه خمسمائة دينار وان كان أعور فألف دينار لانه لا قصاص له في عين الجاني ولان دية عين الاعور عند مالك ألف دينار ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً أعشى فقاً عين رجل عمداً تحمله عنه العاقلة أم يكون ذلك في ماله في قول مالك ( قال ) ذلك في ماله عند مالك ولا تحمله العاقلة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً ذهب سمع احدي أذنيه فضر به رجل فأذهب سمع أذنه الاخرى أتكون عليه الدية كاملة أم نصف الدية في قول مالك ( قال ) بل عليه نصف الدية في قول مالك ( قال ) ولا تكون الدية عند مالك في شيء واحد مما هو زوج في الانسان الا في عين الاعور وحدها فان فيها الدية كاملة عند مالك ﴿ قلت ﴾ فما فرق بين السمع والبصر وقد قال مالك في عين الاعور الباقية الدية كاملة وقال في الذي قد ذهب سمع احدي أذنيه ان في سمع أذنه الباقية نصف الدية فما فرق ما بينهما ( قال ) السنة التي جاءت في عين الاعور وحده ان في عينه الدية كاملة ألف دينار وما سوى ذلك مما هو زوج في الانسان مثل اليدين والرجلين والسمع وما أشبه هذا فان في كل واحدة نصف الدية ما ذهب منه أول وآخر فهو سواء

﴿ ما جاء في الرجل يشج موضحة خطأ أو مأمومة أو جائفة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو ضرب رجل رجلا فشجه موضحة خطأ لم قلت لا يحكم له بدية  
الموضحة حتى ينظر الى ما يصير اليه ولم قال مالك ذلك لا يقضى له بالدية الا بعد البرء  
وهذا المشجوج موضحة يقول أعطني حق موضحتي فان زادت موضحتي زدتي  
( قال ) ألا ترى أنه لو مات منها كانت الدية على عاقلته بعد القسامة عند مالك وانك  
لا تدري على من وجبت دية الموضحة ﴿ قلت ﴾ فان كانت مأمومة خطأ أليس  
العاقله تحمل ذلك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال لك أعطني عقل مأمومتي وتحملها  
العاقله فان مات منها حملت العاقله تمام الدية ( قال ) لا يكون له ذلك ألا ترى أن الدية  
لا تجب ان مات منها الا بقسامة فلا بد أن ينتظر بالعاقله حتى يعرف ما تصير اليه  
مأمومته ﴿ قلت ﴾ أ رأيت هذا المشجوج مأمومة أليس ان مات وقد انتظرت حتى  
تعرف الى ما تصير اليه مأمومته فأبي ورثته أن يقسموا جعلت على العاقله ثلث الدية  
لمأمومته ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ قد أوجبت في الوجهين جميعا ان مات أو عاش على العاقله  
ثلث الدية في قول مالك فلم تجيبه بذلك ( قال ) هذا الذي سمعت وانما هو الاتباع  
﴿ قلت ﴾ أ رأيت من قلع سن صبي خطأ ( قال ) قال مالك ينتظر بها فان بنتت والا كان  
عليه عقل السن ( قال ) قال مالك ويؤخذ العقل فيوضع على يدي عدل حتى ينظر الى  
ما تصير اليه السن فان عادت لهيئتها لم يكن فيها شيء ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قلع رجل  
ظفر رجل خطأ ما عليه في قول مالك ( قال ) ان برأ وعاد لهيئته فلا شيء عليه وان  
برأ على عثم كان فيه الاجتهاد ﴿ قلت ﴾ فان كان عمداً أقتص منه ( قال ) نعم  
﴿ قلت ﴾ أ رأيت هذا الصبي الذي قلمت سنه فانتظرت به ان مات قبل أن يخرج  
سنه أو مات قبل أن ينثر هل يجب عقل السن على الذي قلمها أم لا ( قال ) نعم قد  
وجب عقلها وهو قول مالك

﴿ ما جاء في رجل شج رجلاً موضحة خطأ أو عمداً ﴾

﴿ فذهب منها سمعه وعقله ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ضرب رجل رجلاً خطأ فشجبه موضحة فذهب سمعه وعقله أ يكون على العاقلة ديتان ودية الموضحة أيضاً في قول مالك ( قال ) نعم لان هذا كله في ضربة واحدة فقد صارت جناية وفي هذه الضربة الواحدة أكثر من الثلث فالعاقلة تحمل ذلك عند مالك ألا ترى أنه لو ضرب رجل رجلاً ضربة واحدة فشجبه موضحة ومأمومة ان عقل الموضحة والمأمومة جميعاً على العاقلة لان هذا قد زاد على الثلث ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ضربه عمداً فشجبه موضحة ومأمومة في ضربة واحدة أو ضربه عمداً فشجبه موضحة فذهب منها سمعه وعقله كيف يكون هذا في قول مالك ( قال ) اذا شجبه موضحة ومأمومة في ضربة واحدة عمداً اقتص له من الموضحة وعقلت العاقلة المأمومة وان ضربه ضربة فشجبه موضحة فأذهب سمعه وعقله فانه ينتظر بالضرر فان برأ وجب على الضارب القصاص في الموضحة اذا اقتص منه حتى ينتظر هل يذهب منها سمعه وعقله فان برأ المقتص منه ولم يذهب سمعه ولا عقله من ذلك كان في ماله عقل سمع الاول وعقله ﴿ قلت ﴾ ويجتمع في قول مالك في ضربة واحدة قصاص وعقل ( قال ) نعم كذلك قال مالك انه يجتمع قصاص وعقل في ضربة واحدة وذلك أن مالكاً قال في الرجل يقطع اصبعه فيبرأ فيها فتش من ذلك يده أو اصبع أخرى انه يقتص له منه للاصبع ويستأنى بالمقتص منه فان برأ المقتص منه ولم تشل يده عقل ذلك في ماله ( وقال ) لى مالك وهذا أمر قد اختلف فيه وهذا الذي استحسنتم وهو أحب الى

﴿ ما جاء في قياس التقصان في بصر العين وسمع الاذن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العينين والاذنين كيف يعرف ذهاب السمع والبصر منهما في قول مالك ( قال ) قال مالك في العينين اذا أصيبت فينقص بصرها انه تغلق الصحيحة

وتقاس التي أصيبت بإمكانة يختبر بها فإذا اتفق قوله في تلك الامكنة قيست تلك  
الصحيحة ثم ينظر كم انتقصت هذه المصابة من الصحيحة فيعقل له قدر ذلك (قال)  
وقال لي مالك والسمع كذلك ﴿قلت﴾ وكيف يقيسون بصره (قال) سمعت انه  
توضع له البيضة أو الشيء في مكان فإن أبصرها حولت له الى موضع آخر ثم الى  
موضع آخر ثم الى موضع آخر فإن كان قياس ذلك سواء أو يشبه بعضه بمضاً صدق  
وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ والسمع كيف يقاس (قال) يختبر بالامكنة أيضاً  
حتى يعرف صدقه من كذبه ﴿قلت﴾ أرايت ان ضربه رجل ضربة فادعى المضروب  
ان جميع سممه قد ذهب أو قال قد ذهب بصري ولا أبصر شيئاً يتصامم ويتعامى  
أقبل ذلك منه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال الظالم أحق ان  
يحمل عليه فأرى اذا لم يعلم ذلك ان يكون القول قول المضروب مع يمينه

حجاء في الرجل يضرب رجلاً ضربة خطأ

﴿فقطعه يده أو كفه وشل الساعد﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ضربه ضربة خطأ فقطع كفه فشل الساعد ماعليه في قول مالك  
(قال) عليه دية اليد ولا شيء عليه غير ذلك لانها ضربة واحدة فدخل الشلل والقطع  
جميعاً في دية اليد اذا كانت ضربة واحدة ﴿قلت﴾ أرايت اذا كان من أهل الابل  
جنى جنابة لا تحملها العاقلة لانها أقل من الثلث أفيكون على الجاني من الابل شيء  
أم لا (قال) نعم كذلك قال مالك في الاصبع ان الجنابة على الجاني في ماله في الابل  
بننا مخاض وابننا لبون وابننا لبون وحقتان وجذعتان ﴿قلت﴾ وكذلك لو جنى ماهو  
أقل من بمير كان ذلك عليه في الابل (قال) نعم عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت اذا  
قتل قتيلاً عمداً والجاني من أهل الابل أو من أهل الدنانير فصالحوه على أكثر من  
الدية أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز على ما اصطالحوا عليه كان  
ذلك بديتين أو أكثر من ذلك فهو جائز على ما اصطالحوا عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان  
جنى رجل من أهل الابل جنابة خطأ فصالح عاقلته أولياء الجنابة على أكثر من ألف

دينار (قال) ان ذلك جائز ان قدموا الدنانير ولم يؤخروها كي لا تصير ديناً بدين اذا  
أخروها ولا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولكن هذا رأيي في الدين بالدين  
﴿قلت﴾ أرايت ان كانت الجناية عمداً فصالحوه على مال الى أجل (قال) هذا جائز  
لان هذا ليس بمال وإنما كان دماً وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان جنى جناية فصالح  
الذي جنى أولياء الجناية والجناية خطأ وهي مما تحمل العاقلة فقالت العاقلة لا رضى  
بهذا الصلح ولكننا نحمل ما علينا من الدية (فقال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وذلك  
لهم لان الدية عليهم وجبت

— ما جاء في الرجل يقول قتلي فلان خطأ أو عمداً —

﴿وقالت الورثة خلاف ما قال المقتول﴾

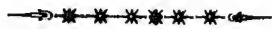
﴿قلت﴾ أرايت ان قال المقتول دمي عند فلان قتاني عمداً أيكون لولاة الدم أن  
يقسموا ويقتلوا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال المقتول دمي عند  
فلان قتاني خطأ فلولاة الدم أن يقسموا ويأخذوا الدية من العاقلة في قول مالك (قال)  
نعم وقد سألت مالكا عن ذلك فقال لي مثل ما قبلت لك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال  
المقتول دمي عند فلان قتلي خطأ أو عمداً وقالت الورثة خلاف ما قال المقتول أيكون  
لهم أن يقسموا على خلاف ما قال المقتول (قال) ليس لهم أن يقسموا الا على ما قال  
المقتول ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ أرايت ما أصاب النائم من شيء أعلى العاقلة  
هو (قال) نعم اذا بلغ الثلث فهو على العاقلة عند مالك (قال) وسئل مالك عن امرأة  
نامت على صبيها فقتلته (قال) قال مالك أرى دية على العاقلة وتمتق رقبة ﴿قلت﴾  
أرايت ان شهد على اقرار رجل أنه قتل فلانا خطأ رجل واحد وشهد عليه رجل  
آخر أنه قتله خطأ أيكون على المشهود عليه شيء أم لا في قول مالك (قال) سمعت  
مالكا يقول في الرجل يشهد عليه الرجل الواحد أنه قتل فلانا خطأ ان أولياء القتيل  
يقسمون ويستحقون الدية قبل العاقلة وكذلك لو أقر أنه قتل فلانا خطأ ان أولياء  
المقتول يقسمون ويستحقون الدية قبل العائلة ﴿قلت﴾ فان شهد رجل واحد على

رجل أنه أقر أنه قتل فلانا خطأ أيكون لولاية الدم أن يقسموا ويستحقوا الدية وإنما  
 شهد على أقراره رجل واحد (قال) لا يثبت ذلك من أقراره إلا بشاهدين عدلين  
 على أقراره ويقسمون ويستحقون ولو أن رجلاً شهد على رجل أن لفلان عليه مالا  
 ولو أن رجلاً شهد على رجل أنه أقر أن لفلان عليه كذا وكذا ثم جحد كان للذي أقر  
 له بذلك أن يحلف مع الشاهد على الأقرار ويستحق حقه وهذا عندى مخالف لدم  
 الخطأ وهو رأي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا يقول في العبد يجرح وله مال  
 أن العبد مرتهن بماله في جرحه فإن كان عليه دين فدينه أولى بماله من جرحه لأنه إنما  
 جرحه في رقبته ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا يقول في المدبر إذا جرح رجلاً  
 فأسلم سيده خدمته ثم جرح آخر بعد ما أسلم سيده خدمته انهما جميعا يتحصان في  
 خدمته بقدر ما بقي للاول وبقدر جراحة الثاني ﴿ قلت ﴾ أرايت المحدث في قذف  
 إذا حسنت حاله أتجوز شهادته في الدماء في قول مالك (قال) قال مالك إذا حسنت  
 حالة المحدث في قذف جازت شهادته وأرى شهادته في الدم وغير الدم جائزة لأنه لم  
 يردّها في شيء من الأشياء حين قال إذا حسنت حاله جازت شهادته ﴿ قلت ﴾ لابن  
 القاسم أرايت شهادة النساء في الجراحات الخطأ والقتل الخطأ أتجوز في قول مالك  
 (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت شهادة النساء مع الرجل على منقلة عمداً أو  
 مأموماً عمداً أتجوز أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأنا أراها جائزة في  
 رأيي لأن مالكا قد أجاز شهادة المرأتين في الخطأ وهو دم ألا ترى أن ما لها أن  
 تكون مالا إذا المأمومة والمنقلة عمدتهما وخطؤهما إنما هو مال ليس فيه قود

— ما جاء في الرجل يقول قتي فلان ولم يقل خطأ ولا عمداً —

﴿ قلت ﴾ أرايت أن قال المقتول دمي عند فلان ولم يقل خطأ ولا عمداً (قال) أن  
 قال ولاية الدم كلهم عمداً أو خطأ فالقول قولهم ويقسمون ويستحقون ما ادعوا من  
 ذلك فإن اختلفوا فقال بعضهم عمداً وقال بعضهم خطأ خلفوا كلهم كانت لهم دية  
 الخطأ بينهم كلهم الذين ادعوا العمد والذين ادعوا الخطأ وإن أبي بعضهم أن يحلف

ونكل عن اليمين فان نكل مدعو الخطأ وقال مدعو العمد نحن نحلف على العمد  
بطل دعواهم ولم يكن لهم أن يقسموا ولم يكن لهم الى الدم سبيل ولا الى الدية سبيل  
وان قال بعضهم قتل عمداً وقال بعضهم لا علم لنا فكذلك أيضاً تبطل دعواهم ولا يكون  
لهم أن يقسموا وان قال بعضهم قتل خطأ وقال بعضهم لا علم لنا أو نكلوا أحلف الذين  
ادعوا الخطأ وأخذوا نصيبهم من الدية ولم أسمع هذا من مالك الا أنه رأيي ﴿ قال ﴾  
وباغني أن مالكا قال فيمن قتل قتيلا فادعي بعض ولاية الدم انه قتل عمداً وقال بعضهم  
لا علم لنا به ولا نحلف ( قال مالك ) فان دمه يبطل وان قال بعضهم قتل خطأ وقال  
بعضهم لا علم لنا بذلك ولا نحلف كان للذين حلفوا انصبأؤهم من الدية بأيانهم ولم يكن  
للذين لم يحلفوا شيئاً وان قال بعضهم قتل عمداً وقال الآخرون بل قتل خطأ وحلفوا  
كلهم كان لهم جميع الدية ان أحب الذين ادعوا العمد أخذوا انصبأؤهم فأما القتل فلا  
سبيل لهم اليه وهذا رأيي والذي بلغني ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك اذا ادعى بعض ولاية  
الدم الخطأ وقال بعضهم لا علم لنا بمن قتله فخلف الذين ادعوا الخطأ فأخذوا حظوظهم  
من الدية ثم أراد هؤلاء الذين قالوا لا علم لنا بمن قتله أن يحلفوا ويأخذوا حظوظهم  
أ يكون ذلك لهم ( قال مالك ) اذا نكل مدعو الدم عن اليمين وأبوا أن يحلفوا ورددوا  
الايان على المدعى عليهم ثم أرادوا أن يحلفوا بعد ذلك لم يكن ذلك لهم فأرى انه  
ليس لهم أن يحلفوا اذا عرضت عليهم الايمان فأبوها ( قال ) وكذلك قال لى مالك فى  
الحقوق اذا شهد له شاهد فأبى ان يحلف مع شاهده ورد اليمين على المدعى عليه ثم  
أراد ان يحلف بعد ذلك ويأخذ لم يكن ذلك له ﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا أقت شاهدأ  
واحداً وأبى ان أحلف معه ورددت اليمين على الذى ادعيت قبله فنكل عن اليمين  
ماذا يكون عليه عند مالك ( قال ) عليه ان يحلف عند مالك أو يفرم ﴿ قلت ﴾ ولا  
يرد اليمين على الذى أقام شاهداً واحداً ( قال ) لا لانه اذا ردت اليمين على المدعى  
عليه لم يرجع اليمين على المدعى بعد ذلك أبداً أيضاً





﴿ ما جاء في قسامة الوارث الواحد في القتل عمداً أو خطأ ﴾

﴿ قلت ﴾ والقسامة في هذا والدين سواء في رد اليمين في قول مالك ( قال ) نعم هو سواء عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان لم يكن للمقتول الا وارث واحد يحلف هذا الوارث وحده خمسين يمينا ويستحق الدية أو القتل ان ادعى العمد في قول مالك ( قال ) قال مالك أما في الخطأ فانه يحلف خمسين يمينا ويستحق الدية كلها فأما العمد فلا يقتل الا بقسامة قسامة رجلين فصاعداً فان نكل واحد من ولادة الدم الذين يجوز عفوهم ان عفوا فلا سبيل الى القتل وان كانوا أكثر من اثنين وان كان ولادة الدم رجلين فنكل أحدهما فلا سبيل الى الدم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان لم يكن للمقتول الا ولى واحد فادعى الدم عمداً ما يصنع به في قول مالك ( قال ) ان حلف معه أحد من ولادة المقتول وان لم يكونوا في القعد مثل هذا قتلوا وان لم يحلف معه أحد من ولادة المقتول فان الايمان ترد على المدعى عليه فاذا حلف خمسين يمينا بطل عنه ما ادعى عليهم من الدم ﴿ قلت ﴾ فان نكل هذا المدعى عليه عن اليمين أقتل في قول مالك أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال لي اذا جرح الرجل رجلاً عمداً فأتى الجروح بشاهد على جرحه حلف واقتص فان نكل عن اليمين قيل للجراح احلف وابراً فان لم يحلف حبس حتى يحلف وكذلك القتل عندى ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المتهم بالدم اذا ردت اليمين عليه انه لا يبرأ دون أن يحلف خمسين يمينا فأرى أن يحبس حتى يحلف خمسين يمينا

﴿ ما جاء في الرجل يقيم شاهداً واحداً على جرح عمداً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الذي أقام شاهداً واحداً على جرحه عمداً وأراد القصاص وأقام شاهداً واحداً على جرحه خطأ وأراد العقول كم يحلف مع شاهده أيمينا واحداً أم خمسين يمينا في قول مالك ( قال ) يمينا واحدة عند مالك وانما تكون خمسين يمينا في النفس وليس في الجراحات خمسون يمينا عند مالك انما ذلك في الدم ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك ليس في شيء من الجراحات قسامة ﴿ قيل ﴾ لابن القاسم لم أجاز مالك شهادة



رجل واحد في جراحات العمد مع عيين الطالب وليس الجراحات عمداً بمال وقد قال مالك لا تجوز شهادة الرجل الواحد مع عيين الطالب الا في الاموال لا تجوز في فرية وقد قال مالك في الدم اذا كان ولي الدم واحداً وأقام شاهداً واحداً لم يكن له أن يقسم مع شاهده ﴿قلت﴾ فلم قال مالك ذلك في جراحات العمد وما حجه في ذلك (فقال) كلمته في ذلك فقال انه لأمر ما سمعت فيه شيئاً من أحد ممن مضى وانما هو شيء استحسنه ﴿قلت﴾ فلم قال مالك في الدم العمد لا يقسم أقل من رجلين (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أنه قال هو الامر المجتمع عليه ولا أراه أخذه الا من قبل الشهادة لانه لا يقتل أحد الا بشاهدين

— ما جاء في الرجل يقتل وله وليان أحدهما كبير والآخر صغير —

﴿قلت﴾ أرايت ان كان لهذا المقتول ولي رجل كبير وله ولي آخر صبي صغير فأراد الرجل ان يحلف وقال أنا أحلف وأنتظر حتى يكبر الصبي فيحلف فيستحق الدم جميعاً (قال) سألت مالكا عن الرجل يقتل وله ولد صغير كيف ترى في أمره أيلتظر بالقاتل الى أن يكبر ولده (قال) اذا بطل الدماء ولكن ذلك الى أولياء المقتول ينظرون في ذلك فان أحبوا القتل قتلوا وان أرادوا العفو فانه بلغنى عن مالك أن ذلك لا يجوز لهم الا بالدية ولا يجوز عفوهم بغير دية لان ولادة الدم هؤلاء الصغار دونهم فكذلك ان كانوا اثنين صغيراً أو كبيراً فقال الكبار نحن نقسم ونقتل ولا ينتظر الصغار (قال مالك) ان كان الكبار اثنين فصاعداً فذلك لهم لان الصغار منهم ليسوا بمنزلة من نكل عن اليمين وان استؤني به الى ان يكبر الصغار بطلت الدماء (قال مالك) فلم هؤلاء الكبار ان يحلفوا ويقتلوا وان عفا هؤلاء الاكابر بعد ما استحقوا الدم جاز عفوهم على أنفسهم وكان للباقيين الاصاغر حظوظهم من الدية ومن لم يعف من الاكابر فلم نصيبهم في مسألتك (قال) فأرى اذا كان كبيراً أو صغيراً فأراد الكبير ان يحلف ووجد أحد من ولادة الدم يحلف معه وان لم يكن ممن له العفو حلف معه وقتل ولم يستأن بالصغير ان يكبر فان لم يجد أحداً يحلف معه حلف خمسة وعشرين يمينا وانتظر

الصغير حتى يكبر فاذا بلغ حلف خمسة وعشرين يمينا ثم استحق الدم ﴿قلت﴾ وانما يحلف ولالة الدم في الخطأ على قدر مواريثهم من الميت في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فهل يقسم النساء في قتل العمد في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فهل يقسم النساء في القتل الخطأ في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فلو كان القتل خطأ ولم يدع الميت الايتنا وليست له عصبه (قال) قال مالك تحلف هذه البنت خمسين يمينا ثم تأخذ نصف الدية ان جاءت وحدها وان جاءت مع عصبه حلفت خمسة وعشرين يمينا وأخذت نصف الدية اذا حلفت العصبه خمسة وعشرين يمينا وان نكل العصبه عن اليمين لم تأخذ نصف الدية حتى تحلف خمسين يمينا وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ ولم استحلفها مالك هاهنا خمسين يمينا وانما لها نصف الدية (قال) لانها لا تستحق الدم بأقل من خمسين يمينا ﴿قلت﴾ فلو كان للمقتول بنت حاضرة وابن بالمغرب فقالت البنت انا أحلف وأخذ حتى كم تحلف (قال) تحلف خمسين يمينا ثم تأخذ ثلث الدية فاذا قدم الاخ الغائب حلف ثلثي الايمان وأخذ ثلثي الدية وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ومن وقع في حظه كسر يمين جبرت عليه اليمين في قول مالك (قال) قال مالك تجبر اليمين على الذي يصيبه من هذه اليمين أ كثرها ان كان نصيب أحدهم من هذه اليمين السدس ونصيب الآخر منها الثلث ونصيب الآخر منها النصف حملها صاحب النصف لانه أ كثرهم حظا في هذه اليمين فتجبر عليه

— ماجاء في عفو الجدود دون الاخوة عن دم العمد —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان للمقتول أخ وجد وأتوا بلوث من بينة وادعوا الدم عمداً أو خطأ (قال) يحلفون ويستحقون لان مالكا قال ولالة الدم يحلفون فهو لالة ولالة الدم ﴿قلت﴾ فان كانوا عشرة اخوة وجداً والدم خطأ أحلف الجد ثلث الايمان وفرق ثلثا الايمان على الاخوة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان عفا الجد عن القاتل دون الاخوة (قال) أرى عفو جازراً وأراه بمنزلة الاخ لانه أخ مع الاخوة ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان للمقتول ورثة بنون وبنات فأقسم البنون على العمد أي يكون

للبنات هاهنا عفو (قال مالك) لا عفو لهن ولا يقسمن ﴿قلت﴾ فان كان للمقتول  
 ابنان وابنة فأقسم الابنان فاستحقا الدم ثم عفا أحدهما ما يكون لابن الذي لم يعف  
 وللابنة (قال) لابن الذي لم يعف خمسا الدية وللابنة خمس الدية ويسقط خمسا  
 الدية حق الذي عفا الا أن يكون عفا على الدية فان عفا على أن يأخذ الدية كان ذلك  
 له وكذلك قال مالك في الذي يقتل عمداً وله ورثة بنون رجال ونساء ان النساء ليس  
 لهن من العفو قليل ولا كثير فان عفا الرجال على أن يأخذوا الدية فهي موروثه على  
 فرائض الله يدخل في ذلك ورثة المقتول رجالهم ونسأؤهم وكذلك القسامة أيضاً  
 والقتل عمداً بينة تقوم سواء اذا استحقوا الدم فليس للنساء عفو فان عفا واحد ممن  
 يجوز عفوهم من الرجال صار ما بقي من الدية موروثاً على فرائض الله يدخل في ذلك  
 النساء وانما قال لي مالك اذا عفا الرجال كلهم وقبلوا الدية دخل في ذلك النساء وأنا  
 أرى اذا عفا واحد منهم فهو بمنزلة عفوهم كلهم ﴿قلت﴾ وتدخل امرأته في الدية  
 اذا وقع العفو في قول مالك واخوته لأمه (قال) نعم لان مالكا قال اذا وقع العفو  
 وقبلوا الدية فقد صار ما بقي من الدية موروثه على فرائض الله ويقضى منها دينه  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان عفا الرجال من غير أن يشترطوا الدية أيكون للنساء  
 حظوظهن من الدية أم لا (قال) لا الا أن يعفو بعض الرجال ويبقى بعضهم فان بقي  
 بعضهم كان للنساء مع من بقي نصيبهن من الدية فان عفا الرجال كلهم لم يكن للنساء  
 فيه دية وهذا الذي سمعت فيه وهو الذي فسر لك في هذه المسألة كلها في البنين  
 والبنات والاخوة والاخوات وأما اذا كان بنات وعصبة أو أخوات وعصبة فانه  
 لا عفو للبنات ولا للاخوات الا بالعصبة ولا عفو للعصبة الا بالبنات ولا للاخوات  
 الا أن يعفو بعض البنات وبعض العصبة فيقضى لمن بقي من البنات والعصبة بالدية  
 وكذلك الاخوات والعصبة وهذا الذي سمعته واستحسنته ﴿قلت﴾ أرايت دم  
 العمدهل تجوز فيه الشهادة على الشهادة (قال) قال مالك الشهادة على الشهادة تجوز في  
 الحدود والقتل عندي حد من الحدود ﴿قلت﴾ أرايت الشاهد الواحد اذا شهد

لرجل على دم عمد أودم خطأ أيكون فيه قسامة أم يحلف ولادة الدم مع شاهدهم يمينا واحداً ويستحقون (قال) بل تكون فيه القسامة كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد شاهد على القتل خطأ أو عمداً أتجسس هذا المشهود عليه حتى تسأل عنه (قال) أما في الخطأ فلا تجسس لانه انما تجب الدية على العاقلة وأما في العمد فانه يجسه حتى يسأل عن الشاهد فاذا زكى كانت القسامة وما لم يزك لم تكن فيه قسامة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك لا يقسم الا مع الشاهد العدل ولا كفالة في القصاص ولا في الحدود ﴿قلت﴾ أرايت القتل خطأ هل فيه تمزير وحبس في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا علمت أن أحداً يمزري في الخطأ أو يحبس فيه وأرى أنه ليس عليه حبس ولا تمزير

— ما جاء في القتيل يوجد في دار قوم أو في محلة قوم —  
 ﴿أو في أرضهم أو في فلوات المسلمين﴾

﴿قلت﴾ أرايت القتيل اذا وجد في دار قوم أو في محلة قوم أو أرض قوم أتكون فيه القسامة أم لا (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت ان وجد قتيل في أرض المسلمين أو في فلوات المسلمين لا يدرى من قتله أتكون دية على المسلمين في بيت ما لهم أم لا (قال) الذي قال مالك في كتابه الموطأ أنه لا يؤخذ به أحد اذا وجد في قرية قوم أو دارهم فاذا قال مالك لا يؤخذ به أحد فأراه قد أبطله ولم أوقفه عليه وذلك رأيت أنه يبطل ولا يكون في بيت المال ولا على أحد ﴿قلت﴾ فالحديث الذي جاء لا يبطل دم المسلم (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً

— ما جاء في المسخوط يقول دمي عند فلان —

﴿قلت﴾ أرايت ان كان المقتول مسخوطاً فقال دمي عند فلان أيقبل قوله أم لا ويكون فيه القسامة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك فيه القسامة اذا قال المقتول دمي عند فلان ولم يذكر لنا مالك مسخوطاً من غير مسخوط ولكن قال ذلك لنا مجملًا

فأرى أن المسخوط وغير المسخوط في ذلك سواء وهذا الذي سمعت من قوله ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين الشاهد اذا كان مسخوطا وبين المقتول (قال) لان المقتول لا يتهم ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت امرأة فقالت دمي عند فلان (قال) قال مالك المرأة والرجل في هذا سواء وتكون القسامة في هذا في العمد والخطأ (قال ابن القاسم) وهذا أيضاً مما يدل على الفرق بين الشاهد اذا كان مسخوطا وبين المقتول اذا كان مسخوطا وتكون القسامة في هذا في العمد والخطأ وقد جعل مالك الورثة يقسمون بقول المرأة والمرأة ليست بتامة الشهادة ولا يقسم مع شهادتها في عمد ألا ترى أن المسخوط يأتي بشاهد على حقه فيحلف مع شاهده ولو أتى بشاهد مسخوط لم يخاف منه ولم يثبت له شيء وكذلك الدم ﴿قلت﴾ أرايت ان قتل صبي فقال دمي عند فلان (قال) سمعت مالكا وأنا عنده وأناة قوم فقالوا ان صبيين كان بينهما قتال فقتل أحدهما صاحبه فأني بالمقتول فقالوا من بك فقال فلان للصبي الذي كان معه وشهد على قول الصبي المقتول رجال عدول فأقر الصبي القاتل انه فعل ذلك به فقال مالك لا أري أن يؤخذ بقول الصبي الميت ولا باقرار الصبي الحى القاتل ولا يجوز في ذلك الا رجلا ن عدلان على أنه قتله ﴿قلت﴾ لمالك ولا تكون في هذا قسامة (قال) لا ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين الصبي والمرأة والمسخوط وقد قلت ان مالكا قال في المرأة والمسخوط اذا قالا دما عند فلان ان في ذلك القسامة وقلت لى في الصبي ان مالكا قال لا قسامة فيه (قال) لان الصبي في قول مالك اذا أقام شاهداً واحداً على حقه لم يحلف مع شاهده ولو أن امرأة أو مسخوطاً أقاما شاهداً واحداً على حقهما حلفا مع شاهدهما عند مالك وثبت حقهما فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ فلو أن نصرانيا أقام شاهداً واحداً له على حق له أيحلف مع شاهده في قول مالك ويستحق حقه في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك العبد (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم



— ما جاء في النصراني يقول دمي عند فلان —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قتل هذا النصراني فقال دمي عند فلان أتكون فيه القسامة أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يقسم النصراني ولا يقسم الا المسلمون ولا يكون مع قوله قسامة ولا يكون ذلك الا بشاهد على القتل فيحلفون معه يمينا يمينا لانه لا يقسم مع النصراني فكذلك لا يحلف مع قوله فهذا فرق ما بين النصراني والمسلم أو شاهدين فيستحقان الدية بلا أيمان هذا في العمد والخطأ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال المقتول دمي عند فلان قصد بدمه قصد رجل هو أروع أهل البلاد ممن لا يتهم في الدماء ولا غير ذلك وليس بمتهم في شيء من الشر ( قال ) لم أسمع مالكا يحائى أحداً من أحد وأرى أنه مصدق في كل ما ادعي عليه ويقسم مع قوله وذلك رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قصد بدمه قصد صبي أيكون لورثته أن يقسموا ويأخذوا الدية من عاقلة الصبي ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قصد بدمه قصد ذمي أو ذمية أو عبداً أو أمة أيكون لورثته أن يقسموا ويقتلوا وان ادعوا الخطأ أقسموا وقيل للسيد ادفع أو افد وقيل لاهل جزية هذا الذمي احملوا عقل هذا الرجل ( قال ) نعم وهو رأيي

— ما جاء في ابن الملاعة يقول دمي عند فلان —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ابن الملاعة اذا قال دمي عند فلان كيف يصنع به ( قال ) ان كانت أمه من الموالى فلموالى أمه أن يقسموا ويستحقوا الدم ان كان عمداً أو الدية ان كان خطأ وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ فان كانت أمه من العرب ( قال ) هو عندي بمنزلة من لا عصبه له ولا ولاء لأنه اذا كان من العرب لا يرثه أحد الا أمه واخوته لانه اذا لم يكن له ولد ولا ولد ولد ويكون ما بقي لبيت المال وهذا بمنزلة من لا وارث له من الرجال ولا عصبه له وماله لبيت المال فسبيل ابن الملاعة وهذا واحد وما سمعت ذلك الا اني أرى أن لا يقتل الا بدينه ولا يكون في هذا قسامة في عمد وان كان خطأ أقسمت أمه واخوته لاهم وأخواته وأخذوا حقوقهم من الدية وأما اخوة ابن الملاعة لاهم

فليس لهم من الدم في العمد شيء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قتل ابن الملاعنة عمدا بينة قامت أيكون لامه أن تقتل قاتله في قول مالك ( قال ) سمعت مالكا وسئل عن رجل قتل وله أم وعصبة فصالحوا العصبة وأبت الأم الا أن تقتل ( قال مالك ) ذلك لها ﴿ فقيل ﴾ لمالك فأنها قد ماتت ( قال ) فورثتها على ما كان لها من القتل ان شاؤا قتلوا وان شاؤا عفووا وكذلك ابن الملاعنة

— ما جاء في تقسيم اليمين في القسامة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد شاهدان على رجل بالقتل أتكون في هذا قسامة في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وكيف يقسم الورثة في قول مالك ( قال ) يحلفون بالله الذي لا اله الا هو ان فلانا قتله أو لمات من ضربه ان كان بعد ضربه حيا ﴿ قلت ﴾ ولا يذكر مالك في أيمانهم الرحمن الرحيم ( قال ) نعم لا يرى مالك في الايمان كلها الا بالله الذي لا اله الا هو ولا يبلغ بالحالف أكثر من هذا لا يقال له الرحمن الرحيم وذلك أنا رأينا المدنيين يحلفون عند المنبر فما يزيدون على ما أخبرتك عن مالك فسألنا مالكا عن ذلك فقال الذي أخبرتك عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت القسامة أعلى البتة أم على العلم في قول مالك ( قال ) على البتة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان بعض الورثة غيبا يوم قتل هذا القاتل بأرض افريقية فأتى بعد ذلك أيقسم على البتة في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان المقتول مسخوطا فقال دمي عند فلان وورثة المقتول كلهم مسخوطون أيكون لهم أن يقسموا ويقتلوا ان كان عمدا وان كان خطأ أقسموا وأخذوا الدية في قول مالك ( قال ) نعم ذلك لهم وهذا خلاف الشهادة لا يقسم الا مع الشاهد العدل عند مالك ولا يقسم مع الشاهد المسخوط ﴿ قلت ﴾ أرأيت الاعمي أيكون له أن يقسم في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ماوجب على العائلة من الدية انما هو على الرجال ليس على النساء ولا على الذرية من ذلك شيء عند مالك ( قال ) نعم لا شيء على الذرية ولا على النساء في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الدية اذا حملتها العائلة قدر كم يؤخذ من الرجل ( قال ) قد أخبرتك أن مالكا



لم يحد لنا في هذا حداً (قال) ولكن النفي على قدره ومن دونه على قدره وقد كان  
يحمل على الناس في أعطياتهم من كل مائة درهم درهم ونصف

— ما جاء في القسامة على الجماعة في العمد —

﴿قلت﴾ أرأيت ان ادعوا الدم على جماعة رجال ونساء (قال) قال مالك اذا ادعوا  
الدم على جماعة أقسموا على واحد منهم وقتلوا اذا كان لهم لوث من بينة أو تكلم  
بذلك المقتول أو قامت البينة على أنهم ضربه ثم عاش بعد ذلك ثم مات ﴿قلت﴾  
فلورثة أن يقسموا على أيهم شأوا ويقتلوه (قال) نعم عند مالك ﴿قلت﴾ فان ادعوا  
الخطأ وجاءوا بلوث من بينة على جماعة أقسم الورثة عليهم بالله الذي لا اله الا هو  
انهم قتلوه ثم تفرق الدية على قبائهم في ثلاث سنين (قال) نعم وكذلك سألت مالكا فقال لي  
مثل ما قلت لك وقال لي مالك ولا يشبه هذا العمد ﴿قلت﴾ أرأيت اللوث من البينة  
أى شئ هو أيكون العبد أم أم الولد أم المولى أم الرجل المسخوط أم المرأة لوثه بينة  
(قال) قد قال مالك اللوث من البينة الشاهد الواحد اذا كان عدلا الذي ترى أنه كان  
حاضرا الامر ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال دى عند فلان وفلان عبد أيقسمون ويستحقون  
دمه في قول مالك (قال) نعم فان كان عمداً كان لهم أن يقتلوه وان استحيوه خير سيده  
فان شاء فداه بالدية وان شاء أسلمه (قال ابن القاسم) قال مالك في العبد اذا أصيب عمداً  
أو خطأ نجاء سيده بشاهد واحد حلف مع شاهده يميناً واحدة وكان له ثمن عبده ان  
كان الذى أصاب عبده حراً لان العبد مال من الاموال وان كان الذى أصابه مملوكا  
خير سيد العبد القتال فان شاء أن يسلم عبده أسلمه وان شاء أن يخرج ثمن العبد المقتول  
ويعسك عبده فذلك له فان أسلمه فليس على العبد أن يقتل لانه لا يقتل بشهادة رجل واحد  
لانه ليس في العبد قسامة اذا قتلوا في عمد ولا خطأ ولم أسمع أحداً من أهل العلم  
قال ذلك ﴿قلت﴾ فان قتل عبد عبداً عمداً أو خطأ لم يكن لصاحب العبد المقتول أن  
يحلف ويستحق بقسامة الا بينة عادلة فيقتل أو بشاهد واحد فيحلف مع شاهده  
يميناً واحدة ويستحق العبد القتال (قال مالك) في العبد يقتل الحر فيأتي ولاية الحر



بشاهد واحد يشهد أن العبد قتله (قال) قال مالك، ان شاء ولاية الحر المقتول يحلفون خمسين يمينا ويستحقون دم صاحبهم فذلك لهم فاذا حلفوا خمسين يمينا أسلم العبد اليهم فان شاؤا قتلوه وان شاؤا استحيوه (قال) ولا يجب لهم العبد حتى يحلفوا خمسين يمينا فان قالوا الحر يحلف يمينا واحدة ونأخذ العبد فنستحيه فليس ذلك لهم دون أن يحلفوا خمسين يمينا ولانه لا يستحق دم الحر الا بينة عادلة أو بشاهد فيحلف ولاية الحر المقتول خمسين يمينا مع شاهده ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المقتول دى عند فلان وشهد شاهد على أنه قتله أيجزئ ولاية الدم بهذا في قول مالك (قال) لا ولكن فيه القسامة عندى

﴿ما جاء في امرأة ضربت فقالت دى عند فلان﴾

﴿نخرج جنينها ميتا﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ضربت امرأة فقالت دى عند فلان نخرج جنينها ميتا ما القول في ذلك (قال) في المرأة القسامة وليس في الجنين شيء الا بينة ثبت لان مالكا قال ليس في الجراح قسامة والجنين جرح من جراحها فلا يثبت الا بينة أو بشاهد عدل فيحلف ولانه معه يمينا واحدة ويستحقون الدية ﴿قال﴾ وقال لى مالك وليس فيمن قتل بين الصفين قسامة ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت امرأة دى عند فلان نخرج جنينها حيا فاستهل صارخا ثم مات أتكون فيه القسامة وفي أمه (قال) أما في أمه ففي أمه القسامة عند مالك وأما الولد فما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى في الولد قسامة لانها لو قالت قتلتى وقتل فلانا مئى لم يكن في فلان قسامة وكان فيها هي القسامة وكذلك لو قالت وهي حية ضربنى فلان فألقت جنينها فاستهل صارخا ثم مات وعاشت الام لم يكن فيه قسامة وكذلك لو قالت وهي حية قتل ابنى لم يقبل قولها ولم يكن في ابنها القسامة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال دى عند أبى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال اذا قال دى عند فلان كانت فيه القسامة بجحلا ولم يذكر لنا مالك الاب في ذلك فأرى أن يقبل قوله وتكون فيه القسامة فان أقسموا كانت

فيه الدية فان كان خطأ كانت على العائلة وان كان عمداً كان ذلك في ماله ﴿قلت﴾  
 أرايت ان حلف الورثة في القسامة في العمد وهم رجال عدد فأكذب واحد منهم  
 نفسه بعد ما حلف واستحق الدم ما يصنع في ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً  
 وأراه اذا أكذب نفسه قبل أن يقتلوه بمنزلة من اذا عرضت عليه اليمين فأبأها فلا  
 يقتل اذا أكذب نفسه أحد من الورثة بعد اليمين اذا كان ممن لو أبى اليمين لم يقتل  
 المدعى قبله الدم

— ما جاء في الرجل يقتل الرجل بالحجر أو بالعصى —

﴿قلت﴾ أرايت ان قتل رجلاً بحجر يم نقتاني (قال) قال لي مالك يقتل بالحجر  
 ﴿قلت﴾ فان قتني بمصا (قال) قال مالك أقتله بالعصا ﴿قلت﴾ أرايت ان خنقه  
 حتى قتله أقتله خنقا (قال) نعم عند مالك ﴿قلت﴾ فان غرقه (قال) أغرقه أيضاً في  
 قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك أقتله بمنزلة ما قتل به ﴿قلت﴾ أرايت ان ضربه  
 عصاوين فمات منهما فضربت القاتل عصاوين فلم يمتهما (قال) اضربه أبداً بالعصى  
 حتى يموت لانه انما قتله بالعصى ﴿قلت﴾ وليس في هذا عدد (قال) ليس في هذا  
 عدد ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك يقتل بالعصى كما قتل بالعصى ولم  
 يذكر العدد ﴿قلت﴾ أرايت ان قطع يده ثم رجله ثم قطع عنقه أقطع يديه ورجليه  
 وتضرب عنقه في قول مالك (قال) لا ولكن يضرب عنقه ولا يقطع يده ولا  
 رجلاه ﴿قلت﴾ لم قلت هاهنا هكذا وقد قال مالك يقتل بالقتلة التي قتل بها (قال)  
 لان مالكا قال كل قصاص يكون عليه فان القتل يأتي على ذلك كله ﴿قلت﴾  
 أرايت ان كنفته وطرحته في نهر وغرق أتكفني وتطرحني في النهر كما طرحته  
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

— ما جاء في دم العمد اذا صالحوا عليه —

﴿قلت﴾ أرايت أولياء الدم العمد اذا صالحوا على أكثر من الدية أيجوز ذلك لهم

في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان رضى أولياء العمد بالدية أيكون ذلك على العاقلة أو في مال القاتل (قال) بل في مال القاتل عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا قتلها الرجل عمداً أيقتل بها الرجل في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان قطع يدها عمداً قطعت يده (قال) نعم في قول مالك ﴿قلت﴾ وثقتص المرأة من الرجل والرجل من المرأة (قال) نعم

﴿ما جاء في النفر اذا اجتمعوا على قتل امرأة﴾

﴿قلت﴾ أرايت النفر اذا اجتمعوا على قتل امرأة أيقتلون بها في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو اجتمعوا في قتل صبي أو صبية عمداً أيقتلون بذلك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان اجتمعوا على قتل عبد أو نصراني قتل غيلة قتلوا به في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الحر يقتل المملوك عمداً أيكون بينهما القصاص في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت المسلم أيقتل بالكافر اذا قتله عمداً في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ ولا قصاص بينهما في الجراحات (قال) نعم لا قصاص بينهما في الجراحات ولا في النفس الا أن يقتله قتل غيلة ﴿قلت﴾ فان قطع يديه أو رجله غيلة (قال) هذا لص يحكم عليه السلطان بحكم المحارب ان رأى أن يقتله قتله وقد بينت لك ذلك في كتاب السرقة ﴿قلت﴾ أرايت المسلم اذا قتل الكافر عمداً أ يضرب في قول مالك مائة جلدة ويحبس عاماً (قال) نعم

﴿ما جاء في النفر من المسلمين يقتلون رجلاً من أهل الذمة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اجتمع نفر من المسلمين فقتلوا رجلاً من أهل الذمة خطأ أتجمل الدية على عواقلهم في قول مالك (قال) قال مالك اذا قتل رجل من المسلمين رجلاً من أهل الذمة خطأ كانت الدية على عاقلته ﴿قلت﴾ وكذلك أيضاً اذا كانوا جماعة كانت الدية على عواقلهم (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت اذا جرح رجل مسلم رجلاً من أهل الذمة فقطع يديه ورجليه عمداً أتجمل ذلك على عاقلة الرجل المسلم أم تجمل

ذلك في ماله ( قال ) بل في ماله ﴿ قلت ﴾ لم جعلت هذا في مال الجاني ولم لا تجعله على  
 العاقلة وقد قلت لي في المأمومة والجائفة عن مالك ان العاقلة تحمل ذلك اذا كانت بين  
 المسلمين لانها حين وقعت وقعت ولا قصاص فيها فهذا ايضا وقع حين وقع ولا قصاص  
 بينهما فلم لا تجعل هذا على العاقلة ارايت ان اصاب هذا المسلم هذا الدم بمأمومة عمداً  
 اتجعلها على العاقلة ايضا أم لا والمأومة ثلث لدية دية النصارى وقد قلت انما ينظر الى  
 المجروح والجراح فأيهما بلغت الجناية ثلث دية حملتها العاقلة ( قال ) المأومة والجائفة  
 لم يكن ذلك عند مالك بالامر البين كالسنة ان العاقلة لا تحمل عمد ذلك ولكنه  
 استحسنته ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد اجتمع أمر الناس ان العاقلة لا تحمل العمد ( قال )  
 فأما المأمومة والجائفة فقد قال مالك فيهما ما قال وقد كان مالك أكثر دهره يقول  
 فيهما انهما في ماله ان كان له مال وان لم يكن له مال حملت ذلك العاقلة ويقول انما  
 ارايت ذلك لثلاثا يبطل جرحه لانه لا قود فيه فلما كان هذا الجاني عديماً وكانت الجناية  
 لا قود فيها حملها على العاقلة ثم رجع فجعلها على العاقلة بضعف ﴿ قال ﴾ وقال مالك  
 آخر ما كتبه فيها ما هو عندي بالامر البين انه على العاقلة فأرى مسائلك هذه كلها  
 في جراحة المسلم النصرائى أو في نفسه ان ذلك في ماله الا في مأمومته وجائفته فذلك  
 على العاقلة في رأيي ﴿ قلت ﴾ ارايت العبد هل بينهم القصاص في النفس وفيما دون  
 النفس عند مالك في جراحاتهم ﴿ قلت ﴾ والذكر والاتي معهم بينهم القصاص في  
 النفس وفيما دون النفس في قول مالك سواء ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ ارايت ان قال  
 سيد العبد المقتول اذا كان القتل عمداً أنا أستحييه على أن آخذه ( قال مالك ) اذا استحياه  
 على أن يأخذه كان ذلك له وقيل لولى العبد القاتل ادفع عبدك وافده بقيمة العبد  
 المقتول ﴿ قلت ﴾ فان كان المقتول حراً فقال وليه أنا أستحييه على أن آخذه ( قال )  
 يقال لسيد العبد القاتل ادفع عبدك أو افده بالدية ﴿ قلت ﴾ ارايت لو أن نفراً  
 اجتمعوا على قتل رجل فقطعوا يده عمداً أيقص له من جميعهم وتقطع أيديهم في  
 قول مالك ( قال ) نعم قال مالك يقص من جميعهم وتقطع أيديهم بمنزلة القتل اذا

اجتمعوا على قتل رجل قتلوا به جميعا ﴿ قلت ﴾ أرأيت العيينين بهذه المنزلة ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قطع من نصف الساعد عمدا أيقص منه في قول مالك ( قال ) نعم لان مالك يرى القصاص في العظام الا في الفخذ وما وصفت لك مما يخاف عليه فيه

— ما جاء في قود من قطع بضعة من رجل —

﴿ وفي القود من اللطمة أو السوط ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قطع بضعة من لحمه أيقص منه ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الضربة بالسوط أو اللطمة هل فيهما قود في قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ كل ما لا يدمى فلا يقتص منه ﴿ قال ﴾ وأخبرني علي بن زياد عن مالك أنه قال ليس في اللطمة والسوط قود وهو أيضا قول أشهب ﴿ قال ﴾ وقال مالك اللطمة لا قود فيها ( قال ) وما أقوم على حفظ قول مالك في السوط وأرى فيه القود ﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة الصبيان على الجنائيات أتجوز في قول مالك ( قال ) نعم ما لم يفترقوا فيما بينهم ولا تجوز على غيرهم من الكبار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانوا ثلاثة فجرح أحدهم صاحبه فشهد الباقي على ذلك قبل أن يفترقوا أقبل شهادتهم أم لا ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه ولا أرى أن تقبل شهادة صبي واحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانوا صبيانا جماعة وفيهم رجل فقتل صبي منهم ذلك الرجل فشهد بقية الصبيان على ذلك الصبي أنه جرح ذلك الرجل أو قتله وذلك قبل أن يفترقوا أتجوز شهادتهم أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا تجوز شهادتهم ( قال ) وانما جوزها مالك في الصبيان فقط فيما بينهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة اذا اغتالت رجلا على مال فقتلته أتكون محاربة في الحكم عليها أم لا ( قال ) نعم يحكم عليها بحكم المحارب ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اغتال رجل رجلا على مال فقطع يده أيكون للمقطوعة يده قود على هذا الذي اغتاله فقطع يده في قول مالك ( قال ) قال مالك ليس لمن قطعت يده أو فقت عينه على غيلة قصاص وانما

ذلك الى السلطان الا ان يتوب قبل أن يقدر عليه فيكون فيه القصاص ﴿ قلت ﴾  
وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأي

﴿ ما جاء في رجل قتل رجلا قتل غيلة فصالحه ولي المقتول على مال ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قتل رجل وليا لى قتل غيلة فصالحته على الدية أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لا انما ذلك الى السلطان ليس لك هاهنا شئ وترد مأخذت منه ويحكم عليه السلطان بحكم المحارب فيقتله السلطان يضرب عنقه أو يصلبه ان أحب خيا فيقتله مصلوبا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) أما في القتل فكذلك قال لى مالك وفي الصلب . وأما في الصلح فانه لا يجوز وهو رأي لان مالكا قال ليس لولاة الدم فيه قيام بالدم مثل العمد وانما ذلك الى الامام يرى فيه رايه يقتله على ما يرى من أشنع ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المجنون الذي يحن ويفيق أحيانا ما أصاب في حين افاقته أيجزم عليه بذلك في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يقطع يمين رجلين عمداً أنقطع يمينه لهما ويجعل عليه نصف الدية لهما في قول مالك ( قال ) لا قال مالك اذا قطع رجل يد رجل اليمنى ثم قطع يمين آخر بعد ذلك أيضاً قطعت يمينه لجميعهم ولم يكن له غير ذلك ( قال ) مالك وكذلك العين والرجل وكل شئ اذا كان شيئاً واحداً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قام عليه واحد منهم الاول أو الآخر أو الاوسط أتمكنه من القصاص في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان اقتص ثم جاء الذين جنى عليهم يطلبون ما جنى عليهم كيف يصنع في قول مالك ( قال ) لاشئ لهم لان مالكا قال في الرجل يقذف القوم متفرقين في أيام شتى فيقوم عليه واحد منهم فيضربه الحد كان أولهم أو أوسطهم أو آخرهم فما كان قبل ذلك من فرية فهذا الضرب لجميعهم ولا شئ لمن قام عليه منهم بعد الضرب ﴿ قلت ﴾ هذا لا يشبه اليد لان اليد لها دية والقذف لادية فيه ( قال ) قد أخبرتك بقوله ( قال ) وقال مالك وهذا عندي بمنزلة رجل قتل رجلا عمداً ثم قتل رجلا بعد ذلك أيضاً عمداً فانه لاشئ لهم ( قال ابن القاسم ) ألا ترى أن العين التي وجب لهم فيها القصاص واليد التي قد وجب لهم فيها

القصاص قد ذهب فلا شيء لهم ﴿قلت﴾ أرايت ان جنى رجل على رجل فقطع يمينه ثم ذهبت يمين القاطع بأمر من السماء أ يكون عليه شيء أم لا (قال) قال مالك لا شيء عليه ﴿قلت﴾ فان سرق فقطعت يمينه (قال) قال مالك لا شيء للمقطوعة يمينه ﴿قال﴾ قال مالك اذا سرق وقطع يمين رجل قطعت يمينه في السرقة وكانت السرقة أولى يمينه من القصاص (قال مالك) وانما رأيت السرقة أولى لان القصاص ربما عفى عنه والسرقة لا عفو فيها

﴿ما جاء في رجل أقطع الكف اليميني قطع يميني رجل صحيح من المرفق﴾

﴿قلت﴾ أرايت أقطع الكف اليميني قطع يميني رجل صحيح اليد من المرفق فأراد المقطوعة يده أن يقتص من يمين هذا الاقطع وان قطع ذراعه من المرفق وليست للقاطع كف أ يكون بينهما القصاص في قول مالك (قال) نعم وهو بالخيار ان أحب أن يقتص ولا عقل له فذلك له وان أحب أن يأخذ العقل فذلك له . وقد بلغني أن مالكا سئل عن رجل ليس له في كفه الا اصبعان وقد قطعت الثلاث فقطع يد رجل أ ترى للمقطوعة يده الصحيحة أن يقتص من الذي قطع يده (قال) نعم هو بالخيار ان أحب أن يقتص ولا عقل له وان أبى فله العقل وهذا عندي مثله ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أني شجبت رجلا موضحة فأخذت ما بين قرنيه وهي لا تبلغ منى الا نصف رأسى (قال) أري أنه لا يشق من رأس هذا الا بقدر طول الشجة ﴿قلت﴾ فان كان المشجوج انما أخذت الموضحة نصف رأسه وهي من الشجاج التي تبلغ ما بين قرنيه (قال) يقاس له عليه بقدره فيشق منه بقدره كان ذلك أطول من قدر ذلك من رأس الجراح أو أكثر ﴿قلت﴾ أرايت ما دون الموضحة في العمدة فيه القصاص في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان قطع رجل يمين رجل والقاطع يمينه شلاء أ يكون للمقطوعة يمينه أن يقتص أم لا (قال) ليس له الا العقل (وقال ابن القاسم) سألت مالكا عن الاعور يقرأ عيني رجل جميعا عمداً (قال) قال لى مالك له أن يقرأ عين الاعور بيمينه ويأخذ الدية في عينه الاخرى خمسمائة دينار ﴿قلت﴾



أرأيت لو أن رجلاً قطع يمين رجل عمداً فوثب رجل على القاطع فقطع يمينه خطأ  
 أيكون في يده عقل أم لا ( قال مالك ) نعم في يده العقل نصف الدية ﴿ قلت ﴾ فلمن  
 يكون ذلك العقل ( قال ) قال مالك يكون للمقطوعة يده عمداً لأنه كان أولى بمد  
 هذا من نفسه ﴿ قلت ﴾ فإن قطعت يد هذا القاطع عمداً فقطعها رجل آخر عمداً  
 أيكون فيه القصاص أم لا ( قال ) قال مالك فيه القصاص ﴿ قلت ﴾ فلمن يكون  
 للمقطوعة يده أم لهذا الثاني ( قال ) قال مالك القصاص للاول ( قال ابن القاسم ) لأنه  
 كان أحق بيد هذا المقطوع الثاني من نفسه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قتل ولياً  
 لي عمداً فوثب على هذا القاتل رجل فقتله عمداً أيضاً ( قال ) قال مالك يقال لأولياء  
 المقتول الآخر أرضوا أولياء المقتول الاول وخذروا قاتل وليكم فاصنعوا به ما شئتم وان  
 أرضوا أولياء المقتول الاول والا دفع القاتل الثاني الى أولياء المقتول الاول فيصنعون  
 به ما أرادوا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أولياء القاتل الاول لأولياء المقتول الاول خذوا  
 منا الدية أو خذوا منا أكثر من الدية وكفوا عن هذا القاتل الاخر  
 الذي قتل ولينا فقتله أو نستجبه وقال أولياء المقتول الاول لا نأخذ منكم مالا ولكننا  
 نأخذه فنقتله نحن أيكون ذلك لهم في قول مالك ( قال ) قال مالك ان أرضوهم والا  
 أسلم اليهم فأرى اذا أبوا فلهم ذلك ولهم أن يقتلوا لانهم لم يرضوا

﴿ ما جاء في الرجل يحب عليه القتل فيثب عليه رجل فيفقه عينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قتل رجلاً عمداً فحبس ليقتل فوثب عليه رجل في  
 السجن ففقه عينه عمداً أو خطأ ( قال ) قال مالك هذا رجل من المسلمين يستفاد  
 منه وله وتمقل جراحاته ما لم يقتل ( قال ابن القاسم ) فأرى أنه أولى بجراحات نفسه  
 كان عمداً أو خطأ ان كان عمداً كان له القصاص ان شاء اقتص وان شاء عفا وان  
 كان خطأ كان له الارش وليس لولاء المقتول في ذلك شيء انما لهم نفسه وهم أولى  
 بمن قتله وأما جرحه فليسوا بأولى منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت القاضي ان كان قد حكم بقتله  
 وأمكنه منه فانطلقوا به ليقتلوه فوثب عليه رجل فقطع يده عمداً ( قال ) يقتص منه



وهو بمنزلة الاول كما وصفت لك فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قطع يد رجل وقتل آخر كل ذلك عمداً (قال) قال مالك القتل يأتي على ذلك كله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قتل رجل وليا لي عمداً فقطعت يده أيقص مني (قال) نعم يقتص منك في قول مالك لان مالكا قال هو رجل من المسلمين ما لم يقده منه يستقاد له وتحمل عاقبته ما أصاب من الخطا وما أصيب به من الخطا حملته عاقلة من أصابه ومما يبين لك ذلك أن لو أن ولي الدم أصابه ففقأ عينه أو قطع يده خطأ حملته العاقلة عاقلة الفاعل ولي المقتول فالعمد والخطأ فيما يجب له في ذلك

﴿ في الرجل يكسر بعض سن رجل أيقص منه ﴾

﴿ وفيمن يقتل ولي رجل عمداً أو يجرحه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كسر بعض سنه أوجب فيه القصاص في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكيف يقتص (قال) يسئل عن ذلك من يعرفه فيقتص منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قتل رجل وليا عمداً ضرب عنقه بالسيف كيف يصنع به أيسلم الى قاتله بالسيف أو يأمر السلطان رجلاً فيضرب عنقه (قال) قد أخبرتك بقول مالك في الجراحات ان السلطان يأمر رجلاً يقتص وأما في القتل فأرى أن يدفع الى ولي المقتول فيقتله ولا يمكن من الغيب عليه ﴿ قلت ﴾ فلم لا يمكنه من أن يقتص من الجراحات كما أمكنته من النفس (قال) لم أزل أسمع ان القاتل يدفع الى أولياء المقتول وقد سمعت عن مالك أنه قال يدفع القاتل الى أولياء المقتول فأرى النفس خلاف الجراحات لانه ليس كل أحد يحسن أن يقتص في الجراحات ولانه لا يؤمل الجروح اذا أمكن من ذلك أن يتعدي في القصاص

﴿ ما جاء في الرجل يسقي للرجل سماً أو سيكرانا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من سقى رجلاً سماً فقتله أيقتل به (قال) نعم يقتل به عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكيف يقتل به في قول مالك (قال) على قدر ما يرى الامام وسألت مالكا عن هؤلاء

الذين يسقون الناس السكيران فيموتون منه ويأخذون أمتعتهم ( قال مالك ) سبيلهم  
سبيل المحاربين ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قطع رجل يد رجل عمداً أو خطأ فعفا المقطوعة  
يده عن القاطع ثم مات المقطوعة يده أيكون لولائه أن يقتلوا القاطع في العمد وهل  
يكون لهم في الخطأ الدية ( قال ) قال مالك في رجل شج رجلاً موضحة خطأ فصالحه  
المجروح على شيء أخذه منه ثم نزي منها فوات ( قال مالك ) يقسم ولاته أنه مات منها  
فيستحقون الدية على العاقلة وترك هذا مأخذ من الجراح على الجراح ويكون الجراح  
كرجل من قومه ﴿ قال ﴾ قال العمدة بهذه المنزلة اذا عفا عن اليد ثم مات أرى لهم  
القصاص في النفس اذا كان انما عفا عن اليد ولم يعف عن النفس ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان  
قتل رجل عمداً فمفوت عنه أيحوز عفوي ( قال ) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾  
وأنا أولى بدمي من الورثة في قول مالك في الخطأ والعمد ( قال ) نعم أنت أولى به كله  
في العمد والخطأ ان حمل ذلك الثلث في الخطأ ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان شققت بطن  
رجل فتكلم وأكل وعاش يومين أو ثلاثة ثم مات من ذلك أتكون فيه القسامة  
أم لا ( قال ) لم أوقف مالكا على هذا ولكن مالكا قال من ضربه ثم مات تحت الضرب  
أو بقي بعد الضرب مغموراً لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم ولم يفق حتى مات فهذا  
الذي لا قسامة فيه ( قال مالك ) ومن أكل وشرب وعاش ثم مات بعد ذلك فأرى  
فيه القسامة لانه لا يؤمن أن يكون انما مات من أمر عرض له مرض أو غير ذلك  
وأما ما ذكرت من شق الجوف فاني لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى ان كان  
قد أنفذ مقاتله حتى يعلم أنه لا يعيش من مثل هذا وانما حياته انما هي خروج نفسه  
فلا أرى في مثل هذا وما أشبهه القسامة ﴿ قال ﴾ ولقد قال لي مالك في السبع الذي  
يخرق بطن الشاة فيشق أمعاءها فسرهم أنها لا تؤكل قال لانها ليست تذكية لأن  
الذي صنع السبع بها كان قتلها وانما الذي فيها من الحياة خروج نفسها لانها لا تحيا  
على حال ﴿ قلت ﴾ والخطأ والعمد فيه التمسامة في قول مالك لا بد من ذلك اذا عاش  
بعد الضرب ثم مات ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان مكث يوماً أو يومين أو ثلاثة

أيام من بعد الجراحة مصروعا من الجراحة الا أنه يتكلم ولم يأكل ولم يشرب ثم مات  
 أنكون فيه القسامة أم لا ( قال ) قد فسرت لك قول مالك اذا عاش حياة تعرف ففيه  
 القسامة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قطع فخذي فعشت يوما وأكلت في ذلك اليوم وشربت  
 ثم مت في آخر النهار أيكون في هذا القسامة في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك  
 في هذا بعينه شيئا الا أني أرى في هذا القسامة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن جماعة رجال  
 قتلوا رجلا فعفا المقتول عن رجل منهم أيكون للورثة أن يقتلوا الباقيين في قول مالك  
 ( قال ) قال مالك في النفر يقتلون رجلا عمدا ان لولى الدم أن يقتل من أحب ويعفو  
 عمن أحب وقول مالك يقتل من أحب قال مالك ولولى الدم أن يصالح من أحب  
 منهم وأن يعفو عمن أحب منهم ويقتل الآخرين ويصنع بهم ما شاء من ذلك  
 فكذلك المقتول نفسه اذا عفا عن أحدهم فللورثة أن يقتلوا من بقي

﴿ ما جاء في الرجل يقتل عمدا وله اخوة فعفا أحدهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا قتل الرجل عمدا وله اخوة وجد فن عفا من الاخوة أو الجد  
 فعفوه جائز في ذلك ( قال ) نعم ذلك جائز في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت الاخوة للام  
 أيكون لهم أن يعفوا عن الدم ( قال ) قال مالك ليس لهم في العفو عن الدم نصيب  
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا قتل الرجل عمدا وله ورثة رجال ونساء فقال الرجال نحن نعفوا  
 وقال النساء نحن نقتل ( قال ) ان كانوا بنين وبنات فعفو البنين جائز على البنات ولا عفو  
 للبنات مع البنين وهذا قول مالك ( قال ابن القاسم ) والاخوة والاخوات اذا كانوا  
 مستوين في قرابتهم الى الميت فهم عندي بمنزلة البنين والبنات واذا كانوا اخوة  
 وبنات فعفا الاخوة وقال البنات نحن نقتل فذلك لهم وان عفا البنات وقال الاخوة  
 نحن نقتل فذلك لهم وان كانوا اخوة وعصبة فهم كذلك أيضا بحال ما وصفت لك  
 ولا عفو الا باجماع منهم ومن قام بالدم كان أولى به ﴿ قيل ﴾ له وان كان اخوات لاب  
 وأم واخوة لاب ففما الاخوة للاب وقال الاخوات للاب والام نحن نقتل ( قال )  
 الاخوات أولى بالقتل ولا عفو الا باجماع منهم لان الاخوة للاب مع الاخوات

للأب والام عصبه ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك (قال) لا هذا رأيي

— ماجاء في الرجل يوصى بثلثة لرجل وفي الرجل يقتل عمداً —

﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى المقتول بثلثة لرجل أتدخل الدية في ثلثه (قال) قال مالك ان كان القتل خطأ أدخلت الوصية في ماله وفي دية لانه قد علم ان قتل الخطأ مال وان كان قتله عمداً فقبل الاولياء الدية لم يكن لأهل الوصايا منها شيء وكانت بين الورثة على فرائض الله تعالى الا أن يكون عليه دين فيكون أهل الدين أولى بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى لرجل بثلث ماله وهو صحيح أو مريض فوثب عليه رجل فقتله خطأ أيكون لأهل الوصايا الذين أوصى لهم بالثلث قبل القتل في الدية شيء أم لا (قال) قال مالك في رجل أوصى بوصايا ولا يحمل ثلثه الوصايا ثم ورث مالا (قال) قال مالك ان كان علم بالميراث فالوصية في ماله وفي الميراث وان كان لم يعلم فلا شيء لأهل الوصايا من هذا الميراث وكذلك المقتول ان كان قتله خطأ بشيء اختلس نفسه اختلاسا لم يكن بعد الضربة له حياة يعرف بها شيئاً فلا شيء لأهل الوصايا في دية وكذلك قال مالك في الدية اذا قتل خطأ فعلم بالدية فان أهل الوصايا يدخلون في الدية ﴿قلت﴾ أرايت ان قتل رجل عمداً وليس له الابنت وأخت فقالت البنت أنا أقتل وقالت الاخنت أنا أعفو أو قالت الاخنت أنا أقتل وقالت البنت أنا أعفو وكيف ان كان هذا المقتول قد أكل وشرب وتكلم أيكون للاخت والبنت أن يقسما ويستحقا دمه فان لم يكن لهن ذلك أبطل هذا دم المقتول (قال) اما اذا مات مكانه وقالت البنت أنا أقتل وقالت الاخنت أنا أعفو فالبنت أولى بالقتل واذا قالت البنت أنا أعفو وقالت الاخنت أنا أقتل فالبنت أولى بالعفو لان الاخنت ليست بعصبة من الرجال وانما كان هكذا من قبل أن العصبه لاميراث لهم هاهنا وأما مسائلتك فيه اذا أكل وشرب ثم مات فليس لهما أن يقسما لان مالكا قال لا يقسم النساء في العمد ﴿قلت﴾ فيبطل دم هذا (قال) يقسم عصبته ان أحبوا فيقتلون ﴿قلت﴾ فان أقسم عصبته وقالت البنت أنا أعفو (قال) ليس ذلك لها لان الدم انما استحقه العصبه هاهنا

﴿ قلت ﴾ فان عفت المصبة وهم الذين استحقوا الدم وقالت الابنة لا أعفو ( قال )  
فذلك لها ولا عفو الا باجتماع منها ومنهم أو منها ومن بعضهم ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن  
له عصابة وكان رجلا من أهل الارض ( قال ) ان كان قتله خطأ أقسمت الاخت  
والابنة وأخذتا الدية وان كان عمداً لم يقتل الا ببينة

— ما جاء في رجل من أهل الذمة أسلم ثم قتل عمداً —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا من أهل الذمة أسلم أو رجلا لا تعرف عصبته قتل عمداً  
فأت مكانه وترك بنات فأردن أن يقتلن ( قال ) ذلك لمن عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان  
قال بعض البنات نحن نقتل وقال بعضن نحن نعفو ( قال ابن القاسم ) فأرى للسلطان  
أن ينظر في ذلك يرى في ذلك رأيه ان رأى أن يقتل قتل اذا كان عدلا لان السلطان  
هو الناظر للمسلمين وهذا ولاؤه للمسلمين فان كان الوالى عدلا كان نظره مع أى  
الفرقتين كان اذا كان ذلك على وجه الاجتهاد ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قتل رجل رجلا  
وللمقتول عصابة وبنات فمما بعض البنات وقال بعضن نحن نقتل ( قال ) ينظر الى  
قول المصبة فان قالوا نحن نقتل كان القتل أولى وان قالوا نحن نعفو كان العفو أولى  
وكذلك رأيت لان المصبة قد عفت وعفا بعض البنات فليس لمن بقى من البنات  
القتل لان العصابة اذا عفت جميعا فانما للبنات أن يقتلن اذا اجتمعن على القتل فان  
اقتربت البنات وقال بعضن نحن نقتل وقال بعضن نحن نعفو كان العفو أولى بمنزلة  
الاخوة اذا كانوا ولاية الدم فعفا بعضهم لم يكن لمن بقى أن يقتل فكذلك البنات  
حين عفت المصبة كان لمن أن يقتلن اذا اجتمعن على القتل فاذا اختلفن فليس  
لمن ان يقتلن مثل ما كان للاخوة لان الدم قد صار لمن حين عفت المصبة مثل  
ما وصفت لك في البنين ﴿ قلت ﴾ فان اختلفت العصابة والبنات وقال بعض المصبة  
نحن نقتل وقال بعضهم نحن نعفو واختلفت البنات أيضاً مثل ذلك ( قال ) لا سبيل الى  
القتل ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ادعى القاتل ان  
ولى الدم قد عفا عنه أنه أن يستحلفه ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى ان

يستخلفه ﴿قلت﴾ فان نكل عن اليمين ولى الدم أيرد اليمين على القاتل (قال) نعم  
أرى أن يرد اليمين عليه

— ما جاء في الاب يصالح عن ابنه الصغير عن دم —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا وجب لابنه دم قبل رجل خطأ أو عمداً وابنه صغير في حجره أيجوز للاب أن يعمفو (قال) قال مالك في رجل قتل وله ابن صغير وعصبة والقتل خطأ أو عمداً أن للعصبة أن يقتلوا ان أحبوا أو يأخذوا الدية ويمفوا ولا يجوز لهم أن يعمفوا بغير دية ويجوز ما صنعت العصبة من ذلك على الصغير (قال) قال مالك لانه ان ترك الدم الى ان يكبر كان في هذا تلف لحق هذا الصغير (قال مالك) وان عفت العصبة عن الدم على غير مال لم يجز عفوهم على الصغير فكذلك مسألتك ان عفا الأب على مال جاز عفوهم وان عفا على غير مال لم يجز ﴿قلت﴾ فان عفت العصبة أو الاب على أقل من الدية أيجوز في قول مالك أم لا يجوز عفوهم على أقل من الدية (قال) لا يجوز له العذر عند مالك في العمد والخطأ<sup>(١)</sup> الا أن يتحمل بالدية في مائه وكذلك قال لى مالك (قال ابن القاسم) ويكون بها مليا يعرف ملاؤه فان عفا وليس على لم يجز عفوهم (قال) والعصبة في ذلك بمنزلة الأب وان لم يكونوا أوصياء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قتل وله ابنان أحدهما حاضر والآخر غائب فأراد الحاضر ان يقتل (قال) قال مالك ليس له ذلك انما له أن يعمفو فيجوز العفو على الغائب واما أن يقتل فليس ذلك له حتى يحضر الغائب ﴿قلت﴾ أفتجسب هذا القاتل حتى يقدم الغائب ولا يقتل به (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان ادعى القاتل بينة غائبة على العفو (قال) أرى أن يتلوم له السلطان ﴿قلت﴾ أرايت ان وجب لهم القتل في الدم فقتلوه قبل أن ينتهوا به الى السلطان (قال) قال مالك يؤدبون ولا شئ عليهم

ما جاء في الرجل ينفو عن ذمه ولا مال له

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قتل رجلاً خطأ ولا مال له ففما المقتول عن العاقلة وأوصى بوصايا ( قال ) قال مالك في الرجل يقتل خطأ أنه ان عفا عن دية فأنما عفوه في ثلثه فأرى أن يكون للعاقلة ولاهل الوصايا وصاياهم يتحاصون في ثلث دية ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما ذكرت من قول مالك ان الذي يجب له الدم اذا عفا عن القاتل على الدية ان ذلك له أ رأيت ان قال القاتل لا أعطيك الدية ولكن ها أناذا فان شئت فاقتل وان شئت فترك ( قال ) قال مالك ذلك له ولا يأخذ منه الدية الا أن يرضى ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ضربه ضربة واحدة فأوضحه موضعين ( قال ) قال مالك له عقل موضعين ﴿ قلت ﴾ فان ضربه ضربة واحدة فأوضحه من قرنه الى قرنه ( قال ) قال مالك هي موضحة واحدة لانها ضربة واحدة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن شاهداً شهد أن هذا الرجل ضرب فلاناً حتى قتله أيكون لاولياء الدم أن يقسموا ويقتلوا ( قال ) نعم عند مالك اذا كان الشاهد عدلاً ﴿ قلت ﴾ فان شهد أنه ضربه فأجافه فمأش الرجل وتسكلم وأكل وشرب ولم يسألوه أين دمك حتى مات أيكون في هذا القسامة أم لا في قول مالك ( قال ) أرى أن في هذا القسامة اذا كان الشاهد عدلاً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الذي قلت ان مالكا قال يأتي القتل على جميع الجراحات أذلك اذا كانت الجراحات والقتل في نفس واحدة أو في أنف شتى ( قال ) الذي يحفظ عن مالك اذا كان ذلك في أنف شتى اذا قطع يد هذا وفقاً عين هذا وقتل آخر فان القتل يأتي على ذلك كله ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان شهد شاهد أنه قطع يده خطأ وأنه قتله بعد ذلك عمداً ( قال ) دية يده عند مالك على العاقلة ويقتل به القاتل عند مالك ويستحقون دية اليد يمين واحدة ولا يستحقون النفس الا بالقسامة ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً قتل أجذم أو أبرص أو أقطع اليدين والرجلين عمداً والقاتل صحيح أ يقتل به في قول مالك ( قال ) نعم انما هي النفس بالنفس وليس ينظر في هذا الى نقصان الابدان ولا الى عيوبها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الخطأ اليس لولة الدم أن يقسموا على الذين ضربوه وان



كانوا جماعة فيقسمون على جميعهم وتفرق الدية على قبائلهم في ثلاث سنين في قول مالك (قال) سألت مالكا عنها فقال لي نعم ولا يشبه هذا قتل العمد ﴿قلت﴾ أرايت لو أن ثلاثة نفر أتوا رجلا فخلعوا صخرة جميعا ليضربوا بها رأسه ضربة واحدة فرفضوا بها رأسه فعاش بعد ذلك أياما أكل وشرب وتكلم ثم مات من ذلك فقالت الورثة نحن نقسم على جميعهم ونقتلهم (قال) ليس لهم أن يقسموا الا على واحد ويقتلوه وان كانت الضربة منهم جميعا فليس لهم أن يقسموا الا على واحد ويقتلوه لان مالكا قال لا يقسمون في العمد الا على واحد ﴿قلت﴾ أرايت ان اجتمعت جماعة رجال على جراحات رجل خطأ فمات بعد ذلك أياما فتكلم وأكل وشرب ثم مات فقالت الورثة نحن نقسم على واحد منهم ونأخذ الدية من عاقلته (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولا أرى ذلك لهم لانه لا يدري أمن ضربة هذا مات أو من ضربة أصحابه فلا يكون لهم أن يقسموا على هذا وحده لانه ان كان مات من ضربة جميعهم فانما الدية على جميعهم مفرقة في القبائل وانما لهم أن يقسموا على جميعهم وانما قال لي مالك في الخطأ حين قلت له كيف يقسمون في الخطأ فقال لي يقسمون على جميعهم ﴿قلت﴾ أرايت العمد أليس قد قال مالك فيه انما يقسمون على واحد وان كان الذين ضربوه جماعة فما فرق ما بين العمد في هذا والخطأ قلت في الخطأ لا يقسمون الا على جماعتهم وقلت في العمد لا يقسمون الا على واحد (قال) لانهم في العمد لو أقسموا على جميعهم لم يجب الدم على جميعهم فهذا الذي قصدوا اليه ليقسموا عليه لا حجة له ان قال لا تقسموا على دون أصحابي لانه يقال له لا منفعة لك هاهنا ان أقسموا على جماعتهم وجب لهم دمك فانت لا منفعة لك هاهنا فيكون لهم أن يقسموا عليه دون أصحابه وفي الخطأ ان قصدوا قصداً واحداً ليقسموا عليه كانت له الحجة أن يمنهم من ذلك لانه يقول هذا الضرب منا جميعا فالدية يجب به اذا مات من ضربنا في قبائلنا كلنا فليس لكم ان تقصدوا بالدية قصدي وقصد عاقلتي فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ أرايت الوكالات في الخصومات كلها والموكل حاضر أمجوز ولم يرض خصمه بالوكالة



في قول مالك (قال) نعم الوكالة جائزة وان كره خصمه ولكل واحد منهما أن يוכל  
وان كان حاضراً الا أن يكون ذلك رجلاً قد عرف أذاه وانما أراد بذلك أذاه فلا  
يكون ذلك له كذلك قال مالك

ما جاء فيمن قتل رجلاً وله أولياء فمات أحد الأولياء

قلت ﴿أرأيت لو أن رجلاً قتل رجلاً عمداً وله أولياء فقاموا على القاتل ليقتلوه  
فلم يقتلوه حتى مات واحد من ورثة المقتول وكان القاتل وارثه أ يكون لهم أن يقتلوه  
في قول مالك (قال) ليس لهم أن يقتلوه في رأيي لان مالكا قال اذا مات وارث المقتول  
الذي له الدم والقيام به فورثته مكانه يجوز عفوهم ولهم أن يقتلوه بمنزلة ما كان لصاحبهم  
الذي ورثوه فهذا القاتل اذا كان هو وارث الميت الذي له القصاص فقد بطل القصاص  
في رأيي ووجب عليه لأصحابه حظوظهم من الدية ولأنهم لم يعفوا على مال فيقول هذا  
القاتل لا أقبل عفوكم على مال فلا يجب عليه المال ولكنه لما وقع له في دم بعضه لم  
يستطيعوا القصاص منه فصار عليه حظوظهم من الدية وكان بمنزلة من عفا فيقضى  
لشركائه بحظوظهم من الدية ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الذي مات من ولادة الدم ان كان  
ورثته نساء ورجلاً أ يكون للنساء في العفو عن الدم شيء أم لا (قال) نعم يكون لهم  
العفو هاهنا لان مالكا قال لورثة ولى الدم اذا مات ما كان لولى الدم فانما ورث النساء  
والرجال ما كان لصاحبهم وقد كان لصاحبهم أن يقتل أو يعفو فذلك لهم رجالهم  
ونسائهم ﴿قلت﴾ فان قتل رجل عمداً وله بنون وبنات فمات إحدى البنات وترك  
أولاداً ذكوراً (قال) لا شيء لأولادها في الدفوع عن هذا الدم ولا القيام به لانه لم  
يكن لامهم في هذا الدم أن تعفو عنه ولا أن تقوم بالقصاص فيه عند مالك وانما كان  
لامهم ان عفا بعض البنين الذكور من أولياء الدم فصارت دية أن تدخل في الدية  
فتأخذ حصتها فانما لولدها ما كان لها ان عفا بعض البنين الذكور عن الدم كان لولدها  
أن يأخذوا حصتها من الدية وليس لهم غير ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قتل رجلاً  
عمداً وولى الدم ابني أ يكون لابني أن يقتص مني (قال) لا وقد سمعت عن مالك

انه كره ذلك وقال كره أن يحلفه في الحق فكيف يقتله ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قتلت رجلا وله أولياء صغار وكبار أ يكون للكبار أن يقتلوا ولا ينتظروا الا صاغر في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قتل رجل وله أولياء صغار أو كبار كلهم وبمضهم غيب (قال) قال مالك لا يقتلون حتى يقدم الغائب فان عفا الحاضرون قبل قدوم الغيب جاز ذلك على الغيب وأخذوا حظوظهم من الدية ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين الصغار الغيب والكبار (قال) لان الغيب قد بلغوا رجلا ووجب هذا الدم لمن يجوز عفو فيه يوم قتل والغائب يكتب اليه فيصنع في نصيبه ما أحب والصغير ينتظر به زمانا طويلا فيطبل الدم

— ما جاء في الرجل يقتل وله وليان أحدهما صحيح والآخر مجنون —

﴿قلت﴾ أرأيت ان قتل رجل عمدا وله وليان أحدهما صحيح والآخر مجنون أ يكون لهذا الصحيح أن يقتص في قول مالك (قال) نعم في رأيي اذا كان جنونا مطبقا وهذا مما يدل على ان الولي له أن يقتل ولا ينتظر بالقتل بلوغ الصغير اذا كان في أولياء المقتول صغير لان الصغير لو انتظرناه فبلغ مجنونا كان ينبغي في قول من قال لا يقتص من القاتل حتى يبلغ الصغير أن يقول ان بلغ الصبي مجنونا لم يقتص من القاتل حتى يبرأ هذا المجنون لان المجنون بمنزلة الصغير فيطبل الدم بل المجنون أبين من الصغير لأن الصغير يكبر والمجنون لا يكاد يفيق ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان في ورثة المقتول كبير مغمى عليه أو مبرسم ما قول مالك فيه (قال) الذي لا شك فيه والذي أرى أنه ينتظر برؤه لان هذا مرض من الامراض ﴿قلت﴾ أرأيت لو حم يوما فهذي أو أغمي عليه يومه ذلك أ كنت تعجل عليه بالقتل (قال) لا أعجل به ولكن أنتظره حتى يصح فيعفو أو يقتل ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن يتيما في حجر وصي له جرحه رجل أو قتله أ يكون للوصي أن يقتص له من الجراح أو القاتل (قال) أما في الجرح فله أن يقتص لليتم لان مالكا قال لولي اليتيم اذا قتل والد اليتيم أو أخوه وكان اليتيم وارث الدم ان لوليه أن يقتص له فالوصي عندي بتلك المنزلة أو أقرب (قال ابن القاسم) وأما

في القتل فولاة الدم دم اليتيم عندي أحق من الوصي وليس للوصي هاهنا شيء وما سمعت هذا من مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن جرح اليتيم عمداً أيكون للوصي أن يصالح الجراح على مال ويجوز ذلك على الصغير في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل يجرح ابنه فيريد أن يعفو عن جرح ابنه (قال مالك) ليس ذلك للاب إلا أن يعوض له من ماله فإذا لم يكن للاب أن يعفو بغير شيء فليس للوصي أن يعفو إلا على مال وعلى وجه النظر ﴿قلت﴾ والعمد في هذا والخطأ سواء (قال) نعم إلا أن للاب والوصي أن يصالحا في العمد والخطأ ولا يأخذ أقل من أرش الجرح لانه لو باع سلعة لابنه بثمان ألف دينار بخمسائة دينار محاباة تعرف لم يجز ذلك وكذلك الدم اذا صالح على أقل من الدية في جراحات ابنه إلا أن يكون صالحه على وجه النظر لولده على أقل من دية الجرح لان الجراح عديم فيرى أن يأخذ منه أقل من الدية فأرى أن يجوز هذا ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الوصي في هذا أهو بمنزلة الاب (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه مثله عندي ﴿قلت﴾ أرأيت الوصي اذا قتل عبد اليتيم عمداً أيكون له أن يقتص (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأحب أن يأخذ المال في ذلك لان أخذ المال نظر لليتيم وليس لليتيم في القصاص منفعة

﴿ما جاء في الرجل يقتل رجلاً ثم يهرب القاتل﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً قتل رجلاً وهرب فأراد ولاة الدم أن يقيموا البيعة عليه وهو غائب أيكون ذلك لهم في قول مالك (قال) نعم في رأيي لان مالكا يرى أن يقضى على النائب وأن توقع البيعة عليه فإذا قدم قيل له ادفع عن نفسك ان كان عندك ما تدفع به ولا تعاد البيعة عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان كنت دفعت دابتي أو سلاحي الى صبي بمسكه لي فمطب الصبي بذلك اتضمن عاقلة الرجل دية الصبي في قول مالك (قال) نعم عليهم الضمان لان مالكا قال في الصبي يطيئه الرجل الدابة يحمله عليها ليسقيها أو يمسه فيمطب الصبي (قال مالك) أرى الدية على عاقلة الرجل ﴿قلت﴾ أقترى عليه الكفارة أم لا (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان حملت صبياً على

دأبني ليستقيها أو يمسكها فوطئت الدابة رجلاً فقتلته فعلى من ديته (قال) قال مالك على عاقلة الصبي ﴿قلت﴾ فهل ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل الذي حمل الصبي على الدابة بالعقل الذي حملت (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت الرجلين يترادفان على الدابة فوطئت رجلاً يدها أو رجلها فقتلته (قال) قال مالك أرى ذلك على المقدم إلا أن يعلم أن ذلك من الدابة كان من سبب المؤخر مثل أن يكون حركها أو ضربها فيكون عليهما جميعاً لأن المقدم بيده لجامها أو يأتي من سبب فعلها بأمر يكون من المؤخر إذا لم يكن يقدر المقدم على دفع شيء منه فيكون على المؤخر بمنزلة ما لو ضربها المؤخر فرمحت لضربه فقتلت انساناً فهذا وما أشبهه على العاقلة عاقلة المؤخر لأنه يعلم أن المقدم لم يعنفها بشيء ولم يشدها لجامها ولم ينلها تحريك من رجل ولا غيرها فيكون شريكاً فيما فعل ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يكون راكباً على دابته فكدمت<sup>(١)</sup> انساناً فأعطبته أيكون على الراكب شيء أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل يكون على الدابة راكباً فتضرب رجلها رجلاً فتعطبه (قال) لا شيء على الراكب إلا أن يكون ضربها فنفعت<sup>(٢)</sup> رجلها فيكون عليه ما أصابت وأرى الفم عندى بمنزلة الرجل إذا كدمت من شيء فعله الراكب بها فعليه والا فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ فما وطئت يديها ورجليها (قال) هو ضامن لما وطئت يديها أو رجلها عند مالك لأنه هو يسيرها وقاله أشهب ﴿قلت﴾ أرايت أن كان الصبي أمام والرجل خلف فوطئت الدابة انساناً (قال) أراه على الصبي أن كان قد ضبط الركوب لأن ما وطئت الدابة في قول مالك فهو على المقدم إلا أن يكون المردوف قد صنع بالدابة شيئاً على ما وصفت لك فيكون ذلك عليهما جميعاً على المقدم والمؤخر لأن اللجام في يد المقدم ﴿قال ابن القاسم﴾ وإن كانت ضربت من فعل الرديف رجلها فأصابت انساناً فلا شيء على المقدم من ذلك لأن المقدم لا يضمن النفحة بالرجل إلا أن يكون ذلك من فعله عند مالك

(١) (فكدمت) قال في المختار الكدم العض بأدنى الفم (٢) (فنفعت) في المختار أيضاً

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأري أن كان فعل بها الرديف شيئاً فوثبت الدابة من غير أن يعلم المقدم بذلك فوطئت انساناً فالضمان على الرديف إذا كان يعلم أن المقدم لم يكن يستطيع حبسها فهو على الرديف ﴿ قلت ﴾ أرايت قولك في اللجام في يد المقدم فلم لا تضمنه لما كدمت الدابة ( قال ) لان الدابة تكدم وهو غافل لا يعلم بذلك ( قال ) فان كان شيئاً يستيقن أنه من غير سببه فليس عليه شيء وان كان يعلم أنه من سببه فهو له ضامن ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اجتمع في قتل رجل عبد وحر قتلاه جميعاً خطأ ( قال ) على عاقلة الحر نصف الدية ويقال لسيد العبد ادفع عبدك أو افده بنصف الدية ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم

﴿ ما جاء في رجل حفر بئراً على طريق المسلمين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من حفر بئراً على طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير اذن رب الارض أبيضن أم لا في قول مالك ما تلف فيها ( قال ) قال مالك من حفر شيئاً مما يجوز له في طريق للمسلمين أو في غير ذلك أو في داره فمطب في ذلك انسان فلا ضمان عليه ( قال مالك ) وان حفر رجل في داره حفيراً لسارق يرصده ليقع فيه أو يضع له حبالاً أو شيئاً يقتله به فمطب فيه السارق فهو ضامن ﴿ قلت ﴾ ولم وانما وضمه حيث يجوز له ( قال ) لانه تعمد بما صنع حتف السارق ﴿ قلت ﴾ فان عطب فيه غير السارق ( قال ) كذلك أيضاً يضمن ﴿ قلت ﴾ أسمعت من مالك ( قال ) نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ فما يجوز للرجل أن يحفره في طريق المسلمين في قول مالك ( قال ) مثل بئر المطر وبئر المرحاض يحفره الى جانب حائطه وما أشبه هذا الوجه فلا ضمان عليه وما حفر في الطريق مما لا يجوز له حفره فهو ضامن لما عطب فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حفر رجل في داري بئراً بغير اذن فمطب فيه انسان أبيضن الحافر في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت من أوقف دابته في طريق المسلمين حيث لا يجوز له أبيضن ما أصابت في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت من قاد دابة فوطئت يدها أو برجلها أبيضن القائد ما أصابت في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان

ضربت الدابة برجلها فنفخت الدابة فأصاب رجلها فأعطته أبيض من ذلك القائد أم لا  
 في قول مالك (قال) لا يضمن في رأيي إلا أن تكون نفخت من شيء فعله بها ﴿قلت﴾  
 أرايت السائق أبيض من ما أصابت الدابة في قول مالك (قال) نعم يضمن ما وطئت  
 يديها أو برجلها بحال ما وصفت لك في قائد الدابة ﴿قلت﴾ أرايت دابة كنت  
 أقودها وعليها سرجها ولجامها أو غرائر فوق متاعها عنها فمضب به انسان أبيض من  
 القائد أم لا (قال) سألت مالكا عن حمال حمل عدلين على بميره فسار بهما وسط  
 السوق فانقطع الحبل فسقط أحد العدلين على جارية فقتلها والحمل لغيره ولكنه أجبر  
 حمال (قال مالك) أراه ضامنا ولا يضمن صاحب البعير شيئا ﴿قلت﴾ أرايت ان  
 سقطت عن دابتي فوقت على انسان فأت أضمن أم لا (قال) لم أسمع من مالك  
 فيه شيئا ولكن ضمان ذلك عند مالك على العاقلة ﴿قلت﴾ أرايت الكلب العقور  
 ما أصاب في الدار أو في غير الدار أبيض من ذلك أهله أم لا (قال) بلى أن مالكا قال  
 اذا تقدم الى صاحب الكلب العقور فهو ضامن لما عقور به ذلك فأنا أرى أنه اذا  
 اتخذ في موضع يجوز له اتخاذه فيه أن لا ضمان عليه حتى يتقدم وان اتخذ في موضع  
 لا يجوز له اتخاذه فيه فأراه ضامنا لما أصاب مثل ما يجعله في داره وقد عرف أنه عقور  
 فيدخل الصبي أو الخادم أو الجار الدار فيعقرهم وقد علم أنه عقور فأراه ضامنا وانما  
 قال مالك في الكلب العقور عندى اذا تقدم اليه ان تلك المواضع التي يجوز له اتخاذه  
 فيها وليس ذلك فيما يتخذ في الدور وما أشبهها مما لا يجوز له اتخاذه فيها

﴿ما جاء في الفارسين يصطدمان أو السفينتين﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اصطدم فارسان فقتل كل واحد منهما صاحبه (قال) عقل  
 كل واحد منهما على قبيل صاحبه وقيمة كل فرس منهما في مال صاحبه ﴿قلت﴾  
 أرايت لو أن سفينة صدمت سفينة أخرى فكسرتها ففرق أهلها (قال) قال مالك  
 ان كان ذلك من ريح غلبهم أو من شيء لا يستطيعون حبسها منه فلا شيء عليهم وان كانوا  
 لو شأوا أن يصرفوها صرفوها فهم ضامنون ﴿قلت﴾ أرايت لو أن حرا أو عبدا

اصطدما فماتا جميعا (قال) بلغني عن مالك أنه قال ثمن العبد في مال الحر ودية الحر في رقة العبد فان كان في ثمن العبد فضل عن دية الحر كان في مال الحر والا لم يكن لسيد العبد شيء ﴿قلت﴾ أرايت ان نحس رجل دابة فوثبت الدابة على انسان فقتلته على من تكون دية هذا المقتول (قال) على عاقلة الناحس ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الدابة اذا جمحت براكبها فوطئت انسانا فمطبأيضمن ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك هو ضامن

ما جاء في تضمين القائد والسائق والراكب

﴿قلت﴾ هل كان مالك يضمن القائد والسائق والراكب ما وطئت الدابة اذا اجتمعوا أحدهم سائق والآخر راكب والآخر قائد (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا اذا اجتمعوا اجتماعا وما أقوم لك على حفظه وأرى ما أصابت الدابة على القائد والسائق الا أن يكون الذي فعلت الدابة من شيء كان من سبب الراكب ولم يكن من السائق ولا من القائد عون في ذلك فهو له ضامن ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقود القطار فيطأ بالميمير من أول القطار أو من آخره على رجل فيعطبأيضمن القائد (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأراه ضامنا ﴿قلت﴾ أرايت ما أشرع الرجل في طريق المسلمين من ميزاب أو ظلةأيضمن ما عطب من ذلك الميزاب أو تلك الظلة في قول مالك (قال) قال مالك لا يضمن ﴿قلت﴾ أرايت الحائط المائل اذا أشهد على صاحبه فمطب به انسانأيضمن أم لا (قال) أخبرني من أثق به عن مالك أنه قال يضمن ما عطب به اذا أشهدوا عليه وكان مثله مخوفا ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يشهدوا عليه وكان مثله مخوفا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى عليه فيه ضمنا ﴿قلت﴾ أرايت اذا مال الحائط وفي الدار سكان وليس رب الدار بحاضر أو الدار مروهنة أو مكترأة على من يشهدون (قال) اذا كان رب الدار حاضرا فلا ينفعهم الاشهاد الا عليه وان كان غائبا رفعوا أمرها الى السلطان ولا ينفعهم الاشهاد على السكان ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا وهذا رأيي ألا ترى أن السكان ليس لهم



أن يهدموا الدار ﴿قلت﴾ أرأيت شهادات النساء في الجراحات الخطأ جائزة هي في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الصغير إذا شهد عند القاضي قبل أن يحتلم أو النصراني أو العبد فردت شهادتهم فكبر الصبي وأسلم النصراني وأعتق العبد ثم شهدوا بعد ذلك عند القاضي (قال) قال مالك لا تجوز شهادته لأنها قد ردت ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً جرح رجلاً جرحين خطأ وجرحه آخر جرحاً خطأ فأت من ذلك فأقسمت الورثة عليهما كيف تكون الدية على عواقلهما أنصفين أم الثلث والثلثين (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك أن الدية على عواقلهما فلو كانت الدية عند مالك الثلث والثلثين لقال لنا ذلك ولكننا لا نشك أن الدية عليهما نصفين

— ما جاء في الرجل يسأجر عبداً لم يأذن له سيده في التجارة —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى استأجرت عبداً لم يأذن له سيده في الاجارة ولا في العمل استأجرته على أن يحفر لي بئراً فغطب في البئر أضمنه أم لا في قول مالك (قال) نعم تضمنه عند مالك وقد بلغني أن مالكا سئل عن عبد استأجره رجل يذهب له بكتاب إلى موضع في سفر فغطب فيه وذلك بغير إذن سيده قال مالك هو ضامن ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن عبداً لرجل قتل قتيلاً عمداً له وليان فعمداً أحدهما (قال) يقال لسيد العبد ادفع العبد أو افده بنصف الدية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت أن قتل عبدي قتيلاً عمداً فمعا أولياء أحد القتيلىن أى شيء يقال لسيد العبد يقال له ادفع جميع العبد إلى أولياء هذا القتيلى الآخر أم يقال له ادفع نصفه أو افده بالدية (قال) إن أحب أولياء المقتول الآخر أن يقتلوا قتلوه وإن استحيوه على أن يأخذوه قيل له ادفع نصفه أو افده بالدية ولا أحفظه عن مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن جرح عبدي رجلاً فبرأ من جراحه ففديت عبدي ثم انتقضت جراحات الرجل فات من ذلك (قال) إذا مات منها أقسم ورثة المقتول فاذا أقسموا فإن كانت الجراحات عمداً قيل لهم إن شئتم فاقتلوه وإن شئتم فاستحيوه على أن تأخذوه فاذا استحيوه كان بمنزلة أن لو كانت الجراحات خطأ ويقال لمولى العبد ادفع



عبدك أو افده فان دفعه أخذ ما كان دفع الى المقتول وان فداه نقص له في الفداء  
بمادفع الى المقتول من أرش الجنایات ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قوله في  
الحر وهو عندي في العبد مثله ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن أمة جنت جنایة وهي حامل  
أو غير حامل فحملت بعد الجنایة فوضعت ولدها بعد الجنایة وقام عليها أولياء الجنایة  
أن دفع ولدها معها في الجنایة ان قال سيدها أنا أدفوها (قال) بلغني عن مالك أنه قال  
لا يدفع ولدها (قال) ولم أسمعها أنا منه ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت الامة تجني  
جنایة ولها مال قد اكتسبته قبل الجنایة أو بعد الجنایة أيدفع معها في قول مالك  
(قال) قال مالك كل مال كان لها قبل أن تجني فانه يدفع معها وكل شيء اكتسبته  
بعد الجنایة فذلك أخرى أن يدفع معها ﴿قلت﴾ أرأيت أم ولدي اذا جنت جنایة  
ثم جنى عليها قبل أن يحكم فيها فأخذت لها أرشا ما يكون علي أقيمتها صحيحة أو  
قيمتها معيبة (قال ابن القاسم) بل قيمتها معيبة مع الارش الذي يأخذ السيد الا  
أن تكون دية الجنایة التي جنت هي أقل من قيمتها معيبة مع الارش الذي أخذ  
سيدها مما جنى عليها فلا تكون عليه الا دية الجنایة وانما عليه الاقل أبداً (قال ابن  
القاسم) ولو أن عبداً قتل قتيلين وليهما واحد لم يكن له أن يسلم نصفه بدية أحدهما  
ويقتك النصف الآخر بدية أحدهما الا أن يفتكه بديتهما جميعاً أو يسلمه كله وهذا  
رأيي (قال ابن القاسم) ومما يبين لك أن العبد اذا جنى ثم جنى عليه فأخذ له سيده  
أرشا انه يخير في أن يسلمه وما أخذ له من الارش أو يفتكه بما جنى فكذلك أم  
الولد الا أن أم الولد لا تسلم وانما يكون عليه الاقل من قيمتها معيبة وأرش الجنایة  
معه أو قيمة الجنایة التي في رقبتها بمنزلة العبد سواء لان أم الولد لا يستطيع أن  
يسلمها فيكون عليه الذي هو أقل لانها لو هلكت ذهبت جنایة المجرور وكذلك  
العبد لو هلك قبل أن يحكم عليه ذهبت جنایة المجرور أمرهما واحد الا أن يكون  
الارش مثل الجنایة فلا يكلف أكثر من الارش ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن أمة  
جنت جنایة أئتمعت سيدها من وطئها حتى ينظر أيدفع أم يفدي في قول مالك

(قال) ما سمعته من مالك ولكنه يمنع من وطئها حتى ينظر أيدفع أم يفدى  
﴿قلت﴾ ولم قلت هذا (قال) لأنها مرهونة بالجرح حتى يفديها أو يدفعها  
﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبدين لى قتلا رجلا خطأ فقلت أنا أدفع أحدهما وأقر الآخر  
(قال) قال مالك فى العبيد اذا قتلوا رجلا خطأ أو جرحوا انسانا انهم مرتهنون  
بدية المقتول أو المجرور وتقسم الدية على عددهم ودية الجرح على عددهم فمن شاء  
من أرباب العبيد أن يسلم أسلم ومن شاء أن يفتك افتك بقدر ما يقع عليه من نصيبه  
من الدية كان أقل من ثمنه أو أكثر لو كان قيمة العبد خمسمائة والذى وقع عليه عشر الدية  
غرم عشر الدية وحبس عبده وان كانت قيمته عشرة دنانير والذى وقع عليه من الدية  
النصف لم يكن له أن يحبس عبده حتى يدفع نصف الدية (قال) ولم يقل لنا مالك فى  
باب أرباب العبيد اذا كانوا شتى أو كان ربهم واحداً ولم يختلف ذلك عندنا وله ان كان  
ربهم واحداً ان له أن يحبس من شاء منهم ويدفع من شاء بحال ما وصفت لك وقد  
سئل فيه غير مرة فلم يختلف قوله فى ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان فقت عينا عبدى  
جميعاً أو قطعت يدها جميعاً ما يقال للجراح (قال) يضمه الجراح ويمتق عليه اذا  
أبطله هكذا فان كان جرحاً لم يبطله مثل فق، عين واحدة أو جدد أذن أو ما أشبهه كان  
عليه ما نقص من ثمنه ولم يمتق عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيى (قال)  
وقد سمعت أنه قال يسلم الى الذى صنع ذلك فيه ويمتق عليه وذلك رأى اذا أبطله  
(قال) وقال مالك انما فى العبيد على جرحهم ما نقصهم الا المأمومة والمنقلة والجائفة  
والموضحة فانما فى قيمته مثل موضحة الحر ومأمومته ومنقلته وجائفته من دية  
﴿قلت﴾ أرايت ان جرح عبدى رجلاً فقطع يده خطأ وقتل آخر خطأ (قال)  
قال مالك ان أسلمه سيده فالعبد بينهم أثلاثاً (قال مالك) واذا أسلم العبد فهو بينهم  
على قدر جراحاتهم ﴿قلت﴾ وان استهلك مع الجراحات أموالاً تخص أهل  
الجراحات فى العبد بقيمة ما استهلك لهم من الاموال فى قول مالك (قال) نعم  
﴿قلت﴾ أرايت ان قتل عبدى رجلاً خطأ وفقاً عين آخر خطأ فقال السيد أنا أفديه

من جنائته في القتل وأندفع الى صاحب المين الذي يكون له من العبد ولا أفديه  
(قال) يقال له ادفع الى صاحب المين ثلث العبد وافد ثلثي العبد بجميع الدية ويكون  
شريكا في العبد هو والمجنى عليه في المين يكون لصاحب المين ثلث العبد ويكون  
لسيد العبد ثلثا العبد (قال) وهذا رأيي وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ أرايت  
العبد اذا جنى جناية خطأ ففداه . مولاة ثم جنى بعد ذلك جناية أخرى أيقال لسيده  
أيضا ادفعه أو افده ( قال ) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿قلت﴾  
أرايت ان جنت أم ولد رجل بجناية فأخرج قيمتها فدفعها الى ولي الجناية ثم جنت  
بعد ذلك جناية أخرى (قال) يقال لسيدها أخرج قيمتها أيضا مرة أخرى اذا كانت  
الجناية منها بعد الحكم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿قلت﴾ أليس قد  
قال مالك اذا جنت أم الولد فعلى سيدها قيمتها الا أن تكون الجناية أقل من  
قيمتها (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان جنت جناية أخرى قبل أن يحكم على سيدها بالجناية  
الاولى (قال) عليه القيمة بينهما الا أن تكون الجناية أقل من قيمتها وان كان ذلك  
يكون أكثر من قيمتها فليس عليه الا قيمتها لان السيد اذا أخرج قيمتها مكانه قد  
أسلمها اليهما ﴿قلت﴾ فما جنت بعد الحكم هل سمعت من مالك فيه شيئا (قال) هو  
قوله ان عليه أن يخرج قيمتها ثانية كلما جنت بعد الحكم (قال) <sup>(١)</sup> وسألت مالكا عن  
خير الناس بعد نبيهم صلوات الله وسلامه عليه فقال أبو بكر ثم قال أو في ذلك شك (قال  
ابن القاسم) فقلت للمالك فلي وعثمان أيهما أفضل (فقال) ما أدركت أحدا ممن أتدنى  
به يفضل أحدهما على صاحبه يعني عليا وعثمان ويرى الكف عنهما ﴿قلت﴾ أرايت  
المدير اذا جنى جناية فدفع مولاة خدمته ثم جنى بعد ذلك (قال) قال مالك يدخل  
في الخدمة مع الاول يتحاصون فيه على قدر ما بهم من الجناية ﴿قلت﴾ فان مات  
سيده وعق جميعه في الثالث كان ما بقي لهم من جنائياتهم دينا على المدير يتبعونه به وان لم يحمله

(١) قوله فل وسألت مالكا عن خير الناس الى قوله ويرى الكف عنهما ( كذا بالاصل وانظر  
ماوجه مناسبة ذكره هنا ولعله مما كان قبل ترتيبها وتهذيبها تركها هنا سواء اكتبه مصدرا

الثلث عتق منه مبلغ الثلث وقسم ما بقي لهم من جنائياتهم على العبد فما أصاب ماعتق منه  
 كان ذلك ديناً عليه وما أصاب مارق منه قيل للورثة ادفعوا هذا الذي رق في أيديكم  
 أو افسدوه بما أصابه من الجنابة وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت هذا الذي عتق  
 من المدبر فجعلت عليه حصة ذلك من الجنابة كيف يقتصون منه يأخذون منه  
 كل شيء كسبه حتى يستوفوا جنائياتهم التي صارت على ماعتق منه أم لا وهل يأخذون  
 منه ما في يديه من المال حتى يقتصوا جنائياتهم في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ  
 قول مالك في هذا ولكن مالكا قال في العبد يكون نصفه حراً ونصفه رقيقاً  
 يحجب الجنابة وفي يديه مال فيفتك سيده نصفه إن ماله يؤخذ منه في نصف  
 الجنابة التي وجبت على العتيق منه (قال) وكذلك المدبر إن كان بيده مال أخذه منه  
 أهل الجنائيات فاقسموه على قدر جنائياتهم وأما ما كسب فانه لا يؤخذ منه من الجزء  
 العتيق إلا ما فضل عن عيشه وكسوته والذي أخذ من العبد في جنائياته إنما هو قضاء  
 لنصيبه الذي عتق منه فإن كان فيه كفاف لم يتبع بشيء وإن كان فيه فضل أوقف  
 في يديه وإن قصر عن ذلك اتبع به في حصة الجزء فإن كان في ذلك ما يفضل عن  
 عيشه وكسوته كان ذلك لهم بمنزلة الدين وأما مارق لهم منه فانه لا يتبعونه فيه بشيء  
 من الجنابة لانه قد صار عبداً لهم وعليهم أن يطعموه ويكسوه بقدر الذي رق لهم منه  
 وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت إن جاء رجل فتملق بعبد والرجل يدمي فقال جني على  
 عبدك خطأ أو عمداً وأقر العبد بذلك (قال) سمعت مالكا وأباه قوم وأنا عنده في  
 عبد كان علي بردون راكباً فوطي على غلام فقطع اصبعه فتملق به الغلام فأني على ذلك  
 والغلام متعلق به فقيل للغلام من فعل بك فقال هذا وطئني وأقر العبد بذلك (فقال)  
 مالك أما ما كان مثل هذا يؤتى وهو يدمي وهو متعلق به فيقر العبد على مثل هذا  
 فأراه في رقبته يدفعه سيده أو يفديه وما كان على غير هذا الوجه فلا يقتل الابينة مثل  
 العبد يخبر انه قد جني فلا يقبل قوله في قول مالك إلا على ما وصفت لك ﴿قلت﴾  
 أرايت إن أقر العبد بقتل رجل عمداً أن يجوز إقراره أم لا في قول مالك (قال) قال

مالك ان أرادوا أن يقتلوه فذلك لهم وان أرادوا أن يستحيوه فليس لهم ذلك لانه  
يتهم حين استحيوه أن يكون فر بنفسه اليهم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن عبداً في يدي  
عارية أو وديعة أو رهناً أو باجارة جنى جناية ومولاه غائب فقديته من الجناية ثم  
قدم مولاه (قال) يقال لمولاه ان شئت فادفع الى هذا جميع ما فداه به وخذ عبدك  
وان شئت فأسلمه اليه ولا شئ عليك لأنه لو لم يفده ثم جاء سيده لقليل له هذا القول  
وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان قتل عبدى رجلاً له وليان فقلت أنا أفدى حصّة  
أحدهما وأدفع حصّة الآخر أيتكون ذلك لى فى قول مالك (قال) أرى أن يفتك  
نصيب من شاء منهما ويسلم نصيب من شاء منهما ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن عبداً لى  
قتل رجلين وليهما واحد فأراد السيد أن يفتك نصفه بديّة أحدهما ويسلم نصفه  
(قال) ليس ذلك له الا أن يفتك جميعه بالديتين أو يسلمه لان وارث الديتين جميعا  
واحد فهي كلها جناية واحدة ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب يستدين ديوناً ثم يعجز  
فيرجع رقيقاً (قال) الدين فى ذمته عند مالك الا أن يكون له مال حين يعجز فيكون  
الدين فى ذلك المال ان كان ذلك المال مما أصابه من تجارة أو هبة وهبت له أو من غير  
ذلك الا أن يكون من كسب يده فان كان من كسب يده فليس للفرماء أن يأخذوا  
ذلك منه وانما لهم أن يأخذوا منه ما كان فى يديه من مال الا ما كان فى يديه من  
كسبه ﴿قلت﴾ وكذلك كل ما أفاد المكاتب بعد ما عجز للفرماء أن يأخذوه فى  
دينهم الا ما كان من كسب يده (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكسب يده انما هي اجارته  
وعمله يده فى الاسواق فى الخياطة وغير ذلك (فقال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب  
اذا قتل نفسين أو ثلاثاً أتأمره أن يؤدى ديتين أو ثلاثاً حالة فى قول مالك ويسعى  
فى كتابته فان عجز رجع رقيقاً (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا جنت جناية  
ثم ولدت ولداً بعد الجناية فانت أيتكون على الولد من الجناية شئ أم لا (قال) لا شئ  
على الولد من الجناية فى رأيى لان مالكا قال ذلك فى الامة فالمكاتبه مثله عنمدى  
سواء ﴿قال﴾ وقد قال مالك فى الامة اذا جنت ثم ولدت ولداً بعد الجناية انه

انما يدفعها وحدها ولا يدفع ولدها ﴿قلت﴾ ولا ترى ولد المكاتب بمنزلة مالها فتكون فيه الجناية (قال) لا ﴿قلت﴾ أرأيت ان استدانت المكاتبه ديناً ثم ولدت ولداً فسات المكاتبه أيكون على ولدها من الدين شيء أم لا (قال) لا شيء على ولدها من الدين لان الدين انما كان في ذمتها فلما مات لم يتحول من ذمتها في ولدها شيء (قال) وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت اذا جنى المكاتب جنائة قضى عليه بالجنائة ثم عجز أيكون ذلك ديناً عليه في رقة المكاتب أم يقال لسيدته ادفعه أو افده بالجنائة (قال) اذا جنى المكاتب عند مالك فالسلطان يقول للمكاتب اد الجنائة كلها حالة واسم في كتابتك فان عجز عن ذلك قيل لمولاه خذ عبدك وافسخ كتابته وادفعه أو افده بجميع الجنائة ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا جنى على عبد قد أذن له في التجارة فرهق العبد المأذون له في التجارة دين وعلى المكاتب دين وقام الغرماء (قال) يباع العبد في دين المكاتب ويكون عند مالك دين العبد في ذمته يتبع به ويبينون اذا باعوه أن عليه ديناً ﴿قلت﴾ أرأيت العبد المقتق الى أجل اذا جنى جنائة أيكون عليه الاقل من قيمته أو من أرش الجنائة في قول مالك (قال) لا ولكن عليه عند مالك أن يتم الجنائة بالغة ما بلغت وان كانت نفساً فعليه الدية وان عجز عن ذلك رجع رقيقاً وقيل لسيد العبد ادفع أو افد مثل المدبر في قول مالك يقال لسيدته ادفع خدمته أو افتكه بجميع الجنائة (قال) نعم وهو قول مالك

— ما جاء فيمن حفر بئراً أو سرباً للماء أو نصب حباله —

﴿قال﴾ وقال مالك من حفر بئراً أو سرباً للماء أو للربح مما مثله يعمل الرجل في داره أو في أرضه فسقط فيه انسان (قال) لا ضمان عليه ﴿قال﴾ وان جعل حباله في داره يتلف بها سارقاً فعليه ضمانه (قال ابن القاسم) السارق وغير السارق اذا وقع فيه سواء يضمنه ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد اذا جنت جنائة فزادت قيمتها أو نقصت ما على سيدتها (قال) أرى على سيدتها قيمتها يوم يحكم عليها ولا يلتفت الى الزيادة والنقصان في ذلك ان كانت أقل من قيمتها . ومما بين ذلك أنها لو ماتت لم يكن على سيدتها شيء

﴿قلت﴾ له فكيف تقوم أبناؤها أم بغير مالها (قال) بل قيمتها بغير مالها وكذلك  
 بلغني عن مالك أنها تقوم بغير مالها ﴿قلت﴾ أرايت المدبرة اذا قتلت قتيلا خطأ  
 فولدت بعد ذلك أيكون على ولدها من هذه الجناية شيء أم لا (قال) هي مثل الخادم  
 ان ولدها لا يدخل في الجناية وكذلك بلغني عن مالك فكذلك هذه المدبرة  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أم ولد جنت جناية قتلت رجلا عمداً وللمقتول وليان فعفا  
 أحدهما أيكون على سيد أم الولد شيء أم لا (قال) عليه للذي لم يعف نصف قيمتها الا  
 أن يكون نصف دية الجناية أقل من نصف قيمتها ﴿قلت﴾ فان قال السيد لا أدفع  
 اليكم شيئاً وانما كان لكم أن تقتلوا وليس لكم أن تفرموني (قال) ذلك له لازم ولا  
 يلتفت الى قوله ألا ترى لو أن رجلا قتل قتيلا عمداً له وليان فعفا أحدهما ان القاتل  
 يجبر على دفع نصف الدية الى ولي المقتول الذي لم يعف فكذلك هذا في سيد أم  
 الولد ﴿قلت﴾ فان قتل رجل قتيلا ليس له الا ولي واحد فعفا عنه على أن يأخذ  
 الدية وأبي القاتل وقال لا أدفع اليك شيئاً انما لك أن تقتلني فان شئت فاقتلني وان  
 شئت فدع (قال) اذا لم يكن الولي الا واحداً فليس له الا أن يعفو أو يقتل وليس  
 له أن يعفو على الدية الا أن يرضى بذلك القاتل وأما اذا كان للمقتول وليان فعفا  
 أحدهما صار نصيب الباقي منهما على القاتل لان الباقي لم يعف ولانه لا يقدر أن يقتص  
 فلا يبطل حقه وهو يطلبه ولكن يقال للقاتل ادفع اليه حقه مالا لانه قد صار يشبه  
 عمداً للمأمومة التي لا يستطيع القصاص منها ولا يشبه اذا كان ولي المقتول واحداً اذا  
 كان له وليان ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت شهادة امرأتين  
 مع رجل على العفو عن الدم أتجوز أم لا (قال) لا تجوز شهادتهما على العفو عن الدم  
 ﴿قلت﴾ لم (قال) لان شهادتهما لا تجوز في العمد فكذلك لا تجوز في العفو عن الدم  
 ﴿قلت﴾ أرايت اذا قطع رجل أصابع يمين رجل عمداً ثم قطع كفه تلك التي قطع  
 منها أيقطع أصابعه ثم كفه أم لا يكون له الا أن يقطع الكف وحدها (قال)  
 ليس له الا أن يقطع الكف وحدها الا أن يكون فعل ذلك به على وجه المذاب



فانه يقتص له من الاصابع ثم من الكف ﴿قلت﴾ أرأيت شهادة الجوارى أهي بمنزلة  
 شهادة العلمان تقبل شهادتهن في الجراح ( قال ) لا وكذلك بلغني عن مالك ولم  
 أسمعه منه ﴿قلت﴾ أرأيت ان طرحت رجلا في نهر وهو لا يحسن العوم ولم أدر  
 أنه لا يحسن العوم فأت من ذلك ( قال ) اذا كان ذلك على وجه العذاب في القوم  
 والقتال قتل به وان كان على غير وجه القتال لم يقتل به وأرى أن فيه الدية ﴿قلت﴾  
 أرأيت ان شهد رجلان على قتل رجل شهد أحدهما أن فلانا قتل فلانا بسيف وشهد  
 الآخر أنه قتله بحجر ( قال ) شهادتهما باطل في رأيي ﴿قلت﴾ ولا يكون لأولياء  
 الدم أن يقسموا هاهنا ( قال ) لا ﴿قلت﴾ له وقد قال مالك اذا أتوا بلوث من بينة  
 ان لهم أن يقسموا ( قال ) لا لان هذين قد تبين أن أحدهما كاذب ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل  
 يقول دمي عند فلان ولم يقل عمداً ولا خطأ أى شئ تجعل قوله دمي عند فلان عمداً  
 أو خطأ في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى القول قول  
 ولاية المقتول ان ادعوا أنه خطأ أو عمد ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال المقتول دمي عند  
 فلان وقال ولاية الدم نحن نقسم ونقتل لانه قتله عمداً أو قالوا نحن نقسم وتأخذ الدية  
 لانه قتله خطأ ( قال ) ذلك لهم ان ادعوا كما قلت وما كشفنا مالكا عن هذا هكذا  
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان وضع سيفاً في طريق المسلمين أو في موضع من المواضع يريد  
 به قتل رجل فعطب به ذلك الرجل فأت ( قال ) يقتل به ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك  
 ( قال ) لا ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ فان عطب بالسيف غير الرجل الذي وضع له ( قال )  
 لا يقتل به ولا أخفظه عن مالك ولكنه رأيي

﴿تم كتاب الديات من المدونة الكبرى بحمد الله وحسن غونه﴾

﴿وبتمامه تم عقد نظامها وفلاح مسك ختامها﴾

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله

﴿وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم﴾





﴿ يقول الفقير الى الله تعالى عبد المجيد الازهري الشرنوبى نظر الله ﴾  
﴿ بعين عنايته اليه وأعلى درجته فى درجات المقربين زلنى لديه ﴾

## بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن أبدع الأشياء من العدم الى الوجود \* وأفاض الاحسان من سبحانه  
الافضال على كل موجود \* وصلاةً وسلاماً على واسطة عقد النبیین \* القائل من يرد  
الله به خيراً يفقهه فى الدين \* سيدنا محمد المخصوص بمجامع الكلام وباهر الآيات  
وعلى آله وأصحابه وأتباعه الذين دوّنوا شريعته فاستمرت على مدى الدهور وتوالى  
الاقوات \* وبعد \* فلما كان علم الشريعة أولى ما يتنافس فى تحصيله المتنافسون  
وكتبه القديمة النفيسة أحق ما يدخره المدخرون \* وكانت المدونة الكبرى لها  
الشهرة العظمى بين أهل المشارق والمغارب \* والشأن الارفع والمقام الاكبر فوق  
جميع كتب المذاهب \* والصيت الاشهر فى سائر الاقطار والممالك \* كيف لا وهي التى  
رواها الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن امام الأئمة مالك \* لكنها  
عزيزة الوجود \* بل صارت فى حكم المعلوم والمفقود \* حتى تأسر الوقوف عليها \* بل  
كاد يتعذر مع بذل المجهود الوصول اليها (قام) مشمراً عن ساعد الجد والاجتهاد  
﴿ حضرة الحاج محمد أفندى الساسى المغربى ﴾ بلفظه الله المراد \* وبذل فى سبيل  
الحصول عليها كل مرتخص وغال \* وأنفق فى طريق الوصول اليها كل نفيس من  
الوقت والجهد والمال \* حتى ساعدته من الله سبحانه وتعالى العناية \* وأدركته منه جل  
جلاله امدادات التوفيق والرعاية \* وأحضر نسخة عظيمة من المغرب الاقصى \* مكتوبة  
على رق غزال ولها مزايا جمّة لا تحصى \* فان عليها تقييدات بخط بعض الأئمة الاعلام \* كالامام  
ابن رشد والقاضى عياض وغيرهما من ذوى الشهرة الفاتحة ورسوم الاقدام \* فهى  
الدرة اليتيمة \* التى التقطتها هذه اليد الكريمة \* وقد ساعدت على احضارها المقادير

وأكبر ظاني أنها ليس لها على وجه البسيطة نظير \* وقد صار اجراء هذه الطبعة وتصحيحها عليها \* لأنها من النسخ المهمة التي يرجع عند الاشكال اليها \* خصوصاً وان من اعتنى بتصحيحها \* وتهذيبها وتنقيحها \* العالم التحرير \* الدرأكة الشهير \* المحقق المدقق الاستاذ الفاضل والشيخ الكامل الشيخ سيد حماد الفيومي العجماوى مصصح جريدة المؤيد الفراء وقد شاركه في ذلك جماعة من أفاضل أهل العلم . وكانت طريقته في تحريرها أنه مهما أشكل عليه شئ منها عرضه على أعيان علماء الدادة المالكية بالازهر الشريف وقد طرز بعض حواشيهما الزاهرة \* ووشى كثيراً من طررها الباهرة \* بهوامش وجدت بالاصل المذكور بخطوط من تقدم ذكرهم من أئمة السلف كما شرح كثيراً من غريب ألفاظها ونبه على ما يحتاج الى التنبيه . مما لا يخفى على كل ذى فطنة نبيه ( بقاء ) بحمد الله توفل في حل التحرير والاتقان وبهاء الرونق والجمال \* وفتخر بظهورها في هذا العصر السعيد عصر الفضائل والكمال \* فلا غرو اذا أقبل عليها المحبون لنشر كتب الدين وتعميم المعارف \* واستظلوا في رياض المرفان بظلمها الوارف وتنافسوا في اقتناء هذا الكتاب \* الذي يعجز عن حصر أوصافه الجميلة بلفاء الكتاب \* وقد قلت فيه \* وان كنت أقل واصفيه

مُدَوَّنَةُ الامام الخبر مالك \* لها التعظيم في كل الممالك  
وكيف وانها أبهى كتاب \* أضاءت من كواكبه الحوالمك  
ومنه شريعة المختار صارت \* مَوْضَحَّة مسهلة المسالك  
لان إمامنا بجوار طه \* امام الدار ليس له مُشارك  
وشاهد تابعين لخير صعب \* فكان له بدا أقوى المدارك  
فيا هذا عليك بما حواه \* كتاب قد أتى لك من إمامك  
وقال به بحسن قبول هدى \* لتحظى بالمسرة في زمانك  
فهذا فيه خيرات حسان \* من الشرع الشريف لحسن حالك  
وهذا فيه من أقوال طه \* ألوف قد أتت لشفاء دائك

فداء الجاهل ليس له طيب \* سوى علم يبائع في دوائك  
 نخذ هذا الكتاب بكل عزم \* ليمنحك الزيادة في بهائك  
 وأنفق في حيازته نفيسا \* من الأموال لا تبخل بمالك  
 فقبل الآن كان أعز شيء \* وجوداً وهو لم يخطر ببالك  
 الى أن قبض الرحمن شهماً \* به وافى فأضحى في جوارك  
 فقل لمحمد الساسي تنفع \* بأنواع النعيم على الأرائك  
 فان ثواب هذا الصنع يبقى \* بجنان لكى ترقى هنالك  
 وقد تمت وبالنخيرات عمت \* مدونة الامام الحبر مالك



وكان تمام طبعها الجميل الفائق . واكمال تحسين شكلها البهي الرائق . بدار الطباعة  
 العامرة . ذات الادوات الكاملة والآلات الباهرة . المسماة بمطبعة السعادة . التي  
 مركزها بمصر أمام دار المحافظة بأول درب سعادة . المنسوبة انشاء وادارة لحضرة  
 ذى الأدب الوافر والطبع الزاهر والخلق الجميل . الفاضل الكامل محمد أفندي  
 اسماعيل . أدام الله له القبول . وبلغه غاية المأمول . وذلك في ظل من أفاض على  
 رعاياه سبيل احسانه وفضله . وغمرهم بسابغ امتنانه وأنامهم في ظلال عدله . عزيز  
 مصر الاكرم . ومليكمها الداوري الاعظم . من سمعت الايام في عهده . وأوتى من  
 خلاصة الاخلاق الكريمة الانسانية قسطا لا ينبغي لاحد من بعده . المالحوظ بعين العناية  
 الصمدانية والمحروس بالسبع المثاني . مولانا الخديو المعظم ﴿ عباس حلمي الثاني ﴾  
 لازال مرعيا برعاية ذى الجلال والاكرام . مسرورا بتجمله وأشباله الامراء الفخام  
 وقد فاح مسك الختام . وبدر بدر التمام . في المشر الاخير من شهر رمضان المعظم . من  
 العام الرابع والعشرين بمعد ألف وثلاثمائة من هجرة النبي الاعظم . صلى الله وسلم  
 عليه وعلى آله واصحابه . وعترته وتابعيه وسائر أحرابه آمين



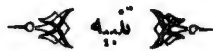
ولما نجز من هذه المدونة الطبع . وراق رقها على هذا الوضع . فرضاها شاعر  
الاسلام . في بلاد الشام . صاحب ( كتاب أبداع مناهج في الاخلاق والحكم )  
الشيخ يوسف بن عبد الفنى سنو الحسينى بهذه الايات الالهيه . الآتية على بعض  
محاسنها الكماله . زاد الله ( مالكمها ) شيخ الأئمة . وأعظم الأئمة . المجتهد الاول . فيما  
عليه من العبادات والمعاملات الممول . قريبا من جواره . في دار قراره . ماشرح الله  
للمطالع صدراً . في فهم مدونته الكبرى . بجاه أشرف أنبياء . عليه في كل حين  
صلاة وسلام عززا بآمين

ان المدونة الكبرى لمالكها \* عن (مالك) العلم أفتى ذى جدى وجد  
امام طيبة أولى الناس أولهم \* لسنة المصطفى والصحب مجتهداً  
توحى درايتها عقي الرواية ما \* بالطبع مثلها الطبع السليم ندى  
لي مرجع الكتب الست الصحيحة (لا \* تستفت) غنى . (فيهم منهم أحدا)  
دونت مع أربعين ألف مسألة \* ألفي حديث صحيح ضوعفت عدداً  
تتلو ثلاثين ألفاً بعد ستها \* آثار صدق لها التحقيق قد شهدا  
انى لناشرها الساسي معترف \* بالفضل في الفصل ذى مجد سما وجدى  
محمد نجل موسى التونسى فتى \* لطبع كل نفيس العلم مديداً  
شرقية من أقاصي غربها طلعت \* كالشمس (بينة من ربكم وهدى)  
بُعَيْدَ عشرة أجيال زكت كذا \* إحكام أحكامها مازال معتمداً  
لم أدر لما بدت مشكاة نور هدى \* أضاء (أم جنة الخلد التي وعدا)  
بها تفالوا قضاة المالين ولا \* والله (لن تفلحوا) في غيرها (أبدأ)  
في فهم ما استنبطته من أدلتها \* أصلاً وفرعاً وترجيحاً ومستنداً  
مادون اللب تاريخاً يناسبه \* (يارب هي لنا من أمرنا رشداً)



بعد أن انتهى طبع الجزء المشتغل على كتاب الحج الأول بمدة طويلة طبع فيها كثير من الاجزاء وجد بعض من تصفحها للوقوف عليها من ذوى الدراية والعرفان هذا السماع الآتى وكان ذلك بحضرة جماعة من أكابر العلماء فاطلموا كلهم عليه فأشاروا بأبوابه حرصاً على الفوائد فأثبتناه عملاً بأشارتهم وهذا نصه

سمع جميعه عبد العزيز بن عامر من الفقيه أبى عمران موسى بن علي حدثني به عن أبى الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي عن أبى الحسن علي بن محمد بن مسرور الدباغ عن أحمد عن سحنون. وعن أبى الحسن القابسي أيضاً عن أبى محمد عبد الله بن مسرور عن عيسى بن مسكين عن سحنون بن سعيد وكان سماعي على أبى عمران فى ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وأربعمائة من الهجرة بالقيروان انتهى

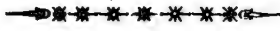


لا يجوز لأحد طبع كتاب المدونة الكبرى على نسخة من النسخ المطبوعة على نفقة مائزها ولا أخذ شئ منها للطبع تكملة لما حصل عليه من غيرها ومن تجاراً على ذلك يحاكم قانوناً لأنها قد سجلت بالحكمة المختلطة بمصر



فهرست الجزء السادس عشر من المدونة الكبرى

(رواية الامام سخون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله عنهم أجمعين)



| صحيحه                                     | صحيحه                                     |
|-------------------------------------------|-------------------------------------------|
| ٢ كتاب الحدود في الزنا والقذف             | ٢ كتاب الحدود في الزنا والقذف             |
| والاشربة                                  | ١٥ صفة ضرب الحدود والتجريد                |
| ٢ الحدود في الزنا والقذف                  | ١٦ فيمن عفا عن قاذفه ثم أراد أن يقوم عليه |
| ٣ فيمن وطئ جارية لرجل أو امرأة            | ١٧ باب في الرجل يشهد على الرجل بالحد      |
| وقال قد اشتريتها أو تزوجتها               | ويأتي بمن يشهد معه                        |
| ٤ فيمن دفع الى امرأته نفقة سنة ثم مات     | ١٨ فيمن قال لامرأته زيت وأنت              |
| أحدها                                     | مستكرهة أو صبية أو نصرانية أو أمة         |
| ٥ فيمن له شقص في جارية فوطئها             | ٢٠ في القيام بحمد الميت أو الغائب ومن     |
| ٧ في الرجل يطأ مكاتبته طوعا أو غصبا       | أولى بذلك                                 |
| ٨ فيمن شهد عليه بالزنا ثلاثة وواحد على    | ٢٠ في قذف الصبي والصبية                   |
| شهادة غيره                                | ٢١ فيمن قذف نصرانية أو أمة ولها بنون      |
| ٩ في الذي يزني بأمة أو عمته أو خالته      | مسلمون                                    |
| ١٠ فيمن أحل جاريته لرجل فوطئها            | ٢٢ المحارب يقذف في حرا به والحربي         |
| ١١ في المسلم يقر بأنه زنى في كفره والمسلم | يدخل بأمان فيقذف                          |
| يزني بالذمية والحرية                      | ٢٢ في الرجل يقول للمرأة يا زانية وتقول    |
| ١٢ في الرجل تجتمع عليه الحدود في          | زيت بك والذي يقول يا خبيث يا فاسق         |
| التقصاص                                   | يا فاجر                                   |
| ١٣ ترك إقامة الحد على من تزوج في المدة    | ٢٣ فيمن قال له رجل يا شارب خمر أو يا حمار |
| ١٤ فيمن قذف رجلا بعمل قوم لوط أو          | أو يا فاجر                                |

صحيفه

صحيفه

- ٢٤ فيمن قال لرجل جامعت فلانة حراما  
أو باضعها حراما  
٢٤ في التعريض بالقذف  
٢٥ في الرجل يقول للرجل لست بابن  
فلان لجدّه  
٢٦ ماجاء في النفي  
٢٦ في الرجل يقذف عبده وأبواه حرّان  
مسلمان  
٢٦ فيمن قال للميت ليس فلان أباه  
٢٧ فيمن نسب رجلا من العرب أو من  
الموالى الى غير قومه  
٢٨ في الرجل يقذف ولده أو ولد ولده  
٢٩ في الرجل يقذف الرجل عند القاضي  
الرجم  
٣٠ في الرجل يقول للرجل يا ابن الزانين  
أو ينفي الولد من أمه  
٣١ فيمن قال للرجل يا ابن الاقطع أو  
يا ابن الاسود  
٣٢ فيمن قال لرجل أبيض يا أسود أو  
يا أعور وهو صحيح  
٣٣ فيمن قال لرجل يا يهودي أو يا مجوسى  
أو يا نصرانى  
٣٣ فيمن قال جامعت فلانة في دبرها أو  
في المرأة تقر بوطء رجل زنا ويقول
- بين نخديها  
٣٣ فيمن قذف فارتد عن الاسلام  
٣٤ فيمن قذف ملاءنة أو ابنها  
٣٥ في كشف الشهود عن الشهادة في الزنا  
٣٥ في الشهادة على الاحصان  
٣٦ في الرجل يزني وقد كان تزوج امرأة  
ودخل بها فأنكر مجامعتها واحصان  
الصغيرة والمجنونة والذميّين  
٣٦ في الذى تجمع عليه الحدود ونفي الزانى  
٣٧ فيما لا يحصن من النكاح وما يحصن  
٣٧ في الرجوع عن الشهادة في الزنا بعد  
الرجم  
٣٧ في القذف وما تقادم فيه  
٣٨ في قاذف المحدود ومن زنى بعض جداته  
٣٨ في الشهود على الزنا يرحمون أو بعضهم  
أو يكون بعضهم مسخوطا أو عبدا  
٣٩ في شهادة الاعمى وخطأ الامام في الحدود  
٤٠ في تزكية الشهود وقد غابوا أو ماتوا  
٤١ في هيئة الرجم والصلاة على المرحوم  
والحفر للمرحوم  
٤١ في المرأة تقر بوطء رجل زنا ويقول



صحيفه

الرجل تزوجتها

٤١ في الزاني بالصبي والصبية والمجنونة

٤٢ في المسلم يزني بالذمية

٤٢ في الرجل يقتصب امرأة أو يزني

بمجنونة أو نائمة

٤٢ في الرجل يرتن الجارية فيطوؤها

ويدعي الجهالة

٤٣ في هيئة جلد الحد وتجريد الرجل

٤٣ في الرجل يشتري الحرة فيطوؤها وهو

عالم

٤٣ في الشهود في الزنا يختلفون في المواضع

٤٣ في الرجل يأمره الامام باقامة حد

٤٤ في كشف الامام الشهود عن الشهادة

في الزنا

٤٥ في الشهادة على الشهادة في الزنا

٤٥ في شهادة السماع في الزنا والحدود

٤٧ في اختلاف الشهادة في الزنا

٤٧ في القاذف يقذف وهو محدد

٤٧ في شهادة القاذف والكتابة عليه بالقذف

٤٨ جامع اجتماع الحدود وكيف يضرب

٤٩ في القذف يقوم به أجنبي

٤٩ في هيئة ضرب الحدود

صحيفه

٥٠ في الحامل يجب عليها الحد

٥٠ في المرأة يشهد عليها بالزنا فتقول أنا

عذراء أو رتقاء

٥١ في المرأة يشهد عليها بالزنا فتدعي الحمل

وزوجها غائب أو تزني وهي حامل وفي

نفي الولد بلا لعان ولا استبراء

٥٢ في العبد تجب عليه الحدود ويستغفر

ثم يعلم أنه قد كان عتق قبل ذلك

٥٣ في الرجل يفضي امرأته أو أمته

أو يقتصب حرة أو يزني بها فيفضيها

٥٤ فيمن قذف صبية لم تحض

٥٥ في المولى يجمع فيما دون الفرج

٥٥ في اقامة الحدود على أهل الكفر

٥٦ في الشهود على الزنا يقولون أثبتنا النظر

وتمدنا ذلك والمشهود عليه يزعم ان

الشهود عبيد

٥٦ في القاضي يعتمد الجور أو يخطأ في

القضية

٥٧ في السيد يقيم على عبيده الحدود

والتقصاص والامام يشهد على الحدود

٥٨ في الشهود وما يجرحون به

٥٩ ما جاء في ترحيح بعض الشهود على الزنا

صحيفة

صحيفة

- ٥٩ في المشهود عليه بالزنا يقذف الشهود  
٧٢ في السارق يوجد في الحرز والدار  
٥٩ في كتاب القاضي الى قاض في الشهادة  
مشاركة  
على الحدود والحقوق وتمتد كتب  
٧٧ فيمن سرق مصحفاً أو شيئاً من الطعام  
القضاة ان ماتوا أو عزلوا وما انكسر  
والفواكه  
من طوابع الكتب  
٧٨ فيمن سرق خمراً أو شيئاً من مسكر  
النبذ  
٦٠ فيمن تجوز له اقامة الحدود في القتل  
من الولاة  
٦١ ﴿كتاب الاشربة﴾  
٨٣ الرجوع عن الشهادة وخطأ الامام  
٨٩ باب رد السارق السرقة وتركه ثم رفعه  
بمد ذلك  
٦٢ طبخ الزبيب  
٩٠ الاختلاف في السرقة  
٦٥ في رجل سرق ما يجب فيه القطع  
٩١ اقامة الحدود في أرض الحرب ومن  
أكل لحم الخنزير والشرب في رمضان  
فظفر به وقيمه ما لا يجب فيه القطع  
٦٨ تفرقة الشهود في الشهادة والقوم  
يجمعون على حمل السرقة والوديعة  
٩٢ باب القطع مما يجب على الصبي وفيمن  
أقر بسرقة بتهديد والشهادة على السرقة  
والسارق يسرق من السارق  
٧٠ في الاناث يرفعهم الاجنبي والقائم على  
القاذف بمد العفو والعفو اذا أراد  
سترًا  
٧٠ في الذي يسرق ويزني وينقب البيت  
فيدخل يده ويلقي المتاع خارجاً ثم يؤخذ  
والشهادة على السرقة والشفاعة للسارق  
٧٢ الشهود على السرقة والغصب  
٩٨ ﴿كتاب المحاربين﴾

| صحيحه                                         | صحيحه                                   |
|-----------------------------------------------|-----------------------------------------|
| واخليل                                        | ٩٨ ما جاء في المحاربين                  |
| ١١٨ عقل جراح المرأة                           | ١٠٤ في الذين يسقون الناس السكران        |
| ١١٩ شجاج المرأة                               | ١٠٦ كتاب الجراحات                       |
| ١٢٠ لسان الاخرس والرجل العرجاء واليد          | ١٠٦ باب تغليظ الدية                     |
| والعين الناقصة والسن                          | ١٠٨ تفسير العمى والخطأ                  |
| ١٢١ ذكر العين والسن                           | ١٠٨ دية الانف                           |
| ١٢٢ جامع جراحات الجسد                         | ١٠٩ عقل الموضحة                         |
| ١٢٣ ما جاء في دية الكف                        | ١١٠ دية اللسان                          |
| ١٢٥ ما تحمل العائلة وما لا تحمل               | ١١١ دية الذكر                           |
| ١٢٦ في سن الصبي اذا لم يثفر                   | ١١٢ ما جاء في الصلب والهاشمة والباضعة   |
| ١٢٨ كتاب الجنائيات                            | وأخواتها                                |
| ١٢٨ في العبد يقتل رجلاً له وليان فيعفو        | ١١٣ ما جاء في دية العقل والسمع والاذنين |
| أحدهما على أن يكون له جميع العبد              | ١١٣ باب ما جاء في الاسنان والاضراس      |
| ١٢٨ في العبد يقتل رجلاً له وليان فيعفو أحدهما | ١١٣ ما جاء في الاليتين والشديين وحلق    |
| على أن يكون له العبد وزيادة عبد آخر           | الرأس والحاجبين                         |
| ١٢٩ في العبد يقتل رجلاً خطأ فيعتقه            | ١١٤ ما جاء في شلل اليد والرجل           |
| سيده وقد علم بالقتل                           | ١١٥ باب دية الشفتين والجفون وندي        |
| ١٢٩ في العبد يخنى جنابة ثم يبيعه سيده وقد     | المرأة والصغيرة                         |
| علم بجنائيه                                   | ١١٦ باب حد الموضحة والمنقلة والمأمومة   |
| ١٣٠ في عبد جنى على عبد أو على حر فلم          | والجائفة                                |
| يقم ولي الجنابة حتى قتل                       | ١١٦ دية الابهام والكف وتقطيع اليد       |
| ١٣١ في عبد قتل عبد رجل عمداً فقتل العبد       | ١١٧ باب هل يؤخذ في الدية البقر والغنم   |

صحيفه

صحيفه

- خطأ قتله عبد لرجل ١٣٠ في العبد ينجى جناية فيعيه سيده قبل  
 ١٣١ في العبد يقتل قتيلاً عمداً له وليان أن يؤدي الى المجنى عليه دية الجرح  
 فمما أحدهما والعبد يقتل قتيلاً عمداً ١٣٧ في جناية الامة  
 فمما أولياء أحد القتيلين ١٣٧ في العبد ينجى جناية ويركه الدين  
 ١٣٢ في العبد يجرح رجلاً حراً فبراً من من تجارة قد أذن له فيها ثم يأسره  
 جراحته فقده سيده ثم انتقضت العدو فيشتريه رجل من المغم فيسلمه  
 الجراحات فمات سيده  
 ١٣٢ في عبيدين لرجل قتل رجلاً خطأ ١٣٧ في العبد ينجى جناية بعد جناية  
 فقال أنا أدفع أحدهما وأفدى الآخر ١٣٨ في جناية المعتق نصفه  
 ١٣٣ في العبد تفقأ عيناه أو تقطع يده ١٣٨ في العبد بين الرجلين يعتق أحدهما  
 ١٣٣ في الامة لها ولد صغير فيجنى أحدهما حصته وهو موسر فجنى العبد جناية  
 جناية قبل أن يقوم عليه  
 ١٣٣ في عبد قتل رجلاً خطأ أوفقاً عين ١٣٩ في الجناية على المعتق نصفه  
 آخر خطأ والعبد يقتل رجلين وليهما ١٤٠ في جناية الموصى بعته  
 واحد ١٤١ في جناية الموصى بعته ينجى قبل  
 ١٣٤ في العبد يقتل رجلاً له وليان وفي أم موت سيده  
 الولد اذا جنت ثم جنى عليها قبل أن في رجل أعتق عبداً له في مرضه  
 يحكم فيها وبتل عتقه فجرح العبد قبل موت  
 ١٣٥ في رجل رهن عبداً فجنى العبد جناية سيده  
 على رجل فقامت على ذلك بينة ١٤٥ في الرجل يوصى بخدمة عبده لرجل  
 ١٣٦ في العبد يقتل رجلاً له وليان فيعفو حياته فيجنى العبد جناية  
 أحدهما ولا يذكر شيئاً ١٤٦ في الرجل يوصى بخدمة عبده سنين

صحيفه

صحيفه

- فيقتل العبد أو يجرح قبل انقضاء  
السنين وجناية المعتق الى أجل  
١٤٧ في جناية المعتق الى أجل  
١٤٧ في المدبر يجنى على رجل فيدفع اليه  
يخدمه ثم يجنى على آخر  
١٤٨ في جناية المدبر وله مال وعليه دين  
١٤٨ في المدبر يجنى جناية وعلى سيده دين  
يفترق قيمة المدبر أو لا يفترقها  
١٤٩ في المدبر يجنى على سيده  
١٥٠ في المدبر ورجل حر يجنيان جناية  
خطأ  
١٥١ في المدبر يقتل عمداً فيعفى عنه على  
أن يأخذوا خدمته  
١٥٢ في المدبر يجنى جناية ثم يعتقه سيده  
١٥٣ في المدبر بين رجلين يجنى جناية  
١٥٣ فيما استهلك المدبر  
١٥٤ في المدبرة تجنى جناية ولها مال  
١٥٤ في الجناية على المدبر  
١٥٤ في مدبر الذمي يجنى جناية  
١٥٥ في مدبر النصراني يسلم ثم يجرح  
١٥٥ في أم الولد تجرح رجلاً بعد رجل  
١٥٥ في أم الولد تقتل رجلاً عمداً له وليان  
١٥٨ في أم الولد تجرح رجلاً عمداً فيعفو  
عنها أولياء الدم على أن يكون لهم رقبتها  
أو المدبرة وأم الولد تجرح رجلاً خطأ  
ثم تلد بعد ما جنت  
١٥٩ في أم الولد تقتل رجلاً خطأ ثم تلد  
بعد ما قتلت  
١٥٩ في أم الولد تجنى جناية ثم تموت أو  
يموت السيد قبل أن يحكم على السيد  
١٦٠ في اخراج قيمة أم الولد بأمر القاضي  
أو بغير أمره  
١٦٠ في الزام السيد أم الولد ما وطئت  
بدانها أو حفرت حيث لا ينفني لها  
١٦٠ في أم الولد تجنى جناية وعلى سيدها دين  
١٦٠ في الجناية على أم الولد والمدبر  
والمدبرة والمكاتبه  
١٦٢ في جناية أم الولد على سيدها والمعتق  
الى سنين والمدبر  
١٦٢ فيما استهلك أم الولد وما جنت  
١٦٣ في جناية ولد أم الولد  
١٦٣ في جناية أم ولد الذمي

صحيفه

١٦٤ في دين أم الولد

١٦٤ في القود بين الحر والعبد

١٦٥ في الامة تجني جنابة ثم يطؤها سيدها  
بعد الجنابة فتحمل

١٦٦ القصاص في جراح العبيد

١٦٧ في عبيد الرجل يجرح أحدهما صاحبه  
أو يقتله

١٦٨ في العبد يقتله العبد أو الحر

١٧٠ في العبد يجرح أو يقذف فيقر سيده  
أنه قد كان أعتقه١٧٠ في السيد يمتق عبده ثم يكتمه ذلك حتى  
يستقله ويجرحه ثم يقر بعد ذلك أو  
تقوم له بنته وهو جاحد

١٧٢ في جنابة العبد في رقبة أو في ذمت

١٧٣ في اقرار العبد على نفسه بالجنابة

١٧٦ القضاء في جنابة المكاتب

١٧٦ في المكاتب يجني جنابة عمداً فيصالحه  
أولياء الجنابة على مال فيمجز قبل أن  
يؤدى المال١٧٨ في المكاتب يقر بقتل خطأ أو عمد  
فيصالح من ذلك على مال

١٧٨ في المكاتب يقتل رجلاً خطأ

صحيفه

١٧٨ في المكاتب يقتل رجلاً عمداً له وليان

فيعمو أحدهما ويتماسك الآخر

١٧٩ في المكاتب يجني جنابة فيؤدى  
كتابته قبل أن يقوم عليه ولى الجنابة

١٧٩ في المكاتب يجني جنابة ثم يموت عن مال

١٧٩ في المكاتب يجني جنابة وله أم ولد  
فيريد أن يدفعها في جنابته

١٨٠ في المكاتب يجني جنابة وله أولاد

حدثوا في كتابته من أم ولد له

١٨٠ في المكاتب يموت وعليه دين ويترك  
عبداً فجنى العبد جنابة

١٨١ في الجنابة على المكاتب

١٨٣ في الابوين يكاتبان فيولد لهما ولد

فاكتسب الولد مالا وجنى عليه جنابة

١٨٦ في جنابة عبيد المكاتب

١٨٦ في جنابة عبد المكاتب على المكاتب

فيريد ولده القصاص ويأبى سيده

القصاص أو يريد سيده القصاص

ويأبى ولده القصاص

١٨٧ في جنابة المكاتب على عبد سيده  
أو مكاتب سيده

١٨٨ في العبدين يكاتبان كتابة واحدة

صحيفه

صحيفه

فيجني أحدهما على صاحبه

١٨٩ في ذوى القراة يكاتبون كتابة

واحدة ثم يجنى بعضهم

١٩٠ في جناية المكاتبه على ولدها

١٩٠ في عبد المكاتب يجرح فيريد المكاتب

أن يقتص وأبى سيده الا العفو

أو أخذ العقل

١٩١ في سيد المكاتب يجنى على مكاتب

مكاتبه

١٩١ في اقرار المكاتب بالجناية والدين

١٩٢ في المكاتب يموت وعليه دين وجناية

١٩٣ في المكاتب تجنى جناية ثم تلد ولداً ثم

تموت الام

١٩٥ ﴿ كتاب الديات ﴾

١٩٥ ما جاء في ديات أهل الكتاب ونسائهم

والعاقلة تغرم الدية في ثلاث سنين

١٩٦ ما جاء في المسلم يجنى على المسلمة ثلث

ديتها أو على المجوسى أو على المجوسية

١٩٦ ما جاء في المجوسى والمجوسية يجنيان

على المسلم ثلث دية والنصرانى يجنى

على المسلم ثلث دية

١٩٧ ما جاء في قيمة عبيد النصرارى والمجوس

١٩٧ ما جاء في أهل الذمة اذا جنى بعضهم

على بعض أتحمله العاقلة

١٩٩ ما جاء في الصبي والمجنون اذا جنى

وفي دية الجنين اذا كان ذكراً

١٩٩ ما جاء في امرأة من المجوس أو رجل

من المجوس ضرب بطن امرأة مسلمة

فألقت جنينها ميتاً

٢٠٠ ما جاء في الرجل يأتى بعبداً أو وليدة

وهبة دية الجنين هل يجبرون على

ذلك

٢٠٢ ما جاء في قيمة جنين الأمة وأم الولد

وفي الاب يجنى على ابنه بخطأ

٢٠٣ ما جاء في رجل وصبي قتلا رجلاً عمداً

وضربه الصبي خطأ والرجل عمداً

٢٠٤ ما جاء في رجل من أهل البادية ضرب

بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً

٢٠٦ ما جاء في الرجل يقر على نفسه

بالقتل خطأ وفي الجماعة يشتركون

على القتل خطأ

٢٠٧ ما جاء في الرجلين يقرآن بقتل رجل

عمداً أو خطأ ويقولان قتله فلان معنا

٢٠٨ ما جاء في أعور العين اليمنى يفقأ عين

صحيفه

صحيفه

رجل اليمنى وفي القصاص في اليد ٢١٨ ما جاء في عفو الجذود دون الاخوة  
وفي الاسنان

٢٠٩ ما جاء في الاعور يفتق عين الصحيح  
٢١٠ ما جاء في الرجل يشج موضحة خطأ  
أو مأومة أو جائفة

٢١١ ما جاء في رجل شج رجلا موضحة  
خطأ أو عمداً فذهب منها سمعه وعقله  
٢١١ ما جاء في قياس التقصان في بصر  
العين وسمع الاذن

٢١٢ ما جاء في الرجل يضرب رجلا ضربة  
خطأ فقطع يده أو كفه وشل الساعد  
٢١٣ ما جاء في الرجل يقول قتلى فلان  
خطأ أو عمداً وقالت الورثة خلاف  
ما قال المقتول

٢١٤ ما جاء في الرجل يقول قتلى فلان ولم  
يقل خطأ ولا عمداً  
٢١٦ ما جاء في قسامة الوارث الواحد في  
القتل عمداً أو خطأ

٢١٦ ما جاء في الرجل يقيم شاهداً واحداً  
على جرح عمداً

٢١٧ ما جاء في الرجل يقتل وله وليان  
أحدهما كبير والاخر صغير

٢١٨ ما جاء في عفو الجذود دون الاخوة  
عن دم العمدة  
٢٢٠ ما جاء في القتل يوجد في دار قوم  
أو في محلة قوم أو في أرضهم أو في  
فلوات المسلمين

٢٢٠ ما جاء في المسخوط يقول دمي عند فلان  
٢٢٢ ما جاء في النصراني يقول دمي عند فلان  
٢٢٢ ما جاء في ابن الملاعة يقول دمي عند فلان  
٢٢٣ ما جاء في تقسيم اليمين في القسامة

٢٢٤ ما جاء في القسامة على الجماعة في العمدة  
٢٢٥ ما جاء في امرأة ضربت فقات دمي  
عند فلان فخرج جنيها ميتا  
٢٢٦ ما جاء في الرجل يقتل الرجل بالحجر  
أو بالعصا

٢٢٦ ما جاء في دم العمدة اذا صاحوا عليه  
٢٢٧ ما جاء في النفر اذا اجتمعوا على قتل امرأة  
٢٢٧ ما جاء في النفر من المسلمين يقتلون  
رجلا من أهل الذمة

٢٢٩ ما جاء في قود من قطع بضعة من  
رجل وفي القود من اللطمة أو السوط  
٢٣٠ ما جاء في رجل قتل رجلا قتل غيلة  
فصالحه ولي المقتول على مال



صحيفه

صحيفه

- ٢٣١ ما جاء في رجل أقطع الكف اليمنى  
 قطع يميني رجل صحيح من المرفق  
 ٢٣٢ ما جاء في الرجل يجب عليه القتل  
 فيثب عليه رجل فيفقأ عينه  
 ٢٣٣ في الرجل يكسر بعض سن رجل  
 أيقص منه وفيمن يقتل ولي رجل  
 عمداً أو يجرحه  
 ٢٣٤ ما جاء في الرجل يسقى للرجل سما  
 أو سيكرانا  
 ٢٣٥ ما جاء في الرجل يقتل عمداً وله اخوة  
 فعفا أحدهم  
 ٢٣٦ ما جاء في الرجل يوصى بثلثه لرجل  
 وفي الرجل يقتل عمداً  
 ٢٣٧ ما جاء في رجل من أهل الذمة أسلم  
 ثم قتل عمداً  
 ٢٣٨ ما جاء في الأب يصلح عن ابنه الصغير  
 عن دم
- ٢٣٩ ما جاء في الرجل ينفو عن دمه ولا مال له  
 ٢٤١ ما جاء فيمن قتل رجلاً وله أولياء فمات  
 أحد الأولياء  
 ٢٤٢ ما جاء في الرجل يقتل وله وليان  
 أحدهما صحيح والآخر مجنون  
 ٢٤٣ ما جاء في الرجل يقتل رجلاً ثم  
 يهرب القاتل  
 ٢٤٥ ما جاء في رجل حفر بئراً على طريق  
 المسلمين  
 ٢٤٦ ما جاء في الفارسين يصطدمان أو  
 السفينتين  
 ٢٤٧ ما جاء في تضمين القائد والسائق  
 والراكب  
 ٢٤٨ ما جاء في الرجل يستأجر عبداً لم  
 يأذن له سيده في التجارة  
 ٢٥٤ ما جاء فيمن حفر بئراً أو سرباً للماء أو  
 نصب حبالة

تمت

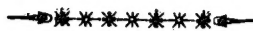


ش  
سهاوة

— شيخ المالكية بالديار المصرية —

﴿ ومعه جملة من أكابر فضلاء الأزهر الشريف ﴾

قد اطلع كل من صاحبي الفضيلة الاستاذ الاوحد والجهيد الاجيد العلم الشهير  
والبدر المنير علامة العصر وشيخ مصر مولانا الشيخ سليم البشرى شيخ السادة  
المالكية بالديار المصرية والعلامة الفاضل والفهامة الوحيد الكامل والعالم العامل  
الدراكة المحقق المدقق مولانا الأستاذ الشيخ محمد السملوطى أحد أكابر علماء  
السادة المالكية بالجامع الأزهر على نسخة المدونة الكبرى رواية الامام سحنون عن  
الامام ابن القاسم المستحضرة من المغرب الاقصى المكتوبة في رق الغزال التي قد جرى  
الطبع والتصحيح عليها. وتصفحا كثيراً من أجزائها وأطلالا النظر فيها وفيما بحواشيتها  
من الكتابات التي نقتها أيدي كثير من أئمة السلف فأعجبا بها كل الإعجاب وكتبا الجملة  
الآتية شهادة بما اطلعا عليه من مزايا تلك النسخة الجليلة واطهاراً لما شاهدنا بها من  
الحاسن البديعة والمرجحات العالية فتأيد بذلك الوثوق بها والاعتماد عليها فجزاها  
الله على هذا الصنع المشكور . والعمل المبرور . أحسن الجزاء . وأعلى مقامهما لديه  
في مقامات المقرين لديه زلفي من الصالحين والاولياء . وهذا نص ما كتبنا نفع الله  
بهما وعلومهما



بمحمد الله تعالى قد اطلعنا على نسخة المدونة راوية الامام سحنون بن سعيد  
التنوخى عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن عالم المدينة الامام مالك بن أنس  
الاصبغى رضى الله تعالى عنه التي استحضرها من المغرب الاقصى وطبع عليها بنفقته

حضرة الحاج محمد أفندي الساسي المغربي التونسي الشهير فاذا هي مظنة الصحة والضبط جدرة بالاعتماد عليها. والركون في اجراء الطبع والتصحيح اليها. دون سواها القدم عهد كتابتها وكثرة تداولها بأيدي علماء المالكية المتقدمين ولما علي هوامشها من التقارير والفوائد لبعض أكابر المالكية كالفاضي عياض وابن رشد وغيرها من الأئمة الاعلام المتقدمين وهي مكتوبة في رق غزال بخط مغربي واضح كتبها عبد الملك بن مسرة بن خلف اليحصبي في اجزاء كثيرة جداً وتاريخ كتابتها سنة ٤٧٦ أربعمائة وست وسبعين من الهجرة النبوية على صاحبها وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة وأزكى التحية فجزاه الله عن المسلمين خيراً

|                     |                           |                            |
|---------------------|---------------------------|----------------------------|
| الفقير اليه تعالى   | كتبه الفقير اليه تعالى    | كتبه الفقير الى الله تعالى |
| سليم البشرى         | محمد بن ابراهيم السمالوطي | عبد البر أحمد منه          |
| شيخ السادة المالكية | المالكي بالازهر           | المالكي في الازهر          |
| بالازهر             | عفي عنه الله              |                            |

|                            |                 |
|----------------------------|-----------------|
| كتبه الفقير الى الله تعالى | كتبه            |
| عبد الرحمن محمد عlish      | محمد محمد عlish |
| المالكي عفي عنه            | المالكي بالازهر |

الامضاء

ناظر الكتبخانة الخديوية المصرية

الحالي